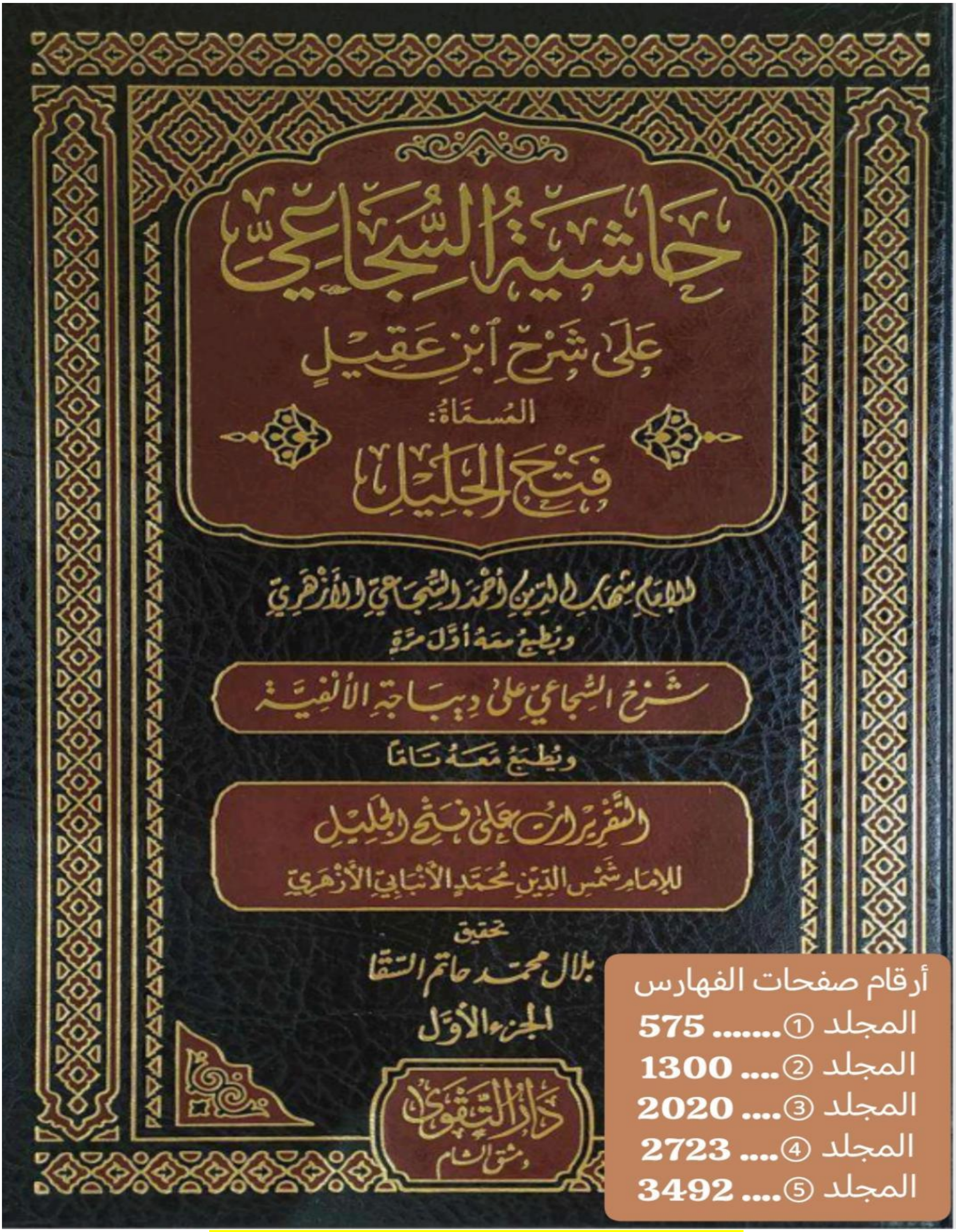


أرقام صفحات الفهارس

الكتاب كامل في ملف واحد (٥ مجلدات)

الكتب المدمجة

دمج وفهرسة الكتب متعددة الأجزاء

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

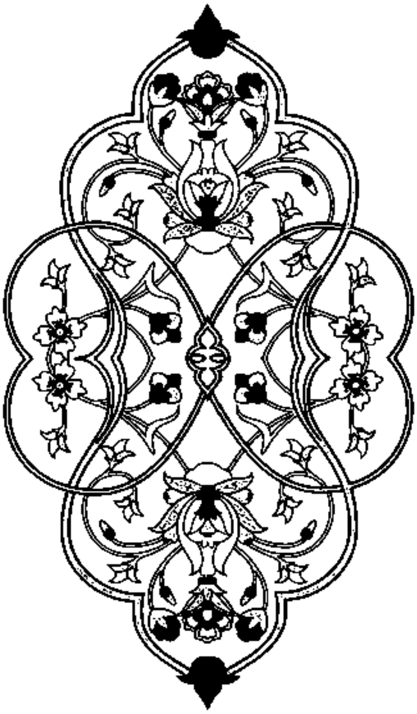
الجزء الأول

دار التقوى

دمشق الشام

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الأول

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف : شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي : 978-9933-610-45-6

9789933610456

دار التقوى

للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني

هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١

جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmail.com

بسم الله الرحمن الرحيم

بين يدي الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم

خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ مَنْ رَفَعَ أوضحَ المسالك لأحبَّائه العاشقين ، وفَتَحَ أبوابَ النِّداء لأوليائه الواصلين ، ونَصَبَ أعلامَ التمييز لعباده الصادقين .

والصلاةُ والسلامُ على سيِّدنا محمَّدٍ قطرِ النَّدَىٰ ، ومُجِيبِ النِّدا ، الذي كَسَرَ بأدوات الجزمِ واليقين ، جموعَ المشركين والمنافقين .

وعلى الآل والأصحاب الذين ارتَشَفُوا ضَرَبَ البيان ، مِنْ فصاحة سيِّدِ ولد عدنان ، واتَّصلتْ ضمائرُهُم المستترةُ بمصدر الإلهامِ والرَّشاد ، وتعدَّىٰ أثرُ أفعالِهِمُ التامَّةِ إلى جميعِ العباد والبلاد .

وعلى مَنْ نحا نَحْوَهُم مِنْ أهل الاختصاصِ والاستثناء ، الذين نَدَبَهُمُ المولىٰ إلى وِراثة الرُّسُل والأنبياء ، فأَكْرَمَهُم بخُلاصة المقاصد ، وآثَرَهُم بتسهيل الفوائد ، وأَتْحَفَهُم بقلائد الفرائد .

وبعـد :

فإنَّ علمَ العربيّة مِنْ أشرف العلوم وأَعْلاها ، وتعلُّمَهُ مِنْ أهمِّ الواجبات وأَوْلاها ، وتعليمَهُ مِنْ أَسْمى الغايات وأَسْناها ، ومَنْ يُقبِلُ عليه ويُتقِنُهُ يَرْقىٰ إلى دَرَجات الكمال ، ومَنْ يُهمِلُهُ ويَزْدَرِيهِ يسقطُ مِنْ أعينِ الرجال ، وهو العُمْدَةُ لفهم كلامِ الله تعالىٰ والرسول ، والآلةُ المُحكَمةُ التي يُدرَكُ بها المعقولُ والمنقول ، وهو ممَّا يُثبِّتُ العقولَ المُضطَرِبات ، ويَزِيدُ في المروءات

الصادقات ، ويُرقِّقُ الطِّباعَ الجافيات .

ولله دَرُّ القائل :

النحوُ أفضلُ ما يُبغىٰ ويُقتبَسُ ... لأنَّـهُ لكتابِ اللهِ يُلتمَسُ
إذا الفتىٰ عَرَفَ الإعرابَ كانَ لهُ ... مَهابةٌ في أُناسٍ حولَهُ جَلَسُوا
لا يَنطِقُونَ حِذَاراً أنْ يُلحِّنَهُم ... كأنَّما بِهِمُ مِنْ خوفِهِ خَرَسُ
لا يستوي مُعرِبٌ فينا ومُنعجِمٌ ... هل تستوي البغلةُ العَرْجاءُ والفَرَسُ

وقال الإمامُ ابنُ مالك في ديباجة « الكافية الشافية »[١] :

وبعدُ فالنحوُ صلاحُ الأَلْسِنَهْ ... والنفسُ إنْ تَعْدَمْ سَناهُ في سِنَهْ
بهِ انكشافُ حُجُبِ المعاني ... وجَلْوةُ الفَهُومِ ذا إذعانِ[٢]

وقال سيِّدُنا عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه : (تعلَّموا العربيَّة ؛ فإنَّها تُثبِّتُ العقل ، وتَزِيدُ في المروءة)[٣] .

ويُروىٰ أنَّ رجلاً قال لبَنِيه : يا بَنِيَّ ؛ أَصْلِحُوا مِنْ ألسنتكم ؛ فإنَّ الرجلَ تَنوبُهُ النائبةُ فيُحِبُّ أنْ يتجمَّلَ فيها ، فيستعيرُ مِنْ أخيه دابَّتَهُ أو ثوبَهُ ، ولا يجد مَنْ يُعِيرُهُ لسانَهُ !![٤] .

---

(١) الكافية الشافية (١/ ١٥٥) .

(٢) في النسخة المطبوعة : (المفهوم) بدل (الفهوم) ، ولعلَّ الأقرب ما أثبت ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) رواه البخاري في « الكنىٰ » (٩/ ٦٨) ، ورواه أيضاً البيهقي في « مناقب الشافعي » (١/ ٢٨٢) ، وابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٥١/ ٣٧٤) عن الإمام الشافعي رحمه الله تعالىٰ من قوله .

(٤) أورده أسامة بن منقذ في « لباب الآداب » (ص ٢٠) ، والبُونَسي في « كنز الكتاب » (١/ ٨٦) .

ولو فَرَضْنا إنساناً بَلَغَ في علم الفقهِ الغايةَ القصوىٰ ، ووَصَلَ في علم الحديث المرتبةَ العُلْيا ، واجتنىٰ كثيراً مِنَ المعارف الزاهرة ، وجَمَعَ أنواعاً مِنَ العلوم الباهرة ، وكان عَرِيّاً مِنْ علم النحو ، خاويَ الوِفاض منه ، بعيداً عن إتقانه والتشبُّع منه ومُمارستِهِ . . فإنَّهُ لا يُوثَقُ بفهمه ، ولا يُنتفَعُ بعلمه ، ويَغِيبُ عنه كثيرٌ مِنَ الدقائق ، ويَصعُبُ عليهِ تحريرُ بعضِ الحقائق ، ورَحِمَ اللهُ مَنْ قال(١) :

لو كنتَ في الفقهِ كالنُّعمانِ أو زُفَرٍ ... أوِ ابنِ إدريسَ أيضاً وابنِ شَيْبانِ
وفاتَكَ النحوُ لم تُحسَبْ إذا اجتمعتْ ... فضائلُ الناسِ إلا نصفَ إنسانِ

ومَنْ قال أيضاً(٢) :

إنْ شئتَ نيلَ العلمِ والآدابِ ... وبراعةً في فهمِ كلِّ كتابِ
وتلاوةَ القرآنِ حقَّ تلاوةٍ ... لفظاً وتفسيراً وفصلَ خطابِ
وقراءةَ السُّنَنِ المُنِيرةِ تابعاً ... آثارَها مُتوخِّياً لصوابِ
وبلوغَ غاياتِ البلاغةِ عارفاً ... بمواقعِ الإيجازِ والإطنابِ
فابْدَأْ بعلمِ النحوِ فهْوَ أساسُها ... لا يَمْتري في ذا أُولو الألبابِ

وقد حُذِّر التحذيرُ الشديد مِنَ اللحن في الكلام ، وكان العربُ يَعُدُّونه هُجْنةً وزِرايةً بصاحبه ، ويُلحِقُون العيبَ والنقصَ بمُرتكبه ، ووَصَلَ إلينا أخبارٌ عديدة وقصصٌ كثيرة في التنفير منه وذمِّ أهله .

---

(١) أورد البيتين عبد القادر القصاب في « رسالته في مدح النحو » (ق/ ١) .

(٢) الأبيات لبحرق الحضرمي أوردها في آخر « تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب على ملحة الإعراب » (ص ٥٢) .

ومِنْ ذلك : ما قاله راويةُ العرب الأصمعيُّ : (إنَّ أَخْوَفَ ما أخافُ علىٰ طالب العلم إذا لم يعرفِ النحوَ . . أنْ يدخلَ في جملة قولِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ كَذَبَ عليَّ مُتعمِّداً . . فليتبوَّأْ مقعدَهُ مِنَ النارِ » ؛ لأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لم يكنْ يلحنُ ، فمهما روىٰ عنه ولَحَنَ فيه . . فقد كَذَبَ عليه)[1] .

وسمع رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم رجلاً يلحنُ ، فقال : « أَرْشِدُوا أخاكم فقد ضلَّ »[2] ، فسمَّىٰ صلَّى الله عليه وسلَّم اللحنَ ضلالاً ؛ وذلك لأنَّهُ يَعكِسُ المعانيَ ويَهدِمُ المبانيَ ؛ كما حُكِيَ أنَّ أعمىٰ سمع رجلاً يقولُ : (يا مَنْ يُرَىٰ ولا يَرَىٰ) ، فقال له الأعمىٰ : (لبَّيكَ هـٰأنذا)[3] .

وقال الخليفةُ عبدُ الملك بنُ مروانَ : (اللَّحْنُ في المنطق أَقْبَحُ مِنْ آثار الجُدَريِّ في الوجه)[4] .

ورُوِيَ أنَّ سيدَنا عمرَ رضي الله عنه مرَّ علىٰ قوم يُسيئونَ الرمي ، فقَرَعَهُم ووَبَّخَهُم ، فقالوا : إنَّا قومٌ مُتعلِّمِينَ ، فأَعْرَضَ عنهم مُغضَباً وقال : واللهِ ؛ لَخَطَؤُكُم في لسانكم أشدُّ عليَّ مِنْ خَطَئكم في رَمْيكم[5] .

❀❀❀

---

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٣٧/ ٨٠) ، والقاضي عياض في « الإلماع » (ص١٨٣ـ ١٨٤) ، والحديث رواه البخاري (١١٠) ، ومسلم (٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) رواه الحاكم في « المستدرك » (٢/ ٤٣٩) عن سيدنا أبي الدرداء رضي الله عنه .

(٣) أورده عبد القادر القصاب في « رسالته في مدح النحو » (ق/ ٢) .

(٤) أورده الجاحظ في « البيان والتبيُّن » (٢/ ٢١٦) ، والآبي في « نثر الدر » (٣/ ٣٦) .

(٥) رواه ابن عدي في « الكامل في الضعفاء » (٦/ ٤٤١) ، وأورده أبو بكر بن الأنباري في « الأضداد » (ص٢٤٤) .

ومِنَ العجائب في زماننا هـٰذا : أنَّك تجدُ بعضَ أرباب الاختصاصات بَلْهَ الطلبة والمُبتدِئين . . يَنفِرُون أو يُنفِّرُونَ دون تقييد مِنْ هـٰذا العلم ، وبعضُهُم يتعلَّقون بأهداب بعض الكتب النحوية البسيطة ، أو بعضِ المتون والشروح المختصرة اختصاراً شديداً ، ثمَّ يتبجَّحون بعد ذلك بالاستدلال بقول الأَخْباري أبي العَيْناء البصري : (النحوُ في الكلام كالملح في الطعام ؛ إذا استُكثِرَ منه فَسَدَ)[1] ، ويعتقدُ أنَّ الكَثْرةَ والامتلاءَ بالزيادة مثلاً علىٰ كتاب « الدروس النحوية » أو « شرح قطر الندىٰ » ، وإنَّني لأَذْكُرُ مرَّةً بعضَ الأساتذة الذين أنفقوا بعضَ الوقت في درس علم النحو وتدريسه وهو يقولُ : (دَرَسْنا هـٰذا العلمَ وخُضْنا فيه ، ثمَّ خَرَجْنا بنتيجة ؛ وهي أنَّ الفاعلَ مرفوع ، والمفعولَ به منصوب !!) ، ولا يدري أنَّ هـٰذه العبارةَ وأمثالَها ذريعةٌ لأصحاب الهِمَم الفاترة ، ووَدَجاً لذوي العقول القاصرة . . في التَّفَلُّص مِنَ الاشتغال به وتعلُّمِه ، والتملُّصِ مِنْ إتقانه وتفهُّمِه .

وليتَهُم نَظَرُوا إلىٰ سيرة كثيرٍ مِنْ علمائنا السابقين في التدرُّج في طلب علم العربيَّة ثمَّ التكثُّرِ والازدياد منه ؛ فإنَّهُم كانوا يبتدئون بحفظ بعضِ المتون ؛ كـ« المُفصَّل » و« ألفيَّةِ ابن مالك » و« التسهيلِ » و« كافية ابن الحاجب » و« الآجُرُّوميَّة » وغيرِها ، ثمَّ يقرؤون شروحَها قراءةَ فهمٍ وبحثٍ وتحقيق ، ثمَّ لا يُفارِقُهُم هـٰذا العلمُ مُمارسةً وتدريساً وتأليفاً ومراجعةً حتىٰ نهاية أيَّام حياتِهم ، وانقضاءِ آخِرِ أنفاسِهم ، وهـٰذا بالنسبة لغير أهل الاختصاص ، ومَنْ لم يَصِلْ في هـٰذا العلمِ إلىٰ رُتْبة الخواصِّ ، وأمَّا أولـٰئك فالحديثُ عنهم يَطُول ، ويَأْنَفُ مِنْ سماعه الكَسُول .

---

(١) رواه ابن الجوزي في « المنتظم » (١٢/ ٣٥٧) .

هٰذا ؛ وإنَّ ممَّنْ خَسَفَ عيونَ علمِ النَّحْو ، ودانَ له الحضرُ والبَدْو . . إمامَ هٰذا الفنِّ بلا خلافٍ ؛ أبا بِشْرٍ عمرَو بنَ عثمانَ بن قُنْبَرٍ البَصْريَّ الشهيرَ بـ(سيبويهِ)[1] ، الذي كَشَفَ لهم دقائقَه ، ووَضَّحَ لهم حقائقَه ، وعَلَّلَ دقيقَ القواعد ، وحَلَّ مُشكِلاتِ المسائل ، وقد أَوْدَعَ علمَهُ تلاميذَهُ النُّجَباء ، وخلَّده في أُعْجُوبتِهِ « الكتاب » الذي سمَّاه أهلُ الاختصاص (قرآنَ النحو) ، والذي حَفِظَهُ كبارُ العلماء ، وشَرَحَهُ ودرَّسه مشاهيرُ النُّحاة ، ولله دَرُّ إمامِ العربيّة أبي حيَّانَ الأندلسيِّ في مدح « الكتاب » ومُؤلِّفِهِ[2] :

أتـىٰ سيبـويـهِ نـاشـراً لعلـومِـهِ ... فلولاهُ أَضْحى النحوُ عُطْلاً شواهدُهْ
وأَبْدىٰ كتاباً كانَ فَخْراً وجودُهُ ... لقَحْطانَ إذْ كعبُ بنُ عمرٍو مَحاتِدُهْ
وجَمَّعَ فيهِ ما تَفَرَّقَ في الوَرَىٰ ... فطَـارِفُـهُ يُعـزىٰ إليـهِ وتَـالِـدُهْ
بعَمْرِو بنِ عثمانَ بنِ قَنْبَرٍ الرِّضا ... أَطاعَتْ عَواصِيهِ وثابَتْ شَوَارِدُهْ
عليكَ قُرَانَ النَّحْوِ نحوَ ابنِ قَنْبَرٍ ... فـآيـاتُـهُ مشهـودةٌ وشَـواهِـدُهْ

وللإمام البارعِ البليغ النَّحْويِّ المُفسِّرِ أبي القاسم الزَّمَخْشَريِّ[3] :

أَلَا صلَّـى الإلٰـهُ صـلاةَ صِـدْقٍ ... علىٰ عَمْرِو بنِ عثمانَ بن قَنْبَرْ
فـإنَّ كتـابَـهُ لـم يَغْـنَ عنـهُ ... بنـو قلـمٍ ولا أصحـابُ مِنْبَـرْ

وقال الإمامُ الكبيرُ أبو جعفرِ بنُ النحَّاس : (لم يَزَلْ أهلُ العربيّةِ يُفضِّلون « كتابَ أبي بِشْرٍ عمرِو بنِ عثمانَ بن قُنْبَرٍ » ؛ المعروفِ بـ« سيبويه ») .

---

(١) هٰذا هو الصحيح في ضبط (قنبر) ، وما سيأتي شعراً ضُبط علىٰ خلافه إقامة للوزن ، وانظر « تاج العروس » (١٣/ ٤٧٨) .
(٢) أورد الأبيات لسان الدين بن الخطيب في « الإحاطة في أخبار غرناطة » (٣/ ٥٢) .
(٣) ديوان الزمخشري (ص٢٨٤) .

ولذلك إذا أراد أهلُ العلم والإتقانِ في كلِّ عصرٍ أنْ يمدحوا شخصاً ما في علمه بالعربيَّة ، ويجعلونه في المنزلة المرضيَّة ، ويُقدِّمونه على أقرانه مِنْ ذوي المراتب العليَّة . . فإنَّهُم يقولون عنه : (فلانٌ سيبويهِ زمانه) .

إلا أنَّ في « الكتاب » مصطلحاتٍ ورموزاً وإطلاقاتٍ ودقائقَ يَعسُرُ إدراكُها والتحقُّقُ منها لكبار أهلِ الاختصاصِ فضلاً عن المُبتدئين فيه والمُتلبِّسين به ؛ ولذلك كان النُّحاةُ يتهيَّبون الغوصَ في أعماقه ، ويَكتَفُون بالوقوف على ساحله ، وكان أبو العبَّاس المُبرِّدُ يقولُ لمَنْ أراد أنْ يقرأَ عليه « كتابَ سيبويه » : (هل ركبتَ البحرَ ؟)[1] ؛ تعظيماً واستصعاباً لما فيه .

حاشا أفرادٍ قليلين تمرَّسوا بفهم دقيقِ إشاراتِه ، وتدرَّبوا على أساليب عباراتِه ، وأدركوا جميعَ مصطلحاته ، فكانوا يُقصَدُون مِنْ أماكنَ بعيدة ، وتُبذَلُ لهم الأموالُ الكثيرة .

ومِنَ القصص المُمتعةِ المشهورةِ في ذلك : ما ذَكَرَهُ ابنُ هشام في « المغني » نقلاً عن أهل الأدب : أنَّ بعضَ أهلِ الذِّمَّة بَذَلَ لأبي عثمانَ المازنيِّ مئةَ دينارٍ على أنْ يُقرِئَهُ « كتابَ سيبويه » ، فامتنع مِنْ ذلك مع ما كان به مِنْ شِدَّة احتياجٍ ، فلامَهُ تلميذُهُ المُبرِّدُ ، فأجابه بأنَّ « الكتابَ » مُشتمِلٌ على ثلاثِ مئةٍ وكذا كذا آيةً مِنْ كتاب الله تعالى ، فلا ينبغي تمكينُ ذِمِّيٍّ مِنْ قراءتها .

ثمَّ قُدِّرَ أنْ غنَّتْ جاريةٌ بحضرة الواثقِ بقول الشاعر :

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً   ردَّ السلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

---

(١) أورده السيرافي في « أخبار النحويين البصريين » (ص٤٠) ، والسيوطي في « بغية الوعاة » (٢/ ٢٢٩) .

فاختلف الحاضرون في نصب (رجل) ورفعِهِ ، وأصرَّتِ الجاريةُ على النصب ، وزعمتْ أنَّها قَرَأَتْهُ على أبي عثمانَ المازنيِّ كذلك ، فأَمَرَ الواثقُ بإشخاصِهِ مِنَ البَصْرة ، فلمَّا حَضَرَ أَوْجَبَ النصبَ ، وشرحه بأنَّ (مُصابَكُم) بمعنى (إصابتَكُم) ، و(رجلاً) مفعولُهُ ، و(ظُلْمٌ) الخبر ، ولهذا لا يَتِمُّ المعنى بدونه ، فأَخَذَ اليَزِيديُّ في مُعارضته ، فقال له : هو كقولك : (إنَّ ضَرْبَكَ زيداً ظُلْمٌ) ، فاستحسنه الواثقُ ، ثمَّ أَمَرَ له بألفِ دينار ، ورَدَّهُ مُكرَماً ، فقال المازنيُّ للمُبرِّد : تَرَكْنا لله مئةَ دينارٍ فعَوَّضَنا ألفاً[1] .

❀❀❀

ثمَّ توالتْ وكَثُرَتِ المُصنَّفاتُ بعدَ « كتابِ سيبويه » استمداداً منه ، وترتيباً لأفكاره ، وتسهيلاً لقواعده ، وتنسيقاً لأبوابه ، وتحريراً لمسائله ، وتبييناً لمصطلحاته ، وتوضيحاً لشواهده ، وتعدَّدتِ الكتبُ في ذلك ، وتنوَّعتْ أساليبُها ، وتَذَبْذَبَتْ أحجامُها ، وتفاوتَ نفعُها ، وتشعَّبتْ مذاهبُها ، واختلف ترتيبُها وتنسيقُها .

إلى أنِ انتهتِ النَّوْبةُ والرِّئاسةُ والسِّيادةُ إلى الإمام الكبيرِ والنَّحْويِّ الشهير ، تَرْجُمانِ الأدب ، وحُجَّةِ لسانِ العرب ، جمالِ الدين أبي عبد الله محمَّدِ بن مالكٍ الطائيِّ الأندلسيِّ الجَيَّانيِّ الدِّمَشْقي ، الذي صَنَّفَ في علم العربيَّة مُصنَّفاتٍ جامعةً مُحرَّرة ، ومُتوناً شهيرةً مُحقَّقة ، ولعلَّ أشهرَها وأهمَّها على الإطلاق ـ بل لعلَّهُ أشهرُ ما دُوِّنَ في علم العربيَّة في زمانه وإلى يومنا هذا ـ . نَظْمُهُ النفيسُ « الخُلاصةُ في النحو » ، والمشهورُ بـ« ألفيَّة ابن مالك » ؛ هذا المتنُ المباركُ الذي أَلَّفه عندما نَزَلَ في مدينة حماةَ بالمدرسة التي كان يشتغلُ بها الإمامُ

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦٨٨) .

القاضي المُحقِّقُ شرفُ الدِّين البارِزيُّ ، فخَدَمَهُ ولازمَهُ ، فكافأه ابنُ مالك بدُرَّتِهِ « الألفيَّة »[1] .

ولله دَرُّ الإمام النحوي ابن المِجْراد في مدحها[2] :

« خُلاصةُ النحوِ » لا أَبْغِي بها بدلاً مُستغرِقاً درسَها في كلِّ أوقاتِي
قد جمَّعتْ لُبَّ علمِ النَّحْوِ مُختصَراً نَظْماً بديعاً حوىٰ جُلَّ المُهِمَّاتِ
قُلْ لابنِ مالكٍ إنِّي قد شُغِفْتُ بها لم يأتِ مثلٌ لها يوماً ولا ياتِي
وهـٰأنـا أسـألُ الـرحمـنَ مغفـرةً لـهُ تُبـوِّئُـهُ فـي خيـرِ جنَّـاتِ

وقد اختَصَرَها الإمامُ ابنُ مالكٍ مِنْ منظومته « الكافيةِ الشافية » التي نافتْ أبياتُها علىٰ (٢٧٥٠) بيتاً ، وذَكَرَ السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » : أنَّ « الألفيَّةَ » حَوَتْ ثُلُثَ ما في « الكافية الشافية » أو نصفَها ، و« الكافيةَ » حَوَتْ نصفَ ما في « تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد » أو أرجحَ قليلاً ، و« التسهيلَ » فيه نصفُ ما في « الفوائد النَّحْويَّة والمقاصد المَحْويَّة » أو أكثرُ قليلاً[3] .

❀❀❀

وقد نالتِ « الألفيَّةُ » قَبُولاً واسعاً في كافَّة الأرجاء ، واعتنىٰ بها طَلَبَةُ العلم والعلماء ، وتناولَتْها يَرَاعُ النُّحاةِ شرحاً وتحشيةً وتعليقاً وتنكيتاً وتشطيراً ، فتجاوزَ ما كُتِبَ حولَها مباشرةً وبواسطة (٢٨٠) مُؤَلَّفاً .

وسأذكرُ في هـٰذه العُجالة أهمَّ عشرةِ شروحٍ لـ « الألفيَّة » ، وأَغْزَرَها فائدةً ، وأشهرَها تحقيقاً ، وأكثرَها عنايةً وانتشاراً وتداولاً ؛ وهي :

---

(١) انظر « تاريخ ابن الوردي » (٢/ ٢١٥ـ٢١٦) .
(٢) أورد الأبيات ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص١٥) .
(٣) نكت السيوطي (ق/ ٢٥٧ـ٢٥٨) .

١ـ شرحُ الإمام النَّحْويِّ بدرِ الدِّين محمَّدِ بن جمال الدِّينِ بنِ مالك (ت٦٨٦هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « الدُّرَّة المُضِيَّة في شرح الألفيَّة » ، والمشهورُ عند أهل العلم بـ « شرح ابن الناظم » ، وهو شرحٌ مختصرٌ مفيدٌ قيِّم ، وعليه حواشٍ كثيرةٌ ، ومِنْ أهمِّها : « الدُّرَر السَّنيَّة علىٰ شرح الألفيَّة » لشيخ الإسلام زكريَّا الأنصاريِّ ، و« حاشيةُ ابن قاسم العبَّادي » .

٢ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ بدرِ الدِّين حسن بن قاسم المُراديِّ (ت٧٤٩هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفيَّة ابن مالك » ، والشهيرُ بـ « شرح المُرادي » ، أو « شرح ابن أمِّ قاسم » ، وهو شرحٌ نفيسٌ مُحقَّقٌ استفاد منه العلماءُ وخصوصاً الإمامَ الأُشْمُونيَّ ، وعليه حواشٍ عديدةٌ ، ومِنْ أهمِّها وأشهرِها : « حاشيةُ الشاوي » .

٣ـ وشرحُ الإمامِ الكبير النَّحْويِّ المُحقِّق جمالِ الدِّينِ عبد الله بن يوسفَ بن هشام الأنصاريِّ (ت٧٦١هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « أوضح المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك » ، أو « توضيحِ المسالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك » ، وهو شرحٌ مشهورٌ قيِّم مُحقَّق مختصر ، وكُتِبَ عليه حواشٍ نفيسةٌ ، ومِنْ أهمِّها : « حاشيةُ حفيده الشِّهاب » ، و« حاشيةُ الناصر اللَّقَاني » ، وشَرَحَهُ شرحاً مفيداً جامعاً الإمامُ النَّحْويُّ خالدٌ الأَزْهري ، وسمَّاه : « التصريحَ بمضمون التوضيح » .

٤ـ وشرحُ الإمام قاضي القضاة الفقيه النَّحْويِّ المُفسِّرِ المُحقِّق بهاءِ الدِّين عبدِ الله بن عبد الرحمـٰن ابنِ عقيل الطالبيِّ الهاشمي المصريِّ (ت٧٦٩هـ) ، وسيأتي الحديثُ عنه بعد قليل .

٥ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ الشاعر الأديب شمسِ الدِّين محمَّد ابنِ جابرٍ الأندلسيِّ الهَوَّاريِّ (ت٧٨٠هـ) .

٦ـ وشرحُ الإمامِ النَّحْويِّ الأصوليِّ برهانِ الدِّين إبراهيمَ بن موسى الشاطبيِّ (ت٧٩٠هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « المقاصد الشافية في شرح الخُلاصة الكافية » ، وهو مِنْ أطول شروحِها ، وأغْزَرِها مادَّةً ، وأوسعِها بحثاً ومُناقشةً .

٧ـ والشرحُ الصغيرُ للإمام النَّحْويِّ أبي زيدٍ عبد الرحمـٰن بن عليٍّ المَكُوديِّ الفاسيِّ (ت٨٠٧هـ) ، وهو شرحٌ لطيفٌ مُهذَّبٌ نافع للمبتدئ في هـٰذا الفنِّ ، ولعلَّ أهمَّ وأنفعَ ما كُتِبَ عليه مِنَ الحواشي : « حاشيةُ ابنِ حَمْدون الفاسيِّ » ، المُسمَّاةُ بـ « الفتح المَوْدُودي على المَكُودي » .

٨ ـ وشرحُ الإمامِ النَّحْويِّ نورِ الدِّينِ عليِّ بن محمَّد الأُشْمُونيِّ (ت بعد ٩٠٠هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « منهج السالك إلىٰ ألفيَّة ابن مالك » ، وهو مِنَ الشروح المُهِمَّة المُحقَّقة ، وفيه فروعٌ كثيرةٌ مُحرَّرة ، وقد استفاد كثيراً مِنْ « شرح ابن قاسم المُرادي » ، وعلىٰ هـٰذا الشرحِ كثيرٌ مِنَ الحواشي القيِّمة ، ومِنْ أهمِّها : « حاشيةُ ابن قاسم العبَّادي » ، و« حاشيةُ الشمس البُهُوتي » ، و« حاشيةُ أبي السعود الأَسْقاطي » ، المُسمَّاةُ بـ « تنوير الحالك علىٰ منهج السالك » ، و« حاشيةُ المَدَابغي » ، و« حاشيةُ السيِّد الحَفْني » ، و« حاشيةُ السيِّد البُلَيدي » ، و« حاشيةُ الصبَّان » .

٩ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ البحرِ جلال الدِّين عبدِ الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيُوطيِّ (ت٩١١هـ) ، المُسمَّىٰ بـ « البَهْجة المرضيَّة في شرح الألفيَّة » ، وهو شرحٌ مَزْجيٌّ نافعٌ مُختصرٌ مُحقَّق ، وكُتِبَ عليه حواشٍ كثيرة .

١٠ـ وشرحُ الإمام النَّحْويِّ شمسِ الدِّينِ محمَّد بنِ أحمد الفارِضيِّ (ت في حدود ٩٨١هـ) ، وهو شرحٌ مُتوسِّطٌ نافعٌ مليءٌ بالنُّقُولات القيِّمة ، والفروعِ المُهِمَّة .

وقد أَكْرَمَني اللهُ سبحانه بالتوثيق والتخريجِ والنقل مِنْ جميع هـٰذه الشروح والحواشي ؛ فله الحمدُ والمِنَّة علىٰ ذلك .

❀❀❀

ولن ترىٰ أخي طالبَ العلم في شروح « الألفيّة » مِنْ كتابٍ أَوْلىٰ به التقديمُ والإتقانُ والتدريسُ مِنْ « شرح ابن عقيل » ؛ لكونه أتىٰ علىٰ ما يتعلَّقُ بأبيات الألفيّة بالشرح الواضحِ المفيد ، والجمعِ المُختصر الفَرِيد ، وضَمَّ مذاهبَ النُّحاة المُتقدِّمين ، وآراءَ العلماء المُتأخِّرين ، وحُشِيَ بالأمثلة والشواهدِ المشرقات ، والتحقيقات الواضحات ، والضوابطِ المُهِمَّات ؛ ولذلك سمعتُ كثيراً مِنْ أشياخي يقولون : (« ابنُ عَقِيلٍ » أُسْتاذُهُ ـ أو شيخُهُ ـ معه) ، ورَحِمَ اللهُ القائلَ :

لـ « ألفيّةِ الحَبْرِ ابنِ مالكَ » بَهْجةٌ ... علىٰ غيرِها فاقتْ بألفِ دليلِ
عليها شروحٌ ليسَ يُحصىٰ عَدِيدُها ... وأَحْسَنُها المنسوبُ لابنِ عَقِيلِ

وقد كُتِبَ علىٰ هـٰذا « الشرح » النفيسِ حواشٍ كثيرةٌ قيّمة ، ومِنْ أهمِّها وأشهرِها :

١ـ حاشيةُ الإمام النَّحْويِّ البحرِ جلالِ الدِّينِ عبدِ الرحمـٰن بن أبي بكر السُّيُوطيِّ (ت٩١١هـ) ، المُسمَّاةُ بـ « السيف الصَّقِيل على ابن عَقِيل » .

٢ـ وحاشيةُ الإمام النَّحْويِّ شمسِ الدِّين محمَّدِ بن محمَّد ابن الميِّت البُدَيريِّ الدِّمْياطي (ت١١٤٠هـ) ، المُسمَّاةُ بـ « إرشاد السالك النبيل إلىٰ ألفيّة ابن مالك وشرحِها لابن عَقِيل » ، وله حاشيةٌ مختصرةٌ مُسمَّاةٌ بـ « التحفة الوفيّة علىٰ شرح ابن عقيل للألفيّة » .

٣ـ وحاشيةُ الإمام الفقيه النَّحْويِّ شهابِ الدِّين أبي السُّعُود أحمدَ بنِ عمرَ

الأَشقاطيِّ (ت١١٥٩هـ) ، المُسمَّاةُ بـ « القول الجميل على شرح ابن عَقِيل » .

٤ـ وحاشيةُ الإمام النَّحْويِّ المُتفنِّن شهابِ الدِّين أحمدَ بنِ أحمدَ السُّجاعيِّ البدراويِّ (ت ١١٩٧هـ) ، وسيأتي الحديثُ عنها بعد قليل .

٥ـ وحاشيةُ الإمام النَّحْويِّ المُتفنِّن محمَّدِ بن مصطفى الخُضَريِّ (ت١٢٨٧هـ) .

ومِنْ أهمِّ حواشي « ابن عقِيل » السابقة ، وأَوْجزِها تعليقاً ، وأكثرِها تحقيقاً ، وأتمِّها نفعاً ، وأبعدِها تعقيداً . . « فتحُ الجليل على شرح ابن عَقِيل » ، للإمام النَّحْويِّ المُتفنِّن شهابِ الدِّين السُّجاعيِّ ، وهي حاشيةٌ قيِّمةٌ انتقاها مِنْ شروح الألفيَّة المُحقَّقة ؛ كـ « شرح الأُشْمُونيِّ » ، و« شرحِ ابنِ الناظم » ، و« شرحِ المُراديِّ » ، و« أوضحِ المسالك » ، وما كُتِبَ عليها مِنَ الحواشي والشروح النفيسةِ المُتقدِّمة ، وما كَتَبَ سيبويهِ زمانِهِ أبو بكر الشَّنَوَانيُّ على « شرح الأَزْهَريَّة » و« الآجُرُّوميَّة » و« شرحها » للشيخ خالد و« شرحِ الفاكهيِّ على القطر » ، وما كتبه أيضاً الإمام المُحقِّق ابن قاسم العبَّاديُّ على « شرح الأشموني » و« شرحِ ابن الناظم » و« شرحِ الفاكهي على القطر » ، و« نُكَتِ السُّيُوطي » ، و«شرحِ الدَّماميني على التسهيل» ، وما نكَّته على « الألفية » ، وغيرِ ذلك ؛ مِنْ شروح « الكتاب » و« التسهيلِ » و« الألفيَّة » و« الآجُرُّوميَّة » و« المُفصَّل » و« الجُزُوليَّة » ، ومُصنَّفاتِ الإمام المُحقِّق ابن هشامٍ ، والشيخَينِ خالد الأزهري وياسين العُلَيمي ، وما كُتِبَ على شواهد « ابن عَقِيل » وغيرِهِ ؛ كـ « المقاصد النَّحْويَّة في شرح شواهد شروح الألفيَّة » و« فرائدِ القلائد في مختصر الشواهد » ، كلاهما للبدر العَيْنيِّ ، وغيرِ ذلك ممَّا ستراه مُفصَّلاً في مصادر ومراجع هـٰذا الكتاب ، وقد صَرَّحَ المُحشِّي بمصادره

ومراجعِهِ غالباً ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه غيرُهُ مِنْ أرباب الحواشي ، وهٰذا الصنيعُ يَزِيدُ « الحاشيةَ » قيمةً وتوثيقاً ، وضبطاً وإتقاناً .

ونَظَراً لأهميَّة هٰذه « الحاشيةِ ». . فقد اعتنىٰ بها طلابُ العلم في كلِّ مكان ، وشَرَحَها كبارُ أهلِ هٰذا الشان ، الموسومون بالتحقيق والإتقان ، وقَرَّرَ عليها جملةٌ لا بأسَ بها مِنَ الأعيان ؛ كـ « تقرير الشِّرْشِيميِّ » ، و« تقريرِ عبد القادر الجَوْهَريِّ » ، و« تقريرِ شيخ الإسلام الأَنْبابيِّ » .

ولعلَّ أنفسَ هٰذه التقاريرِ وأوسعَها . . « تقريرُ الأنبابيِّ » ، الذي أَوْدَعَ فيه بعضَ التصويبات المُهِمَّةِ المفيدة ، والإيراداتِ والمُناقشاتِ العديدة ، والجواباتِ المُوفَّقة السديدة ، وأَوْرَدَ فيه كثيراً مِنَ الفروع الضروريَّة للطالب ، والتحقيقاتِ المُختلفةِ الجوانب .

والإمامُ الأنبابيُّ صاحبُ عقليَّةٍ كبيرةٍ واسعةٍ في جميع العلوم العقليَّة والنقليَّة ، خصوصاً عِلْمَيِ النحوِ والبلاغة اللَّذين أَلَّف فيهما العديدَ مِنَ الكتب المختصرةِ والمُطوَّلة .

وقد أَوْلىٰ « حاشيةَ السجاعيِّ على ابن عَقِيل » جانباً كبيراً مِنَ العناية والأهميَّة ، فكَتَبَ عليها أكثرَ مِنْ تقريرٍ امتاز بالأمور السابقة المُتقدِّمة ، مع الإطالةِ في البحث والتقرير في كثير مِنَ المسائل المُتنوِّعة ، وأتىٰ بمُخترعاتٍ ومُبتكراتٍ لم يُسبَقْ إليها ، وذَكَرَ في ضمنها بعضَ تحقيقاتِ شيوخِهِ الكبار ؛ كالإمامِ الباجوريِّ والإمامِ السيِّد الذَّهَبيِّ ، ولم يتركْ تفصيلاً أو تقسيماً أو تقييداً أو إشكالاً أو جواباً أو تأمُّلاً أو تنبيهاً . . إلا أتىٰ عليه بالكلام الكافي ، والتحقيقِ الوافي ، والبرهانِ الشافي .

هٰذا ؛ وللإمام السجاعيِّ منزلةٌ ساميةٌ في قلبي ، ومكانةٌ عاليةٌ في تأسيسي في علم النَّحْو ، بل هو أستاذي وشيخي غيرُ المباشرِ فيه ؛ للاستفادة الكثيرةِ مِنْ « حاشيته النفيسةِ المختصرة علىٰ شرح القطرِ » للإمام ابن هشام ، وكونِها المرجعَ الأوَّلَ والأساسَ أثناءَ دَرْسي أو تدريسي لهٰذا الشرحِ القيِّم .

ونَظَراً لتقديري وتعظيمي لهٰذا الحَبْرِ الهمام ، وزيادةً في ميزان حسناتِهِ عند المَلِكِ العلَّام ، ونَشْراً لعلومه بين الأَنَام . . اقترحتُ علىٰ أخينا المباركِ صاحبِ (دار التقوىٰ) لؤي الأحمر طباعةَ وخدمةَ « حاشية السجاعيِّ » الأخرى التي علَّقها علىٰ أهمِّ كتاب نَحْويٍّ مشهورٍ ومنتشرٍ بين طلاب العلم ؛ وهو « شرح الإمام ابن عقيل على الألفيَّة » ، مع إرفاقه بنُبَذٍ لطيفةٍ مِنْ « تقرير العلامة الأنبابيِّ » ، فأَبْدَى الانشراحَ والقَبُول ، وسَأَلَ المولىٰ بلوغَ المأمول ، ثمَّ اقترحَ أنْ نُرْفِقَ « تقريراتِ الأنبابيِّ » كاملةً بـ « الحاشية » ؛ حتىٰ يَعُمَّ النَّوَال ، ويَصِلَ العملُ إلىٰ درجة الكمال ، فاكتفَينا بآخرِ ما صَدَرَ مِنْ تقريراته تامّاً ؛ وهي نسخةُ المطبعة الخيريَّة الصادرةُ في شهر شوَّال سنةَ (١٣٢٤هـ) .

ونَظَراً للمناسبة التامَّة ، وإكمالاً للفائدة ، وإشباعاً لنَهْمة طالب العربية . . فإنَّني توَّجتُ عملي هٰذا بتحقيق « شرح ديباجة الألفية » لإمامنا السجاعيِّ الذي حشاها بالنُّكات الفريدة ، والفوائد العديدة ، والتحقيقات السديدة .

هٰذا ؛ وقد مَشَيتُ بعون الله علىٰ خُطَّةٍ تحقيقيَّةٍ شاملةٍ ؛ مِنْ أهمِّ بنودِها ومراحلِها : توثيقُ ما أمكن من نصوصِهِ بعَزْوها إلىٰ مصادرها ومراجعِها المطبوعةِ والمخطوطة ، وقد تَعَنَّيتُ كثيراً في توفير بعضِها ، ثمَّ الإحالةِ إلىٰ بعض الأماكنِ منها ، ولا أُبالِغُ إذا قلتُ : إنَّ بعضَ المسائل أَخَذَ تخريجُها

ساعاتٍ كثيرةً ، بل إنَّ بعضَها لم يُخرَّجْ إلا في مراحل العمل الأخيرة ، وقد عَزَوتُ بفضل الله إلىٰ ما يَنيفُ علىٰ ثمانِ مئةِ موضعٍ مخطوط ، ورجعتُ إلىٰ مصادرَ كثيرةٍ مجهولةٍ لدىٰ كثيرٍ مِنْ أهل الاختصاص .

والمأمولُ مِنْ أهل الإنصاف بعدَ أنْ يقفوا علىٰ هـٰذا العمل الجليل ، أنْ يشكروه الشكرَ الجزيل ، ويصفحوا عمَّا كَبَا به الطَّرْفُ الكَلِيل ؛ فإنَّ التغاضيَ عن العَثَرات مِنْ طِباع الكِرام ، وتضخيمَ الهَفَوات مِنْ صفات اللِّئام .

وفي الختام : فاللهَ أسألُ أنْ يَعقِدَ في عَمَلِنا هـٰذا الخيرَ والانتشار ، وينفعَ به أهلَ العلم في جميع الأقطار ، ويَرزُقَنا الإخلاصَ والسَّداد ، ويمنحَنا التوفيقَ والرَّشاد ، بجاهِ سيِّدنا محمَّد إمامِ النبيِّين ، وحبيبِ ربِّ العالمين ، وصاحبِ الشفاعة يومَ الدين .

اللهمَّ صلِّ وسلِّم عليه وعلىٰ آله وأصحابه الطَّيِّبين الطَّاهرين

ترجمة
جمال الدين بن مالك[1]

اسمه وولادته[2]

هو الإمامُ تَرْجُمان الأدب ، وحُجَّةُ لسان العرب ، النَّحْويُّ اللُّغَويُّ المُقرئ ، صاحبُ المُصنَّفاتِ النفيسة السديدة ، والمُؤلَّفاتِ الجامعة المفيدة : جمالُ الدين أبو عبد الله محمَّدُ بنُ عبد الله بنِ عبد الله بن مالكٍ ، الطائيُّ الأندلسيُّ الجَيَّانيُّ الدِّمَشْقيُّ الشافعيُّ .

والجَيَّانيُّ ـ بفتح الجيم والياء المُشدَّدة ـ : نسبةٌ إلىٰ (جَيَّانَ) مدينة عظيمة بالأندلس ، بينها وبين قُرْطُبةَ أكثرُ مِنْ (٩٠) كيلو متراً ، وتقعُ الآن في جنوب إسبانيا .

---

(١) كنتُ قد أفردتُ ترجمة مُطوَّلة للإمام ابن مالك أتيت فيها بتحقيقات فريدة ، وفوائد عديدة ، ونقولات كثيرة ، ثمَّ انتقيت منها هـٰذه الترجمة الموجزة .

(٢) من مصادر ترجمته : « تاريخ الإسلام » (٥٠/١٠٨ـ ١١١) ، « معرفة القراء الكبار » من مواضع متعددة ، « تاريخ أبي الفداء » (٨/٤) ، « تاريخ ابن الوردي » (٢/ ٢١٥ـ٢١٦) ، « المقتفي علىٰ كتاب الروضتين » (١/ ٣٠٠ـ ٣٠١) ، « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٨٥ـ ٢٨٩) ، « فوات الوفيات » (٣/ ٤٠٧ـ٤٠٩) ، « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٢/ ٦٧ـ ٦٨) ، « طبقات الشافعية » للإسنوي (٢/ ٢٥٠ـ ٢٥١) ، « طبقات الشافعيين » (ص٩٠٨) ، « مرآة الجنان » (٤/ ١٧٢ـ ١٧٣) ، « البداية والنهاية » (١٣/ ٢٦٧) ، « البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة » (ص٢٦٩ـ ٢٧٠) ، « غاية النهاية » (٢/ ١٨٠ـ ١٨١) ، « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٢/ ١٤٩ـ ١٥٠) ، « النجوم الزاهرة » (٧/ ٢٤٣ـ ٢٤٤) ، « بغية الوعاة » (١/ ١٣٠ـ ١٣٧) ، « قلادة النحر » (٥/ ٣٣٥) ، « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٢ـ ٢٣٣) ، « شذرات الذهب » (٧/ ٥٩٠ـ ٥٩١) ، « الأعلام » (٦/ ٢٣٣) ، « معجم المؤلفين » (٣/ ٤٥٠ـ ٤٥١) .

ونسبتُهُ لمذهب الإمام الشافعيّ . . هو ما استقرَّ عليه آخراً عندما رحل إلى المشرق ، وهو المشهورُ والمنصوص عليه في طبقات السادة الشافعيّة ؛ وممَّا يُرجِّحُهُ ويُؤيِّدُهُ : ما أَوْرَدَهُ تلميذُهُ علاء الدين بنُ العطَّار عنه أنَّهُ قال له بعدَ أنْ وَقَفَ علىٰ « منهاج الإمام النوويّ » : (واللهِ ؛ لو استقبلتُ مِنْ أمري ما استدبرتُ . . لحفظتُهُ)(١) .

وأمَّا ولادتُهُ : ففيها أربعةُ أقوال صوَّب منها ابن قاضي شهبة أنَّهُ وُلِدَ سنةَ (٥٩٨هـ) ، وهو الذي رجَّحه كثيرون ؛ كابن مكتوم وابن الجَزَريِّ وابن غازٍ وغيرهم(٢) ، وفي ذلك يقولُ ابنُ غازٍ(٣) :

قد خُبِعَ ابنُ مالكٍ في خُبَعَا وهْوَ ابنُ عِهْ كذا حكىٰ مَنْ قد وَعَىٰ

سيرته العلمية

بدأ إمامُنا ابنُ مالك طلبَ العلم منذ نشأته ، وبذل همَّتَهُ في تحصيله ، وأنفق فيه أنفس أوقاته ، واستنزف أيّامه في معاناته ؛ ففي جيَّانَ بلدِ المنشأ أَخَذَ النحوَ والقراءاتِ عن الإمام النَّحْويِّ المُقرئ أبي رَزِينٍ ثابت ابن خيار الكُلَاعيِّ

---

(١) تحفة الطالبين (ص٩٦) ، وانظر « فوات الوفيات » (٣/ ٤٠٨) ، و« نفح الطيب » (٢/ ٢٢٢) ، و(١/ ١٨٧) من كتابنا هـٰذا .

(٢) انظر « غاية النهاية » (٢/ ١٨٠) ، و« طبقات الشافعية » (٢/ ١٤٩) ، و« نفح الطيب » (٢/ ٢٢٨) .

(٣) فـ (خُبِعَ) الأوَّلُ : مبنيٌّ للمفعول ؛ معناه : سُتِرَ وغُطِّيَ بالتراب ، و(خُبَع) الثاني : بفتح الباء رمزٌ لوفاته علىٰ حساب الجُمَّل ؛ فالخاءُ : بست مئة ، والباء : باثنتين ، والعين : بسبعين ، والألفُ : لإطلاق القافية ، و(عِهْ) : بكسر العين وهاؤه للسكت ؛ بمعنى : احفظه ؛ أي : لمُدَّة عمره ؛ فالعينُ : بسبعين ، والهاء : بخمسة ، وعليه تكون سنة الوفاة (٦٧٣هـ) ، إلا إذا أُسقطت سنة الولادة من الحساب ، والله تعالىٰ أعلم . انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٨) ، و« حاشية ابن حمدون على المكودي » (ص١٥) .

اللَّبْليِّ (ت٦٢٨هـ)[1] ، ثمَّ رَحَلَ إلىٰ إشبيليةَ ، فجَلَسَ في حَلْقة الإمام الكبير أبي عليٍّ الشَّلُوبين نَحْواً مِنْ ثلاثةَ عَشَرَ يَوماً .

ثمَّ رَحَلَ إلى المشرقِ للاستزادةِ مِنَ العلم ؛ فنَزَلَ دمشقَ التي كانتْ في ذلك الوقت تَعُجُّ بأساطين العلمِ في كافَّة المجالات ، الذين كانوا نَتَاجَ إصلاحٍ كبير قامتْ به الدولة الزَّنْكيَّةُ ثمَّ الأيوبيّة ؛ فأَخَذَ بها النحوَ والقراءاتِ عن الإمام الكبير المُقرئِ عَلَمِ الدين السَّخَاويِّ (ت٦٤٣هـ) ، وسَمِعَ منه ومِنَ الإمام المُسنِدِ المُعمَّرِ نجم الدين أبي المُفضَّل ابن أبي الصقر القرشيِّ (ت٦٣٥هـ) ، والإمامِ النَّحْويِّ أبي صادق الحسن بن صَبَّاح (ت٦٣٢هـ) ، والإمامِ النَّحْويِّ المُحقِّق أبي عبد الله محمَّد بن أبي الفضل المُرْسيِّ (ت٦٥٥هـ) ، والإمامِ النَّحْويِّ الكبيرِ جمال الدين أبي عمرٍو بنِ الحاجب (ت٦٤٦هـ) .

ثمَّ يمَّم شمالَ الشام ؛ فرَحَلَ إلىٰ حَلَبَ لأَخْذِ العلمِ عن علمائها وخصوصاً البارعين في علم العربيّة ؛ فلازمَ بها حَلْقةَ الإمام النَّحْويِّ المُحقِّق أبي البقاء مُوفَّقِ الدين بنِ يعيشَ (ت٦٤٣هـ) صاحبِ الشرح النفيس لـ « المُفصَّل » ، وبعدَ وفاته انتقل إلىٰ حَلْقة تلميذه الإمامِ النَّحْوي جمال الدين أبي عبد الله بنِ عَمْرونَ (ت ٦٤٩هـ) ، وفي حَلَبَ نَضِجَ علمُ ابنِ مالك ، وصار ممَّنْ يُشارُ إليه بالبَنَان ؛ فتصدَّر بها ودرَّس بالمدرسة السُّلْطانيَّة ، وألَّف بعض مؤلفاته القيِّمة ؛ كـ « الكافية الشافية » ، و« شرح المُقدِّمة الجُزُوليَّة » .

ثمَّ ذَهَبَ إلىٰ حماةَ ، ونَزَلَ فيها بالمدرسة التي كان يشتغلُ بها الإمامُ القاضي

---

(١) قوله : (الكُلاعي) كذا كان يضبطها أبو رَزِين نفسُهُ بخط يده ، كما نقله المقَّري في « نفح الطيب » (٢/ ٢٣١) عن لسان الدين بن الخطيب ، وضبطها بالضم أيضاً السيوطي في « بغية الوعاة » (١/ ٤٨٢) .

الفقيه المُحقِّقُ شرفُ الدين البارِزيُّ (ت٧٣٨هـ) ، فخدمه ولازمه ، فأكرمه ابن مالك بدُرَّته النفيسة « الخُلاصة » والمشهورةِ بـ « ألفية ابن مالك » .

ثمَّ تحوَّل راجعاً إلىٰ دمشقَ ، فاستوطن بها واستقرَّ فيها إلىٰ حينِ وفاته .

وفي دمشق تفرَّغ إمامُنا ابنُ مالك لنشر ما تعلَّمه وحصَّله ؛ فدرَّس بالجامع الأموي ، والتُّرْبةِ العادليَّة التي كان مِنْ شرطها القراءاتُ والعربيَّةُ ، وتكاثَرَ عليه الطَّلَبةُ مِنْ كلِّ مكان ، وحاز قَصَبَ السَّبْق ، وصار يُضرَبُ به المَثَلُ في دقائق النحوِ وغوامضِ الصرف وغريبِ اللغات ، ويُستصبَحُ به في حلِّ المسائل المُعضِلات ، مع الحفظِ والذكاء والوَرَعِ والدِّيانة ، وحُسْنِ السَّمْت وكمال الصِّيانة ، والتَّحَرِّي لِمَا ينقلُهُ والتحريرِ فيه ، وألَّف مؤلفاتٍ نفيسةً سارت بها الرُّكْبان ، وخَضَعَ لها العلماءُ الأعيان .

وكان كثيرَ المطالعة ، سريعَ المراجعة ، وكان لا يُرىٰ إلا وهو يُصلِّي أو يتلو أو يُصنِّفُ أو يقرأ ؛ حُكِيَ أنَّهُ حَفِظَ يومَ موتِهِ ثمانيةَ أبيات لقَّنه ابنُهُ إيَّاها ، وهـٰذا ممَّا يُصدِّقُ ما قيل : (بقَدْرِ ما تتعنَّىٰ ، تنالُ ما تتمنَّىٰ)[1] .

وبَلَغَ مِنْ هِمَّته واجتهادِهِ في بَذْلِ العلم ونَشْرِهِ : أنَّهُ كان يجلسُ في وظيفة مشيخة الإقراء بشُبَّاك التُّرْبة العادليَّة ، وينتظرُ مَنْ يحضرُ للأخذ عنه ، فإذا لم يجد أحداً يقومُ إلى الشُّبَّاك ويقولُ : (القراءاتِ القراءاتِ ، العربيَّةَ العربيَّةَ) ، ثمَّ يدعو ويذهبُ ويقولُ : (أنا لا أرىٰ أنَّ ذِمَّتي تبرأُ إلا بهـٰذا ؛ فإنَّهُ قد لا يُعلَمُ أنِّي جالسٌ في هـٰذا المكانِ لذلك)[2] .

---

(١) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٩) ، و« حاشية ابن حمدون على المكودي » (ص١٤) .
(٢) انظر « غاية النهاية » (٢/ ١٨١) .

منزلته العلمية وثناء العلماء عليه

صَرَفَ ابنُ مالك منذُ بدايةِ تحصيله همَّتَهُ إلىٰ إتقان لسان العرب ، حتىٰ بَلَغَ فيه الغايةَ وأَرْبىٰ على المُتقدِّمين ، وكان إماماً في القراءات وعِلَلِها ، صنَّف فيها قصيدةً داليَّةً مرموزةً في قدر « الشاطبيّة » ، وأُخرىٰ لاميَّة .

وأمَّا اللغةُ : فكان إليه المُنتهىٰ فِي الإكثار مِنْ نقل غريبها ، والاطِّلاعِ علىٰ وَحْشِيِّها ، وله في ذلك مُؤلَّفاتٌ وضوابطُ شعريَّةٌ تَدُلُّ علىٰ سَعَةِ علمِهِ في ذلك ؛ قال الصَّفَديُّ : (أخبرني أبو الثناء محمودٌ قال : ذَكَرَ ابنُ مالك يوماً ما انفرد به صاحبُ « المُحكَمِ » عن الأزهريِّ في اللغة) ، قال الصَّفَديُّ : (وهـٰذا أمرٌ مُعجِزٌ ؛ لأنَّهُ يُحتاجُ إلىٰ معرفة جميع ما في الكتابين)(١) .

وأمَّا النحوُ والتصريفُ : فكان فيهما بحراً لا يُجارىٰ ، وحَبْراً لا يُبارىٰ .

وأمَّا اطِّلاعُهُ علىٰ أشعار العرب التي يُستشهَدُ بها على النحو . . فكان أمراً عجيباً ، وكان الأئمَّةُ الأعلامُ يتحيَّرون في أمره ، ويتعجَّبون مِنْ أين يأتي بها .

وأمَّا الاطِّلاعُ على الحديث : فكان فيه غايةً ، وكان أكثرُ ما يستشهدُ بالقرآن ، فإن لم يكن فيه شاهدٌ . . عَدَلَ إلى الحديث ، فإن لم يكن فيه شيءٌ . . عَدَلَ إلىٰ أشعار العرب .

هـٰذا مع ما هو عليه مِنَ الدين والعبادة وكَثْرة النوافل ، وحُسْنِ السَّمْت ، وكمال العقل .

وقد أثنىٰ عليه كبارُ العلماء ، وجلَّىٰ منزلتَهُ مشاهيرُ النبلاء ؛ فقال الإمام

---

(١) الوافي بالوفيات (٣/ ٢٨٦) ، و« المحكم » كتابٌ كبير في اللغة طُبع في عشر مجلدات دون الفهارس .

الحافظ المُؤرِّخُ عَلَمُ الدين البِرْزاليُّ : (كان أوحدَ عصره في عِلْم النحو واللغة ، مع كثرة الدِّيانةِ والصلاح والتعبُّدِ والاجتهاد ، ومعرفةِ القراءات وعِلَلِها ، وإليه انتهىٰ علمُ العربيّة ، ولـم يكن في زمانه له نظيرٌ ، وله تصانيفُ مفيدةٌ)[1] .

وقال الإمام المُحقِّقُ قاضي القضاة تاجُ الدين السُّبْكي : (الأستاذ المُقدَّم في النحو واللغة . . . أَخَذَ العربيّةَ عن غير واحد ، وهو حَبْرُها السائرةُ مُصنَّفاتُهُ مسيرَ الشمس ، ومُقدَّمُها الذي تُصغِي له الحواسُّ الخمس ، وكان إماماً في اللغة ، إماماً في حفظ الشواهد وضبطها ، إماماً في القراءات وعِلَلِها)[2] .

وقال الإمام الفقيه المُحقِّقُ جمال الدين الإِسْنَويُّ : (كان إمامَ وقته في اللغة والنحو والقراءات وحفظِ أشعار العرب ، مُشارِكاً في الحديث والفقه)[3] .

وقال الإمام الفقيه المُؤرِّخُ الصوفيُّ الأديبُ عفيفُ الدين اليافعيُّ : (إمامُ العربيّة العلَّامة ، تَرْجُمان الأدب ، وحُجَّةُ لسان العرب ، النَّحْويُّ اللغويُّ ، صاحبُ التصانيف ، وواحدُ الزمان في علم اللسان)[4] .

وقال الإمام المُحقِّقُ المُتفنِّنُ ركنُ الدين بنُ القَوْبَع : (ما خلَّى ابنُ مالكٍ للنحو حُرْمةً)[5] .

ويُحكىٰ : أنَّ الإمـامَ تـاجَ الـديـن عبـدَ الـرحمـٰن الفَـزَارِيَّ المشهـورَ بـ(الفِرْكاح)[6] . . تأسَّف يومَ موتِ ابن مالك تأسُّفاً كثيراً ، فقيل له : أكان

(١) المقتفي علىٰ كتاب الروضتين (١/ ٣٠١) .
(٢) طبقات الشافعية الكبرىٰ (٨/ ٦٧) .
(٣) طبقات الشافعية (٢/ ٢٥٠) .
(٤) مرآة الجنان (٤/ ١٧٢ـ ١٧٣) .
(٥) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٨٨) .
(٦) وكان الفِرْكاحُ إماماً كبيراً في العلم ، قيل : بلغ رتبة الاجتهاد ، وكان بينه وبين الإمام النوويِّ ما يكونُ بين الأقران ، رحمهما الله تعالىٰ ورضي عنهما .

الشيخُ جمالُ الدين في النحو مِثْلَكَ في الفقه ؟ فقال : واللهِ ؛ ما أَنْصَفْتُمُوهُ ؛ كان في النحو مثلَ الشافعيِّ في الفقه[1] .

ويُحكىٰ في عُلُوِّ منزلتِهِ : أنَّهُ كان إذا صلَّىٰ في المدرسة العادليَّة ـ وكان إمامَها والمُدرِّسَ فيها ـ . يُشيِّعُهُ الإمامُ الكبير قاضي القضاة شمسُ الدين بنُ خَلِّكانَ إلىٰ منزله ؛ تعظيماً له[2] .

جرح أبي حيان له وردّه

زَعَمَ أبو حيَّانَ أنَّ ابنَ مالك لم يصحبْ مَنْ له البراعةُ في علم اللِّسان ؛ قال : (ولذا تَضعُفُ استنباطاتُهُ وتعقُّباتُهُ علىٰ أهل هـٰذا الشأن ، ويَنفِرُ مِنَ المنازعة والمباحثةِ والمراجعة) ، وقال أيضاً : (وهـٰذا شأنُ مَنْ يقرأُ بنفسه ، ويأخذُ العلم مِنَ الصحف بفهمه ، ولقد طال فَحْصي وتَنْقيري عمَّنْ قرأ عليه واستند في العلم إليه ، فلم أجد مَنْ يذكرُ لي شيئاً مِنْ ذلك)[3] .

وقال أيضاً في بعض المواضع مِنَ « البحر المحيط » : (وكفاه ردّاً نقلُهُ عن جميع النَّحْويِّينَ خلافَ ما قاله ، لـٰكنَّ مَنْ يُعَاني عِلْماً يحتاجُ إلىٰ مُثُوله بين يدَيِ الشيوخ)[4] .

ومِنْ خلالِ ما مرَّ ؛ مِنْ ذِكْرِ شيوخِهِ ، ومنزلتِهِ عندَ كثير مِنْ كبار أهل العلم . . يُعلَمُ بطلانُ كلامه ؛ وقد كفانا الإطنابَ في الردِّ عليه ما قاله بعضُ

---

(١) انظر « تاريخ ابن الوردي » (٢/٢١٦) .

(٢) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/٢٨٦) ، ومع ذلك فإنَّ ابنَ خلكان انتقده بعضهم ؛ لعدم ذكره له في « تاريخه » . انظر « نفح الطيب » (٢/٢٢٨ـ٢٢٩) .

(٣) نقله المقَّري في « نفح الطيب » (٢/٢٢٩ـ ٢٣٠) مختصراً عن « التذييل والتكميل » (٧/ق١٠٠) .

(٤) البحر المحيط (٥/١٤٩) .

المُحقِّقين ؛ وهو الإمامُ الفقيه النَّحويُّ يحيى العَجِيسيُّ : (وليس ذلك منه بإنصاف ، ولا يَحمِلُ على مثله إلا هوى النفس وسرعةُ الانحراف ؛ فنَفْيُهُ المسندَ عنه والمُتَّبَعَ شهادةُ نفي ، فلا تنفعُ ولا تُسمع . . .

فما ينبغي له أنْ يَغْمَصَهُ ، ولا أنْ يَحُطَّ عليه ، ولا أنْ يقعَ فيما وقع فيه ؛ فإنَّهُ ممَّا يُجرِّئُ على أمثاله الغبيَّ والنبيه ، والحليمَ والسفيه ، وما هـٰذا جزاءَ السَّلَفِ مِنَ الخَلَف ، والدُّرَرِ مِنَ الصَّدَف ، والجيِّدِ مِنَ الحَشَف . . .

ومِنْ غاية الإحسانِ في هـٰذا الشان . . التصانيفُ التي سارت بها الرُّكْبانُ في جميع الأوطان ، واعتَرَفَ بحُسْنها الحاضرُ والبادي والدان ، والقاصي والصديقُ والعدوُّ فتلقَّاها بالقَبُول والإذعان ؛ فسامح اللهُ تعالىٰ أبا حيَّانَ ؛ فإنَّ كلامَهُ يُحقِّقُ قولَ القائل : « كما تَدِينُ تُدانُ » ، ورَحِمَ اللهُ تعالى ابنَ مالك ؛ فلقد أحيا مِنَ العلم رسوماً دارسة ، وبيَّن معالمَ طامسة ، وجمع مِنْ ذلك ما تفرَّق ، وحقَّق ما لم يكنْ تبيَّن منه ولا تحقَّق)[1] .

وقيل : إنَّ الإمامَ ابنَ مالكٍ كان لا يُقِيلُ في شيخه ابن الحاجب عَثْرةً ، فسَلَّطَ الله عليه أبا حيَّانَ[2] ، والله تعالىٰ أعلم .

نبـذة من شعره

أُلِينَ للإمام ابن مالكٍ الشِّعْرُ كما أُلِينَ لسيِّدنا داودَ الحديد ، وكان نَظْمُ الشِّعْر عليه سهلاً ؛ رَجَزِهِ وطويلِهِ وبسيطِهِ وخفيفه وغيرِ ذلك[3] ، وصَنَّفَ

---

(١) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٣٠ـ ٢٣١) ، وردَّ عليه أيضاً ناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٦/ ٣٠٨٩ـ٣٠٩٢) بكلام في غاية الإنصاف ، فراجعْهُ .

(٢) أورده ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص١٤) .

(٣) ومِنَ الغرائب أنَّ ولده بدر الدين شارحَ « الخلاصة » كان إماماً في مواد النظم ؛ من النحو والمعاني والبيان والبديع ، إلا أنَّهُ لم يستطع نظم بيت واحد . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٢٢٥) .

قصائدَ في النحو والصرف واللغة والقراءات ، ونَظَمَ العديدَ مِنَ الضوابط اللغويَّةِ والصَّرْفيَّة ؛ وفي كتابه « نظم الفرائد » الكثيرُ مِنْ ذلك .

فممَّا قاله في نظم لغات (الإِصْبَع)[1] :

تثليثُ با (إِصبَعٍ) معْ شَكْلِ همزتِهِ ... بغيرِ قيدٍ معَ (الأُصْبُوعِ) قد نُقِلا

وممَّا قاله في جموع (شيخ)[2] :

شَيْخٌ شُيُوخٌ ومَشْيُوخاءُ مَشْيَخَةٌ ... شِيَخَةٌ شِيْخَةٌ شِيخَانُ أَشْيَاخُ

وممَّا نَظَمَهُ فيما جاء على وزن (فِعِلَّىٰ)[3] :

بـ (فِعِلَّىٰ) زِنِ الجِعِبَّى الجِعِرَّىٰ ... والزِّمِجَّىٰ معَ الزِّمِكَّى الكِفِرَّىٰ

والعِبِدَّىٰ معَ القِبِصَّى القِمِصَّىٰ ... والقِطِبَّىٰ كذا الجِرِشَّى استقرَّا

ومِنْ أحسنِ شعر ابن مالك : قولُهُ[4] :

إذا رَمِدَتْ عيني تداويتُ منكُمُ ... بنظرةِ حُسْنٍ أو بسَمْعِ كلامِ

فإنْ لم أجدْ ماءً تيمَّمتُ باسمِكُم ... وصلَّيتُ فَرْضي والدِّيارُ أمامي

وأخلصتُ تكبيري عنِ الغيرِ مُعرِضاً ... وقابلتُ أعلامَ السِّوىٰ بسلامِ

ولم أرَ إلا نورَ ذاتِكَ لائحاً ... فهل تَدَعُ الشمسُ امتدادَ ظلامِ

تلاميذه

تخرَّج بالإمام ابنِ مالك الكثيرُ مِنَ الأكابر ، الذين تُعقَدُ علىٰ علمهم الخناصر ، وأجاز كبارَ الأعيان ، الذين يُشارُ إليهم بالبَنَان ، وإليك طائفةً مِنْ أشهرهم :

---

(١) نظم الفرائد (ص٥٤) .

(٢) نظم الفرائد (ص٦٥) .

(٣) نظم الفرائد (ص٧١) .

(٤) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٦) .

ـ الإمام النَّحْوي المقرئ زينُ الدين أبو بكر بنُ يوسف المِزِّيُّ الدِّمَشْقي الحريري الشافعي (ت٧٢٦هـ) ، أخذ العربيَّةَ عن ابن مالك ، وجمعَ عليه القراءاتِ إلى سورة (الحج)[١] .

ـ الإمام النَّحْويُّ الأديب شهابُ الدين أبو بكر بنُ يعقوب بن سالم الرَّحْبي الشاغوري (ت٧٠٣هـ) ، قال الصَّفَديُّ : (كان مِنْ تلامذة الشيخ جمال الدين بن مالك ، وقد جوَّد العربيَّة ، وظنَّ أنَّهُ يَلِي مكانَ ابن مالك إذا تُوفِّيَ ، فلمَّا أُخرجت عنه الوظيفةُ . . تألَّم مِنْ ذلك ، وكان « شرحُ التسهيل » للمُصنِّف عنده كاملاً ، فأخذه معه وتوجَّه إلى اليمن غضباً على أهل دمشقَ ، وبَقِيَ « الشرح » مخروماً بين أَظْهُر الناسِ في هذه البلاد)[٢] .

ـ الإمام النَّحْويُّ المقرئ شهابُ الدين أحمدُ بن عبد الرحيم بن شعبان الدمشقي النحَّاس الحنفي (ت٧٠١هـ) ، قرأ على ابن مالك « ألفيةَ ابن مُعْط »[٣] .

ـ الإمام القاضي الكاتب الأديب شهابُ الدين أحمدُ بن محمد بن سلمان ـ أو سليمان ـ ابن غانم الجَعْفَري (ت٧٣٧هـ) ، سمع مِنِ ابن مالك « الألفيَّة » و« عمدة اللافظ » ، وتأدَّب به وبابنه بدر الدين[٤] .

ـ الإمام الفقيه المفتي المُحدِّث الصالح علاءُ الدين أبو الحسن علي بن إبراهيم بن داود الدمشقي العطَّار الشافعي (ت٧٢٤هـ) ، يُعتبَر من أجلِّ تلاميذ

---

(١) معرفة القراء الكبار (٢/ ٧٤٩) .
(٢) الوافي بالوفيات (١٠/ ١٦٧) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/ ٤٧٣) .
(٣) انظر « معرفة القراء الكبار » (٢/ ٧٥٣) ، و« الدرر الكامنة » (١/ ١٩٩) .
(٤) انظر « الوافي بالوفيات » (٨/ ١٤ـ١٨) ، و« الدرر الكامنة » (١/ ٣١٤ـ٣١٦) .

الإمام النووي ، قرأ على المُترجَم وروىٰ عنه شيئاً مِنْ كلامه[١] .

ـ الإمام الكبير الحافظ المُحدِّث المُؤرِّخ عَلَمُ الدين أبو محمد القاسمُ بن محمد بن يوسف البِرْزالي الإشبيلي الدمشقي الشافعي (ت٧٣٩هـ) ، ذَكَرَ في « تاريخه » أنَّ له إجازةً مِنَ المترجم[٢] .

ـ الإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة بدرُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن إبراهيم بن سعد الله ابن جماعة الكِنَاني الحموي الشافعي (ت٧٣٣هـ) ، اجتمع له مِنَ الوجاهة وطُولِ العمر ودوامِ العِزِّ . . ما لم يتَّفقْ لأحد غيرِه ، وصنَّف كثيراً في عدَّة فنون ، قرأ على ابن مالك « التسهيلَ » وغيرَه[٣] .

ـ الإمام النَّحْويُّ المُقرِئ بهاءُ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم بن محمد ابن النحَّاس الحلبي المصري (ت٦٩٨هـ) ، شيخ العربيَّة في الديار المصريَّة ، ويُعتبَرُ مِنْ كبار شيوخ أبي حيَّان ، وله مَرْثيَةٌ في شيخه ابن مالك[٤] .

ـ الإمام الفقيه النَّحْويُّ شمسُ الدين محمدُ بن أبي الفتح بن أبي الفضل البَعْلي الحنبلي (ت٧٠٩هـ) ، قرأ النحو على ابن مالك ولازمه حتىٰ بَرَعَ فيه ، وتخرَّج به جماعةٌ ، ويُعَدُّ مِنْ كبار تلاميذ ابن مالك[٥] .

---

(١) انظر « الوافي بالوفيات » (٢٠/ ١٠ـ ١١) ، و« الدرر الكامنة » (٤/ ٤ـ ٦) ، وما سبق في (١/ ٢٤) .

(٢) انظر « المقتفي علىٰ كتاب الروضتين » (١/ ٣٠١) ، و« طبقات الشافعية الكبرىٰ » (١٠/ ٣٨١ـ ٣٨٣) .

(٣) انظر « الوافي بالوفيات » (٢/ ١٥ـ ١٧) ، و« الدرر الكامنة » (٥/ ٤ـ ٧) .

(٤) انظر « أعيان العصر » (٤/ ١٩٤ـ ٢٠١) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٣ـ ١٤) ، وما سيأتي في (١/ ٣٩) .

(٥) انظر « الوافي بالوفيات » (٤/ ٢٢٤) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٢٠٧ـ ٢٠٨) .

ـ الإمام الأديب الكاتب البليغ شهابُ الدين أبو محمد محمودُ بن سلمان بن فهد الحلبي (ت٧٢٥هـ) ، ساد أهلَ عصره في الترسُّل والإنشاء ، واشتغل على ابن مالك ، وروىٰ عنه « الألفيّة » وغيرَها[1] .

ـ الإمام المفتي النحوي شمسُ الدين أبو عبد الله محمد بن عبد القوي بن بدران المقدسي المَرْداوي الحنبلي (ت٦٩٩هـ) ، قرأ النحو على ابن مالك وغيره ، وبَرَعَ فيه وفي اللغة ، ودرَّس وأفتىٰ وصنَّف[2] .

ـ الإمام النَّحْويُّ اللغوي شمسُ الدين أبو عبد الله محمدُ بن محمد بن عباس ابن جَعْوان الأنصاري الدمشقي الشافعي (ت٦٨٢هـ) ، أخذ النحو عن ابن مالك ، وكان مِنْ كبار أصحابه[3] .

ـ الإمام النَّحْويُّ البلاغي الناقد بدرُ الدين محمدُ بن محمد بن عبد الله ابن مالك الطائي الجيَّاني الدمشقي (ت٦٨٦هـ) ، كان إماماً ذكيّاً فَهِماً ، حادَّ الذِّهْن ، إماماً في النحو ، إماماً في المعاني والبيان والمنطق ، أخذ عن والده المُترجَم ، وشرح « ألفيَّةَ » شرحاً مختصراً نفيساً معتمداً[4] .

ـ الإمام النَّحْويُّ الفقيه المفتي زينُ الدين أبو البركات المُنجَّى بن عثمان ابن المُنجَّى التَّنُوخي المَعَرِّي الدمشقي الحنبلي (ت٦٩٥هـ) ، قرأ النحو على ابن مالك حتىٰ بَرَعَ فيه ، وسُئل ابن مالك أنْ يكتب شرحاً على « الألفيّة » ، فقال : (زينُ الدين بنُ المُنجَّىٰ شرحها لكم)[5] .

---

(١) انظر « الوافي بالوفيات » (٥/ ١٠) ، و« معجم الشيوخ الكبير » (٢/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) .
(٢) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٢٨) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٦١) .
(٣) انظر « الوافي بالوفيات » (١/ ١٦٤) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٢٢٤) .
(٤) انظر « تاريخ الإسلام » (٥١/ ٢٨٣) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٢٢٥) .
(٥) انظر « تاريخ الإسلام » (٥٢/ ٢٧٨ـ ٢٨٠) .

ـ الإمام الفقيه قاضي القضاة الأديب شرفُ الدين أبو القاسم هبةُ الله بن عبد الرحيم بن إبراهيم البارِزي الجُهَني الحموي الشافعي (ت٧٣٨هـ) ، جالس ابن مالك وخَدَمَهُ ، وألَّف له ابنُ مالك « الخُلاصة » تكريماً له[(١)] .

ـ الإمام شيخ الإسلام الحافظ الفقيه المُحقِّق الزاهد الورع محيي الدين أبو زكريا يحيى بن شرف بن مُرِي النَّوَوي الدمشقي الشافعي (ت٦٧٦هـ) ، قرأ على ابن مالك بعضَ مُؤلَّفاته ، وقال عنه : (شيخنا جمال الدين بن مالك رضي الله تعالىٰ عنه ، وهو إمامُ أهل اللغة والأدب في هـٰذه الأعصار بلا مدافعةٍ) ، ونَقَلَ عنه مِنْ كتاب « المُثلَّث » شيئاً كثيراً[(٢)] .

مؤلفاته

ترك إمامُنا ابنُ مالك لطلاب العربيّة مُؤلَّفاتٍ نفيسةً مُتنوِّعة ؛ قال المجدُ الفِيرُوزابادي : (ومُصنَّفاتُهُ مع كَثْرتها طارتْ في الآفاق بشُهْرتها ، وسارتْ مسيرَ الشمس بحُسْن غُرَّتها)[(٣)] .

ومِنْ أهمِّ هـٰذه المؤلفات وأشهرها :

ـ الاعتضاد في الفرق بين الظاء والضاد ، وهو عبارةٌ عن منظومة مع شرح موجز لها ، وقد جمع فيه ضوابطَ مميِّزة للظاء من الضاد .

---

(١) انظر « تاريخ ابن الوردي » (٢/ ٢١٥ـ ٢١٦) ، و« الدرر الكامنة » (٦/ ١٦٧ـ ١٦٩) .

(٢) انظر « طبقات الشافعية الكبرىٰ » (٨/ ٣٩٥ـ ٤٠٠) ، و« المجموع » (٤/ ٩) ، و« تهذيب الأسماء واللغات » (٣/ ٦٢) .

(٣) البلغة في تراجم أئمة النحو (ص٢٧٠) ، هـٰذا ؛ وقد نَظَمَ ابنُ الساكن الطوسيُّ أحدُ تلاميذ ابن مالك مؤلفاتِ شيخه في أبيات عديدة ، وفاته فيها كثيرٌ منها ، فقام بالتذييل عليها الإمامان ابن مكتوم والسيوطي رحمهما الله تعالى . انظر « بغية الوعاة » (١/ ١٣١ـ ١٣٣) .

ـ الإعلام بتثليث الكلام ، وهو كتابٌ صغير المنظر كبير المخبر ، ضمَّنه كثيراً مِنَ الكلمات التي يُنطَقُ بها بالحركات الثلاث .

ـ الإعلام بمُثلَّث الكلام ، وهي منظومةٌ نافت أبياتُها على (٢٧٠٠) بيتاً ، وقد ألَّفها لوالي حلب الملك الناصر .

ـ إكمال الإعلام بتثليث الكلام ، وهو أوسعُ مؤلَّفاته اللغويّة في هٰذا الباب ؛ وهو إكمال تضمَّن زيادة وشرحاً وتقييداً لمنظومته « الإعلام » السابقة .

ـ ألفيّة ابن مالك= الخلاصة في النحو .

ـ إيجاز التعريف في علم التصريف ، وهو كتابٌ مختصرٌ وافٍ في علم الصرف ، ويظهرُ مِنْ مقدمته أنَّهُ ألَّفه في حلب للملك الناصر .

ـ تحفة المودود في المقصور والممدود ، وهي منظومةٌ هَمْزيّة في بيان ما يُمَدُّ ويُقصَرُ مِنَ الكلمات ، ونافت أبياتُها على (١٦٠) بيتاً .

ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وهو مِنْ أهم مؤلفات ابن مالك النحويّة وأشهرِها ، وهو متنٌ واسع جدّاً انبرىٰ علىٰ شرحه كبار أئمّة العربيّة ، وهو مختصر « الفوائد النحويّة » ، وأصلُ « الكافية الشافية » .

ـ الخلاصة في النحو ، وهي « ألفيّته » الشهيرة التي تُعتبر مُنعطَفاً في علم النحو ، والتي عكف عليها طلاب العربية حفظاً وفهماً ، وعلماؤها تدريساً وشرحاً ، وهي مختصرة مِنَ « الكافية الشافية » ، وقد ألَّفها في حماة لتلميذه البارِزي[1] .

ـ سبك المنظوم وفك المختوم ، وهو متنٌ في النحو نثَرَ به تسهيلاً على

---

(١) انظر (١/ ٢٥ـ٢٦) .

الطلاب نظمَهُ المُسمَّىٰ بـ « المُوَصَّل في نظم المُفصَّل » .

ـ شرح التسهيل ، وهو شرحٌ نفيس مُحقَّق لمتنه « تسهيل الفوائد » ، وقد وصل به إلىٰ (باب إعراب الفعل) ، ثم أكمله ابنه بدر الدين ، وقيل : كان « شرحُ التسهيل » كاملاً عند تلميذه شهاب الدين الشاغوري[1] .

ـ شرح الجُزُوليَّة ، و« الجُزُوليَّةُ » مُقدِّمةٌ في النحو لأبي موسى الجُزُولي ، وقد شرحها ابن مالك في حلب عندما كان شابّاً .

ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وهو عبارةٌ عن تقييدات وتنبيهات مختصرة يُستعان بها علىٰ فهم « العمدة » التي سيأتي الحديثُ عنها بعد قليل .

ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح ، وهو كتاب نفيس بيَّن فيه ابنُ مالك الأوجهَ الإعرابيَّة لبعض الكلمات المشكلة في « صحيح البخاري » ، وهو مِنَ المواد الرئيسة التي اعتمد عليها الإمام السيوطيُّ في كتابه « عقود الزبرجد علىٰ مسند الإمام أحمد » .

ـ عمدة الحافظ وعدة اللافظ ، وهو متنٌ لطيف مختصر في علم النحو .

ـ الفوائد النحويَّة والمقاصد المَحْويَّة[2] ، وهو كتابٌ ضخم جدّاً في علم النحو ، وهو أصلُ كتابه النفيسِ الشهير « تسهيل الفوائد » .

ـ الكافية الشافية ، وهي منظومةٌ واسعة في علم النحو والصرف ، نافت أبياتُها علىٰ (٢٧٥٠) بيتاً ، وهي أصل « الألفيَّة » .

ـ لاميَّة الأفعال ، وهي عبارةٌ عن منظومة لطيفة في (١١٦) بيتاً ، بيَّن فيها

---

(١) انظر ما سبق في (١/ ٣٢) .

(٢) ولهـٰذا الكتاب كلام نفيس سيأتي في كلام الأنبابي . انظر (٥/ ٦٠٠) .

ابنُ مالك أبنيةَ الفعل المُجرَّد والمزيد ، وما يتبع ذلك .

ـ اللاميَّة في القراءات ، وهي قصيدةٌ لاميّة في علم القراءات حَوَتْ قصيدة « حِرْز الأماني » وزادت عليها .

ـ المالكيّة في القراءات ، وهي قصيدةٌ داليّة في علم القراءات ألَّفها ابن مالك على منوال « حِرْز الأماني » .

ـ المُؤَصَّل في نظم المُفصَّل ، وهو نظمٌ للمتن الشهير « المُفصَّل في صنعة الإعراب » لإمام العربيّة الزَّمَخْشَري .

ـ المُقدِّمة الأَسَديَّة ، وهي مُقدِّمةٌ لطيفة في علم النحو ألَّفها لابنه تقي الدين الأسد .

ـ نظم الفرائد ، أو نظم الفوائد ، وهو عبارةٌ عن ضوابطَ شعريَّةٍ في علم الصرف واللغة .

ـ الوافية شرح الكافية الشافية ، وهو شرحٌ مختصر لمتنه « الكافية الشافية » .

وفاته وشذرة مما قيل في رثائه

بعدَ حياةٍ حافلة في طلبِ العلم وبَذْلِهِ . . لَفَظَ إمامُنا ابنُ مالك أنفاسَهُ الأخيرة ، وخرجتْ روحُهُ الطاهرة الزكية ؛ وكان ذلك في دمشقَ ليلةَ الأربعاء ثاني عشر شهر شعبان سنة (٦٧٢هـ)[1] ، ودُفن بتربة القاضي عز الدين بن الصائغ في سفح قاسيونَ .

وقيل في رثائه قصائدُ عديدة ؛ منها مَرْثِيَةٌ للإمام شرف الدين الحِصْني ،

(١) في « البداية والنهاية » (١٣/ ٢٦٧) : (في ثاني عشر شهر رمضان) .

التي قال فيها الأديب الصَّفَدي : (ما رأيتُ مَرْثيَةً في نَحْويٍّ أحسنَ منها على طولها)[1] .

ومن أبياتها[2] :

يـا شتـاتَ الأسمـاءِ والأفعـالِ بعدَ موتِ ابنِ مالكَ المِفْضالِ
وانحرافَ الحروفِ مِنْ بعدِ ضبطٍ منـهُ فـي الإنفصـالِ والإتصـالِ
مصـدراً كـانَ للعلـومِ بـإذنِ اللهِ مِـنْ غيـرِ شبهـةٍ ومِحـالِ
أَلَـمٌ إعتـراهُ أَسْكَـنَ منـهُ حـركـاتٍ كـانـتْ بغيـرِ اعتـلالِ
رَفَعُـوهُ فـي نعشِـهِ فـانتَصَبْنـا نصبَ تمييزِ كيفَ سيرُ الجبالِ
أَدْغَمُوهُ في التُّربِ مِنْ غيرِ مِثْلٍ سـالمـاً مِـنْ تغيُّـرِ الإنتقـالِ
وَقَفُـوا عنـدَ قبـرِهِ سـاعـةَ الـدَّفْـ ـنِ وقـوفـاً ضـرورةَ الإمتثـالِ
ومَـدَدْنـا الأَكُـفَّ نطلـبُ قَصْـراً مسكناً للنزيـلِ مِنْ ذي الجلالِ

ورثاه تلميذُهُ بهاء الدين بن النحَّاس بقوله[3] :

قُلْ لابنِ مالكَ إنْ جَرَتْ بكَ أَدْمُعي حُمْـراً يُحـاكِيهـا النَّجيـعُ القـانِـي
فلقدْ جَرَحْتَ القلبَ حينَ نُعِيتَ لي وتـدفَّقَـتْ بـدمـائِـهِ أَجْفـانِـي
لكنْ يُهوِّنُ ما أَجُنُّ مِنَ الأَسَىٰ عِلْمـي بنُقْلَتِـهِ إلـىٰ رضـوانِ
فسقىٰ ضريحاً ضَمَّهُ صَوْبُ الحَيَا يَهْمِـي بـهِ بـالـرَّوْحِ والـرَّيْحـانِ

رضي الله عنه وأرضاه، وجعل الجنة مستقرّه ومأواه

(١) الوافي بالوفيات (٣/ ١٨٩) .
(٢) انظر « الوافي بالوفيات » (٣/ ٢٨٨ـ٢٨٩) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٣٤ـ١٣٥) .
(٣) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٧) .

ترجمة بهاء الدين بن عقيل (١)

اسمه ومولده

هو قاضي القضاة وإمامُ النُّحاة ، المُقرِئُ الفقيه الأصوليُّ المُفسِّر : بهاءُ الدنيا والدين أبو محمَّد عبدُ الله بنُ عبد الرحمـٰن بنِ عبد الله بن محمَّد بن محمَّد ابن عَقِيل ، الطالِبيُّ الهاشمي القرشي ، البالِسيُّ الحلبي أَرُومة[٢] ، ثمَّ المصريُّ استقراراً ووفاةً ، الشافعيُّ مذهباً .

وينتهي نسبُهُ : إلىٰ عَقِيل بن أبي طالب ، كما كان يقولُ ذلك عن نفسه ، والبالِسيُّ : نسبة إلىٰ (بالِسَ) ؛ وهي بلدةٌ بالشام بين حلب والرَّقَّة[٣] .

وهو شافعيُّ المذهب ، بل إمامٌ وصدر فيه ، كما سيظهرُ مِنْ خلال هـٰذه

---

(١) من مصادر ترجمته : « الوافي بالوفيات » (١٧/ ١٣٢ـ ١٣٤) ، « طبقات الشافعية » للإسنوي (٢/ ١١٠) ، « نزهة النظار » (ص٢٠٩ـ ٢١٠) ، « العقد المذهب في طبقات حملة المذهب » (ص٤٠٩) ، « الذيل على العبر » (ص٢٤٥ـ ٢٤٨) ، « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٣/ ٩٦ـ ٩٨) ، « غاية النهاية » (١/ ٤٢٨) ، « الدرر الكامنة » (٣/ ٤٢ـ ٤٥) ، « رفع الإصر » (١/ ١٩٠) ، « السلوك لمعرفة دول الملوك » (٤/ ٢٣٦، ٣٢٢) ، « ذيل التقييد » (٢/ ٣٦) ، « المنهل الصافي » (٧/ ٩٤ـ ٩٧) ، « بغية الوعاة » (٢/ ٤٧ـ ٤٨) ، « حسن المحاضرة » (١/ ٥٣٧) ، « نيل الأمل في ذيل الدول » (١/ ٤٠٧ـ ٤٠٨) ، « التاريخ المعتبر » (٣/ ٨٢) ، « درة الحجال » (٣/ ٦٥ـ ٦٦) ، « طبقات المفسرين » (ص٢٤٥) ، « الأعلام » (٤/ ٩٦) ، « معجم المؤلفين » (٢/ ٢٥١) .

(٢) ويُنسَب أيضاً في بعض المصادر : إلى (الهمذاني) أو (الآمدي) .

(٣) انظر « معجم البلدان » (١/ ٣٢٨) .

العُجالة ، خلافاً لِمَا عَلِقَ في أذهان بعض الشيوخ وطلاب العلم أنَّهُ كان حنبليّاً ، ولعلَّ منشأَ هـٰذا الوهمِ هو الاشتباهُ بينه وبين الإمام المشهورِ صاحبِ الموسوعة « الفنون » أبي الوفاء ابن عَقِيل الحنبلي البغدادي المُتوفَّى سنة (٥١٣هـ).

وُلِدَ ابنُ عَقيل : يومَ الجمعة في التاسع مِنْ شهر الله المُحرَّم سنة (٦٩٨هـ) ، وذكر الحافظ ابن حجر أنَّهُ وُلِدَ سنة (٧٠٠هـ) ، ونقل عن خطِّ البدر الزَّرْكَشي أنَّهُ وُلِدَ سنة (٦٩٤هـ)[1] .

وهو حَمُو الإمامِ المُجدِّد سراجِ الدين أبي حفصٍ عمرَ بنِ رسلان البُلْقينيِّ (ت٨٠٥هـ) ، الذي زوَّجه ابنتَهُ سنة (٧٥٢هـ) ، فأَوْلَدَها الإمامَ الكبير قاضيَ القضاة جلالَ الدين وأخاه بدرَ الدين .

طرف من سيرته العلمية

لعلَّ إمامَنا المُترجَم قرأ في بلدته التي نشأ بها مفاتيحَ العلوم التي يبتدئُ بها صغار الطلبة في ذلك الزمان ، ثمَّ رحل بعد ذلك إلى القاهرة التي كانت في تلك الحقبة تَعِجُّ بأساطين العلم في كافَّة العلوم العقليّة والنقليّة ، وكان في أثناء قدومه فقيراً مُمْلِقاً ، فأقبلَ بكُلِّيَّته على الاشتغال بطلب العلم .

فأخذ القراءاتِ السبعَ : عن الشيخ تقي الدين الصائغ (ت٧٢٥هـ) .

والعربيةَ : عن الإمام علاء الدين القُونَوي (ت٧٢٩هـ) ، وغالبُ قراءته كانت في « الكافية الشافية » لابن مالك ، و« المُقرِّب » لابن عُصْفُور ، ولازم إمامَ العربيّة في وقته أَثِيرَ الدين أبا حيَّانَ (ت٧٤٥هـ) مُدَّةً طويلة تُقدَّرُ تقريباً باثنتي عشرةَ سنةً ؛ فقرأ عليه جميع « التسهيل » لابن مالك في أربع سنين ، ثمَّ

---

(١) الدرر الكامنة (٣/ ٤٢) .

« كتابَ سيبويه » في أربع سنين بحثاً بقراءته وقراءة غيره ، ولم يُكمَلِ « الكتاب » علىٰ أبي حيَّان إلا له وللشيخ جمال الدين ابن عَوْسَجة العبَّاسي ، ثمَّ قرأ عليه أيضاً شرحَهُ لـ « التسهيل » المُسمَّىٰ بـ « التذييل والتكميل » بحثاً بقراءته غالباً وقراءة غيره ، ولم يُكمَلْ لغيره أيضاً ، وكان مِنْ أَنْبَهِ وأَنْبَلِ تلاميذه ، وكان أبو حيَّانَ يشهدُ له بالإتقان والمهارة ؛ حتىٰ قال فيه عبارتَهُ الشهيرة : (ما تحتَ أَدِيمِ السماءِ أَنْحىٰ مِنِ ابن عَقِيل)[(١)] .

وأمَّا الفقهُ : فقرأ فيه « الحاويَ الصغير » على الشيخ علاء الدين القُونَوي ، ثمَّ قرأ عليه « شرحَهُ للحاوي » مِنْ أوله إلىٰ (باب الوكالة) ، ولازمه كثيراً ، وبه تخرَّج وانتفع .

وأخذ عن القُونَوِيِّ أيضاً : الأصولَينِ والخلافَ والمنطق والعَرُوض والمعانيَ والبيان والتفسير ؛ فقرأ في المنطق « المطالع » للسراج الأُرْمَوي مرَّاتٍ بحثاً ، وفي أصول الدين « الطوالع » لناصر الدين البَيْضاوي ، وفي أصول الفقه « مختصر ابن الحاجب » مرَّاتٍ قراءةً وسماعاً ، وانتَخَبَ مِنْ « مختصر ابن الحاجب » مسائلَ أمَّهاتٍ جاءتْ في تسعَ عَشْرَةَ ورقةً ، فحَفِظَها وقرأها عليه ، وسَمِعَ مِنَ « التحصيل » جملةً كبيرة[(٢)] ، وقرأ عليه « تلخيص المفتاح في المعاني والبيان » ، وبَحَثَ عليه مِنَ « الكشَّاف » سورةَ (البقرة) و(آلِ عمران) ، وقرأ عليه « عَرُوضَ ابن الحاجب » بحثاً ، وقرأ عليه « مقدمةَ النسفي في الخلاف » ، ولم يُكمَل له .

ولازمَ أيضاً الشيخَ زينَ الدين الكَتَّاني (ت٧٣٨هـ) ، وقرأ عليه مِنَ « الحاوي » ، ولم يُكمَل له ، وبحث عليه في « التحصيل » .

---

(١) انظر « الذيل على العبر » (ص ٢٤٦) .

(٢) و« التحصيل » للسراج الأرموي اختصر به « المحصول » للإمام الفخر الرازي .

وقرأ علىٰ قاضي القضاة جلالِ الدين القَزْويني (ت٧٣٩هـ) مُؤلَّفَهُ النفيسَ « الإيضاح » مِنْ أوله إلىٰ آخره بحثاً ، وسمع مختصرَهُ الشهيرَ « تلخيص المفتاح » .

وسمع علىٰ مشايخ عصره ؛ منهم : المُحدِّثُ العدلُ شرفُ الدين بنُ الصابوني (ت٧٢٠هـ) ، وقاضي القضاة بدرُ الدين بنُ جماعة (ت٧٣٣هـ) ، والمُحدِّثُ الكبير أبو العباس الصالحيُّ الحجَّار (ت٧٣٠هـ) الذي حدَّث بـ « صحيح البخاري » أكثرَ مِنْ سبعين مرَّة ، والمُحدِّثةُ المسندة ستُّ الوزراء الحنبليَّة (ت٧١٦هـ) ، وخلائقُ .

وبعد مُدَّة يسيرة صار يُشارُ إليه بالبَنَان ، وأَذْعَنَ له جميعُ الأفاضل والأعيان ، ووَلِيَ مناصبَ عديدة ، وألقى العلمَ في مدارسَ كثيرةٍ ؛ فدرَّس بالخشَّابيَّة ، والقُطْبيَّة الكُبْرَىٰ في بعض شهور سنة (٧٢٤هـ) ، والجامعِ الناصري بالقلعة ، وهو أوَّلُ مَنْ تكلَّم به في العلم الشريف في سنة إحدىٰ وثلاثين ، ودرَّس التفسير بالجامع الطُّولُوني بعد شيخه أبي حيَّانَ في ربيعٍ الأوَّل سنةَ (٧٤٥هـ) ، فختَمَ به القرآنَ تفسيراً في مُدَّة ثلاثٍ وعشرين سنةً ، ثمَّ شَرَعَ في أوَّل القرآن فمات في أثناء ذلك ، وناب في الحكم عن القَزْويني بالحُسَينيَّة ، وعن العِزِّ بن جماعةَ بالقاهرة في جُمادى الآخِرة سنةَ (٧٢٨هـ) ، فسار سيرةً حَسَنَةً ، ثمَّ عُزِلَ لحادثة سيأتي الحديث عنها ، وكانت مُدَّةُ نيابتِهِ اثنين وثمانين يوماً ، وأمْلىٰ علىٰ أولاد قاضي القضاة الجلالِ القَزْوينيِّ « شرحَهُ على الألفيَّة » و« شرحَهُ على التسهيل » ، ودرَّس في آخر عمره بالزاوية الكُبْرىٰ بالجامع العتيق بمصرَ ، وهو المكانُ الذي كان الشافعيُّ يُدرِّسُ فيه .

وممَّا لا ريب فيه مِنْ خلال تدريسه في المدارس السابقة . . أنَّ تلاميذَهُ كثيرون ، إلا أنَّ المصادرَ والمراجع لم تُصرِّحْ إلا بنزرٍ يسيرٍ منهم ؛ ومِنْ

هٰؤلاء : الإمام النَّحْوي شمس الدين بن القطَّان المصريُّ (ت٨١٣هـ) ، والإمامُ الفقيه ناصر الدين بن سلامة المصريُّ الشاذليُّ المعروف بابن بنت الميلق (ت٧٩٧هـ) ، والإمامُ النَّحْوي تاج الدين القَزْوِينيُّ (ت٧٤٩هـ) ، وهو ابن الجلال القَزْوِينيِّ صاحب « التلخيص » ، والإمامُ النَّحْوي المُحقِّق مُحِبُّ الدين بن هشام الأنصاريُّ (ت٧٩٩هـ) ، وهو نجلُ خاتمة النُّحاة الجمال بن هشام ، والإمامُ الفقيه الأديب كمال الدين الدَّمِيريُّ (ت٨٠٨هـ) ، والإمامُ الحافظ الكبير زين الدين العراقيُّ (ت٨٠٦هـ) ، والإمام الكبير المُجدِّد الفقيه الأصولي المُفسِّر سراج الدين البُلْقِينيُّ (ت٨٠٥هـ) ، ولو لم تذكر المصادرُ إلا العراقيَّ والبُلْقِينيَّ . . لكفاه فخراً ومدحاً ، وقد ذكرتُ سابقاً أنَّ المُترجَم زوَّج البُلْقينيَّ ابنتَهُ ، وكَتَبَ له على بعض تصانيفه : (أَحَقُّ الناسِ بالفتوىٰ في زمانه) ، وقال له أيضاً : (لِمَ لا تكتبُ علىٰ « كتاب سيبويه » شرحاً ؟) ، مع اتِّفاق الناس في ذلك الزمان علىٰ أنَّ ابنَ عَقِيلٍ هو المرجوعُ إليه في علم النحو[1] .

وكان مِنْ أقرانه : كبارُ أئمَّة عصره ، ويكفي أنْ أَعُدَّ منهم : الإمامَ الأصوليَّ المُتفنِّنَ تاجَ الدين السُّبْكيَّ (ت٧٧١هـ) ، وأخاه الإمامَ الفقيه البلاغيَّ الأديب بهاء الدين السُّبْكيَّ (ت٧٧٣هـ) ، وإمامَ الأدب صلاحَ الدين الصَّفَديَّ (ت٧٦٤هـ) ، وقاضيَ القضاة عزَّ الدين بنَ جماعةَ (ت٧٦٧هـ) ، وخاتمةَ النُّحاةِ جمالَ الدين بنَ هشامٍ (ت٧٦١هـ) ، والإمامَ الفقيهَ المُحقِّقَ جمالَ الدين الإِسْنَويَّ (ت٧٧٢هـ) ، والإمامَ الفقيهَ شهابَ الدين بنَ النقيب (ت٧٦٩هـ) ، ولسانَ الصُّوفيَّة عفيفَ الدين اليافعيَّ (ت٧٦٨هـ) ، والإمامَ الحافظ المُؤرِّخَ عمادَ الدين بنَ كثير (ت٧٧٤هـ) .

---

(١) انظر « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٤/ ٣٩ـ ٤٠) .

بين ابن عقيل والعز بن جماعة، وطرف من أخلاقه

كان إمامُنا المُترجَم جواداً كريماً لا يتردَّدُ إلىٰ أحد ، ولا يخلو مِنَ كثير مِنَ الناس يتردَّد إليه ، وفرَّق على الفقراء والطلبة في ولايته مع قِصَرِها نحوَ ستين ألفَ درهم ، وكان القضاةُ قبله أَمَرُوا ألا يكتبَ أحدٌ مِنَ الشهود وصيَّةً إلا بإذن القاضي ، فأَبطَلَ ذلك وقال : (إلىٰ أنْ يحصلَ الإذنُ قد يموت الرجلُ) ، ووقعتْ في ولايته وصيَّةٌ بمئة وخمسينَ ألفَ درهم ، ففرَّقها كلَّها مِنْ دينار إلىٰ عشرة .

ولا يُلتفَتُ إلىٰ قول قرينه الجمال الإِسْنَويِّ في « طبقاته » : (كان غيرَ محمود التصرُّفات الماليَّة ، وحادَّ المِزاجِ والخُلُق بحيثُ يُؤدِّي به ذلك غالباً إلىٰ ما لا يليقُ)[١] ؛ ولذلك ردَّ عليه ابن قاضي شهبة بقوله : (ما أَنْصَفَ الإِسْنَويُّ ابنَ عَقِيلٍ ، وكلامُهُ فيه تحاملٌ ؛ لأنَّهُ كان لا يُنصِفُهُ في البحث ، وربَّما خرج عليه ، وله فِي ذلك خبرٌ)[٢] .

وأمَّا خبرُهُ مع القاضي عزِّ الدين بنِ جماعةَ . . فكان سببُهُ : أنَّ القاضيَ عَمِلَ لولده سراج الدين إجلاساً بجامع الأَقْمَر في صفرٍ سنةَ أربع وأربعين ، فحضره أعيانُ المذاهب ، فجرى البحثُ بين القاضي مُوفَّق الدين الحنبلي والشيخ بهاء الدين بن عقيل حتىٰ أدَّىٰ إلى الخروج إلى الإساءة ، فغضب عزُّ الدين لرفيقه مُوفَّق الدين ، وعَزَلَ الشيخَ ابنَ عقيل عن نيابته ، وولَّاها تاجَ الدين المُنَاويَّ ، ثمَّ تعصَّب صُرْغَتمُش لابن عقيل ، فقرَّره في القضاء وعَزَلَ ابنَ جماعةَ ؛ وذلك

---

(١) طبقات الشافعية (٢/ ١١٠) .

(٢) انظر « طبقات الشافعية » لابن قاضي شهبة (٣/ ٩٨) ، و« الدرر الكامنة » (٣/ ٤٥) .

في يوم الخميس ثامنَ عَشَرَ جمادى الآخرة سنة (٧٥٩هـ) ، فلمَّا أُمسِكَ صُرْغَتمُش أُعِيدَ عزُّ الدين ، فكانتْ مُدَّةُ ولاية ابن عقيل ثمانين يوماً[١] .

بين ابن عقيل والصلاح الصفدي

ترجم ابنَ عقيل الإمامُ المُؤرِّخُ الأديب الصلاح الصَّفَديُّ ، وكان ممَّا ذَكَرَهُ : أنَّ المُترجَمَ أجازه روايةَ ما يجوز له مُتلفِّظاً بذلك في المدرسة القُطْبيَّة الكُبْرىٰ داخلَ القاهرة في الثامن والعشرين مِنْ شهر رمضانَ سنةَ (٧٤٥هـ) ، وأنشده مِنْ لفظه لنفسه :

قَسَماً بما أَولَيتُمُ مِنْ فضلِكُم ... للعبدِ عندَ قوارعِ الأيَّامِ
ما غاضَ ماءُ وِدادِهِ وثنائِهِ ... بل ضاعَفَتْهُ سحائبُ الإنعامِ

ولم يخلُ لقاؤُهُما مِنْ علم وفائدة ، كما حدَّث بذلك الصَّفَديُّ بقوله : (أوَّلُ ما اجتمعتُ به في المدرسة الشَّرِيفيَّة بالقاهرة وقد رُحْتُ مع الأمير حسين لوداع الشيخ علاء الدين القُونَويِّ وقد رُسِمَ له بالتوجُّه لقضاء الشام ، وكان ذلك في أوائل دخولي إلى القاهرة ، فالتفتَ إليَّ وقال : مولانا هو الذي حَضَرَ مع الأمير كاتبَ دَرْجٍ مِنَ الشام ؟ قلتُ : نعم ، فقال : يا مولانا ؛ ما تُسأَلُ أنتَ عن مرفوعٍ ولا منصوبٍ ولا مجرور ؟ فقلتُ : بم يرسمُ مولانا ؟ فقال : كيف يُبنىٰ « سَفَرْجَلٌ » مِنْ « عَنكَبُوت » ، و« عَنكَبُوتٌ » مِنْ « سَفَرْجَل » ؟ فقلتُ : القاعدةُ في ذلك : أنْ تُحذَفَ الزوائدُ مِنْ كلِّ اسمٍ وتُبنى الصِّيغةُ المطلوبةُ مِنَ الأصول ، فقال : كيف يُقالُ في ذلك ؟ فقلتُ : أمَّا « عَنكَبُوت » مِنْ « سَفَرْجَل ».. فتقولُ فيه : « عَنكَبَبٌ » ؛ لأنَّ الواوَ والتاءَ زائدتانِ ، وأمَّا

(١) انظر « الدرر الكامنة » (٣/ ٤٣) .

« سَفَرْجَل » مِنْ « عَنْكَبُوت » . . فتقولُ فيه : « سَفَرجُول »)[1] .

مؤلفاته

أَلَّف إمامُنا ابنُ عقيل مؤلفاتٍ عديدةً نافعة ، كَتَبَ الله لبعضها النفعَ والذُّيوع والانتشار ؛ ومن هاذه المؤلفات :

ـ الإملاء الوجيز على الكتاب العزيز ، وصل به إلىٰ سورة (النساء) أو (آل عمران) .

ـ الأوهام الواقعة للنووي وابن الرِّفْعة .

ـ تيسير الاستعداد لرتبة الاجتهاد ، وهو مختصرٌ مِنَ « الرافعيِّ » ، لم يفته شيءٌ مِنْ مسائله ولا مِنْ خلاف المذهب ، وضمَّ إليه زوائدَ « الروضة » ، ونبَّه فيه علىٰ ما خالف فيه الإمامُ النوويُّ في « أصل الروضة » لـ « الشرح الكبير » بزيادة أو تصحيح ، وهاذا الكتابُ مُلخَّصٌ مِنَ « الجامع النفيس » الآتي .

ـ الجامع النفيس في مذهب الإمام محمَّد بن إدريس ، وهو كتابٌ ضخم يجمعُ الخلاف العاليَ والمخصوصَ بمذهب الشافعيِّ ، وقد تتبَّعَ فيه ما لكلِّ مذهب مِنَ الصحابة فمَنْ بعدَهُم مِنَ الأدلَّة كتاباً وسنةً وأقوىٰ قياساً في المسألة ، وتكلَّمَ علىٰ ما يتعلَّقُ بأحاديث تلك المسألة مِنْ تصحيحٍ وتخريج ، ثمَّ ذكر ما تبدَّد في كتب المذهب مِنْ فروعها ، وذكر ما يتعلَّقُ بشيء مِنْ فوائد الأحاديث التي جرىٰ ذكرُها في المسألة ، وتكلَّم أيضاً علىٰ ما يقعُ في كتابَيِ الفقيه ابنِ الرِّفْعة ـ وهما « الكفاية » و« المطلب » ـ ممَّا يُحتاجُ إلى الكلام فيه ، وكذلك كلام النَّوَوي وغيره .

---

(١) الوافي بالوفيات (١٧/ ١٣٤) .

ـ الذخيرة في تفسير القرآن العظيم ، كتب منه نحوَ مجلَّدَينِ .

ـ رسالة علىٰ قول القائل : (أنا مؤمنٌ إن شاء الله) .

ـ شرح ألفيَّة ابن مالك ، وهو مِنْ أنفس كتبه وأشهرها ، وأنفعِ الشروح التي كُتبت على « الألفيَّة » ، وكان قد أملاه في الأصل علىٰ أولاد الجلال القَزْوِيني كما سبق[1] ، وكُتب عليه الكثيرُ مِنَ الحواشي القيِّمة النفيسة[2] ؛ ومنها : « حاشية الإمام السجاعي » المُسمَّاةُ بـ « فتح الجليل » ، وهو كتابنا هٰذا .

ـ المساعد علىٰ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، وهو شرحٌ مزجيٌّ مُتوسِّط نافع ، قَصَدَ به مُؤلِّفُهُ اقتناصَ الشرائد ، واستخراجَ الفوائد ، وهو مِنْ أفضل ما يُبتدأُ به مِنْ شروح « التسهيل » .

ـ مسألة في رفع اليدين ، وهو كتابٌ مُطوَّلٌ ، ثمَّ لخَّصه في كُرَّاس واحد .

وفاته

توفِّي إمامُنا ابنُ عقيل بعد رجوعه مِنَ الحجِّ في يوم الأربعاء الثالث والعشرين مِنْ شهر ربيع الأنور سنةَ (٧٦٩هـ) ، ودُفن بالقرب مِنَ الإمام الشافعيِّ .

رحمهما الله تعالى وسقى قبريهما وابل الرضوان
وأسكنهما برحمته فراديس الجنان

---

(١) انظر (١/ ٤٣) .

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٨ـ ١٩) .

ترجمة
شهاب الدين السجاعي (١)

اسمه وولادته

هو الحَبْرُ الإمام ، والبحرُ الهُمام ، الفقيهُ الأصوليُّ النَّحْويُّ اللُّغَويُّ المُحقِّق ، الأديبُ الشاعر المُتقِن ، المُتكلِّمُ المنطقيُّ الرِّياضيُّ الفَلَكيُّ المُدقِّق ، القائمُ في ديوانِ ملاحظة ربِّهِ ومُراقبتِهِ ، المُتمتِّعُ بدوام أُنسِهِ ومُشاهدتِهِ ، مَنْ ظهرتْ سريرتُهُ ، فحسُنتْ بين العارفين سيرتُهُ ، الساعي مدَّةَ حياتِهِ أحسنَ المَسَاعي : شهابُ الدين أحمدُ بنُ أحمدَ بنِ محمَّد بن محمَّد السُّجَاعيُّ ، البَدْراويُّ الأزهريُّ الشافعيُّ ، رحمه الله تعالىٰ .

ووالدُهُ أحمدُ : مِنْ أهل العلم والإتقان والصلاح ، قَدِمَ الأزهرَ صغيراً ، فحضر دروسَ الإمام مصطفى العَزيزي ، والإمامِ الشمس السِّجِيني ، والإمام عبد ربه الديوي ، والإمام السيِّد عليٍّ الضرير ، فمَهَرَ ودرَّس ، وأفتىٰ وألَّف ، وكان مُلازماً علىٰ زيارة قبور الأولياء والصالحين ، وإحياءِ الليالي بقراءة القرآن ، مع صلاح وديانة وولاية وجَذْب ، وكان له مع الله حالٌ غريب .

والسُّجَاعي : نسبة إلى (السُّجَاعِيَّة) بضمِّ السين وفتحِ الجيم المُخفَّفة وكسرِ العين وفتحِ الياء المُشدَّدة ، كما ضَبَطَها بذلك علي باشا مبارك في

---

(١) من مصادر ترجمته : « المعجم المختص » (ص٤٦ ـ ٥١) ، « رسالة في مؤلفات الإمام السجاعي » لتلميذه علي البَيْسُوسي ، « عجائب الآثار » (١/ ٥٧٠ ـ ٥٧١) ، « الخطط التوفيقية » (١٢/ ٩ ـ ١٢) ، « الأعلام » (١/ ٩٣) ، « معجم المؤلفين » (١/ ٩٧) .

« الخطط التوفيقيّة » ، وضَبَطَها الزَّبيديُّ في « التاج » بكسر السين ، وهي قريةٌ تابعة لمدينة المَحَلَّة الكبرى التي تُعَدُّ أكبرَ مدن محافظة الغربيّة .

وُلد إمامُنا السجاعيُّ : في مصرَ وبها نشأ ، ولم تُشِرِ المصادر التي وقفتُ عليها إلىٰ تاريخ ميلاده ، ولعلَّهُ في الربع الأوَّل مِنَ القرن الثاني عشرَ الهجري ، والله تعالىٰ أعلم .

سيرته العلمية

نشأ إمامُنا السجاعيُّ في مصرَ في بيت علمٍ ودراية ، وفضلٍ وولاية ، ولعلَّهُ في مرحلة الطفولة أَسْلَمَهُ والدُهُ إلىٰ بعض الكتاتيب أو الجوامع ؛ لإتقان الأساسات التي لا بُدَّ منها في هـٰذه السنِّ المُبكِّرة ؛ كتجويد القرآن الكريم وحفظه ، وتعلُّم القراءة والكتابة وغيرِ ذلك ، ثمَّ بعدَ ذلك دَفَعَ به إلى الأزهر الأَنْوَر ؛ لتلقِّي العلمِ علىٰ كبار الأئمّة في ذلك الزمان الأَغْبَر ؛ كالإمام المُحقِّق الشمس الحَفْني ، والإمامِ النَّحْوي الشمس البُلَيدي ، والإمامِ الفقيه المُحدِّث النَّحْوي حسن المَدَابغي ، والإمامِ البلاغي المنطقي الشهاب المَلَّوي ، والإمامِ الفَلَكي حسن الجَبَرتي ، وغيرِهِم مِنْ كبار العلماء الفحول ، المُبرِّزين في المعقول والمنقول .

وما لَبِثَ إمامُنا السجاعيُّ ـ بصدق النيّة ، وصفاء الطَّوِيَّة ، والهِمَّة العَلِيَّة ـ إلا هُنيهةً حتىٰ صار مِنْ كبار العلماء الأماثل ، الذين لا تخلو عنهم المجالس والمحافل ، وتصدَّر لنشر العلم في حياة أبيه الإمام صاحب المناقب ، وتوافد عليه طلبةُ العلم مِنْ كلِّ مكانٍ وجانب ، وخصَّص قسماً كبيراً مِنْ وقته المبارك الميمون ؛ للتأليف والتصنيف في جميع العلوم والفنون ؛ فكَتَبَ رسائلَ كثيرةً ، وتركَ مُؤلَّفاتٍ شهيرةً .

وكان له رحمه الله تعالىٰ مَرَاءٍ عجيبةٌ ، وكان كثيرَ الاجتماع بسيِّدنا المصطفى العدنان صلَّى الله عليه وسلَّم ، وفي بعض المرّات أشار إليه صلَّى الله عليه وسلَّم بعدم الاشتغال بالدُّنيا ، وأنَّهُ تكفَّل له بالغنىٰ والموتِ على الكتاب والسُّنَّة ، وقَرَأَ عليه السجاعي بعضَ الأوراد .

شيوخه

ذكرتُ سابقاً أنَّ إمامَنا السجاعيَّ قد أخذ العلمَ عن مشاهيرِ علماء عصره ، وقد اتَّسَم جُلُّ هـٰؤلاء الأئمَّة بالتبحُّر والموسوعيَّة ، والتحقيقِ في جميع العلوم النقليَّة والعقليَّة .

وإليك طائفةً مِنْ أبرزهم وأشهرهم :

ـ الإمام المُعمَّر المُحدِّث مُسنِدُ مصرَ الفقيهُ المُحقِّق شهاب الدين أبو العباس أحمد بن حسن بن عبد الكريم الخالدي الجُوهري الأزهري الشافعي (ت١١٨١هـ)[١] ، تصدَّر بالجامع الأزهر للإقراء والتدريس ، وأخذ عنه جملةٌ مِنَ الأكابر ، ومنهم إمامُنا المُترجَم ، وكان له غايةُ العزِّ والرفعة بين أبناء عصره[٢] .

ـ الإمام المُعمَّر النَّحْوي البلاغي المنطقي المُتفنِّن شهاب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المَلَّوي المُجِيري الأزهري الشافعي (ت١١٨٢هـ) ، أخذ عن الكبار مِنْ ذوي الإسناد العالي ، وألحق الأحفادَ بالأجداد ، ودُرِّسَ في حياته نحوُ عشرين كتاباً في الأزهر مِنْ تصنيفه ، ونصَّ

(١) قوله : (الجُوهري) كذا ضبطه بصري المكناسي في « ثبته » ، كما نقله عنه الكتاني في « فهرسه » (١/ ٣٠٢) .

(٢) انظر « سلك الدرر » (١/ ٩٧) ، و« فهرس الفهارس » (١/ ٣٠٢ـ٣٠٣) .

المُترجَمُ على الأخذ عنه في أكثرَ مِنْ موضع في كتابنا هـٰذا[1] .

ـ والده الإمام الفقيه المُتفنِّن الصالح شهاب الدين أحمد بن محمَّد بن محمَّد البدراوي السجاعي الأزهري الشافعي (ت١١٩٠هـ) ، قرأ عليه المُترجَم ، ونقل عنه جواباً نافعاً في كتابنا هـٰذا[2] .

ـ الإمام المُحرِّر الفقيه المفتي الفَلَكي الهندسي بدر الدين حسن بن إبراهيم بن حسن الجَبَرتي الزَّيْلَعي العَقِيلي الحنفي (ت١١٨٨هـ) ، إلىٰ جانب علمه الكبير بالفقه والمعقولات كان له حالٌ كبير مع الله ، لازمه المُترجَم كثيراً ، وأخذ عنه علومَ الهيئة والفلكيَّات والحكمة ، وقرأ عليه « الهدايةَ » و« شرحَها » للقاضي زاده قراءةَ بحثٍ وتحقيق[3] .

ـ الإمام المُحقِّق الفقيه الحافظ النَّحْوي بدر الدين حسن بن علي بن أحمد المنطاوي المَدَابِغي الأزهري الشافعي (ت١١٧٠هـ) ، صاحبُ الحاشيتَينِ الكبيرتَينِ النافعتَينِ علىٰ « شرح تحرير تنقيح اللباب » و« شرح الأُشْمُوني » ، صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في كتابنا هـٰذا[4] .

ـ الإمام الفقيه الفَرَضي الحَيْسُوب حسين بن محمد المَحَلِّي الشافعي (ت١١٧٠هـ) ، كان في علم الحساب والفرائض والجبر والمقابلة والمساحة وحلِّ الأعداد. . بحراً لا تُشبِهُهُ البحار ، ولا يُدرَكُ له قرار ، وقد صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في « شرحه للكافي »[5] .

---

(1) انظر « سلك الدرر » (١/١١٦ـ ١١٧) ، و« فهرس الفهارس » (٢/٥٥٩ ـ ٥٦٠) ، و(٤/٣٧٦ ، ٥٦٦ ، ٥٧٦) من كتابنا هـٰذا .

(2) انظر « المعجم المختص » (ص٤٦) ، و« عجائب الآثار » (١/٤٨٨) ، و(٢/٤٨٣ـ ٤٨٤) من كتابنا هـٰذا .

(3) انظر « عجائب الآثار » (١/٥٧٠) .

(4) انظر « فهرس الفهارس » (٢/٥٦١ـ٥٦٤) ، و(٢/٣١١) من كتابنا هـٰذا .

(5) انظر « عجائب الآثار » (١/٣٠٢) ، و« فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي » (ص٨٧) .

ـ الإمام القطب العارف المُسلِّك عبد الوهاب بن عبد السلام بن أحمد العَفِيفي المَرْزُوقي المصري الشافعي (ت١١٧٢هـ) ، كان مِنْ كبار سادتنا الشاذليَّة في زمانه ، تلقَّىٰ عنه المُترجَم « الوظيفةَ الزَّرُّوقيَّة » وغيرَها[١] .

ـ الإمام الفقيه النَّحْوي البحر المُتفنِّن عطيَّة الله بن عطيَّة البُرْهاني الأُجْهُوري الأزهري الشافعي (ت١١٩٤هـ) ، قال عنه تلميذه هبة الله البعلي : (سمعتُ منه ما لا أُذُنٌ سمعتْ ، ولا خَطَرَ علىٰ قلب شارحٍ أو مُحَشٍّ) ، صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في كتابنا هـٰذا[٢] .

ـ الإمام شيخ الإسلام المُحقِّق المُحدِّث الفقيه النَّحْوي المُتفنِّن العارف السيِّد شمس الدين ونجم الدين أبو عبد الله وأبو المكارم محمَّد بن سالم بن أحمد الحَفْني ـ أو الحَفْناوي ـ المصري الحُسَيني الخَلْوتي الشافعي (ت١١٨١هـ) ، وقع له مِنَ القَبُول في عصره في جميع الأقطار الإسلاميَّة . . ما لم يحصل لغيره ؛ وذلك بسبب علمه الواسع ، وخُلُقه العظيم ، وأدبه الجم ، وزهده في الدنيا ، صرَّح المُترجَم بالأخذ عنه في كتابنا هـٰذا[٣] .

ـ الإمام المُحقِّق المُحدِّث الفقيه النَّحْوي المُقرِئ المُفسِّر البحر المُتفنِّن السيِّد شمس الدين محمَّد بن محمَّد بن محمَّد المغربي البُلَيدي الحَسَني المالكي (ت ١١٧٦هـ) ، كان يُقرِئ « تفسير البَيْضاوي » في الجامع الأزهر ،

---

(١) انظر « سلك الدرر » (٣/ ١٤٣ـ ١٤٤) ، و« الفوائد اللطيفة في شرح ألفاظ الوظيفة » (ص٩) .

(٢) انظر « سلك الدرر » (٣/ ٢٦٥ـ ٢٧٣) ، و« فهرس الفهارس » (٢/ ٧٧٨) ، و(٥/ ٢٧٤ ، ٥٣٤) من كتابنا هـٰذا .

(٣) انظر « سلك الدرر » (٤/ ٤٩ ـ ٥٠) ، و« عجائب الآثار » (١/ ٣٣٩ـ ٣٤١) ، و(١/ ٣٤١) من كتابنا هـٰذا .

ويحضرُ درسَهَ أكثرُ مِنْ مئتي مُدرِّس ومُفيد ، وهو مِنْ أجلِّ شيوخ إمامنا المُترجَم ، وقد صرَّح بالأخذ والنقل عنه كثيراً في كتابنا هـٰذا[1] .

ـ الإمام المُحقِّق الفقيه النَّحْوي الشاعر الأديب المُتفنِّن جمال الدين أبو الفضل السيِّد يوسف بن سالم بن أحمد الحَفْني ـ أو الحَفْناوي ـ المصري الحُسَيني الخَلْوتي الشافعي (ت١١٧٦هـ) ، كان عديمَ النظير في الحفظ وحُسْنِ التقرير ، مع التحقيق الباهر للعقولِ ، والتدقيقِ المُشتمِلِ على أصول وفصول ، وألَّف حواشيَ نفيسةً جلُّها مأخوذٌ مِنْ أخيه الشمس ، وقد أخذ عنه السجاعيُّ علوماً كثيرة ؛ ومنها النحو والعروض ، وقال في مقدمة « شرحه للكافي » في العَرُوض : (وقد تلقَّيتُ هـٰذا الفنَّ عن جمع مِنَ الأعلام ، مِنْ أَجَلِّهم شيخُنا الهُمام سيِّدي يوسف الحَفْناوي ، غفر الله له مع أحبَّته المَسَاوي)[2] .

ومِنْ أجلِّ أقرانه وأشهرِهِم على الإطلاق : الإمامُ الكبير المُجدِّد خاتمةُ الحُفَّاظ والمُحدِّثين اللُّغوي البحر المُتفنِّن السيِّد أبو الفيض وأبو الوقت محمَّد مُرتضى بن محمَّد بن محمَّد بن عبد الرزاق الواسطي الزَّبِيدي المصري الحُسَيني الحنفي (ت١٢٠٥هـ) ، كان نادرةَ الدنيا في عصره ومصره ، ولم يأتِ بعد الحافظ ابن حجر وتلاميذه أعظمُ منه اطِّلاعاً ، ولا أوسعُ روايةً وتلمذاً ، ولا أعظمُ شهرة ، ولا أكثرُ منه علماً بهـٰذه الصناعة الحديثيَّة وما إليها ، وقد ذكر المُترجَمَ في « معجمه » ، وكان ممَّا قاله : (أحبَّني في الله وأحببتُهُ ،

---

(١) انظر « سلك الدرر » (٤/ ١١٠ـ ١١١) ، و« عجائب الآثار » (١/ ٣٢٤) ، و(١/ ٤١٩ ، ٢/ ٤٦٥ ، ٣/ ١٤٢) من كتابنا هـٰذا .

(٢) انظر « سلك الدرر » (٤/ ٢٤١ـ ٢٤٤) ، و« عجائب الآثار » (١/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) ، و« فتح الوكيل الكافي » (ص٤٦) .

وتردَّد إليَّ مُدَّةً في مجالس « البخاري » بجامع شيخو ، وكتب عنِّي في « الأمالي » ، وسمع منِّي « جزء ابن شاهد الجيش » ، والعواليَ المرويَّةَ عن أحمدَ عن الشافعيِّ عن مالك عن نافع عن ابن عمرَ المُسمَّاةَ بـ « سلسلة الذهب » ، وغيرَ ذلك)[1] .

ثناء العلماء عليه

أثنىٰ علىٰ إمامنا السجاعيِّ أساطينُ العلماء ، وعَرَفَ له مكانتَهُ كبارُ الفضلاء ؛ فقال في حقِّهِ الإمام المُؤرِّخ الأديب الفقيه المفتي عبد الرحمـٰن الجَبَرتي : (الفقيهُ النبيه العُمْدة الفاضل ، حاوي أنواع الفضائل . . . صار مِنْ أعيان العلماء ، وشارك في كلِّ علم ، وتميَّز بالعلوم العربيَّة)[2] .

وقال في حقِّهِ الحافظ الكبير محمَّد مُرتضى الزَّبِيدي : (له معرفةٌ باللغة ، ومحافظةٌ في الفقه ، وبراعةٌ في التأليف)[3] .

وقال إمام المعقول والمنقول الأميرُ الكبير في مقدمة « شرحه لأبيات السجاعي في لا سيَّما » : (هي في غاية الحُسن والإتقان ، ناشئة عن تحقيق وتدقيق وإمعان ، كيف وهي لحسَّان الزَّمان ، وبَهْجَة الإخوان ، الشَّيخ أحمد بن الإمام الشَّيخ أحمد السجاعيِّ ؟!)[4] .

وقال أيضاً في مقدمة « شرحه علىٰ أبيات السجاعي في أنواع المنافاة » :

---

(١) انظر « عجائب الآثار » (٢/ ١٠٤ـ ١١٤) ، و« المعجم المختص » (ص٤٦ ـ ٤٧) ، و« فهرس الفهارس » (٢/ ٥٢٦ـ ٥٤٩) .

(٢) عجائب الآثار (١/ ٥٧٠) .

(٣) المعجم المختص (ص٤٧) .

(٤) شرح الأمير الكبير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٤٣) .

(العلَّامة الأديب ، والفهَّامة النِّحْرير ، والنظَّامة اللبيب ، والمُعلِّم المُنير)[1] .

وقال أديب عصره عبد الله الإِدْكاوي في تقريظه على « شرح السجاعي على أسماء الله الحسنى » : كان ممَّنْ منحه اللهُ أسرارَها ، وأَظْهَرَ أنوارَها ، فأَوْضَحَ مِنْ معانيها ما خَفِي ، ومَنَحَ طُلَّابَها كنزاً يتنافسُ في مثله كلُّ وَفِي . . أنبلُ الفضلاء ، وأفضلُ النُّبلاء ، أحمدُ الاسم محمودُ الصفات ، عليُّ الفعلِ حَسَنُ القول والذات . . .

وحين لمحتْ عيني ما كَتَبَ ، ممَّا حقُّهُ أن يُرقَمَ بدلَ الحِبْرِ بالذَّهَب . . عوَّذتُهُ بالله مِنْ عينِ كلِّ حسود ، وعَلِمتُ أنَّهُ إنْ شاء الله تعالى سيسود ، وتطأُ أَخْمَصُهُ أعناقَ الأسود ، وقلتُ :

شَبَّهتُ تأليفَكَ يا سيِّدي ... بعقدِ دُرٍّ ربُّهُ رصَّفَهْ
جمَّعتَ فيهِ الدُّرَّ لكنَّهُ ... دُرٌّ ثمينٌ عزَّ ما أَشْرَفَهْ
أُعِيذُ باللهِ وأسمائِهِ ... أَحْمَدَنا الفاضلَ مَنْ أَلَّفَهْ[2]

نبذة من شعره

كان يَجْري الشِّعْرُ على لسان إمامنا السجاعيِّ عَذْباً رقراقاً سهلاً مِنْ غير تكلُّف ولا تصنُّع ، وقال شعراً بديعاً في موضوعات مختلفة ، ونَظَمَ ضوابطَ كثيرةً في علوم مُتنوِّعة ، وله في كتابنا هٰذا ضوابطُ نَحْويَّةٌ كثيرةٌ في مسائل عديدة تَدُلُّ على سَعَةِ علمه وإتقانه ؛ ولشهرته في عصره بسهولة نظم الشعر ،

---

(١) شرح الأمير الكبير على نظم المنافاة (ق/ ٢) .

(٢) انظر « المعجم المختص » (ص٤٧ـ٤٨) .

وجَرَيانِهِ علىٰ لسانه جَرَيانَ الماء النمير . وَصَفَهُ الإمام الأمير الكبير بـ (حسَّان الزمان) .

وقد أَوْرَدَ له الحافظُ الزَّبيديُّ قطعاً يسيرة مِنْ أشعاره العَذْبة الرقيقة[1] ؛ منها قولُهُ في التحذير مِنَ الاختلاط بالناس :

إنَّ البـلاءَ هـوَ اجتمـاعُ النـاسِ   كـم أَوْدَعُـوا قلبـاً عظيـمَ البـاسِ
فاحْذَرْ هُدِيتَ مِنَ الوَرَىٰ مُتحذِّراً   مِـنْ شـرِّهِـم بـاللهِ ربِّ النـاسِ

ومنها قولُهُ في معاتبة العُذَّال :

رامَ العـواذلُ لا نـالـوا مَـرَامَهُـمُ   مِنِّي السُّلُوَّ عنِ المحبوبِ ذي الكَحَلِ
فقلتُ كلَّا فقالوا هل لذا أَمَدٌ   فقلتُ لا زلتُ حتىٰ ينقضي أَجَلِي

ومنها قولُهُ في الحبِّ والغرام :

لـي فيكُـمُ وُدٌّ قـديـمٌ والـذي   يُحيـي الخـلائـقَ وهْـوَ حقّاً ربُّنا
زالَ العَنَـا عنـهُ ونـالَ بحُبِّكُـم   كلَّ الهناءِ معَ الغِنىٰ ولهُ المُنىٰ

ومنها قولُهُ في حبِّ آل بيت المصطفىٰ صلَّى الله عليه وسلَّم :

لـي فيكُـمُ وُدٌّ قـديـمٌ يُعـرَفُ   بـاقٍ إلـىٰ يـومِ اللِّقَـا لا يُكسَـفُ
يهـواكُـمُ يـا آلَ بيـتِ محمَّـدٍ   قلبٌ بكُم يرجو الحوادثَ تُكشَفُ

ومنها في الغَزَل :

غـزالٌ غَـزَانـي بـاللِّحـاظِ البَـواتِـرِ   وصادَ فؤادي بالخُدُودِ النَّواضِرِ
وجِسْمـيَ أَضْنـاهُ بحُسْـنِ قَـوَامِـهِ   وإنِّي لأَخْشىٰ مِنْ سهامِ النَّواظِرِ

---

(١) انظر « المعجم المختص » (ص٤٨ـ٤٩) .

ومِنْ شعره في جواب قصيدةٍ أرسلها له الإمامُ الأديبُ البارع محمَّد بن رضوان السُّيُوطي الصَّلاحي :

أيُّهـا الشـادِنُ الـذي صـادَ قلبـي | بلِحـاظٍ قـد أوقـدتْ نـارَ حـربِ
وغَـزَانـي بـأَسْهُـمِ الطَّـرْفِ حقّـاً | وأطـالَ الهِجْـرانَ فـازدادَ كَـرْبـي
كُـنْ عَطُـوفـاً علىٰ مُحِـبٍّ مُعنّىً | ذي وُلُـوعٍ وطـالـبٍ نيـلَ قُـرْبِ
هـل وِصـالٌ بـهِ دواءٌ لصَـبٍّ | ذابَ وَجْداً وهامَ في كلِّ شِعْبِ
ما سوى القُرْبِ يُرْتَجىٰ يا غزالاً | قـد سَبَىٰ بـالبَهـا لـهُ كـلَّ صـبِّ
هـل يجـوزُ القتـالُ منكُـم لعبـدٍ | صُبَّ مِنْ عينِهِ الدِّما أيَّ صَبِّ
ليسَ لي في السِّوَىٰ مُرادٌ وإنِّي | ذو غَـرَامٍ وذاكَ يـا حِـبُّ دَأْبِـي
تعرفُ الوجدَ يا مُنى القلبِ قطعاً | ثـمَّ تُبـدي الجَفَـا لتُحـرِقَ لُبِّـي
ضِقْتُ ذَرْعاً مِنَ التَّصَابي وإنِّي | طالبٌ للخلاصِ مِنْ شرِّ عَطْبِ

وهي طويلةٌ ؛ ومنها أيضاً :

ليسَ قصدي لنظمِهِ أنْ أُضاهِي | إنَّمـا قـد دعـا لـذلـكَ حُبِّـي
لا تُـؤاخِـذْ بمـا بـهِ مِـنْ قُصُـورٍ | إنَّ شـأنَ الكـريـمِ غَفْـرٌ لـذنـبِ

تلاميذه

ممَّا لا ريبَ فيه أنَّ لإمامنا السجاعيِّ تلاميذَ كثيرين أخذوا عنه ونهلوا منه ، وخصوصاً أنَّهُ كان مِنْ كبار علماء المعقول والمنقول في زمانه ، ومِنْ مشاهير الأساتذة في الجامع الأزهر ، إلا أنَّ المصادر تَضَنُّ بالتصريح بأسمائهم ، وممَّن وقفتُ عليهم :

ـ الإمام الفقيه المُحدِّث النَّحْوي بدر الدين حسن بن علي الكَفْراوي الأزهري الشافعي (ت١٢٠٢هـ) ، مَهَرَ في الفقه والمعقول ، وتصدَّر ودرَّس وأفتىٰ ، واشتَهَرَ ذِكْرُهُ[١] .

ـ والإمام الفقيه الأديب المُؤقِّت علي بن سعد بن سعد البَيْسُوسي السُّطُوحي المَغْلُوفي الشافعي (ت بعد ١٢٠٠هـ) ، ذكره الزَّبِيدي في « معجمه » ، وكان ممَّا قاله : (صاحبُنا الفقيه الفاضل المُؤقِّت الماهر الأديب ، حضر دروس « الصحيح » بشيخو ، وسمع عليَّ بمنزلي أجزاءً مِنَ الحديث وأشياءَ غيرَها ، ولازم صاحبَنا الشيخ أحمدَ بنَ أحمدَ السجاعيَّ في دروسه كثيراً حتىٰ تَمَهَّرَ وانتسب إليه ، ودرَّس بعد وفاته في موضعه ، وأخذ علم الميقات عن صاحبنا الشيخ عثمان الورداني ، فكمل فيه ، ونَظَمَ عدَّةَ رسائلَ في الميقات ، ونظمُهُ سَلِسٌ ، وخطُّهُ حسن ، وهو ممَّن يَوَدُّنا ويعتقد فينا)[٢] ، وللبَيْسُوسيِّ كتابٌ لطيف ذكر فيه مؤلفاتِ شيخه السجاعي ، وأبياتٌ في تقريظه لكتابنا هـٰذا ستأتي أثناء وصف النسخ الخطيّة[٣] .

ـ والإمام الفقيه الصالح شمس الدين محمد بن عبد ربه بن علي ابن الست العَزِيزي المالكي (ت١١٩٩هـ)[٤] ، كان علىٰ قَدَمِ السلف ؛ لا يتداخلُ في

(١) انظر « عجائب الآثار » (٢/ ٦١ـ ٦٢) ، و« حلية البشر » (١/ ٤٨١ـ ٤٨٤) .
(٢) المعجم المختص (ص٥٢٧) .
(٣) انظر (١/ ٩٧ـ ٩٨) .
(٤) وسبب تسميته بـ (ابن الست) : أنَّ والدتَهُ كانت سُرِّيَّةً رومية اشتراها أبوه وأولدها إيَّاه ، وكان قد تزوَّج بحرائرَ كثيرةٍ فلم يَلِدْنَ إلا الإناث ؛ حتىٰ قيل : إنَّهُ وُلِدَ له نحوُ ثمانين بنتاً ، فاشترىٰ أمَّ ولده هـٰذا ، فولدته ذكراً ولم تلدْ غيره ، ففرح به كثيراً وربَّاه في عزٍّ ورفاهية . انظر « عجائب الآثار » (١/ ٦٠٤) .

أمور الدنيا ، ولا يتفاخرُ في مَلْبَسٍ ، ولا يركبُ دابّة ، ولا يدخلُ بيتَ أميرٍ ، ولا يشتغلُ بغيرِ العلم ومدارسته[1] .

مؤلفاته

اتَّسم إمامُنا السجاعيُّ بالبراعة في التأليف ، كما وصفه بذلك الحافظ الزَّبيدي ، وألَّف مؤلفاتٍ كثيرةً في علوم مُتنوِّعة ؛ كالفقه والحديث والتصوُّف ، والنحو والبلاغة والعَرُوض واللغة ، والمنطق والفلك والحساب ، وهي عبارةٌ عن رسائلَ وشروحٍ وحواشٍ متفاوتةٍ في الكم ؛ فمنها اللطيف البارع ، ومنها المُتوسِّط الماتع ، ومنها المُطوَّل الجامع .

وقد انتُفع بمُؤلَّفاته في حياته وبعد مماته ، وأَكَبَّ عليها وتأبَّطها الطالبون ، ودرَّسها وكَتَبَ علىٰ كثير منها العلماء المُحقِّقون ؛ كالإمام الأمير الكبير ، وشيوخ الإسلام العطار والباجوري والأنبابي ، وقد أفرد تلميذُهُ عليٌّ البَيْسُوسيُّ رسالةً مستقلَّةً في خمس ورقات عدَّد فيها جميعَ مؤلفاته .

وإليك هٰذه المؤلفاتِ علىٰ حسْب ترتيب حروف المعجم :

ـ الإحراز في أنواع المجاز ، وهو شرح لطيف لنظمه البديع في فن المجاز .

ـ إرشاد الغوي لمعنى اللفظ اللغوي ؛ وهو عبارةٌ عن شرح أدعية صديقه الأديب عبد الله الإِذكاوي .

ـ أزهار رياض رضا التحقيق والتدقيق ، وهو ختم لطيف على « الإقناع » للخطيب الشِّرْبيني .

---

(١) انظر « عجائب الآثار » (١/ ٦٠٤ـ ٦٠٥) .

ـ الإعواز في بيان علاقات المجاز ، وهو شرحٌ لطيف على نظمه في علاقات المجاز المرسل .

ـ بدء الوسائل في حلِّ ألفاظ الدلائل ، وهو عبارةٌ عن حاشية لطيفة على « دلائل الخيرات » للإمام الجُزُولي .

ـ بلوغ الأرب بشرح قصيدة من كلام العرب ، وهو شرح لقصيدة الشاعر الجاهلي السموءل التي مطلعها :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ   فكلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ

ـ تحفة الأنام بتوريث ذوي الأرحام ، وهو شرح لنظمه في ميراث ذوي الأرحام .

ـ تحفة ذوي الألباب فيما يتعلَّقُ بالآل والأصحاب .

ـ الجواهر المنتظمات في عقود المقولات ، وهو شرح لطيف لنظمه في المقولات .

ـ الجوهرة السنية ، وهي عبارة عن منظومة في المَحَالِّ التي تُطلَبُ فيها الصلاةُ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ حاشية على الجامع الصغير للإمام السُّيُوطي .

ـ حاشية على الحصن الحصين للإمام ابن الجزري في الأذكار والدعوات .

ـ حاشية على شرح الأزهرية للشيخ خالد .

ـ حاشية على شرح المُناوي على شمائل الترمذي .

ـ حاشية على شرح قطر الندى لابن هشام ، وهي حاشيةٌ نافعة شهيرة متداولةٌ بين طلاب العلم .

ـ حاشية علىٰ شرح متن الغاية والتقريب للخطيب الشِّرْبيني ، المُسمَّىٰ بـ « الإقناع في حلِّ ألفاظ أبي شجاع » .

ـ حاشية علىٰ مولد شيخه المَدَابغي .

ـ الدُّرَّة الفريدة في شرح عقيدة السَّنُوسي المُسمَّاةِ بـ « الحَفِيدة » ، و« الحَفيدةُ » متنٌ لطيف جدّاً في علم العقيدة للإمام السَّنُوسي .

ـ الدُّرَر في إعراب أوائل السُّوَر ، وهو عبارةٌ عن شرح لطيف على الأبيات التي نَظَمَها في إعراب فواتح القرآن الشريف .

ـ رسالة تتعلَّقُ بأدعية أوَّل السنة وآخرِها ويومِ عرفةَ ويوم عاشوراء .

ـ رسالة تتعلَّقُ بأذكار الصباح والمساء وغيرهما .

ـ رسالة في إثبات التصرُّف لأولياء الله تعالىٰ والكرامةِ لهم .

ـ رسالة في آداب الحمَّام .

ـ رسالة في آداب السفر .

ـ رسالة في استخراج عدَّة الأنبياء والرُّسُل مِنِ اسم نبيِّنا محمَّد صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ رسالة في إعراب (أرأيت) إذا أُريد بها معنىٰ (أخبرني) .

ـ رسالة في الرد علىٰ عمر الطَّخْلاوي في تكفير والد السجاعي في مجلس الشمس الحَفْناوي .

ـ رسالة في الردِّ علىٰ بعض أهل عصره القائلِ بطهارة الفسيخ .

ـ رسالة في الرسم العثماني .

ـ رسالة في السؤال والردِّ .

ـ رسالة في الفرق بين (الثور) و(التور) و(الطور) .

ـ رسالة في تصريف كلمة (أشياءَ) .

ـ رسالة في جواز الاقتباس مِنَ القرآن أو الحديث .

ـ رسالة في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « العينانِ وِكاءُ السَّهِ ، فمَنْ نام فليتوضَّأْ » .

ـ رسالة في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « صُومُوا لرؤيته ، وأَفْطِروا لرؤيته » ، وهي عبارةٌ عن مناقشة لعشرة احتمالات أَوْرَدها الشهاب القَلْيُوبي في « حاشيته على كنز الراغبين » أثناء شرحه للحديث .

ـ رسالة في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « في كلِّ أرض نبيٌّ كنبيِّكُم » .

ـ رسالة مُلخَّصة مِنَ « المدخل » للإمام ابن الحاج المالكي .

ـ رسالة مُلخَّصة مِنَ « الفوائد والصِّلات والعوائد » للإمام المُحدِّث شهاب الدين الشَّرْجي الزَّبِيدي .

ـ رسالة مُلخَّصة مِنْ « شمس المعارف الكبرىٰ » لأبي العباس البُوني .

ـ الروض النَّضِير فيما يتعلَّقُ بآل بيت البشير النذير .

ـ السهم القوي في نَحْر كلِّ غبيٍّ غَوِي ، وهي رسالةٌ في الردِّ علىٰ مَنْ أَنْكَرَ كراماتِ الأولياء ، وزيارةَ قبور الصالحين والأصفياء .

ـ شرح الحزب الصغير لسيِّدي القُطْب الدُّسُوقي .

ـ شرح الخصائص الصغرىٰ للإمام السُّيُوطي .

ـ شرح الرسالة المُتضمِّنة بيانَ المجاز والتشبيه والكناية .

ـ شرح القصيدة الزَّيْنبيَّة ، وهي القصيدة البديعة للشاعر الحكيم المُخضْرَم صالح بن عبد القدوس ، والتي مطلعها :

صَرَمَتْ حِبالَكَ بعدَ وصلِكَ زينبُ والـدهـرُ فيـهِ تَصَـرُّمٌ وتَقَلُّـبُ

ـ الشرح الكبير علىٰ صلاة سيدي ابن مَشِيش .

ـ شرح حزب سيِّدي القطب أحمد البدوي .

ـ شرح ديباجة ألفيَّة ابن مالك ، ولم يذكره تلميذه البَيْسُوسي ، وقد تمَّ تحقيقُهُ ونشره في إصدارنا هٰذا ، فلله الحمد والمِنَّة .

ـ شرح شواهد تلخيص المفتاح للخطيب القَزْويني .

ـ شرح صغير علىٰ منظومته في شروط الإمام والمأموم .

ـ شرح صلاة القطب أحمد البدوي .

ـ شرح على الستين مسألةً للإمام الشهاب أبي العباس الزاهد ، وهي عبارةٌ عن بيان ما لا بدَّ منه مِنَ الفروض الواجبة علىٰ مذهب الإمام الشافعي رضي الله عنه .

ـ شرح على القصيدة المُسمَّاة بـ « الدُّرّ والترياق في علوم الأوفاق » .

ـ شرح علىٰ بيتي المَقُولات الشهيرَينِ ؛ وهما :

عَدُّ المَقُولاتِ في عَشْرٍ سأَنْظِمُها في بيتِ شعرٍ علا في رُتْبةٍ فغلا

الجوهرُ الكَمُّ كيفٌ والمضافُ متىٰ أيـنٌ ووضـعٌ لـهُ أنْ ينفعـلْ فُعِـلاَ

ـ شرح علىٰ قصيدة ابن جابر الأندلسي فيما يُقرَأُ بالضاد والظاء .

ـ شرح علىٰ منظومته في آداب البحث .

ـ شرح لامية الأفعال للإمام ابن مالك .

ـ شرح لطيف على ديباجة « الإقناع » للخطيب الشِّرْبيني .

ـ شرح لغز لبعض الأفاضل .

ـ شرح لقط الجواهر في الخطوط والدوائر ، و« لقطُ الجواهر » مُقدِّمةٌ لطيفة لسبط المارديني ، أَوْرَدَ فيها ما يجب استحضارُهُ لِمَنْ أراد الابتداءَ في علم الميقات .

ـ شرح منظومة الدَّادَسي في علم الميقات .

ـ شرح منظومته في أحكام الاستحاضة .

ـ شرح منظومته في الخلاف في اسم الله الأعظم .

ـ شرح منظومته في أنواع المنافاة .

ـ شرح منظومته في ضبط أسماء منازل القمر .

ـ شرح منظومته في علم الفلك ، وهو عبارةٌ عن شرح لطيف على منظومته التي في الوفق المثلث الخالي الوسط .

ـ شرح منظومته في مشاهير رسل القرآن .

ـ شرح نظم الإِخْنائي في أشراط الساعة .

ـ شرح نظم لبعض العلماء في كيفية العمل بالكسور في علم الميراث .

ـ شرح نظمه المُتعلِّق باعتراض الشرط على الشرط .

ـ شرح نظمه المُتعلِّق بأقسام الاسم التسعة .

ـ شرح نظمه المُتعلِّق بالأصول السبعة المُكفِّرات ، وكان قد نَظَمَها مِنْ كلام البرهان اللَّقَاني .

ـ شرح نظمه المُتعلِّق بدخول المسلم في ملك الكافر .

ـ شرح نظمه في الإخبار بظرف الزمان والمكان .

ـ شرح نظمه في الموجهات .

ـ شرح نظمه في معنى الكلالة .

ـ شرح نظمه في معنى الورود في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن مِّنكُمْ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ .

ـ شرح نظمه لأحكام (لا سيَّما) ، وقد أورد « النظمَ » كاملاً في كتابنا هـٰذا[1] .

ـ شرح نظمه لأسماء مكَّةَ المُشرَّفة .

ـ شرح نظمه لأقسام الشُّبْهة الثلاثة .

ـ شرح نظمه لشروط تكبيرة الإحرام .

ـ شرح ورد قطب الوجود الإمام الشافعي .

ـ فتح الجليل على شرح ابن عقيل ، وهو كتابنا هـٰذا .

ـ فتح الحميد بشرح عقيدة التوحيد ، وهو شرحُهُ الكبير علىٰ منظومته في العقيدة المُسمَّاةِ بـ « فريدة التوحيد » .

ـ فتح الرحيم الغفَّار بشرح نظم أسماء حبيبه المختار ، وهو شرحٌ لمنظومته في أسماء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ فتح الرؤوف الرحمـٰن بشرح ما جاء علىٰ (مفعل) مِنَ المصدر واسم الزمان والمكان ، وهو عبارةٌ عن تقييدٍ لطيف لنظم العلامة الفارضي شارح « ألفية ابن مالك » فيما جاء علىٰ (مفعل) مِنَ المصدر واسم الزمان والمكان .

---

(١) انظر (٢/ ١٥١ـ ١٥٣) .

ـ فتح الرؤوف بشرح نظم ما يتعلَّقُ بالأسماء والأفعال والحروف ، وهو شرحٌ لنظمه المُتعلِّق بالاسم وقَسِيمَيْهِ .

ـ فتح الرؤوف بما يتعلَّق بمعاني الحروف ، وهو شرحٌ لنظمه في معاني الحروف .

ـ فتح الغفار بمختصر الأذكار للإمام النووي .

ـ فتح القادر المعيد بما يتعلَّقُ بقسمة التركة على العبيد ، وهو عبارةٌ عن حاشية على رسالة الشيخ أحمد الدَّرْدِيري في مخرج القيراط .

ـ فتح القوي بشرح حزب الإمام النَّوَوي .

ـ فتح اللطيف القيُّوم بما يتعلَّقُ بصلاة الإمام والمأموم ، وهو شرحُهُ الكبير على منظومته في شروط الإمام والمأموم .

ـ فتح المالك فيما يتعلَّق بقول الناس : (وهو كذلك) .

ـ فتح المجيد بشرح نظم فريدة التوحيد ، وهو شرحُهُ الصغير على « الفريدة » .

ـ فتح الملك الجليل بشرح قصيدة امرئ القيس الضِّلِّيل ، وهو شرحٌ لطيف لـ « مُعلَّقة امرئ القيس » الشهيرة .

ـ فتح الملك الوهاب بشرح منظومته في علم الآداب .

ـ فتح المنَّان بشرح ما يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ مِنْ أعضاء الإنسان .

ـ فتح المنَّان في بيان مشاهير الرسل التي في القرآن ، وهي منظومةٌ في أسماء الرسل الواردين في القرآن .

ـ فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي ، و« الكافي » متنٌ متينٌ في علم

العَرُوض للإمام الشهاب أبي العباس القِنَائي .

ـ فتح الوهاب المُوفِّق بشرح نظم أشكال المنطق ، وهو شرحٌ لطيف على نظمه في الأشكال المنطقيَّة .

ـ فتح ذي الصفات العليَّة بشرح الجوهرة السنيَّة ، وهو شرحٌ على منظومته السابقة في المَحَالِّ التي تُطلَبُ فيها الصلاةُ على النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ فتح ذي الصفات العليَّة بشرح متن الياسِمِينيَّة ، و« الياسِمِينيَّةُ » أُرْجوزةٌ في علم الجَبْر والمقابلة للإمام أبي محمَّد بن الياسِمِين .

ـ فتح رب الأرباب بشرح ما جاء بالواو والياء مِنْ كلام الأعراب .

ـ فتح رب البريَّات بتفسير خواصِّ الآياتِ السبع المُنجِيات .

ـ الفتوحات العليَّة شرح الصلاة المَشِيشيَّة ، وهو شرحُهُ الصغير على صلاة سيِّدي عبد السلام بن مَشِيش .

ـ فريدة التوحيد ، وهي منظومةٌ في علم العقيدة .

ـ الفوائد الجليَّة لمَنْ أراد الخلاصَ مِنْ كل بليَّة .

ـ الفوائد اللطيفة في شرح ألفاظ الوظيفة ، وهو شرحٌ نافع على « الوظيفة الزَّرُّوقيَّة » .

ـ الفوائد اللطيفة في تخريج قولهم : (أبو قردان زرع فدَّان) على الطريقة المنيفة .

ـ الفوائد المزهرة بشرح الدُّرَّة المنتضرة ، وهو شرحٌ لنظم المَعْفُوَّات للإمام الشُّرُنْبُلالي .

ـ قصيدة كافيَّة في مدح المصطفىٰ خير البريَّة صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ قلائد النُّحُور في نظم البحور .

ـ القول الأزهر فيما يتعلَّقُ بأرض المحشر .

ـ القول النفيس في إعراب جملة مِنْ كلام إمامنا الشافعي محمَّد بن إدريس ؛ وهي قوله : (قَلَّ مَنْ جُنَّ إلا وأَنْزَلَ) .

ـ القول النفيس فيما يتعلَّقُ بالخُلْع على مذهب الإمام الشافعي ابن إدريس ، وهو شرحٌ لنظمه في أحكام الخُلْع .

ـ لمعان ضياء النُّحُور بشرح أسماء البحور ، وهو شرحٌ على منظومته « قلائد النحور » .

ـ مجموع في العَرُوض .

ـ مختصر التحفة السَّنِيّة بأجوبة الأسئلة المَرْضِيّة ، و« التحفةُ السنيّة » للإمام شهاب الدين البِشْبِيشي .

ـ المقصد الأسنى بشرح منظومة أسماء الله الحسنى .

ـ مناسك الحجِّ على مذهب الإمام الشافعي .

ـ المنح العليّة فيما يتعلَّقُ بلفظ (البشر) مِنَ الكلم المَرْضِيّة .

ـ منظومة في المُثلَّث الخالي الوسط ، وهي في علم الفلك .

ـ منظومة في أحكام الاستحاضة .

ـ منظومة في آداب البحث .

ـ منظومة في أسماء الله الحسنى .

ـ منظومة في أسماء النبي صلَّى الله عليه وسلَّم .

ـ منظومة في العقود التي تكونُ مِنْ شخصَينِ أو مِنْ شخصٍ واحد ، مع بيان الجائز واللازم منها .

ـ منظومة في المجاز والاستعارة .

ـ منظومة في المَقُولات .

ـ منظومة في حكم صحبة النساء والمُرْدان .

ـ منظومة في شروط الإمام والمأموم .

ـ منظومة في صفات حروف المعجم .

ـ منظومة في ضبط منازل القمر .

ـ منظومة في معاني (العين) .

ـ منظومة في مُهْمَلات البحور في العَرُوض .

ـ المنهج الحنيف في خواصِّ اسمه تعالى اللطيف .

ـ النفحات الربَّانية على الفوائد الشَّنْشُورية ، وهي عبارةٌ عن حاشية على شرح الإمام الشَّنْشُوري على « المنظومة الرَّحَبِيَّة في علم الفرائض » .

ـ النور الساري على متن مختصر البخاري لابن أبي جَمْرة .

ـ هداية أولي البصائر والأبصار بمعرفة أجزاء الليل والنهار ، وهو شرحٌ لمنظومة العارف أحمد بن عياد .

وفــاته

لم يزل إمامُنا السجاعيُّ باذلاً عمرَهُ في التعلُّم والاستفادة ، والتعليم والإفادة . . إلى أنْ لبَّى دعاء إلـهه الكريم ، وأجاب نداء مولاه الرحيم ، وكان

ذلك في ليلة الاثنين وقتَ السحر ، في السادسَ عشرَ مِنْ شهر صفر ، سنةَ (١١٩٧هـ) ، ودُفِنَ بجوار والده في القَرَافة الكبرىٰ بتربة المجاورين ، وكان له مشهدٌ عظيم وحضور كبير .

وإلىٰ تاريخ وفاته أشار الأديب الفاضل محمَّد الهِجْرِسي في قصيدة رثاه بها :

غاصَ بحرَ العلومِ واستخرجَ الدُّرَّ ... فــأنــوارُهُ لنــا تَتَــوَقَّــدْ
ثــمَّ لمَّـا دعــاهُ ربُّ البـرايـا ... لنعيــمٍ بــدارِ عــدنٍ مُخلَّــدْ
وأجــابَ النِّــدا لــهُ أَرِّخُــوهُ ... ودَنَــتْ جنــةُ النعيــمِ لأحمــدْ

٤٦٠   ٤٥٣   ٢٠١   ٨٣ = ١١٩٧

فعليــهِ مِــنَ الإلــٰـهِ ســلامٌ ... يتــوالــىٰ ورحمـــةٌ تتجــدَّدْ
مـا بَكَــتْ أعيــنٌ عليـهِ ومـا دا ... مَ بأعلى الجِنانِ يرقىٰ ويصعدْ

ولبعضهم مِنْ قصيدة طويلة :

ثــمَّ المَسَــرَّةُ والهنــاءُ لتــربــةٍ ... قـد حـلَّ فيهـا مَنْ زكـا إقـدامُـهُ
قــالــتْ مُبشِّـرةً لــهُ يـا مـرحبـاً ... بالمُرتضىٰ فلكَ الرِّضا ودوامُهُ
ونعيمُــهُ بعــدَ الــوفــاةِ مُــؤرِّخٌ ... بَشِّرْهُ في الفردوسِ جلَّ مقامُهُ

٥٠٧   ٩٠   ٣٨١   ٣٣   ١٨٦ = ١١٩٧

فعليــهِ رضــوانُ المُهَيمِــنِ دائمـاً ... ما امتدَّ بالوَبْلِ الهَطِيلِ غمامُهُ

عمّه الله برحمته ، وأسكنه فسيح جنّته
وحشرنا في زمرته

ترجمة
شمس الدين الأنبابي (١)

اسمه ومولده

هو الإمامُ البحر الزاخر ، وشيخُ الأوائل مِنْ علماء عصره والأواخر ، شافعيُّ زمانه ، وإمام أوانه ، سعدُ التحقيق ، وسيِّد التدقيق ، مُجدِّدُ المَلَكات والأفهام ، ومُبدِّد الغَلَطات والأوهام ، علامةُ المعقول والمنقول ، وفهَّامة الفروع والأصول ، شيخُ الإسلام ، وتاج الأنام : شمسُ الدين محمَّدُ بنُ محمَّد بن حسين الأَنْبابيُّ المصريُّ الأحمديُّ الشافعيُّ ، رحمه الله تعالىٰ .

والأنبابيُّ : نسبة إلىٰ (أَنْبابة) بفتح الهمزة ، كما هو ظاهرُ « القاموس » ، ونصَّ علىٰ ضبطها كذلك الصاغانيُّ ، وخالفه علي مبارك في « خططه » فضبطها بكسر الهمزة ، وقد تُكتَبُ النون ميماً أحياناً كما يُلفَظ بها ؛ وهي بلدةٌ في شمال محافظة الجِيزة على الشاطئ الغربي للنيل ، التي تُعَدُّ جزءاً مِنْ مدينة القاهرة الكبرىٰ .

قَدِمَ والدُ إمامِنا المُترجَم إلى القاهرة ، فنشأ بها مباشِراً للأعمال التجاريَّة ، حتىٰ صار مِنْ أعظم تُجَّارها وأعيانها ، وأثناءَ إقامته فيها ظهر نجمُ إمامِنا المُترجَم ؛ وكان ذلك سنةَ (١٢٤٠هـ) .

---

(١) من مصادر ترجمته : « القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي » ، وهو مؤلف مستقل في التعريف به ، وجلُّ ترجمتي هـٰذه مُستلَّة منه ، « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٧٤ـ ١٤٧٦) ، « الخطط التوفيقية » (٨/ ٨٧) ، « النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر » (ص٥١) ، « الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٣ـ ٣٦٦) ، « الأعلام » (٧/ ٧٥) ، « معجم المؤلفين » (٣/ ٦٣٨) .

نشأته ونبذة من سيرته العلمية

نشأ إمامُنا الأنبابيُّ في القاهرة في كفالة والده الذي كان حريصاً على بثِّ العلم فيه منذُ نعومة أظفاره ، فألحقه بقُبَّة جامع محمَّد بيك أبي الذهب ، فاشتغل بتعلُّم القراءة والكتابة وحفظ القرآن الكريم ، ثمَّ أخذ عَقِبَ ذلك في حفظ المتون العلميَّة الشهيرة المتداولة بالجامع الأزهر ، حتىٰ أتىٰ علىٰ جميعها ، وهي خطوة مُهمَّة في ترقِّي طالب العلم وتأسيسه ، وأكبرُ مساعد علىٰ تقوية ذاكرته ، وأهمُّ عامل علىٰ تنمية فطنته .

وفي سنة (١٢٥٣هـ) شَرَعَ في طلب العلم بالجامع الأزهر مُتلقِّياً علىٰ أفاضل علمائه المُحقِّقين ، وأكابر فضلائه المُدقِّقين ؛ كشيخ الإسلام الإمام إبراهيم الباجوري ، والإمام مصطفى البُولاقي ، والإمام إبراهيم السَّقَّا ، وشيخ الإسلام الإمام مصطفى العَرُوسي ، وغيرهم مِنَ الأجلاء الأفاضل ، والفحول الأماثل .

وقد جدَّ في الطَّلَب ، وصمَّم العزمَ لإدراك الأَرَب ؛ فواصلَ الاشتغال ليلَهُ ونهارَهُ ، مُنصَبّاً على المطالعة ، مُكِبّاً على التنقيب والمراجعة ، كَلِفاً بتقييد الشوارد ، مُولَعاً بتعليق فرائد الفوائد ، حريصاً على اقتناء نفائس العلوم واقتناصِ غرائبِها ، ومسامرةِ أبكارها وكواعبها ، بقريحة لا تعرفُ الكَلَل ، وعزيمةٍ لا يعتريها فتورٌ ولا مَلَل ، ولم يَزَلْ ذلك له دَأْباً ودَيْدَناً حتىٰ بَرَعَ وفاق ، وذاع صِيتُهُ في الآفاق ، وأَحْرَزَ قَصَبَ السَّبْق في كلِّ ميدان ، وعلا شأنُهُ علىٰ جميع الأقران ، وأشار إليه أساتذتُهُ الأعلام بأطراف البَنان ، وكان خيرَ وارثٍ لهم في مناهج التعليم ، والسَّيرِ علىٰ سَنَنِهِم الطاهر القويم ، وأقبل عليه الطلبةُ مِنْ كلِّ مكان ؛ للأخذ مِنْ علومه الموسومة بالتحقيق والإتقان .

شيوخه

أخذ إمامُنا الأنبابيُّ عن كبار العلماء ، وأجازه ثُلَّةٌ مِنَ الشيوخ النبلاء ؛ لِمَا رَأَوا فيه مِنْ كمال الأهليَّة ، في العلوم العقليَّة والنقليَّة .

ومِنْ أبرز شيوخه وأشهرهم(١) :

ـ الإمام المُسنِد الفقيه الخطيب المُتكلِّم برهان الدين إبراهيم بن علي بن حسن السَّقَّا المصري الأزهري الشافعي (ت١٢٩٨هـ) ، قرأ عليه بعضَ العلوم ، واستجازه ، فأجازه عن شيوخه الأئمَّة ؛ ثُعَيلِب الضرير ، وحسن القُوَيْسني ، والأمير الصغير ، ومحمَّد الجزائري الحنفي ، ومحمَّد الفَضَالي ، وغيرهم(٢) .

ـ الإمام شيخ الإسلام الفقيه الأصولي المُتكلِّم النَّحْوي المُحقِّق برهان الدين إبراهيم بن محمَّد بن أحمد الباجوري الشافعي (ت١٢٧٦هـ) ، يُعَدُّ مِنْ أبرز شيوخ المُترجَم ، أخذ عنه جملةً وافرة مِنَ العلوم ، ونقل عنه في تقريراته وحواشيه كثيراً مِنْ التحقيقات التي لا توجدُ في مؤلفاته ، وخصوصاً في كتابنا هـٰذا ، وقد استجازه ، فأجازه عن شيوخه الأعلام ، ومِنْ أبرزهم الإمامانِ القُوَيْسني والفَضَالي(٣) .

---

(١) وقد صرَّح ببعض شيوخه في إجازاته لبعض الآخذين عنه . انظر صور إجازاته في المكتبة الأزهرية ضمن مجموع برقم : (٤٨١٨٠) .

(٢) انظر « القول الإيجابي » (ق/٥ ـ ٧) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٧٥) .

(٣) انظر « القول الإيجابي » (ق/٤ ـ ٥) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٧٥) .

ـ الإمام الفقيه الصالح الأديب حسن البَلْتاني الأزهري الشافعي (ت١٢٧٣هـ) ، كان فاضلاً ذكياً ، مُحِبّاً لأهل الصلاح ، مُعظِّماً لأرباب النجاح[١] .

ـ الإمام المُسنِد المُحدِّث الرحّال المُفتي أبو عبد الله محمَّد صالح بن خير الله الرَّضَوي السَّمَرْقَندي البُخاري المدني (ت١٢٦٣هـ) ، كان حافظاً لأحاديث رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، عاملاً بالكتاب والسُّنَّة ، واقفاً معهما في سائر أحواله ، وقد أجاز المُترجَم بمرويّاته عندما رحل إلىٰ مصر[٢] .

ـ الإمام الفقيه المُفتي المُحقِّق المُتفنِّن شمس الدين أبو عبد الله محمَّد بن أحمد بن محمَّد عِلِيش المغربي الأزهري المالكي (ت١٢٩٩هـ)[٣] ، كان شيخَ المالكيَّة في زمانه ، وتخرَّج عليه مِنْ علماء الأزهر طبقاتٌ مُتعدِّدةٌ ، وألَّف تآليفَ كثيرةً في فنون مُتنوِّعة[٤] .

ـ الإمام الفقيه الفَرَضي النَّحْوي المُحقِّق السيِّد مصطفى بن حنفي بن حسن الذَّهَبي المصري الشافعي (ت١٢٨٠هـ) ، تفرَّد في زمانه بالتحقيقات الفائقات ، ولَجَأَ إليه العلماءُ في حلِّ المسائل المشكلات[٥] .

ـ الإمام الفقيه النبيه الصالح السيِّد مصطفى بن رمضان بن عبد الكريم

---

(١) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (١/ ٣٨٦) .

(٢) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (١/ ٧٣٤ـ ٧٣٥) ، و« فهرس الفهارس » (١/ ٤٣٢) .

(٣) قوله : (عِلِيش) بكسر العين المهملة واللام ، كما ضبطه عليش نفسه في فاتحة كتابه « موصل الطلاب لمنح الوهاب » (ص ٢) .

(٤) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٢/ ١٤٨٥ـ ١٤٨٩) .

(٥) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٢٥ـ ١٨٢٦) .

البُرُلُّسي البُولاقي المالكي (ت١٢٦٣هـ) ، أخذ علوماً كثيرة عن الإمام الأمير الكبير ، ومِنْ أهمِّها علم الفقه[١] .

ـ الإمام شيخ الإسلام الفقيه المُحرِّر مصطفى بن محمَّد بن أحمد العَرُوسي الأزهري الشافعي (ت١٢٩٣هـ) ، كان عالماً فاضلاً ، أخذ عن أكابر علماء عصره ، حتىٰ بَرَعَ ودرَّس وأفاد ، وتولَّىٰ مشيخةَ الأزهر بعد وفاة الإمام الباجوري[٢] .

ـ الإمام الفقيه المُتفنِّن العالم العامل مصطفى المُبلِّط الأزهري الشافعي (ت١٢٨٤هـ) ، كان وليّاً مِنْ أولياء الله ، وبحراً زاخراً في العلوم ، يُعوَّلُ عليه في كلِّ مشكلة فيها[٣] .

مشيخته للأزهر الشريف وقصته مع اللورد كرومر

تولَّىٰ هـٰذا المنصبَ الجليلَ منذُ إنشائه كبارُ الأئمَّة ؛ كالإمام عبد الله الشرقاوي ، والإمام الشَّنَوَاني ، والإمام حسن العطَّار ، والإمام الباجوري ، وغيرِهِم ، وتولَّى المُترجَم هـٰذا المنصبَ مرَّتَينِ بعد شيخه مصطفى العَرُوسي ؛ الأولىٰ سنة (١٢٩٩هـ) ، والثانية سنة (١٣٠٤هـ) ، وهو الشيخُ الحادي والعشرون مِنْ شيوخ الأزهر .

وقد شَهِدَ الأزهرُ في عصره كثيراً مِنَ الأحداث السياسيَّة الهامَّة ؛ كالثورة

(١) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٠٥ـ ١٨٠٦) .

(٢) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٠٨ـ ١٨٠٩) .

(٣) انظر « القول الإيجابي » (ق/ ٤) ، و« فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٠٤ـ ١٨٠٥) .

العرابيّة التي كان لإمامنا الأنبابي دورٌ مُشرِّفٌ فيها .

وكذلك الهجمة الشَّرِسة مِنَ الحركة العَبَثِيَّة التي هَدَفَتْ ظاهراً إلىٰ إصلاح العلوم الدِّينيّة التي كانت تُدرَّس في الأزهر ، وما هي في الحقيقة إلا مُقدِّمةٌ لهدمها أو إضعافها ، وكان مِنْ أبرز رُوَّادها الشيخ محمَّد عبده ، وقد وقف إمامُنا الأنبابيُّ سدّاً منيعاً في وجهها .

وكان إمامُنا الأنبابيُّ أثناء تَوَلِّيه لهـٰذا المنصب المبارك يغدو إليه طلبةُ العلم مِنْ كل مكان للأخذ مِنْ علومه الزاخرات ، ويرجعُ إليه الأئمَّة والعلماء في حلِّ العبائر المشكلات ، ولم يشغله هـٰذا المنصبُ عن نشر العلم وبذلِهِ لجميع مَنْ أوىٰ إلىٰ ركنه واستظلَّ بظِلِّه .

وممَّا يَدُلُّ علىٰ عظيم فضل إمامِنا الأنبابيِّ ، ويُبرِزُ بقايا عِزَّة العلماء التي تحلَّىٰ بها الأئمَّة الراسخون. . قصَّتُهُ مع اللورد كرومر المندوبِ البريطاني علىٰ مصرَ ؛ وذلك أنَّهُ رَغِبَ في أنْ يزورَ شيخَ الأزهر ، وكان الشيخ الأنبابيُّ قد جعل إدارةَ الأزهر في داره بحيِّ الظاهر ، فلمَّا كلَّموه في أمر تلك الزيارة . . أنكر أنْ يكونَ للورد معه شأنٌ ، ولمَّا قَبِلَ أنْ يزورَهُ وسُئِلَ كيف يستقبلُهُ . . أبىٰ أنْ يلقاه علىٰ باب الدار ، وصمَّم أنْ يُسلِّمَ عليه وهو قاعد ، فقالوا له : إنَّهُ كبير الإنكليز وقد يجدُ في هـٰذا اللقاء إهانةً له ولقومه ، وخيرٌ مِنْ ذلك أنْ نُجلِسَهُ في غرفة ، ثمَّ يدخلَ الشيخُ عليه فيقفَ هو وينتهيَ الأمر ، فقال : هـٰذه حيلةٌ وأنا أكره الالتواء والتحيُّل ، وسألقاه على الوجه الذي أختارُهُ ، فدعوني وإيَّاه .

وأقبل اللورد كرومر في جبروته وسلطانه ، فاستقبلوه استقبالَ الملوك ؛ ودخل على الشيخ في البَهْوِ وفي يديه قَلَنْسُوتُهُ ، فلم يهتزَّ الشيخُ ولم يقف ، إنَّما ردَّ التحيَّة وصافح اللورد وهو قاعد ، ثمَّ قال لكبير مِنْ كبار المصريِّين كان حاضراً الزيارةَ : قُلْ للورد : إنِّي أحترمُهُ ، ولـٰكنِّي سلَّمتُ عليه قاعداً ؛ لأنَّ

دِيني ينهاني أنْ أقومَ له ، فانحنى اللوردُ وأثنى عليه وشكره ، ثمَّ قال بعد ذلك لمَنْ معه : هـٰذا أوَّلُ شيخٍ رأيتُهُ في مصرَ يُكرِمُ نفسَهُ ويحترمُ دِينَهُ[1] .

تلاميـــذه

لا شكَّ أنَّ إمامَنا الأنبابيَّ أخذ عنه الكثيرُ مِنَ الطَّلَبة القاطنينَ مصرَ والواردين إليها ، لا سيَّما أثناءَ تَوَلِّيه مشيخةَ الأزهر ورئاسةَ المذهب الشافعي ، ومع لجوء صاحب « الأعلام الشرقية » إلى الاختصار والإيجاز . . فإنَّهُ عَدَّدَ له (٦٤) تلميذاً نهلوا العلمَ منه وانتفعوا به .

وكانتْ منزلتُهُ بين المريدين عظيمةً ؛ لاطِّلاعه الواسعِ على العلوم العقليّة والنقليّة ، مع قدرته الكبيرةِ على التوضيح وتذليل العبارة .

ومِنَ القصص الممتعة التي تَدُلُّ على اهتمامه الكبيرِ بمَنِ التفَّ حولَهُ مِنْ طلاب العلم . . ما جرىٰ مع العلامة محمَّد حسنين البُولاقي أثناءَ طلبه العلمَ في الأزهر الشريف ؛ وذلك أنَّهُ كان قد وَقَعَ في نفسه منذُ صغره أنْ يقرأَ القرآن ويحفظَ آداب الدين ، وازداد هـٰذا الميلُ فيه حتىٰ سأل أباه أنْ يُرسِلَهُ إلى الأزهر ، فسَخِرَ منه أبوه ، وأمره ألَّا يُجْرِيَ هـٰذا الأمرَ علىٰ لسانه وألَّا يُخطِرَهُ بباله ـ وكان أبوه مِنْ عظام أمراء البحر في الأسطول المصري ، وكان العرفُ المُتَّبَعُ أنْ يكونَ التعليمُ المَدَنيُّ للخاصَّة ، والتعليمُ الدِّيني للعامَّة ـ فعند ذلك توسَّل إليه بالشيخ الأنبابي شيخِ الأزهر ، فلم يقبلِ الوسيلة ، وأصرَّ الابنُ علىٰ طلبه ، والأبُ علىٰ رفضه ، وزاد علىٰ ذلك أنْ توعَّده بالطَّرْد إنْ أصرَّ علىٰ هـٰذه المَعَرَّة .

---

(١) انظر « مجلة الرسالة » (ص٤٤) العدد (٦٦٥) .

ولـٰكنَّ المشاعر الدِّينية كانتْ تَعصِفُ برأس الغلام عَصْفاً شديداً ، فلم يَحفِلْ بوعيد أبيه ، ودخل الأزهر ، وأوىٰ إلىٰ إمامنا الأنبابي ، فآواه وأكرم مَثْواه وأنفق عليه ، إلىٰ أنْ بلغ الغايةَ مِنَ الفقه في الدِّين والتبحُّر في علوم العربيَّة ، ثمَّ ظَفِرَ بشهادة العالِميَّة ، وارتقىٰ إلىٰ كرسيٍّ مِنْ كراسي الأزهر .

وفي ذاتِ يومٍ دعا شيخُ الأزهر الأنبابيُّ أميرَ البحر إلىٰ داره ، فلبَّى الدعوة ، وعَرَضَ عليه أنْ يزورَ الأزهر ، فقَبِلَ العَرْضَ ، وعلىٰ حَلْقة مِنْ حَلَقات الدروس ازدحمَ فيها الطلابُ واصطفَّ حولَها الوقوف . . وَقَفَ الشيخ الأنبابيُّ وسأل أميرَ البحر : أتعرفُ هـٰذا العالِمَ الشابَّ يا باشا ؟ فحدَّق الباشا في العالم ، ثمَّ فَغَرَ فاه وقال دَهِشاً : هـٰذا ابني محمَّد ؟! فقال الشيخ الأنبابيُّ في لهجة لا تخلو مِنْ تأنيب وتأديب : نعم ، هو ابنُكَ محمَّدٌ يا باشا ، وإنِّي أُناشِدُكَ اللهَ أنْ تقولَ الحقَّ : أيُّكُما أعظمُ قَدْراً عندَ الناس وأرفعُ مكانةً عندَ الله ؟ فلم يَسَعِ الباشا إلا أنْ يقولَ : هو لا شكَّ .

ومنذُ ذلك اليومِ كان الشيخ محمَّد حسنين بن الباشا يغدو إلى الأزهر ويروحُ إلى القصر في عَرَبة فَخْمة يَجُرُّها جوادانِ مُطهَّمان[1] .

وإليك أبرزَ تلاميذه وأشهرَهُم :

ـ الإمام الفقيه المُتبحِّر المحامي السيِّد شهاب الدين أحمد بك بن أحمد بن يوسف الحُسَيني الأزهري الشافعي (ت١٣٣٢هـ) ، تلقَّىٰ مِنَ المُترجَم كتبَ مذهب الإمام الشافعيِّ بصدق رويَّة ، وفضل إمعان ، وجَوْدة حفظ ، ودقَّة نظر ، وشدَّة بحث ، وكمال تدقيق ، حتىٰ أجازه بجميع مرويَّاته واتَّصل سندُهُ به ، وهو صاحبُ الكتاب الفقهيِّ النفيس « مرشد الأنام لبِرِّ أُمِّ الإمام » الذي

---

(١) انظر « مجلة الرسالة » (ص٤٣) العدد (٦٦٥) .

شَرَحَ به قسمَ العبادات مِنْ كتاب « الأم » بأربعة وعشرين مُجلَّداً[١] .

ـ الإمام الفقيه المُفسِّر السيِّد أحمد رافع بن محمَّد بن عبد العزيز الحسيني الطَّهْطَاوي الحنفي (ت١٣٥٥هـ) ، أخذ عن الإمام الأنبابي ، وأفرده بترجمة مُستقِلَّة سمَّاها « القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي »[٢] .

ـ الإمام الفقيه النَّحْوي المجاهد أحمد بن عبد الجواد بن عبد اللطيف القاياتي الشافعي (ت١٣٠٨هـ) ، حضر دروسَ الأنبابيِّ الفقهيَّةَ وغيرَها ، وشارك في حرب الإنكليز مع القائد أحمد عرابي[٣] .

ـ الإمام الأديب أحمد بن مفتاح بن هارون بن أبي النُّعاس العُمَاري الحنفي (ت١٣٢٩هـ) ، قرأ على المُترجَم علمَ النحو[٤] .

ـ الإمام الفقيه المُفسِّر المُتفنِّن حسن الطويل بن أحمد الطويل بن علي الأزهري المالكي (ت١٣١٧هـ) ، كان أحدَ مَنْ تفرَّد في مصرَ بالبراعة في المعقول والمنقول ، وأتقنَ العلوم العديدة مع الزهد والورع وعُلُوِّ النفس[٥] .

ـ الإمام الفقيه المُفتي شيخ الإسلام حَسُّونة بن عبد الله النَّوَاوي الأزهري الحنفي (ت١٣٤٣هـ) ، لازم دروسَ الأنبابي ، وتولَّى مشيخةَ الأزهر بعد وفاته[٦] .

---

(١) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (١/ ١٣٨) .
(٢) انظر « الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٥) .
(٣) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/١٠٨٦ـ ١٠٨٧) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .
(٤) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص١٤٧) .
(٥) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص١٢٠ـ ١٢١) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .
(٦) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص٥٦) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

ـ الإمام الفقيه شيخ الإسلام السيِّد علي بن محمَّد بن أحمد البِبْلاوي الحَسَني الإدريسي المالكي (ت١٣٢٣هـ) ، حضر بعضَ دروس الأنبابيِّ ، ودرَّس في الأزهر الشريف ، وكان مُغرَماً باقتناء الكتب ، وعُيِّن لذلك مُوظَّفاً في دار الكتب المصريَّة[١] .

ـ الإمام الفقيه المُفتي الفَلَكي المُتفنِّن محمَّد بخيت بن حسين المُطِيعي الأزهري الحنفي (ت١٣٥٤هـ) ، كان مُفتِياً للديار المصريَّة ، ومِنْ كبار فقهائها ، وكان مِنْ أشدِّ المعارضينَ للحركة العَبَثيَّة التي قام بها الشيخ محمَّد عبده[٢] .

ـ الإمام الفقيه أبو الفتوح محمَّد بن خليل الحَفْناوي الهِجْرسي الأزهري الخَلْوتي الشافعي (ت١٣٢٨هـ)[٣] .

ـ الإمام القاضي الفقيه الأديب المُؤرِّخ المُتفنِّن الصوفي ناصر الدين يوسف بن إسماعيل بن يوسف النَّبْهاني الحنفي (ت١٣٥٠هـ) ، صاحب الأشعار الرائقة ، والمُؤلَّفات النافعة الفائقة ، لازم دروسَ المُترجَم سنتين في شرحَيِ « الغاية » لابن قاسم الغَزِّي والخطيب الشِّرْبِيني[٤] .

---

(١) انظر « تراجم أعيان القرن الثالث عشر » (ص٨١) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٢) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨٨٦ـ ١٨٨٧) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٣) انظر « فيض الملك الوهاب المتعالي » (٣/ ١٨١٧ـ ١٨١٩) ، و« الأعلام الشرقية » (١/ ٣٦٤) .

(٤) انظر « حلية البشر » (٣/ ١٦١٦) .

مؤلفات

أَلَّفَ إمامُنا الأنبابيُّ مُؤلفاتٍ عديدةً نافعة ، وكَتَبَ تقريراتٍ مُحقَّقةً علىٰ غالب الكتب التي درَّسها أو طالعها ، وقد وَرِثَ مِنْ شيخه الباجوريِّ طريقتَهُ في تقريب العلوم وبَسْطِها وتوضيحها ، سواءٌ كان ذلك في دروسه أو مُؤلَّفاته .

ومِنْ هٰذه المُؤلَّفات :

- تقرير أوَّل علىٰ حاشية الصبَّان على الأُشْمُوني .
- تقرير ثان علىٰ حاشية الصبَّان على الأُشْمُوني .
- تقرير علىٰ حاشية أبي النجا علىٰ شرح الشيخ خالد على الآجُرُّوميَّة .
- تقرير علىٰ حاشية الأمير على المَلَّوي على الرسالة السمرقنديَّة البيانيَّة .
- تقرير علىٰ حاشية الأمير علىٰ شرح شذور الذهب .
- تقرير علىٰ حاشية الباجوري على السَّنُوسيَّة .
- تقرير علىٰ حاشية الباجوري علىٰ متن السلم المُنَوْرق .
- تقرير علىٰ حاشية البرماوي علىٰ شرح أبي شجاع لابن قاسم الغَزِّي .
- تقرير علىٰ حاشية البناني علىٰ شرح المَحَلِّي علىٰ جمع الجوامع .
- تقرير علىٰ حاشية السجاعي على ابن عقيل ، وهو كتابُنا هٰذا ، ولعلَّهُ كتب ثلاثة تقريرات عليها ، كما سيأتي التنبيه عليه[1] .
- تقرير علىٰ حاشية السجاعي علىٰ شرح قطر الندىٰ .
- تقرير علىٰ حاشية الشرقاوي علىٰ شرح تحرير تنقيح اللباب .

---

(١) انظر (١/١٠٣) .

ـ تقرير على حاشية الصبَّان على شرح ملا حنفي على الآداب العَضُدية .

ـ تقرير على شرح الأمير الكبير على قصيدة (غرامي صحيح) .

ـ تقرير على حاشية العطَّار على شرح الأزهرية .

ـ حاشية على الرسالة البيانية للصبَّان .

ـ حاشية على تجريد البناني على مختصر السعد على التلخيص .

ـ حاشية على رسالة الدَّرْدير البيانية .

ـ حاشية على مقدمة إرشاد الساري للقسطلَّاني .

ـ ختم على شرح شذور الذهب لابن هشام .

ـ رسالة صغرى في تحقيق الاستعارة في نحو (زيد أسد) على مذهب السعد .

ـ رسالة فيما يتعلَّق بالبسملة في علم الفروع .

ـ رسالة في إفادة تعريف المسند إليه أو المسند بلام الجنس .

ـ رسالة في تحقيق الوضع .

ـ رسالة في دفع الزكاة لمن بلغ ولم يَطُلْ عمره .

ـ رسالة في رياضة الصبيان وتعليمهم وتأديبهم .

ـ رسالة في مبادئ النحو العشرة .

ـ رسالة فيما يتعلَّق بمدخول الباء بعد مادة الاختصاص .

ـ رسالة كبرى في تحقيق الاستعارة في نحو (زيد أسد) على مذهب السعد .

ـ شرح حديث : « ما من أصحابي إلا مَنْ لو شئتُ لأخذتُ عنه » .

ـ القول السديد في صحَّة نكاح المرأة بلا ولي مع التقليد .

ـ مختصر رسالة البسملة السابقة .

وفاته

بعد حياة مليئة بطلب العلم والاستفادة ، ونشرِ العلم والإفادة. . لبَّىٰ إمامُنا الأنبابي نداءَ مولاه الكريم ، وكان ذلك في ليلة السبت الحادي والعشرين مِنْ شهر شوَّال سنةَ (١٣١٣هـ) .

وقد أقبل الناسُ علىٰ جنازته مِنْ كلِّ حَدَبٍ يَنسِلون ، وجاؤوا إليها مِنْ شدَّة فزعهم يَهرَعُون ، وساروا بجُثْمانه الأنور ، حتىٰ وصلوا به إلى الجامع الأزهر ، وصلَّوا عليه فيه ، وهناك تُليت مَرَاثِيه ، عُدِّدت فيها مآثِرُهُ الجليلة علىٰ كلِّ ناطق بفِيه ، ثمَّ ساروا به إلىٰ قبره الطيِّب في قَرَافة المجاورين .

ومِنْ مآثره الخيريَّة التي أَجْراها قبل وفاته : أنَّهُ أَوْقَفَ علىٰ أهل العلم كتبَهُ النفيسةَ التي حازها طولَ حياته في جميع العلوم ، وجعل مقرَّها بشارع الظاهر بالقاهرة[1] .

ومنها : أنَّهُ أوصىٰ بجزء مِنْ ماله يُخرَج مِنْ ثُلُث تركته ؛ ليُنفَقَ في أنواع الخير ووجوه البِرِّ .

صبَّ الله عليه وابل الغفران
وأسكنه بفضله وجوده واسع الجنان

---

(١) ثمَّ آلتْ هـٰذه الكتب بعدُ إلى المكتبة الأزهريَّة .

منهج العمل في الكتاب

طُبع « شرح ابن عقيل » طبعاتٍ عديدةً ، وتسابق علىٰ إخراجه الكثيرُ مِنْ المكتبات ودُور النشر ؛ لكونه مِنَ الكتب المعتمدة المتداولةِ بين طلَّاب العلم عموماً والعربيَّة خصوصاً ، وكانتْ عنايتُهُم به خَجُولةً اقتصرتْ مثلاً علىٰ تخريج الأبيات وشرحِها ، أو علىٰ نثر بعض التعليقات غير المُهمَّة والمناسبة ، وأهملوا خطواتٍ رئيسةً مفيدةً للطالب والعالم علىٰ حدٍّ سواء ؛ حاشا طبعة العلامة محمَّد محيي الدين عبد الحميد التي طَرَفْنا بأعيننا في هـٰذا العِلْم عليها ، ثمَّ فتحناها فأبصرناها نافعةً في كثير مِنَ الجوانب ، وقد حاولتُ في هـٰذا الإصدار استدراكَ كثيرٍ لم يتعرَّضْ له ، رحمه الله تعالىٰ وجزاه عنَّا كلَّ خير .

وأمَّا « حاشيةُ السجاعي » : فطُبعت عدَّةَ طَبَعاتٍ قديمة اقتصرتْ علىٰ تصحيحِ النصِّ فقط ، كما هو العادةُ في تلك الحِقْبة ، وكانتْ هـٰذه الحاشيةُ مشهورةً ومتداولةً بين أهل العلم ، واستفادُوا مِنْ تحقيقاتها وعَكَفُوا علىٰ عباراتها ، وأَثْمَرَ ذلك التقريرَ النفيسَ الجامع الذي كَتَبَهُ شيخُ الأزهر الشمسُ الأنبابيُّ رحمه الله تعالىٰ ، وقد طُبع ـ كما هو العادةُ في كثير مِنْ تقريراته ـ نُبَذٌ منه مع « الحاشية » ، ونحن في هـٰذا الإصدار أَوْرَدْنا آخِرَ ما طُبِعَ مِنْ تقريراته كاملاً مُحقَّقاً مضبوطاً ، ولله الحمدُ والمِنَّةُ علىٰ ذلك .

وتجلَّتْ أبرزُ مراحلِ عملي في هـٰذه الكتب الثلاثةِ في النقاط الآتية :

ـ انتقاءُ أهمِّ ما توفَّر لي مِنَ النسخ الخطيَّة والمطبوعة ، وقد تعنَّيْتُ كثيراً في الوصول إلىٰ نسخ « التقرير » ، وخصوصاً نسخةَ المطبعة الخيريَّة التي جاءتْني

مِنْ مصرَ مُتأخِّرةً بعد تمام العمل ، والتي لولاها لكان العملُ ناقصاً مبتوراً ، كما سأبيِّنُهُ في أثناء الوصف[1] .

ـ مقابلةُ النسخ المعتمدة مقابلةً مُتأنِّية ، ثمَّ اعتمادُ نصٍّ سليمٍ مُرادٍ للمؤلف أو قريبٍ منه ، ثمَّ انتقاءُ أهمِّ الفروق التي تُضْفي معنىً جديداً ، والتنبيهُ علىٰ ما انتشر وذاع منها ممَّا هو بعيدٌ أو خلافُ الصواب ، وقد اعتمدتُ في حلِّ الفروق علىٰ منهج التلفيق لأسباب عديدة ، وهو مفيدٌ ومناسبٌ في هٰذه الكتب وأمثالِها .

ـ وثَّقتُ كثيراً من روايات الشواهد التي ذكرها المُحشِّي ، كما وثَّقتُ فروق «الألفيّة» التي نُصَّ عليها في الكتب الثلاثة ، وأهملتُ غالباً الفروقَ والمغايراتِ التي لم يُنصَّ عليها ، مع علمي بها وبتوجيهها ، وسوف أذكرها بالتفصيل أثناءَ طِباعة « الشرح » لوحده إن شاء الله تعالىٰ .

ـ اعتمدتُ في « تقريرات الأنبابي » علىٰ آخر ما صدر منها ؛ وهي نسخة المكتبة الخيريّة المطبوعةُ سنةَ (١٣٢٤ هـ) ، ورجعتُ إلىٰ إبرازتين أُخْريين ، وقابلتُهُما علىٰ ما توافق مع الإبرازة الأولىٰ ، ونبَّهتُ غالباً علىٰ بعض الفروق والزيادات المهمَّة ، وقارنتُ بينها في بعض المواضع ساكتاً أو مرجِّحاً .

ـ زوَّدتُ الكتبَ وخصوصاً « الشرحَ » و« الحاشية » بالكثير مِنَ التعليقات المفيدة ؛ وهي عبارةٌ عن بيانٍ لقاعدة أو استكمالٍ لها ، أو شرحٍ لمُغلَق ، أو تنبيهٍ علىٰ صواب ، أو تفصيلٍ لمُجمَل ، أو تقييدٍ لمُطلَق ، ورجعتُ في ذلك إلىٰ أهمِّ وأشهرِ المصادر والمراجع النَّحْويّة .

هٰذا ؛ ولم أُعرِبِ الشواهد وأبياتَ « الألفيّة » ، بل اكتفيتُ غالباً بما أورده

---

(١) انظر (١/١٠٣ـ١٠٤) .

المُحشِّي أو المُقرِّر ، وهو مُغنٍ وكافٍ لمَنْ وصل إلىٰ مرحلة متوسطة في هـٰذا العلم .

ـ أوردتُ فروعاً نحويّةً كثيرةً لم تتطرَّقْ إليها الكتبُ الثلاثة ، وهي مفيدةٌ ومهمَّة لطلَّاب العلم عموماً والعربيّةِ خصوصاً .

ـ صحَّحتُ بعضَ الألفاظ أو العبارات أو المسائل ، سواءٌ كان الخطأ أو السهو واقعاً من المؤلف أو الناسخ ، ووضعته غالباً ضمن معقوفين إذا كان خفيّاً غيرَ ظاهر .

ـ خرَّجتُ الأقوالَ والمذاهبَ المنسوبةَ لأربابها أو المطلقةَ عن ذلك ؛ بعَزْوها إلىٰ مصادرها الأصليّة أو المُختصَّة في عَرْضٍ وتفصيلِ بعض المذاهب ؛ كـ « الإنصاف في مسائل الخلاف » ، و« التبيين عن مذاهب النَّحْويِّين » ، وهي خطوةٌ مهمَّةٌ لطلَّاب الاختصاص ؛ إذ مِنَ المهمِّ إذا مرَّ عليهم : (قال بعضهم) ، أو : (ذهب بعضُ النُّحاة) . . أنْ يعرفوا مَنْ هو صاحبُ هـٰذا القول أو المذهب ، ثمَّ ينسبوه إلى المصدر أو المرجع المعتمدِ في ذلك .

ـ خرَّجتُ ما نسبه الشارحُ والمُحشِّي والمُقرِّرُ إلىٰ بعض الكتب ، سواءٌ في ذلك المخطوطُ منها أو المطبوع ، وقد رجعتُ بفضل الله إلىٰ غالب هـٰذه الكتب ، وخصوصاً المخطوطةَ منها التي تجاوزتِ الستين مصدراً ، وعزوتُ منها إلىٰ ما يُنيفُ علىٰ ثمانِ مئة موضع ، وقد تعنَّيتُ كثيراً في توفيرها ، وأصابني الجهدُ في توثيق وتخريجِ مسائلها ، وخصوصاً ما نسبه المُحشِّي لابن قاسم(١) .

(١) وقد خرَّجت بفضل الله غالب ما عُزِيَ إليه ، إلا بعضَ المسائل التي أعتقد أنَّها إمَّا في « نكته على الألفية » ، أو « حاشيته على نكت السيوطي » ، أو «حاشيته على شرح الدَّماميني» .

وقد وثَّقتُ بفضل الله مِنْ كتبٍ عديدة مجهولةٍ لدىٰ كثيرين مِنْ أهل الاختصاص ، والحمد والمنة لله علىٰ ذلك .

هٰذا ؛ ولا بُدَّ مِنَ التنبيه : علىٰ أنَّ بعضَ المصادر المخطوطة قد أصابها الخَرْمُ أو الخَلَلُ في بعض المواضع ، فشَفَعْتُها بنسخٍ أخرىٰ خلتْ مِنْ ذلك ، مع التنبيه علىٰ رقمها واسمِ المكتبة الحافظة لها ؛ كما في « فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك » للغَزِّي ، و« حاشيةِ ابن قاسم العبَّادي على الأُشْمُوني » .

وأيضاً : بعضُ المصادر المطبوعة طُبعت تِباعاً غيرَ مكتملةٍ ، فرجعتُ إلىٰ نسخٍ أخرىٰ مخطوطةٍ لاستكمال التخريجِ منها ؛ كما في « التذييل والتكميل في شرح التسهيل » لأبي حيَّانَ ، و« تعليقِ الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد » للدَّمَامِيني .

ـ خرَّجتُ الشواهدَ والأبياتَ الشعريَّة ؛ بتسمية بحورها ، ونسبتِها إلى الدواوين والمصادر الواردة فيها ، ثمَّ ذِكْرِ الكتب النَّحْويَّة التي استشهدتْ بها ، وقد تَقِلُّ أو تكثرُ علىٰ حسب وُرُودِ الشاهد ، ولا أزيدُ غالباً علىٰ سبعة مصادرَ ، ولم يكنْ هٰذا الذِّكْرُ اعتباطيَّاً ، بل كان لأهمِّ وأشهرِ الكتب في ذلك .

وقد ذكرتُ أثناءَ التخريج أحياناً أهمَّ الروايات لبعض الشواهد ، والخلافَ في نسبة بعضِها ، كما مَزَجْتُهُ بشيء مِنَ الأبيات والقصص الأدبيَّة ؛ حتىٰ يلينَ الذِّهْن ، ويتروَّحَ القلب ، وتأخذَ النفسُ فاصلاً يُجدِّدُ لها النشاطَ والهمَّة ، وقد كان بعضُ أشياخنا ـ جزاهم الله عنَّا كلَّ خير ـ يَمزُجُ الأبياتَ ببعض الأدب ، فكنتُ أجدُ إقبالاً عليه وانصرافاً إليه واستفادةً كبيرةً منه لا أجدُها في غيره ، وهي خطوةٌ مُهمَّةٌ مفيدة ، وخصوصاً للذين ينظرون إلىٰ علم النَّحْو علىٰ أنَّهُ علمٌ جافٌّ مُمِلٌّ .

ـ خرَّجتُ الأمثالَ والأساليبَ النَّحْويَّة ؛ بعَزْوِها إلى المصادر والمراجع ، وقد مَزَجْتُها بشيء مِنَ الأدب كما فعلتُ أثناء تخريج الأبيات .

ـ خرَّجتُ الآياتِ القرآنيَّةَ ؛ بذِكْرِ اسمِ السورة ورقمِ الآية في صلب الكتاب ضمنَ معقوفَينِ ، وحصْرِها ضمنَ مُزهَّرَينِ ، ورسمِها برسم المصحف الشريف برواية حفصٍ عن عاصم ، أو برواية غيرِهِ مِنْ أصحاب القراءات المتواترةِ أو المشهورة ، وعَزْوِها إلىٰ أُمَّاتِ المصادر الموضوعة في القراءات أو توجيهِها ، وقد جاءتْ كثيرةً في كتبنا هـٰذه وخصوصاً « شرحَ ابن عقيل » ؛ لكونها واردةً في سياق إثباتِ القواعد والاستشهادِ عليها .

ولا بُدَّ مِنَ التنبيه : علىٰ أنَّ الشارحَ قد يذكرُ قراءةً فيُتِمُّها المُحشِّي أو يُعلِّقُ عليها ، فأذكرُ التخريجَ حينئذٍ في « الحاشية » ، ومثلُ ذلك يُقالُ فيها مع « التقرير » ، بل في تخريج الأبياتِ أو بعض المسائل .

ـ خرَّجتُ الأحاديثَ والآثارَ ؛ بعَزْوِها إلىٰ أُمَّات المصادر والمراجع الخاصَّة بها ـ وهو مختصرٌ وموجز يتناسبُ مع عملنا هـٰذا ـ ثمَّ شَفَعْتها ببعض الكتب النَّحْويَّة التي استشهدتْ بها .

ـ شَكَلْتُ الأبياتَ والأحاديثَ النبويَّةَ شَكْلاً إعرابيّاً وصرفيّاً ، كما ضبطتُ غيرَهُما ممَّا يُشكِلُ أو يُوهِمُ أو يُضفي جمالاً على النصِّ .

ـ ليَّنتُ الكتبَ بوضع علامات الترقيم المناسبة ، وتقسيمِها إلىٰ فقراتٍ ومقاطعَ ، وهي مِنَ المراحل المُهِمَّة التي تُساهِمُ في التوضيح وإزالةِ اللَّبْس والغموض ، وخصوصاً « الشرحَ » المعدودَ مِنَ الكتب المدرسيَّة ، ولم أُضِفْ للأبيات الشعريَّةِ إلا الأقواسَ فقط التي تُحدِّد المثال أو الوزن ؛ لأهمِّيَّتها وفائدتها .

ـ وشَّيتُها ببعض اللَّمَساتِ الفنيَّة الجماليَّة ؛ ومِنْ ذلك : إضافةُ اللونِ

الأحمر العريض للقولات المشروحةِ وبعضِ التقسيماتِ والعبارات المُهمَّة ، ووضعِ نجمة (❀) بدايةَ كل قولةٍ أساسيَّة ، وحَصْرِ « الألفية » بإطارٍ متناسبٍ مع عدد الأبيات المشروحة .

ـ ترجمتُ للماتن والشارح والمُحشِّي والمُقرِّر تراجمَ مختصرةً أودعتُ فيها كثيراً من الفوائد والفرائد .

ـ أحلتُ جميعَ ما أُشير إلىٰ تقدُّمه أو تأخُّره ، وهي مرحلةٌ مهمَّة تُعين الطالب علىٰ ربط ذيول المسألة واستكمال جميع ما يتعلَّقُ بها .

ـ أوردتُ قبل الشروع في النصِّ المُحقَّقِ « شرحَ الإمامِ السجاعيِّ علىٰ دِيباجة الألفيَّة » ، وهي رسالةٌ مهمَّةٌ قيِّمة آثرتُ إحياءها ؛ لكونها مناسبةً ومتلائمةً ومتناسقةً مع إصدارنا هـٰذا .

ـ ذيَّلتُ عَمَلي هـٰذا ببعض الفهارس العِلْميَّة المُهِمَّة ؛ وهي :

فهرسُ الآيات القرآنية .

فهرسُ أطراف الأحاديث والآثار .

فهرسُ الأشعار والأرجاز .

فهرسُ شواهد « ابن عقيل » .

فهرسُ الضوابط الشعريَّة .

فهرسُ أهمِّ مصادر ومراجع التحقيق .

❀❀❀

ولا يَسَعُني بعدَ إتمام هـٰذا الجهدِ الكبير . . إلا أنْ أتقدَّمَ بالشكر الجزيل لصاحب (*دار التقوى*) أخينا لؤي الأحمر ، الذي أَعْتَدَ لي مُتَّكأً ليِّناً أثناءَ التحقيق ؛ مِنْ توفيره وتهيئتِهِ بعضَ المصادر والمراجع الصعبة المَنَال ، وخصوصاً التي جَلَبَها مِنَ المعارض التي سافر إليها ، وصبرِهِ علىٰ بعض مراحل العمل الطويلة التي استنفدتْ مني جهداً ووقتاً ، كما أشكرُ جميعَ الإخوة العاملين في (دار التقوىٰ) ، وكلَّ مَنْ ساهم بإفادتي ببعض التصويبات والملاحظات .

وفي الختام : فإنَّني أسألُ المولى الحنَّان ، أنْ يصرفَ عنَّا لَحْنَ الجَنانِ قبلَ خَطَلِ اللسان ، وأنْ يُجيرَنا مِنْ هول يوم التَّناد ، بجاهِ أفصحِ مَنْ نَطَقَ بالضاد ، وأن يجعلَ أفعالَنا وحركاتِنا مُعرِبةً بشكره ، وأحوالَنا وأقوالَنا ناطقةً بحمده .

وصلى الله وسلّم على سيد المرسلين وحبيب رب العالمين

حرر في دمشق الشام

الأربعاء (١٨) ربيع الأنور (١٤٤٥هـ)

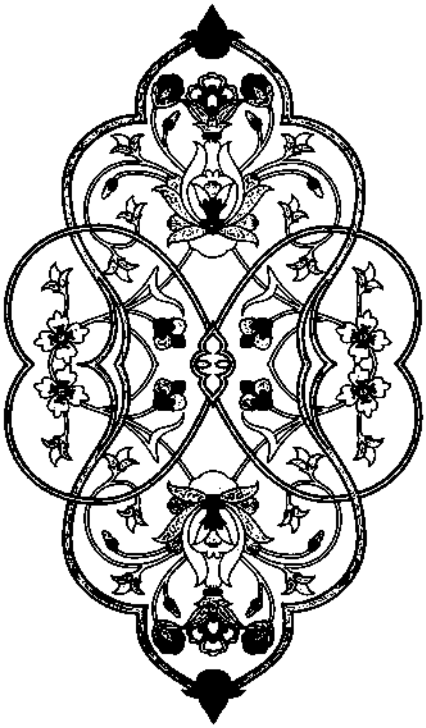
الموافق (٢) تشرين الثاني (٢٠٢٣م)

وكتبه

المفتقر إلى من هو خير وأبقى

بلال محمد حاتم السقا

وصف النسخ الخطية



وصف النسخ الخطية

❀ وصفُ النسخ الخطِّيَّة لـ « حاشية السجاعي » :

لـ « حاشية السجاعيِّ » عددٌ لا بأس به مِنَ النسخ الخطِّيَّة ، وهي مُودَعة في أكثرَ مِنْ مكتبة ، فاعتمدتُ ولله الحمدُ علىٰ أربع نسخ منها ، وعلىٰ طبعة قيِّمةٍ مُتقنة مُصحَّحة لدى المطبعة الميمنيَّة .

وإليك وصفَ هـٰذه النسخ :

النسخة الأولىٰ

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٩٦٩١٣) ، والخاص : (٦٨٨٠) ، وتقع في : (٢٩٢) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (٩) كلمات تقريباً ، وسقط منها قليل مِنَ الأوراق التي تمَّ استدراكُها مِنَ النسخ الأخرى الآتية ، ويظهرُ اختلاف الخط مِنَ الورقة (١٢١) إلىٰ نهاية الكتاب ؛ ممَّا يدلُّ على اختلاف الناسخ له .

والنسخة عموماً نسخةٌ جيِّدة ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، ومُيِّزت كلمةُ (قوله) باللون الأحمر ، وتناثرتْ بعضُ العناوين والتعليقات اليسيرة في جميع الكتاب .

وعلىٰ طُرَّة الكتاب : وقفٌ باسم محمَّد سحبان الطرابلسي الذي أوقفه علىٰ

رواق المغاربة في الجامع الأزهر ، وكان الفراغ مِنْ نسخها : صباحَ يوم الأربعاء لأيَّام بقيت مِنْ شهر رجب سنةَ (١٢٠٧هـ) ، علىٰ يد أبي النصر إسماعيل المنزلاوي الشافعي الأحمدي الأشعري .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (أ) .

النسخة الثانية

مِنْ مقتنيات جامعة محمَّد بن سعود الإسلاميَّة (الرياض ـ السعودية) ، وهي في الأصل مُصوَّرةٌ عن مكتبة (روضة خيري) التي تعود ملكيَّتُها للأديب المُؤرِّخ أحمد خيري باشا ، وتحمل في الجامعة الرقم : (٩٠٦) ، وتقع في : (٢٦١) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٢) كلمة تقريباً .

وهي نسخة تامَّةٌ جيِّدة ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وعناوينُها باللون الأحمر العريض ، وبعضُ الكلمات ؛ كـ (الحاصل ، أجيب ، فإن قلت ، قلت ، فائدة ، اعلم ، اعترض ، أجاب) . . باللون الأسود كذلك ، ووُضع فراغٌ بسيط بين القولات بدل كلمة (قوله) ، وعلىٰ هامشها عناوينُ مُطَّردةٌ بدايةَ كلِّ فصل وباب ، ونزرٌ يسير مِنَ التعليقات التي استُفيد مِنْ بعضها أثناءَ تحقيق الكتاب ، وهي نسخةٌ مقابلة كما يظهرُ في بعض المواضع مِنْ هامشها .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب ، وتملُّكٌ باسم ناسخه ، وكان الفراغ مِنْ نسخها : يومَ الاثنين في اليوم الأول مِنْ شهر الله المُحرَّم سنةَ (١٢٤٤هـ) ، علىٰ يد محمَّد البيُّومي الشافعي الدَّمَنْهُوري .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ب) .

النسخة الثالثة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر)، ذات الرقم العام : (٥٣٧٤)، والخاص : (٧٤٥) ، وتقع في : (٢٥١) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٠) كلمات تقريباً ، وسقط منها بعضُ الأوراق مِنْ أماكنَ مُتعدِّدة ، وقد تمَّ استدراكُ بعضها بخطٍّ مغاير مأخوذ مِنْ بعض النسخ ؛ كما في الورقة (١٧١) إلىٰ (١٧٨) ، و(١٨٩) إلىٰ (٢١٠) .

وكُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، ومُيِّزت كلمةُ (قوله) باللون الأحمر العريض ، والعناوينُ وبعضُ الكلمات المُهمَّة باللون الأسود كذلك ، وعلىٰ هامشها بعضُ التعليقات التي تمَّت الاستفادةُ مِنْ كثير منها ، وهي كثيرةٌ مقارنةً مع النسخ الأخرىٰ ، وهـٰذه النسخة عموماً جيِّدةٌ ومتقنة لولا السقطُ السابق .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب منسوباً إلىٰ مؤلفه ، وتملُّكٌ ووقفٌ باسم أحمد بن محمَّد السُّحَيمي ، وأبياتٌ حسنة لتلميذ المُحشِّي عليٍّ البَنَسُوسي في تقريظ « الحاشية » ومؤلفها ؛ وهي :

للهِ دَرُّ حـــواشٍ ضـــاءَ رونقُهـــا ... على البدورِ بما أَبْدَتْهُ مِنْ حِكَمِ
فكم بها مِنْ عزيزِ النقلِ مستندٍ ... يبدو لناظرِها كالبدرِ في الظُّلَمِ
وكم معادنِ دُرٍّ قد حَوَتْهُ وكم ... تحتَ النِّقابِ مِنَ ازهارٍ لمُستلِمِ
وقد بدا عِطْرُها في الناسِ مُبتسِماً ... يدعو الأنامَ لقَطْفِ الوردِ مِنْ كَلِمِ
وكيفَ لا وإمامُ العصرِ جامعُها ... مُحيي العلومِ لدى الإفضاءِ للعدمِ
بحرُ المعادنِ للمحتاجِ مِنْ صغرٍ ... نَجْلُ السجاعيِّ ذي الإتقانِ والهِمَمِ
لا زالَ سعـدُ هُـداهُ بـاقيـاً وكـذا ... دفعُ الحَسُودِ بخِذْلانٍ مِنَ الحَكَمِ

كما كُتب بيتانِ لطيفان في الحثِّ على طلب العلم وعُلُوِّ الهِمَّة ؛ وهما :

خَلِيلِيَ لا تَغفُلْ ولا تتركِ الدَّرْسَا ... ولا تُعْطِ طَوْعاً في بَطَالتِكَ النَّفْسَا
ولا تتـركِ التَّكْـرارَ فيمـا حَفِظْتَـهُ ... فمَنْ تركَ التَّكْرارَ لا بُدَّ أنْ ينسى

وكان الفراغ مِنْ نسخها : ليلةَ الأحد مِنْ شهر جمادى الأولى سنةَ (١٢٠٣هـ) ، على يد العلامة السيد عبد المتعال بن عبد الكريم بن أحمد السُّحَيمي الحسني .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (ج) .

النسخة الرابعة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٤٢) ، والخاص : (٢) ، وتقع في : (٢٢٨) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٩) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٢) كلمة تقريباً .

وكُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، ومُيِّزت كلمةُ (قوله) باللون الأحمر ، وجاء بدلها فراغٌ في غالب الكتاب ، وهي نسخة جيِّدةٌ تامَّة ، وقع سقطٌ في وسطها استُدرك مِنْ نسخة أخرىٰ ، وهي أيضاً مُعتنىً بها ومقروءةٌ علىٰ بعض العلماء ، كما يظهرُ ذلك مِنْ خلال التعليقات والتصويبات التي وُجدت علىٰ هامشها .

وعلى الطُّرَّة : وقفٌ باسم الأمير حسين مُؤرَّخٌ بسنة (١٢٠٩هـ) ، وأبياتٌ لتلميذ المُحشِّي عليٍّ البَيْسُوسي التي سبقت في وصف النسخة (ج) ، وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يوم الأربعاء قبيل المغرب لتسع وعشرين خلت مِنْ شهر جمادى الآخرة سنةَ (١١٩٥هـ) ، علىٰ يد كاتبها محمَّد الحَفْناوي .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (د) .

النسخة الخامسة

مطبوعة المكتبة الميمنيّة (القاهرة ـ مصر) ، لصاحبها ومُؤسِّسها العالم النَّحْوي الفقيه المهاجر أحمد البابي الحلبي المصري الأزهري ، الذي له فضلٌ كبير في إمداد وتزويد المكتبة العربيّة والإسلاميّة ببحرٍ زاخر مِنَ الكتب العلميَّة المُتنوِّعة القيِّمة والنادرة ، التي لولاه لَمَا عرفتِ النور والضياء ، ولَبَقِيَتْ حبيسةَ رفوف المكتبات والجامعات ، وقد انبثق عن هٰذه المطبعة بعد وفاته المطبعتان الشهيرتان ؛ مطبعةُ مصطفى البابي الحلبي ، ومطبعةُ عيسى البابي الحلبي المشهورة بـ (دار إحياء الكتب العربية) .

وتقعُ هٰذه الطبعة في : (٣١٣) صفحة ، **وعلىٰ هامشها** « شرح ابن عقيل » ، ونُبَذٌ لطيفةٌ مِنْ « تقرير العلامة الأنبابي » ، **وكان الفراغُ مِنْ طبعها** : في شهر جمادى الأولىٰ سنةَ (١٣٠٦هـ) .

ولا بدَّ مِنَ التنبيه : إلىٰ أنَّ هٰذه المطبعةَ وأمثالَها في تلك الحِقْبة . . امتازتْ بالضبط والإتقان ، وتوالىٰ على التصحيح فيها كبارُ العلماء والأدباء ، واعتمدتْ في إخراج إصداراتها علىٰ نسخ كثيرة وإن لم تُصرِّحْ بذلك غالباً ؛ ولذلك يَندُرُ السقطُ والتحريف والتصحيف فيها ، وكم عثرتُ فيها علىٰ زيادات مُهِمَّة في بعض الكتب التي عملتُ بها لم أجدْها في جميع النسخ الخطيَّة التي اعتمدتُها !!

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (هـ) .

ولا بدَّ من التنبيه أيضاً : إلىٰ أنَّهُ وَصَلَني بعد الانتهاء من إخراج الكتاب نسخةٌ من « حاشية السجاعي » من مقتنيات مكتبة جامعة برنستون ذات الرقم (٣٤٩) ، وقد توهَّم بعضهم أنَّها بخطِّ الإمام السجاعي ؛ نظراً إلىٰ تاريخ انتهاء

التأليف الذي وقع في خاتمتها ، وقارنتها بمؤلف من مؤلفات السجاعي التي بخطه ، فوجدتها بعد التدقيق بعيدةً من خطه ، ومع ذلك فقد تمَّ مقابلة قسمٍ منها ، فوجدته مليئاً بتحريفات وتصحيفات يَبعُدُ أنْ يقعَ بها إمامُنا السجاعي رحمه الله تعالىٰ .

❀❀❀

❀وصفُ النسخ الخطِّيَّة لـ « شرح ابن عقيل » :

لـ « شرح ابن عقيل » كمٌّ هائل مِنَ النسخ الخطِّيَّة في كثير مِنَ المكتبات العامَّة والخاصَّة ، وهـٰذه النسخُ تتفاوت جودةً ورداءة ، وطُبع طبعاتٍ عديدةً منذُ عصر إنشاء المطابع القديمة حتىٰ زماننا هـٰذا ؛ وذلك لنفاسته وقيمته واعتمادِهِ في حلقات العلم ودُورِهِ في غالب بلدان العالم الإسلامي .

ولم أُكْثِرْ ها هنا من النسخ الخطيَّة ، بل اعتمدتُ علىٰ ثلاث نسخ نفيسة رأيتُها كافية في عملنا هـٰذا ، وإليك وصفَها وبيانَها :

النسخة الأولىٰ

مخطوطة مكتبة قليج علي (إستانبول ـ تركيا) ، وهي مِنْ محفوظات المكتبة السليمانيَّة ، وتحمل الرقم : (٩٤٦) ، وتقع في : (١٥٨) ورقة ، وعدد أسطر كل صفحة : (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٠) كلمات تقريباً .

وهي نسخة تامَّةٌ نفيسة ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وضُبطت أبيات « الألفيَّة » ضبطاً تامّاً ، والشرحُ ضبطاً يسيراً ، ورُمِزَ للأصل « الألفيَّة » بـ(ص) ، ولـ « الشرح » بـ (ش) ، ومُيِّز ذلك باللون الأحمر العريض ، كما مُيِّزت العناوين بذلك .

وتظهرُ نَفَاسةُ هـٰذه النسخة مِنْ خلال التعليقاتِ الكثيرة المُهِمَّة علىٰ هامشها التي استفدتُ مِنْ بعضها ممَّا لم يتعرَّضْ له المُحشِّي والمُقرِّر ، ومِنْ خلال الإشارات العديدة التي تُفِيدُ كونَها مقابلةً مُصحَّحةً .

وعلى الطُّرَّة : اسمُ الكتاب مَعْزُوّاً لمؤلفه ، وأسماءُ المُتملِّكين له ، وختمٌ باسم الواقف للمكتبة المذكورة صدرَ هـٰذا الوصف ، وبعضٌ مِنَ الفوائد النَّحْويَّة .

وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يومَ الجمعة في الثالث مِنْ شهر ربيعٍ الآخر سنةَ (٨٥٤هـ) ، علىٰ يد عمر بن عبد الله المنظراوي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (و) .

النسخة الثانية

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٩٠٥٧٩) ، والخاص : (٥٩٠٠) ، وتقع في : (٢٤٨) ورقة ، وعدد أسطر كلِّ صفحة : ما بين (١٩) و(٢١) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٠) كلمات تقريباً .

ولا يختلفُ وصفُها عن النسخة السابقة ، إلا في متن « الألفيَّة » الذي كُتب بالخطِّ الأحمر ، وفي اختلاف الخطِّ في أكثرَ مِنْ موضع ممَّا يدلُّ علىٰ تعدُّد الناسخين لها .

وهي نسخة مقابلة ومقروءة ، ويظهر ذلك مِنْ خلال الحواشي الكثيرة علىٰ هامشها المنتقاةِ من مصادر هـٰذا العلم ، ومنها «حاشية إمامنا السجاعي» .

وكان الفراغ مِنْ نسخها : يومَ الجمعة السابع مِنْ شهر رجب سنةَ (١٠٩٩هـ) ، علىٰ يد كاتبها العلامة الفقيه الأديب عبد المعطي بن سالم بن

عمر بن عمر الشبلي السِّمِلَّاوي الأزهري الشافعي ، وفي خاتمتها تصريحٌ بسماع الكتاب وقراءته على العلامة إسماعيل الرشيدي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ز) .

النسخة الثالثة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٢٦٥٧٩) ، والخاص : (٢٢٣٤) ، وتقع في : (٢٠٤) ورقات ، وعدد أسطر كلِّ صفحة : (٢٣) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (٩) كلمات تقريباً .

وهي كذلك لا تختلفُ عن النسخة (و) و(ز) ، إلا في متن « الألفيَّة » الذي جاء ملوَّناً خالياً مِنَ الضبط ، وسقوطِ الطُّرَّة منها .

وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يومَ الجمعة في الثامن مِنْ شهر ربيع الأنور سنةَ (١١٤٨هـ) ، علىٰ يد محمَّد بن عبد الباقي الزُّرْقاني الأزهري المالكي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ح) .

ولا بُدَّ من التنبيه : علىٰ أنَّني رجعت إلى المطبوعة التي علىٰ هامش النسخة (هـ) ، وهي قيِّمة متقنة ، ورمزت لها بـ (هـ) كذلك ، كما رجعتُ إلىٰ نسخة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ، وأثبت بعضَ الزيادات الواردة فيها دون إشارة إليها غالباً .

❀❀❀

❀ وصفُ النسخ الخطِّيَّة لـ « تقريرات الأنبابي » :

لإمامنا الأنبابيِّ ثلاثُ إبرازاتٍ مِنْ تقريراته علىٰ « حاشية السجاعي » ، كما ترجَّح لي أثناءَ مقابلتها والمقارنةِ بينها ، وله مثل هـٰذا الصنيعِ أثناءَ تقريره علىٰ

« حاشية الصبّان على الأُشْمُوني » ؛ فإنَّهُ كَتَبَ عليه تقريراً أوّل ، ثمَّ كَتَبَ تقريراً ثانياً ، كما صرَّح بذلك في هـٰذا « التقرير »[1] ، وقد اعتمدتُ على الإبرازة التامَّة الكاملةِ التي أُرجِّحُ أنَّها آخرُ ما كتبه ؛ وهي المطبوعة لدى المكتبة الخيريّة في القاهرة ، كما تمَّ مقابلةُ ما اتَّفق معها مِنَ الإبرازتَينِ الأُخريَينِ ، والتنبيهُ علىٰ بعض الفروق والزيادات ، وحاولتُ الوصولَ إلىٰ نسخ أخرىٰ بكافَّة الوسائل ، فلم يتيسَّرْ لي إلا هـٰذه الثلاث ، وإليك وصفَها :

النسخة الأولى

مطبوعة المكتبة الخيريّة (القاهرة ـ مصر) ، لصاحبها عمر حسين الخشَّاب ، تقع في : (٣١١) صفحة ، وطُبعت لوحدها دون « الشرح » و« الحاشية » ، ولو أُرفِقا معها لتجاوزتْ (٧٥٠) صفحة ، وذُيِّلتْ بفهرس في آخرها ، الذي لولاه لتعنَّى القارئ في الوصول إلىٰ أبحاثها .

وقد طُبعت في شهر شوَّال سنةَ (١٣٢٤هـ) ؛ أي : بعد وفاة المُقرِّر الشمس الأنبابي بإحدىٰ عشرةَ سنةً ، إلا أنَّهُ كُتب في طُرَّة الكتاب : (تقرير العلامة المُحقِّق شمس الدين محمَّد بن محمَّد الأَنْبابي ، أطال الله حياته . . .) ، ممَّا جعلني في حَيْرة أمامَ هـٰذا التاريخ ؛ فيحتملُ أنَّهُ سنةَ (١٣٠٤هـ) ، ويحتملُ علىٰ بُعد : أنَّهُ تصرُّفٌ وخطأ مِنْ كاتب الطُّرَّة ، ويحتملُ علىٰ بُعد أيضاً : أنَّ العبارةَ مجازيَّةٌ مقصودٌ بها الدعاءُ له بذُيُوع مؤلفاته وانتشارِها وعدمِ انعدامها وفنائها ، والله تعالىٰ أعلم .

وهـٰذه النسخةُ زادتْ على الإبرازتَينِ الآتيتَينِ ما يقاربُ الثُّلُثَ ، وفيها تحقيقٌ

---

(١) انظر (١/٢٠٦ ، ٢/٢١) .

وترجيحٌ لِمَا اعتمده فيهما أو في إحداهما وخصوصاً النسخةَ (ك) ، وهٰذه الإبرازةُ هي التي تمَّ اعتمادُها في إخراج الكتاب .

ورمزتُ لها بـ (ط) .

النسخة الثانية

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٤٦٦٨١) ، والخاص : (٣٤٨٦) ، وتقع في : (١٤١) ورقة ، وعدد أسطر كلِّ صفحة : ما بين (٢٣) و(٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١١) كلمة تقريباً .

وهي إبرازةٌ متوسطة التعليق ، كُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وعلىٰ هامشها عناوينُ الكتاب ونزرٌ يسير مِنَ التعليقات ، وفُصل بين كلِّ تقرير بفراغٍ بدل كلمة (قوله) ، وفيها تحريفٌ وتصحيف وسقطٌ في أكثرَ مِنْ موضع .

وعلى الطُّرَّة : عنوانُ الكتاب منسوباً إلىٰ مؤلفه ، وتملُّكٌ باسم ناسخها محمد بن أحمد الطُّوخي الفَوِّيِّ الحنفي ، وكان الفراغُ مِنْ نسخها : بعد عشاء ليلة الأربعاء في الثالث مِنْ شهر ربيع الأنور سنةَ (١٢٩٣هـ) .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (ي) .

النسخة الثالثة

مخطوطة المكتبة الأزهريَّة (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (١٣٢٢٦٨) ، والخاص : (٨٣٤٧) ، وتقع في : (٨٧) ورقة ، وعدد

أسطر كل صفحة : (٢٥) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (١٤) كلمة تقريباً .

وكُتبت بخطٍّ نسخي معتاد ، وفُصل بين كلِّ تقرير بفراغ بدل كلمة (قوله) ، وهي إبرازةٌ متقنة مختصرةٌ خاليةٌ عموماً مِنَ التصحيف والتحريف ، إلا أنَّ فيها سقطاً كبيراً ابتدأ مِنَ الورقة (٣٧/ ب) ، تضمَّن : قسماً مِنْ (باب « إن » وأخواتها) ، و(بابَ « لا » النافية للجنس) ، و(« ظن » وأخواتها) ، و(« أعلم » و« أرىٰ ») ، و(الفاعل) ، و(نائب الفاعل) ، وقسماً مِنْ (باب الاشتغال) ، كما أنَّ فيها مخالفةً ظاهرةً للإبرازتَينِ السابقتَينِ ، وقد نبَّهتُ علىٰ كثير مِنْ ذلك أثناء تحقيق الكتاب .

وكان الفراغُ مِنْ نسخها : يومَ الأحد في التاسعَ عَشَرَ مِنْ شهر رجب سنةَ (١٢٧٣هـ) ، علىٰ يد محمَّد الشريف الزَّوَاوي الشافعي الأزهري الدِّمْياطي .

ورمزتُ لهـٰذه النسخة بـ (ك) .

❀❀❀

❀ وأمَّا بالنسبة لـ « ألفيَّة ابن مالك » : فلم أجدْ أهميَّةً كبيرة في الإكثار مِنْ نسخها ؛ لأنَّها لم تكنْ هي المقصودَ الأصليَّ في الشرح والتعليق ؛ فلذلك اعتمدتُ علىٰ نسخةٍ واحدة ، رأيتُها كافيةً في توثيق وترجيح بعض الألفاظ والعبارات التي تعرَّض لها المُحشِّي أو المُقرِّر .

وهـٰذه النسخة مِنْ مخطوطات مكتبة رئيس الكتاب مصطفىٰ أفندي ، ومِنْ محفوظات المكتبة السليمانيَّة (إستانبول ـ تركيا) ، وتحمل الرقم : (١٠٣٩) ، وتقع في : (٧٢) ورقة ، ويتفاوتُ عددُ أبياتها في كلِّ صفحة بسبب التعليقات الكثيرة التي في هوامشها .

وهي نسخة قيِّمةٌ نفيسة ، كَتَبَها بخطٍّ واضحٍ إمامُ النُّحاة في زمانه جمالُ الدين بنُ هشام الأنصاريُّ ، وفيها ضبطٌ غير مُطَّرِدٍ ومنتظمٍ لبعض الكلمات ، وعلىٰ هامشها بعضُ الفروق المأخوذة مِنْ نسخ أخرىٰ ، وعليها أيضاً كما مرَّ الكثيرُ مِنَ التعليقات المُهمَّة بخطِّ ابن هشام ، وهي غيرُ مشهورة ومتداولة في كتب النحو ، بل لم أجد علىٰ حسب اطِّلاعي شيئاً منها منسوباً إليه ، ولابن هشام أكثرُ مِنْ تعليق علىٰ « ألفيَّة ابن مالك » ، ولعلَّ أهمَّها وأشهرَها قد فُقد واندثر ؛ وهو الذي ينقلُ منه كثيراً الإمامُ السُّيُوطيُّ في « النكت » ، والشيخُ خالدٌ في « التصريح » ، وغيرُهُما .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب منسوباً إلىٰ مؤلفه ، والكثيرُ مِنَ الفوائد النَّحْويَّة ، وتملُّكٌ بمدينة حلب باسم محمَّد بن عمر بن محمَّد النَّصِيبِي الشافعي مُؤَرَّخٌ بسنة (٨٨٣هـ) ، وختمٌ باسم المكتبة الأصليَّة .

وكُتب في خاتمته : (نَجِزَتِ « الخُلاصةُ » بحمد الله تعالىٰ وعونه ، علىٰ يد عبد الله بن يوسف بن هشام ، عفا الله تعالىٰ عنهم ، في شهر ربيعٍ الأوَّل مِنْ سنة اثنتين وعشرين وسبعِ مئة) .

ورمزتُ لهٰذه النسخة بـ (ل) ، وقد لا أرمز لها ، بل أقول مثلاً : (كذا في النسخة التي بخط الإمام ابن هشام) .

❀❀❀

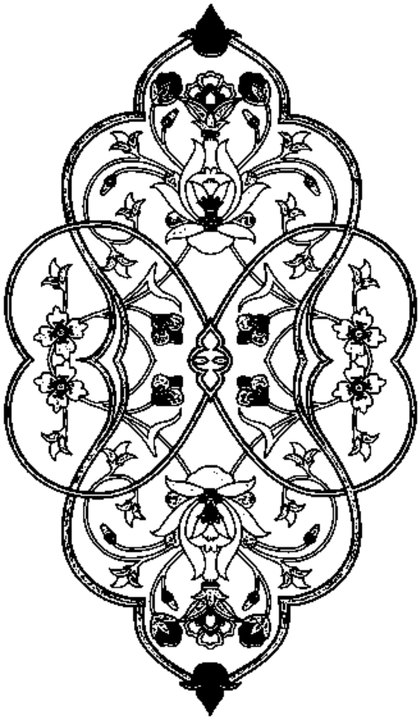
❀ وأمَّا بالنسبة لـ « شرح ديباجة الألفية » : فقد اعتمدتُ علىٰ نسخة واحدة ؛ وهي مخطوطة المكتبة الأزهرية (القاهرة ـ مصر) ، ذات الرقم العام : (٤١٠٧٣) ، والخاص : (٣١٦١) ، وتقع في : (١٤) ورقة ،

وعدد أسطر كل صفحة : (٢١) سطراً ، ومتوسط كلمات السطر الواحد : (٩) كلمات تقريباً .

وهي نسخةٌ تامَّة جيِّدة ، وخطُّها نسخيٌّ مُعتاد واضح مقروء ، وقد مُيِّزت كلمة (قوله) باللون الأحمر ؛ حتىٰ لا يختلط الكلام ببعضه ، ويسهلَ الرجوعُ إلى القولة المرادة ، ويظهر أنَّها مقروءةٌ ومقابلة من خلال اللحوقات المُصحَّحة وبعضِ التعليقات علىٰ هامشها .

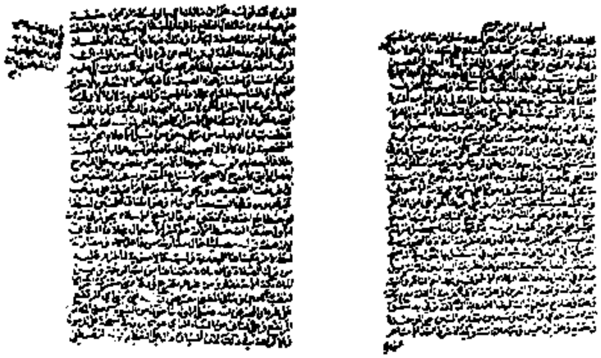
وعندي رسالةٌ لطيفة نسخها إمامنا السجاعي بخطٍّ مستعجل ، وبعد النظر فيها والتدقيق برسم حروفها وإعجامها . . **فإنَّني أُرجِّح أنَّ مُؤلَّفنا هـٰذا هو بخط** مُؤلِّفه الإمام السجاعي رحمه الله تعالىٰ .

وعلى الطُّرَّة : عنوان الكتاب ، ووقفٌ له باسم الحاج عثمان زريق الشامي ، أوقفه علىٰ طلبة العلم بجامع الأفخر المعروف بـ (جامع الفاكهاني) ، الذي آلت مخطوطاتُهُ بعدُ إلىٰ مكتبة الأزهر الشريف .

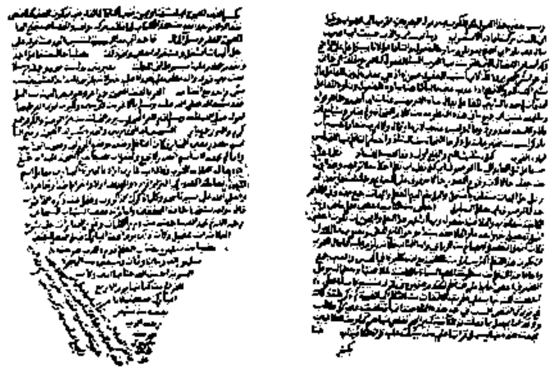


صور من المخطوطات المعتمدة

صور من المخطوطات المعتمدة لكتاب «حاشية السجاعي»



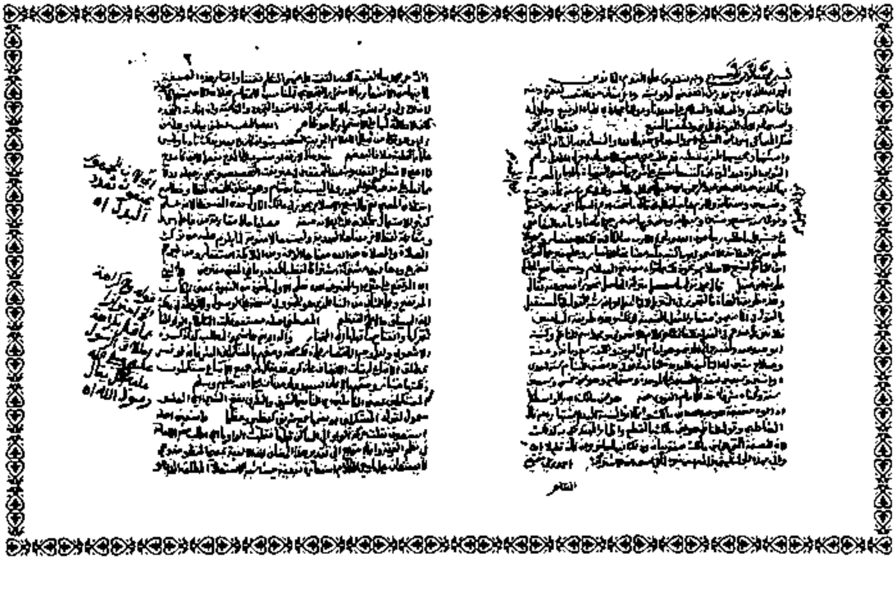
راموز الورقة الأولى من النسخة (أ)



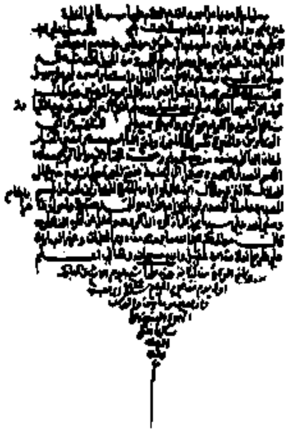
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (أ)


هذه حاشية العلامة السجاعي
على شرح الفقيه ابن مالك
لابن عقيل رحمهم
الله تعالى

راموز ورقة العنوان من النسخة (ب)



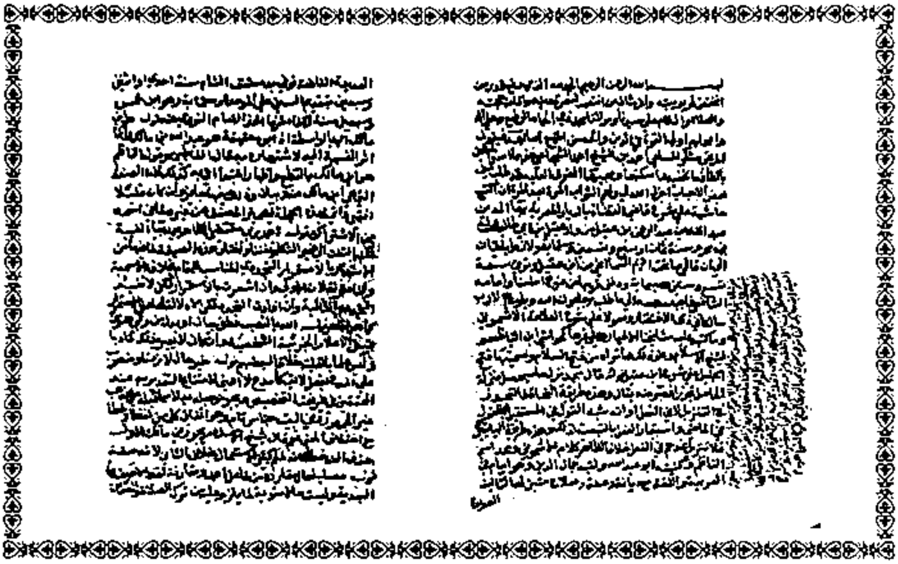
راموز الورقة الأولى من النسخة (ب)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ب)



راموز ورقة العنوان من النسخة (ج)



رامـوز الورقة الأولى من النسخة (ج)



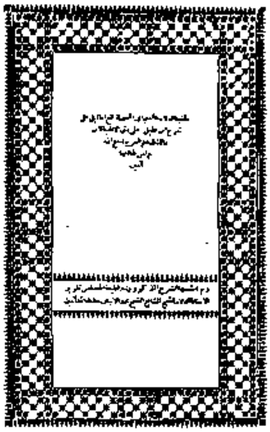
رامـوز الورقة الأخيرة من النسخة (ج)



راموز الورقة الأولى من النسخة (د)



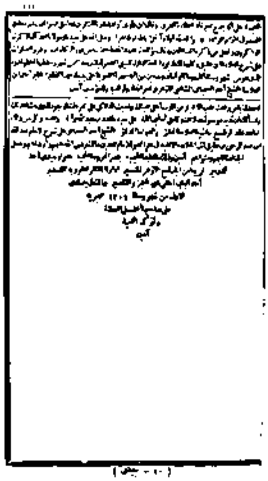
راموز الورقة الأخيرة من النسخة (د)



راموز ورقة العنوان من النسخة (هـ)

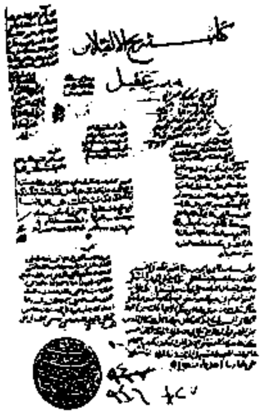


راموز الورقة الأولى من النسخة (هـ)

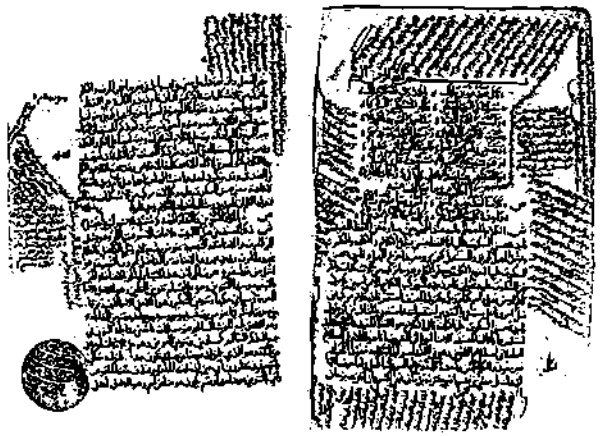


صورة الورقة الأخيرة من النسخة (هـ)

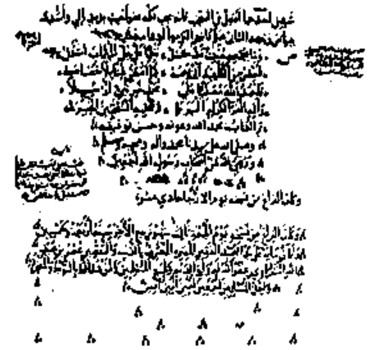
صور من المخطوطات المعتمدة لكتاب « شرح ابن عقيل »



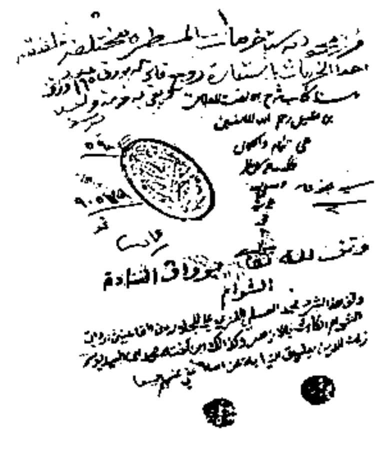
راموز ورقة العنوان من النسخة (و)



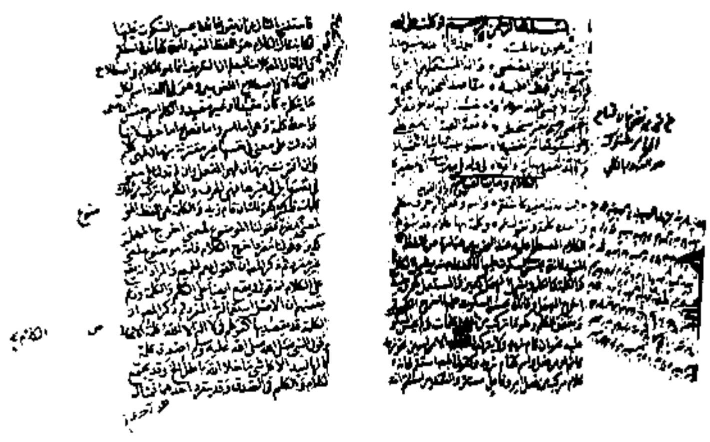
راموز الورقة الأولى من النسخة (و)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (و)



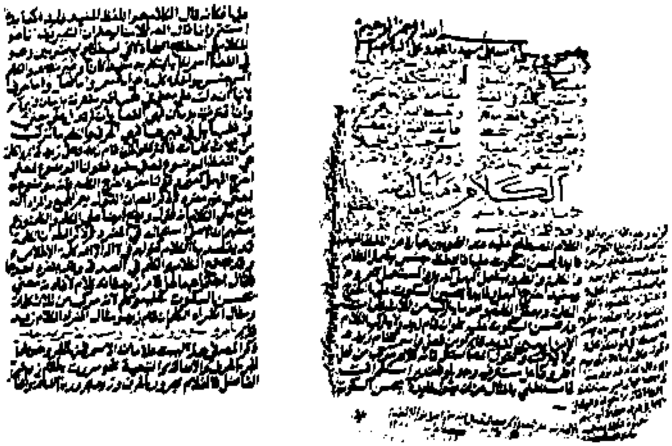
راموز ورقة العنوان من النسخة (ز)



راموز الورقة الأولى من النسخة (ز)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ز)

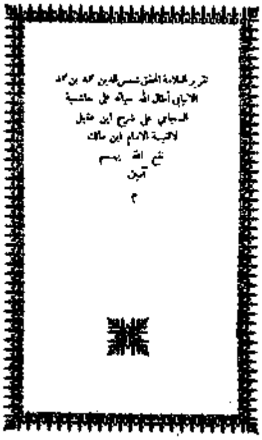


راموز الورقة الأولى من النسخة (ح)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ح)

صور من المخطوطات المعتمدة لكتاب «تقريرات الانبابي»

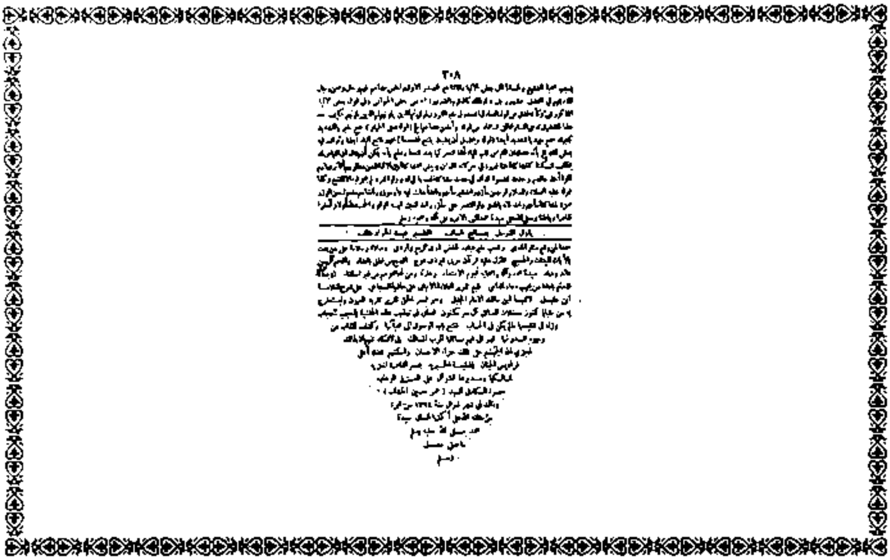

تقرير العلامة المحقق شمس الدين محمد بن محمد
الانبابي أطال الله حياته على حاشية
الصبان على شرح ابن عقيل
لألفية الإمام ابن مالك
نفع الله بهم
آمين

راموز ورقة العنوان من النسخة (ط)


بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه
أجمعين (قوله نزل ما سيحصل) أي القول الذي سيحصل منزلة الحاصل أي القول الحاصل

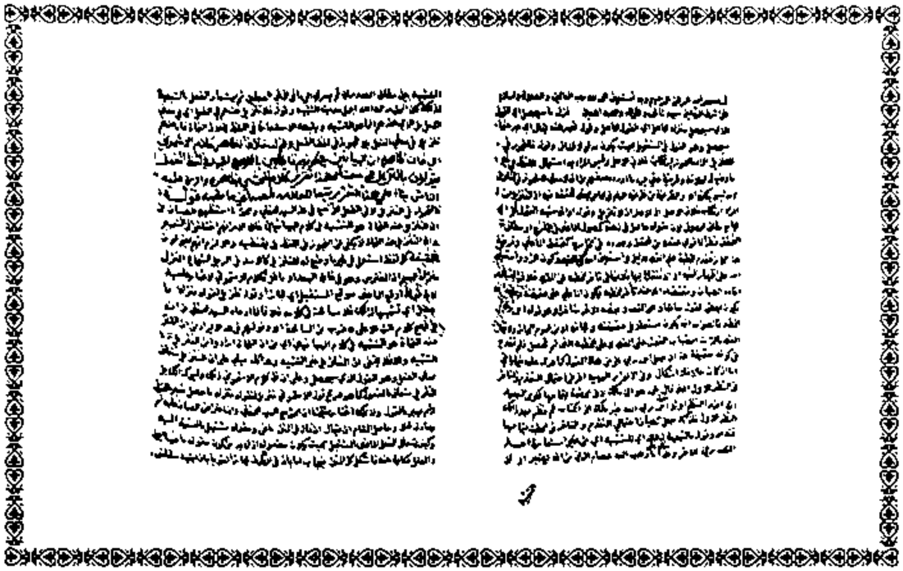
راموز الورقة الأولى من النسخة (ط)



رامُوز الورقة الأخيرة من النسخة (ط)



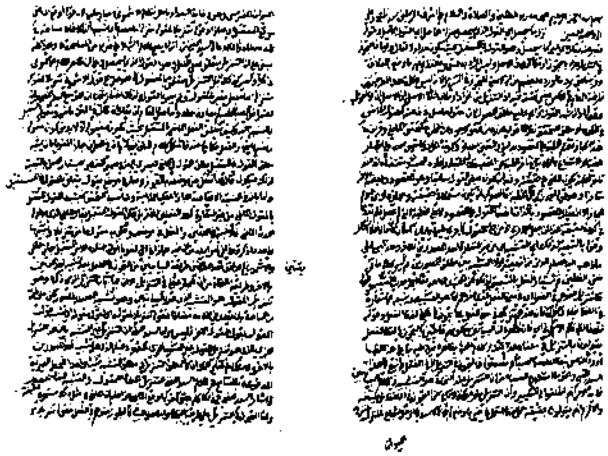
رامُوز ورقة العنوان من النسخة (ي)



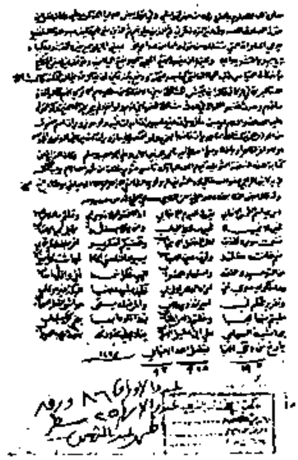
راموز الورقة الأولى من النسخة (ي)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ي)

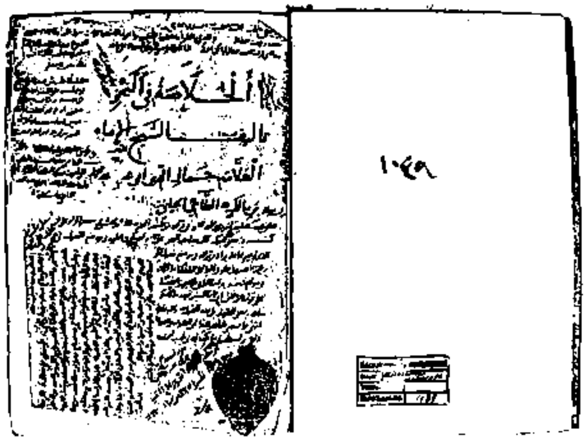


راموز الورقة الأولى من النسخة (ك)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ك)

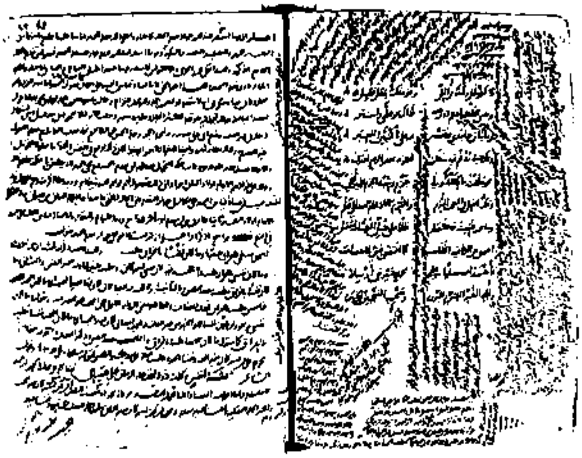
صور من النسخة المعتمدة لـ « الألفية »



راموز ورقة العنوان من النسخة (ل)

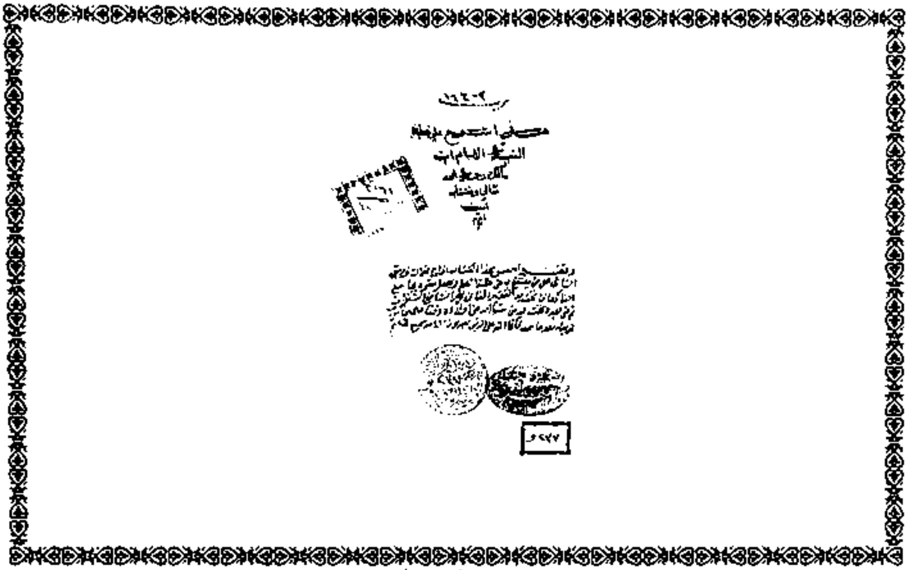


راموز الورقة الأولى من النسخة (ل)



راموز الورقة الأخيرة من النسخة (ل)

صور من النسخة المعتمدة لـ «شرح ديباجة الألفية»



راموز ورقة العنوان



راموز الورقة الأخيرة

شرح ديباجة الألفية

تأليف

الإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

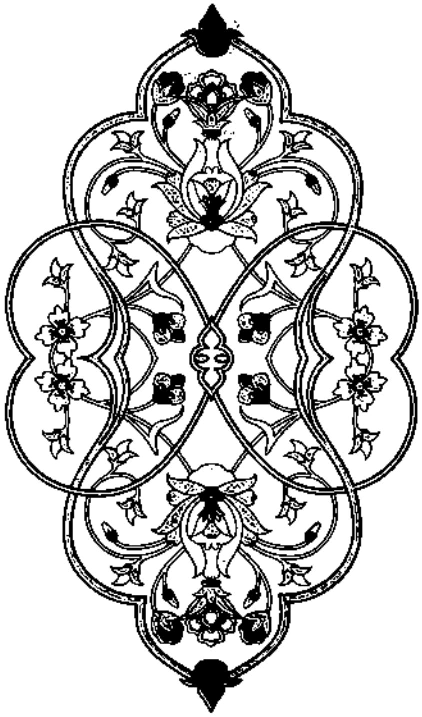
(ت ١١٩٧ هـ)

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

دار التقوى

دمشق الشام



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالمين ، وصلَّى اللهُ علىٰ سيِّدنا ومولانا مُحمَّدٍ ، وعلىٰ آله وصحبه وسلَّمَ .

وبعد :

فيقولُ فقيرُ مولاه الراجي حُسْنَ المَسَاعي ، أحمدُ نجلُ العلَّامةِ الشيخ أحمدَ السُّجاعي :

هـٰذا تعليقٌ لطيف ، وجمعٌ شريف ، علىٰ خُطْبة « ألفيَّة الإمامِ الهُمام سيِّدي مُحمَّد بن مالك » ، رحمه الله تعالىٰ ونفعَنا به ، آمين .

١ـ قَـالَ مُحمَّـدٌ هـوَ ابـنُ مـالِـكِ أَحمَـدُ ربِّـي اللهَ خيـرَ مـالِـكِ

❀ قوله : (قالَ مُحمَّدٌ) لم يُردِفِ الحمدلةَ بالبسملة ، بل فَصَلَ بينَهُما بذِكْرِ اسمِهِ ونسبِهِ ؛ دفعاً لحَيْرة الواقِفِ علىٰ منظومته ، وليعتمدَ عليها ؛ لكون الناظمِ من الأئمَّة المشهورينَ ، بالمعرفة والإتقانِ وتقوى المبين .

وأصلُ (قال) : (قَوَلَ) بفتح الواو ؛ قُلبتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ فوزنُهُ : (فَعَلَ) بالفتح ؛ لانتفاء (فَعُلَ) بالضم ؛ لمَجيئه مُتعدِّياً ، وانتفاءِ (فَعِلَ) بالكسر ؛ لمجيء مضارعِهِ علىٰ (يَفْعُلُ) بالضم ، ويُسمَّىٰ ما ذُكِرَ ونحوُهُ : فعلاً أجوفَ ؛ لخلوِّ ما هو كالجوف له مِنَ الصحَّة .

وإنَّما قُلبتِ الواوُ ألفاً ـ كالياء ـ إذا تحرَّك ما قبلَها ؛ لأنَّ كلّاً منهما كحركتَينِ ؛ لأنَّ الحركاتِ أبعاضُ هـٰذه الحروفِ ، ولمَّا كانتا مُتحرِّكتَينِ وكان ما قبلَهُما مفتوحاً . . كان ذلك مثلَ أربعِ حركاتٍ متواليةٍ ، وهو ثقيلٌ ، وقلبُ ما ذُكِرَ ألفاً قياسٌ مُطَّرِد[١] ، والعِلَّةُ حاصلُها دفعُ الثِّقَلِ ، وعَلِمْنا به بالاستقراء .

فإن قلتَ : كان يكفيهم في دفع الثِّقَلِ الإسكانُ معَ ما فيه مِنْ تقليل التغيير .

قلت : أُجِيبَ بجوابَينِ :

الأوَّل : أنَّ الألفَ لمَّا كانتْ أختَ الحروفِ قَلَبُوهُما إليها .

الثاني : أنَّهُم إنَّما امتنعوا منه ؛ كراهةَ أنْ يلتبسَ صيغةُ المُتحرِّكِ بصيغة الساكن ؛ فإنَّهُم لو عَلُّوا نحوَ (بَوَب) بالتحريك ؛ فقالوا : (بَوْب) بالإسكان . . لم يُعلَمْ كونُهُ مِنْ باب (فَرَس) ، أو مِنْ باب (فَلْس) كـ (يَوْم) ، فقَلَبُوها ألفاً ؛ إيذاناً بأنَّها عن حركة .

فإن قلتَ : قد سُمِعَ : (صَيِدَ البعيرُ) و(قَوَدَ) فعلَينِ ، وكذا مصدراهما ؛ نحوُ : (القَوَدِ) ؛ وهو القصاص ، و(الصَّيَد) ؛ يُقال : صَيِدَ : إذا مال إلىٰ جانبِ خَلْفِهِ[٢] ، فلم تُقلَبِ الياءُ والواوُ فيهما ألفاً مع تحرُّكِهِما وانفتاحِ ما قبلَهُما .

قلتُ : إنَّ ما ذُكِرَ وَرَدَ شاذّاً ؛ تنبيهاً على الأصلِ الذي هو (فَعِلَ) بكسر العين ، و(فَعَلَ) بفتحها .

---

(١) انظر ما سيأتي في (٥/ ٥٣١) .

(٢) في « كتاب الأفعال » لابن القوطية (ص ٢٤٤) : (خلقةً) بدل (خلفه) .

فإن قلتَ : إنَّ (لَيْسَ) أصلُهُ (لَيِسَ) بالكسر ، فلِمَ لمْ تُقلَبْ ألفاً ؟[1] .

أُجِيبَ : بأنَّهُم لمَّا قصدوا إلىٰ أنْ يكونَ (لَيْس) علىٰ أوزان الحروفِ نحوَ (ليت) . . لم يُغيِّروها تغييرَ الفعل ، ولم ينقلوا حركةَ العين ؛ لأنَّهُم التزموا السكونَ ، فصار الكسرُ نَسْياً مَنْسِياً .

واعلَمْ : أنَّ الألفَ في الأفعال كلِّها وفي الأسماء المُتمكِّنة : إمَّا أنْ تكونَ زائدةً ، أو منقلبةً ، بخلاف الأسماءِ الغيرِ المُتمكِّنة والحروف ؛ نحوُ (متىٰ) و(مهما) و(بلىٰ) و(إلىٰ) ، وما أَشْبَهَ ذلك ؛ فإنَّها فيها أصليَّةٌ ، هـٰذا حاصلُ ما في « شرح تصريف العِزِّيِّ » للسعد وحواشيه ، مع زيادةِ إيضاحٍ وتصريفٍ في التعبير[2] .

واعلَمْ : أنَّ (قالَ) يجوزُ أنْ يكونَ مُتأخِّراً عن المَحْكِيِّ ؛ فيكونُ التعبيرُ به حقيقةً .

ويجوزُ أنْ يكونَ مُتقدِّماً عليه ، لـٰكن لحُسْنِ ظنِّهِ بربِّهِ ، وإجرائِهِ علىٰ عوائد برِّهِ . . نزَّله منزلةَ الواقعِ إذا كان مُستقبلاً مُحقَّقَ الوقوع ؛ كقوله : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ [النحل : ١] ؛ لأنَّ علمَهُ تعالىٰ وإرادتَهُ لا تغييرَ في مُتعلَّقِهما المعلومِ والمُرادِ ، وكثيراً ما يُنزَّلُ المظنونُ منزلةَ المعلومِ سيَّما في الفروع الفقهيَّة .

وحينئذ : شَبَّهَ المظنونَ بالمعلوم ، والمعلومَ المستقبلَ بالواقع ؛ علىٰ جهة الاستعارة التَّبَعِيَّةِ في الهيئة ، تبعاً لاستعارة المصدرِ الماضي له مستقبلاً ، ثمَّ اشتَقَّ منه الفعل ، فكان المعنىٰ : أقولُ قولاً معلومَ الوقوعِ لحُسْنِ ظنِّي كأنَّهُ واقعٌ ؛ فهو مجازٌ علىٰ مجاز تأويلاً ، والمجازُ على المجاز مَنَعَهُ أهلُ

---

(١) سيأتي الحديث عن وزن (ليس) في (٢/ ٣٦٥) ضمن قصة لطيفة .

(٢) انظر « شرح تصريف العزي » (ص١٦٥ـ ١٦٦) ، و« طالع السعد » (ق٣٢٧ـ٣٢٨) .

الأصول[1] ، وجوَّزه أهلُ البيان ، عكسَ الجمعِ بينَ الحقيقة والمجاز ، [ونظيرُهُ][2] : العِلْمُ بمعنى المعلوم ، والمعلومُ بمعنىٰ ما مِنْ شأنه أن يُعلَمَ .

ويجوزُ أنْ يكونَ غيرَ مَحْكِيٍّ به ، بل قُدِّمَ على المقصود ليُحكىٰ به بعدَ تمامِهِ[3] .

فلفظُ (قال) على الأوَّل : حقيقةٌ ، وعلى الثاني : مجازٌ علىٰ مجاز بالتأويل ، وعلى الثالث : لا حقيقةٌ ولا مجاز ؛ لكونه غيرَ مُستعمَلٍ ، ولا يلزمُ مِنْ كونه غيرَ مُستعمَلٍ بالفعل أنْ يكونَ مُهملاً ؛ لكونه بحيثُ يَدُلُّ على القول[4] ؛ لأنَّ الدَّلالةَ كونُ اللفظِ بحيثُ يُفهِمُ وإن لم يكن بالفعل . انتهىٰ مِنْ « حاشية الشيخ يحيى الشاوي » بالاختصار[5] .

قال شيخُنا العلَّامةُ السيِّدُ البُلَيديُّ : (هي نظائرُ في الجملة ، والمناسبُ لقوله : « وأستعينُ » : ما دَرَجَ عليه الشارحُ ـ يعني : الأُشْمُونيَّ ـ مِنْ كونه مجازاً ، وأمَّا الاحتمالُ الثالثُ : فمُجرَّدُ توسيعٍ لدائرة الاحتمال ؛ لأنَّهُ بعيدٌ نادر)[6] .

---

(١) الذي في « البحر المحيط » للزركشي (٢/ ١٩٦) : أنَّ المانع هو الإمام الآمدي فقط .

(٢) في الأصل : (ونظير) بدل (ونظيره) .

(٣) قال المرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٢٦٢) : (ونظيرُهُ : ما أجازه السِّيرافيُّ في قول سيبويهِ رحمه الله : « هٰذا بابُ علمِ ما الكلمُ من العربية » ؛ أنْ يكونَ وضعُ كلمةِ الإشارة غيرَ مشير بها إلىٰ شيء ليُشِيرَ بها عند الحاجة والفراغِ من المُشار إليه) .

(٤) وذلك كالأسماء قبل التركيب ؛ لا تخلو عن مدلولها ، لٰكن لعدم التركيب لا عاملة ولا معمولة . انظر « حاشية الشاوي » (ق/ ٥) .

(٥) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٤ ـ ٥) .

(٦) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٩ ـ ١٠) ، وسيأتي تفصيل وتحقيق في المسألة في كلام المُقرِّر في (١/ ١٧٣ـ ١٨٦) .

وفي قوله : (قال محمَّدٌ . . .) إلىٰ آخره . . التفاتٌ مِنَ التكلُّم إلى الغَيْبة علىٰ مذهب الجمهور إنْ رُوعِيَ مُتعلَّقُ الجارِّ في البسملة ، وعلىٰ مذهب السَّكَّاكيِّ إن لم يُراعَ[(١)] .

❀ قوله : (هوَ ابنُ مالِكِ) إن قيل : في كلامه قطعُ النعتِ إلى الرفع معَ عدمِ تعيُّنِ المنعوتِ بدونه .

فيُجابُ : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ هـٰذا مِنْ قَبيلِ النعت المقطوع ، بل إمَّا أنْ يكونَ مِنْ قَبيلِ نعتِ النكرة بالجملة ؛ بناءً علىٰ قَصْدِ تنكيرِ (محمَّد) واستعمالِهِ في معنىٰ شخصٍ ما مُسمّىً بهـٰذا الاسم ، وإمَّا أنْ يكونَ مِنْ قَبيلِ مَحْضِ الاعتراض ؛ لدفع التوهُّمِ الناشئِ مِنَ الاشتراك العارضِ في (محمَّد) .

فإن قلتَ : هو لا يدفعُ التوهُّمَ الناشئَ مِنَ الاشتراك العارضِ في (مالك) أيضاً ، فتميُّزُ (محمَّد) مُتوقِّفٌ علىٰ تميُّزِ (مالك) أيضاً مع عدم تميُّزِهِ .

قلتُ : التوهُّمُ وإن وُجِدَ في (مالك) أيضاً . . لـٰكنَّ مجموعَ (ابن مالك) دافعٌ للتوهُّم[(٢)] ؛ لأنَّهُ غَلَبَ غلبةً قويَّة على المُصنِّف ؛ بحيثُ لا يُفهَمُ منه عندَ الإطلاق غيرُ المُصنِّف .

ولو سُلِّمَ أنَّهُ مِنْ قَبيلِ النعتِ المقطوع . . فلا نُسلِّمُ عدمَ التعيُّن حقيقةً ؛ لجواز اشتهارِ المُصنِّف بلفظ (محمَّد) وانصرافِهِ إليه عندَ الإطلاق إذا كان المقامُ للكلام علىٰ ما يتعلَّقُ باللغة ، ولو سُلِّمَ فلا نُسلِّمُ عدمَ كفاية [التعيُّن] ادِّعاءً في جواز القطع[(٣)] .

---

(١) انظر « مفتاح العلوم » (ص١٩٩) ، و« مختصر السعد » (ص٢٤٣ـ ٢٤٤) ، و« عروس الأفراح » (١/ ٢٧٢ـ٢٧٣) .

(٢) قوله : (وإنْ وُجد . . . لـٰكنَّ) سيأتي ما فيه تعليقاً في (١/ ٣٣٦) .

(٣) في الأصل : (التعيين) بدل (التعين) .

ولا يَرِدُ وجوبُ حذفِ المبتدأ عندَ القطع إلى الرفع ؛ لأنَّ محلَّهُ : في نعت المدحِ أو الذمِّ أو الترحُّم ، والنعتُ هنا ليس شيئاً مِنْ ذلك . انتهى « ابن قاسم العبَّادي على المتن »[1] .

فعلىٰ جَعْلِها نعتاً لـ (محمَّد) : محلُّها رفعٌ ، ويجوزُ جَعْلُها حالاً لازمةً منه ، وجَعْلُها مستأنفةً[2] ؛ كأنَّهُ قيل : مَنْ محمَّدٌ ؟ فقال : هو ابنُ مالك ، ويصحُّ جَعْلُها اعتراضيةً بينَ القول ومَقُولِهِ ، فلا محلَّ لها من الإعراب ، وفائدةُ الاعتراض : تمييزُ المُصنِّفِ عن غيره ؛ لما فيه مِنَ الاشتراك .

و(مالكٌ) هـٰذا جدُّهُ ؛ إذ أبوه اسمُهُ عبدُ الله ، وإنَّما آثَرَ النسبة إليه ؛ لقصد التفاؤلِ بتملُّكِهِ رقابَ العلوم ، كذا قيل .

قلتُ : ولاشتهاره أيضاً به .

والناظمُ رحمه الله تعالىٰ إمامٌ في اللغة والعربيّة ، له المُصنَّفاتُ العديدةُ العجيبة نَفَعَ اللهُ بها ، دلَّ ذلك علىٰ إخلاصه في العلم ، قال العلَّامة الخطيبُ : ([كان] النوويُّ رحمه الله تعالىٰ مِنْ تلامذته ، وناهيك بذلك !!) انتهىٰ[3] .

كان مالكيَّ الأصلِ ، ثمَّ تشفَّع ، تُوفِّيَ بدمشق الشام لاثنتي عَشْرةَ ليلةً خَلَتْ مِنْ شعبانَ عامَ اثنَينِ وسبعينَ وستِّ مئة وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً[4] .

---

(١) انظر « حاشية البهوتي » (ص ١٠٦) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤٢) ، وما سيأتي في (١/١٨٨ـ ١٨٩ ، ٤/ ٢٩٠ـ ٢٩٤) ، ولابن قاسم « نكت على الألفية » لم أستطع الوصول إليها بعد بحث شديد عنها .

(٢) أي : استئنافاً بيانياً ، كما يدل عليه السياق .

(٣) فتح الخالق المالك (١/ ٩٤) .

(٤) وإلىٰ مُدَّة عمره مع تاريخ وفاته أشار ابن غازٍ في قوله : (من الرجز)

قــد خُبِــعَ ابــنُ مــالــكٍ فــي خُبَعَــا وهْوَ ابنُ عِهْ كذا حكىٰ مَنْ قد وَعَىٰ

فـ (خُبِعَ) الأوَّل معناه : وُوري وغُطِّي بالتراب ، و(خُبَعَا) الثاني : رمزٌ لوقت وفاته=

والكثيرُ : حذفُ ألفِ (مالك) خطّاً ؛ لأَنَّهُ عَلَمٌ مشتهرٌ كثيرُ الاستعمال ، قال بعضُهُم : (وإثباتُها جيِّد) ، وأمَّا (مالك) آخِرَ البيت : فلا يجوزُ حذفُ ألفِهِ ؛ لأنَّهُ صفةٌ .

وقال الفارِضيُّ نقلاً عن السُّيُوطيِّ : كان رحمه الله غايةً في الدِّين المتين ، وصِدْقِ اللَّهْجة ، وكثرةِ النوافل ، وحُسْنِ السَّمْت ، ورِقَّةِ القلب ، وكمالِ العقل ، وغيرِ ذلك ، وُلِدَ سنةَ ثمانٍ وتسعين وخمس مئة ، وقال الذهبيُّ : سنةَ ستٍّ مئةٍ ، أو إحدىٰ وستٍّ مئة ، وتُوفِّيَ بدمشقَ ، وصُلِّيَ عليه بالجامع الأُمَوِيِّ ، ودُفِنَ بسَفْحِ قاسيونَ ، وأنشدوا ساعةَ دَفْنِهِ مَرْثيَةً أَوَّلُها[1] : [من الخفيف]

يـا [شتـاتَ] الأسمـاءِ والأفعـالِ   بعدَ موتِ ٱبنِ مالكِ المِفْضالِ

انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

وبين قوله : (مالِكِ) و(مالِكِ) : الجناسُ التامُّ اللفظيُّ والخَطِّيُّ ؛ كقوله[3] : [من المتقارب]

إذا مَلِـكٌ لـم يكـنْ ذا هِبَـهْ   فـدَعْـهُ فـدولتُـهُ ذاهِبَـهْ

فلا إيطاءَ في كلامه أصلاً ، خلافاً لمَنْ وَهِمَ في ذلك .

= علىٰ حساب الجمل ؛ فالخاءُ بست مئة ، والباء باثنين ، والعين بسبعين ، والألف للإطلاق ، و(عِهْ) : رمزٌ لمُدَّة حياته ؛ فالعين بسبعين ، والهاء بخمسة . انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٨) ، وما سبق في (١/ ٣٨) .

(١) المرثية لشرف الدين الحصني ، وقد أوردت بعضاً منها أثناء ترجمة الناظم . انظر (١/ ٣٩) ، وفي الأصل : (يا ثبات) بدل (يا شتات) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/ ١٣٠ ، ١٣٤) ، و« تاريخ الإسلام » (٥٠/ ١٠٩) .

(٣) البيت لأبي الفتح البستي في « ديوانه » (ص٤٠) ، وانظر « مختصر السعد » (ص٧٤٦ـ٧٤٧) ، و« عروس الأفراح » (٢/ ٢٨٥) .

❀ قوله : (أَحمَدُ . . .) إلى آخره : بفتح الميم : مضارعُ (حَمِدَ) بكسرها ؛ كـ (فَهِمَ يَفهَمُ) ، وكان مُقتضى الظاهر أنْ يقولَ : (يحمدُ) بياء الغَيْبة ، لكن التفتَ مِنَ الغَيْبة إلى التكلُّم[1] .

واختار صيغةَ المضارعِ على الاسميَّة والماضَويَّة ؛ لما فيها مِنَ الإشعار بالاستمرار التجدُّديِّ المناسبِ للمقام ، وكلٌّ مِنَ الاسميَّة والماضَويَّةِ لا تُفِيدُ ذلك ؛ فإن الأُولىٰ وإنْ أَشْعرَتْ بالاستمرار لكن لا تُفِيدُ التجدُّدَ ، والثانيةَ وإن أفادتِ التجدُّدَ لكن لا دَلالةَ لها على الاستمرار ، كما هو ظاهرٌ .

فالاستمرارُ في (أحمدُ) : مِنْ كونِهِ مضارعاً ، والتجدُّدُ : مِنْ كونِهِ فعلاً ، ومعناه : مُجرَّدُ الحصولِ ولو مرَّةً ، لا كما يُتوهَّمُ ، نبَّه عليه ابنُ قاسم ؛ فقولُ الأُشْمُونيِّ : (محامد لا تزالُ تتجدَّدُ)[2] . . صحيحٌ بالنظر لخصوص المقام .

أو يُقالُ : اختار صيغةَ المضارع ؛ لأبلغيَّتها ؛ إذ هي تَصدُقُ بالثناء على الله بجميع صفاتِهِ وببعضها الأعمِّ ، بخلاف الاسميَّةِ ؛ فإنَّها إنَّما تُفِيدُ الثناءَ على الله بصفةٍ واحدة ؛ وهي مالكيَّةُ الحمدِ أو استحقاقُهُ .

وإنَّما ابتدأ القرآنُ بها[3] ؛ لأنَّ المقامَ مقامُ تعليمٍ ، والمناسبُ له التعيينُ ، فليس أحدُهُما أبلغَ على الإطلاق ، كما حقَّقه ابنُ قاسم[4] .

وإنَّما أسند الحمدَ أوَّلاً إلىٰ لفظ (الربِّ) المُشعِرِ بمعنى التربيةِ التي هي مِنْ

---

(١) وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ جملة (أحمد) حالية ، وانظر ما سيأتي في (١/ ١٩٠) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٣) ، وانظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٩) .
(٣) أي : بالجملة الاسمية .
(٤) انظر « الآيات البينات » (١/ ٢٢ـ ٢٣) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٥) .

جملة النِّعَمِ . . إشارةً إلى الحمد عليها ، وثانياً إلىٰ لفظ الجلالةِ الدالِّ على الذات العَلِيَّةِ ؛ إشارةً إلى الحمد للذات ؛ قصداً إلى استحقاق اللهِ الحمدَ لوصفِهِ ولذاته[1] .

وإنَّما قدَّم الأوَّلَ ؛ لأنَّ الحمدَ في مقابلة النعمةِ واجبٌ ـ بمعنىٰ : أنَّهُ يقعُ واجباً ، لا بمعنىٰ : أنَّهُ يجبُ ابتداءً ـ وما ليس في مقابلةِ نعمةٍ مندوبٌ ، **والأوَّلُ أفضلُ وأكثرُ ثواباً** ، فكان أهمَّ مِنْ هـٰذه الجهةِ عنده .

وهـٰذه الجملةُ : إمَّا خبريَّةٌ ، أو إنشائيَّةٌ ، والحمدُ حاصلٌ بها علىٰ كلا التقديرَينِ ، كما تقرَّر في مَحَلِّهِ .

و(اللهَ) : عطفُ بيانٍ ، أو بدلٌ ، **والأوَّلُ أَوْلىٰ** ؛ لِمَا اشتهرَ أنَّ المُبدَلَ منه في نيَّةِ الطَّرْحِ ، والطرحُ هنا لا يُناسِبُ قصدَ الحمدِ على النعمة ؛ لأنَّهُ يَقتضِي كونَهُ مقصوداً غيرَ مطروحٍ .

وقد يُقالُ : بل الثاني أَوْلىٰ ؛ لاقتضائه تَكْرارَ الحمد ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العاملِ ؛ فهو جملةٌ أخرىٰ ، **فليُتأمَّلْ** ، كذا نُقِلَ عن ابن قاسم في بعض كتاباته[2] .

❁ **قوله** : (ربِّي) ، **والربُّ في الأصل** : مصدرٌ بمعنى التربية ؛ وهي تبليغُ الشيءِ إلىٰ كمالِهِ شيئاً فشيئاً ، سُمِّيَ به المالكُ ؛ لأنَّهُ يحفظُ ما يملكُهُ ويُربِّيه ، ولا يُطلَقُ علىٰ غيره تعالىٰ إلا مُقيَّداً ؛ كـ (ربِّ الدار) ، و(ربِّ الدابَّة) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَيَسْقِى رَبَّهُۥ خَمْرًا ﴾ [يوسف : ٤١] ، وقولُهُ : ﴿ ٱرْجِعْ إِلَىٰ

---

(١) ذكر الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٣٧) أن في عبارة الناظم إشارةً إلىٰ حمد الفعل والذات والصفة ؛ فالأول : (ربي) ، والثاني : (الله) ، والثالث : (خير مالك) .

(٢) انظر « حاشية ابن قاسم على مختصر السعد » (ق/ ٩١ ـ ٩٢) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤٢) .

رَبِّكَ ﴾ [يوسف : ٥٠] ، وما في « الصحيحَين » : « لا يَقُلْ أحدُكُم : ربِّي - أي : لسيِّده - ولْيَقُلْ : سيِّدي أو مَوْلاي »[١] .. فالنهيُ فيه للتنزيه ، ذَكَرَهُ المُناويُّ[٢] .

ويُطلَقُ الربُّ على خمسةَ عشرَ معنىً جمعتُها في قولي : [من الطويل]

قريبٌ مُحِيطٌ مالكٌ ومُدبِّرٌ مُرَبٍّ كثيرُ الخيرِ والمُولِي للنِّعَمْ
وخالقُنا المعبودُ جابرُ كَسْرِنا ومُصلِحُنا والصاحبُ الثابتُ القَدَمْ
وجامعُنا والسيِّدُ أحفَظْ فهٰذهِ معانٍ أَتَتْ للربِّ فَادْعُ لمَنْ نَظَمْ

❁ قوله : (اللهَ) عَلَمٌ ؛ أي : اسمٌ للذَّات العَلِيَّة ، وهو جزئيٌّ شخصيٌّ ، لٰكن لا يُعبَّرُ بذلك ؛ تأدُّباً في حقِّهِ تعالىٰ ، وليس عَلَماً بالغلبة التحقيقيَّةِ ولا التقديريَّة ، خلافاً لِمَا في حواشي « الأُشْمُونيِّ »[٣] .

وقولُهُ : (أحمدُ ...) إلىٰ آخر « الألفيَّة » : في محلِّ نصبٍ بـ (قال) ، وإليه الإشارةُ بقول بعضِهِم[٤] : [من الرجز]

حاجَيْتُكُم معشرَ جمعِ النُّبَلَا المُعرِبِينَ مُفرداً وجُمَلَا
ما ألفُ بيتٍ غيرَ شطرٍ نُصِبَتْ بوَتَدٍ منها رُقِيتُم للعُلَا

أي : فإنَّ (قال) وَتَدٌ مفروقٌ صورةً ، وقد قلتُ مُجيباً عن ذلك :

---

(١) صحيح البخاري (٢٥٥٢) ، صحيح مسلم (٢٢٤٩/١٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) شرح الأربعين النووية (ق/٣) للمناوي .
(٣) انظر « حاشية المدابغي » (١/ق٥) ، و« حاشية الحفني » (١/ق٥) .
(٤) ألغز بالبيتين ابن غاز ، كما في « الأنوار البهية » (ق/٥) ، و« حاشية ابن حمدون على المكودي » (ص١٧) ، وأوردهما الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق٦) دون عزو .

جــوابُــهُ ألفيــةُ ابــنِ مــالــكِ مَحَلُّها نصبٌ بـ (قالَ) فاعْقِلا
واستَثْنِ شَطْرَها الذي قد بُدِئتْ بــهِ وذاكَ اللُّغــزُ أمــرٌ سَهُــلَا

قال ابنُ قاسمٍ : (قد يُقالُ : لِمَ أتىٰ بجملة الحمد فعليّةً ، وبجملة البسملة محتملةً للفعليّة والاسميَّة ؟

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ : أتىٰ بجملة الحمد فعليّةً ؛ لأنَّها أبلغُ كما تقدَّم ، وبجملة البسملة محتملةً ؛ إشارةً إلىٰ حصولِ المقصودِ مِنَ التبرُّك على التقديرَينِ مِنْ غير ظهورِ أبلغيَّةِ أحدِهما في المقصود) انتهىٰ .

❁ قوله : (خيرَ مالِكِ) بالنصب : بدلٌ مِنْ (ربِّي) ، أو مِنَ (اللهَ) علىٰ مذهب غيرِ الجمهورِ ؛ مِنْ جواز الإبدالِ مِنَ البدل ، قال الشَّنَوَانيُّ : (ولا تهافتَ فيه ؛ لأنَّ قصدَهُ وعدمَهُ باعتبارَينِ)[1] ، وذهب الجمهورُ : إلىٰ منعه في غير بدلِ النداءِ[2] .

أو منصوبٌ علىٰ أنَّهُ حالٌ لازمةٌ .

قال الشيخُ يحيىٰ : (وقولُهُ : « خيرَ مالك » علىٰ إرادة الجنس ؛ أي : المالِكِينَ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوَّلَ كَافِرٍۭ بِهِۦ ﴾ [البقرة : ٤١])[3] .

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/٢) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق٥) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٦) .

(٢) في هامش الأصل : (والمعتمد : أنَّهُ ليس بدلاً ؛ لئلا يلزمَ تعدُّدُ البدل ، وهو ممنوع ، والأحسن : أن يكونَ حالاً مِنْ لفظ الجلالة ؛ أي : حالاً لازمة ؛ أي : ربِّي اللهَ حالةَ كونه خيرَ مالك ، أو أنَّهُ مفعولٌ لفعل محذوف ؛ أي : أمدحُ خيرَ مالك . انتهىٰ) ، وفي جعله حالاً لازمةً إيهامُ تقييدِ الحمد ببعض الصفات ، كما قال ابن قاسم ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُهُ منصوباً بنحو (أمدح) ، وانظر « حاشية ابن قاسم » (ق/٢) ، و« حاشية الصبان » (١/٤٢) ، و(١/١٩٢) .

(٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/٨) .

٢ـ مُصلِّياً على النبيِّ المُصْطفى وآلِهِ المُستكمِلِينَ الشَّرَفا

* قوله : (مُصلِّياً) حالٌ مُقارِنةٌ مِنْ فاعلِ (أحمدُ) ، ومُقارَنةٌ لفظٍ لآخرَ معناها البعديَّةُ ، وليستْ حالاً [مَنْويَّةً][١] ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنْ تَرْكِ الصلاةِ[٢] .

والصلاةُ معناها مِنَ الله : الرحمةُ ، ومِنَ الملائكة : استغفارٌ ، ومِنْ غيرهم : تضرُّعٌ ودعاءٌ ؛ فهي مشتركةٌ اشتراكاً لفظيّاً ؛ كـ (عين) ؛ فالوضعُ فيها مُتعدِّدٌ .

وصوَّب في « المغني » : أنَّها مشتركةٌ اشتراكاً معنوياً ؛ لأنَّها موضوعةٌ بوضعٍ واحدٍ للعطف ؛ فإن أُضِيفَ إلى الله كان بمعنى الرحمة . . . إلىٰ آخره ، وأطال في بيان ذلك[٣] .

وناقشه الدَّمَامِينيُّ وغيرُهُ في ذلك[٤] ؛ ومِنْ جملةِ ما ناقشه بعضُهُم : [قولُهُ][٥] : قد يُمنَعُ أنَّ الاستغفارَ والدعاءَ نفسُ العطف ، ومنها : أنَّهُ قال : لو كان معناها الرحمةَ لَمَا حَسُنَ ؛ إذ لا يَحسُنُ تفسيرُ القاصرِ بالمُتعدِّي .

ونُوقِشَ أيضاً : بأنَّ نفيَ الحسنِ ممنوعٌ ؛ إذ لا قُبْحَ في تفسير (مررتُ) بـ (جاوزتُ)[٦] .

---

(١) في الأصل : (معنوية) ، والتصويب من « حاشية الصبان » (١/ ٤٣) .

(٢) وذلك لأنَّ نية الصلاة ليست بصلاة . « صبان » (١/ ٤٣) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٧٦٤) ، واختاره قبله السهيلي في « نتائج الفكر » (ص٤٧) .

(٤) انظر « حاشية الدماميني على المغني » (ق/ ٢٨٠) .

(٥) في الأصل : (بقوله) بدل (قوله) .

(٦) انظر « حاشية الشُّمُنِّي على المغني » (٢/ ٢٤٥) ، و« حاشية الدسوقي على المغني » (٢/ ٣١٣ـ ٣١٤) .

* قوله : (على النبيِّ) بتشديد الياء ؛ مِنَ النَّبْوة ؛ أي : المكانِ المرتفع ؛ لرفعةِ رُتْبَتِهِ على غيره من الخَلْق ، أو بالهمز مِنَ النَّبَأ ؛ وهو الخبرُ ؛ لأنَّهُ مُخبِرٌ عن الله .

فعلى الأوَّلِ : هو (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) أو بمعنىٰ (فاعل) ، وعلى الثاني : بمعنىٰ (فاعلٍ) أو (مفعول) ؛ ففي كلام الشارح الأُشْمُونيِّ : احتباكٌ[١] ، وهو نوعٌ حَسَنٌ مِنْ أنواع البديع .

* قوله : (المُصْطفىٰ) أصلُهُ : (مُصْتَفَوٌ) ؛ قُلِبتِ التاءُ طاءً ؛ للقاعدة ؛ وهي أنَّ التاءَ متىٰ وقعتْ بعدَ حرفٍ مِنْ حروف الإطباق الأربعةِ . . تُقْلَبْ طاءً ، وقد أشار إليها بقوله فيما سيأتي : (طا تا افتعالٍ رُدَّ إِثْرَ مُطبَق)[٢] ، والواوُ ألفاً[٣] ؛ لتحرُّكها مع انفتاحِ ما قبلَها ؛ على القاعدة أيضاً ؛ أي : المُختار[٤] .

وفي نسخة : (على الرسول) قال ابنُ قاسمٍ : (قد يَرِدُ عليه : أنَّهُ شافعيُّ المذهب ، ومذهبُ الشافعيِّ أنَّ التعبيرَ بـ« الرسول » مكروهٌ ؛ إلا أنْ يدَّعيَ هو تقييدَ الكراهة بغيرِ سياقٍ فيه تعظيمٌ ، نظيرُ ما اعتمده بعضُ شيوخِنا مِنْ تقييدِ حُرْمةِ النداءِ بـ« يا محمد » بذلك ؛ حتىٰ أجاز نحوَ : « يا مُحمَّدُ ؛ الشفاعةَ »[٥] ، ووقوعُهُ هنا معمولاً للصلاة ، ووصفُهُ بـ« المُصْطفىٰ ». . تعظيمٌ أيُّ تعظيم .

واختار « الرسولَ » على « النبيِّ » ؛ لأنَّهُ أخصُّ ، ولأنَّ الرسالةَ أشرفُ مِنَ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٤) ، وسيأتي تعريف الاحتباك في (٣/ ٥٣٣) .

(٢) انظر (٥/ ٥٦٣ـ ٥٦٤) .

(٣) أي : قلبت الواو ألفاً في (مُصْتَفَو) .

(٤) هو تفسير لـ (المصطفىٰ) .

(٥) انظر « حاشية الرملي على الأسنىٰ » (٣/ ١٠٥) .

النُّبُوَّة ، والمُرادُ مِنَ « المُصْطفى » : المُختارُ مِنَ الخَلْق ليدعوَهم إلى الله) انتهىٰ .

❀ قوله : (وآلِهِ) قال ابنُ قاسمٍ : (اقتصارُهُ على الآل وتركُ الصَّحْب . . يحتملُ لأنَّهُ يرىٰ رأيَ الشيخِ ابنِ عبد السلام ؛ أنَّهُ لا يُستحَبُّ الصلاةُ إلا علىٰ مَنْ وردتِ الصلاةُ عليه ، وقد وردتْ على الآل دونَ الصَّحْب ، أو لأنَّهُ أراد بالآل أتقياءَ أُمَّتِهِ ، فيشملُ أيضاً الصحبَ وغيرَهُم) انتهىٰ[1] .

واقتصارُ الأُشْمُونيِّ علىٰ أقاربه صلَّى الله عليه وسلَّم مِنْ بني هاشمٍ وبني المُطَّلِب[2] . . لعلَّهُ لأجل قوله : (المُستكمِلِينَ الشَّرَفا) ؛ فإنَّهُ لو فُسِّرَ بالأَتْبَاع لم يتأتَّ الاتِّصافُ بما ذكر ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الأتباعَ مُستكمِلينَ الشَّرَفَ باعتبار الإيمانِ بسيِّد وَلَدِ عدنان[3] ؛ إذ هو علىٰ أكمل الحالات ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (المُستكمِلِينَ) جمعُ (مُستكمِل) ؛ أي : الكامِلِينَ ؛ أي : التامِّينَ الشَّرَفَ ؛ فالسينُ ليستْ للطَّلَب ؛ إذ لا يلزمُ مِنْ طَلَبِ الكمالِ حصولُهُ ـ وهو حاصلٌ لهم ـ بل يَقتضِي عدمَ حصولِهِ ؛ لأنَّ الحاصلَ لا يُطلَبُ .

وقد يُقالُ : يصحُّ أنْ يكونَ للطَّلَب ؛ بأنْ يُرادَ بالكمال : الزائدُ علىٰ ما حَصَلَ لهم ؛ إذ الكمالُ مَقُولٌ بالتشكيك .

فـ (الشرفا) على الأوَّل : منصوبٌ على التشبيه بالمفعول ؛ كـ (الحسن الوجهَ) ، وعلى الثاني : منصوبٌ على المفعوليَّة .

و(الشَّرَفا) بفتح الشين[4] ؛ أي : العُلُوَّ ، وبعضُهُم ضبطه بضمِّ الشين

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٥) .

(٣) قوله : (مُستكمِلينَ) كذا في الأصل ، وسيأتي التركيب نفسه والتعليق عليه في (١/ ١٩٧) .

(٤) وهو الرواية المشهورة .

جمعَ (شَرِيف) ؛ كـ (عَظِيمٍ وعُظَمَاءَ) ؛ فيكونُ وصفاً ، ويكونُ معمولُ (المُستكمِلِينَ) محذوفاً ؛ أي : كلَّ مجدٍ ونحوه ، قيل : وهـٰذا الضبطُ أَوْلىٰ ؛ لِمَا في الحذف مِنَ الإيذان [بالعموم] الأنسبِ بمقام المدح[1] .

٣ـ وأستعيـنُ اللهَ فـي ألفيَّـة ... مَقَاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّـةْ

❁ قوله : (وأستعينُ اللهَ) ؛ أي : أطلبُ منه الإعانةَ في نَظْمِ ألفيَّةٍ ، وإنَّما احْتَجْنا إلىٰ تقدير هـٰذا المضاف ؛ لأنَّ الألفيَّةَ بمعنى المنظومةِ ، وهي لا يُستعانُ عليها ، وفي تقدير الأُشْمُونيِّ : (قصيدة) . . نَظَرٌ[2] ؛ لأنَّ القصيدةَ عندَهُم ما لم يختلفْ رَوِيُّها ؛ كـ « الشاطبيّة » و« الهَمْزِيَّة »[3] .

وأصلُ (أَستعِينُ) : (أَستَعْوِنُ) ؛ نُقِلتْ حركةُ الواوِ إلى الساكنِ قبلَها ، فقُلِبتِ الواوُ ياءً .

ثمَّ إنَّ الإعانةَ وما تصرَّف منها إنَّما جاءتْ مُتعدِّيةً بـ (علىٰ) ، والمُصنِّفُ قد عدَّاها بـ (في) ، فيحتملُ : أنْ يكونَ في الكلام استعارةٌ تبعيَّةٌ ؛ حيثُ شبَّه الاستعلاءَ المُطلَقَ الذي هو مُتعلَّقُ معنى الحرف . . بالظرفيَّة المُطلَقة ، واستعار (في) [بتبعيَّة] ذلك التشبيه[4] ، كما قيل به في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه : ٧١] .

---

(١) في الأصل : (بالمعمول) ، والتصويب من « حاشية الصبان » (١/ ٤٤) .
(٢) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٥) .
(٣) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٦) : (ويُمكِنُ أن يُقالَ : سمَّاها قصيدةً من حيثُ مشابهتُها للقصيدة في تعلُّق بعضِها ببعض ، وفي كونها من بحرٍ واحد ، فتدبَّرْ) .
(٤) في الأصل : (تبعية) بدل (بتبعية) ، والتصويب مما سيأتي في (١/ ٢٠٠) .

ويحتملُ : أنَّهُ ضمَّن معنىٰ (أستعينُ) : (أستخيرُ)[1] ؛ إمَّا تضميناً نَحْويّاً ؛ وهو إشرابُ كلمةٍ معنىٰ كلمةٍ أخرىٰ لتتعدَّىٰ تعديتَها ، قال شيخُنا العلَّامة السيِّدُ البُلَيديُّ : (وفي كونه سماعيّاً ، أو مَقِيساً . . خلافٌ ، والراجحُ : الأوّلُ ، وفي كونه حقيقةً ، أو مجازاً ، أو مِنْ قَبيل مُستتبَعاتِ التراكيبِ التي تُفهَمُ مِنَ اللفظ مِنْ غيرِ أنْ يكونَ مستعملاً فيها[2] . . تَرَدُّدٌ .

وإمَّا بيانيّاً ؛ بأنْ يُقدَّرَ حالٌ مِنْ فاعل الفعلِ المذكور ، وهو مُطَّرِدٌ ، فيُرجَّحُ على النَّحْوي ، فيكونُ التقديرُ : « أستعينُ مُستخِيراً في ألفيَّة ») انتهىٰ[3] .

والأوَّلُ أَوْلىٰ لوجهَينِ :

الأَوّلُ : أنَّ الاستخارةَ تَقتضِي التردُّدَ ، والمُصنِّف جازمٌ ؛ لشروعه في الفعل علىٰ وجهٍ خاصٍّ .

الثاني : أنَّ ارتكابَ التجوُّزِ في الحرف أخفُّ منه في الفعل .

ويحتملُ : أنَّهُ عدَّاهُ بـ (في) علىٰ لغةٍ قليلة ، كما أفاده المُعرِبُ والخطيبُ[4] .

واعلَمْ : أنَّ لهم تضميناً نحويّاً ، وتضميناً بيانيّاً ، وقد تقدَّما ، وتضميناً عَرُوضيّاً ؛ وهو توقُّفُ آخِرِ البيتِ على الذي بعدَهُ ، وقد استعمله الناظمُ في

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٧) : (أحسن منه : معنىٰ « أرجو » ونحوِهِ ؛ لِمَا عرفتَ أنَّ الاستخارة قبل الفعل للمُتردِّد) .

(٢) قال السيالكوتي في « حاشيته على المطول » (ص ٥٣٧) : (مستتبعات التراكيب : هي المعاني التضمُّنيّة والالتزاميّة التي تُفهَم في ضمن المدلولات المطابقيّة من غير تعلُّق قصد المُتكلِّم بها) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق١٧) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٩) ، فتح الخالق المالك (١/ ٨٦) .

مواضعَ من « الألفيَّة » ؛ كقوله : (إنْ عَرِيا) ؛ فإنَّ قولَهُ : (مِنْ نونِ. . .) إلىٰ آخره مُتعلِّقٌ به[1] .

وتضميناً بديعيّاً ؛ وهو اشتمالُ النَّظْمِ علىٰ بيتٍ أو نصفِهِ مِنْ كلام الغير ، وقد استعمله الناظمُ في قوله : (وأنشدوا : لا أقعدُ الجُبْنَ. . .) إلىٰ آخره[2] ، أفاده الطَّبَلاوِيُّ بخطِّهِ .

والحاصلُ : أنَّ « الألفيَّةَ » قد اشتملتْ علىٰ أقسام التضمين الأربعة[3] .

❁ **قوله** : (**مقاصدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ**) ؛ أي : فيها[4] ؛ صفةٌ لـ« ألفيَّة » .

استُشْكِلَ : بأنَّهُ مُخالِفٌ لقوله الآتي في آخر الكتاب : (علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ) .

وأُجِيبَ بأجوبةٍ ؛ **منها** : أنَّ ما هنا مبنيٌّ على المبالغة ، والآتيَ علىٰ بيان الواقع ، **أو يحتملُ** : [أنَّ] ما هنا علىٰ ما قصده في الابتداء ، والآتيَ علىٰ ما اتَّفقَ له ؛ لوجودِ مانعٍ ممَّا قَصَدَهُ ، أو تغيُّرِ اجتهادِهِ عمَّا قَصَدَهُ ، أو بتقدير المضاف هنا ؛ أي : جُلُّ مقاصدِ النحوِ[5] .

قال بعضُهُم : (ولا حاجةَ إلىٰ هٰذا كلِّهِ ؛ لأنَّ « مقاصدُ النحو » صفةٌ لـ« ألفيَّة » المطلوبِ الإعانةُ عليها ، وليس إخباراً بحال « الألفيَّة » حتىٰ يحصلَ

---

(١) انظر (١/٣٤٦ـ٣٤٧) .

(٢) انظر (٣/٢٦٤ـ٢٦٥) .

(٣) بقي أنَّهُ لم يتكلَّم على « الألفية » مِن حيثُ عددُ أبياتها ، وقد ذكره في « الحاشية » نقلاً عن السيوطي ؛ فقال : (عِدَّتُها ألفُ بيت ، أو ألفان ؛ بناءً علىٰ أنَّ كلَّ شطر بيت) . انظر (١/٢٠٠ـ٢٠١) .

(٤) أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الباء في (بها) للظرفية ، وسيأتي بعد قليل عن بعضهم أنَّها للسببية .

(٥) وانظر ما سيأتي في (١/٢٠١ـ٢٠٢ ، ٥/٥٩٧ـ٥٩٩) .

التناقضُ ؛ فإنَّهُ إنَّما يكونُ بين قضيَّتَينِ خبريَّتَينِ ، والحاصلُ : أنَّهُ سأل اللهَ « ألفيَّةً » بهـٰذه الصفة ، ولا يلزمُ أنْ يُعطَىٰ عينَ ما سأل ، أو الباءَ للسببيَّة ، ولا تناقضَ ؛ لأنَّ صغارَ الكُتُبِ تُوصِلُ إلىٰ كبارها) انتهىٰ .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : ما ذَكَرَهُ الإمامُ [القَرَافيُّ] في « الفروق »[1] ؛ مِنْ أنَّ الدعاءَ بالمُحالِ عادةً لا يجوزُ[2] ؛ فالمَخْلَصُ مِنْ هـٰذا : تقديرُ المضاف ، تأمَّلْ .

قال الحافظُ السُّيُوطيُّ عن مُدرِّسٍ أنَّهُ قالَ : أراد الناظمُ بقوله : (مقاصدُ النحو. . .) إلىٰ آخره كتاباً له في النحو اسمُهُ « المقاصد » ، وإنَّهُ نَظَمَهُ في « الألفيَّة » .

وأقولُ : هـٰذا قولُ مَنْ لا خبرةَ له ؛ أمَّا أوَّلاً : فليس للمُصنِّف كتابٌ يُسمَّى « المقاصدَ » ، وقد تتبَّعتُ أسماءَ كُتُبِ ابنِ مالكٍ ، وما ذكره النُّحاةُ والمُؤرِّخونَ ، فلم أَرَ مَنْ ذَكَرَ هـٰذا في أسماء كتبِهِ .

وأمَّا ثانياً : فإنَّ له كتاباً يُسمَّى « الفوائد » ؛ وهو الذي اختصرَ منه « التسهيلَ » ؛ ولذلك سمَّاه : « تسهيلَ الفوائدِ وتكميلَ المقاصد » ، فإن كان هـٰذا المُدرِّسُ أشار إلىٰ هـٰذا . . فلا يصحُّ ما ادَّعاه ؛ لأنَّ الكتابَ المذكورَ جامعٌ ، ليس في النحو أجمعُ منه ، فكيف يُظَنُّ أنَّ « الألفيَّة » نُظِمَ فيها هـٰذا الكتابُ والذي فيها لا يبلغُ خُمُسَ ما فيه ؟! فإنَّ « الألفيَّةَ » فيها ثُلُثُ ما في « الكافية » أو نصفُها ، و« الكافيةَ » فيها نصفُ ما في « التسهيل » أو أرجحُ قليلاً ، و« التسهيلَ » فيه ما في بعضِ هـٰذا الكتابِ ؛ إمَّا نصفُهُ أو أكثرُ قليلاً

---

(١) في الأصل : (الغزالي) بدل (القرافي) .

(٢) انظر « الفروق » للقرافي (٤/٢٦٨) .

بحسَب الظنِّ ؛ فإنِّي لم أقفْ عليه ، فكيف يُتصوَّرُ أنْ تكونَ « الألفيةُ » التي هي مختصرٌ مِنْ مختصرٍ حاويةً لِمَا في المبسوط الأصليِّ ؟!

وممَّا يزيدُ ما قاله فساداً : أنَّهُ لو كان المُرادُ بـ (مقاصد النحو) اسمَ كتاب . . لكان مفرداً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ ، فلم يكن يجوزُ الإخبارُ عنه بـ (محويَّهْ) ، بل كان يقولُ : (مَحْوِي) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

والمُـرادُ بـ (مقـاصـد النحـو) : عِلْمَـا الإعـرابِ والصَّـرْفِ ؛ لاحتـواء « المنظومةِ » عليهما ؛ فلا جَرَمَ أراد بـ (النحو) ما يشملُ العِلْمَينِ .

وعلمُ الصَّرفِ : ما يُبحَثُ فيه عن صحَّة الكلمةِ واعتلالِها ونحوِهما ؛ فيُقالُ مثلاً : (ضَرَبَ) : سالمٌ ، و(وَعَدَ) : مُعتلُّ الفاء ، و(قال) : أَجْوفُ ، و(رمىٰ) : ناقصٌ ، و(وَفَىٰ) : لفيفٌ مفروقٌ ، و(شَوَىٰ) : لفيفٌ مقرون ، و(أَخَذَ) : مهموزُ الفاء ، و(سَأَلَ) : مهموزُ العين ، و(قَرَأَ) : مهموزُ اللام ، وهٰكذا ، أفاده الطَّبَلاوِيُّ ، وقد نَظَمْتُ ما اصطلح عليه علماءُ الصرف في ذلك ؛ فقلتُ : [من الطويل]

صحيحٌ ومهموزٌ كذاكَ مُضاعَفٌ ... مثالٌ إذا ما اعتَلَّ فاءً كفا (وَعَدْ)
ومُعتَلُّ عينٍ نحوُ (قالَ) فأجوفٌ ... ومُعتلُّ لامٍ ناقصٌ قُلْ (غَزَا) وَرَدْ
لفيفٌ إذا ما اعتلَّ عيناً ولامُهُ ... وذاكَ هوَ المقرونُ نحوُ (هَوَى الرَّشَدْ)
وبالفَرْقِ صِفْ مُعتَلَّ لامٍ وفائِهِ ... كنحوِ (وَقَى ربِّي مِنَ السُّوءِ والنَّكَدْ)
ومُعتَلَّ فا والعينِ كـ (اليومِ) سَمِّهِ ... بمُعتَلِّ مجموعٍ أَمِنْتَ مِنَ الكَمَدْ
كمُعتَلِّ فا والعينِ واللامِ نحوُ (يا) ... وقد تمَّ أقسامٌ لذي الصَّرْفِ في الأَبَدْ[2]

---

(1) نكت السيوطي (ق/٢٥٧ـ ٢٥٨) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/١٣١ـ ١٣٣) ، وما سيأتي في كلام المُقرِّر (٥/٥٩٩ـ ٦٠٢) .

(2) قوله : (نحو : « يا ») ؛ أي : من أسماء حروف المعجم ؛ كـ (ياء) و(باء) =

وقوله : (بها مَحْوِيَّهْ) ؛ أي : فيها ؛ فالباءُ بمعنىٰ (في) الظرفيّة ، وهو مِنْ ظرفيّة المدلول في الدالّ ؛ لأنَّ (المقاصدَ) معانٍ ، و« الألفيّة » اسمٌ للألفاظ باعتبار دَلالتِها على المعاني ، ويصحُّ أنْ تكونَ الباءُ سببيةً ، وصلةُ (مَحْوِيَّهْ) محذوفةٌ ؛ أي : مَحُوزةٌ للمُشتغِلِ بسببِها .

وأصلُ (مَحْوِيَّهْ) : (مَحْوُوْيَةٌ) ؛ قُلِبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً ؛ لاجتماعها مع الياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون ، [ثمَّ] قُلِبتِ الضمَّةُ كسرةً[1] ؛ لأجل الياء .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ مَنْ أراد الخوضَ في عِلْمٍ مِنَ العلوم على الوجه الأَتَمِّ . . لا بدَّ أنْ يعرفَ حدَّهُ وموضوعَهُ وغايتَهُ وفائدتَهُ ؛ ليكونَ علىٰ بصيرةٍ في طَلَبه .

فحدُّ هٰذا العِلْمِ الذي نحن بصَدَدِهِ : عِلْمٌ بأصولٍ يُعرَفُ بها أحوالُ أبنيةِ الكلمة إعراباً وبناءً .

وموضوعُهُ : الكلماتُ العربيّة ؛ لأنَّهُ يُبحَثُ فيها عن الحركات الإعرابيّةِ والبنائيّة .

وغايتُهُ : الاستعانةُ به علىٰ فَهْمِ كلامِ الله تعالىٰ وكلامِ رسولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، والاحترازُ عن الخطأ في اللِّسان .

وفائدتُهُ : معرفةُ صوابِ الكَلِمِ مِنْ خَطَائه .

وقد تظافرتِ الرواياتُ علىٰ أنَّ أوَّلَ مَنْ وَضَعَ النحوَ : أبو الأسود الدُّئَلِيُّ ؛

= و(تاء) ؛ فالأصل فيها علىٰ مذهب أبي علي الفارسي : (يَوَي) و(بَوَي) و(تَوَي) ، وعند غيره : (يَيَي) و(بَيَي) و(تَيَي) ؛ تحرَّكت العينُ وانفتح ما قبلَها فقُلبت ألفاً ، ثمَّ قُلبت اللام همزةً ؛ لتطرُّفها . انظر « شرح الشافية » للرضي (٣/ ٧٥) ، و« المساعد » (٤/ ٢٣) .

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق ، وستأتي مثبتةً في كلام المُحشِّي في (١/ ٢٠٣) .

نسبةً إلى (دِئِل) كـ (عِنَبٍ)[1] ، كما في « القاموس »[2] ، وأنَّهُ أخذه أوّلاً عن عليٍّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله تعالى عنه[3] ، وكان أبو الأسودِ كوفيَّ الدار بصريَّ المنشأ ، ومات وقد أَسَنَّ ، مات سنةَ سبعٍ وستِّين[4] .

قال الكَرْمانيُّ في « شرح صحيح البخاريِّ » : (وأبو الأسود : بفتح الهمزة ، اسمُهُ : ظالمُ ـ بإعجام الظاء ـ ابنُ عمرِو بن سفيان ، مِنْ سادات التابعين ، وَلِيَ البَصْرةَ ، وهو المشهورُ بـ « الدُّؤَليِّ » ، وفيه اختلافاتٌ ؛

---

(١) واتَّفقوا على أنَّ أولَ مَنْ وضع التصريف معاذُ بن مسلم الهرّاء ، وهو تلميذ أبي الأسود رحمهما الله تعالى .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٣٦٢)، وصوَّب الزَّبيدي في « التاج » (٢٨/ ٤٦٤) أنَّهُ منسوبٌ إلى (دُئِل) بضمٍّ فكسر، والنسبة إليه : (دُؤَلي) ، وانظر ما سيأتي في (٥/ ٣٦٧ـ٣٦٨) .

(٣) ورُوي أنه علَّمه الاسم والفعل والحرف وشيئاً من الإعراب ، وقال له : انحُ هٰذا النحوَ ، فشرع في وضع الأبواب ، وكان ممَّا ذكره أبو الأسود : حكمُ (إنَّ) و(أنَّ) و(كأنَّ) و(ليت) و(لعلَّ) ، ولم يذكر (لٰكنَّ) ، فأمره سيدُنا عليٌّ رضي الله عنه أن يزيدها ، فزادها .

(٤) وخَلَفَ أبا الأسود خمسةُ نَفَرٍ : عَنْبَسَةُ الفيل ، وميمون الأقرن ، ويحيى بن يَعْمَر العَدْواني ، وولدا أبي الأسود ؛ عطاء ، وأبو الحارث ، ثم خَلَفَ هٰؤلاء عبدُ الله بن إسحاق الحضرمي ، وعيسى بن عمر الثقفي ، وأبو عمرو بن العلاء ، ثمَّ خَلَفَهُمُ الخليلُ بن أحمد الفراهيدي ، ثمَّ سيبويهِ والكِسَائيُّ ، ثمَّ صار الناس بعد ذلك فريقين كوفيّاً وبصريّاً ، ثمَّ خَلَفَ سيبويهِ أبو الحسن الأخفشُ الأوسط سعيد بن مَسْعدة ، وخَلَفَ الكسائيَّ الفرّاء ، ثمَّ جاء بعد ذلك صالحُ بن إسحاق الجَرْمي ، وبكر بن عثمان المازني ، ثمَّ جاء بعدَهُما محمد بن يزيد المُبرِّد ، وجاء بعده أبو إسحاق الزَّجَّاج ، وأبو بكر بن السَّرَّاج ، وابن درستويه ، وأبو بكر محمد بن مَبْرَمان ، ثمَّ جاء بعد هٰؤلاء أبو علي الحسن بن عبد الغفَّار الفارسي ، وأبو سعيد الحسن بن عبد الله السِّيرافي ، وعلي بن عيسى الرُّمَّاني ، ثمَّ أبو الفتح بن جني ، ثمَّ الشيخُ عبد القاهر الجُرْجاني ، ثمَّ الزمخشريُّ ، ثمَّ ابن الحاجب ، ثمَّ ابن مالك ، ثمَّ ابن هشام . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٤ـ ٥) .

قيل : بضمِّ الدال وسكونِ الواو ، وبالضمِّ والهمزةِ المفتوحة ، [وبالكسر والمفتوحةِ] ، قال الأخفشُ : هو بالضمِّ وكسرِ الهمزة ، إلا أنَّهُم فتحوا الهمزةَ في النِّسْبة استثقالاً للكسرتَينِ وياءِ النسبة ، وربَّما قالوا بضمِّ الدال وفتحِ الواو المقلوبةِ عن الهمزة ، وقال ابنُ الكَلْبيِّ : بكسر الدال وقلبِ الهمزة ياءً) انتهىٰ[1] .

قال الفارضيُّ : (وقيل : أوَّلُ مَنْ وضعَهُ : نصرُ بنُ عامرٍ الدُّؤَليُّ ، أو عبدُ الرحمنِ بنُ هُرْمُزَ) انتهىٰ[2] .

وقد رأيتُ بخطِّ العلَّامة منصورِ الطَّبَلاوِيِّ نقلاً عن خطِّ الشهابِ ابن قاسمٍ . . ما نصُّهُ : (يُحرَّرُ الموضوعُ والمسائل ، ويُحرَّرُ قولُهُم : الموضوعُ : ما يُبحَثُ في العلم عن عوارضه التي تلحقُهُ لذاته أو جزئِهِ . . . إلىٰ آخره . . بالنسبة للنحو ، وكيف كان الإعرابُ والبناءُ والرفعُ والنصبُ ونحوُ ذلك لاحقاً للكلمة والكلامُ للذَّات أو الجزء ؟ وكيف اقتضتْ ذاتُهُما مثلاً ذلك ؟ إلا أنْ يُرادَ : اللُّحُوقُ للذات أو غيرِهِ بحسَب الوضعِ أو الاصطلاح) انتهىٰ .

واستمدادُهُ : من الكتاب ، والسُّنَّة[3] ، وكلامِ مَنْ يُوثَقُ بعربيَّته .

وحكمُهُ : الوجوبُ لمَنْ يُرِيدُ قراءةَ شيءٍ مِنْ كلام اللهِ أو كلامِ رسولِهِ ، والندبُ في غير ذلك .

والنَّحْوُ في اللغة يُطلَقُ علىٰ معانٍ خمسة ، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً علىٰ هـٰذا العِلْم ، وأشار إليها بعضُهُم بقوله[4] : [من الوافر]

---

(١) الكواكب الدراري (٧/ ١٤٣ـ١٤٤) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢) .

(٣) انظر ما سيأتي تحشيةً وتعليقاً في (٣/ ٣٦٠ـ ٣٦١) حول الاحتجاج بالحديث النبوي .

(٤) أورد البيتين ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٥) ، والسيد القِنَاوي في =

نَحَـوْنـا نَحْـوَ دارِكَ يـا حَبِيبِـي   وَجَـدْنـا نَحْـوَ أَلْـفٍ مِـنْ رَقِيـبِ
وَجَـدْنـاهُـمْ عُـوَاةً نَحْـوَ كلْـبٍ   تمَنَّـوْا منـكَ نَحْـواً مِـنْ شَـرِيـبِ[1]

٤ـ تُقَـرِّبُ الأَقْصـىٰ بلفـظٍ مُـوجِـزِ   وتَبْسُـطُ البَـذْلَ بـوعْـدٍ مُنجَـزِ

❀قوله : (تُقَرِّبُ الأَقْصىٰ) نسبةُ التقريبِ إليها مجازٌ عقليٌّ ؛ مِنْ إسناد الفعل إلىٰ سببه العاديِّ للمُلابسة ، وإلا فالمُقرِّبُ حقيقةً هو اللهُ تعالىٰ[2] .

و(الأَقْصىٰ) ؛ أي : الأبعدَ مِنَ المعاني ، زاد بعضُهُم : فالبعيدُ أَوْلىٰ ، قيل : (وهـٰذا غيرُ لازمٍ ؛ لأنَّها قد تُقرِّبُ الأبعدَ لشِدَّةِ خفائِهِ اهتماماً به ، ولا تُقرِّبُ البعيدَ) انتهىٰ[3] ، وهو مُسلَّمٌ إن كان اللزومُ عقلياً ، وأمَّا إن كان عُرْفياً فلا ؛ إذ يلزمُ عُرْفاً مِنْ تقريب الأبعدِ تقريبُ البعيد ، أفاده بعضُهُم[4] .

فإن قلتَ : لِمَ تَرَكَ العطفَ في هـٰذا النعتِ وأتىٰ به فيما بعدَهُ ؟

فيُجابُ : بأنَّهُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذا وما بعدَهُ جنسٌ آخَرُ بالنسبة لِمَا قبله ، ففَصَلَ أحدَ الجنسَينِ عن الآخَر ؛ وذلك لأنَّ ما قبلَهُ مُبيِّنٌ لحقيقة المنعوت ،

= « فتح الرحيم الرحمن » (ص١١٧) .

(١) فالأولىٰ : بمعنى القصد ، والثانية : بمعنى الجهة ، والثالثة : بمعنى المقدار ، والرابعة : بمعنى المثل والنظير ، والخامسة : بمعنى النصيب .

(٢) جعله الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٥٠) من باب الإسناد إلى الآلة ؛ وعليه : فالمُقرِّب حقيقةً هو الله سبحانه وتعالىٰ ، وفي الظاهر المُصنِّف .

(٣) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٣) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق١٠) .

(٤) وانظر ما سيأتي في (١/ ٢٠٣ـ ٢٠٤) .

وهٰذا وما بعدَهُ مُبيِّنٌ لصفاته ، فقَطَعَ الصفاتِ عن بيان الحقيقة ، وعَطَفَ بعضَها علىٰ بعض ، ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ .

❀قوله : (بلفظٍ مُوجَزٍ) يصحُّ كونُ الباءِ للمصاحبة ؛ أي : تُقرِّبُ الأقصىٰ معَ وَجَازةِ لفظِها ، **ويصحُّ كونُها للسببيَّة** ؛ أي : تُقرِّبُ الأقصىٰ بسببِ وَجَازةِ لفظِها علىٰ خلاف المُعتاد مِنْ بُعْدِ المعنىٰ عندَ وَجَازةِ اللفظ ، **وفيه على التقديرَينِ غايةُ المدحِ للمُصنِّف** ؛ بوصفه بغاية القُدْرةِ والتمكُّنِ مِنَ التعبير ؛ حيثُ يُوضِّحُ المعانيَ بالألفاظ الوجيزةِ التي مِنْ شأنها تبعيدُهُ[١] .

ولا إشكالَ في جَعْلِ الإيجازِ سبباً للإيضاح ؛ فإنَّ فَهْمَ المعنىٰ مِنَ اللفظ الوجيزِ قد يكونُ أقربَ مِنْ فَهْمه مِنَ البسيط ؛ للمبالغة في تهذيب الوجيزِ وحُسْنِ ترتيبه ، ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ .

قال الجلالُ السُّيُوطيُّ : (ولا بِدْعَ في كون الإيجازِ سبباً للفهم ؛ كما في : « رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُهُ » ، دونَ : « وأكرمتُ عبدَ الله » ، ويجوزُ أنْ تكونَ الباءُ بمعنىٰ « مع » ، قاله ابنُ جماعةَ)[٢] .

والمُوجَز : قليلُ الحروفِ كثيرُ المعنىٰ ، أو لا على التحقيق ، وهل هو بمعنى الاختصارِ ، أو بينهما فرقٌ ؟ قال ابنُ المُلقِّنِ في « إشاراته » عن بعضهم : (الاختصارُ : حذفُ عَرْضِ الكلام ، والإيجازُ : حذفُ طولِهِ)[٣] .

---

(١) أي : تبعيدُ المعنىٰ ، والأنسب أن يقول : (تبعيدها) .

(٢) البهجة المرضية (ص١٦) ، وانظر « المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين » لابن جماعة (ق/ ٤) ، وما سيأتي في (١/ ٢٠٤ـ٢٠٦) .

(٣) الإشارات إلىٰ ما وقع في المنهاج من الأسماء والأماكن واللغات (ق/ ١١) ، وفي هامش الأصل : (قوله : « عرض الكلام » : هو تكرير الكلام مرَّةً بعد أخرىٰ ، و« طول الكلام » : هو الإطنابُ ؛ فتَرْكُ التكريرِ اختصار ، وتَرْكُ الإطنابِ إيجازٌ ، قاله ابن قاسم . انتهىٰ) .

قلتُ : لعلَّ هٰذا الفرقَ اصطلاحٌ لبعضهم ، وإلا فالذي يُفهَمُ مِنَ « المصباح » عدمُ الفَرْق[1] ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وتَبسُطُ البَذْلَ) بسكون المعجمةِ ؛ أي : العطاءَ ، قال بعضُهُم : (هو كنايةٌ عن الإتيان فيها بالتراجم والمُترجَمِ له ، أو الإتيانِ فيها بالكلام المقصودِ مِنْ غير تسويفٍ ولا تشويق) .

ويحتملُ : أنْ يكونَ في الكلام استعارةٌ تمثيليَّة ؛ حيثُ شَبَّهَ حالَ « الألفيَّة » في سُرْعة الإتيان فيها بالمقاصد عَقِبَ الترجمةِ بعبارةٍ عذبةٍ يُتوصَّلُ منها إلىٰ تلك المقاصدِ بسهولةٍ . . بحالِ كريمٍ يَعِدُ سائلَهُ ويُوفِيهِ ولا يُماطِلُهُ ، أو مكنيَّةٌ ؛ حيثُ شبَّه « الألفيَّة » في سُرْعة إيصال معانيها عندَ سماعِ ألفاظها . . بإنسان يَفِي بما يعدُ تشبيهاً مُضمَراً في النفس علىٰ جهة الاستعارة بالكناية ، وأثبت الوعدَ لها تخييلاً ، والإنجازَ وما بعدَهُ ترشيحاً[2] .

فائدة[3]

[في جواز ضبطِ جيم (مُوجز) و(مُنجز) بالفتح والكسر]

نقل شيخُ مشايخِنا العلَّامةُ الشيخُ محمَّدٌ البُدَيريُّ الدِّمْياطيُّ عن العلَّامة المُحقِّق أبي العبَّاس أحمدَ ابن الرصَّاص في « شرحه على المتن » . . ما نصُّهُ : (و« مُوجَز » يجوزُ فيه فتحُ الجيمِ وكسرُها ، وكذلك « مُنجَز » ، أمَّا الفتحُ :

(١) المصباح المنير (١/ ٢٣٣) .

(٢) سيأتي في (١/ ٢٠٦) في « التقرير » أنَّ بَسْطَ البذل هو التخييل ، والإنجازَ والوعدَ ترشيحان .

(٣) في هامش الأصل : (قوله : « فائدة . . . » إلىٰ آخره : ليستْ في محلها ، بل محلُّها بعد قوله فيما سيأتي : « خلافاً لبعضهم » قبل « اعلم » في القولة الثانية . انتهىٰ) .

فواضحٌ ، وأمَّا الكسرُ : فهو مِنْ باب « نهارٍ صائم » ، و« نهرٍ جارٍ » ، تأمَّل) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (بوعدٍ مُنجَز) ؛ أي : سريعِ الوفاء ، وبينَهُ وبين (موجز) : الجناسُ اللاحقُ ؛ لبُعْد المخرجِ بين الواو والنون ، لا مضارعٌ ، خلافاً لبعضهم[2] .

واعلَمْ : أنَّ (وَعَدَ) للخير و(أَوْعدَ) للشرِّ عندَ الإطلاق فيهما ، كما ذكره الشهابُ السُّنْدُوبيُّ[3] ، وأمَّا عندَ التقييد : فيُستعمَلُ كلٌّ منهما في الخير والشرِّ.

قال في « المصباح المنير » : (وَعَدَهُ وَعْداً : يُستعمَلُ في الخير والشرِّ ، ويُعدَّىٰ بنفسه وبالباء ؛ فيُقالُ : « وَعَدَهُ الخيرَ » و« بالخير » ، و« شرّاً » و« بالشرِّ » ، وقد أسقطوا لفظَ « الخير » و« الشرِّ » وقالوا في الخير : « وَعَدَهُ وَعْداً وعِدَةً » ، وفي الشرِّ : « وَعَدَهُ وعيداً » ؛ فالمصدر فارقٌ ، و« أَوْعدَهُ إيعاداً » ، وقالوا : « أَوْعدَهُ خيراً » و« شرّاً » بالألف أيضاً ، وأدخلوا الباء مع الألف في الشرِّ خاصَّةً[4] .

والخُلْفُ في الوعد عندَ العربِ كَذِبٌ ، وفي الوعيدِ كَرَمٌ ؛ قال الشاعر[5] : [من الطويل]

وإنِّي وإنْ أَوْعَدتُهُ أو وَعَدتُهُ ... لَمُخلِفُ إيعادي ومُنجِزُ مَوْعِدِي

---

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/٦) ، والرواية المشهورة : بفتح الجيم ، وكذلك ضُبطت في « الألفية » التي بخط الإمام ابن هشام .

(٢) انظر ما سيأتي في (١/٢٠٧ـ٢٠٩) .

(٣) المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية (ق/٥) .

(٤) فقالوا مثلاً : (أوْعده بالقتل) .

(٥) البيت لعامر بن الطُّفَيل في « ديوانه » (ص٥٨) .

ويُمكِنُ الفرقُ : بأنَّ الوعدَ حاصلٌ عن كرم وهو لا يتغيَّرُ ، فناسَبَ ألَّا يتغيَّرَ ما نشأ عنه ، والوعيدَ ناشئٌ عن غضب في الشاهد والغضبُ يَسكُنُ ويزولُ ، فناسَبَ أنْ يكونَ كذلك ما حَصَلَ عنه .

وفرَّق بعضُهُم أيضاً بالنسبة لله عزَّ وجلَّ ؛ فقال : الوعدُ حقُّ العبادِ على الله تعالىٰ ، ومَنْ أَوْلىٰ بالوفاء منه تعالىٰ ؟! والوعيدُ حقُّ اللهِ تعالىٰ ؛ فإن عفا فقد أَوْلى الكرمَ ، وإن واخذَ فبالذنب) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

والباءُ في (بوَعْدٍ) : للمصاحبة ، أو السببيَّة ؛ أي : معَ وعدٍ ناجزٍ ؛ أي : لا مطلَ في إعطاء موعودِهِ ولا تأخيرَ ، أو بسببِ ذلك .

فإن قلت : الإعطاءُ بدون وعدٍ أبلغُ في المدح ، فلِمَ قيَّد بالوعد ؟

قلت : كأنَّهُ لأنَّهُ الواقعُ ؛ لأنَّ فَهْمَ المعاني منها لا يحصلُ بمُجرَّد وجودِها ، بل لا بدَّ مِنَ الالتفات إليها وتصوُّرِ ألفاظِها ؛ [فكأنَّها لتهيُّئِها للفَهْم منها وتوقُّفِ الفَهْمِ منها علىٰ ذلك] تَعِدُ وعداً ناجزاً ، ذَكَرَهُ ابنُ قاسم[2] .

٥ـ وتَقْتَضِـي رِضـاً بغيـرِ سُخْـطِ ... فـائقـةً ألفيَّـةَ ابـنِ مُعْـطِ

* قوله : (وتَقتضِي) ؛ أي : تطلبُ ، وإسنادُ الاقتضاءِ بمعنى الطَّلَب إليها . . مجازٌ ؛ لأنَّ الطالبَ حقيقةً ناظمُها .

ويصحُّ أنْ يكونَ معنىٰ (تَقتضِي) : تستلزمُ ؛ لأنَّ اشتمالَها على المحاسن يستلزمُ الرِّضا ؛ بمعنى اعتقادِ كمالِها في الواقع ؛ فلا عبرةَ بمُعانَدةِ مُعانِدٍ .

(١) المصباح المنير (٢/ ٩١٦ـ ٩١٧) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٠) ، وما بين المعقوفين زيادة منها .

وقال البُهُوتيُّ : (**الظاهرُ** : أنَّهُ بمعنىٰ : تَدُلُّ ؛ فهو مِنْ قَبيل : « نطقتِ الحـالُ بكـذا » ؛ أي : دلَّـتْ ؛ علـىٰ جهـة الاستعـارة التبعيَّـة ، أو المجـازِ المُرسَل)[1] .

قال بعضُهُم : (**ويحتملُ** : أنْ يكونَ استعارةً بالكناية ؛ حيثُ شبَّه « الألفيةَ » بعاقلٍ تشبيهاً مُضمَراً في النفس ، وإثباتُ الطَّلَب تخييلٌ) .

ومُتعلِّقُ الفعلِ محذوفٌ ؛ أي : من الله ، أو مِن قارئها .

❁ **قوله** : (رِضاً) بكسر الراء : مصدرُ (رَضِيَ) علىٰ غير قياس ، **والقياسُ** : فتحُها ؛ كما سيُنبِّهُ عليه في (أبنية المصادر) بقوله[2] :

و(فَعِـلَ) الـلازمُ بـابُـهُ (فَعَـلْ) كـ (فَرَحٍ) وكـ (جَوىً) وكـ (شَلَلْ)

وأصلُهُ : (رِضَوٌ) ؛ قُلِبتِ الواوُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وحُذفتِ الألفُ ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، والفتحةُ مُقدَّرةٌ علىٰ هـٰذه الألف .

والرِّضا : خلافُ السُّخْط ، **وإنَّما صرَّح بقوله** : (بغير سُخْط) مِنْ باب الاحتراس ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّها تطلبُ رضاً ما ولو مِنْ وجهٍ ، **ومثلُهُ** : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَيَتَعَلَّمُونَ مَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ ﴾ [البقرة : ١٠٢] .

وهو صفةٌ لـ (رضاً) ، أو مُتعلِّقٌ بـ (تَقتضِي) ، **والباءُ** : للمصاحبة ، **والقياسُ** : (السَّخَط) ؛ كـ (الفَرَح) ؛ وهو تغيُّرُ النَّفْسِ وانقباضُها لأخذ الثأر ، فإن أُطلِقَ في حقِّ اللهِ تعالىٰ فالمُرادُ لازمُهُ ؛ وهو إرادتُهُ تعذيبَ المسخوطِ عليه[3] .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٢) .

(٢) انظر (٤/ ٧٦ـ ٧٧) .

(٣) هو ما ذهب إليه الإمام الأشعري ؛ من كونه يرجع إلى صفة ذات ، وذهب القلانسي =

وفي كلامه مِنْ أنواع البديعِ : **المقابلةُ**[1] .

❀ **قوله** : (**فائقة**) اسمُ فاعلٍ مِنْ (فاقَهُ) ؛ أي : عَلَاه بالشرف ، قال ابنُ قاسمٍ : (**فائقةً** ؛ أي : لفظاً ومعنىً) انتهىٰ .

وأمَّا تعليلُ بعضِهِم كونَها فائقةً ما ذُكِرَ بأنَّها مِنْ بحرٍ واحد ، و« ألفيةَ ابنِ مُعْطٍ » مِنْ بَحْرَينِ ـ وهما الرجزُ والسريع ـ . ففيه نَظَرٌ ؛ لِمَا صرَّح به علماءُ العَرُوضِ ـ ومنهم العلَّامةُ العُمَرِيُّ في « شرح الكافي » ـ مِنْ أنَّ إدخالَ بحرٍ في بحرٍ غيرُ جائزٍ .

قال : (و« الألفيَّةُ » كلُّها مِنْ بحر الرجز ، وليس شيءٌ منها مِنْ بحر السريع ، وإنَّما اشتبه علىٰ مَنْ أثبتَ فيها شيئاً من السريع ؛ مِن استعمال الناظمِ في بعض الأبيات الضربَ الثانيَ المقطوعَ مِنْ أَضْرُبِ الرجز ، وجَعْلِ العَرُوضِ مثلَهُ للتصريع ، فيصيرُ وزنُهُ : « مستفعلُنْ مستفعلُنْ مفعولُنْ » ، ومثلها ، فيشتبهُ بالعَرُوضة الرابعة من السريع ، فلا يُميِّزُ بينهما إلا مَنْ له دُرْبةٌ بهٰذا الفنِّ) ، ثمَّ قال : (وقد وقع هٰذا الاشتباهُ للإمام ابنِ المُعطي ، وتبعه بعضُ شُرَّاحه) انتهىٰ .

وقد حُكِيَ : أنَّ الناظمَ قال أوَّلاً :

فـائقـةً منهـا بـألـفِ بيـتِ

= وابن كُلَّاب وابن فُورك : إلىٰ أنه يرجع إلىٰ صفة فعل ؛ أي : تعذيب . انظر هٰذه المسألة في « الأسماء والصفات » لعبد القاهر البغدادي (٣/ ٣٥٩) ، و« مجرد مقالات الأشعري » (ص ٤٨) .

(١) أي : بين (الرضا) و(السخط) ، كما سيُصرِّح به في (١/ ٢١١) ، والمشهور : أنَّ بينَهُما مطابقةً لا مقابلة ؛ لأنَّ المقابلة تكون بالجمع بين أربعة أضداد فأكثر ، والمطابقةَ تكون بالجمع بين ضِدَّينِ فقط . انظر « خزانة الأدب » لابن حجة (١/ ١٢٩) .

فلم يُفتَحْ عليه بشيءٍ مُدَّةً ، [ثمَّ] رأىٰ في منامه قائلاً يقولُ له : كَمِّلْ « ألفيَّتَكَ » ، فقال : ماذا أقولُ ؟ فقال : قُل :

والحـيُّ قـد يَغلِـبُ ألـفَ مَيِّـتِ

فعَرَفَ أنَّهُ الإمامُ ابنُ مُعْطٍ ، وأنَّهُ أساء الأدبَ في حقِّهِ ، فرَجَعَ عنه إلىٰ ما ذكر[1] ، وهٰذا يقتضِي : أنَّ المُرادَ : تفوقُها مِنْ جهة المعنىٰ والحُكْمِ ، لا مِنْ جهةِ كونِ تلك مِنْ بحرَينِ وهٰذا مِنْ بحرٍ[2] .

و(فائقة) : منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل (تقتضي)[3] ، أو مرفوعٌ خبرُ محذوفٍ ؛ أي : هي فائقةٌ ، أو مجرورٌ نعتٌ لـ (ألفيَّة) ؛ علىٰ حدِّ : ﴿وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ﴾ [الأنعام : ٩٢] ؛ في النعت بالمفرد بعدَ النعت بالجملة ، والغالبُ العكس ، وأَوْجَبَهُ بعضُهُم ، ولعلَّهُ يُعرِبُ (مبارك) في الآية خبراً لمحذوفٍ[4] .

و(ابن مُعْطٍ) : هو أبو الحسن يحيى بنُ مُعْطِ بن عبد النور الزَّوَاويُّ الحنفيُّ[5] ، سكن دمشقَ طويلاً ، واشتغل عليه خلقٌ كثيرٌ ، ثمَّ سار إلىٰ

---

(١) أورد هٰذه القصة الملوي في « الأنوار البهية » (ق/٦ـ ٧) ، وابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص٢٣) ، وانظر (١/ ٢١٢) .

(٢) قوله : (وهٰذا) ؛ أي : المؤلف أو النظم ؛ وهو « ألفية ابن معط » ، والأنسب أن يقول : (وهٰذه) .

(٣) وهي الرواية المشهورة ، وكذلك ضبطت بخط الإمام ابن هشام ، وانظر كلام المُقرِّر في (١/ ٢١١) .

(٤) انظر « الدر المصون » (٤/ ٣٠٧ـ ٣٠٩ ، ٥/ ٣٧) ، وسيأتي في (١/ ٢١٢) .

(٥) كذا هنا وفيما سيأتي في (١/ ٢١٣) ، وفي أكثر المصادر والمراجع : (أبو الحسين) بدل (أبو الحسن) ، وفي بعضها : (عبد المعطي) بدل (ابن معط) ، وانظر « وفيات =

مصرَ ، وتصدَّر بالجامع العتيقِ لإقراء الأدب إلىٰ أنْ تُوفِّيَ بالقاهرة في سَلْخِ ذي القَعْدة سنةَ ثمانٍ وعشرينَ وستِّ مئة ، ودُفِنَ من الغد علىٰ شَفِيرِ الخندق بقرب تُرْبة الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه ، ومولدُهُ : سنة أربعٍ وستِّينَ وخمسٍ مئة ، كذا ذَكَرَهُ العلَّامةُ البُدَيريُّ[١] .

لٰكن قال الشيخ يحيىٰ : (إنَّهُ كان مالكيّاً ، وتفقَّهَ بالجزائر : علىٰ أبي موسى الجُزُوليِّ ، ثمَّ تشفَّعَ ؛ كابن مالكٍ وأبي حيَّانَ حينَ الخروجِ من المغرب) انتهىٰ[٢] .

ويُمكِنُ الجمعُ بينَ كلامَيْهما علىٰ تقدير تسليمِهِ : بأنَّهُ تحنَّف آخِراً ، فراجِعْهُ[٣] .

٦ـ وهْــوَ بسَبْــقٍ حــائــزٌ تَفْضِيــلَا　　مُستــوجِــبٌ ثَنَــائــيَ الجَمِيــلَا

❁ قوله : (بِسَبْقٍ) هو الوصولُ إلى الشيء ، وأصلُهُ : التقدُّمُ في السير ، ثمَّ تُجُوِّزَ به عن كلِّ تقدُّمٍ ، وأشار بهٰذه الجملة لأمرٍ شرعيٍّ بيَّنه عليه السلام بقوله : « مَنْ سَنَّ سُنَّةً حسنةً كانَ لهُ أجرُها وأجرُ مَنْ يعملُ بها إلىٰ يومِ القيامةِ »[٤] .

= الأعيان » (٦/ ١٩٧) ، و« تاريخ الإسلام » (٤٥/ ٣٣١) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢٢/ ٣٢٤) ، ومقدمة الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » (ص١٢) .

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٦) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٦) .

(٣) ذكر جلُّ مَنْ ترجم له أنَّهُ كان حنفيّاً ، وهو مذكورٌ في طبقاتهم ، ووُجد منصوصاً عليه بخط ابن معطٍ نفسه . انظر ما سيأتي تعليقاً في (١/ ٢١٣) .

(٤) رواه مسلم (١٠١٧) عن سيدنا جرير بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه .

قال ابنُ قاسم : (أي : بسبقِ عليَّ في الزمن والإفادةِ ، لا بزيادة الرُّتْبَةِ في العلم ، والمُتبادرُ : تعلُّقُهُ بـ « حائز » ، والباءُ للسببيَّة ، وفيه : أنَّهُ يُفهِمُ حينئذٍ أنَّهُ لا يستحقُّ إلا بمُجرَّدِ السَّبْقِ ، وذلك بالذمِّ أشبهُ ، مع أنَّ المقصودَ مدحُهُ ، فيجوزُ علىٰ بُعْدٍ أنْ يكونَ خبراً آخَرَ لقوله : « وهو » ؛ أي : وهو مُلتبِسٌ بسبقٍ ، ويكونُ الغرضُ مِنْ هـٰذه الجملةِ الإشارةَ إلىٰ فضيلة السَّبْقِ ، ثمَّ الإشارة إلىٰ فضيلةٍ أخرىٰ بقوله : « حائزٌ تفضيلا ») انتهىٰ .

❀قوله : (حائزٌ تَفْضِيلَا) حائزٌ : اسمُ فاعلٍ (حاز الشيءَ) : إذا استولىٰ عليه وضمَّهُ ، و(التفضيل) : مصدرُ (فضَّلتُهُ علىٰ غيره) ؛ أي : حَكَمتُ له بالفضل ، أو صيَّرتُهُ فاضلاً ، والفضلُ والفَضِيلةُ خلافُ النقصِ والنَّقِيصة .

فإن قلتَ : قد نَسَبَ إليه التفضيلَ الذي هو الحُكْمُ بالفضل أو تصييرُهُ كذلك ، وذلك صفةٌ للمُفضِّل ـ بكسر الضاد ـ لا لابن مُعْطٍ ؛ فلا يكونُ حائزاً له ؛ إذ الشخصُ لا يحوزُ فضيلةَ غيرِهِ .

فالجوابُ عن ذلك : أنَّهُ إذا أُخِذَ المصدرُ الذي هو (التفضيلُ) مِنَ المبنيِّ للمفعول.. كان صفةً له ؛ أي : كونَهُ مُفضَّلاً علىٰ غيره ، أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] .

وأُجِيبَ أيضاً : بأنَّهُ مجازٌ ؛ مِنْ باب إطلاق المُسبَّب وإرادةِ السبب ؛ لأنَّ الفضلَ في العادة سببٌ للتفضيل[2] .

وقال ابنُ قاسمٍ : (تفضيلاً ؛ أي : استحقاقَ التفضيل ، أو نَفْسَهُ ـ أي : منِّي ، أو من غيري ، أو منهما ـ له عليَّ ؛ بقرينةِ حذف المعمولِ المناسب

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٤) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٢) .

للتعميم ، إلا أنَّ قولَهُ : « مُستوجِبٌ ثنائيَ » يُؤيِّدُ أنَّ المرادَ : تفضيلاً منِّي)
انتهىٰ .

❁ قوله : (مُستوجِبٌ) ؛ أي : مُستحِقٌّ أو طالبٌ وجوبَ ذلك ؛ أي : كأنَّهُ طالبٌ لذلك ؛ لأنَّ حالَهُ يَقتضِيهِ . انتهى « ابن قاسم »[1] ؛ فالسينُ والتاء للصيرورة على الأوَّل ؛ أي : صار يجبُ له ثَنائي الجميل ؛ على حدِّ : (استحجرَ الطينُ) ، وللطَّلَب على الثاني ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (الجَمِيلَا) خصَّص به الثناءَ إنْ قلنا : إنَّهُ حقيقةٌ في غير الجميل أيضاً ، أو دَفَعَ به احتمالَ إرادةِ المجازِ وحدَهُ أو مع غيره إنْ قُلْنا : إنَّهُ حقيقةٌ في الجميل فقط[2] .

٧ـ واللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ وافِرَهْ لي ولهُ في دَرَجاتِ الآخِرَهْ

❁ قوله : (واللهُ يَقْضِي) جملةٌ إنشائيَّةٌ ، أوردها بصورة الخبر ؛ مبالغةً في رجاء الإجابةِ ؛ حتىٰ كأنَّهُ في الأمور التي تُحكىٰ ويُخبَرُ عنها .

ومعنىٰ (يَقضِي) : يحكمُ ويُقدِّرُ ، وإلا فقضاءُ اللهِ عندَ الأشاعرة ـ كما قال في « شرح المواقف » ـ : هو إرادتُهُ الأزليَّةُ المُتعلِّقةُ بالأشياء علىٰ ما هي عليه فيما لا يزالُ ، وذلك لا يناسبُ المضارعَ ، قال : (وتقديرُهُ : إيجادُهُ إيَّاها علىٰ قَدْرٍ مخصوص وتقديرٍ مُعيَّنٍ في ذواتها وأحوالِها) « ابن قاسم »[3] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٢) .
(٢) وعليه : فتكون الصفة لازمةً .
(٣) انظر « شرح المواقف » (٢/ ٣٩٢) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٥٣) .

❁ قوله : (بِهِباتٍ) جمعُ (هِبَة) ؛ وهي العَطِيَّةُ ، وتنوينُها للتكثير والتعظيمِ[1] ؛ ففي (وافِرهْ) مبالغةٌ عظيمة .

❁ قوله : (وافِرَهْ) قال ابنُ قاسمٍ : (صحَّ وصفُ الجمعِ ـ وهو « هباتٍ » ـ بوصف المفردِ ـ وهو « وافِرهْ » ـ لأنَّ جمعَ ما لا يعقلُ يُعامَلُ معاملةَ المفرد في وصفه وفعله ؛ نحوُ : « الجذوعُ انكسرتْ » و« مُنكسِرةٌ » ، وإنَّما لم يُعبِّرْ بنعتِ الجمع ؛ إشارةً إلىٰ أنَّها لتناسُبِها في خواصِّها الجليلةِ كأنَّها نوعٌ واحد .

وأمَّا ما يُقالُ : إنَّهُ وصفَهُ بوصف المفرد ؛ لأنَّهُ جمعُ سلامةٍ وهو للقِلَّة ـ أي : وذلك جائزٌ فيه ـ . ففيه : أنَّ الغَرَضَ بوصف هـٰذا الجمعِ بهـٰذا الوصف . . الإشارةُ إلى الكَثْرة ؛ لأنَّهُ المناسبُ للمدح ، فكيف يُنظَرُ في وصفه إلىٰ قِلَّتِهِ ويُعامَلُ معاملةَ القليل ؟!) انتهىٰ .

وكتب بعضُ الأفاضلِ بهامشه ما نصُّهُ : (قولُهُ : « الإشارةُ إلى الكَثْرة » لك أنْ تقولَ : حيثُ كان الغَرَضُ ذلك وهو الظاهرُ . . فما النُّكْتةُ في الإتيان بجمع السلامة دونَ جمعِ الكَثْرة ؟

وقد يُقالُ : آثَرَ هـٰذا الجمعَ ؛ إشارةً إلىٰ أنَّ « الهباتِ » وإنْ كَثُرتْ في ذاتها وعَظُمتْ في نفسها . . فهي بالإضافة إلىٰ جَنابِهِ الأقدسِ ، وعطائه الواسعِ الأنفسِ . . قليلةٌ ، فتأمَّل) انتهىٰ .

وقد نَظَمَ الأُجْهُوريُّ القاعدةَ التي أشار إليها الأُشْمُونيُّ[2] ؛ فقال[3] : [من الرجز]

---

(١) انظر ما سيأتي من كلام المُقرِّر في (١/ ٢١٥ـ٢١٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٧) ، وقد أوردت كلامه تعليقاً في (١/ ٢١٦) .

(٣) مواهب الجليل بحل ألفاظ الشيخ خليل (٣/ق٥٣٠) ، وفيه : (الأفصح) بدل (الأكثر) في كلا الموضعين .

وجمـــعُ كثـــرةٍ لِمَـــا لا يعقــلُ ... الأكثــرُ الإفــرادُ فيــهِ يــا فُــلُ
وفــي ســواهُ الأكثــرُ المُطــابقــهْ ... نحــوُ (هبــاتٍ وافــراتٍ لائقــهْ)

وإنَّما كان الأكثرُ الإفرادَ في الأُولىٰ ؛ لأنَّ عدمَ الاعتناءِ بشأنِ ما لا يعقلُ اقتضىٰ عدمَ النَّظَرِ إليه ، فلم يُطابَقْ ، والعاقل مطلقاً منظورٌ إليه ، فاعتُنِيَ بشأنه في المطابقة .

فإن قيل : يَرِدُ علىٰ ما ذكر جمعُ القِلَّةِ مِنْ غير العاقلِ ؛ فإنَّهُ مُطابَقٌ .

أُجِيبَ : بأنَّهُ لا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ إنَّما طُوبِقَ ؛ جبراً للقِلَّة ، ولئلا يُتوهَّمَ لذلك كونُهُ مفرداً ، فتأمَّلْ[1] .

❊ قوله : (لي ولهُ) كان الأحسنُ أنْ يقولَ ـ كما قال الأُشْمُونيُّ ـ[2] :

واللهُ يَقضِي بالرِّضا والرحمهْ ... لــي ولــهُ ولجميــعِ الأُمَّــهْ

قال ابنُ قاسمٍ : (فإن قلتَ : هلَّا قال : « ولجميع المسلمين » : فإنَّ تعميمَ الدعاء أَوْلىٰ وأقربُ للإجابة ، كما دلَّ عليه الحديثُ .

قلتُ : لعلَّهُ عمَّم في اللفظ أو بالقلب دونَ الكتابة ، ويبقى الكلامُ في أنَّهُ : هل يُطلَبُ التعميمُ في الكتابة أيضاً ؟ وهو مَحَلُّ نَظَرٍ) انتهىٰ[3] ، كتب بعضُ الأفاضل : لا يَبعُدُ الطَّلَبُ[4] .

❊ قوله : (في دَرَجاتِ الآخِرَهْ) جمع (دَرَجَة) ؛ وهي المَراقي ؛ قال في

---

(١) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق١٢) .
(٢) شرح الأشموني (١/٧) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/٥٤) ، و« المنح الوفية » (ق/٥) .
(٤) قال الصبان في « حاشيته » (١/٥٤) : (الأقرب : الطلب ، قياساً علىٰ طلب كتابة البسملة والحمدلة والصلاة والسلام ، فتأمَّلْ) .

« المصباح » : (الدَّرَج : المَراقي ، الواحدةُ : « دَرَجَة » ؛ مثلُ « قَصَبٍ وقَصَبَة ») انتهى[١] .

والمُرادُ : مراتبُ الآخرة الحِسِّيَّةُ والمعنويَّةُ ؛ بأنْ يُكثِّرَ الإعطاءَ منها ، واقتصرَ على (الآخرة) ؛ لأنَّها المُهِمُّ عندَ العاقل ، أفاده ابنُ قاسم ، أو لأنَّ ابنَ مُعْطٍ سَبَقَ للدار الآخرة ؛ فالدعاءُ حينئذٍ بالنسبة إليه لا يظهرُ إلا فيها[٢] .

تنبيه

[في ذِكْرِ بعضِ ما اشتملتْ عليه الخُطْبةُ مِنَ البدائعِ واللطائفِ]

قد عُلِمَ ممَّا تقدَّم أنَّ هٰذه الخُطْبَةَ اشتملتْ علىٰ بدائعَ ولطائفَ ؛ فمِنْ ذلك : الجناسُ التامُّ المُتماثِلُ في مطلعها في قوله : (مَالِكِ) و(مالِكِ) ، والجناسُ اللاحقُ في قوله : (مُوجَز) و(مُنجَز) .

ومِنْ ذلك : المجازُ العقليُّ في قوله : (تُقَرِّبُ) ؛ أي : في إسناد (تُقَرِّبُ) إلىٰ ضمير « الألفيَّة » ؛ [وكذلك] في قوله[٣] : (وتَبسُطُ) (وتَقتضِي) .

ومِنْ ذلك : الاحتراسُ اللطيفُ في قوله : (مُنجَز) وصفاً لـ (وعد) ؛ دفعاً لتَوَهُّمِ عدمِ الوفاء به ، أو تَوَهُّمِ تأخيرِ الموعود به ؛ كما في قول التنزيل : ﴿ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ﴾ بعدَ قولِهِ : ﴿ بَيۡضَآءَ ﴾ مِنْ قوله خطاباً لموسىٰ عليه الصلاة والسلام : ﴿ وَأَدۡخِلۡ يَدَكَ فِي جَيۡبِكَ تَخۡرُجۡ بَيۡضَآءَ مِنۡ غَيۡرِ سُوٓءٍ ﴾ [النمل : ١٢] ؛ دفعاً لتَوَهُّمِ البَرَصِ مِنْ عموم قولِهِ : ﴿ بَيۡضَآءَ ﴾ ، وكما في قول الشاعرِ الداعي لمحبوبته :

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٦٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٣) .

(٣) في الأصل : (وذلك) .

(غيرَ مُفْسِدِها) من قوله(١) : [من الكامل]

فسقى ديارَكِ غيرَ مُفْسِدِها صَوْبُ الربيعِ ودِيمةٌ تَهْمِي

وفي قول الناظم أيضاً : (بغير سُخْط) : احتراسٌ أيضاً ؛ لما فيه مِنْ دَفْعِ ما قد يُتوهَّمُ ؛ مِنْ طَلَبِها رضاً ما ، بقرينة تنكيرِهِ وإن شابه مقابله .

ومِنْ ذلك : الاستعارةُ المكنيَّةُ التخييليَّةُ في قوله : (وتبسطُ البَذْلَ بوعدٍ مُنجَزِ) ؛ حيثُ شبَّه « أُرْجُوزتَهُ الألفيَّة » تشبيهاً مُضمَراً في النَّفْس . . بامرأةٍ حسناءَ بجامع المَلاحةِ في الصفات ، ثمَّ أثبتَ شيئاً مِنْ روادف المُشبَّهِ به تخييلاً ؛ وهو بَسْطُ البَذْلِ ؛ أي : العطاء .

كذا وجدتُهُ بخطِّ العلَّامة سيِّدي محمَّد الطَّبَلاويِّ ، رحمه الله تعالىٰ ونفعنا به ، آمين ، والله أعلمُ بالصواب .

وصلّى الله على سيّدنا محمّد وعلى آله وصحبه وسلّم

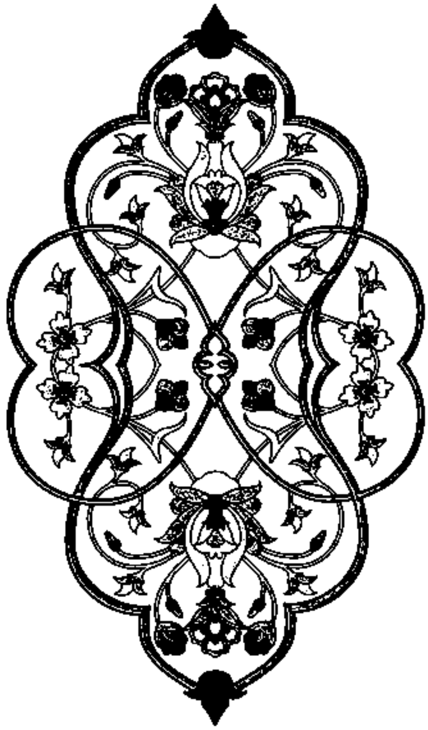
آمين آمين

---

(١) البيت لطرفة في « ديوانه » (ص١٠٤) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها قتادة بن مسلمة الحنفي ، ومطلعها :

إنَّ امرأً سَرِفَ الفؤادِ يَرىٰ عسلاً بماءِ سحابةٍ شَتْمي

وفيه : (فسقىٰ بلادَكَ) ، والدعاء فيه لممدوحه قتادة ، وانظر « عروس الأفراح » (١/ ٦١٣) ، و« شرح المختصر » للسعد (ص٤٦٩) .



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الأول

دار التقوى
دمشق الشام

[خطبة المحشي]

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله الذي رَفَعَ قَدْرَ مَنِ انخفضَ لربوبيَّته ، وأعزَّ شأنَ مَنِ انتصبَ لنُصْرة دينِه وإقامةِ حُجَّتِه ، والصَّلاةُ والسَّلامُ علىٰ سيِّدنا ومولانا محمَّدٍ ذي الجاه الرفيع ، وعلىٰ آله وأصحابه أُولي القُوَّة في الدِّين والحِصْنِ المَنيع .

أما بعد :

فيقولُ المُرتجِي شُكْرَ المَساعي ، أحمدُ بنُ الشيخ أحمدَ السُّجاعي[1] ، حفَّهُما اللهُ والمسلمينَ بألطافه الخفيَّة ، وأسكنَهُما ومُحبِّيهِما الغُرَفَ العَلِيَّة[2] :

قد طَلَبَ منِّي بعضُ الأحباب ، أَجْزلَ اللهُ لي ولهم الثواب ، المرَّةَ بعدَ المرَّة . . أنْ أكتبَ حاشيةً علىٰ « شرح قاضي القُضاةِ بالدِّيار المصريَّةِ بهاءِ الدين عبدِ الله بنِ عبد الرحمـٰن ابنِ عَقيل » ؛ من ولد عَقيل بن أبي طالب ، وُلد في مُحرَّمٍ سنةَ ثمانٍ ـ أو سبع ـ وتسعينَ وستِّ مئة ، ولازمَ أبا حيَّانَ إلىٰ أنْ قال :

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمدُ لله ربِّ العالَمين ، والصلاةُ والسلامُ علىٰ أشرف المُرسلِين ، سيِّدِنا مُحمَّدٍ وعلىٰ آله وصحبِهِ أجمعين .

---

(١) يجوز ضبط السين بالوجهين . انظر ما سبق في (١/٤٩ ـ ٥٠) .

(٢) انظر ما سبق في (١/ ٥٠ ، ٥٢) .

(ما تحتَ أَديمِ السماءِ أَنحىٰ مِنِ ابن عَقيل)[1] ، وتُوفِّيَ سنةَ تسعٍ وستينَ وسبع مئة ، ودُفِنَ قريباً من ضريح إمامِنا وإمامِهِ الشافعيِّ[2] .

فأجبتُهُ إلىٰ ما طَلَب ؛ رجاءَ عونِ الله وبلوغِ الأَرَب ، سالكاً في ذلك الاختصار ، ومُعوِّلاً علىٰ « شرح العلَّامة الأُشْمُونيِّ » وما كتبه عليه مشايخُنا الأخيار ، وعلىٰ غيرها ؛ كـ « حواشي ابن الناظم » لشيخ الإسلام[3] ، ونحوِ ذلك ممَّا تراه مِنْ فَتْحِ السلام .

وسمَّيتُها :

« فتح الجليل على شرح ابن عقيل »

❀❀❀

(١) أَديم السماء : وجهها ، وكذا أَديم الأرض ، وهو صعيدها . انظر « الكاشف عن حقائق السنن » (٢/ ٧٢١) ، وما سبق في (١/ ٤٢) .

(٢) فهو شافعيُّ المذهب ، خلافاً لِمَنْ توهَّم أَنَّهُ حنبليٌّ ، وقد نبَّهتُ علىٰ ذٰلك في ترجمته . انظر (١/ ٤٠ ـ ٤١) .

(٣) هو قاضي القضاة الإمام الفقيه المجدد زكريا الأنصاري رحمه الله تعالىٰ ورضي عنه ، وحواشيه هي المُسمَّاة بـ « الدرر السنية علىٰ شرح الألفية » .

ديباجة الناظم

بسم الله الرحمن الرحيم

١ ـ قــــالَ مُحمَّـــــدٌ . . . .

[شرح ديباجة الناظم]

❁ قولُهُ : (قالَ مُحمَّدٌ) نزَّل ما سيحصُلُ منزلةَ الحاصلِ تجوُّزاً ، فعبَّر عنه بـ (قال) ، وهـٰذه طريقةُ النُّحاة ؛ فالتجوُّزُ في التنزيل لا في الفعل ، . . . . .

❁ قوله : (نزَّل ما سيحصُلُ) ؛ أي : القولَ الذي سيحصُلُ (منزلةَ الحاصلِ) ؛ أي : القولِ الحاصلِ .

وقوله : (فعبَّر عنه بـ « قال ») ؛ أي : عبَّر عما سيحصُلُ ـ وهو القولُ في المستقبل ـ بـ (قال) ؛ بحيثُ يكونُ مدلولاً لها .

وقوله : (فالتجوُّزُ في التنزيل) المُرادُ بالتجوُّز : ارتكابُ خلافِ الأصل ، وليس المُرادُ به استعمالَ اللفظ في غير ما وُضِعَ له لعلاقةٍ وقرينة ؛ حتىٰ يَرِدَ ما أَوْرَدَهُ بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّهُ لا معنىٰ للتجوُّز في التنزيل ؛ لأنَّهُ ليس بكلمة . انتهىٰ .

والظرفيَّةُ : مِنْ ظرفيَّة العامِّ في الخاصِّ ؛ بمعنىٰ تحقُّقِهِ فيه ؛ إذ التنزيلُ من أفراد ارتكابِ خلاف الأصل ؛ إذ الأصلُ أنْ لا تنزيلَ .

أو أنَّهُ شبَّهَ القولَ في المُستقبَلِ بالقولِ في الماضي[1] ، . . . .

وقوله : (**أو أنَّهُ شبَّهَ القولَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : **بجامع مُطلَقِ الحصول** ؛ لأنَّ مقولَهُ حاصلٌ في ذِهْنه كحصول الماضي في الخارج ، **أو مُطلَقِ التحقُّق** ؛ نَظَراً لِمَا قَوِيَ عندَهُ مِنْ تحقُّقِ وجودِهِ في الخارج كتحقُّق الماضي .

وقرينةُ **هٰذا المجاز** : **تقدُّمُ الخُطْبة على المقصود** ؛ **بدليل قوله** : (وأستعينُ اللهَ . . .) إلىٰ آخره .

وكونُ المُرادِ (وأستعينُ اللهَ علىٰ إظهارِ ألفيَّة أو الانتفاعِ بها) ؛ فلا يُنافي تأخُّرَ الخُطْبة عن المقصود . . تَكَلُّفٌ لا ينساقُ إليهِ الذِّهْنُ[2] .

علىٰ أنَّهُ عندَ تأخُّرِ الخُطْبة يكونُ بعضُ المَقُولِ سابقاً ـ وهو المقصودُ ـ وبعضُهُ الآخَرُ مُتأخِّراً ؛ وهو قولُهُ : (أحمدُ ربِّي . . .) إلىٰ آخر الخُطْبة ؛ فلا يكونُ الماضي علىٰ حقيقتِهِ ، بل يكونُ مُستعمَلاً في حقيقته ومجازِهِ ، أو مِنْ عُمُوم المجاز ، **ولا يُقالُ** : **المقصودُ بالذات** : انصبابُ القولِ على المقصود ، لا على الخُطْبة التي لم تَحصُلْ ، فلم تَقدَحْ في كونه حقيقةً .

هٰذا إن جُعِلَ (أحمدُ ربِّي . . .) إلىٰ آخره مِنْ جملة المَقُول ، أمَّا إن كان حالاً ومقولُ القولِ الكلامَ وما يتألَّفُ منه . . . إلىٰ آخره . . فلا إشكالَ .

وفي « **الأنوار البَهِيَّة** » للعلَّامة المَلَّويِّ : فرضُ احتمالَيِ التقدُّمِ والتأخُّر في

---

(١) سيأتي في (٥/٢٢) أنَّ الباءَ من لفظ (المستقبل) يجوز فيها الكسر والفتح ، وأنَّ الأصحَّ فيها الكسر .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/٤١) .

واستعارَ الفعلَ بالتبعيّة لذلك ، وهـٰذه طريقةُ البيانيِّينَ ، فلا تنزيلَ عندهم في الفعل ، خلافاً لظاهر كلام الأُشْمُونيِّ[1] .

الشطر الأوَّل ـ أعني : (قال محمَّدٌ هو ابنُ مالكٍ) ـ لا في الخُطْبة بتمامها ، لـٰكن مِنْ البعيد أنَّهُ ابتدأ النظمَ أوَّلاً بقوله : (أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالك. . .) إلىٰ آخر الكتاب ، ثمَّ نَظَمَ بعد ذلك الشطرَ الأوَّل ؛ فلذلك جَعَلْنا احتمالَيِ التقدُّمِ والتأخُّرِ في الخُطْبة بتمامها ، فتدبَّرْ[2] .

وقوله : (**بالتبعيَّة لذلك**) ؛ أي : للتشبيه ؛ أي : مِنْ غير استعارةِ أحد المصدرَينِ للآخر ، وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ ما ذهب إليه عصامُ الدِّين ؛ مِنْ أنَّهُ يُعتبَرُ أوَّلاً التشبيهُ بينَ مُطلَقِ المصدَرَينِ ، ثمَّ يسري إلىٰ ما في ضِمْنَيِ الفعلَينِ ، ثمَّ يُستعارُ الفعلُ بالتبعيَّة لذلك[3] ، لـٰكنَّ المُحشِّيَ رحمه الله تعالىٰ أَجْمَلَ حديثَ التشبيه .

وقوله : (**فلا تنزيلَ عندَهُم في الفعل**) ؛ أي : في معنى الفعل ، بل الذي عندَهُم إنَّما هو التشبيهُ ، ويتبعُهُ الاستعارةُ في اللفظ ، بخلاف النُّحاة ؛ فإنَّ عندَهُم تنزيلاً في معنى الفعل بلا تجوُّزٍ في لفظ الفعل .

وقولُهُ : (**خلافاً لظاهرِ كلامِ الأُشْمُونيِّ**) ؛ أي : فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّ البيانيِّينَ

---

(١) شرح الأشموني المسمىٰ بـ « منهج السالك إلىٰ ألفية ابن مالك » (١/ ٤) ، وانظر « شرح الديباجة » (١/ ١٣٣ـ ١٣٤) .

(٢) انظر « الأنوار البهية » (ق/ ٢ـ ٣) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٤١) .

(٣) انظر « الأطول » (٢/ ٢٧٩) ، و« الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية » (ص١٢٦) وما بعدها .

. . . .

مع كونِهِم قائِلِينَ بالتجوُّز في لفظ الفعلِ يقولون بالتنزيل في معناه ، هـٰذا تقريرُ كلام المُحشِّي بظاهره .

وأَوْردَ عليه الناسُ بناءً علىٰ هـٰذا التقريرِ تبعاً للعلَّامة الصبَّانِ . . ما نصُّهُ : (قولُهُ : « فالتجوُّزُ في التنزيلِ لا في الفعل . . . » إلىٰ آخره : تَبِعَ في هـٰذا السيِّدَ الحَفْنيَّ ، والحقُّ : ما استظهره الصبَّانُ ؛ مِنْ أنَّ التنزيلَ عندَ النُّحاةِ هو التشبيهُ في كلام البيانيِّينَ ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُم اختلفوا في التعبير ، وأنَّ التنزيلَ عندَ النُّحاة لا يكفي عن التجوُّز في اللفظ بل يقتضِيه ، وإلا لَزِمَ أنَّهُم يقولون بحقيقةِ كلِّ لفظٍ استُعمِلَ في غيرِ ما وُضِعَ له لتنزيله منزلةَ ما وُضِعَ له ؛ كـ« الأسد » في الرجل الشجاع المُنزَّلِ منزلةَ الحيوان المفترس ، وهو في غاية البُعْد ، أو باطلٌ .

فكلامُ الأُشْمُونيِّ لا غُبارَ عليه ؛ لأنَّ قولَهُ : « أَوْقَعَ الماضيَ مُوقَعَ المستقبل » ؛ أي : مجازاً ، وقولَهُ : « تنزيلاً لمقوله منزلةَ ما حَصَلَ » ؛ أي : تشبيهاً لذلك ، فلا مُسامحةَ في كلامه ، خلافاً لِمَا ادَّعاه السيِّدُ الحَفْنيُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يصحُّ كلامُ الشارح إلا علىٰ ضربٍ مِنَ المُسامحة) انتهىٰ[1] .

وقولُهُم في هـٰذا الإيرادِ : مِنْ أنَّ التنزيلَ عندَ النُّحاةِ هو التشبيهُ في كلام البيانيِّينَ ؛ أي : مِنْ أنَّ النُّحاةَ أرادوا مِنَ التنزيل التشبيهَ ، وإلَّا فلا يخفىٰ أنَّ التنزيلَ غيرُ التشبيه .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٥ـ٦) .

وهٰذا كلُّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ التنزيلَ مُتعلِّقٌ بمعنى الفعل ـ وهو القولُ الذي سيحصُلُ ـ وعلىٰ أنَّ ظاهرَ كلامِ الأُشْمُونيِّ ذلك ، وليس كذلك ، بل التنزيلُ مُتعلِّقٌ بالمفعول ، كما هو صريحُ قولِ الأُشْمُونيِّ : (تنزيلاً لمَقُوله منزلةَ ما حصل) ، فعبَّر بالمَقُول ، ولم يُعبِّرْ بالقول ؛ ولذلك اختار شيخُنا[1] : أنَّ الحقَّ مع السيِّد الحَفْنيِّ ، وأنَّ اعتراضَ الصبَّانِ عليه لم يُصادِفْ محلّاً .

وحاصلُ المَقامِ أنْ يُقالَ : إنَّ (قال) في كلام المُصنِّفِ ماضٍ ، ومقولَهُ مُستقبلٌ بالنسبة إليه ، وكيف يتعلَّقُ الفعلُ الماضي بالمستقبل بحيثُ يكونُ مفعولَهُ ؟! إذ لا بدَّ مِنْ كون مَقُولِهِ ماضياً أيضاً ، والفعلِ حكايةً عنه ، فأَشْكل كلامُ المُصنِّف .

فيُجابُ : إمَّا بأنَّ في الطَّرَف مجازاً لغوياً ؛ بأن يُشبَّهَ مُطلَقُ القولِ في المُستقبل بمُطلَق القول في الماضي ، فيَسْري التشبيهُ إلىٰ ما في ضِمْنَيِ الفعلَين ، فيُستعارُ الفعلُ بالتبعيّة لذلك ، فيكونُ (قال) قد انتقل عن موضعه بالتجوُّز ، وصار في موضع (يقولُ) ، فيتعلَّقُ بالمَقُولِ المُستقبلِ .

وإمَّا بأنَّ في النِّسْبة الإيقاعيّةِ مجازاً عقليّاً ؛ لمُلابسة ومُناسبةِ التحقُّق ، فيُشبَّهُ المَقُولُ المُستقبلُ بالمَقُول الماضي مِنْ غير استعارةِ أحدِ الفعلَينِ للآخر ، بل يُحكىٰ لمَقُولِ المُستقبلِ بـ (قال) الماضي الذي مدلولُهُ الحَدَثُ الماضي ، فلا تشبيهَ في الحَدَثَينِ ، والفعلُ في موضعه ، وحُكِيَ به مَقُولٌ ماضٍ تنزيلاً .

---

(١) لعلَّ المراد بـ (شيخنا) عند الإطلاق : هو الإمام الباجوري ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . .

عليٰ حدِّ ما ذَكَروهُ في : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل : ١] ؛ مِنْ أنَّ فيه مجازاً في (أتىٰ) لغويّاً ، أو أنَّ إسنادَهُ للأمر المُستقبل مجازٌ عقليٌّ .

والأُشْمُونيُّ حيثُ قال : (أوقع الماضيَ مُوقَعَ المُستقبل ؛ تنزيلاً لمَقُوله منزلةَ ما حصل) انتهىٰ . . لم يُوافِقْ إحدى الطريقتَينِ ؛ طريقةِ البيانيِّينَ ؛ مِنَ التجوُّز في الفعل بعدَ تشبيهِ أحد الحَدَثَينِ بالآخَر ، وطريقةِ النُّحاة ؛ مِنْ أنَّ المجازَ عقليٌّ في التنزيل .

إلَّا أنْ يُجابَ : بأنَّ مُرادَهُ بالتنزيلِ الذي ذَكَرَهُ ـ وهو تنزيلُ المَقُول ـ التشبيهُ الذي عندَ البيانيِّينَ ، وهو تشبيهُ المصدرِ بالمصدر ، لٰكن علىٰ ضربٍ مِنَ المُسامحة ؛ بأنْ يُقدَّرَ في كلامه مضافٌ ؛ فقولُهُ : (تنزيلاً لمَقُوله) ؛ أي : لقولِ مَقُولِهِ ؛ أي : تشبيهاً لقولِ المَقُولِ بقولِ المَقُولِ الآخَرِ ، وهٰذا هو مُرادُ السيِّدِ الحَفْنيِّ .

وبتقرير كلامِ الأُشْمُونيِّ والسيِّد الحَفْنيِّ بهٰذا الوجه . . يظهرُ أنَّهُ لا وجهَ لِمَا استظهره الصبَّانُ ؛ مِنْ أنَّ المُرادَ بالتنزيل التشبيهُ ، وما ادَّعاهُ مِنْ أنَّ التنزيلَ لا يكفي عن التجوُّز في اللفظ بل يَقتضِيهِ . . مبنيٌّ علىٰ ما تَوَهَّمَهُ مِنْ أنَّ التنزيلَ هنا في معنى الفعل ، وقد عَلِمْتَ أنَّهُ في مفعوله ، ولا يخفىٰ أنَّ تنزيلَ مفعولٍ منزلةَ مفعولٍ لا يَقتضِي تجوُّزاً في الفعل المُتعلِّقِ بذلك المفعول .

وقولُهُ[1] : (وإلَّا لَزِمَ . . .) إلىٰ آخره : لا يظهرُ ؛ للفرق بينَ ما ذَكَرَهُ

(١) أي : العلامة الصبَّان .

وما نحن فيه ؛ إذ لفظُ (الأسد) قد شُبِّهَ بمعناه ونُقِلَ للمُشبَّه ، فكان مجازاً ، ولـم يلزم نظيرُهُ هنا ؛ لأنَّ لفظَ (قال) لم يقع تشبيهٌ بمعناه ؛ إنَّما المُشبَّهُ مُتعلَّقهُ بمُتعلَّق (يقول)[1] ، وتشبيهُ المُتعلَّق بالمُتعلَّق ـ بالفتح فيهما ـ لا يَستدعِي تجوُّزاً في المُتعلِّقِ ـ بالكسر ـ بل يَستدعِي التجوُّزَ في النِّسْبة .

ودَعْواه أنَّ كلامَ الأُشْمُونيِّ لا غُبارَ عليه بلا مُسامحةٍ . . لا تُسلَّمُ ؛ إذ بقاؤُهُ علىٰ ظاهره ؛ مِنْ أنَّ الفعلَ مجازٌ بسبب تشبيهِ المَقُول بالمَقُول . . لا يصحُّ ؛ إذ تشبيهُ المَقُولِ بالمَقُول لا يُوجِبُ مجازيَّةَ (قال) ، فلا يصحُّ كلامُ الأُشْمُونيِّ إلا بالمُسامحة التي قالها السيِّد الحَفْنيُّ .

إذا تقرَّر هٰذا : فينبغي لنا أنْ نحملَ كلامَ مُحشِّينا علىٰ ذلك ؛ فقولُهُ : (نزَّلَ ما سيحصُلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : المقولَ الذي سيحصلُ منزلةَ المقولِ الحاصلِ ، وقولُهُ : (فعبَّر عنه بـ « قال ») ؛ أي : حكاه بـ (قال) ؛ بحيثُ يكونُ متعلَّقاً لها .

وقولُهُ : (فالتجوُّزُ في التنزيل) ؛ أي : فارتكابُ خلافِ الأصلِ مُتحقِّقٌ في التنزيل ؛ مِنْ تحقُّقِ العامِّ في الخاصِّ ، فيكونُ تعلُّقُ الفعلِ بالمفعول المذكورِ تعلُّقَ الشيء بغيرِ ما هو له لمُلابسةٍ بينَهُما ، فيكونُ هناك مجازٌ عقليٌّ في الإسناد .

وقولُهُ : (فلا تنزيلَ عندَهُم في الفعل) ؛ أي : في مُتعلَّق الفعل ، بل الذي

(١) في (ط ، ي) : (متعلق « يقول » بمتعلقه) بدل (متعلقه بمتعلق « يقول ») .

عندَهُم هو تشبيهُ أحدِ المصدرَينِ بالآخَر واستعارةُ الفعل ، بخلاف النُّحاةِ ؛ فإنَّ عندَهُم تنزيلاً في مُتعلَّق الفعل بلا تجوُّزٍ في لفظه .

وقولُهُ : (خلافاً لظاهر كلام « الأُشْمُونيِّ ») ؛ أي : فإنَّ ظاهرَها أنَّ هناك تنزيلاً في مُتعلَّق الفعلِ معَ استعارةِ ذلك الفعل ، وقد تقدَّم نصُّ كلامِهِ[1] .

وإنَّما عبَّر المُحشِّي بـ (ظاهر) ؛ لإمكان الجوابِ السابقِ الذي أشار إليه السيِّدُ الحَفْنيُّ ، رحم الله الجميعَ رحمةً واسعة .

ولك جوابٌ آخَرُ عن الأُشْمُونيِّ ؛ حاصلُهُ : أنَّ قولَهُ : (أَوْقَعَ الماضيَ مُوقَعَ المستقبلِ) ؛ أي : مِنْ حيثُ النِّسْبةُ الإيقاعيةُ ؛ أي : حق النِّسْبة الموجودةِ هنا لـ (يقول) ، لا لـ (قال) ؛ فـ (قال) واقعةٌ مُوقَعَ (يقولُ) من تلك الحيثيَّة ، لا مِنْ حيثُ المدلولُ ، فيكونُ كلامُهُ جارياً علىٰ طريقة النُّحاة ، وكلامُهُ أقربُ إلىٰ هٰذا .

ثمَّ إنَّهُ قد صرَّحَ ابنُ أبي الربيع مِنَ النَّحْويِّينَ : بأنَّ (أتىٰ) في قوله تعالىٰ : ﴿أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النحل : ١] مِنْ وَضْع الماضي موضعَهُ ؛ لأنَّ الأمرَ لمَّا كان مُحقَّقَ الوقوعِ صار كالواقع ومُنَزَّلاً منزلتَهُ . انتهىٰ[2] ؛ أي : بدعوىٰ أنَّ للواقع في الماضي فردَينِ ؛ مُتعارَفاً وغيرَ مُتعارَف .

وقال المُصنِّفُ في « شرح كافيته » : (إنَّ التنزيلَ لا مجازَ فيه) ؛ قال :

(١) انظر (١/١٧٦) .
(٢) انظر « البسيط » (١/٢٢٣ ، ٢/٨٦٧) .

(لو أشرتَ إلىٰ رجل فقلتَ : « هـٰذا أسدٌ » . . فلك فيه ثلاثةُ أوجهٍ : تنزيلُهُ منزلةَ الأسد مبالغةً بدون التفاتٍ لتشبيه ، وقصدُ التشبيهِ بتقدير « مِثْل » ، وتأويلُ لفظ « أسد » بصيغةٍ وافيةٍ بمعنى الأسديَّةِ ، وهو مجازٌ علىٰ هـٰذا دونَ ما قبلَهُ) انتهىٰ[1] .

وقولُهُ : (بدون التفاتٍ لتشبيه) ؛ أي : بحيثُ لا يكونُ التشبيهُ مُراداً أصلاً ، وقولُهُ : (وتأويلُ لفظ « أسد » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنْ يكونَ استعارةً علىٰ رأي السعد[2] .

فأنتَ ترىٰ تصريحَ النُّحاة بأنَّ التنزيلَ غيرُ التشبيه ، وهو نوعٌ مِنَ المجاز العقليِّ غيرُ النوع المشهورِ عند البيانيِّينَ الذي مشىٰ عليه الخطيبُ كما لا يخفىٰ[3] ؛ إذ ليس في نحو : ﴿ أَتَىٰٓ أَمۡرُ ٱللَّهِ ﴾ إسنادُ الفعلِ أو معناه إلىٰ مُلابِسٍ له غيرِ ما هو له ؛ أي : غيرِ المُلابس الذي ذلك الفعلُ أو معناه مبنيٌّ له ـ يعني : غيرَ الفاعل في المبنيِّ للفاعل ، وغيرَ المفعول في المبني للمفعول ـ بتأوُّلٍ ؛ أي : مع قرينة ، وإنَّما أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ مُلابسِ فعلٍ آخَرَ بتنزيله منزلةَ ملابِسِهِ .

وفي « الشهاب على البيضاويِّ » : (التنزيلُ عند البيانيِّينَ هو الذي تُسكَبُ

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٤٠ـ٣٤١) .
(٢) انظر « المطول » (ص٣٥٨ـ٣٥٩) ، و« المختصر » (ص٥٧٤ـ٥٧٦) .
(٣) انظر « الإيضاح » للقزويني (٥/ ٤٢) .

فيه العبراتُ ، وهو نوعٌ مِنْ خلاف مُقتضى الظاهر ، يُقالُ له : « التنويعُ » ؛ وهو ادِّعاءُ أنَّ للمُسمَّىٰ نوعَينِ : مُتعارَفاً وغيرَ مُتعارَفٍ علىٰ طريقة التخييل ، فيُنزَّلُ ما يقعُ مَوقِعَ شيءٍ بدلاً عنه منزلتَهُ بلا تشبيهٍ ولا استعارة ، فليس هو مجازاً ؛ لِذِكْرِ طَرَفَيهِ ؛ كما في[1] : [من الوافر]

تحيَّــةُ بَينِهِــم ضَــرْبٌ وَجِيــعُ

مُراداً بهما حقيقتُهُما ، ولا تشبيهاً ؛ لأنَّ التشبيهَ يعكسُ معناه ويُفسِدُهُ ، فلا تصحُّ فيه الاستعارةُ ؛ لبنائها عليه ، وقد صرَّح الشيخُ عبدُ القاهر في « دلائل الإعجاز » بذلك) ، ثمَّ نقل عبارتَهُ ، فراجعْهُ[2] .

فاستُفِيدَ منه : أنَّ التنزيلَ لا مجازَ فيه عندَ البيانيِّينَ أيضاً ، وأنَّهُ غيرُ التشبيهِ ، وكونُ التنزيلِ مِنَ المجاز العقليِّ عندَهُم . . يُعلَمُ ممَّا نقلناه عن الشيخ عبد القاهر في « رسالتنا الصغرىٰ » في تحقيق الاستعارة في نحو : (زيدٌ أسدٌ)[3] .

ولعلَّ السرَّ في أنَّ النَّحْويِّينَ لم يقولوا بالاستعارة في نحو : ﴿أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ . . .﴾ إلىٰ آخره كما يقولُ البيانيُّون : أنَّ المُحوِجَ للتجوُّز عندَهُم هو

---

(١) عجز بيت نسبه شُرَّاح « الكتاب » إلىٰ سيدنا عمرو بن معدي كرب رضي الله عنه ، وصدره : (وخيلٍ قد دَلَفْتُ لها بخيلٍ) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/ ٢٥٧-٢٦٦) .

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٢/ ٦٠- ٦١) ، وانظر « دلائل الإعجاز » (ص٣٧٢) .

(٣) انظر « الرسالة الصغرىٰ في تحقيق الاستعارة » (ق/ ٧) .

اختلافُ الزمن ؛ فاعتبارُ التشبيهِ في الحدث المُقيَّدِ ، ونقلُ الفعلِ مادَّةً وهيئة . . يحتاجُ لوجه لا تكلُّفَ فيه ، وهيهاتَ ذلك !! علىٰ أنَّ المادَّةَ موضوعةٌ للحدث مطلقاً علىٰ ما يظهرُ ، واعتبارُ أنَّ المنقولَ عندَهُم الفعلُ مِنْ حيثُ الهيئةُ فقط . . لا يندفعُ به تكلُّفُهُم ، كما هو ظاهرٌ .

ثمَّ إنَّهُ يردُ علىٰ ما أشار إليه المُحشِّي ـ مِنْ تنزيلِ المُتعلَّق الذي لا يصحُّ أنْ يتعلَّقَ به الفعلُ منزلةَ المُتعلَّق الذي يصحُّ أنْ يتعلَّق هو به ، أو التجوُّزِ في الفعل ـ . أنَّ الكلامَ حينئذ يقتضِي : أنَّهُ يُطلَبُ منه أنْ يأتيَ بذلك عَقِبَ فراغ الحكاية إن أُرِيدَ الحالُ ، أو بعدَها مُتراخياً إنْ أُرِيدَ الاستقبالُ ، إلا لعذر ، ويلزمُ الكذبُ عندَ التخلُّف ؛ فإنَّ مفعولَ القولِ لحكاية ما هو مغايرٌ له بالذات ، لا بالاعتبار .

قال الرَّضِيُّ : (الأصلُ في استعمال القول : أنْ يقعَ بعدَهُ اللفظُ المَحْكيُّ الذي مضىٰ ذِكْرُهُ قبلُ ؛ نحوُ : « قلتُ : زيدٌ قائمٌ » ، والذي هو واقعٌ في الحال ؛ نحوُ : « أقولُ الآنَ : زيدٌ قائمٌ » ، فينبغي أنْ تكونَ الجملةُ الواقعة بعدَ « أقولُ » في هـٰذا الكلام مُتلفَّظاً بها بلفظٍ آخَرَ غيرِ ما في هـٰذا الكلام ، وإلا لم تكن حكايةً ، وكذا الذي بعدُ ؛ نحوُ : « أقولُ غداً : زيدٌ قائم » ؛ فالمقصودُ مِنَ الجملة الواقعةِ بعدَهُ : إيرادُ اللفظِ المُتلفَّظ به في غير هـٰذا الكلام ، لا مُجرَّداً ، بل مع المعنى) انتهىٰ[1] .

(١) شرح الرضي على الكافية (٤/ ١٧٤) .

والتزامُ أنْ يُطلَبَ منه ذلك تعسُّفٌ ؛ علىٰ أنَّ اعتبارَ أنَّ المقولَ هنا للحكاية مُنابِذٌ لتنزيله منزلةَ الماضي ، أو تشبيهِ أحد الحدثَين بالآخر .

والذي يظهرُ في الجواب عن هـٰذا الإيرادِ . . ينفعُ في دفع ما أحوجَ إلىٰ أحد التأويلَينِ المذكورَينِ ؛ وذلك الجوابُ : هو أنْ تقولَ : لا يخفىٰ أنَّ مِنَ الكثير الشائع جدّاً أنْ يقولَ الشخصُ : (أنا قلتُ كذا) ، أو (أقولُ) ، مع أنَّهُ لم يقل ذلك إلا في هـٰذا الوقتِ في هـٰذه الحكايةِ ، فلا يريدُ أنَّهُ حصلَ منه القولُ في الماضي ، أو يحصلُ منه بعدُ ، بل يريدُ أنَّهُ لا يُبالي بنسبة ذلك القولِ إلىٰ نَفْسه ، ولا يخشىٰ مِنِ انتسابه إليه سوءاً ممَّا يتوهَّمُهُ المُتوهِّمُ بحسَب المقام .

وقد يكونُ ما يُتوهَّمُ بحسَب المقامِ ظهورَ تخلُّفِ مضمونِ المقول ، فيُنسَبُ القائلُ إلى الكذب ، أو ظهورَ تناقضٍ في مدلوله أو فسادٍ في تركيبه مثلاً ، فيُنسَبُ القائلُ إلى الخطأ والجهل ، وحينئذٍ : يكونُ مُفادُ الكلامِ تبرئةَ ساحةِ المقول عن تلك الخِصالِ الذميمة ونحوها .

وقد يكونُ ما يُتوهَّمُ بحسَب المقامِ وقوعَ نحوِ ضَرْبِ القائل مِنْ شخصٍ توعَّد كلَّ مَنْ قال ذلك أو يقولُهُ بنحو الضرب ، وحينئذٍ : يكونُ مُفادُ الكلام تبرئةَ ساحةِ القائل عن كونه بحيثُ يقعُ به ذلك مثلاً .

وعلىٰ كلٍّ : لا يُعَدُّ القائلُ كاذباً ؛ لعدم تحقُّق ذلك القولِ منه قبل التكلُّم بهـٰذا الكلامِ أو بعدَهُ ، كما لا يخفىٰ ، فما هنا كذلك ؛ وهو تبرئةُ ساحةِ المقولِ عن مخالفته للقواعد ، أو فسادِ تركيبه ، أو نحوِ ذلك .

ولك أنْ تقولَ في الجواب عن هـٰذا الإيرادِ بما ينفعُ في دفع ما أحوجَ إلىٰ أحد التأويلَين : إنَّ الألفاظَ في حالة التأليف قبل تمامِهِ لا يجبُ أنْ تستوفيَ مُقتضياتِها ؛ فإنَّ العبرةَ في المُؤلَّف بحالة الكمالِ ، كما هو ظاهرٌ ؛ فقد يضعُ المُؤلِّفُ حالةَ التأليفِ اسمَ الإشارة قبلَ أنْ يُوجَدَ المُشارُ إليه ، فلا يقصدُ به الإشارةَ حالةَ الوضع ، بل يضعُهُ علىٰ أنَّهُ هو أو غيرُهُ يشيرُ به إذا وُجِدَ المشارُ إليه ، وكذلك قد يضعُ حالَ التأليف لفظَ (قال) ولا يضعُ بعدَهُ شيئاً يَصلُحُ معمولاً له حالَ الوضعِ ، بل يضعُ شيئاً يَصلُحُ إذا مرَّ عليه زمنٌ يُكسِبُهُ صفةَ المُضِيِّ ، فلا يقصدُ تسلُّطَ لفظِ (قال) عليه في الحال ، بل يضعُهُ علىٰ أنَّهُ يتسلَّطُ بعدَ الكمال عندَ قَصْدِ الحكاية منه أو مِنْ غيره عن ذلك الشيءِ بعدَ اكتسابِهِ صفةَ المُضِيِّ ، وقد يضعُ (يقولُ) ليكونَ عندَ الحكايةِ عن ذلك مُشتمِلاً على استحضار الصورةِ العجيبةِ تنشيطاً وترغيباً وتحدُّثاً بتمام هـٰذه النعمةِ .

وقد أشار لبعض ما اشتملَ عليه هـٰذا الجوابُ حُجَّةُ العرب ، وتَرجُمانُ الأدب ؛ أبو محمَّد قاسمٌ المالكيُّ في « شرحه علىٰ هـٰذه الألفية »[1] ، وهو جوابٌ جميل ، لا يحتاجُ عليه كلامُ المُصنِّف إلىٰ شيء مِنَ التأويلَين ، ولا يكونُ عليه قولُهُ : (أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ) مقصوداً لفظُهُ إن جَرَيْنا علىٰ أنَّهُ مِنَ المقول حتىٰ يُتوهَّمَ أنَّهُ لا يحصلُ به الحمدُ فيحتاجَ إلى الجواب بأنَّهُ لا مانعَ مِن اعتبار المعنىٰ مع قَصْدِ اللفظِ علىٰ حدِّ : ﴿ وَقَالَ ٱللَّهُ لَا تَتَّخِذُوٓاْ إِلَـٰهَيۡنِ

(١) انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٢٦١ـ٢٦٢) .

و(محمَّدٌ) : اسمُ الناظم، وكُنْيَتُهُ : أبو عبد الله ، ولقبُهُ : جمالُ الدين ، وهو إمامٌ في العربية واللغة ، مع دِيانةٍ وعِفَّةٍ وصلاحٍ مَتين ، له التآليفُ العديدةُ النافعة ،

ٱثْنَيْنِ إِنَّمَا هُوَ إِلَٰهٌ وَٰحِدٌ﴾ [النحل : ٥١] .

فتدبَّرْ في هٰذا المَقام ؛ فإنَّهُ مِنْ مَزَالِّ الأقدام ، فعلينا وعليك السلامُ ، والحمدُ لربِّنا الفتَّاحِ خِتَام .

❋ قوله : (له التآليفُ العديدةُ النافعة) التي منها هٰذه « الألفيَّةُ » البديعةُ المثالِ ، المُعتنىٰ بها شرحاً وتخميساً ، ومِنْ تخميسِ بعضِهِم لها : قولُهُ :

قلتُ لمَنْ يَسْبِي بطَرْفٍ فاتِكِ ... ووَجْنةٍ حَمْرَا وشَعْرٍ حالِكِ

مَنِ الفتىٰ ونَجْلُ مَنْ يا مالكِي ... قالَ محمَّدٌ هوَ ابنُ مالِكِ

أحمدُ ربِّي اللهَ خيرَ مالكِ

إلىٰ أنْ قال :

قد وُلِّيَ القَضَا بخطٍّ القاهرهْ ... واللهُ يَقضِي بِهِباتٍ وافرَهْ

لي ولهُ في دَرَجاتِ الآخِرَهْ

وقد وُلِّيَ القضاءَ ابنُ مُعْطٍ مرَّتَين .

وللعلَّامة الدَّمامِينيِّ يمدحُ الإمامَ ابنَ مالك[1] : [من الطويل]

حَبَا طالِبِي عِلْمِ اللِّسانِ ٱبنُ مالكٍ ... مَطالِبَ فضلٍ لم تُشَنْ بمَهالِكِ

وكم مِنْ سُعُودٍ للنُّحاةِ رَأَيتُها ... فلم أَرَ سَعْداً مثلَ سَعْدِ ابنِ مالِكِ

(١) تعليق الفرائد (٢/ ١٥٦ـ ١٥٧) .

تُوفِّيَ بدمشقَ الشامِ سنةَ إحدىٰ ـ أو اثنتين ـ وسبعينَ ـ بتقديم السين على المُوحَّدة ـ وستٍّ مئة وهو ابنُ خمسٍ وسبعينَ سنةً[1] ، وكفاه شَرَفاً أَخْذُ الإمامِ النوويِّ عنه[2] .

❀قوله : (هوَ ٱبنُ مالِكِ) ؛ أي : بالواسطة ؛ إذ أبوه حقيقةً هو

والبيتُ الثاني مُضمَّنُ الشطر الثاني مِنْ قول الشاعر[3] :

رأيتُ سُعُوداً مِنْ شُعُوبٍ كثيرةٍ ... فلم أَرَ سَعْداً مثلَ سعدِ بنِ مالكِ

❀ قوله : (تُوفِّيَ بدمشقَ الشامِ) ؛ أي : بعدَ أنْ كان بالقاهرة وتشفَّع بها بعدَ أنْ كان مالكيّاً ، ثمَّ رحل إلى الشام ؛ فهو المالكيُّ أوّلاً ، الشافعيُّ آخِراً ، الدِّمَشْقيُّ وفاةً[4] .

❀ قوله : (أَخْذُ الإمامِ النوويِّ عنه) ؛ لِمَا أنَّهُ مُجمَعٌ علىٰ فضله ، ويُقال : إنَّهُ عَنَاهُ بقوله في « المتن » في باب (الابتداء) : (ورجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا) ؛ لأنَّهُ كان عندَهُ تلك الليلةَ[5] .

---

(١) وقد سبق تعليقاً في « شرح الديباجة » (١/ ١٣٦ـ ١٣٧) بيتُ ابن غازٍ في الإشارة إلىٰ مدة عمره مع تاريخ وفاته .

(٢) وقد ترجمته ترجمة موجزة مفيدة ، وذكرت نصَّ الإمام النووي على الأخذ عنه . انظر (١/ ٣٥) .

(٣) البيت لطرفة في « ديوانه » (ص٩٦) .

(٤) ومثل ذلك في « الأنوار البهية » (ق/ ٤) ، والمشهور فيما وقفت عليه من مصادر ترجمته : أنَّهُ لم يدخل القاهرة لطلب العلم ، بل رحل إلى الشام قادماً من الأندلس ، ثم استقرَّ بها إلىٰ حين وفاته . انظر (١/ ٢٤ـ ٢٦) .

(٥) انظر تحقيق ذلك تعليقاً في (٢/ ٢٧١ـ ٢٧٢) .

عبدُ اللهِ بنُ مالكٍ ، وإنما آثرَ النسبةَ إليه ؛ لاشتهاره به[١] .

قال الشاطِبيُّ[٢] : (وقولُ الناظم : « هو ابنُ مالك » بالقطع وإظهارِ المبتدأ : أتىٰ به كذلك ؛ لأنَّ الصفةَ التي هي « ابنُ مالك » صفةُ بيانٍ ، وذلك فيها جائزٌ وإن كان قليلاً) انتهىٰ[٣] .

❁ قوله : (بالقطع وإظهارِ المبتدأ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالجملةُ حينئذٍ : حاليَّةٌ أو استئنافيَّة .

❁ قوله : (صفةُ بيانٍ) ؛ أي : لبيانِ المنعوت ، لا لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم ؛ أي : ومحلُّ وجوبِ حذفِ عاملِ النعت : إذا كان لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في باب (النعت)[٤] .

وفيه : أنَّهُ حيثُ كانتْ صفةَ بيانٍ لم يكنِ المَحَلُّ للقَطْعِ ؛ لأنَّهُ يُشتَرَطُ فيه تعيُّنُ المنعوتِ بدون النعت ، كما نصَّ عليه المُصنِّفُ فيما يأتي بقوله : (واقطَعْ أَوَ اتْبِعْ إنْ يكنْ مُعيَّنا بدُونِها)[٥] ؛ فلذا ذهب بعضُهُم إلىٰ أنَّ قولَهُ : (هو ابنُ

---

(١) وقيل : لقصد التفاؤل بتملكه رقاب العلوم . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٦) ، و« شرح الديباجة » (١/ ١٣٦) .
(٢) الشاطبي : هو الإمام الفقيه الأصولي النَّحْوي أبو إسحاق إبراهيم بن موسى اللخمي الشاطبي المتوفىٰ سنة (٧٩٠هـ) ، صاحب « الموافقات » و« الاعتصام » وغيرِهما من المؤلفات النفيسة ، وهو غير المقرئ الشهير صاحب « المنظومة في القراءات » المتوفىٰ سنة (٥٩٠هـ) .
(٣) المقاصد الشافية (١/ ٧) ، وسيأتي الحديث عن قطع الصفة في (٤/ ٢٨٨ـ ٢٩٤) .
(٤) شرح الأشموني (٢/ ٤٠٠) .
(٥) انظر (٤/ ٢٨٨ـ ٢٩٠) .

وأتىٰ بهٰذه الجملة ؛ ليتميَّز المُصنِّفُ عن غيره ؛ لِمَا في اسمه من الاشتراك .

مالكِ) ليس مِنْ باب قَطْع النعت ، بل هي جملةٌ اعتراضيَّة ، أو نعتٌ لـ (مُحمَّدٌ) بتقدير تنكيره وإن كان بعيداً ، أو حالٌ لازمة مِنْ (محمَّد) .

ويُجابُ : بأنَّهُ يكفي التعيُّنُ الادِّعائيُّ ، فتكونُ للبيان باطناً ، ولا بيانَ بها ادِّعاءً ؛ فمِنْ حيثُ الادِّعاءُ جاز القطعُ ، ومِنْ حيثُ الباطنُ والحقيقةُ لم يُحذَفِ العاملُ .

وقال شيخُنا : (لا حاجةَ لهٰذه التكلُّفات ؛ لأنَّ الذي يُستفادُ مِنْ هٰذه العبارةِ التي نَقَلَها المُحشِّي عن الشاطبيِّ . . أنَّ القطعَ معَ حذفِ العاملِ هو المشروطُ بكونِ المنعوتِ مُتعيِّناً بدون النعت ، أمَّا مع ذِكْرِ العامل فلا يُشترَطُ ذلك ، ويكونُ قليلاً ، والكثيرُ عدمُ القطع) انتهىٰ .

والحاصلُ : أنَّ النعتَ إذا كان للبيان ـ والظاهرُ : أنَّ مثلَهُ ما إذا كان للتعميمِ أو التفصيل ، كما يُفيدُهُ كلامُ الصبَّان في باب (النعت)[1] ـ . . يجوزُ قطعُهُ معَ ذِكْرِ العامل ، لٰكنَّه قليلٌ ، والكثيرُ عدمُ القطع رأساً ، ولا يجوزُ قطعُهُ معَ حذفِ العامل ؛ لعدم التعيُّن .

وإذا كان لمدحٍ أو ذمٍّ أو ترحُّم . . جاز قطعُهُ ، ووجبَ حذفُ العامل ، وإنَّما وجبَ حذفُهُ ؛ ليكونَ حذفُهُ الواجبُ أمارةً علىٰ قَصْدِ إنشاء المدح أو الذمِّ أو الترحُّم .

❁ قوله : (ليتميَّز المُصنِّفُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فليس المقصودُ بيانَ

---

(١) حاشية الصبان (٣/ ١٠٢) .

❁ قوله : (أحمدُ ربِّي) مُقتضى الظاهرِ : (يحمدُ) بياء الغَيبة ، لٰكنَّهُ التفتَ إلىٰ ضمير المُتكلِّمِ . . . .

نَسَبِهِ حتىٰ يَرِدَ أنَّ في كلام المُصنِّف إلباساً ؛ لإيهامه أنَّ مالكاً أبوه ؛ ففي فَصْله بين (محمَّد) و(ابن) بـ (هو) ، معَ أنَّهُ كان حقُّ (ابن) أنْ يتبعَ (محمدٌ) نعتاً له . . نُكْتةٌ ؛ هي الإشارةُ إلىٰ أنَّ بينَهُ وبين (مالك) واسطةً ؛ وهو أبوه عبدُ الله .

❁ قوله : (مُقتضى الظاهرِ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ مُقتضى الظاهرِ : أنْ يُعبِّرَ المُتكلِّمُ عن فِعْله أو قولِهِ بما للمُتكلِّم ؛ فلفظُ (أحمدُ) هو المَقُولُ للمُصنِّف ، فهو الذي يُحكىٰ بـ (قال) ، وشرطُ الالتفاتِ : أنْ يكونَ التعبيرُ الثاني خلافَ مُقتضى الظاهرِ ، كما في « المُطوَّل » و« المُختصر » وغيرِهما ؛ فلا التفاتَ في نحوِ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم : ٣٠]، ونحوِ : (أنا زيدٌ) ، فاعْرِفْهُ ولا تكنْ أسيرَ التقليد . انتهىٰ « صبَّان »[1] .

وقد يُقالُ : المُحشِّي رحمه الله بَنَىٰ كلامَهُ ـ كالحَفْنيِّ ـ علىٰ أنَّ جملةَ (أحمدُ . . .) إلىٰ آخره حاليَّةٌ ، كما هو أحدُ وجهَينِ ذَكَرَهُما المُعرِبُ . انتهىٰ « ذهبي » ، ومثلُهُ لبعض الأفاضل[2] .

(١) حاشية الصبان (١/ ٣٧) ، وانظر « المُطوَّل » (ص١٣١) ، و« المختصر » (ص٢٤٣) .

(٢) المُرادُ غالباً بـ (بعض الأفاضل) إذا أطلق في «التقرير» : الإمام الخضري في « حاشيته=

تفنُّناً .

واختار هـٰذه الصيغةَ ؛ لما فيها من الإشعار بالاستمرار التجدُّديِّ المُناسِبِ للمَقام ، بخلاف الاسميَّةِ والماضَويَّةِ ؛ لأنَّ الأُولىٰ وإن أَشْعَرَتْ بالاستمرار لـٰكن لا تُفِيدُ التجدُّدَ ، والثانيةَ وإنْ أفادَتِ التجدُّدَ لـٰكن لا دَلالةَ لها على الاستمرار[1] ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (تفنُّناً) ؛ أي : ارتكاباً لفَنَّينِ في التعبير ؛ حيثُ عبَّر عن نفسه أوَّلاً بالاسم الظاهرِ ـ وهو مِنْ قَبيلِ الغَيْبة ـ وثانياً بضمير المُتكلِّمِ .

❀ قوله : (بالاستمرار التجدُّديِّ) ؛ أي : الحاصلِ مِنْ تَجَدُّدِ الحمدِ مرَّةً بعدَ أُخْرىٰ[2] .

❀ قوله : (المُناسِبِ للمَقام) ؛ أي : لحصول المُوافقةِ حينئذٍ بينَ الحمدِ والمحمودِ عليه ؛ وهو التربيةُ المأخوذةُ مِنْ (ربِّي) ؛ لتعليقه الحمدَ به ، فكما أنَّ تربيتَهُ لنا بهـٰذه النِّعَمِ لا تزالُ تتجدَّدُ . . كذلك نحمدُهُ بمَحامِدَ لا تزالُ تتجدَّدُ .

❀ قوله : (وإنْ أفادَتِ التجدُّدَ) ؛ أي : بمعنى الحُدُوثِ بعدَ العَدَمِ ، لا بمعنى الحصولِ مرَّةً بعدَ أُخْرىٰ .

= على ابن عقيل » . انظر « حاشية الخضري » (١/ ١١) ، و« تمرين الطلاب » (ص٨) .

(١) قوله : (لأنَّ الأُولىٰ . . . لـٰكن) وما عُطف عليه : سيأتي الحديث عن هـٰذا التركيب في (١/ ٣٣٦) .

(٢) زاد في (ك) : (فيستشعرُ السامعُ لها بأنَّ المُتكلِّمَ سيحمَدُهُ مرَّةً بعد أخرىٰ ، فيستفيدُ أنَّهُ تعالىٰ أهلٌ لأنْ يُجدَّدَ حمدُهُ دائماً ، وذلك حمدٌ مُستمِرٌّ) .

. . . . اللهَ خيرَ مالِكِ

❋ قوله : (اللهَ) بالنصب : عطفُ بيان ، أو بدلٌ مِنْ (ربِّي) ، وهو مِنْ قَبيل الأعلامِ الجُزْئيّةِ الشخصيّةِ وإن كان لا يُعبَّرُ بذلك تأدُّباً ، وليس عَلَماً بالغلبة ، خلافاً لبعضهم[١] .

❋ قوله : (خيرَ) حالٌ لازمةٌ ، أو منصوبٌ على المدح بفعلٍ لائق ؛ كـ (أمدحُ) ، لا (أعني) ؛ لامتناع التقديرِ به عند المُحقِّقين في غير نعتِ التخصيصِ ، ويجوزُ جَعْلُهُ بدلاً ممَّا قبلَهُ علىٰ مذهبِ غيرِ الجمهور .

وفي البيت : جناسٌ تامٌّ ؛ وهو اتِّفاقُ كلمتَينِ لفظاً وخطّاً مع اختلافِ المعنىٰ .

❋ قوله : (حالٌ لازمةٌ) فيه ـ كما قال ابن قاسم ـ : إيهامُ تقييدِ الحمدِ ببعضِ الصِّفات .

❋ قوله : (ويجوزُ جَعْلُهُ بدلاً ممَّا قبلَهُ) هـٰذا الوجهُ ضعيفٌ ؛ لأنَّ بدليّةَ المُشتقِّ قليلةٌ ، بل مُمتنِعةٌ ، كما يُفِيدُهُ كلامُ ابنِ هشام[٢] ، معَ ما فيه مِنْ مخالفة الجمهورِ المانعينَ تعدُّدَ البدلِ إنْ جُعِلَ (خيرَ) ولفظُ (اللهَ) بدلَينِ مِنْ (ربِّي) ، أو مُخالفتِهم في مَنْعِهِمُ الإبدالَ مِنَ البدل إنْ جُعِلَ (خيرَ) بدلاً مِنَ (اللهَ) ، وهو بدلٌ مِنْ (ربِّي) ؛ فقولُ المُحشِّي : (ممَّا قبلَهُ) مُحتمِلٌ لأنْ يُرادَ بـ (ما قبلَهُ) : لفظُ (ربِّي) ، أو لفظُ (اللهَ) ؛ فالأَوْلىٰ : ثاني الاحتمالات ؛ إذ خيرُ الأمورِ الوسط .

---

(١) وانظر ما سيأتي في (٢/ ١٨٧) . (٢) شرح قطر الندىٰ (ص ٢٨٥) .

نعم ؛ قال شيخُ الإسلام : (يجوزُ في « مالك » الأوَّلِ حذفُ ألفِه خطّاً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ كثيرُ الاستعمال ، بخلاف الثاني ؛ لأنَّهُ صفةٌ)(١) .

❁ قوله : (نعم ؛ قال شيخُ الإسلام . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيكونُ فيه حينئذٍ جناسٌ تامٌّ لفظيٌّ لا خَطِّيٌّ ، وهو استدراكٌ لرَفْعِ ما يُوهِمُهُ قوله : (وفي البيت : جناسٌ تامٌّ ؛ وهو اتِّفاقُ كلمتَينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ مِنْ أنَّهُ لفظيٌّ خَطِّيٌّ لا غيرُ .

❁ قوله : (لأنَّهُ عَلَمٌ كثيرُ الاستعمال) ؛ أي : ولمَّا كان الخطُّ يُفِيدُ ما يُفِيدُهُ اللفظُ . . أُجْرِي مُجْراه .

❁ قوله : (بخلاف الثاني ؛ لأنَّهُ صفةٌ) ؛ أي : فيجبُ رسمُ ألفِهِ ؛ لعدم كثرتِهِ كالعلم ، ولا يَرِدُ حذفُها خطّاً مِنْ ﴿مَٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ﴾ [الفاتحة : ٤] مع قراءته بالألف ؛ لأنَّ المصحفَ العُثْمانيَّ سُنَّةٌ مُتَّبعة .

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٣٣ـ١٣٤) ، وقال السيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ٥٢١) : (وحُذِفت أيضاً ممَّا كَثُر استعمالُهُ من الأعلام الزائدة علىٰ ثلاثة أحرف [أي : وإن لم تكن مقترنة بـ « أل »] ، سواءٌ كانت عربية ؛ كـ « مالك » و« صالح » و« خالد » ، أم أعجميَّةً ؛ كـ « إبراهيم » و« إسماعيل » و« إسحاق » و« هارون » و« سليمان » ، قال أبو حيَّان : وذكر بعضُ شيوخنا : أنَّ إثباتها في نحو « صالح » و« خالد » و« مالك » . . جيدٌ ، وكذا قال أحمد بن يحيىٰ ؛ أنه يجوز الحذف والإثبات ، ولا يحذف ممَّا لم يكثر استعماله ؛ كـ« حاتم » و« جابر » و« حامد » و« سالم » و« طالوت » و« جالوت » و« هاروت » و« ماروت » و« هامان » و« قارون » و« يأجوج » ، وقد حذفت في بعض المصاحف من « هاروت » و« ماروت » و« هامان » و« قارون ») ، والإملاء الحديث الآن جارٍ علىٰ إثباتها مطلقاً .

﴿ قوله : (مُصلِّياً) حالٌ مُقارِنةٌ مِنْ فاعلِ (أحمدُ) ، ومُقارَنةٌ لفظِ لآخرَ معناها البعديَّةُ ، وليست حالاً مَنْوِيَّةً ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنْ تَرْكِ الصلاةِ .

والصلاةُ معناها مِنَ الله : الرحمةُ ، ومِنَ الملائكة : الاستغفارُ ، ومِنَ غيرهم : تضرُّعٌ ودعاءٌ ؛ فهي مشتركةٌ اشتراكاً لفظيّاً ؛ كـ (عين) ، وما في « المغني » مُعترَضٌ[1] .

﴿ قوله : (على النبيِّ) ؛ أي : المُرتفِعِ علىٰ غيره ، أو المُخبِرِ عن الله ؛

﴿ قوله : (حالٌ مُقارِنةٌ) الحاليَّةُ تَقتضِي تقييدَ حمدِهِ بهٰذه الحالة .

وأُجِيبَ : بأنَّها إنَّما تَقتضِي تقييدَ حمدِهِ في هٰذا « المتنِ » بهٰذه الحالة ، لا تقييدَ مُطلَقِ حمدِهِ ، ولا ضررَ في ذلك ، بل هو الواقع .

وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ جملةَ (أحمدُ) إنشائيَّةٌ ، أمَّا علىٰ أنَّها خبريَّةٌ : فالمُقيَّدُ بهٰذه الحالةِ هو الحمدُ الذي أَخبَرَ بأنَّهُ يقعُ منه في المستقبل ، لا حمدُهُ في هٰذا « المتن » الحاصلُ بالإخبار .

---

(١) جعلها في « المغني » (٢/٧٦٤) مشتركةً اشتراكاً معنوياً ، وعبارته : (قلت : الصواب عندي : أنَّ الصلاة لغةً بمعنىً واحد ؛ وهو العطف ، ثمَّ العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة ، وإلى الملائكة الاستغفار ، وإلى الآدميِّين دعاءُ بعضِهِم لبعض) ، ونصَّ الباجوري في « تحفة المريد » (ص٣١) : أنَّ التحقيق هو ما جرىٰ عليه ابن هشام ؛ وهي أنْ تكونَ مشتركة اشتراكاً معنوياً ، وانظر ما سبق في « شرح الديباجة » (١/١٤٢) .

فعلى الأوَّل : مأخوذٌ مِنَ النَّبْوة ؛ بمعنى المكانِ المرتفعِ ، وعلى الثاني : مِنَ النَّبأ الذي هو الخبرُ[1] ، وفي نسخة : (على الرسول) ، ولا كراهةَ في ذلك ؛ لأنَّ السِّياقَ دالٌّ على التعظيمِ .

❁ قوله : (المُصْطفىٰ) أصلُهُ : (مُصْتَفَوٌ) ؛ قُلبتِ التاءُ طاءً ، والواوُ

❁ قوله : (وفي نسخة : « على الرسول ») قيل : إنَّ هـٰذه روايةُ المَغارِبة ، والأُولىٰ روايةُ المَشارِقة .

❁ قوله : (ولا كراهةَ في ذلك) ؛ أي : في التعبير بلفظِ (الرسول) الذي لم يُضَفْ إلىٰ لفظِ الجلالة . انتهىٰ « شِبِيني » .

❁ قوله : (لأنَّ السِّياقَ دالٌّ على التعظيمِ) ؛ أي : فحينئذٍ تَنتفِي الكراهةُ ؛ ولذلك قال الشيخُ عَطِيَّةُ الأُجْهُوريُّ في « حاشيته علىٰ هـٰذا الشرح » : (ومذهبُ الشافعيِّ : أنَّ التعبيرَ بلفظ « الرسول » مكروهٌ ، إلَّا أن يُدَّعىٰ تقييدُ الكراهةِ بغيرِ سياقٍ فيه التعظيمُ ، ووقوعُهُ هنا معمولاً للصلاة ووصفُهُ بـ« المُصطفىٰ » . . تعظيمٌ) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (قُلبتِ التاءُ طاءً) ؛ أي : لمُجاوَرتها للصاد المَجْهورة ؛ فإنَّ

---

(١) وعلى الأوَّل : هو (فَعِيل) بمعنىٰ (مفعول) أو (فاعل) ، وعلى الثاني : هو (فعيل) بمعنىٰ (فاعل) أو (مفعول) . انظر ما تقدم في (١/ ١٤٣) .

(٢) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٤) .

وآلِـــهِ . . . .

ألفاً ؛ لتحركها وانفتاحِ ما قبلَها[1] ؛ أي : المُختارِ .

❁ قوله : (وآلِهِ) ؛ أي : بني هاشم والمُطَّلِبِ ، كذا ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[2] ، ولعلَّ وجهَ الاقتصارِ على ذلك : صحَّةُ وصفِهِم بـ (المُستكمِلِينَ الشَّرفا) ؛ إذ

التاءَ حرفٌ مَهْمُوس ، والصادَ حرفٌ مَجْهُور ، فيُناسِبُهُ مَجْهُورٌ ؛ وهو الطاء . انتهى « عَطِيَّة » نقلاً عن « الغَزِّيِّ »[3] .

---

(١) هاذا التعليل لانقلاب الواو ألفاً ، وأمَّا علَّةُ انقلاب التاء طاء . . فلمجاورتها الصادَ الذي هو من حروف الإطباق . انظر هاذه القاعدة في (٥/ ٥٦٣ ـ ٥٦٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٥) ، وقال : (تنبيه : أصل « آل » : أهل ، قُلبتِ الهاءُ همزةً ، كما قُلبت الهمزةُ هاءً في « هَرَاق » ، والأصلُ : « أرَاق » ، ثمَّ قلبت الهمزة ألفاً ؛ لسكونها وانفتاح ما قبلها ، كما في « آدم » و« آمن » ، هاذا مذهب سيبويه .

وقال الكسائي : أصلُهُ : « أَوَل » ؛ كـ « جَمَل » ؛ من « آل يؤول » ؛ تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً ، وقد صغَّروه على « أُهَيل » ، وهو يشهد للأوَّل ، وعلى « أُوَيل » ، وهو يشهد للثاني .

ولا يُضاف إلا إلى ذي شرف ، بخلاف « أهل » ؛ فلا يُقال : « آل الإسكاف » ، ولا ينتقض بـ « آل فرعون » ؛ فإنَّ له شرفاً باعتبار الدنيا .

واختُلف في جواز إضافته إلى مضمر ؛ فمنعه الكسائي والنحَّاس ، وزعم أبو بكر الزُّبيدي : أنه من لحن العوام ، والصحيحُ : جوازه) .

(٣) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٤) ، وانظر « فتح الرب المالك » (ق/ ٣) .

لو فُسِّر بمُطلَق الأتباع . . لم يتأتَّ الاتِّصافُ بما ذكر ، وقد يُقالُ : إنَّ جميعَ الأتباعِ مُستكمِلِينَ ذلك باعتبارِ وصفِهم بالإيمان بسيِّد ولدِ عدنانَ صلَّى الله عليه وسلَّمَ[1] .

❊ قوله : (لم يتأتَّ الاتِّصافُ بما ذكر) ؛ أي : فلم يصحَّ الوصفُ به .

❊ قوله : (وقد يُقالُ : إنَّ جميعَ الأتباعِ مُستكمِلِينَ) كذا في بعض النسخ ، والصوابُ : الرفعُ ؛ لأنَّهُ خبرُ (إنَّ) ، إلَّا أنْ يُقالَ : إنَّهُ جرىٰ علىٰ لغةِ مَنْ يَنصِبُ بها الجزأينِ ، كما في[2] : [من الطويل]

. . . . . . إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وفي بعضٍ آخَرَ بالرفع[3] ، وهو ظاهرٌ .

❊ قوله : (باعتبارِ وصفِهم بالإيمان) يُفِيدُ : أنَّ الكُفَّارَ فيهم أصلُ الشَّرَف ، وهو كذلك ؛ لأنَّ فيهم شَرَفَ الخِلْقة الآدميَّة ؛ لعمومِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ كَرَّمْنَا بَنِيٓ ءَادَمَ﴾ [الإسراء : ٧٠] . انتهىٰ « ذهبي » .

---

(١) انظر ما سبق في (١/ ١٤٤) .

(٢) جزء بيت لعمر بن أبي ربيعة ، والبيت بتمامه :

إذا اسوَدَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ … خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣١٠ـ٣١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٥) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (١/ ١٨٣ـ ١٨٥) .

(٣) جاء مرفوعاً في (أ ، ب ، هـ) .

❁ قوله : (المُستكمِلِينَ) بمعنى : الكامِلِينَ ؛ أي : التامِّينَ الشَّرَفَ ، و(الشَّرَفَا) بفتح الشين ؛ أي : العُلُوَّ ، معمولٌ لقوله : (المُستكمِلِينَ) ،

وبه اندفعَ قولُ العلَّامةِ الشَّبِيبِنيِّ : (كان الأَوْلىٰ له : حذفُ قولِهِ : « وقد يُقالُ . . . » إلىٰ آخره ؛ ولذلك لم يذكره الشيخُ الصبَّان ؛ وذلك لأنَّهُ يُوهِمُ بحسبِ المفهومِ أنَّ غيرَ أَتْباعه كالكُفَّار عندَهُم أصلُ الشَّرَف) انتهىٰ .

❁ قوله : (بمعنى : الكامِلِينَ) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ السينَ والتاءَ زائدتان ، ويصحُّ جَعْلُهُما للطَّلَب ؛ وذلك لأنَّ جميعَ أتباعِهِ ـ ولو عُصاةً ـ طالبون ـ ولو بحسَبِ حالِهِم ـ الكمالَ في الشَّرَف .

ولا يُقالُ : اعتبارُ لسانِ الحال ربَّما أَدْخلَ الكافر ، فتصيرُ الصفةُ لا مُخصِّصةً ولا لازمةً للأتباع المُرادِ بهم أُمَّةُ الإجابةِ لا أُمَّةُ الدعوة ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّها لازمةٌ .

ويصحُّ جَعْلُهُما للصيرورة ؛ أي : الذين صاروا كامِلِينَ باتِّباعه صلَّى الله عليه وسلَّم .

❁ قوله : (معمولٌ لقوله : « المُستكمِلِينَ ») ؛ أي : فهو منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به ؛ كـ (الحسنِ الوجهَ) ، أو علىٰ نزع الخافض ؛ بناءً على القول بأنَّهُ قياسيٌّ ، أو أنَّهُ تُوُسِّعَ فيه فأُجْرِيَ مُجْرى القياسيِّ ؛ لكَثْرة ما سُمِعَ منه ؛ أي : كَثْرةً لا تُوجِبُ القياسيَّةَ .

٣ـ وأستعيـــنُ اللهَ . . . .

أو بضمِّها : جمعُ (شَرِيفٍ)[1] ؛ كـ (عَظِيم وعُظَماءَ)[2] .

❁ قوله : (وأستعينُ) أصلُهُ : (أَسْتَعْوِنُ) ؛ نُقلتْ حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ، فقُلبت الواوُ ياءً[3] ؛ أي : أطلبُ منه الإعانةَ في نَظْمِ ألفيّةٍ ، وإنَّما احتيج إلىٰ تقدير هـٰذا المضافِ ؛ لأنَّ الألفيّةَ بمعنى المنظومة ، . . . .

هـٰذا علىٰ ما أشار إليه ؛ مِنْ جَعْلِ السينِ والتاءِ زائدتَينِ ، وكذا علىٰ جَعْلهما للصيرورة ، أمَّا علىٰ جَعْلهما للطَّلَب : فهو مفعولٌ به .

❁ قوله : (أي : أطلبُ منه الإعانةَ) ؛ أي : الإقدارَ على الفعل ، لا المُشاركةَ في الفعل ليَسهُلَ أو ليحصلَ ، التي هي حقيقةُ الإعانةِ ؛ لاستحالتها عليه تعالىٰ ، فشبَّهَ طَلَبَ الإقدارِ بمعنى الاستعانةِ ؛ بجامعِ أنَّ كلّاً طَلَبُ ما يقعُ معه المقدورُ بينَ قدرتَينِ كَسْباً فيهما ، أو كَسْباً في إحداهما وإيجاداً وتأثيراً في الأُخرىٰ ، واستعار الاستعانةَ ، واشتقَّ منها (أستعينُ) .

❁ قوله : (في نَظْمِ ألفيّةٍ) : تقديرُ (نَظْمِ) لا (إظهارِ) مثلاً ؛ لأنَّ الخُطْبة قبل التأليفِ ، والمُرادُ : نظمُ المقصودِ حَتّىٰ يُطلَبُ الإعانةُ عليه ، وإلا فبعضُ « النَّظْم » قد تقدَّم ؛ وهو ما قبلَ قوله : (وأستعين . . .) إلىٰ آخره .

(١) في هامش (ج) : (قوله : « أو بضمها : جمع شريف » ، وعليه : فيكون وصفاً ثانياً ، ويكون معمولُ « المستكملين » محذوفاً ؛ أي : كلَّ مجد ونحوه) ، وانظر ما سبق في (١/ ١٤٤ـ١٤٥) .

(٢) والمشهور روايةً : هو فتح الشين .

(٣) وذلك لسكونها وكسر ما قبلها .

وهي لا يُستعانُ عليها .

وفي الكلام : استعارةٌ تبعيَّةٌ ؛ حيثُ شبَّهَ الاستعلاءَ المُطلَقَ الذي هو مُتعلَّقُ معنى الحرف[1] ـ لأنَّ الإعانةَ وما تصرَّفَ منها إنَّما تتعدَّىٰ بـ(علىٰ) ـ . . بـالظـرفيَّـة المطلقـة ، واستعـار (فـي) بتبعيَّـة ذلـك التشبيـه ، ونَقَـلَ فـي « التمرين » : أنَّ تعديتَهُ بـ(في) لغةٌ قليلة[2] .

❀ قوله : (ألفيَّهْ) قال الجلالُ : (عِدَّتُها ألفُ بيتٍ ، أو ألفانِ ؛ بناءً علىٰ أنَّ كلَّ شطرٍ بيتٌ ، ولا يَقدَحُ ذلك في النسبة كما قيل ـ أي : في نسبة « ألفيَّة »

❀ قوله : (وهي لا يُستعانُ عليها) ؛ أي : بل إنَّما يُستعانُ على الفعل .

❀ قـولـه : (لأنَّ الإعـانـةَ . . .) إلـىٰ آخـره : تعليـلٌ لقـولـه : (وفـي الكلام . . .) إلىٰ آخره ، توسَّط بينَ المُشبَّهِ والمُشبَّه به ، وقولُهُ : (إنَّما تتعدَّىٰ بـ« علىٰ ») ؛ أي : إلى المفعول الثاني الذي هو المُستعانُ عليه ؛ نحوُ : ﴿ وَأَعَانَهُۥ عَلَيۡهِ قَوۡمٌ ءَاخَرُونَۖ ﴾ [الفرقان : ٤] ، ﴿ وَٱللَّهُ ٱلۡمُسۡتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ ﴾ [يوسف : ١٨] ، وأمَّا المفعولُ الأوَّلُ الذي هو المُستعانُ به . . فتارةً تتعدَّىٰ إليه بنَفْسها ؛ كما هنا ، وتارةً تتعدَّىٰ إليه بالباء ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوۡمِهِ ٱسۡتَعِينُواْ بِٱللَّهِ ﴾ [الأعراف : ١٢٨] .

❀ قوله : (ولا يَقدَحُ ذلك) ؛ أي : تعبيرُ المُصنِّفِ بـ(ألفيَّهْ) ، وليس

---

(١) في (هـ) : (معنى « علىٰ ») .

(٢) تمرين الطلاب (ص٩) ، وانظر ما سبق في (١/ ١٤٥ـ١٤٦) .

إلىٰ « ألفَينِ » ـ لتساوي النَّسَب إلى المفرد والمُثنَّىٰ ، كما سيأتي) انتهىٰ[1] .

❊ قوله : (مَقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ) ؛ أي : أغراضُهُ وجُلُّ مُهمَّاتِهِ مجموعةٌ فيها ، وغَلِطَ مَنْ قال : إنَّ (مقاصدُ النحو) اسمُ كتاب نَظَمَهُ في « الألفية »[2] .

اسمُ الإشارةِ راجعاً إلىٰ كونِ عدَّتها ألفَيْ بيتٍ ، كما هو ظاهرُهُ .

❊ قوله : (أي : أغراضُهُ) هٰذا تفسيرٌ بحسَبِ اللغة ، وقولُهُ : (وجُلُّ مُهمَّاتِهِ) عطفُ تفسيرٍ للمُرادِ ، أشار به : إلىٰ أنَّ مُرادَهُ بالمقاصد : المُهمَّاتُ التي عبَّر بها في آخِرِ الكتاب ، وأنَّ في كلامه حذفَ مضافٍ ، ودَفَعَ بذلك التنافيَ بينَ ما هنا وقولِهِ آخِرَ الكتاب : (نَظْماً علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ)[3] ، وصَرَفَ ما هنا إلىٰ ما يأتي دون العكس ؛ بأنْ يُرادَ بالجُلِّ الكلُّ مجازاً ؛ لأنَّ ما يأتي هو المُطابِقُ للواقع ؛ لأنَّهُ تَرَكَ مِنَ المقاصد (بابَ القَسَم) ، و(بابَ التقاء الساكنَينِ) ، وغيرَهُما[4] .

وقد أُجِيبَ بأجوبةٍ غيرِ هٰذا ؛ منها : أنَّ ما هنا مبالغةٌ ؛ بمعنىٰ أنَّ « الألفيَّةَ » تكونُ بحيثُ إنَّ مَنْ أتقنها يحصلُ له التهيُّؤُ القريبُ لأنْ يُجيبَ عن كلِّ مسألةٍ سُئل عنها في النحو .

---

(١) البهجة المرضية (ص١٥) ، وانظر (٥/ ٣٧٠ـ ٣٧١) .
(٢) انظر الكلام حول مؤلفاته في (١/ ٣٥ـ ٣٨) ، وما سيأتي في (٥/ ٥٩٩ـ ٦٠٢) .
(٣) انظر (١/ ١٤٧ ، ٥/ ٥٩٧ ـ ٥٩٩) .
(٤) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٧) .

والمُرادُ بـ (النحو) : المُرادِفُ لقولنا : (علم العربية) المُطلَقُ على ما يُعرَفُ به أواخرُ الكَلِمِ إعراباً وبناءً ، أو ما يُعرَفُ به ذواتُها صِحَّةً واعتلالاً ،

ومنها : أنَّ ما هنا في حيِّز الطَّلَب ، وما يأتي إخبارٌ بما تيسَّر له ، لـٰكن يَرِدُ على هـٰذا : قولُهُ : (وما بجمعه عُنِيتُ. . .) إلى آخره .

❊ قوله : (المُطلَقُ على ما يُعرَفُ به. . .) إلى آخره ؛ أي : فهو شاملٌ للنحو والصَّرْفِ فقط ؛ لتخصيص غَلَبةِ الاستعمالِ علمَ العربيَّة بهما وإنْ أُطلِقَ في الأصل على ما يشمل اثني عَشَرَ علماً ؛ فالنحوُ هنا مُرادِفٌ لعلم العربيَّة بعدَ غَلَبةِ الاستعمال ، لا في الأصل .

❊ قوله : (أواخرُ الكَلِمِ إعراباً وبناءً) ؛ أي : أحوالُ أواخرِ الكَلِمِ مِنْ جهةِ الإعراب والبناء ، وهو اقتصارٌ على الغالب ، وإلا فيُعرَفُ به أحوالُ غيرِ الكَلِمِ ؛ كالظروف ، والجُمَلِ التي لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، والتي لها محلٌّ ، وكأحكام جملةِ الصِّلَةِ مِنْ حيثُ العائدُ ، وكونُها لا تكونُ إنشائيَّةً ، وكذا جملةُ النعت والخبر ، ويُعرَفُ به أحوالُ الكَلِمِ مِنْ غير الإعراب والبناء ؛ كـ (إنَّ) مِنْ جهة كسر همزِها أو فتحِهِ ، وتخفيفِها ، وشروطِ عملها ، وشروطِ عملِ بقيَّةِ النواسخ ، وكالعائد مِنْ حيثُ حذفُهُ وعدمُهُ. . . إلى غير ذلك ممَّا لو استُقصي قصا . انتهى « أمير »[1] .

❊ قوله : (أو ما يُعرَفُ به ذواتُها. . .) إلى آخره : (أو) : للتنويع ، وقولُهُ : (صِحَّةً واعتلالاً) ؛ أي : وغيرَ ذلك ؛ كالاشتقاق ، والتصغيرِ ، والجمع .

---

(١) حاشية الأمير على شرح الأزهرية (ق/ ١) .

لا ما يُقابِلُ التصريفَ ، كما أفاده الحافظُ السُّيوطي[١] .

وأصلُ (مَحْوِيَّة) : (مَحْوُوْيَة) ؛ قُلِبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً ؛ لاجتماعها مع الياء وسَبْقِ إحداهما بالسكون ، ثمَّ قُلِبتِ الضمَّةُ كسرةً ؛ لأجل الياء .

والباءُ في (بها) : بمعنىٰ (في) ؛ مِنْ ظرفيَّة المدلولِ في الدالِّ ؛ لأنَّ (المقاصدَ) معانٍ ، و(الألفيَّة) اسمٌ للألفاظ باعتبار دَلالتِها على المعاني[٢] .

❁ قوله : (تُقرِّبُ الأَقْصىٰ) نسبةُ التقريبِ إليها مجازٌ عقليٌّ ؛ مِنْ إسناد الفعلِ إلىٰ سببه العاديِّ للمُلابسة ، وإلا فالمُقرِّبُ حقيقةً هو اللهُ تعالىٰ ، ويلزمُ عُرْفاً مِنْ تقريبِ الأَقصىٰ ـ أي : الأَبعدِ ـ تقريبُ البعيد ، وليس اللزومُ عقلياً ؛ فاندفعَ ما لبعضهم .

❁ قوله : (مِنْ ظرفيَّةِ المدلولِ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ يلزمُ مِنْ ظرفيَّةِ كونِها مَحْويَّةً ظرفيَّتُها ؛ لأنَّ ذلك مِنْ أعراضها .

❁ قوله : (حقيقةً هو اللهُ تعالىٰ) ؛ أي : وفي الظاهر المُصنِّفُ .

❁ قوله : (فاندفعَ ما لبعضهم) ؛ أي : مِنْ أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ تقريبها الأَقْصىٰ تقريبُها القاصيَ ؛ لأنَّها قد تهتمُّ بالأَقْصىٰ لشدَّةِ خفائِهِ فتُقرِّبُهُ ولا تُقرِّبُ القاصيَ ؛ علىٰ أنَّهُ يُبعِدُ أو يُزيلُ تَوَهُّمَ احتمالِ اهتمامِها بالأقصىٰ . ظاهرُ قولِهِ

---

(١) البهجة المرضية (ص١٥) .

(٢) ويصح أن تكون سببية ، كما سبق في (١/ ١٥٠) .

❁ قوله : (بلفظٍ مُوجَزٍ) ؛ أي : بسببِ لفظٍ مُوجزٍ ، قال السُّيُوطيُّ : (ولا بِدْعَ في كون الإيجازِ سبباً للفهم[1] ، كما في : « رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُهُ » ، دون : « وأكرمتُ عبدَ الله » ، ويجوزُ أنْ تكونَ الباءُ بمعنى « مع »)[2] .

بعدُ : (وتَبسُطُ البَذْلَ . . .) إلى آخره ؛ فهو كالاحتراس[3] .

❁ قوله : (أي : بسببِ لفظٍ مُوجزٍ) ؛ أي : بسبب وَجَازتِهِ .

❁ قوله : (كما في : « رأيتُ عبدَ الله وأكرمتُهُ » . . .) إلى آخره : هذا المثالُ ظاهرٌ على تفسير الإيجاز بما يأتي له ، أمَّا على تفسيره : بأنَّهُ أداءُ المعنى المقصودِ بأقلَّ مِنْ عبارة المُتعارَف[4] . . فلا ؛ إذ هذه العبارةُ هي المُتعارَفةُ . انتهى « شِبِيبِني » .

❁ قوله : (ويجوزُ أنْ تكونَ الباءُ بمعنى « مع ») ؛ أي : تُقَرِّبُ الأَقْصى مع لفظٍ مُوجز ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ يلزمُ عليه اتِّحادُ المُصاحِب والمُصاحَب ؛ لأنَّ « الألفيَّةَ » عينُ اللفظ المُوجَز .

---

(١) في « البهجة المرضية » : (لسرعة الفهم) .

(٢) البهجة المرضية (ص١٦) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٠) .

(٤) في هامش (ط) : (قوله : « من عبارة المتعارف » : العبارة : بمعنى المُعبِّرَة ، والإضافةُ بيانيةٌ . انتهى « مؤلف ») .

ويُجابُ : بأنَّ المعنىٰ : تفعلُ ذلك معَ وَجَازةِ اللفظِ ؛ وعليه : ففي الكلام وضعُ الظاهرِ موضعَ المضمرِ ، والأصلُ : (مع وجازتها) ، فمَحَطُّ الاعتبارِ في المصاحبة هو الوصفُ المُصرَّح به ، نظيرُ ما تقدَّم في السببيّة[1] .

هـٰذا إنْ جُعِلتِ المعيَّةُ حالاً من فاعل (تُقرِّبُ) ، فإنْ جُعِلتْ من (الأَقْصىٰ) . . كان أحدُ المُتصاحِبَينِ المعنىٰ والآخَرُ اللفظَ ، وعليه : ففيه إظهارٌ في مَقام الإضمار أيضاً .

وفي كلام بعضِهم : أنَّ قولَهُ : (بلفظٍ مُوجزٍ) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حالٌ مِنَ (الأقصىٰ) ؛ علىٰ معنىٰ : أنَّ الأقصى الواقعَ في كلام غيرِه بلفظٍ مُوجزٍ تُقرِّبُهُ هـٰذه « الألفيّةُ » للفهم ؛ فلا يَرِدُ الاعتراضُ : بأنَّهُ قد وُجِدَ في لفظ « الألفيّة » طُولٌ في بعض مواضعِها مع إمكانِ الإيجاز ؛ كقوله : (كذا إذا عاد عليه مُضمَرُ . . .) البيتَينِ ، مع أنَّ هـٰذا الاعتراضَ قد يُدفَعُ : بأنَّ الإيجازَ أمرٌ نسبيٌّ ؛ فقد يكونُ مُوجزاً بالنسبة لكلام ، وقد يكونُ فيه طُولٌ بالنسبة لكلامٍ آخَرَ ، أو بأنَّ الحُكْمَ للغالب . انتهىٰ .

وعلىٰ هـٰذا الوجهِ الذي ذَكَرَهُ بقوله : (أنَّ قولَهُ : « بلفظٍ مُوجزٍ » متعلِّقٌ . . .) إلىٰ آخره . . لا يكونُ في الكلام إظهارٌ في مقام الإضمار .

ويحتملُ : أنَّ اللفظَ المُوجزَ هو بعضُ « الألفيّة » الدالُّ على الأقصىٰ ،

---

(١) انظر (١/ ٢٠٤) .

وتَبسُطُ البَذْلَ . . . .

والمُوجَزُ : قليلُ الحروف كثيرُ المعنىٰ ، أو لا على التحقيق .

❁ قوله : (وتَبسُطُ البَذْلَ) بالذال المعجمةِ ؛ أي : العطاءَ ؛ شبَّه « الألفيّةَ » في سرعة إيصالِ معانيها عندَ سماع ألفاظِها . . بإنسان يَفِي بما يعدُ علىٰ سبيل الاستعارة المَكْنيَّة ، وإثباتُ الوعدِ تخييلٌ ،

ونسبةُ التقريبِ إلى « الألفيَّة » باعتباره ، ويحتملُ غير ذلك ، كما هو مُبيَّنٌ فيما كتبناه ثانياً على « الأُشْمُونيِّ »[1] .

❁ قوله : (والمُوجَزُ : قليلُ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : مُساواةُ الإيجازِ للاختصار ، وهو ما عليه جماعةٌ ، وفي « المصباح » : أنَّ الإيجازَ : تقليلُ اللفظِ معَ عُذُوبتِهِ وسهولةِ معناه[2] ؛ فهو أخصُّ مِنَ الاختصار علىٰ هٰذا .

❁ قوله : (وإثباتُ الوعدِ تخييلٌ . . .) إلىٰ آخره : الصوابُ : أنَّ بَسْطَ البَذْلِ هو التخييلُ ، والإنجازَ والوعدَ ترشيحان ؛ وذلك لأنَّ بَسْطَ البَذْلِ أَقْوى اختصاصاً وتَعَلُّقاً بالكريم مِنْ إنجاز الوعد ، وأَسْبَقُ في الذِّكْر ؛ فاللائقُ جَعْلُهُ هو التخييلَ ، سواءٌ جَرَينا علىٰ طريقةِ السَّمَرْقَنْديِّ ؛ مِنْ أنَّ التخييلَ هو الأَقْوى اختصاصاً وتَعَلُّقاً بالمُشبَّه به ، وما سواه ترشيحٌ[3] ، أو علىٰ قول العِصام ؛ أنَّهُ

(١) تقرير الأنبابي على الأشموني والصبان (ق/ ٢٧ـ٢٨) .

(٢) انظر « المصباح شرح المفتاح » (ص٤٥٨ ، ٤٦٤) .

(٣) انظر ما تقدَّم في (١/ ١٥٥) .

والإنجازُ وما بعدَهُ ترشيحٌ ، ويحتملُ غيرَ ذلك .

❀ قوله : (**بوعدٍ مُنجَزِ**) ؛ أي : سريعِ الوفاء ، وبينَهُ وبين (**مُوجَزِ**) : الجناسُ اللاحقُ ؛ . . . .

الأَسْبقُ ذِكْراً ، وما سواه ترشيحٌ[1] .

❀ **قوله : (والإنجازُ وما بعدَهُ ترشيحٌ) مُرادُهُ بما بعدَ الإنجاز** : البَذْلُ والبَسْطُ ؛ فإنَّهُما وإن كانا قبلَهُ في الذِّكْر إلا أنَّهُما بعدَهُ في التعقُّل تبعاً للوجود الخارجيِّ ؛ فإنَّ الإنسانَ يَعِدُ ثمَّ يُنجِزُ ، فيُوسِّع العطاءَ . انتهىٰ « ذهبي » .

وبه يندفعُ قولُ الشِّبِيني : (إنَّ الإنجازَ ليس بعدَهُ شيءٌ ، فكان الأَوْلىٰ حذفَ قولِهِ : « وما بعده ») انتهىٰ .

❀ **قوله : (ويحتملُ غيرَ ذلك)** ؛ أي : بأنْ يُجعَلَ استعارةً مُصرَّحةً ؛ فيُشبَّهُ إفادةُ المعاني ببَذْلِ المال ، والوعدُ ترشيح ، أو تمثيليَّةً ؛ بأنْ يُشبَّهَ حالُ « الألفيَّة » في كَثْرة إفادتِها المعانيَ بسرعةٍ عندَ سماعها . . بحالِ الكريمِ في كَثْرة إعطائِهِ ووفائِهِ بما يَعِدُ .

❀ **قوله رحمه الله : (بوعدٍ مُنجزِ) الباءُ** : بمعنىٰ (مع) ، أو سببيَّةٌ ؛ لأنَّ

---

(١) انظر « السمرقندية » مع « شرحها » للعصام (ص٣٣٤ـ ٣٤٥) .

لبُعدِ المَخْرَج بينَ الواو والنون ، لا مضارعٌ ، خلافاً لبعضهم .

وإنَّما قَيَّدَ بالوعد معَ أنَّ الإعطاءَ بدونه أبلغُ في المدح ؛ لأنَّ فَهْمَ المعاني منها لا يحصُلُ بمُجرَّد وجودِها ، بل لا بدَّ مِنَ الالتفات إليها وتصوُّرِ ألفاظها ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

الوعدَ ببسطِ البَذْلِ سببٌ فيه عادةً ، والأَوَّلُ أقربُ .

* قولُهُ : (لبُعْدِ المَخْرَجِ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ الواوُ مِنَ الشفتَينِ ، والنونُ مِنْ طَرَف اللسان .

* قوله : (لا مضارعٌ ، خلافاً لبعضهم) في « شرح بديعيّة ابن معصوم » : أنَّ اللاحقَ يُشترَطُ فيه الاختلافُ بمُتباعِدَيِ المخرج ، وأنَّ المضارعَ لا يُشترَطُ فيه الاختلافُ بمُتقارِبَيِ المخرج عندَ الأكثر ، وأنَّ مَنْ فرَّق بينهما واشترطَ فيه الاختلافَ بذلك قليلٌ . انتهىٰ[2] ؛ فعلىٰ كلام الأكثرِ يتخرَّجُ قولُ بعضِهم : إنَّ الجناسَ هنا مضارعٌ .

* قوله : (لأنَّ فَهْمَ المعاني منها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فكأنَّها لتهيُّئها للفهم منها ، وتوقُّفِ الفهمِ على الالتفات إليها . . تَعِدُ وَعْداً ناجزاً .

ويُمكِنُ أنْ يكونَ التقييدُ بالوعد ؛ للإشارة إلىٰ عِزَّةِ معانيها ؛ لأنَّ الموعودَ به تتشوَّفُ إليه النَّفْسُ ، فتكونُ أحرصَ عليه ، ويكونُ هو أعزَّ عليها .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٠) ، وما تقدم في (١/ ١٥٧) في « شرح الديباجة » .
(٢) أنوار الربيع في أنواع البديع (١/ ١٤٠ ، ١٤٤ـ١٤٦) .

٥ـ وتَقتضِي . . . .

والجيمُ في (مُنجز) و(مُوجز) : يصحُّ فتحُها وكسرُها[١] .

❁ قوله : (وتَقتضِي) ؛ أي : تطلُبُ ، وإسنادُ الاقتضاءِ إليها بهٰذا المعنىٰ مجازٌ ؛ لأنَّ الطالبَ حقيقةً إنَّما هو ناظمُها ، أو : تستلزمُ ؛ لأنَّ اشتمالَها على المحاسن يستلزمُ الرِّضا ؛ أي : اعتقادَ كمالِها في الواقع ، . . . .

❁ قوله : (وكسرُها) ، وحينئذٍ : فيكونُ الإسنادُ فيهما مجازيّاً ؛ مِنْ بابِ الإسنادِ في (نهارُهُ صائمٌ) ، و(نهرٌ جارٍ) .

نعم ؛ أفاد صاحبُ « القاموس » : أنَّ (أَوْجَزَ) يُستعمَلُ لازماً ؛ فيُقالُ : (أَوْجَزَ الكلامُ) ؛ أي : قَلَّ[٢] ، وذَكَرَ في « الصحاح » : أنَّهُ يُقالُ : (كلامٌ مُوجَز ومُوجِز)[٣] ، وحينئذ : فيكونُ الإسنادُ في (مُوجِز) بالكسر حقيقيّاً .

❁ قوله : (أي : تطلُبُ) ، وحينئذٍ : فالمُرادُ بالرِّضا : إمَّا رِضا الطالب ، أو اللهِ ، أو هما .

❁ قوله : (أو : تستلزمُ) ؛ أي : علىٰ سبيل المجاز في الفعل ، ولا مجازَ في الإسناد ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ .

---

(١) والمشهور روايةً : هو فتح الجيم في كليهما ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .
(٢) القاموس المحيط (٢/١٩٣) .
(٣) الصحاح (٣/٩٠٠) .

. . . . . . رِضاً بغيرِ سُخْطِ

أو بمعنىٰ : تَدُلُّ ؛ فهو مِنْ قَبيل : (نَطَقَتِ الحالُ بكذا) ؛ أي : دلَّتْ ، علىٰ جهة الاستعارة التبعيَّةِ ، أو المجازِ المُرسَلِ[1] .

❁ قوله : (رِضاً) بكسر الرَّاء : مصدرُ (رَضِيَ) علىٰ غير قياسٍ ، والقياسُ : فتحُها[2] ، وهو خلافُ السُّخْطِ ، وإنَّما أتىٰ بقوله بعدَ ذلك : (بغير سُخْط) ؛ دفعاً لتوهُّمِ أنَّها تطلبُ رضاً ما ولو بوجه[3] ، وهو بضمِّ السين

وعلىٰ هـٰذا : **فالمُرادُ بالرِّضا** : رِضا الطالب ؛ لما في استلزامِ اشتمالِ « الألفيَّة » على المحاسن لرِضا المَوْلىٰ عزَّ وجلَّ من الخفاء[4] ، كما أشار لذلك المُحشِّي بقوله : (أي : اعتقادَ . . .) إلىٰ آخره .

نعم ؛ إنْ أُريدَ الاستلزامُ العاديُّ . . صحَّتْ إرادتُهُ .

❁ **قوله** : (**أو بمعنىٰ : تَدُلُّ**) ، **والمعنىٰ حينئذٍ** : **أنَّها تَدُلُّ** علىٰ رِضا الله عن المؤلف ، أو رضا الطالب ؛ أي : **أنَّها** أَمَارةٌ علىٰ ذلك ؛ لِمَا اشتملتْ عليه من المحاسن ، **والعِبْرةُ في التعدية** : باللفظ غالباً ؛ **فلا يُقالُ** : إنَّ الدَّلالةَ تتعدَّىٰ للمدلول عليه بـ (علىٰ) ، لا بنفسها .

(١) وهـٰذا الأخير نسبه المُحشِّي في « شرح الديباجة » إلى البُهُوتي ، ومُتعلِّق الفعل على الجميع محذوفٌ ؛ وتقديره : (من الله) ، أو (من قارئها) .

(٢) وسبق أصل الكلمة في « شرح الديباجة » في (١/١٥٨) .

(٣) ففيه احتراسٌ ، كما سبق في (١/١٥٨) .

(٤) قوله : (من الخفاء) متعلق بـ (استلزام) .

وسكونِ الخاء ؛ مصدرُ (سَخِطَ) ، وقياسُهُ : فتحُهُما ؛ كـ (الفَرَح)[1] ، وفي كلامه مِنْ أنواع البديع : المقابلةُ بين (الرضا) و(السُّخْط)[2] .

❀ قوله : (فائقة) اسمُ فاعل مِنْ (فاقه) ؛ أي : عَلَاهُ بالشَّرَف ، قال ابنُ قاسمٍ : (فائقة لفظاً ومعنىً) ، وفيه الأوجهُ الثلاثة : النَّصبُ على الحال مِنْ فاعل (تَقتضِي) ، والرَّفعُ على أنَّه خبرُ مبتدأ محذوفٍ ، . . . .

❀ قوله : (وقياسُهُ : فتحُهُما) ؛ أي : السِّينِ والخاء .

❀ قوله : (لفظاً) ؛ أي : لأنَّها مِنْ بحرٍ واحد ، وتلك من السريع والرَّجَزِ .

وقوله : (ومعنىً) ؛ أي : لأنَّها أكثرُ أحكاماً منها .

❀ قوله : (مِنْ فاعلِ « تَقتضِي ») إنَّما جَعَلَهُ حالاً مِنْ هٰذا ، دونَ فاعل (تُقرِّبُ) أو (تَبْسُطُ) ؛ لقُرْبِ (تَقتضِي) ، وكذلك لم يَجْعَلْها حالاً من (ألفيهْ) ـ لأنَّها وإن كانتْ نكرةً إلَّا أنَّها تخصَّصتْ بالوصف ـ لبُعْده .

---

(١) فالقياس فيه وفي (رِضاً) : الفتح ؛ لأنَّ فعلَهُما لازم ، وسيأتي تفصيله عند قول الناظم :

و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) ... كـ (فَرَحٍ) وكـ (جَوىً) وكـ (شَلَلْ)

(٢) المشهور : أنَّ بين (الرضا) و(السخط) مطابقةً لا مقابلة ؛ لأنَّ المقابلة تكون بالجمع بين أربعة أضداد فأكثر ، والمطابقة تكون بين ضِدَّينِ فقط . انظر « خزانة الأدب » لابن حجة (١/ ١٢٩) .

والجرُّ نعتٌ لـ (ألفيّة)[1] .

* قوله : (والجرُّ نعتٌ لـ « ألفيّة ») ؛ أي : على حدِّ : ﴿ وَهَٰذَا كِتَٰبٌ أَنزَلْنَٰهُ مُبَارَكٌ ﴾ [الأنعام : ٩٢] ؛ مِنَ النعت بالمفرد بعدَ الجملة ، وإنْ كان الغالبُ العكسَ ، قال بعضُ الأفاضل : (ومَنْ يُوجِبُهُ وإنْ أمْكَنَهُ جَعْلُ « مباركٌ » خبراً ثانياً لـ « هٰذا » ، أو خبراً لمحذوف . . كيف يصنعُ في نحو : ﴿ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُۥٓ أَذِلَّةٍ ﴾ [المائدة : ٥٤] ؟!) انتهىٰ[2] .

ولعلَّهُ يجعلُ الجملةَ حالاً مِنْ ضمير (أذِلَّة) مُقدَّمةً علىٰ عاملها وصاحبِها ، أو مِنْ (قومٍ) جرياً علىٰ غير الغالب ؛ مِنْ مجيء الحال مِنَ النكرة بلا مُسوِّغٍ ، وهو قياسٌ عند سيبويهِ ؛ علىٰ حدِّ : (صلَّىٰ وراءه رجالٌ قياماً)[3] ، أو يجعلُ (أذِلَّة) بدلاً مِنْ (قوم) ؛ بناءً علىٰ جواز بدليّة المُشتقِّ .

وقد حُكِيَ : أنَّ المُؤلِّفَ لمَّا وصل إلىٰ هٰذا المَحَلِّ . . قال : (فائقة منها بألفِ بيتِ) ؛ يعني : أنَّها فائقةٌ عليها بكلِّ بيوتِها ، فوَقَفَ ولم يَستطِعِ الزيادةَ مُدَّةً ، ثمَّ رأىٰ في المنام شخصاً لم يعرفْ أنَّهُ ابنُ مُعْطٍ ، فقال له المُؤلِّفُ : إنِّي أَنظِمُ ألفيّةً ، فقال : أَسْمِعْني ، فقَرأَ الأبياتَ ، إلىٰ أنْ قال : (فائقة منها بألفِ بيتِ) ، فقال : كَمِّلْ ، فقال : لم أَستطِعْ ، فقال : أُكمِلُهُ لك ؟ قال : نعم ، فقال : (والحَيُّ قد يَغلِبُ ألفَ مَيْتِ) ، فعَرَفَ أنَّهُ ابنُ مُعْطٍ ، فرَجَعَ عن هٰذا

(١) والمشهور رواية : النصب ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام ، وانظر « شرح الديباجة » (١/ ١٦٠) .
(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٧) .
(٣) انظر ما سيأتي في (٣/ ٤١٦) .

❁ قوله : (ٱبنِ مُعْطِ) هو أبو الحسن يحيى بنُ مُعْطِ[(١)] ، قال الشيخُ يحيى الشاويُّ : (كان مالكيّاً ، وتفقَّهَ بالجزائر : علىٰ أبي موسى الجُزُوليِّ ، ثمَّ تشفَّعَ ؛ كابن مالكٍ وأبي حيَّانَ حينَ الخروجِ من الغرب) انتهىٰ[(٢)] ، لـٰكن نقل بعضُهُم[(٣)] : أنَّهُ كان حنفيّاً[(٤)] ، ويُمكِنُ الجمعُ : بأنَّهُ تحنَّف بعد ذلك .

مات بالقاهرة سنة ثمانٍ وعشرينَ وستِّ مئة ، ودُفن علىٰ شَفِير الخندق بقُرب تربة الإمامِ الشافعيِّ رضي الله عنه ، ومولدُهُ : سنة أربعٍ وستِّينَ وخمسٍ مئة .

الشَّطْرِ وقال : (وهْوَ بسَبْقٍ حائزٌ تفضيلا . . .) إلىٰ آخره[(٥)] .

(١) وفي أكثر المصادر والمراجع : (أبو الحسين) بدل (أبو الحسن) ، وفي بعضها : (عبد المعطي) بدل (ابن معط) ، وانظر « وفيات الأعيان » (٦/ ١٩٧) ، و« تاريخ الإسلام » (٤٥/ ٣٣١) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢٢/ ٣٢٤) ، ومقدمة الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » (ص ١٢) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٦) ، وفيه : (ثم تحنَّفَ) بدل (ثم تشفَّع) ، وقد رجعت إلىٰ أكثر من نسخة فوجدتها كذلك ، ولعله خطأ من الناسخ أو المؤلف ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) هو الإمام السيِّد البُدَيري ، كما عزاه المُحشِّي إليه في « شرح الديباجة » (١/ ١٦٠ـ ١٦١) .

(٤) وعلىٰ ذلك جُلُّ مَنْ ترجم له ، كابن خلكان في « وفيات الأعيان » (٦/ ١٩٧) ، والذهبي في « تاريخ الإسلام » (٤٥/ ٣٣١) ، و« سير أعلام النبلاء » (٢٢/ ٣٢٤) ، واليافعي في « مرآة الجنان » (٤/ ٦٦) ، وهو مذكور في طبقات الحنفية ؛ كـ« الجواهر المضية » (٢/ ٢١٤) ، و« تاج التراجم » (٢/ ١٣٠) ، ووُجد منصوصاً عليه بخطه ، كما في مقدمة الطناحي لكتاب « الفصول الخمسون » (ص ١٢) .

(٥) أورد هـٰذه القصةَ الملويُّ في « الأنوار البهية » (ق/ ٦ـ ٧) ، والمُحشِّي في « شرح =

٦ـ وهْـوَ بسَبْـقٍ حـائـزٌ تَفْضِيـلَا . . . .

---

* قوله : (وهْوَ بسَبْقٍ) ؛ أي : بسببِ سَبْقِهِ عليَّ ؛ فالباءُ للسببيَّة ، وجوَّز ابنُ قاسمٍ جَعْلَ قولِهِ : (بسَبْقٍ) خبراً آخَرَ عن قوله : (هو) ؛ أي : وهو مُتلبِّسٌ بسَبْقٍ ، ويكونُ الغرضُ مِنْ هـٰذه الجملة : الإشارةَ إلىٰ فضيلة السَّبْقِ ، ثمَّ الإشارةَ إلىٰ فضيلةٍ أخرىٰ بقوله : (حائزٌ تفضيلا) .

* قوله : (حائزٌ تَفْضِيلَا) حائزٌ : اسمُ فاعلٍ (حاز الشيءَ) بمعنىٰ : ضمَّهُ وجَمَعَهُ ؛ أي : حائزٌ سببَ التفضيل ، أو أنَّهُ مِنْ إطلاقِ المُسبَّبِ وإرادةِ السبب ؛ وذلك لأنَّ التفضيلَ صفةٌ للمُفضِّل ـ بكسر الضاد ـ لا لابن مُعْطٍ ، فكيف يكونُ حائزاً له ؟!

---

* قوله : (أي : بسببِ سَبْقِهِ) ؛ أي : زماناً وإفادةً .

* قوله : (أي : حائزٌ سببَ التفضيل) ؛ أي : فالكلامُ علىٰ تقديرِ مُضافٍ ؛ فيكونُ في الكلام مجازٌ بالحذف ، بخلافِ ما بعدَهُ ؛ فإنَّهُ مجازٌ لغويٌّ ، وهو المُعرَّف : بالكلمة المُستعمَلةِ. . . إلىٰ آخره ، والمُرادُ بالسَّبَب : الفضلُ هنا وفيما بعدُ ، والفضلُ : هو العُلُوُّ والشَّرَف المُترتِّبُ على السَّبْق ، وليس هو السبقَ حتىٰ ينحلَّ المعنىٰ : (وهو بسببِ سَبْقٍ حائزٌ سَبْقاً) ، ولا معنىٰ له .

* قوله : (مِنْ إطلاقِ المُسبَّبِ) ؛ أي : وهو التفضيلُ .

= الديباجة » (١/ ١٥٩ـ ١٦٠)، وابنُ حمدون في « حاشيته على المَكُودي » (ص٢٣) .

. . . . مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِيَ الْجَمِيلَا

٧ـ وَاللهُ يَقْضِي بِهِبَاتٍ . . . .

وقد علمتَ جوابَ ذلك .

* قوله : (مُستوجِبٌ) ؛ أي : مُستحِقٌّ[1] (ثَنَائِيَ الجَمِيلَا) : صفةٌ مُخصِّصةٌ ؛ على القول بأنَّ الثناءَ حقيقةٌ في غيرِ الجميل ، أو دَفْعَ احتمالَ إرادةِ المجاز[2] ؛ على القول بأنَّهُ حقيقةٌ في الجميل فقط .

* قوله : (واللهُ يَقْضِي) ؛ أي : يحكمُ ويُقدِّر ، وهٰذه خبريّةٌ لفظاً إنشائيّةٌ معنىً .

* قوله : (بِهِباتٍ) جمعُ (هِبَة)؛ وهي العَطِيَّةُ ، وتنوينُها للتنكير . . . . . .

---

* قوله : (وقد علمتَ جوابَ ذلك) يُمكِنُ أنْ يُجابَ أيضاً : بأنَّ الحِيازةَ في كلِّ شيء بحَسَبِهِ ؛ فمعنىٰ حِيازةِ التفضيل : تعلُّقُهُ به علىٰ وجه التعظيم له ، وبأنَّ التفضيلَ مصدرُ المبنيِّ للمفعول .

ولا يَرِدُ علىٰ هٰذَينِ الجوابَينِ : أنَّهُ لا يلزمُ مِنَ التفضيل له علىٰ غيره أنَّهُ فاضلٌ في نفسه عليه حتىٰ يكونَ فيه كبيرُ مدح ؛ لأنَّ المُرادَ : التفضيلُ ممَّنْ يُعتَدُّ بتفضيله ؛ علىٰ أنَّهُ يُبعِدُ هٰذا الإيرادَ : قولُ المُصنِّف : (بسبق) .

* قوله : (وتنوينُها للتنكير) جريٌ علىٰ طريقةٍ ، وإلَّا فهو للمقابلة ؛ لأنَّها

---

(١) فالسين والتاء علىٰ هٰذا التفسير للصيرورة ، وإذا كان بمعنىٰ طالب.. فتكونا للطلب . انظر « شرح الديباجة » (١/١٦٣) .

(٢) وعليه : تكونُ الصفةُ لازمةً .

. . . . وافِرَهْ

والتعظيمِ.

❁ قوله : (وافِرَهْ) قال ابنُ قاسمٍ : (صحَّ وصفُ الجمعِ ـ وهو « هبات » ـ بالمفرد ؛ لأنَّ جمعَ ما لا يَعقِلُ يُعامَلُ مُعاملةَ المفردِ في وصفه وفعله ؛ نحوُ : « الجذوعُ انكسرتْ » و« مُنكسِرةٌ »[1] ، . . . .

جمعُ مؤنثٍ سالمٌ ، وفي بعض النسخ : (للتكثير)[2] .

وقولُهُ : (والتعظيم) هـٰذا يُؤدِّي إلىٰ إلغاءِ قولِهِ : (وافرهْ) الذي معناه : تامَّةٌ ، إلَّا أنْ يُخَصَّ أحدُهُما بالكيف ، والآخَرُ بالكَمِّ ، أو يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (وافرهْ) تصريحٌ بما عُلِمَ من التنوين .

❁ قوله : (صحَّ وصفُ الجمعِ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في أنَّ الكلامَ في

(١) قوله : (لأنَّ جمعَ ما لا يعقل . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا إذا كان (هبات) جمعَ كثرة ، والذي ذهب إليه سيبويه : أنَّ جمعي السلامة للقلة ، وعبارة « الأشموني » (١/ ٧) : (تنبيه : وصف « هبات » ـ وهو جمع ـ بـ « وافرة » ـ وهو مفرد ـ لتأوُّله بجماعة ، وإن كان الأفصح « وافرات » ؛ لأنَّ « هبات » جمع قِلَّة ، والأفصحُ في جمع القِلَّة مما لا يعقل وفي جمع العاقل مطلقاً . . المطابقةُ ؛ نحوُ : « الأجذاع انكسرنَ » و« مُنكسِراتٌ » ، و« الهنداتُ ـ والهنود ـ انطلقْنَ » و« مُنطلقاتٌ » ، والأفصح في جمع الكثرة مما لا يعقل : الإفراد ؛ نحو : « الجذوعُ انكسرتْ » و« منكسرةٌ ») ، ونَظَمَها علي الأُجْهُوريُّ بقوله : (من الرجز)

وجمعُ كثرةٍ لِمَا لا يعقلُ   الأفصحُ الإفرادُ فيه يا فُلُ
وغيرُهُ فالأفصحُ المُطابقهْ   نحوُ (هباتٍ وافراتٍ لائقهْ)

وانظر ما سبق في (١/ ١٦٤ـ ١٦٥) في « شرح الديباجة » .

(٢) وهو كذلك في جميع نسخ الحاشية المعتمدة .

وإنَّما لم يُعبِّرْ بنعتِ الجمع ؛ إشارةً إلىٰ أنَّها لتناسُبِها في خواصِّها الجليلةِ كأنَّها نوعٌ واحد) انتهىٰ .

مُجرَّد الصِّحَّة ، فكلامُهُ رحمه الله توجيهٌ لها ، وإنْ كان الأفصحُ (وافرات) ؛ لأنَّ (هِباتٍ) جمعُ قِلَّةٍ لِمَا لا يعقلُ ، والأفصحُ فيه : المطابقةُ كجمع العاقل مطلقاً ؛ نحوُ : (الأجذاعُ انكَسَرْنَ) و(مُنكسِراتٌ) ، و(الهنداتُ والهنودُ انطَلَقْنَ) و(مُنطلِقاتٌ) ، والأفصحُ في جمع الكَثْرةِ لغير العاقل : الإفرادُ ؛ نحوُ ما مثَّل به المُحشِّي .

* قوله : (وإنَّما لم يُعبِّرْ بنعتِ الجمع . . .) إلىٰ آخره : توجيهٌ لاختياره عدمَ المطابقةِ التي هي الأفصحُ .

ووُجِّهَ أيضاً : بأنَّ (هِباتٍ) وإن كان جمعَ قِلَّةٍ إلَّا أنَّهُ مُستعمَلٌ في الكَثْرة معنىً بقرينةِ مقامِ الدعاء ، والأفصحُ في جمع الكَثْرةِ لغير العاقل : الإفرادُ كما تقدَّم[1] .

علىٰ أنَّ مَحَلَّ الفرقِ بينَ جمع القِلَّةِ والكَثْرة . . فيما إذا وَرَدَ الجمعانِ ؛ كـ (فُلُوس) و(أَفْلُس) ، وإلا فما وَرَدَ يُستعمَلُ فيهما ، ولم يَرِدْ هنا إلا جمعٌ واحد ، فيُستعمَلُ فيهما ، والمناسبُ للمقام هنا : الكَثْرةُ[2] .

---

(١) أي : قبل أسطر .

(٢) ومحلُّهُ أيضاً : في نكرات الجموع ، لا في معارفها . انظر « تقرير الأنبابي على الأمير على الشذور » (ق/٨) ، وهـٰذا الفرق جاء في (ي) .

❁ قوله : (لي ولهُ) كان الأحسنُ أنْ يقولَ ـ كما قال الأُشْمُونيُّ ـ[1] :

والله يَقضِي بالرِّضا والرحمة لي ولهُ ولجميعِ الأُمَّةْ

❁ قوله : (في دَرَجاتِ الآخِرَهْ) جمعُ (دَرَجَة) ، والمُرادُ بها : مراتبُ الآخرة الحِسِّيَّةُ والمعنويَّةُ ؛ بأنْ يُكثِّرَ الإعطاءَ منها ، واقتصرَ على (الآخرة) ؛

❁ قوله : (كان الأحسنُ أنْ يقولَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليسلَمَ مِنِ ارتكاب خلافِ الأفصح ، ولأنَّ التعميمَ مطلوبٌ في الدعاء ؛ لأنَّهُ مِنْ أسباب الإجابة .

❁ قوله : (والمُرادُ بها : مراتبُ الآخرة. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الدَّرَجاتِ حينئذٍ هي نَفْسُ الهبات ؛ فحينئذٍ : يختلُّ الكلامُ إنْ جُعِلتْ (في) بمعنىٰ (مع) ، فيحتاجُ لتخصيص (الدرجات) بالحسِّيَّة و(الهبات) بغيرها ؛ ليندفعَ الاختلالُ .

نعم ؛ إنْ جُعلت (في) بمعنىٰ (مِن) البيانيَّةِ. . صحَّ ما قاله .

ثمَّ إنَّ الجارَّ والمجرورَ ـ وهو قولُهُ : (في درجات) ـ لا يصحُّ تعلُّقُهُ بـ (يَقضِي) ؛ لأنَّ القضاءَ أزَليٌّ ، فليستِ الدرجاتُ ظَرْفاً للقضاء ، بل هي مَقضِيَّةٌ ومحكومٌ بها ، فيكونُ مُتعلِّقاً بمحذوفِ صفةٍ لـ (هِباتٍ) .

---

(1) شرح الأشموني (١/٧) ، وانظر ما سبق في (١/ ١٦٥) في « شرح الديباجة » .

لأنَّها المُهِمُّ عندَ العاقل ، أو لأنَّ ابنَ مُعْطٍ سَبَقَ للدار الآخرة ؛ فالدعاءُ بالنسبة إليه لا يظهرُ إلا فيها .

وقد أفردتُ الكلامَ على هـٰذه الخُطْبَةِ بتأليفٍ جمعتُ فيه أنواعَ الدُّرَر ، والمسائلَ الغُرَر ، فارجِعْ إليه إنْ شئتَ ، والله أعلم[1] .

نعم ؛ إنْ أُرِيدَ بـ (يَقضِي) : (يُعطِي) بالفعل ـ كما في « المَلَّويِّ على المَكُوديِّ »[2] ـ . صحَّ تعلُّقُهُ به ، بل كونُهُ بمعنى الإعطاءِ بالفعل يَقتضِيهِ كونُ الجملةِ دعائيَّةً ، فتدبَّرْ ، والله أعلم .

(١) وقد حقَّقته كاملاً ولله الفضل والمنة ، وجعلتُهُ في بداية كتابنا هـٰذا .

(٢) حاشية الملوي على المكودي (ص٥) .

الكلام وما يتألف منه

(الكلامُ وما يتألَّفُ منه)

❁ قوله : (الكلامُ وما يتألَّفُ منهُ) ما : واقعةٌ على (الكَلِم) ، والضميرُ في الصِّلَة : عائدٌ على (الكلام) ؛ فكان الواجبُ إبرازَ الضميرِ عند البَصْريِّينَ ؛ لكونها صِلَةً جَرَتْ علىٰ غيرِ مَنْ هي له .

[الكلامُ وما يتألَّفُ منه]

❁ قوله : (على « الكَلِم ») ؛ أي : الكلماتِ العربيّة الثلاثِ ؛ التي هي الاسمُ والفعلُ والحرفُ ، وإنَّما لم يُعبِّرْ بذلك ؛ مُراعاةً لِمَا عبَّر به المُصنِّفُ عنها بعدُ ؛ حيثُ قال : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِمْ) ؛ يعني : أنَّ الكلماتِ التي يتألَّفُ منها الكلامُ اسمٌ وفعلٌ وحرفٌ ، وهـٰذا أَوْلىٰ ممَّا مشىٰ عليه المُحشِّي فيما بعدُ ؛ مِنْ حَمْلِ (الكَلِمِ) في كلام المُصنِّف على الكَلِم الاصطلاحيِّ ؛ أي : ثلاث كلماتٍ فصاعداً ولو مِنْ نوعٍ واحدٍ مِنْ أنواع الكلمة[1] ، وليس المُرادُ بـ (الكلم) في عبارة المُحشِّي الكَلِمَ الاصطلاحيَّ ؛ لأنَّ تألُّفَ الكلام مِنَ الكلمات ، لا منه .

❁ قوله : (والضميرُ في الصِّلَة : عائدٌ على « الكلام » . . .) إلىٰ آخره :

(١) انظر (١/ ٢٢٥ـ٢٢٧) .

وأُجِيبَ : بأنَّ البَصْريِّينَ فصَّلوا في وجوب إبرازِ الضمير بين ما إذا كان المُتحمِّلُ للضمير وصفاً أو فعلاً ، فأَوْجَبُوهُ في الأوَّل دون الثَّاني ، كذا نقله الراعي في (باب المبتدأ والخبر) ، كما أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

وهـٰذه الترجمةُ خبرٌ لمحذوف علىٰ تقدير مضافَينِ ؛

مبنيٌّ علىٰ أنَّ (يتألَّفُ) ما في كلام المُصنِّف مبنيٌّ للفاعل ، وهو المعروفُ ، ويصحُّ أنَّهُ مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل هو الجارُّ والمجرورُ ، وعلىٰ هـٰذا : لا يَرِدُ قولُهُ : (فكان الواجبُ إبرازَ . . .) إلىٰ آخره ، لـٰكن يُبعِدُ هـٰذا لزومُ عدمِ التنبيهِ على المُؤلَّف بفتح اللام .

❋ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : الذي في « التصريح » و« الهَمْع » : أنَّ الفعلَ كالوصف في الخلاف المذكور[2] ، وحينئذٍ : فيُجابُ : بأنَّهُ جارٍ علىٰ رأي الكُوفيِّينَ ؛ مِنْ عدمِ وجوب الإبرازِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، كما قال في « الكافية »[3] : [من الرجز]

في المذهبِ الكُوفيِّ شرطُ ذاكَ أنْ   لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ ورأيُهُم حَسَنْ

❋ قوله : (فأَوْجَبُوهُ في الأوَّل) ؛ أي : سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أم لا ، وقولُهُ : (دون الثاني) ؛ أي : فيجوزُ فيه عدمُ الإبراز معَ أَمْنِ اللَّبْسِ قولاً واحداً .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٦) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ١٣٩) ، همع الهوامع (١/ ٣٦٧) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ١٦١ـ ١٦٢) .

(٣) الكافية الشافية (١/ ٣٣٨) .

أي : (هـٰذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ ما يتألَّفُ منه) ، وحذفُ ذلك جائزٌ عندَ الوضوح ؛ ففي التنزيل : ﴿ فَقَبَضْتُ قَبْضَةً مِّنْ أَثَرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه : ٩٦] ؛ . . .

❁ قوله : (أي : « هـٰذا بابُ شرحِ الكلامِ وشرحِ ما يتألَّفُ منه ») يلزمُ علىٰ هـٰذا : أنَّهُ شرحَ الكلامَ وبيَّنه ، وشرحَ الذي يتألَّفُ منه ، وهو كذلك ؛ لأنَّهُ شرحَ الكلامَ وبيَّنه بقوله : (كلامُنا لفظٌ مفيدٌ) ، وشرحَ ما يتألَّفُ منه بتقسيمه إلىٰ اسم وفعلٍ وحرفٍ ، والتقسيمُ مِنْ جملة التعاريف ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ له إلمامٌ بفنِّ المنطق ، وشرحَهُ أيضاً بذِكْرِ ما يتميَّز به كلٌّ مِنَ الاسم والفعلِ والحرف ، وبتقسيم الفعلِ إلىٰ أقسامٍ وبذِكْرِ علامة كلِّ قِسْمٍ منه .

فالمُراد مِنْ (شَرْحِ) الأوَّل[1] : نوعٌ مخصوصٌ مِنَ الكشف والبيان ؛ وهو الشرحُ بالتعريف ، ومِنْ (شَرْحِ) الثاني : نوعٌ آخَرُ منه ؛ وهو الشرحُ بالتقسيم وذِكْرِ العلامات ، وعلىٰ هـٰذا : فتقديرُ (شَرْح) الثاني تقديرُ إعرابٍ .

ويحتملُ أنَّ المُرادَ مِنْ (شَرْحِ) الأوَّل : معنىً يَعمُّهُما ، فيكونُ مُسلَّطاً على المعطوف ، [إلا] أنَّهُ لمَّا كانَ تحقُّقُهُ للمعطوف مُغايِراً لتحقُّقه للمعطوف عليه . . صرَّح به مع المعطوف إشارةً إلىٰ ذلك ، وعلىٰ هـٰذا : فتقديرُ (شَرْحِ) الثاني تقديرُ معنىً .

وعلىٰ كلٍّ : اندفعَ ما يُقالُ : لا حاجةَ لتقديره .

❁ قوله : (وحذفُ ذلك . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : على التدريج ؛ بأنْ حُذِفَ المبتدأُ مع كونه ملحوظاً مُقدَّراً في مكانه لم يقم مَقامَهُ شيءٌ ؛ إذ ليس مِنْ قواعد

---

(١) أي : في كلام السجاعي .

أي : مِنْ أَثَرِ حافرِ فرسِ الرسولِ ، ويُقاسُ بذلك باقي التراجم الآتيةِ ممَّا يحتاجُ إلىٰ تقديرِ مضافٍ أو أكثرَ ، فلا حاجةَ إلى التصريح بذلك فيما يأتي .

العربيّة حذفُ المبتدأ وإنابةُ الخبر عنه ، ثمَّ خبرُهُ وأُنِيبَ عنه (شَرْحِ) ؛ لأنَّهُ مضافٌ إليه ، وقد قال المُصنِّفُ :

ومـا يَلِـي المضـافَ يـأتـي خَلَفَـا ... عنه في الإعرابِ إذا ما حُذِفَا

ثمَّ (شَرْحُ) وأُنِيبَ عنه (الكلامِ) المضافُ إليه .

أو دَفْعةً واحدةً ، وعليه : يحتملُ : أنَّ (الكلام) نائبٌ عن الخبر فقط ، أو عن الخبر والمضاف إليه ، ولا يَرِدُ : أنَّهُ كيف ينوبُ عن الخبر مع أنَّهُ غيرُ مضافٍ إلى (الكلام) ؟ لأنَّهُ مضافٌ إلى المضاف إلى (الكلام) ، والمضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحدِ ؛ فكأنَّ (الكلام) أُضِيفَ إليه الخبرُ ؛ فكأنَّهُ في نيابته عنه نابَ عن المضاف ، وعلىٰ نيابته عنهما معَ كونهما مُختلِفَي الإعراب رفعاً وجرّاً . يتعيَّنُ رفعُهُ ، ولا يُمكِنُ جرُّهُ ؛ إذ الجرُّ إنَّما هو بتسلُّط الخبرِ عليه ، وذلك مُقتضٍ لعدم نيابته عنه ؛ علىٰ أنَّهُ يلزمُ إعطاؤُهُ حُكْمَ غيرِ المقصود لذاته معَ إمكانِ إعطائه حُكْمَ المقصود لذاته ، خصوصاً وهو أشرفُ .

ولا إشكالَ في النيابة عن شيئَينِ مُختلِفَي الإعراب ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ (أمَّا) نابتْ عن (مهما) و(يكن) مع اختلافهما إعراباً رفعاً وجزماً ، وإن كان بين النيابتَينِ فرقٌ .

ولا يحتملُ : أنَّهُ نابَ عن المضاف إليه فقط ؛ لأنَّهُ غيرُ مقصودٍ لذاته معَ إمكانِ نيابتِهِ عن المقصود لذاته ، ولا أنَّهُ ناب عن المبتدأ ؛ لا وحدَهُ ولا مع

❁ قوله : (كلامُنا) قال ابنُ هشامٍ : (لا ينبغي أنْ تُجعَلَ هـٰذه الإضافةُ للاحتراز ؛ إذ كلُّ ذي فنٍّ إنَّما يتكلَّمُ باعتبارِ اصطلاحِ أهلِ فنِّهِ)[١] .

وردَّهُ ابنُ قاسمٍ : بأنَّ كونَهُ إنَّما يتكلَّمُ بهـٰذا الاعتبارِ لا يمنعُ الاحترازَ المذكور ؛ لأنَّ الاصطلاحاتِ قد تتخالفُ ، فيُقصَدُ من التقييد بالإضافة الاحترازُ والتنبيهُ علىٰ ذلك . انتهىٰ .

غيره كلّاً أو بعضاً ؛ إذ ليس مِنْ قواعد العربيّة ذلك .

فعُلِمَ : أنَّ الحذفَ على التدريج أنسبُ بالقواعد ؛ لعدم احتياجه في التطبيق عليها إلىٰ تكلُّفٍ ، وإن كان الحذفُ دَفْعةً واحدةً أقلَّ عملاً .

❁ قوله : (لا ينبغي) ؛ أي : لا يصحُّ ؛ أخذاً مِنَ التعليل ، خلافاً لِمَنْ فَهِمَ أنَّ ردَّ ابنِ قاسمٍ لا يتوجَّهُ عليه ؛ لأنَّ كلامَهُ في الانبغاء ، لا في الصِّحَّة .

نعم ؛ كلامُ ابنِ قاسمٍ مردودٌ مِنْ جهةٍ أُخْرىٰ يأتي بيانُها[٢] .

❁ قوله : (لا يمنعُ الاحترازَ المذكور) فيه : أنَّهُ لا حاجةَ للاحتراز ، كما قاله ابنُ هشامٍ ، خصوصاً وقد نبَّه علىٰ أنَّ التأليفَ في النحو بقوله في الخُطْبة : (مَقاصِدُ النَّحْوِ بها مَحْوِيَّهْ) ، وكذا يُقالُ في قوله : (فيُقصَدُ مِنَ التقييدِ بالإضافة الاحترازُ) .

---

(١) انظر « نكت السيوطي » (ق/٣) .

(٢) أي : في القولة التالية .

❁ قوله : (الكَلِمْ . . .) إلىٰ آخره : فيه أعاريبُ ؛ . . . .

فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ فائدةَ الإضافةِ : التنبيهُ علىٰ تَخَالُفِ الاصطلاحات في الكلام ؛ إذ الكلامُ عندَ النُّحاة غيرُهُ عندَ الفقهاء واللُّغَويِّين وأهلِ الكلام ، فلو لم تُوجَدِ الإضافةُ لَرُبَّما تُوُهِّمَ أنَّ الكلامَ هو ما ذَكَرَ باتِّفاق ، كما أشار لذلك بقوله : (والتنبيهُ علىٰ ذلك) ؛ أي : علىٰ تَخَالُفِ الاصطلاحات .

نعم ؛ إنْ كان معنىٰ كلامِ ابنِ قاسمٍ : أنَّ اصطلاحاتِ أهلِ الفنِّ الواحدِ قد تتخالفُ ـ فإنَّ النَّحْوِيِّينَ قد تخالفتِ اصطلاحاتُهُم في تعريف الكلام ؛ فإنَّ بعضَهُم زاد في التعريف قَيْدَ القَصْدِ الذاتيِّ ، وبعضَهُم لا ، وبعضَهُم قَيْدَ التركيبِ ، وبعضَهُم لا ، وبعضَهُم قَيْدَ الوضعِ العربيِّ ، وبعضَهُم لا ، فتكونُ (نا) عبارةً عن المُصنِّف ومَنْ وافقَهُ في هـٰذا التعريف ـ . . صحَّ ما قاله ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (فيه أعاريبُ . . .) إلىٰ آخره : جرىٰ علىٰ أنَّ (الكَلِم) في عبارة المُصنِّف بمعنى الكَلِمِ الاصطلاحيِّ .

والذي استظهرَهُ غيرُ واحدٍ : أنَّهُ بمعنى الكلمات ، وأنَّ الضميرَ في (واحدُهُ) راجعٌ إلى (الكَلِم) بمعنى الكَلِمِ الاصطلاحيِّ على الاستخدام ، أو بمعنى الكلمات ، والتذكيرُ لتأوُّلها بـ (المذكور) ، وعلىٰ هـٰذا : يكونُ المقصودُ بقوله : (واحدُهُ كلمةٌ) : بيانَ أنَّ المُسمَّىٰ في الاصطلاح كلمةٌ هو

منها : أنَّ (الكَلِم) مبتدأٌ ، خبرُهُ ما قبلَهُ .

أحدُ هـٰذه الثلاثةِ ، لا غيرُها مِنَ الألفاظ المُهمَلة .

وليس التذكيرُ على هـٰذا الوجهِ اعتباراً بلفظ (كَلِم) ؛ لأنَّ ذلك يتوقَّفُ على صحَّة مُراعاةِ لفظِهِ ، ومِنْ أين هـٰذا ؟! فإنَّ التذكيرَ الواردَ فيه عندَ كونِهِ بمعناه الاصطلاحيِّ يجوزُ أنْ يكونَ باعتبار كونِ معناه جمعاً ، ولو سُلِّمَ أنَّ ذلك لمُراعاة لفظِهِ ـ كما هو صريحُ كلامِ بعضهم ـ . فمِنَ الجائز أنْ يكونَ ذلك عندَ استعمالِهِ في معناه الاصطلاحيِّ ، فلا بدَّ مِنْ دليل .

❋ قوله : (منها : أنَّ « الكَلِم » مبتدأٌ ، خبرُهُ ما قبلَهُ) ؛ أي : الكَلِمُ مُنقسِمٌ إلىٰ هـٰذه الثلاثة .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ ليس مِنْ تقسيم الكُلِّيِّ إلىٰ جُزْئيَّاته ؛ لأنَّ المَقْسِمَ ـ وهو الكَلِمُ ـ لا يَصدُقُ علىٰ كلِّ قِسْمٍ بمُفرده ، بل علىٰ ثلاثةِ ألفاظ فصاعداً ، ولا مِنْ تقسيم الكُلِّ إلىٰ أجزائه ؛ لأنَّها لو كانتْ أجزاءَهُ لانعدمَ بانعدام بعضِها ؛ مع أنَّهُ يتحقَّقُ بثلاثة ألفاظ وإنْ كانتْ مِنْ نوعٍ واحد .

والجوابُ : إمَّا باختيارِ الأوَّل ، والتقسيمُ : إمَّا باعتبارِ أنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ يَصدُقُ بحسَب وضعِهِ على القليل والكثير ، فيَصدُقُ علىٰ كلِّ قِسْمٍ أنَّهُ كَلِمٌ بحسَب الوَضْع دونَ الاستعمال ، كما قرَّره الجَوْهريُّ ، أو باعتبارِ واحدِهِ ؛ وهو لفظُ (كلمة) ، كما قاله الأُشْمُونيُّ[1] ؛ فكأنَّهُ قال : (واحدُ الكَلِمِ

---

(١) شرح الأشموني (١/٨ ـ ٩) ، وانظر « الصحاح » (٥/٢٠٢٣) .

ومنها : أنَّ (الكَلِم) مبتدأٌ أوَّلُ ، خبرُهُ جملةُ (واحدُهُ كلمةٌ) ، وقولُهُ : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ) خبرُ محذوفٍ ، وأنَّ في النظم تقديماً وتأخيراً وحذفاً ، والأصل : (الكَلِمُ واحدُهُ كلمةٌ ؛ وهي اسمٌ وفعل وحرف) .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : أنَّ المُرادَ بـ (كلمةٌ) في قوله : (واحدُهُ كلمةٌ) : الماصَدَقُ ؛ أي : الأفرادُ ، والمُرادَ بالكلمة التي تقع مُخبَراً عنها بالاسم. . . إلىٰ آخره : المفهومُ ، وحينئذٍ : يتغايرُ الضميرُ ومرجعُهُ .

اسمٌ. . .) إلىٰ آخره ، ولا شكَّ أنَّ لفظَ (كلمة) يَصدُقُ علىٰ كلٍّ مِنَ الثلاثة باعتبارِ مفهومِهِ لا ذاتِهِ .

أو باختيارِ الثاني ، والمُرادُ : بيانُ أجزائِهِ في الجُمْلة ؛ أي : التي يتركَّبُ مِنْ مجموعها لا مِنْ جميعها ، كما قاله ابنُ قاسمٍ ، أو ما يُسمَّىٰ أجزاءَ في العُرْف وإن لم تتوقَّفْ عليها الماهيَّةُ ؛ كشَعَرِ زيدٍ وظُفُرِهِ .

* قوله : (ومنها : أنَّ « الكَلِم ». . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الذي أشار إليه الشارحُ فيما يأتي كالمُوضِّح[1] ، ولا يخفىٰ تَكَلُّفُهُ .

* قوله : (الماصَدَقُ) ، والمعنىٰ : أنَّ جزءَ ما صَدَقَ عليه الكَلِمُ واحدٌ ممَّا صَدَقتْ عليه الكلمةُ ؛ فالمُرادُ مِنَ الكَلِم : الماصَدَقُ أيضاً ، ويحتملُ أنَّ المقصودَ بالكلمة : لفظُها ، ويُرادُ بـ (واحدُهُ) : مفردُهُ الاصطلاحيُّ ؛ أي : مفردُهُ الاصطلاحيُّ هو لفظُ (كلمة) .

* قوله : (المفهومُ) ؛ أي : لأنَّهُ هو المُنقسِمُ إلى الثلاثة ؛ إذ التقسيمُ :

(١) أوضح المسالك (١/ ١٢) ، وانظر (١/ ٢٤٣ـ ٢٤٥) .

قال العلَّامةُ البُهُوتيُّ : (إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا شبهُ الاستخدام)[1] .

و(ثُمَّ) في قوله : (ثُمَّ حرفٌ) : بمعنى الواو .

ضَمُّ قُيُودٍ إلىٰ أمرٍ مُشتَرَكٍ لتخرجَ أقسامٌ ، ولا مشتركَ إلا المفهومُ الكُلِّيُّ .

❀ قوله : (إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا شبهُ الاستخدام) فيه : أنَّهُ استخدامٌ لا شِبْهُهُ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ نَظَرَ لكونه لم يُصرِّحْ بالضمير العائدِ على الكلمة . انتهىٰ « شِبِيِني » ، وفيه : أنَّ المُقدَّرَ كالثابت .

❀ قوله : (بمعنى الواو) ؛ أي : لأنَّهُ لا معنىٰ للتراخي بينَ الأقسام مِنْ حيثُ الانقسامُ المُرادُ في هـٰذا المَقام ؛ إذ نسبةُ كلٍّ واحدٍ منها إلى المَقْسِم كنسبة الآخَرِ إليه ؛ فلا يُقالُ مثلاً : (العددُ زوجٌ ثمَّ فردٌ) .

ويصحُّ إبقاءُ (ثمَّ) علىٰ حالها ، وتكونُ للتراخي الرُّتْبيِّ بينَ الأقسام مِنْ حيثُ ذواتُها ، فأشار بـ (ثمَّ) إلىٰ أنَّ رُتْبَةَ الحرفِ مُنحطَّةٌ عن قَسِيمَيْهِ ، وتَرَكَها في الفعل ؛ لضِيقِ « النَّظْم » ، ولا يَكْفِي في بيان رُتْبتِها في الشَّرَف ترتيبُها في الذِّكْرِ ؛ لأنَّ المُؤخَّرَ قد يكونُ أشرفَ ؛ بأنْ يُسلَكَ في الترتيب طريقُ التَّرَقِّي مِنَ الأَدْنىٰ إلى الأَعْلىٰ ؛ نحوُ : ﴿ لَا يَسْتَوِىٓ أَصْحَـٰبُ ٱلنَّارِ وَأَصْحَـٰبُ ٱلْجَنَّةِ ﴾ [الحشر : ٢٠] .

فـ (ثمَّ) أدلُّ على المُراد هنا : وقد تيسَّرتْ مع الحرف ، فاللائقُ أنَّ إتيانَهُ بها معه لذلك ، فلا ينبغي تأويلُها في كلامه بالواو وإن لم يصنعْ مثلَ ذلك في الفعل لضِيقِ « النَّظْم » ؛ علىٰ أنَّ الإتيانَ بـ (ثمَّ) مع الحرف كافٍ في دَفْعِ توهُّمِ

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٨) .

٩ـ واحدُهُ (كَلِمةٌ) والقولُ عَمْ

❀ قوله : (عَمْ) هو كغيره مِنَ الألفاظ المُشدَّدةِ الواقعةِ في الشعر ؛ يجبُ تخفيفُهُ ، ولا يجوزُ الوقفُ عليه بالتشديد ؛ لئلا ينكسرَ الوزنُ ، كما أفاده ابنُ غازٍ[(١)] .

وهو فعلٌ ماضٍ بمعنىٰ : شَمِلَ ؛ أي : شَمِلَ الثلاثةَ ، ثمَّ يحتملُ : أنَّ المُرادَ : مُطلَقُ الشُّمُول ؛ فلا يستلزمُ انفرادَهُ عنها في مادَّةٍ ، سواءٌ أُرِيدَ : شَمِلَ الثلاثةَ ـ أي : مجموعَها ـ أو شَمِلَ كلَّ واحدٍ منها ، ويحتملُ : أنَّ المُرادَ : شَمِلَها شمولاً مطلقاً ؛ فيستلزمُ ما ذُكر .

سلوكِ طريق الترقِّي حتىٰ يُتوهَّمَ فضلُ الفعلِ على الاسم ؛ فلذلك استُغني عنها مع الفعل .

وكونُ الانقسامِ هو المُرادَ في هـٰذا المَقامِ ولا تراخيَ باعتباره . . يُقالُ عليه : إنَّ ذلك لا يمنعُ مِنْ أنَّ (ثمَّ) منظورٌ فيها لجانب الأقسامِ مِنْ حيثُ ذواتُها ، وذلك كافٍ في صحَّة حَمْلِ (ثمَّ) علىٰ معناها .

وكونُها تُوهِمُ التراخيَ في الانقسام وهو ضارٌّ ، فالعدولُ عن حَمْلها علىٰ ظاهرها إلىٰ جَعْلها بمعنى الواوِ الذي لا إيهامَ فيه أَوْلىٰ . . يُقالُ عليه : إنَّهُ لا أثرَ لهـٰذا التوهُّمِ ؛ لأنَّهُ لا يُعقَلُ هنا تفاوتٌ مِنْ حيثُ الانقسامُ ، فكيف يُتوهَّمُ

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق (١/ ١٦٢) ، ونقله عن المَكُودي في « شرحه الكبير على الألفية » .

. . . .

ويصحُّ أنْ يكونَ أفعلَ تفضيلٍ حُذفت همزتُهُ للضرورة ؛ يعني : أنَّ القولَ أعمُّ من الثلاثة .

والأوَّلُ أَوْلىٰ مِنْ حيثُ اللفظُ ، والثاني أَوْلىٰ مِنْ حيثُ المعنىٰ ؛ لإفادته أنَّهُ ينفردُ عنها في المُركَّبِ الإضافيِّ ؛ كـ (غلام زيد) ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ يقتضِي المُشاركةَ وزيادةً ، بخلاف جَعْلِهِ فعلاً ، أو اسمَ فاعل ـ وأصلُهُ : (عامٌّ) حُذفتِ الألفُ للضرورة ، أو للتخفيف ؛ كما في (بَرٌّ) وأصلُهُ : (بارٌّ) ـ فإنَّهُ لا يُفِيدُ ما ذُكر صريحاً ، بل بمُلاحظةِ أنَّ هنا عاطفاً ومعطوفاً محذوفَينِ .

اعتبارُهُ ؟! علىٰ أنَّ مدارَ الإيهامِ على التعبير بـ (ثمَّ) وإن كانتْ في نَفْس الأمر بمعنى الواو ، إلا أنْ يُدفَعَ هـٰذا : بأنَّ الكلامَ في الإيهام عندَ بيانِ المعنىٰ ، لا في إيهام التعبير بـ (ثمَّ) ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (حُذفت همزتُهُ للضرورة) لا مانعَ مِنْ تخريجه علىٰ نَقْلِ حركةِ الهمزة إلىٰ ما قبلَها بعدَ سَلْبِ حركتِهِ ، ثمَّ حُذفت الهمزةُ ، فتكونُ لامُ (القول) مفتوحةً .

❁ قوله : (لإفادته أنَّهُ ينفردُ عنها) ؛ أي : لأنَّ المعنىٰ أعمُّ مِنْ كلِّ واحدٍ مِنَ الثلاثة ومِنْ مجموعها .

❁ قوله : (بل بمُلاحظةِ أنَّ هنا عاطفاً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الذي له دَخْلٌ في إفادة الزيادةِ إنَّما هو ذلك ؛ فلا يُنافي أنَّ هنا أيضاً معطوفاً عليه محذوفاً ؛ أي : عمَّ الثلاثةَ وغيرَها ، ويحتملُ أنَّ التقديرَ : (عمَّ وانفردَ) ، أو (ومنفردٌ)[1] .

(١) أي : عامٌّ ومنفردٌ .

واعلَمْ : أنَّ العمومَ بمعنىٰ مُجرَّدِ الشُّمُولِ مِنْ غير زيادةٍ . . خلافُ المُتبادرِ في غالب استعمالاتِهم ، والمُتبادرُ منه : الشُّمُولُ مع الزيادة ، واللفظُ مصروفٌ إلىٰ ما يُتبادرُ منه ، إلا لقرينة تُصرَفُ عنه ، ولا قرينةَ هنا ، فيُحمَلُ العمومُ في كلام المُصنِّفِ : على الشُّمُول مع الزيادة .

ويُؤخَذُ كونُهُ مطلقاً لا وجهيّاً : مِنْ حذفه مُتعلِّقَ قوله : (عَمْ) ، كما يُؤخَذُ مِنْ حذفه مفعولَهُ : أنَّ المُرادَ عمَّ جميعَ ما مرَّ ذِكْرُهُ مِنَ الكلام والكَلِمِ والكلمة ، ومِنَ المعلوم : أنَّ حذفَ المعمولِ يُؤذِنُ بقصدِ عموم كلِّ ما يُمكِنُ عمومُهُ ، وممَّا يُمكِنُ عمومُ قولِ المُصنِّفِ : (عَمْ) له : مجموعُ الثلاثة .

فيُعلَمُ حينئذٍ : أنَّ مُرادَ المُصنِّف : عمومُهُ لكلِّ واحد مِنَ الثلاثة ولمجموعها ، ومتىٰ كان المُرادُ مِنْ (عَم) العمومَ المُطلَقَ . . كان المعنىٰ علىٰ جَعْله فعلاً أو اسمَ فاعلٍ : عمَّ ـ أو عامٌّ ـ كلَّ واحدٍ مِنَ الثلاثة ومجموعَها وزادَ ، أو زائدٌ .

واستفادةُ العمومِ المطلقِ علىٰ جَعْله أفعلَ تفضيلٍ . . إنَّما هي علىٰ خلاف المُتبادرِ ؛ بجَعْل العمومِ بمعنىٰ مُجرَّدِ الشُّمُول مِنْ غير زيادة ، وذلك يحتاجُ إلىٰ قرينةٍ كما علمتَ ، ولا قرينةَ في كلام المُصنِّفِ علىٰ ذلك .

فالذي يُفهَمُ مِنْ كلام المُصنِّف علىٰ جَعْل (عَمْ) أفعلَ تفضيلٍ . . أنَّ القولَ يَعُمُّ كلَّ واحدٍ مِنَ الثلاثة ومجموعَها وينفردُ كما أنَّها تَعُمُّ وتنفردُ ، وأنَّهُ أكثرُ عموماً منها ، وليس ذلك مُراداً ، فجَعْلُهُ أفعلَ تفضيل غيرُ سديدٍ ، وبهٰذا يُعلَمُ

❁ قوله : (وكِلْمةٌ بها كلامٌ . . .) إلىٰ آخره : (كِلْمةٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغَ الابتداءَ به التنويعُ ، و(كلامٌ) : مبتدأٌ ثانٍ ، وسوَّغه كونُهُ نائبَ فاعلٍ في المعنىٰ ، كذا في « المُعرِبِ »[(١)] .

وردَّهُ بعضُ مشايخِنا : بأنَّهُم لم يذكروا ذلك من المُسوِّغات ؛ فالأظهرُ والأنسبُ : جَعْلُ المُسوِّغِ فيه إرادةَ الحقيقة ؛ وذلك كقولهم : (تمرةٌ خيرٌ مِنْ جرادةٍ) .

ما في كلام المُحشِّي مِنَ الخَلَل ، فتدبَّرْهُ .

❁ قوله : (وسوَّغَ الابتداءَ به التنويعُ) ؛ أي : تنويعُها إلىٰ أنَّها واحدُ الكَلِمِ ـ كما أفاده بقوله : (واحدُهُ كَلِمةٌ) ـ وإلىٰ أنَّها يُقصَدُ بها الكلامُ .

وفيه : أنَّهُ لا حاجة لهٰذا المُسوِّغِ ؛ لأنَّ (كِلْمةٌ) مقصودٌ لفظُها ؛ فهي معرفةٌ ، بل لا يصحُّ اعتبارُهُ ؛ لأنَّ قَصْدَ التنويعِ فرعُ اعتبارِ المعنىٰ .

❁ قوله : (وردَّهُ بعضُ مشايخِنا . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُعرِبَ يستعملُ هٰذا المُسوِّغَ كثيراً[(٢)] ، ويَبعُدُ أنَّهُ مِنْ غيرِ سَنَدٍ .

❁ قوله : (والأنسبُ : جَعْلُ المُسوِّغِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُرادَ بالكلام : ماصَدَقُهُ ، لا حقيقتُهُ وماهيَّتُهُ ؛ لأنَّ الكلمةَ إنَّما أُطلِقتْ في كلام

(١) تمرين الطلاب (ص١٢) .

(٢) انظر « تمرين الطلاب » (ص١٢ـ١٣) .

الكلامُ المُصطلَحُ عليه عندَ النُّحاة : عبارةٌ عن اللفظِ المُفيدِ . . . .

وجملةُ (قد يُؤَمْ) بمعنىٰ (يُقصَد) : خبرُ الثاني ، والثاني وخبرُهُ خبرٌ عن الأوَّل .

❀ قوله : (الكلامُ المُصطلَحُ عليه . . .) إلىٰ آخره : الاصطلاحُ : اتِّفاقُ طائفةٍ علىٰ أمرٍ بينهم ، وأشار الشَّارح بهٰذا ؛ لبيان المُرادِ من الضمير في قول الناظم : (كلامُنا) .

❀ قوله : (عبارةٌ) ؛ أي : مُعبَّرٌ به (عن اللفظ) المُرادِ به ها هنا : الملفوظُ ؛ وهو الصوتُ المُعتمِدُ علىٰ مقطعٍ ؛ أي : مَخْرجٍ ، قال في « النُّكَت » : (وهو أحسنُ مِنْ قول بعضِهم : « المُشتمِلُ علىٰ بعض الحروف » ؛ لأنَّهُ رُدَّ بنحوِ واوِ العطف ممَّا هو حرفٌ واحد ؛ لأنَّ الشيءَ لا يشتملُ علىٰ نفسه)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُشتمِلَ هو الصوتُ ، وهو أعمُّ من الحرف الواحدِ ؛ فهو مِن اشتمالِ الكلِّ علىٰ جزئه المادِّيِّ .

العرب علىٰ ماصَدَقاتِ الكلام ، لا علىٰ حقيقتِهِ ، كما هو معلومٌ مِنْ تتبُّعِ كلامهم .

❀ قوله رحمه الله : (الكلامُ المُصطلَحُ عليه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لفظُ الكلامِ المُصطلَح عليه مِنْ حيثُ وضعُهُ لمعناه . . عبارةٌ . . . إلىٰ آخره ، وإلَّا ـ بأنْ أُرِيدَ بالكلام مفهومُهُ ـ لم يَستقِمِ الإخبارُ عنه بما بعدَهُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (فهو مِن اشتمالِ الكلِّ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا إنَّما يظهرُ : في

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٠) .

فائدةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها .

قال الشَّنَوَانيُّ : (والمُرادُ هنا : جنسُ ما يُتلفَّظُ به ؛ ليدخلَ في ذلك : كلماتُ الله وكلماتُ الملائكة والجنِّ ؛ إذ هو من جنسِ ما ذُكِرَ وإن لم يصدُقْ عليه أصوات)[1] .

❁ قوله : (فائدةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها) مُرادُهُ بذلك : بيانُ ما يُطلَقُ عليه المُفِيدُ عندَهُم ، لا ذكرُ قيدٍ زائد على ما في « المتن » ؛ لئلَّا يلزمَ عليه كونُ

قولِ نحوِ قولِكَ : (اشتمل زيدٌ على الياء) مثلاً ، لا فيما نحنُ فيه ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (مِنِ اشتمالِ العامِّ على الخاصِّ) ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : (وهو أعمُّ مِنَ الحرف الواحدِ) .

❁ قوله : (ليدخلَ في ذلك : كلماتُ الله) ؛ أي : القرآنُ قبلَ تلفُّظِنا به ، ومثلُ ذلك : المحذوفاتُ ؛ مِنْ نحوِ مبتدأٍ أو خبر ، وقد يُقالُ : إنَّ إدخالَ المحذوفاتِ لكونها أُجْرِيتْ عليها أحكامُ الألفاظِ بالفعل ؛ كالابتدائيَّة ونحوِها ، بخلاف كلماتِ القرآنِ قبلَ تلفُّظِنا بها .

وقولُهُ : (وكلماتُ الملائكة. . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ الصوتَ واللفظَ مِنْ خواصِّ البشر دونَ غيرهم ، وهٰذا إنْ ثبتَ صحَّ ، وإلا فكلماتُ الملائكةِ والجنِّ ألفاظٌ مُحقَّقة ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (مُرادُهُ بذلك : بيانُ ما يُطلَقُ. . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ ما فَهِمَهُ فيما يأتي ؛ مِنْ أنَّ كلامَ الشارحِ مبنيٌّ علىٰ أنَّ قولَهُ : (كاستَقِمْ) مثالٌ

---

(١) حاشية الشنواني علىٰ شرح الفاكهي للقطر (ق/ ٢٩) ، الفوائد الشنوانية علىٰ شرح الآجرومية (ق/ ١٢) .

فـ (اللفظُ) : جنسٌ يشملُ : الكلامَ ، والكلمةَ ، والكَلِمَ ، ويشملُ : المُهمَلَ ؛ كـ (دَيْز) ، والمُستعمَلَ ؛ كـ (عمرو) ، و(مُفيدٌ) : أخرجَ المُهمَلَ ، و(فائدةً يَحسُنُ السُّكُوتُ عليها) :

التعريف قاصراً ، تأمَّلْ .

والمُرادُ بـ (السُّكُوت) : سكوتُ المُتكلِّم ، وبحُسْنه : عَدُّ السامعِ إيَّاهُ حَسَناً ؛ بألَّا يحتاجَ في استفادة المعنىٰ مِنَ اللفظ إلىٰ شيءٍ آخَرَ ؛ لكون اللفظِ الصادرِ مِنَ المُتكلِّم مُشتمِلاً على المحكوم عليه وبه .

❀ قوله : (فـ « اللفظُ » : جنسٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ ولهٰذا لم يخرج به الدَّوالُّ وغيرُها[1] ؛ لأنَّ مِنْ شأن الجنسِ عدمَ الإدخالِ وعدمَ الإخراجِ[2] ،

لا تتميمٌ[3] ، والحقُّ : أنَّ الشارحَ جارٍ علىٰ أنَّهُ تتميمٌ ؛ فحينئذٍ : قولُ الشارحِ : (فائدةً يَحسُنُ السكوتُ عليها) بيانٌ لمعنىٰ قولِهِ : (كاستَقِمْ) .

❀ قوله : (قاصراً) ؛ أي : ناقصاً بعضَ القيود ، فيكونُ غيرَ مانعٍ ، وليس المُرادُ أنَّهُ قاصرٌ علىٰ بعض أفرادِ المُعرَّف حتىٰ يكونَ غيرَ جامعٍ .

❀ قوله : (عدمَ الإدخالِ) ؛ أي : عدمَ إدخالِهِ لشيء خَرَجَ عمَّا قبلَهُ ؛ إذ لا شيءَ قبله ، وكذا يُقالُ في قوله : (وعدمَ الإخراجِ) ، بخلاف الفُصُول ؛ فإنَّها تارةً تكونُ للإدخال ، وتارةً تكون للإخراج .

---

(١) الدَّوَال : هي الإشارة ، والخطُّ ، والعُقَد ، والنُّصَب ، ويُطلَق عليها : (الدوال الأربع) .

(٢) في (د) : (الإدخال لا الإخراج) بدل (عدم الإدخال وعدم الإخراج) ، وانظر ما كتب عليه المُقرِّر الأنبابي .

(٣) انظر (١/ ٢٣٨ـ ٢٤٠) .

أَخْرجَ الكلمةَ ، وبعضَ الكَلِمِ ؛ وهو ما تركَّبَ مِنْ ثلاث كلماتٍ فأكثرَ

وبعضُهُم أخرجَ به ما ذُكر ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ إذا كان بينَ الجنس وفصلِهِ عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ . . جاز أنْ يخرجَ بكلٍّ منهما ما دَخَلَ في عموم الآخَرِ ، فتأمَّلْ .

وبهـٰذا اندفعَ ما قيل : إنَّ الصوابَ إسقاطُ (عدم) ؛ لأنَّ الجنسَ شأنُهُ الإدخالُ ، لا عدمُهُ .

* قوله : (جاز أنْ يخرجَ بكلٍّ منهما . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيكونُ كلٌّ منهما جنساً باعتبارِ عمومِهِ ، وفصلاً باعتبارِ خصوصِهِ ، ويُلاحَظُ بالاعتبار الأول مُقدَّماً ، وبالاعتبار الثاني مُؤخَّراً ؛ فالمُفِيدُ باعتبارِ تقديمِهِ يَصدُقُ باللفظ وغيره ، وتخصيصُهُ باللفظ إنَّما جاء مِنْ إجرائه عليه ، وقد اعتبرنا عمومَهُ مُقدَّماً ملحوظاً مفهومُهُ مِنْ حيثُ هو ؛ فكلٌّ منهما له جهةُ عمومٍ هو بها جنسٌ مُقدَّم ، وجهةُ خصوصٍ هو بها فصلٌ مُؤخَّر .

فلا يُقالُ : إنَّ الفصلَ بعدَ إجرائِهِ على الجنس لا يتناولُ ما ليس مِنَ الجنس حتىٰ يخرجَ بالجنس ؛ علىٰ أنَّ الإخراجَ بإجراء الفصلِ عليه لا بعدَهُ ، ولا يُقالُ : إنَّ المُفِيدَ في الاصطلاح المُستدعِيَ للتركيب . . لا يَصدُقُ بنحو الإشارة حتىٰ تخرجَ منه باللفظ ؛ لِمَا عرفتَ مِنْ أنَّهُ متىٰ لُوحِظَ أحدُهُما مُخرَجاً منه اعتُبِرَ مُقدَّماً ، ومتىٰ لُوحِظَ مُخرَجاً به اعتُبِرَ مُؤخَّراً ، مع اعتبارِ جهة العمومِ في الأوَّل والخصوصِ في الثاني ، ومِنْ أنَّ الإخراجَ بالإجراء لا بعدَهُ حتىٰ يُستدعى التركيبُ .

ولم يَحسُنِ السكوتُ عليه[1] ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ) .

ولا يتركَّبُ الكلامُ إلا مِنِ اسمَينِ ؛ ....

---

* قوله : (نحوُ : « إنْ قام زيدٌ ») ، ويُلغَزُ بهـٰذا فيُقالُ : أيُّ كلامٍ إنْ نَقَصَ زاد ، وإنْ زادَ نَقَصَ ؟ أي : إنْ زاد لفظُهُ نَقَصَ معناه ، وبالعكس .

* قوله : (ولا يتركَّبُ الكلامُ إلا مِنِ اسمَينِ) اعتُرِض : بأنَّ صُوَرَ الكلامِ ستةٌ : اسمانِ ، فعلٌ واسمٌ ـ ومنه : نحوُ : (يا زيدُ) ؛ لأنَّ (يا) نائبةٌ مَنابَ (أدعو) ، وهو فعلٌ واسمٌ ، وأمَّا المُنادىٰ فهو زائدٌ علىٰ ما يتحقَّقُ به الكلام ـ فعلٌ واسمانِ ، فعلٌ وثلاثةُ أسماءٍ ، فعلٌ وأربعةُ أسماءٍ ، جملةُ القسم وجوابِهِ ، أو الشرطِ وجوابِهِ ، فلا وجهَ للحَصْر .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ مبنيٌّ علىٰ ما حقَّقَهُ بعضُهُم[2] ؛ مِنْ أنَّ الكلامَ اسمٌ للمسند

---

* قوله : (أيُّ كلامٍ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ : الكلامُ اللُّغَويُّ ، أو سمَّاه كلاماً ؛ نَظَراً لحالةِ نقصِهِ ، وعبارةُ بعضِ الأفاضل : (أيُّ قولٍ . . .) إلىٰ آخره[3] .

* قوله : (ستةٌ) بَقِيَ عليه : المُركَّبُ مِنِ اسمٍ وجملةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ أبوه قائم) ، أو : (زيدٌ يقومُ أبوه) .

---

(١) قوله : (فأكثرَ) حالٌ حُذف عاملها وجوباً ، والتقدير : (فذهب العددُ أكثرَ) ، أو (اذهبْ بالعدد أكثرَ) ، وشرط هـٰذه الحال : أنْ تكونَ مصحوبة بالفاء أو بـ (ثُم) ، وأن تَدُلَّ على ازدياد أو نقصٍ بتدرُّج ؛ كـ (صاعد) ، و(نازل) ، و(أقل) ، و(سافل) ، وانظر (٣/ ٤٦٠) .

(٢) هو السيِّد الجُرْجاني ، كما في « حاشية الخضري » (١/ ٢٢) ، وانظر « حاشية الجرجاني على شرح الكافية » (١/ ٨) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٦) .

كـ (زيدٌ قائمٌ) ، أو مِنْ فعلٍ واسم ؛ كـ (قام زيدٌ) ، وكقول المُصنِّف : (اْستَقِمْ) ؛ فإنَّهُ كلامٌ مُركَّب مِنْ فعلِ أمرٍ وفاعلٍ مُستترٍ ، والتقديرُ : (استقمْ أنت) ، فاستغنىٰ بالمثال عن أنْ يقولَ : (فائدةً يحسنُ السكوتُ عليها) ، فكأنَّهُ قال : . . . .

والمسند إليه ، وما زاد لا دَخْلَ له في حقيقة الكلام ، أو أنَّهُ حَصْرٌ إضافيٌّ ؛ أي : بالنسبة إلى التراكيب الباقية ؛ أي : لا يتركَّبُ مِنْ فعلَينِ ، أو حرفَينِ ، أو فعلٍ وحرف ، أو حرفٍ واسم ، فكأنَّهُ قال : (يَحصُلُ منهما لا مِنْ بقيَّة الأقسام) ، فلا يَضُرُّ وجودُ الكلامِ في مواضعَ أُخَرَ ؛ كما في الشرطيَّة ، وكما في الاسم والجملة ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ أبوهُ) ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (كـ « زيدٌ قائمٌ ») اعتُرِضَ : بأنَّهُ ثلاثةُ أسماءٍ بالنظر إلى الضمير في (قائم) .

وأُجِيبَ : بأنَّ الوصفَ مع مرفوعه المستترِ في حُكْم المفرد ؛ بدليلِ أنَّ الضميرَ المستترَ فيه لا يَبرُزُ حالَ التثنيةِ والجمعِ ، بخلاف الفعلِ مع مرفوعه المستتر .

❀ قوله : (فاستغنىٰ بالمثال . . .) إلى آخره : هٰذا مبنيٌّ على جَعْلِ (كاستقم) تتميماً للحدِّ لا مثالاً ، كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ جعلَهُ مثالاً لا يُستغنىٰ به عن التتميم ؛ لا أنَّهُ مِنْ جملة أجزاء الحد ، . . . .

❀ قوله رحمه الله : (فاستغنىٰ بالمثال . . .) إلى آخره : تفريعٌ علىٰ قوله : (وكقول المُصنِّف : « استقم ») ؛ لأنَّ معناه : أنَّهُ كلامٌ مُركَّبٌ مفيدٌ فائدةً يَحسُنُ السكوتُ عليها .

❀ قوله : (وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ جعلَهُ . . .) إلى آخره : مُحصَّلُ النظرِ : أنَّ

وهو ظاهرٌ ، أفاده البُهُوتيُّ[1] .

الشارح جعلَهُ مثالاً أَغنىٰ عن التتميم ، ولم يجعلْهُ تتميماً ؛ إذ التتميمُ مِنْ أجزاء المحدود ، والمثالُ خارج عنه ، فلا يجتمعُ كونُهُ تتميماً وكونُهُ تمثيلاً ، بل هو تمثيلٌ فقط أَغْنىٰ عن التتميم .

ويُدفَعُ هٰذا النَّظَرُ : بأنَّ جَعْلَهُ مثالاً لا يمنعُ مِنْ كونه تتميماً ؛ إذ لا مُنافاةَ بينَ التتميمِ والتمثيل ، إلا لو كانتْ حقيقةُ التتميمِ مُقيَّدةً بما كان قبلَ التمثيل ، أو كانتْ حقيقةُ التمثيلِ مُقيَّدةً بما كان بعدَ تمام المُمثَّل ، ومِنْ أين لنا ذلك ؟!

فهو تتميمٌ ؛ مِنْ جهةِ الدَّلالةِ به على اعتبار الفائدة التي يَحسُنُ السكوتُ عليها ، وتمثيلٌ ؛ مِنْ جهةِ الإيضاحِ به للمحدود ، معَ جعلِهِ مِنْ أجزاءِ المحدود ؛ بأنْ يُجعَلَ (كاستقم) صفةً لموصوفٍ محذوفٍ معمولٍ لـ (مُفِيدٌ) علىٰ حذف مضاف ؛ فالحدُّ لم يتمَّ عندَ المخاطب إلا مع الإيضاح لا قبلَهُ .

ولا يُنافي أنَّهُ تتميمٌ : قولُ الشارحِ : (فاستغنىٰ بالمثال . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المعنىٰ : أنَّهُ استغنىٰ عن تتميمِ الحدِّ بذِكْرِ الفائدةِ التي يَحسُنُ السكوتُ عليها صريحاً . . بتتميمهِ بالمثال المُتضمِّنِ لذلك ؛ علىٰ أنَّ الشارحَ لم يَقُلْ : (فاستغنىٰ بالمثال عن التتميم) ، بل قال : (فاستغنىٰ بالمثال عن أنْ يقولَ . . .) إلىٰ آخره ، بخلاف عبارةِ ابنِ الناظم ؛ حيثُ قال : (فاكتفىٰ عن تتميم الحدِّ بالتمثيل)[2] ؛ فإنَّها لا تُفِيدُ أنَّهُ تتميمٌ إلا بالتأويل .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١١٧ـ١١٨) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٥) .

. . . .

وحينئذٍ : فيكونُ كلامُ الشارح جارياً على ما اعتمدوه ؛ مِنْ أنَّهُ لمُجرَّد التمثيل ، تدبَّرْ .

فقولُ هٰذا القائلِ : (هٰذا مبنيٌّ على جَعْلِ « كاستقم » تتميماً) ؛ أي : وتمثيلاً أيضاً ، وقولُهُ : (لا مثالاً) ؛ أي : لا مُجرَّدَ مثالٍ .

على أنَّهُ لو مَنَعَ مانعٌ مِنْ كونِهِ تتميماً وتمثيلاً ، وسلَّمْنا ذلك ، والتَزَمْنا أنَّ المُرادَ تتميماً للحدِّ فقط.. فالمُنافاةُ مدفوعةٌ ؛ بحَمْلِ ما قاله الشارحُ على المعنى المُتقدِّم على ما سبق[1] ، وأنَّ تسميةَ (استقم) على هٰذا مثالاً باعتبار الصورة[2] .

* قوله : (فيكونُ كلامُ الشارح جارياً...) إلى أنْ قال : (لمُجرَّدِ التمثيل) ؛ أي : التمثيلِ المُجرَّدِ عن التتميم ؛ لِمَا علمتَ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يصحُّ كونُهُ تتميماً معَ كونِهِ تمثيلاً ؛ ولذا جعله الشارحُ مثالاً أَغْنى عن التتميم ـ بناءً

---

(١) انظر (١/ ٢٣٩) .

(٢) جاء بدلَ هٰذه القولة في (ك) : (في « الصبان » : أنَّ جَعْلَهُ مثالاً لا يمنعُ مِنْ كونه تتميماً ، ولو سُلِّم فهو تتميمٌ فقط ، لٰكن جَعَلَهُ مثالاً ؛ نظراً لأنَّهُ على صورة المثال . انتهى .

وهو كلامٌ صحيح ، خلافاً للبُهُوتيِّ وإنْ تَبِعَهُ المُحشِّي ؛ فقولُ المُحشِّي : « فيكونُ كلامُ الشارح جارياً على أنَّهُ لمُجرَّد التمثيل ».. لا معنى له ، كيف ذلك وقد قال الشارحُ : « فكأنَّهُ قال : هو اللفظُ... » إلى آخره ؟! فدَلَّ على أنَّ « كاستَقِمْ » صفةٌ لموصوفٍ محذوفٍ معمولٍ لقوله : « مُفِيدٌ » على حذف مضاف ، فعليك بالإنصاف . انتهى « شِيبِيني ») ، وانظر « حاشية الصبان » (١/ ٥٨) .

(الكلامُ : هو اللفظُ المُفِيدُ فائدةً ؛ كفائدة « استقمْ ») .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (كلامُنا) ؛ ليُعلَمَ أنَّ التعريفَ إنَّما هو للكلام في اصطلاح النُّحاة ، لا في اصطلاح اللُّغَويِّينَ ؛ . . . .

---

* قوله : (النُّحاة) جمعُ (ناحٍ) ؛ كـ (قاضٍ وقُضاة) .

* قوله : (اللُّغَويِّينَ) جمعُ (لُغَويٍّ) منسوب إلىٰ لغة العرب ؛ وهي[1] : ألفاظٌ وَضَعَها الواضعُ ، يُعبِّرُ بها كلُّ قومٍ عن أغراضهم .

والواضعُ : هو اللهُ تعالىٰ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ خَلَقَ ألفاظاً ووَضَعَها بإزاء المعاني ، وخَلَقَ علماً ضرورياً في أُناسٍ ؛ بأنَّ تلك الألفاظَ موضوعةٌ لتلك

علىٰ أنَّ عبارةَ الشارحِ مُساوِيةٌ لعبارة ابنِ الناظم ؛ حيثُ قال : (فاكتفىٰ عن تتميم الحدِّ بالتمثيل) ـ لا تتميماً فقط ، ولا تمثيلاً فقط ، ولا تتميماً وتمثيلاً .

وهـٰذا التفريعُ مِنَ المُحشِّي مبنيٌّ على النَّظَر ، وقد علمتَ دَفْعَهُ ، فافهَمْ .

* قوله : (وهي : ألفاظٌ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا يظهرُ في نحو قولِهِم : (في كذا لغتانِ) ، و(لغةُ تميم إهمالُ « ما ») . . إلا بتكلُّفٍ ؛ كأنْ يُقالَ : في هـٰذه المادَّة لفظانِ موضوعانِ ؛ كلٌّ بهيئةٍ مخصوصة ، ولفظُ تميم الموضوعُ عندَهُم (ما) المُهمَلةُ ، وتفسيرُها باستعمال الألفاظِ لا يظهرُ في نحو قولِهِم : (واضعُ اللغةِ هو اللهُ تعالىٰ أو البشر) ؛ إذ الموضوعُ إنَّما هو الألفاظُ لا استعمالُها .

فينبغي أنْ تُفسَّرَ في كلِّ مقامٍ بما يُناسِبُهُ ، أفاده بعضُ الأفاضل[2] .

---

(١) أي : اللغة عموماً دون تقييد بلغة العرب .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٣) ، و« حاشية الأمير على الشذور » (ص٥) .

وهو في اللغة : اسمٌ لكلِّ ما يُتكلَّمُ به ، مُفيداً كانَ أو غيرَ مُفيد .

المعاني ، وقيل : الواضعُ : البشرُ باصطلاحٍ وتَوَافُقٍ بينهم ، وقيل : بالوقف ؛ لعدم الدليلِ القاطع . انتهىٰ « حلبي »[1] .

* قوله : (في اللغة : اسمٌ لكلِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو خاصٌّ بالألفاظ أفادتْ أم لا ، كما هو ظاهرُ قولِ « المصباح » : (الكلامُ : عبارةٌ عن أصواتٍ متتابعةٍ لمعنىً مفهومٍ)[2] ؛ إذ ليس المُرادُ بالمفهوم في كلامه المُفِيدَ ، وإلا لاتَّحدَ مع الاصطلاح النَّحْويِّ ، وحينئذٍ : فإطلاقُ الكلامِ لغةً علىٰ غير اللفظ مجازٌ .

وما في « القاموس » ؛ مِنْ أنَّهُ يُطلَقُ علىٰ غير القول[3] . . فليس صريحاً في أنَّهُ حقيقةٌ ؛ لأنَّهُ لا يُفرِّق في كلامه بينَ الحقيقةِ والمجاز ، فكلامُ الشَّارحِ

---

* قوله : (أفادتْ أم لا) ؛ أي : أفادتِ الفائدةَ التي يَحسُنُ السكوتُ عليها أم لم تُفِدْها ؛ فلا يُنافِي أنَّهُ لا بدَّ أن يكون مُستعمَلاً ليخرجَ المهملُ ، يَدُلُّكَ علىٰ هٰذا : تأويلُهُ لعبارة « المصباح » .

* قوله : (إذ ليس المُرادُ بالمفهوم في كلامه المُفِيدَ) ؛ أي : الفائدةَ التي يَحسُنُ السكوتُ عليها ، بل المُرادُ به : المستعملُ .

---

(١) فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية (ق/٦) ، والمذهب الأوَّل : معتمدُ أبي الحسن الأشعري ، والثاني : معتمد أبي هاشم الجُبَّائي ، والثالث : معتمد ابن جني ، وانظر التفصيل في هٰذه المسألة والتحقيق فيها في « فيض نشر الانشراح » (١/ ٢٤٤ـ٢٥٤) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٤٠) .

(٣) القاموس المحيط (٤/ ١٦٩) .

صحيحٌ لا غُبارَ عليه ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (والكَلِمُ : اسمُ جنسٍ) ؛ أي : على المُختار ، وقيل : جمعٌ ، وقيل : اسمُ جمعٍ .

❁ قوله : (لا غُبارَ عليه) دَفَعَ به ما يُقالُ : إنَّ كلامَ الشارح يقتضِي : أنَّهُ يشملُ المهملَ ؛ بدليل قولِهِ[1] : (أو غيرَ مفيد) ، فيُخالِفُ ما في « المصباح » ، ويقتضِي أيضاً : أنَّهُ لا يُطلَقُ على الخطِّ والإشارة ونحوِهِما ، فيُخالِفُ ما في « القاموس » انتهىٰ .

❁ قوله : (وقيل : جمعٌ) رُدَّ : بأنَّ الغالبَ تذكيرُهُ ؛ نحوُ : ﴿ إِلَيْهِ يَصْعَدُ ٱلْكَلِمُ ٱلطَّيِّبُ ﴾ [فاطر : ١٠] ، ﴿ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ مِنۢ بَعْدِ مَوَاضِعِهِۦ ﴾ [المائدة : ٤١] ، والغالبُ على الجمع تأنيثُهُ[2] ؛ فكلُّ لفظٍ يصدقُ عليه جمعٌ . يغلبُ تأنيثُهُ علىٰ تذكيره .

❁ قوله : (وقيل : اسمُ جمعٍ) رُدَّ : بأنَّ له واحداً من لفظه يتميَّزُ عنه بالتاء ، واسمُ الجمعِ لا واحدَ له مِنْ لفظه ؛ كـ(قوم) ، و(رَهْط) ، و(إبل) ، و(نساء) ، و(طائفة) ، و(جماعة) ، هٰذا هو الغالبُ .

وقد يكونُ له واحدٌ كذلك معَ كونِهِ ليس مِنْ أوزان الجموع ؛ كـ(صَحْب) و(رَكْب) ، أو منها معَ إجراءِ أحكامِ المفرد عليه ؛ كتصغيره ، والنِّسْبةِ إلىٰ لفظه ، كما جعلوا (رِكَاباً) اسمَ جمعٍ لـ(رَكُوبة) ؛ لأنَّهُم نَسَبُوا إلىٰ لفظه ،

---

(١) أي : قولِ الشارح .

(٢) ومنه : قوله تعالىٰ : ﴿ لَهُمْ غُرَفٌ مِّن فَوْقِهَا غُرَفٌ مَّبْنِيَّةٌ ﴾ [الزمر : ٢٠] .

وعلى الأوَّل : فالمُختارُ : أنَّهُ اسمُ جنسٍ جَمْعيٌّ ، لا إفراديٌّ .

والفرقُ بينَ هـٰذه الأمورِ : أنَّ الجمعَ : ما دلَّ علىٰ أفراده دلالةَ تَكرارِ الواحد .

واسمَ الجمع : ما دلَّ علىٰ أفراده دلالةَ الكلِّ علىٰ أجزائه ؛ كـ (قوم) و(رَهْط) .

واسمَ الجنسِ الإفراديَّ : ما دلَّ على الماهيَّة المُطلَقة ؛ أي : مِنْ غيرِ دَلالةٍ علىٰ قِلَّةٍ أو كَثْرةٍ ؛ كـ (ماء) و(تراب) .

والجموعُ لا يُنسَبُ إليها .

ونُقِلَ عن الجاميِّ أنَّ (رَكْباً) اسمٌ لجماعة الرُّكْبان مِنْ غير أنْ يُقصَدَ جمعيَّتُهُ علىٰ (راكب) وإنْ وقعتِ المُوافقةُ في الحروف مِنْ غير قصدٍ ، وإنَّما قُلْنا ذلك ؛ لأنَّهُ لو كان جمعَ (راكب) لم يكنْ جمعَ قِلَّة ؛ لأنَّ أوزانَهُ محصورةٌ ، بل جمعَ كَثْرة ، وجمعُ الكَثْرة لا يُصغَّرُ علىٰ لفظه ، بل يُرَدُّ إلىٰ واحده ، وهـٰذا لا يُرَدُّ إليه ، بل يُقالُ : (رُكَيب) ، وكذا الحالُ في (جامل) و(باقر) انتهىٰ[1] .

قال عبدُ الحكيم : (وبما ذَكَرَهُ ظَهَرَ : أنَّ اسمَ الجمعِ لا واحدَ له مِنْ لفظه أصلاً وإنْ ظهرتِ المُوافقةُ في الحروف)[2] .

❀ قوله : (أي : مِنْ غير دَلالةٍ علىٰ قِلَّةٍ أو كَثْرةٍ) فهو لا يَدُلُّ على الفرد

(١) الفوائد الضيائية (٢/ ١٦٨ـ ١٦٩) .

(٢) حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص٣٥٢) .

واحدُهُ : (كَلِمَة)[1] ، وهي : إمَّا اسمٌ ، وإمَّا فعلٌ ، وإمَّا حرفٌ ؛

والجَمْعيَّ : ما دلَّ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنَينِ ؛ كـ (كَلِمٍ) و(تمر) ، ولا تنافيَ

أصلاً وإنِ استُعمِلَ في القليل ؛ لأنَّهُ لا تتمايزُ آحادُهُ في الخارج ، بل مدلولُهُ الماهيَّةُ دائماً تحقَّقتْ في قليل أو كثير .

❁ قوله : (**والجَمْعيَّ : ما دلَّ علىٰ أكثرَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : لا وضعاً بل استعمالاً ؛ إذ هو موضوعٌ للماهيَّة ، كما يأتي[2] ، بخلاف الجمعِ واسمِ الجمع .

ثمَّ إنْ كانتْ دلالةُ اسمِ الجنس الجمعيِّ علىٰ آحاده مِنْ قَبيلِ دَلالةِ الكلِّ علىٰ أجزائه ـ كما هو الظاهرُ ، ويُفيدُهُ قولُهُم : الكَلِمُ : ما تركَّب مِنْ ثلاث كلماتٍ فصاعداً ؛ حيثُ اعتبروا التركُّبَ ، وكذا قولُهُم : إنَّ الكلامَ ليس مُؤلَّفاً مِنَ الكَلِم الاصطلاحيِّ ، وإلا فلا فَرْقَ بين الكَلِمِ وغيرِهِ يَقتضِي عدمَ تركُّب الكلام مِنَ الكَلِم وتركُّبَهُ مِنْ ذلك الغيرِ ـ . لم يكن فرقٌ بينَ القولِ بأنَّ الكَلِمَ اسمُ جنسٍ جَمْعيٌّ ، والقولِ بأنَّهُ اسمُ جمعٍ ، إلا في أنَّ الدَّلالةَ وضعيَّةٌ على الثاني دونَ الأوَّل .

---

(١) علىٰ وزن (نَبِقة) ، وهي الفُصْحىٰ ولغةُ أهل الحجاز ، وبها جاء القرآن الكريم ، ويجوزَ أيضاً : (كِلْمٌ) وواحدُهُ : (كِلْمة) ، و(كَلْمٌ) وواحدُهُ : (كَلْمة) ، ومثلُ هٰذه الكلمة : كلُّ ما كان علىٰ وزن (فَعِلٍ) ؛ كـ (كَبِد) و(كَتِف) ؛ فإنَّهُ يجوزُ فيه اللغاتُ الثلاث ، فإن كان الوسطُ حرفَ حَلْق . . جاز فيه لغةٌ رابعة ؛ وهي إتباع الأوَّل للثاني في الكسر ؛ نحوُ : (فِخِذ) و(شِهِد) ، وانظر « شرح شذور الذهب » (ص٣١ـ٣٢) .

(٢) انظر (١/٢٤٦) .

لأنَّها إنْ دلَّتْ علىٰ معنىً في نَفْسها غيرَ مُقترنةٍ بزمان . . فهي الاسمُ ، . . . . .

في قولهم : (اسم جنس جمعي) ؛ لأنَّهُ وُضِعَ للماهيَّة واستُعمل في الجمع ؛ فهو اسمُ جنسٍ وضعاً وجمعيٌّ استعمالاً ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (دلَّتْ علىٰ معنىً في نَفْسها) لفظُ (في) في المواضع الثلاثةِ للسببيَّة ؛ أي : دلَّتْ علىٰ معنىً بسببِ نَفْسِها ، لا بانضمامِ غيرِها إليها ، وقيل : هي للظرفيَّة ؛ أي : معنىً ثابتٍ في نَفْسها وفي غيرها ؛ أي : حاصلٍ فيه ؛ كـ (مِنْ) في : (أكلتُ مِنَ الرغيف) ؛ فإنَّها تُفِيدُ معناها ـ وهو التبعيضُ ـ في (الرغيف) وهو مُتعلَّقُها ، بخلاف (زيد) مثلاً ، أفاده السُّيُوطيُّ في « الهَمْع »[١] .

وإنْ كانتْ مِنْ قَبيل دَلالة تَكْرارِ الواحد بحرف العطف . . لم يكن فرقٌ بينه وبين القولِ بأنَّهُ جمعٌ ؛ إلا نظيرُ ما ذُكِرَ .

❀ قوله : (واستُعمل في الجمع . . .) إلىٰ آخره : لا تتوهَّمْ مِنْ هـٰذا : أنَّهُ مجازٌ دائماً ؛ لأنَّهُ لا دليلَ علىٰ أنَّ استعمالَهُ دائماً في الأفراد مِنْ حيثُ خصوصُها ؛ بحيثُ يكونُ الخصوصُ مدلولاً له لا لقرينةٍ خارجة عنه حتىٰ يلزمَ أنَّهُ مجازٌ دائماً .

قال العلَّامةُ الصبَّانُ : (وأقولُ : الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّهُ غَلَبَ استعمالُهُ في ثلاثة أفرادٍ فأكثرَ حتىٰ صار حقيقةً عُرْفيَّةً في ذلك ، فاندفعَ التجوُّزُ مِنْ أصله) انتهىٰ[٢] ؛ أي : انسدَّ طريقُهُ في أغلب استعمالات (كَلِم) بالكُلِّيَّة ، فلا يُنافي

(١) همع الهوامع (١/٢٦) .
(٢) حاشية الصبان (١/٦٣) .

وإن اقترنتْ بزمانٍ . . فهي الفعلُ ، وإن لم تَدُلَّ على معنىً في نَفْسها بل في غيرها . . فهي الحرفُ .

وهـٰذا القيدُ ـ أعني : (دلَّتْ . . .) إلى آخره ـ أخرجَ : الحرفَ على ما سيأتي[1] ، وقولُهُ : (غيرَ مُقترنةٍ بزمان) يُخرِجُ : الفعلَ ، ولا يَرِدُ على هـٰذا : (أمسِ) و(الآنَ) و(غداً) ممَّا مدلولُهُ نفسُ الزمان ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ فيها : (مقترنة بزمان) حتى تدخلَ في الفعل ، بل مدلولُها الزمانُ كما عرفتَ .

وكان الأَوْلى : أنْ يزيدَ هنا وفيما سيأتي : (وضعاً) ؛ فيدخلُ في الاسم : ما عَرَضَتْ دَلالتُهُ على الزمان ؛ كاسم الفاعل واسم المفعول ، ويخرجُ عنه : ما لم يَدُلَّ عليه من الأفعال ؛ كـ (عسى) و(ليس) .

❁ قوله : (وإن اقترنتْ بزمانٍ) ؛ أي : وضعاً كما تقدَّم ؛ ليخرجَ به : ما دلَّ على زمانٍ عُرُوضاً ، ويدخلَ فيه : ما انسلخ عن الزمان عُرُوضاً ؛ كـ (عسى) إلى آخره .

❁ قوله : (بل في غيرها) ؛ أي : فقط ؛ فتخرجُ : أسماءُ الشروط والاستفهامِ وشِبْهُها ؛ أَلَا ترى أنَّكَ إذا قلتَ : (مَنْ أبوك ؟) فقد دلَّتْ على

أنَّهُ قبل الغَلَبة كان مجازاً على فَرْض إرادة الأفراد به مِنْ حيثُ خصوصُها .

ولا يَبعُدُ حَمْلُ كلامِ المُحشِّي على ما قاله العلَّامةُ الصبَّانُ ؛ بأنْ يكونَ معنى قوله : (واستُعمل في الجمع) : وغَلَبَ استعمالُهُ في الجمع بحيثُ صار حقيقةً عُرفيَّةً فيه .

❁ قوله : (وشِبْهُها) ؛ أي : كضمير الغائب ؛ فإنَّهُ دالٌّ على معنىً في نفسه ـ

---

(١) انظر « ابن عقيل » في هـٰذه الصفحة .

معنىً في غيرها ؛ وهو الاستفهامُ عن الأب ، لـٰكنَّهُ غيرُ قاصرٍ علىٰ ذلك ؟ وكذا الموصولُ ؛ نحوُ : (الذي) ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ معنىً في غيره ؛ وهو الصِّلَةُ ، وليس قاصراً علىٰ ذلك .

واعلَمْ : أنَّ الشَّارحَ تَبِعَ النَّحْويِّينَ في ذلك ، والذي حقَّقه علماءُ الوَضْع : أنَّ الحرفَ له معنىً جزئيٌّ في نَفْسه ؛ ولهـٰذا جَعَلَ علماءُ البيانِ الاستعارةَ فيه تبعيَّةً .

وهو الذات ـ ومعنىً في غيره ؛ وهو التعيينُ القائمُ بالمرجع[(١)] .

* قوله : (لـٰكنَّهُ غيرُ قاصرٍ علىٰ ذلك ؟) ؛ أي : بل مدلولُهُ الذاتُ أيضاً .

* قوله : (وكذا الموصولُ) ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ معنىً في غيره ؛ وذلك المعنىٰ هو التعيينُ القائمُ بالصِّلة ، وقولُهُ : (وليس قاصراً علىٰ ذلك) ؛ أي : بل مدلولُهُ الذاتُ أيضاً .

وإنْ أردتَ زيادةً في المقام . . فعليكَ بـ « الأنوار البَهِيَّة في ترتيب الرَّضِيِّ على الألفيَّة » ، وبما كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية السيِّد أبي النجا »[(٢)] .

* قوله : (واعلَمْ : أنَّ الشارحَ تَبِعَ النَّحْويِّينَ . . .) إلىٰ آخره : فيه نظرٌ ، بل كلامُ الشارحِ مُحتمِلٌ لكلام النَّحْويِّين ـ بجَعْلِ (في) ظرفيَّةً ـ ولِمَا حقَّقه

---

(١) وكالكاف الاسميَّة ؛ فإنَّهُ دالٌّ على الذات في نَفْسه ، ودالٌّ على الخطاب في المخاطب ، والموصولِ ؛ فإنَّهُ دالٌّ على الذات في نَفْسه ، ودالٌّ على التعيين في صِلَته . انظر « حاشية الشُّرْشِيمي » (ق/ ١٢) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ١٦) ، تقرير الأنبابي على أبي النجا (ق/ ١٢١ـ ١٢٢) .

والكَلِمُ : ما تركَّبَ مِنْ ثلاث كلماتٍ فأكثرَ ؛ كقولك : (إنْ قام زيدٌ) ، و(هل زيدٌ قائمٌ ؟) .

والكلمةُ : هي اللفظُ الموضوعُ لمعنىً مفردٍ .

❀ قوله : (والكلمةُ : هي اللفظُ. . .) إلىٰ آخره : إن قيل : كيف يصحُّ تعريفُها مع كون التاءِ فيها للوَحْدة وبينهما تنافٍ ؟[1] .

أُجِيبَ : بأنَّ التاءَ ليستْ نصّاً في الوَحْدة ، فيجوزُ تجريدُها عنها ،

علماءُ الوَضْعِ ؛ بجَعْلِ (في) سببيّةً ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه أوَّلاً .

❀ قوله : (ليستْ نصّاً في الوَحْدة. . .) إلىٰ آخره ؛ فمَنْعُ الفاضلِ الهنديِّ في « شرح الحاجبيَّة » التجريدَ مُستنِداً لكون التاءِ نصّاً في الوَحْدة[2] . . غيرُ سديدٍ ؛ إذ لو كانتْ نصّاً فيها لَمَا جاز (كَمْأَة) للجنس ، و(كَمْء) للواحد .

قيل : الدليلُ علىٰ صحَّة التجريد ، وأنَّها ليستْ نصّاً في الوَحْدة . . قولُهُم : (كَلِمتان) و(تَمْرتان) ، وفيه : أنَّ الوَحْدةَ مُعتبرةٌ في مدلولِ مفردِ كلٍّ منهما في نَفْسه ، فلا تُنافي التعدُّدَ الذي هو مدلولُ التثنيةِ مِنْ حيثُ الاجتماعُ .

نعم ؛ لو كان مدلولُ التاءِ الوَحْدةَ بمعنى الانفرادِ وعدمِ الاجتماع مع آخَرَ . . لوجب التجريدُ في التثنية .

❀ قوله : (فيجوزُ تجريدُها عنها) ؛ أي : كأنْ يُرادَ بها تأنيثُ اللفظ .

---

(١) وبناء عليه : كان ينبغي أنْ يقولَ في التعريف : (هي اللفظة) ؛ حتىٰ يخرجَ من التنافي الواقع بين المُعرَّف الذي تاؤه للوحدة ، وبين المُعرِّف الذي يَصلُحُ لكلِّ ملفوظٍ ؛ كلمةً كان أو أكثر ، وقد فصَّل الإمامُ الشَّنَوَانيُّ في هـٰذه المسألة في « حاشيته علىٰ شرح القطر » (ق/ ٣٦ـ٣٧) .

(٢) شرح الهندي على الكافية (ق/ ٢) .

فقولُنا : (الموضوعُ لمعنىً) أَخْرجَ المُهمَلَ ؛ كـ (دَيْز) ، وقولُنا : (مفردٍ) أَخْرجَ الكلامَ ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لمعنىً غيرِ مفرد .

ثمَّ ذكرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ ، والمُرادُ : أنَّهُ يقعُ على الكلام أنَّهُ قولٌ ، ويقعُ أيضاً على الكَلِم والكلمة[1] ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّ الأصلَ استعمالُهُ في المفرد[2] .

علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ بينَ الجنسِ والوَحْدة ؛ لجواز اتِّصافِ الجنسِ بالوَحْدة والواحدِ بالجنسيَّة ، فتأمَّلْ .

* قوله : (أنَّ القولَ يَعُمُّ الجميعَ) مبنيٌّ علىٰ جَعْلِ (عم) في كلام الناظم فعلاً ماضياً ، وتقدَّم الكلامُ علىٰ ذلك مُستوفىً[3] .

---

* قوله : (علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ. . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ هـٰذه الوَحْدةَ مُغايِرةٌ للوَحْدة التي هي مدلولُ التاء ؛ فإنَّها شخصيَّةٌ لا جنسيَّةٌ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (الكلمةَ) لمَّا نُقلت مِنَ المعنى اللغويِّ الموصوفِ بالوَحْدة الشخصيَّة إلى المعنى الجنسيِّ المُصطلَحِ عليه الموصوفِ بالوحدة الجنسيَّة. . صارتِ التاءُ للوَحْدة الجنسيَّة .

---

(١) زاد في النسخة التي علىٰ هامش (هـ) : (أنه قول) ، والقول ـ كما في « أوضح المسالك » (١/١٣) مع « التصريح » (١/٢٧ـ ٢٨) ـ : عبارة عن اللفظ المفرد والمُركَّب الدالِّ علىٰ معنىً يصحُّ السكوت عليه أو لا ؛ فهو أعمُّ مِنَ الكلام ؛ لانطلاقه على المفيد وغيره ، وأعمُّ مِنَ الكَلِم ؛ لانطلاقه على المُركَّب من كلمتَينِ فأكثر ، وأعمُّ مِنَ الكلمة ؛ لانطلاقه على المفرد المُركَّب عموماً مطلقاً ، لا عموماً من وجه .

(٢) وقيل : إنَّ القولَ مرادف للكلام، وقيل : مرادف للكلم . « ياسين على التصريح » (١/٢٧).

(٣) انظر (١/٢٢٩ـ ٢٣٠) .

ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ الكلمةَ قد يُقصَدُ بها الكلامُ ؛ . . . .

---

* قوله : (قد يُقصَدُ بها الكلامُ) ؛ أي : مجازاً مرسلاً عندَ النُّحاةِ واللُّغويِّينَ ، . . . .

---

* قوله : (أي : مجازاً مرسلاً عندَ النُّحاةِ) قال الأُشْمُونيُّ : (وهو مجازٌ مهملٌ في عُرْف النُّحاة) انتهىٰ[1] ؛ أي : إنَّهُم لا يستعملونَ الكلمةَ بمعنى الكلام أصلاً ؛ ومِنْ هنا اعتُرِضَ على المُصنِّفِ في ذِكْره ؛ حتىٰ قيل : إنَّهُ مِنْ أمراض « الألفيَّة » التي لا دواءَ لها .

وقد أطالَ ابنُ قاسمٍ في دَفْعِهِ بما حاصلُهُ : أنَّ إهمالَ المعنى المجازيِّ في عُرْفِهِم بتقدير تسليمِ حصولِهِ مِنْ جميعهم . . لا يمنعُ مِنْ ذِكْره ، بل يُؤكِّدُهُ ؛ لأنَّ إهمالَهُ يُوهِمُ انتفاءَهُ ، فيتأكَّدُ التنبيهُ عليه[2] ، وتكونُ (قد) في عبارته للتوقُّع ؛ فإنَّ استعمالَ اللفظِ في المعنى المجازيِّ بصَدَدِ أنْ تدعوَ حاجةٌ إليه فيُرتَكبَ .

أو أنَّهُ أراد بيانَ المعنى اللغويِّ المجازيِّ ؛ لكثرته في نفسه وإن كان قليلاً بالنسبة إلى المعنى الحقيقيِّ ، وعلىٰ هـٰذا : تكونُ (قد) للتقليل النِّسْبيِّ[3] .

ويصحُّ أنْ تكونَ للتحقيق ، والمضارعُ بمعنى الماضي ؛ استحضاراً للصورة

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١١) .

(٢) انظر « حاشية البهوتي على الأشموني » (ص ١٢٣) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٧٠) .

العجيبة ، ولعلَّ وجهَ العَجَبِ : ما يأتي قريباً ؛ مِنْ أنَّ الجزءَ الذي يُطلَقُ على الكُلِّ لا بدَّ له مِنْ مَزِيَّةٍ ، ولا تظهرُ هنا ، فيُحتاجُ لتكلُّفِ أنْ يُقالَ : محلُّهُ : ما لم يكنِ الجزءُ عامّاً كما هنا ، تأمَّلْ .

لـٰكن قيل : إنَّ هـٰذا الجوابَ قريبٌ مِنَ الإشكال ؛ فإنَّهُ حيثُ لم يكنْ مِنِ استعمالات النُّحاةِ . . فلِمَ ذَكَرَهُ وهو بصَدَدِ استعمالاتِهِم ؟! فذِكْرُهُ مَحْضُ استطرادٍ ، ولم يُفِدْ هـٰذا الجوابُ شيئاً .

وقد قرَّر بعضُهُم أنَّ المُرادَ بالكلمة ماصدقُها لا لفظُها ؛ أي : بعضُ ما يُسمَّىٰ كلمةً يُرادُ به الكلامُ ؛ وذلك البعضُ : كأحرف النداء النائبةِ عن (أدعو) ، وأحرفِ الجواب النائبةِ عنه ؛ كـ (نَعَمْ) في جواب (هل قام زيدٌ ؟) ؛ فلا مجازَ أصلاً ، وهو في غاية الحُسْن ، فيكونُ هو دواءَ الداء ، ما لم يكنِ المُصنِّفُ مُصرِّحاً بخلافه .

❁ قوله : (علاقتُهُ الجُزْئيّة) اعترضَهُ السيِّدُ البُلَيديُّ : بأنَّ السعدَ نصَّ علىٰ أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ الجزءُ الذي يُطلَقُ اسمُهُ على الكلِّ له مِنْ بين الأجزاء مَزيدُ اختصاصٍ بالمعنى الذي قُصِدَ بالكلِّ ، وكأنَّ حِكْمة ذلك : ألَّا يكونَ تخصيصُ ذلك الجزءِ بإطلاق اسمِهِ على الكلِّ لغواً ؛ فلا يجوزُ إطلاقُ (اليد) أو (الإِصْبَع) على (الرَّبيئة) براءٍ مفتوحة فمُوحَّدةٍ مكسورة فتحتيَّةٍ ساكنة فهمزةٍ ؛ وهو مَنْ يجلسُ علىٰ مكانٍ عالٍ لينظرَ القومَ ، والأمرُ هنا ليس كذلك ؛ قال : (إلا أنْ يُحمَلَ كلامُ السعدِ على الجزء الخاصِّ ، وما هنا جزءٌ عامٌّ ؛ لأنَّ الكلمةَ

. . . .

تَعُمُّ سائرَ أجزاءِ الكلام) انتهىٰ[1] .

ومُحصَّلُ هٰذا الجوابِ : منعُ إطلاقٍ لاشتراطٍ ، هٰذا هو المُتبادرُ .

ويحتملُ علىٰ بُعْدٍ : أنَّ مُحصَّلَهُ : أنَّهُ حيثُ عمَّ كان له مزيدُ اختصاصٍ ؛ لصدقه بجزءٍ بزواله يزولُ الكلُّ ، وعلىٰ كلٍّ يلزمُهُ صحَّةُ نحوِ : (رأيتُ بعضَ إنسان) مُراداً بالبعض الإنسانُ كلُّهُ ، ونحوِ : (رأيتُ عُضْواً) مُراداً بالعضو الذاتُ ؛ لأنَّ كلّاً مِنَ البعض والعُضْو جزءٌ عامٌّ .

وما ذَكَرَهُ السيِّدُ البُلَيديُّ نقله عنه الصبَّان وأقرَّهُ[2] ، وهو خلافُ ما ذَكَرَهُ في « رسالته البيانيَّة » ، ونذكرُهُ وإنْ كان لا يدفعُ الاعتراضَ هنا ؛ قال فيها ما مُلخَّصُهُ : (يُشترَطُ لهٰذه العلاقة أمرانِ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ الكلُّ مُركَّباً تركيباً حقيقيّاً .

والثاني : أنْ يستلزمَ انتفاءُ الجزءِ انتفاءَهُ عرفاً ؛ كـ« الرأس » و« الرقبة » ، أو يكونَ الجزءُ له مزيدُ اختصاصٍ بالمعنى المطلوب مِنَ الكلِّ المُسمَّىٰ باسم الجزء ؛ كـ « العين » في « الرَّبيئة » ، واليدِ في المُعطي ، أو يكونَ أشرفَ مِنْ بقيَّة الأجزاء ؛ كما في إطلاق « القافية » على « البيت » أو « القصيدة ») انتهىٰ[3] .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/٢٦ـ ٢٧) ، وانظر « المختصر » (ص٥٦٨) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٦٩) .

(٣) الرسالة البيانية (ق/ ٣٢ـ ٣٣) .

وقيل : هو استعارةٌ تصريحيّة ؛ لأنَّ الكلامَ لمَّا ارتبط بعضُهُ ببعضٍ حصلتْ له بذلك وَحْدةٌ ، فصار شبيهاً بالكلمة .

وعُلِمَ مِنْ قوله : (كما في إطلاق « القافية ». . .) إلىٰ آخره : أنَّ التركُّبَ الحقيقيَّ صادقٌ بتركُّب الكلامِ ؛ لاتصال بعضِهِ ببعض في الخارج ، وإنَّما يخرجُ به التركُّبُ الاعتباريُّ في نحو مجموعِ السماء والأرض ، ومجموع المعنيَيْنِ في التضمين ، فيكونُ الشرطُ الأوَّلُ موجوداً هنا .

وفي إطلاق (القافيةِ) على (البيت) أو (القصيدة) ثَمَّ . . لا يخفىٰ أنَّهُ يصحُّ التمثيلُ بـ(القافية) لأوَّل صور الشرط الثاني ؛ لأنَّهُ يلزمُ مِنِ انتفاء (القافية) انتفاءُ (البيت) أو (القصيدة) .

❁ قوله : (وقيل : هو استعارةٌ تصريحيَّة. . .) إلىٰ آخره : علىٰ هـٰذا : يكونُ إطلاقُ الكلمة على الكلام فيه مبالغةٌ ؛ في حُسْنِ صوغِهِ وارتباطِ بعضِهِ ببعض وشدَّةِ تطالبِ أجزائِهِ ، ومدحٌ له ولقائله بذلك ، وفي اقتضاء الحالِ لذلك في نحوِ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ [المؤمنون : ١٠٠] . . تأمَّلْ ؛ إذ المَقامُ لذمِّ ذلك القائلِ وكلامِهِ حيثُ لم يُغْنِ عنه شيئاً ؛ حتىٰ كأنَّهُ مِنْ حيثُ إنَّهُ لا يترتَّبُ عليه الغرضُ . . لم يُفِدْ فائدةَ الكلام ؛ فالوجهُ في نحو : (كلمةُ الإخلاص) : اعتبارُ الاستعارة ، وفي نحوِ : ﴿ كَلَّآ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ﴾ : اعتبارُ المجاز المُرسَلِ بالعلاقة المذكورة ؛ إذ ذِكْرُ الجزء الشائعِ مُراداً به الكلُّ فيه إشعارٌ بخِسَّة الكلِّ وأنَّهُ بمنزلة الجزء ، وإنْ كان يجوزُ في إطلاق الكلمة على الكلام اعتبارُ علاقةِ اللُّزُومِ أو المُجاورةِ الذِّهْنيَّة .

قال الشَّنَوَانيُّ في « حاشيته على القطر » : (إنَّ الكلمةَ تُطلَقُ لغةً واصطلاحاً مجازاً على الكلام ، وحقيقةً على المفرد ؛ فكلٌّ مِنَ النَّحْويِّينَ واللُّغَويِّينَ لا يُطلِقُ الكلمةَ حقيقةً إلا على اللفظ الموضوع لمعنىً مفردٍ ، ولا تُطلَقُ عندَهُ على الجُمَل المفيدة إلا مجازاً ، فلا فرقَ في الكلمة حقيقةً ومجازاً بينَ النَّحْويِّينَ واللُّغَويِّينَ) انتهى[١] .

* قوله : (وحقيقةً على المفرد) ؛ أي : القولِ المفرد ، كما يَدُلُّ عليه كلامُهُ بعدُ .

* قوله : (فكلٌّ مِنَ النَّحْويِّينَ . . .) إلىٰ آخره : القصرُ بالنسبة للمعنى اللغويِّ إضافيٌّ ؛ أعني : بالإضافة إلىٰ إطلاق الكلمةِ على الكلام ؛ فلا يُنافي أنَّ اللُّغويِّينَ يُطلِقُونَ الكلمةَ على اللفظةِ المُهمَلة ، كما يُعلَمُ مِنْ إطلاق قول العصام : (المعنى اللغويُّ للكلمة هو اللفظةُ) انتهى[٢] ؛ أي : سواءٌ كانتْ مستعملةً أو مهملةً ، وفي كلام السيِّد الحَفْنيِّ ما يُفِيدُ الجزمَ بذلك[٣] .

ومِنْ هنا يُعلَمُ : أنَّ قولَهُ : (فلا فرقَ في الكلمة حقيقةً . . .) إلىٰ آخره . . ليس علىٰ ظاهره ، بل عدمُ الفرقِ عند النَّحْويِّينَ واللُّغويِّينَ في حقيقة الكلمة . . إنَّما هو مِنْ حيثُ عدمُ صدقِها حقيقةً بالكلام عندهما .

ويُعلَمُ أيضاً : أنَّ إطلاقَ الكلمةِ على اللفظ الموضوعِ لمعنىً مفردٍ بطريق

(١) انظر « حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر » (ق/ ٢٤) .
(٢) حاشية العصام على الجامي (ص١٨) .
(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٢٠) .

كقولهم في (لا إلـه إلا اللهُ) : (كلمةُ الإخلاصِ) .

وبهـٰذا تعلمُ : ردَّ ما قيل : (إنَّ إطلاقَ الكلمةِ على الكلام حقيقةٌ لغويّةٌ) .

* قوله : (كلمةُ الإخلاصِ) ؛ أي : الكلمةُ الدالَّةُ على إخلاصِ قائلِها ؛ أي : خُلُوصِهِ مِنَ الكفر ، أو خُلُوصِهِ مِنْ دوام العذاب .

الحقيقة لغةً . . ليس كإطلاقها عليه بطريق الحقيقةِ اصطلاحاً ؛ فإنَّ الأوَّلَ مِنْ حيثُ تحقُّقُ المعنى الموضوع له في ذلك ، والثانيَ مِنْ حيثُ إنَّهُ نَفْسُ المعنى الموضوعِ له .

هـٰذا ؛ وفي « ياسين على الفاكهي » : أنَّ معنى الكلمةِ لغةً مُساوٍ لمعناها اصطلاحاً[1] ، وهو موافقٌ لظاهر ما نقله المُحشِّي عن الشَّنَوَانيِّ ، مُخالِفٌ لِمَا يَقتضِيهِ كلامُ العصام ، ويُفِيدُ الجزمَ به كلامُ السيِّد الحَفْنيِّ ، لـٰكنَّهُ بعيدٌ ، فحرِّرْهُ .

* قوله : (وبهـٰذا تعلمُ : ردَّ ما قيل . . .) إلىٰ آخره : في « الشِّهاب على البيضاوي » : أنَّهُ اختُلف في إطلاقها عندَ أهلِ اللغة على الكلام ؛ فقيل : حقيقةٌ ، وقيل : مجازٌ مشهور[2] .

* قوله : (أي : خُلُوصِهِ مِنَ الكفر . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ الكافرَ يكفي في إسلامه قولُ : (لا إلـه إلا الله) فقط ، مع أنَّهُ ليس كذلك ، بل لا يخرجُ مِنْ كفره إلا بقوله معها : (محمَّدٌ رسولُ الله) ، ولعلَّهُ أراد بها : ما يَعُمُّ الشهادتَينِ .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (١/ ٤٧) .

(٢) حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي (٦/ ٣٤٦) .

وقد يجتمعُ الكلامُ والكَلِمُ في الصدقِ ، وقد ينفردُ أحدُهُما ؛ فمثالُ اجتماعِهما : (هل قام زيدٌ ؟) ؛ فإنَّهُ كلام ؛ لإفادته معنىً يَحسُنُ السكوتُ عليه ، وكَلِمٌ ؛ لأنَّهُ مُركَّبٌ مِنْ ثلاث كلماتٍ ، ومثالُ انفرادِ الكَلِم : (إنْ قام زيدٌ) ، ومثالُ انفراد الكلامِ : (زيدٌ قائمٌ)[١] .

١٠ـ بالجرِّ . . . .

❁ قوله : (في الصدقِ) ؛ أي : صحَّةِ حَمْلِهِما على شيءٍ واحد ؛ كما في المثال المذكور[٢] ؛ فإنَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ فيه : (« هل زيدٌ قائم ؟ » كلامٌ) ، و(« هل زيد. . . » إلى آخره كلمٌ) . . . وهكذا .

❁ قوله : (بالجرِّ) عرَّفُوهُ : بأنَّهُ الكسرةُ التي يُحدِثُها عاملُ الجر ، وأَوْرَدُوا عليه : أنَّ فيه قُصُوراً ودَوْراً ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلعدم تناولِهِ ما ينوبُ عن الكسرة مِنْ فتحة وغيرِها ، وأمَّا الثاني : فلأخذه المُعرَّفَ في التعريف المُقتضِي توقُّفَ كلٍّ على الآخَر .

وأُجِيبَ عن الثاني : بأنَّهُ تعريفٌ لفظيٌّ لمَنْ عَرَفَ الطرفَينِ وجَهِلَ النسبةَ

❁ قوله رحمه الله : (وقد ينفردُ أحدُهُما) ؛ أي : الأحدُ الدائرُ الصادق بكلٍّ منهما .

❁ قوله : (وأُجِيبَ عن الثاني : بأنَّهُ تعريفٌ لفظيٌّ. . .) إلى آخره : هذا الجوابُ لا يظهرُ ؛ إذ التعريفُ اللفظيُّ يُخاطَبُ به مَنْ يعلمُ المُعرَّفَ والتعريفَ

---

(١) فبينهما العموم الوجهي ، وأمَّا الكلمة فتباينهما . « خضري » (١/ ٢٦) .

(٢) أي: السابق في (١/ ٢٤٩)، أو الآتي قريباً إذا كان في النسخة التي كتب عليها المحشي : (هل زيدٌ قائمٌ ؟) بدل (هل قام زيدٌ ؟) .

بينهما ، أو يُقال : إنَّ الجرَّ ليس من تمام التعريف ، بل لبيان العامل وتعيينِهِ .

ويُمكِنُ الجوابُ عن الأوَّل : بأَنَّهُم جرَوا في ذلك على الأغلب والكثير ، فتأمَّلْهُ .

ويجهلُ وضعَ لفظِ المُعرَّف للتعريف ، كما أفاده بقوله : (لِمَنْ عَرَفَ . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك كقولك : (البُرُّ : القمحُ) لمَنْ يعلمُ أنَّ القمحَ هو الحبُّ المخصوصُ ويجهلُ تسميتَهُ بالبُرِّ ، وما هنا ليس كذلك ؛ إذ لو كان المُخاطَبُ عالماً بهٰذا التعريف . . لكان عالماً بالجرِّ ؛ لأنَّهُ مذكورٌ فيه ، فلا يكونُ جاهلاً بوضع اللفظ له .

* قوله : (بل لبيان العامل وتعيينِهِ) ليس المُرادُ بيانَهُ وتعيينَهُ للمُخاطَب بهٰذا التعريفِ ، وإلا عاد الإشكالُ ، وللعلَّامة الأمير ما حاصلُهُ : أنَّ المُخاطَبَ مَنْ يعلمُ أنَّ لفظَ (عامل الجرِّ) معناه العواملُ المعروفةُ ، ولا يعلمُ معنىٰ لفظِ الجرِّ ؛ فلا دَوْرَ . انتهىٰ[1] ، والجوابُ بأنَّ التعريفَ لفظيٌّ . . محتاجٌ لأحد هٰذَينِ الجوابَين .

وكونُ المُخاطَبِ عالماً بالطرفَينِ إلا أنَّهُ جاهلٌ بنسبة الكسرة التي يُحدِثُها عاملُ الجرِّ إلىٰ لفظ الجرِّ فقط ؛ كأنْ يُقدَّرَ المخاطبُ مَنْ يقولُ : (أنا أعلمُ الكسرةَ التي يُحدِثُها عاملُ الجرِّ ، ولا أعلمُ الجرَّ لماذا وُضِعَ) . . فإنَّ هٰذا لا تتحصَّلُ الماهيَّةُ عندَهُ بذِكْرِ الجنس وضمِّ الفصل إليه ، كما في التعريف المعنويِّ ، بل هي حاصلةٌ عنده مِنْ قبلُ .

* قوله : (بأنَّهُم جرَوا في ذلك . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ التعريفَ

---

(١) حاشية الأمير على شرح الأزهرية (ق/ ١٥ـ١٦) .

. . . . . والتنوينِ . . . .

❁ قوله : (والتنوينِ) هو في الأصل : مصدرُ (نوَّنتُ) ؛ أي : أدخلتُ نوناً ، ثمَّ نُقل وجُعل اسماً لنونٍ تلحقُ الآخِرَ لفظاً لا خطّاً لغير توكيد ؛ فقيدُ (لا خطّاً) فصلٌ مُخرِجٌ للنون في نحوِ (ضَيفَنٍ) اسم للطُّفَيلي[1] ، وللنون اللاحقةِ للقوافي المطلقة ، وسيأتي مثالُهُ في كلام الشارح[2] ، و(لغير توكيد) مُخرِجٌ لنون التوكيدِ الثابتةِ في اللفظ دون الخط ؛ نحوُ : ﴿ لَنَسْفَعًا ﴾ [العلق : ١٥] .

لمطلق الجرِّ الشاملِ للياء والفتحة ، إلا أنَّهُم اقتصروا فيه على خصوص الكسرة ؛ لأنَّها الأغلبُ والكثير ، وفيه : أنَّ التعاريفَ لا ينبغي النظرُ فيها لمِثل ذلك ، بل يُشترَطُ فيها : أنْ تكونَ جامعةً مانعة ، إلا أنْ يُقالَ : مقصودُهُ : أنَّ التعريفَ للجرِّ الأغلبِ والكثير ، لا لمُطلَقِ الجرِّ .

❁ قوله : (مُخرِجٌ لنون التوكيدِ) ؛ أي : بناءً على أنَّها تُرسَمُ ألفاً ، كما هو

(١) وهـٰذا هو المشهور عند النُّحاة ؛ أنَّ نونَهُ زائدة ووزنَهُ : (فَعْلَن) ، وذهب سيبويه وأبو زيد : إلىٰ أنَّ نونَهُ أصليَّة ووزنَهُ : (فَيْعَل) ، قال ابن عصفور في « الممتع » (١/ ٢٧١) : (وأمَّا « ضَيْفَنٌ » : ففيه خلاف ؛ منهم مَنْ جَعَلَ نونَهُ زائدةً ؛ لأنَّهُ الذي يجيء مع الضيف ؛ فهو راجعٌ إلىٰ معنى الضيف ، ومنهم مَنْ ذَهَبَ إلىٰ أنَّ نونَهُ أصليةٌ ؛ وهو أبو زيد ، وحكىٰ من كلامهم : « ضَفَنَ الرجلُ يَضفِنُ » : إذا جاء ضيفاً مع الضيف ؛ فـ « ضَيْفَنٌ » علىٰ هـٰذا : « فَيْعَل » ، وهـٰذا الذي ذهب إليه أبو زيد أقوىٰ ، ويُقوِّيه أيضاً : أنَّ بابَ النون ألا تكون في مثل هـٰذا إلا أصليةً ، وأيضاً : فإنَّ نونَهُ إذا كانت زائدةً كان وزنُهُ « فَعْلناً » ، و« فَيْعلٌ » أكثرُ من « فَعْلَنٍ ») .

(٢) انظر (١/ ٢٧٨ ، ٢٨٠) .

* قوله : (والندَا) بضمِّ النون والكسرِ مع المدِّ والقصر ، وكلُّها سماعيَّةٌ ، ما عدا المدَّ مع الكسر ؛ فإنَّهُ قياسيٌّ ؛

مذهبُ الكُوفيِّينَ ، أمَّا علىٰ أنَّها تُرسَمُ نوناً ـ كما هو مذهبُ البَصْريِّينَ ـ . . فهي خارجةٌ بقيدِ (لا خطّاً)[1] ، كما خرجتْ به التي في فعل الجماعة والمُخاطَبة ؛ نحو : (اضربُنْ يا قوم) ، و(اضربِنْ يا هندُ) ؛ فإنَّها تُرسَمُ نوناً اتِّفاقاً ، وكذا التي في فعل الواحد إنْ خِيفَ لَبْسُ الفعل بالمسند لألف الاثنَينِ ؛ بأنْ وقعتْ بعدَ أمرٍ أو نهيٍ ولم يُصرَّحْ بخطاب الواحد ؛ نحوُ : (اضربَنْ زيداً) ، و(لا تضربَنْ بكراً) .

* قوله : (بضمِّ النون . . .) إلىٰ آخره : كسرُها أكثرُ مِنْ ضمِّها ، والمدُّ فيهما أكثرُ مِنَ القصر ، كما في « المصباح »[2] .

* قوله : (فإنَّهُ قياسيٌّ) ؛ لأنَّ قياسَ مصدرِ (فاعَلَ) ؛ كـ (نادَىٰ) : (الفِعالُ) و(المُفاعَلَةُ) كما سيأتي[3] .

ووجَّه الرُّودانيُّ لغةَ الضمِّ والمدِّ : بأنَّهُ لمَّا انتفت المشاركةُ في (نادىٰ) كما لا يخفىٰ . . كان في معنىٰ (فَعَلَ) بلا ألفٍ ، فمَنْ ضمَّ ومدَّ لم يُراعِ جهةَ اللفظِ

(١) انظر « الدرر السنية » (١/١٤٣) ، و« حاشية الصبان » (١/٧٥) .

(٢) المصباح المنير (٢/٨٢٢) .

(٣) انظر (٤/١٠٢ـ١٠٣) .

فليس القصرُ ضرورةً ، خلافاً لبعضهم .

والمُرادُ به : الدعاءُ بـ (يا) أو إحدىٰ أخواتها ، فلا يَرِدُ نحوُ : ﴿ يَٰلَيۡتَ قَوۡمِي يَعۡلَمُونَ ﴾ [يس : ٢٦] . . . .

المُقتضِيةَ للكسر والمدِّ ، بل راعىٰ جهةَ المعنىٰ ؛ لأنَّ المصدرَ المَقِيسَ لـ (فَعَلَ) الدالِّ على الصوت . . (فُعَالٌ) ؛ كـ (صُرَاخ) و(نُبَاح) .

وصرَّح كثيرٌ كالجَوْهَريِّ والمُراديِّ : بأنَّ المضمومَ اسمٌ لا مصدر[1] ، ولعلَّ مُرادَهُم : أنَّهُ اسمُ مصدر ؛ فإنَّ بعضَهُم لا يخصُّ اسمَ المصدر بما نقصتْ حروفُهُ عن حروف الفعل ، بل يُطلِقُهُ علىٰ كلِّ ما خالف قياسَ المصدر وإن لم تنقصْ حروفُهُ عن حروف الفعلِ ؛ فلا يُنافي تصريحَهُمُ المذكورَ حينئذٍ ما ذَكَرَهُ المُحشِّي وغيرُهُ ؛ مِنْ أنَّهُ مصدرٌ سماعيٌّ .

ويحتملُ أنَّ مُرادَهُم : أنَّهُ اسمٌ للمعنى الحاصلِ بالمصدر ، فليس بمصدر ؛ بناءً علىٰ أنَّ المصدرَ موضوعٌ للمعنى المصدريِّ .

ويُبعِدُ الأوَّلَ : تخصيصُهُمُ المضمومَ بالذِّكْر ؛ إذ مثلُهُ المكسورُ مع القصر ، إلا أنْ يُقالَ : حِكْمةُ التخصيصِ : دفعُ احتمالِ القياسيَّة ، فحرِّرْهُ .

❁ قوله : (خلافاً لبعضهم) ، إلا أنْ يُحمَلَ علىٰ أنَّ المعنىٰ : أنَّ التزامَ قَصْرِهِ للضرورة .

❁ قوله : (فلا يَرِدُ نحوُ : ﴿ يَٰلَيۡتَ ﴾ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (يا) فيه ليستْ للنداء ، بل للتنبيه ، وفيه : أنَّهُ يقتضِي : أنَّ التنبيهَ لا يَقتضِي الاسميَّةَ ،

---

(١) الصحاح (٦/٢٥٠٥) ، توضيح المقاصد (٢/١٠٥١) .

ممَّا دخلتْ عليه (يا) وليس باسم[1] .

قال شيخُ الإسلام : (وحقيقةُ النداء : طَلَبُ الإقبالِ علىٰ وجهٍ مخصوص ، ويُطلَقُ مجازاً : على الصيغة التي يحصلُ بها ذلك ، وعلىٰ كون الاسمِ مُنادىً بتلك الصيغة ، ويصحُّ أنْ يُرادَ هنا كلٌّ منها)[2] .

❁ قوله : (ومُسنَدٍ) ؛ أي : محكومٍ به ؛ مِن اسمٍ أو فعلٍ أو جملة ؛ نحوُ : (أنتَ قائمٌ)، و(قمتَ)، ونحوُ: ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا ٱلذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُۥ لَحَٰفِظُونَ ﴾ [الحجر : ٩].

وحَمَلَ الشارحُ تبعاً لابن الناظم المسندَ على الإسناد إليه[3] ، ولا حاجةَ له ؛ لأنَّ بقاءَهُ علىٰ ظاهره كافٍ ؛ أي : مِنْ علاماتِ اسميَّةِ الكلمة : أنْ يوجدَ معها مسندٌ فتكونَ هي مسنداً إليها ، ولا يُسنَدُ إلا إلى الاسمِ ، وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك فمُؤَوَّلٌ ،

وليس كذلك ؛ إذ هو يَقتضِي مُنبَّهاً ، والمُنبَّهُ لا يكونُ إلا معنى اسمٍ ، إلا أنْ يُقالَ : يَكْفي في التنبيه مُلاحظةُ المُنبَّهِ عقلاً مِنْ غيرِ تقديرٍ له في نَظم الكلام ؛ لأنَّهُ لا يُذكَرُ بعدَ أداة التنبيه لفظُ المُنبَّه أصلاً ، بخلاف النداء .

❁ قوله : (وما أَوْهَمَ خلافَ ذلك) ؛ كقولهم : (تسمعُ بالمُعَيدِيِّ

---

(١) فإنَّ (يا) فيها لمُجرَّد التنبيه ، وحرف التنبيه لا يختصُّ بالاسم ، ومثلُهُ : قوله تعالىٰ : ﴿أَلَا يَا ٱسْجُدُوا۟﴾ في قراءة الكسائي ، وقيل : إنَّ (يا) للنداء ، والمنادىٰ محذوف تقديره : (يا هـٰؤلاء) ، وهو مَقيسٌ في الأمر والدعاء . انظر « شرح الأشموني » (١/ ١٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ١٤٨) .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٩) ، وانظر (١/ ٢٨٧) .

ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمَهُ الله تعالىٰ في هـٰذا البيتِ علاماتِ الاسم .

كما أفاده الأُشْمُونيُّ[1] .

❋ قوله : (ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمَهُ الله تعالىٰ في هـٰذا البيتِ علاماتِ الاسم) لا يخفىٰ أنَّ تقييدَ الشارح بـ (البيت) يَدُلُّ علىٰ أنَّ مُرادَهُ بعلامات الاسم :

خيرٌ مِنْ أنْ تراه)[2] .

وقولُهُ : (فمُؤَوَّلٌ) ؛ أي : فيُؤَوَّلُ (تسمعُ) : بـ (سماعُكَ) .

❋ قوله : (لا يخفىٰ أنَّ تقييدَ الشارح بـ « البيت ». . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ هـٰذا لا يدفعُ قولَ البعضِ المذكور ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ الإضافةَ في علامات الاسم للجنس المُتحقِّقِ في البعض ؛ فإنَّها تأتي لِمَا تأتي له اللامُ . انتهىٰ « شيخنا باجوري » .

وممَّا يُؤيِّدُ كلامَ هـٰذا البعضِ : قولُ الشارح : (فمنها كذا ، ومنها كذا. . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُفيدُ : أنَّ المُرادَ بالعلامات الجميعُ ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٤) .

(٢) ويُروىٰ أيضاً : (لَأَن ـ أو أنْ ـ تَسمَعَ) ، ويُروىٰ بالنصب دون (أنْ) ، وعليه : فلا إيهامَ ، وهـٰذا التركيبُ مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ خَبَرُهُ خيرٌ مِنْ مَرْآه ، والمُعَيدِيُّ : هو شِقَّةُ بن ضمرة ، والأصلُ تشديد داله ؛ لأنَّهُ مُصغَّرٌ منسوب إلىٰ (مَعَدٍّ) ، وخُفِّفتْ في المثل ؛ استثقالاً للتشديدين ، وتُشدَّدُ في غيره على الأصل ، وكان الكِسَائيُّ يرىٰ فيه التشديدَ ، وللمثل قصة مذكورة في كتب الأمثال . انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٦٦ـ ٢٦٧) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١٢٩) ، و« كتاب سيبويه » (٤/ ٤٤) ، و« تاج العروس » (٨/ ٣٦٠ـ ٣٦١) ، وما سيأتي تعليقاً في (٣/ ١٠ـ ١١) .

العلاماتُ المذكورة فيه ، لا جميعُ العلامات ؛ فاندفع قولُ بعضِهِم : إنَّ كلامَ الشارح ظاهرُهُ ذكرُ جميعِ العلامات .

والمُرادُ بالعلامات : الخواصُّ ، قال شيخُ الإسلام : (والفرقُ بين الخاصَّةِ والتعريف : أنَّ التعريفَ يطَّردُ وينعكسُ ، والخاصَّةَ تطَّردُ ولا تنعكسُ)[1] .

---

* قوله : (لا جميعُ العلامات) ؛ إذ بَقِيَ منها : الإضافةُ ، وعَوْدُ الضميرِ إليه ؛ كعَوْده على (أل) الموصولةِ في (أَفْلَحَ المُتَّقِي ربَّهُ) ، والجمعُ ، والتصغيرُ ، وإبدالُ اسمٍ صريحٍ منه ؛ نحوُ : (كيف أنتَ ؛ أصحيحٌ أم سقيم ؟) ، وموافقةُ ثابتِ الاسميَّةِ في لفظه ؛ كـ(نَزَالِ) المُوافقِ للفظ (حَذَامِ) الثابتِ الاسميَّة ، أو في معناه ؛ كـ(قَطُّ) و(عَوْضُ) و(حيثُ) ؛ فإنَّها بمعنى الزمنِ الماضي والمستقبلِ والمكان ، وغيرُ ذلك .

* قوله : (يطَّردُ) ؛ أي : يلزمُ مِنْ وجوده الوجودُ ، وقولُهُ : (وينعكسُ) ؛ أي : يلزمُ مِنْ عدمه العدمُ ، لٰكنَّ هٰذا عندَ مَنْ لم يُجوِّزِ التعريفَ بالأعمِّ أو الأخصِّ .

* قوله : (والخاصَّةَ تطَّردُ . . .) إلىٰ آخره[2] : إنْ قلتَ : سيأتي أنَّ الكلمةَ إذا لم تقبلْ هٰذه العلاماتِ لم تكنِ اسماً[3] ؛ فلزمَ مِنْ عدمها العدمُ ، فكيف تكونُ علامةً ؟!

---

(١) الدرر السنية (١/ ١٤٢) .

(٢) زاد في (ي) : (أي : فالمُغلَّبُ فيها جانبُ السبب ؛ لأنَّها تُوافِقُهُ في شِقِّ الوجود ، لا الشرطِ ؛ لمخالفتها له في الشِّقَّين) .

(٣) انظر (١/ ٢٨٧ـ٢٨٨) .

فمنها : الجرُّ ، وهو يشملُ : الجرَّ بالحرف ، والإضافةِ ،

❀ قوله : (والإضافةِ) ظاهرُهُ : أنَّ الإضافةَ هي العاملُ ، وهو ضعيفٌ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ مُرادَهُ : بسبب الإضافة ؛ فيكونُ جارياً على الصحيح ؛ مِنْ أنَّ العاملَ هو المضافُ ، وكذا يُقالُ في قوله : (والتبعيةِ) ؛ إذ الصحيحُ : أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في متبوعه .

قلتُ : لزومُ العدمِ ليس مِنْ حيثُ كونُها علامةً ، بل لأنَّهُ لمَّا انحصرتِ العلاماتُ كلُّها.. كانتْ مُساوِيةً للازِمها ؛ وهو المُعلَم ، والملزومُ المُساوِي يلزمُ مِنْ عدمه العدمُ ؛ كـ (الإنسان) ، و(قابِلِ الكتابة) ، أمَّا كلُّ علامةٍ بخصوصها.. فملزومٌ أخصُّ ، فلا يلزمُ مِنْ عدمها العدمُ ، وهـٰذا هو الذي عَنَاه المُحشِّي ، أفاده بعضُ الأفاضل[1] .

❀ قوله : (وهو ضعيفٌ) ؛ أي : لأنَّهُ إنْ أُريد بالإضافة : كونُ الاسمِ مضافاً إليه.. وَرَدَ عليه : أنَّ هـٰذا هو المعنى المُقتضِي [للإعراب][2] ، والعامل ما به يُتقوَّمُ المعنى المُقتضِي [للإعراب] ، ولا شكَّ أنَّ هـٰذا المعنى مُتقوِّمٌ بواسطةِ المضاف ، فهو الجارُّ نفسُهُ ، وإنْ أُريد بها : النسبةُ التي بينَ المضافِ والمضاف إليه.. وَرَدَ عليه : أنَّهُ ينبغي أنْ يكونَ العاملُ في الفاعل والمفعول أيضاً هو النسبةَ التي بينهما وبين الفعل ، وكذلك يَرِدُ علىٰ كون العاملِ حرفَ الجرِّ : أنَّهُ شريعةٌ منسوخة ، والمضاف يُفيد معناه ، ولو كان

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٩٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٧) .

(٢) في (ط) هنا وفي الموضع الآتي : (للإعراض) .

والتَّبَعِيَّةِ ؛ نحوُ : (مررتُ بغلامِ زيدٍ الفاضلِ) ؛ فـ (الغلام) : مجرورٌ بالحرف ، و(زيد) : مجرورٌ بالإضافة ، و(الفاضل) : مجرورٌ بالتَّبَعِيَّة ، وهو أشملُ مِنْ قول غيرِهِ : (بحرف الجر)[1] ؛ لأنَّ هـٰذا لا يتناولُ الجرَّ بالإضافة ، ولا الجرَّ بالتَّبَعِيَّة .

❋ قوله : (وهو) ؛ أي : الجرُّ (أشملُ) ؛ أي : أعمُّ ، وقيل : التعبيرُ بحرف الجرِّ أَوْلىٰ ؛ لأنَّ مِنَ الأسماء ما لا يُعرَفُ إلا بدخول حرف الجرِّ عليه ؛ كـ (علىٰ) و(عن) ؛ إذ الجرُّ لا يظهرُ عليه ، لـٰكن يَرِدُ عليه : نحوُ (مِنْ أنْ تقومَ) ؛ فإنَّ مدخولَ أداةِ الجرِّ فيه ليس باسمٍ ، إلا أنْ يُرادَ : دخولُ الأداةِ مِنْ غير تأويل ، فيخرجُ ما ذُكِرَ ؛ لاحتياجه إلى التأويل .

مُقدَّراً لكان (غلام زيد) نكرةً ، أفاده الرَّضِيُّ[2] .

❋ قوله رحمه الله : (وهو أشملُ) فيه : أنَّ التعبيرَ بحرف الجرِّ لا شمولَ فيه ، والاقترانَ بـ (مِنْ) يمنعُ كونَ أفعلِ التفضيل علىٰ غير بابه .

ويُجابُ : بأنَّ فيه شمولاً لجميع الحروفِ الجارَّة .

❋ قوله : (كـ « علىٰ » و« عن ») مثالانِ للأسماء ؛ وذلك كما في قولك : (نزلتُ مِنْ على السطح) ؛ أي : مِنْ فوقِهِ ، و(جئتُ مِنْ عن يمينِ المِنبَر) ؛ أي : مِنْ جانبِ يمينِهِ .

وأَدْخلَ بالكاف : ما إعرابُهُ مَحَلِّيٌّ ، وبقيَّةَ ما إعرابُهُ تقديريٌّ .

---

(١) قال المُصرِّح (٢/ ٢٩) عند قول المُوضِّح : (وليس المُرادُ به حرفَ الجر) : (أي : دخولَ حرف الجر ، كما قدَّره صاحب « المكمل » في عبارة « المفصل » ؛ حيث قال : وأراد بالجر : دخولَ حرف الجر) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٧٣) .

ومنها : التنوينُ ، وهو علىٰ أربعة أقسامٍ :

تنوينُ التمكينِ ؛ وهو اللاحقُ للأسماء المُعرَبة ؛ كـ (زيد) و(رجلٍ) ، إلا جمعَ المُؤنَّثِ السالمَ[1] ؛ نحوُ : (مُسلِماتٍ) ، وإلا نحوَ : (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ، وسيأتي حكمُهُما[2] .

❁ قوله : (تنوينُ التمكينِ) مِنْ إضافة الدالِّ للمدلول ، ويُسمَّىٰ : تنوينَ الصَّرْف أيضاً .

❁ قوله : (و« رجلٍ ») أشار به : إلىٰ أنَّهُ يدخلُ المعارفَ والنكراتِ ، خلافاً لمَنْ توهَّم أنَّ تنوينَ المُنكَّرِ للتنكير ، ورُدَّ : بأنَّهُ لو كان كذلك لزال بزوال التنكيرِ حيثُ سُمِّيَ به ، واللازمُ باطلٌ ، إلا أنْ يُمنَعَ ؛ بأنَّ تنوينَ التنكيرِ زال وخَلَفَهُ تنوينٌ آخَرُ ؛ علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ بينهما ؛ فهو للتمكين ؛ لكون الاسمِ مُنصرفاً ، وللتنكير ؛ لكونه موضوعاً لشيءٍ لا بعينه .

❁ قوله : (ويُسمَّىٰ : تنوينَ الصَّرْف) مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ على التحقيق ؛ مِنْ أنَّ الصَّرْفَ التنوينُ .

❁ قوله : (علىٰ أنَّهُ لا مُنافاةَ بينهما . . .) إلىٰ آخره ، فإذا سُمِّيَ به تمحَّض للتمكين ، كما اختاره الرَّضِيُّ[3] ، ولا يَرِدُ عليه : اختصاصُ تنوينِ التنكير بالمبنيَّات ؛ لأنَّ الذي يختصُّ بها هو المُتمحِّضُ للتنكير .

---

(١) يجوز في (السالم) أن يكون تابعاً لـ (المؤنث) أو لـ (جمع) ، كما سيأتي تعليقاً في (١/٤٠٠) .

(٢) انظر (١/٢٦٨ ، ٢٧٢ـ٢٧٧) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/٤٥) .

وتنوينُ التنكيرِ ؛ وهو اللاحقُ للأسماء المبنيَّةِ فَرْقاً بينَ معرفتِها ونكرتِها ؛ نحوُ : (مررتُ بسيبويهِ وبسيبويهٍ آخَرَ)[1] .

وتنوينُ المُقابلةِ ؛ وهو اللاحقُ لجمع المُؤنَّثِ السالمِ ؛ نحوُ : (مُسلِمات) ؛ فإنَّهُ في مُقابلة النونِ في جمع المُذكَّر السالمِ ؛ كـ (مُسلِمينَ) .

❁ قوله : (للأسماء المبنيَّةِ) ؛ أي : لبعضها ، والمُرادُ بذلك البعضِ : العَلَمُ المختومُ بـ (ويه) ، واسمُ الفعل ، واسمُ الصوت ، وهو قياسيٌّ في الأوَّل ، وسماعيٌّ في الأخيرَينِ .

❁ قوله : (نحوُ : مررتُ بسيبويهِ) هٰذا مثالُ العَلَمِ المختومِ بـ (ويه) ، ومثالُ اسمِ الفعل : (صهٍ) و(مهٍ) ، ومثالُ اسمِ الصوت : (غاقٍ) .

❁ قوله : (فإنَّهُ في مُقابلة النونِ . . .) إلىٰ آخره : قال الرَّضِيُّ : (معناه : أنَّهُ قائمٌ مَقامَ التنوينِ الذي في الواحد في كونه علامةً لتمام الاسم ، كما أنَّ

❁ قوله : (والمُرادُ بذلك البعضِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلم يدخلْ فيه (هٰؤلاءِ) حتىٰ يَرِدَ أنَّ تنوينَهُ ليس للتنكير ؛ علىٰ أنَّهُ لو لم يُرِدْ بالبعض ما ذكر لا يدخلُ في التعريف ؛ لخروجه بقوله : (فرقاً . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ هو اسمُ إشارةٍ معرفةٌ لا يعرضُ له التنكيرُ ، فليس لُحُوقُ التنوينِ له للفرق بين حالتي تعريفِهِ وتنكيره .

❁ قوله : (قال الرَّضِيُّ : معناه . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ التنوينَ في جمع المُؤنَّث السالمِ في مقابلة ومناظرةِ النون في جمع المُذكَّر السالمِ ؛ مِنْ

---

(١) ليس المُرادُ بـ (سيبويه) : العَلَمَ النَّحْويَّ المشهور ، بل المُرادُ به : مَنْ تسمَّىٰ بهٰذا الاسم سواءٌ كان العلمَ المعروفَ أم غيرَهُ .

النونَ قائمةٌ مَقامَ التنوينِ الذي في الواحد في ذلك)[1] ، ومُرادُهُ بالتنوين : ما يشملُ الظاهرَ والمُقدَّر ؛ ليدخلَ في ذلك : ما لا ينصرفُ .

وقيل : معنىٰ كونِهِ في مقابلتها : أنَّ جمعَ المُذكَّرِ السالِمَ زِيدَ فيه حرفانِ ، وفي المُؤنَّث لم يُزَدْ إلا حرفٌ واحد ؛ لأنَّ التاءَ موجودةٌ في مفرده ، فزِيدَ التنوينُ فيه ليُقابِلَ النونَ في جمع المُذكَّر .

ورُدَّ : بأنَّ التاءَ التي في المفرد ليستْ هي التي في الجمع ، ولو سُلِّمَ فهـٰذا الجمعُ لا يختصُّ بما في مفرده التاءُ ، بل يكونُ فيما تجرَّد عنها ؛ كـ (هندات)

جهةِ أنَّ كلّاً علامةٌ لتمام الاسم ، كما أنَّ التنوينَ في مفردهما كذلك ، ولا يلزمُ مِنَ المقابلة المذكورةِ كونُ التنوينِ الذي في جمع المُؤنَّثِ في مرتبة النونِ التي في جمع المُذكَّر ، بل هو أحطُّ منها ؛ لسقوطه مع اللام وفي الوقف ، دونها ؛ لأنَّها أقوىٰ وأَجْلَدُ بسبب حركتِها ، كما أفادَهُ الرَّضِيُّ .

* قوله : (ومُرادُهُ بالتنوين. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في قوله أوّلاً وثانياً : (مقامَ التنوين الذي في الواحد) .

* قوله : (ليدخلَ في ذلك : ما لا ينصرفُ) ؛ أي : فلا يُقالُ : هـٰذانِ الجمعان قد لا يكونُ في واحدهما تنوينٌ ؛ كما في (فاطماتٍ) ، و(الأفضلِينَ) .

* قوله : (بل يكونُ فيما تجرَّد عنها. . .) إلىٰ آخره : لك الجوابُ : بأنَّ

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٤٦) .

وتنوينُ العِوَضِ ، وهو على ثلاثة أقسام :

عِوَضٌ عن جملة ؛ وهو الذي يلحقُ (إذْ) عِوَضاً عن جملةٍ تكونُ بعدَها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ﴾ [الواقعة : ٨٤] ؛ أي : حينَ إذْ بلغتِ الروحُ الحُلْقُومَ ؛ فحُذِفَ (بلغتِ الروحُ الحُلْقُومَ) ، . . . .

و(زينبات) ، وفي المُذكَّر ؛ كـ (إصْطبلات) ، والحكمُ في الجميع واحدٌ .

❀ قوله : (حينئذٍ) ذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ إضافةَ (حين) و(يوم) إلىٰ (إذ) مِنْ إضافة أحدِ المُترادفَينِ ، وبعضٌ : إلىٰ أنَّها للبيان ؛ أي : يومٌ هو وقتُ كذا .

❀ قوله : (الحُلْقُومَ) بضمٍّ أوَّله : هو الحَلْقُ ، وميمُهُ زائدةٌ[١] ، ويُجمَعُ علىٰ (حلاقيمَ) بالياء ، ويجوزُ حذفُها ، قال الزَّجَّاجُ : (هو موضعُ النَّفَسِ ، وفيه شُعَبٌ تتشعَّبُ منه ، وهو مَجْرى الشرابِ والطعام) ، أفاده في « المصباح »[٢] .

التاءَ موجودةٌ في نحو (زينبَ) تقديراً ، ونحوُ (إصْطَبْلٍ) لعدم العقل . . في حُكْمِ المُؤنَّث ؛ ففيه التاءُ حُكْماً .

---

(١) هو قول الخليل ، ورجَّحه أبو حيَّان واختاره ، ووزنه : (فُعْلُوم) ، وفي قول لابن عصفور : أنَّها أصلية ، ووزنه : (فُعْلُول) ، وانظر « الممتع » (١/ ٢٤٤) ، و« أبنية الأسماء والأفعال » لابن القطاع (ص ٢٢٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢٠١) ، والعبارة في « خلق الإنسان » للزجاج (ص ٣٠) : (والحُلْقُوم : بعد الفم ، وهو موضع النَّفَس ، وفيه شُعَبٌ تتشعَّب منه الرئة ، يُقال لها : القَصَب ، والرئة يُقال لها : السَّحْر ؛ يُقال : انتفخ سَحْرُهُ : إذا فَرِقَ ، والمريءُ مجرى الطعام) .

وأُتِيَ بالتنوين عِوَضاً عنه[1] .

وقسمٌ يكونُ عِوَضاً عن اسم ؛ وهو اللاحقُ لـ (كلٍّ) عِوَضاً عمَّا يُضافُ إليه[2] ؛ نحوُ : (كلٌّ قائمٌ) ؛ أي : كلُّ إنسانٍ قائمٌ ؛ فحُذِفَ (إنسان) ، وأُتِيَ بالتنوين عوضاً عنه .

❁ قوله : (وهو اللاحقُ لـ « كلٍّ ») اعتُرِض : بأنَّهُ تنوينُ تمكينٍ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لا تنافيَ ؛ لأنَّهُ تنوينُ عوضٍ عن المضاف إليه ، ومع ذلك تنوينُ صَرْفٍ ؛ أي : تَمَكُّنٍ ؛ لأنَّ مدخولَهُ مُعرَبٌ ، بخلافِ (حينئذ) و(يومئذ) ؛ فإنَّ تنوينَهُما عِوَضٌ لا غيرُ ؛ لأنَّ مدخولَهُ ظرفٌ مبنيٌّ ؛ لكونِ (إذ) باقيةً على البناء مع الإضافة للجُمَل ؛ إذ الإضافةُ في الحقيقة إنَّما هي إلىٰ مصادر تلك الجُمَل ، فكأنَّ المضافَ إليه محذوفٌ ، بخلافِ (كل) و(بعض) ، أفادَهُ الطَّبَلاويُّ[3] .

❁ قوله : (إذ الإضافةُ في الحقيقة . . .) إلىٰ آخره : دَفْعٌ لِمَا يُقالُ : إنَّ الإضافةَ مِنْ خواصِّ الأسماء ، فتُعارِضُ شَبَهَ الحرف ، فلا يصحُّ البناءُ .

---

(١) وكُسرت (إذ) علىٰ أصل التخلُّص مِنَ الساكنَينِ ، لا كسرة إعراب بالإضافة ، خلافاً للأخفش ؛ لبقاء افتقارها إلى الجملة معنىً ، وإضافةُ (حين) إليها مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ؛ كـ (شجرِ أراكٍ) ، وفاقاً للدَّمَامِينيِّ ؛ لأنَّ (الحين) مطلق زمن ، و(إذ) زمنٌ مقيَّد بما تُضاف إليه ، ومثلها : (يومئذ) . « خضري » (١/ ٣٠) بتصرف .

(٢) ومثلها أيضاً : كلمة (بعض) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾ [البقرة : ٢٥٣] ؛ أي : علىٰ بعضهم .

(٣) العقود الجوهرية في حل الأزهرية (ق/ ١٤) ، والطَّبَلاوي : هو الإمام المُحقِّق منصور الطبلاوي الصغير (ت ١٠١٤هـ) سبطُ الإمام الكبير المُحقِّق شيخ الإسلام ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي الكبير (ت ٩٦٦هـ) .

وقسمٌ يكونُ عِوَضاً عن حرف ؛ وهو اللاحقُ لـ (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ)

❁ قوله : (وهو اللاحقُ لـ « جَوَارٍ ») بفتح الجيم : جمعُ (جارية) ؛ اسمٌ للأَمَة ، وأصلُهُ : وصفٌ للسفينة ، وُصِفتْ به ؛ لجَرْيها في البحر ، ثمَّ أُطلِقَ على الأَمَةِ تشبيهاً بها في جَرْيِها في أشغالِ مالكِها ، والأصلُ فيها : الشابَّةُ ؛ لخفَّتها ، ثمَّ توسَّعوا حتىٰ سمَّوا كلَّ أَمَةٍ جاريةً وإنْ كانتْ عجوزاً لا تقدرُ على السعي ؛ تسميةً بما كانتْ عليه ، أفاده في « المصباح » انتهىٰ[1] .

فإطلاقُ الجاريةِ على الأمة الشابَّةِ : مجازٌ بالاستعارة ، وعلى العجوز : مجازٌ مرسلٌ مبنيٌّ على المجاز المُتقدِّم ، فهو فيها مجازٌ علىٰ مجاز ، وهٰذا واقعٌ في كلام العرب ، فاحفظْهُ .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ ما ذُكِرَ باعتبار الأصل ، وإلا فقد صار الآنَ حقيقةً عرفيَّةً فيما ذُكِرَ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (و« غَوَاشٍ ») بفتح الغين المعجمة : جمعُ (غاشية) ؛ وهي ما ينزلُ بالشيء ويَغْشاه .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ الإضافةَ إلى الجملةِ كَلاَ إضافةٍ ؛ لأنَّ الإضافةَ في الحقيقة إلى المصدر ، ولا وجودَ له .

❁ قوله : (فهو فيها مجازٌ علىٰ مجاز) لمَنْ يمنعُ بناءَ المجاز على المجاز أنْ يقولَ : لا مانعَ مِنْ كون التوسُّعِ بإطلاقه على العجوز بعدَ أنْ صار حقيقةً عُرْفيَّةً في الأَمَة الشابَّة ، وليس في كلام « المصباح » الذي ذَكَرَهُ ما يُفِيدُ التوسُّعَ بذلك قبلَ صيرورته حقيقةً .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٣٤) .

ونحوِهِما رفعاً وجرّاً ؛ نحوُ : (هٰؤلاءِ جَوَارٍ) ، و(مررتُ بجَوَارٍ) ؛

❁ قوله : (ونحوِهِما) ؛ أي : مِنَ الجموع المُعتلَّةِ الآتية علىٰ وزن (فَوَاعِلَ)[1] .

وما ذَكَرَهُ ـ مِنْ أنَّ التنوينَ فيما ذُكِرَ عوضٌ عن حرف ـ مبنيٌّ علىٰ أنَّ الإعلالَ مُقدَّمٌ علىٰ مَنْعِ الصرف ، وهو المُختارُ[2] ؛ لأنَّ الإعلالَ مُتعلِّقٌ بذات الكلمة ، ومنعَ الصرف حالٌ مِنْ أحوالها ؛ فأصلُهُ : (جَوَارِيٌ) بالضم والتنوين ؛ استُثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذفت ، ثمَّ حُذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ وُجِدَتْ صيغةُ الجمع الأقصىٰ موجودةً تقديراً ؛ لأنَّ المحذوفَ لعِلَّةٍ كالثابت ؛

❁ قوله : (أي : مِنَ الجموع المُعتلَّةِ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : مِنْ كلِّ اسمٍ منقوصٍ ممنوعٍ مِنَ الصرف وإن لم يكن جمعاً ؛ كـ (قاضٍ) علمَ امرأة ؛ فإنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف للعَلَميّة والتأنيثِ المعنويِّ ، وتنوينُهُ عِوَضٌ عن الياء المحذوفة[3] .

❁ قوله : (موجودةً) لا حاجةَ إليه بعدَ قولِهِ : (وُجِدَتْ) .

❁ قوله : (لأنَّ المحذوفَ لعِلَّةٍ كالثابت) فيه ردٌّ على الأخفش القائلِ بأنَّ

---

(١) الذي في « حاشية الصبان » (١/٧٧) : (ونحوهما مِنْ كلِّ اسمٍ ممنوع الصرف منقوص ؛ كـ « عَوَادٍ » ، و« أُعَيمٍ » تصغير « أعمىٰ ») ، وليس فيه تقييدٌ بوزن (فواعل) ، وأُعَيم : ممنوع من الصرف للوصف ووزن الفعل ، ويلحقه التنوين رفعاً وجرّاً ؛ نحو : (هٰذا أُعَيمٍ) ، و(مررت بأُعيمٍ) ، وأمَّا في حالة النصب فتُرَدُّ الياء ؛ نحو : (أكرمت أُعَيْمِيَ) .

(٢) وهو مذهب سيبويه والجمهور .

(٣) انظر كلام الصبان السابق تعليقاً .

فحُذِفَتِ الياءُ ، وأُتِيَ بالتنوين عِوَضاً عنها .

ولهـٰذا لم يُجْرَ الإعرابُ على الراء ، فحُذِفَ تنوينُ الصرف ، ثمَّ خافوا رجوعَ الياء لزوال الساكنَينِ ، فعوَّضوا التنوينَ مِنَ الياء لتنقطع طماعيةُ رجوعها .

تنوينَ نحوِ (جَوَارٍ) تنوينُ تمكينٍ ، فهو منصرفٌ ؛ لأنَّ الياءَ لمَّا حُذفت التحقَ هـٰذا الجمعُ بأوزان الآحادِ ؛ كـ (سلام) و(كلامٍ) مُنصرِفَينِ .

ومُحصَّلُ الردِّ : أنَّ الياءَ محذوفةٌ لعِلَّة ، وقد تقرَّر أنَّ المحذوفَ لعِلَّة كالثابت ، فكأنَّها ثابتةٌ ، فهو باقٍ علىٰ صيغة مُنتهى الجموع .

❊ قوله : (ثمَّ خافوا رجوعَ الياء) ؛ أي : فيحصلُ ثِقَلٌ في اللفظ المُستثقَلِ لفظاً بكونه منقوصاً ، ومعنىً بكونه فرعاً .

❊ قوله : (فعوَّضوا التنوينَ مِنَ الياء . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك لأنَّ (جَوَارٍ) بالتنوين أخفُّ منه بالياء ، والخِفَّةُ اللفظيَّةُ مقصودةٌ في غير المنصرف بقدر ما يُمكِنُ ؛ تنبيهاً بذلك علىٰ ثِقَلِهِ المعنويِّ بكونه مُتَّصِفاً بالعِلَّة القائمةِ مَقام العِلَّتَينِ .

وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كونِهِ عوضاً عن الياء والحركةِ معاً .

إلا أنْ يُقالَ : لعلَّ المانعَ هو التعليلُ المذكورُ بقوله : (لتنقطعَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ ينتجُ أنَّ التعويضَ عن خصوص الياء ، كما أنَّ قولَهُ الآتيَ : (وعُوِّضَ عنها . . .) إلىٰ آخره . . لا يَرِدُ عليه ما ذكر ؛ لأنَّ التعليلَ المذكورَ ـ وهو قولُهُم : (لئلا يكونَ في اللفظ . . .) إلىٰ آخره ـ . . إنَّما ينتجُ التعويضَ عن خصوص الياء .

. . . .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ منعَ الصرفِ مُقدَّمٌ على الإعلال ؛ فأصلُ (جَوَارٍ) : (جَوَارِيُ) بلا تنوين ؛ استُثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذفت ،

---

* قوله : (وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ منعَ الصرفِ مُقدَّمٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ قال : (كما تشهدُ به لغةُ مَنْ أثبتَ الياءَ حالةَ الجرِّ مفتوحةً) انتهىٰ .

ووجهُ هٰذه الشهادةِ : أنَّهُ لو كان الإعلالُ مُقدَّماً علىٰ منع الصرفِ. . لم تتأتَّ هٰذه اللغةُ ؛ لأنَّ أصلَ (جَوَارٍ) في حالة الجرِّ حينئذٍ : (جَوَارِيٍ) بكسر الياء مع التنوين ، ولا شكَّ في استثقال الكسرةِ على الياء وحذفِها لذلك ، ثمَّ حذفِ الياء لالتقاء الساكنَيْنِ ، ثمَّ حذفِ التنوين لوجود صيغةِ مُنتهى الجموع تقديراً .

فلم يتأتَّ إثباتُ الياء مفتوحةً حالةَ الجرِّ على القول بتقديم الإعلالِ علىٰ منع الصرف ، بخلافه على القول بتقديمِ منعِ الصرف على الإعلال ؛ فإنَّ أصلَ (جَوَارٍ) حينئذٍ في حالة الجرِّ : (جَوَارِيَ) بفتح الياء مِنْ غير تنوين ، والفتحةُ لا تُستثقَلُ على الياء ؛ نَظَراً لخفَّتها ، مع قَطْعِ النَّظَر عن نيابتها عن ثقيل وهو الكسرةُ ؛ فلذلك أُبقيت الفتحةُ علىٰ هٰذه اللغة فلم تُحذَفْ ؛ فعُلِمَ : أنَّ هٰذه اللغةَ لا تتأتىٰ إلا على القول بتقديم منعِ الصرف ، فهي شاهدةٌ له .

وقد عَلِمْتَ مِنْ هٰذا : أنَّهُ يُقالُ في حالة الجرِّ على القول بتقديم منعِ الصرف على الإعلال : (استُثقلت الفتحةُ على الياء لنيابتها عن ثقيل وهو الكسرةُ) ، ولا يُقالُ : (استُثقلت الكسرةُ) ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ، وقيل : يُقالُ ذلك نَظَراً للأصل .

وأُتي بالتنوين عوضاً عنها ، ثمَّ حُذفتِ الياءُ لالتقاء الساكنَين ، وكذا يُقالُ في حالة الجر ، وإنَّما كانتِ الفتحةُ حالَ الجرِّ ثقيلةً ؛ لنيابتها عن ثقيلٍ ؛ وهو الكسرةُ ؛ فعلىٰ هـٰذا : يكونُ التنوينُ عِوَضاً عن حركةٍ ـ وهي الضمَّةُ والفتحةُ النائبة عن الكسرة ـ لا عن حرف ، وبذلك صَرَّحَ المُبرِّدُ والزَّجَّاج[1] .

والمُرادُ بالصرف في قولهم : (الإعلالُ مُقدَّمٌ علىٰ منع الصرف) ، أو (منعُ الصرفِ مُقدَّم على الإعلال) . . التنوينُ مع الجرِّ بالكسرة ، أو التنوينُ فقط الذي يتبعُهُ الجرُّ بالكسرة ، فيكونُ منعُ الصرفِ هو عدمَ التنوينِ مع الجرِّ بالفتحة ، أو عدمَ التنوينِ الذي يتبعُهُ الجرُّ بالفتحة .

* قوله : (عِوَضاً عن حركةٍ) ؛ أي : وحينئذٍ : فاقتصارُ الشارحِ في تنوين العِوَضِ علىٰ ثلاثة أقسامٍ . . إنَّما هو باعتبارِ المختار ؛ مِنْ أنَّ الإعلالَ مُقدَّمٌ علىٰ مَنْعِ الصرف .

* قوله : (وبذلك صَرَّحَ المُبرِّدُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بكونه عِوَضاً عن الحركة ، وهـٰذا لا ينبني إلا علىٰ أنَّ منعَ الصرفِ مُقدَّمٌ على الإعلال ، بخلاف كونِهِ عِوَضاً عن حرف ؛ فإنَّهُ يصحُّ بناؤُهُ علىٰ كلا القولَين ، كما يُفيدُهُ كلامُهُ .

(١) انظر « المقتضب » للمبرد (١/١٤٣) ، و« معاني القرآن » للزجاج (٢/٣٣٨ـ ٣٣٩)، و« الممتع » لابن عصفور (٢/٥٥٣ ـ ٥٥٥) .
فائدة في ضبط راء (المُبرِّد) : قال السِّيرافي : لمَّا صَنَّفَ المازنيُّ كتابَهُ « الألف واللام » . . سأل المُبرِّدَ عن دقيقه وعَويصه ، فأجابه بأحسن جواب ، فقال له : قُمْ فأنتَ المُبرِّد ـ بكسر الراء ـ أي : المُثبِتُ للحق ، فغيَّره الكُوفيُّون ، وفتحوا الراء . « المزهر في علوم اللغة » (٢/٤٢٧) .

وتنوينُ التَّرنُّم ؛ وهو الذي يلحقُ القوافيَ ....

وقيل : هو عليه أيضاً عوضٌ عن حرف ؛ بأنْ يُقالَ : استُثقِلَتِ الضمةُ على الياء فحُذِفَتْ ، ثمَّ وُجِدَ في آخره مَزِيدُ ثِقَلٍ ؛ لكونه ياءً مكسوراً ما قبلها ، فخُفِّفَ بحذف الياء ، وعُوِّضَ عنها التنوينُ ؛ لئلَّا يكونَ في اللفظ إخلالٌ بالصيغة .

❋ قوله : (يلحقُ القوافيَ) جمع (قافية) ، وهي على الأصحِّ :

ثمَّ إنَّ في كلام الرَّضِيِّ أنَّ الزَّجَّاجَ قائلٌ بأنَّ تنوينَ نحوِ (جَوَارٍ) تنوينُ تمكين[1] ، ثمَّ إنَّهُ لو صحَّ كونُهُ عِوَضاً عن الحركة لعُوِّضَ عن حركاتِ نحوِ (حُبْلىٰ) ، بل كان أَوْلىٰ بالتعويض ؛ لأنَّ حركاتِهِ كلَّها يتعذَّرُ ظهورُها ، والتعذُّرُ فوق الثِّقَل .

❋ قوله : (مَزِيدُ ثِقَلٍ) ؛ أي : زيادةُ ثِقَلٍ على الثقل الحاصلِ مِنْ صيغة مُنتهى الجموعِ ؛ فإنَّها ثقيلةٌ ؛ بدليل أنَّها تمنعُ الصرفَ .

❋ قوله : (لكونه ياءً مكسوراً ما قبلها. . .) إلىٰ آخره : تعليلٌ للزيادة ؛ أي : إنَّ صيغةَ مُنتهى الجموع ثقيلةٌ ، وزاد ثِقَلُها هنا بكون آخِرِها ياءً والياءُ ثقيلةٌ ، وكونِ ما قبلَ الآخِرِ كسرةً والكسرةُ ثقيلةٌ في ذاتها وإن كانتْ مناسبةً للياء الثقيلة .

❋ قوله : (وهي على الأصحِّ. . .) إلىٰ آخره ، وقيل : إنَّها الكلمةُ الأخيرةُ مِنَ البيت ، وقيل غيرُ ذلك[2] .

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/١٥٣) .

(٢) انظر ما سيأتي تعليقاً في (١/٢٧٨) .

المُطلَقةَ بحرف عِلَّةٍ ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

١ـ أَقِلِّي اللَّوْمَ عـاذلَ والعِتـابَـنْ وقُـولـي إنْ أصبـتُ لقـد أصـابَـنْ

مِنَ المُتحرِّكِ قبلَ الساكنَينِ إلى انتهاء البيت[2] .

❁ قوله : (المُطلَقةَ) ؛ أي : التي أُطلِقَتْ عن السكون ؛ فلم تكنْ ساكنةً بل مُتحرِّكةً ، وهي التي بعدَها ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ ؛ فقولُهُ : (بحرف عِلَّة) مُتعلِّقٌ بـ (المُطلَقة) ؛ أي : المُطلَقةَ بسببِ وجودِ حرفِ العِلَّة ، و(حرفِ) مفردٌ مضافٌ ، فيَعُمُّ الأحرفَ الثلاثة .

❁ قوله : (أَقِلِّي اللَّوْمَ. . .) إلىٰ آخره : أمرٌ مِنَ الإقلال ، و(اللَّوْمَ) :

❁ قوله : (و« حرفِ » مفردٌ مضافٌ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المفردَ المضافَ إنَّما يَعُمُّ إذا كانتْ إضافتُهُ لمعرفة ، و(حرف) مضافٌ لنكرة .

---

(١) البيت لجَرير الشاعر الأموي الشهير ، وهو في « ديوانه » (ص٥٨) ، وهو مطلع قصيدته المُسمَّاة بـ (الدامغة) التي هجا بها الراعيَ النُّمَيري ، ومن أبياتها : البيتُ الشهير الذي قيل فيه : إنَّهُ أهجىٰ بيت قالته العرب ؛ وهو :

فغُـضَّ الطَّـرْفَ إنَّـكَ مِـنْ نُمَيـرٍ فـلا كعبـاً بلغـتَ ولا كِـلابـا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٢٧٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٦) ، و« المساعد » (٢/ ٦٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٦٢ـ ١٦٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٦٩ـ ٧٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٤٦ـ٤٧) .

(٢) وهو مذهب الخليل ، وقال الأخفش : هي آخر كلمة في البيت أجمع ، وإنَّما سُمِّيتْ قافيةً ؛ لأنَّها تقفو الكلام ؛ أي : تجيء في آخره ، ومنهم مَنْ يُسمِّي البيتَ قافيةً ، ومنهم مَنْ يُسمِّي القصيدةَ قافيةً ، ومنهم مَنْ يجعلُ حرفَ الرَّوِيِّ هو القافيةَ ، والأصح : قول الخليل . انظر « الكافي في العروض والقوافي » (ص١٤٩) .

فجِيءَ بالتنوين بدلاً مِنَ الألف ؛ لترك الترنُّمِ[1] ، وكقوله[2] : [من الكامل]

هو العَذْلُ ، و(عاذلَ) : مُرخَّم (عاذلة) ، وقولُهُ : (لقد أصابَنْ) مقولُ القول ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ، تقديره : (إنْ أصبتِ لا تعذلي ، وقولي : لقد أصاب) ، والتاءُ في (أصبتِ) : يجوزُ ضمُّها وكسرُها .

والشاهدُ : في كلٍّ مِنْ قوله (العتابن) و(أصابن) ، وقولُ بعضِهِم : إنَّ الشاهدَ في الثاني فقط ؛ لأنَّهُ هو القافية . . غيرُ صحيحٍ ؛ وذلك لِمَا صرَّح به علماءُ العَرُوض ؛ مِنْ أنَّ البيتَ المُلتزَمَ فيه التقفيةُ مُنزَّلٌ كلُّ شطرٍ منه منزلةَ البيتِ الكامل ؛ ولهـٰذا تجري عليه أحكامُ البيتَينِ ؛ مِنْ قبح الإيطاء وغيرِهِ ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (لترك الترنُّمِ) ؛ أي : لأنَّ الترنُّمَ مدُّ الصَّوتِ بمدَّةٍ تُجانِسُ

❁ قوله : (يجوزُ ضمُّها وكسرُها) الأوَّلُ أقربُ ؛ لأنَّهُ لا يتمُّ أمرُها بذلك

---

(١) في (ح) : (للترنم) .

(٢) البيت للنابغة الذُّبياني الشاعر الجاهلي الشهير ، وهو في « ديوانه » (ص٨٩) ضمن قصيدة يصف بها المُتجرِّدة امرأة النعمان بن المنذر ، ومطلعها :

أَمِــنَ آلِ مَيَّــةَ رائــحٌ أو مُغْتَــدِ ... عَجْــلانَ ذا زادٍ وغيــرَ مُــزوَّدِ

ومن أبياتها :

سَقَطَ النَّصِيفُ ولم تُرِدْ إسقاطَهُ ... فتنــاولَتْــهُ واتَّقَتْنــا بــاليَــدِ
بمُخضَّــبٍ رَخْــصٍ كــأنَّ بَنــانَــهُ ... عَنَــمٌ يكــادُ مِــنَ اللَّطَــافــةِ يُعقَــدُ

والبيت الأخير فيه إقواءٌ ، وكثيراً ما كان النابغة يُقْوِي في شعره .

وبيت الشارح من شواهد : « توضيح المقاصد » (١/ ٢٧٩) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٣) ، و« المساعد » (٢/ ٦٧٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦٢٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٥٥ـ١٦١) ، وفيه شاهد آخر سيأتي الحديث عنه في (٢/ ٥٩١) .

٢ـ أَزِفَ التَّرَحُّلُ غيرَ أنَّ رِكابَنا لمَّا تَزُلْ بِرِحالِنا وكأَنْ قَدِنْ[1]

الرَّوِيِّ ، وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ التنوينَ بدلٌ مِنَ الترنُّم ، وعليه : فالصَّوابُ : أنْ يُقالَ : (تنوين ترك الترنُّم) ، وقيل : يجوزُ أنْ يُقالَ : (تنوين الترنُّم) علىٰ حذف المضاف ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ إبقائه علىٰ حاله مُدَّعِياً أنَّ التَّرنُّمَ يحصلُ بالنون ؛ لأنَّها حرفٌ أَغَنُّ[2] .

❀ قوله : (أَزِفَ التَّرَحُّلُ) ؛ أي : قَرُبَ الرحيلُ ، ويُروىٰ : (أَفِدَ) بكسر الفاء ؛ بمعنىٰ : قَرُبَ أيضاً ، و(الترحُّلُ) بالرفع : فاعلٌ للفعل قبله ، و(الرِّكاب) : الإبل ، و(لمَّا تَزُلْ) ؛ بمعنىٰ : لم تَزُلْ ، وأصلُهُ : (تزول) ؛ لأنَّهُ مِنْ (زال) التامَّةِ ، فلمَّا حذفَ الجازمُ حركةَ اللام التقىٰ ساكنان ، فحُذفت الواوُ لالتقائهما ، وقولُهُ : (بِرِحالنا) : جمعُ (رَحْل) ؛ وهو مَسْكَنُ الرجلِ ومنزلُهُ ، (وكأَنْ قَدِنْ) ؛ أي : وكأنْ قد زالتْ .

إلا إذا كان مُصِيباً ، كما هو المعنىٰ على الأوَّل .

❀ قوله : (وهو مَسْكَنُ الرجلِ ومنزلُهُ) فيه : أنَّهُ لا معنىٰ حينئذٍ لانتقالِ الركائبِ بالرِّحال بهـٰذا المعنىٰ ؛ إذ المَسكَنُ لا يُنقَلُ ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ بالمَسكَنِ : الخيام التي تُحمَلُ على الإبل ، أو تُجعَلَ الباءُ بمعنىٰ (مِنْ) .

---

(١) في نسخة علىٰ هامش (و) : وقولِهِ :

يا صاحِ ما هاجَ الدموعَ الذُّرَّفَنْ
مِنْ طَلَلٍ كالأَتْحَمِيِّ أَنْهَجَنْ

والظاهرُ : أنها ليست في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي .

(٢) وهو ما ذهب إليه ابن يعيش في « شرح المفصل » (٥/ ١٥٧) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٣ـ٤٦٤) .

والمعنىٰ : قَرُبَ ارتحالُنا ، لـٰكنَّ إبِلَنا لم تَزُلْ مع عَزْمِنا على الانتقال .

قلت : وقولُ بعضِهِم : (إنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ) . . غيرُ ظاهر ؛ فإنَّ قولَهُ : (أَزِفَ الترحُّل) وإن كان مُفيداً لقرب الرحيلِ حقيقةً . . غيرُ مانعٍ مِنْ أنْ يكونَ استعملَهُ في الرحيل بالفعل مجازاً ، . . . .

❀ قوله : (مع عَزْمِنا على الانتقال) ؛ أي : فكأنَّها قد زالتْ .

❀ قوله : (إنَّ الاستثناءَ مُنقطِعٌ) وجهُ الانقطاعِ : أنَّ الاستثناءَ المُتَّصِلَ لا بدَّ أنْ يكونَ المُستثنىٰ مِنْ جِنْس المُستثنىٰ منه ، وأنْ يكونَ حُكْمُ المُستثنىٰ نقيضاً لحُكْم المُستثنىٰ منه ؛ نحوُ : (قام القومُ إلا زيداً) ؛ أي : فإنَّهُ لم يَقُمْ .

والمُنقطِعُ له صورتان :

أنْ يكونَ المُستثنىٰ ليس مِنْ جِنْس المُستثنىٰ منه ؛ نحوُ : (قام القومُ إلا حماراً) .

أو يكونَ مِنْ جنسه ، إلا أنَّ حُكْمَ المُستثنىٰ ليس نقيضاً لحُكْمِ المُستثنىٰ منه ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ أَن يَقْتُلَ مُؤْمِنًا إِلَّا خَطَـًٔا﴾ [النساء: ٩٢] ؛ فإنَّ الخطأَ مِنْ أفراد القتل الأوَّل ، إلا أنَّ الحُكْمَ ليس نقيضاً للحُكْم الأوَّلِ ؛ لأنَّ المعنىٰ : وما ينبغي لمؤمنٍ أن يقتلَ مؤمناً إلا خطأً فيقعُ القتلُ ، ولا تقل : (إلا خطأً فينبغي) ، ليكونَ الاستثناءُ متصلاً ؛ لعدم صحَّة المعنىٰ حينئذ .

وقولُهُ : (قَرُبَ الترحُّلُ غيرَ أنَّ ركابَنا لمَّا تَزُلْ) . . مِنْ قَبيل الآية ؛ لأنَّ حُكْمَ المُستثنىٰ ليس نقيضاً لحُكْم المُستثنىٰ منه ؛ إذ حُكْمُ المُستثنىٰ منه قُرْبُ

والتنوينُ الغالي ، وأَثْبتَهُ الأخفشُ ؛ وهو الذي يلحقُ القوافيَ المُقيَّدةَ ؛

فدَفَعَ هـٰذا بقوله : (غيرَ . . .) إلىٰ آخره .

و(كأنْ) : مُخفَّفةٌ من الثقيلة ، والشاهدُ : دخولُ التنوين في (قد) .

❀قوله : (القوافيَ المُقيَّدةَ) ؛ أي : التي يكونُ رَوِيُّها ساكناً غيرَ حرفِ لينٍ .

الرحيل ، وحُكْمُ المُستثنىٰ عدمُ الذهاب بالفعل ، لا عدمُ قُرْبِ الرحيل .

هـٰذا إنِ اعتبرتَ أنَّ الإبِلَ داخلةٌ في المُرتحِلِينَ ؛ أي : قَرُبَ ارتحالُنا نحن والإبلُ ؛ إذ العادةُ أنَّ الشخصَ يرتحلُ معَ دابَّتِهِ ، فإنِ اعتبرتَ أنَّ الإبِلَ ليستْ داخلةً في المُرتحِلِينَ . . كان مُنقطِعاً بالمعنى الأوَّل والثاني معاً .

وتوجيهُ الاتِّصالِ الذي أشار إليه المُحشِّي : أنَّ المرادَ بقُرْبِ الرحيل : الارتحالُ بالفعل ، فيكونُ حُكْمُ المُستثنىٰ حينئذٍ نقيضاً لحُكْم المُستثنىٰ منه ، والإبِلُ داخلون في المُرتحِلِينَ ؛ إذ الغالبُ ارتحالُ القوم معَ دوابِّهِم .

لـٰكن لا يخفاك أنَّ ما سَلَكَهُ المُحشِّي مبنيٌّ على المجاز ، والأصلُ عدمُهُ ، إلا أنْ يُقالَ : قرينةُ الاستثناءِ تُفِيدُ المجازَ ؛ علىٰ أنَّ الأصلَ عدمُ الانقطاع ، أو يُقالَ : مقصودُ المُحشِّي : الردُّ علىٰ هـٰذا البعض ؛ مِنْ حيثُ تعيينُ الانقطاعِ ، معَ أنَّهُ مُحتمَلٌ كالاتِّصال .

وقولُهُ : (فدَفَعَ هـٰذا بقوله : « غيرَ . . . ») إلىٰ آخره : ليس مقصودُهُ أنَّهُ دفعَ احتمالَ المجازِ بالاستثناء ، بل المعنىٰ : أنَّهُ دفعَ شمولَ الارتحالِ بالفعل للركائب بقوله : (غيرَ . . .) إلىٰ آخره ، فعليك بالتأمُّل والإنصاف ، وتركِ الاعتساف .

كقوله(١) : [من مشطور الرجز]

٣ـ وقاتِمِ الأَعْماقِ خَاوِي المُخْتَرَقِنْ

* قوله : (وقاتِمِ الأَعْماقِ . . .) إلىٰ آخره : الواو : واو (ربَّ) ؛ أي : وربَّ مكانٍ قاتِمٍ ؛ أي : مُظلِم ، (الأعماق) : جمع (عُمْق) بفتح العين وضمِّها ؛ ما بَعُدَ مِنْ أطراف المفازة ، و(الخاوي) بالخاء المعجمة ؛ أي : الخالي ، (المُخْتَرَق) ؛ أي : المَمَرِّ الواسعِ المُتخلِّلِ للرياح ، وجوابُ (ربَّ) : قولُهُ في أبياتٍ مِنَ القصيدة : . . . .

* قوله : (وجوابُ « ربَّ » : قولُهُ في أبياتٍ مِنَ القصيدة . . .) إلىٰ آخره : مُرادُهُ بالجواب : خبرُ مجرورِها .

(١) البيت للشاعر الأموي رؤبة بن العجاج أشهر الشعراء الرُّجَّاز ، وهو مطلع قصيدة في « ديوانه » (ص١٠٤) يصف بها المفازة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٢٨٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٦٣) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٣٦ـ ١٥٥) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٧٨ـ ٩٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٤٧ـ٥٢) .

وقوله : (المُختَرَقِنْ) قال الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٣٦) نقلاً عن المُوضِّح : (والمشهورُ : تحريكُ ما قبلَهُ ـ أي : ما قبلَ التنوينِ الغالي ـ بالكسرة ؛ كما في « صهٍ » و« يومئذٍ » ، واختار ابن الحاجب الفتحَ ؛ حملاً علىٰ حركةِ ما قبلَ نون التوكيد ؛ كـ « اضرِبا » ، وقال : وهو أشبهُ ؛ قياساً علىٰ ما له أصلٌ في المعنىٰ ، ثم قال المُوضِّح : وسمعت بعض العصريِّين يُسكِّنُ ما قبلَهُ ويقول : الساكنان يجتمعان في الوقف ، وهـٰذا خلافُ ما أجمعوا عليه) .

. . . .

(تَنَشَّطَتْهُ كلُّ. . .) إلىٰ آخره ، كما أفاده بعضُهُم ، خلافاً لِمَا في « العَيْنيِّ » ؛

❀ قوله : (تَنَشَّطَتْهُ كلُّ. . .) إلىٰ آخره : لفظُهُ : (تَنَشَّطَتْهُ كلُّ مَعْلاةِ الوَهَقْ)[1] ؛ أي : تناولتْ هـٰذا المكانَ القاتمَ بحسن السَّدَادِ في السَّيْر. . كلُّ مَعْلاةِ الوَهَق ؛ أي : كلُّ ناقةٍ يعلوها الوَهَقُ ؛ أي : الحبلُ الذي تنقادُ به ، وقيل : المَعْلاة : هي الناقةُ التي تُبعِدُ الخَطْوَ في السير ، و(الوَهَقُ) : المبادرةُ في السيرِ ؛ فالمعنىٰ : كلُّ ناقةٍ تُباعِدُ خطواتِها ؛ لشِدَّة المبادرة في السير ، والضميرُ في (تَنَشَّطَتْهُ) : عائدٌ على (القاتم) ، كما أشرنا إليه .

وتمامُ قولِهِ : (وقاتِمِ الأعماق. . .) إلىٰ آخره : (مُشتبِهِ الأعلامِ لمَّاعِ الخَفَقِنْ) ، و(مُشتبِه) ؛ أي : مُختلِط ، و(الأعلام) : جمعُ (عَلَم) ؛ وهو ما يُهتدىٰ به في الطريق ، و(لمَّاعِ الخَفَقِن) ؛ أي : كثيرِ لَمَعانِ السَّراب ؛ وهو ما تراه نصفَ النهار كأنَّهُ ماءٌ .

وفي « عبد الحكيم » : (« الخَفْقُ » بالسكون : الاضطرابُ ؛ يُقال : « خَفَقَتِ [الرايةُ] والقلبُ والسَّرابُ »[2] : إذا اضطربتْ ، حُرِّكَ للضرورة ، والمُرادُ به : السَّرابُ الخافق ؛ نعت بالمصدر ، والمعنىٰ : رُبَّ مفازةٍ مُظلِمةِ الأطرافِ خالية المَمَرِّ لم يسكنها أحدٌ ولا يتميَّز فيها أعلامٌ لظلمتها أو لغمومها

---

(١) في المصادر والمراجع : (مِغْلاة) بدل (معلاة) ، والناقة المِغْلاة : هي التي تغلو في السير ؛ أي : تزيد فيه .

(٢) في (ط) و« عبد الحكيم » : (الدابَّة) بدل (الراية) ، ولعلَّ الصواب ما أثبت كما في « الصحاح » (٤/ ١٤٦٩) ؛ لأنَّ خَفْق الدابّة ضُراطُها .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّ التنوينَ كلَّهُ مِنْ خواصِّ الاسم ، وليس كذلك ، بل الذي يختصُّ به الاسمُ إنَّما هو تنوينُ التمكينِ والتنكيرِ والمقابلةِ والعِوَض ، وأمَّا تنوينُ التَّرنُّمِ والغالي : فيكونان في الاسم والفعلِ والحرفِ .

مِنْ أنَّ الجوابَ محذوفٌ[1] .

* قوله : (وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : الجوابُ عن ذلك : أنَّ إطلاقَ اسمِ التنوين علىٰ هـٰذَينِ مجازٌ ؛ أي : علىٰ سبيل المُشاكلة ، فلا يَرِدَانِ على الناظم .

واعلَمْ : أنَّهُ بَقِيَ مِنْ أقسام التنوينِ :

تنوينُ الحكاية ؛ كأنْ تُسمِّيَ رجلاً بـ (عاقلة) ؛ فإنَّكَ تحكي هـٰذا اللفظَ المُسمَّىٰ به بتنوينه .

وتنوينُ الضرورة ؛ وهو تنوينُ صرفِ ما لا ينصرفُ ، . . . .

لمَّاعةُ السَّراب)[2] .

* قوله : (محذوفٌ) ؛ أي : قَطَعْتُهُ ، أو [جُبْتُهُ] ، أو نحوُ ذلك ، كما في « العَيْنيِّ »[3] .

* قوله : (كأنْ تُسمِّيَ رجلاً) ، وبالأَوْلىٰ ما إذا سمَّيتَ امرأةً .

* قوله : (وهو تنوينُ صرفِ ما لا ينصرفُ) الأَوْلىٰ : حذفُ (صرف) ، إلا أنْ تُجعَلَ الإضافةُ للبيان .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ١٥٤) .

(٢) حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص٤٨٨ـ ٤٨٩) .

(٣) المقاصد النحوية (١/ ١٥٤) ، وفي (ط) : (جئته) بدل (جبته) ، والمثبت من « المقاصد » .

ومِنْ خواصِّ الاسم : النداء[1] ؛ نحوُ : (يا زيدُ) .

وهٰذا كثيرٌ .

وتنوينُ المُناديٰ ؛ كقوله[2] : [من الوافر]

سـلامُ اللهِ يـا مطـرٌ عليهـا

ثمَّ إذا نُوِّنَ ما لا ينصرفُ للضرورة . . عاد الجرُّ بالكسرة ؛ لأنَّهُ إنَّما امتنع تبعاً له ، وقد عاد فيعودُ ، وهٰذا ظاهرٌ على القول بأنَّ تنوينَ الضرورةِ تنوينُ الصرف ، أمَّا على القول بأنَّهُ تنوينٌ آخَرُ أُتي به لمُجرَّد الضرورة ـ وهو الراجحُ ـ . فقيل : لا يُجَرُّ بالكسرة ، بل بالفتحة معَ التنوينِ الضروريِّ ، وقيل : يُجَرُّ بالكسرة ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ بصورة تنوينِ الصرف .

❀ قوله : (وهٰذا كثيرٌ) منه : ما في قول امرئِ القَيْس[3] : [من الطويل]

ويومَ دخلتُ الخِدْرَ خِدْرَ عُنَيزةٍ

❀ قوله : (وتنوينُ المُناديٰ) عطفٌ علىٰ قوله : (تنوينُ صرف ما لا ينصرف) ؛ فهو مِنْ تنوين الضرورة ؛ فتنوينُ الضرورةِ قسمانِ ؛ فقولُهُ في النظم

---

(١) وليس المُرادُ به دخولَ حرفِ النداء كما سبق في (١/ ٢٦١ـ ٢٦٢) ؛ لأن (يا) تدخل في اللفظ علىٰ ما ليس باسم ، بل المراد : كون الكلمة مناداةً ؛ أي : مطلوباً إقبالُها بحرف مخصوص ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ١٩) .

(٢) سيأتي تخريجه في (٤/ ٤٥٣ـ ٤٥٤) .

(٣) ديوان امرئ القيس (ص١١) ضمن معلقته الشهيرة ، وعجزه : (فقالتْ لكَ الوَيْلاتُ إنَّكَ مُرْجِلِي) ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/ ١٣٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٦٨٧) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٥٠ـ ١٨٥١) .

والألفُ واللام ؛ نحوُ : (الرجل) .

والإسنادُ إليه ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) .

فمعنى البيتِ : حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ عن الفعل والحرفِ بالجرِّ ، والتنوينِ ،

وتنوينُ الشذوذ ؛ كما حُكِيَ : (هٰؤلاءِ قومُكَ) .

فجملةُ أقسامِهِ عشرةٌ ، جَمَعَها بعضُهُم في قوله[1] : [من البسيط]

أقسامُ تنوينِهِمْ عَشْرٌ عليكَ بها ... فإنَّ تقسيمَها مِنْ خيرِ ما حُرِزَا

مَكِّنْ وعَوِّضْ وقابِلْ والمُنكَّرَ زِدْ ... رَنِّمْ أوِ ٱحْكِ ٱضْطَرِرْ غالٍ وما هُمِزَا

❀ قوله : (حَصَلَ للاسمِ تمييزٌ) أشارَ به : إلىٰ أنَّ (للاسم) مُتعلِّقٌ بـ (حصل) الواقعِ نعتاً لـ (تمييزٌ) ، و(بالجر . . .) إلىٰ آخره خبرٌ عن المبتدأ الذي هو (تمييز) .

الآتي : (اضْطَرِرْ) تحتَهُ فَرْدانِ ؛ حتىٰ تتمَّ العشرةُ ، ومُرادُهُ بـ (ما هُمِزَا) : الشاذُّ ؛ أي : التنوينُ المَأْتِيُّ به فيما هُمِزَ ؛ كـ (هٰؤلاءِ) ، وقولُهُ : (زِدْ) تكملةٌ ، ولا يَبعُدُ أنَّهُ إشارةٌ لتنوين التناسُبِ ؛ كما في قراءة بعضِهِم : ﴿ سَلَٰسِلاً ﴾ بالتنوين [الإنسان : ٤][2] ، ويُجعَلُ تنوينُ الضرورةِ الشاملُ للقسمَينِ واحداً .

❀ قوله : (أشارَ به : إلىٰ أنَّ « للاسم » مُتعلِّقٌ بـ « حصل » الواقعِ نعتاً . . .) إلىٰ آخره : مَحَطُّ الإشارةِ : هو خصوصُ تَعَلُّقِ قولِهِ : (للاسم)

---

(١) أورد البيتين السيوطي في « الأشباه والنظائر » (٢/ ٢٦٤) ، والغزي في « فتح الرب المالك » (ق/ ٩) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢ـ ٣٣) .

(٢) سيأتي التعليق عليها في (٤/ ٦٩٦) .

والنداءِ ، والألفِ واللامِ ، والإسناد إليه ؛ أي : الإخبارِ عنه .

وهٰذا أحدُ أعاريبَ في البيت[1] ، ويلزمُ عليه : تقديمُ معمولِ الصفة ـ أعني : (للاسم)[2] ـ على الموصوف ؛ وهو (تمييزٌ) ، والصفةُ لا تتقدَّمُ علىٰ موصوفها ، فمعمولُها أَوْلىٰ بالمنع .

وأُجيبَ : بأنَّ المعمولَ ظرفٌ ، فيُتوسَّعُ فيه ، أو أنَّ ذلك ضرورةٌ[3] .

بـ (حصل) ، وأمَّا قولُهُ : (الواقع نعتاً . . .) إلىٰ آخره . . فليس مِنْ جملة المُشارِ إليه .

والظاهرُ : أنَّ كلامَ الشارح حَلُّ معنىً ، لا حَلُّ إعرابٍ ، وإلا فيُستفادُ منه حينئذٍ : أنَّ (تمييز) فاعلٌ بـ (حصل) ، وهو لا يصحُّ في كلام المُصنِّف .

أو يُقالُ : إنَّ الشارحَ أشار إلىٰ أنَّ قولَهَ : (حصلَ للاسم) محكومٌ به ، وأنَّ قولَهُ : (تمييزٌ . . . بالجرِّ . . .) إلىٰ آخره محكومٌ عليه ؛ فيكونُ فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (تمييزٌ) مبتدأٌ ، و(بالجرِّ) مُتعلِّقٌ به ، و(حصل) خبرٌ ، و(للاسم) مُتعلِّقٌ به .

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٨٣) : (والمعنىٰ عليه : التمييز الحاصل بالجر وما عُطِفَ عليه . . كائنٌ للاسم ، ومنها : أن يكون الخبر الجملة و« للاسم » متعلق بـ« تمييز » ، و« بالجر » متعلق بـ « حصل » ، ومنها : أن يكون الخبر « بالجر » ، والجملة صفة لـ« تمييز » ، و« للاسم » متعلق بـ« حصل » ، وأوصلها أرباب الحواشي إلىٰ سبعين وجهاً أو أكثر ، وفي كثير منها نَظَرٌ يُعلم بالتأمُّل فيما كتبوه) .

(٢) للاسم : هو معمول الصفة كما ذكر ، والصفة : هي (حصل) الجملةُ .

(٣) أو يُقالُ : إنه جرىٰ به علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ الذين يُجوِّزون تقديمَ معمول الصفة وإن كان الناظم يقول بخلافه ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ١١٥١ـ١١٥٢) .

واستَعْمَلَ المُصنِّفُ (أل) مكانَ (الألفِ واللامِ) ، . . . .

---

* قوله : (واستَعْمَلَ المُصنِّفُ « أل » مكانَ « الألفِ واللام » . . .) إلىٰ آخره : التعبيرُ بـ (أل) مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ ثُنائيُّ الوضعِ وهمزتُهُ همزةُ قطعٍ وُصِلَتْ لكثرة الاستعمال ؛ فلا يَحسُنُ علىٰ هٰذا غيرُ التعبير بـ (أل) .

وعلى القول بأنَّهُ ثُنائيٌّ وهمزتُهُ همزةُ وصلٍ زائدةٌ مُعتَدٌّ بها في الوضع . . يجوزُ أنْ يُعبَّرَ بـ (أل) ؛ نَظَراً للاعتداد بها في الوضع ، وهو الأَقْيَسُ ، وأنْ يُعبَّر بـ (الألف واللامَ) ؛ لكونها زائدةً ، وقد استعمل سيبويهِ في « كتابه » العبارتَينِ[1] .

ويلزمُ علىٰ هٰذا الوجه : تقديمُ معمولِ المصدر عليه ، وسهَّله كونُهُ ظرفاً ، وتقديمُ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ ، وهو ممنوعٌ .

نعم ؛ الأصحُّ : جوازُهُ ، كما يأتي قريباً[2] .

* قوله : (فلا يَحسُنُ علىٰ هٰذا غيرُ التعبير بـ « أل ») ؛ أي : لأنَّ ما وُضِعَ علىٰ أكثرَ مِنْ حرف يُعبَّرُ عنه بلفظه ، بخلاف ما وُضِعَ علىٰ حرفٍ واحد .

* قوله : (زائدةٌ) لبيان الواقع ؛ لأنَّ هَمَزاتِ الوصل كلَّها زائدةٌ ، وقولُهُ : (مُعتَدٌّ بها في الوضع) ؛ أي : بأنْ جَعَلَها الواضعُ جزءاً مِنَ الموضوع وإن كانتْ زائدةً ؛ فالاعتدادُ بها كالاعتداد بهمزة نحوِ (استَمَعَ) ؛ حيثُ لا يُعَدُّ

---

(١) انظر علىٰ سبيل المثال « الكتاب » (١/ ٣٧٢ ، ٣/ ٣٢٥) .

(٢) انظر (١/ ٣٠٠) .

وعلى القول بأنَّ المُعرِّفَ اللامُ وحدَها : لا يَحسُنُ إلا التعبيرُ بـ (الألف واللام) ، أفاده المُرَاديُّ[1] .

واعلَمْ : أنَّ (أل) في كلام الناظم بقطع الهمزةِ ؛ لنقلها إلى الاسميَّة والإخبارِ عنها مُراداً لفظُها ، . . . .

رُباعيّاً ، بل خُماسيّاً ؛ اعتباراً بالهمزة .

* قوله : (وعلى القول بأنَّ المُعرِّفَ اللامُ وحدَها . . .) إلىٰ آخره : كلامُ الشارحِ المُفِيدُ أنَّ الأصلَ هو التعبيرُ بالألف واللامِ لا بـ (ألْ) . . مبنيٌّ علىٰ هـٰذا القول ؛ وعليه : فالواضعُ لم يجعلِ الهمزةَ جزءاً مِنَ الموضوع ، وإنَّما أتىٰ بها لمُجرَّد التوصُّل إلى النُّطْق به .

* قوله : (والإخبارِ عنها) ؛ أي : معنىً ؛ إذ كلُّ مجرورٍ مُخبَرٌ عنه في المعنىٰ .

---

(١) توضيح المقاصد (١/ ٢٨٥) ، الجنى الداني (ص١٩٣) ، والحاصل : أنَّ في المسألة ثلاثةَ مذاهبَ :

المذهبُ الأوَّل : أنَّ المُعرِّفَ الألفُ واللام ، والهمزةُ همزةُ قطع ، وهو مذهب الخليل واختيارُ الناظم .

والثاني : أنَّ المُعرِّفَ الألفُ واللام ، والهمزةُ همزةُ وصل ، وهو مذهبُ سيبويه .

والثالثُ : أنَّ المُعرِّفَ اللامُ وحدَها ، وإليه ذهب أكثر المُتأخِّرين ، ونسبه بعضهم إلىٰ سيبويه ، ونقل الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٢٨٣) مذهباً رابعاً : وهو أنَّ المُعرِّفَ الهمزةُ فقط ، وزيدت اللام للفرق بينها وبين همزة الاستفهام ، وهو مذهب المُبرِّد ؛ فالأقوال أربعةٌ ؛ قولان ثنائيان ، وقولان أحاديان ، وسيأتي مزيد بيان للمسألة في (٢/ ١٦٩ـ ١٧٠) في (باب المعرف بأداة التعريف) .

وقد وَقَعَ ذلك في عبارة بعضِ المُتقدِّمينَ ؛ وهو الخليلُ ، واستَعْمَلَ (مسند) مكانَ (إسناد) .

أفاده في « شرح الجامع »[1] .

وهي في كلامه شاملةٌ : للمُعرِّفة ؛ كـ (الفرس) ، والزائدةِ ؛ كـ (الحارث) و(طِبْتَ النفسَ) ، والموصولةِ ، ودخولُ هٰذه على المضارعِ ضرورةٌ كما سيأتي[2] ، أمَّا الاستفهاميَّةُ : فإنَّها تدخلُ على الفعل ؛ نحوُ : (ألْ فعلتَ ؟) بمعنىٰ : (هل فعلت ؟) ، ولم يَستثنِها ؛ لنُدْرتها .

❁ قوله : (واستَعْمَلَ « مسند » مكانَ « إسناد ») تقدَّم أنَّهُ لا يحتاجُ إلىٰ ذلك ، . . . .

❁ قوله : (ودخولُ هٰذه على المضارعِ ضرورةٌ) ؛ أي : علىٰ غيرِ مذهب الناظمِ القائلِ بأنَّ دخولَها عليه اختيارٌ ؛ فلا تختصُّ عندَهُ بالاسم ، فلا تَصلُحُ علىٰ رأيه مِنْ علاماته ، لٰكنَّهُ لم يَستثْنِها ؛ لقِلَّتها وإن لم تتوقَّفْ علىٰ سماع .

❁ قوله : (لنُدْرتها) ؛ أي : والنادرُ كالعدم ؛ فقد صرَّحوا بأنَّهُ لا يَرِدُ نقضاً ، فلا حاجةَ إلى استثنائه .

❁ قوله : (تقدَّم أنَّهُ لا يحتاجُ إلىٰ ذلك. . .) إلىٰ آخره : كلامُ الشارحِ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (مُسنَدٍ) اسمُ مفعولٍ أقامه الناظمُ مُقامَ المصدرِ ، وحَذَفَ صِلَتَهُ ؛ وهي (إليه) ، ولم يجعلْ (للاسم) صِلَتَهُ ؛ لئلا يلزمَ جَهْلُ مَنْ له التمييزُ ،

---

(١) السراج المنير في شرح الجامع الصغير (ق/ ٦) .

(٢) أي : علىٰ قول الجمهور ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ إلىٰ جوازه اختياراً ، ووافقهم الناظم ، إلا أنَّهُ قال بقِلَّته . انظر (٢/ ١٢٧ـ ١٣٠) ، وما كتبه العلامة الأنبابي .

بل يصحُّ إبقاءُ (مُسندٍ) بحاله[١] ؛ علىٰ أنَّهُ لو أُريد بـ (مسندٍ) كونُهُ مصدراً لا يحتاجُ إلىٰ تأويله بـ (إسناد) ؛ إذ مصدرُ المزيد يُستعمَلُ ميمياً ؛ نحو : (مُدخَل) بضم الميم ؛ فإنَّهُ يصحُّ جعلُهُ مصدراً أو اسمَ مكان أو زمانٍ ، كما أفاده البُهُوتيُّ[٢] .

❁ قوله : (بتا « فعلْتَ ») بقصر (تا) ؛ لأنَّ ما كان مِنْ حروف الهِجاءِ مختوماً بألفٍ يجوزُ قصرُهُ ومدُّهُ بالإجماع ، كما قاله الحافظ في « الهَمْع »[٣] ،

ولا مُتنازَعاً فيه ؛ لأنَّ المُصنِّفَ لا يراه في المعمول المُتوسِّطِ كالمُتقدِّم[٤] .

❁ قوله : (علىٰ أنَّهُ لو أُريد بـ « مسندٍ » . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لم يُجعَلْ مِنْ أوَّل الأمر مصدراً ؛ لعدم شهرته ، بل حُمِلَ على المشهور ؛ وهو كونُهُ اسمَ مفعول ، وانتقلَ منه لغيره لعلاقةٍ وقرينة ؛ إذ يجوزُ الاستعمالُ في أحد معاني المشترك بمُلاحظةِ علاقةٍ بينهُ وبين معنىً آخَرَ مِنْ معانيه ، كما هو معلومٌ مِنْ فنِّ البيان .

❁ قوله : (مِنْ حروف الهِجاءِ) ؛ أي : مِنْ أسماءِ حروفِ الهجاء .

---

(١) انظر (١/ ٢٦٢) .
(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ١٢٨ـ ١٢٩) .
(٣) همع الهوامع (١/ ٨٨) .
(٤) انظر ما سيأتي في (٣/ ١٧٩ ، ٤/ ٣٤٣) .

فقِسْ علىٰ هـٰذا جميعَ ما يأتي مِنْ أمثاله ، ولا تُقلِّدِ المُعرِبَ وغيرَهُ ممَّنْ يقولُ : (للضرورة) في نحو ذلك[1] .

واعلَمْ : أنَّ الشاطِبيَّ ذَكَرَ أنَّ ما لم يُضَفْ مِنْ أسماء هـٰذه الحروفِ مُنوَّنٌ ؛ علىٰ حدِّ : (شربتُ ما) بالقصر[2] .

ورُدَّ عليه : بأنَّ فيه إِجْحافاً ؛ فالصوابُ ـ كما قال الأستاذُ أبو عبد الله الصغيرُ ـ : عدمُ تنوينِها ؛ لأنَّها مبنيَّةٌ لوضعها وضعَ الحروف ، . . . .

❋ قوله : (ولا تُقلِّدِ المُعرِبَ . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ حَمْلُ كلامِ المُعرِبِ وغيرِهِ : علىٰ أنَّ المعنىٰ : أنَّ التزامَ لغةِ القَصْرِ للضرورة ؛ علىٰ أنَّهُ لا يخفىٰ عليك أنَّ كلامَ الحافظِ في « الهَمْع » إنَّما هو في خصوص أسماءِ حروفِ الهجاء ، لا مطلقاً ، ونحوُ ما هنا ليس مِنْ قَبِيلها ؛ فالاستدلالُ بكلام « الهَمْع » علىٰ جواز القصر فيه . . غيرُ موافقٍ ، فالقصرُ فيه ضرورةٌ ـ كما قاله المُعرِبُ وغيرُهُ ـ لا لغةٌ .

❋ قوله : (مِنْ أسماء هـٰذه الحروفِ) ؛ أي : الأسماءِ الموضوعةِ علىٰ حرفَينِ ؛ نحوُ : (يا) و(ما) و(تا) بالقصر .

❋ قوله : (ورُدَّ عليه : بأنَّ فيه إجْحافاً) ؛ أي : بحذف ألِفِهِ اللَّيِّنة ، لـٰكن سيأتي للصبَّان عندَ قولِ « المتن » : (وما بتا وألفٍ قد جُمِعا) . . أنَّهُ يتعيَّنُ التنوينُ عندَ عدمِ الإضافة ، وعدمِ دخول (أل) عليها ، وعدمِ الوصل بنيَّة

---

(١) انظر « تمرين الطلاب » (ص١٣) .

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٥٧) .

وقد علمتَ ما في ﴿طه﴾ [طه : ١] ونحوِهِ من الفواتح ، أفاده ابنُ غازٍ[١] ، فتنبَّهْ لهٰذا ؛ فإنَّهُ كثيراً ما يُغلَطُ فيه .

الوقف[٢] ، وهو يُنافي ما هنا[٣] .

وقد يُقالُ : إنْ قُلْنا : إنَّها مُختصرةٌ مِنَ الممدودة . . نُوِّنتْ ، كما عليه الشاطِبيُّ ، فيُقدَّرُ إعرابُها على الألف المحذوفةِ للتنوين ؛ لأنَّ حَذْفَها لعِلَّةٍ تصريفيَّة ، فهي كالثابتة ، بخلاف الهمزةِ المحذوفةِ للقصر .

نعم ؛ إنْ تُرِكَ التنوينُ للوصل بنيَّة الوقف . . جاز .

وإنْ قُلْنا : إنَّها وُضِعتْ كذلك ابتداءً . . لم تُنوَّنْ ؛ لبنائها ؛ للشَّبَه الوَضْعيِّ ، كما عليه غيرُهُ .

❁ قوله : (وقد علمتَ ما في ﴿طه﴾ ونحوِهِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عَلِمتَهُ في كلام ابنِ غازٍ المنقولِ عنه هٰذه العبارةُ ، وقد ذَكَرَ هٰذه العبارةَ عند قول المُصنِّف في باب (الإبدال)[٤]: (ذو اللِّينِ فا تا في « افتعالٍ » أُبدلا . . .) البيتَينِ .

ومُرادُهُ بـ(ما في ﴿طه﴾ ونحوِهِ من الفواتح): أنَّ (طا) و(ها) في ﴿طه﴾ ، و(ها) و(يا) في ﴿كٓهيعٓصٓ﴾ [مريم : ١] ، ونحوَها . . ثُنائيَّةٌ غيرُ منوَّنة ؛

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٣٨٥) ، وانظر « الأجوبة المرضية » (ص١٦٧ـ١٧٠) .

(٢) انظر (١/ ٤٥٦) ، وليس فيه نقل عن الصبان .

(٣) زاد في (ك) : (وفي ظنِّي أنَّهُ نقله عن الشاطبي . انتهىٰ « شِبِيني ») .

(٤) قوله : (وقد ذَكَرَ) ؛ أي : ابنُ غازٍ .

. . . . ويا (أفْعَلِي)   ونــونِ (أَقْبِلَــنَّ) فِعْــلٌ يَنْجَلِــي

ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ الفعلَ يمتازُ عن الاسم والحرف : بتاء (فعلْتَ) ، والمُرادُ بها : تاءُ الفاعل ؛ وهي المضمومةُ للمُتكلِّم ؛ نحوُ : (فعلْتُ) ، والمفتوحةُ للمُخاطَب ؛ نحوُ : (تباركْتَ) ، والمكسورةُ . . . .

❁ قوله : (ويا « أفْعَلِي ») بالقصر ؛ لما تقدَّم[1] ، وإنَّما لم يقل : (وياءِ الضمير) أو (ياءِ المتكلم) ؛ لأنَّهُما يشتركُ في لَحاقهما الاسمُ والفعل والحرف ؛ نحوُ : (مَرَّ بي أخي فأكرمَني) ، كما أشار إليه الشارحُ[2] .

❁ قوله : (والمُرادُ بها : تاءُ الفاعل ؛ وهي المضمومةُ . . .) إلىٰ آخره : قال البُهُوتيُّ : (الروايةُ : بفتح التاءِ ، والدِّرايةُ تَقتضِي : الضبطَ بالضم والفتحِ والكسرِ ، وهٰذه طريقةُ المُحقِّقين ، وخالف المُعرِبُ والأُشْمُونيُّ الروايةَ

لأنَّها موضوعةٌ وَضْعَ الحروف ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه عندَ قولِ المُصنِّف في باب (المعرب والمبنـي) : (وٱرفعْ بواو وبيا ٱجْرُرْ وٱنْصِبِ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وخالف المُعرِبُ والأُشْمُونيُّ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُعرِبَ لم يُخالِفِ الدِّراية ؛ حيثُ قال : (و« فَعَلْتِ » ـ بتثليث التاء ـ : مضافٌ إليه) انتهىٰ .

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ٢٩٣) .
(٢) انظر (١/ ٢٩٧) .

للمُخاطَبة ؛ نحوُ : (فعلْتِ)[1] .

ويمتازُ أيضاً : بتاء (أَتَتْ) ، والمُرادُ بها : تاءُ التأنيثِ الساكنةُ ؛ نحوُ : (نِعْمَتْ) و(بِئْسَتْ)[2] ، فاحترَزْنا بـ (الساكنة) : مِنَ اللاحقة للأسماء ؛

والدرايةَ ؛ فقيَّداها بالضم ، ولعلَّهُما نَظَرا للأعرف والأشرف ، وذلك هو المُتكلِّمُ والضمُّ)[3] .

❊ قوله : (الساكنةُ) قال الشَّنَوَانيُّ : (إنَّما سُكِّنتْ ؛ للفرق بينَ تاءِ الأفعال وتاءِ الأسماء ، ولم يُعكَسْ ؛ لئلا ينضمَّ ثِقَلُ الحركة إلىٰ ثِقَلِ الفعل)[4] .

ومُرادُهُ : الساكنةُ أصالةً ؛ ليدخلَ فيه : ما تحرَّكت لعارض ؛ نحوُ :

❊ قوله : (هو المُتكلِّمُ) راجعٌ للأعرف ، وقولُهُ : (والضمُّ) راجعٌ للأشرف .

---

(١) وبهـٰذه العلامة والتي تليها رُدَّ على الفارسي وأبي بكر بن شُقَير اللذَينِ ذهبا إلى اسمية (ليس) و(عسىٰ) ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٢٣) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص٣١) .

(٢) وبهـٰذه العلامة رُدَّ علىٰ جماعة من الكُوفيِّينَ ـ ومنهم الفرَّاء ـ الذين ذهبوا إلىٰ أنَّ (نعم) و(بئس) اسمان ؛ مُستدلِّينَ بدخول حرف الجر عليهما في قول بعض العرب وقد بُشِّر ببنت : (واللهِ ؛ ما هي بِنِعْمَ الولدُ) ، وقولِ آخَرَ وقد سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمارٍ بطيء السير : (نِعْمَ السيرُ علىٰ بئسَ العَيْرُ) ، وأوَّله الجمهور : بأنه علىٰ حذف الموصوف وصفته وإقامة معمول الصفة مُقامهما ، والتقدير : (ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه : نعم الولد) ، و(نعم السير علىٰ عَيرٍ مَقُولٍ فيه : بئس العير) ، وانظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٣٠ـ٣٢) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٤١) .

(٣) حاشية البهوتي على الأشموني (ص١٣١ـ ١٣٢) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ١٥) ، و« تمرين الطلاب » (ص١٣) .

(٤) حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر (ق/ ١٢٤) .

فإنَّها تكونُ مُتحرِّكةً بحركة الإعراب ؛ نحوُ : (هٰذه مُسلِمةٌ) ، و(رأيتُ مُسلِمةً) ، و(مررتُ بمُسلِمةٍ) ، ومِنَ اللاحقة للحرف ؛ نحوُ : (لاتَ) و(رُبَّتَ) و(ثُمَّتَ) ، وأمَّا تسكينُها مع (رُبَّ) و(ثمَّ) : فقليلٌ ؛ نحوُ : (رُبَّتْ) و(ثُمَّتْ) .

ويمتازُ أيضاً : بياء (ٱفعلِي) ، والمُرادُ بها : ياءُ الفاعلةِ ، وتلحقُ : فعلَ الأمرِ ؛ نحوُ : (اضْرِبِي) ، والفعلَ المضارع ؛ نحوُ : (تَضْرِبِينَ) ، ولا تلحقُ الماضيَ .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (يا ٱفْعَلِي) ، ولم يَقُلْ : (ياء الضمير) ؛ لأنَّ هٰذه تدخلُ فيها ياءُ المُتكلِّمِ ، وهي لا تختصُّ بالفعل ، بل تكونُ فيه ؛ نحوُ : (أَكْرَمَني) ، وفي الاسم ؛ نحوُ : (غلامِي) ، وفي الحرف ؛ نحوُ : (إنِّي) ، بخلاف ياء (افْعَلِي) ؛ فإنَّ المُرادَ بها : ياءُ الفاعلة على ما تقدَّم ، وهي لا تكونُ إلا في الفعل .

﴿ قَالَتُ أُمَّةٌ ﴾ [الأعراف : ١٦٤] في قراءة وَرْشٍ بالنَّقْل[1] .

* قوله : (والمُرادُ بها : ياءُ الفاعلةِ) ؛ أي : المُخاطَبةِ ؛ فهو مِنْ باب إطلاق الأخصِّ وإرادةِ الأعمِّ .

---

* قوله : (مِنْ باب إطلاق الأخصِّ) ؛ وهو ياءُ (افْعَلِي) ؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالأمر ، وقولُهُ : (وإرادةِ الأعمِّ) ؛ وهو ياءُ الفاعلة ، سواءٌ كانتْ لاحقةً للأمر أو للمضارع .

---

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٨٣) .

وممَّا يُميِّزُ الفعلَ : نونُ (أَقبِلَنَّ) ، والمُرادُ بها : نونُ التوكيدِ ؛ خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً ؛ فالخفيفةُ : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾ [العلق : ١٥] ، والثقيلةُ : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَنُخْرِجَنَّكَ يَٰشُعَيْبُ ﴾ [الأعراف : ٨٨] .

فمعنى البيتِ : يَنجلِي الفعلُ بتاء الفاعلِ ، وتاءِ التأنيثِ الساكنة ، وياءِ الفاعلة ، ونونِ التوكيد .

---

* قوله : (والمُرادُ بها : نونُ التوكيدِ) ؛ فهو مِنْ إطلاق الخاصِّ وإرادةِ العامِّ .

* قوله : (يَنجلِي الفعلُ بتاء . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ أنَّ (بتا) مُتعلِّقٌ بـ (ينجلي) الواقعِ خبراً عن قوله : (فِعْلٌ) ، والمُسوِّغُ للابتداء به التنويعُ ؛ لأنَّهُ نوعٌ مِنَ الكلمة ، وقد نوَّعه إلىٰ ماضٍ ومضارعٍ وأمر ، وقولُ الأُشْمُونيِّ : (المُسوِّغُ قصدُ الجنس)[1] . . مُعترَضٌ .

---

* قوله : (مِنْ إطلاق الخاصِّ) ؛ وهو نونُ (أَقبِلَنَّ) ؛ فإنَّهُ خاصٌّ بنون التوكيدِ الثقيلةِ في خصوص (أَقْبِلَنَّ) ، وقولُهُ : (وإرادةِ العامِّ) ؛ وهو نونُ التوكيدِ مطلقاً ؛ خفيفةً كانتْ أو ثقيلةً في أيِّ فعلٍ قابلٍ لها .

* قوله : (لأنَّهُ نوعٌ مِنَ الكلمة . . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ التنويعَ هنا : باعتبارِ كونِهِ نوعاً مِنَ الكلمة ، وكونِهِ مُنوَّعاً إلى المضارع والماضي والأمر .

* قوله : (مُعترَضٌ) ؛ أي : بأنَّ العلاماتِ لا تُميِّزُ إلا ما كان في الخارج ، والجنسُ هو الماهيَّة الذِّهْنيَّة ، وهي لا توجدُ خارجاً على التحقيق ، ولا في ضِمْن الفرد .

---

(١) شرح الأشموني (١٦/١) .

نعم ؛ لو قُلْنا بهٰذا ، وكان المُرادُ الجنسَ في ضِمْنِ بعض الأفرادِ . . لَمَا وَرَدَ هٰذا الاعتراضُ .

ولا يُقالُ : لو قُلْنا بوجودها في ضِمْنِ الفَرْد وكان المُرادُ ذلك . . لكان حاصلُهُ أنَّ المُتميِّزَ هي الأفرادُ ؛ لأنَّ الحُكْمَ على شيءٍ باعتبار شيءٍ آخَرَ حُكْمٌ في الحقيقة على الشيء الآخَرِ ؛ فإذاً : لا دَخْلَ للجنس في التسويغ ، كما ادَّعاه بعضُ الأفاضل[1] .

لأنَّا نقولُ : كونُ المُتميِّزِ حينئذٍ هو الأفرادَ لا يَقتضِي أنَّهُ لا دَخْلَ لقصد الجنسِ في التسويغ ، إلا لو اقتضىٰ أنَّ الجنسَ ليس بمبتدأ حينئذٍ والمبتدأَ هو الأفرادُ ، وليس كذلك كما لا يخفىٰ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ المبتدأَ في قول المُصنِّف : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِم) . . هو الكَلِمُ لا الكلمةُ وإن كان المُنقسِمُ حقيقةً هو الكلمةَ علىٰ ما مشىٰ عليه الأُشْمُونيُّ هناك[2] ؛ فكأنَّهُ قال : (وماهيَّةُ الفعلِ تَنجلِي بقبولها لتلك العلامات بشرطِ التحقُّق في الفرد) ، فكونُ الجنسِ في ضِمْن بعضِ الأفراد ملحوظٌ عندَ الحُكْم ، والحُكْمُ في كلام المُصنِّفِ حينئذٍ بمجموع العلامات ـ أعني : ببعضها ـ . . غيرُ مُعيَّن .

وجَعَلَ المُعرِبُ المُسوِّغَ كونَهُ قَسِيماً للمعرفة[3] ؛ أي : الاسمِ والحرف ،

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٩) .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٣) .

١٢ـ سِوَاهُما الحرفُ كـ (هَلْ) و(في) و(لَمْ)   فِعْلٌ مضارعٌ يَلِي (لم) . . . .

واعتُرِضَ ما تقدَّم : بأنَّهُ يلزمُ عليه تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ .

وأُجيبَ : بما تقدَّم في قوله : (تمييزٌ حَصَلْ)[١] .

❀ قوله : (سِوَاهُما الحرفُ) سوىٰ : مبتدأٌ ، و(الحرفُ) : خبرٌ ،

ومُحصَّلُهُ : أنَّهُ لمَّا ذُكر فيما مرَّ قَسيماً للاسم والحرف ، ثمَّ أُتي بقسيمَيهِ مُعرَّفَينِ إشارةً لِمَا مرَّ . . فُهِمَ أنَّهُ هنا القَسِيمُ المُتقدِّمُ أُشِيرَ به إلىٰ ما مرَّ أيضاً ، فلا إيهامَ فيه لذلك ؛ فما قاله بعضُ الأفاضل ؛ مِنْ أنَّ مُرادَ المُعرِبِ أنَّ المُسوِّغَ التنويعُ ؛ أي : كونُهُ نوعاً مِنَ الكلمة ، وأنَّ قولَهُ : (المعرفة) بيانٌ للواقع لا شرطٌ في التسويغ[٢] . . محلُّ نَظَرٍ ، فتنبَّهْ .

❀ قوله : (تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ) ؛ أي : وهو ممنوعٌ ؛ لأنَّ الخبرَ الفعليَّ لا يتقدَّمُ على المبتدأ فكذا معمولُهُ ، لـٰكنَّ الأصحَّ : جوازُهُ ؛ لأنَّ المنعَ في الخبر لئلَّا يُتوهَّمَ كونُ المبتدأِ فاعلاً ، وذلك مُنتفٍ مع معموله .

وكونُ الأصحِّ جوازَهُ يَقتضِي : أنَّ ما صرَّحوا به في باب الاشتغال ؛ مِنِ امتناعِ النصب في نحو : (زيدٌ أنتَ تضربُهُ) للزوم الفصلِ حينئذٍ بأجنبيٍّ . . خلافُ الأصحِّ ، ويكونُ الأصحُّ حينئذٍ أنَّ مِثْلَ هـٰذا الفصلِ لا يضرُّ ؛ لكونه ليس بأجنبيٍّ مَحْضٍ ، بل بما له تعلُّقٌ بالعامل لعملِ ذلك الفاصلِ في العامل ، أو

---

(١) انظر (١/ ٢٨٧ـ٢٨٨) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥) .

ويجوزُ العكسُ ؛ بناءً على أنَّهُ مُتصرِّفٌ ، وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ لأنَّ الحرفَ مُخبَرٌ عنه في المعنىٰ .

ثمَّ إنَّ فائدةَ قولِهِ : (سواهُما الحرفُ) بعدَ ذِكْرِهِ الاسمَ وعلامتَهُ ، والفعلَ وعلامتَهُ . . التمهيدُ لتقسيمه إلى الأقسام الثلاثة ؛ فسَقَطَ ما قيل : إنَّهُ لم يُفِدْ أمراً زائداً علىٰ ما سبق .

وهـٰذا التعريفُ للكلمة ؛ كأنَّهُ قال : (الحرفُ : كلمةٌ سواهما) ، فلا تَرِدُ

لكون محلِّ المنعِ عند تأخُّرِ الفاصل والمعمول ، ولا يخلو هـٰذا الأخيرُ عن ضعف ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (بناءً علىٰ أنَّهُ مُتصرِّفٌ) راجعٌ للأصل ، لا للعكس .

❁ قوله : (ثمَّ إنَّ فائدةَ قولِهِ : سواهُما . . .) إلىٰ آخره : لك جوابٌ آخَرُ : بأنَّهُ علىٰ حذف مضافَينِ ؛ أي : سوىٰ قابِلَيْ علاماتِهِما ؛ ففيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ علامةَ الحرفِ مُجرَّدُ عدمِ قَبُول علاماتِهِما ، وهـٰذا لم يُعلَمْ ممَّا تقدَّم .

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ : عُلِمَ منه : أنَّ مُجرَّدَ هـٰذا العدمِ علامةٌ على الحرفيَّة ، فما أشار إليه بهـٰذه العبارةِ معلومٌ أيضاً .

نعم ؛ نَفْسُ الإشارةِ لم تحصلْ إلا بهـٰذه العبارة .

❁ قوله : (بعدَ ذِكْرِهِ الاسمَ وعلامتَهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وبعدَ قولِهِ : (واسمٌ وفعلٌ ثمَّ حرفٌ الكَلِمْ) المُفِيدِ أنَّ كلاًّ منها غيرُ الآخَرَينِ .

❁ قوله : (وهـٰذا التعريفُ للكلمة . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ تقديرَ قولِهِ : (سواهما الحرف) : (الحرفُ : كلمةٌ سواهما) ، وليس تقديرُهُ :

كـ (يَشَـــمْ)

الجملةُ ، وهو تعريفٌ بالأعمِّ الجائزِ ذلك عند المُتقدِّمين ؛ لإفادته التميزَ في الجملة ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ لنا كلماتٍ لا تقبلُ العلاماتِ التسعَ وليست بحروف ؛ كـ (نَزَالِ) وأخواتِهِ ، و(قطُّ) .

❋ قوله : (كـ « يَشَمْ ») بفتح الشين : مضارعُ (شَمِمتُ الطِّيبَ) ونحوَهُ؛ بالكسر مِنْ باب (عَلِمَ يَعلَمُ) ، وهـٰذه هي الفُصْحىٰ ، وفيه لغةٌ أخرىٰ ....

(الحرفُ : لفظٌ سواهما) ؛ فلا يَرِدُ : أنَّهُ شاملٌ للجملة ؛ لأنَّها لا تقبلُ شيئاً مِنْ علامات الاسمِ والفعلِ ؛ علىٰ أنَّ في كونها لا تقبل شيئاً مِنْ علامات الاسم نَظَراً ؛ لأنَّها تقبلُ الجرَّ محلّاً بالمضاف إنْ قلنا : إنَّ الجرَّ في كلامه شاملٌ للظاهر وغيرِهِ لا خاصٌّ بالظاهر ، علىٰ ما يُفِيدُهُ كلامُ المُحشِّي هناك[1] .

❋ قوله : (وهو تعريفٌ بالأعمِّ) هـٰذا ينفعُ في دَفْعِ إيرادِ الجملة أيضاً .

❋ قوله : (مِنْ باب « عَلِمَ يَعلَمُ ») لا يُوافِقُهُ في المصدر ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ مِنْ باب (فَرِحَ يَفرَحُ) ، قاله بعضُ الأفاضل[2] ، وفي « القاموس » (« شَمِمْتُهُ » بالكسر « أَشَمُّهُ » بالفتح ، و« شَمَمْتُهُ أَشُمُّهُ » بالضمِّ « شَمّاً ») انتهىٰ[3] .

---

(١) انظر (١/٢٥٧ـ٢٥٩ ، ٢٦٦) .

(٢) انظر « شرح الأشموني » (١/١٨) ، و« حاشية الخضري » (١/٣٧) .

(٣) القاموس المحيط (٤/١٣٤) .

مِنْ باب (نَصَرَ يَنصُرُ) ، ومع كونِ الأُولىٰ هي الفُصْحىٰ : فهي المُستحسَنةُ في البيت ؛ لِمَا يلزمُ على اللغةِ الثانيةِ مِنْ سِنادِ التوجيهِ الذي هو عيبٌ من عيوب القافية[1] .

قال العلَّامةُ الفارِضيُّ في « شرحه » : (ويجوزُ أنْ يكونَ « يَشَم » مضارعَ « شامَ البرقَ يَشَامُهُ » : إذا رآه ، ومثَّل به الشيخُ ـ يعني : الناظمَ ـ على هيئته التي يكونُ فيها مجزوماً ؛ فقال : « كيَشَم » ؛ أي : كقولك في « يشامُ » مجزوماً : « يَشَم » على الحكاية ؛ كما تقولُ في « ينالُ » مجزوماً : « يَنَلْ ») انتهىٰ[2] .

❀ قوله : (وماضيَ الأَفْعالِ) مِنْ إضافة الخاصِّ للعام إنْ أُرِيدَ مطلقُ

فهو على اللغة الأُولىٰ مِنْ باب (سَمِعَ يَسمَعُ) ، فما اعترضَ به وقع فيه .

❀ قوله : (مِنْ سِنادِ التوجيهِ) ؛ وهو اختلافُ حركةِ ما قبلَ الرَّوِيِّ المُقيَّد[3] .

---

(١) وسِناد التوجيه : هو أن يكون قبل حرف الروي المُقيَّد فتحةٌ مع ضمة أو كسرة ، وكان الأخفشُ لا يراه سِناداً ؛ لكثرته في أشعار العرب . انظر « الكافي في العروض والقوافي » (ص١٦٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤) .

(٣) انظر التعليق السابق قبل قليل .

. . . . . . بـالتـا مِـزْ وَسِـمْ   بالنُّونِ فعلَ الأمرِ إنْ أمرٌ فُهِمْ

الأفعال ، أو مِنْ إضافة الصفةِ للموصوف إنْ أُرِيدَ به نوعٌ خاصٌّ منها ، وهو مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (مِزْ) .

❀ قوله : (بالتا) أل فيه : للعهد الذِّكْريِّ ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ للجنس ؛ لدخول التاءِ الخاصَّةِ بالأسماء فيه . انتهىٰ « ياسين »[1] .

❀ قوله : (إنْ أمرٌ فُهِمْ) فيه دورٌ ؛ لأخذه الأمرَ في تعريف فعل الأمر .

وأُجِيبَ : بأنَّه تعريفٌ للأمر الاصطلاحيِّ بالأمر اللغويِّ ، أو بأنَّ المُرادَ بالأمر الثاني : ماصَدَقُهُ ؛ أي : أفرادُهُ ، وبالأوَّل : مفهومُهُ .

❀ قوله : (فُهِمْ) ؛ أي : مِنَ اللفظ ؛ أي : مِنْ صيغته ؛ فلا يَرِدُ المضارعُ

❀ قوله : (مِنْ إضافة الصفةِ للموصوف) الأَوْلىٰ : جَعْلُ الإضافةِ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ لأنَّ إضافةَ الصفةِ للموصوف سماعيَّةٌ لا يُقاسُ عليها .

❀ قوله : (للعهد الذِّكْريِّ) ؛ أي : التاءِ المُتقدِّمةِ بنَوْعَيْها ؛ استعمالاً للمُشترَك في مَعْنَيَيْهِ .

❀ قوله : (أو بأنَّ المُرادَ بالأمر الثاني . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الجوابُ غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ العلامةَ لا تُميِّزُ الماهيَّةَ الذِّهْنيَّة ، بل الأفرادَ ، والذي يظهرُ : أنَّ جوابَهُ معكوسٌ ؛ فقولُهُ : (بالأمر الثاني) صوابُهُ : (الأوَّل) ، وقولُهُ : (وبالأوَّل) صوابُهُ : (وبالثاني) ، تأمَّلْ .

---

(1) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٠) .

يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ الحرف يمتازُ عن الاسم والفعل : بخُلُوِّهِ عن علامات الأسماء وعلاماتِ الأفعال .

ثمَّ مَثَّلَ بـ (هل) و(في) و(لم) مُنبِّهاً علىٰ أنَّ الحرفَ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ : مُختصٌّ ، وغيرُ مُختصٍّ ، فأشار بـ (هل) : إلىٰ غير المُختصِّ ؛ وهو الذي يدخلُ على الأسماءِ والأفعالِ ؛ نحوُ : (هل زيدٌ قائمٌ ؟) ، و(هل قام زيدٌ ؟) .

وأشار بـ (في) و(لم) : إلى المُختصِّ ؛ وهو قسمانِ : مُختصٌّ بالأسماء ؛ كـ (في) ؛ نحوُ : (زيدٌ في الدار) ، ومُختصٌّ بالأفعال ؛ كـ (لم) ؛ نحوُ : (لم يَقُمْ زيدٌ)[1] .

المقرونُ بلام الأمر ؛ لأنَّ دلالتَهُ مِنَ اللام لا مِنَ الصيغة .

ويدخلُ في كلامه : ما استُعمِلَ مِنْ صِيَغِ الأمر في غير الأمر مجازاً ؛ كالإباحة ؛ نحوُ : (جالسِ الحسنَ أو ابنَ سيرينَ) ، والتهديدِ ؛ نحوُ : ﴿ ٱعۡمَلُواْ مَا شِئۡتُمۡ ﴾ [فصلت : ٤٠] ؛ لأنَّ استعمالَ اللفظِ في معنىً مجازيٍّ لا يمنعُ فهمَ المعنى الحقيقيِّ منه ، فتأمَّلْ .

---

(١) واعلَمْ : أنَّ حقَّ غيرِ المُختصِّ ألَّا يعملَ شيئاً ، وأنَّ المُختصَّ بالأسماء يعملُ فيها الجرَّ ؛ نحوُ : ﴿ وَفِي ٱلسَّمَآءِ رِزۡقُكُمۡ ﴾ [الذاريات : ٢٢] ، أو يعملُ فيها النصبَ والرفعَ ؛ كـ (إنَّ) وأخواتها ، وقد يكونُ مُختصّاً بها ولا يعمل ؛ كلام التعريف ، وأنَّ المختصَّ بالأفعال يعمل فيها الجزم ؛ كـ (لم) ؛ نحوُ : ﴿ لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ﴾ [الإخلاص : ٣] ، أو يعملُ فيها النصبَ ؛ نحوُ : ﴿ لَن يَنَالَ ٱللَّهَ لُحُومُهَا ﴾ [الحج : ٣٧] ، وقد يكونُ مُختصّاً بها ولا يعمل ؛ كـ (قد) والسين و(سوف) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٤٣) .

ثمَّ شَرَعَ في تبيينِ أنَّ الفعل ينقسمُ إلىٰ ماضٍ ومضارع وأمر ، فجَعَلَ علامةَ المضارع : صِحَّةَ دخولِ (لم) عليه ؛ كقولك في (يَشُمُّ) : (لم يَشُمَّ) ، وفي (يضربُ) : (لم يضربْ) ، وإليه أشار بقوله : (فعلٌ مضارعٌ يَلِي « لم » كـ « يَشَمْ ») .

ثمَّ أشارَ إلىٰ ما يُميِّزُ الفعلَ الماضيَ بقوله : (وماضيَ الأفعالِ بالتا مِزْ) ؛ أي : مَيِّزْ ماضيَ الأفعال بالتاء ، والمُرادُ بها : تاءُ الفاعل ، وتاءُ التأنيثِ الساكنةُ ، وكلٌّ منهما لا يدخلُ إلا علىٰ ماضي اللفظ ؛ نحوُ : (تباركتَ يا ذا الجلالِ والإكرام) ، و(نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) ، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ)[1] .

ثمَّ ذَكَرَ في بقيَّة البيت أنَّ علامةَ فعلِ الأمر : قَبُولُ نونِ التوكيد ، والدَّلالةُ

❋ قوله : (أي : مَيِّزْ) أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ (مِزْ) في كلام المصنف فعلُ أمرٍ مِنْ (مازَ يَمِيزُ) مِنْ باب (باع) ؛ بمعنى : افصِلْهُ عن غيره .

---

(١) ذهب ابن هشام في « الأوضح » (١/ ٢٨) تبعاً للناظم في « شرح الكافية الشافية » (١/ ١٦٧) . إلىٰ أنَّ (تبارك) لا يلحقُهُ تاءُ التأنيث الساكنةُ ، و(نعم) و(بئس) لا يلحقُهُما تاءُ الفاعل ، ونقل الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٤٥) عن الشهاب البجائي في « شرحه على الآجُرُّوميَّة » . . أنَّ (تبارك) يقبل التاءين ؛ تقولُ : (تباركتَ يا أللهُ) ، و(تباركتْ أسماءُ الله) ، ثمَّ عقَّبه بقوله : (وهٰذا إن كان مسموعاً فذاك ، وإلا فاللغةُ لا تثبت بالقياس) ، وردَّهُ الشَّنَوَانيُّ نقلاً عن ابن جماعة ـ كما في « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ٤٥) ـ بقوله : (لا نُسلِّمُ أنَّهُ قياسٌ في اللغة ؛ لجواز أنْ يكونَ ذلك مِنْ قَبيل الاستقراء ، وما ذكره محقق له ، ولو سُلِّم فلا نُسلِّمُ أنَّ القياسَ في اللغة مُمتنعٌ ، ولو سُلِّم أنَّهُ مُمتنعٌ لٰكن لا يمتنعُ مطلقاً ، بل في المدلولات ، أمَّا في الأحكام ـ كما هنا ـ فلا يمتنعُ) .

على الأمرِ بصيغته[1] ؛ نحوُ : (اضرِبَنْ) و(اخرُجَنَّ) ، فإن دلَّتِ الكلمةُ على أمر ولم تقبلْ نونَ التوكيدِ . . فهي اسمُ فعلٍ ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله :

١٤ـ والأمرُ إنْ لم يَكُ للنُّونِ . . . .

❀ قوله : (والأمرُ . . .) إلىٰ آخره : (الأمرُ) : مبتدأ ، خبرُهُ : (هو اسمٌ) ، وجوابُ الشرط : محذوفٌ دلَّ عليه الخبرُ ، وغَلِطَ مَنْ قال : (إنَّ قولَهُ : « هو اسمٌ » جوابُ الشرط ، وحُذفت منه الفاءُ) ؛ إذ القاعدةُ : أنَّهُ متى

❀ قوله : (وغَلِطَ مَنْ قال : إنَّ قولَهُ : « هو اسمٌ » جوابُ الشرط . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ لا وجهَ لارتكاب الضرورة ـ وهي حذفُ الفاء ـ مع إمكانِ حَمْلِ الكلامِ على الجائز اختياراً ؛ وهو الوجهُ الأوَّل ؛ لأنَّ حذفَ الجوابِ جائزٌ في الاختيار إذا كان فعلُ الشرطِ ماضياً لفظاً ، أو معنىً ، كما هنا ، فكيف يُعدَلُ عنه إلى الاضطرار ؟!

وأمَّا تجويزُ صاحبِ « المغني » في قول ابنِ مُعْطٍ : [من الرجز]

اللفــظُ إنْ يُفِــدْ هــوَ الكــلامُ

أنْ يكونَ (هو الكلامُ) جواباً حُذِفتْ فاؤُهُ للضرورة ، وجملةُ الشرطِ وجوابِهِ خبرَ (اللفظ) ، وأن يكونَ خبراً والجوابُ محذوفاً . . فلأنَّ الضرورةَ لازمةٌ له علىٰ كلِّ حال[2] ؛ إذ جملةُ (هو الكلامُ) إنْ جُعِلتْ جواباً . . كان فيه

---

(١) أي : يُشترَطُ اجتماعُ كلتا العلامتَينِ في اللفظ حتىٰ يصدُقَ عليه أنَّهُ فعل أمر .
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٨١٢ ـ ٨١٣) ، وانظر « الدرة الألفية » (ص١٧) .

اجتمع مبتدأٌ وشرطٌ وكان المبتدأُ مُقدَّماً : فإن لم يقترنْ ما بعدَهُ بالفاء ، ولم يكن صالحاً لأنْ تُباشِرَهُ الأداةُ . . كان خبراً وجوابُ الشرطِ محذوفاً ، وإنِ اقترنَ بالفاء أو كان صالحاً لأنْ تُباشِرَهُ الأداةُ . . جُعِلَ جوابَ الشرط ، وكان الخبرُ محذوفاً .

ثمَّ إنَّ في الكلام حذفَ مضافٍ ، تقديرُهُ : (ومُفهِمُ الأمرِ) ؛ فالمُرادُ : الأمرُ اللغويُّ ؛ وهو الطلبُ ، وإنَّما احتيج إلىٰ هـٰذا ؛ ليندفعَ التنافي بين قوله : (والأمرُ) ، وقولِهِ بعدُ : (هو اسمٌ) ، ولا يَرِدُ عليه لامُ الأمر ؛ فإنَّها دالَّةٌ على الطلب وضعاً لـٰكنَّها مُفتقِرةٌ إلىٰ ما تدخلُ عليه ، والكلامُ إنَّما هو فيما

ضرورةُ حَذْفِ الفاء ، أو خبراً . . كان فيه ضرورةُ حَذْفِ الجواب ؛ إذ شرطُ حذفِهِ اختياراً : مُضِيُّ فعلِ الشرط لفظاً أو معنىً ، وبهـٰذا يندفعُ ما للصبَّان[1] .

❁ قوله : (كان خبراً وجوابُ الشرطِ محذوفاً) ؛ أي : إن كان فعلُ الشرطِ ماضياً لفظاً أو معنىً ، وإلاَّ فيجوزُ جَعْلُهُ جواباً ، والخبرُ محذوفٌ ؛ لأنَّ الضرورةَ حينئذ لازمةٌ علىٰ كلِّ حال ، كما تقدَّم عن « المغني »[2] .

❁ قوله : (جُعِلَ جوابَ الشرط ، وكان الخبرُ محذوفاً) الصحيحُ ـ كما في « المغني » ـ : أنَّ الخبرَ هو مجموعُ الشرطِ وجوابِهِ[3] ، لا محذوفٌ .

❁ قوله : (ومُفهِمُ الأمرِ . . .) إلىٰ آخره ، ولا يصحُّ أنْ يُرادَ مِنَ الأمر : الأمرُ الاصطلاحيُّ الذي هو الصِّيغةُ ؛ لأنَّهُ يُنافي قولَهُ : (إن لم يكُ للنون مَحَل فيه) ؛ لأنَّهُ متىٰ كان اصطلاحياً قَبِلَ النونَ .

(١) حاشية الصبان (١/ ٩٣) .

(٢) انظر (١/ ٢٠٧) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٨١٣) .

. . . . مَحَــلْ فيهِ هُوَ اْسمٌ نحوُ (صَهْ) . . . . .

دلَّ علىٰ ذلك استقلالاً .

❁ قوله : (مَحَلْ) ؛ أي : حُلُولٌ ؛ فهو مصدرٌ ، أو مكانُ حُلُولٍ ؛ فهو اسمُ مكانٍ ؛ فـ (فيه) على الأوَّل : مُتعلِّقٌ به ، وعلى الثاني : بمحذوف ؛ أي : أعني : فيه ؛ لأنَّ أسماءَ المكان لا تعمل .

❁ قوله : (نحوُ) بالرفع : خبرُ محذوفٍ تقديرُه : (وذلك نحوُ) ، وبالنصب : مفعولٌ لفعلٍ محذوفٍ ؛ أي : أعني ، أو : انحُ .

❁ قوله : (صَهْ) بسكون الهاء ، وكان الأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بنحو (نَزَالِ) و(دَرَاكِ) ؛ لأنَّ اسميةَ ما ذكره معلومةٌ مما تقدَّمَ ؛ لأنَّهما يقبلانِ التنوينَ .

❁ قوله : (أو مكانُ حُلُولٍ) لعلَّ المُرادَ بمكان الحُلُول : الحرفُ الأخير الذي يصحُّ أنْ تتصلَ به النونُ ، أو المكانُ التخييليُّ .

❁ قوله : (وعلى الثاني : بمحذوف) لا حاجةَ لتعلُّقه بمحذوفٍ ؛ لأنَّ الظرفَ ممَّا يَكْفيه رائحةُ الفعل ، فيجوزُ تعلُّقُهُ باسم المكان .

❁ قوله : (مفعولٌ لفعلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مفعولٌ به ، أو مطلقٌ ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ، وقد يُقالُ : هو مفعولٌ به علىٰ كلِّ حالٍ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (مثل) ، لا بمعنى الحَدَث على الثاني حتىٰ يكونَ مفعولاً مطلقاً .

❁ قوله : (وكان الأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بنحو « نَزَالِ » . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ المقصودَ : بيانُ اسمِ الفعل ، وليس كذلك ، بل المقصودُ : بيانُ نَفْيِ

. . . . و(حَيَّهَلْ)

فـ (صَهْ) و(حيَّهَل) : اسمانِ وإن دلَّا على الأمر ؛ لعدم قَبُولِهما نونَ التوكيد ؛ فلا تقولُ : (صَهَنَّ) ، ولا (حَيَّهَلَنَّ) ، . . . .

---

* قوله : (و« حَيَّهَلْ ») معناه : أَقْبِلْ ، ويتعدَّىٰ بـ (علىٰ) ، أو : قَدِّمْ ، يتعدَّىٰ بنفسه ، أو : عَجِّلْ ، ويتعدَّىٰ بالباء ؛ ومنه : (إذا ذُكِرَ الصالحون فحَيَّهَل بعُمَرَ)[1] .

واللامُ في (حَيَّهَلْ) يحتملُ : أنْ تكونَ ساكنةً في كلام الناظم ، وأنْ تكونَ مفتوحةً مُنوَّنةً ، وبلا تنوينٍ ، كما أفاده الغَزِّيُّ ، والاحتمالُ الثاني بعيدٌ ؛ لِمَا فيه مِنَ الوقف على المنصوب المُنوَّنِ بصورة المرفوع والمجرور .

فعليَّةِ الأمر عمَّا انتفىٰ فيه جزءُ علامةِ فعل الأمر ؛ وهو قَبُولُ النون ، والتمثيلُ لِمَا انتفتْ فعليَّتُهُ بواضحِ الاسميَّةِ . . أَوْلىٰ مِنَ التمثيل بما هو خَفِيُّها .

* قوله : (يحتملُ : أنْ تكونَ ساكنةً في كلام الناظم) ؛ أي : ساكنةَ الأصل ، وكذا قولُهُ : (وأنْ تكونَ مفتوحةً . . .) إلىٰ آخره ، وإلا فهي ساكنةٌ الآنَ في كلام الناظم علىٰ كلِّ حال .

* قوله : (لِمَا فيه مِنَ الوقف على المنصوب المُنوَّنِ) الأَوْلى : المفتوح المُنوَّن ؛ إذ هي مبنيَّةٌ معَ التنوين .

---

(١) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٢٦٣٨) ، وأحمد في « فضائل الصحابة » (٣٤٠) ،والحاكم في « المستدرك » (٣/ ٩٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٩/ ١٨٠) من كلام سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

واعلَمْ : أنَّهُ كما ينتفي كونُ الكلمةِ الدالَّةِ على الطَّلَب فعلَ أمرٍ عندَ انتفاءِ قَبولِ النون . . ينتفي كونُ الكلمةِ الدالَّةِ علىٰ معنى المضارع فعلاً مضارعاً عندَ انتفاءِ قَبولِ (لم) ؛ كـ (أَوَّه) بمعنىٰ : أتوجَّعُ ، و(أُفٍّ) بمعنىٰ : أتضجَّرُ ، وينتفي كونُ الكلمةِ الدالَّةِ علىٰ معنى الماضي فعلاً ماضياً عندَ انتفاءِ قَبول التاءِ لغير عارضٍ ؛ كـ (هيهاتَ) بمعنىٰ : بَعُدَ ، و(شتَّانَ) بمعنى : افترقَ ؛ فهـٰذه أيضاً أسماءُ أفعالٍ ، قال ابنُ غازٍ : ولو شاء التصريحَ بالثلاثة لقال :

وما يَكُنْ منها لِذِي غيرِ مَحَلْ فاْسمٌ كـ (هيهاتَ) و(وَيْ) و(حَيَّهَلْ)[1]

فإنِ انتفىٰ قَبُولُ الفعلِ التاءَ لعارض ؛ كما في (أفعل) في التعجُّب ، و(ما عدا) و(ما خلا) و(حاشا) في الاستثناء ، و(حبَّذا) في المدح . . فإنَّها

❀ قوله : (منها) ؛ أي : مِنَ الكلمات الدالَّةِ علىٰ معاني الأفعالِ الثلاثة ، وقولُهُ : (لِذِي) ؛ أي : لهـٰذه العلاماتِ المذكورةِ للفعل .

ولا يخفىٰ أنَّ مَرجِعَ ضمير (منها) الذي بيَّنَّاه لا يكادُ يُفهَمُ مِنْ كلام المُصنِّف لو أتىٰ بهـٰذا البيت ، ولا يفهمُ ما يَصلُحُ له إلا عالمٌ بحُكْمِ أسماءِ الأفعال ؛ مِنْ أنَّها دالَّةٌ علىٰ معاني الأفعال ؛ فقد أَحْسَنَ المُصنِّفُ حيثُ لم يُصرِّحْ بالثلاثة علىٰ هـٰذا الوجه ، وكان الأحسنُ أنْ يقولَ :

وما نأىٰ عنها على الأفعالِ دَلّْ فاْسمٌ كـ (هيهاتَ) و(وَيْ) و(حَيَّهَلْ)

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ١٨٧) .

وإنْ كـانـتْ (صَـهْ) بمعنى : (اسكُـتْ) ، و(حيَّهـلْ) بمعنى : (أَقْبِـلْ) ؛ فالفارقُ بينهما : قَبُولُ نونِ التوكيدِ وعدمُهُ ؛ نحوُ : (اسْكُتَنَّ) و(أَقْبِلَنَّ) ، ولا يجوزُ ذلك في (صه) و(حَيَّهل) .

أفعالٌ ماضيةٌ مع أنَّها لا تقبلُ التاءَ ، لـكن عدمُ قَبُولِ التاءِ عارضٌ نَشَأَ مِنِ استعمالها في التعجُّب والاستثناء والمدح ، بخلاف أسماءِ الأفعال ؛ فإنَّها غيرُ قابلةٍ التاءَ لذاتها .

* **قوله : (وإنْ كانتْ « صَهْ » بمعنى : « اسكُتْ »...) إلى آخره..**

جَزْيٌ على الصحيح ؛ مِنْ أنَّ مدلولَ اسمِ الفعلِ هو الفعلُ ، كما سيأتي بيانُهُ[1] ، والله تعالى أعلم .

....

* * *

(١) انظر (٤/ ٥٦٤ـ ٥٦٥) .

المعرب والمبني

(المُعرَبُ والمَبْنيُّ)

❁ قوله : (المُعرَبُ والمَبْنيُّ) قال بعضُهُم : (أي : مِنَ الاسم) ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ تكلَّم في هـٰذا الباب أيضاً على المعرب والمبنيِّ مِنَ الأفعال ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ذِكْرَهُما هنا استطراديٌّ .

[المعربُ والمَبْنيُّ]

❁ قوله : (مِنَ الأفعال) ؛ أي : بقوله : (وفعلُ أمرٍ ومُضِيٌّ بُنِيا وأَعْرَبُوا مضارعاً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وعلى المبنيِّ مِنَ الحروف بقوله : (وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبِنَا) ؛ فالمُرادُ : المعربُ مِنَ الكلمة ، والمبنيُّ منها .

❁ قوله : (استطراديٌّ) ؛ أي : ومحلُّ ذلك : بابُ إعرابِ الفعل الآتي ، وعلامةُ كونِهِ استطرادياً : أنَّهُ بيَّن وجهَ الإعرابِ في الاسم وسببَهُ ، والبناءِ فيه كذلك ، بخلاف الفعل ؛ فإنَّهُ ذَكَرَ المعربَ منه والمبنيَّ مِنْ غير تعرُّضٍ لسبب الإعرابِ فيه والبناء ، وهـٰذا ظاهرٌ في أنَّ ذِكْرَهُما في هـٰذا الباب ليس للذَّات .

وقد يُقالُ : إنَّ بابَ إعرابِ الفعل الآتيَ إنَّما هو لبيان أنَّ رفعَ المضارعِ بكذا ونصبَهُ بكذا وجزمَهُ بكذا ، ودعوىٰ أنَّ المُصنِّفَ أهملَ الكلامَ في المعرب

والمعربُ والمبنيُّ : مُشتقَّانِ مِنَ الإعراب والبناء .

وللإعراب مَعانٍ في اللغة ؛ منها : الإبانةُ ، والتحسينُ ، والإزالةُ ، وأمَّا اصطلاحاً : ففيه مذهبانِ :

والمبني مِنَ الفعل في موضعه لذِكْرِهِ هنا استطراداً . . تحتاجُ إلىٰ بيانِ أنَّ موضعَ ذلك هو ما يأتي ، دونَ هـٰذا الموضع .

❁ قوله : (والمعربُ والمبنيُّ : مُشتقَّانِ . . .) إلىٰ آخره : المعربُ الذي هو مِنْ أوصاف الاسمِ يجوزُ أنْ يكونَ مُشتقّاً مِنَ الإعراب بمعنى الإبانةِ أو الإزالة ، والمعربُ حينئذٍ اسمُ مكانٍ ؛ لأنَّهُ لصلاحيَته للإعراب صار محلاًّ لإبانة المعاني المُعتورةِ عليه مِنَ الفاعليّة والمفعوليّةِ والإضافة ، وإزالةِ التباسِ بعضِها مع بعض ، أو بمعنى التحسين ؛ لأنَّهُ وَقَعَ عليه التحسينُ بإزالة الالتباسِ ؛ فهو علىٰ هـٰذا اسمُ مفعولٍ ، أو لأنَّهُ لصلاحيَته لذلك صار محلاًّ له ؛ فهو اسمُ مكانٍ .

ولا يصحُّ اشتقاقُهُ مِنَ الإعراب بالمعنى الاصطلاحيِّ بمعنىٰ (ما جيء به . . .) إلىٰ آخره ، كما هو واضحٌ ، ولا بمعنىٰ (تغييرِ أواخرِ الكَلِم . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المُغيَّرَ ـ بصيغة اسم المفعول ـ حقيقةً هو الآخِرُ لا الاسمُ ؛ إنْ أُبقي التغييرُ علىٰ ظاهره ، ففي جعله صفةً للاسم علىٰ هـٰذا تسامحٌ ، فإنْ أُوِّل بـ (التغيُّر) وَرَدَ عليه : أنَّ التغيُّرَ وإن كان معنىً مصدرياً إلا أنَّ تغيُّرَ الآخِرِ ليس معنىً [اصطلاحيّاً] حتىٰ يكونَ الإعرابُ مصدراً[1] ، فلا يجوزُ الاشتقاقُ منه أصلاً إلا باعتبار النسبةِ إليه باعتبار تحقُّقِهِ فيه ؛ كما في قولهم : (ليلٌ مُقمِرٌ) ؛

---

(١) في (ط) : (حديثاً) بدل (اصطلاحيّاً) .

. . . .

أحدُهُما : أنَّهُ لَفْظيٌّ ، واختاره الناظمُ ، وعرَّفه في « التسهيل » : بأنَّهُ ما جِيءَ به لبيان مُقتضى العامل ؛ مِنْ حركةٍ ، أو حرف ، أو سكون ، أو حذف[1] .

والثاني : أنَّهُ مَعْنويٌّ[2] ، واختاره كثيرونَ[3] ، وعرَّفوه : بأنَّهُ تغييرُ أواخرِ الكَلِمِ لاختلافِ العواملِ الداخلةِ عليها لفظاً أو تقديراً .

أي : ذو قمرٍ باعتبار تحقُّقِهِ فيه ، وحينئذٍ : يكونُ القياسُ كسرَ الراء لا فتحَها .

ولا يخفىٰ أنَّ التغيُّرَ صفةٌ للآخِرِ ، لا للاسم المُعرَب ، فبعدَ تقييدِ التغيُّر بالآخِرِ لا يصيرُ صفةً للاسم ، كما حقَّقه السيِّدُ الشريفُ في تعريف الدَّلالة .

نعم ؛ إنَّهُ يستلزمُ وصفاً اعتبارياً للاسم ؛ وهو كونُهُ بحيثُ يتغيَّرُ آخرُهُ ، إلا أنَّهُ ليس معنى الإعرابِ الاصطلاحيِّ ، ففي جَعْله صفةً للاسم علىٰ هـٰذا تسامحٌ .

والمبنيُّ الذي هو مِنْ أوصاف الاسمِ أيضاً . . لا يجوزُ اشتقاقُهُ مِنَ البناء بالمعنى اللغويِّ الذي هو (وضعُ شيءٍ . . .) إلىٰ آخره ، ولا مِنَ البناء بالمعنى الاصطلاحيِّ بمعنىٰ (ما جيء به . . .) إلىٰ آخره ، كما هو واضحٌ ، ولا بمعنىٰ (لزومِ آخِرِ الكلمة . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ لازمٌ لا يُشتقُّ منه اسمُ المفعول .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٧) ، ويُعرَّف أيضاً : بأنَّهُ أثرٌ ظاهرٌ أو مُقدَّر يجلبه العامل في آخر الكلمة ، وانظر « شرح التسهيل » (١/٣٣) .

(٢) وتكون الحركاتُ دلائلَ عليه .

(٣) ومنهم ابن يعيش في « شرح المفصل » (١/١٩٧) ، والجزولي في « مقدمته » (ص٧) ، وهو ظاهر مذهب سيبويه ، كما في « شرح الأشموني » (١/١٩) .

والبناءُ في اللغة : وَضْعُ شيءٍ علىٰ شيء علىٰ صفةٍ يُرادُ بها الثبوتُ ، وفي الاصطلاح : عرَّفه في « التسهيل » : بأنَّهُ ما جِيءَ به لا لبيان مُقتضى العامل ؛ مِنْ شَبَهِ الإعراب[1] ، وليس حكايةً أو إتباعاً أو نقلاً أو تخلُّصاً مِنْ سكونَيْنِ[2] ؛ فعلىٰ هـٰذا : هو لفظيٌّ .

وقيل : هو معنويٌّ ، وعليه : فيُعرَّفُ : بأنَّهُ لُزُومُ آخِرِ الكلمةِ حركةً أو سكوناً لغير عاملٍ أو اعتلالٍ .

وإنَّما قدَّم المُصنِّفُ المعربَ على الإعراب الآتي في قوله : (والرفْعَ والنصبَ اجعلَنْ إعرابا) ؛ ضرورةَ تقدُّمِ المحلِّ على الحالِّ ؛ إذ الإعرابُ

نعم ؛ في « موادِّ الجامي » : أنَّ (المبنيَّ) مُشتقٌّ مِنَ (البناء) بالمعنى المصدريِّ المقصودِ منه قرارُ المبنيِّ وعدمُ تغيُّره ، بعدَ نقله مِنْ معناه الحقيقيِّ إلىٰ صوغ الكلمةِ في قالب هيئةٍ لا يتغيَّرُ ؛ لمناسبة اشتمالِهِ علىٰ ما هو الغرضُ مِنَ المعنى الحقيقيِّ ؛ أعني : القرارَ وعدمَ التغيُّر ؛ وذلك لأنَّهُ شُبِّهَ صوغُهُ في قالب هيئةٍ لا يتغيَّرُ بالبناء .

❋ قوله : (حركةً أو سكوناً) ؛ أي : أو حرفاً ، أو حَذْفاً .

❋ قوله : (وإنَّما قدَّم المُصنِّفُ المعربَ على الإعراب. . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ لم يتكلَّمْ على البناء ، وهو كذلك ، وقولُهُ فيما يأتي : (والأصلُ

---

(١) قوله : (مِنْ شَبَه) يجوزُ أن يُقرَأَ أيضاً : (مِنْ شِبْه) بكسر فسكون ، كما أفاده الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٩٩) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٠) .

١٥ـ والِاسْمُ منهُ مُعرَبٌ ومَبْنِي   لِشَبَهٍ مِنَ الحُرُوفِ مُدْنِي

يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ الاسمَ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ :

عَرَضٌ لا بدَّ له مِنْ محلٍّ يقومُ به ؛ وهو المعرب ، وأيضاً : فلا يُهتدىٰ إلىٰ معرفة الحُكْم بقَبول الأثَرِ إلا بعدَ معرفة القابل ، كما أفاده بعضُ المُحقِّقينَ[١] .

❀ قوله : (والِاسْمُ منهُ مُعرَبٌ) ؛ أي : بعضُهُ معربٌ على الأصل ، ومنه ـ أي : وبعضُه الآخَرُ ـ مبنيٌّ علىٰ خلاف الأصل ، أفاده الأُشْمُونيُّ[٢] .

وهٰذا الحَصْرُ مأخوذٌ مِنْ قرينةٍ خارجيَّةٍ ، وإلا فالعبارةُ لا تُفِيدُ ذلكَ ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ لا واسطةَ بينَهُما على الصحيح ، وأنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ ـ . . . .

في المبنيِّ أنْ يُسكَّنا ، ومنه ذو فتح . . .) إلىٰ آخره[٣] . . تَكَلَّمَ على المبنيِّ ، لا على البناء وإنْ لَزِمَ .

❀ قوله : (مِنْ قرينةٍ خارجيَّةٍ) ؛ وهي قولُهُ : (ومُعرَبُ الأسماءِ . . .) إلىٰ آخره ، بعدَ جَعْلِهِ البناءَ لشبه الحرف .

❀ قوله : (وأنَّ الأسماءَ قبلَ التركيبِ) ؛ أي : كـ (زيدْ ، بكرْ)[٤] ، واسمَيْ (جئتَنا) ، وكـ (أنت) ، و(هو) .

---

(١) عزاه الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٩٦) إلى ابن قاسم العبادي .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٠) .
(٣) انظر (١/ ٣٦٠ـ٣٦٨) .
(٤) في النسخ : (زيد وبكر) ، والمثبت من « شرح الرضي » (١/ ٥٣) ، ومثل ذلك في الموضعين الآتيين .

كفواتح السور[1] ـ لا تخرجُ عنهما ، خلافاً لابن عُصْفُورٍ ؛ فإنَّهُ اختار أنَّها قسمٌ ثالثٌ ؛ لا معربٌ ولا مبنيٌّ[2] ، ....

وقولُهُ : (لا تخرجُ عنهما) ؛ إذ بعضُها معربٌ ـ وهو ما سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحرف ؛ كـ (زيد) ـ وبعضُها مبنيٌّ ؛ وهو ما أَشْبَهَ الحرفَ شَبَهاً مُدنِياً ؛ كاسمَيْ (جئتَنا) ، و(أنتَ) ، و(هو) ، علىٰ ما يأتي .

وقولُهُ : (فإنَّهُ اختار أنَّها قسمٌ ثالثٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اختار أنَّ الأسماءَ قبلَ التركيب . . . إلىٰ آخره ، لٰكنَّ المُرادَ بها في كلام ابنِ عُصْفُورٍ وكلامِ الناظمِ وغيرِهِ . . المذكورُ بعَدُّ[3] ؛ نحوُ : (زيدْ ، بكرْ) ؛ لا نحوُ اسمَيْ (جئتَنا) و(أنت) و(هو) .

وحينئذٍ : فتحصَّل : أنَّ في نحوِ (زيدْ ، بكرْ) ، لا نحوِ اسمَيْ (جئتَنا) و(أنت) و(هو) . . ثلاثةَ مذاهبَ :

(١) أي : إذا اعتبرناها من المتشابه ، أمَّا إنْ جُعلت أسماءً للسور أو للقرآن مثلاً . . فليستْ مِنْ هٰذا القَبيل ، بل هي مبتدأٌ ، أو خبر ، أو مفعولة لمحذوف ، أو مجرورة بحرفِ قسمٍ مُقدَّر .

(٢) أورده المرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٢٩٧) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٢) : (وقولُ ابن عصفور : « إنَّ الأسماءَ قبل التركيب لا معربةٌ ولا مبنيّةٌ » . . ليس قولاً بالواسطة ؛ لإمكان حَمْلِهِ علىٰ أنَّ المُرادَ : غيرُ معربة بالفعل ، فيوافق قولَ الزمخشري في الأعداد المسرودة : « إنَّها معربةٌ حكماً » ؛ أي : قابلةٌ له إذا رُكِّبت ؛ لسلامتها من شبه الحرف ، وتأثُّرها بالعوامل إذا دخلت عليها) .

(٣) أي : الذي يُذكَرُ معدوداً ، وفي (ي) : (المركوز) بدل (المذكور) .

ومذهبُ الناظمِ وغيرِهِ : أنَّها مبنيَّةٌ ؛ لشَبَهِها بالحروف المهملة في أنَّها ليست عاملةً ولا معمولةً[1] .

قلتُ : قال بعضُ مشايخِنا : (هـٰذا الخلافُ لفظيٌّ ؛ فإنَّ مَنْ يقولُ : « إنَّها معربةٌ » معناه : أنَّها قابلةٌ للإعراب ، كما أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء كذلك) ، تأمَّلْ .

وأصلُ (مَبْنِيٍّ) : (مَبْنُوْيٌ) ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً وأُدغمت ، وقُلبتِ الضمةُ كسرةً[2] .

الأوَّلُ : الإعرابُ ؛ بمعنى السلامة مِنْ شَبَهِ الحرف ، وهـٰذا هو المأخوذُ أوَّلاً مِنْ كلام المُحشِّي .

الثاني : مذهبُ ابنِ عُصْفُور .

الثالثُ : مذهبُ الناظمِ وغيرِهِ .

* قوله : (ومذهبُ الناظمِ وغيرِهِ) المُرادُ : غيرٌ مخصوصٌ .

* قوله : (هـٰذا الخلافُ لفظيٌّ) ؛ أي : الخلافُ بينَ الأقوالِ الثلاثة ، وقولُهُ : (قابلةٌ للإعراب) ؛ أي : فلا يُنافي أنَّها ليستْ معربةً بالفعل ؛ أي : ليس موجوداً فيها أَثَرُ العامل ، وقولُهُ : (كما أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء كذلك) ؛ أي : مُرادُهُ : أنَّها قابلةٌ للبناء ؛ فلا يُنافي أنَّها ليستْ مبنيَّةً بالفعل ؛ فحينئذٍ : ترجعُ الأقوالُ إلى القول بالواسطة ، هـٰذا ما يُفهَمُ مِنْ « حواشي المُؤلِّف على

---

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٢١٦) .

(٢) فوزنُ (مَبْنِيٍّ) : (مَفْعُولٌ) .

. . . .

. . . .

القطر » نقلاً عن بعضِ مشايخه[١] .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا الجمع : أنَّ القائلَ بأنَّها مبنيَّةٌ يقولُ : إنَّها مبنيَّةٌ بالفعل ؛ بدليلِ تعليلِ البناء بمُشابهةِ الحروفِ المُهمَلة في أنَّها ليستْ عاملةً ولا معمولة .

ويحتملُ : أنَّ مُرادَهُ بالخلاف : الخلافُ بين القولِ بأنَّها معربةٌ والقولِ بأنَّها مبنيَّةٌ ، وقولُهُ : (كما أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء كذلك) ؛ أي : أنَّ مَنْ يقولُ بالبناء يقولُ بقَبُول الإعراب ؛ فالخلافُ لفظيٌّ بينهما ؛ لاتِّفاقهما علىٰ أنَّها مبنيَّةٌ بالفعل وقابلةٌ للإعراب ، إلا أنَّ الأوَّلَ راعىٰ ما بالقابليَّة فسمَّاها معربةً ، والثانيَ راعىٰ ما بالفعل فسمَّاها مبنيَّةً .

وفيه : أنَّ مَنْ يقول بأنَّها معربةٌ يقولُ بأنَّها سالمةٌ مِنْ شَبَه الحرفِ وقابلةٌ للإعراب ؛ بمعنىٰ أَثَرِ العامل ، وحينئذٍ : فلا يجتمعُ مع القول بالبناء ، والخلافُ اللفظيُّ إنَّما هو بينَ مَنْ يقولُ : إنَّها لا معربةٌ ولا مبنيَّة ، وبينَ مَنْ يقولُ : إنَّها معربةٌ ، هـٰذا وقد كَتَبَ السيِّدُ الحَفْنيُّ علىٰ قولِ الأُشْمُونيِّ : (وبعضُهُم : إلىٰ أنَّها معربةٌ حُكْماً) : (أي : قابلةٌ للإعراب ؛ فالخلافُ بينَهُ وبين ما قبلَهُ لفظيٌّ) ؛ يعني بـ (ما قبلَهُ) : قولَ بعضِهِم : إنَّها موقوفةٌ ؛ أي : لا معربةٌ ولا مبنيَّةٌ ؛ قال : (فإنَّ الأوَّلَ ـ أي : مَنْ يقولُ بالوقف ـ لا ينفي قَبُولَها للإعراب ، والثانيَ لا ينفي كونَها غيرَ معربةٍ ولا مبنيَّةٍ بالفعل ؛ فالخلافُ

---

(١) حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر (ص٩) .

أحدُهُما : المعربُ ؛ وهو ما سَلِمَ مِنْ شَبَهِ الحرف .

والثاني : المبنيُّ ؛ وهو ما أَشْبَهَ الحرفَ ، وهو المَعْنِيُّ بقوله : (لشَبَهٍ مِنَ الحروفِ مُدْني) ؛ أي : لشَبَهٍ مُقرِّبٍ مِنَ الحروف ؛ فعِلَّةُ البناءِ مُنحصِرةٌ

❁ قوله : (أي : لشَبَهٍ مُقرِّبٍ مِنَ الحروف) ؛ لقوَّتِهِ ، والاحترازُ بذلك

بينهما إنَّما هو في التسمية وعدمِها) انتهىٰ[1] .

أي : إنَّ الأوَّلَ لم يُسمِّها مُعربةً ؛ لكونه أراد الإعرابَ بالفعل ، والثانيَ سمَّاها معربةً ؛ لكونه أراد الإعرابَ حُكْماً ؛ فلا خلافَ في الحقيقة ، قال الصبَّانُ : (وكلامُهُ هـٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ القولَينِ مُتَّفِقانِ علىٰ أنَّها معربةٌ بالمعنى المُصطلَحِ عليه في المعرب ؛ وهو ما سَلِمَ مِنْ شَبَه الحرف ، فرجعَ الخلافُ إلىٰ قولَينِ فقط : كونُها مبنيَّةً ؛ لشَبَهها بالحرف ، وكونُها معربةً ؛ لسلامتها مِنْ شَبَهه) انتهىٰ[2] .

وهـٰذا ـ أعني : قولَهُ : (فرجعَ الخلافُ . . .) إلىٰ آخره ـ إنَّما يتفرَّعُ لو كان المُعرَبُ اصطلاحاً لا خلافَ فيه ، فمِنَ الجائزِ أنْ يرجعَ الخلافُ بينَ الأقوالِ الثلاثة . . إلىٰ كونها مبنيَّةً لشَبَهها بالحرف ؛ اعتباراً بالشَّبَه الإهماليِّ ، وكونِها معربةً لسلامتها مِنْ شَبَهِهِ ؛ لعدم الاعتبارِ بالشَّبَه الإهماليِّ ، وعدمِ اعتبارِ طَلَبِ العامل في معنى المعرب اصطلاحاً ، وكونِها واسطةً لاعتبارِ طَلَبِ العامل في معنى المعربِ اصطلاحاً ، وعدمِ اعتبارِ الشَّبَه المذكور .

وأنْ يرجعَ الخلافُ بينها إلىٰ كونها مبنيَّة وكونِها واسطةً ؛ بأنْ يكونَ

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق٣٨ ـ ٣٩) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ١١٠) .

عندَ المُصنِّف رحمه الله تعالىٰ في شَبَهِ الحرف(١) .

ثمَّ نوَّع المُصنِّفُ وجوهَ الشَّبَهِ في البيتَينِ اللذَينِ بعدَ هـٰذا البيت ، وهـٰذا قريبٌ مِنْ مذهب أبي عليٍّ الفارسيِّ ؛ حيثُ جَعَلَ البناءَ مُنحصِراً في شَبَهِ الحرف

منَ الشَّبَه الضعيفِ ؛ وهو الذي عارضه شيءٌ مِنْ خواصِّ الاسم ؛ كـ (أيّ) ؛ فإنَّها مِنَ الموصولات ، وأُعرِبتْ في بعض أحوالها ؛ للزومها الإضافةَ .

❋ قوله : (أبي عليٍّ الفارسيِّ) هو الحسن بنُ أحمدَ ، مات سنةَ سبعٍ وسبعينَ وثلاثِ مئة ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « المُزهِر »(٢) .

أصحابُ القولَينِ الآخَرَينِ جميعاً ممَّنْ يَعتبِرُ في معنى المعرب اصطلاحاً طلبَ العامل .

❋ قوله : (فإنَّها مِنَ الموصولات) ؛ أي : فهي مشابهةٌ للحرف ،

---

(١) أي : كما يفيده قوله : (لشبه . . .) إلىٰ آخره ، مع قوله : (ومعربُ الأسماء . . .) إلىٰ آخره ، كما قرَّره الشارح ، وهـٰذا هو المُختار ، وعليه ابن جني والزجَّاجي وغيرهم ، خلافاً لمن يجعلُ بناءَ اسم الفعل لشَبَهِ الفعل ، ونحوِ (حَذَامِ) لشَبَهِ شِبْه الفعل ؛ وهو (نَزَالِ) ، والمنادىٰ لوقوعه موقعَ الضمير ، واسمِ (لا) للتركيب ؛ إذ كلُّ هـٰذه ترجعُ لشبه الحرف مباشرةً ؛ كاسم الفعل الآتي في « المتن » ، وكاسم (لا) ؛ فإنَّهُ بُني لتضمُّنه معنىٰ (مِنِ) الاستغراقيَّة ، لا للتركيب ، أو بواسطة ؛ كـ (حَذَامِ) ؛ فإنَّهُ أَشْبه مشبه الحرف ـ وهو (نَزَالِ) ـ وزناً وعدلاً وتعريفاً ، وقيل : لتضمُّنه معنىٰ هاء التأنيث ؛ فهو من الشبه المعنويِّ بلا واسطة ، وكالمنادىٰ ؛ فإنَّهُ أَشْبه ضميرَ (أدعوك) إفراداً وتعريفاً وخطاباً ، وهو مشبه لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب في نحو (ذلك) ، وجعل ابنُ الناظم بناءَ المنادىٰ لتضمُّنه معنىٰ كاف الخطاب ؛ فهو مِنَ الأوَّل . « خضري » (١/ ٤٢) .

(٢) المزهر في علوم اللغة (٢/ ٤٦٦) .

أو ما تَضَمَّنَ معناه ، . . . .

* قوله : (أو ما تَضَمَّنَ معناه) ؛ وذلك بأنْ يُؤدَّىٰ بالاسم معنىً حقُّهُ أنْ يُؤدَّىٰ بالحرف ، وهـٰذا يُقالُ له : شَبَهٌ معنويٌّ ؛ فهو داخلٌ في قوله : (في شَبَه الحرف) ، فإمَّا أنْ يُخَصَّ بغيرِ ما تضمَّن المعنىٰ[1] ، أو يُجعَلَ مِنْ باب عطف الخاصِّ على العامِّ ، أفاده بعضُ الأعلام .

قلت : الأظهرُ : حَمْلُ (شَبَه الحرف) في كلامه على الشَّبَه الوَضْعيِّ ،

وقولُهُ : (وأُعرِبتْ في بعض أحوالها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فقد عارضَ شبهَها للحرف لزومُها الإضافةَ التي هي مِنْ خواصِّ الاسم ، إلا أنَّهُ عند إضافتها لفظاً ، وكونِ صدر صِلَتِها ضميراً محذوفاً. . نزل ما أُضيفت إليه منزلةَ صدر الصِّلَةِ ، فكانتْ كأنَّها غيرُ مضافة ، فمَنْ نَظَرَ إلىٰ ذلك بنىٰ ، ومَنْ نَظَرَ إلى الحقيقة أعربَ .

* قوله رحمه الله : (أو ما تَضَمَّنَ معناه) ما : مصدريَّةٌ ، والضميرُ في (تضمَّن) : راجعٌ للاسم الذي هو فاعلُ المصدر في قوله : (في شَبَهِ الحرف) ، والضميرُ في (معناه) : راجعٌ لـ (الحرف) ؛ أي : منحصراً في مشابهةِ الاسمِ الحرفَ ، أو في تضمُّنِهِ معناه .

* قوله : (فإمَّا أنْ يُخَصَّ بغيرِ ما تضمَّن المعنىٰ) ؛ وذلك الغيرُ : هو الشَّبَهُ في الوضع ، والشَّبَهُ في الافتقار ، والشَّبَهُ في النِّيابة عن الفعل وعدمِ التأثُّرِ .

* قوله : (قلتُ : الأظهرُ. . .) إلىٰ آخره : فيه علىٰ هـٰذا : أنَّهُ يلزمُ عليه

(١) نائب فاعل (يُخَصَّ) : يعود إلىٰ (شبه الحرف) ؛ فيكونُ من عطف المغاير ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣) .

وقد نصَّ سيبويهِ رحمه الله علىٰ أنَّ عِلَّةَ البناءِ كلَّها ترجعُ إلىٰ شَبَهِ الحرف ،

وقولِهِ : (أو ما تضمَّن معناه) على الشَّبَه المعنويِّ ، و(أو) بمعنى الواو ؛ فقُرْبُ المذهبَينِ إنَّما هو باعتبار ظاهر اللفظ ؛ حيثُ كان مذهبُ الناظم : عِلَّةُ البناء هي شَبَهُ الحرف ، ومذهبُ الفارسيِّ : شَبَهُ الحرف أو ما تضمَّن . . . إلىٰ آخره ، وأمَّا بحسَب المعنىٰ فليس إلا مذهبٌ واحدٌ .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّهُ لا يَرِدُ على الحصر : الإضافةُ إلىٰ مبنيٍّ[1] ؛ لأنَّها مُجوِّزةٌ للبناء لا مُوجِبةٌ ، والكلامُ في المُوجِبِ ، فتدبَّرْ .

* قوله : (وقد نصَّ سيبويهِ) هو لقبُ إمامِ النَّحْو ، واسمُهُ : عمرٌو ، ومعناه بالفارسيَّة : رائحةُ التُّفَّاح ، قيل : إنَّ أمَّهُ كانت تُرقِّصُهُ بذلك في صِغَره ، وقيل : كان مَنْ يَلْقاه لا يزالُ يَشَمُّ منه رائحةَ التُّفَّاح[2] ، وقيل : لُقِّب بذلك للطافته ؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِنْ لطيف الفواكه ، والإضافةُ في لغة العَجَم مقلوبةٌ ؛ لأنَّ (السِّيبَ) هو التُّفَّاح ، و(ويه) رائحتُهُ ، والتقدير : (رائحة التُّفَّاح) .

القُصُورُ في كلام الفارسيِّ ؛ علىٰ أنَّ قولَهُ[3] : (وأمَّا بحسَبِ المعنىٰ فليس إلا مذهبٌ واحدٌ) . . لا يصحُّ ، كيف وهو نصفُ مذهب ؟! فالمَصِيرُ إلى الأوَّل الذي في كلام بعضِ الأعلام .

---

(١) كما في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] ، وسيأتي في (٣/ ٦٣٣ ـ ٦٣٦) .

(٢) عبارة « المزهر » (٢/ ٤٢٧) : (. . . رائحة الطيب ، فسُمِّي بذلك) ، وزاد قولاً آخر ؛ وهو أنَّهُ كان يعتاد شمَّ التفاح .

(٣) أي : قولَ المُحشِّي .

وممَّن ذَكَرَهُ ابنُ أبي الربيع[1] .

١٦ـ كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ . . . .

مات بـ (شِيرازَ) ـ وقيل : بـ (البيضاء) ـ سنةَ ثمانينَ ومئةٍ وعمرُهُ اثنتانِ وثلاثونَ سنةً ، وقيل : نَيَّفَ على الأربعينَ ، وقيل : مات بـ (البَصْرة) سنةَ إحدىٰ وستِّينَ ، وقيل : سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ، وقيل : بـ (ساوةَ) سنةَ أربعٍ وتسعينَ .

وجملةُ مَنْ لُقِّبَ بهـٰذا اللقب أربعةٌ ، كما أفاده في « المُزهِر »[2] .

❊ قوله : (كالشَّبَهِ الوَضْعِيِّ) ؛ أي : المنسوبِ إلى الوَضْع ، وقدَّمه على المعنويِّ ؛ تقديماً للأوضح ـ وهو الحِسِّيُّ ـ ليترقَّىٰ منه إلى المعنويِّ ، أو اهتماماً به ؛ لكونه في مَظِنَّةِ المَنْع[3] .

❊ قوله : (سنةَ إحدىٰ وستِّين) ؛ أي : بعدَ المئة ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

❊ قوله : (لكونه في مَظِنَّةِ المَنْع) ؛ ولذلك قال أبو حيَّانَ : (لم أَقِفْ علىٰ

---

(١) انظر « التعليقة علىٰ كتاب سيبويه » (١/٣٥٤ ، ٣/٣٤١) ، و« البسيط » (١/١٧٣) ، و« المقاصد الشافية » (١/٩٤ـ٩٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/٢٩٨) .

(٢) المزهر (٢/٤٢٧ ، ٤٥٤ ، ٤٦٢) .

(٣) قوله : (مَظِنَّة) هو بكسر الظاء ، وكان القياسُ يقتضي الفتحَ ؛ لأنَّ مضارعه مضموم العين ، ومَظِنَّةُ الشيء : موضعه الذي يُظَنُّ كونُهُ فيه . انظر « شرح الجاربَرْدي على الشافية » (١/٣١٧) .

❁ قوله : (في أسمَيْ « جِئتَنا ») ؛ أي : كالشَّبه . . . .

هٰذا الشَّبَهِ إلا لهٰذا الرجل)[1] ؛ يعني : الناظمَ .

وقال سيبويهِ : (لو سُمِّيَ بباء « اضْرِبْ » مثلاً . . أُعرِبتْ مع الإتيان بهمزة الوصل)[2] ، وقال غيرُهُ : (أُعرِبتْ مع الإتيان بالحرف الذي قبلَها)[3] ؛ فيُقالُ : (جاء أَبٌ) ، أو : (رِبٌ) ، فلو أَوْجبَ الشَّبهُ الوضعيُّ البناءَ . . لكانت هٰذه الباءُ أَوْلىٰ .

ورُدَّ ما قاله أبو حيَّانَ : بأنَّ مَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يَحفَظْ .

وما قاله سيبويهِ وغيرُهُ لا يَرِدُ على الناظم ؛ لأنَّ المُعتبَرَ أصلُ وضعِ اللغة ، بخلافِ باب التسمية ؛ فيُعرَبُ ما سُمِّيَ به ولو كان حرفاً واحداً ؛ لشرفها وعُرُوضِ وَضْعِها ؛ ولذا عبَّر بـ (الوَضْعيِّ) دون (اللفظيِّ) وإن كان هو الأنسبَ بمقابلة (المعنويِّ) ، فأشار الناظمُ إلىٰ عدم وُرُودِ ما ذُكِرَ بتقديمه .

وكما أنَّ المُعتبَرَ في هٰذا الشَّبَهِ كونُهُ بأصل وَضْعِ اللغة . . كذلك المُعتبَرُ فيه كونُ الوَضْع قصدياً لا تبعياً ، كما يُعلَمُ مِنْ تجويزهم الحكايةَ ، وجعلِهِم الإعرابَ مُقدَّراً في نحو : (« ما » حرفُ نفي) ، فتنبَّهْ .

---

(١) منهج السالك (ص٦) .
(٢) الكتاب (٣/ ٣٢١-٣٢٣) .
(٣) قاله المازني . انظر « ارتشاف الضرب » (٢/ ٩٠٠) .

. . . .

أو الوضعِ الكائنِ في اسمَيْ هٰذا اللفظِ ، وأشارَ بقوله : (نا) مِنْ (جئتَنا) : إلىٰ ما هو التحقيقُ ؛ وهو أنَّ وضعَ الحرفِ المُختصِّ به إنَّما هو إذا كان ثاني الحرفَينِ حرفَ لِينٍ ، وأمَّا مَنْ أطلقَ الوضعَ علىٰ حرفَينِ وأثبتَ به شَبَهَ الحرفِ . . فليس إطلاقُهُ بسديدٍ ، كما ذكره أبو إسحاقَ الشاطِبيُّ[1] ، وهو غيرُ المُقرئ[2] .

❋ قوله : (أو الوضعِ الكائنِ في اسمَيْ . . .) إلىٰ آخره : يُشِيرُ : إلىٰ صحَّة كونِ الجارِّ والمجرور مُتعلِّقاً بمحذوفٍ نعتاً لـ (الوضعيِّ) ، ويلزمُ عليه نعتُ النعتِ معَ وجودِ المنعوت مِنْ غير مُقتضٍ ، وجوازُهُ مطلقاً مذهبُ سيبويهِ والجمهور ، وهو أحدُ مذاهبَ أربعةٍ ، كما في « شرح بانت سعاد » للناصريِّ[3] .

وقولُهُ : (في اسمَيْ هٰذا اللفظ) ؛ أي : في اسمَيْ مُسمَّىٰ هٰذا اللفظ ؛ وهو (جئتَنا) المُستعمَلُ في معناه ؛ كما في (جئتَنا يا زيدُ) ؛ فلا يُقالُ : إذا قُصِدَ لفظُ (جئتَنا) كانتِ التاءُ و(نا) بمنزلة الزاي مِنْ (زيد) ، لا اسمَينِ .

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٧٥ـ٧٦) .

(٢) وقد سبق التنبيه علىٰ ذلك تعليقاً في (١/ ١٨٨) .

(٣) والمذهبُ الثاني : أنَّ مِنْ خواصِّ الوصف ألا يقبل الوصفَ ، وإن كثُرت الصفات كانت للأول ، فإن لم يكن مذكوراً كان مُقدَّراً ، وذهب إليه جماعةٌ منهم ابنُ جني ، والمذهبُ الثالث : الجوازُ إذا دلَّ دليلٌ علىٰ جموده ، وذهب إليه السُّهَيليُّ ، والمذهبُ الرابع : عدمُ الجواز فيما يعمل عملَ الفعل ، والجوازُ في غيره ، ومال التفتازانيُّ إلى المذهب الثالث . انظر « اللؤلؤ الرطب المحلي جِيد قصيدة كعب » للناصري (١/ ق٣٥) .

. . . .

ثمَّ إنَّ الإضافةَ علىٰ معنى اللام ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، كما قاله الرُّودانيُّ ، ولا علىٰ معنىٰ (في) ، كما قاله بعضُ الأفاضل[1] .

أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) يُشترَطُ فيها صحَّةُ الإخبار بالمضاف إليه عن المضاف ، وقولُ الرُّودانيِّ : (محلُّ اشتراطِ ذلك فيها إذا كان المضافُ إليه جنساً للمضاف ؛ كـ « بابِ ساجٍ ») . . يَرِدُ عليه : أنَّهُ لا معنىٰ لهٰذا الاشتراط حينئذٍ ؛ إذ كلُّ جنسٍ لشيءٍ يصحُّ الإخبارُ به عن ذلك الشيء ؛ إذ هو أعمُّ والشيءُ أخصُّ .

وأمَّا الثاني : فلأنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ (في) يُشترَطُ فيها أنْ يكونَ المضافُ إليه ظرفاً للمضاف ؛ نحوُ : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ﴾ [سبأ : ٣٣] ، والالتفاتُ إلىٰ ظرفيَّة الجزءِ في الكلِّ الاعتباريَّة . . تكلُّفٌ .

علىٰ أنَّهُ ليس كلَّما كان المضافُ إليه ظرفاً كانتِ الإضافةُ علىٰ معنىٰ (في) ، بل حتىٰ يُقصَدَ النصُّ على الظرفيَّة ؛ فقولُكَ : (مشارع مصرَ) إذا قصدتَ مُجرَّدَ النسبة[2] . . كانتْ إضافتُهُ علىٰ معنى اللام ، كما في « الأمالي الحاجبيَّة »[3] ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ قُصِدَ هنا النصُّ على الظرفيَّة لا النسبةِ اللاميَّة . . قلنا : مِنْ شروطها : أنْ يكونَ المضافُ دالاًّ على الحدث ، وليس هنا كذلك ؛

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/٤٣) .

(٢) قوله : (مشارع) كذا في (ط) ، والذي في « شرح الرضي » (٢/٢٠٦) : (مصارع) ، ولعلَّ المُقرِّر أبدله تفاؤلاً ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) أمالي ابن الحاجب (١/٣٨٧ ، ٢/٥٦٣) .

وإنَّما أَثَّرتْ مُشابهةُ الاسمِ للحرف حتىٰ بُني ، ولم تُؤثِّرْ مُشابهةُ الحرفِ للاسم حتىٰ يُعرَبَ ؛ لأنَّ الحرفَ ثَبَتَ استغناؤُهُ عن الإعراب ، فلو أُعرِبَ كان الإعرابُ ضائعاً .

❁ قوله : (والمعنويِّ) ؛ أي : وكالشَّبَه المعنويِّ ؛ وهو أنْ يكونَ الاسمُ قد تضمَّن معنىً مِنْ معاني الحروف ، لا بمعنىٰ : أنَّهُ حلَّ محلّاً هو للحرف ؛

فالإضافةُ في نحو (غلام الدار) ليستْ علىٰ معنىٰ (في) ، بل علىٰ معنى اللام ، كما أفاده العلَّامة ياسينُ[1] .

❁ قوله : (مشابهةُ الحرفِ للاسم) ؛ أي : في الوضع علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كـ (سوف) ، أو أربعةٍ ؛ كـ (لعلَّ) ، أو خمسةٍ ؛ كـ (لٰكنَّ) .

❁ قوله : (لأنَّ الحرفَ ثَبَتَ استغناؤُهُ. . .) إلىٰ آخره ، وأيضاً : الوضعُ علىٰ ثلاثةٍ فأكثرَ لا يَخُصُّ الاسمَ ، بل هو للفعل المبنيِّ أيضاً .

❁ قوله : (قد تضمَّن) ؛ أي : زيادةً علىٰ معناه الأصليِّ الموضوعِ له أوَّلاً وبالذات .

❁ قوله : (لا بمعنىٰ : أنَّهُ حلَّ محلّاً هو للحرف) ؛ أي : بحيثُ يكونُ الحرفُ منظوراً إليه جائزَ الذِّكْر لكون الأصل في الموضع ظهورَهُ ، وإنَّما نفى

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢٢٩) .

١٧ـ وكنيابةٍ عنِ الفعلِ بلَا تأثُّرِ . . . .

كتضمُّن الظرفِ معنىٰ (في) ، والتمييزِ معنىٰ (مِنْ) ، بل بمعنىٰ : أنَّهُ خَلَفَ حرفاً في الدَّلالة علىٰ معناه ؛ أي : أدَّىٰ به معنىً حقُّهُ أنْ يُؤدَّىٰ بالحرف لا بالاسم .

❁ قوله : (وكنيابةٍ) ؛ أي : وكالشَّبَه الثَّابتِ في نيابةٍ ، ويُسمَّىٰ هٰذا : شَبَهاً استعماليّاً .

وأشار إلى الشَّبَه الافتقاريِّ بقوله : (وكافتقارٍ أُصِّلَا) ؛ أي : افتقارٍ إلىٰ جملةٍ مُتأصِّلٍ ؛ فخَرَجَ بالمُتأصِّل : نحوُ : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ لأنَّ (يوم) مُستغنٍ عن الجملة في بعض التراكيب ،

التضمُّنَ بهٰذا المعنىٰ ؛ لأنَّهُ بهٰذا المعنىٰ لا يَقتضِي البناءَ .

❁ قوله : (بل بمعنىٰ : أنَّهُ خَلَفَ حرفاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بحيثُ صار الحرفُ مطروحاً غيرَ منظورٍ إليه ، وغيرَ جائزِ الذِّكْر مع الاسم .

❁ قوله : (إلىٰ جملةٍ) ؛ أي : أو ما قام مَقامَها ؛ كالوصف في (أل) الموصولةِ ، أو عُوِّضَ عنها ؛ كالتنوين في (إذاً) .

ولعلَّهُ أخذ التقييدَ بالجملة مِنْ جَعْل تنوين (افتقارٍ) للتعظيم لا للتنويع ؛ لأنَّ النوعَ كما يتحقَّقُ بالافتقار إلى الجملة يتحقَّقُ بغيره .

❁ قوله : (مُستغنٍ عن الجملة في بعض التراكيب) ؛ تقول : (هٰذا يومٌ مباركٌ) .

. . . . وكـاْفتقـارٍ أُصِّـلَا

وخَرَجَ بالافتقار إلىٰ جملةٍ : الافتقارُ إلىٰ مفرد ؛ نحوُ : (سبحانَ الله) ، و﴿ عِندَ مَلِيكٍ مُّقْتَدِرٍ ﴾ [القمر : ٥٥] ؛ فالأوَّلُ : منصوبٌ على المصدريَّة ، والثاني : على الظرفيَّة ، أفاده الفارِضيُّ[١] .

❀ قوله : (وكاْفتقارٍ أُصِّلَا) ؛ أي : وكشَبَهِ ذي افتقارٍ مُؤَصَّل ، والمعنىٰ : كشَبَهِ الاسمِ الحرفَ في الافتقار المذكورِ ، نظيرُ ما سبق .

و(أُصِّلا) : نعتٌ لـ (افتقار) ، وفيه ضميرٌ مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل يعودُ إلى (افتقار) ، والألفُ فيه : للإطلاق ، ولو جُعِلَتْ ضميراً عائداً علىٰ (نيابةٍ) و(افتقار).. لصحَّ واستغنىٰ عن قوله : (بلا تأثُّرٍ) المَسُوقِ لإخراج المصدر النائبِ عن فعله ؛ لأنَّ نيابتَهُ عنه عارضةٌ في بعض التراكيبِ دونَ بعض ؛ ولذلك كان معرباً ، أفاده المُعرِبُ[٢] .

❀ قوله : (وكشَبَهِ ذي افتقارٍ) الأَوْلىٰ : حذفُ (ذي) ، وتكونُ الإضافةُ علىٰ معنىٰ (في) ، كما فيما قبلَهُ .

❀ قوله : (لأنَّ نيابتَهُ عنه عارضةٌ. . .) إلىٰ آخره ، بخلاف اسمِ الفعل ؛ فإنَّ نيابتَهُ عنه مُتأصِّلةٌ ؛ حقيقةً في المُرتجَل ؛ كـ (آمين) ، وتنزيلاً في المنقول ؛ كـ (وراءَكَ) ؛ لأنَّ نقلَ كلمةٍ لمعنىً بمنزلة إحداثِ كلمةٍ لمعنىً ،

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥) .
(٢) تمرين الطلاب (ص١٤) .

ذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذَينِ البيتَينِ وجوهَ شَبَهِ الاسمِ الحرفَ في أربعةِ مواضعَ :

فالأوَّلُ : شَبَهُهُ له في الوَضْع ؛ بأنْ يكونَ الاسمُ موضوعاً علىٰ حرفٍ واحد ؛ كالتاء في (ضربتُ) ، أو علىٰ حرفَينِ ؛ كـ (نا) في (أَكْرَمْنا) ، وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (في اسمَيْ « جئتَنا ») ؛ فالتاءُ في (جئتَنا) اسمٌ ؛ لأنَّهُ فاعل ، وهو مبنيٌّ ؛ لأنَّهُ أَشْبَهَ الحرفَ في الوَضْع ؛ في كونه علىٰ حرفٍ واحد ، وكذلك (نا) اسمٌ ؛ لأنَّهُ مفعولٌ ، وهو مبنيٌّ ؛ لشَبَهه الحرفَ في الوَضْع ؛ في كونه علىٰ حرفَينِ .

والثاني : شَبَهُهُ له في المعنىٰ ، وهو قسمانِ ؛ أحدُهُما : ما أَشْبَهَ حرفاً موجوداً ، والثاني : ما أَشْبَهَ حرفاً غيرَ موجود .

فمثالُ الأوَّل : (متىٰ) ؛ فإنَّها مبنيَّةٌ ؛ لشَبَهها الحرفَ في المعنىٰ ؛ فإنَّها تُستعمَلُ للاستفهام ؛ نحوُ : (متىٰ تقومُ ؟) ، وللشرط ؛ نحوُ : (متىٰ تَقُمْ أَقُمْ) ، وفي الحالتَينِ هي مُشبِهةٌ لحرفٍ موجود ؛ لأنَّها في الاستفهام كالهمزة ، وفي الشرط كـ (إنْ) .

ومثالُ الثاني : (هنا) ؛ فإنَّها مبنيَّةٌ ؛ لشَبَهها حرفاً كان ينبغي أنْ يُوضَعَ

---

* قوله : (في الوَضْع ؛ في كونه علىٰ حرفٍ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ قولَهُ : (في كونه . . .) إلىٰ آخره بدلٌ من قوله : (في الوضع) بإعادة العاملِ ، وقد رأيتُ بعضَهُم جعلَ (في) للسببيَّة ، فتأمَّلْ .

* قوله : (هنا) المُرادُ به : أسماءُ الإشارة ؛ فهو مِنْ ذِكْرِ الخاصِّ وإرادة العامِّ .

فكانتْ نيابةُ المنقول بمنزلة الأصليَّة بهـٰذا الاعتبار .

فلم يُوضَعْ ؛ ....

---

* قوله : (فلم يُوضَعْ) أُورِدَ عليه : أنَّهُم صرَّحوا بأنَّ اللامَ العهديَّةَ موضوعةٌ لأنْ يُشارَ بها إلىٰ معهودٍ ذهناً ؛ فقد وضعوا للإشارة حرفاً .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ، ولم يضعوا لها حرفاً بل اسماً ؛

---

* قوله : (لأنْ يُشارَ بها إلىٰ معهودٍ ذهناً) ؛ أي : فقولُكَ : (الرجل) مثلاً إذا كانتْ (أل) فيه للعهد . . في معنىٰ قولك : (المُشارُ إليه والمُومَأُ إليه عقلاً) بقرينةٍ هي العهدُ العِلْميُّ أو الذِّكْريُّ أو الحضوريُّ ، كما أنَّ قولَكَ : (هـٰذا) مُشِيراً إلىٰ شخصٍ . . في معنىٰ قولك : (المُشارُ إليه والمُومَأُ إليه حسّاً) بقرينةٍ هي الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ؛ أي : حركةُ نحوِ اليد إلىٰ جهةِ المُراد باسم الإشارة ، فالداخلُ في معنى اسمِ الإشارة هو الإشارةُ ؛ بمعنى الكونِ مُشاراً إليه حسّاً ، وأمَّا نَفْسُ الإشارةِ الحِسِّيَّةِ التي هي الحركةُ المخصوصةُ . . فليستْ داخلةً ، كما هو ظاهرٌ .

ولا يخفىٰ أنَّ (أل) العهديَّةَ يُدَلُّ بها علىٰ معهودٍ ذِهْناً ، لا موضوعةٌ للإشارة ؛ بمعنىٰ أنَّ الإشارةَ معنىً لها وُضِعَتْ بإزائه ، والكلامُ في الوضع للإشارة بحيثُ تكونُ الإشارةُ معنىً وُضِعَ الحرفُ بإزائه ؛ فـ(أل) العهديَّةُ إنَّما وُضعتْ للمُتعيِّنِ المعهودِ ذِهْناً عند السامع مِنْ حيثُ تعيُّنُهُ وعهدُهُ ذهناً عنده ، لا للإشارة العقليَّةِ بالقرينة العقليَّةِ التي هي العهدُ ؛ أي : كونُ الشيءِ معهوداً عند السامع ، فالجوابُ الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي ينبغي أنْ يُبنىٰ على التسليم الجَدَليِّ ، فتنبَّهْ .

* قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : الإشارةُ الحِسِّيَّةُ) ؛ أي : بأنَّ المُرادَ

وذلك لأنَّ الإشارةَ معنىً مِنَ المعاني ، فحقُّها أنْ يُوضَعَ لها حرفٌ يَدُلُّ عليها ، كما وضعوا للنفي (ما) ، وللنهي (لا) ، وللتمنِّي (ليت) ، وللترجِّي (لعلَّ) ، ونحو ذلك ، فبُنِيَتْ أسماءُ الإشارة ؛ لشبهها في المعنىٰ حرفاً مُقدَّراً .

والثالثُ : شَبَهُهُ له في النِّيابة عن الفعل وعدمِ التأثُّرِ بالعامل ؛ وذلك كأسماء الأفعال ؛ نحوُ : (دَرَاكِ زيداً) ؛ فـ(دراكِ) مبنيٌّ ؛ لشَبَهه بالحرف ؛

حيثُ قالوا : (اسمُ الإشارةِ : ما وُضع لمُسمّىً وإشارةٍ حِسِّيَّةٍ إليه) .

* قوله : (**لأنَّ الإشارةَ معنىً مِنَ المعاني**) بيانُ ذلك : أنَّ الإشارةَ نسبةٌ بينَ المُشيرِ والمُشارِ إليه ، والتنبيهَ نسبةٌ بينَ المُنبِّهِ والمُنبَّه ، وما كان كذلك لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، فحقُّهُ أنْ يُؤدَّىٰ بالحرف ، لا بالاسم أو الفعل ؛ لأنَّ كلّاً منهما مُستقِلٌّ بالمفهوميَّة ، تأمَّلْ .

* قوله : (**شَبَهُهُ له في النِّيابة عن الفعل**) ؛ أي : شَبَهُ الاسمِ له ؛ أي : للحرف .

وحاصلُهُ : أنَّ أسماءَ الأفعالِ تعملُ نيابةً عن الأفعال ولا يعملُ غيرُها فيها ، فأَشْبهَتْ (ليت) و(لعلَّ) مثلاً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهما نائبتانِ عن (أتمنَّىٰ) و(أترجَّىٰ)

بالإشارة التي لم يُوضَعْ لها حرفٌ . . الإشارةُ الحِسِّيَّة ؛ وهي ما كانتْ بشيءٍ مِنَ الجوارح والأعضاء ؛ كاليد والرأس ، والإشارةُ بـ(أل) ليستْ كذلك .

وقد عَلِمْتَ أنَّ هٰذا الجوابَ مبنيٌّ علىٰ تسليمِ أنَّ (أل) موضوعةٌ للإشارة العقليَّةِ جَدَلاً ، وأنَّ اسمَ الإشارة لم يتضمَّنْ هٰذه الإشارةَ الحِسِّيَّة ، بل تضمَّن الإشارةَ بمعنى الكون مُشاراً إليه حِسّاً .

* قوله : (**نائبتانِ عن « أتمنَّىٰ » و« أترجَّىٰ »**) ؛ أي : مُفيدتانِ معناهما ،

في كونه يعملُ ولا يعملُ فيه غيرُهُ ، كما أنَّ الحرفَ كذلك .

ولا يدخلُ عليهما عاملٌ ؟

❀ قوله : (ولا يعملُ فيه غيرُهُ) ظاهرُهُ : أنَّ العاملَ قد يدخلُ عليها ولا يعملُ ، مع أنَّ العواملَ اللفظيّةَ لا تدخلُ علىٰ أسماء الأفعال اتّفاقاً ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ولا يدخلُ عليها عاملٌ) ، وأمّا قولُ زهيرٍ[1] : [من الكامل]

دُعِيَتْ نَزَالِ . . . .

لا قائمتانِ مَقامَهُما ؛ كما في نيابة (يا) عن (أدعُو) .

❀ قوله : (ظاهرُهُ : أنَّ العاملَ . . .) إلىٰ آخره : دخولُ العامل على المعمول طَلَبُهُ له ؛ فالدخولُ والعملُ مُتلازِمانِ إنْ لم يكونا بمعنىً ، فلا يُتوهَّمُ دخولٌ بلا عملٍ .

نعم ؛ هٰذا تأويلٌ للدخول بغير ما يتبادرُ منه ، وكلامُ المُحشِّي مبنيٌّ على المُتبادر .

❀ قوله : (مع أنَّ العواملَ اللفظيّةَ . . .) إلىٰ آخره : التقييدُ باللفظيّة لأجل قوله : (اتفاقاً) .

❀ قوله : (وأمّا قولُ زهيرٍ : دُعِيَتْ . . .) إلىٰ آخره : لفظ البيتِ :

فلَنِعْمَ حَشْوُ الدِّرْعِ أنتَ إذا دُعِيَتْ نَزَالِ ولُجَّ في الذُّعْرِ

و(دُعِيَتْ نَزَالِ) ؛ أي : دعا الناسُ بعضُهُم بعضاً بهٰذه اللَّفْظة ،

---

(١) ديوان زهير بن أبي سلمىٰ (ص١١٦) ، ولفظ البيت تاماً في « التقرير » ، وانظر « شرح المفصل » (٣/ ٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٠٢) .

واحترَزَ بقوله : (بلا تأثُّرٍ) : ممَّا ناب عن الفعل وهو مُتأثِّرٌ بالعامل ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ؛ فإنَّهُ نائبٌ مَنابَ (اضْرِبْ) ، وليس بمبنيٍّ ؛ لتأثُّره بالعامل ؛ فإنَّهُ منصوبٌ بالفعل المحذوف ، بخلاف (دَرَاكِ) ؛ فإنَّهُ وإن كان نائباً عن (أَدْرِكْ) فليس مُتأثِّراً بالعامل[1] .

فمِنَ الإسناد إلى اللفظ ؛ أي : دُعِيتْ هـٰذه الكلمةُ[2] ، أفاده في

---

(١) قوله : (فإنَّهُ وإن كان... فليس) هـٰذا تركيبٌ شائع في كتب العلماء ؛ قال السعدُ في « شرح المفتاح » و« الكشاف » : (كلُّ مبتدأ عُقِّب بـ« إن » الوصليّة يُؤتىٰ في خبره بـ« إلا » الاستدراكيّة أو « لـٰكن » ؛ مثل : « هـٰذا الكتابُ وإنْ صغُر حجمُهُ لـٰكن كثُر علمُهُ » ؛ وذلك لِمَا في المبتدأ باعتبار تقييده بـ« إن » الوصليّة من المعنىٰ الذي يصلح الخبرُ استدراكاً له ، واشتمالاً علىٰ مقتضىٰ خلافه) ، وقال أيضاً في موضع آخر : (والفاء في خبر المبتدأ المقرونِ بـ« إنْ » الوصليّة.. شائعٌ في عبارات المُصنِّفين ؛ مثلُ : « زيدٌ وإن كان غنيّاً فهو بخيلٌ ») ، ووجَّهَهُ : علىٰ أنْ يُجعَلَ الشرطُ عطفاً علىٰ محذوف ، والفاء جوابه ، والشرطية خبر المبتدأ ، وإن جعل الواو للحال علىٰ ما يراه الزمخشري ، والشرط غير محتاج إلى الجزاء.. فلشبه الخبر بالجزاء ؛ حيث قُرِنَ بالمبتدأ الشرط ، وقال علاء الدين البسطامي في « حاشية المطول » : (ما قُرن بـ« إلا » أو « لـٰكن » في مثل ما ذُكِرَ.. قائمٌ مَقَام الخبر وليس بخبر ، والتقدير : « هـٰذا الكتاب وإن صَغُرَ حجمُهُ لا يقلُّ علمُهُ ، وإنَّما يقلُّ علمُهُ لو لم يكثُرْ علمُهُ ، لـٰكن كثُر علمُهُ »... وهـٰذا ـ أي : طَيُّ المُقدِّمة الواقعة في مَعرِضِ الخبر مع سافلتها ـ.. غيرُ مختصٍّ بما ذكر ، بل هو جارٍ في باب الشرط ؛ يعتبرون طيَّ الجزاء مع ما يتبعه ، ويقيمون المُقدِّمة المحتوية على الاستثناء والاستدراك مُقامَهُ ، ويعتمدون علىٰ وضوح المُراد ؛ كقولهم : « إن كان زيدٌ فقيراً لـٰكنَّهُ ليس ببخيل » ؛ فالتقدير : « إنْ كان زيدٌ فقيراً فلا عيب له ، وإنَّما يكون عيباً إذا كان بخيلاً ، لـٰكنَّهُ ليس ببخيل) . « داده جونكي علىٰ شرح العزي » (ص١٧٠ـ١٧١) .

(٢) وعليه : فيكون (نزال) نائبَ فاعلٍ مرفوعاً بضمةٍ مقدرة علىٰ آخره مَنَعَ من ظهورها اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ : أنَّ المصدرَ الموضوعَ موضعَ الفعل وأسماءَ الأفعال . . اشتركا في النِّيابة مَنابَ الفعل ، لكنَّ المصدرَ مُتأثِّرٌ بالعامل ، فأُعرِبَ لعدم مُشابهتِهِ الحرفَ ، وأسماءَ الأفعالِ غيرُ مُتأثِّرةٍ بالعامل ، فبُنِيَتْ لمُشابهتها الحرفَ ؛ في أنَّها نائبةٌ عن الفعل وغيرُ مُتأثِّرةٍ به .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، والمسألةُ خلافيَّةٌ[1] ، وسنذكرُ ذلك في (باب أسماء الأفعال)[2] .

والرابعُ : شَبَهُ الحرفِ في الافتقار اللازم ، وإليه أشار بقوله : (وكافتقارِ

« التصريح »[3] .

* قوله : (مبنيٌّ علىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب) ؛ أي : وهو الصحيحُ .

و(لُجَّ في الذُّعْر) ؛ أي : الخوفِ ، واللَّجَاجُ في الأمر : المُلازمةُ له ؛ فالمعنىٰ : ووَقَعَ اللَّجَاجُ في الذُّعْر ؛ أي : وقعتِ المُلازمةُ للخوف ؛ بأنْ أحاط العدوُّ ولازمَ القتال .

---

(١) كونها لا محلَّ لها من الإعراب هو قول الأخفش ، وهو الصحيحُ كما نصَّ عليه المحشي ، وذهب سيبويه والجمهور : إلىٰ أنها في محلِّ نصبٍ بأفعالٍ مضمرة ، وآخرون : إلىٰ أنها مرفوعةٌ بالابتداء أَغنىٰ مرفوعُها عن الخبر ، فإن قلت : ما عِلَّةُ البناء علىٰ هٰذَينِ ؟ قلت : يرجع لِمَا في « النكت » عن ابن جني أنَّها بُنيت ؛ لتضمُّن أكثرِها معنىٰ لام الأمر ، وحُمِلَ الباقي عليه . « خضري » (١/ ٤٦) .

(٢) انظر (٤/ ٥٦٤ـ٥٦٥ ، ٥٨٢) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٥٠) .

أُصّلا) ؛ وذلك كالأسماء الموصولةِ ؛ نحوُ : (الذي) ؛ فإنَّها مفتقرةٌ في سائر أحوالِها إلى الصِّلَة ، فأشبهتِ الحرفَ في مُلازمة الافتقارِ ، فبُنِيَتْ .

وحاصلُ البيتَينِ : أنَّ البناءَ يكونُ في ستة أبوابٍ : المُضمَراتِ ، وأسماءِ الشرط ، وأسماءِ الاستفهام ، وأسماءِ الإشارة ، وأسماءِ الأفعال ، والأسماءِ الموصولة .

❃ قوله : (في ستة أبوابٍ) ؛ أي : وهي مُتفرِّقةٌ على وجوهِ الشَّبَهِ الأربعةِ المذكورةِ ؛ فالمُضمَراتُ مبنيَّةٌ : للشَّبَه الوَضْعيِّ ، وأسماءُ الشرطِ والاستفهام والإشارةِ : للشَّبَه المعنويِّ ، وأسماءُ الأفعالِ : للشَّبَه الاستعماليِّ ، والأسماءُ الموصولاتُ : للشَّبَه الافتقاريِّ ، كذا في « حاشية العلَّامة شيخِ شيوخِنا ابن الميِّت »[1] .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ المُضمَراتُ كلُّها ليستْ مبنيَّةً للشَّبَه الوضعيِّ ، تأمَّلْ .

❃ قوله : (إذِ المُضمَراتُ كلُّها ليستْ مبنيَّةً للشَّبَه الوضعيِّ) ؛ أي : لأنَّهُ لم يُشبِهِ الحرفَ منها شَبَهاً وضعياً إلا ما كان على حرفٍ ، أو حرفَينِ ثانيهما حرفُ لِينٍ ، ولٰكن حُمِلَ الباقي كـ (نحنُ) على ما تقدَّم ؛ لأكثريَّته ، كما في « التسهيل »[2] ، فكان الشَّبَهُ وضعياً في الجميع تحقيقياً في البعض الأكثر ، وكَأَنِّياً في الباقي الأقلِّ[3] ، وهٰذا مَلْحَظُ شيخ الشيوخ ، فاندفع عنه نَظَرُ المُحشِّي .

---

(١) إرشاد السالك النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل (ق/ ٢٧) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٢٩) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٦٦) .

(٣) في (ك) : (بالأصالة . . . وبالحمل) بدل (تحقيقياً . . . وكأنياً) .

* **قوله : (ومُعرَبُ الأسماءِ)** الإضافةُ بمعنىٰ (مِنْ) ، **وضابطُها موجودٌ** ؛ وهو أنْ يكونَ بين المضاف والمضافِ إليه عمومٌ وخصوصٌ وَجْهيٌّ ، أفاده ياسينُ[1] .

---

* **قوله : (وضابطُها موجودٌ . . .)** إلىٰ آخره : لم يذكروا هـٰذا الضابطَ في (باب الإضافة) ، **بل الضابطُ الذي ذَكَرُوهُ هناك** : أنْ يكونَ المضافُ بعضاً ، مع صحَّةِ الإخبار بالمضاف إليه عنه[2] ؛ فإن فُقِدَ الأمرانِ ؛ كـ (ثوب زيد) ، أو أحدُهُما ؛ كـ (يوم الخميس) و(يد زيد)[3] . . فليستْ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، بل هي في هـٰذه الأمثلة علىٰ معنىٰ لامِ المِلْك ، أو لامِ الاختصاص ، **والمُرادُ بالبعض** : ما يَعُمُّ الجزئيَّ والجزءَ ، لا الجزئيَّ فقط ؛ لئلَّا يلزمَ استدراكُ الأمرِ الثاني .

ثمَّ ظَهَرَ لي أنَّ العلَّامةَ ياسينَ قد أخذ الضابطَ الذي ذَكَرَهُ ممَّا هو مُقرَّرٌ ؛ مِنْ أنَّهُ لا تصحُّ إضافةُ الشيءِ إلىٰ مُساوِيه ؛ كـ (أسدِ غَضَنْفَر) ، ولا إلىٰ أعمَّ منه مطلقاً ؛ كـ (أحدِ اليوم) و(أَرَاكِ الشجر) ، ولا إلىٰ نَفْسه ، وما وَرَدَ مِنْ نحو : (سعيدِ كُرْزٍ) . . مُؤَوَّلٌ بما يجعلُهُ مِنْ إضافة الشيءِ إلىٰ ما يُبايِنُهُ .

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٩) .
(٢) انظر (٣/ ٥٨٧) .
(٣) المثال الأوَّل فُقد فيه البعضيَّة ، والثاني فُقد فيه صحة الإخبار بالمضاف إليه .

وأنَّ إضافةَ الشيءِ إلىٰ ما يُباينُهُ : إنْ كانتْ إضافةَ ما يدلُّ علىٰ حَدَث إلىٰ ظرفه.. فهي علىٰ معنىٰ (في) ، وإلا فهي علىٰ معنى اللام ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ لأنَّ (من) التي الإضافةُ علىٰ معناها هي التبيينيَّةُ ، وشرطُها : أنْ يصحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المُبيَّن ؛ نحوُ : ﴿ فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

وأنَّ إضافةَ الأعمِّ مطلقاً إلى الأخصِّ ؛ كـ (شجرِ أَرَاكٍ).. علىٰ معنى اللام ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ فإنَّ ذلك يقتضِي : أنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) هي إضافةُ الأعمِّ مِنْ وجه ، وقد صرَّح بذلك الجامي ، لـٰكنَّهُ قيَّد ذلك بما إذا كان المضافُ إليه أصلاً للمضاف ؛ كما في نحو : (خاتَمِ حديدٍ) ، وإلا كانت الإضافةُ علىٰ معنى اللام ؛ كما في نحو : (فضَّةُ خاتَمي خيرٌ مِنْ فضَّةِ خاتَمِكَ)[1] .

ويُعلَمُ مِنْ كونِ الإضافةِ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) هي إضافةَ الأعمِّ مِنْ وجه إلى الأخصِّ.. أنَّ قولَ بعضِهم في بيانها : لا بدَّ أنْ يكونَ الثاني جنساً للأوَّل.. علىٰ معنىٰ : أنَّهُ جنسٌ له باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، ويُعلَمُ أيضاً منه : أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ الأوَّلُ جنساً للثاني ؛ أي : باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ صحَّةَ الإخبار بالثاني عن الأوَّل باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ (مِنَ) التي الإضافةُ علىٰ معناها تبيينيَّةٌ مَشُوبةٌ بتبعيض ، ومَنْ

(١) الفوائد الضيائية (١/٤٤٧) .

وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ مِنْ شرطِ هـٰذا النوعِ ـ كما ذكروا في (باب الإضافة) ـ صِحَّةَ حَمْلِ الثاني على الأوَّل ؛ كـ (خاتَمِ حديدٍ) ، وهـٰذا غيرُ ظاهرٍ هنا إلا بتكلُّفٍ ؛ فالأحسنُ : أنْ يكونَ مِنْ إضافة الصفةِ للموصوف ، أفاده شيخُنا الحَفْناويُّ[1] .

يقولُ : إنَّ نحوَ (يدِ زيدٍ) علىٰ معنىٰ (مِنْ) . . لا يقولُ بلزوم ذلك ، ويجعلُ هـٰذا الضابطَ أغلبياً .

❁ قوله : (وهـٰذا غيرُ ظاهرٍ هنا) ؛ أي : لأنَّ (معربُ) مفردٌ و(الأسماءِ) جمعٌ ، وقولُهُ : (إلا بتكلُّفٍ) ؛ أي : بأنْ تُجعَلَ (أل) في (الأسماء) جنسيَّةً ، فتُبطِلَ معنى الجَمْعيّة ، فيصحَّ حَمْلُهُ علىٰ (معرب) الذي هو للماهيَّة في ضِمْنِ فردٍ واحد ، لا للقليل والكثير ؛ بدليلِ أنَّهُ يُثنَّىٰ ويُجمَعُ اصطلاحاً .

وقولُهُ : (فالأحسنُ : أنْ يكونَ مِنْ إضافة الصفةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ إضافةَ الصفةِ للموصوف سماعيَّةٌ ؛ علىٰ أنَّهُ يلزمُ وصفُ الجمعِ بالمفرد ؛ فيُحتاجُ إلىٰ تأويل (المُعرَب) بـ (المُعرَبات) ، أو تُجعَلَ (أل) في (الأسماء) جنسيَّةً ؛ فهـٰذا هروبٌ مِنْ تكلُّفٍ إلىٰ شذوذ وتكلُّف .

ثُمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِهِ : عدمُ صحَّة الحملِ هنا إلا بتكلُّف ، وصحَّتُهُ مِنْ غير تكلُّفٍ في (خاتمِ حديدٍ) .

ووجهُهُ : أنَّهُ يصحُّ لك أنْ تقولَ : (الخاتمُ حديدٌ) إذا أردتَ خاتماً مُعيَّناً ،

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق ٣٩) .

. . . . ما قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ كـ (أرضٍ) و(سُمَا)

❀ قوله : (ما قدْ سَلِمَا مِنْ شَبَهِ الحرفِ) ما : واقعةٌ على الاسم ؛ أي : اسمٌ قد سَلِمَ . . . إلىٰ آخره ؛ فاندفع ما قيل : إنَّ التعريفَ شاملٌ للحرف ؛ إذ الشيءُ لا يُشبِهُ نفسَهُ .

لا كلَّ خاتم ، ولا يصحُّ هنا أنْ تقولَ : (المعربُ الأسماءُ) إذا أردتَ مُعيَّناً ؛ لاختلاف المبتدأ والخبر إفراداً وجمعاً ، وكذا إن أردتَ جميعَ المعربات ؛ لأنَّ جميعَها ليس هو الأسماءَ .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أنَّ الضابطَ الذي ذَكَرَهُ ياسينُ موجودٌ هنا مِنْ غير تكلُّفٍ ، مع أنَّهُ ليس هناك شيءٌ يصدقُ عليه معربٌ بالإفراد وأسماءٌ بالجمع ، فلم توجدْ صورةُ الاجتماع .

فإن قلتَ : الاختلافُ بالإفراد والجمعِ لا يُنظَرُ إليه ؛ لعُرُوضه ، أو لإمكانِ أن يُقالَ : إنَّ (أل) في الأسماء جنسيَّةٌ ، فتُبطِلُ معنى الجمعيَّة ، فتأتي حينئذٍ صورةُ الاجتماع .

قلت : حينئذٍ يصحُّ الحملُ بهٰذا الاعتبار ، فلا يصحُّ ما أفاده كلامُهُ ؛ مِنْ وجود الضابطِ الذي ذَكَرَهُ ياسينُ بلا تكلُّفٍ ، وعدمِ صحَّةِ الحمل إلاَّ بتكلُّف .

والحقُّ : أنَّهُ لا يَضُرُّ في صحَّةِ الإخبارِ الاحتياجُ إلى التأويل ؛ ولذا كانتْ إضافةُ عدد إلىٰ عدد ـ كـ (ثلاث مئة) ـ علىٰ معنىٰ (مِنِ) اتِّفاقاً ، معَ احتياجِ صحَّةِ الإخبار إلىٰ تأويل (مئة) بـ (مئات) ، كما نصَّ عليه الصبَّانُ في (باب

يُرِيدُ : أنَّ المعربَ خلافُ المبنيِّ ، وقد تقدَّم أنَّ المبنيَّ ما أشبهَ الحرفَ[1] .

وإضافةُ (شَبَه) إلى (الحرف) : مِنْ إضافة المصدرِ لمفعوله بعدَ حذف فاعلِهِ ؛ أي : شَبَهِ الاسمِ الحرفَ ، وهي للعهد الخارجيِّ ؛ لأنَّ الإضافةَ تأتي لِمَا تأتي له اللامُ ، والمعهودُ خارجاً هو الشَّبَهُ المُدْني ؛ أي : الذي لم يُعارَضْ بشيء من خواصِّ الأسماء ؛ فلا يَرِدُ نحوُ (أيٍّ) ؛ فإنَّها إنَّما أُعرِبتْ وإنْ أشبهتِ الحرفَ ؛ لكون الشَّبَهِ عارضَهُ لزومُ الإضافة كما مرَّ[2] .

❀ قوله : (خلافُ المبنيِّ) مُرادُهُ به : الخلافُ اللُّغَويُّ ؛ وهو مُطلَقُ المُنافِي ؛ إذ المُرادُ به : الضِّدُّ ، وليس مُرادُهُ به المُصطلَحَ عليه ؛ لأنَّ الخلافَينِ

الإضافة)[3] ؛ علىٰ أنَّ هـٰذا الشرطَ ليس مُتَّفقاً عليه ؛ فقد نَقَلَ في « الهَمْع » عن ابن كَيْسانَ والسِّيرافيِّ : أنَّ إضافةَ الجزءِ للكُلِّ ـ كما في (يدِ زيدٍ) ـ علىٰ معنىٰ (مِنْ)[4] .

ويُمكِنُ أنَّ المُحشِّيَ أشار بتنظيره في كلام ياسينَ : إلىٰ عدمِ وجودِ الضابط الذي ذَكَرَهُ هنا ؛ فإنَّهُ مِنَ البيِّن أنَّهُ إذا لم يصحَّ الحملُ لم يتحقَّقْ هـٰذا الضابط ؛ إذ لا يُمكِنُ أنْ يتصادقَ أمرانِ علىٰ شيءٍ واحد ولا يصحَّ حملُ أحدِهما على الآخر ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (إذ المُرادُ به : الضِّدُّ) فيه : أنَّ الضِّدَّينِ قد يرتفعانِ ، وهـٰذا إنَّما

---

(١) انظر (١/ ٣٢١) .

(٢) انظر (١/ ٣٢٢) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٣٥٩) .

(٤) همع الهوامع (٢/ ٥٠١) .

فالمُعرَبُ : ما لم يُشبِهِ الحرفَ ، وينقسمُ إلىٰ صحيحٍ ؛ وهو ما ليس آخرُهُ حرفَ عِلَّةٍ؛ كـ (أرضٍ) ، وإلىٰ مُعتلٍّ ؛ وهو ما آخرُهُ حرفُ عِلَّةٍ ؛ كـ (سُماً) .

و(سُماً) : لغةٌ في (الاسم) ، وفيه ستُّ لغاتٍ : (اُسمٌ) بضمِّ الهمزة وكسرِها، و(سُمٌ) بضمِّ السين وكسرِها، و(سُماً) بضمِّ السين وكسرِها أيضاً[1] .

يُمكِنُ اجتماعُهُما ؛ كـ (القيام) و(الضحك) ، والضِّدَّانِ لا يُمكِنُ فيهما ذلك ، والمعربُ والمبنيُّ لا يجتمعان معاً في كلمة .

❋ قوله : (كـ « سُماً ») بوزن (هُدىً) .

❋ قوله : (وفيه ستُّ لغاتٍ) أَوْصَلَها بعضُهُم إلىٰ عشرة ، ونَظَمَها الفارِضيُّ فقال[2] : [من الخفيف]

ثَلِّثِ البَدْءَ في (سُماً) وكذا (اَسمٌ) و(سُمٌ) عاشرُ اللُّغاتِ (سَماءُ)

وبعضُهم إلىٰ ثمانيةَ عشرَ ، وجمعها في قوله[3] : [من البسيط]

---

(١) قوله : (بضمِّ السين وكسرِها) قال المولى العصام : (هاذه العبارة تُرىٰ ولا تُقرأُ ؛ فهي كالإعجام) ، وقال محمَّد الكردي : (لا بأس في القراءة ؛ لجواز كون القيد اتفاقيّاً لا احترازيّاً) . انظر « حل أسرار الأخيار » (ص٤٤) ، وسيأتي إعراب (أيضاً) في (٢/٥٩٠ـ٥٩١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥) .

(٣) البيت للطبلاوي الصغير ، كما في « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٣٩) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق٢٣) برقم : (٣٩٧٠٤) ، وقبله :

في (الاسمِ) عشرُ لغاتٍ مَعْ ثمانيةٍ بنَقْلِ جَدِّيَ خيرِ الناسِ أكملِها

وينقسمُ المُعرَبُ أيضاً : إلىٰ مُتمكِّنٍ أَمْكَنَ ؛ وهو المُنصرِفُ ؛ كـ (زيد) و(عمرو) ، وإلىٰ مُتمكِّنٍ غيرِ أَمْكَنَ ؛ وهو غيرُ المُنصرِفِ ؛ نحوُ : (أحمدَ) و(مساجدَ) و(مصابيحَ) ؛ فغيرُ المُتمكِّنِ هو المبنيُّ ، والمُتمكِّنُ هو المعربُ ، وهو قسمانِ : مُتمكِّنٌ أمكنُ ، ومُتمكِّنٌ غيرُ أمكنَ .

(سُماً) (سُماةٌ) (سِمٌ) (أُسمٌ) وزِدْ (سُمةٌ) كـذا (سُِمـاءٌ) بتثليـثٍ لأوَّلِهـا

* قولُه : (مُتمكِّنٍ) ؛ أي : في باب الاسميَّة ، أو فيها وفي الإعراب ؛ فلم يُشبِهِ الحرفَ حتىٰ يُبنىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصرف ، وقولُهُ : (أَمْكَنَ) ؛ أي : منصرفٍ .

* قوله : (وهو قسمانِ : مُتمكِّنٌ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا معلومٌ ممَّا سبق .

يُناسِبُ القولَ بالواسطة ، وهو غيرُ مُتأتٍّ هنا[1] ؛ إذ لا واسطةَ بين المعرب ـ بمعنىٰ ما سَلِمَ مِنْ شَبَه الحرف ـ وبين المبنيِّ ؛ بمعنىٰ ما أَشْبَهَ الحرف ، وإلا ارتفعتِ السلامةُ وعدمُها ، والنقيضان لا يرتفعان عقلاً ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُما مِنْ قَبيل الضِّدَّينِ اللذَينِ لا يرتفعان ؛ كالحركة والسكون .

* قوله : (أي : في باب الاسميَّة) ؛ أي : متمكِّنٍ فيها بإعرابه ، فلم يُشبِهِ الحرفَ حتىٰ يُبنىٰ ، وقولُهُ : (أو فيها وفي الإعراب) ؛ أي : متمكِّنٍ في الاسميَّة بإعرابه ، وفي الإعراب بتنوينه ، فلم يُشبِهِ الحرفَ حتىٰ يُبنىٰ ، ولا الفعلَ حتىٰ يُمنَعَ مِنَ الصرف ، وهـٰذا إنَّما يُذكَرُ في معنىٰ (مُتمكِّن أمكن) ، لا في معنىٰ (مُتمكِّن) فقط .

---

(١) في (ط) : (مناسب) بدل (متأت) .

١٩ـ وفعلُ أمرٍ ومُضِيٍّ بُنِيا وأَعْربُوا مضارعاً إنْ عَرِيَا

❀ قوله : (بُنِيا) ألفُهُ : للتثنية ؛ إنْ رُفع (مُضِيّ) لحذف المضاف ـ وهو (فِعْلُ) ـ وإقامتِهِ مُقامَهُ ، وللإطلاق ؛ إن جُرَّ ؛ لأنَّ الضميرَ حينئذٍ راجعٌ لـ (الفعل) .

❀ قوله : (وأَعْربُوا) الضميرُ : للعرب ، أو للنُّحاة ، (مضارعاً) ؛ أي : فعلاً مضارعاً ؛ أي : نطقتْ به العربُ مُعرَباً ، أو أطلقتِ النُّحاةُ عليه اسمَ المُعرَبِ . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[1] .

❀ قوله : (إنْ عَرِيَا) بمعنىٰ : خلا ، ومضارعُهُ : (يَعْرَىٰ) مِنْ باب (تَعِبَ يَتعَبُ)[2] ـ وأمَّا (عَرَا) بفتحها : فمعناه : نَزَلَ ، ومضارعُهُ : (يَعْرُو)[3] ـ ومِنْ باب (قَعَدَ)[4] .

❀ قوله : (إنْ رُفع « مُضِيّ ») ؛ أي : أو جُرَّ ، مع ملاحظة المحذوفِ الذي هو (فِعْلُ) قبل (مُضِيّ) ؛ مِنْ بابِ حذف المضاف وإبقاءِ عمله لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه .

---

(١) المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية (ق/ ١٥) .

(٢) ومصدره : (عُرْيٌ) .

(٣) فهو مِنْ باب (عدا) ، وعليه : فالمصدر هو : (عَرْوٌ) .

(٤) وعليه : فالمصدر هو : (عُرِيٌّ) ؛ وقوله : (ومن باب « قعد ») معطوفٌ علىٰ قوله : (من باب « تعب ») .

٢٠ـ مِنْ نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ ومِنْ نونِ إناثٍ . . . .

---

* قوله : (مُباشِرٍ) ؛ أي : ولو تقديراً ؛ كقوله[1] : [من المنسرح]

لا تُهِينَ الفقيرَ علَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رفعَهْ

فإنَّ أصلَهُ : (تُهِينَنْ) بنون التوكيدِ الخفيفة .

* قوله : (ومِنْ نونِ إناثٍ) هٰذا أشملُ مِنْ تعبيرِ غيرِهِ بـ (نون النِّسْوة) ؛ لشموله مَنْ يعقلُ وما لا يعقلُ ؛ كالكُتُب والأُتُنِ ، والمُرادُ : نونُ الإناث أصالةً وإن استُعملتْ في الذكور ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفافاً عِيابُهُم ويَرْجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

(الدَّهْناءُ) و(دارِينُ) : اسما موضعَينِ ، و(العِياب) : الأَوْعِيةُ ، و(بُجْرَ الحقائب) : مُمتلِئِيها .

---

* قوله : (بنون التوكيدِ الخفيفة) ؛ أي : وحُذِفتْ لالتقاء الساكنَينِ ، وبقي الفعلُ مبنيّاً على الفتح في محلِّ جزمٍ بـ (لا) الناهية .

* قوله : (« الدَّهْناءُ » و« دارِينُ » : اسما موضعَينِ . . .) إلىٰ آخره :

(١) سيأتي تخريجه في (٤/ ٦٠٥) .

(٢) أورد البيت صدر الدين البصري في « الحماسة البصرية » (٢/ ٢٦٢) ، ونسبه إلىٰ أعشىٰ هَمْدان يهجو لصوصاً ، ونُسب إلى الأحوص الأنصاري وجرير ، كما في « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤١) ، والشاهد : في قوله : (ويَرجِعْنَ) ؛ فإنَّهُ استعمل النون في الذكور تحقيراً لهم ؛ بدليل عطفه علىٰ (يَمُرُّون) صدر البيت ، وسيأتي هٰذا البيت في (٣/ ٢٣٧ـ ٢٣٩) مقترناً مع شاهد آخر .

❁ قوله : (كـ « يَرُعْنَ ») بفتح الياء ؛ مِنْ (راعَني الشيءُ رَوْعاً) مِنْ باب (قال) ؛ بمعنىٰ : أَفزعَني ؛ فأصلُهُ : (يَرْوُعْنَ) بوزن (يَقْتُلْنَ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الواوِ إلى الساكن قبلَها ـ وهو الراء ـ ثمَّ حُذِفتِ الواوُ ؛ لاجتماعها ساكنةً مع العين بعدَها .

والمعنىٰ : أنَّ النِّسْوةَ يُخِفْنَ مَنْ فُتِنَ بهنَّ ؛ لأنَّهُنَّ حبائلُ الشيطان ، وقد أخرج ابنُ عساكرَ عن ابن عمرَ رضي الله عنهما : أنَّ إبليسَ لقيَ موسىٰ عليه الصلاةُ والسلامُ ، فقال : يا موسىٰ ؛ إنَّ لكَ عليَّ حقّاً : إيَّاك أنْ تُجالِسَ امرأةً ليستْ بمَحرَمٍ ؛ فإنِّي رسولُها إليك ورسولُكَ إليها . انتهىٰ[1] .

(الدَّهْنا) ـ بالقصر والمدِّ ، لكنَّهُ في البيت بالقصر فقط ؛ للضرورة ـ : اسمُ موضعٍ ببلاد تميم ، و(دارِين) بكسر الراء : اسمُ موضعٍ في ساحل البحر يُؤتىٰ منه بالطِّيب ، ولعلَّهُ في الأصل : جمعُ (دار) اسمَ فاعل ، و(العِيابُ) : جمعُ (عَيْبة) ؛ وهي ما يُجعَلُ فيه الثيابُ ويُحمَلُ خلفَ الراكب ، و(بُجْرَ) : جمعُ (بَجْراءَ) ؛ وهي المُمتلِئةُ ، و(الحقائب) : جمعُ (حَقِيبة) ؛ وهي في الأصل : العَجِيزةُ كما في « المصباح » ؛ قال : (ثمَّ سُمِّيَ ما يُحمَلُ مِنَ القُماش على الفرس خلفَ الراكبِ حقيبةً مجازاً ؛ لأنَّهُ محمولٌ على العَجُز) انتهىٰ[2] .

---

(١) تاريخ دمشق (٦١/١٢٧ـ١٢٨) ، ورواه ابن أبي الدنيا في « مكايد الشيطان » (٤٤) .

(٢) المصباح المنير (١/١٩٧) .

لمَّا فَرَغَ مِنْ بيان المُعرَب والمبنيِّ من الأسماء.. شَرَعَ في بيان المعرب والمبنيِّ من الأفعال .

فذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماء ....

❁ قوله : (فذَهَبَ البَصْريُّونَ) لم يتقدَّمْ ما يتفرَّع هٰذا عليه ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفَ الفاء[1] .

❁ قوله : (أصلٌ في الأسماء) ؛ أي : لأنَّ الاسمَ ليس له ما يُغنيه عن الإعراب ؛ لأنَّ معانيَهُ مقصورةٌ عليه ، والمضارعُ يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ

والمُرادُ : بـ (الحقائب) هنا : العيابُ ؛ سُمِّيَتْ (حقائبَ) ؛ لحملها على العَجُز ؛ أي : يَرجِعْنَ مُمتلِئةً عِيابُهُم مِنْ أمتعة الناس ؛ فـ (الحقائبُ) إظهارٌ في محلِّ الإضمار .

❁ قوله : (فكان الأَوْلىٰ : حذفَ الفاء) في النسخ التي بأيدينا : بالواو لا بالفاء .

❁ قوله : (لأنَّ معانيَهُ) ؛ أي : المعانيَ المُتوارِدةَ عليه ؛ كالفاعليّة والمفعوليّةِ والإضافة.. (مقصورةٌ عليه) ؛ أي : على الاسم ؛ لا تحصلُ إلا بلفظه ، فتعيَّنَ إعرابُهُ طريقاً لبيانها ، ويصحُّ أنَّ الضميرَ في (عليه) راجعٌ للإعراب ؛ أي : لأنَّ معانيَ الاسمِ مقصورةٌ على الإعراب ؛ لا يَحصُلُ بيانُها بغيره .

❁ قوله : (والمضارعُ يُغنيه عن الإعراب...) إلىٰ آخره ؛ ولذا كان

---

(١) وهٰذا بناء على النسخة التي حشّىٰ عليها ، وإلا ففي النسخ التي وقفت عليها : (ومذهب البصريين) ، وسيُنبِّه علىٰ ذلك أيضاً العلّامة الأنباني .

مكانَهُ ؛ كما في نحو : (لا تُعْنَ بالجَفاء وتمدحُ عَمْراً) ؛ فإنَّهُ يحتملُ المعانيَ الثلاثةَ في : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَن) ، ويُغني عن الإعراب في ذلك وضعُ الاسمِ مكانَ كلٍّ مِنَ المجزوم والمنصوبِ والمرفوعِ ؛ فيُقالُ : (لا تُعْنَ بالجَفاء ومدحِ عمرو) ، و(لا تُعْنَ بالجَفاء مادحاً عمراً) ، و(لا تُعْنَ بالجفاء ولك مدحُ عمرو) انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

الإعرابُ فيه فرعاً .

ولا يخفىٰ أنَّ التعبيرَ بالفعل له دواعٍ مُهتَمٌّ بها في العربيَّة غايةَ الاهتمام ، والتعبيرَ بالاسم له دواعٍ أُخرىٰ كذلك ، والنَّحْويُّونَ وإن لم يبحثوا عنها يعترفون بها ؛ إذ ليس في الكون أحدٌ يسعُهُ إنكارُها ، فكيف يسوغُ النَّظَرُ إلىٰ مُجرَّد أنَّهُ لو وُضِعَ اسمٌ مكانَ المضارع لزال اللَّبْسُ فيُقالَ : إنَّ المضارعَ يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ ؟!

فالحقُّ : أنَّ المضارعَ لا يُغنيه عن الإعراب وضعُ اسمٍ مكانَهُ ؛ لأنَّهُ لو وُضِعَ مكانَهُ اسمٌ لفاتتْ أغراضُهُ المُهِمَّةُ التي هي مَطمَحُ نَظَرِ البلغاء عندَ اقتضاءِ المقام لها ؛ علىٰ أنَّ نحوَ : (لا يضرب زيدٌ) يحتملُ النفيَ والنهي ، ويتميَّزُ ذلك بالإعراب ، ولا يُغنيه عنه وضعُ اسمٍ مكانَهُ ، وقِسْ نحوَ : (لتضرب) ؛ فإنَّ اللامَ تكونُ للأمر وغيره ، غايةُ الأمر : أنَّ تواردَ المعاني المُفتقِرةِ إلى الإعراب على الاسم . . كثيرٌ جدّاً ، بخلاف المضارع ، والله أعلم .

❁ قوله : (لا تُعْنَ) : بصيغة المجهول على المشهور ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٤) .

فرعٌ في الأفعال ؛ فالأصلُ في الفعلِ البناءُ عندهم ، وذهب الكوفيُّون : إلىٰ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأسماءِ وفي الأفعال ، والأوَّلُ هو الصحيحُ ، ونَقَلَ ضياءُ الدِّين بنُ العِلْجِ في « البسيط » : أنَّ بعضَ النَّحْويِّينَ ذَهَبَ إلىٰ أنَّ الإعرابَ أصلٌ في الأفعال فرعٌ في الأسماء[١] .

❊ قوله : (فرعٌ في الأفعال) عبَّر بالجمع ؛ نَظَراً لأفراد الفعلِ المضارع ، أو أنَّ (أل) للجنس ، وعلىٰ كلٍّ : يندفعُ ما يُقالُ : إنَّ المعربَ من الأفعال هو المضارعُ وحدَهُ علىٰ ما سيأتي[٢] ، تأمَّلْ .

❊ قوله : (ابنُ العِلْجِ) بكسر العين المُهمَلة ، و« البسيطُ » : اسمُ كتابٍ .

❊ قوله : (أصلٌ في الأفعال. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا القولُ أضعفُ الأقوال ، وقد علَّلوه بوجوده في الفعل مِنْ غير سبب ، فهو لذاته ، بخلاف

(تهتمَّ) ، بخلاف الذي بمعنىٰ (تَقصِدْ) ؛ فمبنيٌّ للفاعل .

❊ قوله : (عبَّر بالجمع ؛ نَظَراً. . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إليه[٣] ؛ لأنَّ القولَ بأصالة الإعراب وفرعيَّتِهِ لم يُنظَرْ فيه لنوعٍ مخصوص ، بل يَعُمُّ جميعَها ، فإذا علمتَ أصالتَهُ أو فرعيَّتَهُ. . فما أتىٰ منها علىٰ أصله لا يُسألُ عنه ، وما خالفه سُئِلَ عنه ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر « التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين » (ص١٥٣ـ١٥٥) ، و« التذييل والتكميل » (١/ ١٢٢ـ١٢٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٢ـ٣٠٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٦٢ـ٦٣) .

(٢) انظر (١/ ٣٥٣ـ٣٥٤) .

(٣) في (ي ، ك) : (عبارة بعضهم : قيل : إنَّما جمع « الأفعال » في المواضع الثلاثة ؛ نظراً لأفراد المضارع ، وليس بشيء) بدل (لا حاجة إليه) .

الاسم ، وهو تعليلٌ باطل ؛ لأنَّ سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المعاني المختلفةِ المحتاجةِ في تمييزها إلى الإعراب .

❁ قوله : (وهو تعليلٌ باطل ؛ لأنَّ سببَ الإعرابِ) لا يُقالُ : لا بطلانَ ؛ لأنَّ تواردَ المعاني موجودٌ أيضاً في الماضي ؛ نحوُ : (ما صام زيدٌ واعتكفَ) ؛ يحتملُ : (ما صامَ وما اعتكف) ، و(ما صام وقد اعتكف) ؛ أي : مُعتكِفاً ، و(ما صام ولـٰكن اعتكف) ، فلو كان السببُ تواردَ المعاني . . لأُعرِبَ هـٰذا أيضاً ، وإذا كان السببُ مطعوناً فيه . . فهو حينئذٍ لذاته .

لأنَّا نقولُ : هـٰذه المعاني لا يتوقَّفُ تمييزُها في الماضي على الإعراب ؛ لإمكانِ تمييزِها معه بالأدوات الدالَّةِ عليها كما سمعتَهُ ، بخلاف الاسم والمضارعِ ؛ فإنَّهُ لا تمييزَ في الاسم إلا بالإعراب ، ولا تمييزَ في المضارع مع وجوده إلا بالإعراب أيضاً ، فلا طَعْنَ في هـٰذا السبب .

وقد يُقال : لم نعتبرْ هـٰذا التوقُّفَ ؛ على أنَّ المضارعَ كذلك ؛ كأنْ يُقالَ : (لا تُعْنَ بالجفاء ولا تمدحْ عَمْراً) ، و(لا تُعْنَ بالجفاء وأنتَ تمدحُ عَمْراً) على أنَّ الواو حاليَّةٌ ، و(لا تُعْنَ بالجفاء ولـٰكن تمدحُ عمراً) .

❁ قوله : (لأنَّ سببَ الإعرابِ فيهما تواردُ المعاني . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن لم تكنْ تلك المعاني مدلولةً للكلمة المعربةِ ؛ أَلاَ ترىٰ أنَّ النهيَ عن الفعلَينِ ، أو عن المصاحبة ، أو عن الأوَّل . . معنىً في الحرف ؛ فبإعراب المضارعِ يتميَّزُ معنىٰ ذلك الحرفِ فيتبعُهُ معنى المضارع ؛ فجزمُ (تمدح) دليلٌ علىٰ كون الواوِ للعطف ، ونصبُهُ دليلٌ علىٰ كونها للمصاحبة ، ورفعُهُ دليلٌ علىٰ

والمبنيُّ مِنَ الأفعالِ ضربانِ :

أحدُهُما : ما اتُّفِقَ علىٰ بنائه ؛ وهو الماضي ، وهو مبنيٌّ على الفتح ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) و(انطلقَ) ، ما لم يتَّصِلْ به واوُ جمعٍ ؛ فيُضَمُّ ، أو ضميرُ رفعٍ مُتحرِّك ؛ فيُسكَّنُ .

والثاني : ما اختُلِفَ في بنائه والراجحُ أنَّهُ مبنيٌّ ؛ وهو فعلُ الأمر ؛ نحوُ : (اضْرِبْ) ، وهو مبنيٌّ عندَ البَصْريِّينَ ، ومعربٌ عندَ الكُوفيِّينَ[1] .

---

* قوله : (مبنيٌّ على الفتح) ؛ أي : لفظاً ؛ كما في المثالَينِ المذكورَينِ ، أو تقديراً ؛ كما في نحو : (ضَرَبُوا) ، وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركةٍ مع أنَّ الأصلَ في المبنيِّ أنْ يُسكَّنَ ؛ لأنَّهُ أَشْبَهَ المضارعَ في وقوعه صفةً وصِلَةً وخبراً وحالاً وشرطاً ، وإنَّما كانتْ فتحةً ؛ لثِقَلِ الضمِّ والكسر مع ثِقَلِ الفعل .

* قوله : (ومعربٌ عندَ الكُوفيِّينَ) ؛ لأنَّهُ عندَهُم مُقتطَعٌ من المضارع المجزومِ ؛ فأصلُ (اضربْ) مثلاً عندَهُم : (لِتَضْرِبْ) ؛ فحُذِفَتِ اللامُ ،

كونها للاستئناف .

* قوله : (لأنَّهُ أَشْبَهَ المضارعَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والمضارعُ معربٌ ، والأصلُ في الإعراب الحركةُ ، فاستحقَّ الماضي أنْ يبعدَ عمَّا هو الأصلُ في البناء إلىٰ ما هو الأصلُ في الإعراب .

* قوله : (في وقوعه صفةً . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ الواقعَ صفةً

---

(١) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٢٧ـ٤٤٥) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص١٧٦ـ١٨٠) ، و« التذييل والتكميل » (١/ ٦٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٥) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ١٧١) .

والمعربُ مِنَ الأفعال : هو المضارعُ ، ولا يُعرَبُ إلا إذا لم تتَّصِلْ به نونُ التوكيد ، أو نونُ الإناث .

فمثالُ نونِ التوكيدِ المُباشِرةِ : (هل تَضْرِبَنَّ ؟) ، والفعلُ معها مبنيٌّ على الفتح ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ الخفيفة والثقيلة .

فإن لم تتَّصِلْ به لم يُبْنَ ؛ وذلك كما إذا فَصَلَ بينَهُ وبينَها ألفُ اثنَينِ ؛ نحوُ : (هل تَضْرِبانِّ ؟) ، وأصلُهُ : (هل تَضْرِبانِنَّ ؟) ؛ فاجتمعتْ ثلاثُ نوناتٍ ،

ثمَّ التاءُ خوفَ الالتباس بغير المجزوم عندَ الوقف ، ثمَّ أُتي بالألف ؛ فهو عندَهُم مجزومٌ بلام الأمر تقديراً .

❊ قوله : (هل تَضْرِبانِّ ؟) بتشديد النون ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ دخولُ الخفيفةِ في فعل الاثنَينِ ، وكذا جماعةُ النساء ، وسيأتي الكلامُ علىٰ ذلك في قول الناظم[1] :

ولـم تقـعْ خفيفـةٌ بعـدَ الألِـفْ لٰكـنْ شـديـدةٌ وكسـرُهـا أُلِـفْ

وصِلَةً وخبراً وحالاً . . هو الجملةُ ، لا الفعلُ وحدَهُ ، لٰكن لمَّا كان المقصودُ بالذات مِنَ الجملة هو الفعلَ اعتبروه ، أو المُراد : وقوعُهُ كذلك صورةً .

❊ قوله : (وكذا جماعةُ النساء) ؛ أي : الفعلُ المسند لجماعة النساء ؛ فإنَّهُ لا يُؤكَّدُ بالخفيفة ؛ لوجوب الإتيان بألفٍ قبلَ نون التوكيد ، كما قال المُصنِّفُ[2] :

وألفـاً زِدْ قبلَهـا مُـؤكِّـدَا فعـلاً إلىٰ نـونِ الإنـاثِ أُسنِـدَا

---

(١) انظر (٤/٦٠٢) .

(٢) انظر (٤/٦٠٣) .

فحُذِفَتِ الأُولىٰ ـ وهي نونُ الرفع ـ كراهةَ توالي الأمثالِ ؛ فصار : (هل تضربانِّ ؟) .

وكذلك يُعرَبُ الفعلُ المضارع إذا فَصَلَ بينَهُ وبينَ نون التوكيدِ واوُ جَمْعٍ ، أو ياءُ مُخاطَبةٍ ؛ نحوُ : (هل تَضْرِبُنَّ يا زيدونَ ؟) ، و(هل تَضْرِبِنَّ يا هندُ ؟) ، وأصلُ (تَضْرِبُنَّ) : (تَضْرِبُونَنَّ) ؛ فحُذِفَتِ النونُ الأولىٰ لتوالي الأمثالِ كما سَبَقَ ؛ فصار : (تضربُونَّ) ؛ فحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ الساكنَينِ ؛ فصار : (تَضْرِبُنَّ) ، وكذلك (تَضْرِبِنَّ) أصلُهُ : (تَضْرِبِينَنَّ) ، ففُعِلَ به ما فُعِلَ بـ (تَضْرِبُونَنَّ) .

وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وأَعْرِبوا مضارعاً إنْ عَرِيا مِنْ نونِ توكيدٍ مُباشِرٍ) ، ....

---

* قوله : (لتوالي الأمثالِ) ؛ أي : وهو ممنوعٌ عندَهُم .

وأُورِدَ عليه : نحوُ : (النساءُ جُنِنَّ) ؛ فإنَّ فيه ثلاثَ نوناتٍ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الممنوعَ توالي الأمثالِ الزوائدِ علىٰ أصل الكلمة ، و(جُنِنَّ) ليس كذلك ؛ إذ الزائدُ فيه الأخيرةُ فقط ، والنونانِ قبلَها مِنْ أصل الكلمة ، بخلافِ نحوِ : (تَضْربانِّ) ؛ فإنَّ الأُولىٰ فيه للرفع والأُخْرَيَينِ للتوكيد ؛ فالثلاثُ زوائدُ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] .

* قوله : (فحُذِفَتِ الواوُ لالتقاءِ الساكنَينِ) إنْ قلتَ : لا حاجةَ لحذفها ؛ لأنَّ التقاءَ الساكنَينِ علىٰ حَدِّهِ .

---

(١) حاشية الشنواني علىٰ شرح القطر (ق/ ١٤٤) .

فشَرَطَ في إعرابه أنْ يَعْرَىٰ مِنْ ذلك ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إذا لم يَعْرَ منه يكونُ مبنيّاً ؛ فعُلِمَ : أنَّ مذهبَهُ أنَّ الفعلَ المضارعَ لا يُبنىٰ إلا إذا باشرتْهُ نونُ التوكيد ؛ نحوُ : (هل تَضْرِبَنَّ يا زيدُ ؟) ، فإن لم تُباشِرْهُ أُعرِبَ ، وهٰذا هو مذهبُ الجمهور .

قلتُ : ممنوعٌ ؛ إذِ الالتقاءُ الذي علىٰ حدِّهِ شرطُهُ : أنْ يكونَ الأوَّلُ حرفَ مدٍّ والثاني مُدغَماً في كلمةٍ واحدة ؛ نحوُ : (دابّة) ، والواو هنا بمنزلةِ كلمةٍ أُخْرىٰ ، وما هي فيه بمنزلةِ كلمةٍ أُخرىٰ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (فشَرَطَ في إعرابه أنْ يَعْرَىٰ مِنْ ذلك. . .) إلىٰ آخره : قال الأُشْمُونيُّ : (والضَّابطُ : أنَّ ما كان رفعُهُ بالضمة : إذا أُكِّد بالنون بُني ؛ لتركُّبه معها ، وما كان رفعُهُ بالنون : إذا أُكِّد بالنون لم يُبنَ ؛ لعدم تركُّبِهِ معها) انتهىٰ[1] .

وقد نَظَمْتُ هٰذا الضابطَ فقلتُ : [من الرجز]

مـا كـانَ ذا رفـعٍ بضمَّـةٍ إذا ... أَكَّـدْتَـهُ بـالنُّـونِ فـالبِنـا خُـذَا
وأَعْـرِبَـنَّ مـا بنـونٍ رُفِعَـا ... وذا عـنِ العُـرْبِ أتـىٰ فـاْستمِعَـا

❁ قوله : (وما هي فيه بمنزلةِ كلمةٍ أُخْرىٰ) فيه : أنَّهُ لا تكلُّمَ لنا علىٰ ما هي فيه ؛ إذ الساكنان هما الواوُ ونونُ التوكيد ؛ جُعِلتِ الواوُ كلمةً أو جزءاً ممَّا قبلَها ، وفي بعض النسخ : (وما بعدَها بمنزلةِ كلمةٍ أخرىٰ)[2] .

❁ قوله : (لعدم تركُّبِهِ معها) ؛ أي : لأنَّ العربَ لم تُرَكِّبْ ثلاثةَ أشياءَ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٥) .

(٢) وسقط من (ج) قوله : (وما هي فيه. . .) ، وأشار في هامش (د) : إلىٰ أنَّ الأَوْلىٰ : (وما بعدها) ، كما هو في بعض النسخ التي ذكرها المُقرِّر .

وذَهَبَ الأَخْفَشُ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ مع نون التوكيد ، سواءٌ اتَّصلتْ به نونُ التوكيد أو لم تتَّصِلْ ، ونُقِلَ عن بعضهم : أنَّهُ معربٌ وإن اتَّصلت به نونُ التوكيد[1] .

❁ قوله : (الأَخْفَشُ) ذَكَرَ السُّيُوطيُّ في « المُزْهِر » : أنَّ المُلقَّبَ بذلك من النُّحاة أحدَ عشرَ نَحْوِيّاً ؛ منهم : الأخفشُ الكبيرُ ؛ أبو الخطَّاب عبدُ الحَميدِ بنُ عبدِ المجيدِ ، أحدُ شيوخِ سيبويهِ .

❁ قوله رحمه الله : (وذَهَبَ الأَخْفَشُ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : على الفتح ولو تقديراً عندَ الإسنادِ إلىٰ واو الجماعة أو ياءِ المخاطبة ، مَنَعَ مِنْ ظهوره حركةُ المناسبة .

كذا قيل ، وكيف يكونُ مبنياً على الفتح عندَهُ مع أنَّ نونَ الرفع موجودةٌ في المسند إلىٰ ألف الاثنَينِ أو واوِ الجماعة أو ياءِ المخاطبة تقديراً ، والمحذوفُ لعِلَّة كالثابت ؟! فكيف يُجامِعُ البناءُ الإعرابَ ولو مُقدَّراً ، أو علامتَهُ كذلك ؟! ودعوىٰ أنَّ النونَ حينئذٍ انسلختْ عن كونها إعراباً أو علامةَ إعرابٍ . . تَعسُّفٌ لا داعيَ إليه .

فالوجهُ : أنَّهُ يبنيه مع كلٍّ مِنَ الثلاثة علىٰ حذف النونِ ، فلا تكونُ محذوفةً لتوالي الأمثال ، فهـٰذا هو الأقربُ في حَمْلِ مذهبِهِ ، والله أعلم .

❁ قوله رحمه الله : (ونُقِلَ عن بعضهم : أنَّهُ معربٌ. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنَّهُ في المباشرة مُقدَّرٌ ، مَنَعَ من ظهوره حركةُ التمييزِ بين المسند

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (١/ ١٢٦ـ١٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٣٤ـ ٢٣٥) .

ومثالُ ما اتَّصلتْ به نونُ الإناث : (الهنداتُ يَضْرِبْنَ) ، والفعلُ معها مبنيٌّ على السكون .

ونَقَلَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ في بعض كتبه : أَنَّهُ لا خلافَ في بناء الفعلِ المضارع مع نون الإناث[1] ، وليس كذلك ، بل الخلافُ موجودٌ ، وممَّنْ نقله الأستاذُ أبو الحسن بنُ عُصْفُورٍ في « شرحه للإيضاح »[2] .

ومنهمُ : الأخفشُ الأوسط ؛ أبو الحسن سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ ، تلميذُ سيبويهِ ، مات سنة عشرٍ ومئتَينِ ، وقيل : بعدَها .

ومنهمُ : الأخفشُ الأصغرُ ؛ أبو الحسنِ عليُّ بنُ سليمانَ ، مِنْ تلامذةِ المُبرِّد وثعلبٍ ، مات سنةَ خمسَ عَشْرةَ وثلاثِ مئة[3] .

❀ قوله : (ابنُ عُصْفُورٍ) بضمِّ أوَّله[4] .

للواحد والمسندِ للجماعة .

---

(١) عزاه المرادي في « توضيح المقاصد » (١/٣٠٦) إلىٰ « شرح الكافية الشافية » ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٧٣) إلىٰ « شرح التسهيل » .

(٢) وممَّنْ قال بإعرابه : ابن درستويه ، وابن طلحة ، والسُّهيلي ، وذهب هؤلاء : إلىٰ أنَّهُ معرب بإعرابٍ مُقدَّر مَنَعَ من ظهوره شبهُهُ الماضيَ في صيرورة النون جزءاً منه . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٣٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٠٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٣٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٧٣) .

(٣) المزهر (٢/ ٤٥٣ـ٤٥٤) ، والأخفش إذا أُطلق في كتب النحو.. فالمُراد به : الأخفش الأوسط أبو الحسن سعيد بن مسعدة .

(٤) وابن عُصْفُور : هو أبو الحسن علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ) حامل لواء العربية في الأندلس . انظر « بغية الوعاة » (٢/ ٢١٠) .

٢١ـ وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبِنا ....

﴿ قوله : (وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبِنا) أُورِدَ عليه : أنَّهُ لا يلزمُ مِنَ الاستحقاق الوجودُ .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : مُستحِقٌّ للبناء القائمِ به ، أو أنَّ الواضعَ حكيمٌ يُعطي

﴿ قوله : (لا يلزمُ مِنَ الاستحقاق الوجودُ) ؛ أي : فكلامُهُ لا يُفِيدُ بناءَ الحروفِ بالفعل ، وفيه : أنَّ المُصنِّفَ ليس بصدد ذلك ، إنَّما هو بصدد بيانِ المُعرَب والمبنيِّ اصطلاحاً .

ويُفهَمُ ممَّا قاله الجاميُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لم يعتبرْ أحدٌ حصولَ الإعرابِ بالفعل في معنى المعربِ اصطلاحاً[1] . . أنَّهُ لا يُعتبَرُ حصولُ البناءِ بالفعل في معنى المبنيِّ اصطلاحاً ؛ فقولُ المُصنِّف : (وكلُّ حرفٍ مُستحِقٌّ للبنا) . . بمعنى : (وكلُّ حرفٍ مبنيٌّ اصطلاحاً) ، فتنبَّهْ .

﴿ قوله : (للبناء القائمِ به) ؛ أي : فتكونُ (أل) في قوله : (للبِنا) للعهد الحُضُوريِّ ؛ أي : للبناء الحاضرِ فيه والقائمِ به ؛ فيكونُ كلامُهُ مُفيداً لبناءِ كلِّ حرفٍ واستحقاقِهِ بناءَهُ الحاصلَ له .

وأُجِيبَ أيضاً : بأنَّ حصولَ البناء بالفعل يُعلَمُ مِنْ قوله فيما سَبَقَ : (ومبني لشَبَهٍ مِنَ الحروف مُدْني) ، وإنَّما الغَرَضُ هنا بيانُ استحقاقِهِ له ، وقد علمتَ اندفاعَ الإيراد مِنْ أصله .

---

(١) الفوائد الضيائية (١/ ٥٩) .

. . . . والأصـلُ فـي المبنـيِّ أنْ يُسكَّنـا

الأشياءَ ما تستحقُّهُ ؛ ولهـٰذا قال الشارح : (الحروفُ كلُّها مبنيَّةٌ) .

❁ قوله : (**والأصلُ في المبنيِّ أنْ يُسكَّنا**) **الأصلُ** : بمعنى الراجحِ أو المُستصحَبِ ؛ مبتدأٌ ، و(أن يُسكَّنا) : في تأويل مصدرٍ ؛ خبرُهُ ؛ أي : الأصلُ في المبنيِّ تسكينُهُ ، فأطلقَ الناظمُ التسكينَ وأراد به السكونَ ؛ مِنْ إطلاق الملزوم وإرادةِ اللازم ؛ لكونه عبارةَ النُّحاة ، ولأنَّ وصفَ الكلمة السكونُ ، لا التسكينُ ؛ إذ هو فعلُ الفاعل ، ولأنَّهُ يُشعِرُ بإزالةِ حركةٍ موجودة .

وإنَّما كان السكونُ هو الأصلَ ؛ لخِفَّته ، أو لأنَّ الأصلَ في الإعراب الحركةُ ؛ فالمُناسِبُ : أنْ يكونَ الأصلُ في ضِدِّهِ ـ وهو البناء ـ السكونَ .

❁ قوله : (بمعنى الراجحِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا بمعنى الغالبِ ؛ إذ ليس غالبُ المبنيَّاتِ ساكناً .

❁ قوله : (أو المُستصحَبِ) ؛ أي : لأنَّ الأصلَ عدمُ الحركاتِ عندَ وَضْعِ المفردات ، فيُستصحَبُ .

❁ قوله : (ولأنَّ وصفَ الكلمة . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ قولَهُ : (أنْ يُسكَّنا) في تأويل مصدرٍ مبنيٍّ للمفعول لكون الفعل كذلك ؛ أي : كونُهُ مُسكَّناً ، فصحَّ كونُهُ وصفاً للكلمة .

٢٢ـ ومنهُ ذو فتحٍ وذو كسرٍ وضَمْ كـ (أينَ) (أمسِ) (حيثُ) . . . . .

❁ قوله : (ومنهُ) أشارَ به : إلىٰ عدم الانحصارِ فيما ذَكَرَهُ ؛ لأنَّ مِنَ المبنيِّ ما بُني علىٰ نائب المذكورات ؛ كبناء الأمر على الحذف ، وبناءِ اسم (لا) والمُناديٰ على الحرف .

❁ قوله : (كـ « أينَ » « أمسِ » « حيثُ ») فيه نشرٌ علىٰ ترتيبِ اللَّفِّ .

وبُنِيَ (أينَ) ؛ لشَبَهه بالحرف في المعنىٰ ؛ وهو (الهمزة) إن كان

❁ قوله : (أشارَ به : إلىٰ عدم الانحصارِ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا إشارةَ فيه لذلك ، بل في الكلام تقديرٌ ؛ أي : (ومنه ذو كسر . . .) إلىٰ آخره ، ولو سُلِّمَ عدمُ التقديرِ ، واعتُبر أنَّ الثلاثةَ المذكورةَ بعدَ (مِنْ) بعضٌ . . لكان البعضُ الآخَرُ الساكنَ .

❁ قوله : (لأنَّ مِنَ المبنيِّ ما بُني علىٰ نائب المذكورات . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ ألقابَ البناء كألقاب الإعرابِ شاملةٌ للأصول والنوائب ؛ فالضمُّ هو الضمَّةُ وما ناب عنها ، والفتحُ هو الفتحةُ وما ناب عنها . . . وهٰكذا ، كما أنَّ الرفعَ هو الضمَّةُ وما ناب عنها ، والنصبَ هو الفتحةُ وما ناب عنها . . . وهٰكذا ، وليس الضمُّ هو الضمةَ ، والفتحُ هو الفتحةَ . . . وهٰكذا ، غايةُ الأمر : أنَّ المُصنِّفَ ذكر في الإعراب أصولَهُ وما ناب عنها ، بعدَ ذِكْرِ الأنواع الشاملةِ للأصول والنوائب ، ولم يذكر في البناء إلا الأنواعَ الشاملةَ للأصول والنوائب .

. . . .

استفهاماً ، و(إن) إن كان شرطاً .

وبُني (أمسِ) عندَ الحجازيِّينَ ؛ لتضمُّنه معنىٰ حرف التعريف ؛ لأنَّهُ معرفةٌ بغير أداةٍ ظاهرةٍ ، وإنَّما يُبنىٰ عندَهُم بشروط : أنْ يُرادَ به مُعيَّنٌ ، وألَّا يكونَ ظرفاً ، وألَّا يُضافَ ، ولا يدخلَ عليه (أل) ، ولا يُكسَّرَ ، ولا يُصغَّرَ ، فإن فُقِدَ شرطٌ أُعرِبَ وصُرِفَ إجماعاً ؛ كما إذا استُعمل ظرفاً ، وقد نَظَمتُ هٰذه الشروطَ فقلتُ : [من الطويل]

و(أمسِ) ابْنِهِ إنْ قد أردتَ مُعيَّناً ولم يكُ ظرفاً ثمَّ جَمْعاً مُكسَّرَا
وليسَ مُضافاً ثمَّ غيرُ مُعرَّفٍ وسادسُها ألاَّ يكونَ مُصغَّرَا

❋ قوله : (كما إذا استُعمل ظرفاً) يَقتضِي : أنَّهُ في هٰذه الحالة معربٌ إجماعاً ، وليس كذلك ، بل هو مبنيٌّ إجماعاً وإنْ نُوزِعَ في حكاية الإجماع ، كما في « حاشية المؤلف على القطر »[1] ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ التشبيهَ في مطلق الإجماعِ وإن كان في الأوَّل إجماعاً على الإعراب ، وفي الثاني على البناء ، أو التشبيهَ في الإجماع على الإعراب معَ فَقْدِ أحد الشروط أيضاً فيما إذا استُعمل ظرفاً ، ويُؤخَذُ مِنْ هٰذا شرطٌ سادس لكون البناء عندَ الحجازيِّين فقط ؛ وهو ألَّا يكونَ ظرفاً ، كما أشار لذلك في النظم .

والحاصلُ : أنَّهُ يُشترَطُ للبناء المُختلَفِ فيه ستةُ شروطٍ ، فإن فُقِدَ واحدٌ منها لم يكنِ البناءُ مختلفاً فيه ، بل يكونُ معرباً باتِّفاقٍ ؛ فيما إذا فُقِدَ واحدٌ من

(١) حاشية السجاعي على شرح القطر (ص١١) .

والساكنُ (كمْ) . . . .

وبُني (حيثُ) ؛ للافتقار اللازمِ إلىٰ جملة .

❁ قوله : (والساكنُ « كمْ ») ؛ أي : مثالُهُ : (كم) ، وفي التعبير بـ (كم) لُطْفٌ ؛ لاحتمال التمثيلِ والإشارةِ إلىٰ كثرة أمثلة الساكنِ ؛ لكونه الأصلَ .

وبُني (كم) ؛ لتضمُّن (كم) الاستفهاميَّةِ معنى الهمزة ، والخبريَّةِ معنىٰ (ربَّ) التي للتكثير .

واعلَمْ : أنَّ ما بُني مِنَ الأسماء على السكون فيه سؤالٌ واحدٌ : لِمَ بُني ؟ وما بُني منها علىٰ حركةٍ فيه ثلاثةُ أسئلةٍ : لِمَ بُني ؟ ولِمَ حُرِّكَ ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ كذا ؟ وما بُني من الأفعال أو الحروفِ على السكون لا يُسأَلُ عنه ، وما بُني منها علىٰ حركةٍ فيه سؤالان : لِمَ حُرِّك ؟ ولِمَ كانتِ الحركةُ كذا ؟

وللبناء على الحركة أسبابٌ : منها : التقاءُ الساكنَينِ ؛ كـ (أين) ،

الخمسة المُصرَّح بها قبلَ النظم ، سواءٌ كان ظرفاً أو لا ، ومبنياً باتِّفاقٍ علىٰ ما فيه ؛ إنْ فُقِدَ الشرطُ السادس المشار إليه قبلَ النظم بقوله : (كما إذا استُعمِلَ ظرفاً) ؛ فإنَّهُ إذا كان ظرفاً مُستوفِياً للشروط الخمسة . . يُبنىٰ باتِّفاقٍ علىٰ ما فيه[1] .

(١) زاد في (ي) : (وهـٰذا ممَّا يُؤخَذ من « حاشية الخضري ») ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٥٦) .

ومنها : كونُ الكلمةِ على حرفٍ واحد ؛ كبعض المُضمَرات .

وأسبابُ البناء على الفتح : منها : طَلَبُ الخِفَّة ؛ كـ (أينَ) ، ومجاورةُ الألف ؛ كـ (أيّانَ) ، والإتباعُ ؛ نحوُ (كَيْفَ) ؛ بُنِيَتْ على الفتح ؛ إتباعاً لحركة الكاف ؛ لأنَّ ما بينَهُما ساكنٌ غيرُ حصينٍ .

وأسبابُ البناءِ على الكسرِ : منها : كونُهُ الأصلَ عندَ التقاء الساكنَين ؛ كـ (أمسِ) ، ومجانسةُ العملِ ؛ كـ (باء الجر) ، والإتباعُ ؛ نحوُ : (ذِهِ) و(تِهِ) بالكسر في الإشارة للمُؤنَّثة .

وأسبابُ البناء على الضم : منها : ألَّا يكونَ للكلمة حالَ الإعراب[1] ؛ نحوُ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] بالضم ، ومنها : مشابهةُ

---

* قوله : (والإتباعُ ؛ نحوُ « كيفَ ») إن قيل : لِمَ مثَّل للإتباع بـ (كيف) ، ولطَلَب الخِفَّة بـ (أين) ، مع أنَّهُما على حدٍّ سواءٍ ؟

قُلْنا : الأسبابُ قد تتعدَّد ؛ فكلٌّ مِنْ (كيف) و(أين) يصلُحُ مثالاً لهما ، إلا أنَّ وجهَ التخصيص : أنَّ همزةَ (أين) لمَّا كانتْ ثقيلةً ناسَبَ أن يُمثَّلَ بها لطَلَب الخِفَّة ، بخلاف كاف (كيف) ؛ فإنَّها خفيفةٌ ، فناسَبَ أنْ يُمثَّلَ بها للإتباع .

* قوله : (نحوُ : « ذِهِ » . . .) إلى آخره : حُرِّكَ ؛ لشَبَه المعربِ الذي هو العَلَمُ في التعيين ، وكُسِرَ ؛ لِمَا ذَكَرَهُ .

---

(١) اسم (يكون) ضمير مستتر يعود على (الضم) .

الغايات[1] ـ أي : الظروفِ المُنقطِعةِ عن الإضافة ؛ كـ (قبلُ) و(بعدُ) ـ وذلك نحوُ : (يا زيدُ) ؛ فإنَّهُ أَشْبَهَ (قبلُ) و(بعدُ) ؛ قيل : مِنْ جهةِ أنَّهُ يكونُ مُتمكِّناً في حالةٍ أخرىٰ ، وقيل : مِنْ جهةِ أنَّهُ لا تكونُ له الضمَّةُ حالةَ الإعراب ، ومنها : الإتباعُ ؛ كـ (مُنْذُ) .

---

* قوله : (قيل : مِنْ جهةِ أنَّهُ يكونُ مُتمكِّناً . . .) إلىٰ آخره : الملحوظُ في القول الأوَّل : جهةُ كونِهِ مُتمكِّناً بقطع النَّظَرِ عن كون الضمَّةِ ثابتةً له حالَ الإعراب أو لا ، والملحوظُ في الثاني : كونُ الضمَّةِ ليستْ ثابتةً له حالَ الإعراب ، فهما مُتغايرانِ .

وأمَّا قولُ السِّيرافيِّ : (مِنْ جهة أنَّهُ إذا نُكِّرَ أو أُضيف أُعربَ)[2] . . فهو عينُ القولِ الأوَّل ، لا فرقَ بينهما إلا بالإجمال والتفصيلِ ، كما قاله السيِّدُ الحَفْنيُّ ، وتبعه العلَّامة الصبَّانُ[3] ، ولذلك أسقطَهُ المُحشِّي ، لٰكنَّ الظاهرَ : أنَّ قولَ السِّيرافيِّ أخصُّ منه لا عينُهُ ؛ وذلك لأنَّ السِّيرافيَّ قد اعتبر حالةَ النداء ؛ حيثُ قال : (إذا نُكِّرَ أو أُضيفَ) ، وصاحبَ القولِ الأوَّل قد اعتبر حالةَ التمكُّنِ الصادقةَ بإعرابه في غير النداء .

* قوله : (لا تكونُ له الضمَّةُ حالةَ الإعراب) ؛ أي : وهو منادىً ، بل إمَّا

---

(١) وسُمِّيَتْ بذلك ؛ لصيرورتها بعد حذف المضاف إليه غايةً في النطق ، وإنما لم يُسمَّ (كلٌّ) و(بعضٌ) بذلك ؛ لوجودِ ما هو عوضٌ عن المضاف إليه ؛ وهو التنوين . « صبان » (١/ ١٢٣) .

(٢) شرح كتاب سيبويه (١/ ٦٨) .

(٣) حاشية الحفني (١/ق٤٧) ، حاشية الصبان (١/ ١٢٤) .

الحروفُ كلُّها مبنيّةٌ ؛ إذ لا يَعتورُها ما تفتقرُ في دَلالتها عليه إلىٰ إعراب ؛ نحوُ : (أخذتُ مِنَ الدراهم) ؛ فالتبعيضُ مُستفادٌ مِنْ لفظ (مِنْ) بدون الإعراب .

والأصلُ في البناء : أنْ يكونَ على السكون ؛ لأنَّهُ أخفُّ مِنَ الحركة ، ولا يُحرَّكُ المبنيُّ إلا لسببٍ ؛ كالتخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ ، وقد تكونُ الحركةُ فتحةً ؛ كـ (أينَ) ، و(قامَ) ، و(ضَرَبَ) ، و(إنَّ) ، . . . .

❁ قوله : (لا يَعتورُها) مضارعُ (اعْتَوَرَهُ) بمعنىٰ : تَوَارَدَ وتَدَاولَ عليه .

❁ قوله : (ما تفتقرُ) ؛ أي : مَعانٍ تفتقرُ . . . إلىٰ آخره .

❁ قوله : (التقاء الساكنَينِ) اعتُرِضَ : بأنَّ شرطَ البناء ألاَّ يكونَ تخلُّصاً من سكونَينِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ ذلك فيما إذا كان في كلمتَينِ ؛ نحوُ : ﴿لَمْ يَكُنِ ٱلَّذِينَ﴾ [البينة : ١] ، بخلاف الكلمةِ ؛ كما هنا .

❁ قوله : (و« قامَ » ، و« ضَرَبَ ») مثَّلَ للفعل بمثالَينِ ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ

الفتحةُ ؛ وذلك في حالة تنكيره أو إضافتِهِ ، أو الكسرةُ ؛ وذلك في حالة الاستغاثة به باللام ، وتقييدُ هـٰذا القولِ بالكون منادىً لا يُفِيدُ تقييدَ القولِ الأوَّل به ؛ إذ الداعي هنا تصحيحُ عدمِ ثبوت الضمَّة له في حالة الإعراب ، بخلاف كونِهِ له حالةَ تمكُّن .

❁ قوله : (فيما إذا كان في كلمتَينِ) ؛ أي : لأنَّ المُقتضِيَ للحركة حينئذٍ : مُجرَّدُ التخلُّصِ ، وهو مُنتفٍ عند فصلِهما ، بخلاف الكلمةِ ؛ فإنَّ الحركةَ فيها لازمةٌ .

وقد تكونُ كسرةً ؛ كـ (أمسِ) ، و(جَيْرِ) ، وقد تكونُ ضمَّةً ؛ كـ (حيثُ) ، وهو اسمٌ ، و(منذُ) ، وهو حرفٌ[1] ، وأمَّا السكونُ : فنحوُ : (كمْ) ، و(اضْرِبْ) ، و(أَجَلْ) .

وعُلِمَ ممَّا مثَّلْنا به : أنَّ البناءَ على الكسر والضمِّ لا يكونُ في الفعل ،

لا فرقَ بينَ كونِهِ صحيحاً أو مُعلّاً .

* قوله : (و« جَيْرِ ») بفتح الجيم وسكونِ التحتيَّة : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نَعَمْ) ، قاله ابنُ الناظم[2] .

* قوله : (و« منذُ » ، وهو حرفٌ) زاد ابنُ الناظم : علىٰ لغةِ مَنْ جَرَّ بها[3] ، واحترز بذلك : عن لغةِ مَنْ رَفَعَ بها ؛ فإنَّها حينئذٍ اسمٌ .

* قوله : (و« أَجَلْ ») بفتح الهمزة والجيم : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نعم) .

* قوله : (لا يكونُ في الفعل) ؛ أي : لثِقَلِهِ مع ثِقَلِ الضمِّ والكسر ، فتمثيلُ بعضِهِم بنحوُ (شِ) للفعل المبنيِّ على الكسرِ ، وبنحو (رُدُّ) ـ بضم

---

* قوله : (لا فرقَ بين كونِهِ صحيحاً أو مُعلّاً) ؛ أي : بالمعنى الصَّرْفيِّ .

* قوله : (شِ) هو أمرٌ مِنْ (وَشَىٰ) ؛ كـ (وَعَىٰ) ؛ يُقالُ : (وَشَى الثوبَ) : إذا زيَّنه ، وأصلُهُ : (اِوْشِي) ؛ حُذفت واوُهُ ، كما حُذِفتْ مِنَ المضارع المبدوءِ بالياء ؛ نحو (يَشِي) ؛ لوقوعها بين عدوَّتَيْها ؛ الياءِ

---

(١) زاد في الطبعة التي حقَّقها العلامة محمد محيي الدين : (إذا جررتَ به) ، وهي غير متناسبة مع كلام المحشي .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٦) .

(٣) شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٦) .

بل في الاسم والحرف ، وأنَّ البناءَ على الفتح أو السكونِ يكونُ في الاسم

الدال إتباعاً للراء ـ للمبنيِّ على الضم . غيرُ صحيح ؛ إذ الأوَّلُ مبنيٌّ على حذف حرفِ العِلَّةِ[1] ، والثاني مبنيٌّ على سكونٍ مُقدَّرٍ .

وقد عُلِمَ مِنْ هٰذا كلِّهِ : أنَّ ألقابَ البناءِ : ضمٌّ ، وفتحٌ ، وكسرٌ ، وسكونٌ ، ويُسمَّى أيضاً : وَقْفاً ، وأمَّا ألقابُ الإعراب : فهي أيضاً أربعةٌ : رفعٌ ، ونصبٌ ، وجرٌّ ، وجزمٌ ، وهٰذا ما عليه البَصْريُّونَ ؛ فلا تُستعمَلُ

والكسرة ، ثمَّ همزةُ الوصل ؛ لتحرُّك ما بعدَها ، ثمَّ بُنِيَ على حذف آخره كما يُجزَمُ المضارع ، فبَقِيَ منه حرفٌ واحد ؛ وهو عينُ الكلمة ، وهٰكذا كلُّ فعلٍ مُعتلِّ الفاء واللام .

---

(١) وقد جمع ابن مالك أفعال الأمر التي جاءت على حرف واحد مع بيان كيفية الإسناد إليها بقوله : (من البسيط)

إنِّـي أقـولُ لمَـنْ تُـرجـىٰ شفـاعتُـهُ ... قِ المُستجِيـرَ قِيـاهُ قُـوهُ قِـي قِيـنَ
وإنْ صـرفـتَ لـوالٍ شُغْـلَ آخـرَ قُـلْ ... لِ شُغْـلَ هـٰذا لِيـاهُ لُـوهُ لِـي لِيـنَ
وإنْ وشىٰ ثوبَ غيري قلتُ في ضَجَرٍ ... شِ الثوبَ وَيْكَ شِياهُ شُوهُ شِي شِينَ
وقُـلْ لقـاتـلِ إنسـانٍ علـىٰ خطـأٍ ... دِ مَـنْ قتلـتَ دِيـاهُ دُوهُ دِي دِيـنَ
وإنْ هُـمُ لـم يَـرَوا رأيـي أقـولُ لهـم ... رَ الـرأيَ وَيْـكَ رَيَـاهُ رَوْهُ رَيْ رَيـنَ
وإنْ هُـمُ لـم يَعُـوا قـولـي أقـولُ لهـم ... عِ القـولَ منِّـي عِياهُ عُـوهُ عِـي عِيـنَ
وإنْ أمـرتَ بـوَأْيٍ للمُحِـبِّ فقُـلْ ... إِ مَـنْ تُحِـبُّ إِيَـاهُ أُوهُ إِي إِيـنَ
وإنْ أردتَ الـوَنَـىٰ وهْـوَ الفُتُـورُ فقُـلْ ... نِ يـا خليلـي نِيَـاهُ نُـوهُ نِـي نِيـنَ
وإنْ أبـىٰ أنْ يفـيْ بـالعهـدِ قلـتَ لـهُ ... فِ يـا فـلانُ فِيـاهُ فُـوهُ فِـي فِيـنَ
وقُـلْ لسـاكـنِ قلبـي إنْ سـواكَ بـهِ ... جِ القلبَ منِّي جِياهُ جُوهُ جِي جِينَ

وانظر « حاشية الخضري على ابن عقيل » (١/ ٥١) .

والفعلِ والحرف .

٢٣ـ والرفعَ والنصبَ ٱجْعَلَنْ إعرابَا لٱسمٍ وفعلٍ نحوُ (لن أَهابَا)
٢٤ـ والِاْسْمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ كما قد خُصِّصَ الفعلُ . . . . . .

حركاتُ الإعرابِ مكانَ حركات البناء ، وعكسُهُ[١] .

وقد جوَّزَ الكُوفيُّونَ ذلك ؛ فيُسمُّون الرفعَ ضمّاً ، ونحوَ ذلك[٢] ، أفاده ابنُ الميِّت[٣] .

* قوله : (لن أَهابَا) مضارعُ (هابَهُ) ؛ بمعنىٰ : خافه .

* قوله : (والِاْسمُ قد خُصِّصَ بالجرِّ) الباءُ داخلةٌ على المقصور ، وهو عربيٌّ جيِّدٌ ؛ . . . .

---

* قوله : (الباءُ داخلةٌ على المقصور ، وهو عربيٌّ جيِّدٌ) فيه : أنَّهُ لا حاجةَ لهٰذا الكلامِ هنا ؛ لأنَّهُ مِنَ الكثيرِ الغالب ؛ كما قال[٤] : [من الرجز]

والبـاءُ بعـدَ الاختصـاصِ يَكثُـرُ دخولُها على الذي قد قَصَرُوا

---

(١) قال ابن الميت في « الإرشاد » (ق/٣٣) في تعليل ذلك : (لأنَّهنَّ قسمة ، والقسمة تنفي الشركةَ ؛ لأنَّ السببَ مختلف ؛ إذ السببُ الذي جُلب به الإعراب هو العامل ، والبناء بخلافه ، فلمَّا اختلف السببُ اختلف المُسبَّب) .

(٢) وذلك بسبب المشابهة الواقعة في الصورة . « إرشاد السالك النبيل » (ق/٣٣) .

(٣) إرشاد السالك النبيل (ق/٣٣) .

(٤) البيتان لعلي الأجهوري ، كما في « حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب » (١/٩٦) ، و« حاشية الصاوي على الشرح الصغير » (١/٦) .

. . . . بأنْ يَنجَزِمَا

فلا قلبَ في عبارة الناظم ، خلافاً لِمَا ادَّعاه بعضُهُم ، فلا يوجدُ الجرُّ في الفعل .

❀ قوله : (بأنْ يَنجَزِمَا) ؛ أي : بالجزم ؛ فأَطْلَقَ الناظمُ المصدرَ المُنسبِكَ ـ

وعكسُـــهُ مُستعمَـــلٌ وجَيِّـــدُ ذَكَــرَهُ الحَبْــرُ الهُمــامُ السيِّــدُ

فالمُناسِبُ : كتابةُ هـٰذا علىٰ قول الشارح : (وأمَّا الجرُّ فيختصُّ بالأسماء)[١] .

نعم ؛ قد يُقالُ : ذِكْرُهُ هنا إنَّما هو للردِّ علىٰ مَنِ ادَّعى القلبَ في عبارة الناظم .

❀ قوله : (فلا قلبَ في عبارة الناظم) ؛ أي : وإن تضمَّن معنىً لطيفاً ؛ وهو المبالغةُ في دعوى اختصاصِ الجرِّ بالاسم ؛ حتىٰ كأنَّ الاسمَ مقصورٌ عليه .

❀ قوله : (فأطلقَ الناظمُ المصدرَ المُنسبِكَ. . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ

---

(١) قال الدسوقي في « حاشيته علىٰ شرح الرسالة العضدية » (ص٥) : (دخولُ الباءِ على المقصور جائزٌ كدخولها على المقصور عليه باتفاق العلَّامتَينِ السعد والسيِّد ، والخلافُ بينهما إنَّما هو في الغالب في الاستعمال ؛ فذهب السعدُ : إلىٰ أنَّ الغالبَ فيه دخولُها على المقصور ، وذهب السيِّدُ : إلىٰ أنَّ الغالبَ فيه دخولُها على المقصور عليه ، وأمَّا قولُ بعضهم : « والباءُ بعدَ الاختصاصِ. . . » البيتين. . فليس بجيِّد ؛ لأنَّ هـٰذا مذهبُ السعدِ لا السيِّدِ) انتهىٰ بتصرف .

٢٥ـ فَٱرفَعْ بضمٍّ . . . .

وهو الانجزامُ ـ وأرادَ ملزومَهُ ؛ لأنَّهُ المستعملُ في اصطلاحهم .

❀ قوله : (فَٱرفَعْ بضمٍّ) ؛ أي : رفعاً مُصوَّراً بضمٍّ ؛ لأنَّ مذهبَهُ : أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ[1] ، . . . .

لهٰذا ؛ إذ الانجزامُ هو وصفُ الفعل ، بخلاف الجزم ؛ فإنَّهُ وصفُ الفاعل ؛ فهٰذا التعبيرُ مِنَ المُصنِّف إشارةٌ إلىٰ تأويلِ ما وَقَعَ في كلام القوم مِنَ التعبير بالجزم .

❀ قوله : (أي : رفعاً مُصوَّراً بضمٍّ) ؛ أي : بضمَّةٍ ، وكذا يُقال فيما بعدُ ؛ فالمُصنِّفُ اختصر الأسماءَ الثلاثة ، كما أشار إلىٰ ذلك الشارحُ نفعنا الله به ؛ فتصويرُ الرفعِ بالضمِّ مِنْ تصوير النوع بصنفه ، وليس المُرادُ بالضمِّ الضمَّةَ وما ناب عنها حتىٰ يكونَ مِنْ تصوير الشيء بتمامه ؛ لأنَّ الكلامَ الآن في الأصل ، وسيأتي الكلامُ على النائب في قوله : (وغيرُ ما ذُكر ينوبُ . . .) إلىٰ آخره[2] .

ثمَّ إنَّ معنىٰ كونِ الباء للتصوير : أنَّها للتعدية مُتعلِّقةً بخاصٍّ مِنْ مادَّة التصوير ، أو ما يُؤدِّي معناه ؛ كالتفسير ، والقرينةُ هنا علىٰ هٰذا الخاصِّ مذهبُ الناظم ؛ فلا يُقالُ : هٰذا معنىً مُستحدَثٌ للباء ، أو لا قرينةَ علىٰ هٰذا الخاصِّ .

---

(١) وقد سبق بيانه في (١/ ٣١٤ـ٣١٥) .

(٢) انظر (١/ ٣٧٤) وما بعدها .

أو لا مُنافاةَ بينَ جَعْلِ هٰذه الأشياءِ إعراباً وجَعْلِها علاماتِ إعرابٍ ؛ لأنَّها إعرابٌ مِنْ حيثُ عمومُ كونِها أثَراً جَلَبَهُ العاملُ ، وعلاماتُ إعرابٍ مِنْ حيثُ الخصوصُ .

❁ قوله : (أو لا مُنافاةَ . . .) إلىٰ آخره[1] : إشارةٌ إلىٰ جوابٍ آخَرَ ؛ أي : أو رفعاً مُعلَّماً بضمٍّ ، ولا منافاةَ . . . إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (بين جَعْلِ هٰذه الأشياءِ إعراباً) ؛ أي : كما هو مذهبُ الناظم ، وقولُهُ : (وجَعْلِها علاماتِ إعرابٍ) ؛ أي : كما هو ظاهرُ قولِهِ : (فأَرفَعْ بضمٍّ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المُتبادرَ منه : أنَّ الضمَّ وأخواتِهِ علاماتُ إعرابٍ ، والمعنىٰ : (فارفَعْ مُعلَّماً بضمٍّ . . .) إلىٰ آخره .

وكلامُهُ يَقتضِي : أنَّ القائلَ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ يُجوِّزُ جَعْلَ هٰذه الأشياءِ علاماتٍ مِنْ حيثُ خصوصُها ؛ بمعنىٰ : أنَّ وجودَها علامةٌ علىٰ وجود الإعرابِ ؛ مِنْ تعليم الكُلِّيِّ بوجود جزئيِّه ، ولا مانعَ مِنْ ذلك ، وإن كان المشهورُ أنَّ القائلَ بأنَّ الإعرابَ لفظيٌّ يقولُ : (مرفوعٌ ورَفَعَهُ كذا) ، والقائلَ بأنَّهُ معنويٌّ يقولُ : (مرفوعٌ وعلامةُ رفعِهِ كذا) .

ثمَّ إنَّ قولَ المُصنِّفِ : (والرفعَ والنصبَ اجْعَلَنْ إعرابًا) لا يقتضي : أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ ، بل هو جارٍ على المذهبَينِ ؛ لأنَّ الرفعَ وأخواتِهِ إعرابٌ علىٰ كليهما ؛ لأنَّها أنواعُهُ قطعاً ، والخلافُ إنَّما يظهرُ في الضمَّة وأخواتِها ؛ فعلىٰ

---

(١) في جميع نسخ الحاشية ما عدا (هـ) : (ولا منافاة) ، وعليها كتب المقرر في (ي ، ك) ؛ فقال بعدها مباشرة : (الأنسب : التعبير بـ « أو ») .

. . . . . . وَٱنصِبَنْ فتحاً وجُرْ كسراً كـ (ذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرْ)

* قوله : (فتحاً وجُرْ كسراً) فتحاً وكسراً : منصوبان على الظرفيَّة الاعتباريَّة ؛ أي : وقتَ فتحٍ وكسر ، وهـٰذا أحسنُ مِنْ نصبهما على الحال ، أو علىٰ نزع الخافض ؛ لأنَّ نصبَهُما كذلك مقصورٌ على السماع .

* قوله : (كـ « ذِكْرُ اللهِ عبدَهُ يَسُرْ ») المعنىٰ : أنَّ العبدَ إذا عَلِمَ أنَّ الله

أنَّهُ لفظيٌّ : هي نَفْسُ الإعراب ؛ أي : الأصليُّ دون النائب ، وعلىٰ أنَّهُ معنويٌّ : علاماتُهُ ، فالعبارةُ إنَّما تقتضي ما ذُكر لو قال المُصنِّفُ : (والضمةَ والفتحةَ اجْعَلَنْ إعرابًا) .

* قوله : (وهـٰذا أحسنُ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ ليس المعنىٰ عليه ، بل المعنىٰ على النصب علىٰ نَزْع الخافض ، ولا يَبْعُدُ ـ كما قال الصبَّانُ ـ : أنَّ محلَّ كونِهِ سماعيّاً : إذا لم يُصرَّحْ بالخافض في نظير المنصوب [بحذفه][(1)] .

لـٰكن يَرِدُ عليه : أنَّ النصبَ علىٰ نزع الخافض فيه قُبْحُ إجراءِ الفعلِ الذي لا يتعدَّىٰ بنفسه مُجْرىٰ ما يتعدَّىٰ بنفسه ، ولعلَّ هـٰذا وجهُ كونِهِ سماعيّاً ، والتصريحُ المذكورُ لا يدفع ذلك القُبْحَ ؛ اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : بل يدفعُهُ ؛ لأنَّ فيه تنبيهاً على الحرف ، فكأنَّهُ عُدِّيَ به .

* قوله : (مِنْ نصبهما على الحال) ؛ أي : مُؤوَّلَينِ باسم الفاعل .

---

(1) حاشية الصبان (١/١٢٦) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

٢٦ـ وَٱجْزِمْ بتسكينٍ وغيرُ ما ذُكِرْ   ينوبُ نحوُ (جَا أَخُو بَنِي نَمِرْ)

أنواعُ الإعرابِ أربعةٌ : الرفعُ ، والنصبُ ، والجرُّ ، والجزمُ .

يذكرُهُ يَسُرُّهُ ذلك . انتهىٰ « فارضي »[1] .

❀ قوله : (جَا أَخُو) بالقصر ؛ لأنَّ الهمزتَينِ إذا اتَّفقتا في الحركة يجوزُ حذفُ إحداهما ؛ كما قُرِئَ به في السبع[2] ؛ فقولُ بعضِهم : (بالقصر للضرورة) ، أو (علىٰ لغةٍ قليلة) . . ممنوعٌ .

❀ قوله : (نَمِرْ) بفتح النون وكسر الميم : اسمٌ لأبي قبيلةٍ مِنْ قبائل العرب .

❀ قوله : (أنواعُ الإعرابِ) هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهم : (ألقابُهُ) ؛

❀ قوله : (هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهِم : « ألقابُهُ » . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ عبَّر بالأَوْلَويّة لا بالصَّوابيّة ؛ للإشارة إلىٰ صحَّةِ عبارةِ هٰذا البعضِ بتقديرِ مضافٍ ؛ أي : ألقابُ أنواعِ الإعراب ؛ فلا يَرِدُ ما ذكر ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّها ألقابٌ لمُطلَقِ الإعراب ، لا لأنواعه .

وهٰذا التقديرُ لا يقتضِي : أنَّ لكلِّ نوعٍ ألقاباً ؛ لأنَّ مقابلةَ الجمعِ بالجمع تَقتضِي القسمةَ آحاداً ؛ فالألقابُ مُوزَّعةٌ على الأنواع .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٧) .

(٢) قرأ قالون والبزي وغيرهما قوله تعالىٰ : ﴿ جَا أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ٣٤] بإسقاط الهمزة الأولى . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٥٠٧) .

فأمَّا الرفعُ والنصبُ : فيشتركُ فيهما الأسماءُ والأفعال ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ) ، و(إنَّ زيداً لن يقومَ) .

وأمَّا الجرُّ : فيختصُّ بالأسماء ؛ نحوُ : (بزيد) .

لأنَّ حقَّ الألقابِ لمُساواةِ كلٍّ منها البقيَّةَ والمُلقَّبَ . . أنْ يُطلَقَ كلٌّ منها على البقيّة ؛ كأن يُقالَ : (الرفعُ : النصبُ) ، وعلى المُلقَّب ؛ كأن يُقالَ : (الإعرابُ : الرفعُ) ، وكلٌّ منهما مُمتنِعٌ ؛ لاستلزام الأوَّلِ حَمْلَ الشيءِ على مُباينه ، والثاني حَمْلَ الأخصِّ على الأعمِّ ؛ فثَبَتَ : أنَّ هـٰذه الأمورَ أنواعٌ داخلةٌ تحتَ الإعراب ، وهو جنسٌ لها ، لا أنَّها ألقابٌ له وهو مُلقَّبٌ بها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

❁ قوله : (وأمَّا الجرُّ : فيختصُّ بالأسماء . . .) إلىٰ آخره : أَدْخَلَ الباءَ على المقصور عليه ، والناظمُ أدخلها على المقصور ، وهو الأَوْلىٰ ، وعلىٰ كلِّ حالٍ : ليس في هـٰذا الكلامِ تَكْرارٌ مع قوله فيما مرَّ : (بالجرِّ والتنوينِ) ؛ لأنَّهُ ذُكِرَ ثَمَّ لبيانِ تعريف الاسم ، وهنا لبيانِ أنَّهُ نوعٌ خاصٌّ بالاسم مِنْ أنواع الإعراب . انتهىٰ « زكريَّا »[٢] .

❁ قوله : (وكلٌّ منهما مُمتنِعٌ . . .) إلىٰ آخره : مُقتضاه : أنَّ التعبيرَ بـ (الأنواع) هو الصوابُ لا الأَوْلىٰ فقط ، ولعلَّ هـٰذا التفاتٌ لظاهر تعبيرِ بعضِهِم بـ (ألقاب الإعراب) .

❁ قوله : (وهنا لبيانِ أنَّهُ نوعٌ . . .) إلىٰ آخره ، فإن قيل : كان يكفيه هنا

---

(١) الدرر السنية (١/١٦٣) .

(٢) الدرر السنية (١/١٦٣) .

وأمَّا الجزمُ : فيختصُّ بالأفعال ؛ نحوُ : (لم يضربْ) .

والرفعُ يكونُ بالضمَّة ، والنصبُ يكونُ بالفتحة ، والجرُّ يكونُ بالكسرة ، والجزمُ يكونُ بالسكون ، وما عدا ذلك يكونُ نائباً عنه ؛ كما نابتِ الواوُ عن الضمَّة في (أَخُو) ، والياءُ عن الكسرة في (بَنِي) مِنْ قوله :

❁ قوله : (وأمَّا الجزمُ : فيختصُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ ليكونَ كالعِوَض مِنَ الجرِّ .

❁ قوله : (في « بَنِي ») ؛ أي : لأنَّهُ مُلحَقٌ بجمعِ المُذكَّرِ السالمِ .

وحاصلُ ما أشار إليه الناظمُ أوَّلاً وآخِراً : أنَّ علاماتِ الإعراب قسمانِ : أصولٌ ، وفروعٌ .

فالأصولُ أربعةٌ : الضمةُ للرفع ، والفتحةُ للنصب ، والكسرة للخفض ، والسكون للجزم .

والفروعُ نائبةٌ عن هٰذه الأصول ، وهي عشرةٌ ؛ ثلاثةٌ تنوبُ عن الضمة ؛ وهي : الواوُ ، والألف ، والنون ، وأربعةٌ عن الفتحة ؛ وهي : الألفُ ، والكسرة ، والياء ، وحذفُ النون ، واثنتانِ عن الكسرة ؛ وهما : الفتحة ، والياء ، وواحدةٌ عن السكون ؛ وهي : حذفُ الحرفِ نوناً كان أو حرفَ عِلَّة .

ذِكْرُهُ مِن حيثُ إنَّهُ نوعٌ مِنْ أنواع الإعراب ، والاختصاصُ قد عُلِمَ ممَّا هناك .

فالجوابُ : أنَّهُ صرَّح بذلك ؛ للمقابلة في قوله : (كما قد خُصِّصَ الفعلُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ليكونَ كالعِوَض مِنَ الجرِّ) ، ولم يكنْ عِوَضاً ؛ لأنَّ الجرَّ أشرفُ منه ؛ لأنَّهُ عدميٌّ والجرَّ ثبوتيٌّ .

(جا أَخُو بَنِي نَمِر) ، وسيذكرُ بعدَ هـٰذا مواضعَ النِّيابةِ .

٢٧ـ وٱرفَـعْ بـواوٍ وٱنصِبَـنَّ بـالأَلِـفْ   وٱجرُرْ بياءٍ . . . .

---

* قوله : (مواضعَ النِّيابةِ) ، وهي سبعةٌ : الأسماءُ السِّتَّة ، والمُثنَّىٰ وما أُلحق به ، وجمعُ المذكَّرِ السالمِ وما أُلحق به ، وجمعُ المؤنثِ السالمُ وما أُلحقَ به ، والاسمُ الذي لا ينصرفُ ، والأمثالُ الخمسةُ[1] ، والمضارعُ المُعتلُّ . انتهى « ابن الميِّت »[2] .

* قوله : (وٱرفَعْ بواوٍ) ، وفي نسخة : (فٱرفَعْ) ، وهي أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ مُفرَّعٌ علىٰ ما قبلَهُ ، وقضيَّةُ هـٰذا وقضيَّةُ كلامِ الشارحِ أَوَّلاً : أنَّ هـٰذه الأسماءَ معربةٌ بالحروف ، لـٰكنَّهُ صَحَّحَ بعد ذلك أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مُقدَّرة عليها ، وكأنَّهُ نَظَرَ أوَّلاً إلى الصورة الظاهرة ، وثانياً إلى الصورة المعنويَّة .

---

* قوله : (لأنَّهُ مُفرَّعٌ علىٰ ما قبلَهُ) لعلَّ الأظهرَ : أنَّ الفاءَ تفصيليَّةٌ لا تفريعيَّة ؛ لأنَّهُ تفصيلٌ لقوله : (وغيرُ ما ذُكر ينوبُ . . .) إلىٰ آخره ، والواوَ تُوهِمُ أنَّهُ أجنبيٌّ منه معطوفٌ علىٰ قوله : (فارفَعْ بضمٍّ . . .) إلىٰ آخره ، مع أنَّهُ ليس كذلك .

* قوله : (لـٰكنَّهُ صَحَّحَ بعد ذلك أنَّها معربةٌ . . .) إلىٰ آخره : لا غبارَ علىٰ صنيع الشارح ؛ حيث جارى المُصنِّفَ أوَّلاً في المشهور ، ثمَّ ذكر الصحيحَ ؛

---

(١) تحتمل في (أ) : (والأفعال) بدل (والأمثال) .

(٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٣٥) .

ومُلخَّصُ ما ذكروا في إعرابها : عشرةُ مذاهبَ ، بيَّنها المُراديُّ وغيرُهُ ، قال : (وأَقْواها مذهبانِ ؛ أحدُهُما ـ وهو مذهبُ سيبويهِ والفارسيِّ وجمهورِ البَصْريِّينَ ـ : أنَّها معربةٌ بحركات مُقدَّرة . . . إلىٰ آخره ، والثاني : أنَّها معربةٌ بالحروف)[١] .

قال الناظم في « تسهيله » : (إنَّ الأوَّلَ أصحُّها)[٢] ، وفي « شرحه » : (إنَّ الثانيَ أسهلُها وأبعدُها عن التكلُّف)[٣] .

فقولُ المُحشِّي : (وكأنَّهُ نَظَرَ أوَّلاً . . .) إلىٰ آخره . . لا حاجةَ إليه ؛ علىٰ أنَّهُ إنَّما يظهرُ هـٰذا التوجيهُ إذا وَقَعَ في كلامه التنافي ولم يكن في المسألة خلافٌ ، وما هنا ليس كذلك ، وهو يَصلُحُ أنْ يكونَ توجيهاً للخلاف .

❁ قوله : (إنَّ الأوَّلَ أصحُّها) ؛ أي : لأنَّ الحركاتِ هي الأصلُ في الإعراب ، فمتىٰ أمكنتْ لا يُعدَلُ عنها ، ولا يُمكِنُ تمشيةُ كلامِ الناظم هنا علىٰ هـٰذا المذهبِ ؛ لأنَّهُ في الإعراب بالنيابة ، كما قال سابقاً : (وغيرُ ما ذُكر ينوبُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وأبعدُها عن التكلُّف) ؛ أي : بخلاف الأوَّلِ ؛ فإنَّ فيه تكلُّفَ

---

(١) الكلام في « توضيح المقاصد » (١/ ٣١٣ـ٣١٤) ، وأمَّا المذاهب العشرة : فإنَّهُ أفاض في ذكرها وبيانها في كتابه « شرح التسهيل » (ص٩٤ـ٩٦) ، وانظر « تمهيد القواعد » (١/ ٢٥٣ـ٢٥٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٣٦ـ١٣٨) .

(٢) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٨ ـ ٩) .

(٣) شرح التسهيل (١/ ٤٣) .

. . . . ما مِنَ الأَسْما أَصِفْ

شَرَعَ في بيان ما يُعرَبُ بالنِّيابة عمَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ، والمُرادُ بالأسماء التي سيصفُها: الأسماءُ السِّتَّةُ ؛ وهي : (أبٌ) ، و(أخٌ) ، و(حمٌ) ، و(هنٌ) ، و(فُوهُ) ، و(ذو مالٍ) .

فهٰذه تُرفَعُ بالواو ؛ نحوُ : (جاء أبو زيد) ، وتُنصَبُ بالألف ؛ نحوُ : (رأيتُ أباه) ، وتُجرُّ بالياء ؛ نحوُ : (مررتُ بأبيه) .

❁ قوله : (ما مِنَ الأَسْما أَصِفْ) بالقصر للضرورة[١] ؛ لعدم اتِّفاق الهمزتَينِ في الحركة ، وقد تنازعه الأفعالُ الثلاثةُ[٢] ، فأَعْمَلْنا الأخيرَ ، وأَضْمَرْنا فيما قبلَهُ ضميرَهُ وحَذَفْناهُ ؛ لكونه فضلةً ، ولا يجوزُ كونُهُ معمولاً للأوَّل أو الثاني ؛ لوجوب إبرازِ الضمير فيما بعدُ ، كما سيأتي في بابه[٣] .

❁ قوله : (أَصِفْ) بفتح الهمزة وكسر الصاد : مضارعُ (وَصَفَ) بمعنىٰ : ذَكَرَ .

تقديرِ الحركاتِ مع أنَّهُ مُستغنىً عنها بنَفْس الحروف[٤] ؛ لأنَّها مُوفِّيةٌ بفائدة الإعراب ؛ وهي بيانُ مقتضى العامل ، فلا معنىً لإلغائها .

(١) قوله : (بالقصر) ؛ أي : بقصر همزة (الأسماء) .

(٢) قوله : (وقد تنازعه) ؛ أي : تنازع لفظَ (ما) .

(٣) انظر (٣/ ١٨٥ـ ١٩١) .

(٤) قوله : (عنها) ؛ أي : عن الحركات ؛ أي : عن تقديرها ، ويحتملُ : أنَّ (تقدير) استفاد التأنيث من المضاف إليه ، وعليه : فلا إشكال .

والمشهورُ : أنَّها معربةٌ بالحروف ؛ فالواوُ : نائبةٌ عن الضمَّة ، والألفُ : نائبةٌ عن الفتحة ، والياءُ : نائبةٌ عن الكسرة ، وهـٰذا هو الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وأرفع بواوٍ . . .) إلىٰ آخر البيت ، والصحيحُ : أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مُقدَّرةٍ على الواو والألفِ والياء ؛ فالرفعُ : بضمَّةٍ مُقدَّرة على الواو ، والنصبُ : بفتحةٍ مُقدَّرة على الألف ، والجرُّ : بكسرةٍ مُقدَّرة على الياء[1] ؛ فعلىٰ هـٰذا المذهبِ الصحيح : لم يَنُبْ شيءٌ عن شيءٍ ممَّا سَبَقَ ذِكْرُهُ .

٢٨ـ مِنْ ذاكَ (ذو) . . . .

---

* قوله : (بحركاتٍ مُقدَّرةٍ) ؛ أي : وأُتْبِعَ فيها ما قبلَ الآخِرِ للآخر .

* قوله : (مِنْ ذاكَ) ؛ أي : الذي أَصِفُهُ من الأسماء ، قال بعضُهُم : (وإنَّما أشار إليه بإشارةِ البعيد ؛ لأنَّها ألفاظٌ تنعدمُ بمُجرَّد النطقِ بها ؛ فهي بمنزلة البعيد) انتهىٰ .

والمجرورُ : خبرٌ مُقدَّم[2] ، و(ذو) : مبتدأٌ مُؤخَّر مرفوعٌ بضمةٍ مُقدَّرةٍ على الواو مَنَعَ من ظهورها الثِّقَلُ ؛ فهو غيرُ مرفوع بالواو ؛ لأنَّ شرطَ إعرابِهِ بها الإضافةُ إلى اسمِ الجنسِ ، ولأنَّهُ بمعنى اللفظ ، لا بمعنىٰ (صاحبٍ) .

---

* قوله : (أي : وأُتبِعَ فيها ما قبلَ الآخِرِ للآخر) ؛ أي : إشعاراً بأنَّ ما قبلَ الآخِرِ كان في غير حالةِ الإضافة محلاًّ للإعراب ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا شَيْخًا

---

(١) سبق قريباً عن المرادي أنَّ في المسألة عشرةَ مذاهب .

(٢) هو علىٰ ما ذهب إليه بعضهم ؛ من أنَّ الخبر هو المجرور فقط ، وقيل : هو الجار فقط ، وقيل : هو المجموع . انظر « حاشية الصبان » (١/٣١٨) .

قال في « شرح العُمْدة »: (جَعَلَ أوَّلَها « ذو »؛ لأنَّهُ مُختصٌ بملازمة الإعرابِ للحروف ، وجَعَلَ « فو » قرينَ « ذو » في الذِّكْر ؛ لتساويهما في لزوم الإضافة والإعراب بالحروف ، إلا أنَّ « ذو » لا تُضافُ لياء المُتكلِّم ، و« فو » تُضاف إليها ؛ فلهذا انحطَّ عن رتبة « ذو » وأُخِّر عنه ، و« الأبُ » و« الأخُ » و« الحَمُ » مستويةٌ في الإعراب بالحروف إذا أُضِيفَتْ لغير ياء المتكلم ، فَقَرَنَ بينها بالذكر قبل « الهنِ » وأَخَّر « الهنَ » ؛ لأنَّ إعرابَهُ بالحروف قليلٌ) انتهىٰ من « التصريح »[1] .

❁ قوله : (إنْ صُحْبةً أَبَانَا) مفعولٌ لمحذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكورُ ؛ لأنَّ (إنْ) لا يَلِيها إلا الفعلُ ظاهراً أو مُقدَّراً ، . . . .

كَبِيرًا﴾ [يوسف : ٧٨] ، ﴿فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ مِن قَبْلُ﴾ [يوسف : ٧٧] .

❁ قوله : (ظاهراً أو مُقدَّراً) ؛ أي : لا رتبةً ؛ بأنْ يُجعَلَ مفعولاً مُقدَّماً للفعل المُتأخِّر عنه ؛ وذلك لأنَّ تقديمَ المفعولِ يفصلُ بينها وبين الفعل لفظاً ، وكونُ رتبتِهِ التقديمَ لا يُصيِّرُهُ مُقدَّراً بعدَها فاصلاً لها مِنَ الاسم تقديراً ، أمَّا المحذوفُ فيفصلُها منه تقديراً ، وفَرْقٌ بين التُّلُوِّ الرُّتْبيِّ والتقديريِّ ؛ ولذا أجاز الكسائيُّ : (هل زيدٌ رأيتَهُ ؟) ، دون : (هل زيداً رأيتَ ؟) بلا ضميرٍ ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٦١ـ٦٢) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ » لابن مالك (١/١٢١ـ١٢٣) ، وقد عرَّفت بـ « العمدة » و« شرحها » أثناء ترجمة الماتن . انظر (١/٣٧) .

أي : مِنَ الأسماء التي تُرفَعُ بالواو وتُنصَبُ بالألف وتُجَرُّ بالياء . . (ذو) و(فَمٌ) ، ولـٰكن يُشترَطُ في (ذو) : أنْ تكونَ بمعنىٰ (صاحبٍ) ؛ . . . . .

واشتراطُهُم كونَ الشاغل ضميراً أكثريٌّ لا كُلِّيٌّ ، أو الضميرُ مُقدَّرٌ ؛ علىٰ حدِّ : (أفحكمُ الجاهليّةِ يبغون) انتهىٰ « ياسين »[1] .

واعلَمْ : أنَّ أصلَ (ذو) عندَ سيبويهِ : (ذَوَيٌ) بوزن (فَعَلٍ) مُحرَّكاً ، وعند الخليل : (ذَوْوٌ) بواوين أُولاهما ساكنةٌ بوزن (فَعْل) بالإسكان ، ثمَّ حُذِفتْ لامُها ؛ لتطرُّفها وللتخفيف ، وبقيتِ الواوُ حرفَ إعراب[2] .

❀ قوله : (أنْ تكونَ بمعنىٰ « صاحبٍ ») ؛ أي : مضافةً إلى اسمِ الجنسِ ؛

خلافاً لِمَا في « الصبَّان »[3] .

❀ قوله : (واشتراطُهُم كونَ الشاغل ضميراً . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّهُ لا يُشترَطُ ما ذُكر ، فيصدقُ بنفي الموضوع ؛ أي : عدم وجودِ شاغل أصلاً ، ولو قال : (واشتراطُهُم وجودَ الشاغل وكونَهُ ضميراً أكثريٌّ . . .) إلىٰ آخره . . لكان أَوْضَحَ ؛ إذ لا شاغلَ هنا ، ولذا أوَّلنا عبارتَهُ ، وأمَّا الجوابُ عنه : بأنَّ لفظَ (كون) في كلامه مصدرُ (كان) التامَّةِ بمعنىٰ (وجود) ، و(ضميراً) حالٌ مِنَ (الشاغل) . . فلا يخفىٰ ما فيه .

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٢٤) ، وقولُهُ : (أفحكمُ) بالرفع : قرأ به كذلك ابن وثَّاب وأبو رجاء وأبو عبد الرحمـٰن ، وهو مبتدأ ، و(يبغون) خبره ، وعائد المبتدأ محذوف تقديره : (يبغونه) ، وانظر « الدر المصون » (٤/ ٢٩٥) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « التذييل والتكميل » (١/ ١٦١-١٦٣) ، و« شرح التسهيل » لناظر الجيش (١/ ٢٧٨) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ١٢٨) ، وانظر « المساعد » (١/ ٤١٣) .

نحوُ : (جاءَني ذو مالٍ) ؛ أي : صاحبُ مالٍ ، وهو المُرادُ بقوله :

لأنَّهُ ذُكِرَ وُصْلةً إلى الوصف به ؛ لأنَّكَ لا تقولُ : (مررتُ برجلٍ مالٍ) مثلاً ، وشذَّ إضافتُهُ إلى الضمير ؛ كقوله[1] : [من مجزوء الرمل]

إنَّمـــا يَعـــرِفُ [ذا] الفَضْـــ ـــلِ مِـــنَ النـــاسِ ذَوُوهُ

❁ قوله : (جاءَني ذو مالٍ) أصلُهُ : (ذُوُ مالٍ) بواوٍ مضمومة للرفع وذالٍ مضمومة للإتباع ، ثمَّ سُكِّنتِ الواوُ ؛ لاستثقال الضمة عليها .

وتقولُ في النصب : (رأيتُ ذا مال) ، أصلُهُ : (ذَوَ مالٍ) بواوٍ مفتوحة للنصب وذالٍ مثلِها ، ثمَّ قُلِبتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❁ قوله : (ثمَّ قُلِبتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها. . .) إلىٰ آخره ، وقيل : ذهبتْ حركةُ الذال ، ثمَّ حُرِّكتْ إتباعاً لحركة الواو ، ثمَّ قُلبت الواوُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، قيل : وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ ليتوافق النصبُ مع الرفع والجرِّ في الإتباع .

ولا يُشترَطُ في قلب الواوِ أو الياءِ ألفاً لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما[2]. . أصالةُ فتحِ ما قبلَهُما ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُم صرَّفوا نحوَ (إجازة) بما قالوه ؛ مِنِ انقلاب الواوِ ألفاً ، مع أنَّ الفتحةَ قبلَها عارضةٌ ؛ إذ الأصل : (إِجْوَازة)[3] ؛

---

(١) البيت لأبي العتاهية في « ديوانه » (ص٤٢٣) ، وأنشده الأصمعي ولم يعزه إلىٰ أحد ، كما في « شرح التسهيل » لابن مالك (٣/ ٢٤٢) ، وانظره مع « شرح المفصل » (١/ ١٥٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٨١٥) .

(٢) (أو) هنا للتنويع ؛ لذلك عاد الضمير مُثنّىً في قوله : (لتحركهما) و(قبلهما) ، وسيأتي نحوه ، ولن أُنبِّهَ عليه .

(٣) علىٰ (إِفْعالة) .

(إنْ صُحْبةَ أبانا) ؛ أي : إنْ أَفْهمَ صُحْبةَ[1] ، . . . .

وتقولُ في الجر : (مررتُ بذي مالٍ) ، أصلُهُ : (بذِوِ مالٍ) بواو مكسورةٍ للجرِّ وذالٍ مكسورةٍ للإتباع ، ثمَّ قُلِبتْ ياءً ؛ لاستثقال الكسرةِ عليها ، أفاده ابنُ الناظم[2] .

نقلت حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ، ثمَّ قُلبت ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها الآن .

نعم ؛ يُشترَطُ أصالةُ حركتِهما ، كما قال المُصنِّفُ : (مِنْ ياءٍ اَوْ واوٍ بتحريك أَصُلْ) ، فما قيل : يَرِدُ على هٰذا القول : أنَّ حركةَ الذالِ عليه عارضةٌ ؛ للإتباع ، فلا تُوجِبُ قلبَ الواو المُتحرِّكةِ ألفاً ؛ لاشتراط أصالةِ فتحِ ما قبلَها . . من باب الاشتباه ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (ثمَّ قُلِبتْ ياءً ؛ لاستثقال الكسرةِ عليها) فيه نَظَرٌ ؛ إذ استثقالُ

(١) فائدة : قال السُّهيلي في كتابه « التعريف والإعلام » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَذَا ٱلنُّونِ ﴾ [الأنبياء : ٨٧] : هو يونس بن متىٰ ، أضاف (ذا) إلى (النون) ؛ وهو الحوت ، وقال سبحانه في سورة (نون) : ﴿وَلَا تَكُن كَصَاحِبِ ٱلْحُوتِ﴾ [القلم : ٤٨] ، وبينهما فرق ؛ وذلك أنَّهُ حين ذُكِرَ في معرض الثناء عليه . . قيل : (ذا النون) ، ولم يقل : (صاحب النون) ، والإضافةُ بـ (ذو) أشرفُ من الإضافة بـ (صاحب) ؛ لأنَّ قولك (ذو) يُضاف إلى التابع ، و(صاحب) يُضاف إلى المتبوع ؛ تقولُ : (أبو هُرَيرةَ صاحبُ النبيِّ) ، ولا تقولُ : (النبيُّ صاحبُ أبي هُرَيرةَ) إلا على وجه ما ، وأمَّا (ذو) فإنَّك تقولُ فيها : (ذو الملك) ، و(ذو العرش) ، و(ذو القرنين) ؛ فتجدُ الاسمَ الأوَّلَ متبوعاً غير تابع ؛ ولذلك سُمِّيت أقيالُ حِمْير بالأذواء ؛ نحوُ : (ذو يَزَن) . « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٢٤ـ ٢٥) .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص١٨ـ ١٩) .

واحتَرَزَ بذلك : مِنْ (ذو) الطائيّةِ ؛ فإنَّها لا تُفهِمُ صُحْبةً ، بل هي بمعنى (الذي) ؛ فلا تكونُ مثلَ (ذي) بمعنىٰ (صاحب) ، بل تكونُ مبنيَّةً ، وآخرُها الواوُ رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (جاءني ذو قامَ) ، و(رأيتُ ذو قامَ) ، و(مررتُ بذو قامَ) ، . . . .

ومثلُهُ يُقالُ في بقيَّة الأسماء الستة ، وهو مبنيٌّ على الصحيح مِنْ أنَّها معربةٌ بحركاتٍ مُقدَّرة .

❋ قوله : (واحتَرَزَ بذلك : مِنْ « ذو » الطائيّةِ) صحَّ الاحترازُ عنها معَ أنَّها مبنيَّةٌ والكلام في المعربات ؛ لأنَّ الكلامَ مع المُبتدِئِ الذي لا يُفرِّقُ بين المعرب والمبنيِّ ، فإذا سمع لفظَ (ذو) توهَّم أنَّها المبنيَّةُ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ .

وقال الشاويُّ : (إنَّما احترزَ عنها ؛ لأنَّ لها حالةَ إعراب ؛ إذ فيها وجهانِ ؛ الإعرابُ والبناءُ)[1] .

الكسرةِ على الواو لا يُوجِبُ قلبَها ياءً ، بل يُوجِبُ تسكينَها ، كاستثقال الضمَّة عليها ، والذي ذَكَرَهُ غيرُ واحد : أنَّ قلبَ الواوِ ياءً لسكونها بعدَ كسرة ؛ كما في (مِيزان) ، ولعلَّهُ أرادَ : أنَّ قلبَ الواوِ ياءً لاستثقال الكسرة عليها مِنْ حيثُ ما يترتَّبُ عليه[2] ؛ وهو حذفُ الكسرة ، وصيرورةُ الواوِ ساكنةً بعد كسرة .

❋ قوله : (وقال الشاويُّ . . .) إلىٰ آخره : كأنَّ مُحصَّلَ كلامِهِ : أنَّهُ قيد ليكون كلامُهُ في المعرب إجماعاً احترازاً مِنْ محلِّ الخلاف ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/١٠٩) ، و(ذو) الطائيّةُ سيأتي الحديث عنها في (٢/٩٢ـ١٠١) .

(٢) أي : على الاستثقال .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٤ـ فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ لَقِيتُهُمْ   فحَسْبِيَ مِنْ ذو عندَهُم ما كَفَانِيَا

---

* قوله : (فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ لمنظور بن سُحَيم قالها في امرأته حين حَلَقَ شَعَرَها ، ورفعَتْهُ إلى الوالي ، فجلده واعتقله ، فدفع جُبَّتَهُ وحمارَهُ إليه ، فأطلقه ، وأوَّلُها :

ذهبتُ إلى الشيطانِ أَخطُبُ بِنْتَهُ   فأَدْخلَها مِنْ شِقْوَتي في حِباليَا

فـأَنْقَـذَنـي منهـا حمـاري وجُبَّتِي   جزى اللهُ خيراً جُبَّتِي وحِمارِيَا

ولستُ بهاجٍ في القُرىٰ أهلَ منزلٍ   علىٰ زادِهِم أَبْكِي وأُبْكِي العَوَالِيَا

---

* قوله : (إلى الشيطانِ) هو أبو زوجتِهِ .

* قوله : (مِنْ شِقْوَتي) ؛ أي : مِنْ أجلِ شَقَاوتي .

* قوله : (في القُرىٰ) بضمِّ القاف : جمعُ (قَرْية) ، كما وجدتُهُ مضبوطاً بالقلم ، وإن كان يَحتمِلُ أنَّهُ بالكسر و(في) للسببيَّة .

* قوله : (علىٰ زادِهِم) مُتعلِّقٌ بـ (هاجٍ) ، و(علىٰ) : للتعليل ، ويحتملُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بـ (أَبْكِي) ، و(أَبْكِي) : حالٌ ، والظاهرُ : أنَّهُ مِنْ جملة المنفيِّ ، و(العَوَالِيا) : هم الفقراء ، ولعلَّ (أُبْكِي) الثاني بضمِّ الهمزة .

---

(١) الشاهد مع الأبيات الآتية دون الأوَّل في « حماسة أبي تمام » (٣/ ١٥٥ـ ١٥٦) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٩٩) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٥١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٦٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٣٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٤٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٤٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٨٦ـ١٨٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٥٠ـ٢٥٣) .

وعِرْضِيَ أَبْقَىٰ ما ٱدَّخرتُ ذَخِيرةً وبَطْنِيَ أَطْوِيهِ كطَيِّ رِدائِيَا
فإمَّا كِرامٌ مُعسِرُونَ عَذَرْتُهُمْ وإمَّا لِئامٌ فٱدَّخرتُ حَيائِيَا
فإمَّا كِرامٌ مُوسِرُونَ. . . . .
إلىٰ آخره .

* قوله : (ما ٱدَّخرتُ ذَخِيرةً) الظاهرُ : أنَّ (ما) مصدريَّةٌ[1] ، وأنَّ المُرادَ بالذَّخِيرة : العِرْضُ .

* قوله : (فإمَّا كِرامٌ مُعسِرُونَ. . .) إلىٰ آخره : بكسر همزةِ (إمَّا) فيه وفيما بعدَهُ ، وهو حرفُ تفصيلٍ لإجمالِ أهلِ المنزلِ المذكورِينَ أوَّلاً ، و(كرامٌ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف ؛ أي : فهُمْ إمَّا كرامٌ. . . إلىٰ آخره ، وما بعدَهُ عطفٌ عليه ، وقولُهُ : (فإمَّا كرامٌ مُوسِرُونَ. . .) إلىٰ آخره : حقُّ الروايةِ : بالواو ، لا بالفاء[2] ، كما لا يخفىٰ .

ثمَّ إنَّ المعنىٰ : أنَّ أهلَ منزلِ زوجتي إن كانوا كراماً مُعسِرينَ عن فِدَائي مِنَ الوالي ؛ حين جَلَدَني واعتقلني لمَّا رفعَتْني له بعدَ حَلْقِي لشَعَرها ، ولم يُطلِقْني حتىٰ دفعتُ له جُبَّتي وحماري. . عَذَرْتُهُم ، وإن كانوا لِئاماً ادَّخرتُ حيائي ، وإن كانوا كراماً مُوسِرينَ ولم يَفْتدُوني. . فالذي حَصَلَ لي ؛ مِنْ جَلْدي واعتقالي ، ودفعِ جُبَّتي وحماري. . حَسْبي وكافيَّ في مُفارقتهم وعدمِ الاجتماعِ

(١) لعله أراد : مصدرية ظرفية ، وجعلها التبريزي نكرةً موصوفة . انظر « شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٥٢) .

(٢) في جميع النسخ ما عدا (أ) : (وإما) بالواو ، كما هو حقُّ الرواية .

وكذلك يُشترَطُ في إعراب (الفمِ) بهٰذه الأحرف : زوالُ الميمِ منه ؛ نحوُ : (هٰذا فُوهُ) ، و(رأيتُ فاهُ) ، و(نظرتُ إلىٰ فِيهِ) ، وإليه أشار بقوله : (والفمُ حيثُ الميمُ منهُ بانَا) ؛ أي : انفصلتْ منه الميمُ ؛ أي : زالتْ منه ، فإن لم تَزُلْ منه أُعرِبَ بالحركات ؛ نحوُ : (هٰذا فمٌ) ، و(رأيتُ فماً) ،

❀ قوله : (حيثُ الميمُ منهُ بانَا) حيثُ : مستعملةٌ في المكان الاعتباريِّ ؛ وهو التركيبُ ، والمعنىٰ : في تركيبٍ فارقَتْهُ فيه الميمُ ؛ فلا حاجةَ إلىٰ دعوى استعمالِ (حيثُ) في الزمان علىٰ رأيٍ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

وبين (بان) و(أبان) : الجناسُ الناقص ؛ كقوله[2] : [من مجزوء الكامل]

طَـرْفِـي وطَـرْفُ النجـمِ فيـ ـكَ كـلاهُمـا سـاهٍ وسـاهِـرْ

❀ قوله : (فإن لم تَزُلْ منه أُعرِبَ بالحركات) ، وفيه حينئذٍ عشرُ لغات :

بهم ؛ بسبب الذي ثَبَتَ ووقعَ عندَهُم مِنْ رَفْعِ الزوجةِ لي إلى الوالي ؛ لأنَّ ما وَقَعَ منها يُنسَبُ لهم ، فكأنَّهُ واقعٌ منهم ؛ فـ (مِنْ) في قوله : (مِنْ ذو عندَهُم) : للتعليل مُتعلِّقٌ بـ (كَفَاني) .

---

(١) انظر « حاشية البهوتي » (ص ١٧٨) ، وقوله : (علىٰ رأي) هو قول الأخفش ، كما في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٣) ، وحَمَل عليه قول الشاعر : (من المديد)

للفتـىٰ عقـلٌ يعيـشُ بـهِ حيـثُ تَهْـدِي سـاقَـهُ قَـدَمُـهْ

(٢) البيت للبهاء زهير في « ديوانه » (ص١٢٥) ، والشاهد : في قوله : (ساهٍ) و(ساهر) ؛ حيث وقع فيهما الجناس الناقص ، والبهاء زهير من المولدين ، وعلوم البلاغة يُستشهد عليها بكلام العرب وغيرهم من المولدين ؛ لأنَّها راجعةٌ إلى المعاني ، ولا فرقَ فيها في ذلك بين العرب وغيرهم ؛ إذ هو أمرٌ راجع إلى العقل . انظر « شرح عقود الجمان » للسيوطي (ص ٣) .

و(نظرتُ إلىٰ فمٍ) .

٢٩ـ (أبٌ) (أخٌ) . . . .

نَقْصُهُ ، وقَصْرُهُ ، وتضعيفُهُ مُثلَّثَ الفاء فيهنَّ ، والعاشرةُ : إتباعُ فائِهِ لميمه ، وفُصْحاهُنَّ : فتحُ فائِهِ منقوصاً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من البسيط]

نَقْصٌ وقَصْرٌ وتضعيفٌ مُثلَّثةً فيهنَّ فاءٌ وإتباعٌ لميمٍ حَسَنْ

❁ قوله : (أبٌ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأ ، والمُرادُ لفظُهُ ؛ فهو معرفةٌ ؛

ويَحتمِلُ الكلامُ غيرَ ذلك ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (نَقْصُهُ) مُرادُهُ بالنَّقْص : حذفُ اللامِ وجَعْلُ الإعرابِ على الميم ، كما هو المُرادُ به متىٰ أُطلِقَ في هٰذا الباب ، وقولُهُ : (وقَصْرُهُ) ؛ أي : إعرابُهُ بحركاتٍ مُقدَّرة على الألف في الأحوال الثلاثة ؛ كما في (فتىً) .

فقولُ الشارح : (أُعرِبَ بالحركات) ؛ أي : ظاهرةً أو مُقدَّرة ، والتقديرُ في القصر بلغاته الثلاث ، والظهورُ فيما عداه ؛ فإطلاقُ الشارحِ أَوْلىٰ مِنْ تقييد الأُشْمُونيِّ الحركاتِ بالظاهرة[2] .

❁ قوله : (وتضعيفُهُ) ؛ أي : في حالة نَقْصِهِ ، وكذا الإتباعُ ، ثمَّ إنَّ فيه

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٨) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٨) .

. . . . . . (حَمٌ) كذاكَ و(هَنُ)

فلا حاجةَ إلىٰ قَيْدِ الشُّهْرة .

وأصلُ هـٰذه الأسماءِ : (أَبَوٌ) و(أَخَوٌ) و(حَمَوٌ) ؛ فوزنُها : (فَعَلٌ) بالتحريك ، ولاماتُها واواتٌ ؛ بدليل تثنيتِها بالواو ؛ تقولُ : (أَبَوَانِ) و(أَخَوَانِ) و(حَمَوَانِ) ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وقيل : وزنُها (فَعْلٌ) بالإسكان[1] ، ورُدَّ : بسماع قَصْرِها ، وبجَمْعها علىٰ (أَفْعال) .

❁ قوله : (حَمٌ) الحَمُ : أقاربُ الزوج ، وقد يُطلَقُ علىٰ أقارب الزوجة .

❁ قوله : (و« هَنُ ») مبتدأٌ محذوفُ الخبر ؛ أي : كذاك ؛ فهو مِنْ عطف الجُمَل ، وهو كنايةٌ ، ومعناه : الشيءُ ؛ تقول : (هـٰذا هَنُك) ؛ أي :

لغاتٍ أُخرىٰ زيادةً على العشرة .

❁ قوله : (فلا حاجةَ إلىٰ قَيْدِ الشُّهْرة) ؛ أي : التي ادَّعاها المُعرِب[2] .

❁ قوله : (بسماع قَصْرِها) ؛ أي : لأنَّ قَصْرَها يُوجِبُ فتحَ العين ؛ إذ لا مُقتضِيَ لقلب اللام ألفاً إلا تحرُّكُها مع انفتاحِ ما قبلَها[3] .

❁ قوله : (وبجَمْعها علىٰ « أَفْعال ») ؛ أي : لأنَّ ما كان علىٰ (فَعْلٍ)

(١) وهو مذهب الفرّاء ، كما في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٢٠) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٦) .

(٣) قوله : (لا مقتضيَ لقلب اللام) كذا من دون تنوين لاسم (لا) ، وهو كقوله : (لا مانعَ لما أعطيتَ) . انظر ما سيأتي تعليقاً في (٢/ ٦٠٦) .

. . . .   والنَّقْصُ في هـٰذا الأخيرِ أَحْسَنُ
٣٠ـ وفـي (أبِ) وتـالِيَيْـهِ يَنْـدُرُ   وقَصْرُها . . . .

شَيْئُك ، ذَكَرَهُ في « الصحاح »[1] .

وفي « المصباح » : (الهنُ : كنايةٌ عن اسم الإنسان ؛ تقولُ : « جاء هَنٌ » ، وفي المُؤنَّثة : « هَنَةٌ » ، ويُجعَلُ أيضاً كنايةً عن اسم الجنس ، ويُكْنىٰ بهـٰذا الاسم عن الفَرْج من الرجل والمرأة) انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

❀ قوله : (والنَّقْصُ) ؛ أي : الإعرابُ بالحركات الظاهرة .

❀ قوله : (وقَصْرُها) ؛ أي : إعرابُها بالحركات المُقدَّرة على الألف في

الصحيحِ العين الساكنِها لا يُجمَعُ علىٰ (أَفْعال) ، بل علىٰ (أَفْعُل) ، كما سيأتي في قول الناظم[3] :

لـ (فَعْلٍ) اسماً صحَّ عيناً (أَفْعُلُ)

لـٰكنَّ هـٰذا لا ينهضُ ردّاً على الفرَّاء القائلِ بالقول الثاني إلا في (حم) ، لا في (أب) و(أخ) ؛ لأنَّ مذهبَهُ : أنَّ ما علىٰ (فَعْل) بالسكون وفاؤُهُ همزةٌ . . يجوزُ جمعُهُ علىٰ (أَفْعال) و(أَفْعُل) .

❀ قوله : (كنايةٌ عن اسم الإنسان) ؛ أي : بدلاً عن اسم الإنسان ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ؛ فـ (عن) مُتعلِّقةٌ بمحذوف ، لا بـ (كناية) حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ

---

(١) الصحاح (٦/٢٥٣٦) .

(٢) المصباح المنير (٢/٨٨٢) .

(٣) انظر (٥/٢٧٣ ، ٢٧٥) .

الأحوال الثلاثة ؛ كـ (عصاً) ، وأَفْرِدَ هنا وأتىٰ بصيغة الجمعِ فيما بعدُ[1] ؛ إشعاراً بجواز الأمرَين ، إلا أنَّ الأكثرَ : عودُ لفظِ (ها) إلىٰ جمع الكَثْرة ، و(هنَّ) إلىٰ جمع القِلَّة .

وقوله : (مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ) يُفِيدُ : أنَّ النقصَ شهيرٌ ، وهو كذلك ، ولا يُنافيه قولُهُ : (وفي أبٍ وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ) ؛ لأنَّ الشُّهْرةَ ضدُّ الخفاء ؛ فلا تُنافي النُّدْرةَ[2] .

كنايةٌ عن نَفْس الإنسان أو الجنس ، لا عن اسمهما .

❁ قوله : (إلىٰ جمع الكَثْرة) ؛ أي : الذي هو ما فوقَ العشرة ، وجمعُ القِلَّة : ما كان من ثلاثةٍ إلىٰ عشرةٍ بإدخال الغاية ، وممَّا جرىٰ على الأكثر : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ عِدَّةَ ٱلشُّهُورِ عِندَ ٱللَّهِ ٱثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِى كِتَٰبِ ٱللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ مِنْهَآ أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا۟ فِيهِنَّ أَنفُسَكُمْ ﴾ [التوبة : ٣٦][3] .

❁ قوله : (لأنَّ الشُّهْرةَ ضدُّ الخفاء ؛ فلا تُنافي النُّدْرةَ) ؛ فالمُرادُ بشُهْرة

---

(١) أي : في قوله : (ونقصهنَّ) .

(٢) التي هي قلة الاستعمال ، وقال الصبَّان في « حاشيته » (١/ ١٣١) بعد هـٰذا الكلام : (و« أَشْهَرُ » : أفعل تفضيل شاذٌّ ؛ لأنَّهُ إمَّا من « شُهِرَ » المبنيِّ للمجهول ، أو « أَشْهَرَ » الزائدِ على الثلاثة) .

(٣) فـ (منها) عائد على (اثنا عشر) ، و(فيهنَّ) عائد علىٰ (أربعة) .

يعني : أنَّ (أباً) و(أخاً) و(حَماً) تَجْري مَجْرىٰ (ذو) و(فم) اللَّذَينِ سَبَقَ ذِكْرُهُما ؛ فتُرفَعُ بالواو ، وتُنصَبُ بالألف ، وتُجَرُّ بالياءِ ؛ نحوُ : (هٰذا أبوه) و(أخوه) و(حَمُوها) ، و(رأيتُ أباه) و(أخاه) و(حَمَاها) ، و(مررتُ بأبيه) و(أخيه) و(حَمِيها) ، وهٰذه هي اللغةُ المشهورةُ في هٰذه الثلاثةِ ، وسيذكرُ المُصنِّفُ في هٰذه الثلاثة لغتَينِ أُخْريَينِ .

وأمَّا (هَنٌ) : فالفصيحُ فيه : أنْ يُعرَبَ بالحركات الظاهرةِ على النون ، ولا يكونَ في آخره حرفُ عِلَّةٍ ؛ نحوُ : (هٰذا هَنُ زيدٍ) ، و(رأيتُ هَنَ زيدٍ) ، و(مررتُ بهَنِ زيدٍ)[1] ، وإليه أشار بقوله : (والنَّقْصُ في هٰذا الأخيرِ أحسنُ) ؛ أي : النقصُ في (هَنٍ) أحسنُ مِنَ الإتمام ، والإتمامُ جائزٌ ، لٰكنَّهُ قليلٌ جدّاً ؛ نحوُ : (هٰذا هَنُوهُ) ، و(رأيتُ هَنَاهُ) ، و(مررتُ بهَنِيهِ) .

وأنكر الفرَّاءُ جوازَ إتمامه ، وهو محجوجٌ بحكاية سيبويهِ الإتمامَ عن العرب ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظْ[2] .

---

* قوله : (وهو محجوجٌ) ؛ أي : مُقامٌ عليه الحُجَّةُ بما ذُكِرَ .

---

(١) زيد في نسخة أشار إليها الخضري في « حاشيته » (١/ ٦٢) : (و« مَنْ تعزَّىٰ بعَزاء الجاهلية فأَعِضُّوهُ بهَنِ أبيهِ ولا تَكْنوا ») ، وكتب عليها فقال : (وقوله : « تعزَّىٰ » ؛ أي : انتسب بانتساب الجاهليَّة ؛ بأنْ يقولَ : « يا لفلان » ، « فأَعِضُّوهُ » ؛ أي : قُولُوا له : اعضُضْ علىٰ هنِ أبيكَ الذي انتسبت إليه ، « ولا تَكْنُوا » ؛ أي : لا تذكروا الهنَ الذي هو كنايةٌ عن الذَّكَر ، بل صَرِّحُوا باسمه) ، وهٰذا الشاهد حديث نبوي رواه النسائي في « الكبرىٰ » (٨٨١٣) ، وأحمد (٥/ ١٣٦) من حديث سيدنا أُبي بن كعب رضي الله عنه .

(٢) انظر « الكتاب » (٣/ ٣٦٠) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣١٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٦١) .

وأشار المُصنِّفُ بقوله : (وفي « أبٍ » وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ. . .) إلىٰ آخر البيت : إلى اللغتَينِ الباقيتَينِ في (أبٍ) وتالِيَيْهِ ؛ وهما (أَخٌ) و(حَمٌ) ؛ فإحدى اللغتَينِ : النَّقصُ ـ وهو حذفُ الواوِ والألفِ والياءِ ـ والإعرابُ بالحركاتِ الظاهرةِ على الباءِ والخاءِ والميم ؛ نحوُ : (هـٰذا أبُهُ) و(أخُهُ) و(حَمُها) ، و(رأيتُ أبَهُ) و(أخَهُ) و(حَمَها) ، و(مررتُ بأبِهِ) و(أخِهِ) و(حَمِها) ، وعليه قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٥ـ بأَبِهِ ٱقتدىٰ عَدِيٌّ في الكَرَمْ
ومَنْ يُشابِهْ أَبَهُ فما ظَلَمْ

---

* قوله : (بأَبِهِ ٱقتدىٰ عَدِيٌّ. . .) إلىٰ آخره : (عَدِيٌّ) : هو ابنُ حاتِمٍ الطائيِّ ، كان من الصحابة[2] .

النقص : وضوحُهُ بحيثُ يكونُ مسموعاً مِنَ العرب ، ومع ذلك هو نادرٌ ، لـٰكن أنتَ خبيرٌ بأنَّ المُتبادرَ : أنَّ مَنْشَأَ الشُّهْرةِ كثرةُ الاستعمال ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ[3] .

وحينئذٍ : فالأَوْلى : الجوابُ بأنَّ النُّدْرةَ في كلام المُصنِّف نسبيَّةٌ ؛ أي : إنَّ

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٨٢) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٤٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣١٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٨٨ـ١٩٠) .

(٢) وكان يُعَدُّ مع أبيه وأمه وأخته من أجواد العرب ، وسيترجمه المُقرِّر ترجمةً موجزة في (٣/ ٦٩ـ٧٠) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٩) .

وهـٰذه اللغةُ نادرةٌ في (أبٍ) وتالِيَيْهِ ؛ ولهـٰذا قال : (وفي « أبٍ » وتالِيَيْهِ يَنْدُرُ) ؛ أي : يَنْدُرُ النقصُ .

واللغةُ الأُخْرىٰ في (أبٍ) وتالِيَيْهِ : أنْ يكونَ بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (هـٰذا أباهُ) و(أخاهُ) و(حَمَاها) ، و(رأيتُ أباهُ) و(أخاهُ) و(حَمَاها) ، و(مررتُ بأباهُ) و(أخاهُ) و(حَمَاها) ، . . . .

والشاهد في البيت : جرُّ الأوَّل بالكسرة ، ونصبُ الثاني بالفتحة ، وهو مُقتبَسٌ مِنَ المَثَل السائر : (مَنْ أَشْبَهَ أباهُ فما ظَلَمَ)[1] ، قيل : فما ظَلَمَ في وَضْعِ الشَّبَهِ في موضعه ، وقيل : فما ظَلَمَ أبوه حين وَضَعَ زرعَهُ حيثُ أدَّىٰ إليه الشَّبَه ، وقيل : الصوابُ : فما ظَلَمَ أمَّهُ ؛ أي : حيثُ لم تَزْنِ ؛ بدليل مجيءِ الولدِ علىٰ مُشابَهةِ أبيه ، لـٰكن يُبعِدُهُ تذكيرُ الضميرِ العائدِ على المُؤنَّث المعلومِ من المقام .

النقصَ نادرٌ بالنسبة للإتمام والقصر ، وهـٰذا لا يُنافي أنَّهُ كثيرٌ في ذاته .

* قوله : (مَنْ أَشْبَهَ أباهُ فما ظَلَمَ) ينبغي التنبُّهُ إلىٰ أنَّ الكلامَ في مُشابهةٍ للشخص فيها دخلٌ ؛ كالمُشابهة في الكرم .

* قوله : (وقيل : الصوابُ : فما ظَلَمَ أمَّهُ) ؛ أي : لأنَّ الظُّلْمَ إنَّما يُعقَلُ مِنْ جهتها ؛ إذ هي التي يحصلُ منها تضييعُ الشَّبَهِ بسبب زِناها .

* قوله : (لـٰكن يُبعِدُهُ تذكيرُ . . .) إلىٰ آخره : يحتملُ أنَّ مُرادَ هـٰذا القائلِ : أنَّ الأصلَ : (فما ظَلَمتْ أمُّهُ) ، ثمَّ حُذف المضافُ ـ وهو (أم) ـ

---

(١) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٢٤٤) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٣٠٠) .

وعليه قولُ الشاعر[1] : [من مشطور الرجز]

٦ـ إنَّ أَبَاهـا وأَبَا أبـاهـا

قد بَلَغَا في المَجْدِ غايَتَاها

---

* قوله : (إنَّ أَبَاها . . .) إلىٰ آخره : (المجد) : العِزُّ والشَّرَف .

والشاهدُ فيه : استعمالُ (الأب) مقصوراً في الألفاظ الثلاثة ؛ فهي معربةٌ بحركات مُقدَّرةٍ ، خلافاً لمَنْ قَصَرَهُ على الثالث ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه التلفيقُ في

وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ فارتفع ارتفاعَهُ ، ثمَّ حُذفت التاء[2] ؛ لكون الفاعلِ حينئذٍ مُذكَّراً ، فلا يَرِدُ عليه ما ذَكَرَهُ المُحشِّي ، لـٰكن تُنظَرُ عبارةُ هـٰذا القائل .

* قوله : (خلافاً لمَنْ قَصَرَهُ على الثالث . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ أراد :

---

(١) المشطوران لأبي النجم العِجْلي في « ديوانه » (ص٤٥٠) ضمن قصيدة يتغزَّل فيها بمحبوبته ريَّا ، ومن أبياتها المشهورة :

واهـاً لـريَّـا ثـمَّ واهـاً واهـا

هـيَ المُنـىٰ لـو أنَّنـا نِلْنـاهـا

يـا ليـتَ عَيْنـاهـا لنـا وفـاهـا

بثمـنٍ نُـرضِـي بـهِ أبـاهـا

إنَّ أبـــاهــا . . . .

قــد بَلَغَــا . . . .

وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٤٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣١٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٤٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٩٠ـ١٩٤) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٩٣ـ ١٩٤) .

(٢) أي : من الفعل (ظَلَم) .

اللغة الواحدة ، أفاده بعضُ شيوخِنا .

قال العَيْنيُّ : (واستعمل المُثنَّىٰ بالألف في حالةِ النصب ؛ فقال : « غايتاها » ، وكان القياسُ : أنْ يقولَ : « غايتيها ») انتهىٰ[1] .

وبعضُهُم جَعَلَ الألفَ للإطلاق ؛ فيكونُ الضميرُ عائداً على (المجد) ، وأُنِّث باعتبار كونِهِ صفةً ، ولعلَّ الأقربَ : جَعْلُهُ من استعمال المُثنَّىٰ في المفرد ، وهو كثيرٌ في كلامهم ، تأمَّلْ .

الشاهد في الثالث فقط صراحةً ؛ فلا يُنافي أنَّهُ في الأوَّلَينِ بقرينة الثالث ، وحينئذٍ : لا يلزمُ عليه التلفيقُ بين لغتَينِ .

ثمَّ إنَّ احتمالَ أنَّ البيتَ مِنَ الإتمام ـ وهو الإعرابُ بالحروف ـ والألفَ في (أباها) الثالثِ للمُشاكلة ، فيكونُ مجروراً بياءٍ مُقدَّرة مَنَعَ منها ألفُ المُشاكلة . . لا يمنعُ الصراحةَ .

* قوله : (جَعَلَ الألفَ للإطلاق) صوابُهُ : للإشباع ؛ لأنَّ الإطلاقَ في الآخِر ، وهنا الألفُ ليستْ في الآخِر .

* قوله : (فيكونُ الضميرُ عائداً على « المجد ») هو عائدٌ على (المجد) علىٰ كلِّ حال .

---

(١) المقاصد النحوية (١/١٩٣) ، وقال الصبَّان في « حاشيته » (١/١٣٢) : (والمُرادُ بالغايتَينِ : المبدأ والمنتهىٰ ، كما قيل ، أو غايةُ المجد في النسب ، وغايةُ المجد في الحسب) .

فعلامةُ الرفعِ والنصبِ والجرِّ حركةٌ مُقدَّرة على الألف ، كما تُقدَّرُ في المقصور ، وهٰذه اللغةُ أشهرُ من النقص .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ : أنَّ في (أبٍ) و(أخٍ) و(حمٍ) ثلاثَ لغاتٍ ؛ أشهرُها : أنْ تكونَ بالواو والألفِ والياءِ ، والثانيةُ : أنْ تكونَ بالألف مطلقاً ، والثالثةُ : أنْ تُحذَفَ منها الأحرفُ الثلاثة ، وهٰذا نادرٌ .

وأنَّ في (هنٍ) لغتَينِ ؛ إحداهُما : النَّقْصُ ، وهو الأشهرُ ، والثانيةُ : الإتمامُ ، وهو قليلٌ .

٣١ـ وشَرْطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضَفْنَ . . . .

---

* قوله : (ذا الإعرابِ) ؛ أي : بالأحرف الثلاثةِ في الكلمات الستِّ ،

---

* قوله : (في الكلمات الستِّ) ؛ أي : مجموعِها ؛ إذ الشرطُ الأوَّلُ لا يجري في (ذو) و(الفم) بلا ميمٍ[1] .

أو يُقالُ : إنَّهُ نَظَرَ لمجموع الشرطَينِ ، ؛ فإنَّ (ذو) و(الفم) بلا ميمٍ يجري فيهما الشرطُ الثاني ؛ وذلك لأنَّ (ذو) تُضافُ عندَ المُبرِّد للضمائر ، فأشار إلى اعتبارِ هٰذا الشرطِ علىٰ هٰذا القول ؛ ليُفِيدَ أنَّهُ لا بُدَّ عليه مِنْ إضافتها لغير الياء ، و(الفمَ) بلا ميمٍ يُضافُ للضمائر ؛ فلا بُدَّ مِنْ بيان إضافتِهِ لغير الياء .

---

(١) لأنهما ملازمان للإضافة ؛ فاشتراطه تحصيل حاصل .

والمَقامُ صارفٌ عن رجوع اسمِ الإشارة إلىٰ أقرب مذكورٍ ؛ وهو (القصرُ) ، والمثالُ شاهدُ صدقٍ علىٰ ذلك .

---

* قوله : (والمَقامُ صارفٌ عن رجوع اسمِ الإشارة. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلا اعتراضَ على المُصنِّف ؛ بأنَّ كلامَهُ يُوهِمُ أنَّ اسمَ الإشارة راجعٌ لأقرب مذكور ؛ وهو (القصرُ) ، معَ أنَّ الواقعَ أنَّهُ لا يُشترَطُ فيه هـٰذه الشروطُ ، بل الشروطُ إنَّما هي للإعراب بالحروف ، وسيأتي قريباً كلامٌ يتعلَّقُ بذلك[1] .

وقد يُقالُ : لا حاجةَ لهـٰذا الكلامِ بعدَ بيانِ المُصنِّف اسمَ الإشارة بالإعراب ؛ إذ القصرُ الذي هو أقربُ مذكورٍ ليس بإعراب حتىٰ يُتوهَّمَ رجوعُ اسمِ الإشارة إليه ، فإن كان المُرادُ أنَّهُ يستلزمُ الإعرابَ فيقتضي كونُهُ أقربَ ذِكْراً رجوعَ اسمِ الإشارة إليه باعتبار أنَّهُ يستلزمُ الإعرابَ وإن لم يكنْ هو في نَفْسه إعراباً . ففيه أنَّ اعتبارَ استلزامِهِ الإعرابَ تكلُّفٌ ، ولا يتبادرُ بسبب ذلك الاستلزامِ رجوعُ اسمِ الإشارة إليه لقربه ذِكْراً ، بل المُتبادرُ رجوعُهُ إلى الإعراب المُصرَّحِ به وإن بَعُدَ ذِكْراً ، كما لا يخفىٰ .

قال العلَّامة الشِّبِينيُّ : (ثمَّ إنَّ هـٰذه الشروطَ كما تُشترَطُ للإتمام تُشترَطُ للغةِ القصر في « الأب » وتالِيَيْهِ ، فلا يجري فيها قصرٌ عندَ عدمِ شرطٍ مِنْ هـٰذه الشروط ، خلافاً لِمَا وقع للصبَّان ؛ مِن استظهار القصر عندَ عدمِ الإضافة ، مُستنِداً لكونهم أَطْلَقُوا في القصر ، ولم يُقيِّدوه بوجود الشروطِ التي مِنْ جملتها الإضافةُ ، كيف وقد شَهَرُوا القصرَ عن النقص ، معَ أنَّهُ عندَ عدمِ الإضافةِ

---

(١) انظر الكلام الآتي في هـٰذه القولة .

. . . . لا   لِلْيا كـ (جَا أَخُو أبيكَ ذا ٱعْتِلَا)

ذَكَرَ النَّحْوِيُّونَ لإعراب هـٰذه الأسماءِ بالحروف شروطاً أربعةً :

❁ قوله : (لا لِلْيا) لا : عاطفةٌ علىٰ مجرورٍ مُتعلِّقٍ بـ (يُضَفْنَ) ، والتقديرُ : (أن يُضفْنَ لجميع الأسماءِ ظاهرِها ومُضمَرِها لا للياء)[1] ، واللامُ في قوله : (لليا) : عهديَّةٌ ، والمعهودُ ياءُ المُتكلِّم ، ولم يُحتَجْ لتقييدها لإخراج ياءِ المخاطبة ؛ لأنَّها خاصَّةٌ بالفعل ؛ نحوُ : ﴿فَكُلِي وَٱشْرَبِي﴾ [مريم : ٢٦] .

❁ قوله : (ذا ٱعْتِلَا) حالٌ من المضاف ، لا من المضاف إليه ؛ لعدم

لا شكَّ في نُدْرة القصر ندرةً قويَّةً بالنسبة للنقص ، مع أنَّ المُصنِّفَ قد صرَّح فيما تقدَّم بخلافه) انتهىٰ[2] .

قال السيِّدُ الذهبيُّ : (وقد يُقالُ : هـٰذه الشروطُ بالنسبة للإتمام شروطُ صحَّةٍ ، وبالنسبة للقصر شروطُ أَشْهرِيَّةٍ على النقص) .

فتحصَّل : أنَّهُ عندَ توفُّرِ الشروطِ يصحُّ الإتمام ، ويكونُ أشهرَ مِنَ القصر ، وهو أشهرُ مِنَ النقص ، وعندَ عدم توفُّرها يمتنعُ الإتمامُ ، ويبقى القصرُ والنقص ، ويكونُ النقصُ أشهرَ من القصر .

❁ قوله : (لجميع الأسماءِ ظاهرِها ومُضمَرِها لا للياء) المُناسِبُ : (لغير الياء لا للياء) ؛ لأنَّ شرطَ العطف بـ (لا) أَلَّا يصدقَ المعطوفُ عليه على المعطوف ؛ فلا يُقالُ : (جاءني شخصٌ لا امرأةٌ) ، بل : (جاءني رجلٌ لا امرأةٌ) .

---

(١) في النسخ ما عدا (د) : (الأشياء) بدل (الأسماء) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٣٤) .

أحدُها : أنْ تكونَ مضافةً ، واحترَزَ بذلك : مِنْ ألَّا تُضافَ ؛ فإنَّها حينئذٍ تُعرَبُ بالحركات الظاهرةِ ؛ نحوُ : (هـٰذا أبٌ) ، و(رأيت أباً) ، و(مررتُ بأبٍ) .

الثاني : أنْ تُضافَ إلىٰ غيرِ ياءِ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (هـٰذا أبو زيدٍ) ، و(أخوه) ، و(حَمُوهُ) ، فإنْ أُضِيفَتْ إلىٰ ياء المُتكلِّمِ .. أُعرِبَتْ بحركاتٍ مُقدَّرة ؛ نحوُ : (هـٰذا أبي) ، و(رأيتُ أبي) ، و(مررتُ بأبي) ، ولم تُعرَبْ بهـٰذه الحروف ، وسيأتي ذِكْرُ ما تُعرَبُ به حينئذٍ[(١)] .

الثالثُ : أنْ تكونَ مُكبَّرةً ، واحترَزَ بذلك : مِنْ أنْ تكونَ مُصغَّرة ؛ فإنَّها حينئذٍ تُعرَبُ بالحركات الظاهرة ؛ نحوُ : (هـٰذا أُبَيُّ زيدٍ) و(ذُوَيُّ مالٍ) ، و(رأيتُ أُبَيَّ زيدٍ) و(ذُوَيَّ مالٍ) ، و(مررتُ بأُبَيِّ زيدٍ) و(ذُوَيِّ مالٍ) .

الرابعُ : أنْ تكونَ مُفردةً ، واحترَزَ بذلك : مِنْ أن تكونَ مجموعةً أو مُثنَّاة ، فإنْ كانت مجموعةً أُعرِبَتْ بالحركات الظاهرة ؛ نحوُ : (هـٰؤلاء آباءُ الزَّيدِينَ) ، و(رأيتُ آباءَهُم) ، و(مررت بآبائِهم) ، وإن كانتْ مُثنَّاة أُعربت إعرابَ المُثنَّىٰ ؛ بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً ؛ نحوُ : (هـٰذانِ أَبَوا زيدٍ) ، و(رأيتُ أَبَوَيهِ) ، و(مررت بأَبَوَيهِ) .

شرطِهِ ، و(اُعتلا) بكسر التاء : مصدرُ (اعتلىٰ يَعْتلي) بمعنىٰ : علا ، وقَصَرَهُ للوقف ؛ لوقوعه قافيةً ؛ فلا ضرورةَ إلىٰ دعوى الضرورة .

❀ قوله : (وقَصَرَهُ للوقف) فيه : أنَّ الممدودَ إذا وُقِفَ عليه يكونُ بسكون

---

(١) قوله : (ولم تُعرب . . .) زيادة في النسخ ما عدا (و) .

ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ مِنْ هـٰذه الأربعةِ سوى الشرطَينِ الأوَّلَينِ ، وأشار إليهما بقوله : (وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضفْنَ لا لليا) ؛ أي : شرطُ إعرابِ هـٰذه الأسماءِ بالحروف أنْ تُضافَ إلىٰ غيرِ ياءِ المُتكلِّم ؛ فعُلِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ إضافتها ، وأنَّهُ لا بُدَّ أنْ تكونَ إضافتُها إلىٰ غير ياء المُتكلِّم .

ويُمكِنُ أنْ يُفهَمَ الشرطانِ الآخَرَانِ مِنْ كلامه ؛ وذلك أنَّ الضميرَ في قوله : (يُضَفْنَ) راجعٌ إلى الأسماء التي سَبَقَ ذِكْرُها ، وهو لم يَذكُرْها إلا مفردةً مُكبَّرةً ؛ فكأنَّهُ قال : (وشرطُ ذا الإعرابِ أنْ يُضافَ أبٌ وأخواتُهُ المذكورةُ إلىٰ غير ياء المُتكلِّم) .

واعلَمْ : أنَّ (ذو) لا تُستعمَلُ إلا مضافةً ، ولا تُضافُ إلىٰ مضمرٍ ،

❀ قوله : (ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ) ؛ أي : صريحاً ؛ فلا يُنافي قولَهُ فيما سيأتي : (ويُمكِنُ أنْ يُفهَمَ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (لا تُستعمَلُ إلا مضافةً) فشرطُ الإضافةِ في كلام الناظمِ ينصرفُ إلىٰ ما هو مُحتاجٌ إليه ؛ وهو ما عدا (ذو) ؛ بدَلالة العقل .

الهمزة ، لا بحذفها وإبقاءِ الألفِ التي قبلَها ؛ كما هنا ، فلا بدَّ مِنَ القول بالضرورة ، فحَرِّرْ[1] .

ثمَّ ظَهَر : أنَّ المُحشِّيَ جرىٰ علىٰ طريقة بعض القُرَّاء ؛ وهو حمزةُ .

❀ قوله : (وهو ما عدا « ذو ») ؛ أي : و(الفمَ) بلا ميم .

---

(١) يجوز أن يُضبط : (فحُرِّرَ) ، ويكون موصولاً بما بعده .

* قوله : (إلى اسمِ جنسٍ) ؛ أي : نكرةٍ أو معرفةٍ ، ومن الثاني : ﴿ وَٱللَّهُ ذُو ٱلْفَضْلِ ٱلْعَظِيمِ ﴾ [البقرة : ١٠٥] ، وإنَّما اختصَّتْ بذلك ؛ لأنَّ سببَ وَضْعِها التوصُّلُ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس ، وإضافتُها لغيرِ ما ذُكِرَ شاذَّةٌ ؛

---

* قوله : (لأنَّ سببَ وَضْعِها التوصُّلُ بها إلى الوصف. . .) إلىٰ آخره : تدبَّرْ هـٰذا الكلامَ ؛ فإنَّهُ لا وصفَ بالمال في (ذو مال) حتىٰ يُتوصَّلَ إليه بـ (ذو) ، إلا أنْ يُقالَ : كأنَّها أفادتْ أنَّ المالَ يُشتقُّ منه : مُتموِّلٌ ، فكأنَّهُ قيل في (أنتَ ذو مال) : (أنتَ مُتموِّلٌ) ، وهـٰذا وصفٌ جاء مِنْ (ذو) ؛ إذ المُتموِّلُ صاحبُ المال ، فلولاها لما أُوِّلَ .

وأمَّا الضميرُ والجملةُ والعَلَمُ. . فليستْ كذلك ، والمُشتقُّ لا يحتاجُ للتأويل بالمُشتقِّ حتىٰ يُؤتىٰ بـ (ذو) لذلك ؛ فلا يُقالُ : (أنتَ ذو عالِمٍ) ؛ بمعنىٰ : أنَّكَ عالمٌ ، فإن أردتَ : أنتَ صاحبُ شخصٍ آخَرَ عالمٍ. . فاتَ ما قُصِدَ بها مِنْ إرجاعِ ما ليس مُشتقّاً إلىٰ ما كونُهُ مُشتقّاً . انتهىٰ « شيخنا » .

وفي كلام بعض الأفاضل : أنَّ الجملةَ تَصلُحُ بنَفْسها للوصف بها ؛ فهي كالمُشتقِّ لا تحتاجُ للتوصُّل[1] .

واللائقُ في بيان معنىٰ هـٰذه العبارةِ والله أعلم : أنْ يُقالَ : معنىٰ قوله : (التوصُّلُ بها إلى الوصف بأسماء الأجناس). . التوصُّلُ بها إلىٰ نسبةِ معنىٰ أسماءِ الأجناس التي تقعُ صفةً في الجملة ، نسبةً كالنسبة بالوصف مِنْ حيثُ

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٦٥) .

نحوُ : (أنا اللهُ ذو بَكَّةَ) ، ونحوُ : (اذهَبْ بذي تَسْلَمُ) .

حاصلُ المعنىٰ في الجملة ؛ إذ قولُكَ مثلاً : (جاءني رجلٌ فاضلٌ) . . معناه : جاءني رجلٌ صاحبُ فضلٍ مِنْ حيثُ قيامُ الفضلِ به ، و(جاءني رجلٌ مُكرَمٌ) بصيغة اسم المفعول . . معناه : جاءني رجلٌ صاحبُ إكرامٍ مِنْ حيثُ وقوعُ الإكرامِ عليه ، وقِسْ .

والفرقُ بينَ الضميرِ والعَلَم وبين أسماءِ الأجناس : أنَّ كلّاً منهما لا يقعُ صفةً بوجه ، بخلاف أسماءِ الأجناس ؛ فإنَّها تقعُ صفةً في الجملة ، كما أشرنا إليه ؛ تقولُ : (هـٰذا المالُ) ، و(هـٰذا الرجلُ) ، وأمَّا كونُ (ذو) كأنَّها أفادتْ أنَّ (المال) مُؤوَّلٌ بـ (مُتموَّل) ، و(الرجل) بـ (مُترجِّل) ، فهما حينئذٍ بمعنىٰ : (صاحب مال) ، و(صاحب رجل) . . . وهـٰكذا . . فلا يخفىٰ ما فيه ؛ فإنَّها لا تُشعِرُ بذلك أصلاً ؛ علىٰ أنَّهُ لا يُسلَّمُ الفرقُ حينئذ بين العَلَمِ وغيره ، فتنبَّهْ .

❊ قوله : (نحوُ : « أنا اللهُ ذو بَكَّةَ ») ؛ أي : ممَّا أُضيف فيه (ذو) إلى العَلَم .

❊ قوله : (ونحوُ : اذهَبْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ممَّا أُضيف فيه (ذو) إلىٰ جملةٍ ؛ أي : اذهبْ بطريقٍ صاحبِ سلامة .

ثمَّ إنَّهُ يحتملُ : أنَّ (ذي) في المثال اسمُ إشارةٍ لـ (الطريق) مثلاً ، والباءَ للظرفيَّة ، و(تسلم) مجزومٌ في جواب (اذهبْ) ؛ أي : اذهبْ في هـٰذا الطريقِ تسلمْ .

ظاهرٍ غيرِ صفةٍ ؛ . . . .

❀ قوله : (ظاهرٍ) احترزَ به : عن الضمير العائدِ لاسم الجنس[1] ؛ فإنَّهُ لا يُعامَلُ معاملتَهُ ، وإلا فاسمُ الجنسِ لا يكونُ إلا ظاهراً .

❀ قوله : (غيرِ صفةٍ) المُرادُ بها : ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ معنىً وذاتٍ ، وإنَّما لم تُضَفْ إليها ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنْ وَضْعها كما علمتَ التوصُّلُ إلى الوصف بأسماء الأجناسِ ، وإذا كان المضافُ إليه وصفاً لم يُحتَجْ إليها ،

❀ قوله : (المُرادُ بها : ما أُخِذَ مِنَ المصدر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا ما دلَّ علىٰ معنىً ؛ كالعِلْم والكرم ؛ فإنَّها تُضافُ إلىٰ ذلك ؛ كـ (جاءني رجلٌ ذو عِلْم) .

❀ قوله : (لم يُحتَجْ إليها) فيه : أنَّ هـٰذا مُسلَّمٌ إذا أُريد ثبوتُ مدلولِ الوصف للموصوف ، دون ما إذا أُريد ثبوتُهُ لمصحوبه ؛ كقولك : (أنتَ ذو عالِمٍ) ؛ أي : صاحبُ شخصٍ آخرَ غيرِكَ عالِمٍ ؛ إذ الظاهرُ : جوازُ هـٰذه الإضافةِ ، ولا مانعَ منها . انتهىٰ « شِبِيِني » .

وفيه : أنَّهُ حينئذٍ يفوتُ ما قُصِدَ بـ (ذو) ؛ مِنْ إرجاع ما ليس مُشتقّاً إلىٰ [ما] كونُهُ مُشتقّاً ، كما تقدَّم في كلام شيخنا ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ عندَ إرادةِ هـٰذا المعنىٰ : إن كان المُرادُ الوصفَ بصُحْبة المُشتقِّ . . يُؤتىٰ بالوصف الصريح ؛ فيُقالُ : (أنتَ صاحبُ عالِمٍ) ، وإن كان المُرادُ الوصفَ بعالِمِيَّة الصاحبِ . . يُؤتىٰ بالسببيِّ ؛ فيُقالُ : (أنتَ عالمٌ صاحبُكَ) ، بلا ضرورةٍ حينئذٍ إلى الإتيان

---

(١) في هامش (ج) : (قوله : « عن الضمير العائد لاسم الجنس » ؛ أي : نحوُ : « المالُ جاء ذَوُوه » ؛ أي : صاحبوه) .

نحوُ : (جاءني ذو مالٍ) ؛ فلا يجوزُ : (جاءني ذو قائمٍ) .

٣٢ـ بالألفِ ارفَعِ المُثنَّىٰ و(كِلَا) إذا بمُضمَـــرٍ . . . .

وهٰذا القيدُ لا بدَّ منه في إخراج الصفات ؛ لأنَّها أسماءُ أجناسٍ ، خلافاً لِمَا ببعض حواشي « الأُشْمُونيِّ » .

❁ قوله : (بالألفِ ارفَعِ المُثنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : مِنَ المُثنَّىٰ : قولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

أَتَـانَـا عُبيـدِ اللهِ فـي صَحْـنِ دارِهِ . . . .

لأنَّ (أَتَانا) مُثنَّىٰ (أَتَانٍ) ؛ وهي أنثى الحُمُرِ ، مضافٌ إلىٰ (عُبيد الله) .

ومنه أيضاً[2] : [من الطويل]

لقـد قـالَ عبـدَ اللهِ قـولاً عَـرَفتُـهُ

بـ (ذو) ؛ فيُقتصَرُ فيها علىٰ ما وَرَدَ ، كما أفاده السيِّدُ الذهبيُّ .

❁ قوله : (خلافاً لِمَا ببعض حواشي « الأُشْمُونيِّ ») ؛ أي : مِنْ أنَّ قولَهُ : (غيرِ صفة) لبيان الواقع ؛ إذ اسمُ الجنسِ لا يكونُ صفةً .

---

(١) وعجز البيت : (وفار قَنا زيدٍ وفار قَنا عمرٍو) ، و(فار) : فعل ماضٍ ، و(قَنَا) فاعلٌ ، و(زيد) : مضاف إليه ، وانظر « الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب » (ص٣٣) .

(٢) صدر بيت أورده ابن هشام في « ألغازه » (ص٥٩) ، وعجزه : (أتانا أبي داودَ في مَرْتَعٍ خِصْبِ) ، وقولُهُ : (عبد الله) كذا في النسخ بحذف الألف خطّاً ، وفيه زيادة في الإلغاز والمعاياة ، وقوله : (أبي داود) مخفوض بإضافة (أتانا) المُثنَّىٰ إليه ، وهٰذا الشطر كالشاهد السابق .

بفتح الدال ؛ لأنَّهُ مرفوعٌ بالألف المحذوفةِ لالتقاء الساكنَين .

والمُرادُ[1] : المُثنَّىٰ مطلقاً ؛ أُضِيفَ إلىٰ ظاهرٍ أو مضمر أو لم يُضَفْ ، وسواءٌ كان تثنيةَ مُفرَدٍ مُذكَّرٍ ؛ كـ (الزيدَينِ) ، أو مُؤنَّثٍ ؛ كـ (الهندَينِ) ، أو صفةٍ ؛ كـ (المسلمَينِ) و(المسلمتَينِ) ، أو جمعِ تكسيرٍ ؛ كـ (الجِمالَينِ)، أو اسمِ جمع ؛ كـ (الرَّكْبَينِ) .

وللمُثنَّىٰ شروطٌ ، جَمَعَها بعضُهُم في قوله[2] : [من الرجز]

شَرطُ المُثنَّىٰ أنْ يكونَ مُعْرَبَا ومُفرَداً مُنكَّراً ما رُكِّبَا
مُوافِقاً في اللفظِ والمعنىٰ لهُ مُماثِلٌ لم يَغْنَ عنهُ غيرُهُ

فلا يُثنَّى المبنيُّ ، وأمَّا نحوُ (ذان) و(اللَّتان) : فليس بمُثنّىً حقيقةً[3] .

ولا المجموعُ علىٰ حدِّهِ .

ولا الجمعُ الذي لا نظيرَ له في الآحاد[4] .

---

* قوله : (لهُ مُماثِلٌ) ؛ أي : ثانٍ في الوجود ، ويُمكِنُ الاستغناءُ عن هٰذا الشرطِ بما قبلَهُ ؛ لأنَّ ما لا ثانيَ له لم يُوافِقْ شيئاً في معناه .

---

(١) أي : بالمُثنَّىٰ في قوله : (بالألف ارفع المثنىٰ) .

(٢) أورد البيتين الأمير في « حاشيته علىٰ شرح الأزهرية » (ق/ ٣٥) ، وذيَّل عليهما بقوله :

ولم يكنْ كلاًّ ولا بعضاً ولا مُستغرِقاً في النفي نِلْتَ الأملَا

وانظر ما سيأتي بعد قليل في كلام المُحشِّي والمُقرِّر .

(٣) وإنما جاءا علىٰ صورته ؛ ولأجل ذلك أُعْرِبا إعرابه ولم يُبْنيا .

(٤) أي : الجمع الذي لا مفرد علىٰ وزنه ؛ وهو(مفاعل) ؛ كـ (مساجد) ، و(مفاعيل)؛ كـ (مصابيح) .

ولا يُثنّى العَلَمُ باقياً علىٰ عَلَميَّتِهِ ، بل إذا أُريد تثنيتُهُ نُكِّر .

ولا المُركَّبُ تركيبَ إسنادٍ اتّفاقاً ، ولا تركيبَ مزجٍ على الأصحِّ[١] ، وأمّا المُركَّبُ تركيبَ إضافةٍ : فيُستغنىٰ بتثنية المضافِ عن تثنية المضاف إليه .

ولا مُختلِفا اللفظِ ، وأمّا نحوُ (الأبوَينِ) للأب والأم : فمِنْ باب التغليب[٢] .

ولا مُختلِفا المعنىٰ ؛ فلا يُثنّى الحقيقةُ والمجاز[٣] .

ولا ما يُستغنىٰ بتثنية غيرِهِ عنه ؛ فلا يُثنَّىٰ (سواءٌ) ؛ للاستغناء بتثنيةِ (سِيٍّ) عنه[٤] .

ولا ما لا ثانيَ له في الوجود ؛ فلا يُثنّى الشمسُ ولا القمرُ ، وأمّا قولُهُم : (القمران) : فمِنْ باب التغليب .

واشتراطُ اتّفاقِ المعنىٰ مُغنٍ عن اشتراطِ ألَّا يكونَ لفظَ (كلٍّ) و(بعضٍ) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (مُغنٍ عن اشتراطِ ألَّا يكونَ لفظَ « كلٍّ » . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك أنَّكَ إذا قلتَ : (الكُلَّان) أو (البَعْضان) . . كان المُرادُ : كُلَّينِ أو بعضَينِ مِنْ جنسَينِ أو نوعَينِ ؛ حتىٰ تتأتَّى التثنيةُ ؛ إذ لو كانا مِنْ جنسٍ واحد أو نوعٍ

---

(١) فيبقى العلمُ الإسناديُّ والمزجي علىٰ لفظه ، ويُضاف إليه (ذَوَا) في الرفع ، و(ذَوَيْ) في النصب والجر .

(٢) انظر التغليب وأحكامه في « مغني اللبيب » (٢/ ٨٦٤ ـ ٨٦٦) .

(٣) وأمّا قولُهُم : (القلم أحد اللسانَين) . . فشاذٌّ .

(٤) فقالوا : (سِيَّان) ، ولم يقولوا : (سواءان) .

. . . . مُضافاً . . . . .

❁ قوله : (مُضافاً) حالٌ مُؤكِّدةٌ ؛ لأنَّ (كلا) متىٰ وُصِلَ بمُضمرٍ لا يكونُ إلا مضافاً إليه .

واحد . . لاستغنىٰ بلفظ (كلٍّ) و(بعض) ؛ لأنَّ الأوَّلَ لاستغراق الأفراد ، والثانيَ يَصدُقُ بالقليل والكثير ، فلا داعيَ للتثنية إلا عندَ اختلافِ الجنس مثلاً ، وحينئذٍ : يلزمُ اختلافُ المعنىٰ وقد شَرَطْنا اتِّفاقَهُ ، فافهم . انتهىٰ « ذهبي » .

لا يُقالُ : المُرادُ بالاتِّفاق في المعنىٰ : ألَّا يكونَ المعنيانِ للفظٍ مشتركٍ اشتراكاً لفظيّاً ؛ كـ (عين) ، وألاَّ يكونَ أحدُهُما حقيقيّاً والآخَرُ مجازيّاً ، كما يَدُلُّ لذلك كلامُهُم في مُحترَز هـٰذا الشرطِ ، وليس المُرادُ به كونَ مدلولِ اللفظَينِ المُرادِ تثنيتُهُما واحداً ؛ إذ الاتِّفاقُ بهـٰذا المعنىٰ ليس موجوداً أصلاً ؛ أَلَا ترى (الزيدَينِ) ؟ فإنَّ كلَّ ذاتٍ مُغايِرةٌ للأخرىٰ .

لأنَّا نقولُ : لا مانعَ مِنْ أن يُرادَ بهـٰذا الشرطِ الاتِّحادُ في النوع ؛ فخرج : نحوُ (عينٍ) و(أسد) الحقيقيُّ والمجازي ، و(كلٌّ) و(بعض) .

❁ قوله : (حالٌ مُؤكِّدةٌ) رُدَّ : بأنَّ الاتِّصالَ بالضمير يشملُ : الاتِّصالَ القَبْليَّ في نحو : (زيدٌ وعمرٌو هما كلا الرجلَينِ) ، والبَعْديَّ في نحو : (زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائمٌ) ، وحينئذٍ : فلا بدَّ مِنْ قوله : (مُضافاً) ؛ لإخراج الاتِّصال القَبْليِّ ؛ فتكونُ مُؤسِّسةً لا مُؤكِّدة[1] .

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٤١) .

. . . . وُصِـــــلَا

٣٣ـ (كِلْتا) كذاكَ . . . .

* قوله : (وُصِلَا) الألفُ : للإطلاق ؛ أي : وارفعْ بالألف (كلا) إذا وُصِلَ بمُضمرٍ حالَ كونِهِ مُضافاً إلى ذلك المضمرِ ؛ حملاً على المُثنَّى الحقيقيِّ .

* قوله : (« كِلْتا » كذاكَ) ؛ أي : كـ (كلا) في ذلك ، وهما اسمانِ مُلازِمانِ للإضافة ، ولفظُهُما مفردٌ ومعناهما مُثنّىً ؛ ولذلك أُجِيزَ في ضميرهما اعتبارُ المعنى فيُثنَّى ، واعتبارُ اللفظ فيُفرد ، إلا أنَّ الثانيَ أكثرُ ، وبه جاء القرآنُ ؛ قال تعالى : ﴿ كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [الكهف : ٣٣](١) .

لـٰكنَّ المُحشِّيَ نَظَرَ : إلى أنَّ وَصْلَ الشيء بشيء يَقتضِي بحسَب الذَّوْقِ والعُرْفِ تأخُّرَ الشيءِ الثاني .

(١) وقد اجتمعا في قول الشاعر : (من البسيط)

كلاهُما حينَ جَدَّ الجَرْيُ بينَهُما قـد أَقْلَعَـا وكِـلا أنفَيْهِمـا رابـي

فإنَّهُ قال أوَّلاً : (أَقْلَعا) على المعنى ، وثانياً : (رابي) على اللفظ ، وقال ابن هشام في « المغني » (١/ ٢٨١) : (وقد سُئِلتُ قديماً عن قول القائل : « زيدٌ وعمرٌو كلاهما قائم » ، أو « كلاهما قائمان » ؛ أيُّهما الصواب ؟ فكتبت : إن قُدِّر « كلاهما » توكيداً . . قيل : « قائمان » ؛ لأنَّهُ خبرٌ عن « زيد » و« عمرو » ، وإن قُدِّر مبتدأً فالوجهان ، والمختارُ : الإفرادُ ، وعلى هـٰذا : فإذا قيل : « إنَّ زيداً وعَمْراً » ؛ فإن قيل : « كليهما » . . قيل : « قائمان » ، أو « كلاهما » . . فالوجهان) .

. . . . . . (اُثنانِ) و(اثنتانِ) كـ (ابنَينِ) و(ابنتَينِ) يَجْرِيانِ

٣٤ـ وتَخلُفُ اليا في جميعِها الألِفْ جـرّاً ونصباً بعدَ فتحٍ قد أُلِفْ

ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنَّ ممَّا تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات : الأسماءَ الستَّةَ ، وقد تقدَّم الكلامُ عليها ، ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالى رحمةً واسعة المُثنَّىٰ ، وهو ممَّا يُعرَبُ بالحروف .

فلمَّا كان لـ (كلا) و(كلتا) حظٌّ من الإفراد وحظٌّ من التثنية . . أُجرِيا في إعرابهما مُجْرى المفردِ تارةً ومُجْرى المُثنَّىٰ تارةً ، وخُصَّ إجراؤُهُما مُجْرى المُثنَّىٰ بحالة الإضافة إلى المضمر ؛ لأنَّ الإعرابَ بالحروف فرعُ الإعراب بالحركات ، والإضافةَ إلى الضمير فرعُ الإضافة إلى الظاهر ؛ لأنَّ الظاهرَ أصلُ المضمر ، فجُعِلَ الفرعُ معَ الفرع والأصلُ معَ الأصل ؛ للمُناسبة . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❁ قوله : (« اثنانِ » و« اثنتانِ ») بالمُثلَّثة : اسمانِ مِنْ أسماء التثنية ، وليسا بمُثنَّيَينِ حقيقةً .

❁ قوله : (وتَخلُفُ اليا . . .) إلىٰ آخره : (اليا) : فاعلٌ ، و(الألف) : مفعولٌ .

. . . .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٣٣) .

وحدُّهُ : لفظٌ دالٌّ على اثنَينِ ، بزيادةٍ في آخِرِهِ ، صالحٌ للتجريد وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه .

فيدخلُ في قولنا : (لفظٌ دالٌّ على اثنَينِ) : المُثنَّىٰ ؛ نحوُ : (الزيدان) ،

❁ قوله : (وحدُّهُ : لفظٌ) ؛ أي : اصطلاحاً ؛ وأمَّا لغةً[1] : فمعناه : المعطوفُ ؛ مِنْ (ثَنَّيتُ العُودَ) : إذا عطفتَهُ .

❁ قوله : (دالٌّ على اثنَينِ) ؛ أي : وضعاً ، والمُرادُ بقوله : (لفظٌ دالٌّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنَ المعربات ؛ فلا يَرِدُ : (أنتما) ونحوُه ؛ لأنَّهُ مِنَ المضمرات .

❁ قوله : (وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه) بالجرِّ عطفاً علىٰ قوله : (للتجريد) ؛

❁ قوله : (إذا عطفتَهُ) ؛ أي : كثيراً ؛ أخذاً مِنَ التضعيف .

❁ قوله : (أي : وضعاً) ؛ أي : ليدخلَ نحوُ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ ؛ ممَّا استُعمل في الكَثْرة ؛ فإنَّ دلالتَهُ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنَينِ ليستْ بحسَب الوضع ، بل بحسَب القرينةِ ؛ وهي قولُهُ بعدُ : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٤] ؛ أي : مُزدجِراً ممنوعاً وهو كليلٌ ضعيفٌ ؛ فإنَّ انقلابَ البصرِ مُزدجِراً كليلاً لا يحصلُ مِنْ مرَّتَينِ فقط ؛ فتعيَّن أنْ يكونَ المُرادُ بـ (كرَّتَينِ) : التكثيرَ لا اثنَينِ فقط .

❁ قوله : (أي : مِنَ المعربات . . .) إلىٰ آخره : لا يليقُ حذفُ قيدٍ مِنَ التعريف ؛ فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ .

---

(١) قوله : (لغةً) ؛ أي : في اللغة ؛ فهو مفعولٌ به علىٰ نزع الخافض ، وهو مُنتقضٌ بأمور مِنْ جهة الصناعة ، وقد نصَّ ابن هشام علىٰ أنَّهُ ليس علىٰ ثقة أنَّهُ مسموعٌ عن العرب . انظر « الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية » (ص٢٤٠) .

والألفاظُ الموضوعةُ لاثنَينِ ؛ نحوُ : (شَفْع) ، وخَرَجَ بقولنا : (بزيادةٍ) : نحوُ : (شَفْع) ، وخَرَجَ بقولنا : (صالحٌ للتجريد) : نحوُ : (اثنانِ) ؛ فإنَّهُ لا يَصلُحُ لإسقاط الزيادة منه ؛ فلا تقولُ : (اثنٌ) ، وخرجَ بقولنا : (وعَطْفِ مِثْلِهِ عليه) : ما صَلَحَ للتجريد وعَطْفِ غيرِهِ عليه ؛ كـ (القَمَرَينِ) ؛ فإنَّهُ صالحٌ للتجريد ؛ فتقولُ : (قمرٌ) ، ولكن يُعطَفُ عليه مُغايِرُهُ لا مِثْلُهُ ؛ نحوُ : (قمرٌ وشمس) ، وهو المقصودُ بقولهم : (القَمَرَينِ) .

أي : وصالحٌ لعَطْفِ مثلِهِ عليه .

قلتُ : هٰذا يُفِيدُ : أنَّ اللفظَ الذي يَدُلُّ على الاثنَينِ ـ وهو المُثنَّى ـ صالحٌ لعطف مثلِهِ عليه مع أنَّهُ ليس بمُرادٍ ، كما يَدُلُّ عليه كلامُه بعدُ .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ قولَهُ : (صالحٌ لعطف. . .) إلىٰ آخره صفةٌ لـ (لفظٌ) بدون قيده ؛ وهو قولُهُ : (دالٌّ على اثنين. . .) إلىٰ آخره ، فيرجعُ الأمرُ إلىٰ أنَّ المُرادَ بذلك المفردُ ، تأمَّلْ .

❋ قوله : (كـ « القَمَرَينِ ») قال ابنُ هشام : (الذي أَراهُ : أنَّ النَّحْويِّينَ يُسمُّون هٰذا النوعَ مُثنًى ؛ لعدم ذِكْرِهِم له فيما حُمِلَ على المُثنَّى) انتهىٰ[1] ، والذي صرَّح به جمعٌ منهمُ المُرَاديُّ : أنَّ ذلك مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ[2] .

❋ قوله : (ويُمكِنُ الجوابُ. . .) إلىٰ آخره : الأسهلُ أنْ يُقالَ : المُرادُ : وعطفِ مثلِهِ عليه؛ أي : بعدَ التجريد ، وهو بعدَهُ مفردٌ . انتهىٰ « شيخنا باجوري » .

---

(١) شرح اللمحة البدرية (١/٣٠٨) .

(٢) توضيح المقاصد (١/٣٢٥) .

وأشار المُصنِّفُ بقوله : (بالألف ارفَعِ المُثنَّىٰ و« كلا ») : إلىٰ أنَّ المُثنَّىٰ يُرفَعُ بالألف ، وكذلك شِبْهُ المُثنَّىٰ ؛ وهو كلُّ ما لا يَصدُقُ عليه حدُّ المُثنَّىٰ ، وأشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (و« كلا ») ؛ فما لا يَصدُقُ عليه حدُّ المُثنَّىٰ ممَّا دلَّ على اثنَينِ بزيادةٍ أو شِبْهِها . . فهو مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ ؛ فـ (كلا) و(كِلْتا) ، و(اثنانِ) و(اثنتانِ) . . مُلحَقةٌ بالمُثنَّىٰ ؛ لأنَّها لا يَصدُقُ عليها حدُّ المُثنَّىٰ .

❀ قوله : (ممَّا دلَّ على اثنَينِ بزيادةٍ) ؛ نحوُ : (القَمَرَينِ) ، وقولُهُ : (أو شِبْهِها) ؛ كما في (اثنَينِ) و(كلا) .

❀ قوله : (نحوُ : « القَمَرَينِ ») ؛ أي : و(اثنينِ) و(اثنتينِ) ، والزيادةُ فيهما ظاهرةٌ ، و(كلتا) ؛ فإنَّ ألفَها زائدةٌ للتأنيث ، وتاءَها بدلٌ عن اللام واواً أو ياء ؛ فأصلُها : (كِلْوا) بكسر الكاف وسكونِ اللام ، أو : (كِلْيا) كذلك ، وإنْ قيل بالعكس ، وأصلُها علىٰ هٰذا : (كِلْتَوٌ) أو (كِلْتَيٌ) ؛ قُلِبَتِ الواوُ أو الياء ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❀ قوله : (كما في « اثنَينِ » و« كلا ») فيه : أنَّ (اثنَينِ) فيه زيادةٌ ـ كما قال الشارحُ ـ لا شِبْهُها ؛ فالأَوْلىٰ : الاقتصارُ علىٰ (كلا) ؛ لأنَّ ألفَها أصليَّةٌ مُبدلةٌ مِنَ اللام التي هي واوٌ أو ياء ؛ فأصلُها : (كِلَوٌ) بكسر الكاف وفتحِ اللام وتحريكِ الواو ؛ قُلِبَتْ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، أو : (كِلَيٌ) كذلك[١] .

---

(١) وهٰذا مذهب البَصْريِّينَ ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّ ألفَ (كلا) و(كلتا) للتثنية ؛ فـ(أو) في قوله : (واو أو ياء) : لحكاية الخلاف ضمنَ المذهب البَصْري . انظر « التذييل والتكميل » (١/ ٢٦٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٥١) .

ولـٰكن لا يُلحَقُ (كلا) و(كِلْتا) بالمُثنَّىٰ إلا إذا أُضيفا إلىٰ مُضمَرٍ ؛ نحوُ : (جاءني كلاهما) ، و(رأيتُ كلَيْهما) ، و(مررت بكلَيْهما) ، و(جاءَتْني كِلْتاهما) ، و(رأيتُ كِلْتَيْهما) ، و(مررت بِكِلْتَيْهما) ، فإن أُضيفا إلىٰ ظاهرٍ كانا بالألف رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (جاءني كلا الرَّجُلَين) و(كِلْتا المَرْأتَين) ، و(رأيتُ كلا الرجلَين) و(كِلْتا المرأتَين) ، و(مررتُ بكلا الرجلَين) و(كِلْتا المرأتَين)[1] ؛ فلهـٰذا قال المُصنِّفُ : (و« كلا » إذا بمُضمَرٍ مُضافاً وُصِلا) .

ثمَّ بيَّن أنَّ (اثنَين) و(اثنتَين) يَجْرِيانِ مَجْرى (ابنَين) و(ابنتَين) ؛ فـ(اثنانِ) و(اثنتانِ) مُلحَقانِ بالمُثنَّىٰ كما تقدَّم ، و(ابنانِ) و(ابنتانِ) مُثنّىً حقيقةً .

ثمَّ ذَكَرَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ أنَّ الياءَ تَخلُفُ الألفَ في المُثنَّىٰ والمُلحَقِ به في حالَتَيِ الجرِّ والنصب ، وأنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلا مفتوحاً ؛ نحوُ : (رأيتُ الزيدَين كلَيْهما) ، و(مررتُ بالزيدَينِ كلَيْهما) ، واحتَرَزَ بذلك : مِنْ ياء الجمع ؛ فإنَّ ما قبلَها لا يكونُ إلا مكسوراً ؛ نحوُ : (مررتُ بالزَّيدِينَ) ، وسيأتي ذلك[2] .

❀ قوله : (وسيأتي ذلك) لعلَّ مُرادَهُ : أنَّهُ يأتي في شرح قوله : (ونونُ مجموعٍ) ، وفي قوله : (ونونُ ما ثُنِّي . . .) إلىٰ آخره ، . . . .

. . . .

---

(١) ويُعرَبُ (كلا) و(كلتا) في هـٰذه الحال بالحركات المقدرة على الألف التي مَنَعَ من ظهورها التعذُّرُ .

(٢) انظر كلام المُحشِّي مع المُقرَّر .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ : أنَّ المُثنَّىٰ وما أُلحِقَ به يُرفَعُ بالألف ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالياء ، وهـٰذا هو المشهور ، والصحيحُ : أنَّ الإعرابَ في المُثنَّىٰ والمُلحَقِ به بحركةٍ مُقدَّرة على الألفِ رفعاً ، والياءِ نصباً وجرّاً[1] .

وما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنْ أنَّ المُثنَّىٰ والمُلحَقَ به يكونانِ بالألف رفعاً والياءِ نصباً وجرّاً . . هو المشهورُ في لغة العرب ، ومِنَ العرب مَنْ يجعلُ المُثنَّىٰ والمُلحَقَ به بالألف مطلقاً ؛ رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ فيقولُ : (جاء الزيدانِ كلاهما) ، و(رأيتُ الزيدانِ كلاهما) ، و(مررتُ بالزيدانِ كلاهما)[2] .

---

(١) وأمّا ما سُمِّي بالمُثنَّىٰ ـ كـ (مُحمَّدَينِ) و(حَسَنَينِ) ـ : ففي إعرابه وجهان : أحدُهُما : إعرابه قبل التسمية به ؛ أي : بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ، والثاني : أنْ يلزمَ الألفَ ويُمنع من الصرف ، وقيَّده الناظم في « تسهيله » بألَّا يتجاوز سبعة أحرف ، وإلا لم يجز لزومُ الألف ومَنْعُ صرفه ؛ كـ (اشْهِيبَابَيْنِ) تثنية (اشْهِيباب) ؛ وهي السنة المجدبة . انظر « شرح الأشموني » (١/ ٣٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٤٤) .

(٢) وهي لغة بني الحارث بن كعب وقبائل أخرىٰ ، وأنكرها المُبرِّد ، وهو محجوجٌ بما نقله الأئمّة ، وجُعِلَ منه : قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَانِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣] ، وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم الذي رواه أبو داود (١٤٣٩) ، والترمذي (٤٧٠) من حديث سيدنا طلق بن علي رضي الله عنه : « لا وِترانِ في ليلة » ، والإعراب علىٰ هـٰذه اللغة يكونُ بحركات مقدَّرة على الألف كالاسم المقصور ، وبعضُ مَنْ يُلزِمُهُ الألفَ يُعربُهُ بحركاتٍ ظاهرة على النون كالمفرد الصحيح ؛ فيقول : (جاء الزيدانُ) ، و(رأيتُ الزيدانَ) ، و(مررت بالزيدانِ) ، وهي لغة قليلة جدّاً ، والظاهر علىٰ هـٰذه اللغة : منعُ صرفِهِ إذا انضمَّ إلىٰ زيادة الألف والنون عِلَّةٌ أخرىٰ ؛ كالوصفية في نحو (صالحان) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٣٣ـ٣٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٤٣) .

٣٥ـ وٱرفَعْ بواوٍ وبيا ٱجرُرْ وٱنصِبِ   سالِمَ جَمْعِ . . . .

لـٰكنَّهُ لم يذكر ذلك هناك أبداً .

❁ قوله : (وبيا) بالقصرِ ؛ لِمَا تقدَّم[١] ، متعلِّقٌ بـ (ٱجرُرْ) ، ومُتعلَّقُ قولِهِ : (وٱنصِبْ) بكسر الصاد محذوفٌ ؛ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، والتقدير : (واجرُرْ بـ « يا » ، وانصِبْ بـ « يا ») ؛ فهو مِنْ باب الحذف ، لا التنازعِ ؛ لأنَّ الناظمَ لا يراه في المُتأخِّر .

❁ قوله : (سالِمَ جَمْعِ) تنازعَ فيه ثلاثةٌ ؛ وهي : (ٱرفَعْ) ، و(ٱجْرُرْ) ، و(ٱنصِبْ) ، فأعملَ الأخيرَ ؛ لقُرْبه ، وأعملَ الآخَرَينِ في ضميره ، وحُذِفَ ؛ لأنَّهُ فضلةٌ ، وإضافةُ (سالمَ) إلىٰ (جمع) من إضافة الصفة لموصوفها ، أو الإضافةُ علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، وشرطُها موجودٌ .

❁ قوله : (لـٰكنَّهُ لم يذكر ذلك . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ : أنَّ اسمَ الإشارةِ راجعٌ للجمع ؛ أي : الكلامُ عليه[٢] .

❁ قوله : (لا يراه في المُتأخِّر) ؛ أي : في العامل المُتأخِّرِ عن المعمول ،ولو قال : (في المُتقدِّم) ـ أي : المعمولِ المُتقدِّم ـ . لكان أَوْلىٰ ؛ لأنَّ المُتنازَعَ فيه إنَّما هو المعمولُ لا العاملُ ، كما هو ظاهرٌ[٣] .

❁ قوله : (وشرطُها موجودٌ) ؛ إذ بينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ .

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ٢٩٤) .

(٢) قوله : (أي) هي تفسير لمرجع الإشارة التي في « الشرح » ؛ أي : سيأتي الكلامُ عليه .

(٣) انظر ما سيأتي في (٣/ ١٧٩) .

. . . .

والعِلَّةُ في جمع الوصفِ بالواو : إلحاقُهُ بواو الجماعة في الفعلِ ؛ بجامعِ الدَّلالة على الجمعيَّة ، وكانت واوُ الفعل أصلاً ؛ لكونها اسماً وواوِ الوصف حرفاً ، والعَلَمُ لتأويله بالمُسمَّىٰ كالوصف ، كما أفاده الشاويُّ[1] ؛ فالأصلُ

نعم ؛ علىٰ ما صرَّح به الجاميُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ الثاني أصلاً للأوَّل ؛ كما في نحو : (خاتمِ فضَّةٍ) ، وإلا كانتْ علىٰ معنى اللام ؛ كما في نحو : (فضَّةِ خاتمٍ)[2] ؛ تكونُ الإضافةُ هنا علىٰ معنى اللام ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ)[3] .

❊ قوله : (بجامعِ الدَّلالة على الجمعيَّة) فيه : أنَّ هـٰذا الجامعَ موجودٌ في العَلَم ، وأيضاً : دَلالتُهُ على الجمعيَّة إنَّما هي فرعُ إلحاقِ العلامة له ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : بجامعِ دَلالةِ كلٍّ علىٰ حَدَث ، والصحَّةِ تارةً ، والإعلالِ أُخرىٰ ، والمُشابِهُ له في ذلك إنَّما هو الوصف ؛ أي : فلمَّا كان الوصفُ كالفعل معنىً وصِحَّةً وإعلالاً ، ودلَّ على الجماعة معَ الفعلِ بالواو.. ناسبَ أنْ يُجمَعَ الوصفُ بالواو ؛ لتكونَ فيه كالواو في أصله الذي هو الفعلُ .

❊ قوله : (والعَلَمُ لتأويله بالمُسمَّىٰ كالوصف) ؛ أي : فاشتراطُ العَلَميَّةِ ليس لذاتها ، بل لأجل التأويلِ بالوصف ؛ فحينئذٍ : لا تُنافي التنكير .

ولا يُقالُ : التأويلُ بالمُسمَّىٰ مُمكِنٌ في اسم الجنسِ الجامدِ ؛ فيُؤوَّلُ

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٣٠) .

(٢) سبق تخريج كلام الجامي في (١/ ٣٤٠) .

(٣) سيأتي الحديث عن معاني الإضافة وشروطها في (٣/ ٥٨٦ـ ٥٩١) .

في الجمع بالواو والنونِ : هو الوصفُ ، ذَكَرَهُ شيخُنا السيِّدُ السند البُلَيديُّ[1] .

واحترَزَ بالسالم : عن المُكسَّر ؛ وهو ما تغيَّرَ فيه بناءُ واحدِهِ ؛ كـ (هند وهُنُود) ، ونحوِ ذلك .

(رجلٌ) : بـ (مُسمّىً برجل) .

لأنَّا نقولُ : ليس المدارُ على مُطلَق الإمكانِ ، بل على قَصْدِ المُتكلِّم لذلك التأويلِ لزوماً ؛ بحيثُ لا ينفكُّ عنه ذلك ؛ لوجودِ ما يدعو إليه حينَ الجمعيّة ، وهو تَنافي العَلَميّة والجمعيّة، فلا توجدُ الصفةُ التأويليّةُ إلا حينئذٍ، وهـٰذا موجودٌ في العَلَم دونَ اسمِ الجنسِ الجامد؛ لعدم الاضطرارِ فيه إلى التأويل حتىٰ يقصدَهُ المُتكلِّم.

أو يُقالُ : إنَّ التأويلَ بـ (المُسمَّىٰ) أنسبُ بالعَلَم مِنِ اسم الجنسِ الجامد .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّهُ لا حاجةَ لجوابه الآتي في الاعتراض على اشتراط العَلَميّةِ في مفردِ هـٰذا الجمع[2] .

ثمَّ إنَّ هـٰذا الكلامَ يجري في المُثنَّىٰ ، فكان يلزمُ بمُقتضىٰ هـٰذا : ألَّا يُثنَّىٰ إلا العَلَمُ أو الصفةُ ، معَ أنَّهُ ليس كذلك ، فلعلَّ ما ذُكِرَ حكمةٌ ، والمدارُ كلُّهُ على السماع ، أو يُقالُ : لم يوجدْ ما يُغني عن تثنية غيرِهِما ، بخلافِ الجمع ؛ فإنَّهُ يُغني عنه جمعُ التكسير .

❁ قوله : (كـ « هند وهُنُود ») الأنسبُ : (كـ « زيدٍ وزُيُود ») ؛ لأنَّ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق ٦٧ـ ٦٨) .

(٢) انظر (١/ ٤٢١) .

. . . . (عامرٍ) و(مُذنِبِ)

ذَكَرَ المُصنِّفُ قسمَينِ يُعرَبانِ بالحروف ؛ أحدُهُما : الأسماءُ الستة ، والثاني : المُثنَّىٰ ، وقد تقدَّم الكلامُ عليهما ، ثمَّ ذَكَرَ في هـٰذا البيتِ القسمَ الثالث ؛ وهو جمعُ المُذكَّرِ السالمِ وما حُمِلَ عليه[1] ، وإعرابُهُ بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً .

وأشار بقوله : (« عامرٍ » و« مُذنِبِ ») : إلىٰ ما يُجمَعُ هـٰذا الجمعَ ؛ وهو قسمانِ : جامدٌ ، وصفةٌ .

❀ قوله : (عامرٍ) أشار به : إلى العَلَم الشَّخْصيِّ ؛ لأنَّ العَلَمَ الجنسيَّ يُستعمَلُ استعمالَ أسماء الأجناس ، أفاده المَنُوفيُّ .

❀ قوله : (ثمَّ ذَكَرَ في هـٰذا البيتِ) ؛ أي : وما عُطِفَ عليه ؛ لأنَّهُ لم يذكر في هـٰذا البيت ما حُمِلَ عليه ، بل فيما بعدَهُ .

الكلامَ في المُذكَّر ، إلا أنْ يُحمَلَ : علىٰ ما إذا سُمِّي به مُذكَّر .

❀ قوله : (لأنَّ العَلَمَ الجنسيَّ . . .) إلىٰ آخره : يُستثنىٰ منه : التوكيدُ ؛ كـ (أجمعون) ؛ لأنَّهُ في الأصل وصفُ أفعلِ تفضيل .

❀ قوله : (أي : وما عُطِفَ عليه) الأَوْلىٰ : (وما ذُكِرَ بعدَهُ) .

---

(١) قوله : (السالم) الأَوْلىٰ : جرُّهُ صفةً لـ (المذكر) ؛ لأنَّ المفرد هو الذي سَلِمَ بناؤه في الجمع من تغيير التكسير ، وأمَّا تغييرُهُ في (قاضُونَ) و(مُصطفَونَ) . . فللإعلال ، ويصحُّ رفعُهُ صفةً لـ (جمع) ، لـٰكن باعتبار واحده . « خضري » (١/ ٧١) ، وانظر « حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر » (ص٢٣) .

فيُشترَطُ في الجامد : أنْ يكونَ عَلَماً ، . . . .

❊ قوله : (أنْ يكونَ عَلَماً) اعترِضَ : بأنَّ العَلَمَ إذا جُمِعَ أو ثُنِّيَ زال منه معنى العَلَمِيَّةِ ؛ لأنَّ العَلَمَ يَدُلُّ على الوَحْدة ، والتثنيةَ والجمعَ يَدُلَّانِ على التعدُّد ، وهما مُتنافِيانِ ؛ فلا معنىٰ لذلك الاشتراطِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ ما ذُكِرَ مِنَ العَلَميَّة شرطٌ للإقدام على الحُكْم ، وزوالَ معنى العَلَميَّة شرطٌ لثبوت ذلك الحُكْم بالفعل ، وهـٰذا هو الجوابُ عن لغزِ الدَّمامينيِّ المشهور(١) .

❊ قوله : (فلا معنىٰ لذلك الاشتراطِ) هـٰذا ظاهرٌ في الجمع ، دون المُثنَّىٰ ؛ إذ لا يُشترَطُ في مفرده أنْ يكونَ عَلَماً أو صفة ، وكذا يُقالُ في قوله : (وأُجِيبَ . . .) إلىٰ آخره .

❊ قوله : (شرطٌ للإقدام على الحُكْم) إنَّما اشتُرِط للإقدام على الجمعيَّة ذلك الشرطُ ؛ لأنَّ جمعيَّةَ غيرِ الوصف تَستدعِي التأويلَ بـ (المُسمَّىٰ) ، والتأويلُ به في غير العَلَمِ غيرُ مألوف ، والعَلَميَّةُ مُجامعةٌ للإقدام الذي هو المشروطُ حقيقةً وإن لم تُجامِعْ تحقُّقَ الجمعيَّة .

---

(١) ونَظْمُ هـٰذا اللغز ـ كما في « تعليق الفرائد علىٰ تسهيل الفوائد » (١/ ٢٣٥) ـ : (من الطويل)

أَيَا علماءَ الهندِ لا زالَ فضلُكُم ... مَدَى الدهرِ يبدو في منازلِ سَعْدِهِ
أَلَمَّ بكم شخصٌ غريبٌ لتُحسِنوا ... بإرشادِهِ عندَ السؤالِ لقصدِهِ
وها هو يُبدِي ما تعسَّرَ فهمُهُ ... عليه لتَهدُوهُ إلىٰ سُبْلِ رُشْدِهِ
فيسألُ ما أمرٌ شرطتُم وجودَهُ ... لحُكْمٍ فلم تقضِ النُّحاةُ بردِّهِ
فلمَّا وَجَدْنا ذلكَ الأمرَ حاصلاً ... منعتُم ثبوتَ الحُكْمِ إلا بفَقْدِهِ =

لمُذكَّرٍ ، عاقلٍ ، ....

❀ قوله : (لمُذكَّرٍ) ؛ أي : في المعنىٰ لا في اللفظ ؛ فلو سمَّيتَ رجلاً بنحو (زينبَ) و(سُعْدىٰ) . . قلتَ : (زينبون) و(سُعْدَون) ، كما أنَّك إذا سمَّيتَ مؤنثاً بنحو (زيدٍ) . . جمعتَهُ بالألف والتاء ؛ فقلتَ : (زيدات) .

❀ قوله : (عاقلٍ) لا يَرِدُ عليه أسماءُ الله وصفاتُهُ ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على

❀ قوله : (لا في اللفظ . . .) إلىٰ آخره : الحُكْمُ بأنَّ لفظَ (زينب) مُؤنَّثٌ باعتبار حالةِ كونِهِ علمَ مُؤنَّثٍ ، وإلا فهو باعتبار وضعِهِ لمُذكَّر ليس بمُؤنَّثٍ ؛ إذ ليس فيه علامةُ تأنيث ، ولا يصحُّ عودُ الضمير عليه مُؤنَّثاً ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (لا يَرِدُ عليه أسماءُ الله وصفاتُهُ) الأَوْلىٰ : ذِكْرُ الكلامِ على

= وهٰذا لعَمْري في الغرابةِ غايةٌ ... فهل مِنْ جوابٍ تُنعِمُونَ بسَرْدِهِ

وأورد هٰذا اللغزَ أيضاً الإمامُ الحَفْنيُّ في « حاشيته على الأشموني » (١/ق ٦٠) ، وشيخ الإسلام العطَّار في « حاشيته علىٰ شرح الأزهرية » (ص٦٦) ، وأجاب بعض الفضلاء كما في « حاشية العطار » :

أَيَا مَنْ علىٰ أَفْراسِ أفكارِهِ غَدَا ... يَصِيدُ عزيزَ الشارداتِ بجِدِّهِ
فهاكَ جواباً للسؤالِ مُوشَّحاً ... يفوقُ فريدَ الدُّرِّ في نَظْمِ عِقْدِهِ
قدِ اشترطُوا في مفردٍ عَلَميَّةً ... لجمعٍ علىٰ نهجِ المُثنَّىٰ وحَدِّهِ
فلمَّا رَأَوْا تعريفَ ذاكَ مُحقَّقاً ... أَبَوْا جمعَهُ إلا بإثباتِ ضِدِّهِ
ويدفعُ ذا الإشكالَ أنَّ شيوعَهُ ... لصحَّةِ جمعٍ لا غنىٰ عن وجودِهِ
وتعريفُهُ شرطٌ لإقدامِ حاذقٍ ... عليهِ فلا تستغربوا شرطَ فقدِهِ

وانظر « حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني » (١/ق٦٨) ، و« حاشية الصبان » (١/١٤٥) .

خالياً مِنْ تاءِ التأنيثِ ، ومِنَ التركيب .

السماع ؛ لكونها توقيفيَّةً ؛ فلا يُقالُ : (اللهُ رحيمونَ) قياساً على ما ورد ؛ كـ (وارثون)[1] .

والمُرادُ بالعاقل : العاقلُ حقيقةً ، أو تنزيلاً ؛ ليدخلَ نحوُ : ﴿ إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ رَأَيْتُهُمْ لِي سَاجِدِينَ ﴾ [يوسف : ٤] ؛ لمَّا وَصَفَها بصفاتِ مَنْ يعقلُ جمعها جمعَهُ ، أو يُقالُ : هٰذا ليس بجمعٍ حقيقةً ، بل مُلحَقٌ به ، كما أفاده شيخُ الإسلام[2] .

❀ قوله : (خالياً مِنْ تاءِ التأنيثِ) قيَّد بها ؛ لأنَّ المُؤنَّثَ بالألف ؛ كـ (حُبْلىٰ) و(حمراءَ) عَلَمَينِ لمُذكَّرٍ . . يُجمَعُ هٰذا الجمعَ ؛ بحذف المقصورةِ وقلبِ الممدودةِ واواً ؛ فيُقال : (حُبْلَون) و(حَمْراوُون) .

❀ قوله : (ومِنَ التركيب) ؛ أي : المَزْجيِّ ؛ كـ (معدي كَرِبَ) ، وأجاز

الصفات عندَ قول الشارح : (أنْ تكونَ صفةً لمُذكَّرٍ عاقل)[3] ، وكذا يُقالُ في قوله[4] : (والمُرادُ بالعاقل : العاقلُ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (بحذف المقصورةِ) ؛ أي : ولا لَبْسَ ؛ إذ بقاءُ فتحِ ما قبلَها دافعٌ له .

---

(١) قال الدماميني في « تعليق الفرائد » (١/ ٢٣٩) : (ولا يخفىٰ أنَّ معنى الجَمْعيَّة في أسماء الله ممتنعٌ ، وما وَرَدَ منها بلفظ الجمع فهو للتعظيم ، يُقتصَرُ فيه علىٰ وُرُوده ولا يُتعدَّىٰ ؛ فلا يُقالُ : « الله رحيمون » قياساً علىٰ ما وَرَدَ) .

(٢) الدرر السنية (١/ ١٨٥) .

(٣) انظر (١/ ٤٢٦) .

(٤) أي : قول المحشي في هٰذه الصفحة .

فإن لم يكن عَلَماً لم يُجمَعْ بالواو والنون ؛ فلا يُقالُ في (رجل) : (رَجُلون) .

بعضُهُم جمعَهُ كما سيأتي[١] ، أو الإسناديِّ ؛ كـ (بَرَقَ نحرُهُ) بالاتّفاق ، وأمّا الإضافيُّ : فإنَّهُ يُجمَعُ أولُ المتضايفَينِ ويُضافُ للثاني ؛ فيُقالُ في نحوِ : (غلام زيد) عَلَماً و(عبد الله) : (غِلْمانُ زيدٍ) و(عِبَادُ الله) ، وأجاز الكُوفيُّونَ جمعَهُما معاً .

قلت : لعلَّهُ مُقيَّدٌ بما يتأتَّى فيه ذلك ؛ ليخرجَ نحوُ : (عبد الله) ، قال في « النُّكَت » : (والتحقيقُ : أنَّهُ لا حاجةَ إلى هـٰذا الشرط ؛ لأنَّه شرطٌ لصحَّة مُطلَقِ الجمع بل والتثنيةِ ، ولا خصوصيَّةَ له بهـٰذا الجمع)[٢] .

❁ قوله : (« غِلْمانُ زيدٍ » و« عِبَادُ الله ») الأَوْلىٰ : (غلامو زيدٍ) و(عَبْدو الله) ؛ لأنَّ الكلامَ في السالم لا في المُكسَّر وإن كان الحُكْمُ عامّاً كما أشار له آخِراً .

❁ قوله : (قلت : لعلَّهُ مُقيَّدٌ. . .) إلىٰ آخره : مِثْلُهُ للفاضل الرُّودانيِّ ؛ حيث قال : (لا أظنُّ أنَّ أحداً يجترئُ علىٰ مِثْل ذلك فيما فيه الإضافةُ إلى الله تعالىٰ ، إنَّما اللهُ إلـٰهٌ واحد) انتهىٰ[٣] .

قال بعضُ الأفاضل : (ومِنْ هـٰذا يؤخذ ما اختاره الأميرُ ؛ مِنْ أنَّ إطلاقَ المذهبَينِ لا يَحسُنُ ، بل إن انفرد المضافُ إليه جُمِعَ الصدرُ فقط قولاً واحداً ؛ كـ « عبيد زيد » ، وإن تعدَّد كلٌّ منهما ؛ كـ « عبد زيد » المكي و« عبد زيد »

---

(١) انظر (١/٤٢٦) .
(٢) نكت السيوطي (ق/٣٨) .
(٣) انظر ما سيأتي تعليقاً في (١/ ٤٢٦ـ٤٢٧) .

نعم ؛ إذا صُغِّرَ جاز ذلك ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ ورُجَيلُونَ)[1] .

وإن كان عَلَماً لغير مُذكَّرٍ لم يُجمَعْ بهما ؛ فلا يُقالُ في (زينبَ) : (زينبونَ) ، وكذا إن كان عَلَماً لمُذكَّرٍ غيرِ عاقل ؛ فلا يُقالُ في (لاحقٍ) اسمَ فرس[2] : (لاحقون) ، وإن كان فيه تاءُ التأنيث فكذلك لا يُجمَعُ بهما ؛ فلا يُقالُ في (طَلْحةَ) : (طَلْحون) ، وأجاز ذلك ....

---

* قوله : (نعم ؛ إذا صُغِّرَ) استدراكٌ على قوله : (فإن لم يكن علماً) ، وإنَّما جُمِعَ حينئذ ؛ لأنَّهُ في معنى الوصف ؛ فهو داخلٌ في قول الناظم : (ومُذنِبٍ) ؛ بأن يُرادَ بنحو (مُذنب) : ما هو وصفٌ ولو حُكْماً ، أفاده ابنُ قاسمٍ .

* قوله : (وأجاز ذلك) ؛ أي : جمعَ (طلحةَ) ونحوِهِ بالواو والنون .

المصري و« عبد زيد » الشامي مثلاً . . فالوجهُ : جمعُهُما ؛ كـ « عبيد الزيود ») انتهى[3] ، فتأمَّلْهُ .

* قوله : (فهو داخلٌ في قول الناظم : « ومُذنِبٍ » . . .) إلى آخره : الأَوْلى أنْ يقولَ : (فهو داخلٌ في قول الناظم : « وشِبْهِ ذين ») ؛ بأنْ يُرادَ بـ (شِبْهِ مُذنِب) : ما هو وصفٌ ولو حُكْماً .

---

(١) زاد في النسخة المطبوعة على هامش (هـ) : (لأنه وصف) ، والأنسبُ مع كلام المُحشِّي حذفها .

(٢) وهو لسيدنا معاوية رضي الله عنه ، كما سيُصرِّح بذلك المحشِّي في (٢/ ١٠) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٧٢) ، و« حاشية الأمير على شرح الشذور » (ص٢٤) .

الكُوفيُّونَ[1] ، وكذلك إذا كان مُركَّباً ؛ فلا يُقالُ في (سِيبوَيهِ) : (سِيبَوَيْهُونَ) ، وأجازَهُ بعضُهُم .

ويُشترَطُ في الصفة : أنْ تكونَ صفةً لمُذكَّرٍ ، عاقلٍ ، خاليةً مِنْ تاءِ التأنيثِ ،

❀ قوله : (سِيبَوَيْهُونَ)، ومنهم مَنْ يحذفُ (ويه)؛ فيُقالُ : (سِيبَوْنَ)[2] .

❀ قوله : (وأجازَهُ بعضُهُم) ؛ أي : جمعَ المُركَّبِ الذي نحوُ (سيبويهِ) ؛ وهو المَزْجيُّ ، ولا يَرِدُ عليه : الإسناديُّ ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ اتِّفاقاً ، ولا الإضافيُّ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يُجمَعُ منه إلا الجزءُ الأوَّل .

❀ قوله : (خاليةً مِنْ تاءِ التأنيثِ) ؛ أي : الموضوعةِ له وإن استُعمِلتْ في غيره ؛ ليصحَّ إخراجُ : (علَّامةٍ) ؛ فإنَّ تاءَهُ لتأكيد المبالغة ، لا للتأنيث .

❀ قوله : (لأنَّهُ لا يُجمَعُ اتِّفاقاً) ؛ أي : فلا يُقالُ فيه : (وأجازه بعضُهُم) ، وقولُهُ : (ولا الإضافيُّ) ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يُجمَعُ منه . . . إلىٰ آخره ؛ أي : كما هو مذهبُ البَصْريِّينَ[3] ، وحينئذٍ : فلا يُقالُ فيه أيضاً :

---

(١) واختلف الكُوفيُّون فيما بينهم في جمع مثل : (طَلْحة) و(حَمْزة) ممَّا هو علىٰ (فَعْلَة) ؛ فقال جمهورُهُم : تُحذَف التاء فقط ؛ فيقال : (طَلْحون) و(حَمْزون) ، وذَهَبَ ابن كيسان : إلىٰ فتح العين ؛ فقال : (طَلَحُون) و(حَمَزُون) ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٣٤ـ٣٧) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٢٢٠)، و« التذييل والتكميل » (١/ ٣١٢ـ٣١٣)، و« تعليق الفرائد » (١/ ٢٣٧).

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (١/ ٣٠٦) ، و« تعليق الفرائد » (١/ ٢٣٣) .

(٣) وجوَّز الكوفيُّون جمع الجزأين ، قال الرُّوداني : لا أظنُّ أحداً يجترئ علىٰ ذلك في نحو : (عبد الله) إنما الله إلٰهٌ واحد ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٧٢) مُعقِّباً : (ومن هنا يُؤخذ ما اختاره الأمير : مِنْ أنَّ إطلاقَ المذهبَينِ لا يَحسُنُ ، بل إن انفرد المضافُ إليه . . جُمِع الصدر فقط قولاً واحداً ؛ كـ « عبيد زيد » ، وإن تعدَّد كلٌّ=

ليستْ مِنْ بابِ (أَفْعَلِ فَعْلاءَ) ، ولا مِنْ بابِ (فَعْلانِ فَعْلَىٰ) ، ولا ممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث .

فخَرَجَ بقولنا : (صفةٌ لمُذكَّر): ما كان صفةً لمُؤنَّث ؛ فلا يُقالُ في (حائضٍ): (حائضُونَ) ، وخَرَجَ بقولنا : (عاقلٍ) : ما كان صفةً لمُذكَّر غيرِ عاقلٍ ؛

---

* قولُهُ : (أَفْعَلِ فَعْلاءَ) ، وقولُهُ : (فَعْلانِ فَعْلَىٰ) يُقرَأُ : بكسر لام (أَفْعَل) ونونِ (فَعْلان) ؛ لإضافتهما إلىٰ ما بعدَهُما . انتهىٰ « مَنُوفي »[1] ، والإضافةُ فيهما لأدنىٰ مُلابسةٍ ؛ أي : (أفعلِ) الذي مُؤنَّثُهُ علىٰ (فَعْلاء) ، و(فعلانِ) الذي مُؤنَّثُهُ علىٰ (فَعْلىٰ) ، ومثلُ هـٰذا ما يأتي .

قال شيخُنا السيِّدُ : (وها هنا تنبيهٌ مُهِمٌّ ؛ وهو أنَّ الميزانَ؛ كـ « فعل » و« يفعل »، و« فاعل » و« مفعول ».. مِنْ قَبيل عَلَمِ الجنس ؛ فلا يقبلُ « أل »)[2] .

(وأجازه بعضُهُم) المُشعِرُ بالتضعيف .

* قوله : (لإضافتهما إلىٰ ما بعدَهُما) ؛ أي : فأبطلتِ الإضافةُ ما فيهما مِنَ العَلَميَّة ووزنِ الفعل في الأوَّل ، والزيادةِ في الثاني ، فجُرَّا بالكسرة ، وأمَّا (فَعْلاء) و(فَعْلىٰ) بفتح الفاء فيهما .. فغيرُ مصروفَينِ ؛ للألف الممدودةِ في الأول ، والمقصورةِ في الثاني .

= منهما ؛ كـ « عبد زيد » المكي ، و« عبد زيد » البصري مثلاً .. فالوجه : جمعُهُما ؛ كـ « عبيد الزيود ») .

(١) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق٦١) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق ٦٨) ، وكذلك تأتي الحال بعده ، وإذا اجتمع مع العلميَّة عِلَّةٌ أُخرىٰ في الكلمة .. فإنَّها تُمنَعُ من الصرف ؛ نحوُ : (فَعْلَةَ) ، و(أَفْعِلَةَ) ، و(فَعْلانَ) ، و(فَعْلاءَ) ، ونحوها ، وانظر ما سيأتي في (٥/٢٦٨ـ٢٦٩) .

فلا يُقالُ في (سابقٍ) صفةً لفرسٍ : (سابقُونَ) ، وخَرَجَ بقولنا : (خاليةً مِنْ تاء التأنيث) : ما كان صفةً لمُذكَّرٍ عاقل ، ولـٰكنْ فيه تاءُ التأنيث ؛ نحوُ : (علَّامة) ؛ فلا يُقالُ فيه : (علَّامونَ) ، وخَرَجَ بقولنا : (ليستْ مِنْ بابِ « أَفْعَلِ فَعْلاءَ ») : ما كان كذلك ؛ نحوُ : (أحمر) ؛ فإنَّ مؤنثَهُ (حمراءُ) ؛ فلا يُقالُ فيه : (أَحْمرُونَ) ، وكذلك ما كان مِنْ بابِ (فَعْلانِ فَعْلىٰ) ؛ نحوُ : (سَكْران وسَكْرىٰ) ؛ فلا يُقالُ : (سَكْرانُونَ) ، وكذلك إذا استوىٰ في الوصف المُذكَّرُ والمُؤنَّث ؛ نحوُ : (صَبُورٍ) و(جَرِيح) ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (رجلٌ صَبُورٌ) و(امرأةٌ صَبُور) ، و(رجلٌ جَرِيحٌ) و(امرأةٌ جَرِيح) ؛ فلا يُقالُ في جمع المُذكَّر السالمِ : (صَبورُونَ) ، ولا (جَرِيحُونَ) .

وأشار المُصنِّفُ رحمه الله إلى الجامد الجامعِ للشروط التي سَبَقَ ذِكْرُها . . بقوله : (عامرٍ) ؛ فإنَّهُ عَلَمٌ لمُذكَّرٍ عاقلٍ ، خالٍ مِنْ تاء التأنيث ، ومِنَ التركيب ؛ فيُقالُ فيه : (عامِرُونَ) .

وأشار إلى الصفة المذكورة أوَّلاً بقوله : (و« مُذْنِب ») ؛ فإنَّهُ صفةٌ لمُذكَّرٍ عاقل ، خاليةٌ مِنْ تاء التأنيث ، . . . .

❁ قوله : (« سابقٍ » صفةً لفرسٍ) خَرَجَ به : نحوُ : ﴿ وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلسَّٰبِقُونَ . . . ﴾ الآيةَ [الواقعة : ١٠] ؛ لأنَّهُ وصفٌ للعقلاء .

❁ قوله : (نحوُ : « صَبُورٍ » و« جَرِيح ») الأوَّلُ : بمعنىٰ (فاعل) ، والثاني : بمعنىٰ (مفعول) ، فإن جُعِلا عَلَمَينِ لمُذكَّرٍ جُمعا هـٰذا الجمعَ .

. . . .

ليستْ مِنْ بابِ (أَفْعَلِ فَعْلاءَ) ، ولا مِنْ بابِ (فَعْلانِ فَعْلى) ، ولا ممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ؛ فيُقالُ فيه : (مُذنِبون) .

٣٦ـ وشِبْـهِ ذَيْـنِ وبـهِ (عِشْـرُونَـا) . . . .

---

* قوله : (مِنْ بابِ « أَفْعلِ فَعْلاءَ ») ؛ أي : بفتح فاء (فَعْلاءَ) ، أمَّا إذا ضُمَّتْ فتُجمَعُ ؛ كـ (أَفْضلِ فُضْلى) ؛ فيُقالُ : (أفضلُون) .

* قوله : (وشِبْهِ ذَيْنِ) بالجرِّ عطفاً على (عامر) و(مُذنِب) ، وقولُهُ : (وبه) مُتعلِّقٌ بـ (أُلحِقَ) ، والهاءُ راجعةٌ إلى الجمع السالم .

* قوله : (وبهِ « عِشْرُونَا » . . .) إلى آخره : هٰذا شروعٌ فيما أُلحِقَ بالجمع ؛ وهو أربعةُ أنواع : أسماءُ جموع ؛ كـ (عِشرينَ) و(أُولي) ، وجموعٌ لم تستوفِ الشروطَ ؛ كـ (أَهْلِينَ) و(عالَمِينَ) ، وجموعٌ جُعِلَتْ أعلاماً ؛ كـ (عِلِّيِّينَ) ، وجموعُ تكسيرٍ ؛ كـ (أَرَضِينَ) و(سِنِينَ) .

والمُرادُ بـ (باب « عِشْرِينَ ») : الجاري على سَنَنِهِ وطريقتِهِ مِنْ أسماء الأعدادِ المُعربةِ بالواو أو الياء والنون .

---

* قوله : (أمَّا إذا ضُمَّتْ فتُجمَعُ ؛ كأَفْضلِ . . .) إلى آخره : هٰذا خارجٌ أيضاً بالمدِّ ؛ إذ لا مدَّ في (فُضْلى) ؛ لعدم وجودِ الهمزة .

* قوله : (وجموعٌ لم تستوفِ الشروطَ) صادقٌ بجموع التكسير ؛ كـ (أَرَضِينَ) ، إلا أنْ يُجعَلَ كـ (أَهْلِينَ) تقييداً ، أو يُقيَّدَ ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ .

* قوله : (مِنْ أسماء الأعدادِ المُعربةِ . . .) إلى آخره : قد يشملُ : (مِئِينَ) ، مع أنَّهُ مِنْ باب (سِنِينَ) ؛ فالمقصودُ : أسماءُ العُقُودِ إلى (التسعينَ) ، ويُدفَعُ

. . . . وبــابُــهُ أُلحِــقَ و(الأَهْلُــونَــا)

٣٧ـ (أُولُو) و(عالَمُونَ) (عِلِّيُّونَا) و(أَرَضُونَ) شَذَّ . . . .

﴿ قوله : (أُلحِقَ) خبرُ المبتدأ ؛ وهو (عِشْرونا) وما عُطف عليه ، قال المُعرِبُ : (وكان حقُّهُ أنْ يقولَ : « أُلْحِقَا » بالتثنية ، ولكنَّهُ أَفْردَ على إرادة : ما ذُكِرَ)[1] .

﴿ قوله : (و« أَرَضُونَ » شَذَّ) ؛ أي : قياساً لا سماعاً ؛ فإنَّه فاشٍ ، وتخصيصُ (أَرَضِينَ) بالشُّذُوذ ؛ لخروجه مِنْ (باب سِنِينَ) ؛ فحقُّهُ أنْ يُذكَرَ

الشُّمُولُ : بأنَّ المُحشِّيَ احترز عن ذلك بقوله : (الجاري على سَنَنِهِ وطريقتِهِ) ؛ فـ(مِنْ) في قوله : (مِنْ أسماء الأعداد . . .) إلى آخره : تبعيضيَّةٌ .

﴿ قوله : (أي : قياساً لا سماعاً) أمَّا كونُهُ شذَّ قياساً : فلعدم استيفائِهِ شروطَ جمعِ المُذكَّر السالم ، فجمعُهُ بالواو أو الياء والنون مُخالِفٌ للقياس ، وأمَّا كونُهُ لم يَشِذَّ سماعاً : فلأنَّهُ كَثُرَ استعمالُهُ ، كما أفاده المُحشِّي ، والشاذُّ سماعاً : هو ما نَدَرَ وقوعُهُ .

﴿ قوله : (وتخصيصُ « أَرَضِينَ » بالشُّذُوذ . . .) إلى آخره : معناه : أنَّ نكتةَ تصريحِهِ بالشذوذ في (أَرَضِينَ) : الإشارةُ إلى أنَّهُ وإن كان جمعَ تكسيرٍ لاسمِ جنسٍ مُؤنَّثٍ غيرِ عاقل ؛ كـ(سِنِينَ) . . مُخالِفٌ له في كون مفردِهِ لم تُحذَفْ لامُهُ ، ولم يُعوَّضْ عنها هاءُ التأنيث .

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٨) .

. . . .

ووجهُ الإشارةِ : أنَّ الشذوذَ عن الشيء معناه : الخروجُ عنه والمخالفةُ له ، فكان ينبغي حينئذٍ أنْ يذكرَهُ بعدَ باب (سِنِينَ) ؛ إلا أنَّهُ قدَّمه للضرورة .

لـٰكن لا يخفىٰ ما في هـٰذا الكلام مِنَ الغرابة والبُعْد ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (وإنَّما خصَّ « أَرَضِينَ » وبابَ « سِنِينَ » بالتنصيص علىٰ شذوذهما قياساً ـ حيثُ عبَّر فيما قبلَهُما بالإلحاق صريحاً في البعض وتقديراً في الباقي ، وفيهما بالشذوذ تصريحاً في « أَرَضِينَ » وتقديراً في « سِنِينَ » وبابِهِ ـ معَ أنَّ جميعَ المُلحَقاتِ شاذَّةٌ قياساً ـ [علىٰ ما فيه بالنسبة لِمَا سُمِّيَ به من الجموع] ـ لشِدَّة شذوذِهما ؛ لكونه مِنْ أربعة أوجه ؛ لأنَّ كلّاً منهما جمعُ تكسيرٍ ، ومفردُهُ مُؤنَّثٌ ، وغيرُ عاقل ، وغيرُ عَلَم وغيرُ صفة)[1] .

وقولُنا : (معَ أنَّ جميعَ المُلحَقاتِ شاذَّةٌ قياساً) ؛ أي : لأنَّ القواعدَ تَقتضِي : ألَّا تُرفَعَ أصالةً بالواو وتُنصَبَ وتُجَرَّ أصالةً بالياء ؛ فإنَّ هـٰذا الحُكْمَ بمُقتضى القواعدِ حُكْمُ جمعِ المُذكَّر السالم المُستوفي للشروط الباقي علىٰ جمعيَّته أصالةً ، وهـٰذه بعضُها ليس بجمعٍ أصلاً ، وبعضُها جمعٌ لم يستوفِ الشروطَ ، وبعضُها غيرُ باقٍ علىٰ جمعيَّته علىٰ فَرْض استيفائِهِ الشروطَ ؛ فكلٌّ منها لا يستحقُّ هـٰذا الإعرابَ أصالةً بمُقتضى القواعدِ ؛ فمعنىٰ شذوذِها : أنَّ إعرابَها ذلك الإعرابَ علىٰ خلاف الأصل ، وأنَّها لا تستحقُّهُ بالأصالة بمُقتضى القواعد .

ثمَّ إنَّ كونَ بابِ (سنينَ) شاذّاً قياساً . . لا يُنافي أنَّهُ اطَّردَ فيه الجمعُ بالواو

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٥٠) .

. . . . و(السِّنُونَا)

بعدَهُ ، لـٰكنَّهُ قدَّمَهُ ؛ لضرورة النظم ، وهو بفتح الراء ، وقد تُسكَّنُ ضرورةً ، و(شذَّ) : حالٌ منه ، أو خبرٌ عنه ، أو خبرٌ عن قوله : (أَهْلُونَ) وما عُطف عليه .

❀ قوله : (و« السِّنُونَا ») بكسر السين : مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : شذَّ .

أو الياء والنون ؛ لأنَّ الظاهرَ أنَّ معنى اطِّرادِ ذلك فيه : أنَّهُ لا يُقتصَرُ فيه على ما سُمع وإن كان هـٰذا البابُ شاذّاً ؛ أي : مُخالفاً لقياسِ الجمعِ بالواو أو الياء والنون بطريق الأصالةِ ؛ إذ لم يستوفِ شروطَ ذلك ؛ وهي شروطُ جمعِ المُذكَّر السالم ؛ فهو محمولٌ ومُلحَقٌ بجمع المُذكَّر السالم وإن لم يُقتصَرْ فيه على ما سُمِعَ ؛ فهو مُطَّرِدٌ ومَقِيسٌ ؛ أي : يُقاسُ فيه ما لم يُسمَعْ منه على ما سُمِعَ منه وإن كان شاذّاً بالمعنى الذي سَمِعْتَهُ .

وحينئذٍ : فليس البابُ لضبطِ ما سُمِعَ ـ كما قيل ـ حتى يقتضيَ أنَّهُ قد سُمِعَ جمعُ جميعِ أفرادِ هـٰذا الباب بالواو أو الياء والنون ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (وقد تُسكَّنُ ضرورةً) ؛ أي : كما في قوله[1] : [من الطويل]

(١) بيت مجهول النسبة استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٨٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ١٨٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ١٧١) ، وفيها وفي « شرح التسهيل » : (هَدَاد) بدل (سدوس) ، وانظر « شرح شذور الذهب » (ص٨٦) .

٣٨ـ وبابُهُ ومِثْلَ (حِينٍ) قد يَرِدْ ذا البـابُ وهْـوَ عنـدَ قـومٍ يَطَّـرِدْ

أشار المُصنِّفُ رحمه الله بقوله : (وشِبْهِ ذَيْنِ) : إلىٰ شِبْهِ (عامِرٍ) ؛ وهو كلُّ عَلَمٍ مُستجمِعٍ للشروط السابقِ ذِكْرُها ؛ كـ(مُحمَّدٍ) و(إبراهيمَ) ؛ فتقولُ : (مُحمَّدونَ) و(إبراهِيمُونَ) ، وإلىٰ شِبْهِ (مُذنِبٍ) ؛ وهو كلُّ صفةٍ اجتمعَ فيها الشروطُ المذكورةُ ؛ كـ(الأَفْضلِ) و(الضَّرَّابِ) ونحوِهِما ؛ فتقولُ : (الأَفْضلُونَ) و(الضَّرَّابُونَ) .

وفي « شرح العُمْدة » للمُصنِّف ما مُلخَّصُهُ : أنَّ (عالَمِينَ) و(أَهْلِينَ) مُستوِيـانِ فـي الشُّـذوذ ، وأنَّ (أَرَضِيـنَ) و(سِنِيـنَ) أَشَـدُّ منهمـا ، أفـاده السُّنْدُوبيُّ[1] .

ثمَّ قال[2] : (وبَقِيَ مِنَ المُلحَق بجمع المُذكَّر السالم وليس جمعاً : ما أخبر اللهُ تعالىٰ به عن نفسه تعظيماً ؛ نحوُ : ﴿ فَنِعْمَ ٱلْمَـٰهِدُونَ ﴾ [الذاريات : ٤٨] ، ﴿ وَنَحْنُ ٱلْوَٰرِثُونَ ﴾ [الحجر : ٢٣] ، ﴿ وَكُنَّا بِهِۦ عَـٰلِمِينَ ﴾ [الأنبياء : ٥١] ، أفاده الناظمُ في « شرح العُمْدة »)[3] .

* قوله : (ومِثْلَ « حِينٍ » قد يَرِدْ ذا البابُ) ؛ أي : بابُ (سَنَة) ،

لقد ضَجَّتِ الأَرْضُونَ إذ قامَ مِنْ بَنِي سَدُوسٍ خطيبٌ فوقَ أعوادِ مِنْبَرِ

---

(١) المنح الوفية (ق/ ٢٢) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ١١٩) .
(٢) أي : السندوبي .
(٣) المنح الوفية (ق/ ٢٢) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ١٢٠) .

وأشار بقوله : (وبه عِشْرون. . .) إلى آخره : إلىٰ ما أُلحِقَ بجمع المُذكَّرِ السالمِ في إعرابه بالواو رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً .

وجمعُ المُذكَّرِ السالمُ : هو ما سَلِمَ فيه بناءُ الواحد ، ووُجِدَ في الواحد الشروطُ التي سَبَقَ ذِكْرُها ؛ فما لا واحدَ له مِنْ لفظه ، أو له واحدٌ غيرُ مُستكمِلٍ للشروط . . فليس بجمعِ مُذكَّرٍ سالم ، بل هو مُلحَقٌ به .

فـ (عِشْـرُونَ) وبـابُـهُ ـ وهـو (ثـلاثُـونَ) إلـىٰ (تسعِيـنَ)[1] ـ مُلحَـقٌ بجمعِ المُذكَّر السالم ؛ لأنَّهُ لا واحدَ له[2] ؛ إذ لا يُقالُ : (عِشْرٌ) ، وكذلك

و(مثلَ) : حالٌ من (ذا) ، أو صفةٌ لمحذوف ؛ أي : وُرُوداً مثلَ وُرُودِ (حِينِ) .

❁ قوله : (إذ لا يُقالُ : « عِشْرٌ ») ؛ لأنَّهُ لو كان جمعاً لَزِمَ صحَّةُ انطلاقِ

❁ قوله : (لأنَّهُ لو كان جمعاً لَزِمَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بناءً على الراجح ؛ مِنْ أنَّ أقلَّ الجمعِ ثلاثٌ مِنْ مفرده ، وعلىٰ ما هو الظاهرُ ؛ مِنْ أنَّ الاستعمالَ فيها علىٰ حَسَب ما وُضِعَ له ، فلا يَرِدُ : أنَّهُ يُمكِنُ أنَّهُ اختصَّ في الاستعمال بما يُستعمَلُ هو فيه الآن وغَلَبَ غلبةً تقديريَّةً في ذلك ، وإن كانتِ (الثلاثونَ) بمُقتضىٰ أصلِ الوَضْعِ تستحقُّ أنْ تُطلَقَ علىٰ (تسعةَ) أو (ستةَ) ،

---

(١) وهي المُسمَّاة بـ(ألفاظ العُقُود) ، والعُقُود : نوعٌ من الحساب يكون بأصابع اليد ، يُقال له : حساب اليد ، وقد أُلِّفتْ فيه كتب وأراجيزُ ؛ فمثلاً أشاروا إلى الثلاثين : بعَقْد الإبهام إلىٰ طرف السبَّابة ؛ أي : جمع طرفَيْهما كقابض الإبرة ، وكانوا لا يعقدون إلا في الرقم الذي يكون ترتيبه عاشراً ؛ كـ(عشرين) و(ثلاثين) و(أربعين) إلى (التسعين) ، وانظر « خزانة الأدب » (٦/٥٣٨) .

(٢) أي : لا مِنْ لفظه ولا من معناه ، وزاد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (من لفظه) .

(أَهْلُونَ) مُلحَقٌ به ؛ لأنَّ مفردَهُ وهو (أهلٌ) ليس فيه الشروطُ المذكورة ؛ لأنَّهُ اسمُ جنسٍ جامدٌ ؛ كـ (رجل) ، وكذلك (أُولو) ؛ لأنَّهُ لا واحدَ له مِنْ لفظه ، . . . .

(ثلاثينَ) مثلاً علىٰ (تسعةَ) ؛ لأنَّ المفردَ علىٰ تقدير جَمْعيَّةِ ما ذُكِرَ ثلاثةٌ ، و(عشرينَ) علىٰ (ثلاثين)[1] ؛ لأنَّ المفردَ علىٰ تقدير ما ذكر عشرةٌ ، وذلك باطلٌ .

* قوله : (ليس فيه الشروطُ) ؛ فليس بعَلَمٍ ولا صفةٍ ، ولا يَرِدُ علىٰ كونه غيرَ صفة : قولُهُم : (الحمدُ لله أهلِ الحمد) ؛ لأنَّهُ بمعنى (المُستحِقِّ)[2] ، لا بمعنىٰ (ذي القرابة) الذي الكلامُ فيه .

* قوله : (لأنَّهُ لا واحدَ له) ؛ فهوَ اسمُ جمعٍ لـ (ذي) ، وقيل : جمعٌ له علىٰ غير لفظه ؛ قال تعالىٰ : ﴿ نَحْنُ أُوْلُواْ قُوَّةٍ ﴾ [النمل : ٣٣] ، ﴿ وَلَوْ كَانُوٓاْ أُوْلِي قُرْبَىٰ ﴾ [التوبة : ١١٣] .

وقِسِ الباقيَ ، والله أعلم .

---

(١) قوله : (وعشرين) معطوفٌ علىٰ (ثلاثين) ؛ أي : ولَزِمَ صحةُ انطلاق (عشرين) علىٰ (ثلاثين) .

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « بمعنى المستحق » فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إن نُظِرَ للَّفْظِ فهو جامدٌ علىٰ كلِّ حال ، أو للمعنىٰ فهو في معنى المشتقِّ علىٰ كلِّ حال ، فما الفارق الداعي إلىٰ كون الذي بمعنى « القريب » غيرَ صفة ، والذي بمعنى « المستحق » صفةً ؟! إلا أن يختارَ الثاني ويُقالَ : « القريبُ » بمعنىٰ ذي القرابة مُلحَقٌ بالجامد ؛ لغلبة الاسميَّة عليه ، فتأمَّلْ) ، وهـٰذا الإشكال للإمام الصبَّان في « حاشيته » (١/١٤٩) ، وزاد بعده : (ثمَّ رأيتُ الرُّوداني ذَكَرَ : أنَّ « أهلاً » الوصفَ لم يستوفِ جمعُهُ الشروط ؛ لأنَّهُ لا يقبل التاء ، ولا يدلُّ على التفضيل) .

و(عالَمُونَ) : جمع (عالَمٍ) ، و(عالَمٌ) كـ (رجلٍ) ؛ اسمُ جنسٍ جامدٌ ،

قال السُّنْدُوبيُّ : (وكتابتُهُ بالواو ـ أي : بعدَ الهمزة ـ لمُناسبتها للضمَّة رفعاً ، وللفرق بينه وبين « إلى » الجارَّةِ ـ أي : في الرَّقْم ـ نصباً وجرّاً)[1] .

❀ قوله : (و« عالَمٌ » كـ « رجلٍ »...) إلىٰ آخره ؛ فهو غيرُ عَلَمٍ ولا صفةٍ ؛ فيكونُ (العالَمون) جمعاً غيرَ مُستوفٍ للشروط ، وقيل : اسمُ جمعٍ لا واحدَ له من لفظه ؛ لأنَّ (العالَم) عامٌّ فيما سوى الله ، ....

❀ قوله : (وكتابتُهُ بالواو...) إلىٰ آخره : يلتبسُ معَ كتابته بالواو بـ (أَوْ لَوْ) المُركَّبةِ مِنْ (أو) و(لو)[2] .

❀ قوله : (لمُناسبتها للضمَّة) هـٰذا التعليلُ إنَّما يُقالُ في قلب الياءِ واواً ، لا في جَلْبِ واوٍ جَلْباً بحتاً ؛ علىٰ أنَّهُ لا حاجةَ للتقييد بقوله : (رفعاً) ؛ إذ المناسبةُ للضمَّة في الأحوال الثلاثةِ إن أراد ضمَّةَ الهمزة لا اللام ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : (إنَّما أتىٰ بالواو في حالة الرفع ؛ حملاً علىٰ حالتَي النصبِ والجرِّ) .

❀ قوله : (لأنَّ « العالَم » عامٌّ...) إلىٰ آخره ؛ أي : وإذا كان كذلك

---

(١) المنح الوفية (ق/ ٢١) .

(٢) قوله : (المُركَّبة) ؛ أي : فيما لو جاء (أو) و(لو) مقترنين ، ويحتمل : أنَّهُ أراد بـ (المُركَّبة) التسمية بهما ، وهو أنسب مع لفظ التركيب ، وعليه : يجب وصل (أو) بـ (لو) ، والله تعالىٰ أعلم ، وهـٰذا ما اعتمده المُقرِّرُ في هـٰذه الإبرازة ، والقولة في (ي) مخالفة لها ، ولفظها : (لا يُقالُ : يلتبس مع كتابته بالواو... لأنَّا نقولُ : اللَّبْسُ مدفوعٌ بكتابة الألف آخِراً فيما نحن فيه . نعم ؛ قد يُقالُ : هو مُلتبِسٌ بـ « أَوَّلوا » فعل أمر وماضٍ من التأويل ، فتفطَّنْ) ، وعلىٰ هامشها تعليقاً على الاستدراك : (يُقال : هم لم يبالوا باللَّبْس ؛ لعدم استعمال هـٰذا الفعل كثيراً) ، وسقطت القولة برمتها في (ك) .

و(العالَمون) خاصٌّ بمَنْ يعقلُ .

ورجَّح في « الكشاف » كونَهُ جمعاً لـ (عالَم) ؛ فقال : (العالَمُ : اسمٌ لذوي العِلْم مِنَ الملائكة والثَّقَلَينِ ، وقيل : كلُّ ما عَلِمَ الخالقُ به من الأجسام والأعراض .

فإن قلتَ : لمَ جُمِعَ ؟

قلتُ : ليشملَ كلَّ جنسٍ ممَّا سُمِّيَ به .

فإن قلتَ : فهو اسمٌ غيرُ صفة ، وإنَّما يُجمَعُ بالواو والنون صفاتُ العقلاء أو ما في حُكْمها من الأعلام .

فلا يكونُ مفردَ (العالَمِينَ) ، وإذا لم يكن له مفردٌ فهو اسمُ جمعٍ .

* قوله : (اسمٌ لذوي العِلْم. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اسمٌ لكلِّ صِنْفٍ مِنْ ذلك ؛ بحيثُ يُطلَقُ عليه علىٰ سبيل البدل .

* قوله : (ليشملَ كلَّ جنسٍ) ؛ أي : كلَّ صِنْفٍ مِنْ أصناف ذوي العِلْم ؛ أي : ليَعُمَّ ذلك عموماً شُمُوليّاً ، بخلاف العمومِ في المفرد ؛ فإنَّهُ بدليٌّ ؛ كـ (رجل ورجال) ؛ فالأفرادُ التي يُطلَقُ عليها (رجلٌ) هي الأفرادُ التي يُطلَقُ عليها (رجال) ، إلا أنَّ عمومَ الأوَّلِ للأفراد بدليٌّ ، والثاني شُمُوليٌّ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ الجمعَ مُساوٍ للمفرد بالنظر لكونِ الأفرادِ التي يُطلَق عليها (عالَمٌ) هي التي يُطلَق عليها (عالَمُون) ، وإلا لَزِمَ أنَّ كلَّ جمعٍ كذلك ، وهو ظاهرُ البطلان ، بل الجمعُ هنا أعمُّ مِنَ المفرد ، كما هو الشرطُ فيه .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّهُ لا صحَّة لقول المُحشِّي : (ولا يَضُرُّ. . .) إلىٰ آخره .

و(عِلِّيُّونَ) : اسمٌ لأَعْلى الجنَّةِ[1] ، وليس فيه الشروطُ المذكورة ؛ لكونه

قلتُ : ساغ ذلك لمعنى الوصفيَّةِ فيه ؛ وهي الدَّلالةُ علىٰ معنى العِلْم) انتهىٰ[2] .

ولا يَضُرُّ كونُ الجمعِ علىٰ هٰذا مُساوِياً لمفرده ؛ لأنَّ المحذورَ إنَّما هو كونُ الجمعِ أقلَّ أفراداً من المفرد .

❁ قوله : (اسمٌ لأَعْلى الجنَّةِ) ، وقيل : اسمُ كتاب ؛ بدليل قولِهِ تعالىٰ :

❁ قوله : (وقيل : اسمُ كتاب ؛ بدليل. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وحينئذٍ : فلا يصحُّ ما ادَّعاه الشارح ؛ مِنْ أنَّهُ اسمٌ لأعلى الجنَّة ؛ فظَهَرَ قولُ المُحشِّي : (وأُجِيبَ. . .) إلىٰ آخره ، لٰكن يلزمُ صاحبَ هٰذا القولِ : أنَّ (كتاب) في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ كِتَٰبَ ٱلْأَبْرَارِ لَفِى عِلِّيِّينَ ﴾ [المطففين : ١٨] . . مصدرٌ بمعنى الكتابة ، والكلامُ علىٰ حذف مضاف ـ أي : إنَّ كتابةَ أعمالِ الأبرار ـ حتىٰ تصحَّ الظرفيَّةُ في الآية .

---

(١) وفي إعراب المجموع المُسمَّىٰ به خمسةُ أوجه : الأوَّلُ : كإعرابه قبل التسمية به ؛ أي : بالواو رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، والثاني : إعرابُهُ كـ(غِسْلِينٍ) في لزوم الياء والإعراب بالحركات الثلاث على النون مُنوَّنةً ، والثالثُ : إجراؤه مُجْرىٰ (عَرَبُونٍ) في لزوم الواو والإعراب بالحركات على النون مُنوَّنةً ، والرابعُ : إجراؤه مُجْرىٰ (هارونَ) في لزوم الواو والإعراب على النون غيرَ مصروف للعلمية وشبه العُجْمة ، والخامسُ : لزوم الواو وفتح النون ، وهٰذه الأوجه مترتبةٌ كلٌّ واحدٍ منها دون ما قبله ، وشرطُ جَعْلِهِ كـ(غِسْلِينٍ) وما بعده : ألَّا يتجاوز سبعة أحرف ، وإلا تعيَّن الوجهُ الأوَّل ؛ كـ(اشْهِيبَابِينَ) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٤١) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٦٥ـ١٦٦) .

(٢) الكشاف (١/ ١١) .

لِمَا لا يعقلُ ، و(أَرَضُونَ) : جمعُ (أَرْضٍ) ، و(أرضٌ) اسمُ جنسٍ جامدٌ مُؤنَّثٌ ، و(السِّنُونَ) : جمعُ (سَنَة) ، و(سَنَة) اسمُ جنسٍ مُؤنَّثٌ .

﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا عِلِّيُّونَ ۞ كِتَـٰبٌ ﴾ [المطففين : ١٩ـ٢٠] .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : مَحَلُّ كتاب .

وقيل : جمعُ (عِلِّيٍّ) بالتشديد ؛ اسمُ مَلَكٍ ؛ فيكونُ جمعاً حقيقةً .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ علىٰ حذفِ مضافٍ ؛ أي : لفي حِفْظِ عِلِّيِّينَ ؛ أي : ملائكةٍ ، اسمُ كلِّ واحدٍ منهم (عِلِّيٌّ) .

❁ قوله : (و« أرضٌ » اسمُ جنسٍ جامدٌ) ؛ أي : فهو غيرُ صفةٍ ، ولا عَلَمٍ ، وقولُهُ : (مُؤنَّثٌ) هو مانعٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّهُ غيرُ مُذكَّر ؛ بدليل تصغيرِهِ علىٰ (أُرَيضة) .

❁ قوله : (جمعُ « سَنَة ») أصلُهُ : (سَنَوٌ) أو (سَنَهٌ) ؛ لقولهم في الجمع : (سَنَوات) و(سَنَهات) ، . . . .

❁ قوله : (وقيل : جمعُ « عِلِّيٍّ » بالتشديد . . .) إلىٰ آخره : يُشكِلُ علىٰ هـٰذا : أنَّهُ لا معنىٰ للظرفيَّة في الآية ، فيُحتاجُ في دَفْعه إلىٰ تقدير مضاف ، كما أشار إليه المُحشِّي بقوله : (وأُجِيبَ . . .) إلىٰ آخره .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّهُ سقط الإشكالُ المُجابُ عنه بهـٰذا الجوابِ مِنْ كلامه ، نفعنا الله به .

❁ قوله : (« سَنَوٌ » أو « سَنَهٌ ») أو : للتخيير ، لا للشكِّ كما قيل ؛ لثبوتِ أصالةِ كلٍّ منهما بدليل ، وكأنَّ مَنْ جعلها للشكِّ رأى احتمالَ مجيءِ أحدِ الجمعَينِ وأحدِ الفعلَينِ على القياس والآخَرِ علىٰ خلافه مُبهَماً ، فجاء الشكُّ ،

فهـٰذه كلُّها مُلحَقةٌ بالجمع المُذكَّرِ ؛ لِمَا سَبَقَ مِنْ أنَّها غيرُ مُستكمِلةٍ للشروط .

وأشار بقوله : (وبابُهُ) : إلىٰ باب (سَنَة) ؛ وهو ما حُذِفَتْ لامُهُ[1] ، وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث ، ولم يُكسَّرْ ؛ ....

وفي الفعل : (سانَيْتُ) و(سانَهْتُ) .

❀ قوله : (وهو ما حُذِفَتْ لامُهُ) ؛ أي : اسمٌ ثلاثيٌّ حُذِفَتْ لامُهُ .

❀ قوله : (ولم يُكسَّرْ) ؛ أي : لم يُغيَّرْ تغييراً يُؤدِّي إلى الإعرابِ بالحروف .

لـٰكنَّ مجيءَ كلٍّ على القياس فتكونُ المادَّةُ مُتعددةً . . أقربُ مِنْ ذلك جدّاً ، فلا شكَّ .

❀ قوله : (وفي الفعل : « سانَيْتُ » و« سانَهْتُ ») ؛ أي : والفعلُ المُسندُ إلى التاء يَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها .

ولا يُقالُ : (سانيتُ) يَدُلُّ علىٰ أنَّ الأصلَ الياءُ لا الواو .

لأنَّا نقولُ : أصلُهُ : (سانَوْتُ) ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ ثلاثة .

❀ قوله : (أي : اسمٌ ثلاثيٌّ) قِيل : إنَّ ما أَخْرَجُوهُ بهـٰذا القيدِ يخرجُ بقيد الحذف .

❀ قوله : (إلى الإعرابِ بالحروف) صوابُهُ : (بالحركات) ، كما في كثير من النسخ[2] .

---

(١) في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (وهو كل اسم ثلاثي حذفت لامه) ، والمثبت من جميع النسخ المعتمدة ، وعليها كتب المحشي .

(٢) في (ب ، هـ) : (بالحركات) على الصواب ، ونُبِّهَ في هامش (ج ، د) على =

كـ (مائة ومِئِينَ) ، . . . .

❀ قوله : (كـ « مائة ») إنَّما رُسِمَتِ الهمزةُ فيه ألفاً وإن كان القياسُ رسمُها ياءً ؛ لئلَّا يلتبسَ بصورة (منه) إذا لم تُنقَطْ ، أفاده بعضُهُم[١] .

❀ قوله : (و« مِئِينَ ») بكسر الميم ؛ لأنَّ ما كان مِنْ هـٰذا البابِ مفتوحَ الفاءِ . . تُكسَرُ فاؤُهُ في الجمع ؛ كـ (سِنِينَ) ، ومكسورَها ؛ نحوُ (مِئة) . . لا يُغيَّرُ في الجمع ، ومضمومَها : كـ (ثُبَة) . . في جمعه وجهان ؛ الضمُّ ،

❀ قوله : (إنَّما رُسِمَتِ الهمزةُ فيه ألفاً . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّهُ لا تُرسَمُ الياءُ مع الهمزة ، وهو خلافُ المعروف[٢] ، فليُحرَّرْ .

❀ قوله : (تُكسَرُ فاؤُهُ في الجمع) ؛ أي : على الأفصح فيه وفيما بعدَهُ ، وحُكِيَ : (سُنُونَ) و(مُؤُونَ) بالضمِّ ؛ ففي جمعِ مفتوحِ الفاء ومكسورِها لغتانِ ، والأفصحُ : الكسرُ ، وأمَّا اللغتانِ اللتانِ في جمع مضمومِها . . فهما علىٰ حدٍّ سواءٍ ، كما يُؤخَذُ مِنْ قول السُّيُوطيِّ في « جمع الجوامع » : (وكسرُ فاءٍ كُسرتْ أو فُتحت في مفردٍ . . أشهرُ مِنْ ضمِّها ، وساغا إنْ ضُمَّت) انتهىٰ[٣] ، وكذا يُؤخَذُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ[٤] .

= الصواب نقلاً عن الإمام الباجوري .

(١) انظر « همع الهوامع » (٣/ ٥١٧) ، و« المطالع النصرية » (ص٣٠٢) .

(٢) في (ي ، ك) : (فتكون كتابتها فيما بأيدينا من النسخ خطأً من الكاتبين) بدل (وهو خلاف المعروف) .

(٣) انظر « جمع الجوامع » المطبوع مع « الهمع » (١/ ١٧٠) ، وفيه : (وشاعا) بدل (وساغا) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ٣٧) .

و(ثُبَة وثُبِينَ) ، وهـٰذا الاستعمالُ شائعٌ في هـٰذا ونحوِهِ ، فإنْ كُسِّرَ ؛ كـ (شَفَة وشِفَاهٍ) . . لم يُستعمَلْ كذلك إلا شذوذاً ؛ كـ (ظُبَة) ؛ . . . .

والكسر ، أفاده في « التصريح »[1] ، وقد نَظَمتُ ذلك فقلتُ : [من البسيط]

في الجمعِ تُكسَرُ فا ما كانَ مُفردُهُ   محذوفَ لامٍ ومفتوحاً كنحوِ (سَنَهْ)
والكسـرَ أَبْـقِ بـهِ إنْ مفـردٌ كُسِـرَا   واضمُمْ أوِ اكْسِرْ لذي المضمومِ نحوُ (ثُبَهْ)

* قوله : (و« ثُبَة ») هي الجماعةُ ، وأصلُهُ : (ثُبَوٌ) ، وقيل : (ثُبَيٌ) ، والأوَّلُ أَقْوىٰ ؛ لأنَّ ما حُذِفَ من اللامات أكثرُهُ واوٌ ، وقال في « التصريح » : (ولم يقع جمعُ « ثُبَة » في التنزيل إلا بالألف والتاء ؛ نحوُ : ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾ [النساء : ٧١])[2] .

* قوله : (فإنْ كُسِّرَ ؛ كـ« شَفَة » . . .) إلىٰ آخره : مُحترَزُ قولِهِ : (لم يُكسَّرْ) ، وأصلُ (شَفَة) : شَفَهٌ ؛ حُذِفتِ اللامُ ـ وهي الهاء ـ وعُوِّضَ عنها هاءُ التأنيث ؛ أي : قُصِدَ تعويضُها .

* قوله : (لم يُستعمَلْ كذلك إلا شذوذاً) ؛ أي : قياساً واستعمالاً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ (بابَ سِنينَ) شاذٌّ ؛ لأنَّهُ شاذٌّ في القياس لا الاستعمالِ ، فتأمَّلْ .

* قوله : (كـ « ظُبَة ») قال في « التصريح » : (بكسر الظاء المعجمة

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٧٤) .
(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٧٤) .

فإنَّهُم كسَّروه علىٰ (ظُبِيّ) ، وجمعوه أيضاً بالواو رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ؛ فقالوا : (ظِبُونَ وظِبِينَ) .

وأشار بقوله : (ومثلَ « حِينٍ » قد يَرِدْ ذا البابُ) : إلىٰ أنَّ (سنينَ) ونحوَهُ قد تلزمُهُ الياءُ ويُجعَلُ الإعرابُ على النون ؛ فتقولُ : (هـٰذه سنينٌ) ، و(رأيتُ سنيناً) ، و(مررت بسنينٍ) ، وإن شئتَ حذفتَ التنوينَ ، وهو أقلُّ مِنْ إثباته .

واختُلِفَ في اطِّراد هـٰذا ، والصحيحُ : أنَّهُ لا يَطَّرِدُ ، وأنَّهُ مقصورٌ على السماع ، ومنه : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « اللهمَّ ؛ ٱجعَلْها عليهم سنيناً كسنينِ يوسفَ » ....

وفتح المُوحَّدة : طَرَفُ السيفِ أو السهمِ ، وأصلُها : « ظِبَوٌ » ؛ لقولهم : « ظَبَوْتُهُ » : إذا أصبتُهُ بالظِّبَة)[١] ، ونُقِلَ عن « القاموس » الضمُّ[٢] ؛ فحينئذٍ : يجوزُ في ظاءِ « ظبة » الضمُّ والكسر) .

* قوله : (علىٰ « ظُبِيّ ») بالضم[٣] .

* قوله : (« ظِبُونَ » و« ظِبِينَ ») بكسر أوَّلِهما .

---

* قوله : (بكسر أوَّلِهما) ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ أوَّلَ المفردِ مكسورٌ لا غيرُ ، لا علىٰ ما نُقِلَ عن « القاموس » ؛ إذ لا يتعيَّنُ عليه الكسرُ ، كما يُؤخَذُ

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٧٥) .
(٢) القاموس المحيط (٤/ ٣٥١) .
(٣) ويُجمَعُ أيضاً : علىٰ (ظُباة) و(أَظْبٍ) ، كما في « القاموس » (٤/ ٣٥١ـ٣٥٢) .

في إحدى الروايتَين[1] ، ومثلُهُ : قولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

٧ـ دَعَانِيَ مِنْ نجدٍ فإنَّ سِنينَهُ لَعِبْنَ بنا شِيباً وشَيَّبْنَنا مُرْدَا

❀ قوله : (في إحدى الروايتَينِ) ، والروايةُ الأخرىٰ : (كسِنِي يوسفَ) بسكون الياء مُخفَّفةً[3] ، ولا يجوزُ تشديدُها ؛ إذ لا مُقتضِيَ له .

❀ قوله : (دَعَانِيَ مِنْ نجدٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اترُكاني مِنْ ذِكْرِ نجدٍ ؛ يُخاطِبُ به الشاعرُ خليلَهُ ، ومِنْ عادة العربِ خطابُ الواحدِ بصيغة المُثنَّىٰ ؛

مِنَ الضابط المُتقدِّم .

---

(١) رواه أحمد في « المسند » (٢/ ٥٢١) ، والدارقطني في « السنن » (١٦٩٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) البيت للشاعر الإسلامي الصِّمَّة القُشَيري في « ديوانه » (ص٧٨) ضمن قصيدة يَحِنُّ فيها إلىٰ نجد ، وكان مِنْ خبره : أنَّهُ خطب ابنة عمِّهِ ، فاشتطَّ عمُّهُ في المهر عليه ، وبخل عليه أبوه بالجِمَال ، فزُوِّجت مِنْ غيره ، فغضب مِنْ عمِّهِ وأبيه وخرج إلىٰ طبرستان ، فأقام بها مُدَّةَ حياته إلىٰ أن مات بها ؛ فلهـٰذا تارة يحنُّ إلىٰ نجد ؛ لأنَّها موطنه وبها أحبَّاؤه ، وتارةً يذمُّها ؛ لِمَا لاقاه مِنْ طمع عمِّهِ وبُخْلِ أبيه ، ومطلعُ القصيدة :

خليليَّ إنْ قابلتُما الهَضْبَ أو بدَّىٰ لكم سَنَدُ الوَدْكاءِ أنْ تَبكِيا جَهْدَا

سلا عبدَ الاَعلىٰ حيثُ أَوْفىٰ عَشِيَّةً خُزَازىٰ ومدَّ الطَّرْفَ هل آنَسَ النَّجْدَا

فما مِنْ قِلىً للنجدِ أصبحتُ ها هنا إلىٰ جبلِ الأَوْشالِ مُستخبِياً بَرْدَا

ولـٰكنَّ حاجاتِ الفتىٰ قُذُفٌ به إذا لم يجدْ مِنْ أنْ يُطالِبَها بُدَّا

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٥٧) ، و« المساعد » (١/ ٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ١٩٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢١٦ـ٢٢٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٦٢ـ٦٥) .

(٣) رواها البخاري (١٠٠٦) ، ومسلم (٦٧٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

الشاهدُ فيه : إجْراءُ (السِّنينِ) مُجْرى (الحِينِ) ؛ في الإعراب بالحركات وإلزامِ النونِ مع الإضافة[1] .

٣٩ـ ونـونُ مجمـوعٍ ومـا بـهِ ٱلتَحَـقْ فـــٱفْتَـــحْ . . . .

كما في قول امرئ القيس[2] : [من الطويل]

قِفَا نَبْكِ مِنْ ذِكْرىٰ حبيبٍ ومَنْزِلِ . . . .

و(نجد) بفتح النون وسكون الجيم : اسمٌ للبلاد التي أَعْلاها تهامةُ واليمنُ ، وأسفلُها العراقُ والشام ، وأولُها مِنْ ناحية الحجاز ذاتُ عِرْقٍ إلىٰ ناحية العراق ، و(شِيباً) بكسر الشين : جمعُ (أَشْيَبَ) .

والشاهدُ : في (سِنِينَهُ) ؛ حيثُ أعربَهُ بالحركة الظاهرةِ على النون ، وهو جمعُ (سَنَة) ، ومعناها : العامُ مطلقاً ، وتُطلَقُ أيضاً : على العامِ المُجدِبِ ؛ ومنه : ما في الحديث .

❀ قوله : (ونونُ مجموعٍ) قال البُهُوتيُّ : (يحتملُ : رفعُهُ على الابتداء ، ولا يضرُّ اقترانُ الخبرِ بالفاء ؛ لأنَّها زائدةٌ ، ولا كونُ الخبر طَلَبيّاً ، ولا عدمُ ذِكْرِ الرابط ؛ لأنَّهُ يجوزُ حذفُهُ ، وليس ذلك مُختصّاً بالضرورة ، خلافاً لظاهر كلام أبي البقاء ، أو معمولٌ لـ« افتح » بعدَهُ وإن قُرِنَ بالفاء التي تمنعُ مِنْ عملِ

. . . .

(١) قوله : (الشاهدُ فيه . . .) إلى آخره : زيادةٌ من نسخة العلامة محمد محيي الدين .

(٢) ديوان امرئ القيس (ص٨) ، وعجز البيت : (بِسِقْطِ اللِّوىٰ بينَ الدَّخُولِ فَحَوْمَلِ) ، وهـٰذا البيت هو مُفتتَحُ مُعلَّقتِهِ الشهيرة .

. . . . وقَلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ

٤٠ـ ونـونُ مـا ثُنِّـيَ والمُلحَـقِ بـهْ بعكسِ ذاكَ ٱستعملُوهُ . . . .

مدخولِها فيما قبلَهُ ؛ لأنَّها زائدةٌ . انتهى « ابن قاسم »)[1] .

❁ قوله : (وقَلَّ مَنْ بكَسْرِهِ نَطَقْ) ؛ أي : معَ الياء ؛ إذ لم يُحفَظْ ذلك بعدَ الواو ، ويَبعُدُ أنْ يجوزَ ؛ لإفراطه في الثِّقَلِ .

❁ قـولـه : (بعكـسِ ذاكَ) ؛ أي : النـونِ (ٱستعملُـوهُ) ، قيـل : هـٰذا لا يتمشَّىٰ على العكس اللُّغَويِّ

❁ قوله : (لا يتمشَّىٰ على العكس اللُّغَويِّ) ؛ أي : وهو مطلقُ التبديلِ والقَلْب ؛ بأنْ يُجعَلَ السابقُ لاحقاً واللاحقُ سابقاً ؛ وذلك لأنَّهُ إن كان المُرادُ عكسَ نَفْسِ النون بهـٰذا المعنىٰ . . فلا يصحُّ ؛ إذ هي حرفٌ واحد لا يتأتَّىٰ فيه تقديمٌ ولا تأخير .

وإنْ نُظِرَ لنون المُثنَّىٰ مع نون الجمع . . فلا يصحُّ أيضاً ؛ إذ لم تتقدَّم إحداهما على الأُخرىٰ حتىٰ يأتيَ العكسُ بهـٰذا المعنىٰ .

وإن كان المُرادُ أنَّ التركيبَ المُشتمِلَ علىٰ حُكْمِ نونِ المُثنَّىٰ يكونُ بعكس التركيبِ المُشتمِلِ علىٰ حُكْمِ نونِ الجمع . . فلا يصحُّ أيضاً ؛ لأنَّ عكسَ التركيبِ الأوَّلِ في نون الجمع بالنسبة لنون المُثنَّىٰ . . أنْ يُقالَ : (فافتحْ نونَ

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص٢٠٤ـ ٢٠٥) ، والمشهور رواية : النصب علىٰ أنَّهُ مفعولٌ به مُقدَّم لقوله : (افتح) .

. . . . فـٱنتبِـهْ[1]

حقُّ نونِ الجمعِ وما أُلحِقَ به : الفتح ، وقد تُكسَرُ شذوذاً ، . . . .

ولا المنطقيِّ ؛ لأنَّ المُرادَ : أنَّ هـٰذا القسمَ مَنْ كَسَرَ فيه أكثرُ ممَّن فَتَحَ ، والأوَّلَ مَنْ فَتَحَ فيه أكثرُ ممَّنْ كَسَرَ ، ولو قال :

ونـونَ مـا ثُنِّـيْ ومـا بـهِ ٱلتَحَـقْ فـٱكسِـرْ وقَـلَّ مَـنْ بفتحِـهِ نَطَـقْ

لَسَلِمَ مِنْ ذلك ، أفاده البُهُوتيُّ[2] .

❀ قوله : (فٱنتبِهْ) ؛ أي : للفرق بين النونَين .

مُثنّىً وما به التَحَقْ) ، وعكسَ التركيبِ الثاني : (مَنْ بكسره نَطَق قَلَّ) ، وهـٰذا ليس بمُرادٍ .

وإن كان المُرادُ عكسَ جميعِ حروفِ التركيب . . فهو ظاهرُ البُطْلان أيضاً .

❀ قوله : (ولا المنطقيِّ) ؛ أي : وهو تبديلُ جُزْأَيِ القضيَّةِ معَ بقاءِ الصِّدْق والكيفيَّة والكَمِّ ، إلا الموجبةَ الكُلِّيَّةَ ؛ فعوَّضُوها الموجبةَ الجزئيَّة ؛ وذلك لأنَّهُ

---

(١) قال ابن هشام : (في البيتين إسهابٌ ؛ فإنَّهُ جمع معناهما في بيت من « الكافية » ؛ فقال :

والنـونُ فـي جمـعٍ لـهُ فتـحٌ وفـي تثنيـةٍ كسـرٌ وعكـسٌ قـد يَفِـي

وكانت « الألفيَّةُ » أَوْلى بهـٰذا البيت ؛ لأنَّها مبنيَّةٌ على الاختصار) . « نكت السيوطي » (ق/٣٩) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٢٠٥ـ٢٠٦) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٨ ـ عَرَفْنا جعفراً وبَنِي أبيهِ   وأَنْكَرْنا زَعانِفَ آخَرِينِ

❀ قوله : (عَرَفْنا جعفراً. . .) إلىٰ آخره : (جعفرٌ) و(بنو أبيه) :

إن كان المُرادُ عكسَ نَفْسِ النونِ وحدَها ، أو أنَّ إحدى النونَينِ عكسٌ للأُخرىٰ . . فلا يصحُّ ؛ إذ العكسُ المنطقيُّ لا يكونُ إلا في القضيَّة ، وذلك ليس بقضيَّة .

وإنْ أُرِيدَ العكسُ للتركيب المُشتمِلِ علىٰ حُكْمِ نونِ الجمع . . فهو صحيحٌ ، إلا أنَّهُ لا عُلْقةَ له بنون المُثنَّىٰ والمقصودُ معرفةُ حُكْمِ نونِ المُثنَّىٰ .

وإن كان المُرادُ عكسَ التركيبِ المُشتمِلِ علىٰ نونِ الجمع لـٰكنْ معَ إبدالِ نون الجمعِ بنون المُثنَّىٰ . . فهو غيرُ مُرادٍ أيضاً ؛ لأنَّ العكسَ حينئذٍ هو أنْ يُقالَ

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤٧٥) ضمن قصيدة يخاطب بها فضالة أحد بني عَرين بن ثعلبة ، وقد كان فضالةُ قد أوعده بالقتل ؛ لهجوه خالَهُ غسانَ السَّلِيطي ، ومطلع القصيدة :

عَرِينٌ مِنْ عُرَينةَ ليس منَّا   بَرِئْتُ إلىٰ عُرَينةَ مِنْ عَرِينِ
قُبيِّلةٌ أناخَ اللُّؤْمُ فيها   فليسَ اللُّؤْمُ تارِكَهُم لحينِ
أتُوعِدُني وراءَ بني رِياحٍ   كذبتَ لَتقصُرَنَّ يداكَ دوني

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٧٢) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٦٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٠١) ، و« المساعد » (١/ ٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٧ـ٢٣٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٦ـ٩) .

أولادُ ثعلبِ بنِ يربوعٍ ، و(الزعانفُ) : جمعُ (زِعْنِفَة) بكسر الزاي والنون ؛ وهو القصيرُ ، وأراد بهم : الأدعياءَ الذين ليس أصلُهُم واحداً ، وقيل : هم الفِرَقُ بمنزلة زعانف الأَدِيم ؛ أي : أطرافِهِ ، و(آخَرِينِ) : جمعُ (آخَرَ) بفتح الخاء ؛ بمعنىٰ : مُغايِرٍ .

قلتُ : والشاهدُ فيه : كسرُ نونِ (آخَرِينِ) ، لـٰكن قد استشهد علماءُ العَرُوضِ بهـٰذا البيت على الإِصْرافِ الذي هو اختلافُ حركةِ الرَّوِيِّ المُطلَقِ[1] ؛ قالوا : فالنونُ فيه مفتوحةٌ وفي البيت قبلَهُ مكسورةٌ ؛ وهو قولُهُ : [من الوافر]

عَـرِيـنٌ مِـنْ عُـرَيـنـةَ ليـسَ مِنَّـا بَـرِئْـتُ إلـىٰ عُـرَينـةَ مِنْ عَـرِيـنِ

في التركيب الأوَّلِ : (بعضُ المفتوحِ نونُ المُثنَّىٰ) ؛ لأنَّ قولَهُ : (ونونَ مجموعٍ . . .) إلىٰ آخره قضيَّةٌ كليَّةٌ ؛ إذ المقصودُ الحكمُ علىٰ جميع نونات المجموع ، وعكسُها موجبةٌ جزئيَّةٌ ، وعكسَ التركيبِ الثاني : (مَنْ نَطَقَ بالكسر بعضُ القليلِينَ) .

واختار الصبَّانُ أنَّ العكسَ هنا لغويٌّ ؛ بمعنىٰ مُطلَقِ المخالفة في الحُكْم ؛ وذلك لأنَّ الكثيرَ هنا قليلٌ هناك ، والقليلَ هنا كثيرٌ هناك ؛ فالعكسُ لغويٌّ قطعاً[2] ، خلافاً للشيخ الحَفْنيِّ والمُحشِّي التابعَينِ للبُهُوتيِّ[3] .

---

(١) وممَّن ذكره الدَّمَامِينيُّ في « العيون الغامزة » (ص٢٤٦) ، وجعله بعضُهُم من الإقواء ، وانظر « نقد الشعر » لجعفر بن قدامة (ص٧٠) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ١٦٠) .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٦٧)، وسبق تخريج كلام البُهُوتي في (١/ ٤٤٧) ، =

وقولُهُ[1] : [من الوافر]

٩ـ أَكُلَّ الدَّهْرِ حِلٌّ وارتحالٌ أَمَا يُبقِي عليَّ ولا يَقِيني

وحينئذٍ : فلا شاهدَ فيه ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُما روايتانِ ، وهـٰذه الأمورُ يكفي فيها الاحتمالُ .

و(عَرِين) بوزن (أَمِير) : اسمُ قبيلةٍ ، و(عُرَينةُ) بضم العين : بطنٌ مِنْ بَجِيلةَ .

والمعنىٰ : تبرَّأتُ مِنْ عَرِينَ مُنتهِياً إلىٰ عُرَينةَ .

* قوله : (أكُلَّ الدَّهْرِ) ؛ أي : أفي كلِّ الدهر حِلٌّ ـ بكسر الحاء ـ أي : حُلُولٌ ، وارتفاعُهُ بالابتداء ، خبرُهُ ما قبلَهُ ، أو بالظرف قبلَهُ ؛ للاعتماد ، و(لا يَقِيني) ؛ أي : لا يحفظُني الدهرُ ؛ فالضميرُ عائدٌ على (الدهر) كالضمير في (يُبقِي) ، وقولُهُ : (ماذا تبتغي) ؛ أي : تطلُبُ ، وجملةُ (وقد جاوزتُ . . .) إلىٰ آخره : حاليّةٌ .

ثمَّ رأيتُ شيخَنا كَتَبَ بهامش « الصبَّان » ما نصُّهُ : (لا شكَّ أنَّ النونَ

= وزاد في (ك) بعد (للبهوتي) : (انتهىٰ ، فتأمَّل جدّاً) .

(١) البيتان لسُحَيم بن وَثِيلٍ الرِّياحي ، كما في « المقاصد النحوية » (١/ ٢٣٠) ، وقيل : لأبي زُبيد الطائي ، وقيل : البيت الأول للمُثقِّب العَبْدي ، والثاني لسُحَيم ، وجاءا في « ديوان جرير » في خاتمة القصيدة السابقة ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٨٥) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٧) ، و« أوضح المسالك » (ص٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ١٩٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٧ـ٢٣٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٦٥ـ ٧٠) .

ومـــاذا تبتغـــي الشُّعَــراءُ مِنِّـــي وقـــد جـــاوزتُ حـــدَّ الأربعيـــنِ

وليس كسرُها لغةً ، خلافاً لمَنْ زَعَمَ ذلك .

والشاهدُ : في كسر نونِ (الأربعينِ) .

واعتُرِضَ عليه : بأنَّهُ يحتملُ أنْ تكونَ الكسرةُ كسرةَ إعرابٍ بالإضافة على لغةِ مَنْ أَعْرَبَ ذلك بالحركة .

ويُجابُ : بما تقدَّم ؛ مِنْ أنَّ هٰذه الأمورَ يكفي فيها الاحتمالُ[1] .

❋ قوله : (وليس كسرُها لغةً) الذي جَزَمَ به الناظمُ في « شرح الكافية » وحكاه في « التسهيل » : أنَّهُ لغةٌ[2] ،

لا عكسَ لها منطقيٌّ ؛ إذ ليستْ قضيَّةً يتبدَّلُ طَرَفاها وتُقلَبُ معَ بقاءِ الصدق والكيف والكمِّ. . . إلىٰ آخره ، وليستْ شيئَينِ جُعِلَ أحدُهُما موضعَ الآخَرِ مطلقاً حتىٰ يكونَ لغويّاً) .

وهٰذا ظاهرٌ ، والمُحشِّي ـ يعني : الصبَّانَ ـ أجاب بما يُؤخَذُ مِنْ عِلَّة المنع ؛ وهو أنَّ الكَثْرةَ حَلَّتْ محلَّ القِلَّة ، والقِلَّةَ حلَّتْ محلَّ الكَثْرة .

❋ قوله : (هٰذه الأمورَ يكفي فيها الاحتمالُ) ؛ أي : بناءً على أنَّهُ مثالٌ لا شاهدٌ ؛ فلا يُقالُ : قد صرَّحوا بأنَّ الشاهدَ لا يكفي فيه الاحتمالُ ، لٰكن يُعكِّرُ علىٰ ذلك تعبيرُهُ بالشاهد ، وكذا يُقال فيما يأتي .

---

(١) انظر (١/ ٤٥٠) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٢٠٠) ، والذي حكاه في « التسهيل » (ص١٣) أنه ضرورة .

وحقُّ نونِ المُثنَّىٰ والمُلحَقِ به : الكسرُ ، وفتحُها لغةٌ ، ومنهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٠ـ علىٰ أَحْوَذِيَّينَ ٱستقلَّتْ عَشِيَّةً فمـا هِـيَ إلا لمحـةٌ وتَغِيـبُ

وقال ابنُ الناظم : (إنَّهُ ضرورةٌ)[2] ، وتَبِعَهُ المُوضِّحُ[3] .

❀ قوله : (علىٰ أَحْوَذِيَّينَ . . .) إلىٰ آخره : تثنيةُ (أَحْوَذِيٍّ) بالياء المُشدَّدة ؛ وهو الخفيفُ في المشي لحِذْقه ، وقيل : الراعي المُشتهِرُ بالرعاية الحافظُ لِمَا وَلِيَ ، وأراد بهما : جناحَيْ قَطَاةٍ يصفُها بالخِفَّة ، وضميرُ (استقلَّت) : للقَطَاة ؛ أي : ارتفعتْ في الهواء ، و(عشيةً) : بالنصب على الظرفيّة ، وقولُهُ : (فما هي إلا لمحةٌ) ؛ أي : ما مسافةُ رؤيتِها إلا مقدارُ لمحةٍ ، و(إلا) : بمعنىٰ (غير) ، و(تغيبُ) : معطوفٌ علىٰ قوله : (هي لمحةٌ) فهي جملةٌ فعليةٌ عُطفتْ على اسميةٍ ، والمعنىٰ : تغيبُ بعدها .

❀ قوله : (معطوفٌ علىٰ قوله : « هي لمحةٌ ») المُناسِبُ : علىٰ قوله : (ما هي إلا لمحةٌ) .

---

(١) البيت لسيدنا حُميد بن ثور الهلالي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٥٥) ضمن قصيدة يصف بها قطاةً ، وكان مِنْ أبرع الناس في وصفها ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٣) ، و« المساعد » (١/ ٣٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٠٢ـ٢٠٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٢ـ٢٢٥) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٧) .

(٣) أوضح المسالك (١/ ٦٧) ، وتبعه أيضاً المُراديُّ في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٧) ، وقوله : (المُوضِّح) هو بتشديد الضاد المكسورة ؛ بناءً علىٰ أنَّ اسم كتابه « توضيح المسالك » ، ويجوز أن يُقرأ بالتخفيف ؛ بناءً علىٰ أنَّ اسمه « أوضح المسالك » ، والأوَّل أشهر .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف رحمه الله تعالىٰ : أنَّ فتحَ النونِ في التثنية ككسر نون الجمع في القِلَّة ، وليس كذلك ، بل كسرُها في الجمع شاذٌّ ، وفتحُها في التثنية لغةٌ كما قدَّمْناه[1] .

وهل يختصُّ الفتحُ بالياء ، أو يكونُ فيها وفي الألف ؟ قولان ، وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : الثاني .

ومِنَ الفتح معَ الألف : قولُ الشاعرِ[2] : [من مشطور الرجز]

١١ـ أعرفُ منها الجِيدَ والعَيْنانَا

والشاهدُ : في فتحِ نونِ (أَحْوَذِيِّينَ) .

* قوله : (أعرفُ . . .) إلىٰ آخرِهِ : (الجِيدَ) بكسر الجيم : العُنُق ، و(العَيْنان) : بالنصب عطفاً على (الجِيدَ) ؛ فليستِ الألفُ فيه للإعراب ، بل هي التي تلزمُ المُثنَّىٰ في جميع أحواله ، وهـٰذا محلُّ الشاهد ، والألفُ الأخيرةُ : للإطلاق .

---

* قوله : (بالنصب عطفاً علىٰ « الجِيدَ » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ قد قرَّر أنَّ فتحَ النون بعدَ الألف ظاهرُ كلامِ الناظم ، والألفُ التي الكلامُ

---

(١) انظر (١/٤٤٧ ، ٤٥٢) .

(٢) قال العيني في « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٥) : (قيل : إنَّ قائلَهُ لا يُعرف ، وهو غير صحيح ، وقيل : قائله هو رؤبة بن العجَّاج ، وهو أيضاً غير صحيح ، والصحيح : ما قاله أبو زيد : أنشدني المفضل لرجل من بني ضبَّة هلك منذ أكثر من مئة سنة) ، وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (١/ ٣٣٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٤) ، و« شرح المفصل » (٣/ ١٩١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٢٥ـ٢٢٧) ، و« النوادر في اللغة » لأبي زيد الأنصاري (ص ١٦٨) .

ومَنْخِرَينِ أَشْبَهَا ظَبْيانَا

و(مَنْخِرَينِ): بفتح الميم وكسر الخاء، ويجوزُ ضمُّهُما وفتحُهُما، و(ظَبْيان): اسمُ رجلٍ لا تثنيةُ (ظَبْيٍ) على الصحيح ؛ فالأصلُ : (ومَنْخِرَينِ أَشْبَهَا مَنْخِرَيْ ظَبْيانَ)،

فيها ألفُ الرفعِ ، لا الألفُ التي تلزمُ المُثنَّىٰ ؛ لأنَّ كلامَنا في باب النِّيابة ، والمُناسِبُ له : أنْ يكونَ (العينانا) مبتدأً خبرُهُ محذوف ؛ أي : كذلك ، فيكونُ البيتُ جارياً علىٰ لغةِ إعرابِ المُثنَّىٰ بالألف رفعاً وبالياء نصباً وجرّاً ؛ وحينئذٍ : فلا تلفيقَ مِنْ هـٰذه الجهة .

وقال الدَّمَامِينيُّ : (في قوله : « ومنخرين » بالياء : دَلالةٌ علىٰ أنَّ أصحابَ تلك اللغةِ لا يُوجِبونَ الألفَ ، بل تارةً يستعملون المُثنَّىٰ بالألف مطلقاً ، وتارةً يستعملونه كالجماعة) انتهىٰ[1] ، وعليه : لا تلفيقَ مِنْ هـٰذه الجهةِ أيضاً ، لـٰكن قد علمتَ ما فيه ، وعلىٰ قياسه لا تلفيقَ بين لغتَينِ على احتمالِ كسرِ نون « منخرَينِ » ؛ فيُقالُ : إنَّ مَنْ يفتحُ النونَ لا يُوجِبُهُ ، بل تارةً يفتحُها ، وتارةً يكسرُها كالجماعة ، وحينئذٍ : لا تلفيقَ في البيت أصلاً ، فتفطَّنْ .

❀ قوله : (ويجوزُ ضمُّهُما وفتحُهُما) ؛ أي : وكسرُهُما ، وطيِّئٌ تقولُ : (مُنْخُور) ؛ كـ (عُصْفُور) ، أمَّا (مِنْخَر) بكسر الميم وفتحِ الخاء.. فلم يوجدْ في كتب اللغة ، كما قاله السيِّدُ الحَفْنيُّ[2] ، والمَنخِرُ : هو خَرْقُ الأنفِ ، وأصلُهُ : موضعُ النَّخير ؛ أي : الصوتِ من الأنف .

❀ قوله : (أَشْبَهَا مَنْخِرَيْ ظَبْيانَ) ؛ أي : في الكِبَر ، أو القُبْح ، أو

(١) تعليق الفرائد (١/ ١٩٧) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٦٧) .

وقد قيل : إنَّهُ مصنوعٌ ، فلا يُحتَجُّ به(١) .

ثمَّ حُذف المضافُ ، وأُقيم المضافُ إليه مُقامَهُ ، فانتصبَ انتصابَهُ .

❀ قوله : (مصنوعٌ) ؛ أي : مِنْ كلام المُولَّدينَ ، والصحيحُ ـ كما نقله العَيْنيُّ ـ : أنَّهُ مِنْ شعر العرب ، وأنَّهُ لرجلٍ من ضبَّةَ(٢) .

الحُسْن ، ويحتملُ : أَشْبَهَا نَفْسَ الرَّجُل في العِظَم أو اللطف ، أو الحسن أو القُبْح ؛ فلا حاجةَ لحذف المضاف ، لـٰكنَّ الأقربَ الأوَّلُ ، وربَّما يَدُلُّ لكون مُرادِ الشاعرِ الذمَّ قولُهُ قبلَ هـٰذا البيت(٣) :

إنَّ لسَلْمىٰ عندَنا ديوانَا
أخبرني فُلانٌ عن فُلانَا(٤)
كانتْ عَجُوزاً عمَّرتْ زمانَا
فهْيَ تَرَىٰ سَيِّئَها إحسانَا

---

(١) وهناك لغةٌ ثالثة ؛ وهي ضمُّ النون مع الألف ؛ كقول الشاعر : (من مشطور الرجز)

يا أَبَتا أرَّقني القِذَّانُ
فالنومُ لا تَطْعَمُهُ العَيْنانُ

والقِذَّان : جمع (قُذَذٍ) ؛ وهو البرغوث ، ومنه قول سيدتنا فاطمة رضي الله عنها : (يا حَسَنانُ ، ويا حُسَينانُ) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١/ ٢٤١) ، و« تعليق الفرائد » (١/ ١٩٧ـ١٩٨) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٢٢٥) ، وانظر « تخليص الشواهد » (ص٨٠) ، وقد ذكرت نصَّ كلام العيني قبل قليل .

(٣) أورد الأبيات أبو زيد في « النوادر في اللغة » (ص١٦٨) ، ونسبها ـ كما سبق تعليقاً ـ إلىٰ رجل من ضبَّة .

(٤) في كثير من المصادر والمراجع : (أَخزىٰ فلاناً وابنَهُ فلانا) .

٤١ـ ومـا بتـا وألـفٍ قـد جُمِعَـا . . . .

❁ قوله : (وما بتا) بالقصر ، ومِنْ غيرِ تنوين ، كما تقدَّم مُستوفىً عن ابن غازٍ وغيرِه[1] .

❁ قوله : (قد جُمِعَا)؛ أي : تحقَّقَتْ جمعيَّتُهُ بما ذُكر ، فهو وصفٌ للجمع[2] ؛ فسَقَطَ ما يُقالُ : الذي جُمِعَ بالألف والتاء هو المفردُ وهو لا يُعرَبُ

أَعرِفُ. . . . .

إلىٰ آخره .

❁ قوله : (ومِنْ غيرِ تنوين) ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّها وُضِعَتْ هٰكذا ابتداءً وليستْ مختصرةً مِنَ الممدود ، فتُبنىٰ حينئذٍ للشَّبَه الوضعيِّ ولا تُنوَّنُ ، هٰذا ما جرىٰ عليه ابنُ غازٍ تبعاً لشيخه أبي عبد الله الصغير ، والذي جرىٰ عليه الشاطِبيُّ : أنَّ هٰذه الحروفَ يجبُ تنوينُها ؛ بناءً علىٰ قَصْرِها من الممدود ؛ كـ (شربتُ ماً) بالقصر[3] ؛ فيُقدَّرُ إعرابُها على الألف المحذوفةِ لالتقائها معَ التنوين ؛ لأنَّ حذفَها لعِلَّةٍ تصريفيَّةٍ ، فهي كالثابتة .

نعم ؛ إنْ تُرِكَ التنوينُ للوصل بنيَّة الوقفِ . . جاز .

❁ قوله : (فهو وصفٌ للجمع ؛ فسَقَطَ . . .) إلىٰ آخره : يصحُّ إيقاعُ

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ٢٩٤) .

(٢) أي : الذي وقع عليه لفظ (ما) في قوله : (وما بتا) .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (١/ ٥٧ ، ١٧٥) ، وأوجب الراعي أيضاً في « الأجوبة المرضية » (ص١٦٧) التنوينَ ، وخطَّأ من يحذفه .

هـٰذا الإعرابَ !!

وقدَّم التاءَ على الألف ؛ لضرورة النظم .

وهـٰذا الجمعُ مَقِيسٌ في خمسة أمورٍ :

الأوَّلُ : ما فيه تاءُ التأنيثِ مطلقاً .

الثاني : ما فيه ألفُ التأنيثِ كذلك .

الثالثُ : مُصغَّرُ مُذكَّرٍ ما لا يعقلُ ؛ كـ (دُرَيهِمٍ) .

الرابعُ : عَلَمُ مُؤنَّثٍ لا علامةَ فيه ؛ كـ (زينبَ) .

الخامسُ : وصفُ غيرِ العاقل ؛ كـ ﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٠٣] .

(ما) على المفرد ؛ أي : المفردُ الموصوفُ بأنَّهُ ضُمَّ إليه غيرُهُ بحيثُ صار جمعاً بالفعل ، ولا شكَّ أَنَّهُ يُعرَبُ هـٰذا الإعرابَ[١] .

❀ قوله : (ما فيه تاءُ التأنيثِ مطلقاً) ؛ أي : عَلَماً أو لا ، مُؤنَّثاً أو لا ، أُبدلت تاؤُهُ في الوقف هاءً أو لا .

❀ قوله : (ما فيه ألفُ التأنيثِ كذلك) ؛ أي : مطلقاً ؛ مقصورةً أو ممدودةً .

❀ قوله : (وصفُ غيرِ العاقل) ؛ أي : بشرطِ : أنْ يكونَ مُذكَّراً ،

---

(١) قوله : (ولا شكَّ) يحتملُ : أنَّ الواوَ زائدة ؛ لتكون الجملة خبراً عن قوله : (المفردُ الموصوف) .

ونَظَمَها الشاطِبيُّ فقال[1] : [من الرجز]

وقِسْهُ في ذي التا ونحوِ (ذِكْرىٰ) و(دِرْهـمٍ) مُصغَّـرٍ و(صَحْـرَا)
و(زينبٍ) ووصفِ غيرِ العاقلِ وغيـرُ ذا مُسلَّـمٌ للنـاقـلِ

ويُستثنىٰ مِنَ الأوَّل : أربعةُ أسماءٍ لا تُجمَعُ هـٰذا الجمعَ وإن كان فيها التاءُ ؛ وهي : (امرأة) ، و(أَمَة) ، و(شاة) ، و(شَفَة) ؛ استُغنِيَ بتكسيرها عن تصحيحها .

وكذا يُقالُ فيما يأتي في « النَّظْم » .

❀ قوله : (في ذي التا) ؛ أي غيرِ ما يأتي ، وكذا نحوُ (ذِكْرىٰ) ، و(صحراءَ) .

وكذا يُستثنىٰ ممَّا فيه تاءُ التأنيث : (فُلانةُ) ، و(فُلَةُ) بالفاء لغة فيها ، و(أُمَّة) بالتشديد ، و(مِلَّة) .

وممَّا فيه ألفُ التأنيث : ما كان فيه عَلَماً لمُذكَّرٍ عاقل ، كما صرَّحوا به ؛ فاندفعَ توقُّفُ بعضِ الأفاضل بقوله : (وانظر : هل يُعمَّمُ فيه ؛ كما فيه التاءُ ـ حتىٰ إذا كان عَلَماً لمُذكَّر كـ« زكريَّاءَ » جُمِعَ ـ أم لا ؟) انتهىٰ[2] .

ومِنْ نحو (زينبَ) : بابُ (حَذَامِ) في لغةِ مَنْ بناه .

❀ قوله : (بتكسيرها) ؛ أي : مجموعِها ، وإلا فـ (امرأة) لا تُجمَعُ

---

(١) المقاصد الشافية (٦/ ٤٦٢) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٨١) .

. . . . يُكسَرُ في الجرِّ وفي النصبِ مَعَا

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام على الذي تنوبُ فيه الحروفُ عن الحركات . . شَرَعَ في ذِكْرِ ما نابتْ فيه حركةٌ عن حركة ؛ وهو قسمانِ :

أحدُهُما : جمعُ المؤنثِ السالمُ ؛ نحوُ : (مُسلِمات) ، وقيَّدْنا بـ (السالم) ؛ احترازاً عن جمع التكسير ؛ وهو ما لم يَسلَمْ فيه بناءُ واحدِهِ ؛ نحوُ : (هُنُود) ، وأشار إليه المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ بقوله : (وما بتا وألفِ

ومِنَ الثاني : (فَعْلاءُ أَفْعَلَ) ، و(فَعْلَىٰ فَعْلانَ) ؛ لمَّا لم يُجمَعْ مُذكَّرُهُما بالواو والنون . . لم يُجمَعْ مُؤنَّثُهُما بالألف والتاء .

وأفاد الناظمُ : أنَّ ما عدا الخمسةَ مقصورٌ على السماع ، وهو كذلك ، خلافاً لبعضهم[1] .

❁ قوله : (يُكسَرُ في الجرِّ . . .) إلىٰ آخره : سَكَتَ عن الرفع ؛ لأنَّهُ داخلٌ في الكُلِّيَّة التي قدَّمها في قوله : (فأرفَعْ بضَمٍّ) ، وإنَّما ذَكَرَ الجرَّ وإن كان كالرفع فيما ذكر ؛ ليُبيِّنَ أنَّ النصبَ محمولٌ عليه ؛ ولذا قدَّمَهُ ؛ لأنَّ النصبَ تابعٌ له . انتهىٰ « ياسين »[2] .

❁ قوله : (مَعَا) ؛ أي : جميعاً .

جمعَ تكسير .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٦٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٨١) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٣٤) .

قد جُمِعَا) ؛ أي : جُمِعَ بالألف والتاء المَزِيدتَين[1] ؛ فخَرَجَ : نحوُ : (قُضَاة) ؛ فإنَّ ألِفَهُ غيرُ زائدةٍ ، بل هي منقلبةٌ عن أصل ؛ وهو الياءُ ؛ لأنَّ أصلَهُ : (قُضَيَة)[2] ، ونحوُ : (أبيات) ؛ فإنَّ تاءَهُ أصليَّةٌ .

والمُرادُ منه : ما كانتِ الألفُ والتاءُ سبباً في دَلالته على الجمع ؛ نحوُ : (هِنْدات) ، فاحتَرَزَ بذلك : مِنْ نحو : (قُضَاة) و(أبيات) ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما جمعٌ مُلتبِسٌ بالألف والتاء ، وليس ممَّا نحن فيه ؛ لأنَّ دَلالةَ كلٍّ واحدٍ منهما على الجمع ليس بالألف والتاء ، وإنَّما هو بالصِّيغة ؛ فاندفع بهـٰذا التعريفِ الاعتراضُ على المُصنِّف بمثل (قُضَاة) و(أبيات) ، . . . .

❀ قوله : (لأنَّ أصلَهُ : « قُضَيَة ») ؛ فقُلِبَتِ الياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❀ قوله : (سبباً في دَلالته . . .) إلىٰ آخره : أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ الباءَ في كلامِ الناظم للسببيَّة ، وأنَّ (ما) واقعةٌ على الجمع ؛ أي : والجمعُ الذي كانتِ الألفُ والتاءُ سبباً في جمعيَّتِهِ .

❀ قوله : (فاندفعَ بهـٰذا التعريفِ الاعتراضُ . . .) إلىٰ آخره : يحتملُ : أنَّ مُرادَهُ بالتعريف : مصدرُ (عرَّف) بمعنىٰ : بيَّن ووضَّح ؛ أي : بهـٰذا التبيينِ الذي ذكرتُهُ ؛ مِنْ أنَّ الباءَ للسببيَّة ، و(ما) واقعةٌ على الجمع .

---

(١) ولم يُعبِّر الناظم بـ (جمع المؤنث السالم) ؛ ليتناول ما كان منه لمُذكَّرٍ ؛ كـ (حمَّامات) ، وما لم يسلم فيه بناء الواحد ؛ كـ (بنات) و(أخوات) ، وأُجيب عمَّنْ عبَّر به : بأنَّهُ صار عَلَماً في اصطلاحهم علىٰ ما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين . انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٦٣) .

(٢) في (و) : (وهو الواو . . . قُضَوَة) بدل (وهو الياء . . . قُضَيَة) ، ولعلَّ الصواب ما أثبت ، كما جرىٰ عليه المُحشِّي .

وعُلِمَ أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ أنْ يقولَ : (بألفٍ وتاءٍ مَزِيدتَينِ) ؛ فالباءُ في قوله : (بتا) مُتعلِّقةٌ بقوله : (جُمِعَ) .

وحُكْمُ هٰذا الجمعِ : أنْ يُرفَعَ بالضمَّة، ويُنصَبَ ويُجَرَّ بالكسرة؛ نحوُ : (جاءني هِنْداتٌ)، و(رأيتُ هِنْداتٍ) ، و(مررتُ بهِنْداتٍ) ، فنابتْ فيه الكسرةُ عن الفتحة، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ مبنيٌّ في حالة النصب[1] ، وهو فاسدٌ ؛ إذ لا مُوجِبَ لبنائه .

ويحتملُ : أنَّ مُرادَهُ : التعريفُ المُصطلَحُ عليه ؛ يعني : أنَّ ما عرَّف به المُصنِّفُ جمعَ المُؤنَّثِ السالمَ ، لٰكن تُجعَلُ الباءُ بمعنىٰ (عن) ؛ أي : فاندفع عن هٰذا التعريفِ بسببِ التبيينِ المُتقدِّمِ الاعتراضُ. . . إلىٰ آخره ، تأمَّلْ ، ثمَّ رأيتُ في كثيرٍ من النسخ : (فاندفعَ بهٰذا التقدير)[2] ، وعليه : فلا إشكالَ .

❀ قوله : (وعُلِمَ أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ أنْ يقولَ : بألفٍ وتاءٍ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ هو نَفْسُهُ قد قرَّرَ كلامَ الناظم فيما سَبَقَ بذلك ، فيُعترَضُ عليه حينئذٍ بذلك ، ويُجابُ : بأنَّهُ نَظَرَ بما ذَكَرَ أوَّلاً إلىٰ ظاهر كلام الناظم ، وهنا إلى التحقيق ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (يعني : أنَّ ما عرَّف به المُصنِّفُ) المُناسِبُ : حذفُ (أنَّ) ، كما لا يخفىٰ ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في كثيرٍ من النسخ[3] .

---

(١) قاله الأخفش ، وجوَّز الكُوفيُّونَ نصبه بالفتحة مطلقاً ، وهشامٌ فيما حُذِفتْ لامُهُ ، ومنه : قولُ بعض العرب : (سمعتُ لغاتَهُم) ، ومحلُّ هٰذا القول : ما لم يُرَدَّ إليه المحذوف ، فإن رُدَّ إليه نُصب بالكسرة ؛ كـ(سنوات) و(عِضَوات) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٠) .

(٢) هو كذلك في النسخ الخطية ، وفي (هـ) : (التقرير) بالراء ، وكلاهما جائز ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) وقد جاء كذلك في (هـ) .

٤٢ـ كذا (أُولاتُ) . . . .

❀ قوله : (كذا « أُولاتُ ») ؛ أي : مثلُ ما جُمِعَ بألفٍ وتاء في أنَّهُ يُكسَرُ في الجرِّ وفي النصب . . (أُولاتُ) ؛ وهو اسمُ جمعٍ لا واحدَ له مِنْ لفظه ، بل مِنْ معناه ؛ وهو (ذاتُ) انتهى « ابن قاسم »[١] ، وقد زادوا في رسم (أُولات) واواً ؛ فرقاً بينها وبين (الَّات) جمعِ (التي) ؛ فإنَّها تُكتب بلامٍ واحدة .

❀ قوله : (فإنَّها تُكتب بلامٍ واحدة) إنْ ثبتَ هـٰذا فمُسلَّمٌ ، ولا يُنافيه قولُ المُصنِّف : (وقد تُزادُ لازماً كـ« اللَّاتِ ») ؛ لأنَّ مُرادَهُ : زيادتُها لفظاً لا خطّاً وإن كان خلافَ المُتبادر ، وإلا فالفرقُ حاصلٌ بكتابة اللامَينِ في (اللَّات) ؛ فتكونُ حكمةُ الإتيانِ بالواو حينئذٍ هي الحَمْلَ علىٰ مُذكَّره ؛ وهو (أُولو) ، كما في « الشافية » و« شرحها »[٢] .

لا يُقالُ : الحقُّ كتابتُها بلامٍ واحدة ؛ قال العلَّامةُ الشاطِبيُّ في « الرائيَّة »[٣] : [من البسيط]

لامُ (الَّتي) (الَّئِي) و(الَّتِي) وكيفَ أتى الْـ ... لَذِي معَ (الَّيْلِ) فاْحْذِفْ واْصدُقِ الفِكَرَا

---

(١) انظر « تنوير الحالك » (ق/٨) .

(٢) الشافية في علمي التصريف والخط (ص١٠٥) ، وانظر « شرح الشافية » للركن الأستراباذي (٢/ ١٠٢٤) .

(٣) عقيلة أتراب القصائد (ص٢٤) ، وهي للشاطبيِّ القارئ المشهور ، لا الشاطبي النحوي صاحب « المقاصد الشافية » ، وقد نبَّه علىٰ ذلك في (١/ ١٨٨) .

. . . . والذي اُسماً قد جُعِلْ . . . .

* قوله : (والذي اُسماً قد جُعِلْ) ؛ أي : اسماً مفرداً بعدَ أنْ كان جمعاً ، أو اسماً عَلَماً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ (جُعِل) بمعنىٰ : صُيِّر ، و(أَذْرِعات) لم يكن غيرَ اسم ثمَّ صار اسماً .

وكلامُهُ شاملٌ لجَعْله عَلَمَ مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ ، كما لـ « ابن عقيل على التسهيل »[1] .

لأنَّا نقولُ : كلامُ الشاطِبيِّ في خطِّ المصحف ، وهو لا يُقاسُ عليه ؛ كخطِّ العَرُوضيِّين[2] ، ثمَّ رأيتُ في كلام بعضِهِم[3] أنَّ صاحبَ « الهَمْع » ذَهَبَ إلىٰ أنَّ (اللَّات) في غير المصحف يُكتَبُ بلامٍ واحدة .

* قوله : (وكلامُهُ شاملٌ لجَعْله عَلَمَ مُذكَّرٍ أو مُؤنَّثٍ) قال العلَّامةُ الصبَّانُ : (لـٰكنَّ محلَّ جوازِ منعِهِ التنوينَ ـ كما في اللغتَينِ الأخريَينِ ـ : إذا جُعِلَ عَلَمَ مُؤنَّث ، فإن جُعِلَ عَلَمَ مُذكَّر . . لم يُمنَعِ التنوينَ ؛ لفقد التأنيث ، وإنَّما لم يُجعَلْ مِنَ التأنيث اللفظيِّ ؛ لأنَّ ما فيه تاءُ التأنيث ، والمانعُ مِنَ

(١) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٢٥) .

(٢) جاء في (ك) بدل (لا يقال : الحق . . . العروضين) : (ثمَّ ظهر : أنَّ الحقَّ كتابتُها . . . واصدُقِ الفِكَرا) ، وهـٰذا فيه مخالفة ظاهرة ، ولعل الصواب ما أثبت من (ط ، ي) ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) لعلَّهُ يقصد نصراً الهُوريني . انظر « المطالع النصرية » (ص٣١٣) .

. . . . كـ (أَذْرِعـاتٍ) فيـه ذا أيضـاً قُبِـلْ

❊ قولـه : (كـ « أَذْرِعـاتٍ ») بـذالٍ مُعجَمـةٍ وراءٍ مكسـورة ، كمـا فـي « الصحاح »[1] ، وقد تُفتَحُ ، كما في « القاموس »[2] ، . . . .

الصرف هو هاءُ التأنيث ، كما سيأتي في قول المُصنِّف : « كذا مُؤنَّثٌ بهاءٍ مطلقًا ») انتهىٰ[3] .

وفيه : أنَّ اللغةَ الأخيرةَ صرَّح الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ فيها بأنَّ أصحابَها يقفون عليه بالهاء ، فيكونُ مُؤنَّثاً بها[4] ، فلا حاجةَ للتقييد بالنسبة لهٰذه اللغةِ بكونه عَلَمَ مُؤنَّثٍ ، فقوله : (وإنَّما لم يُجعَلْ . . .) إلىٰ آخره . . غيرُ مُسلَّمٍ علىٰ إطلاقه ، ثمَّ ظَهَرَ : أنَّهُ لا يَرِدُ ما ذَكَرَ إلا إنْ عُلِمَ أنَّ التقييدَ بذلك إنَّما هو اجتهاديٌّ ، لا لوقوف عليه مِنْ كلام أهل اللغتَين ، وإلا فمِنَ الجائز أنْ يكونَ قد وَقَفَ علىٰ ذلك مِنْ كلامهم ؛ بأنْ سُمِعَ منهم التنوينُ عند كونِهِ عَلَمَ مُذكَّر ، ويكونُ قلبُ التاءِ هاءً في الوقف إنَّما هو عندَ كونِهِ عَلَمَ مُؤنَّث ، فحرِّرْهُ .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ قولِ الصبَّان : (فإنْ جُعِلَ عَلَمَ مُذكَّر . . لم يُمنَعِ التنوينَ) : أنَّ الإعرابَ حينئذٍ علىٰ ما هو عليه حتىٰ في اللغة الأخيرة ، فيكونُ مُنوَّناً مع كون جرِّهِ ونصبِهِ بالفتحة ، لٰكنَّهُ اتَّكل علىٰ ما هو معلومٌ ؛ . . . .

---

(١) الصحاح (٣/ ١٢١١) .
(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢٢) .
(٣) حاشية الصبان (١/ ١٦٤) ، وانظر (٤/ ٦٦٥ ، ٦٧١) .
(٤) شرح الأشموني (١/ ٤١) .

أشار بقوله : (كذا « أُولاتُ ») : إلىٰ أنَّ (أُولات) تَجْري مَجْرىٰ جمعِ المُؤنَّثِ السالم ؛ في أنَّها تُنصَبُ بالكسرة ، وليستْ بجمعِ مُؤنَّثٍ سالمٍ ، بل هي مُلحَقةٌ به ؛ وذلك لأنَّها لا مفردَ لها مِنْ لفظها .

ثَمَّ أشار بقوله : (والذي آسماً قد جُعِلْ) : إلىٰ أنَّ ما سُمِّيَ به مِنْ هـٰذا الجمعِ والمُلحَقِ به ؛ نحوُ : (أَذْرِعاتٍ).. يُنصَبُ بالكسرة كما كان قبلَ التسميةِ به ، ولا يُحذَفُ منه التنوينُ ؛ نحوُ : (هـٰذه أَذْرِعاتٌ) ، و(رأيتُ

وهي قريةٌ مِنْ قرى الشام ، وأصلُها : جمعُ (أَذْرِعَة) ، و(أَذْرِعَة) جمعُ (ذِراعٍ) ، أفاده المصريُّ[1] .

❁ قوله : (تَجْري مَجْرىٰ) بفتح الميم ؛ لأنَّهُ مأخوذٌ مِنَ الثُّلاثي ، بخلافِ ما إذا كان مِنْ (أَجْرىٰ) ؛ فإنَّ ميمَهُ تُضَمُّ .

❁ قوله : (والمُلحَقِ به) بالجرِّ ؛ أي : وما سُمِّيَ به مِنَ المُلحَقِ به .

❁ قوله : (ولا يُحذَفُ منه التنوينُ) قال المُرَاديُّ : (وإنَّما نُوِّنَ على اللغة

مِنْ عود الجرِّ بالكسرة عندَ عودِ التنوين .

❁ قوله : (جمعُ « ذِراعٍ ») ؛ أي : في لغة مَنْ ذكَّره ، كما قاله المُصرِّحُ[2] ؛ لقول المُصنِّف :

فـي آسـمِ مُـذكَّـرٍ رُبـاعـيٍّ بمَـدْ ... ثـالِـثٍ (أَفْعِلَـةُ) عنهـمُ اطَّـرَدْ

❁ قوله : (بخلافِ ما إذا كان مِنْ « أَجْرىٰ » . . .) إلىٰ آخره : لا مانعَ منه

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٤١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٨٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٨٢) .

أَذْرِعاتٍ) ، و(مررتُ بأذرعاتٍ) ، هـٰذا هو المذهبُ الصحيح ، وفيه مذهبانِ آخَرانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ يُرفَعُ بالضمَّة ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالكسرة ، ويُزالُ منه التنوينُ ؛ نحوُ : (هـٰذه أَذْرِعاتُ) ، و(رأيتُ أَذْرِعاتِ) ، و(مررتُ بأَذْرِعاتِ) .

والثاني : أنَّهُ يُرفَعُ بالضمَّة ، ويُنصَبُ ويُجَرُّ بالفتحة ، ويُحذَفُ منه التنوينُ ؛ نحوُ : (هـٰذه أَذْرِعاتُ) ، و(رأيتُ أَذْرِعاتَ) ، و(مررتُ بأَذْرِعاتَ)[1] .

ويُروىٰ قولُهُ[2] : [من الطويل]

المشهورةِ مع أنَّ حقَّهُ منعُ الصرفِ للتأنيث والعَلَميَّة ؛ لأنَّ تنوينَهُ ليس للصرف ،

ها هنا ؛ فتُضَمُّ الميمُ ؛ لأنَّ مصدرَهُ الميميَّ بوزن اسمِ مفعولِهِ ، ويُقرأ

---

(١) فالمذهبُ الأوَّلُ : راعى الجمعية فقط ، والمذهبُ الثاني : راعى الجمعيَّة وراعى العَلَميَّة والتأنيث ، فحذف التنوين ، والمذهبُ الثالث : راعى التسمية فقط . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٨٣) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٣١) ضمن قصيدةٍ سيذكرُ مطلعَها المُحشِّي ، وقال البغدادي في « الخزانة » عن هـٰذه القصيدة : (هي مِنْ عيون شعره ، وأكثرُها وقعتْ شواهدَ في كتب المُؤلِّفينَ هنا ، وفي « مغني اللبيب » ، وفي كتب النحو والمعاني) ، ومِنْ أبياتها الشهيرة :

كأنَّ قُلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً ... لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالِي
فلو أنَّ ما أَسْعىٰ لِأَدْنىٰ مَعِيشةٍ ... كَفَاني ولم أَطلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ
ولـٰكنَّما أَسْعىٰ لمجدٍ مُؤَثَّلٍ ... وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالِي

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٣٣) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٠٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٨٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٣٣ـ ٢٤٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٥٦ـ ٦٩) .

١٢ـ تَنَوَّرْتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ وأهلُها بيثربَ أَدْنىٰ دارِها نَظَرٌ عالِي

بل للمقابلة ، كما مرَّ بيانُهُ)[1] .

❀ قوله : (تَنَوَّرتُها مِنْ أَذْرِعاتٍ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ طويلةٍ مِنَ الطويل ، أوَّلُها :

أَلَا عِمْ صباحاً أيُّها الطَّلَلُ البالي وهل يَعِمَنْ مَنْ كانَ في العُصُرِ الخالي

وقولُه : (تنوَّرتُها) ؛ أي : نظرتُ إلىٰ نار المحبوبةِ بقلبي لفَرْطِ شوقي ،

(تُجْرىٰ) علىٰ هـٰذا مبنيّاً للمجهول .

❀ قوله : (بل للمقابلة) ؛ أي : وتنوينُ المقابلة يُجامِعُ عِلَّتَيْ منعِ الصرف .

❀ قوله : (بقلبي) والقرينةُ علىٰ إرادته ذلك : قولُهُ : (وأهلُها بيثرب) .

واعلم : أنَّ أهلَ الصَّبابةِ كثيراً ما يُخيَّلُ إليهم أنَّهُم يشاهدونَ بأبصارهم ديارَ الأحبَّةِ ونيرانَهُم وآثارَهُم ؛ لإدمانهم التفكُّرَ فيما يتعلَّقُ بهم ، وكمالِ استحضارهم لذلك ؛ فإنَّ كمالَ الاستحضارِ ممَّا يجعلَ الشيءَ كأنَّهُ يُشاهَدُ بالأبصار .

فيحتملُ : أنَّهُ يُخبِرُ بأنَّهُ رأىٰ نارَها بعينَيْ رأسِهِ دَهَشاً بحيثُ لا يدري عندَ إخبارِهِ أنَّ ما وقعَ له مُجرَّدُ خيالٍ ؛ يُقالُ : (تنوَّرتُ النارَ مِنْ بعيد) ؛ أي : تبصَّرتُها ، وعلىٰ هـٰذا : يجوزُ أن يكونَ قولُهُ : (أَدْنىٰ دارِها نظرٌ عالي) للتعجُّب ممَّا وقعَ له وتأكيداً لغرابته ، وأن يكونَ رجوعاً وإنكاراً له ؛ بأنْ يكونَ

---

(١) توضيح المقاصد (١/ ٣٤٠) .

وقيل : معناه : نظرتُ إلىٰ ناحيةِ نارِها وهي مع أهلها بيثربَ ؛ اسمِ مدينةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، سُمِّيتْ باسمِ مَنْ بناها مِنَ العمالقة ، وفي السُّنَّة : منعُ إطلاقِ هـٰذا الاسمِ عليها ؛ لأنَّها مِنْ مادَّةِ التثريبِ ؛ وهو الحَرَجُ ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يَٰٓأَهۡلَ يَثۡرِبَ ﴾ [الأحزاب : ١٣] . . فحكايةٌ عمَّنْ قاله مِنَ المنافقِينَ .

وأراد : أنَّ الشوقَ يُخيِّلُها إليه ، فكأنَّهُ ينظرُ إلىٰ نارها ، وهـٰذا مَثَلٌ ضَرَبَهُ لشِدَّةِ شَوْقِهِ .

وجملةُ (وأهلُها بيثربَ) : حاليَّةٌ ، وقولُهُ : (أَدْنَىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (نَظَرٌ) ، و(عالي) : صفتُهُ ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : كيف أراها وأقربُ دارِها مَحَلُّ نَظَرٍ ـ أو صاحبُ نَظَرٍ ـ عالٍ ؟! يعني : أنَّ أقربَ دارِها بعيدٌ فكيف بها ودونها نَظَرٌ مُرتفعٌ ؟!

صحا مِنْ سَكَرات الحبِّ وغَمَراتِهِ نوعاً ما ، فأنكرَ أنْ يكونَ ما حصل مِنَ النظر بعينَيِ البصر .

ويحتملُ : أنَّهُ يُخبِرُ بأنَّهُ رأىٰ نارَها بعينَيْ رأسِهِ ، لـٰكن لا دَهَشاً ، بل مبالغةً ؛ بتنزيلِ المُخيَّلِ منزلةَ المُحقَّق ؛ للإشارة إلىٰ كمال وَجْدِهِ واستحضارِهِ لِمَا يتعلَّقُ بتلك المحبوبة ؛ فقولُهُ : (أَدْنَىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره . . ترشيحٌ للمبالغة والتنزيل .

وأمَّا ما ذَكَرَهُ المُحشِّي أوَّلاً . . فمُحصَّلُهُ : أنَّهُ يُخبِرُ بأنَّهُ مِنْ فَرْط الحبِّ ،

بكسر التاء مُنوَّنةً كالمذهب الأوَّل ، وبكسرها بلا تنوينٍ كالمذهب الثاني ، وبفتحها بلا تنوينٍ كالمذهب الثالث .

٤٣ـ وجُرَّ بالفتحةِ . . . .

---

* قوله : (وجُرَّ بالفتحةِ) ؛ أي : وجوباً ، كما هو الغالبُ فيما لا ينصرفُ ، أو جوازاً ، كما هو المغلوبُ فيه ، ومنه : نحوُ (هندَ)[1] ، وكذا ما كُسِرَ للضرورة أو التناسُبِ ؛ فإنَّ كسرَهُ جائزٌ لا واجبٌ ، كما هو الحقُّ الذي بيَّنَهُ شيخُنا الشريف ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

و(جُرَّ) بضم الجيم : يحتملُ : أنْ يكونَ فعلَ أمرٍ ناصباً (ما لا ينصرفْ) على المفعوليَّة[3] ، وأنْ يكونَ ماضياً مجهولاً رافعاً له بالنيابة عن الفاعل[4] ، يُؤيِّدُ الأوَّلَ لاحقُهُ ، والثانيَ سابقُهُ .

وإدمانِ الفِكْر فيما يتعلَّقُ بمحبوبته ، وكمالِ استحضاره لذلك . . انطبعتْ صورةٌ في قلبه بحيثُ كأنَّهُ يُشاهِدُها بقلبه ، وأقامَ قولَهُ : (وأهلُها بيثربَ) قرينةً على

---

(١) أي : علماً لمؤنث ، وإذا كان علماً لمذكر فيجب فيه الصرف ، وانظر ما سيأتي في (٤/ ٦٧١ـ٦٧٢) .

(٢) وشيخه الشريف : هو الإمام النَّحْوي المُفسِّر المُحقِّق قطب الدين أبو الخير عيسى بن محمَّد بن عبيد الله الحسني الحسيني الإيجي الصَّفَوي (ت ٩٥٣هـ) ، كان رضي الله عنه مِنْ أعاجيب زمانه ، وانظر « شذرات الذهب » (١٠/ ٤٢٧ـ٤٢٨) .

(٣) وعليه : يكونُ مُثلَّث الآخر . « صبان » (١/ ١٦٦) .

(٤) وعليه : يكونُ مفتوحَ الآخر لا غير . « صبان » (١/ ١٦٦) .

والمُـرادُ بـالفتحـة : مـا يشمـلُ الظـاهـرةَ ؛ كـ (أحمـدَ) ، والمُقـدَّرةَ ؛ كـ (موسىٰ) .

❀ قوله : (ما لا يَنصَرِفْ) ؛ أي : اسماً لا ينصرفُ ؛ وهو ما فيه عِلَّتانِ مِنْ عِلَلٍ تسعٍ ؛ كـ (أَحْسَنَ) ، أو واحدةٌ منها تقوم مقامَهُما ؛ كـ (مساجدَ) و(صحراءَ) ، كما سيأتي في بابه مُفصَّلاً[1] .

وحاصلُ أقسامِ ما لا ينصرفُ : أحدَ عشرَ ؛ وهي : صيغةُ مُنتهى الجموع ، وألفُ التأنيث مطلقاً ، وهاتانِ هما ما فيه علَّةٌ تقوم مَقامَ العِلَّتَينِ ، والعَلَميَّةُ معَ التأنيث ، أو التركيبِ ، أو العُجْمةِ ، أو الوزنِ ، أو العَدْلِ ، أو زيادةِ الألفِ والنون ، والوصفيَّةُ معَ الثلاثةِ الأخيرة ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ إذا اجتمعَ الوزنُ أو ما بعدَهُ مع العَلَميَّة أو مع الوصفيَّة . . مُنِعَ من الصرف .

أنَّ المُرادَ رُؤْيا القلبِ لا البصر ، وقولُهُ : (أَدْنىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره علىٰ هـٰذا : استدلالٌ أقامه لنفسه علىٰ أنَّ هـٰذه الرؤيةَ قلبيَّةٌ لا بَصَريَّةٌ ؛ لردِّ ما تُنازِعُهُ به نَفْسُهُ مِنْ أنَّها بَصَريَّةٌ ؛ ففيه إشارةٌ إلىٰ أنَّ هـٰذه الرؤيا القلبيَّةَ بمنزلة البَصَريَّةِ ؛ حتىٰ إنَّ نفسَهُ تُنازِعُهُ في كونها قلبيَّةً ، وتدَّعي أنَّها بَصَريَّةٌ ، وهو يستدلُّ لها علىٰ أنَّها قلبيَّةٌ ، والأقربُ حينئذٍ : أنْ تكونَ جملةُ (أَدْنىٰ دارِها . . .) إلىٰ آخره مستأنفةً ، كما جرىٰ عليه المُحشِّي آخِراً ، وذِكْرُهُ النارَ دون غيرِها من الآثار ؛

---

(١) انظر (٤/٦١٨ـ٦٨٨) .

ما لم يُضَفْ . . . .

وقد نَظَمتُ هـٰذه الأقسامَ مُمثِّلاً لها فقلتُ : [من الرجز]

اِمْنَعْ لصرفِ مُنتهىٰ جمعٍ كما (مساجدٍ) وكـ (المصابيحِ) أَعْلَمَا
وألفِ التأنيثِ بالقَصْرِ كذا بالمدِّ كـ (الحُبْلىٰ) و(صَحْراءَ) خُذَا
وعَرِّفَنْ مُؤنَّثاً غيرَ الأَلِفْ كـ (زينبٍ) و(طلحةٍ) كما عُرِفْ
كذاكَ الأَعْجَميُّ والمُركَّبُ كـ (يوسفٍ) و(بَعْلَبَكَّ) يذهبُ
وآمْنَعْ لوصفٍ أو لتعريفٍ لدىٰ وزنٍ كـ (أفضلٍ) و(أحمدٌ) هدىٰ
والعدلُ مِثْلُ (أُخَرٍ) و(عُمَرَا) وزِدْ كـ (سكرانَ) و(عِمْرانَ) اُذْكُرَا(١)

❁ قوله : (ما لم يُضَفْ) ما : ظرفيَّةٌ مصدريَّة ؛ أي : مُدَّةَ كونِهِ غيرَ مضافٍ ولا تابعٍ لـ (أل) ؛ فمُفادُ الكلامِ هنا : اشتراطُ نفيِ الأمرَينِ لا أحدِهِما فقط في الجرِّ بالفتحة ، وهو المُرادُ .

ليُضمِّنَ كلامَهُ مدحَ محبوبتِهِ بالكرم ؛ بجَعْلِ إضافةِ النار عَهْدِيَّةً .

❁ قوله : (اِمْنَعْ لصرفِ مُنتهىٰ . . .) إلىٰ آخره : الظاهر : أنَّ (مُنتهىٰ) مفعولٌ لـ (امنع) ، واللامُ في (لصرف) بمعنىٰ (مِنْ) .

❁ قوله : (فمُفادُ الكلامِ هنا : اشتراطُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ النفيَ مع العطف بـ (أو) يُفِيدُ نفيَ كلٍّ ؛ فهو مِنْ عموم السَّلْب ؛ وهو ما توجَّه فيه

---

(١) الذي في « حاشيته علىٰ شرح القطر » (ص٢٦) : (وعثمان) بدل (وعمران) .

. . . . أو يَكُ بعدَ (أَلْ) رَدِفْ

أشارَ بهٰذا البيت : إلى القسم الثاني ممَّا ناب فيه حركةٌ عن حركة ؛ وهو الاسمُ الذي لا ينصرفُ ، وحُكْمُهُ : أنَّهُ يُرفَعُ بالضمَّة ؛ نحوُ : (جاء أحمدُ) ،

❁ قوله : (بعدَ « أل ») خبرُ (يكُ) .

وقوله : (رَدِفْ) ليس حَشْواً ؛ لأنَّ البَعْديَّةَ لا تستلزمُ الاتِّصالَ ، قاله أبو حيَّانَ(١) .

العمومُ على السَّلْب ؛ نحوُ : (كلُّ ذلك لم يكنْ) ، وسلبُ العموم بخلافه ؛ نحوُ : (لم آخذْ كلَّ الدراهم) ، والعمومُ هنا مُفادٌ بـ (ما) ؛ لأنَّ (ما) هٰذه تُشبِهُ الشرطَ ، كما ذَكَرُوهُ في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ مَا لَمْ تَمَسُّوهُنَّ أَوْ تَفْرِضُوا لَهُنَّ فَرِيضَةً ﴾ [البقرة : ٢٣٦](٢) ، ولك أنْ تقولَ : العمومُ هنا مِنَ النكرة في سياق النفي معنىً ؛ لأنَّ المعنىٰ : مُدَّةَ عدمِ واحدٍ مِنْ هٰذَينِ ، والنكرةُ في سياق النفيِ عمومُها شموليٌّ ، فلا بدَّ مِنِ انتفاء كلِّ ما يصدقُ عليه أنَّهُ واحدٌ مِنْ هٰذَينِ ؛ وبهٰذا يُستغنىٰ عن جَعْلِ (أو) بمعنى الواو .

وإنَّما كان العمومُ علىٰ هٰذا مُتوجِّهاً على النفي مع كونِ أداة النفيِ مُتقدِّمةً ؛ لأنَّ العمومَ لم يتحقَّقْ إلا بعدَ دخولِها ، فلا يتأتَّىٰ توجُّهُ النفيِ عليه ، بل هو الذي يتوجَّهُ معنىً على النفي حينئذٍ ؛ كما في نحوِ : (لا إلٰه إلا الله) .

(١) التذييل والتكميل (١١/ ١٨٠) .

(٢) فمعنىٰ (أصحبُكَ ما دمت لي محسناً) : أصحبُكَ كلَّ وقتٍ دوام إحسان منك . انظر « البحر المحيط » (٢/ ٢٤٠) ، و« الدر المصون » (٢/ ٤٨٦) .

ويُنصَبُ بالفتحة ؛ نحوُ : (رأيت أحمدَ) ، ويُجَرُّ بالفتحة أيضاً ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدَ) ؛ فنابتِ الفتحةُ عن الكسرة .

هٰذا إذا لم يُضَفْ ، أو لم يَقَعْ بعدَ الألفِ واللام ، فإن أُضِيفَ جُرَّ بالكسرة ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدِكُم) ، وكذا إذا دخلَهُ الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : (مررتُ بالأحمدِ) ؛ فإنَّهُ يُجَرُّ بالكسرة[١] .

❊ قوله : (فإن أُضِيفَ جُرَّ بالكسرة . . .) إلىٰ آخره ، وهل إذا أُضِيفَ ما لا ينصرفُ أو دَخَلَتْهُ (أل) يُسمَّىٰ منصرفاً ؟ فيه خلافٌ ، . . . .

❊ قوله : (فيه خلافٌ) ذَهَبَ جماعةٌ : إلىٰ أنَّهُ يكونُ منصرفاً مطلقاً ؛ لضعف شَبَهِهِ بالفعل ؛ لمصاحبته خاصَّةَ الاسمِ المُؤثِّرةَ في معناه بحيثُ تُغيِّرُهُ ، فينتقلُ اللفظُ بذلك مِنْ نوعٍ مِنْ أنواع الاسم باعتبارِ وضعٍ مخصوص . . إلىٰ نوعٍ آخَرَ مِنْ أنواعه باعتبار وضعٍ آخَرَ ؛ وهي (أل) أو الإضافةُ ؛ لاختصاصهما بالاسم ، وتأثيرِهما في معناه التعريفَ ؛ أي : في الجملة ؛ فلا تَرِدُ (أل) الزائدةُ ، والإضافةُ التي لا تُفِيدُ التعريفَ ، وهٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ الصرفَ هو التنوينُ فقط ، ولم يظهر ؛ لوجود (أل) أو الإضافةِ ، أو الجرُّ بالكسرة فقط ، أو مجموعُهُما .

---

(١) ولا فَرْقَ في (أل) بين المُعرِّفة ؛ نحوُ : ﴿ وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِي ٱلْمَسَٰجِدِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] ، والموصولةِ ؛ كـ (الأعمىٰ) ، والزائدةِ ؛ نحوُ : (رأيتُ الوليدَ بنَ اليزيدِ) ، ومِثْلُ (أل) في ذلك : (أم) في لغة طَيِّئٍ وحمير ؛ كقول الشاعر : (من الطويل)

أإنْ شِمْتَ مِنْ نجدٍ بريقاً تألَّقا تبيتُ بليلِ امْأرْمَدِ اعتادَ أوْلَقَا

أي : بليل الأرمد ، وقد نبَّه المُحشِّي علىٰ هٰذا الأخير قبل قليل ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٢) .

. . . .

والتحقيقُ : أنَّهُ إنْ زالتْ إحدىٰ عِلَّتَيهِ بالإضافة أو بـ (أل) . . فمُنصرِفٌ ؛

وجماعةٌ : إلىٰ أنَّهُ يكونُ باقياً علىٰ منعه مِنَ الصرف مطلقاً ، وهو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ والشارحِ ؛ لأنَّ المحكومَ عليه بأنَّهُ يُجَرُّ بالكسرة مع (أل) أو الإضافةِ في كلام الشارح ومفهومِ كلام المُصنِّف . . هو ما لا ينصرفُ ، وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ الصرفَ هو التنوينُ فقط ، أو مجموعُ التنوينِ والجرِّ بالكسرة ، وهو مفقودٌ مع (أل) أو الإضافة ، فهو ممنوعٌ منه ، ولا وجهَ للمنع عندَ زوالِ إحدى العِلَّتَينِ إلا الاستصحابُ ، بل لا وجهَ له وإن لم تَزُلْ إحداهما إلا ذلك ؛ حتىٰ قالوا بأنَّ كلّاً مِنْ (أل) والإضافةِ يُضعِفُ الشَّبَهَ بالفعل[1] .

❁ قوله : (والتحقيقُ : أنَّهُ . . .) إلىٰ آخره : يحتاجُ إلىٰ أنَّ التحقيقَ عدمُ ضعفِ الشَّبَه عند (أل) أو الإضافة ، وإلا فالتحقيقُ الصرفُ مطلقاً ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ ؛ حيث ذَكَرَ ضعفَ الشَّبَهِ ـ وإن لم يُلائِمْ ظاهرَ كلامِ المُصنِّف ـ لمُلاءمته لهٰذا المذهب ، وقال فيه : (وهو الأقوىٰ)[2] .

❁ قوله : (إنْ زالتْ إحدىٰ عِلَّتَيهِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنْ كانتِ العَلَميَّةَ ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُضافُ ولا تدخلُ عليه (أل) حتىٰ يُنكَّرَ ، والقائلُ بخلاف ذلك لا يُنكِرُ قِلَّتَهُ .

❁ قوله : (فمُنصرِفٌ) ؛ أي : ولم يظهرِ التنوينُ الذي هو الصرفُ أو

---

(١) انظر « التبيين عن مذاهب النحويين » (ص١٦٤ـ١٦٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٩٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٢) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٤٢) .

٤٤ـ وٱجْعَلْ لنحوِ (يفعلانِ) النُّونَا رَفْعاً و(تَدْعِينَ) و(تَسْأَلُونَا)

كـ (أحمدِكُم) ، وإلا فغيرُ منصرفٍ ؛ كـ (أحسنِكُم) ، وكـ (أل) فيما ذُكِرَ بَدَلُها[١] ، كما صرَّح به في « التسهيل » ، أفاده شيخُ الإسلام[٢] .

❁ قوله : (وٱجْعَلْ لنحوِ « يفعلانِ » النُّونَا رَفْعاً . . .) إلىٰ آخره : كالصريحِ في أنَّ النونَ نفسُ الرفع ، وهو مُوافِقٌ لمُختار الناظمِ ؛ مِنْ أنَّ الإعرابَ لفظيٌّ ، وحينئذ : فيُؤَوَّلُ قولُهُ : (وحذفُها للجزمِ والنصبِ سِمَهْ) بحَمْلهما على المعنى المصدريِّ ، والمعنىٰ : أنَّ حذفَ المُتكلِّمِ النونَ علامةٌ ودليلٌ علىٰ كون الفعل مجزوماً ومنصوباً ؛ فلا يُنافي أنَّ الحذفَ نفسُ الجزمِ والنصبِ ؛ بمعنى الأَثَر ، . . . .

تتمَّتُهُ[٣] ؛ لوجود (أل) أو الإضافة .

❁ قوله : (بحَمْلهما على المعنى المصدريِّ) ؛ أي : معَ حَمْلِ الحذفِ على المعنى الحاصلِ بالمصدر ؛ وهو سقوطُ النون ، وهو الذي يكونُ نوعَ الإعراب ، فيكونُ الأَثَرُ علامةً على التأثير .

❁ قوله : (والمعنىٰ : أنَّ حذفَ المُتكلِّمِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا يُفِيدُ : أنَّ الجزمَ والنصبَ بالمعنى الحاصلِ بالمصدر ، لا بالمعنى المصدريِّ الذي ادَّعاه

(١) أي : بدل اللام ، وإبدال اللام ميماً لغةُ حمير . انظر (١/ ٤٧٣) تعليقاً .
(٢) الدرر السنية (١/ ١٩٩) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٨) .
(٣) أي : التنوين والكسر .

وهٰذا أَوْلىٰ ؛ لوجهَين : موافقةُ مذهبِ الناظم في الواقع ، وتأويلُ الثاني ليُوافِقَ الأوَّلَ ؛ إذ هو المناسبُ ، تأمَّلْ .

أوَّلاً ، وأنَّ الحذفَ بالمعنى المصدريِّ مع أنَّهُ ليس كذلك كما تقدَّم ، فلو قال : (والمعنىٰ : أنَّ سقوطَ النون ـ أو كونَ الفعلِ محذوفاً منه النونُ ـ علامةٌ ودليلٌ علىٰ جزم المُتكلِّمِ الفعلَ ونصبِهِ) . . لأجادَ ووفَّىٰ بالمُراد .

ولك التأويلُ : بحَمْلِ الجزمِ والنصبِ على المعنى الحاصلِ بالمصدر ؛ لأنَّهُ الذي يكونُ نوعَ الإعراب ووصفاً للفظ ، مع حَمْلِ الحذفِ على المعنى المصدريِّ ، والمعنىٰ كما ذَكَرَهُ المُحشِّي : وإنَّما كان حذفُ المُتكلِّم النونَ علامةً ودليلاً علىٰ كون الفعل مجزوماً ومنصوباً ؛ لأنَّ ذلك الكونَ أَثَرُ المعنى المصدريِّ ، فيصحُّ أنْ يكونَ مدلولاً له ؛ إذ وجودُ الشيء مُستلزِمٌ لوجود أثَرِهِ ودليلٌ عليه .

ويصحُّ أن يُرادَ المعنى المصدريُّ في الكل ، والمعنىٰ : أنَّ حَذْفَ المُتكلِّمِ النونَ علامةٌ علىٰ أنَّهُ جَزْمُ الفعلِ أو نصبُهُ ، فلا يُنافي أنَّ الحذفَ بمعنى الأَثَرِ هو نَفْسُ الجزمِ الاصطلاحيِّ ؛ علىٰ أنَّهُ لا منافاةَ بينَ كونِ الشيء إعراباً وكونِهِ علامةَ إعراب ؛ فلا مانعَ مِنْ أنْ يُرادَ الأَثَرُ في الكلِّ ، إذِ الجزمُ والنصبُ أَثَرٌ كُلِّيٌّ ، وحذفُ النونِ أَثَرٌ جُزْئيٌّ ، فتفطَّنْ .

﴿ قوله : (وتأويلُ الثاني . . .) إلىٰ آخره : فيه مصادرةٌ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (وتأويلُ الثاني تأويلٌ في محلِّ الحاجة) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ معطوفٌ علىٰ (مذهب) ؛ أي : وموافقةِ تأويل . . . إلىٰ آخره ؛ أي : موافقةِ هٰذه

٤٥ـ وحذفُها للجزمِ والنَّصْبِ سِمَهْ . . . .

وإنَّما أَعْربوا هـٰذهِ الأمثلةَ بالنون ؛ لمُشابهتها أحرفَ العِلَّةِ التي الحركاتُ أبعاضُها ؛ لأنَّها تُدغَمُ في الواو والياء ، وتُبدَلُ الألفُ مِنَ النون في الوقف على الاسم المنصوب المُنوَّنِ على المشهور ، ومن نون التوكيدِ الخفيفةِ ، ومن نونِ (إذن) في الوقف أيضاً .

❁ قوله : (وحذفُها) ؛ أي : النونِ ، ونصبُهُ بـ (اجْعَلْ) أَوْلىٰ مِنْ الرفع بالابتداء وخبرُهُ (سِمَهْ)(١) ، وقدَّم الحذفَ للجزم ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، والحذفُ للنصب محمولٌ عليه .

القاعدةِ التي هي تأويلٌ . . . إلىٰ آخره ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (لأنَّها تُدغَمُ في الواو والياء) ؛ نحوُ : ﴿مِن وَالٍ﴾ [الرعد : ١١] ، ﴿وَمَن يَقْنُتْ﴾ [الأحزاب : ٣١] .

❁ قوله : (وتُبدَلُ الألفُ مِنَ النون . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا في النون اللفظيّة فقط ، وكلامُنا في اللفظيّة الخَطِّيّة ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ اعتُبِرَ مُشابهةُ مطلقِ نونٍ .

❁ قوله : (لأنَّهُ الأصلُ) إنَّما كان أصلاً ؛ لمناسبة الحذفِ للسكون الذي هو الأصلُ الأصيلُ في الجزم ، ووجهُ المناسبة : كونُ كلٍّ عدمَ شيءٍ ؛ فالسكونُ عدمُ الحركة ، والحذفُ عدمُ الحرف .

---

(١) وضُبط بالرفع بخط الإمام ابن هشام ، وهو المشهور رواية .

. . . .

وإنَّما ثَبَتَتِ النونُ مع الناصب في قوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ أَن يَعۡفُونَ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ؛ لأنَّهُ ليس مِنْ هـٰذه الأمثلةِ ؛ لأنَّ الواوَ فيه لامُ الفعلِ ، والنونَ ضميرُ النِّسْوة ، والفعلَ مبنيٌّ ؛ مثلُ : ﴿ يَتَرَبَّصۡنَ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، ووزنُهُ : (يَفْعُلْنَ) ، بخلاف : (الرجالُ يعفونَ) ؛ . . . .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ كلّاً مِنَ الجزم والنصب هنا بحذف الحرف . . خلافُ الأصل ، لـٰكنَّ الجزمَ هنا به مُناسِبٌ لِمَا هو الأصلُ الأصيلُ في باب الجزم ؛ مِنْ حيثُ إنَّ كلّاً عدمُ شيءٍ ، بخلاف النصب هنا به ؛ فإنَّهُ غيرُ مناسب لِمَا هو الأصلُ الأصيلُ في باب النصب ، وهـٰذا يَدُلُّ علىٰ أنَّ النصبَ هنا به محمولٌ علىٰ غيره ، ووجهُ حَمْلِهِ على الجزم دونَ الرفع حيثُ لم يُنصَبْ بثبوت النون : أنَّ الجزمَ نظيرُ الجرِّ في الاختصاصِ ، وقد حُمِلَ النصبُ على الجرِّ في المُثنَّىٰ والجمع علىٰ حدِّهِ ، فناسَبَ حَمْلُهُ على الجزم في هـٰذه الأفعالِ الخمسة .

واعلَمْ : أنَّ الجزمَ الفرعيَّ ـ وهو الجزمُ بحذف الحرف مطلقاً ـ منه ما هو على الأصل في الجزم الفرعيِّ ، ومنه ما هو علىٰ خلاف الأصلِ فيه ؛ فما هو حذفُ حرفٍ هو إعرابٌ . . فهو على الأصل فيه ، وخلافُهُ علىٰ خلاف الأصلِ فيه ، فما هنا على الأصل فيه ، وما يأتي في الأفعال المُعتلَّة علىٰ خلافه ، واللهُ أعلمُ .

❁ قوله : (بخلاف : « الرجالُ يعفونَ ») ؛ أي : في الأمور الأربعةِ التي ذَكَرَها ، لـٰكنَّهُ لم يُصرِّحْ بكون الفعلِ في هـٰذا معرباً ؛ اكتفاءً بدَلالة قولِهِ : (ونونُهُ علامةُ الرفع) علىٰ أنَّهُ معربٌ .

فإنَّهُ مِنْ هـٰذه الأمثلة ؛ إذ واوُهُ ضميرُ الفاعل ، ونونُهُ علامةُ الرفع ، تُحذَفُ للجازم والناصب ؛ نحوُ : ﴿ وَأَن تَعۡفُوٓاْ أَقۡرَبُ لِلتَّقۡوَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] ، ووزنُهُ : (تَفْعُوا) ، وأصلُهُ : (تَعْفُوُوا) .

❁ قوله : (لِتَرُومِي) اللامُ : للجحود ، والفعلُ منصوبٌ بـ (أن) مضمرةً وجوباً بعدَها ؛ أي : والتقدير : (كقولك : لم تكوني مُرِيدةً لرَوْمٍ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (مَظْلِمَهْ) بفتح اللام على القياس ، . . . .

❁ قوله : (وأصلُهُ : « تَعْفُوُوا ») ؛ أي : بواوَينِ ، الأُولىٰ لامُ الكلمة ، والثانيةُ ضميرُ الجماعة ؛ استُثقلت الضمَّةُ على الأُولىٰ فحُذفت ، ثمَّ الأُولىٰ لالتقاء الساكنَينِ ، وخُصَّتْ بالحذف ؛ لكونها جزءَ كلمةٍ ، بخلاف الثانية ؛ فإنَّها كلمةٌ عُمْدةٌ .

❁ قوله : (مُرِيدةً لرَوْمٍ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (قابلةً لرَوْمٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ الرَّوْمَ هو الإرادةُ .

وقولُهُ : (على القياس) ؛ أي : لأنَّ (مَفْعَلاً) للحَدَث قياسُهُ الفتحُ إن كان مضارعُهُ مكسوراً ؛ كما هنا ، وقولُهُ : (فإن أُرِيدَ اسمُ المكان) ؛ أي : أو الزمانِ .

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام علىٰ ما يُعرَبُ مِنَ الأسماء بالنِّيابة.. شَرَعَ في ذِكْرِ ما يُعرَبُ مِنَ الأفعال بالنِّيابة ؛ وذلك الأمثلةُ الخمسة ؛ فأشار بقوله : (يفعلانِ) : إلىٰ كلِّ فعلٍ اشتملَ علىٰ ألفِ اثنَين ، سواءٌ كان في أوَّلِهِ الياءُ ؛ نحوُ : (يَضْربانِ) ، أو التاءُ ؛ نحوُ : (تَضْربانِ) ، وأشار بقوله : (و« تَدْعِينَ ») : إلىٰ كلِّ فعلٍ اتَّصل به ياءُ مُخاطَبةٍ ؛ نحوُ : (أنتِ تَضْرِبينَ) ، وأشار بقوله : (و« تَسْأَلُونَ ») : إلىٰ كلِّ فعلٍ اتَّصل به واوُ الجمعِ ؛ نحوُ : (أنتم تَضْرِبُونَ) ، سواءٌ كان في أوَّله التاءُ ؛ كما مُثِّلَ ، أو الياءُ ؛ نحوُ : (الزَّيدُونَ يَضْرِبُونَ) .

فهٰذه الأمثلةُ الخمسةُ ـ وهي (يفعلانِ) ، و(تفعلانِ) ، و(يفعلونَ) ، و(تفعلونَ) ، و(تفعلينَ) ـ . . تُرفَعُ بثبوت النون[1] ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفها ؛

والأكثرُ : الكسرُ[2] ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[3] ، والكسرُ غيرُ مَقِيسٍ إن أُرِيدَ المصدرُ ،

. . . .

---

(١) وقد تُحذَفُ هٰذه النونُ في حالة الرفع وجوباً فتُقدَّر ؛ كما في نحو : (هل تضربانِّ ؟) ، و(هل تَضْرِبُنَّ يا زيدون ؟) ، و(هل تَضْرِبِنَّ يا هندُ ؟) ، وجوازاً بكثرة في الفعل المتصل بنون الوقاية نحوُ : (تأمروني) ؛ بناءً علىٰ أنَّ المحذوفَ نونُ الرفع لا نونُ الوقاية ، وبقِلَّةٍ في غير ذلك ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « والذي نفسُ محمَّدٍ بيدِهِ ؛ لا تدخلوا الجنةَ حتىٰ تؤمنوا ، ولا تؤمنوا حتىٰ تَحَابُّوا » ، كذا في « التصريح » وغيره ، لٰكن قال الدَّمَامِينيُّ وشارح « الجامع » : إنَّهُ شاذٌّ ، وقال في « الهَمْع » : لا يُقاسُ عليه في الاختيار . انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٦٩) .

(٢) وضُبطت بالوجهين بخط الإمام ابن هشام .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٩) .

فنابتِ النونُ فيها عن الحركة التي هي الضمَّةُ ؛ نحوُ : (الزيدانِ يفعلانِ) ؛ فـ(يفعلانِ) : فعلٌ مضارعٌ مرفوع ، وعلامةُ رفعِهِ : ثبوتُ النون ، وتُنصَبُ وتُجزَمُ بحذفها ؛ نحوُ : (الزيدانِ لن يقوما ولم يَخرُجا) ؛ فعلامةُ النصبِ والجزمِ : سقوطُ النون مِنْ (يقوما) و(يَخرُجا) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ فَاتَّقُواْ النَّارَ ﴾ [البقرة : ٢٤] .

فإن أُرِيدَ اسمُ المكان كان مَقِيساً ، كما بُيِّنَ في محله[١] .

❁ قوله : (﴿ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَهُ بعضُهُم مِنْ تنازع الحرفَينِ ، وفيه : أنَّ الحرفَ لا يُحذَفُ معمولُهُ ؛ . . . .

❁ قوله : (وفيه : أنَّ الحرفَ لا يُحذَفُ معمولُهُ) فيه : أنَّهُ لا مانعَ مِنْ حذفه ، كما اعترف به هو بقوله : (فالأحسنُ : جَعْلُ « إنْ » عاملةً في محذوف) ، [وقد وَرَدَ حذفُ منصوب (عسىٰ) في قول الشاعر[٢] : [من مشطور الرجز]

يا أبتا علَّكَ أو عساكا]

وذكروا في باب التنازع أنَّ عِلَّةَ منعِهِ في الحروف ضعفُها ، وفَقْدُ شرطِ صحَّةِ الإضمارِ في المتنازعَينِ ؛ إذ الحروفُ لا يُضمَرُ فيها .

واعترضَهُ الصبَّانُ : بأنَّ المُرادَ بالإضمار في هٰذا الباب : ما يشملُ اعتبارَ الضميرِ ولو معَ حذفه ؛ كما في :(ما ضَرَبَتُ وضَرَبَني زيدٌ) ، وهٰذا يتأتَّىٰ في

---

(١) أي : في علم الصرف . انظر « شافية ابن الحاجب » (ص٦٧ـ٩٨) .

(٢) شطر بيت لرؤبة في « ديوانه » (ص١٨١) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٤ـ٣٧٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٨٢) ، وكون (عسىٰ) حرفاً في هٰذا الشاهد هو مذهبُ سيبويه ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٣٤ـ٣٣٨) .

فالأحسنُ : جَعْلُ (إنْ) عاملةً في محذوف ، و(لم) عاملةً في موجود ؛ أي : إنْ ثَبَتَ أنَّكُم لم تفعلوا فيما مضىٰ ؛ لأنَّ (إنْ) تَقتضِي الاستقبالَ ، و(لم) تَقتضِي المُضِيَّ ؛ فالمُضِيُّ في عدمِ الفعلِ ، والاستقبالُ في إثباتِ وجودِهِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ ﴾ [يوسف : ٢٦] ؛ فإنَّ القَدَّ سابقٌ علىٰ وقت المُحاكمة ، وإثباتَهُ بالأمارة مستقبلٌ ، هـٰذا ما ذَكَرَهُ الشيخُ ابن عَرَفَةَ في « تفسيره »[١] .

وقيل : (لم) عاملةٌ في مدخولها ، وهي مع مدخولها معمولةٌ لـ (إن) محلّاً . انتهىٰ ، نقله العلَّامةُ الشيخ يحيىٰ رحمه الله[٢] .

الحروف ؛ كما في : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل : ٢٠] . انتهىٰ[٣] .

فلو علَّل المُحشِّي منعَ التنازعِ هنا : بأنَّ (إنْ) طالبةٌ للفعل ، وهو لا يصلحُ للتعبير عنه بالضمير الذي يُحذف من الأوَّل إذا كان فضلةً وأُعمِلَ الثاني ، أو بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ (إنْ) طالبةٌ لـ (تفعلوا) ؛ لأنَّهُ مثبتٌ و(إنْ) طالبةٌ لفعلٍ منفيٍّ لا مثبتٍ ، فهو مطلوبٌ لـ (لم) فقط ، والمطلوبُ لـ (إنْ) إنَّما هو مجموعُ

---

(١) في هامش (أ) : (قوله : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ . . . ﴾ إلىٰ آخره ، توضيحُهُ : أنَّ « إنْ » شرطٌ ، والشرط لا يُعلَّقُ إلا على المستقبل ، وكونُ قميصِهِ قُدَّ هـٰذا ماضٍ ، فالجوابُ : أنَّ المُعلَّق عليه ليس هو قَدَّ القميصِ حتىٰ يَرِدَ ما قلتم ، بل المُعلَّقُ عليه هو إثباتُ قَدِّ القميص ، والإثباتُ بالأمارة مُستعمَلٌ . انتهىٰ) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٥٠) ، وانظر « تفسير ابن عرفة » (٢/ ٣٨٤ـ٣٨٥) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١٤٦) .

٤٦ـ وَسَمِّ مُعتلاً مِنَ الأسماءِ ما كـ (المُصْطفىٰ) . . . .

وجوابُ الشرطِ محذوفٌ ؛ أي : فاتركوا العِنادَ ، وعبَّر عنه باتِّقاء النار ؛ تخويفاً لهم(١) .

❁ قوله : (وسَمِّ مُعتلاً . . .) إلىٰ آخره : (مُعتلاً) : مفعولٌ ثانٍ لـ(سَمِّ) ، والأوَّلُ هو الموصولُ ، وأصلُ (مُعْتَلٍّ) : (مُعْتَلِل) بكسر اللام ؛ سُكِّنتِ اللامُ الأُولىٰ وأُدْغمت في الثانية .

والمُعتلُّ في عُرْف النُّحاة : ما آخِرُهُ حرفُ عِلَّةٍ ، وفي عُرْف أهلِ الصرف : ما فيه حرفُ عِلَّةٍ أوَّلاً أو وَسَطاً أو آخِراً ، والصحيحُ : هو ما عدا ذلك .

(لم تفعلوا) ، وإن كان الذي يتأثَّر بـ(إنْ) هو الفعلَ فقط ؛ بدليلِ : ﴿ إِلَّا تَفْعَلُوهُ ﴾ [الأنفال : ٧٣] ؛ فإنَّ المجزومَ بـ(إنْ) هو الفعلُ فقط ، فلا تنازعَ ؛ لاستقلالِ كلٍّ بمعمولٍ . . لَأَحسَنَ المَقالَ .

❁ قوله : (ما فيه حرفُ عِلَّةٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ما في أصوله ذلك ؛ فلا يُقالُ لـ(حَوْقَلَ) و(بَيْطَرَ) و(يَضْرِبُ) : مُعتلٌّ .

ثمَّ إنَّ صنيعَهُ يَقتضِي : أنَّ المُعتلَّ في عُرْفِ أهلِ الصرف لا يَصدُقُ بما فيه حرفا عِلَّةٍ ، ولا بما حروفُهُ كلُّها مُعتلَّةٌ .

والجوابُ : أنَّ قولَهُ : (أوَّلاً) صادقٌ بما إذا كان معه غيرُهُ أو لا ، وكذا

---

(١) انظر « تفسير الرازي » (٢/ ٣٥٢) ، و« اللباب في علوم الكتاب » (١/ ٤٤٢) .

. . . . و(المُرتَقِي مَكَارِمَا)

❀قوله : (والمُرتَقِي) بكسر القاف ، وقولُهُ : (مَكَارِمَا) جمعُ (مَكْرُمةٍ)

قولُهُ : (وسطاً) وقولُهُ : (آخِراً) .

ولك الجوابُ : بأنَّ (أو) في الموضعَينِ مُجوِّزةٌ للجمع ؛ فهي لمنع الخُلُوِّ فقط ؛ فبالنَّظَر في موضعَيِ العطفِ إلىٰ عدم الاجتماع . . تخرجُ صُوَرٌ ثلاثٌ لا تخفىٰ ، وإلى الاجتماع تخرجُ صورةٌ واحدة لا تخفىٰ أيضاً ، وبالنَّظَر في أوَّل موضعَيهِ إلىٰ عدم الاجتماع وفي الثاني إلى الاجتماع مع جَعْلِ العطفِ على الأوَّل . . تخرجُ صورتانِ ؛ إحداهما : وجودُ حرفِ عِلَّةٍ واحدٍ هو الأوَّلُ ، وقد تقدَّمت فدَعْها ولا تعدَّها ، والأُخرىٰ : وجودُ حرفَيْ عِلَّةٍ هما الأوَّلُ والآخِرُ ، ومع جَعْلِ العطف علىٰ ما يَلِيهِ حرفُ العطف . . تخرجُ صورتانِ ؛ إحداهُما : وجودُ حرفِ عِلَّةٍ واحدٍ هو الأوَّلُ ، وقد تقدَّمتْ فلا تعدَّها ، والأُخرىٰ : وجودُ حرفَيْ عِلَّةٍ هما الوسطُ والآخِرُ ، وبعكس ذلك النَّظَرِ تخرجُ صورتانِ ؛ إحداهُما : وجودُ حرفِ عِلَّةٍ واحدٍ هو الآخِرُ ، وقد تقدَّمت فدَعْها ، والأُخرىٰ : وجودُ حرفَيْ عِلَّةٍ هما الأوَّلُ والوسط ، فتتحصَّلُ سبعُ صُوَر ، وهي صُوَرُ المُعتلِّ .

لـٰكن لا يخفىٰ ما اشتملَ عليه هـٰذا الجوابُ مِنَ التعسُّف ، بل اعتبارُ العطفِ تارةً على الأوَّل ، وتارةً علىٰ ما يَلِيهِ حرفُ العطف في مسألةٍ واحدة في عاطفٍ واحد . . ممَّا لا ينبغي القولُ بجوازه ، فتدبَّرْ .

بضم الراء ؛ تُطلَقُ : على فعل الخير ، كما في « المصباح »[1] ، منصوبٌ على المفعوليّة بـ (المُرتَقِي) ، أو حالٌ منه على تقدير مضافٍ فيهما ، والتقديرُ على الأوَّل : (دَرَجَ مَكَارمَ) ، وعلى الثاني : (ذا مَكارِمَ) ، وقيل غيرُ ذلك .

وتقديرُ البيتِ : (وسَمِّ الذي استقرَّ كـ « المُصطفىٰ » و« المُرتقِي مَكارمَ » حالَ كونِه كائناً من الأسماء مُعتلّاً) ؛ ففيه تقديمُ المفعول الثاني على الأوَّل ، وتقديمُ الحال على صاحبها ، وكلاهما جائزٌ ، كما أفاده المُعرِبُ[2] .

---

* قوله : (دَرَجَ مَكَارمَ) حَمَلَ المكارمَ على أفعال الخير التي يُتوصَّلُ إليها بالأسباب ؛ ككثرة المال ، وحُبِّ الآخرة ، والزهدِ في الدنيا ؛ نظيرَ الرِّواقِ الذي يُصعَدُ إليه على الدَّرَج ، فقدَّر المضافَ المذكور ، ولو جعله نَفْسَ الدَّرَجِ المجازيَّةِ ـ لأنَّ المكارمَ التي هي أفعالُ الخير يُرتقىٰ فيها شيئاً فشيئاً ؛ كالدَّرَج الذي يَصعَدُ عليه الشخصُ شيئاً فشيئاً ـ . لم يَحتَجْ لتقديره .

* قوله : (وقيل غيرُ ذلك) ؛ ككونه تمييزاً مُحوَّلاً عن الفاعل ، أو منصوباً على الظرفيَّة المجازيَّة .

* قوله : (وتقديرُ البيتِ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ على ما قدَّمه ؛ مِنْ أنَّ الموصولَ مفعولٌ أوَّل لـ (سَمِّ) ، المبنيِّ على أنَّ (مِنَ الأسماء) بيانٌ للموصول مُقدَّمٌ عليه ، وذَهَبَ الرَّضِيُّ : إلىٰ أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ البيان على المُبيَّن ، فإن قُدِّمَ جُعِلَ بياناً لمحذوفٍ ؛ كـ (شيء) أو (لفظ) ، وجُعِلَ

---

(١) المصباح المنير (٢/٧٢٩) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٩) .

٤٧ـ فـالأوَّلُ الإعـرابُ فيـهِ قُـدِّرَا   جميعُهُ . . . .

* قوله : (جَمِيعُهُ) بالرفع : توكيدٌ للضمير المُستترِ في (قُدِّرَا) ، وبالجرِّ : توكيدٌ للضمير المجرور بـ(في)[1] ، ويجوزُ أنْ يكونَ فاعلاً بـ(قُدِّرَا) ؛ بجَعْله خالياً مِنْ ضميرٍ مسندٍ إليه .

وكلامُ الناظمِ كالصريح في تقدير الكسرة ، وهو مُقيَّدٌ بغيرِ ما لا ينصرفُ ،

المُتأخِّرُ بدلاً منه ؛ فعلىٰ هـٰذا : يكونُ المفعولُ الأوَّل محذوفاً هو المُبيَّنُ ، والتقديرُ : (لفظاً مِنَ الأسماء) ، ويكونُ الموصولُ بدلاً مِنْ ذلك المحذوف ، كما أفادَهُ بعضُ الأفاضل[2] .

* قوله : (للضمير المُستترِ) ، أو لـ(الإعرابُ)[3] .

* قوله : (فاعلاً) الأَوْلىٰ : (نائبَ فاعل) ، كما في كثير من النسخ[4] .

* قوله : (وكلامُ الناظمِ كالصريح . . .) إلىٰ آخره : إنَّما يكونُ كذلك لو قال : (الحركاتُ جميعُها تُقدَّر) ، وهو لم يقل ذلك ، بل قال : (الإعرابُ) ، وهو شاملٌ للجرِّ بالفتحة ، ولا يُتوهَّمُ جرُّ ما لا ينصرفُ بالكسرة ؛ لِمَا سبق له

(١) والمشهورُ روايةً : الرفع .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٨٦) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٢٦٦ـ٢٦٧) .

(٣) ولا يضرُّ الفصل بينهما بالخبر ؛ لأنَّهُ معمولٌ للمُؤكَّد ، لا أجنبيٌّ ؛ علىٰ حدِّ : ﴿وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ﴾ [الأحزاب : ٥١] . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٨٧) .

(٤) وجاء على الأولوية في (هـ) .

. . . . وهْوَ الذي قد قُصِرَا

أمَّا هو فتُقدَّرُ فيه الفتحةُ ، خلافاً لمَنْ قال بتقديرِ الكسرةِ فيه مُعلِّلاً بأنَّهُ لا ثِقَلَ مع التقدير .

* قوله : (وهْوَ الذي قد قُصِرَا) مِنَ القَصْر ؛ وهو الحبسُ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ محبوسٌ عن المَدِّ ؛ أي : الفَرْعِيِّ ، أو عن ظهور الإعراب .

مِنَ التنصيص على ذلك ؛ على أنَّهُ قد يُقالُ : إنَّ الكلامَ هنا مِنْ حيثُ مُجرَّدُ تقديرِ ما تَقدَّر مِنَ الإعراب على الوجه الذي تقرَّر ، [لا] ظهورُهُ[1] ، فلا يكونُ كلامُهُ كالصريح فيما ذكر ، حتى لو قال : (الحركاتُ جميعُها تُقدَّر) . . لكانتْ مُوزَّعةً حسْبَ ما عُلِمَ ممَّا مرَّ .

* قوله : (مُعلِّلاً بأنَّهُ لا ثِقَلَ مع التقدير) تعليلُهُ يُلائِمُ أنَّ الصرفَ هو الجرُّ بالكسرة ، وأنَّها امتنعتْ لثِقَلها مع ثِقَل ما أَشْبَهَ الفعلَ .

* قوله : (أي : الفَرْعِيِّ) ؛ أي : فلا يُنافي أنَّهُ ممدودٌ مدّاً أصليّاً ، والمدُّ الأصليُّ : هو الطبيعيُّ ؛ نحوُ : (الفتى) و(الهدى) ، والمدُّ الفرعيُّ : هو المُنفصِلُ ؛ نحوُ : ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ﴾ [البقرة : ١٠٤] ، والمُتَّصِلُ ؛ نحوُ : (سماء) و(صحراء) .

ومعنى كونِهِ فرعيّاً : أنَّهُ زائدٌ على الطبيعيِّ ؛ إذ لا بدَّ مِنْ زيادته على حركتَيْنِ في المُتَّصِل ، أو قَبُولِهِ للزيادة عليهما في المنفصل ، بخلاف

(١) في (ط) : (أو ظهوره) .

٤٨ـ والثـانِ منقـوصٌ ونصبُـهُ ظَهَـرْ ورَفْعُـهُ يُنْـوىٰ . . . .

❁ قوله : (والثانِ منقوصٌ) قال الراعي : (فيه تورية ؛ مِنْ جهةِ أنَّ لفظَ « الثانِ » منقوصٌ أيضاً) ، وسُمِّيَ بذلك ؛ لحذف لامِهِ للتنوين ، أو لأنَّهُ نَقَصَ منه ظهورُ بعض الحركات .

❁ قوله : (ورَفْعُهُ يُنوىٰ) عبَّر أوَّلاً بـ (قُدِّرَ) وثانياً بـ (يُنوىٰ) ؛ تفنُّناً .

قال الغَزِّيُّ : (واعتُرِضَ : بأنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ قوله : « ورفعُهُ يُنوىٰ » ؛ أي : معَ مفهوم قوله : « ظَهَرَ » .

وأُجِيبَ : بأنَّ الناظمَ قَصَدَ الرَّدَّ علىٰ مَنْ قال : لا حاجةَ لتقدير حركة الرفع

الطبيعيِّ ؛ فإنَّهُ لا يزيدُ عليهما ، كما لا ينقصُ عنهما .

❁ قوله : (تفنُّناً) ؛ أي : على المشهور ؛ مِنْ عدم الفرق بينَ المُقدَّر والمَنْويِّ ، وقيل : المُقدَّرُ خاصٌّ بالألف المنقلبة ، والمَنْويُّ خاصٌّ بالياء والألف الأصليّة ، ولا مانعَ مِنْ حَمْلِ كلام المُصنِّفِ علىٰ هـٰذا القول . انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❁ قوله : (لا حاجةَ إلىٰ قوله : « ورفعُهُ يُنوىٰ ») ؛ أي : ولا إلىٰ قوله : (كذا أيضاً يُجَرْ) ؛ أخذاً مِنَ الجواب ، ولو زاد لفظ (إلىٰ آخره) . . لكان أَنْسَبَ .

❁ قوله : (لا حاجةَ لتقدير حركة الرفع . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ العِلَّةَ

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٤٢) .

. . . . كذا أيضاً يُجَرّ

والجرِّ في نحو « قاضٍ » ؛ لإمكان إظهارِها ؛ كما جاء في الضَّرورةِ ، فهي في حُكْمِ الموجود ؛ فكما لا يُقدَّرُ الموجودُ لا يُقدَّرُ ما في حُكْمه) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (كذا أيضاً يُجَرْ) ؛ أي : بكسرِ مَنْويٍّ ، أو ما ناب عنه ؛

في عدم ظهورِها هي الثِّقَلُ لا التعذُّرُ ؛ حتىٰ يتَّجِهُ قولُهُ : (لا حاجةَ لتقديرها ؛ لإمكان إظهارها) ، ويُرتَّبُ عليه : أنَّها في حُكْم الموجودِ .

❀ قوله : (كما جاء في الضَّرورةِ) ؛ أي : كقوله في الرفع[2] : [من الطويل]

لعَمْرُكَ ما تدري متىٰ أنتَ جائِيٌ ... ولٰكنَّ أقصىٰ مُدَّةِ العُمْرِ عاجلُ

وفي الجرِّ[3] : [من الطويل]

فيوماً يُوافِينَ الهوىٰ غيرَ ماضِيٍ ... ويوماً ترىٰ منهُنَّ غُولاً تَغَوَّلُ

❀ قوله : (أو ما ناب عنه . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ الكسرَ هو

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ٢٠) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الشارح في « المساعد » (٤/ ٢١٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٤٤) .

(٣) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٣٦٦) ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل ، وفيه : (غيرَ ما صِباً) بدل (غيرَ ماضِيٍ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٣١٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٤٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٢٩) ، « وشرح الأشموني » (١/ ٤٤) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٥٦ـ٥٧) ، و« المقاصد النحوية » (١/ ٢٥٢ـ٢٥٤) .

شَرَعَ في ذِكْرِ إعراب المُعتَلِّ مِنَ الأسماء والأفعال ؛ فذَكَرَ أنَّ ما كانَ مثلَ (المُصْطفىٰ) و(المُرتَقِي) يُسمَّىٰ مُعتلّاً ، وأشار بـ (المُصْطفىٰ) : إلىٰ ما في آخرِهِ ألفٌ لازمةٌ قبلَها فتحةٌ ؛ مثلُ : (عَصاً) و(رَحىً)، وأشار بـ (المُرتَقِي) : إلىٰ ما في آخره ياءٌ مكسورٌ ما قبلَها ؛ نحوُ : (القاضِي) و(الدَّاعِي) .

ثمَّ أشارَ : إلىٰ أنَّ ما في آخِرِهِ ألفٌ مفتوحٌ ما قبلَها . . يُقدَّرُ فيه جميعُ حركاتِ الإعرابِ ؛ الرفعِ والنصبِ والجرِّ ، وأنَّهُ يُسمَّى المقصورَ ؛ فالمقصورُ : هو الاسمُ المُعرَبُ الذي في آخِره ألفٌ لازمةٌ ؛ فخَرَجَ بـ (الاسم) : الفعلُ ؛ . . . .

كالفتحة في نحوِ (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) .

* قوله : (الذي في آخِره ألفٌ) ؛ أي : ليِّنةٌ ؛ فخَرَجَ : المهموزةُ ؛ نحوُ : (الخطأ) .

* قوله : (فخَرَجَ بـ « الاسم » : الفعلُ) أَخْرَجَ به وإن كان جنساً في

الكسرةُ وما ناب [عنها] كما مرَّ[1] ، وإنَّما لم تظهر الفتحةُ في نحو (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ؛ لأنَّها ثقيلةٌ بسبب نيابتِها عن ثقيل ؛ وهو الكسرةُ ، فعُوملت مُعاملتَها ، والظاهرُ : أنَّهُ يأتي هنا خلافُ القائلِ بتقدير الكسرة في نحو (موسىٰ) ؛ لجريان عِلَّتِهِ .

* قوله : (أي : ليِّنةٌ) اكتفى الشارحُ بكون الألف عندَ الإطلاقِ تنصرفُ إلى اللَّيِّنةِ ، لكنَّ فيه : أنَّ المطلوبَ في التعاريف الإيضاحُ ، وتوهُّمُ شمولِ الألفِ للمهموزة قائمٌ .

---

(١) في (ط) : (عنه) بدل (عنها) ، وانظر (١/ ٣٦١) .

نحوُ : (يرضىٰ) ، وبـ (المُعرَب) : المبنيُّ ؛ نحوُ : (إذا) ، وبقولنا : (ألفٌ) : ما آخِرُهُ ياءٌ ؛ وهو المنقوصُ ؛ نحوُ : (القاضِي) ، كما سيأتي[1] ، ونحوُ : (ظَبْيٍ)[2] ، وبـ (لازمةٌ) : المُثنَّىٰ في حالة الرفع ؛ نحوُ : (الزيدان) ؛ فإنَّ ألفَهُ لا تلزمُهُ ؛ إذ تُقلَبُ ياءً في حالتَيِ الجرِّ والنصب[3] ؛ نحوُ : (رأيتُ الزيدَينِ) .

وأشار بقوله : (والثانِ منقوصٌ) : إلى (المُرتَقِي) ؛ فالمنقوصُ : هو الاسمُ المُعرَبُ الذي آخِرُهُ ياءٌ لازمةٌ قبلَها كسرةٌ ؛ نحوُ : (المُرتَقِي) ؛ فاحتَرَزَ بالاسم : عن الفعل ؛ نحوُ : (يَرمِي) ، و(بالمُعرَب) : عن المبنيِّ ؛ نحوُ : (الذي) ، وبقولنا : (قبلَها كسرةٌ) : مِنَ التي قبلَها سكونٌ ؛ نحوُ : (ظَبْي)

التعريف ؛ لأنَّ بينَهُ وبين فَصْلِهِ عموماً وخصوصاً وجهيّاً ؛ إذ الاسمُ يكونُ معرباً ومبنيّاً ، والمعربُ يكونُ اسماً وفعلاً ، ولم يُخرِجِ الأُشْمُونيُّ به شيئاً ؛ نَظَراً لكونه جنساً في التعريف[4] .

❀ قوله : (لأنَّ بينَهُ وبين فَصْلِهِ . . .) إلىٰ آخره : قد تقدَّم لك بيانُهُ[5] ، فتذكَّرْ .

---

(١) أي : بعد أسطر .

(٢) قوله : (ونحوُ : « ظَبْي ») زيادة من (و) ، وهو معطوف على (المنقوصُ) .

(٣) قوله : (ياءً) منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (تُقلَب) ؛ لأنَّهُ بمعنى التصيير ، وقيل : حالٌ مِنَ المُستكِنِّ في (تُقلَب) ، وقيل : مفعول به علىٰ نزع الخافض ؛ أي : إلىٰ ياء . انظر « إعراب الكافية » (ص٤١٥) ، وستمرُّ هـٰذه العبارة كثيراً ، فكن علىٰ دراية بإعرابها ؛ إذ لن أُنبِّهَ عليه .

(٤) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٤٣ـ٤٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٧٢) .

(٥) انظر (١/ ٢٣٦) .

و(رَمْي) ؛ فهـٰذا معتلٌّ جارٍ مَجْرى الصحيح ؛ في رفعه بالضمَّة ، ونصبِهِ بالفتحة ، وجرِّهِ بالكسرة .

وحكمُ هـٰذا المنقوصِ : أنَّهُ يظهرُ فيه النصبُ[١] ؛ نحوُ : (رأيتُ القاضيَ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ يَـٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحقاف : ٣١] ، ويُقدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ ؛ لثِقَلِهما على الياء ؛ نحوُ : (جاء القاضِي) ، و(مررتُ بالقاضِي) ؛ فعلامةُ الرفع : ضمَّةٌ مُقدَّرة على الياء ، وعلامةُ الجرِّ : كسرةٌ مُقدَّرة على الياء .

❁ قوله : (في رفعه بالضمَّة) في : للسببيَّة[٢] .

---

(١) أي : ما لم يكن الجزءُ الأوَّلُ مِنْ مُركَّب مزجي ؛ كالمتضايفَينِ ؛ كـ(رأيتُ معديْ كرب) ، و(نزلتُ قاليْ قَلَا) ؛ فتُسكَّنُ الياء بلا خلاف ، أو مُنِعَ مِنَ الصرف ؛ نحوُ : (تفرَّقوا أياديْ سَبَا) بسكون الياء ، وهو حال ؛ لجعلهما كالاسم الواحد ، لـٰكن نُقِلَ عن بعضهم جوازُ الفتح أيضاً ، ومَنْ قدَّر (قلا) و(سبا) اسماً للبقعة . . مَنَعَهُ من الصرف ، ومن قدَّره اسماً للموضع أو المكان . . صَرَفَهُ .

ومِنَ العرب مَنْ يُسكِّنُ ياء المنقوص مطلقاً ؛ كقوله : (من الطويل)

ولـــو أنَّ واشٍ بـــاليمـــامـــةِ دارُهُ ... وداري بأعْلىٰ حَضْرَمَوتَ اهتدىٰ لِيَا

فسكَّن ياء (واشٍ) وحذفها للتنوين ، قال المُبرِّدُ : وهو مِنْ أحسن ضرورات الشعر ؛ لأنَّهُ حملُ النصب على الرفع والجر ، والأصحُّ : جوازُهُ في السَّعَة ؛ لقراءة جعفرٍ الصادق : (مِنْ أوسط ما تطعمون أهالِيْكم) بسكون الياء وألف بعد الهاء . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٠٩ـ ٢١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ١٧٤ ، ٣/ ٣٦٨) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٨٨) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (الفاء) بدل (في) ، ويحتمل علىٰ بُعْد : أنَّها محرفة عن (الباء) ، والله تعالىٰ أعلم .

وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ : أنَّ الاسمَ لا يكونُ في آخِرِهِ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ .

نعم ؛ إن كان مبنيّاً وُجِدَ ذلك فيه ؛ نحوُ : (هُوَ) ، ولم يُوجَدْ ذلك في المُعرَب إلا في الأسماء السِّتَّةِ في حالة الرفع ؛ نحوُ : (جاء أَبُوهُ) ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ في موضعَينِ آخَرَينِ ؛ أحدُهُما : ما سُمِّيَ به مِنَ الفعل ؛ نحوُ : (يَدعُو) و(يَغزُو) ، والثاني: ما كان أعجميّاً؛ نحوُ: (سَمَنْدُو) و(قَمَنْدُو)(١) .

---

* قوله : (وعُلِمَ ممَّا ذُكِرَ. . .) إلىٰ آخره : وجهُ علمِهِ منه : أنَّ المُعتلَّ ما آخِرُهُ حرفُ عِلَّة ، وقد قيَّدَهُ بكونه ألفاً لازمةً أو ياءً قبلَها كسرةٌ ، ويُقابِلُهُ الصحيحُ ، فلو وُجِدَ اسمٌ آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ. . لَأَدْخلوه في المُعتلِّ ، فسكوتُهُم عنه دليلٌ علىٰ عدم وجودِهِ في الأسماء المعربةِ أصالةً ، تأمَّلْ .

* قوله : (ولم يُوجَدْ ذلك في المُعرَب) قال العلَّامةُ الأُجْهُوريُّ في بعض تعاليقه : (ليس في الأسماء المُعرَبَةِ ما حرفُ إعرابِهِ واوٌ لازمةٌ قبلَها ضمَّةٌ ، واحتَرَزْنا بقولنا : « لازمةٌ » : عن الأسماء السِّتَّةِ في حالة الرفع ، فلو كان الاسمُ منقولاً مِنَ الفعل ؛ كـ« يغزو » ، أو مِنْ كلام العجم ؛ كـ« سَمَنْدُو » اسم بلدة. . فذهب البَصْريُّونَ إلىٰ قَلْب واوِهِ ياءً ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ إقرارُهُ ، قاله الغُنَيميُّ) انتهىٰ ، وفي « القاموس » : (سَمَنْدُو : قلعةٌ بالرُّوم)(٢) .

---

(١) ومثل ذلك : (أرسطُو) و(طُوكيُو) ، وقَمَنْدُو : اسم طائر ، وسَمَنْدُو : قلعة بالروم ، كما في « الحاشية » ، وانظر « تمهيد القواعد » (١٠/ ٥٠٨٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢١٦) .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٣٠٠) ، وقال في « التاج » (٨/ ٢١٥) : (وهي المعروفة الآن بـ« بلغراد » ، كذا رأيته في بعض المجاميع) ، وانظر « معجم البلدان » (٣/ ٢٥٣) .

٤٩ـ وأيُّ فعــلٍ آخِــرٌ منــهُ أَلِــفْ   أو واوٌ اَوْ يــاءٌ فمُعتــلاً عُــرِفْ

❀ قوله : (وأيُّ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : (أيُّ) : شرطٌ مبتدأٌ مضافٌ لقوله : (فعلٍ) ، و(كان) بعدَهُ مُقدَّرةٌ ، يحتملُ : أنْ تكونَ شأنيَّةً ، وهل هي ناقصةٌ ، أو تامَّةٌ لكون الخبر تفسيراً للاسم فكأنَّهُ هو ، أو واسطةٌ ؟ أقوالٌ ثلاثةٌ ذكرها الشيخُ يحيىٰ[١] ، وعلى الثاني جرى المَكُوديُّ والأُشْمُونيُّ[٢] ؛ حيثُ جَعَلَا قولَهُ : (آخِرٌ منهُ أَلِفْ) جملةً مِنْ مبتدأ وخبرٍ مُفسِّرةً للضمير المستتر

❀ قوله : (و« كان » بعدَهُ مُقدَّرةٌ) جوابٌ عمَّا يُقالُ : أداةُ الشرط لا تدخلُ على الجملة الاسميَّة ، لٰكنَّ فيه : أنَّهُ مخالفٌ لِمَا أصَّلوه ؛ مِنْ أنَّهُ لا يُحذَفُ الفعلُ بعدَ شيء مِنْ أدوات الشرط ـ غيرَ (إنْ) و(لو) ـ إلا إذا كان مُفسَّراً بفعلٍ بعده ، إلا أنْ يكونَ ذلك في غير الضرورة .

❀ قوله : (وعلى الثاني جرى المَكُوديُّ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ المُناسِبَ : (وعلى الأوَّل جرى المَكُوديُّ . . .) إلىٰ آخره ، كما يُعلَمُ بالوقوف على « الأُشْمُونيِّ » ، ونُقِلَ عن المُحشِّي أنَّ قولَهُ : (ومحلُّها النصبُ خبر « كان » . . .) إلىٰ آخره ليس مِنْ تمامِ ما قبلَهُ ، بل هو كلامٌ مستأنفٌ ؛ أي : ومحلُّها النصبُ إن كانت ناقصةً ؛ إذ حيثُ كانتْ تامَّةً لا يكونُ لها خبرٌ . انتهىٰ .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٥٧) .

(٢) قوله : (المَكودي) ضبطه في « التاج » (٩/ ١٨٨) نقلاً عن شيخه الفاسي بضم الكاف المُخفَّفة ، والسخاوي في « الضوء اللامع » (١١/ ٢٢٨) بضم الكاف المُشدَّدة ، وهي نسبة إلىٰ (مكود) قبيلة من البربر .

أشار : إلىٰ أنَّ المُعتلَّ مِنَ الأفعال : هو ما كان في آخِرِهِ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ ؛ نحوُ : (يَغزُو) ، أو ياءٌ قبلَها كسرةٌ ؛ نحوُ : (يَرمِي) ، أو ألفٌ قبلَها فتحةٌ ؛ نحوُ : (يَخشَىٰ) .

فيها ، ومحلُّها النصبُ خبر (كان) ؛ لأنَّها عمدةٌ[(١)] ، وأمَّا قولُهُم : (إنَّ الجملةَ المُفسِّرةَ لا محلَّ لها من الإعراب) . . فهي الواقعةُ فضلةً .

قال العلَّامةُ الشيخُ يحيىٰ : (والمُرجِّحُ لتقدير « كان » : أنَّ الكَوْنَ والثبوتَ أقربُ إلى الفهم ؛ ولذلك كان مُتعلَّقُ الظرفِ المُستقَرِّ كوناً عاماً)[(٢)] .

وقولُهُ : (أو واوٌ أوْ ياءٌ) معطوفانِ علىٰ (أَلِفٌ) .

وهـٰذا كلُّهُ يُفِيدُ : أنَّهُ على التمام أو القولِ بالواسطة . . تكونُ الجملةُ ليس لها محلُّ نصبٍ على الخبريَّة ، بل إمَّا لا محلَّ لها من الإعراب ، أو محلُّها رفعٌ تبعاً لمُفسِّرها .

والأظهرُ عندي : أنَّهُ لا حاجةَ لهـٰذا كلِّهِ ، بل مُحصَّلُ كلامِ الشيخ يحيىٰ : أنَّ (كان) الشأنيَّةَ اسمُها في محلِّ رفعٍ وخبرُها في محلِّ نصب اتِّفاقاً ، لـٰكن هل تُسمَّىٰ ناقصةً ؛ نَظَراً لكونها افتقرتْ لاسمٍ وخبر ، أو تامَّةً ؛ نَظَراً لكون الخبرِ هو عينَ الاسم ، فكأنَّها لم تفتقر إلا لشيءٍ ؛ وهـٰذا علامةُ التمام ، أو واسطةً ؛ لكونها افتقرتْ لشيئَينِ وإن كان أحدُهُما عينَ الآخر ؟

فبالنَّظَر لافتقارها لشيئَينِ . . لم تكن تامَّةً ، وبالنَّظَر لكون أحدِهِما عينَ

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٢٠) ، شرح الأشموني (١/ ٤٥) .

(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ١٥٧) ، وقوله : (المُستقَر) هو بصيغة اسم المفعول ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٢/ ٢٥٨) .

ويحتملُ : أنْ تكونَ ناقصةً غيرَ شأنيَّة ؛ فـ (آخِرٌ) اسمُها ، و(أَلِفْ) خبرُها ، ووَقَفَ عليه بحذف الألف على لغة ربيعةَ .

و(عُرِفْ) : جوابُ الشرط ، والفاء : رابطةٌ لجواب الشرط ، قال الشيخ يحيىٰ : (والأَوْلىٰ : جَعْلُ « مُعتلّاً » مفعولاً به ، و« عُرِفْ » عِلْميَّةٌ ؛ لأنَّ القصدَ عِلْمُ كونِهِ مُعتلّاً ، لا معرفةُ ذاتِهِ مُقيَّدةً به)[1] .

الآخر . . لم تكن ناقصة ، ويَدُلُّ لكون التامَّةِ لها خبرٌ : قولُهُ : (أو تامَّةٌ لكون الخبر . . .) إلىٰ آخره ، تأمَّلْ .

* قوله : (فـ « آخِرٌ » اسمُها ، و« أَلِفْ » خبرُها) ، وعلىٰ هٰذا : فقولُهُ : (أو واوٌ اَوْ ياءٌ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : أو هو واوٌ أو ياء ؛ فلا إشكالَ في رفعه ، والجملةُ معطوفةٌ علىٰ (ألف) الواقعِ خبراً ، لا علىٰ جملة الشرط ؛ إذ لا تَصلُحُ شرطاً حتىٰ تعطف عليها .

وهٰذا علىٰ أنَّ الروايةَ بالرفع كما هو المحفوظُ ، ويحتملُ ـ كما قاله السيِّدُ الحَفْنيُّ ـ[2] : أنَّ الروايةَ بالنصب عطفاً علىٰ (ألف) ، ولا يُنافِيهِ رسمُ (واو) بدون ألف ؛ لأنَّ رسمَ ربيعةَ كوقفها .

* قوله : (والأَوْلىٰ : جَعْلُ « مُعتلّاً » مفعولاً به . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا حالاً مِنَ الضمير المُستتِرِ في (عُرِفْ) مُقدَّمةً علىٰ عاملها ؛ بناءً علىٰ عدم جَعْلِ (عُرِفْ) عِلْميَّةً ، كما هو المُتبادرُ .

---

(١) حاشية الشاوي (ق/١٥٨) ، وقوله : (مفعولاً به) ؛ أي : ثانياً ، كما هو معلوم .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٧٦) .

٥٠ـ فالألفَ ٱنْوِ فيهِ غيرَ الجَزْمِ وأَبْدِ نصبَ ما كـ (يَدعُو) (يَرمِي)

٥١ـ والرفعَ فيهما ٱنْوِ وٱحْذِفْ جازِمَا . . . .

وخبرُ المبتدأ : جملةُ الشرط ، وقيل : هي وجملةُ الجوابِ معاً ، وقيل : جملةُ الجوابِ فقط .

والمعنىٰ : أيُّ فعلٍ كان آخرُهُ حرفاً مِنَ الأحرف المذكورة . . فإنَّهُ يُسمَّىٰ معتلاً .

❁ قوله : (فالألفَ ٱنْوِ . . .) إلىٰ آخره : (الألفَ) : منصوبٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ الفعلُ بعدَهُ ، تقديرُهُ : (اذكُرِ الألفَ) ، ولا يُقدَّرُ (انوِ) ؛ لأنَّ (الألفَ) مَنْويٌّ فيه ، وليس هو المَنْويَّ .

❁ قوله : (وأَبْدِ) بقطع الهمزة ؛ أي : أَظْهِرْ .

❁ قوله : (والرفعَ فيهما ٱنْوِ . . .) إلىٰ آخره : (الرفعَ) : منصوبٌ بالمفعوليّة لـ (انوِ) ، و(فيهما) : مُتعلِّقٌ به ، و(ٱحْذِفْ) : عطفٌ على (انوِ) ، وفي كلٍّ ضميرٌ هو فاعلُهُ ، و(جازِماً) : حالٌ مِنْ فاعلِ (احذف) ، و(ثلاثَهُنَّ) : مفعولٌ به ، والضميرُ في (ثلاثَهُنَّ) لأحرف العِلَّة ، ومعمولُ

❁ قوله : (والمعنىٰ : أيُّ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّهُ حلُّ معنىً لا حلُّ إعراب ؛ فلا يُقالُ : مُقتضىٰ حلِّهِ : أنَّ (كان) غيرُ شأنيةٍ ، وأنَّ (مُعتلّاً) مفعولُ (عُرِفْ) بمعنىٰ (سُمِّيَ) .

❁ قوله : (و« ثلاثَهُنَّ » : مفعولٌ به) ؛ أي : لـ (احذفْ) .

. . . . ثـلاثُهُـنَّ تَقْـضِ حُكْمـاً لازِمَـا

ذَكَرَ في هـٰذَينِ البيتَينِ كيفيةَ الإعراب في الفعل المُعتلِّ ؛ فذَكَرَ أنَّ الألفَ يُقدَّرُ فيها غيرُ الجزم ؛ وهو الرفعُ والنصبُ ؛ نحوُ : (زيدٌ يَخشَىٰ) ؛ فـ(يَخشَىٰ) : مرفوعٌ ، وعلامةُ الرفعِ : ضمَّةٌ مُقدَّرةٌ على الألف ، و(لن يَخشَىٰ) ؛ فـ(يَخشَىٰ) : منصوبٌ ، وعلامةُ النصبِ : فتحةٌ مُقدَّرة على الألف ، وأمَّا الجزمُ : فيظهرُ ؛ لأنَّهُ يُحذَفُ له الحرفُ الآخِرُ ؛ نحوُ : (لم يَخشَ) .

الحال محذوفٌ ؛ وهو (الأفعال الثلاثة) ، والتقديرُ : (احْذِفْ أحرفَ العِلَّةِ ثلاثَهنَّ حالَ كونك جازماً الأفعالَ الثلاثةَ المذكورةَ) .

ويحتملُ : أنْ يكونَ (ثلاثَهُنَّ) معمولاً للحال ، والضميرُ للأفعال ، ومعمولُ الفعل محذوفٌ ؛ وهو الأحرفُ الثلاثة ، والتقدير : (احذفْ أحرفَ العِلَّةِ ثلاثَهنَّ حالَ كونك جازماً الأفعالَ ثلاثَهُنَّ) .

و(تَقْضِ) : مجزومٌ جوابُ (احذِفْ) ، و(حُكْماً) : مفعولٌ به إن كان (تَقْضِ) بمعنىٰ (تُؤَدِّ) ، ومفعولٌ مطلقٌ إن كان بمعنىٰ (تَحكُم) .

❋ قوله رحمه الله : (ثلاثَهُنَّ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : أحرفَ العِلَّةِ الثلاثةَ ، أو الأفعالَ الثلاثة[1] ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّهُ مِنَ الإضافة التي للبيان ، ويحتملُ : أنَّهُ حالٌ معنىً .

❋ قوله : (إن كان « تَقْضِ » بمعنىٰ « تُؤَدِّ ») ، والحُكْمُ علىٰ هـٰذا بمعنى المحكوم به .

---

(١) وهـٰذا التقدير بناء علىٰ أنَّ (ثلاثَهُنَّ) معمولٌ لـ(جازماً) .

وأشار بقوله : (**وأَبْدِ نصبَ ما كـ « يَدعُو » « يَرمِي »**) : إلىٰ أنَّ النصبَ يظهرُ فيما آخِرُهُ واوٌ أو ياءٌ ؛ نحوُ : (لن يَدعُوَ) ، و(لن يَرمِيَ)[1] .

وأشار بقوله : (**والرفعَ فيهما انْوِ**) : إلىٰ أنَّ الرفعَ يُقدَّرُ في الواو والياء ؛ نحوُ : (يَدعُو) و(يَرمِي) ؛ فعلامةُ الرفعِ : ضمَّةٌ مُقدَّرة على الواو والياء .

وأشار بقوله : (**واحْذِفْ جازماً ثلاثَهُنَّ**) : إلىٰ أنَّ الثلاثَ ـ وهي الألفُ والواوُ والياءُ ـ تُحذَفُ في الجزم ؛ نحوُ : (لم يَخشَ) ، و(لم يَغزُ) ،

❁ قوله : (**تُحذَفُ في الجزم**) ظاهرُهُ كـ « النظم » : أنَّ حرفَ العِلَّة حُذِفَ

❁ قوله : (**ظاهرُهُ كـ « النظم »** . . .) إلىٰ آخره : فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ كلامَ الشارحِ كـ « النَّظْم » محتملٌ للمذهب الثاني ؛ وذلك أنَّ قولَ الشارحِ : (تُحذَفُ في الجزم) معناه : في حالة الجزم ، مع احتمالِ أنَّ الحذفَ عندَ الجازم لا به ، وقولَ الناظم : (واحْذِفْ جازماً ثلاثَهُنَّ) يحتملُ أنَّ معناه : احْذِفْ جازماً ثلاثَهُنَّ عندَ الجازم لا به ، ولا يُنافيه قولُهُ : (فالألفَ انْوِ فيه غيرَ الجزم) ؛ لأنَّ المُرادَ : أبْقِ الألفَ وانْوِ فيها ـ أي في الألف الباقية ـ غيرَ الجزم ، وأمَّا الجزمُ فحُكْمُهُ ما يأتي مِنَ الحذف عنده ؛ أي : مع النيَّة في الألف المحذوفة ، لـٰكن يُبعِدُ هـٰذا الاحتمالَ : أنَّ الكلامَ في أبواب النيابة .

---

(١) وقد وَرَدَ في الضرورة تقديرُ نصب الواو والياء ؛ كقول عامر بن الطُّفيل : (من الطويل)

فما سوَّدَتْني عامرٌ عن وِراثةٍ   أبى اللهُ أنْ أسمُوْ بأمٍّ ولا أبِ

وقولِ حُنْدُجٍ المُرِّي : (من البسيط)

ما أَقْدَرَ اللهَ أن يُدْنِيْ علىٰ شَحَطٍ   مَنْ دارُهُ الحَزْنُ ممَّنْ دارُهُ صُولُ

انظر « توضيح المقاصد » (١/٣٥٣) ، و« شرح الأشموني » (١/٤٥) .

و(لم يَرمِ) ؛ فعلامةُ الجزمِ : حذفُ الألفِ والواوِ والياء[1] .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ : أنَّ الرفعَ يُقدَّرُ في الألف والواوِ والياء ، وأنَّ الجزمَ يظهرُ

بالجازم ، قال المُرَاديُّ : (والتحقيقُ : أنَّ الحذفَ عندَهُ لا به)[2] ؛ أي : لأنَّ المحذوفَ به إنَّما هو الضمَّةُ المقدَّرةُ ؛ وإنَّما حُذِفَ الحرفُ استتباعاً ومناسبةً .

ومحلُّ كونِ حرفِ العِلَّةِ يُحذَفُ للجازم : إذا كان أصليّاً ، فإن كان بدلاً مِنْ همزةٍ ؛ كـ(يقرا) و(يُقرِي) و(يَوضُو) : فإن كان الإبدالُ بعدَ دخولِ الجازمِ . . فهو قياسيٌّ[3] ، ويمتنعُ حينئذٍ الحذفُ لاستيفاء الجازمِ

❀ قوله : (فهو قياسيٌّ) ؛ أي : لسكون الهمزة .

---

(١) وقد ثبت حرفُ العِلَّة مع الجازم في قول عبد يغوث بن وقَّاص الحارثي : (من الطويل)

وتضحكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَميَّةٌ كأنْ لم تَرَىٰ قَبْلي أسيراً يَمَانيَا

وقولِ قيس بن زهير العَبْسي : (من الوافر)

أَلَمْ يَأتِيكَ والأنباءُ تَنْمي بما لاقتْ لَبُونُ بني زيادِ

وقولِ الشاعر : (من البسيط)

هَجَوْتَ زَبَّانَ ثمَّ جئتَ مُعتذِراً مِنْ هَجْوِ زَبَّانَ لم تَهجُو ولم تَدَعِ

فقيل : إنَّهُ ضرورة ، وقيل : بل حُذف حرف العِلَّة ، ثم أُشبعت الفتحة في (تَرَ) فنشأتْ ألفٌ ، والكسرةُ في (يأتِك) فنشأت ياءٌ ، والضمةُ في (تَهجُ) فنشأت واو . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٥٥ ـ ٥٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٥١ ـ ٣٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٦) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٢٩٥) .

(٢) توضيح المقاصد (١/ ٣٥٠) .

(٣) لكون الهمزة ساكنةً ؛ لحذف حركتها بالجازم ، وإبدالُ الهمزِ الساكنِ مِنْ جنس حركةِ ما قبلَهُ . . قياسيٌّ . « تصريح » (١/ ٨٨) .

في الثلاثةِ بحَذْفها ، وأنَّ النصبَ يظهرُ في الياء والواو ، ويُقدَّرُ في الألف .

مُقتضاه[1] ، وإن كان قبلَه .. فهو إبدالٌ شاذٌّ ، ويجوزُ مع الجازمِ الإثباتُ والحذفُ له ؛ بناءً على الاعتداد بالعارض وعدمِهِ[2] ، وهو الأكثرُ[3] .

---

* قوله : (فهو إبدالٌ شاذٌّ) ؛ أي : لكون الهمزة مُتعاصِيةً بالحركة عن الإبدال .

* قوله : (بناءً على الاعتداد) راجعٌ للحذف ، وقولُهُ : (وعدمِهِ) راجعٌ للإثبات ؛ ففيه مع ما قبلَهُ لفٌّ ونشرٌ مُشوَّش ، وعلى الإثبات : يكونُ الجزمُ بحذف الحركةِ المُقدَّرة على الألف ، لا على الهمزة المُبدَلةِ ألفاً ؛ إذ بالإبدال ولو شاذّاً ينتقلُ الإعرابُ إلى البدل ، فالحركةُ مُقدَّرةٌ على الألف ، لا على الهمزة ؛ إذ هي قد أُعدمت .

---

(١) وهو حذف الحركة التي كانت موجودةً قبل الإبدال ، فلا يحذف شيئاً آخر . « تصريح » (١/ ٨٨) .

(٢) فعلى القول بالاعتداد بعُرُوض الإبدال : يُحذَف حرف العِلَّة للجازم ؛ لأنَّ حرف العِلَّة على هاذا القول معتدٌّ به ومُنزَّلٌ منزلة الحرف الأصلي ، وعلى القول بعدم الاعتداد بعُرُوض الإبدال : يثبت حرف العِلَّة ؛ لأنَّهُ لا يُحذف للجازم إلا الحرف الأصليُّ لا العارض . « تصريح » (١/ ٨٩) .

(٣) بقيت أقسامٌ أُخَرُ للإعراب المُقدَّر ذكرها الخضري في « حاشيته » (١/ ٩٠ـ ٩١) ، فراجعْها .

النكرة والمعرفة

(النكرةُ والمعرفةُ)

❁ قوله : (النكرةُ والمعرفةُ) هما في الأصل : اسما مصدرَينِ لـ (نكَّرتُهُ) و(عرَّفتُهُ) بالتشديد ، وأمَّا على التخفيف مِنْ (نَكِرْتُهُ) بكسر الكاف . . فهما مصدران ، وبهٰذا جُمِعَ بينَ القول بأنَّهُما مصدران ، والقولِ بأنَّهُما اسما مصدرَينِ ، ثمَّ نُقلا . . . .

[النكرة والمعرفة]

❁ قوله : (لـ « نكَّرتُهُ » و« عرَّفتُهُ » بالتشديد) في « المصباح » : (نكَّرتُهُ تنكيراً : مثلُ « غيَّرتُهُ تغييراً » وزناً ومعنىً)(١) .

❁ قوله : (« نَكِرْتُهُ » بكسر الكاف) ؛ أي : خلافَ « عَرَفتُهُ » ؛ كـ « أنكرتُهُ » ، كما في « المصباح »(٢) .

❁ قوله : (ثمَّ نُقلا . . .) إلىٰ آخره ، و(أل) فيهما : للعهد الخارجيِّ ؛ أي : المعهودانِ عندَ النُّحاة ؛ كما تقولُ : (جاء الأميرُ) إذا لم يكن في البلد

---

(١) المصباح المنير (٢/٨٥٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/٨٥٨) .

. . . .

وسُمِّيَ بهما الاسمُ المُنكَّرُ والاسمُ المُعرَّف .

وقدَّم النكرةَ ؛ لأنَّها الأصلُ ؛ إذ لا يُوجَدُ معرفةٌ إلا وله اسمٌ نكرة ، ويوجدُ كثيرٌ مِنَ النكرات لا معرفةَ له ؛ إذ الشيءُ أوَّلَ وجودِهِ تلزمُهُ الأسماءُ العامَّة ،

إلا أميرٌ واحد ، أفادَهُ السيِّدُ الحَفْنِيُّ نقلاً عن الشَّوْبَرِيِّ[1] ، **والأظهرُ** : أنَّ (أل) فيهما للجنس والماهيَّة ، كما في سائر المُعرَّفات .

❀ **قوله** : (**وسُمِّيَ بهما الاسمُ المُنكَّرُ والاسمُ المُعرَّف**) ؛ أي : مِنْ باب أسماء الأجناس ، لا مِنْ بابِ أعلام الأجناس ، وإلا لمُنِعا مِنَ الصرفِ ، ولم تدخل عليهما (أل) ، ودعوىٰ أنَّ التنوينَ للحكاية ، وأنَّ (أل) زائدةٌ ، أو أنَّهُ قُصِدَ التنكيرُ . . لا دليل عليها ، والعَلَميَّةُ الشخصيَّةُ لا تُتوهَّمُ هنا ، واعتبارُ أنَّ مجموعَهُما عَلَمٌ على الألفاظ الآتيةِ لكونهما ترجمةً . . ليس الكلامُ فيه .

❀ **قوله** : (**لأنَّها الأصلُ**) ؛ أي : الغالبُ والسابق ؛ **يَدُلُّ على الغَلَبة** : العِلَّةُ الأُولىٰ ، **وعلى السَّبْق** : العِلَّةُ الثانية ؛ أعني : قولَهُ : (إذ الشيءُ . . .) إلىٰ آخره ، **لـٰكن كان الأَوْلىٰ للمُحشِّي أنْ يقولَ** : (وأيضاً فالشيءُ . . .) إلىٰ آخره ؛ كما صنع الأُشْمُونيُّ[2] ، **ولا يَرِدُ** : أنَّ المعرفةَ أشرفُ ؛ لأنَّ النُّكاتَ لا تتزاحمُ .

❀ **قوله** : (**ويوجدُ كثيرٌ مِنَ النكرات . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : كـ (أحد) ، و(عَرِيب) ، و(دَيَّار) .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٧٧ـ٧٨) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٤٧) .

ثمَّ يَعْرِضُ له بعدَ ذلك الأسماءُ الخاصَّةُ ؛ كالآدميِّ إذا وُلِدَ ؛ فإنَّهُ يُسمَّىٰ : إنساناً ومولوداً ، ثمَّ يُوضَعُ له الاسمُ العَلَمُ واللَّقب والكُنْية .

وأنكرُ النكراتِ : مذكورٌ ، ثمَّ موجودٌ ، ثمَّ مُحدَثٌ ، ثمَّ جوهرٌ ، ثمَّ جسمٌ ، ثمَّ نامٍ ، ثمَّ حيوانٌ ، ثمَّ إنسانٌ ، ثمَّ رجلٌ ، ثمَّ عالِمٌ[1] ؛ . . . .

---

* قوله : (كالآدميِّ إذا وُلِدَ ؛ فإنَّهُ يُسمَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يُطلَقُ عليه أوَّلاً المعرفةُ أيضاً ؛ كـ (هو) ، و(هـٰذا) ، و(الذي وُلد) ، و(المولود) .

* قوله : (ثمَّ يُوضَعُ له الاسمُ العَلَمُ . . .) إلىٰ آخره : (العَلَمُ) : عطفُ بيانٍ على (الاسمُ) ؛ لدفع توهُّم أنَّ المُرادَ بـ (الاسم) : ما قابَلَ الفعلَ والحرف ، وقولُهُ : (واللَّقَبُ والكُنْيةُ) معطوفانِ على (الاسم) ، لـٰكن قد يُقالُ : دَفْعُ التوهُّمِ حاصلٌ بعطف (الكنية) و(اللقب) ؛ فكان الأَوْلىٰ : تقديمَ (العَلَم) على (الاسم) ؛ ليكونَ لذِكْرِ المُتأخِّرِ كبيرُ فائدةٍ ، وليكونَ ما بعدَ (العَلَم) تفصيلاً بعدَ إجمال .

* قوله : (ثمَّ عالِمٌ) فيه : أنَّ (عالِماً) يُطلَقُ على الله تعالىٰ وعلى المَلَكِ والجنِّيِّ ؛ فهو أعمُّ مِنْ (رجلٍ) مِنْ هـٰذا الوجه ؛ فبينَهُ وبينَ (رجل) عمومٌ

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ١٨٢ـ١٨٣) : (ليس القصد من هـٰذا الحصرَ ، بل التقريبُ ؛ إذ ما شابه هـٰذه الأشياء كهي ؛ فكـ « مذكورٍ » ـ أي : ما شأنُهُ أن يُذكر ـ : « معلوم » ؛ أي : ما شأنه أن يعلم ، وكـ « موجود » : « معدوم » ، وكـ « حيوان » : « شجر » ، وكـ « إنسان » : « فرس » ، وكـ « رجل » : « امرأة » ، وكـ « عالم » : « جاهل ») .

٥٢ـ نكـرةٌ قـابِـلُ (ألْ) مُـؤثِّـرَا أو واقـعٌ مَـوقِـعَ مـا قـد ذُكِـرَا

فكلُّ واحدٍ مِنْ هٰذه أعمُّ ممَّا تحتَهُ وأخصُّ ممَّا فوقَهُ ، وقد نَظَمْتُ هٰذه المراتبَ فقلتُ : [من الرجز]

(مذكورٌ) (موجودٌ) و(مُحدَثٌ) كذا و(جوهرٌ) (جِسْمٌ) و(نامٍ) فَخُذَا
و(الحيوانُ) ثمَّ (إنسانٌ) (رَجُلْ) و(عـالِـمٌ) تـرتيـبُ تنكيـرٍ كَمُـلْ

❁ قوله : (نكرةٌ قابِلُ . . .) إلىٰ آخره : (نكرة) : مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ قصدُ الجنس ، . . . .

وخصوص مِنْ وجه ؛ فهما في مرتبةٍ واحدة ؛ لسقوطِ عموم كلٍّ بخصوصه ، وكذا كلُّ شيئَينِ بينهما ذلك ، كما استظهره العلَّامتانِ الأميرُ والصبَّانُ[(١)] .

والجوابُ : بأنَّ المُرادَ : ثُمَّ عالِمٌ مِنْ بني آدمَ ؛ بدليلِ أنَّهُ مِنْ مشمولات (رجل) . . فيه : أنَّ النَّظَرَ في المَقام لمدلولات الألفاظِ الوضعيَّةِ .

❁ قوله : (وأخصُّ ممَّا فوقَهُ) هٰذا باعتبار غالبِ ما ذَكَرَهُ ؛ إذ الطَّرَفُ الأعلىٰ ليس فوقَهُ شيءٌ ، وأمَّا قولُهُ : (أعمُّ ممَّا تحتَهُ) . . فلا يحتاجُ لنظير ذلك ؛ لأنَّ المُرادَ : ما تحتَهُ ولو باعتبار نَفْسِ الأمر ، و(عالمٌ) تحتَهُ (فقيهٌ) أو (نَحْويٌّ) مثلاً .

❁ قوله : (والمُسوِّغُ قصدُ الجنس) ؛ أي : في ضِمْن الأفراد ؛ إذ الحقيقةُ

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الشذور (ص٤٥) ، حاشية الصبان على الأشموني (١/١٨٣) .

أو كونُها في مَعْرِض التقسيم ، و(قابلُ « أل ») : خبرٌ ، و(مُؤَثِّرًا) : حالٌ من المضاف إليه ؛ وهو (أل) ، وشرطُ جوازِ ذلك موجودٌ ؛ وهو اقتضاءُ المضافِ العملَ في الحال وصاحِبِها .

المَحْضةُ لا تتَّصفُ بقَبول (أل) ، ولا بالوقوع مَوقِعَ ما يقبلُها ، كذا قيل ، فالمحكوم عليه الجنسُ نَفْسُهُ في ضِمْن الأفراد ، فقصدُ الجنسِ متىٰ كان علىٰ وجهٍ تحصلُ معه الفائدةُ . . مُسوِّغٌ ، سواءٌ أُريد باعتبار ذاتِهِ ، أو باعتبار تحقُّقِهِ في أفراده ، لـٰكن يَرِدُ : أنَّ هـٰذا التأويلَ لا يدفعُ الإشكالَ ، بل يُحتاجُ معه إلىٰ تسمُّحٍ في نسبة القَبُول والوقوعِ المذكورَينِ ؛ إذ القابلُ والواقعُ هو الأفرادُ ، لا الحقيقةُ في ضِمْنها ؛ علىٰ أنَّهُ يَرِدُ عليه : أنَّ النكرةَ كغيرها مِنَ المعرَّفات عبارةٌ عن الماهيَّة الذِّهْنيَّة ؛ فالوجهُ : أنَّ المُرادَ هنا : الجنسُ مِنْ حيثُ ذاتُهُ ، ونسبةَ القَبولِ والوقوعِ المذكورَينِ علىٰ وجه التسمُّح ؛ أي : اسمٌ تقبلُ أفرادُهُ (أل) مُؤثِّراً أو تقعُ مَوقِعَ ما يقبلُها ، واللهُ أعلمُ .

❁ قوله : (في مَعْرِض التقسيم) ؛ أي : لأنَّ قولَهُ هنا : (نكرةٌ) قسيمُ (معرفة) في قوله : (وغيرُهُ معرفةٌ) ، ومع ذلك المُرادُ الجنسُ ، كما لا يخفىٰ ، فلا يتوجَّهُ الاعتراضُ بتذكير الخبر وتأنيثِ المبتدأ متى التُفِتَ إلى المُراد مِنَ النكرة علىٰ كلِّ حال .

ويحتملُ : أنْ يكونَ (قابلُ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(نكرةٌ) خبراً مُقدَّماً ، وهو أنسبُ بظاهر قول المُصنِّف : (وغيرُهُ معرفةٌ) ؛ لأجلِ أنْ يُعرَبَ كلٌّ مِنَ المُتقابِلَينِ بإعراب الآخر ؛ وهو الخبريَّةُ ، لـٰكن يُضعِّفُهُ : أنَّ المُحدَّثَ عنه هنا

النكرةُ : ما يقبلُ (أل) وتُؤثِّرُ فيه التعريفَ ، أو يَقَعُ مَوقِعَ ما يقبلُ (أل) .

وما ذَكَرَهُ الناظمُ تعريفٌ للنكرة بالخاصَّة ، وأمَّا بالحدِّ : فهي عبارةٌ عمَّا شاع في جنسٍ ـ أي : في أفرادِ جنسٍ ـ موجودٍ أو مُقدَّرٍ ؛ كـ (رجل) ، وكـ (شمس) .

* قوله : (ما يقبلُ « أل ») أُورِدَ عليه : الأسماءُ المُتوغِّلةُ في الإبهام ؛ نحوُ : (أحدٍ) . . . .

النكرةُ ، فهي الأَوْلىٰ بالابتداء ، كما أنَّ المُحدَّثَ عنه في قوله : (وغيرُهُ معرفةٌ) . . هو المعرفةُ ، ففيه قلبٌ .

* قوله : (أي : في أفرادِ جنسٍ . . .) إلىٰ آخره : إنَّما قدَّر المضافَ ؛ لأنَّ الشيوعَ إنَّما يكونُ في مُتعدِّد ، والجنسُ واحدٌ لا تعدُّدَ فيه .

* قوله : (نحوُ : « أحدٍ ») ؛ أي : المُلازِمِ للنفي ؛ وهو ما همزتُهُ أصليَّةٌ وبمعنىٰ (إنسانٍ) ، لا ما يقعُ في الإثبات والنفي ؛ وهو ما همزتُهُ بدلٌ مِنْ واو شذوذاً وبمعنىٰ (واحد) ؛ فالفرقُ بينهما : مِنْ جهة الاستعمالِ ، وجهةِ اللفظ ، وجهة المعنىٰ ، كذا ذَكَرَهُ غيرُ واحدٍ مِنَ المُتأخِّرين .

لـٰكن ذَكَرَ الرَّضِيُّ أنَّ معناهما واحدٌ ، وأنَّ همزتَهُما بدلٌ مِنْ واو ، إلا عند أبي عليٍّ ؛ فقال : همزةُ المستعملِ في النفي أصليَّةٌ ؛ كأنَّهُ لمَّا لم يرَ في نحو : (ما جاءني أحدٌ) معنى الوَحْدة . . ارتكب كونَ الهمزةِ أصليَّةً ، والأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : معنىٰ (ما جاءني أحدٌ) : ما جاءني واحدٌ فكيف ما فوقَهُ ؟![1] .

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٢٨٥) .

فمثالُ ما يقبلُ (أل) وتُؤثِّرُ فيه التعريفَ : (رجلٌ) ؛ فتقولُ : (الرجل) ، واحترَزَ بقوله : (وتُؤثِّرُ فيه التعريفَ) : ممَّا يقبلُ (أل) ولا تُؤثِّرُ فيه التعريفَ ؛ كـ (عبَّاسٍ) عَلَماً ؛ فإنَّكَ تقولُ فيه : (العبَّاس) ، فتُدخِلُ عليه (أل) ، لٰكنَّها لم تُؤثِّرْ فيه التعريفَ ؛ لأنَّهُ معرفةٌ قبلَ دخولِها عليه[1] .

ومثالُ ما وَقَعَ مَوقِعَ ما يقبلُ (أل) : (ذو) التي بمعنىٰ (صاحبٍ) ؛ نحوُ : (جاءني ذو مالٍ) ؛ أي : صاحبُ مال ؛ فـ (ذو) : نكرةٌ ، وهي

و(ديَّارٍ) و(عَرِيب) ؛ فإنَّها نكراتٌ ولا تقبلُ (أل) .

وأُجِيبَ : بأنَّها واقعةٌ موقعَ ما يقبلُ (أل) ؛ وهو مثلاً : (رجلٌ) ، أو : (حَيٌّ) ، أو : (ساكنٌ) .

❋ قوله : (لأنَّهُ معرفةٌ قبلَ دخولِها) ، وإنَّما دخلتْ عليه للَمْحِ الوصف .

❋ قوله : (« ذو » التي بمعنىٰ « صاحبٍ ») اعترِضَ : بأنَّ (صاحباً) اسمُ فاعل ، والأصحُّ : أنَّ (أل) الداخلةَ عليه موصولٌ اسميٌّ ، فلا يكونُ (ذو) نكرةً ؛ لأنَّ (أل) ليستْ مُؤثِّرةً .

❋ قوله : (و« ديَّارٍ » و« عَرِيب ») كلٌّ منهما بمعنىٰ (أحد) ، ومُلازِمٌ للنفي ، ونازعَ ابنُ سِيدَهْ في ملازمة (ديَّار) له ، وذكرَ أنَّهُ قد وَرَدَ استعمالُهُ في الإثبات[2] ، وهو (فَيْعالٌ) مِنْ (دار يدورُ) ؛ فأصلُهُ : (دَيْوارٌ) ؛ قُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت .

---

(١) وإنَّما (أل) فيه للمح أصلها مِنَ الوصفيَّة بشِدَّة العُبُوس ، كما سيأتي (٢/ ١٨٤ـ ١٨٦) .

(٢) نصَّ علىٰ ذلك في « العويص » ، ونصَّ في « المخصص » (٤/ ١٦٦) علىٰ أنَّهُ لا يُستعمل في الإثبات ، وانظر « تاج العروس » (١١/ ٣٣٨) .

لا تقبلُ (أل) ، لكنَّها واقعةٌ موقعَ (صاحبٍ) ، و(صاحبٌ) يقبلُ (أل)[1] ؛ نحوُ : (الصاحب) .

٥٣ـ وغيرُهُ معرفةٌ . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ (صاحباً) يُستعمَلُ استعمالَ الأوصاف التي غَلَبَتْ عليها الاسميَّةُ ، و(أل) مُؤثِّرةٌ فيه حينئذٍ وإن لم يقبل باعتبار المعنى الوضعيِّ المُرادِ مِنْ (ذو) ؛ فالمُرادُ : أنَّهُ واقعٌ موقعَ ما يقبلُ (أل) ولو في الجملة ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

❁ قوله : (وغيرُهُ) ؛ أي : غيرُ ما يقبلُ (أل) المذكورةَ ، أو يقعُ موقعَ

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ « صاحباً » . . .) إلىٰ آخره ، وأجاب الرُّودَانيُّ : بأنَّ (صاحباً) المُرادِفَ لـ (ذو) صفةٌ مُشبَّهة ؛ بأنْ يُرادَ به الثُّبُوتُ والدوام ؛ فـ (أل) الداخلةُ عليه مُعرِّفةٌ ، لا موصولةٌ لاسم فاعلٍ بأنْ يُرادَ منه الحدوثُ وإن جاز استعمالُ (صاحب) بهٰذا المعنىٰ ، و(أل) الداخلةُ عليه حينئذٍ موصولة[3] .

❁ قوله : (أي : غيرُ ما يقبلُ « أل » . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما أَفرَدَ الضميرَ

(١) أي : المُعرِّفةَ ؛ لأنَّ المُرادَ به الدوامُ والثبوت ؛ فهو صفة مُشبَّهة ، لا اسمُ فاعل حتىٰ تكون موصولةً . « خضري » (١/ ٩٣) .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٣) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ١٨١) .

. . . . كـ (هُمْ) و(ذي)   و(هندَ) و(ٱبني) و(الغلامِ) و(الذي)

ما يقبلُها ، وإنَّما كان غيرُ ما ذُكِرَ معرفةً ؛ لأنَّهُ لا واسطةَ .

* قوله : (كـ « هُمْ » . . .) إلىٰ آخره : لم يُرتِّبْها في الذِّكْر علىٰ حسَبِ ترتيبِها في المعرفة ؛ لضِيقِ « النظم » ، وقد رتَّبها في التبويب علىٰ ما ستراه[1] .

فأَعْرَفُها : المُضمَرُ ، ثمَّ العَلَمُ ، ثمَّ اسمُ الإشارة ، ثمَّ الموصول ، ثمَّ

مع أنَّ المرجعَ اثنانِ ؛ لتأوُّله بـ (المذكور) ، لا لأنَّ العطفَ بـ (أو) ؛ لِمَا نصُّوا عليه مِنْ أنَّ إفرادَ الضميرِ إنَّما هو بعدَ (أو) التي للشكِّ ونحوِها ممَّا يكونُ الحُكْمُ معها للأحد الدائرِ ، لا التي للتنويع ؛ لأنَّها بمعنى الواو .

* قوله : (لأنَّهُ لا واسطةَ) ؛ أي : على الأصح ، خلافاً لمَنْ أثبتَها فيما لا يدخلُهُ تنوينٌ ولا (أل) ؛ كـ (مَنْ) ، و(ما) ، و(متىٰ) ، و(أين) ، و(كيف)[2] .

* قوله : (فأَعْرَفُها : المُضمَرُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بعدَ اسمِهِ تعالىٰ ؛ إذ هو أعرفُ المعارفِ إجماعاً ؛ إذ لا يدخلُهُ إبهامٌ بوجه ؛ قال تعالىٰ :

---

(1) قد رتَّبها في « الكافية الشافية » (١/ ١٢٢) بقوله :

فمُضمَرٌ أعرفُها ثُمَّ العَلَمْ   فذو إشارةٍ فموصولٌ مُتَمْ
فذُو أداةٍ فمُنادىً عُيِّنا   فذو إضافةٍ بها تَبيَّنا

وتَرَكَ المنادىٰ هنا ، كاسم الفعل غير المُنوَّن ، ونحوِ (أجمع) في التوكيد ؛ لذكرها في أبوابها . « خضري » (١/ ٩٣) .

(2) انظر « همع الهوامع » (١/ ٢٢٢) .

المُحلَّىٰ ، ثمَّ المُضافُ لواحدٍ منها ، **والصحيحُ** : أنَّ المُضافَ في رتبة المضاف إليه ، إلا المضافَ إلى المضمر ؛ فإنَّهُ في رتبة العَلَم .

﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم : ٦٥] ، قال الشَّنَوَانيُّ : (ويَلِيهِ ضميرُهُ)(١) .

وإنَّما كان المُضمَرُ أعرفَ المعارف بعدَ اسمِهِ تعالىٰ ؛ لكونه مع قرائنَ واضحةٍ جدّاً في المُراد ؛ هي التكلُّمُ ، والخطابُ ، وتقدُّمُ المرجعِ الذي عودُ الضميرِ إليه بمنزلة وضعِ اليدِ على الشيء ، ولمَّا كانتْ متفاوتةً في الوضوح . . كان الضميرُ مُتفاوتاً علىٰ حَسَب تفاوتِها .

وكان العَلَمُ أعرفَ ممَّا بعدَهُ كلِّهِ ؛ لأنَّ مدلولَهُ ذاتٌ مُعيَّنة بمُشخِّصاتها القائمةِ بها ، غايةُ الأمر : أنَّهُ كثيراً ما يكونُ مشتركاً فيحتاجُ إلىٰ قرينةٍ ، بخلافِ ما بعدَهُ ؛ فإنَّ مدلولَهُ أيُّ ذاتٍ مُعيَّنةٍ بإشارةٍ أو صِلَةٍ أو تقدُّمِ ذكرٍ مثلاً أو ماهيَّةٍ مُعيَّنة ذِهْناً ، باعتبار تحقُّقها في أيِّ فردٍ مُعيَّنٍ بإشارةٍ أو صِلَةٍ أو تقدُّمِ ذِكْرٍ مثلاً أو ماهيَّةٍ مُعيَّنةٍ ذهناً ؛ إمَّا باعتبارها في ذاتها ، أو باعتبارِ تحقُّقِها في جميع أفرادِها ، أو في فردٍ مُبهَمٍ بحسَبِ القرائن ، **فما يَعرِضُ للعَلَم مِنَ الإبهام دونَ ما يَعرِضُ لها** .

والمُرادُ : العَلَمُ الشَّخْصيُّ ، **أمَّا الجنسيُّ** : فهو في رُتْبة المُحلَّىٰ بـ (أل) الجنسيَّةِ ؛ إذ كلٌّ منهما للماهيَّة المُعيَّنة ، خلافاً لِمَا استظهره بعضُ الأفاضل ؛

(١) المواهب الرحمانية (١/ق ١٦٩) ، وقال بعده : (وحُكي أنَّ سيبويه رُئي في النوم ، فقيل له : ما فعل الله بك ؟ فقال : خيراً كثيراً ؛ لجعل اسمه أعرفَ المعارف ، وحكاه ابنُ القطَّان عن أحد الرجلين الزَّجَّاجيِّ أو المُبرِّد ، ويمكن تعدُّد الرؤيا) .

أي : غيرُ النكرةِ المعرفةُ ، وهي ستةُ أقسامٍ : **المُضمَرُ** ؛ كـ (هم) ، **واسمُ الإشارةِ** ؛ كـ (ذي) ، **والعَلَمُ** ؛ كـ (هندَ) ، **والمُحلَّىٰ بالألف واللام** ؛

وأَعْرَفُ الضمائر : ضميرُ المُتكلِّم ، ثمَّ المُخاطَبِ ، ثمَّ الغائبِ السالمِ عن الإبهامِ ، كما في « التسهيل »[1] ؛ يعني : بأنْ يتقدَّمَهُ اسمٌ واحدٌ معرفةً أو نكرةً ، . . . .

مِنْ أنَّهُ دون الجميع[2] .

وكان اسمُ الإشارةِ أعرفَ ممَّا بعدَهُ كلِّهِ ؛ لأنَّ المخاطَبَ يعرفُهُ بالعين والقلبِ ، ولأنَّ ما بعدَهُ تارةً يكونُ لحِصَّة مِنَ الجنس أو للجنس في ضِمْن حِصَّة ، وتارةً للجنس في ضِمْن جميعِ أفرادِهِ ، وتارةً له في ضِمْن فردٍ مُبهَمٍ ، وتارةً له في ذاتِهِ ؛ كالذي عُلِمَ صنفٌ ، والذي جُهِلَ صنفٌ ، والرجلُ صنفٌ ، والمرأةُ صنفٌ .

❊ **قوله** : (**ثمَّ الغائبِ السالمِ عن الإبهام**) أمَّا الذي لم يسلمْ منه . . فقيل : مُؤخَّرٌ عن رتبة العَلَم ، وقيل : في رتبته .

❊ **قوله** : (**يعني : بأنْ يتقدَّمَهُ اسمٌ واحدٌ . . .**) إلىٰ آخره ؛ فمثالُ غيرِ السالم : (جاءني زيدٌ وعمرٌو فأكرمتُهُ) ؛ فهـٰذا الضميرُ ناقصُ الاختصاص ؛ باحتمال عودِهِ للأوَّل والثاني ؛ لعدم ما يُعيِّنُ عودَهُ لأحدهما بخصوصه وإن كان عودُهُ للثاني راجحاً ؛ فاندفعَ تنظيرُ الدَّمَامِينيِّ : بأنَّهُ إن كان ثَمَّ دليلٌ علىٰ عوده

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٩٤) .

كـ (الغلام) ، والموصولُ ؛ كـ (الذي) ، وما أُضِيفَ إلىٰ واحدٍ منها ؛ كـ (ابني) ، وسيتكلَّمُ علىٰ هـٰذه الأقسام .

٥٤ـ فمـا لِـذِي غَيبـةٍ أو حُضُـورِ . . . .

وجَعَلَ الناظمُ هـٰذا في « التسهيل » دون العَلَم[1] .

❀ قوله : (فما لِذِي غَيبةٍ) ؛ أي : فما وُضِعَ لمفهومِ ذي غَيبةٍ ، فالموضوعُ

للأوَّل . . فلا إبهامَ ، وإلا فهو للأقرب حتماً ، فلا إبهامَ أيضاً . انتهىٰ[2] ؛ وذلك أنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ قولنا : (لعدم ما يُعيِّنُ . . .) إلىٰ آخره : أنَّ فَرْضَ الكلامِ عندَ عدمِ قرينة تَدُلُّ علىٰ أنَّهُ لكذا ، ولا يخفىٰ أنَّهُ يجبُ الحُكْمُ حينئذٍ بعوده للثاني ؛ لكونه هو الراجحَ ، ولا وجهَ للعدول عنه ، فهـٰذا لا يُنافي ما ذَكَرَهُ « التسهيلُ » مِنْ أنَّهُ لا يكونُ مُفسِّرُ ضميرِ الغائب غيرَ الأقرب إلا بدليل[3] ؛ إذ مُحصَّلُهُ : أنَّا لا نحكمُ بعوده لغير الأقرب إلا بدليلٍ ، ولا يجوزُ للمُتكلِّم أنْ يجعلَهُ لغيره إلا بدليلٍ ، وهـٰذا لا يُنافي تطرُّقَ الاحتمال إليه ؛ لإمكان خفاءِ القرينةِ على السامع .

❀ قوله : (وجَعَلَ الناظمُ هـٰذا في « التسهيل » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : جَعَلَ ضميرَ الغائبِ السالمَ عن الإبهام دون العَلَم ، وبالأَوْلىٰ غيرُ السالم ؛

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢١) .

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٩) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٢٧) .

له كُلِّيٌّ وإن كان لا يُستعمَلُ إلا في جُزْئِيٍّ ، وهـٰذا ما جرىٰ عليه السَّعْدُ في المضمرات وأسماء الإشارة ؛ مِنْ أنَّها كُلِّيَّاتٌ وَضْعاً جُزئيَّاتٌ استعمالاً .

ويحتملُ أنْ يكونَ التقديرُ : (ما وُضِعَ لماصَدَقِ ذي غَيبةٍ) ؛ أي : لأفراده؛ فيكونُ الموضوعُ له الجُزئيَّاتِ ، فهي جُزئيَّاتٌ وضعاً واستعمالاً ؛ وهو مُختارُ السيِّد ، وتفصيلُ ذلك في « شرح الرسالة » .

❀ قوله : (كـ « أنتَ ») جَرَّهُ بالكاف ؛ لأنَّ المقصودَ اللفظُ ، والضميرُ : هو (أَنْ) عند البَصْريِّ ، والتاءُ زائدةٌ ، وعند الكُوفيِّ أصليَّةٌ ، و(هو) بتمامه عند البَصْريِّ ، والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّ[١] .

❀ قوله : (بالضميرِ) بمعنى (المُضمَرِ) بفتح الميم الثانية ؛ مِنْ (أضمرتُهُ) : إذا أخفيتَهُ وسترتَهُ ، وإطلاقُهُ على البارز تَوَسُّعٌ ، وهو اصطلاحٌ بَصْريٌّ ، والكُوفيَّةُ يُسمُّونه : كنايةً ومَكْنياً ؛ لأنَّهُ ليس باسمٍ صريح ، والكناية تُقابِلُ الصريحَ .

فمرتبةُ كلٍّ منهما بعدَ العلم وقبلَ اسمِ الإشارة .

❀ قوله : (لأنَّ المقصودَ اللفظُ) فهو هنا اسمٌ ظاهر ، وصحَّ التمثيلُ ؛ لأنَّ المُرادَ به : نَفْسُهُ في تركيبٍ آخَرَ استُعمل فيه مُراداً به معناه ، كما هو واضح .

❀ قوله : (والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّ) ؛ أي : والواوُ إشباعٌ ، ورُدَّ : بأنَّ

---

(١) وسيأتي هـٰذه المسألة مُفصَّلةً في كلام المحشي . انظر (١/ ٥٣٧ـ ٥٣٩) .

يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ المُضمَرَ : ما دلَّ علىٰ غَيبةٍ ؛ كـ (هو) ، أو حُضُورٍ ، وهو قسمانِ ؛ أحدُهُما : ضميرُ المُخاطَب ؛ نحوُ : (أنتَ) ، والثاني : ضميرُ المُتكلِّم ؛ نحوُ : (أنا) .

٥٥ـ وذو ٱتِّصــالٍ منــهُ مــا لا يُبتــدَا . . . .

---

* قوله : (المُضمَرَ : ما دلَّ علىٰ غَيبةٍ. . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : أنَّ المُضمَرَ ما دلَّ علىٰ نَفْسِ الغائبِ أو المخاطبِ أو المُتكلِّم وضعاً ؛ لأنَّهُ في مقام بيانِهِ ؛ فيخرجُ : الاسمُ الظاهرُ في نحوِ قولِ مَنِ اسمُهُ زيدٌ : (زيدٌ ضَرَبَ) ، وقولِكَ لزيد : (يا زيدُ ؛ افْعَلْ كذا) ، وقولِكَ لزيدِ الغائبِ : (زيدٌ فَعَلَ كذا) ؛ فإنَّهُ لم يُوضَعْ ليَدُلَّ علىٰ شيءٍ مِنْ ذلك ، بل ليَدُلَّ علىٰ معنىً حاضراً كان أو غائباً .

وكذا اسمُ الإشارة ؛ فإنَّهُ لم يُوضَعْ للدَّلالة علىٰ حضور ، بل ليَدُلَّ علىٰ معنىً أعمَّ منه ؛ وهو الدَّلالةُ علىٰ مُشارٍ إليه ، وإنَّما جاءه الحضورُ مِنْ جهةِ أنَّ المُشارَ إليه لا بدَّ مِنْ حُضُوره ذِهْناً ، وبذلك يندفعُ ما قيل ؛ مِنْ أنَّ في كلام الناظم إيهامَ إدخالِ اسمِ الإشارة في المضمر . انتهى« شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (وذُو ٱتِّصالٍ. . .) إلىٰ آخره : (ذو) : مبتدأٌ ، خبرُهُ :

حروفَ الإشباع لا تُحرَّكُ ولا تثبتُ إلا في الضرورة .

* قوله : (لا بدَّ مِنْ حُضُوره ذِهْناً) لعلَّ المُناسِبَ : (خارجاً) .

---

(١) الدرر السنية (١/٢٠٦) .

. . . . ولا يَلِـي (إلَّا) ٱختيـاراً أبَـدَا

٥٦ـ كالياءِ والكافِ مِنِ (ٱبْنِي أكْرَمَكْ) والياءِ والها مِنْ (سَلِيهِ ما مَلَكْ)

(ما لا يُبتدا)[1] ، و(ما) : اسمٌ موصول ، صلتُهُ : (يُبتدا) ، والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : به ، والهاءُ في (منه) : لـ(الضمير) .

❁ قوله : (ولا يَلِي « إلَّا ») ؛ أي : ولا يَلِي لفظَ (إلَّا) في اختيار[2] .

❁ قوله : (سَلِيهِ ما مَلَكْ) سَلِي : فعلُ أمرٍ ، والياءُ : فاعلٌ ، والهاءُ : مفعولُهُ الأوَّل ، و(ما مَلَكْ) ؛ أي : الذي مَلَكَهُ ، أو مُلْكَهُ ؛ فـ(ما) : موصولٌ اسميٌّ أو حرفيٌّ مفعولُهُ الثاني .

❁ قوله : (والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : به) فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه محذورانِ : الأوَّلُ : حذفُ نائبِ الفاعل ، وهو لا يجوزُ ، الثاني : حذفُ العائدِ المجرور ، ولحذفه شروطٌ ليستْ موجودةً هنا[3] .

فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ العائدَ هو الضميرُ في (يُبتدا) ، والكلامُ مِنْ باب الحذف والإيصال ، والأصلُ : (يُبتدأ به) ؛ فحُذِفَ الجارُّ ، فاتَّصل الضميرُ واستتر .

---

(١) وذكر الخضري في « حاشيته » (١/ ٩٦) وجهاً آخَرَ أصحَّ صناعةً من المثبت ؛ وهو أن يكون (ذو) خبراً ، و(ما) مبتدأ ، إلا أنَّ المثبت أَوْلىٰ ؛ لأن القصد تعريف المتصل بما ذكر .

(٢) خلافاً لابن الأنباري وجماعة ؛ فإنَّهم أجازوا في الاختيار : (إلَّاك) و(إلَّاه) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ١٢) .

(٣) ستأتي شروطه في (٢/ ١٦٢ـ ١٦٥) .

المُضمَرُ البارزُ ينقسمُ : إلىٰ مُتَّصِل ومُنفصِل ؛ . . . .

---

* قوله : (المُضمَرُ البارزُ . . .) إلىٰ آخره : المُضمَرُ ينقسم : إلىٰ بارزٍ ومُستتِرٍ ؛ فالأوَّلُ : ما له صورةٌ في اللفظ ؛ كتاءِ (قمتُ) ، والثاني : ما لا صورةَ له في اللفظ ؛ كالضمير المُقدَّرِ في (قُمْ) ، والمُستتِرُ علىٰ هـٰذا : يَعُمُّ المُستتِرَ اصطلاحاً والمحذوفَ[1] ؛ فلا يَرِدُ ما يُقالُ : إنَّ القسمةَ ناقصةٌ .

ويُفارِقُ المُستتِرُ اصطلاحاً المحذوفَ : بأنَّهُ مرفوعٌ وعاملَهُ لفظيٌّ ، والمحذوفَ أعمُّ مِنْ ذلك .

وجملةُ الضمائرِ البارزةِ : ستُّونَ ضميراً ؛ وذلك لأنَّ البارزَ : إمَّا مُتَّصِلٌ ،

---

* قوله : (والمُستتِرُ علىٰ هـٰذا : يَعُمُّ المُستتِرَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : إدخالُ المحذوفِ في البارز ؛ وذلك بأنْ يُرادَ : ما له صورةٌ في اللفظ ولو بالقوَّة ؛ فيدخلُ : المحذوفُ ؛ لأنَّ له صورةً في اللفظ بالقوَّة ؛ لإمكان النُّطْقِ به ، بخلاف المستتر ؛ فإنَّهُ لا صورةَ له في اللفظ لا بالفعل ولا بالقوَّة ؛ لعدم النُّطْقِ به ، بل هو أمرٌ عقليٌّ ؛ فحَصَلَ الفرقُ بينَ المستتر والمحذوف ، وصارتِ القسمةُ حاصرةً .

* قوله : (أعمُّ مِنْ ذلك)؛ فقد يكونُ مرفوعاً ؛ كما في : ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ [مريم: ٦٩]، التقديرُ : (أيُّهُم هو أشدُّ) ، ومنصوباً ؛ كما في : (الذي ضربتُ) ، التقديرُ : (الذي ضربتُهُ) ، وقد يكونُ عاملُهُ لفظيّاً ؛ كما في المثال الثاني ، ومعنويّاً ؛ كما في المثال الأوَّل .

---

(١) كالضمير المحذوف من الفعل في قولنا : (والله يا قوم ؛ لتضرِبُنَّ) ، أو (والله يا هندُ ؛ لتشرَبِنَّ) .

فالمُتَّصِلُ : هو الذي لا يُبتدَأُ به ؛ كالكاف مِنْ (أَكْرَمَكَ) ونحوِهِ ، ولا يقعُ بعدَ (إِلَّا) في الاختيار ؛ فلا يُقالُ : (ما أكرمتُ إلَّاك) ، وقد جاء شاذّاً في الشعر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٣ـ أعوذُ بربِّ العَرْشِ مِنْ فئةٍ بَغَتْ   عليَّ فما لي عَوَضُ إلَّاهُ ناصرُ

أو مُنفصِل ؛ فالمُتَّصِلُ : مرفوعٌ ، ومنصوب ، ومخفوض ، والمُنفصِلُ : مرفوعٌ ، ومنصوبٌ فقط ؛ فهـٰذه خمسةُ أقسام ؛ ثلاثةٌ للمُتَّصِل ، واثنان للمُنفصِل ، ولكلٍّ مِنْ هـٰذه الخمسةِ اثنتا عَشْرةَ لفظةً ؛ واحدةٌ للمُتكلِّم وحدَهُ ، وواحدةٌ له ولِمَنْ معه ، وخمسٌ للمخاطب ؛ واحدةٌ للمُذكَّر ، وواحدةٌ للمُؤنَّث ، وواحدةٌ لمُثنَّيَيْهما ، وواحدةٌ لجمع المُذكَّر ، وواحدةٌ لجمع المؤنث ، وخمسٌ للغائب كذلك ، وإذا ضَرَبْنا خمسةً في اثني عشر . . خرج منها ستُّون ، وأمثلتُها في « التصريح » وغيره[2] .

* قوله : (فالمُتَّصِلُ . . .) إلىٰ آخره ، والمُنفصِلُ : هو الذي يُبتدَأُ به ويقعُ بعدَ (إلَّا) ، وهل المُتَّصِلُ والمُنفصِلُ أصلان ، أو الأوَّلُ هو الأصل ؛ لأنَّ مَبْنى الضمائر على الاختصار ، والمُتَّصِلُ أخصرُ من المُنفصِل ؟ قولان .

* قوله : (أعوذُ بربِّ العَرْشِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ألتجئ وأعتصمُ بربِّ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٦٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٧٠ـ٢٧١) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٩٧ـ٩٩) .

وقولِهِ[1] : [من البسيط]

العرش ، و(مِنْ فئةٍ) : هي الجماعةُ ؛ أي : مِنْ بَغْيِهِم ، و(البغيُ) : الظلم ، و(ما) : بمعنى (ليس) ، و(ناصرٌ) : اسمُها ، وخبرُها : (إلَّاه) ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ وَقَعَ الضميرُ المُتَّصِلُ بعدَ (إلَّا) ، وهو شاذٌّ .

قال العلَّامةُ الفارِضيُّ : (و« عَوْضُ » : ظرفٌ لاستغراق المستقبلِ نظيرَ « أبداً » ، ولا يكونُ إلا بعدَ نفي ، وإذا قُطِعَ عن الإضافة بُني على ضمٍّ أو فتحٍ أو كسر ؛ نحوُ : « لا أُفارِقُكَ عوضُ » ؛ أي : أبداً ، ومتى أُضِيفتْ أُعرِبتْ ؛ فتُنصَبُ على الظرف ؛ نحوُ : « لا أفعلُهُ عَوْضَ العائضِينَ » ، كما تقولُ : « أَبَدَ الآبِدِينَ » ، وفي « القاموس » : « ما رأيتُ مثلَهُ عَوْضَ » ،

❋ قوله : (و« ما » : بمعنى « ليس » . . .) إلى آخره : فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ مِنْ شرط جعلِها عاملةً عملَ (ليس) ترتيبَ الاسمِ والخبرِ وبقاءَ النفي ، وكلاهما مفقودٌ هنا ؛ فالحقُّ : أنَّ (ناصر) مبتدأٌ ، خبرُهُ الجارُّ والمجرور ؛ وهو (لي) ، والضميرُ الواقع بعدَ (إلا) منصوبٌ محلاً على الاستثناء .

❋ قوله : (أو فتحٍ أو كسر) ؛ أي : بُني على الفتح أو الكسر ؛ الأوَّلُ للخِفَّة ، والثاني لكونه الأصلَ في التخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ١٥٢) ، وابنه في « شرح الألفية » (ص٣٤) ، والرضي في « شرح الكافية » (٢/ ٤٢٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٥٩) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٨٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٨٢) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٠٦) ، وقوله : (وما نُبالي) جاء في (ح) : (وما علينا) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٦٩ـ٢٧٠) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٢٧٨ـ ٢٨٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٣٣ـ ٣٣٥) .

١٤ـ وما نُبالِي إذا ما كنتِ جارتَنا ... أَلَّا يُجاوِرَنا إلَّاكِ دَيَّارُ

فاستعملَها في الماضي) انتهىٰ[١] .

❀ قوله : (وما نُبالِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وما نكترثُ ، وجملةُ (أَلَّا يُجاوِرَنا) : في محلِّ نصبِ مفعولُ (نُبالي) ، و(ديَّار) ؛ أي : أحدٌ ؛ فاعلُ (يُجاوِرَ) ، وأصلُهُ : (دَيْوَارٌ) ؛ قُلِبتِ الواوُ ياءً وأُدغمتِ الياءُ في الياء[٢] .

والشاهدُ : في (إلَّاكِ) بمعنىٰ : غيرَكِ ؛ حيثُ أتىٰ بالضمير المُتَّصلِ بعد (إلَّا)[٣] .

والمعنىٰ : إذا كنتِ أيَّتُها المحبوبةُ جارةً لنا . . لا نُبالي ألا يُجاوِرَنا أحدٌ

❀ قوله : (مفعولُ « نُبالي ») ؛ أي : علىٰ حذف الجارِّ المُطَّرِد .

❀ قوله : (بمعنىٰ : غيرَكِ)؛ أي: فـ(إلَّا) بمعنىٰ (غير)، لا استثنائيَّةٌ؛ فتكونُ في محلِّ نصبٍ على الحال مِنْ (ديَّار) ، والكافُ : في محل جرٍّ بالإضافة لا مُستثنىٰ ، والاتصالُ ممنوعٌ بعدَ كلٍّ منهما ، كما في « شرح الجامع »[٤] ، وفي « الصبَّان » : (الكافُ في محلِّ نصبٍ على الاستثناء ؛ لتقدُّمه على المُستثنىٰ منه ؛ وهو « ديَّار ») انتهىٰ[٥] ، والمُطابِقُ للمعنىٰ : أنَّ (إلا) بمعنىٰ (غير) ، كما عليه المُحشِّي .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢ـ١٣) ، وانظر « القاموس المحيط » (٢/ ٣٣٥) .

(٢) ووزنه : (فَيْعالٌ)، وقد سبق الكلام على هـٰذه الكلمة في كلام المُقرِّر. انظر (١/ ٥٠٨).

(٣) قال البغدادي في « شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٣٥) : (والمُبرِّدُ رواه : « أَلَّا يُجاوِرَنا سواكِ ديَّارُ » ؛ فلا شاهدَ فيه) ، وقال في « الخزانة » (٥/ ٢٧٩) : (قال شارح « اللب » : وروايةُ البَصْريِّين : « أَلَّا يُجاوِرَنا حاشاكِ ديَّارُ ») ، وعليه : فلا شاهدَ فيه أيضاً .

(٤) السراج المنير (ق/ ٣٨ـ٣٩) . (٥) حاشية الصبان (١/ ١٨٨) .

٥٧ـ وكـلُّ مُضمَـرٍ لـهُ البِنـا يَجِـبْ ولفـظُ مـا جُـرَّ كلفـظِ مـا نُصِـبْ

غيرُكِ ، ففيكِ الكفايةُ ، وحاصلُهُ أنتِ المطلوبةُ ، فإذا حصلتِ فلا التفاتَ إلىٰ غيرك .

❁ **قوله** : (**وكُلُّ مُضمَرٍ لهُ البِنا . . .**) إلىٰ آخره : (**كلُّ**) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و(**البِنا**) : مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (**يَجِبْ**) : خبرُ المبتدأ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل ، وفاعلُ (**يَجِب**) : هو الرابطُ بين الثاني وخبرِهِ ، والرابطُ بين الأوَّل وخبرِهِ الضميرُ المجرورُ باللام .

❁ **قوله** : (**ولفظُ ما جُرَّ**) ؛ أي : لفظُ الذي جُرَّ مِنَ المضمر كلفظ الذي نُصِبَ منه . . . .

❁ **قوله** : (**أي : لفظُ الذي جُرَّ مِنَ المضمر . . .**) إلىٰ آخره ، والإضافةُ للبيان ، لا حقيقيَّةٌ بمعنى اللام ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ المحكومَ عليه بالجرِّ والنصبِ المدلولُ ، إلا أنْ يُجعَلَ اللفظُ بالمصدريِّ[1] ؛ أي : تلفُّظُكَ بما جُرَّ كتلفُّظِكَ بما نُصِبَ في أنَّ مادَّةَ الملفوظ به واحدةٌ ، لـٰكن يُبعِدُهُ : أنَّ المقصودَ الحُكْمُ علىٰ ألفاظ الضمائر بأنَّها كذا وكذا ، تُلفِّظَ بها بالفعل أم لا ؛ بدليل (« نا » صَلَح) ، (وألفٌ والواوُ والنونُ . . .) إلىٰ غير ذلك .

والمُرادُ : الجرُّ محلّاً ، والنصبُ محلّاً ، والرفعُ محلّاً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ المُضمَراتِ واجبةُ البناءِ ، والجرَّ والنصبَ والرفعَ مِنْ أنواع الإعراب .

---

(١) أي : بالمعنى المصدري .

المضمراتُ كلُّها مبنيّةٌ ؛ لشَبَهِها بالحروفِ في الجمود[1] ؛ ولذلك لا تُصغَّرُ ، ولا تُثنّىٰ ، ولا تُجمَعُ[2] .

وإذا تقرَّر أنَّها مبنيّةٌ .. فمنها : ما يشتركُ فيه الجرُّ والنصبُ ؛ وهو كلُّ ضميرِ نصبٍ أو جرٍّ مُتَّصِلٍ ؛ نحوُ : (أكرمتُكَ) ، و(مررتُ بكَ) ، و(إنَّهُ) ، و(لهُ)؛ فالكافُ في (أكرمتُكَ) : في موضعِ نصبٍ ، وفي (بكَ) : في موضعِ جرٍّ ، والهاءُ في (إنَّهُ) : في موضعِ نصبٍ ، وفي (لهُ) : في موضعِ جرٍّ .

ومنها : ما يشتركُ فيه الرفعُ والنصبُ والجرُّ ؛ وهو (نا) ؛ وأشار إليه المُصنِّفُ بقوله :

٥٨ـ للرفعِ والنصبِ وجرٍّ (نا) صَلَحْ . . . .

في صلاحيَة ضميرِ الجرِّ للنصب وعكسِهِ ؛ فلا يَرِدُ اختلافُ الحركات في نحوِ (أنَّهُ) و(بهِ) .

* قوله : (للرفعِ . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بقوله : (صَلَحْ) الواقعِ خبراً

---

* قوله : (في صلاحيَة ضميرِ الجرِّ . . .) إلىٰ آخره : الأظهرُ : في اتِّحاد مادَّةِ كلٍّ منهما .

---

(١) وهٰذا أحد أوجهٍ أربعة في « التسهيل » ، ثانيها : الشَّبَهُ الوَضْعيُّ في بعضها ، وحُمل الباقي عليه ، وثالثُها : الشَّبَهُ الافتقاريُّ ؛ لافتقار دلالتها إلى المرجع أو الخطاب مثلاً ، ورابعُها : استغناؤُها عن الإعراب باختلاف صيغها لاختلاف المعاني ؛ كالحرف . « خضري » (١/ ٩٧) .

(٢) وأمّا نحوُ : (هما) و(هم) و(نحن) .. فوُضعت كذلك ابتداءً . « خضري » (١/ ٩٧) .

كـ (أعرِفْ بنا فإنَّنا نِلْنَا المِنَحْ) . . . .

أي : صَلُحَ لفظُ (نا) للرفع ؛ نحوُ : (نِلْنا) ، وللنصب ؛ نحوُ : (فإنَّنا) ، وللجرِّ ؛ نحوُ : (بنا) .

وممَّا يُستعمَلُ للرفع والنصبِ والجرِّ : الياءُ؛ فمثالُ الرفع : نحوُ : (اضْرِبي)، ومثالُ النصب : نحوُ : (أكْرَمَني) ، ومثالُ الجرِّ : نحوُ : (مرَّ بي) .

ويُستعمَلُ في الثلاثة أيضاً : (هم) ؛ فمثالُ الرفع : (هم قائمون) ، ومثالُ النصب : (أكرمتُهُم) ، ومثالُ الجرِّ : (لهم) .

عن قوله : (نا) ، وهو بفتحِ اللامِ أفصحُ مِنْ ضمِّها ، بل ربَّما تعيَّن هنا ؛ خروجاً مِنْ عَيْبِ السِّناد(١) .

❊ قوله : (كأعرِفْ بنا) مِنَ البيِّنِ أنَّ (عَرَفَ) يتعدَّىٰ إلى المفعول بنفسه ، فتعديتُهُ إليه هنا بحرفٍ إنَّما هو علىٰ تضمينه معنى (اشْعُرْ) الذي بمعنى (اعْلَمْ) .

وقد جَمَعَ الناظمُ الأقسامَ الثلاثةَ في كلامه ، وقد اجتمعتْ أيضاً في قوله تعالىٰ : ﴿ رَبَّنَآ إِنَّنَا سَمِعْنَا ﴾ [آل عمران : ١٩٣] .

❊ قوله : (المِنَحْ) جمعُ (مِنْحة) ؛ كـ (سِدْرة وسِدَر) بمعنى العطيَّة .

❊ قوله : (معنى « اشْعُر ») ؛ أي : أو هو بمعنى : (اعتَرِفْ بقَدْرنا) .

---

(١) وللسِّناد أنواع كثيرة ، والمراد هنا : سِناد التوجيه ؛ وهو اختلاف حركة ما قبلَ الرَّوِيِّ المقيد ، وانظر « الكافي في العروض والقوافي » (ص١٥٨ـ ١٥٩) .

وإنَّما لم يَذكُرِ المُصنِّفُ الياءَ و(هم) ؛ لأنَّهما لا يُشبِهانِ (نا) مِنْ كلٍّ

❁ قوله : (وإنَّما لم يَذكُرِ المُصنِّفُ الياءَ و« هم »...) إلىٰ آخره : هٰذا إشارةٌ إلى الجواب عن اعتراض أبي حَيَّانَ على الناظم ؛ وهو أنَّ لفظَ (نا) لا يختصُّ بما ذَكَرَ ، بل يأتي في الياء و(هم)[1] ، وحاصلُ ما أشار إليه مِنَ الجواب : أنَّ ياء المخاطبةِ غيرُ ياء المُتكلِّم ، والمُنفصِلَ غيرُ المُتَّصِل .

❁ قوله : (وحاصلُ ما أشار إليه مِنَ الجواب...) إلىٰ آخره ، لٰكنَّ هٰذا الجوابَ الذي أشار إليه إنَّما يظهرُ بالنسبة لِمَا مثَّل به ونحوِهِ ، لا مطلقاً ؛ لأنَّ الياءَ تكونُ بمعنىً واحدٍ في الأحوال الثلاثة ؛ نحوُ : (أعجبَني كوني مسافراً إلىٰ أبي) ، و(هم) يكونُ ضميراً مُتَّصِلاً في الأحوال الثلاثة ؛ نحوُ : (أعجبَهُم كونُهُم مسافرينَ إلىٰ آبائهم) ، ولك التخلُّصُ مِنْ ذلك بأحد أجوبةٍ ثلاثةٍ :

الأوَّلُ : أنَّ المُرادَ : صَلَحَ لكلٍّ مِنَ الثلاثة وحدَهُ ، والرفعُ في (كوني) و(كونُهُم) ليس وحدَهُ بل مع الجرِّ .

الثاني : أنَّ محلِّيَّةَ الرفعِ في ذلك ضعيفةٌ ؛ بدليلِ أنَّ الرفعَ لا يظهرُ فيه بإحلال الظاهر محلَّ الضمير ، بخلاف النصبِ والجرِّ ، والكلامُ فيما هو مشتركٌ بين الثلاثة ، وكلٌّ منها قويٌّ بحيثُ يظهرُ لو أُحِلَّ الظاهرُ محلَّ الضمير .

الثالثُ : أنَّ وقوعَ الياءِ و(هم) فيما ذكر في محلِّ رفعٍ.. عارضٌ نَشَأَ مِنْ كون المضاف كالفعل يطلبُ مرفوعاً ، والكلامُ فيما هو مشتركٌ بين الثلاثةِ بطريق الأصالة .

---

(١) منهج السالك (ص١٦) .

وجهٍ ؛ لأنَّ (نا) تكونُ للرفع والنصبِ والجرِّ والمعنىٰ واحدٌ ، وهي ضميرٌ مُتَّصِلٌ في الأحوال الثلاثة ، بخلاف الياء ؛ فإنَّها وإن استُعمِلتْ للرفع والنصبِ والجرِّ وكانتْ ضميراً مُتَّصِلاً في الأحوال الثلاثة . . لم تكن بمعنىً واحدٍ في الأحوال الثلاثة ؛ لأنَّها في حالة الرفعِ للمُخاطَب ، وفي حالتَيِ النصبِ والجرِّ للمُتكلِّم .

وكذلك (هم) ؛ لأنَّها وإن كانتْ بمعنىً واحدٍ في الأحوال الثلاثة . . فليستْ مثلَ (نا) ؛ لأنَّها في حالةِ الرفعِ ضميرٌ مُنفصِلٌ ، وفي حالتَيِ النصبِ والجرِّ ضميرٌ مُتَّصِلٌ .

٥٩ـ وألِفٌ والواوُ والنونُ لِمَا غابَ وغيرِهِ كـ (قاما) و(اْعلَمَا)

الألفُ والواوُ والنونُ مِنْ ضمائرِ الرفعِ المُتَّصِلة ، وتكونُ للغائبِ وللمُخاطَبِ ؛ فمثالُ الغائب : (الزيدانِ قاما) ، و(الزيدونَ قامُوا) ، و(الهِنداتُ قُمْنَ) ، ومثالُ المُخاطَب : (اعلَمَا) ، و(اعلَمُوا) ، و(اعلَمْنَ) .

❊ قوله : (وألفٌ . . .) إلىٰ آخره : (ألفٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به عطفُ المعرفة عليه ، وقولُهُ : (لِمَا غابَ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ .

❊ قوله : (كـ « قاما » و« اْعلَمَا ») فيه نشرٌ علىٰ ترتيب اللَّفِّ .

ويدخلُ تحتَ قولِ المُصنِّفِ : (وغيرِهِ) : المُخاطَبُ والمُتكلِّمُ ، وليس هـٰذا بجَيِّدٍ ؛ لأنَّ هـٰذه الثلاثةَ لا تكونُ للمُتكلِّم أصلاً ، بل إنَّما تكونُ للغائب أو المُخاطَب ؛ كما مثَّلنا .

٦٠ـ ومِنْ ضميرِ الرفعِ ما يَستتِرُ ... كـ (اْفعَلْ أُوافِقْ نَغتبِطْ) . . . .

---

* قوله : (ويدخلُ تحتَ قولِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره ، وأُجيبَ عنه : بأنَّ الثلاثةَ لم تُوضَعْ للمُتكلِّم ، فتعيَّنَ إرادةُ المخاطب بقوله : (وغيرِهِ) ، أو بأنَّ التمثيلَ دافعٌ لذلك ، فتدبَّرْ .

* قوله : (ومِنْ ضميرِ الرفعِ ما يَستتِرُ) ؛ أي : مِنْ ضمير الرفع ، لا النصبِ والجرِّ ، كما يُستفادُ هـٰذا الحصرُ مِنْ تقديم الخبرِ الذي هو قولُهُ : (مِنْ ضمير الرفع) على المبتدأ الذي هو (ما) .

* قوله : (نَغتبِطْ) بالجزم عطفاً علىٰ (أُوافِقْ)[1] ، أو بدلٌ منه ، والغِبْطَةُ ـ بالغين المُعجَمة ـ : هي تَمَنِّي مِثْلِ ما لغيرك مِنْ غيرِ إرادةِ زوالِهِ عنه ، وهو جائزٌ ، ولا يُسمَّىٰ حسداً إلا مجازاً ؛ كحديث : « لا حَسَدَ إلا في اثنتَينِ . . . »

---

* قوله : (إلا مجازاً) ؛ أي : مرسلاً علاقتُهُ التقييدُ والإطلاق ؛ إذ الحسدُ تمنِّي زوالِ نعمة الغير[2] ، ثمَّ أُطلِقَ وأُريدَ منه مُطلَقُ تَمَنٍّ ، ثمَّ استُعمِلَ في فردٍ مِنْ أفراده ؛ وهو تمنِّي مثلِ ما للغير مِنْ غير إرادةِ زوالِهِ عنه .

(١) أي : بإسقاط العاطف . « تمرين الطلاب » (ص٢٣) .

(٢) في (ط ، ي) : (ما للغير) بدل (نعمة الغير) .

ينقسمُ الضميرُ : إلىٰ مُستترٍ وبارز ، والمُستتِرُ : إلىٰ واجبِ الاستتار وجائزِهِ .

والمُرادُ بواجبِ الاستتار : ما لا يَحُلُّ مَحَلَّهُ الظاهرُ ، والمُرادُ بجائزِ الاستتارِ : ما يَحُلُّ محلَّهُ الظاهرُ .

إلىٰ آخره[1] .

* قوله : (إذ تُشكَرُ) مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول أو للفاعل[2] .

* قوله : (والمُرادُ بجائزِ الاستتارِ : ما يَحُلُّ . . .) إلىٰ آخره : قال في « التوضيح » : (هٰذا تقسيمُ ابنِ مالكٍ وابنِ يعيشَ وغيرِهما ، وفيه نَظَرٌ ؛

---

* قوله : (قال في « التوضيح » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ الذي يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِ المُستترِ وجوباً : أنَّهُ كلُّ ما لا يَحُلُّ محلَّهُ مِنْ عامله ظاهرٌ ولا ضميرٌ مُنفصِل ؛ أي : لا يوجدُ في مكانه مِنْ عامله ظاهرٌ ولا ضميرٌ مُنفصِل ؛ بأنْ يقعَ الظاهرُ أو الضميرُ المُنفصِلُ فاعلاً أو نائبَ فاعل عِوَضَ المُستترِ في نَفْس تركيبِهِ ، وأنَّ الذي يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِ المُستترِ جوازاً : أنَّهُ هو الذي يَحُلُّ محلَّهُ مِنْ عامله ظاهرٌ أو ضميرٌ مُنفصِل ؛ أي : يوجدُ في مكانه مِنْ

---

(١) رواه البخاري (٧٣) ، ومسلم (٨١٦) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) وضُبطت بخط الإمام ابن هشام بالبناء للفاعل ، وضبطها الشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/٢٧٨ـ ٢٧٩) بالبناء للمفعول ، وذكر الشيخ خالد في « التمرين » (ص٢٣) الوجهين ، وقدَّم البناء للمفعول .

وذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذا البيت مِنَ المواضع التي يجبُ فيها الاستتارُ . . أربعةً :

الأَوَّلُ : فعلُ الأمرِ للواحد المُخاطَبِ ؛ كـ (افْعَل) ، التقديرُ : (أنتَ) ، وهـٰذا الضميرُ لا يجوزُ إبرازُهُ ؛ لأنَّهُ لا يَحُلُّ محلَّهُ الظاهرُ ؛ فلا تقولُ : (اَفعَلْ زيدٌ) ، فأمَّا (افْعَلْ أنتَ) : فـ (أنتَ) تأكيدٌ للضمير المُستترِ في (افْعَلْ) ، وليس بفاعلٍ لـ (افْعَلْ) ؛ لصحَّة الاستغناء عنه ؛ فتقولُ : (افْعَلْ) ، فإن كان الأمرُ لواحدةٍ أو لاثنَينِ أو لجماعةٍ . . بَرَزَ الضميرُ ؛ نحوُ : (اضْرِبِي) ، و(اضْرِبا) ، و(اضْرِبُوا) ، و(اضْرِبْنَ) .

عامله ظاهرٌ أو ضميرٌ مُنفصِل ؛ بأنْ يقعَ أحدُهُما فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ عِوَضَ المُستترِ في نَفْس تركيبِهِ .

فيَقتضِي تعريفُ المُستترِ وجوباً بظاهره : أنَّ كلَّ مُستترٍ واجبُ الاستتار ؛ لانطباقه بظاهره علىٰ كلِّ مُستترٍ ، ولا ينطبقُ تعريفُ المُستترِ جوازاً بظاهره علىٰ شيء مِنَ الضمير المُستترِ ؛ فقولُ المُوضِّحِ : (إذ الاستتارُ في نحو : « زيدٌ قام » ـ أي: نحوِهِ مِنْ كلِّ ما حَكَمَ فيه هـٰؤلاء بجواز الاستتار ـ . واجبٌ)[1] . . أي : بمُقتضىٰ تعريفِهم واجبَ الاستتار وجائزَهُ ؛ فإنَّهُ يصدقُ على الضمير فيه[2] تعريفُهُم واجبَ الاستتار ، ولا يصدقُ عليه تعريفُهُم جائزَهُ ؛ إذ لا يكونُ خلافَ ذلك إلا لو كان يُقالُ مثلاً في (زيدٌ قام) : (زيدٌ قام هو) علىٰ أنَّ (هو) فاعلُ (قام) ، فيكونُ الضميرُ المُنفصِلُ قد خَلَفَ الضميرَ المُستتِرَ ، أو

---

(١) سيأتي كلام المُوضِّح في (١/ ٥٢٧، ٥٣٠ ـ ٥٣١). (٢) أي: في نحو : (زيدٌ قام).

الثاني : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّلِهِ الهمزةُ ؛ نحوُ : (أُوافِقُ) ، التقديرُ : (أنا) ، فإنْ قلتَ : (أُوافِقُ أنا) كان (أنا) توكيداً للضمير المُستتِر .

(زيدٌ قام زيدٌ) على أنَّ (زيدٌ) الثانيَ فاعلُ (قام) ، فيكونُ الظاهرُ قد خَلَفَ المُستترَ ، وهـٰؤلاءِ يعترفونَ بأنَّ ذلك لا يجوزُ على التحقيقِ في المثال الأوَّل ، وإن قال سيبويهِ في قوله تعالىٰ : ﴿ أَوْ لَا يَسْتَطِيعُ أَن يُمِلَّ هُوَ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، وقولِكَ : (مررتُ برجلٍ مُكرِمِكَ هو) . . بجواز كونِ الضميرِ فاعلاً وكونِهِ تأكيداً[1] .

وإنَّما لم يُصرِّحْ[2] بأنَّهُ لا يُقالُ : (زيدٌ قام زيدٌ) على الفاعلية ؛ لعِلْمه بالمُقايَسة على ما ذكره ، ولإشعار قولِهِ بعدُ : (وأمَّا « زيدٌ قام أبوه » . . .) إلىٰ آخره به ، كما لا يخفىٰ ، وأراد بهـٰذا دفعَ ما عسىٰ أنْ يتوهَّمَهُ مُتوهِّمٌ ؛ مِنْ أنَّ الظاهرَ والضميرَ المُنفصِلَ في ذلك قد خَلَفَ كلٌّ منهما المُستتِرَ في (زيدٌ قام) ، فنبَّه علىٰ أنَّهُ تركيبٌ آخَرُ لم يَحُلَّ فيه المُستتِرُ أصلاً ، فكيف يُعقَلُ أنَّ شيئاً منهما حلَّ محلَّ المُستتِرِ مع كونهما لم يقعا في تركيبه فضلاً عن كونهما حلَّا في محلِّهِ ؟!

هـٰذا تقريرُ كلامِهِ ، فخُذْ إن شئتَ بزمامه ، وإلا فلكَ ردُّهُ : بأنَّ بيانَهُم بعدُ التعريفَينِ ، وتمثيلَهُم للقِسْمَينِ ، وتصريحَهُم بما يُفِيدُ أنَّهُ لا يُقالُ في نحو (زيدٌ

---

(١) انظر ما سيأتي في (٢/٢٣٩ـ٢٤٠) .
(٢) أي : المُوضِّح .

إذِ الاستتارُ في نحو : « زيدٌ قام » واجبٌ ؛ فإنَّهُ لا يُقالُ : « قام هو » على الفاعليّة ، وأمَّا « زيدٌ قام أبوه » ، أو « ما قام إلا هو » . .

قام) : (زيدٌ قام هو) ، أو : (زيدٌ قام زيدٌ) على الفاعليَّة . . . إلىٰ غير ذلك . . قرائنُ صِدْقٍ علىٰ أنَّ ظاهرَ تعريفِهم غيرُ مُرادٍ ، وأنَّ المُرادَ هو أنَّ المُستتِرَ وجوباً ما لا يرفعُ عاملُهُ إلا الضميرَ المستتر ، والمُستتِرَ جوازاً ما يرفعُ عاملُهُ الضميرَ المستترَ وغيرَهُ ؛ فالمُرادُ : الخَلَفيَّةُ في الرفع بالعامل ، ولا تكونُ إلا في تركيبٍ آخَرَ ؛ فإنَّ المُرادَ : الرفعُ بالأصالة ؛ إذ الخَلَفيَّةُ في الرفع به بالتَّبَعيَّة تكونُ في المُستتِرِ وجوباً ؛ نحوُ : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] .

وإذا كان المُرادُ ما ذُكِرَ بتلك القرائنِ الواضحةِ . . فهٰذا النَّظَرُ[١] المبنيُّ على الذُّهُول عن تلك القرائن ساقطٌ مِنْ أصله ، ومُؤدَّىٰ كلامِهم وما زَعَمَ أنَّهُ التحقيقُ . . واحدٌ ، واللهُ أعلمُ .

❁ قوله : (فإنَّهُ لا يُقالُ : « قام هو » على الفاعليّة) ؛ أي : حتىٰ يكونَ الضميرُ المُنفصِلُ قد حلَّ مَحَلَّ الضميرِ المُستتِرِ فيكونَ الاستتارُ جائزاً ، وتقييدُهُ بـ (الفاعليَّة) احترازٌ عن التأكيد ، وتجويزُ سيبويهِ الفاعليَّةَ خلافُ التحقيقِ باعترافِ ابن مالكٍ وابنِ يعيشَ وغيرهما ؛ فلا يُبنى الكلامُ عليه[٢] .

❁ قوله : (وأمَّا « زيدٌ قام أبوه » . . .) إلىٰ آخره : قد علمتَ ما أراد به .

---

(١) أي : الذي قال به المُوضِّح .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٤/١٦) ، و« تعليق الفرائد » (٢/٢٠) ، و« حاشية الصبان » (١/١٩٣) .

فتركيبٌ آخَرُ .

والتحقيقُ أنْ يُقالَ : ينقسمُ العاملُ : إلىٰ ما لا يرفعُ إلا الضميرَ ؛ كـ« أقومُ » ، وإلىٰ ما يرفعُهُما ؛ كـ« قام ») انتهىٰ[1] .

---

* **قوله : (فتركيبٌ آخَرُ)** ؛ أي : والمُرادُ : حُلُولُ الظاهرِ أو الضميرِ المنفصل في مَحَلِّهِ في التركيب بعَيْنِه ، كما يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِهِم واجبَ الاستتار وجائزَهُ .

* **قوله : (إلا الضميرَ)** ؛ أي : المُستتِرَ ، كما يُؤخَذُ مِنَ المَقام ، وصرَّح به في « التوضيح »[2] .

والمُرادُ : الرفعُ بطريق الأصالة ، لا مطلقاً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّهُ يجوزُ أنْ يُقالَ : (أقومُ أنا) علىٰ أنَّ (أنا) توكيدٌ للمُستتِرِ ، والعاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع ، فقد رَفَعَ (أقومُ) الضميرَ البارزَ ؛ وذلك لأنَّ رفعَهُ بطريق التَّبَعِيَّةِ للمُستتِرِ ، لا بطريق الأصالة .

* **قوله : (وإلىٰ ما يرفعُهُما)** ؛ أي : الضميرَ المُستتِرَ وغيرَهُ ؛ فالمرجعُ هو (الضمير المُستتِر) المُتقدِّم صريحاً ، و(غيرَهُ) المفهومُ مِنَ الحصر ، وعبارةُ « التوضيح » : (وإلىٰ ما يرفعُهُ وغيره) ، ولو أتىٰ بها لكان أحسنَ .

---

(١) أوضح المسالك (١/ ٨٨) ، ووافق ابنُ هشام ابنَ مالك وابن يعيش في « شرح القطر » (ص٩٦) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٢٢) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٣٢٨) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٨٨) .

. . . .

واعترضَهُ العلَّامةُ ابنُ قاسمٍ : بأنَّه حيثُ فُسِّرَ المُستتِرُ جوازاً : بما يخلُفُهُ الظاهرُ أو الضميرُ المُنفصِل . . لم يَرِدْ هـٰذا الاعتراضُ ، وإنَّما يَرِدُ لو فُسِّرَ : بما يجوزُ إبرازُهُ على الفاعليَّة ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح[1] .

* قوله : (واعترضَهُ العلَّامةُ ابنُ قاسمٍ . . .) إلىٰ آخره ، وقد عَلِمْتَ أنَّ المُرادَ : الخَلَفيَّةُ في الرفع بالعامل بطريقِ الأصالة ، وهي لا تكونُ إلا في تركيبٍ آخَرَ ، وما يُفهِمُهُ ظاهرُ تعريفِهِم مِن اشتراط اتِّحادِ التركيب . . مدفوعٌ بالقرائن الواضحة .

* قوله : (وإنَّما يَرِدُ لو فُسِّرَ : بما يجوزُ إبرازُهُ على الفاعليَّة) فيه : أنَّهُ واردٌ علىٰ تفسيره بما هو ظاهرُ التعريف كما علمتَ ، فقصرُ وُرُودِهِ علىٰ هـٰذا التفسيرِ غيرُ صحيحٍ .

والجوابُ : أنَّ المُرادَ بالإبراز على الفاعليَّة : إحلالُ الضميرِ البارز محلَّهُ ؛ أي : جَعْلُهُ فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ عِوَضَ المُستتِرِ في نَفْس تركيبِهِ الذي هو ظاهرُ التعريف ، وفي كلامه حذفٌ لظهور المُراد ؛ وكأنَّهُ قال : (وإنَّما يَرِدُ لو فُسِّرَ بما يجوزُ جَعْلُ البارزِ فاعلاً أو نائبَ فاعلٍ عِوَضاً عنه في تركيبه ، أو جَعْلُ الاسمِ الظاهرِ كذلك) ؛ أي : ومعلومٌ بالقرائن الواضحةِ : أنَّهُ لم يُفسَّرْ بذلك وإن كان ذلك ظاهرَ التعريف .

وقولُهُ : (ولا مُشاحَّةَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لو فُرِضَ أنَّهُ مُتنبِّهٌ لمُرادهم وعَلِمَ باصطلاحهم ، وخالفَهُم واصطلحَ هو وجرىٰ علىٰ ما هو ظاهرُ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٤) .

. . . .

التعريف ؛ فله ما ذَهَبَ إليه ولهم ما ذَهَبُوا إليه بلا مُنازعةٍ .

قال العلَّامةُ ابنُ قاسمٍ بعد ما نقله عنه المُحشِّي : (فمعنىٰ وجوبِ الاستتارِ وجوازِهِ عندَهُم : وجوبُ كونِ المرفوعِ بالعاملِ ضميراً مُستتِراً وعدمُ وجوبِ ذلك ، لا وجوبُ استتارِ الضمير المُستتِرِ ؛ بألَّا يجوزَ الإتيانُ بدلَهُ بضميرٍ مُنفصِلٍ أو اسمٍ ظاهر ، وعدمُ وجوبِهِ ؛ بأنْ يجوزَ ذلك ؛ إذ ليس لنا ضميرٌ مُستتِرٌ يجوزُ الإتيانُ بدلَهُ بضميرٍ مُنفصِلٍ أو اسمٍ ظاهر ؛ فقولُ المُوضِّح : « إذ الاستتارُ . . . » إلىٰ آخره : إن أراد بوجوب الاستتار فيه : وجوبَهُ بمعناه عندهم الذي هو خلافُ ظاهرِ تعريفِهِم المدلولِ علىٰ إرادته بالقرائن الواضحة . . مُنِعَ ، وإن أراد : وجوبَهُ بمعناه عنده الذي هو ظاهرُ تعريفِهِم ؛ بأنْ يكونَ عَرَفَ مُرادَهُم لٰكن جرىٰ علىٰ ظاهرِ تعريفِهِم . . كان مُشاحَّةً في الاصطلاح ؛ علىٰ أنَّ تقسيمَ الاستتارِ بالمعنى الذي بيَّنّاه هو عينُ التقسيمِ الذي جعله التحقيقَ ، لا فرقَ بينهما إلا باعتبارِ أنَّ المَقسِمَ في تقسيمهم هو الضميرُ المُستتِرُ باعتبار العامل ، وفي تقسيمه عكسُهُ) انتهىٰ مع إيضاحٍ وصرفٍ لكلامه عن ظاهره[1] .

وقد عُلِمَ ممَّا مرَّ لنا في تقرير كلام المُوضِّح : أنَّهُ أراد وجوبَ الاستتار بالمعنى الذي هو ظاهرُ تعريفِهِم مِنْ غير أنْ يصطلحَ ويجريَ هو عليه ، وتقدَّم أنَّ ذلك ذُهُولٌ عن مُرادهم وما يَدُلُّ عليه[2] ، فتدبَّرْ في هٰذا المحلِّ .

(١) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ١٧) .

(٢) انظر (١/ ٥٢٧ـ ٥٣٠) .

الثالثُ : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله النونُ ؛ نحوُ : (نَغتبِطُ) ؛ أي : نحنُ.

الرابعُ : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله التاءُ لخطاب الواحدِ ؛ نحوُ : (تُشْكَرُ) ؛ أي : أنتَ[1] ، فإن كان الخطابُ لواحدةٍ أو لاثنَينِ أو لجماعةٍ . . بَرَزَ الضميرُ ؛ نحوُ : (أنتِ تفعلينَ) ، و(أنتما تفعلانِ) ، و(أنتم تفعلونَ) ، و(أنتُنَّ تفعَلْنَ) .

هـٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنَ المواضع التي يجبُ فيها استتارُ الضمير .

---

* قوله : (الثالثُ : الفعلُ المضارعُ الذي في أوَّله النونُ . . .) إلىٰ آخره : عُلِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّ المبدوءَ بالهمزة أو النونِ لا يتَّصِلُ به البارزُ ، وقد عدَّ الحَرِيريُّ : (نحن نقولوا) مِنْ لحن الخواصِّ ، ذَكَرَهُ شيخُنا السَّيِّد[2] .

* قوله : (هـٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنَ المواضع . . .) إلىٰ آخره ، وبَقِيَ منها : أفعالُ الاستثناء ، و(أفعلُ) في التعجُّب ، و(أفعلُ) التفضيل ، واسمُ الفعل غيرِ الماضي ؛ كـ (أوَّه) ، والمصدرُ النائب عن فعله ؛ نحوُ : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤][3].

---

(١) الأفيد : جَعْلُهُ ـ أي : في « المتن » ـ للمؤنثة الغائبة ؛ نحوُ : (هندُ تشكرُ) ؛ ليكونَ « المتنُ » مُمثِّلاً للمستتر جوازاً أيضاً ، ولحصول المخاطب بـ (افعل) . « خضري » (١/ ١٠٠) ، وانظر « حاشية الصبان » (١/ ١٩٢) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٨٧) .

(٣) وقد جمعها دون الأخير الإمام السيوطي في « ألفيته النحوية » (ص ٩) بقوله : (من الرجز)

وستـرُ مـرفـوعٍ بـأمـرٍ حُتِمَـا ... ودونَ يـا مضـارعٍ واسمَيْهِمـا
وفعـلِ الاستثنـاءِ والتعجُّـبِ ... وأفعـلِ التفضيـلِ فـاحفَـظْ تُصِـبِ

ومثالُ جائزِ الاستتار : (زيدٌ يقومُ) ؛ أي : هو ، وهـٰذا الضميرُ جائزُ الاستتار ؛ لأنَّهُ يَحُلُّ محلَّهُ الظاهرُ ؛ فتقولُ : (زيدٌ يقومُ أبوهُ) ، وكذلك كلُّ فعلٍ أُسند إلىٰ غائبٍ أو غائبة ؛ نحوُ : (هندُ تقومُ) ، وما كانَ بمعناهُ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو .

٦١ـ وذو ٱرتفاعٍ وٱنفصالٍ (أنا) (هُو) و(أنــــــتَ) . . . .

---

* قوله : (وما كانَ بمعناهُ) ؛ أي : بمعنى الفعل ؛ وهو الصفاتُ المَحْضةُ[1] ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، أو (مضروبٌ) ، أو (حَسَنٌ) ، وبَقِيَ مِنْ مواضع الجواز : اسمُ الفعلِ الماضي ؛ نحوُ : (هيهاتَ) .

* قوله : (وذو ٱرتفاعٍ . . .) إلىٰ آخره : (ذو) : خبرٌ مُقدَّم ، وقولُهُ : (أنا . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وهو أَوْلىٰ مِنْ عكسه ، و(هو) : معطوفٌ علىٰ (أنا) بحذف العاطف ، وتسكينُ واو (هو) لغةٌ حكاها

---

* قوله : (و« هو » : معطوفٌ علىٰ « أنا » . . .) إلىٰ آخره : يلزمُ علىٰ هـٰذا : الإخبارُ بالمفرد عن المُتعدِّد ، وهو ممنوعٌ ؛ فالمُناسِبُ : أنْ يكونَ (هو) مبتدأً ، و(أنت) عطفاً عليه ، والخبرُ محذوفاً دلَّ عليه ما قبلَهُ ؛ أي : (هو) و(أنت) كذلك ، تدبَّرْ .

* قوله : (وتسكينُ واو « هو » لغةٌ) ؛ أي : لقيس وأسد ، كما في

(١) وخرج بـ (المحضة) : ما غلبتْ عليها الاسميَّةُ ؛ كـ (الأجرع) و(الأبطح) ؛ فلا ضمير فيها أصلاً ؛ لدلالتها علىٰ مجرد الذات . « خضري » (١/ ١٠٠) .

. . . . والفُـرُوعُ لا تَشتبِـهُ

تقدَّم أنَّ الضميرَ ينقسمُ إلىٰ مستترٍ وإلىٰ بارز ، وسَبَقَ الكلامُ في المُستتِرِ[1] ، والبارزُ ينقسمُ إلىٰ مُتَّصِلٍ ومُنفصِل ؛ فالمُتَّصِلُ : يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ومجروراً ، وسَبَقَ الكلامُ في ذلك[2] ، والمُنفصِلُ : يكونُ مرفوعاً ومنصوباً ، ولا يكونُ مجروراً .

الفارِضيُّ[3] ، لا ضرورةٌ ، خلافاً لبعضهم .

* قوله : (والفُرُوعُ لا تَشتبِهُ) ؛ أي : فروعُ هٰذه الثلاثةِ لا تخفىٰ عليك ، والمُرادُ : أنَّ ضمائرَ الرفعِ المُنفصِلةَ هي هٰذه الثلاثةُ وفروعُها ، ولا تقعُ في غير الرفعِ أصالةً ، وأمَّا نحوُ : (ما أنا كأنتَ) ، و(لا أنتَ كأنا) . . فهو على النِّيابة .

وما أفاده كلامُ الناظمِ مِنْ أنَّ (هو) ضميرُ رفعٍ دائماً . . استُشكِلَ بنحوِ : (كان زيدٌ هو الفاضلَ) ؛ فإنَّهُ ليس له محلُّ إعرابِ البتَّةَ[4] ؛ لا رفعٌ ولا غيرُهُ عند البَصْريِّينَ .

« التسهيل »[5] ؛ . . . .

---

(١) انظر (١/ ٥٢٦ـ٥٣٥) .

(٢) انظر (١/ ٥٢٢ـ٥٢٥) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣ـ١٤) .

(٤) همزة (البتَّة) همزةُ وصل على ما هو الراجح ، وذهب بعضُهُم : إلىٰ أنَّها همزة قطع ، وللعلَّامة أحمد المأمون البلغيثي رسالةٌ نافعة في ذلك سمَّاها : « استدراك الفلتة على مَنْ قَطَعَ بقَطْعِ همزة البتَّة » ، وانظر « تاج العروس » (٤/ ٤٣١) .

(٥) تسهيل الفوائد (ص٢٦) .

وذَكَرَ المُصنِّفُ في هٰذا البيتِ المرفوعَ المُنفصِلَ ؛ وهو اثنا عَشَرَ : (أنا) : للمُتكلِّم وحدَهُ ، و(نحنُ) : للمُتكلِّم المُشارِكِ ، أو المُعظِّمِ نَفْسَهُ ،

وأُجِيبَ : بأنَّهُ ليس بضميرٍ على الصحيح ، ولا ينتقضُ به تعريفُ الضمير المُتقدِّمُ في قوله : (فما لذي غَيبةٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ هٰذا ليس لذي غَيبةٍ ، بل للغَيبة ، فهو حرفٌ كالهاء مِنْ (إيَّاه) ؛ إذ الغَرَضُ منه الإعلامُ بكونِ ما بعدَهُ خبراً لا نعتاً ، فلم يُسَقْ إلا للدَّلالة علىٰ معنىً في غيره ؛ فإطلاقُ الضميرِ عليه في قولهم : (ضميرُ فصل) . . تَسَمُّحٌ ، أو جَرْيٌ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ ، ويُسمُّونه أيضاً : عِماداً ، كما يُسمِّيه البَصْريُّونَ : فَصْلاً[1] .

* قوله : (« أنا » : للمُتكلِّم . . .) إلىٰ آخره : المُختارُ : أنَّ ألفَ (أنا) زائدةٌ ، والاسمَ هو الهمزةُ والنون ، واختار الناظمُ ـ كالكُوفيِّينَ ـ : أنَّ الاسمَ مجموعُ الثلاثة .

قال الشاعر[2] : [من الكامل]

أَدَعَوْتَهُ باللهِ ثُمَّ قتلتَهُ ... لو هُوْ دعاكَ بذمَّةٍ لم يَغدُرِ

وكذا ياءُ (هي) .

* قوله : (أنَّ ألفَ « أنا » زائدةٌ) ؛ أي : لبيان الحركة ؛ لئلَّا يلتبسَ

---

(١) وسيأتي الحديث عن هٰذا الضمير في (٢/ ٥٥٢ـ٥٥٣) .

(٢) البيت لمُتمِّم بن نُوَيرة اليربوعي في « ديوانه » (ص٩١) ضمن قصيدة أنشدها بين يدي سيدنا أبي بكر رضي الله عنه راثياً أخاه مالكاً الذي قتله سيدنا خالد رضي الله عنه في حروب الردة في قصة مشهورة ، والبيت من شواهد : « المساعد » (١/ ١٠١) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ١٢٢) .

و(أنتَ) : للمُخاطَب ، و(أنتِ) : للمُخاطَبة ، و(أنتما) : للمُخاطَبَينِ ، أو المُخاطَبتَينِ ، و(أنتم) : للمُخاطَبِينَ ، و(أنتُنَّ) : للمُخاطَبات .

و(هو) : للغائب ، و(هي) : للغائبة ، و(هما) : للغائبَينِ ، أو الغائبتَينِ ، و(هم) : للغائبِينَ ، و(هنَّ) : للغائبات .

وأمَّا (أنتَ) وفروعُهُ : فالضميرُ هو (أَنْ) عندَ البَصْريِّينَ ، واللواحقُ لها حروفُ خطابٍ ، وذَهَبَ الفرَّاءُ : إلىٰ أنَّ (أنتَ) بكماله هو الضميرُ ، وقيل : التاءُ هي الضمير[1] .

وأمَّا (هو) و(هي) : فالجميعُ هو الضميرُ عندَ البَصْريِّينَ ، والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّينَ ،

بـ (أن) الحرفيَّة ، ويَدُلُّ لزيادتها ـ كما في « الأنوار البهيَّة » ـ : سقوطُها في الوصل في الأغلب ، مع فتحِ النون أو سكونِها ، ومعاقبةُ هاءِ السكت لها وقفاً[2] .

* قوله : (واللواحقُ لها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنَ التاءات ، وجَعْلُ التاءِ مُتعدِّدةً باعتبار اختلافها بالضمِّ والفتحِ والكسر ، فافْهَمْ .

* قوله : (وقيل : التاءُ هي الضمير) ؛ أي : وكُثِّرَتْ بـ (أنْ) ؛ لتكونَ ضميراً مُنفصِلاً ؛ إذ لولا ذلك لَمَا كان لها استقلالٌ .

* قوله : (والهاءُ وحدَها عندَ الكُوفيِّينَ) استدلُّوا بالتثنية والجمعِ ؛ فإنَّكَ تحذفُ الواوَ والياء فيهما ، ويُجابُ : بأنَّهُ خُولِفَ فيهما القياسُ تخفيفاً ، كما

---

(١) وهو ما ذهب إليه ابن كيسان ، كما في « التصريح » (١/١٠٣) .

(٢) الأنوار البهية (ق/٦٩) .

والواوُ والياء إشباعٌ .

وأمَّا (هما) : فالهاءُ هي الضمير ، وقيل : الضميرُ هو الجميعُ .

وأمَّا (هُنَّ) : فالهاء وحدَها ، والنونُ الأُولىٰ كالميم في (هم) ؛ أي :

أفادَهُ المَلَّويُّ في « أنواره البهيّة »[(١)] .

* قوله : (والواوُ والياء إشباعٌ) فيه : أنَّ حروفَ الإشباعِ لا تُحرَّكُ ولا تثبتُ إلا في الضرورة كما مرَّ[(٢)] .

* قوله : (وأمَّا « هما ». . .) إلىٰ آخره ، وكذا (هم) ، والخلافُ ثابتٌ في (هنَّ) أيضاً ، كما يُفِيدُهُ كلامُ الأُشْمُونيِّ[(٣)] ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ صنيعُ المُحشِّي كالمُصرِّح[(٤)] .

والقائلُ بأنَّ الضميرَ هو الهاءُ فقط في الثلاثة ولواحقَها حروفٌ زائدة لتَدُلَّ بسببها على المُراد ، كما في ألف المُثنَّىٰ وواو الجمع وهاءِ التأنيث. . هو جمهورُ البَصْريِّينَ القائلينَ بأنَّ الجميعَ في (هو) و(هي) هو الضميرُ ، فيكونُ حذفُ الواوِ في المُذكَّر والياءِ في المُؤنَّث. . للتخفيف .

* قوله : (والنونُ الأُولىٰ. . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما اختيرَتِ النونُ ؛ لمشابهتها بسبب الغُنَّة الميمَ ، ولم تُحذَفِ النونُ الثانية كما تُحذَفُ الواوُ ؛ لأنَّها غيرُ مَدَّة .

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ٦٩) .

(٢) انظر (١/ ٥١٤ـ ٥١٥) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٥١) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ١٠٣) .

٦٢ـ وذو ٱنتصابٍ في ٱنفصالٍ جُعِلَا   (إيَّـايَ) . . . .

في الدَّلالةِ على الجَمْعيَّة ، والثانيةُ كالواو في (همو)[(١)] .

وذَكَرَ الفارِضيُّ : أنَّ الأصلَ في (أنتم) أنْ يكونَ بالواو ، فحُذِفتْ تخفيفاً ؛ ولهـٰذا عادتْ في (ضربتُمُوهُ) ؛ لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها[(٢)] .

❁ قوله : (وذو ٱنتصابٍ في ٱنفصالٍ. . .) إلىٰ آخره : (في ٱنفصالٍ) :

❁ قوله : (أنَّ الأصلَ في « أنتم ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بدليل لزوم الألفِ في (أنتما) ، فتكونُ النونُ الثانيةُ مِنْ (أنتنَّ) في مقابلة الواو .

❁ قوله : (ولهـٰذا عادتْ في « ضربتُمُوهُ ») ؛ أي : لكون الأصلِ ما ذُكر عادتِ الواوُ إذا ولي الميمَ ضميرٌ مُتَّصِلٌ ؛ نحوُ (ضربتُمُوهُ) ، ومنه : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ [هود : ٢٨] ، وأجاز سيبويهِ ويونسُ عدمَ إعادتِها مع تسكين الميم ؛ فيُقالُ : (ضَرَبْتُمْهُ) ، وقُرِئَ : (أَنُلْزِمُكُمْها) بالسكون ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الهَمْع »[(٣)] .

---

(١) انظر الخلاف مفصلاً في هـٰذه المسائل في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/٥٥٧ـ٥٦٣ ، ٥٧١ـ٥٧٥) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٣) .

(٣) همع الهوامع (١/٢٢٨) ، وانظر « البحر المحيط » (٥/٢١٨) ، و« تمهيد القواعد » (١/٤٥٦) .

. . . . والتفريعُ ليس مُشكِلَا

أشار في هـٰذا البيت : إلى المنصوب المُنفصِلِ ؛ وهو اثنا عَشَرَ : (إيَّايَ) : للمُتكلِّم وحدَهُ ، و(إيَّانا) : للمُتكلِّم المُشارِكِ ، أو المُعظِّمِ نفسَهُ ، و(إيَّاكَ) : للمُخاطَب ، و(إيَّاكِ) : للمُخاطَبة ، و(إيَّاكما) :

حالٌ من مرفوع (جُعِلا) الواقعِ خبراً عن قوله : (ذو انْتصابٍ) ، و(إيَّايَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (جُعِلَ) ، وفي بعض النسخ : (ذا انتصاب) بالألف[1] ؛ فيكونُ هو المفعولَ الثانيَ لـ (جُعِلَ) ، و(إيَّاي) هو الأولُ قائمٌ مَقامَ الفاعل ، والألفُ للإطلاق .

❊ قوله : (والتفريعُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفروعُها ليستْ مُشكِلةً عليك .

والصحيحُ : أنَّ (إيَّا) هو الضميرُ ، ولواحقَهُ حروفٌ تَدُلُّ على التكلُّمِ والخطابِ والغَيبة[2] ، وقيل : إنَّها ضمائرُ ، واختاره الناظمُ[3] .

❊ قوله : (وقيل : إنَّها ضمائرُ) ؛ أي : و(إيَّا) مضافةٌ إليها إضافةَ العامِّ إلى الخاصِّ ؛ لأنَّ (إيَّا) مشتركةٌ ، ورُدَّ : بأنَّهُ لو صحَّ ذلك لوَجَبَ إعرابُها ؛ لأنَّ المبنيَّ إذا لَزِمَ الإضافةَ أُعرب .

---

(١) وهي كذلك في نسخة علىٰ هامش (و) ، وبخط الإمام ابن هشام رامزاً إلىٰ تصحيحها ، ورجَّحها ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص٧٧) .

(٢) وهو مذهب البَصْريِّينَ .

(٣) وهو مذهب الكُوفيِّينَ ، وانظر التفصيل في هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٧٠ـ ٥٧٥) .

للمُخاطَبَينِ ، أو المُخاطَبتَينِ ، و(إيَّاكم) : للمُخاطَبِينَ ، و(إيَّاكُنَّ) : للمُخاطَبات .

و(إيَّاهُ) : للغائب ، و(إيَّاها) : للغائبة ، و(إيَّاهما) : للغائبَينِ ، أو الغائبتَينِ ، و(إيَّاهم) : للغائبِينَ ، و(إيَّاهُنَّ) : للغائبات .

٦٣ـ وفي ٱختيارٍ لا يَجِيءُ المُنفصِلْ إذا تَــأَتَّــىٰ أنْ يَجِــيءَ المُتَّصِــلْ

كلُّ موضعٍ أَمْكَنَ أنْ يُؤتىٰ فيه بالضميرِ المُتَّصِلِ . . لا يجوزُ العُدُولُ عنه إلى المُنفصِل ، إلا فيما سيذكرُهُ المُصنِّفُ[1] ؛ فلا تقولُ في (أكرمتُكَ) : (أكرمتُ إيَّاكَ) ؛ لأنَّهُ يُمكِنُ الإتيانُ بالمُتَّصِلِ ؛ فتقولُ : (أكرمتُكَ) .

فإن لم يُمكِنِ الإتيانُ بالمتَّصِلِ . . تعيَّن المُنفصِلُ ؛ نحوُ : (إيَّاكَ أكرمتُ) ، وقد جاء الضميرُ في الشِّعْر مُنفصِلاً مع إمكانِ الإتيان به مُتَّصِلاً ؛

❁ قوله : (وفي ٱختيارٍ . . .) إلىٰ آخره : أشار بهٰذا : إلىٰ قاعدةٍ ؛ وهي أنَّهُ متىٰ تأتَّى اتِّصالُ الضمير لم يُعدَلْ إلى انفصاله .

❁ قوله : (مع إمكانِ الإتيان به مُتَّصِلاً . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما هو الصحيحُ ؛ مِنْ أنَّ الضرورةَ ما وَقَعَ في الشعر ، لا ما ليس للشاعر عنه مندوحةٌ .

❁ قوله : (لا ما ليس للشاعر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ علىٰ هٰذا يُشكِلُ

---

(١) انظر (١/ ٥٤٥ـ٥٤٩) .

كقوله[1] : [من البسيط]

١٥ـ بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنَتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهارِيرِ

---

* قوله : (بالباعثِ الوارثِ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ : مُتعلِّقةٌ بـ (حلفتُ) في البيت قبلَهُ ؛ وهو :

إنِّي حلفتُ ولم أَحلِفْ علىٰ فَنَدٍ فِناءَ بيتٍ مِنَ الساعِينَ مَعْمُورِ

و(الفَنَدُ) ـ بفتحتَينِ ـ : الكذب ، وقولُهُ : (فِناءَ) بالنصب على الظرفيّة ، وأراد بالبيت : الكعبةَ ، و(الباعث) : هو الذي يبعثُ الأمواتَ ،

قولُ الشارح : (وقد جاء الضميرُ في الشعر مُنفصِلاً معَ إمكانِ الإتيان به مُتَّصِلاً) الذي هو مفهومُ قولِ المُصنِّف : (وفي اختيار لا يجيءُ المُنفصِل . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك لأنَّ الضرورةَ بهٰذا المعنىٰ تُنافي إمكانَ الاتِّصال ، إلا أنْ يُرادَ بإمكان الاتِّصال : عدمُ المانع الصناعيِّ غيرِ الوزن .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٣٦١) ضمن قصيدة يمدح بها يزيد بن عبد الملك ، ويهجو يزيد بن المُهلَّب ، وقبله :

يا خيرَ حيٍّ وَقَتْ نعلٌ له قَدَماً وميِّتٍ بعدَ رُسْلِ اللهِ مَقْبُورِ

إنِّي حلفتُ . . . .

في أكبرِ الحجِّ حافٍ غيرَ مُنتعِلٍ مِنْ حالِفٍ مُحرِمٍ بالحجِّ مَضْبُورِ

والبيت الثاني ذكره المُحشِّي ، وبيت الشارح من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٥٦) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٣٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٦٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٩٢) ، و« المساعد » (١/ ١٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٢٧٩ـ٢٨١) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٢٨٨ـ٢٩٠) .

و(الوارث) : هو الذي تُرجَعُ إليه الأملاكُ بعد فَناء المُلَّاك ، و(الأموات) : إمَّا مجرورٌ بإضافة (الباعث) أو (الوارث) إليه ؛ على حدِّ قولهم : (بين ذراعَيْ وجَبْهةِ الأسد) ، وشرطُ إضافةِ المُحلَّى بـ (أل) موجودٌ[1] ، أو منصوبٌ بـ (الوارث) على أنَّ الوصفَينِ تنازعاه وأُعمِلَ الثاني .

و(ضَمِنتْ) بكسر الميم مُخفَّفةً : بمعنى : تضمَّنتْ ؛ أي : اشتملتْ عليهم ، أو تكفَّلتْ بأبدانهم ، و(إيَّاهم) : مفعولُهُ ، و(الدهر) : الزمان ، و(الدهارير) : بمعنى الشدائدِ ؛ مضافٌ إليه ، قال في « الصحاح » : (« دهْرٌ دهاريرُ » ؛ أي : شديدٌ ؛ كقولهم : « ليلةٌ لَيْلاءُ »)[2] .

والشاهدُ : في قوله : (إيَّاهم) ؛ حيثُ فُصِلَ الضميرُ المنصوب لأجل الضرورة[3] .

---

* قوله : (أو تكفَّلتْ بأبدانهم) ؛ أي : بحِفْظها .

* قوله : (بمعنى الشدائدِ) المُناسِبُ لعبارة « الصحاح » بعدُ أنْ يقولَ : (بمعنى الشديدِ) بالإفراد ، وفي « القاموس » : (يُقالُ : « دُهُورٌ دَهَارِيرُ » ؛ أي : مختلفةٌ)[4] ، وفسَّرها في « التصريح » بالشدائد كما في المُحشِّي[5] ،

---

(١) وهو أن تدخل (أل) على المضاف إليه ، وسيأتي في قول الناظم (٣/ ٦٠٠) .

(٢) الصحاح (٢/ ٦٦١) .

(٣) والقياس : (ضَمِنتْهُم) .

(٤) القاموس المحيط (٢/ ٣٢) .

(٥) التصريح على التوضيح (١/ ١٠٥) .

❁ قوله : (وصِلْ أوِ افصِلْ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا إشارةٌ إلى استثناءِ مسألتَينِ مِنَ القاعدة المُتقدِّمةِ ، وجوازُ الأمرَينِ مشروطٌ بشرطَينِ : اختلافُ رُتْبَةِ الضميرَينِ ، وتقدُّمُ أعرفِهِما ؛ أخذاً مِنْ قول الناظم فيما سيأتي : (وقَدِّمِ الأخصَّ. . .) إلىٰ آخره .

وتقديمُ الناظمِ للوصل يُشعِرُ بترجيح الاتِّصال ، قال في « التوضيح » : (ثمَّ إنْ كان العاملُ فعلاً غيرَ ناسخٍ . . فالوصلُ أرجحُ ؛ قال الله تعالىٰ :

ولعلَّهُ يُستعمَلُ علىٰ تلك الأوجه ، واللائقُ بالمعنىٰ : هو ما في « القاموس » ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (مسألتَينِ) جعلَ بابَ (كُنتُهُ) وبابَ (خِلْتَنِيهِ) مسألةً واحدة ، والظاهرُ : أنَّهُما اثنتان .

❁ قوله : (اختلافُ رُتْبةِ الضميرَينِ) ؛ أي : كما أشار لذلك بقوله : (وفي اتِّحاد الرُّتْبة الزَمْ فَصْلَا) ، وقولُهُ : (وتقدُّمُ أعرفِهِما) ؛ أي : كما أشار لذلك بقوله : (وقَدِّمِ الأخصَّ في اتِّصالِ) ، وأشار لذلك المُحشِّي بقوله : (أخذاً. . .) إلىٰ آخره ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي هنا : أنَّ هـٰذَينِ الشرطَينِ جاريانِ في الأبواب الثلاثة ، خلافاً لما يأتي له[1] .

---

(١) انظر (١/ ٥٥٤ـ٥٥٦) .

﴿ فَسَيَكْفِيكَهُمُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٣٧] [(١)] ، وإنْ كان اسماً . . فالفصلُ أرجحُ ؛ نحوُ : « عَجِبتُ مِنْ حُبِّي إيَّاهُ »[(٢)] ، وإنْ كان فعلاً ناسخاً نحوُ : « خِلْتَنِيهِ » . . فالأرجحُ عندَ الجمهور : الفصلُ ؛ كقولك : « أخي حَسِبتُكَ إيَّاهُ » ، وعندَ الناظمِ والرُّمَّانيِّ وابنِ الطَّرَاوةِ : الوصلُ) انتهىٰ مُلخَّصاً[(٣)] .

* قوله : (في « كُنتُهُ » الخُلْفُ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ جوازِ الوجهَينِ في (كان) وأخواتِها : في غير الاستثناء ، أمَّا فيه : فواجبٌ الفصلُ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام القومُ ليس إيَّاهُ) ، أو : (لا يكونُ إيَّاهُ) ، ولا يجوزُ : (ليسَهُ) ،

❀ قوله : (وإنْ كان اسماً . . فالفصلُ أرجحُ) ؛ أي : ولا يُشترَطُ في الضمير الأوَّلِ في الاسم أنْ يكونَ مفعولاً ، بل يجوزُ أنْ يكونَ مرفوعاً أخذاً مِنَ المثال الذي ذَكَرَهُ ، وأمَّا اشتراطُ كونِ الضميرَينِ مفعولَينِ . . فإنَّما هو فيما إذا كان العاملُ فعلاً .

❀ قوله : (نحوُ : « زيدٌ قام القومُ ليس إيَّاهُ » ، أو : « لا يكونُ إيَّاهُ »)

---

(١) ومن الفصل : قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّ اللهَ ملَّككُم إيَّاهم » ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٩٧) .

(٢) ومن الوصل : قول الشاعر : (من المتقارب)

لئن كانَ حبُّكِ لي كاذباً ... لقد كانَ حُبِّيكِ حقّاً يقينا

وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٩٧) .

(٣) أوضح المسالك (١/ ٩٧-١٠٠) ، وسيأتي التمثيل على الناسخ تعليقاً في (١/ ٥٤٩) .

٦٥ـ كـذاكَ (خِلْتَنِيـهِ) واتِّصـالَا   أَختـارُ غَيْـرِي اختـارَ الانفصـالَا

أشار في هـٰذَينِ البيتَينِ : إلى المواضع التي يجوزُ أنْ يُؤتىٰ فيها بالضمير مُنفصِلاً مع إمكان أنْ يُؤتىٰ به مُتَّصِلاً ؛ فأشار بقوله : (سَلْنِيهِ) : إلىٰ ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما ليس خبراً في الأصل وهما ضميرانِ[1] ؛ نحوُ : (الدِّرهمَ سَلْنِيهِ) ؛ فيجوزُ لك في هاء (سَلْنِيهِ) الاتِّصالُ ؛ نحوُ : (سَلْنِيهِ) ، والانفصالُ ؛ نحوُ : (سَلْنِي إيَّاهُ) ، وكذلك كلُّ فعلٍ أَشْبَهَهُ ؛ نحوُ : (الدِّرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ) ، و(أَعْطَيْتُكَ إيَّاهُ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ يجوزُ في هـٰذه المسألةِ الانفصالُ والاتِّصالُ على السواء ، وهو ظاهرُ كلامِ أكثرِ النَّحْويِّينَ ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ : أنَّ الاتِّصالَ فيها واجبٌ ، وأنَّ الانفصالَ مخصوصٌ بالشعر .

و(لا يكونُهُ) ، كما لا يجوزُ : (إلَّاه) ؛ إذ لا يقعُ المُتَّصِلُ بعد (إلَّا) ، فكذا ما وَقَعَ مَوقِعَها . انتهىٰ « حَفْني »[2] .

لا يُقالُ : المُوجِبُ للفصل هنا الاتِّحادُ في الرُّتْبة .

لأنَّا نقولُ : اختلافُ الرُّتْبةِ ليس شرطاً في باب (كُنْتُهُ) ، كما سيأتي للمُحشِّي[3] .

---

(١) أي : أوَّلُهما أعرفُ ، كما نبَّه عليه المُحشِّي قبل قليل ، فلو قُدِّم غيرُهُ ، أو اتَّحدت رتبتُهُما مع نصبهما . . وَجَبَ الفصلُ . « خضري » (١/ ١٠٣) ، وسيأتي في (١/ ٥٥٧ـ٥٥٨) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق ٩٠) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ١٠٤) .

(٣) انظر (١/ ٥٥٤) .

وأشار بقوله : (في كُنتهُ الخُلْفُ أنتمىٰ) : إلىٰ أنَّهُ إذا كان خبرُ (كان) وأخواتِها ضميراً[1] . . فإنَّهُ يجوزُ اتِّصالُهُ وانفصالُهُ ، واختُلِفَ في المُختار منهما ؛ فاختار المُصنِّفُ الاتِّصالَ ؛ نحوُ : (كُنتُهُ) ، واختار سيبويهِ الانفصالَ ؛ نحوُ : (كُنتُ إيَّاهُ) ؛ تقولُ : (الصَّدِيقُ كنتَهُ) ، و(كنتَ إيَّاهُ)[2] .

❀ قوله : (يجوزُ اتِّصالُهُ وانفصالُهُ) ؛ أي : الإتيانُ بدلَهُ بالضمير مُنفصِلاً ، وليس المُرادُ أنَّ لفظةَ (ها) تأتي مفصولةً ؛ إذ لا يُمكِنُ فصلُها ؛ لأنَّهُ مع وجودِ الانفصالِ لا وجودَ لها .

وحُجَّةُ الناظمِ في ترجيح الاتِّصال : أنَّهُ الأصلُ ، وقد أمْكَنَ[3] .

---

(١) سكت عن اسمها ، فأفاد أنَّهُ لا يُشترَطُ كونُهُ ضميراً ، ويَدُلُّ عليه كلامُ ابن الناظم : (نحوُ : « الصديقُ كانه زيدٌ ») ، لـٰكن عبارة « شرح الكافية » تَدُلُّ على الاشتراط . « خضري » (١/ ١٠٤) .

(٢) وممَّا جاء مُنفصِلاً علىٰ ما ذَهَبَ إليه سيبويه : قولُ عمر بن أبي ربيعة : (من الطويل)

لئنْ كانَ إيَّاهُ لقد حالَ بعدَنا ... عنِ العهدِ والإنسانُ قد يَتغيَّرُ

وممَّا جاء مُتَّصِلاً علىٰ ما اختاره الناظم : قولُ أبي الأسود الدُّؤَلي : (من الطويل)

فإلَّا يَكُنْها أو تَكُنْهُ فإنَّهُ ... أخوها غَذَتْهُ أُمُّهُ بلِبانِها

وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لسيدنا عمر رضي الله عنه في ابن صيَّاد : « إن يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليه » ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٥٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٠) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٠٢) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٣٢٦) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » (١/ ١٥٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/ ٢٣١) .

وكذلك المُختارُ عند المُصنِّفِ الاتِّصالُ في نحو : (خِلْتَنِيهِ)[1] ؛ وهو كلُّ فعلٍ تعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما خبرٌ في الأصل ، وهما ضميران ، ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ المُختارَ في هٰذا أيضاً : الانفصالُ ؛ لأنَّهُ خبرٌ في الأصل ، وحقُّ الخبر الانفصال ؛ نحوُ : (خِلْتَني إيَّاهُ)[2] ، ومذهبُ سيبويهِ أرجحُ ؛ لأنَّهُ هو الكثيرُ في لسانِ العربِ . . . .

---

* قوله : (في نحو : « خِلْتَنِيهِ ») أُورِدَ عليه : أنَّ (خالَ) يجبُ أنْ ينعقدَ مِنْ مفعولَيْهِ مبتدأٌ وخبر ، وهنا لا يتأتَّىٰ ذلك .

وأُجيبَ بالانعقاد ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ مِثْلُ (شِعْري شِعْري) ، وذلك جائزٌ .

* قوله : (في لسانِ العربِ) ؛ أي : في لغتهم .

---

* قوله : (أُورِدَ عليه : أنَّ « خالَ » . . .) إلىٰ آخره : هٰذا لا يَرِدُ إلا لو اتَّحدَ الضميرانِ ، فيُجابُ عنه بما ذكره ، وأمَّا هنا فالضميرانِ مُتغايِرانِ ، وإنَّما حقُّ هٰذا الإيرادِ علىٰ ما سيأتي في قوله : (وفي اتِّحاد الرُّتْبةِ الزَمْ فَصْلَا) ؛ نحوُ : (خِلْتُنِي إيَّاي) ؛ فيُقالُ في الجواب : إنَّ المُرادَ : خِلْتُني الآنَ إيَّاي فيما

---

(١) وقد سبق قبل قليل أنَّهُ مذهب الرُّمَّاني وابن الطَّراوة .

(٢) وممَّا جاء علىٰ مذهب سيبويه : قولُ الشاعر : (من البسيط)

أخي حَسِبتُكَ إيَّاهُ وقد مُلِئتْ ... أرجاءُ صدرِكَ بالأضغانِ والإِحَنِ

وممَّا جاء علىٰ مُختار الناظم : قولُ الشاعر : (من البسيط)

بلغتَ صُنْعَ أمرِئٍ بَرٍّ إخالُكَهُ ... إذ لم تَزَلْ لأكتسابِ الحمدِ مُبتدِرَا

وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٦٥)، و« شرح التسهيل » (١/ ١٥٥)، و« أوضح المسالك » (١/ ٩٩) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٥٣٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٥٣) .

على ما حكاه سيبويهِ عنهم ، وهو المُشافِهُ لهم ؛ قال الشاعرُ[1] : [من الوافر]

١٦ـ إذا قالتْ حَذَامِ فصَدِّقُوها فإنَّ القولَ ما قالتْ حَذَامِ

٦٦ـ وقَدِّمِ الأَخَصَّ في ٱتِّصالِ وقَدِّمَنْ ما شئتَ في ٱنفصالِ

❀ قوله : (إذا قالتْ حَذَامِ. . .) إلىٰ آخره : (حَذَامِ) : علمُ امرأةِ الشاعرِ ، وهو مبنيٌّ على الكسر في محلِّ رفعٍ على الفاعليّة[2] ، وأعاده في آخر البيتِ ظاهراً ؛ تفخيماً لها وتعظيماً ، وقولُهُ : (فصَدِّقُوها) يُروىٰ : (فأَنْصِتُوها) ؛ أي : أَنصِتوا لها .

وهٰذا البيتُ مِنَ الأبيات الجاريةِ مَجْرى الأمثال ، يُضرَبُ لمَنِ اشتَهَرَ صدقُهُ ، وقد أنشده الشارحُ لذلك[3] ، وقبلَهُ :

ولولا المُزْعِجاتُ مِنَ اللَّيالِي لَمَا تَرَكَ القَطَا طِيبَ المَنَامِ

❀ قوله : (وقَدِّمِ الأَخَصَّ. . .) إلىٰ آخره : . . . .

مضىٰ ، أو بالعكس علىٰ ما هو الظاهرُ ، وسيأتي هٰذا العكسُ في كلام شيخِنا[4] .

---

(١) انظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٤٧ـ ١٨٤٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٢٩ـ ٣٣١) .

(٢) قوله : (مبني على الكسر) ؛ أي : علىٰ مذهب الحجازيِّينَ ، بينما يعربه التميميُّون إعرابَ ما لا ينصرف ، وستأتي المسألة في (٤/ ٦٩١ـ ٦٩٢) .

(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ١١٦) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ١٠٦) .

(٤) انظر (١/ ٥٥٥ـ ٥٥٦) .

ضميرُ المُتكلِّمِ أخصُّ مِنْ ضمير المُخاطَبِ ، وضميرُ المُخاطَبِ أخصُّ مِنْ ضمير الغائبِ ، فإن اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ أحدُهُما أَخَصُّ مِنَ الآخَر . . فإن كانا مُتَّصِلَيْنِ : وَجَبَ تقديمُ الأخصِّ منهما ؛ فتقولُ : (الدرهمُ أَعْطَيْتُكَهُ) و(أَعْطَيْتَنِيهِ) بتقديم الكافِ والياء على الهاء ؛ لأنَّهما أخصُّ مِنَ الهاء ؛ لأنَّ الكافَ للمُخاطَب ، والياءَ للمُتكلِّم ، والهاءَ للغائب .

ولا يجوزُ تقديم الغائبِ مع الاتِّصال ؛ فلا تقولُ : (أعطيتُهُوكَ) ،

مِنْ فوائد هـٰذا : التنصيصُ علىٰ تقييد بابِ (سَلْنِيهِ) بتقديم الأعرف ؛ فإنَّ مُجرَّدَ قولِهِ : (وما أَشْبهَهُ) لا يُفِيدُهُ صريحاً ؛ لجوازِ أَلَّا يُعتبَرَ ذلك في وجه الشَّبَهِ .

❊ قوله : (أخصُّ) ؛ أي : أَعْرَفُ .

❊ قوله : (فإن اجتمعَ ضميرانِ منصوبانِ) خَرَجَ : ما إذا رُفِعَ الأوَّلُ ؛ فإنَّهُ لا يجبُ التقديمُ ؛ كـ(ضَرَبُونا) ؛ فالواوُ ضميرٌ غائب ، و(نا) ضميرٌ مُتكلِّم .

❊ قوله : (مِنْ فوائد هـٰذا : التنصيصُ علىٰ تقييد بابِ « سَلْنِيهِ ») لعلَّهُ خصَّهُ ؛ لدَفْعِ توهُّمِ أنَّ الشرطَ مأخوذٌ مِنَ « المتن » فيه ، وإلا فهو تقييدٌ للأبواب الثلاثة كما تقدَّم . انتهىٰ « شيخنا » ، لـٰكنِ المُرادُ بوجوب تقديمِ الأخصِّ في الأبواب الثلاثة . . أنَّهُ عندَ وجودِهِ لا بدَّ مِنْ تقديمه ، فلا يَرِدُ : أنَّهُ قد لا يُوجَدُ أخصُّ أصلاً ؛ كما في : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ »[1] ، ونحوِ : (الصديقُ كانه زيدٌ) .

---

(١) سيأتي تخريجه في (٢/ ٤٢١) .

ولا : (أعطيتَهُـونـي)[1] ، وأجـازه قـومٌ ، ومنـه : مـا رواه ابـنُ الأَثِيـرِ فـي « غريبِ الحديثِ » مِنْ قول عُثْمانَ رضي الله عنه : (أَرَاهُمُني الباطلُ شيطاناً)[2] .

❁ قوله : (في « غريبِ الحديثِ ») اسمُ كتابٍ لابن الأَثِير[3] ، والغريبُ في اصطلاح المُحدِّثينَ : ما رواه واحدٌ فقط .

❁ قـولـه : (أَرَاهُمُني البـاطـلُ . . .) إلىٰ آخـره : الهـاءُ : مفعـولٌ أوّلُ لـ(أرىٰ) ، واليـاءُ : مفعـولٌ ثـانٍ ، و(شيطـانـاً) : مفعـولٌ ثـالـث ، و(الباطل) : فاعلُ (أرىٰ) ، والأصلُ : (أراهم الباطلُ إيَّايَ شيطاناً) ، والمعنىٰ : أرى الباطلُ القومَ أنِّي شيطانٌ ، وهٰذا شاذٌّ ، وفيه شذوذٌ ثانٍ ؛ وهو أنَّ حقَّهُ إشباعُ الميم[4] ؛ نحوُ : (رأيتُمُوها) ، قاله ابنُ الأَثِير[5] .

❁ قوله : (وفيه شذوذٌ ثانٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الروايةَ بسكون الميم ، لا بضمِّها .

---

(١) ولا تقولُ : (حسبتُهُوك) ، ولا : (كانوك) ، بل يجب الفصل ؛ لتقديم غير الأخصّ . « خضري » (١/١٠٦) .

(٢) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/١٧٧) .

(٣) وهو الإمام القاضي اللغوي الكاتب البليغ مجد الدين أبو السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجَزَري (ت ٦٠٦هـ) ، وهو صاحب الكتاب المشهور « جامع الأصول » ، وأخواه الإمامان الكبيران : عز الدين أبو الحسن علي (ت ٦٣٠هـ) صاحب الكتاب الكبير في التاريخ المُسمَّىٰ بـ« الكامل » ، وضياء الدين أبو الفتح نصر (ت ٦٣٧هـ) صاحب « المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر » .

(٤) فيقول : (أَرَاهُمُوني) .

(٥) النهاية في غريب الحديث والأثر (٢/١٧٧ـ١٧٨) .

فإن فُصِلَ أحدُهُما : كنتَ بالخيار ؛ فإن شئتَ قدَّمتَ الأخصَّ فقلتَ : (الدرهمُ أَعْطَيتُكَ إيَّاه) و(أَعْطَيتَني إيَّاه) ، وإن شئتَ قدَّمتَ غيرَ الأخصِّ فقلتَ : (أَعْطَيتُهُ إيَّاكَ) و(أَعْطَيتُهُ إيَّايَ) ، وإليه أشار بقوله : (وقَدِّمَنْ ما شئتَ في انفصالِ) .

وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ ليس علىٰ إطلاقِهِ ، بل إنَّما يجوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصال عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، فإن خِيفَ لَبْسٌ لم يَجُزْ ؛ فلو قلتَ : (زيدٌ أَعْطَيتُكَ إيَّاهُ).. لم يَجُزْ تقديمُ الغائب ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ أَعْطَيتُهُ إيَّاكَ) ؛ لأَنَّهُ لا يُعلَمُ : هل (زيدٌ) مأخوذٌ أو آخِذٌ ؟

❁ قوله : (**لأَنَّهُ لا يُعلَمُ : هل « زيدٌ »**. . .) إلىٰ آخره : **الأَوْلىٰ أنْ يقولَ** : (لانعكسَ المعنى المقصودُ) ؛ إذ مِنَ المعلوم أنَّ (زيداً) في قولك : (زيدٌ أعطيتُكَ إيَّاهُ) هو المأخوذُ ، لـٰكنَّهُ انعكسَ المقصودُ حيثُ كان المُرادُ أنَّهُ الآخِذُ ، تأمَّلْ .

❁ قوله رحمه الله : (**بل إنَّما يجوزُ تقديمُ غيرِ الأخصِّ في الانفصال عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ**. . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّهُ يجوزُ تقديمُ الأخصِّ مطلقاً ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أم لا ؛ فتقولُ : (زيدٌ أعطيتُكَ إيَّاه) إذا كان زيدٌ هو الآخِذَ ، مع أنَّهُ يتبادرُ مِنَ التركيب أنَّهُ مأخوذٌ ، فيحصلُ اللَّبْسُ ، ولعلَّهُ غيرُ مرادٍ ، فكان **الأَوْلىٰ أنْ يقولَ** : (ومحلُّ جوازِ الوجهَينِ : إن لم يحصلْ لَبْسٌ ، وإلا تعيَّنَ ما يندفعُ به اللَّبْسُ ؛ كتقديم الآخِذِ ، سواءٌ كان هو الأخصَّ أم لا) ، تأمَّلْ .

٦٧ـ وفي ٱتِّحادِ الرُّتْبَةِ ٱلْزَمْ فَصْلَا . . . .

❁ قوله : (وفي ٱتِّحادِ الرُّتْبةِ . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ ببابِ (سَلْنِيهِ) وبابِ (خِلْتَنِيهِ) أشار به : إلىٰ أنَّ جوازَ الأمرَينِ فيهما مُقيَّدٌ باختلاف رُتْبَةِ الضميرَينِ ، وقولُهُ : (الزَمْ فصلا) ؛ أي : لعدم وجودِ شرطِ الاتِّصال ؛ وهو كونُ المُتقدِّمِ أخصَّ ؛ إذ عندَ اتِّحاد الضميرَينِ رتبةً لا يتأتَّىٰ ذلك .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ ببابِ « سَلْنِيهِ » وبابِ « خِلْتَنِيهِ » . . .) إلىٰ آخره : يَقتضِي : أنَّهُ ليس مُتعلِّقاً بباب (كُنتُهُ) ، فيُفِيدُ : أنَّهُ يجوزُ فيه الوصلُ معَ اتِّحاد الرُّتْبة ؛ كـ (كُنْتُني) بضم التاء ، و(كُنتَكَ) بفتحها ، ويكونُ الإخبارُ فيه علىٰ حدِّ : (شِعْري شِعْري) ، وربَّما يُؤَيِّدُهُ : أنَّ امتناعَ الوصلِ فيهما حينئذٍ إنَّما هو لتوالي المِثْلَينِ معَ إيهام كونِ الثاني تأكيداً ، وهو مفقودٌ هنا ؛ لاختلاف لفظِ الضميرَينِ وإعرابِهما .

ومنه في الغَيْبة : حديثُ : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ » ، لٰكن فيه : أنَّ مُسمَّى الضميرَينِ في هٰذا مُختلِفٌ ، فيُسوِّغُهُ ، بخلافِ ما قبلَهُ ؛ لما سيأتي أنَّ كونَ الفاعلِ والمفعولِ ضميرَينِ متصلَينِ لمُسمّىً واحدٍ . . مِنْ خواصِّ أفعال القلوب[١] .

وأيضاً في « الأُشْمُونيِّ » : أنَّ تقديمَ الأخصِّ واجبٌ في الأبواب

---

(١) انظر (١/ ٥٥٥) .

الثلاثة[1] ، معَ أنَّهُ يلزمُهُ اختلافُ الرُّتْبة ، إلا أنْ يُرادَ : تقديمُهُ عندَ وجوده ، وأيضاً : ما ذكره المُحشِّي هنا مُخالِفٌ لظاهرِ كلامِهِ فيما سبق .

والذي يُناسِبُ كلامَ المُحشِّي هنا أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (مُتعلِّقٌ بباب « سَلْنِيهِ » وباب « خِلْتَنِيهِ » . . .) إلىٰ آخره . . يُفِيدُ : أنَّهُ ليس مُتعلِّقاً بباب (كُنتُهُ) ، وهو كذلك ، فيجوزُ الوصلُ معَ اتِّحاد الرُّتْبة في نحو : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ » ؛ وذلك لأنَّ عِلَّةَ المنعِ في البابَينِ مفقودةٌ هنا ، ويمتنعُ الوصلُ في نحو : (كُنتُني) و(كُنتَكَ) ؛ لئلَّا يلزمَ كونُ الفاعلِ والمفعولِ ضميرَينِ متصلَينِ لمُسمّىً واحدٍ مِنْ غير أفعال القلوب ؛ فعُلِمَ : أنَّ في باب (كُنتُهُ) تفصيلاً .

والذي اختاره شيخُنا : أنَّ قولَ المُصنِّف : (وفي اتِّحاد الرُّتْبةِ . . .) إلىٰ آخره . . مُتعلِّقٌ بالأبواب الثلاثة ؛ فتقولُ : (كنتُ إيَّاي) ، ولا تقولُ : (كُنتُني) ؛ إذا أردتَ الإخبارَ عن نفسك بأنَّكَ كنتَ فيما مضىٰ إيَّاكَ الآن ؛ علىٰ حدِّ (شِعْري شِعْري) ، وكذا تقولُ : (كنتَ إيَّاكَ) ، ولا تقولُ : (كُنتَكَ) ؛ مُرِيداً أنَّ مُخاطَبَكَ كان فيما مضىٰ إيَّاه الآن .

لا تَقُل : الضميرانِ في (كُنتُني) ليسا بلفظٍ واحد ـ وكذا (كنتَكَ) ـ حتىٰ يتعيَّنَ الانفصالُ .

لأنِّي أقولُ : بيَّن الأُشْمُونيُّ اتِّحادَ الرُّتْبة : بأنْ يكونا معاً لغائبٍ أو

(١) شرح الأشموني (١/ ٥٣) .

. . . . وقـد يُبِيـحُ الغَيْـبُ فيـه وَصْـلَا

* قوله : (وقد يُبِيحُ الغَيْبُ. . .) إلى آخره ؛ أي : ذو الغيب ؛ لأنَّ المُبِيحَ للوصل ليس الغَيبةَ ، بل وجودُ ضميرِ ذي الغَيبةِ ، وقد شَرَطَ الناظمُ لجواز ذلك اختلافَ لفظِ الضميرَينِ ؛ كما في الأمثلة الآتية ، وإلا وَجَبَ الفصلُ ؛ نحوُ : (مالُ زيدٍ أعطيتُهُ إيَّاهُ) .

مخاطب. . . إلىٰ آخره ، ولم يشرطِ اتِّحادَ اللفظ ، ولم يَستَثْنِ إلا مسألةَ الغَيْبةِ ، وإذا استُثنيتْ لِحِكْمةٍ لا يلزمُ استثناءُ غيرِها لتلك الحِكْمة . انتهىٰ[١] .

لا تَقُل : كلامُ شارحِنا يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ ليس مُتعلِّقاً بباب (كُنتُهُ) ؛ حيثُ قال في شرح البيت : (إذا اجتمع ضميران ، وكانا منصوبَينِ. . .) إلىٰ آخره[٢] ، فقيَّد بالمنصوبَينِ ، فخرج بابُ (كُنتُهُ) .

لأنِّي أقولُ : تقييدُهُ غيرُ مُعتبَرٍ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ قيَّد بالمنصوبَينِ في شرح قوله : (وقدِّمِ الأخصَّ. . .) إلىٰ آخره[٣] ، معَ أنَّهُ عامٌّ للأبواب الثلاثة باتِّفاقٍ ؟ تدبَّرْ .

* قوله : (اختلافَ لفظِ الضميرَينِ) ؛ أي : تذكيراً وتأنيثاً ، وإفراداً وتثنيةً وجمعاً ، وإنَّما اشترط ذلك ؛ لدَفْعِ توالي المِثْلَينِ ، وإيهامِ كون الثاني تأكيداً للأوَّل .

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٥٤) .
(٢) انظر (١/ ٥٥٧) .
(٣) انظر (١/ ٥٥١) .

إذا اجتمعَ ضميرانِ ، وكانا منصوبَينِ ، واتَّحدا في الرُّتْبة ؛ كأنْ يكونا لمُتكلِّمَينِ ، أو مُخاطَبَينِ ، أو غائبَينِ . . فإنَّهُ يلزمُ الفصلُ في أحدِهِما ؛ فتقولُ : (أَعْطَيتَني إيَّايَ) ، و(أَعْطَيتُكَ إيَّاكَ) ، و(أَعْطَيتُهُ إيَّاهُ) ،

وقد اعتذرَ ولدُهُ عنه في عدم ذِكْرِ هـٰذا الشرط ؛ بأنَّ قولَهُ : (وَصْلاً) بلفظ التنكيرِ علىٰ معنىٰ نوعٍ من الوصل . . تعريضٌ بأنَّهُ لا يُستباحُ الاتِّصالُ مع الاتِّحادِ في الغَيبة مطلقاً ، بل بقيدٍ ؛ وهو الاختلافُ في اللفظ[1] .

* قوله : (كأنْ يكونا لمُتكلِّمَينِ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّهُ ليس إلا مُتكلِّمٌ أو مُخاطَبٌ أو غائبٌ واحد ؛ فالصوابُ : لـ (متكلم) ، أو (مخاطب) ، أو (غائب) .

وقد يُجابُ : بأنَّ المُرادَ : أنَّ كلاًّ مِنَ الضميرَينِ صالحٌ للدَّلالة على المُتكلِّم أو المُخاطَبِ أو الغائب .

---

* قوله : (وقد اعتذرَ ولدُهُ عنه . . .) إلىٰ آخره : لك الاعتذارُ أيضاً : بأنَّهُ أشار بالتعبير بـ (قد) في قوله : (وقد يُبِيحُ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ الضميرَ الغائبَ لا يُبِيحُ الوصلَ مطلقاً ، بل في حالةٍ دونَ حالة ، وتلك الحالةُ هي اختلافُهُ .

* قوله : (علىٰ معنىٰ نوعٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ووَكَلَ بيانَ ذلك النوعِ إلى الموقف . انتهىٰ « نكت »[2] .

---

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٤٢) ، وقد نصَّ الناظم علىٰ هـٰذا الشرط في « التسهيل » (ص٢٧) ، وانظر « شرحه » (١/ ١٥١) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٤٩) .

ولا يجوزُ اتِّصالُ الضميرَينِ ؛ فلا تقولُ : (أَعْطَيتَنِيني) ، ولا : (أَعْطَيتُكَكَ) ، ولا : (أَعْطَيتُهُوهُ) .

نعم ؛ إن كانا غائبَينِ واختلف لفظُهُما . . فقد يتَّصلانِ ؛ نحوُ : (الزيدانِ الدرهمُ أَعْطَيتُهُماهُ) ، وإليه أشار بقوله في « الكافية »(١) : [من الرجز]

مَعَ آختلافِ ما ونحوُ (ضَمِنَتْ   إيَّاهُمُ الأرضُ) الضرورةُ آقتَضَتْ

وربَّما أُثبِتَ هـٰذا البيتُ في بعض نسخ « الألفيَّة »(٢) ، وليس منها .

وأشار بقوله : (ونحوُ ضَمِنَتْ . . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّ الإتيانَ

❀قوله : (نعم) استدراكٌ علىٰ قوله : (ولا يجوزُ اتِّصالُ) .

❀قوله : (في « الكافية ») هي المنظومةُ الكُبْرىٰ للناظم(٣) .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٠٧) : مثلُهُ في « النكت » ، وفي « ابن الميِّت » أنَّهُ سهو ، وإنَّما هو في « الشافية » ، وأمَّا بيت « الكافية » فهو :

ولاضطرارٍ سوَّغوا في (ضَمِنَتْ   إيَّاهُـمُ الأرضُ) فحَقِّـقْ مـا ثَبَـتْ

وذكر مُحقِّقُ « شرح الكافية الشافية » (١/ ٢٢٩) أنَّ ما ذَكَرَهُ الشارح موجود في بعض نسخ الكتاب .

(٢) أي : بعد قوله : (وفي اتِّحاد الرتبة) . « خضري » (١/ ١٠٧) .

(٣) وعدد أبياتها : ألفان وسبع مئة وخمسون ونيِّف ، كما نصَّ علىٰ ذلك في خاتمتها ، والمنظومة الصغرىٰ : هي « الألفية » المُسمَّاة بـ « الخلاصة » ، وقد نصَّ الناظم علىٰ أخذها من « الكافية » بقوله كما سيأتي :

أَحصىٰ من « الكافيةِ » الخُلاصَةْ   كمـا اقتضـىٰ غِنـىً بـلا خَصَـاصَـةْ

وانظر ما سبق (١/ ٣٧) ، وما سيأتي (٥/ ٦٠٣ـ ٦٠٥) .

بالضمير مُنفصِلاً في موضعٍ يجبُ فيه اتِّصالُهُ . ضرورةٌ ؛ كقوله : [من البسيط]

بالباعثِ الوارثِ الأمواتَ قد ضَمِنتْ إيَّاهُمُ الأرضُ في دَهْرِ الدَّهاريرِ

وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك[1] .

٦٨ـ وقَبْلَ يا النَّفْسِ معَ الفعلِ الْتُزِمْ نونُ وِقايةٍ و(لَيْسِي) قد نُظِمْ

❀ قوله : (وقد تقدَّم ذِكْرُ ذلك) ، وإنَّما أعاده الشارحُ هنا ؛ شرحاً لبيت « الكافية » فقط .

❀ قوله : (وقَبْلَ يا النَّفْسِ) ؛ أي : المُتكلِّمِ بقرينةِ قوله : (و« ليسي » قد نُظِمْ ، و« ليتَني » فشا . . .) إلىٰ آخره ، وليس المُرادُ بـ (يا النَّفْسِ) المعنى الأعمَّ مِنَ المُتكلِّم والمخاطب ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ .

❀ قوله : (معَ الفعلِ) ؛ أي : سواءٌ كان ماضياً أو مضارعاً أو أمراً ، مُتصرِّفاً أو جامداً ، ذكره في « شرح الجامع »[2] .

❀ قوله : (و« لَيْسِي » قد نُظِمْ) ليسي : مبتدأٌ[3] ، خبرُهُ : (قد نُظِمْ) .

. . . .

(١) انظر (١/ ٥٤٢ـ٥٤٤) .

(٢) السراج المنير (ق/ ٣٧) .

(٣) أي : قُصد لفظه كما هو معلوم ، وسيأتي كثيراً ، ولن أنبه عليه .

إذا اتَّصَلَ بالفعل ياءُ المُتكلِّمِ . . لَحِقَتْهُ لزوماً نونٌ تُسمَّىٰ نونَ الوِقاية ، وسُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّها تَقِي الفعلَ مِنَ الكسر ؛ وذلك نحوُ : (أَكْرَمَني) ، و(يُكرِمُني) ، و(أَكْرِمْني) ، وقد جاء حذفُها مع (ليس) شذوذاً ؛

❋ قوله : (لأنَّها تَقِي الفعلَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ « التصريح » : (لأنَّها تَقِي الفعلَ أو شبهَهُ مِنْ نظيرِ ما لا يدخلُهُ ؛ وهو الكسرُ الشَّبيهُ بالجرِّ ، وتقي ما بُني على الأصل ـ وهو السكون ـ مِنَ الخروج عن ذلك الأصل) انتهىٰ[1] .

❋ قوله : (جاء حذفُها مع « ليس ») ؛ أي : لشَبَهِها بالحرف في عدم التصرُّفِ .

❋ قوله : (وهو الكسرُ الشَّبيهُ بالجرِّ) ؛ أي : فصِينَ عنه الفعلُ كما صِينَ عن الجرِّ .

والمُرادُ : الكسرُ الذي يختصُّ مِثْلُهُ بالاسم ؛ وهو الكسرُ بسبب ياءِ المُتكلِّم ، أمَّا الكسرُ الذي ليس بهٰذه المثابة ؛ بأنْ كان لا يدخلُ في الاسم أصلاً ؛ كالكسر قبلَ ياءِ المخاطبة ، أو كأنْ يدخلَ فيه وفي غيره ؛ كالكسر للتخلُّص مِنِ التقاء الساكنَينِ . . فلا حاجةَ إلىٰ صونه عنه ، كذا يُؤخَذُ مِنْ « شرح الجامع »[2] .

❋ قوله : (وتقي ما بُني على الأصل . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : معَ كونها تَقِي أيضاً لَبْسَ ياءِ المُتكلِّم بياء المخاطبة وأمرِ المُذكَّر بأمرِ المُؤنَّث في نحو : (اضْرِبْني) و(اضْرِبي) .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/١٠٩ـ١١٠) .
(٢) السراج المنير (ق/٣٦) .

كما قال الشاعر[1] : [من مشطور الرجز]

١٧ـ عَدَدْتُ قومي كعديدِ الطَّيْسِ
إذْ ذَهَبَ القومُ الكرامُ لَيْسِي

❀ قوله : (عَدَدْتُ قومي . . .) إلىٰ آخره : (العَدِيدُ) : هو العَدَدُ ، و(الطَّيسُ) بفتح الطاء المهملة ، وسكونِ المُثنَّاة تحتُ ، وفي آخره سينٌ مهملةٌ : الرملُ الكثير ، و(إذ) : ظرفُ زمانٍ ، كما في « العَيْنِيِّ »[2] ، ونَقَلَ بعضُهُم : أنَّها في البيت للمفاجأة .

وغَرَضُ الشاعرِ : مدحُ نَفْسِهِ ، والمعنىٰ : عَدَدْتُ قومي فكانوا كعدد الرمال في الكَثْرة ، ومعَ تلك الكَثْرةِ ما فيهم كريمٌ غيري .

والشاهدُ : حذفُ النونِ في قوله : (ليسي)[3] ، واسمُ (ليس) : مستترٌ

❀ قوله : (و« إذ » : ظرفُ زمانٍ . . .) إلىٰ آخره : الذي اختاره شيخُنا الباجوريُّ : أنَّها للتعليل ، والمعنىٰ : أنَّ قومي كَثُروا عندي ؛ لأنَّهُ ذهب القومُ

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧٥) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١/١٣٦) ، و« شرح الرضي » (٢/٤٤٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/٣٧٨) ، و« أوضح المسالك » (١/١٠٨) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٣٥) ، و« المساعد » (١/٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/٣٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣١٩ـ٣٢٠) ، و« خزانة الأدب » (٥/٣٢٤ـ٣٢٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/٨٥ـ٨٦) .

(٢) المقاصد النحوية (١/٣٢٠) .

(٣) وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّهُ أتىٰ بخبره ضميراً متصلاً ، ولا يجوز عند سيبويه إلا أن يكون منفصلاً ؛ فيُقال علىٰ مذهبه : (ليسَ إيَّاي) ، كما سبق في (١/٥٤٨) .

واختُلِفَ في (أَفْعَلِ) التعجُّبِ : هل تلزمُهُ نونُ الوقاية أم لا ؛ فتقولُ : (ما أَفْقَرَني إلىٰ عَفْو اللهِ) ، و(ما أَفْقَري إلىٰ عَفْو اللهِ) عندَ مَنْ لا يلتزمُها فيه ؟ والصحيحُ : أنَّها تلزمُ .

٦٩ـ و(لَيْتَنِي) فَشَا و(لَيْتِي) نَدَرَا . . . .

فيه وجوباً عائدٌ على البعض المفهومِ مِنَ (القوم)[١] ، وياءُ المُتكلِّمِ المُتَّصِلةُ به : خبرُهُ .

❀ قوله : (واختُلِفَ في « أَفْعَلِ » التعجُّبِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّهُ اسمٌ أو فعل ، والأصحُّ : الثاني[٢] .

❀ قوله : (ما أَفْقَرَني إلىٰ عَفْو اللهِ) هٰذا المثالُ شاذٌّ ؛ لأخذه مِنَ (افتقر) ، وهو غيرُ ثلاثيٍّ ، وأُجِيبَ : بأنَّهُ مِنْ (فَقِرَ) بكسر القاف بمعنى : افتقر .

❀ قوله : (و« لَيْتَنِي » فَشَا) ؛ أي : كَثُرَ (ليتَني) بالنون ، ونَدَرَ بلا نونٍ ؛ فـ (نَدَرَ) في كلامه بالدال المهملة بمعنىٰ : قَلَّ .

الكرامُ غيري ، فلو كانوا موجودِينَ لتفرَّق القومُ عندَهُم ولم يَكثُروا عندي .

---

(١) سيأتي في (٣/ ٣٦٣ـ ٣٦٤) أنَّ الضميرَ في أفعال الاستثناء ـ ومنها (ليس) ـ . . مستتر وجوباً لا يجوزُ إظهاره .

(٢) وهو كونه فعلاً ، وهو مذهب البَصْريِّينَ ، وعليه : فتلزم النون ، وذهب الكُوفيُّون : إلىٰ أنَّهُ اسمٌ ، وعليه : فلا تتصل بالفعل . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٠٤ـ ١١٩) ، وما سيأتي في (٤/ ١٤٩) .

. . . .   ومعْ (لعلَّ) أعكِسْ وكُنْ مُخيَّرَا

٧٠ـ في الباقياتِ واْضطِراراً خَفَّفَا   (مِنِّي) و(عَنِّي) بعضُ مَنْ قد سَلَفَا

ذَكَرَ في هـٰذين البيتَينِ حُكْمَ نونِ الوقاية مع الحروفِ ؛ فذَكَرَ (ليتَ) ، وأنَّ نونَ الوقايةِ لا تُحذَفُ منها إلا نُدُوراً ؛ كقوله[١] : [من الوافر]

---

* قوله : (ومعْ « لعلَّ » أعكِسْ) ؛ أي : اعكِسِ الحُكْمَ مع (لعلَّ) .

* قوله : (وكُنْ مُخيَّرا) بفتح الياء ، و(في الباقياتِ) : مُتعلِّقٌ به ، وهـٰذا يُسمَّىٰ عندهم : تضميناً ؛ وهو تعليقُ قافيةِ البيتِ بما بعدَها ، وقد أجازه بعضُهُم للمُولَّدينَ ؛ فلا قُبْحَ فيه[٢] .

* قوله : (بعضُ مَنْ قد سَلَفَا) بعضُ : فاعلُ (خَفَّفا) ، والألفُ في

---

(١) البيت لسيدنا زيد الخير رضي الله عنه كما سينصُّ عليه المُحشِّي ، وهو في « ديوانه » (ص٨٧) ضمن قصيدة مطلعها :

تَـذَكَّـرَ وَطْبَـهُ لَمَّـا رآنِـي   أُقَلِّـبُ صَعْـدةً مِثْـلَ الهِـلالِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٠) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٣٦) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٥٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٨٠) ، و« المساعد » (١/ ٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٠ـ٣٢٢) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٧٥ـ٣٨٠) .

(٢) التضمين قسمان : قبيحٌ ؛ وهو إذا كان المعنىٰ لا يتمُّ إلا في البيت الثاني ؛ كالفاعل والخبر وجواب الشرط ، وحَسَنٌ ؛ وهو إذا كان المعنىٰ يتمُّ بدونه ؛ كالجارِّ والمجرور =

١٨ـ كمُنْيةِ جابرٍ إذ قالَ لَيْتِي أُصادِفُهُ وأَفقِدُ جُلَّ مالِي

والكثيرُ في لسان العرب : ثبوتُها ، وبه وَرَدَ القرآنُ ؛ قال الله تعالىٰ :

(سَلَفا) : للإطلاق ؛ أي : مَنْ تقدَّمَ .

❁ قوله : (كمُنْيةِ جابرٍ . . .) إلىٰ آخره : قاله زيدُ الخيلِ الذي سمَّاه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : زيدَ الخيرِ ، وقبلَهُ :

تمنَّىٰ مَزْيَدٌ زيداً فلاقَىٰ أخا ثقةٍ إذا اختلفَ العَوَالِي

كان مَزْيدٌ وجابرٌ يتمنَّيانِ لقاءَ زيدٍ لعداوةٍ بينَهُما وبينَهُ ، فلمَّا لَقِياهُ طَعَنَهُما فهَرَبا ، فقال زيدٌ حينئذٍ : (تمنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره .

و(العوالي) : الرماح ، و(المُنْيةُ) بضم الميم : التمنِّي ؛ أي : تمنَّىٰ مَزْيدٌ تمنِّياً كتمنِّي جابرٍ ، و(إذ) : ظرفٌ بمعنىٰ (حين) ، وضميرُ (قال) : لـ(جابر)، و(أُصادِفُهُ) : بمعنىٰ: أجدُهُ، وقولُهُ : (وأَفقِدُ) ؛ أي : وأنا أَفقِدُ ؛

❁ قوله : (أخا ثقةٍ) ؛ أي : صاحبَ ثقةٍ ؛ أي : ثُبُوتٍ ولُزُومٍ وصبرٍ على الحروب ؛ فهو بالإضافة ، كذا وجدتُهُ .

❁ قوله : (أي : وأنا أَفقِدُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّهُ ليس مِنْ جملة المُتمنَّىٰ ؛ إذ لا يتمنَّى الإنسانُ فَقْدَ ماله ، وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك إذا كان في مقابلة الظَّفَرِ بالعدوِّ .

= والتوابع وغيرهما من الفَضَلات ، وهٰذا هو الذي أُجيز لبعض المُوَلَّدين ، وأمَّا القسم الأوَّل فلم يُجيزوه بحال .

﴿ يَـٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ ﴾ [النساء : ٧٣] .

وأمَّا (لعلَّ) : فذَكَرَ أنَّها بعكس (ليت) ؛ فالفصيحُ : تجريدُها مِنَ النون ؛

فهو خبرٌ لمحذوفٍ ، ورُوِيَ بدلَهُ : (وأُتلِفُ) ، ورُوي : (وأَغْرَمُ) ، ورُوي بدلَ (بعضَ) : (جُلَّ)[١] .

* قوله : (فذَكَرَ أنَّها بعكس. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ لامَها قد تُبدَلُ نوناً ؛ فيُقال : (لَعَنَّ) ، ولو لَحِقَتْها نونُ الوقاية في هـٰذه الحالةِ. . لَحَصَلَ الاستثقالُ بتوالي الأمثال ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[٢] .

---

* قوله : (أي : لأنَّ لامَها قد تُبدَلُ نوناً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولأنَّها قد تُستعمَلُ حرفَ جرٍّ ؛ كما في قول الشاعر[٣] : [من الطويل]

لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

وقد لا تكونُ حرفَ جرٍّ ، إلا أنَّ ما بعدَها يكونُ مُتعلِّقاً بما قبلَها ، فتُشبِهُ حرفَ الجرِّ ؛ كما في قولك : (تُبْ لعلَّكَ تُفلِحُ) ؛ فكلُّ هـٰذا مُعارِضٌ لشَبَهِها بالفعل معنىً وعملاً ، فقد تعدَّد فيها المُعارِضُ ؛ فلذلك كان الأكثرُ فيها التجريدَ ، بخلاف (ليت) ؛ فإنَّها شبيهةٌ بالفعل معنىً وعملاً بلا مُعارِض .

---

(١) في (و) : (وأتلف جُلَّ) ، ونسخة علىٰ هامشها : (ويذهب) ، ورواية « الديوان » : (وأتلف بعض) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠) .

(٣) سيأتي تخريجه في (٣/ ٤٩٢) .

كقوله تعالىٰ حكايةً عن فِرْعونَ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبْلُغُ ٱلْأَسْبَٰبَ ﴾ [غافر : ٣٦] ، ويَقِلُّ ثبوتُ النون ؛ كقول الشاعر[1] : [من الطويل]

١٩ـ فقلتُ أَعِيرَانِي القَدُومَ لعلَّني أَخُـطُّ بهـا قبـراً لأبيـضَ مـاجـدِ

❁ قوله : (ويَقِلُّ ثبوتُ النون) قال ابنُ هشامٍ : (وغَلِطَ ابنُ الناظمِ ؛ فجَعَلَ « ليتي » نادراً ، و« لعلَّني » ضرورةً)[2] .

❁ قوله : (فقلتُ أَعِيرَانِي . . .) إلىٰ آخره : (القَدُومَ) بتخفيف الدال : الآلـةُ المعـروفـة ، وأراد بـ (أَخُطُّ) : أَنحَـتُ ، وبـ (القبـر) : الغـلافَ ، وبـ (الأبيضِ) : السيفَ ، وبـ (الماجدُ) : العظيمُ .

والشاهدُ : في (لعلَّني) ؛ حيثُ جاء بنون الوقايةِ ، والأشهرُ : تركُها .

وإنَّما كان الوجهانِ على السَّوَاء في الباقيات ؛ لتعارضِ الدليلَين بلا مُرجِّحٍ ؛ دليلِ الإثبات ـ وهو شَبَهُها بالفعل معنىً وعملاً ـ ودليلِ الحذف ؛ وهو كراهةُ اجتماعِ الأمثال ، فلمَّا تعارضا بلا مُرجِّحٍ تساقطا ، واستوى الأمران .

❁ قوله : (وبـ « القبر » : الغلافَ . . .) إلىٰ آخره : قيل : يحتملُ أنَّ المُرادَ بـ (القبر) : مكانُ الدَّفْن ، وبـ (الأبيض) : الشخصُ المُتَّصِفُ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ١٣٧) ، وابنه في « شرح الألفية » (ص٤٣) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٨١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٩٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٢ـ٣٢٣) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٤٤) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٤٣) .

ثمَّ ذَكَرَ أنَّكَ بالخيار في الباقيات ؛ أي : في باقي أخواتِ (ليتَ) و(لعلَّ) ؛ وهي : (إنَّ) ، و(أنَّ) ، و(كأنَّ) ، و(لكنَّ) ؛ فتقولُ : (إنِّي وإنَّني) ، و(أنِّي وأنَّني) ، و(كأنِّي وكأنَّني) ، و(لكنِّي ولكنَّني) .

ثمَّ ذَكَرَ أنَّ (مِنْ) و(عن) تلزمُهُما نونُ الوقاية ؛ فتقولُ : (مِنِّي) و(عنِّي) بالتشديد ، ومنهم مَنْ يحذفُ النونَ ؛ فيقولُ : (مِنِي) و(عَنِي) بالتخفيف ، وهو شاذٌّ ؛ قال الشاعر[1] : [من الرمل]

٢٠ـ أيُّهـا السـائـلُ عنهُـم وعَنِـي لسـتُ مِـنْ قَيْـسَ ولا قَيْـسُ مِنِـي

* قوله : (أيُّها السائلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عن القومِ المعروفِينَ عندَهُ ، و(قيس) : يُروىٰ بالصرف وعدمِهِ علىٰ إرادة القبيلة أو أبيها[2] ،

بالبياض ، وربَّما يَدُلُّ لهٰذا : . . . .

(١) بيت مجهول النسبة ، بل قال فيه ابن الناظم في « شرحه » (ص٤٤) : (إنَّهُ مِنْ إنشاد بعض النَّحْويِّينَ) ، وقال ابن هشام في « التخليص » (ص١٠٦) : (وفي النفس من هٰذا البيت شيءٌ ؛ لأنَّا لم نعرف له قائلاً ولا نظيراً ، ولاجتماع الحذف في حرفَينِ فيه ؛ ولذلك نسبه ابن الناظم إلىٰ إنشاد النَّحْويِّينَ ، ولم ينسبه إلى العرب ، وفي « التحفة » : لم يجئ الحذف إلا في بيت لا يعرف قائله) ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ١٣٨) ، والرضي في « شرح الكافية » (٢/ ٤٥٣) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص ٤٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٣٨٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ١١٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٩٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٣٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٤ـ ٣٢٥) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٨٠ـ٣٨٢) .

(٢) فيكون ممنوعاً من الصرف علىٰ إرادة القبيلة ، ومصروفاً علىٰ إرادة الأب ؛ ففي كلام المُحشِّي لفٌّ ونشر مُشوَّش ، وانظر (٤/ ٦٦٧ـ ٦٧٠) .

٧١ـ وفي (لَدُنِّي) (لَدُنِي) قَلَّ وفي (قَدْنِي) و(قَطْنِي) الحذفُ أيضاً قد يَفِي

وهٰذا البيتُ مِنْ بحر الرمل ؛ فقولُ العلَّامةِ العَيْنيِّ : (إنَّهُ مِنَ المديد)[١] . . سهوٌ .

❁ قوله : (وفِي « لَدُنِّي » . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بقوله : (قلَّ) ، وقولُهُ : (لَدُنِي) بتخفيف النون مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قَلَّ) ، وقولُهُ : (وفي « قَدْنِي » . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بقوله : (قد يَفِي) ، أو بـ (الحذف) ؛ فعلى الأوَّل : يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبر الفِعْليِّ على المبتدأ ، وعلى الثاني : إعمالُ المصدر المُحلَّىٰ بـ (أل) ، وتقديمُ معمولِهِ عليه ، وكلاهما خاصٌّ بالشعر[٢] .

❁ قوله : (قد يَفِي) مِنَ الوفاء ؛ بمعنىٰ : يأتي ، كما في . . . .

روايةُ (لأكرم) بدل (لأبيض)[٣] .

(١) المقاصد النحوية (١/ ٣٢٤) .

(٢) قد يُقال : إنَّ المعمول ها هنا جار ومجرور ، وهو يُتوسَّع فيه ، ثمَّ إنَّ منعَ التقديمِ هو أحدُ مذهبَيْنِ ، وثانيهما : جوازه ، وهو الأصحُّ ، وإعمالُ المصدر المُحلَّىٰ بـ (أل) جوَّزه سيبويه وغيره من النحاة ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ١١٦ـ١١٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٣٤ـ٢٣٥) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٨٨) ، وما سيأتي في (٤/ ١٤ـ١٨) .

(٣) وعلىٰ هٰذه الرواية : يكون (أكرم) مضافاً إلىٰ ما بعده . انظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٢٣) .

أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الفصيحَ في (لَدُنِّي) : إثباتُ النون ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قَدْ بَلَغْتَ مِن لَّدُنِّي عُذْرًا ﴾ [الكهف : ٧٦] ، ويَقِلُّ حذفُها ؛ كقراءةِ مَنْ قَرَأَ : ﴿ مِن لَّدُنِي ﴾ بالتخفيف .

« القاموس »[1] ، وضَبَطَهُ بعضُهُم : (نُفِي) من النفي[2] .

* قوله : (كقراءةِ مَنْ قَرَأَ : ﴿ مِن لَّدُنِي ﴾ بالتخفيفِ) هو نافعٌ مِنَ السبعة[3] ، قال شيخُ الإسلام : (وفيه نَظَرٌ ؛ إذ يجوزُ أنْ تكونَ النونُ المذكورةُ نونَ الوقاية ؛ لأنَّ حذفَ نون « لَدُنْ » لغةٌ)[4] .

---

* قوله : (وضَبَطَهُ بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : هٰذا لا يظهرُ إلا إذا حُمِلَ كلامُ المُصنِّف علىٰ (قد) و(قط) اللذَينِ هما اسما فعلٍ ، لا علىٰ أنَّهُما اسما فاعلٍ الذي جرىٰ عليه الشارحُ ؛ لأنَّ الذي ينتفي ويمتنعُ معه الحذفُ ويجبُ فيه الإثباتُ . . إنَّما هو الأوَّلان ، و(قد) في كلام المُصنِّف الداخلةُ علىٰ (نُفِي) علىٰ هٰذا . . حرفُ تحقيقٍ ؛ لأنَّها داخلةٌ على الماضي .

* قوله : (قال شيخُ الإسلام : وفيه نَظَرٌ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا النَّظَرُ مدفوعٌ ؛ لأنَّهُ إنْ كان مُرادُهُ بـ (لد) المحذوفةِ النونِ ما دالُها ساكنةٌ . . وَرَدَ عليه : أنَّ الساكنةَ الدالِ وإن كانتْ تلحقُها نونُ الوقاية لأجلِ حِفْظِ السكون . .

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ٣٩٣) .

(٢) فيكون المعنىٰ : وفي (قدني) و(قطني) قد نُفِي الحذف أيضاً ، وأورد هٰذا الضبطَ احتمالاً ابنُ جابر الهواري في « شرحه على الألفية » (ق/ ٥٠) .

(٣) وأبو جعفر من العشرة . انظر « الدر المصون » (٧/ ٥٣٠ـ٥٣١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٧٠) .

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٢٨) .

والكثيرُ في (قد) و(قَطْ) : ثبوتُ النونِ ؛ نحوُ : (قَدْنِي) و(قَطْنِي) ، ويَقِلُّ الحذفُ ؛ نحوُ : (قَدِي) و(قَطِي) ؛ أي : حَسْبي ، وقد اجتمعَ الحذفُ والإثباتُ في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

---

* قوله : (أي : حَسْبي) تفسيرٌ لكلٍّ مِنْ (قَدِي) و(قَطِي) احتَرَزَ به : عن (قدِ) الحرفيّةِ و(قطُّ) الظرفيّةِ ؛ نحوُ : (ما فعلتُهُ قطُّ) ، وهي نظيرةُ (أبداً) في المستقبل ؛ فإنَّهُما لا يتَّصِلُ بهما ياءُ المُتكلِّم ، وعن (قد) و(قط) اسمَي فعلٍ بمعنىٰ : يكفي ؛ إذ نونُ الوقايةِ لازمةٌ لهما حالَ اتِّصالِ ياء المُتكلِّم بهما ، وهي منصوبةٌ لا مخفوضة .

إلا أنَّ الآيةَ لا تحتملُها ؛ لضمِّ الدالِ في الآية .

وإن كان مُرادُهُ بها ما دالُها مضمومةٌ . . وَرَدَ عليه : أنَّ هـٰذه لا يُؤتىٰ فيها بنون الوقاية ، بل يُقال : (لَدِي) ، كما قاله سيبويهِ ؛ لأنَّ نونَ الوقاية إنَّما تحفظُ البناءَ على السكون لا غيرِهِ .

* قوله : (وهي نظيرةُ « أبداً » في المستقبل) ؛ أي : وهي في الماضي

---

(١) المشطور للراجز الأموي حُميد بن مالك الأرقط ، كما في « الصحاح » (١/١١٨) وغيره ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها الحَجَّاج ، ويُعرِّض بسيدنا عبد الله بن الزبير رضي الله عنهما ، والشطر الثاني ساقط من جميع النسخ المعتمدة ، وسيأتي في كلام المُقرِّر التنبيه عليه ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/٣٧١) ، و« شرح التسهيل » (١/١٣٧) ، و« شرح الرضي » (٢/٤٥٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/٣٨٥) ، و« أوضح المسالك » (١/١٢٠) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٣٤) ، و« المساعد » (١/٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/٣٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٢٧ـ ٣٢٩) ، و« خزانة الأدب » (٥/٣٨٢ـ٣٩٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/٨٣ـ ٨٥) .

٢١ـ قَدْنِيَ مِنْ نَصْرِ الخُبَيْبَيْنِ قَدِي

---

* قوله : (قَدْنيَ مِنْ نَصْرِ . . .) إلىٰ آخره : أراد بـ (الخُبَيْبَيْنِ) ـ بضم الخاء المعجمةِ بصيغة التثنية ـ : خُبيبَ بنَ عبد الله بنِ الزُّبير بن العَوَّام ، وأباه عبدَ الله ؛ لأنَّهُ كان يُكْنَىٰ بـ (أبي خُبَيبٍ) ، وهو مِنْ باب التغليب ، وقيل : أراد بهما : عبدَ الله وأخاه مُصعَباً ، ويُروىٰ : (الخُبَيبِينَ) بصيغة الجمع ؛ علىٰ إرادة خُبَيبِ بن عبد الله ومَنْ كان علىٰ رأيه ، وهو تغليبٌ أيضاً ، وفي بعض نسخ الشارحِ تمامُ البيت ؛ وهو :

ليسَ الإمامُ بالشَّحِيحِ المُلحِدِ

نظيرةُ (أبداً) في المستقبل .

* قوله : (وهو مِنْ باب التغليب) قيل : (فيه نَظَرٌ) انتهىٰ ؛ أي : لأنَّهُ حيثُ كان (عبد الله) يُكْنىٰ بـ (أبي خُبَيب) . . صار هـٰذا عَلَماً له ؛ فلا تغليبَ ، غايتُهُ : أنَّهُ تصرَّف في أحد العَلَمَينِ عندَ التثنية ، والتغليبُ ظاهرٌ فيما بعدَهُ(١) .

وقد يُقالُ : لا نَظَرَ ؛ لأنَّ أبا خُبَيب ليس هو خُبَيباً ، فيُغلَّبُ خُبَيبٌ علىٰ أبي خُبَيب ، وهو ظاهرٌ ، والتصرُّفُ في العَلَم بحذف جزئه الأوَّل ليس بلازم ؛ فحينئذٍ : يجوزُ اعتبارُ التغليب ، كما يجوزُ اعتبارُ التصرُّفِ في العَلَم .

* قوله : (وفي بعض نسخ الشارحِ . . .) إلىٰ آخره ، والبيتُ خطابٌ لعبد الملك بن مروان ، وتعريضٌ بابن الزُّبير ؛ لأنَّهُ كان في الحرم ؛ يُشيرُ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿وَمَن يُرِدْ فِيهِ بِإِلْحَادٍ . . .﴾ إلىٰ آخره [الحج : ٢٥] ،

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٠٩) .

أي : بالبخيل المائلِ عن الحقِّ .

والشاهدُ : في (قَدْني) و(قَدِي) ؛ حيث أَثْبَتَ النونَ في الأوَّل ـ فهي للوقاية ، والياءُ مفعولٌ في محلِّ نصب ـ وحَذَفَها في الثاني ، كذا قاله الشارحُ كغيره ، قال ابنُ هشامٍ : (ولك أنْ تقولَ : لا شاهدَ فيه علىٰ تَرْكِ النونِ ، ويكونُ أصلُهُ « قَدْ » بإسكان الدال ، ثمَّ أَلْحَقَ ياءَ القافية لا ياءَ الإضافة ، وكسرَ الدال ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، لا لمناسبة الياء) انتهىٰ[1] .

وحاشا أنْ يكونَ ابنُ الزُّبير مُلحِداً .

❀ قوله : (في محلِّ نصب) ؛ أي : بـ (قَدْ) ، بخلافها في الثاني ؛ فإنَّ الياءَ فيه في محلِّ جرٍّ بالإضافة ؛ لعدم وجودِ النون .

❀ قوله : (ولك أنْ تقولَ : لا شاهدَ فيه . . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ : فيه : أنَّ هـٰذا لا قرينةَ عليه ، وكذا احتمالُ أنَّ الشاعرَ جرىٰ فيه علىٰ لغةِ مَنْ يبنيه على الكسر والياءُ للإشباع ، بخلاف احتمالِ كونِ الياءِ للمُتكلِّم ؛ فإنَّهُ مُؤيَّدٌ بقوله أوَّلاً : (قَدْني) ؛ فالسابقُ قرينةٌ على اللاحق .

لأنَّا نقولُ : مُشاكلةُ اللاحقِ للسابق تُعارِضُها القِلَّةُ ؛ علىٰ أنَّهُ ما زال الاحتمالُ موجوداً ، وهو مانعٌ للاستشهاد ، إلا أنْ يكونَ الاحتمالُ البعيد لا يُنظَرُ إليه في ذلك المنع .

❀❀❀

---

(١) تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد (ص١٠٩) ، وعزاه الشيخ خالد الأزهري في « التصريح » (١/ ١١٢ـ١١٣) إلىٰ « شرح الشواهد » للموضِّح ، ولابن هشام كتابان في شرح الشواهد ؛ « الشواهد الكبرىٰ » ، و« الشواهد الصغرىٰ » ، وكلاهما مفقود .

محتوى الجزء الأول

❀❀❀

❀❀❀

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسمّاة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويُطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

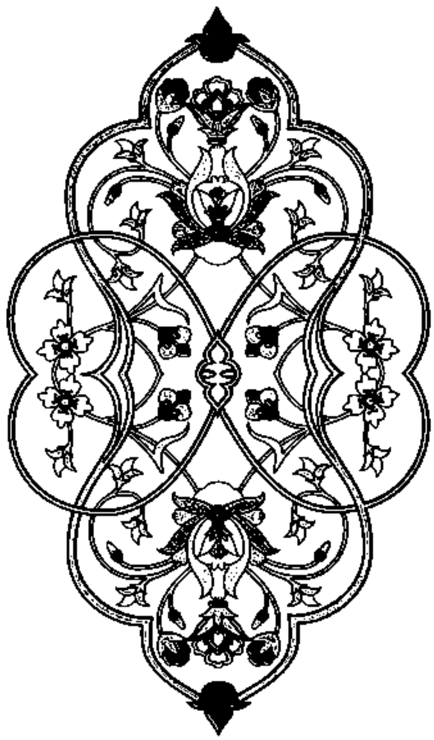
بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثاني

دار التقوى
دمشق الشام

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثاني

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب : حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف : شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى : ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي : 978-9933-610-45-6

9789933610456

دار التقوى
للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني
هاتف : ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب : ٣٠٧٢١
جوال : ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+
daraltaqwa.pu@gmail.com

العَلَمُ

٧٢ـ اِسمٌ يُعَيِّنُ المُسمَّىٰ . . . .

(العَلَمُ)

❀ قوله : (العَلَمُ) مأخوذٌ مِنَ العلامة ؛ فيدخلُ فيه : كلُّ اسمٍ معرفةً كان أو نكرةً ، ثمَّ نَقَلَهُ النُّحاةُ إلى الاسم الآتي ، وهٰذا هو النوعُ الثاني من المعارف .

❀ قوله : (اِسمٌ يُعَيِّنُ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : جَعْلُ (عَلَمُهُ) مبتدأً خبرُهُ (اسْمٌ . . .) إلى آخره ، لا العكسُ ؛ لأنَّهُ لا يُخبَرُ عن النكرة بالمعرفة ، ولأنَّ العَلَمَ هو المُخبَرُ عنه .

[العَلَمُ]

❀ قوله : (لأنَّهُ لا يُخبَرُ . . .) إلىٰ آخره : مُقتضىٰ هٰذا : منعُ العكس وأنَّهُ لا يجوزُ ، وصدرُ كلامِهِ يَدُلُّ علىٰ جوازه بمَرْجُوحيَّة ، وهو الصحيحُ ؛ لوجود المُسوِّغ ، [ومحلُّ المنعِ : عندَ عدم المُسوِّغ] ، فمتىٰ وُجِدَ جاز الأمرانِ ، والراجحُ : جَعْلُ المعرفةِ مبتدأً ، أفاده شيخُنا الباجوريُّ ، وهو قريبٌ ، وإن

. . . .

والمُرادُ بالاسم هنا : ما قابل الفعلَ والحرفَ ، والضميرُ في (عَلَمُهُ) : يجوزُ كونُهُ عائداً على الاسم ؛ فالإضافةُ بمعنىٰ (مِنْ) ؛ أي : العَلَم مِنْ نـوع الأسمـاء ، وكـونُـهُ عـائـداً علـى المُسمَّـىٰ ؛ فـالإضـافـةُ بمعنـى الـلام الاختصاصيّة .

ثمَّ هـٰذا التعريفُ عندَ المُصنِّفِ خاصٌّ بالعَلَم الشَّخْصيِّ ؛ لأنَّ الجنسيَّ عندَهُ نكرةٌ ، فلا تعيينَ فيه ، لـٰكنَّهُ يُمكِنُ تناولُ التعريفِ له ، ويُرادُ بالتعيين : ما يَعُمُّ الذِّهْنيَّ .

كان العلَّامةُ الصبَّانُ جعلَ الابتداءَ بـ (عَلَمُهُ) مُتعيِّناً[1] .

وأيضاً لك أنْ تقولَ : لا يلزمُ جَعْلُ المُعرَّفِ مبتدأً والتعريفِ خبراً ، بل إذا أُخبر عن حقيقةٍ بأنَّ اسمَها كذا.. حَصَلَ التعريفُ ، فيكونُ الإخبارُ بالاسم طريقاً مِنْ طُرُقِ التعريف .

❁ قوله : (والمُرادُ بالاسم هنا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيشملُ أنواعَ العَلَمِ الثلاثةَ وغيرَها .

❁ قوله : (فالإضافةُ بمعنىٰ « مِنْ ») فيه : أنَّ الإضافةَ حينئذٍ للبيان ؛ كـ (شجرِ أَرَاكٍ) ، لا بمعنىٰ (مِنْ) ؛ إذ ليس بين المُتضايفَينِ هنا عمومٌ وخصوصٌ وَجْهيٌّ كما هو الشرطُ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا ليس مُتَّفقاً عليه ، كما مرَّ[2] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٢١١) .

(٢) انظر (١/ ٣٤٢ـ٣٤٣) .

. . . . مُطلَقَا عَلَمُهُ كـ (جعفرٍ) و(خِرْنِقَا)

٧٣ـ و(قَرَنٍ) و(عَدَنٍ) و(لاحِقٍ) و(شَذْقَمٍ) و(هَيْلَةٍ) و(واشِقٍ)[1]

العَلَمُ : هو الاسمُ الذي يُعيِّنُ مُسمَّاهُ مطلقاً ؛ أي : بلا قيدِ التكلُّمِ أو الخطابِ أو الغَيبةِ .

❀ قوله : (مُطلَقَا) حالٌ مِنْ فاعل (يُعيِّنُ) .

❀ قوله : (و« واشِقٍ ») قال بعضُهُم : (وافق المُصنِّفُ الآيةَ الكريمة ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَيَقُولُونَ سَبْعَةٌ وَثَامِنُهُمْ كَلْبُهُمْ ﴾ [الكهف : ٢٢] ؛ فإنَّ « واشقاً » وَقَعَ ثامناً للأسماء التي ذَكَرَها)[2] .

❀ قوله : (أو الغَيبةِ) الأَولىٰ أنْ يقولَ بدلَ ذلك : (أو تقدُّم المرجع) ؛ لأنَّ الغَيبةَ ليستْ مُعيِّنةً .

❀ قوله : (حالٌ مِنْ فاعل « يُعيِّنُ ») ؛ أي : أو صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محذوف ؛ أي : تعييناً مطلقاً .

❀ قوله : (وافق المُصنِّفُ الآيةَ الكريمة. . .) إلىٰ آخره ؛ ففي صنيعه تلميحٌ لها .

---

(١) قوله : (شَذْقَم) بالذال المعجمة ، كما سيُرجِّحه المُحشِّي ، وسيأتي تعليقاً في (٢/ ١٠) أنَّ الصوابَ بالدال المهملة .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١١٤) .

فـ (الاسمُ) : جنسٌ يشملُ النكرةَ والمعرفة ؛ و(يُعيِّنُ مُسمَّاهُ) : فصلٌ أَخرجَ النكرةَ[1] ، و(بلا قيد) : أخرجَ بقيَّةَ المعارف ، كالمُضمَر ؛ فإنَّهُ يُعيِّنُ مُسمَّاه بقيد التكلُّم ؛ كـ (أنا) ، أو الخطابِ ، كـ (أنتَ) ، أو الغَيْبةِ ؛ كـ (هو) .

ثمَّ مثَّل الشيخُ بأعلامِ الأَنَاسيِّ وغيرِهِم تنبيهاً علىٰ أنَّ مُسمَّياتِ الأعلامِ العقلاءُ وغيرُهُم مِنَ المألوفات ؛ فـ (جعفرٌ) : اسمُ رجلٍ ، و(خِرْنِقُ) :

ثمَّ إنَّ ما ذَكَرَهُ الشارحُ أمثلةٌ للقرينة المعنويّة ، وتَرَكَ اللفظيَّةَ ؛ كـ (أل) والصِّلَة .

❁ قوله : (بأعلامِ الأَنَاسيِّ) بفتح الهمزة : جمعُ (إنسانٍ) ، كما في « المصباح »[2] .

❁ قوله : (فـ « جعفرٌ » : اسمُ. . .) إلىٰ آخره : منقولٌ عن اسم النهر الصغير .

❁ قوله : (و« خِرْنِقُ ») بكسر الخاء المعجمة والنون : عَلَمٌ منقولٌ عن

❁ قوله : (وتَرَكَ اللفظيَّةَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والحِسِّيَّةَ ؛ كالإشارة الحِسِّيَّةِ في اسم الإشارة ، والقرينةُ في المضاف : إمَّا المضافُ إليه المُعرَّفُ ؛ فتكونُ لفظيَّةً ، أو كونُ إضافتِهِ إلىٰ مُعرَّفٍ ؛ فتكونُ معنويَّةً .

---

(١) أي : كـ (رجل) ، و(شمس) ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لكلِّ كوكبٍ نهاري وإن انحصر في الكوكب المخصوص ؛ فتعيينُهُ عارض ؛ لعدم وجود غيره ، لا من الوضع . « خضري » (١/ ١١٢) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٥) .

اسمُ امرأةٍ مِنْ شعراء العرب ، وهي أختُ طَرَفَةَ بنِ العبد لأُمِّهِ ، و(قَرَنُ) : اسمُ قبيلةٍ ، و(عَدَنٌ) : ....

ولد الأرنب ، كما في « التصريح »[1] ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة والتأنيث ؛ فالألفُ فيه : للإشباع .

❁ قوله : (طَرَفَةَ) بفتح الطاءِ المُهمَلةِ وبفتح الراء أيضاً ، كما في « القاموس »[2] .

❁ قوله : (و« قَرَنُ ») بفتح القاف والراء ، وإلىٰ هـٰذه القبيلة نُسِبَ أُوَيسٌ القَرَنيُّ رضي الله عنه[3] ؛ فقولُ الجَوْهَريِّ : (إنَّهُ منسوبٌ إلىٰ قَرْن المنازلِ) بسكون الراء[4] .. سهوٌ .

❁ قوله : (و« عَدَنٌ ») بفتح العين والدال .

❁ قوله : (وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف...) إلىٰ آخره ، ومَنَعَهُ هنا[5] مِنَ الصرف مع قَصْدِ لفظه ؛ اعتباراً لكونه كلمةً ، أو حكايةً لحاله في المنقول إليه ؛ وهو المرأة .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١١٤) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ١٦٢) .

(٣) وهي بطن من مرادَ قبيلة يمانية ، وأُوَيسٌ القَرَني هو أفضل التابعين ، كما ذهب إليه أهل الكوفة ، وصحَّحه الحافظ العراقي . انظر « سير أعلام النبلاء » (٤/ ١٩ـ ٣٣) ، و« تدريب الراوي » (٥/ ٢٥٨ـ ٢٥٩) .

(٤) الصحاح (٦/ ٢١٨١) ، وقوله : (بسكون الراء) كذا قال المُحشِّي ، وظاهر « الصحاح » إنما هو بفتحها ، وانظر « تاج العروس » (٣٥/ ٥٣٣ ـ ٥٣٤) .

(٥) أي : منعه الناظم في « الألفية » .

اسمُ مكان ، و(لاحقٌ) : اسمُ فرس ، و(شَذْقَمٌ) : اسمُ جَمَل ، و(هَيْلَةُ) : اسمُ شاة ، و(واشقٌ) : اسمُ كلب .

٧٤ـ وَاسماً أتىٰ وكُنْيَةً ولَقَبَا وأَخِّرَنْ ذا إنْ سِواهُ صَحِبَا

❀ قوله : (اسمُ مكان) ؛ أي : بلدٍ بساحل اليمن .

❀ قوله : (اسمُ فرس) ؛ أي : لمعاويةَ رضي الله عنه .

❀ قوله : (و« شَذْقَمٌ ») بالذال المُعجَمة ، وقيل بالمُهمَلة[1] .

❀ قوله : (اسمُ جَمَل) كان للنُّعمان بنِ المُنذرِ ، وإليه تُنسَبُ الإبلُ الشَّذْقَميَّةُ[2] .

❀ قوله : (اسمُ شاة) ؛ أي : شاةٍ مِنَ المعز ؛ ففي « التصريح » : أنَّها عَلَمٌ لعَنْزٍ لبعض نساء العرب[3] .

❀ قوله : (واسماً أتىٰ . . .) إلىٰ آخره : (اسماً) : حالٌ مِنْ فاعل (أتى) الذي هو العَلَمُ .

❀ قوله : (الذي هو العَلَمُ) الأنسبُ : (ضميرُ العَلَم) .

---

(١) وهي كذلك في (و) ونسخة من « الألفية » بخط ابن هشام ، وصنيعُ « القاموس » (٤/ ١٣٣) يقتضي : أنَّها بالمهملة فقط ، وقال الزَّبيدي في « التاج » (٣٢/ ٤٥٩) نقلاً عن شيخه الفاسي : (إنَّ التردُّدَ في هٰذه الدال والحُكْمَ عليها بالإعجام . . مِنْ أكبر الأوهام) .

(٢) بالذال نَظَراً لما رجَّحه ، والصواب : (الشَّدْقَميَّة) بالمهملة .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ١١٤) .

ينقسمُ العَلَمُ إلى ثلاثة أقسامٍ : إلى اسم ، وكُنْيةٍ ، ولَقَب ، والمُرادُ بالاسم هنا : ما ليس بكُنْيةٍ ولا لَقَبٍ ؛ كـ (زيد) و(عَمْرٍو) ، وبالكُنْية : ما كان في أوَّله (أبٌ) أو (أمٌّ) ؛ كـ (أبي عبد الله) ، و(أمِّ الخير) ، وباللَّقَب :

❀ قوله : (والمُرادُ بالاسم هنا. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلافِ ما تقدَّم في التعريف ؛ فإنَّ المُرادَ به : ما قابل الفعلَ والحرفَ ؛ ففي كلام المُصنِّفِ شِبْهُ استخدامٍ .

❀ قوله : (ما كان في أوَّله « أبٌ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عَلَمٌ مُركَّبٌ كان في أوَّله . . . إلىٰ آخره ؛ فخرجَ نحوُ : (أبو زيدٍ قائمٌ) ، و(أبٌ لزيدٍ قائمٌ) ؛ إذا سمَّيتَ بهما ؛ لأنَّ الإضافةَ في الأوَّل لجزء العَلَم لا لكُلِّه(١) ، وفي الثاني لا إضافةَ .

فائـدة

[في ندب تَكْنية ذي الفضل ولو امرأةً]

يُندَبُ تَكْنيةُ ذي الفضل ، ولو امرأةً ، وإن لم يُولَدْ له ، ويُندَبُ أن يُكنَّىٰ ذو الأولاد بأكبرهم ، ذَكَرَ ذلك صاحبُ « العباب »(٢) .

❀ قوله : (« أبٌ » أو « أمٌّ ») زاد الرَّازيُّ وتَبِعَهُ الرَّضِيُّ : أو (ابنٌ) أو

❀ قوله رحمه الله : (ما ليس بكُنْيةٍ ولا لَقَبٍ) ؛ أي : عَلَمٌ ليس. . . إلىٰ آخره ؛ فخرجتِ النكرةُ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ التعريفَ غيرُ مانع .

❀ قوله : (أي : عَلَمٌ مُركَّبٌ) ؛ أي : تركيباً إضافياً ، وكان الأَوْلىٰ ذِكْرَ

---

(١) فهو مُركَّب إسنادي لا إضافي .

(٢) العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب (ق/ ١٠٧) .

ما أَشْعَرَ بمدحٍ ؛ ....

(بنتٌ)[1] ، وينبغي زيادةُ : ما صُدِّر بـ (أخ) أو (أختٍ) ، كما أشار إليه بعضُهُم ؛ لأنَّ إخراجَ ما ذُكِرَ عن الكُنْية لا يخلو عن شيء ، وعلىٰ قياسه : **لا يَبعُدُ أنْ يُزادَ** : ما صُدِّر بـ (عمٍّ) أو (عمَّة) ، أو (خالٍ) أو (خالة) ؛ فإنَّ ذلك قد يغلبُ علىٰ بعض أفرادِهِ[2] ، بل ذلك واقعٌ ، وإلا فما الفرقُ ؟ انتهى « ابن قاسم »[3] .

❁ قوله : (ما أَشْعَرَ) قال شيخُ الإسلامِ : (عبَّرَ به دون « دَلَّ » ؛ لأنَّ الواضعَ إنَّما وضعَهُ لتعيين الذَّات مُعتبِراً معنى المدحِ [أو] الذمِّ ، لا لهما معاً ، ولا للمعنى المذكور) انتهىٰ[4] .

هٰذا ؛ ليصحَّ قولُهُ : (فخرجَ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ مُجرَّدُ قولِهِ : (مُركَّبٌ) لا يُخرِجُ ما ذَكَرَهُ ، كما هو واضحٌ مِنْ كلامه بعدُ .

❁ قوله : (مُعتبِراً معنى المدحِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُلاحِظاً تبعاً معنى المدحِ والذمِّ المأخوذَ مِنَ اللفظ بحسَب وضعِهِ الأصليِّ لا العَلَميِّ ؛ إذ ليس مدلولُهُ بالنسبة له إلا مُجرَّدَ الذات ، كما أفاده بقوله : (والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ . . .) إلىٰ آخره ، وفي « حاشية المُؤلِّف على القطر » ما يُوضِّحُ

(١) مفاتيح الغيب (١/ ٥٢) ، شرح الكافية (٣/ ٢٦٤) ، وانظر « الدرر السنية » (١/ ٢٣٣) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٢٠) .

(٢) أي : العلم .

(٣) انظر «حاشية ابن قاسم على ابن الناظم» (ق/ ١١)، و«حاشية البهوتي على الأشموني» (ص٢٦٣).

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٣٣) .

والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ بحسَب وضعِهِ الأصليِّ ، لا العَلَميِّ .

وأُورِدَ عليه : أنَّهُ يدخلُ فيه بعضُ الأسماءِ ؛ كـ (محمَّدٍ) و(صالح) ، وبعضُ الكُنىٰ ؛ كـ (أبي الخير) و(أبي لهب) .

وأُجِيبَ : بأنَّ الفرقَ بين الأقسام الثلاثةِ بالحيثيَّة ، أو يُقالَ : ما وُضِعَ أوَّلاً اسمٌ مُطلَق ، ثمَّ ما صُدِّرَ بـ (أبٍ) أو (أمٍّ) كُنْيةٌ مطلقاً ، ثمَّ يُعتبَرُ الإشعارُ ، كذا ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ .

ثمَّ قال : (واعلَمْ : أنَّ مُقتضىٰ تفسيري الكُنْيَةَ واللَّقَبَ بما تقرَّر : أنْ يكونَ بينهما عمومٌ وجهيٌّ ؛ لشُمُولِ ما صُدِّر بما ذكر لِمَا أَشْعَرَ بمدحٍ أو ذمٍّ ، وشُمُولِ ما أَشْعَرَ بذلك لِمَا صُدِّرَ بـ « أب » أو غيرِهِ ، فيجتمعانِ في نحو : « أبي الفضل » و« أمِّ الفضل » ، و« أبي الخير » و« أم الخير » ، وتنفردُ الكُنْيةُ في نحو : « أبي بكر » ، وينفردُ اللَّقَبُ في نحو : « مُظفَّرِ الدِّين » ،

ذلك[1] ؛ فاندفعَ ما قيل : إنَّ قولَهُ : (والمُرادُ : أنَّهُ أَشْعَرَ . . .) إلىٰ آخره لا حاجةَ إليه ، بل هو مُضِرٌّ ؛ لمُنافاته لِمَا قبلَهُ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (ثمَّ ما صُدِّرَ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ مِنْ هٰذه العبارةِ : أنَّ ما وُضِعَ ثانياً يُنظَرُ فيه ؛ فإنْ صُدِّرَ بـ (أبٍ) أو (أمٍّ) . . فهو كُنْيةٌ مطلقاً ، وإن أَشْعَرَ بمدحٍ أو ذمٍّ . . فهو لقبٌ مطلقاً ، وليس المُرادُ : أنَّ اللقبَ يُوضَعُ ثالثاً ، يَدُلُّكَ علىٰ هٰذا : قولُهُ : (واعلَمْ : أنَّ مُقتضىٰ . . .) إلىٰ آخره .

(١) حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر (ص٤٦) .

ولا مانعَ مِنْ ذلك ، وليس في المنقولِ ما يُخالِفُهُ) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (ولا مانعَ مِنْ ذلك) قد يُقالُ : المانعُ منه لزومُ القولِ بالواسطة ؛ إذ ما وُضِعَ ثانياً أو ثالثاً مثلاً ، ولم يُصدَّرْ بما ذُكِرَ ، ولم يُشعِرْ بمدح أو ذمٍّ . . غيرُ داخلٍ في تعريف الاسم والكُنْيَةِ واللقب على هٰذا ، مع أنَّهُ مِنَ العَلَم المحصورِ في الأقسام الثلاثة .

فالأَوْلىٰ : ما جرىٰ عليه ابنُ هشامٍ في « شرح القطر » ؛ مِنْ أنَّ الكُنْيَةَ : هي ما صُدِّرَ بـ (أبٍ) أو (أمٍّ) مطلقاً ، واللَّقَبَ : هو ما لم يُصدَّرْ بما ذُكر وأَشْعرَ بمدحٍ أو ذمٍّ ، والاسمَ : هو ما لم يُصدَّرْ بما ذُكر ولم يُشعِرْ بمدح أو ذمٍّ ، وعبارتُهُ : (العَلَمُ إنْ بُدِئَ بـ « أب » أو « أم » . . كان كُنْيَةً ، وإلا فإنْ أشعرَ برِفْعة المُسمَّىٰ أو ضَعَتِهِ . . فلَقَبٌ ، وإلا فاسمٌ) انتهىٰ[2] ، وفي « شرح الجامي على الكافية » نحو ذلك ، وقال عبدُ الحكيم في « حواشيه » : (هكذا في « الإقليد ») انتهىٰ[3] ؛ فبينها التباينُ بالذات ، ولا واسطةَ .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِ الشارح : أنَّ الاسمَ مُبايِنٌ لكلٍّ منهما ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ ، ولا مانعَ منه .

نعم ؛ يُحتاجُ إلىٰ تأويلِ قولِ المُحدِّثينَ وغيرهم في (أمِّ كُلْثُومٍ) : (اسمُها كُنْيَتُها) ؛ أي : لا اسمَ لها ، إنَّما لها كنيةٌ تقومُ مَقامَ الاسم .

ولا واسطةَ ، سواءٌ أُخِذَ بظاهره ، أو قُيِّدتِ الكُنْيَةُ في كلامه بنقيضِ ما ذكر في

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١١) .
(٢) شرح قطر الندىٰ (ص٩٩) .
(٣) الفوائد الضيائية (٢/ ١٢٤) ، حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص٣٣٧) .

كـ (زَيْنِ العابِدِينَ) ، أو ذمٌّ ؛ كـ (أنفِ الناقة) .

---

* قوله : (كـ « زَيْنِ العابِدِينَ ») هو لَقَبُ عليِّ بنِ الحسين بنِ عليِّ بنِ أبي طالبٍ رضي الله عنهم .

ومِنْ مناقبه : أنَّهُ كان كثيرَ البِرِّ بأُمِّهِ ؛ حتىٰ قيل له : إنَّكَ مِنْ أَبَرِّ الناسِ بأمِّك ولَسْنا نراكَ تأكلُ معها في صَحْفةٍ ، فقال : أخافُ أنْ تسبقَ يدي إلىٰ ما سَبَقَتْ عينُها إليه ، فأكونَ قد عَقَقْتُها .

وُلِدَ في بعض شهورِ سنةِ ثلاثٍ وثلاثينَ للهجرة ، وتُوفِّيَ بالمدينة سنةَ أربعٍ وتسعين ، ودُفِنَ بالبقيع في قبر عمِّهِ الحسنِ بنِ عليٍّ رضي الله عنهم أجمعين ، ذَكَرَهُ ابنُ خِلِّكانَ[1] .

* قوله : (كـ « أنفِ الناقة ») هـٰذا لَقَبُ جعفرِ بن قُرَيعٍ ، تصغيرِ (قَرْعٍ) ، بفتح القاف وسكون الراء وبالعين المهملة ، وهو أبو بطنٍ مِنْ سعد بن زيدِ مَناةَ .

وسببُ جَرَيانِ هـٰذا اللَّقَبِ عليه : أنَّ أباه ذبحَ ناقةً وقَسَمَها بين نسائه ، فبعثَتْهُ أمُّهُ إلىٰ أبيه ولم يبقَ إلا رأسُ الناقة ، فقال له أبوه : شأنَكَ به ، فأدخل يدَهُ في أنفِ الناقة ، وجَعَلَ يَجُرُّهُ ، فلُقِّبَ به .

وكانوا يغضبون مِنْ هـٰذا اللَّقَبِ ، فلمَّا مدحهم الشاعرُ بقوله[2] : [من البسيط]

اللَّقَب ، وقُيِّدَ اللَّقَبُ بنقيضِ ما ذكر في الكُنْية ، ويحتملُ كلامُهُ تقييدَ اللَّقَبِ بنقيض ما ذكر في الكُنْية دون العكس ؛ موافقةً لِمَا ذَكَرَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح القطر » والجاميُّ في « شرح الكافية » ، ونقله عبدُ الحكيمِ عن « الإقليد » .

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٢٦٨ـ ٢٦٩) .

(٢) وهو الحطيئة الشاعر المخضرم المشهور ، والبيت في « ديوانه » (ص٢١) .

وأشار بقوله : (وأَخِّرَنْ ذا . . .) إلى آخره : إلى أنَّ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ الاسمَ وَجَبَ تأخيرُهُ ؛ كـ (زيدٍ أنفِ الناقة) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ على الاسم ؛ فلا تقولُ : (أنفُ الناقةِ زيدٌ) إلا قليلاً ،

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرُهُمُ ومَنْ يُسوِّي بأنفِ الناقةِ الذَّنَبَا

صار اللَّقَبُ مَدْحاً[1] ، والنسبةُ إليهم : أَنْفِيٌّ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

* قوله : (إلا قليلاً) عبارةُ غيرِهِ : (غالباً) ، واحتَرَزَ به[3] : عمَّا إذا اشتَهَرَ اللَّقَبُ ؛ فيُقدَّمُ على الاسم ، كما نصَّ عليه ابنُ الأنباريِّ[4] ، ومنه : ﴿ إِنَّمَا ٱلْمَسِيحُ عِيسَى ٱبْنُ مَرْيَمَ ﴾ [النساء : ١٧١] ، وقولُ الشاطِبيِّ[5] : [من الطويل]

وقـالـونُ عيسـى . . . . . .

وإنَّما كان الغالبُ تأخيرَ اللَّقَب عن الاسم ؛ لأنَّ الغالبَ في اللَّقَب أنْ يكونَ

---

* قوله : (واحتَرَزَ به : عمَّا إذا اشتَهَرَ . . .) إلى آخره : عبارتُهُ تُوهِمُ : أنَّهُ في هٰذه الحالةِ يكونُ قليلاً ، وليس كذلك .

---

(١) وكان الرجل مِنْ بني أنف الناقة إذا سُئل : ممَّن هو ؟ يقول : من بني قُرَيع ، ويتجاوز جعفراً أنفَ الناقة ؛ بغضاً لهٰذا اللقب وفراراً منه ، فلمَّا مدحهم الحطيئة . . صاروا يتبجَّحون بهٰذا اللقب ، ويقولون بملء فِيهم إذا سئلوا : (نحن مِنْ بني أنف الناقة) ، وانظر « العقد الفريد » (٦/ ١٧٧) ، و« محاضرات الأدباء » (١/ ١١٧) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ١٢٠) .

(٣) أي : بالقليل .

(٤) نقله السيوطي في « نكته » (ق/ ٥٢) .

(٥) حرز الأماني (ص٣) ، والبيت بتمامه :

وقالونُ عيسى ثمَّ عثمانُ ورشُهُم بصحبتِهِ المجدَ الرفيعَ تأثَّلا

ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٢ـ بأنَّ ذا الكلبِ عَمْراً خيرَهُم حَسَباً ... ببَطْنِ شِرْيانَ يَعْوِي حولَهُ الذِّيبُ

منقولاً مِنِ اسمِ غيرِ إنسان ؛ كـ (بطَّةٍ) ، فلو قُدِّمَ لتوهَّم السامعُ أنَّ المُرادَ مُسمَّاهُ الأصليُّ ، وذلك مأمونٌ بتأخيره ، ولأنَّ اللَّقَبَ يُشبِهُ النعتَ في إشعاره بالمدح أو الذمِّ ، والنعتُ لا يُقدَّم ، فكذا ما أَشْبَهَهُ .

❀ قوله : (ومنه) ؛ أي : مِنَ القليل .

❀ قوله : (بأنَّ ذا الكلبِ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقولها قبلَهُ :

أَبلِغْ هُـذَيـلاً وأَبلِغْ مَـنْ يُبلِّغُهـا ... عنِّي حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ

❀ قوله : (وبعضُ القولِ تكذيبُ) لعلَّ هـٰذه الجملةَ معترضةٌ هنا ؛ للتحسُّر والتحزُّن ؛ أي : بعضُ القولِ مُكذَّبٌ به ؛ فقد يستبعدون وقوعَ ذلك

---

(١) البيت لجَنُوبَ أخت عمرو ذي الكلب ، كما في « الجليس الصالح » (١/٥٤٧) ، وفيه خبرُهُ وذكر مقتله ، وهو ضمن قصيدة ترثيه بها ، وأوَّلها :

كلُّ امرئٍ بمِحَالِ الدهرِ مكذوبُ ... وكلُّ مَنْ غالبَ الأيَّامَ مغلوبُ
وكلُّ حيٍّ وإنْ عَزُّوا وإنْ سَلِمُوا ... يوماً طريقُهُمُ في الشرِّ رُغْبُوبُ
بينا الفتىٰ ناعمٌ راضٍ بعيشتِهِ ... سِيقَ لهُ مِنْ نوازي الشرِّ شُؤْبُوبُ
أَبلِغْ هُذَيلاً وأَبْلِغْ مَنْ يُبلِّغُها ... عنِّي حديثاً وبعضُ القولِ تكذيبُ
بأنَّ ذا الكلبِ . . . .
تمشي النسورُ إليهِ وهْيَ لاهيةٌ ... مَشْيَ العَذارىٰ عليهنَّ الجلابيبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/١٧٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/٣٩١) ، و« المساعد » (١/١٢٨) ، و« همع الهوامع » (١/٢٨٣) ، و« شرح الأشموني » (١/٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٥٧ـ٣٦٠) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ سواه ، ويدخلُ تحتَ قولِهِ : (سواهُ) : الاسمُ والكُنْيةُ ، وهو إنَّما يجبُ تأخيرُهُ مع الاسم ،

قالتْهُما أختُ عمرٍو المذكورِ مِنْ قصيدةٍ تَرْثيه بها ، و(ذا الكلبِ) : اسمُ (أنَّ) منصوبٌ بالألف ؛ لأنَّهُ مِنَ الأسماء الخمسة ، و(عَمْراً) : بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ قُدِّمَ اللَّقَبُ على الاسم ، و(ببطنِ شِرْيانَ) : في محلِّ نصبٍ على الحال[1] ، وهو بكسر الشين المعجمة وفتحها : اسمُ الموضع الذي دُفِنَ فيه عمرٌو ، والشِّرْيانُ : شجرٌ يُتَّخَذُ منه القِسِيُّ[2] .

❋ قوله : (ويدخلُ تحتَ قولِهِ : « سواهُ » : الاسمُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ سوى اللقب يشمَلُ الاسمَ والكُنْيَةَ ، فكأنَّهُ قال : (وأَخِّرَنِ اللَّقَبَ إن صحبَ الاسمَ أو الكُنْيَةَ) ، فالأمرُ بتأخير اللَّقَبِ عن الاسم صحيحٌ ، دونَ الاسمِ مع الكُنْية ، كما أشار إليه الشارحُ بقوله : (وإنَّما يجب. . .) إلىٰ آخره .

قال ابنُ الصائغ : (لم يتعرَّضِ ابنُ مالكٍ لاجتماع الاسم والكُنْية ، فيُفهَمُ جوازُ تقديمِ كلٍّ وتأخيرِهِ) ، قال : (والأَوْلىٰ : تقديمُ غيرِ الأشهر) ،

بـ(عمرو) ، فلا يعملون بمُقتضى الإبلاغ .

❋ قوله : (دونَ الاسمِ مع الكُنْية) الأَوْلىٰ بل الصوابُ : (دونَ اللَّقَبِ مع الكُنْية) .

❋ قوله : (والأَوْلىٰ : تقديمُ غيرِ الأشهر) ؛ أي : ليكونَ ذِكْرُ الأشهرِ بعدَهُ

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (١/ ٢١٥) : (و« ببطن » : خبرُ « أنَّ » إذا نُصب « خير » على النَّعْتيَّة لـ« عمرو » ، وخبرٌ ثانٍ إذا رُفع على الخبريَّة لـ« أنَّ ») .

(٢) وواحدتُهُ : (شريانة) .

فأمَّا مع الكُنْية : فأنتَ بالخيار بينَ أنْ تُقدِّمَ الكُنْيةَ على اللَّقَب فتقولَ : (أبو عبد الله زينُ العابدينَ) ، وبينَ أنْ تُقدِّمَ اللَّقَبَ على الكُنْية فتقولَ : (زينُ العابدينَ أبو عبد الله) .

ويُوجَدُ في بعض النسخ بدلَ قولِهِ : (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبَا) : (وذا اَجْعَلَ آخِراً إذا اسماً صَحِبا) ، وهو أحسنُ منه ؛ لسلامته ممَّا وَرَدَ على هٰذا ؛ فإنَّهُ نصٌّ في أنَّهُ إنَّما يجبُ تأخيرُ اللَّقَبِ إذا صَحِبَ الاسمَ ، ومفهومُهُ : أنَّهُ لا يجبُ ذلك مع الكُنْية ، وهو كذلك كما تقدَّم ، ولو قال : (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواها صَحِبا) . . لَمَا وَرَدَ عليه شيءٌ ؛ إذ يصيرُ التقديرُ : (وأَخِّرِ اللَّقَبَ إذا صَحِبَ سوى الكُنْية) ؛ وهو الاسمُ ؛ فكأنَّهُ قال : (وأَخِّرِ اللَّقَبَ إنْ صَحِبَ الاسمَ) .

وقال ابنُ هشامٍ في « تعليقه » : (لا أعلمُ لهم نصّاً في الكُنْية مع الاسم ، والظاهرُ من سكوتهم : جوازُ الأمرَينِ ؛ لأنَّهُما مُتكافئان) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❀ قوله : (وهو أحسنُ . . .) إلىٰ آخره : لم يقل : (وهو الصوابُ) فيكونَ ذاك خطأً ؛ لأنَّهُ يُمكِنُ تأويلُهُ ؛ بأنْ يُرادَ بـ (سواه) : الاسمُ ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ[2] .

مِنْ قَبيلِ ذِكْرِ المُفسِّر ـ بالكسر ـ بعد المُفسَّر ، بالفتح ، ولو قيل بأنَّ الأَوْلىٰ تقديمُ الأَشْهر . . لكان له وجهٌ أيضاً ، بل هو مُقتضىٰ ما سَبَقَ مِنْ تقديم اللَّقَبِ المُشتهِرِ على الاسم .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٥٢) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٥٨) .

٧٥ـ وإنْ يكونا مُفرَدَينِ فأَضِفْ . . . .

❀ قوله : (وإنْ يكونا مُفرَدَينِ فأَضِفْ) محلُّهُ : إذا لم يكن في الاسم مانعٌ من الإضافة ، وإلا لم يُضَفْ ؛ نحوُ : (الحارثُ كُرْزٌ) ؛ لوجود (أل) .

والمُرادُ بالمفرد هنا ـ كباب الكلمة ـ : ما قابَلَ المُركَّبَ ، وأمَّا في باب الإعراب : فما قابَلَ المُثنَّىٰ والمجموعَ ، . . . .

❀ قوله : (ما قابَلَ المُركَّبَ) ؛ أي : ما نُطِقَ به دَفْعةً واحدة بحيثُ لا يكونُ له ما يُصحِّحُ الإتيانَ ببعضه علىٰ حِدَة وببعضه الآخَرِ علىٰ حِدَة ؛ فخَرَجَ نحوُ : (عبد الله) عَلَماً .

وكونُ المُرادِ بـ (المفرد) في تعريف (الكلمة) ما ذكر . . يَرِدُ عليه : أنَّهُ لو أُريد ذلك لَمَا صحَّ تقسيمُها إلى اسمٍ وفعلٍ وحرف ، ثمَّ تقسيمُ الاسمِ إلىٰ عَلَمٍ وغيره ، وتقسيمُ العَلَمِ إلى اسمٍ وكُنْية ولَقَب ، وتقسيمُ الاسمِ واللَّقَب إلىٰ مفردَينِ ومُركَّبَينِ ، والكُنْيةُ لا تكونُ إلا مُركَّبةً ، بل المُرادُ بالمفرد هناك : ما لا يَدُلُّ جزؤُهُ علىٰ جزء معناه .

ودعوىٰ أنَّ إطلاقَهُ علىٰ ذلك اصطلاحٌ منطقيٌّ ، وأنَّ ذِكْرَهُ في النحو مِنْ خَلْطِ اصطلاحٍ باصطلاحٍ . . غيرُ صحيحة ؛ لِمَا ذُكر ، وفي (مبحث الكلمة) مِنْ « كتابتنا علىٰ حاشية المُؤلِّف على القطر » . . زيادةٌ علىٰ ذلك[1] .

❀ قوله : (فما قابَلَ المُثنَّىٰ والمجموعَ) ؛ أي : اسمٌ قابَلَ . . . إلىٰ

(١) تقرير الأنبابي على السجاعي علىٰ شرح القطر (ق/ ٩ـ١٠) .

وفي بابَيِ النداءِ و(لا) : المضافَ والشبيهَ به ، وفي باب المبتدأ والخبر : الجملةَ .

❀ قوله : (فأَضِفْ حَتْماً) مُقتضىٰ ما ذَكَرَهُ هنا : أنَّ إضافةَ الأوَّلِ إلى الثاني قياسٌ ، فيُعارِضُ قولَهُ في (باب الإضافة) : (وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ) .

وقد أجابَ بعضُ مشايخِنا عن ذلك : بحَمْلِ ما هنا علىٰ ما يأتي ؛ فقولُهُ :

آخره ؛ فلا يُقالُ : يَصدُقُ هٰذا بالأفعال الخمسة ، مع أنَّها تُعرَبُ بالحروف والمفردَ يُعرَبُ بالحركات الظاهرةِ أو المُقدَّرة ، ولا حاجةَ إلىٰ تكلُّف إدخالِ الأفعالِ المذكورة في الملحق بهما مِنْ حيثُ إنَّ إعرابَها بالحروف بالحَمْل على المُثنَّىٰ والمجموع ولو علىٰ وجه الكَأَنِّيَّة في (تفعلِينَ) ، كما يُعلَمُ مِنَ « الصبَّان » مع « ما كتبناه عليه أوَّلاً وثانياً » في (مبحث الأفعال)[1] .

❀ قوله : (وفي بابَيِ النداءِ و« لا ») ، وكذا بابا النعتِ والحالِ .

❀ قوله : (المضافَ)؛ أي : ما قابلَ المضافَ ، [وقولُهُ : (والشبيهَ) عطفٌ عليه] ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في كثير من النسخ هنا وفيما بعدُ[2] .

❀ قوله : (وقد أجاب بعضُ مشايخِنا. . .) إلىٰ آخره : أُورِدَ علىٰ هٰذا

---

(١) حاشية الصبان (١/١٦٨ـ ١٦٩) ، تقرير الأنبابي الأول (١/١١٨ـ ١١٩) ، تقرير الأنبابي الثاني (ق/٦٨ـ٦٩) .

(٢) قوله : (ثمَّ رأيتُهُ) ؛ أي : التصريحَ بالعامل ، وجاء كذٰلك في (ب ، هـ) .

. . . . وإلَّا أَتْبِعِ الذي . . . .

(أَضِفْ حَتْماً) ؛ أي : أَدِمِ الإضافةَ الواردةَ مُؤوَّلاً بما ذكر ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وإلَّا أَتْبِعِ) ؛ أي : إتباعاً مُصطلَحاً عليه ، و(أَتْبع) هـٰذا : جوابُ الشرطِ ؛ وهو (إنْ) المدغمةُ في (لا) ، ولم يقرنْهُ بالفاء ؛ للضرورة .

الجواب : أنَّهُ يلزمُ عليه عدمُ صحَّةِ الخلافِ بينَ الفريقَينِ الذي ذَكَرَهُ الشارح ، وعدمُ صحَّةِ كلامِ المُحشِّي الآتي عن الرَّضِيِّ ؛ إذ الواردُ يُتبَعُ حيثُ كان الكلام فيه[1] ، وعدمُ إفادةِ قول المُصنِّف : (وأَخِّرَنْ ذا إنْ سواهُ صَحِبا) بالنسبة للمفردَينِ ؛ لأنَّهُ علىٰ هـٰذا الجواب لا يُؤتىٰ بمفردَينِ جديدَينِ حتىٰ يُؤخَّرَ اللَّقَبُ منهما أو يُقدَّم .

ويُمكِنُ دفعُ ذلك : بأنَّ الخلافَ في المسموع ؛ فجمهورُ البَصْريِّينَ يقولون : إنَّ المسموعَ هو الإضافةُ لا غيرُ ، والكُوفيُّونَ يقولون : إنَّ المسموعَ هو الإضافةُ تارةً والإتباعُ أُخرىٰ ، وكذلك يقولُ الرَّضِيُّ فيما إذا كان الأوَّلُ مفرداً والثاني مُركَّباً .

فمعنىٰ قولِ المُصنِّف : (فأَضِفْ حَتْماً) : فالتَزِمِ الواردَ فيه مِنَ الإضافة علىٰ نَقْلِ جمهور البَصْريِّينَ ، أو فجَوِّزْها فيه وُرُوداً ـ أي : اعتقدْ أنَّها واردةٌ علىٰ وجهِ عدم التحتُّمِ ـ علىٰ نَقْلِ غيرِهم ، ومعنىٰ قولِهِ : (وأَخِّرَنْ ذا) ـ بالنسبة

---

(١) انظر (٢/ ٢٦) .

❀ قوله : (رَدِفْ) بمعنىٰ : تَبِعَ تَبَعاً لغوياً ، . . . .

للمفردَينِ ـ : أَدِمْ تأخيرَهُ .

لـٰكنَّ هـٰذا كلَّهُ يَقتضِي : منعَ اختراعِ إضافةِ اسمٍ للَقَبٍ لم يُوجدا قبلُ ، والظاهرُ مِنْ فَحْوى الكلامِ هنا : جوازُهُ ، فيكونُ البابُ قياسيّاً .

ويُمكِنُ حملُ الكلامِ علىٰ ما يُفِيدُ جوازَ هـٰذا ؛ وذلك بأنْ يُقالَ : إنَّهُ يَكْفي في السماع سماعُ النوعِ ، كما نصُّوا عليه في باب العلاقات وغيرها .

وحينئذٍ : فما وَرَدَ شخصُهُ مضافاً . . يبقى اتِّفاقاً علىٰ إضافته معَ التأويل ، وما لم يَرِدْ وكان مِنْ نوعِ ما وَرَدَ . . يَجْري فيه الخلافُ ؛ فالبَصْريُّون يُعيِّنون فيه الإضافةَ الواردةَ في نوعه معَ التأويل ، والكُوفيُّونَ يُجيزُونها والإتباعَ ؛ فقولُ المُحشِّي : (أَدِمِ الإضافةَ الواردة . . .) إلىٰ آخره . . يَصدُقُ بالوارد شخصُهُ ـ وهـٰذا محلُّ اتِّفاق ـ وبالوارد نوعُهُ ، وهو محلُّ الخلاف .

وقولُ المُصنِّف : (وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ) . . لا يُنافي صحَّةَ اختراعِ تركيبٍ كذلك مُعتبَراً فيه التأويلُ ؛ لأنَّهُ أتىٰ به لدفع ما يُتوهَّمُ مِنْ قَصْر قولِهِ : (ولا يُضاف اسمٌ لِمَا به اتَّحدْ) علىٰ غير الوارد وأنَّ الواردَ يبقىٰ علىٰ حاله ، وقولُهُ : (ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا به اتَّحَدْ معنىً) . . لا يُنافِيه أيضاً ؛ لأنَّهُ معَ التأويل لا اتِّحادَ .

ولعلَّهُ لهـٰذا كلِّهِ أَمَرَ المُحشِّي بالتأمُّل ؛ فعليكَ به .

إذا اجتمعَ الاسمُ واللَّقَبُ . . فإمَّا أنْ يكونا مفردَينِ ، أو مُركَّبَينِ ، أو الاسمُ مُركَّباً واللَّقَبُ مفرداً ، أو الاسمُ مفرداً واللَّقَبُ مُركَّباً .

فإن كانا مفردَينِ : وَجَبَ عندَ البَصْريِّينَ الإضافةُ ؛ . . . .

فليس في الكلام تحصيلُ حاصلٍ أصلاً .

* قوله : (وَجَبَ عندَ البَصْريِّينَ الإضافةُ) ؛ أي : على تأويل الأوَّلِ بالمُسمَّىٰ والثاني بالاسم ، وإنَّما أُوِّلَ الأوَّلُ بالمُسمَّىٰ والثاني بالاسم ؛ لأنَّ الأوَّلَ هو المُعرَّضُ للإسناد إليه ، والمسندُ إليه إنَّما هو المُسمَّىٰ ، فلَزِمَ أنْ يُقصَدَ بالثاني مُجرَّدُ اللفظ .

---

* قوله : (تحصيلُ حاصلٍ) ؛ أي : طلبِ ذلك ؛ المأخوذِ مِنْ قوله : (أَتْبِعِ) الذي هو أمرٌ .

* قوله : (أي : علىٰ تأويل الأوَّلِ بالمُسمَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غالباً ، وقد يُؤوَّلُ الأوَّلُ بالاسم ؛ كما في قولك : (كتبتُ سعيدَ كرزٍ) .

فإن أُوِّلَ الثاني بالمُسمَّىٰ . . كان المعنىٰ : كتبتُ اسمَ المُسمَّىٰ بهـٰذا الاسمِ الذي هو (سعيدٌ) ، وإنْ أُوِّلَ بالاسم قُدِّرَ مضافٌ ؛ أي : اسمَ مُسمَّىٰ هـٰذا الاسمِ الذي هو (كُرْزٌ) ، ولك عدمُ تأويلِ الثاني لا بالمُسمَّىٰ ولا بالاسم ، وتسميةُ تلك الذاتِ بلفظ (سعيد) هي حاصلُ معنى النسبةِ ، ولك في الغالب عدمُ تأويلِ الأوَّلِ ـ وهو الأقربُ ـ بجَعْلِ التسميةِ بالثاني حاصلَ معنى النسبة إليه .

وجَعَلَ الزَّمَخْشَريُّ كما نقله الأَسْقاطيُّ في « حواشي هـٰذا الشرح » إضافةَ الاسم إلى اللَّقَب لفظيّةً ؛ لتقدير انفكاكِها كإضافة الوصف إلىٰ معموله ؛ إذ

نحوُ : (هـٰذا سعيدُ كُرْزٍ) ، و(رأيتُ سعيدَ كُرْزٍ) ، و(مررتُ بسعيدِ كُرْزٍ) ، وأجازَ الكُوفيُّونَ الإتباعَ[1] ؛ فتقولُ : (هـٰذا سعيدٌ كُرْزٌ) ، و(رأيتُ سعيداً كُرْزاً) ، و(مررتُ بسعيدٍ كُرْزٍ)[2] ، ووافقهم المُصنِّفُ علىٰ ذلك في غير هـٰذا الكتاب[3] .

والمُرادُ بالبَصْريِّينَ : جمهورُهُم ، كما عبَّر به في « التوضيح »[4] .

❁ قوله : (كُرْزٍ) بضمِّ الكافِ وسكون الراء المهملة ، وفي آخره زايٌ ، وهو في الأصل : خُرْجُ الراعي . انتهىٰ « تصريح »[5] ، ثمَّ أُطلِقَ : على اللئيم ، وعلى الحاذق .

❁ قوله : (وأجاز الكُوفيُّونَ الإتباعَ) ؛ أي : إتباعَ الثاني للأوَّل علىٰ أنَّهُ بدلٌ منه أو عطفُ بيانٍ ، ويجوزُ القطعُ إلى النصب بإضمار فعلٍ ، وإلى الرفع بإضمارِ مبتدأ .

المعنىٰ على البدليَّة أو البيان ، فلا تحتاجُ إلىٰ تأويلٍ ، بخلاف المعنويَّة[6] .

❁ قوله : (ثمَّ أُطلِقَ : على اللئيم ، وعلى الحاذق) فإشعارُهُ بخصوص

---

(١) وتبعهم في ذلك بعض البَصْريِّينَ . انظر « التذييل والتكميل » (٢/ ٣١٧) .

(٢) انظر « الكتاب » (٣/ ٢٩٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٣١٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٩٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٨٤) .

(٣) انظر « تسهيل الفوائد » (ص ٣٠ـ٣١) .

(٤) أوضح المسالك (١/ ١٣١) .

(٥) التصريح على التوضيح (١/ ١٢٢) .

(٦) القول الجميل (ق/ ٣٢) .

وإن لم يكونا مفردَين ؛ بأن كانا مُركَّبَين ؛ نحوُ : (عبدِ اللهِ أنفِ الناقة) ، أو مُركَّباً ومفرداً ؛ نحوُ : (عبدِ الله كُرْز) ، و(سعيدِ أنفِ الناقة).. وَجَبَ الإتباعُ ، فتُتبعُ الثانيَ الأوَّلَ في إعرابه ، ويجوزُ القطعُ إلى الرفع أو النصب ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ أنفُ الناقةِ) و(أنفَ الناقةِ) ؛ فالرفعُ : على إضمار مبتدأ ، والتقديرُ : (هو أنفُ الناقة) ، والنصبُ : على إضمار فعلٍ ، والتقديرُ : (أعني : أنفَ الناقة) ، فيُقطَعُ مع المرفوع إلى النصب ، ومع المنصوب إلى الرفعِ ، ومع المجرور إلى النصب أو الرفع ؛ نحوُ : (هٰذا زيدٌ أنفُ الناقة) أو: (أنفَ الناقةِ) ، و(رأيتُ زيداً أنفَ الناقة) أو: (أنفُ الناقة) ، و(مررتُ بزيدٍ أنفِ الناقة) أو : (أنفَ الناقة) أو: (أنفُ الناقة) .

---

* قوله : (وَجَبَ الإتباعُ) هٰذا صريحٌ في امتناعِ الإضافةِ إذا كان الأوَّلُ مُفرَداً والثاني مُركَّباً ، والوجهُ : خلافُهُ وفاقاً للرَّضِيِّ ؛ حيثُ قال : (وإن كانا مُفردَينِ ، أو أوَّلُهُما . . جازتْ إضافةُ الاسمِ إلى اللَّقَب) ؛ وذلك لأنَّ المضافَ إليه يجوزُ أنْ يكونَ مُركَّباً ؛ كـ « غلامِ عبد الله » ، بخلاف المضاف ، نقله الشيخُ ياسينُ[1] .

* قوله : (ويجوزُ القطعُ) لا يُقالُ : هٰذا مُنافٍ لقوله : (وَجَبَ الإتباعُ) ؛ لأنَّا نقولُ : مُرادُهُ بوجوب الإتباع : امتناعُ الإضافة ؛ فلا يُنافي ما ذكر .

المدحِ أو الذمِّ يحتاجُ إلىٰ قرينة .

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٢٣) ، وانظر « شرح الكافية » (٣/ ٢٦٥) .

٧٦ـ ومنهُ منقولٌ كـ (فَضْلٍ) و(أَسَدْ) وذو ٱرتجالٍ . . . .

❀ قوله : (ومنهُ منقولٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وبعضُ العلمِ منقولٌ ؛ أي : مفردٌ منقولٌ ، وبهـٰذا التقديرِ غايرَ قولَهُ الآتيَ : (وجملةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّها مِنَ المنقول ، ويصحُّ أَلَّا يُقدَّرَ ؛ فيكونُ قولُهُ : (وجملةٌ) مِنْ عطف الخاصِّ .

❀ قوله : (وذو ٱرتجالٍ) ؛ أي : وبعضُهُ الآخَرُ ذو ارتجالٍ ، كذا ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] ، وإنَّما زاد لفظَ (الآخَر) ؛ لأنَّهُ لا واسطةَ بينهما على المشهور ، وقيل : إنَّ ما عَلَميَّتُهُ بالغَلَبة لا منقولٌ ولا مُرتَجَلٌ ، وهو مأخوذٌ مِن ارتجال الخُطْبة والشِّعْر ، . . . .

❀ قوله : (غايرَ قولَهُ الآتيَ : « وجملةٌ . . . » إلىٰ آخره) إنَّما أتىٰ بـ (إلىٰ آخره) ؛ للإشارةِ إلىٰ أنَّ المُركَّبَ المَزْجيَّ والإضافيَّ مِنَ المنقول أيضاً .

❀ قوله : (فيكونُ قولُهُ : « وجملةٌ » . . .) إلىٰ آخره : لا وجهَ لتخصيص الجملةِ هنا .

❀ قوله : (لا منقولٌ ولا مُرتَجَلٌ) أَمَّا الأوَّل : فلأنَّ النقلَ يستدعي الوَضْعَ للمعنى الثاني ولا وضعَ فيه له ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ سبقَ له وَضْعٌ في غير العَلَميَّة ، والتحقيقُ : أنَّهُ منقولٌ بوَضْعٍ تنزيليٍّ ؛ لأنَّ غلبةَ استعمالِ المُستعمِلِينَ بحيثُ اختصَّ بفردٍ مُعيَّنٍ بمنزلة الوَضْعِ منهم ، فكأنَّهُم وضعوه ، كما ذَكَرَهُ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

. . . . كـ (سُعادَ) و(أُدَدْ)

وهو ابتداؤُهُما مِنْ غير تهيىء لهما قبلُ .

❀ قوله : (و« أُدَدْ ») نازعَهُ ابنُ هشامٍ ؛ فقال : إنَّهُ ليس بمُرتَجَلٍ ، بل منقولٌ مِنْ جمعِ (أُدَّة) ، وهي (فُعْلَةٌ) مِنَ الوُدِّ ؛ كـ (قُرْبة وقُرَب) ، ثمَّ أُبدِلتِ الهمزةُ واواً ؛ لانضمامها ؛ كما في (أُجُوهٍ) و(أُقِّتت) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

الجاميُّ في « شرح الكافية » وابنُ قاسمٍ في « الآيات البيِّنات »[2] .

❀ قوله : (وهو ابتداؤُهُما . . .) إلىٰ آخره ؛ فمعنىٰ كونِ العَلَمِ مُرتَجَلاً : أنَّهُ ابتُدئ بالتسمية به مِنْ غير سبق استعمالِهِ غيرَ عَلَم ، والجامعُ مُطلَقُ عدمِ التهيُّؤ ؛ فإنَّ البدءَ بالتسمية به قبلَ سَبْقِ استعمالِهِ غيرَ عَلَم . . فعلٌ للشيء قبل التهيُّؤ في الجملة ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الأصلَ في الأسماء التنكيرُ ، فحقُّ اللفظِ أنْ يُوضَعَ نكرةً قبلَ أنْ يُوضَعَ عَلَماً ، فلم يتهيَّأْ لوضعه عَلَماً إذا لم يتقدَّمْ له استعمالٌ في غير العَلَميَّةِ ، ولا يَرِدُ نحوُ : (أسامةَ) ؛ إمَّا لأنَّهُ نكرةٌ معنىً ، أو لأنَّ الحُكْمَ للأغلب .

❀ قوله : (أُدَّة) بالضمِّ .

❀ قوله : (ثمَّ أُبدِلتِ الهمزةُ واواً) العبارةُ مقلوبةٌ ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (كما في « أُجُوهٍ » و« أُقِّتت ») الأصلُ : (وُجُوه) و(وُقِّتت) .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٥٢) .

(٢) الفوائد الضيائية (٢/ ١٢٤ـ ١٢٥) ، الآيات البينات (٢/ ٩٤) .

٧٧ـ وجملةٌ . . . .

وقال شيخُ الإسلام : (وهو عَلَمُ رجلٍ ، مُشتقٌّ عندَ سيبويهِ مِنَ « الوُدِّ » ، وهو الحُبُّ ؛ فهمزتُهُ بدلٌ من الواو ، وعندَ غيرِهِ : مِنَ « الإِدِّ » بفتح الهمزة وكسرها ؛ وهو العِظَمُ)[1] .

❁ قوله : (وجملةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ومِنَ المنقول : ما أصلُهُ الذي نُقِلَ منه جملةٌ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

❁ قوله : (وعندَ غيرِهِ : مِنَ « الإِدِّ ») ؛ أي : فهمزتُهُ علىٰ هـٰذا : أصليّةٌ ، ولعلَّ ارتجالَهُ مبنيٌّ علىٰ هـٰذا .

❁ قوله : (وهو العِظَمُ) الأَوْلى : (العظيم) ؛ قال تعالىٰ : ﴿ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِدًّا ﴾ [مريم : ٨٩] ؛ أي : عظيماً[3] .

❁ قوله : (أي : ومِنَ المنقول : ما أصلُهُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بذلك ؛ لدفع ما يُوهِمُهُ ظاهرُ « المتن » ؛ مِنْ عطفه علىٰ ما قبلَهُ المُقتضي بظاهره كونَهُ

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٣٥) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ٤٦٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٦٨) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

(٣) وقد جاءت على الأَوْلويّة في جميع نسخ الحاشية ما عدا (هـ) والمصدر المنقول منه .

. . . . . . وما بمَـزْجٍ رُكِّبَـا   ذا إنْ بغيرِ (وَيْهِ) تَمَّ . . . . .

---

* قوله : (وما بمَزْجٍ) ؛ أي : ومِنَ العَلَم : ما بمَزْجٍ . . . إلىٰ آخره[1] : المَزْجُ في الأصل : هو الخَلْطُ ، والمُركَّبُ المَزْجيُّ : كلُّ كلمتَين نُزِّلتْ ثانيتُهُما منزلةَ تاء التأنيثِ ممَّا قبلَها ؛ في أنَّ ما قبلَهُ مفتوحُ الآخِرِ ، ما لم يكن ياءً ؛ فيُسكَّنُ ؛ كـ (مَعْدِي كَرِبَ) .

قسيماً للمنقول والمُرتَجَل ، فأشار الأُشْمُونيُّ إلىٰ أنَّهُ مِنْ عطف الخاصِّ اهتماماً به[2] .

* قوله : (أي : ومِنَ العَلَم : ما بمَزْجٍ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (ومِنَ المنقول) ؛ إذِ المُركَّبُ المزجيُّ كلُّ كلمةٍ مِنْ كلمتَيهِ كانتْ قبلَ المزج لمعنىً ومجموعُهُما كذلك ؛ ضرورةَ كونِ كلٍّ له معنىً ؛ إذ لا يصحُّ في العَلَم المزجيِّ أنْ يُعمَدَ إلىٰ لفظتَينِ مُهمَلتَينِ ويُمزجا ويُوضَعَ مجموعُهُما عَلَماً ، كما يُفهَمُ مِنْ تعريفهم المزجيَّ : بـ (كلُّ اسمَينِ . . .) إلىٰ آخره ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[3] ، أو بـ (كلُّ كلمتَينِ . . .) إلىٰ آخره ، كما ذَكَرَهُ المُحشِّي .

نعم ؛ إنْ قلنا بصحَّة ذلك كان التعبيرُ بـ (العَلَم) هو الأَوْلىٰ .

* قوله : (كلُّ كلمتَينِ . . .) إلىٰ آخره : هو أَوْلىٰ مِنْ قول الأُشْمُونيِّ :

---

(١) الباء بمعنىٰ (مع) ؛ أي : مع مزج .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢١٨) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

. . . . أُعرِبَا

٧٨ـ وشاعَ في الأعلامِ ذو الإضافهْ كـ (عبدِ شمسٍ) و(أبي قُحافَهْ)

ينقسمُ العَلَمُ : إلىٰ مُرتَجَلٍ ، وإلىٰ منقول ؛ فالمُرتَجَلُ : هو ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّةِ في غيرها ؛ كـ (سُعادَ) و(أُدَدَ) .

❀ قوله : (أُعرِبَا) ؛ أي : إعرابَ ما لا ينصرفُ .

❀ قوله : (ذو الإضافهْ) هو كلُّ اسمَينِ نُزِّلَ ثانيهما منزلةَ التنوينِ ممَّا قبلَهُ ؛ في أنَّ الجزءَ الأوَّلَ جارٍ بوجوه الإعراب ، والثانيَ مُلازِمٌ لحالةٍ واحدة .

❀ قوله : (كـ « عبدِ شمسٍ » . . .) إلىٰ آخره : سيأتي في كلام الشارحِ نُكْتةُ تَعداد المثالِ[1] ، والأوَّلُ : عَلَمٌ لأخي هاشمِ بن عبد مَناف ، والثاني : كُنْيةُ عثمانَ والدِ أبي بكرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنهما ، وهو صحابيٌّ أَسْلَمَ عامَ الفتح . انتهى « ابن المَيِّت »[2] .

❀ قوله : (ما لم يَسبِقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّةِ) . . . .

(كلُّ اسمَينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ لشموله المُركَّبَ مِنْ فعل واسمٍ ؛ كـ (حَضْرَمَوتَ) ، ولا مانعَ مِنْ أنَّهُ أراد بالاسم ما دلَّ علىٰ مُسمّىً ؛ بقرينة تمثيلِهِ بعد التعريف بـ (حَضْرَمَوتَ) .

(١) انظر (٢/ ٣٦) .

(٢) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٨٤) .

. . . .

أُورِدَ عليه : أنَّهُ غيرُ جامعٍ ؛ لعدمِ صِدْقِهِ على ما وُضِعَ للذَّات ابتداءً ولم يُستعمَلْ فيها ، وغيرُ مانعٍ ؛ لصِدْقِهِ على عَلَمِ الشخصِ المنقولِ مِنْ عَلَم الجنس ؛ كـ (أسامةَ) ؛ فكان الأَوْلى أنْ يقولَ : (وهو ما وُضِعَ للشيء ،

❊ قوله : (أُورِدَ عليه : أنَّهُ غيرُ جامعٍ . . .) إلى آخره : انظُرْ : ما وجهُ إيرادِ هـٰذا على تعريفِ شارحِنا ؟ فإنَّ ما وُضِعَ للذات ابتداءً ولم يُستعمَلْ فيها يصدقُ عليه أنَّهُ لم يسبقْ له استعمالٌ قبلَ العَلَميَّة ؛ إذ هـٰذا التعريفُ صادقٌ بما إذا حصلَ استعمالٌ في المعنى العَلَميِّ أم لا .

نعم ؛ أَوْرَدُوا هـٰذا على قول الأُشْمُونيِّ : (المُرتَجَل : هو ما استُعمِلَ مِنْ أوَّل الأمر عَلَماً)[1] .

ويُجابُ عن الأُشْمُونيِّ : بأنَّ المُرادَ : الاستعمالُ ولو بالقوَّة ، أو بأنَّ هـٰذه صورةٌ فَرْضِيَّةٌ ، ولا نقضَ بالفَرْضِيَّات ؛ لِمَا نصَّ عليه علماءُ الأدب ؛ مِنْ أنَّ مادَّةَ النَّقْضِ لا بدَّ أنْ تكونَ مُحقَّقةً ، [كذا وُجِدَ هـٰذا الجوابُ بهامش الأصل] .

❊ قوله : (وغيرُ مانعٍ ؛ لصِدْقِهِ . . .) إلى آخره : سيأتي الجوابُ عنه في كلامه[2] ، ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المُرادَ : قبلَ نوعِ العَلَميَّةِ الحاضرةِ ؛ وهي العَلَميَّةُ الشَّخْصيَّة .

❊ قوله : (فكان الأَوْلى أنْ يقولَ : وهو ما وُضِعَ . . .) إلى آخره : فيه :

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٦٠) .

(٢) انظر (٢/ ٣٣) .

والمنقولُ : ما سَبَقَ له استعمالٌ في غير العَلَميَّةِ .

ولم يَسبِقْ وضعُهُ لغيره) انتهىٰ « حَفْني »[1] .

❁ قوله : (ما سَبَقَ له استعمالٌ) الأَوْلىٰ : التعبيرُ بالوضع ؛ كما قال في متن « الجامع » : (وما سَبَقَ له وضعٌ آخَرُ فمنقولٌ)[2] ، قال شارحُهُ : (وشَمِلَ قولُهُ : « ما سَبَقَ له وضعٌ » : ما استُعمِلَ في ذلك الموضوع ، وما لم يُستعمَلْ فيه) انتهىٰ[3] ، فإذا وُضِعَ ولم يُستعمَلْ ثُمَّ سُمِّي به.. يُسمَّىٰ : منقولاً .

❁ قوله : (في غيرِ العَلَميَّةِ) (أل) في (العَلَميَّة) : للعهد الحُضُوريِّ ، وحينئذٍ : فالحدُّ مُتناوِلٌ لما استُعمِلَ قبلَ العَلَميَّةِ الحاضرةِ في عَلَميَّةٍ أُخرىٰ ؛ كـ (أسامةَ) عَلَماً لشخصٍ ؛ فهو مِنَ المنقول .

أنَّهُ يخرجُ عن هـٰذا المُرتَجَلُ المُسمَّىٰ به شخصٌ بعدَ تسميةِ آخرَ به ، فيكونُ هـٰذا أيضاً غيرَ جامع ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : ولم يَسبِقْ وضعُهُ لغيره نوعاً ؛ أي : لغير نوعِهِ ، وإنْ وُضِعَ لشيء مِنْ نوعِ ما وُضِعَ له الآن .

❁ قوله : (الأَوْلىٰ : التعبيرُ بالوضع) ؛ أي : وإن كان يحتملُ أنْ يُرادَ الاستعمالُ ولو بالقوَّة ؛ لأنَّهُ لا يمنعُ الأَوْلويَّةَ .

❁ قوله : (كما قال في متن « الجامع »...) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يشملُ المُرتَجَلَ المُسمَّىٰ به شخصٌ بعدَ تسميةِ آخَرَ به .

---

(1) حاشية الحفني على الأشموني (1/ ق97) .
(2) الجامع الصغير في النحو (ص25) .
(3) السراج المنير (ق/ 44) .

والنَّقْلُ : إمَّا مِنْ صفةٍ ؛ كـ (حارثٍ) ، أو مِنْ مصدر ؛ كـ (فَضْلٍ) ، أو مِنِ اسم جنسٍ ؛ كـ (أسدٍ) ، وهـٰذه تكونُ معربةً ، أو مِنْ جملة ؛ كـ (قام زيدٌ)[1] ، و(زيدٌ قائمٌ) ، وحكمُها : أنَّها تُحكىٰ ؛ فتقولُ : (جاءني زيدٌ قائمٌ) ، و(رأيتُ زيدٌ قائم) ، و(مررتُ بزيدٌ قائم) ، وهـٰذه مِنَ الأعلام المُركَّبة .

ومنها أيضاً : ما رُكِّبَ تركيبَ مزجٍ ؛ نحوُ : (بَعْلَبَكَّ) ، و(مَعْدِي كَرِبَ) ، و(سِيبَوَيْهِ) .

❁ قوله : (كـ « قام زيدٌ ») ؛ أي : ممَّا أصلُهُ الفعلُ والفاعل ، وقولُهُ : (وزيدٌ قائمٌ) ؛ أي : ممَّا أصلُهُ مبتدأٌ وخبرٌ ، لـٰكنَّهُ لم يَرِدْ عن العرب عَلَمٌ منقولٌ مِنْ جملةٍ اسميّة كالمثال المذكور ، ولـٰكن لو سُمِّيَ بها جازَ ؛ فكلامُ الشارحِ فيها بالنسبة للجواز لا للوقوع[2] .

❁ قوله : (نحوُ : « بَعْلَبَكَّ ») أصلُ (بَعْل) : اسمُ صنمٍ ، و(بك) : اسمُ رجلٍ كان يَعبُدُهُ ، فمُزِجا وجُعِلا عَلَماً لبلدةٍ .

❁ قوله : (و« مَعْدِي كَرِبَ ») اسمُ رجل ، ومعناه : عَدَاه الفسادُ .

. . . .

(١) ومثل ذلك : (يزيدُ) إذا لُوحظ فيه أثناءَ النقل الفعلُ والفاعل ؛ فإنَّهُ يُحكىٰ ، وأمَّا إذا لُوحظ فيه الفعلُ وحدَهُ .. فإنَّهُ يُعرَبُ إعرابَ ما لا ينصرف ، ومثل المضارع : الماضي ؛ كـ (شَمَّرَ) اسم فرس ، والأمرُ ؛ كـ (إصمِت) اسم مفازة ، إلا أنه سُمِعَ في (إصمت) المنعُ من الصرف فقط .

(٢) النقل من الجملة الاسميَّة ليس بمسموع عن العرب ، ولـٰكنَّ النُّحاةَ قاسُوهُ علىٰ ما نُقِلَ من الجمل الفعليَّة . انظر « أوضح المسالك » (١/ ١٢٤) .

وذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ المُركَّبَ تركيبَ مزجٍ إن خُتِمَ بغير (وَيْهِ) . . أُعرِبَ ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إن خُتِمَ بـ (وَيْهِ) لا يُعرَبُ ، بل يُبنىٰ ، وهو كما ذَكَرَهُ ؛ فتقولُ : (جاءني بَعْلَبَكُّ) ، و(رأيتُ بَعْلَبَكَّ) ، و(مررتُ ببَعْلَبَكَّ) ؛ فتُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ، ويجوزُ فيه أيضاً البناءُ على الفتح ؛ فتقولُ : (جاءني بَعْلَبَكَّ) ، و(رأيتُ بَعْلَبَكَّ) ، و(مررتُ ببَعْلَبَكَّ) ، ويجوزُ أيضاً أنْ يُعرَبَ أيضاً إعرابَ المُتضايِفَينِ ؛ فتقولُ : (جاءني حَضْرُمَوْتٍ) ، و(رأيتُ حَضْرَمَوْتٍ) ، و(مررتُ بحَضْرِمَوْتٍ) .

وتقولُ فيما خُتِمَ بـ (ويهِ) : (جاءني سِيبَوَيْهِ) ، و(رأيتُ سِيبَوَيْهِ) ، و(مررتُ بسِيبَوَيْهِ) ، فتَبْنِيهِ على الكسرِ ، وأجاز بعضُهُم إعرابَهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ ؛ فتقولُ : (جاءني سِيبَوَيْهُ) ، و(رأيتُ سِيبَوَيْهَ) ، و(مررتُ بسِيبَوَيْهَ)[١] .

ومنها : ما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ ؛ كـ (عبدِ شمسٍ) و(أبي قُحافةَ) ،

انتهىٰ « فارِضي »[٢] .

* قوله : (فتُعرِبُهُ إعرابَ ما لا ينصرفُ) ؛ أي : على الجزء الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فباقٍ على ما كانَ عليه ؛ من فتحٍ ، أو سكون ؛ كـ (مَعْدِيْ كَرِبَ) .

* قوله : (ومنها : ما رُكِّبَ) ؛ أي : ومِنَ الأعلام . . . إلىٰ آخره .

---

(١) المُجيز هو الجَرْميُّ ، وسيبويهِ لم يُجوِّز فيه إلا البناء ، وانظر « التذييل والتكميل » (٢/ ٣١٥ـ٣١٦) ، و« المساعد » (١/ ١٢٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦) .

وهو معربٌ ؛ فتقولُ : (جاءني عبدُ شمسٍ) و(أبو قُحافةَ) ، و(رأيتُ عبدَ شمسٍ) و(أبا قُحافةَ) ، و(مررتُ بعبدِ شمسٍ) و(أبي قُحافةَ) .

ونبَّه بالمثالَينِ : علىٰ أنَّ الجزءَ الأوَّلَ يكونُ معرباً بالحركات ؛ كـ (عبدِ) ، وبالحروف ؛ كـ (أبي) ، وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنصرِفاً ؛ كـ (شمسٍ) ، وغيرَ مُنصرِف ؛ كـ (قُحافةَ) .

والحاصلُ : أنَّ المُركَّبَ ينقسمُ : إلىٰ جملة ، ومُركَّبٍ تركيبَ مزج ، ومضاف .

ولا يَرِدُ عليه : ما تَرَكَّبَ مِنْ حرفَينِ ؛ كـ (إنَّما) ، أو مِنْ حرفٍ واسم ؛ نحوُ : (يا زيدُ) ، أو مِنْ حرفٍ وفعل ؛ نحوُ : (قد قام) ؛ لأنَّها إذا سُمِّيَ بها حُكِيتْ كالجملة فالتحقتْ بها ، وأمَّا المُركَّبُ التوصيفيُّ ؛ كـ (زيدٌ القائمُ) . . فمُلحَقٌ بالمفرد . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❊ قوله : (وأنَّ الجزءَ الثانيَ يكونُ مُنصرِفاً ؛ كـ « شمسٍ » . . .) إلىٰ آخره ؛ هٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (شمس) عَلَمُ صنمٍ قديمٍ ، وقيل : المُرادُ بها : النَّيِّرُ ؛ فعليه : يكونُ ممنوعاً مِنَ الصرف ، للعَلَميَّة والتأنيث ، كما صرَّح به

❊ قوله : (ولا يَرِدُ عليه : ما تَرَكَّبَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ أيضاً : إنَّما اقتصرَ المُصنِّفُ علىٰ هٰذه الثلاثة ؛ لأنَّها المسموعةُ مِنَ العرب دونَ غيرها .

❊ قوله : (وقيل : المُرادُ بها : النَّيِّرُ) ؛ وهو الشمسُ المعروفةُ المُنِيرة للكون .

❊ قوله : (فعليه : يكونُ ممنوعاً مِنَ الصرف . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ حينئذٍ اسمُ جنسٍ نكرةٌ ، إلا أنْ يُدَّعىٰ : أنَّهُ عَلَمٌ بالغَلَبة التقديريَّة ، كذا قيل ،

(١) الدرر السنية (١/ ٢٣٧) .

٧٩ـ ووَضَعُوا لبعضِ الأَجْناسِ عَلَمْ . . . .

في « المصباح »[١] .

❀ قوله : (ووَضَعُوا) ؛ أي : العربُ ؛ بناءً على أنَّ واضعَ اللغةِ البشرُ ، ويحتملُ : أنَّهُ أسندَ الوضعَ إليهم ؛ لظهوره على ألسنتهم ، فيكونُ جارياً على الصحيح ؛ مِنْ أنَّ واضعَ اللُّغات هو اللهُ تعالىٰ .

فإن قلتَ : ما الطريقُ إلىٰ عِلْمِها على القول الصحيح ؟

قلتُ : حكى ابنُ الحاجبِ فيه مذاهبَ :

أحدُها : بالوَحْي إلىٰ بعض الأنبياءِ عليهم الصلاةُ والسلامُ .

وقد يُقالُ : المُرادُ : عَلَميَّةُ الشخصِ التي سَرَتْ لجزءِ العَلَم منه ، والمرادُ : التأنيثُ بحسب الأصل .

❀ قوله : (أي : العربُ) ذَكَرَ الصبَّانُ وغيرُهُ أنَّ في كلام المُصنِّفِ حيثُ أَسْنَدَ الوضعَ إلى العرب إشارةً إلىٰ أنَّ عَلَمَ الجنسِ سماعيٌّ ، فلا يُقاسُ علىٰ ما وَرَدَ منه[٢] .

وفي كونه مُشِيراً إلىٰ ذلك نَظَرٌ ؛ فإنَّ الأمورَ القياسيَّةَ إنَّما جاءتْ مِنَ النَّظَر إلىٰ ما وَرَدَ عن العرب ، وليس في هـٰذه العبارةِ إشعارٌ بقِلَّة ، ثمَّ إنَّ اختلافَهُم

(١) المصباح المنير (١/ ٤٤٠) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٢٢١) .

والثاني : بخَلْقِ الأصواتِ في بعض الأجسام .

والثالثُ : بعِلْمٍ ضروريٍّ خَلَقَهُ في بعضهم حَصَلَ به إفادةُ اللفظ للمعنىٰ ، أفاده في « المُزهِر »[1] .

❁ قوله : (كعَلَمِ الأشخاصِ) حالٌ مِنْ (عَلَم)[2] ، وقولُهُ : (لفظاً) منصوبٌ على التميز ؛ أي : مثلُهُ مِنْ حيثُ اللفظُ ، وأمَّا نصبُهُ علىٰ نزع الخافض . . فضعيفٌ ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على السماع .

❁ قوله : (وهْوَ عَمْ) الأَوْلىٰ : كونُهُ فعلاً ماضياً ؛ أي : عَمَّ في المعنىٰ ، وأمَّا جَعْلُهُ اسمَ تفضيلٍ والأصلُ (أعمُّ) . . ففيه نَظَرٌ ؛ لاقتضائه العمومَ في عَلَم الشخص ، وليس كذلك .

في أسماء الكتب والتراجمِ والعلوم هل هي أعلامُ أشخاصٍ أو أعلامُ أجناسٍ . . يَدُلُّ على القياسيّة ، وهو الظاهرُ ؛ إذ بابُ التسمية شخصيَّةً أو جنسيَّةً لا حَجْر فيهِ .

❁ قوله : (حالٌ مِنْ « عَلَم ») الأَوْلىٰ : نعتٌ لـ (عَلَم) .

---

(١) المزهر (١/ ٢٥) ، وانظر « مختصر منتهى السؤل والأمل » (١/ ٢٦٩) .

(٢) و(عَلَمْ) : مفعولٌ به لـ (وضعوا) ، وقف عليه بالسكون ؛ للضرورة ، أو علىٰ لغة ربيعة ، وقد نبَّه المُحشِّي علىٰ مثله في مواضع . انظر مثلاً (١/ ٤٩٦ ، ٣/ ١٦٨) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ عَلَمَ الشخصِ : هو ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ في الخارج ؛ كـ (زيدٍ) ، وعَلَمَ الجنس : ما وُضع لمُعيَّنٍ في الذِّهْن ؛ أي : للحقيقة المُعيَّنةِ في الذِّهْن ؛ كـ (أسامةَ) ، واسمَ الجنسِ عندَ النُّحاةِ وجمعٍ مِنَ الأصوليِّينَ : ما وُضِعَ للحقيقة مُطلقاً ؛ أي : بلا تعيينٍ ؛ كـ (أسدٍ) ، وعندَ جمعٍ مِنْ مُحقِّقي الأصوليِّينَ : ما وُضِعَ لشائعٍ في جنسه ، والنكرةَ : ما وُضِعَ للفرد المُبهَمِ ، هٰذا هو التحقيقُ ، كما في « الهَمْع » و« شيخ الإسلام »[1] .

فقولُ الناظمِ في عَلَم الجنس : إنَّهُ عم . . مُخالِفٌ لما ذكر ؛ إذ الحقيقةُ المُعيَّنةُ لا عمومَ فيها ؛ إلا أنْ يكونَ جارياً على القول بوجود الحقيقة في ضِمْنِ الأفرادِ ؛ فيرجعُ الأمرُ إلى العموم في الأفراد ، تأمَّلْ .

﴿ قوله : (هو ما وُضِعَ لمُعيَّنٍ في الخارج ؛ كـ « زيدٍ ») ، وقد يكونُ موضوعاً لمُعيَّنٍ في الذِّهْن مُتوهَّمٍ وجودُهُ في الخارج ؛ كالعَلَم الذي يضعُهُ الوالدُ لابنه المُتوَهَّمِ وجودُهُ خارجاً في المُستقبل ، وكعَلَم القبيلة ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لمجموعِ أبناءِ الأب الموجودينَ حينَ الوَضْعِ وغيرِ الموجودينَ حينَهُ ؛ فإنَّ المجموعَ لا وجودَ له إلا في ذِهْنِ الواضع ؛ فقولُهُم : (تشخُّصُ العَلَمِ الشخصيِّ خارجيٌّ) . . أغلبيٌّ ، أفاده ياسينُ[2] .

وقد يُقال : هو كُلِّيٌّ ، والتعيينُ في المثال الأوَّلِ خارجيٌّ ؛ لأنَّهُ لم يُوضَعْ له مِنْ حيثُ التعيينُ الذِّهْنيُّ ، بل مِنْ حيثُ التعيينُ الخارجيُّ ؛ والتعيينُ الذِّهْنيُّ

---

(١) همع الهوامع (١/ ٢٨١) ، الدرر السنية (١/ ٢٣٩) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٥٠) .

٨٠ ـ مِنْ ذاكَ (أمُّ عِرْيَطٍ) للعقربِ   وهكــذا (ثُعَــالــةٌ) للثعلــبِ

❁ قوله : (أمُّ عِرْيَطٍ) بكسر العينِ المهملةِ وسكونِ الراء وفتحِ المُثنَّاة التحتيَّة : كنيةٌ للعقرب ، واسمُها : شَبْوةُ ، وممَّا ينفعُ للَدْغتها : وضعُ خُنْفُساءَ بعدَ قَتْلِها علىٰ مَحَلِّ اللَّدْغة .

❁ قوله : (ثُعَالةٌ) ؛ أي : اسمٌ للثعلب ، وكُنيتُهُ : أبو الحُصَين ، وهو مصروفٌ في البيت ؛ للضرورة .

هنا طريقٌ للتعيين الخارجيِّ ، وعَلَمُ القبيلةِ مِنْ قَبيل عَلَم الجنس ؛ بدليلِ صحَّة إطلاقِهِ على البعض بلا تجوُّزٍ .

إن قلتَ : حيثُ كان عَلَمُ الشخصِ موضوعاً للشخص المُعيَّنِ . . لَزِمَ أنَّ استعمالَهُ فيه بعدَ زيادةِ جزءٍ أو نقصِ جزءٍ مثلاً . . مجازٌ ، ولا قائل به .

قلتُ : أجابَ بعضُهُم : بأنَّ هـٰذه المُغايَرةَ غيرُ مُعتدٍّ بها ؛ فإنَّ الشخصَ واحدٌ في الصِّغَرِ والكِبَرِ عقلاً وعادةً وشرعاً .

وأجاب عبدُ الحكيم : بأنَّ المُشخِّصاتِ أَمَاراتٌ ، لا مُوجِباتٌ مُحصلةٌ للتشخُّص ؛ بحيثُ تكونُ هي مَنْشأَهُ ولا تنفكُّ عنه ، والأَمَارةُ ـ التي هي العلامةُ ـ خارجةٌ ، ولا يلزمُ مِنْ تبدُّلها تبدُّلُ المُعلَّم[1] ، ولنا كلامٌ يتعلَّقُ بذلك في « رسالتنا الوضعيّة »[2] .

(١) انظر « حاشية السيالكوتي على المطول » (ص١٤٩ـ ١٥٠) .

(٢) رسالة الأنبابي في تحقيق الوضع (ص١٠ـ ١١) .

٨١ ـ ومِثْلُـهُ (بَـرَّةُ) للمَبَـرَّهْ   كـذا (فَجَـارِ) عَلَـمٌ للفَجْـرَهْ

العَلَمُ ينقسمُ إلىٰ قسمَينِ : عَلَمِ شخصٍ ، وعلمِ جنسٍ .

فعَلَمُ الشخصِ له حُكْمان :

معنويٌّ ؛ وهو أنْ يُرادَ به واحدٌ بعينه ؛ كـ (زيدٍ) و(أحمدَ) .

ولفظيٌّ ؛ وهو صحَّةُ مَجيءِ الحالِ مُتأخِّرةً عنه ؛ نحوُ : (جاءني زيدٌ ضاحكاً) ، ومنعُهُ مِنَ الصرف مع سببٍ آخَرَ غيرِ العَلَميَّة ؛ نحوُ : (هٰذا أحمدُ) ، ومنعُ دخولِ الألفِ واللام عليه ؛ فلا تقولُ : (جاء العُمَرُ) .

وعَلَمُ الجنس كعَلَم الشخص في حُكْمه اللفظيِّ ؛ فتقولُ : (هٰذا أُسامةُ مُقبِلاً) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ، وتأتي بالحال بعدَهُ ، ولا تُدخِلُ عليه الألفَ

❀ قوله : (بَرَّةُ) بفتح الباء والمنعِ مِنَ الصرف ؛ للعلمية والتأنيث ، و(المَبَرَّةُ) بفتح الميم والباءِ المُوحَّدة : بمعنى البِرِّ .

❀ قوله : (كذا « فَجَارِ » . . .) إلىٰ آخره : (فَجَارِ)(١) : مبتدأٌ ، و(عَلَمٌ) : خبرُهُ ، و(كذا) : حالٌ ، و(الفَجْرَة) بسكون الجيم : بمعنى الفُجُور ؛ وهو المَيْلُ عن الحقِّ ، والتاءُ لتأنيث الحقيقةِ لا الوَحْدةِ .

---

(١) ضُبطت الراء في « الألفية » التي بخط ابن هشام : بكسر الراء وضمِّها ، ورُمز فوقها بـ (معاً) .

واللامَ ؛ فلا تقولُ : (هـٰذا الأُسامةُ) .

وحُكْمُ عَلَمِ الجنسِ في المعنىٰ كحُكْمِ النكرة ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ لا يخصُّ واحداً بعينه ؛ فكلُّ (أسدٍ) يَصدُقُ عليه (أُسامةُ) ، وكلُّ (عقربٍ) يَصدُقُ عليها (أمُّ عِرْيطٍ) ، وكلُّ (ثعلبٍ) يَصدُقُ عليه (ثُعالةُ) .

وعَلَمُ الجنسِ يكونُ للشخص ، كما تقدَّم[1] ، ويكونُ للمعنىٰ ؛ كما مثَّل بقوله : (« بَرَّةُ » للمَبَرَّة) ، و(« فَجَارِ » للفَجْرَة) .

❀ قوله : (يكونُ للشخص) مُرادُهُ به : الأعيانُ ، ولو عَبَّرَ بها لكان أَوْضحَ ؛ بدليلِ مُقابَلَتِهِ بالمعنىٰ في قوله : (ويكونُ للمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) انظر (٢/٣٩، ٤١) .

اسم الإشارة

(اسمُ الإشارةِ)

❁ قوله : (اسمُ الإشارةِ) هو ما وُضِعَ لمسمّىً وإشارةٍ إليه ؛ أي : إشارةٍ حِسِّيَّةٍ ، ولا دَوْرَ في هـٰذا ؛ لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريفِ لُغَويَّةٌ .

[اسمُ الإشارةِ]

❁ قوله : (لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريفِ لُغَويَّةٌ) ؛ أي : والواقعةَ في المُعرَّف اصطلاحيَّةٌ ، والإشارةُ الاصطلاحيَّةُ هي الإشارةُ الذِّهْنيَّة ؛ كالحاصلة بـ (أل) والضمير ، أو هي الألفاظُ التي ذكرها النَّحْويُّون ؛ وهي : (ذا) ، و(ذي) ، و(تا) ، و(تي) . . . إلىٰ آخره ؛ إذ كثيراً ما يُطلِقُون علىٰ ذلك لفظَ (إشارة) مِنْ غير زيادةِ لفظِ (اسم) ، وعلىٰ هـٰذا : فإضافةُ (اسم) إلى (الإشارة) مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ؛ كـ (شجرِ أَرَاكٍ) .

لـٰكن في « الصبَّان » : أنَّ الإشارةَ في المُعرَّف لُغَويَّةٌ أيضاً ؛ أي : اسمٌ تصحبُهُ الإشارةُ الحِسِّيَّةُ ، فينبغي دَفْعُ الدَّورِ : بأنَّ أَخْذَ جزءِ المُعرَّفِ في التعريف لا يُوجِبُهُ ؛ لجوازِ أنْ تكونَ معرفةُ ذلك الجزءِ ضروريَّةً أو مُكتسبةً

. . . .

تنبيه

[في تحديد اسمِ الإشارة الحقيقيِّ والمجازيِّ]

الإشارةُ إن كانتْ حِسِّيَّةً كان اسمُ الإشارةِ حقيقةً ، وإن كانتْ معنويَّةً كان مجازاً ؛ بتشبيه المعنويِّ بالحِسِّيِّ ، فيُستعارُ له اسمُ الإشارة ، فهي استعارةٌ تصريحيَّة . انتهىٰ « شَبْرَامَلِّسي » عن السيِّد بالمعنىٰ .

بشيءٍ آخَرَ ، كما ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ . انتهىٰ[1] .

والأظهرُ : أنَّ اسمَ الإشارة مُركَّبٌ إضافيٌّ بحسَبِ الأصلِ ، صار الآنَ عَلَماً علىٰ تلك الألفاظِ المخصوصةِ ؛ فلفظُ (اسم) لا معنىٰ له ، ولفظُ (إشارة) لا معنىٰ له ؛ لأنَّ كلّاً منهما جزءُ العَلَم ؛ كالزاي من (زيد) .

فحينئذٍ : الإشارةُ التي في التعريف لُغَويَّةٌ ، والتي في المُعرَّف لا معنىٰ لها أصلاً ؛ لا لغةً ولا اصطلاحاً ؛ فلا دَوْرَ ، ويُمكِنُ حَمْلُ كلامِ المُحشِّي عليه ؛ فقولُهُ : (لأنَّ الإشارةَ الواقعةَ في التعريف لُغَويَّةٌ) ؛ أي : والواقعةُ في المُعرَّف جزءَ عَلَمٍ لا معنىٰ لها ، تأمَّلْ .

❊ **قوله : (فهي استعارةٌ تصريحيَّة)** ؛ أي : أصليَّةٌ ، كما هو ظاهرُ قولِهِ : (بتشبيه المعنويِّ بالحِسِّيِّ . . .) إلىٰ آخره ، وهو أحدُ قولَينِ بيانُ وجهِ كلٍّ والراجحِ منهما مبسوطٌ في محلِّهِ لا يُناسِبُ التعرُّضُ له .

ثمَّ في استعارته علىٰ أنَّها تبعيَّةٌ قولانِ ؛ فقيل : كاستعارة الحرف ؛ بأنْ

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٢٢٧) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٢/ ٣٠٩-٣١٠) .

٨٢ ـ بـ (ذا) لمُفـردٍ مُـذكَّـرٍ أَشِـرْ . . . .

---

* قوله : (بـ « ذا » لمُفردٍ. . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَشِرْ) ، واعتُرِضَ ما ذَكَرَهُ : بقوله تعالىٰ حكايةً عن إبراهيمَ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ مُشيراً إلى الشمس : ﴿ هَٰذَا رَبِّي﴾ [الأنعام : ٧٨] .

يُقالَ : شُبِّهَ المعنويُّ مطلقاً بالحِسِّيِّ مطلقاً في قَبُول التميزِ والتعيين مثلاً ، فسرى التشبيهُ مِنَ الكُلِّيَّينِ إلى الجزئيَّات ، فاستُعِير اسمُ الإشارةِ الموضوعُ للمُشبَّه به ـ وهو الحِسِّيُّ الجزئيُّ الذي سرىٰ إليه التشبيهُ مِنْ كُلِّيِّه ـ للمُشبَّه ؛ وهو المعنويُّ الجزئيُّ [الذي] قُصِدَ المبالغةُ في بيان تعيينه مثلاً[١] .

وقيل : كاستعارة المُشتقِّ ؛ بأنْ يُقالَ : شُبِّهَ مطلقُ الإشارةِ المعنويَّةِ بمطلق الإشارةِ الحِسِّيَّة ، فسرى التشبيهُ منهما إلى الإشارة المعنويَّةِ الجزئيَّةِ والإشارةِ الحِسِّيَّةِ الجزئيَّة [اللَّتينِ][٢] في ضِمْنَيْ مُشارٍ إليه إشارةً معنويَّة ومُشارٍ إليه إشارةً حِسِّيَّةً ، فاستُعِيرَ بناءً علىٰ هٰذا التشبيهِ الحاصلِ بالسِّراية لفظُ مُشارٍ إليه إشارةً حِسِّيَّةً مِنْ معناه. . لمعنىٰ مُشارٍ إليه إشارةً معنويَّةً ، وجُعِلَ اسمُ الإشارة مكانَهُ .

وكلُّ هٰذا علىٰ رأي العصام ؛ مِنْ أنَّ التبعيَّةَ تابعةٌ لمُجرَّد التشبيه ، ولا يخفىٰ ما يُناسِبُ رأيَ الجمهور .

---

(١) في (ط) : (التي) بدل (الذي) .

(٢) في (ط) : (اللذين) بدل (اللتين) .

بـ (ذِي) و(ذِهْ) (تِي) (تا) على الأُنثى اْقتَصِرْ . . . .

يُشارُ إلى المفرد المُذكَّر : بـ (ذا) ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ الألفَ مِنْ نَفْسِ الكلمةِ ، . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ التذكيرَ باعتبار الخبر .

❀ قوله : (بـ « ذِي ») مُتعلِّقٌ بقوله : (اقتَصِرْ) .

❀ قوله : (أنَّ الألفَ مِنْ نَفْسِ الكلمةِ) فهي ثُنائيَّةٌ لفظاً ثُلاثيَّةٌ وضعاً ، وهل المحذوفُ عينُهُ أو لامُهُ ؟ وهل عينُهُ واوٌ مِنْ بابِ (طَوِيَ) ، أو ياءٌ من باب (حَيِيَ) ؟ وهل وزنُهُ (فَعْلٌ) بالإسكان ، أو (فَعَلٌ) بالتحريك ؟ قولان في الثلاثة ؛ أصحُّهُما فيها : الثاني . . . .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ التذكيرَ . . .) إلىٰ آخره ، وبأنَّ التذكيرَ لأنَّ اللهَ تعالىٰ حكىٰ قولَ إبراهيمَ ، ولا فرقَ في لغته بين المُذكَّر والمُؤنَّث ؛ لأنَّ الفرقَ بينهما خاصٌّ بالعرب .

ومُحصَّلُ هـٰذا الجوابِ والله أعلم : أنَّ إشارةَ المُذكَّر والمُؤنَّث واحدةٌ في تلك اللغة ، ومِنَ المعلوم أنَّ المُؤنَّثَ هو المحمولُ على المُذكَّر ، لا على العكس ، فلمَّا حكى اللهُ تعالىٰ قولَهُ بالمعنىٰ . . عبَّر عن المُؤنَّث بما للمُذكَّر اعتباراً بذلك .

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « اقتَصِرْ ») ؛ أي : بتضمينه معنىٰ (أَشِرْ) أو (اخصُصْ) ؛ إمَّا تضميناً نَحْوياً ، أو بيانياً ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (أصحُّهُما فيها : الثاني) ؛ أي : فالأصحُّ : أنَّ المحذوفَ

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّها زائدةٌ[1] .

انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

فأصلُهُ : (ذَيَي) ؛ تَحَرَّكتِ الياءُ الأُولىٰ وانفتح ما قبلَها ، [فقُلِبتْ] ألفاً ، وحُذفتْ لامُهُ اعتباطاً .

❊ قوله : (إلىٰ أنَّها زائدةٌ) فهي واحدةٌ وَضْعاً .

وتَرَكَ الشارحُ مذهباً ثالثاً للسِّيرافيِّ وغيرِهِ ؛ وهو أنَّها ثُنائيَّةٌ وضعاً ؛ فالألفُ أصليَّةٌ كألفِ (ما) ؛ ليستْ مُنقلِبةً عن شيء .

اللامُ ؛ لأنَّ الحذفَ بالأواخِرِ أَلْيَقُ ، وأنَّ عينَهُ ياءٌ ؛ لحكاية سيبويهِ إمالةَ ألفه[3] ، ولا سببَ للإمالة سوىٰ أنَّ أصلَها الياءُ ، وأنَّ العينَ مُحرَّكةٌ ؛ لقلبها ألفاً ، وهو يَسْتدعِي الفتحَ .

❊ قوله : (فأصلُهُ : « ذَيَي ») ؛ أي : بلا تنوينٍ ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ ، وهـٰذا التصريفُ ونحوه يُنافيه ما يأتي أنَّ الحرفَ وشِبْهَهُ بريءٌ مِنَ الصرف[4] ، إلا أنْ يُحمَلَ ذلك على الغالب .

❊ قوله : (فهي واحدةٌ وَضْعاً) ؛ أي : وزِيدَتِ الألفُ ؛ لبيان حركة الذال .

❊ قوله : (وتَرَكَ الشارحُ مذهباً ثالثاً . . .) إلىٰ آخره : يَرُدُّهُ كالثاني : غَلَبَةُ

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٥١ـ٥٥٦) .
(٢) الدرر السنية (١/ ٢٤٢) .
(٣) انظر « الكتاب » (٤/ ١٣٥) .
(٤) انظر (٥/ ٤٤٢ـ٤٤٣) .

ويُشارُ إلى المُؤنَّث : بـ(ذِي) ، و(ذِهْ) بسكون الهاء ، و(تِي) ، و(تا) ، و(ذِهِ) بكسر الهاء باختلاسٍ وبإشباع ، و(تِهْ) بسكون الهاء وبكسرها باختلاسٍ وبإشباعٍ ، و(ذاتُ) .

---

* قوله : (ويُشارُ إلى المُؤنَّث : بـ « ذِي » . . .) إلىٰ آخره : جملةُ ما ذَكَرَهُ للمُفرَد المُؤنَّث : عشرةٌ ؛ خمسةٌ مبدوءةٌ بالذال ، وخمسةٌ مبدوءةٌ بالتاء .

* قوله : (باختلاسٍ) هو اختطافُ الحركةِ مِنَ الهاءِ والإسراعُ بها ، لا تركُ الإشباعِ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

* قوله : (و« ذاتُ ») قال المُوضِّحُ : (الإشارةُ : « ذا » ، والتاءُ للتأنيث ، وهي التاءُ في « امرأة » ؛ أي : كالتاء في « امرأة » ونحوِها ممَّا فيه تاءُ الفرق وليس بصفة) انتهىٰ[2] .

أحكام الثُّلاثيِّ عليه ؛ مِنَ الوصفيّة ؛ نحوُ : ﴿ فَعَلَهُۥ كَبِيرُهُمْ هَٰذَا ﴾ [الأنبياء: ٦٣]، كما في « التسهيل »[3] ، والموصوفيّة ، والتثنيةِ ، والتصغيرِ ، ولا شيءَ مِنَ الثُّنائيِّ والأُحاديِّ كذلك[4] .

* قوله : (لا تركُ الإشباعِ) ؛ أي : لأنَّهُ يَصدُقُ بالإتيان بالحركة معتدلةً بلا إسراع ، وليس هو الاختلاسَ .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٢٧) .
(٢) قاله المُوضِّح في « حاشيته على التسهيل » ، كما في « التصريح على التوضيح » (١/ ١٢٧) .
(٣) تسهيل الفوائد (ص١٧٠) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٠) .
(٤) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٢٧) .

٨٣ ـ و(ذانِ) (تانِ) للمُثنَّى المُرتفِعْ وفي سِواهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) اُذْكُرْ تُطِعْ

❀ قوله : (و« ذانِ » « تانِ » للمُثنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : (ذانِ) و(تانِ) كائنانِ للمُثنَّىٰ . . . إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ الأوَّلَ للمُذكَّر والثانيَ للمُؤنَّث ، وظاهرُهُ : أنَّهُما مُثنَّيانِ حقيقةً ، والتحقيقُ : أنَّهُما غيرُ مُثنَّيينِ حقيقةً ، بل هما لفظانِ وُضعا للمُثنَّىٰ ، وأنَّهُما مبنيّانِ ؛ لوجود علَّةِ البناءِ فيهما كالمفرد .

ولا يَرِدُ علىٰ أنَّ (ذَينِ) للمُثنَّى المُذكَّرِ : الإشارةُ به لليد والعصا وهما مُؤنَّثانِ في قوله تعالىٰ : ﴿ فَذَٰنِكَ بُرْهَـٰنَانِ ﴾ [القصص : ٣٢] ؛ لأنَّهُ ذُكِّرَ باعتبار الخبر .

❀ قوله : (اُذكُرْ تُطِعْ) ؛ أي : تُطِعِ النُّحاةَ فيما رَسَمُوهُ ، أو العربَ فيما قالوه .

❀ قوله : (وظاهرُهُ : أنَّهُما مُثنَّيانِ حقيقةً) ليس هـٰذا ظاهرَهُ ؛ إذ غايةُ ما يُفيدُهُ كلامُهُ : أنَّهُما مِنَ المعربات لا مِنَ المبنيّات ، ولا يلزمُ مِنَ الإعراب أنَّهُما مُثنَّيان حقيقةً ؛ ألَا ترى (اثنان) و(اثنتان) ، و(كلا) و(كلتا) ، وكيف يكونانِ مُثنَّيَينِ حقيقةً ومفردُهُما مبنيٌّ وشرطُ المفردِ الذي يُثنَّى الإعرابُ ؟!

نعم ؛ قال الصبَّانُ : (إنَّ بعضَهُم لا يَشترِطُ الإعرابَ)[1] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ١٣٩) .

يُشارُ إلى المُثنَّى المُذكَّر في حالة الرفع : بـ (ذانِ) ، وفي حالة النصبِ والجرِّ : بـ (ذَينِ) ، وإلى المُؤنَّثَينِ : بـ (تانِ) في حالة الرفع ، و(تَينِ) في النصب والجرِّ .

❁ قوله : (النصبِ . . . بـ « ذَينِ ») ، وأمَّا نحوُ : ﴿ إِنَّ هَٰذَٰنِ لَسَٰحِرَٰنِ ﴾ [طه : ٦٣][1] .. فمُؤوَّلٌ بأنَّ المُثنَّىٰ بالألف مطلقاً في لغةِ كِنانةَ وغيرِها[2] ، أو بأنَّ (إنَّ) بمعنىٰ (نَعَم) ؛ كقول ابنِ الزُّبيرِ لمَنْ قال له : (لَعَنَ اللهُ ناقةً حملَتْني

❁ قوله : (بمعنىٰ « نَعَم ») اعترِضَ بأمرَينِ :

أحدُهُما : أنَّ مجيءَ (إنَّ) بمعنىٰ (نَعَم) شاذٌّ ؛ حتىٰ قيل : إنَّهُ لم يثبتْ ، فكيف يُخرَّجُ القرآنُ عليه ؟!

والثاني : أنَّ اللامَ لا تدخلُ في خبر المبتدأ الذي تقدَّم عليه مبتدؤُهُ .

وأُجيبَ عن هٰذا : بأنَّ اللامَ زائدةٌ وليستْ للابتداء ، أو بأنَّها داخلةٌ علىٰ مبتدأٍ محذوف ؛ أي : لَهُما ساحران ، أو أنَّها دخلتْ بعدَ (إنَّ) هٰذه ؛ لشَبَهِها بـ (إنَّ) المُؤكِّدةِ لفظاً .

ويُضعِفُ الأوَّلَ : أنَّ زيادةَ اللامِ في الخبر خاصَّةٌ بالشعر ؛ كما في[3] : [من البسيط]

. . . . أَمْسىٰ لَمَجْهُودا

والثانيَ : أنَّ الجمعَ بينَ لام التوكيدِ وحذفِ المبتدأ .. كالجمع بين

---

(١) وهي قراءةُ نافع وابن عامر وأبي بكر وحمزة والكسائي وأبي جعفر ويعقوب وخلف . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (١/ ٣٨٤) .
(٢) وقد سبقت هٰذه اللغة أثناء الحديث عن علامات الإعراب الفروع . انظر (١/ ٤١٦) .
(٣) سيأتي تخريجه في (٢/ ٥٤٢) .

. . . .

إليك) : (إنَّ وراكبَها)[1] ، أو بأنَّ فيها ضميرَ الشأن ؛ أي : إنَّ الشأنَ هـٰذانِ لَساحران[2] .

مُتنافِيَينِ ؛ لأنَّ التوكيدَ يَقتضِي الاعتناءَ ، والحذفَ يَقتضِي خلافَهُ ، وإنَّما لم يكونا مُتنافِيَينِ حقيقةً ؛ لعدم توارد التأكيدِ والحذفِ على محلٍّ واحد ؛ لأنَّ التأكيدَ للنسبة والحذفَ للمبتدأ ، ولأنَّ المحذوفَ لدليل ـ كلام الابتداء هنا ـ كالثابت في صحَّة الاعتناء وإن اختلفتْ مرتبتُهُما .

فعلىٰ فَرْضِ تواردِهما علىٰ محلٍّ واحد . . لا يَقتضِي الحذفُ عدمَ الاعتناء حتىٰ يأتيَ التنافي ، إنَّما الذي يَقتضِي عدمَ الاعتناء هو الحذفُ نسياً مَنسِيّاً ، ويُؤيِّدُ ذلك : أنَّهُ قد صرَّح الخليلُ وسيبويهِ بجواز حذف المُؤكَّد وبقاءِ التأكيد في نحو : (مررتُ بزيدٍ وجاءني أخوهُ أنفسُهُما) بالرفع علىٰ تقدير : (هما صاحبايَ أنْفسُهُما) ، وبالنصب علىٰ تقدير : (أَعْنِيهِما أنفسَهُما)[3] .

* **قوله : (أو بأنَّ فيها ضميرَ الشأن)** اعتُرِضَ أيضاً : بأنَّ حذفَ ضميرِ الشأن شاذٌّ ، إلا مع (أنِ) المفتوحةِ المُخفَّفة ، و(كأنِ) المُخفَّفة ؛ لأنَّ فائدتَهُ تمكينُ ما يَعقُبُهُ في ذهن السامع ؛ لأنَّهُ موضوعٌ لمبهم يُفسِّرُهُ ما بعدَهُ ، فإذا لم يتعيَّنْ للسامع منه معنىً . . انتظر ما بعدَهُ ، فإذا جاء بعد الانتظار والتشوُّفِ . .

(١) انظر « البصائر والذخائر » (٦/ ١٢٦ـ١٢٧) ، و« زهر الآداب » (٢/ ٥٢٠) ، و« التذكرة الحمدونية » (٧/ ٢٤٤) .

(٢) وقد أفاض ابن هشام في تخريجه في « شرح شذور الذهب » (ص٧٥ـ٧٨) .

(٣) انظر « الكتاب » (٢/ ٦٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٧١) .

٨٤ ـ وبـ (أُولىٰ) أَشِرْ لجمعٍ مُطلَقَا . . . .

* قوله : (مُطلَقَا) ؛ أي : سواءٌ كان مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً ، عاقلاً كان أو غيرَهُ .

فائدة

[في عِلَّةِ رسمِ (أُولىٰ) بواو]

يُرسَمُ (أُولَىٰ) بواوٍ زائدة ؛ لئلَّا يلتبسَ بـ (إليك) جارّاً ومجروراً ، بخلاف (أُلى) الموصولةِ ؛ لأنَّها يلزمُ معها (أل) ، فتكفي في الفَرْق .

تمكَّنَ ؛ ولهـٰذا اشتُرِطَ أنْ يكونَ مضمونُ الجملة مُهِمّاً ، وهـٰذه الفائدةُ مفقودةٌ عند حذفه .

وإنَّما كان مع (أنْ) و(كأنْ) غيرَ شاذٍّ ؛ لأنَّهُم استسهلوه معهما ؛ لوُرُوده في كلامٍ بُني على التخفيف ، فحُذِفَ تبعاً لحذف النون ، وربَّ شيءٍ يُحذَفُ تبعاً ولا يُحذَفُ استقلالاً ؛ كالفاعل يُحذَفُ مع الفعل ولا يُحذَفُ وحدَهُ ، فهم لم يُبالوا بفوات فائدةِ ضميرِ الشأن ؛ لحصول المقصود معهما في الجملة ؛ فإنَّهُ بعلمِ حذفِهِ واعتبارِهِ حتىٰ كأنَّهُ مذكورٌ . يُعلَمُ أنَّ مضمونَ الجملة مُهِمٌّ ، فيُعتبَرُ ويُعتنىٰ به .

* قوله : (لئلَّا يلتبسَ . . .) إلىٰ آخره ؛ وذلك لأنَّ ألفَ (أُولَى) المقصورةَ تُكتَبُ ياءً ، وكذا الممدودةُ إذا اتَّصلتْ بالكاف ؛ نحوُ : (أولـٰئك) ؛ ولأجل ذلك خصَّ المُحشِّي دَفْعَ الالتباس بـ (إليك) التي هي

. . . . والمَدُّ أَوْلىٰ . . . .

❀ قوله : (والمَدُّ أَوْلىٰ) قال ابنُ يعيشَ : (المقصورُ والممدودُ ضربانِ مِنْ ضروب الأسماء المُتمكِّنة ؛ إذ الحروفُ والأفعالُ لا يُقالُ فيهما : ممدودٌ ولا مقصورٌ ، وكذلك الأسماءُ غيرُ المُتمكِّنة ؛ نحوُ : « ما » و« ذا » ؛ لا يُقالُ فيهما : مقصورٌ ؛ لعدم التمكُّنِ وشَبَهِ الحرف ، فأمَّا قولُهُم في « هـٰؤلاء » : ممدودٌ ومقصور . . فتَسَمُّحٌ في العبارة ، مع ما في أسماء الإشارةِ مِنْ شَبَهِ الظاهر ؛ مِنْ جهةِ وصفِها ، والوصفِ بها ، وتصغيرِها) انتهىٰ ، ذَكَرَهُ في « النُّكَت »[1] .

(إلى) الجارَّةُ لضمير المُخاطَب أو المُخاطَبة .

❀ قوله : (وشَبَهِ الحرف) عطفٌ علىٰ (عدم التمكُّن) عطفَ سببٍ علىٰ مُسبَّب .

❀ قوله : (فتَسَمُّحٌ في العبارة . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا حاجةَ لذلك ؛ لاحتمالِ أنَّهُ جرىٰ علىٰ عُرْفِ اللُّغَويِّينَ والقُرَّاءِ الذين لا يَخصُّونهما بالمُعرَب ، كما في « الصبَّان » وغيرِه[2] .

❀ قوله : (مِنْ شَبَهِ الظاهر) ؛ أي : شَبَهِ الاسمِ الظاهرِ إعرابُهُ ، وبيَّن وجهَ الشَّبَهِ بقوله : (مِنْ جهة . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٥٤) ، وانظر « شرح المفصل » (٤/ ٣٣) .
(٢) حاشية الصبان (١/ ٢٢٩) .

. . . . ولَدَى البُعْدِ ٱنْطِقَا

٨٥ ـ بالكافِ حرفاً دونَ لامٍ أو مَعَهْ   واللامُ إنْ قَدَّمْتَ (ها) مُمتنِعَهْ

يُشارُ إلى الجمع مُذكَّراً كان أو مُؤنَّثاً : بـ (أُولىٰ) ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ : (أَشِرْ لجمعٍ مُطلَقَا) ، ومُقتضىٰ هـٰذا : أنَّهُ يُشارُ بها إلى العقلاء وغيرِهم ، وهو كذلك ، ولـٰكنَّ الأكثرَ : استعمالُها في العاقل ، ومِنْ وُرُودِها في غير العاقل :

---

* قوله : (ولَدَى البُعْدِ) ؛ أي : وفي حالة البُعْد[1] .

* قوله : (واللامُ إنْ قَدَّمْتَ . . .) إلىٰ آخره : اللامُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُمتنِعهْ) ، وجوابُ الشرط محذوفٌ دلَّ عليه الخبرُ ، و(ها) بالقصر لا غيرُ : مفعولُ (قدَّمتَ) ، وجوَّز المُعرِبُ غيرَ ذلك ، فراجعْهُ[2] .

وتُرسَمُ (ها) مفصولةً عن (قدَّمتَ) ؛ لئلَّا يُتوهَّمَ أنَّها ضميرٌ .

---

(١) وقوله : (انطِقا) أصلُهُ : (انطِقَنْ) بنون التوكيد الخفيفة ، وقد قُلبت ألفاً للوقف ، وقد نبَّه عليه المحشي في كتابنا هـٰذا . انظر مثلاً (٢/ ٧١٠ ، ٤/ ٤٦٦) .

(٢) قال الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » (ص٢٧) : (ويحتمل : أن يكون « ممتنعة » خبراً لمبتدأ محذوف علىٰ تقدير الفاء ، تقديرُهُ : « فهي ممتنعة » ، والجملةُ جواب الشرط ؛ علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ : ﴿وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يؤوسٌ ، وجملةُ الشرط وجوابِهِ خبر المبتدأ ، وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ لسلامته مِنْ فَصْلِ المبتدأ من خبره بجملة الشرط وجوابه) .

قولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٣ـ ذُمَّ المَنازِلَ بعدَ منزلةِ اللِّوىٰ والعيشَ بعدَ أولٰئكَ الأيَّامِ

---

* قوله : (ذُمَّ المَنازِلَ . . .) إلىٰ آخره : ميمُ (ذُمَّ) بالحركات الثلاثةِ ؛ الفتحُ للتخفيف ، والضمُّ للإتباع ، والكسرُ على الأصل ، وهو الأرجحُ ، و(المنازلَ) : جمعُ (مَنْزِلٍ) أو (منزلة) ؛ كـ(مَسَاجِد) ، و(اللِّوىٰ)

---

* قوله : (وهو الأرجحُ) ؛ أي : لأنَّهُ الواجبُ لو فُكَّ الإدغام ، ويليه الفتحُ ، ثمَّ الضمُّ ، كذا في « الأَسْقَاطيِّ »[2] ، وفي « الصبَّان » : ترجيحُ الفتح ، ويليه الكسرُ ، ثمَّ الضمُّ[3] .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤٥٢) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق ، وأوَّلُها :

سَـرَتِ الهمـومُ فبِتْـنَ غيـرَ نيـامِ وأخـو الهمـومِ يـرومُ كـلَّ مَـرَامِ
ذُمَّ المَنَازلَ . . . .
ضَرَبَتْ معارفَها الرَّوامِسُ بعدَنا وسِجـالُ كـلِّ مُجَلجِـلٍ سَجَّـامِ
فإذا وقفتُ على المنازلِ باللِّوىٰ فـاضَـتْ دمـوعـي غيـرَ ذاتِ نظـامِ

وبعدَ أنْ تغزَّل بأبياتٍ شرع في هجو الفرزدق ؛ فقال :

إنَّ ابـنَ آكلـةِ النُّخـالـةِ قـد جَنَـىٰ حـربـاً عليـكَ ثقيلـةَ الأجْـرامِ
خُلِقَ الفـرزدقُ سَـوْءةً فـي مـالـكٍ ولِخَلْـفِ ضبَّـةَ كـانَ شـرَّ غـلامِ
مَهْـلاً فـرزدقُ إنَّ قـومَـكَ فيهـمُ خَـوَرُ القلـوبِ وخِفَّـةُ الأحـلامِ

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥١) ، و« شرح الرضي » (٢/٤٧٦) ، و« أوضح المسالك » (١/١٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (١/٤٠٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٧١ـ٣٧٣) ، و« خزانة الأدب » (٥/٤٣٠ـ٤٣٧) .

(٢) القول الجميل (ق/٣٤) .

(٣) حاشية الصبان (١/٢٢٩) ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في (٥/٥٩٠) .

. . . .

بكسر اللام : اسمُ موضع ، و(العيشَ) : بالنصب عطفاً على (المنازل) ؛ أي : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مُفارقةِ اللِّوىٰ والعيشَ في تلك الأيّامِ الماضية .

❋ قوله : (أي : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مُفارقةِ . . .) إلىٰ آخره : إشارةٌ إلىٰ تقديرِ مضافٍ ؛ وهو (مفارقة) .

❋ قوله : (والعيشَ في تلك الأيّامِ الماضية) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ عيشَ الأيّامِ الماضيةِ هو الممدوحُ ، والمذمومُ هو العيشُ الحاضر ، فلو قال : (والعيشَ بعدَ تلك الأيّامِ الماضية) . . لكان صواباً .

وكَتَبَ بعضُ المُتعصِّبينَ فقالَ : (« العيش » : معطوفٌ على « اللِّوىٰ » ، والمعنىٰ : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مفارقة اللِّوىٰ ، وبعدَ مفارقةِ العيشِ في تلك الأيّام ، وليس معمولاً لقوله : « ذم » حتىٰ يُتوهَّم ما ذكر) انتهىٰ .

وهو غفلةٌ عن قول المُحشِّي : (و« العيشَ » : بالنصب عطفاً على « المنازل ») ، وما درىٰ أنَّ ما أصلحَ به هٰذا ردٌّ لكلام المُحشِّي مِنْ جهةٍ أخرىٰ .

إن قلتَ : هو حلُّ معنىً لا حلُّ إعراب .

قلتُ : هٰذا ليس معنى التركيبِ الذي عطف فيه (العيش) على (المنازل) ؛ لأنَّ المعنىٰ عليه : ذُمَّ المنازلَ بعدَ مفارقةِ منزلة اللِّوىٰ ، وذمَّ العيشَ ـ أي : الحياةَ ـ بعدَ مُضِيِّ الأيّام الماضية ؛ فالمذمومُ شيئانِ لا شيءٌ واحد ، بخلافه على المعنى الذي ذكره ؛ فإنَّ المذمومَ شيءٌ واحد ؛ وهو المنازلُ بعدَ مفارقةِ الأمرَينِ .

وفيها لغتانِ : المدُّ ، وهي لغةُ أهلِ الحجاز ، وهي الواردةُ في القرآن العزيز ، والقَصْرُ ، وهي لغةُ بني تميم .

وأشار بقوله : (ولَدَى البُعْدِ انْطِقَا بالكاف . . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّ المُشارَ إليه له رُتْبتانِ : القُرْبُ ، والبُعْدُ ؛ فجميعُ ما تقدَّم يُشارُ به إلى القريب .

فإذا أُرِيدَ الإشارةُ إلى البعيد . . أُتِيَ بالكاف وحدَها ؛ فتقولُ : (ذاكَ) ، أو الكافِ واللام ؛ نحوُ : (ذلكَ) ، وهـٰذه الكافُ حرفُ خطابٍ ؛ فلا موضعَ لها مِنَ الإعراب ، وهـٰذا لا خلافَ فيه .

فإن تقدَّم حرفُ التنبيهِ الذي هو (ها) على اسم الإشارة . . أتَيتَ بالكاف

والشاهدُ : في (أولـٰئك) ؛ حيثُ استُعمِلَ في غير العُقَلاء ، و(الأيَّام) بالجر : صفةٌ أو عطفُ بيان ، ويُروى : (الأقوام)[1] ؛ فلا شاهدَ فيه .

❁ قوله : (لهُ رُتْبتانِ) سيأتي في كلامه أنَّها ثلاثةٌ عندَ الجمهور[2] .

❁ قوله : (حرفُ التنبيهِ الذي هو « ها ») ، ويُقالُ فيه : (ها التنبيهِ) بألف مقصورة ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ على الكلمة المُركَّبةِ مِنْ هاءٍ وألف بلا همزٍ ، ثُمَّ نُكِّرَ وأُضِيفَ إلى (التنبيه) ؛ ليَتَّضِحَ المُرادُ به ، ولا يصحُّ أنْ يُقرأَ بالهمز ؛ إذ ليس لنا هاءٌ بالهمز

إن قلتَ : هـٰذا منه رحمه الله تعالى إشارةٌ إلىٰ وجهٍ آخَرَ في الإعراب .

قلتُ : كان الأجودُ حينئذ التعبيرَ بـ (أو) ، لا بـ (أي) ؛ علىٰ أنَّهُ لا يخفىٰ عليكَ عدمُ مُلاءمة المعنى الذي ذكره لمقصود الشاعر ، فتفطَّنْ .

❁ قوله : (إذ ليس لنا هاءٌ بالهمز) ؛ أي : إنْ قُصِدَ لفظُها ؛ أي :

---

(١) وهي رواية « الديوان » .

(٢) انظر (٢/ ٦٠ـ ٦١) .

وحدَها ؛ فتقولُ : (ها ذَاكَ) ، وعليه قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٤ـ رأيتُ بني غَبْراءَ لا يَعرِفُونَني ولا أهلُ ها ذاكَ الطِّرَافِ المُمدَّدِ

يكونُ للتنبيه ، كما أفاده الدَّمَامِينيُّ[2] .

❊ قوله : (رأيتُ بني غَبْراءَ لا يَعرِفُونَني) كذا في بعض نسخ الشارح[3] ، وصوابُهُ ـ كما في « الشواهد » وغيرها ـ : (لا يُنكِرُونَني)[4] ، . . . .

ولا (هـ) مفردةً إنْ قُصِدَ معناها ، كما يُقال : (العاملُ باءُ الجرِّ) ، معَ أنَّ العاملَ مُسمَّاها ؛ وهو (ب) .

❊ قوله : (وصوابُهُ ـ كما في « الشواهد » وغيرها ـ : « لا يُنكِرُونَني ») ، وعلىٰ روايةِ (لا يَعرِفُونَني) : يكونُ ذمّاً للفقراء والأغنياء ؛ إذ المعنىٰ : أنَّ

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٤٥) ، وهو ضمن مُعلَّقته الشهيرة التي مطلعُها :

لِخَـوْلَـةَ أطـلالٌ بِبُـرْقَـةِ ثَهْمَـدِ تلوحُ كباقي الوَشْمِ في ظاهرِ اليدِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤١٢) ، و« المساعد » (١/ ١٨٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٥) ، وسيذكر المُحشِّي أنَّ الصوابَ : (لا ينكرونني) بدل (لا يعرفونني) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٧٣ـ٣٧٥) .

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٣٢٤ـ٣٢٥) .

(٣) جاءت كذلك في (ز ، ح) ، ونسخة في (و) .

(٤) وهي رواية « الديوان » ، وجاءت كذلك مُصحَّحةً في (و) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٤)، و« المقاصد النحوية » (١/ ٣٧٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤١٢).

. . . .

وأراد بـ (بني غَبْراءَ) : اللُّصوصَ ، أو الفقراءَ ، أو الأضيافَ ، أو أهلَ الأرض ؛ لأنَّ الغَبْراء بالمد : هي الأرضُ ، و(بنوها) : أهلُها ، و(أهلُ) : بالرفع عطفاً على الواو في (لا يُنكِرُونَني) ، وأراد بـ (أهل الطِّرَافِ) : الأغنياءَ ، وهو بكسر الطاء المُهمَلة : البيتُ مِنَ الأَدَم ؛ أي : الجلدِ ، و(المُمدَّدِ) : صفتُهُ .

وقد اقتصر الزَّوْزَنيُّ في « شرح المُعلَّقات » على المعنى الأخير في (الغَبْراء) ،

الفقراءَ كانوا يَعرفُونَني عندَ شِدَّةِ غِنايَ ؛ لكثرة إكرامي لهم ، وكذا الأغنياءُ ؛ لطلب العُلا ، فلمَّا افتقرتُ صاروا لا يَعرفُونَني ؛ الفقراءُ للُؤْمهم وقُبْحِهم ، والأغنياءُ خوفاً مِنْ أنْ يُعطُوني شيئاً ؛ لشُحِّهم وعدمِ كرمِهم .

ويحتملُ : أنَّهُ مدحٌ ؛ أي : لا يَعرفُونَني بالبُخْل وعدمِ استطابة صُحْبتي ، تدبَّرْ .

* قوله : (أو الفقراءَ) هـٰذا هو الأنسبُ بمقابلته بأهل الطِّراف .

* قوله : (أو أهلَ الأرض) ، وعلىٰ هـٰذا : يكونُ عطفُ ما بعدَهُ عليه مِنْ عطف الخاصِّ على العامِّ .

* قوله : (و« أهلُ » : بالرفع عطفاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وقد وَقَعَ الفصلُ بالمفعول ، لـٰكنَّ هـٰذا العطفَ تسلَّطَ جميعُ ما قبلَهُ على المعطوف ، والمعنىٰ عليه غيرُ مستقيم .

* قوله : (على المعنى الأخير في « الغَبْراء ») فيه : أنَّهُ لم يُعدِّدِ المعنىٰ في (الغَبْراء) ، وإنَّما عدَّده في بَنِيها ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (في بني

ولا يجوزُ الإتيانُ بالكاف واللام ؛ فلا تقولُ : (ها ذلِكَ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ ليس للمُشار إليه إلا رُتبتانِ ؛ قُربىٰ ، وبُعْدىٰ[1]، كما قرَّرْناه ، والجمهورُ علىٰ أنَّ له ثلاثَ مراتبَ : قُربىٰ ، ووُسْطىٰ ،

قال : (وكَنَىٰ بتمديد الطِّرَافِ عن عظمه ، والمعنىٰ : لمَّا أَفْرَدَتْني العَشيرةُ ـ أي : المذكورون في البيت قبلَ هٰذا ـ . رأيتُ الفقراءَ الذين لَصِقُوا بالأرض مِنْ شدَّة الفقر لا يُنكِرُونَ إنعامي عليهم ، ورأيتُ الأغنياءَ لا يُنكِرُونَني ؛ لاستطابتهم صُحْبتي ، والمُرادُ : إنْ هَجَرَتْني الأقاربُ وَصَلَتْني الأباعدُ ؛ الفقراءُ والأغنياء ؛ فهٰؤلاء لطَلَبِ المعروف ، وهٰؤلاء لطَلَبِ العُلا) انتهىٰ[2] .

والشاهدُ : في (ها ذاكَ) ؛ حيثُ أَلحَقَ الهاءَ بالمقرون بالكاف .

* قوله : (فلا تقولُ : « ها ذٰلِكَ ») قال الناظمُ في « شرح تسهيلِهِ » : (لكراهةِ كثرة الزوائد) ، وقال غيرُهُ : (لأنَّ « ها » تَدُلُّ على قُرْبِ المُشارِ إليه ، واللامَ علىٰ بُعْدِهِ ، وهو مُنتقِضٌ بالكاف) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

الغَبْراء) ، والمعنى الأخيرُ في (بني الغبراء) : هو أهلُ الأرض ، وعليه : فلا يظهرُ قولُهُ بعدُ : (والمعنىٰ : لمَّا أَفْردَتْني . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ الفقراءُ ليس هو المعنى الأخيرَ ، بل الثاني ، تأمَّلْ .

---

(١) وصحَّحه في « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٢) ، وقال : (هو الظاهر مِنْ كلام المُتقدِّمينَ) .
(٢) شرح الزوزني على المعلقات (ص٥٩) .
(٣) الدرر السنية (١/ ٢٤٥) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٤) .

وبُعْدىٰ ؛ فيُشارُ إلىٰ مَنْ في القُرْبىٰ : بما ليس فيه كافٌ ولا لامٌ ؛ كـ (ذا) و(ذي) ، وإلىٰ مَنْ في الوُسْطىٰ : بما فيه الكافُ وحدَها ؛ نحوُ : (ذاكَ) ، وإلىٰ مَنْ في البُعْدىٰ : بما فيه كافٌ ولامٌ ؛ نحوُ : (ذلكَ)[1] .

٨٦ ـ وبـ (هُنَا) أو (ها هُنَا) أَشِرْ إلىٰ   دانِي المكانِ وبهِ الكافَ صِلَا
٨٧ ـ في البُعْدِ أو بـ (ثَمَّ) . . . .

❁ قوله : (وبـ « هُنَا ») ؛ أي : المُجرَّدةِ مِنْ (ها التنبيه) ، وقولُهُ : (أو ها هُنَا) ؛ أي : المسبوقةِ بـ (ها التنبيه) ، وهـٰذا شروعٌ مِنَ الناظم في ذِكْرِ ألفاظٍ موضوعةٍ للإشارة إلى الأمكنةِ والأزمنةِ خاصَّةً بها ؛ فإنَّ (هنا) قد يُرادُ به الزمانُ ، وكذا (هناك) و(هنالك) ، كما في « التسهيل »[2] ، لـٰكن قال ابنُ هشامٍ في « الجامع » : (قد تُستعارُ « هنالك » و« هنا » للزمان ، بخلاف الألفاظِ الأُولىٰ ؛ فإنَّها صالحةٌ لكلِّ مُشارٍ إليه زماناً أو مكاناً أو غيرَهُما)[3] .

❁ قوله : (أو بـ « ثَمَّ ») بفتح المُثلَّثةِ وتشديدِ الميم ، ولا تلحقُها

❁ قوله : (والأزمنةِ خاصَّةً) هـٰذا زائدٌ على « المتن » .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٢ـ٢٤٣) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٩٣ـ١٩٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٠٩ـ٤١٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٩٦ـ٢٩٧) .
(٢) تسهيل الفوائد (ص٤١) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٥١) .
(٣) انظر « الجامع الصغير » (ص٢٧) .

الكافُ ، وقولُهُم : (ثَمَّكَ) خطأٌ ، ولا تتقدَّمُها الهاءُ ، ولا تخرجُ عن الظرفيَّة إلا إلىٰ حالةٍ شبيهةٍ بها ؛ نحوُ : (جئتُ مِنْ ثَمَّ) ؛ لأنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ أخوانِ ؛ ولهـٰذا غلَّطُوا مَنْ زَعَمَ أنَّها في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثَمَّ رَأَيْتَ ﴾ [الإنسان : ٢٠] مفعولٌ لـ (رأيتَ)[1] ، بل الصوابُ : أنَّها ظرفٌ لـ (رأيت) المُتقدِّمةِ عليه ، ومفعولُ (رأيت) الأولى محذوفٌ ؛ إمَّا اختصاراً ؛ أي : وإذا رأيتَ ثَمَّ الموعودَ به ، أو اقتصاراً ؛ أي : وإذا وَقَعَتْ ـ أي : حَصَلَتْ ـ رؤيتُكَ في ذلك المكانِ . . وقعتْ علىٰ نعيمٍ ومُلكٍ كبير .

وهي مبنيَّةٌ على الفتح للتخفيف ، ولم تُكسَرْ علىٰ أصل التقاء الساكنَينِ ؛ لاستثقالِ الكسرةِ معَ التضعيف . انتهىٰ مِنْ « شرح الجامع » مع زيادةٍ مِنَ « التصريح »[2] .

❀ قوله : (فُهْ) ؛ أي : انطِقْ ، بضمِّ الفاء ؛ مِنْ (فاه يَفُوهُ) .

❀ قوله : (إمَّا اختصاراً) هو الحذفُ لدليلٍ معَ مُلاحظةِ المحذوف .

❀ قوله : (أو اقتصاراً) هو الحذفُ لغيرِ دليلٍ معَ عدمِ مُلاحظةِ

---

(١) قوله : (مفعول لـ « رأيت ») ؛ أي : مفعول به كما ذهب إليه الفرَّاء ، وفي « التصريح » : مفعول مطلق ، وانظر « الكشاف » (٤/ ٦٧٣) ، و« الدر المصون » (١٠/ ٦١٤) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٣٠) .

(٢) السراج المنير (ق/ ٤٩) ، التصريح على التوضيح (١/ ١٢٩ـ١٣٠) .

. . . . أو (هَنَّـا)   أو بـ (هُنـالِكَ) انْطِقَنْ أو (هِنَّـا)

يُشارُ إلى المكان القريبِ : بـ (هنا) ، ويتقدَّمُها هاءُ التنبيه ؛ فيُقالُ : (ها هنا) .

ويُشارُ إلى البعيد على رأي المُصنِّف : بـ (هُناكَ) ، و(هُنالِكَ) ، و(هِنَّا) بفتح الهاء وكسرِها مع تشديد النونِ ، وبـ (ثَمَّ) ، و(هَنَّتْ) ، وعلى مذهب غيره : (هُناكَ) للمُتوسِّط ، وما بعدَهُ للبعيد .

❀ قوله : (أو « هَنَّا ») بالفتح والتشديد[1] ، وما في آخر البيت بالكسر مع التشديد[2] ؛ ففي كلامِهِ جناسٌ مُحرَّفٌ ؛ وهو ما اتَّفق رُكْناهُ حُروفاً واختلفا شَكْلاً .

❀ قوله : (إلى المكان القريبِ) فيه إشارةٌ : إلى أنَّ قولَ الناظم : (دَانِ المكانِ) مِنْ إضافةِ الصفةِ لموصوفها .

❀ قوله : (و« هَنَّتْ ») بفتح الهاء والنونِ المُشدَّدةِ وسكونِ التاء ، وهي (هَنَّا) المفتوحةُ الهاءِ ، زِيدتْ عليها التاءُ الساكنةُ ، فالتقى ساكنانِ ، حُذفتْ ألفُها لالتقاء الساكنَينِ ، وقد تُكسَرُ هاؤها . انتهى « تصريح »[3] .

المحذوف ، بل يُنزَّلُ الفعلُ منزلةَ اللازم .

---

(١) وأصلها : (هَنَّن) بثلاث نونات ، أُبدلت الثالثة ألفاً لكثرة الاستعمال . « تصريح » (١٢٩/١) .

(٢) قال الشيخ خالد في «التصريح» (١٢٩/١) : (وكسر الهاء أردأ مِنْ فتحها ، قاله السِّيرافي) .

(٣) التصريح على التوضيح (١٢٩/١) .

الموصول

. . . .

(الموصولُ)

❁ قوله : (الموصولُ) هو في الأصل : اسمُ مفعولٍ ؛ مِنْ (وَصَلَ الشيءَ بغيره) : إذا جعله مِنْ تمامه ، قال العلَّامةُ الشيخُ يحيىٰ : (و« أل » فيه مُعرِّفةٌ ، لا موصولةٌ ؛ . . . .

[المَوصُولُ]

❁ قوله : (هو في الأصل : اسمُ مفعولٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ثمَّ سُمِّيَ به اصطلاحاً كلُّ ما افتقر أبداً إلىٰ عائدٍ أو خَلَفِهِ ، وإلىٰ جملة ولو تأويلاً ، والمناسبةُ ظاهرة .

❁ قوله : (و« أل » فيه مُعرِّفةٌ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا إنْ جُعِلَ اسمَ جنسٍ علىٰ ما افتقرَ أبداً . . . إلىٰ آخره ، أمَّا إنْ جُعِلَ عَلَماً علىٰ ذلك . . فتكونُ (أل) للَمْحِ الأصلِ ، لا مُعرِّفةً ولا موصولة .

وهـٰذا كلُّهُ بمُلاحظةِ المعنى الاصطلاحيِّ للفظِ الموصول ، أمَّا باعتبار كونِهِ ترجمةً فهو الألفاظُ الذِّهْنيَّةُ ، و(أل) فيه كالراء مِنْ (رجل) ، أو كالزاي مِنْ (زيد) .

لانسلاخ الوصفيّةِ ؛ كـ « صاحب ») انتهىٰ[1] .

والمُرادُ : الموصولُ الاسميُّ ، لا الحرفيُّ ؛ لأنَّهُ لم يذكره .

❁ قوله : (موصولُ الاَسْماءِ) قيَّد بالأسماء ؛ لبيان المقصود ، لا للاحتراز ؛ إذ الكلامُ في المعارف ، والمعرفةُ مِنَ الموصولات إنَّما هي الأسماء ، أفاده في « الهَمْع »[2] .

و(موصولُ) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و(الاَسْماء) : بنقلِ حركة الهمزة الثانيةِ إلى اللام قبلَها ؛ مضافٌ إليه ، و(الذي) : مبتدأٌ ثانٍ حُذِفَ خبرُهُ ، تقديرُهُ :

❁ قوله : (لانسلاخ الوصفيّةِ) ؛ أي : عن مدخولها .

❁ قوله : (والمُرادُ : الموصولُ الاسميُّ) ؛ أي : فـ (أل) عهديَّةٌ ، لا استغراقيّةٌ .

❁ قوله : (لا للاحتراز) ، وعلىٰ هـٰذا : يكونُ قولُ الشارح فيما يأتي : (فقولُ المُصنِّف : « موصولُ الاسماءِ » احترازٌ من الموصول الحَرْفيِّ)[3] . . إنَّما هو بحسَبِ الظاهر وباديْ الرأي ، وإلا فهو لبيان الواقعِ ؛ لأنَّ الكلامَ في المعارف .

---

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/٢٤٨ـ٢٤٩) .

(٢) همع الهوامع (١/ ٣١٤) .

(٣) انظر (٢/ ٧٤) .

٨٩ ـ بَـلْ مـا تَلِيـهِ أَوْلِـهِ العـلَامَـة   والنُّـونُ إنْ تُشْـدَدْ فَـلا مَـلَامَـهْ
٩٠ـ والنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) و(تَيْنِ) شُدِّدَا   أيضــاً . . . .

(منه) ، والجملةُ : خبرُ الأوّل ، و(الأُنثىٰ) : مبتدأٌ ، و(التي) : خبرٌ ، والجملةُ : معطوفةٌ على الأُولىٰ بعاطفٍ محذوف ، و(أل) في (الأنثىٰ) : عِوَضٌ مِنَ الضمير ؛ أي : وأُنثاه (التي) ؛ أي : أنثى (الذي) .

❀ قوله : (إنْ تُشْدَدْ) بكسر الدال الأولىٰ : مَبنيٌّ للفاعل ، وبفتحها : مبنيٌّ للمفعول[١] ، وقولُهُ : (فلا مَلَامَهْ) ؛ أي : فلا لومَ في ذلك .

❀ قوله : (« ذَيْنِ » و« تَيْنِ » شُدِّدَا) هما مِنْ أسماء الإشارةِ المُتقدِّمة .

❀ قوله : (و« الأُنثىٰ » : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : أنَّ لفظَ (التي) لا يُقالُ له : (أنثىٰ) ؛ لأنَّ الأنثىٰ هي الذاتُ ذاتُ الفَرْج ، بخلاف (مُؤنَّث) ؛ فإنَّهُ يُطلَقُ على اللفظ أيضاً ؛ يُقالُ : (لفظٌ مُؤنَّثٌ) ، إلا أنْ يرتكبَ التجوُّزَ ؛ بإطلاق اسمِ المدلول على الدال .

ويحتملُ : أنَّ (التي) مبتدأٌ ثانٍ خبرُهُ محذوفٌ ، والجملةَ خبرُ المبتدأِ الأوَّلِ الذي هو (الأنثىٰ) ؛ أي : الأنثىٰ لها (التي) .

---

(١) وهو مِنْ (أَشَدَّ) الرُّباعي ، أو بفتح التاء مع ضمِّ الدال مبنياً للفاعل ، أو بعكسه ؛ من (شَدَّهُ يَشُدُّهُ) . « خضري » (١/١٢٨) ، وضُبطت بخط ابن هشام بضم التاء مبنياً للمفعول علىٰ ما هو المشهور .

. . . . وتعويضٌ بذاكَ قُصِدَا

ينقسمُ الموصولُ : إلى اسميٍّ ، . . . .

❀ قوله : (وتعويضٌ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ معنى الحصر ؛ إذ المعنىٰ : ما قُصِدَ بذلك إلا تعويضٌ ؛ علىٰ حدِّ : (شيءٌ جاء بك) ؛ أي : ما جاء بك إلا شيءٌ ، وخبرُهُ : جملةُ (قُصِدَ) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

❀ قوله : (ينقسمُ الموصولُ : إلى اسميٍّ) حدَّهُ الناظمُ : بأنَّهُ ما افتقرَ أبداً إلىٰ عائدٍ أو خَلَفِهِ ، وجملةٍ صريحةٍ أو مُؤوَّلةٍ[1] ؛ فخَرَجَ : النكرةُ الموصوفةُ بجملةٍ ؛ فإنَّها تفتقرُ إليها حالةَ وصفِها بها فقط ، وبقوله : (إلىٰ عائد) :

❀ قوله : (والمُسوِّغُ معنى الحصر) ؛ أي : الذي في الجملة ؛ (إذ المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره ، وفائدةُ هٰذا الحصرِ : الردُّ على القول بأنَّ التشديدَ لتأكيد الفرق بينَ تثنيةِ المُعرَبِ وتثنيةِ المبنيِّ الحاصلِ بحذف الياء في (الذي) و(التي) ، والألفِ في (ذا) و(تا) .

❀ قوله : (علىٰ حدِّ : « شيءٌ جاء بك ») ؛ أي : مِنْ حيثُ الحصرُ ، وإن كان تنوينُ (شيءٌ) فيه للتعظيم . . ففيه مُسوِّغٌ آخَرُ .

❀ قوله : (أو مُؤوَّلةٍ) ؛ أي : أو جملةٍ مُحصَّلةٍ بالتأويل ؛ أي : مُحصَّلِ جُمْلِيَّتِها بالتأويل .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٣٣) .

. . . .

(حيثُ) و(إذ) و(إذا) ؛ فإنَّها لا تفتقرُ إلىٰ عائدٍ وإنِ افتقرتْ إلىٰ جملةٍ أبداً . . . إلىٰ آخره[1] .

وقولُهُ : (أو خَلَفِهِ) لإدخال ما وَرَدَ فيه الرَّبْطُ بالظاهر ؛ نحوُ[2] : [من الطويل]

سُعادُ التي أَضْناكَ حُبُّ سُعادا . . . .

وأراد بالمُؤوَّلة : الظرفَ ، والمجرورَ ، والصفةَ الصريحة ، كما سيأتي[3] .

❁ قوله : (لإدخال ما وَرَدَ . . .) إلىٰ آخره ، ومَنِ اقتصر على العائد أراد مطلقَ الرابط ، وفي قوله : (ما وَرَدَ) إشارةٌ إلىٰ أنَّ الربطَ بالظاهر سماعيٌّ لا مَقِيسٌ .

❁ قوله : (سُعادُ التي . . .) إلىٰ آخره : في نسخة المُؤلِّف : (الذي) ، وعليها : يكونُ التذكيرُ باعتبار كونِ (سُعاد) شخصاً مثلاً .

ويحتملُ : أنَّ (الذي) واقعٌ على الحُبِّ ، والتقديرُ : (سعادُ الحبُّ الذي أَضْناكَ هو حبُّها لا حبُّ غيرِها) ، لـٰكن علىٰ هـٰذا : لا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ الفعلَ حينئذٍ فيه ضميرٌ يعودُ على الموصول ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (وأراد بالمُؤوَّلة . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ كلٌّ مِنْ هـٰذه الثلاثة جملةٌ

---

(١) ومثل ذلك : الموصولاتُ الحرفيَّة ؛ فإنَّها لا تحتاج إلىٰ عائد .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢١٢) ، و« التذييل والتكميل » (٣/١٠٦) ، و« شرح الأشموني » (١/٦٦ـ ٦٧) ، وغيرها ، وعجزه : (وإعراضُها عنك استمرَّ وزادا) ، والشاهد : في قوله : (حُبُّ سعادا) ، والأصل : (حبُّها) ، فاستغنىٰ بظاهر (سعادَ) عن ضميرها .

(٣) انظر (٢/١١٥ ، ١٢٦) .

وحرفيٌّ .

ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ الموصولاتِ الحرفيَّةَ ، وهي خمسةُ أحرفٍ :

❀ قوله : (وحرفيٌّ) قال في « التوضيح » : (وهو كلُّ حرفٍ أُوِّلَ معَ صلتِهِ بالمصدر)[1] ؛ أي : ولم يَحتَجْ إلى عائد .

❀ قوله : (وهي خمسةُ أحرفٍ) زاد بعضُهُم سادساً ؛ وهو (الذي) ، ومَثَّلَهُ بنحو : ﴿ وَخُضْتُمْ كَالَّذِى خَاضُوٓا ﴾ [التوبة : ٦٩] ؛ أي : كخوضهم[2] ، ومَنْ أَسْقطَهُ أَوَّلَ ما ذُكِرَ : بأنَّ الأصل : (كالذين) ؛ حُذِفتِ النونُ على لغةٍ ، أو أنَّ الأصلَ : (كالخوضِ الذي خاضوه) ، فحُذِفَ الموصوفُ والعائد ، أو أنَّ الأصلَ : (كالجَمْعِ الذي خاضوا) ؛ فقال : (الذي) باعتبار لفظ الجمعِ ، وقال : (خاضوا) باعتبار معناه ، وقيل غيرُ ذلك .

وقد نَظَمَ الشِّهابُ السُّنْدُوبيُّ الخمسةَ بقوله[3] : [من الطويل]

مُحصَّلُ جُمْلِيَّتِها بالتأويل ، لا جملةٌ صريحة .

❀ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) مِنَ الغير : ما قاله الأخفشُ ؛ أنَّ (الذي) مُشتركٌ بينَ المفرد والجمع ، لا خاصٌّ بالمفرد[4] .

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٣٧) .

(٢) قال ابن هشام في « المغني » (٢/ ٦٩٧) : (فأمَّا وقوعُ « الذي » مصدريَّةً : فقال به يونسُ والفرَّاء والفارسيُّ ، وارتضاه ابن خروف وابن مالك) ، وجرى عليه ابن هشام في « الأوضح » (١/ ١٣٧) ، وزاد بعضُهُم سابعاً ؛ وهو همزة التسوية . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٧٩) .

(٣) المنح الوفية (ق/ ٤٢) .

(٤) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١٣٠-١٣١) .

أحدُها : (أنِ) المصدريَّةُ ، وتُوصَلُ بالفعل المُتصرِّفِ ؛ ماضياً ؛ مثلَ : (عَجِبتُ مِنْ أنْ قامَ زيدٌ) ، ومضارعاً ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أنْ يقومَ زيدٌ) ، وأمراً ؛ نحوُ : (أشرتُ إليه بأنْ قُمْ) ، فإن وَقَعَ بعدَها فعلٌ غيرُ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ ﴾ [النجم : ٣٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ ﴾ [الأعراف : ١٨٥] . . فهي مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة .

وهاكَ حُروفاً بالمصادرِ أُوِّلَتْ ... وذِكْرِي لها خَمْساً أصحُّ كما رَوَوْا

وها هِيَ (أَنْ) بالفتحِ (أَنَّ) مُشدَّداً ... وزِيدَ عليها (كي) فخُذْها و(ما) و(لَوْ)

❀ قوله : (« أَنِ » المصدريَّةُ) لا حاجةَ إلى الوصف بالمصدريَّة ؛ إذ الكلامُ في الحروف المصدريَّة[1] ، وهي ـ بفتح الهمزة وسكونِ النون ـ الناصبةُ للمضارع .

❀ قوله : (وتُوصَلُ بالفعل . . . ماضياً . . . ومضارعاً) ؛ أي : اتِّفاقاً ، وأمَّا الأمرُ : فعلى الأصحِّ[2] .

❀ قوله : (أشرتُ إليه بأنْ قُمْ) الباءُ : مُتعلِّقةٌ بالفعل ، فهي مِنْ صلته ، فإن جُعِلتْ (أنْ) تفسيريَّةً بمعنىٰ (أَيْ) . . وَجَبَ التجرُّدُ مِنَ الباء ، ولا تكونُ تفسيريَّةً إلا إذا سُبِقتْ بمعنى القولِ دونَ حروفِهِ ، كما في « المغني »[3] .

. . . .

(١) وقد سقط الوصف بها في جميع نسخ الشرح الخطية المعتمدة .

(٢) والمخالف في ذلك : أبو حيَّان ؛ فإنَّهُ زعم أنَّها لا تُوصَل به ، وأنَّ كلَّ شيء سُمِعَ مِنْ ذلك فـ (أنْ) فيه تفسيريَّة . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٤٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٢) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٤٥) .

ومنها : (أنَّ) ، وتُوصَلُ باسمها وخبرِها ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت : ٥١] ، و(أنِ) المُخفَّفةُ كالمُثقَّلة ، وتُوصَلُ باسمها وخبرها ، لـٰكنَّ اسمَها يكونُ محذوفاً ، واسمَ المُثقَّلةِ مذكوراً .

❁ قوله : (ومنها : « أنَّ ») بفتح الهمزة وتشديدِ النون ، والمُناسِبُ لما سَبَقَ : أنْ يقولَ : (ثانيها : « أنَّ ») .

❁ قوله : (وتُوصَلُ باسمها وخبرِها) ، وتُؤوَّلُ بمصدرٍ مِنْ خبرِها مضافٍ إلى اسمها إن كان خبرُها مُشتقاً ، أو بالكونِ المضافِ إلى اسمِها إن كان جامداً أو جاراً ومجروراً ، وحُكْمُ المُخفَّفةِ مِنَ الثقيلة حُكْمُ المُشدَّدةِ في ذلك .

❁ قوله : (لـٰكنَّ اسمَها يكونُ محذوفاً) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [المؤمنون : ٢٧] ؛ إذا قُدِّرتِ الباءُ قبل (أَنْ) ،

❁ قوله : (أو بالكونِ المضافِ إلى اسمِها إن كان جامداً) قد يُقالُ ـ كما في « الأَسْقَاطِيِّ » ـ : يُغنِي عن اعتبار الكونِ الإتيانُ في الجامد بياءٍ وتاء مُفيدتَينِ للمصدريّة ؛ فتقولُ في (بَلَغَني أنَّكَ زيدٌ) : (بَلَغَني زيديَّتُكَ)[١] .

❁ قوله : (حُكْمُ المُشدَّدةِ في ذلك) ؛ أي : في أنَّها تُؤوَّلُ بمصدر ، لـٰكن يُؤخَذُ المصدرُ ممَّا بعدَ الفعلِ الجامد ، ويُضافُ لِمَا يُناسِبُهُ ؛ كأنْ يُقالَ في الآية الأُولىٰ : (وعدمُ كونِ شيءٍ للإنسان إلا سعيُهُ)[٢] ، وفي الثانية : (وكونِ

---

(١) القول الجميل (ق/ ٣٥) .

(٢) يجوز في (عدم) و(سعيه) الأوجه الثلاثة . انظرها في « الدر المصون » (١٠/١٠٣) .

ومنها : (كي) ، وتُوصَلُ بفعلٍ مضارع فقط ؛ مثلُ : (جئتُ لكي تُكرِمَ زيداً) .

ومنها : (ما) ، وتكونُ مصدريَّةً ظرفيَّةً ؛ نحوُ : (لا أصحبُكَ ما دُمْتَ منطلقاً) ؛ أي : مُدَّةَ دوامِكَ منطلقاً ، وغيرَ ظرفيَّةٍ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ ممَّا ضربتَ زيداً) ، وتُوصَلُ بالماضي ؛ كما مُثِّلَ ، والمضارعِ ؛ نحوُ :

وإلا كانتْ تفسيريَّةً ، كما في « المغني »[1] .

* قوله : (كي) ؛ أي : الناصبةُ للمضارع ، وتقترنُ بلام التعليل لفظاً أو تقديراً[2] .

* قوله : (مصدريَّةً ظرفيَّةً) الأَوْلى : التعبيرُ بـ (زمانيَّةً) بدلَ (ظرفيَّةً) ؛ ليشملَ نحوَ : ﴿ كُلَّمَآ أَضَآءَ لَهُم مَّشَوْاْ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢٠] ؛ فإنَّ الزمانَ المُقدَّرَ هنا مخفوضٌ ؛ أي : كلَّ وقتِ إضاءةٍ ، والمخفوضُ لا يُسمَّى ظرفاً ، أفاده في « المغني »[3] .

* قوله : (وتُوصَلُ بالماضي . . . والمضارعِ) لو قال : (تُوصَلُ بفعلٍ مُتصرِّفٍ غيرِ أمرٍ ، وبجملةٍ اسميَّةٍ لم تُصدَّرْ بحرفٍ) ، . . . .

أجلِهِم مُتوقَّعَ القُرْب) .

* قوله : (لم تُصدَّرْ بحرفٍ) ؛ أي : مصدريٍّ ؛ نحوُ : (ما أنَّ نجماً في

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٤٥) ، وتمثيلُهُ بالآية مخالفٌ لما في « المغني » ؛ فإنَّهُ جعلها فيها (أن) المصدرية .

(٢) انظر ما سيأتي (٥/ ١٠) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٤١١) .

(لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ) ، و(عَجِبتُ ممَّا تضربُ زيداً) ، ومنه : ﴿ بِمَا نَسُواْ يَوْمَ ٱلْحِسَابِ﴾ [ص : ٢٦] ، وبالجملة الاسميَّةِ ؛ نحوُ : (عجبتُ ممَّا زيدٌ قائمٌ) ، و(لا أصحبُكَ ما زيدٌ قائمٌ) ، وهو قليلٌ .

وأكثرُ ما تُوصَلُ الظرفيَّةُ المصدريَّةُ : بالماضي ، أو بالمضارع المنفيِّ بـ (لم) ؛ نحوُ : (لا أصحبُكَ ما لم تضربْ زيداً) ، ويَقِلُّ وَصْلُها ـ أعني : المصدريَّةَ الظرفيَّةَ ـ بالفعل المضارعِ الذي ليس منفياً بـ (لم) ؛ نحوُ : (لا أصحبُكَ ما يقومُ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[١] : [من الوافر]

٢٥ ـ أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ ثُمَّ آوِي   إلىٰ بيتٍ قَعِيدتُهُ لَكَاعِ

كما قاله المُوضِّحُ في الحواشي[٢] . . لكان أَخْصرَ وأَفْيَدَ .

❋ قوله : (أُطوِّفُ ما أُطوِّفُ . . .) إلىٰ آخره : هو للحُطَيئة يهجو به زوجتَهُ ، والتشديدُ في (أُطوِّف) للتكثير ، و(ما) : مصدريَّةٌ ، والشاهدُ

السماء) ؛ لأنَّها حينئذٍ فاعلٌ بمحذوف هو صلةُ (ما) ؛ أي : ما ثَبَتَ أنَّ نجماً . . . إلىٰ آخره ؛ فـ (ما) داخلةٌ تقديراً علىٰ جملةٍ فعليَّة ، وقيل : (أنَّ) وصلتُها مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : ثابتٌ .

---

(١) بيتٌ يتيمٌ للشاعر المخضرم الحُطيئة في « ديوانه » (ص٩٣) ، ونُسب إلىٰ غيره ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٤/١٤٧) ، و« همع الهوامع » (١/٣١٧ـ٣١٨) ، واستُشهد به في غالب كتب النحو علىٰ غير مسألتنا ؛ وهو أنَّ (فَعَالِ) لا يُستعمَل في غير النداء إلا ضرورةً ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٣٨ـ٤٤٠) .

(٢) أورده الشيخ خالد في « التصريح » (١/١٣٠) .

ومنها : (لو) ، وتُوصَلُ بالماضي ؛ نحوُ : (وَدِدْتُ لو قام زيدٌ) ، والمضارعِ ؛ نحوُ : (وَدِدْتُ لو يقومُ زيد) .

فقولُ المُصنِّفِ : (موصولُ الأسماء) : احترازٌ مِنَ الموصول الحَرْفيِّ ؛ وهو : (أنْ) ، و(أنَّ) ، و(كي) ، و(ما) ، و(لو) ، وعلامتُهُ : صحَّةُ وقوعِ المصدر مَوْقِعَهُ ؛ نحوُ : (وَدِدتُ لو تقومُ) ؛ أي : قيامَكَ ، و(عَجِبتُ ممَّا تصنعُ) ، و(جئتُ لكي أقرأَ) ، و(يُعجِبُني أنَّكَ قائمٌ) ، و(أُرِيدُ أنْ تقومَ) ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ .

فيه : وَصْلُ (ما) بالفعل المضارعِ المُثْبَتِ[1] ، وهو قليل ، و(لَكَاعِ) بفتح اللام : وصفٌ للمرأة ، ويُوصَفُ المُذكَّرُ بـ (لُكَعَ) ، ومعناها : اللئيمةُ ، أو الخبيثةُ ، أو الوَسِخةُ ، أفاده العَيْنيُّ[2] .

* قوله : (وتُوصَلُ بالماضي . . . والمضارعِ) ؛ أي : المُتصرِّفَينِ ، دونَ الأمر .

* قوله : (نحوُ : وَدِدْتُ . . .) إلىٰ آخره : أشار بذِكْرِ (وَدِدْتُ) : إلىٰ أنَّ أكثرَ وقوعِ (لو) المصدريَّةِ بعد (وَدَّ) أو (يَوَدُّ) ؛ نحوُ : ﴿ وَدُّواْ لَوْ تُدْهِنُ فَيُدْهِنُونَ ﴾ [القلم : ٩][3] ، ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة : ٩٦] ؛ أي : التعميرَ ،

---

(١) والمصدر المُؤوَّل في محل نصب مفعول مطلق ، وتقديره : (أُطوِّف تطويفاً) .
(٢) المقاصد النحوية (١/ ٤٣٩) .
(٣) أي : ودُّوا ادِّهانَكَ .

. . . .

وقد تقعُ [بدونهما][1] ؛ نحوُ[2] : [من الكامل]

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ . . . .

كما في « المغني »[3] .

و(وَدِدْتُ) بفتح الواو وكسر الدال مِنْ بابِ (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : أحببتُ ، وفتحُ الدالِ لغةٌ ، كما في « المصباح »[4] .

. . . .

(١) في النسخ : (بدونها) ، والمثبت من « المغني » ، وهو الصواب ؛ لوجوب المطابقة في (أو) التنويعية كالواو ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) البيت بتمامه :

ما كانَ ضرَّكَ لو مننتَ وربَّما ... مَنَّ الفتىٰ وهُوَ المَغِيظُ المُحنَقُ

وهو ضمن أبيات لقُتيلة بنت النَّضْر تخاطب النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم بعد أنْ قَتَلَ أباها النَّضْر بن الحارث صبراً بعد غزوة بدر ، وقيل : إنَّ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم لمَّا سمع شِعْرَها قال : لو بلغني هـٰذا قبلَ قتلِهِ لمننتُ عليه ، وانظر « سيرة ابن هشام » (٢/٤١ـ٤٢) ، و« الروض الأنف » (٥/٢٦٨) ، والشاهد واضح ، والمصدرُ المُؤوَّل اسم (كان) ، و(ضرَّك) خبرها ، والتقدير : (ما كان ضَرَّكَ مَنُّكَ عليه) ، ويحتمل : أنْ يكونَ فاعلاً بـ (ضرَّك) ، والجملة خبر (كان) ، واسمها ضمير الشأن ، وانظر تفصيل الكلام علىٰ هـٰذا البيت في « شرح أبيات المغني » للبغدادي (٥/٥١ـ٥٦) .

(٣) مغني اللبيب (١/٣٥٨) .

(٤) المصباح المنير (٢/٨٩٩) .

وأمَّا الموصولُ الاسميُّ : فـ (الذي) : للمفرد المُذكَّر ، . . . .

❁ قوله : (فـ « الذي » : للمفرد المُذكَّر) كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (للمفرد العالِمِ) ؛ ليشملَ نحوَ : ﴿ ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى صَدَقَنَا وَعْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٧٤] .

وأصلُهُ : (لَذِي) ثُلاثيٌّ[1] ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ أصلَهُ واحدٌ ؛ وهو الذال ، كما زعموا ذلك في اسم الإشارة ؛ فاللامُ والياءُ زائدتان[2] .

وفي (الذي) ستُّ لغاتٍ : إثباتُ يائِهِ ، وحذفُها ؛ فعلى الإثبات : إمَّا خفيفةٌ فتكونُ ساكنةً ، وإمَّا مشددةٌ فتكونُ مكسورةً ، أو مضمومةً ، وعلى الحذف : فيكونُ الحرفُ الذي قبلَها إمَّا مكسوراً كما كان قبلَ الحذف ، وإمَّا ساكناً ؛ فهٰذه خمسُ لغات ، والسادسةُ : حذفُ (أل) وتخفيفُ الياءِ ساكنةً ، والستةُ تأتي في (التي) أيضاً ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

سِتٌّ أَتَتْ مِنَ اللُّغاتِ في (الذي) مَعَ (التي) يا صاحِ فٱحْفَظْ تَحْتَذِي
إثباتُ (يا) وحذفُها مَعْ كسرِ وحَذْفُها مَعَ السكونِ فٱدْرِ
كذاكَ تشديدٌ بكسرٍ أو بِضَمْ وحذفُ (أل) مَعْ خَفِّ (ياءٍ) قد خَتَمْ

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ الموصولَ علىٰ قسمَينِ :

نصٌّ ؛ وهو ما مدلولُهُ واحدٌ ؛ إمَّا مفردٌ مُذكَّر ، أو مُؤنَّثٌ ، أو مثنًى كذلك ، أو مجموعٌ كذلك .

❁ قوله : (كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : « للمفرد العالِمِ ») فيه قصورٌ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) أي : نحو (عَمِي) و(شَجِي) .

(٢) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٥١ـ٥٥٦) .

و(التي) : للمفردة المُؤنَّثة .

فإن ثنَّيتَ أسقطتَ الياءَ ، وأَتَيتَ مكانَها بالألف في حالةِ الرفعِ ؛ نحوُ : (اللَّذانِ) و(اللَّتانِ) ، وبالياء في حالتَي الجرِّ والنصب ؛ فتقولُ : (اللَّذَينِ) و(اللَّتَينِ) .

وإن شئتَ شَدَّدْتَ النونَ عِوَضاً عن الياء المحذوفةِ ؛ فقلتَ : (اللَّذانِّ) و(اللَّتانِّ) ، وقد قُرِئَ : ﴿ وَٱلَّذَانِّ يَأۡتِيَـٰنِهَا مِنكُمۡ ﴾ [النساء : ١٦] ، ويجوزُ التشديدُ أيضاً مع الياء ، وهو مذهبُ الكُوفيّينَ[١] ؛ فتقولُ : (اللَّذَينِّ) ، و(اللَّتَينِّ) ، وقد قُرِئَ : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِّ ﴾ [فصلت : ٢٩] . . . .

ومشتركٌ ؛ وهو ما يَصلُحُ للواحد وغيره ، وقد أشار للثاني بقوله : (و« مَنْ » و« ما » . . .) إلى آخره .

❁ قوله : (بالألف في حالةِ الرفعِ) التحقيقُ : أنَّهُما لفظانِ وُضِعا للمُثنَّى .

❁ قوله : (وقد قُرِئَ : ﴿ وَٱلَّذَانِّ . . . ﴾) إلى آخره : قَرَأَ به مِنَ السبعة : ابنُ كَثير[٢] .

❁ قوله : (وقد قُرِئَ : ﴿ رَبَّنَآ أَرِنَا ٱلَّذَيۡنِّ ﴾) قَرَأَ به : ابنُ كَثير أيضاً ، ويقرأُ

---

(١) وذهب البَصْريُّونَ : إلى عدم جوازه ، وصحَّحه المرادي وغيره . انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٠) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ١٨٧) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٣/ ٦٢١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٣٨) .

بتشديد النون[١] .

وهٰذا التشديدُ يجوزُ أيضاً في تثنية (ذا) و(تا) اسمَي الإشارة ؛ فتقولُ : (ذانِّ) و(تانِّ) ، وكذلك مع الياء ؛ فتقولُ : (ذَينِّ) و(تَينِّ) ، وهو مذهبُ الكُوفيِّينَ[٢] ، والمقصودُ بالتشديد : أنْ يكونَ عِوَضاً عن الألف المحذوفة ، كما تقدَّم في (الذي) و(التي)[٣] .

٩١ـ جمعُ (الذي) (الأُلَىٰ) (الذِينَ) مُطلَقَا وبعضُهُـم بـالـواوِ رفعـاً نَطَقَـا

بسكون الراءِ من (أَرْنا)[٤] .

* قوله : (جمعُ « الذي » « الأُلَىٰ » . . .) إلىٰ آخره : (جمعُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الأُلَىٰ) و(الذينَ) ، فحرفُ العطفِ محذوفٌ .

---

(١) وبنو الحارث بن كعب وبعض ربيعة يحذفون نون (اللذان) و(اللتان) ؛ كقول الأخطل :

أبنـي كُلَيـبٍ إنَّ عَمَّـيَّ اللَّـذا قَتَـلَا الملـوكَ وفكَّكـا الأغـلَالَا

وانظر « أوضح المسالك » (١/ ١٤٠) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٤٠ـ٢٤١) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٨٦) ، و« المساعد » (١/ ١٨٣) .

(٣) انظر (٢/ ٧٧) .

(٤) ولو قُرئ بكسر الراء مع تشديد النون . . لجاز ذلك ؛ لأنَّ التلفيقَ مِنْ قراءة جائزٌ إذا لم يختلَّ المعنىٰ والإعراب . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٤٠) ، و« الدر المصون » (٣/ ٦٢١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٩٣ ، ٢٣٨) .

٩٢ـ بـ (اللَّاتِ) و(اللَّاءِ) (التي) قد جُمِعَا   و(اللَّاءِ) كـ (الذِينَ) نَزْراً وَقَعَا

و(الأُلىٰ) يُكتَبُ بلا واوٍ ، كما قاله المُوضِّحُ[1] ، و(الذينَ) بلامٍ واحدة ؛ فرقاً بينَهُ وبينَ (اللَّذَينِ) في التثنية ، ولم يُعكَسْ ؛ لأنَّ المُثنَّىٰ سابقٌ الجمعَ ، فبَقِيَ علىٰ أصله مِنِ اجتماع اللامَينِ .

و(مُطلَقًا) : حالٌ مِنَ (الذينَ) ؛ أي : الذين بالياء رفعاً ونصباً وجرّاً .

والمعنىٰ : أنَّ (الأُلىٰ) و(الذينَ) جمعانِ لـ (الذي) ، وهو اصطلاحٌ لغويٌّ ؛ لأنَّ كلّاً منهما اسمُ جمعٍ ؛ فإطلاقُ الجمعِ عليه مجازٌ بالحذف ، والأصلُ : (اسمُ جمعٍ) ، أو استعارةٌ مُصرَّحةٌ ؛ بأن يُشبَّهَ اسمُ الجمع بالجمع بجامعِ الدَّلالةِ على الجماعة في كلٍّ ، وكذا يُقالُ فيما يأتي مِنَ الجموع .

❋ قوله : (بِـ « اللَّاتِ ») بكسر التاء : مُتعلِّقٌ بـ (جُمِعَ) الواقعِ خبراً عن (التي) ؛ أي : (التي) جُمِعَ على (اللَّاتِ) و(اللَّاء) .

❋ قوله : (و« اللَّاءِ » كـ « الذِينَ » . . .) إلىٰ آخره : (اللَّاء) : مبتدأٌ ،

❋ قوله : (و« الأُلىٰ » يُكتَبُ بلا واوٍ) ؛ أي : للزومه لـ (أل) ، فلا يَشْتبِهُ بـ (إلى) الجارَّةِ ، بخلاف (أُولَى) الإشاريَّةِ .

❋ قوله : (فإطلاقُ الجمعِ عليه مجازٌ بالحذف) ؛ أي : إنْ لم نُلاحظِ الاصطلاحَ اللُّغَويَّ ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ولو عبَّر بـ (أو) لكان أَوْضحَ .

---

(١) قاله في « شرح اللمحة البدرية » (١/ ٣٦٢) .

يُقالُ في جمع المُذكَّر : (الأُلىٰ) مُطلقاً ؛ عاقلاً كان أو غيرَهُ ؛ نحوُ : (جاءني الأُلىٰ فَعَلُوا) ، وقد يُستعمَلُ في جمع المُؤنَّث ، وقد اجتمع الأمرانِ في قوله[1] : [من الطويل]

٢٦ـ وتُبْلِي الأُلىٰ يَسْتَلْئِمُونَ على الأُلىٰ تَرَاهُنَّ يومَ الرَّوْعِ كالحِدَأِ القُبْلِ

خبرُهُ : (وَقَعَ) ، و(كالذين) : مُتعلِّقٌ به ، و(نَزْراً) ـ بالزاي ـ أي : قليلاً ؛ حالٌ مِنْ فاعلِ (وَقَعَ) ، وهو الضميرُ المُستتِرُ فيه ، والألفُ : للإطلاق .

والمعنىٰ : أنَّ (اللَّاءِ) وَقَعَ جمعاً لـ (الذي) قليلاً .

❊ قوله : (وتُبْلِي الأُلىٰ . . .) إلىٰ آخره : بضمِّ التاء الفوقيَّة ؛ مِنَ الإبلاء ؛

❊ قوله : (و« كالذين » : مُتعلِّقٌ به) غيرُ ظاهرٍ ، بل الظاهرُ : أنَّهُ وقولَهُ : (نَزْراً) حالان مِنْ فاعل (وَقَعَ) ، أو صفتانِ لمصدرٍ محذوف ، أو الأوَّلَ صفةٌ

---

(١) البيت لأبي ذُؤيب الهذلي في « ديوانه » (ص٧٠) ضمن قصيدة مطلعها :

أَلَا زعمــتْ أسمــاءُ أَلَّا أُحبَّهـا فقلـتُ بلـىٰ لـولا يُنـازِعُني شُغْلِـي
جَـزَيْتُـكِ ضِعْـفَ الـوُدِّ لمَّـا اشْتكيتِـهِ وما إنْ جزاكِ الضِّعْفَ مِنْ أحدٍ قَبْلِي
فـإنْ تـكُ أنثـىٰ مِـنْ مَعَـدٍّ كـريمـةً علينـا فقـد أُعطِيـتِ نـافلـةَ الفَضْـلِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٩٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٣) ، و« المساعد » (١/ ١٤٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٢٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٢١ـ٤٢٥) .

. . . .

بمعنى الإفناء ، والفاعلُ : مُستتِرٌ فيه عائدٌ على (المَنُون) في البيت قبلَهُ ؛ بمعنى المَنِيَّةِ ، وقولُهُ : (يَستلئِمُونَ) ؛ أي : يَلبَسونَ اللَّأْمةَ في الحرب ؛ وهي الدِّرْع ، و(الحِدَأ) : جمعُ (حِدَأة) ؛ كـ (عِنَبٍ وعِنَبة) ، و(القُبْل) بضمِّ القاف وسكونِ الباء ؛ أي : التي في عَيْنَيها قَبَلٌ ـ بفتحتَينِ ـ أي : حَوَلٌ .

والمعنىٰ : وتُفنِي المَنِيَّةُ الذين يَلبَسونَ دُرُوعَ الحربِ حالَ كونِهم على الخيول التي تراهُنَّ في يوم الحرب كأنَّهُنَّ حِدَأٌ ؛ لخِفَّتها في السير وشدَّةِ العَدْو .

لمصدرٍ محذوف والثانيَ حالٌ ، أو بالعكس .

❋ قوله : (في البيت قبلَهُ) ؛ وهو :

فتلكَ خُطُوبٌ قد تَمَلَّتْ شبابَنا   قديماً فتُبْلِينا المَنُونُ وما نُبْلِي

(الخُطُوب) : جمعُ (خَطْب) ؛ وهو الأمرُ العظيم ، و(تملَّتْ) : استمتعتْ ، [و(المَنُون) : المَنِيَّةُ] ، ومفعولُ (نُبْلِي) محذوفٌ ؛ أي : وما نُبْلِيها ؛ أي : نحن ما نَقدِرُ على إبلاء المَنُونِ ، بخلافها .

❋ قوله : (اللَّأْمةَ) بهمزةٍ ساكنة ، ويجوزُ تخفيفُها ، كما في « المصباح » وغيره[1] .

❋ قوله : (و« القُبْل » بضمِّ القاف وسكونِ الباء) ؛ أي : جمعُ (قَبْلاءَ) ؛ كـ (حُمْرٍ وحَمْراءَ) .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٧٠) ، وانظر « تاج العروس » (٣٣/ ٣٩٢) .

فقال : (يَسْتلِئِمُونَ) ، ثمَّ قال : (تراهُنَّ) .

ويُقالُ للمُذكَّر العاقلِ في الجمع : (الذينَ) مطلقاً ؛ أي : رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ فتقولُ : (جاءني الذينَ أَكْرمُوا زيداً) ، و(رأيتُ الذينَ أَكْرمُوهُ) ، و(مررتُ بالذِينَ أَكْرمُوهُ) ، وبعضُ العرب يقولُ : (اللَّذُونَ) في الرفع ، و(الذينَ) في النصب والجرِّ؛ وهم بنو هُذَيلٍ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

والشاهدُ : في (الأُلى) ؛ حيثُ أُطلِقَ أوّلاً على (الذِينَ) ، وثانياً على (اللَّاتِ) .

❀ قوله : (وهم بنو هُذَيلٍ) عبارةُ « التوضيح » : (وهي لغةُ هُذَيلٍ أو

---

(١) قال العيني : (قائلُهُ : هو رؤبة بن العجاج ، ويُقال : قائلُهُ : رجل من بني عقيل جاهليٌّ ، كذا قال أبو زيد في « نوادره » وابن الأعرابي ، واختلفا في اسمه ؛ فقال أبو زيد : اسمه : أبو حرب الأعلم ، وقال ابن الأعرابي غير ذلك) ، وهو في ملحق « ديوان رؤبة » (ص١٧٢) ، وبعده :

نحنُ قَتَلْنا الملكَ الجَحْجَاحَا
دهراً فهيَّجْنا بهِ أَنْواحَا
لا كَذِبَ اليومَ ولا مِزَاحَا
مَذْحِجَ فاْجتَحْناهمُ اْجتياحَا
فلم نَدَعْ لسارحٍ مُرَاحَا
إلا دياراً أو دماً مُفَاحَا

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٦) ، و« أوضح المسالك » (١/١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/٥٤٥) ، و« همع الهوامع » (١/٣٢١) ، =

٢٧ـ نحنُ اللَّذُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا

يـومَ النُّخَيـلِ غـارةً مِلْحَاحَـا

ويُقالُ في جمع المُؤنَّث : (اللَّات) و(اللَّاء) بحذف الياء ؛ فتقولُ : (جاءني اللَّاتِ فَعَلْنَ) و(اللَّاءِ فَعَلْنَ) ، ويجوزُ إثباتُ الياء ؛

عُقَيلٍ) بالتصغير فيهما[1] ، و(أو) للشكِّ .

❀ قوله : (نحنُ اللَّذُونَ . . .) إلىٰ آخره : (نحن) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (اللَّذُونَ . . .) إلى آخره ، وقولُهُ : (صَبَّحُوا الصَّبَاحَا) ؛ أي : أَتَوْهُم في وقتِ الصباح ؛ فمفعولُ (صَبَّحُوا) : محذوفٌ ، و(الصَّباح) : منصوبٌ على الظرفيَّة ، وكذا (يومَ النُّخَيلِ) بضمِّ النون وفتح الخاء المعجمةِ ؛ تصغيرُ (نَخْل) موضعٍ بالشام ، و(غارةً) : منصوبٌ على التعليل أو الحال ؛ أي : مُغِيرِينَ ، و(المِلْحاح) بكسر الميم ؛ أي : الدائمِ ؛ مِنْ (أَلَحَّ السحابُ) : دام مَطَرُهُ .

❀ قوله : (موضعٍ بالشام) ؛ أي : المُرادُ منه هنا : ذلك الموضع ، وإلا فهو اسمٌ لغيره أيضاً .

❀ قوله : (و« المِلْحاح » بكسر الميم . . .) إلىٰ آخره ، وهو نعتٌ لـ(غارةً) ، وهي مُذكَّرٌ باعتبارِ كونِها هجوماً[2] .

= و« شرح الأشموني » (١/٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٩١ـ٣٩٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/٢٥٣ـ٢٥٥) .

(١) أوضح المسالك (١/١٤٣) .

(٢) أو أنَّ (مِلْحاحا) صفة علىٰ (مِفعال) ، وهي لا تُؤنَّث . انظر « شرح أبيات المغني » (٦/٢٥٤) .

فتقولُ : (اللَّاتي) و(اللَّائي) ، وقد وَرَدَ (اللَّاءِ) بمعنى (الذينَ) ؛ قال الشاعر[1] : [من الوافر]

٢٨ـ فما آباؤُنا بِأَمَنَّ منهُ عَلَيْنا اللَّاءِ قد مَهَدُوا الحُجُورَا

والشاهدُ : في (اللَّذُونَ) ؛ حيثُ أَجْراهُ مُجْرىٰ جمعِ المُذكَّر السالم ؛ فرَفَعَهُ بالواو .

❁ قوله : (فما آباؤُنا . . .) إلىٰ آخره : (ما) : بمعنىٰ (ليس) ، والباء : زائدةٌ في الخبر ؛ وهو قولُهُ : (بأَمَنَّ) ، والضميرُ في (منه) : للممدوح ، و(مَهَدُوا) بتخفيف الهاء ، و(الحُجُور) : جمعُ (حَجْر) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِها[2] : اسمٌ لمُقدَّم الثوب .

❁ قوله : (فرَفَعَهُ بالواو) ظاهِرُهُ : أنَّهُ مُعرَبٌ ، ولعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ علىٰ صورة الجمعِ الذي هو مِنْ خصائص الأسماء ، فيُعارِضُ شبهَ الحرف ، ووجهُ كونِهِ علىٰ تلك الصُّورة : أنَّهُ تارةً يكونُ بالواو والنون ، وتارةً يكونُ بالياء والنون .

والصحيحُ : أنَّهُ مبنيٌّ ؛ إذ هٰذا الجمعُ ليس حقيقيّاً حتىٰ يُعارِضَ شبهَ

---

(١) أنشده الفرّاء لرجل من بني سليم ، كما في « أمالي ابن الشجري » (٣/ ٥٨) ، و« المقاصد النحوية » (١/ ٣٩٣) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٩٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٤٦) ، و« المساعد » (١/ ١٤٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٢٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٦٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٩٣ـ٣٩٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٣٧ـ١٣٨) .

(٢) وفتحُ الحاءِ أفصحُ مِنْ كسرها ، كما في « تخليص الشواهد » (ص١٣٨) .

[وقد جاء (الأُلىٰ) بمعنى (اللَّاتِ) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

فـأمَّـا الأُلـىٰ يَسْكُـنَّ غَـوْرَ تِهـامـةٍ   فكلُّ فتاةٍ تَترُكُ الحَجْلَ أَقْصَمَا][2]

٩٣ـ و(مَنْ) و(ما) و(أل) . . . .

والمعنىٰ : ليس آباؤُنا الذين جعلوا حُجُورَهُم لنا فراشاً بأكثرَ امتناناً مِنْ هـٰذا الممدوح .

والشاهدُ : في (اللَّاء) ؛ حيثُ أَطْلَقَهُ علىٰ جماعة الذكور ؛ إذ هو صفةٌ للآباء .

❀ قوله : (و« مَنْ » و« ما » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا شروعٌ في الموصول المُشترَك .

الحرف ، والظاهرُ : بناؤُهُ على الواو والياء ؛ لأنَّهُ علىٰ صورة المُعرَب بالحروف ، والمُعرَبُ بالحروف إذا بُنِيَ يُبنىٰ عليها .

والظاهرُ علىٰ لغة لزومِ الياء : أنَّهُ مبنيٌّ علىٰ فتح النونِ ، لا على الياء .

❀ قوله : (إذ هو صفةٌ للآباء) ، وقد فُصِلَ بينهما بأجنبيٍّ هو الخبر ، وقد

---

(١) نسبه ابن منظور في « لسان العرب » (١٢/٤٥٣) إلىٰ عُمارة بن راشد ، ولم يعرف العينيُّ قائلَهُ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/١٩٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٧) ، و« التذييل والتكميل » (٣/٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤١٩ـ٤٢١) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٣٨ـ١٣٩) .

(٢) قوله : (وقد جاء . . .) إلىٰ آخره : سقط من جميع النسخ ، ووجد في هامش (و) دون تصحيح ، وقد جاء بنحوه في طبعة محمد محيي الدين عبد الحميد ضمن معقوفين .

. . . . تُساوِي ما ذُكِرْ　　وهٰكـذا (ذو) عنـدَ طَيِّـئٍ شُهِـرْ
٩٤ـ وكـ (الَّتي) أيضاً لَدَيهِم (ذاتُ)　　ومَوضِعَ (اللَّاتِي) أتىٰ (ذَوَاتُ)

أشار بقوله : (تُساوِي ما ذُكِرْ) : إلىٰ أنَّ (مَنْ) و(ما) والألفَ واللامَ

❀ قوله : (تُساوِي ما ذُكِرْ) ؛ أي : مِنَ الموصولات .

❀ قوله : (طَيِّئٍ) بالهمز على المشهور[١] ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ إلا به ؛ مِنَ (الطاءة) بوزن (الطاعة) ؛ وهي الإبعادُ في المَرْعىٰ ، كما في « الصحاح »[٢] ، وبلا همزٍ أيضاً ، كما في « شرح مسلم »[٣] ، قال السُّيُوطيُّ : (طَيٌّ : قبيلةٌ مِنَ العرب مشهورةٌ ، سُمِّيتْ باسم جدِّهِم « طَيٍّ » ، وإنَّما سُمِّيَ طَيّاً ؛ لأنَّهُ أوَّلُ مَنْ طوى المنازلَ ، واسمُهُ : جُلْهُمَةُ) انتهىٰ[٤] .

❀ قوله : (ومَوضِعَ « اللَّاتِي » . . .) إلىٰ آخره : (موضعَ) : منصوبٌ على الظرفيَّة بـ (أتىٰ) ، و(ذَواتُ) بالبناء على الضمِّ : فاعلُ (أتىٰ) .

جُوِّزَ للضرورة ، أو علىٰ قول .

---

(١) ووزنه : (فَيْعِل) .
(٢) الصحاح (١/ ٦١) .
(٣) انظر « شرح مسلم » للنووي (١٥/ ٤٢) .
(٤) الوسائل في مسامرة الأوائل (ص١٥١) ، وقوله : (طوى المنازل) ؛ أي : جاز منزلاً إلىٰ آخَرَ ، وذكر هٰذا القولَ النسَّابةُ ابن الكلبي ، وردَّهُ ابن دريد في « الجمهرة » (١/ ١٥٢) ، وابن جني في « المبهج » (ص ٩٢) ، وابن سيده في « المحكم » (٩/ ٢٥٠) .

تكونُ بلفظٍ واحد ؛ للمُذكَّر والمُؤنَّثِ[1] ، والمُثنَّىٰ والمجموع ؛ فتقولُ : (جاءني مَنْ قام) ، و(مَنْ قامتْ) ، و(مَنْ قاما) ، و(مَنْ قامَتَا) ، و(مَنْ قامُوا) ، و(مَنْ قُمْنَ) ، و(أَعْجبَني ما رَكِبَ) ، و(ما رَكِبتْ) ، و(ما رَكِبا) ، و(ما رَكِبَتا) ، و(ما رَكِبُوا) ، و(ما رَكِبْنَ)[2] ، و(جاءني القائمُ) ، و(القائمةُ) ، و(القائمانِ) ، و(القائمتانِ) ، و(القائمونَ) ، و(القائماتُ) .

وأكثرُ ما تُستعمَلُ (ما) : في غير العاقل ، وقد تُستعمَلُ في العاقل ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم مِّنَ ٱلنِّسَآءِ مَثْنَىٰ ﴾ [النساء : ٣] ، . . . .

---

* قوله : (تُستعمَلُ « ما » : في غير العاقل) الأَوْلى : (العالِمِ) .

* قوله : (وقد تُستعمَلُ في العاقل) الأَوْلىٰ : (في العالِمِ) ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ في الله تعالىٰ : (عاقلٌ) ، و(ما) : واقعةٌ عليه في قوله : (سبحانَ ما سَخَّركُنَّ لنا !!) .

* قوله : (ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَنكِحُواْ مَا طَابَ لَكُم . . . ﴾) إلىٰ آخره ، والذي في « الأُشْمُونيِّ » : حكايةُ هـٰذا بـ (قيل) ، وذَكَرَ قبلَهُ أنَّهُ مُستعمَلٌ في صفات العالِمِ؛ فقال: (وتُستعمَلُ أيضاً في صفات العالِمِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَنكِحُواْ . . . ﴾ إلىٰ آخره) انتهىٰ[3] .

. . . .

(١) زاد في طبعة محمد محيي الدين : (المفرد) ، والكلام مستقيم من دونها .
(٢) يجوز أن يُقرأ (رَكِبَ) وما بعده بالبناء للمجهول ، وضُبط كذٰلك في (و) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ٧٠) .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المُرادَ : في (ذواتهم) مَلْحوظاً فيها حالَ الاستعمالِ الصفاتُ ، والمُرادُ بالصفات : ما عدا الصِّلَةَ ؛ كالبَكَارة والثُّيُوبة والأَصَالة والجَهَالة ،

---

* قوله : (ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المُرادَ : في « ذواتهم ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُمكِنُ الجوابُ عن شارحِنا : بأنَّ المُرادَ. . . إلىٰ آخره .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَ الشارح : (في العالِم)[1] ؛ أي : في ذاته مُلاحَظاً معها الصفةُ ، كما أنَّ قولَ الأُشْمُونيِّ : (في صفات العالِم) ؛ أي : في ذات العالِمِ مِنْ حيثُ صفاتُهُ ، وهـٰذا التأويلُ واجبٌ في كلام الأُشْمُونيِّ ؛ إذ النكاحُ واقعٌ على الذَّوَات لا على الصفات .

والتعبيرُ هنا بـ (قد) المُفيدةِ للقِلَّة ؛ لأنَّ الأصلَ إنَّما هو استعمالُها في غير العالِمِ ابتداءً ، لا في العالِمِ مِنْ حيثُ صفتُهُ التي لا تعقلُ ، والقولُ الثاني الذي حكاه الأُشْمُونيُّ بـ (قيل). . هو استعمالُها في العالِمِ مِنْ حيثُ ذاتُهُ بقطع النَّظَر عن الصفة التي لا تعقلُ ؛ فلا مُخالفةَ بينَ كلامِ شارحِنا وكلامِ الأُشْمُونيِّ .

وبهـٰذا ـ وإن بَعُدَ ـ يندفعُ ما كَتَبَهُ بعضُهُم علىٰ قول المُحشِّي : (ويُمكِنُ الجوابُ. . .) إلىٰ آخره : (عند التأمُّلِ لا اعتراضَ على الشارح ابنِ عَقِيلٍ ؛ فإنَّ النكاحَ واقعٌ على الذَّوَات لا على الصفات ، فكيف التمثيلُ بالآية لإيقاع « ما » علىٰ صفات العالِمِ ؟ فأُجِيبَ عنه : بأنَّ المُرادَ مِنْ قوله : « تُستعمَلُ أيضاً في صفات العالِمِ ». . أنَّها تُستعمَلُ في ذواتهم ملحوظاً فيها حالَ الاستعمال

---

(١) الذي كَتَبَ عليه المُحشِّي : (في العاقل) ، ونبَّه علىٰ أنَّ الأَوْلىٰ : (في العالم) .

وقولُهُم : (سبحانَ ما سخَّركُنَّ لنا !!)[1] ، و(سُبْحانَ ما يُسبِّحُ الرعدُ بحَمْده !!)[2] .

و(مَنْ) بالعكس ؛ فأكثرُ ما تُستعمَلُ : في العاقل ، وقد تُستعمَلُ في غيره ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَمْشِي عَلَىٰٓ أَرْبَعٍۚ يَخْلُقُ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ ﴾ [النور : ٤٥] ، ومنه : قولُ الشاعر[3] : [من الطويل]

وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ كلُّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِم كذلك ؛ نحوُ : (جاءني . . .

الصفاتُ ، فتدبَّر) انتهىٰ .

* قوله : (وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ كلُّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِم كذلك) أي : إن لم نَقُلِ : المُرادُ بالصفات الصفاتُ المفهومةُ مِنْ غير الصِّلَة ، بل قُلْنا : إنَّ

---

(١) حكاه أبو زيد عن العرب ، كما في « أمالي ابن الشجري » (٢/٥٤٨) ، و« إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث » (ص١٣٤) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢١٧) ، و« همع الهوامع » (١/٣٥١) ، و« شرح الأشموني » (١/٧٠) .

(٢) حكاه أبو زيد عن العرب ، كما في « لسان العرب » (٥/١٧٧) ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٣/٥٦) ، و« شرح الأشموني » (١/٧٠) .

(٣) قائلهما : شاعر الغزل في العصر العباسي العباسُ بن الأحنف كما رجَّحه العيني ، وهما في « ديوانه » (ص١٤٢ـ١٤٣) ، وقيل : مجنون بني عامر مجنون ليلىٰ ، وهما أيضاً في « ديوانه » (ص١٠٦) ، وعلى الأول يكون الشارح قد أتىٰ بهما تمثيلاً لا استشهاداً ، وهما من قصيدةٍ مطلعُها :

أظنُّ وما جَرَّبتُ مِثْلَكِ أنَّما   قلوبُ نساءِ العالَمِينَ صُخُورُ

وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٢١٧) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٥٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/١٤٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٥١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٦٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٣٩٦ـ٣٩٧) .

٢٩ـ بَكَيْتُ علىٰ سِرْبِ القَطَا إذ مَرَرْنَ بي فقلتُ ومِثْلي بالبُكاءِ جَدِيرُ
أَسِرْبَ القَطَا هل مَنْ يُعِيرُ جناحَهُ لعلِّي إلىٰ مَنْ قد هَوِيتُ أَطِيرُ

مَنْ قام) ، هٰكذا يُفهَمُ مِنْ كلام بعضِ مشايخِنا في « حواشي الأُشْمُوني »[(١)] .

❁ قوله : (بَكَيتُ علىٰ سِرْبِ القَطَا . . .) إلىٰ آخره ، بعدَهُما :

فجاوَبْنَني مِنْ فوقِ غُصْنِ أَرَاكةٍ أَلَا كُلُّنا يا مُستعِيرُ نُعِيرُ
وأيُّ قَطَاةٍ لم تُعِرْكَ جَناحَها فعاشتْ بذُلٍّ والجَناحُ كَسِيرُ

(بَكَيتُ) : بفتح الكاف لا بكسرها ، قال في « المصباح » : (« بَكَيتُهُ » ، و« بكَيتُ عليه » ، و« بَكَيتُ له » ، و« بَكَّيتُهُ » ـ بالتشديد ـ : بمعنىً) انتهىٰ[(٢)] ؛ فهو يتعدَّىٰ بنفسه ، وبـ (علىٰ) ؛ كما هنا ، وباللام ، وبالتشديد ؛ فلا حاجةَ إلىٰ ما ذَكَرَهُ العلَّامةُ العَيْنيُّ مِنَ التأويل[(٣)] .

المُرادَ بها الصفاتُ المفهومةُ منها . . لا يصحُّ ؛ لأنَّ هٰذا ليس خاصّاً بـ (ما) ، بل يوجدُ في كلِّ موصولٍ استُعمِلَ في العالِمِ مُلاحَظاً فيه الصفةُ

---

(١) نصَّ علىٰ ذلك الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق١٠٨) .
(٢) المصباح المنير (١/ ٨٣) ، وليس فيه : (بمعنىً) .
(٣) المقاصد النحوية (١/ ٣٩٦ـ٣٩٧) ، والرواية عنده : (بكيت إلىٰ سرب) مُعدّىً بـ (إلىٰ) ، قال : (يجوز أنْ تكونَ « إلىٰ » ها هنا بمعنىٰ « عند » ؛ يعني : بَكَيتُ عندَ جماعة سرب القطا حين مَرَرْنَ بي ؛ كما في قول الشاعر : [من الكامل]
. . . . وذكرُهُ أَشْهىٰ إليَّ مِنَ الرَّحِيقِ السَّلْسَلِ
ويجوزُ أن يكون بمعنى اللام ؛ كما في قوله : ﴿وَٱلْأَمْرُ إِلَيْكِ﴾ [النمل : ٣٣] ؛ أي : لك ، والمعنىٰ : بَكَيتُ لأجل سرب القطا إذ مَرَرْنَ بي ، والأَوْلىٰ عندي : أنْ تكونَ « إلىٰ » علىٰ حقيقتها ، والمعنىٰ : أنهيتُ بكائي إلىٰ سرب القطا حين مَرَرْنَ بي) .

وأمَّا الألفُ واللامُ : فتكونُ للعاقل وغيره ؛ نحوُ : (جاءني القائمُ) ، و(المركوبُ) ، . . . .

و(سِرْب) بكسر السين المهملةِ وسكونِ الراء ؛ أي : جماعة ، (القَطَا) : جمعُ (قَطَاة) ؛ نوع مِنَ الطيور ، وقولُهُ : (ومثلي بالبكاء جَدِيرُ) جملةٌ معترضةٌ بين القول ومَقُولِهِ ؛ وهو (أَسِرْبَ . . .) إلىٰ آخره ، والهمزُ : للنداء ، و(هَوِيتُ) بكسر الواو مِنْ باب (عَلِمَ يَعلَم) ؛ بمعنىٰ : أحببتُ[1] .

والشاهدُ فيه : إطلاقُ (مَنْ) علىٰ غير العاقل ؛ وذلك لأنَّهُ لمَّا نادىٰ سِرْبَ القَطَا كما يُنادى العاقلُ ، وطلبَ منها إعارةَ الجناحِ لأجل الطيران نحوَ محبوبتِهِ التي هو مُتشوِّفٌ إليها وباكٍ لأجلها . . نَزَّلَها منزلةَ العقلاء ، ويُروىٰ : (هل مِنْ مُعيرٍ جناحَهُ) ؛ فلا شاهدَ فيه .

المأخوذةُ مِنَ الصِّلَة ؛ لوجوب ملاحظة الصلة ؛ فلا يكونُ المَقامُ حينئذ لـ (مَنْ) ، بل لـ (ما) ، وهو باطلٌ ، تدبَّرْ .

* قوله : (والشاهدُ فيه : إطلاقُ « مَنْ » . . .) إلىٰ آخره ، وهي فيه نكرةٌ لا موصولة ؛ إذ جملةُ (يُعِيرُ جناحَهُ) خبرٌ عن (مَنْ) ، وخلافُ ذلك تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه ، معَ كونِ المعنىٰ على التنكير ؛ إذ ليس القصدُ إلىٰ قطاةٍ مُعيَّنة ، بل إلىٰ أيِّ قطاةٍ ، وحَمْلُ (مَنْ) على الموصول الجنسيِّ مع احتياجه للتكلُّف الذي لا حاجةَ إليه . . مرجوحٌ ؛ لأنَّ النكرةَ هي الأصلُ .

---

(١) وأمَّا (هَوَىٰ) بالفتح : فمعناه : سَقَطَ ؛ وما ألطفَ ما وَرَّىٰ به مُحِبُّ الدين ابن هشام ـ كما رواه عنه تلميذه ابن مرزوق الحفيد في « إظهار صدق المودة » (١/ ٢٨٧ـ ٢٨٨) ـ من قوله : (اتَّقُوا المكسورَ ؛ فإنَّهُ يُؤدِّي إلى المفتوح) .

واختُلِفَ فيها ؛ فذهب قومٌ : إلىٰ أنَّها اسمٌ موصولٌ ، وهو الصحيحُ ، وقيل : إنَّها حرفٌ موصولٌ ، وقيل : إنَّها حرفُ تعريفٍ وليستْ مِنَ الموصوليَّة في شيءٍ[1] .

وأمَّا (مَنْ) و(ما) غيرُ المصدريَّةِ : فاسمان اتِّفاقاً ، وأمَّا (ما) المصدريَّةُ : فالصحيحُ : أنَّها حرفٌ ، وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّها اسمٌ[2] .

ولغةُ طَيِّئٍ : استعمالُ (ذو) موصولةً ، وتكونُ للعاقلِ ولغيره ، وأشهرُ لغاتِهِم فيها : أنْ تكونَ بلفظٍ واحدٍ للمُذكَّرِ والمُؤنَّثِ ، مفرداً ومُثنّىٰ

❀ قوله : (واختُلِفَ فيها. . .) إلىٰ آخره : مَحَلُّ الخلافِ : ما إذا لم تكن للعهد ، أمَّا هي : فلا خلافَ في حرفيَّتِها ؛ كقولك : (جاءني ضاربٌ فأكرمتُ الضاربَ) .

❀ قوله : (إنَّها حرفٌ موصولٌ) رَدَّهُ بعضُهُم : بأنَّها لو كانتْ موصولاً حرفياً لأُوِّلَتْ معَ ما بعدَها بمصدرٍ عملاً بالاستقراء ، واللازمُ باطلٌ .

❀ قوله : (أنْ تكونَ بلفظٍ واحدٍ. . .) إلىٰ آخره ، والمشهورُ عندَهُم :

❀ قوله : (أمَّا هي : فلا خلافَ في حرفيَّتِها) لعلَّهُ لكون القصدِ حينئذٍ ليس إلىٰ معنى الفعلِ الذي هو الحدوثُ ، ويلزمُ ألَّا يعملَ الوصفُ حينئذٍ ، فحَرِّرْ .

---

(١) ذهب إلى الأول : الجمهور ، وإلى الثاني : أبو عثمان المازني ، وإلى الثالث : أبو الحسن الأخفش . انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٤٣٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٥٣) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٦٨٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٢٩ـ٣٣٠) .

(٢) وتبعه في ذلك أيضاً أبو بكر بن السرّاج وجماعةٌ من الكوفيِّينَ . انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٤١٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ١٥٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤١١ـ٤١٢) .

ومجموعاً ؛ فتقولُ : (جاءني ذو قامَ) ، و(ذو قامَتْ) ، و(ذو قاما) ، و(ذو قامَتَا) ، و(ذو قامُوا) ، و(ذو قُمْنَ) .

ومنهم مَنْ يقولُ في المفرد المُؤنَّثِ : (جاءَني ذاتُ قامَتْ) ، وفي جمع المُؤنَّث : (جاءني ذَوَاتُ قُمْنَ) ، وهو المُشارُ إليه بقوله : (وكـ « الَّتي » أيضاً . . .) البيتَ .

بناؤُها على السكون .

❊ قوله : (ومنهم مَنْ يقولُ في المفرد المُؤنَّثِ : « جاءَني ذاتُ قامتْ ») ؛ يعني : أنَّ بعضَ طَيِّئٍ يقولُ : (ذاتُ) للمفردة ، و(ذواتُ) لجمعها ؛ مضمومتَينِ على أنَّهُما موصولانِ مُستقلَّانِ مُرادِفانِ لـ (التي) و(اللاتي) ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : (وكالتي . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا المُذكَّرُ : فيُقالُ فيه : (ذو قام) .

❊ قوله : (على أنَّهُما موصولانِ مُستقلَّانِ مُرادِفانِ لـ « التي » . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ ـ كـ « الشرح » و« المتن » ـ : أنَّهُ يُقالُ في المُثنَّىٰ : (ذو) علىٰ هـٰذه اللغة ، وليس مُراداً ؛ إذ علىٰ هـٰذه اللغة يُقالُ في المُثنَّىٰ : (ذات) كالمفردة المُؤنَّثة ، وكلامُ المُصنِّفِ يحتملُ هـٰذا ؛ بأنْ يُقالَ فيه : حذفَ الواوَ مع ما عطفت ، والأصلُ : (وكالتي واللَّتينِ لديهم ذاتُ) .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ : أنَّ اللُّغاتِ في (ذو) الطائيَّةِ أربعٌ :

أشهرُها : عدمُ تصريفِها أصلاً معَ بنائِها .

والثانيةُ : (ذو) للمفرد المُذكَّر ومُثنَّاه ومجموعِهِ في الأحوال الثلاثة ،

ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها ؛ فيقولُ : (ذَوَا) و(ذَوُو) في الرفع ، و(ذَوَيْ) و(ذَوِي) في النصب والجرِّ ، و(ذَوَاتا) في الرفع ،

❁ قوله : (ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ : عائدٌ علىٰ (ذو) ؛ يعني : فتكونُ مُتصرِّفةً علىٰ هٰذا .

و(ذاتُ) مضمومةً للمفرد المُؤنَّث ومُثنَّاه ومجموعِهِ .

والثالثةُ : كالثانية ، إلا أنَّهُ يُقالُ لجمع المُؤنَّث : (ذواتُ) مضمومةً في الأحوال الثلاثة .

والرابعةُ : تصريفُها تصريفَ (ذي) بمعنىٰ (صاحب) .

وكلُّ هٰذه اللُّغاتِ طائيَّةٌ . انتهىٰ[1] .

ومُقتضاهُ : أنَّ (ذات) علىٰ هٰذه اللغةِ الرابعةِ تُعرَبُ بالحركات الثلاثة ، ويُقالُ في تثنيتها : (ذواتا) و(ذواتَيْ) بواو بعد الذال ، كما في التي بمعنىٰ (صاحبة) ، وأنَّ (ذوات) عليها تُعرَبُ كجمع المُؤنَّثِ السالم ؛ كالتي بمعنىٰ (صاحبات) .

وعُلِمَ مِنْ كلامه : اختصاصُ إعرابِها بلغةِ تصريفِها ، وبنائِها بما عداها ، والمُصنِّفُ ذَكَرَ اللغةَ الأُولىٰ ، وكذا الثالثةُ بالتأويل السابق ، والشارحُ ذَكَرَ ما عدا الثانيةَ .

❁ قوله : (الضميرُ : عائدٌ علىٰ « ذو ») ؛ أي : هٰذه المادَّةِ بقَطْعِ النَّظَرِ عن التذكير والتأنيث ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : (لا وجهَ لإدخال تثنيةِ « ذات » وجمعِهِ

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٣) .

و(ذَوَاتَيْ) في الجرِّ والنصب ، و(ذواتُ) في الجمع ، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ ،

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الشارحُ وصرَّح به المُوضِّحُ : أنَّ المشهورَ في (ذو) : بناؤها وإفرادُها ، وقد تُؤنَّثُ وتُثنَّىٰ وتُجمَعُ ؛ فيقالُ : (ذاتُ قامتْ) ، و(ذَوَا قاما) ، و(ذَوَاتا قامتا) ، و(ذَوُو قاموا) ، و(ذواتُ قُمْنَ)[1] ، وحُكِيَ : (ذاتُ) للمفردة و(ذواتُ) لجمعها مضمومتَينِ ، وهـٰذا الأخيرُ هو الذي أشار الناظمُ بقوله : (وكالتي . . .) إلىٰ آخره ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح : تأخيرُ هـٰذا كما في « التوضيح »[2] ؛ ليَسْلَمَ مِنَ التعقيد وإيهامِ خلافِ المُراد ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (و« ذواتُ » في الجمع ، وهي مبنيَّةٌ على الضمِّ) . . . .

في التفريع ، ولا يصحُّ إدخالُهُما في التفريع إلا لو قال الشارحُ : « ومنهم مَنْ يُثنِّيهما ») .

❁ قوله : (وهـٰذا الأخيرُ) ؛ وهو قولُهُ : (وحُكِيَ : « ذاتُ » . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (فكان الأَوْلىٰ للشارح . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّهُ سيأتي في القَوْلة بعدُ أنَّ قولَهُ : (وهي مبنيَّةٌ) يُوهِمُ خلافَ المُراد ، وإذا أَوْهمَ خلافَ المُراد . . صار المُرادُ خَفِيّاً ، وهـٰذا هو التعقيدُ ؛ إذ التعقيدُ كونُ الكلامِ غيرَ ظاهرِ الدَّلالةِ على المعنى المُرادِ ، فهو لازمٌ لإيهامِ خلافِ المُراد .

فكان الأَوْلىٰ للشارح : تأخيرَ الثاني ـ وهو الذي أشار إليه في « التوضيح »

---

(١) أوضح المسالك (١/ ١٥٤ـ١٥٥) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٥٥) .

. . . .

يُوهِمُ كلامُهُ : أنَّها لا تُبنىٰ إلا في حالةِ تَصَرُّفِها ، مع أنَّها تُبنىٰ أيضاً إذا جُعِلتْ بمعنى (اللاتي) ، . . . .

بقوله : (وحُكِيَ . . .) إلىٰ آخره ـ عن قوله : (ومنهُم مَنْ يُثنِّيها) ؛ ليندفع هـٰذا الإيهامُ اللازمُ له التعقيدُ ؛ بأنْ يقولَ : (ومنهم مَنْ يُثنِّيها ويجمعُها ، ومنهُم مَنْ يقولُ : « ذات » و« ذوات » ، وهي مبنيّةٌ . . .) إلىٰ آخره ، فيكونُ قولُهُ : (وهي مبنيّةٌ) مُتعلِّقاً بـ (ذوات) علىٰ هـٰذه اللغة الأخيرة ، فيُستفادُ مِنَ الشارح حكمُها علىٰ هـٰذه اللغة ؛ فاندفع إيهامُ كونِها غيرَ مبنيّةٍ علىٰ هـٰذه اللغة اللازمُ له التعقيدُ .

لـٰكنَّ فيه : أنَّهُ حينئذٍ لم يُعلَمْ حُكْمُ بنائها علىٰ لغة التصريف ، معَ أنَّهُ يجوزُ بناؤُها بناءً علىٰ ما فهمه المُحشِّي .

ويُدفَعُ : بأنَّ عدمَ عِلْمِ الحُكْمِ علىٰ هـٰذه اللغةِ استوتْ فيه العبارتان ؛ عبارةُ المُوضِّح وعبارةُ الشارح ؛ فالمقصودُ : أنْ يُنبِّهَ الشارحُ علىٰ ما نبَّه عليه المُوضِّحُ ، لـٰكن لا يخفىٰ عليك أنَّ الخروجَ مِنَ الإيهام والتعقيدِ إلىٰ إيهامٍ وتعقيدٍ آخَرَينِ . . يُعَدُّ عبثاً ، ومُوافقةُ « التوضيح » ليستْ مِنَ الواجبات شرعاً ولا عقلاً ؛ علىٰ أنَّهُ سيأتي لك دَفْعُ هـٰذا كلِّهِ ، وأنَّهُ لا إيهامَ ولا تعقيدَ[1] .

❁ قوله : (يُوهِمُ كلامُهُ : أنَّها لا تُبنىٰ . . .) إلىٰ آخره : فَهِمَ المُحشِّي أنَّ قولَهُ : (وهي مبنيّةٌ . . .) إلىٰ آخره مُرتبِطٌ بقوله : (ومنهم مَنْ يُثنِّيها . . .)

---

(١) انظر (٢/ ٩٧) .

وفيه قُصُورٌ أيضاً ؛ إذ لفظُ (ذات) كذلك ؛ ولهٰذا قال في « التوضيح » : (حُكِيَ : « ذاتُ » للمفردة و« ذواتُ » لجمعها مضمومتَينِ) ، ثمَّ قال :

إلىٰ آخره ، فسلَّم له البناءَ في هٰذه الحالة ، واعترضَهُ بالإيهام اللازمِ له التعقيدُ .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ لغةُ التصريف لا بناءَ فيها .

والذي نفهمُهُ : أنَّ قولَ الشارح : (وهي مبنيَّةٌ) كلامٌ مستأنفٌ لبيان حكم الإعراب والبناءِ بعدَ التكلُّم علىٰ لغات المادَّة ، فبيَّنَ أنَّ (ذوات) مبنيَّةٌ ـ أي : على اللغة الثانية ـ بقوله : (وهي مبنيَّةٌ) ، وأنَّها معربةٌ ـ أي : على اللغة الثالثة ـ بقوله : (وحكى الشيخُ . . .) إلىٰ آخره ، ثمَّ بيَّن أنَّ (ذو) مبنيَّةٌ ـ أي : على اللغة الأُولىٰ والثانية ـ وأنَّها معربةٌ ؛ أي : على اللغة الثالثة ، ثمَّ بيَّن أنَّ (ذات) مبنيَّةٌ ـ أي : على اللغة الثانية ـ وأنَّها معربةٌ ؛ أي : على اللغة الثالثة .

غايتُهُ : أنَّهُ كان الأَوْلىٰ للشارح : أنْ يُقدِّمَ قولَهُ : (وأمَّا « ذات » . . .) إلىٰ آخره علىٰ قوله : (والأشهرُ في « ذو » . . .) إلىٰ آخره ، أو يُؤخِّرَ الكلامَ علىٰ (ذوات) عندَ الكلامِ علىٰ (ذات) .

وقد يُلتمَسُ لذلك حكمةٌ ؛ بأنْ يُقالَ : إنَّما قدَّم الكلامَ علىٰ (ذوات) ؛ لقِلَّته بالنسبة لـ (ذو) ، وإنَّما أخَّر الكلامَ علىٰ (ذات) ؛ لغرابة القولِ فيها بأنَّ إعرابَها كـ (مُسلِمات) ؛ ولذلك أنكره المُحشِّي .

* قوله : (وفيه قُصُورٌ أيضاً . . .) إلىٰ آخره : كيف هٰذا معَ قولِ الشارحِ

وحكى الشيخُ بهاءُ الدينِ بنُ النَّحَّاسِ[1] : . . . .

(وحُكِيَ : إعرابُهُما إعرابَ « ذات » و« ذوات » ؛ بمعنىٰ « صاحبة » و« صاحبات ») انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (بهاءُ الدينِ بنُ النَّحَّاسِ) هو أبو جعفرٍ أحمدُ بنُ محمَّدِ بنِ إسماعيلَ النحَّاسُ النَّحْويُّ المصريُّ ، كان مِنَ الفُضَلاءِ[3] ، وله تصانيفُ مفيدةٌ ؛ منها : « تفسير القرآن الكريم » ، و« إعرابُ القرآن » ، وغيرُ ذلك[4] ، وكان مُقتِّراً علىٰ نفسه[5] ، تُوفِّي بمصرَ سنةَ ثمانٍ وثلاثين ـ وقيل : سبعٍ وثلاثين ـ وثلاثِ مئة .

وكان سببُ وفاتِهِ : أنَّهُ جَلَسَ علىٰ درج المِقْياس علىٰ شاطئ النِّيلِ في أيَّام

فيما يأتي : (وأمَّا « ذات » : فالفصيحُ . . .) إلىٰ آخره ؟![6] .

❁ قوله : (وحُكِيَ : إعرابُهُما إعرابَ « ذات » . . .) إلىٰ آخره ؛ فيُنصَبُ

---

(١) هو شيخ أبي حيان بهاءُ الدين أبو عبد الله محمد بن إبراهيم ابن النحَّاس الحلبي (ت ٦٩٨هـ) ، وليس المراد به أبا جعفر النحاس ، كما ذكره المحشي .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٥٥ ، ١٥٧) .

(٣) أخذ العلم : عن الأخفش الأصغر والمُبرِّد ونفطويه والزَّجَّاج وغيرهم . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٣٦٢) .

(٤) كـ« شرح المفضليات » ، و« شرح المعلقات » ، و« أدب الكاتب » .

(٥) يجوز أن يضبط (مقتراً) بتشديد التاء وتخفيفها ، قال ابن خَلِّكان في « وفيات الأعيان » (١/ ١٠٠) : (وإذا وَهَبَ عمامتَهُ قطَّعها ثلاثَ عمائمَ بُخْلاً وشُحّاً ، وكان يَلِي شراء حوائجه بنفسه ، ويتحامل فيها علىٰ أهل معرفته ، ومع هـٰذا فكان للناس رغبةٌ كبيرة في الأخذ عنه ، فنفع وأفاد ، وأخذ عنه خلقٌ كثيرٌ) .

(٦) انظر (٢/ ١٠١) .

أنَّ إعرابَها كإعراب جمعِ المُؤنَّثِ السالم[1] .

زيادتِهِ وهو يُقطِّعُ بالعَرُوض شيئاً مِنَ الشِّعْر ، فقال بعضُ العوامِّ : هـٰذا يَسحَرُ النِّيلَ حتىٰ لا يزيدَ فتغلوَ الأسعارُ ، فَدَفَعَهُ برِجْله في النِّيل ، فلم يُوقَفْ له علىٰ خَبَر .

و(النَّحَّاسُ) بفتح النُّونِ والحاءِ المُهمَلة المُشدَّدة : نسبةٌ إلىٰ مَنْ يعملُ النُّحَاسَ ، وأهلُ مصرَ يقولون لمَنْ يعملُ الأوانيَ الصُّفْرِيَّةَ : النَّحَّاسُ . انتهىٰ مِنْ « تاريخ ابن خِلِّكان »[2] .

* قوله : (أنَّ إعرابَها كإعرابِ . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : اختصاصُ الإعرابِ بـ(ذوات) ، وليس كذلك ، بل هو قائلٌ بإعرابِ كلٍّ مِنْ (ذات) و(ذوات) ، كما في « التصريح »[3] .

(ذوات) حينئذٍ بالكسرة .

* قوله : (ظاهِرُهُ : اختصاصُ الإعرابِ . . .) إلىٰ آخره : كيف هـٰذا أيضاً معَ ما ذَكَرَهُ الشارحُ في قوله : (وأمَّا « ذات » : فالفصيحُ فيها . . .) إلىٰ آخره ؟![4] .

---

(١) ونصَّ علىٰ غرابته ، كما نقله عنه تلميذه أبو حيَّانَ في « التذييل والتكميل » (٣/ ٤١) .

(٢) وفيات الأعيان (١/ ٩٩ـ١٠٠) ، وانظر ما صحَّحته تعليقاً في (٢/ ٩٨) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ١٣٨) ، وفيه : أنَّ الذي حكىٰ إعرابَ (ذات) هو أبو حيَّان ، والذي حكىٰ إعراب (ذوات) هو ابنُ النحَّاس ، كما صرَّح به ابن عقيل ، ولعلَّهُ يريد أنْ يقولَ : إنَّ الإعرابَ غيرُ مُختصٍّ بـ(ذوات) ، بل يكون أيضاً لـ(ذات) بغضِّ النظر عن قائل ذلك ، والله تعالىٰ أعلم .

(٤) انظر (٢/ ١٠١) .

والأشهرُ في (ذو) هـٰذه ـ أعني : الموصولةَ ـ : أنْ تكونَ مبنيّةً ، ومنهم مَنْ يُعربُها بالواو رفعاً ، وبالألف نصباً ، وبالياء جرّاً ؛ فيقولُ : (جاءَني ذو قامَ) ، و(رأيتُ ذا قامَ) ، و(مررت بذي قامَ) ؛ فتكونُ مثلَ (ذي) بمعنىٰ (صاحبٍ) ، وقد رُوِيَ قولُهُ : [من الطويل]

وإذا أُعرِبا نُوِّنا ؛ لعدم الإضافة ؛ فتقولُ : (جاءَتْني ذاتٌ قامتْ) ، و(رأيتُ ذاتاً قامتْ) ، و(مررتُ بذاتٍ قامتْ) ؛ بالحركات الثلاث معَ التنوين ، وتقولُ : (جاءتْني ذواتٌ قُمْنَ) ؛ بالرفع والتنوين ، و(رأيتُ ذواتٍ قُمْنَ) ، و(مررتُ بذواتٍ قُمْنَ) ؛ بالكسر مع التنوينِ جرّاً ونصباً ، قاله المُوضِّحُ في الحواشي . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❋ قوله : (والأشهرُ في « ذو » . . . أنْ تكونَ مبنيّةً . . .) إلىٰ آخره : . . .

❋ قوله : (وإذا أُعرِبا نُوِّنا ؛ لعدم الإضافة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلاف (ذات) و(ذوات) بمعنىٰ (صاحبة) و(صاحبات) ؛ فإنَّهُما لا يُنوَّنان ؛ لوجوب الإضافة ، وقياسُ هـٰذا : ثبوتُ النونِ في تثنية (ذو) و(ذات) وجمعِ (ذو) ؛ فيُقالُ : (ذَوَانِ قاما) و(ذَوُونَ قاموا) ، و(ذواتانِ قامتا) ؛ لعدم الإضافة ، لـٰكنَّها في جميع نسخ الشارح والمُحشِّي محذوفةٌ ، ولعلَّ ذلك اشتباهٌ لِمَا هنا بالتي بمعنىٰ (صاحب) ، أو يُقالُ : إنَّ السماعَ وَرَدَ بذلك ؛ لأنَّها لمَّا أَشبهتِ التي بمعنىٰ (صاحب) في التصرُّف . . أَشْبَهتْها أيضاً في حذف النون ، وأمَّا التنوينُ فقد جاء على الأصل ، فلا يُعارِضُ هـٰذا .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٣٨) .

فـإمَّـا كِـرَامٌ مُـوسِـرُونَ لَقِيتُهُـم   فحَسْبِيَ مِنْ ذي عندَهُم ما كَفَانِيَا

بالياء على الإعراب بـ(مِنْ) ، وبالواو على البناء .

وأمَّا (ذاتُ) : فالفصيحُ فيها : أنْ تكونَ مبنيَّةً على الضم رفعاً ونصباً وجرّاً مثلَ (ذواتُ) ، ومنهم مَنْ يُعرِبُها إعرابَ (مُسلِماتٍ) ؛ فيرفعُها بالضمَّة ، ويَنصِبُها ويَجُرُّها بالكسرة .

هـٰذا عُلِمَ ممَّا سبق ، وأتىٰ به توطئةً لقوله : (ومنهم مَنْ يُعربُها بالواو. . .) إلىٰ آخره ، ولو قدَّم هـٰذا عندَ قولِهِ : (أنْ تكونَ بلفظٍ واحد) . . لاستغنىٰ عن الإعادة .

❀ قوله : (فإمَّا كِرَامٌ. . .) إلىٰ آخره : تقدَّم الكلامُ عليه في مبحث (المعرب والمبنيّ)[1] .

والشاهدُ : في (ذي) ؛ حيثُ جاءتْ موصولةً بمعنى (الذي) معربةً .

❀ قوله : (ومنهم مَنْ يُعرِبُها إعرابَ « مُسلِماتٍ ») الضميرُ في (يُعرِبُها) : لقوله : (ذواتُ) ؛ فهو عائدٌ على المضاف إليه ، . . . .

❀ قوله : (هـٰذا عُلِمَ ممَّا سبق) فيه نَظَرٌ ؛ إذ قولُهُ فيما سبق : (وأشهرُ لغاتِهِم. . .) إلىٰ آخره[2] . . بيانٌ للُّغةِ الأُولىٰ مِنْ حيثُ لزومُها لفظاً واحداً بقَطْعِ النَّظَر عن البناء والإعراب ، وهـٰذا مِنْ حيثُ البناءُ والإعراب ، وحينئذٍ : فلا حاجةَ لقوله : (وأتىٰ به توطئةً. . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (الضميرُ في « يُعرِبُها » : لقوله : « ذواتُ ») فيه : أنَّهُ يلزمُ على

---

(1) انظر (١/ ٣٨٦ـ٣٨٧) .

(2) انظر (٢/ ٩٢ـ٩٣) .

٩٥ـ ومثلُ (ما) (ذا) بعدَ (ما) ٱستفهامِ . . . .

ولا يصحُّ عَوْدُهُ علىٰ (ذات) أصلاً ؛ إذ لم يَقُلْ أحدٌ بأنَّها تُعرَبُ إعرابَ (مُسلِمات) ؛ فاندفع الاعتراضُ على الشارح ، لٰكن فيه مِنَ التَّكْرار والقُصُورِ ما لا يخفىٰ ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ (ذات) و(ذوات) فيهما مذهبانِ ؛ بناؤُهُما على الضم ، وإعرابُهُما ، لٰكن (ذوات) كـ (مسلمات)[1] ، فتأمَّلْ .

❃ قوله : (ومثلُ « ما » « ذا » . . .) إلىٰ آخره : (مثلُ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(ذا) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(ما) : مضافٌ إلى (استفهام) ؛ كما في (شجرِ أَرَاكٍ) ، وقولُهُ : (أو مَنْ) معطوفٌ علىٰ (ما) ، وحُذِفَ المضافُ إليه ؛

هٰذا التَّكْرارُ .

❃ قوله : (ولا يصحُّ عَوْدُهُ علىٰ « ذات » أصلاً) عَوْدُهُ علىٰ (ذات) هو المُتعيِّنُ ، وقولُهُ : (إذ لم يقل أحدٌ . . .) إلىٰ آخره . . في حَيِّز المَنْعِ ؛ إذ ما ذَكَرَهُ الشارحُ مذكورٌ في « الهَمْع »[2] ؛ علىٰ أنَّ الشارحَ ثقةٌ .

نعم ؛ تَرَكَ الشارحُ لغةَ إعرابِها كـ (مسلمة) ؛ فيتحصَّلُ حينئذٍ في (ذات) : ثلاثُ لغات .

❃ قوله : (كما في « شجرِ أَرَاكٍ ») ؛ أي : مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ ، والصوابُ : أنَّها مِنْ إضافة الدالِّ للمدلول ؛ إذ (ما) لفظٌ ، والاستفهامُ

(١) انظر (٢/ ٩٤ـ٩٩ ، ١٠١) .

(٢) همع الهوامع (١/ ٣٢٧) .

. . . . أو (مَنْ) إذا لم تُلْغَ في الكلامِ

يعني : أنَّ (ذا) اختصَّتْ مِنْ بين سائر أسماء الإشارة : بأنَّها تُستعمَلُ موصولةً ، وتكونُ مثلَ (ما) في أنَّها تُستعمَلُ بلفظٍ واحد للمُذكَّر والمُؤنَّث ، مفرداً كان أو مُثنّىً أو مجموعاً ؛ فتقولُ : (مَنْ ذا عندَكَ ؟) ، و(ما ذا عندَكَ ؟) ، سواءٌ كان ما عندَهُ مفرداً مُذكَّراً أو غيرَهُ .

وشرطُ استعمالِها موصولةً : أنْ تكونَ مسبوقةً بـ (ما) أو (مَنِ) الاستفهاميَّتَينِ ؛

لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ؛ أي : مِنَ الاستفهام .

❊ قوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلامِ) سيأتي أنَّ معنىٰ إلغائِها جَعْلُها مُركَّبةً معَ (ما)[1] ، وهـٰذا ما اختاره الناظمُ ، وقيل : تقديرُها زائدةً ، وعليه الكُوفيُّونَ[2] .

❊ قوله : (في أنَّها تُستعمَلُ . . .) إلىٰ آخره : قَصَرَ وجهَ الشَّبَهِ علىٰ ذلك ؛ دَفْعاً لتوهُّمِ أنَّ مِنْ وَجْهِ الشَّبَهِ كونَها لغير العاقل ؛ لأنَّهُم صرَّحوا بأنَّ (ذا) بعدَ (مَنْ) للعاقل .

❊ قوله : (أنْ تكونَ مسبوقةً بـ« ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ . . . .

معنىً ، ولا يصحُّ الإخبارُ بـ (ما) عن الاستفهام ؛ فلا يُقالُ : (الاستفهام ما) ، كما يُقال : (زيدٌ حيوان) .

---

(١) انظر (٢/١٠٦) .

(٢) وعلىٰ مذهبهم يكونُ لفظ (الإلغاء) علىٰ ظاهره . انظر هـٰذه المسألة في « المقاصد الشافية » (١/ ٤٦٤ـ٤٦٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٣٩) .

أي : وألَّا تُلْغىٰ ؛ كما قال : (إذا لم تُلغَ . . .) إلىٰ آخره ، وألَّا تكونَ مُشاراً بها ؛ نحوُ : (ما ذا التَّواني ؟) ؛ فـ (التَّواني) : بدلٌ مِنِ اسم الإشارة أو عطفُ بيانٍ ، وألَّا يَلِيَها موصولٌ ، وإلا كانتْ مُلْغاةً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ عِندَهُۥٓ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] .

❁ قوله : (أي : وألَّا تُلْغىٰ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهـٰذا الشرط وإنْ ذكره المُصنِّف ؛ لأنَّها إذا كانتْ مُلْغاةً لم تكن (ما) أو (مَنْ) للاستفهام ، بل هي جزءُ ما دلَّ على الاستفهام ؛ إذ الاستفهامُ حينئذٍ بالمجموعِ .

❁ قوله : (وألَّا يَلِيَها موصولٌ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهـٰذا ؛ للاستغناء عنه بقوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلام) ؛ لأنَّها في هـٰذه الحالةِ مُلْغاةٌ ، بل بقوله : (بعدَ « ما » استفهام) علىٰ ما تقدَّم ، فتكونُ (ذا) مع (مَنْ) أو (ما) مبتدأً والموصولُ خبراً .

نعم ؛ ذَكَرَ الدَّمَامِينيُّ أنَّ الإلغاءَ في هـٰذه الحالةِ راجحٌ لا مُتعيِّنٌ ؛ لاحتمال أنْ تكونَ (ذا) موصولةً والموصولُ بعدَها تأكيدٌ لها ، أو خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ . انتهىٰ[1] ، وعلىٰ كونه تأكيداً لها : فالجملةُ المذكورةُ صِلَتُهُ ، وصِلَتُها محذوفةٌ لدَلالة المذكورةِ عليها ؛ فلا يُقالُ : لا يُتبَعُ الموصولُ بشيءٍ مِنَ التوابع الخمسةِ قبلَ تمام الصِّلَة .

وفي « البَيْضاويِّ » عندَ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَّن ذَا ٱلَّذِى يُقْرِضُ ٱللَّهَ ﴾ [البقرة : ٢٤٥] : (« من » : استفهاميَّةٌ مرفوعةُ الموضعِ بالابتداء، و« ذا » : خبرُهُ ، و« الذي » :

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ١٩٨ـ١٩٩) .

نحوُ : (مَنْ ذا جاءَكَ ؟) ، و(ما ذا فعلتَ ؟) ؛ فـ (مَن) : اسمُ استفهام ، وهو مبتدأٌ ، و(ذا) : موصولٌ بمعنى (الذي) ، وهو خبرُ (مَنْ) ، و(جاءَكَ) : صِلَةُ الموصولِ ، والتقديرُ : (مَنِ الذي جاءَكَ ؟) ، وكذلك (ما) : مبتدأٌ ، و(ذا) : موصولٌ بمعنى (الذي) ، وهو خبرُ (ما) ، و(فعلتَ) : صِلَتُهُ ، والعائدُ محذوفٌ ، وتقديرُهُ : (ما ذا فعلتَهُ ؟) ؛ أي : ما الذي فعلتَهُ ؟

❁ قوله : (وهو خبرُ « مَنْ ») ، ويجوزُ العكسُ .

صفةُ « ذا » أو بدلُهُ) انتهىٰ[1] .

قال بعضُهُم : (والظاهرُ : أنَّ « ذا » علىٰ هـٰذَينِ الوجهَينِ اسمُ إشارةٍ) انتهىٰ[2] ، ولعلَّ مُقابِلَ الظاهر : أنَّها موصولةٌ حُذفت صِلَتُها لدَلالة صِلَةِ (الذي) عليها نظيرَ ما تقدَّم في التوكيد .

❁ قوله : (ويجوزُ العكسُ) بل هو أَوْلىٰ ؛ لأنَّ (ذا) معرفةٌ ، وجاز الإخبارُ هنا بمعرفة عن نكرة ؛ لأنَّ هـٰذا التركيبَ مِنْ قَبِيل (كم مالُكَ ؟) ، وقد قال المُصنِّفُ : (لا يُخبَرُ بمعرفة عن نكرة وإنْ تخصَّصتْ ، إلا في نحو : « كم مالُكَ ؟ » ؛ مِنْ كلِّ اسمِ استفهامٍ بعده معرفةٌ ، ونحوِ : « خيرٌ منك زيدٌ » ؛ مِنْ كلِّ أفعلِ تفضيل نكرةٍ بعده معرفةٌ وهـٰذا عندَ سيبويهِ ، خلافاً للجمهور)[3] ، وإلا في النَّسْخ ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٦٢] ،

---

(١) تفسير البيضاوي (١/١٤٩) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٢/٥٠٨) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٤٦) .

واحتَرَزَ بقوله : (إذا لم تُلْغَ في الكلام) : مِنْ أنْ تُجعَلَ (ما) مع (ذا) ، أو (مَنْ) مع (ذا) .. كلمةً واحدةً للاستفهام ؛ نحوُ : (ماذا عندَكَ ؟) ؛ أي : أيُّ شيءٍ عندَكَ ؟ وكذلك : (مَنْ ذا عندَكَ ؟) ؛ فـ (ماذا) : مبتدأٌ ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ، وكذلك (مَنْ ذا) : مبتدأٌ ، و(عندَكَ) : خبرُهُ ؛ فـ (ذا) في هـٰذَينِ الموضعَينِ مُلْغاةٌ ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ ؛ لأنَّ المجموعَ اسمُ استفهامٍ .

❀ قوله : (واحتَرَزَ بقوله . . .) إلىٰ آخره ، ويظهرُ أثَرُ الأمرَينِ : في البدل مِنِ اسم الاستفهام ، وفي الجواب ؛ فتقولُ عندَ جَعْلِكَ (ذا) موصولاً : (ما ذا صنعتَ ؛ أخيرٌ أم شرٌّ ؟) بالرفع على البدليَّة مِنْ (ما) ، وتقولُ عند جَعْلِهما اسماً واحداً : (ماذا صنعتَ ؛ أخيراً أم شرّاً ؟) ؛ لأنَّهُ منصوبٌ على المفعوليَّة مُقدَّماً .

وكذلك تفعلُ في الجواب ؛ نحوُ : ﴿ وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ ﴾ [البقرة : ٢١٩] ؛ قرأ أبو عمرٍو : برفع (العفو) علىٰ جَعْلِ (ذا) موصولاً ، والباقون : بالنصب علىٰ جَعْلها مُلْغاةً ؛ كما هي في قوله تعالىٰ : ﴿ مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمْۚ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل : ٣٠][1] .

وهـٰذا مُتفَّقٌ عليه بينَ سيبويهِ والجمهورِ ؛ علىٰ أنَّ ابنَ هشامٍ اكتفىٰ في الإخبار عنِ النكرة بالمعرفة بتخصيصها[2] .

❀ قوله : (وكذلك تفعلُ في الجواب) ؛ أي : استحساناً ؛ لأنَّ حقَّ الجواب أنْ يُطابِقَ السؤالَ اسميَّةً وفعليَّةً .

(١) انظر « الدر المصون » (١/ ٢٣٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٠٣) .

(٢) انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٥٩٣) .

٩٦ـ وكُلُّهـا يَلْـزَمُ . . . .

❁ قولـه : (وكُلُّهـا يَلْـزَمُ. . .) إلىٰ آخـره : قـد تُحـذَفُ لـدليـل ؛ كقوله(١) : [من مجزوء الكامل]

نحـنُ الأُلـىٰ فـاْجْمَـعْ جُمُـو عَـكَ ثُـمَّ وَجِّهْهُـم إلَيْنَـا

❁ قوله : (قد تُحذَفُ لدليل) ؛ أي : إمَّا لفظيٍّ ؛ كأنْ يُدَلَّ بصِلَةِ موصولٍ على صِلَة موصولٍ آخَرَ ؛ نحوُ : (أَعْطِ الذي والتي وَصَلْتُكَ) ، وكقوله(٢) : [من الطويل]

---

(١) البيت لعَبيد بن الأبرص في « ديوانه » (ص١١٩) ، وهو ضمن قصيدة يخاطب فيها امرأ القيس منكراً عليه تهديده بني أسد بالانتقام منهم لأبيه حُجْر ، وأوَّلها :

يـا ذا المُخَـوِّفُنـا بقَتْـ ـلِ أبيـهِ إذلالاً وحَيْنـا
أَزَعَمْـتَ أنَّـكَ قـد قَتَلْـ ـتَ سَـرَاتَنـا كَـذِباً ومَيْنـا
هـلَّا علـىٰ حُجْـرِ بـنِ أمِّ قَطَـامِ تَبْكِـي لا عَلَيْنـا
إنَّـا إذا عَـضَّ الثِّقـا فُ بـرأسِ صَعْـدتِنـا لَـوَيْنـا
نَحْمِـي حقيقَتَنـا وبعـ ـضُ القـومِ يسقـطُ بَيْـنَ بَيْنـا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٢١) ، و« المساعد » (١/ ١٧٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٤٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٥٨ـ٤٥٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ١٩٣ـ١٩٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٣٣) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٧٨٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٧٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٤٢) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٧/ ٣١٠) .

. . . . بعـــدَهُ صِلَـــهْ . . . .

أي : نحن الأُلىٰ عُرِفوا بالشجاعة .

❁ قوله : (بعدَهُ) ؛ أي : علىٰ أَثَره ؛ فلا يجوزُ الفصلُ بينهما ، وذَكَرَ ابنُ هشامٍ جوازَ الفصل بالجملة الاعتراضيَّةِ ؛ . . . .

وعندَ الذي واللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ ... عليكَ فلا يَغرُرْكَ كيدُ العوائدِ

التقديرُ : (عند الذي عادكَ) ؛ أي : زارك ، وكـ : ﴿ مَن ذَا ٱلَّذِى يَشْفَعُ ﴾ [البقرة : ٢٥٥] علىٰ بعض الاحتمالات ، كما مرَّ(١) .

أو معنويٍّ ؛ كما في مثال المُحشِّي ؛ فإنَّ المَقامَ دالٌّ على الصِّلَة .

❁ قوله : (بالجملة الاعتراضيَّةِ) الأَوْلىٰ : القَسَمِيَّة ؛ ليوافق مثالَهُ ، وقد يُقالُ : الاعتراضيَّةُ ما وقعتْ بين مُتطالِبَينِ ، والقَسَميَّةُ هنا كذلك .

ومِنَ الفصل بالاعتراضيَّة : قولُهُ(٢) : [من الطويل]

---

(١) انظر (٢/ ١٠٤ـ١٠٥) .

(٢) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٢٤٢) ضمن قصيدة يمدح بها بلال بن أبي بردة الأشعري ، والبيت قد اشتهرت قافيته كذلك ، والصواب : كونُها لاميةً ، ومطلعها :

وقـائلـةٍ لـي لـم تُصِبْني سهامُهـا ... رَمَتْني علىٰ سـوداءِ قلبـي نبـالُهـا
وإنِّـي لَـرامٍ رميــةً قِبَــلَ التـي ... لعلِّـي وإنْ شَقَّـتْ علـيَّ أنـالُهـا

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ١٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٣٤) ، وانظر « خزانة الأدب » (٥/ ٤٦٤ـ٤٦٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٩١ـ١٩٣) .

نحوُ[1] : [من الكامل]

ذاكَ الذي وأبيكَ يعرفُ مالكاً . . . .[2]

وإنِّي لَراجٍ نَظْرةً قِبَلَ التي لعلِّي وإنْ شَطَّتْ نَوَاها أَزُورُها

علىٰ جَعْلِ (أزورُها) صِلَةَ الموصول ، وخبرُ (لعلَّ) محذوفٌ دلَّ عليه المذكور .

ويجوزُ الفصل بالنِّدائيَّة ؛ كما في قوله لذئبٍ رمىٰ إليه مِنْ زادِهِ[3] : [من الطويل]

تَعَشَّ فإنْ عاهدْتَني لا تخونُني نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ

* قوله : (نحوُ : ذاكَ الذي . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

والحقُّ يَدفَعُ تُرَّهاتِ الباطلِ

(1) صدر بيت لجرير في « ديوانه » (ص٣٤٥) ، وهو ضمن مقطوعة يهجو بها يحيى بن عقبة الطُّهَوي ، وعجزه سيذكره المُقرِّر ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٥) ، و« المغني » (١/ ٥٢٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٤١ ، ٢/ ٣٢٧) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٦/ ٢١٢ـ ٢١٦) .

(2) مغني اللبيب (١/ ٥٢٤) .

(3) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٥٩٠) ضمن قصيدة مطلعها :

وأَطْلَسَ عَسَّالٍ وما كانَ صاحباً دعوتُ بناري مَوْهِناً فأتاني

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٤١٦) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٢٣٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٣٨) ، وجاء في أغلب هٰذه الكتب شاهداً علىٰ مراعاة معنىٰ (مَنْ) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٢٦ـ ٤٢٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٣٧ـ ٢٤٠) .

وأَفْهمَ قولُهُ : (بعدَهُ) : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الصِّلَةِ ولا شيءٍ منها على الموصول[1] ، وأمَّا نحوُ : ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾ [يوسف : ٢٠] : فـ(فيه) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ دلَّ عليه صِلَةُ (أل) ، والتقديرُ : (كانوا زاهِدِينَ فيه مِنَ الزاهِدِينَ) ، وقولُهُم : (ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً) . . خاصٌّ بباب الاشتغال .

❀ قوله : (علىٰ ضميرٍ . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بقوله : (مُشتمِلَهْ) الواقعِ نعتاً لقوله : (صِلَهْ) ، وبذِكْرِ الاشتمالِ على الضمير سَقَطَ ما قيل : إنَّ قولَهُ :

❀ قوله : (فـ « فيه » : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ . . .) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هٰذا : فقولُهُ : (من الزاهِدِينَ) : إمَّا خبرٌ ثانٍ لـ (كان) ، أو صفةٌ للخبر المحذوف ؛ للتأكيد ؛ كـ (عالِمٌ من العلماء) ، أو للتأسيس ؛ علىٰ معنىٰ : (ممَّن بَلَغَ بهم الزهدُ إلىٰ أنْ يُعَدُّوا من الزاهِدِينَ) ؛ أي : البالغين الغايةَ في الزهد ؛ أَخْذاً مِنْ (أل) التي للكمال .

❀ قوله : (وبذِكْرِ الاشتمالِ على الضمير سَقَطَ . . .) إلىٰ آخره : هو عَيْنُ ما نشأ منه الإشكالُ ؛ فصورةُ الإشكالِ هٰكذا : أنَّ قولَ الناظم : (وكلُّها

---

(١) وهو مذهب البَصْريِّينَ ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ جوازه مطلقاً ، وهو اختيار الإمام السُّيُوطي ، وبقِيَ مذهبٌ ثالث ؛ وهو الجواز مع (أل) إذا جُرَّتْ بـ (مِنْ) ؛ كالآية الآتية . انظر « همع الهوامع » (١/٣٤٢) .

الموصولاتُ كُلُّها حرفيَّةً كانتْ أو اسميَّةً . . يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صِلَةٌ تُبيِّنُ معناها .

(وكلُّها يلزمُ . . .) إلىٰ آخره يَعُمُّ الموصولاتِ الاسميَّةَ والحرفيَّةَ ؛ علىٰ أنَّهُ لا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ لم يذكر الموصولاتِ الحرفيَّةَ حتىٰ يعودَ الضميرُ عليها .

❀ قوله : (يلزمُ أنْ يقعَ بعدَها صِلَةٌ) ؛ أي : لأنَّ الموصولَ الاسميَّ ليس معناه في غيره ، ولا بسببِ غيرِهِ ، بل هو مُستقِلٌّ . . . .

يلزمُ . . .) إلىٰ آخره . . يَعُمُّ الموصولاتِ الاسميَّةَ والحرفيَّة ، فيقتضِي : أنَّ الحرفيَّةَ تشتملُ صِلتُها علىٰ ضميرٍ ، وليس كذلك ، وأمَّا إذا جَعَلْنا قولَهُ : (علىٰ ضمير) هو الجوابَ ، والإشكالَ في قوله : (وكلُّها يلزمُ بعدَهُ صِلَةْ) فقط . . فلا يصحُّ ؛ لأنَّ هـٰذا ممَّا لا يُشكِلُ ، بل هو مُسلَّمٌ ، وصحَّتُهُ مُلتزَمةٌ ، كما صرَّح به الشارح ؛ فالحقُّ : أنَّ رُوحَ الإشكالِ هو ما جعله جواباً ، وعينَ الجوابِ هو ما جعله عَلَاوةً بعدُ ، كذا قيل .

ويُمكِنُ فهمُ الإشكال بوجهٍ آخَرَ مُحصَّلُهُ : أنَّ قولَهُ : (وكلُّها يلزمُ بعدَهُ صِلَةْ) يشملُ الموصولاتِ الحرفيَّةَ ، وهي غيرُ مقصودةٍ ، والتعرُّضُ لغير المقصود فُضُولٌ .

ومُحصَّلُ الجوابِ الذي أشار إليه المُحشِّي : أنَّهُ لا يشملُها ؛ لأنَّ صِلاتِها لا تشتملُ علىٰ ضمير ، فهي خارجةٌ بقوله : (علىٰ ضمير . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّ الضميرَ في (وكلُّها) يعودُ للمذكورات ، والحرفيَّة لم تُذكَرْ هنا ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (أي : لأنَّ الموصولَ الاسميَّ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ الموصولَ الاسميَّ مُحتاجٌ للصِّلَة مِنْ حيثُ إبهامُهُ ، والموصولَ الحرفيَّ مِنْ حيثُ إنَّهُ لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، وليس الموصولُ الاسميُّ مُحتاجاً للصِّلَة مِنْ

ويُشترَطُ في صِلَة الموصولِ الاسميِّ : أنْ تشتملَ علىٰ ضميرٍ يليقُ بالموصول ؛ إنْ كان مفرداً فمفردٌ ، وإنْ كان مُذكَّراً فمُذكَّرٌ ، وإنْ كان غيرَهُما فغيرُهُما ؛ نحوُ : (جاءَني الذي ضربتُهُ) ، وكذلك المُثنَّىٰ والمجموعُ ؛ نحوُ : (جاءَني

وإن كان أصلُ وضعِهِ على الإبهام ، فاحتِيجَ إلىٰ رفع إبهامِهِ بتعيينِ شخصِهِ أو جنسِهِ[1] ، بخلاف الحرفيِّ ؛ فإنَّهُ دالٌّ علىٰ معنىً في غيره أو بسببِ غيرِهِ ، على الخلاف في ذلك ؛ لأنَّهُ نسبةٌ لا تُعقَلُ بنَفْسها ، ذَكَرَهُ الشيخُ يحيىٰ[2] .

❀ قوله : (أنْ تشتملَ علىٰ ضميرٍ) ، ويُسمَّى : العائدَ ، وقد يَخلُفُهُ الظاهرُ شذوذاً ؛ نحوُ[3] : [من الطويل]

حيثُ إنَّهُ لا يستقلُّ بالمفهوميَّة ، وإلا لَزِمَ أنْ يكونَ حرفاً ، وهو باطلٌ .

ثمَّ إنَّهُ لا يخفىٰ ما في عبارته مِنْ عدم حُسْنِ السَّبْكِ ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّ الموصولَ الاسميَّ لمَّا كان أصلُ وَضْعِهِ على الإبهام . . احتِيجَ إلىٰ رَفْعِ إبهامِهِ بتعيين شَخْصِهِ أو جنسِهِ ، وإن كان معناه ليس في غيره ولا بسببِ غيرِهِ ، بل هو مُستقِلٌّ ، بخلاف الحرفيِّ . . .) إلىٰ آخره ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وإن كان أصلُ وضعِهِ على الإبهام) فيه : أنَّهُ مِنَ المعارف ، وكلُّها مُعتبَرٌ فيه التعيينُ وضعاً ؛ إمَّا مِنْ جوهر اللفظ ، أو مِنْ قرينةٍ خارجيَّة ، إلا أنْ يكونَ مُرادُهُ : الإبهامَ مِنْ حيثُ تعدُّدُ الجزئيَّاتِ الموضوع لها ، أو مِنْ حيثُ صدقُ الكُلِّيِّ الموضوع له علىٰ كثيرِينَ ، فتأمَّلْ .

---

(١) مثَّل في هامش (ج) لرفع الإبهام بتعيُّن الجنس . . بقوله : (الذي يُعطِي خيرٌ من الذي لا يُعطِي) .
(٢) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٢٧٣) .
(٣) سبق تخريجه في (٢/ ٦٨) .

اللَّذانِ ضربتُهما) ، و(الذينَ ضربتُهم) ، وكذلك المُؤنَّثُ ؛ تقولُ : (جاءتِ التي ضربتُها) ، و(اللَّتانِ ضربتُهما) ، و(اللَّاتي ضربتُهنَّ) .

وقد يكونُ الموصولُ لفظُهُ مفرداً مُذكَّراً ومعناه مُثنّىً أو مجموعاً أو غيرَهُما ؛ وذلك نحوُ : (مَنْ) و(ما) إذا قصدتَ بهما غيرَ المفردِ المُذكَّرِ ؛ فيجوزُ حينئذٍ مُراعاةُ اللفظِ ومُراعاةُ المعنىٰ ؛ فتقولُ : (أَعْجبَني مَنْ قام) ، و(مَنْ قامَتْ) ، و(مَنْ قاما) ؛ علىٰ حَسْبِ ما تَعْني بها ؛ فإنْ عنيتَ بها مُؤنَّثاً أو مُثنّىً أو مجموعاً . جاز مُراعاةُ اللفظ ؛ فيكونُ الضميرُ مفرداً مُذكَّراً ؛

سُعادُ الذي أَضْناكَ حُبُّ سُعادا

❁ قوله : (فيجوزُ حينئذٍ مُراعاةُ اللفظِ) هو الأكثرُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾ [الأنعام : ٢٥] ، (ومُراعاةُ المعنىٰ) ؛ نحوُ : ﴿وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ﴾ [يونس : ٤٢] .

ومحلُّ ذلك : ما لم يَحصُلْ مِنْ مُراعاة اللفظ لَبْسٌ ، فإن لَزِمَ لَبْسٌ وجبتْ مُراعاةُ المعنىٰ ؛ نحوُ : (أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ) ، ولا تَقُلْ : (مَنْ سَأَلَكَ) ، وكذا إذا لَزِمَ قُبْحٌ ؛ كالإخبار بصيغة المُؤنَّثِ عن صيغة المُذكَّر ؛ نحوُ : (مَنْ هي

❁ قوله : (نحوُ : « أَعْطِ مَنْ سَأَلَتْكَ » ، ولا تَقُلْ : « مَنْ سَأَلَكَ ») اعتُرِضَ : بأنَّ اللازمَ في المثال إجمالٌ لا لَبْسٌ ، ولا محذورَ في الإجمال ، بل قد يكونُ مِنْ مقاصد البُلَغاء .

ويُمكِنُ دَفْعُهُ : بأنَّ المُرادَ باللَّبْس هنا : الإجمالُ في مَقام البيان ، وهو مَعِيب . انتهىٰ « صبّان »[1] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٢٦١) .

نحوُ : (أعجبني مَنْ قامَ) ، وجاز مُراعاةُ المعنىٰ ؛ فتقولُ : (مَنْ قامتْ) ، أو : (قاما)[1] ، أو : (قامُوا) ، أو : (قُمْنَ) ؛ علىٰ حَسْبِ ما تَعْني بها[2] .

٩٧ـ وجملةٌ أو شِبْهُها الذي وُصِلْ   بهِ كـ (مَنْ عِنْدِي الذي ٱبْنُهُ كُفِلْ)

حمراءُ أُمّكَ) ؛ إذ لو قلتَ : (مَنْ هو . . .) إلىٰ آخره . . لَقبُحَ اللفظُ .

* قوله : (وجملةٌ . . .) إلىٰ آخره : (جملةٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، (أو شِبْهُها) : معطوفٌ عليه ، و(الذي وُصِلْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

* قوله : (كمَنْ عِنْدِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولك : (مَنْ عندي) ؛ فـ (مَنْ) : موصولةٌ مبتدأ ، و(عندي) : صِلَةٌ ، و(الذي) : خبرٌ ، و(ابنُهُ) : مبتدأ ، و(كُفِلْ) : خبرُهُ ، والجملةُ : صلةُ (الذي) ، وعائدُها : الهاءُ مِن (ابنُهُ) .

قال شيخُنا : (وقد يُقالُ : إنَّ اللازمَ لَبْسٌ [لا إجمالٌ ، كما قال الشارح] ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : « أَعْطِ مَنْ سَأَلكَ » مُراداً به المُؤنَّثُ . . تبادَرَ إلى الذِّهْنِ المُذكَّرُ ، وتبادُرُ غيرِ المُرادِ لَبْسٌ) انتهىٰ .

لـٰكن ربَّما يَدفَعُ هـٰذا التَّبادُرَ[3] : أنَّ الغالبَ مُراعاةُ اللفظِ وإن كان المعنىٰ

---

(١) أو : (قَامَتَا) .

(٢) قوله : (فإنْ عنيتَ . . .) إلىٰ آخره : جاء مختصراً في باقي النسخ .

(٣) في (ي) : (لـٰكن الذي في عبارة « الأشموني » : نحو : « أعطِ من سألتك لا مَنْ سألك » ، والظاهر : أنَّ قول الشارح : « لا مَنْ سألك » من تتمة المثال ، فيظهرُ فيه الإجمال لا اللَّبس ، علىٰ أنه ربما يدفع هـٰذا التبادر) بدل (لـٰكن ربما يدفع هـٰذا =

صِلَةُ الموصولِ لا تكونُ إلا جملةً أو شِبْهَ جملةٍ ، ونعني بشِبْهِ الجملةِ : الظرفَ والجارَّ والمجرور ، وهٰذا في غير صِلَةِ الألف واللام ، وسيأتي حُكْمُها[1] .

❁ قوله : (ونعني بشِبْهِ الجملةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ مُتعلِّقان بفعلٍ ؛ إذ لا يُقدَّرُ المُتعلَّقُ في هٰذا الباب إلا فعلاً ، فتكونُ الصِّلَةُ حينئذٍ جملةً ؛ فلا حاجةَ لقوله : (أو شِبْهُها) ، وقد يُقالُ : مُرادُهُ بقوله : (وجملةٌ) : الملفوظُ بها ، . . . .

مُؤنَّثاً ؛ فإذا سمع العالِمُ بأحوال الاستعمالِ ـ الذي هو المُعتبَرُ في المُخاطَبات ـ هٰذا المثالَ . . لا يتبادرُ إلىٰ ذِهْنه إلا أنَّ التذكيرَ لمُراعاة اللفظِ فقط ، كما هو الكثيرُ الغالبُ في الاستعمال ، ويبقى احتمالا التذكيرِ والتأنيثِ معنىً علىٰ حدٍّ سواءٍ مِنْ غير ترجيحٍ ، وهٰذا إجمالٌ .

❁ قوله : (فتكونُ الصِّلَةُ حينئذٍ جملةً) قد يُقالُ : لا يتفرَّعُ ذلك ؛ إذ له أنْ يقولَ : الصِّلَةُ حينئذٍ هي الظرفُ أو الجارُّ والمجرور النائبُ عن المُتعلَّق العامِّ ، وأمَّا المُتعلِّقانِ بخاصٍّ أُقيمتْ عليه القرينةُ . . فليسا داخلَينِ هنا ، كما يُفِيدُهُ قولُ الأُشْمُونيِّ : (وإنَّما كان الظرفُ والمجرور التامَّانِ شبيهَينِ بالجملة ؛ لأنَّهُما يُعطِيانِ معناها) انتهىٰ[2] ، كما لا يخفىٰ ، بل هٰذا الخاصُّ كالمحذوف في نحو : (نحن الأُلىٰ فاجمَعْ جموعَكَ)[3] ؛ فهو مِنْ قَبِيلِ الجملة لا شِبْهِها .

= التبادر) ، وسقطت القولة برمتها في (ك) .

(1) انظر (٢/١٢٦ـ١٣٤) .

(2) شرح الأشموني (١/٧٥) .

(3) جزء من بيت سبق تخريجه في (٢/١٠٧) .

ويُشترَطُ في الجملة الموصولِ بها ثلاثةُ شروطٍ :

و(شِبْهُها) : الجملةُ المُقدَّرة ، أفاده الدَّمَامِينيُّ[١] .

❀ قوله : (ثلاثةُ شروطٍ) بَقِيَ مِنَ الشروط : ألَّا تكونَ معلومةً لكلِّ أحدٍ ؛ نحوُ : (جاء الذي حاجباهُ فوقَ عينَيهِ) ، ....

❀ قوله : (و« شِبْهُها » : الجملةُ المُقدَّرة) هـٰذا يشملُ : الجملةَ المحذوفةَ في نحو : (نحنُ الأُلىٰ فاجمَعْ جموعَكَ) ، فيَقتضِي : أنَّها مِنَ الشِّبْه ، وليس كذلك ، إلا أنْ يُقالَ : مُرادُهُ بالمُقدَّرة : واجبةُ التقدير ؛ بناءً علىٰ ما سَلَكَهُ الشارحُ فيما يأتي ، وستعلمُ ما فيه[٢] .

ولو قيل : المُرادُ بالجملة : ما عدا مُتعلَّقَ الظرفِ والجارِّ والمجرور بنوعَيهِ خاصّاً وعامّاً.. لَوَرَدَ عليه : أنَّ هـٰذا لا يُناسِبُ بيانَهُم شِبْهَ الجملة بالظرف والجارِّ والمجرور التامَّينِ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُرادَ به : ما يُفِيدُ معناها علىٰ وجهٍ مخصوص ، كما يُشيرُ إلىٰ ذلك كلامُ الأُشْمُونيِّ[٣] .

❀ قوله : (ألَّا تكونَ معلومةً لكلِّ أحدٍ...) إلىٰ آخره ؛ أي : ما لم يُقصَدِ الاستغراقُ ، وإلا صحَّ .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (لكلِّ أحد) ينبغي تعلُّقُهُ بـ(ثابتةً) محذوفةً بعدَ (معلومةً) ، لا بـ(معلومة) ، وإلا لَزِمَ عدمُ جوازِ نحو : (رأيتُ السماءَ التي فوقَنا والأرضَ التي تحتَنا) ؛ لأنَّ الصِّلَةَ فيه معلومةٌ لكلِّ أحدٍ ، مع أنَّهُ جائز .

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢٣٥) .

(٢) انظر (٢/ ١٢٠ـ١٢١) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٧٥) .

أحدُها : أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً .

الثاني : كونُها خاليةً مِنْ معنى التعجُّبِ .

وأنْ تكونَ معهودةً ؛ ليتميَّزَ بها الموصولُ ، إلا في مَقام التهويلِ والتعظيمِ ؛ فيَحسُنُ إبهامُها ؛ نحوُ : ﴿ فَغَشِيَهُم مِّنَ ٱلْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ ﴾ [طه : ٧٨] ، ونحوُ : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم : ١٠] .

❁ قوله : (أنْ تكونَ خَبَرِيَّةً) هي المُحتمِلةُ للصدق والكذب في نَفْسها مِنْ غير نَظَرٍ إلىٰ قائلها ، وإنَّما اشتُرِطَ ما ذُكِرَ ؛ لأنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ مضمونُ الصِّلَةِ حُكْماً معلومَ الانتسابِ إلى الموصول ، والجملُ الإنشائيَّةُ ليستْ كذلك ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ مضمونُها إلا بعدَ إيراد صِيَغِها .

❁ قوله : (خاليةً مِنْ معنى التعجُّبِ) قال الشَّنَوَانيُّ : (لِمَا في التعجُّب مِنَ

❁ قوله : (وأنْ تكونَ معهودةً) يلزمُ مِنْ هٰذا الشرطِ الأوَّلُ ؛ وهو أنْ تكونَ خبريَّةً ، لٰكن لا يُعترَضُ بالمُتأخِّر ؛ علىٰ أنَّهُ لو استُغنِيَ عن اشتراط كونها خبريَّةً باشتراط كونها معهودةً . . لربما تُوُهِّمَ أنَّها في مَقام التهويل والتعظيمِ قد تكونُ غيرَ خبريَّة .

❁ قوله : (إلا في مَقام التهويلِ) ؛ أي : التخويفِ ، (والتعظيم) ؛ أي : المُجرَّدِ عن التخويف ؛ إذ لا تخويفَ في نحو : ﴿ فَأَوْحَىٰٓ إِلَىٰ عَبْدِهِۦ مَآ أَوْحَىٰ ﴾ [النجم : ١٠] ؛ فلا يُقالُ : مِنْ لازم التهويلِ التعظيمُ ، والغرضُ هنا التوزيع ، فلا يصحُّ أنْ يكونَ العطفُ هنا مِنْ عطف اللازم ؛ اعتباراً بكون التهويلِ يلزمُهُ التعظيمُ .

❁ قوله : (قال الشَّنَوَانيُّ . . .) إلىٰ آخره ، وقال الرُّودانيُّ : (لأنَّ الجملةَ

الثالثُ : كونُها غيرَ مُفتقِرَةٍ إلىٰ كلامٍ قبلَها .

فاحتُرِزَ بالخَبَرِيَّة : مِنْ غيرها ؛ وهي الطَّلَبِيَّةُ والإنشائيَّةُ ؛ فلا تقولُ :

الإبهام المُنافي للتعريف) انتهىٰ[1] ، ووجهُ الإبهامِ : أنَّ التعجُّبَ إنَّما يكونُ فيما خَفِيَ سببُهُ .

❁ قوله : (فاحتُرِزَ) بالبناء للمفعول ؛ لأنَّ المُحتَرِزَ هو الشارحُ لا الناظمُ[2] ، أو بالبناء للفاعل ؛ لاحتمال أنَّهُ جَرَّدَ مِنْ نَفْسه شخصاً ، وكونُهُ عائداً على الناظم باعتبارِ أنَّهُ مُستفادٌ مِنْ تمثيله . . بعيدٌ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وهي الطَّلَبِيَّةُ والإنشائيَّةُ) ظاهِرُهُ : تغايُرُ الطَّلَبِ والإنشاءِ ، والصحيحُ : أنَّ الطَّلَبَ قِسْمٌ مِنَ الإنشاء ؛ وهو ما قارن لفظُهُ معناه ؛ فالعطفُ في كلامه مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ .

التعجُّبيَّةَ إنشائيَّةٌ بحسَب الاستعمالِ اتِّفاقاً وإن كانتْ بحسَب الأصلِ خبريَّةً) انتهىٰ[3] ؛ وبهـٰذا يُعلَمُ : أنَّهُ كان الأَوْلى الاستغناءَ عن هـٰذا الشرط الثاني بالشرط الأوَّل ؛ فالجملةُ التعجُّبيَّةُ خارجةٌ به ، كما خَرَجَ به : (رحمه الله) .

❁ قوله : (أنَّ التعجُّبَ إنَّما يكونُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ففيه إبهامٌ مُنافٍ لِمَا يُقصَدُ بالصِّلَة مِنَ التعريف ، ولا يخفىٰ ضعفُ ذلك .

❁ قوله : (ظاهِرُهُ : تغايُرُ الطَّلَبِ والإنشاءِ) ؛ أي : بأنْ يكونَ بينهما التباينُ الكُلِّيُّ ؛ فيكونُ الطَّلَبُ : ما لم يَحصُلْ مدلولُهُ إلا بالتلفُّظ به ، وكان مدلولُهُ طَلَباً ؛ إمَّا صريحاً ؛ كـ (اضربْ) ، وإمَّا ضِمْناً ؛ كـ (ليتَهُ قائمٌ) ،

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٩١) .

(٢) ويُؤيِّدُهُ : ما في (و) ؛ وهو : (احتَرَزْنا) . (٣) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٦٣) .

(جاءَني الذي اضْرِبْهُ) ، خلافاً للكِسَائيِّ ، ولا : (جاءَني الذي ليتَهُ قائمٌ) ، خلافاً لهشام[١] .

واحتُرِزَ بـ (خاليةً مِنْ معنى التعجُّب) : مِنْ جملة التعجُّب ؛ فلا يجوزُ : (جاءَني الذي ما أَحْسَنَهُ !!) وإنْ قُلْنا : إنَّها خَبَرِيَّةٌ .

---

* قوله : (جاءَني الذي اضْرِبْهُ) هٰذا مثالٌ للإنشائيَّة بحسَب ظاهرِه ، وقولُهُ : (جاءَني الذي ليتَهُ . . .) إلىٰ آخره : مثالٌ للطَّلَبيَّة ، وكان الأَوْلىٰ أنْ يزيدَ : (جاء الذي رحمَهُ الله) ؛ ليكونَ إشارةً إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ في غيرِ الطَّلَبيَّةِ بينَ الإنشائيَّةِ لفظاً ومعنىً ، أو معنىً فقط ، خلافاً للمازِنيِّ في الأخير[٢] .

* قوله : (وإنْ قُلْنا : إنَّها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا تقعُ الجملةُ المذكورةُ صِلَةً ولو جَرَينا علىٰ ما قاله بعضُهُم ؛ أنَّها خبريَّةٌ ؛ لِمَا تقدَّمَ .

والإنشاءُ : ما لم يَحصُلْ مدلولُهُ إلا بالتلفُّظ به ، ولم يكن مدلولُهُ طَلَباً ؛ كـ (بعتُ) و(اشتريت) ؛ فإنَّهُما لإنشاء التمليكِ والتملُّك .

* قوله : (مثالٌ للإنشائيَّة . . .) إلىٰ آخره : غيرُ ظاهرٍ ، والظاهرُ أنْ يقولَ ـ كما في « الصبَّان » ـ : (الأَوَّلُ : مثالٌ للطَّلَبيَّة صريحاً ، والثاني : للطَّلَبيَّة ضِمْناً ، وكلٌّ منهما إنشاءٌ أيضاً ، ولم يُمثِّلْ للإنشاء فقط ، ومثالُهُ : « بعت » و« اشتريت »)[٣] .

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (٣/٧ـ١١) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/٣٣٤) .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٣/٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/٣٣٤) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (١/٢٦٢) .

واحترُزَ بـ (غيرَ مُفتقِرةٍ إلىٰ كلامٍ قبلَها) : مِنْ نحوِ : (جاءني الذي لٰكنَّهُ قائمٌ) ؛ فإنَّ هٰذه الجملةَ تَسْتَدْعِي سَبْقَ جملةٍ أُخرىٰ ؛ نحوُ : (ما قَعَدَ زيدٌ لٰكنَّهُ قائمٌ) .

ويُشترَطُ في الظرف والجارِّ والمجرور : أنْ يكونا تامَّينِ ، والمَعْنِيُّ بالتامِّ :

❀ قوله : (والمَعْنِيُّ بالتامِّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفي « التصريح » : (المُرادُ بالتامِّ : ما يُفهَمُ بمُجرَّدِ ذِكْرِهِ ما يتعلَّقُ هو به)[1] .

والذي يظهرُ مِنَ الشارح : أنَّ (اضْرِبْهُ) طَلَبيَّةٌ ، و(ليتَهُ قائمٌ) إنشائيَّةٌ ، تدبَّرْ .

❀ قوله : (وفي « التصريح » : المُرادُ بالتامِّ. . .) إلىٰ آخره : هو كالشارح ، ومُحصَّلُ ما ذَكَرَاهُ : أنَّ التامَّ هو ما كان مُتعلَّقُهُ عامّاً واجبَ الحذف .

وهٰذا خلافُ التحقيقِ ؛ إذِ التحقيقُ : أنَّ التامَّ ما مُتعلَّقُهُ عامٌّ أو خاصٌّ بقرينة ؛ كأنْ يُقالَ : (اعتكف زيدٌ في الجامع ، وعمرٌو في المسجد) ، فتقولَ : (بل زيدٌ الذي في المسجد ، وعمرٌو الذي في الجامع) ، أمَّا الناقصُ : فهو ما حُذِفَ مُتعلَّقُهُ الخاصُّ بلا قرينةٍ ، كما مثَّله الشارح .

لٰكن لا يخفاكَ أنَّ المُناسِبَ لجَعْلِهِم الصِّلَةَ نَفْسَ الظرفِ والجارِّ والمجرور . . أنَّ الكلامَ مفروضٌ في المُستقَرِّ منهما ، فيُرادُ بالتامِّ : المُستقَرُّ ؛ وهو ما مُتعلَّقُهُ عامٌّ واجبُ الحذف ؛ حتىٰ تكونُ الصِّلَةُ نفسَ الظرف أو الجارِّ والمجرور لا المُتعلَّقَ .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٤١) .

أنْ يكونَ في الوَصْلِ به فائدةٌ ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو : (الذي في الدار) ، **والعاملُ فيهما فعلٌ محذوفٌ وجوباً** ، والتقديرُ : (جاء الذي استقرَّ عندَكَ) ، أو : (الذي استقرَّ في الدار) ، فإن لم يكونا تامَّينِ لم يَجُزِ الوَصْلُ بهما ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي بكَ) ، ولا : (جاء الذي اليومَ)[1] .

❁ قوله : (فلا تقولُ : « جاء الذي بكَ »...) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ لا يَتِمُّ معناهما إلا بذِكْرِ مُتعلَّقٍ خاصٍّ ....

وإنَّما اشترطوا في المُتعلَّق أنْ يكونَ فعلاً ؛ لأنَّ الظرفَ أو الجارَّ والمجرور نائبٌ عن المُتعلَّق الذي هو الصِّلَةُ في الأصل ، ولا يتأتَّىٰ أنْ يكونَ صِلَةً إلا إذا كان جملةً .

ولا يُقدَّرُ اسماً خبراً لمحذوف ؛ كـ (جاء الذي هو كائنٌ عندَكَ) ؛ لأنَّ شرطَ الحَذْفِ مِنَ الصِّلَة : ألَّا يَصلُحَ الباقي للوصل به ، كما سيأتي[2] ، والظرفُ هنا صالحٌ لذلك ، ولا يَرِدُ ذلك علىٰ تعلُّقه بفعل ؛ لنيابته حينئذٍ كما عَلِمْتَ ، فليس بقيَّةَ الصِّلَة ؛ علىٰ أنَّ الكلامَ في حذف صدر الصِّلَة ، وليس حذفُ الجملة الفعليَّةِ منه ؛ بدليل نحو : (بل زيدٌ الذي في المسجد ، وعمرٌو الذي في الجامع) .

---

(١) وحكى الكسائي حذفَ الحدث الخاصِّ إذا كان قد عَمِلَ في الموصوف بالموصول وكان الظرف قريباً ؛ نحوُ : (نَزَلْنا المنزلَ الذي البارحةَ) ؛ أي : الذي نَزَلْناهُ البارحةَ ، وأمَّا إذا كان بعيداً فلا يجوز ؛ نحوُ : (نَزَلْنا المنزلَ الذي يومَ الخميس) ، قال أبو حيَّان : (وهـٰذا الذي حكاه الكسائيُّ خارجٌ عن القياس ، فيُقتصَرُ فيه علىٰ مَوردِ السماع) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ١٠٠١) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٧١٩) .

(٢) انظر (٢/ ١٥٥ـ١٥٦) .

٩٨ـ وصفةٌ صريحةٌ صِلَةُ (أَلْ)

جائزِ الذِّكْرِ ؛ نحوُ : (جاء الذي مَرَّ بك . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (وصفةٌ صريحةٌ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ مُقدَّم ، وقولُهُ : (صِلَةُ « أل ») : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والصفةُ الصريحةُ ؛ أي : الخالصةُ الوصفيَّةِ التي لم تَغلِبْ عليها الاسميَّةُ ؛ لأنَّ فيها معنى الفعل .

❀ قوله : (جائزِ الذِّكْرِ) ؛ أي : إنْ وُجِدتْ قرينةٌ ، وإلا كان واجبَ الذِّكْرِ .

❀ قوله : (أي : الخالصةُ الوصفيَّةِ) ؛ أي : بسبب القُرْب مِنَ الفعل ؛ ولذلك خَرَجَ : المنسوبُ ؛ لكونه جامداً وإنْ أُوِّلَ بالمُشتقِّ ؛ أي : المنسوبِ إلىٰ كذا ، وأفعلُ التفضيل ؛ لبُعْده عن الفعل مِنْ جهتَينِ ؛ مِنْ جهة كونِهِ للثبوت لا للتجدُّد ، ومِنْ جهةِ كونِهِ لا يَطَّرِدُ رفعُهُ للظاهر إلا في مسألة الكُحْل ؛ فلذلك كانتْ (أل) فيه مُعرِّفةً باتِّفاق .

وأمَّا الصفةُ المُشبَّهةُ : فمَنْ نَظَرَ إلىٰ رفعها للظاهر كالفعل . . جَعَلَ (أل) فيها موصولةً كالمُصنِّف ، ومَنْ نَظَرَ إلىٰ كونها للثبوت . . جَعَلَ (أل) فيها مُعرِّفةً ، وهو الأصحُّ ؛ لعدم تأويلِها بالفعل مِنْ حيثُ الدَّلالةُ على الثبوت كأفعل التفضيل .

وقولُهُ : (التي لم تَغلِبْ عليها الاسميَّةُ) خَرَجَ به : ما غلبتْ عليه الاسميَّةُ مِنَ الأوصاف ؛ كـ(الصاحب) : اسم لصاحب المَلِك ، و(الأَبْطَحِ) :

وكـونُهـا بمُعـرَبِ الأفعـالِ قَـلْ

❊ قوله : (بمُعرَبِ الأفعالِ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ، أو الإضافةُ على معنى (مِنْ) ، ولا تكونُ في ماضي الأفعالِ إلا في العطف ؛ نحوُ قولِهِ تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُواْ ﴾ [الحديد : ١٨] ؛ فلفظُ (أَقْرَضُوا) معطوفٌ على (مُصَّدِّقينَ) ؛ لكونه في تأويل الفعل .

❊ قوله : (قَلْ) محلُّ ذلك : معَ المُباشَرة لـ (أل) ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ نحوَ (يُعجِبُني الصائمُ ويعتكفُ) ليس قليلاً بل هو كثيرٌ ؛ لعدم مُباشَرةِ (أل) للفعل .

للمكان المُنبطِح ؛ أي : المُتَّسع ، و(الأَجْرع) : للمكان المُستوِي فيه الرملُ لا يُنبِتُ شيئاً ؛ فـ (أل) فيه مُعرِّفةٌ ؛ لانسلاخها عن الوصفيَّة ؛ إذ لا تجري على موصوفٍ ، ولا تعملُ عملَ الصفات ، ولا تتحمَّلُ ضميراً ، كما قاله الشاطِبيُّ[1] .

❊ قوله : (إلا في العطف . . .) إلى آخره ، وليس للماضي حينئذٍ محلُّ جرٍّ في حالةِ جرِّ الوصف ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا ❊ فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ٣ـ٤] ؛ لأنَّ هـٰذا الإعرابَ عاريَّةٌ مع عدم قَبولِ الفعل له ، وليس له محلُّ نصبٍ أو رفعٍ في حالةِ نصبِ الوصف ؛ كما في قوله تعالى : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ . . . ﴾ الآيةَ [الحديد : ١٨] ، أو رفعِهِ ؛ كما في قولك : (أعجبَني

(١) المقاصد الشافية (١/ ٤٨٤) .

. . . .

وهل جملةُ الصِّلَةِ مع (أل) لها محلٌّ ، أو لا كما هو الأصلُ ؟ فيه نزاعٌ .

قال الدَّمَامِينيُّ : (ينبغي التفصيلُ بين صِلَةِ « أل » ، وصِلَةِ غيرِها ؛ فالصِّلَةُ في الثاني : لا محلَّ لها قطعاً ؛ ضرورةَ أنَّهُ لا يصحُّ حلولُ المفردِ مَحَلَّها .

وأمَّا صِلَةُ « أل » حيثُ تُوصَلُ بالفعليَّة ذاتِ الفعلِ المضارع . . فينبغي أنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعراب بحسَبِ ما يَقتضِيهِ العاملُ في المفرد الذي يصحُّ

الصائمُ أمسِ واعتكَفَ) ؛ لعدم صحَّةِ تسلُّطِ عاملِهِ عليه بوجهٍ ؛ على أنَّ الكلامَ مبنيٌّ على التسمُّح ، وإلا فالمعطوفُ الجملةُ ، والمعطوفُ عليه الوصفُ مع مرفوعه في الحقيقة ؛ إذ هو عطفُ صِلَةٍ على صِلَة .

❊ قوله : (حيثُ تُوصَلُ بالفعليَّة . . .) إلى آخره ؛ أي : أو بالاسميَّة ، وأمَّا إذا وُصلتْ بالظرف . . فيجبُ تقديرُ المُتعلَّقِ اسماً ؛ كما في قوله الآتي : (على المَعَهْ)[1] ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ صِلَتَها مفردٌ في معنى الفعل ، فيكونُ هـٰذا مُستثنىً مِنْ إطلاقهم أنَّ الظرفَ إذا وَقَعَ صِلَةً وجبَ تقديرُ مُتعلَّقِهِ فعلاً ، كما أفاده الأَسْقَاطيُّ[2] .

❊ قوله : (أنْ يكونَ لها محلٌّ مِنَ الإعراب) ؛ أي : الذي حقُّهُ أنْ يكونَ لـ(أل) محلّاً ، فنُقِلَ لمحلِّ الجملة ؛ وذلك لأنَّ (أل) هـٰذه بصورة الحرفيَّةِ التي لا إعرابَ لها لا لفظاً ولا محلّاً ، فكذا ما هو بصورتها .

❊ قوله : (بحسَبِ ما يَقتضِيهِ العاملُ في المفرد . . .) إلى آخره ؛ أي :

---

(١) انظر (٢/ ١٣٤) .

(٢) القول الجميل (ق/ ٣٩) .

. . . .

حلولُها محلَّهُ ؛ فهي في محلِّ رفعٍ في نحوِ قولِهِ : « إنِّي لك اليُنذِرُ » ، وفي محلِّ نصبٍ في مِثْلِ قولِهِ : « لا أحب اليَرُوحُ للهو » ، وفي محلِّ جرٍّ في نحو قولِهِ : « التُّرضىٰ حكومتُهُ » ، وهـٰذا مِنَ الغرائب ؛ أنْ تكونَ جملةٌ ثابتةٌ لها أنواعُ الإعرابِ وليستْ بخبرٍ ولاحالٍ ولا مضافٍ إليها ، ويثبتَ لها بحسَب محلِّها أنواعُ إعرابِ الاسمِ الثلاثةُ !! ويُمكِنُ أنْ يُحاجَىٰ بها .

وقد يُعتذَرُ عن تركهم لذلك : بأنَّ هـٰذا لا يُستعمَلُ إلا في الضرورة ، أو فيها وفي قليلٍ مِنَ الكلام) انتهىٰ[1] .

وهو الوصفُ الصريح ، واقتضاءُ العاملِ العملَ فيه إنَّما هو علىٰ سبيل العاريَّة ، وإلا فالعاملُ إنَّما يقتضِي العملَ في (أل) نَفْسِها .

وكلامُ الدَّمَامِينيِّ هـٰذا وجيهٌ ؛ لأنَّهُ حيثُ نُقِلَ إعرابُ (أل) المَحَلِّيُّ للوصف الصريحِ بعدَها لكونها بصورةٍ ما لا يُعرَبُ أصلاً . كذلك يُنقَلُ إعرابُها لمحلِّ الجملةِ بعدَها حيثُ وُصلتْ بها .

وردَّ الشُّمُنِّيُّ كلامَ الدَّمَامِينيِّ : بأنَّ الجملةَ إنَّما يكونُ لها محلٌّ إنْ صحَّ حلولُ المفردِ محلَّها إذا كان المفردُ مفرداً حقيقةً ، أمَّا إذا كان مفرداً صورةً جملةً حقيقةً . . فلا يكونُ للجملة التي يصحُّ حُلُولُهُ محلَّها محلٌّ ، وقد بيَّن الرَّضِيُّ أنَّ صِلَةَ (أل) المفردَ اسمٌ صورةً فعلٌ حقيقةً ، أو يُقالُ : محلُّ ذلك : إذا كان إعرابُ ذلك المفردِ بالأصالة ، وإعرابُ الاسمِ بعدَ (أل) عاريَّة منها . انتهىٰ[2] .

(١) تعليق الفرائد (٢/ ٢١٩ـ٢٢٠) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ١٣ـ١٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٢٦٤ـ٢٦٥) .

الألفُ واللامُ لا تُوصَلُ إلا بالصفة الصريحةِ ، قال المُصنِّفُ في بعض كتبِهِ : (وأَعْني بالصفة الصريحةِ : اسمَ الفاعلِ ؛ نحوُ : « الضارب » ، واسمَ المفعولِ ؛ نحوُ : « المضروب » ، والصفةَ المُشبَّهةَ ؛ نحوُ : « الحسن الوجهِ »)[1] ؛ فخَرَجَ نحوُ : (القُرَشيِّ) ، و(الأفضل) .

وفي كون الألفِ واللامِ الداخلتَينِ على الصفة المُشبَّهةِ موصولةً . . خلافٌ ،

❀ قوله : (اسمَ الفاعلِ . . . واسمَ المفعولِ) ؛ أي : إذا أُرِيدَ بهما الحُدُوثُ ؛ فإن أُرِيدَ بهما الثُّبُوتُ ؛ كـ (المؤمن) و(الصانع) . . كانتْ (أل) الداخلةُ عليهما حرفَ تعريف ؛ لكونهما حينئذٍ صفةً مُشبَّهةً .

❀ قوله : (خلافٌ) راجحُهُ : أنَّها حرفُ تعريفٍ ، كما في « المغني »[2] .

وعلىٰ كلام الشُّمُنِّيِّ : يكونُ الإعرابُ المَحَلِّيُّ لـ (أل) حينئذٍ باقياً لم يُنقَلْ لغيره ، لكن فيه : أنَّ المانعَ ـ وهو كونُها بصورة الحرف ـ موجودٌ ، وقد يُقالُ : لمَّا اتصلتْ بالفعل أو بالجملة الاسميَّةِ . . لم تُشبِهْ (أل) الحرفيَّةَ ؛ لأنَّها إنَّما تدخلُ على اسمٍ مفرد ، فلا مانعَ حينئذٍ مِنْ بقاء الإعرابِ عليها ، والله وَلِيُّ التوفيق .

❀ قوله : (لكونهما حينئذٍ صفةً مُشبَّهةً) ؛ أي : لا اسمَ فاعل ، ولا اسمَ مفعول ؛ وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ قولَهُ أوَّلاً ـ أي : إذا أريد بهما . . . إلىٰ آخره ـ ليس تقييداً ، بل هو بيانٌ وإيضاح .

---

(١) قاله في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠١) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ١٠١٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٥) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٦٨) .

وقد اضطربَ اختيارُ الشيخِ أبي الحسن بنِ عُصْفُورٍ في هـٰذه المسألة ؛ فمرَّةً قال : إنَّها موصولةٌ ، ومرَّةً مَنَعَ ذلك[1] .

وقد شذَّ وصلُ الألفِ واللامِ بالفعل المضارعِ ، وإليه أشار بقوله : (وكونُها بمُعرَبِ الأفعالِ قَلْ) ، ومنه : قوله[2] : [من البسيط]

---

* قوله : (وقد شذَّ وصلُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا التعبيرُ لا يُناسِبُ ما سَلَكَهُ الناظمُ ؛ مِنْ أنَّ الوصلَ المذكورَ قليلٌ ، فيُفِيدُ الجوازَ اختياراً معَ القِلَّة ، ولعلَّ الشارحَ أشار بمُخالفته ابتداءً إلىٰ ضَعْفِ ما ذهب إليه .

والحاصلُ ـ كما في « التصريح » ـ : أنَّ المذاهبَ في المسألة ثلاثةٌ :

ـ الجوازُ اختياراً ، وهو للكُوفيِّينَ .

ـ المنعُ في غير الضرورة ، وهو للجمهور .

ـ الجواز علىٰ قِلَّة ، وهو للناظم .

---

* قوله : (أنَّ المذاهبَ في المسألة ثلاثةٌ : الجوازُ اختياراً) ؛ أي : بكثرة ؛ ليُغايِرَ ما للناظم ، واستبعد العلَّامةُ الصبَّانُ قولَ الكُوفيِّينَ بذلك قائلاً : (في كلام الرُّودَانيِّ ما يُؤيِّدُهُ)[3] ، فيكونُ هناك مذهبان فقط .

---

(١) انظر « المُقرِّب » (ص٦٠) ، و« شرح جمل الزجاجي » (١/ ٤١ـ٤٢ ، ١٢٣) .

(٢) نُسِبَ إلى الفرزدق في المصادر والمراجع ، ولم أجده في « ديوانه » ، وفي (و) : (شفاعتُهُ) بدل (حكومتُهُ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٦٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٢٨٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٤٨٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٧٤ـ١٧٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٥٤ـ١٥٥) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ٢٦٥) .

والمُدرَكُ مختلفٌ ؛ فابنُ مالكٍ يرىٰ : أنَّ الضرورةَ ما يُضطَرُّ إليه الشاعرُ ولم يَجِدْ عنه مَخْلَصاً ؛ ولهـٰذا قال : (لتمكُّنه مِنْ أنْ يقولَ : « المَرْضِي ») ، والجمهورُ يَرَونَ : أنَّ الضرورةَ ما جاء في الشِّعْر ولم يَجِئ في النثر ، سواءٌ اضطُرَّ إليه الشاعرُ أم لا ؛ فلم يَتَواردا علىٰ مَحَلٍّ واحد[١] .

❊ قوله : (ما أنتَ بالحَكَمِ التُّرْضَىٰ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : الفرزدقُ ، واسمُهُ : همَّامٌ ، أو هُمَيمٌ بالتصغير .

وسببُهُ : أنَّ رجلاً مِنْ بني عُذْرةَ دخل علىٰ عبد الملك بن مروانَ يمدحُهُ

❊ قوله : (والمُدرَكُ مختلفٌ) ؛ أي : مُدرَكُ الناظمِ والجمهورِ .

❊ قوله : (ولم يَجِدْ عنه مَخْلَصاً) ؛ أي : بحسَبِ ما يَسهُلُ عادةً من العبارات ، فإن سَهُلَ تغييرُهُ بحسَب العادة وعدمِ التكلُّفِ . . لم يكن ضرورةً عندَ الناظم ؛ بخلاف الجمهور[٢] .

❊ قوله : (لتمكُّنه مِنْ أنْ يقولَ : « المَرْضِي ») ؛ أي : ولم يَرتكِبْهُ الشاعرُ وارتكب (التُّرْضَىٰ) ؛ فدلَّ علىٰ أنَّهُ يجوزُ في النثر ؛ لأنَّ ارتكابَهُ معَ جوازِ غيرِهِ بغير تكلُّفٍ . . يَدُلُّ علىٰ جوازه في النثر ، فلو كان مُمتنِعاً فيه لقال : (المَرْضِي) .

ولا يَرِدُ : أنَّهُ كان يجبُ تأنيثُ (المَرْضِي) فينكسرُ الوزن ؛ لأنَّهُ علىٰ تأويل (الحُكُومةِ) بـ (الحُكْم) ؛ علىٰ أنَّ نائبَ الفاعل هنا مُؤنَّثٌ مجازاً .

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٤٢) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٢) ، و« شرح الدماميني على المغني » (١/ ٢٠٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٦٥) .

. . . .

وعندَهُ جَريرٌ والفرزدقُ والأخطلُ ، فلم يَعرِفْهُمُ الأعرابيُّ ، فقال له عبدُ الملك : هل تعرفُ أَهْجىٰ بيتٍ قيلَ في الإسلام ؟ قال : نعم ، قولُ جَريرٍ[1] : [من الوافر]

فَغُضَّ الطَّرْفَ إنَّكَ مِنْ نُمَيرٍ   فلا كعباً بلغتَ ولا كِلابَا

فقال : أحسنتَ ، فهل تعرفُ أَمْدحَ بيتٍ قيل في الإسلام ؟ قال : نعم ، قولُ جَريرٍ[2] : [من الوافر]

أَلَستُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا   وأَنْدى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ

❀ قوله : (أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا . . .) إلىٰ آخره : ضمَّنه بعضُهُم مُجُوناً بقوله[3] :

أقولُ لمَعشَرٍ جَلَدُوا ولاطُوا   وباتُوا عاكِفِينَ على المِلَاحِ
أَلَسْتُمْ خيرَ مَنْ رَكِبَ المَطَايا   وأَنْدى العالَمِينَ بُطُونَ راحِ

وقولُهُ : (جَلَدُوا) : الجَلْدُ يُطلَقُ : على الاستمناء باليد ، وهو المُرادُ هنا ؛ ففي تضمينه لفٌّ ونشرٌ مُشوَّش . انتهىٰ من « حاشية الأمير على المغني »[4] .

(١) ديوان جرير (ص٥٨) ، وهو ضمن قصيدته الشهيرة المُسمَّاة بـ (الدامغة) التي هجا بها الراعي النُّمَيري ، ومطلعها :
أَقِلِّي اللَّوْمَ عاذلَ والعتابا   وقُولِي إنْ أصبتُ لقد أصابا
(٢) ديوان جرير (ص٧٦) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها عبد الملك بن مروان ، ومطلعها :
أتصحو بل فؤادُكَ غيرُ صاحِ   عَشِيَّةَ همَّ صحبُكَ بالرَّوَاحِ
(٣) هو جمال الدين ابن نباتة المصري ، كما في « ديوانه » (ص١٢٠) ، وانظر « خزانة الأدب » لابن حجة الحموي (٢/ ٣١٣) .
(٤) حاشية الأمير على المغني (١/ ١٦) .

وهٰذا عندَ الجمهورِ مخصوصٌ بالشعر[1] ، وزَعَمَ المُصنِّفُ في غير هٰذا الكتاب : أنَّهُ لا يختصُّ به ، بل قد يجوزُ في الاختيار[2] .

فقال : أصبتَ وأحسنتَ ، فهل تعرفُ أرقَّ بيتٍ قالَتْهُ العربُ في الإسلام ؟

قال : نعم ، قولُ جَريرٍ[3] : [من البسيط]

إنَّ العُيونَ التي في طَرْفِها حَوَرٌ ... قَتَلْنَنا ثُمَّ لم يُحيينَ قَتْلانا

قال : أحسنتَ ، فهل تعرفُ جَريراً ؟ قال : لا والله ، وإنِّي لِرؤيته مُشتاقٌ ، قال : فهٰذا جَريرٌ ، وهٰذا الفرزدقُ ، وهٰذا الأخطلُ ، فهجا الفرزدقَ والأخطلَ ، فأَنْشدَ الفرزدقُ : [من البسيط]

يا أَرْغَمَ اللهُ أنفاً أنتَ حامِلُهُ ... يا ذا الخَنا ومَقَالِ الزُّورِ والخَطَلِ

ما أنتَ بالحَكَمِ . . . . .

إلىٰ آخره .

❊ قوله : (فهجا الفرزدقَ والأخطلَ) ؛ أي : حيثُ قال : [من المتقارب]

فحيَّا الإلٰهُ أبا حَزْرَةَ ... وأَرْغَمَ أنفَكَ يا أَخْطَلُ

وجَدُّ الفرزدقِ أَتْعِسْ بهِ ... ودَقَّ خَياشِيمَهُ الجَنْدَلُ

و(أبو حَزْرة) : كُنيةُ جَرير ، و(حَزْرة) : بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ، بعدَها راءٌ فهاءٌ ، كما في « ابنِ خَلِّكانَ »[4] .

---

(١) في هامش (هـ) : (جمهور البصريِّين) بدل (الجمهور) .

(٢) قاله في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٢) .

(٣) ديوان جرير (ص٤٩٢) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يهجو بها الأخطل ، ومطلعها :

بانَ الخَليطُ ولو طُوِّعتُ ما بانا ... وقَطَّعُوا مِنْ حبالِ الوصلِ أَقْرانا

(٤) وفيات الأعيان (١/ ٣٢٧) .

وأَنْشدَ الأخطلُ : [من البسيط]

يا شرَّ مَنْ حَمَلَتْ ساقٌ علىٰ قَدَمٍ ما مِثْلُ قولِكَ في الأقوامِ يُحتَمَلُ[1]
إنَّ الحكومةَ ليسَتْ في أبيكَ ولا في مَعْشَرٍ أنتَ منهُم إنَّهُم سُفُلُ

فقام جَريرٌ مُغضَباً ، وأَنْشدَ أبياتاً منها : [من البسيط]

أَتَشْتِماهُ علىٰ رَفْعِي ووَضْعِكُما لا زِلْتُما في سِفَالٍ أيُّها السُّفُلُ[2]

ثمَّ وَثَبَ فقبَّل رأسَ الأعرابيِّ، وقال : يا أميرَ المؤمنين ؛ جائزتي له ، وكانتْ خمسةَ عشرَ ألفاً ، فقال عبدُ الملكِ : وله مِثْلُها مِنْ مالي ، فقَبَضَ ذلك كلَّهُ[3] .

و(ما) : نافيةٌ ، و(أنت) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بالحَكَم) ، و(الباء) : زائدةٌ ، و(التُّرْضىٰ) : في محلِّ رفعٍ ؛ لكونها صفةَ قولِهِ : (بالحَكَم) ؛ إذ هو مرفوعٌ تقديراً[4]، ويجوزُ جَعْلُها في محل جرٍّ باعتبارِ الظاهرِ ،

(١) في (هـ) : (الأقوال) بدل (الأقوام) .

(٢) قوله : (أتشتماه) كذا في النسخ ، وأتىٰ به الشاعرُ دون نون علىٰ لغة قليلة ؛ حتىٰ يستقيم له الوزن .

(٣) أورد هـٰذه القصة ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٧٢/ ٨٧ ـ ٨٩) ، والذهبي في « تاريخ الإسلام » (٧/ ٤١ـ٤٢)، وابن كثير في « البداية والنهاية » (٩/ ٢٦٠ـ ٢٦١)، والعيني في « المقاصد النحوية » (١/ ١٧٦ـ١٧٧) .

(٤) وهـٰذا علىٰ مذهب غير الفارسيِّ والزمخشري الذين يُجوِّزون زيادةَ الباء بعد (ما) التميميَّة ، ويجوز صناعةً أنْ تكونَ (ما) عاملةً عمل (ليس) ، والباء زائدة ، و(بالحكم) منصوباً محلاًّ علىٰ أنَّهُ الخبر ، ولعلَّ العينيَّ جعلها تميميةً باعتبارِ أنَّ قائل البيت تميميٌّ ، والله تعالىٰ أعلم ، وستأتي المسألة في (٢/ ٤٤٤ ـ ٤٤٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (١/ ٢٢٠) .

وقد جاء وَصْلُها بالجملة الاسميَّةِ وبالظرف شذوذاً ؛ فمِنَ الأَوَّل : قولُهُ[١] : [من الوافر]

و(التُّرْضىٰ) : علىٰ صيغة المجهول ، و(حُكُومَتُهُ) : نائبُ فاعلٍ ، و(الأَصِيلِ) : معطوفٌ علىٰ (بالحَكَم) ، كذا أفاده العَيْنيُّ[٢] .

وبما تقدَّم مِنْ أنَّ في صِلَةِ (أل) خلافاً هل لها محلٌّ أو لا . . سَقَطَ الاعتراضُ على العَيْنيِّ : بأنَّهُ غيرُ صوابٍ حيثُ جَعَلَ لـ(التُّرْضىٰ) محلّاً ، وقد علمتَ أنَّهُ جارٍ علىٰ أحد الاحتمالَين ، فافْهَمْ .

و(الحَكَم) بفتحتَينِ : المُحكَّمُ بين الخَصْمَينِ للفصل بينهما ، و(الأَصِيل) : الحسيبُ ، و(الجَدَل) بفتحتَينِ : شِدَّةُ الخُصُومةِ .

ويجوزُ إدغامُ (أل) مِنَ (التُّرْضىٰ) في التاء وعدمُهُ ، بخلاف (أل) الحرفيَّةِ ؛ فإنَّهُ يجبُ إدغامُها تخفيفاً لكثرة الاستعمال ، هـٰذا ما نصَّ عليه شيخُ الإسلام[٣] ، وهو المُوافِقُ لِمَا في « حواشي شرح الجَزَرية » ، خلافاً لِمَا وَقَعَ لبعضهم هنا .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٢) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٤٦) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/ ٤٨١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٤٢ـ٤٤٣) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٢٩١ـ٢٩٢) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ١٧٨) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٢٦٥) .

٣١ـ مِنَ القومِ الرسولُ اللهِ منهُم لهُم دانتْ رِقابُ بَنِي مَعَدِّ

❀ قوله : (مِنَ القومِ الرسولُ . . .) إلىٰ آخره : أصلُهُ : (مِنَ القومِ الذينَ رسولُ اللهِ منهم) ، وفيه الشاهدُ ؛ حيث أَدْخَلَ (أل) على الجملة الاسميَّة .

و(الرسول) : مرفوعٌ بالابتداء ، و(منهم) : خبرُهُ ، و(لهم) : بدلٌ مِنَ (القوم) ، أو مُتعلِّقٌ بـ (دانتْ) بمعنىٰ : خَضَعتْ ، و(بنو مَعَدٍّ) : فاعلُ (دانتْ) ، بفتح الميم وتشديد الدال ؛ هم قريشٌ .

❀ قوله : (و« لهم » : بدلٌ مِنَ « القوم ») لعلَّ هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (مِنْ) في (مِنَ القوم) بمعنى اللام مُتعلِّقةٌ بـ (دانتْ) ، وقولُهُ : (أو مُتعلِّقٌ بـ « دانتْ ») لعلَّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (مِنْ) باقيةٌ علىٰ حالها ، و(من القوم) مُرتبِطٌ بكلامٍ قبلُ ، كما هو الظاهر .

❀ قوله : (و« بنو مَعَدٍّ » : فاعلُ) كذا في نسخة ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ الفاعلُ هو (رقاب) المُرادُ به الذواتُ مجازاً ؛ مِنْ إطلاق الجزءِ وإرادةِ الكلِّ ، و(بني مَعَد) مضافٌ إليه ، والذي في أكثر النسخ : (و« رقاب » : فاعلُ « دانت » ، و« بنو مَعَد » بفتح الميم . . .) إلىٰ آخره[1] ، والأمرُ عليه ظاهرٌ .

❀ قوله : (هم قريشٌ) تفسيرٌ لـ (بني مَعَدٍّ) ، وعلىٰ هـٰذا : فالمُرادُ بالقوم الذين رسولُ الله منهم : خصوصُ بني هاشم ، ويصحُّ أنْ يُرادَ ببني مَعَدٍّ : العربُ لا خصوصُ قريش ـ وذلك لأنَّ مَعَدّاً أبو العرب ؛ وهو معدُّ بنُ عدنانَ ، وقريشٌ

---

(١) وجاء على الصواب في (هـ) ، ونُبِّه عليه في هامش (أ ، د) .

ومِنَ الثاني : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٢ـ مَنْ لا يزالُ شاكراً على المَعَهْ

فهْوَ حَرٍ بعيشةٍ ذاتِ سَعَهْ

❀ قوله : (مَنْ لا يزالُ شاكراً) مَنْ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (فهْوَ حَرٍ) ، ودخلتِ الفاء ؛ لتضمُّنِ المبتدأِ معنى الشرط .

والشاهدُ : في قوله : (على المَعَهْ) ؛ حيث وَصَلَ (أل) بالظرف ، وأصلُهُ : (على الذي معه) .

و(حَرٍ) ـ بفتح الحاء وكسر الراء ـ : بمعنىٰ : حَقِيقٍ ، و(سَعَهْ) : بفتح السين ، ويجوزُ كسرُها ، ولبعضهم[2] : [من مشطور الرجز]

وسَعَةٌ بالفتحِ في الأوزانِ

والكسرُ مَحْكِيٌّ عنِ الصَّاغَاني

هو النضرُ بنُ كِنانةَ ولدُهُ ـ ويُرادَ بالقوم الذين رسولُ الله منهم : قريش ، فتأمَّلْ .

(١) مشطوران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/٢٠٣) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/٤٤٧) ، وابن هشام في « المغني » (١/٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/١٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/٤٨١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٤١ـ٤٤٢) ، و« شرح أبيات المغني » (١/٢٩٠) .

(٢) أورد الشطرين الشَّبْرَامَلِّسيُّ في « حاشيته على نهاية المحتاج » (١/٣٨٢) ، وعزاهما إلىٰ شيخه الدَّنَوْشَري .

٩٩ـ (أيٌّ) كـ (ما) وأُعرِبَتْ ما لم تُضَفْ وصَـدْرُ وَصْلِهـا ضميـرٌ ٱنْحَـذَفْ

❁ قوله : (وأُعْرِبَتْ) قال ابنُ الناظم : (وأُعربتْ « أيٌّ » دونَ أخواتِها ؛ لأنَّ شَبَهَها بالحروف في الافتقار إلىٰ جملةٍ مُعارَضٌ بلزومها الإضافةَ في المعنىٰ ، فبَقِيَتْ علىٰ مُقتضى الأصلِ في الأسماء) انتهىٰ(١) ؛ أي : مِنَ الإعراب .

قال العلَّامةُ العزُّ بنُ جماعةَ : (وفي هـٰذا إشارةٌ إلىٰ تحقيقٍ نفيسٍ كما تَلَقَّيناه مِـنَ الأشيـاخ ؛ مِـنْ أنَّ محـلَّ قـولِ أئمَّـةِ الأصـول : « المـانـعُ مُقـدَّمٌ علـى المقتضي » : إذا لم يتعدَّدِ المُقتضِي ، وإلا فالمُقتضِي حينئذٍ مُقدَّمٌ على المانع ؛ لسلامته من المانع . انتهىٰ ، وكأنَّ المُرادَ بالمُقتضِي هنا : الاسميَّةُ ولزومُ الإضافة) انتهىٰ ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ في « حواشي القطر »(٢) .

❁ قوله : (ما لم تُضَفْ) ما : مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ ، وقولُهُ : (وصدرُ وصلِها . . .) إلىٰ آخره : جملةٌ مِنَ المبتدأ وخبرِهِ في موضعِ نصبٍ على الحال مِنْ ضميرِ (تُضَفْ) ؛ أي : أُعرِبتْ مُدَّةَ عدمِ الإضافة المُقيَّدةِ بحذفِ صدرِ الصِّلَة ؛ بأنْ لم تُضَفْ أصلاً ، ذُكِرَ صدرُ الصِّلَةِ أو حُذِفَ ، أو أُضِيفتْ ولم

(١) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٦٤) .

(٢) انظر « المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين » (ق/١٢٢) ، و« الدرر السنية » (١/ ٢٦٧) .

يعني : أنَّ (أيّاً) مثلُ (ما) ؛ في أنَّها تكونُ بلفظٍ واحد للمُذكَّر والمُؤنَّث ، مفرداً كان أو مُثنّىً أو مجموعاً ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ) .

ثمَّ إنَّ (أيّاً) لها أربعةُ أحوالٍ :

أحدُها : أنْ تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ صِلَتِها ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ) .

يُحذَف ، فالمنطوقُ ثلاثُ صُوَرٍ ؛ لأنَّ النفيَ إذا دخل على مُقيَّدٍ بقيدٍ : إمَّا أنْ ينفيَ كليهما ، أو المُقيَّدَ فقط ، أو القيدَ فقط ، وهو الغالب .

* قوله : (مثلُ « ما » ؛ في أنَّها . . .) إلى آخره : أشار بهذا : إلى أنَّ وَجْهَ الشَّبَهِ بـ (ما) ناقصٌ ، وإلا فـ (ما) موضوعةٌ لغير العاقل و(أيٌّ) لهما ، و(ما) مبنيّةٌ مطلقاً و(أيٌّ) مبنيّةٌ في حالةٍ معربةٌ في غيرها .

* قوله : (أنْ تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ صِلَتِها) اعلَمْ : أنَّ (أيّاً) محتاجةٌ إلى ما يُعرِّفُ جنسَ ما وقعتْ عليه ؛ وهو المضافُ إليه ، وإلى ما يُعرِّفُ عينَهُ ؛

---

* قوله : (اعلَمْ : أنَّ « أيّاً » محتاجةٌ . . .) إلى آخره ؛ أي : لأنَّها وُضِعَتْ على الإبهامِ ؛ أي : عدمِ الاختصاص بقَبيلٍ ؛ مِنْ عاقل أو غيره ، مُذكَّرٍ أو غيره ، مفردٍ أو غيره ، وعدمِ الاختصاص بجزئيٍّ مخصوصٍ ، ومثلُها في هذا[1] : بقيّةُ الموصولات ؛ ولهذا كان كلُّ موصولٍ محتاجاً إلى تعريفِ عينِ ما وقع عليه ، كما ذَكَرَهُ بعدُ[2] .

---

(١) قوله : (في هذا) ؛ أي : في عدم الاختصاص بجزئي مخصوص .

(٢) انظر (٢/١٣٧ـ١٣٨) .

الثاني : أَلَّا تُضافَ ولا يُذكَرَ صدرُ صِلَتِها ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيٌّ قائمٌ) .

الثالثُ : أَلَّا تُضافَ ويُذكَرَ صدرُ الصِّلةِ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيٌّ هو قائمٌ) .

وهو الصِّلَةُ ، بخلافِ غيرِها مِنَ الموصولات ؛ فإنَّها إنَّما تفتقرُ إلى الثاني

فإن قيل : مثلُ (أيٍّ) في عدم الاختصاصِ بقَبيلٍ مع عدم الاختصاص بجزئي . . (ذو) الطائيَّةُ ، و(أل) الموصولةُ ، وليس لهما مُعرِّفٌ سوى الصِّلَةِ .

أُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : أنَّها وُضِعَتْ على الإبهامِ معتبراً في الوضع إزالتُهُ ؛ فخرجتْ : (ذو) الطائيَّةُ و(أل) الموصولةُ ؛ إذ لم يُعتبَرْ فيهما إلا ما يُعيِّنُ الجزئيَّ فقط ، وقد يتعيَّنُ الجنسُ بالصِّلَة بواسطةِ ما هي مشتملةٌ عليه مِنَ الضمير المخصوص بقَبيلٍ ، وقد لا يتعيَّنُ ؛ نحوُ : (سعىٰ ذو ضربتُهُما) لذاتَينِ عُهِدَ ضربُكَ إيَّاهما ولم يُدْرَ أهما مُذكَّرانِ أو مُؤنَّثانِ عاقلانِ أو غيرُ عاقلين ، واعتبروا في (أيٍّ) الإضافةَ في جميع أحوالِ الصِّلَة ؛ طرداً للباب ، والمُرادُ بالجُزْئيِّ : ما يشملُ الجزئيَّ الإضافيَّ ؛ فدَخَلَ : الموصولُ الجنسيُّ .

وقولُهُ : (وهو الصِّلَةُ) بُحِثَ فيه : بأنَّهُ لا يأتي فيما إذا كانتْ (أيٌّ) الموصولةُ للجنس ؛ كما في : (يُعجِبُني أيُّ الحيواناتِ هو ناطقٌ) ؛ لأنَّ صِلَتَها حينئذٍ لا تُعرِّفُ عيناً بل كُلِّيّاً .

وأُجِيبَ : بأنَّ العينَ التي تُعرِّفُها صِلَةُ (أيٍّ) لا تخصُّ الشخصَ ، بل تشملُ الكليَّ الذي هو قسمُ الجنسِ المُفادِ بالمضاف إليه ، والجنسُ في المثال المذكور هو (الحيوانات) ، وقسمُهُ (هو ناطق) ، ومثالُ ما عرَّفتْ فيه الصِّلَةُ الشخصَ : (يُعجِبُني أيُّ الرجالِ هو زيدٌ) ، أو : (أيُّ الرجالِ هو قائمٌ) ؛ إذا

وفي هٰذه الأحوالِ الثلاثةِ تكونُ معربةً بالحركات الثلاثِ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم هو قائمٌ) ، و(رأيتُ أيَّهُم هو قائمٌ) ، و(مررتُ بأيِّهِم هو

فقط ، فهي مُعرَّفةٌ بالإضافة وبالصِّلَة ، لٰكن بجهتَينِ مُختلفتَينِ ، فلا إشكالَ ، وإنَّما التزموا كونَ المضافِ إليه معرفةً ؛ لئلا يُضافَ ما أُريدَ به التعريفُ ـ وهو (أي) ـ إلىٰ ما هو نكرةٌ فيحصلَ تدافعٌ في الظاهر ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ[1] .

❊ قوله : (ورأيتُ أيَّهُم. . .) إلىٰ آخره : . . . .

عُهِدَتْ هٰذه الصِّلَةُ في فردٍ مُعيَّن .

❊ قوله : (فلا إشكالَ) مُحصَّلُهُ : اجتماعُ مُعرِّفَينِ ـ الصِّلَةِ والإضافة ـ علىٰ مُعرَّفٍ واحد ؛ وهو (أيٌّ) .

وقولُهُ : (فيحصلَ تدافعٌ) ؛ أي : لأنَّ الموصولَ مُرادٌ تعيُّنُهُ ، وإضافتَهُ إلى النكرة تَقتضِي إبهامَهُ .

وقولُهُ : (في الظاهر) إنَّما قال ذلك ؛ لأنَّ الإضافةَ إلى النكرة اقتضتْ تعيينَ جنسِهِ ، وهو المقصودُ من المضاف إليه ، أمَّا تعيينُ العينِ فإنَّما يحصلُ بالصِّلَة ، وفي « الصبَّان » : أنَّ تعريفَ العينِ بالصِّلَة لا يستلزمُ تعريفَ الجنس ؛ قال : (فقد يتميَّزُ الشيءُ ببعض صفاتِهِ مع الجهل بجنسه) انتهىٰ[2] ؛ إذ علىٰ فَرْضِ عدمِ وجوب الإضافة لـ (أي) لو قلتَ : (سعىٰ أيٌّ ضربتُهُما) . . لجاز أنْ يحتملَ الكلامُ عاقلَينِ أو غيرَهُما ، ومُذكَّرَينِ أو غيرَهُما ، فلا يحصلُ تمييزُ الجنس بالصِّلَة دائماً ، فاعتبروا لها ما يُميِّزُ الجنسَ

---

(١) تعليق الفرائد (١/٢٠٨ـ٢٠٩) بتصرف .

(٢) حاشية الصبان (١/٢٦٩) .

قائمٌ) ، وكذلك : (أيٌّ قائمٌ) ، و(أيّاً قائمٌ) ، و(أيٍّ قائمٌ) ، وكذلك : (أيٌّ هو قائمٌ) ، و(أيّاً هو قائمٌ) ، و(أيٍّ هو قائم) .

الرابعُ : أنْ تُضافَ ويُحذَفَ صدرُ الصِّلَةِ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ؛ ففي هـٰذه الحالة تُبنىٰ على الضمِّ ؛ فتقولُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ، و(رأيتُ أيُّهُم قائمٌ) ، و(مررتُ بأيُّهُم قائمٌ) ، وعليه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٦٩] ، وقولُ الشاعر[1] : [من المتقارب]

٣٣ـ إذا ما لَقِيتَ بني مالِكٍ فسَلِّمْ علىٰ أيُّهُم أفضلُ

جرىٰ علىٰ ما ذَكَرَهُ الناظمُ في « تسهيله » ؛ مِنْ صحَّةِ عملِ غيرِ المستقبل فيها ؛ حيثُ قال : (ولا يلزمُ استقبالُ عاملِهِ ولا تقديمُهُ ، خلافاً للكُوفيِّينَ)[2] ؛ فقولُ بعضِهِم : إنَّ (أيّاً) لا يعملُ فيها إلا مستقبلٌ . . مبنيٌّ على المذهب الكُوفيِّ .

❁ قوله : (إذا ما لَقِيتَ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : زائدةٌ ، و(إذا) فيها

دائماً طَرْداً للباب ، هـٰذا غايةُ ما يُوجَّهُ به هـٰذا المَقامُ .

❁ قوله : (جرىٰ علىٰ ما ذَكَرَهُ الناظمُ) ؛ أي : تبعاً للبَصْريِّينَ .

---

(١) البيت للشاعر المخضرم غسان بن وَعْلَةَ ، كما نقله العيني عن كتاب « الحروف » لأبي عمرو الشيباني ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٠٨) ، و« شرح الرضي » (٣/٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٦٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٤٩) ، و« أوضح المسالك » (١/١٥٣) ، و« مغني اللبيب » (١/١١٠) ، و« المساعد » (١/١٤٨) ، و« المقاصد الشافية » (١/٥٠٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٠٠ـ٤٠١) ، و« خزانة الأدب » (٦/٦١) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/١٥٢) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٣٤) .

وهـٰذا مُستفادٌ مِنْ قوله : (وأُعْرِبَتْ ما لم تُضَفْ. . .) إلىٰ آخر البيت ؛ أي : وأُعرِبَتْ (أيٌّ) إذا لم تُضَفْ في حالةِ حذفِ صدر الصِّلَة ؛ فتدخلُ في هـٰذه : الأحوالُ الثلاثةُ السابقة ؛ وهي ما إذا أُضِيفَتْ وذُكِرَ صدرُ الصِّلَة ، أو لم تُضَفْ ولم يُذكَرْ صدرُ الصِّلَة ، أو لم تُضَفْ وذُكِرَ صدرُ الصِّلَة ، وتخرجُ : الحالةُ الرابعةُ ؛ وهي ما إذا أُضِيفتْ وحُذِفَ صدرُ الصِّلَة ؛ فإنَّها لا تُعرَبُ حينئذٍ .

معنى الشرط ؛ فلذا دخلتِ الفاءُ في جوابها ؛ وهو (فسَلِّمْ) ، و(أي) : موصولٌ مضافٌ إلى الضمير ، وحُذِفَ صدرُ الصِّلَة ، وهو محلُّ الشاهد ، وبهـٰذا رُدَّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّ (أيّاً) لا تكونُ إلا استفهاماً أو جزاءً[1] ، وعلىٰ مَنْ شَرَطَ في بنائها ألَّا تكونَ مجرورةً ، بل مرفوعةً أو منصوبةً[2] .

❁ قوله : (فإنَّها لا تُعرَبُ حينئذٍ) ؛ أي : لمُشابهتها الحرفَ في الافتقار .

لا يُقالُ : هـٰذه المُشابهةُ مُعارَضةٌ بما هو مِنْ خصائص الأسماء ؛ وهو الإضافة .

لأنَّا نقولُ : لمَّا حُذِفَ صدرُ الصِّلَةِ نُزِّلَ ما هي مُضافةٌ إليه منزلتَهُ ؛ فكأنَّهُ لا إضافةَ .

❁ قوله : (نُزِّلَ ما هي مُضافةٌ إليه. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يُمكِنُ تنزيل المضافِ إليه منزلةَ المبتدأ في نحو : (أيُّهُم قائمٌ) ؛ لاختلافهما جمعاً

---

(١) هو أبو العباس ثعلب . انظر « مغني اللبيب » (١١١/١) ، و« تعليق الفرائد » (٢٠٧/٢) .

(٢) هو ابن أَيَازَ البغدادي . انظر « المحصول في شرح الفصول » (٦٤٨/٢) ، و« توضيح المقاصد » (٤٥٠/١) .

١٠٠ـ وبعضُهُم أَعْرَبَ مُطلَقاً وفي ذا الحذفِ (أيّاً) غيرُ (أيٍّ) يَقْتفِي

وبهـٰذا يُعلَمُ وجهُ إعرابِها في الأوجه الثلاثةِ المُتقدِّمة ؛ أمَّا في **الأوَّل والأخير** : فلوجود صدرِ الصِّلَة ، فلا يتأتَّى القولُ بالتنزيل ، وأمَّا **الأوسطُ** : فلوجود الإضافةِ التقديريَّةِ المُعارِضةِ للشَّبه معَ ضعفِ المُقدَّرِ عن التنزيل .

❊ **قوله** : (**وبعضُهُم**) ؛ أي : بعضُ النُّحاة ، أو العربِ ، كما سيذكرُهُ الشارح[1] ؛ بمعنىٰ : أنَّهُم نَطَقُوا بها مُعرَبةً .

❊ **قوله** : (**مُطلَقاً**) حالٌ مِنْ مفعولِ (أَعْرَبَ) المُقدَّرِ ؛ وهو لفظُ (أيّاً) .

❊ **قوله** : (**غيرُ « أيٍّ »** . . .) إلىٰ آخره : (**غيرُ « أيٍّ »**) : مبتدأٌ ، و(**يَقْتفِي**) : خبرُهُ ، و(**أيّاً**) : مفعولٌ مُقدَّم ، وفي تقديم معمولِ الخبرِ الفعليِّ خلافٌ[2] ، وأصلُ التركيبِ : (غيرُ « أيٍّ » مِنَ الموصولاتِ يَقتفِي

وإفراداً ، فيلزمُ الإخبارُ بمفرد عن جمع ، وإنْ أَمْكَنَ في (أيُّهُم أشدُّ) ونحوِهِ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيل يُخبَرُ به عن الواحد وغيره ، **إلا أنْ يُقالَ** : إنَّ هـٰذا التنزيلَ إنَّما هو مِنْ جهة اللفظ ، لا مِنْ جهة المعنىٰ والحكمِ حتىٰ يلزمَ ما ذُكِرَ ؛ إذ ليس المقصودُ معَ التنزيلِ الحكمَ على المضاف إليه ، **أو يُقالَ** : يُحمَلُ الأوَّلُ على الثاني طَرْداً للباب .

❊ **قوله** : (**حالٌ مِنْ مفعولِ** . . .) إلىٰ آخره ، أو مفعولٌ مطلق .

---

(١) انظر (٢/ ١٤٤) .

(٢) والأصحُّ : جوازه ، كما مرَّ في (١/ ٣٠٠) ، والمعمول هنا : (في ذا الحذف) ، و(أيّاً) .

١٠١ـ إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ وإنْ لم يُستَطَلْ فـالحـذفُ نَـزْرٌ وأَبَـوْا أنْ يُختَـزَلْ
١٠٢ـ إنْ صَلُحَ الباقي لوَصْلٍ مُكمِلِ[١] . . . .

« أيّاً ») ؛ أي : يتبعُها في جواز حذفِ صدر الصِّلَة .

❀ قوله : (إنْ يُستَطَلْ وَصْلٌ) بالبناء للمجهول ؛ أي : يُعَدَّ طويلاً ، أو بالبناء للفاعل ؛ أي : يَطُلْ ، والسينُ والتاءُ زائدتانِ[٢] ، وإنَّما لم يُشترَطِ الطُّولُ في (أي) ؛ للزومه لها بلزومِ إضافتِها لفظاً أو تقديراً .

وفي كلامه حذفُ جوابِ الشرط معَ كونِ فعلِ الشرطِ مضارعاً ، وهو لا يجوزُ إلا ضرورةً ، كما قاله الشاوِيُّ[٣] .

❀ قوله : (فالحذفُ نَزْرٌ) بالزاي ؛ أي : قليلٌ .

❀ قوله : (وأَبَوْا أنْ يُختَزَلْ) ؛ أي : يُقتطَعَ ويُحذَفَ ؛ أي : امتنعوا مِنَ الحذف .

❀ قوله : (مُكمِلِ) بكسر الميمِ الثانية : اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَكْمَلَ) ؛ نعتٌ

. . . .

(١) قوله : (صَلُحَ) ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام ، وضبطها الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٣١) بالوجهين دون ترجيح ، وقد تقدم في كلام المحشي في (١/ ٥٢٣) أنَّهُ يجوز في لامها الفتح والضم وأنَّ الفتح أفصحُ .

(٢) والمشهور روايةً : هو الأوَّل ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

(٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٤١٥) ، وهو مذهب البَصْريِّينَ ، وأجازه الكُوفيُّون ما عدا الفرَّاء ، كما في « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٨٧٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٦٠) .

والحـذفُ عنـدَهُـم كثيـرٌ مُنجلِـي
١٠٣ـ في عائدٍ مُتَّصِلٍ إنِ ٱنتَصَبْ بفعلٍ أو وصفٍ كـ (مَنْ نرجُو يَهَبْ)

لـ (وَصْلٍ) ؛ أي : مُكمِلِ الموصول[١] .

❀ قوله : (كثيرٌ مُنجلِي في عائدٍ) يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ قَبِيلِ التنازعِ إن جُعِلا خبرَين ، فإن جُعِلَ قولُهُ : (مُنجلِي) صفةَ (كثيرٌ). . امتنعَ التنازعُ وتعيَّنَ التعليقُ بـ (مُنجلِي) ؛ لأنَّ الموصوفَ لا يُوصَفُ قبلَ العمل ، كذا بخطِّ ابنِ هشام . انتهىٰ « ياسين »[٢] .

❀ قوله : (إنِ ٱنتَصَبْ. . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّهُ يُشترَطُ في هـٰذا العائدِ المحذوف : أنْ يكونَ منصوباً ومُتَّصِلاً ، وناصبُهُ فعلٌ تامٌّ ، وكذا وصفُ غيرِ صِلَةِ الألفِ واللام ، ولم يُقيِّدِ الناظمُ الفعلَ بالتامِّ ؛ اكتفاءً بالتمثيل كما هو عادتُهُ .

❀ قوله : (غيرِ صِلَةِ الألفِ واللام) فلا يُحذَفُ منصوبُ صِلَتِهِما أصلاً إن عاد عليهما ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على اسميَّتِهما الخَفِيَّة ، فإن عاد إلىٰ موصولٍ قبلَهُما. . جاز ؛ كـ (جاء الذي أنا الضاربُ) ؛ أي : الضاربُهُ .

(١) وضُبطت الميم بالكسر والفتح بخط الإمام ابن هشام .
(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٦٤ـ٦٥) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرىٰ على الألفية » (ص ١٤٤) .

يعني : أنَّ بعضَ العربِ أعربَ (أيّاً) مطلقاً ؛ أي : وإن أُضِيفَتْ وحُذِفَ صدرُ صِلَتِها[1] ؛ فيقولُ : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ، و(رأيتُ أيَّهُم قائمٌ) ، و(مررتُ بأيِّهِم قائمٌ) ، وقد قُرِئَ : (ثمَّ لننزعنَّ مِنْ كلِّ شيعةٍ أيَّهُم أشدُّ) بالنصب[2] ، ورُوِيَ : (فسَلِّمْ علىٰ أيِّهم أفضلُ) بالجرِّ .

وأشار بقوله : (وفي ذا الحذفِ . . .) إلىٰ آخره : إلى المواضع التي يُحذَفُ فيها العائدُ على الموصول ، وهو إمَّا أنْ يكونَ مرفوعاً ، أو غيرَهُ .

وزاد بعضُهُم شرطاً آخَرَ ؛ وهو عدمُ تعيُّنِهِ للرَّبْط ، وإلا لم يُحذَفْ ؛ نحوُ : (جاء الذي أكرمتُهُ في داره) ، وفيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُ متىٰ كان العائدُ أحدَهُما لا بعينه لا يُسمَّىٰ منصوباً ولا مجروراً ، كما يُؤخَذُ مِنَ « التوضيح » و« شرحه »[3] ، قال شيخُ الإسلام : (وإنَّما تَرَكَهُ الشارحُ كوالده ؛ لأنَّهُ لا يختصُّ بما هنا)[4] .

❊ قوله : (وقد قُرِئَ) ؛ أي : شذوذاً .

❊ قوله : (وهو عدمُ تعيُّنِهِ للرَّبْط) الصوابُ : حذفُ (عدم) .

---

(١) تبعهم الكُوفيُّونَ علىٰ ذلك ، وذَهَبَ البَصْرِيُّونَ : إلىٰ أنَّهُ مبنيٌّ على الضم . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٨٣ـ٥٨٨) .

(٢) قرأ بالنصب : طلحة بن مُصرِّف ومعاذ بن مسلم الهرّاء وزائدة عن الأعمش ، وهي قراءة شاذة . انظر « الدر المصون » (٧/ ٦٢٣ـ٦٢٤) .

(٣) أوضح المسالك (١/ ١٤٤ـ١٤٥) ، التصريح على التوضيح (١/ ١٦٩) .

(٤) الدرر السنية (١/ ٢٧٢) ، وانظر « شرح ابن الناظم على الألفية » (ص٦٦ـ٦٧) .

فإن كان مرفوعاً : لم يُحذَفْ إلا إذا كان مبتدأً وخبرُهُ مفردٌ ؛ نحوُ :

❀ قوله : (إلا إذا كان مبتدأً) ؛ أي : غيرَ منسوخٍ ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : (جاء اللذانِ كانا قائمَينِ) ، وهـٰذا مُعتبَرٌ في (أي) وغيرِها ، وزاد بعضُهُم لحذفه : ألَّا يكونَ معطوفاً ، ولا معطوفاً عليه ، ولا بعدَ (لولا) ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : (جاء الذي زيدٌ وهو فاضلانِ) ، ولا في نحوِ : (جاء الذي هو وزيدٌ قائمانِ) ، ولا في نحو : (الذي لولا هو لأكرمتُكَ) .

❀ قوله : (ألَّا يكونَ معطوفاً) ؛ أي : لئلَّا يُخبَرَ بالمُثنَّى عن المفرد في نحوِ مثالِ المُحشِّي ، أو [يُؤدِّيَ إلى] اللَّبْسِ فيما إذا كان الخبرُ يَصلُحُ للواحد وغيرِهِ[1] ؛ نحوُ : (جاء الذي زيدٌ وهو جريحٌ) ، أو : (صبور) .

هـٰذا إنْ حُذِفَ معَ العاطف ، فإن حُذف وحدَهُ لَزِمَ بقاءُ العاطفِ بدون المعطوف .

ولا يُقالُ : إنَّ المعطوفَ ليس مبتدأً معَ أنَّ الكلامَ فيه ؛ لأنَّ المعطوفَ على المبتدأ مبتدأٌ .

❀ قوله : (ولا معطوفاً عليه) ؛ أي : لأنَّهُ يُؤدِّي إلى الإخبار عن المفرد بالمُثنَّى ، أو اللَّبْسِ ، أو وقوعِ حرفِ العطف صدراً .

❀ قوله : (ولا بعدَ « لولا ») ؛ أي : لوجوب حذفِ الخبر بعدَها ، فلو حُذف المبتدأُ أيضاً لَزِمَ الإجْحافُ .

❀ قوله : (فلا يُحذَفُ في نحو : « جاء الذي وهو فاضلانِ ») صوابُهُ :

---

(١) قوله : (يُؤدِّيَ إلى) زيادةٌ الأولى والأوضح إثباتُها .

﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، و(أيُّهُم أشدُّ) ؛ فلا تقولُ : (جاءني اللَّذانِ قامَ) ، ولا : (اللَّذانِ ضُرِبَ) ؛ لرفع الأوَّلِ بالفاعليّة ، والثاني بالنِّيابة ، بل يُقالُ : (قاما) ، و(ضُرِبا) .

وأمَّا المبتدأُ : فيُحذَفُ مع (أيٍّ) وإن لم تَطُلِ الصِّلَةُ ، كما تقدَّم مِنْ قولك : (يُعجِبُني أيُّهُم قائمٌ) ونحوِهِ .

ولا يُحذَفُ صدرُ الصِّلَةِ مع غير (أيٍّ) إلا إذا طالتِ الصِّلَةُ ؛ نحوُ : (جاء الذي هو ضاربٌ زيداً) ؛ فيجوزُ حذفُ (هو) ؛ فتقولُ : (جاء الذي ضاربٌ

❀ قوله : (ولا : « اللَّذانِ ضُرِبَ ») ببناء الفعلِ للمفعول ، وهـٰذا مثالٌ لِمَا كان العائدُ فيه غيرَ مبتدأ ، ولم يُمثِّلْ لِمَا ليس خبرُهُ مفرداً ، ومثالُهُ : (جاء الذي هو يقومُ) ، أو (هو في الدار) ؛ فلا يُحذَفُ فيهما ؛ لأنَّ الخبرَ غيرُ مفرد .

❀ قوله : (إلا إذا طالتِ الصِّلَةُ) المُرادُ بطُولها : أنْ يُذكَرَ شيءٌ مِنْ مُتعلِّقاتها ؛ كمعمول الخبرِ أو غيرِهِ ؛ سواءٌ تقدَّم المعمولُ على الخبر ؛

(جاء الذي زيدٌ وهو فاضلان) ، كما في « الأُشْمُونيّ » ، وكما في بعض النسخ[١] .

❀ قوله : (كمعمول الخبرِ) ؛ أي : كما في مثال الشارح .

❀ قوله : (أو غيرِهِ) ؛ أي : كما في قولك : (جاء الذي رجلٌ فاضل) ، وكما سيأتي في : (لا سيَّما يومٍ بدَارَةِ جُلْجُلِ)[٢] .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٧٩) ، وجاء في نسخنا على الصواب .

(٢) انظر (٢/ ١٥٤) .

زيداً) ، ومنه : قولُهُم : (ما أنا بالذي قائلٌ لكَ سُوءاً)[1] ، التقديرُ : (بالذي هو قائلٌ لكَ سُوءاً) .

نحوُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾ [الزخرف : ٨٤] ، أو تأخَّر ؛ نحوُ : (ما أنا بالذي قائلٌ لك سوءاً) .

❀ قوله : (نحوُ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى فِى ٱلسَّمَآءِ إِلَٰهٌ ﴾) فـ (في السماء) : مُتعلِّقٌ بـ (إلـٰه) ؛ لتأوُّله بـ (معبود) ، و(إلـٰه) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ هو العائد ، وجَعْلُ (في السماء) خبراً مُقدَّماً لـ (إلـٰه) ، أو (إلـٰه) فاعلاً به . . مُفسِدٌ للمعنىٰ ـ كما لا يخفى ـ وللَّفظ ؛ لخُلُوِّ الصِّلَةِ حينئذٍ مِنَ العائد على الموصول ؛ لأنَّهُ على الوجه الأوَّلِ يكونُ الضميرُ المُستكِنُّ في الظرف عائداً على المبتدأ ـ أعني : (إلـٰه) ـ لا على الموصول ، وعلى الأوَّل لا ضميرَ أصلاً ؛ لأنَّ الظرفَ حيثُ عَمِلَ في الظاهر لا يعملُ في المُضمَر .

لا يُقالُ : (إلـٰه) مِنْ قَبِيل الظاهر الذي هو خَلَفٌ عن الضمير العائد .

لأنَّا نقولُ : (إلـٰه) أعمُّ مِنَ الضمير الذي حقُّهُ أنْ يرجعَ إلى الموصول ؛ لأنَّ الموصولَ مُرادٌ منه الذاتُ العَلِيَّةُ .

لا يُقالُ : حيثُ كان أعمَّ فالرابطُ هو العمومُ ؛ لِمَا نقله الصبَّانُ عن شيخه

---

(١) رواه الخليل عن العرب ، كما في « الكتاب » (٢/١٠٨) ، و« أمالي ابن الشجري » (١/١١٢) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٥١) ، و« المقاصد الشافية » (١/٥١٨) ، و« شرح الأشموني » (١/٧٨) .

فإن لم تَطُلِ الصِّلَةُ : فالحذفُ قليلٌ ، وأجازه الكُوفيُّونَ قياساً ؛ نحوُ : (جاء الذي قائمٌ) ، التقديرُ : (جاء الذي هو قائمٌ)[1] ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : (تماماً على الذي أحسنُ) في قراءة الرفعِ ؛ أي : (هو أَحْسنُ) .

وقد جوَّزوا في (لا سيَّما زيدٌ) ....

❀ قوله : (في قراءة الرفعِ) ، وهي شاذَّةٌ ؛ قَرَأَ بها يحيى بنُ يَعْمَرَ وابنُ أبي إسحاقَ[2] .

❀ قوله : (وقد جوَّزوا في « لا سيَّما . . . ») إلىٰ آخره : هـٰذا مُستثنىً مِنِ اشتراطِ الطُّولِ في غير (أي) .

واعلَمْ : أنَّ حاصلَ الكلام عليها : هو أنَّهُ إن وَقَعَ بعدَها معرفةٌ ؛ نحوُ :

المَدَابِغيِّ أنَّ روابطَ المبتدأ تأتي هنا[3] .

لأنَّا نقولُ : العمومُ الرابطُ هو الشُّمُوليُّ لا البدليُّ ؛ علىٰ أنَّ البابَ سماعيٌّ ، فلا تأتي هنا روابطُ المبتدأ ، والربطُ بالظاهر علىٰ فَرْض تأتِّيه هنا . . شاذٌّ لا يُخرَّجُ عليه مع تأتِّي غيرِهِ ، فلا عبرةَ به وإن قلنا : بقيَّةُ روابط المبتدأ تأتي هنا .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٠٧ـ ٢٠٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٨٥ ـ ٨٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٢٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٤٨) .

(٢) ويجوز أنْ تكونَ (الذي) مصدريَّةً ، و(أحسن) فعلاً ماضياً صلتها ، والتقدير : (تماماً علىٰ إحسانه) ؛ أي : إحسان الله إليه وإحسان موسىٰ إليهم ، وهو رأي يونس والفرَّاء . انظر « الدر المصون » (٥/ ٢٢٧ـ ٢٢٨) .

(٣) حاشية الصبان على الأشموني (١/ ٢٦٠) ، حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٨٣) .

(لا سيَّما زيدٍ) . . جاز فيه وجهانِ : الرفعُ والجرُّ ؛ فالأولُ علىٰ جَعْله خبرَ محذوفٍ و(ما) موصولةً أو نكرةً موصوفةً ، والثاني علىٰ جَعْل (ما) زائدةً و(سِيَّ) مضافةً له ، وفتحةُ (سيَّ) فيهما فتحةُ إعراب .

وإنْ وَقَعَ بعدَها نكرةٌ ؛ نحوُ : (لا سيَّما يومٌ) . . جاز فيه الوجهانِ المُتقدِّمان ، والنصبُ أيضاً على التمييز[1] ، وفتحُها حينئذٍ فتحُ بناءٍ[2] .

وعلىٰ هـٰذه الأوجهِ كلِّها : فخبرُ (لا) محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ .

---

* قوله : (والنصبُ أيضاً على التمييز) ؛ أي : لـ(سِيَّ) ؛ فتكونُ (ما) حينئذٍ حرفاً كافاً عن الإضافة ، وهـٰذا هو المُناسِبُ لقوله : (وفتحُها حينئذٍ فتحُ بناءٍ) ؛ لكون (سِيِّ) مفردةً .

وفيه نَظَرٌ ، بل هي في هـٰذه الحالةِ شبيهةٌ بالمضاف ؛ ضرورةَ أنَّ التمييزَ الذي اتَّصل وتعلَّق بها شيءٌ من تمام المعنىٰ ؛ إذ هو أَوْلىٰ بذلك مِنَ النعت ؛ لأنَّهُ مُبيِّنٌ للذَّات ، والنعتَ مُبيِّنٌ للصفة ، والنعتُ داخلٌ فيما هو مِنْ تمام المعنىٰ ، إلا أنَّهُ لا يُوجِبُ الشَّبَهَ بالمضاف ؛ لاشتراطهم فيما يُوجِبُهُ أنْ يكونَ معمولاً ، والتمييزُ معمولٌ لما ميَّزه ، كما قال المُصنِّفُ فيما يأتي[3] :

اسمٌ بمعنىٰ (مِنْ) مُبِينٌ نَكِرَهْ ... يُنصَبُ تمييزاً بما قد فَسَّرَهْ

وحينئذٍ : ففتحةُ (سِيَّ) علىٰ هـٰذا : إعرابٌ ، خلافاً للمُحشِّي .

---

(١) وأعلى الوجوه : الجر ، والنصب أقلُّها .

(٢) وهـٰذا خاصٌّ بوجه النصب فقط ، كما سيأتي بيانه .

(٣) انظر (٣/ ٤٦٢ ، ٤٧٠) .

. . . .

ويجوزُ وقوعُ الجملةِ بعدَ (لا سيَّما) ، ولا تُحذَفُ (لا) منها ، ويجوزُ عدمُ تشديدِها ، . . . .

ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ علىٰ كون النكرةِ تمييزاً لـ (سِيٍّ) : أنَّ التمييزَ عينُ المُميَّزِ معنىً ، والاسمُ النكرةُ ليس هو عينَ السِّيِّ والمِثْلِ ، بل هو عينُ الشيء الذي قُصِدَ نفيُ المُماثلةِ له ، وذلك هو مدلولُ (ما) .

ويُجابُ : بأنَّ المُرادَ بالنكرة ـ كـ (رجل) في قولك : (أَكْرِمِ الرجالَ ولا سيَّما رجلاً كريماً) ـ : مُطلَقُ فردٍ مِنْ ماهيَّتِها ؛ وهو عينُ السِّيِّ ، فهو تمييزٌ له ، والسِّيُّ مضافٌ معنىً إلىٰ فردٍ معهود ؛ كرجلٍ كريمٍ معهودٍ لك هو الذي قصدتَ نفيَ المُماثلةِ له وإنْ كفَّتْهُ (ما) عن الإضافة لفظاً .

لٰكن لا يخفىٰ أنَّ هٰذا تأويلٌ بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ تُجعَلَ النكرةُ تمييزاً لـ (ما) ؛ بناءً علىٰ أنَّها نكرةٌ تامَّة ، و(سِيٍّ) مضافةٌ إليها ؛ ففتحةُ (سِيٍّ) علىٰ هٰذا : إعرابٌ أيضاً ، أفاده العلَّامةُ الأميرُ في « شرحه على الأبيات الآتيةِ التي نَظَمَها المُحشِّي »[1] .

❁ قوله : (ويجوزُ وقوعُ الجملةِ بعدَ « لا سيَّما ») ؛ وذلك إذا نُقلتْ (لا سيَّما) وجُعلتْ مفعولاً مطلقاً بمعنىٰ (خُصُوصاً) ؛ فتقولُ : (أُحِبُّهُ ، ولا سيَّما وهو راكبٌ) ، وجملةُ (وهو راكبٌ) حالٌ مِنْ مفعول (أَخُصُّ) المحذوفِ ؛ أي : أَخُصُّهُ بزيادة المحبَّةِ خُصُوصاً في حال ركوبِهِ .

---

(١) شرح العلامة الأمير علىٰ نظم السجاعي في لا سيما (ص ١٠٥١) .

وليستْ مِنْ أدوات الاستثناءِ على الصحيح .

وقد نَظَمتُ ذلك ؛ فقلتُ[1] : [من الرجز]

وما يَلِي (لا سِيَّما) إنْ نُكِّرَا فاْجرُرْ أوِ ٱرفَعْ ثمَّ نصبَهُ ٱذكُرَا
في الجرِّ (ما) زِيدَتْ وفي رفعٍ أُلِفْ وَصْلٌ لها قُلْ أو تَنَكُّرٌ وُصِفْ

ويجوزُ الإتيانُ بالحال المفردةِ أيضاً إذا كانتْ بمعنىٰ (خُصُوصاً) ؛ تقولُ : (أحبُّ زيداً ولا سيَّما راكباً) ، وكذلك بالجملة الشرطيَّة ؛ نحوُ : (ولا سيَّما إنْ رَكِبَ) .

* قوله : (وليستْ مِنْ أدوات الاستثناءِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ ما بعدَها أَوْلىٰ بالحُكم ممَّا قبلَها لا خارجٌ عنه ، كما هو شأنُ الاستثناء .

* قوله : (وُصِفْ) ضميرُ (وُصِف) : إمَّا راجعٌ لـ (المُتنكِّر) المفهومِ مِنْ (تَنَكُّر) ، وإمَّا للتنكُّر مُراداً به النكرةُ ؛ فهو استخدامٌ ، وإمَّا له باقياً علىٰ معناه ، وهو مِنَ الحذف والإيصال ، والأصلُ : (وُصِفَ فيه) ؛ أي : وُصِفتْ (ما) في حالته ، إلا أنَّ الحذفَ والإيصالَ بابُهُ السماعُ .

هٰذا إن كان قولُهُ : (وُصِفْ) ماضياً مبنيّاً للمجهول ، وعليه : فلا فائدةَ في قوله أوّلاً : (قُلْ) إلا تكملةُ الوزن ، ويحتملُ : أنَّ (صِفْ) فعلُ أمرٍ مِنْ (وَصَفَ) ، ومفعوله محذوفٌ ؛ أي : وَصِفْ أنتَ (ما) في حالة التنكُّر

---

(١) وقد شَرَحَ هٰذا النظمَ شرحاً نفيساً مفيداً مختصراً الإمامُ الكبير المُتفنِّن محمد بن محمد بن أحمد السَّنَبَاوِيُّ الأزهري المالكي الشهير بـ (الأمير الكبير) .

وعنـــدَ رفــعٍ مُبتـــداً قَـــدِّرْ وفـــي   رفعٍ وجَرٍّ أَعْرِبَنْ (سِيَّ) تَفِي
وانْصِـبْ مُميِّزاً وقُـلْ (لا سيَّمـا   يـومٍ) بـأحـوالٍ ثـلاثٍ فـاْعلَمَـا

بالجملة ، والواوُ فيه للعطف ، ويكونُ فائدةُ قولِهِ : (قُل) التوصُّلَ لقوله : (صِفْ) ليكونَ عطفاً عليه ؛ إذ لا يصحُّ عطفُهُ علىٰ غيره ممَّا قبلَهُ ؛ لأنَّهُ إنشاءٌ وما قبلَهُ خبر ، وإن كان يُستغنىٰ عنه علىٰ مذهبِ مَنْ يعطفُ الإنشاءَ على الخبر[1] ، أو يُجعَلُ (صِفْ) مستأنفاً . انتهىٰ من « شرح الأمير »[2] .

❀ قوله : (أَعْرِبَنْ سِيَّ) ، ولا يلزمُ علىٰ جَعْلِ (ما) موصولةً عملُ (لا) في معرفة ؛ لأنَّ (سِيَّ) معناه (مثل) ؛ فهو مُتوغِّلٌ في الإبهام ، فلا يتعرَّفُ بالإضافة .

إن قلتَ : هل يجوزُ رفعُ (سيّ) علىٰ أنَّ (لا) عاملةٌ عملَ (ليس) قياساً وإن لم يُسمَعْ إلا بالنصب .

قلتُ : لا يجوزُ ؛ لعدم مُلاقاته القصدَ ؛ إذ المُرادُ بقولك : (**ساد العلماءُ ولا سيَّما زيدٌ**) . نفيُ جنسِ المُماثلِ لـ (زيد) بنفي جميعِ أفراده ، لا النفيُ في الجملة الصادقُ بنفي الواحدِ الذي لا يُنافي ثبوتَ الأكثر ، كما هو مُفادُ العاملةِ عملَ (ليس) انتهىٰ من « شرح الأمير »[3] .

---

(١) أجاز عطفَ الخبر على الإنشاء وعكسه الصفَّارُ تلميذ ابن عصفور وجماعةٌ ، ومنعه الأكثرون . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٢٧ـ ٦٣٠) .
(٢) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٤٩) .
(٣) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٠) .

إذا رُفِعَ (زيدٌ) . . أنْ تكونَ (ما) موصولةً ، و(زيدٌ) خبراً لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : (لا سيَّ الذي هو زيدٌ) ، فحُذِفَ العائدُ على الموصولِ

والنصبَ إنْ يُعرَّفِ ٱسمٌ فٱمنعَا وبعدَ (سِيٍّ) جملةً فأَوْقِعَا
أجازَ ذا الرَّضِيْ ولا تُحذَفُ (لا) مِنْ (سِيَّما) و(سِيَّ) خَفِّفْ تَفضُلا
وٱمنَعْ على الصحيحِ الاستِثْنا بها ثُمَّ الصلاةُ للنبيِّ ذي البَهَا

❊ قوله : (إذا رُفِعَ « زيدٌ ») ، فإن جُرَّ كانتْ زائدةً .

❊ قوله : (أنْ تكونَ « ما » موصولةً) مقابِلُهُ : كونُها نكرةً موصوفةً .

❊ قوله : (وبعدَ « سِيٍّ ») أَطْلَقَ (سِي) وأراد (سِيَّما) ؛ مِنْ إطلاق الجزء وإرادةِ الكلِّ ، أو أنَّ فيه حذفَ الواوِ مع ما عطفتْ ، والأصلُ : (وبعدَ « سِيٍّ » وما لازمَها) ؛ أعني : كلمةَ (ما) انتهىٰ من « شرح الأمير »[(١)] .

❊ قوله : (جملةً فأَوْقِعَا) ؛ أي : أَجِزْ وقوعَها بعدَها . انتهىٰ من « شرح الأمير »[(٢)] .

❊ قوله : (ولا تُحذَفُ « لا » مِنْ « سِيَّما ») الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (مِنْ « لا سِيَّما ») ؛ إذ حَذْفُ الشيءِ فرعُ ثبوتِهِ ، وكأنَّهُ ضمَّن (تُحذَفُ) معنىٰ (تُفصَل) ؛ أي : فصلاً مُتحقِّقاً بحذف (لا) ، وإنَّما لم تُحذَفْ ؛ لأنَّ هٰذا التركيبَ جارٍ مَجْرى الأمثال . انتهىٰ مِنْ « شرح الأمير »[(٣)] .

❊ قوله : (البَهَا) ؛ أي : الحُسْنِ ، وفي « شرح الأمير علىٰ هٰذا

---

(١) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٦) .
(٢) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٦) .
(٣) شرح الأمير علىٰ نظم لا سيما (ص١٠٥٩) .

الذي هو المبتدأ ـ وهو قولُكَ : (هو) ـ وجوباً ؛ فهٰذا موضعٌ حُذِفَ فيه صدرُ الصِّلَةِ مع غير (أيٍّ) وجوباً ولم تَطُلِ الصِّلَةُ ، وهو مَقِيسٌ وليس بشاذٍّ .

❀ قوله : (مَقِيسٌ وليسَ بشاذٍّ) ؛ أي : لأنَّهُم نزَّلوا (لا سيَّما) منزلةَ (إلا) الاستثنائيَّةِ ، فنَاسَبَ ألَّا يُصرَّحَ بعدَها بجملة ، ومحلُّ استثنائِها مِنْ طُول الصِّلَةِ : ما لم تَطُلْ ولو بالصفة ، فإذا قلتَ : (لا سيَّما زيد الصالح) . . فلا استثناءَ ؛ لطُول الصِّلَةِ بالنعت ، وكقوله[1] : [من الطويل]

. . . . ولا سيَّمـا يـومٌ بـدارَةَ جُلْجُـلِ

فيمَنْ رَفَعَ (يوم) ، والتقديرُ : (ولا سيَّ الذي هو يومٌ) ، وحَسَّنَ حذفَ العائدِ طُولُ الصِّلَةِ بصفة (يوم) ؛ وهو (بدارة) ، كما في « المغني »[2] .

النَّظْم » كلامٌ نفيس[3] .

❀ قوله : (بدارَةَ جُلْجُلِ) اسمٌ لغَدِيرٍ مَعِينٍ ، مُرَكَّبٌ تركيباً مزجيّاً ؛ فـ (دارَة) : مفتوحٌ أبداً ، كذا قيل ، وفي « القاموس » بضبط القلم : ما يُفِيدُ أنَّهُ بالإضافة[4] .

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٠) ضمن مُعلَّقته الشهيرة ، وصدره : (ألَا ربَّ يومٍ لك منهنَّ صالحٍ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٣٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩٣ ، ٤٢١) ، و« المساعد » (١/ ٥٩٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٨٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤١) ، وانظر « خزانة الأدب » (٣/ ٤٤٤ـ٤٤٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢١٦ـ٢١٩) .

(٢) مغني اللبيب (١/ ٤٢١) .

(٣) شرح الأمير على نظم لا سيما (ص ١٠٥٩ـ ١٠٦٠) .

(٤) القاموس المحيط (٢/ ٣٠ ، ٣/ ٣٣٩) .

وأشار بقوله : (وأَبَوا أنْ يُختزَلْ إن صَلُحَ الباقي لوصلٍ مُكمِلِ) : إلىٰ أنَّ شرطَ حذفِ صدر الصِّلَةِ : ألَّا يكونَ ما بعدَهُ صالحاً لأنْ يكونَ صِلَةً ؛ كما إذا وَقَعَ بعدَهُ جملةٌ ؛ نحوُ : (جاء الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ، أو (هو ينطلقُ) ، أو ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ تامَّانِ ؛ نحوُ : (جاء الذي هو عندَكَ) ، أو (هو في الدار) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ في هـٰذه المواضعِ حذفُ صدرِ الصِّلَة ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي أبوه منطلقٌ) ؛ تعني : (الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ؛ لأنَّ الكلامَ يَتِمُّ دونَهُ ، فلا يُدرىٰ : أَحُذِفَ منه شيءٌ أم لا ؟ وكذلك بقيَّةُ الأمثلةِ المذكورة .

ولا فَرْقَ في ذلك بين (أيٍّ) وغيرِها ؛ فلا تقولُ في : (يُعجِبُني أيُّهُم هو يقومُ) : (يُعجِبُني أيُّهُم يقومُ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ الحذفُ .

ولا يختصُّ هـٰذا الحُكْمُ بالضمير إذا كان مبتدأً ، بل الضابطُ : أنَّهُ متى احتَمَلَ الكلامُ الحذفَ وعدمَهُ . . لم يَجُزْ حذفُ العائد ؛ وذلك كما إذا كان في الصِّلَة ضميرٌ غيرُ ذلك الضميرِ المحذوفِ صالحٌ لعَوْده على الموصول ؛ نحوُ : (جاء الذي ضربتُهُ في داره) ؛ فلا يجوزُ حذفُ الهاء مِنْ (ضربتُهُ) ؛ فلا تقولُ : (جاء الذي ضربتُ في دارِهِ) ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ المحذوفُ .

وبهـٰذا يظهرُ لك ما في كلام المُصنِّفِ مِنَ الإبهام ؛ فإنَّهُ لم يُبيِّنْ أنَّهُ متىٰ صَلُحَ ما بعدَ الضميرِ لأنْ يكونَ صِلَةً لا يُحذَفُ ، سواءٌ أكان الضميرُ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً ، وسواءٌ أكان الموصولُ (أيّاً) أم غيرَها ، بل ربَّما يُشعِرُ

❁ قوله : (وبهـٰذا يظهرُ لك ما في كلام المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ الضميرَ في (يُختزَلْ) راجعٌ إلى العائد مطلقاً أعمَّ مِنْ أنْ

. . . .

ظاهرُ كلامِهِ : بأنَّ الحُكْمَ مخصوصٌ بالضمير المرفوع وبغير (أيٍّ) مِنَ الموصولات ؛ لأنَّ كلامَهُ في ذلك ، والأمرُ ليس كذلك ، بل لا يُحذَفُ مع (أيٍّ) ولا مع غيرِها متىٰ صَلُحَ ما بعدَها لأنْ يكونَ صِلَةً كما تقدَّم ؛ نحوُ : (جاء الذي هو أبوه مُنطلِقٌ) ، و(يُعجِبُني أيُّهُم هو أبوه مُنطلِقٌ) ، وكذلك المنصوبُ والمجرورُ ؛ نحوُ : (جاءَني الذي ضربتُهُ في داره) ، و(مررتُ بالذي مررتُ به في داره) ، و(يُعجِبُني أيُّهُم ضربتُهُ في داره) ، و(مررتُ بأيِّهِم مررتُ به في داره) .

وأشار بقوله : (والحذفُ عندَهُم كثيرٌ مُنجلِي . . .) إلىٰ آخره : إلى العائد المنصوب .

وشرطُ جوازِ حَذْفِهِ : أنْ يكونَ مُتَّصِلاً ، منصوباً ، بفعلٍ تامٍّ ، أو بوصفٍ ؛ نحوُ : (جاء الذي ضربتُهُ) ، و(الذي أنا مُعطِيكَهُ درهمٌ) .

فيجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (ضربتُهُ) ؛ فتقولُ : (جاء الذي ضربتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا ﴾ [المدثر : ١١] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَهَٰذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان : ٤١] ؛ التقديرُ : (خلقتُهُ) ، و(بعثَهُ) .

وكذلك يجوزُ حذفُ الهاءِ مِنْ (مُعطِيكَهُ) ؛ فتقولُ : (الذي أنا مُعطِيكَ

يكونَ مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً في (أي) وغيرِها ، فيكونُ في كلامه استخدامٌ ، تأمَّلْ .

* قوله : (﴿ ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : اترُكْني والذي خلقتُهُ ؛ فـ (مَنْ) : معطوفٌ على المفعول ، أو مفعولٌ معه ، والعائدُ

---

* قوله : (استخدامٌ) ؛ أي : حيثُ ذَكَرَ صدرَ الصِّلَةِ بمعناه الحقيقيِّ الخاصِّ ، ثمَّ أعاد عليه الضميرَ بمعناه المجازيِّ العامِّ ، تأمَّلْ .

درهمٌ) ، ومنه : قولُه[1] : [من البسيط]

٣٤ـ ما اللهُ مُولِيكَ فضلٌ فاْحْمَدَنْهُ بهِ ... فمـا لـدىٰ غيـرِهِ نفـعٌ ولا ضَـرَرُ

محذوف ، و(وحيداً) : حالٌ منه ؛ أي : حالَ كونِهِ مُنفرِداً بلا أهلٍ ولا مالٍ ؛ وهو الوليدُ بنُ المُغيرةِ ، كما في « الجلالَين »[2] .

❊ قوله : (ما اللهُ مُولِيكَ فضلٌ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولةٌ مبتدأ ، خبرُهُ : (فضل) ، و(الله مُوليك) : مبتدأٌ وخبرٌ صِلَةُ الموصول ، والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ المنصوبِ ؛ أي : مُوليكَهُ ، والفاءُ في (فاحمدَنْهُ) : للسببيَّة ، وقولُ بعضِهم : إنَّها للتعليل . . غيرُ ظاهرٍ .

❊ قوله : (والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ المنصوبِ) ؛ أي : فقط ؛ لأنَّ الكلامَ فيه ؛ فالضميرُ في (مُولِيكَهُ) : منصوبٌ فقط ؛ إذ لا يصحُّ كونُهُ مجروراً ؛ لإضافة الوصفِ إلىٰ ضمير المخاطب ، فلا يُضافُ ثانياً إلىٰ ضمير الغائب ، ويكونُ الكلامُ هنا في المنصوب فقط غايَرَ ما يأتي في قوله : (كذاك حَذْفُ ما بوصفٍ خُفِضَا)[3] ، فتدبَّرْ .

❊ قوله : (غيرُ ظاهرٍ) يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المُرادَ : التعليلُ بالعِلَّة

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٢٠٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/٤٥٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/١٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/١٥١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/٥٢٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٤٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤١٣) .

(٢) تفسير الجلالين (ص٥٧٥) .

(٣) انظر (٢/١٦٠ـ١٦١) .

تقديرُهُ : (الذي اللهُ مُولِيكَهُ فضلٌ) ؛ فحُذفتِ الهاءُ .

وكلامُ المُصنِّفِ يقتضِي : أنَّهُ كثيرٌ ، وليس كذلك ، بل الكثيرُ : حذفُهُ مِنَ الفعل المذكور ، وأمَّا مع الوصفِ : فالحذفُ منه قليلٌ .

فإن كان الضميرُ مُنفصِلاً لم يَجُزِ الحذف[1] ؛ نحوُ : (جاء الذي إيَّاهُ ضربتُ) ؛ فلا يجوزُ حَذْفُ (إيَّاهُ) .

نعم ؛ هي للتعليل في قوله : (فما لَدَىٰ غيرِهِ . . .) إلىٰ آخره .

والباءُ في (به) : للسببيَّة ، والضميرُ فيهِ : للفَضْل ؛ أي : ليس عند غيرِ اللهِ نفعٌ حاصلٌ ولا ضررٌ ، بل النافعُ والضارُّ حقيقةً هو اللهُ وحدَهُ .

❁ قوله : (بل الكثيرُ : حذفُهُ مِنَ الفعل) ، وقد أُجِيبَ عن الناظم : بأنَّهُ لم يُنبِّهْ علىٰ ذلك ؛ للعِلْم بأصالةِ الفعل ؛ لأنَّهُ الأصلُ في العمل والوصفَ فرعٌ عنه ، وقد أَرْشدَ إلىٰ هـٰذا بتقديم الفعلِ وتأخيرِ الوصف .

❁ قوله : (فإن كان الضميرُ مُنفصِلاً لم يَجُزِ الحذفُ) ، وأفاد ابنُ هشامٍ في « الحواشي » : أنَّ محلَّ ذلك : في المُنفصِلِ بسببِ التقديم أو الحصر ؛ نحوُ : (جاء الذي إيَّاهُ لم أضربْ) ، و(جاء الذي لم أضربْ إلا إيَّاهُ) ، فإن كان بسببٍ آخَرَ جاز حذفُهُ ، ومِنْ ذلك : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٰكِهِينَ بِمَآ ءَاتَىٰهُمْ رَبُّهُمْ ﴾ [الطور : ١٨] ؛ أي : آتاهم إيَّاهُ ، ولا يُقدَّرُ مُتَّصِلاً ؛ لما مرَّ مِنْ أنَّ اتِّصالَ

الغائيَّة ، والتعليلُ بهـٰذا المعنىٰ أخو السببيَّةِ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) وهـٰذا شروعٌ منه في ذكر محترزات شرط حذف العائد المنصوب السابق في (٢/١٥٦) .

وكذلك يمتنعُ الحذفُ إن كان مُتَّصِلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصفٍ ؛ وهو الحرفُ ؛ نحوُ : (جاء الذي إنَّهُ مُنطلِقٌ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ الهاء .

وكذلك يمتنعُ الحذفُ إذا كان منصوباً مُتَّصِلاً بفعلٍ ناقص ؛ نحوُ : (جاء الذي كانَهُ زيدٌ) .

الضميرَينِ المُتَّحِدَينِ في الرُّتْبة مُمتنِعٌ في غير الغَيبةِ شاذٌّ فيها[1] ، لكن قال السَّمِينُ في « إعرابه » : (إنَّ محلَّ المنعِ : عندَ التلفُّظِ بذلك ؛ إذ لا قُبْحَ مع الحذف)[2] .

❊ قوله : (يمتنعُ الحذفُ إن كان مُتَّصِلاً منصوباً بغير فعلٍ أو وصفٍ) لا يَرِدُ على هٰذا : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَيْنَ شُرَكَآءِىَ ٱلَّذِينَ كُنتُمْ تَزْعُمُونَ ﴾ [القصص : ٦٢] ؛ بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ : (تزعمون أنَّهُم شركاءُ) ؛ لأنَّ فيه حذفَ منصوبِ الحرفِ معه ، والممنوعُ حذفُهُ وحدَهُ ، وربَّ شيءٍ يجوزُ تبعاً ولا يجوزُ استقلالاً ، أفاده الشاويُّ[3] .

❊ قوله : (كانَهُ زيدٌ) وجهُ منعِ حذفِ منصوبِ الفعلِ الناقص : أنَّهُ

❊ قوله : (بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ . . .) إلىٰ آخره ، أمَّا علىٰ أنَّ التقديرَ : (تزعُمُونهم شركاءَ) . . فلا إشكالَ أصلاً .

❊ قوله : (وربَّ شيءٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أَلاَ ترىٰ أنَّهُ يجوزُ حذفُ الفاعلِ معَ الفعل ، ولا يجوزُ حذفُهُ وحدَهُ .

---

(١) أورد مُفادَ ابن هشام الصبان في « حاشيته » (١/ ٢٧٣) ، والذي سبق في كتابنا في (١/ ٥٥٧ ـ ٥٥٨) ما يُفيد قِلَّتَهُ لا شذوذه .

(٢) الدر المصون (١/ ٩٥) .

(٣) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٢٩٤) .

١٠٤ـ كذاكَ حَذْفُ ما بوصفٍ خُفِضَا　　كـ (أنتَ قاضٍ) بعدَ أمرٍ مِنْ (قَضَىٰ)

كالحرف ، لا سيَّما علىٰ قول البَصْريِّينَ : إنَّهُ لا حَدَثَ للأفعال الناقصة ، فهي للزمان فقط[١] ؛ ومِنْ ثَمَّ مَنَعَ كثيرٌ تعلُّقَ الجارِّ بها ، واتَّفقوا علىٰ أنَّ مُتعلَّقَ الخبرِ المجرورِ والظرفِ في نحو : (زيدٌ في الدار) .. كونٌ عامٌّ ؛ فكأنَّ المنصوبَ بالفعل الناقص منصوبٌ بحرف ، وقد تقدَّم أنَّ حذفَ منصوبِ الحرف مُمتنِعٌ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[٢] .

❁ قوله : (ما بوصفٍ) ؛ أي : عاملٍ ؛ بأنْ يكونَ بمعنى الحالِ أو الاستقبال ؛ أخذاً مِنَ المثال .

❁ قوله : (كـ « أنتَ قاضٍ ») ؛ أي : كقولك : (أنتَ قاضٍ) ؛ فالجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ مُقدَّرٍ ، و(بعدَ) : مُتعلِّقٌ بمحذوف حال ؛ أي : حالَ كونِ ذلك اللفظِ كائناً بعدَ فعلِ أمرٍ ، و(مِنْ « قَضَىٰ ») : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ أيضاً ؛ أي : مأخوذٍ مِنْ مصدرِ (قضىٰ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (قضىٰ) مصدراً قَصَرَهُ

❁ قوله : (كونٌ عامٌّ) المُناسِبُ : (تامٌّ) .

❁ قوله : (فالجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ مُقدَّرٍ) لا حاجةَ لتقديرِ القول .

---

(١) والصحيح ـ كما في « المغني » (٢/ ٥٧٧) ـ : أنَّها كلَّها دالَّة على الحدث . انظر (٢/ ٣٩٢) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق ١٢٦) .

١٠٥ـ كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ   كـ (مُرَّ بالذي مررتُ فهْوَ بَرْ)

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام على الضمير المرفوعِ والمنصوب.. شَرَعَ في الكلام على الضمير المجرور ؛ وهو إمَّا أنْ يكونَ مجروراً بالإضافة ، أو بالحرف .

فإن كان مجروراً بالإضافة : لم يُحذَفْ إلا إذا كان مجروراً بإضافة اسمِ فاعلٍ بمعنى الحال أو الاستقبال ؛ نحوُ : (جاء الذي أنا ضاربُهُ الآنَ) ، أو (غداً) ؛ فتقولُ : (جاء الذي أنا ضاربٌ) بحذف الهاء .

وإن كان مجروراً بغير ذلك : لم يُحذَفْ ؛ نحوُ : (جاء الذي أنا غلامُهُ) ، أو (أنا مضروبُهُ) ، أو (أنا ضاربُهُ أمسِ) .

وأشار بقولِهِ : (كـ « أنتَ قاضٍ ») : إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿فَٱقْضِ مَآ أَنتَ قَاضٍ﴾ [طه : ٧٢] ، التقديرُ : (فاقْضِ ما أنتَ قاضِيهِ) ؛ فحُذِفَتِ الهاءُ ، وكأنَّ المُصنِّفَ استغنىٰ بالمثال عن أنْ يُقيِّدَ الوصفَ بكونه اسمَ فاعلٍ بمعنى الحالِ أو الاستقبال .

للوقف لا للضرورة ، خلافاً لبعضهم .

* قوله : (كذا الذي جُرَّ...) إلىٰ آخره : (جُرَّ) الأوَّلُ : بضمِّ الجيمِ مبنيٌّ للمفعول ، والثاني : بفتحها ، و(الموصولَ) بالنصب : مفعولٌ به مُقدَّمٌ .

* قوله : (فهْوَ بَرّ) ؛ أي : بارٌّ .

وإن كان مجروراً بحرف : فلا يُحذَفُ إلا إنْ دَخَلَ على الموصول حرفٌ مِثْلُهُ لفظاً ومعنىً ، . . . .

---

* قوله : (إلا إنْ دَخَلَ على الموصول حرفٌ. . .) إلىٰ آخره : لا يَرِدُ علىٰ هـٰذا : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ذَٰلِكَ ٱلَّذِى يُبَشِّرُ ٱللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورىٰ : ٢٣] ؛ حيثُ حُذِفَ الضميرُ المجرورُ مع انتفاءِ جرِّ الموصول ؛ لأنَّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشروط للحذف القياسيِّ ، والحذفُ في هـٰذا سماعيٌّ لا قياسيٌّ[1] .

* قوله : (لفظاً ومعنىً) قال شيخُ الإسلام : (والوجهُ : جوازُ الحذفِ فيما إذا اختلف مُتعلَّقاهما لفظاً لا معنىً ؛ نحوُ : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤]،

---

* قوله : (لأنَّ ما ذَكَرُوهُ مِنَ الشروط. . .) إلىٰ آخره ، أو يُقالُ : إنَّ محلَّ الشروطِ المذكورةِ : إذا لم يتعيَّنِ الحرفُ المحذوف ، وإلا جاز الحذفُ مطلقاً ، كما في الآية ؛ لأنَّ المُبشَّرَ به لا يُجَرُّ إلا بالباء ، وتقديرُهُ : (يُبشِّرُ فيه) يأباه أنَّ سياقَ الآيةِ لبيان المُبشَّرِ به ، لا لبيان مكانِ البِشارة ؛ فالحذفُ في الآية قياسيٌّ ، وكذا في قوله تعالىٰ : ﴿فَٱصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر : ٩٤] ، تدبَّرْ .

* قوله : (قال شيخُ الإسلامِ. . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : كتابةُ هـٰذا علىٰ قوله : (واتَّفق العاملُ فيهما مادَّةً) .

ونقل المُحشِّي تبعاً للمُعرِب في (باب النُّدْبة) عن الشاطبيِّ أنَّ المُصنِّفَ لا يشترطُ اتِّفاقَ العامل فيهما أصلاً ، وخرَّج عليه قولَهُ : (ويُنْدَبُ الموصولُ

---

(١) وعلىٰ مذهب الكِسَائي : الحذفُ قياسيٌّ ؛ لأنَّ المحذوفَ عائدٌ منصوب ؛ بناءً علىٰ مذهبه مِنْ أنَّهُ حُذِفَ الجارُّ أوَّلاً فانتصب الضمير ، ثمَّ حُذف . انظر « حاشية الصبان » (١/٢٧٨) .

واتَّفَقَ العاملُ فيهما مادَّةً ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي مررتَ به) ، أو (أنتَ مارٌّ به) ؛ فيجوزُ حذفُ الهاء ؛ فتقولُ : (مررتُ بالذي مررتَ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٣] ؛ أي : منه ، وتقولُ :

والموصوفُ بالموصول كالموصول فيما ذُكِرَ ؛ فيجوزُ حذفُ العائدِ المجرورِ في نحو : « مررتُ بالرجل الذي مررتَ به »)[١] .

* قوله : (واتَّفَقَ العاملُ فيهما مادَّةً) ؛ أي : حروفاً ، زاد بعضُهُم لحذفه : أنْ يكونَ مُتعيِّناً للرَّبْط ، وألَّا يكونَ نائباً عن الفاعل ، وألَّا يكونَ محصوراً ؛ فلا يُحذَفُ في نحو : (مررتُ بالذي مررتَ به في داره) ، ولا في نحو : (مررتُ بالذي مُرَّ به) ، ولا في نحو : (مررتُ بالذي ما مررتَ إلا به) ، وتَرَكَ ذلك الشارحُ كالناظم ؛ لأنَّهُ لا يختصُّ بما هنا[٢] .

* قوله : (أي : منه) لم يُقدِّرْهُ منصوباً علىٰ معنىٰ (تشربونه) ؛ لأنَّ

بالذي اشتَهَرْ) ؛ أي : به[٣] .

* قوله : (والموصوفُ بالموصول . . .) إلىٰ آخره ، وكذا المضافُ للموصول ؛ كـ (مررتُ بغلامِ الذي مررتَ) ؛ أي : به ، كما قاله المُراديُّ والدَّمَامِينيُّ في « شرحَيِ التسهيل »[٤] ، والمضافُ [للموصوف] به[٥] ؛

---

(١) الدرر السنية (١/ ٢٧٣ـ٢٧٤) .

(٢) انظر « الدرر السنية » (١/ ٢٧٤) ، و« شرح ابن الناظم على الألفية » (ص٦٨) .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٢٣) ، المقاصد الشافية (٥/ ٣٨٤) ، وانظر ما سيأتي في (٤/ ٥١٢) .

(٤) شرح المرادي على التسهيل (ص٢٠١) ، تعليق الفرائد (٢/ ٢٢٦) .

(٥) في (ط) : (للموصول) بدل (للموصوف) ، وقوله : (به) ؛ أي : بالموصوف .

(مررتُ بالذي أنتَ مارٌّ) ؛ أي : به ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٥ـ وقد كنتَ تُخفِي حُبَّ سَمْرَاءَ حِقْبَةً ... فبُحْ لَانَ منها بالذي أنتَ بائحُ

أي : أنتَ بائحٌ به .

فإنِ اختلفَ الحرفانِ : لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي غَضِبتَ عليه) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (عليه) ، وكذلك : (مررتُ بالذي مررتَ به على زيدٍ) ؛ لا يجوزُ حذفُ (به) منه ؛ لاختلاف معنى الحرفَينِ ؛ لأنَّ الباءَ الداخلةَ على الموصول للإلصاق ، والداخلةَ على الضمير للسببيَّة .

ما كان مشروباً لهم لا ينقلبُ مشروباً لغيرهم ، كذا قيل ، وقد يُقالُ : إنَّهُ صحيحٌ على معنى : تشربون جنسَهُ ، لكن لا يخفى أنَّ في هذا تكلُّفاً ، بخلافِ ذاك ، تأمَّلْ .

* قوله : (وقد كنتَ) إلى آخره : (سَمْراءَ) بوزن (حَمْراءَ) : اسمُ

كـ (مررتُ بغلام الرجلِ الذي مررتَ) ؛ أي : به ، كما بَحَثَهُ الشَّنَوَانيُّ وغيرُهُ[2] .

---

(١) البيت بنحوه للشاعر الفارس عنترة بن شدّاد في « ديوانه » (ص٤٥) ضمن قصيدة مطلعها :

طَرِبْتَ وهاجَتْكَ الظِّباءُ السوانحُ ... غداةَ غدا منها سَنِيحٌ وبارحُ

فمالَتْ بيَ الأهواءُ حتى كأنَّما ... بزَنْدَينِ في قلبي مِنَ الوَجْدِ قادحُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٢٠٦) ، و« المساعد » (١/١٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (١/٥٤١) ، و« شرح الأشموني » (١/٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٤٤ـ٤٤٨) .

(٢) انظر « المواهب الرحمانية » (١/ق١٨٠) .

وإنِ اختلفَ العاملان : لم يَجُزِ الحذفُ أيضاً ؛ نحوُ : (مررتُ بالذي فَرِحْتَ به) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (به) .

وهـٰذا كلُّهُ هو المُشارُ إليه بقوله : (كذا الذي جُرَّ بما الموصولَ جَرْ) ؛ أي : كذلك يُحذَفُ الضميرُ الذي جُرَّ بمِثْلِ ما جُرَّ به الموصولُ ؛ نحوُ : (مُرَّ بالذي مررتَ فهو بَرٌّ) ؛ أي : بالذي مررتَ به ، فاستغنىٰ بالمثال عن ذِكْرِ بقيَّةِ الشروطِ التي سَبَقَ ذِكْرُها .

محبوبته ، و(حِقْبَةٌ) بكسر الحاء المُهمَلة : المُدَّةُ الطويلةُ ، وأصلُها في اللغة : تُطلَقُ علىٰ ثمانينَ عاماً ، و(لَانَ) : أصلُهُ : (الآن) ؛ فحُذِفَ منه الهمزتانِ ، وقيل : إنَّهُ لغةٌ ، و(بُحْ) بضمِّ الباء ؛ بمعنىٰ : أَظْهِرْ .

والشاهدُ فيه : حذفُ العائدِ الذي جُرَّ بحرفٍ مُماثلٍ لِمَا جَرَّ الموصولَ .

❀ قوله : (و« حِقْبَةً » بكسر الحاء . . .) إلىٰ آخره : ضَبَطَهُ بعضُهُم : (خُفْيَةً) ؛ مِنْ (خَفِيَ الشيءُ) : إذا لم يظهر[1] ، والأوَّلُ أصحُّ ، كما في « العَيْنيِّ »[2] .

❀ قوله : (و« بُحْ » بضمِّ الباء . . .) إلىٰ آخره ، وهو جوابُ شرطٍ محذوفٍ ، تقديرُهُ : (إذا كان كذلك فبُحْ) ، كما في « العَيْنيِّ »[3] .

---

(١) وجاء بهـٰذا الضبط في نسخة علىٰ هامش (و) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٤٤٥) .

(٣) المقاصد النحوية (١/ ٤٤٨) .

المعرف بأداة التعريف

١٠٦ـ (أَلْ) حرفُ تعريفٍ أوِ اللامُ . . . .

(المُعرَّفُ بأداة التعريفِ)

❁ قوله : (المُعرَّفُ بأداة التعريفِ) إنْ كانتِ الباءُ للسببيّة . . فقولُهُ : (« أَلْ » حرفُ تعريفٍ) تبرُّعٌ منه زائدٌ على الترجمة ، وإن كانت بمعنىٰ (مع) . . فالترجمةُ مُساوِيةٌ . انتهىٰ « سيِّد »[1] .

❁ قوله : (« أَلْ » حرفُ تعريفٍ) مبتدأٌ وخبرٌ ، والظاهرُ : أنَّ خبرَ قولِهِ : (أو اللامُ) محذوفٌ ، قال في « الارتشاف » : (العربُ تقولُ : « زيدٌ قائمٌ وعمرٌو » ، فتحذفُ خبرَ الثاني ، وأمَّا إذا تأخَّر الخبرُ عنهما ولم يكن وَسَطاً . . فأقوالٌ ؛ ثالثُها : التخييرُ) .

[المُعرَّفُ بأداةِ التعريفِ]

❁ قوله : (تبرُّعٌ منه) هـٰذا يُؤدِّي إلىٰ أنَّ أكثرَ ما ذُكِرَ بعدَ الترجمةِ تبرُّعٌ منه ؛ فالمُناسِبُ أنْ يُقالَ : إنَّ المُرادَ : المُعرَّفُ بأداة التعريف مِنْ حيثُ نَفْسُهُ ، أو مِنْ حيثُ الأداةُ ، أو : إنَّ قولَهُ : (أل حرفُ تعريفٍ) يَؤُولُ إلىٰ أنَّ المُعرَّفَ

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق ١٢٩) .

. . . .

وتظهرُ ثمرةُ الخلاف : في قولك : (زيدٌ وهندٌ قائمٌ) أو (قائمةٌ) .

وهـٰذا التفصيلُ كلُّهُ في الواو ، أو (أو) التنويعيَّةِ ؛ لأنها بمعنى الواو ؛ فتجبُ معها المطابقةُ كالواو ، كما في « المغني » نقلاً عن الأُبَّديِّ ، أفاده ياسينُ[(١)] .

بالأداة هو ما عُرِّفَ بـ (أل) أو باللام ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

❁ قوله : (وتظهرُ ثمرةُ الخلاف . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا غيرُ ظاهرٍ ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ ـ كما في كلام غيره ـ : (هـٰذا إن صَلَحَ لكلٍّ مِنَ المعطوفَينِ ، فإن لم يَصلُحْ إلا لأحدهما . . فهو له ، وخبرُ الآخَرِ محذوفٌ اتّفاقاً ؛ نحوُ : « زيدٌ وهندٌ قائمٌ » أو « قائمةٌ ») . . . إلىٰ آخره .

إلا أنْ يُقالَ : معناه : أنَّهُ على القول برجوع الخبر للأَوَّل : يتعيَّنُ عليك في المثال المذكورِ النُّطْقُ بـ (قائم) ، وعلى القول برجوعه للثاني : يتعيَّنُ عليك النُّطْقُ بـ (قائمة) ، وعلى الثالث : أنتَ مُخيَّرٌ في النطق بينهما ، لـٰكنَّ هـٰذا صريحٌ في أنَّهُ لا يصحُّ النُّطْقُ بـ (قائمة) في المثال المذكور على القول الأوَّل ، ولا بـ (قائم) على القول الثاني ، وهو خلافُ ما يُفِيدُهُ كلامُ غيرِهِ المُتقدِّمُ

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٦٦ـ٦٧) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٠٢٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٢٢) ، وقال الشيخ ياسين في « حاشيته على شرح القطر » (٢/ ٢١٩) عازياً الأقوالَ الثلاثة السابقة : (ذَهَبَ سيبويهِ والمازنيُّ : إلىٰ أنَّ المذكورَ خبرُ الأوَّل ، وخبرَ الثاني محذوف ، وابنُ السرَّاج وابنُ عصفور : إلىٰ عكسه ، وآخرون : إلى التخيير) ، والقولُ بالتخيير صحَّحه أبو حيَّانَ في « الارتشاف » .

. . . . فَقَطْ   فـ (نَمَطٌ) عَرَّفتَ قُلْ فيهِ (النَّمَطْ)

* قوله : (فَقَط) الفاء : لتزيين اللفظِ ، وقيل : للدَّلالة على شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ فهي على الأوَّل : اسمٌ بمعنى : حَسْب ، وعلى الثاني : بمعنى : انتَهِ.

* قوله : (فـ « نَمَطٌ » . . .) إلى آخره : (نَمَطٌ) : مبتدأٌ سوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ بما بعدَهُ ، و(قُلْ . . .) إلى آخره : خبرٌ ، و(النَّمَطُ) : مَقُولُ

نقلُهُ ؛ مِنْ صحَّةِ النُّطْقِ بكلٍّ مِنْ (قائم) و(قائمة) على كلا القولَينِ كالقول الثالث ، فتأمَّلْ .

* قوله : (لتزيين اللفظِ) ؛ فإنَّهُ يكونُ بها على أعدل الأبنية .

* قوله : (اسمٌ بمعنى : حَسْب) ؛ أي : حالٌ مِنَ اللام ؛ أي : حالَ كونِها حَسْبَكَ ؛ أي : كافيتَكَ عن طلبِ غيرِها .

* قوله : (وعلى الثاني : بمعنى : انتَهِ) ؛ أي : فهي اسمُ فعلٍ ، والتقديرُ : (إذا عرفتَ ذلك فانتَهِ عن طَلَبِ غيرِها) ، ويصحُّ على الثاني أنَّها بمعنى (حَسْب) أيضاً على أنَّها خبرٌ لمحذوفٍ ، والتقديرُ : (إذا عرفتَ ذلك فهي حَسْبُكَ) .

وكونُ (قط) بمعنى (حَسْب)، أو اسمَ فعلٍ . . مذكورٌ في « المغني »[1]، خلافاً لمَنِ ادَّعى عدمَ صحَّة ذلك .

* قوله : (سوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ بما بعدَهُ) هٰذا مبنيٌّ على أنَّ (نَمَط)

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٤٢) .

اختلف النَّحْويُّونَ في حرف التعريف في (الرجل) ونحوِهِ ؛ فقال الخليلُ :

القول ، وصحَّ نصبُهُ المفردَ ؛ لأنَّ المُرادَ لفظُهُ ، أو لتضمُّنِهِ معنى : اذكُرْ ، وإنَّما احتِيجَ إلىٰ ذلك[1] ؛ لأنَّ القولَ لا ينصبُ المفردَ إلا إذا كان فيه معنى الجملة ؛ كـ (قلتُ قصيدةً) ، كما في « التمرين »[2] ، وقولُهُ : (عرَّفْتَ) ؛ أي : أردتَ تعريفَهُ .

* قوله : (فقال الخليلُ . . .) إلىٰ آخره : نُقِلَ عن سيبويه أيضاً .

مقصودٌ معناه ؛ فهو نكرةٌ .

وحينئذٍ : فيكونُ قولُهُ : (عرَّفْتَ) إمَّا راجعاً له مُراداً منه معناه ـ فالمُرادُ بتعريفه : تعيينُهُ ، أو إدخالُ الأداةِ عليه ؛ أي : إرادةُ ما ذُكِرَ ، والكلامُ علىٰ هـٰذا الأخيرِ علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : عَرَّفتَ دالَّهُ ـ وإمَّا راجعاً له مُراداً منه لفظُهُ ؛ فيكونُ فيه استخدامٌ ، ويكونُ المُرادُ بتعريفه إدخالَ الأداةِ عليه .

والضميرُ في قوله : (فيه) : إن كان راجعاً له مُراداً منه معناه . . كان الكلامُ علىٰ تقديرِ مضاف ، وإن كان راجعاً له مُراداً منه لفظُهُ . . كان فيه استخدامٌ .

أمَّا علىٰ أنَّهُ مقصودٌ لفظُ (نَمَط) لا معناه[3] . . فيكونُ عَلَماً علىٰ نفسه ؛ فلا يحتاجُ لمُسوِّغٍ ، ويكونُ جملةُ قولِهِ : (عرَّفتَ) حالاً لا نعتاً ؛ لأنَّ الجملَ بعدَ المعارفِ أحوالٌ ، ويكونُ وصفُهُ بالتعريف والحُكْمُ عليه بأنَّك تقولُ فيه :

---

(١) أي : تضمينه معنى : اذكر .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٢) .

(٣) هـٰذا قسيم لقوله في صدر القولة : (هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ « نمط » . . .) .

المُعرِّفُ هو (أل) ، وقال سيبويهِ : هو اللامُ وحدَها ؛ فالهمزةُ عندَ الخليلِ : همزةُ قطعٍ ، وعندَ سيبويهِ : همزةُ وصلٍ اجتُلِبتْ للنُّطْق بالساكن[1] .

❁ قوله : (فالهمزةُ عندَ الخليلِ : همزةُ قطعٍ) ؛ أي : ووُصِلتْ ؛ لكثرة الاستعمال ، ودليلُ هـٰذه الأقوالِ مبسوطٌ في المُطوَّلات[2] .

(النَّمَط) باعتباره في تركيبٍ آخَرَ مُراداً منه معناه ؛ لأنَّهُ في هـٰذا التركيب عَلَمٌ لا يقبلُ تعريفاً آخَرَ ، ولا تدخلُ عليه (أل) ؛ نظيرُ قولِهم : (مِنْ : حرفُ جرٍّ) ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (ودليلُ هـٰذه الأقوالِ) إنْ كانتِ الإشارةُ لِمَا ذكره الشارح . . كان المُرادُ بالجمع ما فوقَ الواحدِ ، وإن كانتْ لِمَا ذكره وما لم يذكرْهُ . . فالأمرُ ظاهرٌ .

---

(١) ذكر الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٥٣ـ٢٥٤) في أداة التعريف . . ثلاثةَ مذاهبَ : الأوَّل : أنَّها اللامُ وحدَها ، ونَسَبَ ذلك إلى المُتأخِّرينَ ، والثاني : أنَّ الأداةَ الهمزةُ واللامُ معاً ، وأنَّ الهمزة ليست زائدةً ، بل أصليَّةٌ ، ومِنْ ثَمَّ كانت همزةَ قطع ، ونسبه إلى الخليل ، والثالث : هو كالمذهب الثاني ، إلا أنَّ الهمزةَ همزةُ وصل ، ونسبه إلى سيبويه ، وقال أبو حيان في « التذييل » (٣/ ٢١٨) : (وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مِنْ أنَّ المذاهبَ في الأداة ثلاثةٌ . . خالف أصحابُنا في ذلك ؛ فذكروا فيها مذهبَينِ ؛ أحدُهُما : مذهبُ جميع النَّحْويِّينَ إلا ابن كيسان ؛ وهو أنَّ الحرفَ المُعرِّفَ إنما هو اللام ، وأمَّا الألفُ فهمزةُ وصلٍ جيء بها وُصْلةً للساكن ، فكان ينبغي أن تُكسَر لالتقاء الساكنَينِ كسائر همزات الوصل ، والمذهب الثاني : مذهبُ ابن كَيْسانَ ؛ وهو أنَّها كلمةٌ ثُنائيَّةُ الوضع بمنزلة « قد » و« هل » ، والهمزة همزة قطع) ، وانظر ما سبق في (١/ ٢٨٩ـ٢٩٠) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٥٣ـ٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٠ـ٤٦٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٠٦ـ٣٠٨) .

والألفُ واللامُ المُعرِّفةُ تكونُ للعهد ؛ كقولك : (لَقِيتُ رجلاً فأكرمتُ

---

* قوله : (تكونُ للعهد. . .) إلى آخره : حاصلُ ما يُقالُ فيها : أنَّها قسمانِ ؛ عهديَّةٌ ، وجِنْسيَّةٌ ، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسام :

فالعهدُ : إمَّا ذِكْريٌّ ؛ نحوُ : ﴿ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٦].

أو عِلْميٌّ ؛ وهو أنْ يتقدَّمَ لمصحوبها عِلْمٌ ؛ نحوُ : ﴿ إِذْ هُمَا فِى ٱلْغَارِ ﴾ [التوبة : ٤٠] .

أو حُضُوريٌّ ؛ وهو أنْ يكونَ مصحوبُها حاضراً ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة : ٣] .

والجِنْسيَّةُ إنْ لم تَخلُفْها (كلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازاً . . فهي لبيان الحقيقة مِنْ حيثُ هي ؛ نحوُ : ﴿ وَجَعَلْنَا مِنَ ٱلْمَآءِ كُلَّ شَىْءٍ حَىٍّ ﴾ [الأنبياء : ٣٠] .

وإن خَلَفَتْها (كلٌّ) حقيقةً . . فهي لشُمُول أفرادِهِ ؛ أي : الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] .

وإن خَلَفَتْها (كلٌّ) مجازاً . . فهي لشُمُول خصائصِ الجنسِ مبالغةً ؛ نحوُ :

---

* قوله : (وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسام) لم يتعرَّضْ لِمَا إذا أُرِيدَتِ الحقيقةُ في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم ؛ كـ(أدخلُ السوقَ) ، و(آكُلُ السَّوِيقَ) ، وهي عندَ النُّحاةِ داخلةٌ في الجنسيَّة ؛ فتُسمَّى : اللامَ الجنسيَّةَ ، وعندَ البيانيِّين تُسمَّى : اللامَ التي للعهد الذِّهْنيِّ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّها داخلةٌ في كلامه ؛ بأنْ يُرادَ بالجنسيَّة التي لم تَخلُفْها (كلٌّ) لا حقيقةً ولا مجازاً . . ما أُريد بها الحقيقةُ مِنْ حيثُ هي ، أو في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم .

* قوله : (نحوُ : وخلقنا. . .) إلى آخره : فيه : أنَّ الخَلْقَ لا يكونُ مِنْ

الرجلَ) ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ۞ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾ [المزمل : ١٥ـ١٦] .

ولاستغراق الجنسِ ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ﴾ [العصر : ٢] ، وعلامتُها : أنْ يَصلُحَ موضعَها (كلٌّ) .

ولتعريف الحقيقةِ ؛ نحوُ : (الرجلُ خيرٌ مِنَ المرأة) ؛ أي : هـٰذه الحقيقةُ

(أنتَ الرجلُ عِلْماً) ؛ فإنَّهُ لو قيل : (أنتَ كلُّ رجلٍ عِلْماً) . . لصحَّ علىٰ جهةِ المجازِ ؛ علىٰ معنىٰ : أنَّكَ اجتمع فيك ما افترقَ في غيرك مِنَ الرجال مِنْ جهةِ كمالِكَ في العِلْم .

إذا عَلِمتَ هـٰذا : تبيَّنَ لك أنَّ الشارحَ اقْتَصَرَ علىٰ قسمٍ واحد مِنَ العهديَّة ؛ وهو الذِّكْريُّ ، وعلىٰ قسمَينِ مِنَ الجِنْسيَّة ؛ وهما الأوَّلُ والثاني فيما تقدَّم .

❁ قوله : (ولتعريف الحقيقةِ ؛ نحوُ : الرجلُ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ حقيقةَ الرجل والمرأةِ واحدةٌ ؛ فلا تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي

ماهيَّة الماء ، بل مِنْ أفراده ، فلا بُدَّ في هـٰذا مِنَ النَّظَر للأفراد(١) .

❁ قوله : (علىٰ جهةِ المجازِ) ؛ أي : بالاستعارة ؛ بأنْ شُبِّهتْ جميعُ الخصائصِ بجميع الرجال؛ بجامع الشُّمُولِ في كلٍّ ، واستُعِيرَ اللفظُ الموضوعُ لجميع الرجال ـ وهو (الرجلُ) بـ (أل) الاستغراقيَّة ـ لجميع الخصائص ، وحينئذٍ : يكونُ الإخبارُ مبالغةً ، أو علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : أنت جامعُ الخصائص .

❁ قوله : (اعتُرِضَ : بأنَّ حقيقةَ الرجل . . .) إلىٰ آخره : أَوَّلُ كلامِهِ

---

(١) كذا وقع في نسخته التي قرَّر عليها ، والذي في جميع نسخ « الحاشية » هو : (وجعلنا) ، ولعل الواقع سهو من المُقرِّر أو الناسخ ، والله تعالىٰ أعلم .

خيرٌ مِنْ هٰذه الحقيقة .

يُوصَفُ بها الأفرادُ ؛ نحوُ : (زيدٌ خيرٌ مِنْ عمرٍو) ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ بأنَّ (الإنسانَ نوعٌ) ، و(الحيوانَ جنسٌ) .

يُفِيدُ : أنَّ الاعتراضَ مِنْ جهةِ اتِّحادِ الحقيقة فيهما ، والخيريَّةَ لا تُعقَلُ إلا بينَ شيئَينِ ، وآخِرُ كلامِهِ يُفِيدُ : أنَّ الاعتراضَ مِنْ جهةِ أنَّ الحقيقةَ لا تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي يُوصَفُ بها الأفرادُ .

فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ في تقرير الاعتراضِ : (اعتُرِضَ : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ هناك حقيقتَينِ مختلفتَينِ حتىٰ تُفضَّلَ إحداهما على الأُخْرىٰ ، بل حقيقةُ كلٍّ مِنَ الرجل والمرأة واحدةٌ ؛ وهي الحيوانُ الناطق ، سلَّمْنا : أنَّ حقيقتَهُما مختلفةٌ مِنْ حيثُ الأُنوثةُ والذُّكورة ؛ فحقيقةُ الرجلِ : الذَّكَرُ البالغُ مِنْ بني آدمَ ، وحقيقةُ المرأةِ : الأُنثى البالغةُ مِنْ بني آدمَ ، لـٰكن لا نُسلِّمُ أنَّ الحقيقةَ تُوصَفُ بالخيريَّة ، بل الذي يُوصَفُ بها الأفراد) .

ويُمكِنُ دفعُ الاعتراضِ عن الشارح : بأنَّ المُرادَ : الحقيقةُ في ضِمْنِ بعضِ أفرادٍ مُبهَمة ، ولا شكَّ أنَّ اللامَ المستعملةَ في هـٰذا تُسمَّىٰ لامَ الجنسِ عندَ النُّحاة ، وليس مُرادُهُ التمثيلَ للحقيقة مِنْ حيثُ هي حتىٰ يجيءَ الاعتراضُ .

نعم ؛ يصحُّ أنْ يُرادَ : الحقيقةُ في ضِمْن جميع الأفراد ، والتفضيلُ باعتبار صفتَي الذكورة والأنوثة بقَطْع النَّظَر عن العوارض(١) .

---

(١) في (ك) : (لـٰكن لا يخفاك أنَّ المنعَ الأوَّلَ المذكورَ في صدر الاعتراض . . إنَّما هو توسيعٌ في الدائرة ، وإلا فهو غير مراد ، تأمَّلْ) بدل (نعم ؛ يصح . . .) إلىٰ آخره .

و(النَّمَطُ) : ضَرْبٌ مِنَ البُسُطِ ، والجمعُ : (أَنْماطٌ) ؛ مثلُ : (سَبَبٍ وأَسْبابٍ) ، و(النَّمَطُ) أيضاً : الجماعةُ مِنَ الناس أمرُهُم واحدٌ ، كذا قاله الجَوْهَرِيُّ[1] .

١٠٧ـ وقد تُزادُ لازماً . . . .

❁ قوله : (وقد تُزادُ) قد : للتقليل ، والضميرُ في (تُزاد) : عائدٌ على (اللام) لا بقَيْدِ التعريفِ ؛ ففي الكلامِ استخدامٌ ، و(لازماً) : صفةُ محذوفٍ ؛ أي : زَيْداً لازماً[2] ، والزَّيْدُ : مصدرُ (زاد) .

❁ قوله : (عائدٌ على « اللام ») كلامُ الشارح ـ كالأُشْمُونيِّ ـ يُفِيدُ : أنَّهُ عائدٌ على (أل)[3] ؛ فالجملةُ : عطفٌ على الخبر ـ فكأنَّهُ قال : (أل) قسمانِ : حرفُ تعريف ، وزائدة ـ أو مستأنفةٌ .

❁ قوله : (ففي الكلامِ استخدامٌ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ المُرادَ بـ (أل) وضميرِها واحدٌ ؛ وهو لفظةُ (أل) ، وعدمُ اعتبارِنا في الضمير الحُكْمَ على المرجع بأنَّهُ حرفُ تعريف . . لا يَقتضِي الاستخدامَ ؛ إذ مُحصَّلُ كلامِ « المتن » : أنَّ (أل)

---

(١) الصحاح (٣/ ١١٦٥) .

(٢) وذكر الصبان في « حاشيته » (١/ ٢٨٨) وجهاً آخرَ قدَّمه على المثبت هنا ؛ وهو أنَّهُ حال من ضمير (تزاد) ، وتذكيرُ الحال باعتبار الحرف أو اللفظ ، وذكر ابن هشام أنَّهُ حال مِنْ مصدر الفعل المفهوم ، وأنكر إنابة الصفة عن المصدر ، وخطَّأ المُعرِبينَ في ذلك . انظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٢٢٧) ، و« تمرين الطلاب » (ص٣٣) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٨٤) ، وانظر (٢/ ١٧٦) من « الشرح » .

. . . . كـ (اللَّاتِ)　　و(الآنَ) و(الـذِيـنَ) ثـمَّ (الـلَّاتِ)

---

* قوله : (كـ « اللَّاتِ ») فيه مع (اللَّاتِ) آخِرَ البيتِ : الجناسُ التامُّ ؛ لاتِّفاقِهما لفظاً واختلافِهما معنىً ، ومثَّلَ بـ (اللات) لِمَا قارنتْ (أل) فيه الوَضْعَ مِنَ الأعلام ، وبـ (الآنَ) لِمَا قارنتْهُ مِنْ أسماء الإشارة ، و(بالذينَ) و(اللَّاتِ) لِمَا قارنتْهُ مِنَ الموصولات .

* قوله : (و« الآنَ ») هو عَلَمٌ على الزمان الحاضر ، وقد يُستعمَلُ في غيره مجازاً ، وقال قومٌ : هي محلٌّ للزمانَينِ ؛ أي : ظرفٌ للماضي ، وظرفٌ للمستقبل ، وقد يُتجوَّزُ بها عمَّا قَرُبَ مِنْ أحدهما ، وقال ابنُ مالكٍ : (لوقتٍ حَضَرَ جميعُهُ ؛ كوقت فِعْلِ الإنشاءِ حالَ النُّطْقِ به ، أو بعضُهُ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْـَٰٔنَ خَفَّفَ ٱللَّهُ عَنكُمْ ﴾ [الأنفال : ٦٦]، ﴿ فَمَن يَسْتَمِعِ ٱلْـَٔانَ يَجِدْ لَهُۥ شِهَابًا رَّصَدًا ﴾ [الجن : ٩]) ، قال : (وظرفيَّتُهُ غالبةٌ لا لازمةٌ) ، . . . .

إمَّا حرفُ تعريفٍ ، وإمَّا زائدةٌ ، وهٰذا لا استخدامَ فيه ، كما هو واضحٌ[1] .

* قوله : (وبـ « الآنَ » لِمَا قارنتْهُ مِنْ أسماء الإشارة) هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما ذهب إليه غيرُ الجمهور ؛ مِنْ أنَّهُ اسمُ إشارةٍ للزمان ، كـ (هناك) للمكان ، وعليه المُوضِّحُ[2] ؛ فعِلَّةُ بنائِهِ هي عِلَّةُ بناءِ بقيَّةِ أفرادِ اسمِ الإشارة .

* قوله : (وظرفيَّتُهُ غالبةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ قد وَرَدَ جرُّهُ

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٢٨٨) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ١٨٠) .

١٠٨ـ ولِاَضطرارٍ كـ (بناتِ الأَوْبَرِ)   كذا (وطِبْتَ النفسَ يا قَيْسُ السَّرِي)

ذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذَينِ البيتَينِ أنَّ الألفَ واللامَ تأتي زائدةً ، وهي في زيادتها علىٰ قسمَينِ : لازمةٌ ، وغيرُ لازمة .

ثمَّ مثَّل للزائدةِ اللازمةِ : بـ (اللَّات) ؛ وهي اسمُ صنمٍ كان لثَقِيفٍ بالطائف .

ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « الإتقان »[1] .

❁ قوله : (يا قَيْسُ . . .) إلىٰ آخره : هو عَلَمٌ مفردٌ مبنيٌّ على الضمِّ ، و(السَّرِي) بفتح السين ؛ بمعنى : الشريف ؛ نعتُ (قيسُ) ، ونعتُ المنادى المفردِ إذا كان فيه (أل) يجوزُ فيه الرفعُ نَظَراً لِلَفْظ المُنادىٰ ، والنصبُ مُراعاةً لمحلِّهِ ، كما في « المعرب »[2] .

❁ قوله : (بـ « اللَّات » ؛ وهي اسمُ صنمٍ كان لثَقِيفٍ بالطائف)[3] ،

بـ (مِنْ) ، والمجرورُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً .

---

(١) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٩١) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٩٥) ، و« شرحه » (٢/٢١٨) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٣) .

(٣) كذا في نسخ « الشرح » التي علَّق عليها المُحشِّي ، وهي عبارة الشيخ خالد في « التصريح » ، وفي النسخ : (اسم صنم كان بمكةَ) ، ويحتمل : أنَّ المحشي وقف علىٰ نسخة ليس فيها تعيين مكان ، فيكون قوله : (كان لثقيف . . .) من كلامه ، وعليه جرت النسخة (هـ) ، وهو مبنيٌّ علىٰ خلاف بين المُفسِّرين ؛ أنَّ (اللَّات) هل كانت بقريش أو كانت بثقيف ؟ انظر « تفسير القرطبي » (١٧/ ٩٩ـ ١٠١) ، و« الدر المنثور » (٧/ ٦٥٢ـ٦٥٣) .

وبـ (الآنَ) ؛ وهو ظرفُ زمانٍ مبنيٌّ على الفتح ، واختُلِفَ في الألف واللام الداخلةِ عليه ؛ فذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّها لتعريف الحُضُور ؛ كما في قولك : (مررتُ بهـٰذا الرجلِ) ؛ لأنَّ قولَكَ : (الآنَ) بمعنىٰ : هـٰذا الوقتَ ، وعلىٰ هـٰذا : لا تكونُ زائدةً ، وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ أنَّها زائدةٌ ، وهو مبنيٌّ لتضمُّنِهِ معنى الحرفِ ؛ وهو لامُ الحُضُور .

وعن مُجاهِدٍ : كان رجلاً يَلُتُّ السويقَ بالطائف ، وكانوا يَعكُفُونَ علىٰ قبره ، فجعلوه وَثَناً ، وكانتْ تاؤُهُ مُشدَّدةً فخُفِّفتْ . انتهىٰ « تصريح »[(١)] .

❀ قوله : (لتضمُّنِهِ معنى الحرفِ . . .) إلىٰ آخره : فيه غرابةٌ ؛ إذ كيف يتضمَّنُ شيئاً هو فيه موجودٌ لفظاً ؟! . . . .

❀ قوله : (إذ كيف يتضمَّنُ شيئاً هو فيه موجودٌ لفظاً ؟!) ؛ أي : موجودٌ صورتُهُ فيه في اللفظ ؛ بناءً على القول الثاني ؛ وهو جَعْلُ (أل) زائدةً ، أو موجودٌ بعَيْنه لفظاً ومعنىً ؛ على القول الأوَّل ؛ وهو جَعْلُ (أل) فيه للعهد الحُضُوريِّ .

هـٰذا إن كان قولُ الشارحِ : (وهو مبنيٌّ) راجعاً للقولَينِ ، وأمَّا إذا كان راجعاً للثاني فقط ـ وعِلَّةُ البناءِ على القول الأوَّلِ شيءٌ آخَرُ ؛ كتضمُّنه معنى الإشارة مثلاً ، أو جمودِهِ علىٰ ما قيل ـ . فالمُرادُ هو المعنى الأوَّلُ ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٥٠ـ١٥١) ، وأثر مجاهد : رواه الطبري في « تفسيره » (٢٢/ ٥٢٣) ، وانظر « النكت والعيون » (٥/ ٣٩٧) ، وقولُهُ : (وكانتْ تاؤُهُ مُشدَّدةً فخُفِّفتْ) هـٰذا علىٰ قول مَنْ جَعَلَ تاءَهُ مُخفَّفةً ، قال السمين الحلبي في « الدر المصون » (١٠/ ٩٢) عند قوله : ﴿ أَفَرَءَيْتُمُ ٱللَّٰتَ وَٱلْعُزَّىٰ ﴾ : (والعامة علىٰ تخفيف تائها ، وقرأ ابن عباس ومجاهد ومنصور بن المعتمر وأبو الجوزاء وأبو صالح وابن كثير في رواية . . بتشديد التاء) .

ومثَّل أيضاً : بـ(الذِينَ) و(اللَّاتِ) ، والمُرادُ بهما : ما دَخَلَ عليه (أل) مِنَ الموصولات ، وهو مبنيٌّ على أنَّ تعريفَ الموصولِ بالصِّلَة ، فتكونُ الألفُ واللامُ زائدةً ، وهو مذهبُ قومٍ ، واختاره المُصنِّفُ ، وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّ تعريفَ الموصولِ بـ(أل) إن كانتْ فيه ؛ نحوُ : (الذي) ، فإن لم تكن فيه فبنيَّتِها ؛ نحوُ : (مَنْ) و(ما) ، إلَّا (أيّاً) ؛ فإنَّها تتعرَّفُ بالإضافة[1] ؛ فعلىٰ هـٰذا المذهبِ : لا تكونُ الألفُ واللامُ زائدةً ، وأمَّا حذفُها في قراءةِ مَنْ قَرَأَ :

وقد أَلْغَزَ بعضُهُم بذلك ؛ فقال[2] : [من البسيط]

مَوْلايَ إنِّيَ قَدْ أَبْدَيتُ أُحْجِيَةً ... تَخالُها دُرَراً في السِّلْكِ مَنظُومَهْ
ما كِلْمةٌ قَدَّرُوها وَهْيَ حاصِلةٌ ... في اللَّفظِ موجودةٌ في النُّطْقِ مفهُومَهْ

❊ قوله : (في قراءةِ مَنْ قَرَأَ . . .) إلىٰ آخره : هي قراءةٌ شاذَّةٌ[3] .

لا الثاني ، تأمَّلْ .

❊ قوله : (وقد أَلْغَزَ بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : أجابه بعضُهُم بقوله :

لامُ الحُضُورِ في لفظِ (الآنَ) قد نُوِيَتْ ... هـٰذا وزِدْ ما بصَدْرِ الظرفِ مَرْقُومَهْ[4]

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٥) .

(٢) أورد البيتين الحَفْنيُّ في « حاشيته على الأشموني » (١/ ق١٢٣) ، وأجاب العلَّامة أحمد الدِّمْياطي ـ كما في « الأزهار الزينية » (ص٣٦) ـ بقوله :

الآنَ يا سيِّدي يأتي الجوابُ فلا ... تَعْجَلْ فحالُكَ في الأذهانِ مَعلُومَهْ
فـ (الآنَ) قد بُيِّنتْ لدىٰ تضمُّنِها ... لـ (ألْ) ولـٰكنَّها في اللفظِ مَرقُومَهْ

(٣) سمعها أبو عمرو بن العلاء عن بعض الأعراب . انظر « شرح التسهيل » (١/ ١٩٠) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٢٦) .

(٤) قوله : (في لفظ) يُقرأ (في) باختلاس الحركة ، لا بالإشباع ؛ حتىٰ لا ينكسر الوزن .

(صراطَ لَذِيَن أنعمتَ عليهم) . . فلا يَدُلُّ على أنَّها زائدةٌ ؛ إذ يحتملُ : أنْ تكونَ حُذِفتْ شذوذاً وإن كانتْ معرفةً ؛ كما حُذِفتْ مِنْ قولهم : (سلامُ عليكم) مِنْ غير تنوينٍ ؛ يريدونُ : السلامُ عليكم[1] .

وأمَّا الزائدةُ غيرُ اللازمة : فهي الداخلةُ اضطراراً على العَلَم ؛ كقولهم في (بناتِ أَوْبَرَ) ـ وهو علمٌ لضَرْبٍ مِنَ الكَمْأة ـ : (بناتُ الأَوْبَرِ) ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الكامل]

٣٦ـ ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً وعَسَاقِلاً ولقد نَهَيْتُكَ عن بناتِ الأَوْبَرِ

❊ قوله : (كقولهم في « بناتِ أَوْبَرَ » . . . « بناتُ الأَوْبَرِ ») كان الأَوْلى : الاقتصارَ على البيت ؛ لأنَّ الكلام في زيادة (أل) في الضرورة لا في النثر ، تأمَّلْ .

❊ قوله : (ولقد جَنَيْتُكَ أَكْمُؤاً . . .) إلى آخره : أصلُ (جَنَيْتُكَ) : (جَنَيتُ لك) ؛ مِنْ (جَنَيتُ الثمرةَ أَجْنِيها) ؛ فحَذَفَ الجارَّ توسُّعاً وأَوْصَلَ

أي : زِدِ الشيءَ الذي بصدر الظرف ؛ وهو (أل) الملفوظُ بها .

---

(١) وقال ابن هشام في « المغني » (٢/ ٨٠٩) : (ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه ، والأصل : « سلام الله عليكم ») .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد أنشده أبو عمرو الشيباني في « الجيم » (٢/ ٣٣٣) ، وثعلب في « مجالسه » (ص٥٥٦) ، واستشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٥٩) ، وابنه في « شرح الألفية » (ص٧١) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ١٨٠) ، و« المغني » (١/ ٧٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٥٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٦٥ـ٤٦٧) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٣١٠ـ٣١٥) .

والأصلُ : (بناتِ أَوْبَرَ) ؛ فزيدَتِ الألفُ واللام ، وزَعَمَ المُبرِّدُ : أنَّ

الفعلَ ، و(أَكْمُؤاً) بفتح الهمزة وسكونِ الكاف وضمِّ الميم وفي آخره همزةٌ : جمعُ (كَمْءٍ) ؛ كـ (فَلْس)[1] ، و(عَسَاقِلاً) : جمعُ (عُسْقُولٍ) بضمِّ العين وسكونِ السين المهملتَينِ ؛ وهي الكَمْأَةُ الكِبارُ البِيضُ التي يُقالُ لها : شَحْمةُ الأرض ، وأصلُهُ : (عَسَاقِيلُ) ؛ فحُذفتِ المَدَّةُ للضرورة[2] ، و(بناتِ أَوْبَرَ) : جمعُ (ابن أَوْبَرَ) ؛ كما يُقالُ في جمع (ابنِ عِرْسٍ) : (بناتُ عِرْس) ، ولا يُقالُ : (بنو أَوبَرَ) ، ولا : (بنو عِرْس) ؛ لأنَّها لا تَعقِلُ ، وبناتُ أَوْبَرَ : كَمْأَةٌ صغيرةٌ رديئةُ الطعمِ[3] ، وذَكَرَ بعضُهُم : أنَّ بناتِ أوبرَ نبتٌ صغيرٌ يَطلُعُ بأرض الشام أبيضُ يُؤكَلُ يُشبِهُ القُلْقاسَ أو اللِّفْت ، يُقال له : الكَمْأة .

---

* قوله : (جمعُ « كَمْءٍ ») ؛ أي : و(كمءٌ) هـٰذا مفردُ (كَمْأَة) عكسَ (تَمْر وتَمْرَة) ؛ فظَهَرَ : وصفُ (الكَمْأَة) بـ (الكِبَار) في قوله بعدُ : (وهي الكَمْأَةُ الكِبارُ . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (جمعُ « ابن أَوْبَرَ ») فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ مُخالِفٌ لكلام المُصنِّفِ

---

(١) وقيل : (الكَمْأة) للواحد و(الكَمْء) للجمع ، وهـٰذا القولُ جاء على القياس ، ونقل في « تاج العروس » (١/٤٠٨): أنَّ الصحيحَ مِنْ ذلك كلِّهِ : ما ذَكَرَهُ سيبويه وحكاه شَمِرٌ عن ابن الأعرابي ؛ من أنَّ (الكمء) يُجمَعُ علىٰ (أَكْمُؤ) ، وأنَّ جمعَ الجمع (كَمْأة) .

(٢) ولا ضرورة عند الكُوفيِّينَ ؛ لأنَّهُ مَقِيسٌ عندهم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤١٤) .

(٣) لعل الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : (كمأة صغار) ، أو : (كَمْء صغار) إذا اعتبر (الكمء) جمعاً ، والله تعالىٰ أعلم ، ومرَّ قبلُ : (الكمأةُ الكبار البيض) على الأصل ، وفي « الدرر السنية » (١/٢٧٨) : (كمأة صغار) .

(بناتِ أَوْبَرَ) ليس بعَلَم ؛ فالألفُ واللامُ عندَهُ غيرُ زائدة[1] .

ومنه : الداخلةُ اضطراراً على التميز ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

٣٧ـ رَأَيتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وجوهَنا صَدَدْتَ وطِبْتَ النَّفْسَ يا قيسُ عن عمرِو

❀ قوله : (رَأَيتُكَ لمَّا أنْ عرفتَ وجوهَنا. . .) إلىٰ آخره : (أنْ) : زائدةٌ ، و(الوجوه) : الأَنْفُسُ والذواتُ ، والمُرادُ بهم : أعيانُ القومِ ،

والشارح ؛ حيثُ حَكَمَا بزيادتها ، ولا تكونُ زائدةً إلا إذا كان عَلَماً ـ كما في « الشرح » ـ لا جمعاً ، أمَّا علىٰ كلامِ المُحشِّي : فهي حرفُ تعريف ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ إلا ما نُكِّرَ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ما ذُكِرَ بحسَب الأصلِ قبلَ جَعْلِهِ عَلَماً .

---

(١) فالألف واللام فيه للتعريف ، وذَهَبَ ابن خروف : إلىٰ أنَّ الألفَ واللامَ لِلَمْحِ الصفة ؛ لأنَّ (أوبر) في الأصل صفةٌ . انظر « المقتضب » (٤/ ٤٤ ، ٤٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٧٠) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٣١٢) .

(٢) البيت لراشد بن شهاب اليشكري يخاطب قيس بن مسعود اليشكري ، وزعم التَّوْزَري في « شرح الشُّقْراطِسِيَّة » عن بعضهم أنَّ البيتَ مصنوع ، وردَّهُ العَيْنيُّ ، وهو من قصيدة مطلعها :

مَنْ مُبلِغٌ فِتيانَ يَشكُرَ أنَّني أرىٰ حِقْبةً تُبدِي أماكنَ للصبرِ
فأُوصِيكُمُ بالحيِّ شَيْبانَ إنَّهُم هُمُ أهلُ أبناءِ العظائمِ والفَخْرِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٦٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٧١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٦٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٨١) ، و« المساعد » (١/ ١٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٥٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣١٢) ، وقوله : (مَنْ مُبلِغٌ. . .) أصابه الخرم ؛ وهو حذف الفاء من (فعولن) ، وهو جائز في أوَّل أجزاء البيت دون حشوه ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٧٠ـ٤٧٢) ، و(٣/ ٣٩٢) .

والأصلُ : (وطِبتَ نَفْساً) ؛ فزاد الألفَ واللامَ ، وهٰذا بناءٌ علىٰ أنَّ التمييزَ لا يكونُ إلا نكرةً ، وهو مذهبُ البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ جواز كونِهِ معرفةً ؛ فالألفُ واللامُ عندَهُم غيرُ زائدة[1] .

وإلىٰ هٰذَينِ البيتَينِ اللذَينِ أَنْشَدْناهما أشار المُصنِّفُ بقوله : (كـ « بناتِ الأَوْبر ») ، وقولِهِ : و(طِبتَ النفسَ يا قيسُ السَّرِي) .

١٠٩ـ وبعضُ الأَعْلامِ عليهِ دَخَلَا . . . .

والمعنىٰ : أبصرتُكَ حين عرفتَ أعيانَنا صددتَ عنَّا وطابتْ نَفْسُكَ مِنْ قِبَلِنا عن عمرٍو صديقِكَ الذي قَتَلْناهُ ؛ أي : طابتْ نَفْسُكَ عن قتله .

والشاهدُ : في (النَّفْسَ) ؛ حيثُ زِيدَتْ فيه (أل) مع أنَّهُ تمييزٌ .

❁ قوله : (دَخَلَا) الضميرُ فيه : عائدٌ علىٰ (أل)[2] ، وذَكَّرَ ؛ نَظَراً إلى اللفظ ، وأنَّثَ في قوله : (تُزادُ) ؛ نَظَراً إلى الكلمة .

❁ قوله : (أي : طابتْ نَفْسُكَ عن قتله) ؛ أي : تسلَّتْ عن قتله ولم تهتمَّ به ، فلم تأخذْ بثأره .

❁ قوله : (والشاهدُ : في « النَّفْسَ » . . .) إلىٰ آخره : إنْ جُعِلَتِ (النَّفْس) مفعولَ (صددتَ) . . كان البيتُ لا شاهدَ فيه .

---

(١) وتبع الكُوفيِّينَ في ذلك ابنُ الطَّراوة الأندلسي . انظر « التذييل والتكميل » (٩/ ٢٠٦ـ ٢٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٢٦ـ ٥٢٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٢) والألف فيه للإطلاق .

. . . . لِلَمْـحٍ مـا قـد كـانَ عنـهُ نُقِـلَا
١١٠ـ كـ (الفَضْلِ) و(الحارثِ) . . . .

❁ قوله : (لِلَمْحٍ) ؛ أي : لمُلاحظةٍ ، و(ما) : اسمٌ موصولٌ صفةٌ لمحذوف[1] ، والضميرُ في (كان) وفي (نُقِلا) : عائدٌ على البعض ؛ فالصِّلَةُ جاريةٌ علىٰ غيرِ مَنْ هي له ، ولم يُبرَزْ ؛ جَرْياً على المذهب الكُوفيِّ[2] ، أو لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ محلَّ وجوبِهِ في الوصف[3] .

❁ قوله : (كـ « الفَضْلِ » . . .) إلىٰ آخره : قَدَّمَ (الفَضْل) على (الحارث) ، وهو على (النُّعْمان) ؛ لأنَّ الدَّلالةَ على الوصف في المصدر مطابقةٌ ، وفي (الحارثِ) تضمُّنٌ ، وفي (النُّعْمان) التزامٌ ، أو لسلوك

❁ قوله : (والضميرُ في « كان » وفي « نُقِلا » . . .) إلىٰ آخره : لا مانعَ مِنْ أنَّ الضميرَ في (كان) راجعٌ لـ (ما) الواقعةِ على المعنىٰ ، والضميرَ في (نُقِلا) راجعٌ للبعض ؛ فالصِّلَةُ حينئذٍ جاريةٌ علىٰ ما هي له .

❁ قوله : (أو لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ محلَّ . . .) إلىٰ آخره : تقدَّم لك تضعيفُهُ[4] .

❁ قوله : (على الوصف) ؛ أي : الحَدَثِ .

❁ قوله : (وفي « النُّعْمان » التزامٌ) ؛ أي : لأنَّهُ يلزمُ مِنَ الدم الحُمْرةُ ،

---

(١) والتقدير : (للمح الأصل الذي) .
(٢) في (أ) : (نَظَراً إلى المذهب الكوفي) ، وستأتي هـٰذه المسألة مفصلة في (٢/ ٢٤٨) .
(٣) انظر (١/ ٢٢١ـ ٢٢٢) .
(٤) انظر (١/ ٢٢١) .

. . . . و(النُّعْمانِ)   فــذِكْــرُ ذا وحَــذْفُــهُ سِيَّــانِ

ذَكَرَ المُصنِّفُ فيما تقدَّم أنَّ الألفَ واللامَ تكونُ مُعرِّفةً وتكونُ زائدةً ، وتقدَّم الكلامُ عليهما(1) .

ثمَّ ذكرَ في هـٰذَينِ البيتَينِ أنَّها تكونُ للَمْحِ الصفة ، والمُرادُ بها : الداخلةُ على ما سُمِّيَ به مِنَ الأعلام المنقولةِ ممَّا يَصلُحُ دخولُ (أل) عليه ؛ كقولك في (حَسَنٍ) : (الحَسَنُ) .

وأكثرُ ما تدخلُ : على المنقول مِنْ صفة ؛ كقولك في (حارثٍ) : (الحارثُ) ، وقد تدخلُ على المنقول مِنْ مصدر ؛ كقولك في (فَضْلٍ) : (الفَضْلُ) ، وعلى المنقول مِنِ اسمِ جنسٍ غيرِ مصدر ؛ كقولك في (نُعْمانَ) : (النُّعْمان) ، وهو في الأصل مِنْ أسماء الدم ؛ فيجوزُ دخولُ

التَّرَقِّي ؛ لأنَّ كلّاً منها أقلُّ ممَّا بعدَهُ بحرف .

❀ قوله : (و« النُّعْمانِ ») بِضمِّ النون ، وتمثيلُهُ به للمنقول مُعترَضٌ : بأنَّهُ مثَّل به في « شرح تسهيلِهِ » لِمَا قارنتِ الأداةُ نَقْلَهُ ؛ لأنَّها عليه لازمةٌ ، وعلىٰ ما هنا عارضةٌ ؛ لكونها لِلَّمْح .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يحتملُ أنَّ العربَ سمَّوا بـ(النُّعْمان) ؛ فتكونُ الأداةُ لازمةً ، وسمَّوا بـ(نُعْمانَ) ؛ فتكونُ عارضةً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(2) .

أو السَّفْكُ ؛ لأنَّهُ لا يوجدُ الدمُ إلا به .

---

(1) انظر (٢/ ١٦٩ـ ١٨٢) .

(2) الدرر السنية (١/ ٢٨٠) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٧٦) .

(أل) في هـٰذه الثلاثة ؛ نَظَراً إلى الأصل ، وحذفُها ؛ نَظَراً إلى الحال .

وأشارَ بقوله : (للَمْحِ ما قد كانَ عنه نُقِلَا) : إلىٰ أنَّ فائدةَ دخولِ الألفِ واللام : الدَّلالةُ على الالتفات إلىٰ ما نُقِلتْ عنه ؛ مِنْ صفةٍ أو ما في معناها .

وحاصلُهُ : أنَّكَ إذا أردتَ بالمنقول مِنْ صفةٍ ونحوِهِ أنَّهُ إنَّما سُمِّيَ به تفاؤلاً بمعناه. . أتيتَ بالألف واللامِ للدَّلالة علىٰ ذلك ؛ كقولك : (الحارث) ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّهُ إنَّما سُمِّيَ به للتفاؤل ؛ وهو أنَّهُ يعيشُ ويَحرُثُ ، وكذا كلُّ ما دَلَّ علىٰ معنىً وهو ممَّا يُوصَفُ به في الجملة ؛ كـ (فَضْلٍ) ونحوِهِ ، وإن لم تنظر إلىٰ هـٰذا ونظرتَ إلىٰ كونه عَلَماً . . لم تُدخِلِ الألفَ واللامَ، بل تقولُ: (فضل) و(حارث) و(نعمان).

فدخولُ الألفِ واللامِ أفاد معنىً لا يُستفادُ بدونهما ؛ فليستا بزائدتَينِ ، خلافاً لِمَنْ زَعَمَ ذلك ، وكذلك أيضاً ليس حذفُهُما وإثباتُهُما على السَّواء ،

---

* قوله : (تفاؤلاً) بالهمزة ، والفَأْلُ : التيامُنُ .

* قوله : (ممَّا يُوصَفُ به في الجملة) ؛ أي : في بعض الأحوال ؛ وهو ما إذا أُوِّلَ باسم الفاعل ، أو قُدِّرَ مضافٌ ، أو قُصِدَ المبالغة .

* قوله : (وكذلك أيضاً ليس حذفُهُما . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لازمٌ لِمَا قبلَهُ ؛ فلو قال : (فليسَ) بالفاء تفريعاً علىٰ ما قبلَهُ . . لكان أَنْسَبَ .

---

* قوله : (وهو ما إذا أُوِّلَ باسم الفاعل) ؛ أي : كأنْ يُؤَوَّلَ (فضلٌ) : بـ (فاضل) في قولك : (أنتَ رجلٌ فَضْلٌ) ، و(نُعْمانٌ) : بـ (مُسفِك للدمِ) ـ وهو المُرادُ بـ (مُدْمٍ) في كلام بعضهم ـ أو بـ (أحمر) . . في قولك : (أنتَ رجلٌ نُعْمانٌ) ، وقولُهُ : (أو قُدِّرَ مضافٌ) ؛ أي : بأنْ يُقالَ فيما سبق : (ذو فَضْلٍ) ، و(مُسفِكُ نُعْمانٍ) ؛ أي : دمٍ ، أو (ذو نُعْمانٍ) ؛ أي : حُمْرةٍ ، فتأمَّلْ .

كما هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّف ، بل الحذفُ والإثباتُ يُنزَّلُ على الحالتَينِ اللَّتَينِ سَبَقَ ذِكْرُهُما ؛ وهو أنَّهُ إذا لُمِحَ الأصلُ جِيءَ بالألف واللام ، وإن لم يُلمَحْ لم يُؤتَ بهما[1] .

١١١ـ وقَـدْ يصيـرُ عَلَمـاً بـالغَلَبَـهْ   مضافٌ أو مصحوبُ (ألْ) . . . .

وقد أُجِيبَ عن الناظم : بأنَّ مُرادَهُ بقوله : (سِيَّانِ) مِنْ حيثُ عدمُ إفادةِ التعريف ، فلا تُفِيدُ تعريفاً .

❀ قوله : (عَلَماً) خبرُ (يصيرُ) تقدَّم على اسمها ، و(مضافٌ) بالرفع : اسمُها .

❀ قوله : (بالغَلَبَهْ) هي أنْ يكونَ للاسم عمومٌ وَضْعاً ، فيَعرِضُ له بحسَبِ الاستعمال خصوصٌ ، ثمَّ إنِ استُعمِلَ في غيرِ ما غَلَبَ عليه . . فغلبةٌ تحقيقيَّةٌ ، وإلا فتقديريَّةٌ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (إلـٰهٌ) بالتنكير ، ومثالُ الثاني : (الإلـٰه)

❀ قوله : (وقد أُجِيبَ عن الناظم . . .) إلى آخره : هـٰذا الجوابُ يَصلُحُ للإشكال الأوَّلِ أيضاً .

❀ قوله : (فمثالُ الأوَّلِ : « إلـٰهٌ » بالتنكير) ؛ أي : فإنَّهُ موضوعٌ للمعبود بحقٍّ أو باطلٍ ، ثمَّ غَلَبَ على الذَّات العَلِيَّةِ بعدَ استعمالِهِ في غيرها مِنَ المعبود

---

(١) والباب كلُّهُ سماعيٌّ يُقتصَرُ فيه على الوارد ؛ فلا يجوزُ في نحو : (مُحمَّد) و(صالح) و(معروف) أنْ يُقالَ : (المُحمَّد) و(الصالح) و(المعروف) حالَ العَلَميَّة ؛ لأنَّهُ لم يُسمَعْ ، واللغة لا تثبت بالقياس . انظر « أوضح المسالك » (١/ ١٨٣) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٥٢) .

. . . . كـ (العَقَبَـــهْ)

١١٢ ـ وحذفَ (ألْ) ذي إنْ تُنادِ أو تُضِفْ أَوْجِبْ وفي غيرِهِما قد تَنحذِفْ

مِنْ أقسامِ الألفِ واللامِ : أنَّها تكونُ للغَلَبةِ ؛ نحوُ : (المدينة) و(الكتاب) ؛ فإنَّ حقَّهُما الصِّدْقُ علىٰ كلِّ مدينةٍ وكلِّ كتابٍ ، لٰكن غَلَبتِ المدينةُ علىٰ مدينة الرسولِ صلَّى الله عليه وسلَّم ، والكتابُ علىٰ « كتاب سيبويهِ » رحمه الله تعالىٰ ؛ حتىٰ إنَّهُما إذا أُطلِقا لم يتبادَرْ إلى الفهم غيرُهُما .

بالتعريف ، وأمَّا (الله) فهو مِنْ قَبِيلِ العَلَمِ الجُزْئيِّ ، هٰذا هو التحقيقُ في ذلك ، كما قرَّره المُحقِّقونَ ، خلافاً لِمَا في بعض العبارات .

❀ قوله : (كـ « العَقَبَهْ ») هي في الأصل : اسمٌ لكلِّ طريقٍ صاعدٍ في الجبل ، ثمَّ اختُصَّ بعقَبةِ مِنىً التي تُضافُ إليها الجَمْرةُ ؛ فيُقالُ فيها : (جَمْرةُ العَقَبةِ) ، قاله الشاطِبيُّ[1] ، وقيل : عَقَبةُ أَيْلَةَ .

❀ قوله : (وحذفَ « ألْ » ذي) مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (أَوْجِبْ) .

بباطل ، وفيه نَظَرٌ ، بل هو باقٍ علىٰ تنكيره ، ولا غلبةَ فيه أصلاً ، ومعناه : المعبودُ بحقٍّ ، وإلا فلا يصحُّ النفيُ في (لا إلٰه إلا اللهُ) ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ لذلك بـ (العَقَبة) و(النجم) .

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٥٨١) .

وحُكْمُ هـٰذه الألفِ واللامِ : أنَّها لا تُحذَفُ إلا في النداء أو الإضافةِ ؛ نحوُ : (يا صَعِقُ) في (الصَّعِق) ، و(هـٰذه مدينةُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم) .

وقد تُحذَفُ في غيرهما شذوذاً ؛ سُمِعَ مِنْ كلامهم : (هـٰذا عَيُّوقٌ طالعاً)[1] ، والأصلُ : (العَيُّوقُ) ، وهو اسمُ نجمٍ .

وقد يكونُ العَلَمُ بالغَلَبة أيضاً مُضافاً ؛ كـ (ابن عمرَ) ، و(ابنِ عبَّاس) ، و(ابنِ مسعودٍ) ؛ فإنَّهُ غَلَبَ على العَبَادِلة دونَ غيرِهِم مِنْ أولادهم وإن كان

❊ قوله : (في « الصَّعِق ») هو خُوَيلدُ بنُ نُفَيلٍ ، سَفَتِ الرياحُ [في] جِفانه [الترابَ][2] ، فسبَّها ، فأصابتْهُ صاعقةٌ .

❊ قوله : (هـٰذا عَيُّوقٌ) بوزن (فَيْعُولٍ) بمعنىٰ (فاعل) ؛ كـ (قَيُّومٍ) بمعنىٰ (قائم) ، واشتقاقُهُ : مِنْ (عاق يعوقُ) ؛ كأنَّهُ عاق كواكبَ وراءَهُ مِنَ المجاوزة ، ويجوزُ أنْ يكونَ سمَّوهُ بذلك ؛ لأنَّهُم يقولون : الدَّبَرانُ يخطُبُ الثُّريَّا ، والعَيُّوقُ يَعوقُهُ عنها ؛ لكونه بينهما ، قاله الفخرُ الرازيُّ[3] .

❊ قوله : (و« ابنِ مسعودٍ ») قيل : الصوابُ : ذِكْرُ (ابنِ الزُّبَير) مكانَ

❊ قوله : (هو خُوَيلدُ . . .) إلىٰ آخره ، وهو في الأصل : اسمٌ لكلٍّ مِنْ رُمِيَ بصاعقة .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/١٧٦) ، و« التذييل والتكميل » (٢/٣٢١) ، و« أوضح المسالك » (١/١٨٤) ، و« همع الهوامع » (١/٢٨٨) .

(٢) في النسخ : (جفانه) بدل (في جفانه التراب) ، والمثبت من « شرح الكتاب » للسيرافي (٢/٤٢٩) ، و« شرح المفصل » (١/١٢٦) .

(٣) أورده الشيخ خالد في « التصريح » (١/١٥٤) .

حقُّهُ الصدقَ عليهم ، لـٰكن غَلَبَ علىٰ هـٰؤلاء ؛ حتىٰ إنَّهُ إذا أُطلِقَ (ابنُ عمرَ) لا يُفهَمُ منه غيرُ (عبد الله) ، وكذلك (ابنُ عباس) و(ابنُ مسعود) رضي الله عنهم أجمعِينَ ، وهـٰذه الإضافةُ لا تُفارِقُهُ لا في نداءٍ ولا في غيره ؛ نحوُ : (يا بنَ عمرَ) .

(ابن مسعود)[1] ؛ لأنَّ ابنَ مسعودٍ مات قبلَ إطلاقِ اسمِ العَبَادِلةِ ، وهو مِنَ الطبقة الأُولىٰ ، قيل : وهـٰذا إنما يَرِدُ علىٰ مَنْ قال : غَلَبَتْ عليهم العَبَادِلةُ ، دونَ مَنْ قال : غَلَبَتْ على العَبَادِلة ، تأمَّلْ ، وقد نَظَمَ بعضُهُم العَبَادِلةَ في قوله[2] : [من الكامل]

أبنـاءُ عبَّـاسٍ وعَمْـرٍو وعُمَـرْ وابْنُ الزُّبَيرِ همُ العَبَادِلةُ الغُرَرْ

❀ قوله : (دونَ مَنْ قال : غَلَبَتْ على العَبَادِلة) غايةُ الأمرِ : أنَّهُ استعملَ لفظَ (العبادلة) في كلامِهِ بالمعنى الوضعيِّ لا الغَلَبيِّ ، ولا محذورَ فيه ،

---

(١) أو ذِكْرُ (ابن عمرو) مكانه ، كما صنع الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق ١٢٥) ، وفي هامش (و) : (تنبيهان : الأوَّل : ظاهِرُهُ : أنَّ العبادلةَ ثلاثة فقط ، وليس كذلك ، بل أربعة ، والرابع : ابن عمرو بن العاص ، الثاني : عدُّ ابن مسعود معهم فيه نَظَرٌ ، وقد تبع في عدِّهِ معهم الجوهريَّ ومن تبعه ، والصوابُ : ذِكْرُ « ابن الزُّبير » مكان « ابن مسعود » ؛ لأنَّ ابن مسعود مات قبل إطلاق العبادلة ، وهو مِنَ الطبقة الأولىٰ ، وقد صرَّح العراقي في « ألفية الحديث » بأنهم الأربعة المذكورون ، وأنَّ ابنَ مسعود ليس منهم ، ولا مَنْ شاكله في التسمية بعبد الله ، قال السخاوي : وهم نحوُ ثلاث مئة أو أكثر) .

(٢) أورد البيت المدابغي في « حاشيته على الفتح المبين » (ص٧٩) .

. . . .

. . . .

والمعنى الوضعيُّ : هو جمعُ (عَبْدَل) بزيادة اللام ؛ كما يُقالُ في (زيد) : (زَيْدَل) ، وهي زيادةٌ شائعة في مثله مِنَ الأسماء ، أو أنَّ (عَبْدَل) مأخوذٌ مِنْ (عبد الله) ، ومثلُ هٰذا يُسمَّىٰ نحتاً ، لا اشتقاقاً ؛ لأنَّهُ لا يكونُ مِنْ كلمتَينِ في قياس التصريف ، كما أفاده الأَسْقاطيُّ[1] .

(١) القول الجميل (ق/ ٤٣) .

الابتداء

. . . .

(الابتداءُ)

❁ قوله : (الابتداءُ) عبَّر به ؛ لأنَّ الابتداءَ يَستدعِي مبتدأً ، وهو يَستدعِي

[الابتداءُ]

❁ قوله : (عبَّر به ؛ لأنَّ الابتداءَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فأَطْلَقَ الابتداءَ وأراد ما يلزمُهُ مباشرةً أو بواسطة ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : إنَّهُ يَرِدُ على المُصنِّف : أنَّهُ ترجمَ لشيء ولم يُبيِّنْهُ ، وبيَّن شيئاً ولم يُترجِمْ له .

نعم ؛ يَرِدُ على النُّكْتة التي ذكرها المُحشِّي للتعبير بالابتداء . . أنَّها حاصلةٌ لو عبَّر بـ (المبتدأ) ، فلِمَ لَمْ يُترجِمْ به ؟

ويُمكِنُ أنْ يُجابَ : بأنَّهُ آثَرَ التعبيرَ بـ (الابتداء) على التعبير بـ (المبتدأ) ؛ للإشارة مِنْ أوَّل الأمرِ في الترجمة إلىٰ أنَّهُ العاملُ ، ولمَّا كانتْ هٰذه الإشارةُ خفيَّةً . . نبَّه علىٰ أنَّهُ العاملُ بقوله : (ورفعوا مبتدأً بالابتدا) ، ولأنَّ في التعبير بالمبتدأ صراحةً ، والاكتفاءِ في الخبر باللزوم . . ترجيحاً مِنْ غير مُرجِّحٍ ؛ لاستوائهما في القصد الذاتيِّ مِنْ هٰذا الباب ، إلا إنْ تُكلِّفتْ نكتةٌ ؛ ككون المبتدأ هو المبدوءَ به ، وكذا لو اقتصر على الخبر ، ولو عبَّر

١١٣ـ مبتدأٌ (زيدٌ) و(عاذِرٌ) خَبَرْ إن قلتَ (زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعتذَرْ)

غالباً خبراً ؛ ففي الترجمة به تأديةٌ للمقصود مع الاختصار .

❀ قوله : (مبتدأٌ « زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره : (زيدٌ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(مبتدأٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، وقد أَلْغزَ فيه وفي قوله الآتي : (والثاني فاعلٌ) صاحبُنا الأديبُ الشيخ أحمدُ الجَرْجاويُّ ؛ فقال : [من مجزوء الكامل]

يـــا أيُّهـــا النَّحْـــويُّ مَـــنْ بحِـــذْقِـــهِ عَقْلِـــي بَهَـــرْ
ومَـــــنْ درىٰ « ألفيَّـــــةَ آبْـــنِ مـــالـــكٍ » كنـــزَ الـــدُّرَرْ
مـــا لفظـــةٌ فيهـــا ٱبتَـــدا والمُبتـــدا فيهـــا خَبَـــرْ

بهما فات الاختصارُ ، والتعبيرُ بالابتداء فيه السلامةُ مِنْ ذلك ؛ لاستوائهما في مطلق اللزومِ وإن كان لزومُ المبتدأ بلا واسطةٍ ولزومُ الخبرِ بها مع حصول الاختصار .

❀ قوله : (خبراً) ؛ أي : أو ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وقولُهُ قبلُ : (غالباً) احترازٌ عن : (أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ؛ فإنَّ (أقلُّ) مبتدأٌ لم يستدعِ خبراً ، ولا ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، وهـٰذا سماعيٌّ لا يُقاسُ عليه ، وإنَّما لم يستدعِ ما ذُكر ؛ لأنَّهُ ليس في المعنىٰ مبتدأً ؛ إذ المعنىٰ : (قلَّ رجلٌ يقولُ ذلك) ؛ أي : صَغُرَ وحَقُرَ ، وقيل : لأنَّ الجملةَ صفةٌ للنكرة أَغْنَتْ عن الخبر في الإفادة ، وأجاز بعضُهُم جَعْلَ الجملةِ خبراً عن (أقلُّ) ، واختاره الأمير[1] .

---

(١) حاشية الأمير علىٰ شرح الأزهرية (ق/ ٤١) .

١١٤ـ وأوَّلٌ مبتـــدأٌ والثـــانـــي   فـاعـلٌ اغْنىٰ في (أَسَارٍ ذانِ)

ولفظـــــــةٌ مُبتـــــــدأٌ   وفـــاعـــلٌ هـــوَ الخَبَـــرْ

وقلتُ مُجيباً له :

هـــاكَ الجـــوابَ (مُبتـــدَا   زيـــدٌ) بهـــا يـــا مَـــنْ سَبَـــرْ

فلفـــظُ (زيـــدٌ) مُبتـــدَا   و(مُبتـــدَا) هُـــوَ الخَبَـــرْ

و(فـــاعـــلٌ) قـــد أَخْبَـــرُوا   بـــهِ عـــنِ (الثـــانـــي) اشْتَهَـــرْ

وأُحمِّـــــــدُ مُصلِّيـــــــاً   علـــى النبـــيِّ المُفتَخَـــرْ

❀ قوله : (وأوَّلٌ مبتدأٌ. . .) إلىٰ آخره : (أوَّلٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ قريناً لـ(الثاني) المُعرَّف .

❀ قوله : (اغْنىٰ. . .) إلىٰ آخره : الجملةُ : صفةُ (فاعلٌ) .

❀ قوله : (في أَسَارٍ) مِنْ (سرىٰ) : إذا سار ليلاً . انتهىٰ « غزِّي »[(١)] .

❀ قوله : (ولفظةٌ مُبتدأٌ) يُقرَأُ (مُبتدأٌ) بالهمز ، وفي بعض النسخ[(٢)] : (ولفظةٌ هِيْ مُبتدَا) ، وعلىٰ هـٰذا : فيُقرَأُ (مُبتدا) بلا همزٍ ، وتُقرَأُ (هي) بسكون الياء[(٣)] .

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ٣٩) .

(٢) كما هو في (د) .

(٣) علىٰ أنَّ البحر من مجزوء الرجز ، وإذا فُتحت الياء تكون الأبيات من مجزوء الكامل .

١١٥ـ وقِسْ وكاَستفهامِ النفيُ وقدْ   يجوزُ نحوُ (فائزٌ أُولُو الرَّشَدْ)

ذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ المبتدأَ علىٰ قسمَينِ : مبتدأٌ له خبرٌ ، ومبتدأٌ له فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

---

* قوله : (أنَّ المبتدأَ علىٰ قسمَينِ . . .) إلىٰ آخره : لم يُعرِّفْهُ الشارحُ كالناظم ؛ اكتفاءً بالمثال ، وعرَّفَهُ بعضُهُم : بأنَّهُ الاسمُ العاري عن العوامل اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ وما أَشْبَهَها ؛ فشَمِلَ (الاسمُ) : الصريحَ ، والمُؤوَّلَ ؛ نحوُ : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، و(العاري عن العوامل اللفظيَّةِ) مُخرِجٌ للفاعل ونحوِهِ واسمِ (كان) ، و(غيرِ الزائدةِ وشِبْهِها) لإدخالِ نحوِ : (بحَسْبِكَ درهمٌ) ، و(ربَّ رجلٍ كريمٍ قائمٌ) .

---

* قوله رحمه الله : (وقِسْ) رجوعُهُ لقوله : (في أَسَارِ ذانِ) ، ولقوله : (مبتدأٌ « زيد » . . .) إلىٰ آخره . . أَفْيَدُ مِنْ رجوعه للأوَّل فقط ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُ الشارح[١] ، وعلىٰ كلٍّ : فليس مُحتمِلاً لقياس النفيِ على الاستفهام ، خلافاً لِمَا يُستفادُ مِنْ قول الشارح : (ويُقاسُ علىٰ هـٰذا . . .) إلىٰ آخره[٢] ، إلا أنْ يكونَ بياناً لمجموعِ قولِهِ : (وقِسْ) ، وقولِهِ : (وكاستفهامِ النفيُ) .

* قوله : (وعرَّفَهُ بعضُهُم : بأنَّهُ الاسمُ العاري . . .) إلىٰ آخره : في هـٰذا التعريفِ نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ يشملُ : اسمَ الفعل ، معَ أنَّهُ ليس مِنْ أفراد المبتدأ ،

---

(١) انظر (٢/ ١٩٥) .

(٢) انظر (٢/ ١٩٥ـ ١٩٦) .

فمثالُ الأوَّلِ : (زيدٌ عاذرٌ مَنِ اعتذرَ) ، والمُرادُ به : ما لم يكن المبتدأُ فيه وصفاً مُشتمِلاً علىٰ ما يُذكَرُ في القسم الثاني ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأٌ ، و(عاذرٌ) : خبرُهُ ، و(مَنِ اعتذرَ) : مفعولٌ لـ (عاذِرٌ) .

ومثالُ الثاني : (أسارٍ ذانِ ؟) ؛ فالهمزةُ : للاستفهام ، و(سارٍ) : مبتدأٌ ، و(ذانِ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

ويُقاسُ علىٰ هـٰذا : ما كان مِثْلَهُ ؛ وهو كلُّ وصفٍ اعتمدَ على استفهامٍ أو

❋ قوله : (كلُّ وصفٍ اعتمدَ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ به : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصفةُ المُشبَّهةُ ، وما جرىٰ مَجْراها ؛ كالمنسوب ؛ نحوُ : (ما قُرَشِيٌّ أبواك) ، وأمّا (أفعلُ) التفضيل : فليس مِنْ ذلك ؛ لأنَّهُ لا يرفعُ إلا الضميرَ المُستتِرَ أو الظاهرَ بشروطٍ مذكورةٍ في بابه[1] ، والضميرُ المُستتِرُ غيرُ مُكتفىً به ، وشرطُ المرفوعِ هنا أنْ يكونَ مُكتفىً به ، وإذا رَفَعَ الظاهرَ بالشروط لا يكونُ مبتدأً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

وكذلك الأسماءُ قبلَ التركيب ؛ فكان الأَوْلىٰ : أنْ يزيدَ علىٰ ذلك ـ كما في « الأُشْمُونيِّ » ـ : (مُخبَراً عنه ، أو وصفاً رافعاً لمُستغنىً به)[3] .

❋ قوله : (وإذا رَفَعَ الظاهرَ بالشروط لا يكونُ مبتدأً) ؛ أي : لأنَّ مِنْ جملة الشروط أنْ يكونَ صفةً لاسمِ جنسٍ .

---

(١) انظر (٤/ ٢٤٧ـ٢٥٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٢٨٥) ، وزاد بعده : (كذا قيل ، والحقُّ : أنَّهُ قد يكون مبتدأً ؛ كما في نحو : « هل أحسنُ في عين زيدٍ الكحلُ منه في عين غيره ؟ ») ، وانظر ما سيأتي بعد قليل في كلام المُقرِّر .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٨٨) .

نفيٍ ؛ نحوُ : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، و(ما قائمٌ الزيدانِ) ، فإن لم يعتمدِ الوصفُ لم يكن مبتدأً ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ[1] ، ورَفَعَ فاعلاً ظاهراً[2] ؛ كما مُثِّلَ ، أو ضميراً مُنفصِلاً ؛ نحوُ : (أقائمٌ أنتما ؟) ، وتمَّ الكلامُ به .

فإن لم يَتِمَّ به لم يكنْ مبتدأً ؛ نحوُ : (أقائمٌ أبواهُ زيدٌ ؟) ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأ مُؤخَّر ، و(قائمٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(أبواهُ) : فاعلٌ بـ (قائمٌ) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ (قائمٌ) مبتدأً ؛ لأنَّهُ لا يَستغنِي بفاعله حينئذٍ ؛ إذ لا يُقالُ :

❁ قوله : (نحوُ : « أقائمٌ الزيدانِ ؟ » . . .) إلىٰ آخره ، ويكونُ كلُّ مثالٍ مِنْ ذلك جملةً ؛ فهو مُستثنىً مِنْ قولهم : إنَّ اسمَ الفاعل معَ فاعلِهِ بمنزلة المفرد ؛ أي : إلا إن رَفَعَ ظاهراً يَسُدُّ مَسَدَّ الخبر ، ذَكَرَهُ الغَزِّيُّ[3] .

وقيل : لِمَ لا يجوزُ أنْ يكونَ مِنْ هـٰذا الباب ، معَ أنَّ ظاهرَ « الشرحِ » في قوله : (فخيرٌ نحنُ . . .) إلىٰ آخره : أنَّهُ إذا اعتمدَ يصحُّ إعرابُهُ هـٰذا الإعرابَ ؟ وصرَّح السيِّدُ الحَفْنيُّ والعلَّامةُ الصبَّانُ بصحَّته ، ومثَّلا بنحوِ : (هل أحسنُ في عينِ زيدٍ الكُحْلُ منه في عينِ غيرِهِ ؟)[4] ؛ فـ (الكُحْلُ) : فاعل (أحسنُ) أغنىٰ عن الخبر .

❁ قوله : (أي : إلا إن رَفَعَ ظاهراً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو ضميراً

---

(١) والكُوفيِّينَ أيضاً ، وسيأتي تخريجه في (٢/ ٢٠٣) .

(٢) قوله : (ورَفَعَ فاعلاً) عطفٌ على (اعتمدَ) الواقع صفةً لـ (وصف) ، وكذا قولُهُ : (وتمَّ الكلامُ به) ؛ فشروطُهُ ثلاثة . « خضري » (١/ ١٦٧) .

(٣) فتح الرب المالك (ق/ ٣٩) .

(٤) حاشية الحفني (١/ ق ١٢٨) ، حاشية الصبان (١/ ٣٠٣) .

(أقائمٌ أبواهُ ؟) فيتِمَّ الكلامُ .

وكذلك لا يجوزُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً إذا رَفَعَ ضميراً مُستتِراً ؛ فلا يُقالُ في (ما زيدٌ قائمٌ ولا قاعدٌ) : إنَّ (قاعداً) مبتدأٌ والضميرَ المُستتِرَ فيه فاعلٌ أَغنىٰ عن الخبر ؛ لأنَّهُ ليس بمُنفصِل ؛ علىٰ أنَّ في المسألة خلافاً .

ولا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ الاستفهامُ بالحرف ؛ كما مُثِّلَ ، أو بالاسم ؛ كقولك : (كيف جالسٌ العُمَرانِ ؟) .

وكذلك لا فَرْقَ بينَ أنْ يكونَ النفيُ بالحرف ؛ كما مُثِّلَ ، أو بالفعل ؛ كقولك : (ليس قائمٌ الزيدانِ) ؛ فـ (ليس) : فعلٌ ماضٍ ناقصٌ ، و(قائمٌ) : اسمُهُ ، و(الزيدانِ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ خبرِ (ليس) ، . . . .

---

* قوله : (فيتِمَّ الكلامُ) بالنصب في جواب النفي .

* قوله : (و« الزيدانِ » : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ خبرِ « ليس ») اعتُرِضَ : بأنَّ هـٰذا خروجٌ عن موضوع المسألة ؛ إذ الكلامُ في الوصف الواقعِ مبتدأً ، وهو في المثال اسمٌ للناسخ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ مبتدأٌ بحسَبِ الأصل ، . . . .

منفصلاً ، أو كان صِلَةً لـ (أل) ؛ لأنَّهُ في قوَّة الفعل في هـٰذه الصُّور .

* قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : إيضاحُهُ : أنَّ إدخالَ الوصفِ الواقعِ اسماً لـ (ليس) فيما نحن فيه ؛ وهو الوصفُ الواقعُ مبتدأً ؛ كما هو مُقتضىٰ قولِهِ :

وأوَّلٌ مبتـــدأٌ والثـــانـــي فاعلٌ أغنىٰ في (أسارٍ ذانِ)

. . . .

وفيه إغناءُ مرفوعٍ عن منصوب ، وهـٰذا كافٍ في التمثيل .

وقِسْ وكاستفهامِ النفيُ. . . . .

إنَّما هو [باعتبار] كونِهِ مبتدأً بحسَب الأصل[1] ، فيُرادُ بالمبتدأ هنا ـ أعني : في قوله : (وكاستفهامِ النفيُ) ـ : ما يشملُ المبتدأَ في الأصل ، وكأنَّهُ قال : (والنفيُ كالاستفهام في اعتماد الوصف عليه ؛ فيقعُ مبتدأً مُستغنِياً بمرفوعه عن الخبر ، وإن كانتِ ابتدائيَّتُهُ عندَ الاعتماد على النفي بحسَبِ الأصل) ، وليس المُرادُ أنَّ المبتدأَ في هـٰذا البابِ شاملٌ للمبتدأ بحسَبِ الأصل .

وحينئذٍ : فإدخالُ الفاعل المُغني عن خبر (ليس) فيما نحن فيه ـ وهو الفاعلُ المُغني عن خبر المبتدأ ، كما هو مُقتضىٰ قولِهِ : (وأوَّلٌ مبتدأٌ. . .) إلىٰ آخره ـ إنَّما هو باعتبار كونِهِ مُغنياً عن خبر مبتدأ بحسَب الأصل ، فيُرادُ بالمبتدأ في قوله : (وكاستفهامِ النفيُ) : ما يشملُ المبتدأَ في الأصل كما علمت ، فيكونُ الفاعلُ المُغني عن الخبر أعمَّ مِنْ أنْ يُغنِيَ عن خبر مبتدأ في الحال أو في الأصل .

❁ قوله : (وفيه إغناءُ مرفوعٍ عن منصوب) لا دخلَ له في الجواب ، فهو مُؤخَّرٌ من تقديم ، ويكونُ مقصودُهُ : التنبيهَ علىٰ أنَّ في هـٰذا التركيب إغناءَ مرفوعٍ عن منصوب ، فهو فائدةٌ مُستقِلَّة ، أو المُراد : أنَّهُ لا ضررَ في ذلك خلافاً لمَنْ قد يَتوهَّمُ خلافَهُ .

---

(١) في (ط) : (اعتبار) بدل (باعتبار) ، وقوله : (إنَّما هو. . .) إلىٰ آخره : هو خبرُ (أنَّ) في بداية القولة .

وتقولُ: (غيرُ قائمٍ الزيدانِ)؛ فـ(غيرُ): مبتدأٌ ، و(قائمٍ) : مخفوضٌ بالإضافة، و(الزيدانِ) : فاعلٌ بـ(قائمٌ) سدَّ مَسَدَّ خبرِ (غير) ؛ لأنَّ المعنىٰ : (ما قائمٌ الزيدانِ)؛ فعُومِلَ (غيرُ قائم) مُعاملةَ (ما قائمٌ)، ومنه : قولُهُ[1]: [من الخفيف]

٣٨ـ غيرُ لاهٍ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْـ ـــوَ ولا تَغْتَــرِرْ بعــارِضِ سِلْــمِ

---

* قوله : (غيرُ لاهٍ عِدَاكَ) إلىٰ آخره : مِنْ بحر الخفيف ، و(عِدَاكَ) : فاعلُ (لاهٍ) أَغْنىٰ عن خبر (غيرُ) ، ....

والمُرادُ بإغنائه عن المنصوب : إفادتُهُ مُفادَهُ ، فليس للفاعل محلُّ نصبٍ باعتبارِ إغنائِهِ عن خبر (ليس) ؛ لأنَّهُ ليس لـ(ليس) في هـٰذه الحالةِ خبرٌ حلَّ محلَّهُ الفاعلُ ، بل الذي تستحقُّهُ بعدَ اسمِها فاعلُ اسمِها[2] .

* قولُهُ رحمه الله : (وتقولُ : « غيرُ قائمٍ الزيدان ») لو قال بدلَهُ : (أو بالاسم؛ كقولك : « غيرُ قائمٍ الزيدان ») عطفاً علىٰ ما قبلَهُ . لكان أحسنَ سَبْكاً .

* قوله : (و« عِدَاكَ » : فاعلُ « لاهٍ »...) إلىٰ آخره ، ومعنى البيت : غيرُ لاهٍ عنك عِداكَ ، وغيرُ تاركينَ أمرَكَ ، وغيرُ مُشتغلِينَ عنك بشيء ، بل هم مُترقِّبون دائماً ما يَضُرُّكَ ، وإذا كان كذلك فاتْرُكِ اللهوَ عنهم والتشاغلَ وعدمَ التحفُّظِ منهم ، واحذَرْ غدرَهُم بك ، ولا تنخدعْ وتأمنْ بالصُّلْح الطارئِ الذي انعقد بينك وبينهم ؛ فتتركَ التحفُّظَ منهم والاحتراسَ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٥) ، وابن هشام في « المغني » (٢/ ٨٥١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٠٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٨٩) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٨/ ٤٤ـ٤٥) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٠٤) .

فـ (غيرُ) : مبتدأٌ ، و(لاهٍ) : مخفوضٌ بالإضافة ، و(عِدَاكَ) : فاعلٌ بـ (لاهٍ) سدَّ مَسَدَّ خبرِ (غير) ، ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من المديد]

٣٩ـ غيرُ مأسوفٍ علىٰ زَمَنٍ   يَنقضِي بالهَمِّ والحَزَنِ

و(السِّلْمُ) بكسر السين : الصُّلْحُ ، وإضافةُ (عارض) إليه مِنْ إضافة الصفة للموصوف .

ثمَّ إنَّ هـٰذا ونحوَهُ ممَّا يأتي مُعترَضٌ : بأنَّ الوصفَ لم يقعْ فيه مبتدأً ، بل هو مضافٌ إليه .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا كان المضافُ والمضافُ إليه كالشيء الواحدِ . . كان كأنَّ الوصفَ مبتدأٌ ، أو بأنَّ الوصفَ مخفوضٌ لفظاً وهو في قوَّة المرفوع بالابتداء ؛ فكأنَّهُ قيل : (ما لاهٍ . . .) إلىٰ آخره ، و(ما قائمٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهوَ نظيرُ : (ما مضروبٌ الزيدانِ) .

* قوله : (غيرُ مأسوفٍ علىٰ زَمَنٍ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ المَدِيد ، وقائلُهُ : أبو نُوَاسٍ ـ بضمِّ النون وفتحِ الواو مُخفَّفةً ـ سُمِّي بذلك ؛ لأنَّهُ كان له

---

* قوله : (بكسر السين) ؛ أي : وتُفتَحُ .

* قوله : (أو بأنَّ الوصفَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الذي أشار إليه

---

(١) البيت لأبي نُوَاس الشاعر العبَّاسي الشهير كما في المصادر والمراجع ، وهو من الشعراء المُولَّدين الذين لا يُحتجُّ بشعرهم ، وإنَّما أورده الشارح تمثيلاً وتوضيحاً ، وهو من أمثلة : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٥) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٢٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٧١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٢ـ٤٨٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣٤٥ـ٣٤٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣ـ٦) .

فـ (غيرُ) : مبتدأٌ ، و(مأسوفٍ) : مخفوضٌ بالإضافة ، و(علىٰ زَمَنٍ) : جارٌّ ومجرورٌ في موضعِ رفعٍ بـ (مأسوفٍ) ؛ لنيابته مَنَابَ الفاعل ، وقد سَدَّ مَسَدَّ خبرِ (غيرُ) .

ذُؤَابتانِ تَنُوسانِ ـ أي : تتحرَّكانِ ـ علىٰ عاتقه ، كذا ضَبَطَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح بانت سعاد »[(١)] ، وقبل هٰذا البيت[(٢)] :

إنَّمـا يـرجـو الحيـاةَ فتـىً عـاش فـي أَمْـنٍ مِـنَ الإِحَـنِ

و(الإِحَن) : جمعُ (إِحْنة) بكسر الهمزة؛ وهي الحِقْدُ ، و(المأسوفُ) : المحزونُ ، وجملةُ (يَنقضِي . . .) إلىٰ آخره : صفةُ (زمنٍ) .

الشارحُ بقوله : (لأنَّ المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره[(٣)] .

* قوله : (وهي الحِقْدُ) ، والمُرادُ بها هنا : مكايدُ الدهر .

* قوله : (و« المأسوفُ » : المحزونُ) ، وأصلُ التركيب : (غيرُ آسِفٍ الشخصُ علىٰ زمنٍ) ، فحُوِّل الوصفُ إلى المفعول ، وحُذِفَ فاعلُهُ ـ وهو (الشخص) ـ وأُنيب عنه الجارُّ والمجرور .

ويحتملُ : أنَّ (غيرُ) خبرُ مبتدأٍ محذوف ، و(مأسوف) : مصدرٌ جاء علىٰ مفعول ـ كـ (الميسور) و(المعسور) ؛ بمعنى اليُسْر والعُسْر ـ والمُرادُ به اسمُ الفاعل ؛ أي : أنا غيرُ آسِفٍ علىٰ زمنٍ هٰذه صفتُهُ ، وعلىٰ هٰذا : لا شاهدَ فيه .

---

(١) شرح بانت سعاد (ص٢٣٨) .

(٢) إنما هو بعده ، كما في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٢) ، و« شرح المغني » (٦/٤) ، وفيهما : (المِحَن) بدل (الإِحَن) .

(٣) انظر (٢/ ١٩٩) .

وقد سَأَلَ أبا الفتح ابنَ جنِّي ولدُهُ عن إعراب هـٰذا البيت ، فارتبكَ في إعرابه[1] .

❁ قوله : (ولدُهُ) بالرفع فاعلُ (سَأَلَ) ، و(أبا الفتح) : مفعولُهُ .

❁ قوله : (فارتبكَ) في « القاموس » : (رَبَكَهُ : أَلْقاه في وَحَلٍ ، فارتبكَ فيه)[2] ، فشبَّهَ الحَيْرةَ التي وَقَعَ فيها أبو الفتحِ بالارتباك ، واستعاره لها استعارةً تبعيَّةً .

---

(١) قال أبو حيَّانَ في « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٧٨) : (وسأل عالي بنُ أبي الفتح أباه أبا الفتح بن جنِّي عن قوله : « غيرُ مأسوف . . . » البيت ، فأجابه : بأنَّ المقصودَ ذمُّ الزمان الذي هـٰذه حالُهُ ؛ فكأنَّهُ قال : زمانٌ ينقضي بالهمِّ والحَزَن غيرُ مأسوفٍ عليه ؛ فـ « زمان » : مبتدأ ، و« يَنقضِي » : صفته ، و« غير » : خبرٌ للزمان ، ثمَّ حذفتَ المبتدأ مع صفته ، وجعلتَ إظهار الهاء مُؤْذِناً بالمحذوف ؛ لأنَّكَ إنَّما جئتَ بالهاء لمَّا تقدَّمها ذِكْرُ ما ترجع إليه ، فصار اللفظُ بعدَ الحذف والإظهار :

غيرُ مأسوفٍ على زمنٍ ... يَنقضِي بالهمِّ والحَزَنِ

وهـٰذا التخريج بعيدٌ جداً مُتكلَّفٌ ، وهي عادة ابن جنِّي وشيخه في مجيئهما بالتخريجات المُتمحَّلة المُتكلَّفة التي لا يكاد يلحظُها العرب) .

ثمَّ نقل عنه تخريجاً آخرَ ؛ وهو أنَّهُ محمولٌ على المعنى ، كما حُمِلَ (أقلُّ امرأةٍ تقول ذاك) على المعنى ، فلم يُذكَرْ في اللفظ خبرٌ ؛ لأنَّهُ مبتدأ ، وقد أُضِيفَ (أقلُّ) إلى (امرأة) ووُصِفَتِ المرأة بـ (تقول ذاك) ؛ فكأنَّهُ قيل : (قلَّ امرأة تقول ذلك) ، فلم يحتج (أقلُّ) إلى خبر ؛ لأنَّهُ في معنى (قلَّ) ، ثمَّ قال أبو حيَّان : (هـٰذا التخريج الثاني هو الذي أخذه منه ابن الشَّجَري وخرَّج البيتَ عليه ، ويَعضُدُهُ البيتُ الثاني ؛ وهو : « غيرُ لاهٍ عِدَاك » ؛ فإنَّهُ لا يُتصوَّر فيه التخريج الأوَّل) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢٩٤) .

وذَهَبَ البَصْريُّونَ إلا الأخفشَ : أنَّ هٰذا الوصفَ لا يكونُ مبتدأً إلا إذا اعتمدَ علىٰ نفيٍ أو استفهامٍ .

وذَهَبَ الأخفشُ والكُوفيُّونَ : إلىٰ عدم اشتراطِ ذلك[١] ؛ فأجازوا : (قائمٌ الزيدانِ) ؛ فـ(قائمٌ) : مبتدأٌ ، و(الزيدانِ) : فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر ، وإلىٰ هٰذا أشار المُصنِّفُ بقوله : (وقد يجوزُ نحوُ : « فائزٌ أُولو الرَّشَدْ ») ؛ أي :

---

* قوله : (وقد يجوزُ نحوُ : فائزٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يجوزُ قياساً بلا استحسانٍ عندَ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ ؛ فإنَّ الاعتمادَ شرطٌ لاستحسانِ الابتداءِ بالوصف ، وقياساً مُستحسَناً عندَ الأخفشِ والكُوفيِّينَ ؛ لأنَّهُ يُستحسَنُ الابتداءُ به عندَهُم وإن لم يعتمدْ ، هٰذا هو المأخوذُ مِنَ « التسهيل »[٢] ، لٰكنَّ الذي

---

* قوله : (هٰذا هو المأخوذُ مِنَ « التسهيل ») هٰذا لا يُناسِبُ كلامَ الشارح ؛ لأنَّهُ نَقَلَ عن البَصْريِّينَ عدمَ الجوازِ رأساً ، ومثلُ ما في « الشرح » ما في « الهَمْع » كما يأتي[٣] ، وما في « التوضيح » كما أفاده هو ، وفي أَخْذِ هٰذا من « التسهيل » بحثٌ[٤] ؛ وهو أنَّ عبارةَ « التسهيل » يُحتمَلُ حملُها علىٰ مذهب الناظمِ القائلِ بالجواز مع القُبْحِ ، ونصُّ عبارةِ « التسهيل » : (ولا يَجْري ذلك المَجْرىٰ باستحسانٍ إلا بعدَ نفيٍ أو استفهام ، خلافاً للأخفش) انتهىٰ[٥] .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٣ـ٢٧٤) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٢٧٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٠٣ـ٦٠٤) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٤٤) .

(٣) أي : في هٰذه القولة .

(٤) في نسخة علىٰ هامش (ي) : (سهو) .

(٥) تسهيل الفوائد (ص٤٤) .

يُفهَمُ مِنَ « التوضيح » : هو أنَّ الاعتمادَ شرطٌ لجواز الابتداء بالوصف ، فإن لم يعتمدْ فهو خبرٌ مُقدَّم ، وما بعدَهُ مبتدأٌ مُؤخَّر ، والكُوفيُّونَ لا يشترطون الاعتمادَ[1] .

فعُلِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّ المذاهبَ ثلاثةٌ ، لا اثنانِ فقط ، خلافاً لما يُفهَمُ مِنْ كلام المُحشِّي ؛ وهي ـ كما في « الهَمْع » ـ :

ـ مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ ؛ وهو منعُ الابتداءِ بالوصف المذكورِ مِنْ غيرِ اعتمادٍ .

ـ ومذهبُ المُصنِّف ؛ وهو الجوازُ بقُبْحٍ ، كما صرَّح به في « التسهيل » ، وأشار إليه هنا بـ (قد) ؛ لأنَّ تقليلَ الجوازِ كنايةٌ عن قُبْحه .

ـ ومذهبُ الكُوفيِّينَ والأخفشِ ؛ وهو الجوازُ بلا قُبْحٍ[2] .

وكلامُ الشارحِ يُفِيدُ هـٰذه المذاهبَ الثلاثةَ ؛ فأشار للأوَّل بقوله : (ومذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفش . . .) إلىٰ آخره ، وللثاني بقوله : (وذهب الأخفشُ والكُوفيُّون . . .) إلىٰ آخره ، وللثالث بقوله : (وزعم المُصنِّفُ . . .) إلىٰ آخره[3] .

لـٰكن كان الأَوْلىٰ للشارح : حملَ كلامِ « المَتْنِ » علىٰ مذهبه ؛ بجَعْل التقليل المُفاد بـ (قد) كنايةً عن القُبْح كما تقدَّم ، لا علىٰ مذهب الأخفشِ

(١) انظر « أوضح المسالك » (١/١٨٨ـ١٩٣) .
(٢) همع الهوامع (١/٣٦٢ـ٣٦٣) .
(٣) انظر (٢/٢٠٣ ، ٢٠٦) .

وقد يجوزُ استعمالُ هـٰذا الوصفِ مبتدأً مِنْ غيرِ أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ أو استفهام .

---

* قوله : (مِنْ غيرِ أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ) ، والمُسوِّغُ للابتداء به مع أنَّهُ نكرةٌ عملُهُ ، ولا يُشترَطُ في عمله الاعتمادُ عندَ المُجوِّزينَ .

والكُوفيِّينَ كما صنع .

* قوله : (والمُسوِّغُ للابتداء. . .) إلىٰ آخره : حقَّق الدَّمَامِينيُّ : أنَّ الوصفَ الرافعَ لمُغنٍ عن الخبر شرطُهُ التنكيرُ ، كما نصُّوا عليه ، فلا يحتاجُ لمُسوِّغ ؛ لأنَّهُ محكومٌ به لا عليه ، والتسويغُ إنَّما هو في المبتدأ المحكومِ عليه ، كما هو مُستفادٌ مِنْ تعليلهم امتناعَ الابتداءِ بالنكرة بأنَّها مجهولةٌ ، والحُكْمَ على المجهول لا يُفِيدُ[1] .

* قولـه : (عملُـهُ) ؛ أي : فـي المرفـوع بعدُ ، والعمـلُ مِـنْ جملـة المُسوِّغات ، كما سيأتي[2] .

* قوله : (ولا يُشترَطُ في عمله الاعتمادُ عندَ المُجوِّزينَ) جوابٌ عمَّا يُقالُ : العملُ مشروطٌ بالاعتماد وقد تخلَّف هنا ، وفيه تسليمُ أنَّ الاعتمادَ المشروطَ عندَ غيرِ المُجوِّزينَ مُنتَفٍ هنا ، وهو كذلك ، وأمَّا قولُ العلَّامةِ الصبَّانِ : (إنَّ الاعتمادَ المشروطَ للعمل موجودٌ هنا ؛ وذلك لاعتمادِ الوصفِ على المسند إليه ؛ وهو المرفوعُ)[3] . . ففيه نَظَرٌ ؛ إذ الاعتمادُ على المعمول لا يُسوِّغُ العملَ فيه ؛ لأنَّ شرطَ عملِهِ في المعمول أنْ يعتمدَ ، وصريحُ هـٰذا :

---

(١) انظر « تعليق الفرائد » (٣/ ٥٠) .
(٢) انظر (٢/ ٢٧٥) .
(٣) حاشية الصبان (١/ ٣٠٥) .

وزَعَمَ المُصنِّفُ : أنَّ سيبويهِ يُجيزُ ذلك على ضعفٍ[1] ، وممَّا وَرَدَ منه : قولُهُ[2] : [من الوافر]

---

* قوله : (وزَعَمَ المُصنِّفُ . . .) إلى آخره : قال العَيْنيُّ : (الصحيحُ عندَ سيبويهِ : خلافُ ذلك)[3] .

* قوله : (على ضعفٍ) ؛ أي : فهو سماعيٌّ .

أنَّ الاعتمادَ حاصلٌ أوَّلاً والعملَ يتبعُهُ .

ثـمَّ إنَّ المُرادَ بـالمُجوِّزيـنَ فـي كـلام المُحشِّي : الأخفشُ والكُوفيُّونَ والمُصنِّفُ .

وقولُ العلَّامةِ الصبَّانِ : (إنَّ المُصنِّفَ معَ كونِهِ يُجوِّزُ ابتدائيَّةَ الوصفِ مِنْ غيرِ اعتمادٍ على نفيٍ أو استفهامٍ . . يَشترِطُ في عمله الاعتمادَ الأعمَّ الشاملَ للاعتماد على المسند إليه)[4] . . فيه نَظَرٌ ؛ إذ هـٰذا إنَّما هو شرطٌ في عمله

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٢٧٣) .

(٢) عزاه أبو زيد الأنصاري في « نوادره » (ص١٨٥) إلى زهير بن مسعود الضَّبِّي ، وأنشد بعده :

ولـم تَثِـقِ العـواتـقُ مِـنْ غَيُـورٍ ... بغَيْـرَتِـهِ وخَلَّيْـنَ الحِجَـالَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٨٦) ، و« المساعد » (١/ ٢٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٠٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٩ـ٤٩٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٢٥ـ٣٢٨) .

(٣) المقاصد النحوية (١/ ٤٨٩) .

(٤) حاشية الصبان (١/ ٣٠٦) .

٤٠ـ فخَيْرٌ نحنُ عندَ الناسِ منكُم　　إذا الـدَّاعِـي المُثـوِّبُ قـالَ يـا لا

❁ قوله : (فخَيْرٌ نحنُ . . .) إلىٰ آخره : (المُثوِّبُ) ؛ مِنَ التَّثْوِيب ؛ وهو أنْ يجيءَ الرجلُ مُستصرِخاً ، فيُلوِّحَ بثوبه ليُرىٰ ويَشتهِرَ ، فسُمِّيَ الدعاءُ تَثْوِيباً لـذلـك ، أو أنَّـهُ مِـنْ (ثـاب) : إذا رَجَـعَ ، وقـولُـه : (يـا لا) أصلُـهُ : (يا لَفلانٍ) ، وهو مَقُولُ القولِ ؛ . . . .

النصبَ لا الرفعَ ، كما قرَّره ابن هشام[1] ، وإن بَحَثَ العلَّامةُ المذكور أنَّهُ شرطٌ في عمله مطلقاً ، وكيف هـٰذا البحثُ ولم يوجدِ الاعتمادُ الأعمُّ هنا ؟! إذ الاعتمادُ على المسند إليه الذي هو المرفوعُ بالوصف . . غيرُ صحيحٍ هنا كما علمتَ .

نعم ؛ قد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ مُقارنة العمل للاعتماد في الوجود وإن تَبِعَهُ في الاعتبار والتعقُّل ، وهـٰذا مُرادُ العلَّامةِ المذكور ، ولعلَّهُ ليس ببعيد ، فعليك بالإمعان في ذلك ، والله يتولَّى هُداك .

❁ قوله : (فيُلوِّحَ بثوبه) ؛ أي : يُحرِّكَهُ .

❁ قوله : (أو أنَّهُ مِنْ « ثاب » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ يُرَدِّدُ الدعاءَ مرَّةً بعدَ أُخرىٰ .

❁ قوله : (يا لَفلانٍ) اللامُ الداخلةُ علىٰ (فلان) لامُ المُستغاثِ به .

وفي بعض النسخ : (يا آلَ فلانٍ) ، وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ لامَ المُستغاث بقيَّةُ

---

(١) انظر « أوضح المسالك » (٢/ ٢١٧) .

فحَذَفَ (فلاناً) ووقفَ على اللام ، أو أصلُهُ : (يا قومِ لا فِرارَ) ، أو (لا تَفِرُّوا) ؛ فحَذَفَ ما بعدَ (لا) النافيةِ للقافية[1] ، و(الدَّاعي) : فاعلٌ

(آل) ، والأصلُ في (يا لَزيد) : (يا آلَ زيدٍ) ؛ فـ (زيد) : مخفوضٌ بالإضافة ، فحُذفت همزةُ (آل) للتخفيف ، وإحدى الألفَينِ لالتقاء الساكنَينِ ، وهٰذا القولُ نقله المُصنِّفُ عن الكُوفيِّينَ[2] .

وضعَّفه الرَّضِيُّ : بأنَّ ذلك يُقالُ فيما لا آلَ له ؛ نحوُ : (يا للدَّوَاهي)[3] ، وقد يُرَدُّ : بأنْ يُعتبَرَ لها آلٌ يُناسِبُها .

واستدلَّ الكُوفيُّونَ علىٰ ذلك بقوله :

إذا الـدَّاعـي المُثـوِّبُ قـال يـا لا

فإنَّ الجارَّ لا يُقتصَرُ عليه .

وأُجِيبَ : بأنَّ الأصلَ : (يا قومِ لا فرارَ) ، فحُذف ما بعدَ (لا) النافية ، كما ذكره الدَّمَامِينيُّ[4] .

❀ قوله : (ووقفَ على اللام) ؛ أي : بألف الإطلاق .

---

(١) أو الناهية على التقدير الثاني .

(٢) شرح التسهيل (٣/ ٤١٢) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٥٣) .

(٤) تعليق الفرائد (٤/ ١٠٠) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ٥٣١) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٩٤) .

فـ (خيرٌ) : مبتدأٌ ، و(نحن) : فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر ، ولم يَسْبِقْ (خيرٌ) نفيٌ ولا استفهامٌ ، وجُعِلَ مِنْ هـٰذا قولُهُ[1] : [من الطويل]

بمحذوف يُفسِّرُهُ المذكور ؛ أي : إذا قال الدَّاعي .

❀ قوله : (فـ « خيرٌ » : مبتدأٌ ، و« نحن » : فاعلٌ) فإن قلتَ : هل يجوزُ جَعْلُ (خير) خبراً مُقدَّماً و(نحن) مبتدأ مُؤخَّراً ؟

قلتُ : لا يجوزُ ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنَ الفَصْل بين (أفعل) التفضيل وبين

❀ قوله : (أي : إذا قال الدَّاعي) ، ومعنى البيتِ : نحن أفضلُ وأحسنُ منكم عندَ الناس إذا قال المُنادي المُستغِيثُ الذي يُصوِّتُ بندائه ، ويرفعُ ثوبَهُ عندَ النداءِ ويُحرِّكُهُ لأجلِ رؤيتِهِ ، أو الذي يُردِّدُ النداءَ مرَّةً بعدَ أخرىٰ : يا لَفلان أَقْبِلْ إليَّ ، وذلك لأنَّنا نُبادِرُ إلىٰ إجابةِ دعوتِهِ ، ونُسرِعُ إلىٰ إسعافه وإغاثتِهِ[2] ، وأمَّا أنتم فلستُم بهـٰذه المَثابة .

❀ قوله : (لِمَا يلزمُ عليه مِنَ الفَصْل . . .) إلىٰ آخره : اللهمَّ ؛ إلا على القول بأنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالخبر ولا يُراعى اختلافُ جهةِ العمل ، فلا يكونُ حينئذٍ المبتدأُ أجنبياً .

---

(١) قاله رجلٌ طائيٌّ لم يُصرَّح باسمه في المصادر والمراجع التي وقفت عليها ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٧٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٩١) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٠٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٤٨٧ـ ٤٨٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٨٤ـ ١٨٥) .

(٢) في (ي) : (وإعانته) .

٤١ـ خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ فلا تكُ مُلغِياً مقــالــةَ لِهْبِــيٍّ إذا الطَّيــرُ مَــرَّتِ

(مِنْ) بمبتدأ وهو أجنبيٌّ ، معَ أنَّ (أفعلَ) و(مِنْ) كمضافٍ ومضافٍ إليه ، بخلاف الفاعل ، والبَصْرِيُّونَ يجعلون (خيرٌ) في البيت خبرَ محذوفٍ ؛ أي : نحنُ خيرٌ. . . إلىٰ آخره ، أفاده العَيْنيُّ[1] .

* قوله : (خَبِيرٌ بنو لِهْبٍ. . .) إلىٰ آخره : (بنو لِهْبٍ) بكسر اللام وسكونِ الهاء : قبيلةٌ مِنَ الأَزْدِ تُعرَفُ بالعِيافة والزَّجْر ـ بتقديم الزاي ـ ، قال في « المصباح » : (العِيافةُ : زَجْرُ الطَّيْر ؛ وهو أنْ يرىٰ غُراباً ونحوَهُ فيتطيَّرَ به) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (والبَصْرِيُّونَ يجعلون « خيرٌ » في البيت خبرَ محذوفٍ) ؛ أي : و(نحن) المذكورُ في البيت توكيداً للضمير المستتر في (خير) .

* قوله : (فيتطيَّرَ به) ؛ أي : يعملَ بما يراه مِنَ الطير ؛ لأنَّهُ يُنزِّلُهُ منزلةَ العدوِّ ؛ فإذا أراد السفرَ مثلاً ورآه أتىٰ مِنْ جهته اليُسْرىٰ. . عَلِمَ أنَّ السفرَ جيِّدٌ يَنالُ مَرامَهُ فيه ، كما يَنالُ مَرامَهُ مِنَ العدوِّ إذا أتاه مِنَ الجهة اليُسْرىٰ ؛ لأنَّهُ يتمكَّنُ منه باليمين ، وإذا رآه أتىٰ مِنْ جهته اليُمْنىٰ. . عَلِمَ أنَّ السفرَ رديءٌ لا يَنالُ مَرامَهُ فيه ، كما لا يَنالُ مَرامَهُ مِنَ العدوِّ إذا أتاه مِنَ الجهة اليُمْنىٰ ؛ لأنَّهُ لا يتمكَّنُ منه باليُسْرىٰ ، بل العدوُّ هو الذي يتمكَّن منه .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ٤٩١ـ٤٩٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٠٢) .

. . . .

و(اللِّهْبِيُّ) المذكورُ في البيت : هو الذي زَجَرَ حين وقعتِ الحَصَاةُ بصَلَعة عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه ـ أي : مُقدَّمِ رأسِهِ ـ فأَدْمَتْهُ ، وذلك في الحج ، فقال : أَشْعَرَ أميرُ المؤمنينَ ، ووالله ؛ لا يَحُجُّ بعدَ هٰذا العامِ ، فكان كذلك[1] ، و(مُلْغِياً) : مِنَ الإلغاء ؛ وهو السقوط ، و(اللِّهْبِيُّ) بسكون الهاء : منسوبٌ إلىٰ بني لِهْبٍ .

والمعنىٰ : أنَّ بني لِهْبٍ عالمون بالزَّجْر والعِيافة ، . . . .

❀ قوله : (و« اللِّهْبِيُّ » المذكورُ في البيت . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِه : (هٰذا البيتُ قاله رجلٌ مِنَ الطائيِّينَ ، وسببُهُ : أنَّ سيدَنا عمرَ كان جالساً ، ففرَّ طائرٌ مِنَ الأرض ، فوقعتْ مِنْ رِجْلَيهِ حَصَاةٌ علىٰ مُقدَّم رأسِهِ فأَدْمَتْهُ ، وكان ذلك في وقتِ الحجِّ ، فقال ذلك الرجلُ اللِّهْبِيُّ : واللهِ ؛ أميرُ المؤمنينَ لا يَحُجُّ بعدَ هٰذا العام ، فصادف كلامُهُ ، ومات مِنْ عامِهِ ولم يَحُجَّ) .

❀ قوله : (بالزَّجْر والعِيافة) الأَوْلىٰ : تقديمُ (العِيافة) على (الزَّجْر) ؛ لأنَّهُ جَعَلَ الزجرَ تفسيراً لها فيما تقدَّم[2] ، وكذا يُقالُ في قوله : (إذا زَجَرَ وعاف) ، وفي نسخ : (إذا زجر أو عاف)[3] ، ولعلَّهُ تحريفٌ .

---

(١) رواه ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٤/٣٩٧) ، وأورده ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٣/١١٥١ـ١١٥٢) .

(٢) انظر (٢/٢١٠) .

(٣) وهي كذلك في جميع النسخ المعتمدة ، ما عدا (هـ) ؛ فإنه جاء فيها على الصواب .

فـ (خَبِيرٌ) : مبتدأٌ ، و(بنو لِهْبٍ) : فاعلٌ سدَّ مسدَّ الخبر .

فلا تُلْغِ كلامَ رجلٍ لِهْبيٍّ إذا زَجَرَ وعاف حين تَمُرُّ عليه الطيرُ .

* قوله : (فـ « خَبِيرٌ » : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : ردَّهُ البَصْرِيُّونَ : بأنَّ (خَبِيرٌ) خبرٌ مُقدَّم ، و(بنو) مبتدأٌ مُؤخَّر ، وصحَّ الإخبارُ به عن الجمع ؛ لأنَّهُ علىٰ وزن (فَعِيل) ، وهو علىٰ وزن المصدر الذي يُخبَرُ به عن المفرد والمُثنَّىٰ والجمع ؛ فهو علىٰ حدِّ ﴿وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم : ٤] .

---

* قوله : (فلا تُلْغِ كلامَ رجلٍ لِهْبيٍّ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُم يعتبرون الطيرَ باسمه ومساقطِهِ وجهاتِ مجيئِهِ وزمانِ رؤيته ، فيستسعدون أو يستشئمون ؛ أي : إذا قال لك لِهْبيٌّ : إنَّ هٰذا الطيرَ يَدُلُّ علىٰ موتٍ أو غلاء أو غيرِ ذلك . . فإنَّكَ تتَّبعُهُ ولا تُخالِفُهُ ؛ لكونهم مِنْ أهل الخبرة في ذلك ، بل هم أَزْجَرُ قومٍ .

* قوله : (وهو علىٰ وزن المصدر . . .) إلىٰ آخره : يقتضِي : استواءَ المُذكَّر والمُؤنَّث في (فَعِيل) ، سواءٌ كان بمعنىٰ (فاعل) أو بمعنىٰ (مفعول) ، فيُنافي ما قالوه ؛ مِنْ أنَّ محلَّ استوائِهِما فيه إذا كان بمعنىٰ (مفعول) .

ويُمكِنُ التوفيقُ : بأنَّ هٰذا شرطٌ لقياسيّة الاستواء ، فلا يُنافي سماعَهُ في (فَعِيل) بمعنىٰ (فاعل) ؛ لكونه علىٰ وزن المصدر ، فتكونُ مُوازنةُ المصدرِ نكتةَ السماع ، لا علامةَ الجواز باطِّرادٍ .

١١٦ـ والثانِ مُبتداً وذا الوصفُ خَبَرْ   إنْ في سوى الإفرادِ طِبْقاً آستَقَرْ

الوصفُ مع الفاعلِ : إمَّا أنْ يتطابقا إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً ، أو لا يتطابقا ، وهو قسمانِ : ممنوعٌ ، وجائز .

فإن تطابقا إفراداً ؛ نحوُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) . . . .

---

* قوله : (وذا الوصفُ . . .) إلىٰ آخره : (ذا) : اسمُ إشارةٍ في موضع رفعٍ على الابتداء ، و(الوصفُ) : مرفوعٌ عطفُ بيانٍ عليه ، والخبرُ : قولُهُ : (خَبَرْ) ، وقولُهُ : (طِبْقاً) بالنصب : تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل مُقدَّمٌ علىٰ عامله المُتصرِّفِ[1] ، والأصلُ : إنِ استقرَّ طِبْقُهُ ؛ أي : مُطابقتُهُ ، ويصحُّ قراءتُهُ بالرفع علىٰ أنَّهُ فاعلٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ علىٰ حدِّ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦][2] .

* قوله : (وهو قسمانِ) ؛ أي : ما لا تطابُقَ فيه قسمانِ .

* قوله : (فإن تطابقا إفراداً . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مفهومُ « النظم » .

---

* قوله : (تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل) ؛ أي : إنْ حُمِلَ علىٰ أنَّ (طِبْقاً) مصدرٌ معناه المطابقةُ ، وأمَّا إذا كان اسمَ فاعلٍ معناه المُطابِقُ ؛ كالشِّبْه والمِثْلِ بمعنى المُشابِهِ والمُماثِلِ . . كان حالاً مِنْ فاعل (استقرَّ) العائدِ لـ(ذا) .

---

(١) سيأتي في (٣/ ٤٨٥) أنَّ هٰذا التقديمَ أجازه الكسائي والمازني والمُبرِّد ، ومنعه سيبويه .

(٢) وقال المَكُوديُّ في « شرحه » (ص ٤٧) : (ويوجد في بعض النسخ : « طبقٌ » بالرفع) ، والمشهور روايةً : النصب ، وقد ضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

جاز فيه وجهانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

والثاني : أنْ يكونَ ما بعدَهُ مبتدأً مُؤخَّراً ، ويكونَ الوصفُ خبراً مُقدَّماً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم : ٤٦] ؛ فيجوزُ أنْ يكونَ (راغبٌ) مبتدأً ، و(أنتَ) فاعلاً سدَّ مَسَدَّ الخبر ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (أنتَ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(راغبٌ) خبراً مُقدَّماً .

والأَوَّلُ في هٰذه الآيةِ أَوْلىٰ[1] ؛ لأنَّ قولَهُ : (عن آلهتي) معمولٌ لـ(راغبٌ) ، فلا يلزمُ في الوجه الأوَّلِ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ ؛ لأنَّ (أنتَ) على هٰذا التقدير فاعلٌ لـ (راغبٌ) ؛ فليس بأجنبيٍّ منه ، وأمَّا

---

* قوله : (جاز فيه وجهانِ . . .) إلىٰ آخره : يُستثنىٰ مِنَ التطابق في الإفراد : مسألتانِ يتعيَّنُ فيهما الوجهُ الأوَّلُ :

الأُولىٰ : أنْ يكونَ الوصفُ مُذكَّراً والمرفوعُ بعدَهُ مُؤنَّثاً ؛ نحوُ : (أحاضرٌ القاضيَ امرأةٌ ؟) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ كونُ الوصفِ خبراً مُقدَّماً ، وإلا لوَجَبَ تأنيثُهُ كالفعل .

الثانيةُ : أنْ يتأخَّرَ عن المرفوع معمولُ الوصف ؛ نحوُ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [مريم : ٤٦] ؛ لِمَا يلزمُ على الوجه الثاني فيه مِنَ الفَصْل بأجنبيٍّ ، كما سيذكرُهُ الشارح .

. . . .

(١) وهو أن يكون (أراغب) مبتدأً ، و(أنتَ) فاعلاً سدَّ مسدَّ الخبر .

على الوجه الثاني فيلزمُ فيه الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ ؛ لأنَّ (أنتَ) أجنبيٌّ مِنْ (راغب) على هـٰذا التقدير ؛ لأنَّهُ مبتدأٌ ، فليس لـ (راغبٌ) عملٌ فيه ؛ لأنَّهُ خبرٌ ، والخبرُ لا يعملُ في المبتدأ على الصحيح .

وإن تطابقا تثنيةً ؛ نحوُ : (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، **أو جمعاً** ؛ نحوُ : (أقائمونَ الزيدونَ ؟).. فما بعدَ الوصفِ مبتدأٌ ، والوصفُ خبرٌ مُقدَّم ، وهـٰذا معنىٰ قولِ المُصنِّف : (والثانِ مُبتدأً وذا الوصفُ خَبَرْ. . .) إلىٰ آخر البيتِ ؛ أي : والثاني ـ وهو ما بعدَ الوصفِ ـ مبتدأٌ والوصفُ خبرٌ عنه مُقدَّمٌ عليه إنْ تطابقا في غير الإفراد ؛ وهو التثنيةُ والجمع .

هـٰذا على المشهور مِنْ لغة العرب ، **ويجوزُ علىٰ لغةِ (أَكَلُوني البراغيثُ)** أنْ يكون الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ أَغْنىٰ عن الخبر[1] .

❋ **قوله : (فيلزمُ فيهِ الفَصْلُ بينَ العاملِ والمعمول بأجنبيٍّ)** محلُّهُ : ما إذا لم يُقدَّرْ للجار والمجرور مُتعلَّقٌ ، وإلا جاز الأمران .

❋ **قوله : (وإن تطابقا تثنيةً. . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ** ـ كما في « التوضيح » ـ : أنَّ الوصفَ إنْ لم يُطابِقْ ما بعدَهُ تعيَّنتِ ابتدائيَّتُهُ ؛ نحوُ : (أقائمٌ أخواكَ ؟) ، وإنْ طابقَهُ في غير الإفراد تعيَّنتْ خبريَّتُهُ ؛ نحوُ : (أقائمانِ أخواكَ ؟) ، و(أقائمونَ إخوتُكَ ؟) ، وإنْ طابقَهُ في الإفراد احتَمَلَهُما ؛ نحوُ : (أقائمٌ أخوكَ ؟)[2] .

❋ **قوله : (إنْ لم يُطابِقْ ما بعدَهُ. . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : مع صِحَّة

(١) سيأتي الحديث عن هـٰذه اللغة في (٣/ ٢٤ـ٢٩) .
(٢) أوضح المسالك (١/ ١٩٣) .

وإن لم يتطابقا ، وهو قسمانِ : ممتنعٌ ، وجائزٌ ، كما تقدَّم .

فمثالُ المُمتنِعِ : (أقائمانِ زيدٌ ؟) ، و(أقائمونَ زيدٌ ؟) ؛ فهٰذا التركيبُ غيرُ صحيحٍ .

❀ قوله : (وإن لم يتطابقا . . .) إلىٰ آخره : جوابُ الشرطِ محذوفٌ دلَّ عليه المذكورُ ، تقديرُهُ : (فتارةً يكون التركيبُ جائزاً ، وتارةً يكونُ ممنوعاً) .

والحاصلُ : أنَّ الصورَ سبعةٌ :

ـ (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، و(أقائمونَ الزيدونَ ؟) ، وحُكْمُهُما : وجوبُ التقديمِ والتأخير ، إلا علىٰ لغة : (أَكَلُوني البراغيثُ) .

ـ و(أقائمٌ زيدٌ ؟) ، وحُكْمُهُ : جواز الوجهَينِ المُتقدِّمَينِ إن لم يمنعْ مانعٌ .

التركيب ؛ احترازاً مِنَ الصُّوَر الأربعِ الفاسدة .

❀ قوله : (أنَّ الصورَ سبعةٌ) ، بل تسعةٌ ؛ إذ بَقِيَ مِنْ صُوَر عدمِ المطابقة صورتانِ فاسدتانِ ؛ وهما : (أقائمونَ الزيدانِ ؟) ، و(أقائمانِ الزيدونَ ؟) ، وإذا فصَّلت الجمعَ إلىٰ صحيحٍ ومُكسَّر في كلٍّ مِنَ الوصف والمرفوع بعدَهُ . . كانتِ الصُّوَرُ ستَّ عشرةَ حاصلةً مِنْ ضرب أربعةِ الوصفِ في أربعةِ المرفوعِ .

فتقولُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) ، (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، (أقائمٌ الزيدونَ ؟) ، (أقائمٌ الزُّيُودُ ؟) ؛ فيجوزُ الوجهانِ في الأوَّل ، وتتعيَّنُ الفاعليَّةُ فيما بعدَهُ .

ومثالُ الجائزِ : (أقائمٌ الزيدان ؟) ، و(أقائمٌ الزيدونَ ؟) ، وحينئذٍ : يتعيَّنُ أنْ يكونَ الوصفُ مبتدأً ، وما بعدَهُ فاعلٌ سدَّ مَسَدَّ الخبر .

ـ و(أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، و(أقائمٌ الزيدونَ ؟) ، وحُكْمُهُما : تعيُّنُ كونِ المرفوعِ فاعلاً أَغْنىٰ عن الخبر .

ـ و(أقائمانِ زيدٌ ؟) ، و(أقائمونَ زيدٌ ؟) ، وهما تركيبانِ فاسدانِ لا يصحُّ فيهما اعتبارُ شيءٍ مِنَ الوجهَينِ .

(أقائمانِ زيدٌ ؟) ، (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، (أقائمانِ الزيدونَ ؟) ، (أقائمانِ الزُّيُودُ ؟) ؛ فتتعيَّنُ خبريَّةُ الوصف في الثاني ، والتركيبُ فاسدٌ فيما عداه .

(أقائمونَ زيدٌ ؟) ، (أقائمونَ الزيدانِ ؟) ، (أقائمونَ الزيدونَ ؟) ، (أقائمونَ الزُّيُودُ ؟) ؛ فتتعيَّنُ خبريَّةُ الوصفِ في الأخيرَينِ ، والتركيبُ فاسدٌ في الأوَّلَينِ .

(أقِيَامٌ زيدٌ ؟) ، (أقِيَامٌ الزيدانِ ؟) ، (أقِيَامٌ الزيدونَ ؟) ، (أقِيَامٌ الزُّيُودُ ؟) ؛ فالتركيبُ فاسدٌ في الأوَّل ، ويجوزُ الوجهانِ في الأخيرَينِ ؛ بناءً علىٰ ما قيل : إنَّ جمعَ التكسير كالمفرد ، بل وفي الثاني وإن كان الوصفُ جمعاً والمرفوعُ بعدَهُ مُثنّىً ؛ لقول السُّيُوطيِّ في « النُّكَت » : (ومثلُ المفردِ في ذلك ـ أي : جوازِ الوجهَينِ ـ : الجمعُ المُكسَّرُ ؛ نحوُ : « أقِيَامٌ الزيدانِ ؟ »)(١) ، وفيه وقفةٌ وإن وافقه علىٰ ذلك بعضُ الأفاضل(٢) ، فليُحرَّرْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٦٥) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٧١) .

ويُزادُ على الستَّ عَشْرَةَ : أربعُ صُوَرٍ يجوزُ فيها الوجهانِ ؛ وذلك إذا كان الوصفُ ممَّا يستوي فيه المفردُ وغيرُهُ ؛ نحوُ : (أَجُنُبٌ زيدٌ ؟) ، أو (الزيدانِ ؟) ، أو (الزيدونَ ؟) ، أو (الزُّيُودُ ؟) .

فالمجموعُ عشرونَ ترجعُ إلىٰ أربعةِ أحكامٍ :

ـ امتناعُ الخبريَّة في الوصف المفرد مع المُثنَّىٰ والجمعِ مُصحَّحاً أو مُكسَّراً .

ـ وامتناعُ الفاعليَّة في التطابق تثنيةً وجمعَ تصحيحٍ ، وكونِ الوصف جمعَ تصحيحٍ والمرفوعِ جمعَ تكسير ؛ نحوُ : (أقائمانِ الزيدانِ ؟) ، (أقائمونَ الزيدونَ ؟) ، (أقائمونَ الزُّيُودُ ؟) .

ـ وامتناعُ الأمرَينِ في نحو : (أقائمانِ زيدٌ ؟) ، (أقائمانِ الزيدونَ ؟) ، (أقائمانِ الزُّيُودُ ؟) ، (أقائمونَ زيدٌ ؟) ، (أقائمونَ الزيدانِ ؟) ، (أَقِيَامٌ زيدٌ ؟) .

ـ وجوازُ الأمرَينِ فيما إذا تطابقا إفراداً ؛ نحوُ : (أقائمٌ زيدٌ ؟) ، أو كان الوصفُ ممَّا يستوي فيه المفردُ وغيرُهُ ؛ نحوُ : (أَجُنُبٌ زيدٌ ؟) ، أو (الزيدانِ ؟) ، أو (الزيدونَ ؟) ، أو (الزُّيُودُ ؟) ، أو كان جمعَ تكسيرٍ مع مُثنّىً أو مجموعٍ تصحيحاً أو تكسيراً لا مع مفرد ؛ نحوُ : (أَقِيَامٌ الزيدانِ ؟) ، أو (الزيدونَ ؟) ، أو (الزُّيُودُ ؟) ؛ بناءً علىٰ أنَّ جمعَ التكسير كالمفرد .

فامتناعُ الخبريَّة في ثلاثةٍ ، وامتناعُ الفاعليَّة في ثلاثةٍ أيضاً ، وامتناعُ الأمرَينِ في ستة ، وجوازُ الوجهَينِ في ثمانية ، فتدبَّرْ .

١١٧ـ ورَفَعُوا مُبتدأً بالِابْتدَا كذاكَ رفعُ خبرٍ بالمُبتدَا

* قوله : (كذاكَ رفعُ خبرٍ . . .) إلى آخره : (رفعُ) : مبتدأٌ ، و(بالمُبتَدا) : خبرٌ ، و(كذاكَ) : حالٌ ، وهٰذا أحسنُ مِنْ جَعْلِ (كذاك) خبراً مُقدَّماً ، و(رفعُ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(بالمبتدا) مُتعلِّقاً به ؛ لأنَّ الأوَّلَ أوْفى بالمقصود .

* قوله : (لأنَّ الأوَّلَ أوْفى بالمقصود) ؛ أي : لأنَّ المقصودَ إفادةُ أنَّ رفعَ الخبرِ إنَّما هو بالمبتدأ ؛ لا إفادةُ أنَّ الرفعَ بالمبتدأ مثلُ رفعِ المبتدأ بالابتداء في الانتساب إلى الجمهور ، والمُناسِبُ للمعنى الأوَّل : جَعْلُ (بالمُبتدا) هو الخبرَ ؛ لأنَّ الخبرَ مَحَطُّ الفائدة .

لٰكن قال العلَّامةُ الصبَّانُ : (إنَّ الأقربَ جَعْلُ « كذاك » خبراً مُقدَّماً ، و« رفعُ » مبتدأً مُؤخَّراً ، و« بالمُبتدا » مُتعلِّقاً به)(١) ، عكسُ ما صنع المُحشِّي .

ولعلَّ وجهَهُ : أنَّ مَحَطَّ القَصْدِ هو القيدُ الزائد ؛ ولذلك قال الشيخُ عبدُ القاهرِ : (إنَّ(٢) ما مِنْ أمرٍ زائدٍ علىٰ مُجرَّدِ إثباتِ شيءٍ لشيءٍ أو نفيِهِ عنه . . إلا وهو الغَرَضُ الأصليُّ والمقصودُ مِنَ الكلام)(٣) .

فعلىٰ جَعْلِ (كذاك) حالاً ، وجَعْلِ (بالمُبتدا) خبراً . . يكونُ القيدُ الزائدُ

(١) حاشية الصبان (١/٣٠٨) .
(٢) القياس : (إنه) بإثبات ضمير الشأن ، وحذفه شاذٌّ عند الجمهور ، قليلٌ عند الناظم .
(٣) دلائل الإعجاز (ص٢٨٠) .

مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ : أنَّ المبتدأَ مرفوعٌ بالابتداء ، وأنَّ الخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ .

❀ قوله : (مذهبُ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : أشارَ بهـٰذا : إلىٰ أنَّ ضميرَ (رَفَعُوا) عائدٌ علىٰ سيبويهِ ومَنْ وافقه ، لا للعرب ؛ لأنَّهُم لم يقعْ منهم حُكْمٌ[1] ، ولا للنُّحاة ؛ لأنَّ ذاك لم يَحكُمْ به جميعُ النُّحاة .

على المسند والمسندِ إليه هو الحالَ ؛ أعني : (كذاك) ، فيكونُ هو مَحَطَّ القصد ، فيخالفُ الواقعَ ؛ مِنْ أنَّ المقصودَ إفادةُ أنَّ رفعَ الخبرِ إنَّما هو بالمبتدأ . . . إلىٰ آخره ، وعلىٰ جَعْلِ (كذاك) خبراً ، و(بالمبتدا) مُتعلِّقاً بـ(رفعُ) : يكونُ القيدُ الزائدُ على المسند والمسند إليه هو قولَهُ : (بالمبتدا) ، فيكونُ هو مَحَطَّ القصدِ ، كما هو الواقعُ ، ويُوافِقُهُ قولُهُ : (ورفعوا مبتدأً بالابتدا) ؛ لأنَّ مَحَطَّ القصدِ هو قولُهُ : (بالابتدا) ؛ لأنَّهُ هو القيدُ الزائد .

❀ قوله : (لأنَّهُم لم يقعْ منهم حُكْمٌ) لك أنْ تقولَ : ليس في هـٰذا ما يَقتضِي أنَّهُم حَكَمُوا بأنَّ رَفْعَ المبتدأِ بالابتداء ؛ إذ غايةُ مُفادِهِ : أنَّ العربَ رفعوا المبتدأ ، وأنَّ رفعَهُم إيَّاه حاصلٌ بالابتداء بحسَبِ ما فَهِمَ سيبويهِ ومُوافِقُوهُ ، ونظيرُ هـٰذا : قولُهُم : (رَفَعَ العربُ الفاعلَ بالفعل) ، فافْهَمْ .

وقولُنا : (وأنَّ رفعَهُم إيَّاهُ حاصلٌ . . .) إلىٰ آخره : مُجرَّدُ توضيحٍ ، لا إشارةٌ إلىٰ تقديرٍ في الكلام ؛ لأنَّ قولَهُ : (بالابتدا) مُتعلِّقٌ بـ(رفعوا) .

---

(١) وقد أرجعه إلى (العرب) الأشموني في « شرحه » (١/ ٩٠) .

فالعاملُ في المبتدأ معنويٌّ ؛ وهو كونُ الاسمِ مُجرَّداً عن العوامل اللفظيَّةِ غيرِ الزائدةِ وما أَشْبهَها .

واعتُرِضَ مذهبُ سيبويهِ : بأنَّ الخبرَ قد يكونُ عينَ المبتدأ في المعنىٰ ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، فلو رُفِعَ الأخُ بـ (زيدٌ) كان رافعاً لنَفْسه بنَفْسه .

ورُدَّ : بأنَّ الرفعَ مِنْ عوارض الألفاظ ، واللفظانِ مختلفانِ ؛ علىٰ أنَّهُما مختلفانِ مفهوماً أيضاً ؛ لأنَّ مفهومَ الأوَّلِ الذاتُ فقط ، ومفهومَ الثاني ذاتٌ مُتَّصِفةٌ بالأُخُوَّة ؛ تدبَّرْ .

* قوله : (وهو كونُ الاسمِ مُجرَّداً . . .) إلىٰ آخره : هٰذا معنىً اصطلاحيٌّ ، وأمَّا اللُّغَويُّ : فهو الاهتمامُ بالشيء وجَعْلُهُ أوَّلاً ليُسنَدَ إليه .

---

* قوله : (بأنَّ الخبرَ قد يكونُ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ : حذفُ (قد يكونُ) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (قد) للتحقيق .

* قوله : (وأمَّا اللُّغَويُّ : فهو الاهتمامُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الاهتمامَ ليس معنىً لُغَوياً ولا اصطلاحيّاً ، بل هو لازمٌ للمعنى اللُّغَويِّ والاصطلاحيِّ .

وقولُهُ : (وجَعْلُهُ أوَّلاً ليُسنَدَ إليه) فيه : أنَّ المعنى اللُّغَويَّ لا يتقيَّدُ بقولنا : (ليُسندَ إليه) ؛ إذ الابتداءُ في اللغة : مُطلَقُ الافتتاحِ ، وجَعْلُ الشيءِ أوَّلاً ؛ فالظاهرُ : أنَّ جَعْلَهُ أوَّلاً ليُسندَ إليه . . إنَّما هو معنىً اصطلاحيٌّ لا لُغَويٌّ ؛ علىٰ أنَّ جَعْلَهُ معنىً اصطلاحياً فيه قصورٌ ؛ إذ لا يشملُ (قائمٌ) مِنْ قولك : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ؛ إذ (قائم) أُسنِدَ إلى الزيدَينِ ولم يُسنَدْ إليه شيءٌ ، تأمَّلْ .

واحترِزَ بـ (غير الزائدة) : مِنْ مِثْلِ : (بحَسْبِكَ درهمٌ) ؛ فـ (بحَسْبِكَ) : مبتدأٌ ، وهو مُجرَّدٌ عن العوامل اللفظيَّة غيرِ الزائدة ، ولم يتجرَّدْ عن الزائدة ؛

❋ قوله : (فـ « بحَسْبِكَ » : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : (حَسْب) : اسمٌ بمعنىٰ (كافٍ) استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ؛ نحوُ : ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٦٢][1] ؛ وبهٰذا رُدَّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّهُ اسمُ فعلٍ ؛ لأنَّ العواملَ اللفظيَّةَ لا تدخلُ علىٰ أسماء الأفعال .

فإنْ وَلِيَ (حَسْبَكَ) معرفةٌ ؛ نحوُ : (بحَسْبِكَ زيدٌ) . . فقال ابنُ مالكٍ : المبتدأُ (زيدٌ) ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، و(بحَسْبِكَ) نكرةٌ ؛ لأنَّهُ لا يتعرَّفُ بالإضافة[2] .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ وإن لم يتعرَّفْ بالإضافة يتخصَّصُ بها ، والتخصيصُ مِنْ مُسوِّغات الابتداء بالنكرة وإن كان الخبرُ معرفةً .

وردَّه ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُ لا يجوزُ الإخبارُ بالمعرفة عن النكرة وإن تخصَّصتْ إلا فيما استُثنِيَ ؛ كقولهم : (كم مالُكَ ؟) ، . . . .

❋ قوله : (كم مالُكَ ؟) ؛ أي : ونحوَهُ مِنْ كلِّ اسمِ استفهامٍ بعدَهُ معرفةٌ ؛ نحوُ : (مَنْ أبوك ؟) ؛ قال في « الهَمْع » : (لأنَّ أكثرَ ما يقعُ بعدَ أسماءِ الاستفهام النكرةُ والجملُ والظروفُ ، ويتعيَّنُ إذ ذاك كونُ اسمِ الاستفهام مبتدأً ؛ نحوُ : « مَنْ قائمٌ ؟ » ، و« مَنْ قام ؟ » ، و« مَنْ عندَكَ ؟ » ، فحُمِلَ الأقلُّ على الأكثر)[3] .

---

(١) وتُستعمَلُ استعمالَ الصفات ؛ فتكونُ نعتاً لنكرة ؛ كـ (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رجل) ، وحالاً لمعرفة ؛ كـ (هٰذا عبدُ الله حَسْبَكَ مِنْ رجل) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ١٦٢ـ١٦٣) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٣٧ـ٣٣٨) .

(٣) همع الهوامع (١/ ٣٨٠) .

فإنَّ الباءَ الداخلةَ عليه زائدةٌ ، واحترزَ بشِبْهِها : مِنْ مِثْلِ : (ربَّ رجلٍ قائمٌ) ؛ فـ (رجلٍ) : مبتدأٌ ، و(قائمٌ) : خبرُهُ ، ويَدُلُّ على ذلك : رفعُ المعطوفِ عليه ؛ نحوُ : (ربَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ) .

والعاملُ في الخبر لفظيٌّ ؛ وهو المبتدأُ ، وهـٰذا هو مذهبُ سيبويهِ رحمه الله .

وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّ العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ ؛ فالعاملُ فيهما معنويٌّ .

و(خيرٌ منكَ زيدٌ)[١] .

لـٰكن أُورِدَ عليه : أنَّ الباءَ لا تُزادُ في الخبر في الإيجاب[٢] .

واعلَمْ : أنَّ (حسب) إنِ استُعمِلَ بحرف الجرِّ كان مفتوحَ السينِ ، ما لم يكن زائداً ؛ كما هنا ، وإلا سُكِّنَ كالخالي عن الحرف ، أفادَهُ بعضُهُم[٣] .

* قوله : (العاملَ في المبتدأ والخبرِ الابتداءُ) ؛ وذلك لأنَّ الابتداءَ رَفَعَ

---

* قوله : (و« خيرٌ منكَ زيدٌ ») ؛ أي : ونحوَهُ مِنْ كلِّ أفعلِ تفضيل نكرةٍ بعدَهُ معرفةٌ ، وهـٰذا المثال مِنْ أمثلة سيبويه[٤] ، ومنه يُعلَمُ : أنَّهُ لا يُشترَطُ كونُ أفعل التفضيل المذكورِ جزءَ جملةٍ هي صفةٌ لنكرة ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوهُ) ، خلافاً للرَّضِيِّ ومَنْ تَبِعَهُ[٥] .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٢١ـ ٢٢) .

(٢) انظر « حاشية الحفني » (١/ق ١٢٨) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٣٠٢) .

(٣) نقله الحفني في « حاشيته » (١/ ق ١٢٨) عن الغزي في « حواشي المطول » .

(٤) الكتاب (٢/ ٢٥) .

(٥) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٢٥٦ـ ٢٥٧ ، ٣/ ٤٦٤) .

وقيل : المبتدأُ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأِ .

المبتدأ ، فيجبُ رفعُهُ للخبر ؛ لأنَّهُ مُقتضٍ لهما ، فهو كالفعل ؛ لمَّا عَمِلَ في الفاعل عَمِلَ في المفعول .

ورُدَّ : بأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ لا يرفعُ شيئَينِ .

❀ قوله : (والخبرُ مرفوعٌ بالابتداء والمبتدأِ) ؛ وذلك لأنَّ الابتداءَ عاملٌ ضعيفٌ فقَوِيَ بالمبتدأ .

ورُدَّ : بأنَّ اجتماعَ عاملَينِ ـ معنويٍّ ولفظيٍّ ـ علىٰ معمولٍ واحدٍ . . لا يُعهَدُ .

❀ قوله : (لأنَّهُ مُقتضٍ لهما) ؛ أي : مُستلزِمٌ لهما ؛ مباشرةً في المبتدأ ، وبواسطة في الخبر .

❀ قوله : (فهو كالفعل . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ العملَينِ في هٰذا مختلفانِ ، وفيما نحن فيه مُتَّحِدانِ .

❀ قوله : (ورُدَّ : بأنَّ الابتداءَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (ورُدَّ : بأنَّهُ لم يوجد في العوامل اللفظيَّةِ ما يرفعُ شيئَينِ بدون إتباع ، فكيف بالمعنويِّ الضعيف ؟!) ، ولا يَرِدُ المبتدأُ في نحو : (الحسنُ وجهُهُ قائمٌ) ؛ لأنَّ رفعَهُ الفاعلَ بجهة شَبَهِهِ الفعلَ ، ورفعَهُ الخبرَ بجهةِ كونِهِ مبتدأً ، فلم تتَّحدْ جهتُهُما ، وأمَّا المبتدأُ المُتعدِّدُ الخبرِ ؛ نحوُ : (حُلْوٌ حامضٌ) . . فمجموعُهُما هو الخبرُ ، لٰكن ظَهَرَ الرفعُ في جزأَيْهِ ؛ لتعذُّرِ ظهورِهِ فيه[1] ، ونحوُ : (كاتبٌ شاعرٌ) في تأويل : (مُتَّصِفٌ بالكتابة والشعر) .

---

(١) أي : في المجموع .

وقيل : تَرَافَعَا ، ومعناه : أنَّ الخبرَ رَفَعَ المبتدأ ، وأنَّ المبتدأ رَفَعَ الخبرَ[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ العملَ منسوبٌ لمجموع الأمرَينِ ، لا لكلٍّ منهما ؛ فالعاملُ واحدٌ .

❁ قوله : (وقيل : تَرَافَعَا) هـٰذا للكُوفيِّينَ ، وما عداه للبَصْريِّينَ ، ووجهُهُ : أنَّ كلّاً منهما مُفتقِرٌ إلى الآخر ، فكان كلٌّ عاملاً في صاحبه ، كما أنَّ (أيّاً) الشرطيّةَ عاملةٌ في الفعل بعدَها وهو عاملٌ فيها في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

ورُدَّ : بأنَّ الجازمَ في الحقيقة ما تضمَّنَتْهُ مِنْ معنىٰ (إنْ) ، وليس هو المنصوبَ ، وفيه شيءٌ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (بأنَّ العملَ منسوبٌ لمجموع الأمرَينِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ العاملَ بعضُهُ معنويٌّ وبعضُهُ لفظيٌّ ، وهو قولٌ بما لا نظيرَ له .

❁ قوله : (وفيه شيءٌ) وجهُهُ : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ الجازمَ ما تضمَّنه مِنْ معنىٰ (إنْ) ، بل الجازمُ هو (أيّاً) ، وإنَّما تضمُّنُهُ معنىٰ (إنْ) سببٌ في عمله الجزمَ ، [لا أنَّ التضمُّنَ أو المعنى المذكورَ هو العاملُ] .

---

(١) وما ذَكَرَهُ الشارح هو أشهرُ الأقوال في هـٰذه المسألة ، وقد قال بالثاني الأخفش وابن السرَّاج والرُّمَّاني ، وقال بالثالث أبو إسحاق الزجَّاجُ وأصحابه ، ونُسِبَ إلى المُبرِّد ، ورُوي الرابع عن الكُوفيِّينَ ، واختاره ابن جنِّي وأبو حيَّان والسُّيُوطي ؛ فالأقوالُ الثلاثةُ الأُوَل للبَصْريِّينَ ، والأخيرُ للكوفيِّينَ ، كما نبَّه علىٰ ذلك المُحشِّي ، وانظر تفصيل هـٰذه المسألة في « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٦١ـ٢٧٠) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ١٧ـ١٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٤ـ٣٦٥) .

وأعدلُ هـٰذه المذاهبِ : مذهبُ سيبويهِ ، وهو الأوَّل ، وهـٰذا الخلافُ ممَّا لا طائلَ تحتَهُ .

١١٨ـ والخبرُ الجُزْءُ . . . .

---

* قوله : (وأعدلُ هـٰذه المذاهبِ : مذهبُ سيبويهِ) ؛ أي : لأنَّهُ لا تكلُّفَ فيه.

* قوله : (ممَّا لا طائلَ تحتَهُ) ؛ أي : فهو لفظيٌّ ، لـٰكن قال بعضُ الأفاضل : (بل هو معنويٌّ ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : « زيدٌ قائمٌ وعمرٌو جالسٌ » وأردتَ جَعْلَهُ مِنْ عطف المفرداتِ . . يكونُ صحيحاً على القول بأنَّ العاملَ في الجزأينِ الابتداءُ ، بخلافه على بقيَّة الأقوال ؛ للزوم العطفِ على معمولَيْ عاملَينِ [مختلفَينِ])(١) .

* قوله : (والخبرُ الجُزْءُ . . .) إلىٰ آخره : لم يكتفِ بما استُفِيدَ مِنْ قوله السابق : (مبتدأٌ « زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره ؛ مِنَ الإشارة إلىٰ تعريف الخبر ، كما اكتفىٰ بذلك في تعريف المبتدأ ؛ اهتماماً بالخبر ؛ لكونه مَحَطَّ الفائدةِ ، وتوطئةً لتقسيمه إلىٰ مفرد وجملةٍ .

---

* قوله : (لـٰكن قال بعضُ الأفاضل . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا ثمرةَ بينَ بقيَّةِ الأقوالِ بعضِها معَ بعض ، فيُمكِنُ أنَّ الشارحَ أراد عدمَ الطائليَّةِ باعتبارِ المجموع .

---

(١) انظر « حاشية الحفني » (١/ق١٣١) ، و« حاشية الصبان » (١/٣٠٩) ، وما بين المعقوفين زيادة منهما .

. . . . المُتِمُّ الفـائـدَهْ كـ (اللهُ بَرٌّ) و(الأَيَادِي شاهدَهْ)

عرَّف المُصنِّفُ الخبرَ : بأنَّهُ الجزءُ المُكمِلُ للفائدة ، ويَرِدُ عليه : الفاعلُ ؛

❀ قوله : (المُتِمُّ الفائدَهْ) المُرادُ بالفائدة : ما حَصَلَ بسبب الوَضْعِ ، أو التأويلِ ، فدَخَلَ بالأَوَّل : نحوُ : (النارُ حارَّةٌ)[1] ، والثاني : نحوُ : (شِعْرِي شِعْرِي) ؛ أي : شِعْرِي الآنَ هو شِعْرِي الذي تعرفُهُ .

❀ قوله : (و« الأَيَادِي شاهدَهْ ») قال الفارِضيُّ : (المُرادُ بها هنا : النِّعَمُ) انتهىٰ[2] ، وفي تقييده بـ (هنا) إشارةٌ : إلىٰ أنَّها تُطلَقُ بمعنى الجارحةِ خلافاً لمَنْ مَنَعَ ، كما في « المصباح » ، وفيه ما يُفِيدُ : أنَّ إطلاقَ اليدِ على النعمة مجازٌ مرسلٌ علاقتُهُ السببيَّةُ ، و(الأيادي) : جمعُ كَثْرةٍ لـ (يد) ، وجمعُ القِلَّة : (أَيْدٍ) انتهىٰ[3] ، وفيه مخالفةٌ لقول المَكُوديِّ : إنَّ (أياديَ) جمعُ (أيدٍ) جمعِ (يدٍ)[4] ؛ فهو جمعُ الجمعِ علىٰ كلامه .

❀ قوله : (ويَرِدُ عليه : الفاعلُ) جوابُهُ : أنَّ المُرادَ بالجزء هنا : أنْ يكونَ

❀ قوله : (أنَّ المُرادَ بالجزء هنا. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فـ (أل) :

---

(1) وهو كلامٌ على الراجح ، بخلافِ ما ذَهَبَ إليه الناظم ونقله عن سيبويه ؛ مِنْ أنَّ المُركَّبَ الإسناديَّ المعلومَ مدلُولُهُ ضرورةً لا يُسمَّىٰ كلاماً . انظر « حاشية الصبان » (١/٥٦ـ٥٧) .

(2) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٥) .

(3) المصباح المنير (٢/ ٩٣٦) .

(4) شرح المكودي على الألفية (ص٤٧) .

نحوُ : (قام زيدٌ) ؛ فإنَّهُ يَصدُقُ علىٰ (زيدٌ) أنَّهُ الجزءُ المُتِمُّ الفائدةِ .

وقيل في تعريفه : إنَّهُ الجزءُ المُنتظِمُ منه مع المبتدأِ جملةٌ[1] ، ولا يَرِدُ الفاعلُ علىٰ هـٰذا التعريف ؛ لأنَّهُ لا ينتظمُ منه مع المبتدأ جملةٌ ، بل ينتظمُ منه مع الفعل جملةٌ .

وخلاصةُ هـٰذا : أنَّهُ عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه وفي غيره ، والتعريفُ ينبغي أنْ يكونَ مُختصّاً بالمُعرَّف دونَ غيرِهِ .

معَ المبتدأ ؛ لأنَّ البابَ معقودٌ للمبتدأ والخبر ، لا الفعلِ والفاعلِ ؛ ولهـٰذا لم يكتفِ بقوله : (الجزءُ المُتِمُّ. . .) إلىٰ آخره ، بل مَثَّلَ بقوله : (اللهُ بَرٌّ) بفتح الباء ؛ أي : مُحسِنٌ .

* قوله : (عَرَّفَ الخبرَ بما يُوجَدُ فيه. . .) إلىٰ آخره : حاصلُ الاعتراضِ عليه : بأنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ ، وهو مُمتنِعٌ ، وجوابُهُ مِنْ وجهَينِ : الأوَّلُ : ما تقدَّم ، فلا نُسلِّمُ أنَّهُ تعريفٌ بالأعمِّ ، الثاني : علىٰ تسليمه أنَّ التعريفَ

للعهد ، وقولُهُ : (أنْ يكونَ معَ المبتدأ) ؛ أي : غيرِ الوصف ؛ ليخرجَ : فاعلُ الوصفِ في قولك : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ؛ فإنَّهُ لا يُسمَّىٰ خبراً ، بل فاعلاً .

* قوله : (لأنَّ البابَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وبقرينةِ قولِهِ : (مبتدأٌ زيدٌ. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) عرَّفه بذلك أبو حيَّان في « الارتشاف » (٣/١٠٧٩) ، و« التذييل والتكميل » (٣/٢٥٦-٢٥٧) .

١١٩ـ ومفرداً يَأتِي ويَأتِي جملَهْ . . . .

بالأعمِّ . . أجازَهُ مُتقدِّمو المناطقة[1] .

* قوله : (ومفرداً) حالٌ مِنْ فاعل (يَأتِي) ، والمُرادُ به هنا : ما ليس بجملة ؛ فيشملُ : المُثنَّىٰ ، والجمعَ ، والمُركَّبَ بأقسامه ، والوصفَ مع مرفوعه ، إلا ما استُثنِيَ .

* قوله : (ويَأتِي جُمْلَهْ) ؛ أي : كفعلٍ مع فاعله ، أو مبتدأٍ مع خبره ،

---

* قوله : (والمُركَّبَ بأقسامه) ؛ أي : المُركَّبَ الإضافيَّ ؛ كما في قولك : (هٰذا عبدُ الله) ، أو المُركَّبَ التوصيفيَّ ؛ كما في قولك : (زيدٌ حيوانٌ ناطق) ، أو المَزْجيَّ ؛ كـ (هٰؤلاءِ خمسةَ عَشَرَ) ، و(هٰذا بَعْلَبَكُّ) ، وظاهرُهُ : شُمُولُهُ للإسناديِّ ، وفيه : أنَّ المُركَّبَ الإسناديَّ مِنْ قَبيل الجملة ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : المُركَّبُ الإسناديُّ المُسمَّىٰ به ؛ نحوُ : (هٰذا شابَ قَرْناها) .

* قوله : (والوصفَ مع مرفوعه) ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ أبوه) .

* قوله : (إلا ما استُثنِيَ) ؛ وهو الوصفُ المُكتفِي بمرفوعه عن الخبر ؛ كما في قولك : (الزيدانِ ما قائمٌ إلا هما) ؛ فإنَّ الخبرَ حينئذٍ جملةُ المبتدأِ الذي هو (قائمٌ) ، وفاعلِهِ الذي هو (هما) .

---

(١) واختاره السيد الجرجاني ، كما نصَّ عليه القليوبي في « حاشيته على المطلع » (ص١٧٢) ، وانظر « حاشية السيد علىٰ تحرير القواعد المنطقية » (ص٧٨) .

. . . . حـاويـةَ معنـى الـذي سِيقَـتْ لَـهْ

١٢٠ـ وإنْ تَكُـنْ إيَّـاهُ معنـىً اكتفـىٰ بها كنُطْقِي (اللهُ حَسْبِي) . . .

ولا يمتنعُ وقوعُ الجملةِ الخبريَّةِ طَلَبيَّةً[1] ، ولا قَسَميَّةً[2] ، ولا مُصدَّرةً بحرف التنفيس[3] .

* قوله : (معنى الذي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : معنى المبتدأِ الذي سِيقَتْ خبراً له .

* قوله : (وإنْ تَكُنْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الجملةُ الواقعةُ خبراً عن المبتدأ نَفْسَ المبتدأِ في المعنىٰ . . اكتفىٰ بها المبتدأُ عن الرابط .

* قوله : (كنُطْقِي اللهُ) ؛ أي : مَنْطُوقي . . . إلىٰ آخره .

قال المُراديُّ : (والذي يظهرُ في هـٰذا ونحوِهِ : أنَّهُ ليس مِنْ باب الإخبار

---

* قوله : (ولا يمتنعُ وقوعُ الجملةِ الخبريَّةِ) ؛ أي : الواقعةِ خبراً لمبتدأ ، لا مقابلَ الإنشائيَّة .

---

(١) خلافاً لابن الأنباري وابن السراج . انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٢٦) ، وما سيأتي في (٤/ ٢٧٧) .

(٢) خلافاً لثعلب ، وهو محجوجٌ بالسماع . انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٨) .

(٣) ولا يجوزُ إجماعاً أنْ تكونَ ندائيَّةً ، ولا أنْ تكونَ مُصدَّرةً بـ(بل) أو (لـٰكن) أو (حتىٰ) ، كما نقله السُّيُوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٦٨) عن شيخه الكافِيَجي ، وانظر ما سبق تعليقاً في (١/ ٣٣٦) .

وكَفَىٰ . . . .

بالجملة ، بل بالمفرد ؛ لأنَّ الجملةَ في نحو ذلك إنَّما قُصِدَ لفظُها ، كما قُصِدَ حين أُخبِرَ عنها في نحو : « لا حولَ ولا قوَّةَ إلا باللهِ كنزٌ مِنْ كنوزِ الجنَّةِ ») انتهىٰ(١) .

وهو ظاهرٌ ؛ لأنَّ (نُطْقِي اللهُ. . .) إلىٰ آخره : أُطلِقَ وأُرِيدَ لفظُهُ ، فيكونُ عَلَماً على اللفظ ، وهل هو عَلَمُ جنسٍ أو شخصٍ ؟ قولان ، وغايةُ الاعتذارِ عن ذلك : أنَّهُ نَظَرَ فيه للأصل ؛ لأنَّهُ يُطلَقُ عليه جملةٌ باعتبارِ أنَّهُ مُركَّبٌ إسناديٌّ ؛ إذ غايتُها التجوُّزُ ، وهو جائزٌ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ(٢) .

❀ قوله : (وكفىٰ) فاعلُهُ : ضميرٌ مُستتِرٌ ، وهو مِنْ باب الحذف

❀ قوله : (لأنَّ « نُطْقِي اللهُ. . . » إلىٰ آخره : أُطلِقَ. . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّ « اللهُ حسبي » أُطلِقَ. . .) إلىٰ آخره ، ولا دَخْلَ لـ (نُطْقي) في ذلك .

❀ قوله : (عَلَمُ جنسٍ) ؛ أي : إنْ قُلنا : إنَّ اللفظَ يتعدَّدُ بتعدُّد محلِّهِ ، وقولُهُ : (أو شخصٍ) ؛ أي : إن لم نَقُلْ بذلك .

---

(١) توضيح المقاصد (١/٤٧٧) ، والحديث رواه بنحوه البخاري (٦٣٨٤) ، ومسلم (٢٧٠٤) عن سيدنا أبي موسى الأشعري رضي الله عنه ، وبلفظه النسائي في « السنن الكبرىٰ » (٩٧٨٨) عن سيدنا أبي ذر الغفاري رضي الله عنه .

(٢) انظر « المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية » (١/ق١٣١) ، و« الفوائد الشنوانية » (ق/٩٧) .

ينقسمُ الخبرُ : إلىٰ مفردٍ ، وإلىٰ جملةٍ ، وسيأتي الكلامُ على المفرد[1] .

فأمَّا الجملةُ : فإمَّا أنْ تكونَ هي المبتدأَ في المعنىٰ ، أو لا .

فإن لم تكن هي المبتدأَ في المعنىٰ . . فلا بُدَّ فيها مِنْ رابطٍ يَرْبِطُها بالمبتدأ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (حاويةً معنى الذي سِيقَتْ له) .

والرابطُ : إمَّا ضميرٌ يرجعُ إلى المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) ، وقد يكونُ الضميرُ مُقدَّراً ؛ نحوُ : (السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ)[2] ، التقديرُ : (مَنَوَانِ منه بدرهمٍ) .

والإيصال ، والأصلُ : (وكفىٰ به حَسِيباً) ؛ لأنَّ الكثيرَ جرُّ فاعلِ (كفىٰ) بالباء الزائدة .

❀ قوله : (يَرْبِطُها) بكسر الباء المُوحَّدةِ وضمِّها ؛ فهو مِنْ باب (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ، كما في « المصباح »[3] .

❀ قوله : (السَّمْنُ مَنَوَانِ بدرهمٍ) السَّمْنُ : مبتدأٌ أوَّل ، و(مَنَوَانِ) : مبتدأٌ ثانٍ ، وسَوَّغَ الابتداءَ به الوصفُ المُقدَّرُ ؛ أي : مَنَوَانِ منه ، و(بدرهم) :

---

(١) انظر (٢/ ٢٤٠ـ٢٥١) .

(٢) هـٰذا من التراكيب النَّحْويَّة المنقولةِ عن العرب والمتداولة كثيراً في كتب النحو ، وقد استشهد به جلُّ مَنْ أورد هـٰذا الفرع النَّحْوي . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٠) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٣٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٣٢٥) و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٧٥) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٩٨) ، و« المساعد » (١/ ٢١٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٩) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٩٣) .

أو إشارةٌ إلى المبتدأ ؛ كقوله تعالى : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] في قراءةِ مَنْ رَفَعَ (اللباس) .

خبرُ المبتدأ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ المبتدأ الأوَّل ، والرابطُ بينهما : الضميرُ المجرور بـ (مِنْ) .

و(المَنَوَانِ) : تثنيةُ (مَناً) ، قال في « المصباح » : (المَنَا : الذي يُكالُ به السمنُ وغيرُهُ ، وقيل : الذي يُوزَنُ به ؛ رَطْلانِ ، والتثنيةُ : « مَنَّانِ » على لفظه) انتهى[(١)] ؛ أي : ويُقالُ فيه : (مَنَوَانِ) أيضاً .

❀ قوله : (في قراءةِ مَنْ رَفَعَ « اللباس ») ؛ أي : كأبي عمرٍو وحمزةَ مِنَ السبعة[(٢)] ؛ فهو مبتدأٌ ، و(ذلك) : مبتدأٌ ثانٍ ، خبرُهُ : (خير) ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ : الإشارةُ ، هٰكذا ذَكَرَهُ ابنُ مالك[(٣)] ، ويحتملُ : كونُ اسمِ الإشارة بدلاً أو بياناً ، فيكونُ الخبرُ مفرداً ، وجوَّز بعضُهُم كونَهُ صفةً ، ورُدَّ : بأنَّ الصفةَ لا تكونُ أعرفَ مِنَ الموصوف .

❀ قوله : (والتثنيةُ : « مَنَّانِ » على لفظه) فيه سقطٌ ، والأصلُ ـ كما في « المصباح » ـ : (والتثنيةُ : « مَنَوانِ » ، والجمعُ : « أَمْناءٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْبابٍ » ، وفي لغة تميم : « مَنٌّ » بالتشديد ، والجمعُ : « أَمْنانٌ » ، والتثنيةُ : « مَنَّانِ » على لفظه) .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٠٠) .

(٢) قرأ بالرفع : العشرةُ ، ما عدا نافعاً وابن عامر والكسائي ؛ فالكافُ في كلام المُحشِّي إشارةٌ إلى عدم الحصر ، وانظر « الدر المصون » (٥/ ٢٨٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٨١) .

(٣) شرح التسهيل (١/ ٣١١) .

أو تَكْرارُ المبتدأِ بلفظه ، وأكثرُ ما يكونُ : في مواضع التفخيمِ ؛ كقوله تعالى : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾ [الحاقة : ١-٢] ، و﴿ ٱلْقَارِعَةُ * مَا ٱلْقَارِعَةُ ﴾ [القارعة : ١-٢] ، وقد يُستعمَلُ في غيرها ؛ كقولك : (زيدٌ ما زيدٌ) .

أو عمومٌ يدخلُ تحتَهُ المبتدأُ ؛ . . . .

❀ قوله : (وأكثرُ ما يكونُ : في مواضع التفخيمِ) ؛ أي : التعظيمِ ، فيكونُ في غيرها قليلاً ، وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ في غيرها مُختصٌّ بالشِّعْرِ ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ بلفظه الأوَّل[1] .

❀ قوله : (كقوله تعالىٰ : ﴿ ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ ﴾) ما : مبتدأٌ ثانٍ خبرُهُ ما بعدَهُ ، وصحَّ الابتداءُ بـ (ما) وإن كانتْ نكرةً عندَ الجمهور ؛ لعمومها .

❀ قوله : (أو عمومٌ يدخلُ تحتَهُ المبتدأُ) نُظِّرَ في هٰذا : بأنَّهُ يستلزمُ جوازَ نحوِ : (زيدٌ مات الناسُ) ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُخرَّجَ علىٰ أنَّ (أل) في فاعل (نِعْمَ) للعهد . . . .

❀ قوله : (وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ. . .) إلىٰ آخره ، وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُ في غيرها يجوزُ مطلقاً في الشعر وغيره ، بلفظه الأوَّلِ أو بغيره ، كما في « عبد الغفور على الجامي »[2] .

❀ قوله : (للعهد) ؛ أي : فيكونُ الرابطُ إعادةَ المبتدأ بمعناه .

---

(١) انظر « المقاصد الشافية » (١/ ٦٣٦-٦٣٧) .

(٢) حاشية عبد الغفور اللاري (ص١٠٥) ، ومنه عند الأخفش : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا ﴾ [الكهف : ٣٠] ؛ أي : لا نُضيعُ أجرَهُم ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٣-٣٤) .

نحوُ : (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) .

وإن كانتِ الجملةُ الواقعةُ خبراً هي المبتدأَ في المعنىٰ . . لم تَحْتَجْ إلىٰ رابطٍ ، وهٰذا معنىٰ قوله : (وإن تَكُنْ . . .) إلىٰ آخر البيت ؛ أي : وإن تكنِ الجملةُ إيَّاهُ ـ أي : المبتدأ ـ في المعنىٰ . . اكتفىٰ بها عن الرابط ؛ كقولك : (نُطْقِي « اللهُ حَسْبي ») ؛ فـ (نُطْقِي) : مبتدأٌ أوَّل ، والاسمُ الكريمُ : مبتدأٌ ثانٍ ، و(حَسْبي) : خبرٌ عن المبتدأ الثاني ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ : خبرٌ عن الأوَّل ، واستغنىٰ عن الرابط ؛ لأنَّ قولَكَ : (اللهُ حَسْبي) هو معنىٰ : (نُطْقِي) ، وكذلك قولُكَ : (قَوْلِي « لا إلٰه إلا الله ») .

لا للجنس ، وقد أُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ في (زيدٌ نِعْمَ الرجلُ) ارتباطاً ، بخلاف : (زيدٌ مات الناسُ) ، تأمَّلْ .

* قوله : (نحوُ : « زيدٌ نِعْمَ الرجلُ ») زيدٌ : مبتدأٌ ، و(نِعْمَ الرجلُ) : خبرُهُ ، والرابطُ بينهما : العمومُ الذي في (الرجل) الشاملُ لـ (زيدٌ) .

* قوله : (إيَّاهُ ـ أي : المبتدأ ـ في المعنىٰ) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (معنىً) في كلام المُصنِّفِ منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ، والأحسنُ : جَعْلُهُ منصوباً على التمييز .

---

* قوله : (لا للجنس) ؛ أي : علىٰ وجهِ الاستغراقِ ؛ حتىٰ يكونَ الرابطُ العمومَ فيَرِدَ ما ذُكِرَ .

* قوله : (فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ « معنىً » . . .) إلىٰ آخره : لم يجعلْهُ صريحاً ؛ لاحتمالِ أنَّهُ حَلُّ معنىً لا حَلُّ إعراب .

١٢١ـ والمفـردُ الجـامـدُ فـارغٌ وإنْ يُشتَـقَّ . . . .

❁ قوله : (والمفردُ. . .) إلىٰ آخره : (المفرد) : مبتدأٌ مقصودٌ به الجنسُ ، و(الجامد) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(فارغٌ) : خبرُ الثاني ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : الجامدُ منه ، والضميرُ في (يُشتَقَّ) : عائدٌ على (المفردُ) المقصودِ به الجنسُ ، قاله الشاطِبيُّ رحمه الله[1] ، وهو أَحْسنُ ما قيل هنا .

❁ قوله : (وإنْ يُشتَقَّ) بمعنىٰ : يُصاغ مِنَ المصدر ، هـٰذا هو المُشتقُّ بالمعنى الأخصِّ ، . . . .

❁ قوله : (و« الجامد » : مبتدأٌ ثانٍ) ؛ أي : لا صفةٌ لـ (المفردُ) ؛ لئلا يُنافيَ عودَ الضميرِ في (يُشتَقَّ) عليه ، وعودُهُ إليه بدونِ صفتِهِ خطأٌ عندَ الشاطِبيِّ ؛ مُستدِلّاً بقولِ سيبويهِ وغيرِهِ مِنَ النُّحاةِ : (إنَّهُما كالشيء الواحد)[2] ، لـٰكنَّ الأصحَّ : جوازُهُ عندَ القرينة ؛ وهي هنا استحالةُ كونِ الجامد مُشتقّاً ، إلا أنَّهُ لا ضرورةَ إليه ، ولا يُقالُ : إنَّ الضرورةَ إليه لزومُ حذفِ الرابط ؛ لأنَّ حذفَهُ كثير .

❁ قوله : (هـٰذا هو المُشتقُّ بالمعنى الأخصِّ) فيه نَظَرٌ ، بل المُشتقُّ بالمعنى الأخصِّ : هو ما يُصاغُ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ حَدَثٍ وذاتٍ مُتَّصِفةٍ

---

(١) المقاصد الشافية (١/ ٦٦٠) .

(٢) المقاصد الشافية (١/ ٦٥٤) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٤٢١) .

. . . . فهْوَ ذو ضميرِ . . . .

وهو المُرادُ هنا ، وأمَّا المُشتقُّ بالمعنى الأعمِّ ـ وهو ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة على ذاتٍ وحَدَثٍ ـ . . فهو غيرُ مُرادٍ هنا ؛ لأنَّهُ يتناولُ أسماءَ الزمانِ والمكان والآلة .

❁ قوله : (فهْوَ ذو ضميرِ) ؛ أي : واحدٍ ، كما هو المُتبادرُ .

نعم ؛ إن تعدَّدَ المُشتقُّ وجُعِلَ الخبرُ المجموعَ . . . .

به ؛ فقولُنا : (مُتَّصِفةٍ به) ؛ لإخراجِ أسماءِ الزمان والمكان ؛ نحوُ : (مَذْهَب) ، والآلةِ ؛ نحوُ : (مِفْتاح) ؛ إذ المُتَّصِفُ بالحَدَث إنَّما هو الشخصُ ، لا الزمانُ ، ولا المكان ، ولا الآلة[1] .

❁ قوله : (وأمَّا المُشتقُّ بالمعنى الأعمِّ) هـٰذا هو اصطلاحُ الصَّرْفيِّينَ ، وما قبلَهُ اصطلاحُ النَّحْويِّينَ .

❁ قوله : (لأنَّهُ يتناولُ أسماءَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهي لا تتحمَّلُ ضميراً ، كما ذَكَرَهُ الشارحُ .

❁ قوله : (وجُعِلَ الخبرُ المجموعَ) ؛ نحوُ : (الرُّمَّانُ حُلْوٌ حامضٌ) ؛ فإنَّ المقصودَ أنَّهُ مُزٌّ ، وذلك معنى (المجموع) .

---

(١) لعلَّ حقَّ العبارة : (إذ المُتَّصِفُ بالحَدَث إنَّما هو الزمانُ أو المكان أو الآلة ، لا الشخصُ) ، وهو متلائمٌ مع السياق ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . .

ففيه خلافٌ ، . . . .

❁ قوله : (ففيه خلافٌ) ؛ فقيل : إنَّ الضميرَ واحدٌ تحمَّله دالٌّ معنى المجموعِ المَجْعولِ خبراً ؛ وهو (مُزٌّ) ؛ لأنَّهُ لا يجوزُ خُلُوُّ الخبرَينِ مِنَ الضمير بحيثُ لا يكونُ فيهما ولا فيما هما بمعناه ضميرٌ أصلاً ؛ لئلَّا تنتقضَ قاعدةُ المُشتقِّ ، ولا انفرادُ أحدِهِما به ؛ لأنَّهُ ليس أَوْلىٰ مِنَ الآخر ، ولئلَّا يُفِيدَ الكلامُ أنَّهُ حُلْوٌ إنْ أُضمِرَ في الأوَّل ، أو حامضٌ إنْ أُضمِرَ في الثاني ، وهو خلافُ الغَرَضِ ؛ إذ ليس حُلْواً ولا حامضاً ، ولا أنْ يكونَ فيهما ضميرٌ واحدٌ ؛ لأنَّ عاملَينِ لا يعملانِ في معمولٍ واحد ، وجَعْلُ مجموعِهما عاملاً واحداً قولٌ بما لا نظيرَ له ، ولا أنْ يكونَ فيهما ضميرانِ ؛ لأنَّ ذلك يَقتضي ثبوتَ الطَّعْمَينِ له ، وهو خلافُ الغَرَض ؛ إذ الغَرَضُ أنَّ له طَعْماً بينهما ، وليس شيءٌ منهما ثابتاً له .

وقيل : واحدٌ مستترٌ في الأوَّل ؛ لأنَّهُ الخبرُ في الحقيقة والثانيَ كالصفة ، والتقدير : (الرُّمَّانُ حلوٌ فيه حموضةٌ) ؛ فلا يَرِدُ أنَّ أحدَهُما ليس أَوْلىٰ مِنَ الآخَر .

وقيل : واحدٌ مستترٌ في الثاني ؛ لأنَّ الأوَّلَ بمنزلة الجزءِ مِنَ الثاني والثانيَ هو تمامُ الخبر ؛ فلا يَرِدُ ما ذكر .

وقيل : اثنانِ تحمَّلَهُما جزءا الخبر ؛ أي : كلٌّ تحمَّل ضميراً ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ كلٌّ منهما خبراً علىٰ حِدَتِهِ حتىٰ يُخالِفَ فَرْضَ المسألةِ أنَّ المجموعَ خبرٌ ؛ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ المعنى المُرادَ مِنْ هـٰذا التركيبِ هو أنَّهُ ذو طَعْمٍ بينَ الحلاوةِ

مُستكِنْ . . . .

وإن اعتُبِرَ كلٌّ واحدٍ خبراً علىٰ حِدَتِهِ . . ففي كلٍّ ضميرٌ .

﴿ قوله : (مُستكِنْ) ؛ أي : وجوباً ، إلا لعارض يَقتضِي البُرُوزَ ؛

والحُمُوضة الصِّرْفتَينِ ، فما يَقتضِيهِ تحمُّلُ كلٍّ للضمير مِنْ ثبوت الحلاوة والحموضةِ فيكونَ كلٌّ خبراً . . غيرُ مُرادٍ ، فلا محذورَ في تحمُّل كلٍّ منهما ضميراً .

قال في « الهَمْع » : (قال أبو حيَّانَ : وتظهرُ ثمرةُ الخلاف : إذا جاء بعدَهُما اسمٌ ظاهر ؛ نحوُ : « هـٰذا البستانُ حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُهُ » ؛ فإن قلنا : لا يتحمَّلُ إلا أحدُهُما . . تعيَّن أنْ يكونَ الرُّمَّانُ مرفوعاً به ، وكذا إن قلنا : المُتحمِّلُ دالٌّ معنى المجموعِ المدلولِ عليه به ، وإن قلنا : يتحمَّل كلٌّ . . كان مِنْ باب التنازع ؛ فيجبُ أنْ يكونَ في أحدهما ضميرٌ مُستتِر) انتهىٰ بإيضاح[1] .

ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذه الثمرةَ ظاهرةٌ بين الرابع وكلٍّ واحدٍ مِنَ البقيَّة ، لا بين البقيَّةِ بعضِها مع بعض ، فتدبَّرْ .

﴿ قوله : (وإن اعتُبِرَ كلٌّ واحدٍ خبراً علىٰ حِدَتِهِ) ؛ نحوُ : (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ) ، وقولُهُ : (ففي كلٍّ ضميرٌ) ؛ أي : باتِّفاق ، كما هو ظاهرُ كلامِهِ .

---

(١) همع الهوامع (١/٣٦٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٩٠) .

تقدَّم الكلامُ في الخبر إذا كان جملةً ، فأمَّا المفردُ : فإمَّا أنْ يكونَ جامداً ، أو مُشتقاً .

فإنْ كان جامداً : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يكونُ فارغاً مِنَ الضمير ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، وذَهَبَ الكِسائيُّ والرُّمَّانيُّ وجماعةٌ : إلىٰ أنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ ، والتقديرُ عندَهُم : (زيدٌ أخوك هو) ، وأمَّا البَصْريُّونَ : فقالوا : إمَّا أنْ يكونَ الجامدُ مُتضمِّناً معنى المُشتقِّ ، أو لا ، فإن تضمَّنَ معناه ؛ نحوُ : (زيدٌ أسدٌ) ؛

كالحصر في نحو : (زيدٌ ما قائمٌ إلا هو) ، كما عُلِمَ مِنْ (باب الضمير)[1] ، ومذهبُ سيبويهِ : جوازُ الإبراز ، كما يُؤخَذُ مِنْ تجويزه في نحو : (مررتُ برجلٍ مُكرِمِكَ هو) أنْ يكونَ فاعلاً وتوكيداً للضمير المُستتِر[2] .

❊ قوله : (فإن تضمَّنَ معناه ؛ نحوُ : « زيدٌ أسدٌ » ؛ أي : شُجاعٌ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ مِنْ محلِّ الخلاف بينَ البَصْريِّ والكُوفيِّ ، وليس كذلك ، بل هو مُتحمِّلٌ للضمير اتِّفاقاً . انتهىٰ « حَفْني »[3] .

❊ قوله : (ظاهرُهُ : أنَّ الجامدَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : حذفُ هٰذه العبارةِ ؛ فإنَّ ما ادَّعىٰ أنَّهُ ظاهرُ « الشرح » غيرُ مُسلَّم ، كما هو ظاهرٌ .

نعم ؛ لو قال : (ظاهرُ كلامِ الشارح : أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ مِنْ محلِّ الخلاف بينَ المُصنِّفِ وغيرِهِ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ) . . لكان له وجهٌ ؛ وذلك لأنَّ المُتبادرَ مِنْ كلام الشارحِ أوَّلاً : أنَّ في المسألة ثلاثةَ مذاهبَ :

---

(١) انظر (١/٥٢٩ـ٥٣٠) .
(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٤/١٦) ، و« تعليق الفرائد » (٣/٨٦) .
(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق١٣٤) .

أي : شُجاعٌ[1] . . تحمَّلَ الضميرَ ، وإن لم يتضمَّنْ معناه . . لم يتحمَّلِ الضميرَ ؛ كما مُثِّلَ[2] .

❀ قوله : (شُجاعٌ) بتثليث أوَّلِهِ ، كما يُؤخَذُ مِنَ « المصباح »[3] ، والشَّجاعةُ : مَلَكَةٌ تَحمِلُ صاحبَها على اقتحام المهالكِ ، وخَوْضِ المعاركِ ؛ فلهـٰذا خُصَّ العاقلُ بإطلاقها عليه ، ويُقالُ في غيره : جَرَاءةٌ ، كذا قيل ، ولعلَّهُ اصطلاحٌ ، وإلا فالذي في « المصباح » : تَرَادُفُ الجَرَاءةِ والشجاعة ؛

مذهبُ المُصنِّف ؛ وهو عدمُ تحمُّلِ الجامدِ للضمير مطلقاً ، ومذهبُ الكِسَائيِّ والرُّمَّانيِّ وجماعةٍ ؛ وهو تحمُّلُهُ للضمير مطلقاً ، ومذهبُ البَصْريِّينَ ؛ وهو التفصيلُ بين المُؤوَّلِ بالمُشتقِّ وغيرِهِ ، معَ أنَّ الواقعَ خلافُهُ ، وأنَّ في المسألة مذهبَينِ فقط ، كما يُفيدُهُ كلامُهُ في الحاصل الآتي[4] ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (ويُقالُ في غيره : جَرَاءةٌ) يحتملُ أنَّ مُرادَهُ : أنَّ الجَرَاءةَ خاصَّةٌ بالغير ، ويحتملُ : أنَّها أعمُّ تُستعمَلُ فيه وفي غيره ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (وإلا فالذي في « المصباح » . . .) إلىٰ آخره : مَحَطُّ الدليلِ مِنْ كلام « المصباح » : قولُهُ : (جَرَاءة) ؛ فإنَّهُ تفسيرٌ للمصدر ، كما أنَّ قولَهُ : (قَوِيَ واستهان) تفسيرٌ للفعل .

---

(١) فإذا أُريد به التشبيهُ علىٰ إضمار الكاف ، أو أنَّهُ نَفْسُ الأسد مبالغةً . . فلا يتحمَّل ضمير المبتدأ عندهم . « تصريح » (١/ ١٦٠) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٤٨ـ ٤٩) ، وقد نقل كغيره الخلافَ في الأول عن الكُوفيِّينَ جميعهم .

(٣) المصباح المنير (١/ ٤١٥) .

(٤) انظر (٢/ ٢٤٤) .

وإن كان مُشتقاً : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يتحمَّلُ الضميرَ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو ، هـٰذا إذا لم يرفعْ ظاهراً[1] .

وهـٰذا الحُكْمُ إنَّما هو للمُشتقِّ الجاري مَجْرى الفعلِ ؛ كاسم الفاعل ،

حيثُ قال : (شَجُعَ ـ بالضم ـ شَجَاعةً : قَوِيَ قلبُهُ واستهان بالحروب جَراءةً وإقداماً) انتهىٰ[2] .

❊ قوله : (كاسم الفاعل) ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، (واسمِ المفعول) ؛ نحوُ : (زيدٌ مضروبٌ) ، (والصفةِ المُشبَّهةِ) ؛ كـ (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ) ، (واسمِ التفضيل) ؛ كـ (زيدٌ أحسنُ مِنْ عمرو) .

ويحتملُ : أنَّ قولَهُ : (جَرَاءة) تعليلٌ لقوله : (قَوِيَ قلبُهُ واستهان) ، ويكونُ المُرادُ بالجَرَاءة المَلَكةَ ، وعطفُ الإقدامِ عليها عطفُ مُسبَّبٍ علىٰ سببٍ .

وحينئذٍ : تكونُ الجَرَاءةُ التي هي المَلَكةُ ملزومةً للشجاعة ، لا مُرادِفةً كما ادَّعىٰ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ المُرادَ : أنَّهُ يلزمُ صاحبَ هـٰذا القِيلِ أنَّ الجَرَاءةَ التي جَعَلَها صاحبُ « المصباح » ملزومةً للشجاعة . . هي عينُ الشجاعةِ عندَهُ ؛ لأنَّهُ فسَّرَ الشجاعةَ بالمَلَكة ؛ فقولُ المُحشِّي : (تَرَادُفُ الجَرَاءةِ والشجاعةِ) ؛ أي : بناءً علىٰ زَعْمِ هـٰذا القائلِ أنَّ الشجاعةَ هي المَلَكَةُ لا ما يلزمُها ، فهو إلزامٌ للقائل علىٰ زعمه في الشجاعة بما يُفهَمُ مِنْ كلام « المصباح » ، وبعد ذلك

---

(١) قوله : (هـٰذا إذا لم يرفع ظاهراً) زيادة من (هـ) ونسخة علىٰ هامش (و) ، وعليهما ففيهما تكرار سيُنبِّه عليه المُحشِّي .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤١٥) .

واسمِ المفعول ، والصفةِ المُشبَّهةِ ، وأفعلِ التفضيل ، فأمَّا ما ليس جارياً مَجْرى الفعلِ مِنَ المُشتقَّات . . فلا يتحمَّلُ ضميراً ؛ وذلك كأسماء الآلة ؛ نحوُ : (مِفْتاح) ؛ فإنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ (الفَتْحِ) ، ولا يتحمَّلُ ضميراً ؛ فإذا قلتَ : (هـٰذا مِفْتاحٌ) لم يكن في (مِفْتاح) ضميرٌ ، وكذلك ما كان علىٰ صيغةِ (مَفْعَلٍ) وقُصِدَ به الزمانُ أو المكان ؛ كـ (مَرْمىً) ؛ فإنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ (الرَّمْيِ) ، ولا يتحمَّلُ ضميراً ؛ فإذا قلتَ : (هـٰذا مَرْمىٰ زيدٍ) تريدُ : مكانَ رَمْيِهِ ، أو زمانَ رَمْيِهِ . . كان الخبرُ مُشتقّاً ولا ضميرَ فيه .

وإنَّما يتحمَّلُ المُشتقُّ الجاري مَجْرى الفعلِ الضميرَ . . إذا لم يرفع ظاهراً ،

❀ قوله : (مِفْتاح) بكسر أوَّلِهِ .

❀ قوله : (مَفْعَلٍ) بفتح أوَّلِهِ وثالثه[1] .

❀ قوله : (وإنَّما يتحمَّلُ المُشتقُّ . . .) إلىٰ آخره : كان الظاهرُ أنْ يقولَ : (فإنْ رَفَعَ ظاهراً . . .) إلىٰ آخره ؛ ليكون مُحترَزاً لقوله : (هـٰذا إن لم يرفعْ ظاهراً) ، تأمَّلْ .

فلا يخفىٰ ما فيه ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (كان الظاهرُ أنْ يقولَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ ما صنعه الشارحُ فيه تَكْرارٌ ، ولعلَّ هـٰذا في نسخةٍ وقعتْ له ، وإلا فلا تَكْرارَ علىٰ ما بأيدينا مِنَ النسخ[2] ، تدبَّرْ .

---

(١) وبكسر ثالثه أيضاً إن كان المضارع مكسور العين أو مثالاً ، ومثَّل الشارح بـ (مرمىً) اتفاقاً لا احترازاً .

(٢) كما هو في (و ، ز) .

فإن رفعَهُ لم يتحمَّلْ ضميراً؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ قائمٌ غُلاماهُ) ؛ فـ (غُلاماهُ) : مرفوعٌ بـ (قائمٌ) ، فلا يتحمَّلُ ضميراً .

وحاصلُ ما ذُكِرَ : أنَّ الجامدَ يتحمَّلُ الضميرَ مطلقاً عندَ الكُوفيِّينَ ، ولا يتحمَّلُ ضميراً عندَ البَصْريِّينَ إلا إن أُوِّل بمُشتقٍّ ، وأنَّ المُشتقَّ إنَّما يتحمَّلُ الضميرَ إذا لم يرفعْ ظاهراً وكان جارياً مَجْرى الفعل ؛ نحوُ : (زيدٌ مُنطلِقٌ) ؛ أي : هو ، فإن لم يكن جارياً مَجْراهُ . . لم يتحمَّلْ شيئاً ؛ نحوُ : (هـٰذا مِفْتاحٌ) ، و(هـٰذا مَرْمَىٰ زيدٍ) .

١٢٢ـ وأَبْـرِزَنْـهُ مطلقـاً حيـثُ تَـلَا ... مـا ليـسَ معنـاهُ لـهُ مُحصَّـلَا

---

* قوله : (وأَبْرِزَنْهُ) الضميرُ : عائدٌ لقوله : (ضميرٍ مُستكِنْ) ، وقضيَّتُهُ : أنَّ ذلك خاصٌّ بالضمير في الخبر المفرد ، وليس كذلك ، بل يجبُ الإبرازُ في الجملة أيضاً ؛ نحوُ : (زيدٌ عمرٌو ضَرَبَهُ هو) ؛ لأنَّ المحذورَ موجودٌ فيه أيضاً .

وفاعلُ (تلا) : يعودُ على الخبر ، و(ما) : موصولةٌ صفةٌ لمحذوف ، والهاءُ في (معناهُ) : عائدٌ علىٰ ما عاد إليه فاعلُ (تلا) ؛ وهو الخبرُ ، والضميرُ في (له) : يعودُ على المبتدأ الموصوفِ بقوله : (ما ليس) ، . . .

---

* قوله : (وقضيَّتُهُ : أنَّ ذلك خاصٌّ . . .) إلىٰ آخره : أجاب في « النُّكَت » فقال : (قلتُ : وإذا أُرِيدَ دخولُ هـٰذه المسألةِ ـ أي : مسألةِ أنَّ الفعلَ كالوصف ـ في كلام « الألفيّة » . . جُعِلَ ضميرُ « وأَبْرِزَنْهُ » إلىٰ مُطلَقِ

والتقديرُ : (وأَبْرِزِ الضميرَ مُطلقاً إنْ تلا الخبرُ مبتدأً ليس معنى الخبرِ مُحصِّلاً لذلك المبتدإِ ، أو مُحصَّلاً ـ بفتح الصاد[1] ـ أي : ليس معنى الخبرِ صادراً مِنْ ذلك المبتدإِ) .

قال الفارضيُّ : وفي هـٰذا البيتِ بعضُ تعسُّفٍ ، وبيتُهُ في « الكافية » أسهلُ مِنْ هـٰذا ؛ فإنَّهُ قال : [من الرجز]

الضمير مِنْ غير تقييدٍ بالمفرد المُشتقِّ ، كما شَرَحَ ابنُ قاسمٍ عبارةَ « التسهيل » بمثل ذلك) انتهىٰ[2] ، ومُرادُهُ بـ (ابن قاسم) : العلَّامةُ المُراديُّ ، ويُقالُ له : ابنُ أمِّ قاسم[3] .

❁ قوله : (إنْ تلا الخبرُ مبتدأً ليس . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا إنَّما يُناسِبُ جَعْلَ (ما) نكرةً موصوفة ، معَ أنَّهُ جَعَلَها أوَّلاً موصولةً صفةً لمحذوف ، والمُناسِبُ لذلك أنْ يقولَ : (إنْ تلا الخبرُ المبتدأَ الذي ليس . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (بعضُ تعسُّفٍ) ؛ أي : لأنَّ ضميرَ (أَبْرِزَنْهُ) عائدٌ على الضمير ، والضميرَ في (تلا) وفي (معناه) للخبر ، والضميرَ في (له) للمبتدأ ، وفي هـٰذا تشتيتٌ .

❁ قوله : (وبيتُهُ في « الكافية » أسهلُ مِنْ هـٰذا . . .) إلىٰ آخره ، لـٰكن إن

(١) وضُبط كذلك بخط الإمام ابن هشام .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٦٨) ، وانظر « شرح التسهيل » للمرادي (ص٢٦٥ـ ٢٦٦) .

(٣) وهو المُراد إذا أُطلق في « النكت » ، وهو صاحب « توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك » ، و« شرح التسهيل » ، و« الجنى الداني » ، وغيرها .

. . . .

وإنْ تــلا غيــرُ الــذي تَعَلَّقَــا بــهِ فــأَبْــرِزِ الضميــرَ مُطلَقَــا

ثمَّ استحسنَ مذهبَ الكُوفيِّينَ ؛ فقال :

في المذهبِ الكُوفيِّ شرطُ ذاكَ أَنْ لا يُؤمَنَ اللَّبْسُ ورأيُهُم حَسَنْ[1]

كان الضميرُ في (تَعَلَّقا) عائداً على الخبر الذي عاد إليه ضميرُ (تلا) ـ كما هو الظاهرُ ـ . كانتِ الصِّلَةُ جاريةً علىٰ غيرِ ما هي له ، فكان الواجبُ الإبرازَ عملاً بالحُكْم المأخوذِ مِنْ هٰذه الجملةِ ؛ إذ الصِّلَةُ كالخبر .

والجوابُ بأَنَّهُ جارٍ علىٰ طريقة الكُوفيِّينَ . . لا يُناسِبُ[2] : [من الكامل]

لا تنــهَ عــن خُلُــقٍ وتــأتــيَ مثلَــهُ عــارٌ عليــكَ إذا فعلــتَ عظيــمُ

إلا أنْ يُقالَ : في المخالفة إشارةٌ إلى ارتضاء مذهب الكُوفيِّينَ ، كما صرَّح بذلك في قوله بعدُ : (ورأيُهُم حَسَنْ) ، فيكونُ فيه تصريحٌ بعدَ تلويحٍ إشارةً إلىٰ قوَّةِ ذلك المذهبِ .

وإن كان الضميرُ عائداً إلى الموصول . . وَرَدَ عليه : أنَّ التعلُّقَ إنَّما هو مِنْ جانبِ الخبرِ ، كما هو المناسبُ ، وإن كان التعلُّقُ في ذاته نسبةً مِنَ الجانبَيْنِ ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٦) ، وانظر « الكافية الشافية » المطبوعة مع الشرح (١/ ٣٣٨) .

(٢) سيأتي تخريجه في (٥/ ٥٢) .

إذا جرى الخبرُ المُشتقُّ علىٰ مَنْ هو له . . استتر الضميرُ فيه ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو .

فلو أتيتَ بعدَ المُشتقِّ بـ (هو) ونحوِهِ ، وأبرزتَهُ فقلتَ : (زيدٌ قائمٌ هو) . . فقد جوَّز سيبويهِ فيه وجهَينِ : أحدُهُما : أنْ يكونَ (هو) توكيداً للضمير المُستترِ في (قائمٌ) ، والثاني : أنْ يكونَ فاعلاً بـ (قائمٌ)[1] .

هـٰذا إذا جرىٰ علىٰ مَنْ هو له .

فإن جرىٰ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ـ وهو المُرادُ بهـٰذا البيت ـ . . وَجَبَ إبرازُ الضميرِ[2] ، سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤمَنْ ؛ فمثالُ ما أُمِنَ فيه اللَّبْسُ : (زيدٌ هندُ ضاربُها هو)[3] ، ومثالُ ما لم يُؤمَنْ فيه اللَّبْسُ لولا الضميرُ : (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو) .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٧٩) : (مُقتضى الوجهِ الثاني : أنَّ المستترَ يمكن إبرازُهُ والنطقُ به ، ويلزمُهُ أنْ يُجوِّز : « زيدٌ قام هو » على الفاعلية ، وإلا فما الفرقُ ؟ وغيرُ سيبويهِ يُوجِبُ الوجهَ الأوَّل ؛ لِمَا مرَّ أنَّ المستتر واجباً كان أو جائزاً لا يتيسَّر النطقُ به ، وإنَّما يستعيرون له لفظَ المنفصل تقريباً وتدريباً ؛ فالوصفُ الجاري علىٰ صاحبه كالفعل في امتناع بروزِ ضميرِهِ وإن سُمِّيَ مستتراً جوازاً ؛ لأنَّهُ يَخلُفُهُ الظاهر ، فتدبَّرْ) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١٦) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١١١) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ٢٠) ، و« المساعد » (١/ ٢٢٨) .

(٢) ويَخلُفُهُ الظاهر ؛ كـ (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ زيدٌ) ، كما قاله أبو حيَّانَ . « خضري » (١/ ١٧٩) .

(٣) قوله : (ضاربُها) خبر (هندُ) ، وهو قائمٌ بغيرها ؛ وهو (زيدٌ) ؛ لأنَّهُ هو الضارب ، ولا لَبْسَ فيه ؛ لتذكيره ، فيُعلَمُ أنَّهُ لـ (زيد) ، ومثله : (هندُ زيدٌ ضاربته) . « خضري » (١/ ١٧٩) .

فيجبُ إبرازُ الضميرِ في الموضعَينِ عندَ البَصْريِّينَ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ أُمِنَ اللَّبْسُ أو لم يُؤْمَنْ .

وأمَّا الكُوفيُّونَ فقالوا : إن أُمِنَ اللَّبْسُ : جاز الأمرانِ ؛ كالمثال الأوَّل ؛ وهو : (زيدٌ هندُ ضاربُها هو) ؛ فإن شئتَ أَتيتَ بـ (هو)[1] ، وإن شئتَ لم تأتِ به .

وإن خِيفَ اللَّبْسُ : وَجَبَ الإبرازُ ؛ كالمثال الثاني ؛ فإنَّكَ لو لم تأتِ بالضميرِ فقلتَ : (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ) . . لاحتملَ أنْ يكونَ فاعلُ الضَّرْبِ زيداً وأنْ يكونَ عمراً ، فلمَّا أتيتَ بالضمير فقلتَ : (زيدٌ عمرٌو ضاربُهُ هو) . . تعيَّنَ أنْ يكونَ (زيدٌ) هو الفاعلَ[2] .

واختار المُصنِّفُ في هـٰذا الكتابِ مذهبَ البَصْريِّينَ ؛ ولهـٰذا قال : (وأَبْرِزَنْهُ مطلقاً) ؛ يعني : سواءٌ خِيفَ اللَّبْسُ أو لم يُخَفْ ، واختار في غير

. . . .

. . . .

---

(١) أي : على أنَّهُ فاعلٌ ؛ نَظَراً لجريانه على غير صاحبه ، فيُمنَعُ استتارُهُ ، أو تأكيدٌ ؛ نَظَراً لأمنِ التباسِ المُجوِّزِ استتارَهُ ، وأمَّا عند الخوف ففاعلٌ لا غيرُ ، والبَصْريُّونَ يجعلونه فاعلاً مطلقاً ؛ فيُقالُ في التثنية على الفاعليَّة : (الهندانِ الزيدان ضاربتُهُما هما) ، وعلى التأكيد : (ضاربتاهما هما) ، وكذا في الجمع ، قال الدَّمَامِينيُّ : (والمسموع مِنَ العرب : إفراد الوصف في مِثْلِ ذلك ، إلا على لغة « أكلوني البراغيثُ ») ؛ أي : فيُؤيِّد مذهب البَصْريِّينَ . « خضري » (١/ ١٧٩) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة وأدلَّة كلا الفريقَينِ في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٥٠ـ٥٥) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٠٧ـ ٣٠٩) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٠ـ٢٣) .

هـٰذا الكتابِ مذهبَ الكُوفيِّينَ[1] ، وقد وَرَدَ السماعُ بمذهبهم ؛ فمِنْ ذلك : قولُ الشاعرِ[2] : [من البسيط]

٤٢ـ قَوْمي ذُرَا المَجْدِ بانُوها وقد عَلِمَتْ بِكُنْـهِ ذلـكَ عـدنـانٌ وقَحْطـانُ

❀ قوله : (قَوْمي ذُرَا المَجْدِ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ التمسُّكِ به : أنَّ (قومي) مبتدأٌ أوَّل ، و(ذُرا المجدِ) مبتدأٌ ثانٍ ، و(بانوها) خبرُ الثاني ، والجملةُ خبرُ الأول ، والهاءُ عائدةٌ علىٰ (ذُرا المجد) ، والعائدُ على المبتدأ الأوَّلِ مستترٌ في (بانوها) ؛ فقد جَرَى الخبرُ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ، ولم يَبرُزِ الضميرُ ؛ لكونِ اللَّبْسِ مأموناً ؛ فإنَّ الذُّرا مبنيَّةٌ لا بانيةٌ ، ولو بَرَزَ لقيل على اللغة الفُصْحىٰ : (بانيها هم) ؛ لأنَّ الوصفَ مثلُ الفعل ؛ يجبُ تجريدُهُ مِنْ علامة التثنيةِ والجمعِ إذا أُسنِدَ لظاهرٍ أو ضميرٍ مُنفصِلٍ .

وأُجِيبَ مِنْ جهةِ البَصْريِّينَ : بأنَّ (ذُرا) يحتملُ أنْ يكونَ معمولاً لوصفٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ ، والأصلُ : (بانونَ ذُرا المجدِ بانوها) .

لا يُقالُ : يمنعُ مِنْ ذلك أنَّ (بانونَ) وصفٌ ماضٍ مُجرَّدٌ مِنْ (أل) ، فلا يعملُ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً .

❀ قوله : (فإنَّ الذُّرا مبنيَّةٌ لا بانيةٌ) ؛ أي : وللإتيان بواو العُقلاء وبالهاء .

---

(١) اختاره في « شرح التسهيل » (١/٣٠٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣٠٨) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٧٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/١٩٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (١/٦٥٠) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٣٦٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٩٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٤٩٨ـ٥٠٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٨٦ـ١٨٧) .

لأنَّا نقولُ : لا مانعَ أنْ يُرادَ بالوصف الدوامُ والاستمرارُ[1] ، فيكونُ بمنزلةِ ما أُرِيدَ به الحالُ والاستقبالُ في صحَّة العملِ .

و(الـذُّرَا) : جمـعُ (ذُِرْوة) بتثليـث الـذال المُعجَمـة[2] ؛ وهـي أَعْلـى الشيءِ ، و(المَجْد) : الكَرَمُ ، و(بانوها) : جمعُ (بانٍ) اسمُ فاعلٍ مِنْ (بنىٰ يَبنِي) ، والأصلُ : (بانِيُونَ) ؛ أُعِلَّ إعلالَ (قاضُونَ) .

وقال العَيْنيُّ : (مِنَ البُونِ ـ بضم الباء[3] ـ وهو الفضلُ والمَزِيَّة ؛ يُقالُ : « بانَهُ يَبُونُهُ ويَبِينُهُ »)[4] .

قال في « التصريح » : (فإن أرادَ أنَّهُ جملةٌ فعليَّةٌ ماضَوِيَّةٌ . . فالضميرُ هو الواو في « بانُوها » ؛ إذ ليس ثَمَّ فاعلٌ غيرُهُ حتىٰ يبرزَ ، وإن أراد الوصفَ مِنْ « بان يَبِينُ » أو « يَبُونُ » . . فقياسُهُ : « بائنٌ » بهمزةٍ بعدَ الألف بدلاً مِنْ عين الفعل ، والجمعُ : « بائِنُونَ » ، لا « بانُونَ »)[5] .

※ قوله : (إذ ليس ثَمَّ فاعلٌ غيرُهُ حتىٰ يبرزَ) ؛ أي : فلا يظهرُ حينئذٍ وجهُ التمسُّكِ الذي هو المُدَّعىٰ .

---

(١) بقرينة المدح . « خضري » (١/ ١٨٠) .
(٢) الذي في « القاموس » (٤/ ٣٢٤) وغيره : أنَّهُ بالضم والكسر ، ونقل الزَّبيدي في « التاج » (٣٨/ ٨٧) عن الشُّمُنِّي في « شرحه للشفاء » أنَّهُ بالتثليث ، ورجعت إلىٰ مطبوع « شرح الشفاء » (٢/ ٣٤) فوجدتُهُ ذكر الضم والكسر فقط .
(٣) كذا في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٩٨) ، ولعلَّ صوابه بفتح الباء ، والله تعالىٰ أعلم ، وانظر « خزانة الأدب » (٦/ ٢٧٨) .
(٤) المقاصد النحوية (١/ ٤٩٨) .
(٥) التصريح على التوضيح (١/ ١٦٢) .

التقديرُ : (بانُوها هم) ، فحُذِفَ الضميرُ ؛ لأَمْنِ اللَّبْس[1] .

---

* قوله : (فحُذِفَ الضميرُ ؛ لأَمْنِ اللَّبْس) تَبِعَ في هٰذا ابنَ الناظم[2] ، قال شيخُ الإسلام : (وهو سهوٌ ؛ إذ لا حذفَ فيه ، بل فيه وصلٌ ؛ إذ لو فُصِلَ الضميرُ لقيل : « بانيها هم » بإفراد الصفة ؛ لأنَّ « بانيها هم » بمنزلة « قائمٌ إخوتُهُم » ؛ فكما لا يُقالُ : « قائمونَ إخوتُهُم » إلا على لغة « أكَلُوني البراغيثُ » . . فكذا لا يُقالُ : « بانوها هم » إلا على هٰذه اللغة ، ويُجابُ : بأنَّ المتصلَ باسم الفاعلِ ليس ضميراً ، بل علامةُ جمعٍ ، والضميرَ مُستترٌ فيه) انتهىٰ[3] .

---

* قوله : (ليس ضميراً ، بل علامةُ جمعٍ) ؛ أي : فلا يصحُّ قولُ شيخِ الإسلام : (بل فيه وصلٌ) ؛ إذ مُرادُ شيخِ الإسلامِ بذلك : أنَّ فيه ضميراً متصلاً هو الواوُ .

ومعنىٰ جوابِ المُحشِّي : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ الواوَ ضميرٌ متصلٌ حتىٰ يَرِدَ على

---

(١) وحُكْمُ المشتق إذا وقع حالاً أو نعتاً . . كحُكْمه إذا وقع خبراً في تحمُّل الضمير واستتاره وإبرازه ، إلا في مسألة واحدة ؛ وهي قولك : (مررت برجلٍ حسنٍ أبواه جميلَينِ) ؛ فـ(جميلَينِ) : صفة جاريةٌ علىٰ (رجل) ، وليست له بل للأبوين ، ولم يبرز الضمير فيها فيُقالَ : (جميلَينِ هما) ؛ أَجْرَوا الضمير الرابط هنا مُجْرىٰ الصفة الجاريةِ على الموصوف ، فاستتر ، وساغ ذلك وإن لم يَعُدْ على الموصوف مِنْ حيثُ كان عائداً على الأبوين المضافين إلىٰ ضميره ، فصار لذلك كأنَّهُ مِنْ جهة المعنىٰ قد قال : (مررتُ برجلٍ حسنٍ أبواه جميلٍ أبواه) . انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٦٧) .

(٢) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٧٨) .

(٣) الكلام بنحوه لابن هشام في « تخليص الشواهد » (ص ١٨٧) .

الشارح أنْ لا حَذْفَ ، ولا نُسلِّمُ أنَّ مقصودَ الشارحِ أنَّ (هم) هو الفاعلُ فحُذِفَ بعدَ ذلك حتىٰ يَرِدَ أنَّهُ لو فُصِلَ الضميرُ لقيل : (بانِيها هم) ؛ لوجوب تجريدِ الوصفِ مِنَ الواو ، بل مقصودُهُ بالإتيان بـ (هم) مُنفصِلاً : توضيحُ الفاعل ، وقولُهُ[1] : (فحُذِفَ) ؛ أي : لم يُؤتَ به مِنْ أوَّل الأمر ، لا أنَّ الفاعلَ كان منفصلاً ثمَّ حُذِفَ بعدَ ذلك حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ يجبُ تجريدُ الوصفِ من الواوِ لأنَّهُ رفعَ ضميراً منفصلاً .

فلا بُدَّ مِنْ هٰذا كلِّه حتىٰ يصحَّ جوابُ المُحشِّي ، وإلا فهو غيرُ مُلاقٍ للاعتراض وغيرُ دافعٍ له ، كما لا يخفىٰ على النَّبيهِ .

ثمَّ إنَّ ما فهمه المُحشِّي ـ مِنْ أنَّ مُرادَ شيخِ الإسلام بقوله : (بل فيه وصلٌ) أنَّ الواوَ ضميرٌ متصل ـ . . غيرُ مُسلَّمٍ ، بل مقصودُ شيخِ الإسلام : أنَّ فيه ضميراً متصلاً ، وذلك الضميرُ المتصل هو الضميرُ المستتر لا الواوُ ؛ إذ لا يخفىٰ مثلُ هٰذا علىٰ مِثْلِ شيخِ الإسلام .

ومُحصَّلُ اعتراضِ شيخِ الإسلام : أنَّ قولَ الشارح : (فحُذِفَ الضميرُ . . .) إلىٰ آخره يقتضي : أنَّ قولَ الشارح : (التقديرُ : « بانُوها هم ») بيانٌ لأصل التركيب الذي بَرَزَ فيه الضميرُ المستتر ، وأنَّ هٰذا البارزَ حُذِفَ بعدَ بُرُوزِهِ ، فيكونُ الضميرُ البارزُ حينئذٍ هو الفاعلَ ، والوصفُ إذا رَفَعَ ضميراً بارزاً وَجَبَ تجريدُهُ مِنْ علامة التثنيةِ والجمعِ كالفعل ، والواقعُ ليس

(١) أي : قول الشارح .

١٢٣ـ وأَخْبَرُوا بظرفٍ . . . .

❁ قوله : (وأَخْبَرُوا بظرفٍ) ؛ أي : مكانيٍّ ، كما يُؤخَذُ مِنَ البيت بعدَهُ ؛

كذلك ، بل الفاعلُ ضميرٌ مستترٌ متصل بالوصف لم يَبرُزْ أصلاً ، فضلاً عن كونه بَرَزَ ثمَّ حُذف .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَ الشارحِ : (التقديرُ : « بانُوها هم ») ليس مُرادُهُ به : أنَّ (هم) هو الفاعلُ ، بل مُرادُهُ : أنَّ الفاعلَ مستتر ، وإنَّما ذَكَرَ (هم) بياناً وتوضيحاً للفاعل المستتر ، فيكونُ (هم) المذكورُ بياناً أو توكيداً للمستتر ؛ فالوصفُ حينئذٍ رافعٌ لضميرٍ مستتر ، وقولُهُ : (فحُذِفَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لم يُؤتَ بضميرٍ بارزٍ مِنْ أوَّل الأمر ؛ لأَمْنِ اللَّبْسِ ، وليس مُرادُهُ أنَّهُ كان بارزاً ثمَّ حُذف ، كما فَهِمَ شيخُ الإسلام .

وجوابُ المُحشِّي غيرُ مُلاقٍ للاعتراض ، إلا أنْ يُؤوَّلَ بما سمعتَ .

هـٰذا إذا كان الجوابُ مِنْ كلام المُحشِّي ، ويكونُ قولُهُ : (انتهىٰ) إشارةً إلىٰ أنَّهُ مأخوذٌ مِنْ كلام الغير[١] .

ويحتملُ : أنَّ الجوابَ مِنْ كلام شيخ الإسلام ، كما هو المُتبادرُ مِنَ التعبير بـ (انتهىٰ) ، ولا يخفىٰ عليك حينئذٍ تخريجُ العبارةِ علىٰ ما ذَكَرْنا ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (كما يُؤخَذُ مِنَ البيت بعدَهُ) ؛ أي : لأنَّهُ في البيت بعدُ ذَكَرَ أنَّ

(١) في (ك) : (ويكون قوله : « انتهىٰ » ؛ أي : انتهىٰ ما أخذ منه هـٰذا الجواب) بدل (ويكون قوله . . . الغير) .

. . . .

بشرطِ : أنْ يكونَ تامّاً ، كما يُستفادُ مِنْ تعريف الخبرِ السابق ، ومِنْ قوله الآتي : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا) ، ومثلُ ذلكَ يُقالُ في المجرور .

الزمانَ لا يكونُ خبراً عن الجُثَّة بقوله : (ولا يكونُ اسمُ زمانٍ خَبَرا عن جُثَّة) ، وذَكَرَ أنَّهُ يكونُ خبراً بقوله : (وإن يُفِدْ فأَخْبِرَا) ، فيكونُ كلامُهُ هنا قاصراً على ظرف المكان ، وإلا لَزِمَ التَّكْرارُ .

نعم ؛ قد يُقالُ : اسمُ الزمانِ إذا كان خبراً عن المعنىٰ . . لم يتعرَّضْ له لا هنا ولا هناك ؛ فالمُناسِبُ دخولُهُ هنا ، وقد يُقالُ : هو مُستفادٌ مِنْ قوله : (عن جُثَّة) ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ أنَّهُ يكونُ خبراً عن المعنىٰ ؛ علىٰ أنَّهُ لا مانعَ مِنْ شُمُولِ قولِهِ : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا) له .

وبهٰذا تعلمُ ما في قول « الصبَّان » : (والمُرادُ بالظرف : ما يَعُمُّ المكانيَّ والزمانيَّ الواقعُ خبراً عن غير جُثَّة ، أو عنها مع الفائدة ، وقَصْرُهُ على المكانيِّ كما فعل البعضُ . . قُصُورٌ) انتهىٰ[1] .

وأجاب بعضُهُم عن الصبَّان : بأنَّهُ لا يلزمُ التَّكْرارُ ؛ لأنَّ المُصنِّفَ قَصَدَ بقوله : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرا) تقييدَ قولِهِ : (ولا يكونُ اسمُ زمان . . .) إلىٰ آخره ؛ كأنَّهُ يقولُ : (محلُّ ذلك : إذا لم يحصلْ بالإخبار به عن الجُثَّة فائدةٌ) .

❁ قوله : (ومِنْ قوله الآتي : وإنْ يُفِدْ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ في ظرف الزمان ، والكلامُ الآنَ في ظرف المكان ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الاستفادةَ علىٰ وجه

---

(١) حاشية الصبان (١/٣١٧) .

. . . . أَوْ بحرفِ جَرْ

❀ قوله : (أو بحرفِ جَرْ) ؛ أي : مع مجرورِهِ ؛ فهو مِنْ باب إطلاقِ اسمِ البعض على الكلِّ ، واختار الرَّضِيُّ : أنَّ المحلَّ للمجرور وحدَهُ ، وهو التحقيقُ ؛ لأنَّ الجارَّ لتوصيل معاني الأفعال إلى الأسماء ، فيكونُ قد أَطْلَقَ الجارَّ وأراد به المجرورَ مجازاً مُرسَلاً علاقتُهُ المجاورةُ ، أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

الإشارة ؛ إذ كلامُهُ يُفيدُ : أنَّ المدارَ على الفائدة .

❀ قوله : (فيكونُ قد أَطْلَقَ الجارَّ وأراد به المجرورَ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ لا يخفىٰ ؛ لأنَّ مُرادَ الرَّضِيِّ : بيانُ المحلِّ الذي يَقتضِيهِ المُتعلَّقُ ؛ بدليلِ تعليلِهِ ، لا مَحَلِّ الخبريَّة الذي يلزمُهُ أنَّ صاحبَ ذلك المحلِّ يكونُ هو الخبرَ ، وهٰذا هو الذي الكلامُ فيه ؛ فالكلامُ في مَقامَينِ ، فقد اختلط عليه رحمه الله تعالىٰ تبعاً للبُهُوتيِّ أحدُ المَقامَينِ بالآخر .

والحاصلُ : أنَّ المحلَّ في الظرف اللَّغْوِ للمجرور فقط ، ولا محلَّ للمجموع ، وهو نصبٌ ، وقد يكونُ رفعاً ؛ كـ (مُرَّ بزيد) مجهولاً ؛ فـ (زيد) وحدَهُ نائبُ الفاعل ، ولا يكونُ جرّاً .

وكذا في المُستقَرِّ مِنْ حيثُ تعلُّقُهُ بعامل[2] ، إلا أنَّ محلَّهُ نصبٌ أبداً ، وأمَّا مِنْ حيثُ قيامُهُ مَقامَ عاملِهِ . . فالمحلُّ للمجموع رفعاً في الخبر ، ونصباً في الحال ، وجرّاً في الصفة المجرورة ، ولا محلَّ له في الصِّلَة كعامله ، وإن

(١) حاشية البُهُوتي على الأشموني (ص ٣٥٢) ، وانظر « شرح الكافية » للرضي (٤/ ١٣٧) .

(٢) قوله : (المُستقَر) هو بفتح القاف ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٢/ ٢٥٨) .

﴿ قوله : (نَاوِينَ معنىٰ « كائنٍ » أوِ « أستَقَرْ ») ؛ أي : ناوينَ (كائناً) أو (استقرَّ) أو ما في معناهُما ، لا خصوصَ هٰذا اللفظ .

وممَّا يجبُ التنبُّهُ له : أنَّهُ إذا قُدِّرَ في الظرف المُستقَرِّ (كائنٌ) أو (كانَ) . . فهو مِنْ (كان) التامَّةِ بمعنىٰ (حَصَل) أو (ثَبَتَ) ، والظرفُ بالنسبة إليه لغوٌ، لا مِنْ (كان) الناقصةِ ، وإلا كان الظرفُ في موضع الخبرِ ، . . . .

أردتَ زيادةَ بيانٍ فعليك بما كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية السيِّد أبي النجا على الشيخ خالد »[1] .

﴿ قوله : (أي : ناوينَ « كائناً » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالمدارُ : على المعنىٰ مُعبَّراً عنه بأيِّ عبارةٍ ، لا خصوصِ (كائن) أو (استقرَّ) .

﴿ قوله : (والظرفُ بالنسبة إليه لغوٌ) لا يوافقُ واحداً مِنَ القولَينِ الآتيَينِ[2] ، فتأمَّلْ .

﴿ قوله : (وإلا كان الظرفُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكان ذلك هو المُرادَ بتعلُّقه بـ (كائن) أو (كان) ، وقولُهُ : (وتتسلسلُ التقديراتُ) : لو قُدِّر الآخَرُ نحوَ (مُستقِر) أو (استقرَّ) . . لم يلزمِ التسلسلُ .

(١) انظر « تقرير الأنبابي علىٰ أبي النجا » (ق/ ٧٤) .

(٢) انظر (٢/٢٥٨) .

تقدَّم أنَّ الخبرَ يكونُ مفرداً ويكونُ جملةً ، وذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذا البيتِ أنَّهُ يكونُ ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، و(زيدٌ في الدار) ؛

فيُقدَّرُ (كان) ، وتتسلسلُ التقديراتُ ، ذَكَرَهُ الشُّمُنِّيُّ عن السَّعْد[1] .

❀ قوله : (أنَّهُ يكونُ ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً) قال ابنُ هشام تبعاً لجماعة : (الصحيحُ : أنَّ الخبرَ في الحقيقة مُتعلَّقُهُما المحذوف)[2] ، وقال غيرُهُ : (الصحيحُ : أنَّ الخبرَ مجموعُهُما ؛ لأنَّ المقصودَ الإخبارُ بوجود الشيءِ في الظرف ، إلا أنَّهُم حذفوا بعضَهُ لزوماً ، وسمَّوُا الباقيَ باسم الخبر مجازاً) .

وقد يُقالُ : الخلافُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ القائلَ بأنَّهُ المحذوفُ نَظَرَ إلى العامل الذي

❀ قوله : (لفظيٌّ) قد يُقالُ : تظهرُ ثمرةُ الخلافِ : في المُتحمِّل للضمير ما هو ؟ وفي المحلِّ هل هو للظرف ، أو لمُتعلَّقه ، أو لمجموعهما ؟

فمَنْ قال : إنَّ الخبرَ هو الظرفُ . . قال : إنَّ الضميرَ الذي كان في المُتعلَّق قد انتقل إليه وجُعِلَ المحلُّ له .

ومَنْ قال : إنَّهُ المُتعلَّق . . قال : إنَّ الضميرَ باقٍ فيه لم ينتقلْ ، والمحلَّ له ، ولا محلَّ للظرف .

ومَنْ قال : إنَّهُ مجموعُ الظرفِ والمُتعلَّقِ . . جَعَلَ المحلَّ لهـٰذا المجموع ، لـٰكنَّ الظاهرَ : أنَّهُ أعطى الإعراب للمُتعلَّق مِنْ باب إعطاءِ حُكْمِ الكلِّ للجزء ، والظاهرُ : أنَّهُ لا يقولُ بانتقال الضمير .

---

(١) حاشية الشُّمُنِّي على المغني (١/١٥٥) ، وانظر « حاشية السعد على الكشاف » (ق/١٠٦) .

(٢) أوضح المسالك (١/٢٠١) .

فكلٌّ منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ واجبِ الحذف ، وأجاز قومٌ منهم المُصنِّفُ أنْ

هو الأصلُ ، وهو مُقيَّدٌ بقيدٍ لا بُدَّ مِن اعتباره ، والقائلَ بأنَّهُ المذكورُ نَظَرَ إلى الظاهر الملفوظِ به ، وهو معمولٌ لعاملٍ لا بُدَّ مِن اعتباره ، والقائلَ بأنَّهُ مجموعُهُما نَظَرَ إلى المعنى المقصود[1] .

واعلَمْ : أنَّ الظرفَ الشاملَ للجارِّ والمجرور . . نوعانِ : مُستقَرٌّ[2] ، ولغوٌ ؛ لأنَّهُ إن كان عاملُهُ مُصرَّحاً به . . فلغوٌ ، وإلا فمُستقَرٌّ ، وقيلَ : المُستقَرُّ : ما كان عاملُهُ عامّاً واجبَ الحذفِ ، واللغوُ : ما كان مُتعلَّقُهُ خاصّاً ، سواءٌ وَجَبَ حذفُهُ ؛ كـ (يومَ الجمعةِ صمتُ فيه) ، أو جازَ ؛ نحوُ : (زيدٌ راكبٌ على الفرس) ، والأوَّلُ هو المشهورُ ، وقد نَظَمْتُ هٰذا الضابطَ فقلتُ : [من الرجز]

اَلظَّرفُ لغوٌ إنْ يكنْ مخصُوصَا بعـامـلٍ لقـدْ أتـىٰ منصُـوصَـا
ومُستقَـرٌّ إنْ يكـنْ قـدْ عمَّـا وٱحْـذِفْ لهٰـذا دونَ ذاكَ حَتْمَـا
وقيـلَ لغـوٌ إنْ يَكُـنْ تَعَلَّقَـا بعـامـلٍ مُصـرَّحٍ تَحَقَّقَـا
ومُستقَـرٌّ إن يَكُـنْ قـد حُـذِفَـا عـامـلُـهُ ذا بـٱشتهـارٍ عُـرِفَـا[3]

وهل الانتقالُ مع الحذف ، أو قبلَهُ ، أو بعدَهُ ؟ احتمالاتٌ ؛ أرجحُها : أوَّلُها ، كما هو مُبيَّنٌ في « الصبَّان » وما لنا عليه[4] .

---

(١) وهٰذا الأخير اختاره الكمال ابن الهمام تبعاً للرضي . انظر « الدرر السنية » (١/ ٢٩٤) .
(٢) نصَّ على فتح القاف الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٤٤) ، والصبان في « حاشيته » (١/ ٣١٨) ، والأصل : (مُستقَرٌّ فيه) ؛ فحُذف (فيه) تخفيفاً .
(٣) البيتان الأخيران زيادة من (د ، هـ) ، وورد الأوَّلان فقط في « حاشية السجاعي على شرح القطر » (ص٤٨) .
(٤) حاشية الصبان (١/ ٣١٨ـ٣١٩) ، تقرير الأنبابي الأول على الصبان (١/ ٢٠٨ـ٢٠٩) .

يكونَ ذلك المحذوفُ اسماً أو فعلاً ؛ نحوُ : (كائن) ، أو (استقرَّ) ، فإن قدَّرتَ (كائناً) كان مِنْ قَبِيلِ الخبرِ المفرد ، وإن قدَّرتَ (استقرَّ) كان مِنْ قَبِيلِ الخبرِ الجملة .

واختلف النَّحْويُّونَ في هٰذا ؛ فذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُ مِنْ قَبِيلِ الخبرِ المفرد ، وأنَّ كلّاً منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ اسمُ فاعلٍ ، التقديرُ : (زيدٌ كائنٌ عندَكَ) ، أو (مُستقِرٌّ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، وقد نُسِبَ هٰذا لسيبويه[1] .

وقيل : إنَّهُما مِنْ قَبِيلِ الجملة ، وإنَّ كلّاً منهما مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ هو فعلٌ ، التقديرُ : (زيدٌ استقرَّ ـ أو يستقرُّ ـ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، ونُسِبَ هٰذا إلىٰ جمهور البَصْريِّينَ وإلىٰ سيبويهِ أيضاً .

وقيل : يجوزُ أنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ المفرد فيكونَ المُقدَّرُ (مُستقِرّاً) ونحوَهُ ، وأنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ الجملة فيكونَ المُقدَّرُ : (استقرَّ) ونحوَهُ ، وهٰذا ظاهرُ قولِ المُصنِّفِ : (ناوينَ معنىٰ « كائنٍ » أو « استقر ») .

❁ قوله : (يجوزُ أنْ يُجعلا مِنْ قَبِيلِ المفرد) قال في « المغني » : (الحقُّ عندي : أنَّهُ لا يترجَّحُ تقديرُهُ اسماً ولا فعلاً) انتهىٰ[2] ، وإليه يُرشِدُ قولُ

. . . .

---

(١) ورجَّحه الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣١٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/٣٤٩) ، واستدلَّ علىٰ ذلك بأدلة ؛ منها : أنَّهُ يتعيَّنُ تقديرُهُ مفرداً بعد (أمَّا) و(إذا) الفجائيَّةِ في نحو : (أمَّا عندَكَ فزيدٌ) ، و(خرجتُ فإذا في الباب زيدٌ) ؛ لأنَّ (أمَّا) و(إذا) الفجائيَّةَ لا يليهما فعلٌ لا ظاهر ولا مُقدَّر .

(٢) مغني اللبيب (٢/٥٨٩) ، وذكر أنه يُقدَّر بحسَب المعنىٰ ، ثمَّ بيَّن كيفية ذلك .

وذَهَبَ أبو بكر بنُ السَّرَّاجِ : إلىٰ أنَّ كلّاً مِنَ الظرف والمجرور قِسْمٌ برأسه ، وليس مِنْ قَبِيلِ المفرد ولا مِنْ قَبِيل الجملة ، نَقَلَ عنه هٰذا المذهبَ تلميذُهُ أبو عليٍّ الفارسيُّ في « الشِّيرازيَّات »[١] .

والحقُّ : خلافُ هٰذا المذهبِ ، وأنَّهُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ، وذلك المحذوفُ واجبُ الحذفِ ، وقد صُرِّحَ به شذوذاً ؛ كقولِ الشاعرِ[٢] : [من الطويل]

٤٣ـ لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ عَزَّ وإنْ يُهَنْ فأنتَ لدىٰ بُحْبُوحَةِ الهُونِ كائِنُ

الناظم : (وأخبروا بظرفٍ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (في « الشِّيرازيَّات ») اسمُ كتابٍ أَمْلاهُ بشِيرازَ ، وقد نُقِلَ عن الحافظ السُّيُوطيِّ أنَّهُ قال : (راجعتُ « الشِّيرازيَّاتِ » فلم أَرَ فيها ذلك)[٣] .

❀ قوله : (لكَ العِزُّ إنْ مولاكَ . . .) إلىٰ آخره : أراد بالمَوْلىٰ : الحليفَ والناصرَ ، لا اللهَ عزَّ وجلَّ ، كما قد يُتوهَّمُ ، وجوابُ (إنْ) في الموضعَينِ

❀ قوله : (في الموضعَينِ) انظُرْ : ما المانعُ مِنْ جَعْلِ جوابِ (إنِ) الثانيةِ

---

(١) انظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (١/ ٣١٧ـ ٣١٨) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٤٩ـ٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١١ـ١٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٧٥ـ٣٧٦) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣١٧) ، وابن هشام في « المغني » (٢/ ٥٨٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٣٥) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٧٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥١٧ـ ٥١٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٤٢) .

(٣) أورده الأسقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٤٧) ، وعبارته : (فلم أَرَ فيها ذلك ولا في « الحَلَبيَّات ») .

وكما يجبُ حذفُ عاملِ الظرفِ والجارِّ والمجرور إذا وقعا خبراً . . كذلك يجبُ حذفُهُ إذا وقعا صفةً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، أو صِلَةً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو (في الدار) ، لـٰكن يجبُ في الصِّلَة أنْ يكونَ المحذوفُ فعلاً ، التقديرُ : (جاء الذي استقرَّ عندَكَ) ، أو (في الدار) ، وأمَّا الصفةُ والحالُ : فحُكْمُهُما حُكْمُ الخبرِ كما تقدَّم ذكرُهُ .

محذوفٌ ؛ أي : إنْ عزَّ مولاك فلك العِزُّ ، وإنْ يُهَنْ فأنتَ مُهانٌ ، و(يُهَنْ) : مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : ضميرُ (المولىٰ) ، و(بُحْبُوحةُ كلِّ شيء) بضمِّ الباء المُوحَّدة : وَسَطُهُ ، و(الهُون) بضمِّ الهاء : الذلُّ والهَوَانُ .

والمعنىٰ : لك العِزُّ إن كان مَوْلاكَ عزيزاً ، ولك الذُّلُّ إن كان ذليلاً .

❁ قوله : (وأمَّا الصفةُ والحالُ : فحُكْمُهُما . . .) إلىٰ آخره : وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًّا عِندَهُۥ ﴾ [النمل : ٤٠] . . فالصوابُ فيه : ما قاله

قولَهُ : (فأنتَ لدىٰ . . .) إلىٰ آخره ؟

❁ قوله : (و« يُهَنْ » : مبنيٌّ للمفعول) ؛ أي : مِنَ الإهانة ، وأصلُهُ : (يُهان) ، ويحتملُ : أنَّهُ مبنيٌّ للفاعل مضارعُ (هان يهونُ) : إذا ذَلَّ وحَقُرَ ، وهو الأنسبُ بقوله : (عزَّ)(١) .

❁ قوله : (وأمَّا نحوُ قولِهِ تعالىٰ . . .) إلىٰ آخره : واردٌ علىٰ قوله : (والحالُ) ؛ فإنَّهُ يُؤخَذُ مِنْ تشبيهه بالخبر : أنَّ حُكْمَهُ حُكْمُ الخبرِ في وجوب

---

(١) نصَّ علىٰ ذلك البغدادي في « شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٤٢) .

١٢٤ـ ولا يكـونُ اْسـمُ زمـانٍ خَبـَرَا . . . .

أبو البقاء وغيرُهُ ؛ مِنْ أنَّ هـٰذا الاستقرارَ معناه عدمُ التحرُّكِ ، لا مُطلَقُ الوجودِ والحصولِ ؛ فهو كونٌ خاصٌّ ، ذَكَرَهُ في « المغني »[1] .

❁ قوله : (ولا يكونُ اْسمُ زمانٍ خَبَرَا . . .) إلىٰ آخره : إنَّما قَيَّدَ باسم الزمانِ والجُثَّةِ ؛ نَظَراً للغالب ؛ مِنْ أنَّ اسمَ الزمان لا يُفِيدُ الإخبارُ به عن الجُثَّةِ ويُفِيدُ عن المعنىٰ ، وأنَّ ظرفَ المكانِ يُفِيدُ الإخبارُ به عن كليهما ، . . . . . .

حَذْفِ عاملِ الظرف إذا كان عامّاً ، وقد صرَّح به في الآية ، فأجاب بأنَّ ما في الآية خاصٌّ .

❁[قوله : (عدمُ التحرُّكِ) ؛ أي : والتَّزَلْزُلِ] .

❁ قوله : (نَظَراً للغالب . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ كلَّ معنىً مِنْ فعلٍ أو حركة مثلاً . . لا بدَّ له مِنْ زمانٍ ومكان يَخُصُّهُ ، وكذا الجُثَّةُ بالنسبة للمكان ، فيحصلُ بالإخبار فائدةُ بيانِ هـٰذا الخاصّ ؛ لأنَّ وجودَ الجُثَّة لا يَعُمُّ الأمكنةَ ، ويَعُمُّ الأزمنةَ[2] .

❁ قوله : (مِنْ أنَّ اسمَ الزمان لا يُفِيدُ . . .) إلىٰ آخره : الغَلَبَةُ مُنصبَّةٌ علىٰ

---

(١) مغني اللبيب (٢/٥٨٦) ، وانظر « التبيان في إعراب القرآن » (٢/١٠٠٩) .

(٢) في (ك) : (بخلافها مع الزمان المطلق ؛ لأنَّهُ يعمُّ جميعَ [الأجسام] ؛ إذ لا بُدَّ لها مِنْ زمانٍ تحصل فيه ، وذلك معلوم ، فلا فائدة في الإخبار) بدل (لأنَّ وجود الجثة . . . الأزمنة) .

. . . .

فإن لم يُفِدِ الإخبارُ بالزمان عن المعنىٰ ؛ نحوُ : (القتالُ زماناً) أو (حِيناً) ، وبالمكان عن الجُثَّة أو المعنىٰ ؛ نحوُ : (زيدٌ ـ أو القتالُ ـ مكاناً) . . امتنعَ ؛ فالمدارُ على الفائدة ، هـٰذا مُحصَّلُ ما في « الشاطِبيِّ »[1] .

ومِنَ المعنى : الزمانُ ؛ نحوُ : (اليومُ الجمعةُ) .

كلٌّ مِنَ النفي والإثبات ، كما هو ظاهرٌ .

❀ قوله : (فإن لم يُفِدِ الإخبارُ بالزمان عن المعنىٰ) ؛ أي : بأن كان المعنىٰ لا يتجدَّدُ ؛ لكونه معلومَ الوجودِ في سائر الأزمنة ؛ كوجود اللهِ وكالألوانِ والطُّعُوم ، ونحوِ الخُشُونةِ مِنَ الأمور المُستمِرَّة ، وأمَّا كونُ الزمانِ مُبهَماً ـ كما في مثاله ـ . . فيَرِدُ عليه : أنَّهُ عندَ الإبهامِ لا فَرْقَ بينَ الزمانِ والمكانِ .

ومثلُ المعنى المُتجدِّدِ : ما يتجدَّدُ من الذَّوَات ؛ كـ (الوَرْد) .

وقولُهُ : (نحوُ : زيدٌ أو القتالُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : ما سبق[2] ، إلا أنْ يُدفَعَ هـٰذا وما سبق : بأنَّ عدمَ الفرقِ لا يَضُرُّ .

❀ قوله : (ومِنَ المعنى : الزمانُ) ؛ أي : مِنْ حيثُ جوازُ الإخبارِ عنه باسم الزمان .

ثمَّ إنَّ ذلك الزمانَ إنْ تضمَّن عملاً ؛ كـ (الجمعة) و(السبت) لتضمُّنهما معنى الجمع والقطع . . جاز في خبره الرفعُ والنصب ، وإن لم يتضمَّنْ ؛

---

(١) المقاصد الشافية (٢/ ٢١) وما بعدها .

(٢) انظر (٢/ ٢٥٣ـ٢٥٥) .

قال الرَّضِيُّ : (ويكونُ ظرفُ الزمانِ خبراً عن اسم المعنىٰ مُطلقاً بشرط حدوثِهِ ، ثمَّ إنَّ استغرقَ ذلك المعنىٰ جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ وكان الزمانُ نكرةً . . رُفِعَ غالباً ؛ نحوُ : « الصومُ يومٌ » ، و« السيرُ شهرٌ » إذا كان السيرُ في أكثره ، ويجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ بـ « في » ؛ نحوُ : « الصومُ في يوم » ، أو « يوماً » ،

كـ (الأحد) إلى (الخميس) . . تعيَّن في خبره الرفعُ ، وأجاز الفرَّاءُ وهشامٌ النصبَ ، كما في « الرَّضِيِّ » و« الهَمْع » وغيرهما[1] .

* قوله : (مُطلقاً) ؛ أي : استغرقَ المعنىٰ جميعَ الزمانِ أو أكثرَهُ أم لا ، نكرةً كان أم لا ؛ أخذاً مِنَ التفصيل بعدُ ، وقوله : (بشرط حدوثِهِ) ؛ أي : كالقيام والقعود ؛ خَرَجَ به : نحوُ : (وجود لله) .

* قوله : (رُفِعَ غالباً) ؛ أي : لإتيان الزمانِ علىٰ ما هو الأصلُ في الخبر مِنَ التنكير ، معَ كونِ المعنىٰ بسبب استغراقِهِ لجميع ذلك الزمانِ أو لأكثره كأنَّهُ عينُهُ .

* قوله : (ويجوزُ نصبُهُ وجرُّهُ بـ « في ») ؛ أي : عند البَصْريِّينَ ، واختاره المُصنِّفُ ، ومنع الكُوفيُّونَ جرَّهُ بـ (في) ؛ لأنَّها عندَهُم تُوجِبُ التبعيضَ مع أنَّ المقصودَ الاستغراقُ ، فلا يُجيزُونَ : (صُمْتُ في يوم الجمعة) ، بل يُوجِبُونَ النصبَ ، والأَوْلىٰ : جوازُهُ ، كما هو مذهبُ البَصْريِّين ، ولا نُسلِّمُ إفادةَ

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٥٤) ، همع الهوامع (١/ ٣٧٨ـ ٣٧٩) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٢٣) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٧٥) .

فإن كان الزمانُ معرفةً ؛ نحوُ : « الصومُ يومَ الجمعة » ، أو نكرةً ولم يستغرقْهُ المعنىٰ ولم يكن أكثرَهُ. . فالغالبُ النصبُ أو الجرُّ ؛ نحوُ : « الخروجُ يوماً » أو « في يوم » ، وقد يُرفَعُ ؛ نحوُ : ﴿ ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ؛

(في) للتبعيض ، كما أفادَهُ الرَّضِيُّ[١] ، وفي كلام « الهَمْع » أنَّ الكوفيِّينَ أَوْجَبُوا الرفعَ ومنعوا النصبَ والجرَّ بـ (في)[٢] ، ومثلُهُ في « شرح التسهيل »[٣] .

* قوله : (فإن كان الزمانُ معرفةً) ؛ أي : واستغرقَ المعنىٰ جميعَهُ أو أكثرَهُ ، أم لا ؛ كـ (الخروجُ يومَ الجمعة) ، أو (في يوم الجمعة) .

* قوله : (ولم يكن أكثرَهُ) الأنسبُ : (ولا أكثرَهُ) .

* قوله : (فالغالبُ النصبُ أو الجرُّ) ؛ أي : بـ (في) ؛ أي : اتفاقاً مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ فيما إذا لم يستغرقِ المعنىٰ جميعَ الزمان ولا أكثرَهُ ، معرفةً كان ذلك الزمانُ أو نكرةً ، وعندَ البَصْريِّينَ فيما إذا استغرقَ وكان الزمانُ معرفةً ؛ فقد منع الكُوفيُّونَ فيه الجرَّ بـ (في) ، كما منعوه فيما إذا استغرق وكان الزمانُ نكرةً ؛ للعِلَّة المذكورة ، كذا يُؤخَذُ مِنَ الرَّضِيِّ[٤] .

---

(١) شرح الرضي (١/ ٢٤٩) .
(٢) همع الهوامع (١/ ٣٧٧) .
(٣) شرح التسهيل (١/ ٣٢٠) .
(٤) شرح الرضي (١/ ٢٤٩) .

. . . .

وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ إلى الاستعداد للحج ؛ حتىٰ كأنَّ أفعالَهُ مُستغرِقةٌ لجميع الأشهر الثلاثةِ[1] .

وإذا كان ظرفُ المكانِ خبراً عن اسمِ عَيْنٍ سواءٌ كان اسمَ مكانٍ أم لا : فإن كان غيرَ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : « زيدٌ عندَكَ » . . فلا كلامَ في امتناع رفعِهِ ، وإن كان

❁ قوله : (وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ خبرَ (أنَّ) ، ورأيتُ في بعض النسخ[2] : (وذلك لأنَّ دعاءَ الناسِ إلى الاستعداد للحجِّ . . فيها ؛ حتىٰ . . .) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هـٰذا : فالخبرُ : قولُهُ : (فيها) .

❁ قوله : (وإذا كان ظرفُ المكانِ خبراً عن اسمِ عَيْنٍ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ اسمَ المعنىٰ كاسم العين في ذلك ؛ فإن كان ظرفُ المكان غيرَ مُتصرِّف ؛ نحوُ : (القتالُ عندَكَ) . . فلا كلامَ في امتناع رفعه .

وإن كان مُتصرِّفاً وهو نكرةٌ . . فالرفعُ راجحٌ ؛ نحوُ : (الحِلْمُ مكانٌ والعِلْمُ مكانٌ) ، والفائدةُ في هـٰذا المثال : إفادةُ الانقسامِ والتمايزِ فيما يُمكِنُ فيه الاختلاطُ ؛ فإنَّ الحِلْمَ والعِلْمَ يُمكِنُ اختلاطُهُما في مكانٍ واحد ، فأفاد الانقسامَ والتمايز .

وإن كان معرفةً : فالرفعُ مرجوحٌ ؛ نحوُ : (القتالُ خلفُكَ) ، و(الخيرُ أمامُكَ) .

---

(١) كذا في النسخ ، والعبارة في « شرح الكافية » : (وأمَّا قوله تعالى : ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾ . . فلتأكيد أمر الحج ودعاء الناس إلى الاستعداد له ؛ حتىٰ كأنَّ أفعاله . . .) .

(٢) كما هو في (هـ) ونسخة علىٰ هامش (د) .

مُتصرِّفاً وهو نكرةٌ . . فالرفعُ راجحٌ ؛ نحوُ : « أنتَ منِّي ذو مكانٍ قريبٍ » ، وإن كان معرفةً . . فالرفعُ مرجوحٌ ؛ نحوُ : « زيدٌ خلفُكَ ») انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (عن جُثَّةٍ) اعتُرِضَ : بأنَّ الجُثَّةَ الجسمُ قاعداً ، كما أنَّ القامةَ الجسمُ قائماً ؛ فالصوابُ أنْ يقولَ : (لا يُخبَرُ بأسماء الزمانِ عن الأجسام) .

ولم يتعرَّضوا لترجُّح الرفعِ أو غيرِهِ في الإخبار باسم الزمان عن العين ، والظاهرُ : أنَّهُ في الأمر الثاني والثالث مِنَ الأمور الثلاثة التي تحصلُ بها الفائدةُ . . كالترجُّح فيما إذا أُخبِرَ به عن المعنىٰ ، أمَّا في الأمر الأوَّل منها . . فهو مجرورٌ لا غيرُ ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (نحوُ : « أنتَ منِّي ذو مكانٍ قريبٍ ») هـٰذا ليس ممَّا نحن فيه ؛ فالأَوْلىٰ : التمثيلُ بنحو : (المسلمونَ جانبٌ ، والمشركونَ جانبٌ) .

وإنَّما كان الإخبارُ باسم المكان النكرةِ مُفِيداً في هـٰذا المثال ، بخلاف نحوِ : (القتالُ ـ أو زيدٌ ـ مكاناً) ؛ لتضمُّنه مع ما بعدَهُ الانقسامَ ؛ ففيه فائدةُ إثباتِ الانقسام والتمايز فيما يُمكِنُ فيه الاختلاطُ ؛ فإنَّ العسكرَينِ يُمكِنُ اختلاطُهُما ، فيستفيدُ السامعُ تمايُزَهُما بهـٰذا التركيب .

❁ قوله : (فالرفعُ مرجوحٌ) ، بل خصَّهُ الكُوفيُّونَ بالشِّعْر ، أو بما إذا كان

(١) شرح الكافية (١/٢٤٩ـ٢٥٠) .

ظرفُ المكانِ : يقعُ خبراً عن الجُثَّة ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، وعن المعنىٰ ؛ نحوُ : (القتالُ عندَكَ) .

وأمَّا ظرفُ الزمانِ : فيقعُ خبراً عن المعنىٰ منصوباً أو مجروراً بـ (في) ؛ نحوُ : (القتالُ يومَ الجمعة) ، أو (في يوم الجمعة) ، ولا يقعُ خبراً عن الجُثَّة ؛ قال المُصنِّفُ : إلا إنْ أفاد ؛ نحوُ : (الهلالُ الليلةَ) ، و(الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، فإن لم يُفِدْ لم يقع خبراً عن الجُثَّة ؛ نحوُ : (زيدٌ اليومَ) ، وإلىٰ هـٰذا ذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ .

ويُمكِنُ الجوابُ : بما أفادَهُ في « شرح الجامع » ؛ مِنْ أنَّ الذاتَ والجوهرَ والعينَ والجُثَّةَ ألفاظٌ متقاربةٌ ، والمُراد بها ما يُقابِلُ المعنىٰ[1] .

❀ قوله : (الهلالُ الليلةَ . . .) إلىٰ آخره : بنصب (الليلة) على الظرفيَّة ؛ أي : حدوثُ الهلالِ ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ

اسمُ العينِ اسمَ مكانٍ ؛ نحوُ : (داري خلفُ دارِكَ) ، كما في « الهَمْع »[2] .

❀ قوله : (بما أفادَهُ في « شرح الجامع » . . .) إلىٰ آخره ؛ فلعلَّ ما ذَكَرَهُ المُعترِضُ اصطلاحٌ آخَرُ .

❀ قوله : (ما يُقابِلُ المعنىٰ) ؛ وهو ما يقومُ بنفسه ؛ إذ المُرادُ بالمعنىٰ : ما يقومُ بغيره ، كما يُؤخَذُ مِنْ موادِّ « الجاميِّ »[3] .

---

(١) السراج المنير (ق/ ٨٦) .

(٢) همع الهوامع (١/ ٣٧٨) .

(٣) انظر « حاشية عبد الغفور على الجامي » (ص١٠٦) .

وذَهَبَ غيرُ هـٰؤلاءِ : إلى المنع مطلقاً ، فإن جاء شيءٌ مِنْ ذلك أُوِّلَ ؛ نـ ـ قولِهِم : (الهلالُ الليلةَ) ، و(الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، التقديرُ : (طُلُوعُ الهلالِ الليلةَ) ، و(وجودُ الرُّطَبِ شَهْرَي ربيعٍ) ، هـٰذا مذهبُ جمهور

لا تقديرَ فيه ؛ لأنَّهُ يُشبِهُ المعنىٰ في الحدوث وقتاً دون وقت ، فأفاد الإخبارُ عنه ، وإليه ذَهَبَ في « التسهيل »[1] .

❊ قوله : (أُوِّلَ) ؛ أي : بتقدير مضافٍ ، ظاهرُهُ : سواءٌ أَشْبَهَتِ العينُ المُخبَرُ عنها بالزمان المعنىٰ في تجدُّدها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : (الرُّطَبُ شَهْرَي ربيعٍ) ، أو لا ؛ كقولهم : (اليومَ خمرٌ) ، والحقُّ : أنَّ الأوَّلَ لا يُقدَّرُ فيه مضافٌ ، بخلاف الثاني ؛ فإنَّهُ يُقطَعُ فيه بتقدير المضاف ، وعليه يُحمَلُ كلامُ الناظمِ في « تسهيله » .

والحاصلُ : أنَّ الفائدةَ تَحصُلُ بأحد أمورٍ ثلاثة :

الأوَّلُ : وصفُ الزمانِ أو إضافتُهُ مع جرِّهِ بـ (في) ؛ كـ (نحن في شهرِ كذا) ، أو (في يومٍ طَيِّبٍ) .

الثاني : أنْ تكونَ الذاتُ مُشبِهةً للمعنىٰ في تجدُّدها وقتاً فوقتاً ؛ كقولهم : (الوَرْدُ في أَيَّارَ) اسم لشهر روميٍّ .

❊ قوله : (في أَيَّارَ) بفتح الهمزة وتشديدِ الياء التحتيَّة : غيرُ منصرفٍ ؛ للعَلَميَّة والعُجْمة ؛ اسمٌ لشهرٍ روميٍّ يوافقُ أولُهُ سادسَ بشنس القِبْطيِّ[2] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٤٩) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ١٦٤) .

(٢) وهو الشهر التاسع منها ، والأول هو (توت) ، ويوافق (أيلول) من الأشهر الرومية . انظر « مرآة الزمان » (١/ ٣٨) ، و« صبح الأعشىٰ » (٢/ ٤١٠ـ٤١٦) .

البَصْرِيِّينَ ، وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جواز ذلك مِنْ غير شذوذٍ ، لـٰكن بشرطِ : أنْ يُفِيدَ ؛ كقولك : (نحنُ في يومٍ طَيِّب) ، و(في شهرِ كذا) ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وإنْ يُفِدْ فأَخْبِرَا) ، فإن لم يُفِدِ امتنعَ ؛ نحوُ : (زيدٌ يومَ الجمعة)[1] .

١٢٥ـ ولا يجوزُ الِابتِدَا بالنَّكِرَهْ ما لم تُفِدْ كـ (عندَ زيدٍ نَمِرَهْ)

الثالثُ : تقديرُ مضافٍ هو معنىً ؛ كقولهم : (اليومَ خمرٌ) ؛ أي : اليومَ شُرْبُ خمرٍ .

❁ قوله : (وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جواز ذلك مِنْ غير شذوذٍ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا معلومٌ ممَّا سَبَقَ ، فهو قليلُ الجَدْوىٰ[2] .

❁ قوله : (ولا يجوزُ الِابتِدَا بالنَّكِرَهْ) ؛ أي : لأنَّ معناها غيرُ مُعيَّنٍ ، والمبتدأُ مُخبَرٌ عنه ، والإخبارُ عن غير مُعيَّنٍ لا يُفِيدُ ، إلا إذا اقْتَرَنَ به ما به يحصلُ نوعُ فائدةٍ ؛ كالعهديَّة في المُحلَّىٰ بـ (أل) الذِّهْنيَّة .

❁ قوله : (ما لم تُفِدْ) ؛ أي : مُدَّةَ عدمِ إفادتِها ؛ فـ (ما) : مصدريَّةٌ ظرفيَّةٌ .

❁ قوله : (نَمِرَهْ) بفتح النون وكسرِ الميم : كِساءٌ فيه خُطُوطٌ بِيضٌ وسُودٌ

. . . .

(١) انظر هـٰذه المسألة في « شرح المفصل » (١/ ٢٣٠ـ٢٣١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٠) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ١٠٠٩ـ١٠١٢) .

(٢) وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٨٤) : (أعاد ذلك توطئةً للتمثيل بنوعٍ ثانٍ ممَّا يفيد ، وللتصريح بعدم شذوذه ، فكان الأخصرُ ذِكْرَ ذلك مع ما تقدَّم) .

١٢٦ـ و(هل فَتىً فيكُم) فـ (ما خِلٌّ لنا)　　　و(رجـلٌ مِـنَ الكـرامِ عنـدَنـا)

تَلبَسُهُ الأعرابُ ، قاله ابنُ الأَثِير ، والجمعُ : (نِمَارٌ) انتهىٰ « مصباح »[١] .

❀ قوله : (فما خِلٌّ) بكسر الخاء المُعجَمة ؛ أي : صديقٌ أو مُحِبٌّ .

❀ قوله : (و« رجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا ») هـٰذا هو المُسوِّغُ الرابع ؛ الذي هو الوصفُ ، وهو إمَّا مذكورٌ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الكرام. . .) إلىٰ آخره ، أو مُقدَّرٌ ؛ كـ (شَرٌّ أَهَرَّ. . .) إلىٰ آخره علىٰ أحد التقديرَينِ ، وكذا إنْ كان فيها معنى الوصف ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ عندَنا) ؛ أي : رجلٌ حقيرٌ ، أو كان خَلَفاً مِنْ موصوفٍ ؛ كـ (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) ، ذَكَرَهُ الخطيبُ كغيره[٢] ، وبه يُعلَمُ ما في كلام الشارح .

قيل : إنَّ المُصنِّفَ قَصَدَ بقوله : (ورجلٌ مِنَ الكرامِ) الإمامَ النوويَّ ؛ فإنَّهُ كان تلميذاً له ، ويكفي ابنَ مالكٍ فخراً تلمذةُ النوويِّ له ، نَفَعَنا الله بهما[٣] .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٦٠) ، وانظر « النهاية في غريب الحديث والأثر » (٥/ ١١٨) .

(٢) فتح الخالق المالك (١/ ٤٢٨) .

(٣) وقد نصَّ الإمام النووي على الأخذ عنه في « المجموع » (٩/٤) ، و« تهذيب الأسماء واللغات » (٣/ ٦٢) ، و« تحرير ألفاظ التنبيه » (ص ٣٠٩) ، وقال عنه في « المجموع » و« التهذيب » : (شيخنا أبو عبد الله بن مالك إمام العربية في زماننا بلا مدافعة) ، وقيل : المُرادُ بالرجل في كلام الناظمُ : ابنُ أبي الفتح البَعْلي الحنبلي أحدُ =

١٢٧ ـ و(رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ) و(عَمَلْ بِـرٌّ يَـزِيـنُ) ولْيُقَـسْ مـا لـم يُقَـلْ

الأصلُ في المبتدأ : أنْ يكونَ معرفةً ، وقد يكونُ نكرةً ، لٰكن بشرطِ : أنْ يُفيدَ ، وتحصلُ الفائدةُ بأحدِ أمورٍ ، ذَكَرَ المُصنِّفُ منها ستةً :

أحـدُهـا : أنْ يتقـدَّمَ الخبـرُ عليهـا وهـو ظـرفٌ أو جـارٌّ ومجـرورٌ ؛

---

* قوله : (وعَمَلْ بِرٌّ يَزِينُ) بفتح الياء المُثنَّاة أوَّلَهُ : مضارعُ (زانَهُ) ـ كـ (باع يَبِيعُ) ـ ضدُّ (شانَ) .

* قوله : (ولْيُقَسْ ما لم يُقَلْ) لا حاجةَ إليه مع كافِ التمثيل في قوله : (كـ « عندَ زيدٍ نَمِرَهْ ») ، ويُجابُ : بأنَّ الكافَ إشارةٌ إلىٰ ما عدا هٰذه الأمثلةَ مِنْ أفراد الأنواع المذكورة في « النظم » ضِمْناً ، وأشار بهٰذه الجملةِ إلىٰ بقيَّة الأنواع التي تتحقَّقُ معها الإفادةُ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

* قوله : (أنْ يتقدَّمَ الخبرُ عليها وهو ظرفٌ . . .) إلىٰ آخره ، أشارَ بهٰذا : إلىٰ ما هو الحقُّ ؛ مِنْ أنَّ للتقديم مَدْخلاً في التسويغ ، كما يُؤخَذُ مِنْ قولِ الجامِيِّ : (ونحو : « في الدار رجلٌ » ؛ لتخصيصه بتقديم الخبر ؛ لأنَّهُ إذا قيل : « في الدار » عُلِمَ أنَّ ما يُذكَرُ بعدَهُ موصوفٌ بالاستقرارِ في الدار ؛

. . . .

= كبار تلاميذه ، وأنا أستبعدُ أنْ يكونَ الناظمُ قَصَدَهُما بذلك ؛ لأنَّهُ ألَّف « الألفيَّة » في حماة قبل دخوله دمشقَ ؛ ولذلك أتى المُحشِّي بهٰذه الإفادة بصيغة التمريض ، والله تعالىٰ أعلم .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٢٦) .

نحوُ : (في الدار رجلٌ) ، و(عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ) ، فإن تقدَّم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٌ ومجرور . . لم يَجُزْ ؛ نحوُ : (قائمٌ رجلٌ) .

الثاني : أنْ يتقدَّمَ على النكرة استفهامٌ ؛ نحوُ : (هل فتىً فيكُم ؟)[1] .

الثالثُ : أنْ يتقدَّمَ عليها نفيٌ ؛ نحوُ : (ما خِلٌّ لنا) .

الرابعُ : أنْ تُوصَفَ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الكرامِ عندَنا) .

فهو في قوَّة التخصيص بالصفة)[2] .

❀ قوله : (نحوُ : « في الدار رجلٌ ») قيل : إنَّما جازَ (في الدار رجلٌ) ؛ لأنَّ المبتدأَ فيه تخصَّصَ بتقديم حُكْمِهِ عليه ، فصار كالموصوف .

لا يُقالُ : هـٰذا موجودٌ في نحو : (قائمٌ رجلٌ) مع أنَّهُ مُمتنِعٌ .

لأنَّا نقولُ : إنَّهُم يتوسَّعون في الظروف ما لا يتوسَّعون في غيرها ، أو لأنَّ المُقدَّمَ إذا كان ظرفاً تعيَّن للخبريّة ، بخلافِ (قائمٌ رجلٌ) ، كذا أفادَهُ الكَيْلانيُّ في « حاشيته على كافية ابن الحاجب »[3] .

❀ قوله : (أنْ تُوصَفَ) ؛ أي : بوصفٍ مُخصِّصٍ ؛ كالمثال المذكور ،

---

(١) أي : سواءٌ كان بغير الهمزة مع (أم) ؛ كما مثَّله ، أم بهما ؛ نحوُ : (أرجلٌ في الدار أم امرأةٌ ؟) ، خلافاً لابن الحاجب في قَصْره على الثاني ، وإنَّما كان مُسوِّغاً ؛ لأنَّ الإنكاريَّ منه بمعنى النفي ، فتحصلُ فائدةُ العموم ، والحقيقيَّ سؤالٌ عن غير مُعيَّنٍ يُطلَبُ تعيينُهُ في الجواب ؛ فكأنَّ السؤالَ عمَّ جميعَ الأفراد ، فأَشْبهَ العمومَ الحقيقيَّ في حصول الفائدة . « خضري » (١/ ١٨٥) نقلاً عن المُصرِّح .

(٢) الفوائد الضيائية (١/ ١٩٠ـ١٩١) .

(٣) حاشية الكيلاني على الكافية (ص١٠٦) .

. . . .

وإلا لم يَجُزْ ؛ نحوُ : (رجلٌ مِنَ الناس جاءني) ؛ لعدم الفائدة .

واستُشكِلَ اعتبارُ الوصفِ : بأنَّهُ يلزمُ منه جوازُ قولِكَ : (حيوانٌ آدميٌّ في الدار) ؛ لأنَّ المبتدأ موصوفٌ ، وامتناعُ : (آدميٌّ في الدار) ، و(إنسانٌ في الدار) ؛ لعدم وَصْفِ المبتدأِ مع أنَّهُ بمعنىٰ ذاك الموصوفِ ومُتضمِّنٌ لمعناه مع صفته ، ولا فرقَ بينهما إلا بتعدُّد اللفظ في أحدهما واتِّحادِهِ في الآخَر .

وأُجِيبَ : بأنَّ الموصوفَ مَظِنَّةُ الفائدةِ ، بخلاف غيرِه وإن وافق الموصوفَ في المعنىٰ .

قال الصَّفَوِيُّ : (إنَّ العربَ اعتبروا التعريفَ والتخصيصَ لنُكْتةٍ تُوجَدُ في بعض المواضع ، وحَكَمُوا باطِّراد الحُكْمِ لتلك النُّكْتةِ وإن لم يظهر أَثَرُها في بعض المواضع)[1] .

وعلىٰ هٰذا : اندفعَ الإيرادُ ؛ لأنَّ الحُكْمَ بعدم صحَّةِ (إنسانٌ) وصحَّةِ (حيوانٌ ناطقٌ) . . لا لأمرٍ معنويٍّ فيهما ، بل لقاعدةٍ حَكَمُوا بها لنُكْتةٍ يظهرُ أَثَرُها في موضعٍ آخرَ طَرْداً للباب ، فافهمْهُ ؛ فإنَّهُ ينفعُكَ في مواضعَ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

❀ قوله : (أَثَرُها) الإضافةُ بيانيَّةٌ ؛ أي : أَثَرٌ هو النُّكْتةُ ؛ علىٰ ما هو الأقربُ .

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ١٥٦) .

(٢) أورده في « حاشيته على الدماميني » ، كما في « حاشية الصبان » (١/ ٣٢٥) ، والإشكال دون الجواب موجود في « حاشيته على الأشموني » (ق/ ٢٢) .

الخامسُ : أنْ تكونَ عاملةً ؛ نحوُ : (رغبةٌ في الخيرِ خيرٌ) .

السادسُ : أنْ تكونَ مضافةً ؛ نحوُ : (عَمَلُ بِرٍّ يَزِينُ) .

هٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هٰذا الكتاب ، وقد أنهاها غيرُ المُصنِّفِ إلىٰ نَيِّفٍ وثلاثينَ موضعاً وأكثرَ مِنْ ذلك[1] ؛ فذَكَرَ هٰذه الستةَ المذكورةَ .

❀ قوله : (أنْ تكونَ عاملةً) إمَّا نصباً ؛ نحوُ : (رغبةٌ في الخير) ؛ لأنَّ المجرورَ محلُّهُ النصبُ[2] ، أو جرّاً ؛ نحوُ : (عملُ بِرٍّ يَزِينُ) ؛ فالمُسوِّغانِ يرجعانِ لشيءٍ واحد ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[3] .

❀ قوله : (إلىٰ نَيِّفٍ) بتشديد الياء وتُخفَّفُ ؛ مِنْ (ناف يَنوفُ) ؛ وهو كلُّ ما زاد على العَقْدِ إلىٰ أنْ يبلغَ العَقْدَ الثانيَ .

وذَكَرَ بعضُهُم : أنَّها ترجعُ إلىٰ شيئَينِ ؛ العمومِ والخصوصِ[4] ،

---

(١) كذا في (ح) والنسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي (و ، ز) : (إلىٰ أكثر من ذلك) بدل (إلىٰ نيِّف... من ذلك) ، وهو الصواب ، كما نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (١/١٨٦) ؛ لأنَّهُ سيذكر النيِّف بعد ذلك في (٢/٢٩٢) .

(٢) قيل : ليس الظرف معمولاً لـ (رغبة) ، بل وصف لها ؛ فهو ممَّا قبله ، والصواب : خلافه ؛ لأنَّهُ مصدر (رغب في الشيء) ؛ أي : أحبَّه ، فتتعدَّىٰ بـ (في) ، والمجرور في محل نصب بها قطعاً . « خضري » (١/١٨٥ـ١٨٦) .

(٣) شرح الأشموني (١/٩٦ـ٩٧) .

(٤) ذكره أبو حيَّان في أرجوزته المُسمَّاة بـ « نهاية الإعراب في علمي التصريف والإعراب » ؛ إذ قال بعد أنْ أورد جملةً مِنَ المُسوِّغات :

وكلُّ ما ذكرتُ في التتميمِ ... يرجعُ للتخصيصِ والتعميمِ

انظر « الأشباه والنظائر » (٢/١١٣) .

والسابعُ : أنْ تكونَ شرطاً ؛ نحوُ : (مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه) .

الثامنُ : أنْ تكونَ جواباً ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (مَنْ عندَكَ ؟) ، فتقولَ : (رجلٌ) ، التقديرُ : (رجلٌ عندي)[1] .

التاسعُ : أنْ تكونَ عامَّةً ؛ نحوُ : (كلٌّ يموتُ) .

وقد عدَّها الأُشْمُونيُّ خمسةَ عشرَ[2] ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الوافر]

بِـذي التنكيـرِ فـأَبـدَأْ عنـدَ عَشْـرٍ وخمسٍ مثلِ حَسْنا قدْ أُجِيدَتْ

عمومٍ واختصاصٍ . . . .

❊ قوله : (مثلِ حَسْنا) ؛ أي : امرأةٍ حَسْناءَ .

❊ قوله : (عمومٍ) ؛ أي : للنكرة بنَفْسها ـ كما مثَّل الشارح ، وكأسماء الشرطِ والاستفهام للعاقل وغيرِه ـ أو بغيرها ؛ وهي الواقعةُ في سياق استفهامٍ أو نفيٍ ؛ فكلٌّ ذلك داخلٌ تحتَ العموم .

❊ قوله : (واختصاصٍ) ؛ أي : أنْ يكونَ الخبرُ مُختصّاً ظرفاً ، أو جارّاً ومجروراً ، أو جملةً ، ويتقدَّمَ عليها[3] ، وقد مثَّل الشارحُ للظرف والجارِّ والمجرور ، وأمَّا الجملةُ : فكما في قولك : (قَصَدَكَ غلامُهُ إنسانٌ) .

---

(١) أي : لا (عندي رجلٌ) ؛ لأنَّ الجوابَ يُسلَكُ به مَسْلَكُ السؤال مِنْ تقديم وتأخير ، كما في « شرح التسهيل » ؛ فلو قيل : (أعندَكَ رجلٌ أم امرأةٌ ؟) . . كان تقديرُ الجواب : (عندي رجلٌ) ؛ موافقةً له ، فيكونُ فيه مُسوِّغانِ ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ١٨٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٩٦ـ٩٨) .

(٣) أي : على النكرة المبتدأ .

العاشرُ : أنْ يُقصَدَ بها التنويعُ[1] ؛ كقوله[2] : [من المتقارب]

. . . . أو كوصفٍ

ومعنى الاختصاصِ : أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المجرور وما أُضِيفَ إليه الظرفُ والمسندُ إليه في الجملة . . صالحاً للابتداء به ، فإن فات الاختصاصُ ؛ نحوُ : (عندَ رجلٍ مالٌ) ، و(لإنسان ثوبٌ) ، و(وُلِدَ له ولدٌ رجلٌ) . . امتنعَ ؛ لعدم الفائدة .

❀ قوله : (أو كوصفٍ) الكافُ : بمعنىٰ (مِثْل) ؛ أي : أو مثلِ وصفٍ ؛ فالكافُ معطوفٌ علىٰ (عموم) ، والمرادُ : تخصيصُ النكرةِ بالوصف ومثلِهِ ؛

(١) هو المُعبَّرُ عنه بـ (التفصيل) و(التقسيم) . « خضري » (١/ ١٨٦) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٥٩) ، والرواية فيه :

فلمَّا دَنَوتُ تسدَّيتُها فثوباً نَسِيتُ وثوباً أَجُرْ

وقال الأصمعيُّ : (ولو رفعتَ « ثوباً » لأصبتَ) ، والبيت ضمن قصيدة مطلعها عند الأصمعي :

أحارِ بنَ عمرٍو كأنِّي خَمِرْ ويعدو على المرءِ ما يأتَمِرْ

وعند غيره :

لا وأبيكِ ابنةَ العامريِّ لا يدَّعِي القومُ أنِّي أَفِرْ

ويُروىٰ : (فلا وأبيك) على الأصل دون خرم ، وسيأتي الخرم في بعض الأبيات ، ولن أنبِّهَ عليه ، وجاء البيتان كلاهما في « ديوانه » ، وبيت الشارح من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٣٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٦) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٩٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥١٩ـ٥٢٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٧ـ٣٨) .

. . . .

. . . . وعطـفٍ والحقيقـةُ قـدْ أُرِيـدَتْ

وإعمـالٍ ومعنـى الفعـلِ فـاْعلَـمْ

فالوصفُ : إمَّا لفظيٌّ ، أو تقديريٌّ ، أو معنويٌّ ، ومثلُهُ : الإضافة .

❁ قوله : (وعطفٍ) ؛ أي : للنكرة علىٰ غيرها ممَّا يجوزُ الابتداءُ به ، أو لغيرها ممَّا ذُكر عليها .

❁ قوله : (والحقيقةُ قدْ أُرِيدَتْ) ؛ أي : إذا أُرِيدَ بالنكرة الحقيقةُ مِنْ حيثُ هي ساغ الابتداءُ بها ؛ نحوُ : (رجلٌ خيرٌ مِنِ امرأة) ، ومنه : (تمرةٌ خيرٌ مِنْ جَرَادة) .

❁ قوله : (وإعمالٍ) ؛ أي : أنْ تكونَ النكرةُ عاملةً ؛ إمَّا رفعاً ؛ نحوُ : (ضربٌ الزيدانِ حسنٌ) بتنوين (ضرب) ، أو نصباً ؛ نحوُ : (ضاربٌ زيداً عندَنا) ، وأمَّا نحوُ : (عملُ برٍّ) . . فمندرجٌ في (كوصف) كما عُلم ممَّا مرَّ ، إلا أنْ تُجعَلَ الكافُ زائدةً .

❁ قوله : (ومعنى الفعلِ) ؛ أي : أنْ تكونَ النكرةُ في معنى الفعل ، وهـٰذا شاملٌ : لِمَا يُرادُ به الدعاءُ لمدعوٍّ له أو علىٰ مدعوٍّ عليه ، ولِمَا يُرادُ بها التعجُّبُ[1] ؛ نحوُ : (عجبٌ لِتلك قضيَّةً)[2] ، وأمَّا نحوُ : (ما أَحْسَنَ

(١) قوله : (بها) ؛ أي : النكرة ، وهو عائد لمعنىٰ (ما) ، وفي الجملة قبله عائد للفظها .

(٢) هـٰذا المثال جزء من بيت ضمن قصيدة سيأتي الحديث عنها في (٢/ ٦١٥) ، وهو من شـواهـد : « الكتـاب » (١/ ٣١٩) ، و« شـرح التسهيـل » (٢/ ١٩٢) ، و« شـرح =

وبعـدَ (إذا) مُفـاجَـأةٍ أُبِيحَـتْ

زيداً !!) . . [فجعله] الأُشْمُونيُّ مِنَ الوصف المعنويِّ ؛ لأنَّ معناه : (شيءٌ عظيمٌ حَسَّنَ زيداً)[1] ، فافهَمْ .

❀ قوله : (وبعدَ « إذا » مُفاجَأةٍ) ؛ أي : أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ (إذا) المفاجأةِ ؛ بناءً على أنَّها حرفٌ ؛ نحوُ قولِهِ[2] : [من الوافر]

حَسِبْتُكَ في الوَغَىٰ بُرْدَيْ حُرُوبٍ إذا خَـوَرٌ لـديـكَ فقلـتُ سُحْقَـا

(الوَغَى) : الحرب ، و(بُرْدَيْ) : تثنيةُ (بُرْد) ، أي : حَسِبتُك كبُرْدَي الحرب في وقاية شرِّها[3] ، و(الخَوَرُ) بفتح الخاء المعجمة والواو : الجُبْنُ ،

= الرضي » (١/٣١٦) ، و« المساعد » (١/٤٧٨) ، و« همع الهوامع » (٢/١١٧) ، و« شرح الأشموني » (١/٩٧) ، وانظر « خزانة الأدب » (٢/٣٤ـ٤١) .

(١) شرح الأشموني (١/٩٦) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الأشموني في « شرحه على الألفية » (١/٩٧ـ٩٨) .

(٣) وكذا في « الصبان » (١/٣٢٨) نقلاً عن السيِّد الحفني ، ثم قال : (وضبطه شيخنا السيِّد بفتحات على وزن « جَمَزَىٰ » ؛ قال : وهو البحر ، وجبل في الحجاز) ، وقال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد في « تعليقه على الأشموني » (١/٢٧٥) : (وقد ضبطه بعض شيوخنا أيام التلقي : « تُدرىٰ حروباً » على أنَّهُ مضارع « درىٰ » بمعنىٰ « علم » ، وهو صحيحُ المعنىٰ ، ولا يمنع منه إلا الروايةُ ، وعندي : أنَّ هـٰذا اللفظ قد تصحَّف علىٰ هـٰؤلاء جميعاً ، وأنَّ أصلَهُ : « مِرْدىٰ حُرُوب » ، وأصل « المِرْدىٰ » : حجرٌ يُرمىٰ به ، ويُقال للشجاع : « إنَّهُ لَمِرْدىٰ حُرُوب » ؛ أي : يُقذف به فيها) .

. . . .

ولامِ الإبتدا أو لفظِ (لولا) و(كم) أيضاً وإبهامٍ أُعِيدَتْ
كذلكَ إنْ أتى الإخبارُ خَرْقاً لعادةٍ أو جوابٍ قد أُفِيدَتْ
وفي بَدْءٍ لذاتِ الحالِ حقّاً فذي قطعاً بـ « الأُشْمُونِيْ » أُنِيطَتْ

وهو مبتدأٌ خبرُهُ الظرفُ بعده ، و(سُحْقًا) بضمِّ السين ؛ أي : بُعْداً .

أمَّا علىٰ أنَّها ظرفُ مكانٍ أو زمانٍ . . فهي خبرٌ مُختصٌّ بـ (لديك) ، فيكونُ المُسوِّغُ الخبرَ المُختَصَّ المُتقدِّم ، ولعلَّ هٰذا معنىٰ قولِهِ بعدُ : (أُنيبت) ؛ أي : إنَّها نائبةٌ عن الفاء ؛ لا اسمٌ .

* قوله : (وإبهامٍ) ؛ أي : أنْ تكونَ مبهمةً ؛ أي : مقصوداً [إبهامُها] ، كما سيأتي له[1] ، ولعلَّهُ أشار إلىٰ قصد إبهامِها بقوله : (أُعيدت) ؛ أي : أُعيد إبهامُها الذي فُرَّ منه .

* قوله : (وفي بَدْءٍ لذاتِ الحالِ) ؛ أي : لجملةٍ ذاتِ حالٍ مع واوٍ ـ كما في البيت الذي ذَكَرَهُ الشارحُ ؛ أعني : قولَهُ : (سَرَينا ونجمٌ . . .) إلىٰ آخره ـ أو لا ؛ كما في قوله[2] : [من البسيط]

الذئبُ يَطرُقُها في الدهرِ واحدةً وكلَّ يومٍ تراني مُدْيةٌ بيَدِي

فإنَّ قولَهُ : (مديةٌ بيَدِي) جملةٌ حاليَّةٌ مِنْ ياء المُتكلِّم مبتدؤُها نكرةٌ ، ولم

---

(١) انظر (٢/ ٢٨٦) ، وفي (ط) : (إبهاماً) بدل (إبهامها) .

(٢) أورده أبو تمام في « حماسته » (٤/ ١٣٠) ولم ينسبه إلىٰ قائل مُعيَّن ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٦٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٧) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٣ـ ٣٥) .

٤٤ـ فأَقْبَلْتُ زَحْفاً على الرُّكْبَتَينِ فثـوبٌ لَبِسـتُ وثـوبٌ أَجُـرّ

فقولُهُ : (ثوبٌ) : مبتدأ ، و(لَبِستُ) : خبرُهُ ، وكذلك : (ثوبٌ أَجُر) .

❀ قوله : (فأَقْبَلْتُ زَحْفاً . . .) إلىٰ آخره : (زَحْفاً) : مصدرٌ بمعنىٰ :

تُربط بالواو ، بل بالضمير في (بيدي) .

و(الطُّرُوقُ) : المجيءُ ليلاً ، وضميرُ (يَطرُقُها) ـ بضمِّ الراء ـ : للضأن في البيت قبله ؛ وهو :

تركتُ ضَأْني تَوَدُّ الذئبَ راعِيَها وأنَّهـا لا تَـرَانـي آخِـرَ الأَبَـدِ

و(واحدةً) ؛ أي : مرةً واحدة ، و(المُدْية) : السكِّينُ .

قال العلَّامة الصبَّانُ : (وتفرقةُ الشاعرِ بينه وبين الذئب بما ذَكَرَهُ بقوله : « الذئب يَطرُقُها . . . » إلىٰ آخره . . غيرُ ظاهرةٍ ، فتأمَّل) انتهىٰ[1] ، قال شيخُنا : (الصوابُ : إسقاطُ « غير » ؛ لظهور التفرقة كالشمس ؛ إذ معناه : أنَّ الذئبَ إساءتُهُ قليلةٌ وأنَّ إساءتي كثيرةٌ) انتهىٰ .

وقد يُقالُ : وجهُ عدمِ ظهورِها : أنَّ كلاًّ منهما كلَّما وُجِدَ فيها أَهْلَكَ منها وإنْ قَلَّتْ مرَّاتُ وجود الذئب فيها ، فكيف تتمنَّاه بسبب قِلَّة مرَّات وجودِهِ راعياً لها مُلازِماً وفي ذلك ملازمةُ الإهلاك ؟!

ويُجابُ : بأنَّ ذلك التمنِّيَ علىٰ ما تخيَّلَتْهُ ؛ مِنْ أنَّ الذئبَ مُتمكِّنٌ مِنْ إتيانها كلَّ وقت ، وأنَّهُ يكتفي في الدهر بمرَّة ، وهو ظاهرٌ .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٣٢٨) .

الحادي عَشَرَ : أنْ تكونَ دعاءً ؛ نحوُ : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلۡ يَاسِينَ ﴾ [الصافات: ١٣٠] .

زاحفاً ؛ حالٌ مِنْ فاعل (أقبلتُ) ؛ يُرِيدُ : أنَّهُ اجتهدَ في الوصول إليها وقاسىٰ شِدَّةً مِنْ رُقَبائها ، فزَحَفَ علىٰ رُكبتَيهِ حتىٰ وَصَلَ إليها ، ونَسِيَ بعضَ ثيابهِ عندَها ؛ لأنَّها ذهبتْ بفؤاده ، فلم يَدْرِ كيف خرجَ مِنْ عندها ، وقولُهُ : (فثوبٌ لَبِستُ) في رواية : (نَسِيتُ)[1] ؛ أي : نَسِيتُهُ عندَ المحبوبة ، وقولُهُ : (وثوبٌ أَجُرْ) ؛ أي : على الأرض ليختفيَ الأَثَرُ على القافة .

❁ قوله : (الحادي عَشَرَ : أنْ تكونَ دعاءً) ؛ أي : لشخص ، أو عليه ؛ فالأوَّلُ : ذَكَرَهُ الشارحُ ، والثاني : نحوُ : ﴿ وَيۡلٌ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين: ١] ، وهـٰذا وما بعدَهُ يرجعان لشيءٍ واحد ؛ وهو كونُ النكرةِ في معنى الفعل ، كما عبَّر به الأُشْمُونيُّ[2] ؛ أي : مُلتبِسةً بمعناه التضمُّنيِّ ؛ مِنِ التباسِ الدَّالِّ بالمدلول .

قال الرَّضِيُّ : (وإنَّما تأخَّر الخبرُ في نحو : « سلامٌ عليك » ؛ لتقدُّم الأهمِّ ، والتبادرِ إلىٰ ما هو المُرادُ ؛ إذ لو قدَّمتَ الخبرَ وقلتَ : « عليك ». . فقَبْلَ أنْ تقولَ : « سلامٌ » ربَّما يذهبُ الوَهْمُ إلى اللَّعْنة ، فيُظَنُّ أنَّ المُرادَ

❁ قوله : (ونَسِيَ بعضَ ثيابهِ. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا علىٰ رواية : (فثوبٌ نَسِيتُ) ، وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّ قولَهُ : (فأقبلتُ) حكايةٌ لِمَا وقع منه في حال الذهابِ إليها ، وقولَهُ : (فثوب. . .) إلىٰ آخره حكايةٌ لِمَا وقع منه في حال الرجوعِ مِنْ عندِها ، فتدبَّرْ .

---

(١) وجاءت كذلك في (و) ، ونبَّهتُ على هـٰذه الرواية في (٢/ ٢٧٧) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٩٧) .

الثاني عَشَرَ : أنْ يكونَ فيها معنى التعجُّب ؛ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً !!) .

الثالثَ عَشَرَ : أنْ تكونَ خَلَفاً مِنْ موصوف ؛ نحوُ : (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) .

الرابعَ عَشَرَ : أنْ تكونَ مُصغَّرةً ؛ نحوُ : (رُجَيلٌ عندَنا) ؛ لأنَّ التصغيرَ فيه فائدةُ معنى الوصف ، تقديرُهُ : (رجلٌ حقيرٌ عندَنا) .

الخامسَ عَشَرَ : أنْ تكونَ في معنى المحصور[1] ؛ نحوُ : (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ، و(شيءٌ جاء بك) ، التقديرُ : (ما أَهَرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ) ،

« عليك اللعنةُ ») انتهى[2] .

وعلىٰ قياسه يُقالُ : لو قَدَّمَ الخبرَ في نحو : (ويلٌ له) وقيل : (له).. فقَبْلَ أنْ يُقالَ : (ويلٌ) ربَّما يذهبُ الوَهْمُ إلى النجاة مثلاً ، أفاده الشَّنَوَانيُّ .

❀ قوله : (الثالثَ عَشَرَ...) إلىٰ آخره : هو وما بعدَهُ داخلانِ في الوصف ، كما عُلِمَ ممَّا تقدَّم[3] .

❀ قوله : (شَرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ) ؛ أي : جَعَلَ ذا النابِ ـ وهو الكلبُ ـ مُهِرّاً ؛

. . . .

---

(١) سواء كان المحصور معنوياً ؛ كما سيُمثَّل به ، أم لفظياً ؛ نحو : (إنَّما رجلٌ في الدار) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢٣٥) .

(٣) انظر (٢/ ٢٧١ ، ٢٧٧ـ٢٧٨) .

و(ما جاء بك إلا شيءٌ) ؛ علىٰ أحد القولَين ، والقولُ الثاني : أنَّ التقديرَ : (شرٌّ عظيمٌ أَهَرَّ ذا ناب) ، و(شيءٌ عظيمٌ جاء بك) ؛ فيكونُ داخلاً في قِسْمِ ما جاز الابتداءُ به لكونِهِ موصوفاً ؛ لأنَّ الوصفَ أَعَمُّ مِنْ أنْ يكونَ ظاهراً أو مُقدَّراً ، وهو ها هنا مُقدَّرٌ .

السادسَ عَشَرَ : أنْ يقعَ قبلَها واوُ الحال ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٤٥ـ سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ فمُذْ بَدَا ... مُحيَّاكَ أَخْفىٰ ضوءُهُ كلَّ شارِقِ

أي : مُصوِّتاً ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في ظهور أماراتِ الشرِّ[2] .

❀ قوله : (سَرَيْنا ونجمٌ قد أضاءَ . . .) إلىٰ آخره : (سَرَيْنا) : مِنَ السُّرىٰ[3] ، و(أضاء) بمعنىٰ : أَنار ، و(بدا) : ظَهَرَ ، و(المُحيَّا) : الوجهُ ، و(الشارق) : النجمُ وكلُّ مُضيءٍ .

والشاهدُ : وقوعُ النكرةِ بعدَ واوِ الحال في قوله : (ونجمٌ) .

. . . .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٨١) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٦١٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢١٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٨٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٩٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢٠ـ٥٢١) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٩٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٣) .

(٢) انظر « مجمع الأمثال » (١/ ٣٧٠) ، و« المستقصىٰ في أمثال العرب » (٢/ ١٣٠) .

(٣) وهو السير ليلاً .

السابعَ عَشَرَ : أنْ تكونَ معطوفةً علىٰ معرفةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ورجلٌ قائمانِ) .

الثامنَ عَشَرَ : أنْ تكونَ معطوفةً علىٰ وصفٍ ؛ نحوُ : (تميميٌّ ورجلٌ في الدار) .

---

* قوله : (السابعَ عَشَرَ : أنْ تكونَ . . .) إلىٰ آخره ، هـٰذا واللَّذانِ بعدَهُ ترجعُ إلىٰ مُسوِّغٍ واحد ؛ وهو العطفُ ؛ بشرطٍ : أنْ يكونَ أحدُ المُتعاطفَينِ يجوزُ الابتداءُ به ، كما عبَّر به الأُشْمُونيُّ[1] ؛ أي : بأنْ يكونَ أحدُهُما معرفةً أو نكرةً مُسوَّغةً .

* قوله : (نحوُ : « زيدٌ ورجلٌ قائمانِ ») اعتُرِضَ : بأنَّهُ إذا امتنعَ (رجلٌ قائمٌ) . . فأيُّ أَثَرٍ لعطفه علىٰ ما يجوزُ الابتداءُ به أو عَطْفِ ذلك عليه في تجويزه معَ قيامِ المانع ؟

وأُجِيبَ : بأنَّ حرفَ العطفِ لمَّا كان مُشرِّكاً جَعَلَ المُتعاطفَينِ كالشيء الواحد ؛ فالمُسوِّغُ في أحدهما مُسوِّغٌ في الآخَر ، ولا نُسلِّمُ قيامَ المانع ؛ لأنَّ صيرورةَ الكلامِ كالشيء الواحد اقتضتْ جوازَ ذلك مِنْ أوَّل الأمر ، لا أنَّ (رجلٌ قائمٌ) امتنعَ ثُمَّ بالعطف جاز ، ذَكَرَهُ الشُّمُنِّيُّ[2] .

---

* قوله : (اقتضتْ جوازَ ذلك مِنْ أوَّل الأمر) ؛ أي : فيُلاحَظُ العطفُ قبلَ الحُكْم بأنَّ النكرةَ مبتدأٌ .

---

(1) شرح الأشموني (١/ ٩٧) .

(2) حاشية الشُّمُنِّي على المغني (٢/ ١٦٩) .

التاسعَ عَشَرَ : أنْ يُعطَفَ عليها موصوفٌ ؛ نحوُ : (رجلٌ وامرأةٌ طويلةٌ في الدار) .

العشرونَ : أنْ تكونَ مُبهَمةً ؛ كقول امرئِ القَيْس[1] : [من المتقارب]

٤٦ـ مُـرسَّعــةٌ بيــنَ أَرْســاغِـهِ ... بِــهِ عَسَــمٌ يَبْتغِــي أَرْنَبَــا

❁ قوله : (أنْ تكونَ مُبهَمةً) أُورِدَ عليه : أنَّ إبهامَ النكرةِ هو المُقتضِي لعدم صحَّةِ الابتداءِ بها ، فكيف يكونُ مُسوِّغاً ؟

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ : مقصوداً إبهامُها ، وقَصْدُ الإبهام مِنْ جملة مقاصد البُلَغاءِ ، فإذا وُجِدَ في كلامهم نكرةٌ مُبتدَأٌ بها ولم يظهر لها مُسوِّغٌ . . جُعِلَ المُسوِّغُ قَصْدَ الإبهام . انتهىٰ « حَفْني »[2] .

❁ قوله : (مُرسَّعةٌ بينَ أَرْساغِهِ . . .) إلىٰ آخره : (المُرَسَّعةُ) : بضمِّ الميم وفتحِ الراء وبالعين المُهمَلة وفتحِ السين[3] ، قال الأَعْلَمُ : (المُرَسَّعةُ : مثلُ المَعَاذة ، كان الرجلُ مِنْ جَهَلَةِ العرب يَعقِدُ سَيْراً مُرسَّعاً مَعَاذةً ؛ مخافةَ أنْ

. . . .

(١) ديوان امرئ القيس (ص١٢٨) برواية الأصمعي وأبي عبيدة ، وصحَّح أبو القاسم الآمِديُّ أنَّهُ لامرئ القيس بن مالك الحِمْيَري ، وسيذكرُ المُحشِّي مطلع القصيدة ، والبيت من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٣٣ـ٣٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢١ـ٥٢٥) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق١٤٢) .

(٣) أي : المشدَّدة ، ولعلَّ الأَوْلىٰ إضافتها ، والله تعالىٰ أعلم .

الحادي والعشرونَ : أنْ تقعَ بعد (لولا) ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

يموتَ أو يُصِيبَهُ بلاءٌ ، ويُقال : « مُرسَّعةٌ » و« مُرصَّعةٌ »)[2] ، والمُرسَّعُ : أنْ يخرقَ سَيْراً ، ثمَّ يُدخِلَ فيه طرف سَيْر ؛ كنحوِ سُيُورِ المصاحف ، قال في « القاموس » : (الترسيعُ : أن يَخْرِقَ سَيْراً ثم يُدخِلَ فيه سَيْراً ؛ كما تُسوَّىٰ سُيُورُ المصاحف)[3] .

و(الأرساغُ) : جمعُ (رُسْغ) بالغين المُعجَمة ، وهو مِنَ الإنسان : مَفصِلُ ما بينَ الكفِّ والساعد ، و(العَسَمُ) بالعين المهملة : اعوجاجٌ في الرسغ أو يُبْسٌ ، (يبتغي) ؛ أي : يطلبُ ، (أَرْنباً) : هو الحيوانُ المعروفُ ، تَزعُمُ العربُ أنَّ مَنْ عَلَّقَ كعبَهُ عليه لم يَضُرَّهُ عينٌ ولا سحرٌ ؛ لأنَّ الجنَّ تجتنبُ الأرانبَ ؛ لأنَّهُنَّ يَحِضْنَ[4] .

وقولُهُ : (مُرسَّعةٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بين أرساغه) ، وساغ الابتداءُ بها ؛ لأنَّها لم يُرَدْ بها مُعيَّنٌ ، وهو محلُّ الاستشهاد ، والجملةُ : في محلِّ

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٣ـ٢٩٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٠٤) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢١٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٣٨٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٢ـ٥٠٣) .

(٢) شرح الأعلم الشَّنْتَمَري على ديوان امرئ القيس (ص١٢٨) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ٢٨) .

(٤) انظر « الحيوان » للجاحظ (٦/ ٣٥٧) ، و« حياة الحيوان الكبرىٰ » للدَّميري (١/ ٢١) .

نصبٍ صفةٌ ثانيةٌ لقوله : (بُوهَةً) في البيت قبلَهُ ؛ وهو :

أَيَــا هنــدُ لا تَنْكِحِــي بُــوهَــةً   عليــــهِ عَقيقَتُـــــهُ أَحْسَبَـــــا
مُــرسَّعــةٌ . . . .

إلىٰ آخره .

و(البُوهةُ) بضمِّ الباء : الرجلُ الأحمقُ الذي لا خيرَ فيه ، وقولُهُ : (عليه عَقيقتُهُ) ؛ أي : شَعَرُهُ الذي نَزَلَ به مِنْ بطن أمِّه ، فهو لا يتنظَّفُ ولا يحلقُ رأسَهُ ، وقولُه : (أَحْسَبَا) بالحاء والسينِ المُهمَلتَينِ : مِنَ الحُسْبة ؛ وهي صُهْبةٌ تضربُ إلى الحُمْرة مذمومةٌ عندَ العرب ، وقولُهُ : (به عَسَمٌ . . .) إلىٰ آخره : صفةٌ ثالثةٌ لـ (بُوهة) ، وقولُهُ : (يبتغي أرنباً . . .) إلىٰ آخره ؛ يعني : أنَّهُ قصيرُ الذِّراعِ يصيدُ الأرنبَ .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ : ذمُّ ذلك الرجلِ بأنَّهُ لا خيرَ فيه ولا نظافةَ ولا حُسْنَ لونٍ به ، وأنَّهُ جبانٌ ؛ إذ لو كان شجاعاً لَمَا وَضَعَ عليه المُرسَّعةَ ، وأنَّهُ لا يَصلُحُ إلا لصيد الأرنب ؛ لقِصَرِ ذراعه ، وبعدَ هـٰذا البيتِ :

ليجعــلَ فــي ســاقِــهِ كَعْبَهــا   حِـــذارَ المَنيَّـــةِ أنْ يَعْطَبَـــا[1]

---

* قوله : (وهي صُهْبةٌ) ؛ أي : سوادٌ .

* قوله : (يعني : أنَّهُ قصيرُ الذِّراعِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا معنىً آخَرُ غيرُ المعنى الذي أفاده أوَّلاً بقوله : (تَزعُمُ العربُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) في « الديوان » (ص ١٢٨) : (في كفه) بدل (في ساقه) .

٤٧ـ لولا ٱصطبارٌ لَأَوْدىٰ كلُّ ذي مِقَةٍ   لمَّـا ٱستقلَّـتْ مَطَـايـاهُـنَّ للظَّعَـنِ

الثاني والعشرونَ : أنْ تقعَ بعدَ فاءِ الجزاء ؛ كقولهم : (إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ في الرَّهْط) .

❁ قوله : (لولا ٱصطبارٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لولا اصطبارٌ موجودٌ ؛ فالخبرُ محذوف ، و(أَوْدىٰ) : هَلَكَ ، و(المِقَةُ) بكسر الميم : الحبُّ ، و(ٱستقلَّتْ) : مَضَتْ ، و(الظَّعَن) : الرحيل ، وإنَّما كان ما ذكرَ مُسوِّغاً ؛ لحصول الفائدةِ بتعليقِ امتناعِ الجواب علىٰ وجود الشرط .

❁ قوله : (إنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فعَيْرٌ . . .) إلىٰ آخره : (العَيْر) بفتح العين المُهمَلة وسكونِ التحتيَّة : المُرادُ به هنا : السَّيِّدُ[1] ، قال في « الصحاح » : (عَيْرُ القومِ : سيِّدُهُم)[2] ؛ أي : إن ذَهَبَ مِنَ الرَّهْطِ سَيِّدٌ ، ورَهْطُ الرجلِ ـ بسكون الهاء أفصحُ مِنْ فتحها ـ : قومُهُ وعشيرتُهُ ، ويُطلَقُ : علىٰ ما دونَ العشرة مِنَ الرجال .

ويُروىٰ : (فعَيْرٌ في الرِّباط)[3] ، والمُرادُ به حينئذٍ : الحمارُ ؛ أي : إنْ مضىٰ عَيْرٌ فعندَنا غيرُهُ ، فلا حاجةَ لنا به ، وقد اقتصرَ علىٰ هـٰذه الروايةِ العلَّامةُ

---

(١) وهـٰذا التفسير بناء علىٰ أنَّ الرواية : (في الرهط) بدل (في الرباط) ، وهي كذلك في جميع نسخ الشرح ، وستأتي الرواية الثانية قريباً ، وقد اعتمد هـٰذه الروايةَ السيوطيُّ في « همع الهوامع » (١/ ٣٨٣) .

(٢) الصحاح (٢/ ٧٦٣) .

(٣) أي : بدل (في الرهط) ، كما تمَّ التنبيه عليه قبل قليل .

الثالثُ والعشرونَ : أنْ تدخلَ على النكرة لامُ الابتداءِ ؛ نحوُ : (لَرَجُلٌ قائمٌ) .

الرابعُ والعشرونَ : أنْ تكونَ بعدَ (كَمِ) الخبريَّةِ ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من الكامل]

المَيْدانيُّ في كتاب « الأمثال » ؛ فقال : (الرِّباطُ : ما تُشَدُّ به الدابَّةُ ، وهو مَثَلٌ يُضرَبُ في الرضا بالحاضر وتركِ الغائب ، وأصلُهُ يُقالُ للصائد : إن ذَهَبَ عَيْرٌ فلم يَعْلَقْ في الحِبَالة . . فاقتصِرْ على ما عَلِقَ) انتهى بالمعنى[2] ، وهـٰذا هو الذي ينبغي أنْ يُعوَّلَ عليه .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٥٨٣) ضمن قصيدة يهجو بها جريراً ، ومطلعها :

يـا بـنَ المَـرَاغـةِ إنَّمـا جـارَيْتَنـي ... بمُسبَّقِيـنَ لـدى الفَعَـالِ قِصَـارِ
والحابِسِينَ إلى العَشِيِّ ليأخذوا ... نُـزُحَ الـرَّكِـيِّ ودِمْنـةَ الأَسْـآرِ

ومن أبياتها :

كـم مِـنْ أبٍ لـي يـا جَـرِيـرُ كـأنَّـهُ ... قَمَـرُ المَجَـرَّةِ أو سِـراجُ نهـارِ
وَرِثَ المكـارمَ كـابِـراً عـن كـابِـرٍ ... ضَخْـمِ الـدَّسِيعـةِ يـومَ كـلِّ فَخَـارِ
تَلْقَـىٰ فـوارسَنـا إذا ربَّتَّـمُ ... مُتلبِّبِيـنَ لكـلِّ يـومِ عَـوَارِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ١٦٥ـ ١٦٦) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٤٢١) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٢٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٥٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٩٨) ، ويَرِدُ هـٰذا البيت في غالب كتب النحاة شاهداً على مجيء تمييز (كم) الخبريّة مجروراً ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢٥ـ ٥٢٨) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ٤٨٥ـ ٤٩٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ١٦٥ـ ١٦٧) .

(٢) مجمع الأمثال (١/ ٢٥) .

٤٨ـ كم عَمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ وخالةٌ فَـدْعـاءُ قـد حَلَبَـتْ عَلَـيَّ عِشَـارِي

---

* قوله : (كم عمَّةٌ لكَ يا جَرِيرُ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ للفرزدق يهجو بها جَريراً ، و(الفَدْعاءُ) بفتح الفاء وبالمدِّ : هي التي اعوجَّتْ أصابعُها مِنْ كَثْرة حَلْبها اللَّبَنَ ، وقيل : هي التي أصاب رِجْلَيْها فَدَعٌ مِنْ كثرة المشي ، و(العِشار) بكسر العين : جمعُ (عُشَراءَ) بضمِّها مع المدِّ ؛ هي الناقةُ التي أتىٰ عليها مِنْ زَمَنِ حَمْلِها عشرةُ أشهرٍ .

و(عمَّة) : رُوِيَ بالحركات الثلاث ؛ فالجرُّ : علىٰ أنَّ (كم) خبريَّةٌ ، و(عمَّة) مُميِّزةٌ لها ، والنصبُ : علىٰ أنَّ (كم) استفهاميَّةٌ ، وهي مُميِّزُها ، والاستفهامُ علىٰ سبيل الاستهزاءِ والتهكُّم ، و(كم) عليهما : في محلِّ رفعٍ على الابتداء ، خبرُهُ (قد حَلَبَتْ) ، والرفعُ : علىٰ أنَّ (عمَّة) مبتدأٌ ، وفيه الشاهدُ ، وُصِفتْ بقوله : (لك) ، وخبرُهُ : (قد حَلَبَتْ) ، و(كم) علىٰ هٰذا : في محلِّ نصبٍ ، والعاملُ فيه : (قد حَلَبَتْ) ، ومُميِّزُها محذوفٌ ، وهو مجرورٌ إن جُعِلَتْ خبريَّةً ، ومنصوبٌ إن جُعِلتِ استفهاميَّة .

وإنَّما قال : (حَلَبَتْ عليَّ) ، ولم يقل : (حَلَبَتْ لي) ؛ إشارةً لكراهته ذلك منهُنَّ ؛ لأنَّ منزلتَهنَّ أَدْنىٰ مِنْ ذلك ، والضميرُ في (حلبتْ) : عائدٌ علىٰ كلٍّ ؛ أي : حلبتْ كلٌّ مِنَ العمَّة والخالة ؛ ولذا لم يقل : (حَلَبَتا) ، أو أنَّهُ حَذَفَ وصفَ (عَمَّة) ؛ لدلالةِ وَصْفِ (خالة) عليه ، تأمَّلْ .

---

* قوله : (في محلِّ نصبٍ) ؛ أي : على الظرفيَّة ، أو المصدريَّة ؛ أي : كم وقتاً ؟ أو كم حَلْبةً ؟

* قوله : (أو أنَّهُ حَذَفَ وصفَ « عَمَّة ») المُناسِبُ : (خبرَ « عمَّة ») ،

وقد أَنْهىٰ بعضُ المُتأخِّرينَ ذلك إلىٰ نيِّفٍ وثلاثينَ موضعاً[1] ، وما لم أذكرْهُ منها أسقطتُهُ ؛ لرجوعه إلىٰ ما ذَكَرْتُهُ ، أو لأنَّهُ ليس بصحيح .

١٢٨ـ والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤَخَّرَا . . . .

❊ قوله : (وقد أَنْهىٰ بعضُ المُتأخِّرينَ . . .) إلىٰ آخره ، لا حاجةَ لهـٰذا ؛ لذِكْرِهِ له فيما سَبَقَ ، إلا أنْ يُقالَ : أعاده توطئةً لقوله : (وما لم أذكره . . .) إلىٰ آخره[2] .

❊ قوله : (والأصلُ في الأخبارِ أنْ تُؤَخَّرَا) أشارَ بذلك : إلىٰ أنَّ للخبر في نَفْسِهِ حالتَينِ : التقدُّمُ ، والتأخُّر ، والأصلَ منهما التأخُّرُ مِنْ حيثُ هو ، بقَطْعِ النَّظَرِ عن كونه واجباً أو جائزاً ، وباعتبار ذلك يكونُ له ثلاثةُ أحوالٍ : وجوبُ التقديم ، ووجوبُ التأخير ، وجوازُهُما ، وقد أشار إلى الجواز بقوله : (وجَوَّزُوا

وكذا يُقالُ فيما بعدُ ؛ لأنَّ (قد حلبتْ) خبرٌ لا صفة ، لـٰكنَّهُ نَظَرَ لكون الخبرِ صفةً في المعنىٰ .

---

(١) أورد هـٰذه المواضع السيوطي في « الأشباه والنظائر » (٢/ ١٢٣ـ١٣٠) نقلاً عن بهاء الدين بن النحَّاس في « تعليقه على المُقرِّب » ، وقال بعدُ : (ثمَّ رأيتُ بعد ذلك مُؤلَّفاً لبعض المُتأخِّرين قال فيه : قد تتبَّع النُّحاةُ مُسوِّغات الابتداء بالنكرة ، وأنهاها بعضُ المُتأخِّرين إلى اثنين وثلاثين ، قال : وقد أنهيتُها بعون الله إلىٰ نيِّفٍ وأربعين) ، ثمَّ ذكر هـٰذه المواضع التي زادها .

(٢) وهـٰذا بناء على النسخة التي كتب عليها ، وقد سبق التنبيه علىٰ ذلك في (٢/ ٢٧٥) .

. . . .   وَجَـوَّزُوا التقـديـمَ إذْ لا ضَـرَرَا

الأصلُ : تقديمُ المبتدأِ وتأخيرُ الخبرِ ؛ وذلك لأنَّ الخبرَ وصفٌ في المعنىٰ للمبتدأ ، فاستحقَّ التأخيرَ كالوصف ، ويجوزُ تقديمُهُ إذا لم يحصلْ بذلك لَبْسٌ أو نحوُهُ علىٰ ما سنُبيِّنُ ؛ نحوُ : (قائمٌ زيدٌ) ، و(قائمٌ أبوهُ زيدٌ) ، و(أبوهُ مُنطلِقٌ زيدٌ) ، و(في الدار زيدٌ) ، و(عندَكَ عمرٌو) .

ووَقَعَ في كلام بعضِهِم : أنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ : مَنْعُ تقديمِ الخبر الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ ، وفيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ علىٰ جواز : (في داره زيدٌ) ؛ فنَقْلُ المَنْعِ عن الكُوفيِّينَ مُطلقاً

التقديمَ إذ لا ضَرَرَا) ، وإلىٰ وجوب التأخيرِ بقوله : (فأمنعْهُ . . .) إلىٰ آخره ، وإلىٰ وجوب التقديم بقوله : (ونحوُ « عندي درهمٌ ». . .) إلىٰ آخره .

❀ **قوله : (وجَوَّزُوا التقديمَ)** ؛ أي : لم يمنعوه ، وليس المُرادُ بالجواز استواءَ الطَّرفَينِ ؛ لما عَلِمتَ مِنْ أنَّ التأخيرَ هو الأصلُ .

❀ **قوله : (إذا لم يحصلْ . . .) إلىٰ آخره : أشار به** : إلىٰ أنَّ (إذ) في « النظم » ظرفيَّةٌ ؛ أي : حيثُ لا ضَرَرَ[1] ، ويحتملُ : أنْ تكونَ تعليليَّةً ؛ أي : لأنَّهُ لا ضررَ .

❀ **قوله : (ظرفيَّةٌ) ، ويُؤَيِّدُ ذلك : مُقابلتُهُ بقوله : (فامنعْهُ حينَ يستوي . . .) إلىٰ آخره .**

---

(١) ورجَّحه الخضري في « حاشيته » (١/ ١٩١) .

ليس صحيح ، هـٰكذا قال بعضُهُم ، وفيه بحثٌ .

❁ قوله : (وفيه بحثٌ) لعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ بتسليمِ صحَّةِ نَقْلِ الإجماع علىٰ جواز هـٰذا المثال . . يُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّهُ يُغتفَرُ في المجرور ما لا يُغتفَرُ في غيره ، فصحَّ نَقْلُ المَنْعِ في غيره عن الكُوفيِّينَ .

وقال بعضُهُم : (يحتملُ : أنَّ وجهَهُ : هو أنَّ المُجوِّزَ رآه في بعض الكتب ، ومَنْ مَنَعَ لم يَرَهُ ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ) ، وفيه ما فيه ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (لعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ بتسليمِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا لا يُلاقي قولَهُ[1] : (فنَقْلُ المنعِ عن الكُوفيِّينَ مُطلقاً . . ليس بصحيح) ؛ إذ معناه : فينبغي لناقل المَنْعِ ألَّا يُطلِقَهُ ، بل يُقيِّدُهُ بغير الظرف ؛ وهو المفردُ والجملتانِ ، فآلَ الأمرُ إلىٰ أنَّ البحثَ علىٰ هـٰذا التوجيهِ عينُ كلامِ مَنْ نَظَرَ في نَقْلِ المَنْعِ .

❁ قوله : (وقال بعضُهُم : يحتملُ : أنَّ وجهَهُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الحافظَ حينئذٍ هو المُجوِّزُ الذي نَظَرَ في نقل المَنْعِ ، فيكونُ مُقدَّماً علىٰ ناقلِ المنعِ الذي لم يحفظ ، فلأيِّ شيءٍ البحثُ في كلامه ؟ فكان حينئذٍ يجبُ قَبُولُهُ ، ولا يُقالَ : فيه بحثٌ ، فتوجيهُ البحثِ بهـٰذا يلزمُ عليه أنَّ هـٰذا البحثَ تأييدٌ للنَّظَرِ لا بحثٌ فيه .

فالحقُّ : أنَّ كلّاً مِنْ هـٰذَينِ التوجيهَينِ لا يُجدِي شيئاً ، معَ سَخَافةِ الثاني ورَكَاكتِهِ .

---

(١) أي : قولَ الشارح .

وقيل في توجيهه : إنَّ نَقْلَ الإجماعِ علىٰ جوازِ (في داره زيدٌ) . . لا يَقدَحُ في نَقْلِ المنعِ عن الكُوفيِّينَ مطلقاً ؛ لأَنَّ (زيدٌ) في هـٰذا المثالِ فاعلٌ بالجارِّ والمجرورِ ، وليس مبتدأً خبرُهُ (في داره) ؛ حتىٰ يُقالَ : إنَّ الخبرَ تقدَّم علىٰ مذهبِهم ، ولا يُشترَطُ الاعتمادُ عندَهُم .

وفيه : أنَّهُ يمنعُ مِنْ هـٰذا قولُهُ[1] : (نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ التقديمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يقتضِي : أنَّهُم يقولون بتقديم الخبر في نحو : (في داره زيدٌ) .

قال بعضُهُم : (ويُمكِنُ أنْ يُقالَ ـ ولعلَّهُ الحقُّ إن شاء الله تعالىٰ ـ : إنَّ قولَهُ : « وفيه بحثٌ » مُكرَّرٌ مع قولِهِ : « وفيه نَظَرٌ » ؛ فإنَّ نسخَ « الشرحِ » مختلفةٌ ، فيُمكِنُ أنَّ الأصلَ نسختان ؛ نسخةٌ : « وفيه نَظَرٌ » ، واقتصرتْ ، ونسخةٌ : « وفيه بحث » بدلَ « وفيه نظر » ، فعندَ المقابلة أُلحِقتْ « وفيه بحثٌ » بالهامش ، فحرَّفها النُّسَّاخُ عن مَحَلِّها ولم يُحرِّروا النقلَ ؛ لأنَّهُ قيل : إنَّ الشارحَ أَملىٰ هـٰذا الكتابَ لِعِدَّة أَنْفُسٍ ، فيكونُ قولُهُ : « وفيه بحثٌ » هو الاعتراضَ علىٰ إطلاق المنعِ بعينه ، وقولُهُ : « نعم . . . » إلىٰ آخره استدراكٌ علىٰ ما يُوهِمُهُ إجازتُهُم تقديمَ الخبرِ الظرفيِّ مِنْ جوازِ تقديمِ غيرِهِ أيضاً) .

وقال بعضُهُم : (وجهُ البحثِ : أنَّهُ حيثُ كان مَنْعُ الكُوفيِّينَ لتقديمِ ما انفرد بجوازِ تقديمِهِ البَصْريُّونَ ـ وهو الصُّوَرُ الثلاثةُ المذكورةُ في الاستدراك ـ . . كان

(١) أي : قولُ الشارح رحمه الله تعالىٰ .

نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ التقديمَ في مثل : (زيدٌ قائمٌ) ، و(زيدٌ قام أبوهُ) ، و(زيدٌ أبوهُ منطلقٌ) ، والحقُّ : الجوازُ ؛ إذ لا مانعَ مِنْ ذلك ، وإليه أشار بقوله : (وجَوَّزُوا التقديمَ إذْ لا ضَرَرَا) .

فتقولُ : (قائمٌ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُم : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) ؛

❀ قوله : (مَشْنُوءٌ مَنْ يَشْنَؤُكَ) ؛ أي : مبغوضٌ مَنْ يُبْغِضُكَ[1] .

لا وجهَ لمُعارضةِ ذلك المنعِ بنقلِ الإجماعِ المذكور ؛ لأنَّهُ غيرُ ما انفرد بجواز تقديمِهِ البَصْريُّونَ ، فناقلُ المنعِ ليس مُطلقاً ، بل مُقيَّدٌ بما إذا انفرد البَصْريُّونَ فيه بالجواز ، كما يُفيدُهُ قولُ الشارح : « ووقعَ في كلام بعضِهِم : أنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ مَنْعُ تقديمِ الخبرِ الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ » ؛ أي : منعُ تقديمِ الخبرِ الذي يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ لأنَّ الجوازَ لا يكونُ إلا بينَ شيئَينِ عندَ البَصْريِّينَ فقط ، وهـٰذا لا يُنافي أنَّهُم موافقون للبَصْريِّينَ فيما لم ينفردوا به ؛ وهو الخبرُ الظرفيُّ) انتهىٰ بزيادة بيانٍ .

وفيه : أنَّهُ حينئذٍ لا وجهَ للاستدراك ؛ لعلمه مِنَ البحث ، إلا أنْ يُقالَ : هو استدراكٌ صُوريٌّ علىٰ قوله : (علىٰ جواز : « في داره زيدٌ ») ؛ إذ الجوازُ فيها مُسلَّمٌ .

وأيضاً : في الكلام نوعُ رِكَّةٍ ؛ إذ لا معنىٰ لقولك : (الشيءُ الذي اختصَّ البَصْريُّونَ بجوازه مَنَعَهُ الكُوفيُّونَ ؛ لعِلْمِ الحُكْمِ بالمنع مِنْ قولك : اختصَّ البَصْريُّونَ بجوازه) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ عِلْمَ الحُكْمِ مِنْ قوله : (الجائزِ التأخيرِ عندَ البَصْريِّينَ) . ليس بالتصريح ، بل بالتلويح ، فلا يضيعُ الحُكْمُ .

---

(١) فـ (مشنوءٌ) كـ (مبغوض) وزناً ومعنىً .

فـ(مَنْ) : مبتدأٌ ، و(مَشْنوءٌ) : خبرٌ مُقدَّم .

و(قام أبوهُ زيدٌ) ، ومنه : قولُه[1] : [من البسيط]

٤٩ـ قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتَ واحدَهُ وباتَ مُنتشِباً في بُرْثُنِ الأَسَدِ

---

* قوله : (قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ مَنْ كنتَ. . .) إلىٰ آخره : (ثَكِلَتْ) بكسر الكافِ مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : فَقَدَتْ ، و(واحدَهُ) بالنصب : خبرُ (كنتَ) ، و(مُنتشِباً) ؛ أي : مُتعلِّقاً ، و(بُرْثُن) بضمِّ الباء المُوحَّدة وِزان (بُنْدُقٍ) ، وبالثاء المثلثة : مِنَ السِّباع والطَّيْر الذي لا يَصِيدُ. . بمنزلة الإِصبَع مِنَ الإنسان ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] ، فما ذَكَرَهُ بعضُهُم مِنْ أنَّهُ (بُرْتُن) بالتاء الفوقيَّة . . غيرُ صواب .

---

* قوله : (و« واحدَهُ » بالنصب. . .) إلىٰ آخره : هو بالحاء المُهمَلة ،

---

(١) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠٥) ضمن قصيدةٍ مطلعُها :

أمسى الجلابيبُ قد عَزُّوا وقد كَثُرُوا وابنُ الفُرَيعةِ أمسىٰ بيضةَ البلدِ

وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٣/ ٣٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٢٨ـ٥٣٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٥٧) ، وفيه وفي (هـ) : (الظفر) بدل (الإصبع) ، وهو الذي ذهب إليه ثعلب ، قال الهروي في « إسفار الفصيح » (٢/ ٩٣٧) بعدَ أنْ شَرَحَ كلاماً لـ« الفصيح » : (فهـٰذه الفصول كلُّها صحيحة ، إلا البُرْثُن ؛ فإنَّهُ من السباع بمنزلة الإصبع من يد الإنسان ، والمخلب يكون في البُرْثُن بمنزلة الظفر من الإصبع ، قال هـٰذا أبو زيد الأنصاري وجماعةٌ من أهل اللغة) ، ولعلَّ ما في « المصباح » من اختلاف النُّسَّاخ ، والله تعالىٰ أعلم .

فـ (مَنْ كنتَ واحدَهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(قد ثَكِلَتْ أُمُّهُ) : خبرٌ مُقدَّم .

و(أبوهُ مُنطلِقٌ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[١] : [من الطويل]

٥٠ـ إلىٰ مَلِكٍ ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِبٍ أبوهُ ولا كانتْ كُلَيبٌ تُصاهِرُهْ

---

* قوله : (إلىٰ مَلِكٍ ما أُمُّهُ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أسوقُ مَطِيَّتي) في البيت قبلَهُ[٢] ، وأراد بالمَلِكِ : الوليدَ بنَ عبدِ الملكِ بنِ مروانَ ، و(مُحارِب) و(كُلَيب) بضمِّ أوَّلِهما : اسما قبيلتَينِ ،

والمعنىٰ حينئذٍ : أنَّكَ لشجاعتك متىٰ كنتَ واحدَ شخصٍ ـ أي : منفرداً معه ـ قتلتَهُ ، فتَفقِدُهُ أمُّهُ ، ويصيرُ بعدَ قتلِكَ له في أيدي الأُسُود ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ بـ (مَنْ كنتَ واحدَهْ) : مَنْ كنتَ مُحصِّلاً له الوَحْدَةَ والانفرادَ عن الأهلِ والأصحاب ؛ لقتلكَ إيَّاه ، أو لغَضَبِك عليه ، ورُوِيَ بالجيم ، وهو ظاهرٌ .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٤١٧) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة الوليد بن عبد الملك ، ومطلعها :

كم مِنْ مُنادٍ والشريفانِ دونَهُ إلى اللهِ تُشكىٰ والوليدِ مَفَاقِرُهْ

وبعد الشاهد :

ولٰكنْ أبوها مِنْ رواحةَ تَرتقِي بأيَّامِهِ قيسٌ علىٰ مَنْ تُفاخِرُهْ
زُهيرٌ ومروانُ الحجازِ كلاهُما أبوها لها أيَّامُهُ ومآثِرُهْ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٥٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٧٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٤ ـ ٣٦) .

(٢) وهو بتمامه :

رأوني فنادَوْني أَسُوقُ مَطِيَّتي بأصواتِ هلَّالٍ سِغَابٍ حرائِرُهْ

فـ(أبوهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(ما أُمُّهُ مِنْ مُحارِب) : خبرٌ مُقدَّم[١] .

ونَقَلَ الشريفُ أبو السَّعادات هبةُ اللهِ بنُ الشَّجَريِّ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ علىٰ جواز تقديمِ الخبرِ إذا كان جملةً[٢] ، وليس بصحيحٍ ، وقد قدَّمْنا نَقْلَ الخلافِ في ذلك عن الكُوفيِّينَ .

و(المصاهرةُ) : بمعنى التزوُّجِ ، قال في « المصباح » : (صاهرتُ إليهم : إذا تزوَّجتُ منهم)[٣] .

❀ قوله : (فـ« أبوهُ » : مبتدأٌ مُؤخَّر . . .) إلىٰ آخره[٤] ، والمعنىٰ : ليس أبو أُمِّهِ مِنْ مُحارِبٍ .

❀ قوله : (وقد قدَّمْنا نَقْلَ . . .) إلىٰ آخره : إن كان المُرادُ به قولَهُ : (فإنَّ بعضَهُم نَقَلَ الإجماعَ مِنَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ . . .) إلىٰ آخره . . فلا يُلائِمُ

❀ قوله : (والمعنىٰ : ليس أبو أُمِّهِ مِنْ مُحارِبٍ) صوابُهُ : (ليستْ أُمُّ أبيه مِنْ مُحارِبٍ) ، ثمَّ إنَّ المقصودَ : مدحُ المَلِكِ بأنَّهُ ليس له تعلُّقٌ بهاتَينِ القبيلتَينِ الخسيستَينِ ، بل هو حَسِيبٌ نسيب .

---

(١) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٥٦ـ٥٩) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٥٥) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ١٨٢) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١١٢٧ـ١١٢٨) .

(٢) الذي في « أمالي ابن الشجري » (١/ ٣٧) نَقْلُ الإجماع عن البَصْريِّينَ ليس غيرُ .

(٣) المصباح المنير (١/ ٤٧٧ـ٤٧٨) .

(٤) أي : والجملةُ : صفة (مَلِك) ؛ أي : مَلِكٍ موصوفٍ بأنَّ أباه ليستْ أُمُّهُ مِنْ محارب ؛ فضميرُ (أمه) للأب ؛ لتقدُّمه رتبةً ، وهو رابط الخبر ، وضميرُ (أبوه) لـ(مَلِك) ، وهو رابط الصفة ، هٰذا هو الصواب . « خضري » (١/ ١٩٢) .

١٢٩ـ فامنعهُ حينَ يستوي الجُزْءَانِ   عُـرْفـاً ونُكْـراً . . . .

هـٰذا ؛ لأنَّهُ إنَّما نَقَلَ الجوازَ في المجرور ، فيكونُ الخلافُ فيه فقط ، وإن كان المرادُ به قولُهُ : (نعم ؛ مَنَعَ الكُوفيُّونَ . . .) إلىٰ آخره . . فليس في هـٰذا ذِكْرُ خلافٍ عنهم ، وإنَّما هو حكايةُ مذهبِهِم ، ثمَّ ردَّهُ بقوله : (والحقُّ : الجواز) ، كذا ذَكَرَهُ ابنُ الميِّت(١) .

وقد أجاب بعضُهُم عن ذلك : بأنَّ المُرادَ بذلك : قولُهُ : (نعم ؛ مَنَعَ . . .) إلىٰ آخره ، ومعنىٰ ذِكْرِ الخلاف فيه : أنَّهُم مُخالِفُون للبَصْريِّينَ ، لا بمعنىٰ أنَّ الكُوفيِّينَ مختلفون فيما بينَهُم ؛ إذ ليس هـٰذا مُراداً .

❀ قـولـه : (عُـرْفـاً ونُكْـراً) قـال الأُشْمُـونـيُّ : (أي : فـي التعـريـف والتنكير)(٢) ، وأشارَ بذلك : إلىٰ أنَّهُما اسما مصدرَينِ بمعنى التعريفِ والتنكير ، وأنَّهُما منصوبانِ علىٰ نزع الخافض ، وفيه : أنَّ هـٰذا مقصورٌ على السماع ؛ فالحقُّ : جَعْلُهُما منصوبَينِ على التمييز المُحوَّلِ عن [الفاعل]

❀ قوله : (فيكونُ الخلافُ فيه فقط) فيه : أنَّهُ لا خلافَ فيه .

❀ قوله : (وفيه : أنَّ هـٰذا مقصورٌ على السماع) ؛ أي : في المشهور ؛ إذ هناك قولٌ بقياسيَّته .

وقد يُقالُ : هو وإن كان لا يتمشَّىٰ إلا علىٰ غير المشهور . . أوضحُ مِنَ

---

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٣٥) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٩٨) .

. . . . عادِمَيْ بيانِ

المضاف[1] ، والأصلُ : (حين يستوي عُرْفُ الجُزْأَينِ ونُكْرُهُما) .

والمُرادُ باستوائهما في التعريف : أنْ يستويا في مُطلَقِهِ وإن كان أحدُهُما أعرفَ مِنَ الآخَر ، ولو كان الأعرفُ هو الخبرَ ، والمُرادُ باستوائهما في التنكير : أنْ يكونَ كلٌّ منهُما نكرةً مَحْضةً أو نكرةً مُسوَّغةً .

❁ قوله : (عادِمَيْ بيانِ) حالٌ مِنَ الفاعل ؛ وهو (جزءانِ) ، والبيان : بمعنى المُبيِّن ؛ أي : يستوي الجزءانِ في التعريف والتنكير في حال عَدَمِ البيان للمبتدأ منهما والخبر .

النصب على التمييز مِنْ جهة المعنىٰ ، وقولُنا : (وإن كان لا يتمشَّىٰ . . .) إلىٰ آخره . . أَوْلىٰ مِنْ قولِ مَنْ قال : (وإن كان مقصوراً على السماع) ؛ لأنَّهُ يُفيدُ : أنَّ الأوضحيَّةَ تُسوِّغ ارتكابَهُ مع الجري على المشهور ، مع أنَّها لا تُسوِّغُ ارتكابَ ما لا يجوزُ ارتكابُهُ ، إلا أنْ يُلاحَظَ أنَّ المُؤلِّفِينَ يتوسَّعون فيه .

❁ قوله : (نكرةً مَحْضةً) فيه : أنَّهُ لا يصحُّ حينئذٍ الابتداءُ بأحدهما ؛ لعدم المُسوِّغ ؛ فلذلك اعتبر الشارحُ الصَّلاحيةَ للابتداء .

❁ قوله : (في حال عَدَمِ البيان) الأنسبُ : (في حال عدمِ المُبيِّن) ؛ لأنَّهُ بيانٌ للمعنى الذي أشار إليه .

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة يقتضيها السياق .

١٣٠ـ كذا إذا ما الفعلُ . . . .

❁ قوله : (إذا ما الفعلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الفعلُ المعهود ؛ وهو الرافعُ للضمير المُستتِر ؛ فخَرَجَ : الرافعُ للبارز ؛ نحوُ : (الزيدانِ قاما) ، والمُنفصِلُ ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو) ، وقد نبَّهَ علىٰ هـٰذا الشرطِ في « الكافية الكبرىٰ »(١) ، فيُقيَّدُ به كلامُهُ هنا ، ويندفعُ به اعتراضُ الشارح .

قال المُعرِبُ : (وفي هـٰذا التركيبِ حذفٌ لدليل ، وحذفٌ لغير دليل ، وقلبٌ ، أمَّا الأوَّلُ : فهو حذفُ جوابِ « إذا » لدَلالةِ الكلامِ عليه ، وأمَّا الثاني : فحذفُ نعتِ الفعل ، وأمَّا الثالثُ : فلأنَّ المُحدَّثَ عنه الخبرُ ، وكان حقُّهُ أنْ يقولَ : « كذا إذا ما الخبرُ كان الفعلَ » ، وهو خاصٌّ بالشعر ، وأصلُ التركيبِ : « كذا إذا ما الخبرُ كان الفعلَ المسندَ إلىٰ ضمير المبتدأِ المفردِ ؛ فامنعْ تقديمَهُ على المبتدأ ») انتهىٰ(٢) .

❁ قوله : (فهو حذفُ جوابِ « إذا ») ، وكذا شرطُها المُفسَّر بـ (كان) .

❁ قوله : (لدَلالةِ الكلامِ عليه) ؛ وهو قولُهُ : (كذا) .

❁ قوله : (المسندَ إلىٰ ضمير المبتدأِ المفردِ) خَرَجَ : المسندُ إلى الظاهر ؛ كـ (زيدٌ قام أبوه) ، والمسندُ إلىٰ ضمير المبتدأ غيرِ المفرد ؛ كـ (الزيدانِ

(١) الكافية الشافية (١/ ٣٦٥) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٧) .

. . . . كانَ الخَبَرَا   أو قُصِـدَ أستعمـالُـهُ مُنحصَـرَا
١٣١ـ أو كان مُسنَداً لِذِي لامِ ٱبتِدَا   . . . .

---

* قوله : (كانَ الخَبَرَا) ؛ أي : كان الخبرَ بحسَب الصورةِ المحسوسة ، لا بالنَّظَر لنَفْس الأمر ، وإلا فالخبرُ حقيقةً إنَّما هو الجملةُ مِنَ الفعل والفاعل ، لا الفعلُ وحدَهُ .

* قوله : (مُنحصَرَا) بفتح الصاد : اسمُ مفعولٍ حُذِفتْ صِلَتُهُ ، والتقدير : (مُنحصَرٌ فيه)[1] ، وهو حالٌ مِنَ الهاء في (استعمالُهُ) ، وسوَّغَ مجيءَ الحالِ مِنَ المضاف إليه كونُ المضافِ عاملاً في الحال ؛ نحوُ : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٤] .

* قوله : (أو كان مُسنَداً) ؛ أي : أو كان الخبرُ مُسنَداً لمبتدإٍ ذي لامٍ . . . إلىٰ آخره .

قاما) ، ولم يذكرْ ما يخرجُ به المسندُ إلى الضمير المفردِ البارز ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو) ، فلو قال مثلَ ما سَبَقَ ـ أي : (الرافعُ للضمير المستتر)[2] ـ . . لخَرَجَ هـٰذا أيضاً ، تأمَّلْ .

---

(١) قال الشيخ خالد في « التمرين » (ص ٣٧) : (ينبغي أنْ يُضبَطَ بفتح الصاد اسم مفعول حذفت صلته ـ والتقدير : « مُنحصَراً فيه » ـ ليخفَّ الاعتراض) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ١٩٣) : (ويُروىٰ بالكسر علىٰ تقدير مضاف ؛ أي : مُنحصِراً مبتدؤُهُ فيه ؛ فإنَّ المُنحصِرَ هنا هو المبتدأ لا الخبر) .

(٢) انظر (٢/ ٣٠٢) .

أو لازِمِ الصَّدْرِ كـ (مَنْ لي مُنجِدًا)

ينقسمُ الخبرُ ـ بالنَّظَر إلىٰ تقديمه على المبتدأ أو تأخيرِه عنه ـ . . ثلاثةَ أقسامٍ : قِسْمٌ يجوزُ فيه التقديمُ والتأخير ، وقد سَبَقَ ذِكْرُهُ ، وقِسْمٌ يجبُ فيه تأخيرُ الخبر ، وقسمٌ يجبُ فيه تقديمُ الخبر .

فأشار بهٰذه الأبيات : إلى الخبر الواجبِ التأخيرِ ؛ فذَكَرَ منه خمسةَ مواضعَ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المبتدأ والخبرِ معرفةً أو نكرةً صالحةً لجَعْلِها مبتدأً ، ولا مُبيِّنَ للمبتدأ مِنَ الخبر ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، و(أفضلُ مِنْ زيدٍ أفضلُ مِنْ عمرٍو) ، ولا يجوزُ تقديمُ الخبرِ في هٰذا ونحوه ؛ لأنَّكَ لو قدَّمتَهُ فقلتَ : (أخوكَ زيدٌ) ، و(أفضلُ مِنْ عمرٍو أفضلُ مِنْ زيد) . . لكان المُقدَّمُ

❀ قوله : (أو لازِمِ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (ذي) علىٰ تقدير موصوف ؛ أي : أو مُسنَداً لمبتدأٍ لازِمٍ . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (وأفضلُ مِنْ زيدٍ . . .) إلىٰ آخره : مثالٌ لاستوائهما في التنكير ؛ لأنَّ لكلٍّ مِنَ النكرتَينِ مُسوِّغاً ؛ وهو كونُهُ وصفاً لمحذوف ، أو عَمَلُ النصبِ في محلِّ المجرور ، ويختلفُ المعنىٰ باختلاف الغَرَض .

❀ قوله : (ويختلفُ المعنىٰ باختلاف الغَرَض) ؛ فإذا جعلتَ (أفضلُ مِنْ زيدٍ) هو المبتدأَ . . كان هو المعلومَ ، و(أفضلُ من عمرو) هو المجهولَ ، وإذا جعلتَ (أفضلُ مِنْ عمرو) هو المبتدأَ . . . كان هو المعلومَ ، و(أفضلُ من زيد) هو المجهولَ ، وكذا يُقالُ في مِثْلِ هٰذا .

مبتدأً وأنتَ تريدُ أنْ يكونَ خبراً مِنْ غير دليلٍ يَدُلُّ عليه .

فإن وُجِدَ دليلٌ يَدُلُّ علىٰ أنَّ المُتقدِّمَ خبرٌ . . جاز ؛ كقولك : (أبو يوسفَ أبو حنيفةَ) ؛ فيجوزُ تقديمُ الخبرِ ـ وهو (أبو حنيفةَ) ـ لأنَّهُ معلومٌ أنَّ المُرادَ تشبيهُ أبي يوسفَ بأبي حنيفةَ ، لا تشبيهُ أبي حنيفةَ بأبي يوسفَ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٥١ـ بَنُونا بَنُو أبنائِنا وبَنَاتُنا بَنُوهُنَّ أبناءُ الرِّجالِ الأباعِدِ

❁ قوله : (بَنُونا بَنُو أبنائِنا . . .) إلىٰ آخره : أصلُهُ : (بنونَ لنا) ؛ فحذَفَ النونَ للإضافة ، ومُرادُهُ : أنَّ أولادَ البناتِ لا ينتسبون إليهم بل إلىٰ آبائهم ، بخلاف أولادِ البنينَ ، وقولُهُ : (بَنَاتُنا بَنُوهُنَّ . . .) إلىٰ آخره : (بناتُنا) : مبتدأٌ ، و(بَنُوهُنَّ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(أبناءُ الرجالِ) : خبرٌ عن الثاني ،

---

(١) قال العيني في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٤٥) : (هـٰذا البيت استشهد به النُّحاةُ علىٰ جواز تقديم الخبر ، والفَرَضيُّون علىٰ دخول أبناء الأبناء في الميراث ، وأنَّ الانتسابَ إلى الآباء ، والفقهاء كذلك في الوصيّة ، وأهل المعاني والبيان في التشبيه ، ولم أَرَ أحداً منهم عزاه إلىٰ قائله) ، وقال البغدادي في « الخزانة » (١/ ٤٤٥) بعدَ أنْ نقَلَ كلامه : (ورأيتُ في « شرح الكرماني في شرح شواهد الكافية للخَبِيصي » أنَّهُ قال : هـٰذا البيتُ قائلُهُ أبو فراسٍ همَّامٌ الفرزدق بن غالب ، ثمَّ ترجمه ، والله أعلم بحقيقة الحال) .

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٧) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٠٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٩٤) ، و« المساعد » (١/ ٢٢١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٣ـ٥٠٦) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٤٤ـ٤٤٥) .

فقولُهُ : (بَنُونا) : خبرٌ مُقدَّم ، و(بَنُو أبنائِنا) : مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ لأنَّ المُرادَ : الحُكْمُ علىٰ بني أبنائِهِم بأنَّهُم كبَنِيهم ، وليس المُرادُ الحكمَ علىٰ بَنِيهم بأنَّهُم كبَنِي أبنائِهِم[1] .

والثاني : أنْ يكونَ الخبرُ فعلاً رافعاً لضميرِ المبتدأ مُستتِراً ؛ نحوُ : (زيدٌ قام) ؛ فـ (قام) وفاعلُهُ المُقدَّرُ : خبرٌ عن (زيد) ، ولا يجوزُ التقديمُ ؛ فلا يُقالُ : (قام زيدٌ) علىٰ أنْ يكونَ (زيدٌ) مبتدأً مُؤخَّراً والفعلُ خبراً مُقدَّماً ، بل يكونُ (زيدٌ) فاعلاً لـ (قام) ، فلا يكونُ مِنْ باب المبتدأ والخبر ، بل مِنْ باب الفعل والفاعل[2] .

والجملةُ : خبرُ الأوَّلِ ، و(الأباعدِ) : صفةُ (الرجال) جمعُ (أَبْعدَ) .

---

(١) قال ابن هشام في « تخليص الشواهد » (ص١٩٨) : (وقد يُقالُ : إنَّ هـٰذا البيتَ لا تقديمَ فيه ولا تأخير ، وإنَّهُ جاء علىٰ عَكْس التشبيه للمبالغة ؛ فكان ينبغي للشارح أنْ يستدلَّ بما أنشد والدُهُ في « شرح التسهيل » في قوله : [من البسيط]

قَبِيلَــةٌ ألأمُ الأحيــاءِ أكــرمُهــا وأغــدرُ النـاسِ بـالجيـرانِ وَافِيهـا

إذِ المُرادُ : الإخبار عن أكرمها بأنَّهُ ألأمُ الأحياء ، وعن وافيها بأنَّهُ أغدرُ الناس ، لا العكس) .

وأجاب العلَّامة محيي الدين : بأنَّ التشبيهَ المقلوبَ مِنَ الأمور النادرة ، والحمل علىٰ ما يَندُرُ وقوعُهُ لمُجرَّد الاحتمالِ ممَّا لا يجوزُ أنْ يُصارَ إليه ، وأنَّ ما ذَكَرَهُ في بيت حسَّان ؛ مِنْ أنَّ الغرضَ الإخبارُ عن أكرم هـٰذه القبيلةِ بأنَّهُ ألأمُ الأحياء ، وعن أوفىٰ هـٰذه القبيلة بأنَّهُ أغدرُ الأحياء . . هـٰذا نَفْسُهُ يجري في بيت الشاهد ؛ فيُقالُ : إنَّ غَرَضَ المُتكلِّم الإخبارُ عن أبناء أبنائهم بأنَّهم يُشبِهونَ أبناءهم ، وليس الغرض أنْ يُخبِرَ عن بنيهم بأنَّهُم يشبهون بني أبنائهم ، فلمَّا صحَّ أنْ يكونَ غرضُ المُتكلِّم مُعيَّناً للمبتدأ . . صحَّ الاستشهادُ ببيت الشاهد .

(٢) وسيأتي في (باب الفاعل) جوازُهُ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ . انظر (٣/ ١٧ـ١٨) .

فلو كان الفعلُ رافعاً لظاهر ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) . . جاز التقديمُ ؛ فتقولُ : (قام أبوهُ زيدٌ) ، وقد تقدَّم ذكرُ الخلاف في ذلك[1] .

وكذلك يجوزُ التقديمُ إذا رَفَعَ الفعلُ ضميراً بارزاً ؛ نحوُ : (الزيدان قاما) ؛ فيجوزُ أنْ تُقدِّمَ الخبرَ فتقولَ : (قاما الزيدانِ)[2] ، ويكونَ (الزيدانِ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(قاما) خبراً مُقدَّماً ، ومَنَعَ ذلك قومٌ[3] .

إذا عرفتَ هٰذا : فقولُ المُصنِّفِ : (كذا إذا ما الفعلُ كان الخبرَا) . . يَقتضِي وجوبَ تأخيرِ الخبرِ الفِعْليِّ مطلقاً ، وليس كذلك ، بل إنَّما يجبُ تأخيرُهُ إذا رَفَعَ ضميراً للمبتدأ مُستتِراً ، كما تقدَّم[4] .

الثالثُ : أنْ يكونَ الخبرُ محصوراً بـ (إنَّما) ؛ نحوُ : (إنَّما زيدٌ قائمٌ) ،

❀ قوله : (يَقتضِي وجوبَ تأخيرِ . . .) إلىٰ آخره : قد علمتَ جوابَهُ ممَّا سَبَقَ[5] .

---

(١) انظر (٢/ ٢٩٣، ٢٩٦) .

(٢) والالتباس في النطق بحذف الألف ـ كما توهَّمه والد السيوطي ـ يدفعُهُ الوقفُ والخط ، وتقديمُ الخبر أكثرُ مِنْ لغة (أكلوني البراغيثُ) ، فلا يُحمَلُ عليها ، واحتمالُ كونِ الظاهرِ بدلاً خلافُ الظاهر ؛ ولذا قالوا في قوله تعالىٰ : ﴿ثُمَّ عَمُوا وَصَمُّوا كَثِيرٌ﴾ [المائدة : ٧١] : إنَّ (كثير) مبتدأٌ مُؤخَّر لا بدل . انظر « همع الهوامع » (١/ ٣٨٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ١٩٤) ، وما سيأتي في (٣/ ٢٣ـ ٢٩) .

(٣) منعه غالب البَصْريِّينَ . انظر « المقاصد الشافية » (٢/ ٧٠) .

(٤) يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ (أل) في (الفعل) للعهد العِلْميِّ بينَ النُّحاة العارفين ، وأمَّا المبتدئ فلا بُدَّ له من موقف . « خضري » (١/ ١٩٤) .

(٥) انظر (٢/ ٣٠٢) .

أو بـ (إلَّا) ؛ نحوُ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ، وهو المُرادُ بقوله : (أو قُصِدَ استعمالُهُ مُنحصَرا) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (قائمٌ) علىٰ (زيدٌ) في المثالَين[1] ، وقد جاء التقديمُ مع (إلا) شُذُوذاً ؛ كقول الشاعر[2] : [من الطويل]

٥٢ـ فيا ربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ يُبْتَغىٰ عليهِم وهل إلَّا عليكَ المُعَوَّلُ

❀ قوله : (وقد جاء التقديمُ مع « إلا » شُذُوذاً) مصدرُ (شَذَّ) ؛ بمعنى : انفرد ؛ أي : جاء التقديمُ حالَ كونِهِ شاذّاً .

❀ قوله : (فيا ربِّ هل إلَّا بكَ النصرُ . . .) إلىٰ آخره : (يُبتغَىٰ) ؛ أي : يُطلَبُ ، وفي نسخةٍ : (يُرتجىٰ)[3] ، و(المُعوَّلُ) : الاعتمادُ ، والمعنىٰ :

. . . .

---

(١) لئلا ينعكس المعنىٰ ؛ فيُفيدَ حصرَ صفةِ القيام في (زيد) الموصوف وانتفاءَهُ عن غيره ، مع أنَّ المُرادَ حصرُهُ في صفة القيام ؛ أي : ليس له صفة غيره ، وأمَّا كونُ غيره قائماً أو لا فشيءٌ آخَرُ . « خضري » (١/ ١٩٥) .

(٢) البيت للكُمَيت الأسدي في « ديوانه » (ص٦٠٠) ضمن هاشميةٍ طويلة يرثي فيها زيد بن علي وابنه الحسين بن زيد ، ويمدح بني هاشم ، ومطلعها :

أَلَا هـل عَـمٍ فـي رأيِـهِ مُتـأَمِّـلُ وهـل مُـدبِـرٌ بعـدَ الإسـاءةِ مُقبِـلُ
وهـل أُمَّـةٌ مُستيقِظـونَ لـرُشْـدِهِـم فيكشـفَ عنـهُ النَّعْسـةَ المُتـزمِّـلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٠٨ـ ٢٠٩) ، و« المساعد » (١/ ٢٢١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٧٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٦ـ٥٠٧) ، و« تخليص الشواهد » (ص١٩٢ـ١٩٣) .

(٣) وجاءت كذلك في (و ، ح) ، وفي « الديوان » : (نبتغي) ، ولعلها محرفة عن (يُبْتَغىٰ) .

الأصلُ : (وهل المُعوَّلُ إلا عليك) ؛ فقدَّم الخبر .

الرابعُ : أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ قد دخلتْ عليه لامُ الابتداء ؛ نحوُ : (لَزَيدٌ قائمٌ) ، وهو المُشارُ إليه بقوله : (أو كان مُسنداً لذي لام ابتِدا) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ الخبرِ على اللام ؛ فلا تقولُ : (قائمٌ لَزَيدٌ) ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ لها صدرُ الكلام ، وقد جاء التقديمُ شُذُوذاً ؛ كقول الشاعر[1] : [من الكامل]

٥٣ـ خالي لَأَنتَ ومَنْ جَريرٌ خالُهُ يَنَلِ العَلاءَ ويُكْرِمِ الأَخْوالَا

ما النصرُ على الأعداء يُرتجىٰ إلا بك ، ولا الاعتمادُ في الأمور إلا عليك .

﴿ قوله : (وقد جاء التقديمُ شُذُوذاً) ؛ أي : أو مُؤوَّلاً بأنَّ اللامَ زائدةٌ[2] ، أو اللامَ داخلةٌ علىٰ مبتدإٍ محذوفٍ ؛ أي : لهو أنتَ ، وقيل غيرُ ذلك .

﴿ قوله : (خالي لَأَنتَ . . .) إلىٰ آخره : (خالي) : خبرٌ مُقدَّم ، و(لأنتَ) : مبتدأٌ ، وفيه الشاهدُ .

وقولُهُ : (مَنْ جَريرٌ خالُهُ) يحتملُ : أنَّ (مَنْ) شرطيَّةٌ ، وفعلُ الشرطِ

﴿ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) ؛ كأنْ يُقالَ : أصلُهُ : (لَخالي أنتَ) ؛ زُحلِقتِ اللامُ للضرورة .

﴿ قوله : (يحتملُ : أنَّ « مَنْ » شرطيَّةٌ . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَهُ احتمالاً ،

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٢٩٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٧٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٣ـ٥٣٤) .

(٢) كما أُوِّل بذلك بيت رؤبة الآتي في (٢/ ٥٤٣) : (من مشطور الرجز)

أمُّ الحُلَيْسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ =

فـ(لأنتَ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(خالي) : خبرٌ مُقدَّم .

الخامسُ : أنْ يكونَ خبراً لمبتدأ له صدرُ الكلامِ ؛ كأسماء الاستفهامِ ؛ نحوُ :

(كان) محذوفةً شأنيةً ، واسمُها مستترٌ ، و(جَريرٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (خالُهُ) ، والجملةُ خبرُ (كان) ، و(يَنَل) : جوابُ الشرطِ ؛ فهو مجزومٌ ، وأصلُهُ : (ينال) ، فلمَّا سُكِّنتِ اللامُ للجازم حُذِفَتِ الألف ، وحُرِّكتْ بالكسر على أصل التقاء الساكنين ، و(يُكْرِم) : معطوفٌ عليه ، ويجوزُ في هـٰذا الرفعُ علىٰ تقديرِ (وهو يُكْرِمُ)[1] ، و(العَلاء) بفتح العين واللام ممدودٌ : بمعنى الشَّرَف ، وفي كثيرٍ مِنَ النسخ ضبطُهُ بضمِّها ؛ وهو بمعنى الرِّفْعة ؛ فيكونُ مدُّهُ للضرورة .

* قوله : (كأسماء الاستفهامِ) ؛ أي : والشرطِ ، وفي معناهما ما أُضِيفَ

وهو مُشعِرٌ بضعفه ، وهو كذلك ؛ لأنَّ حذفَ فعلِ الشرط بعدَ شيءٍ مِنْ أدوات الشرط غير (إنْ) و(لو) . . شاذٌّ ، إلا إذا كان مُفسَّراً بفعلٍ بعدَهُ ، كما نصَّ عليه ابنُ هشامٍ في « شرح بانت سعاد »[2] ؛ فالأحسنُ : جَعْلُها موصولةً ، و(يَنَلْ) خبرَها ، وجُزِمَ لإجرائها مُجْرى الشرطيَّة .

= ترضىٰ مِنَ اللحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

(١) والأخوال : مفعول (يكرم) إن بُني للفاعل ، ومنصوبٌ بنزع الخافض إن بُني للمجهول ؛ أي : للأخوال . « صبان » (١/ ٣٣٥) ، وقال العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد بعد أنْ ذَكَرَ الوجه الأوّل فقط : (والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ قوله : « يكرم » مضارع « كَرُمَ » ، ويكونَ قوله : « الأخوالا » تمييزاً ؛ إمَّا علىٰ مذهب الكوفيين الذين يُجوِّزون دخول « أل » المعرفة على التمييز ، وإمَّا علىٰ أنْ تكونَ « أل » زائدةً علىٰ ما قاله البَصْرِيُّونَ في قول الشاعر : « وطبتَ النفسَ. . . ») .

(٢) شرح بانت سعاد (ص١٥٠) .

(مَنْ لي مُنجِداً ؟) ؛ فـ (مَنْ) : مبتدأٌ ، و(لي) : خبرٌ ، و(مُنجداً) :

إليهما ؛ نحوُ : (غلامُ مَنْ عندَكَ ؟) ، و(غلامُ مَنْ يَقُمْ أَقُمْ معه) ؛ فـ (غلام) في هـٰذا التركيبِ : مبتدأٌ مُستحِقٌّ للتصدُّر ؛ لاكتسابه الشرطيَّةَ بإضافته إلى اسم الشرطِ وضعاً ، وهو (مَنْ) ، و(يقم) هـٰذه الجملةُ شرطٌ لـ (غلام) ، لا لـ (مَنْ) ، وكذا (أَقُمْ معه) جوابٌ لـ (غلام) لا لـ (مَنْ) .

والحاصلُ : أنَّ اسمَ الشرطِ صار في هـٰذا التركيبِ هو المضافَ ، والجملتانِ له لا للمضاف إليه ، فاعلَمْ ذلك ؛ فالمعنىٰ : إنْ يَقُمْ غلامٌ لشخصٍ قمتُ معه ؛ أي : مع ذلك الغلامِ ، ذَكَرَهُ الناصر ؛ فـ (مَنْ) في هـٰذه الحالةِ مُجرَّدةٌ عن الاستفهام والشرطِ ، فكأنَّها خلعتْ ذلك على المضاف ، تأمَّلْ ، نقلَهُ شيخُنا العلَّامةُ المَدَابغيُّ[1] .

---

* قوله : (والحاصلُ : أنَّ اسمَ الشرطِ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ الجازمَ المضافُ لا (مَنْ) ، لـٰكن قال الرُّودانيُّ : (الظاهرُ : العكسُ)[2] ، وقال ياسينُ : (كونُ الجازمِ هو المضافَ . . بعيدٌ مُخالِفٌ للقواعد والشواهد)[3] .

ومثلُ ما أُضيفَ إليهما : ما أُضيف إلىٰ « كم » الخبريّةِ ؛ نحوُ : « مالُ كم رجلٍ عندَكَ » ، كما في « التوضيح »[4] .

---

(١) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق ١٢٢) ، وانظر « حاشية ناصر الدين اللقاني على الأوضح » (ق/ ٣٢) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٣٦) .
(٣) حاشية ياسين على التصريح (١/ ١٧٤) .
(٤) أوضح المسالك (١/ ٢١١) .

حـال ، ولا يجـوزُ تقـديـمُ الخبـر علـىٰ (مَـنْ) ؛ فـلا تقـولُ : (لـي مَـنْ مُنجِداً ؟)[1] .

١٣٢ـ ونحوُ (عِنْدي درهمٌ) . . . .

---

* قوله : (ونحوُ عِنْدي. . .) إلىٰ آخره : (نحوُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُلتزَمٌ) بفتح الزاي ، و(تقدُّمُ) بالرفع : نائبُ فاعلِ (مُلتزَم) ، ويجوزُ جَعْلُ (تقدُّمُ) مبتدأً مُؤخَّراً ، و(مُلتزَمٌ) خبرٌ مقدَّم ، والجملةُ خبرُ (نحوُ) .

لا يُقالُ : يلزمُ علىٰ هٰذا تقديمُ معمولِ المصدرِ عليه ، وهو مُمتنِعٌ .

لأنَّا نقولُ : محلُّهُ إذا عَمِلَ فيه بالحَمْل على الفعل ، أمَّا مِنْ حيثُ كونُهُ مبتدأً. . فلا ، أفاده المُعرِبُ[2] .

* قوله : (ونحوُ « عِنْدي درهمٌ ». . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ : هٰذا مُكرَّرٌ معَ ما سَبَقَ في قوله : (كـ« عندَ زيدٍ نَمِرَةٌ ») .

. . . .

---

(١) ومن المواضع التي يجبُ فيها تأخير الخبر أيضاً : الخبرُ المقرون بالفاء ؛ نحو : (الذي يأتيني فله درهم) ، والباءِ الزائدة ؛ نحو : (ما زيدٌ بقائم) ، والخبرُ الطَّلَبيُّ ؛ نحو : (زيدٌ اضربْهُ) ، والمُخبَرُ به عن (مذ) و(منذ) ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مذ ـ أو منذ ـ يومان) إذا جُعلا مبتدأَين ؛ لتعريفهما معنىً ؛ إذ المعنىٰ : أمدُ انقطاعِ الرؤيةِ يومان ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ١٩٦) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٣٨) .

. . . . و(لي وَطَرْ)   مُلتَـــزَمٌ فيـــه تَقَـــدُّمُ الخَبَـــرْ

١٣٣ـ كـذا إذا عـادَ عليـهِ مُضمَـرُ   ممَّـا بـهِ عنـهُ مُبِينـاً يُخبَـرُ

لأنَّا نقولُ : ما تقدَّم ليس صريحاً في أنَّ المُسوِّغَ التقديمُ ، بل يحتملُ أنَّ المُسوِّغَ الاختصاصُ ، فما تقدَّم لا يُفِيدُ وجوبَ التقديم ، وما هنا أفاده ، كما ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ[١] .

* قوله : (و« لي وَطَرْ ») قال في « المصباح » : (الوَطَر : الحاجةُ ، والجمعُ : « أَوْطارٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْبابٍ » ، ولا يُبنىٰ منه فعلٌ) انتهىٰ[٢] ؛ أي : لا يُصاغُ منه فعلٌ .

* قوله : (كذا إذا عادَ) إلىٰ آخره : (كذا) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ أي : يُلتزَمُ تقدُّمُ الخبرِ[٣] ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، و(عليه) : مُتعلِّقٌ بـ(عاد) ، والضميرُ : عائدٌ على الخبر بتقدير مضافٍ ؛ أي : مُلابِسِه ، و(مُضمَر) : فاعلُهُ ، و(ممَّا) : مُتعلِّقٌ بـ(عاد) ، و(ما) : نعتٌ لمحذوفٍ ؛ أي : مبتدأ ، و(به) و(عنه) : مُتعلِّقان بـ(يُخبَرُ) ، والهاءُ مِنْ (به) : تعودُ على الخبر ، ومِنْ (عنه) : إلىٰ (ما) ، و(مُبِيناً)

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٣) ، وفي (هـ) : (أو ما تقدَّم) بدل (فما تقدَّم) .
(٢) المصباح المنير (٢/ ٩١٤) .
(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ١٩٧) .

١٣٤ـ كذا إذا يستوجبُ التَّصْدِيرَا   كـ (أيـنَ مَـنْ عَلِمتُـهُ نَصِيـرَا)

بتخفيف الياء ؛ أي : مُفسِّراً ؛ حالٌ مِنَ الهاء في (به) ، وجوابُ (إذا) محذوفٌ ، والمعنىٰ : أنَّهُ يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ من المبتدأ .

قال السُّيُوطيُّ : وأنتَ ترىٰ ما في عبارة المُصنِّفِ مِنَ القَلاقَة ، وكَثْرةِ الضمائرِ المُقتضِيةِ للتعقيد وعُسْرِ الفهم ، وكان يُمكِنُهُ أنْ يقولَ : ـ كما في « الكافية » ـ : [من الرجز]

وإن يَعُـــدْ لخبـــرٍ ضميـــرُ   مِنْ مُبتدَا يُوجَبْ لهُ التأخيرُ[1]

وأيضاً لو قال :

كـــذا إذا عـــادَ عليـــهِ مُضمَـــرُ   مِـــنْ مُبتـــدَا أو حقُّـــهُ التصـــدُّرُ

لكان أَخْصَرَ وأَحْسَنَ وأَجْمَعَ منه ، ذَكَرَهُ الخطيبُ[2] ، وإنَّما كان أخصرَ وأحسنَ وأجمعَ ؛ لأنَّهُ يُغنِي عن البيت بعدَهُ أيضاً .

❁ قوله : (كذا إذا يستوجبُ) ؛ أي : يستحقُّ الخبرُ التصديرَ ؛ إمَّا لذاته ؛ كمثال الناظم ، أو لغيره ؛ نحوُ : (صبيحةَ أيِّ يومٍ سفرُكَ ؟) ، والمُرادُ :

. . . .

(١) البهجة المرضية (ص١٣٤) ، نكت السيوطي (ق/ ٧٢) ، وانظر « الكافية الشافية » (١/ ٣٦٩) .

(٢) فتح الخالق المالك (١/ ٤٤٥) ، وأورده ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ١٣٨ـ١٣٩) دون عزو .

١٣٥ـ وخَبَـرَ المحصـورِ قَـدِّمْ أَبَـدَا   كـ (مـا لنـا إلَّا ٱتِّبـاعُ أحمـدَا)

أشار في هٰذه الأبيات : إلى القِسْم الثالث ؛ وهو وجوبُ تقدُّمِ الخبر ؛ فذَكَرَ أنَّهُ يجبُ في أربعةِ مواضعَ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ المبتدأُ نكرةً ليس لها مُسوِّغٌ إلا تقدُّمُ الخبرِ والخبرُ ظرفٌ أو جارٌّ ومجرورٌ[1] ؛ نحوُ : (عندَكَ رجلٌ) ، و(في الدار امرأةٌ) ؛ فيجبُ

التصديرُ في جملته ؛ فلا يَرِدُ نحوُ : (زيدٌ أين مَسْكنُهُ) ، ولا يحتاجُ إلى التقييد بالمفرد .

❀ قوله : (وخَبَرَ المحصورِ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (قَدِّمْ) ؛ أي : قَدِّمْ خبرَ المبتدأ المحصورَ فيه .

❀ قوله : (كـ « ما لنا إلَّا ٱتِّباعُ أحمدَا » . . .) إلى آخره ؛ أي : نحن مَقصُورونَ على اتِّباع أحمدَ صلَّى الله عليه وسلَّم لا نتجاوزُهُ إلى غيره ، وليس المُرادُ أنَّ اتِّباعَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم مقصورٌ علينا ؛ إذ هو نبيُّ الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام .

. . . .

---

(١) أو جملةٌ ؛ نحوُ : (قَصَدَكَ غلامُهُ رجلٌ) ، وإنَّما وجب ذلك ؛ لئلا يُتوهَّم كونُ المُؤخَّر نعتاً ؛ لأنَّ حاجةَ النكرةِ المَحْضة إلى التخصيص ليفيدَ الإخبار عنها . . أقوىٰ من الخبر ، وكذا كلُّ ما أَوْقَعَ في لَبْس ؛ كـ (عندي أنَّكَ فاضلٌ) ؛ إذ لو أُخِّر الخبرُ ـ وهو (عندي) ـ لالتبستْ (أنَّ) المُؤكَّدة بالتي بمعنىٰ (لعلَّ) ، وانظر « أوضح المسالك » (١/ ٢١٣) ، و« حاشية الخضري » (١/ ١٩٧) .

تقديمُ الخبرِ هنا ؛ فلا تقولُ : (رجلٌ عندَكَ) ، ولا : (امرأةٌ في الدار) ، وأَجْمعَ النُّحاةُ والعربُ علىٰ مَنْعِ ذلك[1] ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (ونحوُ « عندي درهمٌ » و« لي وَطَرْ » . . .) البيتَ .

فإن كان للنكرة مُسوِّغٌ . . جاز الأمرانِ ؛ نحوُ : (رجلٌ ظريفٌ عندي) ، و(عندي رجلٌ ظريفٌ) .

الثاني : أنْ يشتملَ المبتدأُ علىٰ ضميرٍ يعودُ علىٰ شيءٍ في الخبر ؛ نحوُ : (في الدار صاحبُها) : فـ (صاحبُها) : مبتدأٌ ، والضميرُ المُتَّصِلُ به : راجعٌ إلى (الدار) ، وهو جزءٌ مِنَ الخبر ؛ فلا يجوزُ تأخيرُ الخبرِ ؛ نحوُ : (صاحبُها في الدار) ؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً .

وهـٰذا مُرادُ المُصنِّفِ بقوله : (كذا إذا عادَ عليهِ مُضمَرُ . . .) البيتَ ؛ أي : كذلك يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه مُضمَرٌ ممَّا يُخبَرُ بالخبر عنه ؛ وهو المبتدأُ ؛ فكأنَّهُ قال : (يجبُ تقديمُ الخبرِ إذا عاد عليه ضميرٌ مِنَ المبتدأ) ، وهـٰذه عبارةُ ابنِ عُصْفُورٍ في بعض كتبه[2] ، وليستْ بصحيحةٍ ؛ لأنَّ الضميرَ في قولك : (في الدار صاحبُها) إنَّما هو عائدٌ علىٰ جزءٍ مِنَ الخبر لا على الخبر ، فينبغي أنْ تُقدِّرَ مضافاً محذوفاً في قول المُصنِّفِ : (عاد عليه) ،

---

(١) قال الأَسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٥٠) : (ليس كذلك ؛ بل أجازه الجُزُوليُّ والواحديُّ ، بل الكُوفيُّونَ قاطبةً) .

(٢) انظر « المُقرِّب » (١/ ٨٦) .

التقديرُ : (كذا إذا عادَ علىٰ مُلابِسِهِ) ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ الذي هو (مُلابس) ، وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ وهو الهاءُ ـ مُقامَهُ ؛ فصار اللفظُ : (كذا إذا عاد عليه)[1] .

ومثلُ قولِكَ : (في الدار صاحبُها) : قولُهُم : (على التمرةِ مِثْلُها زُبْداً) ،

---

* قوله : (على التمرةِ مِثْلُها زُبْداً) فـ (مِثْلُها) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(على التمرة) بالتاء الفوقيَّة : خبرٌ مُقدَّم ، و(زُبْداً) : منصوبٌ على التمييز[2] ، ويجوزُ رفعُهُ بدلاً أو بياناً أو مبتدأً

---

* قوله : (فـ « مِثْلُها » : مبتدأٌ مُؤخَّر) ؛ فهو مرفوعٌ إمَّا لفظاً ، أو محلاًّ إنْ قُرِئَ بفتحة البناء .

* قوله : (أو مبتدأً) ، ولا يكونُ المثالُ علىٰ هـٰذا مِنْ قَبِيل (عندي درهم) و(لي وَطَرٌ) ؛ علىٰ جَعْلِ (مِثْلَ) حالاً مِنْ (زُبْدٌ) كما لا يخفىٰ ؛ إذ النكرةُ مُخصَّصةٌ هنا بالحال ؛ فوجوبُ تقديمِ الخبرِ علىٰ هـٰذا لعود الضمير عليه مِنَ الحال الآتية مِنَ النكرة التي هي المبتدأُ ، فإنْ جُعِلَ حالاً مِنَ الضمير في الخبر . . فالمثالُ مِنْ ذلك القَبِيل ، وبهـٰذا يُعلَمُ ما في كلام بعض الأفاضل ؛ حيثُ قال : (أو هو المبتدأ ، و« مثلَها » حالٌ منه وإن كان نكرةً ؛ لتقدُّمها عليه ، وحينئذٍ : فهو مِنَ المسألة الأُولىٰ ، لا مِنْ هـٰذه)[3] .

---

(١) وقرينةُ هـٰذا المضاف : أنَّ كلَّ مثالٍ وُجِدَ مِنْ هـٰذا النوع . . فإنَّما يعودُ ضميرُهُ علىٰ شيءٍ في الخبر لا عليه نَفْسِهِ ؛ فلا بُدَّ مِنْ ذلك التقدير . انظر « حاشية الخضري » (١/١٩٨) .

(٢) أي : من (مثل) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/١٩٨) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٥٤ـ أهابُكِ إجلالاً وما بكِ قُدْرَةٌ عَلَيَّ ولٰكنْ مِلْءُ عينٍ حَبيبُها

أو فاعلاً بالظرف ، وعليهما[2] : فـ (مِثْل) : منصوبٌ على الحال مِنَ النكرة ، وفتحتُهُ إعرابٌ أو بناءٌ . انتهىٰ « حَفْني »[3] .

* قوله : (أهابُكِ إجلالاً . . .) إلىٰ آخره : قاله نُصَيبٌ ـ بضمِّ أوَّله ـ وكان عَبْداً أسودَ شاعراً إسلامياً عفيفاً لم يتشبَّبْ قطُّ إلا بامرأته ، و(إجلالاً) ؛

---

* قوله : (أو فاعلاً بالظرف) ؛ أي : علىٰ مذهبِ مَنْ لا يشترطُ الاعتمادَ.

* قوله : (على الحال مِنَ النكرة) ، أو على الحال مِنَ الضمير في الجارِّ والمجرورِ ؛ بناءً على الأوَّل كما علمتَ .

---

(١) البيت لنُصَيب بن رباح الأكبر الذي قال فيه سيدنا عمر رضي الله عنه : (نُصَيبٌ أشعرُ أهل جِلْدته) ، وهو غير نُصيب الأصغر مولى المهدي ، ونُسِبَ أيضاً إلىٰ مجنون ليلىٰ ، والبيت في « ديوانه » (ص٦٨) ضمن قصيدة مطلعها :

دعـا المُحـرِمـونَ اللهَ يستغفـرونَـهُ بمكَّـةَ يـومـاً أنْ يُمحَّـىٰ ذنـوبُهـا
ونـاديـتُ يـا ربَّـاه أوَّلُ سُـؤْلَتـي لنَفْسـيَ ليلـىٰ ثـمَّ أنـتَ حَسِيبُهـا

وبعد الشاهد :

وما هَجَرَتْكِ النَّفْسُ يا ليلُ أنَّها قَلَتْـكِ ولٰكـن قـلَّ منـكِ نصيبُهـا
ولٰكنَّهُـم يـا أملـحَ النـاسِ أُولِعُـوا بقـولِ إذا مـا جئـتُ هـٰذا حبيبُهـا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢١٥) ، و« المساعد » (١/ ٢٢٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٨٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٠١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٩ـ٥١١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٠١ـ٢٠٢) .

(٢) أي : على الابتداء أو الفاعلية .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ ق١٤٦) .

فـ (حبيبُها) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(ملءُ عينٍ) : خبرٌ مُقدَّم ، ولا يجوزُ تأخيرُهُ ؛ لأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ بالمبتدأ ـ وهو (ها) ـ عائدٌ علىٰ (عين) وهو مُتَّصِلٌ بالخبر ؛ فلو قلتَ : (حبيبُها ملءُ عينٍ) . . عاد الضميرُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً .

وقد جرى الخلافُ في جوازِ : (ضَرَبَ غلامُهُ زيداً)(١) ، معَ أنَّ الضميرَ فيه عائدٌ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً ، ولم يَجْرِ خلافٌ فيما أعلمُ في مَنْعِ : (صاحبُها في الدار) ، فما الفرقُ بينهما ؟ وهو ظاهرٌ ، فليُتأمَّلْ .

أي : تعظيماً ؛ مفعولٌ لأجله ، والمعنىٰ : أهابُكِ لا لاقتدارك عليَّ ، بل إعظاماً لقَدْرك ؛ لأنَّ العينَ تمتلئ بمَنْ تُحِبُّهُ فتحصلُ المهابةُ(٢) .

والشاهد : في (مِلءُ عينٍ حبيبُها) ؛ حيثُ وَجَبَ فيه تقديمُ الخبر .

❁ قوله : (في جوازِ : ضَرَبَ غلامُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيما إذا عاد ضميرٌ في الفاعل علىٰ مفعول بعدَهُ .

❁ قوله : (وهوَ ظاهرٌ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ : راجعٌ إلى الفرق ؛ أي : الفرقُ ظاهرٌ فليُتأمَّلْ ظهورُهُ ؛ فإنَّهُ يظهرُ بالتأمُّل ، كذا قيل ، ولعلَّ الأَوْلىٰ : رجوعُ الضمير إلى التوقُّفِ أو السؤالِ المفهومِ مِنَ المَقَام ؛ بدليل الأمرِ بالتأمُّل ؛ إذ لو كان الفرقُ ظاهراً لم يحتجْ إلى الأمر به ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (أي : الفرقُ ظاهرٌ) لـٰكن بعدَ التأمُّلِ ؛ أخذاً مِنْ قوله : (فإنَّهُ يظهرُ بالتأمُّل) ، وليس المُرادُ أنَّهُ ظاهرٌ بلا تأمُّلٍ حتىٰ يُنافيَ قولَهُ :

---

(١) كما سيأتي في (٣/ ٦٥ـ ٧٠) .

(٢) فائدة : سُئل بعضُهُم عمَّا قُرِئ شاذاً في قوله تعالىٰ : (إنما يخشى اللهُ مِنْ عباده العلماءَ) ؛ برفع الجلالة ونصبِ (العلماء) ؛ ما معنىٰ ذلك ؟ فأجاب بهـٰذا البيت : (أهابُكِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الخوفَ مُستعمَلٌ في لازمه ؛ وهو الإجلالُ . « خضري » (١/ ١٩٩) .

فالفرقُ بينهما : أنَّ ما عاد عليه الضميرُ وما اتَّصل به الضميرُ . . اشتركا في العامل في مسألةِ : (ضربَ غلامُهُ زيداً) ، بخلاف مسألة : (في الدار صاحبُها) ؛ فإنَّ العاملَ فيما اتَّصل به الضميرُ وما عاد عليه الضميرُ . . مُختلِفٌ[1] .

❁ قوله : (فالفرقُ . . .) إلىٰ آخره : أي : وإذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً . . فالفرقُ . . . إلىٰ آخره ؛ فهو جوابُ سؤالٍ مُقدَّرٍ .

❁ قوله : (مُختلِفٌ) ؛ أي : وهو الابتداءُ والجارُّ .

(فليُتأمَّلْ) ، كما فَهِمَ المُحشِّي .

نعم ؛ هو بعيدٌ ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (أي : وإذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً . . فالفرقُ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ نسخَ الشارح هنا ثلاثةٌ : الأُولىٰ : (وقد يُفرَّقُ)[2] ، والثانيةُ : (والفرق)[3] ، والثالثةُ : (فالفرق) .

فعلى الأُولَيَينِ : الواوُ للاستئناف البيانيِّ واقعةٌ في جواب السؤالِ المذكور بقوله : (فما الفرقُ ؟) .

---

(١) وفرَّق ناظر الجيش : بأنَّ الضميرَ في مسألة : (ضرب غلامُهُ زيداً) . . عائدٌ علىٰ نفس المفعول ، والمفعول مُستحضَر بذِكْر الفاعل ، فلمَّا كان مشعوراً به نُزِّلَ منزلةَ ما هو مُتقدِّمٌ ذِكْراً ، فرُوعِيَ فيه ذلك وإن كان مُتأخِّراً لفظاً ورتبة ، وأمَّا في مسألتنا : فلم يَعُدْ على الخبر نفسه حتىٰ يُقالَ : إنَّ الشعورَ به قد حَصَلَ بذِكْرِ المبتدأ لو قيل : (صاحبُها في الدار) مثلاً ، بل إنَّما عاد علىٰ شيء يلتبس بالخبر ، والمتبدأ وإنْ أشعر بالخبر لا إشعارَ له بما التبس بالخبر . انظر « تمهيد القواعد » (٢/٩٤٨ـ٩٤٩) .

(٢) وقد جاءت كذلك في (و ، ح) ، والعبارة فيهما : (وقد يُفرَّق بين ما نحن فيه والمسألة الأولىٰ : بأن ما عاد . . .) .

(٣) وقد جاءت كذلك في (ز) .

الثالثُ : أنْ يكونَ الخبرُ له صدرُ الكلامِ ، وهو المُرادُ بقوله : (كذا إذا يستوجبُ التَّصْدِيرَا) ؛ نحوُ : (أين زيدٌ ؟) ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(أين) : خبرٌ مُقدَّم ، ولا يُؤخَّرُ ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ أينَ ؟) ؛ لأنَّ الاستفهامَ له صدرُ الكلام ، وكذلك : (أين مَنْ عَلِمتُهُ نَصِيراً ؟) ؛ فـ (أين) : خبرٌ مُقدَّم ، و(مَنْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(علمتُهُ نَصِيراً) : صِلَةُ (مَنْ) .

الرابعُ : أنْ يكونَ المبتدأُ محصوراً ؛ نحوُ : (إنَّما في الدار زيدٌ) ، و(ما في الدار إلَّا زيدٌ) ، ومثلُهُ : (ما لنا إلَّا اتِّباعُ أحمدَ) .

١٣٦ـ وحَذْفُ ما يُعلَمُ جائزٌ كما   تقولُ (زيدٌ) بعدَ (مَنْ عندَكُما)

---

* قوله : (محصوراً) ؛ أي : فيه .

* قوله : (كما تقولُ « زيدٌ ». . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ المُناسِبَ : (تقولان) ليُوافِقَ (مَنْ عندَكُما) .

وعلى الأخيرة : تكونُ الفاءُ واقعةً في جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ مُرتَّبٍ على السؤال المذكور بقوله : فما الفرقُ بينهما والحالُ أنَّ التوقُّفَ ظاهرٌ ؟ فقال : (إذا كان ما ذُكِرَ ظاهراً . . فالفرقُ . . .) إلىٰ آخره .

لـٰكن هـٰذا إن كان قولُهُ : (وهو ظاهرٌ) مِنْ كلام السائل ، فإن لم يكن مِنْ كلامه . . كانت الفاءُ في جوابِ شرطٍ مأخوذٍ مِنْ قوله : (وهو ظاهرٌ) ، ولا تعرُّضَ له بالسؤال .

وبهـٰذا تعلمُ ما في كلام المُحشِّي نفعنا الله به ؛ حيثُ كَتَبَ أوَّلاً علىٰ نسخة

١٣٧ـ وفي جوابِ (كيفَ زيدٌ) قُلْ (دَنِفْ) فـ (زيـدٌ) اُستُغنِـيَ عنـهُ إذ عُـرِفْ

وأُجِيبَ : باحتمالِ أنَّ أَحَدَ المسؤولَيْنِ يُجيبُ ويسكتُ الآخَرُ .

* قوله : (كيفَ زيدٌ) اعلَمْ : أنَّ الضابطَ في (كيف) : أنَّها إن وقعتْ قبلَ ما لا يَستغنِي عنها . . فمَحَلُّها بحسَب الافتقارِ إليها ؛ فمَحَلُّها في : (كيف أنتَ ؟) رفعٌ ؛ لأنَّها خبرٌ ، وفي : (كيف كنتَ ؟) نصبٌ إن جُعِلتْ (كان) ناقصة[1] ، وفي : (كيف ظننتَ زيداً ؟) نصبٌ مفعولاً ثانياً ، وإطلاقُ بعضِهم الخبريَّةَ عليها في هٰذا النوع اعتَبَرَ فيه الأصلَ قبل الناسخ .

وإن وقعتْ قبلَ ما يستغني عنها . . فمَحَلُّها النصبُ ؛ إمَّا على الحال ؛ نحوُ : (كيف جاء زيدٌ ؟) ، و(كيف كان زيدٌ ؟) إن جُعِلتْ (كان) تامَّةً ، أو مفعولاً مطلقاً ؛ نحوُ : ﴿ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦] ؛ لاقتضاءِ المَقَامِ ذلك ، أفاده سيِّدي عليٌّ الأُجْهُوريُّ في « شرح مختصر البخاري »[2] .

* قوله : (دَنِفْ) قال في « المصباح » : (دَنِفَ دَنَفاً ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ

الواو ، ثمَّ قَدَّرَ ثانياً الشرطَ معَ الفاء ، ثمَّ قال ثالثاً : (فهو في جوابِ سؤالٍ مُقدَّر) ، تأمَّلْ .

* قوله : (لاقتضاءِ المَقَامِ ذلك) ؛ إذ المعنىٰ : أيَّ فعلٍ فَعَلَ ربُّكَ ، ولا يصحُّ كونُها حالاً من الفاعل ؛ لامتناعِ وصفِهِ تعالىٰ بالكيفيَّة ، ومثلُهُ :

(١) فتكون خبراً لـ (كان) مقدماً عليها .

(٢) حاشية الأجهوري علىٰ مختصر ابن أبي جمرة (ق/ ٢٥) .

يُحذَفُ كلٌّ مِنَ المبتدأ والخبرِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ جوازاً أو وجوباً ؛ فذَكَرَ في هٰذين البيتَينِ الحذفَ جوازاً .

فمثالُ حَذْفِ الخبر : أنْ يُقالَ : (مَنْ عندَكُما ؟) ، فتقولَ : (زيدٌ) ، التقديرُ : (زيدٌ عندَنا) ، ومثلُهُ في رأي[1] : (خرجتُ فإذا السَّبُعُ) ، التقديرُ : (فإذا السَّبُعُ حاضرٌ) ، وقولُ الشاعرِ[2] : [من المنسرح]

٥٥ـ نحنُ بما عندَنا وأنتَ بما عِنْـدَكَ راضٍ والـرأيُ مُختلِـفُ

فهو دَنِفٌ : إذا لازمه المرضُ) انتهىٰ[3] ؛ فقولُ بعضِهِم : (الدَّنِفُ : المريضُ مِنَ الحُبِّ) أَخَذَهُ مِنَ المَقَام أو نحوِه[4] .

❁ قوله : (نحنُ بما عندَنا . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ المنسرح ، وجملةُ

﴿ فَكَيْفَ إِذَا جِئْنَا مِن كُلِّ أُمَّةٍ بِشَهِيدٍ ﴾ [النساء : ٤١] ؛ أي : أيَّ صُنْعٍ يصنعون إذا جئنا . . . إلىٰ آخره ، فحُذِفَ عاملُها ، تدبَّرْ .

---

(١) وهو أنَّ (إذا) الفجائية حرفٌ ، أمَّا علىٰ كونها ظرفَ زمانٍ أو مكانٍ . . فهي الخبر ، ولا حذف ؛ أي : ففي الوقت ـ أو الحضرة ـ السَّبُعُ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٠٠) .

(٢) البيت لعمرو بن امرئ القيس ، كما صوَّبه البغدادي في « الخزانة » ، وله قصة أوردها فيه ، ونسبه العينيُّ وغيرُهُ إلىٰ قيس بن الخطيم ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٧٤ـ٧٥) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٨٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٩٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٤ـ٥٣٧) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٧٢ـ٢٨٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٩٩ـ٣٠٠) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٧٣) .

(٤) فسَّره بذلك الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ١٧٦) .

التقديرُ : (نحنُ بما عندَنا راضُونَ)[1] .

ومثالُ حذفِ المبتدأ : أنْ يُقالَ : (كيف زيدٌ ؟) ، فتقولَ : (صحيحٌ) ؛ أي : (هو صحيح) .

وإن شئتَ صرَّحتَ بكلٍّ واحدٍ منهما؛ فقلتَ : (زيدٌ عندَنا) ، و(هو صحيحٌ).

ومثلُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا فَلِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَنْ أَسَآءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصلت : ٤٦]؛ أي : مَنْ عَمِلَ صالحاً فعملُهُ لنفسه ، ومَنْ أساء فإساءتُهُ عليها .

قيل : وقد يُحذَفُ الجزءانِ ـ أعني : المبتدأَ والخبرَ ـ للدَّلالة عليهما ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ مِنَ ٱلْمَحِيضِ مِن نِّسَآئِكُمْ إِنِ ٱرْتَبْتُمْ فَعِدَّتُهُنَّ ثَلَٰثَةُ أَشْهُرٍ وَٱلَّٰٓـِٔي لَمْ يَحِضْنَ ﴾ [الطلاق : ٤] ؛ أي : فعِدَّتُهُنَّ ثلاثةُ أشهرٍ؛ فحُذِفَ المبتدأُ والخبر ـ

(والرأيُ مُختلِفُ) : اسميَّةٌ وقعتْ حالاً ، والشاهدُ : في قوله : (نحنُ بما عندَنا) ؛ أي : راضُونَ .

❁ قوله : (التقديرُ : « نحنُ بما عندَنا راضُونَ » . . .) إلىٰ آخره : **تكلَّف** قومٌ فقالوا : (« نحن » : للمُعظِّم نفسَهُ ، و« راضٍ » : خبرٌ عنه) ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ لا يُحفَظُ مثلُ (نحن قائمٌ) ، بل تجبُ المطابقةُ ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلصَّآفُّونَ ❁ وَإِنَّا لَنَحْنُ ٱلْمُسَبِّحُونَ ﴾ [الصافات : ١٦٥ـ١٦٦] .

❁ قوله : (تكلَّف قومٌ) منهم ابنُ كَيْسانَ ، وجعلوا المحذوفَ خبرَ (أنت) ؛ فراراً من الشذوذ الحاصلِ بالحذف مِنَ الأوَّل لدَلالةِ الثاني ، مع أنَّ القياسَ العكسُ .

---

(١) وفي البيت شذوذٌ ؛ لأنه حذف من الأوَّل لدلالة الثاني ، والقياسُ العكس . « خضري » (٢٠١/١) .

وهو : (فعدَّتُهنَّ ثلاثةُ أشهر) ـ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ، وإنَّما حُذِفا ؛ لوقوعهما مَوقِعَ المفرد .

والظاهرُ : أنَّ المحذوفَ مفردٌ ، والتقديرُ : (واللَّائي لم يَحِضْنَ كذلك) ، وقولُهُ تعالىٰ : (واللَّائي لم يَحِضْنَ) معطوفٌ علىٰ (واللَّائي يَئِسْنَ) ، والأَوْلىٰ : أنْ يُمثَّلَ بنحو قولِكَ : (نَعَمْ) في جوابِ : (أزيدٌ قائمٌ ؟) ؛ إذ التقديرُ : (نَعَمْ زيدٌ قائم) .

❋ قوله : (**لوقوعهما مَوقِعَ المفرد**) تعليلٌ غيرُ صحيحٍ ؛ بدليلِ قولِكَ : (نَعَم) في جواب : (أزيدٌ قائمٌ ؟) .

❋ قوله : (**والظاهرُ : أنَّ المحذوفَ مفردٌ . . .**) إلىٰ آخره : إنَّما لم يجعلِ (اللائي) معطوفاً على (اللائي) قبلَهُ وما بينهما خبرٌ ؛ لاقترانِ الخبرِ بالفاء ،

❋ قوله : (**تعليلٌ غيرُ صحيحٍ . . .**) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ لم يَقُلْ : لا يُحذفان إلا لذلك حتىٰ يَرِدَ عليه ما بعدَ (نَعَمْ) ، بل علَّل حذفَهُما في خصوص الآية ، والحذفُ فيها لذلك مُسلَّمٌ ، ويُطلَبُ للحذف بعدَ (نَعَمْ) عِلَّةٌ أُخرىٰ .

❋ قوله : (**إنَّما لم يجعلِ « اللائي » معطوفاً . . .**) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هٰذا الوجهَ هو الذي ذَكَرَهُ الشارحُ بقوله : (وقولُهُ تعالىٰ : واللائي . . .) إلىٰ آخره ؛ فالواوُ في كلام الشارحِ : بمعنىٰ (أو) ؛ لأنَّهُ وجهٌ ثالثٌ في الآية ، لا مِنْ تتمَّةِ ما قبلَهُ ، كما يُفهَمُ مِنْ صنيع المُحشِّي .

❋ قوله : (**لاقترانِ الخبرِ بالفاء**) غيرُ مُسلَّمٍ ؛ لأنَّ قولَهُ : ﴿فَعِدَّتُهُنَّ . . .﴾ إلىٰ آخره ليس خبراً ، بل هو جوابُ الشرط ، والشرطُ وجوابُهُ خبرٌ ، وهٰذا

١٣٨ـ وبعدَ (لولا) غالباً حذفُ الخَبَرْ حَتْمٌ وفي نصٍّ يمينٍ ذا ٱستَقَرْ

مع أنَّ الخبرَ المقرونَ بها يجبُ تأخيرُهُ ؛ لتنزيله مِنَ المبتدأ منزلةَ الجوابِ مِنَ الشرط ، وأيضاً : لو جازَ ذلك لاستدعىٰ جوازَ : (زيدٌ قائمانِ وعمرٌو) ، مع أنَّهُ لا يجوزُ ؛ للقُبْحِ اللفظيِّ .

* قوله : (وبعدَ « لولا ») ؛ أي : الامتناعيَّةِ ؛ احترازاً مِنَ التحضيضيَّة ؛ فإنَّها لا يَلِيها المبتدأُ ، وقولُهُ : (غالباً) ؛ أي : في غالب أحوالِها ؛ وذلك إذا كان الخبرُ كوناً مُطلَقاً ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ) ؛ أي : موجودٌ ، فهـٰذا مُتحتِّمُ الحذف ؛ فخَرَجَ : ما إذا كان كوناً مُقيَّداً ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ مُحسِنٌ لهلكتُ) ؛

المجموعُ لم يقترن بالفاء .

* قوله : (وأيضاً : لو جازَ ذلك لاستدعىٰ . . .) إلىٰ آخره : غيرُ مُسلَّمٍ ؛ إذ الآيةُ ليستْ مِنْ بابِ (زيدٌ قائمانِ وعمرٌو) حتىٰ يمتنعَ ذلك فيها للقُبْحِ اللفظيِّ ـ وهو عدمُ المُطابقةِ ظاهراً كما في المثال ؛ وذلك لحصول المُطابقةِ في الآية ـ بل الآيةُ مِنْ بابِ (زيدٌ في الدار وعمرٌو) ، وهو جائزٌ ؛ لعدم القُبْحِ ؛ فالحقُّ : جوازُ الوجهِ الثالث ، كما في « الشرح » .

* قوله : (فإنَّها لا يَلِيها المبتدأُ) ؛ أي : بل لا يَلِيها إلا الفعلُ ؛ نحوُ : ﴿ لَوۡلَآ أَرۡسَلۡتَ إِلَيۡنَا رَسُولٗا ﴾ [طه : ١٣٤] .

* قوله : (وذلك إذا كان الخبرُ كوناً مُطلَقاً) حَمَلَ كلامَ الناظمِ على الطريقة الثالثةِ كما هو الأَوْلىٰ ، خلافاً للشارح ؛ حيثُ حَمَلَهُ على الطريقة

١٣٩ـ وبعدَ واوٍ عيَّنتْ مفهومَ (مَعْ)   كمِثْلِ (كلُّ صانعٍ وما صَنَعْ)

فإنَّ هـٰذا إنْ دلَّ عليه دليلٌ جاز حذفُهُ ، وإلا وَجَبَ ذِكْرُهُ ، فالغَلَبةُ في كلام الناظمِ مضبوطةٌ ، فيتعيَّنُ محلُّ الوجوب ؛ فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الناظم تنافياً ؛ حيثُ قال : (غالباً) ثمَّ قال : (حتمٌ) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (عيَّنتْ مفهومَ « مَعْ ») ؛ أي : كانتْ ظاهرةً في إفادة المَعِيَّةِ ؛ إذ الواوُ فيما ذَكَرَهُ تحتملُ غيرَ المَعِيَّةِ ؛ كأنْ يُقالَ : (كلُّ صانعٍ وما صَنَعَ مخلوقانِ) ، أو (معلومان) .

❁ قوله : (كمِثْلِ) الكافُ : زائدةٌ .

الأُولىٰ ؛ لأنَّها المُتبادرةُ مِنَ التعبير بـ (غالباً) ، وعلىٰ ما جرىٰ عليه الشارحُ : الغالبُ مضبوطٌ أيضاً ؛ إذ مُحصَّلُهُ : أنَّ المُرادَ بالغالب : الكلامُ الفصيح ، فيتحتَّمُ فيه الحذفُ مطلقاً عامّاً كان الخبرُ أو خاصّاً ، وأمَّا ذِكْرُهُ فشاذٌّ ، ولا يحتاجُ لتأويلٍ علىٰ هـٰذه الطريقة .

❁ قوله : (مضبوطةٌ) ؛ أي : مُعيَّنةٌ بأنَّها الحالةُ التي الخبرُ فيها كونٌ مُطلَق .

❁ قوله : (فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الناظم . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ وجوبَ حذفِهِ إنَّما يُنافي غَلَبَتَهُ بفَرْض الوجوب في جميع الأحوال ؛ كأنْ يُقالَ : حذفُهُ غالباً واجبٌ في جميع الأحوال ، أمَّا مُجرَّدُ الحُكْمِ علىٰ حذفه في الغالب بأنَّهُ واجبٌ ، أو الحُكْمِ علىٰ حذفه بأنَّهُ واجبٌ في الغالب . . فلا مُنافاة فيه ، كما هو واضحٌ ، فكان اللائقُ أنْ يكونَ الإشكالُ بانبهام صُوَرِ الوجوب .

١٤٠ـ وقبلَ حالٍ لا يكونُ خَبَرَا   عنِ الذي خبرُهُ قد أُضمِرَا
١٤١ـ كـ (ضَرْبِيَ العبدَ مُسِيئاً) و(أَتَمّ   تَبْيِيني الحقَّ مَنُوطاً بالحِكَمْ)

حاصلُ ما ذكرَهُ المُصنِّفُ في هٰذه الأبياتِ : أنَّ الخبرَ يجبُ حذفُهُ في أربعة مواضعَ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ خبراً لمُبتدأٍ بعدَ (لولا) ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لأَتيتُكَ) ، التقديرُ : (لولا زيدٌ موجودٌ لأَتيتُكَ) ، واحترَزَ بقوله : (غالباً) : ممَّا وَرَدَ ذِكْرُهُ فيه شذوذاً ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

❀ قوله : (أُضمِرَا) ؛ أي : حُذِفَ .

❀ قوله : (مَنُوطاً) ؛ أي : مُتعلِّقاً .

❀ قوله : (بالحِكَمِ) بكسر الحاء وفتح الكاف : مُتعلِّقٌ بـ (مَنُوطاً) ؛ جمعُ (حِكْمة) ؛ وهي وَضْعُ الشيءِ في مَحَلِّهِ ؛ ضدُّ الحُمْقِ .

فعُلِمَ : أنَّ الغَلَبَةَ مُنصبَّةٌ على الحذف ، كما أنَّ الوجوبَ مُنصبٌّ عليه ، وأنَّ

(١) البيت لأبي عطاء بن يسار السِّنْدي ضمنَ قطعة يمدح بها ابن يزيدَ بن عمر بن هبيرة ، وقبله :

أمَّا أبوكَ فعَيْنُ الجودِ نعرفُهُ   وأنتَ أشبهُ خَلْقِ اللهِ بالجودِ

وبعده :

ما يَنْبُتُ العودُ إلا في أُرُومتِهِ   ولا يكونُ الجنىٰ إلا مِنَ العودِ =

٥٦ـ لولا أبوكَ ولولا قبلَهُ عُمَرٌ ألْقَتْ إليكَ مَعَدٌّ بالمَقاليدِ

❁ قوله : (لولا أبوكَ ولولا قبلَهُ. . .) إلىٰ آخره : الخطابُ لابن يزيدَ بنِ عمر بن هُبَيرةَ ، وقد رُوِيَ : (لولا يزيدُ ولولا قبلَهُ عُمَرٌ) ؛ والمعنىٰ : لولا أبوكَ قد ظَلَمَ الناسَ في ولايته وقبلَهُ عمرُ جدُّكَ كذلك. . لكانتْ قبيلةُ مَعَدٍّ أطاعوكَ وأمَّروكَ ، ولٰكنَّهُما لمَّا ظَلَمَا الناسَ خافوا أنْ تسيرَ مثلَ سيرِهِما في الولاية ، فتَرَكُوكَ .

و(مَعَدٌّ) بفتح الميم : أبو العرب[1] ، وهو مَعَدُّ بنُ عدنانَ ، و(المقاليدُ) : المفاتيحُ ؛ جمعُ (إقْليدٍ) علىٰ غير قياس ، وهو بكسر الهمزة ،

ذلك لا يُوجِبُ التنافيَ ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُ العلَّامة الصبَّانِ[2] ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (و« مَعَدٌّ » بفتح الميم : أبو العرب. . .) إلىٰ آخره ، لٰكنَّ المُرادَ به هنا : القبيلةُ ؛ بدليلِ تأنيث الفعل .

❁ قوله : (علىٰ غيرِ قياسٍ) لعلَّ القياسَ : (أَقَالِيد) .

= وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٦ـ٢٧٧) ، و« المساعد » (١/ ٢٠٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٠٤ـ١٠٥)، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٧ـ ٥٣٩).

(١) أي : أبو العرب المُستعرِبة ؛ إذ العربُ علىٰ ثلاثة أقسام :
ـ عاربة وعَرْباء ، أو بائدة ؛ وهم الخُلَّص ، وهم تسعُ قبائلَ مِنْ ولد إرَم بن سام بن نوح ؛ وهي : عاد ، وثمود ، وأُمَيم ، وعَبِيل ، وطَسْم ، وجَدِيس ، وعِمْلِيق ، وجُرْهُم ، ووَبَار ، وهٰؤلاء كانوا قبل الخليل إبراهيم وفي زمانه .
ـ ومُتعرِّبة ؛ وهم الذين ليسوا بخُلَّص ؛ وهم بنو قَحْطان .
ـ ومُستعرِبة ؛ وهم ليسوا بخُلَّص أيضاً ؛ وهم بنو إسماعيلَ ، وهم ولد معد بن عدنان بن أُدّ . انظر « البداية والنهاية » (٢/ ١٥٦) ، و« المزهر » (١/ ٣١) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٣٤٠) .

فـ(عمر) : مبتدأٌ ، و(قبلَهُ) : خبرُهُ .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هٰذا الكتاب ؛ مِنْ أنَّ الحذفَ بعدَ (لولا) واجبٌ إلا قليلاً . . هي طريقةٌ لبعضِ النُّحاةِ .

وقيل : ليس له مفردٌ مِنْ لفظه ، ذَكَرَهُ العَيْنيُّ[1] .

❊ قوله : (هي طريقةٌ لبعضِ النُّحاةِ . . .) إلىٰ آخره : ما اقتضاه كلامُهُ ؛ مِنْ أنَّ الطُّرُقَ ثلاثٌ لم يَذكُرْهُ أحدٌ مِنْ شُرَّاح « الألفيّة » ولا غيرِها فيما علمتُ ، بل اقتصروا علىٰ طريقتَينِ ؛ وهما الثانيةُ والثالثة ، وحملوا كلامَ الناظمِ على الثالثة؛ وذلك لأنَّها مُرادُهُ ، كما صرَّحَ به السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » ؛ حيثُ قال : (التقييدُ بالغالب ذَكَرَهُ في سائر كتبِهِ مُرِيداً به ما إذا كان الخبرُ الكونَ المُطلَقَ ، فإن كان كوناً مُقيَّداً ولا دليلَ عليه . . لم يَجُزِ الحذفُ ، وإن كان مُقيَّداً وعليه دليلٌ . . جاز الإثباتُ والحذف ، كذا في « شرح الكافية ») انتهىٰ مُلخَّصاً[2] ، ولم يذكر في « النُّكَت » غيرَ الطريقتَينِ المذكورتَينِ ، ونَسَبَ الأُولىٰ للجمهور ، والثانيةَ للرُّمّانيِّ وابنِ الشَّجَريِّ والشَّلَوْبينِ[3] .

❊ قوله : (لم يَذكُرْهُ أحدٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ مُطَّلِعٌ ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظْ .

---

(١) المقاصد النحوية (١/ ٥٣٨) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٧٣) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٣٥٤ـ٣٥٦) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ٧٣) ، وانظر « أمالي ابن الشجري » (٢/ ٥١٠) ، و« شرح المقدمة الجزولية » (٢/ ٧٤٩) ، و« التوطئة » (ص٢١٩) ، وقوله : (والشَّلَوْبين) كذا ضبطه غيرُ واحدٍ ، ومنهم مَنْ ضبطه بضم اللام أيضاً كما أشار إليه الدماميني ، =

والطريقةُ الثانيةُ : أنَّ الحذفَ واجبٌ دائماً ، وأنَّ ما وَرَدَ مِنْ ذلك بغير حذفٍ في الظاهر . . مُؤَوَّلٌ .

إذا فهمتَ هـٰذا عَلِمتَ : أنَّ المُتعيِّنَ حَمْلُ كلامِ الناظمِ على الطريقة الثالثة ؛ لتصريحه بها في « شرح الكافية »[1] ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح حذفَ الطريقةِ الأُولىٰ ؛ لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثالثة ، أو هي عينُها ، لـٰكنَّها تُوهِمُ خلافَ المُراد ، فتأمَّلْ وعلى الله السَّداد .

❀ قوله : (مُؤَوَّلٌ) ؛

❀ قوله : (علمتَ : أنَّ المُتعيِّنَ . . .) إلىٰ آخره : لا يتعيَّنُ ، بل الحَمْلُ على الطريقة الأُولىٰ صحيحٌ أيضاً ؛ لتبادُرِهِ مِنَ التعبير بـ (غالباً) وإن كان الأَوْلى الحملَ على الطريقة الثالثة ؛ لِذِكْرِهِ لها في غير هـٰذا الكتاب .

❀ قوله : (لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثالثة . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ الجائزَ التصريحُ به في الطريقة الأُولىٰ علىٰ سبيل الشذوذ . . هو ما إذا كان الخبرُ خاصّاً ، وهو عينُ الجائزِ التصريحُ به في الطريقة الثالثة .

ولو قيل : (لأنَّها إمَّا أنْ ترجعَ للثانية) . . لكان أَقْربَ ؛ وذلك لأنَّهُ لا يجوزُ في الطريقة الأُولى التصريحُ بالخبر ، وما وَرَدَ يُحمَلُ على الشذوذ ، ولا يجوزُ في الطريقة الثانيةِ التصريحُ به أيضاً ، وما وَرَدَ مُؤَوَّلٌ ؛ أي : يُؤَوَّلُ

= وقالوا : بعد الواو حرف يُنطق به بين الباء والفاء ، وهو عجمي ، وقال الزَّبيديُّ : سمعتُ غيرَ واحد مِنَ الشيوخ يقول : إنَّ شينَهُ مَشُوبةٌ بالجيم الفارسية . انظر « تاج العروس » (٣٥/ ٢٨٧) ، وسيأتي في (٢/ ٥٠١) تنبيه المُحشِّي عليه .

(١) شرح الكافية الشافية (١/ ٣٥٤ـ٣٥٥) .

. . . .

أي : بجَعْلِ الكونِ المُقيَّدِ مبتدأً[1] ، وهـٰذا مذهبُ الجمهور ، . . . .

بأنَّهُ شاذٌّ ، فرَجَعَ الطريقان لطريقةٍ واحدة .

وبعدَ ذلك فهـٰذا كلُّهُ غيرُ مُسلَّم ؛ وذلك لأنَّ الطريقةَ الأُولىٰ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ دائماً ، وما وَرَدَ ذِكْرُ الخبرِ فيه يُحمَلُ علىٰ أنَّهُ شاذٌّ ، فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، ولا يحتاجُ لتأويل ، والطريقةَ الثانيةَ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ دائماً ؛ لكونه لا يكونُ إلا كوناً عامّاً ، وما وَرَدَ التصريحُ فيه بالخبر يُؤوَّلُ بأنَّهُ مَرْوِيٌّ بالمعنىٰ ، والطريقةَ الثالثةَ يجبُ فيها حذفُ الخبرِ إذا كان كوناً عامّاً ، وأمَّا إذا كان كوناً خاصّاً . . فلا يجبُ حذفُهُ ، بل يجوزُ ذِكْرُهُ قياساً ، بل قد يجبُ إذا لم يَدُلَّ عليه دليلٌ .

فالفرقُ بينَ الطُّرُقِ الثلاثةِ واضحٌ وضوحاً تامّاً لا لَبْسَ فيه .

* قوله : (أي : بجَعْلِ الكونِ المُقيَّدِ مبتدأً) معناه : أنَّهُ إذا وَرَدَ ذِكْرُ الخبرِ الخاصِّ . . حُمِلَ علىٰ أنَّ هـٰذا الخبرَ كان مبتدأً في كلام العرب ، وإنَّما غيَّرَ التركيبَ الراوي ، فيكونُ الخطأُ مِنَ الراوي ، كما أُوِّلَ قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لعائشةَ : « لولا قومُكِ حَدِيثُو عهدٍ بكُفْرٍ . . لَبَنَيْتُ الكعبةَ علىٰ قواعدِ إبراهيمَ » . . بأنَّهُ مَرْوِيٌّ بالمعنىٰ ، وأنَّ الخطأَ مِنَ الراوي .

وهـٰذا الكونُ الخاصُّ إنَّما كان مبتدأً لا خبراً ؛ لأنَّ المشهورَ في الروايات :

---

(١) مضافاً إلىٰ ما كان مبتدأً قبلُ ؛ نحوُ : (لولا مسالمةُ زيدٍ ما سلم) ، ولا يجوز : (لولا زيدٌ سالمنا ما سلم) ، لا في شذوذ ولا غيره ، بل هو تركيبٌ فاسد . « خضري » (١/٢٠٣) .

والطريقةُ الثالثةُ : أنَّ الخبرَ : إمَّا أنْ يكونَ كَوْناً مُطلَقاً ، أو كَوْناً مُقيَّداً

ولحَّنوا المَعَرِّيَ[1] .

❀ قوله : (كَوْناً مُطلَقاً) المُرادُ بالكَوْن : الوجودُ ، وبالإطلاق : عدمُ

« لولا حِدْثانُ عهدِ قومِكِ »[2] ، « لولا حَدَاثةُ عهدِ قومِكِ »[3] ، « لولا أنَّ قومَكِ حَدِيثُو عهدٍ »[4] .

ثمَّ إنَّ الحُكْمَ على الراوي بالخطأ وأنَّهُ رواه بالمعنىٰ . . يُؤدِّي إلىٰ عدم الوُثُوقِ بالأحاديث ، راجعِ الصبَّانَ ؛ فإنَّ فيه تمامَ الكلام[5] .

❀ قوله : (ولحَّنوا المَعَرِّيَّ) ؛ أي : لكونه مِنَ المُولَّدِينَ ، ورُدَّ تلحينُهُ بوُرُودِ مِثْلِهِ في الشعر الموثوقِ به ؛ كقول الشاعر[6] : [من البسيط]

لولا زهيرٌ جَفَاني كنتُ مُعتذِراً ولم أَكُنْ جانحاً للسَّلْمِ إنْ جَنَحُوا

وقولِها[7] : [من الطويل]

---

(١) في بيته الآتي قريباً .

(٢) رواها البخاري (١٥٨٣) ، ومسلم (١٣٣٣/ ٣٩٩) .

(٣) رواها البخاري (١٥٨٥) ، ومسلم (١٣٣٣) .

(٤) رواها البخاري (١٥٨٤) ، ومسلم (١٣٣٣/ ٤٠٠) ، والروايات جميعها عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٠٤) .

(٥) حاشية الصبان (١/ ٣٤٢) .

(٦) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٤٢) .

(٧) بيت مجهول النسبة ، وللبيت قصةٌ مشهورة ؛ وذلك أنَّ سيدنا عمر رضي الله عنه خرج ذاتَ ليلةٍ يطوف بالمدينة ؛ إذ مرَّ بامرأة من نساء العرب مُغلَقاً عليها بابُها وهي تقول : =

فـوالله لـولا اللهُ تُخشـىٰ عـواقبُـهْ   لَزُحزِحَ مِنْ هـٰذا السريرِ جوانبُهْ

وقولِ الزُّبير بنِ العوَّام في زوجته أسماءَ وكان ضرَّاباً للنساء(1) :   [من الطويل]

ولـولا بَنُـوهـا حـولَهـا لَخَطَبْتُهـا   كخُطْبـة عُصْفـورٍ ولـم أَتَلَعْثَـمِ

= تطاوَلَ هـٰذا الليلُ تسري كواكبُهْ   وأرّقنـي أنْ لا ضَجيـعَ أُلاعِبُـهْ

فـوالله لـولا اللهُ تُخشـىٰ عـواقبُـهْ   لَزُعْزِعَ مِنْ هـٰذا السريرِ جوانبُهْ

ولـٰكنَّـي أخشـىٰ رقيبـاً مُـوكَّـلاً   بـأنفسِنـا لا يَفتُـرُ الـدهـرَ كـاتبُـهْ

مخـافـةَ ربـي والحيـاءُ يَصُـدُّنـي   وأُكـرِمُ بَعْلـي أنْ تُنـالَ مـراكبُـهْ

فكتب إلىٰ عُمَّاله بالغزو ألَّا يحبسوا أحداً أكثرَ من أربعة أشهر .

والبيت من شواهد : « مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨) ، و« المساعد » (٣/ ١٧٩) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٥/ ١٢٢) .

(١) كذا نسبه المُقرِّر لسيدنا الزبير رضي الله عنه ، ورجَّح البغدادي نسبته لسيدنا كعب بن مالك رضي الله عنه ؛ قال في « شرح أبيات المغني » (٦/ ٣١٠) : (وقد نسب المُصنِّفُ هـٰذا البيتَ هنا ، وفي « شرح أبيات ابن الناظم » إلى الزبير بن العوام ، وكأنَّهُ اشتباهُ نَظَرٍ نشأ من حكايته مع حكاية كعب بن مالك ، وتبعه من جاء بعده في نسبته إلى الزبير ؛ منهم : العَيْني والسُّيُوطي ، وشارح شواهد « التفسيرين » خضر الموصلي ، وشرَّاح هـٰذا الكتاب) ، ثم كتب علىٰ قوله : (لخَطَبْتُها) نقلاً عن ابن هشام في « التخليص » : (وقع المصراع الأول مُحرَّفاً في شرحي « الكافية » و« الخلاصة » ، والصواب : « لَخَبَطْتُها » من الخبط ، لا مِنَ الخُطْبة ؛ لأنَّ قولَهُ : « كخَبْطة عصفور » يدفعُهُ) ، ووقع التحريف هنا في كلا المصراعين .

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٨٧)، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٥٠ـ ٥٥١) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٣٠٩ـ ٣١١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٠٨) .

. . . .

. . . .

وقولِ الإمام الشافعيِّ رضي الله تعالىٰ عنه[1] : [من الوافر]

ولـولا الشِّعْـرُ بـالعلمـاءِ يُـزرِي ... لَكنـتُ اليـومَ أَشْعَـرَ مِـنْ لَبيـدِ

والذي عليه المُعوَّلُ : أنَّ الشافعيَّ مِنَ العرب العَرْباء ، فصحَّ حينئذٍ الاستدلالُ بكلامه في النحو .

والمُرادُ بالمِثْليَّة في قولنا : (بوُرُود مِثْلِهِ) : المِثْليَّةُ في ذِكْر الكون المُقيَّد ، مع قَطْعِ النَّظَر عن كونه لو حُذِفَ دلَّ عليه دليلٌ أم لا .

وكان يُغني الجمهورَ عن تلحينه جَعْلُ (يُمسِكُهُ) بدلَ اشتمالٍ مِنَ (الغِمْدُ) ؛ علىٰ أنَّ الأصلَ : (أنْ يُمسِكَهُ) ؛ فحُذفت (أنْ) وارتفع الفعلُ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ ، ويُمكِنُ هٰذا التأويلُ في بعض هٰذه الأبياتِ .

ولا يجوزُ جَعْلُ (يُمسِكُهُ) حالاً مِنَ الخبر المحذوف ؛ لامتناع ذِكْرِ الحال أيضاً عندهم ؛ لكونه خبراً في المعنىٰ ، كما نقله عنهم الأخفشُ[2] .

---

(١) ديوان الإمام الشافعي (ص٤٩) ، وروى البيهقي في « مناقب الشافعي » (٢/ ٦٢) بسنده إلى المُبرِّد قال : دخل رجل على الشافعي وهو مُستلقٍ علىٰ ظهره ، فقال : إنَّ أصحابَ أبي حنيفةَ الفصحاءُ ، فاستوى الإمام الشافعي جالساً ، وأنشأ يقول :

ولولا الشِّعْرُ . . . .
وأَشْجَعَ في الوغىٰ مِنْ كلِّ ليثٍ ... وآلِ مُهلَّـبٍ وأبـي يـزيـدِ
ولـولا خَشْيـةُ الـرحمـٰنِ ربِّـي ... حشـرتُ النـاسَ كلَّهُـمُ عبيـدي

(٢) انظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨) .

فإن كان كوناً مُطلَقاً : وَجَبَ حذفُهُ[1] ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لكان كذا) ؛ أي : لولا زيدٌ موجودٌ .

وإن كان كوناً مُقيَّداً : فإمَّا أنْ يَدُلَّ عليه دليلٌ أو لا ، فإن لم يَدُلَّ عليه دليلٌ وَجَبَ ذِكْرُهُ ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ مُحسِنٌ إليَّ ما أتيتُ) ، وإن دلَّ عليه دليلٌ جاز إثباتُهُ وحذفُهُ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (هل زيدٌ مُحسِنٌ إليك ؟) ، فتقولَ : (لولا زيدٌ لهلكتُ) ؛ أي : لولا زيدٌ مُحسِنٌ إليَّ لهلكتُ ؛ فإن شئتَ حذفتَ الخبرَ ، وإن شئتَ أَثْبَتَّهُ ، ومنه : قولُ أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ[2] : [من الوافر]

التقييدِ بأمرٍ زائد على الوجود ، وقولُهُ : (كَوْناً مُقيَّداً) المُرادُ به : معنىً زائدٌ على الوجود .

❀ قوله : (أبي العلاءِ المَعَرِّيِّ) أبو العلاء ـ بالمدِّ ـ : كُنْيَتُهُ ، و(المَعَرِّي) بفتح الميم والعين المُهمَلة وتشديدِ الرَّاء : نسبةٌ إلىٰ (مَعَرَّةِ النُّعْمان) بلدةٍ

---

(١) أمَّا الحذفُ : فللعِلْم به ، وأمَّا وجوبُهُ : فلأنَّ جوابَها عِوَضٌ عنه ، فلا يُجمع بينهما . « خضري » (١/ ٢٠٣) .

(٢) سقط الزند (ص٥٤) ، وهو ضمن قصيدةٍ طويلة مطلعُها :

أَعَنْ وَخْدِ القِلاصِ كشفتِ حالًا ... ومِنْ عنـدِ الظـلامِ طلبـتِ مـالًا

وهو من أمثلة : « شرح التسهيل » (١/ ٢٧٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٨٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٢١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨) ، و« المساعد » (١/ ٢٠٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٠٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥١٣ ـ ٥١٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١١٨ ـ ١٢١) .

بالشام منسوبةٍ إلى النُّعْمان بن بَشِيرٍ الأنصاريِّ رضي الله عنه ؛ لأنَّهُ قد نَزَلَها ، واسمُ أبي العلاء : أحمدُ بنُ عبد الله ، له تصانيفُ كثيرةٌ ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وستِّينَ وثلاث مئة بالمَعَرَّة ، وعَمِيَ في صِغَره ، وتُوفِّيَ بها سنةَ تسعٍ وأربعينَ وأربعِ مئة ، ذَكَرَهُ ابنُ خِلِّكانَ(١) .

---

(١) وفيات الأعيان (١/١١٣ ، ١١٦) ، وأبو العلاء المَعَرِّيُّ مِنْ كبار شعراء الدولة العبَّاسيَّة ، وكان آيةً في الذكاء المُفرِط وعجباً في الحافظة ، وقيل : إنَّ السبب في ذلك عدمُ أكله اللحمَ مدَّةَ خمس وأربعين سنةً ؛ تديُّناً على رأي الحكماء المُتقدِّمينَ الذين كانوا لا يذبحون الحيوان ؛ لأنَّ فيه تعذيباً له ، وهم لا يرون الإيلامَ في جميع الحيوانات ، وكان يتعصَّب للمُتنبِّي كثيراً ويُفضِّلُهُ على بشَّار وأبي نُواسٍ وأبي تمَّام ، وكان يقول : لقد عَنَاني وقَصَدَني بقوله : (من البسيط)

أنا الذي نَظَرَ الأعمىٰ إلىٰ أَدَبي ... وأسمعتْ كلماتي مَنْ بهِ صَمَمُ

ودخل على الشريف المُرتَضىٰ عندما رحل إلىٰ بغداد ، فعَثَرَ برجلٍ ، فقال : مَنْ هـٰذا الكلب ؟ فقال أبو العلاء : الكلبُ مَنْ لا يعرفُ للكلب سبعين اسماً ، فقرَّبه المُرتَضىٰ وأدْناه ، واختبره فوجده عالماً مُشبَعاً بالفِطْنة والذكاء ، فأقبل عليه إقبالاً كثيراً ، وجرىٰ يوماً ذِكْرُ المُتنبِّي في مجلسه ـ وكان المُرتَضىٰ يُبغِضُهُ بُغْضاً شديداً ـ فجَعَلَ يتنقَّصُهُ ويتتبَّع عيوبَهُ ، فقال المَعَرِّيُّ : لو لم يكن له مِنَ الشعر إلا قولُهُ : (من الكامل)

لكِ يا منازلُ في القلوبِ منازلُ ... .

لكفاه فضلاً وشرفاً ، فغَضِبَ المُرتَضىٰ وأَمَرَ به ، فسُحِبَ برِجْله وأُخرِجَ من مجلسه ، وقال لمَنْ بحضرته : أتدرون أيَّ شيءٍ أراد الأعمىٰ بذكر القصيدة ؛ فإنَّ لأبي الطيِّب ما هو أجودُ منها لم يذكرها ؟ فقالوا : السيِّدُ النقيب أعْرف ، قال : أراد قولَهُ :

وإذا أتَتْـكَ مَـذَمَّتـي مِـنْ نـاقـصٍ ... فهـيَ الشهـادةُ لـي بـأنِّـيَ كـامـلُ =

٥٧ـ يُذِيبُ الرُّعْبُ منهُ كلَّ عَضْبٍ   فلولا الغِمْدُ يُمسِكُهُ لسَالَا

---

* قوله : (يُذِيبُ الرُّعْبُ. . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : وصفُ السيفِ بذلك ، (يُذِيبُ) ؛ أي : يُسِيلُ ، و(الرُّعْبُ) بضمِّ الراء وسكونِ العين المُهمَلة : الخوفُ فاعلُ (يُذِيبُ) ، و(كلَّ عَضْبٍ) : مفعولُهُ ، وهو بعينٍ مُهمَلةٍ مفتوحةٍ فضادٍ مُعجَمة ساكنة فمُوحَّدة ؛ وهو السيفُ القاطع ، و(الغِمْدُ) بكسر الغين المُعجَمة : غِلافُ السيف ، و(الإسالة) : إيجادُ السَّيَلان ، والهاءُ في (يُمسِكُهُ) : عائدةٌ علىٰ (كلَّ عَضْب) ، قال ابنُ هشامٍ : (والمعنىٰ : أنَّ هـٰذا السيفَ تفزعُ منه السُّيُوفُ ، فلولا أنَّ أغمادَها تُمسِكُها لسالتْ مِنْ ذَوَبانها مِنْ فَزَعِها منه) انتهىٰ[1] .

والشاهدُ فيه : وقوعُ (يُمسِكُهُ) خبراً عن (الغِمْدِ) ، وهو كونٌ مُقيَّدٌ بالإمساك ، والمبتدأُ دالٌّ عليه ؛ إذ مِنْ شأن غِمْدِ السيفِ إمساكُهُ .

---

* قوله : (لسالتْ مِنْ ذَوَبانها) ؛ أي : لسالتْ علىٰ وجه الأرض ؛ فالمَنفِيُّ بمُقتضىٰ (لولا) سَيَلانُها على الأرض ، والمثبتُ بقوله : (يُذِيبُ) سَيَلانُها في نَفْسها داخلَ الأغماد ، فلا تَنَافيَ .

وهـٰذا كلُّهُ مبنيٌّ علىٰ عَوْدِ الهاء في (يُمسِكُهُ) علىٰ (كلَّ عَضْب) ، ولك أنْ تقولَ : إنَّها عائدةٌ علىٰ ما عادتْ عليه الهاءُ في (منه) ، والمُرادُ بالسيلان علىٰ

= هـٰذا ؛ وقد ذهب بعض العلماء إلىٰ أنَّهُ ملحدٌ زنديق ، وبعضُهُم إلىٰ أنَّهُ تاب وأناب ، وبعضُهُم توقَّف في أمره وحاله ؛ وذلك بسبب ما قاله في بعض أشعاره ، وانظر « نَكْت الهِمْيان في نُكَت العُمْيان » (ص٧٧ـ٨٦) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٨/ ٢٣ـ٣٩) .

(١) تخليص الشواهد (ص٢٠٩) .

وقد اختار المُصنِّفُ هٰذه الطريقةَ في غير هٰذا الكتاب[1] .

الموضعُ الثاني : أنْ يكونَ المبتدأُ نصّاً في اليمين ؛ نحوُ : (لَعَمْرُكَ لَأفعلَنَّ)، التقديرُ : (لَعَمْرُك قَسَمي) ؛ فـ(عَمْرُك) : مبتدأٌ ، و(قَسَمي) : خبرُهُ ، ولا يجوزُ التصريحُ به .

---

* قوله : (وقد اختار المُصنِّفُ . . .) إلىٰ آخره ، وحينئذٍ : فينبغي حَمْلُ كلامِهِ هنا عليها ، وهو مذهبُ الرُّمَّانيِّ ، قال الشِّهابُ السُّنْدُوبيُّ : (وهو الحقُّ الذي لا مَحِيدَ عنه ، وشواهدُهُ كفَلَقِ الصبح)[2] .

* قوله : (لَعَمْرُكَ) بفتح العين ؛ لأنَّهُ المُستعمَلُ مع اللام ؛ لكَثْرةِ استعمالِ القَسَم ، فيُناسِبُهُ التخفيفُ ، وأمَّا المضمومُ وإن كان بمعنى المفتوحِ لٰكن لا يُستعمَلُ مع اللام ؛ مِنْ (عَمِرَ الرجلُ) بكسر الميم : إذا عاش زمناً طويلاً ، ثمَّ استُعمِلَ في القَسَم مُراداً به الحياةُ ؛ أي : وحياتِكَ .

هٰذا : الخروجُ مِنَ الغِمْد ، لا الإذابةُ .

* قوله : (وهو الحقُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بخلافِ طريقةِ الجمهور ؛ فإنَّها بخلاف ذلك .

* قوله : (مِنْ « عَمِرَ الرجلُ » . . .) إلىٰ آخره : مِنْ بابِ (فَرِحَ) ؛ فقياسُ مصدره : (عَمَرٌ) ؛ كـ(فَرَح) .

(١) وقد سبق في (٢/ ٣٣١) أنَّهُ صرَّح بها في « شرح الكافية الشافية » .

(٢) المنح الوفية (ق/ ٥٤) .

قيل : ومثلُهُ : (يمينُ اللهِ لَأفعلَنَّ) ، التقديرُ : (يمينُ اللهِ قَسَمي) ، وهـٰذا لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ المحذوفُ فيه خبراً ؛ لجوازِ كونِهِ مبتدأً ، والتقديرُ : (قَسَمي يمينُ الله) ، بخلاف : (لعَمْرُكَ) ؛ فإنَّ المحذوفَ معه يتعيَّنُ أنْ يكونَ خبراً ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ قد دخلتْ عليه ، وحقُّها الدخولُ على المبتدأ .

فإن لم يكنِ المبتدأُ نصّاً في اليمين . . لم يجبْ حذفُ الخبر ؛ . . . .

❁ قوله : (قيلَ : ومثلُهُ : يمينُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : ابنُ الناظم[1] ، وقد أشار الشارحُ لردِّهِ بقوله : (وهـٰذا لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ . . .) إلىٰ آخره ، وقد أجاب ابنُ قاسمٍ عنه : بأنَّهُ لم يَدَّعِ التعيينَ ، والمثالُ يَكفِيهِ الاحتمالُ والإمكان[2] .

❁ قوله : (لجوازِ كونِهِ مبتدأً . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسمٍ : (ولعلَّ الحذفَ غيرُ واجبٍ ؛ إذ لم يَسُدَّ الجوابُ مَسَدَّهُ)[3] .

❁ قوله : (ولعلَّ الحذفَ غيرُ واجبٍ) ؛ أي : حذفَ المبتدأِ ، وقولُهُ : (إذ لم يَسُدَّ الجوابُ مَسَدَّهُ) . . مردودٌ بما قاله الرُّودَانيُّ ؛ مِنْ أنَّهُ لا يتوقَّفُ وجوبُ حذفِ المبتدأ علىٰ سدِّ شيءٍ مَسَدَّهُ ، بخلاف الخبر ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الفائدة ، فاعتُني بشأنه ؛ فاشتُرِطَ في وجوب حذفه ذلك[4] .

---

(١) شرح ابن الناظم (ص٨٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٤٣) .

نحوُ : (عهدُ اللهِ لَأفعلَنَّ) ، التقديرُ : (عهدُ اللهِ عليَّ) ؛ فـ (عهدُ الله) : مبتدأٌ ، و(عليَّ) : خبرُهُ ، ولك إثباتُهُ وحذفُهُ .

❁ قوله : (نحوُ : عهدُ اللهِ) إنَّما لم يكن نصّاً فيما ذَكَرَ ؛ لكونه غيرَ مُلازِمٍ للقَسَم ؛ إذ يُستعمَلُ في غيره ؛ نحوُ : (عهدُ اللهِ يجبُ الوفاءُ به) ، ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلا بذِكْرِ المُقسَمِ عليه ، وعهدُ اللهِ : هو إيحاؤُهُ وكلامُهُ الذي يُوحِيهِ

❁ قوله : (إذ يُستعمَلُ في غيره) ؛ أي : كثيراً .

❁ قوله : (ولا يُفهَمُ منه القَسَمُ إلا بذِكْرِ المُقسَمِ عليه) ؛ أي : بخلاف (عَمْرُ اللهِ) ؛ فإنَّهُ غَلَبَ استعمالُهُ في القَسَم ؛ حتىٰ لا يُفهَمُ منه غيرُهُ إلا بقرينة .

والفرقُ بينهما إنَّما هو بحسَب اللغةِ ، وأمَّا بحسَب الشرعِ : فهما كنايتا قَسَمٍ ، فلا يُعتدُّ بهما شرعاً إلا إذا نوىٰ بهما اليمينَ ؛ بأنْ أرادَ بـ (العَمْرِ) البقاءَ أو الحياة ، وبالعهد الاستحقاقَ لِمَا أَوْجَبَهُ علينا مِنَ العبادات ، بخلافِ ما إذا أَطْلَقَ ، أو نوىٰ بهما نفسَ العبادة ؛ لأنَّهُما يُطلَقان عليها ، كما نُقِل عن ابن قاسمٍ[1] .

فعُلِمَ : أنَّ (عَمْرُ الله) ظاهرٌ في القَسَم لغةً ، وصادقٌ بما يكونُ بإرادته قَسَماً شرعاً ، وبما يكونُ بإرادته غيرَ قَسَمٍ شرعاً ؛ فلذلك كان كنايةً في الشرع مع اقترانه بالجواب المُعيِّن للقَسَم ؛ بمعنىٰ أنَّهُ يحتاج إلىٰ أنْ ينويَ به ما يكونُ بإرادته قَسَماً شرعاً ، لا أنْ ينويَ به الحَلِفَ ؛ فإنَّهُ مع الاقتران بالجوابِ

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٢٢٥) .

الموضعُ الثالثُ : أنْ يقعَ بعدَ المبتدأِ واوٌ هي نصٌّ في المَعِيَّةِ ؛ نحوُ : (كلُّ رجلٍ ....

إلىٰ عباده[1] ؛ مِنْ إطلاقِ المصدرِ على المفعول ؛ فهو مِنْ إضافةِ المصدرِ لفاعله ، وقد يُجعَلُ مِنْ : (عاهدتُ اللهَ) ؛ أي : أقسمتُ بعهده ؛ فيكونُ مِنْ إضافة المصدرِ لمفعوله .

❁ قوله : (نصٌّ في المَعِيَّةِ) هي المُسمَّاةُ : واوَ المصاحبة .

❁ قوله : (كلُّ رجلٍ . . .) إلىٰ آخره : في مِثْلِ هٰذا التركيبِ سؤالٌ مشهورٌ ؛ وهو أنَّ ضميرَ (ضَيْعَتُهُ) لا يصحُّ أنْ يعودَ إلىٰ (كلٌّ) ولا إلىٰ (رجلٍ) ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : كلُّ رجلٍ وضَيْعةُ كلِّ رجلٍ مُقترِنانِ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : كلُّ رجلٍ وضيعةُ رجلٍ مُقترِنانِ ، وهو لا يُمكِنُ .

ودُفِعَ : بأنَّهُ كما أنَّ (كلُّ رجلٍ) نائبٌ عن أسماءٍ كثيرة . . كذلك ضميرُهُ نائبٌ عن ضمائرَ كثيرةٍ ؛ فـ (كلُّ رجلٍ) جمعٌ في المعنىٰ ، وضميرُهُ أيضاً في

لا حاجةَ له إلىٰ نيّة الحَلِف ، وقد أشار إلىٰ ذلك قولُ الفقهاءِ : (« عَمْرُ الله » و« عهدُ الله » كلٌّ منهما كنايةٌ لا ينعقدُ به اليمينُ ، إلا إذا نوىٰ بـ « العَمْر » البقاءَ . .) إلىٰ آخره ، وكلامُهُم هٰذا إنَّما هو باعتبار حالة الاقترانِ بالجواب ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (مِنْ إطلاقِ المصدرِ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : (وكلامُهُ الذي . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (فهو مِنْ إضافةِ المصدرِ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : (هو إيحاؤه) .

(١) في (هـ) : (يُوجِّهه) بدل (يوحيه) .

وضَيْعتُهُ) ؛ فـ (كلُّ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (وضَيْعتُهُ) : معطوفٌ على (كل) ، والخبرُ محذوف ، والتقديرُ : (كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ) ، ويُقدَّرُ الخبرُ بعدَ واوِ المَعِيَّة .

وقيل : لا يُحتاجُ إلى تقدير خبر ؛ لأنَّ معنى (كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ) : كلُّ رجلٍ مع ضَيْعتِهِ ، وهٰذا كلامٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلى تقديرِ خبرٍ ، واختار هٰذا المذهبَ ابنُ عُصْفُور في « شرح الإيضاح » .

معنى الجمع ، ومقابلةُ الجمعِ بالجمع تَقتضِي انقسامَ الآحادِ بالآحاد ؛ فكأنَّهُ قيلَ : (زيدٌ وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ ، وعمرٌو وضَيْعتُهُ مُقترِنانِ). . . وهٰكذا ؛ نحوُ : (رَكِبَ القومُ دوابَّهُم) ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[١] .

❁ قوله :(وضَيْعتُهُ) بفتح الضاد المُعجَمة ؛ أي : حِرْفَتُهُ ، قال شيخُ الإسلام : (سُمِّيتْ « ضَيْعةً » ؛ لأنَّهُ إذا تَرَكَها ضاعتْ ، أو ضاع هو ، وتُطلَقُ الضَّيْعةُ : على الثوب ، والعقار ، والكلُّ صحيحٌ هنا) انتهى[٢] .

❁ قوله : (وقيلَ : لا يُحتاجُ إلى تقدير) قائلُهُ : الكُوفيُّونَ والأخفشُ[٣] ، ورُدَّ : بأنَّ كونَ الواوِ بمعنى (مع) لا يستلزمُ كونَها بمنزلتها ؛ لأنَّ (مع) ظرفٌ يَصلُحُ للإخبار به ، بخلاف الواو .

---

(١) الدرة البهية على شرح الأزهرية (ق/ ٩٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٣١٦) ، وانظر « تاج العروس » (٢١/ ٤٣٣) .

(٣) وذهب إليه : ابنُ أبي الربيع وابن خروف ، والأوَّلُ مذهبُ البَصْريِّينَ . انظر « التذييل والتكميل » (٣/ ٢٨٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١١١) .

فإن لم تكنِ الواوُ نصّاً في المَعِيَّة[1] . . لم يُحذَفِ الخبرُ وجوباً[2] ؛ نحوُ : (زيدٌ وعمرٌو قائمانِ) .

الموضعُ الرابعُ : أنْ يكونَ المبتدأُ مَصْدراً وبعدَهُ حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ الخبرِ[3] ، وهي لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً ، فيُحذَفُ الخبرُ وجوباً ؛ لسَدِّ الحالِ

❊ قوله : (وهيَ لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً) ؛ أي : لجَرَيانها في المعنىٰ علىٰ غيره ، والمُرادُ : لا تَصلُحُ خبراً بالنَّظَر لذاتها ؛ كالمثال الأوَّل ، أو لقَصْدِ

❊ قوله : (بالنَّظَر لذاتها ؛ كالمثال الأوَّل) ؛ أي : لأنَّهُ لا يُوصَفُ بالإساءة علىٰ وجه الحقيقةِ إلا الشخصُ ؛ إذ هو الذي يُوقِعُ الإساءة .

نعم ؛ يتَّصفُ بها الضربُ مجازاً ؛ لكونه سبباً فيها ، فعلىٰ هـٰذا : يكونُ المثالُ الأوَّلُ كالثاني ، فيكونُ عدمُ صلاحية الحالِ فيه للخبريَّة إنَّما هو بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لكون الإساءةِ جاريةً على العبد في قصد المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ جَعَلَ (مُسِيئاً) حالاً مِنْ فاعل (كان) العائدِ لـ (العبد) ، وليس الضميرُ عائداً للضرب حتىٰ تكونَ الإساءةُ صالحةً للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ، بخلاف المثالِ الذي ذكره الشارح ـ أعني : قولَهُ : (زيدٌ قائماً) ـ فإنَّ (قائماً) صالحٌ للخبريَّة بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّم ؛ لأنَّهُ حالٌ من الضمير في (ثَبَتَ) المُقدَّرِ العائدِ

---

(1) أي : بأن لم تكن للمعيَّة أصلاً ، بل لمُجرَّد التشريك في الحكم . « خضري » (١/ ٢٠٦) .

(2) بل جوازاً إن عُلم بدليل ، وإلا امتنع ؛ فلو قلتَ : (زيدٌ وعمرٌو) وأردت : (مُقترنانِ) . . جاز حذفُهُ ؛ لأنَّ الاقتصارَ على المتعاطفَينِ يُفيد معنى الاصطحاب ، وجاز ذِكْرُهُ ؛ لأنَّ الواوَ ليستْ نصّاً فيه ، بخلاف (قائمانِ) مثلاً ؛ لعدم دليله . « خضري » (١/ ٢٠٦) .

(3) قوله : (مصدراً) ؛ أي : صريحاً عند جمهور البَصْريِّينَ ، وقيل : ولو مُؤوَّلاً ؛ كـ (أَنْ ضربتُ العبدَ مُسِيئاً) . « خضري » (١/ ٢٠٦) .

مَسَدَّهُ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيئاً) ؛ فـ (ضَرْبي) : مبتدأٌ ، و(العبدَ) : معمولٌ له ، و(مُسِيئاً) : حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ الخبر[1] ، والخبرُ محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (ضَرْبيَ العبدَ إذا كان مُسِيئاً) إنْ أردتَ الاستقبال ، وإنْ أردتَ المُضِيَّ فالتقديرُ : (ضَرْبيَ العبدَ إذ كان مسيئاً) ؛

المُتكلِّمِ ، كالمثال الثاني ؛ فإنَّ المقصودَ جَعْلُهُ حالاً مِنَ (الحق) ؛ فاندفعَ إيرادُ : أنَّ المثالَ الثانيَ في كلام الناظمِ يَصلُحُ الحالُ فيه للخبريَّة .

على المبتدأ الذي هو (زيدٌ) ؛ فالحالُ جاريةٌ على المبتدأ بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ ، فكان يجبُ رفعُ الحالِ على الخبريَّة ، إلا أنَّها نُصِبتْ في هٰذا المثالِ سماعاً ، كما حكاه الأخفشُ عن العرب .

❁ **قوله : (حالاً مِنَ « الحق »)** ؛ أي : مِنَ الضمير في (كان) العائدِ على (الحق) ؛ فهٰذه الحالُ لا تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً بحسَبِ قَصْدِ المُتكلِّمِ ؛ لجَرَيَانها على (الحق) ، لا على المبتدأ الذي هو (أَتَمُّ) ؛ فإنَّهُ ليس المقصودُ الإخبارَ عن أتمِّ تبيينه للحقِّ بأنَّهُ مَنُوطٌ بالحِكَم ، بل بأنَّهُ موجودٌ في حال وجود الحقِّ مَنُوطاً بها ، بل لو كانت هٰذه الحالُ جاريةً على المبتدأ ؛ بأن قُصِدَ إيقاعُها على معناه ، وأُرجِعَ الضميرُ في الخبر المُقدَّر إلى المبتدأ ، وجُعِلَ (مَنُوطاً) حالاً مِنْ ذلك الضمير . . لم يصحَّ مِنْ جهة المعنىٰ ؛ إذ التقديرُ : (أتمُّ تبييني الحقَّ موجودٌ إذا وُجِدَ ذلك الأتمُّ حالَ كونِهِ مَنُوطاً بالحِكَم) ، ومفهومُهُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ غيرَ مَنُوط بالحِكَم . . لم يكنْ موجوداً .

(١) في (و) : (حالٌ من ضمير مستتر في فعل محذوف مع ظرف زمان نائبٌ عن خبر المصدر) بدل (حالٌ سدَّت مسد الخبر) .

فـ (مُسِيئاً) : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في (كان) المُفسَّرِ بـ (العبد) ، و(إذا كان) أو (إذ كان) : ظرفُ زمانٍ نائبٌ مَنابَ الخبر .

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : (وقبلَ حالٍ) : علىٰ أنَّ الخبرَ المحذوفَ مُقدَّرٌ قبلَ الحالِ التي سدَّتْ مَسَدَّ الخبر ، كما تقدَّم تقريرُهُ .

واحترَزَ بقوله : (لا يكونُ خَبَرَا) : عن الحالِ التي تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ المذكورِ ؛ نحوُ ما حكى الأخفشُ رحمه الله مِنْ قولِهِم : (زيدٌ قائماً) ؛ فـ (زيدٌ) : مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (ثَبَتَ قائماً) ، وهٰذه الحالُ تَصلُحُ أنْ تكونَ خبراً ؛ فتقولُ : (زيدٌ قائمٌ) ؛ فلا يكونُ الخبرُ واجبَ الحذفِ[1] ، بخلافِ : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيئاً) ؛ فإنَّ الحالَ فيه لا تصلُحُ أنْ تكونَ خبراً عن المبتدأ الذي قبلَها ؛ فلا تقولُ : (ضَرْبيَ العبدَ مُسِيءٌ) ؛ لأنَّ الضربَ لا يُوصَفُ بأنَّهُ مسيءٌ .

والمضافُ إلىٰ هٰذا المصدرِ حُكْمُهُ كحُكْمِ المصدرِ[2] ؛ نحوُ : (أَتَمُّ تَبْيِيني الحقَّ مَنُوطاً بالحِكَم) ؛ فـ (أتمُّ) : مبتدأٌ ، و(تَبْيِيني) : مضافٌ إليه ،

. . . .

ولو صُحِّحَ بإرادة الوجود المُعتدِّ به . . لَخَرَجَ المُتعلِّق عن كونه عامّاً ،

---

(١) بل يجب ذكرُهُ ، وما حكاه الأخفش شاذٌّ ، فلا يُقالُ قياساً علىٰ ذلك : (ضَرْبيَ العبدَ شديداً) ، بل إن قصدتَ الحاليةَ وَجَبَ ذكرُ الخبر ؛ كـ (ضربيَ العبدَ إذا كان شديداً) ، أو الخبريةَ وجب الرفعُ . « خضري » (١/ ٢٠٧) .

(٢) سواء كان المصدر صريحاً ؛ كما سيُمثِّل ، أو مُؤوَّلاً ؛ نحو : (أخطبُ ما يكونُ الأميرُ قائماً) ؛ أي : أخطبُ كونِ الأمير ـ أي : أكوانِهِ ـ إذا كان قائماً . انظر « أوضح المسالك » (١/ ٢٢٧) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٠٧) .

و(الحقَّ) : مفعولٌ لـ (تبيِيني) ، و(مَنُوطاً) : حالٌ سدَّتْ مَسَدَّ خبرِ (أتمُّ) ، والتقديرُ : (أتمُّ تَبْيِينيَ الحقَّ إذا كان ـ أو إذ كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم) .

ولم يَذكُرِ المُصنِّفُ المواضعَ التي يُحذَفُ فيها المبتدأُ وجوباً ، وقد عدَّها في غير هٰذا الكتابِ أربعةً[1] :

---

* قوله : (وقد عدَّها في غير هٰذا الكتابِ أربعةً) الحصرُ إضافيٌّ ؛ أي : بالنسبة لعَدِّ المُصنِّفِ ، وإلا فقد بَقِيَ مَوضِعانِ يُحذَفُ فيهما المبتدأُ وجوباً :

أحدُهُما : ما أُخبِرَ عنه باسمٍ واقعٍ بعدَ (لا سيَّما) ؛ نحو : (أَكْرِمِ العلماءَ لا سيَّما زيدٌ)[2] .

ثانيهما : ما أُخبِرَ عنه بمُبيِّنِ فاعلٍ أو مفعولِ المصدر الواقعِ بدلاً عن الفعل ؛ نحوُ : (سَقْياً لك) ، و(رَعْياً لك) ؛ ....

فلا يجوزُ حذفُهُ ، ويكون هو الخبرَ ظاهراً وباطناً دون الظرف ؛ فيجبُ أنْ يُقالَ : (أتمُّ تبييني الحقَّ موجودٌ إذ كان ـ أو إذا كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم) ، فإن أُقِيمتْ قرينةٌ على المُتعلَّق الذي هو (موجودٌ) بمعنىٰ (مُعتدٌّ بوجودِهِ) . . جاز حذفُهُ ؛ فيُقالُ : (أتمُّ تبييني الحقَّ إذ كان ـ أو إذا كان ـ مَنُوطاً بالحِكَم) ، تأمَّلْ .

* قوله : (نحوُ : « سَقْياً لك » ، و« رَعْياً لك ») ؛ أي : إن كان الخطابُ في (لك) للساقي . . كان ما ذُكِرَ مثالاً لِمَا بُيِّنَ فيه الفاعلُ ، وإن كان خطاباً

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٨٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/ ٣٦٠ـ٣٦٢) .
(٢) انظر ما سبق في (٢/ ١٤٨ـ ١٥٤) .

. . . .

فـ (لك) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ وجوباً ليلي الفاعلُ أو المفعولُ في المعنى المصدرَ كما كان يلي الفعلَ[1] .

للمَسْقِيِّ و(سَقْياً) و(رَعْياً) للساقي . . كان ما ذُكِرَ مثالاً لِمَا بُيِّنَ فيه المفعولُ ؛ أي : اسْقِ يا أللهُ لكَ يا زيدُ .

وقد مُثِّلَ لِمَا بُيِّنَ فيه الفاعلُ بنحو : (بُؤْساً لكَ) ، و(بُعْداً لك) ، و(سُحْقاً لك) ؛ أي : بَؤُسْتَ ، وبَعُدْتَ ، وسَحُقْتَ ؛ لأنَّ هـٰذا الفعلَ لا يتعدَّىٰ إلى المفعول ، فكذا مصدرُهُ النائبُ عنه ، فالمُخاطَبُ هو الفاعل .

❁ قوله : (فـ « لك » : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ) إنَّما لم يجعلِ الجارَّ والمجرورَ مُتعلِّقاً بالمصدر المذكورِ في صورة بيانِ المفعول ؛ لامتناع خطابَينِ لاثنَينِ في جملةٍ واحدة .

ومحلُّ ذلك كما ترىٰ : إذا كان المصدرُ نائباً عن فعل الأمر ، وكان المجرورُ ضميرَ المخاطب ، فإنْ نابَ عن غير الأمر ؛ كـ (سَقْياً لك) ؛ أي : سَقَاكَ اللهُ سَقْياً ، و(شُكْراً لك) ؛ أي : شَكَرَكَ اللهُ شُكْراً ، وكان المجرورُ غيرَ ضميرِ المخاطب ؛ كـ (سَقْياً لزيد) . . فالظاهرُ : أنَّ اللامَ لتقوية العامل ، ومدخولَها معمولٌ للمصدر ؛ أي : اسْقِ يا أللهُ زيداً .

وفي صورةِ بيانِ الفاعل ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُجَرُّ باللام ، وأيضاً : فاعلُ فعلِ الأمر لواحد لا يكونُ بارزاً ، ولا اسماً ظاهراً ، فكذا المصدرُ النائبُ عنه إنْ

---

(١) والتقدير : (الدعاء لك يا فلان) ، وفي « الخضري » (١/٢٠٨) : (يليان) بدل (يلي) ، ولعله أَوْلىٰ ؛ لأنَّ (أو) هنا للتنويع ، والله أعلم .

الأَوَّلُ : النعتُ المقطوعُ إلى الرفع في مَدْحٍ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمُ) ، أو ذمٍّ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الخبيثُ) ، . . . .

---

* قوله : (النعتُ المقطوعُ) إنَّما وَجَبَ الحذفُ ؛ ليُعلَمَ أنَّهُ كان نعتاً في الأصل ، فقُطِعَ لقَصْدِ إنشاءِ المدح أو الذمِّ أو الترحُّم .

* قوله : (في مَدْحٍ . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ به : ما إذا كان النعتُ

كان نائباً عن فعل الأمر .

هـٰذا إذا كان المجرورُ فاعلاً للمصدر ، فإنْ جُعِلَ تأكيداً للفاعل المستترِ في المصدر . . فلا يصحُّ أيضاً ؛ لأنَّ التأكيدَ لا يُجَرُّ باللام .

ولا فرقَ في مُبيِّنِ الفاعلِ بينَ أنْ يكونَ ضميرَ خطابٍ أو اسماً ظاهراً ، ولا بين كونِ المصدرِ فيه نائباً عن فعل الأمر أو غيرِهِ ؛ لعموم العِلَّةِ .

فتعيَّنَ : أنَّ الجارَّ والمجرورَ فيما ذُكِرَ مُتعلِّقٌ بمحذوف خبراً لمبتدأ محذوف ؛ أي : هـٰذا الدعاءُ كائنٌ لك ، هـٰذا هو التحقيقُ ، فتدبَّرْ .

* قوله : (ليُعلَمَ أنَّهُ كان نعتاً في الأصل . . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّهُ نعتٌ لِمَا قبلَهُ في المعنىٰ ، لـٰكنَّهُ قُطِعَ عنه وجُعِلَ إعرابُهُ مُخالفاً لإعرابه ؛ لأنَّ في الافتنان وتغييرِ الإعراب المألوفِ زيادةَ تنبيهٍ وتحريضٍ للسامع على الإصغاء إليه لتوجيه الخواطرِ إلى الحوادث ؛ وذلك لإنشاء المدح أو الذمِّ أو الترحُّم ، ولو ذُكِرَ المبتدأُ لم يبقَ في صورة النعت ، فلم يتبيَّنْ أنَّهُ في الأصل نعتٌ ثمَّ غُيِّرَ ، فلا يُطلَبُ نكتةُ التغيير ؛ فوجوبُ الحذفِ للإشعار بالإنشاء ؛ مِنْ جهةِ أنَّ

---

(١) وسُمِّيَ نعتاً باعتبار ما كان ، وإنَّما وَجَبَ فيه الحذفُ ؛ للتنبيه علىٰ شِدَّة اتصاله بالمنعوت ، أو للإشعار بإنشاء ، كما فعلوا في النداء . « خضري » (١/ ٢٠٨) .

أو ترحُّمٍ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ المسكينُ) ، فالمبتدأُ محذوفٌ في هـٰذه المُثُلِ ونحوِها وجوباً ، والتقديرُ : (هو الكريمُ) ، و(هو الخبيثُ) ، و(هو المسكينُ) .

الموضعُ الثاني : أنْ يكونَ الخبرُ مخصوصَ (نِعْمَ) أو (بِئْسَ) ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ) ، و(بِئْسَ الرَّجُلُ عمرٌو) ؛ فـ(زيدٌ) و(عمرٌو) : خبرانِ لمبتدأٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (هو زيدٌ) ؛ أي : الممدوحُ زيدٌ ، و(هو عمرٌو) ؛ أي : المذمومُ عمرٌو .

الموضعُ الثالثُ : ما حكى الفارسيُّ مِنْ كلامهم : (في ذِمَّتي لَأفعلَنَّ)[1] ؛

للإيضاح أو للتخصيص ؛ فإنه إذا قُطِعَ إلى الرفع جاز ذِكْرُ المبتدأ وحذفُهُ ؛ كإظهار الناصب وإضمارِهِ .

❁ قوله : (مخصوصَ « نِعْمَ » أو « بِئْسَ ») ؛ أي : أو ما كان بمعناهما في إفادة المدحِ أو الذمِّ .

❁ قوله : (نحوُ : « نِعْمَ الرَّجُلُ زيدٌ » . . .) إلىٰ آخره : أشارَ بذلك : إلىٰ أنَّ محلَّ ما ذُكِرَ : إذا تأخَّر المخصوصُ عنهما وجُعِلَ خبراً لمحذوف ؛ فإن تقدَّمَ المخصوصُ ؛ نحوُ : (زيدٌ نِعْمَ الرَّجُلُ) . . فهو مبتدأٌ لا غيرُ ، والجملةُ بعدَهُ خبرٌ ، والرابطُ بينهما العمومُ الذي في (الرجل) ، وإن قُدِّر مبتدأً وخبرُهُ الجملةُ قبلَهُ أو محذوفٌ . . فليس ممَّا نحن فيه .

❁ قوله : (في ذِمَّتي لَأفعلَنَّ) إنَّما وَجَبَ الحذفُ ؛ لدَلالة الجوابِ عليه

تغييرَ اللفظِ علامةٌ علىٰ تغيير المعنىٰ مِنَ الخبريّة إلى الإنشائيّة .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٨٨) ، و« التذييل والتكميل » (٣/ ٣١٥) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٤٣) .

فـ (في ذِمَّتي) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف واجبِ الحذفِ ، والتقديرُ : (في ذِمَّتي يمينٌ) ، وكذلك ما أشبهه ؛ وهو ما كان الخبرُ فيه صريحاً في القَسَم .

الموضعُ الرابعُ : أنْ يكونَ الخبرُ مصدراً نائباً منابَ الفعلِ ؛ نحوُ : (صبرٌ جميلٌ) ، التقديرُ : (صَبْري صبرٌ جميل) ؛ فـ (صبري) : مبتدأٌ ، و(صبرٌ جميل) : خبرُهُ ، ثمَّ حُذِفَ المبتدأُ الذي هو (صبري) وجوباً .

وسَدِّهِ مَسَدَّهُ ؛ لأنَّ المبتدأَ فيه واجبُ التأخير ، فالجوابُ حالٌّ مَحَلَّهُ ، ولم يَعتبِرْ هنا الصراحةَ في القَسَمِ بدلالة المثال ؛ فكانَ الصوابُ : إسقاطَ قولِ الشارح : (وهو ما كان الخبرُ فيه صريحاً) ، ومعناه : في ذِمَّتي مُتعلَّقُ عهدٍ أو ميثاقٍ ، وهو مضمونُ الجواب ؛ لأنَّهُ الذي يستقرُّ في الذِّمَّة ، لا نفسُ العهدِ والميثاقِ .

❁ قوله : (وسَدِّهِ مَسَدَّهُ) تقدَّم أنَّ وجوبَ حذفِ المبتدأ لا يُشترَطُ فيه سدُّ شيءٍ مَسَدَّهُ[1] .

❁ قوله : (لأنَّ المبتدأَ فيه واجبُ التأخير) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ لا مُسوِّغَ لها إلا تقديمُ الخبر .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ ما في بعض النسخ مِنْ تقدير المبتدأ[2] : (يمينُ اللهِ) بالإضافة . . غيرُ صوابٍ ، بل الصوابُ : (يمينٌ) ، أو (عهدٌ) ، أو (ميثاقٌ) ؛ بلا إضافةٍ ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٢/ ٣٤٠) .

(٢) قوله : (بعض النسخ) ؛ أي : بعض نسخ « الشرح » ، كما هو في (ح) .

١٤٢ـ وأَخْبَـرُوا بـاْثنَيـنِ أو بـأَكْثَـرَا		عن واحدٍ كـ (هُم سُرَاةٌ شُعَرَا)

اختلف النَّحْويُّون في جواز تعدُّدِ خبرِ المبتدأ الواحدِ بغير حرفِ عطفٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ضاحك) :

---

* قوله : (كـ « هم سُرَاةٌ. . . ») إلىٰ آخره : (هم) : مبتدأٌ ، و(سَرَاةٌ) بفتح السين : جمعُ (سَرِيٍّ) ؛ بمعنىٰ : شريف ، وقد تُضَمُّ ؛ خبرٌ أوَّل ، و(شُعَرَا) : خبرٌ ثانٍ ، وأصلُهُ : (سَرَيَةٌ) ؛ قُلِبتِ الياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها ، وهو جمعٌ علىٰ غير قياسٍ ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) لا يُجمَعُ علىٰ (فَعَلَة) ، بل علىٰ (فُعَلَاءَ) ؛ نحوُ : (كَرِيمٍ وكُرَمَاءَ) ، وقال السُّهَيْلِيُّ : (إنَّهُ اسمُ جمعٍ)[1] .

---

* قوله : (بل علىٰ « فُعَلَاءَ ») فيه : أنَّ هـٰذا في صحيح اللام كما مثَّل ، وأمَّا في (فَعِيل) معتل اللام ؛ كـ (سَرِيٍّ) مفرد (سَرَاة) المذكورِ هنا . . فجمعُهُ القياسيُّ : علىٰ (أَفْعِلَاءَ) ؛ كـ (نَبِيٍّ وأَنْبِياءَ) ، و(تَقِيٍّ وأَتْقِياءَ) ، كما سيأتي في قول الناظم[2] :

ولـ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ) (فُعَلَا)		كـذا لِمَـا ضـاهـاهُمـا قـد جُعِـلَا
ونابَ عنهُ (أَفْعِلَاءُ) في المُعَلْ		لامـاً ومُضعَــفٍ. . . . .

---

(١) الروض الأنف (٥/ ٢٥٥ـ٢٥٦) ، وعبارته : (لا ينبغي أنْ يُقالَ في « سَراة القوم » : إنَّهُ جمعُ « سَرِيٍّ » ؛ لا على القياس ولا علىٰ غير القياس) .
(٢) انظر (٥/ ٣٠٨ـ٣٠٩) .

فذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ جواز ذلك ، سواءٌ كان الخبرانِ في معنىٰ خبرٍ واحد ؛ نحوُ : (هـٰذا حُلْوٌ حامضٌ) ؛ أي : مُزٌّ ، . . . .

---

* قوله : (مُزٌّ) بضمِّ الميم ، كما في « القاموس »[1] ، والمَزَازةُ : كيفيَّةٌ مُتوسِّطةٌ بينَ الحَلاوةِ والحُمُوضةِ الصِّرْفتَينِ ، وليس في الرُّمَّانِ طعمُ الحلاوةِ وطعمُ الحُمُوضة ؛ إذ هما ضِدَّان لا يجتمعانِ ، وإنَّما الموجودُ طعمٌ بينَ بينَ ، ولا إشكالَ أنَّ هـٰذا معنىً يُغايِرُ معنىٰ (زيدٌ كاتبٌ شاعرٌ) ؛ مِنْ أنَّهُ جامعٌ بين الصفتَينِ ؛ إذ كلٌّ مِنَ الصفتَينِ الصِّرْفتَينِ موجودٌ فيه ، ذَكَرَهُ الشَّنَوانيُّ[2] .

قال في « التصريح » : (وهل في كلٍّ منهما ضميرٌ ، أو لا ضميرَ فيهما ، أو في الثاني فقط ؟ اختار أبو حيَّانَ أوَّلَها ، وصاحبُ « البديع » ثانيَها ، والفارسيُّ ثالثَها .

وتظهرُ ثمرةُ الخلافِ : في تَحَمُّلهما أو تَحَمُّلِ أحدِهما في نحو : « هـٰذا البُسْتانُ حُلْوٌ حامضٌ رُمَّانُهُ » ؛ فإنْ قُلْنا : لا يتحمَّلُ الأوَّلُ ضميراً . . تعيَّن رفعُ « رُمَّانُهُ » بالثاني ، وإنْ قُلْنا : إنَّهُ يتحمَّلُ . . فيجوزُ أنْ يكونَ مِنَ التنازع في

---

* قوله : (وهل في كلٍّ منهما ضميرٌ . . .) إلىٰ آخره : تقدَّم لنا تحقيقُ الكلام في ذلك ، فراجعْهُ إن شئتَ[3] .

* قوله : (أو في الثاني فقط) ؛ أي : أو في الأوَّل فقط كما تقدَّم[4] .

* قوله : (فإنْ قُلْنا : لا يتحمَّلُ الأوَّلُ . . .) إلىٰ آخره ، وإنْ قُلْنا :

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ١٩٠) .
(٢) انظر « حاشية الناصر اللقاني على الأوضح » (ق/ ٣٤) .
(٣) انظر (٢/ ٢٣٨ـ٢٣٩) .
(٤) انظر (٢/ ٢٣٨) .

أم لم يكونا كذلك ؛ كالمثال الأوَّل .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ لا يتعدَّدُ الخبرُ إلا إذا كان الخبرانِ في معنىٰ خبرٍ واحدٍ ، فإن لم يكونا كذلك تعيَّن العطفُ ، . . . .

السببيِّ المرفوعِ على القول به) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (أم لم يكونا كذلك ؛ كالمثال الأوَّل) أشارَ بهـٰذا : إلىٰ أنَّ تعدُّدَ الخبرِ علىٰ ضَرْبَيْنِ :

الأوَّلُ : تعدُّدٌ في اللفظ والمعنىٰ ؛ كمثال الناظمِ والمثالِ المُتقدِّم في « الشرح » ، وهـٰذا الضربُ يجوزُ فيه العطفُ وتركُهُ .

والثاني : تعدُّدٌ في اللفظ دون المعنىٰ ، وضابطُهُ : ألَّا يَصدُقَ الإخبارُ ببعضه عن المبتدأ ؛ نحوُ : (هـٰذا حُلْوٌ حامض) ، وهـٰذا الضَّرْبُ لا يجوزُ فيه العطفُ ؛ لأنَّ العطفَ يَقتضِي المُغايَرةَ ، ولا يتوسَّطُ المبتدأُ بينهما ،

لا يتحمَّلُ الثاني . . تعيَّن رفعُهُ بالأوَّل .

❁ قوله : (يجوزُ فيه العطفُ) ؛ أي : بالواو وغيرِها ، بخلاف الضَّرْبِ الثالث ؛ فإنَّ العطفَ الواجبَ فيه لا يكونُ إلا بها .

❁ قوله : (لأنَّ العطفَ يَقتضِي المُغايَرةَ) ؛ أي : مع أنَّهُما في المعنىٰ شيءٌ

---

(١) التصريح على التوضيح (١/١٨٣) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/٩٠) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/١١٣٨) ، و« البديعُ » : كتابٌ في النحو من تأليف الإمام محمد بن مسعود ابن الزكي ، أَكْثَرَ أبو حيَّانَ من النقل عنه ، وذكره ابن هشام في « المغنـي » ، وقـال : إنَّـهُ خـالـف فيـه أقـوالَ النَّحْـوِيِّـينَ . انظر « بغيـة الـوعـاة » (١/٢٤٥) .

فإن جاء مِنْ لسان العربِ شيءٌ بغيرعطفٍ.. قُدِّرَ له مبتدأٌ آخَرُ[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ * ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴾ [البروج : ١٤ـ ١٥] ، وقولِ الشاعر[2] : [من مشطور الرجز]

ولا يتقدَّمان على المبتدأ ؛ فلا يُقالُ : (حُلْوٌ الرُّمَّانُ حامضٌ) ، ولا (حُلْوٌ حامضٌ الرُّمَّانُ) ؛ لأنَّهُ جرىٰ مَجْرى الأمثال ، وهي لا تُغيَّر ، فكذا ما جرىٰ مَجْراها .

وزاد بعضُهُم ضَرْباً ثالثاً ؛ وهو أنْ يتعدَّدَ لتعدُّد صاحبِهِ ؛ نحوُ : (بَنُوكَ كاتبٌ وشاعرٌ وفقيهٌ) ، ولا يُستعمَلُ هـٰذا دون عطفٍ .

وما كان مِنَ الضَّرْب الأوَّلِ.. صحَّ أنْ يُقالَ فيه : خبرانِ وثلاثةٌ بحسَب تعدُّدِهِ ، وما كان مِنَ الضَّرْب الثاني والثالثِ.. فلا يُعبَّرُ فيه بغير لفظِ الواحدِ إلا مجازاً ، كما أفاده الدَّمَامِينيُّ[3] .

❁ قوله : (مِنْ لسان العربِ) ؛ أي : لغتِهِم .

واحد ، فعدمُ جوازِ العطفِ فيه إنَّما هو نَظَراً للمعنىٰ ، ومَنْ أجازه نَظَرَ إلىٰ تغاير اللفظ .

---

(١) ذهب إلىٰ هـٰذا القول : ابن عصفور وكثيرٌ من المغاربة . انظر « المقاصد الشافية » (٢/ ١٣٣) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ١٢٩) .

(٢) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٩١) ، وهما من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٨٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٢٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ١٣٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٣٩ـ٥٤٠) .

(٣) تعليق الفرائد (٣/ ١٣٣ـ١٣٤) .

٥٨ـ مَنْ يكُ ذا بَتٌّ فهـٰذا بَتِّي
مُقَيِّــظٌ مُصيِّــفٌ مُشتِّــي

وقولِهِ[١] : [من الطويل]

٥٩ـ ينامُ بإحدىٰ مُقْلَتَيْهِ ويتَّقِي بأُخرى المَنَايا فهْوَ يَقْظانُ نائمُ

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يتعدَّدُ الخبرُ إلا إذا كان مِنْ جنسٍ واحد ؛ كأنْ يكونَ الخبرانِ مثلاً مُفردَينِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ضاحكٌ) ، أو جملتَينِ ؛ نحوُ :

❁ قوله : (مَنْ يكُ ذا بَتٌّ . . .) إلىٰ آخره : (مَنْ) : شرطيَّةٌ لا موصولة ، خلافاً للعَيْنيِّ[٢] ، وجملةُ (فهـٰذا بَتِّي) : جوابُ الشرط ، و(البَتُّ) : الكِساءُ الغليظ المُربَّعُ ، و(مُقيِّظٌ) وما بعدَهُ علىٰ صيغة اسم الفاعل : أخبارٌ عن قوله : (هـٰذا) ، والمُرادُ : مَنْ يكُ ذا بتٌّ فأنا مثلُهُ ؛ لأنَّ هـٰذا البَتَّ بَتِّي يَكفِيني لقَيْظي ـ وهو شِدَّةُ الحَرِّ ـ وللصيف وللشتاء ، فحَذَفَ المُسبَّبَ وأناب عنه السببَ .

❁ قوله : (ينامُ بإِحدىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذئبُ ينامُ بإِحْدىٰ عينَيهِ ،

❁ قوله : (« مَنْ » : شرطيَّةٌ) ؛ أي : بدليل (يكُ) .

---

(١) البيت لسيدنا حُميد بن ثور رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠٥) ضمن قصيدة عينية ـ كما سيُنبِّه عليه المُحشِّي ـ يصفُ فيها الذئب ، ومطلعها :

تـرىٰ ربَّـةُ البَهْـمِ الفِـرارَ عَشِيَّـةً إذا ما عدا في بَهْمِها وهْوَ ضائعُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٣٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٣٣) ، و« شرح الأشموني » (١/١٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/٥٤٠ـ٥٤٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٢٣ـ٢٢٤) .

(٢) المقاصد النحوية (١/٥٤٠) .

(زيدٌ قامَ ضَحِكَ) ، فأمَّا إذا كان أحدُهُما مفرداً والآخَرُ جملةً . . فلا يجوزُ ذلك ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ قائمٌ ضَحِكَ) ، هٰكذا زَعَمَ هـٰذا القائلُ[1] ، ويقعُ في كلامِ المُعرِبينَ للقرآنِ الكريمِ وغيرِهِ تجويزُ ذلك كثيراً ، ومنه : قولُهُ

و(المَنَايا) : جمعُ (مَنِيَّة) ، ويُروى : (الأعادي)[2] ، وهـٰذا إشارةٌ : إلىٰ ما تَزْعُمُهُ العربُ ؛ مِنْ أنَّ الذئبَ ينامُ بإحْدىٰ عَيْنَيهِ والأخرىٰ يَقْظىٰ حتىٰ تَكتفِيَ العينُ النائمةُ مِنَ النوم ، ثمَّ يفتحُها وينامُ بالأخرىٰ ؛ ليحرسَ باليَقْظىٰ ويستريحَ بالنائمة .

والشاهدُ فيه : تعدُّدُ الخبر في قوله : (فهو يقظانُ . . .) إلىٰ آخره ، والمُناسِبُ للقصيدة : (هاجعُ) ، وقد رُوِيَ كذلك[3] ؛ لأنَّها كلَّها عينيَّةٌ ، وقبلَ هـٰذا البيت :

وبِتَّ كنومِ الذئبِ في ذي حَفِيظةٍ أكلتَ طعاماً دونَهُ وَهْوَ جائعُ[4]

فكأنَّ مَنْ روىٰ (نائمُ) لم يَطَّلِعْ على القصيدة ، كما أفادَهُ العَيْنيُّ[5] .

❊ قوله : (ويقعُ في كلام . . .) إلىٰ آخره : شروعٌ في ردِّ هـٰذا الزَّعْم .

---

(١) قاله أبو علي الفارسي . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٧٥٥ـ ٧٥٦) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٨٢) .

(٢) وهي كذلك في « الديوان » .

(٣) وجاءت كذلك أيضاً في نسخة علىٰ هامش (و) .

(٤) في « الديوان » : (ونمت كنوم الفهد) بدل (وبتَّ كنوم الذئب) .

(٥) فرائد القلائد (ق/ ٤٤) ، المقاصد النحوية (١/ ٥٤٣) .

تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا هِىَ حَيَّةٌ تَسْعَىٰ ﴾ [طه : ٢٠] ؛ جوَّزوا كونَ (تسعىٰ) خبراً ثانياً ، ولا يتعيَّنُ ذلك ؛ لجوازِ كونِهِ حالاً .

❀ قوله : (لجوازِ كونِهِ حالاً) الصوابُ إذا لم يُجعَلْ خبراً : أنْ يُقدَّرَ صفةً لـ (حيَّةٌ) ؛ لأنَّ (تسعىٰ) جملةٌ بعدَ نكرةٍ لا مُسوِّغَ لمجيءِ الحالِ منها . انتهىٰ « أَسْقاطي »[1] .

. . . .

---

(١) القول الجميل (ق/ ٥٣) .

(كان) وأخواتها

١٤٣ـ تَرفَعُ (كانَ) المُبتدَا اسماً . . . .

(« كان » وأخواتُها)

﴿ قوله (« كان » وأخواتُها) ؛ أي : نظائرُها ، وإطلاقُ الأخواتِ عليها مجازٌ علىٰ جهة الاستعارةِ المُصرَّحةِ ، وعطفُ الأخواتِ علىٰ (كان) إشارةٌ إلىٰ أنَّها أُمُّ الباب .

﴿ قوله : (تَرفَعُ « كانَ » المُبتدَا) ؛ أي : تُجدِّدُ بدخولها عليه رفعاً غيرَ الأوَّل ؛ فاندفعَ ما قيل : يلزمُ تحصيلُ الحاصل ؛ لأنَّ المبتدأَ كان مرفوعاً قبل دخولِها ، وهٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ(١) .

[(كان) وأخواتُها]

. . . .

(١) وأمَّا الكُوفيُّون : فإنَّهُم لا يجعلون لها عملاً إلا في الخبر ؛ لأنَّ الاسمَ لم يتغيَّر عمَّا كان عليه . « القول الجميل » (ق/ ٥٤) ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٦٧٦ـ٦٨١) .

و(أل) في (المُبتدَا) : للجنس ؛ لأنَّها لا تدخلُ علىٰ كلِّ مبتدأٍ ، بل علىٰ ما وُجِدتْ فيه شروطٌ خمسةٌ : عدمُ لزومِ التصدير ، والحذفِ ، وعدمِ التصرُّفِ ، والابتدائيَّةِ بنَفْسِهِ[1] ، أو غيرِهِ .

فالأوَّلُ : كاسم الشرطِ ، والثاني : كالمُخبَر عنه بنعتٍ مقطوع ، والثالثُ : نحوُ : (طُوبىٰ للمؤمن)، ومعنىٰ لُزُومِهِ عدمَ التصرُّفِ : أنَّهُ لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ،

---

* قوله : (كاسم الشرطِ) أَدْخَلَتِ الكافُ : أسماءَ الاستفهامِ ، والمقرونَ بلام الابتداء ، و(كم) الخبريَّةَ .

ويُستثنىٰ مِنْ لازم التصدير : ضميرُ الشأن ؛ فإنَّها تدخلُ عليه ؛ نحوُ : (كان الناسُ صنفانِ) .

* قوله : (كالمُخبَر عنه. . .) إلىٰ آخره : أَدْخَلَتِ الكافُ : بقيَّةَ صُوَرِ وجوبِ حذفِ المبتدأ المُتقدِّمة .

* قوله : (نحوُ : « طُوبىٰ للمؤمن ») أَدْخَلَ بـ (نحوُ) : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [الأنعام : ٥٤] ، و﴿ وَيۡلٞ لِّلۡمُطَفِّفِينَ ﴾ [المطففين : ١] ، و(ايمن) في القَسَم .

* قوله : (ومعنىٰ لُزُومِهِ عدمَ التصرُّفِ. . .) إلىٰ آخره : في « الصبَّان » نقلاً عن « الهَمْع » و« التصريح » وغيرِهما : (وما لا يتصرَّفُ ؛ بأنْ يلزمَ الابتداءَ ؛ كـ « طُوبىٰ للمؤمن ») انتهىٰ[2] .

---

(١) أي : عدمُ لزومِ عدمِ التصرُّف والابتدائيَّةِ . انظر « تسهيل الفوائد » (ص٥٢) ، و« المساعد » (١/٢٥٠) .

(٢) حاشية الصبان (١/٣٥٦) ، وانظر « همع الهوامع » (١/٤١٦) ، و« التصريح على=

. . . . والخَبَـرْ تَنصِبُـهُ كـ (كـانَ سيِّـداً عُمَـرْ)

والرابعُ : نحوُ : (أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، والخامسُ : كمصحوبِ (إذا) الفُجَائيَّةِ .

❁ قوله : (والخَبَرْ تَنصِبُهُ) ؛ أي : بشرطِ : أَلَّا يكونَ جملةً طَلَبيَّةً ؛

وبه تعلمُ : أنَّهُ يُستغنىٰ به عمَّا بعدَهُ ؛ وهو عدمُ لُزُومِ الابتداءِ بنفسه ؛ فالمُرادُ بعدمِ التصرُّفِ هنا : ملازمتُهُ للابتداء ؛ بألَّا يقعَ فاعلاً ولا مفعولاً ولا مجروراً ، لا لزومُ صيغةٍ واحدة ، وإلا وَرَدَ (مَنْ) و(ما) الموصولتانِ ؛ فإنَّهُما ملازمانِ لصيغةٍ واحدة مع جواز دخولِ (كان) عليهما .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ لفظَ (طُوبىٰ) ليس مُلازِماً للابتداء مطلقاً ، بل يخرجُ عنه ؛ كما في نحو : (رأيتُ شجرةَ طُوبىٰ) ، فهو ملازمٌ للابتداء إنْ وَقَعَ في نحو هـٰذا التركيب ، فلا تدخلُ عليه (كان) حينئذٍ ، ومثلُهُ في ذلك : (ويلٌ للكافر) ، و(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، و(لله دَرُّكَ) ، ومثالُ مُلازِمِ الابتداء مطلقاً : (ما) التعجُّبيَّةُ .

❁ قوله : (نحوُ : « أَقَلُّ رجلٍ يقولُ ذلك ») أَدْخَلَ بـ (نحوُ) : قولَكَ : (أنْ تفعلَ) إنابةً له مُنابَ : (ينبغي لك أنْ تفعلَ) .

❁ قوله : (كمصحوبِ « إذا » الفُجَائيَّةِ) أدخلَ بالكاف : الواقعَ بعدَ (لولا) الامتناعيَّةِ .

= التوضيح » (١/ ١٨٤) .

. . . .

نحوُ : (زيدٌ اضْرِبْهُ) ، وأمَّا قولُهُ[1] : [من الوافر]

وكُـونـي بـالمَكَـارِمِ ذَكِّـرِينـي

فشاذٌّ ، أو مُؤوَّلٌ .

وألَّا يكونَ مفرداً طلبيّاً في (دام) ، وفي المنفيِّ بـ (ما) مطلقاً ؛ فلا يجوزُ : (أُكلِّمُك أين ما دام زيدٌ) ، أو (أينَ ما زال زيدٌ) ، أو (أينَ ما يكونُ زيدٌ) ؛ لأنَّ (ما) المصدريَّةَ والنافيةَ لهما الصَّدارةُ ، فيمتنعُ تقديمُ الخبرِ عليهما وهو لازمُ الصَّدارة أيضاً ، فيتعارضُ أمرانِ لكلٍّ منهما الصَّدارةُ ، بخلافِ غيرِ المَنْفيِّ ، والمَنْفيِّ بغير (ما) ؛ نحوُ : (أين لا يزالُ زيد) ، و(أين لا يكونُ عمرٌو) ، و(أين كان بكر) .

---

* قوله : (أو مُؤوَّلٌ) ؛ أي : بتأويلِ (ذَكِّرِيني) : بـ (تَذْكُرِيني)[2] ؛ نظيرُ : ﴿ فَلْيَمْدُدْ لَهُ ٱلرَّحْمَٰنُ مَدًّا ﴾ [مريم : ٧٥] ؛ أي : يَمُدُّ[3] .

* قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان شرطُهُ النفيَ أو شبهَهُ ؛ كـ (زال) ، أو لا ؛ كـ (كان) ، وإليه يُشيرُ التمثيلُ .

---

(١) صدر بيت أورده أبو زيد في « النوادر » (ص٢٠٦) ، وعزاه لبعض بني نهشل ، وعجزه : (ودَلِّي دَلَّ ماجدةٍ صَنَاعِ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٣٣٦) ، و« شرح الرضي » (٤/٢٠٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/٧٤٠) ، و« المساعد » (١/٢٥١) ، و« همع الهوامع » (١/٤١٦) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/٢٦٦ـ٢٦٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/٢٢٧ـ٢٢٨) .

(٢) كذا بحذف نون الرفع ، وهو جائز كثير إذا اتصل بالفعل نون الوقاية ، قليلٌ بدونه .

(٣) انظر « التذييل والتكميل » (٤/١٣٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/٧٤٠) .

ويُشترَطُ أيضاً : أَلَّا يكونَ ماضياً في (صار) وما بمعناها ، وفي (دام) و(زال) وأخواتِها ؛ فلا يُقالُ : (صار زيدٌ عَلِمَ). . . إلىٰ آخره ، بخلافِ بقيَّةِ أفعالِ الباب ؛ قال تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُ قُلْتُهُۥ فَقَدْ عَلِمْتَهُۥ ﴾ [المائدة : ١١٦] ، ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ ﴾ [يوسف : ٢٦]. . . إلىٰ غيرِ ذلك من الآيات ، أفادَهُ شارحُ « الجامع »[١] .

❁ قوله : (كـ « كانَ » « ظلَّ ». . .) إلىٰ آخره : (كـ « كانَ ») : خبرٌ مُقدَّم ، و(ظلَّ) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

❁ قوله : (زالَ) ؛ أي : ماضي (يزالُ) ؛ احترازاً مِنْ ماضي (يَزِيلُ) بفتح الياء ؛ فإنَّهُ فعلٌ تامٌّ مُتعَدٍّ إلىٰ مفعولٍ ، ومعناه : مازَ ؛ تقولُ : (زِلْ ضَأْنَكَ مِنْ مَعْزِكَ) ؛ أي : مَيِّزْ بعضَها مِنْ بعض ، ومصدرُهُ : (الزَّيْلُ) بفتح الزاي ؛ لأنَّهُ مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ) .

ومِنْ ماضي (يزولُ)[٢] ؛ فإنَّهُ فعلٌ تامٌّ قاصرٌ ، ومعناه : الانتقالُ ؛ ومنه :

❁ قوله : (أَلَّا يكونَ ماضياً. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لدَلالة هـٰذه الأفعالِ على اتِّصالِ الخبرِ بزمن الإخبار ، ودَلالةِ الماضي على انقطاعه ، فيتنافَيانِ .

---

(١) السراج المنير (ق/٩٦) .

(٢) أي : واحترازاً من ماضي (يزولُ) .

١٤٥ـ (فَتِئَ) و(انفكَّ) وهَٰذِي الأربعَهْ لِشِبْـهِ نفـيٍ أو لنفـيٍ مُتْبَعَـهْ
١٤٦ـ ومثلُ (كانَ) (دامَ) مسبوقاً بـ (ما) كـ (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمَا)

﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يُمْسِكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ أَن تَزُولَاۚ وَلَئِن زَالَتَا ﴾ [فاطر : ٤١] ، ومصدرُهُ : (الزَّوَالُ) .

وقد نَظَمتُ الفرقَ بينَ الثلاثةِ فقلتُ : [من الطويل]

(يزالُ) ٱرفعَنْ للمُبتدَا وٱنصِبَنْ بهِ كـ (كانَ) لهُ نَسْخٌ أتاكَ مُقرَّرَا
خلافَ الذي ماضي (يزولُ) لنُقْلةٍ فـذا قـاصـرٌ عنـدَ النُّحَـاةِ تَحَـرَّرَا
وماضي (يَزيلُ) (ٱمتازَ) مَعْناهُ فٱفهمَنْ تَعَدَّىٰ لمفعولٍ أَمِنتَ مِنَ المِرَا

❁ قوله : (فَتِئَ) بتثليث التاء ، ذَكَرَهُ الصَّغَانيُّ[(١)] .

❁ قوله : (لشِبْهِ نفيٍ) قَدَّمَ شِبْهَ النفيِ على النفي ؛ ليَقْوىٰ ؛ إذ هو ضعيفٌ .

❁ قوله : (مُتْبَعَهْ) اسمُ مفعولٍ ؛ مِنْ : (أَتْبعَهُ) ؛ أي : جَعَلَهُ تابعاً .

❁ قوله : (كـ « أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً دِرْهمَا ») مفعولُ (أَعْطِ) الأوَّلُ : محذوفٌ ؛ أي : أَعْطِ المُحتاجَ ، و(درهما) : مفعولُهُ الثاني ، و(دُمْتَ)

❁ قوله : (ومصدرُهُ : « الزَّوَالُ ») ؛ أي : بخلاف الناقصة ؛ فلا مصدرَ لها ، ولا تتَّصِفُ بتعدٍّ ولا قصورٍ .

❁ قوله : (و« درهما » : مفعولُهُ الثاني) يصحُّ لك جَعْلُهُ مفعولَ

---

(١) العباب الزاخر (ص٨٧) .

لمَّا فَرَغَ من الكلام على المبتدأ والخبرِ . شَرَعَ في ذِكْرِ نواسخِ الابتداءِ ؛ وهي قسمانِ : أفعالٌ ، وحروفٌ ؛ فالأفعالُ : (كان) وأخواتُها ، وأفعالُ المُقارَبة ، و(ظنَّ) وأخواتُها ، والحروفُ : (ما) وأخواتُها ، و(لا) التي لنفي الجنس ، و(إنَّ) وأخواتُها .

فبدأ المُصنِّفُ بذِكْرِ (كان) وأخواتِها ، وكلُّها أفعالٌ اتّفاقاً ، إلا (ليس) ؛ فذَهَبَ الجمهورُ : إلىٰ أنَّها فعلٌ[1] ، وذَهَبَ الفارسيُّ في أحد قولَيهِ ،

أصلُهُ : (دَوُمْتَ) بضمِّ الواو ؛ . . . .

(مُصِيباً) ؛ أي : واجداً ؛ فكلٌّ مِنْ مفعولَيْ (أعطِ) محذوفٌ .

---

(١) ووزنها عندهم : (فَعِلَ) ، وخُفِّفَ ولَزِمَ التخفيف لثِقَل الكسرة ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ وزنها : (فَعَلَ) ؛ لصيرورته إلىٰ (لاس) ، ولا (فَعُلَ) ؛ لصيرورته باتصال ضمير المتكلم أو المخاطب إلىٰ (لُسْتُ) بضم اللام ، وقد سُئِل الراعي عن وزنها ، فأجاب بحكايةٍ لطيفة غريبة ؛ وهي أنَّ أبا القاسم القَصَبانيَّ دخل على الصَّيْدَلاني في موضعه الذي مات فيه ، فقال له : أين كنتَ ؟ قال : قلت له : كنتُ عند الزَّعْفَرَانيِّ ، فقال لي : فيمَ كنتما ؟ فقال : سألني عن وزن (ليس) ، فقلتُ : (فَعَلَ) أو (فَعُلَ) ، فقال لي : أخطأتَ وإن كان لم تعلم بخطائك ، فقلتُ له : فما وزنُها ؟ فقال : (فَعِلَ) بكسر العين ؛ كـ (عَلِمَ) ، ولم أسأله عن ذلك ، ومات رحمه الله وفي قلبي من ذلك حَزَازةٌ ، قال : فرأيتُهُ في النوم فسألتُهُ عن ذلك ، فقال لي : لا يكونُ (فَعَلَ) بفتح العين ؛ لأنَّ (فَعَلَ) لا يُخفَّف ؛ يعني : لا يُسكَّنُ ، وإنَّما الذي يُسكَّنُ بضمِّها أو كسرها ، ولا يكونُ (فَعُلَ) بضمِّها ؛ لأنَّ ذواتِ الياء لا تأتي علىٰ (فَعُلَ) ، فتعيَّن أنْ يكونَ (فَعِلَ) بكسرها ، ثمَّ خُفِّفَ بحذف الكسرة ؛ كما تقول في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) ؛ يعني : مِنْ باب تخفيف (كَتِف) و(عَضُد) ، ثمَّ قال : ولانتفاء (فَعُلَ) بالضم في المُتعدِّي ، وهٰذه الأفعال شبيهةٌ بالمُتعدِّي . انظر « الأجوبة المرضية » (ص١٠٧ـ ١٠٨) ، و« التذييل والتكميل » (٤/١١٧ـ١١٨) .

وأبو بكر بنُ شُقَير في أحد قولَيهِ . . إلىٰ أنَّها حرفٌ[1] .

وهي ترفعُ المبتدأَ وتَنصِبُ خبرَهُ ، ويُسمَّى المرفوعُ بها : اسماً لها ، والمنصوبُ بها : خبراً لها[2] .

لنَقْله مِنْ باب (فَعَل) المفتوحِ العين إلىٰ مضمومها عندَ إرادةِ اتِّصال الضميرِ البارزِ به ؛ نُقِلتْ ضمَّةُ الواو إلى الدال بعدَ سَلْبِ حركتِها ، ثمَّ حُذِفَتِ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ، و(مُصِيباً) ؛ أي : واجداً له ، حُذِفَ مُتعلِّقُهُ ، والأصلُ : (أَعْطِ المحتاجَ درهماً ما دُمْتَ مُصِيباً له) ؛ ففي الكلام : تقديمٌ وتأخيرٌ وحذفٌ .

❃ قوله : (ويُسمَّى المرفوعُ بها) ؛ أي : بهـٰذه النواسخِ (اسماً لها) حقيقةً اصطلاحيَّةً ، وفاعلاً مجازاً ؛ لأنَّ الفاعلَ في الحقيقة مصدرُ الخبرِ مُضافاً إلى الاسم ؛ فمعنىٰ (كان زيدٌ قائماً) : ثَبَتَ قيامُ زيدٍ في الماضي .

❃ قوله : (والمنصوبُ بها : خبراً) ؛ أي : حقيقةً ، ومفعولاً مجازاً .

❃ قوله : (لنَقْله مِنْ باب « فَعَل » المفتوحِ العين . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : توصُّلاً إلىٰ نَقْلِ الضمَّةِ إلى الدال ؛ لتَدُلَّ بعدَ حذفِ عينِهِ للساكنَينِ علىٰ أنَّها واوٌ .

---

(١) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١١٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٩٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٤٠) .

(٢) ويُفهَمُ مِنْ هـٰذا الحلِّ : أنَّ (اسماً) في قول الناظم : (ترفعُ « كان » المبتدا اسماً) . . معمولٌ لمحذوف ، وقد يُجعَلُ حالاً ؛ أي : حالَ كونه اسماً لها مُسمّىً بذلك . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢١١) .

وهذه الأفعالُ قسمانِ :

منها : ما يعملُ هـٰذا العملَ بلا شرطٍ ؛ وهي : (كان) ، و(ظلَّ) ، و(بات)، و(أضْحىٰ)، و(أصبح)، و(أمسىٰ)، و(صار)[1]، و(ليس).

ومنها : ما لا يعملُ هـٰذا العملَ إلا بشرطٍ ، وهو قسمانِ :

أحدُهُما : ما يُشترَطُ في عمله أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ لفظاً أو تقديراً ، أو شِبْهُ نفيٍ ؛ وهو أربعةٌ : (زال) ، و(بَرِحَ) ، و(فَتِئَ) ، و(انفكَّ) .

فمثالُ النفيِ لفظاً : (ما زال زيدٌ قائماً) ، ومثالُهُ تقديراً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالُواْ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يوسف : ٨٥] ؛ أي : لا تفتأُ ، ولا يُحذَفُ النافي معها قياساً إلا بعدَ القَسَمِ؛ كالآية الكريمة، وقد شذَّ الحذفُ بدون القَسَم ؛

❋ قوله : (أنْ يَسبِقَهُ نفيٌ) إنَّما اشترطوا فيها ذلك ؛ لأنَّها بمعنى النفي ، فإذا دَخَلَ عليها النفيُ انقلبتْ إثباتاً ؛ فمعنىٰ (ما زال زيدٌ قائماً) : هو قائمٌ فيما مضىٰ ، والدليلُ على انقلابه : أنَّهُ لا يجوزُ : (ما زال زيدٌ إلا قائماً) ، كما يجوزُ : (ما كان زيدٌ إلا قائماً) .

❋ قوله : (إلا بعدَ القَسَمِ) ؛ أي : بشرطِ كونِ الفعل مضارعاً ، وكونِ

---

(١) وقد جاء مثلَ (صار) في العمل والمعنىٰ : ما جمعه الخضري في « حاشيته » (١/ ٢١٥) بقوله : (من الوافر)

بمعنىٰ (صار) في الأفعالِ عَشْرٌ ... (تَحَوَّلَ) (آضَ) (عادَ) (ارجعْ) لتغنَمْ
و(راحَ) (غدا) (استحالَ) (ارتدَّ) فـ (اقْعُدْ) ... و(حـارَ) فهـاكَهـا واللهُ أعلَـمْ

كقول الشاعر[1] : [من الوافر]

٦٠ـ وأَبْـرَحُ مـا أدامَ اللهُ قَـوْمِـي بحمـــدِ اللهِ مُنتطِقـــاً مُجِيـــدَا

أي : لا أبرحُ مُنتطِقاً مُجِيداً ؛ أي : صاحبَ نِطاقٍ وجَوَادٍ ما أدام اللهُ

النافي (لا) ؛ فالشروطُ ثلاثةٌ نَظَمَها الدَّنَوْشَرِيُّ في قوله[2] : [من الطويل]

ويُحذَفُ نافٍ مَعْ شروطٍ ثلاثةٍ إذا كان (لا) قبلَ المضارعِ في قَسَمْ

* قوله : (أي : صاحبَ نِطاقٍ) بكسر النون ، وجمعُهُ : (نُطُق) ؛ مثلُ (كتابٍ وكُتُبٍ) ، وهو ما يُشَدُّ به الوسطُ ؛ كالحِيَاصة ونحوها[3] ، ويُقالُ : (جاء فلانٌ مُنتطِقاً فرسَهُ) : إذا جانبَهُ ولم يركبه .

* قوله : (وجَوَادٍ) بفتح الجيم ، يُطلَقُ : على الفرس ذَكَراً كان أو أنثى ، كما في « المصباح »[4] .

---

(١) البيت لخداش بن زهير العامري في « ديوانه » (ص٤٢) ضمن قصيدة مطلعها :

صَبَـا قلبـي وكلَّفنـي كَنُـودَا وعـــاودَ داءَهُ منهــا التَّلِيـــدَا
ولـم يـكُ حُبُّهـا عَـرَضـاً ولـكـنْ تَعَلَّـــقَ داءَهُ منهـــا وَلِيـــدَا

وهـو مـن شـواهـد : « التـذييـل والتكميـل » (٤/ ١٢٠) ، و« تعليـق الفـرائـد » (٣/ ١٥٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٨ـ ٦١٩) .

(٢) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/ ٤٧) .

(٣) الحياصة في الأصل : حزام الدابّة ، ثمَّ استعمل في كلِّ ما يَشُدُّ به الإنسان حَقْوَيْهِ .

(٤) كذا في النسخ ، وليس موجوداً في « المصباح » ، ولعله تصحَّف عن « الصحاح » ، وهو موجود فيها (٢/ ٤٦١) .

قومي ، وعَنَىٰ بذلك : أنَّهُ لا يزالُ مُستغنِياً ما بَقِيَ له قومُهُ ، وهذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ .

ومثالُ شِبْهِ النفيِ والمُرادُ به : النهيُ ؛ كقولك : (لا تَزَلْ قائماً) ،

و(مُجِيداً) : بضم الميم ، و(بحمدِ اللهِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَبْرَحُ) .

❁ قوله : (وهـٰذا أحسنُ ما حُمِلَ عليه البيتُ) يحتملُ : أنْ تكونَ الإشارةُ إلى الإعراب ، وأنْ تكونَ إلى المعنىٰ ؛ فإنَّ مُقابِلَ الأوَّلِ : ما قاله بعضُ النُّحاةِ ؛ مِنْ أنَّ (أبرح) غيرُ منفيٍّ لا في اللفظ ولا في التقدير ، والمعنىٰ عنده : (أزولُ بحمد الله عن أنْ أكونَ مُنتطِقاً مُجيداً ما أدامَ اللهُ قومي ؛ لأنَّهُم يَكفُونَني ذلك) ، وعلىٰ هـٰذا : فلا شاهدَ فيه ، ومُقابِلَ الثاني : أنَّ (مُنتطِقاً) معناه : قائلٌ قولاً يُستجادُ في الثناء علىٰ قومي ، كما أفاده العَيْنيُّ[1] .

❁ قوله : (والمُرادُ به : النهيُ . . . والدعاءُ) ؛ أي : بـ (لا) خاصَّةً ،

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « أَبْرَحُ ») الأظهرُ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بالاستمرار المأخوذِ مِنْ (لا أبرحُ) .

❁ قوله : (أنْ تكونَ الإشارةُ إلى الإعراب) ؛ أي : ويتبعُهُ المعنىٰ ؛ إذ المعنىٰ مختلفٌ على الإعرابَينِ .

❁ قوله : (ومُقابِلَ الثاني : أنَّ « مُنتطِقاً ») ؛ أي : مع (مُجِيداً) ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ، تدبَّرْ .

❁ قوله: (أي : بـ « لا » خاصَّةً) مثلُها : (لن) ؛ كـ (لن تزالوا كذٰلِكُم)[2] .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/٦١٨ـ٦١٩) .

(٢) أشار به : إلىٰ قول الأعشىٰ : (من الخفيف) =

ومنه : قولُه[1] : [من الخفيف]

٦١ـ صاحِ شَمِّرْ ولا تَزَلْ ذاكِرَ المَوْ تِ فنِسْيانُهُ ضَلالٌ مُبينُ

والدعاءُ ؛ كقولك : (لا يزالُ اللهُ مُحسِناً إليكَ) ، وقولِ الشاعر[2] : [من الطويل]

كما في « الارتشاف »[3] ، وإنَّما كانا شبيهَينِ بالنفي ؛ لأنَّ المطلوبَ بكلٍّ التركُ ، وقيل : لأنَّ المطلوبَ بكلٍّ غيرُ مُحقَّقِ الحصولِ .

* قوله : (صاحِ شَمِّرْ . . .) إلىٰ آخره : هو من الخفيف ، و(صاحِ) : مُرخَّمُ (صاحب) علىٰ غير قياس ؛ لأنَّهُ ليس بعَلَمٍ[4] ، و(شَمِّرْ) بكسر

= لن تزالُوا كذالِكُم ثمَّ لازِلْـ ـتُ لكُم خالداً خُلُودَ الجبالِ

انظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٨٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١٠) .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٣٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٣٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ١٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤١٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥) .

(٢) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (١/ ٥٥٩) من مطلع قصيدة يتغزَّل فيها بمحبوبته ميَّةَ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٣٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٣١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٤٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٠ـ٥٨٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٨٥ـ٣٨٦) .

(٣) ارتشاف الضَّرَب (٣/ ١١٦٢) .

(٤) وسيأتي بيانه في (٤/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢) .

٦٢ـ أَلَا يا ٱسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلىٰ ولا زال مُنهَلّاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ

الميم : أمرٌ ، و(لا) : نهيٌ ، واسمُ (تَزَلْ) : مُستتِرٌ فيها وجوباً ، تقديرُهُ : (أنت) ، و(ذاكرَ الموتِ) : خبرُها ؛ أي : استعدَّ للموت ولا تنسَ ذِكْرَهُ ؛ فإنَّ نِسْيانَهُ ضلالٌ ظاهرٌ .

❊ قوله : (أَلَا يا ٱسْلَمِي. . .) إلىٰ آخره : (أَلَا) : حرفُ استفتاحٍ ، و(يا) : حرفُ نداءٍ ، والمُنادىٰ محذوفٌ ؛ أي : (يا هـٰذه) ، أو حرفُ تنبيهٍ مُؤَكِّدٌ لـ (ألا) الاستفتاحيَّةِ ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى التنبيه ، و(اسْلَمي) : فعلُ أمرٍ ؛ مِنَ السلامة ؛ وهي البراءةُ مِنَ العُيُوب ، ومعناه : الدعاءُ لدارِ مَيَّ بالسلامة ، و(مَيٌّ) : اسمُ امرأة ، وليس ترخيمَ (مَيَّةَ) ، كما قد يُتوهَّمُ[1] ، و(على البِلىٰ) بكسر الباء مقصوراً : مصدرُ (بَلِيَ الثوبُ يَبْلىٰ) ـ من باب (تَعِبَ) ـ (بِلىً) بالكسر والقصر ، ويُفتَحُ مع المدِّ ؛ بمعنىٰ : خَلُق ؛ أي : اسلَمي مع بلائك ، أو بمعنىٰ : مِنْ بلائك ؛ فـ (علىٰ) : بمعنىٰ (مع) أو (مِنْ) .

. . . .

---

(١) جعله الشيخ زكريا في « الدرر السنية » (١/ ٣٢٦) مُرخَّمَ (ميَّة) من باب (أمالِ بن حنظلِ. . .) ؛ أي : حنظلةَ ؛ فعليه : لا يُستعمَل هـٰكذا إلا في الضرورة ، بل قد ورد عن ذي الرُّمَّة نفسِهِ قائل البيت ما يُستأنس به في قوله : (من البسيط)

ديــار مَيَّــةَ إذ مــيٌّ تُســاعِفُنــا ولا يــرىٰ مثلَهــا عُجْــمٌ ولا عــربُ

وقال سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٢٤٧) : (وأمَّا قول ذي الرمة. . . فزعم يونسُ أنَّهُ كان يُسمِّيها مرَّةً « ميَّةَ » ومرة « ميًّا » ، ويجعل كل واحد من الاسمين اسماً لها في النداء وفي غيره) ، وعليه : فلا ضرورة ، وانظر « النوادر » لأبي زيد (ص٢٠٨) ، و« لسان العرب » (١٥/ ٣٠٠) .

وهذا هو الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وهذي الأربعَة . . .) إلىٰ آخر البيت .

القسم الثاني : ما يُشترَطُ في عمله أنْ يَسبِقَهُ (ما) المصدريَّةُ الظرفيَّةُ ؛ وهو (دام) ؛ كقولك : (أَعْطِ ما دُمْتَ مُصِيباً درهماً) ؛ أي : أعطِ مُدَّةَ

وقولُهُ : (مُنهلّاً) بضمِّ الميم وتشديدِ اللام ؛ أي : مُنسكِباً ، و(الجَرْعاء) بالمدِّ : تأنيثُ (الأَجْرَعِ) ؛ وهي رملةٌ مُستويةٌ لا تُنبِتُ شيئاً ، و(القَطْر) : المطرُ .

وقد عِيبَ على الشاعر عدمُ الاحتراس ؛ لأنَّهُ أراد يدعو لها فدعا عليها ؛ إذ دوامُ المطرِ يُؤدِّي إلىٰ هلاكها .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ قَدَّمَ الاحتراسَ في قوله : (اَسْلَمي)[1] .

❊ قوله : (« ما » المصدريَّةُ الظرفيَّةُ) قيَّد بذلك ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ مُرادُ الناظمِ ، وإنَّما أَطْلَقَ ؛ اعتماداً على المثال ، فلو كانتْ (ما) مصدريَّةً غيرَ ظرفيَّةٍ . . لم تعمل (دام) بعدَها العملَ المذكور ، فإن وَلِيَ مرفوعَها منصوبٌ . . فهو حالٌ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني ما دُمْتَ صحيحاً) ؛ أي : يُعجِبُني دوامُكَ صحيحاً ، ولو لم تُذكَرْ (ما) أصلاً . . فأَحْرىٰ بعدم العملِ ؛ نحوُ :

. . . .

(١) وأجاب ابن عصفور ـ كما في « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨١) ـ : بأنَّ (ما زال) يقتضِي ملازمة الصفة للموصوف مذ كان قابلاً لها على حسب ما قبلَها ؛ وذلك أنَّهُ عَهِدَ دارَ مَيَّةَ في خِصْبٍ لسُقْيا المطر لها في أوقات الحاجة إلىٰ ذلك ، فدعا لها بألَّا تزال على ما عَهِدَها عليه من انهلال القطر بجرعائها وقتَ الحاجة إليه .

دوامِكَ مُصيباً درهماً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَوْصَٰنِي بِٱلصَّلَوٰةِ وَٱلزَّكَوٰةِ مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم : ٣١] ؛ أي : مُدَّةَ دوامي حيّاً .

(دام زيدٌ صحيحاً) ؛ فـ(دام) : فعلٌ تامٌّ بمعنىٰ : بَقِيَ ، و(زيدٌ) : فاعلُهُ ، و(صحيحاً) : حالٌ .

❀ قوله : (دوامِكَ) اعتُرِضَ : بمُنافاته لِمَا يأتي ؛ مِنْ أنَّ (دام) لا يتصرَّفُ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ جارٍ على القول بالتصرُّفِ[1] ، أو أنَّهُ مصدرُ (دام) التامَّةِ .

❀ قوله : (بأنَّهُ جارٍ على القول بالتصرُّفِ) هٰذا هو الذي اختاره الصبَّانُ[2] .

---

(١) فيأتي منها مضارع ؛ وهو (يدوم) ، كما قاله الأقدمون وقليلٌ من المُتأخِّرينَ ، قال السُّيُوطي في « الهمع » (١/ ٤٢١) : (جميع هٰذه الأفعال تتصرَّف . . . وأمَّا « دام » : فنصَّ كثيرٌ مِنَ المُتأخِّرينَ علىٰ أنَّها لا تتصرَّف ، وهو مذهب الفرَّاء ، وجزم به ابن مالك . . .) ، وصحَّحه المرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٤) .

هٰذا ؛ وقد رجَّح المُحقِّق الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٣٦٤) أنَّ لها مصدراً ؛ قال : (. . . بل الصحيح عندي : أنَّ لها مصدراً أيضاً ؛ بدليل أنَّهُم شرطوا سَبْق « ما » المصدريَّةِ الظرفيَّة عليها ، ومن المعلوم : أنَّ « ما » المصدريَّةَ تُؤوَّل مع ما بعدَها بمصدر ، وأنَّ هٰذا المصدرَ مصدرُها ، وقد وقع هٰذا المصدرُ في عباراتِ كثيرين ، كالشارح عند قول المصنف : « كأَعطِ . . . » إلىٰ آخره ؛ فلا يُقالُ : إنَّها مع ما بعدَها في تأويل مصدرٍ مُقدَّرٍ لا موجود ، والحكمُ عليهم بأنَّ ذلك منهم اختراعٌ لِمَا لم يَرِدْ عن العرب . . جَوْرٌ وسوءُ ظنٍّ ، فإذا قلت : « أُحبُّكَ مدَّة دوامِكَ صالحاً » . . كان « دوام » مصدرَ الناقصة ، و« صالحاً » خبرَهُ ؛ مثلُ : « أُحبُّكَ ما دمتَ صالحاً » ، والفرقُ تحكُّم محضٌ ، فتدبَّر) .

(٢) انظر كلامه في التعليق الآتي بعد قليل .

ومعنىٰ (ظَلَّ) : اتِّصافُ المُخبَرِ عنه بالخبر نهاراً ، ومعنىٰ (بات) : اتِّصافُهُ به ليلاً ، و(أضحىٰ) : اتِّصافُهُ به في الضُّحىٰ ، و(أصبح) : اتِّصافُهُ به في الصباح ، و(أمسىٰ) : اتِّصافُهُ به في المساء .

ومعنىٰ (صار) : التحوُّلُ مِنْ صفةٍ إلىٰ صفةٍ أُخرىٰ ، ومعنىٰ (ليس) : النفيُ ، وهي عندَ الإطلاقِ : لنفيِ الحالِ ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ قائماً) ؛

❋ قوله : (ومعنىٰ « ظَلَّ ») ؛ أي : مع معمولَيها ، وقولُهُ : (بالخبر) ؛ أي : بمضمونه ومدلولِهِ التضمُّنيِّ ، وقولُهُ : (نهاراً) ؛ أي : ماضياً ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ .

❋ قوله : (ومعنىٰ « صار » : التحوُّلُ) أُورِدَ عليه : أنَّ التحوُّلَ لازمٌ للحَدَث الذي دلَّ عليه غيرُها ، فأيُّ فرقٍ ؟

وأجاب ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُ فيها مدلولٌ ، وفي غيرها لازمُ المدلول[1] .

❋ قوله : (لنفيِ الحالِ) ؛ أي : لنفيِ الحَدَثِ في الحال ، وهٰذا بمعنىٰ قولِ بعضِهِم : (لنفيِ مضمونِ الجملةِ في الحال)[2] .

❋ قوله : (أي : مع معمولَيها) ؛ لأنَّ معناها وحدَها مطلقُ حَدَثٍ في زمانٍ ماضٍ نهاريٍّ .

❋ قوله : (لازمٌ للحَدَث الذي دلَّ عليه غيرُها) ؛ أي : لأنَّ جميعَ الأفعالِ تُفيدُ التجدُّدَ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٦) .

(٢) وهي عبارة الزمخشري في « المفصل » (ص٣٥٥) .

أي : الآنَ ، وعند التقييدِ بزمن : علىٰ حسبه ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ قائماً غداً) .

ومعنىٰ (زال) وأخواتِها : مُلازمةُ الخبرِ المُخبَرَ عنه علىٰ حَسْبِ ما يَقتضِيهِ الحالُ ؛ نحوُ : (ما زال زيدٌ ضاحكاً) ، و(ما زال عمرٌو أزرقَ العينَينِ) ، ومعنىٰ (دام) : بَقِيَ واستمرَّ .

❀ قوله : (مُلازمةُ الخبرِ) ؛ أي : مضمونِهِ ومدلولِهِ .

❀ قوله : (علىٰ حَسْبِ ما يَقتضِيهِ الحالُ) ؛ أي : مُلازمةً جاريةً علىٰ ما ذَكَرَ ، والمعنىٰ : علىٰ ما يطلبُهُ الحالُ مِنِ استمرارِ خبرِها لاسمها مِنْ منذُ قَبلَ[1] ؛ نحوُ : (ما زال زيدٌ عالماً) ؛ أي : منذُ صَلَحَ للعالِميَّة بشهادةِ الحال أنَّهُ قَبْلَ ذلك لم يكن عالِماً ، ونحوُ : (ما زال زيدٌ ضاحكاً) ؛ أي : مُدَّةَ وجودِ سببِ الضَّحِكِ فيه ؛ وهو التعجُّبُ .

❀ قوله : (أي : مُلازمةً جاريةً . . .) إلىٰ آخره : وجهُ إفادتِها الاستمرارَ : أنَّ أصلَها أنْ تكونَ تامَّةً بمعنى (انفصل) ، فتتعدَّىٰ بـ (مِنْ) إلىٰ ما هو الآن مصدرُ خبرِها ؛ فيُقالُ في موضع (ما زال زيدٌ عالماً) مثلاً : (ما زال زيدٌ مِنَ العِلْم) ؛ أي : ما انفصل عنه ، وإذا لم ينفصل شخصٌ عن فعل . . كان فاعلاً له دائماً ؛ فجُعلت مع النفي أو شِبْهِهِ بمعنىٰ (كان) بقيد الدوام ، ونصبتِ الخبرَ بشرط النفيِ أو شِبْهِهِ .

---

(١) عبارة الخضري في « حاشيته » (١/ ٢١٥) : (أي : ملازمةً جاريةً علىٰ ذلك ؛ وهي الملازمة مدةَ قبول المخبر عنه للخبر) ، وهـٰذه الملازمة : إمَّا أنْ تدومَ بدوام المخبر عنه ؛ نحوُ : (ما زال اللهُ مُحسِناً) ، وإمَّا ألَّا تدومَ ؛ كما مثَّله المحشي .

١٤٧ـ وغيرُ ماضٍ مثلَهُ قد عَمِلَا إنْ كانَ غيرُ الماضِ منهُ ٱستُعمِلَا

هذه الأفعالُ علىٰ قسمَينِ :

أحدُهُما : ما يتصرَّفُ ؛ وهو ما عدا (ليس) و(دام) .

والثاني : ما لا يتصرَّفُ ؛ وهو (ليس) ، و(دام) ، فنبَّه المُصنِّفُ بهٰذا البيت : علىٰ أنَّ ما يتصرَّفُ مِنْ هٰذه الأفعالِ يعملُ غيرُ الماضي منه عملَ

---

* قوله : (مثلَهُ) الروايةُ بالنصب ، كما في « الفارضي »(1) ، وهو إمَّا حالٌ مِنْ فاعل (عَمِلَ) مُقدَّمٌ عليه ؛ لأنَّهُ فعلٌ مُتصرِّفٌ ، لٰكن قال بعضُهُم : إنَّ الفعلَ المقرونَ بـ (قد) لا يعملُ فيما قبلَهُ ، وإمَّا نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، كما في « المَكُوديِّ »(2) ؛ أي : عَمَلاً مِثْلَ عَمَلِ الماضي .

* قوله : (ٱستُعمِلَا) ؛ أي : جاز استعمالُهُ ؛ بأن لم يُعلَمْ أنَّهم مَنَعُوهُ وإن لم يستعملوه بالفعل .

* قوله : (وهو « ليس ») ؛ أي : اتِّفاقاً ، (و« دام ») ؛ أي : على الأرجح(3) .

---

* قوله : (لٰكن قال بعضُهُم. . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ تأخيرَهُ عن الوجه بعدَهُ ؛ فإنَّهُ واردٌ عليه أيضاً .

---

(1) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٢) .

(2) شرح المكودي على الألفية (ص٥٦) .

(3) وانظر ما سبق تعليقاً قبل قليل في (٢/ ٣٧٣) عن العلّامة الصبّان .

الماضي ؛ وذلك هو المضارعُ ؛ نحوُ : (يكونُ زيدٌ قائماً) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، والأمرُ ؛ نحوُ : ﴿ كُونُواْ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ ﴾ [النساء : ١٣٥] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً أَوْ حَدِيدًا ﴾ [الإسراء : ٥٠][1] ، واسمُ الفاعل ؛ نحوُ : (زيدٌ كائنٌ أخاك) ، وقال الشاعر[2] :

[من الطويل]

٦٣ـ وما كلُّ مَنْ يُبدِي البشاشةَ كائناً أخـاكَ إذا لـم تُلْفِـهِ لـكَ مُنجِـدَا

❁ قوله : (وما كلُّ مَنْ يُبدِي. . .) إلىٰ آخره : (يُبدِي) بمعنىٰ : يُظهِرُ ، و(البَشَاشةَ) : طلاقةُ الوجهِ ، و(تُلْفِهِ) بالفاء ؛ بمعنىٰ : تَجِدْه ، مُتعدٍّ لاثنَينِ ، وفي التنزيل : ﴿ أَلْفَوْاْ ءَابَآءَهُمْ ضَآلِّينَ ﴾ [الصافات : ٦٩] ، و(مُنجِداً) بالجيم : مفعولُهُ الثاني لا حالٌ ، خلافاً للعَيْنيِّ[3] .

والشاهدُ : في قوله : (كائناً أخاكَ) ؛ فإنَّهُ اسمُ فاعلٍ مِنْ (كان) ، وفيه

---

(١) استشهد ابن هشام بهـٰذه الآية فقط في « أوضح المسالك » (١/ ١٤٦) ، وقال ابن حمدون في « حاشيته على المكودي » (ص ١٤٦) بعد أن استشهد بقوله تعالىٰ : ﴿ كُونُواْ رَبَّٰنِيِّـۧنَ ﴾ [آل عمران : ٧٩] : (وهذا المثال أَوْلىٰ من تمثيل المُوضِّح بـ ﴿ قُلْ كُونُواْ حِجَارَةً ﴾ ؛ لأنه يخاطب المُتعلِّمين ، ولا يناسبهم الخطاب بذلك) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ٣٤٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٥) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٣٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٢١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٧ـ ٥٨٨) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٣٥ـ ٢٣٦) .

(٣) المقاصد النحوية (٢/ ٥٨٧) .

والمصدرُ كذلك ، واختلف الناسُ في (كان) الناقصةِ ؛ هل لها مصدرٌ أم لا ؟

ضميرٌ مُستتِرٌ هو الاسمُ ، و(أخاك) بالنصب : خبرٌ .

❁ قوله : (والمصدرُ) سَكَتَ عن اسم المفعول ؛ لأنَّ فيه خلافاً .

واعلم : أنَّ مصدرَ (كان) : الكَوْنُ والكَيْنونةُ ، ومصدرَ (أضحىٰ) و(أصبح) و(أمسىٰ) : الإِضْحاءُ والإِصْباحُ والإِمْساءُ ، ومصدرَ (صار) : الصَّيْرُورةُ[1] ، ومصدرَ (بات) : البَيَاتُ والبَيْتُوتةُ ، ومصدرَ (ظلَّ) : الظُّلُولُ ، أفاده أبو حيَّانَ[2] .

❁ قوله : (لأنَّ فيه خلافاً) ؛ فمَنَعَهُ قومٌ منهم أبو عليٍّ ؛ لأنَّهُ لا يُبنىٰ للمفعول إلا الفعلُ المُتعدِّي أو وصفُهُ ، والأفعالُ الناقصةُ وأوصافُها غيرُ مُتعدِّية ، وأمَّا قولُ سيبويهِ : (مَكُونٌ فيه) . . فقال في « شرح اللمحة » : (إنَّ أبا الفتحِ بنَ جني سأل أبا عليٍّ عنه ، فقال : ما كلُّ داءٍ يُعالِجُهُ الطبيبُ)[3] .

وأجازه آخَرُونَ ؛ لأنَّ الأفعالَ الناقصةَ وأوصافَها لمَّا نصبتِ الخبرَ أَشْبَهَتِ الأفعالَ المُتعدِّيةَ وأوصافَها ؛ فيجوزُ بناؤُها للمفعول ، فيُحذَفُ اسمُها ، وعليه : فالأصحُّ : أنَّهُ لا يُقامُ خبرُها مُقامَهُ ؛ لأنَّهُ مسندٌ إليه ، فلو أُقيم لبَقِيَ المسندُ بغير المسند إليه ، بل يُقامُ الظرفُ أو الجارُّ والمجرور مُقامَهُ ؛ فيُقالُ : (مَكُونٌ فيه ـ أو عندَكَ ـ قائماً) ، فإن لم يكنْ هناك ظرفٌ أو جارٌّ ومجرور . .

---

(١) والصَّيْر والمَصِير أيضاً .

(٢) منهج السالك (ص٥٤) .

(٣) شرح اللمحة البدرية (٢/ ١٠) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٤٦ ، ٤٠٤) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ٢٥٥) .

. . . .

فالنائبُ هو ضميرُ المصدرِ المفهومِ منه؛ نحوُ : (مَكُونٌ قائماً) ، ولا يلزمُ عليه بقاءُ المسند بدون المسند إليه ؛ لسَدِّ الظرف أو الجارِّ والمجرور أو ضميرِ المصدر مَسَدَّهُ.

وقال الفرَّاءُ : يجوزُ إقامةُ خبرِها مُقامَ اسمِها ، وبقاءُ المسندِ بدون المسند إليه لا يَضُرُّ ؛ إذ كثيراً ما يُحذَفُ المسندُ إليه ويبقى المسندُ مِنْ غير إنابة شيءٍ مُنابَهُ ؛ كما في صور حذف المبتدأ مع بقاء الخبر[1] ، ولا يَرِدُ عليه حصرُهُمُ النائبَ عن الفاعل في المفعول والمصدرِ والظرفِ ؛ لاحتمالِ أَنَّهُ لا يُسلِّمُ ذلك ، أو يَخُصُّهُ بالفاعل الحقيقيِّ ، بخلاف الشبيهِ به .

ومُقتضى استنادِ الفرَّاء في عدم ضرر بقاءِ المسند بدون المسندِ إليه إلىٰ صُوَر حذفِ المبتدأ مع بقاء الخبر . . أنَّ الاسمَ المحذوفَ هنا منظورٌ إليه تقديراً ، كما أَنَّهُ منظورٌ إلى المبتدأ تقديراً في صُوَرِ حذفِهِ ، وللمانع أنْ يفرقَ بينهما .

وقد يُقالُ : قولُ سيبويهِ : (مَكُونٌ فيه) بيانُ أصلِهِ ومثالِهِ : (المسجدُ كائنٌ فيه زيدٌ قائماً) ، فيُبنى الوصفُ للمفعول ، فيُحذَفُ الاسمُ والخبر ؛ لأنَّهُما بمنزلة فاعلِهِ الذي هو مصدرُ الخبر مضافاً إلى الاسم ، ويُقامُ الظرفُ مُقامَ الفاعل ؛ فيُقالُ : (المسجدُ مَكُونٌ فيه) ، هـٰذا هو مُقتضىٰ ظاهرِ اقتصارِ سيبويهِ على الجارِّ والمجرور ، وهو الذي يَقتضِيهِ عدمُ صحَّةِ بقاءِ المسند بدون المسند إليه ؛ إذ لا يخفىٰ أَنَّهُ لو بَقِيَ الخبرُ للزمَ بقاءُ المسندِ بدون المسند إليه ، وكونُ الجارِّ والمجرور قد ناب عن المسند إليه . . لا يُغني شيئاً إلا لو كان يُمكِنُ

(١) انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣٢٧) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٤٠) .

والصحيحُ : أنَّ لها مصدراً ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٦٤ـ ببَذْلٍ وحِلْمٍ سادَ في قومِهِ الفتىٰ وكَـوْنُـكَ إيَّـاهُ عليـكَ يَسِيـرُ

---

* قوله : (ببَذْلٍ وحِلْمٍ. . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (ساد) ، و(البَذْلُ) بالمُعجَمة : الإعطاءُ ، والضميرُ في (إيَّاه) وفي (قومه) : لـ (الفتىٰ) ، و(كَوْنُكَ) : مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلى اسمه ؛ وهو كافُ المخاطب ، و(إيَّاه) : خبرٌ مِنْ جهة نقصانه ، والأصلُ : (وكونُكَ فاعلَهُ) ؛ فحذف المضاف وانفصل الضمير ، و(يَسِيرُ) : خبرُهُ مِنْ جهةِ ابتدائيَّته .

إسنادُ الخبر إلىٰ ذلك النائبِ ، وإلا فإلىٰ أيِّ شيءٍ أُسنِدَ هـٰذا المسندُ بعد حذف الاسمِ ؟

ومثالُ إنابةِ ضمير المصدر مع حذف الخبر : (الكون مكون) ؛ علىٰ أنَّ (أل) للعهد ، هـٰذا بحسَبِ ما ظهر لي ، فتأمَّلْهُ .

* قوله : (والأصلُ : « وكونُكَ فاعلَهُ ») هـٰذا يَدُلُّ : علىٰ أنَّ الضميرَ راجعٌ لـ (البذل) ، فيُخالِفُ ما قدَّمه مِنْ كونه راجعاً لـ (الفتىٰ) ، فكان عليه أنْ يقولَ : (وكونُكَ مثلَهُ) ، كما فَعَلَ آخِرَ القولة[2] ، وكونُ الكلامِ علىٰ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٣٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٣٨ـ ٢٣٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٥٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤١٨ـ ٤١٩) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٥ـ٥٨٧) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٣٤ـ ٢٣٥) .

(٢) انظر (٢/ ٣٨١) .

وما لا يتصرَّفُ منها ـ وهو (دام) و(ليس) ـ أو كان النفيُ أو شِبْهُهُ شرطاً فيه ـ وهو (زال) وأخواتُها ـ . . لا يُستعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ .

والمعنىٰ : أنَّ الرجلَ يسودُ قومَهُ ببَذْلِ المالِ والحِلْمِ ، وهو يسيرٌ عليكَ إن أردتَ أنْ تكونَ مثلَهُ .

❋ قوله : (لا يُستعمَلُ منه أمرٌ ولا مصدرٌ) هٰذا خبرٌ عن قوله : (وما لا يتصرَّفُ) ، وهٰذا يقتضِي تسويةَ التصرُّفِ بين (ليس) و(دام) وغيرِهِما ؛ فيُفِيدُ : أنَّ لـ (ليس) و(دام) مضارعاً معَ أنَّهُ ليس كذلك ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفَ الواو مِنْ قوله : (وهو دام) ؛ ليكونَ خبراً عمَّا قبلَهُ ؛ أي : ما لا يتصرَّفُ أصلاً هو (دام) . . . إلىٰ آخره .

وقولُهُ : (أو كان النفيُ . . .) إلىٰ آخره : إشارةٌ : إلى القِسْم الثاني ؛ وهو ما يتصرَّفُ تصرُّفاً ناقصاً ، و(ما) مُقدَّرةٌ قبل (كان) ، وقولُهُ : (لا يُستعمَلُ) : خبرُهُ ، كذا قيل .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ معَ حذفِ الواو يكونُ ذِكْرُ القِسْمِ الأوَّلِ تكْراراً ؛ لذِكْره إيَّاهُ فيما تقدَّم ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ قولِهِ : (لا يُستعمَلُ) خبراً عن قوله :

حذفِ مضافٍ آخَرَ ؛ أي : (وكونُكَ فاعلَ فعلِهِ) . . تكلُّفٌ لا داعيَ إليه .

❋ قوله : (وقولُهُ : « أو كان النفيُ . . . » إلىٰ آخره) في نسخة : (وما كان النفيُ . . . إلىٰ آخره)[1] ، وعليها : فلا يحتاجُ لتقدير .

❋ قوله : (فالأَوْلىٰ : جَعْلُ قولِهِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ التَّكْرارَ باقٍ ؛

---

(١) وهي كذلك في نسخ « الشرح » المعتمدة .

١٤٨ـ وفي جميعِها تَوَسُّطَ الخَبَرْ أَجِزْ وكلٌّ سَبْقَهُ (دامَ) حَظَرْ

مُرادُهُ : أنَّ أخبارَ هٰذه الأفعالِ إن لم يجبْ تقديمُها على الاسم ولا تأخيرُها عنه . . يجوزُ توسُّطُها بينَ الفعلِ والاسم .

فمثالُ وجوبِ تقديمِها على الاسم : قولُكَ : (كان في الدار صاحبُها) ؛ فلا يجوزُ ها هنا تقديمُ الاسمِ على الخبر ؛ . . . .

(ما لا يتصرَّفُ) ، ولا يَضُرُّ تسويةُ التصرُّفِ بين (ليس) و(دام) وغيرِهِما ؛ لأنَّ المُرادَ : أنَّ هٰذه المذكوراتِ لا يُستعمَلُ منها مصدرٌ ولا أمرٌ ؛ فلا يُنافي أنَّ بعضَها يزيدُ بأنَّهُ لا يُستعمَلُ منه مضارعٌ ولا غيرُهُ ، تأمَّلْ .

* قوله : (وفي جميعِها . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بـ (أَجِزْ) ، و(تَوَسُّطَ) : معمولُهُ ، و(كلٌّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حَظَرْ) ؛ أي : مَنَعَ ، و(سَبْقَهُ) بالنصب : مفعولُ (حَظَر) ، وهو مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، و(دام) : مفعولُهُ[1] ، والمعنىٰ : مَنَعَ كلُّ النُّحاةِ أو العربِ أنْ يَسبِقَ الخبرُ (دام) .

* قوله : (فلا يجوزُ ها هنا تقديمُ الاسمِ على الخبر) هٰذا صريحٌ في أنَّ المُرادَ : امتناعُ تقديمِ الاسمِ على الخبر ، سواءٌ كان الخبرُ مُقدَّماً علىٰ (كان)

فالأَوْلىٰ : حذفُ الجملةِ الأُولىٰ في كلام الشارح .

* قوله : (سواءٌ كان الخبرُ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ وجوبَ تقديمِ

(١) أي : مفعول لـ (سَبْق) علىٰ إرادة اللفظ .

لئلَّا يعودَ الضميرُ على مُتأخِّر لفظاً ورُتْبةً .

ومثالُ وجوبِ تأخيرِ الخبر عن الاسم : قولُكَ : (كان أخي رفيقي) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (رفيقي) على أنَّهُ خبرٌ ؛ لأنَّهُ لا يُعلَمُ ذلك ؛ لعدم ظهور الإعرابِ .

ومثالُ ما تَوَسَّطَ فيه الخبرُ : قولُكَ : (كان قائماً زيدٌ) ؛ قال الله تعالى : ﴿ وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الروم : ٤٧] ، وكذلك سائرُ أفعالِ هـٰذا الباب مِنَ المُتصرِّف وغيرِهِ ؛ يجوزُ توسُّطُ أخبارِها بالشرط المذكور[١] .

ونَقَلَ صاحبُ « الإرشاد » خلافاً في جواز تقديمِ خبرِ « ليس » على اسمها[٢] ، والصوابُ : جوازُهُ[٣] ؛ . . . .

أو مُتأخِّراً عنها ؛ فليس في عبارته ما يَدُلُّ على خلافِ هـٰذا حتى يُعترَضَ عليه[٤] ، فتدبَّرْ .

الخبرِ على الاسم . . صادقٌ بتقديمه على الاسم وحدَهُ ؛ كالمثال الذي ذكره

---

(١) وهو قوله : (إن لم يجب تقديمها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرطِ : أنْ تخلوَ من موجب التقديم والتأخير . « خضري » (١/ ٢١٧) .

(٢) أورده أبو حيان في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١٦٩) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ١٧٠) ، وصاحب « الإرشاد » : هو الإمام النحوي اللغوي أبو محمد ابن دُرُسْتويه (ت ٣٤٧هـ) ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٣٦) .

(٣) ومنه : قراءة حمزة وحفص : ﴿ لَيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ ﴾ [البقرة : ١٧٧] . انظر « الدر المصون » (٢/ ٢٤٤) .

(٤) المُعترِضُ هو الإمام الأَنقاطي في « القول الجميل » (ق/ ٥٥) ، وعبارته : (قوله : « كان في الدار صاحبُها » ليس بصحيح ؛ إذ ليس فيه ما يُوجِبُ التوسُّطَ ؛ إذ لو قُدِّمَ الخبر على الناسخ . . لم يمتنع ، فالصوابُ : أنْ يُمثِّلَ بنحو : « يُعجِبُني أنْ يكونَ في =

قال الشاعر[1] : [من الطويل]

٦٥ـ سَلِي إنْ جَهِلْتِ الناسَ عنَّا وعنهُمُ فليسَ سواءً عالِمٌ وجَهُولُ

* قوله : (سَلِي إنْ جَهِلْتِ . . .) إلىٰ آخره : (سَلِي) : أمرٌ للمُؤنَّث ، وكان هٰذا الشاعرُ قد خَطَبَ امرأةً وخَطَبَها غيرُهُ ، وكانتْ قد أنكرتْ عليه ، فخاطَبَها بهٰذا البيتِ مِنْ جملةِ قصيدةٍ .

والمعنىٰ : سَلِي الناسَ عنَّا وعنهم إنْ جَهِلْتِ حالَنا وحالَهُم ؛ فليس العالِمُ بالشيء والجاهلُ به سواءً ؛ فقولُهُ : (الناسَ) : مفعولُ (سَلِي) ، و(سواءً) بالنصب : خبرٌ ، وصحَّ الإخبارُ به عن (عالمٌ) و(جهولُ) ؛ لأنَّهُ مصدرٌ بمعنىٰ مُستوٍ .

الشارح ، وعلى الفعل أيضاً ؛ كـ(في الدار كان صاحبُها) ، وليس كلامُهُ الآن

= الدار صاحبُها » ، فلا يتقدَّمُ الخبرُ هنا على الناسخ ؛ لأجل الحرف ، ولا يتأخَّرُ عن الاسم ؛ لأجل الضمير) .

(١) البيت للشاعر الحكيم الجاهلي السَّمَوْءَل بن عادياء الغسَّاني اليهودي في « ديوانه » (ص٧٧) ضمن قصيدة مطلعها :

إذا المرءُ لم يَدْنَسْ مِنَ اللُّؤْمِ عِرْضُهُ فكلُّ رداءٍ يرتديهِ جميلُ
وإنْ هوَ لم يَحمِلْ على النَّفْسِ ضَيْمَها فليسَ إلىٰ حُسْنِ الثناءِ سبيلُ

وقيل : البيت للَّجْلاج الحارثي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٣٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٩٤) ، و« المساعد » (١/٢٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/٤٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٢٥ـ ٦٢٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٣٧ـ ٢٣٩) .

وذَكَرَ ابنُ مُعطٍ أنَّ خبرَ (دام) لا يتقدَّمُ على اسمها ؛ فلا تقولُ : (لا أُصاحِبُكَ ما دام قائماً زيدٌ)[1]، والصوابُ : جوازُهُ؛ قال الشاعرُ[2]: [من البسيط]

٦٦ـ لا طِيبَ للعيشِ ما دامتْ مُنغَّصةً لَـذَّاتُـهُ بـاَدِّكـارِ المـوتِ والهَـرَمِ

❀ قوله : (لا طِيبَ للعيشِ. . .) إلىٰ آخره : (العيش) : المَعِيشةُ ، و(مُنغَّصةً) : مُكدَّرة ، و(لَذَّاتُهُ) : جمعُ (لذَّة) ؛ وهي ما يُتلذَّذُ به ، وقولُهُ : (باَدِّكارِ) ؛ أي : تَذَكُّرٍ ، وأصلُهُ : (اذْتِكارٌ) ؛ قُلِبَتِ التاءُ دالاً مُهمَلةً ، ثمَّ قُلِبَتِ الذالُ المُعجَمة دالاً مُهمَلة ، وأُدْغِمتِ الدالُ في الدال ، كما سيأتي إن شاء الله آخرَ الكتاب[3] ، و(الهَرَم) : الكِبَر والضعف .

والمعنىٰ : لا طِيبَ لعيشِ بني آدمَ ما دامتْ لَذَّاتُهُ مُكدَّرةً بتذكُّرِ الموتِ والكِبَر .

في وجوب التوسُّطِ حتىٰ يُعترَضَ عليه بأنَّ المثالَ الذي ذكره يصحُّ فيه تقديمُهُ على الفعل .

---

(١) سيأتي تخريج قوله بعد قليل .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٤٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٩٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٤٩٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٤٢) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٦١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ١٥٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٢٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٥٨٩ـ٥٩١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٤١) .

(٣) انظر (٥/ ٥٦٥) .

وأشار بقوله : (وكلٌّ سبقَهُ دامَ حَظَرْ) : إلىٰ أنَّ كلَّ العربِ أو كلَّ النُّحاةِ مَنَعَ سَبْقَ خبرِ (دام) عليها ، وهذا إن أراد به : أنَّهُم منعوا تقديمَ خبرِ (دام)

والشاهدُ فيه : تقديمُ (مُنغَّصةً) الذي هو خبرُ (دامتْ) على اسمها وهو (لذاتُهُ) ؛ ففيه ردٌّ على ابنِ مُعْطٍ[1] .

وممَّا يُستشهَدُ به علىٰ ذلك : قولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

ما دامَ حافِظَ وُدِّي مَنْ وَثِقتُ بِهِ   فهْوَ الذي لستُ عنهُ راغِباً أبَدَا

---

* قوله : (وممَّا يُستشهَدُ به . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بل هو الأَوْلىٰ بالاستشهاد ؛ للطَّعْنِ في الأوَّل بأنَّهُ يُحتمَلُ : أنَّ (لَذَّاتُهُ) نائبُ فاعل (بمُنغَّصةً) ، وفاعلُ (دامتْ) ضميرٌ يعودُ علىٰ (لَذَّاتُهُ) ؛ فهو مِنْ باب التنازع ، أو بأنَّ فاعلَ (دامتْ) ضميرٌ يعودُ على (العيش) ، وأُنِّث لكونه بمعنى المَعِيشة .

* قوله : (حافِظَ وُدِّي) خبرُها مُقدَّماً ، و(مَنْ وَثِقتُ به) اسمُها مُؤَخَّراً .

---

(١) وذلك في منعه تقديمَ خبر (دام) على اسمها ؛ قال في ألفيَّته المُسمَّاة بـ « الدرة الألفية » (ص٤٥) : (من الرجز)

ولا يجــوزُ أنْ تُقــدِّمَ الخَبَــرْ   على اسْمِ (ما دامَ) وجازَ في الأُخَرْ

وذهب إلىٰ ذلك أيضاً في « الفصول الخمسون » (ص١٨١) ، وهـٰذه المسألة من أشهر المسائل التي خالف فيها ابنُ معطٍ النُّحاةَ .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : أبو حيان في « التذييل والتكميل » (٤/ ١٧١) ، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٣/ ١١١١) ، وهـٰذا الشاهد أَوْلىٰ من شاهد « الشرح » .

علىٰ (ما) المُتَّصِلةِ بها ؛ نحوُ : (لا أَصحبُكَ قائماً ما دام زيدٌ) . . فمُسلَّمٌ ، وإن أراد : أنَّهم منعوا تقديمَهُ علىٰ (دام) وحدَها ؛ نحوُ : (لا أَصحبُكَ ما قائماً دامَ زيدٌ) ، وعلىٰ ذلك حَمَلَهُ ولدُهُ في « شرحه »[1] . . ففيه نَظَرٌ ، والذي يظهرُ : أنَّهُ لا يمتنعُ تقديمُ خبرِ (دام) علىٰ (دام) وحدَها ؛ فتقولُ : (لا أَصحبُكَ ما قائماً دام زيدٌ) ، كما تقولُ : (لا أَصحبُكَ ما زيداً كلَّمتَ) .

١٤٩ـ كذاكَ سَبْقُ خبرٍ (ما) النافيَهْ   فجِــئْ بهــا مَتْلُــوَّةً لا تــاليَــهْ

❁ قوله : (فمُسلَّمٌ) ، وهٰذا هو الظاهرُ مِنْ كلامه ، كما يُؤخَذُ ذلك مِنَ التشبيه في قوله : (كذاك سَبْقُ . . .) إلىٰ آخره ، ووجهُ تسليمِ ما ذَكَرَ : أنَّ (ما) موصولٌ حرفيٌّ ، والجملةَ بعدَهُ صِلَتُهُ ، وبتقديم الخبرِ يلزمُ تقديمُ بعضِ أجزاء الصِّلَة على الموصول ، وهو ممنوعٌ ؛ فلا يُقالُ : (قائماً ما دام زيدٌ) .

❁ قوله : (كذَاكَ سَبْقُ . . .) إلىٰ آخره : (سَبْقُ خبرٍ) : مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، و(ما النافيَهْ) : مفعولُ المصدر ، والتشبيهُ في (كذاك) في أصل المنعِ دونَ وَصْفِهِ ؛ لأنَّ في هٰذا خلافاً دونَ ما تقدَّم[2] .

❁ قوله : (فجِئْ بها مَتْلُوَّةً لا تاليَهْ) قيل : إنَّهُ حَشْوٌ لا فائدةَ فيه ، ورُدَّ : بأنَّهُ تنبيهٌ علىٰ عِلَّة الحُكْم ؛ وهو أنَّ (ما) لها صدرُ الكلام ، فتكونُ متبوعةً ؛

. . . .

(١) شرح ابن الناظم (ص٩٦) .

(٢) فإنَّ ما تقدَّم مجمعٌ عليه ، بخلافه هنا .

يعني : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الخبرُ علىٰ (ما) النافيةِ ، ويدخلُ تحتَ هٰذا قسمانِ :

أحدُهُما : ما كان النفيُ شرطاً في عمله ؛ نحوُ : (ما زال) وأخواتِها ؛ فلا تقولُ : (قائماً ما زال زيدٌ) ، وأجازها ذلك ابنُ كَيْسانَ والنَّحّاسُ[1] .

والثاني : ما لم يكنِ النفيُ شرطاً في عمله ؛ نحوُ : (ما كان زيدٌ قائماً) ؛ فلا تقولُ : (قائماً ما كان زيدٌ) ، وأجازها بعضُهُم[2] .

ومفهومُ كلامِهِ : أنَّهُ إذا كان النفيُ بغيرِ (ما) يجوزُ التقديمُ ؛ فتقولُ : (قائماً لم يَزَلْ زيدٌ) ، و(مُنطلِقاً لم يكن عمرٌو) ، ومنعَها بعضُهُم[3] .

ومفهومُ كلامِهِ أيضاً : جوازُ تقديمِ الخبرِ على الفعل وحدَهُ إذا كان النفيُ بـ (ما)؛ نحوُ : (ما قائماً زال زيدٌ) ، و(ما قائماً كان زيدٌ)، ومنعَها بعضُهُم أيضاً[4] .

حتىٰ يشملُ الحُكْمُ كلَّ ما نُفِيَ بها مِنْ سائرِ الأفعالِ في هٰذا الباب [وغيره] .

❁ قوله : (حتىٰ يشملُ الحُكْمُ . . .) إلىٰ آخره : حتىٰ : تفريعيَّةٌ ؛ فالفعلُ بعدَها مرفوع .

---

(١) نسبه أبو البركات الأنباري وأبو البقاء العُكْبَري إلى الكُوفيِّينَ ما عدا الفرَّاء ، ولم يَخصُّوهُ في (ما زال) ، بل أجازوه فيها وفي غيرها ما عدا (ما دام) ، ووافق الفرَّاءُ البَصْريِّينَ في الجميع . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٢٦ـ ١٢٩) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٣٠٢ـ٣٠٧) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ١٧٦) .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) هو الفرَّاء ؛ إذ عمَّم المنعَ في حروف النفي جميعها ، ويَرُدُّ ما ذهب إليه : قولُ الشاعر : (من الطويل)

ورَجِّ الفتىٰ للخيرِ ما إنْ رأيتَهُ … علىٰ السنِّ خيراً لا يزالُ يزيدُ

(٤) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ١٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣٠) .

انتهى « نُكَت »[١] .

❁ قوله : (ومَنْعُ سَبْقِ . . .) إلى آخره : (مَنْعُ) : رفعٌ بالابتداء مضافٌ لمفعوله ؛ وهو (سَبْقِ) ، والفاعلُ محذوفٌ ، و(سَبْقِ) : مصدرٌ مضافٌ إلى فاعله ؛ وهو (خبرِ) ، وقولُهُ : (اُصْطُفِي) : خبرٌ عن (منعُ) ، و(ليس) : في محلِّ نصبٍ بالمفعوليّة ، والتقديرُ : (مَنْعُ مَنْ مَنَعَ أنْ يَسبِقَ الخبرُ « ليس » اختِيرَ) .

وعُلِمَ مِنْ قولنا : (« ليس » في محلِّ نصبٍ بالمفعوليّة) : أنَّ (خبرٍ) في كلامه مُنوَّنٌ ، وليس مضافاً إلى (ليس) ، وإلا توالى خمسُ حَرَكاتٍ ، وذلك ممنوعٌ في الشعر ، صَرَّحَ به الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ[٢] ، وبه تعلمُ : ردَّ اعتراضِ الشيخِ شَعْبانَ في « ألفيّة العَرُوض » : بأنَّ الناظمَ سها ؛ حيثُ توالى في كلامه خمسُ حركاتٍ ؛ بناءً على عدم تنوينِ (خَبَرِ)[٣] ، وقد عَلِمْتَ بطلانَهُ .

❁ قوله : (خمسُ حَرَكاتٍ) أوَّلُها : حركةُ القافِ مِنْ (سَبْقِ) .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٧٨) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١١٥) .

(٣) الوجه الجميل في علم الخليل (ص٦١) ، وعبارته :   (من الرجز)

ولا تُجِـــزْ زيـــادةً عـــن أربعـــهْ   قـد حُرِّكَـتْ على الوِلا مُجتمِعهْ
وما نحا ابنُ مالكٍ في بابِ (كانْ)   مِنْ خمسةٍ فذاكَ سهوٌ منهُ كانْ

١٥١ـ وما سواهُ ناقصٌ والنَّقْصُ في (فَتِئَ) (ليسَ) (زالَ) دائماً قُفِي

اختلف النَّحْويُّونَ في جواز تقديمِ خبر (ليس) عليها[١] :

فذَهَبَ الكُوفيُّونَ والمُبرِّد والزَّجَّاجُ وابنُ السَّرَّاجِ وأكثرُ المُتأخِّرِينَ ومنهم المُصنِّفُ . . إلى المنع ، وذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ وابنُ بَرْهانَ : إلى الجواز ؛

---

* قوله : (والنَّقْصُ . . .) إلىٰ آخره : (النقصُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قُفِي) ؛ بمعنىٰ : اتُّبِعَ ، و(دائماً) : حالٌ مِنْ ضميره العائدِ على (النقص) .

* قوله : (وابنُ بَرْهانَ) بفتح الباء المُوحَّدةِ وسكونِ الراء ، وبعدَ الهاءِ والألفِ نونٌ : هو أبو الفتح أحمدُ بنُ عليٍّ ، كان فقيهاً شافعيّاً مُتبحِّراً في الأصول والفروع ، صَنَّفَ كتاب « الوجيز » في أصول الفقهِ ، مات سنةَ عشرينَ وخمسِ مئة ببغدادَ ، رحمه الله تعالىٰ ، ذَكَرَهُ ابنُ خَلِّكانَ[٢] .

---

(١) ومحل الخلاف : في غير الاستثناء ، أمَّا فيه : فلا يتقدَّمُ خبرُها إجماعاً ، ومثلها : (لا يكون) . « خضري » (١/ ٢٢٠) .

(٢) كذا ترجمه المُحشِّي ناقلاً عن « وفيات الأعيان » (١/ ٩٩) ، ولعلَّ المُترجَم هو الإمامُ النَّحْويُّ اللُّغَويُّ المُؤرِّخ أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن عمر ابن بَرْهان الأسدي العُكْبَري الحنفي (ت ٤٥٦هـ) ، صاحب « شرح اللمع » لابن جني ، والمسألةُ في « شرح اللمع » (١/ ٥٨ـ ٥٩) ، وعبارتُهُ : (وأمَّا « قائماً ليس زيدٌ » : فأجازه بعضُ أصحابنا ، وأباه من أصحابنا أبو العباس ـ أي : المُبرِّدُ ـ وهـٰذا قول الكُوفيِّينَ ؛ لامتناع تصرُّف « ليس » ، ولنا في جوازه رواية ودراية ؛ فأمَّا الرواية : فقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ =

فتقولُ : (قائماً ليس زيدٌ) ، واختلف النَّقْلُ عن سيبويهِ ؛ فنَسَبَ قومٌ إليه الجوازَ ، وقومٌ المنعَ[1] .

ولم يَرِدْ مِنْ لسان العربِ تقديمُ خبرِها عليها ، وإنَّما وَرَدَ مِنْ لسانهم ما ظاهرُهُ تقديمُ معمولِ خبرِها عليها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وبهذا استدلَّ مَنْ أجاز تقديمَ خبرِها عليها ، وتقريرُهُ : أنَّ (يومَ يأتيهم) معمولٌ للخبر الذي هو (مصروفاً) ، وقد تقدَّمَ علىٰ (ليس) ، ....

❊ قوله : (وتقريرُهُ) براءَينِ ؛ أي : تقريرُ الدليلِ منه .

❊ قوله : (وقد تقدَّمَ علىٰ « ليس ») أُجِيبَ : بأنَّ المعمولَ ظرفٌ ، فيُتَّسَعُ فيه ، أو بأنَّ (يوم) معمولٌ لمحذوف ، تقديرُهُ : (يعرفونه يومَ يأتيهم) ، وجملةُ (ليسَ مَصْروفاً) : حاليَّةٌ مُؤكِّدةٌ ، أو مستأنفةٌ .

❊ قوله : (حاليّةٌ مُؤكِّدةٌ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ المُؤكِّدةَ ما عُلِمتْ مِنْ عاملها ؛

= يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [هود : ٨] ، وتقدُّمُ معمولِ الخبر كتقدُّم عاملِهِ ، وأمَّا الدراية : فإنَّ « إنَّ » إذا كان خبرُها غيرَ ظرف.. لم يصحَّ تقدُّمُهُ لا على اسمها ولا عليها ، و« كان » يصحُّ تقدُّمُ خبرِها على اسمها وعليها ، فلمَّا كانت « ليس » بمثابتها في أحد الوجهَين.. كانت كذلك في الوجه الآخر ، وهـٰذه عِلَّةٌ تطَّرد وتنعكس) ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ١٢٠) .

(١) انظر « الأصول في النحو » (١/ ٨٩ـ٩٠) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٥١) ، و« المسائل الحلبيات » (ص٢٨٠ـ٢٨١) ، و« شرح اللمع » لابن برهان (١/ ٥٨ـ٥٩) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٣٠ـ١٣٣) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٣١٥ـ٣٢٣) .

. . . .

قال الناصرُ : (والحقُّ : الجوازُ ؛ لأنَّهُ لا مانعَ منه ؛ إذ هي تَدُلُّ على الحَدَث عندَ المُحقِّقِينَ ، ويَدُلُّ له : قولُ الرَّضِيِّ : إنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعلُّق « يوم » في الآية بـ « ليس »)[1] ، تأمَّلْ .

كـ ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل : ١٠] ، و(لا تعثُ في الأرض مُفسِداً) ، أو صاحبِها ؛ نحوُ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩٩] ، والحالُ هنا ليستْ كذلك ، فليستْ مُؤكِّدةً بل هي مُؤسِّسةٌ ، كما في « الصبَّان »[2] ، وصاحبُها ضميرُ (يأتيهم) العائدُ على (العذاب) .

❀ قوله : (قال الناصرُ : والحقُّ : الجوازُ) ؛ أي : جوازُ تقديمِ خبرِ (ليس) عليها ، وقولُهُ : (إذ هي تَدُلُّ على الحَدَث . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهي قويَّةٌ ؛ فلذلك جاز تقديمُ خبرِها عليها ، خلافاً لمَنْ قال : إنَّهُ لا يتقدَّمُ عليها ؛ لضعفها بعدم دَلالتِها على الحَدَث .

قيل : إنَّ عبارةَ الناصرِ ليستْ هكذا ، بل نصُّها ـ كما في « المَدَابِغيِّ » ـ : (والحقُّ : أنَّ الظرفَ في الآية مُتعلِّقٌ بـ « ليس » ، ولا مانعَ مِنْ تعلُّقِ الظرفِ بالأفعال الناقصة ؛ لأنَّها تَدُلُّ على الحَدَث كما عليه المُحقِّقون ، وقد صرَّح الرَّضِيُّ : بأنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعلُّق « يومَ » في الآية بـ « ليس ») انتهىٰ[3] .

(١) حاشية ناصر الدين اللقاني على الأوضح (ق/٣٦) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/٢٠١) .

(٢) حاشية الصبان (١/٣٧١) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق١٣٩) .

قال : (ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ) .

وقولُهُ : (وذو تمامٍ . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّ هـٰذه الأفعالَ انقسمتْ إلىٰ قسمَينِ : أحدُهُما : ما يكونُ تامّاً وناقصاً ، والثاني : ما لا يكونُ إلا ناقصاً .

والمُرادُ بالتامِّ : ما يَكتفِي بمرفوعه ، وبالناقص : ما لا يَكتفِي بمرفوعه ، بل يحتاجُ معه إلى المنصوب .

وكلُّ هـٰذه الأفعالِ يجوزُ أنْ تُستعمَلَ تامَّةً ، إلا (فَتِئَ) و(زال) التي مضارعُها (يزالُ) ـ لا التي مضارعُها (يزولُ) ؛ فإنَّها تامَّةٌ ؛ نحوُ : (زالتِ الشمسُ) ـ و(ليس) ؛ فإنَّها لا تُستعمَلُ إلا ناقصةً .

---

* قوله : (ولا يتقدَّمُ المعمولُ إلا حيثُ يتقدَّمُ العاملُ) ؛ أي : غالباً ؛ فلا يَرِدُ نحوُ : (زيداً لن أضربَ) ؛ فإنَّهُ يجوزُ تقديمُ المعمول ، ولا يجوزُ تقديمُ عاملِهِ وهو الفعلُ ؛ لضعفِ (لن)[1] .

وقد يُقالُ : يحتملُ أنَّ للناصر عبارتَينِ : عبارةٌ مُتعلِّقةٌ بجواز تقديمِ خبرِ (ليس) عليها ـ وهي التي نَقَلَها المُحشِّي ـ وعبارةٌ مُتعلِّقةٌ بتعلُّق الظرفِ بـ (ليس) ؛ وهي التي نَقَلَها المَدَابِغيُّ[2] ، فتدبَّرْ .

---

(١) وعبارة الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٢٠ـ٢٢١) وفيها زيادة : (قوله : « إلا حيث يتقدَّم العامل » ؛ أي : الأصلُ فيه ذلك ، وقد يُخالَف هـٰذا الأصلُ ؛ كما أجازوا تقديم معمول خبر « إنَّ » على اسمها دون الخبر ؛ كـ « إنَّ في الدار زيداً جالسٌ » ، وقدَّموا معمول الفعل المنفي بـ « لم » أو « لن » دونه ؛ كـ « زيداً لم ـ أو لن ـ أضرب » ، ومعمولَ الخبر الفعلي على المبتدأ عند البَصْريِّينَ دونه ؛ كـ « عَمْراً زيدٌ ضَرَبَ » ، ومعمول الفعل بعد « أمَّا » دونه ؛ نحو : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ٩]) .

(٢) والعبارة التي نقلها المدابغي هي الموافقة للنسخة التي سبق التخريج منها قبل قليل .

ومثالُ التامِّ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ ﴾ [البقرة : ٢٨٠] ؛ أي : وإن وُجِدَ ذو عُسْرةٍ ، . . . .

❁ قوله : (وإنْ وُجِدَ ذو عُسْرةٍ) جَعْلُ (كان) تامَّةً في الآية قولُ سيبويهِ وأبي عليٍّ ، وأجاز الكُوفيُّونَ النُّقْصانَ علىٰ تقدير : (وإن كان مِنْ غُرَمائكم ذو عُسْرةٍ) ؛ فحُذِفَ المجرورُ الذي هو الخبر ، ورُدَّ : بأنَّ البَصْريِّينَ لا يُجوِّزونَ حذفَهُ اقتصاراً ولا اختصاراً ، أفاده أبو حيَّانَ في « البحر »[١] .

❁ قوله : (ورُدَّ : بأنَّ البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : انظرْ : كيف يُرَدُّ مذهبٌ بمذهب ؟! وإنَّما جرتْ عادتُهُم في مثل هـٰذا بالطَّعْنِ في دليلِ المردود ، أو نحوِ ذلك ؛ ككثرةِ شواهدِ الرادِّ وقوَّتِها ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (لا يُجوِّزونَ حذفَهُ . . .) إلىٰ آخره : كان قياسُهُ جوازَ الحذف ؛ لأنَّهُ إنْ رُوعِيَ أصلُهُ ـ وهو خبرُ المبتدأ ـ جاز حذفُهُ ، أو ما آل إليه مِنْ شَبَهِه بالمفعول . . فكذلك ، لـٰكنَّهُ صار عندَهُم عِوَضاً مِنَ المصدر ؛ لأنَّهُ في معناه ؛ إذ القيامُ مثلاً كونٌ مِنْ أكوان زيد ، والأعواضُ لا يجوزُ حذفُها ، قالوا : وقد يُحذَفُ في الضرورة . انتهىٰ مِنَ « الهَمْع »[٢] ، وقولُهُ : (لـٰكنَّهُ صار عندَهُم . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا يجوزُ : (كان زيدٌ قائماً كوناً) ، وقِسْ .

فالمُرادُ بالمصدر : مصدرُ الأفعالِ الناقصة ؛ كـ (الكَوْن) في (كان) ،

---

(١) البحر المحيط (٢/ ٣٥٤) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٢٦٠) ، و« المسائل الحلبيات » (ص١٨٥) ، و« الدر المصون » (٢/ ٦٤٣) ، وفيه وفي « البحر » : أنَّ قائل النقص هو بعض الكُوفيِّينَ .

(٢) همع الهوامع (١/ ٤٢٦) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ خَـٰلِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾ [هود : ١٠٧] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَسُبْحَـٰنَ ٱللَّهِ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم : ١٧] .

١٥٢ـ ولا يَلِي العاملَ معمولُ الخَبَرْ   إلَّا إذا ظرفاً أتىٰ أو حرفَ جَرْ

❁ قوله : (﴿ مَا دَامَتِ ٱلسَّمَـٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ ﴾) ؛ أي : ما بَقِيَتْ .

❁ قوله : (﴿ حِينَ تُمْسُونَ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : حينَ تدخلونَ في المساء ، وحينَ تدخلونَ في الصباح .

❁ قوله : (ولا يَلِي العاملَ . . .) إلىٰ آخره : أصلُ تركيبِ النَّظْم : (ولا يَلِي معمولُ الخبرِ العاملَ) ؛ فقدَّم المفعولَ ـ وهو (العاملَ) ـ وأخَّر الفاعلَ ـ وهو (معمولُ الخبر) ـ لمُراعاة النَّظْم ، وليعودَ الضميرُ مِنْ قوله : (إلا إذا ظرفاً أتىٰ . . .) إلىٰ آخره . . إلىٰ أقربِ مذكورٍ .

وكـ (الإمساء) الذي معناه الحصولُ في وقت المساء في (أَمْسَىٰ) ، و(الإصباحِ) الذي معناه الحصولُ في وقت الصباح في (أَصْبَحَ) . . . وهٰكذا.

❁ قوله : (أي : ما بَقِيَتْ) يحتملُ والله أعلم : أنَّ المُرادَ بـ (السماوات) : العرشُ ؛ لأنَّهُ سَقْفُ الجنَّة ، وبـ (الأرض) : أرضُ الجنَّة ؛ فالمُرادُ بهما : سماواتُ الآخرةِ وأرضُها ، وأمَّا سماواتُ الدنيا وأرضُها . . فتُطوىٰ وتُوضَعُ في طاقةٍ مِنْ طاقات الجنَّة . انتهىٰ « شيخنا باجوري » .

❁ قوله : (وليعودَ الضميرُ مِنْ قوله . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ أقربَ مذكورٍ هو (الخبر) ، والضميرَ غيرُ عائد إليه ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : إلىٰ

يعني : أَنَّهُ لا يجوزُ أَنْ يَلِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها الذي ليس بظرفٍ ولا جارٍّ ومجرورٍ[1] ، وهـٰذا يشملُ حالَين :

أحدُهُما : أَنْ يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ وحدَهُ على الاسم ويكونَ الخبرُ مُؤَخَّراً عن الاسم ؛ نحوُ : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً) ، وهـٰذه مُمتنِعةٌ عندَ البَصْريِّينَ ، وأجازها الكُوفيُّونَ[2] .

الثاني : أَنْ يتقدَّمَ المعمولُ والخبرُ على الاسم ويتقدَّمَ المعمولُ على الخبر ؛ نحوُ : (كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) ، وهي مُمتنِعةٌ عندَ سيبويهِ ، وأجازها بعضُ البَصْريِّينَ[3] .

ويخرجُ مِنْ كلامه : أَنَّهُ إذا تقدَّم الخبرُ والمعمولُ على الاسم ، وقُدِّم الخبرُ على المعمول.. جازتِ المسألةُ ؛ لأَنَّهُ لم يَلِ (كان) معمولُ خبرِها ؛ فتقولُ : (كان آكلاً طعامَكَ زيدٌ) ، ولا يمنعُها البَصْريُّونَ .

. . . .

أقربِ مذكورٍ مقصودٍ بالذات ، والمضافُ إليه مذكورٌ لتقييد المضاف .

---

(١) وذلك لامتناع الفصل بين العامل والمعمول بمعمول لغير ذلك المعمول ؛ لأَنَّهُ أجنبيٌّ بالنسبة للمعمول الأوَّل ، وإن كان ذلك الغيرُ معمولاً لذلك العامل ؛ فلا يجوز : (جاء عَمْراً زيدٌ يضرب) ، بخلاف : (زيدٌ جاء عمراً يضرب) ، و(زيدٌ كان طعامَكَ آكِلاً) ؛ لأنَّ مرفوعَ الفعل مستترٌ لم يفصل منه . « خضري » (١/ ٢٢٢) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٧) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٣٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣٢) .

(٣) هو ابن السرَّاج وتلميذه أبو علي الفارسي. انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٣٩) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٢٢) .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً . . جاز إيلاؤُهُ (كان) عندَ البَصْريِّينَ وكذا الكُوفيِّينَ ؛ نحوُ : (كان عندَكَ زيدٌ مُقيماً) ، و(كان فيك زيدٌ راغباً) .

١٥٣ـ ومُضمَرَ الشَّأْنِ ٱسماً ٱنْوِ إنْ وَقَعْ مُـوهِـمُ مـا ٱستبـانَ أنَّـهُ ٱمتَنَـعْ

يعني : أنَّهُ إذا وَرَدَ مِنْ لسان العرب ما ظاهِرُهُ أنَّهُ وَلِيَ (كان) وأخواتِها معمولُ خبرِها . . فأَوِّلْهُ على أنَّ في (كان) ضميراً مُستتِراً هو ضميرُ الشأنِ[1] ؛

❀ قوله : (جازَ إيلاؤُهُ « كان » عندَ البَصْريِّينَ ، وكذا الكُوفيِّينَ) ؛ أي : وكذا عندَ الكُوفيِّينَ[2] ؛ فهو باتِّفاق .

❀ قوله : (ومُضمَرَ الشَّأْنِ) مِنْ إضافة الدَّالِّ للمدلول ؛ أي : الضميرَ الدالَّ على الشأن .

❀ قوله : (مُوهِمُ) بالرفع فاعلُ (وَقَع) ، و(ٱستبانَ) بمعنىٰ : ظَهَرَ .

. . . .

(١) اعتُرِضَ : بأنَّهُ لا يصحُّ ذلك في كلِّ ما وَرَدَ ؛ كقوله : (من الطويل)

لئن كانَ سلمى الشَّيْبُ بالصدِّ مُغرِياً لقـد هـوَّنَ السُّلْـوانَ عنهـا التحلُّـمُ

فقدَّم (سلمىٰ) مع نصبها بـ(مُغرِياً) ، ولا سبيل إلىٰ ضمير الشأن ؛ لظهور نصب الخبر ، وهـٰذا من أقوىٰ ما استدلَّ به الكُوفيُّونَ .
وأُجيب : بأنَّهُ ضرورةٌ ، أو أنَّ (سلمىٰ) منادىً ، ومعمولَ (مُغرِياً) محذوفٌ ؛ أي : لك ، وقولُهُ : (لقد هوَّن . . .) إلىٰ آخره : التفاتٌ عن خطابها إعراضاً وطرحاً لها .
« خضري » (١/ ٢٢٣) بتصرف .

(٢) في جميع نسخ « الشرح » ما عدا (هـ) : (عند البصريين والكوفيين) ، وهو ظاهرٌ .

وذلك نحوُ قولِهِ[1] : [من الطويل]

٦٧ـ قَنافِذُ هَدَّاجُونَ حولَ بيوتِهِم بمـا كـانَ إيَّـاهُـم عَطِيَّـةُ عَـوَّدَا

❋ قوله : (قَنافِذُ) جمعُ (قُنْفُذ) بالذال المُعجَمة وضمِّ الفاء وفتحِها ، وهو خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ؛ أي : هم قنافذُ ، و(هدَّاجون) : جمعُ (هَدَّاجٍ) بتشديد الدال وفي آخره جيمٌ ؛ مِنَ (الهَدَجَان) ؛ وهو مِشْيةُ الشيخ ، و(عَطِيَّةُ) : أبو جَريرٍ .

وأراد الفرزدقُ بهٰذا البيت هَجْوَ رَهْطِ جَريرٍ ، وشبَّهَهُم بالقنافذ في مَشْيهم بالليل ؛ فهو استعارةٌ مُصرَّحةٌ ؛ فقولُ « التصريح » كـ « العَيْنيِّ » :

❋ قوله : (و« عَطِيَّةُ » : أبو جَريرٍ) ، وقيل : عمُّهُ .

ثمَّ إنَّ قولَ الشاعرِ : (حولَ بيوتِهِم) يُقدَّرُ مثلُهُ لقوله : (قنافذُ) ؛ لتضمُّنه

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (١/٣٠٧) ضمن قصيدة يهجو بها جريراً ويخاطب عمر بن لَجَأ التيمي ، ومطلعها :

رأىٰ عبدُ قيسٍ خَفْقةً شَوَّرتْ بها يـدا قـابِسٍ أَلْـوىٰ بها ثـمَّ أَخْمَـدَا
أَعِدْ نَظَـراً يـا عبدَ قيسٍ فـربَّمـا أضاءتْ لكَ النارُ الحمارَ المُقيَّدا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٣٦٧) ، و« شرح الرضي » (٤/٢٠٦) ، و« شرح ابن الناظم » (١/٩٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/٤٩٩) ، و« أوضح المسالك » (١/٢٤٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/٧٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٩٢) ، و« همـع الهـوامـع » (١/٤٣٢) ، وانظـر « المقـاصـد النحـويـة » (٢/٥٩٢ـ٥٩٥) ، و« خزانة الأدب » (٩/٢٦٨ـ ٢٧١) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/٢٧٨ـ٢٨٠) .

فهـٰذا ظاهِرُهُ : أنَّهُ مِثْلُ : (كان طعامَكَ زيدٌ آكِلاً) ، ويتخرَّجُ : علىٰ أنَّ في (كان) ضميراً مُستتِراً هو ضميرُ الشأن ، وهو اسمُ (كان) .

وممَّا ظاهِرُهُ أنَّهُ مثلُ : (كان طعامَكَ آكِلاً زيدٌ) : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٦٨ـ فأَصْبَحُوا والنَّوَىٰ عالي مُعرَّسِهِم وليسَ كلَّ النَّوىٰ تُلقِي المساكينُ

بالكناية[2] . . سهوٌ ؛ علىٰ أنَّهُ لا استعارةَ أصلاً علىٰ تقديره خبرَ محذوفٍ ، إلا علىٰ رأي السَّعْدِ في نحو : (زيدٌ أسدٌ)[3] ، تأمَّلْ .

* قوله : (فأَصْبَحُوا والنَّوَىٰ . . .) إلىٰ آخره : (النَّوَىٰ) : مبتدأٌ ، وهو جمعُ (نَوَاة) ، وخبرُهُ : (عالي مُعرَّسِهِم) بضمِّ الميم وفتحِ العين المُهمَلة

المشيَ ليلاً ؛ . . . .

---

(١) البيت لحُميد الأرقط التميمي ، كما في « التذكرة الحمدونية » (٢/٣١٩) وغيره ، وليس لحميد بن ثور كما سيذكره المُحشِّي ، وكان حميد الأرقط هجَّاءً للضِّيفان ، والبيتُ من قصيدة يهجوهم بها ، وبعد البيت الذي سيورده المُحشِّي :

باتُوا وجُلَّتُنا الصهباءُ بينَهُمُ كأنَّ أظفارَهُم فيها السكاكينُ
فأصبحوا والنوىٰ . . . .

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/٧٠) ، و« شرح التسهيل » (١/٣٦٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/١٩١) ، و« شرح الأشموني » (١/١١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٦٢٩ـ ٦٣١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٤٨ـ ٢٤٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/١٩٠) ، المقاصد النحوية (٢/٥٩٣) .

(٣) انظر « المُطوَّل » (ص٣٥٨ـ ٣٥٩) ، و« المختصر » (ص ٥٧٤ـ ٥٧٦) .

. . . .

وتشديدِ الراء مفتوحةً : هو موضعُ نزولِهِم ، والجملةُ : حالٌ مِنْ ضمير (أصبحوا) .

والواوُ في قوله : (وليس كلَّ النَّوىٰ . . .) إلىٰ آخره : للحال أيضاً ، والتقديرُ : (أصبحوا وعندَهُم نوىً كثيرةٌ والحالُ أنَّهُم يُلْقُون بعضَ النَّوىٰ ولا يُلْقُون كلَّها[1] ؛ لابتلاعهم له مِنْ فَرْطِ جُوعِهِم) ، فَدَلَّ علىٰ كَثْرةِ ما قدَّم لهم مِنَ التمر .

وقائلُ هـٰذا البيتِ : حُمَيدُ بنُ ثورٍ أحدُ البُخَلاء المشهورِينَ[2] ، وكان هجَّاءً للضِّيفان ، ومُرادُهُ بهـٰذا البيت كبقيَّةِ القصيدة : هجاؤُهُم وذمُّ كثرةِ أكلِهِم ، وأوَّلُها :

علىٰ حدِّ قوله[3] : [من الكامل]

أسدٌ عليَّ وفي الحُرُوبِ نعامةٌ . . . .

وكذا قوله : (بما كان) .

---

(١) الأولىٰ : (ولا يلقونها كلَّها) بذكر المُؤكَّد .

(٢) لعلَّ صوابه : (حُمَيد الأَرْقط) بدل (حُميد بن ثور) ، كما نبَّهت عليه قبل قليل ، وحُميد بن ثور شاعر مخضرم معدود في الصحابة رضي الله عنهم أجمعين .

(٣) صدر بيت للشاعر الخارجي عمران بن حِطَّان يخاطب به الحجَّاج ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٧٠) ، و« العقد الفريد » (٥/ ٣٠٢) ، ويُنسب لغيره ، وعجزه : (رَبْداءُ تَجفِلُ مِنْ صَفيرِ الصافرِ) ، وبعده :

هلَّا برزتَ إلىٰ غزالةَ في الوغىٰ بل كانَ قلبُكَ في جناحَيْ طائرِ

وانظر « المختصر » للسعد (ص٥٧٥ـ ٥٧٦) ، و« عروس الأفراح » (٢/ ٢٢) .

إذا قُرِئَ (تُلقِي) بالتاء المُثنَّاةِ مِنْ فوقُ .

فيُخرَّجُ البيتانِ على إضمار الشأن ، والتقديرُ في الأوَّل : (بما كان هو) ؛ أي : الشأنُ ؛ فضميرُ الشأنِ : اسمُ (كان) ، و(عطيَّة) : مبتدأٌ ،

لا مَرْحباً بوجوهِ القومِ إذْ حَضَرُوا ... كـأنَّهُـم إذْ أنـاخُـوهـا الشيـاطيـنُ

❀ قوله : (إذا قُرِئَ « تُلقِي » بالتاء) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّهُ لم يُروَ بها ، وإنَّما رُوي بالياء التحتيَّةِ فقط ، كما صرَّحَ بذلك العَيْنيُّ في « الشواهد الكبرىٰ » ، ثمَّ قال : (واسمُ « ليس » في هـٰذا البيت : ضميرُ الشأن عندَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ جميعاً ؛ لأنَّهُ على هـٰذا لا يجوزُ جَعْلُ « المساكين » اسمَ « ليس » ؛ لأنَّهُ يُوجِبُ أنْ يكونَ « يُلقِي » خبرَها ، ولو كان خبراً لوَجَبَ أنْ يُقالَ : « يلقُونَ » ؛ فتعيَّنَ أنْ يكونَ « المساكينُ » فاعلاً به ، وهو خالٍ مِنَ الضمير) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

❀ قوله : (إذْ أناخُوها) ؛ أي : الإبِلَ .

❀ قوله : (أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّهُ لم يُروَ بها) غيرُ مُسلَّمٍ ، كما يَدُلُّ عليه قولُ الأُشْمُونيِّ : (علىٰ رواية التاء)[2] .

❀ قوله : (لأنَّهُ علىٰ هـٰذا) ؛ أي : ما ذُكِرَ مِنْ أنَّهُ إنَّما رُوي بالتحتيَّة ، وأمَّا روايةُ التاء : فلا يتعيَّنُ عليها أنَّ (المساكين) فاعلُ (تُلْقِي) ، بل كان يُمكِنُ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٣٠) ، وفي هامش (ج) : (قوله : « لوَجَبَ أنْ يُقالَ : تُلقُونَ » قال الفارضيُّ : « وهـٰذا بناء علىٰ أنَّ الخبر الفعلي يقدم على المبتدأ مع الناسخ ») ، وانظر « شرح الفارضي » (ق/ ٣٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١١٧) .

و(عوَّد) : خبرُهُ ، و(إيَّاهم) : مفعولُ (عوَّد) ، والجملةُ مِنَ المبتدأ وخبره : خبرُ (كان) ، فلم يَفصِلْ بين (كان) واسمِها معمولُ الخبر ؛ لأنَّ اسمَها مضمَرٌ قبلَ المعمول .

والتقديرُ في البيت الثاني : (وليس هو) ؛ أي : الشأنُ ؛ فضميرُ الشأنِ : اسمُ (ليس) ، و(كلَّ النَّوىٰ) : مفعولٌ لـ (تُلقِي) ، و(تُلقِي المساكينُ) : فعلٌ وفاعل ، والمجموعُ : خبرُ (ليس) .

هـٰذا بعضُ ما قيل في البيتَينِ .

❁ قوله : (بعضُ ما قيلَ في البيتَينِ) تقدَّمَ ما قيل في الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فقيل فيه زيادةً علىٰ ما سَبَقَ في كلام الشارحِ : إنَّ (كان) زائدةٌ بينَ الموصولِ وصِلَتِهِ ؛ فحينئذٍ : لا اسمَ ولا خبر .

وقيل : إنَّ (ما) موصولةٌ ، واسمَ (كان) ضميرٌ مُستتِر يرجعُ إلىٰ (ما) ، و(عطيَّةُ) : مبتدأٌ ، و(عوَّدَ) : خبرُهُ ، و(إياهُم) : مفعولٌ مُقدَّم ، والعائدُ محذوف ؛ لأنَّهُ ضميرٌ منصوبٌ مُتَّصِل ، والتقديرُ : (بالذي كان عطيَّةُ عوَّدَهُمُوهُ)[1] .

وقيل : إنَّ هـٰذا ضرورةٌ ، فلا اعتبار به ، أفاده العَيْنِيُّ[2] .

أنْ يكونَ (المساكين) اسمَ (ليس) ، والخبرُ جملة (تُلْقِي) ، ولا تفوتُ المُطابقةُ ؛ لأنَّهُ مع التاء تُؤَوَّلُ (المساكين) بالجماعة ؛ لأنَّها للتأنيث ، ولا يصحُّ مثلُ ذلك مع الياء .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/٣٦٨) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/٥٩٤ـ٥٩٥) .

١٥٤ـ وقد تُزادُ (كانَ) في حَشْوِ . . . .

* قوله : (وقد تُزادُ « كانَ » . . .) إلىٰ آخره : ليس المُرادُ بزيادتها أنَّها لا تَدُلُّ علىٰ معنىً البتَّةَ ، بل أنَّها لم يُؤتَ بها للإسناد ، وإلا فهي دالَّةٌ على المُضِيِّ ، والتقليلُ المُستفادُ مِنْ (قد) بالنسبة إلىٰ عدم زيادتِها ؛ فلا يُنافي كَثْرتَها في نَفْسها ، ولا دلالةَ لها حينئذٍ علىٰ أكثرَ مِنَ الزمان اتِّفاقاً .

* قوله : (بل أنَّها لم يُؤتَ بها للإسناد) ، وعلىٰ هٰذا : فلا تعملُ شيئاً ؛ لا رفعاً ولا نصباً ، ولا دَلالةَ لها على الحَدَث ، بل على الزمن الماضي فقط .

وقيل : معنىٰ زيادتِها : عدمُ اختلالِ المعنىٰ بسقوطها ، وعلىٰ هٰذا : فتعملُ الرفعَ في ضميرٍ يرجعُ إلىٰ مصدرها إن لم يكن غيرَهُ[1] ، وتَدُلُّ علىٰ حَدَثٍ ؛ إذ المسندُ إليه يَستَدْعِي مُسنداً ، ولا يُسنَدُ إلا الحَدَث ، واستشكله بعضُهُم : بأنَّهُ لا معنىٰ لقولك : (كان الكونُ) ؛ أي : ثَبَتَ الثبوتُ .

فالحقُّ : الأوَّلُ .

وفيه : أنَّهُ ليس فيه إسنادُ الشيء إلىٰ نفسه ، بل إسنادُ الخاصِّ مِنْ وجه لتقييد المسند بالزمان وتقييدِ المسند إليه بحسَب المقام ؛ ففي قولك : (ما كان أَحْسَنَ زيداً !!) المسندُ إليه كونُ حُسْنِ زيد ، وقِسْ ، وعلى الأوَّل : فـ(كان) لا يُقالُ لها : ناقصةٌ ولا تامَّةٌ ، كما جرىٰ عليه الشارح ، بخلافه على الثاني ؛ فهي تامَّةٌ .

(١) في (ك) : (ظاهراً أو ضميراً بارزاً) بدل (غيره) ، وكذلك في الموضعين الآتيين .

. . . . كـ (مـا كـانَ أَصَحَّ عِلْمَ مَنْ تَقَدَّمَا)

واختلفوا في عملها في المرفوع ؛ فقيل : لها مرفوعٌ ، وقيل : لا مرفوعَ لها ، وقيل : إنَّها رافعةٌ لضميرِ مصدرِها ؛ أي : الكَوْنِ .

❊ قوله : (كما كانَ أَصَحَّ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : تعجُّبيَّةٌ ، و(كان) : زائدةٌ ، و(أصحَّ) : فعلُ تعجُّبٍ ، و(علمَ) : مفعولٌ .

إذا علمتَ هـٰذا : فقولُ المُحشِّي : (ولا دَلالةَ لها حينئذٍ علىٰ أكثرَ مِنَ الزمان اتِّفاقاً) . . لا يصحُّ ، وقولُهُ : (واختلفوا في عملها . . .) إلىٰ آخره : مُوزَّعٌ على القولَينِ في معنى الزيادة ؛ فمَنْ قال بالأوَّل قال : لا مرفوعَ لها ، ومَنْ قال بالثاني قال : لها مرفوعٌ هو ضميرُ المصدرِ إن لم يكن غيرَهُ .

فكان عليه أنْ يذكرَ القولَينِ في معنى الزيادة ، ويُرتِّبَ الخلافَ عليهما ، أو يحذفَ قولَهُ : (واختلفوا . . .) إلىٰ آخره حيثُ أراد الاختصارَ ؛ لأنَّ عبارتَهُ تُوهِمُ أنَّ هـٰذا الخلافَ مُرتَّبٌ على القول الذي ذَكَرَهُ ، فتُشكِلُ العبارةُ بأنَّهُ حيثُ لم يُؤتَ بها للإسناد كيف يُقالُ : لها مرفوعٌ ؟!

وقولُهُ : (وقيل : إنَّها رافعةٌ لضميرِ مصدرِها) . . ظاهرُهُ : أنَّهُ غيرُ قولِهِ : (فقيل : لها مرفوعٌ) مع أنَّهُ عَيْنُهُ ، وقد أطلقَ في محلِّ التقييدِ كما علمتَ ، وهو خطأٌ ، فكان المُناسِبُ حذفَهُ ، ويقولَ أوَّلاً : (فقيل : لها مرفوعٌ هو ضميرُ مصدرِها إن لم يكن غيرَهُ) .

قال شيخُنا : (وقد يُقالُ : يحتملُ : أنَّهُم اتَّفقوا علىٰ أنَّها لا حَدَثَ لها ،

(كان) علىٰ ثلاثة أقسامٍ : أحدُها : الناقصة ، والثاني : التامَّةُ ، وقد تقدَّم ذِكْرُهُما ، والثالثُ : الزائدةُ ، وهي المقصودةُ بهٰذا البيت .

وقد ذَكَرَ ابنُ عُصْفُورٍ أنَّها تُزادُ بينَ الشيئَينِ المُتلازِمَينِ ؛ كالمبتدأ وخبرِهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ كان قائمٌ) ، والفعلِ ومرفوعِهِ ؛ نحوُ : (لم يُوجَدْ كان مِثْلُكَ) ، والصِّلَةِ والموصولِ ؛ نحوُ : (جاء الذي كان أكرمتُهُ) ، والصفةِ والموصوفِ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ كان قائمٍ) ، وهٰذا يُفهَمُ أيضاً مِنْ إطلاقِ قولِ المُصنِّف : (وقد تُزادُ « كان » في حَشْوٍ)[1] ، . . . .

❁ قوله : (بينَ الشيئَينِ المُتلازِمَينِ) ؛ أي : غيرِ الجارِّ والمجرور ، وأمَّا بينهما فشاذٌّ ، كما في « التوضيح » وغيره[2] .

وأُتي بالمرفوع نظراً للصورة ، ولا إسنادَ في الحقيقة ؛ حتىٰ في نحو : « كانوا كرامٍ » ، وربَّما يُؤيِّدُ ذلك : أنَّهُم جعلوا مرفوعَها في بعض الصُّوَر ضميرَ المصدر مع أنَّ مدلولَهُ عينُ مدلولِها الحَدَثيِّ ، فكيف يُسنَدُ الشيءُ إلىٰ نفسه ؟! وليس ذلك كـ « ضُرِبَ الضربُ » ؛ لأنَّ معناه : أُوقِعَ ، وإن احتملَ تأويلُ « كان » بـ « ثَبَتَ » والضميرِ بالحُدُوث) انتهىٰ .

لٰكنْ في قوله : (مع أنَّ مدلولَهُ عينُ مدلولِها الحَدَثيِّ . . .) إلىٰ آخره . .

---

(١) وقوله : (في حشو) خرج : الأوَّلُ ؛ لأنَّهُ محلُّ الاعتناء ، والآخِرُ ؛ لأنَّهُ مَحَطُّ الفائدة ، وأجاز الفرَّاءُ زيادتَها آخِراً . انظر « شرح الأشموني » (١/ ١١٨) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٢٤) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٥٧) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠١) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١١٦٢ـ١١٦٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٨) .

وإنَّما تنقاسُ زيادتُها : بينَ (ما) وفعلِ التعجُّب ؛ نحوُ : (ما كانَ أصحَّ عِلْمَ مَنْ تقدَّما) ، ولا تُزادُ في غيره إلَّا سماعاً .

وقد سُمِعتْ زيادتُها : بينَ الفعلِ ومرفوعِهِ ؛ كقولِهم : (ولدتْ فاطمةُ بنتُ الخُرْشُبِ الأَنْمَارِيَّةُ الكَمَلَةَ مِنْ بني عَبْسٍ ، . . . .

❁ قوله : (وإنَّما تنقاسُ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ إذ المُصرَّحُ به في « التوضيح » و« الأُشْمُونيِّ » وغيرِهما : القياسُ فيما عدا الجارَّ والمجرورَ[1] .

❁ قوله : (الأَنْمَارِيَّةُ) بفتح الهمزةِ : نسبةٌ إلى (الأَنْمار) ؛ قبيلة مِنَ العرب .

❁ قوله : (الكَمَلَةَ) بالنصب : جمعُ (كامِل) ؛ مفعولُ (وَلَدَتْ) ؛ أي : ولدتْ فاطمةُ الأولادَ الكَمَلَةَ .

❁ قوله : (مِنْ بني عَبْسٍ) قال في « الصحاح » : (عَبْسٌ : أبو قبيلةٍ مِنْ قيسٍ ، وهو عبسُ بنُ بَغِيضٍ)[2] .

نظرٌ ، كما يُعلَمُ ممَّا ذكرناه قريباً[3] ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (فيه نَظَرٌ ؛ إذ المُصرَّحُ به . . .) إلىٰ آخره : ما يُفِيدُهُ كلامُ الشارحِ ؛ مِنْ أنَّها سماعيَّةٌ فيما عدا التعجُّبَ . . هو المفهومُ مِنْ كلامِ الدَّمَامِينيِّ ، كما في « الصبَّان »[4] .

---

(١) أوضح المسالك (١/ ٢٥٧) ، شرح الأشموني (١/ ١١٧ـ ١١٨) ، وذكر الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠١) أنَّ باب التعجُّب أكثرُ ما تُزاد فيه (كان) ، وما سواه دونه ؛ فلذلك مثَّل به الماتن .

(٢) الصحاح (٣/ ٩٤٥) .

(٣) انظر (٢/ ٤٠٣) .

(٤) حاشية الصبان (١/ ٣٧٩) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٣/ ٢٢٠) .

لم يُوجَدْ كان أفضلُ منهم)[1] .

وقد سُمِعتْ أيضاً زيادتُها : بينَ الصفةِ والموصوف ؛ كقوله[2] : [من الوافر]

٦٩ـ فكيفَ إذا مررتُ بدارِ قومٍ وجِيـرانٍ لنـا كـانـوا كـرامِ

---

* قوله : (فكيفَ إذا مررتُ . . .) إلىٰ آخره : (كيف) : للاستفهام الغيرِ

---

(١) عزاه البغدادي في « خزانة الأدب » (٩/ ٢١١) إلىٰ قيس بن غالب البدري ، وهو من شواهد : « المفصل » (ص٣٥١) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٩١) ، و« شرح الكافية الشافية » (١/ ٧٠) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢١٣) ، وفاطمةُ الأنماريَّة : هي إحدى المُنجِبات الثلاث من العرب ، قيل : إنَّها رأتْ في منامها قائلاً يقولُ لها : أعشرةٌ هَدَرَةٌ أحبُّ إليك أم ثلاثةٌ كعَشَرَة ؟ فلم تقل شيئاً ، ثمَّ عاد إليها في ليلة ثانية ، فأمسكتْ عن القول ، وأخبرتْ زوجَها برؤياها ، فقال لها : إن عاد الثالثة فقولي : ثلاثة كعشرة ، فولدتهم كلهم غاية ؛ ربيع الحُفَّاظ ، وعُمَارة الوهَّاب ، وأنس الفوارس ، وقيل لها يوماً : أيُّ بَنِيكِ أكملُ ؟ فقالت : أنس ، لا بل عمارة ، لا بل الربيع ، ثَكِلْتُهُم إنْ كنتُ أدري أيُّهم أكملُ ، هم كالحَلْقة المُفرَغة لا يُدرىٰ أين طرفاها . انظر « المستقصىٰ » (١/ ٣٨٣) ، و« نهاية الأرب » (٧/ ٣٩) ، والهَدَرَة : الساقطون من الناس .

(٢) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٥٢٩) ضمن قصيدة يمدح بها هشام بن عبد الملك ـ وقيل : سليمان بن عبد الملك ـ ويهجو جريراً ، ومطلع القصيدة :

ألسْتُم عـائِجِيـنَ بنـا لَعَنَّـا نـرى العَـرَصـاتِ أو أَثَـرَ الخيـامِ
فقـالـوا إنْ فعلـتَ فـأَغْـنِ عنَّـا دمـوعـاً غيـرَ راقيـةِ السِّجـامِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ١٥٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦١) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٩٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٥٨) ، و« المساعد » (١/ ٢٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٠٤ـ٦٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٢١٦ـ ٢٢٤) .

الحقيقيِّ خَرَجَتْ مَخْرَجَ التعجُّبِ[1] ؛ كما في : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِاللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨] .

ومحلُّ الشاهد : زيادةُ (كانوا) بينَ الموصوفِ ـ وهو (جيرانٍ) ـ وصفتِهِ ؛ وهو (كرامِ) ، وقد اعتُرِضَ : بأنَّ عملَها الرفعَ في الضمير المُتَّصِلِ بها مانعٌ مِنَ الزيادة ، ورُدَّ : بعدم مَنْعِهِ[2] .

* قوله : (ورُدَّ : بعدم مَنْعِهِ) هـٰذا الردُّ مبنيٌّ على القول الثاني في معنى

(١) قوله : (الغير) منع الحريري في « درة الغواص » (ص٥١) دخولَ الألف واللام على (غير) ، ونصَّ عليه سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٤٧٩) ، وقال الشهاب الخفاجي في « شرح درة الغواص » (ص١٩٩) : (ما ادَّعاه مِنْ عدم دخول « أل » على « غير » وإن اشتَهَرَ . . فلا مانع منه قياساً ، وإنَّما المُهِمُّ فيه إثباتُ سماعه من العرب ، وفي « تهذيب الأزهري » : قال ابن أبي الحسن في « شامله » : مَنَعَ قومٌ دخولَ الألف واللام على « غير » و« كل » و« بعض » ؛ لأنَّها لا تتعرَّفُ بالإضافة ، فلا تتعرَّفُ باللام ، قال : وعندي : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ اللام ليست فيها للتعريف ، ولـٰكنَّها اللام المُعاقِبةُ للإضافة ؛ نحوُ : « كأنَّ بين فكِّها والفكِّ » ؛ أي : وفكِّها ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ ﴾ [النازعات : ٤١] ؛ أي : مأواه ؛ على أنَّ « غير » قد تتعرَّف بالإضافة في بعض المواضع ، وقد يُحمَلُ « الغيرُ » على الضد ، و« الكلُّ » على الجملة ، و« البعضُ » على الجزء ؛ فيصحُّ دخولُ اللام بهـٰذا المعنى . انتهىٰ ، فيصحُّ بطريق الحَمْلِ على النظير ، وهو شائعٌ في كلامهم . . .) .

(٢) وذلك لأنَّهم يُلغُون (ظننت) إذا تأخَّرتْ أو توسَّطت ، مع أنَّها مسندةٌ إلى اسمها ، ولا يمنعُهُم ذلك من إلغائها وإبطال عملها ، فكذا هنا ، والذي ذهب إلىٰ جواز زيادتها مع الاتصال . . الخليلُ وسيبويهِ في « الكتاب » (٢/ ١٥٣) ، وتبعهما ابن مالك في « شرح التسهيل » (١/ ٣٦١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١١٧) ، وذهب المُبرِّد وأكثر النَّحْويِّينَ إلى اشتراط عدم اتصال الضمير بها ، و(كان) في البيت=

وشذَّتْ زيادتُها بينَ حرفِ الجرِّ ومجرورِهِ ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

٧٠ـ سُرَاةُ بني أبي بكرٍ تَسَامَىٰ   علىٰ كانَ المُسوَّمةِ العِرَابِ

❊ قوله : (سُرَاةُ بني . . .) إلىٰ آخره : (السَّرَاةُ) بفتح السين[2] : جمع (سَرِيٍّ) ؛ بمعنىٰ : شريف ، ويُروىٰ : (جِيادُ) جمعَ (جيِّد) ، و(تَسَامىٰ) : أصلُهُ : (تتَسَامىٰ) ؛ حُذِفتْ منه إحدى التاءَين ؛ مِنَ السُّمُوِّ ؛ وهو العُلُوُّ ، و(المُسوَّمةِ) بفتح الواو : اسمُ مفعولٍ مِنَ الوَسْم ؛ وهو العلامة ، و(العِرَابِ) بكسر العين المُهمَلة : نعتُ (المُسوَّمةِ) ؛ أي : الخيلِ العربيّة التي جُعِلتْ عليها علامةٌ وتُرِكتْ في المرعىٰ ، وفي رواية : (المُطهَّمةِ الصِّلابِ)[3] ؛ أي : التامَّةِ القويّة .

الزيادة ، والمُعترِضُ جرىٰ على القول الأوَّل[4] ، فهٰذا الردُّ لا معنىٰ له .

فالأَوْلىٰ : ردُّ الاعتراضِ : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّها عاملةٌ في الضمير المتصلِ بها ،

= عندهم ليست زائدة ، والواو : اسمها ، و(لنا) : في موضع خبرها ، والجملة في موضع الصفة (لجيران) ، و(كرام) : صفة بعد صفة . انظر « التذييل والتكميل » (٢١٨/٤) ، و« تمهيد القواعد » (١١٥٩/٣ـ١١٦٠) ، وانظر أيضاً كلام المُقرِّر .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣٦١/١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٠٠) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (١٩٢/٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢٥٧/١) ، والشارح في « المساعد » (٢٧٠/١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢٠١/٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٤٣٨/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٦٠٣/٢) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٥٢ـ٢٥٣) ، و« خزانة الأدب » (٢٠٧/٩ـ٢١٠) .

(٢) وتقدَّم أيضاً في (٣٥٢/٢) عن المحشي جوازُ الضم . (٣) وجاءت كذلك في (و) .

(٤) في (ك) : (والشارح جرىٰ) بدل (والمُعترِضُ جرىٰ) .

وأكثرُ ما تزادُ : بلفظ الماضي ، وقد شذَّتْ زيادتُها بلفظ المضارعِ في قول أمِّ عَقِيل بن أبي طالب[1] : [من مشطور الرجز]

٧١ـ أنتَ تكونُ ماجدٌ نَبِيلُ

إذا تَهُبُّ شَمْأَلٌ بَلِيلُ

❁ قوله : (في قولِ أمِّ عَقِيل) بوزن (وَكِيلٍ) : هو أخو عليٍّ رضي الله عنهما ، كانتْ تقولُ له ذلك وهي تُرَقِّصُهُ في صِغَرِهِ .

❁ قوله : (أنتَ تكونُ. . .) إلىٰ آخره : (الماجد) : الكريمُ ، و(النَّبِيل) بفتح النون وكسرِ المُوحَّدة : مِنَ النَّبالة ؛ وهي الفضلُ ، وجمعُهُ :

بل الأصلُ كما قيل : (هم لنا) ، ثمَّ قُدِّم الخبرُ ، ووُصِلَ الضميرُ بـ (كان) الزائدةِ إصلاحاً للَّفظِ ؛ لئلَّا يقعَ الضميرُ المرفوعُ المنفصل بجانب الفعل ؛ فالواوُ حينئذ : مبتدأٌ .

أو الأصلُ كما قيل أيضاً : (وجِيرانٍ كائِنِينَ لنا هم) ؛ علىٰ أنَّ (هم) تأكيدٌ للضمير المُستترِ في الظرف ، فلمَّا زِيدتْ (كان) بعدَ (لنا). . وُصِلَ بها هٰذا المُؤكِّدُ إصلاحاً للَّفظِ ؛ لئلا يلزمَ ما تقدَّم ؛ فالواوُ حينئذٍ : تأكيدٌ للضمير في (لنا) .

---

(١) المشطوران من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٥٥) ، و« المساعد » (١/ ٢٦٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٣٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٠١ـ٦٠٢) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٥٦ـ٢٥٧) .

١٥٥ـ ويَحـذِفُـونَهـا ويُبْقُـونَ الخَبَـرْ وبعدَ (إنْ) و(لو) كثيراً ذا آشتَهَرْ

تُحـذَفُ (كـان) مـع اسمِهـا ويبقـىٰ خبـرُهـاً كثيـراً بعـدَ (إنْ) ؛

(نُبَلاءُ) ؛ كـ (شريفٍ وشُرَفاءَ) ، و(تَهُبُّ) بضمِّ الهاء شذوذاً ، وقياسُهُ : الكسرُ ، و(بَلِيلٌ) بفتح المُوحَّدة أوَّلَهُ وكسرِ اللام بوزن (قَتِيل) ؛ بمعنىٰ : مَبْلولة .

* قـولـه : (وبعـدَ « إنْ » و« لـو ») ؛ أي : الشـرطيَّيـنِ ؛ لأنَّهمـا مِـنَ الأدوات الطالبةِ لفعلَينِ ، فيطولُ الكلامُ ، فيُخفَّفُ بالحذف ، وخُصَّ ذلك بـ (إنْ) و(لـو) دونَ بقيَّـةِ أدوات الشـرط ؛ لأنَّ (إنْ) أمُّ أدواتِ الشـرطِ الجـازمـةِ ، و(لـو) أمُّ أدواتِ الشـرطِ غيـرِ الجـازمـة ، كمـا أنَّ (كـان) أمُّ بابِها ، وهم يتوسَّعون في الأُمَّهات ما لم يتوسَّعوا في غيرها . انتهىٰ « تصريح »[1] .

وعلىٰ هـٰذَينِ الوجهَينِ : يكونُ ما ذُكِرَ مُستثنىً مِنْ قاعدةِ : (إنَّ الضميرَ لا يتصلُ إلا بعامله) ؛ للضرورة .

* قوله : (وقياسُهُ : الكسرُ) ؛ أي : علىٰ ما هو القاعدةُ ؛ مِنْ أنَّ كلَّ فعلٍ لازمٍ مِنْ ذوات التضعيف علىٰ (فَعَلَ) بفتح العين . . فقياسُ مضارعِهِ الكسرُ ؛ نحو (عَفَّ يَعِفُّ) ، و(قَلَّ يَقِلُّ) .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ١٩٣) .

كقوله(١) : [من البسيط]

٧٢ـ قد قِيلَ ما قِيلَ إنْ صِدْقاً وإنْ كَذِباً فما ٱعتِذارُكَ مِنْ قولٍ إذا قِيلَا

❁ قوله : (قد قِيلَ ما قِيلَ . . .) إلىٰ آخره : قاله النُّعْمان بنُ المنذرِ أحدُ ملوكِ العرب حين قَدِمَ عليه بنو جعفرٍ ، وقد أَعْرضَ عنهم لسَعْيِ الربيعِ بن زياد فيهم عنده(٢) ، وكان جليساً له ويُؤاكلُهُ ، فقال له لَبِيدٌ ـ وهو شاعرُ بني جعفرٍ ، وكان إذ ذاك صغيراً ـ هاجياً له قصيدةً منها(٣) : [من مشطور الرجز]

مَهْلاً أَبَيْتَ اللَّعْنَ لا تأكلْ معَهْ
إنَّ ٱسْتَهُ مِنْ بَرَصٍ مُلَمَّعَهْ

. . . .

---

(١) البيت للنعمان بن المنذر ملك الحِيرة ، وقد قاله ضمنَ مقطوعة يخاطب بها الربيع بن زياد ، وأوَّلها :

شَرِّدْ بِرَحْلِكَ عنِّي حيثُ شئتَ ولا تُكثِرْ عليَّ ودَعْ عنكَ الأقاويلَا
فقد رُمِيتَ بداءٍ لستَ غاسلَهُ ما جاورَ السَّيْلُ أهلَ الشام والنِّيلَا
فما انتفاؤُكَ منهُ بعدَما قطعتْ هُوجُ المَطِيِّ بهِ أكنافَ شِمْلِيلَا

ولها قصَّة أوردها المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٦٠) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٤٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٦) ، و« المساعد » (١/ ٢٧١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٩ـ ٦٢٣) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٩ـ ١٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٨ ـ ١٢) .

(٢) والربيع أحد النُّجَباء الثلاثة الذين ولدتهم فاطمة بنت الخُرْشُب الأنماريَّة ، كما سبق تعليقاً في (٢/ ٤٠٧) .

(٣) ديوان سيدنا لبيد بن ربيعة رضي الله عنه (ص١١٠) .

التقديرُ : (إن كان المَقُولُ صِدْقاً ، وإن كان المَقُولُ كَذِباً) .

وبعدَ (لو) ؛ كقولك : (ائتني بدابَّةٍ ولو حماراً) ؛ أي : ولو كان المَأْتِيُّ به حماراً[1] .

وإنَّـــهُ يُـولِــجُ فيهـــا إِصْبَعَـــهْ

يُـولِجُهـا حتـىٰ يُـوارِي أَشْجَعَـهْ

كـأنَّمـا يَطلُـبُ شيئـاً أَوْدعَـهْ

وقولُهُ : (مُلمَّعهْ) ؛ أي : مُلوَّنة ، و(الأَشْجَعُ) : أصولُ الإصبَعَ التي تتَّصِلُ بعصبِ ظهرِ الكفِّ .

فالتفتَ النعمانُ إلى الربيع ، وقال : أذاك أنتَ يا ربيعُ ؟ فقال : لا والله ، لقد كَذَبَ ابنُ اللئيم ، فقال النُّعْمانُ : أُفٍّ لهٰذا طعاماً[2] ، وقام الربيعُ وانصرفَ إلىٰ منزله ، فقال فيه النعمانُ أبياتاً ؛ منها قولُهُ : (قد قِيلَ ما قِيلَ . . .) إلىٰ آخره[3] .

. . . .

---

(١) ومن شواهده المشهورة :

لا يأمَنِ الدهرَ ذو بَغْيٍ ولو مَلِكاً جنودُهُ ضاقَ عنها السَّهْلُ والجبلُ

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « طعاماً » ؛ أي : حالَ كون هٰذا طعاماً) .

(٣) انظر قصة سيدنا لبيد مع النعمان بن المنذر في « البصائر والذخائر » (٦/ ٢٣٧ـ ٢٣٩) ، و« العمدة في محاسن الشعر وآدابه » (١/ ٥١ـ٥٢) ، و« جمهرة الأمثال » (٢/ ١١٦ـ١١٨) .

وقد شذَّ حذفُها بعدَ (لَدُن) ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٧٣ـ مِنْ لَدُ شَوْلاً فإلىٰ إتْلائِها

❁ قوله : (مِنْ لَدُ شَوْلاً . . .) إلىٰ آخره : هٰذا يقولُهُ العربُ فيما بينهم مِثْلَ المَثَل ، وهو مِنَ الرجز ، و(لَدُ) بفتح اللام وضمِّ الدال : أحدُ لغات (لَدُنْ)[2] ، و(شَوْلاً) بفتح الشين المُعجَمة وسكونِ الواو وفي آخره لامٌ : مصدرُ (شالتِ الناقةُ

❁ قوله : (مصدرُ : شالتِ . . .) إلىٰ آخره ، وعليه : فلا شاهدَ فيه ؛ لأنَّ المعنىٰ : مِنْ لَدُ شالتْ شَوْلاً ، فليس فيه (كان) محذوفةً ، كما هو المُدَّعىٰ والاستشهادُ ، وهٰذا وجهٌ آخَرُ قدَّره بعضُهُم فراراً مِنَ التكلُّف فيما قدَّره الشارحُ تبعاً لسيبويهِ[3] ، كذا قيل .

ولا يُقالُ[4] : لا مانعَ مِنْ حصولِ الاستشهادِ علىٰ كونه مصدراً ، ويكونُ المصدرُ خبرَ (كان) المحذوفةِ ، غايتُهُ : أنَّهُ أَخْبرَ بالمصدر مبالغةً ، أو بتأويل المصدرِ باسم الفاعل ، أو تقديرِ المضاف ؛ لأنَّهُ لا شاهدَ مع الاحتمال[5] ، فتأمَّلْ .

---

(١) كذا أنشده سيبويه غُفْلاً ، ولم تُعرَف بقيَّته ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٦٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٥٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٦٣) ، و« المساعد » (١/ ٢٧٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٠ـ٦١٢) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٤ـ٢٦) .

(٢) سيذكرها المُحشِّي في القولة الآتية .

(٣) الكتاب (١/ ٢٦٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٢٧) .

(٤) في (ك) : (وقد يقال) بدل (ولا يقال) .

(٥) قوله : (لأنه لا شاهد . . .) سقط من (ك) ، وهٰذا السقط متلائم مع الفرق السابق .

التقديرُ : (مِنْ لَدُ أنْ كانتْ هي شَوْلاً) .

١٥٦ـ وبعدَ (أنْ) تعويضُ (ما) عنها ارْتُكِبْ كمِثْلِ (أمَّا أنتَ بَرّاً فاقْتَرِبْ)

بذَنَبِها) : رفعَتْهُ للضِّراب ، فهي شائلٌ ، وجمعُها : (شُوَّلٌ) ؛ كـ (راكعٍ ورُكَّعٍ) ، وقيل : إنَّ (شَوْلاً) اسمُ جمعِ (شائلة) على غير قياسٍ ؛ وهي الناقة التي جَفَّ لبنُها وارتفع ضَرْعُها وأتىٰ عليها مِنْ نَتَاجها سبعةُ أشهرٍ أو ثمانيةٌ .

وقولُهُ : (إتْلائِها) بكسر الهمزة وسكونِ التاء الفوقيَّة : مصدرُ (أَتْلَتِ الناقةُ) : إذا تلاها ولدُها ؛ أي : تَبِعَها ، أفادَهُ العَيْنيُّ[1] .

❁ قوله : (مِنْ لَدُ أنْ كانتْ . . .) إلىٰ آخره : في (لَدُن) لغاتٌ إحدىٰ عَشْرَةَ : فتحُ اللام وتثليثُ الدَّال مع نونٍ ساكنة ، وضمُّ اللام وفتحُها مع سكونِ الدال وكسر النون ، (ولَدَىٰ) بفتحتَينِ مقصوراً ، و(لُدْ) مُثلَّثَ اللامِ مع سكونِ الدال ، و(لَدْنا) بفتح اللام وسكونِ الدال وبعدَ النونِ ألفٌ ، و(لَدُ) بفتح اللام وضمِّ الدال ، كما في البيت ، ذَكَرَهُ العَيْنيُّ[2] .

وإنَّما قدَّر الشارحُ كغيره (أنْ كانت) ؛ لأنَّ الغالبَ علىٰ (لَدُن) أنْ تُضافَ إلى المفرد ، والتقديرُ : (مِنْ لَدُ زمنِ كونِها شَوْلاً) ؛ لأنَّ (لَدُ) يكونُ بعدَها أسماءُ الزمان .

❁ قوله : (اسمُ جمعٍ) صوابُهُ : حذفُ (اسم) .

❁ قوله : (علىٰ غير قياسٍ) ؛ إذ قياسُ جمعها : (شَوَائِلُ) .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦١٠ـ٦١١) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٦١٠) .

ذَكَرَ في هـٰذا البيتِ أنَّ (كان) تُحذَفُ بعد (أنِ) المصدريَّةِ ، ويُعوَّضُ عنها (ما) ، ويبقى اسمُها وخبرُها ؛ نحوُ : (أمَّا أنتَ بَرّاً فاقتَرِبْ) ، والأصلُ : (لَأنْ كنتَ برّاً فاقتَرِبْ) ؛ فحُذِفَتْ (كان)[1] ، فانفصل الضميرُ المُتَّصِلُ بها ؛ وهو التاءُ ؛ فصار : (أنْ أنتَ بَرّاً) ، ثمَّ أُتي بـ (ما) عِوَضاً عن (كان) ؛ فصار : (أنْ ما أنتَ بَرّاً) ، ثمَّ أُدغِمَتِ النونُ في الميم ؛ فصار : (أمَّا أنتَ بَرّاً) ، ومثلُهُ : قولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

❀ قوله : (والأصلُ : لَأنْ كنتَ برّاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الأصلُ الثاني ، وأمَّا الأولُ : فهو : (اقتربْ لأنْ كنتَ بَرّاً) ، ثمَّ قُدِّمتِ اللامُ وما بعدَها على (اقتربْ) للاختصاص ؛ أي : لبِرِّكَ لا لبِرِّ غيرِكَ اقتربْ ؛ بمعنىٰ : تقرَّبْ .

❀ قوله : (فصار : أمَّا أنتَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بعدَ إدغامِ النونِ في الميم للتقارب .

. . . .

---

(١) وحُذِفَ قبلها لامُ التعليل ؛ لأنَّ حذفها مع (أنْ) مُطَّردٌ . « توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٤) .

(٢) بيت يتيم لسيدنا العباس بن مرداس رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٢٨) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٩٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٦٤ـ ٢٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٠٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦١٢ـ ٦١٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٦٣ـ ٢٦٦) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ١٣ـ ١٨) .

٧٤ـ أبا خُرَاشَةَ أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ فإنَّ قَوْمِيَ لم تأكلْهُمُ الضَّبُعُ

فـ (أنْ) : مصدريَّةٌ ، و(ما) : زائدةٌ عِوَضاً عن (كان) ، و(أنتَ) : اسمُ (كان) المحذوفةِ ، و(ذا نَفَر) : خبرُها .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ (كان) و(ما) ؛ لكونِ (ما) عِوَضاً عنها ،

---

* قوله : (أبا خُرَاشَةَ) ؛ أي : يا أبا خُراشةَ ـ بضمِّ الخاء المُعجَمة وتخفيفِ الراء المُهمَلة وبعدَ الألفِ شينٌ مُعجَمة ـ كُنْيةُ خُفَافِ بن نُدْبةَ ؛ اسم أمِّهِ ، وهو صحابيٌّ جليلٌ ، و(النَّفَر) : الجماعةُ ؛ وهو في الأصل : اسمٌ لِمَا دونَ العشرة ، و(الضَّبُع) بفتح الضاد المُعجَمة وضمِّ الباء المُوحَّدة : اسمٌ للسِّنِينَ المُجدِبةِ على التشبيه[(١)] .

والمعنىٰ : يا أبا خُراشةَ لأنْ كنتَ ذا نَفَرٍ كبيراً وعزيزاً فيهم فَخَرْتَ ؛ فإنَّ قومي مَوفُورونَ لم تأكُلْهُمُ السِّنِينُ المُجدِبةُ مِنَ القِلَّة والضعف[(٢)] .

---

* قوله : (فَخَرْتَ) أشار به : إلىٰ أنَّ المُعلَّل بقوله : (أنْ كنتَ) محذوفٌ ، وقولُهُ : (فإنَّ قومي . . .) إلىٰ آخره تعليلٌ لمحذوفٍ أيضاً ؛ أي : لا تَفتخِرْ عليَّ ؛ فإنَّ قومي . . . إلىٰ آخره .

---

(١) وقال الصبان في « حاشيته » (١/ ٣٨٤) : (والضبع : حيوان معروف شبه به السنة المُجدِبة علىٰ طريق الاستعارة التصريحيَّة ، والأكلُ ترشيحٌ ، وقيل : الضبع حقيقة فيها ، ويحتمل : أنَّ المُرادَ به : الحيوان المعروف ، فيكونُ الكلامُ كنايةً عن عدم ضعف قومه ؛ لأنَّ القوم إذا ضعفوا عاثتْ فيهم الضباع ، قاله السيوطي في « شرح شواهد المغني ») .

(٢) قوله : (السِّنين) كذا في النسخ ، والأكثر : (السِّنونَ) ، والمثبت علىٰ لغة سبق بيانها في (١/ ٤٤٣ـ ٤٤٥) .

ولا يجوزُ الجمعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض ، وأجاز ذلك المُبرِّدُ ؛ فيقولُ :

فائدة

[في جواز حذف (كان) مع معمولَيْها]

تُحذَفُ (كان) مع معمولَيْها بعدَ (إنِ) المكسورةِ الهمزةِ في قولهم : (افْعَلْ هـٰذا إمَّا لا) ؛ أي : إنْ كنتَ لا تفعلُ غيرَهُ ؛ فـ (ما) : عِوَضٌ[1] ، و(لا) : النافيةُ للخبر .

---

* قوله : (في قولهم : « افْعَلْ هـٰذا إمَّا لا ») جَعَلَهُ المُصنِّفُ مِنْ حذفها معَ اسمِها فقط ؛ لأنَّ (لا) جزءٌ مِنَ الخبر علىٰ ما هو الظاهرُ ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ ظاهرُ قولِهِ : (و« لا » النافية للخبر) ؛ فكأنَّهُ لم يُحذَفْ ؛ لبقاء بعضِهِ[2] ؛ فكان الأَوْلى التمثيلَ بقوله : (قالتْ وإنْ) مِنْ قوله : (قالتْ بناتُ العمِّ يا سَلْمىٰ . . .) إلىٰ آخره[3] .

---

(١) أي : عن (كان) واسمها ، وأُدغمت نون (إنْ) فيها ؛ لتقارب مخرجَيْهما . « تصريح » (١/١٩٥) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/٣٦٥ـ٣٦٦) .

(٣) أشار به : إلىٰ قول رؤبة : (من مشطور الرجز)

قالتْ بناتُ العمِّ يا سلمىٰ وإنْ
كان فقيراً مُعدِماً قالتْ وإنْ

أي : وإن كان فقيراً مُعدِماً . انظر « التصريح على التوضيح » (١/١٩٥) ، و« المقاصد النحوية » (١/١٦٩ـ١٧١) .

(أمَّا كنتَ مُنطلِقاً انطلقتُ)[1] .

ولم يُسمَعْ مِنْ لسان العربِ حذفُ (كان) وتعويضُ (ما) عنها وإبقاءُ اسمِها وخبرِها . . إلا إذا كان اسمُها ضميرَ مخاطَبٍ ، كما مثَّل به المُصنِّفُ ، ولم يُسمَعْ معَ ضميرِ المُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (أمَّا أنا مُنطلِقاً انطلقتَ) ، والأصلُ : (أنْ كنتُ مُنطلِقاً) ، ولا مع الظاهر ؛ نحوُ : (أمَّا زيدٌ ذاهباً انطلقتُ) ، والقياسُ : جوازُهُما كما جاز مع المُخاطَب ، والأصلُ : (أنْ كان زيدٌ ذاهباً انطلقتُ) ، وقد مثَّل سيبويهِ رحمه الله في « كتابه » : بـ (أمَّا زيدٌ ذاهباً)[2] .

١٥٧ـ ومِنْ مضارِعٍ لـ (كانَ) مُنجزِمْ   تُحذَفُ نونٌ وهْوَ حذفٌ ما ٱلتُزِمْ

---

* قوله : (ومِنْ مضارعٍ لـ « كانَ » . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ الحذفَ له شروطٌ : أنْ يكونَ الفعلُ مضارعَ (كان) ، ومجزوماً بالسكون ، غيرَ مُتَّصِلٍ بضميرِ نصبٍ ، ولا بساكنٍ ، وأنْ يكونَ ذلك في حال الوصل .

* قوله : (وهْوَ حذفٌ ما ٱلتُزِمْ) ؛ أي : لم يُلتَزَمْ ؛ فـ (ما) : نافيةٌ .

---

* قوله : (وأنْ يكونَ ذلك في حال الوصل) ؛ أي : لأنَّ النونَ تُرَدُّ في حال الوقف ؛ لأنَّ جزءَ الكلمة[3] أَوْلىٰ مِنِ اجتلاب هاءِ السكتِ الواجبة في الوقف

(١) فزعم أنَّ (ما) زائدةٌ لا عِوَض ، ورُدَّ : بأنَّ هـٰذا كلامٌ جرىٰ مَجْرى المثل ، فيُقالُ كما سُمع ولا يُغيَّر ، وليس هـٰذا الموضعُ مِنْ مواضع قياسِ زيادة (ما) ، وانظر « المقتضب » (٤/ ٣٤) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٢٣٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٤) .

(٢) الكتاب (١/ ٢٩٣) .

(٣) أي : ردَّ جزءِ الكلمة .

إذا جُزِمَ الفعلُ المضارعُ مِنْ (كان) . . قيل : (لم يَكُنْ) ، والأصلُ : (يكونُ) ، فحَذَفَ الجازمُ الضمَّةَ التي على النون ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ الواوُ والنون ، فحُذِفَ الواوُ لالتقاء الساكنَين ؛ فصار اللفظُ : (لم يكنْ) ، والقياسُ يَقتضِي : ألَّا يُحذَفُ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ ، لـٰكنَّهم حذفوا النونَ بعدَ ذلك تخفيفاً ؛ لكثرة الاستعمال ؛ فقالوا : (لم يَكُ) ، وهو حذفٌ جائزٌ لا لازم .

ومذهبُ سيبويهِ ومَنْ تابعه : أنَّ هـٰذه النونَ لا تُحذَفُ عندَ مُلاقاة ساكنٍ ؛ فلا تقولُ : (لم يكُ الرجلُ قائماً) ، وأجاز ذلك يونسُ ، وقد قُرِئَ شاذّاً : (لم يَكُ الذين كفروا)[(١)] .

وأمَّا إذا لاقتْ مُتحرِّكاً . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ ذلك المُتحرِّكُ ضميراً مُتَّصِلاً ، أو لا ؛ فإن كان ضميراً مُتَّصِلاً . . لم تُحذَفِ النونُ اتِّفاقاً ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم لعمرَ رضي الله عنه في ابن صَيَّادٍ : « إنْ يَكُنْهُ فلن تُسلَّطَ

---

* قوله : (كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم لعمرَ) ؛ أي : لمَّا طَلَبَ قتلَ ابنِ صَيَّادٍ حين أُخْبِرَ بأنَّهُ الدَّجَّالُ ، واسمُهُ : صافُ ـ بالمُهمَلة وبالفاء المضمومة ـ مُرخَّمُ (صافي) بالياء ، وقد يُوقَفُ على الياء ؛ كـ (القاضي) ، وقيل : اسمُهُ : عبد الله ، وكان يهودياً كاهناً ، وكانتْ إحدىٰ عينَيهِ ممسوحةً والأخرىٰ ناتئةً ، وادَّعى النُّبوَّةَ .

علىٰ ذي الحرفَينِ ؛ كـ (لم يَعِ) ، ولا تَرِدُ في القرآن ؛ لأنَّ الوقفَ فيه علىٰ مرسوم الخطِّ ، ولأنَّهُ لا يُجتلَبُ فيه هاءُ سكتٍ غيرُ ما ثَبَتَ في الوصل ؛ نحوُ :

---

(١) ووافق الناظمُ يونسَ في الجواز . انظر « الكتاب » (٤/ ١٨٤) ، و« الأصول في النحو » (٢/ ٣٨٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢١٢) .

عليهِ ، وإلَّا يَكُنْهُ فلا خيرَ لكَ في قتلِهِ »[1] ؛ فلا يجوزُ حذفُ النونِ ؛ فلا تقولُ : (إنْ يَكُهُ) ، و(إلَّا يَكُهُ) .

وإن كان غيرَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ . . جاز الحذفُ والإثبات ؛ نحوُ : (لم يكنْ زيدٌ قائماً) ، و(لم يَكُ زيدٌ قائماً) .

وفي « الكَرْمانيِّ » : أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم إنَّما قال : « إنْ يَكُنْهُ . . . » إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ إذْ ذاك لم يكن قد اتَّضَحَ له أمرُه[2] .

وفي « القَسْطلَّانيِّ » : أنَّ هـٰذا تَزَوَّجَ ووُلِدَ له ، ودَخَلَ مكَّةَ والمدينةَ ، وأسلمَ ومات مُسلِماً بالطائف ؛ أي : فهو غيرُ الدَّجَّالِ الآتي آخِرَ الزمان ، والكلامُ علىٰ ذلك مبسوطٌ في شروح « البخاري » ، كما أفاده ابنُ الميِّت في (باب الضمائر)[3] .

﴿ اَقْتَدِهْ ﴾ [الأنعام : ٩٠] فكذا النونُ ؛ فيُوقَفُ فيه على الكاف .

❊ قوله : (لأنَّهُ إذْ ذاك لم يكن قد اتَّضَحَ له أمرُهُ) تأخُّرُ علمِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم بأمره . . بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : الجوابُ : بأنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم عالمٌ بالحال ، غايتُهُ : أنَّ الترديدَ المذكورَ لكونه أقربَ إلى امتثالِ المخاطب ؛ فإنَّ سيدَنا عمرَ رضي الله عنه كان له غَيْرةٌ تامَّةٌ على الإسلام .

---

(١) رواه البخاري (١٣٥٤) ، ومسلم (٢٩٣٠) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، وللحديث شاهدٌ آخرُ سبق الحديث عنه تعليقاً في (١/ ٥٤٨) في (باب النكرة والمعرفة) .
(٢) الكواكب الدراري (٧/ ١٣١) ، وفيه : أنَّهُ لم يأمر بقتله ؛ لأنَّهُ كان غير بالغ ، أو كان في حال مهادنة مع اليهود .
(٣) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٦٩) ، وانظر « إرشاد الساري » (٢/ ٤٤٨) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّهُ لا فرقَ في ذلك بينَ (كان) الناقصةِ والتامَّةِ ، وقد قُرِئَ : ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ يُضَٰعِفْهَا﴾ [النساء : ٤٠] ؛ برفع (حسنة) وحذفِ النون ، وهـٰذه هي التامَّة .

---

* قوله : (وقد قُرِئَ : ﴿وَإِن تَكُ حَسَنَةٌ﴾) ؛ أي : قراءةً سبعيّة[(١)] .

. . . .

(١) قرأها بالرفع : نافعٌ وابن كثير وأبو جعفر ، وقرأ ابن كثير وابن عامر : (يُضعِّفْها) . انظر « الدر المصون » (٣/ ٦٨٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٤١) .

فصل في (ما) و(لا) و(لات) و(إن) المشبَّهات بـ (ليس)

(فصلٌ في « ما » و« لا » و« لاتَ » و« إنِ » المُشبَّهاتِ بـ « ليس »)

* قولـه : (فصلٌ في « ما » و« لا » و« لاتَ » و« إنِ » المُشبَّهاتِ بـ« ليسَ ») ووجهُ الشَّبَهِ : أنَّ كلاًّ للنفي ، وكونَ النفيِ للحال عندَ الإطلاق ، ودخولَها على المبتدأ والخبر .

[فصلٌ في (ما) و(لا) و(لات) و(إنِ) المُشبَّهاتُ بـ (ليس)]

* قوله : (ووجهُ الشَّبَهِ : أنَّ كلاًّ للنفي . . .) إلىٰ آخره : [فيه : أنَّهُ وَرَدَ النصُّ بإعمالها ؛ قال الله تعالىٰ ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١] ؛ فلا حاجةَ للقياس معَ وجودِ النصِّ .

وأُجِيبَ : بأنَّ] المُثبِتَ لإعمالها عملَ (ليس) هو استقراءُ كلام الحجازيِّينَ ؛ أي : أنَّهُم تتبَّعوا كلامَهُم ، فوجدوهم يرفعونَ المبتدأَ وينصبونَ الخبرَ بعدَها ، معَ تبادُرِ إعمالِها وعدمِ ظهورِ وجهٍ سواه ، وتلك المُشابَهةُ عِلَّةُ إعمالِ العربِ إيَّاها عملَ (ليس) ، لا أنَّ المُثبِتَ قياسُنا إيَّاها علىٰ (ليس) وتلك المُشابَهةَ جامعُ القياس ؛ إذ لا قياسَ مع النصِّ[1] ؛ أي : الدليلِ ؛ وهو

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٣٨٨) .

رفعُ الحجازيِّينَ المبتدأ ونصبُهُمُ الخبرَ بعدَها في جميع مواردها مِنْ كلامهم ، مع تبادُرِ إعمالِها وعدمِ ظهورِ وجهٍ سواه .

فالاعتراضُ بأنَّ هٰذا قياسٌ في اللغة بناءً على أنَّ المُثبِتَ لإعمالها العملَ المذكورَ قياسُنا إيَّاها على (ليس) بجامع تلك المُشابهةِ ، والقياسَ في اللغة ممتنعٌ . ساقطٌ جدّاً ، فلا يُحتاجُ للجواب عنه بأنَّهُ لا يُسلَّمُ امتناعُهُ مطلقاً ، بل إنَّما يمتنعُ في المدلولات لا في الأحكام ، وقياسَ (ما) على (ليس) في العمل قياسٌ في الحُكْم .

وقد يُقالُ : لا نصَّ على أنَّ المرفوعَ اسمُها والمنصوبَ خبرُها ، بل يحتملُ ـ كما هو مذهبُ الكُوفيِّينَ[1] ـ : أنَّ المرفوعَ مبتدأٌ والمنصوبَ منصوبٌ بنزع الخافضِ في محلِّ رفعٍ ؛ بناءً على أنَّ المحلَّ لا يختصُّ بالمبنيَّات ، أو مرفوعٌ تقديراً ؛ بناءً على أنَّهُ يختصُّ بها ؛ فلا بدَّ مِنَ القياس على (ليس) حتى يثبتَ مُدَّعى البَصْريِّينَ .

وبيانُ ذلك : أنَّ (ليس) عاملةٌ في المرفوع والمنصوبِ بعدَها ؛ لقيام الدليل على ذلك ؛ ككون اسمِها وخبرِها ضميرَينِ مُتَّصِلَينِ ، والضميرُ لا يتَّصِلُ إلا بعامله ؛ فالأوَّلُ نحوُ : (زيدٌ ليس بقائم) ، والثاني نحوُ : (القائمُ ليسه زيدٌ) ، فيُقاسُ عليها هٰذه الحروفُ في هٰذا العمل ـ أعني : كونَ المرفوعِ اسمَها والمنصوبِ خبرَها ـ بجامعِ أنَّ كلّاً للنفي . . . إلى آخره ، وهٰذا ليس فيه

(١) سيأتي تخريج مذهبهم في (٢/٤٢٦) .

* قوله : (إعمالَ « ليسَ » أُعمِلَتْ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أُعمِلَتْ (ما) كإعمال (ليس) ، وذلك عندَ البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ فجعلوا المرفوعَ بعدَها مبتدأً والمنصوبَ خبرَهُ ، . . . .

قياسٌ مع النصِّ ، ولا قياسٌ في اللغة .

ثمَّ إنَّ ما ذَهَبَ إليه الكُوفيُّونَ ؛ مِنْ أنَّ الاسمَينِ بعدَ (ما) مبتدأٌ وخبرٌ ، وانتصابَ الثاني بنزع الخافض ـ أي : الباء ـ . ليس بشيء ؛ لأنَّ الباءَ زائدةٌ ، فإذا لم تثبتْ لم يُحكَمْ بكونها محذوفةً ، وأيضاً : ليس المجرورُ بها مفعولاً حتىٰ ينتصبَ بالمفعوليَّة مع حذف الجارِّ ووصولِ الفعل إليه ؛ كما في نحو : (أستغفرُ اللهَ ذنباً)[١] ؛ فإنَّ الناصبَ ليس نزعَ الخافض ، بل الفعلُ ونحوُهُ ممَّا ينصبُ المجرورَ تقديراً لكونه مفعولاً ؛ لعدم إمكانِ نصبِهِ لفظاً بسبب الجارِّ ، فإذا عُدِمَ الجارُّ ظَهَرَ عملُهُ المُقدَّرُ ، مع أنَّ حذفَ الجارِّ ونصبَ المفعولِ بعدَهُ ليس بقياسيٍّ إلا مع (أنَّ) و(أنْ)[٢] .

* قوله : (وأمَّا الكُوفيُّونَ فجعلوا المرفوعَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها عندَهُم مهملةٌ في جميع اللُّغات ، ويُؤوِّلون ما وَرَدَ بما ذَكَرَهُ بعدَهُ .

---

(١) انظر « تمهيد القواعد » (٤/ ١٧٣٥ـ١٧٣٨) .

(٢) كما سيأتي في (٣/ ١٥٤ـ١٥٩) .

ونصبُهُ بنزع الخافض[1] ، وأَهْمَلَها التميميُّونَ ، كما أَهْمَلُوا (ليس) حَمْلاً عليها .

* قـولـه : (مـعَ بَقَـا النفـيِ) عبـارةُ « التـوضيـح » : (أَلَّا ينتقـضَ نفـيُ خبرِها)[2] ، وفيه إشارةٌ : إلىٰ أَنَّهُ لا يَضُرُّ انتقاضُ نفيِ معمولِ خبرِها ، ووجهُهُ ظاهرٌ ؛ لأَنَّهُ غيرُ معمولٍ لها ، فلا يحتاجُ لبقاءِ نفيِها بالنَّظَرِ إليه .

* قوله : (زُكِنْ) ؛ أي : عُلِمَ مِنْ قوله في (باب المبتدأ) : (والأصلُ

---

* قوله : (ونصبُهُ بنزع الخافض) ؛ وهو الباءُ التي تُزادُ بعدَ النفيِ ؛ فالمنصوبُ مرفوعٌ محلّاً أو تقديراً كحالةِ وجودِ الباء ، وقد علمتَ ما فيه ، فتنبَّهْ .

* قوله : (كما أَهْمَلُوا « ليس » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في قولهم : (ليس الطِّيبُ إلا المِسْكُ) برفع (المِسْك)[3] .

* قوله : (انتقاضُ نفيِ معمولِ خبرِها) ؛ أي : كما في نحو : (ما زيدٌ قائماً إلا في الدار) .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٣٤ـ١٣٩) .
(٢) أوضح المسالك (١/ ٢٧٦) .
(٣) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٠) ، و« المساعد » (١/ ٢٨٥) .

١٥٩ـ وسَبْقَ حرفِ جرٍّ أوْ ظرفٍ كـ (ما بـي أنـتَ مَعْنِيّـاً) أجـازَ العُلَمَـا

تقدَّم في أوّل (بابِ « كان » وأخواتِها) أنَّ نواسخَ الابتداءِ تنقسمُ إلىٰ أفعالٍ وحروف[١] ، وسَبَقَ الكلامُ علىٰ (كان) وأخواتِها ، وهي مِنَ الأفعال

في الأخبار أنْ تُؤخَّرا) بـ (أل) الاستغراقيّةِ ؛ فإنَّه عُلِمَ منه : أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ والخبرِ التأخيرُ .

* قوله : (وسَبْقَ) مصدرٌ مضافٌ لفاعله منصوبٌ بالمفعوليّة لـ (أجاز) ، ومفعولُهُ : محذوفٌ تقديرُهُ : (مَدْخُولَيْ « ما ») ، كما قدَّرَهُ الأُشْمُونيُّ[٢] ؛ أي : اسمَها وخبرَها ، ودُفِعَ بذلك المُقدَّرِ إيهامُ : أنَّ المُرادَ سَبْقُ ذلك علىٰ (ما) مع امتناعه ؛ لأنَّ (ما) لها الصدارةُ .

---

* قوله : (بـ « أل » الاستغراقيّةِ) ؛ أي : فيشملُ : الخبرَ المنسوخ ، وقد يُقالُ : لا حاجةَ لجَعْلِ (أل) استغراقيّةً ، و(ترتيبِ) في كلام المُصنِّفِ معطوفٌ على (النفي) ، والمعنىٰ : معَ بقاءِ النفي وبقاءِ الترتيبِ المعلومِ مِنْ باب المبتدأ ؛ فإنَّهُ عُلِمَ هناك أنَّ حقَّ المبتدأِ التقديمُ والخبرِ التأخيرُ ؛ أي : لا بدَّ مِنْ بقاء هـٰذا الترتيبِ الذي كان موجوداً قبلَ دخولِ الناسخ بعدَ دخولِه[٣] .

---

(١) انظر (٢/ ٣٦٥) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٢٢) .

(٣) قوله : (قبلَ) مُتعلِّق بـ (موجوداً) ، وقوله : (بعدَ) مُتعلِّق بـ (بقاء) .

الناسخة ، وسيأتي الكلامُ على الباقي ، وذَكَرَ المُصنِّفُ في هـٰذا الفصلِ مِنَ الحروف الناسخة قِسْماً يعملُ عملَ (كان) ؛ وهو : (ما) ، و(لا) ، و(لاتَ) ، و(إنْ) .

أمَّا (ما) : فلغةُ بني تميم : أنَّها لا تعملُ شيئاً ؛ فتقولُ : (ما زيدٌ قائمٌ) ؛ فـ (زيدٌ) : مرفوعٌ بالابتداء ، و(قائمٌ) : خبرُهُ ، ولا عملَ لـ (ما) في شيءٍ منهما ؛ وذلك لأنَّ (ما) حرفٌ لا يختصُّ ؛ لدخوله على الاسم ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائمٌ) ، وعلى الفعل ؛ نحوُ : (ما يقومُ زيدٌ) ، وما لا يختصُّ فحقُّهُ ألَّا يعملَ .

ولغةُ أهلِ الحجاز : إعمالُها كعمل (ليس) ؛ لشَبَهِها بها في أنَّها لنفي الحالِ عندَ الإطلاق ؛ فيرفعونَ بها الاسمَ ، ويَنصِبونَ بها الخبرَ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [يوسف : ٣١][1] ، وقال تعالىٰ : ﴿ مَا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [المجادلة : ٢][2] ، وقال الشاعر[3] : [من الكامل]

---

(١) وقرأ سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه بالرفع . انظر « الكشاف » (٢/ ٤٦٦) ، و« الدر المصون » (٦/ ٤٨٩) .

(٢) ورُوي عن عاصم أنَّهُ قرأ (أمهاتُهم) بالرفع . انظر « الدر المصون » (١٠/ ٢٦٢) .

(٣) أنشده أبو علي الفارسي ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائل معيَّن ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٢٦) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١١٩٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٣ ـ ٦٦٤) .

٧٥ـ أبنـاؤهـا مُتكنِّفُـونَ أبـاهُـمُ   حَنِقُو الصُّدُورِ وما همُ أَوْلادَها

---

* قوله : (أبناؤُها مُتكنِّفُونَ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الكامل ، وقبلَهُ :

وأنـا النَّـذِيـرُ بحَـرَّةٍ مُسْـوَدَّةٍ   تَصِلُ الجيوشُ إليكُمُ أقوادَها

و(الحَرَّةُ) بفتح الحاء المُهمَلة : المُرادُ بها هنا : الكتيبةُ المُسْوَدَّةُ ، و(الأَقْواد) : جمعُ (قَوْدٍ) بفتح القاف وسكون الواو : الجماعةُ مِنَ الخيل ، و(أبنـاؤهـا) : مبتـدأٌ ؛ أي : أبنـاءُ الكتيبـة ، وأراد : رجـالَهـا ، خبـرُهُ : (مُتكنِّفُون أباهُمُ) ؛ أي : مُحدِقُون بهم ، وأراد بالآباء : الرُّؤساءَ ؛ لقيام الأمرِ بهم .

قال العَيْنيُّ : (و« أباهمُ » : كلامٌ إضافيٌّ ، وأصلُهُ : « آباءَهُم »[1] ،

---

* قوله : (المُسْوَدَّةُ) ؛ أي : التي تُرىٰ مِنْ بُعْدٍ كالسَواد ؛ لكثرتها .

* قوله : (خبرُهُ : « مُتكنِّفُون أباهُمُ ») ، بقَصْرِ الهمزة الأُولىٰ وحذفِ الهمزة الثانية للوزن ، هـٰذا علىٰ أنَّ (أبا) جمعٌ وأصلَهُ : (آباء) ، كما جرىٰ عليه المُحشِّي بعدُ ، ويحتملُ : أنَّهُ مفردٌ مِنَ الأسماء الخمسة ، وفي بعض نسخ الشارح : (مُتكنِّفُونَ أباءَهُمْ) بقَصْر الهمزة الأولىٰ وإثباتِ الثانية ، وعدمِ إثبات واو الإشباع ، وفي بعضها : (مُتكنِّفُو آبائِهم) بالتركيب الإضافيِّ ، معَ مدِّ الهمزة الأُولىٰ وإثباتِ الثانية ، وعدمِ إثبات واوِ الإشباع ، والوزنُ صحيحٌ علىٰ كلٍّ ، غايتُهُ : أنَّهُ على الثالثة يكونُ في الضرب إضمارٌ ، كما هو واضحٌ .

* قوله : (و« أباهمُ » : كلامٌ إضافيٌّ ، وأصلُهُ : « آباءَهُم ») معناه : أنَّ

---

(١) في (أ) : (أبآلهم) .

وقولُهُ : « حَنِقُو الصُّدُور » : خبرٌ ثانٍ عن المبتدأ ، وهو جمعُ « حَنِقٍ » بفتح

(أباهمُ) في البيت بقَصْرِ الهمزة الأُولىٰ وحذفِ الهمزة الثانية للضرورة ، والأصلَ : (آباءَهم) بمدِّ الهمزة الأُولىٰ وإثباتِ الهمزة الثانية ، فقُصِرَتِ الأُولىٰ للضرورة ، وحُذفت الثانيةُ بعدَ الإتيانِ بواو الإشباع للضرورة أيضاً .

وهـٰذا علىٰ أنَّ (أبا) جمعٌ ، ويحتملُ كما علمتَ أنَّهُ مفردٌ ، بل هو أَوْلىٰ ؛ إذ لا داعيَ للإتيان بواو الإشباعِ الذي يترتَّبُ عليه الاضطرارُ لحذف الهمزة الثانية التي هي لامُ الكلمة .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (كلامٌ إضافيٌّ) غيرُ مُفيدٍ ؛ إذ هو معلومٌ بالضرورة ، إلا أنْ يُقالَ : دَفَعَ به ما يُتوهَّم مِنْ أنَّهُ ضميرٌ منفصل ، أو أنَّ (أبا) فعلٌ ماضٍ ، و(هم) مفعولٌ ، وفي ذلك بُعْدٌ ، لـٰكن نَقَلَ بعضُهُم عن العَيْنيِّ أنَّهُ قال : (وقولُهُ : « حَنِقُو الصدورِ » : كلامٌ إضافيٌّ خبرٌ ثانٍ . . .) إلىٰ آخره ، ولم يقل ما ذكره المُحشِّي[1] ، فتأمَّلْ[2] .

---

(١) انظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٤) .

(٢) الذي ظهر بعد التأمُّل ومراجعة « المقاصد النحوية » ونسخ « الشرح ». . أنَّ ما قاله العينيُّ مفيدٌ بقطع النظر عمَّا أورده المُحشِّي ؛ لأنَّ الذي في « المقاصد » : أنَّ أصلَهُ : (أباً لهم) بالإفراد ومن دون إضافة كما هو في النسخة (أ) ؛ فلذلك بيَّن أن الذي في الشاهد كلام إضافي ، وفهم المُحشِّي أنَّ (أباً) بالجمع ؛ بدليل قوله : (وأراد بالآباء) ؛ ولذلك بيَّنه المُقرِّر بقوله : (معناه : أنَّ « أباهم ». . .) إلىٰ آخره ، ثمَّ اعترضه بقوله : (لـٰكنَّ قوله. . .) إلىٰ آخره .

والحاصل : أنَّ في بيت « الشرح » ثلاثَ روايات : الأُولىٰ : (مُتكنِّفُونَ أباهُمُ) بإثبات النون ونصبِ (أباهم) ، وهي التي في جميع نسخ « الشرح » ، والظاهر : أنَّها هي التي=

لـٰكن لا تعملُ عندَهُم إلا بشروطٍ ستَّةٍ ذَكَرَ المُصنِّفُ منها أربعةً :

الحاء المُهمَلة وكسرِ النون ؛ مِنَ الحَنَقِ ـ بفتحتَينِ ـ وهو الغيظُ ، وقولُهُ : « وما همُ أولادَها » ؛ أي : ليسوا أولادَ الكتيبةِ حقيقةً ، بل ذلك مجازٌ ؛ على حدِّ قولِ العرب : « بنو فلانٍ بنو الحرب »)[1] .

* قوله : (ذَكَرَ المُصنِّفُ منها أربعةً) ؛ أي : ثلاثةً صراحةً ، والرابعَ ضِمْناً في قوله : (وسَبْقَ حرفِ جرٍّ) ؛ فإنَّهُ تضمَّنَ أنَّ شرطَ عملِها : ألَّا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها ـ وهو غيرُ ظرفٍ ـ على اسمها ، وإنَّما سَكَتَ الناظمُ عن الخامس والسادس ؛ لأنَّ الخامسَ ـ وهو عدمُ تكرُّرِ (ما) ـ داخلٌ في الثاني ، والسادسَ مبنيٌّ على ضعيفٍ .

---

* قوله : (داخلٌ في الثاني) هـٰذا ظاهرٌ إنْ كانتْ (ما) الثانيةُ نافيةً مُؤسِّسةً ، فيكونُ نفيُ النفيِ إثباتاً ، وأمَّا إن كانتْ زائدةً فلا ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الزائدةَ لمَّا شابهتِ النافيةَ لفظاً كان كأنَّ النفيَ داخلٌ على النفي ، ونفيُ النفيِ إثباتٌ ، فحينئذٍ : يظهرُ الدخولُ في الثاني بالنسبة للزائدة ، فتأمَّلْ .

* قوله : (والسادسَ مبنيٌّ على ضعيف) ؛ إذ الراجحُ ـ كما سيُشيرُ إليه الشارحُ ـ : أنَّ إبدالَ مُوجَبٍ مِنْ خبرها لا يُبطِلُ عَمَلَها ، وعليه مشى الأُشْمُونيُّ

= جرىٰ عليها المُحشِّي والعينيُّ ، والثانية : (مُتكنِّفُونَ آباءَهُم) ، والثالثة : (مُتكنِّفُو آبائِهم) ، ويمكن الاستئناسُ بما في (أ) علىٰ أنَّ الذي أورده المُحشِّي سليمٌ موافق لِمَا في « المقاصد » ، إلا أنَّهُ تصحَّف في باقي النسخ ، وإنَّما عبَّر بـ (الآباء) مجموعاً ؛ لتوضيح المعنىٰ ؛ لأنَّ (أبا) نكرةٌ مضاف إلىٰ معرفة ، فيعمُّ ، والله تعالىٰ أعلم .

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٦٣ـ٦٦٤) .

الأوَّلُ : أَلَّا يُزادَ بعدَها (إنْ)[1] ، فإنْ زِيدَتْ بطلَ عملُها ؛ نحوُ : (ما إنْ زيدٌ قائمٌ) ؛ برفع (قائم) ، ولا يجوزُ نصبُهُ ، وأجاز ذلك بعضُهُم[2] .

الثاني : أَلَّا ينتقضَ النفيُ بـ (إلَّا) ؛ نحوُ : (ما زيدٌ إلا قائمٌ) ؛ فلا يجوزُ

---

* قوله : (أَلَّا ينتقضَ النفيُ) ؛ أي : نفيُ خبرِها ؛ فإنَّ انتقاضَ نفيِ معمولِ خبرِها لا يَضُرُّ ؛ لأنَّهُ غيرُ معمولِها ، وأفاد قولُهُ : بـ (بإلَّا) : أنَّهُ إذا انتقضَ النفيُ بغيرِها لم يُؤثِّر ، وهو كذلك ؛ . . . .

في (باب الاستثناء) جاعلاً رفعَ البدلِ على محلِّ الخبر[3] ؛ فالعاملُ المُقدَّرُ هو نظيرُ عاملِ المحلِّ .

* قوله : (أنَّهُ إذا انتقضَ النفيُ بغيرِها . . .) إلى آخره : ليس المُرادُ مُطلَقَ الغير ، وإلا فانتقاضُ النفيِ بـ (ما) ؛ بأنْ يُؤتى بـ (ما) أخرى نافيةً مُؤسِّسةً . . يَضُرُّ كما تقدَّم ؛ فالحقُّ : أنَّ مفهومَ (إلا) فيه تفصيلٌ ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ كلامُ المُحشِّي .

---

(1) الحُكْمُ بالزيادة هو مذهب البَصْريِّينَ ، وذهب الكُوفيُّونَ : إلى أنَّ (إنْ) ليستْ زائدة ، بل هي بمعنى (ما) ، وكُرِّرتْ بعدَها ها هنا لتأكيد النفي . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٢٢) .

(2) وهم الكُوفيُّونَ ، وادَّعى الناظم في « شرح التسهيل » الإجماعَ على عدم الجواز ، وممَّا رُوي على مذهب الكُوفيِّينَ : قول الشاعر : (من البسيط)

بنـي غُـدَانـةَ مـا إنْ أنتـمُ ذَهَبـاً ولا صَرِيفاً ولـٰكنْ أنتمُ الخَزَفُ

بِرواية النصب . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٦٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٠٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٥٠) .

(3) شرح الأشموني (١/ ٢٢٨) .

نصبُ (قائم) ، وكقوله تعالىٰ : ﴿ مَآ أَنتُمْ إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُنَا ﴾ [يس : ١٥] ، وقولِهِ : ﴿ وَمَآ أَنَا۠ إِلَّا نَذِيرٌ ﴾ [الأحقاف : ٩] ، خلافاً لمَنْ أجازه[١] .

الثالثُ : ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ ومجرور ، فإن تقدَّم وَجَبَ رفعُهُ ؛ نحوُ : (ما قائمٌ زيدٌ) ؛ فلا تقولُ : (ما قائماً زيدٌ) ، وفي ذلك خلافٌ[٢] .

فيجبُ النصبُ عندَ البَصْريِّينَ في نحو قولِكَ : (ما زيدٌ غيرَ قائمٍ)[٣] .

✽ قوله : (فيجبُ النصبُ عندَ البَصْريِّينَ في نحو قولِكَ : « ما زيدٌ غيرَ قائمٍ ») فيه نَظَرٌ ؛ إذ نفيُ الخبرِ لم ينتقضْ ؛ لأنَّ الخبرَ هو (غير) ،

---

(١) أجازه يونس وأبو علي الشَّلَوبينُ في « تنكيته على المفصل » ، وتبعهما الناظم في « شرح التسهيل » ، وممَّا يَدُلُّ علىٰ مذهبهم : قولُ الشاعر : (من الطويل)

وما الدهرُ إلا مَنْجَنُوناً بأهلِهِ ... وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبَا

وقولُ الشاعر : (من الوافر)

وما حقُّ الذي يَعثُو نهاراً ... ويسرقُ ليلَهُ إلَّا نَكَالَا

والجمهور علىٰ أنَّهُما نُصِبا على المصدر ، والتقدير : (يدورُ دورانَ مَنْجَنُونٍ) ، و(يُعذَّب مُعذَّباً) ؛ أي : تعذيباً ، و(يُنكَّلُ نكالاً) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٤) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٤٨) .

(٢) أجازه الجَرْمي والفرَّاء ، وتَبِعَهُما الناظم في « شرح التسهيل » ؛ حكى الجَرْمي : (ما مُسِيئاً مَنْ أَعْتَبَ) ، وخُرِّجَ : علىٰ أنَّهُ حال ، أو شاذٌّ ، وممَّا وَرَدَ علىٰ لغتهم : قولُ الفرزدق : (من البسيط)

فأصبحوا قد أعادَ اللهُ نعمتَهُم ... إذ هم قريشٌ وإذ ما مثلَهُم بشرُ

وخُرِّجَ : علىٰ أنَّ حركةَ (مثل) حركةُ بناء ؛ لإضافته إلىٰ مبني . انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٦٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٨٠) .

(٣) وأجاز الفرَّاءُ الرفع . انظر « همع الهوامع » (١/ ٤٤٩) .

فإن كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، فقدَّمتَهُ فقلتَ : (ما في الدار زيدٌ) ، و(ما عندَكَ عمرٌو) . . فاختلف الناسُ في (ما) حينئذٍ ؛ هل هي عاملةٌ أم لا ؟

فمَنْ جَعَلَها عاملةً قالَ : إنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ في موضعِ نصبٍ بها .

ومَنْ لم يجعلْها عاملةً قالَ : إنَّهُما في موضعِ رفعٍ علىٰ أنَّهُما خبرانِ للمبتدأ الذي بعدَهُما .

---

* قوله : (ومَنْ لم يجعلْها عاملةً) هـٰذا هو الحقُّ الذي عليه جمهورُ النُّحاةِ .

لا (قائم) ، والمُغايرةُ منفيَّةٌ ، إلا أنَّهُ لاحظَ ما بعدَها ؛ لكونها بمنزلةِ (إلا) التي يتعيَّنُ مُلاحظةُ ما بعدَها ؛ إذ هو الخبرُ صناعةً .

* قوله : (هـٰذا هو الحقُّ الذي عليه جمهورُ النُّحاةِ) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ نَقَلَ في « النُّكَت » عن ابن هشام : أنَّ الجمهورَ مذهبُهُم الإعمالُ ، وصحَّحه الأَعْلَمُ وابنُ عُصْفُورٍ ، وهو الذي مال إليه صاحبُ « النُّكَت » ؛ حيث قال فيها : (وما صحَّحه ابنُ مالكٍ وابنُ هشامٍ ؛ مِنْ مَنْعِ تقديم الخبرِ الظرفيِّ وإجازةِ تقديم معمولِهِ الظرفيِّ . . لا يكادُ يُعقَلُ ؛ فإنَّ تقديمَ المعمولِ فرعُ تقديمِ العامل ، بل لو عُكِسَ فصحَّحا الجوازَ في الخبر والمنعَ في معموله . . لكان أَشْبَهَ بالصواب ؛ فإنَّ المعمولَ قد يُمنع حيثُ يجوزُ العاملُ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ معمولَ خبرِ « كان » لا يُقدَّمُ على اسمها مع جواز تقديمِ الخبرِ عليه .

ثمَّ رأيتُ ابنَ هشامٍ قال في « تعليقه » : في تقديم الخبر الظرفيِّ مذهبانِ :

وهـٰذا الثاني هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّف ؛ فإنَّهُ شَرَطَ في إعمالها أنْ يكونَ المبتدأُ والخبرُ بعدَ (ما) على الترتيب الذي زُكِنَ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وترتيبٍ زُكِنْ) ؛ أي : عُلِمَ ، ويعني به : أنْ يكونَ المبتدأُ مُقدَّماً والخبرُ مُؤخَّراً ، ومُقتضاهُ : أنَّهُ متىٰ تقدَّم الخبرُ لا تعمل (ما) شيئاً ، سواءٌ كان الخبرُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً أو غيرَ ذلك ، وقد صرَّح بهـٰذا في غير هـٰذا « الكتاب »[1] .

الشرطُ الرابعُ : ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ على الاسم وهو غيرُ ظرفٍ ولا جارٍّ

---

* قوله : (ألَّا يتقدَّمَ معمولُ الخبرِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ هـٰذه

أحدُهُما : الإعمالُ والظرفُ في موضع نصب ، وهو قولُ الجمهور ، وصحَّحه الأَعْلَمُ وابنُ عُصْفُورٍ ، والثاني : الإهمالُ وهو في موضعِ رفعٍ ، وهو قولُ الأخفش وصحَّحه الناظمُ وابنُهُ . انتهىٰ ، فاستَفَدْنا مِنْ ذلك : أنَّ الجوازَ مذهبُ الجمهور) انتهىٰ[2] .

وقولُهُ : (لا يكادُ يُعقَلُ) قال ابنُ قاسمٍ في « حواشِيها » : (أقولُ : بل هو معقولٌ بوجهٍ قريب ؛ لأنَّ الخبرَ معمولٌ لها ، وهي ضعيفةٌ لا تعمل في المُتقدِّم ، بخلاف معمولٍ ليس معمولاً لها ؛ فلا يَضُرُّ تقدُّمُهُ ، وأمَّا قولُهُ : « فإنَّ تقديمَ المعمول فرعُ تقديمِ العامل » . . فممنوعٌ كُلِّيّاً) ، وأطال في ذلك ، فليُراجَعْ .

---

(١) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٥٦) ، و« شرح عمدة الحافظ » (١/ ٢١٤) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٨١ ـ ٨٢) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١١٩٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٨٧) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ١٩٨) .

ومجرور ، فإن تقدَّم بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ : (ما طعامَكَ زيدٌ آكِلٌ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (آكِل) ، ومَنْ أجازَ بقاءَ العملِ مع تقدُّم الخبرِ . . يُجيزُ بقاءَ العملِ مع تقدُّم المعمولِ بطريق الأَوْلىٰ ؛ لتأخُّرِ الخبرِ ، وقد يُقالُ : لا يلزمُ ذلك ؛ لِمَا في الإعمال مع تقدُّمِ المعمول مِنَ الفَصْل بينَ الحرفِ ومعمولِهِ ، وهٰذا غيرُ موجودٍ مع تقدُّم الخبر .

فإن كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً . . لم يبطلْ عملُها ؛ نحوُ : (ما عندَكَ زيدٌ مُقيماً) ، و(ما بي أنتَ مَعْنِيّاً) ؛ لأنَّ الظروفَ والمجروراتِ

الأحرفَ ضعيفةُ العمل ، ومنه يُؤخَذُ : منعُ تقديمِ معمولِ الخبر على الخبر نفسِهِ ، ومنعُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه ؛ فلا يُقالُ : (ما زيدٌ طعامَكَ آكِلاً) ، ولا : (ما زيداً ضاربٌ قائماً) ؛ للزوم الفصلِ بينها وبين معمولِها بالأجنبي . انتهىٰ « ياسين »[1] .

---

* قوله : (ضعيفةُ العمل) فلا تقوىٰ علىٰ أنْ يُتصرَّفَ معها .

* قوله : (ومنه يُؤخَذُ : منعُ تقديمِ . . .) إلىٰ آخره ، لٰكنَّ الظاهرَ : عدمُ بطلانِ العمل بتقديم معمولِ الخبر عليه ؛ لأنَّ الفصلَ فيه ليس بين (ما) ومعمولَيْها معاً ، بخلاف تقديمِ معمولِ الاسم عليه ، ومُقتضى القياسِ : جوازُ تقديمِ معمولِ الاسم عليه إذا كانَ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ للتوسُّع فيهما ، ولا يَضُرُّ الفصلُ بينها وبين معمولَيْها به ؛ لوقوع الفصلِ بينها وبينهما بمعمول الخبر إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ، فهٰذا مثلُهُ .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٣١١) ، حاشية ياسين على الألفية (١/ ١١٥) .

يُتوسَّعُ فيها ما لا يُتوسَّعُ في غيرها .

وهـٰذا الشرطُ مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّفِ ؛ لتخصيصه جوازَ تقديمِ معمولِ الخبرِ بما إذا كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً .

الشرطُ الخامسُ : أَلَّا تتكرَّرَ (ما) ، فإن تكرَّرتْ بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ :

---

* قوله : (أَلَّا تتكرَّرَ « ما ») ؛ أي : لأنَّ تَكْرارَها يُبعِدُ شَبَهَها بـ (ليس) ، هـٰذا إن جُعِلتْ زائدةً ، فإن جُعِلتْ نافيةً مُؤكِّدةً للأُولىٰ . . صحَّ عملُها[1] ، وتقدَّم أنَّ هـٰذا الشرطَ مُستغنىً عنه بالثاني[2] .

---

* قوله : (أي : لأنَّ تَكْرارَها يُبعِدُ . . .) إلىٰ آخره : حَمَلَ (ما) الثانيةَ علىٰ أنَّها زائدةٌ ، وهو مُخالِفٌ لِمَا في بعض نسخ « الشارح » ؛ مِنَ التصريح بأنَّها نافيةٌ لنفي الأُولىٰ ، فتكونُ نافيةً مُؤسِّسةً ، لـٰكنَّ الأظهرَ : أنَّها نافيةٌ للخبر[3] ، وأنَّ الأُولىٰ نافيةٌ لذلك النفي .

وكونُ (ما) الزائدةِ مُبطِلةً للعمل . . هو مذهبُ الجمهور ، لـٰكن لم يُوافِقْهُم الناظمُ في شيءٍ مِنْ كتبه ، وكذا ابنُ هشامٍ ، واختار الناظمُ في « شرح التسهيل » أنَّها لا تُبطِلُهُ ، وارتضاه ابنُ هشامٍ في « تعليقه » ؛ فقال : (إنَّهُ يشهدُ له السماعُ والقياسُ) ، كما في « النُّكَت »[4] .

* قوله : (وتقدَّم أنَّ هـٰذا الشرطَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا يظهرُ معَ حَمْلِهِ

---

(١) انظر كلام المُقرِّر .

(٢) انظر (٢/ ٤٣١) .

(٣) أي : انتفىٰ عدمُ قيامِ زيدٍ . « خضري » (١/ ٢٣٣) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ٨١) ، وانظر « شرح شذور الذهب » (ص٢٢٢) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص١٤٣) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٧١) .

(ما ما زيدٌ قائمٌ) ؛ فالأُولىٰ نافيةٌ ، والثانيةُ نَفَتِ النفيَ ، فبَقِيَ إثباتاً ؛ فلا يجوزُ نصبُ (قائم) ، وأجازَهُ بعضُهُم[1] .

الشرطُ السادسُ : أَلَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها مُوجَبٌ ، فإن أُبدِلَ بَطَلَ عملُها ؛ نحوُ : (ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يُعبأُ به) ؛ فـ(بشيء) : في موضع رفعٍ خبراً

---

* قوله : (ما زيدٌ بشيءٍ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : نافيةٌ ، و(زيدٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بشيء) ، والباءُ : زائدةٌ فيه ؛ لِمَا سيأتي أنَّها تُزادُ بعد (ما)[2] ، و(إلا شيءٌ) بالرفع : بدلٌ مِنْ (شيءٍ) المجرورِ باعتبار مَحَلِّهِ ؛ بناءً علىٰ إهمال (ما) ، كذا قيل ، وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ لا يُشترَطُ في الإتباع على المحلِّ وجودُ المُحرِزِ ؛ أي : الطالبِ لذلك المحلِّ ، والتحقيقُ : اشتراطُهُ ؛ فالأحسنُ : جَعْلُ (شيء) خبرَ مبتدأٍ محذوف ؛ أي : (هو شيءٌ . . .) إلىٰ آخره .

(ما) الثانيةَ على الزائدة ، وتقدَّم لك ما يتعلَّقُ بذلك[3] ، فلا تَغفُلْ .

* قوله : (وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ لا يُشترَطُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّ فَرْضَ الكلامِ كونُ (ما) مهملةً .

نعم ؛ يظهرُ علىٰ كونها عاملةً عملَ (ليس) ، و(شيء) الذي بعدَ (إلا) بدلٌ مِنْ خبرِ (ما) العاملةِ ، لٰكن باعتبارِ محلِّهِ قبلَ دخولِ (ما) ؛ فإنَّ محلَّهُ رفعٌ علىٰ خبريَّة المبتدأ ؛ فيُقالُ حينئذٍ : إنَّ الطالبَ لمحلِّ الخبرِ زال ، ووُجِدَ ما يقتضي نصبَهُ .

---

(١) حكاه الفارسي عن جماعة الكُوفيِّينَ . انظر « همع الهوامع » (١/ ٤٥٠) .

(٢) انظر (٢/ ٤٤٤ـ٤٤٥) .

(٣) انظر (٢/ ٤٣١) .

عن المبتدأ الذي هو (زيدٌ) ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ في موضعِ نصبٍ خبراً عن (ما) ، وأجازه قومٌ[1] ، وكلامُ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ في هـٰذه المسألةِ . . مُحتمِلٌ للقولَينِ المذكورَينِ ؛ أعني : القولَ باشتراطِ ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها مُوجَبٌ ، والقولَ بعدمِ اشتراطِ ذلك ؛ فإنَّهُ قال بعدَ ذِكْرِ المثالِ المذكورِ ـ وهو (ما زيدٌ بشيء . . .) إلىٰ آخره ـ : (استوتِ اللغتانِ)[2] ؛ يعني : لغةَ الحجاز ، ولغةَ تميم .

واختلف شُرَّاحُ « الكتاب » فيما يرجعُ إليه قولُهُ : (استوتِ اللغتانِ) :

فقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ قبلَ (إلَّا) ، والمُرادُ : أنَّهُ لا عملَ

فإن أُعمِلتْ كان المجرورُ في محلِّ نصبٍ ، وقولُهُ : (إلا شيءٌ) خبرَ محذوفٍ ؛ أي : إلا هو شيءٌ .

وجملةُ (لا يُعبأُ به) : صفةٌ لـ (شيء) الثاني علىٰ كلا الإعرابَينِ ، ومعنىٰ (لا يُعبأُ به) : لا يُعوَّلُ عليه ولا يُلتفَتُ إليه[3] .

❁ قوله : (راجعٌ إلى الاسم الواقعِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهو لفظُ (شيء) المجرورِ بالباء الزائدة الواقعِ خبراً عن (زيد) ؛ فليس مرادُهُ بالاسم

---

(١) أجاز يونس والشَّلَوبينُ النصبَ مع (إلا) مطلقاً . انظر « همع الهوامع » (١/ ٤٤٨) .

(٢) الكتاب (٢/ ٣١٦) .

(٣) تنبيه : يجوز نصبُ (شيء) الثاني على الاستثناء مطلقاً ، وكذا على البدل من محلِّ الأوَّل إن أعملتها على القول الثاني ، ويمتنعُ على الأوَّل ؛ لأنَّ البدلَ عليه يمنعُ عملَها ، ولا يجوز جرُّهُ تبعاً لجرِّ الأوَّلِ مطلقاً ؛ لأنَّ الباءَ لا تعمل في موجب ، فتدبَّرْ . « خضري » (١/ ٢٣٣) .

لـ (ما) فيه ، فاستوتِ اللغتانِ في أنَّهُ مرفوعٌ ، وهـٰؤلاء هم الذين اشترطوا في إعمالِ (ما) ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها موجَبٌ .

وقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ بعدَ (إلَّا) ، والمُرادُ : أنَّهُ يكونُ مرفوعاً سواءٌ جُعِلتْ (ما) حجازيَّةً أو تميميَّةً ، وهـٰؤلاء هم الذين لم يشترطوا في إعمال (ما) ألَّا يُبدَلَ مِنْ خبرها موجَبٌ .

وتوجيهُ كلٍّ مِنَ القولَينِ ، وترجيحُ المُختارِ منهما ـ وهو الثاني ـ . . لا يليقُ بهـٰذا المُختصَر[1] .

اسمَ (ما) كما هو ظاهرٌ ، وقولُهُ : (وقال قومٌ : هو راجعٌ إلى الاسم الواقعِ بعدَ « إلَّا ») ؛ أي : وهو لفظُ (شيء) الواقعِ بعدَها ، فتأمَّلْ .

* قوله : (وترجيحُ المُختارِ . . .) إلىٰ آخره : يصحُّ قراءتُهُ بالرفع ؛ عطفاً علىٰ (توجيهُ) ، والخبرُ عنهما قولُهُ : (لا يليقُ بهـٰذا المُختصَر) ؛ أي : لا يليقُ كلٌّ منهما ، وفيه : أنَّ الإخبارَ بأنَّ المُختارَ راجحٌ لا تطويلَ فيه ، فهو لائقٌ بهـٰذا المُختصَر ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ أرادَ ترجيحَهُ مع بيان أدلَّتِهِ ، ويجوزُ أنْ يُقرَأَ بالنصب ؛ علىٰ جَعْلِ الواوِ للمعيَّة .

---

* قوله : (لا تطويلَ فيه) ؛ علىٰ أنَّهُ لا معنىٰ للإخبار بأنَّ المُختارَ راجحٌ إلا بالتأويل ؛ بأنْ يُقالَ : المُختارُ عندي راجحٌ عندَ غيري مثلاً .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٣٤) : (والحاصل : أنَّ الشرطَ الخامس والسادس ضعيفان ؛ فلذا تركهما « المتن » ، وبفَرْض صحَّة السادس يُغني عنه شرطُ بقاء النفي) .

١٦٠ـ ورَفْعَ معطوفٍ بـ (لٰكنْ) أو بـ (بلْ) مِنْ بعدِ منصوبٍ بـ (ما) ٱلْزَمْ حيثُ حَلْ[1]

إذا وَقَعَ بعدَ خبرِ (ما) عاطفٌ.. فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ مُقتضِياً للإيجاب ، أو لا .

فإن كان مُقتضِياً للإيجاب.. تعيَّن رفعُ الاسمِ الواقعِ بعدَهُ ؛ وذلك نحوُ (بل) و(لٰكن) ؛ فتقولُ : (ما زيدٌ قائماً لٰكن قاعدٌ) ، أو (بل قاعدٌ) ؛ فيجبُ رفعُ الاسمِ علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (لٰكن هو قاعدٌ) ،

وعُلِمَ مِنْ قوله : (إنَّ المُختارَ هو الثاني) : ردُّ الشرطِ السادس ، وهو كذلك ، ولعلَّهُ إنَّما ذَكَرَهُ ؛ ليُبيِّنَ وجهَ أَخْذِهِ مِنْ كلام سيبويهِ ، ويُبيِّنَ ردَّهُ ، فتدبَّرْ .

* قوله : (ورَفْعَ معطوفٍ) مصدرٌ منصوبٌ بالمفعوليَّة لـ (ٱلزَمْ) مضافٌ إلىٰ مفعوله، والفاعلُ : محذوفٌ، والتقديرُ : (الزَمْ رفعَكَ معطوفاً بـ « لٰكن » أو بـ « بل » . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ) يُعلَمُ مِنْ هٰذا : أنَّ تسميةَ ما بعدَ (بل) و(لٰكن) معطوفاً مجازٌ ؛ لأنَّهُ ليس بمعطوفٍ ، بل خبرُ محذوفٍ ،

---

(١) قوله : (منصوبٍ بـ « ما ») ، ومثلُهُ : المجرور بالباء الزائدة ؛ فيتعيَّنُ الرفعُ بعدَهُ أيضاً ، ويمتنع الجر ؛ لأنَّ الباءَ لا تُزاد في الإثبات ، والنصبُ ؛ لِمَا سيأتي . « خضري » (١/ ٢٣٤) .

أو (بل هو قاعد) ، ولا يجوزُ نصبُ (قاعد) عطفاً على خبر (ما) ؛ لأنَّ (ما) لا تعملُ في المُوجَب .

وإن كان الحرفُ العاطفُ غيرَ مُقتضٍ للإيجاب ؛ كالواو ونحوِها . . جاز الرفعُ والنصبُ ، والمُختارُ : النصبُ ؛ نحوُ : (ما زيدٌ قائماً ولا قاعداً) ، ويجوزُ الرفعُ ؛ فتقولُ : (ولا قاعدٌ) ، وهو خبرٌ لمبتدأ محذوف ، والتقديرُ : (ولا هو قاعدٌ) .

ففُهِمَ مِنْ تخصيصِ المُصنِّفِ وجوبَ الرفعِ بما إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ (بل)

و(لكن) و(بل) [حرفا] ابتداءٍ ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] ، وهاذا المجازُ علاقتُهُ المُشابهةُ الصُّوريَّةُ ؛ كقولك : (هاذا فَرَسٌ) لصورةِ فرسٍ منقوشةٍ على جدار .

* قوله : (لا تعملُ في المُوجَب) بفتح الجيم ؛ أي : المُثْبَتِ .

* قوله : (جاز الرفعُ) ؛ أي : إتباعاً على المحلِّ ، كذا قيل ، وفيه : أنَّ الرفعَ منسوخٌ ، فلا محلَّ للرفع ؛ ولذا قال السُّيُوطيُّ : ([يجوزُ] : « ولا قاعدٌ » على إضمار « هو ») انتهى « ابن قاسم »[2] ، وقولُهُ : (والنصبُ) ؛ أي : إتباعاً على اللفظ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٢٢ـ١٢٣) ، وفي النسخ : (حرف ابتداء) بدل (حرفا ابتداء) ، والمثبت من « شرح الأشموني » .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٢) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وانظر « همع الهوامع » (١/ ٤٥٢) .

و(لكن) . . أنَّهُ لا يجبُ الرفعُ بعدَ غيرِهما .

١٦١ـ وبعدَ (ما) و(ليسَ) جَرَّ البا الخَبَرْ . . . .

❀ قوله : (جَرَّ البا . . .) إلىٰ آخره : (جَرَّ) : فعلٌ ماضٍ ، فاعلُهُ : (البا) ، وقَصَرَهُ ؛ لأنَّهُ يجوزُ ذلك ، كما تقدَّم أوَّلَ الكتاب[1] .

وشرطُ جرِّهِ بالباء :

ـ كونُ الخبرِ مَنفِيّاً ؛ ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : (ليس زيدٌ بشيء إلا شيئاً لا يُعبأُ به) .

ـ وكونُهُ يقبلُ الإيجابَ ؛ فيخرجُ : (ليس مثلُكَ أحداً) .

ـ وكونُ (ليس) غيرَ استثناء ؛ فلا يُقالُ : (قاموا ليس بزيدٍ) ؛ لأنَّ مصحوبَها كمصحوب (إلا) ؛ فكما لا يُقالُ : (ما زيدٌ إلا بقائمٍ) . . لا يُقالُ : (قاموا ليس بزيد) .

تنبيه

[في وُرُودِ دخولِ الباء على اسم (ليس)]

وَرَدَ دخولُ الباء على اسم (ليس) إذا تأخَّر إلىٰ موضع الخبر ؛ كقراءة بعضهم : (ليس البِرَّ بأن تُولُّوا وجوهَكُم) بنصب (البِر)[2] ، وقولِ

❀ قوله : (ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : ليس زيدٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ إذ الخبرُ

---

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

(٢) وهي قراءة أُبيٍّ وابن مسعود ، قال ابن جني في « المحتسب » (١/ ١١٧) : (قال ابن=

وبعدَ (لا) ونَفْيِ (كانَ) قد يُجَرْ

تُزادُ الباءُ كثيراً في الخبرِ المنفيِّ بـ(ليس) و(ما)[1] ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُۥ ﴾ [الزمر : ٣٦]، و﴿ أَلَيْسَ ٱللَّهُ بِعَزِيزٍ ذِى ٱنتِقَامٍ ﴾ [الزمر : ٣٧]،

الشاعر[2] : [من المتقارب]

أليسَ عَجِيباً بأنَّ الفتىٰ يُصابُ ببعضِ الذي في يَدَيهِ

* قوله : (ونَفْيِ « كانَ ») ؛ أي : (كان) المنفيَّة .

باقٍ علىٰ نَفْيه ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ومِنْ ثَمَّ امتنعَ : « ليس زيدٌ

= مجاهد : فإذا كان هـٰكذا لم يجز نصب « البر ») ، ثم قال : (الذي قاله ابن مجاهد هو الظاهر في هـٰذا ، لـٰكن قد يجوز أن يُنصب مع الباء ، وهو أن تجعل الباء زائدةً . . .) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ١٥٠) .

(١) وهـٰذه الباءُ لتأكيد النفي على الصحيح ، والمجرورُ بها على الإعمال منصوبٌ محلاًّ أو تقديراً ، وعلى الإهمال مرفوع كذلك ، ولم يقع خبرُها في القرآن مُجرَّداً عن الباء إلا وهو منصوب ، فليُحمَلْ عليه المقرون بها . « خضري » (١/ ٢٣٥) .

(٢) البيت لمحمود الورَّاق في « ديوانه » (ص٢٣٩) ، وبعده :

فمِنْ بينِ باكٍ لـهُ مُوجَعٍ وبينِ مُعَزٍّ مُغِذٍّ إليهِ
ويَسلُبُهُ الشَّيْبُ شَرْخَ الشبابِ فليسَ يُعزِّيهِ خَلْقٌ عليهِ

ونُسِبَ إليه في كثير من المصادر والمراجع ، ونسبه الآمدي في « الموازنة » (٢/ ٢١٣) إلىٰ محمد بن حازم الباهلي ، وعلىٰ كلٍّ : فكلاهما ممَّن لا يُحتَجُّ بشعره ، وإنَّما أورده المُحشِّي ـ كصاحب « المغني » (١/ ١٥٠) ـ تمثيلاً وتوضيحاً ، وانظر « شرح شواهد المغني » (٢/ ٣٨٥ـ ٣٨٨) .

﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ عَمَّا يَعۡمَلُونَ ﴾ [الأنعام : ١٣٢] ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦] .

ولا تختصُّ زيادةُ الباءِ بعدَ (ما) بكونها حجازيَّةً ، خلافاً لقوم ، بل تُزادُ بعدَها وبعدَ التميميَّةِ ، وقد نقل سيبويهِ والفرَّاءُ رحمهما الله تعالىٰ زيادةَ الباءِ بعدَ (ما) عن بني تميم[1] ؛ فلا التفاتَ إلىٰ مَنْ مَنَعَ ذلك[2] ، وهو موجودٌ في أشعارهم[3] .

وقد اضطرب رأيُ الفارسيِّ في ذلك ؛ فمرَّةً قال : لا تُزادُ الباءُ إلَّا بعدَ الحجازيَّةِ ، ومرَّةً قال : تُزادُ في الخبر المنفيِّ[4] .

---

* قوله : (﴿ وَمَا رَبُّكَ بِغَٰفِلٍ ﴾ ، ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٖ لِّلۡعَبِيدِ ﴾) قيل : مَحَلُّ المجرور : إمَّا نصبٌ على الحجازيَّة ، أو رفعٌ على التميميَّة ، قال في « المغني » : (والصوابُ : الأوَّل ؛ لأنَّهُ لم يقعْ في القرآن مُجرَّداً مِنَ الباء إلا منصوباً ؛ نحوُ : ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمۡ ﴾ [المجادلة : ٢])[5] .

إلا بقائم ») .

---

(١) انظر « الكتاب » (٢/ ٣١٦) ، و« معاني القرآن » للفرَّاء (٢/ ٤٢) .

(٢) وهو الزمخشري الذي تَبِعَ في ذلك الفارسيَّ في أحد رأييه . انظر « المفصل » (ص١١٢) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٣) ، و« الدر المصون » (١/ ١٢٣) .

(٤) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧١١) .

(٥) مغني اللبيب (١/ ٧٥١) .

وقد وردتْ زيادةُ الباءِ قليلاً في خبر (لا) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٧٦ـ فكُنْ لي شفيعاً يومَ لا ذو شفاعةٍ بمُغْنٍ فَتِيلاً عن سَوَادِ بنِ قارِبِ

---

* قوله : (فكُنْ لي شفيعاً . . .) إلىٰ آخره : الخطابُ مِنْ سَوَاد بنِ قاربٍ الصحابيِّ رضي الله عنه للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، و(الفَتِيل) بفتح الفاء وكسرِ المُثنَّاة الفوقيَّة : هو الخيطُ الأبيضُ الذي في شَقِّ النَّوَاة ، والمُرادُ هنا : شيئاً قليلاً ، والأصلُ : (قَدْرَ فَتيل)[2] ، وقولُهُ : (عن سَوَادِ . . .) إلىٰ آخره : أصلُهُ : (عنِّي) ، لـٰكنَّه أقام المُظهَر مُقَامَ المُضمَر .

والشاهدُ : في قوله : (بمُغْنٍ) ؛ حيثُ دخلتْهُ الباءُ وهو خبرُ (لا) .

---

(١) البيت لسيدنا سواد بن قارب الدَّوْسي رضي الله عنه ، قاله ضمن قصيدة أثناء إسلامه وقدومه على النبي صلى الله عليه وسلم في قصة طويلة رواها البيهقي في « دلائل النبوة » (٢/ ٢٤٨ـ٢٥١) ، وأبو نعيم في « دلائل النبوة » (٦٢) ، وقبل الشاهد :

فـأشهـدُ أنَّ اللهَ لا شـيءَ غيـرُهُ وأنَّـكَ مـأمـونٌ علىٰ كلِّ غـائـبِ
وأنَّـكَ أدْنـى المُـرسَلِيـنَ وسيلـةً إلى اللهِ يا بنَ الأكرمينَ الأطايبِ
فمُرْنا بما يأتيكَ مِنْ وحيٍ ربِّنا وإنْ كانَ فيما جئتَ شَيْبُ الذوائبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٩٤) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٣٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٥٠ـ٦٥١) .

(٢) وهـٰذا الأصل بناء علىٰ أنَّ (فتيلاً) مفعول به ، ويجوز أن يكون مفعولاً مطلقاً ؛ أي : بمغنٍ إغناءً ما . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٠١) .

وفي خبر (كان) المنفيّةِ ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٧٧ـ وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزادِ لم أَكُنْ بأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

---

* قوله : (وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي. . .) إلىٰ آخره : (الأَيْدِي) : جمعُ (يدٍ) ، و(الزاد) : الطعامُ ، وقولُهُ : (بأَعْجَلِهِم) ؛ أي : بعَجِلِهِم ؛ فأفعلُ التفضيلِ ليس علىٰ بابه ، بخلاف الذي في آخِرِ البيت ، و(إذ) : ظرفٌ بمعنىٰ (حين) ، كذا قال العَيْنيُّ[2] ، قال شيخُ الإسلام : (والأَوْجَهُ : أنَّها تعليليّةٌ)[3] ، و(أَجْشَعُ) بالجيم والشينِ المُعجَمة : أَفْعَلُ مِنَ الجَشَع ؛ أي : أشدُّ حِرْصاً على الأكل ونحوِهِ .

---

* قوله : (و« إذ » : ظرفٌ بمعنىٰ « حين ») لعلَّهُ بحسَبِ الأصل ، وإلا فهي المقصودُ منها الآن التعليلُ ، فصحَّ كلامُهُ ، لٰكنَّ شيخَ الإسلامِ نفعنا الله به بنىٰ ردَّهُ على العَيْنيِّ على الظاهر المتبادرِ ، تأمَّلْ .

---

(١) البيت للشنفرىٰ في « ديوانه » (ص٥٩) ضمن لاميّته الشهيرة المُسمّاة بـ(لامية العرب) ، ومطلعها :

أَقِيمُوا بَنِي أُمِّي صُدُورَ مَطِيِّكُم فإنِّي إلىٰ قومٍ سِواكُم لَأَمْيَلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٠٩) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٩٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧١١) ، و« المساعد » (١/ ٢٨٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٥٢ـ٦٥٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٢٨٦ـ٢٨٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٨٩ـ١٩٠) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٦٥٤) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٣٤٦) ، وليس فيه ترجيح .

١٦٢ـ في النَّكِراتِ أُعمِلَتْ كـ (ليسَ) (لا)　　وقـد تَلِـي (لاتَ) . . . .

---

* قوله : (في النَّكِراتِ . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بـ (أُعمِلتْ) ، و(لا) : نائبُ فاعل ، و(كـ « ليس ») : حالٌ مِنْ (لا) .

ووجهُ اختصاصِها بالنكرات : أنَّها لنفي الجنس برُجْحانٍ والوَحْدةِ بمرجوحيَّةٍ ، وكلٌّ منهما بالنكرات أَنْسَبُ ، وإنَّما تعملُ (لا) : بشرطِ بقاءِ النفيِ ، والترتيبِ ، وألَّا يُفصَلَ بينها وبين مرفوعِها بغير معمولِ الخبرِ الظرفِ أو الجارِّ والمجرورِ ، كما في (ما) .

* قوله : (وقد تَلِي « لاتَ » . . .) إلىٰ آخره : (تَلِي) مِنْ (وَلِيَ الشيءَ ولايةً) : إذا تولَّاه ، والمُرادُ : أنَّ (لات) يكونُ لها وِلايةُ عَمَلِ (ليس) ، وذَكَرَ الناظمُ مِنْ شروط إعمالِها شرطَينِ : أنْ يكونَ معمولاها اسمَيْ زمانٍ ،

---

* قوله : (و« كليس » : حالٌ مِنْ « لا ») ؛ أي : أو مفعولٌ مطلقٌ علىٰ معنىٰ : (إعمالاً كإعمال « ليس ») .

* قوله : (وكلٌّ منهما بالنكرات أَنْسَبُ) عبَّر بأفعلِ التفضيل ؛ لتأتِّي ذلك في نحو المُعرَّف بـ (أل) الجنسيَّة .

* قوله : (بشرطِ بقاءِ النفيِ ، والترتيبِ . . .) إلىٰ آخره : لم يقل : (وعدمِ الاقترانِ بـ « إنْ ») ؛ لأنَّها لا تقترنُ بها أصلاً ، فلا يحتاجُ إلى اشتراطه .

وبقي شرطٌ ؛ وهو ألَّا تكونَ لنفي الجنس نصّاً ، وإلا عَمِلَتْ عملَ (إنَّ) ،

وأنْ يُحذَفَ أحدُهُما ، ويُزادُ علىٰ ذلك : الشروطُ المُتقدِّمةُ في (ما) ، إلا الشرطَ الأوَّلَ ؛ لأنَّ (إنْ) لا تُزادُ بعدَها أصلاً ، فلا معنىٰ لاشتراطه .

و(قد) : للتحقيق بالنِّسْبةِ لـ (لات)[1] ؛ فلا يُنافِي قولَ « التوضيح » :

ولا يَرِدُ قولُهُ : (تَعَزَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ التنصيصَ علىٰ نفي الجنسِ فيه مِنَ القرينة الخارجيَّة ، لا مِنْ نَفْس (لا) .

والحاصلُ : أنَّهُ يُشترَطُ لإعمال (ما) الشروطُ الأربعةُ المُتقدِّمةُ في كلام المُصنِّف ، ولإعمال (لا) و(لات) و(إنْ) ما عدا الشرطَ الأوَّلَ منها ، ولا يُشترَطُ غيرُ ذلك في (إنْ) ، وتختصُّ (لا) بتنكير معمولَيْها ، وألَّا تكونَ لنفي الجنس نصّاً ، وتختصُّ (لات) بتنكير ما ذُكِرَ بالفعل مِنْ معمولَيْها[2] ، وكونِ معمولَيْها اسمَيْ زمانٍ ، وأنْ يُحذَفَ أحدُهما .

فشروطُ (لات) ستةٌ ، و(لا) خمسةٌ ، و(إنْ) ثلاثةٌ ، ثمَّ ظَهَرَ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في (لات) الشرطُ الرابعُ مِنْ شروط (ما) ؛ وهو ألَّا يتقدَّمَ معمولُ خبرِها على اسمها وهو غيرُ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور ؛ فإنَّهُ لا يُجمَعُ بين معمولَيْها كما علمتَ .

* قوله : (إلا الشرطَ الأوَّلَ) ، وكذا الرابعُ كما علمتَ .

* قوله : (و« قد » : للتحقيق بالنِّسْبةِ لـ « لات ») ؛ أي : وللتقليل النِّسْبيِّ بالنسبة لـ (إنْ) .

---

(١) وللتقليل النسبي بالنسبة لـ (إنْ) .

(٢) أمَّا المُقدَّر فيجوز أن يكون معرفة ، وسيأتي التنبيه عليه في كلام المُحشِّي في (٢/ ٤٦٠ـ ٤٦١) .

. . . . و(إنْ) ذا العَمَلَا

(وعملُها إجماعٌ مِنَ العرب)[1] ، وهـٰذا مَبْنيٌّ على جوازِ استعمالِ المُشتَرَكِ في معنَيَيهِ[2] ، أو يُقالُ : الإجماعُ على الجواز دونَ الوجوب ؛ فلا يُنافِي القِلَّةَ .

❁ قوله : (و« إنْ ») ؛ أي : بشرطِ بقاءِ النفيِ ، والترتيبِ ، وعدمِ تقدُّمِ معمولِ الخبرِ إذا كان غيرَ ظرفٍ أو جارٍّ ومجرور .

❁ قوله : (ذا العَمَلا) ربَّما يُشعِرُ باشتراطِ تنكيرِ المعمولَينِ فيهما ،

❁ قوله : (وعملُها إجماعٌ مِنَ العرب) معنىٰ إجماعِ العرب علىٰ إعمالها : إجماعُهُم على الرفع أو النصبِ بعدَها ، وهـٰذا لا يُنافي اختلافَ النُّحاةِ في ذلك المرفوعِ أو المنصوبِ هل هو معمولٌ لها أو لا ؛ فلا يُقالُ : إذا أجمعتِ العربُ علىٰ إعمالها فكيف مَنَعَهُ بعضُ النُّحاة كالأخفش ؟!

❁ قوله : (أو يُقالُ : الإجماعُ على الجواز . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مبنيٌّ علىٰ تسليم أنَّ (قد) للتقليل بالنسبة لـ (لات) أيضاً .

❁ قوله : (فلا يُنافِي القِلَّةَ) ؛ أي : قلةَ الوقوع .

❁ قوله : (ربَّما يُشعِرُ باشتراطِ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ اسمَ

(١) في مطبوع « الأوضح » (١/ ٢٨٧) : (وعملها واجب) ، وعبارة المُحشِّي موجودة في النسخة التي شَرَحَ عليها الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٢٠٠) .

(٢) والأكثرون علىٰ جوازه ، ومنعه الرازي وغيره . انظر « نفائس الأصول » (٦/ ٢٦٩٦ـ٢٦٩٧) ، و« الغيث الهامع » (ص١٦٦) .

١٦٣ـ وما لـ (لاتَ) في سوىٰ (حِينٍ) عَمَلْ وحذفُ ذي الرفعِ فَشَا والعكسُ قَلْ

تقدَّمَ أنَّ الحروفَ العاملةَ عملَ (ليس) أربعةٌ[1] ، وتقدَّم الكلامُ علىٰ

وهو كذلك في (لاتَ) ، دونَ (إنْ) ؛ لأنَّها تعملُ في المعارف والنَّكِرات ، بل قال بعضُهُم : (إنَّها لا تعملُ إلا في معرفة) .

الإشارةِ في قوله : (ذا العَمَلَا) راجعٌ إلىٰ عمل (لا) في قوله : (في النَّكِرات . . .) إلىٰ آخره ، وليس كذلك ، بل هو راجعٌ إلىٰ عمل (ليس) في قوله : (إعمالَ ليس) .

* قوله : (وهو كذلك في « لاتَ ») فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُشتَرَطُ التنكيرُ في أحد المعمولَينِ فقط ؛ وهو المعمولُ المذكور لا المحذوفُ ، كما سيأتي في المُحشِّي[2] ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : أنَّهُ يُشتَرَطُ تنكيرُ المعمولَينِ علىٰ سبيل البَدَل ، فيُشتَرَطُ تنكيرُ الخبرِ إن كان هو المذكورَ ، أو الاسمِ إن كان هو المذكورَ ، تأمَّلْ .

* قوله : (بل قال بعضُهُم : إنَّها . . .) إلىٰ آخره : يَرُدُّهُ : قولُهُم : (إنْ أحدٌ خيراً مِنْ أحد إلا بالعافية)[3] .

---

(١) انظر (٢/٤٢٨) .
(٢) انظر (٢/٤٦٠ـ٤٦١) .
(٣) انظر « التذييل والتكميل » (٤/٢٧٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥١٢) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٤) .

(ما) ، وذَكَرَ هنا (لا) و(لاتَ) و(إنْ) .

أمَّا (لا) : فمذهبُ أهلِ الحجاز : إعمالُها عَمَلَ (ليس) ، ومذهبُ تميم : إهمالُها ، ولا تعملُ عندَ الحجازيِّينَ إلا بشروطٍ ثلاثة :

أحدُها : أنْ يكونَ الاسمُ والخبرُ نكرتَينِ ؛ نحوُ : (لا رجلٌ أفضلَ منك) ، ومنهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٧٨ـ تَعَزَّ فلا شيءٌ على الأرضِ باقِياً ولا وَزَرٌ ممَّا قضى اللهُ واقِيَا

*** قوله : (تَعَزَّ فلا شيءٌ . . .) إلىٰ آخره : (تَعَزَّ) : مِنَ العَزَاء ؛ وهو الصبرُ والتَّسَلِّي ، و(لا) في الموضعَينِ : بمعنىٰ (ليس) ؛ فالشاهدُ في الموضعَينِ ، وقيل : لا شاهدَ في الأوَّل ؛**

*** قوله : (لا شاهدَ في الأوَّل) ، وأمَّا الثاني ففيه الشاهدُ ؛ إذ لا وَزَرَ إلا وهو ممَّا قضاه اللهُ تعالىٰ ، سواءٌ كان واقياً كسباً ـ ولا تكونُ الوِقايةُ إلا ممَّا لم يَقضِهِ تعالىٰ في الواقع ـ أو لم يكنْ واقياً أصلاً ؛ فلا يصحُّ جَعْلُ قولِهِ : (ممَّا قضى الله) خبراً .**

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٠٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥١٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٨٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٢٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٤٣ـ٦٤٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٧٧ـ٣٧٨) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٧٩ـ نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ غيرَ خاذِلٍ فبُوِّئْتَ حِصْناً بالكُماةِ حَصِينَا

لاحتمالِ أنْ يكونَ قولُهُ : (على الأرض) خبراً ، و(باقياً) : حالٌ .

و(الوَزَر) : المَلْجَأُ ، و(الواقي) : الحافظُ ؛ أي : اصْبِرْ على ما أصابك ؛ فإنَّهُ لا يبقىٰ شيءٌ علىٰ وجه الأرضِ ، ولا ملجأٌ يَقِي الشخصَ ممَّا قضاه اللهُ تعالىٰ وقدَّرَهُ عليه .

* قوله : (نَصَرْتُكَ إذْ لا صاحبٌ . . .) إلىٰ آخره : (خاذل) : مِنَ الخِذْلان ـ بالخاء والذال المُعجَمتَينِ ـ وهو تركُ النصر ، وقولُهُ : (بُوِّئْتَ) ؛ أي : أُسكِنتَ ؛ مِنْ (بَوَّأَهُ اللهُ منزلاً) ؛ أي : أَسْكَنَهُ إيَّاهُ ، و(الكُمَاة) بضمِّ الكاف : جمعُ (كَمِيٍّ) ؛ وهو الشجاعُ المُتكمِّي في سلاحه ؛ أي : المُتغطِّي به ، و(حِصْناً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (بُوِّئْتَ) ، ومفعولُهُ الأوَّلُ : هو التاءُ النائبةُ

* قوله : (لاحتمالِ أنْ يكونَ قولُهُ : « على الأرض » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّا لا نُسلِّمُ ذلك ؛ لبُعْده ؛ لاحتياجه إلىٰ تكلُّفٍ ، ولو سلَّمْناه يكونُ قولُهُ : (على الأرض) مُحتمِلاً للرفع والنصب ، ويُبعِدُ احتمالَ الرفعِ نصبُ الخبر في الشطر الثاني ، فيكونُ النصبُ فيه قرينةً على النصب في الأوَّل ، وإلا كان تلفيقاً بينَ لغتَينِ ؛ فالحقُّ : أنَّ الاستشهادَ بالشَّطْرَينِ ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ في الأوَّل بقرينة الثاني .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٦) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٣٢٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٨٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٤ـ ٦٦٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٧٨) .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّها قد تعملُ في معرفة[1] ، وأَنْشَدَ للنابغة[2] : [من الطويل]

عن الفاعل ، و(حَصِيناً) : صفةٌ لقوله : (حِصْناً) ، و(بالكُماة) : مُتعلِّقٌ بقوله : (نَصَرْتُكَ) ، والباءُ : للسببيَّة ، أو للاستعانة .

❁ قوله : (وأَنْشَدَ للنابغة) ؛ أي : أَنْشَدَ ذلك البعضُ بيتاً للنابغة يستدلُّ به علىٰ دَعْواهُ ، والمُرادُ به : النابغةُ الجَعْديُّ ، واسمُهُ : قيسُ بنُ عبد الله ، وقيل : عبدُ الله بنُ قيس ، وقيل : حِبَّانُ بنُ قيس ، وإنَّما قيل له : النابغةُ ـ بالغين المُعجَمة ـ لأنَّهُ قال الشعرَ في الجاهليَّة ، ثمَّ أقام مُدَّةَ نحوِ ثلاثينَ سنةً لا يقولُ الشعر ، ثمَّ نَبَغَ فيه فقاله ، فسُمِّيَ النابغةَ ، وَفَدَ على النبيِّ صلَّى الله

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « نَصَرْتُكَ ») ، وعلىٰ هٰذا : فالمُرادُ بـ(الكُمَاة) : قومُهُ الشُّجْعان ، ويحتملُ : تعلُّقُهُ بـ(بُوِّئتَ) ؛ فيكونُ المُرادُ بـ(الكُمَاة) : إمَّا قومُهُ الشُّجْعانُ ، أو نَفْسُهُ والجمعُ للتعظيم ، ويحتملُ : تعلُّقُهُ بـ(حَصِيناً) .

---

(١) قاله ابن جني ، وتبعه ابن الشَّجَري وأبو حيَّان . انظر « أمالي ابن الشجري » (١/ ٤٣٣) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٨٦ـ٢٨٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٢٧) .

(٢) ديوان سيدنا النابغة الجعدي رضي الله عنه (ص١٨٦) ، والبيتان ضمن قصيدة مطلعها :

ألم تسألِ الدارَ الغداةَ متىٰ هيا … عَدَدْتُ لها مِنَ السِّنينَ ثمانِيا

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥١٠ـ٥١١) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٣٢٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٨٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٤٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٥ـ٦٦٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٧٨ـ٣٨٢) .

٨٠ ـ بَدَتْ فِعْلَ ذي وُدٍّ فلمَّا تَبِعْتُها تَوَلَّتْ وبَقَّتْ حاجتي في فُؤادِيَا

عليه وسلَّم وأَسْلَمَ[١] ، وطال عُمُرُهُ في الجاهليّة والإسلام ؛ قيل : عاش مئةً وثمانينَ سنةً ، وقيل : عاش مئتَينِ وأربعينَ سنةً وزيادةً على ذلك ، أفاده العَيْنيُّ في « الشواهد الكبرىٰ »[٢] .

❁ قوله : (بَدَتْ) ؛ أي : أَظْهَرَتِ المحبوبةُ فِعْلَ ذي وُدٍّ ـ بتثليث الواو ـ

❁ قوله : (أي : أَظْهَرَتِ المحبوبةُ) فيه : أنَّ (بدا) لازمٌ ، فكيف يُفسِّرُهُ بـ (أَظْهَر) ؟! وإنَّما معناه : (ظهرتْ) علىٰ حذف مضاف ، و(فِعْلَ ذي وُدٍّ) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي : ظَهَرَ فِعْلُها كفِعْلِ ذي وُدٍّ ؛ فحَذَفَ المضافَ الذي هو (فِعْل) ، وأسندَ الفعلَ الذي هو (بدا) إلىٰ ضميرها ؛ فقال : (بَدَتْ) ، وحذفَ الجارَّ الذي هو الكافُ الداخلةُ علىٰ (فِعْل ذي وُدٍّ) فانتصبَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) ولمَّا وفد عليه أسمعه قصيدتَهُ التي أوَّلُها : (من الوافر)

بَلَغْنـا السمـاءَ مَجْـدُنـا وسنـاءُنـا وإنَّـا لنَـرجـو فـوقَ ذلـكَ مَظْهَـرَا

فقال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « إلىٰ أينَ المظهرُ يا أبا ليلىٰ ؟ » ، فقال : إلى الجنَّة ، فقال : « أَجَلْ إنْ شاءَ اللهُ » ، ثمَّ لمَّا وصل إلىٰ قوله فيها :

فلا خيرَ في حِلْمٍ إذا لم يكنْ لهُ بَـوَادِرُ تَحْمِـي صَفْـوَهُ أنْ يُكَـدَّرَا
ولا خيرَ في جهلٍ إذا لم يكنْ لهُ حليـمٌ إذا مـا أَوْرَدَ الأمـرَ أَصْـدَرَا

قال له النبيُّ صلى الله عليه وسلم : « لا يَفْضُضِ اللهُ فاكَ » ، فلم ينكسرْ له سِنٌّ مع طول عُمُرِهِ . انظر « دلائل النبوة » للبيهقي (٦/ ٢٣٢ـ ٢٣٣) .

(٢) المقاصد النحوية (١/ ٤٧٢) ، وانظر تفصيل ذلك في « الإصابة في تمييز الصحابة » (٦/ ٣٠٨ـ٣١٠) .

وحَلَّتْ سوادَ القلبِ لا أنا باغياً　　سِـواهـا ولا عـن حُبِّهـا مُتـراخِيَا

واختلف كلامُ المُصنِّفِ في هـٰذا البيت ؛ فمرَّةً قال : إنَّهُ مُؤوَّلٌ ، ومرَّةً قال : إنَّ القياسَ عليه سائغٌ[1] .

أي : حُبٌّ ، و(بقَّتْ) بتشديد القاف : معطوفٌ على (تولَّتْ) ، و(سواد القلب) : مفعولُ (حَلَّتْ) ؛ أي : فيه ، وسوادُ القلبِ وسُوَيداؤُهُ وسَوْداؤُهُ : حَبَّتُهُ[2] ، و(باغياً) ؛ أي : طالباً ، و(مُتراخِيا) ؛ أي : مُتوانِياً .

❀ قوله : (إنَّهُ مُؤوَّلٌ) ؛ أي : بجَعْلِ (أنا) مرفوعاً بفعلٍ محذوف ، و(باغياً) نصبٌ على الحال ، تقديرُهُ : (لا أُرىٰ باغياً) بالبناء للمفعول ؛ مِنْ (رأى) البَصَريَّةِ ، فحُذِفَ (أُرىٰ) فبَرَزَ الضميرُ الذي كان فيه ؛ وهو (أنا) ، أو بجَعْلِ (أنا) مبتدأً ، خبرُهُ فعلٌ مُقدَّرٌ ناصبٌ (باغياً) على الحال ؛

❀ قوله : (مِنْ « رأى » البَصَريَّةِ) إنَّما لم يجعلْها مِنْ (رأى) العِلْميَّةِ فيكونَ المنصوبُ مفعولاً ثانياً مع أنَّهُ أنسبُ بالمعنىٰ لكونه أشملَ ، والشُّمولُ يُناسِبُ المَقامَ هنا ؛ لأنَّ حذفَ غيرِ القَلْبيِّ أكثرُ مِنْ حذف القَلْبيِّ ، كما أفاده الصبَّانُ[3] .

والمُرادُ علىٰ كلٍّ : أنَّهُ لا يبغي سواها .

❀ قوله : (أو بجَعْلِ « أنا » مبتدأً . . .) إلىٰ آخره ؛ فيكونُ فيه علىٰ هـٰذا

---

(١) قال بالتأويل في « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٤١) ، وبالقياس في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٧) .

(٢) ومثل ذلك (أَسْوده) ، كما في « الصحاح » (٢/ ٤٦٢) ، وصرَّح الزَّبيدي في « التاج » (٨/ ٢٢٨) : بأنَّ (سُوَيداءَهُ) مُصغَّر (سَوْدائه) .

(٣) حاشية الصبان (١/ ٣٩٨) .

الشرطُ الثاني : ألَّا يتقدَّمَ خبرُها على اسمها[1] ؛ فلا تقولُ : (لا قائماً رجلٌ) .

الشرطُ الثالثُ : ألَّا ينتقضَ النفيُ بـ (إلَّا) ؛ فلا تقولُ : (لا رجلٌ إلَّا أفضلَ مِنْ زيد) بنصب (أفضل) ، بل يجبُ رفعُهُ ، ولم يتعرَّضِ المُصنِّفُ لهٰذَينِ الشرطَينِ .

وأمَّا (إنِ) النافيةُ : فمذهبُ أكثرِ البَصْرِيِّينَ والفرَّاءِ : أنَّها لا تعملُ شيئاً ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ خلا الفرَّاءِ : أنَّها تعملُ عملَ (ليس) ، وقال به مِنَ البَصْرِيِّينَ : أبو العبَّاس المُبرِّدُ ، وأبو بكرِ بنُ السَّرَّاجِ ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ ، وأبو الفتح بنُ جنِّي ، واختاره المُصنِّفُ ، وزَعَمَ أنَّ في كلام سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ إشارةً إلىٰ ذلك[2] ، وقد وَرَدَ السماعُ به ؛ قال الشاعرُ[3] : [من المنسرح]

أي : لا أنا أُرىٰ باغياً[4] .

الوجه الثاني سدُّ الحالِ مَسَدَّ الخبرِ العاملِ فيها لدلالتها عليه ، والمُرادُ بسدِّها

---

(١) ولا معمولُها غير الظرفي ، كما مرَّ في (ما) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٣٧) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٥ـ٣٧٦) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧٧ـ٢٧٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٥٣) .

(٣) أنشده الكسائي ولم يعزه إلىٰ قائل معيَّن ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٥) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٢/ ١٩٦) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص١٠٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥١٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٢٩١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١٠٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٥٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٥٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٤٩ـ٦٥٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ١٦٧ـ١٦٨) .

(٤) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٤١) .

٨١ ـ إنْ هوَ مُستولِياً علىٰ أحدٍ إلّا علىٰ أَضْعَفِ المجانينِ

وقال الآخَرُ[١] : [من الطويل]

---

* قوله : (إنْ هوَ مُستولِياً . . .) إلىٰ آخره : هو من المنسرح ؛ فقولُ العَيْنيِّ : (إنَّهُ من الوافر)[٢] . . سهوٌ .

وقولُ الشاعرِ : (إلا علىٰ أضعف المجانينِ) : يُروىٰ : (إلا علىٰ حِزْبِهِ الملاعينِ) .

والشاهدُ : في أوَّل البيتِ ؛ حيث أَعْمَلَ (إنْ) عملَ (ليس) ، وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو أنَّ انتقاضَ النَّفْيِ بالنِّسْبة إلىٰ معمول الخبر . . لا يَضُرُّ ، وهو كذلك[٣] .

مَسَدَّهُ في نحو ذلك : إغناؤُها عنه مِنْ حيثُ دلالتُها عليه في الجملة ، وليس المُرادُ أنَّها عُوِّضتْ عنه بحيثُ صار واجبَ الحذف ؛ إذ لا دليلَ على التعويض .

* قوله : (بالنِّسْبة إلىٰ معمول الخبر) مبنيٌّ علىٰ أنَّ عاملَ البدلِ هو عاملُ المُبدَلِ منه ، إلا أنْ يُقدَّرَ مضافٌ ؛ أي : نظيرِ الخبر .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥١٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٨٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٥٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٧ـ ٦٦٨) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٦٤٩) .

(٣) وفيه شاهد ثالث أيضاً ؛ وهو أنَّهُ لا يُشترَطُ أنْ يكونَ معمولاها نكرتَينِ ؛ فإنَّ اسمَها جاء في البيت ضميراً .

٨٢ ـ إنِ المرءُ مَيْتاً بانقضاءِ حياتِهِ   ولكنْ بأنْ يُبغىٰ عليهِ فيُخذَلَا

وذَكَرَ ابنُ جنِّي في « المُحْتَسَب » أنَّ سعيدَ بنَ جُبَيرٍ رضي الله عنه قرأ : (إنِ الذينَ تدعون مِنْ دونِ اللهِ عباداً أمثالَكُم) بنصب (العباد)[١] .

---

* قوله : (إنِ المرءُ مَيْتاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليس المرءُ مَيْتاً بانقضاء حياتِه ، ولكن إنَّما يموتُ إذا بُغِيَ عليه ، فيُخذَلُ عن النَّصر والمعونة ، ومحلُّ الشاهد : قولُهُ : (إنِ المرءُ مَيْتاً) ؛ حيثُ عملتْ (إن) عملَ (ليس) .

* قوله : (في « المُحْتَسَب ») اسمُ كتاب .

* قوله : (إنِ الذينَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بتخفيفِ (إنْ) علىٰ أنَّها نافيةٌ ، والموصولُ اسمُها ، و(عباداً) : خبرُها ، قال الناظمُ في « شرح الكافية » : (والمعنىٰ : ليس الأصنامُ الذين تَدْعُونَ عباداً أمثالَكُم في الاتِّصاف

---

* قوله : (والمعنىٰ : ليس الأصنامُ الذين . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ دَفْعِ التنافي بينَ القراءةِ المشهورةِ المُثبِتةِ للمِثْليَّة ، ومُقابِلِها النافيةِ لها .

وحاصلُ الدَّفْعِ : أنَّ النفيَ والإثباتَ لم يتواردا علىٰ مِثْليَّةٍ واحدة ؛ فالمُثبِتةُ المِثْليَّةِ في العُبُوديَّة ، والمنفيَّةُ المِثْليَّةِ في الإنسانيَّة وأحوالِها كالعقل .

وخرَّج بعضُهُم قراءةَ سعيدِ بن جُبير : علىٰ أنَّ (إنْ) مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ناصبةٌ للجزأَينِ ؛ لتتوافق القراءتانِ إثباتاً[٢] ، وهو تخريجٌ علىٰ شاذٍّ ؛ لأنَّ نصبَها الجزأَينِ شاذٌّ .

---

(١) المحتسب (١/ ٢٧٠) ، وانظر « الدر المصون » (٥/ ٥٣٩) .

(٢) قاله أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٧٨) ، وانظر « الدر المصون » (٥/ ٥٤٠ـ٥٤١) .

ولا يُشترَطُ في اسمها وخبرِها أنْ يكونا نكرتَينِ ، بل تعملُ في النكرة والمعرفة ؛ فتقولُ : (إنْ رجلٌ قائماً) ، و(إنْ زيدٌ القائمَ) ، و(إنْ زيدٌ قائماً) .

وأمَّا (لاتَ) : فهي (لا) النافيةُ زِيدَتْ عليها تاءُ التأنيثِ مفتوحةً ، ومذهبُ الجمهورِ : أنَّها تعملُ عَمَلَ (ليس) ؛ فترفعُ الاسمَ وتَنصِبُ الخبرَ ، لـٰكن اختصَّتْ بأنَّها لا يُذكَرُ معها الاسمُ والخبرُ معاً ، بل إنَّما يُذكَرُ معها أحدُهُما .

والكثيرُ في لسان العرب : حذفُ اسمِها وإبقاءُ خبرِها ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَاتَ حِينَ مَنَاصٍ ﴾ [ص : ٣] بنصب (الحين) ، فحُذِفَ الاسمُ وبَقِيَ الخبرُ ، والتقديرُ : (ولاتَ الحِينُ حينَ مناصٍ) ؛ فـ (الحين) : اسمُها ، و(حينَ مناص) : خبرُها ، وقد قُرِئَ شذوذاً : (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ) برفع (الحين) ؛ علىٰ أنَّهُ اسمُ (لات) ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ :

بالعقل ، فلو كانوا مِثْلَكُم فعبدتُمُوهُم . . . لَكنتُم بذلك مُخطِئينَ ، فكيف حالُكُم في عبادةِ مَنْ هو دونَكُم بعدم الحياة والإدراك ؟!) انتهىٰ « فارِضي »(١) .

* قوله : (﴿ حِينَ مَنَاصٍ ﴾) ؛ أي : فِرارٍ .

* قوله : (ولاتَ الحِينُ حينَ . . .) إلىٰ آخره : إن قلتَ : تقديرُ الاسمِ معرفةً مُنافٍ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّها لا تعملُ إلا في نكرة .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٦) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (١/ ٤٤٨) .

(ولاتَ حينُ مناصٍ لهم) ؛ أي : ولاتَ حينُ مناصٍ كائناً لهم[1] ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وحَذْفُ ذي الرفعِ . . .) إلىٰ آخر البيت .

قلتُ : محلُّهُ : إذا كان ما تعملُ فيه ظاهراً دون المُقدَّر ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ في « شرح الكافية » : أنَّها لا تعملُ في معرفةٍ ظاهرةٍ[2] ؛ إذ مُقتضاهُ : أنَّها تعملُ في معرفةٍ مُقدَّرة ، ويُؤيِّدُهُ : قولُهُ في محلٍّ آخَرَ : (لا بُدَّ مِنْ تقديرِ المحذوفِ معرفةً ؛ لأنَّ المُرادَ : نفيُ كونِ الحِينِ الخاصِّ حِيناً يَنُوصُونَ فيه ؛ أي : يهربونَ ، وليس المُرادُ نفيَ جنسِ الحِين)[3] .

❁ قوله : (كائناً لهم) ؛ يعني : حِيناً كائناً لهم ؛ فـ(كائناً) : صفةُ الخبرِ المحذوف ؛ لأنَّ شرطَ عملِها : كونُ معمولَيْها اسمَيْ زمانٍ ، كما عرفتَ .

❁ قوله : (لا بُدَّ مِنْ تقديرِ المحذوفِ معرفةً . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ هـٰذا إذا كان المحذوفُ الاسمَ ؛ بدليلِ تقديرِهِمُ الخبرَ نكرةً في قراءة مَنْ رَفَعَ ﴿حِينَ مَنَاصٍ﴾ ، إلا أنْ يُقالَ : مُرادُهُ : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تقديره معرفةً أو نكرةً مُخصَّصةً ؛ بدليلِ قولِهِ : (لأنَّ المُرادَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُؤخَذُ منه : أنَّ النكرةَ المُخصَّصةَ مثلُ المعرفة ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (وليس المُرادُ نفيَ جنسِ الحِين) ؛ أي : جنسِ الحين المطلقِ ؛

---

(١) انظر « تفسير البيضاوي » (٥/ ٢٣) ، و« الدر المصون » (٩/ ٣٤٧ـ ٣٤٨) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٩٣) ، و« المساعد » (١/ ٢٨٣) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٥) ، وذكر فيه أنَّ عملها في المعرفة الظاهرةِ هو اختيارُ ابن عصفور .

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٤٤٢) .

وأشار بقوله : (وما لـ « لاتَ » في سوىٰ « حينٍ » عَمَلْ) : إلىٰ ما ذَكَرَهُ سيبويهِ ؛ مِنْ أنَّ (لاتَ) لا تعملُ إلا في الحِين[1] ، واختلف الناسُ فيه :

فقال قومٌ : المُرادُ : أنَّها لا تعملُ إلا في لفظ (الحِينِ) ، ولا تعملُ فيما رادفَهُ ؛ كـ (الساعة) ونحوِها .

وقال قومٌ : المُرادُ : أنَّها لا تعملُ إلا في أسماء الزمانِ ؛ فتعملُ في لفظ (الحينِ) وفيما رادفَهُ مِنْ أسماء الزمان ، ومِنْ عَمَلِها فيما رادفَهُ : قولُ الشاعر[2] : [من الكامل]

٨٣ ـ نَدِمَ البُغاةُ ولاتَ ساعةَ مَنْدَمِ ... والبَغْيُ مَرْتَعُ مُبتغِيهِ وَخِيمُ

---

* قوله : (لا تعملُ إلا في أسماء الزمانِ) هـٰذا هو الحقُّ ، وكلامُ الناظم مُحتمِلٌ للمذهبَينِ ؛ بأنْ يُرادَ بالحِين لفظُهُ ، أو يُقدَّرَ مضافٌ ؛ أي : سوى اسمِ حِينٍ ؛ أي : اسمٍ دالٍّ على الحِين .

* قوله : (نَدِمَ البُغاةُ . . .) إلىٰ آخره ؛ (البُغاة) : جمعُ (باغ) ، و(المَنْدَم) بفتح الأوَّلِ والثالث : مصدرٌ ميميٌّ ؛ بمعنى : الندم ، و(المَرْتَع)

فلا يُنافي ما قالوه في الآية علىٰ قراءة الجرِّ ؛ مِنْ أنَّهُ فيها علىٰ تقدير (مِن)

---

(١) الكتاب (١/ ٥٧) .

(٢) البيت لمحمد بن عيسى التيمي ، وقيل : لمهلهل بن مالك الكناني ، ونسبه ابن مالك إلىٰ رجل من طيِّئ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٠٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٩٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٦٨ـ٦٦٩) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ١٦٨ـ١٧٥) .

وكلامُ المُصنِّفِ مُحتمِلٌ للقولَين ، وجَزَمَ بالثاني في « التسهيل »[(١)] .

ومذهبُ الأخفشِ : أنَّها لا تعملُ شيئاً ، وأنَّهُ إن وُجِدَ الاسمُ بعدَها منصوباً . . فناصبُهُ فعلٌ مضمرٌ ، والتقديرُ : (ولاتَ أَرَىٰ حينَ مَنَاصٍ) ، وإن وُجِدَ مرفوعاً . . فهو مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (ولاتَ حينُ مَنَاصٍ لهم) ؛ أي : ولاتَ حينُ مَنَاصٍ كائنٌ لهم[(٢)] ، والله أعلم .

بفتح أوَّلِهِ وثالثه أيضاً : مكانُ الرَّتْع ؛ أي : الرَّعْي ، و(مُبتغِيهِ) ؛ أي : طالبِهِ ، وقولُهُ : (وَخِيم) بالخاء المُعجَمة : كـ(ثَقِيل) لفظاً ومعنىً ، والمُرادُ به : سُوءُ العاقبة ؛ والمعنىٰ : أنَّ البغيَ مَحَلٌ طالبِهِ ثقيلٌ عاقبتُهُ سيئةٌ .

والشاهد : في قوله : (لاتَ ساعةَ) ؛ حيثُ عَمِلَتْ (لات) في (ساعةَ) النصبَ بجَعْلِهِ خبراً لها ، والاسمُ محذوفٌ ؛ أي : وليسَ الساعةُ ساعةَ نَدَمٍ .

الاستغراقيّةِ ، والتقديرُ واللهُ أعلمُ : (وليس مِنْ حينِ مَناصٍ حيناً لهم)[(٣)] ، وبالجملة : الجرُّ كالرفع ، واللهُ أعلمُ .

---

(١) والأوَّل هو ظاهرُ كلام سيبويه ومذهب الفراء ، وتبع الناظمُ أبا علي الفارسيَّ وجماعةً . انظر « تسهيل الفوائد » (١/ ٥٧) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٢٩٠ـ ٢٩٢) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٢٥٨) .

(٢) واعتمد الأخفش في « معاني القرآن » (٢/ ٤٩٢) كونَها عاملةً عملَ (ليس) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٢٩٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦١) .

(٣) قرأ بالجر مع كسر التاء من (لات) عيسى بن عمر الثقفي . انظر « الدر المصون » (٩/ ٣٥٢ـ ٣٥٥) .

أفعال المقاربة

(أفعالُ المُقارَبة)

* قوله : (أفعالُ المُقارَبة) إنَّما لم يقل : (« كادَ » وأخواتُها) علىٰ قياسِ ما سَبَقَ ؛ لأنَّ هـٰذه العبارةَ تَدُلُّ علىٰ أنَّ (كاد) أمُّ الباب ، ولا دليلَ عليه ، بخلاف (كان) ؛ فإنَّ الدليلَ دلَّ علىٰ أنَّها أمُّ بابِها ؛ لأنَّ حَدَثَ أخواتِها داخلٌ تحتَ حَدَثِها ، ولها مِنَ التصرُّفات ما ليس لغيرها .

والمُقارَبةُ : (مُفاعَلةٌ) مِنْ (قَارَبَ) ، والمُرادُ بها : أصلُ الفعل ؛ كـ (سافر) انتهى « ابن قاسم »[1] .

[أفعالُ المُقارَبة]

* قوله : (ولها مِنَ التصرُّفات ما ليس لغيرها) ؛ كحذفها مع اسمها أو خبرها بعد (إنْ) و(لو) ، وكزيادتها .

* قوله : (والمُرادُ بها : أصلُ الفعل) لك أنْ تجعلَها علىٰ بابها ؛ لقُرْبِ كلٍّ ـ مِنْ معنى الاسمِ ومعنى الخبرِ ـ مِنَ الآخَر ، وإن كانتْ دَلالتُها علىٰ قُرْب

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/٤٠) ، وأورده الصبان في « حاشيته » (١/٤٠٤) ، وعزاه الأَسقاطي في « القول الجميل » (ق/٥٩) إلىٰ بعض المُحقِّقين .

١٦٤ـ كـ (كانَ) (كادَ) و(عسىٰ) لـٰكنْ نَدَرْ　　غيـرُ مضـارعٍ لهـٰـذَيـنِ خَبَـرْ

❁ قوله : (كـ « كانَ » . . .) إلىٰ آخره : (كـ « كانَ ») : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (كاد . . .) إلىٰ آخره[1] ، وألفُهُ منقلبةٌ عن ياء ، وقيل : عن واو ؛ فيُقالُ : (كاد يَكِيدُ كَيْداً) ، و(كاد يَكُودُ كَوْداً) . انتهىٰ « شيخنا البُلَيدي »[2] .

الخبرِ بالوَضْع ، وعلىٰ قُرْبِ الاسمِ باللُّزُوم .

❁ قوله : (يَكِيدُ) صوابُهُ : (يكادُ) ؛ لأنَّهُ هو الذي مِنْ أفعال المُقارَبة ؛ نحوُ : ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيٓءُ﴾ [النور : ٣٥] ، وأمَّا (يَكِيدُ) : فمِنَ الكَيْد بمعنى المُخادَعةِ والمَكْر .

وقولُهُ : (يَكُودُ) فيه : أنَّ هـٰذا لم يُسمَعْ ، بل المسموعُ : (يكاد) ، فاستغنَوْا بمضارع (كِدْتُ) المكسورةِ عن مضارع المضمومة ؛ فهو مِنْ تَدَاخُل اللُّغَتَينِ ، كما قاله المُصنِّف[3] .

ثمَّ إنَّهُ يَدُلُّ لكون عينِها واواً : حكايةُ سيبويهِ : (كُدْتُ) بالضم[4] ،

---

(١) وقول المصنف : (خَبَرْ) حالٌ من فاعل (نَدَرْ) ، ووُقف عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعة .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق١٨٦) .

(٣) انظر التعليق الآتي بعد قليل .

(٤) انظر « الكتاب » (٤/ ٤٠ ، ٣٤٣) .

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الأفعال الناسخةِ ؛ وهو (كاد) وأخواتُها ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها أحدَ عَشَرَ فعلاً .

ولا خلافَ في أنَّها أفعالٌ ، إلا (عسىٰ) ؛ فنَقَلَ الزاهدُ عن ثعلبٍ أنَّها حرفٌ ، ونُسِبَ أيضاً إلى ابن السَّرَّاج ، والصحيحُ : أنَّها فعلٌ ؛ بدليلِ اتِّصالِ تاء الفاعل وأخواتِها بها ؛ نحوُ : (عَسَيتُ)، و(عَسَيتِ)، و(عَسَيتُما) ،

---

* قوله : (وأخواتِها) اعتُرِضَ : بأنَّ الأَوْلىٰ حذفُهُ ؛ لتسميتها كلِّها تاءَ الفاعل .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بـ (أخواتها) : تاءُ الفاعِلِينَ ، وتاءُ التأنيث ؛ نحوُ : (عَسَتْ هندُ أنْ تزورَنا) .

ولا يَدُلُّ علىٰ أنَّ عينَها ياءٌ قولُهُم : (كِدْتُ) بالكسر ؛ لاحتمالِ أنَّهُ لبيانِ حركةِ العين .

* قوله : (لتسميتها كلِّها تاءَ الفاعل) كأنَّهُ فَهِمَ أنَّ المُرادَ بالأَخَوات تاءُ خطابِ الواحد ، وتاءُ خطابِ الواحدة ، وأنَّ المُرادَ بالجمع ما فوقَ الواحدِ ، وأجاب بأنَّ المُرادَ بالأَخَوات تاءُ الفاعِلِينَ وتاءُ التأنيث ، فيكونُ المُرادُ بالجمع ما فوقَ الواحدِ أيضاً .

وهـٰذا كلُّهُ ليس بشيء ، بل المُرادُ بالأَخَوات : ألفُ الاثنَينِ ، وواوُ الجماعة ، ونونُ النِّسْوة ، وتاءُ التأنيث ، والمُرادُ بتاء الفاعل : تاءُ المُتكلِّم ، والمُخاطَبِ والمُخاطَبة ، والمُخاطَبَينِ والمُخاطَبَتَينِ ، والمُخاطَباتِ والمُخاطَبِينَ ؛ علىٰ أنَّهُ لا حاجةَ لكون المُرادِ بالجمع ما فوقَ الواحدِ في الجواب ؛ إذ المُثنَّىٰ كالجمع ، تدبَّرْ .

و(عَسَيتُمْ) ، و(عَسَيتُنَّ) ، و(عَسَين)[1] .

وهٰذه الأفعالُ تُسمَّىٰ : أفعالَ المُقارَبة ، وليستْ كلُّها للمُقارَبة ، بل هي علىٰ ثلاثةِ أقسامٍ :

أحدُها : ما دَلَّ على المُقارَبة ؛ وهي : (كاد) ، و(كَرَبَ)[2] ، و(أَوْشَكَ) .

والثاني : ما دلَّ على الرجاء ؛ وهي : (عسىٰ) ، و(حَرَىٰ) ، و(اخْلَوْلَقَ) .

والثالثُ : ما دلَّ على الإنشاء ؛ وهي : (جَعَلَ) ، و(طَفِقَ)[3] ، . . .

❋ قوله : (على الرجاء) بالمَدِّ .

❋ قوله : (على الإنشاء) ؛ أي : الشُّرُوعِ في العمل .

❋ قوله : (وهيَ : « جَعَلَ » ، و« طَفِقَ » . . .) إلىٰ آخره : حَصْرُهُ الثالثَ

❋ قوله : (حَصْرُهُ الثالثَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : هو لم يَحصُرِ الثالثَ

---

(1) وهو مذهب جمهور البَصْريِّين ما عدا ابنَ السَّرَّاج كما ذكر ، وجزم ابن هشام في « شرح قطر الندىٰ » بأن القائل بالحرفيَّة هم الكُوفيُّونَ وابنُ السَّرَّاج ، ووافق الشارح في « المغني » ، والزاهد : هو الإمام اللغوي أبو عمر محمد بن عبد الواحد غلام ثعلب (ت ٣٤٥هـ) صاحب « اليواقيت » ، و« شرح الفصيح » ، و« الموشح » ، وغيرها ، ولمَّا أتمَّ كتاب « اليواقيت » . . قال في آخره مُوَرِّياً : (من مشطور الرجز)

لمَّـا فَـرَغْنـا مِـنْ نِظَـامِ الجَـوْهَـرهْ

أُعْـوِرَتِ العيـنُ ومـاتَ الجمهـرهْ

وانظر « الأصول في النحو » (١/ ٢٣٠) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٣٢٧) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص٣١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٦) ، و« بغية الوعاة » (١/ ١٦٤ـ١٦٦) .

(2) المشهور : فتح الراء ، كما سيأتي التصريح به في كلام الشارح في (٢/ ٤٩٣) .

(3) سيأتي التصريح بضبط الفاء في كلام المحشي في (٢/ ٤٨٩) .

و(أَخَذَ) ، و(عَلِقَ) ، و(أنشأ) .

فيما ذَكَرَهُ تَبِعَ فيه ابنَ الناظم[1] ، وهو ممنوعٌ ؛ ومِنْ ثَمَّ قال ابنُ هشامٍ في الثالث : (وهو كثيرٌ ، ومنه : « أَنْشأَ » و« طَفِقَ » . . .) إلىٰ آخره[2] ، قال في « التصريح » : (وأنهاهُ بعضُهُم إلىٰ نَيِّفٍ وعشرينَ فعلاً)[3] ، وأمَّا حصرُ الأوَّلَينِ فيما ذَكَرَهُ . . فصحيحٌ .

مطلقاً ، بل الثالثَ المذكورَ في هٰذا الكتاب ؛ بدليلِ أنَّ هٰذه الأقسامَ الثلاثةَ أقسامٌ للأحدَ عشرَ التي هي مِنْ جملةِ (كاد) وأخواتِها ، كما أشار لذلك الشارحُ رحمه الله بقوله : (وذَكَرَ المُصنِّفُ منها أحدَ عَشَرَ فعلاً)[4] ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (فصحيحٌ) ليس مُسلَّماً في أفعال المُقارَبة ، بل بَقِيَ منها : (هَلْهَلَ) ؛ كقوله[5] : [من الطويل]

وَطِئْنا دِيارَ المُعتَدِينَ فهَلْهَلَتْ نُفُوسُهُمُ قبلَ الإماتةِ تَزْهَقُ

و(أَوْلىٰ) ، وهي أغربُها ؛ كقوله[6] : [من الوافر]

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١١٠) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٣٠١) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٣) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٢٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ١٢٢٢) .

(٤) انظر (٢/ ٤٦٦) .

(٥) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٩١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٦٨) .

(٦) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٩)، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٩٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٨٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٦٨) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/ ٣٤٤ـ٣٤٧) .

فتسميتُها أفعالَ المُقارَبة مِنْ باب تسميةِ الكلِّ باسم البعض .

---

* قوله : (مِنْ باب تسميةِ الكُلِّ باسم البعض) صوابُهُ : أنَّهُ مِنْ قِسْمِ التغليب ؛ لأنَّ تسميةَ الكلِّ باسم جزئِهِ عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ على ما تركَّبَ منه ومِنْ غيره ؛ كتسمية المُركَّبِ كلمةً ، وتسميةُ الأشياءِ المجتمعةِ مِنْ غير تركُّبٍ باسم بعضٍ منها . . يُسمَّى : تغليباً ؛ كـ (العُمَرَينِ) ، أفادَهُ الناصرُ اللَّقَانيُّ[1] .

فعـادى بيـنَ هـادِيَتَيـنِ منهـا وأَوْلى أنْ تـزيـدَ علـى الثـلاثِ

انتهى من « التسهيل » وبعضِ شروحه[2] .

* قوله : (عبارةٌ عن إطلاقِ اسمِ الجزءِ . . .) إلى آخره ؛ أي : وقد يكونُ تغليباً ؛ كما في نحو : (ولله يسجدُ مَنْ في السماوات ومَنْ في الأرض) ؛ بناءً على اعتبار الهيئة المجتمعةِ ، كما قيل بذلك وإن ضُعِّفَ ، وقد لا يكون[3] ، كما في تسمية المُركَّبِ كلمةً .

---

(1) حاشية اللَّقَاني على الأوضح (ق/ ٤٠ـ٤١) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ٢٠٣) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٤١) بعدَ أنْ أوردَ نحو كلام المُحشِّي : (على أنَّهُ قيل : إنَّ الجميعَ للمقاربة ؛ إذِ الشروعُ في الفعل يلزمُهُ القربُ منه ، ورجاؤُهُ قريبٌ مِنْ تقدير حصوله ؛ فلا مجازَ ولا تغليبَ) .

(2) تسهيل الفوائد (ص٥٩) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٨٩) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٢) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٢٥٧ـ ١٢٦٠) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٢٨٢ـ٢٨٣) .

(3) أي : تغليباً .

وكلُّها تدخلُ على المبتدأ والخبر ، فترفعُ المبتدأَ اسماً لها ، ويكونُ خبرُهُ خبراً لها في موضع نصبٍ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (كـ « كان » « كاد » و« عسىٰ ») ، لـٰكنَّ الخبرَ في هـٰذا البابِ لا يكونُ إلا مضارعاً[1] ؛ نحوُ : (كاد زيدٌ يقومُ) ، و(عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ) ، ونَدَرَ مجيئُهُ اسماً بعدَ (عسىٰ) و(كاد)[2] ؛ كقوله[3] : [من مشطور الرجز]

---

(١) ولا يرفع إلا ضمير اسمها ، لا الظاهر ولو سببيّاً في غير (عسىٰ) ؛ لأنَّ وَضْعَ هـٰذه الأفعال علىٰ تعلُّق الخبر بنَفْس مرفوعها لا بغيره ، فلا بُدَّ فيه مِنْ ضميره ليتحقَّق ذلك ، وجوَّز في « التسهيل » رفعَهُ السببيَّ بقِلَّة . « خضري » (١/ ٢٤١) .

(٢) قوله : (ونَدَر) ؛ أي : شَذَّ ، وليس من ذلك : ﴿ فَطَفِقَ مَسْحًا ﴾ [صٓ : ٣٣] ، بل الخبر محذوفٌ؛ أي : فطَفِقَ يمسحُ السيفَ مسحاً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٤٢) .

(٣) قال العيني : (قد قيل : إنَّ قائلَهُ هو رؤبة بن العجّاج ، وقال أبو حيّان : هـٰذا المجهول لم ينسبه الشرّاح إلىٰ أحد ، فسقط الاحتجاج به ، وكذا قال أبو عبد الواحد الطَّوّاح في كتابه « بغية الآمل ومنية السائل » ، قلت : ولو كان الأمر كما قالا لسقط الاحتجاج بخمسين بيتاً من « كتاب سيبويه » ؛ فإنَّ فيه ألفَ بيت قد عُرف قائلها ، وخمسين بيتاً مجهولة القائلين) ، وذَكَرَ ابنُ هشام نحوَهُ في « التخليص » ، وردَّهُ البغداديُّ : بأنَّ مُرادَ الطَّوّاح : بأنَّهُ لم ينسبه الشُّرّاح إلىٰ أحد ممَّنْ أنشده مِنَ الثقات ؛ كسيبويه وابن السَّرّاج ونحوهما ، أو إلىٰ قائل مُعيَّن يُحتجُّ بشعره .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢١٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٠) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٩)، و« المساعد » (١/ ٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٢)، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٧٨ـ٦٨٠) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣١٦ـ٣٢٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٤٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣١٤) ، و« فيض نشر الانشراح » (١/ ٦٢٧) .

٨٤ ـ أَكْثَرْتَ فـي العَـذْلِ مُلِحّـاً دائمَـا
لا تُكثِـرَنْ إنِّـي عَسَيـتُ صـائمَـا

---

* قـولـه : (أَكْثَـرْتَ فـي العَـذْلِ . . .) إلـىٰ آخـره : (العَـذْل) بـالـذال المُعجَمة : اللَّوْمُ ، و(مُلِحّاً) : مِنْ (أَلَحَّ الرجلُ على الشيء) : إذا أَقْبلَ عليه مُواظِباً ، وهو منصوبٌ على الحاليَّة ، و(دائماً) : صفتُهُ .

ومحلُّ الاستشهادِ : قولُهُ : (عَسَيتُ صائماً) بفتح السين وكسرِها ، كما سيذكرُهُ المُصنِّفُ[1] .

وظاهرُ كلامِ المُحشِّي : أنَّ التغليبَ لا يكون إلا فيما لم يُعتبَرْ فيه التركيبُ ؛ كـ (العُمَرَين) ، وكالآية ؛ بناءً على الظاهر ؛ مِنْ أنَّها مِنْ باب الكُلِّيَّة ، وقد حقَّقْنا مبحثَ (التغليب) في « حواشينا على الرسالة البيانية » ، فارجعْ إليها إن شئت[2] .

* قوله : (و« دائماً » : صفتُهُ) ؛ أي : أو منصوبٌ على الحال ، أو علىٰ أنَّـهُ صفـةٌ لمحـذوفٍ مفعـولٍ مطلـق لـ (مُلِحّـاً) ؛ أي : إلحـاحـاً دائمـاً ، و(صائماً) ؛ أي : مُمسِكاً عن خطابك أو استماعِ كلامِكَ .

---

(١) انظر (٢/ ٥٠٥) ، وأمَّا الشاهد : فهو مجيء خبرِ (عسىٰ) مفرداً كخبر (كان) ، وهو نادر ، والقياس : أنْ يكونَ فعلاً مضارعاً ، وقال الدَّمَامِينيُّ في « تعليق الفرائد » (٣/ ٢٩٣) في تخريج البيت : (وقيل : بتضمين « عسىٰ » معنىٰ « كان » ، وقيل : التقدير : « عسيتُ أنْ أكونَ صائماً » ، وجاز حذفُ « أنْ » مع كونها حرفاً مصدريّاً ؛ لقوة الدَّلالة ؛ وذلك لكثرة وقوع « أنْ » بعد مرفوع « عسىٰ ») انتهىٰ بتصرُّف ، ومثلُهُ يُقال في الشاهد الآتي .

(٢) حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية (ص ٢١٢ـ ٢١٥) .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٨٥ ـ فأُبْتُ إلىٰ فَهْمٍ وما كِدْتُ آيِباً وكم مِثْلِها فارَقْتُها وهْيَ تَصفَرُ

---

* قوله : (فأُبْتُ إلىٰ فَهْمٍ . . .) إلىٰ آخره : (أُبْتُ) بضم الهمزة ؛ بمعنىٰ : رجعتُ ، و(فَهْم) بفتح الفاء وسكونِ الهاء : اسمُ قبيلةٍ ، و(ما كِدْتُ آيِباً) ؛ أي : راجعاً ، وهـٰذا محلُّ الاستشهاد ، وقولُهُ : (وكم مِثْلِها . . .) إلىٰ آخره : (كم) : خبريَّةٌ ؛ أي : كثيرٌ ، والخبرُ : قولُهُ : (فارقْتُها) ، و(مِثْلِها) بالجرِّ : تمييزٌ له ، وجملةُ (وهي تَصفَرُ) : حاليَّةٌ ، وهو بفتح الفاء مضارعُ (صَفِرَ يَصفَرُ) مِنْ باب (تَعِبَ) : إذا خلا ، أو بكسرها مع ضمِّ أوَّله ؛ مِنْ (أَصْفَرَ) ، كما في « المصباح »[2] .

---

* قوله : (و« مِثْلِها » بالجرِّ : تمييزٌ) ، والضميرُ في قوله : (فارقْتُها) راجعٌ إلىٰ (مثل) باعتبارِ معناه ـ وهو القبيلةُ ـ أو باعتبارِ اكتسابِهِ التأنيثَ من المضاف إليه .

---

(١) البيت لتأبَّط شرّاً في « ديوانه » (ص٨٦) ضمن قصيدة مطلعها :

إذا المرءُ لم يَحتَلْ وقد جدَّ جِدُّهُ أضـاعَ وقـاسىٰ أمـرَهُ وهْـوَ مُـدبِـرُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٧) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ١١١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٠٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٨٠ـ٦٨٣) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٣٧٤ـ٣٧٩) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤٦٧) .

وهٰذا هو مُرادُ المُصنِّف بقوله : (لٰكن نَدَرْ . . .) إلىٰ آخره ، لٰكنْ في قولِهِ : (غيرُ مضارِع) إيهامٌ ؛ فإنَّهُ يدخلُ تحتَهُ : الاسمُ ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرورُ ، والجملةُ الاسميَّةُ ، والجملةُ الفعليَّةُ بغير المضارع ، ولم يَندُرْ مجيءُ هٰذه كلِّها خبراً عن (عسىٰ) و(كاد) ، بل الذي نَدَرَ مجيءُ الخبرِ اسماً ، وأمَّا هٰذه فلم يُسمَعْ مجيئُها خبراً عن هٰذَينِ .

---

* قوله : (لٰكنْ في قولِهِ : « غيرُ مضارعٍ » إيهامٌ) ؛ فقولُهُ في « الكافية » : (ومفرداً نَدَرَ)[1] . . أوضحُ ، وقد أُجيبَ : بأنَّ (غيرُ) في كلام الناظمِ نكرةٌ في سِياق الإثباتِ ، فلا تَعُمُّ .

* قوله : (ولم يَندُرْ مجيءُ هٰذه كلِّها . . .) إلىٰ آخره ، وظاهرُ « النَّظْم » : وُرُودُها نادراً مع أنَّها لم تَرِدْ أصلاً ، وقد أشار الشارحُ الأُشْمُونيُّ إلى الجواب عن ذلك بقوله : (غيرُ مضارعٍ لهٰذَينِ وأخواتِهما)[2] ،

---

* قوله : (نكرةٌ في سِياق الإثباتِ ، فلا تَعُمُّ) فيه : أنَّها وإن لم تَعُمَّ عُمُوماً شُمُوليّاً تَعُمُّ عُمُوماً بَدَليّاً ، فيَصدُقُ الغيرُ بغير الاسم ، كما يَصدُقُ به ؛ فالإيهامُ موجود .

* قوله : (وقد أشار الشارحُ الأُشْمُونيُّ إلى الجواب . . .) إلىٰ آخره : في هٰذا الجواب نَظَرٌ ؛ إذ لا دليلَ على العاطف والمعطوفِ ، ولو سُلِّمَ فلا دليلَ علىٰ توزيعِ غيرِ المضارع على الجميع ، ولو سُلِّم فهو مُحتاجٌ إلىٰ إثباتِ وُرُودِهِ ظرفاً ومجروراً أيضاً .

---

(١) الكافية الشافية (١/٤٤٩) .

(٢) شرح الأشموني (١/١٢٨) .

. . . .

ولا شكَّ في وُرُودِ الاسميَّةِ والماضَوِيَّةِ فيها؛ . . . .

* قوله : (وُرُودِ الاسميَّةِ) ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

وقد جَعَلَتْ قَلُوصُ بني زِيادٍ مِنَ الأَكْوارِ مَرْتَعُها قريبُ

والقَلُوص : الناقةُ الشابَّةُ ، والأَكْوارُ : جمعُ (كَوْر) بالفتح[2] ؛ وهو المنزلُ ؛ أي : جعلتْ ترعىٰ قُرْبَ المنازلِ لضعفها .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقبله :

فلستُ بنازلٍ إلا أَلَمَّتْ برَحْلي أو خيالتِها الكَذُوبُ

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٣) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١١١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٠٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٢١) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٢٩٧ـ ٢٩٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٨) ، ونقل التبريزي عن أبي العلاء ـ ورجَّحه البغدادي ـ : أنَّ رفع (قلوص) وجهٌ رديءٌ، والأحسن أن يُنصَبَ، ويكون في (جعلتْ) ضميرُ المرأة المذكورة، وليست (جعلتْ) في هٰذا القول في معنى المقاربة ، وإنَّما هي بمعنىٰ (صيَّرت) ، فلا تفتقرُ إلىٰ فعل ، ويكون (مرتعها قريب) في موضع المفعول الثاني ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٨٣ـ ٦٨٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٦١ـ٣٦٣) .

(٢) قوله : (بالفتح) ضبطه البغدادي في « الخزانة » (٥/ ١٢١)، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٦٣) بالضم ، وفسَّره بأنَّهُ الرَّحْلُ بأداته ؛ أي : إذ سرحتْ لم تبعد في المرعىٰ لشِدَّة كلالها ، وهٰذا التفسير مُوافقٌ لتفسير المُقرِّر ، ثمَّ قال ـ كما في « الخزانة » ـ : (وزعم الدَّمَامِينيُّ في « الحاشية الهندية » ـ وتبعه غيرُهُ ـ أنَّهُ يصحُّ أن يكون « أكوار » هنا جمعَ « كَوْر » بالفتح ؛ وهي الجماعةُ الكثيرة من الإبل ، وهٰذا وإن كان صحيحاً في نفسه إلا أنَّهُ لا يُناسب المقام) .

١٦٥ـ وكونُهُ بدونِ (أنْ) بعدَ (عسىٰ) . . . .

وذلك نحوُ ما رُوِيَ عن ابن عبَّاس : (فجَعَلَ الرجلُ إذا لم يستطعْ أنْ يخرجَ أَرْسَلَ رسولاً)[1] .

❁ قوله : (وكونُهُ بدونِ « أنْ » بعدَ « عسىٰ » . . .) إلىٰ آخره :

الحاصلُ : أنَّ خبرَ هـٰذه الأفعالِ بالنسبة إلى اقترانه بـ (أَنْ) وتجرُّدِهِ منها . . أربعةُ أقسام :

❁ قوله : (وذلك نحوُ ما رُوِيَ عن ابن عبَّاس . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ (إذا) ظرفٌ لـ (أَرْسَلَ) مُجرَّدٌ عن الشرط ، وإلا فـ (أَرْسَلَ) هو الجوابُ ، والخبرُ جملةُ الشرطِ وجوابِهِ ، لا جملةٌ ماضَوِيَّةٌ ، ولك أنْ تقولَ : هو جملةٌ ماضَوِيَّةٌ علىٰ هـٰذا أيضاً ؛ باعتبارِ أنَّ المقصودَ مِنَ الجملة الشرطيَّةِ جوابُها والشرطُ قيدٌ له ، لا سيَّما معَ كونِ (أَرْسَلَ) عاملاً في (إذا) ، فهو أوَّلُ الجملةِ في الحقيقة ، كما أفادَهُ ابنُ هشامٍ في « شرح شواهد ابن الناظم »[2] .

(١) رواه البخاري (٤٧٧٠) ، وفي هامش (ج) : (قوله : « فجَعَلَ الرجلُ . . . » إلىٰ آخره : قال ابنُ هشام : هـٰذا لم أَرَ من يُحسِنُ تقريرَهُ ، ووجهُهُ : أنَّ « إذا » منصوبةٌ بجوابها على الصحيح ، والمعمولُ مُؤخَّرٌ في التقدير عن عامله ، فأوَّلُ الجملة في الحقيقة : « أرسل » ، فافهموه . انتهىٰ ، ذكره في « التصريح ») ، وانظر « التصريح » (٢٠٥/١) .

(٢) انظر التعليق السابق .

. . . . نَـزْرٌ و(كـادَ) الأمـرُ فيـهِ عُكِسَـا

أي : اقترانُ خبرِ (عسىٰ) بـ (أنْ) كثيرٌ ، وتجريدُهُ مِنْ (أنْ) قليلٌ ، وهٰذا مذهبُ سيبويهِ ، ومذهبُ جمهورِ البَصْريِّين : أنَّهُ لا يتجرَّدُ خبرُها مِنْ (أنْ) إلا في الشِّعْر .

ولم يَرِدْ في القرآن إلا مُقترِناً بـ (أنْ) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ فَعَسَى ٱللَّهُ أَن يَأْتِيَ بِٱلْفَتْحِ ﴾ [المائدة : ٥٢] ، وقال عزَّ وجلَّ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾ [الإسراء : ٨] .

ـ ما يجبُ فيه الاقترانُ ؛ وهو (حَرَىٰ) ، و(اخْلَوْلَقَ) .

ـ وما يجبُ تجرُّدُهُ مِنْ (أَنْ) ؛ وهو أفعالُ الشُّرُوع .

ـ وما يجوزُ فيه الأمرانِ والغالبُ الاقترانُ ؛ وهو (عسىٰ) ، و(أَوْشَكَ) .

ـ وما يجوزُ فيه الأمرانِ والغالبُ عدمُ الاقترانِ ؛ وهو (كاد) ، و(كَرَبَ) انتهىٰ « خالد »[1] .

* قوله : (نَزْرٌ) ؛ أي : قليلٌ .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢٠٧) .

ومِنْ وُرُوده بدون (أنْ) : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٨٦ ـ عسى الكَرْبُ الذي أمسيتُ فيهِ يكـــونُ وراءَهُ فَـــرَجٌ قـــريـــبُ

---

* قوله : (عسى الكَرْبُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : هُدْبةُ وهو مسجونٌ بالمدينة مِنْ أجلِ قتيلٍ قَتَلَهُ[2] ، و(الكَرْب) بفتح الكاف وسكونِ الراء :

---

(١) البيت لهُدْبة بن الخشرم العذري في « ديوانه » (ص ٥٩) ضمن قصيدة مطلعها :

طَـرِبـتَ وأنـتَ أحيـانـاً طَـرُوبُ وكيـف وقـد تَعَـلَّاكَ المَشِيـبُ

يُجِـدُّ النَّـأيُ ذِكْـرَكِ فـي فـؤادي إذا ذَهِلَـتْ علـى النَّـأيِ القلـوبُ

وبعد الشاهد :

فيـأمـنَ خـائـفٌ ويُفَـكَّ عـانٍ ويـأتـيَ أهلَـهُ الـرجـلُ الغـريـبُ

وهـو مـن شـواهـد : « الكتـاب » (٣/ ١٥٨ـ ١٥٩) ، و« شـرح الـرضـي » (٤/ ٢١٨ـ٢١٩)، و« شرح ابن الناظم » (ص١١١) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٦٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩١ـ٦٩٤) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣٢٧ـ ٣٤١) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٣٨ـ٣٤١) .

(٢) وقصَّةُ ذلك : أنَّهُ وقع بين هُدْبة وشخصٍ مِنْ بني عمِّه يُقال له : زيادة بن زيد . . مُلاحاةٌ ، فقتله هُدْبة ، فرفعه أخوه إلىٰ معاويةَ ، فقرَّرَهُ فأقرَّ ، فَعَرَضَ معاويةُ علىٰ عبد الرحمـٰن أخيه قَبُولَ الدِّيةِ ، وعَرَضَ عليه أكابرُ قريش سبعَ ديات ، فأبىٰ أن يقبلها ، وكان لزيادةَ المقتول ابنٌ يُقالُ له : المِسْوَر ، ولم يبلغ الحُلُمَ ، فقال معاويةُ : ابنُهُ أَوْلىٰ بطلب دمه ، فليُحبَسْ هُدْبةُ إلىٰ أنْ يبلغَ ابنُهُ ، فربَّما يرضىٰ بالدِّية ، فحُبِسَ هُدْبةُ سبعَ سنينَ حتىٰ بلغ المِسْوَرُ الحُلُمَ ، فعَرَضَ عليه معاويةُ قَبُولَ الدِّية ، فأبىٰ إلا قتلَهُ ، فقتل هُدْبة . انظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٢) .

الحُزْنُ يأخذُ بالنَّفْس ، ويُروىٰ بدلَهُ : (الهمُّ) ، وهو اسمُ (عسىٰ) ، وجملةُ (يكون. . .) إلىٰ آخره : خبرُها ، و(أمسيتَ) : قال المُوضِّحُ تبعاً لليمنيِّ : (الروايةُ بفتح التاء على الخطاب)[1] ؛ فيكونُ قد جرَّد مِنْ نَفْسه شخصاً وخاطبه ، و(فَرَجٌ) بالجيم : كشفُ الغمِّ ، وهو مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف قبلَهُ ، والجملةُ : في محلِّ نصبِ خبرُ (يكون) ، واسمُها : مُستتِرٌ فيها عائدٌ على (الكرب) ، و(قريبٌ) : نعتُ (فَرَجٌ) .

---

* قوله : (وهو مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف. . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم يجعلْ (فَرَجٌ) اسمَ (يكونُ) و(وراءَهُ) خبرَها ؛ لأنَّ خبرَ (عسىٰ) لا يرفعُ إلا ضميرَ اسمِها أو سببيَّهُ ؛ أي : الظاهرَ المضافَ لضميره ، و(فَرَجٌ) أجنبيٌّ منه ، كذا في « التصريح » و« الدَّمَامِينيِّ » وغيرِهما[2] ، لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : البيتُ المذكورُ بعدُ ؛ وهو :

عسىٰ فَرَجٌ يأتي به اللهُ. . .

---

(1) تخليص الشواهد (ص٣٢٦) ، وانظر « تحفة الأشراف علىٰ كشف غوامض الكشاف » (ق/٢١٦) ، ونصَّ الصبَّانُ في « حاشيته » (١/٤٠٨) علىٰ أنَّهُ يُروىٰ بفتح التاء وضمِّها ، وذَكَرَ الدَّمَامِينيُّ في « حاشيته على المغني » (ق/٦٧) : أنَّهُ سمعه بضمِّ التاء من غيرِ واحدٍ مِنْ أشياخه المصريِّينَ ، واليمنيُّ : هو الإمام المُفسِّر الأديب عماد الدين يحيى بن القاسم العلوي اليمني الصنعاني (ت بعد ٧٥٠هـ) ، المعروف بـ (الفاضل اليمني) و(الفاضل العلوي) ، له حاشيتان على « الكشاف » ، سمَّى الأولىٰ : بـ « درر الأصداف في حل عقد الكشاف » ، والثانيةَ : بـ « تحفة الأشراف في كشف غوامض الكشاف » ، وانظر « البدر الطالع » (٢/٣٤٠) .

(2) التصريح على التوضيح (١/٢٠٦) ، حاشية الدماميني على المغني (ق/٦٧) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٨٧ ـ عسىٰ فَرَجٌ يأتي بِهِ اللهُ إِنَّهُ لَـهُ كـلَّ يـومٍ فـي خَلِيقَتِـهِ أَمْـرُ

وأمَّا (كاد) : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّها عكسُ (عسىٰ) ؛ فيكونُ الكثيرُ في خبرها أنْ يتجرَّدَ مِنْ (أن) ، ويقلُّ اقترانُهُ بها ، وهـٰذا بخلافِ ما نصَّ عليه

---

* قوله : (عسىٰ فَرَجٌ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في قوله : (يأتي به اللهُ) ؛ حيثُ وَقَعَ خبراً لـ (عسىٰ) مُجرَّداً مِنْ (أَنْ) ، واسمُ (إنَّ) في

فإنَّ فاعلَ (يأتي) لفظُ الجلالة ، وهو أجنبيٌّ من الاسم ، وإنَّما حصل الربطُ بينهما بالهاء مِنْ (به) .

فمُقتضىٰ ذلك : أنَّهُ لا يُشترَطُ السببيُّ بالمعنى المذكور ، بل يَكفِي مُلابَسةُ الاسمِ الظاهرِ للضمير بأيِّ وجه ؛ كالهاء مِنْ (وراءه) ، ويُؤيِّدُ ذلك : تجويزُ ابنِ أَيَازَ ـ كما في « التصريح » ـ جَعْلَ (يكونُ) تامَّةً و(وراءه) مُتعلِّقاً بها ؛ فإنَّ فاعلَها حينئذٍ هو (فرجٌ) ، لا ضميرُ الاسم[2] .

إلا أنْ يُجابَ : بأنَّ اسمَ (عسىٰ) ضميرُ الشأن علىٰ ما يأتي في الآية ، أو بأنَّ خبرَها محذوفٌ تقديرُهُ : (يأتي) الرافعُ لضمير الفرج ، وكلُّ هـٰذا تكلُّفٌ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/٣٩٥) ، والشارح في « المساعد » (١/٢٩٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/٤٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٧١٠ـ٧١١) .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (١/٢٠٦) .

أهلُ الأَنْدَلُسِ ؛ مِنْ أنَّ اقترانَ خبرِها بـ (أنْ) مخصوصٌ بالشِّعْر[1] .

فمِنْ تجرُّدِهِ مِنْ (أنْ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البقرة : ٧١] ، ....

قوله : (إنَّهُ) : ضميرُ الشأن ، وخبرُهُ : الجملةُ بعدَهُ ، و(أَمْرُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (له) ، و(كلَّ) : منصوبٌ على الظرفيَّة ، و(الخليقةُ) بمعنى : الخلائق .

* قوله : (أهلُ الأَنْدَلُسِ) بفتح الهمزة والدال : إقليمٌ بالمغرب ، كما في شروح « الشفاء »[2] .

* قوله : (﴿ فَذَبَحُوهَا وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾) هٰذا كلامٌ يتضمَّنُ كلامَينِ كلٌّ

---

* قوله : (ضميرُ الشأن) فيه : أنَّهُ لا حاجةَ تدعو إليه ؛ لأنَّهُ لا يُرجَعُ إليه إلا عندَ الضرورة ؛ ولذا قال في « المغني » : (متىٰ أَمْكَنَ غيرُهُ لا يُلتفَتُ إليه ؛ لخروجه عن القياس لأمور ؛ منها : أنَّهُ يعودُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورتبةً)[3] ، وهنا يُمكِنُ أنْ يعودَ الضميرُ مِنْ (إنَّهُ) على الله سبحانه وتعالىٰ ؛ لتقدُّمه ، وكذا الضميرُ في (له) ، فتدبَّرْ .

* قوله : (هٰذا كلامٌ يتضمَّنُ كلامَينِ . . .) إلىٰ آخره ، وضميرُ (يفعلون) : راجعٌ إلىٰ ضمير (كادوا) ، كما هو القاعدةُ مِنْ رجوع ضميرٍ من

---

(١) وممَّن نص علىٰ ذلك : ابن عصفور في « شرح جمل الزجاجي » (٢/٢٨٦) ، و« ضرائر الشعر » (ص ١٥٣) .

(٢) انظر « شرح الشفاء » للقاري (١/٥٧٩) ، و« نسيم الرياض » (٣/٤٤٩) ، وفيهما جواز ضم الدال أيضاً .

(٣) انظر « مغني اللبيب » (٢/٦٣٦ـ٦٣٧) .

واحدٍ منهما في وقتٍ غيرِ وقتِ الآخَر ، والتقديرُ : (فامتنعوا مِنْ ذبحها في زمنٍ ، ثمَّ بدا لهم بعدَ ذلك ذبحُها) ؛ فهو على حدِّ قولك : (وَلَدَتْ هندُ ولم تَكَدْ تَلِدُ) ؛ فلا تناقضَ في الآية أصلاً .

ووَهِمَ بعضُهُم في (كاد) ؛ فظنَّ أنَّ إثباتَها نفيٌ وعكسَهُ ، وأَلْغَزَ بذلك فقال[1] : [من الطويل]

أَنَحْوِيَّ هـٰذا العصرِ ما هِيَ لَفْظَةٌ جَرَتْ في لسانَيْ جُرْهُمٍ وثَمُودِ
إذا اُسْتُعمِلَتْ في صُورةِ الجَحْدِ أَثبتَتْ وإنْ أُثبتَتْ قامتْ مَقَامَ جُحُودِ

وليس بشيءٍ ؛ إذ حُكْمُها كحُكْمِ سائرِ الأفعال ؛ فمعناها منفيٌّ إذا صَحِبَتْ نفياً ، وثابتٌ إذا لم تصحبْهُ ، فإذا قلتَ : (كاد زيدٌ يقومُ) . . فمُقارَبةُ القيامِ

الخبرِ إلى الاسم ، ولا مانعَ مِنْ كون مَرجِعِ الضميرِ ضميراً ، كما قاله ياسينُ[2] .

* قوله : (فظنَّ أنَّ إثباتَها نفيٌ) ؛ أي : لمعناها لا لخبرها ، وكذا ما بعدَهُ ، هـٰذا هو ظاهرُ كلام المُحشِّي فيما يأتي ؛ مِنْ أنَّ كلامَهُ باطلٌ في الشِّقَّينِ[3] ، وإلا فيكونُ مُسلَّماً في الشِّقِّ الأوَّلِ فقط ؛ إذ الخبرُ بمُقتضىٰ (كاد) منفيٌّ علىٰ كلِّ حال .

(١) هو الشاعر العباسي أبو العلاء المعري ، وقد روى البيتين أبو حيَّان في « التذكرة » كما في « شرح أبيات المغني » (٨/ ٢٨) ، وأوردهما كثير من النحويين في مصنفاتهم ، وانظر المصادر في الصفحة التالية .
(٢) حاشية ياسين على التصريح (١/ ٢٠٤) .
(٣) انظر (٢/ ٤٨١ـ٤٨٢) .

وقال : ﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ قُلُوبُ فَرِيقٖ مِّنۡهُمۡ ﴾ [التوبة : ١١٧] .

موجودةٌ والقيامُ مُنتفٍ ، وإذا قلتَ : (ما كاد زيدٌ يقومُ) . . فالمُقارَبةُ مُنتفِيةٌ والقيامُ مُنتفٍ أبعدَ مِن انتفائه في المثال الأوَّل ، أفاد ذلك شروحُ « النَّظْم » نقلاً عن المُصنِّفِ[١] ، وقد قلتُ مُجِيباً عن اللغز :

لقد رُمْتَ إلغازاً بـ (كاد) وليسَ ذا   صحيحاً لَدَىٰ حُذَّاقِ أهلِ الوجودِ
بَلِ آنْ تصحبَنْ نَفْياً فصِفْها بالِانتِفا   وإلا فلــلإثبــاتِ دونَ جُحُــودِ

* قوله : (﴿ مِنۢ بَعۡدِ مَا كَادَ تَزِيغُ ﴾ . . .) إلى آخره : قال البَيْضاويُّ : (في « كاد » ضميرُ الشأن ، أو ضميرُ القومِ ؛ أي : العائدِ عليه الضميرُ في « منهم ») انتهى[٢] .

---

* قوله : (في « كاد » ضميرُ الشأن) ، وعلىٰ هٰذا : فـ (قلوبُ) : فاعلٌ بـ (تزيغُ) ، لٰكن فيه أنَّهُ حينئذٍ يخلو الخبرُ عن ضمير الاسم ، إلا أنْ يُخَصَّ هٰذا الشرطُ بغير ضمير الشأن ؛ لأنَّ جملةَ المضارعِ لكونها مُفسِّرةً له كأنَّها عينُهُ ، وذلك أبلغُ في الرَّبْط مِن اشتمالها على الضمير .

* قوله : (أو ضميرُ القومِ) ينبغي علىٰ هٰذا جَعْلُ (قلوبُ) بدلاً مِنْ ذلك الضمير ، و(تَزيغُ) بالفوقيَّة فاعلُهُ ضميرُ القلوب ؛ لتقدُّمها رتبةً ، ولا يصحُّ جَعْلُ (قلوبُ) فاعلاً بـ (تزيغُ) ؛ لئلا يخلوَ الخبرُ عن ضمير الاسم ، هٰذا

---

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/٤٦٦ـ٤٦٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/٨٣١) ، و« تعليق الفرائد » (٣/٣١٠ـ٣١١) ، و« شرح الأشموني » (١/١٣٤) ، و« الأشباه والنظائر » للسيوطي (٢/٦٥١ـ٦٥٢) .

(٢) تفسير البيضاوي (٣/١٠٠) .

ومِنِ اقترانِهِ بـ (أنْ) : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما كِدْتُ أنْ أُصلِّيَ العصرَ حتىٰ كادتِ الشمسُ أنْ تَغرُبَ »[1] ، . . . .

ويصحُّ جَعْلُ (قلوب) بدلاً مِنَ الضمير في (كاد) بجَعْله عائداً إلى (القوم) ، وفاعلِ (تزيغ) ضميراً راجعاً لـ (القلوب) ؛ لتقدُّمها رُتْبةً .

*** قوله : (قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما كِدْتُ . . . ») إلىٰ آخره :** جعلَهُ غيرُهُ مِنْ كلام عمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله عنه[2] ، وأجاب شيخُنا الوالدُ حفَّهُ اللهُ بالألطاف : بأنَّهُ يحتملُ أنَّ عُمَرَ تكلَّم به فاشتَهَرَ عنه وإن كان مِنْ كلامه

علىٰ قراءة (تزيغ) بالفوقيَّة .

أمَّا علىٰ قراءته بالتحتيَّة[3] : فلا يصحُّ كونُ القلوبِ فاعلَهُ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، ولا ضميرِها ؛ لوجوبِ تأنيثِ الفعل المُسندِ للضمير المُؤنَّث ، فنضطرُّ إلىٰ أنَّ اسمَ (كاد) ضميرُ الشأن ، كما هو الوجهُ الأوَّل .

*** قوله : (ويصحُّ جَعْلُ « قلوب » . . .) إلىٰ آخره :** قد علمتَ أنَّهُ مُتعيِّنٌ على الاحتمال الثاني ؛ لأجلِ أنْ يتحقَّقَ الشرطُ ، إلا أنَّهُ إنَّما عبَّر المُحشِّي بالصحَّة ؛ للإشارة إلى القَدْح في ذلك الشرطِ ، كما تقدَّم لك[4] ، فلا تَغفُلْ .

---

(١) رواه البخاري (٤١١٢) موقوفاً علىٰ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٢) لعلَّ هـٰذا الغيرَ جعله من كلام عمر بن الخطاب رضي الله عنه ، كما هو المشهور في الراوية .

(٣) قرأ بالفوقية : الجمهورُ ما عدا حمزة وحفصاً . انظر « الدر المصون » (٦/ ١٢٣) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٠٧ـ٣٠٨) .

(٤) انظر (٢/ ٤٨٢) .

وقولُه[1] : [من الخفيف]

٨٨ ـ كادتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ عليهِ إذْ غَـدَا حَشْـوَ رَيْطـةٍ وبُـرُودِ

صلَّى الله عليه وسلَّم ، كما قيل : قنوتُ عمرَ بنِ الخطَّاب ؛ وهو (اللهمَّ ؛ إنا نستعينُكَ . . .) إلىٰ آخره ، مع أنَّهُ مَرْوِيٌّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، لـٰكن اشتَهَرَ عمرُ به[2] ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (كادتِ النَّفْسُ أنْ تَفِيضَ . . .) إلىٰ آخره : . . . .

❁ قوله : (كما قيل : قنوتُ عمرَ) ؛ أي : أو ابنِ عمرَ ؛ فإنَّهُ في بعضِ عباراتِ الفقهاء نسبتُهُ لعمرَ تارةً ، ولابنه تارةً .

❁ قوله : (مع أنَّهُ مَرْوِيٌّ عن النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم) ؛ أي : علىٰ بعض الأقوال .

---

(١) عزا البيتَ ابنُ السِّيدِ البَطَلْيَوْسيُّ والبغدادي إلىٰ أبي زُبيد الطائي في شعر يرثي به اللَّجْلاجَ الحارثيَّ ، وقبله :

غيرَ أنَّ اللَّجْلاجَ هاضَ جَنَاحِي يومَ فارقتُهُ بأعلى الصَّعِيدِ
صادِياً يستغيثُ غيرَ مُغاثٍ ولقد كانَ عُصْرةَ المَنْجُودِ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (١/ ٣١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٣١) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٧ـ٦٩٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ٢٦ـ٢٨) .

(٢) رواه مرفوعاً مرسلاً أبو داود في « المراسيل » (٨٩) ، والطبراني في « الدعوات الكبير » (٤٣٣) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٢١٠) عن خالد بن أبي عمران رحمه الله تعالىٰ ، ورواه موقوفاً علىٰ سيدنا عمر رضي الله عنه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٧١٠٠) ، والطحاوي في « شرح معاني الآثار » (١٤٧٥) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٢٩٨) ، وانظر « البدر المنير » (٤/ ٣٧٠ـ٣٧٤) .

في « المصباح » : (فاضتْ نَفْسُهُ فَيْضاً : خرجتْ ، والأفصحُ : فاظَ ـ بالظاء المُعجَمة ـ من غير ذِكْرِ « النَّفْس » ، تَفِيظُ فَيْظاً ، ومنهم مَنْ لم يُجِزْ غيرَهُ) انتهىٰ[1] .

وفي « العَيْنيّ » : (« فاظَ الميتُ » بالظاء ، و« فاضتْ نَفْسُهُ » بالضاد ، قاله الزَّجَّاجيُّ ، و« فاظتْ نَفْسُهُ » بالظاء جائزٌ عندَ الجميع ، إلا الأصمعيَّ ؛ فإنَّهُ لا يجمعُ بين الظاء و« النَّفْس » ، بل يقولُ : « فاظ الرجلُ » بالظاء ، و« فاضتْ نَفْسُهُ » بالضاد)[2] .

* قوله : (في « المصباح » : فاضتْ. . .) إلىٰ آخره : الذي في « الصحاح » : أنَّهُ يُقالُ : (« فاضَ الرجلُ يَفِيضُ فَيْضاً وفُيُوضاً وفَيَضاناً » بالضاد أو الظاءِ بدلَها : إذا مات ، وكذلك « فاضتْ نَفْسُهُ » و« فاظت » ؛ أي : خرجتْ روحُهُ ، عن أبي عُبيدةَ والفرَّاء ، قالا : والضادُ لتميم ، والظاءُ لقيس ، ومَنَعَ الأصمعيُّ : « فاظتْ نَفْسُهُ » بالظاء ، و« فاض » مع « النَّفْس » وغيرها ؛ لأنَّ الفَيْضَ للدمع والماءِ ، وإنَّما يُقالُ : « فاظَ » : إذا مات) انتهىٰ[3] .

(١) المصباح المنير (٢/٦٦٦) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/٦٩٧) ، وجاء في بعض المصادر أنَّ الأصمعي لا يقول : (فاضت نفسه) ، وانظر « جمهرة اللغة » (٢/٩٣٣) ، و« مجمل اللغة » (١/٧٠٩) ، و« غريب الحديث » للحربي (٣/١١٣٢) ، و« لسان العرب » (٧/٢١١ ، ٤٥٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/٢٧) ، وكلام المُقرِّر .

(٣) الصحاح (٣/١٠٩٩ ، ١١٧٦ـ١١٧٧) ، وليس فيه نسبة الظاء لقيس .

١٦٦ـ وكـ (عسىٰ) (حَرَىٰ) ولـٰكنْ جُعِلَا   خَبَـرُهـا حَتْمـاً بـ (أنْ) مُتَّصِـلَا
١٦٧ـ وأَلْزَمُوا (اَخْلَوْلَقَ) (أنْ) مِثْلَ (حَرَىٰ)   وبعـدَ (أَوْشَـكَ) انْتِفـا (أنْ) نَـزُرَا

و(إذ) : ظـرفٌ بمعنـىٰ (حيـن) ، والعـامـلُ فيـه : (تَفِيـضُ) ، و(الرَّيْطَة) : بفتح الراء ، وتُجمَعُ علىٰ (رِياط) ؛ مثلُ (كَلْبة وكِلاب) ؛ كلُّ مُلَاءةٍ ليستْ قطعتَينِ ، وقد يُسمَّىٰ كلُّ ثوبٍ رقيقٍ رَيْطةً ، و(البُرُود) بضمِّ الباء : جمعُ (بُرْد) ؛ نوعٌ مِنَ الثياب ، والمُرادُ : أنَّهُ صار في أكفانه ؛ فإنَّ الشاعرَ يَرْثِي بهـٰذا رجلاً مات وأُدرِجَ في أكفانه .

* قوله : (مِثْلَ « حَرَىٰ ») مثلَ : منصوبٌ على الحال مِن (اخْلَوْلَقَ) ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ مع تقديرِ مضافٍ ؛ أي : إلزاماً مثلَ إلزامِ (حرىٰ). . . إلىٰ آخره .

* قـولـه : (وبعـدَ « أَوْشَـكَ ». . . .) إلـىٰ آخـره : الظـرفُ : مُتعلِّـقٌ

وبهـٰذا تعلمُ ما في كلام المُحشِّي ؛ أمَّا أوَّلاً : فلا يُعلَمُ مِنْ كلامه استعمالُ (فاض) مِنْ غير ذِكْرِ (النَّفْس) ، وأمَّا ثانياً : فما أفاده كلامُهُ مِنْ أنَّ الأصمعيَّ يقولُ باستعمالِ (فاض) بالضاد في الموت . . لا يصحُّ[1] ، كما علمتَ .

وبهـٰذا تعلمُ أيضاً : أنَّ المُرادَ بالبعض الذي لم يُجِزْ غيرَ (فاظ) مِنْ غيرِ ذِكْرِ (النفس) في قول « المصباح » : (ومنهم مَنْ لم يُجِزْ غيرَهُ). . هو الأصمعيُّ ، خلافاً لِمَا يُستفادُ مِنَ المُحشِّي .

---

(١) قوله : (لا يصح) سقط من (ك) ، وإثباتُهُ وعدمه صواب .

يعني : أنَّ (حرىٰ) مثلُ (عسىٰ) في الدَّلالة علىٰ رجاء الفعل ، لٰكن يجبُ اقترانُ خبرِها بـ (أنْ)[1] ؛ نحوُ : (حرىٰ زيدٌ أنْ يقومَ) ، ولم يُجرَّدْ خبرُها مِنْ (أنْ) لا في الشعر ولا في غيره .

وكذلك (اخْلَوْلَقَ) ؛ تلزمُ (أنْ) في خبرِها ؛ نحوُ : (اخْلَوْلَقَتِ السماءُ أنْ تُمطِرَ) ، وهو مِنْ أمثلة سيبويهِ[2] .

وأمَّا (أَوْشَكَ) : فالكثيرُ : اقترانُ خبرِها بـ (أنْ) ، ويَقِلُّ حذفُها منه ؛ فمِنِ اقترانِهِ بها : قولُهُ[3] : [من الطويل]

بـ (نَزُرَ) ، و(انتِفا) : مبتدأٌ ، وقُصِرَ للوزن ؛ مضافٌ إلىٰ (أنْ) ، و(نَزُرا) بضمِّ الزاي ؛ بمعنىٰ : قَلَّ ؛ في موضع رفعِ خبرُهُ ، والألفُ : للإطلاق .

✽ قوله : (وقُصِرَ للوزن) ؛ أي : لأنَّهُ إذا اجتمعَ همزتانِ مِنْ كلمتَينِ لا يجوزُ حذفُ إحداهما اختياراً إلا إذا اتَّفقتا في الحركة .

---

(١) وإنَّما وجبت فيها وفي (اخلولق) الآتية دون (عسىٰ) مع أنَّ الثلاثة للرجاء المُختصِّ بالمستقبل ؛ لأنَّ (عسىٰ) هي الأصلُ والشهيرة فيه ، فاغتنتْ عن لزوم (أنْ) ، بخلافهما . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٤٦) .

(٢) الكتاب (٣/ ١٥٧) .

(٣) أنشده ثعلب في « مجالسه » (ص٣٦٥) عن ابن الأعرابي ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائل مُعيَّن ، وقبله :

أبا مالكٍ لا تسألِ الناسَ والتمِسْ بكفَّيْكَ فضلَ اللهِ فاللهُ أوسعُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١١) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٧٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٠ـ٦٩١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٢٣) .

٨٩ ـ ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيلَ هاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنعُوا

ومِنْ تجرُّدِهِ منها : قولُهُ[١] : [من المنسرح]

❋ قوله : (ولو سُئِلَ الناسُ . . .) إلىٰ آخره : المعنىٰ : أنَّ مِنْ طَبْعِ الناسِ أنَّهُم لو سُئلوا أنْ يُعطُوا تراباً وقيل لهم : هاتُوا الترابَ . . لَمَنَعُوا ومَلُّوا ؛ أي : سَئِمُوا ، و(الترابَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (سُئِلَ) ، و(لَأَوْشكوا) : جوابُ الشرط ، والضميرُ فيه : اسمُهُ ، وخبرُهُ : (أنْ يَمَلُّوا) ، وهو محلُّ الشاهدِ[٢] ، ويُروىٰ : (فيمنعوا) بالفاء[٣] .

❋ قوله : (أنْ يُعطُوا تراباً) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (الترابَ) في البيت علىٰ حذف مضاف[٤] .

❋ قوله : (لَمَنَعُوا ومَلُّوا) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ المُرادَ بالقربِ مِنَ الملل

---

(١) عزاه سيبويه إلىٰ أمية بن أبي الصلت الشاعر المخضرم ، وصاعدٌ البغدادي إلىٰ رجلٍ خارجي قتله الحجاج ، والصحيح : الأوَّل ، وهو في « ديوان أمية » (ص١٧٢) ضمن قصيدة مطلعها :

باتَتْ هُمُومِيَ تَسْرِي طوارقُها أَكُفُّ عينيَ والدمعُ سابقُها
اقتربَ الوعدُ والقلوبُ إلى اللهِ وحبُّ الحياةِ سائقُها

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٦٠ـ١٦١) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٣) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٧٦ـ٢٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٤ـ٦٩٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٢٨ـ ٣٢٩) .

(٢) وفيه شاهدٌ آخرُ سيأتي في (٢/ ٤٩٤) .

(٣) وجاء كذلك في (و) .

(٤) أي : سُئلوا إعطاءَ التراب .

٩٠ـ يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ   فِي بعضِ غِرَّاتِهِ يُوافِقُها

١٦٨ـ ومثلُ (كادَ) في الأصحِّ (كَرَبَا)   وتركُ (أنْ) معْ ذي الشُّرُوعِ وَجَبَا
١٦٩ـ كـ (أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو) و(طَفِقْ)   كذا (جعلتُ) و(أخذتُ) و(عَلِقْ)

لم يذكر سيبويهِ في (كَرَبَ) إلا تجريدَ خبرِها مِنْ (أنْ)[1] ، . . . .

❁ قوله : (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ . . .) إلىٰ آخره : هو من المنسرح ، والغِرَّاتُ : جمعُ (غِرَّة) ؛ وهي الغَفْلَةُ ؛ أي : يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ موته في الحرب أنْ يقعَ فيها في غفلةٍ فيموتَ[2] ، والشاهدُ فيه ظاهرٌ[3] .

❁ قوله : (يَحْدُو) بالحاء المُهمَلة ، قال في « المصباح » : (حَدَوْتُ بالإبلِ أَحْدُو حَدْواً : حَثَثْتُها على السير بالحُدَاء ـ مثل « غُراب » ـ وهو الغناءُ لها) انتهىٰ[4] .

❁ قوله : (وطَفِقْ) بكسر الفاء وفتحِها[5] ، ويُقالُ : (طَبِقَ) بالباء المُوحَّدةِ المكسورة .

والمنعِ : حصولُهُما بالفعل .

---

(١) الكتاب (٣/ ١٥٩) .
(٢) في هامش (ج) : (قوله : « فيها » ؛ أي : المَنيّةِ المُفسَّرةِ بالموت) .
(٣) وفيه شاهدٌ آخرُ سيأتي في (٢/ ٤٩٤) .
(٤) المصباح المنير (١/ ١٧٢) .
(٥) وسيأتي تفصيل ضبط هاذه الكلمة في (٢/ ٤٩٨) ، وهي في البيت مكسورة ؛ فراراً من عيب السِّناد .

وزَعَمَ المُصنِّفُ : أنَّ الأصحَّ خلافُهُ ؛ وهو أنَّها مثلُ (كاد) ؛ فيكونُ الكثيرُ فيها تجريدَ خبرِها مِنْ (أنْ) ، ويقلُّ اقترانُهُ بها ؛ فمِنْ تجريده : قولُهُ[1] : [من الخفيف]

٩١ـ كَرَبَ القلبُ مِنْ جَوَاهُ يذوبُ   حينَ قالَ الوُشاةُ هندٌ غَضُوبُ

---

* قوله : (وزَعَمَ المُصنِّفُ) ؛ أي : قال ؛ فإنَّ الزَّعْمَ يُستعمَلُ في القول ، ونقل الطَّبَلَاويُّ في « شرحه للعِزِّي » عن النَّوَويِّ في « شرح مسلم » : أنَّ صيغةَ الزَّعْم كثيراً ما يُرِيدُ بها سيبويهِ التخصيصَ لا التمريضَ . انتهىٰ[2] ، وهي فائدةٌ حسنةٌ .

* قوله : (كَرَبَ القلبُ . . .) إلىٰ آخره : (الجَوَىٰ) بالجيم : شِدَّةُ الوَجْد ، و(الوُشاة) : جمعُ (واشٍ) ؛ كـ (قُضاة وقاضٍ) ؛ وهو النمَّامُ ، و(غَضُوب) : (فَعُولٌ) يستوي فيه المُذكَّرُ وغيرُهُ[3] ، والمعنىٰ : كاد القلبُ يذوبُ مِنْ شِدَّةِ شوقِهِ حين قال اللائمُ : هندُ غَضوبٌ عليك .

---

* قوله : (التخصيصَ) ؛ أي : النسبةَ للقائل .

* قوله : (حين قال اللائمُ) المُناسِبُ لِمَا قبلَهُ : (النمَّام) ، أو (الواشي) .

---

(١) قاله رجل من طيِّئ ، وقيل : قاله كَلْحَبَةُ اليربوعي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٢) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٤) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٨٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٥ـ٦٩٦) .

(٢) طالع السعد (ق/ ٢٨٦) ، وانظر « شرح النووي علىٰ مسلم » (١/ ٤٥) .

(٣) وهو بمعنىٰ (فاعل) ، كما في « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٠٧) .

وسُمِعَ مِنِ اقترانِهِ بها : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٩٢ـ سَقَاها ذَوُو الأحلامِ سَجْلاً على الظَّمَا وقد كَرِبَتْ أعناقُها أنْ تُقطَّعَا

---

* قوله : (سَقَاها ذَوُو الأحلامِ) الضميرُ في (سقاها) : راجعٌ لـ(العَرُوق) بالعين المهملة وبالقاف آخرَهُ ؛ أي : الفَرَسَ العَرُوقَ ؛ وهي الخفيفةُ لحمِ العارِضَينِ ، وهاذا صفةُ مدحٍ في الخيل ، و(الأحلام) :

---

* قوله : (أي : الفَرَسَ العَرُوقَ . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّ (العَرُوق) بفتح العين ، والذي في « شواهد العَيْنيِّ الكبرىٰ » : أنَّ الضميرَ في

---

(١) البيت لأبي زيد الأَسْلمي ضمن قصيدة يهجو بها إبراهيم بن هشام المخزومي والي المدينة ، وكان مِنْ خبره : أنَّه شَخَصَ إلى المدينة قاصداً مدحه ، وقَصَدَ أبو وَجْزَةَ السُّلميُّ آلَ الزُّبير بالمدينة أيضاً ، فجمعتْهُما الطريقُ ، فأَعْلَمَ كلٌّ منهما صاحبَهُ بما قَصَدَ إليه ، فقال أبو وَجْزَةَ : هَلُمَّ فلنشترِكْ فيما نُصِيبُهُ ، فقال أبو زيد : كلَّا ؛ أنا أمدحُ الملوك ، وأنت تمدحُ السُّوقة !! فلمَّا دخل أبو زيد علىٰ إبراهيمَ أنشده : [من الرجز]

يا بنَ هشامٍ يا أخا الكرامِ

فقال : ويحك !! لم تجعلْني منهم ، ثمَّ أَمَرَ به فضُرِبَ بالسِّياط ، وامتدح أبو وَجْزَةَ آلَ الزُّبير ، فكتبوا له بستِّينَ وَسْقاً كلَّ سنة ، فانصرفا ، فقال أبو زيد يهجو إبراهيم :

مدحتُ عَرُوقاً للنَّدىٰ مصَّتِ الثَّرىٰ حديثاً فلم تَهمُمْ بأنْ تَتَرَعْرَعَا
نقائذَ بُؤْسٍ ذاقتِ الفقرَ والغِنىٰ وحَلَّبتِ الأيَّامَ والدهرَ أَضْرُعَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥١٩) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣١٦) ، و« المساعد » (١/ ٢٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٢٨٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٦٩٨ـ٧٠٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٣٢ـ٣٣٥) .

. . . .

(سقاها) راجعٌ إلى (العُرُوق) المُتقدِّمةِ في قوله : (مدحتُ عُرُوقاً للنَّدىٰ مَصَّتِ الثَّرَىٰ)[1] .

قيل : (المقصودُ بالعُرُوق : جماعةٌ أراد الشاعرُ هَجْوَهُم بأنَّهُم حديثون في الغِنىٰ والعطاء ، وأنَّ أصلَهُمُ الفاقةُ وعدمُ العطاء) انتهىٰ .

وهو يُفِيدُ : أنَّ (العُرُوق) بضمِّ العين جمع (عِرْق) ، ويُؤَيِّدُهُ : الجمعُ في قوله : (أعناقُها) ؛ فتفسيرُ المُحشِّي [تبعاً للعلَّامة الحَفْنيِّ] (العَرُوقَ) في البيت : بالفرس الخفيفةِ لحمِ العارِضَينِ ؛ بانِياً ذلك على أنَّها بفتح العين . . ليس في محلِّه[2] .

نعم ؛ قد يُقالُ : نهايةُ ما في « شواهد العَيْنيِّ » قِيلٌ ، وهو لا يُنافي صحَّةَ غيرِه ، إلا أنْ تكونَ الواقعةُ هي ما ذكره ، ولعلَّ الكلامَ علىٰ ما جرىٰ عليه ؛ لبيانِ أنَّ ما بأيديهم مِنَ المال أتاهم علىٰ أشدِّ ما يكونُ مِنَ الفاقة والاحتياجِ مِنْ قِبَلِ ذوي الأحلام العارفينَ بقدر الدنيا وهوانِها ، والجمعُ في (أعناقُها) علىٰ كلام المُحشِّي . . للتعظيم ؛ إشارةً إلىٰ أنَّ عنقَها لعِظَمِهِ بمنزلة أعناقٍ .

وقولُهُ : (عُرُوقاً للنَّدىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : جماعةً كالعُرُوق في النَّدىٰ ـ

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٦٩٩) .

(٢) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (١/ق ١٧٤) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤١٠ـ٤١١) .

والمشهورُ في (كَرَبَ) : فتحُ الراء ، ونُقِلَ كسرُها أيضاً .

ومعنىٰ قوله : (وتركُ « أنْ » معْ ذي الشُّرُوع وَجَبَا) : أنَّ ما دلَّ على الشُّرُوع في الفعل لا يجوزُ اقترانُ خبرِهِ بـ (أنْ) ؛ لِمَا بينه وبين (أنْ) مِنَ المُنافاة ؛ لأنَّ المقصودَ به الحالُ و(أنْ) للاستقبال ؛ وذلك نحوُ : (أَنْشَأَ السائقُ يَحْدُو) ، و(طَفِقَ زيدٌ يدعو) ، و(جَعَلَ يتكلَّمُ) ، و(أَخَذَ يَنظِمُ) ، و(عَلِقَ يفعلُ كذا) .

١٧٠ـ وٱستعمَلُوا مضارعاً لـ (أَوْشَكَا) و(كَــادَ) . . . .

العقولُ ، و(السَّجْل) بفتح السين المُهمَلة : الدَّلْوُ إذا كان فيه ماءٌ ، ويُقالُ : (السَّجْلُ) كـ (الدَّلْو) و(الغَرْب) وزناً ومعنىً ، وقولُهُ : (على الظَّمَا) بفتح أوَّلِهِ وثانيه : مُتعلِّقٌ بـ (سقاها) ؛ أي : لأجل العَطَش ، وجملةُ (وقد كَرَبتْ) : حاليَّةٌ ، وتَقَطُّعُ أعناقِها : إمَّا لشِدَّةِ العطشِ ، أو للذُّلِّ الذي هي فيه .

❀ قوله : (فتحُ الراء) ، وهو أفصحُ . انتهىٰ « دَمَامِيني »[1] .

❀ قوله : (وٱستعمَلُوا) ؛ أي : العربُ .

أي : الكرمِ ـ مصَّتِ الترابَ لفقرها ، هٰذا علىٰ كلام العَيْنيِّ ، وأمَّا علىٰ كلام المُحشِّي : فـ (للندىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ (مصَّتْ) ؛ أي : مصَّتْ تلك الفرسُ الترابَ لأجلِ ما فيه مِنَ النَّداوة والرُّطوبة لشدَّة عطشِها .

(١) تعليق الفرائد (٣/ ٢٨٢) .

. . . . لا غيرُ وزادُوا (مُوشِكَا)

أفعالُ هٰذا البابِ لا تتصرَّفُ ، إلا (كاد) و(أَوْشَكَ) ؛ فإنَّهُ قد استُعمِلَ منهما المضارعُ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَكَادُونَ يَسْطُونَ ﴾ [الحج : ٧٢] ، وقولِ الشاعر[١] : [من المنسرح]

يُـوشِـكُ مَـنْ فَـرَّ مِـنْ مَنِيَّتِـهِ

ورَعَمَ الأصمعيُّ : أنَّهُ لم يُستعمَلْ (يُوشِكُ) إلا بلفظ المضارعِ ، ولم يُستعمَلْ (أَوْشَكَ) بلفظ الماضي ، وليس بجيِّدٍ ، بل قد حكى الخليلُ استعمالَ الماضي ، وقد وَرَدَ في الشعر[٢] ؛ كقوله[٣] : [من الطويل]

ولو سُئِلَ الناسُ الترابَ لَأَوْشَكُوا إذا قيلَ هاتُوا أنْ يَمَلُّوا ويَمْنعُوا

نعم ؛ الكثيرُ فيها : استعمالُ المضارع ، وقلَّ استعمالُ الماضي .

---

* قوله : (لا غيرُ) قال المَكُوديُّ : (« لا » : عاطفةٌ عطفتْ « غير » علىٰ « أَوْشَكَ » و« كاد » ، لٰكنَّها بُنِيتْ على الضم ؛ لقطعها عن الإضافة ، والتقديرُ : « لأَوْشَكَ وكاد لا لغيرهما »)[٤] .

---

(١) سبق تخريجه في (٢/ ٤٨٨ـ٤٨٩) .
(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٣٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٧٢) .
(٣) سبق تخريجه في (٢/ ٤٨٧ـ٤٨٨) .
(٤) شرح المكودي على الألفية (ص٦٧) .

وقولُ المُصنِّفِ : (وزادُوا « مُوشِكًا ») معناهُ : أنَّهُ قد وَرَدَ أيضاً استعمالُ اسمِ الفاعل مِنْ (أَوْشَكَ) ؛ كقوله[1] : [من المتقارب]

٩٣ـ فمُــوشِكَــةٌ أرضُنــا أنْ تعــودَ خــلافَ الأَنِيــسِ وُحُــوشاً يَبَـابَـا

❁ قوله : (فمُوشِكةٌ أرضُنا . . .) إلىٰ آخره : (مُوشِكةٌ) : اسمُ فاعلِ (أَوْشَــكَ) ، و(أرضُنــا) : اسمُــهُ ، و(أنْ تعــودَ) : خبــرُهُ ، وقــولُــهُ : (خلافَ) : بمعنىٰ (بَعْدَ) ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ فَرِحَ ٱلْمُخَلَّفُونَ بِمَقْعَدِهِمْ خِلَٰفَ رَسُولِ ٱللَّهِ ﴾ [التوبة : ٨١] ؛ فهو منصوبٌ على الظرفيَّة ، و(وُحُوشاً) بضمِّ الواو : جمعُ (وَحْشٍ) ؛ يُقالُ : (بلدٌ وَحْشٌ) ، كما يُقال : (قَفْرٌ) ؛ فهما مُتوازِنان مُترادِفان ، أو بفتحها : صفةٌ علىٰ (فَعُولٍ) ؛ كـ (صَبُور) ؛ بمعنىٰ : مُتوحِّشة ، و(يَبَابَا) بفتح الياء التحتيَّة بعدَها مُوحَّدتانِ بينَهُما ألفٌ ؛ أي : خَرَاباً .

❁ قوله : (و« أرضُنا » : اسمُهُ) الصوابُ : أنَّهُ مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(مُوشِكةٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، واسمُهُ : ضميرٌ مستتر فيه ؛ لِمَا يلزمُ علىٰ إعرابه مِنَ الابتداء بالنكرة ، وخُلُوِّ الكلامِ عن خبر المبتدأ .

---

(١) البيت لأبي سهم الهُذَلي ، وفي « شرح أشعار الهذليين » (٣/١٢٩٣) لأسامة بن الحارث الهذلي ضمن قصيدة مطلعها :

أبىٰ جِــذْمُ قــومِــكَ إلا ذَهَــابَــا أنــابُــوا وكــانَ عليهِــم كِتــابَــا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (١/٤٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٢٩٠) ، و« همع الهوامع » (١/٤٧٢) ، و« شرح الأشموني » (١/١٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٧٠٩ـ٧١٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٣٩ـ٣٤٠) .

وقد يُشعِرُ تخصيصُهُ (أَوْشَكَ) بالذِّكْر : أنَّهُ لم يُستعمَلِ اسمُ الفاعلِ مِنْ (كاد) ، وليس كذلك ، بل قد وَرَدَ استعمالُهُ في الشِّعْرِ ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٩٤ـ أموتُ أَسىً يومَ الرِّجامِ وإنَّني يَقِيناً لَرَهْنٌ بالذي أنا كائدُ

---

* قوله : (بل قد وَرَدَ استعمالُهُ في الشِّعْرِ ؛ كقوله : أموتُ أَسىً . . .) إلىٰ آخره : ردَّهُ في « التوضيح » : بأنَّ الصوابَ : أنَّهُ (كابِدُ) بالمُوحَّدة مِنَ المُكابدة[2] ، لكن قال في « التصريح » : (إنَّهُ ثَبَتَ عن المُوضِّحِ رجوعُهُ إلىٰ

---

* قوله : (بأنَّ الصوابَ : أنَّهُ « كابِدُ » بالمُوحَّدة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما جَزَمَ به ابنُ السِّكِّيت في « شرح ديوان كُثيِّر »[3] ، وقولُهُ : (مِنَ المُكابدة) ؛ أي : اسمُ فاعلٍ منها غيرُ جارٍ علىٰ فعله ؛ إذ القياسُ : (مُكابِد) ، قال ابنُ سِيدَهْ : (« كابَدَهُ مُكابدةً وكِباداً » : قاساه ، والاسمُ : « كابِدٌ » ؛ كـ « الكاهِلِ » و« الغارِبِ » ؛ الأوَّلُ : مِن « اكتهلَ الرجلُ » :

---

(١) البيت لكُثَيِّر عَزَّة في « ديوانه » (ص٣٢٠) ضمن قصيدة يرثي بها والد الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمهما الله تعالىٰ ، وقبله :

وكِدْتُ وقد سالتْ مِنَ العينِ عَبْرةٌ سها عاندٌ منها وأَسْبلَ عانِدُ
قَذِيتُ بها والعينُ سهوٌ دموعُها وعُوَّارُها في باطنِ الجَفْنِ زائدُ
فإنْ تُركتْ للكُحْلِ لم يترك البُكا وتَشْرىٰ إذا ما حَثْحَثَتْها المَرَاوِدُ
أموتُ أسىً . . . .

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (١/٣١٨) ، و« المساعد » (١/٣٠٤) ، و« همع الهوامع » (١/٤٧٣) ، و« شرح الأشموني » (١/١٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٧٠٠ـ٧٠٢) .

(٢) أوضح المسالك (١/٣٢٢) .

(٣) انظر « المقاصد النحوية » (٢/٧٠٢) .

وقد ذَكَرَ المُصنِّفُ هـٰذا في غير هـٰذا الكتاب[١] .

وأَفْهمَ كلامُ المُصنِّفِ : أنَّ غيرَ (كاد) و(أَوْشَكَ) مِنْ أفعال هـٰذا الباب لم يَرِدْ منه المضارعُ ولا اسمُ الفاعل ، وحكىٰ غيرُهُ خلافَ ذلك ؛ فحكىٰ صاحبُ « الإنصاف » استعمالَ المضارعِ واسمِ الفاعل مِنْ (عسىٰ) ؛ قال : (« عسىٰ يَعْسِي » فهو « عاسٍ ») ، ....

قول الناظمِ آخِراً ؛ فقال في « شرح الشواهد الكبرىٰ » : والظاهرُ : ما أَنْشَدَهُ الناظمُ ، وقد كنتُ أقمتُ مُدَّةً علىٰ مخالفته ، وذَكَرْتُ ذلك في « توضيح الخُلاصة » ، ثمَّ اتَّضح لي أنَّ الحقَّ معه) انتهىٰ[٢] .

و(الأَسَىٰ) بالقصر : الحُزْنُ ، و(الرِّجام) بكسر الراء المُهمَلة وبالجيم : اسمُ موضعٍ ، و(يَقِيناً) : مفعولٌ مطلق، و(رَهْن) بمعنىٰ مَرْهونٍ : خبرُ (إنَّ).

❁ قوله : (عسىٰ يَعْسِي) ، وزَعَمَ بعضُهُم : أَنَّهُ يُقالُ : (عسا يَعْسُو) ،

صار كَهْلاً ، والثاني : مِنْ « غَرَبَ يَغرُبُ » وهو لازمٌ)[٣] .

❁ قوله : (ثمَّ اتَّضح لي أنَّ الحقَّ معه) لـٰكن قد يُقالُ : لا شاهدَ فيه ؛ لاحتمالِ أَنَّهُ مِنْ (كاد) التامَّةِ ؛ أي بالذي أنا قريبٌ مِنْ فعله ، كما نقله ابنُ قاسمٍ عن الحَفِيد[٤] .

---

(١) انظر « شرح الكافية الشافية » (١/٤٥٩ـ٤٦١) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/٢٠٨) ، ونصُّ كلام المُوضِّح في « شرح الشواهد الكبرىٰ » مذكورٌ في « تخليص الشواهد » (ص٣٤١) .

(٣) المحكم (٦/٧٦١) ، المخصص (٣/٣٥٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٤) ، وانظر « حاشية الحفيد على التوضيح » (ص١٧٠) .

وحكى الجَوْهَريُّ مضارعَ (طَفِقَ) ، وحكى الكِسَائيُّ مضارعَ (جَعَلَ)[1] .

أو (عسىٰ يَعْسىٰ) ؛ فيكونُ ممَّا اعتقبتِ الواوُ والياءُ علىٰ لامه ، قاله قريبُ المُوضِّح[2] .

❁ قوله : (مضارعَ « طَفِقَ ») بفتح الفاء وكسرِها في الماضي ؛ يُقالُ : (طَفَقَ يَطفِقُ) ؛ كـ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، و(طَفِقَ يَطفَقُ) ؛ كـ (عَلِمَ يَعلَمُ) ، و(فَرِحَ يَفرَحُ)[3] .

❁ قوله : (مضارعَ « جَعَلَ ») سُمِعَ : (إنَّ البعيرَ لَيهرَمُ ؛ حتىٰ يجعلُ

❁ قوله : (كـ « ضَرَبَ يَضرِبُ ») الأحسنُ : (كـ « جَلَسَ يَجلِسُ ») ؛ ليُفِيدَ زنةَ المصدر أيضاً ؛ فإنَّ مصدرَ (طَفَقَ) بالفتح : (طُفُوقٌ)؛ كـ (جُلُوس)، وقولُهُ : (كـ « عَلِمَ يَعلَمُ »، و« فَرِحَ يَفرَحُ ») المناسبُ : الاقتصارُ على الثاني؛ لذلك[4]؛ فإنَّ مصدرَ (طَفِقَ) بالكسر : (طَفَقٌ) ؛ كـ (فَرَح) ، كما قاله الناصرُ[5] .

❁ قوله : (حتىٰ يجعلُ . . .) إلىٰ آخره : (حتى) : ابتدائيَّةٌ ؛ فـ (يجعلُ) بالرفع ، وفيه مثلُ ما تقدَّم في قول ابن عبَّاس : (فجَعَلَ الرجلُ . . .) إلىٰ آخره[6] ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر « الصحاح » (٤/ ١٥١٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٢٣ـ١٢٢٤) ، و« تعليق الفرائد » (٣/ ٣١٥) .

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح (ص١٦٨) .

(٣) والكسر أشهرُ ، كما في « همع الهوامع » (١/ ٤٦٩) .

(٤) أي : ليفيد زنة المصدر .

(٥) حاشية الناصر اللقاني على التوضيح (ق/ ٤٢) .

(٦) انظر (٢/ ٤٧٥) .

١٧١ـ بعدَ (عسىٰ) (اخْلَولَقَ) (أَوْشَك) قَّدْ يَرِدْ غِنىً بـ (أنْ يفعلَ) عن ثانٍ فُقِدْ

اختصَّتْ (عسىٰ) و(اخلَولَقَ) و(أَوْشَكَ) : بأنَّها تُستعمَلُ ناقصةً وتامَّة ، فأمَّا الناقصةُ : فقد سَبَقَ ذِكْرُها .

وأمَّا التامَّةُ : فهي المُسنَدةُ إلىٰ (أنْ) والفعلِ ؛ نحوُ : (عسىٰ أنْ يقومَ) ،

إذا شَرِبَ الماءَ مجَّهُ)(١) .

* قوله : (« أَوْشَك » قَّدْ) ينبغي أنْ يُنطَقَ بعدَ الشين مِنْ (أَوْشَك) بقافٍ مُشدَّدةٍ ؛ لأنَّ الكافَ مِنْ (أَوْشَكَ) مُدغَمةٌ في القاف بعدَ قلبِهِ قافاً لأجل استقامة الوزن ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ(٢) .

* قوله : (غِنىً بـ « أنْ يفعلَ ») ظاهرُ هـٰذه العبارةِ : أنَّها أفعالٌ ناقصة سَدَّتْ (أَنْ) وصِلَتُها مَسَدَّ جُزْأَيها ، والذي صرَّح به القومُ : أنَّها أفعالٌ تامَّةٌ ، كما ذَكَرَهُ الشارح ، فلا حاجةَ إلى القول بأنَّها استغنتْ عن الخبر .

---

(١) أورده أبو حيان في « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٣٦) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣١٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٣١) ، وفي الشاهد شذوذ ؛ وهو مجيء الخبر فعلاً ماضياً .

(٢) شرح المكودي (ص٦٨) ، وكونه ماضياً هو المشهور روايةً ، وذهب السيوطي في « النكت » (ق/ ٨٦) إلىٰ أن (أوشك) فعل أمر ، فسكونه أصلي ، إلا أنه جاء بهـٰذه الصيغة للضرورة ، ثمَّ ذَكَرَ بصيغة التمريض أنه فعلٌ ماضٍ سُكِّن للضرورة ، وانظر « شرح ابن جابر » (ق/ ١٠٤) .

و(اخلولقَ أنْ يأتيَ) ، و(أَوْشَكَ أنْ يفعلَ) ؛ فـ (أنْ) والفعلُ : في موضعِ رفعِ فاعلُ (عسىٰ) و(اخْلَولَقَ) و(أَوْشَكَ) ، واستغنتْ به عن المنصوب الذي هو خبرُها .

وخالف الناظمُ القومَ فقال : (عندي : أنَّها ناقصةٌ دائماً)[1] ، أمَّا في « عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ » . . فظاهرٌ ، وأمَّا في « عسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ » فقد سَدَّتْ (أنْ) وصِلتُها مَسَدَّ الجزأَينِ ، كما في : ﴿ أَحَسِبَ ٱلنَّاسُ أَن يُتۡرَكُوٓاْ ﴾ [العنكبوت : ٢]؛ إذ لم يقل أحدٌ : إنَّ « حَسِبَ » خرجتْ في ذلك عن أصلها .

إذا علمتَ ذلك : فظاهرُ عبارةِ المُصنِّفِ مُرادٌ له ؛ فقَوْلُ الشارحِ : (وأمَّا التامَّةُ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُ الأُشْمُونيِّ : (وتُسمَّىٰ حينئذٍ : تامَّةً)[2] . . حَمْلٌ لكلامِ الناظمِ علىٰ غيرِ مُرَادِهِ ، تدبَّرْ .

لـٰكن يلزمُ علىٰ مذهب الناظم : أنَّ (أَنْ) والفعلَ في محل رفعٍ ونصب ، وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ إثباتَ محلَّينِ مُختلِفَينِ لشيءٍ واحدٍ باعتبارَينِ . . لا مانعَ منه .

فإن قلتَ : لِمَ قال : (عن ثانٍ فُقِدْ) ، ولم يقل : (وعن الأوَّل أيضاً) .

❁ قوله : (وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ ذلك ؛ لأنَّ إثباتَ محلَّينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما في الكاف في قولك : (أعجبَني كونُكَ مُسافِراً) ؛ فإنَّ لها محلَّ جرٍّ ورفعٍ ، لـٰكنَّ الظاهرَ : أنَّهُ إذا نُطِقَ بالمصدر المُؤوَّلِ مِنْ (أنْ) والفعلِ . . يُنطَقُ به مرفوعاً نَظَراً للأشرف ، لا منصوباً .

---

(١) شرح التسهيل (١/ ٣٩٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٣٢) .

وهـٰذا إذا لم يَلِ الفعلَ الذي بعدَ (أنِ) اسمٌ ظاهرٌ يصحُّ رفعُهُ به ، فإن وَلِيَهُ ؛ نحوُ : (عسىٰ أنْ يقومَ زيدٌ) . . فذَهَبَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلَوبينُ : إلىٰ أنَّهُ يجبُ أنْ يكونَ الظاهرُ مرفوعاً بالفعل الذي بعدَ (أنْ) ؛ فـ (أنْ) وما بعدَها : فاعلٌ لـ (عسىٰ) ، وهي تامَّةٌ ، ولا خبرَ لها[1] .

وذَهَبَ المُبرِّدُ والسِّيرافيُّ والفارسيُّ : إلىٰ تجويزِ ما ذَكَرَهُ الشَّلَوبينُ ،

أُجِيبَ : بأنَّ (أنْ) والفعلَ لمَّا حلَّا في محلِّ الأوَّل . . كان كونُها مُغنِيةً عنه أمراً واضحاً ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (الشَّلَوبينُ) بفتح الشين المُعجَمة وضمِّ اللام ، وقد تُفتَحُ ، وما بعدَ الواوِ يُنطَقُ به بين الفاء والباء المُوحَّدةِ ، وهو لفظٌ أعجميٌّ ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ[3] .

---

(١) انظر « التوطئة » (ص٢٩٧) ، و« شرح الجزولية » (٣/ ٩٧٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٥) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٤١) .

(٣) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٣١)، شرح الدماميني على المغني (١/ ٨٢ـ ٨٣)، ومعنى الشَّلَوبين بلغة أهل الأندلس : الأبيض الأشقر ، وذهب ياقوت الحموي في « معجم البلدان » (٣/ ٣٦٠) ، وابن خلكان في « الوفيات » (٣/ ٤٥٢) : إلىٰ أنَّ (شلوبين) مدينة بالأندلس ، وغلَّطهما الطيِّب الفاسي ، وردَّ تغليطَهُ تلميذُهُ الإمام الزَّبيدي في « التاج » (٣٥/ ٢٨٧) ؛ قال : (قلت : وهكذا ذكره ابن خلكان أيضاً مِنْ أنَّهُ في لغة الأندلس بمعنى الأبيض الأشقر ، ونقل عبد القادر البغدادي في « حاشية الكَعْبيَّة » عن « المغرب في تاريخ المغرب » . . أنَّهُ منسوب لحصن أبيض ببلادهم ، وهو في غرب الأندلس ، فلا وجه لإنكار شيخنا ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ) ، ولا مانعَ علىٰ هـٰذا القول مِنْ أن يجيء بياء النسبة ، إلا أنَّ الأشهرَ مجيئُهُ من دونها ، وانظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ٣٣٠ـ ٣٣١) .

وتجويزِ وجهٍ آخَرَ ؛ وهو أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ الذي بعدَ (أنْ) مرفوعاً بـ (عسى) اسماً لها ، و(أنْ) والفعلُ في موضعِ نصبٍ بـ (عسىٰ) ، وتقدَّم على الاسم ، والفعلُ الذي بعدَ (أنْ) فاعلُهُ ضميرٌ يعودُ علىٰ فاعلِ (عسىٰ) ، وجاز عَوْدُهُ عليه وإنْ تأخَّر ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ في النِّيَّة[1] .

وتظهرُ فائدةُ هـٰذا الخلافِ : في التثنية ، والجمع ، والتأنيث .

❁ قوله : (وتجويزِ وجهٍ آخَرَ) أُورِد عليه : أنَّهُ يلزمُ عليه التباسُ اسمِ (عسىٰ) بفاعلِ الفعلِ بعدَها ، وقد منعوا في (باب المبتدأ) تقديمَ الخبرِ الفعليِّ عليه ؛ لئلَّا يلتبسَ بالفاعل ، فمُقتضىٰ ذلك امتناعُ ما ذُكِرَ هنا .

وأُجِيبَ : بأنَّ اللَّبْسَ هنا لا محذورَ فيه ؛ لأنَّه لا يُخرِجُ الجملةَ عن كونها فعليَّةً ، بخلافه هناك ؛ فإنَّهُ يُخرِجُ الجملةَ مِنَ الاسميَّة إلى الفعليَّة .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ اللَّبْسَ هنا لا محذورَ فيه . . .) إلىٰ آخره : قد يُدفَعُ هـٰذا الجوابُ بتجويزِ تقديمِ الاسمِ الظاهرِ مبتدأً مُؤخَّراً ، وجملةُ (عسىٰ) : خبره ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في « شرحه على التوضيح » ، فتَخرُجُ الجملةُ عن الفعليَّة إلى الاسميَّة .

نعم ؛ قد يُقالُ : إنَّ المُجيبَ لا يقولُ بما قاله الأُشْمُونيُّ ؛ لأنَّهُ إمَّا مبنيٌّ علىٰ جواز تقدُّمِ الخبرِ الفعليِّ في باب المبتدأ ، أو مُشكِلٌ إن لم يكنْ مبنيّاً عليه ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه التباسُ المبتدأ بالفاعل ، لـٰكن قد يُدفَعُ إشكالُهُ : بأنَّ مبنىٰ هـٰذا التجويزِ أنَّ هـٰذا الالتباسَ وإن أَخرَجَ الجملةَ مِنَ الاسميَّة إلى الفعليَّة

---

(١) انظر « المقتضب » (٣/ ٧٠) ، و« التذييل والتكميل » (٤/ ٣٥٠ـ٣٥٢) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٢٩ـ١٢٣٠) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٢٧٥ـ١٢٧٦) .

فتقولُ علىٰ مذهبِ غيرِ أبي عليٍّ الشَّلَوبينِ : (عسىٰ أنْ يقوما الزيدانِ) ، و(عسىٰ أنْ يقوموا الزيدونَ) ، و(عسىٰ أنْ يَقُمْنَ الهنداتُ) ؛ فتأتي بضميرٍ في الفعل ؛ لأنَّ الظاهرَ ليس مرفوعاً به ، بل هو مرفوعٌ بـ (عسىٰ) .

وعلىٰ رأي الشَّلَوبينِ يجبُ أنْ تقولَ : (عسىٰ أنْ يقومَ الزيدانِ) ، و(عسىٰ أنْ يقومَ الزيدونَ) ، و(عسىٰ أنْ تقومَ الهنداتُ) ؛ فلا تأتي في الفعل بضميرٍ ؛ لأنَّهُ رَفَعَ الظاهرَ الذي بعدَهُ .

١٧٢ـ وجَرِّدَنْ (عسىٰ) أوِ ٱرفَعْ مُضمَرَا بهـا إذا اسـمٌ قبلَهـا قـد ذُكِـرَا

اختصَّتْ (عسىٰ) مِنْ بينِ سائرِ أفعالِ هـٰذا البابِ : بأنَّها إذا تقدَّم عليها اسمٌ . . جازَ أنْ يُضمَرَ فيها ضميرٌ يعودُ على الاسم السابقِ ، وهـٰذه لغةُ تميم ،

❁ قوله : (وجَرِّدَنْ « عسىٰ » . . .) إلىٰ آخره : التجريدُ أَجْوَدُ مِنَ الذي بعدَهُ ، كما في « النُّكَت »[1] .

❁ قوله : (عسىٰ) ، وكذا (اخْلَوْلَقَ) و(أَوْشَكَ) ، كما نصَّ عليه المُراديُّ والأُشْمُونيُّ وغيرُهُما[2] ؛ فقولُ الشارح : (اختصَّتْ « عسىٰ » . . .) إلىٰ آخره . . كان الصوابُ : حذفَهُ .

لا محذورَ فيه ؛ لأنَّ الاسميَّةَ هنا خبرُها فعليَّةٌ ، والاسميَّةُ التي خبرُها فعليَّةٌ

(١) نكت السيوطي (ق/٨٦) .

(٢) واعتمده الناظم في « التسهيل » (ص ٦٠) ، و« شرحه » (١/٣٩٦) ، وانظر « توضيح المقاصد » (١/٥٢١) ، و« شرح الأشموني » (١/١٣٢) ، و« أوضح المسالك » (١/٣٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٢٩٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١١٤) .

وجاز تجريدُها عن الضميرِ ، وهـٰذه لغةُ الحجازِ ؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ عسىٰ أنْ يقومَ) .

فعلىٰ لغةِ تميم : يكونُ في (عسىٰ) ضميرٌ مستترٌ يعودُ علىٰ (زيدٌ) ، و(أنْ يقومَ) في موضع نصبٍ بـ (عسىٰ) ، وعلىٰ لغة الحجاز : لا ضميرَ في (عسىٰ) ، و(أنْ يقومَ) في موضع رفعٍ بـ (عسىٰ)[1] .

وتظهرُ فائدةُ ذلك : في التأنيث ، والتثنيةِ ، والجمع .

فتقولُ علىٰ لغة تميم : (هندُ عَسَتْ أنْ تقومَ) ، و(الزيدانِ عَسَيا أنْ يقوما) ، و(الزيدونَ عَسَوْا أنْ يقوموا) ، و(الهندانِ عَسَتا أنْ تقوما) ، و(الهنداتُ عَسَيْنَ أنْ يَقُمْنَ) .

وتقولُ علىٰ لغة الحجاز : (هندُ عسىٰ أنْ تقومَ) ، و(الزيدانِ عسىٰ أنْ يقوما) ، و(الزيدونَ عسىٰ أنْ يقوموا) ، و(الهندانِ عسىٰ أنْ تقوما) ، و(الهنداتُ عسىٰ أنْ يَقُمْنَ) .

وأمَّا غيرُ (عسىٰ) مِنْ أفعالِ هـٰذا البابِ . . فيجبُ الإضمارُ فيه ؛ فتقولُ :

حُكْمُها حُكْمُ الفعليّة ؛ لا دلالةَ لها على الاستمرار .

نعم ؛ الجملةُ علىٰ أنَّها اسميّةٌ هنا تشتملُ علىٰ تقوٍّ للإسناد يفوتُ علىٰ أنَّها فعليّةٌ .

---

(١) وعليها قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِّن قَوْمٍ عَسَىٰٓ أَن يَكُونُوا۟ ﴾ [الحجرات : ١١] ، وانظر « التذييل والتكميل » (٤/ ٣٥٥ـ٣٥٦) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٣١ـ١٢٣٢) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٣٨٠ـ٣٨١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٢٣) .

(الزيدانِ جَعَلَا يَنظِمانِ) ، ولا يجوزُ تركُ الإضمارِ ؛ فلا تقولُ : (الزيدانِ جَعَلَ يَنظِمانِ) ، كما تقولُ : (الزيدانِ عسى أنْ يقوما) .

١٧٣ـ والفتحَ والكسرَ أَجِزْ في السِّينِ مِنْ   نحوِ (عَسَيتُ) وانْتِقا الفتحِ زُكِنْ

إذا اتَّصل بـ (عسى) ضميرٌ موضوعٌ للرفع وهو لمُتكلِّمٍ ؛ نحوُ : (عَسَيتُ)، أو لمُخاطَبٍ ؛ نحوُ : (عَسَيتَ) ، و(عَسَيتِ) ، و(عَسَيتُما) ، و(عَسَيتُم) ، و(عَسَيتُنَّ) ، أو لغائباتٍ ؛ نحوُ : (عَسَينَ).. جاز كسرُ سِينِها وفتحُها[1] ، والفتحُ أشهرُ ، وقرأ نافعٌ : ﴿ فَهَلْ عَسِيْتُمْ إِن تَوَلَّيْتُمْ ﴾ [محمد : ٢٢] بكسر السين ، وقرأ الباقون بفتحها[2] .

❁ قوله : (وانْتِقا) بالقاف ؛ أي : اختيارُ .

❁ قوله : (زُكِنْ) ؛ أي : عُلِمَ ؛ مِنْ تقديمه الفتحَ على الكسر ، أو مِنْ خارجٍ لشهرته . انتهى « شرح الخطيب »[3] .

. . . .

---

(١) ومَنَعَ الكسرَ أبو عبيدة . انظر « أوضح المسالك » (١/ ٣٢٤) .

(٢) فالكسر : لمناسبة الياء ، والفتح : لجريانه على القياس ، وهو عدم اختلافه مع الظاهر والمضمر ، ولأنه اللغة الشائعة . انظر « الدر المصون » (٢/ ٥١٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٢١٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٠٧ ، ٥٠٧) .

(٣) فتح الخالق المالك (١/ ٥٤٢) .

(إنّ) وأخواتها

. . . .

(« إنَّ » وأخواتُها)

* قوله : (« إنَّ » وأخواتُها) ؛ أي : هٰذا بابُ (إنَّ) وأخواتِها ، وتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها اتِّفاقاً ؛ بشروطٍ : أنْ يكونَ مذكوراً ، وغيرَ واجبِ الابتداء ، وغيرَ واجبِ التصدير إلا ضميرَ الشأن ؛ فلو كان المبتدأُ محذوفاً ؛ نحوُ : (الحمدُ للهِ الحميدُ) برفع (الحميدُ) علىٰ أنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، أو واجبَ الابتداء ؛ كـ (ايمُن) ، أو واجبَ التصدير ؛ كـ (أيٍّ) و(كم) . . لم تَنصِبْهُ هٰذه الأحرفُ .

[إنَّ وأخواتُها]

* قولـه : (أو واجـبَ الابتـداء ؛ كـ « ايمُـن ») ؛ أي : وكـ (طُوبىٰ للمؤمن) ، و(ويلٌ للكافر) ، و(أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك) ، و(لله دَرُّكَ) ، و(سلامٌ عليك) ، وغيرِ ذلك .

وتذكَّرْ ما تقدَّمَ لك مِنْ أنَّ وجوبَ الابتداء يكونُ في التركيب المخصوصِ وإن كان اللفظُ في غيره قد يقعُ غيرَ مبتدأٍ ، ويكونُ مطلقاً ؛ كما في (ما) التعجُّبيّةِ[1] .

(١) انظر (٢/ ٣٦٠ـ٣٦١) .

١٧٤ ـ لـ (إنَّ) (أنَّ) (ليتَ) (لكنَّ) (لعلْ)   (كأنَّ) عكسُ ما لـ (كانَ) مِنْ عَمَلْ

وترفعُ الخبرَ عندَ البَصْريِّينَ ؛ بشرطِ : ألَّا يكونَ طَلَبيّاً ، فلو كان طَلَبيّاً نحوُ : زيدٌ اضربْهُ) . . لم ترفعْهُ ، كما في « التصريح »[(١)] .

﴿ قوله : (عكسُ) ؛ أي : مُخالِفُ . انتهى « ابن قاسم »[(٢)] ، وأشار المُصنِّفُ بقوله : (عكسُ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ ما لهـٰذه الأحرفِ مِنَ الشَّبَه بـ (كان) ؛ في لزوم المبتدأِ والخبر ، والاستغناءِ بهما ، . . . .

﴿ قوله : (ألَّا يكونَ طَلَبيّاً) قال في « المغني » : (ينبغي أن يُستثنىٰ مِنْ منع الإخبارِ هنا بالطَّلَب : خبرُ « أنِ » المفتوحةِ المُخفَّفة ؛ فإنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ جملةً دُعائيَّة ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلْخَٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَآ ﴾ [النور : ٩] ؛ علىٰ قراءةِ تخفيفِ النونِ بعدَها جملةٌ فعليّة) انتهىٰ[(٣)] .

والطَّلَبيُّ لا يقعُ خبراً لـ (إنَّ) وأخواتِها ولو كان مفرداً ؛ وهو اسمُ الاستفهام لا غيرُ ، وعدمُ وقوعِهِ خبراً لها لِمَا له مِنَ التصدُّر ، ولا يتصدَّرُ معمولُها ؛ لوجوب التصدُّر لها في غير (أنَّ) المفتوحةِ ، ولحَمْلِ المفتوحةِ علىٰ أصلها .

﴿ قوله : (في لزوم المبتدأِ والخبر . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ لوجه الشَّبَه ،

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢١٠) .
(٢) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ٤٢) .
(٣) مغني اللبيب (٢/ ٧٤٠) ، والقراءةُ المشار إليها هي قراءةُ نافع المدني . انظر « الدر المصون » (٨/ ٣٨٦ـ٣٨٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٠٩) .

١٧٥ـ كـ (إنَّ زيداً عالِمٌ بأنّي كُفْءٌ ولٰكنَّ ٱبنَهُ ذو ضِغْنِ)

هٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الحروف الناسخةِ للابتداء، وهي ستةُ أحرفٍ:

فعَمِلتْ عَمَلَها معكوساً ؛ ليكونا معهنَّ كمفعولٍ قُدِّمَ وفاعلٍ أُخِّر .

* قوله : (كُفْءٌ) ؛ أي : مُماثِلٌ .

* قوله : (ذو ضِغْنٍ) بكسر الضادِ وسكونِ الغين المُعجَمتَينِ ؛ بمعنىٰ : حِقْد .

واحتَرَزَ باللُّزُوم : عن (أَلَا) و(أَمَا) الاستفتاحيَّتَينِ ؛ لدخولهما على الجملتَينِ ، وبقوله : (والاستغناءِ بهما) : عن (لولا) الامتناعيَّةِ ؛ لاحتياجها معهما إلىٰ جوابٍ ، و(إذا) الفُجائيَّةِ ؛ لاحتياجها معهما إلىٰ سبق كلام .

* قوله : (فعَمِلتْ. . .) إلىٰ آخره : **المُناسِبُ** : التعبيرُ بالواو بدلَ الفاء ؛ إذ المُشابَهةُ المذكورةُ لا تنتجُ العملَ معكوساً حتىٰ يتفرَّعَ عليها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (معكوساً) ليس مِنْ جملة المُفرَّع ؛ بدليلِ تعليلِهِ بقوله : (ليكونا. . .) إلىٰ آخره ، بل معمولٌ لمحذوف ؛ أي : وعَمِلتْ عملاً معكوساً ليكونا. . . إلىٰ آخره .

وقوله : (ليكونا معهنَّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : تنبيهاً على الفَرْعيّة بإعطاء الفَرْعِ ـ الذي هو تقدُّمُ شِبْهِ المفعولِ وتأخُّرُ شِبْهِ الفاعل ـ للفَرْع ؛ الذي هو (إنَّ) وأخواتُها .

(إنَّ) و(أنَّ)، و(كأنَّ) ، و(لٰكنَّ) ، و(ليتَ) ، و(لعلَّ) ، وعدَّها سيبويهِ خمسةً ؛ فأَسْقطَ (أنَّ) المفتوحةَ ؛ لأنَّ أصلَها (إنَّ) المكسورةُ ، كما سيأتي[1] .

❀ قوله : (لأنَّ أصلَها « إنَّ » المكسورةُ) أَوْرَدَ في « شرح التسهيل »[2] : أنَّهُ ينبغي ألَّا يَعُدَّ (كأنَّ) ؛ لأنَّ أصلَها (أنَّ) والكافُ .

وأجاب : بأنَّهُ أصلٌ منسوخٌ ؛ لاستغناء الكافِ عن مُتعلَّقٍ ، بخلافِ (أنَّ) ؛ فليس لها أصلٌ منسوخٌ ؛

❀ قوله : (أصلٌ منسوخٌ) ؛ أي : مطروحٌ غيرُ مُلتفَتٍ إليه ؛ بجَعْلِ مجموعِهما كلمةً واحدة .

❀ قوله : (لاستغناء الكافِ عن مُتعلَّقٍ) عبارةُ « الهَمْع » : (بدليل عدمِ احتياج الكاف إلىٰ مُتعلَّق ، وعدمِ كونِ مدخولِها في موضع جرٍّ عند الجمهور) انتهىٰ[3] .

وانظرْ : ما المُتعلَّقُ المُقدَّرُ عند غيرِهم الذي يتعدَّىٰ بالكاف هنا مع جَعْلِ

---

(١) وحَمَلَ سيبويه (عسىٰ) علىٰ (لعلَّ) إذا كان اسمُها ضميرَ نصب متصلاً ؛ نحو : (عساه زيدٌ) ؛ فلذلك عدَّها المُوضِّحُ سبعة ، وجعل عملها كـ (إنَّ) لُغيَّةً ، خلافاً للجمهور في إطلاق فعليَّتها ، وابنِ السَّرَّاج وثعلب في إطلاق حرفيَّتها . انظر « الكتاب » (٢/ ١٣١)، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٢٩)، و(٢/ ٥١٧ـ٥٢٧) من هٰذا الكتاب .

(٢) قوله : (أورد) ؛ أي : الناظم .

(٣) ليس في « الهمع » ، بل فيه (١/ ٤٨٤) عبارة ابن مالك ، وقد نقل الصبان في « حاشيته » (١/ ٤٢٢) العبارة التي عزاها المُقرِّر إلى « الهمع » ، ثم عبارةَ « الهمع » الموافقة لكلام ابن مالك ، فظنَّ المُقرِّر أنَّ الجميع عبارة « الهمع » ، والله تعالىٰ أعلم .

ومعنىٰ (إنَّ) و(أنَّ) : للتوكيد ، ومعنىٰ (كأنَّ) : للتشبيه[1] ، و(لٰكنَّ): للاستدراك، و(ليت): للتمنِّي، و(لعلَّ) : للترجِّي والإشفاق .

بدليلِ جوازِ العطفِ بعدَها علىٰ معنى الابتداء ، كما يُعطَفُ بعدَ المكسورة[2] .

❁ قوله : (ومعنىٰ « إنَّ » و« أنَّ » : للتوكيد) اللامُ : زائدةٌ ؛ أي : معناهُما التوكيدُ ، أو المُرادُ : معنىٰ (إنَّ) و(أنَّ) جُزْئيٌّ مخصوصٌ منسوبٌ للتوكيد الكُلِّيِّ ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ[3] .

❁ قوله : (للتوكيدِ) ؛ أي : توكيدِ النِّسْبةِ وتقريرِها في ذِهْنِ السامع ؛ بحيثُ لا يتطرَّقُ إليه شكٌّ ولا إنكارٌ ؛ سواءٌ كانتِ النِّسْبةُ إيجابيَّةً أو سلبيَّةً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ ٱلنَّاسَ شَيْـًٔا ﴾ [يونس : ٤٤] .

❁ قوله : (و« لٰكنَّ » : للاستدراكِ) ؛ وهو تعقيبُ الكلامِ برَفْعِ ما يُتوهَّمُ ثبوتُهُ أو نفيِهِ ؛ مثالُ الأول : (زيدٌ شجاعٌ) ؛ فيُتوهَّمُ أنَّهُ كريمٌ ؛ فيُرفَعُ ويُقال :

مدخولِها في موضع جرٍّ ؟ ولعلَّ المُرادَ المدخولُ في الأصل ، فيكونُ المُتعلَّقُ نحوُ (كائن) والذي في موضع جرٍّ هو الخبرَ المرفوعَ الآن .

❁ قوله : (بدليلِ جوازِ العطفِ بعدَها. . .) إلىٰ آخره ؛ فتقولُ : (عَلِمْتُ

---

(١) أي : المُؤكِّد ؛ لتركُّبها من الكاف التشبيهيَّة و(إنَّ) المُؤكِّدة ، والأصلُ : (إنَّ زيداً كأسد) ؛ قُدِّمتِ الكافُ لتفيد التشبيهَ ابتداءً ، ففُتحت الهمزة للجار ، ثمَّ صارا كلمةً واحدة ، ولا يَلِيها إلا المُشبَّه ، وأمَّا الكافُ و(مثل) فيليهما المُشبَّه به . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٢) .

(٢) شرح التسهيل (٢/٦) .

(٣) وهو كذلك في (ز ، ح) ، وفي (و) : (التوكيد. . . التشبيه) في هٰذين الموضعين فقط .

والفرقُ بينَ الترجِّي والتمنِّي : أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمكِنِ ؛ نحوُ : (ليت زيداً قائمٌ) ، وفي غيرِ المُمكِنِ ؛ نحوُ : (ليتَ الشبابَ يعودُ) ،

(لـكنَّهُ بخيلٌ) ، ومثالُ الثاني : (ما زيدٌ شجاعٌ) ؛ فيُتوهَّمُ ثبوتُ نفيِ الكرم ؛ فيُقال : (لـكنَّهُ كريمٌ) .

فقولُهُ : (أو نَفْيِهِ) عطفٌ على الضمير في (ثبوتُهُ) ؛ أي : ثبوتُ وجودِهِ أو ثبوتُ نفيِهِ ، أفاده بعضُهُم ، وجوَّز الحَلَبيُّ جَعْلَهُ معطوفاً على (ثبوتُهُ) بتقدير مضافٍ ؛ أي : (أو برَفْعِ نفيِ ما يُتوهَّمُ نفيُهُ) ؛ لأنَّ رفعَ النفيِ إثباتٌ[1] ، تأمَّلْ .

* قوله : (وفي غير المُمكِنِ) معطوفٌ على (في المُمكِنِ) ، وحاصلُهُ :

أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) بالرفع ؛ لأنَّ (أنَّ) ومعمولَيْها وإن كانت في قوَّة كلمةٍ . . فيكونُ العطفُ على الاسم كالعطف على جزء الكلمةِ ، إلا أنَّها لمَّا كان أصلُها المكسورةَ التي يكونُ ما بعدَها باقياً على جمليَّته مُراعىً فيه معنى الابتداء . . جاز العطفُ .

* قوله : (فقولُهُ : « أو نَفْيِهِ » عطفٌ . . .) إلى آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ يستقيمُ المعنى ، ولا يُحتاجُ إلى تقديرِ مضاف ، وليس كذلك ؛ لأنَّ المعنى بدونه فاسدٌ أيضاً ؛ إذ يصيرُ المعنى : (تعقيبُ الكلامِ برفعِ ما يُتوهَّمُ ثبوتُ نَفْيِهِ) ، والذي يُتوهَّمُ ثبوتُ نَفْيِهِ هو الكرمُ ، فيرفعُهُ بالاستدراك حينئذٍ ، ويكونُ رفعُهُ بإثبات البخل ، وهـٰذا لا معنى له ، والواقعُ خلافُهُ ؛ فالحقُّ : أنَّهُ لا بدَّ مِنْ تقدير المضاف على هـٰذا أيضاً . انتهى « شيخنا الباجوري » .

---

(١) فرائد العقود العلوية (ق/ ١٤٤) .

وأنَّ الترجِّيَ لا يكونُ إلا في المُمكِنِ[١] ؛ فلا تقولُ : (لعلَّ الشبابَ يعودُ) .

والفرقُ بينَ الترجِّي والإشفاقِ : أنَّ الترجِّيَ يكونُ في المحبوب ؛ نحوُ : (لعلَّ اللهَ يرحمُنا) ، والإشفاقَ في المكروه ؛ نحوُ : (لعلَّ العَدُوَّ يَقدَمُ) .

أنَّ التمنِّيَ يكونُ في المُمتنِعِ والمُمكِنِ[٢] ، ولا يكونُ في الواجب ؛ فلا يُقالُ : (ليت غداً يجيءُ)[٣] .

* قوله : (والإشفاقِ) هو لغةً : الخوفُ ؛ يُقالُ : (أَشْفَقتُ عليه) ؛ بمعنىٰ : خِفتُ عليه ، و(أَشْفَقتُ منه) ؛ بمعنىٰ : خِفتُ منه ، قال الفارِضيُّ : (الإشفاقُ في المكروه يتعدَّىٰ بـ « مِنْ » ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا ﴾ [الأحزاب : ٧٢] ؛ أي : خِفنَ ، وفي غيره يتعدَّىٰ بـ « علىٰ » ؛ كـ « أَشْفَقتُ عليه »)[٤] .

* قوله : (لعلَّ العَدُوَّ يَقدَمُ) ، وأمَّا تمثيلُ بعضِهم بـ (لعلَّ العدوَّ هالكٌ) . .

---

(١) أي : المُتوقَّع ، أمَّا الممكنُ في التمنِّي فغيرُ مُتوقَّع ، فهـٰذا فرقٌ ثانٍ ، ولا يَرِدُ : قولُ فرعون : ﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [غافر : ٣٦] ؛ لأنَّهُ مُمكِنٌ مُتوقَّع في زعمه الباطل . « خضري » (١/ ٢٥٣) .

(٢) والأكثر : أن يكون في الممتنع . « خضري » (١/ ٢٥٣) .

(٣) لأن مجيء الغد واجب لا بُدَّ منه ، وأمَّا قوله تعالىٰ : ﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلۡمَوۡتَ ﴾ [البقرة : ٩٤] مع أنَّ الموتَ خبرٌ واجب . . فالمُراد : تمنِّيه قبل وقته . « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ١٧٨) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٣٨) .

وهٰذه الحروفُ تعملُ عكسَ عملِ (كان) ؛ فتَنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر[1] ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ) ؛ فهي عاملةٌ في الجزأينِ ، هٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّها لا عملَ لها في الخبر ، وإنَّما هو باقٍ علىٰ رفعه الذي كان له قبلَ دخولِ (إنَّ) وهو خبرُ المبتدأ[2] .

فهو غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ هلاكَ العدوِّ محبوبٌ لا مكروهٌ[3] .

❊ قوله : (وذَهَبَ الكُوفيُّونَ . . .) إلىٰ آخره : ينبني على الخلاف : ما لو عُطِفَ بالرفع على اسمِ (إنَّ) قبلَ استكمالِ الخبر ؛ فمَنْ قال بالأوَّل : مَنَعَ العطفَ ؛ لئلَّا يتواردَ عاملانِ علىٰ معمولٍ واحد ؛ لأنَّ الناسخَ عاملٌ في الخبر ، والمعطوفَ مبتدأٌ ، وهو أيضاً عاملٌ في الخبر ، فيجتمعُ على الخبر الواحدِ

. . . .

---

(١) وحكىٰ قوم منهم ابن سِيدَهْ أنَّ بعضَ العرب ينصب بها الجزأين ؛ كقوله : (من الطويل)

إذا اسودَّ جُنْحُ الليلِ فلتأتِ ولتكنْ ... خُطاكَ خِفافاً إنَّ حُرَّاسَنا أُسْدَا

وسوَّغه أبو عبيد القاسم بن سلَّام وابنُ الطراوة وابنُ السِّيد في جميع أخوات (إنَّ) ، وخصَّه الفراء بـ (ليت) ، وأوَّله الجمهور بحذف الخبر ، والمنصوب الثاني : إمَّا حالٌ ؛ أي : تلقاهم أسداً ، أو مفعول به ؛ أي : يشبهون أسداً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٩٠ـ٤٩١) .

(٢) انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٤٤ـ١٥٠) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص ٣٣٣ـ٣٤٠) .

(٣) ولا بُدَّ مِنْ كون المكروه ممكناً كالمحبوب ، ولا يَرِدُ عليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكٌۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ . . . ﴾ إلىٰ آخره [هود : ١٢] ؛ لأنَّ الترك والضِّيق مُمْكِنان في ذاتهما وإنِ استحالا عقلاً بالنسبة له صلى الله عليه وسلم ؛ لأنَّ دليلَ عصمتِهِ عقليٌّ . « خضري » (١/٢٥٣) .

١٧٦ـ وراءِ ذا الترتيبَ إلَّا في الذي كـ (ليتَ فيها) أو (هنا غيرَ البَذِي)

عاملانِ عَمِلا عملاً واحداً ، وذلك ممتنعٌ ، ومَنْ قال بالثاني : جوَّزَهُ ؛ لانتفاء ذلك ؛ لأنَّ الرافعَ هو المبتدأُ لا غيرُ .

* قوله : (وراءِ ذا الترتيبَ) ؛ أي : المعلومَ مِنَ الأمثلة السابقةِ ؛ لضعف العمل بالحرفيَّة[1] ، والاستثناءُ المذكورُ مِنْ مُقدَّر ؛ أي : في كلِّ موضعٍ إلا في الذي . . . إلىٰ آخره .

* قوله : (كليتَ فيها . . .) إلىٰ آخره : أشارَ بلفظ (فيها) : إلى الخبر إذا كان جارّاً ومجروراً ، وبـ (هنا) : إليه إذا كان ظرفاً .

إن قلتَ : إنَّ هـٰذا الظرفَ والمجرورَ مُتعلِّقانِ بمحذوفٍ هو الخبرُ وهو واجبُ التأخير ؛ فالمُتقدِّمُ حينئذٍ إنَّما هو معمولُ الخبر ، فلا وجهَ للاستثناء .

أُجِيبَ : بأنَّهُما خبرٌ في الظاهر ، أو أنَّهُ مبنيٌّ على القولِ بأنَّهُما هما الخبرُ ، لا المُتعلَّقُ ، تأمَّلْ .

* قوله : (غيرَ البَذِي) قال في « المصباح » : (بَذَا على القوم يَبْذُو بَذَاءً ـ بالفتح والمدِّ ـ : سَفِهَ وأَفْحشَ في مَنطِقِهِ وإن كان صادقاً ؛ فهو بَذِيٌّ علىٰ

(١) وأجاز أبو علي ابن حَمْدون الجَلُولي تقديمَ الحال ؛ نحوُ : (إنَّ ضاحكاً زيدٌ قائمٌ) ، والجمهورُ علىٰ منعه ، وانظر « التذييل والتكميل » (٥/٣٨) ، و« همع الهوامع » (١/٤٩٤) .

أي : يلزمُ تقديمُ الاسمِ في هـٰذا الباب ، وتأخيرُ الخبر ، إلا إذا كان الخبرُ لاظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ تأخيرُهُ[1] ، وتحتَ هـٰذا قسمانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ وذلك نحوُ : (ليت فيها غيرَ البَذِيِّ) ، أو (ليت هنا غيرَ البَذِيِّ) ؛ أي : الوَقِحِ ؛ فيجوزُ تقديمُ (فيها) و(هنا) علىٰ (غيرَ) ، وتأخيرُهُما عنها .

والثاني : أنَّهُ يجبُ تقديمُهُ ؛ نحوُ : (ليت في الدار صاحبَها) ؛ فلا يجوزُ تأخيرُ (في الدار) ؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً .

ولا يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ على الاسمِ إذا كان غيرَ ظرفٍ ولا مجرورٍ[2] ؛ فلا يجوزُ في : (إنَّ زيداً آكِلٌ طعامَكَ) : (إنَّ طعامَكَ زيداً آكِلٌ) .

« فَعِيلٍ ») انتهىٰ[3] ؛ فتفسيرُ الشارحِ له بالوَقِحِ غيرُ مُطابِقٍ ؛ إذ الوَقِحُ ـ بفتح الواو وكسر القاف ـ : قليلُ الحياء ؛ اسمُ فاعلٍ مِنْ (وَقُحَ) بالضم (وَقَاحة) بالفتح ؛ بمعنىٰ : قِلَّةِ الحياء ، كما في « المصباح »[4] ، إلا أنْ يكونَ تفسيراً بالملزوم ؛ لأنَّ البَذَاءةَ غالباً تنشأُ مِنْ قِلَّةِ الحياء .

---

(١) أي : إلا لمانع ؛ كـ(إنَّ زيداً لفي الدار) ؛ لامتناع تقديم الخبر مع اللام ؛ فأقسامُ الخبرِ الظرفيِّ ثلاثة . « خضري » (١/ ٢٥٥) .

(٢) وذلك حتىٰ لا يفصلها عن معمولَيها معاً ، بخلاف الخبر ؛ فيُقدَّم عليه معمولُهُ ؛ لأنَّهُ مفصولٌ منها في الجملة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٥) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٥٧) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٩٢٠) .

وكذا إنْ كان المعمولُ ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً واثقٌ بك) ، أو (جالسٌ عندَكَ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ المعمولِ على الاسم ؛ فلا تقولُ : (إنَّ بك زيداً واثقٌ) ، أو : (إنَّ عندَكَ زيداً جالسٌ) ، وأجازه بعضُهُم ، وجَعَلَ منه قولَهُ[1] : [من الطويل]

٩٥ـ فلا تَلْحَنِي فيها فإنَّ بحُبِّها ... أخاكَ مُصابُ القلبِ جَمٌّ بلابِلُهْ

---

* قوله : (وكذا إنْ كان المعمولُ . . .) إلىٰ آخره : الصحيحُ : أنَّهُ يجوزُ تقديمُ معمولِ الخبرِ إذا كان ظرفاً أو جارّاً ومجروراً[2] .

* قوله : (فلا تَلْحَنِي فيها . . .) إلىٰ آخره : (لا تَلْحَنِي) ؛ أي : لا تَلُمْني ؛ مِنْ (لَحَيتُ الرجلَ أَلْحاهُ) ؛ بمعنىٰ : لُمْتُهُ ، وهو مِنْ بابِ (فَعَلَ يَفعَلُ) بفتح العين فيهما ، وقولُهُ : (فيها) ؛ أي : المحبوبةِ ، و(جَمٌّ) بفتح الجيم

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ١٣٢ـ١٣٣) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٢) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٤/ ٤٦) ، وابن هشام في « المغني » (٢/ ٨٧٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ١٩٥) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٤٩٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٣ـ ٧٧٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٤٥٣ـ٤٥٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ١٠٥ـ١٠٧) .

(٢) وما أحسنَ قولَ ابن عُنينٍ : (من الطويل)

كأنِّيَ مِنْ أخبارِ (إنَّ) ولم يُجِزْ ... لـهُ أحـدٌ فـي النَّحْـوِ أنْ يتقـدَّمـا

عسىٰ حرفُ جرٍّ مِنْ نَدَاكَ يَجُرُّني ... إليكَ فأُضْحِي في عُلاكَ مُقدَّما

انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٤) .

١٧٧ـ وهمزَ (إنَّ) افتَحْ لسَدِّ مصدرِ مَسَـدَّهـا وفـي سـوىٰ ذاكَ اكسِـرِ

(إنَّ) لها ثلاثةُ أحوالٍ : وجوبُ الفتح ، ووجوبُ الكسرِ ، وجوازُ الأمرَينِ .

فيجبُ فتحُها : إذا قُدِّرتْ بمصدر ؛ كما إذا وقعتْ في موضعِ مرفوعِ فعلٍ[(١)] ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أنَّكَ قائمٌ) ؛ أي : قيامُكَ ، أو منصوبِهِ ؛ نحوُ :

وتشديدِ الميم ؛ أي : عظيمٌ ، (بلابِلُهْ) ؛ أي : وساوِسُهُ .

والشاهدُ : في قوله : (بحُبِّها) ؛ حيثُ تعلَّق بخبرِ (إنَّ) الذي هو (مُصابُ القلب)[(٢)] .

* قوله : (وهمزَ « إنَّ » افتَحْ) ؛ أي : وجوباً ، وقولُهُ : (وفي سوىٰ ذاكَ اكسِرِ) ؛ أي : وجوباً وجوازاً ؛ فيُؤخَذُ مِنْ كلام الناظمِ الأحوالُ الثلاثة .

* قوله : (لسَدِّ مصدرِ) ؛ أي : مِنْ لفظِ خبرِها إن كان مُشتقّاً ، أو مِنْ لفظِ

. . . .

---

(١) أي : فاعلاً كان ؛ كما سيُمثَّل به ، أو نائبَهُ ؛ نحوُ : ﴿ قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ اسْتَمَعَ ﴾ [الجن : ١] ، ظاهراً كان الفعلُ ، أو مقدَّراً ؛ نحو : ﴿ وَلَوْ أَنَّهُمْ صَبَرُوا ﴾ [الحجرات : ٥] ؛ أي : ولو ثَبَتَ صبرُهُم ، وهٰذا عند الكُوفيِّينَ الذين يُقدِّرون فعلاً . انظر « حاشية الخضري » (٢٥٦/١) .

(٢) وأوَّله المانعون : بأنَّ (بحبِّها) مُتعلِّقٌ بـ (أعني) محذوفاً . انظر « التذييل والتكميل » (٣٧/٥) .

(عرفتُ أنَّكَ قائمٌ) ؛ أي : قيامَكَ ، أو في موضع مجرورِ حرفٍ[1] ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ) ؛ أي : مِنْ قيامك .

وإنَّما قال : (لسدِّ مصدر مَسَدَّها) ، ولم يقل : (لسدِّ مفرد مَسَدَّها) ؛ لأنَّهُ قد يَسُدُّ المفردُ مَسَدَّها ويجبُ كسرُها ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً إنَّهُ قائمٌ) ؛ فهـٰذه يجبُ كسرُها وإن سدَّ مَسَدَّها مفردٌ ؛ لأنَّها في موضع المفعول الثاني ، ولـٰكن لا تُقدَّرُ بالمصدر ؛ إذ لا يصحُّ : (ظننتُ زيداً قيامَهُ) .

فإن لم يجبْ تقديرُها بمصدرٍ . . لم يجبْ فتحُها ، بل تُكسَرُ وجوباً أو جوازاً علىٰ ما سنُبيِّنُ ، وتحتَ هـٰذا قسمانِ : أحدُهُما : وجوبُ الكسر ، والثاني : جوازُ الفتحِ والكسرِ ، فأشار إلىٰ وجوب الكسرِ بقوله :

١٧٨ـ فاكْسِرْ في الِابْتِدا وفي بَدْءِ صِلَهْ | وحيثُ (إنَّ) لِيمينٍ مُكمِلَهْ

(الكَوْن) إن كان جامداً[2] ؛ كـ (بَلَغَني أنَّ هـٰذا زيدٌ)[3] ، ومِنَ الاستقرار في الظرف ؛ نحوُ : (بَلَغَني أنَّ زيداً عندَك) أو (في الدار) ؛ أي : استقرارُهُ .

* **قوله** : (**قد يَسُدُّ**) بضمِّ السين ؛ مِنْ بابِ (رَدَّ يَرُدُّ) .

* **قوله** : (**في الابتِدا**) ؛ أي : ابتداءِ الكلام .

* **قوله** : (**وحيثُ « إنَّ » . . .**) إلىٰ آخره : (**حيثُ**) : معطوفٌ علىٰ

. . . .

---

(١) أو إضافةٍ إذا كان المضاف ممَّا لا يُضافُ إلا إلى المفرد ؛ نحوُ : ﴿مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ﴾ [الذاريات : ٢٣] ؛ أي : مثل نطقكم . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٦ـ٢٥٧) .

(٢) ويكون المصدر مضافاً إلى اسمه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٢٥٦) .

(٣) أي : كونُهُ زيداً .

١٧٩ـ أو حُكِيَتْ بالقولِ أو حَلَّتْ مَحَلْ   حالٍ كـ (زُرْتُهُ وإنِّي ذو أَمَلْ)
١٨٠ـ وكَسَرُوا مِنْ بعدِ فعلٍ عُلِّقَا   باللامِ كـ (ٱعْلَمْ إنَّهُ لَذو تُقَىٰ)

فذَكَرَ أنَّهُ يجبُ الكسرُ في ستةِ مواضعَ :

الأوَّلُ : إذا وقعتْ (إنَّ) ابتداءً ؛ أي : في أوَّل الكلام ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ) ، ولا يجوزُ وقوعُ المفتوحةِ ابتداءً[1] ؛ فلا تقولُ : (أنَّكَ فاضلٌ

محلُّ الجارِّ والمجرور ؛ أعني : قولَهُ : (في الابتدا) .

* قوله : (أو حُكِيَتْ) فعلٌ مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعلِ : ضميرُ (إنَّ) ، والجملةُ : معطوفةٌ علىٰ مدخول (حيثُ) .

* قوله : (ذو أَمَلْ) ؛ أي : رجاءٍ فيه .

* قوله : (كٱعْلَمْ إنَّهُ . . .) إلىٰ آخره : (ٱعلَمْ) : فعلُ أمرٍ ، و(إنَّ) : حرفُ توكيدٍ ونصبٍ ، والهاءُ : اسمُها ، واللامُ في (لَذُو) ـ أي : صاحب ـ : لامُ الابتداء ، وتُسمَّى : اللامَ المُعلِّقةَ ، و(ذو) : خبرُ (إنَّ) مضافٌ إلىٰ (تُقَىٰ) ، وجملةُ (إنَّ) وما بعدَها : في محلِّ نصبٍ مُعلَّقٌ عنها العاملُ باللام ، ولولا اللامُ لفُتِحتْ ، وسَدَّتْ مع ما بعدَها مَسَدَّ مفعولَي (اعلَمْ) .

---

(١) لئلا تلتبس بالمكسورة خطّاً ، وبالتي هي لغةٌ في (لعلَّ) لفظاً وخطّاً . « خضري » (٢٥٧/١) .

عندي)[1] ، بل يجبُ التأخيرُ ؛ فتقولُ : (عندي أنَّكَ فاضلٌ) ، وأجاز بعضُهُمُ الابتداءَ بها[2] .

الثاني : أنْ تقعَ (إنَّ) صدرَ صِلَةٍ ؛ نحوُ : (جاء الذي إنَّهُ قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَءَاتَيْنَٰهُ مِنَ ٱلْكُنُوزِ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ ﴾ [القصص : ٧٦] .

---

* قوله : (صدرَ صِلَةٍ . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ : الواقعةُ حَشْواً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندي أنَّهُ فاضلٌ) ؛ فيجبُ فتحُها ؛ لأنَّها مع معمولَيْها مبتدأٌ تقدَّمَ خبرُهُ في الظرف قبلَهُ ، والمبتدأُ وخبرُهُ صِلَةُ (الذي) .

* قوله : (﴿ مَآ إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : أَعطَيْناهُ الذي إنَّ مفاتحَهُ لَتَنُوءُ بالعُصْبةِ ؛ أي : لَتُثقِلُها[3] ؛ فـ (ما) : اسمٌ موصولٌ بمعنى (الذي) مفعولٌ ثانٍ لـ (آتينا) ، وما بعدَهُ صلتُهُ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ جوابُ قَسَمٍ مُقدَّرٍ ، والقَسَمُ وجوابُهُ صِلَةُ الموصول .

---

(١) إلا إذا وُجدت (أمَّا) ؛ فإنَّهُ يجوز ؛ نحوُ : (أمَّا أنَّكَ فاضلٌ عندي) ، ومنه : قول الشاعر : (من البسيط)

دَأْبِي اصطبارٌ وأمَّا أنَّني جَزِعٌ ... يومَ النَّوىٰ فلِوَجْدٍ كان يَبْرِيني

انظر « شرح التسهيل » (١/ ٣٠١ـ٣٠٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٢٣) .

(٢) هو الأخفش ، كما نصَّ عليه الشارح في « المساعد » (١/ ٢٢٣) ، قياساً على : (أنْ تقومَ يُعجِبُني) .

(٣) أي : لتُثقِلُ المفاتحُ العصبةَ ؛ فالباء في (بالعصبة) للتعدية ، وانظر « الدر المصون » (٨/ ٦٩٣) .

الثالثُ : أنْ تقعَ جواباً للقَسَم وفي خبرها اللامُ ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ إنَّ زيداً لقائمٌ) ، وسيأتي الكلامُ على ذلك[1] .

---

* قوله : (جواباً للقَسَم) ؛ أي : الذي لم يُذكَرْ فعلُهُ ، أو ذُكِرَ وجاءتِ اللامُ ؛ فكان الأَوْلىٰ للشارح : حذفَ قولِهِ : (وفي خبرها اللامُ) ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّهُ قَيْدٌ فيما إذا حُذِفَ فعلُ القَسَم ، مع أنَّهُ إذا حُذِفَ تُكسَرُ مطلقاً ذُكِرَتِ اللامُ أم لا ؛ نحوُ : (واللهِ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، ونحوُ : ﴿حمٓ * وَٱلْكِتَٰبِ ٱلْمُبِينِ * إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ﴾ [الدخان : ١-٣][2] ، والتفصيلُ بينَ ذِكْرِها وحَذْفِها مَحَلُّهُ عندَ التصريحِ بفعلِ القَسَم ، تأمَّلْ .

---

* قوله : (فكان الأَوْلىٰ للشارح : حذفَ قولِهِ : وفي خبرها . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ كلامَ الشارحِ مُوافِقٌ لظاهرِ « المتن » هنا وفيما يأتي في قوله : (أو قَسَم لا لامَ بعدَهُ) ؛ فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّهُ يجوزُ الأمرانِ إذا حُذِفتِ اللامُ ؛ ذُكِرَ فعلُ القَسَمِ أو لا ، ويتعيَّنُ الكسرُ إذا وُجِدَتِ اللامُ ؛ حُذِفَ فعلُ القَسَم أو لا ، كما سيأتي للشارح التنبيهُ علىٰ ذلك بقوله : (ومُقتضىٰ كلامِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره[3] ، والمُصنِّفُ مُوافقٌ للكُوفيِّينَ في ذلك .

ولعلَّ الشارحَ لم يُنبِّهْ علىٰ ضَعْفِ ما جرىٰ عليه المُصنِّفُ ؛ لأنَّهُ لم يتَّضِحْ عندَهُ القولُ الراجح ؛ علىٰ أنَّ الشارحَ لو حَذَفَ قولَهُ : (وفي خبرها اللامُ) . .

---

(١) انظر (٢/ ٥٣١ـ ٥٣٣) .

(٢) وفي هـٰذه الصورة خلاف ؛ فالكوفيُّون يُجوِّزون فيها الوجهَين ، والبَصْريُّونَ يوجبون الكسر ، وذكر الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٥٨) عن « شرح الجامع » : أنَّ ما نُقِلَ عن الكُوفيِّينَ مِنْ جواز الفتح فيها غلطٌ ؛ لأنه لم يُسمع .

(٣) انظر (٢/ ٥٣٣) .

الرابعُ : أنْ تقعَ في جملةٍ مَحْكِيَّةٍ بالقول ؛ نحوُ : (قلتُ : إنَّ زيداً قائمٌ) ، قال تعالىٰ : ﴿ قَالَ إِنِّي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم : ٣٠] ، فإنْ لم تُحْكَ به ، بل أُجرِيَ القولُ مُجْرى الظنِّ . . فُتحتْ ؛ نحوُ : (أتقولُ أنَّ زيداً قائمٌ) ؛ أي : أتظنُّ .

الخامسُ : أنْ تقعَ في جملةٍ في موضع الحالِ ؛ كقوله : (زُرْتُهُ وإنِّي

---

* قوله : (فإنْ لم تُحْكَ به ، بل أُجرِيَ . . .) إلىٰ آخره ، وكذا لو لم تُحْكَ به ؛ بأنْ أُرِيدَ بها التعليلُ ؛ فتُكسَرُ ؛ نحوُ : (أَخُصُّكَ بالقول أنَّكَ فاضلٌ) ؛ أي : لأنَّك فاضلٌ .

* قوله : (في موضع الحالِ) سواءٌ كانتْ مقرونةً بالواو ؛ كما مثَّل ، أم لا ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ إنَّهُ فاضلٌ) ، ولم تُفتَحْ (إنَّ) فيهما وإن كان الأصلُ في الحال الإفرادَ ؛ لأنَّ (أنَّ) المفتوحةَ مُؤوَّلةٌ بمصدرٍ معرفةٍ ، وشرطُ الحال التنكيرُ ، وأمَّا : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّآ إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفرقان : ٢٠] . . فإنَّما كُسِرَتْ لأجل اللام ، لا لوقوعها حالاً ؛ علىٰ أنَّ ابنَ الخَبَّاز

لاقتضىٰ وجوبَ الكسرِ عندَ ذِكْرِ الفعلِ معَ عدمِ اللام ، ولا قائلَ به .

* قوله : (وكذا لو لم تُحْكَ به ؛ بأنْ أُرِيدَ . . .) إلىٰ آخره : مَحَطُّ المُغايَرةِ : قولُهُ : (بأنْ أُرِيدَ . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (فتُكسَرُ) صوابُهُ : (فتُفتَحُ)[1] .

* قوله : (وأمَّا : ﴿ وَمَآ أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : واردٌ علىٰ كلام الشارحِ المُقتضِي أنَّ الكسرَ في هٰذه الآية لوقوعها في صَدْرِ الجملةِ الحاليَّة ،

---

(١) جاء على الصواب في (ج) ، ونُبِّه عليه في باقي النسخ .

ذو أَمَلٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَمَآ أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنۢ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ ﴾ [الأنفال : ٥] ، وقولُ الشاعر[1] : [من المنسرح]

٩٦ـ مـا أَعْطَيَـانِـي ولا سـأَلْتُهُمـا إِلَّا وإِنِّـي لَحَـاجِـزِي كَـرَمِـي

قال : (يجبُ كسرُ « إنَّ » بعدَ « إلا » ؛ نحوُ : « ما يُعجِبُني فيه إلا إنَّهُ يقرأُ القرآنَ ») انتهىٰ « تصريح »[2] .

* قوله : (ما أَعْطَيَانِي . . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ قصيدةٍ مِنَ المنسرح ، و(الحاجزُ) بالزاي : مِنَ الحَجْز ؛ وهو المنعُ ، و(كَرَمي) : فاعلٌ باسم الفاعل الذي هو (حاجز) ، والضميرُ المرفوعُ في (أَعْطَياني) ، والمنصوبُ في (سألتُهُما) . . يرجعُ إلى الخليلَينِ المذكورَينِ فيما قبلَهُ ؛ حيث قال :

دَعْ عنكَ سَلْمىٰ إذ فاتَ مَطلَبُها وٱذكُرْ خَلِيلَيْكَ مِنْ بني الحَكَمِ

وليس كذلك ، بل المُقتضِي : إنَّما هو اللامُ ، أو (إلا) علىٰ ما قاله ابنُ الخبَّاز ؛ وذلك لأنَّ كلّاً منهما أمرٌ لفظيٌّ ، بخلافِ الوقوعِ حالاً ؛ فإنَّهُ أمرٌ معنويٌّ ، واللفظيُّ أقوىٰ مِنَ المعنويِّ ، فيختصُّ بالتأثير ؛ لاضمحلالِ المعنويِّ .

لٰكن يُعكِّرُ علىٰ هٰذا : أنَّ الشارحَ جَعَلَ المُقتضِيَ للكسر في الآية والبيتِ

(١) البيت لكُثَيِّر عَزَّةَ في « ديوانه » (ص٢٧٣) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٤٥) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٢٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٢١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٢ـ٧٧٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢١٥ـ٢١٦) .

السادسُ : أنْ تقعَ بعدَ فعلٍ مِنْ أفعال القلوبِ وقد عُلِّقَ عنها باللام ؛ نحوُ : (عَلِمتُ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، وسنُبيِّنُ هـٰذا في (باب ظنَّ) ، فإن لم يكن في خبرها اللامُ . . فُتحتْ ؛ نحوُ : (عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ) .

هـٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ، وأُورِدَ عليه : أنَّهُ نَقَصَ ثلاثةَ مواضعَ يجبُ كسرُ (إنَّ) فيها :

الأوَّلُ : إذا وقعتْ بعدَ (أَلَا) الاستفتاحيَّةِ[1] ؛ نحوُ : (أَلَا إنَّ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة : ١٣][2] .

---

* قوله : (هـٰذا ما ذَكَرَهُ . . .) إلىٰ آخره : الإشارةُ إلى الأقسام الستةِ التي ذَكَرَها الناظمُ .

اللذَينِ ذَكَرَهُما . . الوقوعَ حالاً معَ وجودِ اللام فيهما ، و(إلا) أيضاً في الثاني .

---

(١) هـٰذا بيان لمكانها ، وأمَّا معناها : فهو التنبيه علىٰ تحقُّق مضمونِ ما بعدَها عند المتكلم . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٩٥) .

(٢) ومثلها في وجوب الكسر بعدَها : (كلَّا) التي بمعناها ؛ وهي التي لم يتقدَّمها ما يُزجَرُ عنه ، كما قاله أبو حاتم والزَّجَّاج ؛ نحوُ : ﴿ كَلَّآ إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ ﴾ [العلق : ٦] ؛ فـ (كلَّا) : حرفُ استفتاحٍ وتنبيهٍ ، لا بمعنىٰ (حقّاً) كما قاله الكسائي ، وإلا لوجب بعدَها الفتحُ مثلَهُ ، وهو خلاف المسموع ، أمَّا التي للزجر : فالكسرُ بعدَها ظاهرٌ ؛ لأنَّها في ابتداء الجملة حقيقةً ؛ لجواز الوقفِ أبداً علىٰ (كلَّا) والابتداءِ بما بعدها ، والجمهورُ علىٰ أنَّها في القرآن للزَّجْر لا غيرُ ، فيُقدَّرُ المزجورُ عنه إذا لم يوجد ؛ حتىٰ قال جماعةٌ : متىٰ سمعتَ (كلَّا) فاعلَمْ أنَّ السورةَ مكيَّةٌ ؛ أي : لأنَّ أكثرَ التهديدِ نزل بها ؛ لكونها دارَ العُتُوِّ . « خضري » (١/ ٢٥٩) .

الثـانـي : إذا وقعـتْ بعـدَ (حيـثُ) ؛ نحـوُ : (اجلِـسْ حيـثُ إنَّ زيـ
جالسٌ) .

❁ قوله : (بعدَ « حيثُ » ؛ نحوُ : اجلِسْ. . .) إلىٰ آخره : قال بعضُهُم : (وقد أُولِعَ عوامُّ الفقهاءِ وغيرُهُم بالفتح بعدَ « حيثُ » ، ولحَّنَهُم أبو حيَّانَ وغيرُهُ تمسُّكاً بأنَّها لا تُضافُ إلا إلى الجملة ، وعلىٰ لزوم الفتحِ اقتصر ابنُ الحاجبِ وغيرُهُ .

والأوجهُ : جوازُ الوجهَينِ ؛ الكسرِ باعتبارِ كونِ المضافِ إليه جملةً ، والفتحِ باعتبارِ كونِهِ في معنى المصدر ، ولزومُ إضافتِها إلى الجملة لا يَقتضِي وجوبَ الكسر ؛ لأنَّ الأصلَ في المضاف إليه أنْ يكونَ مفرداً ، وامتناعُ إضافتِها إلى المفرد إنَّما هو في اللفظ لا في المعنىٰ ؛ علىٰ أنَّ الكِسَائيَّ جوَّزَ إضافتَها إليه ، ومِنْ ثمَّ قال المُرَاديُّ : « ويتخرَّجُ الفتحُ علىٰ مذهب الكِسَائيِّ » .

ووجهُ كلامِ الشارح : أنَّهُ لا مانعَ مِنْ تعدُّدِ الأسبابِ ، كما قاله الصبَّانُ[1] ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ مقصودَ المُحشِّي الردُّ على الشارح .

وهـٰذا خيرٌ ممَّا قيل : (إنَّ قولَ المُحشِّي : « وأمَّا ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَـٰٓا﴾. . . » إلىٰ آخره. . مُجرَّدُ فائدةٍ ؛ لعدم تقدُّمِ ما يُورَدُ عليه ، وكان عليه أنْ يقولَ : « وأمَّا كسرُ (إنَّ) في الآية فليس لوقوعها حالاً فقط ، بل لأسبابٍ مُتعدِّدة » ؛ فإنَّ صنيعَهُ ربَّما يُوهِمُ أنَّها ليستْ حالاً ، فتأمَّلْ .

وبالجملة : فكان الأنسبُ حذفُ هـٰذا التركيب) انتهىٰ كلامُ هـٰذا القائلِ .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٤٣١) .

الثالثُ : إذا وقعتْ في جملةٍ هي خبرٌ عن اسمِ عينٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ إنَّهُ قائمٌ) انتهىٰ .

وعلىٰ ذلك : ينبغي جوازُ الوجهَينِ أيضاً في « إنَّ » الواقعةِ بعدَ « إذ » ، ويُؤيِّدُهُ : جوازُهُما في « إذا » الفجائيَّةِ معَ اختصاصِها بالجمل) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (هي خبرٌ عن اسمِ عَينٍ) ؛ لأنَّ المصدرَ لا يُخبَرُ به عن أسماء الذَّواتِ إلا بتأويل ، . . . .

❀ قوله : (لأنَّ المصدرَ لا يُخبَرُ به . . .) إلىٰ آخره : نُقِلَ عن السيِّد الشريفِ جوازُ الإخبارِ بالمصدر المُؤوَّلِ عن اسم الذات مِنْ غير تأويلٍ أصلاً ؛ لاشتمال ما بعدَ الحرفِ المصدريِّ على المسند والمسندِ إليه والنسبة ، بخلاف المصدرِ الصريح ؛ لا يُخبَرُ به عن اسم الذات إلا معَ التأويلِ ؛ لعدم الاشتمال المذكور .

والظاهرُ : أنَّهُ مفروضٌ في بعض التراكيبِ الواردةِ عن العرب نوعاً ؛ نحوُ : (عسىٰ زيدٌ أنْ يقومَ) ، و(عمرٌو إمَّا أنَّهُ قائمٌ أو قاعدٌ) ؛ لسكوت السيِّد علىٰ ما ذكروه مِنْ وجوب الكسرِ في نحو : (زيدٌ إنه قائمٌ) ، فاستظهارُ بعضِهِم جوازَ الفتح علىٰ كلامه . . غيرُ ظاهرٍ[2] .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٣٦٤ـ٣٦٥) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٥/ ٧٤) ، و« الكافية في علم النحو » (ص٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٢٧) ، وليس في « الكافية » وجوبُ الفتح ، بل مُقتضىٰ كلامِهِ : أنَّهُ يجوز الوجهان ؛ فإنَّهُ قال : (ولا يُضاف ـ أي : « حيث » ـ إلا إلىٰ جملة في الأكثر) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٢٩) .

ولا يَرِدُ عليه شيءٌ مِنْ هـٰذه المواضع ؛ لدخولها تحتَ قولِهِ : (فأكسِرْ في الابتدا) ؛ لأنَّ هـٰذه إنَّما كُسِرَتْ لكونها أوَّلَ جملةٍ مُبتدَأٍ بها .

١٨١ـ بعـدَ (إذا) فُجَـاءةٍ . . . .

وذلك مُمتنِعٌ مع (إنَّ) .

* قوله : (ولا يَرِدُ عليه شيءٌ . . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّ قولَ الناظمِ : (فأكسِرْ في الابتدا) عامٌّ في الحقيقيِّ وغيرِه[1] .

* قوله : (بعدَ « إذا ») الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ (نُمِي) آخرَ البيت ؛ بمعنىٰ : نُسِبَ ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلىٰ (همزَ « إنَّ ») ، و(بوجهَينِ) : مُتعلِّقٌ أيضاً بـ (نُمِي) ، وإضافةُ (إذا) إلىٰ (فُجَاءةٍ) : مِنْ إضافة الدَّالِّ إلى المدلول ، وهي بضمِّ الفاء والمَدِّ : البَغْتةُ ؛ تقولُ : (فاجَأَني كذا) : إذا هَجَمَ عليكَ بغتةً ، والغَرَضُ مِنَ الإتيان بها : الدَّلالةُ علىٰ أنَّ ما بعدَها يَحصُلُ بعدَ وجودِ ما قبلَها علىٰ سبيل المُفاجأة .

وفي « الإتقان » نقلاً عن ابن الحاجب : (معنى المُفاجأةِ : حُضُورُ الشيءِ

---

* قوله : (وذلك مُمتنِعٌ مع « إنَّ ») فيه : أنَّهُ ما الفرقُ بينَ التأويلِ مع (إنَّ) حيثُ قلتُم بامتناعه ، وبينَ التأويلِ مع المصدر الصريحِ أو المُؤوَّل بسبب (أنِ) المصدريَّة الناصبةِ للمضارع مثلاً حيث قلتُم بجوازه ؟

---

(١) ومثل غير الحقيقي : وقوعُ (إنَّ) بعد (حتىٰ) الابتدائيَّة ؛ نحو : (مَرِضَ زيدٌ حتىٰ إنَّهُم لا يرجونه) .

. . . . أو قَسَمِ   لا لامَ بعــدَهُ بــوجهَيــنِ نُمِــي

١٨٢ـ معْ تِلْوِ فا الجَزَا . . . .

معكَ في وصفٍ مِنْ أوصافك الفعليّةِ ؛ تقولُ : « خرجتُ فإذا الأسدُ بالباب » ، ومعناه : حُضُورُ الأسدِ معك في زمنِ وصفِكَ بالخروج ، أو في مكانِ خروجِكَ ، وحُضُورُهُ معك في مكانِ خروجِكَ . . أَلْصقُ مِنْ حُضُوره في زمنِ خروجِكَ ؛ لأنَّ ذلك المكانَ يَخُصُّكَ دونَ ذلك الزمان ، وكلَّما كان أَلْصَقَ كانتِ المُفاجأةُ فيه أَقْوى) انتهىٰ[1] .

❊ قوله : (أو قَسَمِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو فِعْلِ قَسَمٍ ظاهرٍ ، وبهٰذا حَصَلَ التغايرُ بينَ ما هنا وما تقدَّم[2] .

❊ قوله : (معْ تِلْوِ . . .) إلىٰ آخره : (مع) : معطوفٌ بإسقاط العاطفِ علىٰ (بعدَ) ، و(تِلْوِ) : مضافٌ إلىٰ (فا) ، وهو بالقصر ؛ لِمَا سَبَقَ أَوَّلَ الكتاب[3] ، لا ضرورةٌ .

❊ قوله : (كانتِ المُفاجأةُ فيه أَقْوىٰ) ؛ أي : فكونُ (إذا) الدالَّةِ عليها للمكان . . أنسبُ بمعنى المُفاجأةِ مِنْ كونها للزمان .

---

(١) الإتقان (٢/ ١٧٥) ، وعزاه ابن دقيق العيد في « شرح الإلمام » (٥/ ١٥٤) إلى ابن الحاجب في « أماليه » ، وانظر « أمالي ابن الحاجب » (١/ ٣٤٣) .

(٢) انظر (٢/ ٥٢١) .

(٣) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

. . . . وذا يَطَّرِدُ   في نحوِ (خيرُ القولِ إنِّي أحمدُ)

يعني : أنَّهُ يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها إذا وقعتْ بعدَ (إذا) الفُجَائيَّةِ ؛ نحوُ : (خرجتُ فإذا أنَّ زيداً قائمٌ) ؛ فمَنْ كَسَرَها : جَعَلَها جملةً ، والتقديرُ : (خرجتُ فإذا زيدٌ قائمٌ) ، ومَنْ فتَحَها : جَعَلَها مع صِلَتِها مصدراً ، وهو مبتدأٌ خبرُهُ (إذا) الفُجَائيَّةُ ، والتقديرُ : (فإذا قيامُ زيدٍ) ؛ أي : ففي الحَضْرة قيامُ زيدٍ ، ويجوزُ أنْ يكونَ الخبرُ محذوفاً ، والتقديرُ :

---

* قوله : (وذا يَطَّرِدُ) الإشارةُ إلىٰ جواز الوجهَين .

* قوله : (فتحُ « إنَّ » وكسرُها إذا وقعتْ بعدَ « إذا » . . .) إلىٰ آخره : قال الناظمُ : (والكسرُ أَوْلىٰ ؛ لأنَّه لا يُحوِجُ إلىٰ تقدير) انتهىٰ[1] ، وهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ (إذا) حرفٌ ، أمَّا إذا جُعِلَتْ ظرفاً فتكونُ هي الخبرَ ، فلا يُقدَّرُ شيءٌ ، فيستوي الأمرانِ ، كما قاله المُرَاديُّ[2] .

* قوله : (أي : ففي الحَضْرة . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (إذا) الفُجائيَّةَ ظرفُ مكانٍ[3] .

. . . .

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ٢٢) .

(٢) توضيح المقاصد (١/ ٥٢٨) ، والحاصلُ : أنَّ ما ذَكَرَهُ الناظم مِنْ جواز الوجهَينِ مبنيٌّ علىٰ أن (إذا) حرف ، وأمَّا إذا جُعِلَتْ ظرفاً فلا يجوز إلا الفتح ، فيكون المصدر بعدها مبتدأ ، و(إذا) خبراً ، أو يكون المصدر مبتدأ وخبرُهُ محذوفاً ، أو يكون المصدرُ خبراً والمبتدأ محذوفاً .

(٣) انظر التعليق السابق .

(خرجتُ فإذا قيامُ زيدٍ موجودٌ) ، وممَّا جاء بالوجهَينِ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٩٧ـ وكنتُ أُرىٰ زيداً كما قِيلَ سَيِّداً إذا إنَّـــهُ عبـــدُ القَفَــا واللَّهَــازِمِ

رُوِيَ بفتح (إنَّ) وكسرِها ؛ فمَنْ كَسَرَها : جَعَلَها جملةً مستأنفةً ، والتقديرُ : (إذا هو عبدُ القَفَا واللَّهَازِمِ) ، ومَنْ فَتَحَها : جَعَلَها مصدراً مبتدأً ، وفي خبره الوجهانِ السابقان ، والتقديرُ على الأوَّل : (فإذا عُبُوديَّتُهُ) ؛ أي : ففي الحَضْرة عبوديَّتُهُ ، وعلى الثاني : (فإذا عبوديَّتُهُ موجودةٌ) .

---

* قوله : (وكنتُ أُرىٰ زيداً . . .) إلىٰ آخره : (أُرىٰ) بضمِّ الهمزة على المشهور[2] ؛ بمعنىٰ : أظنُّ ، ومفعولُهُ الأوَّل : (زيداً) ، والثاني : (سَيِّداً) ، وما بينهما اعتراضٌ ، و(ما) : مصدريَّةٌ ؛ أي : كقول الناسِ فيه ذلك ، و(اللَّهازِمُ) : جمع (لِهْزِمَة) بكسر اللام وبالزاي ؛ وهي طَرَفُ الحُلْقومِ ، وقيل : مُضْغةٌ تحتَ الأُذُنِ .

والمعنىٰ : كنتُ أظنُّ سِيادتَهُ، فلمَّا نظرتُ إلىٰ قَفاهُ ولهازِمِهِ تبيَّنَ لي عُبوديَّتُهُ،

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٣/ ١٤٤) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٢) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٤/ ٣٤٤) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص١١٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٢٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٣٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣١٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧١٨) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٤٨ـ ٣٤٩) .

(٢) ويتعدَّىٰ لمفعولين فقط في حال ضمِّ همزته أو فتحها . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٣٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٦٠) .

وكذلك يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها : إذا وقعتْ جوابَ قَسَمٍ وليس في خبرها اللامُ ؛ نحوُ : (حلفتُ ؛ أنَّ زيداً قائمٌ) بالفتح والكسر ، وقد رُوِيَ بالفتح والكسر قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٩٨ـ لَتَقعُـدِنَّ مَقعَـدَ القَصِـيِّ
مِنِّـيَ ذي القـاذُورَةِ المَقْلِـيِّ
أو تَحْلِفِـي بـربِّـكِ العَلِـيِّ
أَنِّـي أبـو ذيَّـالِـكِ الصَّبِـيِّ

وقيل : المعنىٰ : كنتُ أظنُّهُ سَيِّداً كما قيل ، فإذا هو ذليلٌ خسيسٌ عبدُ البَطْنِ ، وخصَّ هـٰذَينِ بالذِّكْر ؛ لأنَّ القَفا موضعُ الصَّفْعِ ، واللَّهازِمَ موضعُ اللَّكْزِ .

* قوله : (لَتَقعُدِنَّ. . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّجَزِ المقطوع ؛ فهو مِنْ مشطور الرَّجَز ، واللامُ : للقسم ، والفعلُ مرفوعٌ ، ورَفَعَهُ النونُ المحذوفة لتوالي الأمثال ، وحُذِفتْ ياءُ الفاعلة ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، وكُسِرَتِ الدالُ ؛ ليَدُلَّ على الياء المحذوفة .

---

* قوله : (وكُسِرَتِ الدالُ) ؛ أي : أُبقِيتْ على الكسر ، لا أنَّهُ جُلِبَ لها كسرٌ ، وإلا لَزِمَ تحصيلُ الحاصل .

---

(١) المشطورات مجهولة النسبة ، وقد استشهد بها : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٢٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٤٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٣٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٢٣ـ٧٢٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٤٩ـ٣٥٠) .

و(مَقعَد) : منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ بمعنى القعود ، أو مفعولٌ فيه بمعنىٰ : (في مَقْعَدِ القَصِيِّ) ، وقولُهُ : (القَصِيِّ) ؛ أي : البعيدِ ، وقولُهُ : (ذي القاذُورَةِ) صفةٌ لـ (القَصِيِّ) ؛ أي : الذي يَبعُدُ عنه الناسُ لسُوءِ خُلُقِهِ ، و(المَقْلِيِّ)؛ أي : المبغوضِ، وقولُهُ : (أو تَحْلِفِي) أو : بمعنىٰ (إلىٰ)[1]؛ فلذلك نُصِبَ الفعلُ بإضمارِ (أَنْ) بعدَها ، وقولُهُ : (ذيَّالِكِ) تصغيرُ ([ذلك])[2] ، وقولُهُ : (الصَّبِيِّ) : بدلٌ .

والشاهد : في (إنِّي) ؛ حيثُ رُوِيَ بالوجهَينِ .

يُروىٰ : أنَّ قائلَهُما قَدِمَ مِنْ سفره ، فوجدَ امرأتَهُ قد ولدتْ ، فأَنْكَرَ الولدَ ، وقال هـٰذَينِ البيتَينِ ، فقالتْ مُجيبةً له :

لا والَّــــذي رَدَّكَ يــــا صَفِـــيِّ
مــا مسَّنــي بعـــدَكَ مِـــنْ إِنْسِـــيِّ
غيـــرُ غـــلامٍ واحـــدٍ فَتِـــيِّ
بعـدَ امـرأيـنِ مِـنْ بنـي لُـؤَيِّ
وآخــرَيــنِ مِــنْ بَنِــي عَــدِيِّ

(١) ويصحُّ كونُها بمعنىٰ (إلا) ، ذَكَرَ هـٰذَينِ الوجهَينِ الصبَّانُ في « حاشيته » (١/ ٤٣٢) ، واقتصر العينيُّ في « المقاصد » (٢/ ٧٢٤) علىٰ ما أورده المُحشِّي ، والخضريُّ في « حاشيته » (١/ ٢٦١) علىٰ معنىٰ (إلا) .

(٢) في النسخ : (ذا) بدل (ذلك) ، والمثبت من « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٩٢٥) ، و« اللمحة في شرح الملحة » (٢/ ٦٧٢) ، وغيرهما .

ومُقتضىٰ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ يجوزُ فتحُ (إنَّ) وكسرُها بعدَ القَسَم إذا لم يكن في خبرها اللامُ ، سواءٌ كانتِ الجملةُ المُقسَمُ بها فعليَّةً والفعلُ فيها ملفوظٌ به ؛ نحوُ : (حلفتُ ؛ إنَّ زيداً قائمٌ) ، أو غيرُ ملفوظٍ به ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ إنَّ زيداً قائمٌ) ، أو اسميَّةً ؛ نحوُ : (لَعَمْرُكَ ؛ إنَّ زيداً قائمٌ) .

وخمسةٍ كانوا على الطَّوِيِّ

وسِتَّةٍ جاؤُوا مَعَ العَشِيِّ

وغيرِ تُرْكِيٍّ ونَصْرانيٍّ

فقام زوجُها ليضربَها ، فقيل له في ذلك ، فقال : متىٰ تركتُها عَدَّتْ ربيعةَ ومُضَرَ[1] .

* قوله : (أو غيرُ ملفوظٍ به) هٰذا وما بعدَهُ ليسا مُرادَينِ ، إنَّما المُرادُ الأوَّلُ كما علمتَ ، وإن كان إطلاقُ المُصنِّفِ يُوهِمُ التعميمَ ، ثمَّ تمثيلُهُ لغير الملفوظِ به بقوله : (واللهِ ؛ إنَّ زيداً قائمٌ) . . فيه تقريرُ أنَّ الفعلَ مُقدَّرٌ ، وأنَّ الجملةَ المذكورةَ فعليَّةٌ ؛ لأنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ ، والجارُّ لا بدَّ له مِنْ

---

* قوله : (هٰذا وما بعدَهُ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في وجوب الكسرِ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ بدون اللام ، ومعَ اللام بالأَوْلىٰ ، والذي يُؤخَذُ مِنْ كلام بعضِ الأفاضلِ : جوازُ الأمرَينِ بعدَ الجملةِ الاسميَّةِ بدون اللام[2] .

* قوله : (لأنَّ الواوَ حرفُ قَسَمٍ وجرٍّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان

---

(١) أورد هٰذه القصةَ البَطَلْيَوْسي في « الحلل في شرح أبيات الجمل » (ص١٦٩ـ١٧٠) ، وابن منظور في « لسان العرب » (١٥/ ٤٥٠) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٥٨) .

وكذلك يجوزُ الفتحُ والكسرُ : إذا وقعتْ (إنَّ) بعدَ فاءِ الجزاءِ ؛ نحوُ : (مَنْ يأتِني فإنَّهُ مُكرَمٌ) ؛ فالكسرُ : على جَعْلِ (إنَّ) ومعمولَيْها جملةً أُجيبَ بها الشرطُ ؛ فكأنَّهُ قال : (مَنْ يأتِني فهو مُكرَمٌ) ، والفتحُ : على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مصدراً مبتدأً والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (مَنْ يأتِني فإكرامُهُ موجودٌ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً والمبتدأُ محذوفاً ، والتقديرُ : (فجزاؤُهُ الإكرامُ)[1] .

وممَّا جاء بالوجهَينِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ أَنَّهُۥ مَنْ عَمِلَ مِنكُمْ سُوٓءًۢا بِجَهَٰلَةٍ ثُمَّ تَابَ مِنۢ بَعْدِهِۦ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُۥ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ [الأنعام: ٥٤] ؛ قُرِئَ : (فإنَّهُ غفورٌ رحيم) بالفتح والكسر[2] ؛ فالكسرُ : على جَعْلِها جملةً جواباً لـ (مَنْ) ، والفتحُ : على جَعْلِ (أنَّ) وصِلَتِها مصدراً مبتدأً خبرُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (فالغُفْرانُ جزاؤُهُ) ، أو على جَعْلِها خبراً لمبتدأٍ محذوف ،

مُتعلَّقٍ ، والفعلُ هو الأصل .

* قوله : (أو على جَعْلِها خبراً لمبتدأٍ محذوف) ، وإذا دار الأمرُ بين حَذْفِ أحدِ الجزأَينِ .. فحذفُ المبتدأِ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ المعهودُ في الجملة

لا يجوزُ التصريحُ بالفعل معها كالتاء ، بخلاف الباءِ ؛ فإنَّ التصريحَ بالفعل معها واقعٌ ، فإن لم يُوجَدْ فهو مُقدَّرٌ جائزُ الذِّكْرِ ، فتدبَّرْ .

---

(١) وهٰذا أَوْلىٰ ؛ لأنَّ حذفَ المبتدأِ في جملة الجواب أكثرُ من الخبر ؛ نحوُ : ﴿ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يؤوسٌ . « خضري » (١/ ٢٦١) .

(٢) قرأ بفتح (أنَّهُ) و(فأنَّهُ) في الموضعَينِ : ابن عامر وعاصم ، وبالكسر فيهما : ابن كثير وأبو عمرو وحمزةُ والكسائي ، وبفتح الأُولىٰ وكسر الثانية : نافع . انظر « الدر المصون » (٤/ ٦٥٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٦٤) .

والتقديرُ : (فجزاؤُهُ الغُفْرانُ) .

وكذلك يجوزُ الفتحُ والكسرُ : إذا وقعتْ (إنَّ) بعدَ مبتدإٍ هو في المعنىٰ قولٌ ، وخبرُ (إنَّ) قولٌ[1] ؛ نحوُ : ....

الجزائيَّةِ ، كما قال تعالىٰ : ﴿ وَإِن مَّسَّهُ ٱلشَّرُّ فَيَـُٔوسٌ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : فهو يَؤُوسٌ .

❁ قوله : (وخبرُ « إنَّ » قولٌ . . .) إلىٰ آخره : أَسْقطَ شرطاً ثالثاً ؛ وهو أنَّ القائلَ واحدٌ ، فإنْ تعدَّد تعيَّنَ الكسرُ ؛ نحوُ : (قولي : إنَّ زيداً يحمدُ اللهَ) ، وكذا لو انتفى القولُ الثاني ؛ نحوُ : (قولي : إنِّي مؤمنٌ) ؛ فالقولُ : بمعنى المَقُول مبتدأٌ ، وجملةُ (إنِّي مؤمنٌ) : خبرُهُ ، وهي نفسُهُ في المعنىٰ ، فلا تحتاجُ لرابط ، ولا يصحُّ الفتحُ ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يُخبَرُ به عن القول ؛ لاختلافِ مَورِدَيْهما ؛ فإنَّ الإيمانَ مَورِدُهُ الجَنَانُ ، والقولَ مَورِدُهُ اللِّسانُ ، ولو انتفى القولُ الأوَّلُ فتحتَ وجوباً ؛ نحوُ : (عَمَلي أنِّي أحمدُ اللهَ) ؛ لأنَّها خبرٌ عن اسمِ معنىً غيرِ قول ، والتقديرُ : (عَمَلي حَمْدُ الله) .

❁ قوله : (تعيَّنَ الكسرُ) ، ولا يصحُّ الفتحُ ؛ لفساد المعنىٰ ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : (قولي حَمْدُ زيدٍ) ؛ لأنَّ حَمْدَ زيدٍ غيرُ قائمٍ بالمُتكلِّم ، فكيف يُسنِدُهُ المُتكلِّمُ إلىٰ نفسه ؟! انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (فتحتَ وجوباً ؛ نحوُ : عَمَلي . . .) إلىٰ آخره ، ما لم يُرَدِ

---

(١) زاد في (هـ) : (والقائل واحد) ، وسقط من النسخ الخطية ، وعلىٰ هـٰذا السقط كتب المُحشِّي والعلامة الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٦٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٢٠) .

(خيرُ القولِ أنِّي أحمدُ اللهَ)؛ فمَنْ فتَحَ : جَعَلَ (أنَّ) وصِلَتَها مصدراً خبراً عن (خيرُ) ، والتقديرُ : (خيرُ القولِ حَمْدُ اللهِ) ؛ فـ (خيرُ) : مبتدأٌ ، و(حمدُ الله) : خبرُهُ ، ومَنْ كَسَرَ : جَعَلَها جملةً خبراً عن (خير) ؛ كما تقولُ : (أوَّلُ قراءتي ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ [الأعلى: ١]) ؛ فـ (أوَّلُ) : مبتدأٌ ، و﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى﴾ : جملةٌ خبرٌ عن (أوَّل) ، وكذلك : (خيرُ القولِ) : مبتدأ ، و(إنِّي أحمدُ اللهَ) : خبرُهُ ، ولا تحتاجُ هـٰذه الجملةُ إلىٰ رابطٍ ؛ لأنَّها نَفْسُ المبتدأِ في المعنىٰ ؛ فهي مِثْلُ : (نُطْقِي « اللهُ حَسْبي ») .

ومثَّل سيبويهِ هـٰذه المسألةَ بقوله : (أوَّلُ ما أقولُ إنِّي أحمدُ اللهَ) ، وخرَّج الكسرَ : على الوجه الذي تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ وهو أنَّهُ مِنْ باب الإخبارِ بالجُمَل[1] ، وعليه جرىٰ جماعةٌ مِنَ المُتقدِّمينَ والمُتأخِّرينَ ؛ كالمُبرِّد والزَّجَّاجِ والسِّيرَافيِّ

---

* قوله : (خيرُ القولِ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ كونِ المبتدأِ في هـٰذا المثالِ قولاً : أنَّ (خيرُ) أفعلُ تفضيلٍ مضافٌ إلى (القول) ، وهو بعضُ ما يُضافُ إليه .

* قوله : (والسِّيرَافيِّ) بكسر السينِ المُهمَلة[2] .

المعمولُ اللِّسانيُّ ؛ وهو المنطوق[3] .

---

(١) الكتاب (٣/١٤٣) .

(٢) وهي نسبة إلىٰ (سِيرافَ) ، وهي مِنْ بلاد فارس علىٰ ساحل البحر ممَّا يلي كَرْمان ، والسِّيرافي : هو الإمام النَّحْوي اللغوي القاضي المفتي أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان ، إمام النحو في زمانه ، أفتىٰ في جامع الرُّصافة خمسين سنة علىٰ مذهب أبي حنيفة ، فما وُجد له خطأٌ ، ولا عُثِرَ له علىٰ زلَّة ، وكان أبو علي الفارسي وأصحابه يحسدونه كثيراً ، وقد شرح « كتاب سيبويه » شرحاً دقيقاً محكماً واسعاً لم يسبق إلىٰ مثله ، فحسده عليه أبو علي الفارسي وغيره من معاصريه ، وانظر « بغية الوعاة » (١/٥٠٧-٥٠٩) .

(٣) فإن كان كذلك جاز الكسر ، وكان هـٰذا التركيبُ مثلَ (قولي : أني أحمد الله) في جواز=

وأبي بكر بنِ طاهر ، وعليه أكثرُ النَّحْويِّينَ[1] .

١٨٣ـ وبعدَ ذاتِ الكسرِ تصحَبُ الخَبَرْ   لامُ ٱبتداءٍ . . . .

* قوله : (وبعدَ ذاتِ الكسْرِ تصحَبُ الخَبَرْ لامُ ٱبتداءٍ) ؛ أي : جوازاً ، وذلك بشروطٍ أربعة : تأخُّرُ الخبرِ عن الاسم ، وكونُهُ مُثبَتاً ، وغيرَ ماضٍ ، وغيرَ جملةٍ شرطيّة ؛ وذلك بأنْ يكونَ : مفرداً مُشتقّاً ، أو جامداً ، . . . . . .

* قوله : (تأخُّرُ الخبرِ عن الاسم) فلو قُدِّمَ لم تدخل عليه ؛ لئلّا يتوالىٰ حرفا تأكيدٍ .

وقولُهُ : (وكونُهُ مُثبَتاً) ؛ أي : لئلّا يُجمَعَ بين متماثلَينِ في (لم) و(لمّا) و(لن) و(ليس) ، وحُمِلَ الباقي كـ (ما) عليها .

وقولُهُ : (وغيرَ ماضٍ) ؛ أي : لبُعْد شَبَهِهِ بالاسم ، والمُرادُ : غير ماضٍ مُتصرِّفٍ ؛ إذ الجامدُ كالاسم .

وقولُهُ : (وغيرَ جملةٍ شرطيّة) ؛ فلا تدخلُ في الشرط ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَئِنْ تأتِهِ يأتِكَ) ؛ لئلّا تلتبسَ بالمُوطِّئة ؛ فإنّها تصحبُ أداةَ الشرط ؛ نحوُ : (لئن لم يغفرْ لنا ربُّنا ويَرْحَمْنا)[2] ، وحقُّ المُؤكِّدِ ألّا يلتبسَ بغيره ، ولا في

= الوجهين ، وفاقاً لحفيد المُوضِّح وابن قاسم الغَزِّي . « حاشية الصبان » (١/ ٤٣٤) .

(١) انظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٨٢) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٥٨) .

(٢) إذا قصد المُقرِّر الاستشهادَ بالآية . . فالتلاوةُ فيها : ﴿ لَئِن لَّمْ يَرْحَمْنَا رَبُّنَا وَيَغْفِرْ لَنَا ﴾ [الأعراف : ١٤٩] .

. . . . . . نحوُ (إنِّي لَوَزَرْ)

يجوزُ دخولُ لامِ الابتداءِ علىٰ خبر (إنَّ) المكسورةِ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَقائمٌ) .

وهٰذه اللامُ حقُّها أنْ تدخلَ علىٰ أوَّل الكلام ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلامِ ؛ فحقُّها أنْ تدخلَ علىٰ (إنَّ) ؛ نحوُ : (لَإنَّ زيداً قائمٌ) ، لٰكن لمَّا كانتِ اللامُ

أو مُضارعاً مُتصرِّفاً ، أو جامداً ، أو ظرفاً ، أو مجروراً ، أو جملةً اسميَّةً .

* قوله : (إنِّي لَوَزَرْ) بفتح الزاي ؛ يعني : مَلْجأً .

الجواب[1] ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً مَنْ يأتِهِ لَيُحسِنُ إليه) ، نصَّ علىٰ ذلك الكِسَائيُّ والفرَّاءُ ، وعليه المغاربةُ[2] .

وقوله : (أو مُضارعاً مُتصرِّفاً ، أو جامداً) ؛ أي : أو ماضياً جامداً ، كما علمت .

* قوله : (أو ظرفاً ، أو مجروراً) ؛ أي : ما لم يُقدَّرْ مُتعلَّقُهُما ماضياً ؛ نحوُ : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم : ٤] ، و(إنَّ زيداً لعندَكَ) ، فإذا قُدِّرا مُتعلِّقَينِ بـ (استقرَّ) . . لم تدخل عليهما اللامُ ؛ لأنَّ معمولَ الفعلِ الماضي لا تدخلُ عليه اللامُ ، خلافاً للأخفش . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

(١) أي : لا تدخل لامُ الابتداء في الجواب .

(٢) انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٦٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٠٥) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٢٢) .

للتأكيد و(إنَّ) للتوكيد . . كَرِهُوا الجمعَ بينَ حرفَينِ لمعنىً واحدٍ[1] ، . . . . .

---

* قوله : (بينَ حرفَينِ لمعنىً) قد يُقالُ : كونُهُما لمعنىً واحدٍ يَقتضِي صحَّةَ التأكيدِ اللفظيِّ ، وهو ليس بمكروه ، إلا أنْ يُقالَ : مدارُ اللفظيِّ علىٰ تكرُّرِ اللفظِ بعينه أو بمُرادِفِهِ ، والمُرادَفةُ هنا ممنوعةٌ ، فليُتأمَّلْ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

---

* قوله : (والمُرادَفةُ هنا ممنوعةٌ) في دعوى المَنْعِ نَظَرٌ ؛ لوجود الترادف ؛ لاتِّحاد المعنىٰ ، كما صرَّح به الشارحُ والأُشْمُونيُّ ؛ حيثُ قالا : (لـٰكن لمَّا كانتِ اللامُ للتوكيد و« إنَّ » للتوكيد) . . . إلىٰ آخره[3] ، وقد عَدُّوا مِنَ التوكيد اللفظيِّ بالمُرادف في الحروف قولَ الشاعر[4] : [من الطويل]

وقُلْنَ على الفِرْدَوسِ أوَّلُ مَشْرَبٍ أَجَلْ جَيْرِ إنْ كانتْ أُبِيحَتْ دَعَاثِرُهْ

---

(١) قوله : (بين حرفَينِ) : أي : باقيين علىٰ صورتهما ؛ فَخرَجَ : (لَهِنَّكَ قائمٌ) بإبدال همزة (إنَّ) هاءً ؛ لزوال صورة (إنَّ) . « خضري » (١/ ٢٦٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٧) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٤٠) .

(٤) البيت لمُضرِّس بن ربعي الأسدي ، وقبله :

تَحَمَّـلَ مِـنْ ذاتِ التنـانيـرِ أهلُهـا وقَلَّصَ عن نِهْيِ الدَّفِينةِ حاضرُهْ

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٦٣)، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٨١)، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٠٩) ، والفردوسُ : البستان ، والمُرادُ به هنا : روضةٌ دون اليمامة ، ودعاثره : جمعُ (دُعْثُور) ؛ وهو الحوضُ المُتثلِّم ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٨٦ ـ ١٥٨٨) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٠٣ ـ ١١١) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٤٣٧) .

فأخَّروا اللامَ إلى الخبر .

ولا تدخلُ هـٰذه اللامُ علىٰ خبرِ باقي أخواتِ (إنَّ) ؛ فلا تقولُ : (لعلَّ زيداً لَقائمٌ) ، وأجاز الكُوفيُّونَ دخولَها في خبر (لـٰكنَّ) ، وأنشدوا[(١)] : [من الطويل]

---

* قوله : (فأخَّروا اللامَ إلى الخبر) لم يعكسوا فيُقدِّموا اللامَ ويُؤخِّروا (إنَّ) ؛ لأنَّها عاملٌ ، وحقُّ العاملِ التقدُّمُ ، لا سيَّما وهو عاملٌ ضعيفٌ لا يَقْوىٰ على العمل مع تأخُّرِهِ . انتهى « ابن قاسم »[(٢)] .

ولا يُقالُ : لا مُرادَفةَ معَ اختلافِ الخواصِّ ؛ لأنَّ اللامَ تُخالِفُ (إنَّ) في العمل والاختصاصِ بالدخول على الاسم .

لأنَّا نقولُ : مثلُ ذلك لا يمنعُ المُرادفةَ .

نعم ؛ شرطُ التوكيد بالمُرادِف مفقودٌ هنا ؛ إذ شرطُ التوكيد به : عدمُ اللَّبْس ، وهنا لو اجتمعتِ اللامُ و(إنَّ) لربَّما تُوُهِّمَ أنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ وأنَّها مكسورةٌ وهمزةَ (إن) مفتوحة ، ويصيرُ مَبْنى الكلامِ على التعليل[(٣)] .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٣) ، وابن هشام في « المغني » (١/ ٣١٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٤٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٣٤ـ٧٣٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٥٦ـ٣٥٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٧) .

(٣) في (ك) : (وقد يُقال : لا مرادفة مع اختلاف الخواص ؛ لأنَّ اللام تخالف « إنَّ » في العمل والاختصاص بالدخول على الاسم ؛ فالحق منع ابن قاسم) بدل (ولا يقال : لا مرادفة . . .) إلىٰ آخره ، وسقط من (ي) قوله : (نعم . . .) إلىٰ آخره .

٩٩ـ يَلُومُونَنِي في حُبِّ ليلىٰ عَوَاذِلِي   ولٰكنَّنِـي مِـنْ حُبِّهـا لَعَمِيـدُ

---

* قوله : (يَلُومُونَنِي في حُبِّ ليلىٰ عَوَاذِلي ولٰكنَّني . . .) إلىٰ آخره : اقتصر العَيْنيُّ علىٰ شَطْره الأخير ناقلاً عن مُتأخِّري النُّحاةِ أنَّ هٰذا الشطرَ لا يُعرفُ ولا يُحفَظُ له تتمَّةٌ . انتهىٰ[1] ، وقد علمتَ مِنْ كلام الشارح تتمَّتَهُ .

و(عَمِيد) : مِنْ (عَمِدَهُ العِشْقُ) بكسر الميم[2] : إذا هَدَّهُ ، وهو مَحَلُّ الشاهد ؛ حيثُ دخلتِ اللامُ في خبر (لٰكنَّ) ، وهو مذهبٌ كُوفيٌّ ، وأوَّله البَصْريُّونَ : بأنَّ الأصلَ : (لٰكنْ أنا) ؛ فحُذِفتِ الهمزةُ وأُدغِمَتِ النونُ في النون ، قيل : وهو بعيدٌ ، وأوَّلَهُ الزَّمَخْشَريُّ : بأنَّ الأصلَ : (لٰكنْ إِنَّني)[3] ؛ فاللامُ داخلةٌ في خبر (إنَّ) ، ثمَّ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلىٰ نون (لٰكن) ، ثمَّ حُذِفَتِ الهمزةُ ، فاجتمع نوناتٌ ، فحُذِفَتِ الأولىٰ ؛ فصار : (لٰكنِّي)[4] ،

---

* قوله : (وأوَّله البَصْريُّونَ : بأنَّ الأصلَ : « لٰكنْ أنا » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ نونَ الوقايةِ وياءَ المُتكلِّمِ مانعانِ مِنْ هٰذا الأصل .

* قوله : (فصار : « لٰكنِّي ») لعلَّهُ : (لٰكنَّني) بنونين مُتحرِّكتَينِ بعدَ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٣٤) ، وزاد ابن النحَّاس في « التعليقة » ـ كما نقله عنه البغداديُّ في « الخزانة » (١/ ١٦) ـ بأنَّهُ لم يُنشِدْهُ أحدٌ ممَّن وُثِّقَ في اللغة ، ولا عُزِيَ إلىٰ مشهور بالضبط والإتقان ، وسبق الشارحَ إلىٰ إتمامه ابنُ الناظم في « شرحه على الألفية » (ص ١٢٣) .

(٢) كذا في « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٣٤) ، وتبعه غيره علىٰ هٰذا الضبط ، والذي في « القاموس » (١/ ٣١٤) وغيره : بفتح الميم من باب (ضرب) .

(٣) المفصل في صنعة الإعراب (ص٣٩٢) .

(٤) انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٤/ ٥٣٤) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٣٥٢) ، و« تعليق الفرائد » (٤/ ٥٢) .

وخُرِّجَ : علىٰ أنَّ اللامَ زائدةٌ ، كما شذَّ زيادتُها في خبر (أمسىٰ) ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من البسيط]

١٠٠ـ مَرُّوا عُجَالىٰ فقالوا كيفَ سَيِّدُكُم فقالَ مَنْ سَأَلُوا أَمْسىٰ لَمَجْهُودَا

وقد ذَكَرَ الشارحُ تأويلاً آخَرَ ؛ وهو كونُ اللامِ زائدةً[2] .

* **قوله** : (**مَرُّوا عُجَالىٰ . . .**) إلىٰ آخره : (**عُجَالىٰ**) بضمِّ العين : جمعُ (عَجْلانَ) ؛ كـ (سُكَارىٰ) جمع (سَكْرانَ) ، وهو حالٌ بمعنىٰ مُستعجِلِينَ .

والشاهدُ : في قوله : (لَمَجْهُودَا) ؛ حيثُ زِيدَتِ اللامُ شُذُوذاً في خبرِ (أمسىٰ) ؛ وهو مِنْ (جَهِدَهُ الأمرُ) بفتح الهاء : إذا بَلَغَ منه المشقَّةَ ، و(سَألوا) بفتح السين : مبنيٌّ للفاعل ؛ أي : مَنْ سَألوه ، وهو الروايةُ ،

النون الساكنة ؛ إحداهُما المُدغَمُ فيها ، والأُخرىٰ نونُ الوقاية ، ثمَّ وجدتُهُ كذلك في بعض النسخ[3] .

* **قوله** : (**و« سَألوا » بفتح السين : مبنيٌّ للفاعل . . .**) إلىٰ آخره : هٰذا

---

(١) بيتٌ مجهول النسبة ، وبعده :

يا ويحَ نَفْسيَ مِنْ غبراءَ مُظلِمةٍ قِيستْ علىٰ أطولِ الأقوامِ مَحْدُودَا

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٠٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٤ـ٧٧٥) .

(٢) وفيه شاهدٌ آخرُ في قوله : (يلومونني ، عواذلي) ؛ حيثُ أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ ظاهرٍ مجموع ولم يُجرَّدْ من الضمير ، وسيأتي شبيه بهٰذا الشاهد في (٣/ ٢٦) .

(٣) وقد جاء كذلك على الصواب في (ب ، هـ) .

أي : أمسى مَجْهُوداً ، وكما زِيدَتْ في خبر المبتدأ شذوذاً ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

١٠١ـ أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ شَهْرَبَهْ
ترضىٰ مِنَ اللَّحمِ بعظمِ الرَّقَبَهْ

كما أفاده بعضُ المُحقِّقِينَ مِنْ مشايخنا[2] .

* قوله : (أمُّ الحُلَيسِ لَعَجُوزٌ. . .) إلىٰ آخره : (الحُلَيس) بضمِّ الحاء المُهمَلة وفتحِ اللام وسكون الياء التحتيَّة وآخرُهُ سينٌ مُهمَلةٌ ، و(العَجُوز) : المرأةُ المُسِنَّة ، قال ابنُ السِّكِّيت : (ولا يُؤنَّثُ بالهاء) ، وقال ابنُ الأنباريِّ : (ويُقالُ أيضاً : « عَجُوزة » بالهاء لتحقيقِ التأنيث) ، والجمعُ : (عجائزُ) ،

لا يُساعِدُهُ الرسمُ ؛ لأنَّهُ مكتوبٌ في النسخ بالياء لا بالألف ، ولو كان مبنيّاً للفاعل لكُتِبَ بالألف ، ثمَّ رأيتُهُ في بعضها كذلك[3] .

---

(١) قال العيني : (قائلُهُ : رؤبة بن العجَّاج ، ونسبه الصغاني في « العباب » إلىٰ عنترة بن عَرْوَس ، وهو الصحيح) ، وردَّ هـٰذه النسبة البغداديُّ في « الخزانة » ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٥٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٤) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٦٣ـ٣٦٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣١٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٤٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٢٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٠٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٠٧ـ٥٠٨) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٣٢٢ـ٣٢٧) .

(٢) أفاده شيخه المحقق الحفني في « حاشيته على الأشموني » (١/ق١٨٣) ، وجوَّز الوجهين شيخه المدابغي في « حاشيته على الأشموني » (١/ ق ١٧٨) .

(٣) رُسم في (و) بالألف كما ذهب إليه المُحشِّي .

وأجاز المُبرِّدُ دخولَها في خبر (أنَّ) المفتوحةِ ، وقد قُرِئَ شاذّاً : (إلا أنَّهُم لَيأكلون الطعامَ) بفتح (أنَّ)[1] ،

ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] .

و(الشَّهْرَبةُ) بفتح الشين المُعجَمة وسكونِ الهاء وفتحِ الراء والباء المُوحَّدة ، وفي آخره هاءٌ ، ويُقالُ أيضاً : (شَهْبَرَة) . . قال ابنُ الأنباريِّ : (الشَّهْبَرةُ والشَّهْرَبةُ : الكبيرةُ الفانية)[3] ، و(مِنْ) : تبعيضيَّةٌ إن قُدِّرَ مضافٌ في (عَظْمِ الرَّقَبة) ؛ أي : ترضىٰ بلحمِ عَظْمِها ، وإلا فبدليَّةٌ ؛ أي : ترضىٰ بدلَ اللحمِ بعَظْمِ الرَّقَبة .

ومحلُّ الاستشهادِ : زيادةُ اللام في (لَعَجُوزٌ) ، أو أنَّها خبرُ محذوفٍ ؛ أي : لَهِي عَجُوزٌ .

* قوله : (قُرِئَ شاذّاً : إلا أنَّهُم . . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ : إنَّ هـٰذه الجملةَ وقعتْ حالاً علىٰ قراءة الكسرِ ، فيجبُ الكسرُ .

---

* قوله : (لا يُقالُ : إنَّ هـٰذه الجملةَ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ في تقرير الإشكالِ أنْ يُقالَ هـٰكذا : (لا يُقالُ : فتحُ « إنَّ » في هـٰذه القراءةِ يَرُدُّ ما تقدَّم مِنْ وجوب كسر « إنَّ » في صدر الحالِ ؛ لأنَّا نقولُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) انظر « المقتضب » (٢/٣٤٦) ، و« الدر المصون » (٨/٤٦٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/٥٣٨) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص٢٩٧) ، و« المذكر والمؤنث » لابن الأنباري (١/٥٣) .

(٣) أورده في « المقاصد النحوية » (٢/٥٠٨) عن ابن الأثير ، وانظر « النهاية في غريب الحديث والأثر » (٢/٥١٢) .

ويتخرَّجُ أيضاً : علىٰ زيادة اللام .

١٨٤ـ ولا يَلِي ذي اللامَ ما قد نُفِيَا . . . .

لأنَّا نقولُ : إنَّ الفتحَ شاذٌّ ، فلا يَرِدُ نقضاً ، أفاده ابنُ قاسمٍ(١) .

* قوله : (ويتخرَّجُ أيضاً : علىٰ زيادة اللام) يُحكىٰ : أنَّ الحجَّاجَ سَبَقَ لسانُهُ ففتح همزةَ (إنَّ) مِنْ ﴿ إِنَّ رَبَّهُم بِهِمْ يَوْمَئِذٍ لَّخَبِيرٌ ﴾ [العاديات : ١١] ، فأَسْقَطَ اللامَ مَخافةَ أنْ يُنسَبَ إليه لحنٌ ، قال السَّمِينُ : (ويُحكىٰ عن الخَبيثِ الرُّوحِ الحجَّاجِ) ، وذَكَرَ ذلك ، ثمَّ قال : (وهٰذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ) ، قال الزَّمَخْشَرِيُّ في « المُفصَّل » : (وهو مِنْ جَرَاءة الحَجَّاجِ على الله) انتهىٰ « فارِضي »(٢) .

* قوله : (ولا يَلِي ذي اللامَ . . .) إلىٰ آخره : (ذي) : مفعولٌ بـ(يَلِي) ، و(اللامَ) : عطفُ بيانٍ أو بدلٌ أو نعتٌ ، و(ما) في قوله :

---

* قوله : (وهٰذا إنْ صَحَّ كُفْرٌ) فيه : أنَّ هٰذا لا يقتضِي كُفْرَهُ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر « الدر المصون » (١١/ ٩٢) ، و« المفصل » (ص٣٩٣) ، ويُروىٰ : أنَّ الحَجَّاجَ قال ليحيى بن يعمر البَصْري : أَتَجِدُني ألحنُ ؟ قال : الأمير أفصحُ من ذاك ، قال : عزمتُ عليك لَتخبرني ، فقال يحيىٰ : نعم ، في كتاب الله ، قال : ذاك أشنعُ له ، ففي أيِّ شيء من كتاب الله ؟ قال : قرأتَ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . . أَحَبَّ ﴾ [التوبة : ٢٤] ، فترفعُ (أحب) وهو منصوب ، قال : إذاً لا تسمعني ألحنُ بعدها ، فنفاه إلىٰ خُرَاسان . انظر « أخبار النحويين » للسيرافي (ص١٩) ، و« إنباه الرواة » (٤/ ٢٦) .

. . . .   ولا مِنَ الأفعالِ ما كـ (رَضِيَا)
١٨٥ـ وقد يَلِيها معَ (قد) كـ (إنَّ ذا   لقدْ سَمَا على العِدَا مُستحوِذَا)

إذا كان خبرُ (إنَّ) منفياً . . لم تدخلْ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَمَّا يقومُ) ، وقد وَرَدَ في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

(ما قد نُفِيا) : فاعلٌ بـ (يَلِي) ، و(مُستحوِذَا) : حالٌ مِنَ الضمير في (سَمَا) ، ومعناه : مُستولِياً ، و(العِدا) : بكسر العين المُهمَلة وقد تُضَمُّ ؛ كـ (سِوىً) و(سُوىً) : جمعُ (عَدُوٌّ) ، كما في « المصباح »[2] .

* قوله : (ما كـ « رَضِيَا ») ؛ أي : مِنْ كلِّ فعلٍ ماضٍ مُتصرِّفٍ غيرِ مقرونٍ بـ (قد) .

* قوله : (وقد يَلِيها . . .) إلى آخره ؛ أي : يَلِيها مع قِلَّةٍ ، وإنَّما وَلِيَها مع (قد) ؛ لأنَّها تُقرِّبُ الماضيَ مِنَ الحال ، فأَشْبَهَ حينئذٍ المضارعَ .

نعم ؛ إنْ قارنه استهزاءٌ كَفَرَ بالاستهزاء ، لا بإسقاط الحرف .

* قوله : (فأَشْبَهَ حينئذٍ المضارعَ) ؛ أي : المُشبِهَ للاسم ،

---

(١) البيت لأبي حزام غالب بن الحارث العُكْلي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٦٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣١) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٢٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٢٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٣١ـ٧٣٢) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٣٣٠ـ٣٣١) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٥٤٤) .

١٠٢ـ وأَعْلَـمُ إنَّ تسليمـاً وتَـرْكـاً لَـلَا مُتشـابهـانِ ولا سَـوَاءُ

وأشار بقوله : (ولا مِنَ الأفعالِ ما كـ « رَضِيَا ») : إلىٰ أَنَّهُ إذا كان الخبرُ ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ (قد) . . لم تدخلْ عليه اللامُ ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَرَضِيَ)[١] ، وأجاز ذلك الكِسَائيُّ وهشامٌ[٢] .

❁ قوله : (وأَعْلَمُ إنَّ تسليماً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أعلمُ وأجزمُ أنَّ التسليمَ على الناس وتركَهُ ليسا مُستويَينِ ولا قريبَينِ مِنَ السَّواء ، وكان مِنْ حقِّهِ أنْ يقولَ : (لا سواءٌ ولا مُتشابهانِ) ، فقَلَبَ للضرورة ، وقيل : معناه : أنَّ تسليمَ الأمرِ لكم وتركَهُ ليسا مُتساوِيَينِ ولا مُتشابِهَينِ .

والسَّواءُ في الأصل : مصدرٌ بمعنى المُساواة ؛ فلذلك صحَّ وقوعُهُ خبراً عن

ومُشبِهُ المُشبِهِ مُشبِهٌ .

❁ قوله : (وكان مِنْ حقِّه أنْ يقولَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ يلزمُ عُرْفاً مِنْ نفي التشابهِ نفيُ المساواةِ ؛ إذ لا يُقالُ عُرْفاً في المتساوِيَينِ : إنَّهُما غيرُ متشابهَينِ ، ولا يلزمُ عُرْفاً مِنْ نفي التساوي نفيُ التشابه .

❁ قوله : (مصدرٌ) الأَوْلى : اسمُ مصدر .

---

(١) أي : علىٰ أنَّ اللامَ للابتداء ، ويجوزُ علىٰ أنَّها للقسم ، وحينئذٍ : تُفْتَحُ (إنَّ) في نحو : (علمتُ أنَّ زيداً لَرَضِيَ) ؛ لأنَّ الفعل لا يُعلَّق علىٰ (إنَّ) إلا بلام الابتداء خاصَّةً ، وإنَّما امتنعتْ في ذلك ؛ لأنَّ أصلَها الدخولُ على الاسم ، والماضي المُتصرِّف لا يشبهه ، فإنْ قُرِنَ بـ (قد) قرَّبته من الحال ، فيشبه المضارع المشبه للاسم ، فتدخل عليه ، وكذا على الجامد ؛ لأنه كالاسم المفرد ؛ لعدم دلالته على الزمان . « خضري » (١/ ٢٦٥) .

(٢) أي : أجازاه علىٰ إضمار (قد) ، كما في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٢٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣١٢) ، وهشام : هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير الكوفي (ت ٢٠٩) =

فإن كان الفعلُ مضارعاً . . دَخَلَتْ عليه اللامُ ، ولا فرقَ بينَ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَيرضىٰ) ، وغيرِ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَيَذَرُ الشرَّ) .

مُتعدِّدٍ ، والهمزةُ في (إنَّ تسليماً . . .) إلىٰ آخره : مكسورةٌ ؛ لدخول اللامِ في خبر (إنَّ) .

والشاهد : في قوله : (لَلا مُتشابهان) ؛ حيثُ زِيدَتِ اللامُ في الخبر المَنفيِّ ، وهو شاذٌّ .

* قوله : (فإنْ كانَ الفعلُ مضارعاً . . دَخَلَتْ عليه اللامُ . . .) إلىٰ آخره ، وهل يبقى المضارعُ بعدَها صالحاً للحال وللاستقبال كما كان قبلَها ، أو تُعيِّنُهُ للحال ؟ قولان ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ : الثاني ، وجَزَمَ بعضُهُم : بأنَّها مع حرف التنفيسِ لامُ قَسَمٍ لا لامُ ابتداء ، فيكونُ التقديرُ في نحو : (إنَّ زيداً لَسوف يقومُ) : (إنَّ زيداً واللهِ ؛ لَسوف يقومُ) ، أفاده الفارضيُّ[1] .

* قوله : (وغيرِ المُتصرِّفِ ؛ نحوُ : إنَّ زيداً لَيَذَرُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يتركُ ؛ وذلك لأنَّ العربَ أماتتْ ماضيَ (يَذَرُ) ومصدرَهُ ، كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛

---

* قوله : (وجَزَمَ بعضُهُم) ؛ أي : بناءً علىٰ كلامِ سيبويهِ ؛ لأنَّ لامَ الابتداءِ والسينَ أو (سوف) مُتنافيان .

* قوله : (وفيه نَظَرٌ . . .) إلىٰ آخره : التعبيرُ بالإماتة يُفيدُ الوجودَ أوَّلاً ؛ فلا نَظَرَ ، تأمَّلْ .

= من أعيان أصحاب الكسائي ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٣٢٨) .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر « الكتاب » (١/ ١٥) .

هٰذا إذا لم تقترنْ به السينُ أو (سوف) ، فإنِ اقترنتْ به ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً سوف يقومُ) ، أو (سيقومُ) . . ففي جوازِ دخولِ اللامِ عليه خلافٌ ؛ فيجوزُ إذا كان (سوف) على الصحيح ، وأمَّا إذا كان السينَ فقليلٌ[1] .

وإنْ كان ماضياً غيرَ مُتصرِّفٍ . . فظاهرُ كلامِ المُصنِّف : جوازُ دخولِ اللامِ عليه ؛ فتقولُ : (إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ) ، و(إنَّ عَمْراً لَبِئْسَ الرجلُ) ، وهٰذا مذهبُ الأخفشِ والفرَّاء ، والمنقولُ : أنَّ سيبويهِ لا يُجيزُ ذلك[2] .

فإنْ قُرِنَ الماضي المُتصرِّفُ بـ (قد) . . جاز دخولُ اللامِ عليه ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وقد يَلِيها مع « قد ») ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لقد قام) .

إذ قد استُعمِلَ الماضي والمصدرُ مع قِلَّةٍ ؛ نحوُ : (وَذِرْتُهُ وَذْراً) ، كما في « المصباح »[3] ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ذلك لمَّا كان قليلاً لم يُلتفَتْ إليه ، تأمَّلْ .

. . . .

---

(١) دخولُ اللامِ على الفعل المقترن بـ (سوف) . . أجازه البَصْريُّونَ ومنعه الكُوفيُّونَ ، وعلى المقترن بالسين أجازه السِّيرافي ومنعه الجمهور . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٦٣) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٩) ، و« شرح المفصل » (٥/ ١٤٧) .

(٢) ظاهر كلام أبي حيَّان : تخصيصُ الجواز عن الأخفش والفرَّاء بـ (نِعْم) و(بِئْس) و(عسىٰ) ، وإجازةُ الكُوفيِّينَ الدخولَ على الجامد مطلقاً ، وقال بعدَ إيراد الخلاف : (وينبغي أن يرجع عند الاختلاف إلى السماع ؛ فإن وُجد في كلامهم : « إنَّ زيداً لَنِعْمَ الرجلُ » ، و« لَعسىٰ أنْ يقومَ » . . قُلْناه ، وإلا فلا) ، وانظر هٰذه المسألة في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٦٤) ، و« التذييل والتكميل » (٥/ ١١٢ـ ١١٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٨ـ ٢٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٠٥ـ ٥٠٦) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٩٠١) .

١٨٦ـ وتصحبُ الواسِطَ . . . .

* قوله : (وتصحبُ الواسِطَ) ؛ أي : الاسمَ المُتوسِّطَ بينَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها ولو مع تقدُّمِ الخبرِ على الاسم ؛ نحوُ : (إنَّ عندي لفي الدار زيداً) ، وهٰذا إشارةٌ إلىٰ شرطٍ أوَّل .

وأشار الشارحُ لشرطٍ ثانٍ بقوله : (وينبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ ممَّا يَصِحُّ . . .) إلىٰ آخره .

---

* قوله : (أي : الاسمَ المُتوسِّطَ بينَ اسم « إنَّ » وخبرِها) هٰذا مُجاراةٌ للشارح ، وفيه قُصُورٌ ؛ إذ لا يشملُ نحوَ : (إنَّ عندَكَ لفي الدار زيداً جالسٌ) ممَّا وَقَعَ فيه المعمولُ المقرونُ باللام بعدَ معمولٍ آخَرَ قبلَ الاسمِ والخبر معاً ، ولو حُمِلَ (الواسطُ) في كلام المُصنِّفِ على المُتوسِّط بينَ الألفاظ الواقعةِ بعدَ (إنَّ) . . لكان أَوْلىٰ ؛ ليدخلَ ما ذُكِرَ .

* قوله : (وأشار الشارحُ لشرطٍ ثانٍ . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ أَخْذُ هٰذا الشرطِ مِنْ كلام المُصنِّف ؛ بجَعْل (أل) في (الخبر) للعهد ؛ أي : الخبرِ الذي سبق أنَّهُ يصحُّ دخولُ اللامِ عليه .

وإنَّما اشتُرِطَ هٰذا الشرطُ ؛ لأنَّ دخولَها على المعمول فرعُ دخولِها على الخبر ، ومَنْ لم يشترطْهُ نَظَرَ لكون المانعِ قام بالخبر ، والمعمولُ ليس كذلك ، وقد أجاز البَصْريُّونَ تقديمَ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ مع حُكْمِهِم بامتناع تقديم نَفْسِ الخبرِ ؛ لأنَّ المانعَ مِنْ تقديمه الإلباسُ ، وهو مفقودٌ مع المعمول .

وإلىٰ ثالث بقوله : (وأَشْعَرَ قولُهُ : بأنَّ اللامَ إذا دخلتْ . . .) إلىٰ آخره .

وبَقِيَ رابعٌ ؛ وهو أَلَّا يكونَ ذلك المعمولُ حالاً ، فإن كان حالاً لم يَجُزْ دخولُها عليه ؛ فلا يجوزُ : (إنَّ زيداً لَراكباً مُنطلِقٌ)[١] .

* قوله : (معمولَ الخبرِ) بالنصب بدلٌ مِنَ (الواسِطَ) الواقعِ مفعولاً لـ (تصحبُ)[٢] ، . . . .

* قوله : (وإلىٰ ثالث) ؛ هو أَلَّا تدخلَ اللامُ على الخبر .

* قوله : (وبَقِيَ رابعٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا ذكره الشارحُ أيضاً بقوله آخِراً : (وقد نصَّ النَّحْويُّونَ علىٰ مَنْعِ دخولِ اللام على الحال) انتهىٰ ، ومثلُهُ : التمييزُ والمُستثنىٰ والمفعولُ معه .

بخلاف المفعولِ به والمفعولِ المطلق ؛ فإنَّ كلّاً منهما ينوبُ عن الفاعل فيصيرُ عُمْدةً ، وإذا قُدِّمَ صار مبتدأ ، واللامُ تدخل عليه ، والمفعولِ له ؛ فإنَّهُ لمَّا كان عِلَّةً للحُكْم ولولاه ما حَصَلَ . . كان مُلحَقاً بالعُمُد في جواز دخول اللام ، والظرفِ والجارِّ والمجرور ؛ فإنَّ كلّاً منهما محلُّ توسُّعٍ ، فجاز دخولُ اللامِ عليهما .

وقد يُقالُ : التمييزُ قد يكونُ مُحوَّلاً عن الفاعل والمفعول ، وإذا قُدِّم الفاعلُ صار مبتدأ ، وإذا رُفِعَ المفعولُ كان نائباً عن الفاعل ، فإذا قدم صار مبتدأ ،

(١) انظر كلام المُقرِّر .

(٢) أو حال منه . « خضري » (١/٢٦٦) .

والفَصْلَ وٱسماً حلَّ قبلَهُ الخَبَرْ

تدخلُ لامُ الابتداءِ علىٰ معمول الخبرِ إذا توسَّط بينَ الاسمِ والخبر ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ آكِلٌ) ، وينبغي أنْ يكونَ الخبرُ حينئذٍ ممَّا يَصِحُّ دخولُ اللامِ عليه ؛ كما مثَّلنا ، فإن كان الخبرُ لا يصحُّ دخولُ اللامِ عليه . . لم

ولا إيطاءَ في البيت ؛ لأنَّ الإيطاءَ تكريرُ القافية ، وهـٰذا تكريرُ آخِرِ النصف الأوَّل ، كما ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ في « شرح الخَزْرَجيَّة » انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ قوله : (والفَصْلَ) ؛ أي : وتصحبُ الفَصْلَ ، وهو الضميرُ المُسمَّىٰ عندَ الكُوفيِّينَ : عِماداً ؛ للاعتماد عليه في تأدية المعنىٰ ، وسمَّاهُ البَصْريُّونَ : فَصْلاً ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّ المُتكلِّمَ ، أو السامعَ ، أو هما جميعاً[2] . . يعتمدان به على

إلا أنْ يُخَصَّ التمييزُ بغير المُحوَّل .

❁ قوله : (ولا إيطاءَ في البيت . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ، بل فيه إيطاءٌ ؛ أمَّا علىٰ أنَّ « النظمَ » مِنْ مشطور الرجز . . فظاهرٌ ، وأمَّا علىٰ أنَّهُ مِنْ كامل الرجز . . فلأنَّ البيتَ المُصرَّعَ ـ أي : المُلتزَمَ موافقةُ عَرُوضِهِ لضَرْبه ـ يَجْري فيه ما يَجْري في البيتين .

نعم ؛ علىٰ ما في بعض النسخ مِنْ تنكير (خبر) الثاني . . لا إيطاءَ ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (في تأدية المعنىٰ) هو الخبريَّةُ ؛ فالمُتكلِّمُ يعتمدُ عليه في رَفْعِ

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤٢)، وانظر « العيون الغامزة على خبايا الرامزة » (ص٢٧٣).
(٢) قوله : (أو هما) لعلَّ الأَوْلىٰ : (أو إيَّاهما) ، والله تعالىٰ أعلم .

يصحَّ دخولُها على المعمول ؛ كما إذا كان الخبرُ فعلاً ماضياً مُتصرِّفاً غيرَ مقرونٍ بـ (قد) ؛ لم يصحَّ دخولُ اللامِ على المعمول ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ أَكَلَ) ، وأجاز ذلك بعضُهُم(١) .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (وتصحبُ الواسطَ) ؛ أي : المُتوسِّطَ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّها لا تدخلُ على المعمول إذا تأخَّر ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً آكِلٌ لَطعامَكَ) .

وأَشْعَرَ قولُهُ : بأنَّ اللامَ إذا دخلتْ على المعمولِ المُتوسِّط لا تدخلُ على الخبر ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَطعامَكَ لَآكِلٌ) ؛ وذلك مِنْ جهةِ أنَّهُ خَصَّصَ دخولَ اللامِ بمعمول الخبرِ المُتوسِّط ، وقد سُمِعَ ذلك قليلاً ؛ حُكِيَ مِنْ كلامهم : (إنِّي لَبِحَمْدِ اللهِ لَصالِحٌ)(٢) .

الفَصْل بينَ الصفةِ والخبر ، وكما يُسمَّىٰ عندَهُم فَصْلاً يُسمَّىٰ عندَهُم : ضميرَ الشأن وضميرَ القصَّة ، قال ابنُ الخبَّازِ : (وضميرَ الأمر ، وضميرَ الحديث) ، فهٰذه أربعةُ أسماءٍ بَصْريَّةٍ ، أفاده الشَّنَوَانيُّ بخطِّه(٣) .

الاشتباهِ بينَ الصفةِ والخبر ، والاشتباهُ بينَ الخبرِ والصفة لولا الفصلُ . . إنَّما

(١) هو الأخفش والفرَّاء ، كما في « التذييل والتكميل » (٥/ ١١٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/٢٩) .

(٢) استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٠٤) .

(٣) ويُسمَّىٰ عند الكُوفيِّينَ أيضاً : ضميرَ المجهول ؛ لأنَّهُ لا يُدرىٰ عندَهُم علىٰ ماذا يعود ، وتسميةُ البَصْريِّينَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُم سمَّوه بمعناه ، والكُوفيُّونَ سمَّوه باعتبار وصفه . انظر « شرح المفصل » لابن يعيش (٢/ ٣٣٦) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ١٢٠) .

وأشار بقوله : (والفَصْلَ) : إلىٰ أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ علىٰ ضمير الفَصْل ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لهو القائمُ) ، قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ هَٰذَا لَهُوَ ٱلْقَصَصُ ٱلْحَقُّ ﴾ [آل عمران : ٦٢] ؛ فـ (هٰذا) : اسمُ (إنَّ) ، و(هو) : ضميرُ الفَصْل ، ودخلتْ عليه اللامُ ، و(القَصَص) : خبرُ (إنَّ) .

وسُمِّيَ ضميرَ الفَصْلِ ؛ لأنَّهُ يَفصِلُ بينَ الخبرِ والصفة ؛ وذلك إذا قلتَ : (زيدٌ هو القائمُ) ؛ فلو لم تأتِ بـ (هو) لاحتملَ أنْ يكونَ (القائمُ) صفةً لـ (زيدٌ) ، وأنْ يكونَ خبراً عنه ، فلمَّا أتيتَ بـ (هو) تعيَّن أنْ يكونَ (القائمُ) خبراً عن (زيد) .

وشرطُ ضميرِ الفَصْل : أنْ يتوسَّطَ بينَ المبتدأِ والخبر ؛ نحوُ : (زيدٌ هو

❁ قوله : (وشرطُ ضميرِ الفَصْل : أنْ يتوسَّطَ بينَ المبتدأِ . . .) إلىٰ آخره ، وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ المضارع ؛ نحوُ : ﴿ وَمَكْرُ أُوْلَٰٓئِكَ هُوَ يَبُورُ ﴾ [فاطر : ١٠]، وقيل : بجوازه قبلَ الماضي، وجُعِلَ منه : ﴿ وَأَنَّهُۥ هُوَ أَضْحَكَ وَأَبْكَىٰ ﴾ [النجم : ٤٣] ، وبجوازه قبلَ الحال ، وجُعِلَ منه : (هنَّ أَطْهَرَ لكم) في قراءةِ

هو في بعض الصُّوَر ، وإلا ففي بعضِ الصُّوَرِ لا مَسَاغَ لاحتمالِ الوصفيّة .

❁ قوله : (وقد أجاز بعضُهُم وقوعَهُ قبلَ المضارع . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّهُ يُشترَطُ فيما قبلَ ضميرِ الفَصْلِ أمرانِ : أحدُهُما : كونُهُ مبتدأً في الحال أو في الأصل ، والثاني : كونُهُ معرفةً .

ويُشترَطُ فيما بعدَهُ أمرانِ : كونُهُ خبراً لمبتدأٍ في الحال أو في الأصل ، وكونُهُ معرفةً ، أو كالمعرفة في أنَّهُ لا يقبلُ (أل) ؛ كـ (أفعلَ) مِنْ نحو : (زيدٌ هو أفضلُ مِنْ عمرو) ، وشرطُ الذي كمعرفة : أنْ يكونَ اسماً ؛ كما مثَّلْنا .

القائمُ) ، أو بينَ ما أصلُهُ المبتدأُ والخبر ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً لَهو القائم) .

مَنْ نَصَبَ (أَطْهَرَ) شذوذاً على الحال مِنَ الضميرِ المجرور ، أو حالاً مِنْ (بناتي)[1] .

وأجاز بعضُهُم وقوعَهُ بينَ نكرتَينِ ؛ نحوُ : (ما أظنُّ أحداً هو خيراً منك) .

واعلَمْ : أنَّهُ لا يجبُ تذكيرُ ضميرِ الفَصْل عندَ البَصْريِّينَ ؛ ولهـٰذا قال السُّيُوطيُّ في « الإتقان » : (هو ضميرٌ بصيغة المرفوعِ مُطابِقٌ لِمَا قبلَهُ تكلُّماً وخطاباً وغَيبةً وإفراداً وغيرَهُ) انتهىٰ[2] .

ووَقَعَ خلافٌ في جميع ذلك ، كما أشار إليه المُحشِّي .

ويُشترَطُ له في نفسه أمرانِ : أحدُهُما : أنْ يكونَ بصيغة المرفوعِ ؛ فيمتنعُ : (زيدٌ إيَّاهُ الفاضلُ) ، و(أنتَ إيَّاكَ العالِمُ) ، وأمَّا : (إنَّكَ إيَّاكَ الفاضلُ) . فجائزٌ على البدل عندَ البَصْريِّينَ ، وعلى التوكيد عندَ الكُوفيِّينَ ، والثاني : أنْ يُطابِقَ ما قبلَهُ ؛ فلا يجوزُ : (كنتَ هو الفاضلَ) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « المغني » ، وفيه زيادةٌ علىٰ ذلك ، فراجِعْهُ[3] .

❁ قوله : (مِنَ الضميرِ المجرور) ؛ وهو ياءُ المُتكلِّمِ المضافُ إليها في (بناتي) ، وانظر : ما معنى الحالِ علىٰ هـٰذا ؟ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (أَطْهر)

---

(١) وهي قراءة الحسن وزيد بن علي وسعيد بن جبير وعيسى بن عمر والسُّدِّي ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٦٨) ، و« التذييل والتكميل » (٢/ ٢٩٥) ، و« الدر المصون » (٦/ ٣٦٢) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٣٣٩) .

(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦٤٠ـ ٦٤٢) .

ولا محلَّ له مِنَ الإعراب[1] ؛ لأنَّ المُرادَ به الإعلامُ بكونِ ما بعدَهُ خبراً لا صفةً ، فأَشْبَهَ الحرفَ بمجيئه لمعنىً في غيره ؛ ولذا قيل : إنَّهُ حرفٌ كالهاء في (إيَّاه) ، وعن الخليل أنَّهُ اسمٌ ، قال في « الكافية »[2] :

ومـا لـذا مَحَـلُّ إعـرابٍ وإنْ تجعلْـهُ ذا حـرفيَّـةٍ فَهْـوَ قَمِـنْ

وذهب الكِسَائيُّ والفرَّاءُ[3] : إلىٰ أنَّ له موضعاً مِنَ الإعراب ؛ فله عندَ الفرَّاءِ ما لِمَا قبلَهُ ،

بمعنىً (مُطهِّر) ؛ أي : جالبُ الطهارةَ لكم بإرشادي لكم لِمَا فيه خيرٌ .

* قوله : (فأَشْبَهَ الحرفَ) هـٰذا بناء على القولِ بأنَّهُ اسمٌ لا محلَّ له مِنَ الإعراب كاسم الفعل ، وقيل : إنَّهُ حرفٌ حقيقةً ، وتسميتُهُ ضميراً للمُشابهة الصُّوريَّة .

* قوله : (فَهْوَ قَمِنْ) ؛ أي : حقيقٌ بأنَّهُ لا محلَّ له .

* قوله : (فله عندَ الفرَّاءِ ما لِمَا قبلَهُ) ، وقال : هو توكيدٌ لِمَا قبلَهُ ؛ فإنَّ ضميرَ الرفعِ يُؤكَّدُ به المنصوبُ والمجرور ، ويَرِدُ عليه : أن الضميرَ لا يُؤكَّدُ به الظاهرُ ؛ فلا يُقالُ : (جاءني زيدٌ هو) علىٰ أنَّ الضميرَ لـ (زيد) ، ونحن نقول : (إنَّ زيداً هو القائمُ) ، وأيضاً : اللامُ الداخلةُ في خبر (إنَّ) لا تدخلُ

---

(١) أي : عند جمهور البَصْريِّينَ .

(٢) الكافية الشافية (١/ ٢٣٩) .

(٣) وهما من أئمَّة المذهب الكُوفيِّ الذي يرىٰ أنَّ لضمير الفصل محلاً من الإعراب .

وأشار بقوله : (وأسماً حَلَّ قبلَهُ الخَبَرْ) : إلىٰ أنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على الاسم إذا تأخَّر عن الخبر ؛ نحوُ : (إنَّ في الدار لَزيداً) ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَجْرًا غَيْرَ مَمْنُونٍ ﴾ [القلم : ٣] .

وكلامُهُ يُشعِرُ أيضاً : بأنَّهُ إذا دخلتِ اللامُ علىٰ ضمير الفَصْلِ ، أو على الاسم المُتأخِّرِ . . لم تدخلْ على الخبر ، وهو كذلك ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَهو لَقائمٌ) ، ولا : (إنَّ لَفي الدارِ لَزيداً) .

ومُقتضىٰ إطلاقِهِ في قولِهِ : إنَّ لامَ الابتداءِ تدخلُ على المعمول المُتوسِّطِ بينَ الاسمِ والخبر . . أنَّ كلَّ معمولٍ إذا توسَّط جاز دخولُ اللامِ عليه ؛ كالمفعول الصريح ، والجارِّ والمجرور ، والظرفِ ، والحالِ ، وقد نصَّ النَّحْويُّونَ علىٰ مَنْعِ

والكِسَائيِّ ما لِمَا بعدَهُ ؛ فـ (زيدٌ هو القائمُ) موضعُهُ رفعٌ على قولَيْهما ، و(كان زيدٌ هو القائمَ) رفعٌ عندَ الفرَّاء ، ونصبٌ عندَ الكسَائيِّ ، و(إنَّ زيداً هو القائمُ) عكسُ ذلك(١) .

في توكيد الاسم ؛ فلا يُقالُ : (إنَّ زيداً لَنَفْسَهُ كريمٌ) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »(٢) .

* قوله : (والكِسَائيِّ ما لِمَا بعدَهُ) ، وقال : لأنَّهُ يقعُ مع ما بعدَهُ كالشيء الواحد ؛ ولذا تدخلُ عليه لامُ الابتداء ، وهو أضعفُ مِنْ قول الفرَّاء ؛ لأنَّا لم نَرَ اسماً يتبعُ ما بعدَهُ في الإعراب ، كذا يُؤخَذُ منها(٣) .

(١) وإذا قلتَ : (ظننتُ زيداً هو القائمَ) . . فهو في موضع نصب علىٰ قوليهما .
(٢) الأنوار البهية (ق/ ١٤٠) .
(٣) الأنوار البهية (ق/ ١٤٠) .

دخولِ اللام على الحال ؛ فلا تقولُ : (إنَّ زيداً لَضاحكاً راكبٌ) .

١٨٧ـ ووَصْلُ (ما) بذِي الحروفِ مُبطِلُ   إعمــالَهــا . . . .

وبعضُ العربِ ـ كتميم ـ يرفعُ ما بعدَهُ على الخبريَّة ؛ كقراءة ابن مسعود : (ولٰكن كانوا هم الظالمونَ) ؛ على أنَّ (هم) : مبتدأٌ ، و(الظالمون) : خبرُهُ ، ذَكَرَ ذلك كلَّهُ الفارضيُّ[1] .

❋ قوله : (ووَصْلُ « ما ») ؛ أي : الزائدةِ[2] ؛

❋ قوله : (وبعضُ العربِ كتميم . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ علىٰ هٰذا

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٤١) ، وانظر « ارتشاف الضرب » (٢/ ٩٥٨) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٥٧٠ـ٥٧١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٧٥ـ٢٧٦) ، و« الدر المصون » (٩/ ٦٠٦) ، وممَّا وَرَدَ علىٰ لغة تميم : قول رؤبة : (أظنُّ زيداً هو خيرٌ منك) ، وقول قيس بن ذَرِيح :   (من الطويل)

تَحِــنُّ إلـىٰ ليلـىٰ وأنـتَ تـركتَهـا   وكنـتَ عليهـا بـالمَـلَا أنـتَ أقـدرُ

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « أي : الزائدة » قال الفارضيُّ في « شرحه » : وذكروا لـ« ما » ثلاثةَ عشرَ معنىً : صفةً ، معرفة ، شرطية ، تعجبية ، نكرة ، كافة ، نافية ، زائدة ، مُهيِّئة ، مصدريَّة ، استفهاميَّة ، مُغيِّرة ، ظرفيَّة ، قال : ونَظَمْتُها في قولي :   [من الرجز]

شــرطيــةٌ نــافيــةٌ زيــدَتْ صفــةْ   كَفَّــتْ وهيَّأتْ وجاءتْ معـرفـةْ
والمصــــدرُ ٱستفهِــــمْ تعجُّبيَّــــةْ   وغيَّــــرتْ نكــــرةٌ ظــــرفيَّــــةْ

وقالوا : المُغيِّرةُ في نحو : « لوما ضربتَ زيداً » ، فلمَّا اتصلت بـ« لو » غيَّرتْها إلىٰ معنىٰ « هلَّا » ، والمُهيِّئةُ نحوُ : ﴿ رُّبَمَا يَوَدُّ ﴾ [الحجر : ٢] ؛ فهيَّأتْ « رُبَّ » للدخول على الأفعال . انتهىٰ) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ٤٢) .

. . . . وقـد يُبقَّـى العَمَـلُ

لأنَّها تُزيلُ اختصاصَها بالأسماء وتُهيِّئُها للدُّخولِ على الفعلِ ، فوَجَبَ إهمالُها لذلك .

❁ قوله : (وقد يُبقَّى العَمَلُ) ؛ أي : وتُجعَلُ (ما) مُلْغاةً ، وذلك مسموعٌ في (ليت) ، وأمَّا غيرُها : فذَهَبَ الزَّجَّاجُ وابنُ السَّرَّاج : إلىٰ جوازه فيها

يكونُ ضميرَ فَصْلٍ ، وليس كذلك ، بل هو ضميرٌ منفصلٌ جزءٌ مِنَ الخبر .

❁ قوله : (لأنَّها تُزيلُ اختصاصَها بالأسماء) ؛ أي : ما عدا (ليت) ، وكذا قولُهُ : (فوجب إهمالُها) ، ولا يخفىٰ أنَّ قولَهُ : (لذلك) يُغني عنه التفريعُ .

❁ قوله : (مُلْغاةً) ؛ أي : عن الكَفِّ .

❁ قوله : (وأمَّا غيرُها : فذَهَبَ الزَّجَّاجُ. . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ نقلَ بعضُهُم : أنَّ عبارةَ الزَّجَّاجيِّ في « الجمل » هٰكذا[1] : (ومِنَ العرب مَنْ يقولُ : « إنَّما زيداً قائمٌ » ، و« لعلَّما بكراً جالسٌ » ، وكذلك أخواتُها)[2] ، فأنتَ تراهُ حكىٰ عن العرب ، وليس يقولُ ذلك قياساً ، وكذا عبارةُ الشارح تُفِيدُ

(١) في (ي ، ك) : (الزجاج) بدل (الزجاجي) ، والصواب المثبت من (ط) ، وقولُهُ : (في « الجمل ») يُؤكِّدُه ؛ إذ « الجمل » من أشهر مؤلفات أبي القاسم الزجَّاجي ، والنصُّ الآتي فيه بلفظه .

(٢) الجمل (ص٢٩٥) .

إذا اتَّصلتْ (ما) غيرُ الموصولةِ بـ (إنَّ) وأخواتِها . . كَفَّتْها عن العمل ،

قياساً[1] ، ووافقهم الناظمُ ؛ ولذلك أَطْلَقَ في قوله : (يُبقَّى العَمَلُ) ، ومذهبُ سيبويهِ : المنعُ[2] .

* قوله : (غيرُ الموصولةِ) ؛ وهي الزائدةُ كما تقدَّم ؛ والمُرادُ بالموصولة : الاسميَّةُ والحرفيَّةُ ، كما سيذكرُهُ الشارحُ[3] .

أنَّهُ مسموعٌ في غير (ليت) ؛ حيثُ قال : (وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ . . .) إلىٰ آخره[4] ، فتدبَّرْ .

ويُبعِدُ كونَ الزَّجَّاجيِّ أراد بقولهم ذلك : أنَّهُم لا يمنعونه بمُقتضىٰ ما سُمع منهم في (ليت) وإن لم يقولوه بالفعل .

* قوله : (ومذهبُ سيبويهِ : المنعُ) ؛ أي : لِمَا سبق مِنْ أنَّ (ما) أزالتِ اختصاصَها بالأسماء وهيَّأتْها للدخول على الفعل ، بخلاف (ليت) ؛ فإنَّها باقيةٌ على اختصاصها بالأسماء ؛ ولذلك ذَهَبَ بعضُ النَّحْويِّينَ إلىٰ وجوب

---

(١) قوله : (الزَّجَّاج) كذا في النسخ ، والذي في « شرح الجمل » لابن عصفور (١/ ٤٣٢) : أنَّ الذي قاس جميعَها هو أبو القاسم الزجَّاجي ، وأمَّا أبو إسحاقَ الزجَّاجُ فإنَّهُ قاس علىٰ (ليت) أشبه أخواتها بها ؛ وهما (لعلَّ) و(كأنَّ) ، وسيأتي في الشرح على الصواب .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨) ، و« الجمل » للزجاجي (ص٢٩٥) ، و« الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٢٣٢ـ٢٣٣) ، و« شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور (١/ ٤٣٢) .

(٣) انظر (٢/ ٥٦١) .

(٤) انظر (٢/ ٥٦١) .

إلا (ليت) ؛ فإنَّهُ يجوزُ فيها الإعمالُ والإهمالُ[1] ؛ فتقولُ : (إنَّما زيدٌ قائمٌ) ، ولا يجوزُ نصبُ (زيد) ، وكذلك : (أنَّ) ، و(كأنَّ) ، و(لكنَّ) ، و(لعلَّ) ، وتقولُ : (ليتَما زيدٌ قائمٌ) ، وإن شئتَ نصبتَ (زيداً) ؛ فقلتَ : (ليتَما زيداً قائمٌ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ : أنَّ (ما) إنِ اتَّصلتْ بهٰذه الأحرفِ كَفَّتْها عن العملِ ، وقد تعملُ قليلاً ، وهٰذا مذهبُ جماعةٍ مِنَ النَّحْويِّينَ ؛ كالزَّجَّاجيِّ وابنِ السَّرَّاجِ ، وحكى الأخفشُ والكِسَائيُّ : (إنَّما زيداً قائمٌ)[2] ، والصحيحُ : المذهبُ الأوَّل[3] ؛ وهو أنَّهُ لا يعملُ منها مع (ما) إلا (ليت) ، وأمَّا ما حكاه الأخفشُ والكسائيُّ . . فشاذٌّ .

واحتَرَزْنا بغير الموصولةِ : مِنَ الموصولة ؛ فإنَّها لا تَكُفُّها عن العمل ، بل تعملُ معها ، والمُرادُ بالموصولة : التي بمعنى (الذي) ؛ نحوُ : (إنَّ ما عندَكَ حَسَنٌ) ؛ أي : إنَّ الذي عندَكَ حسنٌ ، والتي هي مُقدَّرةٌ بالمصدر ؛

الإعمال في (ليتما) ، وهو يُشكِلُ علىٰ قول المُصنِّفِ في « شرح التسهيل » :

---

(١) قوله : (الإعمالُ) : أي : لبقاء اختصاصها بالأسماء ؛ ولذا قيل بوجوب إعمالها ، لٰكن حكىٰ في « شرح التسهيل » الإجماعَ علىٰ خلافه ، ولعلَّه لم يعتبر ذلك القيلَ ؛ لشدَّة ضعفه ، و(ما) حينئذٍ : زائدةٌ مُلْغاة ، وعلى الإهمال : كافَّة . « خضري » (١/ ٢٦٨) ، وممَّا رُوي بالوجهين : قول النابغة الذُّبياني : (من البسيط)

قالتْ أَلَا ليتَما هٰذا الحمامُ لنا ... إلىٰ حمامتِنا أو نصفُهُ فَقَدِ

(٢) سبق تخريجه في (٢/ ٥٥٩ـ ٥٦٠) .

(٣) وهو مذهب سيبويه والجمهور ؛ لزوال الاختصاص ، كما تقدَّم في (٢/ ٥٦٠) .

نحوُ : (إنَّ ما فَعَلْتَ حَسَنٌ) ؛ أي : إنَّ فِعْلَكَ حسنٌ[1] .

١٨٨ـ وجائزٌ رَفْعُكَ معطوفاً علىٰ   منصوبِ (إنَّ) بعدَ أنْ تَسْتكمِلَا

---

* قوله : (وجائزٌ) ؛ أي : إجماعاً ، وهو خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(رفعُكَ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والتقديرُ : (ورفعُكَ اسماً معطوفاً علىٰ منصوبِ « إنَّ » بعدَ استكمالِها الخبرَ . جائزٌ)[2] .

* قوله : (علىٰ منصوبِ « إنَّ ») ؛ أي : المكسورةِ[3] .

(يجوزُ إعمالُها وإهمالُها بإجماع)[4] ، ولعلَّهُ لم ينظر إلىٰ هـٰذا الخلاف لكونه واهياً ، فحكى الإجماعَ .

وما ذَهَبَ إليه سيبويهِ هو ما ذَهَبَ إليه الجمهورُ وصحَّحه ابنُ الحاجب ، كما في « النُّكَت »[5] ، لـٰكن يَرِدُ علىٰ توجيههم المنعَ بما ذُكِرَ ؛ لأنَّ للناظم

---

(١) وكذلك الموصوفة ، وعليها : تكتب (ما) مفصولة ، بخلاف (ما) الزائدة ؛ فإنها تُكتب موصولة . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٤٣) .

(٢) ويُفهَمُ مِنْ هـٰذا التقدير : أنَّ مفعولَ (تستكملَ) محذوفٌ ، والتقدير : (بعد أن تستكملَ الخبرَ) .

(٣) سيأتي حكم المفتوحة في بيت الناظم الآتي .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٣٨) .

(٥) نكت السيوطي (ق/ ٨٩) ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص٥٢) ، و« الإيضاح في شرح المفصل » (٢/ ١٦٣ـ ١٦٤) .

أي : إذا أُتِيَ بعدَ اسمِ (إنَّ) وخبرِها بعاطفٍ[1] . . جاز في الاسم الذي بعدَهُ وجهانِ :

أحدُهُما : النصبُ عطفاً على اسمِ (إنَّ) ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعَمْراً) .

والثاني : الرفعُ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) ، واختُلِفَ فيه ؛ فالمشهورُ : أنَّهُ معطوفٌ على محلِّ اسمِ (إنَّ) ؛ لأنَّهُ في الأصل مرفوعٌ لكونه

---

* قوله : (معطوفٌ على محلِّ اسمِ « إنَّ ») هاذا جارٍ على قول بعض البَصْريِّينَ الذين لا يشترطونَ وجودَ المُحرِزِ[2] ؛ أي : الطالبِ لذلك المحلِّ ، وهو مردودٌ : بأنَّ محلَّ الاسمِ الابتداءُ وقد زال بدخول الناسخ ، والمُحقِّقونَ مِنَ البَصْريِّينَ : على أنَّهُ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ، أو معطوفٌ على ضمير الخبرِ المُستترِ فيه إنْ وُجِدَ فاصلٌ[3] .

ومَنْ وافقه أنْ يقولَ : يكفي في صحَّة الإعمال الاختصاصُ بحسَب الأصلِ ، ولا يَضُرُّ عُرُوضُ زوالِهِ ، ولذلك نظائرُ كثيرةٌ .

* قوله : (بأنَّ محلَّ الاسمِ الابتداءُ) فيه مُسامحةٌ ؛ فإنَّ الابتداءَ طالبٌ للمحلِّ ، لا نَفْسُ المحلِّ .

* قوله : (إنْ وُجِدَ فاصلٌ) ؛ كما في قولك : (إنَّ زيداً آكِلٌ طعامَكَ

---

(١) قال الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٤٤٥) : (قال في « شرح الجامع » : ولم يُقيِّدِ العطف بالواو ؛ لأنَّ « لا » كذلك ؛ تقولُ : « إنَّ زيداً قائمٌ لا عَمْراً » ، أو : « لا عمرٌو » . انتهىٰ ، والظاهرُ : أنَّ الفاءَ و« ثم » و« أو » و« حتىٰ » كذلك) .

(٢) وهو قول الكُوفيِّين أيضاً .

(٣) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٥١ـ١٥٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٦٦) وما بعدها .

مبتدأً ، وهٰذا يُشعِرُ به ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ ، وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّهُ مبتدأٌ وخبرُهُ محذوف ، والتقديرُ : (وعَمْرٌو كذلك) ، وهو الصحيحُ[1] .

فإنْ كان العطفُ قبلَ أنْ تستكملَ (إنَّ) ـ أي : قبلَ أنْ تأخذَ خبرَها ـ . . تعيَّن النصبُ عندَ جمهورِ النَّحْويِّينَ ؛ فتقولُ : (إنَّ زيداً وعَمْراً قائمانِ) ، و(إنَّكَ وزيداً ذاهبانِ) ، وأجاز بعضُهُمُ الرفعَ .

---

* قوله : (وأجاز بعضُهُمُ الرفعَ) ؛ أي : أجازَهُ الكِسَائيُّ مطلقاً ، ووافقه

وعمرٌو) ؛ فـ (عمرٌو) : معطوفٌ على الضمير المرفوع في (آكِلٌ) ؛ لوجودِ الفصلِ بالمفعول ، فإنْ لم يُوجَدْ فاصلٌ ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) . . تعيَّن الوجهُ الأوَّل عندَ الجمهورِ ، وأجاز بعضُهُم الثانيَ ؛ بناءً على أنَّهُ يجوزُ العطفُ على الضمير المُستتِرِ بلا فَصْلٍ بقِلَّة .

* قوله : (أجازَهُ الكِسَائيُّ مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ خَفِيَ إعرابُ المعطوفِ عليه أم لا .

---

(١) قال الصبَّان في « حاشيته » (١/ ٤٤٥) : (وفي « التسهيل » : أنَّ النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان كعطف النسق عندَ الجَرْميِّ والزَّجَّاجِ والفرَّاء ؛ تقولُ : « إنَّ زيداً قائمٌ الفاضلُ » ، أو « أبو عبد الله » ، أو « نَفْسُهُ » ؛ بالرفع والنصب ، قال ابن قاسم فيما كتبه بهامش « شرح التسهيل » للدَّمَامِينيِّ : هو ظاهرٌ إنْ قلنا : إنَّ الرفعَ على العطف علىٰ محلِّ اسمِ « إنَّ » ، فإنْ قلنا : على الابتداء ، وإنَّهُ مِنْ عطف الجمل . . فالقياسُ : امتناعُ ما عدا النسقَ ، فليُتأمَّلْ ، وقاس الرَّضِيُّ البدلَ ، ومثَّل له بقوله : « إنَّ الزيدَينِ قد استحسنتُهُما شمائلُهُما » بالرفع ، وقيل : الرفع مخصوصٌ بعطف النسق ، قال في « الهمع » : وهو الأصحُّ) .

الفرَّاءُ فيما خَفِيَ فيه إعرابُ المعطوف عليه ؛ نحوُ : (إنَّكَ وزيدٌ ذاهبانِ) ، و(إنَّ هٰذا وعمرٌو عالِمانِ)[1] .

❁ قوله : (وأُلحِقَتْ بـ« إنَّ ») ؛ أي : المكسورةِ .

❁ قوله : (و« أَنْ ») ؛ أي : المفتوحةُ .

❁ قوله : (مِنْ دونِ) لفظُ (مِنْ) زائدٌ .

❁ قوله : (فيما خَفِيَ فيه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : في تركيبٍ خَفِيَ فيه . . . إلىٰ آخره ؛ أي : لكون المعطوفِ عليه مبنيّاً أو مقصوراً مثلاً ؛ وذلك لأنَّهُ حينئذٍ لا يحصلُ تنافرٌ في اللفظ ، بخلافِ ما لو ظَهَرَ إعرابُ المعطوفِ عليه .

ومُقتضىٰ هٰذا التعليل : أنَّهُ يجوزُ عنده العطفُ بالرفع إذا خَفِيَ إعرابُ المعطوف دونَ المعطوف عليه ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً والفتىٰ ذاهبانِ) ، كما قاله الرُّودانيُّ[2] .

❁ قوله : (لفظُ « مِنْ » زائدٌ) فيه : أنَّ الكلامَ إيجابٌ ، وهي لا تُزادُ فيه

---

(١) انظر « معاني القرآن » للفراء (١/ ٣١١) ، و« الكتاب » (١/ ٣١٥) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٥١ـ ١٥٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٧١)، وقال سيبويه مُؤيِّداً المذهبَ البَصْريَّ : (واعلَمْ : أنَّ ناساً من العرب يغلطون فيقولون : « إنهم أجمعون ذاهبون » ، و« إنك وزيدٌ ذاهبان ») ، وقال الفراء : (ولا أستحبُّ أن أقول : « إنَّ عبد الله وزيدٌ قائمان » ؛ لتبيُّنِ الإعراب في « عبد الله ») .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٤٨) .

حُكْمُ (أنَّ) المفتوحةِ و(لٰكنَّ) في العطف على اسمهما[1] .. حُكْمُ (إنَّ) المكسورةِ ؛ فتقولُ : (عَلِمتُ أنَّ زيداً قائمٌ وعمرٌو) برفع (عمرو) ونصبِهِ ، وتقولُ : (علمتُ أنَّ زيداً وعَمْراً قائمانِ) بالنصب فقط عندَ الجمهور ، وكذلك تقولُ : (ما زيدٌ قائماً لٰكنَّ عَمْراً مُنطلِقٌ وخالداً) بنصب (خالد) ورفعِهِ ، و(ما زيدٌ قائماً لٰكنَّ عَمْراً وخالداً مُنطلِقانِ) بالنصب فقط .

وأمَّا (ليت) و(لعلَّ) و(كأنَّ) : فلا يجوزُ معها إلا النصبُ ، تقدَّم المعطوفُ أو تأخَّر ؛ فتقولُ : (ليت زيداً وعَمْراً قائمان) ، و(ليت زيداً قائمٌ وعَمْراً) ؛ بنصب (عمرو) في المثالَينِ ، ولا يجوزُ رفعُهُ ، وكذلك : (كأنَّ) و(لعلَّ) ، وأجاز الفرَّاءُ الرفعَ فيه مُتقدِّماً ومُتأخِّراً معَ الأحرفِ الثلاثة .

---

* قوله : (وأجاز الفرَّاءُ الرفعَ) ؛ أي : بشرطِ خفاءِ الإعراب .

* قوله : (الأحرفِ الثلاثة) هي : (ليت) ، و(لعلَّ) ، و(كأنَّ) .

عندَ الجمهور ، وزيادتُها فيه رأيٌ للأخفش والكُوفيِّينَ[2] .

* قوله : (أي : بشرطِ خفاءِ الإعراب) هٰذا إنَّما هو عندَ تقدُّمِ المعطوف ؛ لأنَّهُ عندَ تأخُّرِهِ يجوزُ فيهِ عندَ الفرَّاءِ الرفعُ مطلقاً ، كما هو صريحُ كلام « الهَمْع »[3] .

---

(1) قوله : (حكم أنَّ المفتوحة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرط كونها في موضع الجملة ؛ بأنْ تسدَّ مسدَّ مفعولَي العلم اللذين أصلُهما الجملة ، فتكونُ في حكم المكسورة ، كما أشار له الشارحُ بالمثال ، وكذا ما في معنى العلم ؛ كآية : ﴿ وَأَذَٰنٌ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ . . . ﴾ إلىٰ قوله : ﴿ وَرَسُولُهُۥ ﴾ [التوبة : ٣] ، وقيل : يجوز مطلقاً ، وقيل : يُمنع مطلقاً . « خضري » (١/ ٢٧٠) .

(2) ستأتي هٰذه المسألة في (٣/ ٥٢١ـ ٥٢٥) .

(3) همع الهوامع (٣/ ٢٤١) .

١٩٠ـ وخُفِّفَتْ (إنَّ) فقلَّ العَمَلُ وتلزمُ اللامُ إذا ما تُهمَلُ
١٩١ـ وربَّما ٱستُغنِيَ عنها إنْ بَدَا ما ناطِقٌ أرادَهُ مُعتمِدَا

---

* قوله : (إذا ما تُهمَلُ) ما : زائدةٌ .

* قوله : (ورُبَّما ٱستُغنِيَ عنها) ؛ أي : اللامِ ، و(رُبَّ) : للتقليل .

* قوله : (إنْ بَدَا ما ناطِقٌ . . .) إلىٰ آخره : (إن) : شرطيَّةٌ ، و(بدا) : فعلُ الشرط ، فاعلُهُ : (ما) ، و(ناطقٌ) : مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ فاعلاً في المعنىٰ ، وجملةُ (أرادَهُ) : خبرُهُ ، و(مُعتمِداً) : بكسر الميم حالٌ مِنْ فاعلِ (أراد) ؛ أي : مُعتمِداً علىٰ قرينةٍ ؛ إمَّا لفظيَّةٍ ؛ كقوله : (إنِ الحقُّ لا يخفىٰ علىٰ ذي بصيرةٍ) ، أو معنويَّةٍ ؛ كقوله : (أنا ٱبنُ أُباةِ . . .) إلىٰ آخره .

---

* قوله : (إنِ الحقُّ لا يخفىٰ . . .) إلىٰ آخره : القرينةُ اللفظيَّةُ فيه : لفظُ (لا) ؛ فإنَّهُ يَبعُدُ معها أنْ يُرادَ بـ(إنِ) النفيُ ؛ إذ لو أُرِيدَ ما ذُكر لَجِيءَ بالإثبات بدلاً عن نفي النفي الصائرِ إلى الإثبات ، وفيه أيضاً قرينةٌ معنويَّة ؛ وهي أنَّهُ لو أُرِيدَ بـ(إنِ) النفيُ ونفيُ النفيِ إثباتٌ . . لكان المعنى : (الحقُّ يخفىٰ علىٰ ذي بصيرةٍ) ، وفسادُهُ ظاهرٌ ، وينبغي أنْ تكونَ القرينةُ المعتمدُ عليها هٰذه القرينةَ المعنويَّةَ ؛ لأنَّ (لا) مُبعِدةٌ للنفي ، لا مانعةٌ منه ، فتأمَّل . انتهىٰ « صبَّان »[1] .

---

(١) حاشية الصبان (١/ ٤٥١) .

إذا خُفِّفتْ (إنَّ) : فالأكثرُ في لسان العرب : إهمالُها[1] ؛ فتقولُ : (إنْ زيدٌ لَقائمٌ)[2] ، وإذا أُهمِلتْ لَزِمَتْها اللامُ فارقةً بينها وبينَ (إنِ) النافيةِ[3] ، ويَقِلُّ إعمالُها ؛ فتقولُ : (إنْ زيداً قائمٌ) ، وحكى الإعمالَ سيبويهِ والأخفشُ رحمهما الله تعالىٰ[4] ، فلا تلزمُها حينئذٍ اللامُ ؛ لأنَّها لا تلتبسُ والحالةُ هٰذه بالنافية ؛ لأنَّ النافيةَ لا تَنصِبُ الاسمَ وترفعُ الخبر ، وإنَّما تلتبسُ بـ (إنِ) النافيةِ إذا أُهمِلتْ ولم يظهرِ المقصودُ بها ، فإنْ ظَهَرَ المقصودُ بها فقد يُستغنىٰ

---

(١) ويُشترط : أنْ يكونَ اسمُها ظاهراً لا ضميراً ، مع صُلُوح خبرها للَّام ؛ بألَّا يكونَ مُقدَّماً ، ولا ماضياً مُتصرِّفاً ، ولا جملةً شرطيّة ، إلا الخبر المنفي ؛ فإنها تُخفَّف معه وإن لم يصلح للام ؛ لعدم التباسها معه بـ (إنِ) النافية . « خضري » (١/ ٢٧١) .

(٢) وشاهدُهُ من القرآن : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كُلٌّ لَمَا جَمِيعٌ لَدَيْنَا مُحْضَرُونَ ﴾ [يسٓ : ٣٢] في قراءةِ مَنْ خفَّف (لَمَا) ؛ فـ (كل) : مبتدأ ، واللام : لام الابتداء ، و(ما) : زائدة ، و(جميع) : خبر المبتدأ ، و(محضرون) : نعته ، وجُمِعَ على المعنىٰ . من هامش (و) .

(٣) فلولا دخولُ اللام على المثال السابق . . لتُوُهِّم أنَّ (إنْ) نافيةٌ ، وأنَّ المعنىٰ : ما زيدٌ قائمٌ ، فلمَّا جيء باللام ارتفع هٰذا التوهُّمُ .

(٤) وشاهده القرآني : قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِنْ كُلًّا لَمَا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾ [هود : ١١١] في قراءةِ نافع وابن كثير بتخفيف (إنْ) و(لَمَا) ؛ فـ (إن) : مخففة من المثقلة ، و(كلاً) : اسمها ، واللام في (لما) : لام الابتداء ، و(ما) : موصولة خبر (إن) ، و(ليوفينهم) : جوابٌ لقسم محذوف ، وجملة القسم وجوابه : صلة (ما) ، والتقدير : (وإنْ كلاً للذين واللهِ لَيُوفِّيَنَّهُم) ، وقيل : (ما) نكرة موصوفة ، وجملةُ القسم وجوابه سدَّتْ مَسَدَّ الصفة ، والتقدير : (وإنْ كلاً لَخَلْقٌ مُوفّىً عَمَلُهُم) . من هامش (و) .

عن اللام ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٠٣ـ ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مالكٍ وإنْ مالكٌ كانتْ كرامَ المعادنِ

---

* قوله : (ونحنُ أُباةُ الضَّيْمِ . . .) إلىٰ آخره : كذا في نُسَخ الشارح ،

وقولُهُ : (إذ لو أُرِيدَ ما ذُكر لَجِيءَ . . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ فيه : إنَّهُ نفى النفيَ ، ولم يُؤتَ بالإثبات مِنْ أوَّل الأمر في نحو : (ما زال زيدٌ قائماً) .

لأنَّا نقولُ : لو اقتصر على الجملة التي بعدَ (زال) وأخواتِها . . لم يحصلِ المعنى المُرادُ بنفيها ، ولـٰكنَّ الظاهرَ : أنَّ وجهَ كونِ (لا) قرينةً : أنَّ الخبرَ بعدَ (إنِ) النافيةِ لم يَرِدْ إلا مُثبَتاً ولو مقروناً بـ (إلا) ، فكانتْ (لا) قرينةً علىٰ أنَّها المُخفَّفةُ ؛ إذ هي كالمُشدَّدة ؛ يجيءُ خبرُها مَنفيّاً كما يجيء مُثبَتاً ، وقد ذَكَرَ الصبَّانُ قبلَ ذلك نقلاً عن ياسينَ عن ابن هشامٍ : أنَّهُ لا يُتوهَّمُ مع الخبر المنفيِّ أنَّ (إن) نافيةٌ[2] .

---

(١) البيت للطِّرِمَّاح في « ديوانه » (ص٢٨٠) ضمن قصيدة مطلعها :

أَسَاءَكَ تقويضُ الخليطِ المُبايِنِ نَعَـمْ والنَّـوَىٰ قَطَّـاعـةٌ للقـرائـنِ

وبعد الشاهد :

ذَوِي المَأْثُراتِ الأَوَّلِيَّاتِ واللُّهىٰ قـديمـاً وأَكْفـاءِ العَـدُوِّ المُـزابِـنِ

وأهلِ الأُتى اللَّاتي علىٰ عهدِ تُبَّعٍ علىٰ كلِّ ذي مالٍ عَزِيبٍ وعاهِنِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٧) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٦٧) ، و« المساعد » (١/ ٣٢٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٥٢ـ٧٥٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٣٧٨ـ٣٧٩) .

(٢) حاشية الصبان (١/ ٤٤٩) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ١٥٠) .

والتقديرُ : (وإنْ مالكٌ لَكانتْ) ؛ فحُذفتِ اللامُ ؛ لأنَّها لا تلتبسُ بالنافية ؛ لأنَّ المعنىٰ على الإثبات ، وهـٰذا هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله : (وربَّما آستُغنِيَ عنها إن بَدَا . . .) إلىٰ آخر البيت .

واختلف النَّحويُّونَ في هـٰذه اللام ؛ هل هي لامُ الابتداءِ دخلتْ للفَرْق بينَ (إنِ) النافية و(إنِ) المُخفَّفة مِنَ الثقيلة ، أم هي لامٌ أخرى اجتُلِبتْ للفَرْق ؟

وكلامُ سيبويه يَدُلُّ : علىٰ أنَّها لامُ الابتداء دخلتْ للفَرْق .

والذي في « الشواهد » وغيرها : (أنا ابنُ أُباة . . .) إلىٰ آخره(١) ، ولعلَّهُما روايتانِ .

و(أُباة) : جمعُ (آبٍ) ؛ كـ (قُضاة) جمع (قاضٍ) ؛ مِنْ (أَبَىٰ) : إذا امتنعَ ، و(الضَّيْم) : الظُّلْمُ ، و(مالك) الأوَّلُ : اسمُ أبي القبيلة ، والثاني : القبيلةُ ؛ ولذلك قال : (كانتْ) ، وصرفَها ؛ مُراعاةً للحيِّ ، وصَرَفَ (المعادن) ؛ لدخول (أل) عليه ، لا للضرورة كما قيل ، و(مِنْ آلِ مالكٍ) : بدلٌ مِنْ قوله : (أُباةُ الضَّيْم) ، أو في محلِّ نصبٍ على الحال(٢) .

والقرينةُ المُجوِّزةُ لحذف اللام : أنَّ القَصْدَ الإثباتُ لا النفيُ ؛ إذ المعنىٰ : أنا ابنُ الأقوامِ الذين يمنعونَ الضَّيْمَ ؛ فالقَصْدُ المُفاخَرة .

. . . .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٥٢) ، وهي كذلك في « ديوانه » (ص٢٨٠) والنسخة (و) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤) ، و« التذييل والتكميل » (٥/ ١٣٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١١) .

(٢) وصاحب الحال : (نحن) ، أو (أباة) ؛ لأنَّ المضافَ بعضٌ منه . « خضري » (١/ ٢٧٢) ، ويجوز أيضاً أنْ يُعرَبَ خبراً ثانياً .

وتظهرُ فائدةُ هٰذا الخلاف : في مسألةٍ جرَتْ بينَ ابنِ أبي العافية وابنِ الأخضرِ ؛ وهي قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « قد عَلِمْنا إنْ كنتَ لَمُؤمِناً »[1] ؛ فمَنْ جَعَلَها لامَ الابتداء : أَوْجَبَ كسرَ (إنْ) ، ومَنْ جعلها لاماً أُخرى اجتُلِبتْ للفَرْق : فَتَحَ (إنْ) .

وجرى الخلافُ في هٰذه المسألةِ أيضاً قبلَهُما بينَ أبي الحسن عليِّ بنِ سليمانَ البغداديِّ الأخفشِ الصغيرِ وبينَ أبي عليٍّ الفارسيِّ ؛ فقال الفارسيُّ : هي لامٌ غيرُ لامِ الابتداء اجتُلِبتْ للفَرْق ، وبه قال ابنُ أبي العافية ، وقال الأخفشُ الصغيرُ : إنَّما هي لامُ الابتداء دخلتْ للفرق ، وبه قال ابنُ الأخضرِ[2] .

١٩٢ـ والفعلُ إنْ لم يكُ ناسخاً فلا تُلفِيهِ غالباً . . . .

---

* قوله : (أَوْجَبَ كسرَ « إنْ ») ؛ أي : لأنَّ لامَ الابتداء تُعلِّقُ ، فيجبُ كسرُها بعدَ فعلٍ عُلِّقَ بلام الابتداء ، كما قال الناظمُ : (وكَسَرُوا مِنْ بعدِ فِعلٍ عُلِّقا باللاَّمِ . . .) إلىٰ آخره . انتهى « ابن قاسم »[3] .

* قوله : (فلا تُلفِيهِ) ؛ أي : تَجِدُهُ ، وقولُهُ : (غالباً) : حالٌ مِنَ الهاء

. . . .

---

(١) رواه البخاري (١٨٤) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) انظر هٰذه المسألةَ مع بيان دليل كلا الفريقين في « التذييل والتكميل » (٥/١٣٨ـ ١٣٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٦٩٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣١٧ـ٣١٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١٢) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) .

التي هي المفعولُ الأوَّلُ لـ (تُلفِيهِ)[1] ، قال ابنُ قاسمٍ : (وينبغي تعلُّقُهُ بالنفي ؛ ليكونَ حاصلُ المفهومِ أنَّ اتِّصالَ الناسخ بها لم ينتفِ في الغالب ، فيَصدُقُ بالكَثْرة ، ولا يلزمُ أنْ يكونَ الاتِّصالُ غالباً ، ولو جُعِلَ مُتعلِّقاً بالمَنْفيِّ لأفادَ المفهومُ أنَّ اتِّصالَ الناسخِ بها غالبيٌّ ، مع أنَّ الشارحَ وغيرَهُ إنَّما ذكروا

---

* قوله : (ليكونَ حاصلُ المفهومِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ المنطوقَ : (انتفىٰ في غالب الأزمنةِ أو التراكيبِ اتصالُ الفعلِ غيرِ الناسخ بـ « إنْ ») ؛ فاتصالُهُ بها نادرٌ .

وقولُهُ : (لم ينتفِ في الغالب) ؛ أي : حتىٰ يكونَ اتصالُهُ بها نادراً .

وقولُهُ : (فيصدُقُ بالكَثْرة)؛ أي: كما يَصدُقُ بالغَلَبة، لكنَّ المُرادَ : الأوَّل.

وقولُهُ : (لأفادَ المفهومُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ يصيرُ المعنى : اتصالُ غيرِ الناسخِ بها في الغالب مُنتفٍ ؛ فمفهومُهُ : أنَّ اتصالَ الناسخِ بها في الغالب لم يَنتفِ ، فيكونُ الاتصالُ غالباً وعدمُهُ نادراً ، وليس كذلك .

وقولُهُ : (مع أنَّ الشارحَ) لعلَّ مُرادَهُ به : ابنُ الناظم[2] ، وقولُهُ : (وغيرَهُ) ؛ أي : كالأُشْمُونيِّ ؛ حيثُ قال : (وإن كان ناسخاً وجدتَهُ مُوصَلاً بها كثيراً) انتهىٰ[3] .

وأمَّا شارحُنا : فلم يتعرَّضْ للكَثْرة ولا للغَلَبة ، وقد يُقالُ : تُؤخَذُ الكَثْرةُ

---

(1) ويجوز أن يُعرَب أيضاً ظرفَ زمان أو مكان . انظر « حاشية الصبان » (١/ ٤٥١) .

(2) شرح ابن الناظم (ص١٢٩) .

(3) شرح الأشموني (١/ ١٤٥) .

. . . .

الكَثْرةَ)[1] .

مِنْ قوله : (ويَقِلُّ أنْ يَلِيَها غيرُ الناسخ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يُفِيدُ : أنَّ الكثيرَ أنْ يَلِيَها الناسخُ .

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ قاسمٍ يَقتضِي : الفرقَ بينَ الكَثْرةِ والغَلَبة ، وقد يُوجَّهُ : بأنَّ الغَلَبةَ فوقَ الكَثْرة ؛ فمُقابِلُ الغَلَبةِ النُّدُورُ ، ومُقابِلُ الكَثْرةِ القِلَّةُ ، والنادرُ أقلُّ مِنَ القليل ، كما يُفِيدُهُ قولُهُم : (النادرُ لا حُكْمَ له)[2] ؛ فهو كالعدم .

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ قاسمٍ مُشكِلٌ ؛ وذلك لأنَّهُ إذا عُلِّقَ (غالباً) بالنفي . . أفاد الكلامُ : أنَّ اتصالَ غيرِ الناسخِ بـ (إنْ) نفيُهُ غالبٌ ، فيكونُ ثبوتُ اتصالِهِ بـ (إنْ) نادراً ؛ إذ هو المُقابِلُ للغالب ، ومفهومُهُ : أنَّ اتصالَ الناسخ بـ (إنْ) ليس نفيُهُ غالباً ؛ لأنَّ الاتصالَ كثيرٌ ، وإذا كان الكثيرُ هو اتصالَ الناسخ . . لَزِمَ أنَّ القليلَ هو اتصالُ غيرِ الناسخ ؛ لأنَّ الكَثْرةَ في جانب الناسخ يُقابِلُها القِلَّةُ في جانب غيرِ الناسخ ، وكيف يصحُّ الحُكْمُ بالقِلَّة مع الحُكْم أوَّلاً

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٣٩) ، وفي هامش (ج) : (قال الفارضيُّ في « شرحه » : والجمهورُ إذا خُفِّفت « إنَّ » المكسورةُ ووَلِيَها فعلٌ ناسخ . . فلا عملَ لها في ظاهر ولا مضمر ، نصَّ عليه السَّمينُ وأبو حيَّان في « النهر » ، بخلاف ما إذا وَلِيَها غيرُ الفعل الناسخ كما سبق ، وجعل لها الزمخشريُّ اسماً في : ﴿ وَإِن كُنَّا عَن دِرَاسَتِهِمْ لَغَٰفِلِينَ ﴾ [الأنعام : ١٥٦] ؛ أي : وإنه كُنَّا عن دراستهم لغافلين ، قال السَّمينُ : وهٰذا مُخالِفٌ لنصوصهم . انتهىٰ بحروفه) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/٤٣) ، و« الدر المصون » (٥/٢٣٠) ، و« النهر الماد » (٢/٥٠٤) ، و« الكشاف » (٢/٨١) .

(٢) من هنا ابتدأ السقط في (ك) ، وسينتهي في (٣/١٢١) .

. . . . بـ (إنْ) ذي مُوصَلَا

❀ قوله : (بـ « إنْ ») بكسر الهمزة : مُتعلّقٌ بـ (مُوصَلا) بفتح الصَّاد ، وهو المفعولُ الثاني لـ (تُلفِيهِ) ، وقولُهُ : (ذي) : اسمُ إشارةٍ بدلٌ مِنْ (إنْ) ، أو نعتٌ لها .

بالنُّدُور ، مع أنَّهُ فَرَقٌ بينَ القِلَّةِ والندور على كلامه ؟! فلَزِمَ التناقضُ .

إلا أنْ يُقالَ : مفهومُ التقييدِ بالناسخ في المفهوم مُعطَّلٌ ، أو أنَّ الكَثْرَةَ تُقابِلُها النُّدْرة ، كما تُقابِلُها القِلَّةُ عقلاً ، وإن كان العُرْفُ على مُقابلتها بالقِلَّة ، ويُقصَرُ المُقابِلُ على النُّدْرة بقرينةٍ ما في المنطوق .

والذي يظهرُ : أنَّ المُرادَ بالكَثْرة في كلام القومِ : الغَلَبةُ ، وأنَّ المُرادَ بالقِلَّة في كلامهم ـ كما عبَّر به شارحُنا ـ : النُّدُورُ ؛ وذلك لِمَا قالوه مِنْ أنَّ أقسامَ الاتصالِ أربعةٌ : كثيرٌ ؛ وهو مضارعُ الناسخ ، وأكثرُ ؛ وهو ماضيه ، ويُقاسُ عليهما اتّفاقاً ، ونادرٌ ؛ وهو ماضي غيرِ الناسخ ، ومَنَعَ غيرُ الأخفشِ القياسَ عليه ، وأَنْدَرُ ؛ وهو مضارعُهُ ، ولا يُقاسُ عليه اتّفاقاً .

فعُلِمَ مِنْ كلامهم : أنَّهُ حيثُ كان الاتصالُ في غير الناسخ نادراً أو أَنْدَرَ . . كانتِ الكَثْرةُ في كلامهم بمعنى الغَلَبة ؛ إذ هي التي يُقابِلُها النُّدُورُ ، وحينئذٍ : يكونُ (غالباً) مُتعلِّقاً بالمنفيِّ ـ كما هو المُتبادرُ مِنَ « المتن » ـ لا بالنفي .

ثمَّ لا تتوهَّمْ مِنْ كَثْرة الاتصالِ في الناسخ أنَّ عدمَ الاتصال فيه قليلٌ ، بل هو كثيرٌ أيضاً ، فتأمَّلْ .

إذا خُفِّفتْ (إنَّ) فلا يَلِيها مِنَ الأفعال إلا الأفعالُ الناسخةُ للابتداء[1] ؛ نحوُ (كان) وأخواتِها ، و(ظنَّ) وأخواتِها ، و(كاد) وأخواتِها ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى ٱلَّذِينَ هَدَى ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٤٣] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن يَكَادُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟ لَيُزْلِقُونَكَ بِأَبْصَٰرِهِمْ ﴾ [القلم : ٥١] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] .

ويَقِلُّ أنْ يَلِيَها غيرُ الناسخِ ، وإليه أشار بقوله : (غالباً) ، ومنه : قولُ بعضِ العربِ : (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ ، . . . .

---

* قوله : (نحوُ « كان » وأخواتِها ، و« ظنَّ » وأخواتِها ، و« كاد » وأخواتِها) ، كذا في بعض النسخ ؛ فـ (نحوُ) عليها مُستدرَكةٌ ؛ إذ ليس مِنَ الأفعال نواسخُ غيرَ المذكورات ، وفي بعض النسخ إسقاطُ (كاد) ؛ فذِكْرُ (نحوُ) عليها ظاهرٌ[2] .

* قوله : (إنْ يَزِينُكَ لَنَفْسُكَ . . .) إلىٰ آخره : كلٌّ مِنْ (يَزِينُ) و(يَشِينُ) : مرفوعٌ بضمَّةٍ ظاهرة على النُّون ، وبفتح حرف المضارعة ؛ مِنْ (زانَ) و(شانَ) ، و(الزَّينُ) : نقيضُ الشَّين ، وقد عُلِمَ مِنْ هٰذا : أنَّ النَّفْسَ مُتعدِّدةٌ باعتبار صفاتها ؛ فالتي تَزِينُ صاحبَها هي المحمودةُ ؛ كالمُطمئِنَّة ،

. . . .

---

(١) في هامش (و) : (وشرطُ الناسخ : كونُهُ غيرَ نافٍ ؛ فخرج بذلك : « ليس » ، وغيرَ منفيٍّ ؛ فخرج بذلك : « زال » وأخواتُها ؛ نحوُ : « ما كان » ، وغيرَ صِلَة ؛ فخرج بذلك : « ما دام » ، ولا فرقَ في الناسخ بين الماضي والمضارع ، إلا أنَّهُ كَثُرَ كونُهُ مضارعاً ناسخاً ، وأكثرُ منه : كونُهُ ماضياً ناسخاً) .

(٢) وهو كذلك في النسخ المعتمدة من « الشرح » ؛ بإسقاط (كاد) وأخواتها .

وإنْ يَشِينُكَ لَهِيَهْ)[١] ، وقولُهُم : (إنْ قَنَّعتَ كاتبَكَ لَسَوْطاً)[٢] ، وأجاز الأخفشُ : (إنْ قام لَأنا)[٣] ، ومنه : قولُ الشاعر[٤] : [من الكامل]

والتي تَشِينُهُ أي : تَعِيبُهُ ـ هي المذمومةُ ؛ وهي الأمَّارةُ بالسُّوء ، أفاده ابنُ الميِّت[٥] .

* قوله : (إن قَنَّعتَ كاتبَكَ . . .) إلى آخره : (قَنَّعتَ) : بتشديد النون ، و(السَّوْط) : ما يُضرَبُ به ، والمعنىٰ : أنَّكَ ضربتَ كاتبَكَ بالسَّوْط وجعلتَهُ كالقِناع له ، و(القناعُ) : هو ما تَلبَسُهُ المرأةُ فوقَ الخِمار .

---

(١) استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٢٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٨) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٦٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٣٩٥) .

(٢) استشهد به : أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٧٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٢٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥١٣) .

(٣) أي : أجازه قياساً على البيت الآتي ، والصحيح : أنَّهُ لا يُقاس ، بل هو مقصورٌ على السماع .

(٤) البيت لسيدتنا عاتكة رضي الله عنها ، كما سيذكره المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة ترثي بها سيدنا الزبير بن العوَّام رضي الله عنه وتذمُّ قاتله عمرو بن جُرْمُوز ، وأوَّلُها :

غَدَرَ ٱبنُ جُرْمُوزٍ بفارسِ بُهْمةٍ ... يـومَ اللِّقـاءِ وكـانَ غيـرَ مُعـرِّدِ
يـا عمـرُو لـو نبَّهتَـهُ لـوجـدتَـهُ ... لا طائشاً رَعِشَ الجَنانِ ولا اليدِ

(٥) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٩٤) .

=

١٠٤ـ شُلَّتْ يَمِينُكَ إنْ قتلتَ لَمُسلِماً حَلَّتْ عليكَ عقوبةُ المُتعمِّدِ

---

* قوله : (شُلَّتْ يَمِينُكَ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : عاتكةُ بنتُ زيدِ بنِ عمرِو بن نُفيلٍ ابنةُ عمِّ عمرَ بنِ الخطَّاب رضي الله تعالىٰ عنه ، يجتمعانِ في (نُفَيل) ، كانتْ مِنَ المهاجرات إلى المدينة ، تزوَّجها الزُّبيرُ بنُ العوَّام ،

---

* قوله : (ابنةُ عمِّ عمرَ) ؛ أي : بواسطةٍ ؛ فإنَّها ابنةُ ابنِ عمِّهِ رضي الله تعالىٰ عنه ؛ وذلك أنَّ عمَّهُ هو عمرٌو أخو الخطَّاب ، وهي بنتُ زيدِ بنِ عمرٍو ، لا بنتُ عمرٍو ، كما هو ظاهرٌ مِنْ كلامه .

* قوله : (كانتْ مِنَ المهاجرات) ، وكانتْ مِنْ أجمل أهلِ زمانِها ؛ ويُقالُ : إنَّها كانتْ تَصُبُّ الجَرَّةَ علىٰ رأسها ، فينزلُ الماءُ علىٰ ظهرها ولا ينزلُ علىٰ وَرِكَيْها منه شيءٌ ؛ لمَنْعِ عَجِيزتِها له .

وكان أهلُ المدينة يقولون : مَنْ أرادَ الشهادةَ فليتزوَّجْ عاتكةَ ؛ وذلك أنَّهُ تزوَّجها عبدُ الله بنُ الصِّدِّيق ، فمات عنها شهيداً ؛ أُصِيبَ بسهمٍ في غزوة

= كم غَمْرةٍ قد خاضَها لم يَثْنِهِ عنها طِرادُكَ يا بنَ فَقْعِ القَرْدَدِ
ثَكِلَتْكَ أُمُّكَ إنْ ظَفِرْتَ بمِثْلِهِ مِمَّنْ مضىٰ أو مَنْ يروحُ ويَغتدِي
شُلَّتْ يمينُكَ . . . .

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٨) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٦٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٢٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٥٣ـ٧٥٥) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٨٩ـ٩٥) ، و« البداية والنهاية » (٥/ ٣٤٤ـ٣٤٦) .

ثمَّ قُتِلَ عنها ، والخِطابُ لقاتله عمرِو بنِ جُرْمُوزٍ عليه ما يستحقُّ مِنَ العذاب ، وهو بضمِّ الجيم وبالزاي آخرَهُ ؛ فما في بعض نُسَخ « التصريح » مِنَ الشين المُعجَمة بدلَ الجيم . . تحريفٌ[1] .

وشَلَّتْ ـ بفتح الشينِ المُعجَمة أفصحُ مِنْ ضمِّها ـ : إخبارٌ ، ومعناه : الدُّعاء ؛ أي : أَشَلَّ اللهُ يدَهُ ، و(الشَّلَلُ) : فسادُ عُرُوقِ اليد ، فتَبطُلُ حركتُها ، و(حَلَّتْ) ؛ أي : نزلتْ ، ويُروىٰ بدلَهُ : (وَجَبتْ) ، وهو بمعناه .

والشاهد : في (إنْ قتلتَ لَمُسلِماً) ؛ حيثُ وَلِيَ (إنْ) فعلٌ ، وليس مِنْ نواسخ الابتداء ، وهو نادرٌ .

الطائف ، ثمَّ تزوَّجها زيدُ بنُ الخطَّاب ، فقُتل عنها شهيداً باليمامة ، ثمَّ بعدَهُ أخوه عمرُ أميرُ المؤمنين ، فقُتِلَ كذلك ، ثمَّ بعدَهُ الزُّبيرُ بنُ العوَّام ، فقُتِلَ ، ثمَّ بعدَهُ الحسينُ بنُ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما ، فاستُشهِدَ عنها[2] .

❁ قوله : (عليه ما يستحقُّ مِنَ العذاب) في الحديث : « بَشِّرْ قاتلَ ابنِ صَفِيَّةَ بالنارِ » ، أو كما قال[3] .

---

(١) جاء في النسخة المطبوعة التي بحوزتي على الصواب . انظر « التصريح » (١/ ٢٣١) .

(٢) ويُقال : إنَّ سيدنا علياً رضي الله عنه خَطَبَها ، فقالت : إنِّي لأَضَنُّ بكَ عن القتل . انظر « الإصابة في تمييز الصحابة » (٨/ ٢٢٧ـ ٢٢٨) .

(٣) رواه أحمد (١/ ٨٩) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١/ ١٢٣) ، والحاكم (٣/ ٣٦٧) عن سيدنا علي رضي الله عنه .

١٩٣ـ وإنْ تُخَفَّفْ (أنَّ) فاسمُها . . . .

---

* قوله : (وإنْ تُخَفَّفْ « أنَّ ») ؛ أي : المفتوحةُ ، وخُصَّتْ ببقاء عملِها حينئذٍ ؛ لأنَّها أَشْبَهُ بالفعلِ مِنَ المكسورة ؛ لأنَّ لفظَها كلفظِ (عَضَّ)

---

* قوله : (وخُصَّتْ ببقاء عملِها حينئذٍ . . .) إلىٰ آخره : **جوابٌ عمَّا يُقالُ** : لماذا أَعْمَلُوا (أنَّ) المفتوحةَ دائماً كما هو المشهورُ مِنْ مذهب القوم ، أو غالباً كما هو مذهبُ سيبويه ، وأَهْمَلُوا المكسورةَ غالباً ، وكان اللائقُ التسويةَ أو العكسَ ؛ لئلَّا يلزمَ مزيَّةُ الفرعِ على الأصل ؟

وحاصلُ الجوابِ : أنَّ الفرعَ قد يُميَّزُ على الأصل لمعنىً فيه لا يوجدُ في الأصل ، وعملت المفتوحةُ علىٰ وجه يبينُ فيه الضعفُ ؛ بأنْ جُعِلَ اسمُها محذوفاً ؛ لتكونَ بذلك عاملةً كلا عاملةٍ ، فلا يظهرُ بالكُلِّيَّة مزيَّةُ الفرعِ علىٰ أصله ، **وبه يُجابُ عمَّا يُقالُ** : لِمَ أَعْمَلُوا المفتوحةَ في محذوفٍ غالباً والمكسورةَ في مذكورٍ ؟

ووجهُ الجوابِ : أنَّهُم لو أَعْمَلُوها في مذكور لكان عملُها فيه كثيراً ، فتظهرُ مَزِيَّتُها على المكسورة لقِلَّة عملها .

ولك الجوابُ عنه : بأنَّهُ لإعطاء الأصلِ الأصلَ والفرعِ الفرعَ ، **كما يُجابُ به عمَّا يُقالُ** : لِمَ أَعْمَلُوا المفتوحةَ في ضمير والمكسورةَ في ظاهر ؟

* قوله : (لأنَّها أَشْبَهُ بالفعل . . .) إلىٰ آخره ، ولأنَّ طَلَبَها لِمَا تعملُ فيه

مقصوداً به المُضِيُّ أو الأمرُ ، والمكسورةُ لا تُشبِهُ إلا الأمرَ ؛ كـ (جِدَّ) .

* قوله : (اسْتَكَنْ) ؛ يعني : حُذِفَ مِنَ اللفظ وجوباً ونُوِيَ وجودُهُ ، لا أنَّها تَحَمَّلَتْهُ ؛ لأنَّها حرفٌ ، وأيضاً : فهو ضميرُ نصبٍ ، وضمائرُ النصبِ لا تستكنُّ .

* قوله : (والخبرَ اجْعَلْ جملةً) ؛ أي : إنْ حُذِفَ الاسمُ ، سواءٌ كان ضميرَ شأنٍ أم لا على مذهبه ، أمَّا إذا ذُكِرَ الاسمُ جاز في الخبر أنْ يكونَ جملةً

مِنْ جهة الاختصاصِ بالأسماء ، ومِنْ جهة كونِها حرفاً موصولاً بمعمولها ، والمكسورةُ لا تطلبُ ما تعملُ فيه إلا مِنْ جهة الاختصاص ، فضَعُفَتْ بالتخفيف وبَطَلَ عملُها في الغالب ، بخلاف المفتوحةِ ؛ فبَقِيَ عملُها دائماً أو غالباً كما علمتَ .

* قوله : (لا تُشبِهُ إلا الأمرَ) قد يُقالُ : إنَّها تُشبِهُ الماضيَ أيضاً ؛ نحوُ : (قيل) و(بيع) ، إلا أنْ يُقالَ : صيغةُ المجهولِ مُحوَّلةٌ عن صيغة المعلوم ، لا أصليَّةٌ ، فلا تُعتبَرُ ، ولا يَرِدُ : نحوُ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ؛ فإنَّ ذلك ليس جارياً على الأصل .

* قوله : (أي : إنْ حُذِفَ الاسمُ. . .) إلى آخره ؛ مُحافظةً على وجود المسندِ والمسندِ إليه .

مِنْ بعدِ (أنْ) . . . .

إذا خُفِّفَتْ (أنَّ) المفتوحةُ . . بَقِيتْ على ما كان لها مِنَ العمل ، . . . . .

وأنْ يكونَ مفرداً ، وقد اجتمعا في قوله[1] : [من المتقارب]

بأنْكَ ربيعٌ. . . . .

إلى آخره .

❀ قوله : (مِنْ بعدِ « أنْ ») مِنْ وَضْعِ الظاهرِ موضعَ الضميرِ للضرورة .

---

(١) جزء من بيت لجنوبَ بنت عجلان الهذلية ترثي أخاها عَمْراً ذا الكلب ، ونسبه ابن هشام في « التخليص » (ص٣٨٠) لسيدنا كعب بن زهير رضي الله عنه ، والصواب : الأوَّل ، وهو بتمامه :

بـأنْـكَ ربيـعٌ وغيـثٌ مَـرِيـعٌ وأنْـكَ هنـاكَ تكـونُ الثِّمـالا

وقبله :

لقـد عَلِـمَ الضَّيْـفُ والمُـرمِلُـونَ إذا اغْبَـرَّ أُفْـقٌ وَهَبَّـتْ شَمَـالا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٤٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٦٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ١٣٠) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٣٧٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٥٥ـ ٧٥٨) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٣٨٢ـ ٣٩١) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٤٩ـ١٥٢) ، والشاهد : مجيء خبر (أنْ) المخففة مفرداً في الشطر الأول ، وجملةً في الشطر الثاني ؛ وذلك بسبب التصريح بالاسم ، وهو شاذ أو ضرورة .

لٰكن لا يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشأنِ محذوفاً ، وخبرُها لا يكونُ إلا جملةً ؛ وذلك نحوُ : (عَلِمْتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) ؛ فـ (أنْ) : مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ، واسمُها : ضميرُ الشأن ، وهو محذوفٌ ، والتقديرُ : (أنَّهُ) ، و(زيدٌ قائمٌ) : جملةٌ في موضعِ رفعٍ خبرُ (أنْ) ، والتقديرُ : (علمتُ أنَّهُ زيدٌ قائمٌ) .

وقد يَبرُزُ اسمُها وهو غيرُ ضميرِ الشأن ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

❀ قوله : (لا يكونُ اسمُها إلا ضميرَ الشأنِ) ؛ أي : فقط عندَ ابنِ الحاجب[2] ، وأمَّا الناظمُ فلا يشترطُ ذلك[3] ؛ فكان ينبغي للشَّارح أنْ يجريَ على مذهبه .

---

(١) أنشده الفرّاء في « معاني القرآن » (٢/ ٩٠) ، ولم يعزه إلىٰ قائل معيَّن ، وعزاه شَمِرٌ إلىٰ شيخ من باهلةَ ، وزاد بعده :

فمـا رُدَّ تـزويـجٌ عليـهِ شهـادةٌ ولا رُدَّ مِـنْ بعـدِ الحَـرَارِ عَتِيـقُ

والبيت خطاب لزوجته في طلبها الطلاقَ ، ويُريد بيوم الرَّخاء : قبلَ إحكام عَقْد النكاح بدليل البيت الثاني ، وقد وقع لكثيرين ـ كالدماميني والعيني والخضري ـ بسبب عدم الوقوف على البيت الثاني خلطٌ في معنى الشاهد .

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٢/ ٤٦٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٣٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤) ، و« المساعد » (١/ ٣٣٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٣٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥١٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٥ـ ٧٧٦) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ١٤٧ـ ١٤٩) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٤٢٦ـ ٤٢٨) .

(٢) كافية ابن الحاجب (ص٥٣) .

(٣) بل جوَّز أن يكون غير ضمير شأن ، كما سبق في بيت جَنُوبَ الهذلية ، ولٰكنَّه أوجبَ =

١٠٥ـ فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ سألتِني طـلاقَـكِ لـم أَبْخَـلْ وأنـتِ صَـدِيـقُ

---

* قوله : (فلو أنْكِ في يومِ الرَّخاءِ. . .) إلىٰ آخره : الخطابُ لمُؤنَّث ؛ فقولُهُ : (صديقٌ) علىٰ تأويلِ : (أنتِ إنسانٌ صديق) ، أو علىٰ تنزيلِ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعلٍ) منزلةَ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (مفعولٍ) ، أفاده العَيْنيُّ[1] .

قلتُ : ولا حاجةَ إلىٰ هـٰذا التنزيل ؛ فقد قال في « المصباح » : (امرأةٌ صديقٌ وصديقةٌ أيضاً) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (علىٰ تأويلِ : « أنتِ إنسانٌ صديق ») ؛ فالموصوفُ المحذوفُ مُذكَّرٌ لفظاً .

* قوله : (أو علىٰ تنزيلِ « فَعِيلٍ » بمعنىٰ « فاعلٍ ». . .) إلىٰ آخره ، ولا يُنافي هـٰذا سؤالُها الطلاقَ ؛ فقد يكونُ لداعٍ مُلجِئٍ إليه .

ولا يُقالُ : لا يُلائِمُ الغَرَضَ مِنْ وصف الشاعر نَفْسَهُ بكَثْرة الجُود حتىٰ لو سأله المحبوبُ الفراقَ لأجابه كراهةَ ردِّ السائل .

لأنَّا نقولُ : المُحِبُّ محبوبٌ في الغالب .

وقد يُقالُ : يصحُّ أنْ يكونَ ما هنا بمعنىٰ (مفعولٍ) ؛ أي : مُصادَقةٌ بفتح الدال ؛ فلا تنزيلَ ، هـٰذا هو الأظهرُ ، فتدبَّرْ .

وقولُهُ : (فقد قال في « المصباح ». . .) إلىٰ آخره : أفاد به : أنَّ

= حذفه ، فيكون قد جاء في شطر البيت السابق شذوذٌ واحد عنده ، وشذوذان عند الجمهور . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٤١) .

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٧٥ـ٧٧٦) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤٥٨) .

١٩٤ـ وإنْ يَكُنْ فعلاً ولم يَكُنْ دُعا ... ولــم يَكُــنْ تصــريفُــهُ مُمتنِعَــا
١٩٥ـ فالأحسنُ الفَصْلُ بـ (قدْ) أو نفيٍ أوْ ... تنفيــسٍ أوْ (لــوْ) . . . .

---

* قوله : (وإنْ يَكُنْ) ؛ أي : الخبرُ .

* قوله : (دُعا) بالقصر ؛ للوزن ، أو للوصل بنيَّة الوقف ؛ أي : ذا دعاء ؛ يعني : مُشتمِلاً عليه .

* قوله : (فالأحسنُ الفَصْلُ) ؛ أي : للفرق بينَ المُخفَّفةِ والناصبةِ

(صَدِيقاً) في لسان العرب يأتي على الأصل ؛ فيُؤنَّثُ مع المُؤنَّث ، ويأتي جارياً مَجْرىٰ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (مفعول) ؛ فيستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث .

ثمَّ إنَّ جملةَ (وأنتِ صديقُ) حالٌ مِنْ فاعل (سألتِني) ؛ فالفصلُ للضرورة .

* قوله : (أي : للفرق بينَ المُخفَّفةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المُخفَّفةَ لا تقعُ إلا بعدَ مُفِيدِ علمٍ أو ظنٍّ عندَ البَصْريِّينَ ، وهي بعدَ العلمِ لا تحتاجُ لفارقٍ ؛ لعدم وقوعِ الناصبةِ بعدَهُ ، لِمَا سيأتي في بابها[1] ، وأمَّا بعدَ الظنِّ : فالناصبةُ وإن كانتْ تقعُ بعدَهُ إلا أنَّ الفصلَ بـ (لا) غيرُ فارقٍ ؛ لجوازه فيهما .

وأُجِيبَ : بأنَّ هـٰذا الفرقَ أغلبيٌّ ؛ ولذا قال المُصرِّحُ وغيرُهُ : (إنَّما وَجَبَ الفصلُ ؛ ليكونَ عِوَضاً مِنَ المحذوف ؛ وهو اسمُها مع إحدى النُّونَينِ ، أو لئلَّا

---

(١) انظر (٥/ ١٥ـ ١٦) .

. . . . . . وقليلٌ ذِكْرُ (لوْ)

إذا وَقَعَ خبرُ (أنَّ) المُخفَّفةِ جملةً اسميَّةً . . لم يحتجْ إلى فاصلٍ ؛ فتقولُ : (عَلِمتُ أنْ زيدٌ قائمٌ) مِنْ غير حرفٍ فاصل بينَ (أنْ) وخبرِها ، إلا إذا قُصِدَ النفيُ ؛ فيُفصَلُ بينهما بحرف النفيِ ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾

للمضارع ، ولمَّا كانتِ المصدريَّةُ لا يقعُ بعدَها الاسميَّةُ ، ولا الفعليَّةُ الشرطيَّةُ ، ولا التي فعلُها جامدٌ أو دعاءٌ . . لم تحتج إلى فاصلٍ إذا وقعتْ هـٰذه الأمورُ بعدَ المُخففَّة .

* قوله : (وقليلٌ ذِكْرُ « لوْ ») ؛ أي : وقليلٌ في كتب النُّحاةِ ذِكْرُ (لو) وإن كان كثيراً في لسان العرب .

* قوله : (فيُفصَلُ بينهما بحرف النفيِ ؛ كقوله تعالى : ﴿وَأَن لَّآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾)

تلتبسَ بالمصدريّة، ولمَّا كان التغييرُ معَ الفعلِ أكثرَ منه معَ الاسمِ وما أَشْبَهَهُ مِنَ الجامد والدعاء . . عُوِّضَ معَ الفعلِ المُتصرِّف دونَ غيرِه)، ذَكَرَهُ بعضُ الأفاضل[1] .

وقولُهُ : (بأنَّ هـٰذا الفرقَ أغلبيٌّ) ؛ أي : بأنَّ كونَ الفصلِ للفرق المذكور باعتبار الغالب الذي هو على رأي البَصْريِّينَ المُشترِطِينَ سبقَ المُخفَّفة بعِلْمٍ أو ظنٍّ ، ما عدا (لا) بعد الظن ؛ فعليه : الغَلَبةُ مِنْ حيثُ نَفْسُ تلك الأمورِ التي يُفصَلُ بها ، لا مِنْ حيثُ مواقعُها ، وأمَّا على رأي الكُوفيِّينَ الذين لم يشترطوا ذلك . . فهو ما عدا (لا) بعدَ غيرِ العِلْم .

* قوله : (ولا الفعليَّةُ الشرطيَّةُ) انظر : مِنْ أين يُؤخَذُ هـٰذا مِنْ كلام الناظمِ

---

(١) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٣٣) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٧٦) .

﴿فَهَلْ أَنتُم مُّسْلِمُونَ﴾ [هود : ١٤] .

وإنْ وَقَعَ خبرُها جملةً فعليّةً . . فلا يخلو : إمّا أنْ يكونَ الفعلُ مُتصرِّفاً ، أو غيرَ مُتصرِّف .

فإن كانَ غيرَ مُتصرِّفٍ . . لم يُؤتَ بفاصلٍ ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَأَن لَّيْسَ لِلْإِنسَـٰنِ إِلَّا مَا سَعَىٰ﴾ [النجم : ٣٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿وَأَنْ عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ قَدِ ٱقْتَرَبَ أَجَلُهُمْ﴾ [الأعراف : ١٨٥] .

وإن كان مُتصرِّفاً . . فلا يخلو : إمّا أنْ يكونَ دعاءً ، أو لا .

فإن كان دعاءً . . لم يُفصَلْ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَٱلْخَـٰمِسَةُ أَنْ غَضِبَ ٱللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور : ٩] في قراءةِ مَنْ قَرَأَ (غَضِبَ) بصيغة الماضي .

وإن لم يكن دعاءً . . فقال قومٌ : يجبُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما إلا قليلاً ،

نَظَّرَ فيه بعضُ مشايخِنا : بأنَّ النافيَ مِنْ جملة الخبر ، فلا يكونُ فاصلاً .

* قوله : (في قراءةِ مَنْ قَرَأَ : « غَضِبَ ») هي قراءةٌ سَبْعِيَّةٌ ، خلافاً لـ« التصريح »(١) .

* قوله : (فقال قومٌ : يجبُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما)، وعليه جَرَىٰ في « التوضيح »(٢) .

والشارح ؟ فلعلَّهُ زاده مِنْ عندِهِ ، وحينئذٍ : فكان عليهِ أنْ يجعلَهُ شرطاً زائداً .

* قوله رحمه الله : (فقال قومٌ : يجبُ أنْ يُفصَلَ بينَهُما إلا قليلاً) كانَ

---

(١) إذ زعم أنَّها غيرُ سَبْعِيَّة ، وهي قراءةُ نافعٍ المدني . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٣٢) ، و« الدر المصون » (٨/ ٣٨٦ـ٣٨٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٠٩) .

(٢) أوضح المسالك (١/ ٣٧٢) .

وقالتْ فرقةٌ منهم المُصنِّفُ : يجوزُ الفصلُ وتركُهُ ، والأحسنُ : الفصلُ ، والفاصلُ أحدُ أربعةِ أشياءَ[1] :

الأَوَّلُ : (قد) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَنَعْلَمَ أَن قَدْ صَدَقْتَنَا ﴾ [المائدة : ١١٣] .

الثاني : حرفُ التنفيسِ ؛ وهو السينُ أو (سوف) ؛ فمثالُ السينِ : قولُهُ

---

* قوله : (وقالتْ فرقةٌ منهم المُصنِّفُ : يجوزُ الفصلُ . . .) إلىٰ آخره : قال العلَّامةُ السُّنْدُوبيُّ : (ظاهرُ كلامِهِ ـ أي : الناظمِ ـ : أنَّهُ عندَ عدم الفاصل حَسَنٌ ، وليس كذلك ، وقد يُقالُ : المُرادُ مِنْ قوله : « فالأحسنُ » : أصلُ الفعل ، فيكونُ غيرُهُ قبيحاً) انتهىٰ[2] .

* قوله : (حرفُ التنفيسِ) قدَّمَهُ الشارحُ على النفي خلافَ ما فَعَلَ المُصنِّفُ ؛ لأنَّ السينَ و(قد) يشتركان في دخولهما على المُثبَت ، وهو أشرفُ مِنَ المنفيِّ .

الأَوْلىٰ : إبدالُ قولِهِ : (إلا قليلاً) بقوله : (إلا شذوذاً) ؛ لأنَّ القِلَّةَ تُنافي الوجوبَ ، بخلاف الشذوذ ؛ فلا يُنافيه ؛ علىٰ أنَّ ذِكْرَهُ مُؤدٍّ إلىٰ عدم الفَرْقِ بينَ القولَينِ .

* قوله : (وليس كذلك) فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ حيثُ كان مذهبُ الناظمِ جوازَ الفصلِ لا وجوبَهُ . . كيف يكونُ عدمُهُ قبيحاً ؟ فإنَّ قُبْحَ عدمِ الفصل إنَّما يُقابِلُ وجوبَهُ ، ولا يراه الناظمُ ، فأفعلُ التفضيلِ علىٰ بابه .

---

(١) فالتنفيسُ و(لن) و(لم) للمضارع فقط ، و(قد) للماضي فقط ، و(لو) و(لا) لهما ، والظاهرُ : امتناع الأمر هنا . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٧٧) .

(٢) المنح الوفية (ق/ ٦٣) .

تعالىٰ : ﴿ عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرْضَىٰ ﴾ [المزمل : ٢٠] ، ومثالُ (سوف) : قولُ الشاعر[1] : [من السريع]

١٠٦ـ واْعْلَمْ فعِلْمُ المرءِ ينفعُهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا

الثالثُ : النفيُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَفَلَا يَرَوْنَ أَلَّا يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا ﴾ [طه : ٨٩] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُ ﴾ [القيامة : ٣] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ أَن لَّمْ يَرَهُۥٓ أَحَدٌ ﴾ [البلد : ٧] .

❀ قوله : (واْعْلَمْ فعِلْمُ المرءِ . . .) إلىٰ آخره : جملةُ (فعلمُ المرءِ ينفعُهُ) : معترضةٌ بينَ (اعلَمْ) وقولِهِ : (أنْ سوفَ يأتي) ، و(أنْ) : مخففةٌ من الثقيلة ـ وهو محلُّ الشاهد ـ في محل نصب ؛ لأنَّها معَ اسمِها وخبرِها سَدَّتْ مَسَدَّ مفعولَي (اعلم) ، وقولُهُ : (كلُّ ما) بالرفع : فاعلُ (يأتي) ، وألفُ (قُدِرا) : للإطلاق .

❀ قوله : (الثالثُ : النفيُ) ؛ أي : بـ(لا) أو (لن) أو (لم) فقط ، قال أبو حيَّانَ : (ولم يُحفَظْ في « ما » ولا في « لمَّا » ، فينبغي ألَّا يُقدمَ على

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٧) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٥٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٣٠ـ٣٣١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٦ـ٧٧٧) ، وكون البيت من البحر السريع هو الصواب ، كما نص عليه العباسي في « معاهد التنصيص » (١/ ٣٧٧) ، وأصاب عروضَهُ وضربَهُ الكسف والخبل .

الرابعُ : (لو) ، وقلَّ مَنْ ذَكَرَ كونَها فاصلةً مِنَ النَّحْويِّينَ ، ومنه : قو تعالىٰ : ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ ﴾ [الجن : ١٦] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوَلَمْ يَهْدِ لِلَّذِينَ يَرِثُونَ ٱلْأَرْضَ مِنۢ بَعْدِ أَهْلِهَآ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَٰهُم بِذُنُوبِهِمْ ﴾ [الأعراف : ١٠٠] .

وممَّا جاء بدون فاصلٍ : قولُهُ[١] : [من الخفيف]

١٠٧ـ عَلِمُوا أنْ يُؤمَّلُونَ فجادُوا قبلَ أنْ يُسألُوا بأعْظَمِ سُؤْلِ

الجواز حتىٰ يُسمَعَ) انتهى « ابن قاسم »[٢] .

* قوله : (عَلِموُا أنْ يُؤمَّلُونَ . . .) إلىٰ آخره : (يُؤمَّلُونَ) : مبنيٌّ للمجهول ؛ مِنَ التَّأميلِ ؛ وهو الرجاءُ ، و(جادُوا) ؛ يعني : تكرَّمُوا ، و(يُسألُوا) : مبنيٌّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، و(السُّؤْل) بضمِّ السين المُهمَلة ؛ بمعنى : المسؤول ، ويجوزُ فيه الهمزُ وتركُهُ .

والمعنىٰ : عَلِمُوا أنَّ الناسَ يُؤمِّلُونَ معروفَهُم فلم يُخيِّبوا رجاءهم

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٤٤) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٣١) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٤٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٧٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٣١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥١٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٦٢ـ٧٦٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) ، وزاد أبو حيَّان في « التذييل والتكميل » (٥/ ١٦٤) على عدم المحفوظ (إنْ) ، واستدرك قائلاً : (علىٰ أنَّ بعضَ شيوخِنا مثَّل جواز ذلك بـ « ما » ؛ نحوُ : « علمتُ أنْ ما يقومُ زيدٌ » ، وفي « الغرة » : وقياس الماضي : أن تنفيه بـ « ما » ؛ كي لا يلتبس بالدعاء ؛ فتقولَ : « علمتُ أنْ ما قام ») .

وقولُهُ تعالىٰ : (لمَنْ أَراد أنْ يُتِمُّ الرَّضاعةَ) في قراءةِ مَنْ رَفَعَ (يُتِمُّ) في قول[1] ، والقولُ الثاني : أنَّ (أنْ) ليستْ مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة ، بل هي الناصبةُ للفعل المضارع ، وارتفعَ (يُتِمُّ) بعدَها شذوذاً[2] .

١٩٦ـ وخُفِّفتْ (كأنَّ) أيضاً فنُوِي منصوبُها وثابتاً أيضاً رُوِي

ولا أَحْوَجُوهُم إلى المسألة ، بل ابتدؤوهم بالعطاء وتكرَّموا عليهم قبلَ أن يسألوهم ، وبَذَلُوا لهم أعظمَ ما يسألُ السائلون .

وكان الأصلُ : (علموا أنْ سيُؤمَّلونَ) بالفصل ، وهـٰذا محلُّ الاستشهاد ؛ حيثُ جاءت (أنْ) مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة ، ومُصدَّرةً بفعلٍ مضارع من غير فصل .

* قوله : (أيضاً) مفعولٌ مُطلَق[3] .

* قوله : (وثابتاً) حالٌ مِنْ مرفوعِ (رُوِي) .

. . . .

(١) قرأ بها مجاهد ، ورُوِيت عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما . انظر « الدر المصون » (٢/ ٤٦٣) ، و« البحر المحيط » (٢/ ٢٢٣) .

(٢) وهو قول البَصْريِّينَ ؛ حملوا (أنْ) على أختها (ما) في المصدريَّة ، فأهملوا عملها ، ومثلُهُ : قول الشاعر : (من البسيط)

يا صاحبَيَّ فَدَتْ نَفْسِي نفوسَكُما وحيثُما كنتُما لُقِّيتُما رَشَدَا
أنْ تقرأانِ علىٰ أسماءَ وَيْحَكُما منِّي السلامَ وألَّا تُشعِرَا أَحَدَا

والقولُ بأنها مخففةٌ من الثقيلة في هـٰذا الموضع . . هو قول الكُوفيِّينَ . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٥٦ـ٤٦٤) .

(٣) وعامله : (آض) المُقدَّرُ وجوباً سماعيّاً ؛ أي : آضَ الحُكْمُ أيضاً ، ويجوزُ أيضاً أنْ=

إذا خُفِّفتْ (كأنَّ) نُوِي اسمُها ، وأُخبِرَ عنها بجملةٍ اسميّة ؛ نحوُ : (كأنْ زيدٌ قائمٌ) ، أو جملةٍ فعليّةٍ مُصدَّرةٍ بـ (لم) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِٱلْأَمْسِ ﴾ [يونس : ٢٤] ، أو مُصدَّرةٍ بـ (قد) ؛ كقوله[1] : [من الكامل]

أَفِـدَ التـرحُّـلُ غيـرَ أنَّ رِكـابَنـا ... لمَّـا تَـزُلْ بـرِحـالِنـا وكـأنْ قَـدِ

أي : وكأنْ قد زالتْ .

فاسمُ (كأنْ) في هٰذه الأمثلة : محذوفٌ ، وهو ضميرُ الشأن[2] ، والتقديرُ : (كأنْهُ زيدٌ قائم) ، و(كأنْهُ لم تَغْنَ بالأمس) ،

---

* قوله : (أَفِدَ الترحُّلُ) تقدَّمَ أنَّهُ يُروىٰ بدلَهُ : (أَزِفَ)[3] ، وكلاهما بمعنىٰ : قَرُبَ ، وأنَّ (تَزُلْ) بضمِّ الزاي مضارع (زال)[4] .

والشاهدُ : في قوله: (وكأنْ قَدِ) ؛ فإنَّ (كأنْ) مُخفَّفةٌ مِنَ الثقيلة ، واسمُها محذوفٌ، وأُخبِرَ عنه بجملةٍ مُصدَّرةٍ بـ (قد) ؛ فإنَّ أصلَهُ : (وكأنَّهُ قد زالتْ) .

* قوله : (وهو ضميرُ الشأن) عبارةُ « التسهيل » : (فتعملُ في اسمٍ كاسم

= تُعرَبَ الكلمةُ حالاً حُذِفَ عاملُها وصاحبها ؛ أي : أُخبِرُ بما تقدَّم حالَ كوني عائداً إلى الإخبار بذكر هٰذا . « حل أسرار الأخيار » (ص٣٢) .

(١) سبق تخريجه في (١/ ٢٧٩ـ ٢٨٠) .

(٢) لا يتعيَّن ضمير الشأن عند الناظم ؛ فيحتمل : أنَّ اسمَها في الآية ضمير لـ (الأرض) المذكورة قبلُ ؛ أي : كأنها ، وفي البيت ضمير الرِّكَاب ، أما في المثال الأوَّل : فيتعيَّن ضمير الشأن ؛ لعدم تقدُّم مرجعه . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٧٨) .

(٣) وجاء هنا في (و ، ز) : (أَزِفَ) .

(٤) انظر (١/ ٢٨٠) .

و(كأنَّهُ قد زالتْ) ، والجملةُ التي بعدَها : خبرٌ عنها[1] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (فنُوِي منصوبُها) .

وأشار بقوله : (وثابتاً أيضاً رُوِي) : إلىٰ أنَّهُ قد رُوِيَ إثباتُ منصوبِها ، ولـٰكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الهزج]

« أنَّ » المفتوحةِ) انتهىٰ[3] ، ومذهبُ المُصنِّفِ في (أنَّ) المفتوحةِ : أنَّ اسمَها المُضمَرَ لا يجبُ كونُهُ ضميرَ شأن ، فما ذَكَرَهُ الشارحُ مُخالِفٌ لمُختار المُصنِّف . انتهى « ابن قاسم »[4] .

---

(١) اعلَمْ : أنَّهُ لا يتعيَّنُ كونُ الخبرِ جملةً إلا مع ضمير الشأن ، ويجوزُ إفرادُهُ مع غيره ، سواء ذُكِرَ الاسم ؛ كقوله : (كأنْ ثدييه حُقَّانِ) ، أو حُذِفَ ؛ كقوله : (من الطويل)

ويـومـاً تُـوافِينـا بـوجـهٍ مُقسَّـمٍ   كأنْ ظبيةٌ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٧٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ١٣٥) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٤٥) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٤/ ٣٧٠) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص١٣٢) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٤١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (١/ ٣٧٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٣٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤٠٩ـ٤١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٧٠ـ٧٧١) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٣٩٨ـ٤٠١) .

(٣) في « التسهيل » و« ابن قاسم » : (المقدر) بدل (المفتوحة) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٣٩) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٦٦) .

١٠٨ـ وصَـدْرٍ مُشْـرِقِ النَّحْـرِ كـأنْ ثَـدْيَيْـهِ حُقَّـانِ

* قـولـه : (وصَـدْرٍ مُشـرِقِ النَّحْـرِ)[١] ، ويُـروىٰ بـدلَ (النحـر) : (اللون) ، ويُروىٰ : (ونحرٍ مُشرِق اللون) ؛ أي : مُضِيءِ العُنُق ، أو مُضِيءِ اللون ، ويُروىٰ : (ووجهٍ مُشرِقِ اللون) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ علىٰ هٰذه الرواية ؛ أي : كأنْ ثَدْيَي صاحبِهِ ، دونَ بقيَّةِ الروايات ، و(حُقَّانِ) بلا تاء : تثنيةُ (حُقَّة) بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالتاء[٢] ؛ أي : كأنَّهُما حُقَّانِ في الاستدارة والصِّغَر .

والبيتُ مِنَ الهَزَج ، ودخله الكَفُّ[٣] ، والواوُ في قوله : (وصدرٍ) : واوُ (ربَّ) ، هٰكذا نصَّ أكثرُ النُّحاة ، . . . .

---

* قوله : (علىٰ هٰذه الرواية) ، بل وعلى الروايةِ التي قبلَها أيضاً ، وبهٰذا تعلمُ ما في قولِهِ : (دونَ بقيَّةِ الروايات) .

* قوله : (و« حُقَّانِ » بلا تاء : تثنيةُ « حُقَّة ». . .) إلىٰ آخره : في « حاشية شيخ الإسلام علىٰ تفسير البَيْضاوي » في سورة (يونس) : (النَّحْرُ :

---

(١) في هامش (ج) : (قوله : « وصدرٍ مُشرِقِ النَّحْرِ. . . » إلىٰ آخره : في تفسير سورة « يونس » للقاضي البيضاوي : « ونحرٍ مشرق الصدر كأنْ ثدياه. . . » إلىٰ آخره ، قال شيخ الإسلام في « حاشيته عليه » : النحر : موضع القلادة من الصدر ، والأصل : « حُقَّتان » بالتاء كما في المفرد ، وضمير « ثدياه » للنحر أو للصدر ، وعلى الأوَّل : يُقدَّر مضافٌ ؛ أي : ثَدْيا صاحبه .انتهىٰ) ، وسيأتي تخريجه في الصفحة التالية .

(٢) والحُقَّة : وعاء من خشب أو عاج أو غيرهما .

(٣) وهو حذف السابع الساكن من (مفاعيلن) ، فتصير : (مفاعيلُ) .

فـ (ثَـدْيَيْـهِ) : اسـمُ (كـأنْ) ، وهـو منصـوبٌ بـاليـاء ؛ لأنَّـهُ مُثنّـىً ، و(حُقَّان) : خبرُ (كأنْ) ، ورُوِيَ : (كأنْ ثَدياهُ حُقَّانِ) ؛ فيكونُ اسمُ (كأنْ) محذوفاً ، وهو ضميرُ الشأن ، والتقدير : (كأنْهُ) ، ....

وقال ابنُ هشامٍ : (إنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : « ولها وجهٌ » أو « صدرٌ ») ، وهـٰذا الكلامُ له وجهٌ أيضاً كما أفاده العَيْنيُّ[1] .

خاتمة

[في تخفيفِ (لـٰكنَّ)]

سكت عن (لـٰكنَّ) ، وحُكْمُها : أنَّها تُخفَّفُ فتُهمَلُ وجوباً ؛ نحوُ : ﴿ وَلَٰكِنِ ٱللَّهُ قَتَلَهُمْ ﴾ [الأنفال : ١٧][2] ، ....

موضعُ القلادةِ مِنَ الصَّدْر ، والأصلُ : « حُقَّتانِ » بالتاء ، كما في المفرد) انتهى[3] .

* قوله : (إنَّهُ مرفوعٌ بالابتداء) ؛ أي : لفظاً ؛ ليُغايِرَ ما قبلَهُ .

* قوله : (سكت عن « لـٰكنَّ ») ؛ أي : وعن (لعلَّ) أيضاً ، وحُكْمُها : أنَّها لا تُخفَّفُ على اختلافِ لغاتها ؛ أي : وعن (ليت) أيضاً ؛ لأنَّهُ لا يتأتَّىٰ فيها التخفيفُ ؛ لأنَّها خفيفةٌ وضعاً ، والله أعلم .

* قوله : (فتُهمَلُ وجوباً) ؛ لزوالِ اختصاصِها بالأسماء ؛ لدخولها حينئذٍ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٧٧٠) ، وانظر « تخليص الشواهد » (ص٣٩٠) .

(٢) وهي قراءة ابن عامر وحمزة والكسائي وخَلَف . انظر « الدر المصون » (٥/ ٥٨٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٩٧) .

(٣) فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل (ق/ ١٢٩) .

و(ثَدْياهُ حُقَّانِ) : مبتدأٌ وخبرٌ في موضع رفعِ خبرُ (كأنْ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (ثَدْياهُ) اسمَ (كأنْ) ، وجاء بالألف على لغةِ مَنْ يجعلُ المُثنّى بالألف في الأحوال كلِّها[1] .

وعن يونسَ والأخفشِ : جوازُ إعمالِها . انتهى « شيخ الإسلام »[2] .

على الجملتَينِ ، وقولُهُ : (**جوازُ إعمالِها**) ؛ أي : قياساً ، وقد نُقِلَ عن يونسَ أنَّهُ حكاه عن العرب ، كما ذَكَرَهُ المُرَاديُّ[3] ، واللهُ أعلمُ .

---

(١) وقد سبق الحديث عن هذه اللغة في (١/ ٤١٦) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٣٨٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٧٤) .

(٣) توضيح المقاصد (١/ ٥٤٣) .

(لا) التي لنفي الجنس

(« لا » التي لنَفْيِ الجِنْس)

❁ قوله : (« لا » التي لنَفْيِ الجِنْس) ؛ أي : التي هي مُفِيدةٌ للتنصيص علىٰ نَفْيِ الخبر عن جِنْس الاسم ـ أي : مفهومِهِ الكُلِّيِّ ـ المُستلزِمِ نفيُهُ نفيَ كلِّ فردٍ مِنْ أفراده ، فهي مُفِيدةٌ للاستغراق نصّاً .

[(لا) التي لنَفْيِ الجِنْسِ]

❁ قوله : (أي : التي هي مُفِيدةٌ للتنصيص) فخرجتْ : (لا) العاملةُ عملَ (ليسَ) والمهملةُ ، فساوتِ الترجمةُ المُترجَمَ له .

وقولُهُ : (علىٰ نَفْيِ الخبر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : نصّاً ؛ لأنَّهُ متىٰ أُطلِقَ نفيُ الجنس انصرف إلىٰ نفيه نصّاً ، كما قاله ابنُ قاسمٍ[1] .

❁ قوله : (المستلزِمِ نفيُهُ نفيَ كلِّ فردٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لو ثبت الخبرُ لفردٍ لَزِمَ ثبوتُهُ للجنس في ضِمْنه ، وقضيَّةُ هـٰذا : أنَّ النكرةَ في سياق النفي ليستْ مستعملةً في الماهيَّة في ضِمْن جميعِ الأفراد ، بل مُرادٌ بها الماهيَّةُ مِنْ حيثُ هي ، وإنَّما جاء النفيُ عن جميع الأفراد لزوماً ، والمُتبادرُ مِنْ قولهم :

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٤٩) .

وتُسمَّىٰ : (لا) التَّبْرئةِ ؛ لأنَّها لمَّا نَفَتْ جميعَ أفرادِ الجِنْس دلَّتْ على البراءة منه ، ونسبةُ النفي إلى الجنس مجازٌ ؛ لأنَّ النفيَ في الحقيقة إنَّما هو لحُكْم الجِنْس لا له ؛ لتعلُّقه بالنِّسَبِ دونَ الذوات ، فإذا قلتَ : (لا رجلَ في الدار) . . فالنفيُ إنَّما هو للاستقرار الذي هو حُكْمُ الجِنْس .

وإنَّما سُمِّيتْ (لا) التبرئةِ واختصَّتْ به[1] مع أنَّ حقَّهُ أنْ يَصدُقَ علىٰ (لا) النافيةِ كائنةً ما كانتْ[2] ؛ لأنَّ التبرئةَ فيها أَمْكنُ منها في غيرها ؛ للتنصيص على العُمُوم فيها ، بخلاف (لا) العاملةِ عملَ (ليس) ؛ فإنَّها وإن نَفَتِ

(النكرةُ في سياق النفي تَعُمُّ عموماً شُمُوليّاً) . . خلافُهُ ؛ فالظاهرُ : أنَّ المُرادَ : نفيُ الخبرِ عن الجنس في ضِمْن جميعِ الأفراد بطريق عمومِ النكرةِ ، لا بالطريق التي ذَكَرَها .

* قوله : (مجازٌ) ؛ أي : عقليٌّ في النسبة الإيقاعيّة .

* قوله : (واختصَّتْ به) ؛ أي : اختصَّتْ (لا) العاملةُ عملَ (إنَّ) بهـٰذا الاسمِ ؛ وهو (لا) التبرئةِ .

* قوله : (للتنصيص على العُمُوم فيها . . .) إلىٰ آخره : محلُّ الفرقِ

---

(١) أي : بهـٰذا اللقب ؛ وهو التبرئة .

(٢) قوله : (كائنةً ما كانت) هو من الأساليب الشائعة ، وفيه أوجهٌ في إعرابه ؛ منها : أنَّ (كائنة) : حال ، و(ما) : نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائنة) ، و(كانت) : فعل ماض تام ، وفاعله : ضمير مستتر يعود علىٰ (ما) ، والجملة من الفعل والفاعل : في محل نصب صفة (ما) ، وانظر « الفوائد العجيبة في إعراب الكلمات الغريبة » (ص٤٩) ، و« حاشية ياسين على التصريح » (١/ ١٩٠) .

الجِنْسَ لٰكن علىٰ سبيل الظُّهُور ، ولا تختصُّ بنَفْيِ الوَحْدة ، خلافاً لمَنْ توهَّمه . انتهىٰ مِنْ « حواشي الأُشْمُونيِّ »[1] .

❁ قوله : (عَمَلَ « إِنَّ » ٱجْعَلْ لِـ « لا » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بشروطٍ سبعةٍ ؛ أربعةٌ راجعة إليها ، واثنانِ إلى اسمِها ، وواحدٌ إلىٰ خبرها ؛ وهي : أنْ تكونَ نافيةً ، وأنْ يكونَ المَنفِيُّ الجِنْسَ ، وأنْ يكونَ نفيُهُ نصّاً ، وألَّا يدخلَ

بينَ العاملةِ عملَ (إنَّ) وبين العاملةِ عملَ (ليس) والمهملةِ . . إذا وَقَعَ بعدها مفردٌ ، وأمَّا إذا وقع بعدَها مُثنّىً أو جمعٌ . . كان الجميعُ لنفي الجنس ظهوراً علىٰ ما نصَّ عليه السعدُ في « مُطوَّله »[2] ؛ فالمُرادُ بكون العاملةِ عملَ (إنَّ) لنفي الجنسِ نصّاً . . كونُها له في الجملة ؛ أي : في بعض الصُّوَر ، لا في جميعها .

❁ قوله : (وأنْ يكونَ نفيُهُ نصّاً) فيه : أنَّ نَصِّيَّةَ النفيِ مُتوقِّفةٌ علىٰ عملها عملَ (إنَّ) ، فكيف تُجعَلُ شرطاً للعمل ؟!

ولا يُقالُ : المُرادُ : أنْ يقصدَ المُتكلِّمُ نفيَهُ نصّاً ، ولا شكَّ في سَبْقِ هٰذا القصدِ على المشروط الذي هو عملُها عملَ (إنَّ) .

---

(١) الكلام بنصه في « حاشية الحفني » (١/ق١٩١) ، وانظر « حاشية المدابغي » (١/ق١٩١) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٣) .

(٢) المطول (ص٨٣ ـ ٨٥) .

مُفـــرَدةً جـــاءتْـــكَ أو مُكـــرَّرَهْ . . . .

هـٰذا هو القِسْمُ الثالثُ مِنَ الحروف الناسخةِ للابتداء ؛ وهي (لا) التي لنفي الجِنْسِ ، والمُرادُ بها : (لا) التي قُصِدَ بها التنصيصُ على استغراق النفيِ للجِنْس كلِّهِ .

عليها جارٌّ ، وأنْ يكونَ اسمُها نكرةً ، مُتَّصِلةً بها ، وأنْ يكونَ خبرُها أيضاً نكرةً ؛ نحوُ : (لا غلامَ سفرٍ حاضرٌ) ، كما في « التوضيح » .

ويجبُ أيضاً تأخيرُ خبرِها ولو ظرفاً ؛ لضعفها ، كما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : (وبعدَ ذاكَ الخبرَ اْذكُرْ رافِعَه) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❊ قوله : (مُفرَدةً. . .) إلىٰ آخره : بالنصب على الحال مِنْ فاعلِ (جاءتْكَ) الذي هو (لا) ، و(مُكرَّرَهْ) : معطوفٌ علىٰ (مُفرَدَة) .

❊ قوله : (لنفي الجِنْسِ) ؛ أي : جِنْسِ اسمِها مِنْ حيثُ اتِّصافُهُ بالخبر ، وإلا فليس المنفيُّ الاسمَ ، بل الخبرُ . انتهىٰ « ياسين »[2] .

❊ قوله : (استغراق النفيِ للجِنْس) ؛ أي : لأفراده .

لأنَّا نقولُ : قصدُ المعنىٰ لا يُعَدُّ شرطاً .

❊ قوله : (ويجبُ أيضاً تأخيرُ خبرِها) ؛ أي : عن الاسم كما هو المُتبادرُ ، وفيه : أنَّهُ يُغني عن هـٰذا شرطُ اتصالِ الاسم .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٣٨٨) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣) .

(٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٠٦) .

وإنَّما قلتُ : (التنصيص) ؛ احترازاً من التي يقعُ الاسمُ بعدَها مرفوعاً ؛ نحوُ : (لا رجلٌ قائماً) ؛ فإنَّها ليستْ نصّاً في نفي الجِنْس ؛ إذ يحتملُ نفيَ الواحد ونفيَ الجِنْس ؛ فبتقديرِ إرادةِ نفي الجِنْس لا يجوزُ : (لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ) ، وبتقدير إرادة نفي الواحدِ يجوزُ : (لا رجلٌ قائماً بل رجلانِ) ، وأمَّا (لا) هـٰذه فهي لنفي الجِنْسِ ليس إلَّا ؛ فلا يجوزُ : (لا رجلَ قائمٌ بل رجلانِ) .

وهي تعملُ عملَ (إنَّ) ؛ فتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها ، وترفعُ الخبرَ خبراً لها ، ولا فرقَ في هـٰذا العملِ بين المفردةِ ـ وهي التي لم تتكرَّرْ ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ) ـ وبين المُكرَّرة ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) .

---

* قوله : (فتَنصِبُ المبتدأَ اسماً لها. . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ مالكٍ في « شرح الكافية » : (إذا قُصِدَ بـ « لا » نفيُ الجِنْس علىٰ سبيل الاستغراق. . اختصَّتْ بالاسم؛ لأنَّ قصدَ الاستغراقِ علىٰ سبيل التنصيصِ يستلزمُ وجودَ « مِنْ »

---

* قوله : (قال ابنُ مالكٍ. . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ بهـٰذا : بيانُ وجهِ عملها النصبَ .

* قوله : (علىٰ سبيل الاستغراق) ؛ أي : نصّاً ؛ أخذاً مِنْ كلامه بعدُ ، وقولُهُ : (اختصَّتْ بالاسم) ؛ أي : النكرةِ ؛ بدليل قوله : (ولا يليقُ ذلك. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكن لا دخلَ لذلك فيما فرَّعه ، فلذلك لم يذكرْهُ هنا ، وهو ظاهرٌ .

* قوله : (وجودَ « مِنْ ») ؛ أي : الاستغراقيّةِ ، كما في « التصريح »[1] ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢٣٦ ، ٢٣٩) .

. . . .

لفظاً أو معنىً ، ولا يليقُ ذلك إلا بالأسماء النَّكِرات ، فوَجَبَ لـ « لا » عندَ ذلك القصدِ عملٌ فيما يَلِيها ، ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ جرّاً ؛ . . . .

وهو المُوافِقُ لقوله : (ولا يليقُ ذلك . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّها هي المُختصَّةُ بالنكرات ، ويُعبَّرُ عنها بالزائدة ، وقال ابنُ قاسمٍ : إنَّها البيانيّةُ[1] ، وهـٰذا إن صحَّ فوجهُهُ : أنَّ أصلَ (لا رجل) : (لا شيءَ مِنْ رجل) .

ولو قيل بأنَّها الابتدائيّةُ لكان له وجهٌ وجيهٌ ؛ ففي « الأنوار البهيّة » : (و« مِنْ » هـٰذه ـ يعني : الاستغراقيّةَ ـ وإن كانتْ زائدةً كما ذَكَرَهُ النُّحاةُ لـٰكنَّها مُفيدةٌ لنصِّ الاستغراق ، كأنَّ أصلَها « مِنِ » الابتدائيّةُ ، لمَّا أُرِيدَ استغراقُ الجنس ابتُدِئَ مِنَ الجانب المُتناهي ـ وهو الأحدُ ـ وتُرِكَ الجانبُ الأعلى الذي لا يتناهىٰ ؛ لكونه غيرَ محدود ، وكأنَّهُ قيل : « ما جاءني هـٰذا الجنسُ مِنْ واحدهم إلىٰ ما لا يتناهىٰ » ، وكذا : « لا مِنْ رجلٍ في الدار »)[2] .

❀ قوله : (فوَجَبَ لـ « لا » عندَ ذلك القصدِ عملٌ فيما يَلِيها) تفريعٌ علىٰ قوله : (اختصَّتْ بالاسم) ، ووجهُ التفريعِ : أنَّ حقَّ المُختصِّ بقَبيلٍ أنْ يعملَ فيه .

❀ قوله : (ولا يُمكِنُ أنْ يكونَ جرّاً) جوابٌ عمَّا يُقالُ : إنَّ حقَّ المُختصِّ بقَبيلٍ أنْ يعملَ العملَ الخاصَّ بذلك القَبِيل ، فالذي يتفرَّعُ علىٰ ما مرَّ وجوبُ عملِ الجرِّ ، لا مطلقُ عملٍ يكونُ في الأسماء .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٠) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ١٤٧) .

ولا يكونُ اسمُها وخبرُها إلا نكرةً ؛ فلا تعملُ في المعرفة ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك مُؤَوَّلٌ بنكرةٍ ؛ كقولهم : (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها)[1] ؛ التقدير :

لئلَّا يُعتقَدَ أنَّهُ بـ « مِنْ » ؛ فإنَّها في حُكْم الموجودة ؛ لظهورها في بعض الأحيان ، ولا رفعاً ؛ لئلَّا يُعتقَدَ أنَّهُ بالابتداء ، فتعيَّنَ النصبُ) انتهىٰ باختصار[2] .

﴿ قوله : (قَضِيَّةٌ ولا أبا حَسَنٍ لها) هٰذا مِنْ كلام عمرَ رضي الله عنه[3] ؛ أي : قَضِيَّةٌ وليس أبو حَسَنٍ ـ وهو عليٌّ رضي الله عنه ـ لها فيقضيَها[4] ،

وقولُهُ : (لئلَّا يُعتقَدَ أنَّهُ بـ « مِنْ ») ؛ أي : المنويَّةِ ؛ أي : تضمُّناً لا تقديراً ، كما يُفهَمُ مِنَ الدَّمَامِينيِّ وذكره ياسينُ[5] ، فليستْ موجودةً لفظاً ولا تقديراً ، وحينئذٍ : لا يخفىٰ ضعفُ هٰذا التعليلِ ؛ فإنَّ الحرفَ لا يعملُ محذوفاً مُقدَّراً فكيف يعملُ مُتضمَّناً لا وجودَ للفظه لا لفظاً ولا تقديراً ؟! فالاعتقادُ المذكورُ بعيدٌ كلَّ البعد .

﴿ قولُهُ : (ولا رفعاً . . .) إلىٰ آخره : جوابٌ عمَّا يُقالُ : حيثُ امتنعَ ما يستحقُّهُ ـ وهو الجرُّ ـ فكان [أنْ] يعملَ الأشرفُ ؛ وهو الرفعُ ، تدبَّرْ .

---

(١) استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٢٩٧) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٦٧) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٤٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤١٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٢٣) .

(٢) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢١) .

(٣) أورده الخطَّابي في « غريب الحديث » (٢/ ١٩٩) ، وابن الأثير في « النهاية » (٣/ ٢٥٤) من كلام سيدنا معاوية رضي الله عنه .

(٤) و(قضيَّةٌ) : خبر مبتدأ محذوف ؛ أي : هٰذه قضيةٌ .

(٥) تعليق الفرائد (٤/ ٩٤) ، حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٠٥) .

(ولا مُسمَّىٰ بهـٰذا الاسمِ لها)[1] ، ويَدُلُّ علىٰ أنَّهُ مُعامَلٌ مُعاملةَ النكرةِ : . . .

كما في « شرح الجامع »[2] ، وهـٰذا نَثْرٌ ، وقيل : نَظْمٌ مِنَ الكامل ، ودخل الوَقْصُ جزأَيهِ الأوَّلَينِ[3] .

❁ قوله : (ولا مُسمَّىٰ بهـٰذا الاسمِ) اعترضَهُ ابنُ مالكٍ : بأنَّ مِنَ الأعلام ما له مُسمَّياتٌ كثيرة ، فتقديرُهُ بما ذُكِرَ كذبٌ[4] ، قال الرَّضِيُّ : (واعلَمْ : أنَّهُ قد يُؤوَّلُ العَلَمُ المشهورُ ببعض الخِلالِ بنكرةٍ ، فيُنصَبُ بـ « لا » التبرئة ، وتُنزَعُ منه لامُ التعريفِ إن كانتْ فيه ؛ نحوُ : « لا حَسَنَ » في الحسن البَصْريِّ ، ولتأويله بالنكرة وجهان ؛ أحدُهُما : أنْ يُقدَّرَ مضافٌ هو « مِثْل » ، فلا يتعرَّفُ بالإضافة لتوغُّله في الإبهام ، وإمَّا أنْ يُجعَلَ العَلَمُ لاشتهاره بتلك الخَلَّةِ كأنَّهُ

❁ قوله : (وهـٰذا نَثْرٌ) ؛ ولهـٰذا لم يذكرْهُ العَيْنيُّ في « شواهده » ، (وقيل : نَظْمٌ مِنَ الكامل . . .) إلىٰ آخره : أجزاؤه : (متفاعلن) ستَّ مرات ، والوَقْصُ : حذف ثاني الجزء مُتحرِّكاً ، ولا يكونُ إلا في (متفاعلن) .

❁ قوله : (وتُنزَعُ منه لامُ التعريفِ) فيه : أنَّ لامَ التعريفِ لا تدخلُ على العَلَم ، فهي زائدةٌ ، إلا أنْ يُقالَ : سمَّاها لامَ التعريفِ بحسب الصورة .

---

(١) ومثله أيضاً : قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « إذا هَلَكَ كِسْرىٰ فلا كِسْرىٰ بعدَهُ ، وإذا هَلَكَ قيصرُ فلا قيصرَ بعده » ، وأجاز الكسائي إعمالها في المفرد العَلَم والمضاف إلىٰ كنية أو (الله) أو (الرحمـٰن) أو (العزيز) ، ووافقه الفرّاء في (لا عبد الله) ، وجوَّز إعمالَها في ضمير الغائب واسم الإشارة . انظر « همع الهوامع » (١/ ٥٢٣) .

(٢) انظر « السراج المنير » (ق/ ١٢٠) .

(٣) أورده الصبان في « حاشيته » (٢/ ٦) ، وعَلَّقَ على القول الأخير بأنه خبط فاحش .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٦٨) .

وصفُهُ بالنكرة ؛ كقولك : (لا أبا حَسَنٍ حَنَاناً لها) .

اسمُ جنسٍ موضوعٌ لإفادة ذلك المعنىٰ ؛ فمعنىٰ : « ولا أبا حَسَنٍ لها » : ولا فَيْصَلَ لها ، وعلىٰ هـٰذا : يُمكِنُ وصفُهُ بالمُنكَّر) انتهىٰ مُلخَّصاً[١] .

واعتُرِضَ تقديرُ (مِثْل) : بأنَّ المُتكلِّمَ إنَّما يَقصِدُ مُسمَّى العَلَم المقرونِ بـ (لا) ، فتقديرُ (مِثْل) خلافُ المقصود ؛ فالصحيحُ ـ كما قاله بعضُهُم ـ : أنَّهُ لا يُقتصَرُ علىٰ تقديرٍ واحد ، بل يُقدَّرُ في كلِّ موضعٍ ما يليقُ به .

❁ قوله : (لا أبا حَسَنٍ حَنَاناً لها) بمُهمَلة فنونَينِ بينهما ألفٌ ؛ أي : رحمةً[٢] ، ووَقَعَ في بعض النسخ[٣] : (حيّاً) بمُثنَّاةٍ تحتيّة ؛ مِنَ الحياة ، والظاهرُ : أنَّهُ تصحيفٌ ؛ إذ كيف ينفي عنه الحياةَ وهو موجودٌ في زمن عمرَ قطعاً رضي الله عنهما آمين ؟![٤] .

قال العلَّامةُ ابنُ الميِّت : (وهـٰذا مَثَلٌ يُضرَبُ لكلِّ مُتعسِّرٍ)[٥] .

❁ قوله : (والظاهرُ : أنَّهُ تصحيفٌ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الناطقَ بالوصف المذكورِ ليس هو عمرَ ، بل الشخصُ الذي خاطبه الشارحُ ؛ بدليل قولِهِ : (كقولك) ، ولا شكَّ أنَّ المُخاطَبَ يقولُ ذلك بعدَ وفاةِ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنه .

---

(١) شرح الرضي (٢/ ١٦٥ـ١٦٧) .
(٢) أي : راحماً .
(٣) كما في (و) .
(٤) وجاء في طبعة العلامة محمد محيي الدين : (حلّالاً) ، وهو أنسب مع مضرب المثل الآتي .
(٥) إرشاد السالك النبيل (ق/ ١٩٨) .

ولا يُفصَلُ بينها وبين اسمها ، فإن فُصِلَ بينهما أُلغِيتْ[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾ [الصافات : ٤٧] .

١٩٨ـ فَانصِبْ بها مُضافاً أَوْ مُضارِعَهْ ... وبعدَ ذاكَ الخَبَرَ اذْكُرْ رافِعَهْ

١٩٩ـ ورَكِّبِ المفردَ فاتِحاً كـ (لا ... حولَ ولا قُوَّةَ) والثانِ اجْعَلَا

---

* قوله : (﴿ لَا فِيهَا غَوْلٌ ﴾) ؛ أي : ما يغتالُ عقولَهُم ؛ أي : يُذهِبُها .

* قوله : (أَوْ مُضارِعَهْ) ؛ أي : مُشابِهَهُ .

* قوله : (وبعدَ ذاكَ الخَبَرَ . . .) إلىٰ آخره : (بعدَ) : مُتعلِّقٌ بـ (اذكُرْ) ، و(الخَبَرَ) : مفعولُ (اذكُرْ) ، و(رافعَهْ) : حالٌ[2] ؛ مِنْ إضافة الوصف إلىٰ مفعوله[3] .

* قوله : (ورَكِّبِ . . .) إلىٰ آخره : فائدةُ ذِكْرِ التركيب : الإشارةُ إلىٰ عِلَّةِ البناء .

* قوله : (والثانِ اجْعَلَا . . .) إلىٰ آخره : (الثانِ) بحذف الياء والاكتفاءِ بالكسرة : مفعولٌ أوَّلُ بـ (اجْعَلا) ، و(اجْعَلا) : فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون

. . . .

(١) أي : لضعفها بالفصل ، ووجب تكرارُها كمثاله ؛ تنبيهاً علىٰ نفي الجنس ؛ إذ هو تكرار للنفي ، كما يجب مع المعرفة جبراً لما فاتها من نفي الجنس ، وأجاز المُبرِّد وابن كيسان عدمَ التكرار فيها . « خضري » (١/ ٢٨١) .

(٢) أي : من الضمير المستتر في (اذكر) .

(٣) فهي إضافةٌ لفظية لا تُفِيدُ تعريفاً ولا تخصيصاً ؛ فلذلك صحَّ أنْ يكونَ الوصف حالاً .

٢٠٠ـ مرفوعاً أَوْ منصوباً أَوْ مُركَّبَا   وإنْ رفعـــتَ أوَّلاً لا تَنصِبَـــا

لا يخلو اسمُ (لا) هـٰذه مِنْ ثلاثة أحوالٍ :

الحالُ الأَوَّلُ : أنْ يكونَ مضافاً ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ قائمٌ)(١) .

الحالُ الثاني : أنْ يكونَ مضارعاً للمضاف ؛ أي : مُشابِهاً له(٢) ، والمُرادُ به : كلُّ اسمٍ له تعلُّقٌ بما بعدَهُ ؛ إمَّا بعملٍ ؛ نحوُ : (لا طالعاً جبلاً ظاهرٌ) ،

الخفيفة ، أُبدِلَتْ في الوقف ألفاً ، وقولُهُ : (مرفوعاً) : مفعولٌ ثانٍ

. . . .

---

(١) ومنه أيضاً عندَ سيبويه والجمهورِ : (لا أبا لك) ؛ فإنَّ (أبا) مضافٌ للكاف منصوبٌ بالألف بلا تنوين ، والخبرُ محذوف ؛ أي : لا أباك موجودٌ ، وليس معرفة ؛ لأنَّ الإضافة غيرُ محضة ؛ كهي في (مثلك) ؛ لأنَّهُ لم يُقصَدْ نفي أبٍ مُعيَّن ، بل هو ومن يشبهه ؛ إذ هو دعاءٌ بعدم الناصر ، وإنَّما زيدت اللام بينهما ؛ كراهةَ إدخال (لا) على صورة المعرفة ، وذهب الفارسيُّ وابن الطَّرَاوة : إلىٰ أنَّ (أبا) مفرد مبني جاء علىٰ لغة القصر . انظر « همع الهوامع » (١/ ٥٢٤ـ٥٢٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٨١) .

(٢) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٨١) نقلاً عن الأَسْقاطي : (واعلَمْ : أنَّ مُشبِهَ المضافِ يلزمُ إعرابُهُ مُنوَّناً عند البَصْريِّينَ ، وجوَّز ابن كيسان بناءه أيضاً ؛ فلا يُنوَّن إجراءً له مُجْرى المفرد ؛ لعدم الاعتداد بالمعمول ، لصحَّة الكلام بدونه ، وأجاز الناظمُ إعرابَهُ غيرَ مُنوَّنٍ بِقلَّةٍ تشبيهاً بالمضاف ، وعلىٰ أحد هـٰذَينِ يُخرَّجُ حديثُ : « لا مانعَ لِمَا أعطيتَ ، ولا مُعطِيَ لِمَا منعتَ » ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا جِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، ويُمكِنُ تخريجُهُ على الأوَّل : بجَعْلِ الظرف خبراً متعلقاً بمحذوفٍ لا باسم « لا » ؛ فهو مفردٌ مبني لا شبيه بالمضاف ؛ أي : لا مانعَ مانعٌ لِمَا أعطيت ، واللام للتقوية ، ولا جدال حاصلٌ في الحج ، وأجاز البغداديُّونَ بناءه إنْ عَمِلَ في ظرف ؛ كالآية) .

و(لا خيراً مِنْ زيد راكبٌ) ، وإمَّا بعطفٍ ؛ نحوُ : (لا ثلاثةً وثلاثينَ عندَنا)[1] ، ويُسمَّى المُشبَّهُ بالمضاف : مُطوَّلاً ، ومَمْطُولاً ؛ أي : ممدوداً .

وحكمُ المضافِ والمُشبَّهِ به : النصبُ لفظاً ؛ كما مُثِّل .

والحالُ الثالثُ : أنْ يكونَ مفرداً ، والمُرادُ به هنا : ما ليس بمضافٍ ولا مُشبَّهٍ بالمضاف ؛ فيدخلُ فيه : المُثنَّىٰ والمجموعُ ، وحُكْمُهُ : البناءُ علىٰ ما كان يُنصَبُ به ؛ لتركُّبه مع (لا) وصيرورتِهِ معها كالشيء الواحد ؛ فهو معها كـ (خمسةَ عَشَرَ) ، ولـٰكنَّ محلَّهُ النصبُ بـ (لا) ؛ لأنَّهُ اسمٌ لها .

فالمفردُ الذي ليس بُمثنّىً ولا مجموعٍ : يُبنىٰ على الفتح ؛ لأنَّ نصبَهُ بالفتحة ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) ، والمُثنَّىٰ وجمعُ المُذكَّرِ السالمُ : يُبنيانِ علىٰ ما كانا يُنصَبانِ به ؛ وهو الياءُ ؛ نحوُ : (لا مُسلِمَينِ لك) ، و(لا مُسلِمِينَ لزيد) ؛ فـ (مُسلِمَينِ) و(مُسلِمِينَ) : مبنيّان ؛ لتركُّبهما مع (لا) ، . . . .

بـ (اجْعَلا) ، و(أو منصوباً أو مُركَّبا) : معطوفانِ علىٰ (مرفوعاً) ، و(أو) : للتخيير .

---

(١) أي : غير علم ؛ بأن أُريد مطلق جماعة بهـٰذا العدد ، أمَّا العلم : فلا تعمل فيه (لا) ، ومثلُهُ فيما يظهر : ما إذا أُريد جماعة مُعيَّنة هـٰذه عدَّتُهُم ؛ لأنه حينئذٍ يجب تعريفهما بـ (أل) ، فتُهمَلُ (لا) وتُكرَّر مع شيء آخرَ معطوف ، فإن أُريد بالثلاثة جماعةٌ مُعيَّنة ، وبالثلاثين جماعةٌ أخرىٰ كذلك . أُهملت وكُرِّرت في الثاني ؛ فيُقال : (لا الثلاثةُ ولا الثلاثون) ، هـٰذا ما ظهر ، وهو نفيس ، فتأمَّلْهُ . « خضري » (١/ ٢٨١) .

كما بُنِيَ (رجلَ) ؛ لتركُّبه معها .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والزَّجَّاجُ : إلىٰ أنَّ (رجلَ) في قولك : (لا رجلَ) . . معربٌ ، وأنَّ فتحتَهُ فتحةُ إعرابٍ لا فتحةُ بناءٍ[1] ، وذَهَبَ المُبرِّدُ : إلىٰ أنَّ (مُسلِمَينِ) و(مُسلِمِينَ) معربان[2] .

وأمَّا جمعُ المُؤنَّثِ السالمُ : فقال قومٌ : مبنيٌّ علىٰ ما كان يُنصَبُ به ؛ وهو الكسرُ[3] ؛ فتقولُ : (لا مُسلِماتِ لك) بكسر التاء ، . . . .

❁ قوله : (كما بُنِيَ « رجلَ » ؛ لتركُّبه) قال في « التوضيح » : (قيلَ : عِلَّةُ البناء : تضمُّنُ معنىٰ « مِنْ » ؛ بدليل ظهورِها في قوله : [من الطويل]

وقالَ أَلَا لا مِنْ سبيلٍ إلىٰ هندِ

وقيل : تركيبُ الاسمِ مع الحرف ؛ كـ« خمسةَ عَشَرَ »)[4] .

❁ قوله : (وذَهَبَ الكُوفيُّونَ . . .) إلىٰ آخره : ضعيفٌ .

. . . .

---

(1) وحُذف منه التنوين تخفيفاً . انظر « التذييل والتكميل » (٥/ ٢٤٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٢٩٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٧) .

(2) انظر « التذيل والتكميل » (٥/ ٢٤٨) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٧) .

(3) ولا يُنوَّن ، وعليه الأكثرون ، وقيل : يُنوَّن ، وعليه ابن الدَّهَّان وابن خروف ؛ لأنَّ التنوين فيه كالنون في الجمع ، فيثبت كما ثبت في : (لا مسلمِينَ لك) ، وإن أضيف لفظاً أو تقديراً أُعرب بالكسر وفاقاً ؛ نحو : (لا مسلماتِ زيدٍ لك) ، أو (لا مسلماتِ لك) . انظر « همع الهوامع » (١/ ٥٢٩) .

(4) أوضح المسالك (٢/ ١٣ـ ١٤) ، والمثبت عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره : (فقام يذودُ الناسَ عنها بسيفه) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٢٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٩١ـ ٧٩٢) .

ومنهُ : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٠٩ـ إنَّ الشبابَ الذي مَجْدٌ عَوَاقِبُهُ فيـهِ نَلَـذُّ ولا لَـذَّاتِ للشَّيـبِ

---

* قوله : (إنَّ الشبابَ. . .) إلىٰ آخره ، ويُروىٰ : (أَوْدى الشبابُ)[2] ، أي : فَنِيَ ، وقولُهُ : (الذي مَجْدٌ) ؛ أي : هو مجدٌ ؛ فـ (مجدٌ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوفٍ[3] ، أو خبرٌ مُقدَّم ، و(عَوَاقِبُهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وجاز الإخبارُ مع عدم المطابقة ؛ لأنَّ (مجدٌ) مصدرٌ .

يعني : إذا تُعقِّبَتْ أمورُ الشباب وُجِدَ في عواقبه العِزُّ وإدراكُ الثأر والرحلةُ في المكارم ، وليس في الشيب إلا الهَرَمُ والعِلَلُ .

---

* قوله : (يعني : إذا تُعقِّبَتْ أمورُ. . .) إلىٰ آخره : أسهلُ مِنْ هٰذا : (يعني : أنَّ الشبابَ يَعقُبُهُ ويترتَّبُ عليه العِزُّ وإدراكُ الثأر) ، فتدبَّرْ .

---

(١) البيت للشاعر الفارس سلامة بن جندل السعدي في «ديوانه» (ص٩١) ضمن قصيدة مطلعها :

أَوْدى الشبابُ حميداً ذو التعاجيبِ أَوْدىٰ وذلكَ شَـأْوٌ غيـرُ مطلـوبِ
ولَّىٰ حَثِيثاً وهـٰذا الشيـبُ يَطلبُهُ لو كان يُدرِكُهُ رَكْضُ اليعاقيبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٥٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٥٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٤٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٨ ـ ٩) ، و« المساعد » (١/ ٣٤٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٨٨ـ٧٩١) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٧ـ ٣٠) .

(٢) وهو كذلك في (و) ومطبوع « الديوان » ، وانظر « تخليص الشواهد » (ص ٤٠٠) .

(٣) ويكون (عواقبُهُ) علىٰ هـٰذا نائبَ فاعل (مجد) ؛ لأنَّهُ مصدر بمعنى اسم المفعول ، وهـٰذا الإعراب بناء علىٰ مذهب الكوفيين الذين لم يشترطوا طول الصِّلَة لحذف العائد ، بل أجازوه مطلقاً . انظر ما تقدَّم في (٢/ ١٤٨) .

وأجاز بعضُهُم الفتحَ[1] ؛ نحوُ : (لا مُسلِماتَ لك) .

وقولُ المُصنِّفِ : (وبعدَ ذاكَ الخبرَ آذكُرْ رافعَهُ) معناه : أنَّهُ يُذكَرُ الخبرُ بعدَ الاسمِ مرفوعاً .

ورافعُهُ : (لا) عندَ المُصنِّفِ وجماعةٍ[2] ، وعندَ سيبويهِ : الرافعُ لهُ

وقوله : (فيهِ نَلَذُّ) بفتح اللام مضارع (لَذَّ) ؛ مِنْ باب (تَعِبَ يَتعَبُ) ، و(لَذَّات) : جمعُ (لَذَّة) ، و(الشَّيب) بفتح الشين علىٰ حذف مضاف ؛ أي : لذي الشَّيبِ ، أو بكسرها جمع (أَشْيَب) .

والشاهدُ : في قوله : (لا لَذَّات) ؛ حيثُ يجوزُ في (لَذَّات) البناءُ على الفتح ، والبناءُ على الكسر .

❋ قوله : (حيثُ يجوزُ في « لَذَّات » البناءُ . . .) إلىٰ آخره : ليس المقصودُ بالاستشهاد إلا روايةَ الكسر ، كما يُعلَمُ من الشارح .

---

(1) وهو مذهب المازني والفارسي والرُّمَّاني ، وهناك قولٌ ثالث ؛ وهو جواز الوجهَين ، قال السيوطي في « الهمع » (١/٥٢٨) : (وهو الصحيح ؛ للسماع ؛ فقد رُوِيَ بالوجهين قولُهُ : « ولا لذَّاتَ للشَّيبِ ») ، ولا يُنوَّن إذا بني على الفتح وجوباً أو جوازاً ، بخلاف بنائه على الكسر كما سبق . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/٥٢٨) .

(2) أي : سواءٌ رُكِّبت مع الاسم أو لا ، وهـٰذا هو مذهب الأخفش الآتي ، ومخالفةُ سيبويه إنما هي في حالة البناء فقط ، كما هو مُفاد الشارح ؛ فتحصَّل منه : أنَّهُ لا خلاف في عملها في الخبر حالة عدم التركيب ، وصرَّح به الشلوبين ، وينبغي أنْ يُرادَ : لا خلاف بين البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ فلا يقولون بعمل (إنَّ) في الخبر ، فـ (لا) بالأَوْلىٰ ، أفاده الدَّمَامِيني . « خضري » (١/٢٨٣) .

(لا) إن كان اسمُها مضافاً أو مُشبَّهاً بالمضاف .

وإن كان الاسمُ مفرداً : فاختُلِفَ في رافع الخبر .

فذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ ليس مرفوعاً بـ (لا) ، وإنَّما هو مرفوعٌ علىٰ أنَّهُ خبرُ المبتدأ ؛ لأنَّ مذهبَهُ أنَّ (لا) واسمَها المفردَ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، والاسمَ المرفوعَ بعدَهُما خبرٌ عن ذلك المبتدأ ، ولم تعمل (لا) عندَهُ في هـٰذه الصورة إلا في الاسم .

وذَهَبَ الأخفشُ[1] : إلىٰ أنَّ الخبرَ مرفوعٌ بـ (لا) ؛ فتكونُ (لا) عاملةً في الجزأَينِ ، كما عَمِلَتْ فيهما مع المضاف والمُشبَّهِ به[2] .

وأشار بقوله : (والثانِ ٱجْعَلا) : إلىٰ أنَّهُ إذا أُتيَ بعدَ (لا) والاسمِ الواقعِ بعدَها بعاطفٍ ونكرةٍ مفردة ، وتكرَّرتْ (لا) ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) . . يجوزُ فيهما خمسةُ أوجه ؛ وذلك لأنَّ المعطوفَ عليه : إمَّا أن يُبنىٰ مع (لا) على الفتح ، أو يُنصَبَ ، أو يُرفَعَ .

فإن بُنِيَ معها على الفتح : جاز في الثاني ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّلُ : البناءُ على الفتح ؛ لتركُّبه مع (لا) الثانية ، وتكونُ (لا) الثانيةُ

❀ قوله : (وذَهَبَ الأخفشُ) هـٰذا هو الذي عليه جمهورُ النُّحاة .

. . . .

---

(١) وكذلك المازني والمُبرِّد والسيرافي وجماعة ، وصحَّحه ابن مالك في « التسهيل » (ص٦٧) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٩٧) ، و« التذييل والتكميل » (٥/٢٣٤) ، و« همع الهوامع » (١/٥٢٩) .

عاملةً عملَ (إنَّ) ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله) .

الثاني : النصبُ عطفاً على محلِّ اسمِ (لا)[1] ، وتكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً بينَ العاطف والمعطوف ؛ نحوُ : (لا حولَ ولا قوَّةً إلا بالله) ، ومنه : قولُ الشاعر[2] : [من السريع]

(١) هـٰذا أضعف الأوجه ؛ حتىٰ قال يونس : إنَّهُ مبني ولـٰكنَّه نُوِّنَ للضرورة ، واستشهد به الزمخشري علىٰ أنَّ (خلة) منصوبٌ بفعل مُقدَّر لا أنه اسم (لا) ؛ لأنَّ القياسَ مع وجود (لا) بناؤُهُ لا نصبُهُ ، وأيضاً : (لا) الأُولىٰ لا تعمل النصب في لفظ الاسم ؛ لكونه مفرداً ، فكيف تعمله في لفظ تابعه المفرد ؟! وقوله : (علىٰ محلِّ اسم لا) ؛ أي : عند المصنف ، أمَّا عند غيره : فإتباعاً للفظ الاسم وإن كان مبنيّاً ؛ لشبهه بحركة الإعراب في العُرُوض ، وعلىٰ هـٰذا : فالحركة إتباعيَّة ، والإعراب مُقدَّر رفعاً أو نصباً ، فتدبَّر . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٢٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٠) .

(٢) اشتهر آخر البيت بـ(الراقع) ، وصوابُهُ : (الراتق) ، كما سيُنبِّه عليه الأنبابي ، والمصراع الذي آخره (الراقع) صدرُهُ غير الذي ذكره الشارح ، وإنَّما هو لابن حُمَام الأزدي الجاهلي ؛ وهو :

كُنَّا نُداريها وقد مُزِّقتْ   واتَّسعَ الخرقُ على الراقعِ

والذي أوَّله : (لا نسب اليوم) إنَّما هو من شعر أبي عامر بن حارثة السلمي ، وكان قد جاور أخواله بني مُرَّةَ فأَطْردوا إبله ، فخرج هو ومُرَّة وسَنَّة وسنان أولاد جارية ، حتىٰ أوقعوا ببني مرةَ بين أبانين ، وهما جبلان ، فقتلوا أناساً منهم ، وأَطْردوا إبلاً منهم عظيمة ، فقال أبو عامر في ذلك :

أعرفُ أخوالي وأدعوهُمُ   كأنَّ أمِّي ثَمَّ مِنْ بارِقِ
لا نسبَ اليومَ ولا خُلَّةً   اِتَّسعَ الخَرْقُ على الراتِقِ

ونسب سيبويه بيت الشارح إلىٰ أنس بن العباس السُّلَمي ، وهو من شواهد : « الكتاب »=

١١٠ـ لا نَسَبَ اليومَ ولا خُلَّةً اِتَّسَعَ الخَرْقُ على الرَّاقِعِ

---

* قوله : (لا نَسَبَ اليومَ. . .) إلىٰ آخره : (الخُلَّةُ) : الصداقةُ ، و(اليوم) : ظرفٌ في موضع الخبرِ لـ (لا) الأولىٰ ، وخبرُ (لا) الثانيةِ : محذوفٌ ؛ أي : موجودةٌ ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (اليوم) ظرفاً لغواً ، وخبرُهُما محذوفٌ ، تقديرُهُ : (موجودانِ) .

وقولُهُ : (على الرَّاقِعِ) ، ويُروىٰ : (على الفاتِقِ) ، وهما مِنْ أبياتٍ مَرْوِيَّةٍ على القاف وعلى العين ، فيحتملُ : أنْ يكونا مِنْ قائلٍ واحد ، . . . . .

---

* قوله : (وخبرُ « لا » الثانيةِ : محذوفٌ) فيه : أنَّها زائدةٌ ، كما صرَّح به الشارح ، وسيُصرِّح به المُحشِّي في آخر القولة ؛ فلا خبرَ لها[١] .

* قوله : (ظرفاً لغواً) ؛ أي : مُتعلِّقاً بالنفي المأخوذِ مِنْ (لا) ، أو بـ (لا) نَفْسِها .

* قوله : (وخبرُهُما محذوفٌ) فيه ما سبق .

* قوله : (ويُروىٰ : « على الفاتِقِ ») صوابُهُ : (ويُروى : « اتَّسعَ الفَتْقُ على الراتِقِ ») ، كما عبَّر به الصبَّانُ وغيرُهُ[٢] ، والراتقُ : مِنْ (رَتَقْتُ الفَتْقَ رَتْقاً) مِنْ باب (قَتَلَ) : سددتُهُ فارْتَتَقَ ، كما في « المصباح »[٣] .

= (٢/ ٢٨٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٣٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٠) ، و« المساعد » (٢/ ٦١٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠٢ ـ ٨٠٦) .

(١) انظر (٢/ ٦١٢ ، ٦١٤) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ١٣) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٩٧) .

الثالثُ : الرفعُ ، وفيه ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ معطوفاً على محلِّ (لا) واسمِها ؛ لأنَّهُما في موضع رفعٍ بالابتداء عندَ سيبويهِ ، وحينئذٍ : تكونُ (لا) زائدةً .

وأنْ يكونا مِنْ قائلَينِ ؛ إمَّا علىٰ توارد الخواطرِ ، أو السَّرقة الشعريَّة[1] .

والمعنىٰ : لا نَسَبَ ولا قرابةَ اليومَ بيننا وقد تفاقم الأمرُ بحيثُ لا يُرجىٰ خلاصُهُ ؛ فهو كالخَرْق الواسعِ في الثوب لا يقبلُ رَقْعَ الراقع ، أو كفَتْقٍ واسعٍ لا يقدرُ أحدٌ أنْ يُرقِّعَهُ .

والاستشهادُ : في قوله : (ولا خُلَّةَ) ؛ حيثُ نُصِبَ علىٰ تقديرِ كونِ (لا) زائدةً للتأكيد .

* قوله : (علىٰ محلِّ « لا » واسمِها) قد يُقال : قَضِيَّتُهُ : أنَّ (لا) مِنْ جملة المعطوف عليه ، فلا يكونُ المعطوفُ في حيِّزها ، فكيف تكونُ (لا) الثانيةُ زائدةً لتأكيد النفي ؟ اللهمَّ إلا أنْ يكونَ في الكلام تَسَمُّحٌ ، والوجهُ : أنَّ المُرادَ : العطفُ على الاسم باعتبارِ محلِّهِ مع (لا) انتهى « ابن قاسم »[2] .

---

* قوله : (والوجهُ : أنَّ المُرادَ : العطفُ على الاسم باعتبارِ محلِّهِ مع « لا ») عبارةُ الصبَّانِ : (قولُهُ : « زائدة. . . » إلىٰ آخره : فيه : أنَّ « لا » علىٰ هـٰذا الوجهِ مِنْ جملة المعطوف عليه ، فلا تَسَلُّطَ لها على المعطوف ، فكيف تكونُ « لا » الثانيةُ زائدةً ؟

---

(١) وأهمُّ مصدر تكلَّم عن السرقات الشعرية : كتاب « الوَسَاطة بين المتنبي وخصومه » للإمام الأديب القاضي أبي الحسن علي بن عبد العزيز الجرجاني (ت ٣٩٢هـ) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤١) .

الثاني : أنْ تكونَ (لا) الثانيةُ عَمِلَتْ عَمَلَ (ليس) .

الثالثُ : أنْ يكونَ مرفوعاً بالابتداء ، وليس لـ (لا) عملٌ فيه ؛ وذلك نحوُ : (لا حولَ ولا قُوَّةٌ إلا بالله) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الكامل]

قال بعضُ مشايخِنا : (الاسمُ وحدَهُ لا محلَّ له ، فلا يَصلُحُ لعطف

والجوابُ : أنَّ في الكلام تسمُّحاً ، والمحلُّ للاسم فقط باعتباره قبلَ

---

(١) اختلفوا في هـٰذا البيت اختلافاً كثيراً ؛ فعزاه سيبويه إلىٰ رجل مِنْ مَذْحِج ، وأبو رِياش إلىٰ همَّام بن مرَّة أخي جسَّاس ، وابن الأعرابي إلىٰ رجل من عبد مناف مات قبل الإسلام بخمس مئة عام ، والحاتمي إلى ابن أحمر ، والأصفهاني إلىٰ ضمرة بن ضمرة ، وذهب بعضهم : إلىٰ أنَّهُ من الشعر القديم جدّاً ، وكان لقائل هـٰذا الشعر أخٌ يُسمَّىٰ جُنْدُباً ، وكان أبواه وأهلُهُ يُؤْثِرُونه عليه ويُفضِّلونه ، فأَنِفَ مِنْ ذلك ، وقال : (هـٰذا لعمركم. . .) ، وهو من قصيدة مطلعها :

يا ضَمْرَ أَخْبِرْني ولستَ بكاذبٍ وأخوكَ نافعُكَ الذي لا يكذبُ

ومنها :

ولجُنْدُبٍ سهلُ البلادِ وعَذْبُها ولِيَ المِلاحُ وحَزْنُهنَّ المُجدِبُ
وإذا تكونُ كَرِيهةٌ أُدعىٰ لها وإذا يُحاسُ الحَيْسُ يُدعىٰ جُنْدُبُ
هـٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ. . . . .

وبعده :

عَجَبٌ لتلكَ قَضيَّةً وإقامتي فيكُم علىٰ تلكَ القَضيَّةِ أَعْجَبُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٩١ـ٢٩٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٣٦) ، و« أوضح المسالك » (١/ ١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٤٤ـ٤٤٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٧٩٧ـ ٧٩٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٠٨ـ ٤١٠) .

١١١ـ هـٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ بعينِهِ   لا أمَّ لــي إنْ كــانَ ذاكَ ولا أبُ

وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه : جاز في المعطوف الأوجهُ الثلاثةُ المذكورةُ ؛ أعني : البناءَ ، والنصبَ ، والرفعَ ؛ نحوُ : (لا غلامَ رجلٍ ولا امرأةَ) ، و(لا امرأةً) ، و(لا امرأةٌ) .

وإن رُفِعَ المعطوفُ عليه : جاز في الثاني وجهانِ :

المرفوعِ عليه ؛ فالإشكالُ باقٍ) .

* قوله : (هـٰذا لَعَمْرُكُمُ الصَّغارُ . . .) إلىٰ آخره : (الصَّغَار) بالفتح : الذُّلُّ والهَوَان؛ خبرُ (هـٰذا) ، وخبرُ (عَمْرُ) : محذوفٌ وجوباً ؛ لِمَا تقدَّم[1] ، ويُروىٰ : (هـٰذا وجَدِّكُمْ) بفتح الجيم ؛ وهو الحظُّ ، والواوُ : للقسم .

والشاهدُ : في (ولا أبُ) ؛ حيثُ رُفِعَ عطفاً علىٰ محلِّ اسمِ (لا) .

* قوله : (وإن نُصِبَ المعطوفُ عليه : جاز . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّف ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (وإنْ رفعتَ أوَّلاً لا تَنصِبا) مفهومُهُ :

دخولِ « لا » ، والعطفُ عليه فقط بهـٰذا الاعتبار) انتهىٰ[2] .

وليس هـٰذا مبنيّاً علىٰ عدم وجودِ المُحرِزِ ؛ لما في « شرح الكافية » و« التسهيل » : أنَّ (لا) عاملٌ ضعيفٌ ، فلم تنسخْ حُكْمَ الابتداءِ إلا لفظاً ، وهو باقٍ تقديراً . انتهىٰ[3] .

وبهـٰذا تعلمُ ما في قول المُحشِّي : (باعتبارِ محلِّهِ مع « لا ») ، وتعلمُ

---

(١) انظر (٢/ ٣٣٩ـ ٣٤٠) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ١٤) .

(٣) شرح الكافية الشافية (١/ ٥٢٦) ، شرح التسهيل (٢/ ٤٩) .

الأَوَّلُ : البناءُ على الفتح ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا امرأةَ) ، و(لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةَ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

١١٢ـ فـلا لَغْـوٌ ولا تَـأْثِيـمَ فيهـا   ومـا فـاهُـوا بـهِ أبـداً مُقِيـمُ

والثاني : الرفعُ ؛ نحوُ : (لا رجلٌ ولا امرأةٌ) ، و(لا غلامُ رجلٍ ولا امرأةٌ) .

ولا يجوزُ نصبُ الثاني ؛ لأنَّهُ إنَّما جاز فيما تقدَّم ؛ للعطف على محلِّ اسمِ

أنَّكَ إذا نصبتَ الأوَّلَ لا يمتنعُ نصبُ الثاني ، فيكونُ فيه الأوجهُ الثلاثةُ .

* قوله : (فلا لَغْوٌ ولا تَأْثِيمَ فيها وما فاهُوا . . .) إلى آخره : كذا ذَكَرَهُ الشارحُ تبعاً لغيره ، وهو تحريفٌ ؛ فإنَّهُم قد ركَّبوا صدرَ بيتٍ على عَجُزِ آخَرَ ، وصوابُهُ : كما في « ديوان الشاعر » ؛ وهو أُميَّةُ بنُ أبي الصَّلْت :

ولا لَغْـوٌ ولا تَـأْثِيـمَ فيهـا   ولا حَيـنٌ ولا فيهـا مُلِيـمُ
وفيهـا لحـمُ سـاهـرةٍ وبحـرٍ   ومـا فـاهُـوا بـهِ أبـداً مُقِيـمُ[2]

سقوطَ ما نقله عن بعض مشايخِهِ .

* قوله : (وفيها لحمُ ساهرةٍ وبحرٍ) ؛ أي : فيها لحمُ بَرٍّ ولحمُ بحرٍ .

---

(١) البيت لأمية بن أبي الصلت في « ديوانه » (ص١٢٢) ، وفيه تلفيق سيُنبِّهُ عليه المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص١٣٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٩) ، « وهمع الهوامع » (٣/ ٢٣٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠١ ـ ٨٠٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤١٠ـ ٤١٢) .

(٢) صدر هـٰذا البيت في « الديوان » : (وكأس لا تُصدِّعُ شاربيها) ، والمثبت موافق لـ« المقاصد النحوية » .

(لا) ، و(لا) ها هنا ليستْ بناصبةٍ ، فسَقَطَ النصبُ[١] ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّف : (وإنْ رفعتَ أوّلاً لا تَنصِبَا) .

٢٠١ـ ومُفـرَداً نعتـاً لمَبنِـيٍّ يَلـي   فٱفتَحْ أوِ ٱنصِبَنْ أوِ ٱرفَعْ تَعدِلِ

وهما مِنْ قصيدةٍ يذكرُ فيها الجنةَ وأهلَها وأحوالَ يوم القيامة[٢] ، و(اللغو) : القولُ الباطل ، و(التأثيم) : مِنْ (أثَّمتُهُ) إذا قلتَ له : أَثِمْتَ ، و(الحَين) بالفتح : الهلاك ، و(الساهرة) : أرضٌ يُجدِّدُها اللهُ يومَ القيامة ، ويُروىٰ : (وفيها لحمُ ساهرةٍ وطيرٍ) ، و(المُليم) : اللائمُ ، و(ما فاهوا) ؛ أي : والذي نَطَقُوا به مقيمٌ أبداً .

والاستشهادُ : في قوله : (فلا لغوٌ ولا تأثيمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ حيثُ أُلغِيتْ (لا) الأولىٰ ورُفِعَ الاسمُ بعدَها ، وجاء الفتحُ في قوله : (ولا تأثيمَ) علىٰ إعمال (لا) الثانيةِ ، أفادَهُ في « الشواهد الكبرىٰ »[٣] .

❊ قوله : (ومُفرَداً نعتاً . . .) إلىٰ آخره : (مُفرَداً) : مفعولٌ به لـ (افتَحْ) ؛

❊ قوله : (« مُفرَداً » : مفعولٌ به لـ « افتَحْ » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ

---

(١) وأمَّا النصبُ بمحذوف : فيجوز ، كما مرَّ عن الزمخشري تعليقاً في (٢/ ٦١٢) .

(٢) قال ابن هشام في « التخليص » (ص ٤١٢) : (وأُميَّةُ هـٰذا كان قد قرأ الكتبَ ، فعَلِمَ منها أنَّهُ أظلَّهُ زمانُ نبي ، فترجَّىٰ أن يكون هو ، فضمَّن أشعارَهُ المواعظَ والحِكَمَ وذِكْرَ الحشر ، فلمَّا بعث الله محمداً صلى الله عليه وسلم . . حَسَدَهُ فكذَّبه ، فيُقالُ : إنَّ فيه نَزَلَ : ﴿ وَٱتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ ٱلَّذِىٓ ءَاتَيْنَٰهُ ءَايَٰتِنَا فَٱنسَلَخَ مِنْهَا . . . ﴾ [الأعراف : ١٧٥]) .

(٣) المقاصد النحوية (٢/ ٨٠٣ ـ ٨٠٤) .

إذا كان اسمُ (لا) مبنيّاً ونُعِتَ بمفردٍ يَلِيهِ ـ أي : لم يُفصَلْ بينه وبينه بفاصلٍ ـ . جاز في النعت ثلاثةُ أوجهٍ :

الأوَّلُ : البناءُ على الفتح؛ لتركُّبه مع اسم (لا) ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفَ).

الثاني : النصبُ ؛ مُراعاةً لمحلِّ اسمِ (لا)[1] ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفاً) .

لأنَّ فاءَهُ زائدةٌ للتحسين، فلا تمنعُ مِنْ عملِ ما بعدَها فيما قبلَها[2] ، و(نعتاً): عطفُ بيانٍ أو بدلٌ ، و(لمَبنِيٍّ) : نعتُ (نعتاً) ، وجملةُ (يَلِي) : صفةٌ ثانية .

* قوله : (لتركُّبه مع اسم « لا ») ؛ أي : لتركُّبهما قبلَ مجيءِ (لا) ، وصار الوصفُ والموصوفُ كالشيء الواحدِ ، ثمَّ دَخَلَتْ عليهما (لا) .

* قوله : (لمحلِّ اسمِ « لا ») ؛ أي : لأنَّها في محلِّ نصبٍ بـ (لا) .

(مفرداً) كان في الأصل صفةً لـ (نعتاً) ، ونعتُ النكرةِ إذا تقدَّم عليها يُعرَبُ حالاً ، وتُعرَبُ هي بحسَب العوامل ، ومُقتضىٰ ذلك ؛ أنْ يكونَ (مفرداً) حالاً و(نعتاً) مفعولاً ، إلا أنْ يُقالَ : هـٰذا أغلبيٌّ ، أو محلُّهُ : إذا لُوحِظَ فيه أنَّهُ كان نعتاً ثمَّ قُدِّمَ ، بخلافِ ما إذا لم يُلاحَظْ ذلك ، [وذلك] أنَّ (مفرداً) صار اسماً لغير المضاف وشِبْهِهِ ، فلم يُلاحَظْ فيه معنى الوصفيّة .

* قوله : (قبلَ مجيءِ « لا ») ؛ أي : لئلَّا يلزمَ تركيبُ ثلاثةِ أشياءَ .

* قوله : (لأنَّها) لعلَّ الأَوْلىٰ : (لأنَّهُ) ؛ أي : الاسمَ[3] .

---

(١) أي : أو إتباعاً للفظه . « خضري » (١/ ٢٨٨) .

(٢) وجعلها المُمرِّن في « التمرين » (ص٥١) واقعةً في جواب (أمَّا) المحذوفة ، وهو قول الزَّجَّاج ، والذي ذكره المُحشِّي هو قول أبي علي الفارسي ، وذَهَبَ أبو بكر مَبْرَمان إلىٰ أنها عاطفة ، واختاره الفارسي . انظر « الجنى الداني » (ص٧٣) .

(٣) جاء على الأَوْلويَّة في (هـ) .

الثالثُ : الرفعُ ؛ مُراعاةً لمحلِّ (لا) واسمِها ؛ لأنَّهُما في موضعِ رفعٍ عندَ سيبويهِ كما تقدَّم[1] ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفٌ) .

٢٠٢ـ وغيرَ ما يَلِي وغيرَ المفردِ لا تَبْنِ وانصِبْهُ أوِ الرفعَ اقصِدِ[2]

---

* قوله : (لأنَّهُما في موضعِ رفعٍ) ؛ أي : بالابتداء ؛ لصيرورتهما بالتركيب كشيءٍ واحد ، فحَكَمُوا علىٰ محلِّهِما بالرفع ، وجَعَلُوا النعتَ للمجموع .

* قوله : (وغيرَ ما يَلِي) غيرَ : مفعولُ (تَبْنِ) المنفيِّ بـ (لا) مقدَّمٌ عليه ، و(غيرَ) : عطفٌ عليه ، قال ابنُ غازٍ : (ولو قال المُصنِّفُ :

وارفَعْ أوِ انصِبْ مُطلقاً نعتَ اسمِ «لا» والفتحَ زِدْ إن أُفرِدَا واتَّصَلَا

لكان أَوْضَحَ وأَخْصَرَ)[3] .

---

* قوله : (فحَكَمُوا علىٰ محلِّهِما بالرفع) مبنيٌّ علىٰ ما تقدَّم له مِنْ أَخْذِ كلام سيبويهِ بظاهره ، وقد علمتَ ما فيه مِنَ المُسامحة[4] .

* قوله : (المنفيِّ بـ« لا ») فيه : أنَّ (لا) ناهيةٌ ، لا نافية[5] .

---

(١) انظر (٢/ ٦١٤) .

(٢) كأنَّ الحملَ عنده على اللفظ أَوْلىٰ ؛ فلذلك قدَّم النصب . « شاطبي » (٢/ ٤٤٢) .

(٣) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٦٤) .

(٤) انظر (٢/ ٦١٤ـ٦١٦) .

(٥) لعلَّها تُسمَّىٰ نافيةً باعتبارِ أنَّها تَنْفِي الأمرَ المطلوب ، كما يُؤخذ ذلك من « المفصل » (ص٤٠٦) .

تقدَّم في البيت الذي قبلَهُ أنَّهُ إذا كان النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ووَلِيَ النعتُ جازَ في النعت ثلاثةُ أوجهٍ .

وذَكَرَ في هٰذا البيت أنَّهُ إنْ لم يَلِ النعتُ المفردُ المنعوتَ المفردَ ، بل فُصِلَ بينهما بفاصلٍ . . لم يَجُزْ بناءُ النعتِ ؛ فلا تقولُ : (لا رجلَ فيها ظريفَ) ببناء (ظريف) ، بل يتعيَّنُ رفعُهُ ؛ نحوُ : (لا رجلَ فيها ظريفٌ) ، أو نصبُهُ ؛ نحوُ : (لا رجلَ فيها ظريفاً) .

وإنَّما سَقَطَ البناءُ على الفتح ؛ لأنَّهُ إنَّما جاز عندَ عدمِ الفَصْلِ ؛ لتركُّبِ النعتِ مع الاسم ، ومع الفَصْل لا يُمكِنُ التركيبُ ، كما لا يُمكِنُ التركيبُ إذا كانَ المنعوتُ غيرَ مفردٍ ؛ نحوُ : (لا طالعاً جبلاً ظريفاً) .

ولا فرقَ في امتناع البناءِ على الفتح في النعت عندَ الفَصْلِ بين أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً ؛ كما مُثِّلَ ، أو غيرَ مفرد .

وأشار بقوله : (وغيرَ المفردِ) : إلىٰ أنَّهُ إن كان النعتُ غيرَ مفردٍ ؛ كالمضاف والمُشبَّهِ بالمضاف . . تعيَّن رفعُهُ أو نصبُهُ ، ولا يجوزُ بناؤُهُ على الفتح ، ولا فرقَ في ذلك بين أنْ يكونَ المنعوتُ مفرداً أو غيرَ مفرد ، ولا بين أنْ يُفصَلَ بينه وبين النعتِ أو لا يُفصَلَ ؛ وذلك نحوُ : (لا رجلَ صاحبُ بِرٍّ فيها) ، و(لا رجلَ فيها صاحبُ بِرٍّ) ، و(لا غلامَ رجلٍ صاحبُ بِرٍّ فيها) ، و(لا غلامَ رجلٍ فيها صاحبُ بِرٍّ) .

وحاصلُ ما في البيتَينِ : أنَّهُ إذا كان النعتُ مفرداً والمنعوتُ مفرداً ولم يُفصَلْ بينهما . . جاز في النعت ثلاثةُ أوجهٍ ؛ نحوُ : (لا رجلَ ظريفَ) ،

. . . .

. . . .

و(ظريفاً) ، و(ظريفٌ) ، وإن لم يكونا كذلك تعيَّن الرفعُ أو النصبُ ، ولا يجوزُ البناءُ .

٢٠٣ـ والعطفُ إنْ لم تَتَكَرَّرْ (لا) ٱحْكُمَا   لهُ بما للنعتِ ذي الفَصْلِ ٱنْتَمَىٰ

تقدَّمَ أنَّهُ إذا عُطِفَ على اسمِ (لا) نكرةٌ مفردة وتكرَّرتْ (لا) . . يجوزُ في المعطوف ثلاثةُ أوجهٍ : الرفعُ ، والنصبُ ، والبناءُ على الفتح ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا امرأةٌ) ، و(لا امرأةً) و(لا امرأةَ)[1] .

وذَكَرَ في هـٰذا البيتِ أنَّهُ إذا لم تتكرَّرْ (لا) يجوزُ في المعطوف ما جاز في النعتِ المفصولِ ، وقد تقدَّم في البيت الذي قبلَهُ أنَّهُ يجوزُ فيه الرفعُ والنصبُ ، ولا يجوزُ فيه البناءُ على الفتح ؛ فتقولُ : (لا رجلَ وامرأةٌ) ، و(امرأةً) ، ولا يجوزُ البناءُ على الفتح ، وحكى الأخفشُ : (لا رجلَ وامرأةَ) بالبناء على الفتح علىٰ تقديرِ تكرُّرِ (لا) ؛ فكأنَّهُ قال : (لا رجلَ ولا امرأةَ) ، ثمَّ حُذِفَتْ (لا)[2] .

---

* قوله : (وحكى الأخفشُ : « لا رجلَ وامرأةَ ») رُدَّ : بأنَّ الواوَ فاصلةٌ ،

---

* قوله : (رُدَّ : بأنَّ الواوَ فاصلةٌ) لا حاجةَ لهـٰذا معَ قولِ الشارح : (علىٰ تقديرِ تكرُّرِ « لا » . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ هـٰذا هو عينُ تأويلِ ابن عُصْفُورٍ والمُصنِّف .

---

(١) انظر (٢/٦١١) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٤٣) ، و« تمهيد القواعد » (٣/١٤٤٢) .

وكذلك إذا كان المعطوفُ غيرَ مفردٍ ؛ لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ والنصبُ ، سواءٌ تكرَّرتْ (لا) ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا غلامُ امرأةٍ) ، أو لم تتكرَّرْ ؛ نحوُ : (لا رجلَ وغلامُ امرأةٍ) .

هٰذا كلُّهُ إذا كان المعطوفُ نكرةً ، فإنْ كان معرفةً لا يجوزُ فيه إلا الرفعُ علىٰ كلِّ حال ؛ نحوُ : (لا رجلَ ولا زيدٌ فيها) ، أو : (لا رجلَ وزيدٌ فيها)[1] .

٢٠٤ـ وأَعْطِ (لا) مَعْ همزةِ ٱستفهامِ   مـا تستحـقُّ دونَ الِٱستفهـامِ

فتمنعُ مِنَ التركيب ، وأوَّلَهُ ابنُ عصفورٍ والمُصنِّفُ علىٰ أنَّ التقديرَ : (ولا امرأةَ) ، فحُذِفَتْ (لا) ونُوِيَتْ[2] .

* قوله : (وأَعْطِ « لا » . . .) إلىٰ آخره : (لا) : مفعولٌ أوَّل لـ (أَعْطِ) ، و(مع) : حالٌ منه ، و(ما) : اسمٌ موصولٌ مفعولٌ ثانٍ ؛ أي : العملَ الذي

. . . .

---

(١) تنبيه : البدل النكرةُ كالنعت المفصول ؛ نحوُ : (لا أحدَ رجلٌ ـ أو رجلاً ـ وامرأة فيها) بالنصب والرفع ، ولا يُبنىٰ علىٰ [تَوَهُّم] تركُّبه مع المبدل منه ؛ لأنَّهُ علىٰ نية تَكْرار العامل ؛ فبينهما فاصلٌ مُقدَّر ، وجوَّزه بعضُهُم ؛ لأنَّ هٰذا الفاصلَ هنا يقتضي الفتح ، فإن كان معرفةً تعيَّن رفعُهُ ؛ نحوُ : (لا أحدَ زيدٌ وبكرٌ فيها) ، وكذا يُقال في عطف البيان ، وأمَّا التوكيد : فالأَوْلىٰ في اللفظيِّ منه : كونُهُ علىٰ لفظ المُؤكَّد مُجرَّداً عن التنوين ، ويجوز رفعُهُ ونصبه ، وأمَّا المعنويُّ : فيمتنعُ ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يتبع نكرة ؛ لأنَّ ألفاظَهُ معارفُ ، أمَّا علىٰ أنَّهُ يتبعُها : فيتعيَّن رفعُهُ ؛ لعدم تسلُّط (لا) على المعرفة . « خضري » (١/ ٢٩٠) .

(٢) انظر « شرح جمل الزجاجي » لابن عصفور (٢/ ٤١٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٦٨) .

إذا دخلتْ همزةُ الاستفهامِ علىٰ (لا) النافيةِ للجنس . . بَقِيَتْ علىٰ ما كان لها مِنَ العمل وسائرِ الأحكام التي سَبَقَ ذِكْرُها ؛ فتقولُ : (أَلَا رجلَ قائمٌ ؟) ، و(أَلَا غلامَ رجلٍ قائمٌ ؟) ، و(أَلَا طالعاً جبلاً ظاهرٌ ؟) ، وحُكْمُ المعطوفِ والصفةِ بعدَ دخولِ همزةِ الاستفهامِ . . كحُكْمهما قبلَ دخولِها .

هكذا أَطْلَقَ المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ هنا ، وفي كلٍّ ذلك تفصيلٌ .

تستحقُّهُ ، و(دون) : حالٌ منه ، وليس بين (استفهام) و(الاستفهام) إيطاءٌ ؛ لاختلاف اللفظِ تعريفاً وتنكيراً .

قال ابنُ قاسمٍ : (ويُمكِنُ إطلاقُ « لا » ، فتشملُ : العاملةَ عملَ « إنَّ » ، والعاملةَ عمل « ليس »)[1] .

* قوله : (وفي كلٍّ ذلك تفصيلٌ) عبارةُ الأُشْمُونيِّ : (وأكثرُ ما يكونُ ذلك ـ أي : إثباتُ الأحكامِ المُتقدِّمةِ لها مع الهمزة ـ إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ،

---

* قوله : (و« دون » : حالٌ منه) المُتبادرُ مِنْ صنيعِهِ : أنَّ الضميرَ راجعٌ لـ(ما) ، وفيه نَظَرٌ ، بل هو حالٌ مِنْ فاعل (تستحقُّ) الراجعِ لـ(لا) ، تأمَّلْ .

* قوله : (عبارةُ الأُشْمُونيِّ . . .) إلىٰ آخره : قَصَدَ بنَقْلِ عبارةِ الأُشْمُونيِّ : أنَّ صنيعَ الشارحِ غيرُ تامٍّ ؛ أمَّا أوَّلاً : فلأنَّهُ لم يُبيِّنِ الكثيرَ مِنْ غيره ، بل ظاهرُهُ الاستواءُ ، وأمَّا ثانياً : فلأنَّ قولَهُ : (وفي كلٍّ ذلك تفصيلٌ) . . غيرُ مُناسِبٍ ؛ لأنَّ مثلَ هـٰذه العبارةِ إنَّما يُقالُ في حُكْمٍ اتُّفِقَ علىٰ تقييده بشيء ، وما هنا ليس كذلك ، فكان عليه أنْ يصنعَ كما صنعَ الأُشْمُونيُّ ، أو يقولَ مثلاً عَقِبَ قولِهِ : (هكذا أطلقَ الناظمُ) : (وهو أحدُ مذهبَيْنِ :

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤١) .

ويَقِلُّ إذا كان مُجرَّدَ استفهامٍ عن النفي ؛ حتىٰ توهَّم الشَّلَوبِينُ أنَّهُ غيرُ واقعٍ ، أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام التمنِّي وهو كثيرٌ . . فعندَ الخليلِ وسيبويهِ : أنَّ « أَلَا » هٰذه بمنزلة « أتمنَّىٰ » ؛ فلا خبرَ لها ، وبمنزلة « ليت » ؛ فلا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها معَ اسمِها ، ولا إلغاؤُها إذا تكرَّرتْ ، وخالفَهُما المازنيُّ والمُبرِّدُ) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

ثانيهما ـ وهو مذهبُ سيبويهِ ـ : التفصيلُ بينَ أنْ يُقصَدَ بالاستفهام التوبيخُ أو النفي ؛ فيكونَ الحُكْمُ كما ذَكَرَ ، وبينَ أنْ يُقصَدَ بـ « أَلَا » التمنِّي ؛ فيبقىٰ لها عملُها في الاسم . . .) إلىٰ آخرِ ما ذَكَرَهُ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (عن النفي) مُتعلِّقٌ بـ (استفهام) ، وتجرُّدُهُ خُلُوُّهُ عن التوبيخ ؛ فهو مُرادٌ لذاته ، لا للانتقال منه إلىٰ معنىً مجازيٍّ هو التوبيخُ ، بخلاف ما تقدَّم .

❁ قوله : (أمَّا إذا قُصِدَ بالاستفهام) ؛ أي : بالهمزة التي للاستفهام باعتبارِ ما كان ، وإلا فهي الآن قد انسلخَ عنها الاستفهامُ ، والمُرادُ : بالهمزة مع (لا) ؛ إذ المجموعُ هو الدالُّ على التمنِّي على المذهبَينِ ، وهٰذه الدَّلالةُ بطريق الحقيقةِ لا المجاز ، وكما انسلخ الاستفهامُ عن الهمزة انسلخ النفيُ عن (لا) .

❁ قوله : (فلا خبرَ لها) ؛ أي : لا لفظاً ولا تقديراً ، واسمُها بمنزلة المفعول به .

❁ قوله : (فلا يجوزُ مُراعاةُ محلِّها معَ اسمِها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ

(١) شرح الأشموني (١/ ١٥٣ـ ١٥٤) ، وانظر « شرح الجزولية » للشلوبين (٣/ ١٠٠٠) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣١٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥١٣) .

وهو أنَّهُ : إذا قُصِدَ بالاستفهام التوبيخُ ، أو الاستفهامُ عن النفي . . فالحُكْمُ كما ذَكَرَ[1] ؛ مِنْ أنَّهُ يبقىٰ عملُها وجميعُ ما تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ مِنْ أحكام العطف ، والصفةِ ، وجوازِ الإلغاء .

فمثالُ التوبيخِ : قولُكَ : (أَلَا رجوعَ وقد شِبْتَ ؟)، ومنه : قولُهُ[2] : [من البسيط]

١١٣ـ أَلَا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ وَلَّتْ شَبِيبَتُهُ   وَآذَنَتْ بِمَشِيبٍ بَعْدَهُ هَرَمُ

---

* قوله : (التوبيخُ) ؛ أي : اللَّوْمُ والعَتْبُ ، كما في « المصباح »[3] ، وقال الجَوْهَرِيُّ : (التوبيخُ : التهديد) انتهىٰ[4] ؛ أي : التوبيخُ على الفعلِ الماضي .

* قوله : (أَلَا ٱرْعِوَاءَ لِمَنْ . . .) إلىٰ آخره : الهمزةُ : للاستفهام التوبيخيِّ ، و(لا) : نافيةٌ للجنس ، و(ٱرْعِواء) : اسمُها ، . . . .

(ليت) لا تُرَكَّبُ معَ اسمِها ، ولا تُلغىٰ عندَ التَّكْرار .

* قوله : (على الفعلِ الماضي) ، أو على الحال ، أو علىٰ كليهما .

---

(١) لكن مع التوبيخ كثيرٌ ، ومع الاستفهام عن النفي قليل ؛ حتىٰ توهَّم الشلوبينُ عدمَ وقوعه . « خضري » (١/ ٢٩٠) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٣٩)، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٥)، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٦) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤٤٥) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠٩ـ٨١٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٩٢) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٨٨٨) .

(٤) الصحاح (١/ ٤٣٤) .

. . . .

والخبرُ : محذوفٌ ؛ أي : موجودٌ ، وهـٰذا محلُّ الشاهد ، و(الارعواءُ) : الانكفافُ عن القبيح .

وقولُهُ : (لِمَنْ وَلَّتْ) يحتملُ : أنْ يكونَ ظرفاً لغواً للمصدر والخبرُ محذوفٌ ، وأنْ يكونَ خبراً ، و(الشَّبيبةُ) : الشبابُ ؛ قال في « المصباح » : (شَبَّ الصبيُّ يَشِبُّ ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ شَباباً وشَبِيبةً ، وهو شابٌّ ، وذلك سِنٌّ قبلَ الكُهُولةِ)[1] ، و(آذَنَتْ) : أَعْلَمَتْ ، و(الهَرَم) : الكِبَر ؛ قال في « المصباح » : (هَرِمَ هَرَماً ، فهو هَرِمٌ ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ : إذا كَبِرَ وضَعُفَ)[2] .

---

* قوله : (والخبرُ : محذوفٌ) جَزَمَ هنا بحذف الخبر ، وتردَّد فيه بعدُ ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفُ هـٰذا اكتفاءً بما بعدُ[3] .

* قوله : (أنْ يكونَ ظرفاً لغواً للمصدر) فيه : أنَّهُ يكونُ حينئذٍ اسمُ (لا) مِنْ قَبيلِ الشبيهِ بالمضاف ، فكان حقُّهُ النصبَ معَ التنوينِ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّما حُذِفَ التنوينُ إجراءً للشبيه بالمُضاف مُجْرى المضاف ، كما قيل في : « لا مانعَ لِمَا أَعْطَيتَ »[4] .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٤١٠) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٧٦) .

(٣) سيأتي بعد أسطر .

(٤) انظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ٦٠٦) .

ومثالُ الاستفهامِ عن النفي : قولُكَ : (أَلَا رجلَ قائمٌ ؟) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١١٤ـ أَلَا اْصْطِبارَ لسَلْمىٰ أم لها جَلَدٌ إذا أُلاقِي الـذي لاقـاهُ أَمْثـالِـي

وإن قُصِدَ بـ(أَلَا) التمنِّي : فمذهبُ المازنيِّ : أنَّها تبقىٰ علىٰ جميعِ ما كان لها مِنَ الأحكام ، وعليه يتمشَّىٰ إطلاقُ المُصنِّف .

❀ قوله : (أَلَا اْصْطِبارَ لسَلْمىٰ. . .) إلىٰ آخره : الهمزةُ : للاستفهام ، و(لا) : لنفي الجِنْس ، و(اْصْطِبار) : اسمُهُ ، وخبرُهُ : محذوفٌ[2] ؛ وهو (حاصلٌ) أو (موجودٌ) ، وهـٰذا محلُّ الاستشهاد .

و(أم) : عاطفةٌ اسميَّةً مِثْلَها علىٰ مِثْلِها منفيَّةً ، و(إذا) : ظرفٌ ، و(الذي) : مفعولُ (أُلاقي) ، و(أَمْثالِي) : فاعلُ (لاقاه) .

والمعنىٰ : ليت شِعْري إذا لَقِيتُ ما لاقاه أمثالي مِنَ الموت ؛ أينتفي الصبرُ عن هـٰذه المرأةِ أم لها تثبُّتٌ وجَلَدٌ ؟ وكَنَىٰ عن الموت بما ذَكَرَ ؛ تَسْلِيةً لها .

❀ قوله : (اسميَّةً مِثْلَها. . .) إلىٰ آخره : لعل الأَوْلىٰ : (اسميَّةً مُثبتةً علىٰ مثلها منفيَّةٍ) ، كما في بعض النسخ[3] ، والمُماثلةُ في مُطلَق الاسميَّة .

---

(١) البيت لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » (ص١٧٨) ، وفيه : (لليلىٰ) بدل (لسلمىٰ) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٣٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥١) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٧) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٠٨) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٤٧) .

(٢) الأَوْلىٰ : تأنيث الضمير في (اسمه) و(خبره) ، كما سبق في شرح البيت السابق .

(٣) جاءت على الأَوْلويّة في (ب ، د ، هـ) .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّهُ يبقىٰ لها عملُها في الاسم ، ولا يجوزُ إلغاؤُها[1] ، ولا الوصفُ أو العطف بالرفع مُراعاةً للابتداء[2] .

ومِنِ استعمالها للتمنِّي : قولُهُم : (أَلَا ماءَ ماءً بارداً ؟) ، وقولُ الشاعر[3] : [من الطويل]

---

* قوله : (أنَّهُ يبقىٰ لها عملُها في الاسم) ؛ أي : ولا خبرَ لها ؛ لأنَّ (أَلَا) هٰذه بمنزلة (أَتمنَّىٰ) ، وهو لا خبرَ له ، فكذا ما هو بمعناه[4] .

* قوله : (أَلَا ماءَ ماءً بارداً ؟) يجوزُ في (ماء) الثاني : الفتحُ علىٰ أنَّهُ

. . . .

---

(١) لأنها كـ (ليت) ، وهي لا تُلغىٰ . « خضري » (١/ ٢٩١) .

(٢) وذهب إلى الأوَّل أيضاً : المُبرِّد ، وإلى الثاني : الخليل والجَرْمي . انظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣١٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٣) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٣٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٥٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨١٠ـ ٨١٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٩٢ـ٩٣) .

تنبيه : تَرِدُ (أَلَا) للتنبيه ، وهي الاستفتاحية ؛ فتدخلُ على الجملتين ؛ نحو : ﴿ أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ لَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ ﴾ [يونس : ٦٢] ، ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ ﴾ [هود : ٨] ، وللعَرْض والتحضيض ؛ فتختصُّ بالفعلية ؛ نحو : ﴿ أَلَا تُحِبُّونَ أَن يَغْفِرَ ٱللَّهُ لَكُمْ ﴾ [النور : ٢٢] ، ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا ﴾ [التوبة : ١٣] . « خضري » (١/ ٢٩١ـ ٢٩٢) .

(٤) وعلىٰ قول المازني : يكون الخبر مُقدَّراً .

مُركَّبٌ مع الأوَّل ، والرفعُ مُراعاةً لمحلِّها مع (لا) ، والنصبُ مُراعاةً لمحلِّ النكرة ، وهـٰذا مِنَ النعت المُوطِّئ ، قال في « التوضيح » : (والقولُ بأنَّ « ماء » الثاني توكيدٌ أو بدلٌ . . خطأٌ)[1] ؛ أي : لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ خَرَجَ عن كونه مُرادِفاً ، فلا يصحُّ كونُهُ توكيداً ولا بدلاً ؛ لعدم مُساواتِهِ للأوَّل .

* قوله : (لمحلِّها مع « لا ») لعلَّ الأَوْلىٰ : (لمحلِّهِ مع « لا ») ، إلا أنْ يُقالَ : الضميرُ راجعٌ للاسم باعتبارِ كونِهِ نكرةً أو كلمةً .

* قوله : (أي : لأنَّهُ لمَّا وُصِفَ خَرَجَ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ جوَّز بعضُهُم التوكيدَ معَ الوصف في قوله تعالىٰ : ﴿ بِٱلنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَٰذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾ [العلق : ١٥-١٦] ، فكذا هنا .

إلا أنْ يُقالَ : (الناصية) الأُولىٰ مُعرَّفةٌ بـ (أل) العهديَّة ؛ أي : الناصيةِ المعهودةِ ؛ وهي الناصيةُ الكاذبة ؛ فالتعريفُ بـ (أل) العهديَّةِ قام مَقامَ الوصف ؛ فصحَّ التوكيدُ ، بخلاف ما هنا .

ووجَّه بعضُهُم جوازَ كونِهِ توكيداً : بأنَّهُ لا مانعَ مِن اعتبار الوصف طارئاً بعدَ التوكيد ؛ فقد اتَّحَدَ اللفظانِ إطلاقاً ، أو بأنَّ وصفَ الأوَّلِ محذوفٌ لدَلالة وصف الثاني عليه ؛ فقد اتَّحدا تقييداً .

* قوله : (ولا بدلاً) ؛ أي : بدلَ كلٍّ ؛ لأنَّهُ الذي تُعتبَرُ فيه المُساواةُ ؛ أي : الاتحادُ في الماصدق بحسَبِ الإرادة مع اختلاف اللفظِ والمعنىٰ ؛ ولذا

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٤) .

١١٥ـ أَلَا عُمْرَ ولَّىٰ مُستطاعٌ رجوعُهُ فيَـرْأَبَ مـا أَثْـأَتْ يـدُ الغَفَـلاتِ

---

* قوله : (أَلَا عُمْرَ ولَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : (أَلَا) للتمنِّي ، و(عُمْر) : اسمُها مبنيٌّ على الفتح ، وجملةُ (ولَّىٰ) : بمعنىٰ (أَدْبَر) صفةُ (عُمْرَ) ، و(مُستطاعٌ) : خبرٌ مُقدَّم ، و(رجوعُهُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والجملةُ : صفةٌ ثانيةٌ لـ (عُمْرَ) ، ولا خبرَ لـ (أَلَا) عندَ سيبويه كالخليل ، وخالف المازنيُّ والمُبرِّدُ ، فيكونُ الخبرُ عندهما هو جملةَ (مُستطاعٌ رجوعُهُ)[1] ، و(يَرْأَبَ)

علَّل عدمَ صحَّةِ كونِهِ بدلاً بعدم مُساواتِهِ للأوَّل .

ولا يُقالُ : هو بدلُ بعضٍ ؛ لأنَّهُ ليس جزءاً مِنْ كلٍّ ؛ إذ المُقيَّدُ ليس بعضاً مِنَ المطلق ؛ إذ البعضُ لا يكونُ إلا مِنْ كلٍّ مُركَّبٍ مِنْ أجزاء أو أفرادٍ ، والمطلقُ دالٌّ على الماهيَّة بلا قيدٍ ؛ فليس فيه تَرَكُّبٌ .

وجوَّز في « النُّكَت » كونَهُ بدلَ كلٍّ أو عطفَ بيانٍ ؛ لجواز كونِهِما أوضحَ مِنَ المتبوع[2] ، ولعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ أُرِيدُ مِنْ (ماء) الأوَّلِ الماءُ البارد ، فيتَّحدانِ ماصدقاً بحسَبِ الإرادة ، ولا يُعتبَرُ عندَهُ فيهما اختلافُ اللفظ والمعنىٰ ، بخلاف مَنْعِ صاحب « التوضيح » ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ (ماء) الأوَّل مُرادٌ منه مطلقٌ ؛ لقصد الإجمال ثمَّ التفصيلِ بما بعدُ .

* قوله : (والجملةُ : صفةٌ ثانيةٌ لـ « عُمْرَ ») بَحَثَ فيه الرُّودانيُّ : بأنَّهُ كمُكابرةِ مُقتضى العقلِ ؛ إذ لا يَشُكُّ عاقلٌ في أنَّ المُتمنَّىٰ إنَّما هو استطاعةُ

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/٧١) ، و« التذييل والتكميل » (٥/٣٠٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/٥١٣) .

(٢) نكت السيوطي (ق/٩٣) .

بالنصب : جوابُ التمنِّي ، وهو بفتح الياء التحتيّة وسكونِ الراء ، وفي آخره باءٌ مُوحَّدةٌ قبلَها همزةٌ ؛ بمعنىٰ : (يُصلِح) ، وفاعلُهُ : ضميرُ (العُمْر) الذي بمعنى المُدَّة ، و(أَثْأَتْ) بمُثلَّثة بعد الهمزة الأُولىٰ ؛ أي : أفسدتْ ، و(يدُ الغَفَلات) : مِنْ باب المَكْنيّةِ والتخييلِ ، كما في (يد الشَّمال) .

والشاهدُ : في قوله : (أَلَا عُمْرَ) ؛ حيثُ أُرِيدَ بالاستفهام مع (لا) مُجرَّدُ التمنِّي .

* قـولـه : (إذا المُـرادُ) فـي بعـض النسـخ : بـ (إذ) التعليليّـة[1] ،

رجوعِ عُمْرٍ ولَّىٰ ، فيكونُ (مُستطاعٌ) خبرَ (لا) ، ولا يُعقَلُ أنَّ المُتمنَّىٰ هو العُمْرُ المُدبِرُ المُستطاعُ رجوعُهُ . انتهىٰ ؛ فالحقُّ معَ المازنيِّ والمُبرِّد[2] .

وقولُهُ : (ولا يُعقَلُ أنَّ المُتمنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا يصحُّ عقلاً أنَّ المُتمنَّىٰ هنا هو ذلك وإن كان التمنِّي كما يكونُ في مُمكِنٍ مُستبعَدِ الحصولِ يكونُ في المُحال ، فتدبَّرْ .

* قوله : (مِنْ باب المَكْنيّةِ والتخييلِ) ؛ حيثُ شبَّه (الغَفَلات) بشخصٍ مُكتسِبٍ ، وحَذَفَهُ ورمزَ إليه بشيءٍ مِنْ لوازمه ؛ وهو اليد .

(١) جاء في جميع نسخ « الشرح » بـ (إذ) التعليلية ، وبخط الإمام ابن هشام بـ (إذا) الشرطية .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٢) .

إذا دلَّ دليلٌ علىٰ خبرِ (لا) النافيةِ للجنس. . وَجَبَ حذفُهُ عندَ التميميِّينَ والطائيِّينَ ، وكَثُرَ حذفُهُ عندَ الحجازيِّينَ ، ومثالُهُ : أنْ يُقالَ : (هل مِنْ رجلٍ قائمٍ ؟) ، فتقولَ : (لا رجلَ) ، وتحذفُ الخبرَ ـ وهو (قائمٌ) ـ وجوباً عندَ التميميِّينَ والطائيِّينَ ، وجوازاً عندَ الحجازيِّينَ .

ولا فرقَ في ذلك بينَ أنْ يكونَ الخبرُ غيرَ ظرفٍ ولا جارٌّ ومجرورٍ ؛ كما مُثِّلَ ، أو ظرفاً أو جارّاً ومجروراً ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (هل عندَكَ رجلٌ ؟) ، أو (هل في الدار رجلٌ ؟) ، فتقولَ : (لا رجلَ) .

فإن لم يَدُلَّ على الخبر دليلٌ. . لم يَجُزْ حذفُهُ عندَ الجميع ؛ نحوُ قولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا أحدَ أَغْيرُ مِنَ اللهِ »(١) ، . . . .

وفي بعضٍ آخَرَ : بـ (إذا) الشرطيَّةِ ، قال ابنُ غازٍ : (والشرطُ أَبْينُ)(٢) ؛ أي : لأنَّ التعليلَ يُوهِمُ ظهورَ المُرادِ في كلِّ تركيبٍ وقعتْ فيه « لا » ، وليس كذلك ، بل قد يظهرُ وقد لا ، تدبَّرْ .

* قوله : (إذا دلَّ دليلٌ) ؛ أي : قرينةٌ مقاليَّةٌ ؛ كذِكْره في السؤال ، أو حاليَّةٌ ؛ بأنْ دلَّ عليها السِّياقُ ؛ نحوُ : ﴿ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سبأ : ٥١] ؛ أي : لهم ، و﴿ قَالُوا لَا ضَيْرَ ﴾ [الشعراء : ٥٠] ؛ أي : علينا .

* قوله : (لا أحدَ أَغْيرُ مِنَ اللهِ) قال في « المصباح » : (غارَ الزوجُ على

---

* قوله : (بأنْ دلَّ عليها) الأَوْلىٰ : (عليه) .

---

(١) رواه البخاري (٤٦٣٤) ، ومسلم (٢٧٦٠/٣٣) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/٣٦٦) .

وقولِ الشاعر[1] : [من البسيط]

١١٦ـ . . . . ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ

امرأته : غَضِبَ مِنْ فعلها ، والمرأةُ على زوجها ، يَغارُ ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ غَيْراً وغَيْرةً بالفتح ، قال ابنُ السِّكِّيت : ولا يُقالُ : « غِيراً » و« غِيرةً » بالكسر) انتهى[2] .

والمعنىٰ : أنَّهُ لا أحدَ أشدُّ غَضَباً مِنَ الله تعالىٰ علىٰ مَنْ تَعَرَّض لأحبابه وأصفيائِهِ[3] ، كما يَغارُ الزوجُ علىٰ زوجته .

* قوله : (ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ) جَعَلَ ابنُ الناظمِ تبعاً

---

* قوله : (مِنْ باب « تَعِبَ ») الأنسبُ بالمصدر : . . . .

---

(١) عجز بيت لرجل جاهلي من بني النَّبِيت ، وقيل : قائله حاتم الطائي أو أبو ذُؤيب ، والصواب : الأوَّل ، كما نصَّ عليه ابن هشام ، وسيذكر المُحشِّي الصواب في رواية صدره ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٩٩) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٠) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٤٨ـ ٤٤٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٥٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٢٢ـ٤٢٣) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٢٧) ، وسقط منه : (غضب من فعلها) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص١٦٥) .

(٣) وقال الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٩٢) : (المرادُ بالغَيْرة : لازمُها وغايتُها ؛ وهو مقتُ مَنْ تعرَّض لمحارمه ، لا انفعالُ النفسِ مِنْ فعل ما يُستكرَهُ ؛ لاستحالته على الله تعالىٰ) .

وإلىٰ هـٰذا أشار المُصنِّفُ بقوله : (إذا المُرادُ مَعْ سقوطِهِ ظَهَرْ) ، واحترزَ بهـٰذا : ممَّا إذا لم يظهرِ المُرادُ مع سقوطه ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حينئذٍ الحذفُ كما تقدَّم .

لغيره صدرَهُ :

وردَّ جـازِرُهُـم حَـرْفـاً مُصـرَّمـةً . . . .[1]

وهو خلافُ الصواب ، والصوابُ : أنَّهُ صدرُ بيتٍ آخَرَ ، ونصُّ البيتَينِ هـٰكذا :

وردَّ جـازِرُهُـم حَـرْفـاً مُصـرَّمـةً ... في الرأسِ منها وفي الأَصْلاءِ تَمْلِيحُ
إذا اللِّقاحُ غَدَتْ مُلقىً أَصِرَّتُها ... ولا كريمَ مِنَ الوِلْدانِ مَصْبُوحُ[2]

(الجازِرُ) : الذي يَنحَرُ الإبِلَ ، و(الحَرْف) بالحاء المُهمَلة وسكونِ الراء

(مِنْ باب « خاف »)[3] .

❀ قوله : (وردَّ جازِرُهُم . . .) إلىٰ آخره : قبلَ هـٰذا البيت :

هلَّا سألتِ النَّبِيتِيِّينَ ما حَسَبي ... عندَ الشتاءِ إذا ما هبَّتِ الريحُ

---

(1) شرح ابن الناظم (ص١٤٠) ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٢٩٩) ، و« الأصول في النحو » (١/ ٣٨٥) ، و« المقتضب » (٤/ ٣٧٠) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٥٧) .
(2) والحاصل : أنَّ بعضَ النُّحاةِ أخطأ في هـٰذا البيت مِنْ وجهَينِ : الأوَّلُ : في نسبة البيت إلىٰ حاتم أو أبي ذؤيب ؛ والثاني : في ذكر صدر البيت ، وبعضَهُم أخطأ في الثاني فقط .
(3) تبع المُحشِّي في ذلك البغداديَّ في « شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٢٨) .

آخرُهُ فاءٌ : هي الناقةُ[1] ، شُبِّهتْ بحَرْف الجبل ، و(مُصرَّمةٌ) بضمِّ الميم وفتحِ الصاد المُهمَلة والراءِ المُشدَّدة وميمٍ مفتوحة : صفةُ (حَرْفاً) ؛ يُقالُ : (ناقةٌ مُصرَّمةٌ) : إذا قُطِعتْ أَخْلافُها ؛ جمع (خِلْف) بكسر الخاء المُعجَمة ؛ كـ (حِمْل وأَحْمال) ؛ وهو لذات الخُفِّ كالثَّدْي للإنسان ، ويُروىٰ : (مُضمَّرةً) ؛ أي : مهزولةً .

و(الأَصْلاءُ) جمعُ (صَلاً) ؛ وهو ما حولَ الذَّنَب ، و(التمليحُ) ؛ أي : شيءٌ مِنْ مِلْح ؛ أي : شَحْمٍ ، وأَطْلَقَ الملحَ عليه تشبيهاً له به ، و(اللِّقاح) : جمعُ (لَقُوح) ؛ كـ (صَبُور) ؛ وهي الناقةُ الحَلُوبُ ، و(الأَصِرَّة) : جمعُ (صِرَار) بكسر الصاد المُهمَلة ؛ وهو خيطٌ يُشَدُّ به ضَرْعُ الناقة لئلَّا يرضعَها ولدُها ، وإنَّما يُلْقىٰ إذا لم يكن ثَمَّ دَرٌّ ، و(الوِلْدان) : جمعُ (وَلِيد) مِنْ صبيٍّ وعبد ، و(مَصْبُوح) : مِنْ (صَبَحتُهُ) بالتخفيف : إذا سقيتَهُ الصَّبُوحَ ؛ وهو الشرابُ بالغَدَاة .

* **قوله** : (**إذا قُطِعتْ أَخْلافُها**) عبارةُ غيرِهِ : (**المُصرَّمةُ** : التي يُعالَجُ ضَرْعُها لينقطعَ لَبَنُها ؛ ليكونَ أقوىٰ لها)[2] .

* **قوله** : (**جمعُ « صَلاً »**) ؛ كـ (عَصاً) ؛ فالجمعُ والمفردُ كـ (أَسْبابٍ وسَبَبٍ) .

* **قوله** : (**تشبيهاً له به**) ؛ أي : بجامع البياض .

(١) قيَّدها في « القاموس » (٣/ ١٢٢) بالضامرة أو المهزولة أو العظيمة ، وانظر « تاج العروس » (٢٣/ ١٢٨) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٤ـ ٢٥) .

يصفُ الشاعرُ بهـٰذا سَنَةً شديدةَ الجَدْبِ قد ذهبتْ بالمُرتفَقِ ؛ فاللَّبَنُ عندَهُم مُتعذِّرٌ لا يُسقاه الولدُ الكريم فضلاً عن غيره ، فجازِرُهُم يَرُدُّ عليهم مِنَ المَرْعىٰ ما يَنحَرُونَ للضيف ؛ إذ لا لبنَ عندَهُم .

* قوله : (يصفُ الشاعرُ) ؛ وهو شخصٌ مِنْ بني نَبِيت قبيلة مِنَ العرب ، اجتمعَ هو وحاتِمٌ والنابغةُ عندَ امرأةٍ تُسمَّىٰ ماوِيَّةَ خاطِبِينَ لها ، فقدَّمتْ حاتِماً ، فقال النَّبِيتيُّ : (هلَّا سألتِ . . .) إلىٰ آخره .

والمعنىٰ : أنَّهُ في وقتٍ ما صارتِ النِّياقُ ذاتُ اللَّبَنِ جافَّةَ الضُّرُوع مِنَ الدَّرِّ ؛ حتىٰ طُرِحتْ عنها الخُيُوطُ التي تُشَدُّ علىٰ ضُرُوعها لمَنْعِ أولادِها مِنْ رَضاعها ، وصار لا أحدَ مِنَ الوِلْدانِ الأَعِزَّةِ يُسقَىٰ مِنَ اللَّبَنِ شيئاً في الصباح . . ردَّ عليهم ـ أي : علىٰ قوم الشاعر ـ جازِرُهُم مِنَ المَرْعىٰ ما يَنحَرُونَهُ للضيف ؛ لعدم وجودِ لَبَنٍ عندَهُم يَقْرُونَهُ به ؛ مِنْ كلِّ ناقةٍ عُولِجَ ضَرْعُها لانقطاعِ لَبَنِها ، وفي رأسها وما حولَ ذَنَبِها شحمٌ ؛ لكثرة السِّمَن .

يعني : أنَّهُ مِنْ قومٍ كرام ؛ حتىٰ إنَّهُم في السَّنَةِ المُجْدِبةِ التي يَعِزُّ فيها وجودُ اللَّبَنِ يأتون مِنْ مَرَاعِيهم بالناقة المذكورة ، ويذبحونَها للضيف ، ويُحسِنون قِراهُ ، فلا ينبغي حينئذٍ لماوِيَّةَ أنْ تُقدِّمَ حاتِماً عليه ، بل يُطلَبُ منها أنْ تسألَ النَّبِيتيِّينَ عن حَسَبِهِ وشرفِهِ وكرمِهِ عندَ الشتاءِ إذا هبَّتِ الريحُ ؛ لتعلَمَ أنَّهُ ذو كرم ، ومِنْ قومٍ كرام . انتهىٰ .

(ظنّ) وأخواتها

٢٠٦ـ اِنصِبْ بفعلِ القلبِ جُزْأَيِ ٱبتِدَا   أَعْني (رَأَىٰ) (خالَ) (عَلِمتُ) (وَجَدَا)

(« ظنَّ » وأخواتُها)

* قوله : (بفعلِ القلبِ) مصدرٌ مضاف فيَعُمُّ ، ولمَّا كانتْ جميعُ أفعالِ القلوبِ ليستْ مُتعدِّيةً إلىٰ مفعولَينِ ، بل منها ما لا يَنصِبُ إلا مفعولاً واحداً ؛ نحوُ : (عَرَفَ) و(فَهِمَ) ، ومنها لازمٌ ؛ نحوُ : (جَبُنَ) و(حَزِنَ) . . قال : (أَعْني « رَأَىٰ » . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (جُزْأَيِ ٱبتِدَا) ؛ أي : جُزْأَيْ جملةٍ ذاتِ ابتداءٍ ؛ فالإضافةُ لأَدْنىٰ مُلابسةٍ .

[ظنَّ وأخواتُها]

* قوله : (مصدرٌ مضاف فيَعُمُّ) صرَّح الرَّضِيُّ وغيرُهُ : بأنَّ إضافةَ المصدرِ تُفِيدُ العمومَ[١] ، وأيضاً : هو مفردٌ مضاف لمعرفةٍ فيَعُمُّ .

* قوله : (فالإضافةُ) ؛ أي : إضافةُ (جُزْأَي) لـ (ابتِدا) ، وهٰذا تفريعٌ

(١) انظر « شرح العضد على مختصر ابن الحاجب » (٢/٥٠٧) .

* قوله : (معَ « عَدْ ») بتشديد الدال ، وسُكِّنَ في البيت للوزن ، وهو حالٌ مِنْ مفعولِ (أَعْني) ، وقال في « التمرين » : (مُتعلِّقٌ به)[١] .

* قوله : (اللَّذْ كـ « اعتَقَدْ ») صفةُ (جَعَلَ) ؛ أي : (جَعَلَ) الذي معناه (اعتَقَدَ) ؛ احترازاً مِنْ (جَعَلَ) بمعنىٰ (صَيَّرَ) ، وسيأتي[٢] .

علىٰ ما قبلَهُ المفيدِ أنَّ الجزأَينِ إنَّما هما الجملة .

* قوله : (أي : « جَعَلَ » الذي معناه « اعتَقَدَ ») فيه : أنَّ الاعتقادَ هو الحُكْمُ الجازم ، و(جَعَلَ) مِنْ أفعال الرُّجْحان ، فكيف يكونُ معناه (اعتَقَدَ) ؟ اللهمَّ إلا أنْ يُرادَ بالاعتقاد : الظنُّ ، أو بالرُّجْحان : ما عدا العلمَ ؛ فيشملُ الجزمَ لا عن دليلٍ المُسمَّى اعتقاداً ، كما قد يُرادُ بالظنِّ ذلك ، كما في « الأطول »[٣] .

ثمَّ إنَّ قضيةَ كلام المُصنِّف : أنَّ (اعتقد) يتعدَّىٰ إلى اثنَينِ ، وقد نَقَلَ في « الهَمْع » زيادةَ أفعالٍ ؛ منها : (اعتقد) ، و(توهَّم)[٤] .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٥٢) .

(٢) واحترازاً مِنْ (جَعَلَ) التي بمعنىٰ (شَرَعَ) ، وقد سبق . انظر (٢/ ٤٦٧) وما بعدها .

(٣) الأطول (١/ ٢٦٩) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٢) .

(٤) همع الهوامع (١/ ٥٣٦) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٢) .

٢٠٨ـ و(هَبْ) (تَعَلَّمْ) والتي كـ (صَيَّرَا)   أيضاً بها انْصِبْ مُبتداً وخَبَرَا

هـٰذا هو القِسْمُ الثالثُ مِنَ الأفعال الناسخةِ للابتداء ؛ وهو (ظنَّ) وأخواتُها .

❁ قوله : (و« هَبْ ») ؛ أي : الذي بلفظ الأمر ؛ بمعنىٰ : ظُنَّ ؛ احترازاً مِنْ (هَبْ) أمر مِنَ الهبة ؛ فإنَّهُ مُتصرِّفٌ ، ويَقِلُّ استعمالُهُ مع (أنَّ) وصِلَتِها ؛ حتىٰ زَعَمَ الحَرِيريُّ : أنَّهُ مِنْ لَحْنِ الخواصِّ[1] ، ويَرُدُّهُ : (هَبْ أنَّ أبانا كان حماراً) ، كما في « شرح الجامع »[2] .

❁ قوله : (والتي كـ « صَيَّرَا » . . .) إلىٰ آخره : (التي) : مبتدأٌ ، و(كـ « صيَّرَ ») : صِلَةُ (التي) ، و(أيضاً) : مفعولٌ مطلق ، وقولُهُ : (بها) ؛ أي : بأفعالِ القلوب ، وجملةُ (انْصِبْ . . .) إلىٰ آخره : خبرُ (التي) .

❁ قوله : (أي : بأفعالِ القلوب) صوابُهُ : (أي : بأفعالِ التحويل) .

---

(١) درة الغوَّاص (ص١٣١) .

(٢) السراج المنير (ق/ ١٢٥) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٧٥١) ، و« شرح درة الغوَّاص » للشهاب الخفاجي (ص٤٢٢) ، وقوله : (هَبْ أنَّ أبانا . . .) إشارةٌ : إلى المسألة الحماريَّة ، وتُسمَّى : (الحجريَّة) ، و(اليَمِّيَّة) ؛ لأنَّهُ رُوي : (هَبْ أنَّ أبانا كان حجراً مُلقىً في اليَمِّ . . .) ، و(المنبريَّة) ؛ لأنَّ سيدَنا عمر رضي الله عنه سُئل عنها وهو على المنبر ، و(المُشَرَّكة) ؛ وهي أن يُتوفَّى الميتُ عن زوج وأمٍّ وولدي أمٍّ وأخ لأبوين ، وانظر « بحر المذهب » (١١/ ١٦٩) ، و« نهاية المطلب » (٩/ ١٨٣ـ ١٨٤) ، و« الوسيط » للغزالي (٤/ ٣٤٣) .

وتنقسمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ : أحدُهُما : أفعالُ القلوب ، والثاني : أفعالُ التحويل .

فأمَّا أفعالُ القلوبِ : فتنقسمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ :

أحدُهُما : ما يَدُلُّ على اليقين ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها خمسةً : (رَأَىٰ) ، و(عَلِمَ) ، و(وَجَدَ) ، و(دَرَىٰ) ، و(تَعَلَّمْ) .

والثاني : ما يَدُلُّ على الرُّجْحان ، وذَكَرَ المُصنِّفُ منها ثمانيةً :

---

* قوله : (فتنقسمُ إلىٰ قِسْمَيْنِ. . .) إلىٰ آخره : لا يُنافي هٰذا جَعْلُ الأُشْمُونيِّ لها أربعةَ أنواع ؛ لأنَّ الشارحَ نَظَرَ إلى الاستعمال الغالبِ ، كما يُفهَمُ مِنْ قول الأُشْمُونيِّ : (إنَّ أفعالَ القلوبِ المذكورةَ علىٰ أربعةِ أنواعٍ :

الأوَّلُ : ما يُفِيدُ في الخبر يقيناً ؛ وهو [ثلاثةٌ] : « وَجَدَ » ، و« تَعَلَّمْ » ، و« دَرَىٰ » .

والثاني : ما يُفِيدُ فيه رُجْحاناً ؛ وهو خمسةٌ : « جَعَلَ » ، و« حَجَا » ، و« عَدَّ » ، و« زَعَمَ » ، و« هَبْ » .

والثالثُ : ما يَرِدُ للأمرَينِ والغالبُ كونُهُ لليقين ؛ وهو اثنانِ : « رَأَىٰ » ، و« عَلِمَ » .

والرابعُ : ما يَرِدُ لهما والغالبُ كونُهُ للرُّجْحان ؛ وهو ثلاثةٌ : « ظَنَّ » ، و« خالَ » ، و« حَسِبَ ») انتهىٰ[1] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (١/ ١٥٨) .

(خالَ) ، و(ظنَّ) ، و(حَسِبَ) ، و(زَعَمَ) ، و(عدَّ) ، و(حَجَا) ، و(جَعَلَ) ، و(هَبْ) .

فمثالُ (رَأَىٰ) : قولُ الشاعر[1] : [من الوافر]

فأَدْخلَ الشارحُ القِسْمَ الثالثَ في الأوَّل ، والرابعَ في الثاني ، ولم ينظرْ للاستعمال المرجوحِ فيهما .

وقد نَظَمْتُ ذلك التقسيمَ فقلتُ : [من الرجز]

ثـــلاثـــةٌ يقينُهـــا لـــن يُنكَـــرَا (وَجَدْتُ) مَحْبُوبي (تَعَلَّمتُ) (دَرَىٰ)

وخمسـةٌ تُفِيـدُ رُجْحـانـاً (جَعَـلْ) (حَجَا) و(عَدْ) (زَعَمْتُ) (هَبْ) يا ذا كَمَلْ

لـذَيـنِ قـد أتـىٰ (رَأَى) (أَعْلَمَـا) و(خالَ) (ظنَّ) معْ (حَسِبتُ) فَأَفْهَمَا

والأغلبُ اليقينُ في (رَأَىٰ) (عَلِمْ) وللثـلاثِ بعـدَ رُجْحـانٍ عُلِـمْ

* قوله : (رَأَىٰ) لا بمعنىٰ (أَبْصَرَ) ، أو (أصاب الرِّئةَ) ، . . . .

---

* قوله : (تَعَلَّمتُ دَرَىٰ) فيه : أنَّ الذي مِنْ أفعال القلوب إنَّما هو (تَعَلَّمْ) بصيغة الأمرِ ، لا بصيغة الماضي ؛ فلعلَّ الصوابَ أنْ يقولَ : (تَعَلَّمْ ودرىٰ) ، أو : (تَعَلَّمَنْ دَرَىٰ) بنون التوكيدِ الخفيفة .

* قوله : (قد أتىٰ «رَأَى» «أَعْلَمَا») قيل : إنَّهُ مكسورٌ ، والأَوْلىٰ : (رأىٰ وعَلِمَا) ، كما في بعض النسخ[2] .

---

(١) البيت للشاعر الفارس خداش بن زهير العامري في « ديوانه » (ص٤١) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٢/ ٣٦٨) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٢ ـ ٨٢٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٢٥) .

(٢) وقد جاء على الصواب في (د ، هـ) .

. . . .

أو بمعنى الرأيِ ؛ أي : المَذْهَبِ ، فإن كانتْ بمعنىً شيءٍ منها . . تعدَّتْ لواحد ؛ نحوُ : (رأيتُ الهلالَ) ، و(رأيتُ زيداً) ؛ أي : أصبتُ رِئتَهُ ، و(رأىٰ أبو حنيفةَ حِلَّ كذا)[1] .

---

* قوله : (أو بمعنى الرأيِ ؛ أي : المَذْهَبِ) ؛ أي : الاعتقادِ الناشئِ عن اجتهاد .

* قوله : (فإن كانتْ بمعنىً شيءٍ منها . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ (رأىٰ) مِنَ الرَّأْيِ مُتعدِّيةٌ لواحد دائماً ، وليس كذلك ؛ لِمَا نصَّ عليه الرَّضِيُّ ؛ مِنْ أنَّها تتعدَّىٰ تارةً إلىٰ مفعولَين ؛ كـ (رأىٰ أبو حنيفةَ كذا حلالاً) ، وتارةً إلىٰ واحدٍ هو مصدرُ ثاني هـٰذَينِ المفعولَينِ مضافاً إلىٰ أوَّلهما ؛ كـ (رأىٰ أبو حنيفةَ حِلَّ كذا) ، كما قد تُستعمَلُ (عَلِمَ) المُتعدِّيةُ لاثنَينِ هـٰذا الاستعمالَ . انتهىٰ[2] .

وهـٰذا صريحٌ ـ حيثُ لا فَرْقَ بين (رأىٰ) و(عَلِمَ) وغيرِهِما ـ في جواز استعمالِ أفعالِ هـٰذا الباب مُتعدِّيةً إلىٰ واحدٍ هو مصدرُ ثاني الجزأَينِ مضافاً إلىٰ أوَّلهما مِنْ غير تقديرِ مفعولٍ ثانٍ ؛ لأنَّ هـٰذا المصدرَ هو المفعولُ به في

---

(1) ومذهب غير الفارسي والناظم : أنَّ (رأى) التي بمعنى (اعتقد) تتعدَّىٰ لمفعولَين ، وذهبا : إلىٰ أنَّها تتعدَّىٰ لمفعول واحد . انظر « التذييل والتكميل » (٦/٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٨٨) ، و« همع الهوامع » (١/٥٤٣) .

(2) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/١٥٠ ، ١٥٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/٢٧) .

١١٧ـ رَأَيــتُ اللهَ أكبــرَ كــلِّ شــيءٍ مُحــاوَلــةً وأكثــرَهُــم جُنُــودَا

ولا بدَّ مِنْ كونِ (رَأَىٰ) مبنيّاً للفاعل ، **أمَّا المبنيُّ للمفعول** : فقال الرَّضِيُّ : (يُستعمَلُ « أُرى » الذي لم يُسمَّ فاعلُهُ مِنْ « أَرَىٰ » عاملاً عملَ الظنِّ الذي هو بمعناه ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ « عَلِمَ » وإن كان « أَرَيتُ » بمعنىٰ « أَعْلمت ») ، أفاده اللَّقَانيُّ[1] .

❁ **قوله** : (**رَأَيتُ اللهَ . . .**) إلىٰ آخره : (**مُحاوَلةً**) : منصوبٌ على التمييز ؛ أي : مِنْ حيثُ المُحاوَلةُ ؛ أي : القُدْرةُ ، وكذا (جُنُوداً) .

الحقيقة ، كما صرَّح به الرَّضِيُّ غيرَ مرَّة ، فليجزِ الاقتصارُ عليه في العبارة وإنْ خالف في ذلك الدَّمَامِينيُّ مُعلِّلاً بأنَّ المضافَ إليه غيرُ مقصودٍ لذاته ، وهٰذه الأفعالُ مُستدعِيةٌ في المعنىٰ لشيئَينِ ينعقدُ منهما المعنى المُرادُ ، فلا بُدَّ مِنِ استقلال كلٍّ منهما بنفسه ، فلا يكونُ أحدُهُما كالتتمَّة للآخَرِ[2] ؛ **فقد يُبحَثُ** فيه : بأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّهُ لا بدَّ مِنِ استقلال الأوَّل ، بل هو مُوطِّئٌ للثاني ، فإذا أُتي بمصدره وأُضيف إلى الأوَّل . . حصل المقصودُ .

❁ **قوله** : (**ولا بدَّ مِنْ كونِ « رَأَىٰ » مبنيّاً للفاعل . . .**) إلىٰ آخره : **الصوابُ أنْ يقولَ بدلَ هٰذه العبارةِ** : (ويُستثنىٰ ممَّا يُفِيدُهُ كلامُهُ مِنْ أنَّ مادَّةَ الرؤيةِ بمعنى العِلْمِ كثيراً والظنِّ قليلاً . . « أُرى » المبنيُّ للمفعول مضارعُ « أَرَىٰ » رُباعيّاً ؛ فقد قال الرَّضِيُّ : إنَّهُ بمعنىٰ « أظنُّ » ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ

---

(١) حاشية الناصر اللقاني على الأوضح (ق/٥٨) ، وانظر « شرح الكافية » للرضي (١٤٩/٤) ، وفي (هـ) : (أعلم) بدل (علم) .

(٢) انظر « تعليق الفرائد » (١٣٢/٤) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٢٧ـ ٢٨) .

فاستعملَ (رَأَىٰ) فيه لليقين ، وقد تُستعمَلُ (رَأَىٰ) بمعنىٰ (ظنَّ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ﴾ [المعارج : ٦] ؛ أي : يَظُنُّونه .

❁ قوله : (تُستعمَلُ « رَأَىٰ » بمعنىٰ « ظنَّ » ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ ﴾ . . .) إلىٰ آخره ؛ فقد اجتمع في هـٰذه الآية (رَأَىٰ) بمعنىٰ (ظنَّ) ،

« أَعْلَمَ » وإن كان « أَرَيتُ » . . .) إلىٰ آخره ؛ فقولُهُ[1] : (ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ « عَلِمَ ») المناسبُ : (أَعْلَمَ)[2] .

وحاصلُهُ مع زيادةٍ وإيضاحٍ : أنَّ مادَّةَ (رَأَىٰ) ثُلاثيّاً تتعدَّىٰ لمفعولَينِ ، كما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ هنا ، ومادَّةَ (أَرَىٰ) رُباعيّاً تتعدَّىٰ لثلاثة ، كما يأتي[3] ، ومحلُّ كونِ (أُرِي) مضارعَ (أَرَىٰ) رُباعيّاً يتعدَّىٰ لثلاثة . . إذا كان مبنيّاً للفاعل ، فإن كان مبنيّاً للمفعول ؛ كما في[4] : [من الطويل]

وكنتُ أُرَىٰ زيداً كما قيل سيِّداً

تعدَّىٰ إلى اثنَينِ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (أظنُّ) المُتعدِّي إلى اثنَينِ ، ولم يُستعمَلْ بمعنىٰ (أَعْلَمَ) مبنيّاً للمجهول مِنْ (أَعْلَمَ) الرُّباعيِّ بمعنىٰ (أُجعَلُ عالماً) ببناء (أُجعَلُ) للمجهول حتىٰ يكونَ مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثة أَوَّلُها نائبُ الفاعل ، وإن استُعمِلَ ماضيه ـ وهو (أَرَيتُ) ـ مبنيّاً للفاعل بمعنىٰ (أَعْلَمْتُ كذلك) مُتعدِّياً لثلاثة ، واستعمالُ (أُرَى) المبنيِّ للمفعول مضارعِ (أَرَىٰ) رُباعيّاً بمعنىٰ

---

(١) أي : المُحشِّي نقلاً عن الرضي .
(٢) الذي في مطبوع « شرح الكافية » (٤/ ١٤٩) : (عَلِمَ) .
(٣) انظر (٢/ ٧٠٧) .
(٤) سبق تخريجه في (٢/ ٥٣٠) .

ومثالُ (عَلِمَ) : (عَلِمتُ زيداً أخاك) ، وقولُ الشاعر[1] : [من البسيط]

وبمعنى (عَلِمَ) ؛ أي : يَظُنُّونَ البعثَ بعيداً ـ أي : مُمتنِعاً ـ ونعلمُهُ قريباً ؛ أي : واقعاً ؛ لأنَّ العربَ قد تستعملُ البُعْدَ فيما يُرادُ نفيُهُ ، والقُرْبَ في الوقوع .

* قوله : (عَلِمَ) ؛ أي : لغير عِرْفان ، أو عُلْمةٍ ؛ وهو انشقاقُ الشَّفَةِ العُلْيا ، فإن كانتْ بمعنى (عَرَفَ) . . تعدَّتْ لواحدٍ ، أو بمعنى (العُلْمة) . . كانتْ لازمةً ، وأمَّا الأَفْلَحُ : فهو مشقوقُ الشَّفَةِ السُّفْلى ، . . . .

(أظنُّ) . . مِنْ باب الاستعمال في اللازم ؛ إذ معنى (أُرَىٰ) : (أُجعَلُ ظانّاً) ببناء (أُجعَلُ) للمجهول ، ويلزمُ هٰذا المعنى ظنُّ المُتكلِّم ، والضميرُ المُستتِرُ فيه فاعلٌ لا نائبُ فاعل ، وكما أنَّهُ لم يُستعمَلْ بمعنى (أَعْلم) بالبناء للمجهول مِنْ (أَعْلَمَ) الرباعيِّ . . لم يُستعمَلْ بمعنى (أَعْلم) بالبناء للمعلوم مِنْ (عَلِمَ) الثُّلاثيِّ الذي هو ـ أي : معنى (أَعْلم) بالبناء للمعلوم ـ لازمُ معنى (أعلم) بالبناء للمجهول .

* قوله : (يَظُنُّونَ البعثَ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّهم جازمونَ بالبُعْد ، فحَمْلُهُ على الظنِّ مُشكِلٌ ، إلا أن يُحمَلُ الظنُّ علىٰ ما يشملُ الاعتقادَ الجازمَ المخالف للواقع ، لٰكنَّ هٰذا الحملَ لا يحسمُ مادَّةَ الإشكال بالنسبة للمُحشِّي ؛ لحُكْمه فيما مرَّ بأنَّها إذا كانتْ بمعنى الرأي تعدَّت إلىٰ واحد .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧٨) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٥٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٣) .

١١٨ـ عَلِمْتُكَ الباذلَ المعروفَ فأنبعثَتْ إليكَ بي واجفاتُ الشَّوقِ والأَمَلِ

ومثالُ (وَجَدَ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن وَجَدْنَآ أَكْثَرَهُمْ لَفَٰسِقِينَ ﴾ [الأعراف : ١٠٢] .

وممَّا يُروىٰ للزَّمَخْشَرِيِّ(١) : [من الطويل]

وأَخَّرَنـي دَهْـرِي وقَـدَّمَ مَعْشَـراً علـىٰ أنَّهُـم لا يعلمـونَ وأَعْلَـمُ

ومُـذْ أَفْلَـحَ الجُهَّـالُ أَعْلَـمُ أنَّنـي أنـا المِيـمُ والأيَّـامُ أَفْلَـحُ أَعْلَـمُ

ومِنَ المعلوم : أنَّ الميمَ شفهيَّةٌ ، فلا ينطقُ بها الأَفْلَحُ الأَعْلَمُ .

* قوله : (عَلِمْتُكَ الباذلَ. . .) إلىٰ آخره : (الباذل) مِنَ البَذْل ـ بالذال المُعجَمة ـ وهو الصَّرْفُ ، و(المعروف) : اسمٌ جامعٌ لكلِّ ما عُرِفَ مِنْ طاعةٍ وإحسان ، و(انبعثَتْ) ؛ أي : ذهبت ، و(الواجِفات) : الدَّوَاعي ، و(الأَمَل) : الرَّجاء .

والشاهدُ : في صَدْره ؛ فإنَّ الكافَ مفعولٌ أوَّلُ ، و(الباذلَ) : مفعولٌ ثانٍ ، و(المعروفَ) : منصوبٌ على المفعوليَّة ، ويجوزُ جرُّهُ بإضافة الوصف إليه .

* قوله : (وَجَدَ) ، لا بمعنىٰ (أصاب) ، أو (استغنىٰ) ،

. . . .

(١) ديوان الزمخشري (ص٥٢٣) ضمن قصيدة يتعجَّب بها من أهل زمانه ، وعزا البيتين الصفدي في « الوافي بالوفيات » (٢٧/ ١٧٣) إلىٰ هبة الله القاضي الشيرازي ، وهما مَعزُوَّان إلى الزمخشري أيضاً في « نهاية الأرب » (٧/ ١١٠) ، و« النجوم الزاهرة » (٧/ ٣١٢) .

ومثالُ (دَرَىٰ) : قولُه[1] : [من الطويل]

١١٩ـ دُرِيتَ الوَفِيَّ العهدِ يا عُرْوَ فاْغتبِطْ   فـإنَّ اْغتِبـاطـاً بـالـوفـاءِ حَمِيـدُ

أو (حَقَدَ) ، أو (حَزِنَ) ، فإن كانتْ بمعنىٰ (أصاب) . . تعدَّتْ لواحدٍ ، وإن كانتْ بمعنى البقيَّةِ . . كانتْ لازمةً ، ومصدرُ الأوَّلِ : (الوِجْدان) ، والثاني : (الوُجْد) مُثلَّثَ الواو ، والثالثِ : (وَجْد) بفتحها ، والرابعِ : (مَوجِدَة) .

❀ قوله : (دَرَىٰ) ، لا بمعنىٰ (تحيَّل) ، وإلا تعدَّىٰ لواحد فقط ؛ نحوُ : (درى الذِّئْبُ الصيدَ) ؛ أي : تحيَّل ليفترسَهُ .

❀ قوله : (دُرِيتَ الوَفِيَّ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ؛ فالتاءُ :

❀ قوله : (أو « حَقَدَ ») الحِقْدُ : الانطواءُ على العداوة والبغضاء ، (وحَقَدَ عليه) مِنْ باب (ضَرَبَ) ، وفي لغة مِنْ باب (تَعِبَ) انتهىٰ « مصباح »[2] .

❀ قوله : (مَوجِدَة) ؛ أي : بفتح الميم وكسرِ الجيم .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٧٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٤٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٣٣) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٣٥٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٥٤١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٢٦) .

(٢) المصباح المنير (١/ ١٩٧) .

ومثالُ (تَعَلَّمْ) ـ وهي التي بمعنى (اعلَمْ) ـ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

نائبُ الفاعل هي المفعولُ الأوَّلُ ، والثاني : (الوفيَّ)[2] ، ويجوزُ خفضُ (العهد) بالإضافة ، ونصبُهُ بالتشبيه بالمفعول به ، ورفعُهُ بالفاعليَّة ، و(عُرْوِ) : مُرخَّمُ (عُرْوة) ، و(فاْغتبِطْ) : جوابُ شرطٍ تقديرُهُ : (إذا دُرِيتَ ذلك فاغتبِطْ) مِنَ الغِبْطة ؛ وهي أنْ يتمنَّىٰ مثلَ حالِ المغبوطِ مِنْ غيرِ أنْ يُرِيدَ زوالَها عنه ، بخلاف الحَسَد ، و(بالوفاء) : مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ .

* قوله : (« تَعَلَّمْ » ؛ وهي التي بمعنى « اعلَمْ ») ، ولا تتصرَّفُ ،

---

* قوله : (وهي أنْ يتمنَّىٰ مثلَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا تفسيرٌ للغِبْطة ، وليس مُراداً هنا ؛ إذ ليس المُرادُ ذمَّ علىٰ تمنِّي مثلِ ما للغير ، بل المُرادُ بالأمر بالاغتباط : الأمرُ بالمُداومة علىٰ هـٰذه الخَصْلةِ التي يَغبِطُكَ بها الناسُ ويتمنَّونَ مثلَها .

* قوله : (و« بالوفاء » : مُتعلِّقٌ بما بعدَهُ) المُناسِبُ : تعلُّقُهُ بما قبلَهُ[3] .

---

(١) البيت لزياد بن سيار الجاهلي ، كما قال العيني ، وصوَّب البغدادي أنه مجهول النسبة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٥١) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٥ ـ ٨٢٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٦١ـ٢٦٢) .

(٢) والأكثر في (دَرَىٰ) : أن يتعدَّىٰ لواحد بالباء ؛ نحو : (دريت بكذا) ، فإذا دخلت عليه الهمزة تعدَّىٰ لآخرَ بنفسه ؛ نحوُ : ﴿ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ﴾ [يونس : ١٦] . انظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣٤) .

(٣) أي : بـ (اغتباطاً) ، والمحشي تبع العيني في « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٤) .

١٢٠ـ تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها　　فبالِغْ بلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ

وهـٰذه مُثُلُ الأفعالِ الدالَّةِ على اليقين .

ومثالُ الدالَّةِ على الرُّجْحانِ : قولُكَ : (خِلْتُ زيداً أخاك)[1] ،

فلا تُستعمَلُ إلا بصيغة الأمر ، فإن لم تكنْ بمعنى (اعلَمْ) ، بل كانتْ أمراً مِنْ (تَعَلَّمْتُ الحسابَ) ونحوَهُ . . تعدَّتْ لمفعولٍ واحد وتصرَّفتْ[2] .

* قوله : (تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفْسِ . . .) إلى آخره : الشاهدُ : في (تَعَلَّمْ) ؛ حيثُ نَصَبَ مفعولَينِ مثلَ (اعلَمْ) ؛ أحدُهُما : (شفاءَ النَّفْس) ، والآخرُ : (قهرَ عدوِّها) ، و(المَكْرُ) : الخديعة .

* قوله : (خِلْتُ) ؛ أي : لا بمعنى (تكبَّر) ، ولا بمعنى (ظَلَعَ الفرسُ) ونحوُهُ : إذا غَمَزَ في مَشْيِه ، وإلا كانتْ لازمةً .

. . . .

---

(١) ومضارعه : (إخالُ) بكسر الهمزة كثيراً على غير القياس ، ويجوز فتحها ، وهي لغة شاذَّةٌ استعمالاً ، كما سيأتي في (٢/ ٦٧٦) .

(٢) فيُقال : (تعلَّمَ الحسابَ) ، و(يتعلَّمُهُ) ، و(تعلَّمْهُ يا زيدُ) ، والفرق بينهما وبين التي بمعنى (اعلَمْ) : أنَّ هـٰذه أمرٌ بتحصيل العلم في المستقبل بتعاطي أسبابه ، والأُولى أمرٌ بتحصيله في الحال بما يذكر مِنَ المتعلقات .

ثم اعلَمْ : أنَّ (تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) تتعدَّىٰ في الأكثر إلى (أنَّ) وصِلَتها ؛ كقول النابغة الذُّبْياني :　　(من الوافر)

تعلَّـمْ أنَّـهُ لا طيـرَ إلَّا　　علىٰ مُتطيِّـرٍ وهْـوَ الثُّبـورُ

وقد تُستعمَلُ (خالَ) لليقين ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٢١ـ دعانِي الغَوَانِي عَمَّهُنَّ وخِلْتُنِي   ليَ اسمٌ فلا أُدعىٰ بهِ وهْوَ أَوَّلُ

❊ قوله : (دعانِي الغَوَانِي) جمعُ (غانية) ؛ وهي المرأةُ التي غَنِيتْ بحُسْنها وجمالِها ، ويُروى : (العَذَارىٰ) جمعُ (عَذْراءَ) ؛ وهي البِكْرُ ، وهو فاعلُ (دعا) بمعنىٰ (سمَّىٰ) ، وحَذَفَ تاءَ التأنيث مِنَ الفعل ؛ لكون الفاعلِ جمعاً مُكسَّراً ، وهو يجوزُ معه الأمرانِ كما سيأتي في كلام الناظم[2] ؛ فما في « الشواهد الكبرىٰ » مِنْ جَعْله نادراً ؛ حيثُ قال : (إنَّهُ كقولهم : « قال فُلانةُ »)[3] . . سهوٌ .

والياءُ في (دعاني) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(عمَّهُنَّ) : مفعولُهُ الثاني ، وقد يتعدَّىٰ إليه بالباء .

والشاهدُ : في قوله : (وخِلْتُني) ؛ أي : عَلِمْتُني ؛ فالياءُ : مفعولٌ أوَّل ، وجملةُ (لي اسمٌ) : هو المفعولُ الثاني ، وقولُهُ : (وهو أَوَّلُ) :

. . . .

---

(١) البيت لسيدنا النمر بن تولب العُكْلي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠١) ضمن قصيدة مطلعها :

تَـأَبَّـدَ مِـنْ أطـلالِ جَمْـرَةَ مَـأْسَـلُ   وقـد أقفـرتْ منهـا شَـرَاءٌ فيَـذْبُـلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٤٩ـ٨٥١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٤٠) .

(٢) انظر (٣/ ٤٥ـ٤٦) .

(٣) المقاصد النحوية (٢/ ٨٥١) .

و(ظننتُ زيداً صديقَكَ) ، وقد تُستعمَلُ لليقين ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَظَنُّوٓاْ أَن لَّا مَلۡجَأَ مِنَ ٱللَّهِ إِلَّآ إِلَيۡهِ ﴾ [التوبة : ١١٨] .

و(حَسِبتُ زيداً صاحبَكَ) ، وقد تُستعمَلُ لليقين ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

جملةٌ حاليَّة مِنَ الضمير المجرور ؛ أي : تيقَّنتُ في نَفْسي أنَّ لي اسماً كُنتُ أُدْعىٰ به وأنا شابٌّ ، فلِمَ لا أُدعىٰ به الآنَ ، وحاصلُهُ : أنَّهُ أنكر عليهنَّ دعاءَهُنَّ له بالعمِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما يُدعىٰ به الشيوخُ ، ولا تدعو النساءُ بذلك إلا لمَنْ لا التفاتَ لهنَّ إليه ؛ لأنَّ الأغلبَ مَيْلُهُنَّ إلى الشباب .

❊ قوله : (وظننتُ) لا بمعنى (اتَّهَمَ) ، وإلا تعدَّتْ لواحد .

❊ قوله : (وحَسِبتُ)[2] ، لا بمعنىٰ (صار أَحْسَبَ) ، أي : ذا شُقْرة ،

---

(١) البيت لسيدنا لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٤١) ، ورواية « الديوان » بشرح الطُّوسي : (رأيتُ التقىٰ والحمدَ) ، وعليها فلا شاهد فيه علىٰ (حَسِبَ) ، وهو ضمن قصيدة مطلعها :

كُبَيشَـةُ حَلَّـتْ بعـدَ عهـدِكَ عـاقِـلَا ... وكانتْ لهُ خَبْلاً على النَّأْيِ خابِلَا

تَـرَبَّعَـتِ الأشـرافَ ثـمَّ تَصَيَّفَـتْ ... حَسَاءَ البُطَاحِ وانتجعْنَ المَسَايِلَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٠ ـ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٤) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٤٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٣٧ ـ ٨٣٩) .

(٢) ومضارعُها : (يَحسِب) بالكسر أيضاً ، ويقلُّ الفتح ، ومصدرُها : (الحِسْبان) و(المَحْسِبة) .

١٢٢ـ حَسِبْتُ التُّقىٰ والجُودَ خيرَ تجارةٍ رَبَاحاً إذا ما المرءُ أصبحَ ثاقِلَا

ومثالُ (زَعَمَ) : قولُهُ[1] : [من الطويل]

أو حُمْرةٍ وبياضٍ كالبَرَص ، وإلا كانتْ لازمةً[2] .

* قوله : (حَسِبْتُ التُّقىٰ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ فيه ظاهرٌ ، و(رَباحاً) : منصوبٌ تمييزاً ؛ أي : مِنْ حيثُ الرِّبْحُ والفائدةُ ، و(ما) : زائدةٌ ، وأراد بـ(ثاقلاً) : ميِّتاً ؛ لأنَّ البدنَ يَخِفُّ بالروح ، فإذا مات الإنسانُ صار ثقيلاً كالجماد .

* قوله : (زَعَمَ) ، لا بمعنىٰ (كَفَلَ) ، أو (سَمِنَ) ، أو (هُزِلَ) ببنائه للمفعول ضد السِّمَن ، ومصدرُهُ : (الهُزال) ، وأمَّا (هَزَلَ) ببنائه للفاعل (يَهزِلُ هَزْلاً) . . فهو ضدُّ الجِدِّ ، قاله الجَوْهَريُّ[3] ، فإن كانتْ بمعنىٰ (كَفَلَ) . .

---

* قوله : (ضدُّ الجَدِّ) المصدرُ بالفتح ، والاسمُ بالكسر .

* قوله : (فإن كانتْ بمعنىٰ « كَفَلَ » . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ « الهَمْع » : (فإن كانتْ بمعنىٰ « كَفَلَ » . . تعدَّتْ إلىٰ واحد ، والمصدرُ : « الزَّعَامة » ، أو بمعنىٰ « رَأَسَ » . . تعدَّتْ تارةً إلىٰ واحد ، وأُخرىٰ بحرف

---

(١) البيت لأبي ذُؤَيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٦٩) ضمن قصيدة سبق مطلعها في (٢/ ٨٠) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٥١ـ٥٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٤٣ـ٨٤٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٦٨ـ٢٧٠) .

(٢) وإن كانت بمعنىٰ (عدَّ) . . تعدَّتْ لواحد ، وفُتِحتْ سينُها في الماضي ، وضُمَّت في المضارع ، وجاء مصدرها علىٰ (حَسْب) ، و(حُسْبان) ، و(حِسابة) ، و(حِسْبة) ، و(حساب) .

(٣) الصحاح (٥/ ١٨٥٠) .

١٢٣ـ فإنْ تَزْعُمِيني كنتُ أَجْهَلُ فيكُمُ   فإنِّي شَرَيتُ الحِلْمَ بعدَكِ بالجهلِ

تعدَّتْ إلىٰ واحدٍ ؛ تارةً بنفسها وتارةً بحرف الجر ، ومثلُها إذا كانتْ بمعنىٰ (رَأَسَ) ، وإن كانتْ بمعنىٰ (سَمِنَ) أو (هُزِلَ) . . كانتْ لازمةً .

❁ قوله : (فإنْ تَزْعُمِيني . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ؛ حيثُ تعدَّى الفعلُ إلىٰ مفعولَينِ ؛ أحدُهُما : ياءُ المُتكلِّم ، والآخَرُ : الجملةُ بعدَهُ ، وباءُ (بالجهل) : للمُقابلة ؛ أي : استبدلتُ الحِلْمَ بعدَ فِراقِكِ بالجهل ؛ أراد : أنَّهُ تَرَكَ الجهلَ ولازمَ الحِلْمَ .

والأكثرُ في هٰذا الفعل : وقوعُهُ علىٰ (أنَّ) أو (أنْ) وصِلَتِهِما ؛ نحوُ : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ كَفَرُوٓاْ أَن لَّن يُبۡعَثُواْ ﴾ [التغابن : ٧] ، قال السِّيرافيُّ : (والزَّعْمُ قولٌ يقترنُ به

الجرَّ) انتهىٰ[١] ، وبها تعلمُ ما في المُحشِّي .

❁ قوله : (نحوُ : ﴿ زَعَمَ ٱلَّذِينَ . . . ﴾) إلىٰ آخره ، ونحوُ قولِهِ[٢] : [من الطويل]

وقد زعمتْ أنِّي تغيَّرتُ بعدَها   ومَنْ ذا الذي يا عَزُّ لا يتغيَّرُ

❁ قوله : (قال السِّيرافيُّ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ بهٰذا : بيانُ معنىٰ (زَعَم) ، وأنَّ فيه خلافاً ؛ فقال السِّيرافيُّ : (إنَّ « زَعَمَ » ليس مِنْ أفعال القلوب ؛ لأنَّ معناها القولُ المقرونُ بالاعتقاد صحَّ أو لا ، فهي مِنْ أفعال الجوارح ؛ كاللِّسان والحَلْق) ، وقال السَّعْدُ : (هي مِنْ أفعال القلوبِ ؛ لأنَّ

(١) همع الهوامع (١/ ٥٣٩) .

(٢) البيت لكُثيِّر عَزَّةَ في « ديوانه » (ص٣٢٨) ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٢/ ٤٠) ، و« تمهيد القواعد » (٣/ ١٤٧٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٣٣ ـ ٨٣٤) .

ومثالُ (عَدَّ) : قولُهُ[1] : [من الطويل]

اعتقادٌ صحَّ أو لم يَصِحَّ) ، وقال السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ : (« زَعَمَ » : مِنْ أفعال القلوب ، و« أَجْهَلُ » : فعلٌ ، وقد يُتوهَّمُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل فيُروىٰ بالنصب ، كما تُوُهِّمَ أنَّ الزَّعْمَ هنا بمعنى القول ، أو بمعنىٰ « يكذبُ » أو « يطمعُ ») انتهىٰ ، نقله شيخُ الإسلام[2] .

❊ قوله : (عَدَّ) ؛ أي : لا بمعنىٰ (حَسَبَ) بفتح السين ؛ نحوُ :

معناها الرُّجْحانُ) ، كما جرىٰ عليه المُصنِّف والشارحُ .

فبينَ كلامِ السَّعْدِ والسِّيرافيِّ التباينُ كما علمتَ ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه العلَّامةُ الصبَّانُ وتبعه بعضُ الأفاضل في حواشي هٰذا « الكتاب »[3] .

❊ قوله : (وقد يُتوهَّمُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل) ؛ أي : وليس مُراداً ؛ لأنَّ المعنىٰ ليس عليه ؛ فإنَّهُ ليس مُرادُهُ الإخبارَ بأنَّهُ كان أكثرَ جهلاً مِنْ غيره ، بل أنَّهُ كان مُتَّصِفاً بالجهل ؛ كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : (فإنِّي شَرَيتُ. . .) إلىٰ آخره .

---

(١) البيت لسيدنا النعمان بن بشير الأنصاري رضي الله عنهما في « ديوانه » (ص١٥٩) ، وقبله بيتان سيذكرهما المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٩ـ ٨٣١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٣٣ـ ٤٣٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٠٦) ، وانظر « شرح كتاب سيبويه » للسيرافي (١/ ٤٥٣) ، و« حاشية السعد على الكشاف » (ق/ ٧٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٠) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٢٩٧) .

١٢٤ـ فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ شريكَكَ في الغِنىٰ ولٰكنَّما المَوْلىٰ شريكُكَ في العُدْمِ

ومثالُ (حجا) : ....

(عَدَدتُ المالَ) ؛ أي : حَسَبتُهُ أَحسُبُهُ بضمِّ السين في المضارع ، وإلا تَعَدَّتْ لواحد .

* قوله : (فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ شريكَكَ. . .) إلىٰ آخره : هو للنُّعْمانِ بنِ بَشِيرٍ الصحابيِّ رضي الله عنه ، وقبلَهُ :

وإنِّي لَأُعطِي المالَ مَنْ كانَ سائلاً وأَغفِرُ للمَوْلى المُجاهِرِ بالظُّلْمِ

وإنِّي متىٰ ما تَلْقَني جازماً لهُ فما بينَنا عندَ الشدائدِ مِنْ صَرْمِ[1]

فلا تَعْدُدِ المَوْلىٰ. . . . .

إلىٰ آخره ، والمُرادُ بـ (المَوْلىٰ) هنا : الحَلِيفُ ، أو الصاحبُ ، و(الصَّرْمُ) بالصاد المُهمَلة : القطعُ ، و(العُدْم) بضمِّ العين وسكونِ الدال المُهمَلتَينِ : الفَقْرُ .

والشاهدُ : في (لا تَعدُد) ؛ حيثُ جاء بمعنى الظنِّ ، ونَصَبَ مفعولَينِ ؛ أوَّلُهُما : (المَوْلىٰ) ، وثانيهما : (شريكَك) .

* قوله : (حَجَا)؛ بمعنىٰ (ظنَّ)[2]، لا بمعنىٰ (غَلَبَ في المُحَاجَاة) ، أو (قَصَد) ، أو (رَدَّ) ، أو (أقامَ) ، أو (بَخِلَ) ، قال المُرادِيُّ : (أو

---

(١) في (ج) : (حازماً) بدل (جازماً) ، وفي (هـ) : (صارماً) .

(٢) قال ابن هشام في « التخليص » (ص ٤٤١) : (ولا يُعرَف غير ابن مالك من النَّحْويين مَنْ عَدَّ « حجا » مِنْ أفعال هٰذا الباب) .

قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٢٥ـ قد كنتُ أَحْجُو أبا عمرٍو أخا ثقةٍ حتىٰ أَلَمَّتْ بنا يوماً مُلِمَّاتُ

« ساقَ » ، أو « كَتَمَ »)[2] ، فإن كانتْ بمعنىٰ (أقام) ـ [أي][3] : مَكَثَ ـ أو (بَخِلَ) ، أو (وَقَفَ) . . كانتْ لازمةً ، أو بمعنىٰ شيءٍ مِنَ البقيّة . . تعدَّتْ إلىٰ واحدٍ ، والمُحاجَاةُ : المُغالَبةُ ؛ مِنْ (حاجَيتُهُ في كذا فحجَوتُهُ) : إذا غلبتَهُ فيه .

❁ قوله : (قد كنتُ أَحْجُو . . .) إلىٰ آخره : (أبا عمرٍو) : مفعولٌ أوّل ، و(أخا) : مفعولٌ ثانٍ مضافٌ إلىٰ (ثقةٍ)[4] ، ويصحُّ نصبُ (ثقة) نعتاً

❁ قوله : ([أي] : مَكَثَ) وقولُهُ : (أو « وَقَفَ ») لم يتقدَّما في كلامه أوّلاً .

---

(١) البيت لسيدنا تميم بن أبي بن مقبل رضي الله عنه ، وبعده :

فقلتُ والمرءُ قد تُخطِيهِ مُنْيَتُهُ أَدْنىٰ عطيّتِهِ إيّايَ مِئِياتُ
فكانَ ما جادَ لي لا جادَ مِنْ سَعَةٍ دراهمٌ زائفاتٌ ضَرْبَجِيّاتُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٣) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٤ـ٣٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٥٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٢٨ ـ ٨٢٩) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٤١) .

(٢) توضيح المقاصد (١/ ٥٥٦) .

(٣) في النسخ : (أو) ، والتصويب من « الدرر السنية » (١/ ٤٠٧) .

(٤) أي : أخا وُثُوقٍ .

ومثالُ (جَعَلَ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا﴾ [الزخرف : ١٩] .

وقيَّد المُصنِّفُ (جَعَلَ) بكونها بمعنى (اعتقدَ) ؛ احترازاً مِنْ (جَعَلَ) التي بمعنىٰ (صَيَّرَ) ؛ فإنَّها مِنْ أفعال التحويل ، لا مِنْ أفعال القلوب .

ومثالُ (هَبْ) : قولُهُ[1] : [من المتقارب]

له[2] ، و(ألمَّتْ) : نزلتْ ، و(المُلِمَّات) : الحوادثُ التي تنزلُ بالشخص .

والمعنىٰ : كنتُ أظنُّ أبا عمرٍو صاحبَ ثقةٍ إلىٰ أنْ نزلتْ بنا يوماً نوازلُ .

---

(١) البيت لعبد الله بن همَّام السلولي في « ديوانه » (ص٨٥) ضمن قصيدة يخاطب بها سيدنا معاوية رضي الله عنه ، وكان قد هرب من ابن زياد ، فلحق بمعاوية واستجار به فأمَّنه ، ومطلعها :

جعلتَ الغوانيَ مِنْ بالِكَا ولم يَنهَكَ الشَّيبُ عن ذٰلِكَا
علىٰ حينَ كانَ الصِّبا شائناً وأقصرَ باطلُ أخدانِكا

وقوله : (أبا خالد) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ونسخةٍ علىٰ هامش (و) ، وجاءت كذلك في غالب كتب النحو ، وهي كنية سيدنا معاوية رضي الله عنه كما سيأتي تعليقاً ، وفي نسخ « الشرح » : (أبا مالك) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٤) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٥٧) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٥١) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٣١ـ ٨٣٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٦٢ـ ٢٦٥) .

(٢) وعليه : يكون (أخا) مُنوَّناً .

١٢٦ـ فقلتُ أَجِرْني أبا خالدٍ وإلَّا فهَبْنِي امرَأً هالِكَا

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : (أَعْني « رأىٰ ») : علىٰ أنَّ أفعالَ القلوبِ منها ما يَنصِبُ مفعولَينِ ؛ وهو (رأىٰ) وما بعدَهُ ممَّا ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هٰذا الباب ، ومنها ما ليس كذلك ؛ وهو قسمانِ : لازمٌ ؛ نحوُ : (جَبُنَ زيدٌ) ، ومُتعدٍّ إلىٰ واحدٍ ؛ نحوُ : (كَرِهْتُ زيداً) .

هٰذا ما يتعلَّقُ بالقِسْم الأوَّل مِنْ أفعال هٰذا الباب ؛ وهو أفعالُ القلوب .

وأمَّا أفعالُ التحويلِ ـ وهي المُرادةُ بقوله : (والتي كـ « صَيَّرَا » . . .) إلىٰ آخره ـ . فتتعدَّىٰ أيضاً إلىٰ مفعولَينِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ، . . . .

---

* قوله : (فقلتُ أَجِرْني . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في قوله : (فهَبْني . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّها نَصَبتْ مفعولَينِ ؛ أحدُهُما : الياء ، وثانيهما : (امرأً) ، و(هالكاً) : صفتُهُ .

والمعنىٰ : أَجِرْني ـ أي : أَغِثْني ـ يا أبا خالدٍ[1] ، وإن لم تُجِرْني فظُنَّني رجلاً هالكاً .

* قوله : (أصلُهُما المبتدأُ والخبر) أُورِدَ عليه : نحوُ : (صَيَّرتُ الطِّينَ إبريقاً) ، ونحوُ : (حَسِبتُ زيداً عَمْراً)[2] .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ ليس في العبارة أنَّ هٰذه الأفعالَ لا تدخلُ إلا على المبتدأ

---

* قوله : (ونحوُ : « حَسِبتُ زيداً عَمْراً ») هٰذا إنَّما يَرِدُ علىٰ ما تقدَّم ؛

---

(١) وهي كنية سيدنا معاوية رضي الله عنه ، كما في « شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٦٤) .

(٢) فإنَّ المفعولَينِ في كلا المثالَينِ ليس أصلُهُما المبتدأَ والخبرَ ؛ إذ لا يُقالُ : (الطينُ إبريقٌ) ، ولا (زيدٌ عمرٌو) ؛ لعدم صحَّة الإخبار .

وعدَّها بعضُهُم سبعةً :

ـ (صيَّر) ؛ نحوُ : (صيَّرتُ الطِّينَ خَزَفاً) .

ـ و(جَعَلَ) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَقَدِمْنَآ إِلَىٰ مَا عَمِلُواْ مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَٰهُ هَبَآءً مَّنثُورًا ﴾ [الفرقان : ٢٣] .

ـ و(وَهَبَ) ؛ كقولهم : (وَهَبَني اللهُ فِدَاكَ) ؛ أي : صيَّرني .

والخبر ، أو بأنَّ أصلَ المفعولَينِ فيما ذُكِرَ المبتدأُ والخبر ، لـٰكنَّ الإخبارَ في الأوَّلِ باعتبار الأوْلِ ، وفي الثاني باعتبارِ اعتقادِ أنَّ المُسمَّىٰ بالاسمَينِ واحدٌ ، تأمَّلْ [١] .

❁ قوله : (وَهَبَني اللهُ . . .) إلىٰ آخره : الياءُ : مفعولٌ أوَّل ، و(فِدَاكَ) : مفعولٌ ثانٍ ، و(وَهَبَ) هـٰذا : مُلازِمٌ للمُضِيِّ ؛ لأنَّهُ إنَّما سُمِعَ في مَثَلٍ ،

مِنْ أنَّ أفعالَ القلوبِ تنصبُ مفعولَينِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ، لا علىٰ ما هنا ، كما هو واضحٌ .

❁ قوله : (وفي الثاني باعتبارِ اعتقادِ أنَّ المُسمَّىٰ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ القائلَ (حَسِبْتُ زيداً عَمْراً) ربَّما اعتقد التغايرَ كما هو الواقعُ ، ولـٰكن اعتقدَ أنَّ المرئيَّ له عمرٌو وهو في الواقع زيدٌ ، فكان ينبغي له التعبيرُ بما يصدقُ باعتقاد الاتحاد واعتقادِ التغاير ؛ كأنْ يقولَ : باعتبار اعتقادِ أنَّ زيداً هو عمرٌو ؛ أي : إنَّهُما مُتَّحدانِ ، أو اعتقادِ أنَّ المرئيَّ الذي هو زيدٌ في الواقع عمرٌو ؛ ففي صورة اعتقاد التغاير وُجِدَ اعتقادُ الاتحاد على الوجه المذكور ، وبه يصحُّ الإخبار .

---

(١) وذكر الخضري في « حاشيته » (١/ ٢٩٣) أنَّ الثانيَ باعتبار التشبيه علىٰ حذف الأداة .

ـ و(تَخِذَ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَتَخِذْتَ عَلَيْهِ أَجْرًا ﴾ [الكهف : ٧٧][(١)] .

ـ و(اتَّخَذَ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا ﴾ [النساء : ١٢٥] .

ـ و(تَرَكَ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ ﴾ [الكهف : ٩٩] ، وقولِ الشاعر[(٢)] : [من الطويل]

والأمثالُ لا يُتصرَّفُ فيها ، وفي « المختار » : (الفِداء بالكسر : يُمَدُّ ويُقصَرُ ،

. . . .

---

(١) أي : علىٰ قراءة ابن كثير وأبي عمرو . انظر « الدر المصون » (٧/ ٥٣٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٧١) .

(٢) البيت لفُرْعان بن الأعرف ، وقيل : لفُرْعان بن الأصبح أحد بني مرَّة ، ثمَّ أحد بني نزار ، وهو ضمن قصيدة قالها في ابنٍ له عاقٍّ يُدعىٰ : مُنازِلاً ، قال ابن الأعرابي : كان لفُرْعان ابنٌ يُقال له : مُنازِل ، وكان لمُنازِل ابنٌ يُقال له : خَلِيج ، فعقَّ خَلِيج أباه مُنازِلاً ، فقدَّمه إلىٰ إبراهيم بن عربي والي اليمامة ، فقال :

تَظَلَّمَنـي حقِّـي خَلِيـجٌ وعَقَّنِـي ... علىٰ حينَ كانتْ كالحَنِيِّ عِظَامِي
وجـاءَ بقـولٍ مِـنْ حـرامٍ كـأنَّمـا ... يُسعَّرُ في بيتي حريقَ ضِرَامِي
لعَمْـري لقـد ربَّيْتُـهُ فَـرِحـاً بـهِ ... فـلا يفـرحَـنْ بعـدي آمـرؤٌ بغـلامِ

فأراد إبراهيمُ ضربه ، فقال خَلِيج : أصلح اللهُ الأميرَ ، لا تعجلْ عليَّ ، أتعرف هـٰذا ؟ هـٰذا مُنازِلُ بن فُرْعان الذي يقول فيه أبوه ، وأنشد القصيدة التي قالها فُرْعان في ابنه ، فلمَّا أنشدها قال إبراهيمُ : يا هـٰذا ؛ عَقَقْتَ فعُقِقْتَ ، وهـٰذا كما قيل : الجزاءُ مِنْ جنس العمل ، وأوَّلُ قصيدة فُرْعان :

جَـزَتْ رَحِـمٌ بينـي وبيـنَ مُنـازِلٍ ... جزاءً كما يَستنزِلُ الدَّينَ طالبُهْ
فـربَّيْتُـهُ حتـىٰ إذا آضَ شَيْظَمـاً ... يكادُ يُساوي غاربَ الفحلِ غاربُهْ
تغمَّـدَ حقِّـي ظـالمـاً ولَـوَىٰ يـدي ... لَـوَىٰ يـدَهُ اللهُ الـذي هـوَ غـالبُـهْ
وربَّيْتُهُ حتىٰ . . . . =

١٢٧ـ ورَبَّيْتُـهُ حتَّـىٰ إذا مـا تـركتُـهُ أخا القومِ واستَغْنىٰ عنِ المَسْحِ شاربُهْ

وبالفتح : يُقصَرُ لا غيرُ) انتهىٰ[١] .

* قوله : (ورَبَّيتُهُ حتَّىٰ إذا ما تركتُهُ . . .) إلىٰ آخره : قاله فُرْعانُ في ابنه العاقِّ له ، والواوُ : للعطف علىٰ قوله :

تَغَمَّدَ حقِّي ظالماً ولَوَىٰ يَدِي لَـوَىٰ يَـدَهُ اللهُ الـذي هـوَ غـالِبُـهْ

(تَغَمَّدَ) بالغين المُعجَمة ؛ أي : سَتَرَ ، و(حتى) : ابتدائيَّةٌ ، و(ما) : زائدةٌ ، و(إذا) : في موضعِ نصبٍ ، والعاملُ فيه : جوابُهُ ، والتقديرُ : (حتىٰ إذا تركتُهُ ـ أي : صيَّرتُهُ ـ أخا القومِ . . تغمَّدَ) ، و(شاربُهُ) بالرفع :

---

* قوله : (والواوُ : للعطف علىٰ قوله : تَغَمَّدَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا خلافُ الصواب ؛ لأنَّ (تغمَّد) هو جوابُ (إذا) ؛ إذ البيتُ الذي ذَكَرَهُ الشارحُ قبلَ هـٰذا البيتِ لا بعدَهُ[٢] .

* قوله : (تركتُهُ) صريحٌ في أنَّ جوابَ الشرط محذوفٌ هـٰذا تقديرُهُ ،

= والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٦٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٦٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٥٢ ـ ٨٥٤) .

(١) مختار الصحاح (ص٢٠٧) .

(٢) جاء بيت الشارح في « ديوان الحماسة » (٤/ ١٩) ، و« المقاصد النحوية » (٢/ ٨٥٢) بعد قوله : (تغمَّد . . .) إلىٰ آخره ؛ فكلامُ المُحشِّي مبنيٌّ علىٰ هـٰذه الرواية ، والله تعالىٰ أعلم .

ـ و(رَدَّ) ؛ كقوله[١] : [من الوافر]

١٢٨ـ رَمَى الحَدَثانُ نِسْوةَ آلِ حَرْبٍ بمقـــدارٍ سَمَـــدْنَ لـــهُ سُمُـــودَا

فاعلُ (استغنىٰ) ، وهـٰذا كنايةٌ عن كونه كبيراً غيرَ مُحتاجٍ إلىٰ خدمةِ أحدٍ ؛ وذلك لأنَّ الصغيرَ إذا أكل الطعامَ يحتاجُ إلىٰ مَنْ يمسحُ فمَهُ ، فإذا كَبِرَ استغنىٰ عن ذلك ، وأراد : مواضعَ شواربِهِ ؛ وهي حوالي الفمِ مِنَ الجانب الأعلىٰ .

* قوله : (رَمَى الحَدَثانُ. . .) إلىٰ آخره : (الحَدَثانُ) بفتحتَينِ : هو تجدُّدُ المصائب ، وقال العَيْنيُّ : (الليلُ والنهار) ، وقال أيضاً : (سُمِدْنَ ـ

وقد علمتَ ما فيه[٢] .

* قوله : (بفتحتَينِ) في « القاموس » : أنَّهُ بكسر الحاء وسكونِ الدال[٣] .

* قوله : (وقال العَيْنيُّ : « الليلُ والنهار ») هـٰذا يُفِيدُ : أنَّ (الحدثان) مُحرَّكٌ مُثنّىً ؛ فيكونُ بكسر النون[٤] .

---

(١) البيتان لعبد الله بن الزَّبِير الأسدي في « ديوانه » (ص١٤٣ـ ١٤٤) ، ونُسبا إلىٰ غيره ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٤ـ ٨٧٥) .

(٢) وتقدَّم أنه لا إشكال فيه .

(٣) القاموس المحيط (١/ ١٦٣) .

(٤) قال الزَّبِيدي في « التاج » (٥/ ٢٠٧) نقلاً عن شيخه الطيِّب بعدَ أنْ أنشده البيتَين ، =

فَـردَّ شُعُـورَهُـنَّ السُّـودَ بِيضـاً　　وردَّ وجـوهَهُـنَّ البِيـضَ سُـودَا

بصيغة المجهول ـ أي : حَزِنَّ ، والسامدُ : الساكتُ) انتهىٰ[1] ، وفي « المختار » : (السامدُ : بمعنى اللاهي ، والفعلُ مِنْ باب « دَخَلَ »)[2] ، وفي « القاموس » : (السُّمُودُ : يُطلَقُ على الحُزْن ، وعلى السُّرُور ؛ فهو مِنَ الأضداد)[3] ، والمُرادُ في البيت : الأوَّلُ .

والمعنىٰ : رمىٰ تجدُّدُ المصائب نِسْوةَ آل حربٍ بمقدارٍ مِنَ المصائب ، أو عن مقدار ـ أي : رتبةٍ ـ لهنَّ وقد لُهِينَ ؛ أي : شُغِلْنَ لأجل ذلك الرَّمْيِ شغلاً ، وضميرُ (رَدَّ) : لـ (الحَدَثان) ، ....

---

* قوله : (والسامدُ : الساكتُ) هٰذا مُنافٍ لقوله : (سُمِدْنَ بصيغة المجهول) ؛ لأنَّ (فاعلاً) لا يُصاغُ مِنَ المبنيِّ للمجهول ، بل مِنَ المبنيِّ للفاعل .

= وذَكَرَ فيهما (الحَدَثان) مُحرَّكاً : (وكذلك أنشدهما شيخانا ابنُ الشاذلي وابنُ المسناوي ، وهما في « شرح الكافية » المالكية ، وشروح « التسهيل » ، وبعضُهُم اقتصر علىٰ ما في « الصحاح » من ضبطه بالكسر ـ أي : مع سكون الدال ـ كالمُصنِّف ، وبعضُهُم زاد في التفنُّن فقال : « حَدَثان » : تثنية « حَدَث » ، والمُرادُ منهما : الليل والنهار ، وهو كقولهم : « الجديدان » و« المَلَوان » ، ونحو ذلك) ، فهو على القول الأخير مجازٌ مرسل علاقته المحلية .

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٨٧٤) ، وقال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٣٥) بعد أن نقل كلام العيني : (وفي كلامه تنافٍ ؛ لأنَّ فاعلاً إنَّما يُصاغ من المبني للفاعل) .

(٢) مختار الصحاح (ص١٣١) .

(٣) القاموس المحيط (١/ ٣٠٠) .

٢٠٩ـ وخُصَّ بالتعليقِ والإلغاءِ ما مِنْ قبلِ (هَبْ) . . . .

وقولُ ابنِ الميِّت : لـ(المقدار)[١] .. غيرُ ظاهر ، وهـٰذا علىٰ عادة العرب مِنْ وصفِ المصائب بأنَّها تجعلُ الشَّعَرَ الأسودَ أبيضَ ، والوجهَ الأبيضَ أسودَ .

قال ابنُ الميِّت : (وفي البيت مِنْ فنِّ البديع : **العكسُ والتبديلُ** ؛ وهو : أنْ تُقدِّمَ في الكلام جزءاً ثمَّ تُؤخِّرَهُ في آخَرَ ، ومنه : قولُهُ : ﴿ يُخْرِجُ ٱلْحَيَّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ [الروم : ١٩])[٢] .

❋ **قوله : (وخُصَّ بالتعليقِ) خُصَّ** : إمَّا فعلُ أمرٍ بمعنى : اخصُصْ ، وإمَّا فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ، **ويُؤيِّدُ الأوَّلَ** : (وانْوِ ضميرَ الشأنِ) ، **والثانيَ** : (والأمرَ هَبْ قد أُلزِما) انتهىٰ « ياسين »[٣] .

❋ **قوله : (وقولُ ابنِ الميِّت : لـ « المقدار » .. غيرُ ظاهر) فيه** : أنَّهُ لا مانعَ منه ، بل هو مُتعيِّنٌ إن كان (الحَدَثانِ) مُثنًى بمعنى الليلِ والنهارِ علىٰ ما تقدَّم عن العَيْنيِّ[٤] ، وإلا لقال : (فردًا) بألف التثنية ، **تأمَّلْ** .

❋ **قوله : (ويُؤيِّدُ الأوَّلَ : « وانْوِ ضميرَ الشأنِ ») ؛ أي : واجْعَلْ كلَّ ما له** زُكِنَ ، وجوِّزِ الإلغاء .

(١) إرشاد السالك النبيل (ق/٢٠٨) .
(٢) إرشاد السالك النبيل (ق/٢٠٨) .
(٣) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٧٥) .
(٤) انظر (٢ / ٦٦٣) .

. . . . والأمرَ (هَبْ) قد أُلزِمَا

والتخصيصُ بالنَّظَر للمجموع مِنَ التعليق والإلغاء ، أو هو إضافيٌّ بالنَّظَر لـ(هَبْ) وما بعدَهُ ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التعليقَ يَجْري في (فَكَّرَ) و(أَبْصرَ) انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (والأمرَ « هَبْ ») قال الأُشْمُونيُّ : (منصوبٌ بالمفعوليّة

❁ قوله : (بالنَّظَر للمجموع مِنَ التعليق والإلغاء) فلا يُنافي أنَّ التعليقَ وحدَهُ يَجْري في غيرهنَّ ؛ نحوُ : ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾ [الكهف : ١٩] ، ﴿ فَسَتُبْصِرُ وَيُبْصِرُونَ ۞ بِأَييِّكُمُ ٱلْمَفْتُونُ ﴾ [القلم : ٥ ـ ٦] ، ﴿ يَسْـَٔلُونَ أَيَّانَ يَوْمُ ٱلدِّينِ ﴾ [الذاريات : ١٢] ، ﴿ وَيَسْتَنۢبِـُٔونَكَ أَحَقٌّ هُوَ ﴾ [يونس : ٥٣] ، (عرفتُ مَنْ أنتَ) ، (نَسِيتُ أيُّهُم زيدٌ) ، لٰكنَّ التعليقَ في غيرهنَّ خاصٌّ بالاستفهام ، كما في الأمثلة ، وأنَّ الإلغاءَ وحدَهُ يَجْري في غيرهنَّ ؛ نحوُ : (زيدٌ كان قائمٌ) ؛ فإنَّ بعضَهُم ذهب إلىٰ أنَّ (كان) في هٰذا التركيبِ مُلْغاةٌ لا زائدة ، وفي « شرح الكافية » ما يُساعِدُهُ[2] .

❁ قوله : (وما بعدَهُ) هو خصوصُ (تعلَّمْ) ؛ فالمُناسِبُ :

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٧) برقم : (١٣٢٣٦٥) ، والصحيح : أنَّ (تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) تتصرَّف ، كما ذكَرَهُ الدَّمامِينيُّ في « تعليق الفرائد » (٤/ ١٤٧) ، وحكىٰ نقلاً عن ابن السِّكِّيت : (تعلَّمتُ أنَّ فلاناً خارجٌ) ؛ بمعنىٰ : علمتُ .

(٢) انظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٥٥٦) ، و« نكت السيوطي » (ق/ ٩٥) .

٢١٠ـ كذا (تَعَلَّمْ) ولغيرِ الماضِ مِنْ   سواهُما اَجْعَلْ كلَّ ما لهُ زُكِنْ

بـ « أُلزِما » الواقعِ خبراً عن قوله « هَبْ »)[١] ، وفيه : أنَّهُ يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ على المبتدأ ، فالأَوْلىٰ : رفعُ (الأمر) على الابتداء ، و(هَبْ) مبتدأً ثانٍ ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : أُلزِمَهُ .

* قوله : (كذا « تَعَلَّمْ ») ؛ أي : بمعنى (اعلَمْ) ؛ فخَرَجَ : (تعلَّمْ) أمراً بالتعلُّم ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ الأمرَ . انتهى « ابن قاسم »[٢] .

* قوله : (ولغيرِ الماضِ) مفعولٌ ثانٍ لـ (اَجْعَلْ) ، و(مِنْ سواهُما) : حالٌ مِنْ (غير) ، و(كُلَّ) : مفعولٌ أوَّلُ لـ (اَجْعَلْ) ، و(ما) : موصولٌ أو نكرةٌ موصوفة ، وما بعدَها : صِلَةٌ أو صفةٌ ، والياءُ مِنَ (الماضِ) : محذوفةٌ ؛ أي : اَجْعَلْ كلَّ الأحكامِ التي عَلِمتَ للماضي ثابتةً لغيرِ الماضي حالَ كونِهِ كائناً مِنْ سوىٰ (هَبْ) و(تَعَلَّمْ) .

ذِكْرُهُ ؛ لأنَّهُ أخصرُ[٣] .

* قوله : (يلزمُ تقديمُ معمولِ الخبرِ الفعليِّ) ؛ أي : وفيه خلافٌ ، والبَصْريُّونَ يُجِيزُونه ، وهو الأصحُّ[٤] .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٥٩) ، وعلىٰ هٰذا القول : فهو مفعول ثانٍ ، والمفعول الأول هو نائب الفاعل المستتر في (أُلزِم) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٢٧) برقم : (١٣٢٣٦٥) .

(٣) في هامش (ي) : (رُدَّ : بأنَّهُ « تعلَّمْ » وأفعال التصيير) .

(٤) وانظر ما سبق تعليقاً في (١/٣٠٠) .

تقدَّم أنَّ هٰذه الأفعالَ قِسْمانِ : أحدُهُما : أفعالُ القلوب ، والثاني : أفعالُ التحويل .

فأمَّا أفعالُ القلوب : فتنقسمُ إلىٰ مُتصرِّفة ، وغيرِ مُتصرِّفةٍ .

فالمُتصرِّفةُ : ما عدا (هَبْ) و(تَعَلَّمْ) ؛ فيُستعمَلُ منها الماضي ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً قائماً) ، وغيرُ الماضي ؛ وهو : المضارعُ ؛ نحوُ : (أَظُنُّ زيداً قائماً) ، والأمرُ ؛ نحوُ (ظُنَّ زيداً قائماً) ، واسمُ الفاعل ؛ نحوُ : (أنا ظانٌّ زيداً قائماً) ، واسمُ المفعول ؛ نحوُ : (زيدٌ مظنونٌ أبوه قائماً) ؛ . . . . . .

---

* قوله : (وهو : المضارعُ) نبَّهَ بالحَصْر المُستفادِ من قوله : (وهو . . .) إلىٰ آخره : علىٰ خروج الصفةِ المُشبَّهةِ ، وأفعلِ التفضيل ، وأفعلِ التعجُّب ؛ لأنَّ الأُولىٰ إنَّما تُصاغُ مِنْ فعلٍ لازمٍ ، والأخيرَينِ لا يُصاغانِ مِنْ فعلٍ قلبيٍّ ، أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

* قوله : (أنا ظانٌّ) ؛ أي : أنا رجلٌ ظانٌّ ؛ فالضميرُ الذي في (ظانٌّ) راجعٌ إلىٰ هٰذا الموصوفِ ، ولا يُقدَّرُ (أنا) ؛ لأنَّ اسمَ الفاعل يعودُ ضميرُهُ على الغائب ، كذا قاله بعضُ المُحقِّقينَ .

---

* قوله : (لا يُصاغانِ مِنْ فعلٍ قلبيٍّ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُما يُصاغانِ منه ؛ تقولُ : (زيدٌ أعلمُ مِنْ عمرٍو) ، و(ما أعلمَ زيداً !!) ؛ فالصوابُ : التعليلُ بأنَّهُما لا يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولَينِ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يَنصِبُ المفعولَ به أصلاً على الأصحِّ ، وعلىٰ مقابله إنَّما ينصبُ واحداً ، وفعلَ التعجُّبِ لا يَنصِبُ

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٣٩٦) .

فـ (أبوه) : هو المفعولُ الأوَّل ، وارتفع لقيامِهِ مَقَامَ الفاعل ، و(قائماً) : المفعول الثاني ، والمصدرُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ظَنِّكَ زيداً قائماً) ، ويَثبُتُ لها كلِّها مِنَ العمل وغيرِهِ ما ثَبتَ للماضي .

وغيرُ المُتصرِّفِ اثنانِ ؛ وهما : (هَبْ) ، و(تعلَّمْ) بمعنى (اعلَمْ) ؛ فلا يُستعمَلُ منهما إلا صيغةُ الأمر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

تَعَلَّمْ شفاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّها فبالِغْ بلُطْفٍ في التحيُّلِ والمَكْرِ

وقولِهِ[2] : [من المتقارب]

فقلتُ أَجِرْني أبا خالِدٍ وإلَّا فهَبْني امرأً هالِكَا

واختصَّتِ القلبيّةُ المُتصرِّفةُ : بالتعليق ، والإلغاء .

---

* قوله : (تَعَلَّمْ شفاءَ . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَهُ والبيتَ بعدَهُ استدلالاً لكون (تَعَلَّمْ) و(هَبْ) لا يُستعمَلانِ إلا أمراً .

إلا مفعولاً واحداً[3] .

* قوله : (ذَكَرَهُ والبيتَ بعدَهُ استدلالاً . . .) إلىٰ آخره : لا وجهَ للاستدلال بهما علىٰ ما ذَكَرَ ؛ لأنَّهُ ليس فيهما ما يَدُلُّ علىٰ ذلك ؛ إذ وُرُودُ شيءٍ لا يمنعُ غيرَهُ ، كما هو ظاهرٌ ؛ فالحقُّ : أنَّ مقصودَ الشارحِ : التمثيلُ لا الاستدلالُ .

(١) سبق تخريجه في (٢/ ٦٤٩ـ ٦٥٠) .
(٢) سبق تخريجه في (٢/ ٦٥٨ـ ٦٥٩) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٧) .

فالتعليقُ : هو تَرْكُ العملِ لفظاً دونَ معنىً لمانعٍ ؛ نحوُ : (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ) ؛ فقولُكَ : (لَزيدٌ قائمٌ) لم تعملْ فيه (ظننتُ) لفظاً ؛ لأجلِ المانعِ لها مِنْ ذلك ؛ وهو اللام ؛ لأنَّ لها صدرَ الكلام ، وما له صدرُ الكلامِ لا يعمل ما قبلَهُ فيما بعدَهُ ، لـٰكنَّهُ في موضع نصبٍ ؛ بدليلِ أنَّكَ لو عطفتَ عليه لنصبتَ ؛ نحوُ : (ظننتُ لَزيدٌ قائمٌ وعَمْراً مُنطلِقاً) ؛ فهي عاملةٌ في (لَزيدٌ قائمٌ) في المعنىٰ دون اللفظ .

والإلغاءُ : هو تَرْكُ العملِ لفظاً ومعنىً لا لمانعٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ظننتُ

❁ قوله : (فالتعليقُ : هو تَرْكُ العملِ . . .) إلىٰ آخره : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ العاملَ مُلغىً في اللفظ عاملٌ في المحلِّ ؛ فهو عاملٌ لا عاملٌ ؛ شُبِّهَ بالمرأة المُعلَّقة ؛ لا مُزوَّجةٌ ولا مُطلَّقة .

❁ قوله : (لمانعٍ) ؛ وهو اعتراضُ ما له صدرُ الكلام ، وعبارةُ « التوضيح » : (التعليقُ : إبطالُ العمل لفظاً لا محلاً لمجيءِ ما له صدرُ الكلامِ بعدَهُ)[1] .

❁ قوله : (لا لمانعٍ) ؛ أي : لا لمانعٍ يحصلُ في الكلام كاللام ، وإنَّما هو لضَعْفِ العاملِ بتوسُّطه أو تأخُّرِه .

❁ قوله : (سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّ العاملَ مُلغىً . . .) إلىٰ آخره : محطُّ التوجيهِ : قولُهُ : (فهو عاملٌ لا عامل) ؛ فكأنَّ المُتكلِّمَ علَّقه بين شيئَينِ ، كما يتركُ الزوجُ زوجتَهُ بحيثُ ينقطعُ خبرُهُ عنها ، فيدعُها كالمُعلَّقة بين شيئَينِ ، وقولُهُ : (بالمرأة المُعلَّقة) ؛ أي : المفقودِ زوجُها ؛ فقولُهُ : (لا مُزوَّجةً) ؛ أي : بحسَب الصورة .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٦٠) .

قائمٌ) ؛ فليس لـ (ظننتُ) عَمَلٌ في (زيدٌ قائم) لا في المعنىٰ ولا في اللفظ .

ويثبتُ للمضارع وما بعدَهُ مِنَ التعليق والإلغاءِ . . ما ثَبَتَ للماضي ؛ نحوُ : (أَظُنُّ لَزيدٌ قائمٌ) ، و(زيدٌ أَظُنُّ قائمٌ) ، وأخواتِها .

وغيرُ المُتصرِّفةِ لا يكونُ فيها تعليقٌ ولا إلغاءٌ ، وكذلك أفعالُ التحويلِ ؛ نحوُ (صيَّر) وأخواتِها .

٢١١ـ وجَوِّزِ الإلغاءَ لا في الِابتِدَا وانْوِ ضميرَ الشأنِ أو لامَ ابتِدَا
٢١٢ـ في مُوهِمٍ إلغاءَ ما تقدَّما والْتَزِمِ التعليقَ قبلَ نَفْيِ (ما)[1]

---

* قوله : (لا في الِابتِدَا) لا : عاطفةٌ علىٰ محذوف ؛ أي : جَوِّزِ الإلغاءَ في التوسُّط والتأخُّرِ لا في الابتداء ، قال ابنُ غازٍ : (ولا إيطاءَ بين « الابتدا » و« ابتدا » ؛ لأنَّ الأوَّلَ لُغويٌّ ومعرفةٌ ، والثانيَ اصطلاحيٌّ ونكرةٌ) انتهىٰ[2] ، بل فيه جناسٌ تامٌّ ، ولا يمنعُ مِنْ ذلك وجودُ (أل) في أحدهما ؛ لأنَّها في نيَّة الانفصال ، كما ذَكَرَهُ علماءُ البديع .

* قوله : (قبلَ نَفْيِ « ما ») مِنْ إضافة الصفة للموصوف ، كما أشار إليه الشارحُ ، وفي « شرح اللُّباب » تخصيصُ ذلك بالتي لنفي الجِنْسِ .

---

* قوله : (وفي « شرح اللُّباب » تخصيصُ ذلك بالتي . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) قوله : (والتَزِمِ التعليقَ) يُروىٰ : (والتُزِمَ التعليقُ) ، والأوَّل أشهر . انظر « تمرين الطلاب » (ص٥٣) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٣٥ـ٣٦) .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٦٩) .

٢١٣ـ و(إنْ) و(لا) لامُ ٱبتِداءٍ أو قَسَمْ كـذا والاستفهـامُ ذا لـهُ ٱنْحَتَـمْ

يجوزُ إلغاءُ هٰذه الأفعالِ المُتصرِّفةِ : إذا وقعتْ في غير الابتداء ؛ كما إذا وقعتْ وَسَطاً ؛ نحوُ : (زيدٌ ظننتُ قائمٌ) ، أو آخِراً ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ)[1] .

---

* قوله : (لامُ ٱبتِداءٍ) مرفوعٌ بالابتداء ، و(قَسَمْ) : مجرورٌ عطفاً على (ابتداءٍ) ، أو مرفوعٌ بعدَ حذف المضاف وإقامتِهِ مُقامَهُ عطفاً علىٰ (لام) ، و(كذا) : خبرُ المبتدأ ؛ أي : كنَفْيِ (ما) . . . إلىٰ آخره ، ويحتملُ : جرُّ (لام) عطفاً علىٰ (نفي) ، وجَعْلُ (كذا) حالاً .

* قوله : (ذا لهُ) الإشارةُ : راجعةٌ للحُكْم ؛ وهو التعليقُ .

ظاهِرُهُ : رجوعُ ذلك لـ (ما) ، وهو خلافُ الواقع ؛ لأنَّ ذلك التخصيصَ إنَّما يظهرُ في (لا) .

---

(١) ويُشترط : عدم انتفاء الفعل ، وإلا تعيَّن الإعمال ؛ نحوُ : (زيداً قائماً لم أظنَّ) ؛ لأنَّ إلغاءه حينئذ يُوهِمُ أنَّ ما قبله مثبتٌ ، فيناقض نفيَ الفعل بعده ؛ لتوجُّهه في المعنىٰ إلى المفعولَين ، وأمَّا قولُهُ : (وما إخالُ لدينا . . .) إلىٰ آخره . . فمُؤوَّلٌ بما سيأتي لا مُلغىً ، ولو سُلِّم فلا تناقض فيه ؛ لابتنائه على النفي من أوَّله .
ويُشترط أيضاً : كونُ العامل غيرَ مصدر ، وألَّا يكونَ في الكلام لامُ الابتداء ، وإلا وَجَبَ الإلغاء ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ ظنِّي غالب) ، ونحوُ : (لزيدٌ قائم ظننت) ؛ لامتناع عمل المصدر مُؤخَّراً ، ومنعِ اللام من العمل فيما بعدَها . انظر « حاشية الخضري » (٣٠٣/١) .

وإذا توسَّطتْ : فقيل : الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ ، وقيل : الإعمالُ أحسنُ مِنَ الإلغاء .

وإنْ تأخَّرتْ : فالإلغاءُ أحسنُ[1] .

---

* قوله : (الإعمالُ والإلغاءُ سِيَّانِ) ؛ أي : لأنَّ ضَعْفَ العاملِ بالتوسُّط سَوَّغَ مُقاوَمةَ الابتداء له ؛ فلكلٍّ منهما مُرجِّحٌ .

* قوله : (وقيل : الإعمالُ أحسنُ) ؛ أي : أَقْوىٰ ؛ لأنَّ العاملَ اللفظيَّ أَقْوىٰ مِنَ المعنويِّ ، ورجَّحه في « التوضيح »[2] .

وعبارةُ الصبَّانِ : (قولُهُ : « ولا » ؛ أي : سواءٌ كانتْ عاملةً عملَ « إنَّ » ، أو عملَ « ليس » ، أو مهملةً ، وإنِ اقتصر الشارحُ في التمثيل على المهملة ، وقيَّدها شارحُ « اللُّباب » بالنافية للجنس) انتهىٰ[3] .

* قوله : (فلكلٍّ منهما) ؛ أي : الإعمالِ والإلغاءِ (مُرجِّحٌ) ؛ فمُرجِّحُ الإعمالِ : وجودُ العاملِ اللفظيِّ ، ومُرجِّحُ الإلغاءِ : قوَّةُ العاملِ المعنويِّ بتوسُّط العاملِ اللفظيِّ .

---

(١) أي : إذا لم يُؤكَّدِ العاملُ بمصدر منصوب ؛ كـ(زيداً قائماً ظننتُ ظنّاً) ، وإلا قَبُحَ الإلغاء ؛ إذ التوكيدُ دليلُ الاعتناء بالعامل ، والإلغاءُ ظاهرٌ في عدمه ، فبينهما شبه التنافي ، فإن أُكِّد بضمير المصدر أو بإشارة إليه .. كان الإلغاءُ سهلاً ؛ لعدم صراحتهما في المصدريَّة ، وكذا يُقالُ في المُتوسِّط . « خضري » (١/٣٠٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢/٦٠) .

(٣) حاشية الصبان (٢/٤١) .

وإنْ تقدَّمتِ[1] : امتنعَ الإلغاءُ عندَ البَصْريِّينَ ؛ فلا تقولُ : (ظننتُ زيدٌ قائمٌ) ، بل يجبُ الإعمالُ ؛ فتقولُ : (ظننتُ زيداً قائماً) ، فإنْ جاء مِنْ لسان العرب ما يُوهِمُ إلغاءَها مُتقدِّمةً . . أُوِّلَ على إضمار ضميرِ الشَّأْنِ ؛ كقوله[2] : [من البسيط]

---

* قوله : (أُوِّلَ على إضمار ضميرِ الشَّأْنِ ؛ كقوله : . . .) إلى آخره : ظاهرُ كلامِ الشارح : تعيُّنُ الإضمارِ في البيت الأوَّل والتعليقِ في الثاني ، وليس

---

* قوله : (ظاهرُ كلامِ الشارح : تعيُّنُ . . .) إلى آخره : قد يُوجَّهُ صنيعُ

---

(١) أي : على المفعولين وغيرهما ، فإن تقدَّم عليها شيء ممَّا يتعلَّق بالجملة غيرهما ؛ كـ (متى ظننتَ زيداً قائماً ؟) . . فقيل : يُرجَّح العمل ، وقيل : يجب ، وعلى الأوَّل : فلا يحتاج لتأويل البيتين الآتيين ؛ لتقدُّم (وما) في الأول ، و(أنِّي) في الثاني ، إلا للحَمْل على الأرجح . « خضري » (١/٣٠٣) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/٣٩) .

(٢) البيت لسيدنا كعب بن زهير رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١١١) ضمن اعتذاريَّته الخالدة « البردة » أو « الكَعْبيَّة » التي اعتذر بها من سيدنا الرسول صلَّى الله عليه وسلَّم ومدحه بها ، ومطلعها :

بانتْ سُعادُ فقلبي اليومَ مَتْبُولُ ... مُتيَّمٌ إثْرَهـا لـم يُفْـدَ مَكْبُولُ

ورواية « الديوان » :

أرجو وآمُلُ أنْ يَعجَلْنَ في أبَدٍ ... وما لهنَّ طَوَالَ الدهرِ تعجيلُ

وعليها : فلا شاهد فيه ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٨٦) ، و« شرح الرضي » (٤/١٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٤٧٥) ، و« همع الهوامع » (١/٥٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٦٧ ـ ٨٦٩) ، و« خزانة الأدب » (٩/١٤٤ـ١٤٩) .

١٢٩ـ أَرجُو وآمُلُ أنْ تدنوْ مَوَدَّتُها   ومـا إخـالُ لَـدَينـا مِنْـكِ تَنـوِيـلُ

فالتقديرُ : (وما إخالُهُ لدينا منكِ تنويلُ) ؛ فالهاءُ : ضميرُ الشأن ، وهي المفعولُ الأوَّل ، و(لَدَينا منكِ تَنْوِيلُ) : جملةٌ في موضع المفعول الثاني ، وحينئذٍ : فلا إلغاءَ .

كذلك ، بل يجوزُ في كلٍّ الإضمارُ والتعليقُ ؛ فعلى الأوَّل : التقدير : (إخالُهُ) و(رأيتُهُ) ؛ أي : الشأنَ ، وعلى الثاني : (لَلَدَيْنا) و(لَمِلاكُ) ؛ فالفعلُ عاملٌ على التقديرَينِ ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

* قوله : (أَرجُو وآمُلُ . . .) إلىٰ آخره : (آمُلُ) بمدِّ الهمزة وضمِّ الميمِ : عطفٌ علىٰ (أرجو) ، وهما بمعنىً ، وجاز العطفُ ؛ لاختلافهما لفظاً ، ومثلُ هـٰذا العطفِ مُختصٌّ بالواو ، وسَكَّنَ الواوَ مِنْ (تَدْنُو) ؛

الشارح : بأنَّهُ يلزمُ دخولُ اللامِ علىٰ مثلها في البيت الأوَّلِ لو أُوِّلَ بتقدير اللام ، وهو مكروهٌ ، وأيضاً اللامُ لتأكيد الإثباتِ ، فلا توجدُ مع النفي ، وبأنَّ ضميرَ الشأنِ لكونه خارجاً عن القياسِ كما سَبَقَ . . لا يُعدَلُ إليه معَ تأتِّي غيرِه ؛ فلذا قَدَّرَ اللامَ في البيت الثاني .

* قوله : (فالفعلُ عاملٌ على التقديرَينِ) لـٰكنَّهُ على الأوَّل عاملٌ في محلِّ كلٍّ مِنَ المفعولَينِ علىٰ حِدَته ؛ أعني : ضميرَ الشأن المُقدَّرَ والجملةَ بعدَهُ ، وعلى الثاني عاملٌ في محلِّ الجملةِ السادَّةِ مَسَدَّ المفعولَينِ .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ١٦٠) .

للضرورة ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

أبـى اللهُ أنْ أَسْمُـوْ بـأُمٍّ ولا أَبِ

والضميرُ في (مَوَدَّتُها) : لـ (سُعادَ) ، وهو فاعلُ (تدنو) ، و(المودَّةُ): خلافُ العَداوَة ، و(ما إخالُ) بكسر الهمزة على الأفصح ، ويجوزُ فتحُها ، وهي لغةٌ شاذَّةٌ[2] ؛ أي : وما أظنُّ لَدَينا ؛ أي : عندَنا ، و(التَّنْوِيل): العطاءُ ، والمُرادُ هنا : الوَصْلُ[3] ، وإنَّما ساغَ له نفيُ حصولِ المَوَدَّةِ بقوله : (وما إِخالُ

* قوله : (وإنَّما ساغَ له نفيُ حصولِ المَوَدَّةِ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ

(١) عجز بيت لعامر بن الطفيل عدو رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، وصدره : (فما سوَّدَتْني عامرٌ عن وراثةٍ) ، وهو في « ديوانه » (ص٢٨) ضمن قصيدة يفتخر فيها بنفسه ، وبعده :

ولٰكنَّني أَحْمي حِماها وأَتَّقي ... أذاها وأَرْمي مَنْ رماها بِمِقْنَبِ

وقد أتى النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وأسلم ، فقال صلَّى الله عليه وسلَّم : « اللهمَّ ؛ أكفِنِي عامراً ، وأَهدِ بني عامر » ، فانصرف وهو يقول : (لَأَملأنَّها خيلاً جُرْداً ، ورجالاً مُرْداً ، ولَأَربِطَنَّ بكلِّ نخلةٍ فرساً) ، فمات في طريقه وهو يقول : (غُدَّة كغُدَّة البعير ، وموت في بيت سَلُوليَّة) ، وتفصيل خبره في كتب السيرة والتاريخ .

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٢٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٣٥٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٢٦٢ـ٢٦٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٣٤٣ـ٣٥٠) .

(٢) أي : استعمالاً ، وبنو أسد يفتحونها على القياس . انظر « لسان العرب » (١١/ ٢٢٦) ، و« تاج العروس » (٢٨/ ٤٤٩ـ٤٥٠) .

(٣) في (أ) : (العطف والوصل) .

أو علىٰ تقديرِ لامِ الابتداءِ ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

١٣٠ـ كذاكَ أُدِّبْتُ حتىٰ صارَ مِنْ خُلُقِي إنِّـي رأيـتُ مِـلاَكُ الشِّيمـةِ الأدبُ

لدينا منكِ تنويلُ) بعدَ قوله : (أرجو وآمُلُ أنْ تدنوْ مودَّتُها) ؛ لأنَّ المَودَّةَ والتنويلَ شيئانِ لا شيءٌ واحدٌ ، ولا يمتنعُ أنْ تَوَدَّهُ بقلبها وتمنعَهُ مِنْ نَوَالها ، أو أنَّهُ نفىٰ حصولَ التنويلِ مِنْ حيثُ بُعْدُها وبُعْدُ أرضِها عنه ، كما أفادَهُ السُّيُوطيُّ في « شرح القصيدة »[2] .

* قوله : (كذاكَ أُدِّبْتُ حتىٰ صارَ . . .) إلىٰ آخره ، وقبلَهُ :

أَكْنِيـهِ حيـنَ أُنـادِيـهِ لأُكـرِمَـهُ ولا أُلَقِّبُـهُ والسَّـوْءةُ اللَّقَـبُ

وقولُهُ : (كذاكَ) ؛ أي : مِثْلَ الأَدَبِ المذكورِ أُدِّبْتُ[3] ، و(مِلاكُ

إنَّما نفىٰ ظنَّ حصولِ التنويلِ الذي فسَّره بالوصل ، والظاهرُ : أنَّ هـٰذا الإشكالَ ساقطٌ لا يحتاجُ لجواب ؛ لأنَّهُ في الشطر الأوَّلِ إنَّما ترجَّى المودَّةَ ، والغالبُ على المُترجَّىٰ أنْ يكونَ مُستبعَدَ الحصول ، فلا يكونَ الحصولُ مظنوناً ، فتَرَجِّي

---

(١) عزا البيتَ أبو تمام في « حماسته » (٣/ ١٤٨) إلىٰ بعض الفزاريِّين ، وجاءت القافية منصوبة في بعض الروايات ، والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ١٥٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٤٨) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦١) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٧٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٥٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٦٦ـ٨٦٧) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١٣٩ـ١٤٣) .

(٢) كنه المراد في بيان بانت سعاد (ص٢٤٥ـ٢٤٧) .

(٣) كذا في « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٦٦) وغيره ، والأَوْلىٰ : (مثل التأديب) بدل (مثل الأدب) .

التقدير : (أنِّي وجدتُ لَمِلاكُ الشِّيمةِ الأدبُ) ؛ فهو مِنْ باب التعليقِ ، وليس مِنْ باب الإلغاء في شيء .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ[1] ـ وتَبِعَهم أبو بكر الزُّبَيديُّ وغيرُهُ ـ : إلىٰ جواز إلغاء المُتقدِّم ؛ فلا يحتاجون إلىٰ تأويلِ البيتَينِ .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (وجَوِّزِ الإلغاءَ) ؛ ليُنبِّهَ علىٰ أنَّ الإلغاءَ ليس بلازمٍ ، بل هو جائزٌ ؛ فحيثُ جاز الإلغاءُ جاز الإعمالُ كما تقدَّم ، وهٰذا بخلاف التعليقِ ؛ فإنَّهُ لازمٌ ؛ ولهٰذا قال : (وٱلتَزِمِ التعليقَ) .

فيجبُ التعليقُ إذا وقع بعدَ الفعلِ :

ـ (ما) النافيةُ ؛ نحوُ : (ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ) .

ـ أو (إنِ) النافيةُ ؛ نحوُ : (علمتُ إنْ زيدٌ قائمٌ) ؛ ومثَّلوا له بقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَظُنُّونَ إِن لَّبِثْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء : ٥٢] .

الشيء) بكسر الميم وفتحها : ما يقومُ به ، و(الشِّيمةُ) بالكسر : الخُلُقُ ،

الشيءِ لا يُنافي ظنَّ عدمِ حصولِهِ .

هٰذا علىٰ فَرْضِ اتِّحادِ المودَّةِ والتنويل ، وأمَّا على اختلافهما : فعدمُ التنافي أظهرُ .

وحاصلُ الإشكالِ الذي أشار إليه : أنَّهُ أوَّلاً ترجَّى المودَّةَ وظنَّها ، ثمَّ نفىٰ ظنَّها ثانياً ؛ لأنَّ التنويلَ هو المودَّةُ .

ومُحصَّلُ الجوابَينِ : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ المودَّةَ والتنويلَ شيءٌ واحد ، بل

---

(١) والأخفش أيضاً من البَصْريِّين . انظر « توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٠) .

وقال بعضُهُم : (ليس هـٰذا مِنْ باب التعليق في شيء ؛ لأنَّ شرطَ التعليقِ أنَّهُ إذا حُذِفَ المُعلِّقُ تَسَلَّطَ العاملُ علىٰ ما بعدَهُ فيَنصِبُ مفعولَينِ ؛ نحوُ : « ظننتُ ما زيدٌ قائمٌ »، فلو حَذَفْتَ « ما » لقلتَ : « ظننتُ زيداً قائماً »، والآيةُ الكريمة لا يتأتَّىٰ فيها ذلك ؛ لأنَّكَ لو حذفتَ المُعلِّقَ ـ وهو « إنْ » ـ . لم يتسلَّطْ « تَظُنُّونَ » علىٰ « لَبِثْتُم » ؛ إذ لا يُقالُ : « وتَظُنُّونَ لَبِثْتُم ») .

هكذا زَعَمَ هـٰذا القائلُ ، ولعلَّهُ مُخالِفٌ لِمَا هو كالمُجمَع عليه ؛ مِنْ أنَّهُ لا يُشترَطُ في التعليق هـٰذا الشرطُ الذي ذَكَرَهُ ، وتمثيلُ النَّحْويِّينَ للتعليق بالآية الكريمةِ وشِبْهِها . . يشهدُ لذلك .

وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الأدب) ، ورُوِيَ بدلَ (رأيتُ) : (وجدتُ)[1] .

شيئانِ ، سلَّمْنا أنَّهما شيءٌ واحد ، لـٰكن لا نُسلِّمُ التنافيَ ؛ لأنَّ تَرَجِّيَها مِنْ حيثُ كونُها محبوبةً ، وعدمَ ظنِّها مِنْ حيثُ بُعْدُ المحبوبةِ وبُعْدُ أرضِها .

وقد علمتَ أنَّهُ لا حاجةَ لهـٰذا كلِّهِ .

❁ قوله : (وهو مبتدأٌ) ؛ أي : (مَلاك) مبتدأٌ ، ثمَّ إنَّهُ يحتملُ : أنَّ اسمَ (صار) في البيت ضميرٌ عائد على (الأدب) المفهومِ مِنْ (أُدِّبْتُ) ، وعلىٰ هـٰذا : يصحُّ في همزة (أنِّي وجدتُ) الفتحُ علىٰ تقدير لامِ التعليل ، والكسرُ على الاستئناف .

ويحتملُ : أنَّ اسمَها المصدرُ المُؤوَّلُ مِنْ (أنَّ) واسمِها وخبرِها ، وعلىٰ هـٰذا : فالهمزةُ مفتوحةٌ لا غيرُ .

وعلىٰ كلٍّ : فـ (مِنْ خُلُقي) هو الخبرُ .

---

(١) جاء بالوجهين في (و) ، وفي غيرها : (وجدتُ) .

وكذلك يُعلَّقُ الفعلُ إذا وقع بعدَهُ :

ـ (لا) النافيةُ ؛ نحوُ : (ظننتُ لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو) .

ـ أو لامُ الابتداء ؛ نحوُ : (ظننتُ لَزَيدٌ قائمٌ) .

ـ أو لامُ القَسَمِ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ لَيَقومَنَّ زيدٌ) ، ولم يَعُدَّها جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ مِنَ المُعلِّقات[1] .

ـ أو الاستفهامُ ، وهٰذا له صُوَرٌ ثلاثٌ :

---

* قوله : (لا زيدٌ قائمٌ ولا عمرٌو) أعاد اللامَ ؛ لأنَّها إذا أُلغِيتْ وَجَبَ تَكْرارُها .

* قوله : (ولم يَعُدَّها جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ مِنَ المُعلِّقات) بكسر اللام ، اعتُرِضَ عدُّها مِنَ المُعلِّقات : بأنَّ جوابَ القَسَم لا محلَّ له مِنَ الإعراب ، ومُقتضىٰ كونِهِ مُعلِّقاً أنَّ له محلاً مِنَ الإعراب .

وأُجِيبَ عن ذلك : بأنَّ الذي له محلٌّ هو مجموعُ القَسَمِ وجوابِهِ ؛ فلا يُنافي أنَّ الجوابَ وحدَهُ لا محلَّ له مِنَ الإعراب ؛ علىٰ أنَّ بعضَهُم صرَّح : بأنَّهُ لا مانعَ مِنْ كونه له محلٌّ وليس له محلٌّ باعتبارَيْنِ .

---

* قوله : (أعاد اللامَ) لعلَّهُ : (لا) ، كما في بعض النسخ .

* قوله : (بأنَّ الذي له محلٌّ هو مجموعُ القَسَمِ وجوابِهِ) فيه نَظَرٌ ؛ إذ المقصودُ : إنَّما هو توجُّهُ العاملِ على الجواب ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) في (ز ، ح) : (أحد) بدل (جماعة) .

الأُولىٰ : أنْ يكونَ أحدُ المفعولَينِ اسمَ استفهامٍ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ أيُّهُم أبوكَ) .

الثانيةُ : أنْ يكونَ مضافاً إلى اسم استفهامٍ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ غلامُ أيِّهِم أبوكَ) .

الثالثةُ : أنْ تدخلَ عليه أداةُ الاستفهامِ ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو) ، و(عَلِمْتُ هل زيدٌ قائمٌ أم عمرٌو)[1] .

٢١٤ـ لِعِلْـمِ عِـرْفـانٍ وظَـنٍّ تُهَمَـهْ . . . .

* قوله : (اسمَ استفهامٍ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ كونِ الاستفهامِ لا يعملُ فيه ما قبلَهُ : ما لم يكنِ العاملُ حرفاً[2] ؛ نحوُ : (ممَّنْ أخذتَ ؟) ، و(عمَّ تسألُ ؟) .

* قوله : (لِعِلْمِ) بكسر العين وسكونِ اللام مضافٌ إلىٰ (عِرْفانٍ) ؛ مِنْ

. . . .

(١) ومن المُعلِّقات أيضاً : (لعلَّ)؛ نحو: ﴿ وَإِنْ أَدْرِي لَعَلَّهُۥ فِتْنَةٌ لَّكُمْ ﴾ [الأنبياء : ١١١]، ذَكَرَ ذلك أبو عليٍّ في « التذكرة » ، و(لو) الشرطيّة ؛ كقوله : (من الطويل)

وقد عَلِمَ الأقوامُ لو أنَّ حاتِماً ... أرادَ ثَـرَاءَ المـالِ كـانَ لـهُ وَفْـرُ

و(إنَّ) التي في خبرها اللام ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، ذكر ذلك جماعة من المغاربة . انظر « شرح الأشموني » (١/ ١٦١) .

(٢) الأَوْلىٰ أن يقول : (جارّاً)؛ حتىٰ يشملَ الجر بالإضافة في نحو : (غلامُ مَنْ أنت ؟) .

إضافة الدالِّ إلى المدلول ، والمعنىٰ : لِلَفْظِ العِلْمِ الدالِّ على العِرْفان ، ولفظِ الظنِّ الدالِّ على التُّهَمة ؛ بفتح الهاء ، ولا يجوزُ أنْ تكونَ الإضافةُ بيانيَّةً إنْ أُرِيدَ بالعِلْم أو الظنِّ لفظُهُما ، وذلك ظاهرٌ ، وكذا إن أُرِيدَ المعنىٰ في الثاني ؛ للمُبايَنة بينَ الظنِّ والتُّهَمة ، بخلافه في الأوَّل ؛ لأنَّ العِلْمَ يكونُ عِرْفاناً ؛ لأنَّ المعرفةَ عِلْمٌ ، تأمَّل . انتهى « ابن قاسم »[1] .

وقد عُلِمَ ممَّا سَبَقَ : أنَّ بَقِيَّةَ أفعالِ القلوبِ قد تتعدَّىٰ إلىٰ غير مفعولَينِ ، وإنَّما خَصَّ المُصنِّفُ (عَلِمَ) و(ظنَّ) بالتنبيه ؛ لأنَّهُما الأصلُ ؛ إذ غيرُهُما لا يَنصِبُ المفعولَينِ إلا إذا كان بمعناهما ، وأيضاً : فغيرُهُما عندَ عَدَمِ نَصْبِ المفعولَينِ يخرجُ عن القَلْبيَّة غالباً ، بخلافهما .

❁ قوله : (تعديةٌ لواحدٍ . . .) إلىٰ آخره : (تعديةٌ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ،

❁ قوله : (وكذا إن أُرِيدَ المعنىٰ في الثاني ؛ للمُبايَنة . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الظنَّ يُطلَقُ على التُّهَمة ؛ فالتُّهَمةُ مِنْ جملةِ ما يُطلَقُ عليه الظنُّ ، فلا مُباينةَ ، فلا مانعَ مِنَ البيانيَّة .

❁ قوله : (غالباً) احترازٌ عن (وَجَدَ) بمعنىٰ (حَزِنَ) أو (حَقَدَ) ، و(حجا) بمعنىٰ (بَخِلَ) ، وقولُهُ : (بخلافهما) ؛ أي : عندَ نصبِهِما مفعولاً

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٢) .

إذا كانتْ (عَلِمَ) بمعنىٰ (عَرَفَ) . . تعدَّتْ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ كقولك : (عَلِمْتُ زيداً) ؛ أي : عَرَفْتُهُ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ أَخْرَجَكُم مِّنۢ بُطُونِ أُمَّهَٰتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْـًٔا ﴾ [النحل : ٧٨] .

وسوَّغ الابتداءَ تقدُّمُ خبرِها المجرورِ عليها ؛ أعني : (لِعِلْم) ، أو تعلُّقُ (لواحدٍ) بها ، أو نعتُها بـ (مُلْتزَمَهْ) بفتح الزاي اسم مفعولٍ ، ولو قال : (تعديةٌ لواحدٍ مُلْتزَمَهْ لعِلْم عِرْفان . . .) إلىٰ آخره . . لكان على الترتيب .

واحداً الذي نبَّه عليه المُصنِّفُ ؛ فلا يَرِدُ : (عَلِمَ) إذا انشقَّتْ شفتُهُ العُلْيا ؛ فإنَّهُ لازمٌ كما تقدَّم له[1] .

❊ قوله : (تقدُّمُ خبرِها المجرورِ) فيه : أنَّهُ لا يكونُ مُسوِّغاً إلا إذا كان مُختصّاً ؛ بأنْ كان المجرورُ معرفةً ، أو نكرةً لها مُسوِّغٌ ؛ كقَصْدِ العموم ، بخلاف ما إذا كان نكرةً ليس لها مُسوِّغٌ ؛ كما هنا ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ المقصودَ : العمومُ في قوله : (عِرْفانٍ) ، أو يُقالَ : إنَّهُ تخصَّصَ المجرورُ بالإضافة إلى النكرة ؛ إذ الإضافةُ إلى النكرة مُسوِّغةٌ ، كما في : « خمسُ صلواتٍ كتبهنَّ اللهُ »[2] .

---

(١) انظر (٦٤٦/٢) .

(٢) رواه أبو داود (١٤٢٠) ، والنسائي (٢٣٠/١) ، ومالك (١٢٣/١) ، وأحمد (٣١٥/٥) عن سيدنا عبادة بن الصامت رضي الله عنه ، وانظر « شرح التسهيل » (٢٩١/١) ، و« المقاصد الشافية » (٤٣/٢ـ٤٤) .

وكذلك إذا كانتْ (ظَنَّ) بمعنى (اتَّهَمَ) ؛ تعدَّتْ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ كقولك : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : اتَّهمْتُهُ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا هُوَ عَلَى ٱلْغَيْبِ بِظَنِينٍ ﴾ [التكوير : ٢٤][١] ؛ أي : بمُتَّهَم .

٢١٥ـ ولـ (رَأَى) الرُّؤْيا انْمِ ما لـ (عَلِمَا) طَالِبَ مفعولَينِ مِنْ قبلُ انْتَمَىٰ

---

* قوله : (بمعنى « اتَّهَمَ ») معنى الاتِّهام : جَعْلُ الشخصِ مَوضِعَ الظَّنِّ السَّيِّئ ؛ تقولُ : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : ظننتُ به فعلاً سيِّئاً . انتهىٰ « شرح الجامع »[٢] .

* قوله : (ولـ « رَأَى » الرُّؤْيا) اللامُ : حرفُ جرٍّ ، و(رَأَىٰ) : مجرورٌ بها ، وهو مضافٌ إلى (الرُّؤْيا) إضافةَ تخصيصٍ ؛ أي : (رَأَى) المُختصَّةِ برُؤْيا النوم ، و(ما) : موصولٌ ، صِلَتُهُ : (انْتمىٰ) بمعنى (انتَسَبَ) في موضعِ نصبٍ مفعولٌ لـ (انْمِ) بمعنى (انسُبْ) ، و(طالبَ) : حالٌ مِنْ (عَلِمَ) ، و(لـ « رَأَىٰ ») : مُتعلِّقٌ بـ (انْمِ) ، و(لـ « عَلِمَ ») : مُتعلِّقٌ بـ (انتمىٰ) ، وكذلك (مِنْ قبلُ) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ « رَأَى » التي

---

* قوله : (وكذلك « مِنْ قبلُ ») سيأتي فيه وجهٌ آخَرُ[٣] .

---

(١) قرأها بالظاء المُشالة : ابن كثير وأبو عمرو والكسائي ورُويس . انظر « الدر المصون » (١٠/ ٧٠٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٧٣) .

(٢) السراج المنير (ق/ ١٢٥) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٤/ ١٤٨) ، و« حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٤٢) .

(٣) انظر (٢/ ٦٨٥) .

إذا كانتْ (رأىٰ) حُلُميّةً ـ أي : للرُّؤْيا في المنام ـ . تعدَّتْ إلىٰ مفعولَينِ كما تتعدَّىٰ إليهما (عَلِمَ) المذكورةُ مِنْ قبلُ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (ولـ « رَأَى » الرُّؤْيا انْمِ ما لـ « عَلِمَا ») ؛ أي : انسُبْ لـ (رأى) التي مصدرُها (الرُّؤْيا) ما نُسِبَ لـ (عَلِمَ) المُتعدِّيةِ إلى اثنَينِ ، فعبَّر عن الحُلُميّة بما ذَكَرَ ؛

مصدرُها الرُّؤْيا . . الذي انتَسَبَ لـ « عَلِمَ » مُتعدِّيةً إلىٰ مفعولَينِ مِنَ الأحكام) .

* قوله : (حُلُميّةً) بضمِّ الحاء المُهمَلة : نسبةٌ للحُلُم بضمِّها أيضاً ، وبضمِّ اللام ، وتُسكَّنُ تخفيفاً ، قال في « المصباح » : (حَلَمَ يَحلُمُ ـ مِنْ باب « قَتَلَ » ـ حُلُماً ، بضمَّتَينِ ، وإسكانُ الثاني تخفيفٌ ، واحتلَمَ : رأىٰ في منامه رُؤْيا) انتهىٰ[1] .

* قوله : (تعدَّتْ إلىٰ مفعولَينِ) ، ولا يدخلُ الحُلُميّةَ إلغاءٌ ولا تعليقٌ ، خلافاً لبعضهم ، ويُفهَمُ ذلك مِنَ المتن ؛ فعدمُ التعليقِ يُفهَمُ مِنْ قوله : (طالِبَ مفعولَينِ) ؛ لأنَّهُ حالٌ مِنْ قوله : (عَلِمَا) ، والتقديرُ : (انسُبْ لـ « رَأَى » الحُلُميّةِ ما انتَسَبَ لـ « عَلِمَ » حالَ كونِ « عَلِمَ » طالبَ مفعولَينِ صريحَينِ) ؛ كـ (عَلِمْتُ زيداً قائماً) ، وحينئذٍ لا تعليقَ ، وعدمُ الإلغاءِ يُفهَمُ مِنْ قوله : (مِنْ قبلُ) ؛ لأنَّها حالٌ ثانيةٌ مِنْ (عَلِمَا) أيضاً ؛ يعني : في حال الابتداءِ بها قبل المفعولَينِ ، وقد عُلِمَ أنَّهُ لا يجوزُ الإلغاءُ مع الابتداء بها على الصحيح . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

. . . .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

لأنَّ الرُّؤْيا وإنْ كانتْ تقعُ مصدراً لغيرِ (رأى) الحُلُميَّةِ . . فالمشهورُ : كونُها مصدراً لها .

ومثالُ استعمالِ (رأى) الحُلُميَّةِ مُتعدِّيةً إلى اثنَينِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنِّيٓ أَرَىٰنِيٓ أَعۡصِرُ خَمۡرٗاۖ ﴾ [يوسف : ٣٦] ؛ فالياءُ : مفعولٌ أوَّل ، و(أعصِرُ خمراً) :

وهو حَسَنٌ وإن لم يُعرِّجْ عليه الشُّرَّاحُ[1] ؛ لأنَّهُم جعلوا (مِنْ قبلُ) مُراداً به ما قَبْلَ (عَلِمَ) العِرْفانيَّةِ[2] ، وفَهِمَ هو أنَّ المُرادَ قبل المفعولَينِ ، تدبَّرْ .

* قوله : (فالمشهورُ : كونُها مصدراً . . .) إلىٰ آخره : جوابٌ عمَّا يُقالُ : ليس في قوله : (الرُّؤْيا) نصٌّ على المُراد ؛ إذ (الرُّؤْيا) تُستعمَلُ لـ (رَأَىٰ) مطلقاً حُلُميَّةً كانتْ أو يَقَظِيَّةً .

وحاصلُ الجواب : أنَّ الغالبَ والمشهورَ كونُها مصدراً للحُلُميَّةِ ، فاعتمدَ الناظمُ علىٰ ذلك الاشتهارِ .

---

* قوله : (وإن لم يُعرِّجْ عليه الشُّرَّاحُ) لـٰكنْ كلامُ شارحِنا يحتملُهُ .

* قوله : (أو يَقَظِيَّةً) عبَّر به دون (البَصَريَّة) ؛ إشعاراً بأنَّ الرُّؤْيا تكونُ مصدراً للعِلْميَّة والبَصَريَّة ، إلا أنَّ الغالبَ كونُ مصدرِهما (الرؤية) بالهاء .

* قوله : (وحاصلُ الجواب . . .) إلىٰ آخره : مذهبُ الحَريريِّ والمُصنِّفِ : أنَّ (الرُّؤْيا) لا تكونُ إلا مصدرَ الحُلُميَّة[3] ، وعليه : لا إشكالَ ولا جواب .

---

(١) ونصَّ علىٰ أَوْلويَّته الخضري في « حاشيته » (١/٣٠٦) .

(٢) فـ (من قبل) مُتعلِّق بـ (انتمىٰ) .

(٣) درة الغوَّاص (ص١١٧) .

جملةٌ في موضع المفعول الثاني ، وكذلك قولُه[1] : [من الوافر]

١٣١ـ أبو حَنَشٍ يُؤَرِّقُني وطَلْقٌ ... وعمَّارٌ وآوِنةً أُثَالَا
أَرَاهُمْ رُفقَتِي حتَّىٰ إذا ما ... تَجَافَى الليلُ وانْخَزَلَ انْخِزَالَا
إذا أنا كالَّذي يَجْري لِوِرْدٍ ... إلىٰ آلٍ فلم يُدرِكْ بِلالَا

❋ قوله : (أبو حَنَشٍ . . .) إلىٰ آخره : قالها الشاعرُ مِنْ قصيدةٍ يذكرُ فيها جماعةً مِنْ قومه لَحِقُوا بالشام ، فصار يراهم إذا أتىٰ أوَّلُ الليل ، و(أبو حَنَشٍ) بفتح الحاء والنون وبالشين المُعجَمة : اسمُ رجلٍ ، وكذا (طَلْقٌ) بفتح الطاء وسكونِ اللام ، و(عمَّارٌ) بتشديد الميم ، و(أُثَالا) بضمِّ الهمزة وفتحِ المُثلَّثة مُرخَّمُ (أُثالةَ) ، و(آوِنةً) : جمعُ (أَوَانٍ) ؛ كـ (أَزْمِنةٍ) جمع (زَمَانٍ) لفظاً ومعنىً ؛ فأصلُهُ : (أَأْوِنة) بهمزتَينِ ؛ قُلبتْ ثانيتُهُما ألفاً لسكونها .

و(أبو حَنَش) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يُؤَرِّقُني) مِنْ (أَرَّقَ) : بمعنىٰ (أَسْهَرَ) ، وبقيَّةُ الأسماءِ معطوفةٌ عليه ، وفُصِلَ بين المعطوفِ الأخيرِ وما قبلَهُ بالظرف ؛ أعني : (آوِنةً) ، وهو منصوبٌ على الظرفيَّة ، . . . .

❋ قوله : (معطوفةٌ عليه) ؛ أي : مِنْ عطف الجمل ؛ فيُقدَّرُ لكلٍّ خبرٌ ، ويصحُّ أنْ يُقدَّرَ خبرٌ واحد للجميع .

---

(١) الأبيات لعمرو بن أحمر الباهلي في « ديوانه » (ص١٢٩ـ١٣٠) ، وهي من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥١) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٩ـ٨٨٢) .

ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ بمعنى الباء ؛ كما في قولهم : (أنتَ أَعْلَمُ ومالُكَ)[1] ؛ أي : بمالك ، أو بمعنىٰ (مع) ، والمعنىٰ : في آونةٍ ؛ أي : أزمان ، و(حتَّىٰ) : ابتدائيَّةٌ ، و(إذا) : ظرفيَّةٌ ، ويجوزُ أنْ تكونَ (حتىٰ) جارَّةً ، و(إذا) بجملتها في محلِّ جرٍّ .

و(تَجَافَىٰ) ؛ أي : انْطَوَىٰ ، و(انْخَزَلَ) بالخاء المُعجَمة والزاي : بمعنى (انقطعَ) ، و(إذا) الثانيةُ : للمُفاجأة ، واللامُ في قوله : (لِوِرْد) بكسر الواو : للتعليل ؛ أي : لأجل الوُرُودِ إلى الماء ، وقولُهُ : (إلىٰ آلٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يَجْري) ؛ وهو ما يُرىٰ وسطَ النهار ماءً وليس كذلك ، ويُسمَّىٰ بالسَّرَاب ، وقولُهُ : (بِلالَا) بكسر المُوحَّدة ؛ أي : بَلَلاً ، والمُرادُ : ما يَبُلُّ حَلْقَهُ مِنَ الماء .

❁ قوله : (ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ) ؛ أي : في (وطَلْقٌ) وما بعدَهُ ؛ فهو مُقابِلٌ لقوله : (وبقيَّةُ الأسماءِ معطوفةٌ عليه) .

❁ قوله : (بمعنى الباء) ؛ أي : باءِ المُلابسة ، فترجعُ للتي بمعنىٰ (مع) في المعنىٰ .

❁ قوله : (والمعنىٰ : في آونةٍ) كان الأَوْلىٰ : تقديمَ هـٰذه الجملةِ علىٰ قوله : (ويصحُّ أنْ تكونَ الواوُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وهو ما يُرىٰ . . .) إلىٰ آخره : تفسيرٌ لـ (الآل) .

---

(١) للإمام السيوطي رسالة نافعة في هـٰذا التركيب أوردها في كتابه « الأشباه والنظائر » (٤/ ٣٢ـ٣٩) .

فالهاءُ والميم في (أَرَاهُم) : المفعولُ الأوَّل ، و(رُفْقتي) : هو المفعولُ الثاني .

٢١٦ـ ولا تُجِزْ هنا. . . . .

❀ قوله : (فالهاءُ والميم في « أَرَاهُم ». . .) إلىٰ آخره : فيه مُسامَحةٌ ؛ إذ الهاءُ هي المفعولُ فقط ، وأمَّا الميمُ فحرفٌ دالٌّ على الجماعة .

❀ قوله : (ولا تُجِزْ. . .) إلىٰ آخره : الحذفُ لغير دليلٍ يُسمَّىٰ : اقتصاراً ، ولدليل يُسمَّىٰ : اختصاراً .

والحاصلُ : أنَّهُ يجوزُ حذفُهُما للقرينة بالإجماع ، ولغير القرينةِ بخُلْفٍ ، ويجوزُ حذفُ أحدِهما للقرينة ، خلافاً لابن مُلْكُون ، ولا يجوزُ لغير قرينةٍ بإجماع . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (هنا) ؛ أي : في هـٰذا الباب ، بخلاف أفعالِ غيرِ هـٰذا الباب ؛

❀ قوله : (ولا يجوزُ لغير قرينةٍ بإجماع) الفرقُ بينَ حذفِ المفعولِ ـ حيثُ أُجمِعَ علىٰ عدمِ جوازِهِ عندَ عدمِ القرينة ـ وحذفِ المفعولَينِ ـ حيثُ لم يُجمَعْ علىٰ عدم جوازِهِ عندَ عدمِ القرينة ـ. . أنَّ المفعولَ في الحقيقة مضمونُ المفعولَينِ ؛ كـ(قيامَ زيد) ، فحَذْفُ أحدِهما فقط بلا دليلٍ. . كحذف جزءِ الكلمة ، وهو مُمتنِعٌ ، بخلافِ حذفِهما معاً ؛ فإنَّهُ كحذف الكلمةِ بتمامها ، وهو سائغٌ ، وكذا يُقالُ عندَ وجودِ القرينة ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

فيجوزُ حذفُ معمولاتِها .

والفرقُ بينهما : أنَّ الحذفَ هنا تنعدمُ معه الفائدةُ ؛ إذ لا يخلو أحدٌ عن ظنٍّ أو عِلْمٍ ، بخلاف نحوِ : (أَعْطَيتُ) و(كَسَوتُ) . . . .

---

* قوله : (والفرقُ بينهما : أنَّ الحذفَ هنا. . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ على اشتراطِ تجدُّدِ الفائدة ، وفيه خلافٌ .

وهـٰذا في صورة حذفِهما معاً .

وأمَّا صورةُ حذف أحدِهما . . فوجهُ انعدامِ الفائدةِ فيها : أنَّ المفعولَ في الحقيقة هو مضمونُ المفعولَين ؛ كـ (قيام زيد) في (ظننتُ زيداً قائماً) ، وحينئذٍ فالظنُّ لا يصحُّ ارتباطُهُ بـ (زيد) وحدَهُ ، ولا بـ (قائم) وحدَهُ ، بل إذا قُصِدَ تعلُّقُهُ بمفعوله . . فلا بُدَّ مِنْ اعتبارهما معاً ، فهما بمنزلةِ كلمةٍ واحدة .

فحينئذٍ لا تحصلُ فائدةٌ أصلاً عندَ التعلُّقِ بأحدهما ؛ لفساد هـٰذا التعلُّقِ ؛ لخروجه عن القواعد ، بخلاف ما إذا حُذِفا معاً ؛ فإنَّهُ تُتَوَهَّمُ فيه الفائدةُ إذا قُصِدَ الإخبارُ بنسبة الفعل إلى الفاعل ؛ فلذلك علَّله بقوله : (إذ لا يخلو أحدٌ. . .) إلىٰ آخره ، فتنبَّهْ .

* قوله : (إذ لا يخلو أحدٌ عن ظنٍّ أو عِلْمٍ) كلامُ المُصنِّف شاملٌ لأفعال التصيير ، وقد أَجْراهُ في « الأنوار البهيّة » علىٰ ظاهره[1] ، وكلامُ المُحشِّي

(١) الأنوار البهية (ق/١٦٨) .

لا يجوزُ في هـٰذا الباب سقوطُ المفعولَينِ ، ولا سقوطُ أحدِهما ، إلا إذا دلَّ دليلٌ على ذلك .

و(ضربتُ) ؛ إذ قد يُقصَدُ الإخبارُ بمُطلَقِ إيجادِ الإعطاءِ والكِسْوةِ والضرب . انتهىٰ « رضي »[1] .

❁ قوله : (بلا دليلٍ) ؛ أي : بحسَبِ الظاهر ؛ فلا يُنافي أنَّ الحذفَ لا بدَّ له مطلقاً مِنْ دليلٍ . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .

والشارحِ يُوهِمُ خلافَ ذلك ، ومُقتضىٰ هـٰذا التعليل : مَنْعُ حذفِ المفعولَينِ بلا دليلٍ في كلِّ فعلٍ لا يخلو منه المُتكلِّم .

❁ قوله : (أي : بحسَبِ الظاهر ؛ فلا يُنافي. . .) إلىٰ آخره : إنْ أراد أنَّ الدليلَ علىٰ أصل الحذفِ موجودٌ مطلقاً . . فهو مُسلَّمٌ ؛ لأنَّ كونَ الفعلِ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ أو مفعولَينِ . . يَدُلُّ علىٰ أنَّهما محذوفانِ عندَ عدمِ ذِكْرِهما ، لـٰكن ليس الكلامُ في ذلك ، بل الكلامُ في الدليل الدالِّ علىٰ عينِ المحذوف .

وإن أرادَ أنَّ الدليلَ علىٰ عينِ المحذوفِ موجودٌ مطلقاً ـ كما هو المُرادُ لنا ـ . . فهو في حيِّزِ المنعِ ، تأمَّلْ .

---

(١) في (ج) : (فارضي) بدل (رضي) ، وانظر « شرح الرضي » (٤/ ١٥٤ـ ١٥٥) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٢٠٦) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ ق٢١٠) .

(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٢١٠) .

فمثالُ حذفِ المفعولَين للدَّلالة : أنْ يُقالَ : (هل ظننتَ زيداً قائماً ؟) ، فتقولَ : (ظننتُ) ، التقديرُ : (ظننتُ زيداً قائماً) ؛ فحذفتَ المفعولَين لدَلالةِ ما قبلَهُما عليهما ، ومنه : قولُه[1] : [من الطويل]

١٣٢ـ بـأيِّ كتـابٍ أم بـأيَّـةِ سُنَّـةٍ ترىٰ حُبَّهُم عاراً عَلَيَّ وتَحسَبُ

أي : وتحسبُ حبَّهُم عاراً عليَّ ؛ فحَذَفَ المفعولَين ـ وهما (حُبَّهُم) و(عاراً عليَّ) ـ لدَلالةِ ما قبلَهُما عليهما .

ومثالُ حذفِ أحدِهما للدَّلالة : أنْ يُقالَ : (هل ظننتَ أحداً قائماً ؟) ،

---

* قوله : (بأيِّ كتابٍ . . .) إلىٰ آخره : قاله الكُمَيتُ يمدحُ به أهلَ البيت ، و(العار) : كلُّ شيءٍ يلزمُ منه عيبٌ أو سُبَّة ، قاله في « المصباح »[2] .

---

(١) البيت للكُميت في « ديوانه » (ص٥١٦) ضمن هاشميته المشهورة التي مطلعها :

طَرِبتُ وما شوقاً إلى البِيضِ أَطرَبُ ولا لعباً منِّي وذو الشَّيبِ يلعبُ
ولـم يُلهِنـي دارٌ ولا رَسْـمُ منـزلٍ ولـم يَتَطـرَّبْنـي بَنَـانٌ مُخضَّـبُ

ومن أبياتها وشواهدها الشهيرة :

ومـا لـيَ إلَّا آلَ أحمـدَ شِيعـةٌ وما ليَ إلَّا مَشْعَبَ الحقِّ مَشْعَبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٥٥) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٦٩) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٩٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٦٩ ـ ٨٧٠) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١٣٧ـ ١٣٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٠١) .

فتقولَ : (ظننتُ زيداً) ؛ أي : ظننتُ زيداً قائماً ؛ فتحذفُ الثانيَ للدَّلالة عليه ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الكامل]

١٣٣ـ ولقد نَزَلْتِ فلا تَظُنِّي غيرَهُ   منِّـي بمنـزلـةِ المُحَـبِّ المُكْـرَمِ

---

* قوله : (ولقد نَزَلْتِ. . .) إلىٰ آخره : قال العَيْنيُّ : (الواوُ : للقسم ، واللامُ : للتأكيد ، وجوابُ القَسَمِ : قولُهُ : « فلا تَظُنِّي » ، و« نزلتِ » بكسر التاء : خطابٌ للمُؤنَّث ، و« منِّي » : يتعلَّقُ به ، والباءُ في « بمنزلة » : بمعنىٰ « في » ، و« المُحَب » : بضمِّ الميم وفتح الحاء ، و« المُكرَم » : بفتح الراء ؛ فهما علىٰ صيغتَي اسم المفعول ؛ أي : نزلتِ منِّي في منزلةِ الشيءِ المحبوبِ المُكرَم)[2] .

---

* قوله : (وجوابُ القَسَمِ : قولُهُ : « فلا تَظُنِّي ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ جوابَ القَسَم قولُهُ : (قد نزلتِ) ، وقولُهُ : (فلا تَظُنِّي) يظهرُ : أنَّهُ مستأنفٌ مُرتَّبٌ على القَسَم ، أو معطوفٌ علىٰ جملة القَسَم وجوابِهِ ، لا معطوفٌ

---

(١) البيت لعنترة بن شداد العبسي في « ديوانه » (ص١٥٣) ضمن مُعلَّقته الشهيرة التي مطلعها :

هـل غـادرَ الشعـراءُ مِـنْ مُتـردَّمِ   أم هل عرفتَ الدارَ بعدَ توهُّمِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٧٢ـ٧٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٧) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٧٠) ، و« المساعد » (١/ ٣٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٩٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٧٠ـ ٨٧٢) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢٢٧ـ ٢٢٨ ، ٩/ ١٣٦) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٨٧١ـ ٨٧٢) .

أي : فـلا تَظُنّـي غيـرَهُ واقعـاً ؛ فـ (غيـرَهُ) : هـو المفعـولُ الأوَّل ، و(واقعاً) : هو المفعولُ الثاني .

وهـٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ هو الصحيحُ مِنْ مذاهب النَّحْويِّينَ .

فإنْ لم يَدُلَّ دليلٌ على الحذف . . لم يَجُزْ لا فيهما ولا في أحدِهما ؛ فلا تقولُ : (ظننتُ) ، ولا : (ظننتُ زيداً) ، ولا : (ظننتُ قائماً) ؛ تريدُ : ظننتُ زيداً قائماً .

٢١٧ـ وكـ (تَظُنُّ) ٱجْعَلْ (تقولُ) إنْ وَلِي مُستفهَمـاً بـهِ ولـم يَنفصِـلِ

---

* قوله : (وكـ « تَظُنُّ » ٱجْعَلْ « تقولُ » . . .) إلىٰ آخره : (تقولُ) : مفعولٌ أوَّل بـ (ٱجْعَلْ) ، و(كـ « تَظُنُّ ») : مفعولُهُ الثاني ؛ أي : اجعلْ جوازاً (تقولُ) كـ (تَظُنُّ) عملاً ومعنىً .

* قوله : (إنْ وَلِي مُستفهَماً بهِ . . .) إلىٰ آخره : أُورِدَ على الناظم أمورٌ :

علىٰ جوابِ القَسَم ؛ إذ لا معنىٰ للحَلِفِ على الإنشاء ، تأمَّلْ .

* قوله : (عملاً ومعنىً) هـٰذا هو مذهبُ الجمهور ، وعلىٰ هـٰذا : لا مانعَ مِنْ دخول التعليقِ والإلغاء ، ومذهبُ غيرِهم : أنَّهُ مِثْلُهُ في العمل فقط ، وعلىٰ هـٰذا : لا يجوزُ التعليقُ ولا الإلغاء ، وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ كلامَ المُحشِّي الآتيَ لا يُوافِقُ ما ذَكَرَهُ في هـٰذه القولة(١) .

---

(١) انظر (٢/٧٠٢ـ٧٠٤) .

منها : أنَّهُ لم يُنبِّهْ علىٰ جواز الحكايةِ مع توفُّرِ الشروط .

ومنها : أنَّ قولَهُ : (وإنْ ببعضِ ذي فَصَلْتَ . . .) إلىٰ آخره . . حَشْوٌ لا زيادةَ فيه علىٰ ما قبلَهُ .

ومنها : أنَّ قوله : (وكـ « تَظُنُّ » اجعَلْ « تقولُ » . . .) إلىٰ آخره . . ظاهرُهُ : أنَّهُ مِثْلُهُ في جميع الأحكام حتى التعليقِ والإلغاءِ ، وهو خلافُ قولِهِ في « التسهيل » : (وإلحاقُهُ في العمل بالظن . . .) إلىٰ آخره[1] ؛ حيثُ قَصَرَ الإلحاقَ على العمل ؛ ولهـٰذا قال العلَّامةُ ابنُ غازٍ : (لو قال مثلاً بعدَ قولِهِ : « بغيرِ ظرفٍ أو كظرفٍ أو عَمَلْ » :

. . . . ومَنْ حكىٰ معَ الشروطِ يُحتمَلْ
نَعَـمْ ولا تُلْـغِ ولا تُعلِّقَـا وكـلُّ قيـدٍ عـن سُلَيـمٍ أُطلِقَـا

لَتَخلَّصَ مِنْ ذلك)[2] .

❀ قوله : (وإنْ ببعضِ ذي فَصَلْتَ . . .) إلىٰ آخره : ينبغي : أو بكُلِّها ؛ لأنَّ الأصلَ في ضمِّ الجائزِ إلى الجائزِ الجوازُ ، قاله ابنُ قاسمٍ[3] .

. . . .

(١) تسهيل الفوائد (ص٧٣) .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٧٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٣) .

القولُ شأنُهُ إذا وقعتْ بعدَهُ جملةٌ أنْ تُحكىٰ ؛ نحوُ : (قال زيدٌ : عمرٌو مُنطلِقٌ) ، و(أتقولُ[1] : زيدٌ مُنطلِقٌ ؟) ، لٰكنَّ الجملةَ بعدَهُ في موضعِ نصبٍ على المفعوليَّة[2] .

ويجوزُ إجراؤُهُ مُجْرى الظنِّ ؛ فيَنصِبُ المبتدأَ والخبرَ مفعولَينِ كما تَنصِبُهُما (ظنَّ) .

وقال الفارضيُّ : (يجوزُ الفَصْلُ بالثلاثة جميعاً ؛ نحوُ : « أكريماً في القوم عندَكَ تقولُ زيداً ») انتهىٰ[3] .

لٰكن قال بعضُهُم : (إنَّهُ غيرُ جائزٍ ، وإلا لم يكن لقول الناظمِ : « وإنْ ببعضِ ذي فصلتَ » فائدةٌ) انتهىٰ ، وفيه نَظَرٌ .

❊ قوله : (مُجْرى الظنِّ) بضمِّ الميم ؛ لأنَّهُ مأخوذٌ مِنْ (أُجْرِيَ) .

❊ قوله : (لٰكن قال بعضُهُم : إنَّهُ غيرُ جائزٍ) استشهد هٰذا البعضُ بالنهي عن تتبُّعِ الرُّخَصِ في الشرعيَّات[4] ، وفيه : أنَّ النهيَ إنَّما هو عن تتبُّعِ الرُّخَصِ مِنْ مذاهبَ مُتعدِّدةٍ ، لا في مذهبٍ واحد ، كما هنا ، وهو مَحمِلُ حديثِ : « إنَّ اللهَ يُحبُّ أنْ تُؤتىٰ رُخَصُهُ »[5] .

---

(١) في (هـ) : (تقول) .

(٢) أي : المفعول به عند الجمهور ، لا المطلق ، وكالجملة مفرد في معناها ؛ كـ : (قلتُ شِعْراً) ، أو قصد لفظه ؛ كـ ﴿ يُقَالُ لَهُۥٓ إِبْرَٰهِيمُ ﴾ [الأنبياء: ٦٠] ، أو مدلوله لفظ ؛ كـ : (قلتُ كلمةً) ؛ أي : لفظَ (زيدٍ) مثلاً . « خضري » (١/ ٣٠٩) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .

(٤) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ١٨٢) .

(٥) رواه أحمد (٢/ ١٠٨) ، وابن حبان (٢٧٤٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

والمشهورُ : أنَّ للعرب في ذلك مذهبَينِ : أحدُهُما ـ وهو مذهبُ عامَّةِ العرب ـ : أنَّهُ لا يُجرَى القولُ مُجْرى الظنِّ إلا بشروطٍ ذَكَرَها المُصنِّف أربعةٍ ، وهي التي ذَكَرَها عامَّةُ النَّحْويِّينَ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ الفعلُ مضارعاً ، الثاني : أنْ يكونَ للمُخاطَبِ ، وإليهما أشار المُصنِّف بقوله : (ٱجْعَلْ « تقولُ ») ؛ فإنَّ (تقولُ) مضارعٌ ، وهو للمُخاطَب .

الشرطُ الثالثُ : أنْ يكونَ مسبوقاً باستفهام ، وإليه أشار بقوله : (إنْ وَلِي مُستفهَماً به) .

الشرطُ الرابعُ : ألَّا يُفصَلَ بينهما ـ أي : بينَ الاستفهامِ والفعلِ ـ بغير ظرفٍ ، ولا مجرور ، ولا معمولِ الفعل ، فإنْ فُصِلَ بأحدها لم يَضُرَّ ذلك ،

❊ قوله : (أربعةٍ) بالجرِّ صفةٌ لـ (شروطٍ) ، أو بالرفع خبرٌ لمحذوف ؛ أي : هي أربعةٌ ، وزِيدَ شرطانِ آخَرَانِ ؛ ألَّا يتعدَّىٰ باللام ، وأنْ يكونَ مقصوداً .

❊ قوله : (ألَّا يتعدَّىٰ باللام) ؛ نحوُ : (أتقولُ لزيدٍ : عمرٌو منطلقٌ ؟) ؛ لأنَّ اللامَ تُبعِدُهُ من الظنِّ ؛ إذ هي للتبليغ .

❊ قوله : (وأنْ يكونَ مقصوداً) فيه حذفٌ ؛ أي : مقصوداً به الحالُ ، كما في بعض النسخ[1] ، وعليه : فيُشترَطُ في الاستفهام إن كان مُتعلِّقاً بالقول : ألَّا يكونَ بـ (هل) ؛ لأنَّها تُخصِّصُ المضارعَ بالاستقبال ، أمَّا إذا كان مُتعلِّقاً بغيره . . فلا ، كما هو ظاهرٌ[2] .

---

(١) هو كذلك في (ج ، د ، هـ) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٥٢) .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (ولم يَنفصِل بغير ظرفٍ . . .) إلىٰ آخره .

فمثالُ ما اجتمعتْ فيه الشروطُ : قولُكَ : (أتقولُ عَمْراً مُنطلِقاً؟) ؛ فـ (عَمْراً) : مفعولٌ أوَّل ، و(مُنطلِقاً) : مفعولٌ ثانٍ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

١٣٤ـ متىٰ تقولُ القُلُصَ الرَّوَاسِمَا
يَحمِلْنَ أمَّ قاسِمٍ وقاسِمَا

---

* قوله : (متىٰ تقولُ القُلُصَ . . .) إلىٰ آخره : (القُلُص) بضمِّ القاف واللامِ مُخفَّفةً : جمعُ (قَلُوص) ؛ وهي الشابَّةُ مِنَ النُّوق ، و(الرَّوَاسِما) : جمعُ (راسمة) ؛ مِنَ الرَّسِيم ـ بالسين المهملة ـ وهو نوعٌ مِنْ سَيرِ الإبِلِ ، و(متىٰ) : للاستفهام ، و(القُلُصَ) : مفعولٌ أوَّل ، و(الرَّوَاسِما) : صفتُهُ، وجملةُ (يَحمِلْنَ) : في محلِّ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ ، وهٰذا مَحَلُّ الشاهد .

---

* قوله : (« القُلُص » بضمِّ القاف واللامِ مُخفَّفةً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما قال : (و« فُعُلٌ » لاسمٍ رُباعيٍّ بمَدْ . . .) إلىٰ آخره ، خلافاً لِمَا اشْتَهَرَ مِنْ قراءته بتشديد اللام مفتوحةً ، وإلا كان مفردُهُ (قالصاً) أو (قالصة) ، كما قال : (و« فُعَّلٌ » لـ « فاعِلٍ » . . .) إلىٰ آخره[2] .

* قوله : (مِنَ الرَّسِيم) ، ويصحُّ أنْ يكونَ مِنَ الرَّسْم ؛ وهو التأثيرُ في

---

(١) المشطوران لهُدْبة بن الخشرم العُذْري في « ديوانه » (ص ١٤١) ، والرواية فيه : (متىٰ تَظُنُّ) ، وعليها : فلا شاهد ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٤٩٦ـ٤٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٥ ـ ٨٨٧) .

(٢) انظر (٥/ ٢٩٤ـ٢٩٦) .

فلو كان الفعلُ غيرَ مضارعٍ ؛ نحوُ : (قال زيدٌ عمرٌو مُنطلِقٌ) . . لم يَنصِبِ القولُ مفعولَينِ عندَ هـٰؤلاء[1] ، وكذا إن كان مضارعاً بغير تاءِ الخطاب ؛ نحوُ : (أيقولُ زيدٌ عمرٌو مُنطلِقٌ ؟) ، أو لم يكن مسبوقاً باستفهام ؛ نحوُ : (أنتَ تقولُ زيدٌ مُنطلِقٌ) ، أو سُبِقَ باستفهامٍ ولـٰكن فُصِلَ بغير ظرفٍ ، ولا جارٍّ ومجرور ، ولا معمولٍ له[2] ؛ نحوُ : (أأنتَ تقولُ زيدٌ منطلقٌ ؟) ، فإن فُصِلَ بأحدها لم

والبيتُ لهُدْبةَ ابنِ عمِّ زيادةَ ، تغزَّلَ به هُدْبةُ في أخت زيادةَ حين جمعَهُما سفرٌ مع الحُجَّاج ، وقد كان زيادةُ قد تغزَّل في أخت هُدْبةَ ، فغَضِبَ كلٌّ منهما ووَقَعَ بينهما شرٌّ ، فكان ذلك سبباً أدَّىٰ هُدْبةَ إلىٰ قتل زيادةَ ، ثم قُتِلَ هُدْبةُ[3] ، قيل : والصوابُ : (أمَّ خازِمٍ وخازِمَا) ؛ لأنَّ أمَّ خازمٍ هي أختُ زيادةَ ، وخازمٌ ابنُها[4] .

الأرض لِشدَّة الوَطْء ، كما في « القاموس »[5] .

---

(1) أي : عند أصحابِ هـٰذا المذهب ، وهم عامَّة العرب ، والمذهب الآخر هو مذهب سُلَيم ، كما سيأتي في (٢/ ٧٠١) .

(2) قال أبو حيَّان : (وكذا معمول المعمول ؛ نحوُ : « أهنداً تقولُ زيداً ضارباً ؟ ») ، وقيل : لا يضرُّ الفصلُ مطلقاً ولو بأجنبي ؛ نحوُ : « أأنتَ تقولُ زيداً منطلقاً ؟ » ، وعليه الكُوفيُّونَ وأكثر البَصْريِّينَ ما عدا سيبويهِ والأخفشَ . انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ١٣٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٨) .

(3) انظر ما تقدم تعليقاً في (٢/ ٤٧٧) .

(4) قال الزَّبيدي في « التاج » (٣٠/ ٣٠٠) : (وقال الأحول : « حازم وحازما » بالحاء المهملة ، قال الصاغاني : ورواية النَّحْويين :

متىٰ تقـولُ القُلُـصَ الـرَّواسِمـا ... يُـدنِيـنَ أمَّ قـاسـمٍ وقـاسِمَـا

وهو تحريفٌ) ، وجاء في (هـ) بالحاء المهملة .

(5) القاموس المحيط (٤/ ١١٨) .

يَضُرَّ ؛ نحوُ : (أعندَكَ تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أفي الدار تقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، و(أعَمْراً تقولُ مُنطلِقاً ؟) ، ومنه : قولُهُ(١) : [من الوافر]

١٣٥ـ أجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ لَعَمْرُ أبيكَ أم مُتجاهِلِينَا

فـ(بَنِي لُؤَيٍّ) : مفعولٌ أوَّل ، و(جُهَّالاً) : مفعولٌ ثانٍ .

❀ قوله : (أجُهَّالاً تقولُ بَنِي لُؤَيٍّ . . .) إلىٰ آخره : قاله الكُمَيتُ مِنْ شعراء مُضَرَ ، [وهو مِنْ قصيدة] يمدحُ بها مُضَرَ ويُقدِّمُهُم علىٰ أهل اليمن(٢) ، وأراد بِبَنِي لُؤَيٍّ : قريشاً .

والمعنىٰ : أتظُنُّ بني لُؤَيٍّ جُهَّالاً أم مُتجاهِلِينَ ؛ حيثُ استعملوا أهلَ اليمن علىٰ أعمالهم ، وآثروهم على المُضَريِّينَ مع فَضْلِهِم عليهم .

و(المُتجاهِلُ) : الذي يُظهِرُ الجهلَ وليس بجاهلٍ ، و(لَعَمْرُ أبيكَ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ؛ أي : قَسَمي ، والجملةُ : معترضةٌ بين المعطوف والمعطوف عليه ؛ فإنَّ قولَهُ : (أم مُتجاهِلِينَ) معطوفٌ علىٰ قوله : (أَجُهَّالاً) ، و(أم) : معادلةٌ للهمزة ، والألفُ : للإشباع .

. . . .

---

(١) بيتٌ يتيم للكُميت في « ديوانه » (ص٣٩٥) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٢٣) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٩٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٧٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/ ٥٦٩) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٧٨) ، و« المساعد » (١/ ٣٧٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٨ ـ ٨٨٩) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١٨٣ـ١٨٦) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٨)، وسقط (بها) في (هـ) ، وعليه : فلا داعي لهٰذه الزيادة .

وإذا اجتمعتِ الشروطُ المذكورةُ.. جاز نصبُ المبتدأِ والخبرِ مفعولَين لـ (تقولُ) ؛ نحوُ : (أتقولُ زيداً مُنطلِقاً ؟) ، وجاز رفعُهُما على الحكاية ؛ نحوُ : (أتقولُ : زيدٌ مُنطلِقٌ ؟) .

٢١٩ـ وأُجْـرِيَ القـولُ كظـنٍّ مُطلَقَـا   عندَ سُلَيمٍ نحوُ (قُلْ ذا مُشفِقَا)

أشار إلى المذهب الثاني للعرب في القول ، وهو مذهبُ سُلَيمٍ ؛ فيُجْرُونَ القولَ مُجْرى الظنِّ في نصب المفعولَينِ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مضارعاً أم غيرَ مضارع ؛ وُجِدَتْ فيه الشروطُ المذكورة أم لم تُوجَدْ ؛ وذلك نحوُ قوله : (قُلْ ذا مُشفِقاً) ؛ فـ (ذا) : مفعولٌ أوّل ، و(مُشفِقاً) : مفعولٌ ثانٍ ، ومِنْ ذلك قولُه[1] : [من مشطور الرجز]

١٣٦ـ قالتْ وكنتُ رجلاً فَطِينَا

* قوله : (سُلَيمٍ) بضمِّ السينِ المُهمَلة .

* قوله : (قالتْ وكنتُ...) إلى آخره : قاله أعرابيٌّ صاد ضَبّاً وأتى به

. . . .

(١) قاله أعرابي صاد ضباً ، كما سيذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٢) ، و« المساعد » (١/ ٣٧٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٣ـ ٨٨٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٥٨ـ ٤٥٩) .

إلى امرأته ، فقالتْ : هـٰذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائيل ، أي : ما مُسِخَ مِنْ بني إسرائيلَ ، و(إسرائينُ) بالنون : لغةٌ في (إسرائيل)[١] ، وهو لقبُ يعقوبَ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلام ، ومعناه : عبدُ الله ، وقيل غيرُ ذلك ، و(الفَطِينُ) : مِنَ الفِطْنة ؛ وهي الحِذْقُ والذَّكاء ، وقولُهُ : (و« إِسْرَائِينا » : مفعولٌ ثانٍ) ، وهو في الأصل علىٰ حذف مضاف[٢] ؛ أي : ممسوخَ إسرائيلَ ؛ أي : بني إسرائيلَ ، و(لَعَمْرُ الله) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، والجملةُ : معترضةٌ .

قال العلَّامة الفارِضيُّ : (وهل إذا أُجْرِيَ القولُ مُجْرى الظنِّ يكونُ باقياً علىٰ معناه ، أو يكونُ بمعنى الظنِّ ؟ خلافٌ ، ولا يصحُّ حَمْلُ هـٰذا الشاهدِ إلا على

---

* قوله : (فقالتْ : هـٰذا لَعَمْرُ اللهِ إسرائيل) لعلَّهُ : (إسرائين) بالنون ؛ لأنَّهُ مَقُولُها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ما في البيت ـ أو ما في المُحشِّي ـ حكايةٌ بالمعنىٰ ، ثمَّ رأيتُهُ في بعض نسخ المُحشِّي بالنون[٣] .

* قوله : (خلافٌ) ذَهَبَ إلى الأوَّل : الأَعْلَمُ وابنُ خروف وصاحبُ « البسيط » ، واختار الثانيَ : ابنُ جنِّي ، ولا يصحُّ حَمْلُ هـٰذا الشاهدِ إلا على الأوَّل[٤] ؛ ولذلك استدلَّ به مَنْ ذهب إليه[٥] .

---

(١) ومن لغاته أيضاً : (إِسْرايِل) ، و(إِسْرائِل) ، و(إِسْرايين) ، و(إِسْرايِيل) ، و(إِسْرال) ، وانظر « تاج العروس » (٣٨/ ٢٧٥) .

(٢) بل علىٰ حذف مضافَيْنِ ، كما سيُقدِّرُهُ بعدُ ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٣١١) .

(٣) جاء في (هـ) بالنون .

(٤) كما نبَّه عليه المُحشِّي في (٢/ ٧٠٢ـ٧٠٣) .

(٥) انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ١٤٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٦٦) .

فـ(هـٰذا) : مفعولٌ أوَّل لـ(قالتْ) ، و(إِسْرَائِينا) : مفعولٌ ثانٍ[1] .

الأوَّل ؛ إذ لا معنىٰ للظنِّ هنا ، وعلى القول الثاني : تُفتَحُ « أنَّ » المُشدَّدةُ

وقولُهُ : (إذ لا معنىٰ للظنِّ هنا) ؛ أي : لأنَّ هـٰذه المرأةَ لمَّا أتى الشاعرُ إليها بالضَّبِّ . . قالت : (هـٰذا لعَمْرُ الله إسرائينَ) ؛ لأنَّها تعتقدُ في الضِّبَاب أنَّها مِنْ مَسْخِ بني إسرائيلَ ، كما هو عقيدةُ العرب ، ومقصودُ الشاعرِ حكايةُ

---

(١) ومن الحكايات الغريبة المناسبةِ لِمَا نحن فيه : ما أورده ابن هشام في « التخليص » (ص٤٥٩ـ٤٦١) عن ابن ميمون العَبْدَريِّ في « شرحه على جمل الزَّجَّاجي » ؛ وهو : أنَّ بعضَ الأدباء قال : كنتُ حريصاً على قول الشعر ، وكان ذلك يتعذَّر عليَّ ، فأتاني آتٍ في النوم فقال : أتريدُ أن تقول الشعرَ ؟ فقلت : نعم ، فقال : عليك بحفظ « ديوان أحمد الأعمىٰ » ، فاستيقظتُ وأنا لا أعرفُ مَنْ هو أحمدُ الأعمىٰ ، ثمَّ إنَّني حضرتُ حَلْقةَ كُتُبٍ ، فنُودِي على « سَقْط الزَّنْد » ، فرأيتُ فيه اسمَ المَعَرِّيِّ أحمدَ بنِ سليمان ، وكنتُ أعلمُ أنَّهُ أعمىٰ ، ولم أكنْ أعلمُ أنَّ اسمَهُ أحمد ، فغَلَبَ على ظَنِّي أنَّهُ المقصود ، فاشتريتُهُ ودرستُهُ دَرْسَ سُراقةَ للقرآن ، فحفظتُهُ ، وقلتُ الشعرَ ، ومضىٰ على ذلك سنةٌ ، فأتاني ذلك الآتي في النوم ، فقال : حفظتَ شعرَ أحمدَ ؟ قلت : نعم ، وقال : وقلتَ الشعرَ ؟ قلت : نعم ، فقال : أَنشِدْني شيئاً من شعره ، فأنشدتُهُ : [من الوافر]

أَعَنْ وَخْدِ القلاصِ كشفتِ حالَا

إلىٰ أنِ انتهيتُ إلىٰ قوله :

وقُلْـتِ الشمـسُ بـالبيـداء تِبْـرٌ . . . .

فردَّهُ عليَّ وقال : قل : (الشمسَ بالبيداء تِبْراً) بالنصب ؛ فإنَّ القولَ هنا بمعنى الظنِّ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ قال في بقيَّة البيت :

ومثلُـكِ مَـنْ تخيَّـلَ ثـمَّ خـالَا

قال ابن هشام : (وهـٰذا كلامٌ حسنٌ ، وهو ماشٍ على اللغة السُّلَمِيَّة) ، وجاءت الرواية في « سقط الزند » (ص٤٧) بالرفع فيهما .

بعد القول ، ومنه : قولُهُ(١) : [من الطويل]

إذا قلتُ أَنِّي آيِبٌ . . . . . .

لفظِها ، ولا يُبعِدُ الاستدلالَ بهٰذا الشاهد قولُهُ : (وكنتُ رجلاً فَطِينَا) ؛ لاحتمال أنَّهُ يريدُ أنَّهُ فَطِنٌ لمَّا أشارتْ إليه بهٰذا القول ؛ ككونه يأكلُ بني آدمَ ، فهي لا تُصاحِبُهُ مثلاً ، أو أنَّهُ فَطِنٌ لقولها مع كونها أسرَّتْ به غيرَهُ لهيبتها منه ، أو غيرِ ذلك .

وقال ابنُ عُصْفُور : (لا حُجَّةَ في البيت ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ « هٰذا » مبتدأً ، و« إسرائين » علىٰ تقدير مضافٍ هو الخبرُ ، بَقِيَ المضافُ إليه بعد حذفه علىٰ جرِّه بالفتحة ؛ لأنَّهُ غيرُ منصرف للعَلَميّة والعُجْمة)(٢) ، وعلىٰ هٰذا الاحتمالِ لم يعملِ القولُ عملَ الظنِّ حتىٰ يُقالَ : قد عَمِلَ بدون تضمُّنِ معنى الظنِّ ، لٰكن يكفي في الاستدلال لمِثْل ذلك ما هو الظاهرُ كما مرَّ ، فتدبَّرْ .

❋ قوله : (ومنه : قولُهُ : إذا قلتُ . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

---

(١) جزء بيت للحطيئة في « ديوانه » (ص٧٣) ، وهو بتمامه :

إذا قلتُ أَنِّي آيِبٌ أهلَ بلدةٍ وضعتُ بها عنهُ الوَلِيَةَ بالهَجْرِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٩٥) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ١٤١ـ١٤٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٠٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩٢) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٥٩) .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ١٤٢) ، و« المقاصد النحوية » (٢/ ٨٨٥) .

وقيل : مذهبُ الجمهور : إجراؤُهُ مُجْرى الظنِّ في المعنىٰ والعمل)
انتهىٰ[1] .

. . . . أهلَ بلدةٍ وضعتُ بها عنهُ الوَلِيَّةَ بالهَجْرِ

أي : راجعٌ إلىٰ أهل بلدة ، و(الوَلِيَّة) بفتح الواو وكسرِ اللام وتشديدِ التحتيَّة : البَرْذَعةُ[2] ، و(الهَجْر) بفتح الهاء وسكونِ الجيم ضرورةً والأصلُ فتحُها : نصفُ النهار عندَ اشتدادِ الحرِّ ، كما في « التصريح » وغيره[3] ، وضميرُ (عنه) : يعودُ إلى الجَمَل .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٠) .
(٢) وهي كساءٌ يلي ظهرَ البعير والدابَّةِ تحت الرحل والسَّرْج والقَتَب .
(٣) انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٦٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٥٣) .

(أَعْلَمَ) و(أرى)

٢٢٠ـ إلىٰ ثلاثةٍ (رَأَىٰ) و(عَلِمَا) عَدَّوْا إذا صارا (أَرَىٰ) و(أَعْلَمَا)

(« أَعْلَمَ » و« أَرَىٰ »)

❊ قوله : (« أَعْلَمَ » و« أَرَىٰ ») في نسخة : (« أَرَىٰ » و« أَعْلَمَ ») ، وهي أحسنُ ؛ لأنَّهُ قدَّم (أَرَىٰ) في الباب ، فكذلك في الترجمة ، كذا قيل .

قلتُ : لعلَّ الناظمَ قَصَدَ عدمَ المطابقة ؛ ليكونَ لكلٍّ واحدةٍ منهما حظٌّ في التقديم ؛ ففي الترجمة الحظُّ لـ(أَعْلَمَ) ، وفي الباب لـ(أَرَىٰ) ، تأمَّلْ .

❊ قوله : (إلىٰ ثلاثةٍ « رَأَىٰ ») قال ابنُ غازٍ : (يدخلُ في « رَأَىٰ » : العِلْميَّةُ والحُلُميَّةُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِذْ يُرِيكَهُمُ ٱللَّهُ فِى مَنَامِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَىٰكَهُمْ كَثِيرًا ﴾ [الأنفال : ٤٣]) انتهىٰ « ياسين »[(١)] .

❊ قوله : (رَأَىٰ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (عَدَّوْا) ، وهو بفتح الدَّال

[(أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ)]

❊ قوله : (قلتُ : لعلَّ الناظمَ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ وَجْهَ حُسْنِ

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٨٤) ، وانظر « إتحاف ذوي الاستحقاق » (١/ ٣٧٧) .

أشار بهاذا الفَصْل : إلىٰ ما يتعدَّىٰ مِنَ الأفعال إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، فذَكَرَ سبعةَ أفعالٍ ؛ منها (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) ، فذَكَرَ أنَّ أصلَهُما (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ، وأنَّهُما بالهمزة يتعدَّيانِ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ لأنَّهُما قبلَ دخولِ الهمزةِ عليهما كانا يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولَينِ ؛ نحوُ : (عَلِمَ زيدٌ عَمْراً مُنطلِقاً) ، و(رأىٰ خالدٌ بكراً أخاكَ) ، فلمَّا دخلتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ . . زادتْهُما مفعولاً ثالثاً ؛ وهو الذي كان فاعلاً قبلَ دخولِ الهمزة ؛ وذلك نحوُ : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً مُنطلِقاً) ، و(أَرَيتُ خالداً بكراً أخاكَ) ؛ فـ (زيداً) و(خالداً) : مفعولٌ أوَّل ، وهو الذي كان فاعلاً حين قلتَ : (عَلِمَ زيدٌ) ، و(رأىٰ خالدٌ) .

وهاذا هو شأنُ الهمزةِ[1] ؛ وهو أنَّها تُصيِّرُ ما كان فاعلاً مفعولاً ، فإنْ كان الفعلُ قبلَ دخولِها لازماً . . صار بعدَ دخولِها مُتعدِّياً إلىٰ واحد ؛ نحوُ : (خَرَجَ

وسكون الواو ، وأصلُهُ : (عَدَّيُوا) ؛ استُثقِلتِ الضمةُ على الياء فحُذِفتْ ، فاجتمع ساكنانِ الياءُ والواو ، فحُذِفتِ الياء ، وإن شئتَ قلتَ : تحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها قُلِبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذِفتْ لالتقاء الساكنَينِ .

❁ قوله : (همزةُ النَّقْلِ) دخولُ همزةِ النَّقْل مُختصٌّ بالفعل الثُّلاثيِّ ؛ نحوُ : (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ، أمَّا الرُّباعيُّ فلا تدخلُهُ همزةُ النَّقْل[2] .

النسخةِ الأُولىٰ : أنَّ فيها تنبيهاً علىٰ أنَّ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) علىٰ حدٍّ سواءٍ ، ليستْ إحداهما تابعةً في العمل للأخرىٰ .

---

(١) ومثلها أيضاً : التضعيف .

(٢) وأيضاً : لا تدخل الهمزة علىٰ غير (رأىٰ) و(علم) من أفعال هاذا الباب ، خلافاً للأخفش في إدخالها على الجميع . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣١٢) .

زيدٌ) ، و(أخرجتُ زيداً) ، وإن كان مُتعدِّياً إلىٰ واحدٍ . . صار بعدَ دخولِها مُتعدِّياً إلى اثنَينِ ؛ نحوُ : (لَبِسَ زيدٌ جُبَّةً) ، فتقولُ : (أَلْبَسْتُ زيداً جُبَّةً)[1]، وسيأتي الكلامُ عليه[2] ، وإن كان مُتعدِّياً إلى اثنَينِ . . صار مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثة ؛ كما تقدَّم في (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) .

٢٢١ـ وما لِمَفْعُولَيْ (عَلِمْتُ) مُطلَقَا للثانِ والثالثِ أيضاً حُقِّقَا

---

* قوله : (وما لِمَفْعُولَيْ « عَلِمْتُ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حُقِّقا) الواقعُ آخِرَ البيت ، و(لمفعولَيْ) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صِلَةُ (ما) ؛ أي : والذي حُقِّقَ لمفعولَيْ ، و(للثانِ والثالثِ) : مُتعلِّقانِ بـ (حُقِّقا) ، و(مُطلَقَا) : حالٌ مِنْ مرفوع الصِّلَة .

---

* قوله : (و« مُطلَقَا » : حالٌ مِنْ مرفوع الصِّلَة) ؛ أي : والذي حُقِّقَ لمفعولَيْ (عَلِمْتُ) حالَ كونِهِ مطلقاً عن التقييد بحُكْمٍ بخصوصه مِنَ الأحكام المُتقدِّمة .

وفيه : أنَّ الأحكامَ التي حُقِّقتْ لمفعولَيْ (عَلِمْتُ) قد حُقِّقتْ تفصيلاً لا يُتوهَّمُ فيها التقييدُ بحُكْمٍ دونَ حُكْم ، فلم يُعتبَرْ فيها إطلاقٌ عن تقييد بحُكْمٍ دونَ حُكْم ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ حالٌ مِنْ مرفوع الخبر ، والأَوْلىٰ : أنْ يُفسَّرَ الإطلاقُ علىٰ هٰذا : بعدم التقييدِ ببعض الأحكامِ المُتقدِّمة ، ولا ببعض الأحوال ؛ كبناء (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) للمفعول ، خلافاً لمَنِ اشترطه في جواز تعليقِهما

---

(١) في (و ، ز) : (ثوباً) بدل (جبّة) في كلا الموضعين .

(٢) انظر (٢/٧١١) .

أي : يثبتُ للمفعول الثاني والثالثِ مِنْ مفاعيلِ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) . . ما ثَبَتَ لمفعولَيْ (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) ؛ مِنْ كونِهِما مبتدأً وخبراً في الأصل ، ومِنْ جوازِ الإلغاء والتعليقِ بالنسبة إليهما ، ومِنْ جوازِ حَذْفِهِما أو حَذْفِ أحدِهِما إذا دلَّ علىٰ ذلك دليلٌ .

ومثالُ ذلك : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً قائماً) ؛ فالثاني والثالثُ مِنْ هٰذه المفاعيلِ أصلُهُما المبتدأُ والخبر ؛ نحوُ : (عمرٌو قائمٌ) ، **ويجوزُ إلغاءُ العاملِ بالنسبة إليهما** ؛ نحوُ : (عمرٌو أَعْلَمْتُ زيداً قائمٌ) ، ومنه : قولُهُ : (البركةُ أَعْلَمَنا اللهُ معَ الأكابرِ)[1] ؛ فـ (نا) : مفعولٌ أوَّل ، و(البركةُ) : مبتدأٌ ، و(مع الأكابرِ) : ظرفٌ في موضع الخبر ، وهما اللَّذانِ كانا مفعولَينِ ، والأصلُ : (أَعْلَمَنا اللهُ البركةَ معَ الأكابرِ) ، **وكذلك يجوزُ التعليقُ عنهما** ؛ فتقولُ : (أَعْلَمْتُ زيداً لَعمرٌو قائمٌ) . .

ومثالُ حذفِهِما للدَّلالة : أنْ يُقالَ : (هل أَعْلَمْتَ أحداً عَمْراً قائماً ؟)، فتقولَ : (أَعْلَمْتُ زيداً) ، **ومثالُ حذفِ أحدِهِما للدَّلالة** : أنْ تقولَ في هٰذه الصورةِ : (أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً) ؛ أي : قائماً ، أو (أَعْلَمْتُ زيداً قائماً) ؛ أي : عَمْراً قائماً .

❋ **قوله : (معَ الأكابرِ) جمعُ (أَكْبَرَ) ، والمُرادُ بهم** : كُبَراءُ التقوىٰ والصَّلاح ، العارفون بربِّهِم الموصوفون بالفلاح .

وإلغائِهِما ؛ ليكونا بمنزلة (ظننتُ) لفظاً في طلب مفعولَينِ .

---

(١) هٰذا التركيب من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠٣) ، و« توضيح المقاصد » (١/٥٧١) ، و« أوضح المسالك » (٢/٨٠) ، و« المساعد » (١/٣٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥١٥) ، و« همع الهوامع » (١/٥٦٩) .

٢٢٢ـ وإنْ تَعَدَّيا لواحدٍ بِلَا همزٍ فلاثنَينِ بهِ تَوَصَّلَا
٢٢٣ـ والثَّانِ منهُما كثانِي اثنَيْ (كَسَا) فهْوَ بهِ في كلِّ حُكْمٍ ذو ائْتِسَا

❁ قوله : (تَوَصَّلَا) يحتملُ : أنْ يكونَ فعلَ أمرٍ ، وألفُهُ منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة[١] ، ويحتملُ : أنْ يكون فعلاً ماضياً ، وألفُهُ ضمير المُثنَّىٰ يعودُ علىٰ (عَلِمَ) و(رَأَىٰ) .

❁ قوله : (والثَّانِ منهُما كثانِي . . .) إلىٰ آخره : خَصَّ الثانيَ بالذِّكْرِ وإن كان الأوَّلُ مثلَهُ ؛ لأنَّ المفعولَ الثانيَ قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ كما قيل ، ولمَّا لم يكنِ الأمرُ كذلك في الأوَّلِ . . اقتصرَ على التشبيه بثاني مفعولَيْ (كسا) ؛ نَفْياً لاحتمال كونِهِ جملةً .

❁ قوله : (فهْوَ بهِ في كُلِّ حُكْمٍ ذو ائْتِسَا) ؛ أي : اقتداءٍ ، ولو حَذَفَ هـٰذا

❁ قوله : (قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ كما قيل) ؛ أي : كما قيل بأنَّهُ قد يكونُ جملةً بسبب التعليقِ .

وقولُهُ : (نَفْياً لاحتمال كونِهِ جملةً) هـٰذا يُخالِفُ ما ذكره بعدُ مِنْ جواز التعليقِ المُقتضِي لكون المفعولِ الثاني يكونُ جملةً[٢] ؛ فلعلَّ ما هنا مُسايَرةٌ لظاهر « النظم » .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/٣١٣) : (ويُؤيِّد هـٰذا : وجودُ الفاءِ في جواب الشرط بلا احتياجٍ إلىٰ تقدير « قد ») .
(٢) انظر (٢/٧١١) .

تقدَّم أنَّ (رَأَىٰ) و(عَلِمَ) إذا دخلتْ عليهما همزةُ النَّقْلِ تَعَدَّيا إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، وأشار في هـٰذَينِ البيتَينِ : إلىٰ أنَّهُ إنَّما يثبتُ لهما هـٰذا الحُكْمُ إذا كانا قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولَينِ ، وأما إذا كانا قبلَ الهمزةِ يتعدَّيانِ إلىٰ مفعولٍ واحدٍ ؛ كما إذا كانتْ (رَأَىٰ) بمعنىٰ (أَبْصَرَ) ؛ نحوُ : (رأىٰ زيدٌ عَمْراً) ، و(عَلِمَ) بمعنىٰ (عَرَفَ) ؛ نحوُ : (عَلِمَ زيدٌ الحقَّ) . . فإنَّهُما يتعدَّيانِ بعدَ الهمزةِ إلىٰ مفعولَينِ ؛ نحوُ : (أَرَيتُ زيداً عَمْراً) ، و(أَعْلَمْتُ زيداً الحقَّ) .

والثاني مِنْ هـٰذَينِ المفعولَينِ كالمفعول الثاني مِنْ مفعولَيْ (كسا) و(أَعْطىٰ) ؛ نحوُ : (كَسَوْتُ زيداً جُبَّةً) ، و(أَعطَيتُ زيداً درهماً) ؛ في كونه لا يصحُّ الإخبارُ به عن الأوَّل ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الحقُّ) ، كما لا تقولُ :

الشَّطْرَ لاستغنىٰ عنه بما قبلَهُ ، ولو قال : (ومَنْ يُعلِّقْ ها هنا فما أَسَا) . . لأفادَ : أنَّ التعليقَ جائزٌ هنا دونَ باب (كسا) .

---

* قوله : (لأفادَ : أنَّ التعليقَ جائزٌ) مثالُهُ في (أَعْلَمَ) : (أَعلَمْتُ زيداً متى القتالُ) ، ومثَّلوا له في (أَرَىٰ) بقوله تعالىٰ : ﴿ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِ ٱلْمَوْتَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٦٠] ؛ بناءً علىٰ ما هو الظاهرُ مِنْ أنَّ الرؤيةَ بَصَريَّةٌ ، وبُحِثَ فيه ـ كما في « الصبَّان » ـ باحتمال أنْ تكونَ (كيف) اسماً معرباً مُجرَّداً عن الاستفهام هو المفعولُ الثاني ؛ بمعنى الكيفيَّة مضافاً إلى الفعل بعدَهُ بتأويله بالمصدر ؛ كما في ﴿ يَوْمُ يَنفَعُ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ فالمعنىٰ : أَرِني كيفيَّةَ إحيائِكَ الموتىٰ ، كما قيل بذلك في قوله تعالىٰ : ﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٦] (١) .

---

(١) حاشية الصبان (٢/٥٦ـ٥٧) .

(زيدٌ درهمٌ) ، وفي كونه يجوزُ حذفُهُ مع الأوَّل ، وحذفُ الثاني وإبقاءُ الأوَّل ، وحذفُ الأوَّلِ وإبقاءُ الثاني ، وإنْ لم يَدُلَّ علىٰ ذلك دليلٌ .

فمثالُ حذفِهما : (أَعْلَمتُ) و(أَعْطَيتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل : ٥] .

ومثالُ حذفِ الثاني وإبقاءِ الأوَّل : (أَعْلَمْتُ زيداً) ، و(أَعْطَيتُ زيداً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰٓ ﴾ [الضحىٰ : ٥] .

ومثالُ حذفِ الأوَّلِ وإبقاءِ الثاني : (أَعْلَمْتُ الحقَّ) ، و(أَعْطَيتُ درهماً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ عَن يَدٍ وَهُمْ صَٰغِرُونَ ﴾ [التوبة : ٢٩] .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (والثانِ منهما . . .) إلىٰ آخر البيت .

٢٢٤ـ وكـ (أَرَى) السابقِ (نَبَّا) (أَخْبَرَا) (حَـدَّثَ) (أَنْبَـأَ) كـذاكَ (خَبَّـرَا)

---

* قوله : (﴿ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾) ؛ أي : يُعطوكُمُ الجِزْيةَ .

* قوله : (وكـ « أَرَى » السابقِ « نَبَّا » . . .) إلىٰ آخره : (كـ « أَرَىٰ ») : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(السابق) : نعتُهُ ، و(نبَّا) : مبتدأٌ مُؤخَّر .

* قوله : (نَبَّا أَخْبَرَا) قال شيخُ الإسلامِ : (اعلَمْ : أنَّ « نَبَّأَ » و« أَنْبَأَ » و« حَدَّثَ » و« خَبَّرَ » و« أَخْبَرَ » لم تقعْ تعديتُها إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ في كلام العرب

---

* قوله : (في كلام العرب) ؛ أي : في الكلام العربيِّ ؛ فشَمِلَ القرآنَ ؛ ولذلك وردتْ عليه الآيةُ .

تقدَّم أنَّ المُصنِّفَ عدَّ الأفعالَ المُتعدِّيةَ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ سبعةً ، وسَبَقَ ذِكْرُ (أَعْلَمَ) و(أَرَىٰ) ، وذَكَرَ في هـٰذا البيتِ الخمسةَ الباقيةَ ؛ وهي :

ـ (نَبَّأَ) ؛ كقولك : (نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً) ، . . . .

إلا وهي مبنيّةٌ للمفعول) انتهىٰ[1] .

واعترِضَ بقوله تعالىٰ : ﴿ يُنَبِّئُكُمْ إِذَا مُزِّقْتُمْ كُلَّ مُمَزَّقٍ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ [سبا : ٧] ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ للفاعل وتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ ؛ فالضميرُ : مفعولٌ أوَّل ، وجملةُ ﴿ إِنَّكُمْ لَفِى خَلْقٍ جَدِيدٍ ﴾ : في محلِّ نصبٍ سدَّتْ مَسَدَّ المفعولِ الثاني والثالثِ ؛ لوجود المُعلِّق .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنْ يُرادَ : أنَّهُ لم يقعْ تعديتُها إلىٰ ثلاثة مفاعيلَ مفردةً مُصرَّحاً بها إلا وهي مبنيّةٌ للمفعول ؛ فلا يُنافي أنَّها قد تتعدَّىٰ إليها مع البناء للفاعل إذا لم تكنْ مفردةً كالآية ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (نَبَّأْتُ زيداً عَمْراً قائماً) ذِكْرُ الشَّارحِ الثلاثةَ مفاعيلَ بعد تاء الفاعل[2] . . صريحٌ في بناء (نَبَّأْتُ) للفاعل ، وهو مُخالِفٌ لِمَا تقدَّم عن

❁ قوله : (وهو مُخالِفٌ . . .) إلىٰ آخره : لا مخالفةَ ؛ لأنَّ شيخَ الإسلامِ

---

(١) الدرر السنية (١/٤٢٨) ، وقال الدماميني في « تعليق الفرائد » (٤/٢١٥) : (واعلَمْ : أنَّ مَنْ الحق هـٰذه الأفعالَ بـ« أَعْلَمَ » ليس قائلاً بأنَّ الهمزة والتضعيفَ فيها للنقل ؛ إذ لم يثبت في لسانهم ما ينقل عنه هـٰذه الأفعال ، وإنَّما هو عنده من باب التضمين ؛ أي : إنَّ كلاً مِنْ تلك الأفعال ضُمِّنَ معنىٰ « أعلمَ » ، فعُومِلَ معاملتَهُ) .

(٢) قوله : (مفاعيل) كذا في النسخ ، والقياس : تعريفه مع العدد ، وذكر الصبان في « حاشيته » (١/٢٩٧) نقلاً عن شيخه أنَّ بعض النُّحاة مَنْ لا يضيف ، بل يُعرِّفُ الأوَّل فقط ؛ فيقول : (هـٰذه الخمسةُ أثواباً . . .) .

ومنه : قولُه[1] : [من الكامل]

١٣٧ـ نُبِّئْتُ زُرْعَةَ والسَّفَاهةُ كاسْمِها يُهـدِي إلـيَّ غـرائـبَ الأشعـارِ

شيخ الإسلام[2] ، وقد خالف الشارحُ في أمثلته الآتيةِ أيضاً .

* قوله : (نُبِّئْتُ زُرْعةَ . . .) إلىٰ آخره : قاله النابغةُ الذُّبْيانيُّ ـ واسمُهُ : زيادٌ ـ مِنْ قصيدةٍ هجا بها زُرْعةَ بنَ عمرِو بنِ خُوَيلدٍ ؛ وذلك أنَّهُ لَقِيَهُ بعُكاظٍ ـ اسمِ موسمٍ مِنْ مواسم العربِ ـ فأشار عليه إلى الغَدْر ببني أسدٍ ونَقْضِ حِلْفِهم ، فأبى النابغةُ الغَدْرَ ، وبَلَغَهُ أنَّ زُرْعةَ يتوعَّدُهُ ، فقال يهجوه : (نُبِّئْتُ . . .) إلىٰ آخره .

والشاهدُ : في نصبه ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(زُرْعة) ، وجملةُ (يُهْدِي) بضمِّ الياء مِنَ الإهداء ، و(غرائب) : منصوبٌ بـ (يُهْدِي) .

والسَّفَاهةُ : مصدرُ (سَفُهَ) ؛ قال في « المصباح » : (والسَّفَهُ : نقصٌ في

لم يدَّعِ عدمَ الصحَّة .

* قوله : (إلى الغَدْر) لعلَّهُ : (بالغَدْر) .

* قوله : (مصدرُ « سَفُهَ ») ؛ أي : بضمِّ الفاء ، وأمَّا (سَفِهَ) بالكسر مِنْ باب (تَعِبَ) . . فمصدرُها : (السَّفَهُ) ، كما في « الصحاح »[3] .

---

(١) البيت مطلع قصيدة للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٥٤) يهجو بها زرعة بن عمرو بن خويلد الفزاري ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠٠ـ١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٥) ، و« المساعد » (١/٣٨٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٩٨ـ٨٩٩) .

(٢) انظر (٢/٧١٢ـ٧١٣) .

(٣) الصحاح (٦/٢٢٣٥) .

. . . .

العقل ، وأصلُهُ الخِفَّةُ)[1] ، ومعنىٰ قولِهِ : (والسفاهةُ كاسمها) ؛ أي : مُسمَّى السَّفَاهةِ قبيحٌ كاسمها ، وهو جملةٌ مِنْ مبتدإٍ وخبرٍ معترضةٌ بينَ المفعولِ الثاني والثالثِ .

وقولُه : (يُهْدِي إليَّ غرائبَ الأشعارِ) ؛ يعني : أنَّهُ غيرُ مشهورٍ بالشِّعْر ، ولا منسوبٍ إليه ؛ فالشِّعْرُ مِنْ قِبَله غريبٌ ؛ إذ ليس مِنْ أهله .

❊ قوله : (أي : مُسمَّى السَّفَاهةِ قبيحٌ كاسمها) ؛ أي : وهو مِنْ عكس التشبيهِ للمبالغة ، قال بعضُهُم : (ولا يخفىٰ أنَّ اسمَها ـ وهو لفظُ « سَفَاهة » ـ ليس قبيحاً في ذاته ، وإنَّما جاءه القُبْحُ مِنْ مدلوله ؛ أَلَا ترىٰ لفظَ « نَبَاهة » ، ولم يقل أحدٌ بقبحه ؛ لأنَّ مدلولَهُ غيرُ قبيحٍ ، بل هو وصفُ مدحٍ) انتهىٰ .

ولك أنْ تقولَ : أرادَ بـ (اسمها) : مطلقَ ما يَدُلُّ عليها ؛ يُرِيدُ : أنَّ الأشعارَ التي يأتي بها زُرْعةُ التي هي دالَّةٌ علىٰ سفاهته عليه . . قبيحةٌ جدّاً كمدلولها .

❊ قوله : (يعني : أنَّهُ غيرُ مشهورٍ بالشِّعْر . . .) إلىٰ آخره ، ولعلَّهُ يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ تلك الأشعارَ ليستْ مِنْ كلام زُرْعةَ ، بل يأتي بها مِنْ كلام غيرِه ، فأشار إلىٰ تعييره بذلك زيادةً علىٰ ذمِّهِ بالقُبْح حيثُ يُسفِّهُ .

ولك أنْ تقولَ : أراد بغرابتها : كونَها بلغتْ في باب البلاغة مرتبةً عُلْيا بحيثُ وصلتْ إلىٰ حدٍّ غيرِ معروفٍ ولا مألوفٍ ؛ لعدم وصول البُلَغاءِ إليه ؛

---

(١) المصباح المنير (١/ ٣٨٠) .

ـ و(أَخْبَـرَ) ؛ كقولـك : (أَخْبَرْتُ زيداً أخاكَ مُنطلِقاً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

١٣٨ـ وما عليكِ إذا أُخبِرْتِني دَنِفاً وغابَ بَعْلُكِ يوماً أنْ تَعُودِينِي

❊ قوله : (وما عليكِ إذا أُخْبِرْتِني . . .) إلىٰ آخره : (أُخْبِرْتِني) : بضمِّ الهمزة مبنيٌّ للمفعول ، وهو خطابٌ لمُؤنَّث ، و(دَنِفاً) بكسر النون ؛ أي : مريضاً مَرَضاً مُلازِماً ، و(ما) : نافيةٌ عاملةٌ عملَ (ليس) ، واسمُها : محذوفٌ ؛ أي : ليس بأسٌ حاصلاً عليكِ[2] ، وقيل : (ما) استفهاميّةٌ و(عليكِ) خبر ، و(إذا) : مُتعلِّقةٌ بالخبر ، وكذا (أنْ تَعُودِينِي) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (في أنْ تَعُودِينِي) ؛ أي : لا بأسَ عليك في هـٰذا الوقتِ أنْ تَعُودِينِي

علىٰ طريقة التهكُّم .

❊ قوله : (في هـٰذا الوقتِ) تفسيرٌ لـ(إذا) المضافةِ إلى الجملة ؛ فقولُهُ بعدُ : (إذا أُخبِرْتِني) إلىٰ آخره : تَكْرارٌ ، إلا أنْ يُجعَلَ بدلاً منه .

---

(١) البيت لرجل من بني كلاب ، وهو مع بيتٍ آخَرَ بعده من مختارات أبي تمام في « حماسته » (٣/٣٥٣) ، ولفظ البيتين فيها :

ماذا عليكِ إذا خُبِّرْتِني دَنِفاً رهنَ المنيَّةِ يوماً أنْ تعودِينَا
أو تجعلي نُطْفةً في القَعْبِ باردةً وتَغْمِسِي فاكِ فيها ثُمَّ تَسْقِينَا

والنُّطْفةُ : الماء الصافي قلَّ أو كثُرَ ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٦) ، و« المساعد » (١/٣٨٣) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٩٠٣ـ ٩٠٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٧١) .

(٢) تبع في ذلك العيني في « مقاصده » (٢/٩٠٤) ، ونصَّ السيوطي في « همع الهوامع » (١/٤٥٢) علىٰ أنَّهُ لا يجوز حذف اسم (ما) قياساً علىٰ (ليس) وأخواتها .

ـ و(حَدَّثَ) ؛ كقولك : (حَدَّثتُ زيداً بكراً مُقيماً) ، ومنه قولُهُ[1] : [من الخفيف]

١٣٩ـ أَوْ مَنَعْتُم ما تُسأَلُونَ فمَنْ حُدِّ ثْتُمُوهُ لَهُ علينا العَلَاءُ

وقد غاب بَعْلُكِ إذا أُخبِرْتِ أنِّي دَنِفٌ ؛ فجملةُ (وغاب بَعْلُكِ) : حاليَّةٌ .

والشاهدُ : في (أُخبِرْتِ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، والياءُ ، و(دَنِفاً) .

* قوله : (أَوْ مَنَعْتُم ما تُسأَلُونَ . . .) إلىٰ آخره : (تُسأَلُونَ) : مبنيٌّ للمفعول ، و(مَن) : استفهامٌ بمعنى النفيِ ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [آل عمران : ١٣٥] ، و(حُدِّثْتُمُوهُ) : علىٰ صيغة المجهول ، و(العَلَاء) بالعين المُهمَلة ؛ أي : الرِّفْعةُ والشَّرَفُ ، كما في « العَيْنيِّ » وغيره[2] ؛ . . . .

. . . .

---

(١) البيت للحارث بن حِلِّزَةَ اليَشْكُري في « ديوانه » (ص٢٧) ضمن معلقته الشهيرة التي مطلعها :

آذَنَتْنا ببَيْنِها أسماءُ رُبَّ ثاوٍ يُمَلُّ منهُ الثَّوَاءُ
آذَنَتْنا ببَيْنِها ثُمَّ وَلَّتْ ليتَ شِعْري متىٰ يكونُ اللِّقاءُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٣) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٢٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٠٥ـ٩٠٦) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٧١ـ٤٧٢) .

(٢) المقاصد النحوية (٢/ ٩٠٥) .

ـ و(أَنْبَأَ) ؛ كقولك : (أَنْبَأْتُ عبدَ اللهِ زيداً مسافراً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من المتقارب]

فما في نُسَخِ الشارح مِنْ أنَّهُ (الوَلاء) بالواو[2] . . تحريفٌ ، و(أو) في البيت : عاطفةٌ على قوله في بيتٍ قبلَهُ : (أو سَكَتُّم عنَّا . . .) إلى آخره[3] .

---

* قوله : (و« أو » في البيت : عاطفةٌ على قوله في بيتٍ قبلَهُ : « أو سَكَتُّم » . . .) إلى آخره : الظاهرُ : أنَّهُ عطفٌ على (نَبَشْتُم) ؛ لأنَّ العطفَ إذا

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٢٥) ضمن قصيدةٍ طويلة يمدح بها قيس بن معدي كرب الكندي ، ومطلعها :

لَعَمْرُكَ ما طُولُ هذا الزَّمَنْ ... على المرءِ إلَّا عَنَاءٌ مُعَنْ

وفيه : (نُبِّئْتُ) بدل (أُنبئتُ) ، ويُروىٰ أنَّهُ لمَّا قال : (وأُنبِئتُ قيساً) . . غَضِبَ قيسٌ وقال له : أَوَتَشُكُّ في ذلك ؟! وأَمَرَ بحبسه ، فزاد فيها :

رفيعَ الوِسَادِ طويلَ النِّجادِ ... ضَخْمَ الدَّسِيعةِ رَحْبَ العَطَنْ

فجئتُكَ مُرْتَادَ ما خبَّرُوا ... ولولا الذي خَبَّرُوا لَمْ تَرَنْ

فلا تَحْرِمَنِّي نَدَاكَ الجزيلَ ... فإنِّي امرؤٌ قبلَكُم لم أُهَنْ

فأمر بإخراجه ، ووَصَلَهُ .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥٢٨) ، و« همع الهوامع » (١/٥٧٢) ، و« شرح الأشموني » (١/١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٨٩٩ ـ ٩٠١) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٦٨ـ ٤٦٩) .

(٢) في (ح) فقط : (الولاء) بدل (العلاء) ، وجاء كذلك في بعض كتب النحو ، وذكر الأنباري في « شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات » (ص٤٧٠) : أنَّهُ يُروىٰ أيضاً : (الغلاء) بالغين المعجمة ؛ وهو الارتفاع .

(٣) في « الديوان » : (سَلَيتم) بدل (سكتم) .

١٤٠ـ وأُنبِئْتُ قَيْساً ولم أَبْلُهُ كما زَعَمُوا خيرَ أهلِ اليَمَنْ

والشاهدُ : في (حُدِّث) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ الضميرُ النائب عن الفاعل ، والهاءُ ، وجملةُ (له علينا العلاء) .

والمعنىٰ : أو مَنَعْتُم ما تُسأَلُونَهُ مِنَ النَّصَفة فيما بيننا وبينكم ، فمَنْ بلَّغَكُم أنَّ أحداً اعْتَلانا أو قَهَرنا حتىٰ تَطْمَعُوا في ذلك منَّا ؟!

* قوله : (وأُنبِئْتُ قَيْساً . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : الأعشىٰ ؛ وهو ميمونُ بنُ قيسٍ ، مَدَحَ به قيسَ بنَ معدي كَرِبَ .

والشاهدُ : في (أُنبِئْتُ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(قَيْساً) ، و(خيرَ أَهْلِ اليمن) .

كان بحرفٍ غيرِ مُرتَّبٍ . . يكونُ على الأوَّل ، والأوَّلُ هو (نَبَشْتُم) المذكورُ في قوله :

إنْ نَبَشْتُم ما بينَ مِلْحَةَ فالصَّا قِبِ [فيهِ] الأمواتُ والأحياءُ
أو نَقَشْتُم فالنَّقْشُ يَجْشَمُهُ النا سُ وفيهِ الإسقامُ والإبراءُ
أو سَكَتُّمْ عنَّا فكُنَّا كمَنْ أَغْـ ـمضَ عَيْناً في جَفْنِها الأَقْذاءُ
أو مَنَعْتُم. . . . .

إلىٰ آخره ، و(النَّبْشُ) : البحثُ عن الشيء ، والخطابُ لبَني تغلبَ ، و(مِلْحةُ) و(الصَّاقِب) : موضعان ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ ؛ أي : إنْ نَبَشْتُم وبحثتُم عن الحرب التي كانتْ بيننا وبينكم في هـٰذَينِ الموضعَينِ ، وعن الأموات الذينَ قُتلوا فيها والأحياءِ الذين أُسِروا . . فلنا الفضلُ عليكم .

ـ و(خَبَّرَ) ؛ كقولك : (خَبَّرْتُ زيداً عَمْراً غائباً)، ومنه : قولُهُ(١) : [من الطويل]

١٤١ـ وخُبِّرْتُ سوداءَ الغَمِيمِ مريضةً فأَقْبَلْتُ مِنْ أهلي بِمِصْرَ أَعُودُها

وقوله : (ولم أَبْلُهُ) حالٌ ؛ أي : ولم أَختبِرْهُ ؛ مِنْ (بَلَوتُهُ بُلُوّاً) : إذا جَرَّبتَهُ واختبرتَهُ ، و(كما زَعَمُوا) : صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : بُلُوّاً مثلَ الذي زَعَمُوا ، و(ما) : موصولةٌ ؛ أي : كالذي زَعَمُوا فيه مِنْ أنَّهُ خيرُ أهلِ اليمن ، أو مصدريّةٌ ؛ أي : كزَعْمِهِم فيه ذلك .

* قوله : (وخُبِّرْتُ سوداءَ الغَمِيمِ . . .) إلى آخره : قاله العَوَّامُ بنُ عُقْبةَ بنِ كعبِ بن زُهيرٍ في ليلى ، ولقبُها سوداءُ ، كانتْ تنزلُ الغَمِيمَ ـ بفتح الغين

و(النَّقْشُ) : الاستقصاءُ ، و(الجَشْمُ) : التكلُّفُ ، وأراد بالإسقام : الذَّنْبَ ، وبالإبراء : البراءةَ ؛ أي : إنِ استقصَيتُم ما جرى بينَنا من القتال . . فهـٰذا شيءٌ يتكلَّفُهُ الناسُ ويَبِينُ فيه الذنبُ والبراءة ؛ يعني : يتبيَّنُ ذنبُكم وبراءتُنا.

و(الأقذاءُ) : جمعُ (قَذىً) ؛ وهو ما يسقطُ في العين ، ومُرادُهُ بقوله : (أو سكتُّم . . .) إلى آخره : أنَّ سكوتَكُم عنَّا وسكوتَنا عنكم هو مِثْلُ إغماضِ العينِ على القَذَى ؛ يعني : هو سكوتٌ على حِقْدٍ وغَيْظ .

* قوله : (و« كما زَعَمُوا » : صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ . . .) إلى آخره :

---

(١) البيت للعوَّام بن عقبة ، وقد اختاره أبو تمام مع بيت آخر في « حماسته » (٣/ ٣٤٤ـ٣٤٥) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٥٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٧٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٠١ـ٩٠٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٦٩ـ٤٧١) .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (وكـ « أَرَى » السابقِ) ؛ لأنَّهُ تقدَّم في هـٰذا البابِ أنَّ (أَرَىٰ) تارةً تتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ، وتارةً تتعدَّىٰ إلى اثنَينِ ، وكان قد ذَكَرَ أوَّلاً (أَرَى) المُتعدِّيةَ إلىٰ ثلاثةٍ ، فنبَّه علىٰ أنَّ هـٰذهِ الأفعالَ الخمسةَ مثلُ (أَرَى) السابقةِ ـ وهي المُتعدِّيةُ إلىٰ ثلاثةٍ ـ لا مثلُ (أَرَى) المُتأخِّرةِ وهي المُتعدِّيةُ إلى اثنَينِ .

المعجمة وكسر الميم ـ اسمَ موضعٍ في بلاد الحجاز ، كان عُقْبَةُ بنُ كعبٍ يتشبَّبُ بها ، ثمَّ عُلِّقَها بعدَهُ ابنُهُ العَوَّامُ ، وكَلِفَ بها ، فخرجَ إلىٰ مصرَ في مِيرةٍ ـ أي : بسبب طعام ـ فبلغَهُ أنَّها مريضةٌ ، فتَرَكَ مِيرتَهُ وأتىٰ إليها ، وأنشأ يقولُ : (وخُبِّرتُ سوداءَ . . .) إلىٰ آخره ، ومنها :

نَظَـرْتُ إليهـا نَظْـرةً مـا يَسُـرُّنـي ... بها حُمْرُ أنعامِ البلادِ وسُودُهَا[1]

يتعيَّنُ علىٰ هـٰذا بقرينةِ المدحِ : أنْ يكونَ النفيُ في قوله : (ولم أَبْلُهُ) مُنصبّاً على القَيْدِ والمُقيَّد جميعاً ، ويُرادَ من الزَّعْم مُجرَّدُ القول ، وإلا لتبادَرَ إلى الذِّهْن خلافُ المدحِ .

ويصحُّ أنَّ قولَهُ : (كما زعموا) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ نعتٌ لمفعولٍ مطلقٍ

---

(١) في هامش (ج) : (وقوله : « بها » ؛ أي : بدلها) ، ومن أبياتها أيضاً :

فيا ليتَ شِعْري هل تغيَّرَ بَعْدَنا ... مَلاحةُ عَيْنَيْ أمِّ يحيىٰ وجِيدُها
وهل أَخْلَقَتْ أثوابُها بعدَ جِدَّةٍ ... أَلاَ حبَّذا أخلاقُها وجديدُها
ولم يبقَ يا سوداءُ شيءٌ أُحِبُّهُ ... وإنْ بقيتْ أعلامُ أرضٍ وبِيدُها
فواللهِ ما أدري إذا أنا جئتُها ... أَأُبرِئُها مِنْ سُقْمِها أم أَزِيدُها
مِنَ الخَفِراتِ البِيضِ وَدَّ جَلِيسُها ... إذا ما انقضتْ أُحدُوثةٌ لو تُعِيدُها

. . . .

فلم يَزَلْ يتلطَّفُ حتىٰ رأَتْهُ ورآها ، وأومأتْ إليه : أنْ ما جاء بك ؟ فقال : جئتُ عائداً حين عَلِمتُ عِلَّتَكِ ، فأشارتْ إليه : أنِ ارجعْ ؛ فإنِّي في عافية ، فرَجَعَ إلىٰ مِيرتِهِ ، فجعلتْ تتأوَّهُ إليه حتىٰ ماتتْ[1] .

والشاهدُ : في (خُبِّرتُ) ؛ حيثُ نَصَبَ ثلاثةَ مفاعيلَ ؛ التاءُ النائبة عن الفاعل ، و(سوداءَ) ، و(مريضةً) ، و(بمِصْر) : صفةٌ لـ (أهلي) ، و(أَعُودُها) : جملةٌ حاليةٌ مِنَ الضمير في (أقبلتُ) ، وهو مِنَ الأحوال المُقدَّرة ؛ يعني : أقبلتُ مُقدِّراً عيادتَها .

لـ (أُنبِئتُ) ، والتقدير : (أُنبِئتُ نبأً كائناً كما زعموا) ؛ أي : مُوافِقاً له ، وهـٰذا أقربُ إلى المعنىٰ .

❀❀❀

---

(١) فلمَّا بلغه خبرُ موتها أنشأ يقول :

سقىٰ جَـدَثـاً بيـنَ الغَمِيـمِ وزُلْفـةٍ ... أَحمَّ الذُّرا واهي العَزَالِي مَطِيرُها
إذا سكنتْ عنها الجَنُوبُ تجاوبتْ ... جِلادُ مرابيعِ السحابِ وخُورُها
وإنِّـي لِأَصحـابِ القبـورِ لَغـابِـطٌ ... بسوداءَ إذ كانتْ صدىً لا أَزورُها
وإنْ تـكُ سـوداءُ العَشِيَّةَ فـارقـتْ ... فقد ماتَ مِلْحُ الغانياتِ ونُورُها
كـأنَّ فـؤادي يـومَ جـاءَ نَعِيُّهـا ... مُـلَاءةُ قَـزٍّ بيـنَ أيـدٍ تُطِيـرُها

محتوى الجزء الثاني

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويطبع معه تاما

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

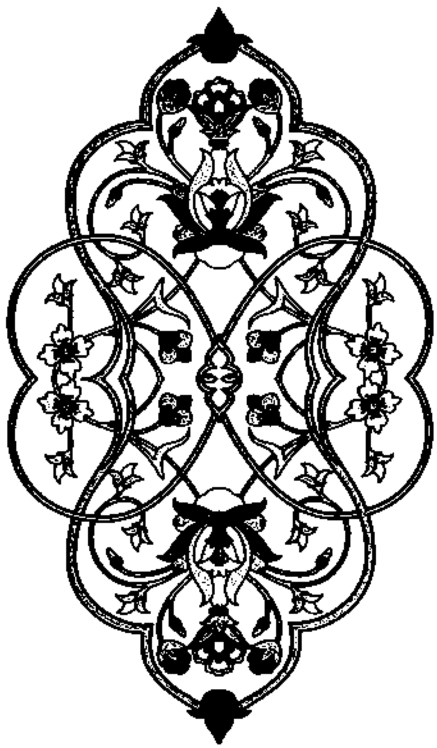
تحقيق
بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثالث

دار التقوى
دمشق الشام

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسمّاة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الثالث

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف: شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى: ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي: 978-9933-610-45-6

9789933610456

دار التقوى
للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص. ب: ٣٠٧٢١

جوال: ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٦٣+ ٩٤١٩٤٤٣٨٧

daraltaqwa.pu@gmail.com

الفاعل

٢٢٥ـ الفاعلُ الذي كمَرْفُوعَيْ (أتىٰ زيدٌ). . . . .

(الفاعلُ)[1]

* قوله : (الفاعلُ) هو في اللغة : مَنْ أَوْجَدَ الفعلَ ، وسيأتي معناه اصطلاحاً[2] .

* قوله : (كمَرْفُوعَيْ أتىٰ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ الأمثلةَ ثلاثةٌ لا اثنان .

[الفاعلُ]

. . . .

(١) في هامش (ج) : (قوله : « الفاعل » : أي : هٰذا بابُ الفاعلِ ، وقد ذَكَرَ فيه المفعولَ وإن لم يُترجِمْ له . انتهىٰ « حاشية ابن الميت ») ، وانظر « إرشاد السالك النبيل » (ق/٢١٧) .

(٢) انظر (٣/٧ـ٩) .

. . . . (مُنِيراً وجهُهُ) (نِعْمَ الفتىٰ)

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام علىٰ نواسخ الابتداء . . شَرَعَ في ذِكْرِ ما يَطلبُهُ الفعلُ التامُّ مِنَ المرفوع ؛ وهو الفاعلُ أو نائبُهُ ، وسيأتي الكلامُ علىٰ نائبه في الباب الذي يَلِي هـٰذا البابَ .

وأُجِيبَ : بأنَّها اثنانِ مِنْ حيثُ المُسنَدُ ؛ فإنَّهُ في الأوَّل والثالثِ فعلٌ ، وفي الثاني وصفٌ يُشبِهُ الفعلَ[1] .

* قوله : (مُنِيراً) بالنصب : حالٌ مِنْ (زيدٌ) ، و(وجهُهُ) بالرفع : فاعلٌ به ، وصحَّ عملُهُ فيه ؛ لاعتماده علىٰ صاحب الحالِ .

* قوله : (الفعلُ التامُّ) خَرَجَ به : الناقصُ ؛ كـ (كان) ؛ فلا يُسمَّىٰ مرفوعُهُ فاعلاً إلا مجازاً ، كما تقدَّم[2] .

* قوله : (مِنَ المرفوع) بيانٌ لـ (ما يَطلبُهُ . . .) إلىٰ آخره .

---

* قوله : (خَرَجَ به : الناقصُ ؛ كـ « كان ») ؛ أي : و(كاد) ، وأمَّا نحوُ (ظَنَّ)[3] : فالمرفوعُ به فاعلٌ ؛ لأنَّهُ غيرُ ناقصٍ .

---

(١) وقال ابن قاسم في « حاشيته على الأشموني » (ق/٤٤) : (ويُمكِنُ ضبطُهُ بصيغة الجمع علىٰ طريق الاستعارة ممَّن يعقل ، فيعمُّ « نعم الفتىٰ ») .
(٢) انظر (٢/٣٦٦) .
(٣) في (ي) : (ظلَّ) بدل (ظنَّ) .

فأمَّا الفاعلُ : فهو الاسمُ المُسنَدُ إليه فِعْلٌ . . . .

---

* قوله : (المُسنَدُ إليه) ؛ أي : المنسوبُ إليه والمُرتبِطُ بِهِ أصالةً اصطلاحاً ما ذُكِرَ مِنَ الفعلِ أو شِبْهِهِ باعتبارِ مدلولِهِ ، وحيثُ فُسِّرَ الإسنادُ بالنِّسْبة . . دَخَلَ : فاعلُ شِبْهِ الفعل ، و(زيدٌ) في (إنْ ضَرَبَ زيدٌ) ، أو (لم يَضرِبْ زيدٌ) ؛ لظهورِ تحقُّقِ النِّسْبةِ والرَّبْط ، ولا يشملُ حينئذٍ المفاعيلَ ؛ لخروجها بقيدِ الاصطلاح .

وخَرَجَ بـ (أصالةً) : التوابعُ ؛ أي : بعضُها ؛ وهو المعطوفُ بالحرف ، وأمَّا البدلُ : فالعاملُ فيه مُقدَّرٌ ، أفادَهُ ياسينُ[1] .

---

* قوله : (وحيثُ فُسِّرَ الإسنادُ بالنِّسْبة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولم يُفسَّرْ بالنسبة التامَّةِ علىٰ جهة الثبوتِ والجَزْم .

* قوله : (دَخَلَ : فاعلُ شِبْهِ الفعل) ؛ أي : وإن كانتْ نسبتُهُ ناقصةً ، وقولُهُ : (و« زيدٌ » في « إنْ ضَرَبَ زيدٌ ») ؛ أي : وإن كان الضربُ مشكوكاً فيه ؛ أخذاً مِنَ التعبير بـ (إنِ) الشرطيّة ، وقولُهُ : (أو لم يَضرِبْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان الضربُ مَنفِيّاً ، وقولُهُ : (لخروجها بقيدِ الاصطلاح) ؛ أي : فإنَّها لا تُسمَّىٰ في الاصطلاح مُسنداً إليها ولا منسوباً إليها ، بل مُتعلَّقاً بها .

* قوله : (فالعاملُ فيه مُقدَّرٌ) ؛ أي : والفعلُ المذكورُ المسندُ إلى المُبدَل منه . . لم يُسنَدْ إليه أصلاً ، وكلامُنا عندَ إيرادِ مسألةِ البدلِ . . فيه لا في المُقدَّر

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٦٣) .

وإنَّما قال : (المُسنَد إليه) ، ولم يقل : (المُخبَر عنه) ؛ ليشمَلَ : الإسنادَ الإنشائيَّ ؛ كـ (اضرِبْ) ، والخَبَريَّ ؛ كـ (ضَرَبَ زيدٌ) ، وما قامَ به الفعلُ حقيقةً ؛ كـ (عَلِمَ زيدٌ) ، وتوسُّعاً ؛ كـ (مات بكرٌ) ، و(لم يضربْ عمرٌو) انتهىٰ « شرح الجامع »[1] .

❀ قوله : (علىٰ طريقةِ « فَعَلَ ») بفتحتَينِ ، المُرادُ به : ما كان مبنيّاً للفاعل ، سواءٌ كان ثُلاثيّاً ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) ، أو رُباعيّاً ؛ كـ (دَحْرَجَ) ، أو

للبدل ؛ لأنَّ البدلَ بالنسبة للمُقدَّر فاعلٌ به ، فهو داخلٌ ؛ إذ الفعلُ في التعريف شاملٌ للمذكور والمُقدَّر .

❀ قوله : (ليشمَلَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولو عبَّر بـ (المُخبَر عنه بفعلٍ أو شبهه) . . لم يشملْ جميعَ ذلك ، بل البعضَ فقط ؛ وهو ما عدا الإنشائيَّ ، وليس المُرادُ أنَّهُ لو عبَّر بذلك لم يشمل شيئاً ممَّا ذكر ؛ لظهور بُطْلانِهِ .

❀ قوله : (حقيقةً) راجعٌ للفعل لا للقيام ، وكذا قولُهُ : (توسُّعاً) .

❀ قوله : (كـ « عَلِمَ زيدٌ ») فإنَّ العِلْمَ مِنْ مَقُولة الفَعْلِ ، لٰكنَّ هٰذا قولٌ ضعيف ، والصحيحُ : أنَّهُ مِنْ مَقُولة الكَيْف ؛ فيكونُ مِنْ قَبيل الفعلِ الاتِّساعيِّ لا الحقيقيِّ .

وقولُهُ : (كـ « مات بكرٌ ») ؛ لأنَّ الموتَ ليس فعلاً ؛ لأنَّهُ إمَّا عَدَمُ الحياة ، أو كيفيَّةٌ تُضَادُّ الحياةَ ، والفعلُ إنَّما هو الإماتة .

---

(١) السراج المنير (ق/ ١٣٢) .

أو شِبْهُهُ ، وحُكْمُهُ : الرفعُ .

والمُرادُ بالاسم : ما يشملُ : الصريحَ[1] ؛ نحوُ : (قام زيدٌ) ، والمُؤوَّلَ بالصريح ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أنْ تقومَ) ؛ أي : قيامُكَ .

نحوَ ذلك ، وسواءٌ كان مفتوحَ الثاني ، أو مكسورَهُ ؛ كـ (عَلِمَ) ، أو مضمومَهُ ؛ كـ (ظَرُفَ) .

❁ **قوله : (أو شِبْهُهُ) بالرفع** : معطوفٌ على قوله : (فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكون العين ؛ أي : أو شِبْهُ الفِعْلِ ، كما سيذكرُهُ الشارح[2] .

❁ **قوله : (والمُؤوَّلَ بالصريح . . .) إلى آخره : المُؤوَّلُ بالاسم** : ما اقترنَ بسابِكٍ لفظاً أو تقديراً ، **والسابِكُ هنا** : (أنَّ) و(أنْ) و(ما) ،

❁ **قوله : (والسابِكُ هنا)** ؛ أي : في باب الفاعل ، **واحتَرَزَ به** : عن السابك في غيره ؛ فإنَّهُ أعمُّ ، وقولُهُ : (دونَ « لو » و« كي ») ؛ أي : لأنَّ المصدرَ مع (لو) المصدريَّةِ لا بُدَّ أنْ يكونَ مفعولاً لعاملٍ مِنْ مادَّةٍ تُفهِمُ المَوَدَّةَ ؛ نحوُ : ﴿ يَوَدُّ أَحَدُهُمْ لَوْ يُعَمَّرُ ﴾ [البقرة : ٩٦] ، و(كي) لا بُدَّ أنْ يتقدَّمَها اللامُ الجارَّة لفظاً أو تقديراً ؛ فالمصدرُ المُؤوَّلُ معها مجرورٌ .

وفي « شرح التسهيل » لسنان باشا : أنَّ (لو) مِنْ جملة السابك هنا ، ومثَّل له بقوله[3] : [من الكامل]

ما كانَ ضَرَّكَ لو مَنَنْتَ وربَّما ... مَنَّ الفتىٰ وهُوَ المَغِيظُ المُحْنَقُ

---

(١) يدخل فيه : الضمير في نحو (قاما) بقرينة المقابلة . « خضري » (١/ ٣١٧) .

(٢) انظر (٣/ ١٢) .

(٣) سبق تخريجه في (٢/ ٧٥) .

. . . .

دونَ (لو) و(كي) ؛ نحوُ : ﴿ أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا ﴾ [العنكبوت : ٥١] ؛ أي : إنزالُنا ، ﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ ﴾ [الحديد : ١٦] ؛ أي : خُشُوعُ قلوبِهِم .

يَسُـرُّ المـرءَ مـا ذَهَـبَ اللَّيـالِـي . . . . (١)

أي : ذهابُها .

ولا يُقدَّرُ مِنْ هـٰذه الأحرفِ إلا (أَنْ) خاصَّةً ؛ نحوُ(٢) : [من الطويل]

لـٰكنَّ وقوعَها بعدَ غيرِ مُفهِمِ المَوَدَّة ـ كما في هـٰذا البيت ـ . نادرٌ .

---

(١) صدر بيت من الوافر مجهول النسبة ، وعجزه : (وكان ذهابُهنَّ له ذهابا) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٠٥) ، و« شرح المفصل » (١/ ٢٤٥) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٣٢٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣١٧) .

(٢) جزء من بيت مجهول النسبة ، وهو بتمامه :

وما راعَني إلا يَسيرُ بشُرْطَةٍ وعَهْدِي بهِ قَيْناً يَفُشُّ بِكِيرِ

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٥٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٤ـ١٨٨٥) .

والشاهد فيه : تقدير (أنْ) خاصَّةً قبل الفعل (يسير) ، كما في قولهم : (تسمعُ بالمُعَيديِّ خيرٌ مِنْ أنْ تراه) ، وكقول عنترة : (من الطويل)

ألَا أيُّهـٰذا الزَّاجِري أَحْضُرُ الوَغَى وأنْ أشهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

ومع تقديرها تُسبَكُ مع ما بعدَها بمصدر ، وقد ينصب بها المضارع مع حذفها ، وهو غير مَقِيسٍ عند الجمهور ، ورآه الكُوفيُّونَ مَقِيساً ، ورَوَوا : (خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَكَ) ، وأجاز هشامٌ والفرَّاء أنْ تكونَ جملةُ (يسير) فاعلاً ، وهو خلافُ ما عليه الجمهورُ =

فخَرَجَ بـ (المُسنَدُ إليه فِعلٌ) : ما أُسنِدَ إليه غيرُهُ[1] ؛ نحوُ : (زيدٌ أخوكَ) ، أو جملةٌ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام أبوهُ) ، أو (زيدٌ قام) ، أو ما هو في قُوَّة الجملةِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ غلاماهُ) ، أو (زيدٌ قائمٌ) ؛ أي : هو .

وما راعَنِي إلا يَسِيرُ. . . . . .

أي : أنْ يَسِيرَ .

ولا يُقدَّرُ (أنَّ) المُشدَّدةُ ، ولا (ما) ؛ لعدم ثبوتِهِ ، ولا يُقدَّرُ فاعلٌ مُؤوَّلٌ بالاسم مِنْ غيرِ سابِكٍ مِنْ هٰذه الأحرفِ الثلاثةِ ، خلافاً للكُوفيِّينَ ، ولا حُجَّةَ لهم في نحو : ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُم مِّنۢ بَعْدِ مَا رَأَوُا۟ ٱلْـَٔايَـٰتِ لَيَسْجُنُنَّهُۥ ﴾ [يوسف : ٣٥] ؛ حيثُ أوَّلوا (ليَسجُنُنَّهُ) بـ (السَّجْن) بفتح السين ؛ على أنَّهُ فاعلُ (بَدَا) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ فاعلُ (بَدَا) ضميراً مُستتِراً فيه راجعاً إلى المصدر المفهومِ منه ، والتقديرُ : (ثمَّ بَدَا لهم بَدَاءٌ) ، كما في « التصريح »[2] .

❁ قوله : (ما أُسنِدَ إليه غيرُهُ ؛ نحوُ : زيدٌ. . .) إلى آخره : المقصودُ مِنْ ذلك : إخراجُ (زيدٌ) في جميع الأمثلةِ التي ذَكَرَها ؛ إذ هو في جميعِها مبتدأٌ لا فاعلٌ .

. . . .

= والأكثرون مِنْ منعه وتأويلِ ما ورد ممَّا يُوهِمُ جوازَهُ ، وانظر ما سيأتي في (٥/ ٦٩ـ ٧٠) .

(١) قوله : (ما أُسنِدَ إليه غيرُهُ. . .) إلى آخره : الظاهر : أنَّهُ سقط منه التعميمُ بقوله : (سواءٌ كان مفرداً) ؛ ليصحَّ عطفُ قوله : (أو جملةٌ) عليه ، أو أنَّ قولَهُ : (غيرُهُ) صفةٌ لمحذوف ؛ أي : مفردٌ غيرُهُ . « خضري » (١/ ٣١٨) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٦٨) .

وخَرَجَ بقولنا : (علىٰ طريقةِ « فَعَلَ ») : ما أُسنِدَ إليه فعلٌ علىٰ طريقة (فُعِلَ) ؛ وهو النائبُ عن الفاعل ؛ نحوُ : (ضُرِبَ زيدٌ) .

والمُرادُ بشِبْهِ الفعلِ المذكور : اسمُ الفاعلِ ؛ نحوُ : (أقائمٌ الزيدانِ ؟) ، والصفةُ المُشبَّهة ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) ، والمصدرُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٌ عَمْراً)[1] ، واسمُ الفعلِ ؛ نحوُ : (هيهاتَ العَقِيقُ) ، والظرفُ ، والجارُّ والمجرورُ ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ أبوهُ) ، أو : (في الدار غلاماهُ) ، وأفعلُ التفضيلِ ؛ نحوُ : (مررتُ بالأفضلِ أبوهُ) ؛ فـ (أبوه) :

❁ قوله : (والمصدرُ) ؛ أي : وكذا اسمُ المصدرِ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ عطاءِ الدنانيرِ زيدٌ) ، وأمثلةُ المبالغةِ ؛ نحو : (أضرَّابٌ زيدٌ ؟) ، وقد نَظَمَ بعضُهُم ما يعملُ عملَ الفعلِ ؛ فقال : [من الكامل]

الظرفُ واسمُ الفعلِ والصفةُ التي ... قد شُبِّهَتْ مَعَ أَفعَلِ التفضيلِ
والجارُّ والمجرورُ أمثلةٌ معَ اسْـ ... ـمِ المصدرِ اسمَيْ فاعلٍ مفعولِ
وكذاكَ مصدرُها فدونَكَ عَشْرةً ... كالفِعْلِ يعلمُها ذَوُو التحصيلِ

. . . .

(١) لا يصحُّ إضافةُ (ضَرْب) إلىٰ (زيد) ؛ لأنَّ الكلامَ في الفاعل المرفوع لفظاً ، ولا جَعْلُ (عمرو) هو الفاعلَ ؛ لكتابته بالألف ؛ علىٰ أنَّ إضافةَ المصدر لمفعوله ثمَّ ذِكْرَ الفاعلِ بعده.. قليلٌ ، بل قيل : خاصٌّ بالشعر ؛ كقوله : (من البسيط)

قَرْعُ القواريرِ أفواهُ الأباريقِ

برفع (أفواه) . « خضري » (١/ ٣١٩) ، وصدر البيت : (أفنىٰ تلادي وما جمَّعتُ مِنْ نَشَبٍ) .

مرفوعٌ بـ(الأفضل) ، وإلىٰ ما ذُكِرَ أشارَ المُصنِّفُ بقوله : (كمرفوعَيْ أتىٰ . . .) إلىٰ آخره .

والمُرادُ بالمرفوعَينِ : ما كانَ مرفوعاً بالفعل ، أو شِبْهِ الفعلِ ، كما تقدَّم ذِكْرُهُ ، ومَثَّلَ للمرفوع بالفعل بمثالَينِ : أحدُهُما : ما رُفِعَ بفعلٍ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : (أتىٰ زيدٌ) ، والثاني : ما رُفِعَ بفعلٍ غيرِ مُتصرِّفٍ ؛ نحوُ : (نِعْمَ الفتىٰ) ، ومثَّل للمرفوع بشِبْه الفعل بقوله : (مُنِيراً وجهُهُ) .

٢٢٦ـ وبعدَ فعلٍ فاعلٌ . . . .

* قوله : (ما كانَ مرفوعاً بالفعل) هـٰذا إشارةٌ إلىٰ حُكْمٍ مِنْ أحكام الفاعلِ ؛ وهو الرفعُ ، وقد يُجَرُّ لفظاً بإضافة المصدرِ ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] ، أو اسمِهِ ؛ نحوُ : « مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ »[1] ، أو بـ(مِنْ) أو بالباء أو باللام الزائداتِ ؛ نحوُ : ﴿ أَن تَقُولُواْ مَا جَآءَنَا مِنۢ بَشِيرٍ ﴾ [المائدة : ١٩] ، ونحوُ : ﴿ كَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [الرعد : ٤٣] ، ونحوُ : ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ [المؤمنون : ٣٦][2] .

* قوله : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) اعتُرِضَ : بأنَّ بعضَ الأفعالِ لا يرفعُ فاعلاً

(١) رواه مالك في « الموطأ » (١/ ٤٤) عن الزهري ، وبلاغاً عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

(٢) وقد يُنصب شذوذاً عند أَمْنِ اللَّبْس ؛ كقولهم : (خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ) ، و(كسر الزُّجاجُ الحجرَ) ، وهو غير مَقِيس ، كما سيأتي في (٣/ ١٤٤) .

فلا فاعلَ بعدَهُ ؛ وذلك إذا كان الفعلُ زائداً ؛ نحوُ : (كان) ، والمُستعمَلُ استعمالَ الحرف ؛ نحوُ : (قلَّما) المُرادِ بها النفيُ في الأشهر ؛ نحوُ : (قلَّما تأتينا) ، والمُؤكِّدُ ؛ نحوُ : (قامَ قامَ) في أحد الأوجهِ[1] ، والمبنيُّ للمفعولِ في نحو : (ضُرِبَ زيدٌ) .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بقوله : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) : أنَّ الفاعلَ يكونُ بعدَ الفعلِ لا قبلَهُ ، فليس المُرادُ أنَّ كلَّ فعلٍ لا بدَّ له مِنْ فاعلٍ حتىٰ يلزمَ ما ذُكِرَ . انتهىٰ « شرح الخطيب »[2] .

❁ قوله : (فاعلٌ) ؛ أي : واحدٌ ؛ لأنَّ النكرةَ في سياق الإثباتِ لا عمومَ لها . انتهىٰ « ياسين »[3] ، و(فاعلٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : في الظرف قبلَهُ .

❁ قوله : (فإنْ ظَهَرْ) ؛ أي : وُجِدَ حقيقةً ، أو حُكْماً ؛ بأنْ يكونَ معدوماً

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ بقوله : وبعدَ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : لا نُسلِّمُ أنَّ هـٰذا هو المُرادُ بقوله المذكورِ وإن أشار إلىٰ ذلك الشارحُ ؛ فإنَّ تسويغَ الابتداءِ بـ (فاعلٌ) يُحوِجُ إلىٰ أنَّ (فِعْلٍ) مُرادٌ به العمومُ ؛ وذلك أنَّ المُسوِّغَ للابتداء بـ (فاعلٌ) تقدُّمُ خبرِهِ وهو ظرفٌ مُختصٌّ ، والمُرادُ باختصاص الظرف ـ

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٤٣) .

(٢) فتح الخالق المالك (٢/ ٦٨٦) .

(٣) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٩٠) .

. . . .

في حُكْم الموجود ؛ كأنْ يكونَ محذوفاً لعِلَّةٍ ؛ كما في نحو : ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ [القصص : ٨٧] ؛ فإنَّ فاعلَ هٰذا الفعلِ واوُ الجماعةِ المحذوفةُ لالتقاء الساكنَين .

وحينئذٍ : يتَّضِحُ قولُهُ : (وإلا فضميرٌ ٱسْتَتَرْ) ، ولولا هٰذا التعميمُ لأَشْكَلَ ؛ إذ لا يلزمُ مِنْ عدمِ الوجودِ حقيقةً أنَّهُ ضميرٌ مُستتِرٌ كما في ﴿ وَلَا يَصُدُّنَّكَ ﴾ ؛ فإنَّ الفاعلَ الذي هو الواوُ المحذوفةُ ليس ضميراً مُستتِراً ، ثمَّ الضميرُ في (ظَهَر) للفاعل في المعنىٰ ، . . . .

كما مرَّ في محلِّهِ[1] ـ : أنْ يكونَ ما أُضِيفَ إليه صالحاً لأنْ يُبتدَأَ به ، ولا يكونُ هنا كذلك ، إلا إذا كان المُرادُ : (وبعدَ كلِّ فعلٍ فاعلٌ) ، و(كلُّ فعل) صالحٌ لأنْ يُبتدَأَ به ، فكذلك ما بمعناه ؛ وهو (فعل) المُرادُ منه العمومُ ، والنكرةُ في سياق الإثبات قد تَعُمُّ ؛ كما في : ﴿ عَلِمَتْ نَفْسٌ ﴾ [التكوير : ١٤] ، ولو سُلِّمَ ما ذكره فيكونُ كلُّ فعلٍ لا بدَّ له مِنْ فاعلٍ مُستفاد مِنْ قوله : (فإن ظَهَرْ. . .) إلىٰ آخره ، كما أشار إلىٰ ذلك الشارحُ ، فيحتاجُ لاستثناء الأفعالِ التي لا فاعلَ لها ، كما أنَّهُ تُستثنىٰ أيضاً الأفعالُ التي حُذِفَ فاعلُها ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (ثمَّ الضميرُ في « ظَهَر » للفاعل في المعنىٰ) فيه : أنَّ مرجعَ الضميرِ هو الفاعلُ المذكورُ في قوله : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) ، والمُرادُ به : الاصطلاحيُّ ؛ إذ هو المُتكلَّمُ عليه هنا ، ولأنَّهُ الواجبُ التأخيرِ عن الفعل ، إلا أنْ يرتكبَ الاستخدام[2] ، لٰكن يحتاجُ لتقدير مضاف ؛ إذ الفاعلُ المعنويُّ

---

(١) انظر (٢/ ٢٧٦ـ ٢٧٧) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٦٥) .

وضميرُ (فهْوَ) للفاعلِ في الاصطلاحِ ، فتغايرَ الشرطُ والجزاءُ ، قاله المُرادِيُّ ، ومُرادُهُ بالفاعلِ في المعنى : المُسنَدُ إليهِ في المعنى . انتهى « ابن قاسم »(١) .

* قوله : (وإلا فضميرٌ ٱسْتَتَرْ) يَقتضِي هـٰذا : أنَّ الفاعلَ إمَّا ظاهرٌ أو مُستتِرٌ فقط ، مع أنَّهُ بَقِيَ ما إذا حُذِفَ ؛ وهو مُطَّرِدٌ في أربعة مواضعَ : نائبُ الفاعلِ ؛ نحوُ : ﴿ قُضِيَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [يوسف : ٤١] ، والاستثناءُ المُفرَّغُ ؛ نحوُ : (ما قام إلا هندٌ) ، و(أَفْعِلْ) بكسر العين في التعجُّبِ إذا دلَّ عليه مِثْلُهُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، والمصدرُ ؛ نحوُ : ﴿ أَوْ إِطْعَـٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾ [البلد : ١٤ـ١٥] .

لا يظهرُ في التركيب ، وإنَّما يظهرُ دالُّهُ .

* قوله : (وضميرُ « فهْوَ » للفاعلِ في الاصطلاحِ) عبارةُ « الصبَّانِ » : (« فإن ظَهَرْ » ؛ أي : الفاعلُ في المعنىٰ ؛ أي : دالُّهُ ـ والمُرادُ بالفاعل في المعنى : المحكومُ عليه بالفعل ـ . فهو ذاك ؛ أي : الفاعلُ في الاصطلاح ؛ فلا اتِّحادَ بينَ الشرطِ والجزاءِ معنىً ، كذا قال المُراديُّ) انتهى(٢) .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٤ـ٤٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٥٨٤) .
(٢) حاشية الصبان (٢/ ٦٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٥٨٤ ـ ٥٨٥) .

حُكْمُ الفاعلِ : التأخُرُ عن رافعه ؛ وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ ؛ نحوُ : (قام الزيدانِ) ، و(زيدٌ قائمٌ غلاماهُ) ، و(قام زيدٌ) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ علىٰ رافعه[1] ؛ فلا تقولُ : (الزيدانِ قامَ) ، ولا : (زيدٌ غلاماهُ قائمٌ) ، ولا : (زيدٌ قام) ؛ علىٰ أنْ يكونَ (زيدٌ) فاعلاً مُقدَّماً ، بل علىٰ أنْ يكونَ مبتدأً ، والفعلُ بعدَهُ رافعٌ لضميرٍ مُستترٍ ، والتقديرُ : (زيدٌ قام هو) .

وأُجِيبَ : بأنَّ ذلك جَرْيٌ على الغالب . انتهىٰ « خطيب »[2] .

فقولُهُ : (أي : الفاعلُ في الاصطلاح) **يحتملُ** : أنَّهُ تفسيرٌ للضمير ، ويكونُ (ذاك) إشارةً للفاعل المعنويِّ ، **ويحتملُ** : أنَّهُ تفسيرٌ لـ (ذاك) ، ويكونُ الضميرُ راجعاً للفاعل المعنويِّ ، وهو المُتبادرُ ، وقد قَصَرَهُ المُحشِّي على الأوَّل ، ثمَّ راجعتُ المُراديَّ فوجدتُ عبارتَهُ صريحةً في الثاني ، ونصُّها : (الضميرُ في قوله : « ظهر » للفاعل في المعنىٰ ، وخبرُ « هو » الفاعلُ في الاصطلاح ، فتغاير الشرطُ والجزاءُ ، والمعنىٰ : فإنْ ظَهَرَ بعدَ الفعلِ ما هو له في المعنىٰ . . فهو الفاعلُ في الاصطلاح) انتهىٰ[3] .

فلعلَّ قولَ المُحشِّي : (وضميرُ « فهو » للفاعل في الاصطلاح) . . مُحرَّفٌ

---

(١) أي : إلا في ضرورة الشعر ، كما نصَّ عليه الأعلمُ وابن عصفور ، وهو ظاهرُ كلام سيبويه ، وقيل : يمتنع مطلقاً ؛ لأنَّ الفعلَ وفاعلَهُ كجزأي كلمة ، فلا يُقدَّمُ عَجُزُها علىٰ صدرها ، فإن وُجِدَ ما ظاهرُهُ التقديم . . وَجَبَ كونُ الفاعلِ ضميراً مستتراً ، والمُقدَّم إمَّا مبتدأٌ ؛ كـ (زيدٌ ضَرَبَ) ، أو فاعلٌ بمحذوف ؛ نحوُ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] . « خضري » (١/ ٣٢٠ـ٣٢١) .

(٢) فتح الخالق المالك (٢/ ٦٨٧ـ ٦٨٨) .

(٣) توضيح المقاصد (٢/ ٥٨٥) .

وهٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ : فأجازوا التقديمَ في ذلك كلِّه[1] .

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ : في غير الصورة الأخيرةِ ؛ وهي صورةُ الإفرادِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام) ؛ فتقولُ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ : (الزيدانِ قام) ، و(الزيدونَ قام) ، وعلىٰ مذهب البَصْريِّينَ يجبُ أنْ تقولَ : (الزيدانِ قاما) ، و(الزيدونَ قاموا) ، فتأتي بألفٍ وواوٍ في الفعل ، ويكونانِ هما الفاعلَينِ .

. . . .

عن قول المُراديِّ : (وخبرُ « هو » الفاعلُ في الاصطلاح) ؛ بدليل عَزْوِهِ العبارةَ للمُراديِّ ، فتنبَّهْ .

ووجهُ الاتِّحادِ : أنَّهُ يُعلَمُ مِنْ ظهورِ الفاعلِ الاصطلاحيِّ كونُهُ فاعلاً اصطلاحيّاً ، وهو عينُ الجواب ؛ علىٰ أنَّهُ يتَّحدُ المبتدأُ معَ الخبرِ في الجواب ما لم يُلاحَظِ الاختلافُ بالاعتبار .

---

(١) واستدلُّوا علىٰ ذلك بقول الزَّبَّاء : (من مشطور الرجز)

مــا للجِمــالِ مَشْيُهــا وَئيــدَا
أَجَنْــدَلاً يَحْمِلْــنَ أم حَــدِيــدَا

برفع الفاعل (مشيُها) ، وليس مبتدأً ؛ لعدم خبرٍ له ؛ لنصب (وَئيداً) على الحال ، فتعيَّن كونُهُ فاعلاً لـ (وَئيداً) مُقدَّماً عليه ، وهو ضرورةٌ كما سبق عند الجمهور ، وعندَ مَنْ يمنعُهُ مطلقاً يجعله مبتدأً ، ويجعلُ الخبر محذوفاً لسدِّ الحال مَسَدَّهُ . انظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/١٠٧ـ ١٠٨) ، و« التذييل والتكميل » (٦/١٧٦ـ١٧٧) ، و« همع الهوامع » (١/٥٧٦) ، و« حاشية الخضري » (١/٣٢١) .

وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبعدَ فعلٍ فاعلٌ) .

وقد زِيدَ علىٰ ما ذَكَرَهُ مِنِ اطِّراد حذفِ الفاعل . . مواضعُ ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الطويل]

لقد جاءَ حَذْفُ الفاعلِ اَعلَمْ بستَّةٍ بفـاعـلِ فعـلٍ للجمـاعـةِ يُـذكَـرُ

مُـؤنَّثِـهِ أيضـاً وفـاعـلِ مصـدرٍ تَعجَّبْ . . . .

وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كونِ الضميرِ في (ظَهَر) راجعاً للفاعل الاصطلاحيِّ ، وخبرِ (هو) الفاعلَ الاصطلاحيَّ المُفادَ تأخُّرُهُ ، وهو إمَّا راجعٌ للفاعل الاصطلاحيِّ، أو للظاهر المفهوم مِنْ (ظَهَر) ؛ فكأنَّهُ قال : (فإنْ ظَهَرَ الفاعلُ الاصطلاحيُّ . . فهو الفاعلُ المُفادُ تأخُّرُهُ) ، أو (فالظاهرُ هو الفاعلُ المُفادُ تأخُّرُهُ) ، ويصحُّ أنْ يكونَ (هو) راجعاً للحُكْم مع تقديرِ خبرِهِ غيرَ ما ذُكِرَ ؛ أي : فالحُكْمُ واضحٌ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (بفاعلِ فعلٍ للجماعةِ يُذكَرُ) ؛ نحوُ : (اضربُنَّ يا زيدون) ، وقولُهُ - : (مُؤنَّثِهِ أيضاً) ؛ نحوُ : (اضْرِبِنَّ يا هندُ) ، وهـٰذا وما قبلَهُ لا حاجة فيهما للاستثناء ؛ لأنَّهُما داخلانِ في الفاعل الظاهرِ كما قدَّمه ، وفي استثناءِ ما بَقِيَ نَظَرٌ أيضاً .

أمَّا قولُهُ : (وفاعلِ مصدرٍ) : فهو مبنيٌّ علىٰ أنَّ الجامدَ المُؤوَّلَ بالمُشتقِّ لا يتحمَّلُ ضميراً ، وقد حقَّق السُّيُوطيُّ أنَّهُ يتحمَّلُ[1] ، وعليه : فالفاعلُ مستترٌ لا محذوفٌ .

وأمَّا قولُهُ : (تَعجَّبْ) : فقد يُقالُ فيه : إنَّهُ لم يُحذَفْ ، بل في الكلام حذفٌ

---

(١) همع الهوامع (٣/ ٦٥) .

وأشار بقوله : (**فإنْ ظَهَرْ . . .**) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ الفعلَ وشِبْهَهُ لا بدَّ له مِنْ مرفوعٍ ؛ **فإنْ ظَهَرَ** فلا إضمارَ ؛ نحوُ : (قام زيدٌ) ، **وإن لم يظهرْ فهو** مضمرٌ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام) ؛ أي : هو .

. . . . أَنِبْ وٱستَثْنِ حقّاً فتُشكَرُ
وحـالَيـنِ للتفصيـلِ قـامـا مَقـامَـهُ كما رجلٌ في بيتِ شعرٍ يُكرَّرُ
وزِيـدَ عليهـا أنْ يُـؤَخَّـرَ فـاعـلٌ مـعَ السَّبْـقِ للفعلَيـنِ وهْـوَ مُقـرَّرُ

وإيصال ، فلمَّا حُذفتِ الباءُ مِنْ (بهم) بعدَ (أَبْصِرْ)(١) . . استترَ الضميرُ ؛ فلا حَذْفَ .

وأمَّا قولُهُ : (**أَنِبْ**) : فقد **يُقالُ** : إنَّ النائبَ قائمٌ مَقامَ المَنُوبِ عنه ، فكأنَّهُ لا حَذْفُ ، خصوصاً والفعلُ المبنيُّ للمجهول لا يُسنَدُ للفاعل بل للمفعول ؛ فلا حَذْفَ للفاعل في باب النِّيابة .

وأمَّا قولُهُ : (**وٱسْتَثْنِ**) : فقد **يُقالُ** : إنَّ الفاعلَ في اللفظ والاصطلاحِ ما بعدَ (إلا) وهو مذكورٌ ، وتقديرُ (أحد) إنَّما هو بالنَّظَر للمعنىٰ ، ولا التفاتَ للنَّحْويِّ إليه في مِثْلِ هـٰذا .

وقولُهُ : (**وحالَيْنِ للتفصيلِ قاما مَقامَهُ**) ؛ أي : معَ بناءِ الفعلِ للفاعل ، وقد **يُقالُ** : لا حَذْفَ أيضاً ؛ لقيام الحالَينِ مَقامَهُ ، والفاعلُ الآن هو المرفوعُ المذكور .

وقولُهُ : (**أنْ يُؤَخَّرَ فاعلٌ . . .**) إلىٰ آخره ؛ نحوُ : (ما قام وقعد إلا

---

(١) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] .

. . . .

. . . .

زيدٌ) ؛ أي : لأنَّهُ لو كان مِنْ باب التنازعِ والإضمارِ في أحدِهما . . لَفَسَدَ المعنىٰ ؛ لاقتضائه نفيَ الفعلِ عنه ، وإنَّما هو منفيٌّ عن غيرِهِ مُثبَتٌ له .

قال الصبَّانُ : (وقد يُقالُ : يُضمَرُ في أحدهما معَ الإتيانِ بـ « إلا » أُخرىٰ ؛ فلا يَرِدُ ما ذكر) انتهىٰ[1] .

وبَحَثَ فيه شيخُنا : بأنَّهُ إن كان يلزمُ إبرازُ الضميرِ معَ (إلا) . . خَرَجْنا عن تصحيحِ ما نُطِقَ به ، وإن حُذِفَ مع (إلا) بعدَ الإبراز . . رَجَعَ الأمرُ كما كان بعدَ التعب ، وإنِ استترَ مع (إلا) . . وَرَدَ عليه : أنَّ الحرفَ لا يستترُ ، وإنْ نُطِقَ بـ (إلا) بعدَهُ . . خَرَجْنا عن صحَّةِ ما نُطِقَ به في تركيبنا ، وتأخَّرتْ (إلا) عن الحُكْم ؛ فالحقُّ : أنَّ الفاعلَ محذوفٌ مع (إلا) في هـٰذه الصورة . انتهىٰ .

إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ : أنَّ الفاعلَ ضميرٌ مستتر ، وأنَّ المعنىٰ على اعتبارِ (إلا) قبلَ الضميرِ ؛ بقرينةِ (إلا) المذكورةِ وإن لم يصحَّ التصريحُ بها قبلَهُ ؛ إذ الضميرُ المستترُ لا يُنطَقُ به .

لـٰكن نَقَلَ الصبَّانُ في خاتمة (باب التنازع) عن الرُّودانيِّ . . الجوابَ عن استشكالِ كونِ هـٰذا المثالِ ونحوِهِ مِنْ باب التنازع بما هو سديدٌ[2] ، وسيأتي لنا نقلُهُ عنه في ذلك الباب[3] .

---

(١) حاشية الصبان (٢/ ٦٣) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ١٥٨) .

(٣) انظر (٣/ ١٧٤ـ ١٧٥) .

. . . .

وأشرتُ بقولي : (كما رجل . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ قول الشاعر[1] : [من المتدارك]

. . . .   فتَلَقَّفَهـــا رجـــلٌ رجـــلُ

فإنَّ أصلَهُ : (تَلَقَّفَها الناسُ رجلاً رجلاً) ؛ فحُذِفَ الفاعل ، فلما أُقِيما

وخلاصةُ ما يُقالُ في ذلك الجواب : أنَّ العاملَينِ في نحو ذلك فُرِّغا لِمَا بعدَ (إلا) ، ومُقتضىٰ ذلك : أنْ يكونَ معمولُ كلٍّ منهما بعدها ؛ بأنْ يُقالَ ـ سواءٌ أُعمِلَ الأوَّلُ أو الثاني ـ : (ما قام وقعدَ إلا زيدٌ هو) ، فيعملُ أحدُهُما في الظاهر والآخَرُ في ضميره المُنفصِل ، لٰكن لمَّا أَمْكَنَ اتِّصالُ هٰذا الضميرِ بعامله المُلغىٰ معَ ظهورِ معنى الحَصْرِ . . تعيَّن اتِّصالُهُ إصلاحاً للَّفْظ ، ووجهُ ظهورِ معنى الحصر : عودُ الضميرِ عند اتِّصاله إلىٰ ما بعدَ (إلا) ، ومِنَ المعلوم أنَّ رتبةَ الضمير وأصلَهُ أنْ يتأخَّرَ عن مرجعه ، ويلزمُ مِنْ كونه مُتأخِّراً رتبةً عمَّا بعدَ (إلا) معَ تقدُّمِ عاملِهِ في حيِّز النفيِ . . كونُهُ مُوجَباً محصوراً بـ (إلا) التي قبلَهُ بحسَب رُتبتِهِ وأصلِهِ ، وقولُهُم : (إذا قُصِدَ الحصرُ وَجَبَ انفصالُ الضمير) . . إنَّما هو في الضمير الذي جاء علىٰ أصله ؛ وهو المُتأخِّرُ لفظاً ورتبةً ، وهٰذا مُتأخِّرٌ رتبةً فقط .

* قوله : (رجلاً رجلاً) المُختارُ : أنَّ كلّاً منصوبٌ بالعامل ؛ لأنَّ مجموعَهُما هو الحالُ ، وقال ابنُ جنِّي : الثاني صفةٌ للأوَّل بتقدير مضاف ؛ أي : (ذا رجل) ، أو (مُفارِقَ رجل) ؛ أي : مُتميِّزاً عنه ، واستَحْسَنَ

---

(١) عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره : (كُرَةٌ وُضِعتْ لصَوالِجَةٍ) ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٩/١٩) .

٢٢٧ـ وجَـرِّدِ الفعـلَ إذا مـا أُسنِـدَا لِاْثنَينِ أو جمعٍ كـ (فازَ الشُّهَدَا)
٢٢٨ـ وقد يُقالُ (سَعِدَا) و(سَعِدُوا) والفعـلُ للظـاهـرِ بعـدُ مُسنَـدُ

مُقامَهُ جُعِلا كشيءٍ واحد ، فهـٰذانِ حالان للتفصيلِ قاما مَقامَ الفاعلِ ، كما أفادَهُ السُّيُوطيُّ نقلاً عن ابن هشام[1] .

❁ قوله : (وجَرِّدِ الفعلَ) قال ابنُ هشامٍ : (وكذا الوصفُ) انتهى « ياسين »[2] .

❁ قوله : (إذا ما أُسنِدَا) ما : زائدةٌ ، وألفُ (أُسنِدَا) : للإطلاق .

بعضُهُم أنْ يكونَ نصبُ الثاني بعطفه على الأوَّل بتقدير الفاء ، ولا يجوزُ توسُّطُ عاطفٍ بينهما إلا الفاءَ[3] ، فافْهَمْ .

❁ قوله : (جُعِلا كشيءٍ واحد) ؛ أي : فلا تعدُّدَ إلا في أجزائه ، وحقُّ الرفعِ أنْ يكونَ للمجموع ، لـٰكن لمَّا لم يقبلْهُ المجموعُ مِنْ حيثُ هو مجموعٌ . . جُعِلَ في أجزائه ، فيمتنعُ العطفُ ، كما يمتنعُ في : (حُلْو حامض) ، تأمَّلْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/٩٩) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/١٩١) ، قال الخضري في « حاشيته » (١/٣٢١) : (وإنَّما خصَّهُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، أو أراد : الفعلَ اللغويَّ على حذف مضاف ؛ أي : مُفهِمَ الفعل ، ومثلُ ذلك يُقالُ فيما مرَّ من قوله : « وبعدَ فعلٍ . . . » إلى آخره) ، وانظر « الجامع الصغير » (ص٧٥) ، و« شرح قطر الندى » (ص ١٨٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٤) .

مذهبُ جمهورِ العرب : أنَّهُ إذا أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ ظاهرٍ مُثنّىً أو مجموعٍ . . وَجَبَ تجريدُهُ مِنْ علامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع[1] ، فيكونُ كحاله إذا أُسنِدَ إلىٰ مفردٍ ؛ فتقولُ : (قام الزيدانِ) ، و(قام الزيدونَ) ، و(قامتِ الهنداتُ) ، كما تقولُ : (قام زيدٌ) .

ولا تقولُ علىٰ مذهب هٰؤلاء : (قاما الزيدانِ) ، ولا : (قاموا الزيدونَ) ، ولا : (قُمْنَ الهنداتُ) ، فتأتيَ بعلامةِ التثنية والجمع في الفعل الرافعِ للظاهر علىٰ أنْ يكونَ ما بعدَ الفعلِ مرفوعاً به ، وما اتَّصَلَ بالفعل مِنَ الألف والواوِ والنون حروفٌ تَدُلُّ علىٰ تثنية الفاعل أو جمعِهِ ، بل علىٰ أنْ يكونَ الاسمُ الظاهرُ مبتدأً مُؤَخَّراً ، والفعلُ المُتقدِّمُ وما اتَّصل به اسماً في موضعِ رفعٍ به ، والجملةُ في موضعِ رفعٍ خبراً عن الاسم المُتأخِّر .

ويحتملُ وجهاً آخَرَ ؛ وهو أنْ يكونَ ما اتَّصل بالفعل مرفوعاً به كما تقدَّم ، وما بعدَهُ بدلٌ ممَّا اتَّصل بالفعل مِنَ الأسماء المُضمَرة ؛ أعني : الألفَ والواوَ والنون .

ومذهبُ طائفةٍ مِنَ العرب ـ وهم بنو الحارث بن كعب ، كما نَقَلَ الصفَّارُ في « شرح الكتابِ » ـ : أنَّ الفعلَ إذا أُسنِدَ إلىٰ ظاهرٍ مُثنّىً أو مجموعٍ . . أُتِيَ فيه

❋ **قوله : (في « شرح الكتابِ »)** ؛ أي : « كتابِ سيبويهِ » .

---

(١) وإنَّما لم يُجرِّدوه مِنْ علامة التأنيث ؛ للحاجة إليها ؛ لأنَّ الفاعلَ قد يكونُ لفظُهُ مُذكَّراً ومعناه مُؤنَّث ، وبالعكس ، فلا يُعلَمُ المُراد إلا بالتاء وعدمِها ، بخلاف التثنية والجمع ؛ فإنَّ صيغتَهُما تُغني عن العلامة . « خضري » (١/ ٣٢١) .

بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ؛ فتقولُ : (قاما الزيدانِ) ، و(قاموا الزيدونَ) ، و(قُمْنَ الهنداتُ) ، فتكونُ الألفُ والواوُ والنون حروفاً تَدُلُّ على التثنيةِ والجمعِ ، كما كانتِ التاءُ في (قامتْ هندُ) حرفاً تَدُلُّ على التأنيث عندَ جميعِ العرب ، والاسمُ الذي بعدَ الفعل المذكورِ مرفوعٌ به ، كما ارتفعتْ (هندُ) بـ (قامتْ) ، ومِنْ ذلك : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٢ـ تولَّىٰ قتالَ المارِقِينَ بنَفْسِهِ وقــد أَسْلَمَــاهُ مُبعَــدٌ وحَمِيــمُ

❁ قوله : (تولَّىٰ قتالَ المارِقِينَ . . .) إلىٰ آخره : (المارِقِينَ) : الخوارجُ ، و(أَسْلَمَاهُ) : خَذَلاهُ ، و(المُبعَدُ) : اسمُ مفعولٍ مِنَ الإبعاد ، والمُرادُ به : الأجنبيُّ مِنَ النَّسَب ، و(الحَمِيم) : القريبُ ؛ أي : تولَّىٰ مُصعَبٌ قتالَ الخوارجِ والحالةُ أنَّهُ قد أَسْلَمَهُ أجنبيٌّ وحَمِيمٌ ؛ أي : صاحبٌ يهتمُّ بصاحبه .

❁ قوله : (و« المُبعَدُ » : اسمُ مفعولٍ) ؛ أي : فيكونُ بفتح العين ، ويصحُّ قراءتُهُ بكسرها اسمَ فاعلٍ مِنَ الإبعاد بمعنى التباعُد ، مُراداً به غيرُ

---

(١) البيتُ لعبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات في « ديوانه » (ص١٩٦) ضمن مَرْثِيَة يَرْثي بها مصعب بن الزبير ، وأوَّلها :

لقد أَوْرثَ المِصْرَين خِزْياً وذِلَّةً قتيــلٌ بــدَيْــرِ الجــاثَلِيــقِ مُقيــمُ
تولَّىٰ قتالَ . . . .
فمــا نصحــتْ للهِ بكــرُ بــنُ وائــلٍ ولا صبــرتْ عنــدَ اللقــاءِ تميــمُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١١٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ١٥٩) ، و« أوضح المسالك » (٢/١٠٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/٤٩٥) ، و« همع الهوامع » (١/٥٧٨) ، و« شرح الأشموني » (١/١٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٩٢٥ـ٩٢٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/١٣٨ـ١٤٠) .

وقولُهُ[1] : [من المتقارب]

١٤٣ـ يَلُومُونَنِي في ٱشْتِراءِ النَّخيـ ـلِ قَومي فكلُّهُمُ يَعذُلُ

والشاهدُ : في (أَسْلَما) ؛ حيثُ لَحِقَهُ ألفُ التثنيةِ معَ إسنادِهِ إلى المُثنَّىٰ ، والقياسُ : أَسْلَمَهُ مُبعَدٌ وحَمِيمٌ .

❊ قوله : (يَلُومُونَني . . .) إلىٰ آخره : مِنْ بحر المتقارب ، ولو جاء على اللغة الفُصحىٰ . . لقال : (يَلُومُني قومي) ، وفي نسخة : (أهلي)[2] ، وهو مِنَ (اللَّوْم) بفتح اللام وسكون الواو ، و(يَعذُلُ) بضمِّ الذال المُعجَمة : مضارعُ (عَذَلَ) مِنْ باب (نَصَرَ)[3] ؛ بمعنىٰ : لامَهُ ، كما في « المختار »[4] .

الصاحب ، وبـ (الحميم) الصاحبُ الذي يهتمُّ بصاحبه[5] .

(١) البيت مطلع قصيدة لأُحَيحة بن الجُلَاح الأوسي في « ديوانه » (ص٧١) ، ونُسِبَ لأمية بن أبي الصَّلْت ، وبعده :

وأهلُ الذي باع يَلْحُونَهُ كما عُذِلَ البائعُ الأوَّلُ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٢/ ١٠٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٩٣) ، و« المساعد » (١/ ٣٩٣) ، « والمقاصد الشافية » (٢/ ٥٥٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٧٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٠) ، وجاء في غالبها : (فكلُّهُم أَلْوَمُ) بدل (فكلهم يعذل) ، والرواية الصحيحة ما ذكره الشارح كما نبَّه عليه البغدادي ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٢٢ـ٩٢٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٣٢ـ١٣٤) .

(٢) وهو كذلك في جميع النسخ المعتمدة ما عدا (ز) ، وأشير إلى الأولىٰ في (و) .

(٣) سيأتي في كلام المُحشِّي أنَّهُ يجوز أن يكون أيضاً من باب (ضَرَبَ) . انظر (٤/ ٤٢٨) .

(٤) مختار الصحاح (ص١٧٧) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٦٧) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٤ـ رَأَيْنَ الغَوَانِي الشَّيبَ لاحَ بعارِضِي فأَعْرَضْنَ عنّي بالخُدُودِ النَّوَاضِرِ

---

* قوله : (رَأَيْنَ الغَوَانِي . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في (رَأَيْنَ الغَوَانِي) ، والقياسُ : (رَأَتِ الغَوَانِي) ، وهو جمعُ (غانية) ؛ وهي المرأةُ التي غَنِيَتْ بحُسْنها ، و(النَّوَاضِر) : جمعُ (ناضرة) مِنَ النَّضْرة ؛

---

* قوله : (وهي المرأةُ التي غَنِيَتْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ودَأْبُ مَنْ كان مِثْلَها الإعراضُ ، وفي مِثْلِ هٰذا المعنىٰ يقولُ بعضُهُم[2] : [من الطويل]

فإنْ تَسْأَلُوني بالنساءِ فإنَّني خَبِيرٌ بأحوالِ النساءِ لَبِيبُ
إذا شابَ رأسُ المرءِ أو قلَّ مالُهُ فليسَ لهُ في وَصْلِهِنَّ نَصِيبُ

---

(١) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص١٤٩) ، ونسب أيضاً إلىٰ أبي عبد الرحمٰن العُتْبي ، وهو مُولَّد لا يُحتجُّ بشعره ، ويُروىٰ : (بمَفْرِقي) بدل (بعارضي) ، وبعد الشاهد :

وكُنَّ إذا أَبْصَرْنَنِي أو سَمِعْنَنِي سَعَيْنَ فرقَّعْنَ الكُوَىٰ بالمَحَاجِرِ
فإنْ جَمَحَتْ عنِّي نواظرُ أعينٍ رَمَيْنَ بأحداقِ المَهَا والجآذِرِ
فإنِّيَ مِنْ قومٍ كريمٍ نِجارُهُم لأقدامِهِم صِيغَتْ رؤوسُ المنابرِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١١٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ١٥٩) ، و« المساعد » (١/٣٩٣) ، و« شرح الأشموني » (١/١٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٩٣٧ـ٩٣٨) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٧٦ـ٤٧٧) .

(٢) البيتان لعلقمة الفحل في « ديوانه » (ص١١) ضمن مدحيّته المشهورة التي مطلعها :

طَحَا بكَ قلبٌ في الحِسَانِ طَرُوبُ بُعيدَ الشبابِ عصرَ حانَ مَشِيبُ

وفيه : (بأدْواءِ النساء طبيبُ) بدل (بأحوال النساء لبيبُ) ، و(وُدِّهِنَّ) بدل (وَصْلِهِنَّ) .

فـ (مُبعَدٌ) و(حميمُ) : مرفوعانِ بقوله : (أَسْلماهُ) ، والألفُ في (أَسْلَماهُ) : حرفٌ يَدُلُّ على كونِ الفاعل اثنَينِ ، وكذلك (أَهْلي) : مرفوعٌ بقوله : (يَلُومُونَني) ، والواوُ : حرفٌ يَدُلُّ على الجمع ، و(الغَوَاني) : مرفوعٌ بـ (رَأَيْنَ) ، والنونُ : حرفٌ يَدُلُّ على جمع المُؤنَّث ، وإلىٰ هـٰذه اللغةِ أشار المُصنِّفُ بقوله : (وقد يُقالُ « سَعِدَا » و« سَعِدُوا » . . .) إلىٰ آخر البيت .

ومعناه : أَنَّهُ قد يُؤتىٰ في الفعل المُسنَدِ إلى الظاهر بعلامةٍ تَدُلُّ على التثنية أو الجمع ، فأَشْعَرَ قولُهُ : (وقد يُقالُ) : بأنَّ ذلك قليلٌ ، والأمرُ كذلك .

وإنَّما قال : (والفعلُ للظاهرِ بعدُ مُسنَدُ) ؛ ليُنبِّهَ علىٰ أنَّ مِثْلَ هـٰذا التركيبِ إنَّما يكونُ قليلاً إذا جعلتَ الفعلَ مُسنَداً إلى الظاهر الذي بعدَهُ ، فأمَّا إذا جعلتَهُ مُسنَداً إلى المُتَّصِل به مِنَ الألف والواو والنون ، وجعلتَ الظاهرَ مبتدأً أو بدلاً مِنَ الضمير . . فلا يكونُ ذلك قليلاً .

وهـٰذه اللغةُ القليلةُ هي التي يُعبِّرُ عنها النَّحْويُّونَ : بلغةِ (أَكَلُوني البراغيثُ) ،

وهي الحُسْنُ ، ويُقالُ : إنَّ قائلَ البيتِ مُولَّدٌ فلا يُحتَجُّ به . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(١) .

* قوله : (بلغةِ « أَكَلُوني البراغيثُ ») قال في « شرح الجامع » : (وحُكْمُ هـٰذه الواوِ حُكْمُ الضميرِ ؛ لا تقعُ إلا على العُقَلاء ، أو ما نُزِّلَ منزلتَهُم ؛ نحوُ : « أَكَلُوني البراغيثُ » ، وكانَ حقُّهُ : « أَكَلَتْني » ، إلا أنَّهُ

---

* قوله : (وكانَ حقُّهُ : « أَكَلَتْني ») ؛ أي : على اللغة الفُصْحىٰ ، وأمَّا

---

(١) الدرر السنية (١/٤٣١) ، وقوله : (مُولَّدٌ) ؛ أي : ليس من العرب العرباء . من هامش (ج) ، وانظر ما كتبته في تخريج البيت .

ويُعبِّرُ عنها المُصنِّفُ في كتبه : بلغةِ (يتعاقَبُونَ فيكُم ملائكةٌ بالليل وملائكةٌ بالنهار)[1] ؛ فـ (البراغيثُ) : فاعلُ (أَكَلُوني) ، و(ملائكةٌ) : فاعلُ (يتعاقَبُونَ) ، هٰكذا زَعَمَ المُصنِّفُ[2] .

قيل : « أَكَلُوني » ؛ لإجراء صفةِ العُقَلاء عليهم ؛ وهي الأكلُ ؛ فإنَّهُ وإن لم يختصَّ بالعقلاء لٰكنَّهُ هنا بمعنى الظُّلْم والعُدْوان ، كما قاله ابنُ الشَّجَريِّ ، وذلك مِنْ خصائص العقلاءِ)[3] .

* قوله : (يتعاقَبُونَ) ؛ أي : تأتي طائفةٌ عَقِبَ طائفةٍ ، ثمَّ تعودُ الأُولىٰ عَقِبَ الثانيةِ . انتهىٰ « ياسين »[4] .

* قوله : (هكذا زَعَمَ المُصنِّفُ) إنَّما ذَكَرَهُ كالمُتبرِّئ منه ؛ لاحتمالِ جَعْلِ الواوِ في الحديث فاعلاً و(ملائكةٌ) بدلاً منه ، أو لِمَا قيل : إنَّهُ حديثٌ مُختصَرٌ ؛ بناءً على أنَّ النبيَّ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم نَطَقَ به مُطوَّلاً ، واقتصرَ الراوي على بعضه لغَرَضِ الاختصار ، فيتعيَّنُ أنْ تكونَ الواقعةُ في المختصر ضميراً عائداً على ما حُذِفَ ، ولفظُ الحديثِ المُطوَّلِ ـ كما حكاه ابنُ غازٍ ـ :

على اللغة التي الكلامُ فيها . . فحقُّهُ : (أَكَلْنَني) بنون النِّسْوة .

---

(١) وأصلُ هٰذه اللغة : حديث مرفوع رواه البخاري (٥٥٥) ، ومسلم (٦٣٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وسيذكر المحشي رواية أخرىٰ له .

(٢) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٤٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢/ ٥٨١) ، و« شرح عمدة الحافظ » (١/ ١٢٩ ، ٥٤٠) .

(٣) السراج المنير (ق/ ١٣٤) ، وانظر « أمالي ابن الشجري » (١/ ٢٠٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٩٣ـ٤٩٤) .

(٤) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٤٧٣) .

٢٢٩ـ ويَرفَعُ الفاعلَ فعلٌ أُضمِرَا   كمِثْلِ (زيدٌ) في جوابِ (مَنْ قَرَا)

« إنَّ للهِ ملائكةً يتعاقَبُونَ فيكُم ؛ ملائكةٌ بالليلِ وملائكةٌ بالنهار »[1] ، وهو بيانٌ لِمَا أُجمِلَ في لفظ الملائكة المذكورِ أوَّل الحديث ، وليس فاعلاً للفعل في اللفظ المُختصَرِ كما علمتَ .

❀ قوله : (أُضمِرَا) ؛ أي : حُذِفَ ؛ ففيه استعارةٌ تصريحيّةٌ تَبَعيّةٌ ؛ حيثُ شُبِّهَ الحذفُ بالإضمارِ ، واستُعِيرَ الإضمارُ له ، واشتُقَّ (أُضمِرَ) بمعنىٰ (حُذِفَ) ، ولو شاء ألا يتجوَّزَ لقالَ كما قال ابنُ غازٍ[2] : [من الرجز]

ويـرفـعُ الفـاعـلَ فعـلٌ حُـذِفَـا   كمِثْلِ (زيدٌ) في جوابِ (مَنْ وَفَىٰ ؟)

وقد أَلْغزَ بعضُهُم في كلام الناظمِ بقولِهِ[3] : [من البسيط]

يا قارئَ النَّحْوِ مِنْ أَلْفِيّةٍ جَمَعَتْ   في النَّحْوِ مُعظَمَ ما في النَّحْوِ قد قِيلَا
إنْ كنتَ تفهمُها فَهْماً تُجِيدُ بهِ   أسرارَها حيثُ تَخْفىٰ والأقاوِيلَا
فـأيـنَ فعـلٌ بهـا قـد جـاء فـاعلُـهُ   فعلاً ومِنْ فاعلٍ قد جاءَ مفعولَا

❀ قوله : (ومِنْ فاعلٍ) في بعض النسخ : (وما فاعلٌ)[4] ، وهو أظهرُ ، والنسخةُ الثانيةُ تَدُلُّ علىٰ أنَّ (مَنْ) في النسخة الأُولى اسمُ استفهامٍ ، ويصحُّ

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٨٤) ، وهـٰذه الرواية التي حكاها ابن غاز رواها البخاري (٣٢٢٣) ، وأحمد (٢/ ٣١٢) ، والبزار (٩١١٨) ، وغيرهم .
(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٨٦) .
(٣) هو الإمام الأديب أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد ، كما في « الإتحاف » (١/ ٣٨٧) .
(٤) جاء كذلك في (هـ) .

إذا دلَّ دليلٌ على الفعل . . جاز حذفُهُ وإبقاءُ فاعلِهِ ؛ كما إذا قيل لك : (مَنْ قَرَأَ ؟) ، فتقولُ : (زيدٌ) ، التقديرُ : (قَرَأَ زيدٌ) .

وقد يجبُ الحذفُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] ؛ فـ (أحدٌ) : فاعلٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (وإنِ استجارك أحدٌ استجارك) ، وكذلك كلُّ اسمٍ مرفوعٍ وَقَعَ بعدَ (إنْ) أو (إذا) ؛ فإنَّهُ مرفوعٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، ومثالُ ذلك في (إذا) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتْ﴾ [الانشقاق : ١] ؛ فـ (السماء) : فاعلٌ بفعلٍ

وأجابَ عنهُ ابنُ غازٍ بقولِهِ[1] :

فَدَتْكَ نَفْسِيَ قد أحسنتَ تمثيلَا وفُقْتَ كلَّ الوَرَىٰ بَدْءاً وتَسْجيلَا[2]
يا حُسْنَ أُحْجِيةٍ في بابِ فاعلِها مِنْ بعدِ أربعةٍ في النظمِ تكميلَا

❊ قوله : (التقديرُ : « قَرَأَ زيدٌ ») هٰذا المثال يحتملُ : أنْ يكونَ فيه (زيدٌ) مبتدأً حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : زيدٌ القارئُ ، وهو الأظهرُ ؛ لأنَّ الأَوْلىٰ

جَعْلُها بكسر الميم حرفَ جرٍّ زائداً في المبتدأ ، وهو الأقربُ .

❊ قوله : (وهو الأظهرُ . . .) إلىٰ آخره : قال في « التصريح » : (إنَّما لم يُقدَّرْ : « زيدٌ القارئُ » ليكونَ جملةً اسميَّةً كالسؤال ؛ لأنَّ الفعليَّةَ في هٰذا الباب أكثرُ ، فالحَمْلُ عليها أَوْلىٰ)[3] .

---

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (١/ ٣٨٧) ، وفيه : أنَّهُ حاجاه به عندما وَرَدَ إلىٰ مِكْناسةَ وكان ابنُ غازٍ حينها شاباً .
(٢) في « الإتحاف » : (وتبجيلا) بدل (وتسجيلا) .
(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٣) .

محذوف ، والتقديرُ : (إذا انشقَّتِ السماءُ انشقَّتْ) ، وهـٰذا مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ[1] ، وسيأتي الكلامُ علىٰ هـٰذه المسألةِ في (باب الاشتغال) إن شاء الله تعالىٰ[2] .

٢٣٠ـ وتاءُ تأنيثٍ تَلِي الماضيْ إذا كانَ لأُنثىٰ . . . .

مطابقةُ الجوابِ للسؤال ؛ فالأحسنُ أنْ يُقالَ : (« زيدٌ » لِمَنْ قالَ : « هل قرأ أحدٌ ؟ ») انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

* قوله : (وتاءُ تأنيثٍ) مِنْ إضافة الدَّالِّ للمدلول .

* قوله : (تَلِي الماضيْ) ، أو الوصفَ ؛ كما في : (أقائمةٌ هندُ ؟)[4] ، و(الماضي) : مفعولُ (تَلِي) قُدِّرَ فيه الفتحةُ علىٰ لغةٍ قليلةٍ .

* قوله : (إذا كانَ لأُنثىٰ) ؛ أي : ولو حُكْماً ؛ فيشملُ : مجازيَّ

. . . .

---

(١) وذهب الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ المرفوعَ بعدَهُما فاعل بنَفْس الفعلِ المذكور بعده ، والأخفش : إلىٰ أنَّهُ مبتدأٌ خبرُهُ الجملةُ بعده ، وهـٰذا مبنيٌّ عندهم علىٰ جواز دخول (إنْ) و(إذا) على الجملة الاسميَّة . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٠٤ـ٥٠٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٦) .

(٢) انظر (٣/ ١٠٧ ، ١١٤ـ١١٦) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٤٣٢) .

(٤) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/ ١٩٧) ، و« حاشية الصبان على الأشموني » (٢/ ٧٢) .

. . . . لأُنثىٰ كـ (أَبَتْ هندُ الأَذَىٰ)

إذا أُسنِدَ الفعلُ الماضي إلىٰ مُؤنَّثٍ . . لَحِقَتْهُ تاءٌ ساكنة تَدُلُّ علىٰ كون الفاعل

التأنيث ، وما اكتسبَ التأنيثَ بإضافتِهِ لمُؤنَّث ، والمُؤنَّثَ بالتأويل ؛ كـ (الكتاب) بتأويل الصَّحِيفة[1] .

❁ قوله : (لأُنثىٰ) ؛ أي : مُسنَداً لأُنثىٰ ، ولا يُقدَّرُ : (ثابتاً لأُنثىٰ) ؛ لئلَّا يخرجَ المَنْفيُّ عنها ؛ نحوُ : (ما قامتْ) .

❁ قوله : (كـ « أَبَتْ هندُ الأَذَىٰ ») ، و(خرجَتِ النَّعْجةُ) ؛ فلا فرقَ بينَ العاقلةِ وغيرِها .

❁ قوله : (وما اكتسبَ التأنيثَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كما في قوله[2] : [من الطويل]

. . . . كما شَرِقَتْ صَدْرُ القَنَاةِ مِنَ الدَّمِ

❁ قوله : (والمُؤنَّثَ بالتأويل . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقول أعرابيٍّ : (فلانٌ لَغُوبٌ ؛ أَتَتْهُ كتابي فاحتقرَها) ، فأُنكِرَ عليه ، فقال : أليس (الكتابُ)

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٤) .

(٢) عجز بيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٢٣) ، وصدره : (وتَشْرَقُ بالقولِ الذي قد أَذَعْتَهُ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٩٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٦٠) ، و« المساعد » (٢/ ٣٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥١١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٣ـ ١٣٠٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٠٤ـ ١٠٨) .

مُؤنَّثاً ، ولا فرقَ في ذلك بينَ الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ نحوُ : (قامتْ هندُ) ، و(طلعتِ الشمسُ) ، لـٰكنْ لها حالتانِ : حالةُ لزومٍ ، وحالةُ جوازٍ ، وسيأتي الكلامُ علىٰ ذلك .

٢٣١ـ وإنَّمـا تَلْـزَمُ فعـلَ مُضمَـرِ مُتَّصِلٍ . . . .

---

* قوله : (وإنَّما تَلْزَمُ فعلَ مُضمَرٍ) قيَّده في « شرح الجامع » بكونه غيرَ (نِعْم) و(بِئْس) ، قال : (كما يُؤخَذُ التقييدُ بذلك ممَّا سيأتي)[(١)] .

* قوله : (مُتَّصِلٍ) ؛ مُستترٍ أو بارز .

ثمَّ اللُّزُومُ بحاله وإن عُطِفَ عليه مُذكَّرٌ ؛ نحوُ : (هندُ قامتْ هي وزيدٌ) ، و(قامتْ هندُ وزيدٌ) ؛ كلُزُوم التذكيرِ في عكسه .

وفيه : أنَّهُ مُخالِفٌ لقولهم : يُغلَّبُ المُذكَّرُ على المُؤنَّث عندَ الاجتماع ؛ نحوُ : (هندُ وزيدٌ قائمانِ) ، إلا أنْ يُقالَ : التغليبُ خاصٌّ بباب الضميرِ . انتهىٰ « ياسين »[(٢)] .

بصحيفةٍ ؟ انتهىٰ مِنْ بعض شروح « التسهيل »[(٣)] .

* قوله : (خاصٌّ بباب الضميرِ) ؛ أي : إذا جَمَعَهُما ضميرٌ واحد ،

---

(١) السراج المنير (ق/ ١٣٥ ، ١٣٨) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ١٩٦) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » للناظم (٢/ ١١١) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ١٨٦) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٥٨٧) .

. . . . أو مُفهِـمِ ذاتَ حِـرِ

تلزمُ تاءُ التأنيثِ الساكنةُ الفعلَ الماضيَ في موضعَينِ[1] :

أحدُهُما : أنْ يُسنَدَ الفعلُ إلىٰ ضميرٍ مُؤنَّثٍ مُتَّصِلٍ ، ولا فرقَ في ذلك بينَ المُؤنَّث الحقيقيِّ والمجازيِّ ؛ فتقولُ : (هندٌ قامتْ) ، و(الشمسُ طَلَعَتْ) ،

❁ قوله : (أو مُفهِمِ ذاتَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو فعلَ ظاهرٍ مُتَّصِلٍ ، فحَذَفَ الناظمُ قيدَ الاتِّصالِ مِنَ الثاني لدَلالة الأوَّلِ .

❁ قوله : (والمجازيِّ) خالفَ ابنُ كَيْسانَ في هـٰذا ؛ فجوَّزَ أنْ يُقالَ : (الشمسُ طَلَعَ) ، كما يُقالُ : (طَلَعَ الشمسُ) ؛ فلا فَرْقَ عندَهُ بينَ ظاهرِ المَجَازيِّ وضميرِهِ . انتهىٰ « تصريح » بالمعنىٰ[2] .

❁ قوله : (و« الشمسُ طَلَعَتْ ») ، أو تَطلُعُ .

ولو عبَّر به لكان أَوْضَحَ .

❁ قوله : (فحَذَفَ الناظمُ قيدَ الاتِّصالِ. . .) إلىٰ آخره : نُظِّرَ فيه : بأنَّ

---

(١) مثلُها في اللزوم وعدمِهِ : تاءُ المضارعِ المُسنَدِ لمُؤنَّث ؛ فتلزمُ مع الظاهر الحقيقيِّ التأنيث ، ومع الضمير المتصل ، سواء كان كلٌّ منهما مفرداً أو مُثنًىٰ ، وأمَّا الجمع : فإن كان ظاهراً جازت فيه ؛ كـ(تقوم الهنداتُ) ، كما سيأتي في تاء الماضي ، أو ضميراً استُغني عنها بالنون ؛ كـ(يتربصْنَ) . . فهل تمتنعُ حينئذ لذلك كتاء الماضي أو لا ؟ فليُحرَّر . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٨) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٥٩٦ـ٥٩٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٢٤ ـ ٨٢٥) .

ولا تقولُ : (قام) ، ولا : (طَلَعَ) ، فإنْ كان الضميرُ مُنفصِلاً . . لم يُؤنَّث بالتاء ؛ نحوُ : (هندُ ما قامَ إلّا هي) .

الثاني : أنْ يكونَ الفاعلُ ظاهراً حقيقيَّ التأنيثِ[1] ؛ نحوُ : (قامتْ هندُ) ، وهو المُرادُ بقوله : (أو مُفهِمِ ذاتَ حِرِ) ، وأصلُ (حِرٍ) : (حِرْحٌ) ،

---

* قوله : (وأصلُ « حِرٍ » : « حِرْحٌ » . . .) إلىٰ آخره : في « المصباح » : (الحِرُ ـ بالكسر ـ : فَرْجُ المرأة ، والأصلُ : « حِرحٌ » ؛ فحُذِفَتِ الحاءُ التي هي لامُ الكلمة وعُوِّض عنها راءٌ ، وأُدغِمتْ في عين الكلمة ؛ لأنَّهُ يُصغَّرُ علىٰ « حُرَيحٍ » ، ويُجمَعُ علىٰ « أَحْراحٍ » ، وقد يُستعمَلُ استعمالَ « يَدٍ » و« دَمٍ » مِنْ غير تعويض) انتهىٰ[2] ، وهو في « النظم » مِنَ المُخفَّف ، وكلامُ « المصباح » يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ يختصُّ بفَرْج المرأة ، وظاهرُ « النظمِ » يُخالِفُهُ ، ذَكَرَهُ الأَسْقاطيُّ[3] .

معنى الاتِّصالِ في الضمير غيرُ معناه المُرادِ هنا وإن كان لازماً له ؛ فالأَوْلىٰ أنْ

---

(1) أي : سواءٌ كان بالتاء ؛ كـ (فاطمة) ، أو لا ؛ كـ (زينب) ، ويُستثنىٰ من المُجرَّد : ما لا يتميَّزُ مُذكَّرُهُ من مُؤنَّثه ؛ كـ (برغوث) ؛ فلا يُؤنَّثُ فعلُهُ وإن أُريد به مُؤنَّث ، كما أنَّ ذا التاء الذي لا يتميَّز يجب تأنيث فعله وإن أُريد به مُذكَّر بلا خلاف ؛ كـ (نملة) و(بقرة) و(شاة) ممَّا يُفرَّق مِنْ جمعه بالتاء ، كما في « النكت » ؛ فمتىٰ لم يُعرَفْ حال المعنىٰ في الواقع يُراعى اللفظ ، وكلُّ ذلك في الحقيقي ، أمَّا المجازي : فذو التاء مُؤنَّث جوازاً ، والمُجرَّد مُذكَّرٌ وجوباً ، إلا أنْ يُسمَعَ تأنيثُهُ ؛ كـ (شمس) و(أرض) و(سماء) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٥) ، وما سيأتي زيادة علىٰ ذلك في (٥/ ٢١٠ـ٢١١) .

(2) المصباح المنير (١/ ١٧٦) .

(3) القول الجميل (ق/ ٧٧) .

فحُذِفَتْ لامُ الكلمة .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أنَّ التاءَ لا تلزمُ في غير هـٰذَينِ الموضعَينِ ؛ فلا تلزمُ : في المُؤنَّث المجازيِّ الظاهرِ ؛ فتقولُ : (طَلَعَ الشمسُ) ، و(طَلَعَتِ الشمسُ) ، ولا في الجمع ، علىٰ ما سيأتي تفصيلُهُ[1] .

٢٣٢ـ وقد يُبِيحُ الفَصْلُ تركَ التاءِ في نحوِ (أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ)

إذا فُصِلَ بينَ الفعلِ وفاعلِهِ المُؤنَّثِ الحقيقيِّ بغير (إلَّا) . . جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها ، والأجودُ : الإثباتُ[2] ؛ فتقولُ : (أتى القاضيَ بنتُ الواقفِ) ،

---

* قوله : (وقد يُبيحُ الفَصْلُ . . .) إلىٰ آخره : في ذِكْرِ (قد) التقليليّةِ ولفظِ (الإباحة) . . إشارةٌ إلىٰ أنَّ الأحسنَ : الإثباتُ ، كما صَرَّحَ به الشارحُ . انتهى « ابن قاسم »[3] .

وإنَّما لم يجبِ التأنيثُ مع الفَصْل ؛ لأنَّ الفعلَ بَعُدَ عن الفاعل المُؤنَّثِ ، وضَعُفَتِ العنايةُ به ، وصار الفَصْلُ كالعِوَض مِنْ تاء التأنيث . انتهىٰ « تصريح »[4] .

يُقالَ : إنَّهُ حَذَفَ قيدَ الاتِّصالِ هنا ؛ لفهمه مِنَ البيت بعدُ .

(١) انظر (٣/ ٤٥ـ٤٦) .

(٢) وفرضُ الكلام في المُؤنَّث الحقيقي ، أمَّا المجازي : فنَقَلَ الدَّمَامِينيُّ : أنَّ الأجودَ فيه تركُ التاء ؛ إظهاراً لفضل الحقيقيِّ علىٰ غيره ، ثمّ اختار عكسَهُ ؛ لأنَّ إثباتَها كثُرَ جدّاً في القرآن علىٰ حذفها . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٢٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٤٧) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٩) .

والأجودُ : (أَتَتْ) ، وتقولُ : (قام اليومَ هندُ) ، والأجودُ : (قامتْ) .

٢٣٣ـ والحذفُ مَعْ فَصْلٍ بـ (إِلَّا) فُضِّلَا كـ (ما زَكَا إلا فتاةُ ٱبنِ العَلَا)

وإذا فُصِلَ بينَ الفعلِ والفاعل المُؤنَّثِ بـ (إِلَّا) . . لم يَجُزْ إثباتُ التاءِ عندَ الجمهورِ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا هندُ) ، و(ما طَلَعَ إلا الشمسُ) ، ولا يجوزُ : (ما قامتْ إلا هندُ) ، ولا : (ما طَلَعَتْ إلا الشمسُ) ، وقد جاء في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٤٥ـ . . . . فما بَقِيَتْ إِلَّا الضُّلُوعُ الجَرَاشِعُ

* قوله : (والحذفُ . . .) إلىٰ آخره : (الحذفُ) : مبتدأٌ ، و(مع) : حالٌ مِنْ مرفوع (فُضِّلَا) ، وجملةُ (فُضِّلَا) : خبرٌ ، وقولُهُ : (إلا فتاةُ) : فاعلٌ .

* قوله : (فما بَقِيَتْ إلا الضُّلُوعُ . . .) إلىٰ آخره : عجُز بيتٍ قاله الشاعرُ

. . . .

(١) عجز بيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (٢/١٢٩٦) ، وذكر صدره المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة مطلعها :

أَمَنْـزِلَتَـيْ مَـيٍّ سـلامٌ عليكُمـا هلِ الأَزْمُنُ اللَّائِي مَضَيْنَ رَوَاجِعُ
وهل يرجعُ التسليمَ أو يكشفُ العَمَىٰ ثلاثُ الأَثَافِيْ والرُّسُومُ البلاقِعُ

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص١٦٢)، و« المقاصد الشافية » (٢/٥٧٥)، و« شرح الأشموني » (١/١٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٩٤١ـ٩٤٣) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٨٢ـ٤٨٣) .

. . . .

في وصف ناقتِهِ ، وصدرُهُ :

طَوَى النَّحْزُ والأَجْرازُ ما في غُرُوضِها . . . .

(طَوَىٰ) : مِنَ الطَّيِّ ، والمُرادُ به : الهُزَالُ ، و(النَّحْز) بفتح النون وبإسكان الحاء المُهمَلة وبالزاي : النَّخْسُ والدَّفْعُ ، و(الأَجْراز) : جمعُ (جَرَزٍ) بجيم ثمَّ راءٍ مُهمَلة ثمَّ زاي ؛ أرضٌ لا نباتَ بها ، و(النَّحْزُ) : فاعلُ (طوىٰ) ، و(الأَجْرازُ) : معطوفٌ عليه ، و(ما في غُرُوضها) : مفعولُهُ ، و(الغُرُوض) بضمِّ الغين المُعجَمة والراء : جمعُ (غُرْضٍ) بضمِّ المُعجَمة وإسكانِ الراء ثمَّ بالمُعجَمة ؛ حزامُ الرَّحْل .

والمعنىٰ : أنَّها حَصَلَ لها هُزالٌ مِنْ شدَّةِ الرَّكْضِ ، ومِنَ السَّير في الأرض التي لا نباتَ بها .

والشاهدُ : في (بَقِيَتْ) ؛ حيثُ أُنِّثَ مع الفَصْل بـ (إلا) .

---

* قوله : (جمعُ « غُرْضٍ » بضمِّ المُعجَمة) صوابُهُ : بفتح المعجمة ؛ كـ (فَلْسٍ وفُلُوس) ، و(قَلْبٍ وقُلُوب) .

* قوله : (والشاهدُ : في « بَقِيَتْ » . . .) إلىٰ آخره : وجهُ الشاهدِ منه : أنَّهُ إذا جاز إثباتُ التاءِ في الفصل بـ (إلا) مع (الضُّلُوع) ـ وهي جمعُ تكسيرٍ يجوزُ فيها الإثباتُ وعدمُهُ عندَ عدمِ الفصل ـ . . فليَجُزْ فيما يجبُ فيه الإثباتُ عندَ عدمِ الفصلِ بالأَوْلىٰ ؛ فاندفع ما يُقالُ : الكلامُ في المفرد لا في الجمع ؛ فالاستشهادُ بالبيت غيرُ صحيح .

ومعنى البيتِ : أنَّ شِدَّةَ الرَّكْضِ والنَّخْسِ والسَّيْرِ في الأرض اليابسةِ التي

فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ على الإثبات . . يُشعِرُ : بأنَّ الإثباتَ أيضاً جائزٌ ، وليس كذلك ؛ لأنَّهُ إنْ أرادَ به : أنَّهُ مُفضَّلٌ عليه باعتبارِ أنَّهُ ثابتٌ في النَّثْر والنَّظْم وأنَّ الإثباتَ إنَّما جاء في الشِّعْر . . فصحيحٌ ، وإنْ أرادَ : أنَّ الحذفَ أكثرُ مِنَ الإثبات . . فغيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ الإثباتَ قليلٌ جداً .

و(الجَرَاشِعُ) : صفة (الضُّلُوع) ؛ جمعُ (جُرْشُعٍ) بضمِّ الجيم وإسكان الراء وبالمُعجَمة ؛ هو المُنتفِخُ البَطْنِ والجَنْبِ .

❁ قوله : (فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا الاعتراضُ مَبْنِيٌّ علىٰ مذهب الجمهورِ ؛ مِنْ أنَّ الإثباتَ خاصٌّ بالشِّعْر ، وذَهَبَ غيرُهُم : إلىٰ جوازه في النَّثْر علىٰ قِلَّةٍ ، وعليه يتمشَّىٰ كلامُ الناظمِ ، فلا اعتراضَ[1] .

لا نباتَ بها . . هَزَلَ هٰذه الناقةَ ؛ حتىٰ دقَّ ما تحتَ حُزُمِها ، ولم يبقَ منها إلا الضُّلُوعُ الغليظةُ العظيمةُ التجويفِ .

❁ قوله رحمه الله : (فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (فقولُ المُصنِّفِ : إنَّ الحذفَ مُفضَّلٌ على الإثبات : إنْ أراد به : أنَّهُ مُفضَّلٌ عليه باعتبارِ أنَّهُ . . .) إلىٰ آخر ما قال ، تأمَّلْ .

---

(١) جوَّز الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١١٤) إثباتَ التاء في غير الشعر علىٰ ضعف ، ونصَّ الأخفش علىٰ تخصيصه بالشعر ، ووافقه ابن هشام في « الأوضح » (٢/ ١١٣) ، وخالفه ووافق الناظم في « شرح شذور الذهب » (ص٢٠٦) ، وممَّا يُستدَلُّ به علىٰ ما ذهب إليه الناظمُ : قولُهُ تعالىٰ في قراءة مالك بن دينار والجَحْدَري : (فأصبحوا لا تُرىٰ إلا مساكنُهُم) .

٢٣٤ـ والحذفُ قد يأتي بلا فَصْلٍ ومَعْ   ضميرِ ذي المجازِ في شِعْرٍ وَقَعْ

قد تُحذَفُ التاءُ مِنَ الفعل المُسنَدِ إلىٰ مُؤنَّثٍ حقيقيٍّ مِنْ غير فَصْلٍ ، وهو قليلٌ جدّاً ، حكىٰ سيبويهِ : (قال فُلَانةُ)[1] ، وقد تُحذَفُ التاءُ مِنَ الفعل المُسنَدِ إلىٰ ضمير المُؤنَّثِ المجازيِّ ، وهو مخصوصٌ بالشِّعْر[2] ؛ كقوله[3] : [من المتقارب]

١٤٦ـ فـلا مُـزْنَـةٌ وَدَقَـتْ وَدْقَهـا   ولا أرضَ أبْقَـلَ إبقـالَهـا

---

* قوله : (ومَعْ) مُتعلِّقٌ بـ (وَقَعْ) ، وكذا (في شِعْرٍ) ، و(وَقَعْ) : جملةٌ معطوفة علىٰ جملةِ (قد يأتي) ؛ فهي خبرٌ عن (الحذفُ) .

* قوله : (فلا مُزْنةٌ وَدَقَتْ . . .) إلىٰ آخره : قاله الشاعرُ يَصِفُ به سحابةً وأرضاً نافعتَينِ ، و(المُزْنةُ) بضمِّ الميم وسكونِ الزاي : السحابةُ البيضاءُ ،

---

* قوله : (يَصِفُ به سحابةً وأرضاً نافعتَينِ) ، والمعنىٰ : أنَّ هـٰذه السحابةَ

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٨) ، وفُلَانةُ : كنايةٌ عن عَلَمِ مَنْ يعقل ؛ فهي ممنوعة من الصرف للعلميّة والتأنيث .

(٢) سبق في (٣/ ٣٥) أنَّ ابن كيسان يجيزه .

(٣) نسبه سيبويه إلىٰ عامر بن جُوَين الطائي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٤٦) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١١٢) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٤٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٥٩٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٧٨ ـ ٥٧٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٢٨ـ٩٣٠) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٨٣ـ٤٨٥) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٥ـ ٥٥) .

٢٣٥ـ والتاءُ معْ جمعٍ . . . .

و(وَدَقَتْ) بالقاف : مِنْ (وَدَقَ المطرُ يَدِقُ) : إذا قَطَرَ ، ويُسمَّى المطرُ : وَدْقاً أيضاً ، وقولُهُ (أَبْقَلَ) ؛ أي : خَرَجَ بقلُها ، و(لا) الأُولىٰ : مُلْغاةٌ ، أو عاملةٌ عملَ (ليسَ) ، و(لا) الثانيةُ : تَبْرِئةٌ ، و(وَدْقَها) و(إبقالَها) : منصوبانِ على المصدر ، كما في « العَيْنيِّ »[1] .

والشاهد : في (أَبْقَلَ) ؛ حيثُ لم يُؤنِّثْ مع تأنيث الأرض ، ورُوِيَ : (إبقالُها) بالرفع ؛ فلا شاهدَ فيه .

* قوله : (والتاءُ معْ جمعٍ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مِنْ مجازيِّ التأنيثِ ،

نافعةٌ لم يُمطِرْ مثلَ مطرِها سحابةٌ ، وأنَّ هـٰذه الأرضَ كذلك لم يُنبِتْ مثلَ نباتِها أرضٌ .

* قوله : (ويُسمَّى المطرُ : وَدْقاً) ، ومنه : ﴿ فَتَرَى ٱلْوَدْقَ يَخْرُجُ مِنْ خِلَـٰلِهِۦ ﴾ [النور : ٤٣] .

* قوله : (أي : خَرَجَ بقلُها) لعلَّ الأَوْلىٰ : (أَخْرجَ بقلَها) ، تأمَّلْ .

* قوله : (هـٰذا مِنْ مجازيِّ التأنيثِ) قال المُوضِّحُ في « شرح الشذور » : (وليس لك أنْ تقولَ : التأنيثُ في نحو « النساء » و« الهنود » حقيقيٌّ ؛ لأنَّ الحقيقيَّ الذي له فَرْجٌ ، والفرجُ لآحاد الجمعِ لا للجمع ، وإنَّما أسندتَ الفعلَ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٩٢٩) .

كما صَرَّحَ به في « التوضيح »[1] .

* **قوله** : (**سوى السالِمِ مِنْ مُذكَّرِ**) ؛ أي : وسوى السالمِ مِنْ مُؤنَّثٍ ، كما صَرَّحَ به الأُشْمُونيُّ[2] ؛ ففي كلام المُصنِّفِ اكتفاءٌ .

والحاصلُ : أنَّهُ يجوزُ الوجهانِ معَ الجمع المُكسَّرِ المُذكَّرِ ، ومعَ جمعِ التكسيرِ المُؤنَّثِ ؛ نحوُ : (قال الرجالُ) ، و(جاء الهُنُودُ) ، بخلاف جمعِ المُذكَّرِ السالمِ ، وجمعِ المؤنَّثِ السالمِ ؛ فيجبُ التذكيرُ في الأوَّل ، والتأنيثُ في الثاني ، هـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ ، وأجاز الكُوفيُّونَ التأنيثَ في الأقسام

إلى الجمع لا إلى الآحاد) انتهى[3] .

(١) أوضح المسالك (٢/ ١١٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٧٤) ، وفي هامش (ج) : (قوله : « كما صرَّح به الأُشْمُونيُّ » ، وأَخَذَ الشارحُ الفارضيُّ بظاهر كلام الناظم كالشارح ابنِ عَقيلٍ ؛ فقالَ ما نصُّهُ : وظاهرُ كلامِ الشيخ هنا : أنَّهُ يجوزُ حذفُ التاء مع جمع المُؤنَّثِ السالمِ ؛ كـ « قام الهندات » ، وهو مذهبُ الفارسيِّ والكُوفيِّينَ ، ومَنَعَهُ البَصْريُّون ؛ لسلامة الواحد فيه ، وادَّعىٰ بعضُهُم : أنَّ هـٰذا البيتَ ممَّا حُذِفَ فيه نقيضُ المُذكَّر ؛ وهو المؤنثُ ، وأنَّ التقديرَ : « سوى السالِمِ مِنْ مُذكَّر ومُؤنَّث » ؛ علىٰ حَدِّ : ﴿ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [النحل : ٨١] ؛ أي : والبردَ . انتهىٰ ؛ فعلىٰ هـٰذا : كلامُ الشارح يُبنىٰ علىٰ مذهب الكوفيِّين ، فتأمَّل) ، وانظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ٥٤) .

(٣) شرح شذور الذهب (ص ٢٠٥) .

. . . . كالتاءِ مَعْ إحدى (اللَّبِنْ)
٢٣٦ـ والحَذْفَ في (نِعْمَ الفتاةُ) ٱسْتَحْسَنُوا لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ فيهِ بَيِّنُ

الأربعةِ ، وعلىٰ ذلك جاء قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ : [من مجزوء الخفيف]

إنَّ قَوْمِي تَجَمَّعُوا وبقَتْلِي تَحَدَّثُوا
لا أُبالِي بجَمْعِهِم كلُّ جمعٍ مُؤَنَّثُ

وبهٰذا تعلمُ : أنَّ كلامَ الشارحِ مع الناظم بظاهرِهِ . . غيرُ موافقٍ للبَصْرِيِّينَ ولا للكُوفيِّينَ ، تأمَّلْ .

* قوله : (كالتاءِ معْ إحدى « اللَّبِنْ ») ؛ أي : في أصل الجوازِ ؛ فلا يَرِدُ اختلافُهُما في الترجيح ؛ إذ الحذفُ أكثرُ مِنَ الإثبات في جمع التكسيرِ واسمِ الجمع ؛ نحوُ : ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ﴾ [يوسف : ٣٠] ، وعن السُّيُوطيِّ استواءُ الأمرَينِ[(١)] ، و(اللَّبِنُ) : جمعُ (لَبِنة) بكسر المُوحَّدة ؛ وهي ما يُبنىٰ بها .

* قوله : (ٱسْتَحْسَنُوا) ؛ أي : رَأَوْهُ حَسَناً .

* قوله : (لأنَّ قَصْدَ الجِنْسِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمُسنَدُ إليه الجِنْسُ ،

وفيه نَظَرٌ ؛ لِمَا تقرَّر مِنْ أنَّ الحُكْمَ على الجمع مِنْ باب الكُلِّيَّة ، وحينئذٍ : فالفعلُ مسندٌ في الحقيقة إلىٰ آحاد الجمع ، إلا أنْ يكونَ كلامُهُ باعتبار الظاهر ، فاعرفْ[(٢)] .

* قوله : (غيرُ موافقٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يلزمُ الناظمَ

(١) البهجة المرضية (ص٢٠٥) ، نكت السيوطي (ق/١٠٠) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٧٧) .

إذا أُسنِدَ الفعلُ إلىٰ جمع : فإمَّا أنْ يكونَ جمعَ سلامةٍ لمُذكَّرٍ ، أو لا ، فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمُذكَّر . . لم يَجُزِ اقترانُ الفعلِ بالتاء ؛ فتقولُ : (قام الزيدونَ) ، ولا يجوزُ : (قامتِ الزيدونَ)[1] .

وإن لم يكن جمعَ سلامةٍ لمذكر ؛ بأنْ كان جمعَ تكسيرٍ لمُذكَّر ؛ كـ (الرجال) ، أو لمُؤنَّث ؛ كـ (الهُنُود) ، أو جمعَ سلامةٍ لمُؤنَّثٍ ؛ كـ (الهندات) . . جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها ؛ . . . .

فـ (أل) في (الفتاة) : جِنْسيَّةٌ ، خلافاً لمَنْ زَعَمَ أنَّها عهديَّةٌ[2] ، ومعَ كونِ الحَذْفِ حَسَناً الإثباتُ أحسنُ منه .

* قوله : (فإنْ كانَ جمعَ سلامةٍ لمُذكَّرٍ . . لم يَجُزِ . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِلَّا ٱلَّذِىٓ ءَامَنَتۡ بِهِۦ بَنُوٓاْ إِسۡرَٰٓءِيلَ ﴾ [يونس : ٩٠] . . فإنَّما جاز فيه ذلك ؛ لأنَّ (البَنِينَ) لم يَسْلَمْ فيه لفظُ الواحد ؛ إذ الأصلُ : (بَنَوٌ) ؛ فحُذِفَتْ لامُهُ وزِيدَ عليه واوٌ ونونٌ .

* قوله : (أو جمعَ سلامةٍ لمُؤنَّثٍ ؛ كـ « الهندات » . . جاز إثباتُ التاءِ وحذفُها) تقدَّمَ أنَّ هـٰذا لا يُوافِقُ مذهبَ البَصْريِّينَ ؛ لتعيُّنِ التأنيثِ عندَهُم ،

موافقتُهُم ، بل هـٰذا رأيٌ له هنا وفي « الكافية » أيضاً موافقاً للفارسيِّ[3] ؛ فهو مذهبٌ ثالث في المسألة ، ووافق الجمهورَ في « التسهيل »[4] .

(١) ويجوزُ عند الكُوفيِّينَ ؛ لِمَا سيأتي مِنْ أنَّهُ يجوز عندَهُم تأنيثُ كلِّ جمع .

(٢) ذهب إلىٰ أنَّها عهديَّة : أبو منصور الجواليقي البغدادي ، وأبو إسحاق ابن ملكون الأندلسي . انظر « منهج السالك » لأبي حيَّان (ص١٠٥) .

(٣) الكافية الشافية (٢/ ٥٩٧) .

(٤) تسهيل الفوائد (ص٧٥) .

فتقولُ : (قام الرجالُ) و(قامتِ الرجالُ) ، و(قام الهُنُودُ) و(قامتِ الهُنُودُ) ، و(قام الهنداتُ) و(قامتِ الهنداتُ) ؛ **فإثباتُ التاءِ ؛ لتأوُّله بالجماعة ، وحذفُها ؛ لتأوُّله بالجمع .**

وأشار بقوله : (كالتاءِ مَعْ إحدى « اللَّبِنْ ») : إلىٰ أنَّ التاءَ معَ جمعِ التكسيرِ وجمعِ السلامة لمُؤنَّث . . كالتاء معَ الظاهرِ المجازيِّ التأنيثِ ؛

ولا مذهبَ الكُوفيِّينَ ؛ لصحَّة تأنيثِ كلِّ جمعٍ عندَهُم ، **ولا يَرِدُ علىٰ مذهب البَصْريِّينَ** : نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ إِذَا جَآءَكَ ٱلْمُؤْمِنَٰتُ ﴾ [الممتحنة : ١٢] ، ولا نحوُ[1] : [من الكامل]

فبَكَىٰ بناتِي شَجْوَهُنَّ . . . .

❁ قوله : (**شَجْوَهُنَّ**) ؛ أي : لشَجْوِهِنَّ ؛ أي : حُزْنِهِنَّ .

---

(١) جزء من بيت لعبدة بن الطبيب ، وهو في « ديوانه » (ص٥٠) ضمن قصيدة يوصي بها أبناءه وذويه وقد أزِفَ ترحُّلُه عن الدنيا ، والبيت بتمامه :

فبَكَىٰ بناتِي شَجْوَهُنَّ وزوجتي ... والأقربونَ إليَّ ثمَّ تَصَدَّعُوا

ومن أبياتها :

أُوصِيكُمُ بتقى الإلٰهِ فإنَّهُ ... يُعطِي الرغائبَ مَنْ يشاءُ ويمنعُ
وببرِّ والدِكُم وطاعةِ أمرِهِ ... إنَّ الأبَرَّ مِنَ البَنِينَ الأطوعُ
لا تَأْمَنُوا قوماً يَشِبُّ صَبِيُّهُم ... بينَ القوابلِ بالعداوةِ يُنْشَعُ
إنَّ الذينَ تُرَوْنَهُم إخوانَكُم ... يَشْفِي غليلَ صُدُورِهِم أنْ تُصرَعُوا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/١١٣) ، و« أوضح المسالك » (٢/١١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/٥٨٩) ، و« شرح الأشموني » (١/١٧٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/٩٣٥ـ٩٣٦) .

كـ (لَبِنَة) ؛ فكما تقولُ : (كَسَرَتِ اللَّبِنةُ) و(كَسَرَ اللَّبِنةُ) . . تقولُ : (قام الرجالُ) و(قامتِ الرجالُ) ، وكذلك باقي ما تقدَّم .

وأشار بقوله : (والحذفَ في « نِعْمَ الفتاةُ » اسْتَحْسَنُوا . . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّهُ يجوزُ في (نِعْمَ) وأخواتِها إذا كان فاعلُها مُؤنَّثاً . . إثباتُ التاءِ وحذفُها وإنْ كان مفرداً مُؤنَّثاً حقيقيّاً ؛ فتقولُ : (نِعْمَ المرأةُ هندُ) ، و(نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) ، وإنَّما جاز ذلك ؛ لأنَّ فاعلَها مقصودٌ به استغراقُ الجنس ، فعُومِلَ معاملةَ جمعِ التكسير في جواز إثباتِ التاء وحذفِها ؛ لشَبَهِهِ به في أنَّ المقصودَ به مُتعدِّدٌ .

لأنَّ التذكيرَ في (جاءك) للفَصْل بالمفعول ؛ وهو الكافُ ، أو لأنَّ الأصل : النساءُ المؤمناتُ ، و(النساءُ) اسمُ جمعٍ ، ولأنَّ (بنات) لم يَسْلَمْ فيه لفظُ الواحدِ ؛ إذ الأصل : (بَنَوٌ) ؛ فحُذِفتْ لامُهُ وزِيدَ عليه ألفٌ وتاءٌ ؛ قال الشاطِبيُّ : (ومحلُّ الخلافِ في تصحيح الجمعَينِ : إذا لم يحصل تغيُّرٌ فيهما ، أمَّا ما تغيَّر منهما ؛ كـ « بَنِينَ » و« بناتٍ » . . فيجوزُ فيه الوجهانِ اتِّفاقاً) انتهىٰ « تصريح » بالمعنىٰ[1] .

❁ **قوله : (في تصحيح الجمعَينِ) الأَوْلىٰ : (في صحيح الجمعَينِ)** ، كما في نسخة[2] .

❁ **قوله رحمه الله : (فكما تقولُ : « كَسَرَتِ اللَّبِنةُ » . . .) إلىٰ آخره :**

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٠ـ٢٨١) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٢/ ٥٨٧ـ٥٨٩) .

(٢) جاء على الأولوية في (هـ) .

ومعنىٰ قولِهِ : (اسْتَحْسَنُوا) : أنَّ الحذفَ في هٰذا ونحوِهِ حَسَنٌ ، ولٰكنَّ الإثباتَ أحسنُ منه .

٢٣٧ـ والأصلُ في الفاعلِ أنْ يتَّصِلَا   والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنفصِلَا

---

* قوله : (والأصلُ في المفعولِ أنْ يَنفصِلَا) هٰذا لا يُغني عنه ما قبلَهُ ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ الأصلُ في كلٍّ منهما الاتِّصالَ ، كما نُقِلَ عن الأخفش . انتهى « ابن قاسم »[1] .

الأَوْلى : التعبيرُ بـ (انكسرَ) في الموضعَينِ ؛ ليكونَ موافقاً لِمَا الكلامُ فيه ؛ مِنْ إسناد الفعلِ إلى الفاعل المجازيِّ التأنيثِ ؛ لأنَّهُ إنْ قُرِئَ بالبناء للمفعول[2] . . كان مِنَ الإسناد إلىٰ نائب الفاعل وإن كان الحُكْمُ واحداً ، وإن قُرِئَ بالبناء للفاعل و(اللَّبِنة) مفعولٌ به . . انتفى الإسنادُ إليها .

إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ يُقرَأُ بالبناء للفاعل الذي هو (اللَّبِنة) ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ أي : (كَسَرَتِ اللَّبِنةُ ما وقعتْ عليه) مثلاً ، أو مُنزَّلٌ منزلةَ اللازمِ .

والجوابُ بأنَّ المثالَ لا تُشترَطُ صحَّتُهُ . . لا يصحُّ وإن اشتَهَرَ ، تأمَّلْ .

* قوله : (لاحتمالِ أنْ يكونَ الأصلُ . . .) إلىٰ آخره : نُوقِشَ فيه : بأنَّهُ لا يتأتَّى اتصالُهُما معاً حتىٰ يكونَ الأصلُ في كلٍّ منهما الاتصالَ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٤٨) ، وقال الخضري في « حاشيته » (١/٣٢٩) : (أي : إنَّ الأصلَ اتصالُ أحدِهما لا بعينه ؛ إذ لا يُمكِنُ اتصالُهُما معاً) .

(٢) نصَّ علىٰ ضبطه بالبناء للمفعول ابن الميت في « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٢٢٤) .

٢٣٨ـ وقـد يُجـاءُ بخـلافِ الأصـلِ   وقد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ[١]

الأصلُ : أنْ يَلِيَ الفاعلُ الفعلَ مِنْ غيرِ أنْ يفصلَ بينَهُ وبينَ الفعلِ فاصلٌ ؛ لأنَّهُ كالجزء منه ؛ ولذلك يُسكَّنُ له آخِرُ الفعلِ إنْ كان ضميرَ مُتكلِّمٍ أو مُخاطَب ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ) ، و(ضَرَبْتَ) ، وإنَّما سكَّنُوهُ ؛ كراهةَ تَوَالي أربعِ مُتحرِّكات[٢] ، وهم إنَّما يكرهونَ ذلك في الكلمة الواحدة[٣] ؛ فدَلَّ ذلك علىٰ أنَّ الفاعلَ معَ فعلِهِ كالكلمة الواحدة .

والأصلُ في المفعول : أنْ ينفصلَ مِنَ الفعل ؛ بأنْ يتأخَّرَ عن الفاعل ، ويجوزُ تقديمُهُ على الفاعل إن خلا ممَّا سيذكرُهُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبَ زيداً عمرٌو) ، وهٰذا معنىٰ قوله : (وقد يُجاءُ بخلافِ الأصلِ) .

ويُمكِنُ دفعُهُ : بأنَّ معنىٰ كونِ الأصلِ في كلٍّ منهما الاتصالَ : أنَّ الأصلَ اتصالُ أحدِهما أيّاً كان منهما ، لا اتصالُ الفاعلِ بعَيْنه ، واتصالُ المفعولِ بعَيْنه ، فتدبَّرْ .

---

(١) قوله : (وقد يَجِي) بالقصر في لغةِ مَنْ قال : (جا يَجِي) ، و(شا [يَشَا]) . « خضري » (١/ ٣٢٩) .

(٢) قوله : (أربع متحركات) تذكيرُ العدد بالنظر إلى لفظ الجمع لا المفرد ، وهو جائز عند البغداديين ، ويحتمل : أن (متحركات) جمع (مُتحركة) ، وعليه : فلا إشكال ، ويكون التذكير جارياً على القياس ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ٢٥٤) .

(٣) إلا أنْ يعرضَ عارض ؛ كـ (شَجَرَة) ؛ فإنَّ التاء في تقدير الانفصال ، وانظر « المقاصد الشافية » (٨/ ٢٩٩) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٥٠ ، ٣٢٩) .

وأشار بقوله : (وقد يَجِي المفعولُ قبلَ الفعلِ) : إلىٰ أنَّ المفعولَ قد يتقدَّمُ على الفعل ، وتحتَ هٰذا قِسْمانِ :

أحدُهُما : ما يجبُ تقديمُهُ ؛ وذلك كما إذا كان المفعولُ اسمَ شرطٍ ؛ نحوُ : (أيّاً تَضرِبْ أَضرِبْ) ، أو اسمَ استفهامٍ ؛ نحوُ : (أيَّ رجلٍ ضربتَ ؟) ، أو ضميراً مُنفصِلاً لو تأخَّر لَزِمَ اتِّصالُهُ ؛ نحوُ : ﴿ إِيَّاكَ نَعْبُدُ ﴾ [الفاتحة : ٥][1]، فلو أُخِّرَ المفعولُ لَلَزِمَ الاتِّصالُ ، وكان يُقالُ : (نعبدُكَ) ، فيجبُ التقديم ، بخلاف قولك : (الدرهمُ إيَّاهُ أعطيتُكَ) ؛ فإنَّهُ لا يجبُ تقديمُ (إيَّاهُ) ؛ لأنَّكَ لو أَخَّرتَهُ لجاز اتِّصالُهُ وانفصالُهُ علىٰ ما تقدَّم في (باب المضمرات) ؛ فكنتَ تقولُ : (الدرهمُ أعطيتُكَهُ) ، و(أعطيتُكَ إيَّاهُ)[2] .

والثاني : ما يجوزُ تقديمُهُ وتأخيرُهُ ؛ نحوُ : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) ؛ فتقولُ : (عَمْراً ضَرَبَ زيدٌ) .

٢٣٩ـ وأَخِّرِ المفعولَ . . . .

---

* قوله : (وأَخِّرِ المفعولَ) ؛ أي : عن الفاعل وجوباً .

. . . .

(١) وكذا يجب تقديمُهُ إضافةً إلىٰ ما ذكره . . إذا وقع عاملُهُ في جواب (أمَّا) ليفصلها من الفعل إذا لم تُفصل بغيره ؛ ظاهرةً كانت ؛ نحوُ : ﴿ فَأَمَّا ٱلْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ٩] ، أو مقدرةً ؛ نحوُ : ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ ﴾ [المدثر : ٣] ، بخلاف : (أمَّا اليومَ فاضربْ زيداً) ؛ للفصل بالظرف . « خضري » (١/ ٣٣٠) .

(٢) انظر (١/ ٥٤٧) .

. . . . إنْ لَبْسٌ حُذِرْ   أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصرْ

يجبُ تقديمُ الفاعلِ على المفعول : إذا خِيفَ التباسُ أحدِهما بالآخَر ؛ كما إذا خَفِيَ الإعرابُ فيهما ، ولم توجدْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ مِنَ المفعول ؛ وذلك

❁ **قوله** : (**إنْ لَبْسٌ حُذِرْ**) ؛ أي : خِيفَ بسببِ خفاءِ الإعراب ، **وصُوَرُ ذلك ستَّ عَشْرةَ صورةً قامتْ مِنْ ضربِ أربعٍ في مِثْلها** ؛ وذلك بأنْ يكونا مقصورَين ، أو إشارتَينِ ، أو موصولَينِ ، أو مضافَينِ لياء المُتكلِّم ، وكلُّها داخلةٌ تحتَ قولِ الناظم : (وأَخِّرِ المفعولَ إن لَبْسٌ حُذِر) ؛ فيتعيَّنُ في هٰذه الصُّوَرِ أنْ يكونَ الأوَّلُ منها فاعلاً والثاني مفعولاً . انتهىٰ « تصريح »[١] .

❁ **قوله** : (**غيرَ مُنحصرْ**) بفتح الصادِ ؛ أي : حالَ كونِ الفاعلِ غيرَ مُنحصَرٍ فيه .

❁ **قوله** : (**وذلك بأنْ يكونا مقصورَينِ . . .**) إلىٰ آخره ، وأمَّا المنقوصُ فيظهرُ معه الفاعلُ مِنَ المفعول ؛ لأنَّهُ إنْ ظهرتْ عليه الفتحةُ كان مفعولاً ، وإلا كان فاعلاً .

❁ **قوله** : (**بفتح الصادِ**) يلزمُ عليه عيبُ السِّناد ، **وأيضاً** : (انحصرَ) لازمٌ لا يأتي منه اسمُ المفعول ؛ **فالمُناسِبُ** : أنَّهُ بكسر الصاد علىٰ صيغة اسمِ الفاعل ؛ أي : غيرُ مُنحصِرٍ فيه غيرُهُ[٢] .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٢٨١) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٧٨) .

نحوُ : (ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ) ؛ فيجبُ كونُ (موسىٰ) فاعلاً ، و(عيسىٰ) مفعولاً ، وهٰذا مذهبُ الجمهور .

وأجاز بعضُهُم تقديمَ المفعولِ في هٰذا ونحوِهِ ؛ قال : (لأنَّ العربَ لها غَرَضٌ في الالتباسِ ، كما لها غَرَضٌ في التبيين)[1] .

فإذا وُجِدَتْ قرينةٌ تُبيِّنُ الفاعلَ مِنَ المفعول.. جاز تقديمُ المفعولِ وتأخيرُهُ ؛ فتقولُ : (أَكَلَ موسى الكُمَّثْرَىٰ) ، و(أَكَلَ الكُمَّثْرَىٰ موسىٰ) ،

---

* قوله : (وأجاز بعضُهُم تقديمَ المفعولِ. . .) إلىٰ آخره : في هٰذا نَظَرٌ ؛ إذ لا غَرَضَ للعرب في اللَّبْسِ ؛ وهو ما أَفْهمَ غيرَ المُراد ؛ كـ (ضَرَبَ موسىٰ عيسىٰ) إذا كان عيسىٰ ضارباً ، بل إنَّما لها غَرَضٌ في الإجمال ؛ وهو الذي لا يُفهَمُ منه المُرادُ ولا غيرُهُ ؛ نحوُ : (عندي عَيْنٌ) ؛ إذ لا يُعلَمُ منها عينُ الذهب أو الباصرةِ ، وهٰذا مِنْ مقاصد البُلَغاء[2] ، وقد نَظَمْتُ الفرقَ بينَهُما فقلتُ : [من الرجز]

إفهامُ غيرِ القَصْدِ لَبْسٌ قد مُنِعْ ... ونَفْـيُ فَهْـمِ ذاكَ إجمـالٌ سُمِـعْ

لٰكنَّ الناظمَ لا يُفرِّقُ بينهما .

* قوله : (الكُمَّثْرَىٰ) بفتح الميم مُشدَّدةً في الأكثر ، وقال بعضُهُم :

---

(١) قاله أبو العباس ابن الحاج الإشبيلي في « نقده على ابن عصفور » ، كما في « التصريح على التوضيح » (١/ ٢٨١) ، وقوله : (نقده على ابن عصفور) ؛ أي : في كتابه « النقد على المقرب » ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (١/ ٢٨١) .

(٢) في (ج ، د) : (العقلاء) .

وهٰذا معنىٰ قوله : (وأَخِّرِ المفعولَ إنْ لَبْسٌ حُذِرْ) .

ومعنىٰ قولِهِ : (أو أُضمِرَ الفاعلُ غيرَ مُنحصرْ) : أنَّهُ يجبُ أيضاً تقديمُ الفاعلِ وتأخيرُ المفعولِ إذا كان الفاعلُ ضميراً غيرَ محصورٍ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ زيداً) ، فإن كان ضميراً محصوراً . . وَجَبَ تأخيرُهُ ؛ نحوُ : (ما ضَرَبَ زيداً إلا أنا) .

لا يجوزُ إلا التخفيفُ ، الواحدةُ : (كُمَّثْرَاة) ، وهو اسمُ جنسٍ يُنوَّنُ كما تُنوَّن أسماءُ الأجناسِ . انتهىٰ « مصباح »[1] .

---

* قوله : (وهو اسمُ جنسٍ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ للمفرد ؛ وهو (كُمَّثْراة) ، لا لـ (كُمَّثْرىٰ) ؛ لأنَّ الظاهرَ : أنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ لألف التأنيثِ المقصورة .

* قوله رحمه الله : (فإن كان ضميراً محصوراً . . وَجَبَ تأخيرُهُ) لعلَّ مُرادَهُ : أنَّهُ يمتنعُ تقديمُ المحصورِ فيه وحدَهُ بدون (إلا) في مكان المفعول ، وتأخيرُ المفعولِ في مكان الفاعل ؛ بأنْ تقولَ في مثاله : (ما ضَرَبَ أنا إلا زيداً) ، لا أنَّهُ يمتنعُ تقديمُهُ مع (إلا) ؛ بأنْ تقولَ : (ما ضربَ إلا أنا زيداً) ؛ إذ هٰذا لا ضررَ فيه ؛ لعدم اللَّبْسِ ؛ لأنَّهُ مِنَ المعلوم أنَّ المتصلَ بـ (إلا) هو المحصورُ فيه ، كما يُؤخَذُ مِنْ قولِ المُصنِّفِ الآتي : (وقد يَسبِقُ إنْ قصدٌ ظَهَرْ) .

أو يُقالُ : إنَّ كلامَ الشارحِ هنا جارٍ علىٰ غيرِ ما جرىٰ عليه المُصنِّفُ فيما

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٤٢) .

٢٤٠ـ وما بـ (إلَّا) أو بـ (إنَّما) انحصَرْ . . . .

---

* **قوله : (وما بـ « إلَّا » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (أَخِّرْ) .**

* **قوله : (انحصَرْ) ؛ أي : انحصرَ فيه غيرُهُ .**

يأتي ؛ مِنْ أَنَّهُ يمتنعُ تقديمُ المحصورِ فيه بـ (إلا) إذا كان فاعلاً ، **كما هو مذهبُ أكثرِ البَصْريِّينَ والفرَّاءِ** ، أو مِنْ أَنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ فيه مطلقاً ؛ سواءٌ كان فاعلاً أو مفعولاً ، **كما هو مذهبُ بعضِ البَصْريِّينَ** ، واختاره **الجُزُوليُّ والشَّلَوبينُ**[1] ، لا علىٰ ما جرىٰ عليه المُصنِّفُ ؛ مِنْ أَنَّهُ يجوزُ تقديمُ المحصورِ فيه بـ (إلا) مطلقاً ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً ، **كما هو مذهبُ الكِسَائيِّ**[2] .

* **قوله : (أي : انحصرَ فيه غيرُهُ)** ؛ أي : فالضميرُ في (انحصر) علىٰ تقدير مضاف معَ تقدير (فيه) .

وفي « الأنوار البهيّة » : (**قولُ المُصنِّف : « انحصر » يُشكِلُ : بأَنَّ المُنحصِرَ هو المُقدَّمُ ، والذي يُؤخَّرُ هو المحصورُ فيه ، ويُجابُ : بأَنَّهُ** إذا حُصِرَ الفعلُ الواقعُ على المفعول مثلاً . . فقد حُصِرَ الفاعلُ ؛ أي : مفهومُهُ ؛

---

(١) المقدمة الجزولية (ص٥١) ، شرح المقدمة الجزولية (٢/ ٥٩ـ ٦٠) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ١٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨١) .

. . . . أَخِّـرْ وقـد يَسـبِـقُ إنْ قَصْـدٌ ظَهَـرْ

يقولُ : إذا حُصِرَ الفاعلُ أو المفعولُ بـ (إلَّا) أو بـ (إنَّما) . . وَجَبَ تأخيرُهُ .

---

* قوله : (وقد يَسبِقُ) الضميرُ في (يَسبِقُ) : راجعٌ إلى المحصور ؛ أي : وقد يَسبِقُ المحصورُ غيرَ المحصورِ ، . . . .

أي : مَنْ وَقَعَ منه الفعلُ الواقعُ على المفعول .

لا يُقالُ : فالمحكومُ بحصره هو الأمرُ الكُلِّيُّ ولم يُؤخَّرْ ، بل الذي أُخِّرَ فردُهُ .

لأنَّا نقولُ : تأخيرُ فردِهِ تأخيرٌ له ؛ لاتِّحاده به ، كذا أفاده الشيخُ ياسينُ على « الفاكهي » .

ولا يصحُّ أنْ يكونَ « انحصر » بمعنى « انحَصَرَ فيه » على معنى : « حُصِرَ فيه » ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ أنْ يُقالَ مثلاً : « انكَسَرَ في الدار » بفتح الكاف على أنْ يكونَ « في الدار » نائبَ الفاعل ، فكذا هنا ، بخلاف : « كُسِرَ في الدار » بالبناء للمجهول وجَعْلِ الجارِّ والمجرور نائبَ الفاعل ؛ فإنَّهُ صحيح ، أو إنَّهُ تسامح ، فسُمِّيَ المحصورُ فيه [والمنحصر فيه محصوراً و] منحصراً ، وهٰذا هو الأظهرُ)[1] .

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ١٨٠) ، وانظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٥٠٦) .

وقد يتقدَّم المحصورُ مِنَ الفاعل أو المفعول على غير المحصورِ إذا ظَهَرَ المحصورُ مِنْ غيره ؛ وذلك كما إذا كان الحصرُ بـ (إلَّا) ، فأمَّا إذا كان الحصرُ بـ (إنَّما) . . فإنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ ؛ إذ لا يظهرُ كونُهُ محصوراً إلا بتأخيره ، بخلاف المحصورِ بـ (إلَّا) ؛ فإنَّهُ يُعرَفُ بكونه واقعاً بعدَ (إلا) ، فلا فرقَ بينَ أنْ يتقدَّمَ أو يتأخَّر .

فمثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ (إنَّما) : قولُكَ : (إنَّما ضَرَبَ عَمْراً زيدٌ) .

ومثالُ المفعولِ المحصورِ بـ (إنَّما) : (إنَّما ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) .

ومثالُ الفاعلِ المحصورِ بـ (إلا) : (ما ضَرَبَ عَمْراً إلا زيدٌ) .

ومثالُ المفعولِ المحصورِ بـ (إلا) : (ما ضَرَبَ زيدٌ إلا عَمْراً) .

وهـٰذا عامٌّ مخصوصٌ بـ (إلا) ، أمَّا بـ (إنَّما) فلا يتقدَّمُ أصلاً ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الشارح .

---

* قوله : (وهـٰذا عامٌّ مخصوصٌ بـ « إلا ») هـٰذا جوابٌ عمَّا يُقالُ : إنَّ ظاهرَ كلامِ الناظم : أنَّ لكلٍّ مِنَ المحصور بـ (إلا) والمحصورِ بـ (إنَّما) حالتَينِ : حالةٌ يجبُ فيها تأخيرُهُ ، وحالةٌ يجوزُ فيها الأمران ، معَ أنَّ هـٰذا مُسلَّمٌ في المحصور بـ (إلا) فقط ، فإذا أردتَ تقديمَ المحصورِ فيه مع (إلا) ؛ بأنْ قلتَ : (ما ضربَ إلا عمراً زيدٌ) . . جاز ، وإن قدَّمتَ المحصورَ فيه وحدَهُ ؛ بأن قلتَ : (ما ضربَ عمراً إلا زيدٌ) . . امتنع ؛ لحصول اللَّبْسِ حينئذٍ ؛ إذ يتبادرُ إلى الذِّهْن أنَّ المحصورَ فيه هو زيدٌ لا عمرو ، وهو خلافُ المقصود ، وأمَّا الحصرُ بـ (إنَّما) فليس له إلا حالةُ وجوبِ التأخيرِ .

ومثالُ تقديمِ الفاعلِ المحصورِ بـ (إلا) : قولُكَ : (ما ضَرَبَ إلا زيدٌ عَمْراً) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٧ـ فلم يَدْرِ إلا اللهُ ما هيَّجَتْ لنا عَشِيَّةَ إِنَآءِ الدِّيارِ وِشامُها

---

* قوله : (فلم يَدْرِ إلا اللهُ . . .) إلى آخره : محلُّ الشاهد : تقدُّمُ الفاعلِ المحصورِ بـ (إلا) على المفعول ؛ وهو (ما هيَّجَتْ) ، والأصلُ : (فلم يَدْرِ ما هيَّجتْ لنا إلا اللهُ) ، و(عشيَّةَ) : منصوبٌ على الظرفيَّة مضافٌ إلى (الإِنْآء) بكسر الهمزة وسكونِ النون وفتح الهمزة الممدودة ؛ كـ (الإِبْعاد)

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ قولَهُ : (وقد يَسبِقُ . . .) إلى آخره . . مِنَ العامِّ المخصوص ، كما أشار إليه الشارحُ .

هٰذا توضيحُ كلامِهِ ، لٰكن فيه : أنَّ ما نحن فيه مِنَ العامِّ الذي أُرِيدَ به

---

(١) البيت لذي الرُّمَّة في « ديوانه » (٢/ ٩٩٩) ، وهو ثاني بيت من قصيدة غزلية مطلعها :

مَـرَرْنـا علـىٰ دارٍ لِمَيَّـةَ مـرَّةً وجاراتِها قد كانَ يعفو مَقامُها

وبعده :

وقد زوَّدَتْ مَيٌّ على النَّأْيِ قلبَهُ عَلاقاتِ حاجاتٍ طويلٍ سَقَامُها
فأصبحتُ كالهيماءِ لا الماءُ مُبرِئٌ صَدَاها ولا يَقضِي عليها هُيامُها

ومن أبياتها :

خليلـيَّ لمَّـا خِفْـتُ أنْ يستفـزَّنـي أحاديثُ نَفْسي بالهوىٰ واحتمامُها
تـداوَيْـتُ مِـنْ مَـيٍّ بتكليمـةٍ لهـا فما زادَ إلا ضِعْفَ دائِي كلامُها

ولم يعرف قائلَهُ الإمامُ العيني ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٢/ ١٣١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٤) .

. . . .

وزناً ومعنىً ، و(الإنآء) : مضافٌ إلى (الدِّيار) ، وفي الكلام حذفٌ ؛ أي : إنآءِ أهلِ الدِّيار[1] ، . . . .

الخصوصُ ، لا مِنَ العامِّ المخصوص ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا في باب الاستثناء .

وقد يُقالُ : هو مِنْ قَبيل العامِّ المخصوصِ كما قال ؛ وذلك لأنَّ الضميرَ في (يَسبِقُ) راجعٌ للمحصور المُرادِ عمومُهُ تناولاً ؛ بدليل ذِكْرِ الشرط ؛ وهو قولُهُ : (إنْ قَصْدٌ ظَهَرْ) ؛ لأنَّهُ إنْ أُريد به الخاصُّ مِنْ أوَّل الأمر.. لم يكنْ للشرط فائدةٌ ، ولا نُسلِّمُ : أنَّ العامَّ الذي أُريد به الخصوصُ لا يكونُ إلا في باب الاستثناء ، بل قد يكونُ في غيره أيضاً ؛ كباب الشرط .

ثمَّ إنَّهُ قد يُقالُ : لِمَ أُجِيزَ هنا تقديمُ المحصورِ فيه مع (إلا) ، ومُنِعَ في باب المبتدأ والخبر ؟ حتىٰ حَكَمُوا بشذوذ قولِهِ[2] : [من الطويل]

. . . . وهل إلَّا عليكَ المُعوَّلُ

وأجاب بعضُهُم : بأنَّ الفعلَ أقوىٰ في العمل مِنَ المبتدأ ، فاحتُمِلَ فيه تقديمُ المحصور ، وبأنَّ اللازمَ فيه تقديمُ أحدِ المعمولَينِ على الآخَرِ ، لا تقديمُ المعمولِ على العامل ، ولا كذلك المبتدأُ والخبر ، تدبَّرْ .

---

(١) وفي « شرح ديوان ذي الرمة » للباهلي (٢/٩٩٩) : (أنآء) بفتح الهمزة جمع (نُؤْيٍ) ؛ وهي حُفْرةٌ تكون حول الخيمة تمنعُ دخولَ المطر ، وهو أقربُ في حَلِّ معنى البيت مع ما سيأتي في ضبط (وشامها) .

(٢) انظر (٢/٣٠٨) .

. . . .

وإطلاقُ الدِّيارِ علىٰ أهلها مجازٌ مرسلٌ ؛ من تسمية الحالِّ باسمِ المَحَلِّ .

و(الوِشَام) بكسر الواو : جمعُ (وَشِيمة) ؛ الكلامُ الشرُّ والعداوة ، و(الوِشَامُ) أيضاً : مِنَ « الوَشْم » ؛ يُقال : (وَشَمَ يَدَهُ وَشْماً) : إذا غَرَزَهُ بالإبرة ثمَّ ذَرَّ عليه النِّيلةَ[1] ، وهو مرفوعٌ على الفاعليَّة بـ(هيَّجتْ) ، والضميرُ : يرجعُ إلىٰ محبوبته .

---

* قوله : (وإطلاقُ الدِّيارِ علىٰ أهلها . . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : (أو إطلاقُ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ هـٰذا مجازٌ مرسل ، وما قبلَهُ مجازٌ بالحذف ، تدبَّرْ .

* قوله : (و« الوِشَامُ » أيضاً : مِنَ « الوَشْم » . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (و« الوِشَام » بكسر الواو : جمعُ « وَشْمٍ » بفتحها ؛ مثلُ « بَحْرٍ وبِحَارٍ » ؛ وهو الغَرْزُ بإبْرة ، ثمَّ ذَرُّ النَّؤُورِ علىٰ محلِّ الغَرْزِ حتىٰ يَخضَرَّ ، و« النَّؤُور » : وِزانُ « رَسُول » ؛ دخانُ الشَّحْم يُعالَجُ به الوَشْمُ حتىٰ يخضرَّ ، ويُقالُ له أيضاً : « النِّيلَج » بكسر النون وفتح اللام ، وهو مُعرَّب)[2] .

* قوله : (والضميرُ : يرجعُ إلىٰ محبوبته) هـٰذا ظاهرٌ على الثاني ؛

---

(١) النِّيلة : صبغٌ أزرق يستخرج من بعض النباتات .

(٢) هـٰذا ما جرىٰ عليه المُقرِّرُ والمُحشِّي وكثيرٌ من أصحاب الحواشي ؛ مِنْ ضبط (وِشَامُها) بكسر الواو علىٰ أنَّهُ جمع (وَشِيمة) ، أو من الوَشْم ، والذي جرىٰ عليه أبو نصر الباهلي صاحب الأصمعي في « شرح ديوان ذي الرمة » (٢/ ٩٩٩) : أنَّه جمع (شامة) بمعنى العلامة ، والواو للعطف ، ولعلَّهُ أقربُ وأوضحُ في حلِّ المعنىٰ ، والله تعالىٰ أعلم .

ومثالُ تقديمِ المفعولِ المحصور بـ (إلا) : قولُكَ : (ما ضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٤٨ـ تَزَوَّدْتُ مِنْ ليلىٰ بتكليمِ ساعةٍ فما زادَ إلا ضِعْفَ ما بي كلامُها

---

* قوله : (تَزَوَّدْتُ مِنْ ليلىٰ . . .) إلىٰ آخره : قاله مجنونُ بنُ عامرٍ ، و(ضِعْفَ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم ، وهو محلُّ الشاهد ، و(كلامُها) : مرفوع ، وقولُهُ : (بتكليمِ ساعة) ؛ أي : التكليمِ فيها .

وهو أنَّ (الوِشَامَ) مِنَ (الوَشْم) . . . إلىٰ آخره ، أمَّا على الأوَّل : فالظاهرُ : أنَّ الضميرَ يرجعُ إلى العاذلة ، والمعنىٰ : فلم يعلمِ الأمرَ الذي أثارَتْهُ فينا وِشَامُ المحبوبةِ ـ أو سوءُ كلامِ العاذلةِ ـ حينَ إبعادِ أهلِ ديارِ العشيقةِ حاصلاً[2] . . إلا اللهُ سبحانه وتعالىٰ .

* قوله : (و« ضِعْفَ » بالنصب . . .) إلىٰ آخره : ضِعْفُ الشيءِ : مِثْلُهُ ، وضِعْفاه : مِثْلاه ، وأَضْعافُهُ : أمثالُهُ ، هـٰذا هو الأصلُ ، ثمَّ استُعمِلَ الضِّعْفُ في المِثْلِ وما زاد ، وليس للزيادة حدٌّ ؛ فيُقالُ : (هـٰذا ضِعْفُ هـٰذا) ؛ أي : مِثْلُهُ ، أو مِثْلاه ، أو ثلاثةُ أمثاله . . . وهـٰكذا ، والتَّزَوُّدُ معناه : اتِّخاذُ الزادِ ـ

---

(١) بيت يتيم لمجنون ليلىٰ في « ديوانه » (ص١٩٤) ، وهو قريبٌ من بيت ذي الرُّمَّة ضمن التخريج السابق في (٣/ ٥٧) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٣٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٢٢) ، و« المساعد » (١/ ٤٠٦) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦٠٦) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٨٦ـ٤٨٧) .

(٢) قوله : (حاصلاً) مفعولٌ ثانٍ لـ (يعلم) .

هـٰذا معنىٰ كلامِ المُصنِّف .

واعلَمْ : أنَّ المحصورَ بـ (إنَّما) لا خلافَ في أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُهُ ، وأمَّا المحصورُ بـ (إلا) : ففيه ثلاثةُ مذاهبَ :

أحدُها ـ وهو مذهبُ جمهورِ البَصْريِّينَ والفَرَّاءِ وابنِ الأَنْباريِّ ـ : أنَّهُ لا يخلو : إمَّا أنَ يكونَ المحصورُ بها فاعلاً ، أو مفعولاً ؛ فإن كان فاعلاً : امتنع تقديمُهُ ؛ فلا يجوزُ : (ما ضربَ إلا زيدٌ عمراً) ، فأمَّا قولُهُ : [من الطويل]

فلـم يَـدْرِ إلا اللهُ مـا هيَّجَـتْ لنـا

---

* قوله : (والفَرَّاءِ) هو أبو زكريَّا يحيى بنُ زيادٍ ، مات بطريق مكَّةَ سنةَ سبعٍ ومئتَينِ وله سبعٌ وستُّونَ ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « المُزهِر »[1] ، وذَكَرَ ابنُ خِلِّكانَ أنَّ عمرَهُ ثلاثٌ وستُّونَ سنةً ، وأنَّهُ بفتح الفاء وتشديدِ الرَّاءِ بعدَها ألفٌ ممدودة ، وإنَّما قيل له ذلك مع أنَّهُ لم يكن يعملُ الفِرَاءَ ولا يبيعُها ؛ لأنَّهُ كان يَفْرِي الكلامَ ، وأنَّهُ كانَ يميلُ إلى الاعتزالِ . انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

* قوله : (وابنِ الأَنْباريِّ) بفتح الهمزة .

أي : الطعامِ ـ للسفر ، وعليه : ففي (تكليم) مكنيَّةٌ ؛ حيثُ شُبِّهَ بزاد المسافرِ بجامعِ الانتفاعِ بكلٍّ مثلاً ، وطُوي ذِكْرُ المُشبَّه به ، والتزوُّدُ تخييلٌ .

والمعنىٰ : تزوَّدتُ مِنْ محبوبتي ليلىٰ بتكليمها إيَّاي مُدَّةً مِنَ الزمن ، طامعاً أنْ يزولَ بذلك ما بي مِنَ اللَّوْعة وتباريحِ الوَجْد ، فما زاد كلامُها إلا أمثالَ

---

(١) المزهر (٢/ ٤١٩ ، ٤٦٣) .

(٢) وفيات الأعيان (٦/ ١٨٠ـ١٨١) .

فأَوَّلَ : علىٰ أنَّ (ما هيَّجت) مفعولٌ لفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (درىٰ ما هيَّجت لنا) ، فلم يتقدَّمِ الفاعلُ المحصورُ على المفعول ؛ لأنَّ هـٰذا ليس مفعولاً للفعل المذكور .

وإن كان المحصورُ مفعولاً : جاز تقديمُهُ ؛ فتقولُ : (ما ضَرَبَ إلا عمراً زيدٌ) .

الثاني ـ وهو مذهبُ الكِسَائيِّ ـ : **أنَّهُ** يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ (إلا) ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً .

الثالثُ ـ وهو مذهبُ بعضِ البَصْريِّينَ ، واختاره الجُزُوليُّ والشَّلَوْبِينُ ـ : **أنَّهُ** لا يجوزُ تقديمُ المحصورِ بـ (إلا) ؛ فاعلاً كان أو مفعولاً[1] .

٢٤١ـ وشاعَ نحوُ (خافَ ربَّهُ عُمَرْ) . . . .

---

* **قوله** : (مذهبُ الكِسَائيِّ) هو الذي مشىٰ عليه المُصنِّفُ . انتهىٰ « خطيب »[2] .

* **قوله** : (وشاعَ . . .) إلىٰ آخره : إن أرادَ بـ (شاع) و(شذَّ) مِنْ جهة

ما أُقاسِيهِ مِنْ ذلك ؛ أي : زاد ذلك دونَ وجهٍ ما مِنْ أوجه الانتفاعِ به حَسْبَ ما كنتُ أطمعُ .

---

(١) انظر « المقدمة الجزولية » (ص٥١) ، و« شرحها » للشلوبين (٢/ ٥٩٠ـ٥٩١) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ٢٨٧ـ٢٨٩) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨١ـ٥٨٢) .

(٢) فتح الخالق المالك (٢/ ٧١٠) .

. . . . وشَذَّ نحوُ زانَ . . . .

السماع . . فالأمرُ فيه بالعكس ، وإن أرادَ مِنْ جهة القياسِ . . يُقالُ فيهِ : (ضَعُفَ) و(قَوِيَ) ، لا (شاعَ) و(شذَّ) انتهىٰ « نُكَت » عن ابن هشام[1] .

* قوله : (وشَذَّ . . .) إلىٰ آخره : الصحيحُ : . . . .

* قوله : (فالأمرُ فيه بالعكس) ؛ أي : بأنْ يُقالَ :

وشذَّ نحوُ (خافَ ربَّهُ عُمَرْ) وشاعَ نحوُ (زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرْ)

هٰذا هو الظاهرُ ، وفيه : أنَّ نحوَ : (خاف ربَّهُ عُمَر) شائعٌ أيضاً لا قليلٌ في الاستعمال ؛ فلعلَّ مُرادَهُ بـ (العكس) : خلافُ الواقعِ بالنسبة لقوله : (وشذَّ نحوُ « زان نَوْرُهُ الشَّجَر ») ؛ أي : إنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ؛ مِنْ أنَّ نحوَ (زان نَوْرُهُ الشَّجَر) شاذٌّ وقليلٌ في الاستعمال . . عكسُ الواقعِ ؛ أي : مُخالِفٌ له ؛ لأنَّهُ كثيرٌ أيضاً .

ويُدفَعُ هٰذا الإشكالُ : بأنَّ المُرادَ بقوله : (شاع) ؛ أي : في الاستعمال ، والأصلُ في كثرة الاستعمالِ القياسيَّةُ ، فهي لازمةٌ بحسَب الأصل ، والمُرادَ بقوله : (شذَّ) ؛ أي : قياساً ؛ أي : خَرَجَ عن القياس وإن كان كثيراً في الاستعمال أيضاً علىٰ خلاف الأصل ، ولا نُسلِّمُ : أنَّ القياسَ لا يُقالُ فيه : (شذَّ) بل (ضَعُفَ) ، كما لا يخفىٰ .

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٠٢) .

أي : شاع في لسان العربِ تقديمُ المفعولِ المُشتمِلِ على ضميرٍ يرجعُ إلى الفاعل المُتأخِّر ؛ وذلك نحوُ : (خافَ ربَّهُ عمرُ) ؛ فـ (ربَّهُ) : مفعولٌ ، وقد اشتَمَلَ على ضميرٍ يرجع إلى (عمر) ، وهو الفاعلُ ، وإنَّما جاز ذلك وإنْ كان فيه عَوْدُ الضميرِ على مُتأخِّرٍ لفظاً ؛ لأنَّ الفاعلَ منويُّ التقديمِ على المفعول ؛ لأنَّ الأصلَ في الفاعل أنْ يتَّصِلَ بالفعل ؛ فهو مُتقدِّمٌ رُتْبةً وإن تأخَّر لفظاً .

فلو اشتَمَلَ المفعولُ على ضميرٍ يرجعُ إلى ما اتَّصل بالفاعلِ . . فهل يجوزُ تقديمُ المفعولِ على الفاعل ؟ في ذلك خلافٌ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرَبَ غلامَها جارُ هندَ) ؛ فمَنْ أجازها ـ وهو الصحيحُ ـ وَجَّهَ الجوازَ : بأنَّهُ لمَّا عاد الضميرُ

جوازُهُ في الشِّعْر فقط ، وأكثرُ النَّحْويِّينَ لا يُجيزُهُ لا في شِعْرٍ ولا في نثر . انتهى « توضيح »[(١)] .

❀ قوله : (نَوْرُهُ) بفتح النون ؛ أي : زَهْرُهُ .

ثمَّ رأيتُ ابنَ قاسمٍ كَتَبَ على قول « النُّكَت » : (فالأمرُ فيه بالعكس)[(٢)] : (مُجرَّدُ هـٰذه الدعوىٰ لا يندفعُ بها نَقْلُ المُصنِّفِ ذلك الإمامِ الحُجَّةِ الثقة) ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (جوازُهُ في الشِّعْر) ؛ أي : للضرورة .

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ١٢٥) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٠٢) .

علىٰ ما اتَّصل بما رُتْبَتُهُ التقديمُ . . كان كعَوْده علىٰ ما رُتْبَتُهُ التقديمُ ؛ لأنَّ المُتَّصِلَ بالمُتقدِّم مُتقدِّمٌ .

وقولُهُ : (وشَذَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : شَذَّ عودُ الضميرِ مِنَ الفاعل المُتقدِّم على المفعول المُتأخِّر ؛ وذلك نحوُ : (زانَ نَوْرُهُ الشَّجَرَ) ؛ فالهاءُ المُتَّصِلَةُ بـ (نَوْرُ) الذي هو الفاعلُ . . عائدةٌ على (الشجرَ) ، وهو المفعولُ ، وإنَّما شذَّ ذلك ؛ لأنَّ فيه عودَ الضمير علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً ورُتْبةً ؛ لأنَّ (الشجر) مفعولٌ ، وهو مُتأخِّرٌ لفظاً ، والأصلُ فيه أنْ يَنفصِلَ عن الفعل ؛ فهو مُتأخِّرٌ رُتْبةً .

وهٰذه المسألةُ ممنوعةٌ عندَ جمهورِ النَّحْويِّينَ ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك تأوَّلوه ، وأجازها أبو عبدِ اللهِ الطُّوَالُ مِنَ الكُوفيِّينَ[1] ، وأبو الفتحِ بنُ جِنِّي ، وتابعهما المُصنِّفُ[2] .

---

* قوله : (الطُّوَالُ) بضمِّ الطاء وتخفيفِ الواو . انتهىٰ « تصريح »[3] .

* قوله : (ابنُ جِنِّي) بكسر الجيم وإسكانِ الياء ، ليس منسوباً ، وإنَّما هو مُعرَّبُ (كني) ، واسمُهُ : أبو الفتح ، وهو مِنَ البَصْريِّينَ . انتهىٰ « تصريح »[4] .

. . . .

(١) والأخفشُ من البَصْريِّينَ .

(٢) والرضي أيضاً . انظر « الخصائص » (١/ ٢٩٤) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، و« شرح الكافية » (١/ ١٨٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٩٤٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٦٦ـ٢٦٩) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٨٣) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٢٧٤) ، والمشهور : أن اسمه عثمان ، وأبا الفتح كنيته . انظر « وفيات الأعيان » (٣/ ٢٤٦) ، و« سير أعلام النبلاء » (١٧/ ١٧) ، و« بغية =

وممَّا وَرَدَ مِنْ ذلك : قولُهُ(١) : [من البسيط]

١٤٩ـ لمَّا رأىٰ طالِبُوهُ مُصعَباً ذُعِرُوا وكادَ لو ساعدَ المَقْدُورُ يَنتصِرُ

وقولُهُ(٢) : [من الطويل]

---

* قوله : (لمَّا رأىٰ طالِبُوهُ. . .) إلىٰ آخره : (مُصعَبٌ) : هو ابنُ الزُّبيرِ بنِ العوَّامِ رضي الله تعالىٰ عنهما ، وأراد الشاعرُ أنْ يَرْثيَهُ بالبيت لمَّا قُتِلَ في سنة إحدىٰ وسبعينَ مِنَ الهجرة ، و(ذُعِرُوا) بضمِّ المُعجَمة : مبنيٌّ للمفعول ؛ أي : فَزِعُوا ، و(لمَّا) : ظرفٌ بمعنىٰ (حين) ، وجوابُهُ : قولُهُ : (ذُعِرُوا) ، و(كاد) : مِنْ أفعال المُقاربَة ، واسمُها : ضميرٌ يرجعُ إلىٰ (مُصعَب) ، وجملةُ (يَنتصِرُ) : خبرٌ ، وأمَّا (لو ساعدَ المقدورُ). . فهو جملةٌ معترضةٌ بين الاسم والخبرِ ، وجوابُ (لو) : محذوفٌ دَلَّ عليه خبرُ (كاد) ، والمعنىٰ : لو ساعدَهُ المقدورُ لكان انتصرَ .

. . . .

= الوعاة » (٢/ ١٣٢) .

(١) قاله أحد أصحاب مصعب بن الزبير يرثيه به لمَّا قُتِلَ بدير الجاثَلِيق ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦١١ـ٦١٢) ، و« تمهيد القواعد » (١/ ٥٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٩ـ٩٦٠) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، وابنُهُ في « شرحه على الألفية » (ص١٦٦) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (٢/ ٦٣٩) ، والشارح في « المساعد » (١/ ١١٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٢/ ٦١٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٢٦٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٨ـ ٩٥٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٧٥) .

١٥٠ـ كَسَا حِلْمُهُ ذا الحِلْمِ أثوابَ سُؤْدُدٍ ورقَّىٰ نَدَاهُ ذا النَّدَىٰ في ذُرَا المجدِ

ومحلُّ الاستشهادِ : في (طالِبُوهُ) ؛ فإنَّ الضميرَ راجعٌ لـ (مصعب) وهو مُتأخِّرٌ عنه .

* قوله : (كَسَا حِلْمُهُ . . .) إلىٰ آخره : (سُؤْدُد) بضمِّ السين المُهمَلة والدالِ الأُولىٰ ؛ بوزن (قُنْفُذ) ، كما في « القاموس »[1] ؛ بمعنىٰ : السِّيادة ، و(رقَّىٰ) بالتشديد : مِنَ الرُّقِيِّ ؛ بمعنى : الصُّعُود ، و(نَدَاهُ) بفتح النون ؛ أي : عطاؤُهُ ، و(ذُرا) بضمِّ الذال : جمعُ (ذِرْوة) بتثليث الذال ؛ أَعْلى الشيء .

والمعنىٰ : كَسَا حِلْمُ الممدوحِ صاحبَ الحِلْمِ ثيابَ السِّيادة ، وأَعْلىٰ عطاؤُهُ صاحبَ العطاء .

والشاهدُ : في (حِلْمُهُ) و(نَدَاهُ) ؛ فإنَّ ضميرَهُما للمفعول المُؤخَّر ، و(حِلْمُهُ) بالرفع : فاعلُ (كَسَا) ، و(ذا) : مفعولٌ أوَّل مضافٌ إلى (الحلم) ، و(أثواب) : مفعولٌ ثانٍ[2] .

---

(١) القاموس المحيط (١/ ٣٠١) ، وذكر لغتَينِ أخريَينِ ؛ وهما : (السُّود) ، (والسُّودَد) ، وزاد في « التاج » (٨/ ٢٢٤) لغةً رابعة ؛ وهي : (السُّؤْدَد) .

(٢) والشاهد الذي بعده ـ وهو قوله : (ولو أن مجداً . . .) ـ لم يكتب عليه المُحشِّي ، ولا بأس بإيراد نصِّ كلام العلامة الخضري ؛ قال (١/ ٣٣٤) : (قوله : « ولو أنَّ مجداً . . . » إلىٰ آخره : لحسَّان بن ثابت رضي الله تعالىٰ عنه يَرْثي به المُطعِم بن عدي أحدَ رؤساء المشركين بمكَّة ؛ لأنَّهُ كان يَحُوطُ النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم وينصره قبل الهجرة ، و« أَبْقىٰ » : جواب « لو » ، فعاد الضمير مِنْ « مجدُهُ » ـ وهو فاعلٌ مُقدَّم ـ علىٰ =

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

١٥١ـ ولو أنَّ مَجْداً أَخْلدَ الدهرَ واحداً مِنَ الناسِ أَبْقىٰ مَجْدُهُ الدهرَ مُطعِمَا

وقولُهُ[2] : [من الطويل]

= « مُطعِما » وهو مفعول مُؤخَّر) ، ويحتمل : أنَّ البيت سقط من النسخة التي كَتَبَ عليها المُحشِّي ، والله تعالىٰ أعلم .

(١) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٣٩٨) ضمن قصيدة يمدح بها مطعم بن عدي ، ويذكر وفاءه مع رسول الله صلى الله عليه وسلم عندما أجاره بعد وفاة عمه أبي طالب ، وكان مُطعِمٌ قد مات على الشرك قبل غزوة بدر بسبعة أشهر ، ومطلعها :

أَعَينِ أَلَا ٱبْكِي سيِّدَ الناسِ وٱسْفَحِي بدمعٍ فإنْ أَنْزَفْتِهِ فٱسكُبِي الدَّمَا
وبَكِّـي عظيـمَ المَشْعَـرَيـنِ وربَّهـا علىٰ الناسِ معروفٌ لهُ ما تَكَلَّمَا

وبعد الشاهد :

أَجَرْتَ رسولَ اللهِ منهُم فأَصبَحُوا عبـادَكَ مـا لبَّـىٰ مُلَـبٍّ وأَحْـرَمَـا
فلـو سُئِلـتْ عنـهُ مَعَـدٌّ بـأَسْـرِهـا وقحطـانُ أو بـاقـي بَقِيَّـةِ جُـرْهُمَـا
لقالوا هو المُوفِي بخُفْرَةِ جارِهِ وذِمَّتِـهِ يـومـاً إذا مـا تَـذَمَّمَـا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦٠ـ ١٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦١١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٧ـ ٩٥٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٧٢ـ٧٤) .

(٢) البيت لأبي الأسود الدؤلي واضع علم النحو في « ديوانه » (ص٤٠١) ، ونُسب إلى النابغة وعبد الله بن همارق سهواً ، وقيل : إنَّ قائله لم يُعلم ؛ حتىٰ قال ابن كيسان : =

١٥٢ـ جَزَىٰ ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ بنَ حاتِمٍ جزاءَ الكلابِ العاوِياتِ وقد فَعَلْ

❀ **قوله** : (**جَزَىٰ ربُّهُ . . .**) إلىٰ آخره : (**العاوِياتِ**) : جمعُ (عاوِية) ؛ أي : الصائحةِ ؛ مِنْ (عوى الكلبُ) : إذا صاح ، و(**جزاءَ الكلابِ العاوِيات**) قيل : هو الضَّرْبُ والرَّمْيُ بالحجارة ، وقال **الأَعْلَمُ** : هـٰذا ليس بشيءٍ ، وإنَّما دعا عليه بالأُبْنةِ[1] ؛ إذ الكلابُ تتعاوىٰ عندَ طَلَبِ السِّفَادِ ، قال : (وهـٰذا مِنْ ألطفِ الهَجْوِ)[2] .

❀ قوله : (**وهـٰذا مِنْ ألطفِ الهَجْوِ**) ؛ أي : في ذاته بقَطْعِ النَّظَرِ عن المَهْجُوِّ ، وإلا فلا لُطْفَ فيه بالنسبة له ؛ إذ لا وجهَ لهَجْوِ سيدِنا عَدِيٍّ رضي الله تعالىٰ عنه ، ولا غيرِهِ مِنَ الصحابة ، خصوصاً بمثل هـٰذا الهَجْوِ الفَظِيع ، والسبِّ الشَّنِيع ، كيف وهو القائلُ : (ما دَخَلَ وقتُ الصلاةِ إلا وأنا أشتاقُ إليها)[3] ، و(ما دخلتُ علىٰ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قطُّ إلا وسَّع لي أو تحرَّك) ، قال : (ودخلتُ عليه يوماً وقد امتلأ بيتُهُ مِنْ أصحابه ، فوسَّعَ لي

= أحسبُهُ مُولَّداً مصنوعاً ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (١/ ١٨٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٢٥) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٦١١) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٦٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤٩ـ٩٥١) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٢٧٧ـ٢٨٨) .

(١) الأُبْنة : الفاحشة التي تفعل بالشخص .

(٢) وقيل : إنَّهُ يعني بـ (العاوِيات) المسعورةَ ، ومن شأنها إذا أُرِيدَ بُرْؤُها أنْ يُؤخذ سَفُّودٌ فيُدخَلَ في أدبارها . انظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٠) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٢٨٣) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٢٨٠) .

(٣) رواه ابن المبارك في « الزهد » (١٣٠٢) ، وابن نصر المروزي في « تعظيم قدر الصلاة » (٣٣٥) .

وقولُهُ[1] : [من البسيط]

١٥٣ـ جَزَىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلَانِ عن كِبَرٍ وحُسْنِ فعلٍ كما يُجْزَىٰ سِنِمَّارُ

والشاهدُ : في قوله : (ربُّهُ عنِّي عَدِيَّ) ؛ فإنَّ (ربُّهُ) فاعلُ (جَزَىٰ) ، والضميرَ المتصلَ به عائدٌ علىٰ قوله : (عديَّ) الواقعِ مفعولاً .

* قوله : (جزىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلَانِ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في أوَّله ،

حتىٰ جلستُ إلىٰ جنبه) ؟![2] .

وهو مِنَ المهاجرينَ[3] ، ويُكْنىٰ : أبا طَرِيفٍ ، وكان شريفاً في قومه ، خطيباً حاضرَ الجواب ، فاضلاً كريماً ، نَزَلَ بالكوفة وسَكَنَها ، ومات بها سنةَ سبعٍ وستِّينَ ـ وقيل : سنةَ ثمانٍ وستِّينَ ، وقيل : تسعٍ وستِّينَ ـ وهو ابنُ مئةٍ وعشرين سنةً .

ولعلَّ هـٰذا الهَجْوَ كان في زمن الجاهليَّة ، أو أنَّ الشاعرَ كان علىٰ حَرْفٍ من الدِّين .

---

(١) البيت لسَلِيط بن سعد اليربوعي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٥) ، « والمقاصد الشافية » (٢/ ٦١٢) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٦٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٥٥ـ ٩٥٦) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٩٢ـ٤٩٣) .

(٢) رواه ابن عبد البر في « الاستيعاب » (٣/ ١٠٥٨) ، وانظر « الوافي بالوفيات » (١٩/ ٣٤٩) .

(٣) لعلَّهُ قصد الهجرة اللغوية ، لا الاصطلاحية ، أو لعلَّهُ مِنَ الأضداد ، وآثرَ التعبيرَ به تأدُّباً ، والله تعالىٰ أعلم .

فلو كان الضميرُ المُتَّصِلُ بالفاعلِ المُتقدِّمِ عائداً على ما اتَّصل بالمفعول المُتأخِّرِ.. امتنعتِ المسألةُ ؛ وذلك نحوُ : (ضَرَبَ بَعْلُها صاحبَ هندَ) ، وقد نَقَلَ بعضُهُم في هذه المسألةِ أيضاً خلافاً ، والحقُّ فيها : المنعُ .

وهو ظاهرٌ ، و(أبا الغِيلَانِ) بكسر الغين المُعجَمة : كُنْيةُ رجلٍ ، و(عن) : بمعنىٰ (في) ؛ أي : جزىٰ بَنُوهُ أبا الغِيلانِ في كِبَرٍ وعن حُسْنِ فِعْلٍ إليه جزاءً كجزاءِ سِنِمَّارَ ـ بكسر السين والنون وتشديدِ الميم ـ اسمِ صانعٍ روميٍّ بنى الخَوَرْنَقَ الذي بظهرِ الكوفة للنُّعمان ملكِ الحِيرَة ، وهو قصرٌ عظيم لم تَرَ العربُ مثلَهُ ، وكان بناؤُهُ في عشرينَ سنةً ، فلمَّا فَرَغَ أَلْقاهُ مِنْ أعلاه فَخَرَّ ميِّتاً ؛ لئلَّا

---

* قوله : (و« عن » : بمعنىٰ « في ») ؛ أي : في حالِ كِبَرٍ وحالِ حُسْنِ فِعْلٍ ، ويحتملُ : أنَّ (عن) بمعنىٰ (بَعْدَ) ، ويحتملُ : أنَّ (عن) باقيةٌ علىٰ حالها ؛ أي : جزاءً ناشئاً ومُتسبَّباً عن كِبَرٍ وحُسْنِ فِعْلٍ ؛ أي : مع أنَّهما مِنْ مقتضيات حُسْنِ المكافأة لا سُوئِها ، كما فَعَلَ هؤلاء الأبناءُ مع أبيهم ، فهو زيادةٌ في تقبيحهم .

* قوله : (وعن حُسْنِ فِعْلٍ إليه) لعلَّهُ : (إليهم) بضمير الجمع [1] ، وإتيانُهُ بـ(عن) إشارةٌ لعطفه علىٰ (كِبَرٍ) ، و(عن) بمعنىٰ (في) أيضاً .

---

(١) جاء بضمير الجمع في (هـ) .

. . . .

يبنيَ لغيره مثلَهُ ، فضربتْ به العربُ مَثَلاً في سُوء المُكافأةِ[1] .

. . . .

(١) وفي ذلك يقول الشاعر : (من الطويل)

جـزانـي جـزاهُ اللهُ شـرَّ جـزائِـهِ   جـزاءَ سِنِمَّـارٍ ومـا كـان ذا ذَنْـبِ
سوىٰ رَصْفِهِ البُنْيانَ عشرينَ حِجَّةً   يُعلِّىٰ عليـهِ بـالقرامـدِ والسَّكْـبِ
فلمَّـا انتهـى البُنْيـانُ يـومَ تمـامِـهِ   وآضَ كمِثْلِ الطَّوْدِ والباذخِ الصَّعْبِ
وظَـنَّ سِنِمَّـارٌ بـهِ كـلَّ خَيْـرِهِ   وفـازَ لـديـهِ بـالكـرامـةِ والقُـرْبِ
فقالَ اقذفُوا بالعِلْجِ مِنْ رأسِ شاهقٍ   وذاكَ لَعَمْرُ اللهِ مِنْ أعظمِ الخَطْبِ

وقيل : إن سِنِمَّارَ هو الذي بنىٰ قصر أُحَيحة بن الجُلَاح ، فلمَّا فَرَغَ منه قال له أُحَيحةُ : لقد أحكمته ، فقال : إنِّي لَأعرفُ فيه حجراً لو نُزِعَ لَتقوَّض مِنْ عند آخره ، فسأله عن الحجر ، فأراه موضعه ، فدَفَعَهُ أُحَيحةُ مِنَ القصر ، فخرَّ ميِّتاً . انظر « مجمع الأمثال » (١/ ١٥٩) .

النّائب عن الفاعل

(النائبُ عن الفاعل)

* قوله : (النائبُ عن الفاعل) التسميةُ بذلك مُصطلَحُ ابنِ مالكٍ ، وأمَّا **الجمهورُ** : فيقولون : (المفعولُ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ) ، **والأَولىٰ أَوْلىٰ** ؛ لأنَّها أَخْصرُ ، ولأنَّهُ أُورِدَ على الثانية : أنَّها لا تشملُ ما ينوبُ غيرَ المفعول ؛ كالظرف ، وأنَّها تَصدُقُ علىٰ قولك : (ديناراً) مِنْ (أُعطِيَ زيدٌ ديناراً) ؛ لأنَّهُ مفعولُ (أُعطِي) ، و(أُعطِيَ) لم يُسَمَّ فاعلُهُ ، **وإن أُجِيبَ عن ذلك** : بأنَّ (المفعولَ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ) صار عَلَماً بالغَلَبة علىٰ ما يقومُ مَقامَ الفاعلِ مِنْ مفعولٍ أو غيره ؛ فلا يخرجُ ما ذُكِرَ أوَّلاً ، ولا يدخلُ فيه ما ذُكِرَ ثانياً ، تدبَّرْ .

[النائبُ عن الفاعل]

* **قوله** : (وإن أُجِيبَ عن ذلك . . .) إلىٰ آخره : غايةٌ في الأَوْلَوِيّة ؛ لأنَّ ما لا يحتاجُ لجواب أَوْلىٰ ممَّا يحتاجُ .

٢٤٢ـ ينوبُ مفعولٌ بهِ عن فاعلِ   فيما لهُ كـ (نِيلَ خيرُ نائلِ)

يُحذَفُ الفاعلُ ويُقامُ المفعولُ به مُقامَهُ ؛ فيُعطىٰ ما كان للفاعل ؛ مِنْ لزوم الرفع ، ووجوبِ التأخيرِ عن رافعه[1] ، ....

---

* قوله : (نائِلِ) في « الصحاح » : (النَّوَال : العطاءُ ، والنائِلُ مِثْلُهُ) انتهى « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (يُحذَفُ الفاعلُ) ؛ أي : لغَرَضٍ مِنَ الأغراض ؛ كالعِلْم به[3] ، والجهلِ[4] ، والتعظيمِ[5] ، والتحقيرِ[6] ، والإيجازِ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَنْ عَاقَبَ بِمِثْلِ مَا عُوقِبَ بِهِۦ ثُمَّ بُغِيَ عَلَيْهِ ﴾ [الحج : ٦٠] ، وغيرِ ذلك[7] .

---

* قوله : (والنائلُ مِثْلُهُ) ؛ أي : فهو مصدرٌ ، لكنَّ المُرادَ به هنا : الشيءُ المُعطىٰ ؛ لأنَّ فَرْضَ الكلامِ في إنابة المفعولِ به ، ولا تتوهَّمْ أنَّهُ اسمُ فاعل .

---

(١) واتصالِهِ به أيضاً .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥٠) ، وانظر « الصحاح » (٥/ ١٨٣٦ـ ١٨٣٧) .
(٣) وذلك نحو قوله تعالىٰ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] .
(٤) وذلك نحوُ : (سُرِقَ المتاعُ) .
(٥) أي : بصون اسمِهِ عن اللسان ، أو عن قَرْنه بالمفعول ؛ نحو : (خُلِقَ الخنزيرُ) .
(٦) وذلك نحوُ : (طُعِنَ عمرُ) .
(٧) انظر باقي الأغراض مع أمثلتها في « همع الهوامع » (١/ ٥٨٣) .

وعدمِ جوازِ حذفِهِ[1] ؛ وذلك نحوُ : (نِيلَ خيرُ نائلٍ) .

فـ (خيرُ نائِلٍ) : مفعولٌ قائمٌ مَقَامَ الفاعل ، والأصلُ : (نال زيدٌ خيرَ نائِلٍ) ؛ فحُذِفَ الفاعلُ ـ وهو (زيدٌ) ـ وأُقِيمَ المفعولُ به مُقامَهُ ؛ وهو (خير نائِلٍ) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ ؛ فلا تقولُ : (خيرُ نائِلٍ نِيلَ) على أنْ يكونَ مفعولاً مُقدَّماً ، بل على أنْ يكونَ مبتدأً وخبرُهُ الجملة التي بعدَهُ ؛ وهي (نِيلَ) ، والمفعولُ القائمُ مَقَامَ الفاعلِ ضميرٌ مُستتِر ، والتقديرُ : (نِيلَ هو) ، وكذلك لا يجوزُ حذفُ (خيرُ نائلٍ) فتقولَ : (نِيلَ) .

٢٤٣ـ فأَوَّلَ الفعلِ اُضْمُمَنْ . . . .

---

* قوله : (فأَوَّلَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا كالاستدراك علىٰ قوله : (فيما له) ؛ أي : ينوبُ المفعولُ به عن الفاعل في جميع الأحكام ، إلا أنَّهُ يُغيِّرُ الفعلَ عن صيغته الأصليَّةِ إلىٰ صيغةٍ تُؤذِنُ بالنِّيابة .

---

* قوله : (هـٰذا كالاستدراك . . .) إلىٰ آخره ، والفاءُ واقعةٌ في جواب شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ كأنَّهُ قال : (فإذا أردتَ بيانَ إنابتِهِ عن الفاعل . . فأقولُ لكَ : أَوَّلَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره ، كذا قيل ، لـٰكن كان الأحسنُ إبدالَ الفاء بالواو[2] ؛

(١) ومن ذلك أيضاً : إغناؤه عن الخبر في نحو : (أمضروبٌ العبدانِ ؟) ، وعدمُ تعدُّده ، وتأنيثُ العامل لتأنيثه ، وتجريدُهُ مِنْ علامة التثنية والجمع ، وصيرورتُهُ مبتدأً إذا تقدَّم . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٣٦) .

(٢) جاء بالواو في (و) ، وقوله : (بالواو) المشهور استعمالاً : أن تدخلَ الباء على =

. . . . والمُتَّصِلْ   بالآخِرِ ٱكْسِرْ في مُضِيٍّ كـ (وُصِلْ)

٢٤٤ـ وٱجْعَلْهُ مِنْ مضارعٍ مُنفتِحَا   كـ (يَنْتَحِي) المَقُولِ فيهِ (يُنْتَحَىٰ)

---

* قوله : (والمُتَّصِلْ بالآخِرِ ٱكْسِرْ) قال في « التسهيل » : (لفظاً إنْ سَلِمَ مِنْ إعلالٍ وإدغامٍ ، وإلا فتقديراً ؛ كـ « قيلَ » و« رُدَّ »)[1] .

* قوله : (وٱجْعَلْهُ) ؛ أي : ما قبلَ الآخِرِ .

* قوله : (كـ « يَنْتَحِي ») الانتحاءُ : الاعتمادُ والعُرُوضُ ، قال الجَوْهريُّ : (« أَنْحىٰ في سَيْرِهِ » ؛ أي : اعتمدَ على الجانب الأيسر ، و« الانتحاءُ » مِثْلُهُ ، هـٰذا هو الأصلُ ، ثمَّ صارَ « الانتحاءُ » الاعتمادَ والمَيْلَ في كلِّ وجهٍ ، و« انتحَيتُ لفُلانٍ » ؛ أي : عَرَضْتُ له ، و« أَنْحَيتُ علىٰ حَلْقِهِ السِّكِّينَ » ؛ أي : عَرَضْتُ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (المَقُولِ) بالجرِّ : نعتٌ لقوله : (يَنْتَحِي) ، و(يُنْتَحَىٰ) : مَحْكِيٌّ بالقَوْل ، ويجوزُ كونُ (المَقُول) مبتدأً[3] ، و(يُنْتَحَىٰ) خبراً ،

لأنَّ في ذِكْرِ الفاءِ إيهامَ أنَّ مدخولَها مِنْ جملةِ ما للفاعل ، وليس كذلك .

= المتروك ، ومنه قوله تعالىٰ : ﴿ وَبَدَّلْنَٰهُم بِجَنَّتَيْهِمْ جَنَّتَيْنِ ﴾ [سبأ : ١٦] ، واستعمله المُقرِّر علىٰ خلاف المشهور .

(١) تسهيل الفوائد (ص٧٨) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٤١) ، وانظر « الصحاح » (٦/ ٢٥٠٣ـ ٢٥٠٤) .

(٣) وجاء مضبوطاً بالجر والرفع في (ل) ، وجعله الشُّنْدُويي في « المنح الوفية » (ق/ ٧٢) خبرَ مبتدأ محذوف .

يُضَمُّ أوَّلُ الفعلِ الذي لم يُسَمَّ فاعلُهُ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان ماضياً مضارعاً[1] ، ويُكسَرُ ما قبلَ آخِرِ الماضي[2] ، ويُفتَحُ ما قبلَ آخِرِ المضارع ، ومثالُ ذلك في الماضي : قولُكَ في (وَصَلَ) : (وُصِلَ) ، وفي المضارع : قولُكَ في (يَنْتَحِي) : (يُنْتَحَىٰ) .

٢٤٥ـ والثانيَ التاليَ . . . .

و(فيه) : مُتعلِّقٌ بـ (المَقُول) انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❀ قوله : (والثانيَ التاليَ . . .) إلىٰ آخره : (الثانيَ) : مفعولٌ أوَّل بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (اَجْعَلْهُ) ، و(التاليَ) : نعتٌ له ، و(تا) : مفعولُ (تالي) ، و(المُطاوَعَهْ) : مضافٌ إليه ، و(كالأوَّلِ) : في موضع المفعولِ الثاني لـ (اجعلْ) ، و(بلا مُنازَعَهْ) : مُتعلِّقٌ بـ (اجعلْ) ، وتقديرُ البيتِ : (اجعلِ الحرفَ الثانيَ الذي يَلِي تاءَ المُطاوَعةِ كالحرف الأوَّلِ في الضمِّ بلا مُنازَعةٍ) انتهىٰ « معرب »[4] .

والمُطاوَعةُ : حُصُولُ الأثَرِ مِنَ الأوَّل للثاني ؛ نحوُ : (عَلَّمْتُهُ فتعَلَّمَ) ، و(كَسَّرْتُهُ فتكَسَّرَ) ؛ فالأوَّلُ : مُطاوَعٌ بفتح الواو ، والثاني بكسرها ، وتاءُ

. . . .

---

(١) أي : ولو كان هـٰذا الضمُّ مُقدَّراً في الماضي ؛ كـ (نِيلَ) .

(٢) أي : ولو كان هـٰذا الكسرُ مُقدَّراً ؛ كـ (رُدَّ) ، كما نبَّه عليه المُحشِّي قبل قليل .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٦) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٥٩) .

. . . . تـا المُطـاوَعَـهْ كـالأوَّلِ اجْعَلْـهُ بـلا مُنـازَعَـهْ

المطاوعةِ لا تكونُ إلا في الماضي . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

وتُعرَّفُ المُطاوَعةُ أيضاً : بأنَّها قَبُولُ فاعلِ فعلٍ أَثَرَ فاعلِ فعلٍ آخَرَ .

❁ قوله : (تا المُطاوَعَهْ) ، وكذا كلُّ فعلٍ أوَّلُهُ تاءٌ مَزِيدةٌ مُعتادةٌ وإن كانتْ لغير مطاوعةٍ ؛ نحوُ : (تَبَخْتَرَ) ، و(تَكَبَّرَ) ، و(تَوَانَىٰ) ، وإنَّما تَرَكَ الناظمُ ذلك ؛ لأنَّها شبيهةٌ بتاء المُطاوعَة ، وخَرَجَ بالمُعتادة : نحوُ : (تَرْمَسَ الشيءَ) ؛ بمعنىٰ : رَمَسَهُ ؛ أي : دَفَنَهُ ؛ فإنَّها مَزِيدةٌ ، ولا يُضَمُّ معها التالي ؛ لكونِ زيادتِها غيرَ مُعتادةٍ ، أفاده في « النُّكَت »[2] .

❁ قوله : (لكونِ زيادتِها غيرَ مُعتادةٍ) ؛ أي : لأنَّ الأصلَ في التوصُّل للساكن المُصدَّرِ به الكلمةُ أنْ يكونَ بالهمزة لا بالتاء . انتهىٰ « صبَّان »[3] .

ومُقتضاهُ : أنَّهُ سُكِّنتْ أوَّلاً راءُ (رمس) ، ثُمَّ أُتي بالتاء تَوَصُّلاً للنطق بها ، وقال الدَّنَوْشَرِيُّ ـ كما نقله ياسينُ في « حاشية التصريح » ـ : (لعلَّ المُرادَ بالتاء الزائدة : المُعتادَةُ التي لها معنىً ، بخلاف تاء « ترمس » ؛ فإنَّ زيادتَها غيرُ مُعتادَةٍ ؛ لكونها لا معنىٰ لها)[4] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٠٣) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٨٩) .

(٤) حاشية ياسين على التصريح (١/ ٢٩٤) ، وانظر « حاشية الدنوشري على التصريح » (ق/ ٧١) .

٢٤٦ـ وثالثَ الذي بهمزِ الوَصْلِ كالأوَّلِ اْجْعَلَنَّـهُ كـ (اْستُحْلِـي)

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول مُفتتَحاً بتاء المُطاوَعة . . ضُمَّ أوَّلُهُ وثانيه ؛ وذلك كقولك في (تَدَحْرَجَ) : (تُدُحْرِجَ) ، وفي (تكَسَّرَ) : (تُكُسِّرَ) ، وفي (تَغَافَلَ) : (تُغُوفِلَ) .

وإذا كان مُفتتَحاً بهمزة وصلٍ . . ضُمَّ أوَّلُهُ وثالثُهُ ؛ وذلك كقولك في (اسْتَحْلَى) : (اُسْتُحْلِيَ) ، وفي (اقْتَدَرَ) : (اُقْتُدِرَ) ، وفي (انطَلَقَ) : (اُنطُلِقَ) .

---

* قوله : (وثالثَ الذي . . .) إلىٰ آخره : (ثالثَ) : مسموعٌ بالنصب بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (اْجْعَلَنَّهُ) على الاشتغال ، ويُشكِلُ عليه قولُ الرَّضِيِّ : (إنَّ الفعلَ المُؤكَّدَ بالنون لا يعملُ فيما قبلَهُ ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

* قوله : (وفي « انطَلَقَ » : « اُنطُلِقَ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا صريحٌ في

---

* قوله : (ويُشكِلُ عليه قولُ الرَّضِيِّ . . .) إلىٰ آخره : مُقتضاه : أنَّهُ لو سُمِعَ بالرفع لا إشكالَ ، وفيه : أنَّهُ وإن لم يُشكِلْ هـٰذا يبقى الإشكالُ في قوله : (كالأوَّل) ؛ لتقدُّمه على (اجْعلَنَّهْ) ، لـٰكن قد مرَّ الجوابُ عن هـٰذا الإشكالِ : بأنَّ المُصنِّفَ يرتكبُ ذلك كثيراً للضرورة[2] .

* قوله : (وفي « انطَلَقَ » : « اُنطُلِقَ » . . . إلىٰ آخره) المُرادُ : إلىٰ آخر

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٦)، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (١/٤٤٦).
(٢) انظر (٢/٦٠٥) .

٢٤٧ـ واكْسِرْ أوَ آشْمِمْ فا ثُلاثيٍّ أُعِلْ   عيناً وضمٌّ جا كـ (بُوعَ) فاحْتُمِلْ

أنَّهُ يجوزُ بناءُ الفعلِ اللازمِ للمفعول ، وهو خلافُ ما عليه أكثرُ النُّحاة ، قال البَعْليُّ : (ولا يُبنىٰ للمفعولِ إلا ما كان مُتصرِّفاً مُتعدِّياً ، خلافاً لمَنْ يُجيزُهُ في اللازم ويُقيمُ المصدرَ المُعرَّفَ بلام العهد مُقامَ الفاعلِ ؛ نحوُ : « جُلِسَ الجلوسُ »، مُستدِلّاً بقراءةِ: ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ [هود : ١٠٨] بضم السين[1]، وأُجِيبَ : بأنَّ الكِسَائيَّ حكىٰ « سَعَدَ » مُتعدِّياً) انتهىٰ « فارِضي »[2] .

* قوله : (أوَ آشْمِمْ) بنَقْلِ حركةِ همزةِ (اشْمِمْ) إلى الواو قبلَها .

* قوله : (عيناً) تمييزٌ مُحوَّلٌ عن نائب الفاعل ، والأصلُ : (أُعِلَّتْ عينُهُ) .

الأمثلةِ المذكورةِ سابقاً ، لا لاحقاً ، لـٰكن ما عدا (استُحلي) ، تأمَّلْ .

* قوله : (مُستدِلّاً بقراءةِ : ﴿ وَأَمَّا ٱلَّذِينَ سُعِدُواْ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ القائمَ مَقامَ الفاعلِ ليس المصدرَ المُعرَّفَ .

* قوله : (بنَقْلِ حركةِ همزةِ « اشْمِمْ » . . .) إلىٰ آخره ، وتلك الحركةُ هي الفتحةُ لا الكسرةُ ؛ لأنَّهُ مِنْ (أَشَمَّ) الرباعيِّ ، ومصدرُهُ (الإشمامُ) .

(١) وقرأ بكسر العين مبنيّاً للفاعل : ما عدا حفصاً وحمزة والكسائي وخلفاً . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٢٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .

إذا كان الفعلُ المبنيُّ للمفعول ثلاثياً مُعتَلَّ العينِ . . فقد سُمِعَ في فائه ثلاثةُ أوجهٍ[١] :

---

* قوله : (مُعتَلَّ العينِ) لو عبَّر هنا وفيما يأتي بـ (مُعَلَّ العين) بحذف التاءِ . . لكان أَوْلىٰ ، كما أفاده شيخُ الإسلام[٢] .

---

* قوله : (لكان أَوْلىٰ) ؛ أي : لأنَّ المُعلَّ معناه المُغيَّرُ ، بخلاف المُعتلِّ ؛ فإنَّهُ ما فيه حرفُ عِلَّة ؛ فـ (عَوِرَ) أو (صَيِدَ) يُقالُ له : (مُعتلٌّ) لا (مُعَلٌّ) ؛ ولذلك يُسلَكُ به مَسْلَكُ الصحيح ، فلا تَجْري فيه هٰذه الأوجهُ الثلاثة ، كذا قيل .

وكلٌّ مِنْ (عَوِرَ) و(صَيِدَ) علىٰ وزن (فَرِحَ) ، والأوَّلُ بمعنىٰ : ذَهَبَ حُسْنُ إحدىٰ عينَيْهِ ، والثاني بمعنىٰ : مال عنقُهُ ، كما في « القاموس »[٣] ، وإنَّما لم تُغيَّرْ عينُ الفعل في نحوهما ؛ حملاً على الوصف منه ؛ نحوُ : (أَعْوَرَ) و(أَصْيَدَ) ؛ لكونه بمعناه ، وحُمِلَ مصدرُ الفعلِ عليه ، وقد أشار المُصنِّفُ إلىٰ ذلك فيما يأتي بقوله[٤] :

وصـحَّ عيـنُ (فَعَـلٍ) و(فَعِـلَا) ذا (أَفْعَـلٍ) كـ (أَغْيَـدٍ) و(أَحْـوَلَا)

ولا يخفىٰ أنَّ كلّاً مِنْ (عَوِرَ) و(صَيِدَ) لازمٌ لا يُبنىٰ للمفعول على

---

(١) وأصحُّها : الكسر ، ثمَّ الإشمام ، وأضعفُها : الضم . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠١-٦٠٢) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٤١) ، وانظر (٥/ ٥٠٧ ، ٥١٠) .

(٣) القاموس المحيط (١/ ٣٠٦ ، ٢/ ٩٥) .

(٤) انظر (٥/ ٥٣٢-٥٣٣) .

ـ إخلاصُ الكسرِ ؛ نحوُ : (قِيلَ)، و(بِيعَ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

١٥٤ـ حِيكَتْ علىٰ نِيرَيْنِ إذْ تُحَاكُ
تَختَبِطُ الشوكَ ولا تُشَاكُ

---

* قوله : (حِيكَتْ علىٰ نِيرَيْنِ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا مِنْ بحر الرجز ، ونائبُ فاعلِ (حِيكَتْ) : كلُّ واحدٍ مِنْ إزار الشاعرِ وردائِهِ ؛ لأنَّهُ يُرِيدُ وصفَهُما بالصَّفَاقة ، وكذا الضميرُ في الأفعال في جميع البيت ، و(الحِياكة) : النَّسْجُ ، و(النِّيرَيْنِ) بكسر النون وسكون الياء التحتية : تثنيةُ (نِيرٍ) ؛ وهو عَلَمُ الثوبِ ولُحْمتُهُ أيضاً ، وفي رواية : (علىٰ نَوْلَينِ) تثنية (نَوْل) بفتح النون وإسكان الواو[2] ؛ الخَشَبُ الذي يَلُفُّ عليه الحائكُ الثوبَ ، ويُقال له : المِنْوال ، وإذا نُسِجَ عليهما كانَ أَصْفَقَ وأَبْقىٰ .

الأصح ؛ فالأَوْلى : التمثيلُ بنحو (طَوَىٰ) و(لَوَىٰ) ؛ فإنَّ عينَهُما لم تُعَلَّ ؛ لئلَّا يجتمعَ إعلالانِ ؛ إذ لامُهُما مُعلَّةٌ ، إلا أنْ يُقالَ ببنائهما للمفعول عندَ إنابةِ الجارِّ والمجرور مثلاً .

* قوله : (مِنْ إزار الشاعرِ وردائِهِ) ؛ أي : وكلٌّ منهما يُؤَنَّثُ ويُذكَّر ، كذا

---

(١) مشطوران مجهولا النسبة ، وقال العيني : (ومنهم مَنْ نسبه إلىٰ رؤبة ، فلم أجده في « ديوانه ») ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣١٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨١) ، وجاء في جميعها : (حُوكَتْ) مُستشهَداً به علىٰ إخلاص الضم ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٧ـ٩٧٨) .

(٢) جاء علىٰ هٰذه الرواية في (و) .

ـ وإخلاصُ الضمِّ ؛ نحوُ: (قُولَ) ، و(بُوعَ) ، ومنه: قولُهُ[1]: [من مشطور الرجز]

و(تُحاكُ) و(تُشاكُ) : مبنيَّانِ للمفعول ، وأصلُ (تُحاكُ) : (تُحْوَكُ) ؛ نُقِلتْ حركةُ الواو إلىٰ ما قبلَها ثمَّ قُلِبتْ ألفاً ، وقولُهُ : (تَختَبِطُ الشوكَ) : مِنِ (اختبطْتُ الشجرةَ) : إذا ضربتَها بعصاً لتأخذَ وَرَقَها ، وقولُهُ : (ولا تُشَاكُ) ؛ أي : لا يدخلُ فيها الشوكُ ولا يُؤثِّرُ فيها .

ثمَّ إنَّ الشارحَ استشهد بالبيت علىٰ إخلاصِ الكسرِ في (حِيكتْ) ، وهو مُخالِفٌ لغيره مِنَ الشُّرَّاح وللشواهد[2] ؛ حيثُ استشهدوا به علىٰ إخلاصِ الضَّمِّ

قال بعضُهُم ، وقال بعضٌ آخَرُ : (نائبُ فاعلِ « حِيكَتْ » : ضميرٌ مستتر يعودُ على البُرْدة ، أو على الإزار ؛ لأنَّهُ يُؤنَّثُ ويُذكَّر ، ولا يصحُّ عودُهُ على الرداء أو الثوب[3] ؛ لأنَّ كليهما مُذكَّرٌ لا غيرُ) انتهىٰ .

❁ قوله : (وهو مُخالِفٌ لغيره مِنَ الشُّرَّاح . . .) إلىٰ آخره ؛ فلعلَّهما روايتان .

---

(١) الشطران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧١) ، مع أشطر أخرىٰ قبله ، وقال العيني : (ويُقالُ : أنشده الكسائي ولم يعزه إلىٰ أحد) ، والأشطر هي :

يـا قـومِ قـد حَـوْقَلْـتُ أو دَنَـوْتُ

وبعـضُ حِيقـالِ الـرجـالِ المـوتُ

مـا لـي إذا أَجـذِبُهـا صَـأَيْـتُ

أَكِبَـرٌ قـد عـالَنـي أم بيـتُ

وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٦٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٥ـ٩٧٦) .

(٢) في (هـ) : (والشواهد) .

(٣) في (ي) : (البُرْد) بدل (الرداء) .

١٥٥ـ ليتَ وهلْ ينفعُ شيئاً ليتُ

ليتَ شباباً بُوعَ فاشتَرَيتُ

وهي لغةُ بني دُبَيرٍ وبني فَقْعَسٍ ، وهما مِنْ فُصَحاء بني أَسَد[١] .

والنُّطْقِ بالواو لا بالياء[٢] .

❋ قوله : (ليتَ وهلْ . . .) إلىٰ آخره : **الشاهدُ** : في (بُوعَ) ، وهو مبنيٌّ للمفعول خبرُ (ليت) الأُولىٰ ، و(شباباً) : اسمُها ، و(ليتَ) **الأخيرةُ** : تأكيدٌ للأُولىٰ ؛ فلا اسمَ لها ولا خبرَ ، و(ليت) **الوُسْطىٰ** : فاعلُ (ينفعُ) ؛ لأنَّ المُرادَ لفظُهُ ، و(شيئاً) : مفعولٌ مطلق ؛ أي : نفعاً[٣] ، وفاقاً للمُوضِّح ، لا مفعولٌ به ، خلافاً للعَيْنيِّ ، **والجملةُ مِنَ الفعل والفاعل** : معترضةٌ بينَ المُؤكَّد والمُؤكِّد ، و(**هل**) : للنفي ؛ بدليلِ أنَّهُ رُوِيَ : (وما ينفعُ شيئاً ليتُ) ، **والواو** : للاعتراض . انتهىٰ « تصريح »[٤] .

❋ قوله : (دُبَيرٍ) بالتصغير بوزن (زُبَير) ، كما في « القاموس »[٥] ، وهم مع فَقْعَسٍ مِنْ فُصَحاء العرب .

❋ قوله : (لأنَّ المُرادَ لفظُهُ) ؛ أي : فهو مرفوعٌ بالضمَّة الظاهرةِ مِنْ باب إعراب الأداة إذا نُسِبَ لها حُكْمٌ . انتهىٰ « فارِضي »[٦] .

---

(١) وهي موجودة في لغة هُذيل . انظر « التذييل والتكميل » (٦/ ٢٧١) .

(٢) وقد نبَّهت علىٰ ذلك أثناء تخريج البيت .

(٣) في « الخضري » (١/ ٣٣٨) : (نفعاً ما) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٧٦) .

(٥) القاموس المحيط (٢/ ٢٦) .

(٦) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٦) .

ـ والإشمامُ ؛ وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ بينَ الضمِّ والكسر ، ولا يظهرُ ذلك إلا في اللفظ ، ولا يظهرُ في الخطِّ ، وقد قُرِئَ في السبعة قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقِيلَ يَٰٓأَرۡضُ ٱبۡلَعِي مَآءَكِ وَيَٰسَمَآءُ أَقۡلِعِي وَغِيضَ ٱلۡمَآءُ ﴾ [هود : ٤٤] . . بالإشمام في (قِيلَ) و(غِيضَ) .

---

* قوله : (وهو الإتيانُ بالفاء بحركةٍ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ الأُولىٰ : بمعنىٰ (علىٰ) ؛ أي : الإتيانُ على الفاء بحركة . . . إلىٰ آخره .

وحاصلُهُ : أنَّهُ شَوْبُ الكسرةِ شيئاً مِنْ صوتِ الضمَّةِ ؛ ولذا قيل : ينبغي أنْ يُسمَّىٰ رَوْماً ، مع أنَّ الفَرَّاءَ عبَّر به ، وهـٰذا هو الذي قَرَأَ به الكِسَائيُّ وهشامٌ مِنَ السبعة في : ﴿ وَقِيلَ ﴾ و﴿ وَغِيضَ ﴾ [هود : ٤٤][1] ، وهـٰذا شَوْبُ حركةٍ بحركة .

---

* قوله : (الباءُ الأُولىٰ : بمعنىٰ « علىٰ ») ؛ أي : أو للتعدية ، والثانيةُ : للمُلابسة ، مُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ ؛ معرفةٍ أو نكرةٍ ، صفةٍ أو حالٍ .

* قوله : (وحاصلُهُ : أنَّهُ شَوْبُ الكسرةِ شيئاً مِنْ صوتِ الضمَّةِ) ؛ أي : بأنْ يُؤتىٰ بجزءٍ مِنَ الضمَّة قليلٍ سابقٍ ، وجزءٍ مِنَ الكسرة كثيرٍ لاحقٍ ، ومِنْ ثَمَّ تمحَّضتِ الياءُ ، [قاله العَلَويُّ][2] ؛ فالبينيَّةُ في كلام الشارح علىٰ جهة الإفرازِ ، لا علىٰ جهة الشُّيُوع[3] ، خلافاً لما يتبادرُ مِنْ كلام المُحشِّي .

* قوله : (وهـٰذا هو الذي قَرَأَ به الكِسَائيُّ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ أصلَ (قِيل) : (قُوِلَ) بضمٍّ فكسرٍ ؛ نُقِلتْ كسرةُ الواو لاستثقالها عليها إلى

---

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص١٧٠ـ١٧١) .

(٢) زيادة من (ي) و« حاشية الصبان » (٢/ ٩٠) ، وانظر « السراج المنير » (ق/ ١٤٥) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٩٠) .

وللقُرَّاء إشمامٌ ثانٍ ؛ فيه خَلْطُ حرفٍ بحرف ؛ كإشمام الصادِ زاياً في نحو : ﴿ صِرَٰطَ ﴾ [الفاتحة : ٧] ، وبه قُرِئَ في السبعة أيضاً[(١)] .

ولهم إشمامٌ ثالثٌ خاصٌّ بالوقف ؛ وهو الإشارةُ بالشفتَينِ في الرفع والضمِّ بعدَ الوقف علىٰ نحو : ﴿ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] ، و﴿ مِن قَبْلُ ﴾ [البقرة : ٢٥][(٢)] ، فاحفظْ ذلك .

القاف بعدَ سَلْبِ حركتِها ، فانقلبتِ الواوُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها ؛ كما في (مِيزانٍ) ، وأصلَ (غِيضَ) : (غُيِضَ) كذلك ؛ نُقِلتْ كسرةُ الياءِ لاستثقالها عليها إلى الغين المُعجَمة بعدَ سَلْبِ حركتِها .

وهٰذا علىٰ ما ذَهَبَ إليه الجُزُوليُّ ؛ مِنْ أنَّهُ يجوزُ نقلُ الحركة إلىٰ مُتحرِّكٍ بعدَ حذفِ حركتِهِ إذا كانتْ حركةُ المنقول أخفَّ مِنْ حركة المنقولِ إليه[(٣)] ، أمَّا علىٰ ما ذَهَبَ إليه ابنُ الحاجب ؛ مِنْ أنَّ النقلَ إنَّما يكونُ إلى الساكن . . فيُقالُ : حُذِفَتِ الكسرةُ لاستثقالها على الواو والياء ، ثمَّ خُفِّفَ بقَلْب الضمَّةِ كسرةً وقَلْبِ الواوِ ياءً في (قيل) انتهىٰ كلُّهُ على الكسر[(٤)] .

والظاهرُ أنَّ العملَ على الإشمام : بحذف كسرةِ العين باتِّفاق ، ثمَّ تُقلَبُ

---

(١) قرأه بالإشمام في جميع القرآن : خلف عن حمزة ، واختلف عن خلَّاد علىٰ أربع طرق ، وقرأها بالسين قنبل ورُوَيس ، ووافقهما ابن مُحيصِن والشَّنَبُوذِي فيما تجرَّد عن اللام ، وقرأها بالصاد : باقي القُرَّاء . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص١٦٣) .

(٢) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص١٣٥) .

(٣) المقدمة الجزولية (ص ١٤٤) .

(٤) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٤٢٩) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ١٣٠) .

٢٤٨ـ وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ   وما لـ (باعَ) قد يُرىٰ لنحوِ (حَبْ)

إذا أُسنِدَ الفعلُ الثلاثيُّ المعتلُّ العينِ بعدَ بنائِهِ للمفعول إلىٰ ضميرِ مُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائبٍ . . فإمَّا أنْ يكونَ واويّاً ، أو يائيّاً .

---

* قوله : (وإنْ بشَكْلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإنْ خِيفَ بسببِ شَكْلٍ ـ أي : تحريكٍ ـ لَبْسٌ . . يُجتنَبْ ، وإطلاقُ الشَّكْلِ على الإشمام تَسَمُّحٌ ؛ إذ هو ليس بشَكْلٍ .

* قوله : (لَبْسٌ) ؛ أي : بينَ الفعلِ المبنيِّ للفاعل والفعلِ المبنيِّ للمفعول . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[1] .

* قوله : (حَبْ) بفتح المُهمَلة .

* قوله : (أو غائبٍ) كذا زاده الشارحُ علىٰ غيره ؛ كالأُشْمُونيِّ والفارِضيِّ

الضمَّةُ إلىٰ حركة الإشمام ؛ بأنْ يُؤتىٰ بجزءٍ مِنَ الضمَّة يسيرٍ سابقٍ ، وجزءٍ مِنَ الكسرة كثيرٍ لاحقٍ ، فتُقلَبُ الواوُ في نحو (قيل) إلى الياء الصِّرْفة ، وحِكْمةُ الإشمام : الإيذانُ بأنَّ الأصلَ الضمُّ .

* قوله : (وإطلاقُ الشَّكْلِ . . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : كتابةُ هـٰذا علىٰ قول الشارح : (مِنَ الأشكال السابقةِ ؛ أعني : الضمَّ والكسرَ والإشمامَ) ، أمَّا عبارةُ « المتن » فليستْ ظاهرةً في التعميم ، بل مُحتمِلةٌ فقط ، فيُمكِنُ علىٰ

(١) المنح الوفية (ق/ ٧٣) .

فإن كان واوياً ؛ نحوُ : (سامَ) مِنَ (السَّوْمِ) . . وَجَبَ عندَ المُصنِّفِ كسرُ الفاءِ ، أو الإشمامُ ؛ فتقولُ : (سِمْتُ) ، ولا يجوزُ الضمُّ[1] ؛ فلا تقولُ : (سُمْتُ) ؛ لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعل ؛ فإنَّهُ بالضمِّ ليس إلَّا ؛ نحوُ : (سُمْتُ العبدَ) .

وإن كان يائيّاً ؛ نحوُ : (باع) مِنَ (البَيْع) . . وَجَبَ عندَ المُصنِّفِ أيضاً

والخطيب[2] ، ولعلَّ الصوابَ : إسقاطُهُ ؛ إذ الغائبُ لا يظهرُ فيه التباسُ الشَّكْلِ ، فتأمَّلْ .

❋ قوله : (مِنَ « السَّوْمِ ») هو التعريضُ للبيع .

قُرْبٍ أنْ يُقالَ : (وإنْ بشَكْلٍ مِنْ شَكْلَيِ الضمِّ والكسرِ) .

❋ قوله : (ولعلَّ الصوابَ : إسقاطُهُ) قد يُقالُ : مُرادُهُ بالغائب : الغائباتُ ؛ بأنْ يُرادَ الجنسُ ، كما يَدُلُّ عليه نسخةُ (الغائبات)[3] ؛ فلا تصويبَ .

فعُلِمَ : أنَّهُ لا يُخافُ اللَّبْسُ عندَ الإسنادِ لغائب إلا عندَ الإسناد لجماعةِ النِّسْوة ؛ نحوُ : (بِعْنَ) ، بخلافِ الإسنادِ لمُتكلِّم أو مخاطبٍ ؛ فإنَّهُ يُخافُ معه اللَّبْسُ مطلقاً .

---

(١) أي : إذا لم يكن مكسورَ العين ؛ كـ (خِفْتُ) ، وإلا امتنع فيه الكسرُ كاليائي ، لا الضمُّ ؛ لأنَّ المبنيَّ للفاعل ليس إلا بالكسر . « خضري » (١/ ٣٣٩) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٨١) ، شرح الفارضي (ق/ ٥٦) ، فتح الخالق المالك (٢/ ٧٢٧) .

(٣) يحتمل ذلك في (ح) .

ضمُّهُ ، أو الإشمامُ ؛ فتقولُ : (بُعْتَ يا عبدُ) ، ولا يجوزُ الكسرُ ؛ فلا تقولُ : (بِعْتَ) ؛ لئلَّا يلتبسَ بفعلِ الفاعلِ ؛ فإنَّهُ بالكسر فقط ؛ نحوُ : (بِعْتُ الثوبَ) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وإنْ بشَكْلٍ خِيفَ لَبْسٌ يُجتَنَبْ) ؛ أي : وإنْ خِيفَ اللَّبْسُ في شَكْلٍ مِنَ الأشكال السابقة ـ أعني : الضمَّ والكسرَ والإشمامَ ـ . . عُدِلَ عنه إلىٰ شَكْلٍ غيرِهِ لا لَبْسَ معه .

هٰذا ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ، والذي ذَكَرَهُ غيرُهُ : أنَّ الكسرَ في الواويِّ والضمَّ في اليائيِّ والإشمامَ . . هو المختارُ ، ولٰكن لا يجبُ ذلك ، بل يجوزُ الضمُّ في الواويِّ ، والكسرُ في اليائيِّ .

وقولُهُ : (وما لـ « باعَ » قد يُرىٰ لنحوِ « حَبْ ») معناه : أنَّ الذي ثَبَتَ لفاءِ (باعَ) مِنْ جواز الضمِّ والكسرِ والإشمامِ . . يَثبُتُ لفاء المُضاعَفِ[1] ؛ نحوُ : (حَبَّ) ؛ فتقولُ : (حُبَّ) ، و(حِبَّ) ، وإن شئتَ أَشْمَمْتَ .

❁ قوله : (والذي ذَكَرَهُ غيرُهُ) هم المغاربةُ ، قال في « التوضيح » : (وجَعَلَتْهُ المغاربةُ مرجوحاً لا ممنوعاً)[2] .

. . . .

---

(١) لٰكنَّ الأفصحَ في المضاعف : الضمُّ ، فالإشمامُ ، فالكسر ـ وفي (باع) بالعكس ـ حتىٰ قيل : لا يجوزُ فيه غيرُ الضم ، والأصحُّ : الجواز ؛ قرأ علقمة : (رِدَّتْ إلينا) ، و(لو رِدُّوا لعادوا) . « خضري » (١/ ٣٤٠) ، وانظر « الدر المصون » (٦/ ٥١٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (١/ ٣٣٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٥٧) .

٢٤٩ـ وما لفا (باعَ) لِمَا العينُ تَلِي في (آختارَ) و(آنقادَ) وشِبْهٍ يَنْجَلِي

أي : يَثبُتُ عندَ البناءِ للمفعول لِمَا تَلِيهِ العينُ مِنْ كلِّ فعلٍ يكونُ علىٰ وزنِ (افْتَعَلَ) أو (انْفَعَلَ) وهو معتلُّ العينِ[1] .. ما ثَبَتَ لفاءِ (باعَ) مِنْ جواز

---

* قوله : (وما لفا « باعَ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، و(لفا) : مُتعلِّقٌ بصِلَةِ (ما) ، و(لِمَا) : مُتعلِّقٌ بـ (يَنْجَلِي) الواقعِ خبراً عن المبتدأ ، وجملةُ (العينُ تَلِي) : صِلَةُ (ما) المجرورةِ باللام ، و(في « آختارَ ») : مُتعلِّقٌ بـ (تَلِي) ، و(انقادَ) و(شِبْهٍ) : معطوفانِ عليه ، وهـٰذا أحدُ إعرابَيْنِ[2] ، فانظرِ الآخرَ إن شئتَ[3] .

. . . .

---

(١) أَخَذَ هـٰذا القيدَ مِنْ تمثيله بـ (اختار) و(انقاد) ، وليس بلازم ، بل مثلُهُ المضاعف ؛ كـ (اشتدَّ) و(انهلَّ) ؛ ففيه اللغات الثلاثة ، كما قاله الشاطبي . « خضري » (١/ ٣٤٠) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٠) .

(٢) وتقدير الكلام ـ كما في « المقاصد الشافية » (٣/ ٢٩) ـ : (ما استقرَّ لفاء « باع » ينجلي لِمَا تَلِيهِ العينُ في « اختار » و« انقاد » وشبههما) .

(٣) وهو أنَّ (ما) : مبتدأ ، و(لفا) : مُتعلِّقٌ بصِلَةِ (ما) ، و(باعَ) : مضافٌ إليه ، و(لِمَا) : في موضع خبر المبتدأ ، و(ما) المجرورةُ : اسمٌ موصولٌ نعتٌ لمحذوف ، و(العين) : مبتدأ ، وجملةُ (تلي) : خبره ، وجملةُ (العين تلي) : صِلَةُ (ما) المجرورة باللام ، والعائد : محذوف ، و(في « اختار ») : مُتعلِّق بـ (تَلِي) ، و(انقاد) و(شبه) : معطوفانِ على (اختار) ، و(شبه) : مضافٌ لمحذوف ، وجملة (يَنجلِي) : نعتٌ لـ (شبه) ، وتقديرُ البيت : (ما استقرَّ من الأوجه الثلاثة لفاء « باع » .. ثابتٌ للحرف الذي تَلِيهِ العينُ في « اختار » و« انقاد » وشبههما) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٩٨) ، و« تمرين الطلاب » (ص٦٠) .

الكسرِ والضمِّ والإشمامِ ؛ وذلك نحوُ : (اختارَ) ، و(انقادَ) ، وشِبْهِهِما ؛ فيجوزُ في التاء والقاف ثلاثةُ أوجه : الضمُّ ؛ نحوُ : (اخْتُورَ) ، و(انْقُودَ) ، والكسرُ ؛ نحوُ : (اخْتِيرَ) ، و(انْقِيدَ) ، والإشمامُ ، وتُحرَّكُ الهمزةُ بمِثْلِ حركةِ التاء والقاف .

٢٥٠ـ وقابِلٌ مِنْ ظرفٍ اَوْ مِنْ مَصْدَرِ أو حــرفِ جَــرٍّ بنِيــابــةٍ حَــرِي

---

* قوله : (وتُحرَّكُ الهمزةُ بمِثْلِ حركةِ. . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ الضمَّ يُشَمُّ حيثُ يُشَمُّ ما تَلِي العينُ ، وبه صرَّحَ المُراديُّ . انتهى « ابن قاسم »(١) .

* قوله : (وقابِلٌ. . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به عَمَلُهُ فيما بعدَهُ ، و(حَرِي) بالحاء المُهمَلة وتخفيفِ الياء للوزن : خبرٌ عنه ، ومعناه : جَدِيرٌ حَقيقٌ .

واعلَمْ : أنَّ القابلَ للنيابة مِنَ الظروف والمصادرِ : هو المُتصرِّفُ المُختصُّ ؛ نحوُ : (صِيمَ رمضانُ) ، و(جُلِسَ أمامَ الأمير) ، بخلاف اللازمِ منهما ؛ نحوُ : (عند) ، و(إذا) ، و(سبحان) ، و(معاذ) .

والقابلَ للنِّيابة مِنَ المجرورات : هو الذي لم يَلزَمِ الجارُّ له طريقةً واحدة في

---

* قوله : (يُفِيدُ : أنَّ الضمَّ) صوابُهُ : (الهمز) ، كما في نسخة(٢) .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٤) .
(٢) وجاء على الصواب في (هـ) ، ونُبِّهَ عليه في هامش (د) .

. . . .

الاستعمال ؛ كـ (مذ) ، و(منذُ) ، و(رُبَّ) ، وحروفِ القَسَم والاستثناءِ ، ونحوِ ذلك ، ولا دَلَّ علىٰ تعليل ؛ كاللام ، والباءِ ، و(مِنْ) إذا جاءتْ للتعليل ، فأمَّا قولُهُ[1] : [من البسيط]

يُغضِي حياءً ويُغضَىٰ مِنْ مَهابتِهِ . . . .

فنائبُ الفاعل ضميرُ المصدر ؛ أي : الإغضاءُ المعهود ، لا قولُهُ : (مِنْ مهابته) ، كما أفاده الأُشْمُونيُّ مُلخَّصاً[2] .

وقوله : (لم يلزمْ طريقةً واحدةً في الاستعمال ؛ كـ « مذ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ (مذ) و(منذ) لا يَجُرَّانِ إلا ظرفَ الزمان ، وحروفَ القَسَم ملازمةٌ لجرِّ القَسَمِ .

والإغضاءُ : إدناءُ الجُفُون .

---

* قوله : (ونحوِ ذلك) ؛ أي : كـ (حتى) المُختصَّةِ بالظاهر الذي هو غايةٌ لِمَا قبلَها .

* قوله : (لجرِّ القَسَمِ) الأَوْلى : (المُقسَم به) ، كما في نسخة[3] .

---

(١) صدر بيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٣٥٤) ، وعجزه : (فما يُكلَّمُ إلا حينَ يبتسمُ) ، والبيت من شواهد : « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٤٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٣٠) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٦٧ـ٩٧١) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣١١ـ٣٢٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٨٢ـ١٨٣) .

(٣) وجاء على الأولوية في (هـ) .

تقدَّمَ أنَّ الفعلَ إذا بُنِيَ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ . . أُقِيمَ المفعولُ به مُقامَ الفاعل[1] .

وأشار في هٰذا البيت : إلىٰ أنَّهُ إذا لم يُوجَدِ المفعولُ به . . أُقِيمَ الظرفُ أو المصدرُ أو الجارُّ والمجرورُ مُقامَهُ .

وشَرَطَ في كلٍّ منها : أنْ يكونَ قابلاً للنِّيابة ؛ أي : صالحاً لها ، واحتَرَزَ بذلك : ممَّا لا يَصلُحُ للنِّيابة ؛ كالظرف الذي لا يتصرَّفُ ، والمُرادُ به : ما لَزِمَ النصبَ على الظرفيَّةِ ؛ نحوُ : (سَحَرَ) إذا أُرِيدَ به سَحَرُ يومٍ بعينه ، ونحوُ : (عندَكَ) ؛ فلا تقولُ : (جُلِسَ عندَكَ) ، ولا : (رُكِبَ سَحَرُ) ؛ لئلَّا تُخرِجَهُما عمَّا استقرَّ لهما في لسان العرب مِنْ لزوم النصب[2] .

---

* قوله : (سَحَرُ يومٍ) المُرادُ باليوم : مُطلَقُ الزمن .

* قوله : (جُلِسَ عندَكَ) بفتح الدالِ ؛ فيكونُ منصوباً على الظرفيَّة في محلِّ رفعٍ على النيابة ، وتوهَّمَ بعضُهُم أنَّهُ بالرفع ، فضمَّ الدالَ ، وليس ذلك بصحيح ؛ لأنَّ (عند) ظرفٌ لا يتصرَّفُ ولم يُسمَعْ فيه ضمُّ الدال ، بخلاف (بينَ) و(دونَ) انتهىٰ بخط بعض الفضلاء . انتهىٰ « مَدَابِغي »[3] .

---

* قوله : (بفتح الدالِ) إنَّما قيَّد به ؛ لأنَّ الذي يُجيزُ نيابتَها يفتحُ الدالَ ، وإلا فكلامُ الشارحِ أنَّهُ لا يُقالُ ذلك ؛ سواءٌ ضُمَّتِ الدالُ أو فُتحتْ .

---

(١) انظر (٣/ ٧٤ـ ٧٥) .

(٢) وأجازه الكُوفيُّون والأخفش . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٠٤) ، و« همع الهوامع » (١/ ٥٨٧) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٢٣٦) .

وكـالمصـادر التـي لا تتصـرَّفُ ؛ نحوُ : (مَعـاذَ اللهِ) ؛ فـلا يجـوزُ رفـعُ (معاذ الله) ؛ لِمَا تقدَّم في الظرف .

وكذلك ما لا فائدةَ فيه مِنَ الظرف والمصدرِ والجارِّ والمجرور ؛ فلا تقولُ : (سِيرَ وقتٌ) ، ولا : (ضُرِبَ ضَرْبٌ) ، ولا : (جُلِسَ في دارٍ) ؛ لأنَّهُ لا فائدةَ في ذلك[1] .

ومثالُ القابلِ مِنْ كلٍّ منها : قولُكَ : (سِيرَ يومُ الجمعةِ) ، و(ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ) ، و(مُرَّ بزيدٍ) .

٢٥١ـ ولا ينوبُ بعضُ هَـٰذِي . . . .

* قوله : (مَعاذَ اللهِ) ؛ أي : أعوذُ بالله مَعاذاً ؛ بجَعْله بدلاً مِنَ اللفظ بالفعل .

* قوله : (بعضُ هَذِي) ؛ أي : المذكوراتِ في البيت قبلَهُ ؛ وهي الظرفُ ، والمصدرُ ، والمجرور .

. . . .

(١) أي : لا فائدة في إسناد الفعل إلى المبهم من المصدر أو الزمان أو المكان ؛ لانفهام الأوَّلَين منه وضعاً ، والثالثِ التزاماً ؛ فلا بدَّ مِنْ تخصيصها بشيء من المُخصِّصات ، ولا عبرةَ بإفادة المصدر توكيدَ الفعل ؛ لأنَّ هـٰذه غيرُ فائدة الإسناد ، وأَوْلىٰ مِنْ ذلك بالمنع : (ضُرِبَ) علىٰ إضمار ضمير الضرب المبهم ؛ لأنَّ الضميرَ أشدُّ إبهاماً من الظاهر ، إلا إن عاد علىٰ مصدرٍ مُختصٍّ بلام العهد ، أو بصفةٍ محذوفة لدليل ؛ فإنَّهُ يجوزُ حينئذ ؛ نحوُ قوله تعالىٰ : ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ ﴾ [سبأ : ٥٤] ؛ أي : حيل هو ؛ أي : الحولُ المعهود الحاصل بالموت ، أو حولٌ كائن بينهم . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٤٣) .

. . . . إنْ وُجِدْ   فـي اللفـظِ مفعـولٌ بـهِ وقـد يَـرِدْ

مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الأخفشَ : أنَّهُ إذا وُجِدَ بعدَ الفعلِ المبنيِّ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ مفعولٌ به(١) ، ومصدرٌ ، وظرفٌ ، وجارٌّ ومجرورٌ . . تعيَّنَ إقامةُ المفعولِ به مُقامَ الفاعلِ ؛ فتقولُ : (ضُرِبَ زيدٌ ضَرْباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره) ، ولا يجوزُ إقامةُ غيرِهِ مُقامَهُ مع وجودِهِ ، وما وَرَدَ مِنْ ذلك شاذٌّ أو مُؤَوَّلٌ .

❁ قوله : (إنْ وُجِدْ في اللفظِ . . .) إلىٰ آخره : زاد قولَهُ : (في اللفظ) ؛ لأنَّ كلَّ فعلٍ مُتعدٍّ لا بُدَّ له مِنْ مفعولٍ في الواقع ، فلو نُظِرَ إليه لم يَنُبْ شيءٌ أصلاً عن الفاعلِ غيرُهُ ، قرَّره بعضُ مشايخِنا .

❁ قـولـه : (وقـد يَـرِدْ) ؛ أي : وَرَدَ ضـرورةً أو شـذوذاً . انتهـىٰ « مَدَابِغي »(٢) .

❁ قوله : (فلو نُظِرَ إليه لم يَنُبْ شيءٌ أصلاً . . .) إلىٰ آخره : قيل : إنَّ هـٰذا ظاهرٌ علىٰ أنَّهُ لا يُبنىٰ للمفعول إلا الفعلُ المُتعدِّي ، وأمَّا على القول ببناء الفعلِ اللازمِ للمفعول : فنيابةُ الظرفِ أو المصدرِ أو المجرورِ عن المفعول . .

---

(١) أي : ولو منصوباً بنزع الخافض ، فتمتنعُ إنابةُ غيره مع وجوده ؛ كإنابته مع وجود منصوبٍ بنفس الفعل ؛ كـ(اخترتُ زيداً الرجالَ) عند الجمهور ، خلافاً للفرَّاء و« التسهيل » . « خضري » (١/ ٣٤٣) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٦/ ٢٤٢) .

(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٢٣٩) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أَنَّهُ يجوزُ إقامةُ غيرِهِ وهو موجودٌ ، تقدَّم أو تأخَّر ؛ فتقولُ : (ضُرِبَ ضَرْبٌ شديدٌ زيداً) ، و(ضُرِبَ زيداً ضَرْبٌ شديدٌ) ، وكذلك الباقي ، واستدلُّوا لذلك بقراءةِ أبي جعفرٍ : ﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجاثية : ١٤] ، . . . .

---

* قوله : (أبي جعفرٍ) هو مِنَ العشرة[1] ، وهي غيرُ شاذَّة عندَ كثيرٍ مِنَ العلماء .

* قوله : (﴿ لِيُجْزَىٰ قَوْمَاً . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ فيها إنابةَ الجارِّ والمجرور معَ وجودِ المفعولِ به ، وجَعَلَ البَيْضاويُّ الفعلَ مُسنَداً إلى المصدر مُراداً به اسمُ المفعول ؛ فقال : (ليُجْزى الجزاءُ ؛ أي : المَجْزِيُّ به) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

ظاهرةٌ ، ولو اعتُبِرَ عدمُ وجودِ المفعولِ به في الواقع . . لتحقَّقَ نيابةُ ما ذُكِرَ في الفعل اللازم .

* قوله : (مُراداً به اسمُ المفعول) ؛ أي : ليكونَ مِنْ إنابةِ المفعولِ لا مِنْ إنابةِ المصدر ، وإلا بَقِيَ المحذورُ .

وأحسنُ مِنْ هـٰذا : ما ذهب إليه ابنُ هشام ؛ مِنْ أنَّ النائبَ ضميرٌ يعودُ على

---

(١) هو التابعي المفتي المتقن أبو جعفر يزيد بن القعقاع المدني (ت١٣٢هـ) ، رُوي أنَّهُ رُئي في المنام بعد وفاته علىٰ صورةٍ حسنة ، فقال للذي رآه : بَشِّرْ أصحابي وكلَّ مَنْ قَرَأَ قراءتي أنَّ اللهَ قد غفر لهم وأجاب فيهم دعوتي ، ومُرْهُم أن يُصلُّوا هـٰذه الركعاتِ في جوف الليل كيف استطاعوا . انظر « غاية النهاية » (٢/ ٣٨٢ـ ٣٨٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٤٤) ، وانظر « تفسير البيضاوي » (٥/ ١٠٧) .

وقولِ الشاعر[1] : [من مشطور الرجز]

١٥٦ـ لـم يُعْـنَ بـالعَلْيـاءِ إلا سيِّـدَا

ولا شَفَـىٰ ذا الغَيِّ إلا ذو هُـدَىٰ

ومذهبُ الأخفشِ : أَنَّهُ إن تقدَّم غيرُ المفعولِ به عليه . . جاز إقامةُ كلٍّ واحدٍ منهما ؛ فتقولُ : (ضُرِبَ في الدار زيداً) ، و(ضُرِبَ في الدار زيدٌ) ، وإن لم يتقدَّم تعيَّن إقامةُ المفعولِ به ؛ نحوُ : (ضُرِبَ زيدٌ في الدار) ؛ ولا يجوزُ : (ضُرِبَ زيداً في الدار) .

❀ قـولـه : (لـم يُعْـنَ . . .) إلىٰ آخـره : (يُعْـنَ) : مبنـيٌّ للمفعـول ، و(بالعَلْياء) : نائبُ الفاعل ، وهو محلُّ الشاهد ؛ أي : لم يجعلِ اللهُ أحداً يعتني بالعَلْياءِ ـ أي : المنزلةِ ، أو المرتبةِ المُرتفِعةِ المُشرَّفةِ ـ إلا مَنْ له سيادةٌ ، و(الغَي) بالغين المُعجَمة : الضلالُ .

(الغُفْران) المفهومِ مِنْ قوله : (يغفروا) قبلَهُ ، ويكونُ غايةُ ما فيه أَنَّهُ أُقِيمَ المفعولُ الثاني معَ وجود الأوَّل ، ولا محذورَ فيه[2] .

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧٣) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (١٢٨/٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٧٠) ، و« أوضح المسالك » (١٥٠/٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤٤/٣) ، و« همع الهوامع » (٥٨٦/١) ، و« شرح الأشموني » (١٨٤/١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٩٧٢/٢ـ ٩٧٤) ، و« تخليص الشواهد » (ص٤٩٧ـ ٤٩٨) .

(٢) شرح قطر الندىٰ (ص١٩٠) .

٢٥٢ـ وبِٱتِّفَاقٍ قد ينوبُ الثانِ مِنْ   بابِ (كَسَا) فيما ٱلْتِباسُهُ أُمِنْ

إذا بُنِيَ الفعلُ المُتعدِّي إلىٰ مفعولَينِ لِمَا لم يُسَمَّ فاعلُهُ . . فإمَّا أنْ يكونَ مِنْ باب (أَعْطىٰ) ، أو مِنْ باب (ظَنَّ) .

فإنْ كانَ مِنْ باب (أَعْطىٰ) ـ وهو المُرادُ بهٰذا البيت ـ . فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يجوزُ إقامةُ الأوَّلِ منهما ، وكذلك الثاني بالاتِّفاق ؛ فتقولُ : (كُسِيَ زيدٌ جُبَّةً) ، و(أُعطِيَ عمرٌو درهماً) ، وإنْ شئتَ أقمتَ الثانيَ ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ عَمْراً درهمٌ) ، و(كُسِيَ زيداً جُبَّةٌ) .

هٰذا إذا لم يَحصُلْ لَبْسٌ بإقامة الثاني ، فإن حَصَلَ لَبْسٌ وَجَبَ إقامةُ الأوَّلِ ؛ وذلك نحوُ : (أَعْطَيتُ زيداً عَمْراً) ، فتتعيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ زيدٌ عَمْراً) ، ولا يجوزُ إقامةُ الثاني حينئذٍ ؛ لئلا يَحصُلَ لَبْسٌ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما يَصلُحُ أنْ يكونَ آخِذاً ، بخلاف الأوَّل .

ونَقَلَ المُصنِّفُ الاتِّفاقَ علىٰ أنَّ الثانيَ مِنْ هٰذا البابِ يجوزُ إقامتُهُ عندَ أَمْنِ

---

* **قوله : (مِنْ بابِ « كَسَا ») ؛ أي : و(أعطىٰ) ، والمُرادُ به : ما كان** ثاني مفعولَيهِ غيرَ خبرٍ عن الأوَّل . انتهىٰ « فارِضي »[(١)] .

* **قوله : (فيما ٱلْتِباسُهُ) ؛ أي : في تركيبٍ أُمِنَ الالتباسُ فيه .**

. . . .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٧) ، زاد في « حاشية الخضري » (١/ ٣٤٤) : (ولا أحدُهُما منصوباً بنزع الخافض ؛ كـ « اخترتُ الرجالَ زيداً ») .

اللَّبْسِ ، فإنْ عنىٰ به أنَّهُ اتِّفاقٌ مِنْ جهة النَّحْويِّينَ كلِّهِم . . فليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّ مذهبَ الكُوفيِّينَ : أنَّهُ إذا كان الأوَّلُ معرفةً والثاني نكرةً . . تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ زيدٌ درهماً) ، ولا يجوزُ عندَهُم إقامةُ الثاني ؛ فلا تقولُ : (أُعطِيَ درهمٌ زيداً)(١) .

٢٥٣ ـ في بابِ (ظَنَّ) و(أَرَى) المنعُ اشْتَهَرْ ... ولا أَرَىٰ منعاً إذا القَصْدُ ظَهَرْ

---

* قوله : (فإنْ عنىٰ به أنَّهُ اتِّفاقٌ . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسمٍ : (لعلَّ المُصنِّفَ لم يصحَّ عندَهُ حكايةُ الخلاف)(٢) ، وقال الشيخُ الخطيبُ : (وباتِّفاق ؛ أي : مِنْ جمهور النُّحاة) انتهىٰ(٣) ، وعلىٰ كلِّ حالٍ : فلا اعتراضَ .

* قوله : (في بابِ « ظَنَّ » . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (اشتهر) الواقعِ خبراً عن قوله : (المنعُ) ، والضميرُ في (أَرَىٰ) : للناظم ، و(القَصْدُ) : فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (ظَهَر) .

. . . .

(١) انظر هٰذه المسألة في « أوضح المسالك » (٢/ ١٢٤ـ١٢٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٢٩٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥٢) ، أو يكونُ مراده اتفاق جمهور البَصْريين . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٤٥) .

(٣) فتح الخالق المالك (٢/ ٧٣٧) .

يعني : أنَّهُ إذا كان الفعلُ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما خبرٌ في الأصل ؛ كـ (ظنَّ) وأخواتِها ، أو كان مُتعدِّياً إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ كـ (أَرَىٰ) وأخواتِها . . فالأشهرُ عندَ النَّحْويِّينَ : أنَّهُ يجبُ إقامةُ الأوَّلِ ، ويمتنعُ إقامةُ الثاني في باب (ظنَّ) ، والثاني والثالثِ في بابِ (أَعْلَمَ) ؛ فتقولُ : (ظُنَّ زيدٌ قائماً) ، ولا يجوزُ : (ظُنَّ زيداً قائمٌ) ، وتقولُ : (أُعلِمَ زيدٌ فَرَسَكَ مُسْرَجاً) ، ولا يجوزُ إقامةُ الثاني ؛ فلا تقولُ : (أُعلِمَ زيداً فرسُكَ مُسْرَجاً) ، ولا إقامةُ الثالثِ ؛ فلا تقولُ : (أُعلِمَ زيداً فرسَكَ مُسْرَجٌ) ، ونَقَلَ ابنُ أبي الربيعِ الاتِّفاقَ علىٰ مَنْعِ إقامةِ الثالثِ ، ونَقَلَ الاتِّفاقَ أيضاً ابنُ المُصنِّفِ[1] .

وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّفُ : إلىٰ أنَّهُ لا يتعيَّنُ إقامةُ الأوَّلِ ؛ لا في باب (ظَنَّ) ولا في بابِ (أَعْلَمَ) ، لـٰكن يُشترَطُ : أَلَّا يَحصُلَ لَبْسٌ ؛ فتقولُ : (ظُنَّ زيداً قائمٌ) ، و(أُعلِمَ زيداً فرسُكَ مُسْرَجاً)[2] .

وأمَّا إقامةُ الثالثِ في باب (أَعْلَمَ) : فنَقَلَ ابنُ أبي الربيعِ وابنُ المُصنِّفِ الاتِّفاقَ علىٰ منعه ، وليس كما زَعَمَا ؛ فقد نَقَلَ غيرُهُما الخلافَ في ذلك ؛

---

* قوله : (وليسَ كما زَعَمَا) ؛ أي : بل هو غَلَطٌ ، كما قاله ابنُ هشامٍ وغيرُهُ[3] ، وإنَّما أعاد الشارحُ ذِكْرَ النَّقْلِ عن ابن أبي الربيع وابنِ المُصنِّفِ ؛

. . . .

---

(1) البسيط (٢/ ٩٧٣ـ٩٧٤) ، شرح ابن الناظم (ص١٧١) .

(2) انظر « تسهيل الفوائد » (ص٧٧) ، و« شرحه » (٢/ ١٢٩) .

(3) ومنقوضٌ بما سبق عن الناظم أنَّهُ يجوز حيثُ لا لَبْس ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ١٥٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٨٥) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٣٨) .

فتقولُ : (أُعلِمَ زيداً فرسَكَ مُسْرَجٌ) .

فلو حَصَلَ لَبْسٌ تعيَّن إقامةُ الأوَّلِ في باب (ظَنَّ) و(أَعْلَمَ) ؛ فلا تقولُ : (ظُنَّ زيداً عمرٌو) ، على أنَّ (عمرٌو) هو المفعولُ الثاني[1] ، ولا : (أُعلِمَ زيداً خالدٌ مُنطلِقاً) .

٢٥٤ـ وما سوى النائبِ ممَّا عُلِّقَا   بالرافعِ النصبُ لهُ مُحقَّقَا

لأجل ردِّ قولِهما ، وإلا فقد عُلِمَ ممَّا سَبَقَ[2] .

تنبيه

[في أنَّه لا ينوبُ الثاني مِنْ باب (ظنَّ) إلا إذا كان مفرداً]

يُشترَطُ لإنابة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) مع ما ذَكَرَهُ : ألَّا يكونَ جملةً ، فإن كان جملةً امتنعتْ إنابتُهُ مطلقاً . انتهى « أُشْمُوني »[3] .

* قوله : (وما سوى النائبِ . . .) إلى آخره : (ما) : مبتدأٌ ، و(النصبُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(له) : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرٌ عن الأوَّل ، و(مُحقَّقَا) : حالٌ

---

* قوله : (مع ما ذَكَرَهُ) ؛ أي : مِنْ أَمْنِ اللَّبْس .
* قوله : (مطلقاً) المُناسِبُ : (اتِّفاقاً) ، كما هو عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » .

---

(١) أي : لأنَّ كلّاً منهما يَصلُحُ أنْ يكون ظانّاً ومظنوناً . « خضري » (١/ ٣٤٦) .
(٢) انظر (٣/ ١٠٠) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ١٨٥) .

حُكْمُ المفعولِ القائمِ مَقَامَ الفاعلِ . . حُكْمُ الفاعلِ ؛ فكما أَنَّهُ لا يرفعُ الفعلُ إلا فاعلاً واحداً . . كذلك لا يرفعُ الفعلُ إلا مفعولاً واحداً ، فلو كان للفعل معمولانِ فأكثرَ . . أقمتَ واحداً منها مُقامَ الفاعلِ ونصبتَ الباقيَ[1] ؛ فتقولُ : (أُعطِيَ زيدٌ درهماً) ، و(أُعلِمَ زيدٌ عمراً قائماً) ، و(ضُرِبَ زيدٌ ضَرْباً شديداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأميرِ في داره) .

مِنَ الضمير في الجار والمجرور[2] ، و(بالرافع) : مُتعلِّقٌ بقوله : (عُلِّقا) .

❀ قوله : (ونصبتَ الباقيَ) ، وهل نصبُهُ بالرافع للنائب فيكونَ مُتجدِّداً ، أو برافع الفاعل المحذوفِ فيكونَ مُستصحَباً ؟ فيه مذهبانِ ؛ أصحُّهُما : الأوَّل ، ويُعزىٰ لسيبويهِ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

. . . .

---

(١) أي : لفظاً في غير المجرور ، ومحلاً فيه . « خضري » (١/٣٤٦) .

(٢) الواقعِ خبراً عن (النصب) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص٦١) ، وسقط من بعض النسخ : (في الجار والمجرور) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/٢٩١) .

اشتغال العامل عن المعمول

(اشتغالُ العاملِ عن المعمول)

❁ قوله : (اشتغالُ العاملِ عن المعمول) قال المُراديُّ : (المُرادُ بالعامل هنا : ما يجوزُ عملُهُ فيما قبلَهُ ؛ فيشملُ : الفعلَ المُتصرِّفَ ، واسمَ الفاعل ، واسمَ المفعول ، دونَ الصفة المُشبَّهةِ ، . . . .

[اشتغالُ العاملِ عن المعمول]

❁ قوله : (الفعلَ المُتصرِّفَ) ؛ نحوُ : (زيداً اضْرِبْهُ) ، واسمَ الفاعل ؛ نحوُ : (زيداً أنا ضاربُهُ) ، واسمَ المفعول ؛ نحوُ : (الدرهمَ أنت مُعْطاهُ) ، ولم يذكر أمثلةَ المبالغة ؛ لإدخاله لها في اسم الفاعل ، ومثالُها : (زيداً أنتَ ضرَّابُهُ) .

قال في « الأنوار البهيّة » : (وشبهُ الفعل إنَّما يُفسِّرُ إذا لم يُصدَّرِ الاسمُ بحرفٍ لازمٍ للفعل ؛ فلا يجوزُ : « إنْ زيداً ضاربُهُ أنا » ، ولا بُدَّ مِن اعتماده قبل الاسم ؛ نحوُ : « زيدٌ هنداً ضاربُها » ، أو بعدَهُ ؛ نحوُ : « زيداً أنتَ محبوسٌ عليه » ، و« زيداً ضاربُهُ عمرٌو ») .

❁ قوله : (دونَ الصفة المُشبَّهةِ) ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (زيدٌ وجهُهُ حَسَنٌ)

٢٥٥ ـ إنْ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً شَغَلْ عنـهُ بنصـبِ لفظِـهِ أوِ المَحَـلْ

والمصدرِ ، واسمِ الفعل ، والحرفِ ؛ لأنَّهُ لا يُفسِّرُ في هـٰذا الباب إلا ما يصلُحُ للعمل فيما قبلَهُ) انتهىٰ[1] .

❁ قـولـه : (إنْ مُضمَـرُ . . .) إلـىٰ آخـره : (مُضمَـرُ) : فـاعـلٌ بفعـلٍ محذوف ، وهو فعلُ الشرط ، ويُفسِّرُهُ (شَغَل) ، والضميرُ في (عنه) : عائدٌ على الاسم السابق ، وكذا في (لفظِهِ) ، والباءُ في (بنصب) : بمعنىٰ (عن) ، وهو بدلُ اشتمالٍ مِنْ ضميرِ (عنه) . . . .

علىٰ تقدير عامل ؛ أي : (زيدٌ حسنٌ وجهُهُ حسنٌ) ، وكذا نحوُ : (زيدٌ وجهُهُ مُستنِيرٌ جبينُهُ) ؛ أي : (حسنٌ وجهُهُ مُستنِيرٌ جبينُهُ) .

أي : ودونَ اسمِ التفضيل ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (هندُ زيداً أَكْرَمَ منه أبوها) ؛ أي : (لابستُ زيداً أَكْرَمَ منه أبوها) ، وإنْ جَرَينا علىٰ أنَّهُ تجوزُ مخالفةُ المُفسِّر للمُفسَّر .

❁ قوله : (والمصدرِ ، واسمِ الفعل) ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (زيداً ضَرْباً إيَّاهُ) ، ولا نحوُ : (زيداً دَرَاكِهِ) .

نعم ؛ يجوزُ الاشتغالُ معهما على القول بجواز تقدُّمِ معمولِهما عليهما .

❁ قوله : (والحرفِ) ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (زيداً إنَّهُ قائمٌ) .

(١) توضيح المقاصد (٢/ ٦١١) .

. . . .

بإعادةِ العامل ، والألفُ واللام في (المَحَل) : بدلٌ مِنَ الضمير ، والتقديرُ : (إنْ شَغَلَ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن نَصْبِ لفظِ ذلك الاسمِ السابقِ ؛ أي : نحوُ : « زيداً ضربتُهُ »، أو مَحَلِّهِ؛ نحوُ: « هٰذا ضَرَبْتُهُ ») ، ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

وجوَّز بعضُهُم كونَ الباء علىٰ حالها صِلَةَ (شَغَلَ) ، وجَعَلَ الضميرَ في (لفظِهِ) راجعاً لـ (المُضمَر) ، وعليه : فالمُرادُ بنَصْبِ لفظِ الضمير : تَعَدِّي الفعلِ إليه بلا واسطةٍ ؛ كـ (زيداً ضَرَبْتُهُ) ، وبنَصْبِ المَحَلِّ : تَعَدِّيه إليه بحرف الجرِّ ؛ كـ (زيداً مررتُ به) ، وإلىٰ هٰذا يُشِيرُ كلامُ الشارح الآتي[2] .

وإطلاقُ نصبِ اللفظِ على الضمير المُتَّصِلِ ، والمحلِّ على المُتعدَّىٰ إليه بحرف الجر . . مجازٌ مرسل ؛ مِنْ إطلاقِ الملزوم ـ وهو نصبُ اللفظِ والمَحَلِّ ـ على اللازم ؛ وهو التعدِّي وعدمُهُ .

---

* قوله : (بإعادةِ العامل) ؛ أي : بمعناهُ لا بلفظه .

* قوله : (بدلٌ مِنَ الضمير) ؛ أي : علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ وإن اختار المُصنِّفُ خلافَهُ[3] .

* قوله : (وإطلاقُ نصبِ اللفظِ على الضمير المُتَّصِلِ . . .) إلىٰ آخره : فيه مُسامحةٌ ؛ أخذاً مِنْ آخِرِ عبارتِهِ .

* قوله : (مِنْ إطلاقِ الملزوم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّهُ يلزمُ مِنْ نصب

(١) شرح الأشموني (١/١٨٧) .
(٢) انظر (٣/١٠٧ـ١٠٨) .
(٣) انظر « مغني اللبيب » (٢/٦٤٨) .

٢٥٦ـ فالسابقَ ٱنصِبْهُ بفعلٍ أُضمِرَا حَتْماً مُوافِقٍ لِمَا قد أُظْهِرَا

---

* قوله : (فالسابقَ) منصوبٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكورُ ، وفيه توريةٌ ؛ أي : مثالُ الاشتغال : فالسابقَ انصِبْهُ ؛ أي : انصِبِ السابقَ انصِبْهُ .

* قوله : (أُضمِرَا) ؛ أي : حُذِفَ ؛ ففيه استعارةٌ تبعيَّةٌ ؛ حيث شبَّه الحذفَ بالإضمار واستعارَهُ له ، واشتقَّ منه (أُضمِرَ) بمعنىٰ (حُذِفَ) .

* قوله : (حَتْماً) صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : إضماراً حَتْماً .

قال السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » : (قيل : حَتَمَ الناظمُ النصبَ ، وليس علىٰ إطلاقه ، بل فيه التفصيلُ الآتي .

والجوابُ : أنَّ الحَتْمَ راجعٌ إلىٰ كون النصبِ بالفعل المُضمَرِ ؛ ردّاً علىٰ مَنْ قال : إنَّهُ بالظاهر ، أو راجعٌ إلى الإضمار ، وهو أَوْجَهُ) انتهىٰ[1] .

* قوله : (مُوافِقٍ) بالجرِّ نعتٌ ثانٍ لـ (فعلٍ) .

الكلمةِ القابلةِ لظهور الإعراب لفظاً . . التعدِّي إليها بلا واسطةٍ ، ومِنْ نصب الكلمةِ القابلةِ لظهور الإعراب محلّاً . . التعدِّي بالواسطة .

وبقولنا : (القابلةِ لظهور الإعراب) اندفعَ ما يُقالُ : لا يلزمُ مِنَ النصب محلّاً التعدِّي بالواسطة ؛ نحوُ : (ضربتُ هـٰذا) ، و(ضربتُ الذي قام أبوه) ، فلا يُحتاجُ للجواب : بأنَّ المُرادَ : اللزومُ في الجملة ، تدبَّرْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٠٥) .

الاشتغالُ : أنْ يتقدَّمَ اسمٌ[1] ، ويتأخَّرَ عنه فعلٌ قد عَمِلَ في ضميرِ ذلك الاسمِ[2] ، أو في سببيِّهِ ؛ وهو المضافُ إلىٰ ضميرِ الاسمِ السابقِ .

فمثالُ المُشتغِلِ بالضمير : (زيداً ضربتُهُ) ، و(زيداً مررتُ به) ، ومثالُ المُشتغِلِ بالسببيِّ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) .

❀ قوله : (أو في سببيِّهِ) يُشِيرُ : إلىٰ أنَّ في كلام الناظمِ حَذْفاً ؛ أي : إنْ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ ، أو سببيُّهُ .

❀ قوله : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) يُقدَّرُ في هٰذا ونحوِهِ : (أَهَنْتُ زيداً

---

(١) أي : واحدٌ ؛ لأنَّهُ نكرة في الإثبات ، فيُفِيدُ : أنَّ المشغولَ عنه لا يتعدَّد مع اتِّحاد العامل المُقدَّر ؛ لأنَّهُ لم يُسمع ، وأمَّا : (زيداً وعَمْراً ضربتُهُما) فكالاسم الواحدِ بسبب العطف ، وأجازه الأخفشُ إنْ عَمِلَ المُقدَّر في مُتعدِّد ؛ كـ (زيداً درهماً أعطيتُهُ إيَّاه) ؛ فإن تعدَّد العاملُ المُقدَّر . . جاز ، كما في « الرَّضِيِّ » ؛ كـ (زيداً أخاهُ غلامَهُ ضربتُهُ) ؛ أي : لابستُ زيداً أهنتُ أخاه ضربتُ غلامَهُ ، وأفاد أيضاً : اشتراطَ تقدُّمه ، وأمَّا : (ضربتُهُ زيداً) فليس اشتغالاً ، بل إن نُصِبَ (زيد) فبدلٌ مِنَ الهاء ، أو رُفِعَ فمبتدأ مُؤخَّر ، ويُشترط فيه أيضاً : قبوله الإضمارَ ؛ فلا يصحُّ الاشتغالُ في حالٍ وتمييز ومصدر مُؤكِّد ومجرورٍ ما يختصُّ بالظاهر ؛ كـ (حتىٰ) . « خضري » (١/ ٣٤٧) .

(٢) مُراد الشارح بعمله فيه : خصوصُ النصب ؛ بدليل باقي كلامه ، ومُقتضىٰ ذلك مع قول المُصنِّف : (بنصب لفظه) ، وقولِهِ : (فالسابقَ انصِبْهُ . . .) إلىٰ آخره . . أنَّ العاملَ إذا اشتغل برفع ذلك الضمير ؛ نحوُ : ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة : ٦] . . لا يكونُ اشتغالاً ، والمنقولُ عن شارح « التسهيل » وأبي حيَّانَ : أنَّهُ منه ، وكذا في « التوضيح » ، وهو المُتَّجِهُ ؛ ففي الضابط قصور ؛ فـ (أحد) : فاعلٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ (استجارك) ؛ لاشتغاله بضميره ، ولا يَرِدُ : أنَّهُ لو تفرَّغ له لم يعمل فيه ؛ لأنَّ ذلك لعارضِ تقدُّمِهِ ، ولو تأخَّر عنه لَعَمِلَ فيه . « خضري » (١/ ٣٤٨) .

وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (إنْ مُضمَرُ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره ، والتقديرُ : (إنْ شَغَلَ مُضمَرُ اسمٍ سابقٍ فعلاً عن ذلك الاسمِ بنصب المُضمَرِ لفظاً ؛ نحوُ : « زيداً ضربتُهُ » ، أو بنصبه محلاً ؛ نحوُ : « زيداً مررتُ به ») .

فكلُّ واحدٍ مِنْ (ضربتُ) و(مررتُ) قد اشتغلَ بضميرِ (زيد) ، لـٰكنَّ (ضربتُ) وَصَلَ إلى الضمير بنَفْسه ، و(مررتُ) وَصَلَ إليه بحرفِ جرٍّ ؛ فهو مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلاً ، وكلٌّ مِنْ (ضربتُ) و(مررتُ) لو لم يَشتغِلْ بالضمير لَتسلَّطَ علىٰ (زيد) كما تَسلَّطَ على الضمير ؛ فكنتَ تقولُ : (زيداً ضربتُ) ، فتَنصِبُ (زيداً) ، ويصلُ الفعلُ إليه بنَفْسه كما وَصَلَ إلىٰ ضميره ، وتقولُ : (بزيد مررتُ) ، فيصلُ الفعلُ إلىٰ (زيد) بالباء كما وَصَلَ إلىٰ ضميره ، ويكونُ منصوباً محلاً كما كان الضميرُ .

وقولُهُ : (فالسابقَ انصِبْهُ . . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّهُ إذا وُجِدَ الاسمُ والفعلُ على الهيئة المذكورةِ . . فيجوزُ لك نصبُ الاسمِ السابق ، واختلف النَّحْويُّونَ في ناصبه :

فذَهَبَ الجمهورُ : إلىٰ أنَّ ناصبَهُ فعلٌ مُضمَرٌ وجوباً ؛ لأنَّهُ لا يُجمَعُ بين المُفسِّر والمُفسَّر ، ويكونُ الفعلُ المُضمَرُ مُوافِقاً في المعنىٰ لذلك المُظهَرِ[1] ،

ضربتُ غلامَهُ) ، ولا يُقدَّرُ : (ضربتُ زيداً) ؛ إذ لم يقع عليه ضَرْبٌ .

. . . .

(١) وجملةُ المُظهَرِ لا محلَّ لها من الإعراب عند الجمهور ؛ لأنَّها تفسيريَّةٌ ، خلافاً للشَّلَوبينِ في جَعْله المُفسِّرةَ بحسَبِ ما تُفسِّرُهُ ؛ فلا محلَّ لها في نحو : (زيداً ضربتُهُ) ، ومحلُّها الرفع في نحو : ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر : ٤٩] . =

وهٰذا يشملُ : ما وَافَقَ لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ قولِكَ في (زيداً ضربتُهُ) : التقديرَ : (ضربتُ زيداً ضربتُهُ) ، وما وَافَقَ معنىً دونَ لفظٍ ؛ كقولك في (زيداً مررتُ به) : إنَّ التقديرَ : (جاوزتُ زيداً مررتُ به) ، وهٰذا هو الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ .

والمذهبُ الثاني : أنَّهُ منصوبٌ بالفعل المذكور بعدَهُ ، وهٰذا مذهبٌ كُوفيٌّ .

---

* قوله : (جاوزتُ زيداً مررتُ به) اعتُرِضَ : بأنَّهُ مُخالِفٌ في المعنىٰ ؛ إذ المرورُ بالشيء هو مُحاذاتُهُ ، وهي غيرُ المُجاوَزة .

وأُجِيبَ : بأنَّ المرورَ إذا اقترنَ بالباء يكونُ معناه المُجاوزةَ ، دون ما إذا اقترنَ بـ (علىٰ) ؛ فيكونُ للمُحاذاة ؛ كما في قوله[1] : [من الوافر]

. . . .

= هٰذا ؛ وكونُ المُفسِّرِ جملةً إنَّما هو في اشتغال النصب ، وأمَّا الرفعُ : فالمُفسِّر فيه الفعلُ وحدَهُ ؛ لأنَّهُ المحذوف ، لا الجملة ، وله إعرابُ ما يُفسِّرُهُ لفظاً أو محلّاً ؛ ولذا جُزِمَ في قوله : (من الطويل)

فمَنْ نحنُ نُؤمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ

انظر « حاشية الخضري » (١/٣٤٩) .

(١) البيت لمجنون ليلىٰ قيس بن المُلَوَّح في « ديوانه » (ص١٣١) ، وبعده :

ومـا حُـبُّ الـدِّيـارِ شَغَفْـنَ قَلْبِـي ولٰكـنْ حُـبُّ مَـنْ سكـنَ الـدِّيـارَا

رُوي : أنَّهُ كان إذا اشتدَّ شوقُهُ إلىٰ ليلىٰ يمرُّ علىٰ آثار المنازل التي كانت تسكنها ؛ فتارةً يُقبِّلُها ، وتارةً يُلصِقُ بطنَهُ بكُثْبان الرمل ويتقلَّب في حافاتها ، وتارةً يبكي ويُنشِدُ هٰذَينِ البيتَينِ ، والبيت الثاني شاهد في اكتساب المضاف ـ وهو (حب) ـ التأنيثَ والجمعيَّةَ من المضاف إليه ؛ وهو (الديار) ، وانظر « خزانة الأدب » (٤/٢٢٧ـ٢٢٨) .

واختلف هـٰؤلاءِ ؛ فقال قومٌ[1] : إنَّهُ عاملٌ في الضمير وفي الاسم معاً ؛ فإذا قلتَ : (زيداً ضربتُهُ) . . كان (ضربتُ) ناصباً لـ (زيد) وللهاء ، ورُدَّ هـٰذا المذهبُ : بأنَّهُ لا يعملُ عاملٌ واحدٌ في ضميرِ اسمٍ ومُظهَرِهِ .

وقال قومٌ[2] : هو عاملٌ في الظاهر ، والضميرُ مُلْغىً[3] ، ورُدَّ : بأنَّ الأسماءَ لا تُلغىٰ بعدَ اتِّصالِها بالعوامل[4] .

٢٥٧ـ والنصبُ حَتْمٌ . . . .

أَمُـرُّ علـى الـدِّيـارِ ديـارِ ليلـىٰ أُقبِّـلُ ذا الجِـدارَ وذا الجِـدارَا

أفاده ياسينُ على « القطر »[5] .

* قوله : (ورُدَّ هـٰذا المذهبُ : بأنَّهُ لا يعملُ عاملٌ واحدٌ . . .) إلىٰ آخره ، ولا يَرِدُ : (اضربْهُ زيداً) ؛ لأنَّ عاملَ البدلِ مُقدَّرٌ على المشهورِ . انتهىٰ « فارِضي »[6] .

* قوله : (حَتْمٌ) ؛ أي : مُتحتِّمٌ .

. . . .

---

(١) ومنهم الفرّاء .
(٢) ومنهم الكِسائي .
(٣) أي : زائدٌ .
(٤) انظر هـٰذه المسألة في « تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٧٧) ، و« المساعد » (١/ ٤١٣) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٣٥ـ١٣٦) .
(٥) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٥٤٧ـ٥٤٨) .
(٦) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٨) .

. . . . . . إنْ تلا السابقُ ما   يختصُّ بالفعلِ كـ (إنْ) و(حيثُما)

ذَكَرَ النَّحْويُّونَ أنَّ مسائلَ هـٰذا البابِ علىٰ خمسة أقسامٍ :

أحدُها : ما يجبُ فيه النصبُ .

---

* **قوله : (إنْ تلا)** ؛ أي : تَبِعَ ، و(السابقُ) بالرفع : فاعلُهُ ، و(ما) : مفعولٌ ؛ أي : شيئاً[1] .

* **قوله : (كـ « إنْ » و« حيثُما »)** قال في « التوضيح » : (تسويةُ الناظمِ بينَ « إنْ » و« حيثُما » مردودةٌ ؛ لأنَّ « حيثُما » : لا يقعُ الاشتغالُ بعدَها إلا في الشِّعْر ، وأمَّا في الكلام فلا يَلِيها إلا صريحُ الفعل ، وأمَّا « إنْ » : فإنَّهُ يَلِيها الاسمُ في الكلام إذا كان بعدَهُ فعلٌ ماضٍ) انتهىٰ[2] .

وجوابُهُ : أنَّ الغَرَضَ مِنَ التسوية بينهما : إنَّما هو في وجوب النصبِ حيثُ وَقَعَ الاشتغالُ بعدَهُما ، وأمَّا التسويةُ بينهما في جميع الوجوهِ . . فليستْ بلازمةٍ ، وعبارةُ الناظمِ ناطقةٌ بذلك . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

* **قوله : (وعبارةُ الناظمِ ناطقةٌ بذلك) لا يخفىٰ أنَّها تَقتضِي بحسَبِ** ما يتبادرُ عدمَ تفاوتِ الاختصاص بالفعل ، وهو مُرادُ المُوضِّح .

(١) وعليه : فـ (ما) نكرة موصوفة وجملةُ (يختص) صفتها ، ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) موصولاً اسمياً وجملةُ (يختص) صلتها .
(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٦١-١٦٢) .
(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٢٩٨) .

والثاني : ما يجبُ فيه الرفعُ .

والثالثُ : ما يجوزُ فيه الأمرانِ والنصبُ أرجحُ .

والرابعُ : ما يجوزُ فيه الأمرانِ والرفعُ أرجحُ .

والخامسُ : ما يجوزُ فيه الأمرانِ على السواء .

فأشار المُصنِّفُ إلى القسم الأوَّل بقوله : (والنصبُ حَتْمٌ. . .) إلىٰ آخره ، ومعناه : أنَّهُ يجبُ نصبُ الاسمِ السابقِ إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ لا يَلِيها إلا الفعلُ ؛ كأدوات الشرطِ ؛ نحوُ : (إنْ) و(حيثُما) ؛ فتقولُ : (إنْ زيداً أكرمتَهُ أُكرِمْكَ) ، و(حيثُما زيداً تَلْقاهُ فأَكْرِمْهُ) ؛ فيجبُ نصبُ (زيداً) في المثالَينِ

---

* قوله : (كأدوات الشرطِ) ؛ أي : وأدواتِ التحضيضِ ؛ نحوُ : (هلَّا زيداً أكرمتَهُ) ، وأدواتِ الاستفهامِ ما عدا الهمزةَ ؛ نحوُ : (متىٰ زيداً تُكرِمُهُ ؟) ، و(أين زيداً فارقتَهُ ؟) .

* قوله : (تَلْقاهُ) بالرفع ؛ لأنَّهُ مُفسِّرٌ ليس بشرط ، وفي بعض النسخ بالجزم[1] ، قال الشيخُ ياسينُ : (وجهُ الجزمِ في « تَلْقَهُ » ـ مع أنَّهُ ليس بياناً ولا بدلاً ولا فعلَ شرطٍ ـ : أنَّهُ مُفسِّرٌ للمجزوم ، فأُعطِيَ حُكْمَهُ) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (بالرفع ؛ لأنَّهُ مُفسِّرٌ ليس بشرط. . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (ليس مجزوماً ؛ لأنَّهُ معَ فاعِلِهِ مُفسِّرٌ للجملة المحذوفةِ بعدَ « حيثُما » ، وليس المُفسِّرُ الفعلَ وحدَهُ حتىٰ يكونَ مجزوماً كمُفسَّرِهِ ، وفي نسخة : « تَلْقَهُ »

---

(١) جاء كذلك في (ح) .

(٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٥٦٣) .

وفيما أَشْبهَهُما ، ولا يجوزُ الرفعُ علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ ؛ إذ لا يقعُ بعدَ هـٰذه الأدوات ، وأجاز بعضُهُم وقوعَ الاسمِ بعدَها[1] ، فلا يمتنعُ عندَهُ الرفعُ على الابتداء ؛ كقول الشاعر[2] : [من الكامل]

---

* قوله : (ولا يجوزُ الرفعُ علىٰ أنَّهُ مبتدأٌ) ، أمَّا علىٰ أنَّهُ فاعلٌ بفعلٍ مضمرٍ مُطاوِعٍ للظاهر . . فجائزٌ ؛ كقول الشاعر : [من الكامل]

لا تَجْـزَعـي إنْ مُنفِـسٌ أَهْلَكْتُـهُ

في روايةِ رَفْعِ (مُنفِسٌ) ؛ أي : إنْ هَلَكَ مُنفِسٌ أهلكتُهُ[3] .

* قوله : (وأجاز بعضُهُم وقوعَ) هو الأخفشُ ، والمعتمدُ : خلافُهُ . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

بالجزم ؛ إجراءً له مُجْرى المحذوفِ) انتهىٰ[5] .

---

(١) أي : بعد أدوات الشرط ، وكذا التحضيض والاستفهام .

(٢) البيت لسيدنا النمر بن تَوْلَب العُكْلي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٨٤) ضمن قصيدة يُعاتب فيها زوجتَهُ علىٰ لومه علىٰ إتلاف ماله جزعاً من الفقر ؛ وذلك أنَّهُ نَزَلَ به ضيفٌ وهو في الجاهلية ، فعَقَرَ لهم أربعَ قلائصَ ، وسَبَأَ لهم خمراً كثيراً ، فلامتْهُ امرأتُهُ علىٰ ذلك ، ومطلعها :

قالتْ لِتعذُلَني مِنَ الليلِ ٱسمَعِ ... سَفَهاً تبيُّتُكِ الملامةَ فـاْهْجَعِي
لا تَعجَلِـي لغـدٍ وأمـرُ غـدٍ لـهُ ... أَتَعَجَّلِيـنَ الشـرَّ مـا لـم تُمنَعِـي =

(٣) ورواية سيبويه وجمهور البَصْريِّين : بالنصب ، وكذلك جاءت في « الديوان » ، كما نُبِّه عليه في التعليق السابق .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/٥٨) .

(٥) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥٠) .

١٥٧ـ لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِسٌ أَهْلَكْتُهُ فإذا هلكتُ فعندَ ذلكَ فاْجْزَعِي

تقديرُهُ : (إنْ هَلَكَ مُنفِسٌ)[1] ، والله أعلم[2] .

٢٥٨ـ وإنْ تلا السابقُ ما بالإِبتِدَا يختصُّ فالرفعَ ٱلتَزِمْهُ أَبَدَا

---

* قوله : (وإنْ تلا السابقُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا القِسْمُ ليس مِنْ باب الاشتغالِ في شيء ؛ فإنَّ مِنْ شرطِهِ : أنْ يصحَّ تأثُّرُ السابقِ بالعامل ، وما اختصَّ

---

* قوله : (ليس مِنْ باب الاشتغالِ . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ صاحبُ « النُّكَت » ابنَ هشام ، والمُتَّجِهُ : ما اقتضاه إطلاقُ الناظم مِنْ عدِّهِ منه ،

= قامتْ تُبَكِّي أنْ سَبَأْتُ لِفتْيةٍ زِقّاً وخابيةً بعَوْدٍ مُقطَعِ
لا تَجْزَعِي إنْ مُنفِساً . . . .

وجاء موطن الشاهد في « الديوان » منصوباً علىٰ رواية البَصْريِّين ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٣٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٤١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٧٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٨٤ـ ٩٨٦) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣١٤ـ ٣٢٢) .

(١) اعلَمْ : أنَّ الذي أجاز وقوعَ الاسمِ بعدَها هم الكُوفيُّونَ والأخفشُ ، إلا أنَّ الكُوفيِّينَ يُقدِّرون في هٰذا الموضع فعلاً مطاوِعاً للظاهر ، والأخفشَ يُجوِّز رفعه بالابتداء بشرطِ أنْ يكونَ الخبر فعلاً ، فإذا علمتَ ذلك فتقديرُهُ هٰذا لا يتناسبُ مع السياق ، ولو قال : (تقديره عند الكُوفيِّين) أو نحوه . . لسَلِمَ من ذلك ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) قوله : (كقول الشاعر . . .) إلىٰ آخره : زيادةٌ من نسخة الشيخ محمد محيي الدين ، وهي محذوفة من نسخة المُحشِّي كما هو ظاهرٌ .

٢٥٩ـ كذا إذا الفعلُ تلا ما لم يَرِدْ ما قبلُ معمولاً لِمَا بعدُ وُجِدْ

أشار بهـٰذَينِ البيتَينِ : إلى القِسْم الثاني ؛ وهو ما يجبُ فيه الرفعُ .

فيجبُ رفعُ الاسمِ المُشتغَلِ عنه إذا وَقَعَ بعدَ أداةٍ تختصُّ بالابتداء ؛ كـ (إذا) التي للمُفاجَأة ؛ فتقولُ : (خرجتُ فإذا زيدٌ يضربُهُ عمرٌو) برفع (زيد) ، ولا يجوزُ نصبُهُ ؛ لأنَّ (إذا) هـٰذه لا يقعُ بعدَها الفعلُ ؛ لا ظاهراً ولا مُقدَّراً .

بالابتداء لا يصحُّ تقديرُ الفعلِ بعدَهُ ، وما له صدرُ الكلامِ يمتنعُ عملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ ؛ ولذا لم يذكرْهُ ابنُ الحاجب ؛ قال ابنُ هشامٍ : (أصاب ابنُ الحاجبِ كلَّ الإصابة ؛ حيثُ لم يذكرْ هـٰذا القِسْمَ ؛ لأنَّهُ لم يدخل تحتَ ضابطِ الاشتغال) .

وصرَّح به الشارحُ ، وصرَّح به الناظمُ في « التسهيل » ، ويُشِيرُ إليه كلامُ الأُشْمُونيِّ في الخاتمة[١] ؛ لأنَّ العاملَ صالحٌ للعمل في الاسم السابقِ لذاته ، والمنع مِنْ عمله لعارض ، فلو تسلَّط العاملُ في مسائلِ وجوبِ الرفعِ على الاسم السابق . . لَنَصَبَهُ لولا المانعُ ، وهـٰذا كافٍ ، كما قاله ابنُ قاسمٍ ، ورجَّحه العلَّامةُ الصبَّانُ[٢] .

(١) تسهيل الفوائد (ص٨١) ، شرح الأشموني (١/ ١٩٤) .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٥٥) ، حاشية الصبان (٢/ ١٢٤) .

وكذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا وَلِيَ الفعلُ المُشتغِلُ بالضمير أداةً لا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها ؛ كأدوات الشرط ، . . . .

قلت[١] : لم يذكر في « الألفيّة » ضابطَ الاشتغالِ ولا شروطَهُ حتىٰ يُستغنىٰ عن ذِكْرِهِ ، فلم يكن مِنْ ذِكْرِهِ بُدٌّ ليُعلَمَ امتناعُ النصبِ على الاشتغال فيه .

نعم ؛ كان الأَوْلىٰ : أنْ يُصدِّرَ البابَ بضابطٍ يُخرِجُ ذلك كما فعلَهُ في « التسهيل » ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « النُّكَت »[٢] .

قوله : (السابقُ) بالرفع : فاعلُ (تلا) ، و(ما) : مفعولٌ ، وقولُهُ : (ما لم يَرِدْ) : مفعولُ (تلا) الذي قبلَهُ ، و(ما قبلُ) : فاعلٌ بـ (يَرِدْ) ، و(معمولاً) : حالٌ مِنْ هٰذا الفاعل ، و(قبلُ) و(بعدُ) : مبنيَّانِ على

نعم ؛ الضابطُ الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ بقوله : (إنْ مضمرُ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره . . قاصرٌ علىٰ حالة النصب ؛ فلا يشملُ نحوَ : ﴿ وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ ٱسْتَجَارَكَ ﴾ [التوبة : ٦] ، معَ أنَّ الظاهرَ أنَّهُ مِنْ باب الاشتغال وإن جرىٰ بعضُهُم علىٰ أنَّهُ ليس منه ، بل مِنْ باب مُطلَقِ التفسير ، وإن أردتَ توضيحاً لذلك . . فارجعْ لِمَا كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية المُؤلِّف على القطر »[٣] .

❁ قوله : (لم يذكر في « الألفيّة » ضابطَ الاشتغالِ ولا شروطَهُ) فيه نَظَرٌ ؛ فقد ذَكَرَ ضابطَهُ بقوله : (إن مضمرُ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره ، وأفاد شروطَهُ ؛ بعضَها بالتصريح ، وبعضَها بالتلويح .

---

(١) القائل هو الإمام السيوطي رحمه الله تعالىٰ .
(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٠٥) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٨٠) .
(٣) تقرير الأنبابي على السجاعي على القطر (ق/ ٥٤ ـ ٥٥) .

والاستفهام[1] ، و(ما) النافيةِ[2] ؛ نحوُ : (زيدٌ إنْ لَقِيتَهُ فأَكْرِمْهُ) ، و(زيدٌ هل ضربتَهُ ؟) ، و(زيدٌ ما لَقِيتُهُ) ؛ فيجبُ رفعُ (زيد) في هـٰذه الأمثلةِ ونحوها ، ولا يجوزُ نصبُهُ ؛ لأنَّ ما لا يَصلُحُ أنْ يعملَ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ . . لا يَصلُحُ أنْ يُفسِّرَ عاملاً فيما قبلَهُ[3] .

وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (كذا إذا الفعلُ تلا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كذلك يجبُ رفعُ الاسمِ السابقِ إذا تلا الفعلُ شيئاً لا يَرِدُ ما قبلَهُ معمولاً لِمَا بعدَهُ .

ومَنْ أجاز عملَ ما بعدَ هـٰذه الأدواتِ فيما قبلَها ؛ فقال : (زيداً

---

(١) ومثلُها : أدوات التحضيض ، والعَرْضِ ، ولامُ الابتداء ، و(كم) الخبريَّةُ ، والحروفُ الناسخة ، والموصولُ ، والموصوفُ ، وحرفُ الاستثناء ؛ فكلُّ ذلك لا يعملُ ما بعدَهُ فيما قبلَهُ ؛ فلا نصبَ في : (زيدٌ هلَّا ضربتَهُ) ، أو (زيدٌ أَلَا تضربُهُ) ، أو (زيدٌ لَأَنا ضاربُهُ) ، أو (زيدٌ كم أنا ضاربُهُ) ، أو (زيدٌ إنِّي ضاربُهُ) ، أو (زيدٌ الذي تضربُهُ) ، أو (زيدٌ رجل ضربتُهُ) ، أو (ما زيدٌ إلا يضربُهُ عمرو) ، بخلاف حرف التنفيس ؛ كـ (زيداً سأضربُهُ) ؛ فيجوزُ نصبُهُ على الراجح . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٥١) .

(٢) مثلها : (لا) في جواب القسم ؛ كـ (زيدٌ واللهِ لا أضربُهُ) ؛ لأنَّ لها الصدرَ أيضاً . « خضري » (١/٣٥٢) .

(٣) قوله : (ولا يجوزُ نصبُهُ) ؛ أي : على الاشتغال ، وقولُهُ : (لا يَصلُحُ أنْ يُفسِّرَ عاملاً) ؛ أي : علىٰ وجه كونِهِ عِوَضاً عن المُقدَّر كما هو شأنُ الاشتغال ؛ فلو نُصِبَ الاسمُ بمُقدَّرٍ يُدَلُّ عليه بالملفوظ دون تعويضٍ . . جاز ، ولم تكن المسألة من الاشتغال ، ولا يلزمُ صلاحية الملفوظ حينئذٍ للعمل فيما قبله ، ويجوز إظهار المحذوف . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٥٢) .

ما لقيتُ) . . أجاز النصبَ مع الضمير بعاملٍ مُقدَّر ؛ فيقولُ : (زيداً ما لَقِيتُهُ) .

٢٦٠ـ وٱختِيرَ نصبٌ قبلَ فعلٍ ذي طَلَبْ وبعـدَ مـا إيـلاؤُهُ الفعـلَ غَلَـبْ
٢٦١ـ وبعدَ عاطفٍ بلا فَصْلٍ علىٰ معمـــولِ فعـــلٍ مُستقِـــرٍّ أوَّلا

هـٰذا هو القِسْمُ الثالثُ ؛ وهو ما يُختارُ فيه النصبُ ؛ وذلك إذا وَقَعَ بعدَ

الضم . انتهىٰ « فارضي »[١] ؛ فما في بعض النسخ مِنْ وجود (قبل) مُتَّصِلاً بضمير . . غيرُ صوابٍ ؛ لفساد الوزنِ به وإن جَرَىٰ عليه في « التمرين »[٢] .

❀ قوله : (وبعدَ ما إيلاؤُهُ الفعلَ غَلَبْ) ؛ أي : بعد ما الغالبُ عليه أنْ يَلِيَهُ فعلٌ ؛ فـ (إيلاؤُهُ) : مصدرٌ مضافٌ إلى المفعول الثاني ، و(الفعل) : مفعولٌ أوّل ؛ لأنَّهُ الفاعلُ في المعنى . انتهىٰ « أُشْمُوني »[٣] .

❀ قوله : (علىٰ معمولِ فعلٍ) تَجَوَّزَ الناظمُ في هـٰذا ؛ إذ العطفُ حقيقةً إنَّما هو على الجملة الفعليّةِ[٤] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٩) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٦٢) ، ونقله عن « شرح المكودي » (ص١٠٢) ، والذي بخط الإمام ابن هشام : (ما قبلَهُ معمولَ ما بعدُ وُجِدْ) ، ورمز إلىٰ صحته ، وعليه : فلا إشكال ، بل عليه شرح الشاطبي في « المقاصد » (٣/ ٨٩) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٨٩ـ ١٩٠) .

(٤) وجعل في « التمرين » (ص٦٢) المعطوفَ محذوفاً ، والتقدير : (علىٰ معمول فعل وعامله) .

الاسمِ فعلٌ دالٌّ علىٰ طلب ؛ كالأمر[1] ، والنهي ، والدعاء ؛ نحوُ : (زيداً اَضْرِبْهُ) ، و(زيداً لا تَضْرِبْهُ) ، و(زيداً رحمَهُ الله) ؛ فيجوزُ رفعُ (زيد) ونصبُهُ ، والمُختارُ : النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ : إذا وَقَعَ الاسمُ بعدَ أداةٍ يَغلِبُ أنْ يَلِيَها الفعلُ ؛ كهمزة الاستفهامِ ؛ . . . .

---

* قوله : (والدعاء) ؛ أي : سواءٌ كان بخيرٍ أو شرٍّ ، وسواءٌ كان بصيغة الطَّلَبِ ؛ نحوُ : (عبدَكَ اللهمَّ ارحمْهُ) ، أم بصيغة الخبرِ ؛ نحوُ : (زيداً رحمَهُ اللهُ) ، أفادَهُ في « التصريح »[2] .

* قوله : (كهمزة الاستفهام) ؛ أي : وكالنَّفْيِ بـ (ما) ، أو (لا) ، أو (إنْ) ؛ نحوُ : (ما زيداً رَأَيْتُهُ) ، و(لا عَمْراً كلَّمْتُهُ)[3] ، و(إنْ بكراً

---

* قوله : (أي : وكالنَّفْيِ بـ « ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكـ (ما) و(لا) و(إنِ) النافياتِ ، بخلافِ (لم) و(لمَّا) و(لن) ؛ فيجبُ النصبُ

---

(١) أي : ولو باللام ؛ نحوُ : (زيداً لِتَضْرِبْهُ) ؛ لأنَّها كـ (لا) الناهيةِ لا يلزمان الصدر ، فلا يمتنعُ عملُ ما بعدَهُما فيما قبلَهُما ، وإنَّما امتنع تقديمُ الفعلِ عليهما ؛ لضعفهما مع تأخُّرهما عن العمل ؛ كما في (لم) و(لمَّا) و(لن) . « خضري » (١/٣٥٢ـ ٣٥٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/٢٩٨) .

(٣) هـٰذا المثال مُقتطَعٌ مِنْ كلام ؛ أي : (لا زيداً رأيتُهُ ولا عَمْراً كلَّمتُهُ) ؛ لأن (لا) الداخلةَ على الماضي غيرَ الدعائية . . يجبُ تَكْرارها ، وذكر الصبان في « حاشيته » (٢/١١٣) أنَّهُ تقوم (ما) في (ما زيداً رأيته) مَقامَ (لا) الأولىٰ ، وعليه : فيكون المُحشِّي قد أتىٰ بمثالين في ضمن مثال واحد .

فتقولُ : (أزيداً ضربتَهُ ؟) بالنصب والرفع ، والمُختارُ : النصبُ .

وكذلك يُختارُ النصبُ : إذا وَقَعَ الاسمُ المُشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تقدَّمَتْهُ جملةٌ فعليّةٌ[1] ، ولم يُفصَلْ بينَ العاطفِ والاسم ؛ نحوُ : (قام زيدٌ وعَمْراً أكرمتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (عمرو) ونصبُهُ ، والمُختارُ : النصبُ ؛ لتُعطَفَ جملةٌ فعليّةٌ على جملةٍ فعليّة .

فلو فُصِلَ بينَ العاطفِ والاسم.. كان الاسمُ كما لو لم يتقدَّمْهُ شيءٌ ؛

ضَرَبْتُهُ) ، وكـ (حيثُ) المُجرَّدةِ مِنْ (ما) ؛ نحوُ : (اجْلِسْ حيثُ زيداً ضَرَبْتُهُ) انتهى « أُشْمُوني »[2] .

* قوله : (والمُختارُ : النصبُ) ؛ أي : ما لم تُفصَلِ الهمزةُ ، وإلا فالمُختارُ : الرفع ؛ نحوُ : (أأنتَ زيدٌ تضربُهُ ؟) ، إلا في نحوِ : (أكلَّ يومٍ زيداً تضربُهُ ؟) ؛ إذ الفصلُ بالظرف كَلَا فَصْلٍ ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

بعدَها ؛ لاختصاصها بالفعل .

---

(١) قوله : (بعد عاطف) ؛ أي : أو شِبْهِهِ ؛ كـ (ضربتُ القومَ حتىٰ زيداً ضربتُهُ) ، و(ما رأيتُ زيداً لـٰكنْ عَمْراً ضربتُهُ) ؛ فيترجَّحُ النصب ؛ لأنَّ (حتىٰ) و(لـٰكنْ) وإن كانا حرفَي ابتداء لدخولهما على الجملة.. لـٰكنَّهما أَشْبَها العاطفَينِ في كونِ ما بعدَ (حتىٰ) بعضاً ممَّا قبلها ، وفي كونِ (لـٰكن) بعد النفي ، كما هو شأنُهُما عند العطف ، فإن خَلِيَا مِنْ ذلك ؛ كـ (أكرمت زيداً حتىٰ عمرٌو أكرمته) ، و(قام بكرٌ لـٰكنْ عمرٌو ضربته).. ترجَّح الرفع ؛ لعدم شَبَهِهما بالعاطف ، ولا وجهَ لتعيُّنه كما قيل ؛ إذ غايتُهُ أنَّهما مثل : (زيدٌ ضربته) . « خضري » (١/ ٣٥٣) نقلاً عن ابن قاسم .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٩٠) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٩٠) .

نحوُ : (قام زيدٌ وأمَّا عمرٌو فأكرمتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (عمرو) ونصبُهُ ، والمُختارُ : الرفعُ على ما سيأتي[1] ، وتقولُ : (قام زيدٌ وأمَّا عَمْراً فأَكْرِمْهُ) ؛ فيُختارُ نصبُ (عمرو) كما تقدَّم ؛ لأنَّهُ وَقَعَ قبلَ فعلٍ دالٍّ على طَلَب .

---

* قوله : (والمُختارُ : الرفعُ) ؛ أي : ما لم يُوجَدْ مُرجِّحُ النصبِ ؛ نحوُ : (أمَّا زيداً فأَكْرِمْهُ) ، نبَّهَ عليه المُرَاديُّ[2] .

وقضيَّتُهُ : أنَّ الرفعَ حينئذٍ ليس أجودَ ، فيُحتمَلُ ترجيحُ النصب ، واستواؤُهُما ، وهو الأوجهُ ؛ لتقابُل المُرجِّحَينِ بلا مُرجِّحٍ ثالثٍ لأحدهما ، ذَكَرَهُ شيخُ الإسلامِ[3] ؛ ففي كلام الشارحِ الآتي نَظَرٌ .

* قوله : (وأمَّا عَمْراً فأَكْرِمْهُ ؛ فيُختارُ نصبُ « عمرو » . . .) إلى آخره ، والناصبُ هنا محذوفٌ فسَّره المذكورُ وإن كان بعدَ الفاء ؛ لأنَّ الفاءَ يعملُ

---

* قوله : (لتقابُل المُرجِّحَينِ) ؛ فمُرجِّحُ الرفعِ : كونُ الأصلِ عدمَ الحذف ، ومُرجِّحُ النصبِ[4] : أنَّ الإخبارَ بالجملة الطَّلَبيَّةِ قليلٌ ، بل قيل بمنعه[5] .

وقولُهُ : (ففي كلام الشارحِ الآتي نَظَرٌ) ؛ أي : لأنَّهُ رجَّح النصبَ في هذه المسألة .

---

(١) انظر (٣/ ١٢٩) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٦١٦) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٤٥٠ـ٤٥١) .

(٤) إلى هنا انتهى السقط في (ك) .

(٥) وقد سبقت هذه المسألة في (٢/ ٢٣٠) ، وانظر (٤/ ٢٧٧) .

. . . .

ما بعدَها فيما قبلَها إذا وقعتْ في غير موضعِها[1] ؛ نحوُ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْ) ، وإذا عَمِلَ جاز أنْ يُفسَّرَ في نحو : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) .

والدليلُ علىٰ أنَّها وقعتْ في غير مَوضِعِها : أنَّ الأصلَ : (مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فزيداً اضْرِبْ) ، فحُذِفَ : (مهما يكنْ مِنْ شيء) برُمَّته ، وجِيء بـ (أمَّا) ؛ فحَصَلَ : (أمَّا فزيداً اضْرِبْ) ، فزُحلِقَتِ الفاءُ عن موضعها ؛ لإصلاح اللفظ ؛ فحَصَلَ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْ) ، فعَمِلَ ما بعدَ الفاءِ فيما قبلَها لذلك ، أو لأنَّ الحاجةَ تدعو إلى الفصل بينَ (أمَّا) والفعل ؛ إذ الفعلُ لا يَلِيها ، ففُصِلَ بمعمول الفعلِ .

وقد يُقالُ : لا نَظَرَ ؛ لوجود المُرجِّحِ الثالث ؛ وهو التناسُبُ ؛ لأنَّهُ على النصب يكونُ هناك عطفُ فعليَّةٍ علىٰ فعليَّةٍ .

كذا قيل ، لٰكن قد يُقالُ : هناك مُرجِّحٌ آخَرُ للرفع ؛ وهو كونُ الكلامِ مع (أمَّا) مستأنفاً منقطعاً عمَّا قبلَها ، والاستئنافُ يُناسِبُهُ الرفعُ ؛ علىٰ أنَّهُ يُقالُ : لا وجهَ للتناسُب هنا ؛ لأنَّهُ لا يصحُّ عطفُ الإنشاءِ على الخبر ، إلا أنْ يُحمَلَ على القول بالجواز[2] ؛ فحينئذٍ : يوجدُ التناسُبُ مِنْ حيثُ مُطلَقُ الفعليَّة .

---

(١) في هامش (ج) : (وقوله : « إذا وقعت في غير موضعها » ، ومثلها الزائدة ، وقوله : « بعدها » ؛ أي : بعد الفاء أيضاً ؛ ولذا قال الدَّمَامينيُّ : ويمتنعُ أنْ يُقدَّر الفعلُ قبل الفاء ؛ لأنه لا يفصل بينها وبين « أما » بأكثر من جزء واحد . انتهىٰ ، أفاده الصبَّان) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٤) ، و« تعليق الفرائد » (٤/ ٢٩٥) .

(٢) انظر ما سبق تعليقاً في (٢/ ١٥٢) .

. . . .

والحاصلُ : أنَّ الاسمَ في نحوِ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) منصوبٌ بمحذوفٍ بعدَهُ ، والتقديرُ : (أمَّا زيداً فاضْرِبِ اضربْهُ) ؛ فحُذِفَ المُفسَّرُ ـ بفتح السين ـ وهو الناصبُ لـ (زيداً) ، ثمَّ زُحلِقَتِ الفاءُ منه إلى المُفسِّر ـ بكسر السين ـ فحَصَلَ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

لٰكنَّ الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ وجهَ كلامِ الشارحِ : أنَّ كونَ الأصلِ عدمَ الحذفِ. . لا يُنظَرُ إليه معَ وجودِ نُكْتةٍ أُخرىٰ ؛ لأنَّ الحذفَ كثيرٌ مُطَّرِدٌ ، وحينئذٍ : فلم يوجدْ للرفع إلا مُرجِّحٌ واحد ؛ وهو كونُ الكلامِ مع (أمَّا) مستأنفاً ومنقطعاً ، وهٰذا إنَّما يُناسِبُهُ الرفعُ ، ووُجِدَ للنصب مُرجِّحانِ : الأوَّلُ : قِلَّةُ الإخبارِ بالجملة الطَّلَبيَّة ، والثاني : التناسُبُ في مُطلَقِ الفعليَّة ؛ على القول بجواز عطفِ الإنشاءِ على الخبر .

وبهٰذا تعلمُ : أنَّ مُرادَ المُحشِّي بالمُرجِّحَينِ في قوله : (لتقابُلِ المُرجِّحَينِ). . كونُ الكلامِ مع (أمَّا) مستأنفاً الذي هو مُرجِّحُ الرفع ، لا كونُ الأصلِ عدمَ الحذف ؛ لعدم اعتباره متىٰ وُجدتْ نُكْتةٌ غيرُهُ ، وقِلَّةُ الإخبارِ بالجملة الطَّلَبيَّة التي هي مُرجِّحُ النصب ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (بمحذوفٍ بعدَهُ) ؛ أي : لأنَّهُ إنْ قُدِّرَ عَقِبَ (أمَّا). . لَزِمَ أنْ يَلِيَها الفعلُ وهو لا يليها ، وإن قُدِّرَ بعدَ الاسم وقبلَ الفاء. . لَزِمَ عليه الفصلُ بينَ الفاء و(أمَّا) بأكثرَ مِنْ جزءٍ واحد ، وهو لا يجوزُ .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٥٩) .

٢٦٢ـ وإنْ تلا المعطوفُ فعلاً مُخبَرَا بـهِ عـنِ ٱسـمٍ . . . .

---

* قوله : (وإنْ تلا المعطوفُ فعلاً . . .) إلىٰ آخره : شِبْهُ الفعلِ في هٰذا كالفعل ؛ نحوُ : (هٰذا ضاربٌ زيداً وعمرٌو يُكرِمُهُ) ؛ برفع (عمرو) ونصبِهِ على السَّواء .

وشِبْهُ العاطفِ كالعاطف ؛ نحوُ : (أنا ضربتُ القومَ حتىٰ عَمْراً ضربتُهُ) ؛

---

* قوله : (نحوُ : « هٰذا ضاربٌ زيداً وعمرٌو يُكرِمُهُ » برفع « عمرو » . . .) إلىٰ آخره : في تساوي الرفعِ والنصبِ في هٰذا المثال . . بحثٌ ؛ لأنَّهُ إذا نُصِبَ (عمرٌو) أفاد الكلامُ أنَّ عمراً مفعولٌ به الإكرامُ ، وإذا رُفِعَ أفاد أنَّهُ فاعلُ الإكرام ، إلا إذا بَرَزَ الضميرُ ؛ لجريان الخبرِ علىٰ غيرِ مَنْ هو له ، وقيل : (هٰذا ضاربٌ زيداً وعمرٌو يُكرِمُهُ هو) ؛ فعندَ عدمِ الإبرازِ لا يتَّحدُ معنى الرفعِ والنصبِ حتىٰ يتخيَّرَ المُتكلِّمُ بينهما ، بل يتعيَّنُ عليه الوجهُ الذي يُفِيدُ مقصودَهُ .

وحينئذٍ : لا يكونُ الوصفُ في هٰذا المثالِ كالفعلِ الذي خيَّر المُصنِّفُ فيه المُتكلِّمَ بينَ الرفعِ والنصب ؛ لاتِّحاد المعنىٰ ووجودِ التناسُبِ علىٰ كلٍّ ، ولو نبَّه على الإبراز مع الرفع ، أو مثَّل بنحو : (هٰذا ضاربٌ زيداً وعمراً أكرمتُهُ في داره) . . لكان أَوْلىٰ ، فتأمَّلْ[1] .

* قوله : (نحوُ : أنا ضربتُ القومَ . . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم تكن (حتىٰ)

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/١١٨) .

. . . . فـاْعطِفَـنْ مُخيَّـرَا

فالرفعُ والنصب على السَّواء أيضاً ، كما في « الأُشْمُونيّ »[1] .

❋ قوله : (مُخيَّرَا) ؛ أي : بينَ الرفعِ والنصب على السَّواء ؛ بشرطٍ : أنْ يكونَ في الثانية ضميرُ الاسمِ الأوَّلِ ، أو عُطِفتْ بالفاء ؛ نحوُ : (زيدٌ قام

عاطفةً ؛ لدخولها على الجملة ، والعاطفةُ إنَّما تدخلُ على المفردات ، ووجهُ الشَّبَهِ بالعاطفة : أنَّ ما بعدَها بعضٌ ممَّا قبلَها .

❋ قوله : (بشرطٍ : أنْ يكونَ في الثانية . . .) إلى آخره : هـٰذا الشرطُ لجواز نصبِ الاسمِ المشغولِ عنه ؛ لأنَّ جملتَهُ حينئذٍ تكونُ معطوفةً على الخبر ، فلا بدَّ فيها مِنْ رابط كالخبر[2] .

❋ قوله : (أو عُطِفتْ بالفاء) في هـٰذا العطف حَزَازَةٌ ؛ لأنَّ قولَهُ : (عُطِفتْ) عطفٌ على (ضميرُ الاسمِ الأوَّلِ) ؛ فتنحلُّ العبارةُ إلى قولنا : (بشرطٍ : أنْ يكونَ في الثانية ضميرٌ . . . إلى آخره ، أو يكونَ فيها عُطِفتْ) ، ولو قال : (أو عَطْفٌ بالفاء) ، أو قال : (أو تكونَ الثانيةُ معطوفةً بالفاء) . . لكان مستقيماً .

نعم ؛ قد اشتَهَرَ أنَّ الفعلَ إذا أُرِيدَ منه مُجرَّدُ الحَدَثِ كان اسماً ؛ فتُخرَّجُ

(١) شرح الأشموني (١/ ١٩٢) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٦ـ١١٧) .

أشار بقوله : (فأعطِفَنْ مُخيَّرَا) : إلىٰ جواز الأمرَينِ على السَّواء ، وهٰذا هو الذي تقدَّم أنَّهُ القِسْمُ الخامس[1] .

وضَبَطَ النَّحويُّونَ ذلك : بأنَّهُ إذا وَقَعَ الاسمُ المُشتغَلُ عنه بعدَ عاطفٍ تقدَّمَتْهُ جملةٌ ذاتُ وجهَينِ[2] . . جاز الرفعُ والنصبُ على السواء ، وفسَّروا الجملةَ ذاتَ الوجهَينِ : . . . .

وعمرٌو أكرمتُهُ في داره) ، أو (فعمرٌو أكرمتُهُ) برفع (عَمْرو) ونصبِهِ ، ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[3] ، وكلامُ الناظمِ يقتضِي : أنَّ الواوَ كالفاء ، وبه قال هشام[4] .

عبارتُهُ علىٰ ذلك .

وإنَّما قامتِ الفاءُ مَقامَ الضمير ؛ لأنَّها لإفادتها السببيَّةَ تربطُ إحدى الجملتَينِ بالأُخرىٰ كالضمير[5] .

﴿ قوله : (وكلامُ الناظمِ يقتضِي : أنَّ الواوَ كالفاء) ؛ أي : حيثُ أَطْلَقَ في المعطوف ، بل إطلاقُهُ يقتضِي : أنَّ (ثُمَّ) مثلاً كالفاء[6] .

---

(١) انظر (٣/ ١١٢) .

(٢) قوله : (بعد عاطف) ؛ أي : غير مفصول بـ (أمَّا) ؛ لِمَا مرَّ . « خضري » (١/ ٣٥٤) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٩١ـ١٩٢) .

(٤) انظر « أوضح المسالك » (٢/ ١٧١) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٦٩٣) ، وهشام : هو أبو عبد الله بن معاوية الضرير الكوفي (ت ٢٠٩هـ) أحدُ أعيان أصحاب الكسائي ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٣٢٨) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٧) .

(٦) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٨) .

بأنَّها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ وعَجُزُها فعلٌ ؛ نحوُ : (زيدٌ قام وعمرٌو أكرمتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (عمرو) مُراعاةً للصَّدْر ، ونصبُهُ مُراعاةً للعَجُز .

٢٦٣ـ والرفعُ في غيرِ الذي مَرَّ رَجَحْ . . . .

---

* قوله : (بأنَّها جملةٌ صَدْرُها اسمٌ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا تفسيرٌ لذات الوَجْهَينِ في خصوصِ ما هنا ، وإلا فذاتُ الوَجْهَينِ أعمُّ ؛ لشُمُولها اسميَّةً في ضِمْن اسميَّةٍ ، وغيرَ ذلك ، كما أشار إليه الدَّمَامِينيُّ رحمه الله تعالىٰ[1] .

* قوله : (ونصبُهُ) ، والرابطُ مُقدَّرٌ ؛ أي : (في داره) مثلاً ، أو أنَّهُ جرىٰ في المثال علىٰ مذهبِ مَنْ لا يشترطُهُ[2] .

* قوله : (والرفعُ. . .) إلىٰ آخره : (الرفع) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ

---

* قوله : (في خصوصِ ما هنا) ؛ أي : لأنَّ المشهورَ في معنى الجملةِ ذاتِ الوجهَينِ : أنَّها ما كانتْ صُغْرىٰ باعتبارٍ وكُبْرىٰ باعتبارٍ ؛ نحوُ : (أبوه غلامُهُ مُنطلِقٌ) في قولنا : (زيدٌ أبوه غلامُهُ مُنطلِقٌ)[3] .

* قوله : (علىٰ مذهبِ مَنْ لا يشترطُهُ) ؛ أي : لأنَّهُ يُغتفَرُ في الثَّوَاني ما لا يُغتفَرُ في الأوائل .

---

(١) تعليق الفرائد (٤/ ٢٩٢) .

(٢) لم يشترط الرابطَ الفارسيُّ وجماعةٌ ، وتَبِعَهُم علىٰ ذلك المُصنِّف . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ١٤٣ـ ١٤٤) ، و« التذييل والتكميل » (٦/ ٣٣٢ـ ٣٣٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٧١) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٦) .

. . . . فما أُبِيحَ ٱفْعَلْ ودَعْ ما لم يُبَحْ

(رَجَحْ) ، و(في غيرِ) : مُتعلِّقٌ بـ (رَجَحْ) لا بـ (الرفع) ؛ لأنَّ عَمَلَ المصدرِ المُقترِنِ بـ (أل) قليلٌ ؛ كما في[1] : [من المتقارب]

ضَعِيــفُ النِّكَــايَــةِ أعــداءَهُ . . . .

❀ قوله : (فما أُبِيحَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فما أُبِيحَ لك فيما يَرِدُ عليك

❀ قوله : (فيما يَرِدُ عليك) حالٌ مِنْ (ما) التي هي مفعولٌ مُقدَّم لـ (افْعَلْ) ، وقولُهُ : (أنْ تَرُدَّهُ إليه) بدلُ اشتمالٍ مِنَ الضمير في (أُبِيحَ) ، وضميرُ (تَرُدَّهُ) و(تُخرِّجَهُ) : إلىٰ ما (أُبِيحَ) ، و(إليه) و(عليه) : إلىٰ ما أَوْرَدْناهُ مِنَ القواعد ، وهو مذكورٌ في عبارة « الأُشْمُونيِّ » ، ونصُّها : (ثمَّ إذا عرفتَ ما أَوْرَدْناهُ مِنَ القواعد . . فما أُبيح لك . . .) إلىٰ آخره[2] .

والمعنى : افعلِ الحُكْمَ ـ مِنْ رفعٍ ونصبٍ ـ الذي أُبِيحَ لك رَدُّهُ إلىٰ ما أَوْرَدْناهُ عليك مِنَ القواعد وتخريجُهُ عليه ، حالَ كونِ ذلك الحُكْمِ كائناً فيما يَرِدُ علىٰ لسانك مِنَ الكلام[3] .

وقد حَذَفَ المُحشِّي مرجعَ ضميرِ (إليه) و(عليه) ، وهو مذكورٌ في عبارة الأُشْمُونيِّ كما علمتَ ، فأَوْجبَ صعوبةً علىٰ صعوبة ، ولو قال : (فما أُبيحَ

(١) سيأتي تخريجه في (٤/ ١٦) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٩٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١١٩) .

هـٰذا هو الذي تقدَّم أنَّهُ القِسْمُ الرابعُ[1] ؛ وهو ما يجوزُ فيه الأمرانِ ويُختارُ الرفعُ ؛ وذلك : كلُّ اسمٍ لم يُوجَدْ معه ما يُوجِبُ نصبَهُ ، ولا ما يُوجِبُ رفعَهُ ، ولا ما يُرجِّحُ نصبَهُ ، ولا ما يجوزُ فيه الأمرانِ على السَّوَاء ؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ ضربتُهُ) ؛ فيجوزُ رفعُ (زيد) ونصبُهُ ، والمُختارُ : رفعُهُ ؛ لأنَّ عدمَ الإضمارِ أرجحُ مِنَ الإضمار .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يجوزُ النصبُ ؛ لِمَا فيه مِنْ كُلْفةِ الإضمار ، وليس بشيء ؛ فقد نَقَلَهُ سيبويهِ وغيرُهُ مِنْ أئمَّةِ العربيَّة عن العرب ، وهو كثيرٌ ، وأنشد أبو السَّعَادات ابنُ الشَّجَرِيِّ في « أماليه » على النصب قولَهُ[2] : [من الرمل]

مِنَ الكلام أنْ تَرُدَّهُ إليه وتُخرِّجَهُ عليه . . افعلْ ، ودَعْ ما لم يُبَحْ لك فيه ذلك ، ونَكَّتَ الناظمُ بهـٰذا علىٰ مانع النصب ، وأشار به إلىٰ أنَّهُ مَقِيسٌ ؛ فلذِكْرِهِ فائدةٌ عظيمة .

❁ قوله : (في « أماليه ») هو اسمُ كتابٍ لابن الشَّجَرِيِّ .

لك بمُقتضى القواعدِ افْعَلْ ، ودَعْ ما لم يُبَحْ بمُقتضاها) . . لكان أَحْسَنَ ؛ لسلامته مِنْ تشتيت الضمائر ، ومِنْ بُعْدِ الوقوفِ على المقصود ، ومِنْ إيهام حَذْفِ المُصنِّفِ نائبَ الفاعل مع أنَّهُ لا يجوزُ .

---

(١) انظر (٣/ ١١٢) .

(٢) هو بيت من أبيات ثلاثة أوردها أبو تمام في « حماسته » (٣/ ١٢١ـ١٢٢) في آخر المراثي ، وعزاها إلى امرأة من بني الحارث بن كعب ، وعزاها العيني في « المقاصد » إلىٰ علقمة بن عبدة ، وهي في « ديوانه » (ص٥٥ـ٥٦) ، وجاءت الرواية فيهما بالرفع ، والبيتان بعده : =

١٥٨ـ فـارِسـاً مـا غـادَرُوهُ مُلْحَمـاً غيـرَ زُمَّيْـلٍ ولا نِكْـسٍ وَكَـلْ[(١)]

❁ قوله : (فارِساً ما غادَرُوهُ . . .) إلىٰ آخره : (فارِساً) : منصوبٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكورُ ، وهو محلُّ الاستشهادِ ، و(ما) : زائدةٌ لا نافية ، وإلا امتنعَ الاشتغالُ ؛ لأنَّ (ما) النافيةَ لها صدرُ الكلام ، فلا يعملُ ما بعدَها فيما قبلَها ، وما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً ؛ أي : غادَرُوا فارساً ؛ بمعنىٰ : تَرَكُوهُ .

(مُلْحَماً) بضمِّ الميم وسكونِ اللام وفتحِ الحاء المُهمَلة : مِنْ (أَلْحَمَ الرجلُ) : إذا أَنْشَبَ في الحرب فلم يَجِدْ له مَخْلَصاً[(٢)] ، وقد ضَبَطَهُ بعضُهُم بالجيم[(٣)] ، قال العَيْنِيُّ : (وما أَظُنُّهُ صحيحاً) انتهىٰ[(٤)] .

❁ قوله : (وهو محلُّ الاستشهادِ) ، ومعنى البيتِ : أنَّهُم تركوا هٰذا الفارسَ العظيمَ وقد غَشِيَتْهُ الحربُ مِنْ كلِّ جانب ؛ حتىٰ صار لا يجدُ مَخْلَصاً ، وهو لا يُوصَفُ بجُبْنٍ ولا عجزٍ ولا ضعفٍ .

= لـو يشـا طـارَ بـهِ ذو مَيْعَـةٍ لاحـقُ الآطـالِ نَهْـدٌ ذو خُصَـلْ
غيـرَ أنَّ البـأسَ منـهُ شِيمـةٌ وصُرُوفُ الدهرِ تَجْري بالأَجَلْ

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص١٧٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٩٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٨٦ـ٩٨٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٠٥ـ١٠٨) .

(١) أمالي ابن الشجري (٢/ ٨٣) .
(٢) وأَنْشَبَ : عَلِقَ .
(٣) أي : مُلْجَماً .
(٤) المقاصد النحوية (٢/ ٩٨٦) .

ومنه : قولُهُ تعالىٰ : (جنَّاتِ عَدْنٍ يَدخلُونَها) بكسر تاء (جنَّات) .

٢٦٤ـ وفَصْـلُ مشغـولٍ بحـرفِ جَـرٍّ أو بـإضـافـةٍ كـوَصْـلٍ يَجْـرِي

و(زُمَّيْل) بضمِّ الزاي وتشديدِ الميم المفتوحةِ وسكونِ الياء التحتيَّة ؛ أي : غيرَ جبانٍ ، و(لا نِكْس) بكسر النون وسكونِ الكاف ؛ أي : ضعيفٍ ، وقولُهُ : (وَكَلْ) بفتح الواو والكاف ؛ مِنْ (وَكَلَ أمرَهُ لغيره) لعَجْزه وضعفِ رأيِهِ ، وهو صفةُ (نِكْسٍ) ، كذا أفادَهُ العَيْنيُّ[1] ، وقد صرَّح الفارِضيُّ : بأنَّ الكافَ مكسورةٌ[2] .

ولا يخفىٰ أنَّ البيتَ مِنْ بحر الرَّمَل .

❁ قوله : (ومنهُ : قولُهُ تعالىٰ : جناتِ . . .) إلىٰ آخره : هي قراءةٌ شاذَّةٌ بنصب (جنات) بالكسرة[3] .

❁ قـولـه : (وفَصْـلُ . . .) إلـىٰ آخـره : مبتـدأٌ ، خبـرُهُ : (يَجْـرِي) ، و(كوَصْلٍ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (أو بإضافةٍ) ؛ أي : بذي إضافةٍ ، أو بمُضاف ، وسواءٌ اتَّحدَتِ

---

(١) المقاصد النحوية (٢/ ٩٨٦ـ٩٨٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٠) ؛ فعلى الفتح : هو فعلٌ ماضٍ ، وهو الأنسب مع قافية البيتين بعده ، وعلى الكسر : هو اسم مشتق .

(٣) قرأ بها : زيد بن ثابت والسُّلمي . انظر « الدر المصون » (٧/ ٢١٥) .

يعني : أنَّهُ لا فَرْقَ في الأحوال الخمسةِ السابقةِ بينَ أنْ يتَّصِلَ الضميرُ بالفعلِ المشغولِ به ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُهُ) ، أو يَنفصِلَ منه بحرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (زيدٌ مررتُ به) ، أو بإضافةٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُ غلامَهُ) ، أو : (مررتُ بغلامِهِ) .

فيجبُ النصبُ في نحو : (إنْ زيداً مررتَ به أَكْرَمَكَ) ، كما يجبُ في : (إنْ زيداً لَقِيتَهُ أَكْرَمَكَ) ، وكذلك يجبُ الرفعُ في : (خرجتُ فإذا زيدٌ مَرَّ به عمرٌو) ، ويُختارُ النصبُ في : (أزيداً مررتَ به ؟) ، ويُختارُ الرفعُ في : (زيدٌ مررتُ به) ، ويجوزُ الأمرانِ على السواء في : (زيدٌ قام وعمرٌو مررتُ به) ، وكذلك الحُكْمُ في : (زيدٌ ضربتُ غلامَهُ) ، أو : (مررتُ بغلامه) .

٢٦٥ـ وسَوِّ في ذا البابِ وَصْفاً ذا عَمَلْ ... بالفعلِ إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ

الإضافةُ ؛ كما في أمثلة الشارح ، أم تعدَّدَتْ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُ غلامَ أخيهِ) ، أو : (صاحبَ غلامِ أخيهِ) ، ولو كان ذلك مع حرف الجرِّ أيضاً ؛ نحوُ : (زيدٌ مررتُ بأخيهِ) ، أو : (بغلامِ أخيهِ) انتهى « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (إنْ زيداً مررتَ به) بكسر الهمزة ؛ لأنَّها شرطيَّةٌ .

❁ قوله : (وسَوِّ) بتشديد الواوِ : فعلُ أمرٍ ؛ مِنَ التسوية ، و(بالفعلِ) :

. . . .

(١) الدرر السنية (١/ ٤٥٢) .

يعني : أنَّ الوصفَ العاملَ في هـٰذا البابِ يَجْري مَجْرى الفعلِ فيما تقدَّم(١) ، والمُرادُ بالوصف العامل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول(٢) .

واحتَرَزَ بالوصف : ممَّا يعملُ عَمَلَ الفعلِ وليس بوصفٍ ؛ كاسم الفعل ؛ نحوُ : (زيدٌ دَرَاكِهِ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (زيد)(٣) ؛ لأنَّ أسماءَ الأفعالِ لا تعملُ فيما قبلَها ، فلا تُفسِّرُ عاملاً فيه .

واحتَرَزَ بقوله : (ذا عَمَلْ) : مِنَ الوصف الذي لا يعملُ ؛ كاسم الفاعل إذا كان بمعنى الماضي ؛ نحوُ : (زيدٌ أنا ضاربُهُ أمسِ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (زيد) ؛ لأنَّ ما لا يعملُ لا يُفسِّرُ عاملاً .

مُتعلِّقٌ به ، و(وَصْفاً) : مفعولُهُ .

. . . .

(١) أي : في الجملة ؛ إذ لا يتأتَّىٰ فيه وجوبُ النصب ؛ لأنَّهُ لا يكون إلا بعد ما يختصُّ بالفعل . « خضري » (١/٣٥٦) .

(٢) أي : وأمثلةُ المبالغة ، لا الصفةُ المشبهة ، ولا أفعلُ التفضيل . « خضري » (١/٣٥٦) ، وانظر ما سبق في (٣/١٠٣ـ١٠٤) .

(٣) بل يجبُ رفعُهُ ، وكذلك يجبُ الرفعُ في نحو : (زيدٌ ضَرْباً إيَّاهُ) ؛ لأنَّ المصدرَ لا يعملُ فيما قبله ؛ فـ(زيدٌ) : مبتدأ ، خبرُهُ : الفعل الذي ناب عنه المصدرُ .

نعم ؛ يجوز الاشتغال فيهما عند الكِسَائيِّ المُجوِّزِ تقديمَ معمولِ اسم الفعل ، والسِّيرافيِّ المُجوِّزِ تقديمَ معمولِ المصدر الذي لا ينحلُّ بحرفٍ مصدري ؛ وهو النائبُ عن فعله ، أمَّا ما ينحلُّ فلا يعملُ فيما قبلَهُ اتِّفاقاً ؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تعمل فيما قبلَ الموصول ، ومحلُّ ما ذُكِرَ : ما لم يمنعْ منه مانعٌ ؛ كالفاء في ﴿ وَٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسًا لَّهُمْ ﴾ [محمد : ٨] ، فيتعيَّنُ فيه الابتداء اتفاقاً ، و(تَعْساً) : مصدرٌ لمحذوف هو الخبر ؛ أي : تَعِسَهُم تَعْساً ، ودخلتْهُ الفاءُ مع أنَّ فعلَ الصِّلَةِ ماضٍ ؛ لجوازه على قلَّة ؛ كآية : ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ فَتَنُواْ ٱلْمُؤْمِنِينَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [البروج : ١٠] . « خضري » (١/٣٥٦ـ٣٥٧) .

ومثالُ الوصفِ العاملِ : (زيدٌ أنا ضاربُهُ الآنَ) أو (غداً) ، و(الدرهمُ

---

* قوله : (زيدٌ أنا ضاربُهُ الآنَ) اعتُرِضَ : بأنَّ العاملَ في هـٰذا المثالِ لو فُرِّغَ لم يعمل ؛ لوجودِ الفَصْلِ بينَهُ وبينَ معمولِهِ بأجنبيٍّ ؛ وهو (أنا) .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يعملُ علىٰ تقديرِ خُلُوِّهِ مِنَ المانعِ المذكورِ ، ورُدَّ : بمَنْعِهِمُ النصبَ في نحو : (زيدٌ أنا الضاربُهُ) ؛ لوجود (أل) المانعةِ مِنْ ذلك ، ولم يُقدِّروا الخُلُوَّ مِنَ المانعِ ، فتأمَّلْ .

---

* قوله : (ورُدَّ : بمَنْعِهِمُ النصبَ . . .) إلىٰ آخره : قيل : الأَوْلىٰ في الجواب عن أصلِ الإشكالِ أنْ يُقالَ ـ كما يُؤخَذُ مِنْ كلامهم هنا وكلامِهِم علىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ ءَالِهَتِى يَـٰٓإِبْرَٰهِيمُ ﴾ [مريم : ٤٦] ـ : إنَّ الفصلَ الممنوعَ هو وقوعُ الأجنبيِّ بعدَ العاملِ مع تأخُّرِ المعمول عنهما ؛ كما في الآية ، بخلافِ وقوعِهِ قبلَ العامل معَ تقدُّمِ المعمول عليهما ؛ كما في : (أزيداً أنتَ ضاربٌ ؟) ؛ لأنَّ المعمولَ وإنْ تقدَّم لفظاً فهو مُتأخِّرٌ رتبةً ؛ فكأنَّهُ لا فَصْلَ . انتهىٰ[1] .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا الجواب : قولُهُم : يمتنعُ : (زيداً أنتَ تضربُهُ) ؛ للفصلِ مع تقدُّمِ الأجنبيِّ على العامل وتقدُّمِ المعمولِ عليهما ، ولا يصحُّ ما أجاب به بعضُ الأفاضلِ عن هـٰذا[2] ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ تدبَّرَهُ .

فالوجهُ أنْ يُقالَ : إنَّهُ لمَّا كان الوصفُ مُفتقِراً إلىٰ سبقِ ما يعتمدُ هو عليه ،

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٥٧) .

أنتَ مُعْطاهُ) ؛ فيجوزُ نصبُ (زيد) و(الدرهم) ورفعُهُما ، كما كان يجوزُ ذلك مع الفعل .

واحترَزَ بقوله : (إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ) : عمَّا إذا دَخَلَ على الوصف مانعٌ يمنعُهُ مِنَ العمل فيما قبلَهُ ؛ كما إذا دخلتْ عليه الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : (زيدٌ أنا الضاربُهُ) ؛ فلا يجوزُ نصبُ (زيد) ؛ لأنَّ ما بعدَ الألفِ واللامِ لا يعملُ فيما قبلَهُما ، فلا يُفسِّرُ عاملاً فيه ، والله أعلم .

وكان الاسمُ المُشتغَلُ عنه واجبَ السبق . . كان الفصلُ مِنْ ضروراته في بعض صُوَرِ الاشتغال ، فاغتفروا معه الفصلَ في الاشتغال ، بخلاف الفعل ، وحينئذٍ : لا يَرِدُ الإشكالُ ، ولا يُؤخَذُ مِنْ كلامهم ما ذكره هـٰذا القائلُ ، ولا يجوزُ ما ذكره في قوله : (كما في : « أزيداً أنتَ ضاربٌ ؟ ») ، فتنبَّهْ .

قوله : (بمَنْعِهِمُ النصبَ . . .) إلىٰ آخره : فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ قولَ الناظمِ : (إنْ لم يَكُ مانعٌ حَصَلْ) شرطٌ لنصبِ الاسمِ السابقِ بما يُفسِّرُهُ الوصفُ ، لا لعَدِّهِ مِنَ الاشتغال حتىٰ يُقالَ : قد تقدَّم أنَّ مدارَ الاشتغالِ علىٰ صلاحيةِ العاملِ في ذاته لأنْ يَنصِبَ الاسمَ السابقَ لو سُلِّطَ عليه وإن عَرَضَ مانعٌ من ذلك ، وصِلَةُ (أل) عاملةٌ لذاتها ، وعدمُ عملِها لعارضِ وقوعِها صلةً ، فلا موقعَ لهـٰذا الشرط .

فعُلِمَ : سقوطُ الاستشكالِ بذلك ، وعدمُ الاحتياجِ إلى الجواب : بأنَّ الصِّلَةَ مُتمِّمةٌ للموصول ؛ فهي كالجزء منه ، فكان منعُ العملِ للذَّات[1] .

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢١) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٢٣٧) .

٢٦٦ـ وعُلْقَــةٌ حــاصلــةٌ بتــابِــعِ كعُلْقَــةٍ بنَفْــسِ الِاسْــمِ الــواقِــعِ

* **قوله** : (**وعُلْقَةٌ . . .**) إلىٰ آخره : (**عُلْقَةٌ**) : مبتدأٌ ، و(**حاصلةٌ**) : صفةٌ له ، و(**بتابِعٍ**) : مُتعلِّقٌ بـ (حاصلةٌ) ، و(**كعُلْقَةٍ**) : خبرُ المبتدأ .

والمُرادُ بالعُلْقة : الضميرُ الراجعُ إلى الاسم السابق ، فتكونُ الباءُ بمعنىٰ (في) ؛ أي : وجودُ الضميرِ في تابع الشاغل . . كافٍ في الرَّبْط ، كما يَكفِي وجودُهُ في نَفْس الشاغلِ وإن كان الأصلُ أنْ يكونَ مُتَّصِلاً بالعامل أو مُنفصِلاً عنه بحرف جَرٍّ أو الإضافة .

ومثالُ العُلْقةِ الحاصلةِ بتابع الشاغل : ما مَثَّلَ به الشارحُ مِنْ قوله : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) ؛ فـ (رجلاً) : هو الشاغلُ ، وجملةُ (**يُحِبُّهُ**) : نعتُ (رجلاً) ، وهي تابعُ الشاغل ؛ لأنَّ النعتَ تابعٌ للمنعوت ؛ فالعُلْقةُ هنا حَصَلَتْ بتابع الشاغل ؛ يعني : أنَّها مُلابِسةٌ للتابع .

---

* **قوله** : (**والمُرادُ بالعُلْقة : الضميرُ . . .**) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هـٰذا : فالمُرادُ بالاسم الواقعِ : خصوصُ السَّبَبِيِّ ، **والأظهرُ مِنْ هـٰذا : أنَّ المُرادَ بالعُلْقة** : الارتباطُ والمُلابسةُ ، كما أشار إليه الشارحُ ، **والباءُ في (بتابع) و(بنفس الاسم)** : سببيَّةٌ .

والمعنىٰ : أنَّ الارتباطَ بينَ العاملِ الظاهرِ والاسمِ السابقِ ـ الذي لا بُدَّ منه في الاشتغال ليكونَ العاملُ مُوجَّهاً إليه في المعنى ـ كما يَحصُلُ بنَفْسِ الاسمِ الواقعِ شاغلاً ، لكونه ضميرَ السابقِ أو سببيَّهُ . . يَحصُلُ بتابعِ الشاغلِ الأجنبيِّ

تقدَّم أنَّهُ لا فَرْقَ في هٰذا الباب بينَ ما اتَّصل فيه الضميرُ بالفعل ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُهُ) ، وبينَ ما انفصل بحرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (زيداً مررتُ به) ، أو بإضافة ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ)[1] .

وذَكَرَ في هٰذا البيتِ أنَّ المُلابَسَةَ بالتابع كالمُلابَسةِ بالسببيِّ ، ومعناه : أنَّهُ إذا عَمِلَ الفعلُ في أجنبيٍّ وأُتبِعَ بما اشتملَ على ضميرِ الاسمِ السابقِ ؛ مِنْ صفةٍ ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) ، أو عطفِ بيانٍ ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ عمراً أباهُ) ، أو معطوفٍ بالواو خاصَّةً ؛ نحوُ : (زيداً ضربتُ عمراً

ومثالُ العُلْقةِ الحاصلةِ بنَفْسِ الواقعِ شاغلاً : (زيداً ضربتُ أخاهُ) ؛ فـ (أخاه) : شاغلٌ للفعل عن الاسم السابقِ ، والعُلْقةُ هنا حاصلةٌ في نَفْس الاسمِ الواقعِ شاغلاً ؛ بمعنىٰ : أنَّها مُلابِسةٌ له .

والحاصلُ : أنَّكَ تُنزِّلُ : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) منزلةَ : (زيداً ضربتُ أخاهُ) .

❁ قوله : (أو معطوفٍ بالواو) ؛ أي : لِمَا في الواو مِنْ معنى الجمع .

إذا اشتمل ذلك التابعُ علىٰ ضمير الاسم السابق .

والتابعُ سببٌ في العُلْقة باعتبارِ عملِ العامل في متبوعه ، ونَفْسُ الاسمِ الواقعِ شاغلاً سببٌ فيها باعتبارِ عملِ العامل فيه .

❁ قوله : (مِنْ معنى الجمع) ؛ أي : مِنْ معنىٰ مُطلَقِ الجمعِ ؛ فالاسمانِ أو الأسماءُ معها بمنزلة اسمٍ مُثنّىً أو مجموعٍ فيه ضميرٌ ، بخلاف غيرِها مِنْ

---

(١) انظر (٣/١٠٧) .

وأخاهُ).. حَصَلَتِ المُلابَسةُ بذلك كما تَحصُلُ بنَفْسِ السببيِّ ، فيُنزَّلُ : (زيداً ضربتُ رجلاً يُحِبُّهُ) منزلةَ : (زيداً ضربتُ غلامَهُ) ، وكذلك الباقي .

وحاصلُهُ : أنَّ الأجنبيَّ إذا أُتبعَ بما فيه ضميرُ الاسمِ السابقِ.. جرىٰ مَجْرى السببيِّ ، والله أعلم .

---

* قوله : (إذا أُتْبعَ بما فيه...) إلىٰ آخره ؛ أي : بشرطِ : أنْ يكونَ التابعُ نعتاً ، أو عطفَ بيان ، أو عطفَ نسقٍ بالواو ، كما تقدَّمَ في كلامه ، دونَ البدلِ والتوكيدِ ؛ فلا يَجيئانِ هنا .

حروف العطف ؛ فلا يجيئانِ هنا .

أمَّا البدلُ : فلأنَّ عاملَهُ مُقدَّرٌ ؛ فهو معه جملةٌ أُخْرىٰ في الحقيقة وإن كانوا يُسمُّونَ الكلامَ المُشتمِلَ على المُبدَل منه والبدلِ جملةً واحدةً اعتباراً بظاهر اللفظ ، فتخلو الجملةُ الأُولىٰ عن الرابط ، فلا يصحُّ كونُها خبراً إن رفعتَ ؛ لعدم الرابطِ بينَ المبتدأِ والخبر ، ولا مُفسِّرةً لناصب اسمِ السابق إن نصبتَ ؛ لعدم الرابطِ بينَ الاسمِ السابق والعامل .

نعم ؛ قال الرُّودانيُّ : (عاملُ البدلِ وإن كان مُقدَّراً لـٰكنَّهُ غيرُ مقصودٍ بالإسناد حتىٰ يكونَ جملةً ، ونظيرُهُ : « قمتُ قمتُ » في تأكيد الضميرِ فقط ؛ فإنَّ الفعلَ غيرُ مقصود بالإسناد)(١) .

وحينئذٍ : فلا تمتنعُ المسألةُ علىٰ تقدير البدليّة علىٰ هـٰذا القول ـ أعني :

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢٤) .

القولَ بأنَّ عاملَ البدل مُقدَّرٌ ـ كما تمتنعُ على القول بأنَّ عاملَهُ هو عاملُ المُبدَلِ منه .

وأمّا التوكيدُ : فلأنَّ الضميرَ المُتَّصِلَ به عائدٌ على المُؤكَّد أبداً ، فلا يكونُ رابطاً للعامل بالاسم السابقِ ، والتوكيدُ بالمرادفِ لا ضميرَ فيه أصلاً ؛ إذ مرادفُ الأجنبيِّ الذي هو خالٍ مِنَ الضمير . . لا يكونُ إلا خالياً منه .

تعدّي الفعل ولزومه

٢٦٧ـ علامةُ الفعلِ المُعدَّىٰ أنْ تَصِلْ . . . .

(تَعَدِّي الفعلِ ولزومُهُ)

* قوله : (تَعَدِّي الفعلِ ولزومُهُ) برفع (لزومُهُ) عطفاً علىٰ (تَعَدِّي) .

والتَّعَدِّي لغةً : التجاوزُ ؛ يُقالُ : (فلانٌ عَدَا طَوْرَهُ) ؛ أي : جاوزَهُ ، واصطلاحاً : أنْ يُجاوِزَ الفعلُ الفاعلَ إلى المفعول به .

* قوله : (علامةُ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : (علامةُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنْ تَصِلْ) ؛ أي : وصولُ ، وفي الكلام حذفُ مُضافٍ ؛ أي : صحَّةُ وصولِ (ها) غيرِ المصدر[1] .

[تَعَدِّي الفعلِ ولزومُهُ]

* قوله : (يُقالُ : « فلانٌ عَدَا طَوْرَهُ ») المُناسِبُ : (تعدَّىٰ طَوْرَهُ) ، كما عبَّر به غيرُهُ ؛ ليُوافِقَ ما في الترجمة[2] .

(١) الأَوْلىٰ والأوضح أن يقال : (وَصْل) بدل (وصول) في كلا الموضعين ، والله تعالىٰ أعلم .
(٢) انظر « حاشية الحفني » (١/ق٢٣٩) .

ها غيرِ مصدرٍ بهِ . . . .

وأُورِدَ على النـاظـم : نحـوُ : (هـٰـذه الليلـةَ قُمْتُهـا) ، و(هـٰـذا اليـومَ صُمْتُهُ) ، و(هـٰذه الدارَ سكنتُها) ، و(هـٰذا البلدَ دخلتُهُ) ، مع أنَّهُ لازمٌ .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُتبادرَ مِنِ اتِّصال الضميرِ اتِّصالُهُ مِنْ غير توسُّعٍ ، وهـٰذه مُتوسَّعٌ فيها ؛ إذ الأصلُ : (قمتُ فيها) ، و(دخلتُ فيه) . . . إلىٰ آخره .

وأُورِدَ عليه : الهاءُ المُتَّصِلةُ بـ (كان) ؛ نحوُ : (الصديقُ كنتَهُ) .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا شابه المُتعدِّيَ صحَّ أن يَجْرِيَ مَجْراهُ .

* قوله : (ها) بالقصر : مفعولُ (تَصِل) ، و(غير) : مضافٌ إليه ، و(مصدر) : مجرورٌ بإضافة (غير) إليه ، و(به) : مُتعلِّقٌ بـ (تَصِل) ، قاله المُعرِبُ[1] ، وقال الفارِضيُّ : (« ها » : مفعولٌ ، و« غير » : صفةٌ له) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ لمَّا شابه . . .) إلىٰ آخره : **الأَوْلىٰ في الجواب أنْ يُقالَ** : إنَّ موضوعَ الكلامِ الفعلُ التامُّ ؛ بدليلِ قولِهِ : (فانصِبْ به مفعولَهُ) ، وإلا لقال : (أو خبرَهُ) ، وكونُ المُرادِ بالمفعول ما يشملُ خبرَ (كان) وأخواتِها ؛ إذ يُطلَقُ عليه مجازاً . . خلافُ المُتبادر ، ولتقدُّمِ الكلامِ على الأفعالِ الناقصةِ ، فلا يكونُ مُخالِفاً للجمهور القائلِينَ بأنَّ (كان)

---

(١) تمرين الطلاب (ص٦٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦١) .

نحوُ (عَمِلْ) . . . .

ينقسمُ الفعلُ : إلىٰ مُتعدٍّ ، ولازمٍ .

فعلى الأوَّل : (غير) مجرورٌ[1] ، وعلى الثاني : منصوبٌ .

* قوله : (نحوُ « عَمِلْ ») بكسر الميم .

* قوله : (إلىٰ مُتعدٍّ ، ولازمٍ) ؛ أي : وإلىٰ واسطةٍ ؛ وهو (كان) وأخواتُها ، أو أنَّها مِنَ المُتعدِّي تجوُّزاً باستعمال اللفظِ في حقيقتِهِ ومجازِهِ .

فائـدة

[في الخلافِ في تحديدِ نوعِ ما يتعدَّىٰ بنفسِهِ واللامِ]

اختُلِفَ فيما يتعدَّى بنَفْسه وبالحرف ؛ نحوُ : (شَكَرْتُهُ) ، و(شَكَرْتُ له) ، والراجحُ عند السَّعْد : التَّعَدِّي واللامُ زائدةٌ ، وعند الدَّمَامِينيِّ : أنَّهُ واسطةٌ ، والثالثُ مِنَ الأقوال فيه : أنَّهُ مُتعَدٍّ لازمٌ ، والرابعُ : لازمٌ[2] ، و(شَكَرْتُ) باللام أفصحُ ، ذَكَرَهُ شيخُنا السيِّد البُلَيديُّ[3] .

وأخواتِها واسطةٌ ، وتكونُ (أل) في الفعل للعهد .

* [قوله : (أي : وإلىٰ واسطةٍ) تقدَّم لك ما فيه ، خصوصاً وظاهرُ كلامِ

---

(١) وهو المشهور روايةً .

(٢) وحُذف الحرف توسُّعاً . « صبان » (٢/ ١٢٧) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٥٣) ، وانظر « شرح تصريف العزي » للسعد (ص٩٠) ، و« تعليق الفرائد » (١/ق١٦٠) .

فالمُتعدِّي : هو الذي يَصِلُ إلىٰ مفعوله بغيرِ حرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ زيداً) .

واللازمُ : ما ليس كذلك ؛ وهو ما يَصِلُ إلىٰ مفعوله بحرفِ جرٍّ ؛ نحوُ : (مَرَرْتُ بزيدٍ) ، أو لا مفعولَ له ؛ نحوُ : (قام زيدٌ) .

ويُسمَّىٰ ما يَصِلُ إلىٰ مفعوله بنَفْسه : فعلاً مُتعدِّياً ، وواقِعاً ، ومُجاوِزاً ، وما ليس كذلك يُسمَّىٰ : لازِماً ، وقاصِراً ، وغيرَ مُتعدٍّ ، ومُتعدِّياً بحرفِ جرٍّ .

وعلامةُ الفعلِ المُتعدِّي : أنْ تَتَّصِلَ به هاءٌ تعودُ علىٰ غير المصدرِ ؛ وهي هاءُ المفعولِ به ؛ نحوُ : (البابُ أَغْلقتُهُ)[1] .

واحتَرَزَ بهاءِ غيرِ المصدرِ : مِنْ هاء المصدر ؛ فإنَّها تتَّصِلُ بالمُتعدِّي واللازمِ ، فلا تَدُلُّ علىٰ تَعَدِّي الفعلِ ؛ فمثالُ المُتَّصِلةِ بالمُتعدِّي : (الضَّرْبُ ضَرَبْتُهُ زيداً) ؛ أي : ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زيداً ، ومثالُ المُتَّصِلةِ باللازم : (القيامُ قُمْتُهُ) ؛ أي : قُمْتُ القيامَ .

٢٦٨ـ فأَنصِبْ بِهِ مفعولَهُ إنْ لم يَنُبْ عن فاعلٍ نحوُ (تَدَبَّرْتُ الكُتُبْ)

❋ قوله : (فأَنصِبْ بِهِ) ؛ أي : بالفعلِ المُتعدِّي (مفعولَهُ) ، وعُلِمَ مِنْ

المُصنِّفِ والشارحِ أنَّهُ لا واسطةَ] .

---

(١) وله علامةٌ ثانية ؛ وهي صحَّةُ صَوْغِ اسمِ مفعولٍ منه تامٍّ ؛ أي : غيرِ مُفتقِرٍ إلىٰ جارٍّ ومجرور . « خضري » (١/٣٥٨) .

شأنُ الفعلِ المُتعدِّي : أنْ يَنصِبَ مفعولَهُ إن لم يَنُبْ عن فاعله ؛ نحوُ : (تَدَبَّرْتُ الكتبَ) ، فإنْ ناب عنه وَجَبَ رفعُهُ كما تقدَّم ؛ نحوُ : (تُدُبِّرَتِ الكُتُبُ) .

وقد يُرفَعُ المفعولُ به ويُنصَبُ الفاعلُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقولهم : (خَرَقَ الثوبُ المِسْمارَ) ، ولا ينقاسُ ذلك ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع(١) .

والأفعالُ المُتعدِّيةُ على ثلاثة أقسامٍ :

أحدُها : ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَينِ ، وهي قِسْمانِ : أحدُهُما : ما أصلُ المفعولَينِ فيه المبتدأُ والخبرُ ؛ كـ (ظنَّ) وأخواتِها ، والثاني : ما ليس أصلُهُما ذلك ؛ كـ (أَعْطىٰ) ، و(كَسَا) .

والقِسْمُ الثاني : ما يتعدَّىٰ إلىٰ ثلاثةِ مفاعيلَ ؛ كـ (أَعْلَمَ) ، و(أَرَىٰ) .

والقِسْمُ الثالثُ : ما يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ كـ (ضَرَبَ) ونحوِهِ .

تخصيص الفعلِ المتُعدِّي بنصبِ المفعولِ به : أنَّ بقيَّةَ المفاعيلِ يَنصِبُها المُتعدِّي واللازمُ ، بخلاف المفعولِ به ؛ فإنَّهُ لا يَنصِبُهُ إلا المُتعدِّي . انتهىٰ « تصريح »(٢) .

❊ قوله : (بنصبِ المفعولِ به) ؛ أي : لأنَّهُ المُرادُ عندَ الإطلاق .

---

(١) وممَّا سُمع شعراً : (من الخفيف)

إنَّ مَـنْ صـادَ عَقْعَقـاً لَمَشُـومُ ... كيـفَ مَـنْ صـادَ عَقْعَقَـانِ وبُـومُ

وانظر ما سبق تعليقاً أيضاً في (٣/ ١٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٠٩ـ٣١٠) .

٢٦٩ـ ولازمٌ غيـرُ المُعـدَّىٰ وحُتِـمْ   لُزُومُ أفعالِ السَّجَايا كـ (نَهِمْ)

* قوله : (ولازمٌ غيرُ المُعدَّىٰ) غيرُ المُعدَّىٰ : مبتدأ ، خبرُهُ : (لازمٌ) ؛ أي : ما سوى المُتعدِّي هو اللازمُ ؛ إذ لا واسطةَ علىٰ ما تقدَّم[1] .

* قوله : (السَّجَايا) جمعُ (سَجِيّة) بالسين المُهمَلة ؛ أي : طبيعة ، والمُرادُ بأفعال السَّجَايا : ما دَلَّ علىٰ معنىً قائمٍ بالفاعل لازمٍ له غالباً ، أو بشرطِ عدمِ المانع ؛ كالمرض ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ كَثْرةَ الأكلِ تزولُ عندَ المرض ، وكذا الحُسْنُ .

* قوله : (كـ « نَهِمْ ») بفتح الهاء ، قال في « المصباح » : (نَهَمَ يَنهِمُ ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ : كَثُرَ أكلُهُ) انتهىٰ[2] ، وفي « القاموس » : (نَهَمَ ـ

* قوله : (بفتح الهاء) ضبطٌ له في ذاته وإن كان لا يُناسِبُ هنا .

* قوله : (كَثُرَ أكلُهُ) ؛ أي : كأنَّ كَثْرةَ الأكلِ سَجِيّةٌ له ؛ فلا يَرِدُ ما قاله ابنُ هشامٍ ؛ مِنْ أنَّ كَثْرةَ الأكلِ عَرَضٌ لا سَجِيّةٌ ، وكَثْرة الأكلِ ليستْ حركةَ جسم ، كما هو ظاهرٌ ، وإن كان الأكلُ حركةَ جسم ؛ فلا يُقالُ : قد اعتُبِرَ في مفهوم السَّجِيّة كونُهُ غيرَ حركةِ جسم ، ومَنْ لم يُقيِّدْ به اتَّكلَ علىٰ ظهوره ، فلا يصحُّ كونُ (نَهَمَ) بهـٰذا المعنىٰ مِنْ أفعال السجايا .

(١) انظر (١/ ٤٩٤، ٣/ ١٤١ـ ١٤٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٦٤) .

٢٧٠ـ كذا (أَفْعَلَّ) والمُضاهِي (أَفْعَنْسَا)   ومـا ٱقْتَضَـى نظـافـةً أو دَنَسَـا

كـ« فَرِحَ » و« ضَرَبَ » ـ : تَخَمَ) انتهى[1] ؛ فالهاءُ مفتوحةٌ أو مكسورة ، والتُّخَمةُ : ما ينشأُ عن كَثْرة الأكلِ .

وقال أيضاً : (النَّهَم : إفراطُ الشَّهْوةِ في الطعام ، وألَّا تمتلئَ عينُ الآكِلِ ولا تشبعَ ، و« نهم » كـ« فرح » و« عُنِيَ ») انتهى[2] .

فاستُفِيدَ منه : أنَّ (نَهَمَ) ـ بمعنى : أَكْثَرَ الأكلَ ـ : بفتح الهاءِ وكسرِها ، ولم يذكرْ أنَّ الهاءَ تكونُ مضمومةً أصلاً ؛ فلا وجهَ لِمَا ذكرَهُ ابنُ الميِّتِ مِنَ الضم[3] ، وعُلِمَ مِنْ هـٰذا : عدمُ اشتراطِ ضَمِّ عينِ أفعال السَّجَايا .

* قوله : (والمُضاهِي) ؛ أي : المُشابِهُ في الوزن (ٱفْعَنْسَا) يجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً لـ(المُضاهِي) ، ....

---

* قوله : (تَخَمَ) هـٰذا عَرَضٌ أيضاً لا سَجِيَّةٌ ، إلا أنْ يُجابَ بما سبق[4] .

* قوله : (و« عُنِيَ ») ؛ أي : بضمٍّ فكَسْرٍ .

* قوله : (أنْ يكونَ مفعولاً لـ « المُضاهِي ») ؛ أي : والذي شابه (افْعَنْسَا) ؛ في كونه بعدَ نونِهِ الزائدةِ حرفانِ أعمُّ مِنْ كونِهما أصليَّيْنِ ؛

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ١٨١) ، وفيه : (نَحَمَ) بدل (تَخَمَ) ؛ وهو بمعنى إخراج الصوت والنفس بأنين ، وانظر « تاج العروس » (٣٤/ ٢١) .

(٢) القاموس المحيط (٤/ ١٨١) .

(٣) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٤٥) .

(٤) انظر (٣/ ١٤٥) .

والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ فاعلاً له ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ أي : والمُضاهِيهِ (اقْعَنْسَسَ) ؛ يُقالُ : (اقْعَنْسَسَ البعيرُ) : إذا امتنعَ مِنَ الانقياد ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

كـ (احْرَنْجَمَ) ، أو أحدِهِما زائداً للتضعيف ؛ كـ (اقْعَنْسَسَ) ، أو لغيره ؛ كـ (اسْلَنْقَىٰ) ؛ أي : نام علىٰ ظهره ، و(احْرَنْبَى الدِّيكُ) : إذا انْتَفَشَ للقتال .

* **قوله : (والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ فاعلاً له ، والمفعولُ محذوفٌ) ؛ أي :** بناءً علىٰ مذهبِ المُصنِّف مِنْ جوازِ حذفِ عائدِ (أل) الموصولةِ ؛ أي : والذي ضاهاه (اقْعَنْسَسَ) لإلحاقه به ؛ وهو وِزانُ (افْعَنْلَلَ) أصليِّ اللامَين ؛ كـ (احْرَنْجَمَ) ؛ فإنَّ السينَ الثانيةَ في (اقْعَنْسَسَ) زائدةٌ ؛ لإلحاقه بـ (احْرَنْجَمَ) ، لا أصليَّةٌ ؛ بدليل تكْرارِها بلا فَصْلٍ .

وعلىٰ كلٍّ : فالمُرادُ : (اقْعَنْسَسَ) وما شابهه ؛ لاشتهارِ هـٰذه العبارةِ في ذلك .

ووجهُ الأَوْلويَّةِ التي قالها المُحشِّي : أنَّهُ على الوجه الأوَّلِ لا يُستفادُ إلحاقُ (اقْعَنْسَسَ) بـ (افْعَنْلَلَ) أصليِّ اللامَينِ ، بخلافه على الوجه الثاني ؛ علىٰ أنَّ التشبيهَ على الوجه الأوَّلِ مقلوبٌ ؛ لِمَا علمتَ مِنْ أنَّ (اقْعَنْسَسَ) هو المُضاهي لـ (افْعَنْلَلَ) أصليِّ اللامَينِ لإلحاقه به ، بخلافه على الوجه الثاني .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٩٦) .

٢٧١ـ أو عَرَضاً . . . .

---

* قوله : (أو عَرَضاً) بفتح العين والراء المُهمَلتَينِ ؛ وهو ما ليس حركةَ جسمٍ مِنْ وصفٍ غيرِ ثابتٍ دائماً ؛ كـ (مَرِضَ) و(كَسِلَ) ؛ فخَرَجَ : حركةُ الجسم ؛ نحوُ : (ضَرَبَ) ، وخَرَجَ : ما ثبتَ دائماً ؛ كأفعال السَّجَايا ، وبما تقدَّم مِنْ تعريف العَرَضِ عند النُّحاة . . اندفعَ ما قيل : إنَّ الأفعالَ كلَّها أعراضٌ .

وقد يُقالُ : يَرِدُ على الوجه الثاني أيضاً : أنَّهُ لا يشملُ نحوَ (اسْلَنْقَىٰ) ؛ فإنَّ (اقْعَنْسَسَ) لم يُلحَقْ به ، بل هو أيضاً مُلْحَقٌ بـ (افْعَنْلَلَ) أصليَّ اللامَينِ .

فالأَوْلىٰ : حملُ المُضاهاةِ فيهما علىٰ مُطلَقِ المُوازنة ، كما تقدَّمتِ الإشارةُ إليه .

* قوله : (وهو ما ليس حركةَ جسمٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يدخلُ في هٰذا التعريفِ (فَهِمَ) و(عَلِمَ) ، وهما مُتعدِّيان ، فإن أخرجتَهُما منه بجَعْلِهِما ثابتَينِ أو مُنزَّلَينِ منزلةَ الثابت . . أَشْكلا علىٰ تعريفِ أفعالِ السجايا ؛ لدخولهما فيه حينئذٍ مع أنَّهُما مُتعدِّيان ، اللهمَّ إلا أنْ يكونَ تعريفاً بالأعمِّ[1] .

* قوله : (فخَرَجَ : حركةُ الجسم) ؛ أي : فتارةً يكونُ الفعلُ الدالُّ عليها مُتعدِّياً ؛ كمثاله ، وتارةً يكونُ لازماً ؛ كـ (مشىٰ) .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٢٩) .

. . . . . أو طـاوَعَ المُعـدَّىٰ لـواحـدٍ كـ (مَـدَّهُ فـٱمْتَـدَّا)

اللازمُ : هو ما ليس بمُتعدٍّ ؛ وهو ما لا يتصلُ به هاءُ غيرِ المصدرِ .

---

* قوله : (أو طاوَعَ المُعدَّى) المُطاوَعةُ : قَبُولُ الأثَرِ ؛ ففاعلُ الفعلِ اللازمِ قَبِلَ الأَثَرَ مِنْ فاعل الفعل المُتعدِّي . انتهىٰ « تصريح »[1] .

واعلَمْ : أنَّ الانفعالَ إنَّما ينقاسُ في فعلٍ ثُلاثيٍّ ذي عِلاجٍ ، وأمَّا (أَطْلَقْتُهُ فانطلَقَ) ونحوُهُ . . فشاذٌّ .

وخَرَجَ بـ (ذي عِلاج) ـ أي : تأثيرٍ محسوسٍ مُتعلِّقٍ بالظاهر ـ : غيرُهُ ؛ فلهٰذا لا يُقالُ : (عَلِمْتُ المسألةَ فانعلمَتْ) ، ولا (ظننتُ ذلك حاصلاً فانْظَنَّ) ؛ لأنَّ العِلْمَ والظنَّ ممَّا يتعلَّقُ بالباطن ، وليس أَثَرُهُما محسوساً .

وأمَّا قولُهُم : (فلانٌ مُنقطِعٌ إلى الله تعالىٰ)[2] ، و(انكشفتْ لي حقيقةُ

---

* قوله : (واعلَمْ : أنَّ الانفعالَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذه الشروطُ خاصَّةٌ بالمُطاوِعِ مِنْ باب الانفعال ، لا بمُطلَقِ المُطاوِع ، سواءٌ كان مِنْ باب الانفعال أو لا ، كما هو صريحُ كلامِهِ ؛ ولذلك يصحُّ أنْ تقولَ : (علَّمتُهُ فتعلَّمَ) ، و(دحرجتُهُ فتَدَحْرَجَ) ، مع أنَّ كلاًّ منهما رباعيٌّ ، ولا تأثيرَ محسوسَ في الأوَّل .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٣١١) .

(٢) قوله : (منقطع) الأَوْلى : التعبير بالفعل ؛ بأن يقول : (انقطع) ، كما نبه عليه في هامش (د) .

ويَتحتَّمُ اللُّزُومُ :

ـ لكلِّ فعلٍ دالٍّ على سَجِيّةٍ ؛ وهي الطبيعةُ[1] ؛ نحوُ : (شَرُفَ) ، و(كَرُمَ) ، و(ظَرُفَ) ، و(نَهُمَ) .

المسألة) ، ونحوَ ذلك مِنَ الأمور المعنويّةِ . . فهو مجازٌ لا حقيقةٌ ، أو أنَّهُ ليس مُطاوِعاً لـ (فَعَلْتُ) نحوُ : (كَسَرْتُهُ فانْكسَرَ) ، بل بمنزلةِ (ذَهَبَ) و(مضىٰ) .

والحاصلُ : أنَّ مُطاوَعتَهُ بدون الأَثَرِ الحِسِّيِّ . . غيرُ جائزة ؛ فلهٰذا امتنعَ نحوُ (انْعَلَمَ) ، ولٰكنَّ وُرُودَهُ غيرَ مطاوع لـ (فَعَلْتُ) . . غيرُ مُمتنِعٍ .

ويجوزُ أنْ تقولَ : (قلتُ هٰذا الكلامَ فانْقَالَ) ؛ لأنَّ المَقُولَ مُعالَجٌ بتحريك اللِّسانِ والشفتَينِ ، وإخراجِ الصوت ، وكلٌّ محسوسٌ للمُخاطِب والمُخاطَب ، فإن أُطلِقَ (قُلْتُهُ فانْقَالَ) على المعنى المفهومِ مِنَ القول مِنْ غير نَظَرٍ إلى الألفاظ . . فهو مُمتنِعٌ ، كذا أفاده الدَّمَامِينيُّ في « شرح التسهيل »[2] .

وأمّا (استفتَيْتُهُ فأَفْتاني) ، و(استنصحتُهُ فنَصَحَني) . . . .

❁ قوله : (وأمّا استفتَيْتُهُ . . .) إلى آخره : هٰذا واردٌ على قول « المَتْنِ » : (أو طاوَعَ المُعدَّىٰ) ، ولا تعلُّقَ له بمسألة الانفعال .

---

(١) المُراد بها : المعنى المُلازِمُ للفاعل ؛ أي : الذي لا يُفارِقُهُ غالباً ، أو بشرط عدم المُعارِض ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ نحوَ الظَّرْف يزولُ لعارض كالمرض ، ولك التزامُ عدمِ زوالِهِ بذلك ، وإنَّما يستتر . « خضري » (١/ ٣٦٠) .

(٢) تعليق الفرائد (١/ ق٣٩٨) .

ـ وكذا كلُّ فعلٍ علىٰ وزنِ (افْعَلَلَّ) ؛ نحوُ : (اقْشَعَرَّ) ، و(اطْمَأَنَّ) .

ـ أو علىٰ وزنِ (افْعَنْلَلَ) ؛ نحوُ : (افْعَنْسَسَ) ، و(احْرَنْجَمَ) .

ـ أو دلَّ علىٰ نظافةٍ ؛ كـ (طَهُرَ الثوبُ) ، و(نَظُفَ) .

ـ أو علىٰ دَنَسٍ ؛ كـ (دَنِسَ الثوبُ) ، و(وَسِخَ) .

فمِنْ باب الطَّلَبِ [والإجابة] ، فلا يَرِدُ ذِكْرُهُ . « ابن هشام »[1] .

* قوله : (و« احْرَنْجَمَ ») يُقالُ : (احْرَنْجَمَتِ الإِبِلُ) ؛ أي : اجتمعت . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

* قوله : (كـ « طَهُرَ الثوبُ » ، و« نَظُفَ ») بضمِّ العين فيهما ، ويجوزُ في (طهر) فتحُ العين . انتهىٰ « تصريح »[3] .

* قوله : (كدَنِسَ) بكسر النون ؛ كـ (فَرِحَ) ؛ قال في « القاموس » : (الدَّنَسُ ـ محركةً ـ : الوسخُ ، دَنِسَ الثوبُ والعِرْضُ والخُلُقُ ـ كـ « فَرِحَ » ـ دَنَساً ودَنَاسةً ، فهو دَنِسٌ : اتَّسَخَ) انتهىٰ بحروفه[4] ؛ فقولُ بعضِهم : إنَّهُ بالضم . . غيرُ صواب .

* قوله : (وَسِخَ) بكسر السين ؛ مِنْ باب (تَعِبَ) ، فهو وَسِخٌ ،

---

* قوله : (فمِنْ باب الطَّلَبِ) ؛ أي : لا مِنْ باب المُطاوعة ؛ لعدم صِدْقِ ضابطِها علىٰ ما ذُكِرَ .

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦٦٧) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) شرح الأشموني (١/ ١٩٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (١/ ٣١٠) .

(٤) القاموس المحيط (٢/ ٢١٥) .

ـ أو دلَّ علىٰ عَرَضٍ ؛ نحوُ : (مَرِضَ زيدٌ) ، و(احْمَرَّ)[1] .

ـ أو كان مُطاوِعاً لِمَا تعدَّىٰ إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ نحوُ : (مَدَدْتُ الحديدَ فامتدَّ) ، و(دَحْرَجْتُ زيداً فتَدَحْرَجَ) .

واحتَرَزَ بقوله : (لواحِدٍ) : ممَّا طاوعَ المُتعدِّيَ إلى اثنَينِ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ لازماً ، بل يكونُ مُتعدِّياً إلىٰ مفعولٍ واحد ؛ نحوُ : (فَهَّمْتُ زيداً المسألةَ ففَهِمَها) ، و(عَلَّمْتُهُ النَّحْوَ فتَعَلَّمَهُ) .

٢٧٢ـ وعَـدِّ لازِمـاً بحـرفِ جَـرِّ ... وإنْ حُـذِف فَـالنصـبُ للمُنْجَـرِّ

٢٧٣ـ نَقْلاً . . . .

والوَسَخُ : ما يعلو الثوبَ وغيرَهُ مِنْ قِلَّة التعهُّد ، والجمعُ : (أَوْساخٌ) ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] .

* قوله : (وإنْ حُذِف فَّالنصبُ) بإدغام الفاءِ في فاء (فالنصبُ) انتهىٰ « مَدَابِغي »[3] .

* قوله : (نَقْلاً) مفعولٌ مطلقٌ ، أو حالٌ مِنَ (الحَذْف) المفهومِ مِنْ (حُذِف) ، أو منصوبٌ بفعلٍ محذوف ؛ أي : يُحذَفُ نقلاً ، وقال شيخُ الإسلام : (ظاهِرُهُ : أنَّ « نَقْلاً » راجعٌ إلى النصب ، وليس كذلك ، بل إلىٰ

---

(١) في (و) : (وعَمِيَ) .
(٢) المصباح المنير (٢/ ٩٠٦) .
(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٢٥٩) .

. . . . وفي (أنَّ) و(أنْ) يَطَّرِدُ مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ كـ (عَجِبْتُ أنْ يَدُوا)

حذف حرفِ الجرِّ ، كذا قاله المَكُوديُّ ، والوجهُ : رجوعُهُ إليهما معاً) انتهىٰ[1] .

❁ قوله : (وفي « أنَّ » و« أنْ ») زاد في « التوضيح » : (كي) إذا قُدِّرتْ (كي) مصدريَّةً[2] ، قال : (وأَهْمَلَ النَّحْويُّونَ هنا ذِكْرَ « كي » مع تجويزهم في نحو : « جئتُ كي تُكرِمَني » أنْ تكونَ « كي » مصدريَّةً واللامُ مُقدَّرةً قبلها ، والمعنىٰ : « لكي تُكرِمَني ») قاله في « المغني »[3] .

❁ قوله : (أنْ يَدُوا) مضارعُ (وَدَيْتُ القتيلَ) بوزن (وَعَدْتُهُ) ؛ فأصلُ (يَدُوا) : (يَوْدِيُوا) بوزن (يَفْعِلُوا) ؛ وقعتِ الواوُ ساكنةً بين فتحةٍ وكسرة

❁ قوله : (والوجهُ : رجوعُهُ إليهما) المُتَّجِهُ : ما صنعه المَكُوديُّ ؛ مِنْ رجوعه لـ (الحذف) فقط ؛ بقرينةِ قولِهِ : (وفي « أنَّ » و« أنْ » يَطَّرِدُ)[4] ، ولأنَّ الحذفَ هو اللائقُ بأنْ يُوصَفَ بكونه سماعياً ؛ لأنَّهُ متبوعٌ ، ولصحَّةِ ما يُفِيدُهُ هـٰذا الوصفُ ؛ مِنْ أنَّ نقيضَ الحذفِ ـ وهو عدمُ الحذف ـ قياسيٌّ ، بخلاف النصبِ ؛ فإنَّهُ تابعٌ للحذف ، ولا يصحُّ ما يُفِيدُهُ وصفُهُ بكونه سماعياً ؛ مِنْ أنَّ نقيضَ النصبِ عندَ الحذف ـ وهو الجرُّ ـ قياسيٌّ .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٥٧) ، وانظر « شرح المكودي على الألفية » (ص١٠٧) .
(٢) أوضح المسالك (٢/ ١٨٢) .
(٣) مغني اللبيب (٢/ ٦٧٢) .
(٤) شرح المكودي على الألفية (ص١٠٧) .

تقدَّم أنَّ الفعلَ المُتعدِّيَ يَصِلُ إلىٰ مفعولِهِ بنَفْسه ، وذَكَرَ هنا أنَّ الفعلَ اللازمَ يصلُ إلىٰ مفعوله بحرفِ جرٍّ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ) ، وقد يُحذَفُ حرفُ الجرِّ فيصلُ إلىٰ مفعوله بنَفْسه ؛ نحوُ : (مررتُ زيداً)[2] ؛ قال الشاعرُ[3] : [من الوافر]

فحُذِفتْ ، ثمَّ نُقِلتْ ضمَّةُ الياءِ على الدال بعدَ سَلْبِ حركتِها ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛

ووجَّه بعضُهُم ما قاله شيخُ الإسلام : بأنَّهُ يُستفادُ عليه صراحةً لا لزوماً

---

(١) وكذا يصل إليه : بالهمزة ؛ كـ (أَذْهَبْتُ زيداً) ، وإنَّما تنقاسُ في اللازم عندَ سيبويه ، قيل : وفي المُتعدِّي لواحد أيضاً ، وقيل : سماعيّة مطلقاً ، وبتضعيف العين ، ما لم تكنْ همزةً ؛ كـ (نَـأَىٰ) ، وإلا امتنع ، ويَقِلُّ في غيرها مِنْ حروف الحلق ؛ كـ (دَهَنَ) ، ولم يُسمع في غير اللازم والمُتعدِّي لواحد ، وفي قياسيَّته فيهما خلافٌ ، وبغير ذلك . « خضري » (١/ ٣٦١) .

(٢) أي : فيُنصب وجوباً ، وناصبُهُ عند البَصْريِّينَ : الفعل ؛ فقولُهُم : (منصوبٌ بنزع الخافض) ؛ أي : عندَهُ ، وعند الكُوفيِّينَ : النَّزْعُ هو الناصب ؛ فالباءُ للآلة ، وشذَّ بقاءُ الجرِّ في قوله : (من الطويل)

إذا قيلَ أيُّ النـاسِ شـرُّ قبيلـةٍ ... أشارتْ كُلَيبٍ بالأكفِّ الأصابعُ

أي : أشارتِ الأصابعُ مع الأكفِّ إلىٰ كُلَيب . « خضري » (١/ ٣٦٢) ، ويُفهَمُ من قوله : (وناصبُهُ عند البَصْريِّينَ . . .) إلىٰ آخره : أنَّ العامل عندهم لفظي ، وعند الكُوفيِّينَ معنوي .

(٣) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤١٦) ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل ، ولفظ صدره فيه : (أتَمضُونَ الرسومَ ولا تُحيّا) ، ومطلع القصيدة :

متىٰ كـانَ الخيـامُ بـذي طُلُـوحٍ ... سُقِيـتِ الغيـثَ أيَّتُهـا الخِيـامُ

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ١٣٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٤٠ ، ٢/ ٦١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ١٢٥ـ ١٢٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٩٨ـ ١٠٠٠) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١١٨ـ ١٢٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٨٩ـ٢٩٣) .

١٥٩ـ تَمُرُّونَ الدِّيارَ ولم تَعُوجُوا كـلامُكُـم عَلَـيَّ إذاً حـرامُ

الياءُ وواوُ الفاعل ، فحُذِفتِ الياءُ لالتقائهما ؛ فوزنُ (يَدُوا) : (يَعُوا) ؛ فالمحذوفُ فاءُ الكلمةِ ولامُها ، فتدبَّرْ .

* قوله : (تَمُرُّونَ الدِّيارَ . . .) إلىٰ آخره : (لم تَعُوجُوا) بالعين المُهمَلة ؛ أي : لم تَمِيلُوا ، و(كلامُكُم) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حرامُ) ، و(عَلَيَّ) : مُتعلِّقٌ به ، و(إذاً) : مُهمَلةٌ ؛ لوقوعها حَشْواً ، وهو جوابٌ لـ(إنْ) مُقدَّرةً ، والتقدير : (إنْ لم تَعُوجُوا إذاً كلامُكُم حرامٌ عَلَيَّ) ، قاله العَيْنيُّ[1] .

سماعيّةُ النصبِ أيضاً بعدَ الحذفِ ، ولعدم ظهور النصب بعدَ حذفِهِ في (أنَّ) و(أنْ) . . خُصَّ الاطِّرادُ فيهما بالحذف ، ونقيضُ سماعيّةِ النصبِ المُترتِّبِ على الحذف . . قياسيّةُ الجرِّ المُترتب علىٰ عدم الحذف ، لا قياسيّتُهُ مع الحذف . انتهىٰ ، وفيه : أنَّ كلّاً نقيضٌ له ، كما هو ظاهرٌ .

* قوله : (أي : لم تَمِيلُوا) قبلَ هـٰذا البيتِ :

أقـولُ لصُحْبتـي وقـدِ ارتَحَلْنـا ودمـعُ العيـنِ مُنهمِـلٌ سِجَـامُ

والمعنىٰ : أقولُ لأصحابي في حال رحيلِنا ومرورِنا بديار الأَحِبَّةِ : تَمُرُّونَ علىٰ ديارِ أَحِبَّتي ولم تُقِيمُوا بها مُدَّةً من الزمان ، وحيثُ وَقَعَ منكم ذلك فقد حرَّمتُ علىٰ نفسي كلامَكُم ؛ مُجازاةً لكم علىٰ ما وقعَ منكم مِنْ عدم رعايةِ حقِّ الرُّفْقةِ وواجبِ الصُّحْبة .

---

(١) المقاصد النحوية (٢/٩٩٩) .

أي : تَمُرُّونَ بالدِّيار[1] .

ومذهبُ الجمهورِ : أنَّهُ لا ينقاسُ حذفُ حرفِ الجرِّ معَ غيرِ (أنَّ) و(أنْ) ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع .

وذَهَبَ أبو الحسن عليُّ بنُ سليمانَ الأخفشُ الصغيرُ : إلىٰ أنَّهُ يجوزُ الحذفُ مع غيرهما قياساً[2] ؛ بشرط : تَعَيُّنِ الحرفِ ، ومكانِ الحذف ؛ نحوُ :

---

* قوله : (وذَهَبَ أبو الحسن عليُّ بنُ سليمانَ الأخفشُ الصغيرُ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ لهم أخفشَ أصغرَ ؛ وهو عليُّ بنُ سليمان البغداديُّ تلميذُ ثعلبٍ والمُبرِّدِ ، وأخفشَ صغيراً ؛ وهو أبو الحسنِ سعيدُ بنُ مَسْعَدَةَ تلميذُ سيبويهِ ، وأخفشَ أكبرَ ؛ وهو أبو الخَطَّاب شيخُ سيبويهِ[3] ، وجملةُ مَنْ لُقِّبَ بالأخفش أحدَ عَشَرَ نَحْوِيّاً ، كما في « التصريح »[4] ، فكان الأَوْلىٰ للشارح : أنْ يقولَ : (الأصغر) ليُميِّزه ، لا (الصغير) ، لـٰكن قد يُقالُ : مع ذِكْرِ اسمِهِ لا التباسَ[5] .

---

(١) وقدَّره الأخفش : (على الديار) ، وما قدَّره الشارح هو الأكثرُ والمشهور . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٤٠) .

(٢) في (و) : (وأجاز أبو الحسن علي بن سليمان البغدادي حذفه) بدل (وذهب أبو الحسن . . . يجوز الحذف) .

(٣) واسمه : عبد الحميد بن عبد المجيد البصري ، وانظر « سير أعلام النبلاء » (٧/ ٣٢٣) ، و« بغية الوعاة » (٢/ ٧٤) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٣١٣) ، وانظر « المزهر » (٢/ ٤٥٣ـ ٤٥٤) .

(٥) وسبق في (١/ ٣٥٧ـ ٣٥٨) التفريق بين هـٰؤلاء الأخافش في كلام المُحشِّي .

(بَرَيْتُ القلمَ بالسِّكِّينِ) ؛ فيجوزُ عندَهُ حذفُ الباءِ ؛ فتقولُ : (بَرَيتُ القلمَ السِّكِّينَ) .

فإن لم يَتَعَيَّنِ الحرفُ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (رَغِبتُ في زيد) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (في) ؛ لأنَّهُ لا يُدرىٰ حينئذٍ : هل التقديرُ : (رَغِبتُ عن زيدٍ) ، أو (في زيد) ؟

وكذلك إن لم يَتَعَيَّنْ مكانُ الحذفِ ؛ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (اخترتُ القومَ مِنْ بَنِي تميم) ؛ فلا يجوزُ الحذفُ ؛ فلا تقولُ : (اخترتُ القومَ بَنِي تميم) ؛ إذ لا يُدرىٰ : هل الأصلُ : (اخترتُ القومَ مِنْ بَنِي تميم) ، أو : (اخترتُ مِنَ القومِ بَنِي تميم) ؟[1] .

---

* قوله : (بَرَيْتُ القلمَ) بفتح الراء ؛ مِنْ باب (رمىٰ) ، فهو مَبْرِيٌّ ، و(بَرَوْتُهُ) لغةٌ ، واسمُ الفعلِ : (البِرَاية) بالكسر ، وهـٰذه العبارةُ فيها تسامحٌ ؛ لأنَّهُم قالوا : لا يُسمَّىٰ قلماً إلا بعد البِرَاية ، وقبلَها يُسمَّىٰ قَصَبةً ، فكيف يُقالُ للمَبْرِيِّ (بَرَيْتُهُ) ؟! لـٰكنَّهُ سُمِّيَ باسم ما يَؤُولُ إليه مجازاً ؛ مثلُ : (عَصَرتُ الخمرَ) ، قاله في « المصباح »[2] .

---

* قوله : (واسمُ الفعلِ : « البِرَاية ») المُرادُ بالفعل : الحَدَثُ ، وليس المُرادُ اسمَ الفعلِ الاصطلاحيَّ ، كما هو ظاهرٌ .

(١) انظر هـٰذه المسألة في « التذييل والتكميل » (٧/ ٢٢ـ٢٤) ، و« المساعد » (١/ ٤٣٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٥ـ١٧) .
(٢) المصباح المنير (١/ ٦٤ـ٦٥) .

وأمَّا (أنَّ) و(أنْ) : فيجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ معهما قياساً مُطَّرِداً ؛ بشرطِ : أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقولك : (عَجِبتُ أنْ يَدُوا) ، والأصلُ : (عَجِبتُ مِنْ أنْ يَدُوا) ؛ أي : مِنْ أنْ يُعْطُوا الدِّيةَ .

ومثالُ ذلك مع (أنَّ) بالتشديد : (عَجِبتُ مِنْ أنَّكَ قائمٌ) ؛ فيجوزُ حذفُ (مِنْ) ؛ فتقولُ : (عَجِبتُ أنَّكَ قائمٌ) .

فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : (رَغِبتُ في أنْ تقومَ) ، أو :

---

* قوله : (مُطَّرِداً) توكيدٌ لقوله : (قياساً) ؛ إذ هو بمعناه .

* قوله : (فإنْ حَصَلَ لَبْسٌ لم يَجُزِ الحذفُ ؛ نحوُ : رَغِبتُ. . .) إلىٰ آخره : استُشْكِلَ بحذفه في قوله : ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَّ ﴾ [النساء : ١٢٧] .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ إنَّما حُذِفَ اعتماداً على القرينة الرافعةِ لِلَّبْس ، أو قصداً للإبهامِ ؛ ليرتدعَ بذلك مَنْ يرغبُ فيهنَّ لجمالِهنَّ ومالِهنَّ ، ومَنْ يرغبُ عنهنَّ لدَمَامَتِهِنَّ وفقرِهِنَّ .

---

* قوله : (اعتماداً على القرينة) ؛ أي : التي كانتْ وقتَ النزول ؛ لأنَّها نزلتْ في فِرْقةٍ ترغبُ فيهنَّ لجمالهنَّ ، وقيل : في فِرْقةٍ ترغبُ عنهنَّ لفقرهنَّ ، وقيل : في الفِرْقتَينِ ؛ فالقرينةُ في كلِّ فِرْقةٍ حالُها ، فتكونُ الآيةُ علىٰ تقدير (في) فقط بالنسبة لهٰؤلاء ، وعلىٰ تقدير (عن) فقط بالنسبة لهٰؤلاء ؛ فلا إجمالَ فيه بالنسبة لذلك .

* قوله : (ليرتدعَ. . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ المطلوبَ إنَّما هو الرغبةُ فيهنَّ للدِّين ، وعنهنَّ لعدمه .

(رَغِبتُ في أنَّكَ قائمٌ) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (في) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المحذوفُ (عن) فيحصلَ اللَّبْسُ .

واختُلِفَ في محلِّ (أنَّ) و(أنْ) عندَ حذفِ حرف الجرِّ :

فذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّهُما في محلِّ جرٍّ .

وذَهَبَ الكِسَائيُّ[1] : إلىٰ أنَّهُما في محلِّ نصبٍ[2] .

وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ تجويز كلٍّ مِنَ الوجهَينِ[3] .

وحاصلُهُ : أنَّ الفعلَ اللازمَ يصلُ إلى مفعوله بحرف الجرِّ ، ثمَّ إنْ كان المجرورُ غيرَ (أنَّ) و(أنْ) . . لم يَجُزْ حذفُ حرفِ الجرِّ إلا سماعاً ، وإن كان (أنَّ) و(أنْ) . . جازَ ذلك قياساً عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وهـٰذا هو **الصحيحُ** .

❋ **قوله : (جازَ ذلك قياساً)** ؛ أي : لطُولِ (أنَّ) و(أنْ) بالصِّلَة .

❋ **قوله : (لطُولِ « أنَّ » و« أنْ » بالصِّلَة) أُورِدَ** : أنَّ الموصولَ الاسميَّ طويلٌ بالصِّلَة ولا يُحذَفُ معه الجارُّ .

وأُجِيبَ : بأنَّ العِلَّةَ النَّحْوِيَّةَ غيرُ مُطَّرِدةٍ ، وبأنَّهُم فرَّقوا في الموصول الحرفيِّ

---

(١) والخليل أيضاً .

(٢) وهـٰذا هو الأقيس ؛ لضعف الجارِّ عن العمل محذوفاً ؛ ولذا وَجَبَ النصب في غيرهما ، فكذا معهما ، غايتُهُ : أنَّهُما لمَّا طالا بالصِّلَة انقاس معهما الحذف تخفيفاً ، وذلك لا يقتضي بقاءَ الجر . « خضري » (١/ ٣٦٤) .

(٣) ونَسَبَ الأشمونيُّ تبعاً للناظم في « التسهيل » الجرَّ للخليل ، والنصبَ إلىٰ سيبويه ، وهو سهو نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (١/ ٣٦٤) ، وانظر « شرح الأشموني » (١/ ١٩٧ـ١٩٨) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٨٣) .

٢٧٤ـ والأصلُ سَبْقُ فاعلٍ معنىً كـ (مَنْ)   مِنْ (أَلْبِسُنْ مَنْ زارَكُم نَسْجَ اليَمَنْ)

إذا تعدَّى الفعلُ إلىٰ مفعولَينِ الثاني منهما ليس خبراً في الأصل.. فالأصلُ : تقديمُ ما هو فاعلٌ في المعنىٰ ؛ نحوُ : (أَعْطَيتُ زيداً درهماً) ؛ فالأصلُ : تقديمُ (زيد) علىٰ (درهم) ؛ لأنَّهُ فاعلٌ في المعنىٰ ؛ لأنَّهُ الآخِذُ للدرهم ، وكذا : (كَسَوتُ زيداً جُبَّةً) ، و(أَلْبِسُنْ مَنْ زَارَكُم نَسْجَ اليَمَنِ) ؛

---

* قوله : (أَلْبِسُنْ مَنْ زارَكُم) في نسخة : (مَنْ زارنا) ، ويجوزُ ضمُّ السين ؛ بجَعْلِ الفعل مسنداً إلىٰ واو الجماعةِ ، والأصلُ : (أَلْبِسُوا) أمراً مِنْ (أَلْبَسَ) بوزن (أَكْرَمَ) ، فلمَّا أُكِّدَ بالنون حُذِفَتِ الواوُ ؛ لالتقاء الساكنَينِ ، وهـٰذا يُناسِبُ الجمعَ في (زاركم) ، ويصحُّ فتحُ السين[1] ؛ فيكونُ المُخاطَبُ واحداً ، والميمُ في (زارَكُم) للتعظيم .

* قوله : (نَسْجَ اليَمَنْ) ؛ أي : منسوجَ اليمن ؛ وهو إقليمٌ معروفٌ ، سُمِّي بذلك ؛ لأنَّهُ عن يمين الشمسِ عندَ طلوعِها ، وقيل : لأنَّهُ علىٰ يمين الكعبة ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّهُ مُسمّىً بذلكَ قبل بناء الكعبة . انتهىٰ « مصباح »[2] .

الذي كَثُرَ جدّاً كونُهُ علىٰ معنىٰ حرف الجرِّ.. مِنَ التزام دخول الحرفِ على الحرف في الظاهرِ ، بخلاف الاسميِّ .

---

(١) وهو المشهور روايةً ، وجاء كذلك بخط الإمام ابن هشام .

(٢) المصباح المنير (٢/٩٣٩) ، وقوله : (وهو ضعيف...) إلىٰ آخره : ليس في « المصباح » ، وانظر « معجم ما استعجم » (٤/١٤٠١) .

فـ (مَنْ) : مفعولٌ أوَّل ، و(نَسْجُ) : مفعولٌ ثانٍ ، والأصلُ : تقديمُ (مَنْ) على (نَسْج اليمن) ؛ لأنَّهُ اللابِسُ .

ويجوزُ تقديمُ ما ليس فاعلاً معنىً ، لكنَّهُ خلافُ الأصل .

٢٧٥ـ ويلزمُ الأصلُ لمُوجِبٍ عَرَا وتَرْكُ ذاكَ الأصلِ حَتْماً قد يُرَىٰ

أي : يلزمُ الأصلُ ـ وهو تقديمُ الفاعلِ في المعنى ـ إذا طَرَأَ عليه ما يُوجِبُ ذلك ؛ وهو خوفُ اللَّبْسِ ؛ نحوُ : (أَعْطَيتُ زيداً عمراً) ؛ فيجبُ تقديمُ الآخِذِ

---

* قوله : (لمُوجِبٍ) بكسر الجيم ، وقولُهُ : (عَرَا) : قال الأُشْمُونيُّ : (أي : وُجِدَ) انتهىٰ[1] .

واعلَمْ : أنَّهُ يُقالُ : (عَرَا يَعْرُو) ؛ كـ (سَمَا يَسْمُو) ؛ بمعنىٰ : نَزَلَ ، و(عَرِيَ) بكسر الراء ؛ مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : خلا ، والثاني لا يصحُّ هنا ، فيتعيَّنُ الأوَّلُ ، ويُفسَّرُ بالوجود تفسيرَ مُرادٍ .

* قوله : (وتَرْكُ . . .) إلىٰ آخره : (تركُ) : مبتدأٌ مضافٌ إلى اسم الإشارة ، و(الأصل) : بدلٌ أو نعتٌ له ، وجملةُ (يُرَىٰ) : خبرٌ ، و(حَتْماً) : حالٌ مِنْ ضمير (يُرَىٰ) ؛ أي : قد يُرَىٰ واجباً .

* قوله : (وهو خوفُ اللَّبْسِ) ؛ أي : مثلاً ؛ فمِثْلُهُ : أنْ يكونَ المأخوذُ

---

(١) شرح الأشموني (١/١٩٨) .

منهما ، ولا يجوزُ تقديمُ غيرِه ؛ لأجل اللَّبْسِ ؛ إذ يحتملُ أنْ يكونَ هو الفاعلَ .

وقد يجبُ تقديمُ ما ليس فاعلاً في المعنىٰ ، وتأخيرُ ما هو فاعلٌ في المعنىٰ ؛ وذلك نحوُ : (أَعْطَيتُ الدرهمَ صاحبَهُ) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (صاحبَهُ) وإن كان فاعلاً في المعنىٰ ؛ فلا تقولُ : (أَعْطَيتُ صاحبَهُ الدرهمَ) ؛ لئلَّا يعودَ الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورُتْبةً ، وهو مُمتنِعٌ ، والله أعلم .

محصوراً ؛ نحوُ : (ما أَعْطَيتُ زيداً إلا درهماً) ، وأنْ يكونَ الفاعلُ في المعنىٰ ضميراً مُتَّصِلاً بالفعل ؛ كـ (أَعْطَيتُكَ درهماً) ؛ فالحصرُ في كلام الشارحِ غيرُ مُرادٍ .

❊ قوله : (**وذلكَ نحوُ : « أَعْطَيتُ الدرهمَ صاحبَهُ »**) ، ومثلُهُ : ما إذا كان الذي هو الفاعلُ في المعنىٰ مَحْصوراً ؛ نحوُ : (ما أَعْطَيتُ الدرهمَ إلا زيداً) ،

ثمَّ إنَّ وجهَ اختلافِهم في محلِّ المصدرِ المُؤوَّل بسببِ (أنَّ) و(أنْ) ، معَ القطعِ بالنصب في غيرهما عندَ حذفِ الجار . . مَزِيدُ قوَّةِ الجارِّ لهما ؛ بسببِ اطِّرادِ حذفِهِ معهما ؛ فكأنَّهُ لذلك عندَ حذفِهِ كالمذكور ، فساغ القولُ بإبقاءِ عملِهِ في محلِّهِما عندَ حذفِهِ ؛ نَظَراً لذلك ، والقولُ بالنصب لمحلِّهِما ؛ حملاً لهما علىٰ غيرهما ، ولمَّا نَظَرَ سيبويهِ للأمرَينِ جوَّز الوجهَينِ ، فتدبَّرْ .

❊ قوله : (**نحوُ : « ما أَعْطَيتُ زيداً إلا درهماً »**) ؛ أي : فلا يجوزُ تقديمُ المفعولِ في المعنىٰ بدون (إلا) ؛ بأنْ تقولَ : (ما أعطَيتُ درهماً إلا زيداً) ؛ لانعكاس المعنى المقصود ، أمَّا التقديمُ مع (إلا) . . فيصحُّ ؛ لبقاء المعنى المقصودِ ؛ [فتقولُ : (ما أعطَيتُ إلا درهماً زيداً)] .

٢٧٦ـ وحَذْفَ فَضْلةٍ أَجِزْ إنْ لم يَضِرْ كحذفِ ما سِيقَ جواباً أو حُصِرْ

أو ظاهراً والثاني ضميراً مُتَّصِلاً ؛ نحوُ : (الدرهمَ أَعْطَيتُهُ زيداً) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] .

* قوله : (وحَذْفَ) بالنصب : مفعولٌ لقوله : (أَجِزْ) مضافٌ إلىٰ (فَضْلةٍ) ؛ أي : أَجِزْ حَذْفَها اختصاراً واقتصاراً في غير بابِ (ظَنَّ) ، أمَّا فيه فلا تَحذِفِ اقتصاراً بل اختصاراً .

* قوله : (إنْ لم يَضِرْ) مضارعُ (ضارَ يَضِيرُ ضَيْراً) ؛ بمعنىٰ : ضَرَّ يَضُرُّ ضَرّاً ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ لَا يَضِرْكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْـًٔا ﴾ [آل عمران : ١٢٠] ؛ أي : لم يَضُرَّكُم . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

* قوله : (كحذفِ) مثالٌ للمَنْفيِّ .

نعم ؛ إن كان الحصرُ بـ (إنَّما) . . لم يَجُزْ تقديمُ المفعولِ في المعنىٰ ؛ لحصول اللَّبْسِ دائماً معها ، وكذا يُقالُ في المثال الآتي .

* قوله : (أي : لم يَضُرَّكُم) المُناسِبُ : (أي : لا يضرَّكُم) .

---

(١) شرح الأشموني (١/١٩٨) ، وزاد أيضاً : (أو ملتبساً بضمير الثاني ؛ نحوُ : « أسكنتُ الدارَ بانيَها ») .

(٢) شرح الأشموني (١/١٩٩) ، والمثبت قراءة نافع وأبي عمرو ، وهي واضحة ، وقرأ غيرهم : ﴿ لَا يَضُرُّكُمْ ﴾ بالرفع ، وخُرِّج علىٰ أكثرَ مِنْ وجه ؛ منها : أنَّ الفعل مرتفعٌ وليس بجواب للشرط ، وإنَّما هو دالٌّ علىٰ جواب الشرط ، ومنها : أنَّ الفعل ارتفع لوقوعه بعدَ فاءٍ مُقدَّرة وما بعدَها الجواب في الحقيقة ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَنْ عَادَ فَيَنتَقِمُ اللَّهُ مِنْهُ ﴾ [المائدة : ٩٥] ، وانظر « الدر المصون » (٣/ ٣٧٤ـ ٣٧٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٢٨) .

الفَضْلةُ : خلافُ العُمْدة ، والعُمْدةُ : ما لا يُستغنىٰ عنه ؛ كالفاعل ، والفَضْلةُ : ما يُمكِنُ الاستغناءُ عنه[1] ؛ كالمفعول به ؛ فيجوزُ حذفُ الفَضْلةِ إن لم يَضُرَّ[2] ؛ كقولك في : (ضَرَبْتُ زيداً) : (ضَرَبْتُ) بحذف المفعول به ، وكقولك في : (أَعْطَيتُ زيداً درهماً) : (أَعْطَيتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَٱتَّقَىٰ ﴾ [الليل : ٥] ، و(أَعْطَيتُ زيداً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾ [الضحىٰ : ٥] ، و(أَعْطَيتُ درهماً) ، قيل : ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ يُعْطُواْ ٱلْجِزْيَةَ ﴾ [التوبة : ٢٩] ، التقديرُ واللهُ أعلمُ : (حتىٰ يُعطُوكُمُ الجِزْيةَ)[3] .

فإنْ ضَرَّ حذفُ الفَضْلةِ . . لم يَجُزْ حذفُها ؛ كما إذا وقع المفعولُ به في

---

* قوله : (كالمفعول به) ؛ أي : وكالحال والمجروراتِ ونحوِهما ؛ فكلامُ الشارحِ أَوْلىٰ مِنْ حَصْرِ الأُشْمُونيِّ[4] .

---

(١) أي : من حيث هو هو ، وقد يجب ذِكْرُهُ لعارضٍ كونِهِ ساداً مَسَدَّ عُمْدة ، أو لتوقُّف المعنىٰ عليه . انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢٤٢) .

(٢) قوله : (فيجوزُ حذفُ الفَضْلةِ) ؛ أي : لدليل ، ويُسمَّى : اختصاراً ، ولغيره ، ويُسمَّى : اقتصاراً ، إلا في باب (ظنَّ) ، والمُراد بالجواز : ما يُقابِلُ الامتناعَ ؛ فيشملُ : الوجوبَ في : (ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ) ؛ لِمَا سيأتي في (التنازع) . « خضري » (١/ ٣٦٥) ، وانظر (٣/ ١٨٥) .

(٣) وقد سبق الإشارة إلىٰ بعض ما هنا في (٢/ ٧١٢) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ١٩٨) ، وقد تقدَّم في (٣/ ١٦٣) أنه المفعول من غير باب (ظنَّ) .

جواب سؤالٍ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (مَنْ ضَرَبْتَ ؟) ، فتقولَ : (ضَرَبْتُ زيداً) ، أو وَقَعَ محصوراً ؛ نحوُ : (ما ضَرَبْتُ إلا زيداً) ؛ فلا يجوزُ حذفُ (زيداً) في الموضعَينِ ؛ إذ لا يَحصُلُ في الأوَّلِ الجوابُ ، ويبقى الكلامُ في الثاني دالّاً على نفيِ الضَّرْبِ مطلقاً ، والمقصودُ نفيُهُ عن غيرِ زيدٍ ، فلا يُفهَمُ المقصودُ عندَ حذفِهِ .

٢٧٧ـ ويُحذَفُ النَّاصِبُها إنْ عُلِمَا ... وقد يكونُ حذفُهُ مُلتزَمَا

---

* قوله : (أو وَقَعَ محصوراً) ؛ أي : فيه .

* قوله : (ويُحذَفُ النَّاصِبُها) يُحذَفُ : فعلٌ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول ، و(الناصبُها) : مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل بـ (يُحذَفُ) ، وهو اسمُ فاعلٍ مقرونٌ بـ (أل) الموصولةِ لا يحتاجُ في عمله إلى شرطٍ ، وفاعلُهُ : مُستترٌ فيه ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : مفعولُهُ ، وهي عائدةٌ إلى الفَضْلة ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[1] .

والمعنى : أنَّهُ يُحذَفُ الفعلُ الذي نَصَبَ الفَضْلةَ .

* قوله : (إنْ عُلِمَا) بألف الإطلاق ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ .

* قوله : (مُلتزَمَا) بفتح الزاي : خبرُ (يكونُ) .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٦٤) .

يجوزُ حذفُ ناصبِ الفَضْلةِ إذا دَلَّ عليه دليلٌ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (مَنْ ضَرَبْتَ ؟) ، فتقولَ : (زيداً) ، التقديرُ : (ضَرَبْتُ زيداً) ؛ فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه .

وهٰذا الحذفُ جائزٌ ، وقد يكونُ واجباً ؛ لِمَا تقدَّم في (باب الاشتغال) ؛ نحوُ : (زيداً ضَرَبْتُهُ) ، التقديرُ : (ضَرَبْتُ زيداً ضَرَبْتُهُ) ؛ فحُذِفَ (ضَرَبْتُ) وجوباً كما تقدَّم[1] ، والله أعلم[2] .

---

* قوله : (واجباً ؛ لِمَا تقدَّمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أَنَّهُ لا يُجمَعُ بين المُفسِّر والمُفسَّر .

. . . .

---

(١) انظر (٣/١٠٨ـ١٠٩) .

(٢) ويُحذَفُ الفعلُ وجوباً أيضاً : في باب النداء ؛ فإنَّ ناصبَ المنادىٰ : (أدعو) محذوفاً نابتٌ عنه (يا) ، ولا يُجمَعُ بين العِوَض والمُعوَّض ، وكذا يجبُ الحذف في التحذير بشرطه الآتي ، وفي المَثَل ؛ كـ (الكلابَ على البقر) ؛ أي : أَرْسِل ، وما جرىٰ مَجْراه ؛ كـ ﴿ انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ ﴾ [النساء : ١٧١] ؛ أي : انتهوا وأْتُوا خيراً . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٦٦) .

التنازع في العمل

٢٧٨ـ إنْ عامِلانِ . . . .

(التنازعُ في العمل)

❀ قوله : (إنْ عامِلانِ) ؛ أي : فأكثرَ ؛ فقد يتنازعُ ثلاثةٌ ؛ نحوُ : « تُسبِّحُونَ وتَحْمَدُونَ وتُكبِّرُونَ دُبُرَ كلِّ صلاةٍ ثلاثاً وثلاثينَ »[1] .

وقد يتنازعُ أربعةٌ ؛ كقول الشاعر[2] : [من الطويل]

طَلَبْتُ فلم أُدرِكْ بوَجْهِي وليتَني فَقَدْتُ ولم أَبْغِ النَّدَىٰ عندَ سائبِ

[التنازعُ في العمل]

❀ قوله : (أي : فأكثرَ) ؛ أي : في معمولٍ واحدٍ فأكثرَ ، خلافاً لظاهر كلامِ المُصنِّفِ والشارحِ فيهما .

❀ قوله : (كقول الشاعر : طَلَبْتُ . . .) إلىٰ آخره : المُتنازِعُ : هو

(١) رواه البخاري (٨٤٣) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ومحلُّ الشاهد : في (تسبحون) و(تحمدون) و(تكبرون) ؛ حيث تنازعوا (دبر) و(ثلاثاً وثلاثين) في النصب على الظرفية والمفعولية المطلقة .

(٢) البيت لمحمد بن بشير الخارجي ، كما في « حماسة أبي تمام » (٢/ ٣٠٢)، وهو مـن =

. . . .

و(عامِلانِ) في كلام الناظم : رُفِعَ بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ (اقْتَضَيَا) ، و(عَمَلْ) : مفعولٌ به وُقِفَ عليه بالسكون على لغةِ ربيعةَ[1] .

(طَلَبَ) ، و(أُدرِكْ)، و(فَقَدَ) ، و(أَبْغِ) ، والمُتنازَعُ فيه : هو (النَّدىٰ)، و(عند) .

ثمَّ إنَّ في هٰذا الاستشهادِ نَظَراً ؛ لأنَّ تمنِّيَهُ فَقْدَ النَّدىٰ عندَ سائبٍ . . لا معنىٰ له ؛ إذ الفقدُ حاصلٌ ، كما يُستفادُ مِنْ قوله : (فلم أُدرِكْ) ؛ أي : لم أُدرِكِ النَّدىٰ عندَ سائبٍ ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : المعنىٰ : أنِّي أتمنَّىٰ فَقْدَ النَّدىٰ عندَ سائبٍ في حالة كوني لم أَبْغِهِ ولم أطلبْهُ ، بخلافِ فَقْدِهِ معَ طَلَبِهِ ؛ فإنَّهُ صعبٌ على النَّفْس .

والذي في « شرح الأُشْمُونيِّ » : (وليتَني قَعَدتُ) بالقاف والعينِ المهملة[2] ، وعلىٰ هٰذا : فالمُتنازِعُ ثلاثةٌ ، كما صرَّح به الصبَّانُ[3] ؛ وهي (طَلَبَ) ، و(أُدرِكْ) ، و(أَبْغِ) ، والمُتنازَعُ فيه : هو ما سبق بعَيْنه ،

= شواهد « شرح الأشموني » (١/ ٢٠٣) ، وفيهما وفي غيرهما : (قعدتُ) بدل (فَقَدتُ) ، وقال السُّيُوطيُّ في « الأشباه والنظائر » (٤/ ٢٨٠) نقلاً عن ابن هشام : (اجتمع في هٰذا البيت تنازعٌ بين اثنين ، وتنازعٌ بين ثلاثة ، وتنازعٌ بين أربعة ؛ فقد تنازع « طلبت » و« لم أدرك » في « بوجهي » ، وقد تنازعا و« لم أبغِ » في « الندىٰ » ، وقد تنازع الثلاثةُ و« قعدت » في الظرف ؛ فهٰذه اتِّفاقيَّةٌ غريبة) .

(١) وقول الناظم : (قبلُ) حالٌ مِنْ (عاملان) ؛ أي : حالَ كونهما قبل الاسم .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٠٣) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١٤٧) .

. . . . . ٱقْتَضَيَا . . . .

❁ قوله : (ٱقْتَضَيَا) احترَزَ بذلك : عن نحوٍ[1] : [من الطويل]

أتـاكَ أتـاكَ الـلَّاحِقُـونَ . . . .

إذ الثاني توكيدٌ ؛ فلا فاعلَ له أصلاً ، وإلا فَسَدَ اللفظُ ؛ إذ حقُّهُ حينئذٍ أنْ يقولَ : (أتاكَ أَتَوْكَ) ، أو (أَتَوْكَ أتاكَ) ، . . . .

والمعنىٰ علىٰ هـٰذا ظاهرٌ ؛ إذ المعنىٰ : طلبتُ النَّدىٰ عندَ سائبٍ فلم أُدرِكْهُ عندَهُ ، وليتَني قعدتُ فلم أَبْغِهِ ؛ أي : أتمنَّىٰ أنَّهُ ما كان حَصَلَ منِّي السَّعْيُ إليه والطَّلَبُ منه ؛ فقولُهُ : (لم أَبْغِ) مِنْ جملة المُتمنَّىٰ .

❁ قوله : (عن نحوِ : « أتاكَ أتاكَ ») بفتح الكاف ؛ بقرينةِ تمامِ الشَّطْر ؛ وهو : (احْبِسِ احْبِسِ) ؛ لأنَّ كتابتَهُما بلا ياءٍ ممَّنْ يُعوَّلُ عليه مِنَ الأئمَّة . . بمنزلة النصِّ منه علىٰ أنَّهُما خطابٌ لمُذكَّر ، فيكونُ ما قبلَهُما كذلك .

ومفعولُ (احْبِس) محذوفٌ ؛ أي : احْبِسْ نَفْسَكَ ، كما قاله العَيْنيُّ[2] .

---

(١) جزء من بيت مجهول النسبة ، والبيت بتمامه :

فـأيـنَ إلـىٰ أيـنَ النجـاةُ ببغلتـي ... أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ احْبِسِ احْبِسِ

وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٦٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٨٤) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٣٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ١٩٤) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٤٥٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ١٦٩) ، وسيأتي استشهاد الشارح به على التوكيد اللفظي . انظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠١٤ـ١٠١٥) ، و(٤/ ٣١٨) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٠١٤) .

. . . .

وعن نحوِ[1] : [من الطويل]

. . . . كَفَانِي ولم أَطْلُبْ قليلٌ مِنَ المالِ

فإنَّ الثانيَ لم يَطلُبْ (قليل) ، وإلا فَسَدَ المعنى المُرادُ[2] ؛ إذ المُرادُ :

---

(١) عجز بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٣٩) ، وصدره : (ولو أنَّ ما أَسْعَىٰ لأدنىٰ معيشةٍ) ، وبعده :

ولٰكنَّمـا أَسْعـىٰ لمجـدٍ مُـؤَثَّـلٍ وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤَثَّلَ أمثالي

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٧٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢١١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٣٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٤٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٢٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٠١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٣٢ـ ١٠٣٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣٢٧ـ٣٣٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٥ـ ٣٧) .

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « وإلا فَسَدَ المعنى المُرادُ » ، وبيان ذلك : أنَّ مدخولَ « لو » إنْ وَقَعَ مثبتاً كان منفياً وعكسه ، وجوابُها كذلك ، ولا شكَّ أنَّ الشرطَ هنا مُثبَتٌ والجوابَ كذلك ، فمعناهما النفيُ ؛ لِمَا ذُكِرَ ، والتقدير : « انتفىٰ سَعْيي لأدنىٰ معيشةٍ فلم يَكفِني قليلٌ من المال » ، وقوله : « ولم أطلبْ » معطوفٌ على الجواب وهو منفيٌّ ، فمعناه الإثباتُ ؛ لِمَا تقدَّم في القاعدة ؛ لأنَّ المعطوفَ على الجواب حُكْمُهُ حُكْمُ الجواب في القاعدة المذكورة ، ومتىٰ كان مثبتاً لَزِمَ مخالفتُهُ لما عُطِفَ عليه ؛ لأنَّ المعطوفَ عليه معناه : « لم يَكفِني قليلٌ مِنَ المال » ، والمعطوفَ هنا معناه : « أطلب قليلاً » ، وهٰذا مُتناقِضٌ ؛ لأنَّهُ لا يطلب مالاً يكفيه ، فمفعولُ الثاني ليس ضميرَ القليل ، بل التقديرُ : « أطلب الملك » أو « المجد » ، وقال الشَّلَوبينُ : إنْ قُدِّرتِ الواوُ للحال جاز كونُهُ مِنَ التنازع ؛ لأنَّ « لم أطلب » يصير منفياً علىٰ بابه ، فيصيرُ المعنى : « انتفىٰ سَعْيي لأدنىٰ معيشةٍ فلم يَكفِني قليلٌ مِنَ المال ولم أطلبه » ، وكذا إن جُعِلَتِ الواوُ للاستئناف ، وفي كليهما نَظَرٌ ؛ لأنَّ واوَ الحاليَّة والاستئنافيَّة غيرُ عاطفة ، =

. . . . في ٱسمٍ عَمَلْ   قَبْـلُ فللـواحـدِ منهُمـا العَمَـلْ

(كَفَانِي قليلٌ مِنَ المال ولم أَطلُبِ المُلْكَ) .

* **قوله : (في ٱسمٍ . . .) يَشمَلُ** : الظاهرَ والضميرَ ، وقولُ ابنِ الحاجبِ : (شرطُهُ : أنْ يكونَ ظاهراً) : إنْ أرادَ به مُقابِلَ المُستتِرِ فذاك ،

---

* **قوله : (ولم أَطلُبِ المُلْكَ) يَدُلُّ على هٰذا المحذوف** : قولُهُ بعدُ :

ولٰكنَّمـا أَسْعـىٰ لمجـدٍ مُـؤثَّـلٍ   وقد يُدرِكُ المجدَ المُؤثَّلَ أَمْثالِي

والأظهرُ ـ كما قاله عبدُ الحكيم ـ : أنَّ (لٰكنَّ) لمُجرَّد التأكيد ؛ كما في : (لو جاءني زيدٌ لأكرمتُهُ ، لٰكنَّه لم يجئ) ، فأكَّدتْ ما أفادتْهُ (لو) مِنَ الامتناع[1] ؛ فلا يُقالُ : إذا قُدِّرَ مفعولُ (لم أطلبْ) (المُلكَ) .. كان مضمونُ (لم أطلب) هو مضمونَ (ولكنما أسعىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا صحَّةَ للاستدراك .

علىٰ أنَّ لك ألَّا تُسلِّمَ أنَّ (لم أطلبْ) معطوفٌ علىٰ جزاء (لو) في صدر البيت ؛ وهو : (ولو أنَّ ما أسعىٰ لأَدْنىٰ معيشةٍ) حتىٰ يكونَ مُفادُهُ ثبوتَ طَلَبِ المِلْك ، كما هو مُبيَّنٌ فيما كتبناه أوَّلاً على الأُشْمُونيِّ[2] .

= فلا يكونُ بين عامِلَي التنازع ارتباطٌ . انتهىٰ « شرح الفارضي » ، وهو كلامٌ نفيسٌ يتَّضحُ به عبارةُ ابن هشام في « شرح القطر ») ، وانظر « شرح الفارضي » (ق/ ٦٣) .

(١) حاشية السيالكوتي علىٰ عبد الغفور (ص١٥٤) .

(٢) تقرير الأنبابي على الأشموني (١/ ٣٢٤ـ٣٢٥) .

٢٧٩ـ والثانِ أَوْلىٰ عندَ أهلِ البَصْرَهْ وٱخْتـارَ عَكْسـاً غيـرُهُـم ذا أُسْـرَهْ

وإلا لَزِمَهُ أَلَّا يكونَ نحوُ : (ما ضَرَبْتُ وشَتَمْتُ إلا إيَّاكَ) مِنْ باب التنازع ، مع أَنَّهُ منه ، ولعلَّهُ جرىٰ على الغالب . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (ذا أُسْرَهْ) حالٌ ، وهو بضمِّ الهمزة ؛ أي : صاحبَ جماعةٍ قويَّةٍ ، قاله السُّنْدُوبيُّ وغيرُهُ[2] ، وفي « المصباح » : (أُسْرةُ الرجل ـ وِزانَ

وقد استظهرَ العلَّامةُ المَلَّويُّ في « أنواره البهيَّة » : أنْ لا حذفَ ، وأنَّ الفعلَ مُنَزَّلٌ منزلةَ اللازم ؛ قال : (ومعنى البيت : لو كان سعيي لقليلٍ مِنَ المال . . لَمَنَعَني ما وجدتُهُ منه عن السعي ، ولم يكنْ منِّي طَلَبٌ مع ذلك الوِجْدان ، بل كنتُ أستقرُّ وأطمئنُّ ، ولـٰكنِّي أسعىٰ لتحصيل مجدٍ مُؤثَّلٍ ؛ أي : مُؤَصَّلٍ مُدَّخرٍ لنفسي ولعَقِبي يرجعُ إليه عند التفاخر)[3] .

❁ قوله : (وإلَّا لَزِمَهُ أَلَّا يكونَ نحوُ : « ما ضَرَبْتُ وشَتَمْتُ إلا إيَّاكَ » مِنْ باب التنازع ، مع أَنَّهُ منه) ، وانظرْ إذا أُعمِلَ الأوَّلُ أو الثاني : ماذا يُقالُ في معمول المهمل ؟

---

(١) الدرر السنية (١/ ٤٦٤) ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص١٤) ، و« أمالي ابن الحاجب » (٢/ ٤٩٦) .
(٢) المنح الوفية (ق/ ٧٧) .
(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢٠٥) .

« غُرْفةٍ » ـ : رهطُهُ)[1]، وضَبَطَهُ المُعرِبُ بفتحها ، وجَعَلَهُ بمعنى المضموم[2] .

وفي « الأُشْمُونيِّ » : أنَّهُ لا تنازعَ في نحو : (ما قام وقعد إلا زيدٌ)[3] .

قال الصبَّانُ : (لأنَّهُ إنْ أُضمِرَ في الفعل المهملِ بدون « إلا » . . انعكس المعنى المُرادُ مِنَ الإثبات علىٰ وجه الحصرِ إلى النفي ؛ لأنَّ الاستثناءَ حينئذٍ ليس إلا مِنَ الفاعل العامِّ للمُعمَل ؛ وهو « أحد » ، كما هو ظاهرٌ ، وإنْ أُضمِرَ فيه مع « إلا » ؛ بأنْ يُقالَ : « ما قام إلا هو ، وما قعد إلا زيدٌ » ـ كما نُقِلَ عن ابن هشام ـ . فإن أرادَ : معَ حَذْفِ « إلا هو » . . وَرَدَ أنَّ البَصْريَّ لا يُجيزُ حذفَ الفاعل هنا ، وهـٰذا التركيبُ جائزٌ عندَهُ ، وإن أرادَ : معَ عدمِ حذفِهِ . . فهو خلافُ المسموع .

وصرَّح الرَّضِيُّ وغيرُهُ : بأنَّ هـٰذا المنعَ خاصٌّ بالمرفوع ، أمَّا المنصوبُ فلا يمتنعُ وقوعُ التنازعِ فيه ؛ نحوُ : « ما ضربتُ وأكرمتُ إلا زيداً » .

وفُرِّقَ : بأنَّ المنصوبَ فَضْلةٌ لا تتوقَّفُ صحَّةُ الكلامِ علىٰ تقدير ضميرِهِ ، بخلاف المرفوع[4] .

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٦٥) ، وردَّ ضبطَ المعرب الزَّبيديُّ في « التاج » (١٠/ ٥١) ؛ فقال : (شذَّ الشيخُ خالدٌ الأزهريُّ في « إعراب الألفيَّة » ؛ فإنَّهُ ضَبَطَ « الأسرة » بالفتح ، وإنْ وافقه علىٰ ذلك مختصره الحطَّاب وتبعه تقليداً ؛ فإنَّهُ لا يُعتدُّ به) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٠٨) .

(٤) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٢٠٣) .

. . . .

ولا يخفىٰ أنَّهُ فَرْقٌ غيرُ نافعٍ ، معَ انعكاسِ المُرادِ إنْ أُضمِرَ في الفعل المهملِ بدون « إلا » ، ولزومِ حَذْفِ الفَضْلةِ المحصورِ فيها إنْ أُضمِرَ مع « إلا » ، وقد صرَّحوا بأنَّ المحصورَ فيه لا يُحذَفُ ولو فَضْلةً ، وأنَّهُ يَقتضِي الامتناعَ إذا كان المنصوبُ عمدةً في الأصل ؛ نحوُ : « ما علمتُ وظننتُ إلا زيداً قائماً » .

ولو سوَّىٰ بينَ المرفوعِ والمنصوبِ في الامتناع أو الجوازِ . . لكان أَحْسنَ .

ثمَّ رأيتُ الرُّودانيَّ صحَّح تخريجَ التركيبِ على التنازع ، وسوَّىٰ في جواز التنازعِ بينَ المرفوع والمنصوبِ ، وبينَ الحَصْرِ بـ « إلا » والحَصْرِ بـ « إنَّما » ؛ فقال : الذي يفهمُهُ المُتأمِّلُ : أنَّ تخريجَ ذلك إنَّما هو على التنازع ، لا علىٰ حذف الفاعل وأنَّهُ مِنَ الأبواب المستثناة مِنْ وجوب ذِكْرِهِ ، وبيانُهُ : أنَّ القياسَ يَقتضِي أنْ يُقالَ : « ما قام وقعدَ إلا زيدٌ هو » ، سواءُ أُعمِلَ الأوَّل أو الثاني ؛ لأنَّ العاملَينِ فُرِّغا لِمَا بعدَ « إلا » ، فيعملُ أحدُهُما في الظاهر ، والآخَرُ في ضميره المنفصل ، لـٰكن لمَّا أَمْكَنَ اتصالُ هـٰذا الضميرِ بعامله المُلْغىٰ ـ أي : استتارُهُ فيه ـ معَ ظهورِ معنى الحَصْرِ لوجود دليلِهِ حالَ اتصالِ الضميرِ . . تعيَّن ذلك ، فاتَّصل بعامله ، ثمَّ بسببِ عودِهِ إلىٰ ما بعدَهُ لفظاً ورتبةً يلزمُ أنْ يكونَ هو مُقدَّماً لفظاً مُؤخَّراً رتبةً ؛ لأنَّ رتبةَ الضميرِ وأصلَهُ أنْ يتأخَّرَ عن مرجعه ، ويلزمُ مِنْ كونه مُؤخَّراً رتبةً كونُهُ مُوجَباً محصوراً بـ « إلا » التي قبلَهُ بحسَب رتبتِهِ وأصلِهِ ، فتأخيرُهُ الأصليُّ دليلٌ علىٰ إيجابه وحَصْرِهِ ، وعُرُوضُ تقديمِهِ لأجلِ إصلاحِ اللفظِ . . لا يُعتدُّ به مانعاً ممَّا بالأصل من الحَصْر ، وقولُهُم : « إذا

. . . .

. . . .

قُصِدَ الحَصْرُ وَجَبَ انفصالُ الضمير ». . إنَّما هو في الضمير الذي جاء على أصله ؛ وهو المُتأخِّرُ لفظاً ورتبةً .

ولم أقفْ على أحدٍ يستشكلُ التنازعَ بعدَ « إنَّما » التي يجبُ انفصالُ الضميرِ بعدَها أيضاً لإفادة الحَصْر ، معَ أنَّها مِثْلُ « إلا » ؛ فقياسُ التنازعِ فيها أنْ يُقالَ : « إنَّما قام وقعد زيدٌ هو » ، سواءٌ أُعمِلَ الأوَّلُ أو الثاني ، والاستعمالُ على خلافه ، وجوابُهُ ـ كما تقدَّم ـ : أنَّ الحَصْرَ مدلولُ التأخيرِ الأصليِّ ، ولا يَفُوتُ بعُرُوضِ اتصالِ الضميرِ بعامله . انتهى باختصار) انتهى ببعض إيضاح[1] ، وبفهمه يُعلَمُ ما يُصنَعُ في تركيبنا .

وقولُهُ : (أنَّ القياسَ. . .) إلى آخره ؛ أي : لأنَّ المحصورَ فيه لا بدَّ أنْ يكونَ اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً مُؤخَّراً كلٌّ منهما .

وقولُهُ : (معَ ظهورِ معنى الحَصْرِ) وجهُ ظهورِهِ : عودُ الضمير عندَ اتِّصاله إلى ما بعدَ (إلا) ، ومِنَ المعلوم : أنَّ رتبةَ الضميرِ وأصلَهُ أنْ يتأخَّرَ عن مرجعه ، ويلزمُ مِنْ كونه مُتأخِّراً رتبةً عمَّا بعدَ (إلا) مع تقدُّم عامله في حيِّز النفي. . كونُهُ موجباً محصوراً بـ (إلا) التي قبلَهُ بحسَب رتبتِهِ وأصلِهِ ، كما وضَّحه بعدُ .

وقولُهُ : (لوجود دليلِهِ) ؛ وهو تأخيرُهُ الأصليُّ ، كما بيَّنه بعدُ بقوله :

---

(١) حاشية الصبان (٢/١٥٨ـ١٥٩) .

. . . .

(ثمَّ بسبب عَوْده. . .) إلىٰ آخره ، لـٰكنَّ هـٰذا البيانَ إنَّما هو علىٰ إعمال الثاني ؛ إذ لا تكونُ بعديَّةُ الاسمِ الظاهرِ لفظاً ورتبةً إلا حينئذٍ ، أمَّا علىٰ إعمال الأوَّلِ فبعديَّةُ الاسمِ الظاهرِ لفظيَّةٌ فقط ؛ لأنَّ حقَّهُ التقديمُ بلصق عامِلِهِ .

وبيانُ دليلِ الحَصْرِ علىٰ هـٰذا ـ أعني : علىٰ إعمال الأوَّل ـ : أنَّ الضميرَ وإن عاد علىٰ مُتأخِّرٍ لفظاً لا رتبةً إلا أنَّ رتبتَهُ وأصلَ وضعِهِ أنْ يكونَ مُؤخَّراً عن مرجعه لفظاً ورتبةً ؛ فتأخيرُهُ الأصليُّ منفصلاً بعدَ المرجعِ الواقعِ بعدَ (إلا). . دليلٌ علىٰ إيجابه وحَصْرِهِ .

ويُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ الاسمَ الظاهرَ مُتأخِّرٌ رتبةً حتىٰ علىٰ إعمال الأوَّل مِنْ حيثُ النَّظَرُ إلىٰ كونه مُستثنىً ، مع النَّظَر إلىٰ أنَّ رتبةَ الضميرِ المُتَّصِلِ الاتِّصالُ بعامله .

وقولُهُ : (فقياسُ التنازعِ فيها. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّهُ لا بدَّ مِنْ كون المحصورِ فيه اسماً ظاهراً أو ضميراً مُنفصِلاً مُؤخَّراً كلٌّ منهما ، فمُجرَّدُ وقوعِ الضميرِ مُستتِراً في الفعل الواقع بعدَ (إنَّما). . لا يكفي في الحصر ، وفي « الجاميِّ » و« حواشيه » التكلُّمُ علىٰ نحو : (ما ضربَ وأكْرَمَ إلا أنا)[1] .

(١) انظر « الفوائد الضيائية » (١/١٦٤) ، و« حاشية عبد الغفور على الجامي » (ص٨٩) ، و« حاشية العصام على الجامي » (ص٧٧) .

التَّنازُعُ[1] : عبارةٌ عن تَوَجُّهِ عاملَينِ إلىٰ معمولٍ واحد ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ وأَكْرَمْتُ زيداً) ؛ فكلُّ واحدٍ مِنْ (ضَرَبْتُ) و(أَكْرَمْتُ) يَطلُبُ (زيداً) بالمفعوليّة ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (إنْ عامِلانِ. . .) إلىٰ آخره .

---

* قوله : (تَوَجُّهِ عاملَينِ) المُرادُ بهما : فعلانِ مذكورانِ مُتصرِّفانِ ، أو اسمانِ يُشبهانِهما في التصرُّف ، أو فعلٌ مُتصرِّفٌ واسمٌ يُشبِهُهُ في التصرُّف ، ويتأخَّرُ عنهما معمولٌ مطلوبٌ لكلٍّ منهما مِنْ حيثُ المعنىٰ .

والطَّلَبُ : إمَّا علىٰ جهةِ التوافق في الفاعليّة أو المفعوليّة ، أو التخالفِ

---

* قوله : (فعلانِ مذكورانِ. . .) إلىٰ آخره ؛ فلا تنازعَ بينَ محذوفَينِ ؛ نحوُ : (زيداً) في جوابِ : (مَنْ ضربتَ وأكرمتَ ؟) ، ولا بينَ محذوفٍ ومذكور ؛ كقولك في جواب ذلك : (أكرمتُ زيداً) ، ولا بينَ حرفَينِ ، ولا بينَ حرفٍ وغيره ، ولا بينَ فعلَينِ جامدَينِ ، ولا بينَ فعلٍ جامدٍ وغيره .

* قوله : (يُشبهانِهما في التصرُّف) الأَوْلىٰ : (في العمل) ، وكذا يُقالُ فيما بعدَهُ ؛ ليصحَّ تمثيلُهُ بعدُ باسم الفعل ؛ فإنَّ اسمَ الفعلِ لا تصرُّفَ فيه .

قال الأُشْمُونيُّ في « شرح التوضيح » : (المُرادُ بالاسم المشبِهِ للفعل : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، واسمُ الفعل ، والمصدرُ) انتهىٰ ، واسمُ المصدرِ كالمصدر ، كما استظهره الصبَّانُ[2] ؛ كأنْ يُقالَ : « مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ ومسِّهِ امرأتَهُ الوضوءُ »[3] .

---

(1) أي : في الاصطلاح ، وأمَّا في اللغة : فهو التَّجاذُبُ .
(2) انظر « حاشية الصبان » (١/١٤٥) .
(3) سيأتي تخريجه في (٤/٢٥) .

. . . .

فيهما . انتهىٰ .

ومثالُ المُختلِف : ﴿ هَآؤُمُ ٱقۡرَءُواْ كِتَٰبِيَهۡ ﴾ [الحاقة : ١٩] ؛ فـ (ها) : اسمُ فعلٍ بمعنىٰ : خُذْ ، والميمُ : حرفٌ يَدُلُّ على الجمع ، و(اقرؤوا) : فعلُ أمرٍ ، تنازعا (كتابِيَهْ) ، فأُعمِلَ الثاني لقُرْبه ، وحُذِفَ مِنَ الأوَّل ضميرُ المفعول ، والأصلُ : (هاؤُمُوهُ) ، وأصلُ (هاؤمُ) : (هاكم) ؛ أُبدِلَ مِنَ الكاف الواوُ ، ثمَّ أُبدِلَتِ الواوُ همزةً ، كما في « التصريح »(١) .

قال بعضُ الأفاضل : (ولم أَرَ مَنْ ذكر الصفةَ المُشبَّهةَ وأفعلَ التفضيل ، ولا مانعَ منهما فيما يظهرُ ؛ كـ « زيدٌ أَضْبَطُ القومِ وأجمعُهُم للعلم » ، « وزيدٌ حَذِرٌ وكريمٌ أبوه » ، فليُحرَّر) انتهىٰ(٢) .

وانظرْ ما وجهُ التفرقةِ بينَ الفعلِ الجامد والاسمِ الجامد ، مع أنَّهُ لا شكَّ أنَّ الفعلَ أقوىٰ مِنَ الاسم .

* [قوله : (انتهىٰ) فيه : أنَّهُ لم يتقدَّمْ له عَزْوٌ لقائل حتىٰ ينتهيَ إليه المقالُ ، تأمَّلْ](٣) .

* قوله : (ومثالُ المُختلِف) ؛ أي : مِنَ الاسم والفعل ، لا المُختلِفِ

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣١٦) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/٣٦٧) .

(٣) لا يشترط هـٰذا التقدم ؛ ولذلك لم يكتب المُقرِّر عليه شيئاً في (ط) ، أو لعلَّهُ وجدها محذوفةً في بعض النسخ كما هو الأَوْلىٰ .

وقولُهُ : (قَبْلُ) معناه : أنَّ العاملَين يكونانِ قبلَ المعمولِ ؛ كما مثَّلناه ، ومُقْتضاهُ : أنَّهُ لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكنِ المسألةُ مِنْ باب التنازع[1] .

---

* قوله : (لو تأخَّرَ العاملانِ لم تكنِ المسألةُ مِنْ باب التنازع) قال ابنُ هشام : (أو أحدُهُما مُتقدِّمٌ والآخَرُ مُتأخِّرٌ ؛ نحوُ : « ضَرَبْتُ زيداً وأكرمتُ » ، فلا تنازعَ فيه أيضاً ، خلافاً للفارسيِّ) ، وتَعَقَّبَهُ غيرُهُ : بأنَّ الحقَّ خلافُهُ ؛ لأنَّ غايةَ ما فيه : أنَّ الأوَّلَ يكونُ أَوْلىٰ بالعمل ، أمَّا أنَّهُ مُمتنِعٌ فلا ؛ لأنَّ معمولَ العاملِ يجوزُ تقديمُهُ عليه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

في الفاعليَّة والمفعوليَّةِ وإنْ أَوْهمَهُ كلامُهُ .

* قوله : (وتَعَقَّبَهُ غيرُهُ. . .) إلىٰ آخره : مردودٌ : بأنَّ ما في حيِّز العاطفِ لا يتقدَّمُ عليه ، ولم يغتفروه إلا في الهمزة ؛ مِنْ نحوِ : ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا﴾ [يوسف : ١٠٩] علىٰ رأي الزَّمَخْشَريِّ ؛ حيثُ قدَّر فيه تأخيرَ الهمزة ، لا علىٰ رأي الجمهور؛ مِنْ أنَّها في محلها داخلةٌ علىٰ محذوف ؛ أي : أَقَعَدُوا فلم يسيروا[3] ، ولعلَّ الفارسيَّ يُجوِّز تقدُّمَ ما في حيِّز العاطف عليه في باب الاشتغال .

---

(١) أي : لأنَّ السابقَ إن رُفِعَ ؛ كـ (زيدٌ قامَ وقَعَدَ). . فكلٌّ مِنَ الفعلَين مُستوفٍ لمعموله ، وهو ضميره ، فلم يطلباه ليعملا فيه ، وإن نُصِبَ ؛ كـ (زيداً ضربتُ وأكرمت). . فهو معمولٌ للأوَّل بمُجرَّد وقوعِهِ عَقِبَهُ ، فلم يطلبه الثاني ، كما قال بعضهم . « خضري » (١/ ٣٦٩) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٦٦) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ١٩٢) .

(٣) المشهور : أنَّ الزمخشريَّ يرىٰ أنَّ الهمزة في موضعها الأصلي ، بخلاف الجمهور الذين يرون تقديمَها على العاطف تنبيهاً علىٰ أصالتها في التصدير . انظر هـٰذه المسألة في « مغني اللبيب » (١/ ٢١ـ ٢٢) .

وقولُهُ : (فللواحدِ منهُما العَمَلْ) معناه : أنَّ أحدَ العاملَينِ يعملُ في ذلك الاسمِ الظاهر ، والآخرَ يُهمَلُ عنه ويعملُ في ضميره ، علىٰ ما سيذكرُهُ[1] .

ولا خلافَ بينَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ أنَّهُ يجوزُ إعمالُ كلِّ واحدٍ مِنَ العاملَينِ في ذلك الاسمِ الظاهر[2] ، ولـٰكن اختلفوا في الأَوْلىٰ منهما به[3] ؛ فذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّ الثانيَ أَوْلىٰ به ؛ لقُرْبه منه[4] ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ الأوَّلَ أَوْلىٰ به ؛ لتقدُّمه[5] .

٢٨٠ـ وأَعْمِلِ المُهمَلَ في ضميرِ ما تَنَـازَعَـاهُ وٱلتَـزِمْ مـا ٱلتُـزِمَـا

* قوله : (وأَعْمِلِ المُهمَلَ) بهمزةِ قطعٍ مفتوحةٍ .

* قوله : (وٱلتزِمْ . . .) إلىٰ آخره : (ٱلتزِمْ) : فعلُ أمرٍ ، و(ما) :

(١) أي : في البيتين الآتيين .

(٢) ومحلُّ ذلك : ما لم يتَّفقا في عمل الرفع ؛ كـ(جاء وقام زيدٌ) ؛ لِمَا سيأتي عن الفرَّاء . « خضري » (١/ ٣٦٩) .

(٣) محلُّ الخلاف : ما لم يكن لأحدهما مُرجِّحٌ ، وإلا فيجبُ إعمالُ الثاني في نحو : (ضربتُ بل أكرمتُ زيداً) ، والأوَّلِ في : (ضربتُ لا أكرمتُ زيداً) ، كما في « النُّكَت » عن صاحب « البسيط » ، واستحسنه . « خضري » (١/ ٣٧٠) .

(٤) أي : ولسلامته مِنَ العطف قبلَ تمامِ المعطوف عليه ، ومِنَ الفَصْل بين العامل والمعمول بأجنبيٍّ وإن اغتُفِرَ هنا للضرورة ؛ علىٰ أنَّ الرَّضِيَّ نصَّ علىٰ جواز الفَصْل بالأجنبي عندَ قوَّة العامل في (بحث اسم التفضيل) . « خضري » (١/ ٣٦٩) نقلاً عن الأَشْقاطي .

(٥) أي : ولسلامتـه مِنَ الإضمار قبلَ الذِّكْرِ كما عندَ البَصْريِّـنَ ، ومِنْ حذف ضمير الرفع كما =

٢٨١ـ كـ (يُحْسِنانِ ويُسِيءُ ٱبْناكَا) و(قـد بَغَـىٰ وٱعْتَـدَيـا عَبْـدَاكَـا)

أي : إذا أَعْمَلْتَ أحدَ العاملَينِ في الظاهر ، وأَهْمَلْتَ الآخَرَ عنه . . فأَعْمِلِ المُهمَلَ في ضمير الظاهرِ ، والتَزِمِ الإضمارَ إنْ كان مطلوبُ العاملِ ممَّا يلزمُ ذِكْرُهُ ولا يجوزُ حذفُهُ كالفاعل ؛ وذلك كقولك : (يُحسِنُ ويُسِيءُ ابناكَ) ؛ فكلٌّ واحدٍ مِنْ (يُحسِنُ) و(يُسِيءُ) يَطلُبُ (ابناكَ) بالفاعليّة ، فإن أَعْمَلْتَ الثانيَ وَجَبَ أَنْ تُضمِرَ في الأوَّل فاعلَهُ ؛ فتقولَ : (يُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ) ، وكذلك إنْ أعملتَ الأوَّل ؛ وَجَبَ الإضمارُ في الثاني ؛ فتقولُ : (يُحسِنُ

مفعولٌ ، و(ٱلْتُزِمَا) : صِلَتُهُ ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، والألفُ : للإطلاق ؛ أي : التَزِمِ الحُكْمَ الذي الْتُزِمَ عن العرب ؛ مِنْ مطابقة الضميرِ للظاهر ، ومِنِ امتناع حَذْفِ هـٰذا الضميرِ حيثُ كان عُمْدَةً .

* قوله : (كيُحْسِنانِ ويُسِيءُ . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ مثالَين ؛ الأوَّلُ منهما لإعمال الثاني ، وثانيهما لإعمال الأوَّل .

* قوله : (وقد بَغَىٰ) في « المصباح » : (بَغَىٰ على الناس : ظَلَمَ واعتدى) انتهىٰ[1] ؛ فعَطْفُ (اعتَدَيَا) عليه مُرادِفٌ .

. . . .

= عندَ الكِسَائي ، وانظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٧١ـ٨٠) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٢٥٢ـ٢٥٨) .

(١) المصباح المنير (١/ ٧٩) .

ويُسيئانِ ابناكَ) ، ومثلُهُ : (بَغَىٰ واعْتَدَيا عَبْداكَ) ، وإن أَعْمَلْتَ الثانيَ في هـٰذا المثال . . قلتَ : (بَغَيَا واعْتَدَىٰ عبداكَ) .

ولا يجوزُ تركُ الإضمارِ ؛ فلا تقولُ : (يُحسِنُ ويُسِيءُ ابناكَ) ، و(لا بغىٰ واعْتَدَىٰ عبداكَ) ؛ لأنَّ تركَهُ يُؤدِّي إلىٰ حذف الفاعل ، والفاعلُ مُلتزَمُ الذِّكْرِ[1] .

وأجاز الكِسَائيُّ ذلك على الحذف ؛ بناءً علىٰ مذهبه في جواز حذف الفاعلِ[2] ، وأجازه الفَرَّاءُ ؛ بناءً علىٰ توجُّهِ العاملَينِ معاً إلى الاسم الظاهر[3] .

❀ قوله : (وأجازَ الكِسَائيُّ ذلك) ؛ أي : التنازعَ .

❀ قوله : (على الحذف) ؛ أي : جارِياً على الحذف .

❀ قوله : (أي : التنازعَ) الأَوْلىٰ : (أي : تركَ الإضمار) .

---

(١) هـٰذا الدليل لا يُعيِّنُ الإضمارَ ؛ لإمكان وجوب إظهاره أو جوازه ، إلا أنْ يُقالَ : اقتصرَ علىٰ جزء العِلَّة ؛ لكفايته في الردِّ على الكِسَائي ؛ أي : ولأنَّ إظهارَهُ يُؤدِّي إلى التَّكْرار ، فتعيَّن الإضمارُ ؛ إمَّا في الثاني ـ وهو اتفاقٌ ـ أو في الأوَّل عند البَصْريِّينَ . « خضري » (١/ ٣٧٠) .

(٢) أي : في باب التنازع عندَ إعمال الثاني فراراً من الإضمار قبل الذِّكْر ، لـٰكنَّ حذفَ العُمْدةِ أشنعُ ممَّا فرَّ منه ، إلا أن يُقالَ : إنَّهُ عُهِدَ حذفُ الفاعل في المواضع المُتقدِّمة في بابه ، فليُقَسْ عليها هـٰذا ، لـٰكن قال في « شرح الإيضاح » : ما اشتَهَرَ عنه مِنْ حذف الفاعل في ذلك . . باطلٌ ، بل هو عنده مستترٌ في الفعل مفرداً في الأحوال كلِّها ، كما مرَّ عن سيبويه ، أفاده ياسين . « خضري » (١/ ٣٧٠ـ٣٧١) .

(٣) أي : إن عُطِفا بالواو ، واتَّفقا في طلب الرفع ، أو النصب في العمدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧١) .

وهٰذا بناءٌ منهما على مَنْعِ الإضمارِ في الأوَّل عندَ إعمال الثاني ؛ فلا تقولُ : (يُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ) ، وهٰذا الذي ذَكَرْناهُ عنهما هو المشهورُ مِنْ مذهبِهما في هٰذه المسألة[1] .

٢٨٢ـ ولا تَجِئْ مَعْ أَوَّلٍ قد أُهمِلَا ... بِمُضمَرٍ لغيرِ رفعٍ أُوهِلَا

٢٨٣ـ بل حَذْفَهُ ٱلْزَمْ إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ ... وأَخِّرَنْهُ إنْ يَكُنْ هوَ الخَبَرْ

---

* قوله : (ولاتَجِئْ معْ أَوَّلٍ) ؛ أي : معَ عاملٍ أَوَّل ، وقولُهُ : (أُهمِلا) : بألف الإطلاق فيه وفي (أُوهِلا) ، ومعناه : جُعِلَ أهلاً ، وأصلُهُ : (أُهِّلا) بتشديد الهاء مِنْ غير واو .

* قوله : (بل حَذْفَهُ ٱلْزَمْ) هٰذا تصريحٌ بما فُهِمَ مِنَ البيت قبلَهُ ، أتىٰ به ؛ ليُرتِّبَ عليه ما بعدَهُ .

* قوله : (إنْ يكنْ غيرَ خَبَرْ) ؛ أي : في الأصل . . . .

---

* قوله : (هٰذا تصريحٌ بما فُهِمَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : إنَّهُ لم يُفهَمْ مِنْ سابقه ؛ لأنَّ قولَهُ : (ولا تَجِئْ معْ أَوَّلٍ قد أُهمِلا . . .) إلىٰ آخره . يَصدُقُ بالذِّكْر مع التأخير ، كما يَصدُقُ بالحذف ؛ فقولُهُ : (بل حذفَهُ الْزَمْ) انتقالٌ مِنْ عامٍّ إلىٰ خاصٍّ ، وقولُهُ : (أتىٰ به ؛ ليُرتِّبَ عليه . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : يصحُّ الترتُّبُ بدون ذِكْرِهِ علىٰ ما فُهِمَ ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٢/٦٣٨) ، و« المساعد » (١/٤٥٧ـ ٤٥٩) ، و« تمهيد القواعد » (٤/١٧٩٦) ، و« حاشية الخضري » (١/٣٧٠ـ ٣٧١) .

. . . .

ولم يَلزَمْ فيه اللَّبْسُ .

وكلامُ الناظمِ يُوهِمُ : أنَّ الضميرَ المُتنازَعَ فيه إذا كان المفعولَ الأوَّلَ في باب (ظَنَّ) يجبُ حذفُهُ ، وليس كذلك ، بل لا فَرْقَ بين المفعولَين في امتناع الحَذْفِ ولزومِ التأخير ؛ نحوُ : (ظننتُ مُنطلِقةً وظَنَّتْني مُنطلِقاً هندُ إيَّاها) ؛ فـ (إيَّاها) : مفعولٌ أوَّل بـ (ظننتُ) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ ؛ فكان الأحسنُ أنْ يقولَ كما قال الأُشْمُونيُّ[1] :

وٱحذِفْهُ لا إنْ خِيفَ لَبْسٌ أو يُرَىٰ ذا عُمْـدةٍ فجِـئْ بـهِ مُـؤخَّـرَا

أو كما قال الفارِضيُّ[2] :

وٱحذِفْهُ لٰكنْ مَعَ لَبْسٍ أو خَبَرْ أو مُبتَـدًا أَخِّـرْهُ فهْـوَ المُعتبَـرْ

---

* قوله : (ولم يَلزَمْ فيه اللَّبْسُ) ، فإن خِيفَ اللَّبْسُ وَجَبَ التأخيرُ ؛ نحوُ : (استعنتُ واستعان عليَّ زيدٌ به) ؛ لأنَّهُ مع الحذف يتبادرُ أنَّ المُقدَّرَ بعدَ (استعنتُ) لفظُ (عليه) بقرينة معمولِ الفعلِ الثاني ، مع أنَّ المُرادَ : (استعنتُ بزيد) ، أمَّا إذا أُرِيدَ : (استعنتُ علىٰ زيد) . . فالحذفُ جائزٌ ؛ لعدم اللَّبْس ؛ لأنَّ المُتبادرَ هو المُرادُ[3] .

* قوله : (أو كما قال الفارِضيُّ . . .) إلىٰ آخره : بيتُ الفارِضيِّ أسهلُ مِنْ بيت الأُشْمُونيِّ ، لٰكن نُوقِشَ : بأنَّ قولَهُ : (فهو المُعتبَرْ) مَحْضُ زيادةٍ ؛ لأنَّ

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٠٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٤) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٥٥) .

تقدَّم أنَّهُ إذا أُعمِلَ أحدُ العاملَين في الظاهر وأُهمِلَ الآخَرُ عنه.. أُعمِلَ في ضميره، ويلزمُ الإضمارُ إنْ كان مطلوبُ الفعلِ ممَّا يلزمُ ذِكْرُهُ؛ كالفاعل أو نائبِهِ، ولا فَرْقَ في وجوب الإضمارِ حينئذٍ بينَ أنْ يكونَ المُهمَلُ الأوَّلَ أو الثانيَ؛ فتقولُ: (يُحسِنانِ ويُسِيءُ ابناكَ)، و(يُحسِنُ ويُسيئانِ ابناكَ).

وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا كان مطلوبُ الفعلِ المُهمَلِ غيرَ مرفوعٍ.. فلا يخلو: إمَّا أنْ يكونَ عُمْدةً في الأصل ـ وهو مفعولُ (ظنَّ) وأخواتِها؛ لأنَّهُ مبتدأٌ في الأصل أو خبرٌ، وهو المُرادُ بقوله: (إن يكنْ هو الخَبَرْ) ـ أو لا.

فإن لم يكنْ كذلك: فإمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ، أو الثانيَ، فإن كان الأوَّلَ: لم يَجُزِ الإضمارُ؛ فتقولُ: (ضَرَبْتُ وضَرَبَني زيدٌ)، و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ)، ولا تُضمِرُ[1]؛ فلا تقولُ: (ضَرَبْتُهُ وضَرَبَني زيدٌ)،

وقد أشار الشارحُ ابنُ عَقيلٍ إلى الجواب عن الناظم؛ حيثُ فسَّر الخبرَ بالعُمْدة، فيكونُ مُرادُ الناظمِ به العُمْدةَ مجازاً؛ مِنْ إطلاق الملزوم وإرادة اللازمِ؛ فكلامُهُ علىٰ هـٰذا شاملٌ للمبتدأ والخبر، فتأمَّلْ.

معناه: فهو ـ أي: التأخيرُ ـ المُعتبَرُ؛ أي: الواجبُ، وهـٰذا مُستفادٌ مِنْ قوله: (أَخِّرْهُ)؛ فأَوْلىٰ منه: ما قيل:

وأَخِّـرَنْ ضميـرَ جـزأَيِ ٱبتِـدَا كذا الذي في حذفِهِ لَبْسٌ بَدَا

---

(١) أي: بل يجب حذفه؛ لأنَّهُ فضلةٌ لا ملجأَ فيه للإضمار قبل الذِّكر، إلا إذا أَوْقَعَ حذفُهُ في لَبْسٍ؛ فيُضمَرُ مُؤخَّراً؛ كـ(رَغِبتُ ورَغِبَ فيَّ الزيدانِ عنهما). «همع»، وفي «شرح الكافية» مَيْلٌ إلىٰ إضمار الفضلة مُقدَّمةً، وهو ظاهرُ «التسهيل» أيضاً. «خضري» (١/ ٣٧١).

ولا : (مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ) ، وقد جاء في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

١٦٠ـ إذا كنتَ تُرضِيهِ ويُرضِيكَ صاحبٌ جِهاراً فكُنْ في الغَيبِ أَحْفَظَ للعهدِ

---

* قوله : (إذا كنتَ تُرضِيهِ . . .) إلىٰ آخره : (إذا) : شرطيَّةٌ ، وقولُهُ : (فَكُنْ في الغَيبِ) : جوابُهُ ، وجملةُ (تُرْضِيهِ) : خبرُ (كنتَ) ، وهو مَحَلُّ الشاهد ؛ حيثُ لم يُحذَفْ منه الضميرُ المنصوبُ ، و(جِهاراً) : بكسر الجيم ؛ أي : عِياناً ، منصوبٌ على الظرفيَّة ؛ أي : في جِهار ، و(في الغَيْب) : حالٌ مِنْ (صاحبٌ) ؛ أي : حالَ غَيْبتِهِ عنك .

وقولُهُ : (أَحْفَظَ للعهدِ) : في نسخة : (للوُدِّ) ، وهو بالضم : المحبَّةُ ، ولا إيطاءَ بينَ (الوُدِّ) مع قولِهِ في البيت الثاني علىٰ هـٰذه النسخةِ : (غيرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ) ؛ لأنَّ الأوَّل مُعرَّفٌ والثانيَ مُنكَّرٌ .

والذي في « الشواهد » : ذِكْرُ الوُدِّ في الأوَّل ، وفي الثاني : (غيرَ إفسادِ

---

* قوله : (حالٌ مِنْ « صاحبٌ ») غيرُ صواب ، بل الصوابُ : أنَّهُ حالٌ مِنَ الضمير في (أَحْفَظَ) ، أو مِنِ اسم (كُنْ) ، أو مُتعلِّقٌ بـ (أَحْفَظَ) ، أو بـ (كُنْ) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٧١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص١٨٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٤٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٠٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٤٥٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٢٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٢٣ـ١٠٢٥) ، و« تخليص الشواهد » (ص٥١٤ـ٥١٥) .

ذي عَهْدِ) ، قال : (وأرادَ بالعهد : ما عليه المُتحابَّانِ مِنَ المَوَدَّة والقيامِ بمُوجِباتها)[1] .

و(أَلْغِ) ؛ بمعنى : اترك ، و(الوُشَاة) : جمعُ (واشٍ) ؛ كـ(قاضٍ وقُضاة) ؛ وهو النَّمَّام .

و(قَلَّ) : فعلٌ دخلتْ عليه (ما) المصدريّةُ ، والتقديرُ : (قلَّ مُحاوَلةُ ـ أي : إرادةُ ـ الواشي غيرَ إفساد. . .) إلىٰ آخره ، والذي عليه الجمهورُ : أنَّ (ما) هنا كافَّةٌ ، ولا تتَّصِلُ إلا بثلاثةِ أفعالٍ : (قَلَّ) ، و(كَثُرَ) ، و(طَالَ) ، وعِلَّةُ ذلك : شَبَهُهُنَّ بـ(رُبَّ) ، ولا تدخلُ حينئذٍ إلا علىٰ جملةٍ فعليّةٍ صُرِّحَ بفعليّتها ، كما في البيت ، وأمّا قولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

صَدَدْتِ فأَطْوَلْتِ الصُّدُودَ وقَلَّما ... وِصالٌ علىٰ طُولِ الصُّدُودِ يدومُ

---

* قوله : (وقَلَّما وِصالٌ) المُناسِبُ : (وقلَّما وِدادٌ) ؛ إذ مع الصُّدود لا وصالَ أصلاً ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ بالوصال : التواصلُ الباطنيُّ ؛ وهو الوداد ، أو المُرادُ : قلَّ وصالٌ بعدَ الصُّدُود .

---

(١) فرائد القلائد (ق/ ٨٢) .

(٢) البيت للمَرَّار الفَقْعَسي الأَسَدي ، كما في « فُرْحة الأديب » (ص٣٦) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣١ ، ٣/ ١١٥) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٠٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤١٣) ، و« المساعد » (٣/ ٢٤٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢/ ٥٥٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٨) ، وانظر « خزانة الأدب » (١٠/ ٢٢٦ـ ٢٣٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٢٤٦ـ٢٤٧) .

وأَلْـغِ أحـاديـثَ الـوُشَـاةِ فقَلَّمـا يُحاوِلُ واشٍ غيرَ هِجْرانِ ذي وُدِّ

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ : وَجَبَ الإضمارُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبَني وضَرَبْتُهُ زيدٌ) ، و(مرَّ بي ومررتُ به زيدٌ) ، ولا يجوزُ الحذفُ ؛ فلا تقولُ : (ضَرَبَني وضَرَبْتُ زيدٌ) ، ولا : (مرَّ بي ومررتُ زيدٌ) ، وقد جاء في الشِّعْرِ ؛ كقوله[1] : [من مجزوء الكامل]

فضرورةٌ عندَ سيبويهِ .

وقال الفارسيُّ : (إنَّها لا فاعلَ لها ؛ لأنَّ الكلامَ لمَّا حُمِلَ على النفي استغنىٰ عن الفاعلِ ، و« ما » : عِوَضٌ عن الفاعل ، ونظيرُهُ : « أمَّا أنتَ ذا نَفَرٍ » ؛ فـ« ما » : عِوَضٌ عن « كان ») ، أفاده في « الشواهد الكبرىٰ »[2] .

---

(١) البيت لعمَّة النبيِّ صلى الله عليه وسلم عاتكة بنت عبد المطلب ضمن مقطوعة أوردها أبو تمام في « حماسته » (٢/ ٢٥٧) ، وبعد الشاهد :

فيـــه قَتَلْنـــا مـــالكـــاً قَسْـــراً وأَسْلَمَـــهُ رَعَـــاعُـــهْ
ومُجـــدَّلاً غـــادَرْنَـــهُ بـــالقـــاعِ تَنهَشُـــهُ ضِبـــاعُـــهْ

وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٣٦)، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٦٥)، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٦٨) ، و« المساعد » (١/ ٤٥٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ١٧٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١٩) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠١٥ـ ١٠١٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٨٣ـ٢٨٥) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٠٢٣ـ١٠٢٤) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٣١، ٣/ ١١٥) ، و« البغداديات » للفارسي (ص١٠٨ـ١٠٩) .

١٦١ـ بعُكَاظَ يُعشِي الناظِرِيـ ... ـنَ إذا هـمُ لَمَحُوا شُعَاعُهْ

والأصلُ : (لَمَحُوهُ)[١] ؛ فحذف الضمير ضرورةً ، وهو شاذٌّ[٢]، كما شذَّ عملُ المهملِ الأوَّلِ في المفعول المضمر الذي ليس بعمدةٍ في الأصل .

---

* قوله : (بعُكَاظَ) هـٰذا البيتُ لعاتكةَ بنتِ عبدِ المُطَّلبِ عمَّةِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، اختُلِفَ في إسلامها ؛ فالضميرُ في (قوله) : للشخص ؛ أي : قولِ الشخص ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بقولها : (وما جَمَعُوا لنا. . .) إلىٰ آخره في بيتٍ قبلَهُ .

و(عُكَاظ) بوزن (غُرَابٍ) : اسمُ سوقٍ كانت تُقامُ في الجاهليّة بقرب مكَّةَ ، يُقِيمُونَ بها أيَّاماً ، و(يُعشِي) : بالعين المُهمَلة أو المُعجَمة[٣] ، و(شُعَاعُهُ) بالرفع : فاعلُهُ ، والضميرُ فيه : راجعٌ إلى السلاح المفهومِ مِنَ البيت قبلَه ، و(الناظِرِينَ) : مفعولُهُ ، و(اللَّمْحُ) : سرعةُ إبصارِ الشيء ، و(الشُّعَاع) : ما يظهرُ مِنَ النُّور ، ومَحَلُّ الشاهد ذَكَرَهُ الشارح .

---

* قوله : (في بيتٍ قبلَهُ) قبلَ هـٰذا البيتِ :

واسـأَلْ بنـا فـي قـومِنـا ... ولْيَكْفِ مِـنْ شـرٍّ سَمَاعُهْ
قَيْسـاً ومـا جَمَعُـوا لنـا ... مِـنْ مَجْمَـعٍ بـاقٍ شَنَاعُهْ

---

(١) والعامل الأوَّل : هو (يُعشِي) ، وهو والعامل الثاني (لمحوا) طلبا (شعاعه) في آخر البيت .

(٢) وإنَّما شذَّ حذفُهُ هنا ؛ لأنَّ فيه تهيئةَ العاملِ للعمل ثمَّ قطعَهُ عنه لغير مُقتضٍ ، بخلاف حذفه من الأوَّل ؛ فإنَّهُ للفرار مِنَ الإضمار قبل الذِّكْر مع كونه فضلةً . « خضري » (١/ ٣٧٢) .

(٣) جاء بالمعجمة في (و) .

هـٰذا كلُّهُ إذا كان غيرُ المرفوعِ ليس بعُمْدةٍ في الأصل ، فإن كان عُمْدةً في الأصل . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الطالبُ له هو الأوَّلَ ، أو الثانيَ .

فإن كان الطالبُ له هو الأوَّلَ . . وجبَ إضمارُهُ مُؤخَّراً[1] ؛ فتقولُ : (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ)[2] .

وإن كان الطالبُ له هو الثانيَ . . أَضْمَرْتَهُ مُتَّصِلاً كان أو مُنفصِلاً ؛ فتقولُ : (ظَنَنْتُ وظَنَّنِيهِ زيداً قائماً)[3] ، و(ظَنَنْتُ وظَنَّني إيَّاهُ زيداً قائماً) .

---

* قوله : (هـٰذا كلُّهُ) الأَوْلىٰ : حذفُ هـٰذا ، كما في بعض النسخ ، والاقتصارُ علىٰ قوله : (وإن كان عمدةً . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ مُقابِلٌ لقوله :

. . . .

(١) قوله : (وجب إضمارُهُ) ؛ أي : لأنَّهُ عمدةٌ لا يُحذَفُ ، وقولُهُ : (مُؤخَّراً) ؛ أي : خلافاً لما في « التسهيل » تبعاً لابن عصفور من تقديمه ؛ لما فيه من الإضمار قبلَ الذِّكْر مع كونه بصورة الفضلة وإن لَزِمَ الفصلُ من عامله بأجنبي ، كذا قيل ، وفيه : أنَّهُم صرَّحوا بجواز حذف مفعولَيْ (ظنَّ) وخبرِ (كان) في قول لدليل ، فكيف يمتنعُ حذفُهُ ؟! ولذا كان مذهبُ الكوفيين أقوىٰ ؛ لسلامته من الفصل ، والإضمارِ قبل الذكر .

(٢) الأول يطلب (زيداً) فاعلاً ، و(قائماً) مفعولاً ثانياً ، والثاني يطلبهما مفعولين ، فأَعْمَلَ فيهما الثانيَ ؛ فهما منصوبان به ، وأَضْمَرَ في الأوَّل فاعله مستتراً يعودُ لـ (زيد) المُؤخَّر لفظاً ورتبة ، والياء مفعوله الأوَّل ، والثاني (إيَّاه) المُؤخَّر العائد لـ (قائم) . « خضري » (١/ ٣٧٣) .

(٣) الأول يطلب (زيداً) و(قائماً) مفعولين ، فأعمله فيهما ، والثاني يطلب (زيداً) فاعلاً ، فأعمله في ضميره مستتراً فيه ، وهو هنا يعودُ علىٰ مُقدَّم الرُّتْبة ؛ لكونه معمولَ الأوَّل ، ويطلبُ (قائماً) مفعولاً ثانياً ، فأَعْمَلَهُ في الهاء العائدة عليه ، فهي مفعوله الثاني ، والياء مفعوله الأوَّل . « خضري » (١/ ٣٧٣) .

ومعنى البيتَينِ : أنَّكَ إذا أهملتَ الأوَّلَ لم تأتِ معه بضميرٍ غير مرفوع ، وهو المنصوبُ والمجرور ؛ فلا تقولُ : (ضربتُهُ وضَرَبَني زيدٌ) ، ولا : (مررتُ به ومرَّ بي زيدٌ) ، بل يلزمُ الحذفُ ؛ فتقولُ : (ضربتُ وضَرَبَني زيدٌ) ، و(مررتُ ومرَّ بي زيدٌ) ، إلا إذا كان المفعولُ خبراً في الأصل ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حذفُهُ ، بل يجبُ الإتيانُ به مُؤخَّراً ؛ فتقولُ : (ظَنَّني وظَنَنْتُ زيداً قائماً إيَّاهُ) ، ومفهومُهُ : أنَّ الثانيَ يُؤتىٰ معه بالضمير مطلقاً ؛ مرفوعاً كان أو مجروراً أو منصوباً ، عُمْدةً في الأصل أو غيرَ عُمْدةٍ .

٢٨٤ـ وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضميرٌ خَبَرَا لغيرِ ما يُطابِقُ المُفسَّرَا

٢٨٥ـ نحوُ (أَظُنُّ ويَظُنَّانِي أَخَا زيداً وعَمْراً أخوَينِ في الرَّخَا)

(فإن لم يكن كذلك) ؛ أي : عُمْدةً . . . إلىٰ آخره ؛ بأنْ كانَ غيرَ عُمْدةٍ .

* **قوله : (وأَظْهِرِ انْ يَكُنْ ضميرٌ خَبَرَا)** ؛ أي : في الأصل ، و(ضميرٌ) بالرفع : اسمُ (يكنْ) ، و(خَبَرَا) : خبرُها .

* **قوله : (لغيرِ ما يُطابِقُ)** ؛ أي : لمبتدأٍ غيرِ مُطابِقٍ (المُفسِّر) بكسر السين ؛ أي : لِمَا لا يُطابِقُ المُفسِّر ؛ فالنفيُ مُؤخَّرٌ تقديراً عن (ما) ، كما يُرشِدُ إلىٰ هـٰذا قولُ الشارح : (عمَّا لا يُطابِقُ . . .) إلىٰ آخره .

* **قوله : (نحوُ : أَظُنُّ ويَظُنَّانِي أَخَا . . .)** إلىٰ آخره : وجهُ كونِ هـٰذه المسألةِ مِنْ باب التنازع : هو أنَّ الأصلَ : (أَظُنُّ ويَظُنُّني الزيدَينِ أخوَينِ) ،

---

* **قوله : (وجهُ كونِ هـٰذه المسألةِ مِنْ باب التنازع . . .)** إلىٰ آخره : كونُها

أي : يجبُ أنْ يُؤتىٰ بمفعولِ الفعلِ المُهمَلِ ظاهراً إذا لَزِمَ مِنْ إضماره عدمُ مُطابقتِهِ لما يُفسِّرُهُ ؛ لكونه خبراً في الأصل عمَّا لا يُطابِقُ المُفسِّرَ ، كما إذا كان في الأصل خبراً عن مفردٍ ومُفسِّرُهُ مُثنّىً ؛ نحوُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني زيداً وعَمْراً

فتنازعَ العاملانِ (الزيدَينِ) ؛ فالأوَّلُ يَطلُبُهُ مفعولاً ، والثاني يَطلُبُهُ فاعلاً ، فأَعْمَلْنا الأوَّلَ فنَصَبْنا به الاسمَينِ ، وأَضْمَرْنا في الثاني ضميرَ (الزيدَينِ) ؛ وهو الألفُ ، وبَقِيَ علينا المفعولُ الثاني يُحتاجُ إلىٰ إضماره ، فرَأَيْناهُ مُتعذِّراً ؛ لِمَا سيذكره الشارحُ[1] ، فعَدَلْنا به إلى الإظهار وقُلْنا : (أخاً) ، فوافق المُخبَرَ عنه ، ولم يَضُرَّهُ مُخالفتُهُ لـ (أخوَينِ) ؛ لأنَّهُ اسمٌ ظاهرٌ لا يحتاجُ لما يُفسِّرُهُ .

لـٰكن قال المُوضِّحُ : (الذي يظهرُ لي : فسادُ دعوى التنازعِ في « الأخوَينِ » ؛ لأنَّ « يَظُنُّني » لا يَطلُبُهُ ؛ لكونه مُثنّىً ، والمفعولُ الأوَّل مفرد) انتهىٰ[2] .

مِنْ هـٰذا الباب إنَّما هو بالنسبة إلى المفعول الأوَّلِ لا الثاني ، كما هو صريحُ تقريرِهِ لهـٰذا الوجهِ ؛ فحينئذٍ : يكونُ هـٰذا الوجهُ موافقاً لِمَا في « التوضيح » ؛ فلا معنىٰ للاستدراك الذي ذَكَرَهُ بقوله : (لـٰكن قال المُوضِّحُ . . .) إلىٰ آخره ، إلا أنْ يُقالَ : يُفهَمُ التنازعُ في الثاني مِنْ قولِهِ : (وبَقِيَ علينا المفعولُ الثاني يُحتاجُ إلىٰ إضماره . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ بُعْدٍ ؛ فلذلك استدرك ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٣/ ١٩٣) .

(٢) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٥) ، وفيه : (ولم يظهر لي) بدل (الذي يظهر لي) ، والمثبت موافق للعبارة التي شرح عليها الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٣٢٣) .

أخوَينِ) ؛ فـ (زيداً) : مفعولٌ أوَّل لـ (أَظُنُّ) ، و(عَمْراً) : معطوفٌ عليه ، و(أخوَينِ) : مفعولٌ ثانٍ لـ (أظنُّ) ، والياءُ : مفعولٌ أوَّل لـ (يظنُّ) ، فيحتاجُ إلىٰ مفعولٍ ثانٍ .

فلو أَتَيتَ به ضميراً فقلتَ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمْراً أخوَينِ) . . لكان (إيَّاهُ) مُطابِقاً للياء في أنَّهُما مفردانِ ، ولـٰكنْ لا يُطابِقُ ما يعودُ عليه ؛ وهو (أخوَينِ) ؛ لأنَّهُ مفردٌ ، و(أخوَينِ) مُثنّىً ، فتفوتُ مُطابقةُ المُفسِّرِ للمُفسَّر ، وذلك لا يجوزُ .

وأُجِيبَ عنه : بأنَّ المُعتبرَ كونُهُ مفعولاً ثانياً بقَطْعِ النَّظَرِ عن كونه مُثنّىً أو مفرداً ؛ إذ كلٌّ مِنَ العاملَينِ يَطلُبُهُ مفعولاً ثانياً مُطابِقاً لمفعوله الأوَّلِ إفراداً أو تثنية ، وإذا طابقتَ به أوَّلَ مفعولَيْ أحدِ العاملَينِ . . انقطعَ طلبُ العاملِ الآخَرِ له ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ العاملَينِ إذا كان أحدُهُما يَطلُبُ الاسمَ مرفوعاً والآخرُ يَطلُبُهُ منصوباً . . فتنازعُهُما صحيحٌ ، لـٰكن مع قَطْعِ النَّظَرِ عن الإعراب ، فإذا رفعتَهُ بَطَلَ طلبُ الناصبِ له ، وإذا نصبتَهُ بطل طلبُ الرافعِ له . انتهىٰ « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (فتفوتُ مُطابقةُ المُفسِّرِ) بكسر السين ؛ وهو (أخوَينِ) ؛ لأنَّهُ مُثنّىً ، و(المُفسَّر) بفتحها : قولُكَ : (إيَّاهُ) ، وهو مفردٌ .

❁ قوله : (إذ كلٌّ مِنَ العاملَينِ يَطلُبُهُ . . .) إلىٰ آخره ، وحينئذٍ : فطَلَبُ العاملِ إنَّما هو توجُّهُهُ إلىٰ مادَّة لفظِ المعمول ؛ علىٰ أنَّ صورةَ التثنيةِ إنَّما حصلتْ بعدَ تسلُّط (أظنُّ) وإعمالِهِ .

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/٢٤٦ـ٢٤٧) .

وإن قلتَ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُما زيداً وعَمْراً أخوَين) . . حَصَلَتْ مُطابقةُ المُفسِّرِ للمُفسَّر ؛ وذلك لكونِ (إيَّاهُما) مُثنّىً ، و(أخوَينِ) كذلك ، ولكن تفوتُ مُطابقةُ المفعولِ الثاني ـ الذي هو خبرٌ في الأصل ـ للمفعول الأوَّل الذي هو مبتدأٌ في الأصل ؛ لكون المفعولِ الأوَّلِ مفرداً ـ وهو الياء ـ والمفعولِ الثاني غيرَ مفردٍ ؛ وهو (إيَّاهُما) ، ولا بُدَّ مِنْ مُطابقة الخبر للمبتدأ .

فلمَّا تَعَذَّرتِ المُطابقةُ مع الإضمار . . وَجَبَ الإظهارُ ؛ فتقولُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني أخاً زيداً وعَمْراً أخوَين) ؛ فـ (زيداً وعَمْراً أخوَينِ) : مفعولا (أظنُّ) ، والياء : مفعولُ (يَظُنَّانِ) الأوَّلُ ، و(أخاً) : مفعولُهُ الثاني ، فلا تكونُ المسألةُ حينئذٍ مِنْ باب التنازع ؛ لأنَّ كلّاً مِنَ العاملَين عَمِلَ في ظاهرٍ ، وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ .

---

* قوله : (وَجَبَ الإظهارُ . . .) إلىٰ آخره ، وحيثُ كان (أخاً) اسماً ظاهراً . . فلا يحتاجُ إلىٰ شيء يُفسِّرُهُ كما تقدَّم[1] ، فلا يَضُرُّ مُخالفتُهُ لـ (الأخوَينِ) في كونه مفرداً و(الأخوَينِ) مُثنّىً ؛ لأنَّ الأُخُوَّةَ تُعلَمُ به ولو لم يذكر (الأخوَينِ) مثلاً .

* قوله : (فلا تكونُ المسألةُ حينئذٍ مِنْ باب التنازع . . .) إلىٰ آخره : قد علمتَ أنَّ هـٰذا مُوافِقٌ لِمَا في « التوضيح » ، وتقدَّمَ ردُّهُ[2] .

---

* قوله : (قد علمتَ أنَّ هـٰذا مُوافِقٌ . . .) إلىٰ آخره : ممنوعٌ ؛ إذ المُوضِّحُ مَنَعَ التنازعَ قبلَ الإظهارِ في هـٰذا المثال ، وأمَّا الشارحُ فمَنَعَهُ بعدَ الإظهار ، كما يَدُلُّ عليه قولُهُ : (فلا تكونُ المسألةُ حينئذٍ) ؛ أي : حينَ إذ

---

(١) انظر (٣/١٩٢) .

(٢) انظر (٣/١٩٢-١٩٣) .

وأجاز الكُوفيُّونَ الإضمارَ مُراعىً به جانبُ المُخبَرِ عنه[1] ؛ فتقولُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني إيَّاهُ زيداً وعَمْراً أخوَينِ)[2] ، وأجازوا أيضاً الحذفَ ؛ فتقولُ : (أَظُنُّ ويَظُنَّاني زيداً وعَمْراً أخوَينِ) ، والله سبحانه أعلم .

وَجَبَ الإظهارُ ، فكلامُ الشارحِ في بَوْنٍ ، وكلامُ المُوضِّحِ في بَوْنٍ ، كذا نُقِلَ عن شيخنا الباجوريِّ نفعنا الله به ، وفيه شيء .

ثمَّ إنَّ وجهَ خروجِ المسألةِ بعدَ الإظهارِ مِنْ باب التنازع بالنسبة إلى المفعول الثاني . . ما ذَكَرَهُ في « الأنوار البهيّة » ؛ مِنْ أَنَّهُ لا بُدَّ في التنازعِ مِنْ ظهور كونِ أحدِ العاملَينِ مُلغىً والآخرِ مُعمَلاً ، وإذا أخذَ كلٌّ معمولَهُ المطلوبَ له اسماً ظاهراً . . لا يظهرُ ذلك[3] ، كما هو ظاهرٌ ، وبهـٰذا تعلمُ ما في كلام ابنِ قاسمٍ وغيرِهِ ؛ فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّها مِنْ باب التنازع حتىٰ بعدَ الإظهارِ ، فتدبَّرْ ، واللهُ أعلمُ .

---

(١) أي : وإن خالف المُفسِّر ، ويُضمَرُ مُقدَّماً عن معمول الأوَّل ؛ كما مثَّله « الشرح » ، وليس إضماراً قبل الذِّكر ؛ لتقدُّم مُفسِّره رتبةً ؛ لكونه معمولَ الأوَّل ، فإن أُعمِلَ الثاني أُضمِرَ مُؤخَّراً ، كما في « التصريح » عن المرادي ؛ فيُقال : (أظنُّ ويظنُّني الزيدانِ أخاً إيَّاهما) ، أو : (يظنُّني وأظنُّ الزيدَينِ أخوَينِ هما إيَّاه) ؛ فـ (هما) : فاعل (يظنُّني) ، و(إيَّاه) : مفعوله الثاني ، وتقول على الإظهار : (أظنُّ ويظنُّني الزيدان أخاً إيَّاهما أخوَينِ) ، و(يظنُّني وأظنُّ الزيدَينِ أخوَينِ هما أخاً) ، وتقول على الحذف : (أظنُّ ويظنُّني الزيدانِ أخاً إيَّاهما) ؛ فـ (إيَّاهما) : عائدٌ على (الزيدَينِ) ، وحَذَفْنا العائد علىٰ (أخاً) ، و(يظنُّني وأظنُّ الزيدَينِ أخوَينِ هما) ، وتحذف عائد (الأخوَينِ) ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ٣٧٤ـ٣٧٥) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧٤) .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢٠٧) .

المفعول المطلق

(المفعولُ المُطلَقُ)

❁ قوله : (المفعولُ المُطلَقُ) سيأتي وجهُ تسميتِهِ بذلك[1] .

واعلَمْ : أنَّ المفاعيلَ خمسةٌ : مفعولٌ به ، وقد تقدَّم في قوله : (فانصِبْ به مفعولَهُ إن لم يَنُبْ . . .) إلى آخره ، ومفعولٌ مُطلَقٌ ، ومفعولٌ له ، ومفعولٌ فيه ، ومفعولٌ معه .

وإذا اجتمعتْ قُدِّمَ المفعولُ المطلق ، ثمَّ المفعولُ به ، ثمَّ المفعولُ فيه ، ثمَّ المفعولُ له ، ثمَّ المفعولُ معه ؛ كـ (ضربتُ ضَرْباً زيداً بسَوْطٍ نهاراً هنا تأْدِيباً وعَمْراً) .

فـ (ضَرْباً) : مفعولٌ مطلق ، و(زيداً) : مفعولٌ به ، و(بسَوْطٍ) : مفعولٌ به أيضاً ؛ لأنَّ الفعل وَصَلَ إليه بواسطة ؛ كما تقولُ : (مررتُ بزيد) ، فأُخِّرَ عمَّا وَصَلَ إليه الفعلُ بنفسه ، و(نهاراً) : ظرفُ زمانٍ ، و(هنا) : ظرفُ

[المفعولُ المُطلَقُ]

. . . .

---

(١) انظر (٣/٢٠٢) .

٢٨٦ـ اَلمصدرُ اَسمُ ما سوى الزمانِ . . . .

مكان ؛ مفعولٌ فيه ، وجَرَتِ العادةُ بتقديم ظرفِ الزمانِ علىٰ ظرف المكان ، و(تَأْدِيباً) : مفعولٌ له ، و(عَمْراً) : مفعولٌ معه .

وقد نَظَمَ ذلك العلَّامةُ الفارِضيُّ فقال[1] : [من الطويل]

مفاعِيلَهُم رَتِّبْ فصَدِّرْ بمُطلَقٍ   وثَنِّ بهِ فيهِ لهُ مَعَهُ كَمَلْ
تقولُ (ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زيداً بسَوطِهِ   نهاراً هنا تَأْدِيبَهُ وآمراً نَكَلْ)

❀ قوله : (اَلمصدرُ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ بينَ المصدرِ والمفعولِ المطلق عموماً وخصوصاً مطلقاً ؛ فكلُّ مفعولٍ مطلقٍ مصدرٌ ولا عكسَ ، وقيل : بينهما العمومُ والخصوصُ الوَجْهيُّ ؛ يجتمعان في : (ضربتُ ضَرْباً) ، وينفردُ المصدرُ في : (يُعجِبُني ذهابُكَ) ، وينفردُ المفعولُ المُطلَقُ في نحو : (ضربتُ سَوْطاً) .

❀ قوله : (عموماً وخصوصاً مطلقاً) ؛ أي : إن لم يكن النائبُ ـ نحوُ (سَوْطاً) مِنْ (ضربتُهُ سوطاً) ـ مِنْ أفراد المفعول المُطلَق ، بل هو نائبٌ عن المفعول المُطلَق ؛ إذ الأصلُ : (ضربتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ) .

❀ قوله : (وقيل : بينهما العمومُ والخصوصُ الوَجْهيُّ) مبنيٌّ علىٰ أنَّ النائبَ مِنْ أفراد المفعول المُطلَق .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧١) ، وفي (هـ) : (قد كمل) ؛ فيكون (معه) بسكون العين .

. . . .

قال في « التوضيح » و« شرحه » : (**والمصدرُ** : هو اسمُ الحَدَثِ الجاري على الفعل ، وليس عَلَماً ، ولا مبدوءاً بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ؛ **فخَرَجَ** بـ« **الجاري على الفعل** . . . » إلىٰ آخره : نحوُ : « اغتسلَ غُسْلاً » ؛ فإنَّهُ اسمُ مصدرٍ ، **وخَرَجَ** : العَلَمُ ؛ نحوُ « حَمَادِ » عَلَماً للمَحْمدة ، **وخَرَجَ** : المبدوءُ بالميم الزائدةِ لغير المفاعلة ؛ نحوُ « مَقْتَل » بمعنى القتل ؛ فإنَّهُ مِنْ أسماءِ المصادر .

والفرقُ بينَ المصدرِ واسمِهِ : أنَّ المصدرَ يَدُلُّ على الحَدَثِ بنَفْسه ، واسمَ المصدرِ يَدُلُّ على الحدث بواسطةِ المصدرِ ؛ فمدلولُ المصدرِ معنىً ، ومدلولُ اسمِ المصدرِ لفظُ المصدر .

وسُمِّيَ المصدرُ مصدراً ؛ لأنَّ فعلَهُ صَدَرَ عنه ؛ أي : أُخِذَ منه)(1) .

❊ **قوله** : (**هو اسمُ الحَدَثِ**) ؛ أي : ولو بواسطة ، وإلا لم يحتجْ لقوله : (الجاري علىٰ فعله) ، **والمُرادُ بالحَدَث** : المعنى القائمُ بالغير ، لا الشيءُ الحادث وإنْ قام بنفسه ؛ كـ (زيد) .

❊ **قوله** : (**وخَرَجَ : المبدوءُ بالميم الزائدةِ** . . .) إلىٰ آخره : سيأتي للمُحشِّي في (باب إعمال المصدر) أنَّ هـٰذا خلافُ التحقيق ، **والتحقيقُ** : أنَّ المبدوءَ بميمٍ زائدة ـ كـ (المَضْرَب) ـ مصدرٌ(2) .

---

(1) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٧) ، التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٤ـ ٣٢٥) .
(2) انظر (٤/ ٢٠) .

. . . . مِنْ   مَدْلُولَيِ الفعلِ كـ (أَمْنٍ) مِنْ (أَمِنْ)

الفعلُ يَدُلُّ على شيئَينِ : الحَدَثُ ، والزمانُ ؛ فـ (قام) : يَدُلُّ على قيامٍ في زمنٍ ماضٍ ، و(يقومُ) : يَدُلُّ على قيامٍ في الحال أو الاستقبال ، و(قُمْ) : يَدُلُّ على قيامٍ في الاستقبال ، فـ(القيامُ) : هو الحَدَثُ ، وهو أحدُ مدلولَيِ الفعلِ ، وهو المصدر ، وهذا معنى قولِهِ : (ما سوى الزمانِ مِنْ

---

* قوله : (مِنْ مَدْلُولَيِ الفعلِ) في موضع الحالِ مِنَ الضمير الذي في صِلَة (ما) ، والعاملُ في الصِّلَة : (استقرَّ) ، وهو العامل في الحال .

* قوله : (كـ « أَمْنٍ » مِنْ « أَمِنْ ») على حذف مضافٍ ؛ أي : مَدْلُولَي (أَمِنَ) ، و(أَمِنَ) : مِثْلُ (سَلِمَ) وزناً ومعنىً ، يتعدَّى بنَفْسه وبالحرف ؛ نحوُ : (أَمِنَ زيدٌ الأسدَ) ، و(أَمِنَ منه) ، كما في « المصباح »[1] .

* قوله : (يَدُلُّ على شيئَينِ) ؛ أي : بالمطابقة ، وعلى أحدِهما بالتضمُّن ، وعلى الفاعل والمكان التزاماً[2] .

---

* قوله : (وعلى الفاعل) ؛ أي : المُبهَم .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٣٣) .

(٢) عبارة الخضري (١/ ٣٧٥) : (أي : على مجموعهما مطابقةً ؛ بناءً على مذهب الجمهور مِنْ عدم دخول النسبة إلى الفاعل المُعيَّنِ في مفهوم الفعل ، بل الدالُّ عليها جملةُ الكلام ، أمَّا عندَ مَنْ يقولُ بدخولها ـ كالسيِّد ـ : فتضمُّنٌ ؛ كدلالته على أحدهما فقط ، ويَدُلُّ على كلٍّ مِنَ الفاعل والمكان التزاماً) .

مدلولَيِ الفعلِ) ؛ فكأنَّهُ قال : المصدرُ : اسمُ الحَدَث ؛ كـ (أَمْنٍ) ؛ فإنَّهُ أحدُ مدلولَيْ (أَمِنَ) .

والمفعولُ المُطلَقُ : هو المصدرُ المُنتصِبُ . . . .

---

* قوله : (هو المصدرُ المُنتصِبُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وليس خبراً ، ولا حالاً ؛ فيخرجُ بذلك : نحوُ : (ضَرْبُكَ ضَرْبتانِ) ، و(ضَرْبُكَ ضربٌ أليمٌ) ؛ فإنَّ الأوَّلَ وإن بَيَّنَ العدد ، والثانيَ وإن بيَّنَ النوعَ . . فهو خبرٌ عن (ضَرْبُكَ) ؛ فلا يكونُ مفعولاً مطلقاً ، وخَرَجَ : نحوُ : ﴿ وَلَّىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النمل: ١٠] ؛ فإنَّهُ وإن كان توكيداً لعامله . . فهو حالٌ مِنَ الضمير المُستتِر في عامله ؛ فلا يكونُ مفعولاً مطلقاً .

---

* قوله : (أي : وليس خبراً . . .) إلىٰ آخره : ذِكْرُ هـٰذا بعدَ قولِ الشارح : (المصدرُ المُنتصِبُ) . . غيرُ مُحتاجٍ إليه ؛ لأنَّ ما خَرَجَ بقوله : (وليس خبراً) خارجٌ بقوله : (المُنتصِبُ) ، وما خَرَجَ بقوله : (ولا حالاً) خارجٌ بقوله : (المصدر) ، والمُحشِّي قد نَقَلَ عبارةَ « التوضيح » مِنْ غير مُراعاةٍ لكلام الشارح ، ونصُّها : (وهو اسمٌ يُؤكِّدُ عاملَهُ ، أو يُبيِّنُ نوعَهُ ، أو عددَهُ ، وليس خبراً ، ولا حالاً) انتهىٰ(١) .

فهـٰذانِ القيدان في محلِّهما ما أَحْلىٰ مَوقِعَهُما !! وبنقلهما عن محلِّهما حَصَلَتْ بهما غَضَاضةٌ .

والإخراجُ بالمصدر لا يُنافي كونَهُ جنساً في التعريف ؛ فإنَّ الجنسَ إذا كان بينه وبين الفصل عمومٌ وجهيٌّ . . يخرجُ بخصوصِ كلٍّ مِنْ عموم الآخر ، وبينَ

---

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٥ـ٢٠٧) .

توكيداً لعامله[1] ، أو بياناً لنوعه ، أو عَدَدِهِ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضرباً) ، و(سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ) ، و(ضَرَبْتُ ضَرْبَتَينِ) .

---

* قوله : (توكيداً لعامله) ؛ أي : مِنْ حيثُ مدلولُهُ التضمُّنيُّ ؛ وهو الحَدَثُ ، وإذا أَكَّدَ عاملَهُ فإنَّهُ يُفِيدُ ما أفادَهُ العاملُ مِنَ الحدث مِنْ غير زيادةٍ على ذلك .

* قوله : (أو بياناً لنوعه) ؛ أي : نوعِ العامل ؛ فيُفِيدُ زيادةً على التوكيد .

* قوله : (أو عَدَدِهِ) ؛ أي : عددِ العاملِ ؛ فيُفِيدُ عددَ مرَّاتِ الفعل زيادةً على التوكيد .

المصدرِ والفصلَينِ هنا عمومٌ وجهيٌّ ، فيخرجُ بخصوصه مِنْ عمومهما : الحالُ المُؤكِّدة ؛ نحوُ : ﴿وَلَّىٰ مُدْبِرًا﴾ [النمل : ١٠] ، وبخصوص الأوَّل مِنْ عموم الجنسِ : المصدرُ المُبيِّنُ لنوعِ عاملِهِ في نحو : (ضَرْبُكَ ضَرْبٌ أليمٌ) ، والمصدرُ المُبيِّنُ لعدده في نحو : (ضَرْبُكَ ضَرْبتانِ) ، وبخصوص الثاني مِنْ عموم الجنس أيضاً : المصدرُ المُؤكِّدُ في نحو : (أمرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ) ؛ لأنَّهُ لم يُؤكِّدْ عاملَهُ ولا بيَّن نوعَهُ ، بلِ الذي بيَّن نوعَ عاملِهِ هو المصدرُ الأوَّل ، وكذا المصدرُ المَسُوقُ مع عامله لغير المعاني الثلاثة التي هي : توكيدُ العامل ، وبيانُ نوعه ، وبيانُ عدده ؛ نحوُ : (عرفتُ قيامَكَ) .

---

(١) قوله : (هو المصدر) ؛ أي : الصريحُ ؛ فلا يقعُ المُؤوَّلُ مفعولاً مطلقاً ، و(المُنتصِبُ) يُخرِجُ : المرفوعَ ولو نائبَ فاعلٍ ؛ فلا يُسمَّىٰ مفعولاً في الاصطلاح ، خلافاً لظاهر « الأُشْمُوني » . « خضري » (١/ ٣٧٥) .

وسُمِّيَ مفعولاً مطلقاً ؛ لِصِدْقِ المفعولِ عليه غيرَ مُقيَّدٍ بحرف جرٍّ ونحوِهِ ، بخلاف غيرِهِ مِنَ المفعولات ؛ فإنَّهُ لا يقعُ عليه اسمُ المفعول إلا مُقيَّداً ؛ كـ (المفعول به) ، و(المفعولِ فيه) ، و(المفعول معه) ، و(المفعول له) .

٢٨٧ـ بِمِثْلِهِ أو فعلٍ اَوْ وصفٍ نُصِبْ وكونُهُ أصلاً لهٰذَينِ انْتُخِبْ

❁ قوله : (بحرف جرٍّ ونحوِهِ) زاد لفظَ (نحوِهِ) ؛ ليشملَ المفعولَ معه ؛ لأنَّ (مع) اسمٌ لا حرفٌ .

❁ قوله : (بمِثْلِهِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (نُصِبْ) .

❁ قوله : (وكونُهُ) ؛ أي : المصدرِ (أصلاً) في الاشتقاق (لهٰذَينِ) ؛ أي : الفعلِ والوصف .

والاشتقاقُ : ردُّ لفظٍ إلىٰ آخَرَ ولو مجازاً لمُناسبةٍ بينهما في المعنىٰ والحروفِ الأصليّةِ(١) ، ثمَّ إن كانت فيهما علىٰ ترتيبٍ واحدٍ ؛ كما في (ناطق) مِنَ النُّطْق ؛ بمعنى التكلُّمِ حقيقةً ، وبمعنى الدَّلالةِ مجازاً . . فهو

❁ قوله : (ردُّ لفظٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الحُكْمُ بذلك .

---

(١) قوله : (ولو مجازاً) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ الاشتقاقَ يكون مِنْ حقيقة ، ولا خلافَ فيه ، ويكونُ مِنْ مجاز ، وخالف فيه القاضي أبو بكر والغزاليُّ وإلْكِيا ؛ فمنعوا الاشتقاقَ مِنَ المجازات ، وقالوا : إنَّما يكونُ الاشتقاقُ مِنَ الحقائق . انظر « تشنيف المسامع » (٤٠٨/١) ، و« الغيث الهامع » (ص١٥٤) .

يَنتصِبُ المصدرُ بمِثْله[1] ـ أي : بالمصدر ـ نحوُ : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً ضَرْباً شديداً) ، أو بالفعلِ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ زيداً ضَرْباً) ، . . . .

اشتقاقٌ صغير ، وإلا فهو كبيرٌ ؛ نحوُ : (الجَبْذ) و(جَذَبَ) ، وإن لم يكن فيهما جميعُ الحروف . . فهو أكبرُ ، كما في (الثَّلْم) و(ثَلَبَ) ، كما في كتب الأصول .

❊ قوله : (يَنتصِبُ المصدرُ بمِثْله . . .) إلىٰ آخره ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾ [الإسراء : ٦٣] ؛ فـ (جزاءً) : مفعولٌ مطلق ، وعاملُهُ : (جزاؤُكُم) ، وبهـٰذه الآية ونحوِها رُدَّ علىٰ مَنْ قال : إنَّ المصدرَ لا يعملُ في مثله[2] .

❊ قوله : (أو بالفعلِ) ؛ أي : غيرِ فعلِ التعجُّبِ ، والناقصِ ، والمُلْغىٰ عن العمل ؛ فلا يُقالُ : (ما أَحْسَنَ زيداً حُسْناً !!) ، خلافاً لبعضهم ، ولا : (كان زيدٌ قائماً كَوْناً) ، ولا : (زيدٌ قائمٌ ظننتُ ظَنّاً) .

❊ قوله : (ومنه : قولُهُ تعالىٰ . . .) إلىٰ آخره : بُحِثَ فيه : بأنَّ الجزاءَ في الآية بمعنى المَجْزيِّ به ؛ بدليل حَمْلِهِ علىٰ جهنَّمَ ، فليس في الحقيقة العاملُ مصدراً ، ولك أنْ تقولَ : لا يتعيَّنُ ذلك ، بل يصحُّ إبقاءُ الجزاءِ علىٰ مصدريَّته بتقديرِ مضافٍ ؛ أي : (محلُّ جزائِكُم) ، أو بلا تقديرٍ قصداً للمبالغة .

---

(١) المراد : مثلُهُ معنىً ولفظاً ، وأمَّا : (يُعجِبُني إيمانُكَ تصديقاً) ، و(قعدت جلوساً) علىٰ ما صحَّحه الناظم مِنْ أنَّهُ منصوبٌ بالمذكور . . فمِنْ باب النيابة ، وستأتي في (افرح الجَذَلَ) ، أفاده شيخ الإسلام . « خضري » (١/ ٣٧٦) .

(٢) قاله الجَرْمي ، كما في « التصريح » (١/ ٣٢٥) .

أو بالوصفِ ؛ نحوُ : (أنا ضاربٌ زيداً ضَرْباً) .

ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلَ والوصفَ مُشتقَّانِ منه ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وكونُهُ أصلاً لهـٰذَينِ انتُخِبْ) ؛ أي : المُختارُ : أنَّ المصدرَ أصلٌ لهـٰذَينِ ؛ أي : الفعلِ والوصف .

---

* قوله : (أو بالوصفِ) ، سواءٌ كان اسمَ فاعل ؛ كما مثَّل الشارحُ ، أو اسمَ مفعول ؛ نحوُ : (الخبزُ مأكولٌ أَكْلاً) ، أو للمبالغة ؛ نحوُ : (زيدٌ ضَرَّابٌ ضَرْباً) .

دونَ اسمِ التفضيلِ ، والصفةِ المُشبَّهة ؛ فلا يجوزُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ حُسْناً) ، ولا : (أَقْوَمُ منكَ قياماً) ، وأمَّا قولُهُ[1] : [من البسيط]

أمَّا الملوكُ فأنتَ اليومَ أَلْأَمُهُم   لُـؤْمـاً وأَبْيضُهُـم سِـرْبـالَ طَبَّـاخِ

فـ (لُؤْماً) : منصوبٌ بمحذوفٍ ، كما ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

* قوله : (أي : المُختارُ . . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ معنى (انتُخِب) : اختِيرَ .

---

* قوله : (بمحذوفٍ) ؛ أي : تَلْؤُمُ لُؤْماً .

---

(١) البيت لطرفة في « ديوانه » (ص١٥٠) ، ولفظ صدره : (إنْ قلتَ نصرٌ فنصرٌ كان شرَّ فتىً) ، والمثبت رواية الكسائي ، كما في « الحلل في شرح أبيات الجمل » (ص٨٣) ، وهو من شواهد : « ارتشاف الضَّرَب » (٥/ ٢٣٢٨) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٧٥) ، وفيه شاهد آخر للكوفيِّينَ الذين يُجوِّزون التعجب من البياض والسواد دون سائر الألوان .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٥) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّ الفعلَ أصلٌ ، والمصدرَ مُشتقٌّ منه[1] .

وذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلَ مُشتقٌّ منه ، . . . .

---

* قوله : (ومذهبُ الكُوفيِّينَ. . .) إلىٰ آخره : رُدَّ بما سيأتي ؛ مِنْ أنَّ الفرعَ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه معنى الأصل. . . إلىٰ آخره[2] .

* قوله : (الفعلَ أصلٌ ، والمصدرَ مُشتقٌّ) احتجُّوا لذلك : بأنَّ الفعلَ يعملُ في المصدر ويُؤثِّرُ فيه ، فكان أصلاً ؛ لأنَّ القوَّةَ تجعلُ القويَّ أصلاً .

ورُدَّ : بأنَّ الحرفَ يعملُ في الاسم ويُؤثِّرُ فيه ، مع أنَّهُ ليس بمُشتقٍّ منه .

ثمَّ إنَّ المُرادَ بالفعل الذي هو أصلٌ للمصدر : قيلَ : الماضي ؛ لأنَّ زمنَهُ

---

* قوله : (رُدَّ بما سيأتي ؛ مِنْ أنَّ الفرعَ لا بُدَّ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ كونَ الفرعِ لا بُدَّ أنْ يكونَ فيه زيادةٌ علىٰ معنى الأصل. . لا دليلَ عليه .

ولا يُقالُ : الكلامُ في الألفاظ ، والفرعُ فيها لا بُدَّ فيه مِنْ ذلك ، وإلا كان لا فائدةَ فيه .

لأنَّا نقولُ : إن كان أنقصَ مِنَ الأصل. . ففائدتُهُ : الإخبارُ بذلك المعنى الأنقصِ إذا تعلَّقَ الغرضُ بالإخبار به وحدَهُ ، وإن كان مُساوِياً. . ففائدتُهُ : التوسعةُ في طُرُقِ التعبير ، أفاده ابنُ قاسمٍ[3] .

---

(١) انظر الخلاف بين كلا المذهبين وأدلتَهُما في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٩٠ـ١٩٦) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص ١٤٣ـ١٤٩) .

(٢) انظر (٣/ ٢٠٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٦٧) .

والوصفَ مُشتقٌّ مِنَ الفعل[1] .

وذَهَبَ ابنُ طلحةَ : إلىٰ أنَّ كلّاً مِنَ المصدر والفعلِ أصلٌ برأسه ، وليس أحدُهُما مُشتقاً مِنَ الآخَر[2] .

والصحيحُ : المذهبُ الأوَّل ؛ لأنَّ كلَّ فرعٍ يتضمَّنُ الأصلَ وزيادةً ، والفعلُ والوصفُ بالنسبة إلى المصدر كذلك ؛ لأنَّ كلّاً منهما يَدُلُّ على المصدر وزيادةٍ ؛ فالفعلُ يَدُلُّ على المصدر والزمانِ ، والوصفُ يدلُّ على المصدر والفاعل .

أسبقُ ، وقيل : المُستقبَلُ[3] ، كما في « ابن الميِّت »[4] .

❀ **قوله : (والوصفَ مُشتقٌّ مِنَ الفعل)** ؛ فالوصفُ فرعُ الفرع .

❀ **قوله : (وذَهَبَ ابنُ طلحةَ)** هو عبدُ الله شيخُ الزَّمَخْشَريِّ ، كما في « الفارِضي »[5] .

❀ **قوله : (وقيل : المُستقبَلُ)** ؛ أي : لأنَّ وصفَ زمانِهِ بالاستقبال أَسْبَقُ ، وهٰذا منظورٌ فيه لأوصاف الزمنِ الواحد ، وما قبلَهُ لأوصاف الأَزْمِنةِ المُتعدِّدة .

---

(١) ذهب إلىٰ هٰذا القول : بعضُ البَصْريِّينَ ؛ كالفارسي ، واختاره عبد القاهر الجرجاني . انظر « التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٥) .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٧/ ١٣٤ ، ١٣٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٤٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٩٥) .

(٣) انظر ما سيأتي في ضبط هٰذه الكلمة في (٥/ ٢٢) .

(٤) إرشاد السالك النبيل (ق/ ٢٥٦) .

(٥) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٥) ، وانظر « بغية الوعاة » (٢/ ٤٦) .

٢٨٨ـ توكيداً أَوْ نوعاً يُبِينُ أو عَدَدْ . . . .

* قوله : (توكيداً أَوْ نوعاً) بالنصب على المفعوليّة لقوله : (يُبِينُ) بضم الياء ؛ مِنْ (أَبانَ) بمعنىٰ : أَظْهَرَ ، وقولُهُ : (أو عَدَدْ) : معطوفٌ علىٰ ما قبلَهُ ، ووُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ .

قال النَّحَّاسُ : (أجمعَ النُّحاةُ علىٰ أنَّ توكيدَ المصدرِ يرفعُ المجاز ؛ فلا يُقالُ : « قال الحَوْضُ قولاً : قَطْني ») .

ونُقِضَ بقوله تعالىٰ : ﴿وَمَكَرْنَا مَكْرًا﴾ [النمل : ٥٠] ، ونحوِ ذلك .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يرفعُ المجازَ فيما يحتملُ الحقيقةَ والمجاز ؛ كـ (قتلتُ قتلاً) ، لا فيما هو مجازٌ لا غيرُ ، أفادَهُ القَسْطلّانيُّ .

وهل هو توكيدٌ لفظيٌّ ، أو لمُجرَّد التقوية ، أو لرَفْعِ تَوَهُّمِ المجاز العقليِّ ؟ أقوالٌ ، كذا أفادَهُ شيخُنا السيِّدُ البُلَيديُّ(١) .

---

* قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ يرفعُ المجازَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالمُتعيِّنُ للمجاز يُؤكَّدُ ، كما في الآية ، وكما في : (قال الحوضُ قولاً : قَطْني) ، والتمثيلُ به لعدم الصحَّةِ أوَّلاً . . مبنيٌّ على الظاهر ؛ فقولُهُم : (المجاز لا يُؤكَّد) ليس علىٰ إطلاقه .

* قوله : (وهل هو توكيدٌ لفظيٌّ) ؛ أي : اصطلاحيٌّ ؛ فـ (ضربتُ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٦٩ـ٢٧٠) ، وانظر « إرشاد الساري » للقسطلاني (١٠/ ٤٤٥ ـ ٤٤٦) ، و« إعراب القرآن » للنحاس (١/ ٢٥١) .

كـ (سِرْتُ سَيْرَتَينِ سَيْرَ ذي رَشَدْ) . . . .

المفعولُ المطلقُ يقعُ علىٰ ثلاثةِ أحوالٍ كما تقدَّم[1] :

أحدُها : أنْ يكونَ مُؤكِّداً ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضَرْباً) .

---

* قوله : (رَشَدْ) بفتحتَينِ : الصلاحُ ، وهو خلافُ الغَيِّ .

* قوله : (أنْ يكونَ مُؤكِّداً) ؛ أي : لعامله ؛ أي : مُقرِّراً لمعناه ، وفائدتُهُ : رَفْعُ توهُّمِ السهوِ أو التجوُّزِ ، وعليه حُمِلَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء : ١٦٤] ؛ أي : بذاته لا بتَرْجُمانٍ .

ضَرْباً) في قوَّة قولِكَ : (أوقعتُ ضَرْباً ضَرْباً) .

وقولُهُ : (أو لمُجرَّد التقوية) ؛ أي : فهو توكيدٌ لُغَويٌّ ؛ لأنَّ المصدرَ ليس مُرادِفاً للفعل ، ولا مُوافِقاً له لفظاً ومعنىً ؛ حتىٰ يكونَ مِنَ التوكيد اللفظيِّ الاصطلاحيِّ ، وهـٰذا مبنيٌّ على الظاهر ؛ بخلاف ما تقدَّم .

وقولُهُ : (أو لرَفْعِ تَوَهُّمِ . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ لا يُجامعُ التوكيدَ اللفظيَّ ، وليس كذلك ؛ إذ قد حقَّقَ السَّعْدُ في « مُطوَّله » و« مُختصرِهِ » : أنَّ اللفظيَّ يرفعُ المجازَ ؛ كـ (قطع اللِّصَّ الأميرُ الأميرُ)[2] .

والظاهرُ : جَرَيانُهُ في اللُّغَويِّ المذكور أيضاً ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا القائلَ

---

(١) انظر (٣/ ٢٠٠ـ٢٠١) .

(٢) المطول (ص٩٥) ، المختصر (ص٢٠٤) .

الثاني : أنْ يكونَ مُبيِّناً للنوع ؛ نحوُ : (سِرْتُ سيرَ ذي رَشَدٍ) ، و(سِرْتُ سيراً حَسَناً) .

ومُرادُهُ بقوله : (مُؤكِّداً) : أنَّهُ يجيءُ لمُجرَّد التأكيد ، وإلا فالنَّوْعيُّ والعَدَديُّ يُفيدانِ التأكيدَ أيضاً ، ولعلَّهُ إنَّما اقتصر فيهما على غير التأكيد ؛ لأنَّ

مُرادُهُ : أنَّهُ لا يرفعُ إلا العقليَّ فقط ، بخلافه على الأوَّلَين ؛ فإنَّهُ يرفعُ العقليَّ واللُّغَويَّ ، أو المُرادُ : أنَّ المقصودَ بالذَّات رفعُ المجازِ العقليِّ ، بخلافه على الأوَّلَينِ ؛ فإنَّ المقصودَ التثبيتُ والتقويةُ ، ورفعُ المجازِ تبَعٌ ، فتأمَّلْ .

ثمَّ إنَّ توكيدَ المسندِ إليه في المثال المذكور ـ أعني : (قطعَ اللِّصَّ الأميرُ الأميرُ) ـ كما يصحُّ أنْ يكونَ لرفع المجاز العقليِّ . . يصحُّ أنْ يكونَ لرفع المجاز اللغويِّ في المسند إليه ؛ بأنْ يُرادَ بـ (الأمير) بعضُ مَنْ يُمضِي بالفعل شؤونَ الإمارةِ التي لا يليقُ بالأمير إمضاؤُها بالفعل ومباشرتُها بنفسه ؛ كأنْ يُشبَّهَ إمضاءُ شؤونِ الإمارةِ بالفعل ومباشرتُها بمعنى الإمارة ؛ بجامعِ لزومِ قَهْرِ الغيرِ مثلاً ، إلىٰ آخرِ ما هو معلومٌ .

وأمَّا المجازُ اللغويُّ في المسند ؛ بأنْ يُرادَ بالقطع الأمرُ به . . فلا يُرفَعُ بتوكيد المسند إليه ، بل بتوكيد المسند ، كما هو واضحٌ ، وصرَّح به عبدُ الحكيمِ على « المُطوَّل »[1] .

* قوله : (وإلا فالنَّوْعيُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالتوكيدُ لازمٌ للمفعول المطلق مطلقاً وإن كان قد لا يُقصَدُ بالذات ؛ فلا معنىٰ لكون المُؤكِّد قِسْماً .

---

(١) حاشية السيالكوتي على المطول (ص١٨٦) .

الثالثُ : أنْ يكونَ مُبيِّناً للعدد ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضَرْبةً) ، و(ضَرْبتَينِ) ، و(ضَرَبَاتٍ) .

٢٨٩ـ وقد ينوبُ عنهُ ما عليهِ دَلْ كـ (جِدَّ كلَّ الجِدِّ) . . . . .

الغالبَ عندَ إفادةِ النوعِ والعددِ أنْ يكونَ المقصودُ بالذات مُجرَّدَ بيانِهما . انتهىٰ « ياسين على القطر »(١) .

واعلَمْ : أنَّ المفعولَ المطلقَ علىٰ قِسْمَينِ : مُبهَمٌ ، ومُختَصٌّ ؛ فالمُؤكِّدُ : مُبهَم ، والمُختَصُّ علىٰ قِسْمَينِ : معدودٌ ؛ كـ (سِرْتَ سَيْرتَينِ) ، وغيرُ معدودٍ ؛ نحوُ : (سِرْت سَيْرَ ذي رَشَدٍ) ، كما حقَّقه الأُشْمُونيُّ(٢) .

* قوله : (وقد ينوبُ . . .) إلىٰ آخره : (قد) : للتحقيق ، و(ما) : فاعلُ (ينوبُ) ، و(عليه) : مُتعلِّقٌ بـ (دلَّ) الواقعِ صلةَ (ما) ؛ أي : وقد ينوبُ عن المصدر اللفظُ الذي دَلَّ عليه .

* قوله : (كجِدَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولهم : (جِدَّ) بكسر الجيم ؛ أمرٌ مِنْ (جَدَّ يَجُدُّ) مِنْ بابَيْ (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ؛ بمعنى : اجْتهِدْ ، والجِدُّ ـ

---

* قوله : (بكسر الجيم) ؛ أي : وضمِّها ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ؛ [ففي كلامه قُصُورٌ] .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٧٦ـ٦٧٧) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢١٠) .

. . . . و(أفْرَحِ الجَذَلْ)

بالكسر ـ : الاجتهاد ، كما في « المصباح »[1] .

* قوله : (**الجَذَلْ**) بفتح الجيم والذالِ المُعجَمة : مصدرُ (جَذِلَ) بكسر المُعجَمة ؛ كـ (فَرِحَ) وزناً ومعنىً .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : أنَّ النصبَ في هـٰذا بالفعل المذكور ، ومذهبُ الجمهورِ : أنَّ نصبَهُ بفعلٍ مِنْ لفظه مُقدَّرٍ ، والتقديرُ : (فَرِحتُ وجَذِلتُ جَذَلاً)[2] .

* قوله : (**أنَّ النصبَ في هـٰذا بالفعل المذكور**) هو مذهبُ المازنيِّ والمُبرِّدِ والسِّيرافيِّ ، وهو أَوْلىٰ ؛ لأنَّ الأصلَ عدمُ التقديرِ بلا ضرورة إليه ، كما في « الأنوار البهيّة »[3] .

* قوله : (**والتقديرُ : فَرِحتُ . . .**) إلىٰ آخره : هـٰذا في غيرِ مثالِ « المتن » ، كما هو ظاهرٌ .

(١) المصباح المنير (١٢٧/١) .
(٢) لا يَطَّرِدُ تقديرُ الفعل في نحو : (حلفتُ يميناً) ؛ إذ لا فعلَ له ، مع أنَّ الأصلَ عدمُ التقدير بلا ضرورةٍ مُلجئةٍ ، قاله الرضي . انظر « حاشية الخضري » (٣٧٨/١) .
(٣) الأنوار البهية (ق/٢١٠) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٦٤٦/٢) ، و« المقاصد الشافية » (٢٢٩/٣) ، و« التصريح على التوضيح » (٣٢٧/١) .

قد ينوبُ عن المصدر :

ـ ما يَدُلُّ عليه ؛ كـ (كلٍّ) و(بعضٍ) مُضافَينِ إلى المصدر ؛ نحوُ :

❁ قوله : (قد ينوبُ عن المصدر . . .) إلىٰ آخره : جملةُ ما ذَكَرَهُ الشارحُ مِنْ ذلك ثمانيةٌ : الكُلِّيَّةُ ، والبَعْضيَّةُ ، واسمُ الإشارة ، والضميرُ ، والعددُ ، والآلةُ ، والمُرادِفُ بنوعَيهِ ؛ أعني : المُؤكِّدَ ، والمُبيِّنَ ؛ نحوُ : (افرَحِ الجَذَلَ) ، وبَقِيَ أمورٌ ذَكَرَها الأُشْمُونيُّ[1] .

فممَّا ناب عن المصدرِ المُبيِّنِ :

❁ قوله : (والمُرادِفُ بنوعَيهِ ؛ أعني : المُؤكِّدَ) ، وقد مثَّله الشارحُ بقوله : (قعدتُ جلوساً) ، وقوله : (والمُبيِّنَ) ، وقد مثَّله الشارحُ بقوله : (وافرَحِ الجَذَلَ) ؛ لأنَّهُ مُعرَّفٌ بـ (أل) العهديّة .

وفي هٰذا العَدِّ نَظَرٌ ؛ لأنَّ الضميرَ واسمَ الإشارةِ مثلاً ينوبُ كلٌّ منهما تارةً عن المُؤكِّد ، وتارةً عن المُبيِّن ؛ فلا وجهَ لتخصيص المُرادِفِ بذلك ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ المُرادِفِ بنوعَيهِ قسماً واحداً ، ويكونُ السادسَ عشرَ هو ما لاقى المصدرَ في الاشتقاق معَ كونِهِ مصدرَ فعلٍ آخَرَ ؛ كـ (تَبَتَّلْ إليه تبتيلاً) ؛ فإنَّهُ مصدرٌ لـ (بَتَّلَ) كـ (قَدَّسَ) ، وقد ناب عن مصدرِ (تَبَتَّلَ) ؛ وهو التَّبَتُّلُ ؛ كـ (التَّجَمُّل) .

❁ قوله : (فممَّا ناب عن المصدرِ المُبيِّنِ . . .) إلىٰ آخره : في صنيعه تبعاً للأُشْمُونيِّ إيهامُ خلافِ المُراد .

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢١٠ـ ٢١١) .

(جِدَّ كلَّ الجِدِّ)، وكقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَا تَمِيلُواْ كُلَّ ٱلْمَيْلِ ﴾ [النساء : ١٢٩]، و(ضَرَبْتُهُ بعضَ الضَّرْبِ) .

ـ نوعُهُ ؛ نحوُ : (رَجَعَ القَهْقرىٰ) .

ـ وصفتُهُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ) .

ـ وهيئتُهُ ؛ نحوُ : (يموتُ الكافرُ مِيتةَ سَوْءٍ) .

ـ ووقتُهُ ؛ كقوله(١) : [من الطويل]

أَلَـمْ تَغْتمِـضْ عَيْنـاكَ ليلـةَ أَرْمَـدَا

وحاصلُ ما يُقالُ : إنَّ الستةَ عشرَ تنقسمُ قسمَينِ :

قسمٌ ينوبُ عن المُؤكِّد والمُبيِّنِ ؛ وهو ستةٌ :

ـ المُرادِفُ ، كما تقدَّم بيانُهُ .

ـ واسمُ الإشارةِ ؛ نحوُ : (ضربتُهُ هـٰذا الضَّرْبَ) ، فإنْ كان إشارةً للضرب في ضمن الفعل . . كان نائباً عن المُؤكِّد ، وإن كان إشارةً للضرب المعهودِ . . كان نائباً عن المُبيِّن .

ـ والضميرُ ، ويُقالُ فيه مثلُ ما قيل في اسم الإشارة .

---

(١) صدر بيت للأعشىٰ في « ديوانه » (ص١٣٥) ، وعجزه : (وعاداكَ ما عدا السليمَ المُسهَّدَا) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٨٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٤٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٨٢) ، و« المساعد » (١/ ٤٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٤٩) ، « وهمع الهوامع » (٢/ ١٠١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢١١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤٨ـ١٠٥٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٠١ـ٣٠٢) .

ـ وكالمصدرِ المُرادفِ لمصدرِ الفعلِ المذكورِ ؛ نحوُ : (قَعَدْتُ جُلُوساً) ، و(افرَحِ الجَذَلَ) ؛ فـ (الجلوسُ) : نائبٌ مَنابَ (القعودِ) ؛ لمُرادفته له ، و(الجَذَل) : نائبٌ مَنابَ (الفَرَحِ) ؛ لمُرادفته له .

أي : اغتماضَ ليلةِ أرمدَ .

ـ و(ما) الاستفهاميَّةُ ؛ نحوُ : (ما تضربُ زيداً ؟) .

ـ و(ما) الشرطيَّةُ ؛ نحوُ : (ما شئتَ فاجْلِسْ) .

وما ناب عن المُؤكِّد :

ـ اسمُ العين ؛ وهو ما لاقى المصدرَ في الاشتقاق ؛ نحوُ : ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح : ١٧] ، والأصلُ : (إنباتاً) .

ـ واسمُ المصدرِ غيرُ العَلَمِ ؛ كـ (اغتسلتُ غُسْلاً) ، و(توضَّأتُ وضوءَ العلماء) .

ـ والمُلاقي للمصدر في الاشتقاق معَ كونِهِ مصدرَ فعلٍ آخَرَ ؛ كـ (تبتَّلْ إليه تبتيلاً) ، و(تبتَّلْ إليه تبتيلَ الخائفِينَ) .

ـ والمُلاقي للمصدر في الاشتقاق معَ كونِهِ اسمَ عَينٍ ؛ كـ ﴿أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح : ١٧] ، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [آل عمران : ٣٧] ؛ فـ (نباتاً) : اسمٌ للنابت مِنْ زَرْعٍ أو غيرِهِ وقد ناب عن (إنباتاً) ، وقال سيبويهِ : إنَّهُ مصدرٌ جارٍ على غير فعله[1] ؛ أي : فيكونُ مِنَ الأوَّل ؛ لأنَّهُ في الأصل مصدرٌ لـ (نَبَتَ) ، سُمِّيَ به النابتُ ، كما نصَّ عليه غيرُ واحدٍ ، فيصحُّ فيه الاعتباران ، واستظهر

---

(١) الكتاب (٤/ ٨١) .

ـ وكذلك ينوبُ مَنَابَ المصدرِ : اسمُ الإشارة ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ ذلك

ـ واسمُ مصدرٍ غيرِ عَلَمٍ ؛ نحوُ : (توضَّأُ وُضُوءاً) .

وجملةُ ذلك ستةَ عشرَ صرَّح بها الأُشْمُونيُّ[1] ، وقد نَظَمَ الفارِضيُّ منها اثني عشرَ ؛ فقال[2] : [من الطويل]

وعن مصدرٍ قد نابَ وصفٌ وآلةٌ وفي ذَيْنِ وأسمُ العينِ خُلْفُ مَنِ أجتهَدْ
وكـلٌّ وبعـضٌ ثـمَّ نـوعٌ ومُضمَـرٌ ووقتٌ ونابَ اسمُ الإشارةِ والعَدَدْ
ومصدرَ فعلٍ آخَرَ آحْفَظْ مُرادِفاً كـ (يُعجِبُهُ حُبّاً) بهِ شاهدٌ وَرَدْ

بعضُ الأفاضل صحَّةَ اعتبارِهِ أيضاً اسمَ مصدرٍ لـ (أنبتَ) ؛ كـ (غُسْلاً) و(وضـوءَ) لـ (اغتسـل) و(تـوضَّـأَ) ، مـع أنَّهُمـا مصـدرانِ لـ (غَسَـلَ) و(وَضُؤَ) ، وأمَّا (تبتيلاً) فلا يُمكِنُ جَعْلُهُ اسمَ مصدرٍ لـ (تبتَّلَ) ؛ لعدم نَقْصِهِ عن حروفِ فعلِهِ كما هو شأنُ اسمِ المصدر[3] ، وقد جَعَلَ المُوضِّحُ اسمَ المصدرِ من المُلاقي في الاشتقاق[4] .

وقسمٌ ينوبُ عن المُبيِّن فقط ؛ وهو العشرةُ الباقية .

* قوله : (ومصدرَ فعلٍ آخَرَ) مفعولٌ مُقدَّم لـ (احْفَظْ) ، و(مُرادِفاً) : حالٌ مِنْ (مصدر) ، والمُرادُ : مُرادِفاً بنوعَيْهِ .

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٠ـ٢١١) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٦) .
(٣) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٧٩) .
(٤) أوضح المسالك (٢/ ٢٠٨ ، ٢١٣) .

الضَّرْبَ)[1] ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ إذا نابَ اسمُ الإشارة مَنابَ المصدر . . فلا بدَّ مِنْ وصفِهِ بالمصدر ؛ كما مثَّلْناه[2] ، وفيه نَظَرٌ ؛ فمِنْ أمثلة سيبويهِ : (ظننتُ ذاكَ)[3] ؛ أي : ظننتُ ذاكَ الظنَّ ؛ فـ (ذاك) : إشارةٌ إلى الظنِّ ، ولم يُوصَفْ به[4] .

وقد ذَيَّلتُها بذِكْرِ الأربعةِ الباقيةِ في بيت[5] ؛ فقلتُ :

وهَيْئَتُـهُ واسْـمٌ لمصـدرٍ اعْلَمَـنْ و(ما) ذاتُ الاستفهامِ والشَّرطِ فَلْتُزَدْ

والإشارةُ في قوله : (ذَينِ) : للوصف والآلةِ ؛ أي : إنَّ في نيابتِهما خلافاً ؛ فبعضُهُم يمنعُ ذلك ويجعلُ المنصوبَ في الوصف حالاً ؛ نحوُ : (ضربتُهُ أَشَدَّ الضَّرْبِ) ، وفي الآلة ؛ نحوُ : (ضربتُهُ سَوْطاً) يُقدِّرُ : (ضَرْبَ سَوْطٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ وأُقيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ .

---

(١) أي : المعهود للمخاطب ؛ كأنْ عَلِمَ الضربَ وجَهِلَ فاعلَهُ ، فأخبرتَهُ بأنَّهُ أنت ، فيكون مثالاً للمُبيِّن ، و(ظننتُ ذاك) مثالٌ للمُؤكِّد ؛ لعوده للمصدر المُبهَمِ المفهوم من الفعل . « خضري » (١/ ٣٧٩) ، وقوله : (وظننت ذاك) سيأتي الكلام عليه بعد أسطر .

(٢) ذهب إلى هـٰذا الشرطِ الناظمُ في « شرح التسهيل » (٢/ ١٨١ـ١٨٢) .

(٣) الكتاب (١/ ٤٠) .

(٤) انظر « التذييل والتكميل » (٧/ ١٥٥) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٧) .

(٥) في هامش (د) : (قوله : « وقد ذيَّلتُها » المناسبُ أن يقول : « كمَّلتها » ؛ لأنَّ التذييلَ إنَّما يُؤتىٰ به لتقرير الكلام السابق ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ ذَٰلِكَ جَزَيْنَٰهُم بِمَا كَفَرُوا۟ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ إِلَّا ٱلْكَفُورَ ﴾ [سبأ : ١٧] ؛ فقولُهُ : ﴿ وَهَلْ نُجَٰزِىٓ ﴾ تذييلٌ لِمَا قبله وليس تكميلاً ، والتكميل هو كما هنا ؛ لأنَّ ما سبق مِنَ الأبيات ليس تامّاً) .

وينوبُ عن المصدر أيضاً :

ـ ضميرُهُ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ زيداً) ؛ أي : ضربتُ الضَّرْبَ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَآ أُعَذِّبُهُۥٓ أَحَدًا مِّنَ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [المائدة : ١١٥] ؛ . . . .

وأشار بقوله : (كـ« يُعجِبُهُ حُبّاً ») : إلىٰ قول الشاعر[١] : [من مشطور الرجز]

يُعجِبُهُ السَّخُونُ والبَرُودُ

والتمرُ حُبّاً ما لهُ مَزِيدُ

فنَصَبَ (حُبّاً) بـ (يُعجِبُهُ) ؛ لأنَّهُ في معناه .

❁ قوله : (« ضَرَبْتُهُ زيداً » ؛ أي : ضربتُ الضَّرْبَ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا المصدرُ دُلَّ عليه بالفعل المذكور .

❁ قوله : (السَّخُونُ والبَرُودُ) بفتح السينِ المُهمَلة والباءِ المُوحَّدة ، والأوَّلُ : ما سُخِّنَ مِنَ المرق ، والثاني : ما بُرِّدَ منه .

❁ قوله : (هٰذا المصدرُ دُلَّ عليه بالفعل المذكور) ؛ أي : فيكونُ نائباً عن المُؤكِّد ؛ فتكونُ (أل) في (الضَّرْبَ) للجنس ، وقد تقدَّم أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ عائداً على الضرب المعهودِ ؛ فيكونُ نائباً عن المُبيِّن ، وتكونُ (أل) للعهد[٢] .

---

(١) الشطران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٧٢) ، وهما من شواهد : « شرح المفصل » (١/٢٧٦) ، و« التذييل والتكميل » (٧/١٤٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٩٢) ، و« شرح الأشموني » (١/٢١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٠٤٠) .

(٢) انظر (٣/٢١٣) .

أي : لا أُعذِّبُ العذابَ .

ـ وعددُهُ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ عشرينَ ضَرْبةً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ [النور : ٤] .

ـ والآلةُ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُهُ سَوْطاً) ، والأصلُ : (ضربتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ[1] ، والله تعالىٰ أعلم .

❁ قوله : (لا أُعذِّبُ العذابَ) الأظهرُ : أنَّ (عذاباً) اسمُ مصدرٍ لـ(أُعذِّبُ) ، لا مصدرٌ ؛ لعدم جَرَيانِهِ عليه ، وكلامُهُ الآن إنَّما هو في المصدر الأصليِّ ، ذَكَرَهُ اللَّقانيُّ[2] .

❁ قوله : (نحوُ : « ضَرَبْتُهُ سَوْطاً ») يُشترَطُ في نيابة الآلة : أنْ تكونَ آلةَ للفعل عادةً ؛ فلا يجوزُ : (ضَرَبْتُهُ خَشَبةً) ، أو (عَمُوداً) .

❁ قوله : (والأصلُ : « ضربتُهُ ضَرْبَ سَوْطٍ ») ، وقيل : التقديرُ : (ضربتُهُ بسَوْطٍ) أو (عصاً) ، ثمَّ تُوُسِّعَ في الكلام ؛ فحُذِفَ المصدرُ ، وأُقِيمَتِ الآلةُ مُقامَهُ ، وأُعطِيتْ ما له ؛ مِنْ إعراب ، وإفراد ، أو تثنية ، أو جمع ؛ تقولُ : (ضَرَبْتُهُ سَوْطَينِ) أو (أَسْواطاً) ، والأصلُ : (ضَرْبتَينِ

❁ قوله : (وقيل : التقديرُ : « ضربتُهُ بسَوْطٍ ») لعلَّ فيه سقطاً ، والأصلُ ـ كما في بعض النسخ ـ : (ضربتُهُ ضرباً بسَوْط)[3] .

---

(١) أي : في إعرابه وإفراده وتثنيته وجمعه ؛ كـ(ضربتُهُ سوطَينِ) ، و(أسواطاً) . « خضري » (١/ ٣٨٠) .

(٢) حاشية اللقاني على الأوضح (ق/ ٨٤) .

(٣) وجاء كذلك في (هـ) .

٢٩٠ـ وما لتوكيدٍ فوَحِّدْ أَبَدَا   وثَنِّ واجمَعْ غيرَهُ وأَفْرِدَا

بسَوْطٍ) ، و(ضَرَباتٍ بسَوْطٍ) ، نقله في « التصريح »(١) .

فائدة

[في عِلَّة عدمِ نيابةِ (أنْ) والفعلِ عن المصدر]

لا ينوبُ (أنْ) والفعلُ عن المصدر معَ أنَّهُما يَدُلَّانِ عليه ؛ فلا يُقالُ : (ضَرَبْتُهُ أنْ أضربَ) ؛ لأنَّ (أنْ) تُخلِّصُ الفعلَ للاستقبال ، فيصيرُ الفعلُ مقصوراً على زمانٍ واحد ، بخلاف المصدرِ الصريحِ ؛ يَصلُحُ للأزمنة الثلاثة ، وأجازه الأخفشُ . انتهى « فارِضي »(٢) .

❀ قوله : (وما لتوكيدٍ . . .) إلى آخره : (ما) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (وَحِّدْ) ، و(أَبَدَا) : ظرفٌ .

❀ قوله : (وأَفْرِدَا) ؛ أي : وأَفْرِدْ غيرَهُ ، ودُفِعَ بهٰذا : ما يُتَوَهَّمُ مِنْ ظاهر الأمر في قوله : (وثَنِّ . . .) إلى آخره ، ولا يُغْني عنه مفهومُ (فوَحِّدْ أبَدَا) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المُرادُ : لا تُوحِّدْ غيرَهُ دائماً .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٢٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/٦٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/١٤٩) ، و« تمهيد القواعد » (٤/١٨٣١) ، و« همع الهوامع » (٢/١٠٠) ، وفي « تمهيد القواعد » : أنَّ الذي ذَكَرَهُ الأخفش في كتابه « الكبير » إنما هو منعُهُ ، وحُكِي عنه إجازته .

لا يجوزُ تثنيةُ المصدرِ المُؤكِّدِ لعامله ، ولا جمعُهُ ، بل يجبُ إفرادُهُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ ضَرْباً) ؛ وذلك لأنَّهُ بمثابة تكريرِ الفعلِ ، والفعلُ لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ .

وأمَّا غيرُ المُؤكِّد ـ وهو المُبيِّنُ للعدد والنوع ـ . فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّهُ يجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ .

فأمَّا المُبيِّنُ للعدد : فلا خلافَ في جواز تثنيتِهِ وجمعِهِ ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ضَرْبتَينِ) ، و(ضَرَباتٍ) .

وأمَّا المُبيِّنُ للنوع : فالمشهورُ : أنَّهُ يجوزُ تثنيتُهُ وجمعُهُ إذا اختلفتْ أنواعُهُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ سَيْرَيْ زيدٍ الحسنَ والقبيحَ) ، وظاهرُ كلامِ سيبويهِ :

---

* قوله : (لأنَّهُ بمثابةِ تكريرِ الفعلِ) اعتُرِضَ : بأنَّهُ ليس توكيداً للفعل ، بل لأحد مدلولَيهِ ؛ وهو الحَدَثُ ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (لأنَّهُ يقعُ على القليل والكثير ؛ فلا معنىٰ لتثنيته وجمعِهِ) .

ويُمكِنُ أنْ يُجابَ : بأنَّ التأكيدَ بالنَّظَر للمجموع لا للجميع ، فتأمَّلْ .

* قوله : (فالمشهورُ : أنَّهُ يجوزُ) ؛ أي : قياساً ؛ ليُغايِرَ كلامَ سيبويه الآتيَ[1] .

---

* قوله : (ويُمكِنُ أنْ يُجابَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا يُلاقي الإشكالَ ؛ لأنَّ كونَهُ مُؤكِّداً للمجموع لا يُسوِّغُ كونَهُ تكريراً للفعل الاصطلاحيِّ الذي هو صريحُ كلامِ الشارح .

---

(١) انظر (٣/ ٢٢١) .

أنَّهُ لا يجوزُ تثنيتُهُ ولا جمعُهُ قياساً ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع ، وهٰذا اختيارُ الشَّلَوبينِ[1] .

٢٩١ـ وحَذْفُ عاملِ المُؤكِّدِ ٱمتنَعْ وفـي سِـواهُ لـدليـلٍ مُتَّسَـعْ

---

* قوله : (وهٰذا اختيارُ) ؛ أي : عدمُ الجوازِ ، قال في « التصريح » : (واحتجَّ المُجِيزُ : بمَجيئه في الفصيح ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَتَظُنُّونَ بِٱللَّهِ ٱلظُّنُونَا﴾ [الأحزاب : ١٠] ، والألفُ مُزِيدةٌ تشبيهاً للفواصل بالقوافي)[2] .

* قوله : (وحَذْفُ عاملٍ) ؛ أي : وحذفُ عاملِ المصدرِ (المُؤكِّدِ) بكسر الكاف ، وقولُهُ : (ٱمتنَعْ) : خبرٌ عن (حَذْفُ) .

* قوله : (وفي سِواهُ لدليلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفي حذفِ عاملِ سِواهُ اتِّساعٌ ؛ فالجارُّ والمجرورُ : خبرٌ مُقدَّمٌ علىٰ حذف مضافَينِ كما علمتَ[3] ، و(مُتَّسَعْ) : مبتدأٌ ، وهو بفتح السين لا بكسرها ؛ لأنَّ المصدرَ الآتيَ مِنْ غير

---

* قوله : (لأنَّ المصدرَ الآتيَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ المُعرِبِ : (لأنَّ اسمَ المصدرِ)[4] ، وهي أنسبُ بما تقدَّم للمُحشِّي ؛ مِنِ اشتراطِ خُلُوِّ المصدرِ

---

(١) انظر « الكتاب » (١/ ٣٥) ، و« التذييل والتكميل » (٧/ ١٥٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٩٦) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٢٩) .
(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٩) .
(٣) والمضافان هما : (حذف) ، و(عامل) .
(٤) تمرين الطلاب (ص٦٧) .

المصدرُ المُؤكَّدُ لا يجوزُ حذفُ عاملِهِ ؛ لأنَّهُ مَسُوقٌ لتقرير عاملِهِ وتقويتِهِ ، والحذفُ مُنافٍ لذلك .

وأمَّا غيرُ المُؤكِّد : فيُحذَفُ عاملُهُ للدَّلالة عليه جوازاً ووجوباً[١] .

فالمحذوفُ جوازاً : كقولك : (سَيْرَ زيدٍ) لمَنْ قال : (أيَّ سَيْرٍ سِرْتَ ؟) ، و(ضَرْبتَينِ) لمَنْ قال : (كم ضربتَ زيداً ؟) ، والتقدير : (سِرْتُ سَيْرَ زيدٍ) ، و(ضَرَبْتُهُ ضَرْبتَينِ) .

وقولُ ابنِ المُصنِّفِ : (إنَّ قولَهُ : « وحذفُ عاملِ المُؤكِّدِ امتنعْ » سهوٌ

الثُّلاثيِّ ـ كـ (المُتَّسَعِ) مِنِ (اتَّسَعَ) ، و(المُستقَرِّ) مِنِ (استقَرَّ) ـ يأتي على زِنَة المفعولِ ، كما صَرَّحَ به النُّحاةُ في (باب المفعول فيه) ، فاحفَظْ ذلك .

❁ قوله : (لتقرير عاملِهِ وتقويتِهِ) التقريرُ : رَفْعُ المجاز ، والتقويةُ : التثبيتُ في النَّفْس ؛ لأنَّ ذِكْرَ الشيءِ مرَّتَينِ أَثْبَتُ له مِنْ ذِكْره مرَّةً ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[٢] .

❁ قوله : (وقولُ ابنِ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : (قولُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ليس بصحيح) ، ومَقُولُهُ هو : (إنَّ قولَهُ : « وحذفُ . . . »)

عن ميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ، لٰكن قد علمتَ أنَّهُ سيأتي له أنَّ ذلك خلافُ التحقيق[٣] .

---

(١) قوله : (فيُحذَفُ عاملُهُ) ؛ أي : لدلالته علىٰ معنىً زائدٍ ، فأشبه المفعولَ به ، وهو يحذف عامله . « خضري » (١/ ٣٨١) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٧٨) .

(٣) انظر (٤/ ٢٠) .

منه ؛ لأنَّ قولَكَ : « ضَرْباً زيداً » مصدرٌ مُؤكِّدٌ ، وعاملُهُ محذوفٌ وجوباً كما سيأتي)[1] . . ليس بصحيحٍ ، وما استدلَّ به على دعواه مِنْ وجوب حَذْفِ عامل المُؤكِّد بما سيأتي . . ليس منه ؛ وذلك لأنَّ : (ضَرْباً زيداً) ليس مِنَ التأكيد في

إلى آخره ، و(سهوٌ منه) بالرفع : خبرٌ عن (إنَّ) المُصدَّرِ بها المَقُولُ ، والضميرُ في (منه) : للناظم ، وما ذَكَرَهُ الشارحُ عن ابن الناظم . . هو كلامُهُ بالمعنى ، وهو حاصلُ ما أرادَهُ مِنْ عبارةٍ طويلة نَقَلَها في « التصريح »[2] .

❁ قوله : (وهو حاصلُ ما أرادَهُ . . .) إلى آخره : ليس هٰذا حاصلَهُ ، إنَّما حاصلُهُ : أنَّ عاملَ المُؤكِّدِ قد سُمِعَ حذفُهُ جوازاً في نحو : (أنتَ سَيْراً) ، ووجوباً في نحو : (أنتَ سَيْراً سَيْراً) ، و(ما أنتَ إلا سَيْراً) ، و(ضَرْباً زيداً) ، وغيرِ ذلك ممَّا سيأتي[3] ، فمَنْعُهُ مِنْ حذفه هنا إمَّا سهوٌ عن وُرُودِ هٰذا ، وإمَّا للبناء على أنَّ ذلك من المصدر المُختصِّ لا المُؤكِّد ، وهي دعوىٰ بلا دليلٍ ، هٰذا هو حاصلُ الاعتراضِ الأوَّلِ في كلامِ ابنِ الناظم ، وقد قَصَّرَ الشارحُ في بيانه ؛ لأجلِ أنْ يَرُوجَ له الجوابُ .

وحاصلُ الاعتراضِ الثاني في كلامه ـ وقد تركه الشارحُ رأساً ـ : أنَّ تعليلَ المُصنِّفِ بأنَّ القصدَ به التقريرُ والتقويةُ المُنافي للحذف ؛ إنْ أرادَ أنَّ المقصودَ منه ذلك دائماً . . فممنوعٌ ولا دليلَ عليه ، وإن أرادَ أنَّهُ قد يُقصَدُ به ذلك وقد يُقصَدُ به مُجرَّدُ التقريرِ . . فمُسلَّمٌ ، ولٰكن لا نُسلِّمُ أنَّ الحذفَ مُنافٍ لذلك

---

(١) شرح ابن الناظم (ص١٩٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٢٩) .

(٣) انظر (٣/ ٢٢٢ ، ٢٣٥) وما بعدها .

شيءٍ ، بل هو أمرٌ خالٍ مِنَ التأكيد ؛ بمثابة : (اضْرِبْ زيداً) ؛ لأنَّهُ واقعٌ موقعَهُ[1] ، فكما أنَّ : (اضْرِبْ زيداً) لا تأكيدَ فيه . . كذلك : (ضَرْباً زيداً) ، وكذلك جميعُ الأمثلةِ التي ذَكَرَها ؛ ليستْ مِنْ باب التأكيد في شيء ؛ لأنَّ المصدرَ فيها نائبٌ مَنابَ العاملِ دالٌّ على ما يَدُلُّ عليه ، وهو عِوَضٌ منه .

ويَدُلُّ على ذلك : عدمُ جوازِ الجمعِ بينهما ، ولا شيءَ مِنَ المُؤكِّدات يمتنعُ الجمعُ بينها وبين المُؤكَّد .

---

* قوله : (ولا شيءَ مِنَ المُؤكِّدات . . .) إلى آخره : قال في « التصريح » بعدَ أَنْ نَقَلَ ما ذَكَرَهُ ابنُ عَقيلٍ : (والحقُّ : أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله مِنْ قِسْم

القَصْدِ ؛ لأنَّهُ إذا جاز أنْ يُقرِّرَ معنى عاملٍ مذكورٍ . . فلْيُقرِّرِ المحذوفُ لقرينةٍ بالأَوْلى ، ولعلَّ وجهَ الأَوْلَويَّة : أنَّ المحذوفَ أشدُّ احتياجاً إلى ما يدفعُ عنه احتمالَ التجوُّز ؛ لقُرْب تطرُّقه إليه زيادةً على المذكور ؛ لِمَا أنَّ الحذفَ مِنَ التوسُّع ، فينساق الذِّهْنُ منه إلى غيره ، ومنه تُوُسِّعَ التجوُّزُ به إلى غير معناه .

* قوله : (والحقُّ : أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله مِنْ قِسْم المصدرِ المُؤكِّدِ) ؛ أي : خلافاً لابن عَقيلٍ .

وقولُهُ ـ أي : ابنِ عَقيلٍ ـ : (ويَدُلُّ على ذلك : عدمُ جوازِ الجمعِ بينهما) . . يَرِدُ عليه : أنَّهُ لا دلالةَ فيه ؛ لأنَّهُ قد يُقالُ : إنَّ ذلك لعارضِ نيابتِها ، لا بالنَّظَر لذاتها ، وأيضاً : لا يأتي في نحو : (أنتَ سَيْراً) ؛ لأنَّ الحذفَ فيه غيرُ واجبٍ .

---

(١) أي : ففائدته : النيابة عن فعله ، وإعطاؤه معناه ، لا تأكيده ، وإلا كان مؤكِّداً لنفسه ، وهو باطلٌ . « خضري » (١/ ٣٨٢) .

ويَدُلُّ أيضاً علىٰ أنَّ (ضَرْباً زيداً) ونحوَهُ ليس مِنَ المصدر المُؤكِّدِ لعامله . . أنَّ المصدرَ المُؤكِّدَ لا خلافَ في أنَّهُ لا يعملُ ، واختلفوا في المصدر الواقعِ مَوقعَ الفعل ؛ هل يعملُ أو لا ؟ والصحيحُ : أنَّهُ يعملُ ؛ فـ (زيداً) في قولك : (ضَرْباً زيداً) . . منصوبٌ بـ (ضَرْباً) على الأصحِّ ، وقيل : إنَّهُ منصوبٌ بالفعل المحذوف ؛ وهو (اضْرِبْ) .

المصدرِ المُؤكِّدِ ، وهو في معنى الاستثناءِ مِنْ قوله : « وحذفُ عاملِ المُؤكِّد امتنَعْ » ، قاله المُوضِّحُ في « حواشيه »)[1] ؛

وقولُهُ : (ويَدُلُّ أيضاً . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : أنَّهُ لا دلالةَ في ذلك أيضاً ؛ لأنَّ مَنْ قال بعمل النائب يحتملُ أنَّهُ يراهُ مِنَ المُؤكِّد ولـٰكن اختصَّ بمَزيَّةٍ اقتضتْ عملَهُ ؛ وهي نيابتُهُ عن فعله ، وقولُهُ أوَّلاً : (والحذفُ مُنافٍ لذلك) لا يُسلَّمُ ؛ لأنَّ الخليلَ وسيبويهِ يُجيزانِ الجمعَ بينَ الحذفِ والتوكيدِ ، فلا ينهضُ ما ذُكِرَ جواباً عن اعتراضِ ابنِ الناظم .

* قوله : (وهو في معنى الاستثناءِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا جوابٌ مِنَ المُوضِّح عن اعتراضِ ابنِ الناظم ؛ بأنَّ الصُّوَرَ التي أَوْرَدَها لا تَرِدُ على الناظم ؛ لأنَّهُ استثناها مِنْ قوله : (وحذفُ عاملِ المُؤكِّدِ امتنَعْ) بقوله : (والحذفُ حَتْمٌ . . .) إلىٰ آخر الأبيات الثلاثة ؛ فليس الناظمُ ساهياً عن تلك الأمورِ التي أَوْرَدَها ابنُهُ .

لا يُقالُ : لا دليلَ على استثناء (أنتَ سَيْراً) ؛ لأنَّهُ لم يذكرْهُ الناظم .

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٠) .

فعلى القول الأوَّل : ناب (ضَرْباً) عن (اضْرِبْ) في الدَّلالة على معناه وفي العمل .

وعلى القول الثاني : ناب عنه في الدَّلالة على المعنىٰ دون العمل .

أي : فاعتراضُ ابنِ الناظمِ صحيحٌ .

لأنَّا نقولُ : يُشِيرُ إليه مفهومُ قولِهِ : (كذا مُكرَّرٌ) ، كذا قيل ، **وفيه** : أنَّ مفهومَهُ ليس الجوازَ في غير المُكرَّر ، بل امتناعُ الحذف ، كما هو قضيَّةُ المُستثنىٰ منه ، وإلا لَزِمَ الجوازُ في بقيَّة الصُّوَرِ ، فيضيعُ الاستثناءُ .

وبالجملة : فلم يتمَّ الجوابُ عن الاعتراض .

نعم ؛ قد يُقالُ : إنَّ المُصنِّفَ يجعلُ الحذفَ في نحو : (أنتَ سَيْراً) مقصوراً على السماع فقط ، فليس هناك مسائلُ قياسيَّةٌ يجوزُ فيها الحذفُ والإظهارُ عندَهُ ، وما وَرَدَ يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، فلا حاجةَ لاستثنائه ؛ لأنَّ المقصودَ إنَّما هو الأمورُ القياسيَّة ، وما سيأتي في كلام الشارحِ مِنْ جواز الإظهارِ والحذفِ في نحو هـٰذا المثالِ كما يأتي[1] . . له طريقةٌ أُخرىٰ غيرُ ما جرىٰ عليه الناظمُ هنا .

❊ قوله : (**أي : فاعتراضُ ابنِ الناظمِ صحيحٌ**) ؛ أي : مِنْ جهةِ أنَّ الأمثلةَ التي أوردها مِنَ المصدر المُؤكِّد ، كما قاله ابنُ الناظمِ ، لا قسمٌ آخَرُ ، كما قاله ابنُ عَقيلٍ وغيرُهُ ، وليس مقصودُهُ أنَّ الاعتراضَ مُتوجِّهٌ على الناظم ، كيف وقد أشار المُوضِّحُ للجواب بقوله : (وهو في معنى الاستثناء . . .) إلىٰ آخره ؟!

---

(١) انظر (٣/ ٢٤٦) .

٢٩٢ـ والحذفُ حَتْمٌ . . . .

لـٰكن انتصرَ شيخُ الإسلامِ للناظم ، ورَدَّ كلامَ ولدِهِ ، وساق كلامَ ابنِ عَقيلٍ وغيرِهِ ، ثمَّ قالَ : (وبالجملة : ما قاله الشارحُ ـ يعني : ابنَ الناظم ـ ممنوعٌ ؛ لأنَّهُ إذا اقتضى القياسُ مَنْعَ حذفِ عاملِ المُؤكِّدِ ، وأَمْكَنَ حَمْلُ الوارد مِنْ ذلك علىٰ غير التأكيد . . فحَمْلُهُ عليه أَوْلىٰ ؛ للجمع بين الأَمْرَينِ ، ولا ريبَ أنَّ الحذفَ مُنافٍ لمقصود التأكيد ، وبذلك عُلِمَ : أنَّ المصدرَ : مُؤكِّدٌ ، ومُبيِّنٌ للنوع أو العدد ، وبدلٌ مِنَ اللفظ بالفعل) انتهىٰ مُلخَّصاً[(١)] .

❁ قوله : (والحذفُ حَتْمٌ) . . . .

❁ قوله : (علىٰ غير التأكيد) ؛ أي : بأنْ يكونَ مِنْ قَبيل المصدرِ النائبِ عن فعله الذي هو قسمٌ رابع .

ولا يُقالُ : إنَّ الناظمَ لا يقولُ بالقِسْم الرابع ؛ أخذاً مِنْ حَصْره الأقسامَ في الثلاثة بقوله : (توكيداً أَوْ نوعاً يُبِينُ أو عَدَدْ) .

لأنَّا نقولُ : معنىٰ قولِهِ : (توكيداً . . .) إلىٰ آخره : أَنَّهُ إنْ أبان شيئاً يتعلَّقُ بمعنىٰ عاملِهِ . . لا يُبِينُ إلا توكيداً أو نوعاً أو عدداً ؛ فلا يُنافي أَنَّهُ قد يكونُ قائماً مَقامَ عاملِهِ دالّاً علىٰ ما يَدُلُّ عاملُهُ عليه بدون بيانِ شيءٍ يتعلَّقُ بمعناه ، وبينَ القائمِ مَقامَ العامل والمُبِينِ . . عمومٌ وخصوصٌ وجهيٌّ ؛ يجتمعانِ في نحو : ﴿ فَضَرْبَ ٱلرِّقَابِ ﴾ [محمد : ٤] ، وانفرادُ كلٍّ ظاهرٌ .

(١) الدرر السنية (١/ ٤٧٩) .

. . . .

قال الشيخُ ابنُ هشامٍ : (الحقُّ : أنَّ المصدرَ النائبَ عن فعله مِنْ قِسْمِ المصدر المُؤكِّد) .

قال الشيخُ يحيىٰ : (كلُّ ما بعدَهُ معطوفٌ على المثال ، لا على الصورة ؛ فالجميعُ مِنْ صُوَرِ المصدرِ الآتي بدلاً ، والنوعُ في المثال التابعُ منها ،

❊ قوله : (قال الشيخُ ابنُ هشامٍ . . .) إلىٰ آخره : لم تُفِدْ هـٰذه العبارةُ معنىً زائداً علىٰ ما تقدَّم ؛ فهي تذكيرٌ له .

❊ قوله : (كلُّ ما بعدَهُ) ؛ وهو قولُهُ : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخر الباب .

❊ قوله : (على المثال) ؛ وهو قولُهُ : (نَدْلاً) بالنَّظَر لذاته في بعض المعطوفات ، وبالنَّظَر لجُمْلته في بعضها الآخَرِ ، كما بيَّنه بقوله بعدُ : (« وما لتفصيلٍ » : معطوفٌ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (لا على الصورة) ؛ أي : القاعدةِ ؛ وهي قولُهُ : (والحذفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَدَلَا) .

وقولُهُ : (فالجميعُ) ؛ أي : جميعُ الجزئيَّاتِ المذكورةِ مِنْ عند قولِهِ : (كنَدْلاً . . .) إلىٰ آخر الباب ، وهي جزئيَّاتٌ سبعةٌ ، آخِرُها المصدرُ التشبيهيُّ .

❊ قوله : (مِنْ صُوَرِ المصدرِ الآتي بدلاً) ؛ أي : الذي هو قسمٌ مِنَ المُؤكِّد .

❊ قوله : (والنوعُ في المثال التابعُ منها) هـٰذا جوابٌ عمَّا يُقالُ : إنَّ جَعْلَ

. . . .

. . . .

المثالِ الأوَّلِ ـ وهو : (نَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ) ـ مِنْ قَبيلِ المصدرِ الآتي بدلاً من فعله الذي هو قسمٌ مِنَ المُؤكِّد . . لا يصحُّ ؛ لأنَّ (نَدْلَ الثعالب) بدلٌ مِنْ (نَدْلاً) ، فيكونُ (نَدْلاً) مصدراً مُبيِّناً للنوع لا مُؤكِّداً ؛ نظيرُ ما قالوه في المصدر الموصوف مِنْ أنَّهُ مُبيِّنٌ للنوع .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المصدرَ المُبيِّنَ للنوع إنَّما هو (نَدْلَ الثعالب) الذي هو تابعٌ ، وكلامُنا في المتبوع الذي هو (نَدْلاً) ، وهو من جملةٍ أُخرىٰ غيرِ جملة البدل ؛ لأنَّهُ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العامل ؛ ففرقٌ بينَ المصدرِ المُبدَلِ منه والموصوف .

فقولُهُ : (والنوعُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : المصدرُ الذي هو نوعٌ الكائنُ في المثال الأوَّلِ حالَ كونِهِ منها ـ أي : مِنْ صُوَرِ المصدر الآتي بدلاً ـ . . إنَّما هو التابعُ ؛ وهو (نَدْلَ الثعالب) ، لا المتبوعُ ؛ وهو (نَدْلاً) الذي الكلامُ فيه ؛ فـ (النوعُ) : مبتدأٌ ، و(في المثال) : صفةٌ له ، ويصحُّ جَعْلُهُ حالاً منه ، وقولُهُ : (منها) : حالٌ من (المثال) ، ويصحُّ جعلُهُ وصفاً ، فحقُّهُ التقديمُ ، و(التابعُ) : خبر المبتدأ ، وفي بعض النسخ : (إلىٰ التابع)[1] .

واستظهر بعضُهُم : أنَّ قولَهُ : (والنوع) عطفٌ على (الآتي بدلاً) ؛ أي : ومن المصدر النوعيِّ في المثال السابعِ منها ؛ أعني : قولَهُ : (كذاك ذو التشبيه . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّ (بكاءَ ذاتِ عُضْلة) مصدرٌ مُبيِّنٌ للنوع ، والستةَ

---

(١) كما هو في (د) ، وفي (أ) : (أي : التابع) .

. . . .

و« ما لتفصيلٍ » : معطوفٌ على المجرور بالكاف ، والبواقي : معطوفةٌ على الجارِّ والمجرور ؛ . . . .

قبلَهُ من المصدر الآتي بَدَلاً مِنَ اللفظ بفعله ؛ أوَّلُها : (كنَدْلاً) ؛ فقولُ المُحشِّي : (النوع) لعلَّهُ حُذِفَ منه ياءُ النسبة ، و(التابع) تصحيفُ (السابع) انتهىٰ .

وفيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ في كلام المُحشِّي تناقضٌ ؛ لأنَّ قولَهُ : (كلُّ ما بعدَهُ معطوفٌ على المثال لا على الصورة) . . يقتضِي : أنَّ السابعَ مِنْ جملة أمثلة الصُّورةِ والقاعدة ؛ أعني : (والحذفُ حَتْمٌ معَ آتٍ بَدَلاً) ، فيكونُ المصدرُ في المثال السابعِ مُؤكِّداً ، وقولَهُ : (والنوعيّ في المثال السابعِ منها) . . يقتضِي : أنَّهُ ليس مُؤكِّداً ؛ بدليل عطفِهِ على (الآتي بَدَلاً) ؛ على أنَّ ادِّعاءَ التحريفِ والتصحيفِ لا يُرتَكبُ إلا إذا تعذَّر المرورُ على الظاهر ، وقد أَمْكَنَ كما علمتَ ، فتأمَّلْ .

* **قوله : (معطوفٌ على المجرور بالكاف)** ؛ وهو (نَدْلاً) ، **وقولُهُ : (والبواقي)** ؛ وهو قولُهُ : (كذا مُكرَّرٌ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (ومنه ما يدعونَهُ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (كذاك ذو التشبيهِ . . .) إلىٰ آخره .

وقولُهُ : (على الجارِّ والمجرور) ؛ وهو قولُهُ : (كنَدْلاً) ، والمُرادُ : علىٰ جملة التمثيلِ بتمامها ؛ أعني : وذلك كائنٌ كنَدْلاً ، وإنَّما اقتصر على الجارِّ والمجرور ؛ لأنَّهُ المُصرَّحُ به في التركيب .

كيلا تدخلَ الكافُ على الكاف) ، نَقَلَهُ عن الشيخ أبي إسحاقَ الشاطِبيِّ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[1] .

وقولُهُ : (كيلا تدخلَ الكافُ على الكاف) ؛ أي : لو عَطَفْنا جملةَ قولِهِ : (كذا مُكرَّر . . .) إلىٰ آخره علىٰ (نَدْلاً) . . لَزِمَ دخولُ الكافِ الداخلةِ علىٰ (نَدْلاً) على الكاف في قوله : (كذا مُكرَّرٌ) ، وفيه : أنَّ هـٰذه العِلَّةَ لا تَطَّرِدُ في قوله : (ومنه ما يَدْعُونه . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لا كافَ فيه ، فلو عُطِفتْ جملةُ (ومنه ما يدعونه) علىٰ (نَدْلاً) . . لم يلزم ذلك المحذورُ .

وقد يُقالُ : أُجْرِي الكلامُ في هـٰذه الجملِ الثلاثِ علىٰ وَتيرةٍ واحدة ؛ علىٰ أنَّ هناك مانعاً آخَرَ ؛ وهو أنَّ الجملَ الثلاثَ المذكورةَ لا يصحُّ كونُها في محلِّ جرٍّ عطفاً علىٰ (نَدْلاً) ؛ لأنَّهُ لم يُقصَدْ لفظُها ؛ علىٰ أنَّهُ يلزمُ دخولُ حرفِ الجرِّ علىٰ مثله بالنسبة لقوله : (ومنه ما يدعونه) ؛ لأنَّ الكافَ حرفُ جرٍّ ، وكذا (مِنْ) .

لا يُقالُ : لا نُسلِّمُ أنَّ قولَهُ : (ومنه ما يدعونه مُؤكِّداً) جملةٌ مُركَّبةٌ مِنْ مبتدأ وخبر حتىٰ لا يصحَّ العطفُ فيها علىٰ (نَدْلاً) ، بل (ما) مِنْ قوله : (ومنه ما يدعونه) معطوفةٌ علىٰ (نَدْلاً) ، فتكونُ في محلِّ جرٍّ ، ويكونُ (منه) حالاً .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٧٣) ، وانظر « حاشية الشاوي على المرادي » (ق/٤٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٤٣) ، وكلامُ ابن هشام المُصدَّرُ به هـٰذه القولة . . قاله في إحدىٰ « حواشيه على الخلاصة » ، كما سبق قبل قليل .

. . . .

وخالفه المُعرِبُ فقالَ : (« وما » : موصولٌ اسميٌّ في موضعِ رفعٍ على الابتداء ، لا في موضع جرٍّ عطفاً علىٰ « نَدْلاً » ، خلافاً للشاطِبيِّ في تجويزه ذلك) انتهىٰ[1] .

لأنَّا نقولُ : هو وإن أَمْكَنَ إلا أنَّ الأَوْلىٰ عدمُهُ ؛ لئلا يلزمَ التشتيتُ بسبب توسُّطِ ما عُطِفَ علىٰ (نَدْلاً) بين المعطوفَينِ علىٰ جملة التمثيل ، وإنَّما اختِيرَ العطفُ علىٰ جملة التمثيلِ لا على القاعدة ؛ لأجلِ أنْ يُستفادَ أنَّ ما ذُكِرَ من المصدر الآتي بدلاً مِنَ اللفظ بفعله الذي صُرِّحَ فيه بوجوب حَذْفِ العامل ، كما أشار إليه المُحشِّي أوَّلاً .

* قوله : (وخالفه المُعرِبُ . . .) إلىٰ آخره : الصوابُ : ما دَرَجَ عليه الشاطِبيُّ ؛ لأنَّ ما جرىٰ عليه المُعرِبُ يُوهِمُ أنَّ ما ذُكِرَ قَسِيمٌ للآتي بدلاً مِنْ فعله معَ أنَّهُ قسمٌ منه .

والحاصلُ : أنَّ المصدرَ الآتيَ بدلاً مِنْ فعله : إمَّا أن يكون طَلَبيّاً ، أو خبريّاً .

فالأوَّلُ : هو الواقعُ أمراً ، أو نهياً ، أو دعاءً ، أو توبيخاً ، وهـٰذا النوعُ مَقِيسٌ على الصحيح ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ له فعلٌ مِنْ لفظه ، وأنْ يكونَ مفرداً مُنكَّراً ، وإلا كان سماعيّاً ؛ كـ(ويلَهُ) ، وهـٰذا النوعُ أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (كنَدْلاً) .

والثاني ـ وهو الخبريُّ ـ : إمَّا مسموعٌ ، ولم يتعرَّضْ له المُصنِّفُ ،

---

(١) تمرين الطلاب (ص٦٧) .

. . . . مَعَ آتٍ بَدَلَا مِنْ فعلِهِ . . . .

---

* قوله : (بَدَلَا مِنْ فعلِهِ) خصَّ ابنُ عُصْفُورٍ الوجوبَ في المصدر القائمِ

وضابطُهُ : أنْ يَدُلَّ على عامله دليلٌ ، ويَكثُرَ استعمالُهُ في كلامهم ؛ كقولهم عندَ النِّعْمة : (حَمْداً وشُكْراً لا كُفْراً) ، وعندَ الشِّدَّة : (صَبْراً لا جَزَعاً) ، وعندَ ظهور مُعجِبٍ : (عَجَباً) ، وعندَ الامتثال : (سَمْعاً وطاعةً) ، وعندَ خطاب مَرْضِيٍّ عنه : (أفعلُ ذلك وكرامةً ومَسَرَّةً) ، وعندَ خطاب مغضوبٍ عليه : (لأفعلَنَّ ذلك رَغْماً وهَوَاناً) .

فالعاملُ في هٰذه الأمثلةِ ونحوِها. . محذوفٌ وجوباً ؛ لجَرَيانها مَجْرى الأمثالِ في كثرة الدَّوَرَانِ على اللِّسان ، فلا تُغيَّرُ عمَّا وردتْ ، وقد أشار الشارحُ إلىٰ هٰذا النوعِ بقوله : (ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدر. . .) إلىٰ آخره ، والمُرادُ بقِلَّةِ ذلك : قَصْرُهُ على السماع .

وإمَّا مَقِيسٌ ؛ وهو ما ذكره المُصنِّفُ بقوله : (وما لتفصيلٍ. . .) إلىٰ آخِرِ الباب .

وما عدا هٰذه الأمورَ المسموعةَ والقياسيَّةَ يمتنعُ فيها حذفُ العامل ، كما هو قضيَّةُ المُستثنىٰ منه ، ويكونُ ذلك طريقةَ الناظمِ في هٰذا الكتاب ، وقد تقدَّمتِ الإشارةُ إلىٰ ذلك ، واللهُ يُوفِّقُنا للصواب .

* قوله : (خصَّ ابنُ عُصْفُورٍ الوجوبَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليقومَ المُكرَّرُ ـ وهو المصدرُ الأوَّلُ مِنْ نحو : (فصَبْراً في مجال الموت صَبْراً) ـ

. . . . كـ (نَذْلاً) اللَّذْ كـ (أَنْدُلَا)

مَقامَ فعلِهِ في الطَّلَب . . بالتَّكْرار ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

فصَبْراً في مَجَالِ الموتِ صَبْراً . . . .

* قوله : (اللَّذْ كـ « أَنْدُلَا ») اللَّذْ ـ بسكون الذال المُعجَمة ـ لغةٌ في (الذي) ، و(اندُلا) بضم الدال المُهمَلة ، والنَّدْلُ : الخَطْفُ بسرعة .

مَقَامَ العامل ؛ إذ أنواعُ تَحَتُّمِ حذفِهِ وقيامِ المصدرِ مَقامَهُ قياساً . . كلُّها مشتملةٌ على ما يَصلُحُ حكمةً لقيامه مَقامَهُ ؛ كتَكْرار المصدر ، وسبقِ جملةٍ هو لتفصيل الغرض مِنْ مضمونها ، أو لتوكيدها ، أو تشتملُ على معناه وفاعله ؛ فينبغي أنْ يكونَ هنا أيضاً ما يَصلُحُ حكمةً لذلك ، هٰذا ما ظَهَرَ في توجيهه ، فتدبَّرْهُ .

(١) صدر بيت لقَطَري بن الفُجاءة الخارجي ، كما في « حماسة أبي تمام » (١/ ٩٧) ، وعجزه : (فما نَيْلُ الخلودِ بمُستطاعِ) ، وهو ضمن قصيدة شهيرة حماسيَّة مطلعُها :

أقولُ لها وقد طارتْ شَعَاعاً ... مِنَ الأبطالِ وَيْحَكِ لن تُراعِي
فإنَّكِ لو سألتِ بقاءَ يومٍ ... على الأجلِ الذي لكِ لم تُطاعِي

ومنها :

سبيلُ الموتِ غايةُ كلِّ حيٍّ ... فداعِيهِ لأهلِ الأرضِ داعِ
ومَنْ لا يُغْتَبَطْ يَسْأَمْ ويَهْرَمْ ... وتُسلِمْهُ المَنُونُ إلى انقطاعِ
وما للمرءِ خيرٌ في حياةٍ ... إذا ما عُدَّ مِنْ سَقَطِ المتاعِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٨٧) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤٥ـ١٠٤٦) .

يُحذَفُ عاملُ المصدرِ وجوباً في مواضعَ :

منها : إذا وَقَعَ المصدرُ بدلاً مِنْ فعله[1] ، وهو مَقِيسٌ في الأمر والنهيِ ؛ نحوُ : (قياماً لا قعوداً) ؛ أي : قُمْ قياماً ولا تَقعُدْ قعوداً[2] ، والدعاءِ ؛ نحوُ : (سَقْياً لك) ؛ أي : سَقَاكَ اللهُ[3] .

---

* قوله : (سَقْياً لك) حكى ابنُ أَيَازَ عن محمَّدٍ الزَّعْفرانيِّ : أنَّ اللامَ في (لك) لا تتعلَّقُ بشيء ، وقيل : تتعلَّقُ بمحذوفٍ صفة لـ (سَقْياً) ، . . . .

---

* قوله : (لا تتعلَّقُ بشيء) ؛ أي : فهي حرفُ جرٍّ زائدٌ ، وفيه : أنَّهُ حينئذٍ

---

(١) أي : عوضاً عن اللفظ به ؛ أي : عن التلفُّظ بفعله ، ولو المُقدَّرَ في المصدر الذي لا فعل له ؛ كـ (بَلْهَ) بمعنىٰ (تَرْكاً) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٨٣) .

(٢) اعتُرِضَ : بأنَّ حذفَ مجزومِ (لا) الناهيةِ . . ممنوعٌ ؛ فالأَوْلىٰ في التخلُّص عن ذلك : أنْ يُجعَلَ (قياماً) مفعولاً به لفعل محذوف ، و(لا قعوداً) عطفاً عليه ؛ أي : افعَلْ قياماً لا قعوداً ، وأمَّا جَعْلُ أبي حيَّان (لا) نافيةً للجنس ، و(قعوداً) اسمها نُوِّن شذوذاً . . فتَكَلُّفٌ ، مع أنَّهُ يحتاج ـ كما قاله الدَّمَامِينيُّ ـ إلىٰ جَعْله خبراً بمعنى النهي ، أفاده الصبَّان ، وعلىٰ هـٰذا : فليس المثالُ ممَّا نحن فيه ، فلا يوجد مثالٌ للمصدر الواقع بدلاً مِنْ فعله في النهي ، مع أنَّهُم صرَّحوا بوقوعه فيه ، ولا يَبعُدُ أنْ يُخَصَّ المنعُ مِنْ حذف مجزوم (لا) الناهيةِ بما إذا لم يَقُمِ المصدرُ مَقامَهُ ؛ بدليل ما ذَكَرُوهُ هنا ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ٣٨٤) .

(٣) ويجوز في نحو ذلك أنْ يُرفَعَ المصدرُ بالابتداء ، وخبرُهُ الظرفُ بعدَهُ ، ويكون المُسوِّغ للابتداء به معنى الفعل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ سَلَٰمٌ عَلَىٰٓ إِلْ يَاسِينَ ﴾ [الصافات : ١٣٠] ، وأمَّا المصدرُ المضاف ؛ نحوُ : (بُعدك) و(سحقك) . . فلا يُرفَع ؛ لعدم خبر له ، وأمَّا ذو (أل) : فرفعُهُ أحسنُ ؛ كـ (الوَيْل له والخَيْبة) ، لكن إدخال (أل) سماعيٌّ عندَ سيبويه ؛ فلا يُقالُ : (السَّقْي له) ؛ لعدم سماعه ، وقاسه الفرَّاء والجَرْمي . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٨٤) .

وكذلك يُحذَفُ عاملُ المصدر وجوباً : إذا وقع المصدرُ بعدَ الاستفهامِ المقصودِ به التوبيخُ ؛ نحوُ : (أَتَوَانِياً وقد علاكَ المَشِيبُ ؟) ؛ أي : أَتَتوانىٰ وقد علاكَ ؟

ورُدَّ : بأَنَّهُ أُقِيمَ مُقامَ الفعل ، فلا يُوصَفُ كالفعل ، ونَقَلَ الأندلسيُّ : أنَّ بعضَهُم يُعلِّقُهُ بـ (أعني) محذوفاً ، أفاده الفارِضيُّ[1] .

* قوله : (أَتَوَانِياً) مصدرُ (تَوَانَىٰ) ، قال في « المختار » : (تَوَانَىٰ في حاجته : قَصَّرَ)[2] ، وعُلُوُّ المَشيب : كنايةٌ عن ظهور الشَّيْب .

يصيرُ الضميرُ المتصلُ بها معمولاً لـ (سَقْياً) ، فيلزمُ المحذورُ الذي ذَكَرُوهُ ؛ وهو خطابُ ذاتَينِ في جملةٍ واحدة ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (سَقْياً) نائبٌ مَنابَ (سقىٰ) خبراً مُراداً به الطَّلَبُ ، كما أشار إليه الشارحُ بقوله : (أي : سقاكَ اللهُ) .

لا يُقالُ : هٰذا يُنافي ما ذكره الشارحُ آخِراً ؛ مِنْ أنَّ المصدرَ إنَّما ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمرِ للمخاطب .

لأنَّا نقولُ : ما ذكره الشارحُ في الأمر ، وكلامُنا في الدعاء ؛ علىٰ أنَّهُ يحتملُ أنَّهُ لا ينوبُ مَنابَ الأمرِ ولو بواسطة إلا إذا كان للمخاطب ، وهٰذا لا يُنافي أنَّهُ قد ينوبُ عن غير الأمر بالكُلِّيَّة .

* قوله : (ورُدَّ : بأَنَّهُ أُقِيمَ. . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا يلزمُ إعطاءُ النائبِ حُكْمَ المَنُوبِ عنه مِنْ كلِّ وجه .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٦٦) ، وانظر « قواعد المطارحة » لابن أَيَازَ (ص١٢٨) .
(٢) مختار الصحاح (ص٣٠٧) .

ويَقِلُّ حذفُ عاملِ المصدرِ وإقامةُ المصدرِ مُقامَهُ . . في الفعل المقصودِ الخبرُ ؛ نحوُ : (أَفعَلُ وكرامةً) ؛ أي : وأُكرِمُكَ .

فالمصدرُ في هٰذه الأمثلةِ ونحوِها . . منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والمصدرُ نائبٌ مَنابَهُ في الدَّلالة علىٰ معناه .

وأشار بقوله : (كـ « نَدْلاً ») : إلىٰ ما أنشده سيبويهِ ؛ وهو قولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

١٦٢ـ يَمُرُّونَ بالدَّهْنا خِفَافاً عِيابُهُم ... ويَرْجِعْنَ مِنْ دارِينَ بُجْرَ الحقائبِ

---

* قوله : (يَمُرُّونَ بالدَّهْنا . . .) إلىٰ آخره : قالهما الشاعرُ يهجو بهما لصوصاً ، و(الدَّهْنا) بفتح الدال المُهمَلة وسكونِ الهاء بعدَها النونُ ، يُمَدُّ ويُقصَرُ ، وهو في البيت مقصورٌ ؛ اسمُ موضعٍ ببلاد تميم ، و(عِيابُهُم) بكسر العين المُهمَلة ، وبمُثنَّاةٍ تحتيَّةٍ بعدَها ألفٌ فباءٌ مُوحَّدةٌ : جمعُ (عَيْبة) بفتح أَوَّلِهِ ؛ اسمٌ لِمَا يُجعَلُ فيه الثيابُ ، ومِنْ هٰذا يُقالُ : (فلانٌ عَيْبَةُ فلانٍ) : إذا كان مَوضِعَ سِرِّه .

. . . .

(١) الشاهد لأعشىٰ همدان في « ديوانه » (ص٩٠) من كلمة يهجو بها لصوصاً ، ونُسب إلى الأحوص ، وهو في « ديوانه » أيضاً (ص٢٨٩) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/١١٥ـ ١١٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٢٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٩٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/٢١٨) ، و« المساعد » (٢/ ٢٤٢) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢١٦ـ٢١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٤١ـ١٠٤٣) .

عليٰ حِينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورِهِم فَنَدْلاً زُرَيقُ المالَ نَدْلَ الثعالبِ

و(دارِين) بكسر الراء المُهمَلة : اسمُ موضعٍ في ساحل البحر ، و(بُجْر) بضم المُوحَّدة وسكونِ الجيم : جمعُ (بَجْراءَ) ؛ وهي المُمتلِئةُ ، و(الحقائب) : جمعُ (حَقِيبة) بالحاء المُهمَلة والقاف ؛ كـ(صَحِيفة وصحائفَ) ؛ وهي وِعاءٌ يجعلُ الرجلُ فيه زادَهُ ، ويَحتقِبُهُ الراكبُ خلفَهُ في سفره .

وقولُهُ : (عليٰ حينَ) يُرويٰ بالبناء والإعراب ، و(أَلْهيٰ) : مِنَ الإلهاء ؛ وهو الاشتغالُ ، وهو فعلٌ ماضٍ ، فاعلُهُ : (جُلُّ) بالجيم ؛ أي : مُعظَمُ

❊ قوله : (وهي وِعاءٌ يجعلُ . . .) إلىٰ آخره : هي في الأصل : العَجِيزةُ ، كما في « المصباح » ، قال : (ثمَّ سُمِّيَ ما يُحمَلُ مِنَ القُماش على الفرس خلفَ الراكبِ حقيبةً مجازاً ؛ لأنَّهُ محمولٌ على العَجُز) انتهىٰ[1] ، والمُرادُ هنا بالحقائب : العِيابُ ؛ سُمِّيتْ حقائبَ ؛ لحَمْلها على العَجُز ؛ أي : يَرجِعْنَ مُمتلِئةً عِيابُهُم مِنْ أمتعة الناس ؛ فـ(الحقائبُ) إظهارٌ في محلِّ الإضمار[2] .

❊ قوله : (يُرويٰ بالبناء) ، وهو الأفصحُ في مِثْلِ هـٰذا التركيب ؛ لإضافتها إلىٰ مبنيٍّ[3] ، والجارُّ والمجرور : مُتعلِّقٌ بقولٍ محذوف ؛ أي : فيقولون لزُرَيقٍ حينَ أَلْهى الناسَ جُلُّ أمورِهِم : نَدْلاً . . . إلىٰ آخره .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٩٧) .

(٢) سبق هـٰذا التقرير في (١/ ٣٤٩) .

(٣) وهـٰذا عند الكُوفيِّينَ ، كما سيأتي في (٣/ ٦٣٣ـ ٦٣٦) .

فـ (نَدْلاً) : نائبٌ مَنابَ فعلِ الأمر ؛ وهو (انْدُلْ) ، والنَّدْلُ : خَطْفُ الشيءِ بسرعة ، و(زُرَيقُ) : مُنادىً ، والتقديرُ : (نَدْلاً يا زُرَيقُ المالَ) ، وزُرَيقُ : اسمُ رجلٍ ، وأجاز المُصنِّفُ أنْ يكونَ مرفوعاً بـ (نَدْلاً)[1] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنْ جُعِلَ (نَدْلاً) نائباً مَنابَ فعلِ الأمر للمخاطب والتقديرُ : (اندُلْ) . . لم يصحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به ؛ لأنَّ فعلَ الأمرِ إذا كان للمخاطب لا يرفعُ ظاهراً ، فكذلك ما ناب مَنابَهُ .

وإن جُعِلَ نائباً مَنابَ فعلِ الأمر للغائب والتقديرُ : (ليَنْدُلْ) . . صحَّ أنْ يكونَ مرفوعاً به ، لـٰكنَّ المنقولَ : أنَّ المصدرَ لا ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمر للغائب ، وإنَّما ينوبُ مَنابَ فعلِ الأمر للمخاطب ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ؛ أي : اضْرِبْ زيداً ، والله أعلم .

أمورِهِم ، و(الناس) : مفعوله .

و(نَدْلاً) : منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : (انْدُلْ نَدْلاً) ، وهـٰذا محلُّ الاستشهادِ[2] ، و(زُرَيق) بضم الزاي المُعجَمة وفتحِ الراء وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّةِ فقافٍ : اسمُ رجلٍ ، كما ذَكَرَهُ الشارح .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٥) .

(٢) حيثُ وقع (نَدْلاً) نائباً عن فعل الأمر (اندُلْ) ، وفي البيت الأوَّل شاهدٌ آخرُ في قوله : (يَرْجِعْنَ) ؛ حيثُ استعمل نون النسوة في الذكور مجازاً ، وقد سبق التنبيهُ عليه في (١/ ٣٤٧) .

٢٩٣ـ وما لتفصيلٍ كـ (إمَّا مَنَّا)　　عامِلُهُ يُحذَفُ حيثُ عَنَّا

* قوله : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخره : في جَعْلِ المفعولِ المطلق تفصيلاً . . مُسامحةٌ ؛ بمعنىٰ : أنَّ له دَخْلاً في التفصيل ؛ لأنَّ المُفصَّلَ هو وما عُطِفَ عليه ، فهو بعضُ المُفصَّل . انتهىٰ « ياسين على الفاكهي »[1] .

مسألة

[في جوازِ رفعِ المصدرِ الذي سِيقَ للتفصيل سماعاً]

يجوزُ الرفعُ سماعاً في قوله : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخره ، ذَكَرَهُ شيخُنا السيِّدُ[2] .

* قوله : (كـ« إمَّا مَنَّا ») فُهِمَ مِنْ هٰذا التمثيل : تقييدُ الوجوبِ بكون التفصيلِ جملةً ؛ فلا يجبُ الحذفُ في نحو : (لزيدٍ سفرٌ ؛ فإمَّا صحَّةً وإمَّا

---

* قوله : (يجوزُ الرفعُ سماعاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يجوزُ رفعُ المصدرِ الذي سِيقَ للتفصيل سماعاً ، وكذا المُكرَّرُ وما بعدَهُ ، والأوجهُ : اطِّرادُ الرفعِ فيما ذكر ، كما يُفِيدُهُ كلامُ ابنِ عُصْفُور[3] .

* قوله : (بكون التفصيلِ جملةً) في نسخ : (لجملة) ، وهي أظهرُ[4] .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/٦٨٦) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٧٥)

(٣) شرح الجمل (١/٣٤٩) .

(٤) وجاء كذلك في (هـ) .

يُحذَفُ أيضاً عاملُ المصدر وجوباً : إذا وَقَعَ تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَهُ[1] ؛

اغتناماً) ، و(لزيد ضَرْبٌ ؛ فإمَّا تأديباً وإمَّا ظُلْماً) ، بل يجوزُ إظهارُ العامل .

والحاصلُ : أنَّ التفصيلَ : إمَّا تفصيلُ جملةٍ ؛ فيجبُ معه الحذفُ ، أو مفردٍ ؛ فيجوزُ .

وقولُهُ : (لتفصيلِ ما قبلَهُ) خَرَجَ به : إذا قُدِّمَ التفصيلُ ؛ نحوُ : ([إمَّا] إهلاكاً أو تأديباً فاضْرِبْهُ) ؛ فيجوزُ الإظهارُ ، وعليه الناظمُ وابنُ الحاجب ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[2] .

والحاصلُ : أنَّ القيودَ ثلاثةٌ : كونُ المصدرِ لتفصيل جملةٍ ، مُؤَخَّراً ، لتفصيل عاقبةٍ . انتهى « شيخنا السيِّد »[3] .

❀ قوله : (تفصيلاً لعاقبةِ ما قبلَهُ) كأنَّهُ أراد بالعاقبة : . . . .

❀ قوله : (وقولُهُ : « لتفصيلِ ما قبلَهُ ») لعلَّ هـٰذه الكتابةَ مِنَ الشَّنَوَانيِّ علىٰ غير هـٰذا الكتاب ، وفي بعض النسخ : (وقولُهُ : « لتفصيل » ؛ أي : لِمَا قبلَهُ)[4] ، وعليه : فالأمرُ ظاهرٌ .

❀ قوله : (لتفصيل عاقبةٍ) ؛ أي : عاقبةِ تلك الجملة ؛ ولعلَّهُ احترَزَ بهـٰذا القيدِ الثالثِ : عن تفسير نَفْسِ الفعل ؛ كما في قولك : (ضربتُ زيداً ؛ إمَّا

---

(١) في نسخ الشارح : (ما تقدَّمه) بدل (ما قبله) ، والمثبت موافق لما كتب عليه المُحشِّي .

(٢) حاشية الشنواني علىٰ أوضح المسالك (٣/ق١٢٩ـ ١٣٠) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٢٧٥) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٦٦٥) ، و« كافية ابن الحاجب » (ص١٨) ، و« حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٦٨٥ـ٦٨٦) .

(٤) جاء كذلك في (هـ) .

كقوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ فَإِمَّا مَنَّۢا بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾ [محمد : ٤] ؛ فـ(مَنّاً) و(فداءً) : مصدرانِ منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقديرُ والله أعلم : (فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً ، وإمَّا تفدون فداءً) ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وما لتفصيلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُحذَفُ عاملُ المصدرِ المَسُوقِ للتفصيل حيثُ عَنَّ ؛ أي : حيثُ عَرَضَ .

ما يترتَّبُ على التفصيلِ مِنَ الفوائد ؛ وهو إمَّا طَلَبٌ أو خبرٌ ، فطَلَبُ شَدِّ الوَثاق يترتَّبُ عليه ما ذَكَرَهُ بعدَهُ مِنَ المصادر ، ومثالُ الخبر : (اشتريتُ طعاماً ؛ فإمَّا بيعاً وإمَّا أَكْلاً) انتهىٰ « دَمَامِيني »[(١)] .

❁ قوله : (﴿ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَثۡخَنتُمُوهُمۡ ﴾) ؛ أي : أَكْثَرْتُم في الذين كفروا القتلَ . . (﴿ فَشُدُّواْ ٱلۡوَثَاقَ ﴾) ؛ أي : فأَمْسِكُوا عن القتل وأْسِرُوهُم وشُدُّوا ما يُوثَقُ به الأَسْرىٰ ، وقولُهُ : (﴿ فَإِمَّا مَنَّۢا ﴾) ؛ أي : فإمَّا أنْ تَمُنُّوا عليهم بإطلاقهم مِنْ غير شيء ، (﴿ بَعۡدُ وَإِمَّا فِدَآءً ﴾) ؛ أي : تُفادُوهُم بمالٍ أو أَسْرىٰ مُسلِمِينَ ، كما في « الجلالَينِ »[(٢)] .

❁ قوله : (فإمَّا تَمُنُّونَ مَنّاً) اعترِضَ : بأنَّ الصوابَ إسقاطُ (مَنّاً) ؛ لأنَّهُ جمعٌ بين الفعل والمصدر ، وذلك غيرُ جائز .

ضَرْباً قبيحاً أو حَسَناً) ؛ فلا يجبُ الحذفُ في ذلك ، ولم أَرَهُ .

❁ قوله : (ما يترتَّبُ على التفصيلِ) لعلَّ الأَوْلى : (المُفصَّل) بفتح الصاد ، أو : (الفعل) .

---

(١) تعليق الفرائد (١/ق١٧١) .

(٢) تفسير الجلالين (ص٦٧٣) .

٢٩٤ـ كـذا مُكـرَّرٌ وذو حَصْـرٍ وَرَدْ نـائـبَ فعـلٍ لاسـمِ عيـنٍ أسْتَنَـدْ

أي : كذلك يُحذَفُ عاملُ المصدر وجوباً : إذا ناب المصدرُ عن فعلٍ استندَ

ويُجابُ : بأنَّهُ لم يَقصِدِ الجمعَ بينهما ، بل أراد : أنَّ الأصلَ في التركيب أنْ يكونَ هٰكذا ؛ فهو بيانٌ لأصله ، تأمَّلْ .

* قوله : (كذا مُكرَّرٌ) ؛ أي : ذُكِرَ مرَّتَينِ فأكثرَ . انتهىٰ « فاكهي »[1] .

* قوله : (وذو حَصْرٍ وَرَدْ) ؛ أي : وَرَدَ كلٌّ منهما ؛ فالجملةُ : نعتٌ للمبتدأ ؛ أعني : مُكرَّراً وما عُطِفَ عليه ، و(نائب) بالنصب : حالٌ مِنْ فاعلِ (وَرَدْ) ، و(الاسم) : مُتعلِّقٌ بـ(استند) ، وجملةُ (استند) : قال المَكُوديُّ : (نعتٌ ثانٍ للمبتدأ وما عُطِفَ عليه ؛ علىٰ معنىٰ : ما ذُكِرَ)[2] ، واستظهر الشيخُ خالدٌ : أنَّ الجملةَ المذكورةَ نعتٌ لقوله : (فِعْل)[3] .

* قوله : (يُحذَفُ عاملُ المصدر وجوباً : إذا ناب. . .) إلىٰ آخره :

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/٦٨٦) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (١/٢٥٨) .

(٢) شرح المكودي (ص١١٦) ، وقوله : (علىٰ معنىٰ : ما ذكر) ؛ وهو : (كلٌّ منهما) ، وعبارة « التمرين » (ص٦٨) : (. . . وما عُطِفَ عليه ، وكان حقُّهُ أنْ يقولَ : « وَرَدَا نائبي فعل واستندا » ؛ لأنَّ كلا المصدرين يَرِدانِ مستندَينِ نائبي فعل ، ولٰكنه أفرد علىٰ معنىٰ : ما ذُكِرَ) .

(٣) تمرين الطلاب (ص٦٨) .

لاسمِ عَينٍ ؛ أي : أُخبِرَ به عنه ، وكان المصدرُ مُكرَّراً أو محصوراً .

يُشترَطُ في هـٰذا المصدر : كونُهُ مُستمِرّاً للحال لا مُنقطِعاً ولا مستقبلاً ، وكونُ عاملِ المصدرِ خبراً ، وكونُ المُخبَرِ عنه اسمَ عَينٍ ، كما في « التصريح »[1] .

* قوله : (لاسمِ عَينٍ) احترَزَ به : عن اسم المعنىٰ ؛ نحوُ : (أَمْرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ) ؛ فيجبُ أنْ يُرفَعَ على الخبريّة هنا ؛ لعدم الاحتياج إلىٰ إضمارِ فعلٍ هنا ،

---

* قوله : (يُشترَطُ في هـٰذا المصدر : كونُهُ مُستمِرّاً. . .) إلىٰ آخره : لم أَرَ مفهومَ هـٰذا القيدِ والقيدِ بعدَهُ ، ولعلَّهُ يُقالُ : إنَّهُ إذا أُريد المُضِيُّ صُرِّحَ بالعامل الماضي ، وإن أُريد المستقبلُ صُرِّحَ بالعامل المستقبل ؛ تنصيصاً على المُراد ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ إرادةِ الحالِ المُتبادرة ، وإنَّهُ إذا كان عاملُ المصدرِ ليس خبراً[2] ؛ نحوُ : (يسيرُ زيدٌ سَيْراً سَيْراً) . . لا يُحذَفُ ؛ لتوهُّمِ أنَّ الاسمَ المذكورَ مبتدأٌ ، وللفصل بينَ النائب والمَنُوبِ عنه .

* قوله : (احترَزَ به : عن اسم المعنىٰ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المصدرَ في (أمرُكَ سَيْرٌ سَيْرٌ) ليس نائبَ فعلٍ استندَ إلى اسمِ معنىً ، بل المصدرُ نَفْسُهُ استندَ إلى اسم المعنىٰ مِنْ أوَّل الأمر ؛ فهو خارجٌ بقوله : (نائبَ فعلٍ) ، وحينئذٍ : فقولُهُ : (اسمِ عَينٍ) بيانٌ للواقع لا للاحتراز ، كما أفاده الصبّانُ[3] .

لـٰكن لا يخفاكَ : أنَّ المصدرَ لم يُسنَدْ إلا بعدَ رفعِهِ ، أمّا بالنَّظَر له بدون

---

(١) التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٢) .

(٢) في (ك) : (فاعلاً) بدل (ليس خبراً) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ١٧٣) .

فمثالُ المُكرَّرِ : (زيدٌ سَيْراً سَيْراً) ، والتقديرُ : (زيدٌ يسيرُ سيراً) ؛ فحُذِفَ (يسيرُ) وجوباً ؛ لقيام التكريرِ مَقَامَهُ .

بخلافه بعدَ اسمِ العين ؛ لأنَّهُ يُؤمَنُ معه اعتقادُ الخبريَّةِ ؛ إذ المعنىٰ لا يُخبَرُ به

الرفع . . فليس مسنداً ، بل المسندُ فعلُهُ ؛ أي : الجملةُ الفعليَّةُ ؛ فالمعنىٰ : إنْ كان إسنادُ الجملةِ الفعليَّةِ بنصب المصدرِ إلىٰ عَيْنٍ . . حُذِفَ العاملُ وجوباً ، وإن كان إسنادُها إلىٰ معنىً . . لم يُحذَفْ وجوباً ، بل يتعيَّنُ رفعُ المصدر ؛ لأنَّ المقصودَ مِنَ الفعل حينئذٍ حَدَثُهُ ، فيُغني عنه إسنادُ المصدر ، فإسنادُ المصدرِ فرعُ الغَنَاءِ عن إسناد الجملةِ الفعليَّةِ .

فظَهَرَ : أنَّهُ للاحتراز ، كما قاله شيخُنا .

* قوله : (بخلافه) ؛ أي : المصدرِ (بعدَ اسمِ العين) ؛ فإنَّهُ يحتاجُ إلىٰ إضمارِ فعلٍ ؛ لعدم صحَّةِ الخبريَّةِ ، وقولُهُ : (لأنَّهُ يُؤمَنُ معه . . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ لمحذوف ؛ أي : وإنَّما جاز حذفُ العامل بعدَ اسمِ العين ؛ لأنَّهُ يُؤمَنُ معه . . . إلىٰ آخره .

قال ياسينُ : (ومقتضى التعليلِ : أنَّ مثلَ اسمِ العين اسمُ المعنى الذي لا يصحُّ وقوعُ المصدرِ خبراً عنه ؛ نحوُ : « أَمَلُكَ نُقْصانٌ » ، « وشُغْلُكَ [زيادةٌ] »[1] ؛ فيصحُّ النصبُ ، ويُحذَفُ الفعلُ معَ التَّكْرار علىٰ تقدير : « أَمَلُكَ ينقصُ نقصاناً » ، و« شُغْلُكَ يزيدُ زيادةً » ، وحينئذٍ : ففي مفهوم قولِهِ : « لاسم عين » تفصيلٌ)[2] .

---

(١) في النسخ : (زائد) ، ولعلَّ الأنسب ما أثبت ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/٢٥٨ـ٢٥٩) .

ومثالُ المحصورِ : (ما زيدٌ إلا سَيْراً) ، و(إنَّما زيدٌ سَيْراً) ، والتقديرُ : (ما زيدٌ إلا يسيرُ سَيْراً) ، و(إنَّما زيدٌ يسيرُ سَيْراً) ؛ فحُذِفَ (يسيرُ) وجوباً ؛ لِمَا في الحصر مِنَ التأكيد القائمِ مَقَامَ التكريرِ .

فإنْ لم يُكرَّرْ أو لم يُحصَرْ .. لم يجبِ الحذفُ ؛ نحوُ : (زيدٌ سَيْراً) ؛ التقديرُ : (زيدٌ يسيرُ سَيْراً) ؛ فإن شئتَ حذفتَ (يسيرُ) ، وإن شئتَ صرَّحتَ به ، والله أعلم .

٢٩٥ـ ومنهُ ما يدعونَهُ مُؤكِّدَا   لنفسِهِ أو غيرِهِ . . . . . .

عن العين إلا مجازاً ؛ كقوله[١] : [من البسيط]

فإنَّما هيَ إقبالٌ وإدبارُ

أي : ذاتُ إقبالٍ وإدبار .

* قوله : (ومنهُ) ؛ أي : ومِنَ المصدر المحذوفِ العاملِ وجوباً ، و(مُؤكِّداً) بكسر الكاف : مفعولٌ ثانٍ لـ(يدعونَهُ) .

---

* قوله : (فإنَّما هيَ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ : للناقة .

* قوله : (أي : ذاتُ إقبالٍ وإدبار) مُقتضاهُ : أنَّ المجازَ بالحذف ،

(١) عجز بيت للخنساء رضي الله عنها في « ديوانها » (ص٤٦) ، وصدره : (ترتعُ ما رتعتْ حتىٰ إذا ادَّكرتْ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٣٧) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٤٥ـ٢٤٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢١٣) ، وانظر « خزانة الأدب » (١/ ٤٣١ـ٤٣٨) .

فـالمُبتـدَا . . . .

٢٩٦ـ نحوُ (لهُ عَلَيَّ ألفٌ عُرْفَا) والثانِ كـ (ابْنِي أنتَ حقّاً صِرْفَا)

أي : مِنَ المصدر المحذوفِ عاملُهُ وجوباً : ما يُسمَّى : المُؤكِّدَ لنَفْسه ، والمُؤكِّدَ لغيره .

فالمُؤكِّدُ لنَفْسه : هو الواقعُ بعدَ جملةٍ هي نصٌّ في معناه[1] ؛ نحوُ :

---

* قوله : (فالمُبتدَا) ؛ أي : الأوَّلُ مِنَ النوعَينِ ؛ وهو المُؤكِّدُ لنَفْسه .

* قوله : (والثانِ) ؛ وهو المُؤكِّدُ لغيره .

* قوله : (صِرْفَا) هو نعتُ (حقّاً) ، قال الشاطِبيُّ : (و« حقّاً صِرْفَا » : صالحانِ لتوكيد ما قبلَهُما على الانفراد ؛ فكأنَّهُما مثالانِ في مثالٍ واحد ؛ تقولُ : « ابني أنتَ حقّاً » ، و« أنتَ ابني صِرْفاً » ، والصِّرْفُ : الخالصُ مِنْ كلِّ شيء الذي لم يمتزجْ ولا اختلطَ بغيره)[2] .

* قوله : (هو الواقعُ بعدَ جملةٍ هي نصٌّ . . .) إلىٰ آخره : سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ بمنزلة إعادة الجملةِ ؛ فكأنَّهُ نَفْسُها ؛ فقولُكَ : (له عليَّ ألفٌ) نصٌّ في الاعتراف

ولا يتعيَّنُ ، بل يجوزُ كونُهُ مرسلاً ؛ لعلاقة التعلُّق .

* قوله : (فكأنَّهُ نَفْسُها) الأنسبُ بتسميته مُؤكِّداً لنفسه أنْ يقولَ : (فكأنَّها

---

(١) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي جميع نسخ الشارح : (لا تحتمل غيره) بدل (هي نصٌّ في معناه) .

(٢) المقاصد الشافية (٣/ ٣٥٦) .

(له عليَّ ألفٌ اعترافاً) ؛ فـ (اعترافاً) : مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (أَعترِفُ اعترافاً) ، وسُمِّيَ مُؤكِّداً لنفسه ؛ لأنَّهُ مُؤكِّدٌ للجملة قبلَهُ ، وهي نَفْسُ المصدرِ ؛ بمعنىٰ : أنَّها لا تحتملُ سواه ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (فالمُبتدا) ؛ أي : فالأوَّلُ مِنَ القِسْمَينِ المذكورَينِ في البيت الأوَّل . . كقولك : (له عليَّ ألفٌ اعترافاً) .

والمُؤكِّدُ لغيره : هو الواقعُ بعدَ جملةٍ تحتملُهُ وتحتملُ غيرَهُ ، فتصيرُ بذِكْره نصّاً فيه ؛ نحوُ : (أنتَ ابْنِي حقّاً)[1] ؛ فـ (حقّاً) : مصدرٌ منصوب بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقديرُ : (أَحُقُّهُ حقّاً) ، وسُمِّيَ مُؤكِّداً لغيره ؛ لأنَّ الجملةَ قبلَهُ تَصلُحُ له ولغيره ؛ لأنَّ قولك : (أنتَ ابني) يحتملُ أنْ يكونَ حقيقةً ، وأنْ يكونَ مجازاً علىٰ معنىٰ : (أنتَ عندي في الحُنُوِّ بمنزلة ابني) ،

لا يتطرَّقُ إليها احتمالُ غيرِه البتَّةَ ، فالمصدرُ الظاهر بعدها ـ وهو (اعترافاً) ـ مُؤكِّدٌ للاعتراف الذي تضمَّنتْهُ الجملةُ ، وهو مُؤكِّدٌ لنفسه ، كما أنَّ المصدرَ مُؤكِّدٌ لنفسه في نحو : (ضربتُ ضَرْباً) ، كما أفادَهُ الدَّمَامِينيُّ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

نَفْسُهُ) ، إلا أنَّهُ راعىٰ قولَهُ : (بمنزلة . . .) إلىٰ آخره ، ولو جَمَعَ فقال : (فكأنَّها نَفْسُهُ وكأنَّهُ نَفْسُها) . . لكان أَحْسَنَ ؛ لأنَّ فيه مُراعاةَ الأمرَينِ معاً ؛ أعني : التسميةَ والقولَ المذكور[3] .

---

(١) ومثلُهُ : (لا أفعلُهُ البتَّةَ) ؛ لأنَّ البتَّةَ مُحقِّقٌ لاستمرار النفيِ قبلَهُ بعد احتمال الانقطاع . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٨٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٦٩ـ٧٠) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ق١٧٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٧٤) .

فلمَّا قال : (حقّاً) صارتِ الجملةُ نصّاً في أنَّ المُرادَ البُنُوَّةُ حقيقةً ، فتأثَّرتِ الجملةُ بالمصدر ؛ لأنَّها صارتْ به نصّاً ، فكان مُؤكِّداً لغيره ؛ لوجوب مُغايرةِ المُتأثِّرِ للمؤثِّر فيه .

٢٩٧ـ كذاكَ ذو التشبيهِ بعدَ جملهْ . . . .

---

* قوله : (مُغايرةِ المُتأثِّرِ) ؛ وهو الجملةُ ، وقولُهُ : (للمُؤثِّر فيه) ؛ أي : وهو المصدر .

* قوله : (كذاكَ ذو التشبيهِ) ؛ أي : ممَّا يُلتزَمُ إضمارُ ناصبِهِ : ذو التشبيه... إلىٰ آخره ، لٰكن بشروطٍ سبعةٍ : أنْ يكونَ مصدراً ، مُشعِراً بالحدوث ، دالّاً على التشبيه ، بعدَ جملةٍ ، حاويةٍ معناه ، وفاعلَهُ ، غيرَ صالحِ ما اشتملَتْ عليه للعمل فيه ؛ كالمثال الذي ذَكَرَهُ الناظمُ .

بخلافِ نحوِ : (لِزَيدٍ يدٌ يدُ أسدٍ) ؛ لعدم كونِهِ مصدراً ، ونحوِ : (له عِلْمٌ عِلْمُ الحكماء) ؛ لعدم الإشعارِ بالحُدُوث ، ونحوِ : (له صَوْتٌ صَوْتٌ

---

* قوله : (غيرَ صالحِ ما اشتملَتْ عليه للعمل فيه) خَرَجَ بذلك : ما إذا صَلُحَ للعمل فيه ؛ كقولك : (أنا أَبْكِي بُكاءَ ذاتِ عُضْلةٍ) ؛ فيتعيَّنُ نصبُهُ بالعامل المذكورِ في الجملة قبلَهُ ، لا بمحذوف ؛ لصلاحية المذكورِ للعمل فيه[1] .

* قوله : (لعدم الإشعارِ بالحُدُوث) ؛ أي : لأنَّهُ مِنْ قَبيل المَلَكات[2] .

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢١٤) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٧٦) .

. . . .

حَسَنٌ) ؛ لعدم التشبيهِ ، ونحوِ : (صَوْتُ زيدٍ صَوْتُ حمار) ؛ لعدم تقدُّمِ جملةٍ ، ونحوِ : (له ضَرْبٌ صَوْتُ حمار) ؛ لعدم احتواءِ الجملةِ قبلَهُ على معناه ، ونحوِ : (عليه نَوْحٌ نَوْحُ الحَمام) ؛ لعدم احتوائِها على صاحبه ؛ فيجبُ رفعُهُ في هٰذه الأمثلة ونحوِها ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

* **قوله : (ونحوِ : عليه نَوْحٌ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ** : عائدٌ للمَنُوح عليه لا للنائح ، فلم يكن في الجملةِ فاعلُ معنى المصدر ، بخلاف مثالِ المُصنِّف ؛ **فالفرقُ بينهما في غاية الظهور** ؛ فدَعْوى البعضِ أنَّ هٰذا المثالَ كمثال المُصنِّفِ ، وأنَّ الفرقَ بينهما تَحَكُّمٌ . . **محلُّ نَظَرٍ** .

نعم ؛ قال شيخُنا : (إنَّ مُدَّعيَ ذلك بناه على ما يتبادرُ مِنْ قول الناسِ : « عليه قَوَامٌ كقَوَام البانِ » ؛ فـ « **عليه نَوْحٌ** » معناه : أنَّهُ ينوحُ ؛ أي : **فالمناسبُ** : التمثيلُ بصريح في المقصود) ، **تأمَّلْ** .

* **قوله : (فيجبُ رفعُهُ في هٰذه الأمثلة ونحوِها)** ، وقد يُنصَبُ في الأخير على الحال مِنَ الضمير المُستترِ في الجارِّ والمجرور بتقدير (مثلَ) ، **ويتَّجهُ** : أنَّهُ يصحُّ النصبُ في نحو : (لِزيدٍ يدٌ يدَ أسد) ، و(عِلْمٌ عِلْمَ الحكماء) ، و(ضربٌ صوتَ حمارٍ) . . على الحال مِنَ الضمير المُستترِ في الخبر بتقدير مضافٍ ؛ أي : مثلَ يدِ أسدٍ . . . إلىٰ آخره ، أو على المفعوليَّة لفعلٍ محذوف ؛ أي : تُماثِلُ يدَ أسدٍ . . . إلىٰ آخره ، **ويظهرُ** : أنَّهُ لا مانعَ مِنَ النصب على

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٤) .

كلي بُكاً بُكاءَ . . . .

فائدة

[في جواز رفعِ جميعِ ما استوفى الشروطَ في مسألة التشبيهِ]

يجوزُ الرفع أيضاً على البدليّة أو الوصفيّةِ في جميعِ ما استوفى الشروطَ ، ذَكَرَهُ ياسينُ(١) ، وهل هو مرجوحٌ ، أو الرفعُ والنصبُ مُتكافِئانِ ؟ قولانِ .

❋ قوله : (كلي بُكاً بُكاءَ . . .) إلىٰ آخره : ينبغي أنْ يُجعَلَ صفةً لقوله : (جملةْ) ؛ أي : بعدَ جملةٍ كالجملة في هـٰذا المثال ؛ ليكونَ إشارةً إلى الشروط .

المفعوليّة المطلقةِ بعاملٍ محذوف جوازاً في بعض تلك المُحترَزات .

❋ قوله : (فائدة . . .) إلىٰ آخره : تقدَّمتْ هـٰذه الفائدةُ في المسألة السابقة .

❋ قوله : (مرجوحٌ) ذهبَ إليه : ابنُ خروفٍ ، ووجهُ المرجوحيّةِ : أنَّ الثانيَ ليس هو الأوَّلَ حقيقةً ، فلا بدَّ مِنَ المجاز ، والنصبُ سالمٌ مِنْ هـٰذا المجاز .

وقولُهُ : (مُتكافِئانِ) ذهبَ إليه : ابنُ عُصْفُورٍ ، ووجهُهُ : أنَّ في النصب

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/٢٦١) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/٣٣٣) .

. . . .

فإن قلتَ : لم يشتملْ مثالُ المُصنِّفِ ونحوِهِ علىٰ صاحب المصدر ؛ لأنَّ (بكاءَ ذاتِ عُضْلة) ليس صاحبُهُ ياءَ المُتكلِّم في (لي) ؛ بل صاحبُهُ (ذات عُضْلة) .

قلتُ : معنىٰ (بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ) : بكاءً مُماثِلاً لذاتِ عُضْلة ؛ فالمعنيُّ المقصودُ بقوله : (بُكاءَ ذاتِ عُضْلَهْ) صاحبُهُ ياءُ المُتكلِّمِ المذكور .

فإن قلتَ : (البُكاءُ) يُمَدُّ ويُقصَرُ ، فإذا مَدَدْتَ أردتَ الصوتَ الذي يكونُ معه البُكىٰ[1] ، وإذا قَصَرتَ أردتَ الدموعَ أو خروجَها ، قاله الجَوْهريُّ[2] ، وحينئذٍ : فمثالُ المُصنِّفِ مُشكِلٌ ؛ لأنَّ الجملةَ لم تشتملْ على اسمٍ بمعناه .

أُجِيبَ : بأنَّ ما في الجملةِ ممدودٌ ، لٰكنَّهُ قُصِرَ للضرورة .

قلت : كذا قالوه ، وكادوا أنْ يُجمِعُوا عليه[3] ، وفيه قُصُورٌ ؛ ففي

التقديرَ ، والأصلُ عدمُهُ ، أفاده المُصرِّحُ[4] .

❁ قوله : (مُماثِلاً لذاتِ) الأنسبُ : (مماثلاً لبُكاءِ ذاتِ) ؛ لأنَّهُ بصَدَد بيانِ الحقيقة ، وعندَ البيانِ لا يُرتَكبُ التجوُّزُ .

---

(١) أي : الدمع .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٢٨٤) .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٢٦٤ـ ٢٦٥) .

(٤) التصريح على التوضيح (١/ ٣٣٤) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ٢١٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٢٧) .

. . . . ذاتِ عُضْلَهْ

أي : كذلك يجبُ حذفُ عاملِ المصدر : إذا قُصِدَ به التشبيهُ بعدَ جملةٍ مُشتمِلةٍ على فاعل المصدر في المعنى ؛ نحوُ : (لِزَيدٍ صوتٌ صوتَ حمار) ، و(له بُكاءٌ بُكاءَ الثَّكْلى) ؛ فـ (صوتَ حمارٍ) : مصدرٌ تشبيهيٌّ ، وهو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقديرُ : (يُصوِّتُ صوتَ حمارٍ) ، وقبلَهُ جملةٌ ؛ وهي : (لزيدٍ صوتٌ) ، وهي مُشتمِلةٌ على الفاعل في المعنى ؛ وهو

« المصباح » : أنَّ القصرَ والمدَّ لغتانِ في (البُكاء) ، ثمَّ قالَ : (وقيل : القصرُ مع خروجِ الدموع ، والمدُّ على إرادة الصوتِ)[1] ، فحكى ما قالوه بصيغة التمريض ؛ فمثالُ الناظمِ جارٍ على الصحيح ، فاحفظْهُ ، ودَعِ التقليدَ القبيحَ .

❁ قوله : (عُضْلَهْ) ؛ أي : ممنوعةٍ مِنَ النكاح ، وقال شيخُ الإسلام : (ذات عُضْلة ؛ أي : داهيةٍ ، ومِنْ كلامهم : إنَّهُ لعُضْلةٌ مِنَ العُضَل ؛ أي : داهيةٌ مِنَ الدواهي)[2] .

❁ قوله : (الثَّكْلى) بفتح المُثلَّثة مقصوراً ؛ أي : الحزينةِ .

. . . .

(١) المصباح المنير (١/ ٨٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٤٨٣) .

(زيدٌ)[1] ، وكذلك : (بكاءَ الثَّكْلىٰ) منصوبٌ بفعلٍ محذوف وجوباً ، والتقدير : (يبكي بكاءَ الثَّكْلىٰ) .

فلو لم يكنْ قبلَ هـٰذا المصدرِ جملةٌ .. وَجَبَ الرفعُ[2] ؛ نحوُ : (صوتُهُ صوتُ حمارٍ) ، و(بكاؤُهُ بكاءُ الثَّكْلىٰ) ، وكذا لو كان قبلَهُ جملةٌ وليستْ مُشتمِلةً على الفاعل في المعنىٰ[3] ؛ نحوُ : (هـٰذا بكاءٌ بكاءُ الثَّكْلىٰ) ، و(هـٰذا صوتٌ صوتُ حمار) .

ولم يَتعرَّضِ المُصنِّفُ لهـٰذا الشرط ، ولـٰكنَّهُ مفهومٌ مِنْ تمثيله .

. . . .

---

(١) وهو أيضاً مُشعِرٌ بالحدوث ؛ لكونه مصدرَ (صاتَ يَصُوتُ) إذا صاح ؛ فهو بمعنى التصويت ؛ أي : إخراجِ ما يُسمَعُ وإحداثِهِ ، وليس في الجملة قبلَهُ ما يَصلُحُ لعمله ، فاستوفىٰ بذلك الشروط .

(٢) أي : على أنه خبرٌ لِمَا قبله .

(٣) قوله : (وكذا) ؛ أي : يجب الرفع ، لـٰكن ليس خبراً لِمَا قبله ، بل بدل منه ، أو نعت بتقدير : (مثل) ، أو خبر لمحذوف ؛ أي : هو بكاءُ ، والمراد بوجوب الرفع : عدم المفعوليّة المطلقة ، فلا ينافي جواز النصب على الحال إن وجد مُسوِّغه ؛ نحو : (عليه نوحٌ نوحَ الحمام) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٠) .

المفعول له

(المفعولُ له)

❋ قوله : (المفعولُ له) ، ويُسمَّى : (المفعولَ لأجله) ، و(مِنْ أجله) ؛ وهو ما فُعِلَ لأجله فعلٌ[1] ، ولا يجوزُ تَعَدُّدُهُ منصوباً كان أو مجروراً ، ومِنْ ثَمَّ مُنِعَ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا ﴾ [البقرة : ٢٣١] . . تَعَلُّقُ (لتعتدوا) بـ (تُمسِكُوهنَّ) علىٰ جَعْلِ (ضِراراً) مفعولاً

[المفعولُ له]

❋ قوله : (ولا يجوزُ تَعَدُّدُهُ) ؛ أي : إلا بإبدال أو عطفٍ ؛ لأنَّ فيه عندَ عدمِ الإبدالِ والعطفِ تعلُّقَ حرفَيْ جرٍّ مُتَّحِدَيِ اللفظِ والمعنىٰ بعاملٍ واحدٍ بدون عطف .

❋ قوله : (ومِنْ ثَمَّ مُنِعَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بل هو مُتعلِّقٌ بـ (ضِرَاراً) .

---

(١) وذلك نحوُ : (جئتُ رَغْبةً فيك) ؛ فـ (رغبةً) : اسمٌ فُعِلَ لأجله فعلٌ ؛ وهو المجيء . « تصريح » (١/ ٣٣٤) .

٢٩٨ـ يُنصَبُ مفعولاً لهُ المصدرُ إنْ　　أَبَانَ تعليلاً كجُدْ شُكْراً . . . .

له ، وإنَّما يتعلَّقُ به على جَعْل (ضِرَاراً) حالاً . انتهىٰ « هَمْع »[1] .

وقدَّمه على المفعول فيه ؛ لأنَّهُ أَدْخَلُ منه في المفعوليَّة ؛ لأنَّهُ مفعولُ الفاعل ، وأقربُ إلى المفعول المطلق ؛ بكونه مصدراً .

* قوله : (يُنصَبُ مفعولاً لهُ المصدرُ . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ الشروطَ خمسةٌ ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ :　　[من الرجز]

والمصدرُ القَلْبِيُّ أنْ قدِ اتَّحَدْ　　وقتاً وفاعلاً وعِلَّةً وَرَدْ

يُنصَبُ مفعولاً لهُ في نحوِ (دِنْ　　للهِ طاعةً تَكُنْ مِمَّنْ أَمِنْ)

* قوله : (أَبَانَ تعليلاً) ؛ أي : أَفْهَمَ كونَهُ عِلَّةً للحدث ؛ أي : حَدَثِ العامل .

* قوله : (كجُدْ شُكْراً) ؛ أي : لأجلِ أنْ تَشكُرَ ؛ بالبناء للفاعل ؛ أي : لتكونَ شاكراً ؛ أي : للهِ[2] . انتهى « ابن قاسم »[3] .

---

* قوله : (أي : لأجلِ أنْ تَشكُرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وليس المُرادُ : (لأجل أن تُشكَرَ) بالبناء للمفعول ؛ أي : يَشكُرَكَ الناسُ ؛ لعدم الاتِّحاد في الفاعل حينئذٍ .

---

(١) همع الهوامع (٢/١٣٦) .

(٢) سقط هٰذا التفسير من غالب النسخ .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٧١) .

. . . . ودِنْ

❁ قوله : (ودِنْ) ؛ أي : شُكْراً ، كذا قدَّره ابنُ الناظم[1] ، وقال شيخُ الإسلام : (مِنَ « الدَّينِ » بفتح الدال ؛ أي : أَقْرِضْ ، أو مِنَ « الدِّين » بكسرها ؛ أي : جازِ ؛ مِنَ المُجازاة)[2] ، وقدَّره الأُشْمُونيُّ : (دِنْ طاعةً)[3] .

❁ قوله : (أي : شُكْراً) ؛ أي : فيكونُ الحذفُ حينئذٍ لدَلالةِ ما قبلَهُ .

❁ قوله : (وقدَّره الأُشْمُونيُّ : « دِنْ طاعةً ») ، وأشار به : إلىٰ أنَّ (دِنْ) مثالٌ ثانٍ بمعنى (اخْضَعْ) أو (جازِ) أو (أقرِضْ) حُذف مفعولُهُ ، قيل : (لدَلالةِ الأوَّلِ عليه) انتهىٰ ، وفيه نَظَرٌ ظاهرٌ ؛ إذ الشكرُ لا يَدُلُّ على الطاعة ، كما أفاده الصبَّانُ[4] .

نعم ؛ قال شيخُنا : (هو مدفوعٌ ؛ بأنَّ الطاعةَ شكرٌ ؛ فدَلالةُ الأوَّلِ ظاهرةٌ) ، وقال شيخُ شيخِنا القُوَيْسِنيُّ : (الطاعةُ أعمُّ مِنَ الشكر ، والخاصُّ يَدُلُّ على العام) .

(١) شرح ابن الناظم (ص١٩٨) .
(٢) الدرر السنية (١/ ٤٨٥) .
(٣) شرح الأشموني (١/ ٢١٥) .
(٤) حاشية الصبان (٢/ ١٧٩) .

٢٩٩ـ وهْوَ بما يعملُ فيهِ مُتَّحِدْ وقتاً وفاعلاً وإنْ شرطٌ فُقِدْ

* قوله : (وهْوَ بما يعملُ) الباءُ : بمعنىٰ (مع) ، **والجملةُ** : حاليَّةٌ ، و(**وقتاً**) و(**فاعلاً**) : نُصِبا بنزع الخافض ، ويجوزُ أنْ يكونا تمييزَينِ منقولَينِ مِنَ الفاعل ، والتقديرُ : (مُتَّحِدٌ زمانُهما وفاعلُهُما) .

* قوله : (وفاعلاً) خالف بعضُهُم[1] ؛ فأجازَ النصبَ مع اختلاف الفاعل ، مُحتجّاً بنحوِ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى يُرِيكُمُ ٱلْبَرْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الرعد : ١٢] ؛ **ففاعلُ الإراءةِ** : هو اللهُ تعالىٰ ، **وفاعلُ الخوفِ والطَّمَعِ** : المُخاطَبونَ .

وأجاب ابنُ مالكٍ : بأنَّ الاتِّحادَ في الفاعل تقديريٌّ ؛ لأنَّ معناه :

---

* قوله : (وأجاب ابنُ مالكٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هٰذا خلافُ الظاهر ؛ لأنَّ العاملَ الذي تتعلَّقُ به الأحكامُ النَّحْويَّةُ . . هو (يُرِيكُم) ، لا (تَرَوْنَ) ، ولأنَّهُ لا يظهرُ كونُ الخوفِ والطمعِ عِلَّةً للرؤية ؛ لأنَّهُم لا يَرَونَ لأجل الخوف والطمع ، بل يُرِيهِمُ اللهُ لأجل أنْ يخافوا ويطمعوا ؛ **فاحتجاجُ بعضِهِم قويٌّ جَلِيٌّ** ، فإن كان ولا بدَّ مِنَ التأويل . . **فالأقربُ** : أنْ يُؤَوَّلَ الخوفُ والطمعُ بالإخافة والإطماع[2] .

---

(١) هو ابن خروف ، كما في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٦) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٨١) .

٣٠٠ـ فأَجْرُرْهُ بالحرفِ . . . .

(يَجْعَلُكُم تَرَوْنَ) ؛ ففاعلُ الرُّؤْيةِ هو فاعلُ الخوف ، وقيل : هو علىٰ حذفِ مُضافٍ ؛ أي : إرادةَ الخوف والطمع ، وجَعَلَ الزَّمَخْشَرِيُّ الخوفَ والطمعَ حالَينِ[1] .

❁ قوله : (فأَجْرُرْهُ بالحرفِ) ، وفي بعض النسخ : (فاجْرُرْهُ باللام) ، فإن قلتَ : يُعَيِّنُ هـٰذه النسخةَ قولُهُ الآتي : (وقلَّ أنْ يصحبَها ـ أي : اللامَ ـ المُجرَّدُ) ؛ إذ المُوافِقُ لنسخة الحرف : (أنْ يصحبَهُ) ؛ أي : الحرفَ .

قلتُ : يُمنَعُ التعيينُ ؛ لجواز تأنيث الحرف باعتبارِ أنَّهُ كلمةٌ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (أي : إرادةَ الخوف) ؛ أي : فيكونُ مفعولاً لأجله علىٰ حذف مضافٍ ، وفي بعض النسخ : (أي : إراءةَ الخوفِ)[3] ؛ فيكونُ علىٰ هـٰذا مفعولاً مطلقاً .

❁ قوله : (حالَينِ) ؛ أي : علىٰ تقدير : (ذَوِي خوفٍ وطمع) ، أو على

---

(١) شرح التسهيل (٢/ ١٩٧) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ٥١٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٨٤) ، وجاء بخط الإمام ابن هشام : (بالحرف . . . يصحبَهُ) ، ورمز إلىٰ صحتهما ، وعليه : فلا إشكال أصلاً ، وجميع نسخ « الشرح » موافقة لما كتب عليه المحشي ، بل أغلب شروح « الألفية » جرت عليه ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في (٣/ ٢٦٤) .

(٣) هي كذلك في (ب ، هـ) .

. . . . وليسَ يَمْتَنِعْ مَعَ الشُّرُوطِ كـ (لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ)

المفعولُ له : هو المصدرُ المُفهِمُ عِلَّةً ، المُشارِكُ لعامله في الوقت

---

* قوله : (وليسَ يَمْتَنِعْ) اسمُ (ليس) : ضميرٌ مُستتِرٌ عائد إلى الجرِّ بالحرف المدلولِ عليه بالفعل السابق .

* قوله : (كـ « لِزُهْدٍ ذا قَنِعْ ») نَظَّرَ بعضُهُم في هـٰذا المثال : مِنْ جهةِ أنَّ (قَنِعَ) خبرٌ ، والخبرَ الفعليَّ الرافعَ لضمير المبتدأ لا يتقدَّمُ عليه ، فكذا معمولُ الخبرِ ، فإنْ ساغَ الاعتراضُ فالأَوْلىٰ : (مع الشُّرُوطِ ذا لعِفَّةٍ قَنِعَ) .

وقال بعضُهُم : (إذا امتنعَ تقديمُ المعمول لا يمتنعُ تقديمُ معمولِ المعمولِ) ، واحتجَّ : بأنَّ المضارعَ لا يتقدَّمُ علىٰ (لن) ، ويجوزُ أنْ يتقدَّمَ عليه معمولُهُ ؛ نحوُ : (زيداً لن أضربَ) ، وهو ظاهرٌ ، لـٰكن قال بعضُهُم : إنَّ نحوَ (لن) و(لم) إنَّما هو كالجزء مِنَ الكلمة ؛ لاختصاصه ؛ فكأنَّ (لن

التأويل باسمَي الفاعل .

* قوله : (واحتجَّ : بأنَّ المضارعَ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ ما نحن فيه قد تقدَّم فيه معمولُ المعمولِ ؛ فإنَّ الزهدَ معمولٌ لـ (قَنِع) ، وجملةَ (قَنِع) معمولةٌ لـ (ذا) الذي هو المبتدأُ ، وتقديمُ معمولِ المعمولِ جائزٌ ؛ كما في : (لن أضربَ زيداً) .

وقولُهُ : (لـٰكن قال بعضُهُم . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّهُ قياسٌ معَ الفارق ؛ لأنَّ (لن) و(أضرب) كالكلمة الواحدةِ ؛ فهما بمنزلةِ عاملٍ واحد ؛

والفاعلِ[1] ؛ نحوُ : (جُدْ شُكراً) ؛ فـ (شُكراً) : مصدرٌ ، وهو مُفهِمٌ للتعليل ؛ لأنَّ المعنىٰ : جُدْ لأجل الشُّكر ، ومُشارِكٌ لعامله ـ وهو (جُدْ) ـ في الوقت ؛ لأنَّ زمنَ الشُّكرِ هو زمنُ الجُودِ ، وفي الفاعل ؛ لأنَّ فاعلَ الجُودِ هو المُخاطَبُ ، وهو فاعلُ الشُّكر .

وكذلك : (ضَرَبْتُ ابني تأديباً) ؛ فـ (تأديباً) : مصدرٌ ، وهو مُفهِمٌ

أَضْرِبَ) برُمَّته عاملٌ ، وهو دقيقٌ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وقد يُجابُ : بأنَّ المثالَ لا يُشترَطُ صحَّتُهُ ؛ علىٰ أنَّ المناقشةَ في المثال ليستْ مِنْ دَأْبِ المُحصِّلينَ .

فحينئذٍ : لم يتقدَّمْ إلا معمولُ العامل ، بخلافِ ما نحن فيه ؛ فإنَّهُ تقدَّم فيه معمولُ المعمول ؛ فحينئذٍ : لا دلالةَ في (لن أضربَ زيداً) علىٰ جواز تقديمِ معمولِ المعمولِ الذي ادَّعاه البعضُ الأوَّل .

* قوله : (وقد يُجابُ : بأنَّ المثالَ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهٰذا كلِّهِ ؛ فإنَّ تقديمَ معمولِ الخبر الفعليِّ جائزٌ عندَ الجمهور ؛ لأنَّ العِلَّةَ في منع تقديمِ الخبرِ الفعليِّ ـ وهي اللَّبْسُ ـ لم تُوجَدْ في تقديم معمولِهِ ، كما تقدَّم .

---

(١) قوله : (في الوقت) ؛ أي : بأنْ يقعَ حدث العامل أثناءَ زمنِ المصدر ؛ كـ (هربتُ جُبْناً) ، أو يقعَ أوَّلَ العامل آخرَ زمنِ المصدر ؛ كـ (حَبَسْتُكَ خوفاً مِنْ فِرارك) ، أو عكسِهِ ؛ كـ (جئتُكَ إصلاحاً لحالك) . « تصريح » ، وقوله : (والفاعلِ) ؛ أي : بأنْ يكونَ فاعلُ المصدرِ هو فاعلَ عاملِهِ . « خضري » (١/ ٣٩١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٦٧) .

للتعليل ؛ إذ يصحُّ أنْ يقعَ في جوابِ : (لِمَ فعلتَ الضَّرْبَ ؟) ، وهو مُشارِكٌ لـ (ضَرَبْتُ) في الوقت والفاعل .

وحُكْمُهُ : جوازُ النصبِ[1] إنْ وُجِدَتْ فيه هـٰذه الشروطُ الثلاثةُ[2] ؛ أعني : المصدريةَ ، وإبانةَ التعليل ، واتِّحادَهُ مع عامله في الوقت والفاعل .

فإنْ فُقِدَ شرطٌ مِنْ هـٰذه الشروطِ الثلاثةِ . . تعيَّنَ جرُّهُ بحرف التعليل ؛ وهو اللامُ ، أو (مِنْ) ، أو (في) ، أو الباءُ[3] .

فمثالُ ما عُدِمتْ فيه المصدريَّةُ : قولُكَ : (جِئْتُكَ للسَّمْنِ) .

ومثالُ ما لم يتَّحِدْ مع عاملِهِ في الوقت : (جئتُكَ اليومَ للإكرام غداً) .

---

(١) أي : بالفعل قبله علىٰ تقدير حرف العِلَّة ؛ فهو مِنَ المنصوب بنزع الخافض عندَ جمهور البَصْريِّين ، لا مفعولٌ مطلقٌ لفعل مُقدَّر مِنْ لفظه ؛ أي : جئتُكَ أُكرِمُكَ إكراماً ، كما قال الزجَّاج ، ولا للفعل المذكور لمُلاقاته له في المعنىٰ ؛ كـ (قعدتُ جُلُوساً) ، كما قال الكُوفيُّونَ . « خضري » (١/ ٣٩٢) .

(٢) ظاهِرُهُ كالنظم : أنَّ هـٰذه شروطٌ لنصبه ، لا لتسميته مفعولاً له ، فيُسمَّىٰ بذلك عندَ جرِّهِ ، والجمهورُ علىٰ أنَّ المجرورَ ولو مُستوفِياً للشروط مفعولٌ به ، وعليه : فهـٰذه شروطٌ لتحقق ماهيَّته . « خضري » (١/ ٣٩٢) .

(٣) واللامُ هي الأصل في التعليل ، وما بعدَها نائبٌ عنها ؛ فمثالُ الباء : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا ﴾ [النساء : ١٦٠] جُرَّ ؛ لاختلاف الفاعل ، ومثال (في) : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ » جُرَّ ؛ لعدم المصدريَّة ، ومثالُ (مِنْ) : ﴿ وَلَا تَقْتُلُوٓاْ أَوْلَـٰدَكُم مِّنْ إِمْلَـٰقٍ ﴾ [الأنعام : ١٥١] جُرَّ ؛ لعدم الفعل القلبي . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٣) .

ومثالُ ما لم يتَّحِدْ مع عاملِهِ في الفاعل : (جاء زيدٌ لإكرام عمرٍو له) .

ولا يمتنعُ الجرُّ بالحرف مع استكمالِ الشروط ؛ نحوُ : (هٰذا قَنِعَ لِزُهْدٍ) .

وزَعَمَ قومٌ : أنَّهُ لا يُشترَطُ في نصبه إلَّا كونُهُ مصدراً[1] ، ولا يُشترَطُ اتِّحادُهُ مع عاملِهِ في الوقت ولا في الفاعل ؛ فجَوَّزُوا نصبَ (إكرام) في المثالَينِ السابقَينِ[2] ، والله تعالىٰ أعلم .

٣٠١ـ وقَلَّ أنْ يَصْحَبَهَا المُجَرَّدُ والعكسُ في مصحوبِ (ألْ) . . . .

---

* قوله : (قَنِعْ) بكسر النون : كـ (رَضِيَ) وزناً ومعنىً ، وأمَّا (قَنَعَ) بفتحها : فهو كـ (سَأَلَ) لفظاً ومعنىً .

* قوله : (وقَلَّ أنْ يَصْحَبَها) ؛ أي : اللامَ ، أو الحرفَ ، وأَنَّثَ

---

(١) وأجاز يونسُ عدمَ المصدريَّة ؛ تمسُّكاً بنحو : (أمَّا العَبيدَ فذو عَبيدٍ) بالنصب ؛ أي : مهما تذكرْ أحداً لأجل العبيد . . فالمذكورُ ذو عَبيدٍ ، فلم يبقَ له شرطٌ إلا العِلِّية ، لٰكن قال سيبويه : روايةُ النصب رديئةٌ جداً ، فلا يُخرَّج عليها ، وجعله ابن مالك مفعولاً به ؛ أي : مهما تذكرِ العبيدَ . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٠) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٣٩٣ـ ٣٩٤) .

(٢) هو مذهب سيبويه والمُتقدِّمين ، والذي شَرَطَ اتِّحادَهُ الأَعْلَمُ والمُتأخِّرون . انظر « التذييل والتكميل » (٧/ ٢٣٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٣١) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٣٩٣) .

. . . . وأَنْشَدُوا

٣٠٢ـ لا أَقعُدُ الجُبْنَ عنِ الهَيْجاءِ   ولو تَوَالَتْ زُمَرُ الأعداءِ

المفعول لهُ المُستكمِلُ للشروط المُتقدِّمةِ . . له ثلاثةُ أحوالٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ مُجرَّداً عن الألف واللام والإضافةِ .

والثاني : أنْ يكونَ مُحلّىً بالألف واللام .

والثالث : أنْ يكونَ مضافاً .

وكلُّها يجوزُ أنْ تُجَرَّ بحرف التعليل ، لـٰكنَّ الأكثرَ فيما تَجَرَّدَ عن الألف

باعتبار الكلمةِ ، كما تقدَّمَ(١) .

* قوله : (وأَنْشَدُوا) ؛ أي : أَنْشَدَ النُّحاةُ شاهداً لجوازه قولَ الشاعر : (لا أَقعُدُ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو ليس مِنْ كلام ابنِ مالكٍ ، و(الجُبْن) بسكون المُوحَّدة : الخوفُ والفَزَعُ ، و(الهَيْجاء) بفتح الهاء : الحربُ ؛ تُمَدُّ وتُقصَرُ ، وهي في البيت ممدودةٌ ، و(تَوَالَتْ) ؛ أي : تتابعتْ ، وجوابُ (لو) : محذوفٌ دَلَّ عليه المذكورُ ؛ أي : ولو تَوَالَتْ لا أقعدُ ، و(الزُّمَر) : جمعُ (زُمْرة) ؛ كـ (غُرْفة وغُرَف) ؛ الجماعةُ .

. . . .

(١) في هامش (و) : (والهاء من « يصحبها » عائدة إلى « الحرف » ، وفي بعض النسخ : « يصحبه » بالتذكير ، ولا فَرْقَ ؛ لأن الحرفَ يجوز عودُ الضمير إليه بالتذكير علىٰ إرادة اللفظ ، وبالتأنيث علىٰ إرادة الكلمة) ، وانظر (٣/ ٢٥٩) .

واللام والإضافةِ . . النصبُ[1] ؛ نحوُ : (ضَرَبْتُ ابني تأديباً) ، ويجوزُ جرُّهُ ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ ابني لتأديبٍ) ، وزَعَمَ الجُزُوليُّ : أنَّهُ لا يجوزُ جرُّهُ[2] ، وهو خلافُ ما صرَّح به النَّحويُّونَ .

وما صَحِبَ الألفَ واللامَ : بعكس المُجرَّد ؛ الأكثرُ : جرُّهُ ، ويجوزُ النصبُ ؛ فـ (ضَرَبْتُ ابني للتَّأديبِ) أكثرُ مِنْ : (ضَرَبْتُ ابني التَّأديبَ) ، وممَّا جاء فيه منصوباً : ما أَنْشَدَهُ المُصنِّفُ[3] : [من مشطور الرجز]

١٦٣ـ لا أَقعُدُ الجُبْنَ عنِ الهَيْجاءِ . . . .

البيتَ ؛ فـ (الجُبْنَ) : مفعولٌ له ؛ أي : لا أَقعُدُ لأجل الجُبْن ، ومثلُهُ : قولُهُ[4] : [من البسيط]

. . . .

. . . .

(١) أي : لأنَّهُ أَشْبَهَ الحالَ والتمييزَ في التنكير والتبيين . « خضري » (١/ ٣٩٤) .

(٢) المقدمة الجزولية (ص٢٦٢) .

(٣) شطر مجهول النسبة ، وقد أورده الناظم مع شطر آخر في النظم ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ١٩٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٩٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٥) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٨) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٨١ـ٢٨٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٥٦ـ١٠٥٧) .

(٤) البيت لقُرَيط بن أُنَيف ضمن قصيدة أوردها أبو تمام في أول « حماسته » (١/ ١٨) ، ومطلع القصيدة :

لو كنتُ مِنْ مازنٍ لم تَستبِحْ إبلي ... بنو اللَّقيطةِ مِنْ ذُهْلِ بنِ شَيْبانَا
إذاً لقامَ بنَصْري مَعْشَرٌ خُشُنٌ ... عندَ الحَفيظةِ إنْ ذو لُوثةٍ لانَا =

١٦٤ـ فليتَ لي بهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا   شَنُّوا الإغارةَ فُرْساناً ورُكْبانَا

---

* قوله : (فليتَ لي بهِمُ. . .) إلىٰ آخره : الباءُ في (بهم) : للبدل ؛ أي : بَدَلَهُم ، و(شَنُّوا) : مِنْ (شَنَّ) : إذا فَرَّقَ ؛ وذلك لأنَّهُم يُفرِّقُونَ الإغارةَ عليهم مِنْ جميع جهاتِهِم ، ويُروىٰ : (شَدُّوا الإغارةَ) ، وهي الأصحُّ ، و(الإغارة) : مصدرٌ مِنْ (أغار على العدوِّ) ، يُقالُ : (أغارَ فلانٌ على العدوِّ إغارةً) ، والاسمُ : (الغارةُ) ، و(الفُرْسان) بضم الفاء : جمعُ

---

* قوله : (لأنَّهُم يُفرِّقُونَ الإغارةَ) ظاهرُ هٰذا : أنَّ (الإغارة) مفعولٌ به ، فيُخالِفُ الموضوعَ ، فلعلَّ المعنىٰ : يُفرِّقُون أنفسَهُم ، فيكونُ المفعولُ محذوفاً ، و(الإغارة) مفعولٌ لأجله ، ويحتملُ : أنَّ (شَنُّوا) بمعنىٰ (تفرَّقُوا) ؛ فلا مفعولَ له .

= وخَبَرُها ـ كما في « شرح الحماسة » للتبريزي (١/ ١٩) ـ : ما قاله أبو عبيدة مَعْمَرُ بن المُثنَّىٰ ؛ مِنْ أنَّهُ أغار ناسٌ مِنْ بني شيبانَ علىٰ قُرَيط بن أُنَيف ، فأخذوا له ثلاثين بعيراً ، فاستنجدَ أصحابَهُ فلم يُنجِدُوهُ ، فأتىٰ بني مازن ، فركب معه نفرٌ ، فاطَّردوا لبني شيبان مئة بعير ، ودفعوها إلىٰ قُرَيط ، وخرجوا معه حتىٰ صار إلىٰ قومه ، فقال قُرَيط هٰذه الأبياتَ مادحاً بني مازن وهاجياً أصحابه .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٥٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٤٣) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٥٨ـ ١٠٦٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٣٠٢ـ ٣٠٤)، وأغلب ما يُستشهد بهٰذا البيت في كتب النحو . . علىٰ مجيء الباء بمعنى البدل في قوله : (بهم) ، وسيأتي في (٣/ ٥٣٠) .

وأمَّا المضافُ : فيجوزُ فيه الأمرانِ ؛ النصبُ والجرُّ على السواء ؛ فتقولُ : (ضَرَبْتُ ابني تأديبَهُ) ، و(لتأديبه) ، وهٰذا قد يُفهَمُ مِنْ كلام المُصنِّف ؛ لأنَّهُ لمَّا ذَكَرَ أنَّهُ يَقِلُّ جرُّ المُجرَّد ونصبُ المُصاحِبِ للألف واللام.. عُلِمَ أنَّ المضافَ لا يَقِلُّ فيه واحدٌ منهما ، بل يَكثُرُ فيه الأمرانِ .

وممَّا جاء منه منصوباً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يَجْعَلُونَ أَصَٰبِعَهُمْ فِىٓ ءَاذَانِهِم مِّنَ ٱلصَّوَٰعِقِ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ﴾ [البقرة : ١٩] ، ومنه : قوله[1] : [من الطويل]

(فارس) ، و(الرُّكْبان) : جمعُ (راكب) ، وأراد به : راكبَ الإبلِ خاصَّةً .

---

(١) البيت لجواد العرب حاتم الطائي في « ديوانه » (ص٢٣٨) ضمن قصيدة مطلعها :

أتعـرفُ أطـلالاً ونُـؤْيـاً مُهـدَّمَـا ... كخَطِّـكَ فـي رَقٍّ كتـابـاً مُنَمْنَمَـا

وبعده :

ولا أَخذُلُ المولىٰ وإنْ كانَ خاذلاً ... ولا أَشتُمُ ٱبنَ العمِّ إنْ كانَ مُفحَمَا

ولا زادَنـي عنـهُ غِنـايَ تبـاعـداً ... وإنْ كانَ ذا نقصٍ مِنَ المالِ مُصرِمَا

ولن يَكسِبَ الصُّعْلُوكُ مَجْداً ولا غِنىً ... إذا هوَ لم يركبْ مِنَ الأمرِ مُعظَمَا

ومِنْ أخبار حاتِمٍ العجيبة : أنَّهُ مرَّ نَفَرٌ مِنْ عبد القيس بقبر حاتم ، فنزلوا قريباً منه ، فقام إليه رجل يُقالُ له : أبو الخَيْبَرِيِّ ، وجَعَلَ يركضُ برِجْله قبرَهُ ويقول : أَقْرِنا ، فقال بعضُهُم : ويلك !! ما يدعوك أنْ تَعرِضَ لرجل قد مات ؟! قال : إنَّ طَيِّئاً تَزعُمُ أنَّهُ ما نَزَلَ به أحدٌ إلا قَرَاهُ ، ثمَّ أَجَنَّهُم الليلُ ، فناموا ، فقام أبو الخَيْبَرِيِّ فَزِعاً وهو يقولُ : وا راحلتاه ، فقالوا له : ما لك ؟! قال : أتاني حاتمٌ في النوم وعَقَرَ ناقتي بالسيف وأنا أنظرُ إليها ، ثمَّ أنشدَني شعراً حفظتُهُ يقول فيه : (من المتقارب)

أبـا الخَيْبَـرِيِّ وأنـتَ ٱمـرؤٌ ... ظَلُـومُ العشيـرةِ شَتَّـامُهـا

أتيـتَ بصَحْبِـكَ تَبْغـي القِـرَىٰ ... لـدىٰ حُفْـرةٍ قـد صَـدَتْ هـامُهـا =

١٦٥ـ وأَغفِرُ عَوْراءَ الكريمِ ٱدِّخارَهُ وأُعرِضُ عن شَتْمِ اللَّئيمِ تَكَرُّمَا

❀ قوله : (وأَغفِرُ عَوْراءَ . . .) إلىٰ آخره : (أَغْفِرُ) ؛ أي : أسترُ عَوْراءَ الكريمِ ، بفتح العين المُهمَلة وسكونِ الواو ، وهو ممدودٌ ؛ الكلمةُ القبيحة ، ومنه : العَوْرةُ ، وهي سَوْءةُ الإنسانِ ، وكلُّ شيءٍ يُستحيا منه فهو عَوْرةٌ .

وقولُهُ : (ٱدِّخارَهُ) : بالنصب على التعليل ، وهو مَحَلُّ الشاهدِ ؛ حيثُ نُصِبَ مع الإضافة ، و(أُعرِضُ) بضم الهمزة : مِنَ الإعراض ، و(الشَّتْم) : السَّبُّ ، و(تَكَرُّمَا) : مفعولٌ لأجله ؛ أي : لأجل التَّكَرُّم .

. . . .

= أتبغي لِيَ الذمَّ عندَ المَبِيتِ وحولَكَ طَيٌّ وأنعامُها
فإنَّا سنُشبِعُ أضيافَنا ونأتي المَطِيَّ فنعتامُها

فقاموا وإذا ناقةُ الرجل تَكُوسُ عقيراً ، فانتحروها وباتوا يأكلون ، وقالوا : قَرَانا حاتمٌ حيّاً وميْتاً ، وأَرْدفُوا صاحبَهُم وانطلقوا سائِرِينَ ، وإذا برجل راكبٍ بعيراً ويقودُ آخَرَ قد لَحِقَهُم وهو يقول : أيُّكُم أبو الخَيْبَرِيِّ ؟ قال الرجلُ : أنا ، قال : فخُذْ هـٰذا البعير ، أنا عديُّ بنُ حاتم ، جاءني حاتمٌ في النوم وزَعَمَ أنَّهُ قَرَاكُم بناقتك ، وأَمَرَني أنْ أَحمِلَكَ ، فشأنَكَ والبعيرَ ، ودفعه إليهم وانصرف ، وإلىٰ هـٰذه القضيَّة أشار ابنُ دارةَ الغَطَفانيُّ في قصيدته التي مدح بها عديَّ بنَ حاتم : (من الطويل)

بهِ تُضرَبُ الأمثالُ في الشِّعْرِ مَيْتاً وكانَ لهُ إذ ذاك حيّاً مُصاحِبَا
قَرَىٰ قبرُهُ الأضيافَ إذ نزلوا بهِ ولم يَقْرِ قبرٌ قبلَهُ الدهرَ راكِبَا

والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٦٧ـ٣٦٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٩٨) ، و« شرح الرضي » (١/ ٥١٣) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٦٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٨٨٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٦٠ـ١٠٦٤) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ١٢٢ـ١٣٠) .

المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً

(المفعولُ فيه وهو المُسمَّىٰ ظرفاً)

❀ قوله : (المفعولُ فيه وهو المُسمَّىٰ ظرفاً) ؛ أي : عندَ البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكِسَائيُّ وأصحابُهُ : فيُسمُّون الظروفَ صفاتٍ ، ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح .

[المفعولُ فيه وهو المُسمَّىٰ ظرفاً]

❀ قوله : (ولا مُشاحَّةَ في الاصطلاح) دَفَعَ به ما قيل : إنَّ الظرفَ هو الوِعاءُ المُتناهي الأقطارِ ، وليس اسمُ الزمانِ والمكانِ كذلك ؛ لا باعتباره في ذاته ولا باعتبارِ مدلولِهِ ، فلا تصحُّ تسميةُ البَصْريِّينَ له ظرفاً ، وما يُقالُ : إنَّ اسمَ الزمانِ والمكانِ ليس صفةً ، وإنَّما الصفةُ هي الكَيْنونةُ فيه ؛ وذلك لأنَّ الصفةَ هي المعنى القائمُ بالغير ، واسمَ الزمانِ والمكانِ الذي هو لفظٌ بمعنى الملفوظِ ليس معنىً قائماً بالغير ؛ فلا تصحُّ تسميةُ الكِسَائيِّ وأصحابِهِ له صفةً .

ولعلَّ البَصْريِّينَ نقلوا الظرفَ إلىٰ مطلق المَقَر ، ثمَّ إلى الدالِّ المخصوص ، أو نَظَرُوا إلىٰ تخيُّل الألفاظِ ظروفاً للمعاني وأوعيةً لها علىٰ طبقها وإن كان ذلك غيرَ خاصٍّ باسم الزمان والمكان .

. . . .

وهو في اللغة : الوِعاءُ ، وعرَّفه المُصنِّفُ اصطلاحاً بقولِهِ : (الظرفُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اسمُ وقتٍ أو اسمُ مكانٍ .

وقولُهُ : (ضُمِّنا « في ») ؛ أي : ضُمِّنا معنىٰ (في) دونَ لفظِها ؛ إذ عندَ التصريحِ بها يخرجُ مجرورُها عن الظرفيَّة .

قال الأُشْمُونيُّ : (والألفُ في « ضُمِّنا » : يجوزُ أنْ تكونَ للإطلاق ، وأنْ تكونَ ضميرَ التثنية ؛ بناءً علىٰ أنَّ « أو » علىٰ بابها ، . . . .

ولعلَّ الكسائيَّ وأصحابَهُ سمَّوهُ صفةً باعتبار الكينونة فيهِ ؛ فـ (الليلةَ) في قولك : (الهلالُ الليلةَ) . . صفةُ (الهلال) باعتبار المُتعلَّق ، وكذا : (أمامَ الأمير) في قولك : (زيدٌ أمامَ الأمير) صفةُ (زيدٌ) باعتباره .

ولا يُقالُ : هـٰذا لا يظهرُ في (يومَ الجمعة) مِنْ قولك : (صمتُ يومَ الجمعة) .

لأنَّا نقولُ : (يومَ الجمعة) مِنْ حيثُ كينونةُ الصوم فيه صفةُ الصوم ، فلا يلزمُ كونُ الكينونةِ مأخوذةً مِنَ المُتعلَّق .

وقد سمَّاه الفرَّاءُ محلّاً باعتبار مدلولِهِ ، ولعله عَدَلَ عن طريقة أصحابه ؛ لأنَّهُم وقعوا في مِثْلِ ما اعتُرِضَ به على البَصْريِّينَ كما علمت ، لـٰكن قد علمتَ الجوابَ عن الجميع .

* قوله : (بناءً علىٰ أنَّ « أو » علىٰ بابها . . .) إلىٰ آخره : فيه نشرٌ علىٰ ترتيب اللَّفِّ ، وفيه : أنَّ (أو) إذا كانتْ علىٰ بابها . . فهي للتنويع لا للشكِّ ؛

٣٠٣ـ اَلظَّرْفُ وقتٌ أو مكانٌ ضُمِّنَا (في) بِاَطِّرادٍ كـ (هنا امْكُثْ أَزْمُنَا)

وهو الأظهرُ ، أو بمعنى الواو ، وهو الأحسنُ) انتهىٰ[1] ؛ أي : لأنَّ كلّاً منهما ظرفٌ لا أحدَهُما .

❊ قوله : (أَزْمُنَا) بضمِّ الميم : جمعُ (زَمَنٍ) ؛ كـ (جَبَل وأَجْبُل) ؛ معمولُ (امْكُثْ) ، وكذا (هنا) ، وهو ومُتعلَّقاه : في موضع نصبٍ بالقول

إذ لا تدخلُ (أو) التي للشكِّ في التعاريف ، و(أو) التي للتنويع تجبُ معها المطابقةُ ؛ لأنَّها للأحد الدائرِ ، فالحُكْمُ غيرُ مُختصٍّ معها بواحدٍ دونَ آخَرَ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقولهم : (« أو » التي للتنويع بمعنى الواو) ، فلا يُنافي أنَّها علىٰ بابها مِنْ حيثُ إنَّها للأحد ، بخلاف التي بمعنى الواو ؛ فلا تنافيَ بينَ كونها علىٰ بابها وكونها للتنويع ، وإذا كانتْ (أو) التنويعيَّةُ تجبُ معها المطابقةُ كالتي بمعنى الواو . . فالألفُ للتثنية مطلقاً ، وبهـٰذا يندفعُ قولُهُ بعدُ : (لأنَّ كلّاً منهما ظرفٌ لا أحدَهُما)[2] ، فتنبَّهْ .

❊ قوله : (وهو الأظهرُ) ؛ أي : المُتبادرُ إلى الذِّهْن ؛ لأنَّ الأصلَ بقاؤُها علىٰ حالها[3] .

(١) شرح الأشموني (١/٢١٨) .

(٢) انظره في هـٰذه الصفحة .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/١٨٦) ، وقوله : (بقاؤها) ؛ أي : بقاء (أو) ، وفي (ك) : (علىٰ دالِّها) بدل (علىٰ حالها) ، وكلاهما صحيح ، والمثبتُ موافقٌ لـ « الصبان » .

عرَّف المُصنِّفُ الظرفَ : بأنَّهُ زمانٌ أو مكانٌ ضُمِّنَ معنىٰ (في) باطِّرادٍ[1] ؛ نحوُ : (امكُثْ هنا أَزْمُناً)[2] ؛ فـ(هنا) : ظرفُ مكانٍ ، و(أَزْمُناً) : ظرفُ زمانٍ ، وكلٌّ منهما تضمَّن معنى (في) ؛ لأنَّ المعنىٰ : (امكُثْ في هٰذا الموضع في أَزْمُنٍ) .

واحترَزَ بقوله : (ضُمِّنَ معنىٰ « في ») : ممَّا لم يُضمَّنْ مِنْ أسماء الزمان أو المكانِ معنىٰ (في) ؛ كما إذا جُعِلَ اسمُ الزمانِ أو المكانِ مرفوعاً على الابتداء أو غيره ؛ نحوُ : (يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ) ، و(يومُ عرفةَ يومٌ مباركٌ) ، و(الدارُ لزيدٍ) ؛ فإنَّهُ لا يُسمَّىٰ ظرفاً والحالةُ هٰذه .

وكذلك ما وَقَعَ منهما مجروراً ؛ نحوُ : (سِرْتُ في يومِ الجمعة) ،

المحذوفِ ، وإنَّما جُمِعَ الزَّمَنُ مع أنَّهُ يُطلَقُ على القليل والكثير ؛ لأنَّهُ أُرِيدَ به قطعةٌ مِنَ الوقت .

. . . .

---

(١) ومعنىٰ تضمُّنه له : إشارتُهُ إليه ؛ لكون الحرف مُقدَّراً في نَظْم الكلام وإن لم يصحَّ التصريحُ به في الظروف التي لا تتصرَّف ؛ ولذلك أُعرب ؛ لأنَّ الحرفَ يُؤدِّي معناه بنفسه محذوفاً ، لا أنَّ معناه انتقل للظرف وصار الحرفُ غيرَ منظور إليه ؛ كتضمُّن الاسمِ معنى الهمزةِ مثلاً حتىٰ يقتضي بناءه ، فتدبَّر . « خضري » (١/ ٣٩٦) .

(٢) أفاد بالمثال : جوازَ تعدُّد الظرف لعاملٍ واحد بغير إتباع إذا اختلف جنسُهُ ، أمَّا المُتَّفِق : فلا يتعدَّد إلا مع إتباع الثاني للأوَّل بدلاً ؛ كـ(سِرْتُ يومَ الجمعة سَحَرَ) ، أو مع كونِ العاملِ اسمَ تفضيل ؛ كـ(زيدٌ اليومَ أحسنُ منه أمسِ) ، وفي عطف الزمانِ على المكان وعكسِهِ قولانِ ، وظاهرُ « الكشاف » : منعُهُ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٦) .

و(جلستُ في الدارِ) ؛ علىٰ أنَّ في هـٰذا ونحوِهِ خلافاً في تسميته ظرفاً في الاصطلاح .

وكذلك ما نُصِبَ منهما مفعولاً به ؛ نحوُ : (بَنَيْتُ الدارَ) ، و(شَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ) .

واحترَزَ بقوله : (باطِّرادٍ) : مِنْ نحوِ : (دخلتُ البيتَ) ، و(سكنتُ الدارَ) ، . . . .

---

* قوله : (علىٰ أنَّ في هـٰذا . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : ونَجْري علىٰ أنَّ . . . إلىٰ آخره ، أو (علىٰ) بمعنىٰ (مع) ، وقِسْ علىٰ هـٰذا نظائرَهُ .

* قوله : (و« شَهِدْتُ يومَ الجَمَلِ ») اسمٌ لوقعةٍ كانتْ بينَ عليٍّ وعائشةَ رضي الله تعالىٰ عنهما ، قُتِلَ فيها كثيرٌ مِنَ الصحابة رضي الله عنهم ، وكانتْ عائشةُ رضي الله تعالىٰ عنها راكبةً فيها علىٰ جَمَل ، فعُرِفَ ذلك اليومُ به .

* قوله : (باطِّرادٍ) الاطِّرادُ معناه : أنْ تتعدَّىٰ إلىٰ سائر الأفعال ، ولا يَرِدُ : ما صِيغَ مِنَ الفعلِ ؛ . . . .

---

* قوله : (أنْ تتعدَّىٰ إلىٰ سائر الأفعال) صوابُهُ : (إليه سائرُ الأفعال) ، وهي كذلك في أصوله ، فتصحَّفت في خطِّ المُحشِّي بحذف الضمير ، كذا قيل .

وقد يُقالُ : المعنىٰ : أنَّ تلك الظروفَ تتجاوزُ ما سُمِعَتْ معه من العوامل إلىٰ باقي الأفعالِ التي لم تُسمَعْ معها ، فليس المُرادُ بالتعدية إيصالَ معنى الأفعال إلى الأسماء ؛ فرَجَعَ العبارتانِ لشيءٍ واحد .

و(ذهبتُ الشَّأمَ)[1] ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ مِنَ (البيتَ) و(الدارَ) و(الشَّأمَ).. مُتضمِّنٌ معنىٰ (في) ، ولٰكنْ تضمُّنُهُ معنىٰ (في) ليس مُطَّرِداً ؛ لأنَّ أسماءَ المكانِ المُختصَّةَ لا يجوزُ حذفُ (في) معها، فليس (البيتَ) و(الدارَ) و(الشَّأمَ) في المُثُلِ منصوبةً على الظرفيّة ، وإنَّما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول

نحوُ : (زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ)[2] ؛ فلا يُقالُ : (قَعَدَ زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ) ؛ لأنَّهُ مُستثنىً مِنِ اعتبار الاطِّراد ؛ بدليل قولِهِ : (وشرطُ كونِ ذا مَقيساً...) إلىٰ آخره ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[3] .

❁ قوله : (وإنَّما هي منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به) ....

❁ قوله : (فلا يُقالُ : « قَعَدَ زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ ») الفاء : للتعليل ، ومدخولُها عِلَّةٌ لـ (يَرِدُ) المنفيِّ ، وقولُهُ : (لأنَّهُ مُستثنىً...) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ للنفي ؛ أعني : ولا يَرِدُ... إلىٰ آخره ، وكذا أسماءُ المقاديرِ لا تُنصَبُ إلا بأفعال السير ، لا بجميع الأفعال ؛ فلا بدَّ مِنِ استثنائها أيضاً .

وقد يُقالُ : المُرادُ بالاطِّراد : ألَّا يُقتصَرَ فيها علىٰ ما سُمِعَ وإن كانتِ العواملُ مِنْ نوعٍ مخصوص ، تأمَّلْ .

---

(١) في هٰذا المثال الأخير نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ علىٰ معنىٰ (إلىٰ) ، لا (في) ؛ فهو ممَّا نُصب بحذف الخافض توسُّعاً ؛ لأنَّ الذهابَ لم يقع في الشَّأم ، بل في طريقها إليها ، وكذا : (توجَّهت مكةَ) ؛ فلا يأتي فيه قولُ الجمهور : إنَّهُ ظرفٌ حقيقةً ؛ لأنَّهُ ليس ممَّا نحن فيه ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/ ٣٩٧) .

(٢) سيأتي شرح هٰذا التركيب في (٣/ ٢٨٨ ، ٦٥٨) .

(٣) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ٨٥) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (١/ ق٢٦٠) .

به[1] ؛ لأنَّ الظرفَ هو ما تضمَّن معنىٰ (في) باطِّراد ، وهـٰذه مُتضمِّنةٌ معنىٰ (في) لا باطِّراد .

هـٰذا تقريرُ كلامِ المُصنِّف ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إذا جُعِلَتْ هـٰذه الثلاثةُ ونحوُها

هـٰذا أحدُ مذاهبَ ثلاثةٍ سيُصرِّحُ بها الشارحُ ابنُ عَقيلٍ في شرح قولِهِ : (وشرطُ كونِ ذا مَقِيساً . . .) إلىٰ آخره[2] .

* قوله : (لأنَّهُ إذا جُعِلَتْ هـٰذه الثلاثةُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه العِلَّةُ تَقتضِي : أنَّ قيدَ الاطِّرادِ لا يُحتاجُ إليه على القول بنصبها على التشبيه بالمفعول ، فتُفِيدُ الاحتياجَ إليه على القول بأنَّهُ منصوبٌ على التوسُّعِ بإسقاط

---

* قوله : (هـٰذا أحدُ مذاهبَ ثلاثةٍ) بل أربعةٍ ، كما سيأتي ، وإن لم يذكرِ الشارحُ الرابعَ[3] .

* قوله : (هـٰذه العِلَّةُ تَقتضِي . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ المذاهبَ أربعةٌ[4] :

الأوَّلُ : أنَّها منصوبةٌ على المفعول به حقيقةً ، وأنَّ نحوَ (دَخَلَ) مُتعدٍّ بنفسه ، وعلىٰ هـٰذا : لا يُحتاجُ لقوله : (باطِّراد) ؛ لعدم تضمُّنِها معنىٰ (في) ولا لفظِها ، كما هو شأنُ المفعولِ به .

---

(1) أي : لإجراء القاصر مُجْرى المُتعدِّي ، قاله الأَسْقَاطِيُّ فيما سيأتي ، وهـٰذا غيرُ القول بأنَّها مفعولٌ به على التوسُّع بإسقاط الخافض ؛ لأنَّ الشارحَ حكاه معه فيما سيأتي . « خضري » (١/ ٣٩٧) ، وانظر (٣/ ٢٩٠ـ ٢٩١) .

(2) انظر (٣/ ٢٩٠ـ ٢٩١) .

(3) انظر (٣/ ٢٩٠ـ ٢٩١) .

(4) ستأتي نسبة هـٰذه المذاهب إلىٰ أصحابها تعليقاً في (٣/ ٢٩١) .

منصوبةً على التشبيه بالمفعول به .. لم تكن مُتضمِّنةً معنىٰ (في) ؛ لأنَّ المفعولَ به غيرُ مُتضمِّنٍ معنىٰ (في) ، فكذلك ما شُبِّهَ به ، فلا يحتاجُ إلىٰ

الخافض ؛ فنحوُ : (دخلتُ البيتَ) أصلُهُ : (دخلتُ في البيت) ، فلمَّا حُذِفَ الخافضُ نُصِبَ على المفعول به تَوَسُّعاً ، وبهـٰذا صرَّح الأُشْمُونيُّ[1] ،

الثاني : أنَّها منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به ، وعلىٰ هـٰذا : لا يُحتاجُ لقيد الاطِّراد ؛ لأنَّ الفعلَ أُجْرِيَ مُجْرى المُتعدِّي بنفسه ، فنَصَبَها بلا ملاحظةِ حرفٍ أصلاً ، كما لم يُحتَجْ إليه على الأوَّل .

الثالثُ : أنَّها منصوبةٌ على الظرفيَّة حقيقةً تشبيهاً لها بالمُبهَم ، إلا أنَّهُ شاذٌّ ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يصحُّ قولُهُ : (باطِّرادٍ) فضلاً عن الاحتياج إليه ؛ لأنَّهُ يجبُ حينئذٍ دخولُها في التعريف ؛ لأنَّها مِنْ أفراد الظرف حقيقةً ، إلا أنْ يكونَ المُعرَّفُ هو الظرفَ القياسيَّ ـ أي : الذي لم يختصَّ نصبُهُ بأفرادٍ مسموعة من العوامل ـ فيُحتاجُ للقيد حينئذٍ لإخراج الشاذِّ .

الرابعُ : أنَّها منصوبةٌ على التوسُّع بإسقاط الخافضِ ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يُحتاجُ لقوله : (باطِّرادٍ) ، كما قاله ابنُ الناظم ؛ لأنَّها لم تتضمَّنْ معنىٰ (في) بل لفظَها ؛ لأنَّ المُرادَ بالتضمُّن اللفظيِّ : ما هو أعمُّ مِنْ أنْ يُوجَدَ لفظُها في التركيب ، أو يُلاحظَ فيه ؛ بأن كان موجوداً ثمَّ حُذِفَ توسُّعاً ، وأمَّا المعنويُّ : فهو الإشارةُ إلىٰ معناها مِنْ غير توسُّعٍ بحذفها ، سواءٌ أَمْكَنَ النُّطْقُ بها أم لا ، لـٰكنَّ المشهورَ : أنَّ المُرادَ باللفظيِّ : وجودُ لفظِها في الكلام ، وبالمعنويِّ خلافُهُ ؛ فقَيْدُ الاطِّرادِ مُحتاجٌ إليه علىٰ هـٰذا ، كما دَرَجَ عليه الأُشْمُونيُّ .

(١) شرح الأشموني (١/٢١٨) .

قوله : (باطِّراد) ليُخرِجَها ؛ فإنَّها خرجتْ بقوله : (ما ضُمِّن معنىٰ « في ») ، والله تعالىٰ أعلم .

وكذا على القول الثالثِ ؛ وهو أنَّها منصوبةٌ على الظرفيَّةِ شذوذاً .

لـٰكن قال ابنُ قاسمٍ : (إنَّها على القول بالنصب على التوسُّعِ . . غيرُ مُتضمِّنةٍ معنىٰ « في » ، فلا حاجة للاحتراز عنه ، فما قاله ابنُ الناظمِ ـ أي : مِنْ عدم الاحتياجِ إلىٰ ذِكْرِ الاطِّرادِ ـ . . قويٌّ جدّاً ، خلافاً للأُشْمُونيِّ رحمه الله تعالىٰ)[1] .

وبهـٰذا تعلمُ ما في صنيع الشارح ؛ حيثُ بنىٰ كلامَ الناظمِ على المذهب الثاني ثمَّ اعترض عليه ، مع أنَّهُ مبنيٌّ على الرابع كما لا يخفىٰ .

﴿ قوله : (وكذا على القول الثالثِ) كان المناسبُ تقديمَهُ علىٰ قوله : (فتُفِيدُ الاحتياجَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ علىٰ هـٰذا القولِ لا يُحتاجُ لقوله : (باطِّرادٍ) ، بل لا يصحُّ ؛ لأنَّها إذا كانتْ ظروفاً وَجَبَ دخولُها في التعريف ، ولا يُحترَزُ عنها كما علمتَ ، وبه صرَّح المَكُوديُّ[2] .

نعم ؛ قد علمتَ ممَّا سبق : أنَّهُ يُحتاجُ إليه علىٰ هـٰذا القول إنْ جَرَينا علىٰ أنَّ المقصودَ تعريفُ النوعِ القياسيِّ من الظروف ، تأمَّلْ .

﴿ قوله : (قويٌّ جدّاً ، خلافاً للأُشْمُونيِّ) قد علمتَ أنَّ ما قاله الأُشْمُونيُّ مبنيٌّ على المشهور في التضمُّن اللفظيِّ والمعنويِّ ، بخلاف ما جرىٰ عليه ابنُ الناظم .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٧٢) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٠٠) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص١٢٠) .

٣٠٤ـ فَٱنصِبْهُ بالواقعِ فيهِ مُظهَرَا كـــانَ وإلَّا فـــأَنْــوِهِ مُقــدَّرَا

حُكْمُ ما تضمَّن معنىٰ (في) مِنْ أسماء الزمان والمكانِ .. النصبُ ، والناصبُ له : ما وَقَعَ فيه ؛ وهو المصدرُ ؛ نحوُ : (عَجِبْتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً يومَ الجمعةِ عندَ الأميرِ) ، أو الفعلُ ؛ نحوُ : (ضربتُ زيداً يومَ الجمعةِ أمامَ الأمير) ، أو الوصفُ ؛ نحوُ : (أنا ضاربٌ زيداً اليومَ عندَكَ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ لا يَنصِبُهُ إلا الواقعُ فيه فقط ؛ وهو المصدرُ ، وليس كذلك ، بل يَنصِبُهُ هو وغيرُهُ ؛ كالفعل والوصف .

---

* قوله : (فَٱنصِبْهُ) ؛ أي : الظرفَ ، والضميرُ في قوله : (فيه) : عائدٌ على الظرف باعتبار معناه ؛ أي : فانصِبِ الظرفَ باللفظ الدالِّ على المعنى الواقعِ فيه ، مُظهَراً (كان) الناصبُ ، وإلا يكنِ الناصبُ مُظهَراً فانوِهِ مُقدَّراً ، وعبَّر عن الذِّكْرِ بالإظهار ، وعن الحذف بالتقدير ؛ مجازاً ، كما أفادَهُ المُعرِبُ[١] .

* قوله : (وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّهُ لا يَنصِبُهُ إلا الواقعُ فيه)[٢] ؛

---

(١) تمرين الطلاب (ص٧٠ـ ٧١) .

(٢) في هامش (ج) : (قوله : « الواقع فيه » المُرادُ به : ما مِنْ شأنه أنْ يقعَ ، سواءٌ وَقَعَ أو لم يقع ؛ فدَخَلَ : « ما صُمْتُ يومَ الخميس » انتهىٰ « أسقاطي ») ، وانظر « القول الجميل » (ق/ ٩٤) .

والناصبُ لهُ : إمَّا مذكورٌ ؛ كما مُثِّلَ .

وإمَّا محذوفٌ جوازاً ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (متىٰ جئتَ ؟) ، فتقولَ : (يومَ الجمعة) ، و(كم سِرْتَ ؟) ، فتقولَ : (فَرْسَخَينِ) ، والتقديرُ :

أي : دالُّ الواقعِ فيه ؛ وهو المصدرُ ؛ لأنَّ الواقعَ فيه هو الحَدَثُ ، وهو لا يَنصِبُ .

والجوابُ عن الناظم ظاهرٌ ؛ وهو أنَّ في كلامِهِ حَذْفَ مضافٍ ؛ أي : دالُّ الواقعِ فيه ، كما قال الأُشْمُونيُّ : (إنَّ الأصلَ : « فانصِبْهُ بدليل الواقعِ في مدلوله » ، فتُوُسِّعَ بحذف المضاف مِنَ الأوَّل والثاني ؛ لوضوح المَقَام) انتهىٰ[1] .

ويُرادُ بالدالِّ : ما يَدُلُّ بالمطابقة ، أو التضمُّن ؛ فيشملُ : الفعلَ ، والمصدرَ ، والوصفَ ، فتأمَّلْ[2] .

* قوله : (فَرْسَخَينِ) تثنيةُ (فَرْسَخٍ) ؛ وهو ثلاثةُ أميالٍ هاشميّة ، والجمعُ : (فَرَاسِخُ) .

---

* قوله : (إنَّ الأصلَ : فانصِبْهُ بدليل . . .) إلىٰ آخره : يُغني عن تقدير المضاف الثاني الاستخدامُ الذي أشار إليه المُحشِّي في القولة السابقة ، وأمَّا تقديرُ المضافِ الأوَّلِ فلا بدَّ منه علىٰ كلِّ حال .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٩) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٧ـ٣٩٨) .

(جئتُ يومَ الجمعة) ، و(سِرْتُ فَرْسَخَينِ)[1] .

أو وجوباً ؛ كما إذا وقع الظرفُ صفةً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ عندَكَ) ، أو صِلَةً ؛ نحوُ : (جاء الذي عندَكَ) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ عندَكَ) ، أو خبراً في الحال أو في الأصل ؛ نحوُ : (زيدٌ عندَكَ) ، و(ظننتُ زيداً عندَكَ) .

فالعاملُ في هـٰذا الظرفِ محذوفٌ وجوباً في هـٰذه المواضع كلِّها ، والتقديرُ في غير الصِّلَةِ : (استقرَّ) أو (مُستقِرٌّ) ، وفي الصِّلَة : (استقرَّ) ؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا تكونُ إلا جملةً ، والفعلُ مع فاعله جملةٌ ، واسمُ الفاعلِ مع فاعلِهِ ليس بجملة ، والله أعلم .

٣٠٥ـ وكـلُّ وقـتٍ قـابـلٌ ذاكَ ومـا يَقبلُـهُ المكـانُ . . . . . .

---

* قوله : (وكلُّ وقتٍ) على حذفِ مضاف ؛ أي : اسمِ وقتٍ ، والإشارةُ في (ذاك) : للنصب على الظرفيّةِ ، سواءٌ كانَ مُبهَماً ، أو مُختَصّاً .

والمُرادُ بالمُبهَم : ما دَلَّ على زمنٍ غيرِ مُقدَّرٍ ؛ كـ(حين) ، و(مُدَّة) ، و(وقت) ؛ تقولُ : (سرتُ حِيناً) ، و(مُدَّةً) ، و(وقتاً) .

. . . .

---

(١) اعلَمْ : أنَّ (متى) : لطلب تعيين الزمان خاصَّةً ؛ كـ(أين) في المكان ، و(كم) : لطلب تعيينِ المعدود زماناً أو مكاناً أو غيرهما ؛ فهي أعمُّ وقوعاً . انظر « حاشية الخضري » (١/٣٩٨) .

وبالمُختَصِّ : ما دَلَّ علىٰ مُقدَّرٍ ؛ معلوماً كان ؛ وهو المُعرَّف بالعَلَميَّةِ ؛ كـ (صُمْتُ رمضانَ) ، و(اعتكفتُ يومَ الجمعةِ) ، أو بـ (أل) ؛ كـ (سِرْتُ اليومَ) ، و(أقمتُ العامَ) ، أو بالإضافة ؛ كـ (جئتُ زمنَ الشتاءِ) و(يومَ قُدُومِ زيدٍ) ، أو غيرَ معلومٍ ؛ وهو النكرةُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ يوماً) ، أو (يومَينِ) ، أو (أُسْبُوعاً) ، أو (وقتاً طويلاً) انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❀ قوله : (إلَّا مُبهَمَا) ؛ أي : لا مُختصّاً ، والمُرادُ هنا بالمُختصِّ : ما له صورةٌ وحُدُودٌ محصورةٌ ؛ نحوُ : (الدار) ، و(المسجد) ، و(البلد) ، وبالمُبهَم : ما لايختصُّ بمكانٍ بعَيْنه ، كذا عرَّفَهُ بعضُهُم .

❀ قوله : (و« اعتكفتُ يومَ الجمعةِ ») ؛ أي : فإنَّ (يومَ الجمعة) مُركَّبٌ إضافيٌّ بحسَب الأصلِ ، عَلَمٌ بحسَب الآنَ ، فلا يُنافي قولَ الشارحِ : إنَّهُ مُعرَّفٌ بالإضافة ؛ فالمُحشِّي نَظَرَ للحالة الراهنة ، والشارحُ نَظَرَ للحالة الأصليَّة .

❀ قوله : (أو « وقتاً طويلاً ») فيه : أنَّهُ جَعَلَ المُختصَّ ما دلَّ علىٰ مُقدَّر ، وهـٰذا ليس كذلك ، فينبغي جَعْلُهُ مِنَ المُبهَم .

❀ قوله : (والمُرادُ هنا بالمُختصِّ : ما له صورةٌ . . .) إلىٰ آخره : وجَّه ابنُ الحاجبِ في « أماليه » عدمَ نصبِ المُختصِّ مِنِ اسم المكان على الظرفيَّة ، كما

(١) شرح الأشموني (١/ ٢١٩) .

. . . .

قال ياسينُ : (دَخَلَ في عمومه[1] : « داخلٌ »، و« خارج » ، و« جوف »،

انتصب المُبهَمُ منه واسمُ الزمان مطلقاً . . **بأمور[2]** : **منها** : **أنَّهُ لو فُعِلَ ذلك فيه** لأدَّىٰ إلى الإلباس بالمفعول به كثيراً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّكَ تقولُ : (اشترَيتُ يومَ الجمعةِ) ، و(بعتُ يومَ الجمعةِ) ، وما أَشْبَهَ ذلك ، ولا يلتبسُ ؟ ولو استعملتَ (الدارَ) ونحوَها هـٰذا الاستعمالَ . . لالتبس بالمفعول به .

لا يُقالُ : هـٰذا الإلباسُ موجودٌ في المُبهَم منه في نحو : (اشتريتُ مكاناً) أو (فرسخاً) .

لأنَّا نقولُ : المكانُ والفرسخُ عاملُهُما مخصوصٌ بغير نحوِ ما هو مِنْ مادَّة الشراء ، كما يُعلَمُ مِنْ كلامهم .

نعم ؛ قد يُقالُ : هلَّا جاز نصبُ نحوِ (الدار) ، وخُصَّ عاملُهُ بغير نحوِ ما هو مِنْ مادَّة الشراء .

لا يُقالُ : يُمكِنُ الإلباسُ في اسم الزمان ؛ نحوُ : (خِفْتُ يوماً) .

لأنَّا نقولُ : المُتبادرُ الظرفيَّةُ لا المفعوليَّة ؛ فلا إلباسَ[3] .

❋ **قوله : (قال ياسينُ : دَخَلَ في عمومه)** ؛ أي : المُبهَمِ ، وعلىٰ هـٰذا : فيُحتاجُ لاستثناء هـٰذه الألفاظ .

---

(١) أي : عموم عبارة الفاكهي في « مجيب الندا » (ص٣٩٨) ؛ وهي : (. . . وهو ما لا يختصُّ بمكان بعينه) .

(٢) الجار والمجرور مُتعلِّق بـ (وجَّه) .

(٣) أمالي ابن الحاجب (٢/ ٧٧٣) .

و« باطن » ، و« ظاهر » ، ونحوُهُنَّ ؛ إذا أُرِيدَ بشيءٍ مِنْ ذلك الظرفيَّةُ ، مع أنَّهُ لا يجوزُ انتصابُهُ على الظرفيَّة ، بل يجبُ التصريحُ بالحرف ، وقولُ بعضِهم : « سكنتُ ظاهرَ بابِ الفُتُوح » . . لحنٌ) انتهى[1] .

* قوله : (وما صِيغَ) ظاهرُ كلامِهِ : أنَّهُ مِنَ المُبهَم ؛ حيثُ جُعِلَ معطوفاً على (الجهات) ، لكنَّهُ مُخالِفٌ لظاهر كلامِهِ في « شرح الكافية » ؛

ووجهُ عدمِ جوازِ انتصابِها على الظرفية : أنَّ فيها اختصاصاً ما ؛ إذ لا تَصلُحُ لكلِّ بُقْعة ، كما قاله الدَّمَامِينيُّ[2] ؛ فـ (خارج الدار) مثلاً عبارةٌ عن المكان القريبِ منها المنسوبِ إليها ، لا أنَّهُ كنحو (أمام) ليس له أمدٌ ؛ فلا يُقالُ : كيف ذلك مع اتِّفاقهم على جواز انتصابِ (أمام الدار) مع كونه أخصَّ مِنْ (خارج الدار) ؟

لكن يَرِدُ : أنَّ نحوَ (عند) و(لدى) و(إزاء) و(حِذاء) و(تِلْقاء) و(وَسْط) . . . إلى غير ذلك ؛ كـ (بينَ) و(حيثُ) . . فيه اختصاصٌ ما ، مع أنَّهُ ينتصبُ على الظرفيَّة ، إلا أنْ يُقالَ : نحوُ ذلك سُمِعَ نصبُهُ على الظرفيَّة كثيراً ، فحُكِمَ باطِّراده ، وأمَّا قولُهُ تعالى : ﴿ إِذِ ٱنتَبَذَتۡ مِنۡ أَهۡلِهَا مَكَانٗا شَرۡقِيّٗا ﴾ [مريم : ١٦] . . فقال أبو السُّعُود : (أي : اعتزلتْ وانفردتْ منهم ،

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢٥) .

(٢) تعليق الفرائد (١/ ١٨٤) .

حيثُ جَعَلَهُ مِنَ المُختَصِّ لا مِنَ المُبهَمِ[1] ؛ قال السُّيُوطيُّ في « النُّكَت » : (ولا خلافَ فيه بينَ النَّحْويِّينَ ، وقد صَرَّحَ صاحبُ « الإفصاح » بأنَّهُ مُختَصٌّ نُصِبَ تشبيهاً بالمُبهَم ، وينبغي جَعْلُ قولِهِ : « وما » معطوفاً علىٰ « مُبهَمَا » ، لا على « الجهات » ؛ فيندفعُ الاعتراضُ) انتهىٰ[2] .

* قوله : (صِيغَ مِنَ الفعلِ) اعتُرِضَ : بأنَّ الصَّوْغَ مِنَ المصدر لا مِنَ الفعل .

وأُجِيبَ : بأنَّ في الكلام حَذْفاً ، والتقديرُ : (مِنْ مادَّةِ الفعل) ، و(مِنْ مادَّة « رمىٰ ») ، صرَّح بذلك الأُشْمُونيُّ[3] ، ويُؤَيِّدُهُ : قولُهُ فيما سَبَقَ :

وأتتْ مكاناً شرقيّاً)[4] .

* قوله : (وينبغي جَعْلُ قولِهِ : « وما » . . .) إلىٰ آخره : فتكونُ (ما) نكرةً ؛ لوقوعها حالاً .

* قوله : (ويُؤَيِّدُهُ : قولُهُ فيما سَبَقَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وقولُهُ فيما

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ٦٧٦) .

(٢) نكت السيوطي (ق/١١٨) ، و« الإفصاح » : كتاب للإمام النَّحْوي أبي عبد الله محمد بن يحيى بن هشام الخَضْراوي (ت ٦٤٦هـ) ، شرح به « الإيضاح » للإمام أبي علي الفارسي .

(٣) شرح الأشموني (١/ ٢٢٠) .

(٤) إرشاد العقل السليم (٥/ ٢٥٩) .

يعني : أنَّ اسمَ الزمانِ يقبلُ النصبَ على الظرفيّة مُبهَماً كان ؛ نحوُ : (سِرْتُ لحظةً) ، و(ساعةً) ، أو مُختصّاً ؛ إمَّا بإضافة ؛ نحوُ : (سِرْتُ يومَ الجمعة) ، أو بوصفٍ ؛ نحوُ : (سرتُ يوماً طويلاً) ، أو بعدد ؛ نحوُ : (سِرْتُ يومَينِ) .

وأمَّا اسمُ المكان : فلا يقبلُ النصبَ منه إلَّا نوعانِ : أحدُهُما : المُبهَمُ ، والثاني : ما صِيغَ مِنَ المصدر بشرطِهِ الذي سنذكرُهُ[1] .

والمُبهَمُ ؛ كالجهات الستِّ ؛ نحوُ : (فوق) ، و(تحت) ، و(يمين) ،

(وكونُهُ أصلاً لهـٰذَينِ انتُخِبْ) .

* قوله : (إلَّا نوعانِ ؛ أحدُهُما : المُبهَمُ ، والثاني : ما صِيغَ . . .) إلىٰ

يأتي : (لِمَا في أصله مَعْهُ اجتَمَعْ)[2] ؛ بناءً علىٰ أنَّ المُرادَ بالأصل فيه : المصدرُ ؛ فإنَّهُ يُعيِّنُ أن الفعلَ كاسم المكان مُشتقٌّ مِنَ المصدر ، لـٰكن يَرِدُ عليه بناءً علىٰ ذلك : أنَّ اسمَ المكانِ في نحو : (سرَّني جلوسُكَ مجلسَ زيدٍ) . . ظرفٌ لأصله ، لا لِمَا اجتمعَ معه في أصله ، فينبغي أنْ يُرادَ بالأصل : المادَّةُ لا المصدرُ حتىٰ يَرِدَ ذلك ، وإذا كان المُرادُ بالأصلِ المادةَ . . فلا تأييدَ لِمَا ذَكَرَهُ ؛ إذ يجوزُ علىٰ ذلك أنْ يكونَ الفعلُ هو المُشتقَّ منه المصدرُ وغيرُهُ ، ولعله لذلك اقتصرَ المُحشِّي في التأييد علىٰ قوله فيما سبق : (وكونُهُ أصلاً . . .) إلىٰ آخره ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر (٣/٢٨٧) .

(٢) انظر (٣/٢٠٢ ، ٢٨٩) .

و(شِمال)[1] ، و(أمام) ، و(خلف) ، ونحوِ هـٰذا ؛ وكالمقادير ؛ نحوُ : (غَلْوة) ، و(مِيل) ، . . . .

آخره : هـٰذا يُؤَيِّدُ ما سَبَقَ عن « النُّكَت »[2] .

* قوله : (ونحوِ هـٰذا) ؛ أي : كـ (قُدَّام) وما رادفَهُ .

* قوله : (غَلْوة) بفتح الغين المُعجَمة ، قال الشارحُ في « شرح التسهيل » : (الغَلْوةُ : مئة باعٍ ، والباعُ : قَدْرُ مَدِّ اليدَينِ ، والمِيلُ : عشرُ غِلاً[3] ، والفرسخُ : ثلاثةُ أميالٍ ، والبريدُ : أربعةُ فراسخَ) انتهىٰ[4] .

و(غِلاً) في كلامه : جمعُ (غَلْوة) ، وفي « المصباح » : (الغَلْوةُ :

---

* قوله : (غِلاً) بكسر أوَّله ؛ كـ (رَكْوةٍ ورِكاً) ، ونظيرُهُ من الصحيح : (بَذْرةٌ وبِذَر) .

* قوله : (ثلاثةُ أميالٍ) فهو ثلاثةُ آلافِ باعٍ .

---

(١) مثلُهُما : (ذاتُ اليمين) ، و(ذاتُ الشِّمال) ؛ أي : البقعةُ ذاتُ اليمين ، والبقعةُ ذاتُ الشِّمال . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٠٠) .

(٢) انظر (٣/ ٢٨٤) ، والسببُ في أنَّهُ لم يقبل النصبَ إلا نوعانِ : ضَعْفُ دَلالةِ الفعل ـ وهو أصل العوامل ـ على المكان ؛ لكونها بالالتزام ، فلم يتعدَّ إلىٰ جميع أسمائه ، بل إلى المبهم ؛ لدَلالته عليه في الجملة ، وإلىٰ ما هو مِنْ مادَّته ؛ لقوَّة دلالته عليه حينئذٍ ، ولمَّا قَوِيتْ دلالتُهُ على الزمان بالتضمُّن . . تعدَّىٰ إلىٰ جميع أسمائه . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٣٩٩) .

(٣) كذا رسمت في جميع النسخ الخطية ، وعليها كتب الأنبابي ، ويحتملُ : أنَّها (غِلاء) بالمد ، ولعلَّهُ الصواب ، كما في (هـ) والمصادر والمراجع التي وقفت عليها .

(٤) المساعد علىٰ تسهيل الفوائد (١/ ٥٢١) .

و(فَرْسَخ) ، و(بَرِيد) ؛ تقولُ : (جلستُ فوقَ الدار) ، و(سِرْتُ غَلْوَةً) ، فتَنصِبُهُما على الظرفيَّة .

وأمَّا ما صِيغَ مِنَ المصدر ؛ نحوُ : (مَجلِسَ زيدٍ) ، و(مَقْعَدَهُ). . **فشَرْطُ نصبِهِ قياساً : أنْ يكونَ عاملُهُ مِنْ لفظه**[1] ؛ نحوُ : (قعدتُ مَقعَدَ زيدٍ) ، و(جلستُ مَجلِسَ عمرٍو) .

فلو كان عاملُهُ مِنْ غير لفظه . . تعيَّن جرُّهُ بـ(في) ؛ نحوُ : (جلستُ في مَرْمىٰ زيدٍ) ؛ فلا تقولُ : (جلستُ مَرْمىٰ زيد) إلا شذوذاً .

وممَّا وَرَدَ مِنْ ذلك : قولُهُم : (هو مِنِّي مَقْعَدَ القابلةِ) ، . . . .

الغايةُ ؛ وهي رميةُ سهمٍ أبعدَ ما يُقدَرُ عليه ، **ويُقالُ** : هي ثلاثُ مئةِ ذراعٍ إلىٰ أربع مئة ذراع ، **والجمعُ** : « غَلَوَاتٌ » ؛ مثلُ « شَهْوة وشَهَوَات »)[2] .

❁ **قوله** : (و« فَرْسَخ » ، و« بَرِيد ») قد عَلِمْتَ ممَّا سبق أنَّهُما معلومانِ ، فكيف يُعدَّانِ مِنَ المُبهَم ؟

ويُجابُ : بأنَّ إبهامَهُما مِنْ جهةِ عدم تعيينِ مَحَلِّهِما ، وقِسْ علىٰ هٰذا نظائرَهُما .

❁ **قوله** : (هو مِنِّي مَقْعَدَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُستقِرٌّ في مقعد القابلة ؛

---

(١) إنَّما لم يكتفُوا بالتوافق المعنويِّ كما اكتفَوا به في (قعدتُ جلوساً) ؛ لأنَّ نصبَ ذلك مُخالِفٌ للقياس ؛ لكونه مُختصّاً ، فلم يُتجاوَزْ به السماع ، بخلاف : (قعدت جلوساً) . « خضري » (١/ ٤٠٠) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦١٩) .

و(مَزْجَرَ الكلبِ) ، و(مَنَاطَ الثُّرَيَّا) ؛ أي : كائنٌ مَقْعَدَ القابلةِ ، ومَزْجَرَ الكلبِ ، ومَنَاطَ الثُّرَيَّا ، والقياسُ : (هو منِّي في مقعد القابلة) ، و(في مَزْجَرِ الكلب) ، و(في مناط الثُّريَّا) ، ولـٰكن نُصِبَ شذوذاً ، ولا يُقاسُ عليه ، خلافاً للكِسَائي ، . . . .

أي : قريبٌ منِّي كقُرْب القابِلةِ ممَّنْ تُولِّدُها[1] ؛ وهي المرأةُ التي تتلقَّى الولدَ عندَ خروجِهِ ، وجمعُها : (قَوَابِلُ) .

* قوله : (و« مَزْجَرَ الكلبِ ») ؛ أي : هو بعيدٌ منِّي كبُعْد الزاجرِ للكلب عن مَزْجَرِهِ .

* قوله : (و« مَنَاطَ الثُّرَيَّا ») ؛ أي : هو بعيدٌ منِّي كبُعْد الشخصِ مِنْ مَنَاط الثُّريَّا ؛ أي : مُتعلَّقِها ؛ مِنْ (ناطَ ينوطُ) ؛ أي : تَعَلَّقَ .

* قوله : (ولـٰكن نُصِبَ شذوذاً) مَحَلُّهُ : إن لم يُقدَّرِ العاملُ مِنْ مادَّة اسمِ المكان ، وإلا لم يكنْ شاذّاً ؛ بأَنْ يُقدَّرَ في الأوَّل : (زَجَرَ) ، وفي الثاني : (قَعَدَ) ، وفي الثالث : (نَاطَ) ، وغايةُ الأمر : حذفُ العامل ، كما قال في « الكافية »[2] :

ونحوُ (زيدٌ مَزْجَرَ الكلبِ) نَدَرْ ... ولا نُدُورَ فيهِ إنْ تلا (زَجَرْ)

---

* قوله : (بأَنْ يُقدَّرَ في الأوَّل : « زَجَرَ » . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ

---

(١) فـ (مِنِّي) : مُتعلِّقٌ بذلك المحذوف ، وهي بمعنىٰ (إلىٰ) ؛ أي : هو مُستقِرٌّ منِّي ـ أي : بالنسبة إليَّ ـ في مكانٍ قريب كقُرْب مَقْعَد القابلة ـ أي : محلِّ قعودها ـ عند ولادة المرأة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٠٠) .

(٢) الكافية الشافية (٢/ ٦٧٥) .

وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله :

٣٠٧ـ وشرطُ كَوْنِ ذا مَقِيساً أنْ يَقَعْ ظرفاً لِمَا في أصلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ

أي : وشرطُ كونِ نصبِ ما اشتُقَّ مِنَ المصدر مَقِيساً . . أنْ يقعَ ظرفاً لِمَا اجتمعَ معه في أصله ؛ أي : أنْ يَنتصِبَ بما يُجامِعُهُ في الاشتقاق مِنْ أصلٍ واحد ؛ كمُجامَعةِ (جَلَسْتُ) بـ (مَجْلِس) في الاشتقاق مِنَ الجُلُوس ؛ فأصلُهُما واحد ؛ وهو (الجُلُوسُ) .

وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّ المقاديرَ وما صِيغَ مِنَ المصدر مُبهَمانِ ؛ أمَّا المقاديرُ : فمذهبُ الجمهورِ : أنَّها مِنَ الظروف المُبهَمة ؛ لأنَّها وإن كانتْ

---

* قوله : (وشرطُ كَوْنِ ذا) ؛ أي : المَصُوغِ مِنْ مادَّة الفعل .

* قوله : (لِمَا في أصلِهِ) اللامُ : مُتعلِّقةٌ بـ (ظرفاً) ، و(ما) : موصولةٌ ، صِلَتُها : (اجتمع) ، و(في أصلِهِ) و(مَعْهُ) بسكون العين : مُتعلِّقانِ بالصِّلَة ؛ أي : وشرطُ كونِ هـٰذا الموضعِ مَقِيساً : وقوعُهُ ظرفاً للعامل الذي اجتمعَ معَهُ في أصله .

* قوله : (وظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ : أنَّ المقاديرَ . . .) إلىٰ آخره : قد تقدَّمَ

يقولَ : (بأنْ يُقدَّرَ في الأوَّل : « قَعَدَ » ، وفي الثاني : « زَجَرَ » . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (أي : المَصُوغِ) ؛ أي : نصبِ المَصُوغِ ، كما أشار إليه الشارحُ .

معلومةَ المقدارِ فهي مجهولةُ الصفة ، وذَهَبَ الأستاذُ أبو عليٍّ الشَّلَوبِينُ : إلىٰ أنَّها ليستْ مِنَ الظروف المُبهَمة ؛ لأنَّها معلومةُ المقدار[1] .

وأمَّا ما صِيغَ مِنَ المصدر : فيكونُ مُبهَماً ؛ نحوُ : (جلستُ مَجلِساً) ، ومُختصّاً ؛ نحوُ : (جلستُ مَجلِسَ زيدٍ) .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أنَّ (مَرْمىٰ) مُشتقٌّ مِنْ (رَمَىٰ) ، وليس هٰذا علىٰ مذهب البَصْرِيِّينَ ؛ فإنَّ مذهبَهُم : أنَّهُ مُشتقٌّ مِنَ المصدر ، لا مِنَ الفعل[2] .

وإذا تقرَّرَ أنَّ المكانَ المُختصَّ ـ وهو ما له أقطارٌ تَحْوِيهِ ـ لا يَنتصِبُ ظرفاً . . فاعلَمْ : أنَّهُ سُمِعَ نصبُ كلِّ مكانٍ مُختصٍّ مع (دَخَلَ) و(سَكَنَ) ، ونصبُ (الشَّأْم) مع (ذَهَبَ) ؛ نحوُ : (دخلتُ البيتَ) ، و(سكنتُ الدارَ) ، و(ذهبتُ الشَّأْمَ) ، واختلف الناسُ في ذلك :

فقيل : هي منصوبةٌ على الظرفيَّة شذوذاً .

في كلامه الإشارةُ إلىٰ أنَّهُ ليس قولُهُ : (وما صِيغَ) معطوفاً على (الجهات) ، بل معطوفٌ علىٰ (مُبهَمَا)[3] ؛ ففي تقديمِهِ ذاك إشارةٌ إلىٰ رُجْحانه ؛ فلا يُقالُ : إنَّ في كلام الشارح تناقضاً .

. . . .

(١) انظر « التوطئة » (ص٢١٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٤٩) .

(٢) أجاب علىٰ هٰذا الظاهر المُحشّي . انظر (٣/ ٢٨٤ـ ٢٨٥) .

(٣) انظر (٣/ ٢٨٤) .

وقيل : منصوبةٌ علىٰ إسقاط حرفِ الجرّ ، والأصلُ : (دخلتُ في الدار) ؛ فحُذِفَ حرفُ الجرِّ ، فانتصبَ (الدار) ؛ نحوُ : (مررتُ زيداً) .

وقيل : منصوبةٌ على التشبيه بالمفعول به[1] .

---

* قوله : (منصوبةٌ علىٰ إسقاط حرفِ الجرِّ) ؛ أي : توسُّعاً ، ثمَّ إنَّ العاملَ في (الدار) ونحوِهِ بعدَ حذفِ الجارِّ : هو الفعلُ المذكور ، قال الإمامُ الفَنَاريُّ في « حواشي التلويح » : (والناصبُ في صورة نَزْعِ الخافض : هو الفعلُ المذكورُ ؛ فإنَّهُ مِنْ جملة الأمور التي يتعدَّىٰ بها الفعلُ القاصر ، كما صرَّحَ به في « اللُّبِّ » ؛ فكأنَّهُ يتعدَّىٰ بعدَ إسقاطِ الجارِّ ؛ لتضمُّن معناه) انتهىٰ ؛ فإسنادُ النصبِ إلىٰ نزع الخافضِ إسنادٌ إلى الشرط ؛ يعني : يُشترَطُ وُجُودُهُ لوجود المَحَلِّ ونَزْعُهُ لظهوره . انتهىٰ « طَبَلَاوي في شرح تصريف العِزِّي »[2] .

---

* قوله : (فإنَّهُ مِنْ جملة الأمور . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لـ (نزع الخافض) .

* قوله : (وُجُودُهُ) ؛ أي : الخافضِ ، وقولُهُ : (لوجود المَحَلِّ) ؛ أي : النصبِ محلّاً ، وقولُهُ : (ونَزْعُهُ) ؛ أي : الخافضِ ، وقولُهُ : (لظهوره) ؛ أي : ظهورِ المحلِّ ؛ وهو النصب .

---

(١) والمذهب الأول : نسبه الشَّلَوبينُ إلىٰ سيبويهِ والجمهور ، والثاني : مذهب الفارسي والناظم ، ونُسِبَ إلىٰ سيبويه ، وهناك مذهب رابع ؛ وهو أنَّهُ مفعول به حقيقة ، وهو مذهب الأخفش . انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٥٧ـ ٦٥٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/ ١٨٩٥ـ١٨٩٧) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٠١ـ٤٠٢) .

(٢) طالع السعد (ق/ ٢٧٧) .

٣٠٨ـ وما يُرىٰ ظرفاً وغيرَ ظرفِ فـذاكَ ذو تَصَـرُّفٍ فـي العُـرْفِ
٣٠٩ـ وغيرُ ذي التَّصَرُّفِ الذي لَزِمْ ظـرفيّـةً أو شِبْهَهـا . . . . . .

---

* قوله : (وما يُرىٰ ظرفاً وغيرَ ظرفِ) إن قلتَ : يدخلُ في هـٰذا : ما ليس منه ؛ كـ (عنـد) و(لَـدُن) ؛ فـإنَّهـا تُـلازِمُ الظـرفيَّةَ أو شِبْهَهـا ، مـع أنَّهـا لا تتصرَّفُ .

قلتُ : أُجِيبَ : بأنَّهُ مُقيَّدٌ بغير ما لَزِمَ الظرفيَّةَ أو شِبْهَها ؛ أي : وما يُرىٰ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ ممَّا لا يلزمُ الظرفيَّةَ أو شِبْهَها ، كما دَلَّ عليه قولُهُ بعدُ : (وغيرُ ذي التصرُّف . . .) إلىٰ آخره .

والرُّؤْيةُ تحتملُ : أنْ تكونَ قلبيَّةً ، وأنْ تكونَ بَصَريَّةً ، وتوقَّفَ بعضُهُم في الثاني ؛ مُعلِّلاً بأنَّ الكلمةَ لا تُبصَرُ حقيقةً .

* قوله : (أو شِبْهَها) قال المَكُوديُّ : (معطوفٌ علىٰ محذوفٍ تقديرُهُ : « أو لَزِمَ ظرفيَّةً أو شِبْهَها » ؛ وهو « عند » ؛ فإنَّهُ يلزمُ أحدَ هـٰذَينِ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ « ظرفيَّةً » المنطوقِ به ؛ لِمَا يلزمُ عليه مِنْ كونه يلزمُ شِبْهَ الظرفيَّة ،

---

* قوله : (قلتُ : أُجِيبَ : بأنَّهُ مُقيَّدٌ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلى الجوابُ : بأنَّ المُرادَ بغير الظرف : ما عدا مُشابِهَ الظرف ؛ بقرينةِ قولِهِ : (وغيرُ ذي التصرُّف . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّ المُتبادرَ المُغايرةُ التامَّةُ ، والمُشابِهُ ليس مُغايِراً مُغايرةً تامَّة ، تأمَّلْ .

* قوله : (لِمَا يلزمُ عليه مِنْ كونه يلزمُ شِبْهَ الظرفيَّة) ؛ أي : فقط ، هـٰذا

وليس كذلك ، بل هو لازمٌ للظرفيّة أو لشِبْهِها ، و« أو » علىٰ هٰذا : للتقسيم) انتهىٰ « مُعرِب »[1] ، والتقدير : (والذي لَزِمَ ظرفيّةً ؛ كـ « قط » ، أو لَزِمَ ظرفيّةً أو شِبْهَها ؛ كـ « قبل » و« بعد ») .

❀ قوله : (مِنَ الكَلِمْ) مُتعلِّقٌ بـ (شِبْهَها) ، . . . .

إن جُعِلتْ (أو) تنويعيّةً ؛ فتكونُ بمعنى الواو ؛ لأنَّ النوعَين مجتمعانِ في الدخول تحتَ غيرِ ذي التصرُّفِ ، وأمّا إنْ جُعِلتْ للأحد الدائرِ . . فيلزمُ عليه أنَّ غيرَ المُتصرِّفِ هو ما يلزمُ أحدَهُما الدائرَ ، فلا يكونُ فيه تعرُّضٌ لِمَا يلزمُ الظرفيّةَ بعَيْنِها .

❀ قوله : (و« أو » علىٰ هٰذا : للتقسيم) ؛ أي : (أو) الداخلةُ علىٰ (ظرفيّةً) المحذوفِ ، وأمّا (أو) الداخلةُ على الشِّبْه . . فهي للأحد الدائرِ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « شِبْهَها ») إن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ ظرفاً لغواً . . فلا ؛ إذ المعنىٰ لا يظهرُ ، وإن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ حالاً منه أو صفةً له . . ربَّما ظَهَرَ إنْ جُعِلتْ (مِنْ) بمعنىٰ (في) ؛ إذ شِبْهُ الظرفيّةِ هو الجرُّ بـ (مِنْ) ، وهو ليس مِنَ الكَلِم ، بل في الكَلِم ، تدبَّرْ .

---

(١) تمرين الطلاب (ص٧١ـ٧٢) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٢٢) .

ينقسمُ اسمُ الزمانِ واسمُ المكان : إلىٰ مُتصرِّفٍ ، وغيرِ مُتصرِّفٍ .

فالمُتصرِّفُ مِنْ ظرف الزمان أو المكان : ما استُعمِلَ ظرفاً وغيرَ ظرفٍ ؛ كـ (يوم) و(مكان) ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما يُستعمَلُ ظرفاً ؛ نحوُ : (سِرْتُ يوماً) ، و(جلستُ مكاناً) ، ويُستعمَلُ مبتدأً ؛ نحوُ : (يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ) ، و(مكانُكَ حَسَنٌ) ، وفاعلاً ؛ نحوُ : (جاء يومُ الجمعةِ) ، و(ارتفعَ مكانُكَ) .

وغيرُ المُتصرِّف : هو ما لا يُستعمَلُ إلا ظرفاً أو شِبْهَهُ ؛ نحوُ : (سَحَرَ) إذا أُرِيدَ به سحرُ يومٍ بعينه ، فإن لم يُرَدْ مِنْ يوم بعينه . . فهو مُتصرِّفٌ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَّآ ءَالَ لُوطٍۖ نَّجَّيۡنَٰهُم بِسَحَرٖ ﴾ [القمر : ٣٤] ، و(فوق) ؛ نحوُ : (جلستُ فوقَ الدار) ؛ فكلٌّ واحدٍ مِنْ (سَحَر) و(فوق) . . لا يكونُ إلا ظرفاً .

أو بـ (لَزِم) ، أو بيانٌ لـ (ذي التصرُّف) .

* قوله : (إذا أُرِيدَ به سحرُ يومٍ بعينه) المُرادُ باليوم : مطلقُ الزمن ، أو في الكلام حذفُ مضافٍ ، أي : سحرُ ليلةِ يومٍ . . . إلىٰ آخره .

* قوله : (و« فوق ») فيه نَظَرٌ ؛ لوُرُوده مجروراً بـ (مِنْ) ؛ كما في قوله

---

* قوله : (أو بـ « لَزِم ») إن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ ظرفاً لغواً له . . فلا ؛ إذ المعنىٰ ليس عليه ، وإن كان المُرادُ تعلُّقَهُ به علىٰ وجه كونِهِ معمولاً له ؛ بأنْ كان حالاً مِنْ فاعله . . فمُسلَّمٌ .

* قوله : (أو بيانٌ لـ « ذي التصرُّف ») ؛ أي : أو لـ (الذي) ، أو لـ (غيرُ) .

والذي لَزِمَ الظرفيّةَ أو شِبْهَها : (عند) و(لَدُنْ)[1] ، والمُرادُ بشِبْهِ الظرفيّةِ : أنَّهُ لا يخرجُ عن الظرفيّة إلا باستعماله مجروراً بـ (مِنْ) ؛ نحوُ : (خرجتُ مِنْ عندِ زيدٍ) ، ولا تُجَرُّ (عند) إلا بـ (مِنْ) ؛ فلا يُقالُ :

تعالىٰ : ﴿ مِن فَوْقِهِمْ ﴾ [المائدة : ٦٦][2] .

* قوله : (والمُرادُ بشِبْهِ الظرفيّةِ . . .) إلىٰ آخره : لو قال : (المُرادُ بشِبْه الظرفيّة : الجرُّ بـ « من ») . . لكان أَوْلىٰ .

* قوله : (عندِ) يجوزُ في (عند) فتحُ العين والضمُّ ، وقد تكونُ ظرفَ زمانٍ ؛ نحوُ : (عندَ الليل)[3] ، . . . .

. . . .

---

(١) وممّا لَزِمَ الظرفيّةَ أيضاً : (قطّ) و(عَوْض) ظرفَينِ للماضي والمستقبل ، ولا يُستعملانِ إلا بعدَ نفي أو شبهه ، و(بدل) بمعنىٰ (مكان) ؛ كـ (خذ هـٰذا بدلَ هـٰذا) ، لا بمعنىٰ (بديل) ؛ فإنَّهُ اسمٌ مُتصرِّف لا ظرف ، و(مكان) بمعنىٰ (بدل) ، أمّا بمعناه الأصليِّ فظرفٌ مُتصرِّف ، والظروفُ المُركَّبة ؛ كـ (صباحَ مساءَ) ، و(بينَ بينَ) ، و(بينا) ، و(بينما) ، و(مذ) و(منذ) عندَ مَنْ جعلهما خبرَينِ ؛ فكلُّ ذلك لا يخرجُ عن الظرفيّة أصلاً ، ومنه غير ذلك . « خضري » (١/ ٤٠٢) .

(٢) زاد الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٠٢ ـ ٤٠٣) نقلاً عن الدَّماميني : (بل أجاز بعضُهُم تصرُّفَهُما في نحو : « فوقُكَ رأسُكَ » ، و« تحتُكَ رِجْلاكَ » ؛ بالرفع على الابتداء والخبر ، بخلاف : « فوقَكَ قلنسوتُكَ » ، و« تحتَكَ نعلُكَ » ؛ فبالنصب ؛ للفرق بين الرأس والرِّجْل وغيرهما ، لـٰكنَّ المسموعَ نصبُهُما في ذلك ، كما حكاه الأخفش .
نعم ؛ وقع لبعض رُواة البخاري : « وفوقُهُ عرشُ الرحمـٰنِ » ، و« يتوقَّد تحتُهُ ناراً » بالرفع ، وإنَّما يتخرَّج على التصرُّف) .

(٣) ومثلُهُ : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « إنَّما الصبرُ عندَ الصَّدْمةِ الأُولىٰ » ، والأصل فيها : =

(خرجتُ إلىٰ عندِهِ) ، وقولُ العامَّةِ : (خرجتُ إلىٰ عندِهِ)[1] . . خطأٌ ، والله أعلم .

٣١٠ـ وقد ينوبُ عن مكانٍ مصدرُ وذاكَ في ظرفِ الزمانِ يَكثُرُ

ينوبُ المصدرُ عن ظرف المكانِ قليلاً[2] ؛ كقولك : (جلستُ قُرْبَ زيدٍ) ، أي : مكانَ قُرْبِ زيدٍ ؛ فحُذِفَ المضافُ ـ وهو (مكانَ) ـ وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ فأُعرِبَ بإعرابه ؛ وهو النصبُ على الظرفيّة ، ولا ينقاسُ ذلك ؛ فلا تقولُ : (آتيكَ جُلُوسَ زيدٍ) ؛ تُريد : مكانَ جُلُوسِهِ .

ذَكَرَهُ النوويُّ رحمه الله في « التحرير » انتهىٰ « فارضي »[3] .

* قوله : (وقد ينوبُ عن مكانٍ) ؛ أي : عن ظرفِ مكان .

* قوله : (وذاكَ في ظرفِ الزمانِ يَكثُرُ) ؛ أي : فيُقاسُ عليه ، وشرطُهُ :

= أنْ تكون لمكان شيء حاضرٍ أو قريب ، وقد يكونُ الحضورُ والقربُ معنويَّينِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ ٱلَّذِى عِندَهُۥ عِلْمٌ مِّنَ ٱلْكِتَٰبِ ﴾ [النمل : ٤٠] .

(١) في نسخة علىٰ هامش (و) : (دخلت إلىٰ عنده) ، وفي (ح) : (رحلت) بدل (خرجت) .

(٢) وممَّا ينوبُ عن الظرف مطلقاً : صفتُهُ ، وعددُهُ ، وكُلِّيَّتُهُ ، وجزئيَّتُهُ ؛ كـ(جلستُ طويلاً مِنَ الدهر شرقيَّ الدار) ، و(سِرْتُ عشرينَ يوماً ثلاثينَ بَرِيداً) ، و(مَشَيتُ كلَّ اليومِ كلَّ البريد أو بعضَ ذلك) . « خضري » (١/٤٠٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/٦٩) ، ونصُّ النووي في « تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٣) علىٰ تثليث عين (عند) .

ويَكثُرُ إقامةُ المصدرِ مُقامَ ظرفِ الزمان[1] ؛ نحوُ : (آتيكَ طُلُوعَ الشمسِ) ، و(قُدُومَ الحاجِّ) ، و(خُرُوجَ زيدٍ) ، والأصلُ : (وقتَ طُلُوعِ الشمسِ) ، و(وقتَ قُدُومِ الحاجِّ) ، و(وقتَ خُرُوجِ زيدٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ وأُعرِبَ المضافُ إليه بإعرابه ، وهو مَقِيسٌ في كلِّ مصدر .

إفهامُ تَعَيُّنِ وقتٍ أو مقدارٍ ؛ كما سيُمثِّلُهُ الشارحُ .

❀ قوله : (كما سيُمثِّلُهُ الشارحُ) لم يُمثِّلِ الشارحُ للمقدار ، ومثالُهُ : (انتظرتُهُ نَحْرَ جَزُورٍ) ، أو (حَلْبَ ناقةٍ) ؛ أي : مقدارَ ذلك .

---

(١) وذلك لقوّة دَلالة الفعل على الزمن ، وشرطُهُ : إفهامُ تعيينِ وقت ؛ كما مثَّله ، أو بيانُ مقدارِهِ وإن لم يُعيِّن ؛ كـ(انتظرتُهُ نحرَ جَزُور) و(حَلْبَ ناقة) ؛ أي : مقدارَ ذلك ؛ فحُذِفَ المضاف وأُقيم المضاف إليه مُقامَهُ ، وقد يُضاف ذلك المصدرُ إلى اسم عين فيقومُ مَقَامَهُ ؛ كـ(لا آتيه الفَرْقَدَينِ) ؛ أي : مُدَّةَ بقائِهما ، و(لا أُكلِّمُهُ القارِظَينِ) ؛ أي : مُدَّةَ غيابِهما ، والقارظان : رجلانِ خرجا يجنيان القَرَظ الذي يُصبَغُ به ، فلم يُعلَمْ خبرُهُما ، فضُرِبَ بهما الأمثال . « خضري » (١/ ٤٠٤) .

المفعول معه

(المفعولُ معه)

* قوله : (المفعولُ معه) قال الجلالُ : (أُخِّر عن المفاعيل ؛ لاختلافهم فيه هل هو قياسيٌّ دونَ غيرِه ، ولوصول العاملِ إليه بواسطةِ حرفٍ دونَ غيره) انتهىٰ[(١)] .

وقد حَدَّهُ ابنُ هشام : بأنَّهُ اسمٌ ، فَضْلةٌ ، تالٍ لواو ، بمعنىٰ (مع) ، تاليةٍ لجملة ، ذاتِ فعلٍ أو اسمٍ فيه معناه وحروفُهُ ؛ كـ (سِرْتُ والطريقَ) ، و(أنا سائرٌ والنِّيلَ) .

قال : (فخَرَجَ بالأوَّل : نحوُ : « لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ » ، ونحوُ : « سِرْتُ والشمسُ طالعةٌ » ؛ فإنَّ الواوَ داخلةٌ في الأوَّل علىٰ فعلٍ ،

[المفعولُ معه]

* قوله : (فإنَّ الواوَ داخلةٌ في الأوَّل علىٰ فعلٍ . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّها داخلةٌ في الأوَّل علىٰ جملة كالثاني ، وقد يُقالُ : لمَّا كان أحدُ رُكْنَي الجملةِ في الأوَّل غيرَ ظاهرٍ بل ضميراً مستتراً . . كانتِ الواوُ داخلةً بحسَب الظاهرِ على الفعل فقط .

(١) نكت السيوطي (ق/١١٨) .

وفي الثاني على جملةٍ ، وبالثاني : نحوُ : « اشتركَ زيدٌ وعمرٌو » ، وبالثالثِ : نحوُ : « جئتُ معَ زيدٍ » ، وبالرابع : نحوُ : « جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهُ » ، وبالخامس : نحوُ : « كلُّ رجلٍ وضَيْعتُهُ » ؛ فلا يجوزُ فيه النصبُ ، خلافاً للصَّيْمَريِّ ، وبالسادس : نحوُ : « هـٰذا لكَ وأباكَ » ، . . . .

وباعتبارِ الظاهرِ يندفعُ أيضاً ما يُقالُ : (أنْ) مُقدَّرةٌ قبلَ الفعل ، فالواوُ داخلةٌ على اسمٍ في الحقيقة ، وبأنَّ المُرادَ بالاسم في التعريف الاسمُ الصريح .

وقد يُقالُ : المقصودُ خروجُهُ إنَّما هو الفعلُ ، أمَّا المصدرُ المُؤوَّلُ فلا مانعَ مِن اعتباره منصوباً على أنَّهُ مفعولٌ معه ، ودخولِهِ في التعريف .

* قوله : (نحوُ : « جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهُ ») ؛ أي : أو بعدَهُ ، قيل : (هـٰذا خارجٌ بقوله : « فَضْلة » ، فلو قال بَدَلَ « جاء » : « رأيتُ » . . لكان أَوْلى) انتهىٰ .

ويُرَدُّ : بأنَّ المُرادَ بالفَضْلة ـ كما هو أحدُ معنَيَيْها ـ : ما يتمُّ الكلامُ بدونه ولو مرفوعاً ؛ كالمعطوف في المثال ؛ بدليلِ أنَّهُ لو أُريد بالفَضْلة غيرُ المرفوع . . لَدَخَلَ في التعريف نحوُ : (اشترك زيدٌ وعَمْراً) بالنصب ، معَ أنَّ المقصودَ خروجُهُ ؛ لفساده ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ خارجٌ بقوله : (بمعنىٰ « مع ») ، كما هو ظاهرٌ[1] .

ثمَّ إنَّ التقييدَ بالقَبْليَّة أو البَعْديَّةِ في المثال المذكور . . ليس شرطاً ، بل هو

(١) انظر « التصريح على التوضيح » (١/٣٤٣) ، و« حاشية الصبان » (٢/١٩٩) .

. . . .

خارجٌ مطلقاً ؛ لأنَّ المُتبادرَ مِنَ الرفعِ المشاركةُ في الحُكْم ، لا المعيَّةُ في زمن العامل ، وفَرْقٌ بينهما .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ بكون الواوِ للمعيَّة : أنَّها للتنصيص علىٰ مُصاحبةِ ما بعدَها لمعمول العاملِ السابقِ في زمانِ تعلُّقِهِ به ، سواءٌ صاحبَهُ في حُكْمِ العامل أيضاً ؛ كـ (جئتُ وزيداً) ـ فإنَّ العُدُولَ عن العطف إلى النصب يَدُلُّ علىٰ قَصْدِ المعيّة ، إلا أنَّ المُصاحبةَ في الحُكْم مِنْ خارجٍ ، لا بدَلالة الواو ـ أم لا ؛ كـ (استوى الماءُ والخشبةَ) إن أُرِيدَ بالاستواء الارتفاعُ ؛ فإنَّ المُرادَ بالخشبة : المقياسُ الذي يُعلَمُ به نهايةُ عُلُوِّ الماء ، وهو مُثبَّتٌ لا يرتفعُ عن موضعه الذي هو فيه ، عكسَ واوِ العطف ؛ فإنَّها تنصُّ على المُصاحبةِ في الحُكْم ، سواءٌ مع الزمن أم لا ؛ لكونها لمُطلَق الجمعِ .

فخَرَجَ بذلك المُرادِ : ما لم تَنُصَّ علىٰ ما ذُكِرَ ؛ لصحَّة تسلُّطِ العاملِ نصباً علىٰ ما بعدَها ؛ كـ (ضربتُ زيداً وعمراً) ؛ فللعطف اتّفاقاً ، كما قاله الرَّضِيُّ ، وعلَّله : بأنَّ أصلَ الواوِ للعطف ، وإنَّما يُعدَلُ إلى النصب نصّاً على المصاحبة ، وفي قولك : (ضربتُ زيداً وعَمْراً) لا يُمكِنُ التنصيصُ بالنصب على المصاحبة ؛ لكونه في العطف أظهرَ ، لكن في « التسهيل » و« شرحه » ما يَدُلُّ علىٰ جواز : (ضربتُ زيداً وعَمْراً) على المفعول معه عندَ سيبويهِ ، وفي « المغني » ما يَدُلُّ لذلك أيضاً ، كما بيَّناه فيما كتبناه أوَّلاً على « الأُشْمُونيِّ »[1] ،

(١) تقرير الأنبابي على الأشموني (١/ ٣٤٥ـ ٣٤٦) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية »=

فلا يُتكلَّمُ به ، خلافاً لأبي عليٍّ) انتهىٰ[1] .

وقَيَّد المُوضِّحُ « تشربَ » بالنصب في « شرح اللُّمْحة » ؛ بناءً علىٰ أنَّ

فليُراجَعْ لتظهرَ حقيقةُ الحال .

وأمَّا نحوُ : (أَشْرَكْتُ زيداً وعَمْراً) ، و(خلطتُ البُرَّ والشعيرَ) . . فالواوُ فيه لمُجرَّد العطف ؛ لاستفادة المعيَّةِ فيه مِنَ العامل ؛ فهو خارجٌ بكونها للمعيَّة وإن لم يُعتبَرْ فيها التنصيصُ ، كما هو واضحٌ ، فتنبَّهْ .

* قوله : (فلا يُتكلَّمُ به) ؛ أي : لفساده ؛ لتعيُّنِ أنْ يُقالَ : (هٰذا لكَ ولأبيكَ) علىٰ رأي الجمهورِ ، ويجوزُ : (وأبيكَ) علىٰ مذهب الناظم .

فإن قلتَ : هلَّا اكتُفِيَ بتقديرِ الفعل هنا ، كما اكتُفِيَ به في نحو : (ما أنتَ وزيداً ؟) .

أُجيبَ : بقوَّة الداعي للفعل في نحو : (ما أنتَ وزيداً ؟) ؛ لوجود مُقتضِيَيْنِ له ؛ تقدُّمُ الاستفهامِ الذي هو أَوْلىٰ بالفعل ، والضميرُ المُنفصِلُ الذي كان مُتَّصِلاً به علىٰ أنَّهُ فاعلُهُ ، بخلافِ نحوِ : (هٰذا لكَ وأباكَ) ؛ فإنَّ فيه مُقتضِياً واحداً للفعل ؛ وهو الجارُّ والمجرور الذي أصلُ العملِ فيه للفعل .

= (١/ ٥١٦) ، و« تسهيل الفوائد » (ص١٠٠) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٤٧) ، و« الكتاب » (١/ ٢٤٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧١٤ـ٧١٥) .

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٣٩) ، وانظر « التبصرة والتذكرة » للصيمري (١/ ٢٥٧) ، و« التعليقة علىٰ كتاب سيبويه » لأبي علي (١/ ١٩٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٤٨) ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ١٠٢) .

٣١١ـ يُنصَبُ تالِي الواوِ مفعولاً مَعَهْ . . . .

المُؤوَّلَ مِنْ (أنْ) والفعلِ لا يُسمَّىٰ مفعولاً معه[١] ، خلافاً لبعضهم ، لـٰكن قال حَفِيدُ المُوضِّحِ : (ينبغي أنْ يكونَ ذلك في غير نصب « تشرب » ، وإلا فهو بمنزلةِ الاسمِ ، فينبغي أنْ يُعطىٰ حُكمَهُ ، وقد صرَّح بعضُهُم بأنَّهُ مفعولٌ معه ، وهو الحقُّ) انتهىٰ[٢] .

* قوله : (يُنصَبُ تالِي الواوِ) تالِي : نائبُ فاعلِ (يُنصَبُ) مضافٌ إلى (الواو) ، و(مفعولاً) : حالٌ مِنْ (تالي)[٣] .

---

* قوله : (ينبغي أنْ يكونَ ذلك . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّ المفعولَ معه هو الفعلُ ، لـٰكن باعتبار تأويلِهِ ، فالاختلافُ بينَ منصوبِ (أنِ) المُقدَّرة ومنصوبِ العاملِ السابق علىٰ أنَّهُ مفعولٌ معه . . إنَّما هو بالاعتبار ، والذي يظهرُ : أنَّ الفعلَ غيرُ المصدرِ المُؤوَّل بالذات ، وهو ما يُفِيدُهُ كلامُنا المُتقدِّمُ قريباً ، فتنبَّهْ له[٤] .

* قوله : (وإلا فهو بمنزلةِ الاسمِ) ؛ أي : وإلا فهـٰذا الفعلُ المنصوبُ

(١) شرح اللمحة البدرية (١٩٨/٢) .

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح (ص٣١٦) .

(٣) وفي قوله : (تالي الواو) إشارة : إلىٰ أنَّهُ لا يُفصَلُ منها ؛ أي : ولا بالظرف وإن فُصِلَ به بين الواو العاطفة ومعطوفها ؛ لتنزيل واو المعيَّة مِنَ المفعول منزلةَ الجارِّ والمجرور . « خضري » (٤٠٤/١) نقلاً عن الشيخ ياسين .

(٤) انظر (٢٩٨/٣ـ٢٩٩) .

في نحوِ (سِيرِي والطريقَ مُسرِعَهْ)

٣١٢ـ بما مِنَ الفعلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ ذا النصبُ لا بالواوِ في القولِ الأَحَقْ

---

* قوله : (سِيرِي) بكسر السين : فعلُ أمرٍ ، والياءُ : ضميرُ المُخاطَبة فاعلٌ .

* قوله : (بما مِنَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : (ذا النصبُ) : رُفِعَ بالابتداءِ ، خبرُهُ : في المجرور الأوَّل ؛ وهو (بما) ، و(سَبَقْ) : صِلَةُ (ما) ، و(مِنَ الفعل) : مُتعلِّقٌ بـ (سَبَق) ؛ أي : نصبُ المفعولِ معه إنَّما هو بما تقدَّم في الجملة قبلَهُ مِنْ فعلٍ وشِبْهِهِ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

بمنزلة الاسم ؛ فهو اسمٌ حُكْماً .

* قوله : (« ذا النصبُ » : رُفِعَ بالابتداءِ) فيه مُسامحةٌ ، وإلا فـ (النصبُ) بدلٌ ، أو عطفُ بيان ، والمرفوعُ بالابتداء إنَّما هو (ذا)[2] .

* قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « سَبَق ») ؛ أي : بمعمولِ (سَبَقَ) ؛ لتعلُّقِ (مِنْ) بحالٍ محذوفة مِنْ ضمير (سَبَقَ) العائدِ علىٰ (ما) ؛ أي : حالَ كونِهِ كائناً من الفعل وشِبْهِهِ ، والعاملُ في صاحب الحال عاملٌ فيها[3] .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٢٣) .

(٢) ويحتمل : أنَّ ضمير (رُفع) يعود علىٰ (ذا) ، وعليه : فلا إشكال ، والأقرب والظاهر : ما ذكره المُقرِّر ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ١٩٩) .

المفعولُ معه : هو الاسمُ المُنتصِبُ بعدَ واوٍ بمعنىٰ (مع) .

والناصبُ له : ما تقدَّمه مِنَ الفعل أو شِبْهِهِ[1] .

فمثالُ الفعلِ : (سِيرِي والطريقَ مُسرِعةً) ؛ أي : سِيرِي معَ الطريق ؛ فـ (الطريقَ) : منصوبٌ بـ (سِيرِي) .

ومثالُ شِبْهِ الفعلِ : (زيدٌ سائرٌ والطريقَ) ، و(أَعْجَبَني سَيْرُكَ والطريقَ) ؛ فـ (الطريقَ) : منصوبٌ بـ (سائرٌ) و(سَيْرُكَ) .

وزَعَمَ قومٌ : أنَّ الناصبَ للمفعول معه الواوُ[2] ، وهو غيرُ صحيحٍ ؛ لأنَّ كلَّ حرفٍ اختصَّ بالاسم ولم يكنْ كالجزء منه . . لم يعمل إلا الجرَّ ؛ كحروف الجرِّ ، وإنَّما قيل : (ولم يكنْ كالجزء منه) ؛ احترازاً مِنَ الألف واللام ؛ فإنَّها اختصَّتْ بالاسم ولم تعملْ فيه شيئاً ؛ لكونها كالجزء منه ؛ بدليل تَخَطِّي

---

(١) أي : في العمل ؛ بشرطِ : صحَّة عملِهِ في المفعول به ، كما في « المغني » ؛ فخَرَجَ : الصفةُ المُشبَّهة ، وأفعلُ التفضيل ، ودَخَلَ : اسم الفعل ؛ كـ (حَسْبُكَ وزيداً درهمٌ) ؛ فـ (زيداً) : مفعول معه ، و(درهم) : فاعل (حَسْب) بمعنىٰ (يَكْفِي) ، والكاف : مفعوله ، فإن جُعِلَ (حسب) صفةً مُشبَّهة بمعنىٰ (كافي) مبتدأً و(درهم) خبرَهُ . . فـ (زيداً) : مفعولٌ به لمحذوف ؛ أي : ويُحسِبُ زيداً ، لا مفعولٌ معه . « خضري » (١/ ٤٠٥) .

(٢) وهو مذهبُ عبد القاهر الجُرْجاني ، وذَهَبَ الزَّجَّاجُ : إلىٰ أنَّ النصبَ بإضمار فعلٍ بعدَ الواو ، والكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ النصبَ بالمخالفة ، والأخفشُ : إلىٰ أنَّ نصبَ ما بعدَ الواو علىٰ حدِّ نصب (مع) لو وقعتْ عِوَضَ الواو ؛ فالأقوالُ خمسةٌ ذَكَرَ الناظمُ والشارحُ منها اثنين فقط . انظر « العوامل المئة » (ص٥١) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٢١ـ٣٢٤) .

العاملِ لها ؛ نحوُ : (مررتُ بالغلامِ) .

ويُستفادُ مِنْ قول المُصنِّف : (في نحوِ « سِيرِي والطريقَ مُسرِعَهْ ») . . أنَّ المفعولَ معه مَقِيسٌ فيما كان مِثْلَ ذلك[1] ؛ وهو كلُّ اسمٍ وَقَعَ بعدَ واوٍ بمعنىٰ (مع) ، وتَقَدَّمَهُ فعلٌ أو شِبْهُهُ ، وهـٰذا هو الصحيحُ مِنْ قول النَّحْويِّينَ[2] .

وكذلك يُفهَمُ مِنْ قوله : (بما مِنَ الفعلِ وشِبْهِهِ سَبَقْ) : أنَّ عاملَهُ لا بدَّ أنْ يتقدَّمَ عليه ؛ فلا تقولُ : (والنِّيلَ سِرْتُ) ، وهـٰذا باتِّفاقٍ ، وأمَّا تقدُّمُهُ علىٰ مُصاحِبِهِ ؛ نحوُ : (سار والنِّيلَ زيدٌ) . . ففيه خلافٌ[3] ، والصحيحُ : منعُهُ .

---

* قوله : (وهـٰذا باتِّفاقٍ) ؛ أي : لأنَّ الواوَ شبيهةٌ بواو العطف في الأصل ، وقيل : لأنَّها واوُ العطف في الأصل .

---

(١) أي : فيما يمتنعُ فيه العطفُ مِنْ حيثُ المعنىٰ ، خلافاً لابن جني في اشتراطه صِحَّتَهُ ، وإنَّما امتنع فيما ذُكِرَ ؛ لأنَّ (الطريقَ) لا يصحُّ إسنادُ السير إليه ؛ فلا يُمكِنُ أنْ يُقالَ : (سِرْتُ وسار الطريقُ) ، بل المعنىٰ : أَوْجَدتُ السيرَ حالَ كونِهِ مصاحباً للطريق ، ومثلُهُ : (استوى الماءُ والخشبةَ) ؛ أي : ارتفع الماءُ حالَ كونِهِ مصاحباً للخشبة ، فإن جُعِلَ بمعنىٰ : (تساوى الماءُ والخشبة في العلو) . . صحَّ العطف ، بل الظاهر حينئذٍ : وجوبُ رفع (الخشبة) ؛ لأنَّ العاملَ لا يقومُ إلا باثنين ؛ كـ (اشترك زيدٌ وعمرٌو) ، فتأمَّل ، وأمَّا : (سِرْتُ والنِّيلَ) . . فالظاهر : أنَّهُ ممَّا يصحُّ فيه العطفُ معنىً ؛ لصحَّة إسناد السَّيْر للنيل ، لـٰكنَّهُ ضعيفٌ لفظاً لِمَا يأتي ، والمعنىٰ على النصب : سرت مصاحباً في سيري للنيل ، بلا نَظَرٍ لكون النيل سائراً أو لا ، وعلى العطف : سرتُ وسار النيلُ ، ولا نَظَرَ لكونهما مُصطحِبَيْنِ زمناً أو لا . « خضري » (١/ ٤٠٥ـ٤٠٦) .

(٢) انظر التعليق السابق .

(٣) ذهب إلىٰ جواز توسُّطه : ابن جني في « الخصائص » (٢/ ٣٨٣) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٥٢ـ٢٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٢٥ـ ٣٢٦) ، و« همع =

٣١٣ـ وبعدَ (ما) ٱستفهامٍ أوْ (كيفَ) نَصَبْ   بفعلِ كَوْنٍ مُضمَرٍ بعضُ العَرَبْ

حقُّ المفعولِ معه : أنْ يَسبِقَهُ فعلٌ أو شِبْهُهُ ؛ كما تقدَّم تمثيلُهُ ، وسُمِعَ مِنْ كلامِ العربِ نصبُهُ بعدَ (ما) و(كيف) الاستفهاميَّتَينِ مِنْ غيرِ أنْ يُلفَظَ بفعلٍ ؛ نحوُ : (ما أنتَ وزيداً ؟) ، و(كيف أنتَ وقَصْعةً . . . .

❁ قوله : (وبعدَ « ما » ٱستفهامٍ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا كالمُستثنىٰ مِنْ قوله : (بما مِنَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ ما تقدَّمَ قياسيٌّ ، وقد سُمِعَ مِنْ كلامِهِمُ النصبُ مِنْ غيرِ تقدُّمِ فعلٍ ونحوِهِ ؛ ولهـٰذا قال في « التوضيح » : (فإن قلتَ : فقد قالوا : « ما أنتَ وزيداً ؟ » ، و« كيف أنتَ وزيداً ؟ » ؛ أي : مع أنَّهُ لم يتقدَّمْ فيهما فعلٌ ، ولا اسمٌ فيه معنى الفعلِ وحروفُهُ .

قلتُ : أكثرُهُم يرفعُ بالعطفِ ، والذين نَصَبُوا قدَّرُوا الضميرَ فاعلاً بمحذوفٍ ، لا مبتدأً)[1] .

❁ قوله : (بعضُ العَرَبْ) بالرفع : فاعلُ (نَصَب) ، وفي قوله : (بعضُ) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ الأرجحَ في مِثْلِ ما ذَكَرَهُ الرفعُ بالعطفِ .

❁ قوله : (قَصْعةٌ) بفتحِ القافِ : عربيَّةٌ ، وقيل : مُعرَّبةٌ ، وتُجمَعُ : علىٰ (قِصَعٍ) ؛ كـ (بَدْرة وبِدَر) ، وعلىٰ (قِصَاعٍ) ؛ كـ (كَلْبة وكِلاب) ،

. . . .

= الهوامع » (٢/ ٢٤١) .

(١) أوضح المسالك (٢/ ٢٣٩ـ٢٤٠) .

مِنْ ثَرِيدٍ ؟) ، فخَرَّجَهُ النَّحْوِيُّونَ : علىٰ أَنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ مضمرٍ مُشتقٍّ مِنَ الكَوْنِ[1] ، والتقديرُ : (ما تكونُ وزيداً ؟) ، و(كيف تكونُ وقصعةً مِنْ ثَرِيد ؟) ؛ فـ (زيداً) و(قصعةً) : منصوبانِ بـ (تكونُ) المضمرةِ .

و(قَصَعَاتٍ) ؛ كـ (سَجْدة وسَجَدَات) انتهىٰ « مصباح »[2] .

❁ قوله : (ثَرِيدٍ) بالمُثلَّثة : (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مَفْعُول) ؛ يُقالُ : (ثَرَدْتُ الخبزَ ثَرْداً) مِنْ باب (قَتَلَ) ؛ وهو أَنْ تَفُتَّهُ ثمَّ تَبُلَّهُ بمَرَقٍ . انتهىٰ « مصباح »[3] .

❁ قوله : (ما تكونُ وزيداً ؟) قال الدَّمَامِينيُّ : (لكَ جَعْلُ « كان » تامَّةً ؛ فـ « كيف » في محلِّ نصبٍ على الحال ، وجَعْلُها ناقصةً ؛ فـ « كيف » خبرُها مُقدَّماً) انتهىٰ[4] .

وقال شيخُ الإسلام : (ولفظُ « تكونُ » المُقدَّرةِ ناقصةٌ على الصحيح ، وما قبلَها خبرُها)[5] .

وقال الدَّمَامِينيُّ : (والنُّقْصانُ مُتعيِّنٌ مع « ما » ؛ لأنَّها لا تكونُ حالاً ،

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٠٧) : (لكن يجوزُ تقديرُ غيرِهِ ؛ كـ « تصنعُ » إذا صلح له الكلامُ ـ كالمثالَينِ ـ لبيان حاصل المعنىٰ) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٩٤) .

(٣) المصباح المنير (١/ ١١٢) .

(٤) تعليق الفرائد (١/ق١٩٢) .

(٥) الدرر السنية (١/ ٤٩٩) .

٣١٤ـ والعطفُ إنْ يُمكِنْ بلا ضعفٍ أَحَقْ والنصبُ مُختارٌ لدىٰ ضَعْفِ النَّسَقْ
٣١٥ـ والنصبُ إنْ لم يَجُزِ العطفُ يَجِبْ أوِ ٱعتَقِدْ إضمارَ عاملٍ تُصِبْ

ومع « كيف » يجوزُ جَعْلُها تامَّةً ؛ فـ« كيف » حالٌ)[1] ، لكن جوَّزَ ابنُ هشامٍ التمامَ مع (ما) ، وجَعَلَ (ما) مفعولاً مطلقاً[2] ، كما ذَكَرَهُ ياسينُ[3] .

❁ قوله : (إنْ لم يَجُزِ) ؛ أي : إنْ لم يُمكِنِ العطفُ .

❁ قوله : (أوِ ٱعتَقِدْ) ذَكَرَ المُراديُّ فيه احتمالَين :

أحدُهُما : أنْ يكونَ تخييراً فيما امتنعَ عطفُهُ بينَ نصبِهِ على المعيَّة ، وبينَ إضمارِ عاملٍ حيثُ يصحُّ إضمارُهُ .

وثانيهِما : أنْ يكونَ تنويعاً في ذلك ، والمعنىٰ : أنَّ ما امتنعَ فيه العطفُ نوعانِ ؛ نوعٌ يجبُ فيه النصبُ على المعيَّة ، ونوعٌ يُضمَرُ له عاملٌ ؛ لأنَّ المعيَّةَ

❁ قوله : (أحدُهُما : أنْ يكونَ تخييراً . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : ما تمتنعُ فيه المعيَّةُ ؛ نحوُ : (عَلَفْتُها . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (حيثُ يصحُّ إضمارُهُ) لا حاجةَ إليه .

❁ قوله : (نوعٌ يجبُ فيه النصبُ على المعيَّة) ؛ نحوُ : (سِرْتُ والطريقَ) ، و(مَشَيتُ والحائطَ) ، و(مات زيدٌ وطلوعَ الشمس) ، لكن

(١) تعليق الفرائد (١/ق١٩٢) .
(٢) أي : أيَّ وجودٍ توجدُ مع زيد . « خضري » (١/ ٤٠٧) .
(٣) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٢٨٤) ، حاشية ياسين على التصريح (١/ ٣٤٣) .

الاسمُ الواقعُ بعدَ هـٰذه الواوِ : إمَّا أنْ يُمكِنَ عطفُهُ علىٰ ما قبلَهُ ، أو لا .

فإن أَمْكَنَ عطفُهُ : فإمَّا أنْ يكونَ بضعف ، أو بلا ضعفٍ .

فيه أيضاً مُمتنِعةٌ ؛ كما في (عَلَفْتُها تِبْناً وماءً) .

قال : (ويجوزُ أنْ يُجعَلَ قولُهُ : « أو اعتقدْ إضمارَ عاملٍ » شاملاً للناصب ؛ كما مَثَّلْناه ، وللجارِّ ؛ كقولك : « ما لكَ وزيدٍ ؟ » ، فيجوزُ جرُّهُ لا بالعطف ، بل بإضمار الجارِّ ، كما نصَّ عليه في « شرح الكافية » ، وكلامُهُ

فيه : أنَّ امتناعَ إضمارِ العامل في ذلك غيرُ مُسلَّم ؛ إذ لا مانعَ مِنْ تقدير : (سِرْتُ ولابستُ النيلَ) ؛ فالمَخْلَصُ : جَعْلُها تنويعيّةً ، مع مُلاحظةِ أنَّ ضميرَ (يَجِبْ) يعودُ لـ (النصبُ) لا بقَيْدِ المعيّة ، فيَصدُقُ بجواز الإضمار .

وقولُهُ : (أو اعتقِدْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أَوجِبْ ذلك .

فالنوعُ الأوَّلُ يجوزُ فيه الأمرانِ ، والنوعُ الثاني يجبُ فيه الإضمارُ ، لـٰكنَّ وجوبَ الإضمارِ في الثاني غيرُ مُسلَّم ؛ لصحَّة تأويلِ العاملِ المذكورِ بما يَصلُحُ للمعطوف والمعطوف عليه ؛ كأن يُؤوَّلَ (عَلَفْتُها) بـ (أَنَلْتُها) ، كما سيذكرُهُ المُحشِّي[1] ، إلا أنْ يُجعَلَ إضمارُ العاملِ كنايةً عن التأويل الصادقِ بالإضمار والتجوُّزِ في المذكور .

❁ قوله : (لا بالعطف) ؛ أي : علىٰ طريقة الجمهور ؛ مِنِ امتناع العطفِ على الضمير المجرورِ بدون إعادة الجارِّ ، أمَّا علىٰ طريقة المُصنِّف فلا[2] .

❁ قوله : (بل بإضمار الجارِّ) فيه : أنَّ حذفَ الجارِّ وإبقاءَ عملِهِ . . شاذٌّ ،

---

(١) انظر (٣/٣١١) .

(٢) وستأتي كلتا الطريقتين في (٤/ ٣٧٥ـ٣٧٨) .

فإن أَمْكَنَ عطفُهُ بلا ضعفٍ . . فهو أحقُّ مِنَ النصب ؛ نحوُ : (كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَينِ) ؛ فرَفْعُ (زيد) عطفاً على الضمير المُتَّصِلِ . . أَوْلىٰ مِنْ نصبه مفعولاً معه ؛ لأنَّ العطفَ مُمكِنٌ للفصل ، والتَّشْريكُ أَوْلىٰ مِنْ عدم التشريك ، ومثلُهُ : (سار زيدٌ وعمرٌو) ؛ فرَفْعُ (عمرٍو) أَوْلىٰ مِنْ نصبه .

فيه يُؤَيِّدُ هـٰذا الاحتمالَ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وقد جرى الشارحُ علىٰ أنَّها للتخيير ، وجرى الأُشْمُونيُّ علىٰ أنَّها للتنويع[2] .

* قوله : (كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَينِ) مثَّل ابنُ هشامٍ في « قطر الندىٰ » للنصب بقوله : (كُنْ أنتَ وزيداً كالأخ) ، ثمَّ قال : (وقد استُفِيدَ مِنْ تمثيلي بذلك : أنَّ ما بعدَ المفعولِ معه يكونُ بحسَبِ ما قبلَهُ ، لا بحسَبهما ، وإلا لَقُلْتُ : « كالأخوَينِ » ، وهـٰذا هو الصحيحُ ، والسماعُ والقياسُ يقتضيانِهِ ، وعن الأخفش [إجازةُ] مُطابقتِهِما معاً قياساً على العطف ، وليس بالقوي) انتهىٰ ؛ فما قاله الشارحُ جارٍ علىٰ قول الأخفش ، وسهَّلَهُ تمثيلُهُ للعطف

فلعلَّ هـٰذا التقديرَ إنَّما هو في تركيبٍ مسموعٍ .

* قوله : (فما قاله الشارحُ) ؛ أي : مِنْ أنَّ الأَوْلىٰ في هـٰذا المثالِ العطفُ ، وجوازَ النصبِ على المعيَّة فيه بعَيْنه مرجوحٌ ، المُفِيدَ ذلك بقاءَ التثنيةِ مع النصب على المعيّة ، وإن كان يحتملُ أنَّ مقصودَ الشارحِ : أنَّهُ على

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٠٢ـ٥٠٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٦٦ـ٦٦٨) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢/ ٦٩٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٢٦) .

وإنْ أَمْكَنَ العطفُ بضعفٍ.. فالنصبُ على المعيَّة أَوْلىٰ مِنَ التشريك ؛ لسلامته مِنَ الضعف ؛ نحوُ : (سِرْتُ وزيداً) ؛ فنَصْبُ (زيد) أَوْلىٰ مِنْ رفعه ؛ لضعف العطفِ على الضمير المرفوعِ المُتَّصِلِ بلا فاصلٍ[1] .

وإن لم يُمكِنْ عطفُهُ.. تعيَّن النصبُ على المعيَّة ، أو علىٰ إضمار فعلٍ

بقوله : (كنتُ أنا وزيدٌ كالأخوَينِ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (تعيَّن النصبُ على المعيَّة ، أو علىٰ إضمار فعلٍ) هـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (أو) للتخيير ، وفي جَعْله منصوباً على المعيَّة نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ مُمتنِعٌ ؛ لانتفاء المصاحبة ؛ لأنَّ الماءَ لا يُصاحِبُ التِّبْنَ في العَلْف ، وكذا يمتنعُ جَعْلُ الواوِ عاطفةً ؛ لانتفاء المشاركة ؛ لأنَّ الماءَ لا يُشارِكُ التِّبْنَ في العَلْف ؛ فالحقُّ فيه : النصبُ بتأويل (سَقَيْتُها) بـ (أَنَلْتُها) ، ....

النصب يُبدَلُ المُثنَّىٰ بمفرد ، تأمَّلْ .

* قوله : (بتأويل « سَقَيْتُها ») المُناسِبُ : (عَلَفْتُها) ، كما في بعض النسخ[3] .

---

(١) وضَعْفُ العطفِ هنا مِنْ جهة اللفظ ، وأمَّا مِنْ جهة المعنىٰ : فكقولهم : (لو تُرِكتِ الناقةُ وفصيلها لرَضِعَها) ؛ فإنَّ المعنىٰ لا يصحُّ مع العطفِ إلا بتكلُّف ؛ كأنْ يُقدَّرَ : (لو تُرِكتِ الناقةُ تَرْأَمُ فصيلَها ـ أي : تعطفُ عليه ـ وتركت فصيلها يرضعها ـ أي : يتمكَّنُ من الرضاع ـ . لرضعها) ؛ لأنَّ رضاعَهُ لا يتسبَّب عن مُجرَّد تركِهما ؛ لاحتمال نُفْرتها منه . انظر « حاشية الخضري » (١/٤٠٨) .

(٢) الدرر السنية (١/٥٠١) ، وما بين المعقوفين زيادة من « شرح قطر الندىٰ » (ص٢٣٤) .

(٣) جاء كذلك في (هـ) .

يَلِيقُ به ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

١٦٦ـ عَلَفْتُها تِبْناً وماءً بارِدًا

فـ (ماءً) : منصوبٌ على المعيَّة ، أو على إضمارِ فعلٍ يَلِيقُ به ، والتقديرُ : (وسَقَيْتُها ماءً بارداً) .

وكقوله تعالىٰ : ﴿ فَأَجْمِعُوٓاْ أَمْرَكُمْ وَشُرَكَآءَكُمْ ﴾ [يونس : ٧١] ؛ فقولُهُ : (وشُرَكاءَكُم) لا يجوزُ عطفُهُ علىٰ (أمرَكُم) ؛ لأنَّ العطفَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العامل ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : (أَجْمَعْتُ شُرَكائي) ، وإنَّما يُقالُ : (أَجْمَعْتُ

أو إضمارِ عاملٍ يُفسِّرُهُ ، وأنَّ (أو) للتنويع ، كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

* قوله : (إذ لا يصحُّ أنْ يُقالَ : « أَجْمَعْتُ شُرَكائي ») ؛ أي : لأنَّهُ يُقالُ : (أَجْمَعَ) في أسماء المعاني ، و(جَمَعَ) في أسماء الأعيان ، وقد يُستعمَلُ (أَجْمَعَ) في الأعيان ؛ فيُقالُ : (أَجْمَعْتُ شُرَكائي) ، وعليه : فلا تقديرَ ، ويجوزُ أنْ يُقالَ : (أَجْمَعْتُ على الأمر) ، والأَوْلىٰ : (أَجْمَعْتُ

---

* قوله : (أو إضمارِ عاملٍ يُفسِّرُهُ) الأَوْلىٰ : (يُناسِبُهُ) .

---

(١) رجز مجهول النسبة مشهور في كتب النحو والبلاغة ، وقد استشهد به : الرضي في « شرح الكافية » (١/ ٥٢٠) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٠٩) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٦٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٤٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٩٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٤١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ١٨٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٨١) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ١٣٩ـ ١٤١) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٣٢٣) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٢٦) .

أَمْرِي) ، و(جَمَعْتُ شُرَكائي) ؛ فـ (شُرَكاءَ) : منصوبٌ على المعيَّة ، والتقديرُ والله أعلم : (فأَجْمِعُوا أمرَكُم معَ شُرَكائِكِم) ، أو منصوبٌ بفعلٍ يَلِيقُ به ، والتقديرُ : (فأَجْمِعُوا أمرَكُم واجْمَعُوا شُرَكاءكُم)[1] .

الأمرَ) ، كما في « الفارِضيِّ »[2] .

. . . .

---

(١) وممَّا يمتنعُ فيه العطفُ : قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلَّذِينَ تَبَوَّءُو ٱلدَّارَ وَٱلْإِيمَٰنَ ﴾ [الحشر : ٩] ؛ لأنَّ الإيمانَ لا يُتَبَوَّأُ ؛ فهو إمَّا مفعولٌ معه ، أو لمحذوف ، والتقدير : (وأَخْلَصُوا الإيمانَ) ، ويجوز تأويل العامل هنا وفيما سبق بفعلٍ يتعدَّىٰ لهما ؛ كأنْ يُقالَ : (ولَزِمُوا الدارَ والإيمان) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٠٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧١) .

الاستثناء

٣١٦ـ ما ٱستَثْنَتِ (إلَّا) . . . .

(الاستثناءُ)

❁ قوله : (الاستثناءُ) ؛ . . . .

[الاستثناءُ]

❁ قوله رحمه الله : (ما ٱستَثْنَتِ « إلَّا » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ المسائلَ أربعٌ :

الأُولىٰ : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ تامّاً مُوجَباً ، وفيها أربعُ صُوَرٍ ؛ وهي تقدُّمُ المُستثنىٰ على المُستثنىٰ منه ، وتأخُّرُهُ ، واتِّصالُهُ ، وانقطاعُهُ ، وقد أشار المُصنِّفُ إلىٰ هـٰذه المسألةِ بصُوَرِها الأربعِ بقوله : (ما استَثْنَتِ « إلَّا » مَعْ تمامٍ يَنتصِبْ) .

الثانية : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ تامّاً غيرَ مُوجَبٍ ، وفيها الصُّوَرُ الأربعُ المُتقدِّمة ، وقد أشار إلىٰ هـٰذه المسألةِ بقوله : (وبعدَ نفيٍ . . .) إلىٰ آخره ، إلا أنَّهُ قيَّد هـٰذه المسألةَ بقوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره ، والمُرادُ

بغير النصب : الإتباعُ ؛ أخذاً من البيت قبلَهُ ، ولا خفاءَ أنَّ الإتْباعَ على الإبدال صادقٌ بكلٍّ من الأحوال الثلاثة ؛ أعني : الرفعَ والنصبَ والجرَّ ، وإنِ اقتصرَ الشارحُ في تمثيله الآتي على الرفع ، بل حَصَرَ غيرَ النصبِ فيه ؛ حيثُ قال : (وهو الرفعُ) ، ولعلَّ اقتصارَ المُصنِّفِ على النفي في قوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي. . .) إلىٰ آخره ؛ حيثُ لم يقل : (وشِبْهِهِ). . لأنَّهُ هو المسموعُ الواردُ .

ومُقتضىٰ تمثيلِ الشارحِ لغير النصب بما الاستثناءُ فيه متصلٌ. . أنَّ قولَهُ : (وغيرُ نصبِ سابقٍ. . .) إلىٰ آخره : تقييدٌ لقوله : (انتُخِبْ إتباعُ ما اتَّصل) ، لا لقوله أيضاً : (وانصِبْ ما انقطَعْ. . .) إلىٰ آخره ، وإن كان يحتملُ أنْ يُقالَ ـ كما هو ظاهرُ « المتن » ـ : إنَّ التقييدَ راجعٌ لكلِّ ذلك ، وتمثيلَ الشارحِ لا يُخصِّص ، كما أنَّ اقتصارَهُ على الرفع كذلك .

الثالثةُ : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ غيرَ تامٍّ وغيرَ مُوجَب ، وفيها صورةٌ واحدة ؛ إذ لا يُقالُ فيها : تقدَّم المستثنىٰ أو تأخَّر ، مِنْ الجنس أو لا ، وإلىٰ هـٰذه المسألةِ أشار المُصنِّفُ بقوله : (وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ. . .) إلىٰ آخره .

الرابعةُ : مسألةُ ما إذا كان الكلامُ مُوجَباً غيرَ تامٍّ ، وليس لهـٰذه المسألةِ إلا صورةٌ واحدة كالثالثة ، وهي مُمتنِعةٌ ، والحقُّ : جوازُها بلا تأويلٍ إنْ حصلتْ فائدةٌ ؛ كـ (قرأتُ إلا سورةَ كذا) ، ولم يتعرَّضِ المُصنِّفُ لهـٰذه المسألةِ في هـٰذا الكتاب ، وقد أشار إليها الشارحُ .

. . . .

أي : المُستثنىٰ ؛ لأنَّ الكلامَ في المنصوبات ، والمنصوبُ هو المُستثنىٰ ، لا الاستثناءُ ؛ الذي هو الإخراجُ بـ (إلا) أو إحدىٰ أخواتِها لِمَا كان داخلاً أو مُنزَّلاً منزلةَ الداخل .

فالإخراجُ : جنسٌ شاملٌ : للإخراج بالبدل ؛ نحوُ : (أكلتُ الرغيفَ

❁ قوله : (أي : المُستثنىٰ ؛ لأنَّ الكلامَ. . .) إلىٰ آخره : وقد يُقالُ : يُمكِنُ إرادةُ المعنى المصدريِّ ، وذِكْرُهُ فيها باعتبار مُتعلَّقِهِ[1] ، كما في (تعدِّي الفعلِ ولزومه) .

❁ قوله : (الذي هو الإخراجُ بـ « إلا ». . .) إلىٰ آخره : بتعريفه بالمعنى المصدريِّ يُعلَمُ تعريفُهُ بمعنى اسمِ المفعول ؛ فلا يُقالُ : كان عليه أنْ يُعرِّفَهُ بمعنى اسمِ المفعول .

ثمَّ إنَّ مذهبَ الفرّاءِ : أنَّ الاستثناءَ إخراجُ حُكْمِ المستثنىٰ مِنْ حُكْمِ المستثنىٰ منه فقط ، ومذهبَ سيبويهِ وجمهورِ البَصْريِّينَ : أنَّهُ إخراجٌ للمستثنىٰ مِنَ المستثنىٰ منه ولحُكْمه مِنْ حُكْمه ، وذَهَبَ الكِسَائيُّ إلىٰ ما هو ظاهرُ المشهور في التصانيف ؛ مِنْ أنَّ الإخراجَ إنَّما هو لنَفْس المستثنىٰ مِنْ نَفْس المستثنىٰ منه ، وعلىٰ مذهبه دون المذهبَينِ السابقَينِ يتخرَّجُ قولُ مَنْ قال : المستثنىٰ مسكوتٌ عنه ، لا أنَّ الاستثناءَ مِنَ النفي إثباتٌ وبالعكس[2] .

❁ قوله : (شاملٌ : للإخراج بالبدل. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ونحوِ ذلك ؛

---

(١) قوله : (فيها) ؛ أي : في المنصوبات .

(٢) انظر « التذييل والتكميل » (٨/١٥٦ـ١٥٧) ، و« المساعد » (١/٥٤٨ـ٥٤٩) .

. . . .

ثُلُثَهُ) ، وبالصفة ؛ نحوُ : (أَعْتِقْ رقبةً مؤمنةً) ، والشرطِ ؛ نحوُ : (اقتُلِ الذِّمِّيَّ إنْ حاربَ) .

وبـ (إلا) : يخرجُ المُخرِجُ بالصفة والشرطِ وغيرِهِما مِنَ المُخصِّصات .

و(ما كان داخلاً) : يشملُ : الداخلَ حقيقةً لفظاً أو تقديراً ؛ فإنَّ المُفرَّغَ داخلٌ حقيقةً في المُستثنىٰ منه ، إلا أنَّ الدخولَ تقديريٌّ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ المُستثنىٰ

كالغاية ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَتِمُّوا الصِّيَامَ إِلَى اللَّيْلِ ﴾ [البقرة : ١٨٧] .

وقال الدَّمَامِينيُّ في « شرح التسهيل » نقلاً عن ابنِ الحاجبِ : نحوُ ذلك ليس بإخراج ، وإنَّما هو مُجرَّدُ بيانٍ للمُراد باللفظ الأوَّل ، قال : (فقولُهُم في تعريف المستثنىٰ : هو المُخرَجُ بـ « إلا » أو إحدىٰ أخواتِها . . الجنسُ فيه موصوفُ « المُخرَجِ » ؛ أي : اللفظُ المُخرَجُ ، و« المُخرَجُ » فصلٌ ، وبـ« إلا » . . . إلىٰ آخره . . لمُجرَّد بيانِ الأدوات الموضوعةِ للإخراج) انتهىٰ[1] .

وهو يَقتضِي : أنَّ الصفةَ ونحوَها لا إخراجَ فيها ، ولعلَّهُ لا يظهرُ إلا علىٰ أنَّ المُرادَ بالإخراج الإخراجُ مِنَ الحُكْم مع اللفظ أو لا ، وأنَّ نحوَ الصفةِ ليس فيه إخراجٌ مِنَ الحُكْم ، ويَقتضِي : أنَّ الرغيفَ في نحو : (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) مُستعمَلٌ في بعضه الذي هو الثلث ، وحينئذٍ : فتسميتُهُ بدلَ بعضٍ اصطلاحٌ باعتبارِ أصلِ المعنىٰ ، وإلا فهو بدلُ كلٍّ ، فتدبَّرْ .

* قوله : (يشملُ : الداخلَ حقيقةً . . .) إلىٰ آخره : والداخلُ حُكْماً

---

(١) تعليق الفرائد (١/ ١٩٤) ، وانظر « الإيضاح في شرح المفصل » (١/ ٣٦١) .

٣١٦ـ ما ٱستَثْنَتِ (ٱلَّا) مَعْ تمامٍ يَنتصِبْ   وبعــدَ نفــيٍ أو كنَفْــيٍ ٱنتُخِــبْ

منه الذي هو مَحَلُّ الدخول مُقدَّرٌ لا ملفوظٌ به .

والقيدُ الأخير : لإدخال المُنقطِعِ .

❁ قوله : (ما ٱستَثْنَتِ « ٱلَّا » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولٌ بمعنى (الذي) ، وجملةُ (استثنت) : صِلَتُهُ ، والعائدُ : محذوفٌ ؛ أي : استثنَتْهُ ، وجملةُ (يَنتصِبْ) : خبرٌ عن (ما) ؛ أي : ما أَخْرَجَتْهُ (إلا) .

قال الشاطِبيُّ : (ومعنىٰ إخراجِهِ : أنَّ ذِكْرَهُ بعدَ « إلا » مُبيِّنٌ أنَّهُ لم يُرِدْ دخولَهُ فيما تقدَّم ، فبيَّن ذلك للسامع بتلك القرينة ، لا أنَّهُ كان مُراداً للمُتكلِّم ثُمَّ أَخْرَجَهُ ، هـٰذا حقيقةُ الإخراجِ عندَ أئمَّة اللِّسان ؛ سيبويهِ وغيرِهِ ، . . . .

لا حقيقةَ هو المُنزَّلُ منزلةَ الداخل ؛ وهو المنقطعُ .

❁ قوله : (ومعنىٰ إخراجِهِ : أنَّ ذِكْرَهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالمُرادُ بالإخراج : إظهارُ الخروج ، وقولُهُ : (مُبيِّنٌ أنَّهُ لم يُرِدْ دخولَهُ فيما تقدَّم) ؛ أي : فهو خارجٌ مِنْ أوَّل الأمر ؛ فالمستثنىٰ منه عامٌّ مُستعمَلٌ في خاصٍّ ؛ وهو ما عداه بقرينة الاستثناء ، كذا يُؤخَذُ من « الصبَّانِ »[1] .

وكما قيل بذلك قيل بأنَّ المستثنىٰ منه مُستعمَلٌ في معناه شاملٌ للمستثنىٰ ، غايةُ الأمرِ : أنَّ عمومَهُ غيرُ مُرادٍ مِنْ جهة الحُكْم ، فعمومُهُ مُرادٌ تناولاً لا حُكْماً ، فهو علىٰ هـٰذا مِنْ قَبِيلِ العامِّ المخصوصِ ، وعلىٰ ذلك مِنْ قَبِيلِ

---

(١) حاشية الصبان (٢/ ٢٠٨) .

وهو الذي لا يَصِحُّ غيرُهُ . انتهىٰ) ، وبه يتَّضِحُ الحالُ ، ويزولُ الإشكالُ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (إِتْباعُ) بالرفع : نائبُ فاعلِ (ٱنتُخِبْ) ، وفيه التضمينُ

العامِّ المُرادِ به الخصوصُ ؛ إذ عمومُهُ غيرُ مُرادٍ عليه لا تناولاً ولا حُكْماً ، وبهٰذا أيضاً يتَّضِحُ الحال ، ويزولُ الإشكال .

❀ قوله : (وهو الذي لا يَصِحُّ غيرُهُ) قد علمتَ أنَّهُ يصحُّ غيرُهُ ، فتنبَّهْ ، وقيل : قد يُقالُ : يصحُّ غيرُهُ ؛ بأنْ يُرادَ : إخراجُهُ مِنَ اللفظ العامِّ السابق الداخلِ هو فيه مِنْ حيثُ مفهومُهُ لغةً ، وإن كان خارجاً في النِّيَّة مِنْ أوَّل الأمر . انتهىٰ[2] .

وفيه : أنَّهُ متىٰ كان خارجاً مِنْ أوَّل الأمر ؛ بأنِ استُعمِلَ المستثنىٰ منه فيما عداه . . لا يُمكِنُ إخراجُهُ بعدُ ؛ فإنَّهُ لا يُمكِنُ جَعْلُ المستثنىٰ منه غيرَ شاملٍ له بحسَب اللغة ـ كما هو ظاهرٌ ـ إلا بحسَب الإرادة ؛ لأنَّهُ تحصيلُ حاصل ؛ فإن أُرِيدَ إخراجُهُ بالنَّظَر للسامع . . فهو عينُ إظهارِ خروجِهِ ، فيتَّحِدُ مع ما ذَكَرَهُ الشاطِبيُّ .

❀ قوله : (ويزولُ الإشكالُ) ؛ أي : الذي هو التناقضُ بإدخال الشيءِ ثمَّ

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٤٧) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣/٣٤٣) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/٢٠٨) .

. . . . وعـن تميـمٍ فيـهِ إبـدالٌ وَقَـعْ

حُكْمُ المُستثنىٰ بـ (إلَّا) : النصبُ إنْ وَقَعَ بعدَ تمامِ الكلامِ المُوجَبِ ،

العَرُوضيُّ ؛ وهو تعليقُ قافيةِ البيتِ بما بعدَهُ ، وقد جوَّزه بعضُهُم ؛ فلا اعتراضَ[1] .

* قوله : (وعن تميمٍ فيهِ إبدالٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إبدالٌ وَقَعَ فيه عن تميم[2] .

* قوله : (حُكْمُ المُستثنىٰ بـ « إلَّا » . . .) إلىٰ آخره : خصَّ كالناظم (إلا) بالذِّكْر ؛ لعمومها في الاستثناء ؛ لأنَّها أصلُ أدواته ؛ إذ هي حرفٌ ، والحرفُ هو الموضوعُ لإفادة المعاني التي لم يستقلَّ هو بها كالنفي والاستفهام . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

* قوله : (المُوجَبِ) بفتح الجيم ؛ أي : المُثبَت .

إخراجِهِ ، وقد علمتَ أنَّ زوالَ الإشكالِ لا يتوقَّفُ علىٰ ما ذَكَرَهُ .

* قوله : (إذ هي حرفٌ) ؛ أي : دائماً ، ولا تَرِدُ (إلا) الوصفيَّةُ ؛ لأنَّهُ ليس الكلامُ فيها .

---

(١) انظر ما تقدم تعليقاً في (١/ ٥٦٣) .

(٢) وعليه : فيكون (فيه) مُتعلِّقاً بـ (وقع) ، وجعله الشيخ خالد في « التمرين » (ص٧٣) خبراً مُقدَّماً ، و(إبدال) مبتدأ مُؤخَّراً ، وجملة (وقع) في موضع النعت لـ (إبدال) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٠٤) .

سواءٌ كان مُتَّصِلاً أو مُنقطِعاً ؛ نحوُ : (قام القومُ إلا زيداً) ، و(ضربتُ القومَ إلا زيداً) ، و(مررتُ بالقوم إلا زيداً) ، و(قام القومُ إلا حماراً) ، و(ضربتُ القومَ إلا حماراً) ، و(مررتُ بالقوم إلا حماراً) ؛ فـ (زيداً) في هٰذه المُثُلِ : منصوبٌ على الاستثناء ، وكذلك : (حماراً)[1] .

والصحيحُ مِنْ مذاهب النَّحْويِّينَ : أنَّ الناصبَ له ما قبلَهُ بواسطةِ (إلا)[2] ، واختار المُصنِّفُ في غير هٰذا الكتابِ : أنَّ الناصبَ له (إلا)[3] ، وزَعَمَ : أنَّهُ مذهبُ سيبويهِ[4] .

---

(١) قيل : هو حينئذٍ واجبٌ اتفاقاً ، ويَرُدُّهُ جواز الإتباع في لغة حكاها أبو حيان ، وخرَّج عليها قراءة عبد الله وأُبيٍّ : (فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ) بالرفع بدلاً من الواو ، وهل هي خاصةٌ بالمتصل كالآية أو لا ؟ فيه نَظَرٌ ، وقيل : إنَّ الآيةَ نفيٌ لا إيجاب ؛ لأنَّ (شَرِبُوا) في تأويل : (لم يكونوا مِنِّي) ؛ بدليل : ﴿فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ [البقرة : ٢٤٩] ؛ فالمُختار فيه الإبدال ، وجعل الفرّاء (قليل) مبتدأ خبره محذوف ؛ أي : لم يشربوا ، والجملة في محلِّ نصبٍ على الاستثناء ، فلم يخرجْ عن اللغة الفصحى . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٠ـ ٤١١) .

(٢) أي : فتكونُ مُعدِّيةً له إلىٰ ما بعدَها كحرف الجر ، لٰكن تُعدِّيه في العمل فقط لا في المعنىٰ . « خضري » (١/ ٤١١) .

(٣) ويُشعِرُ به في النظم قولُهُ : (ما استثنتِ « ألّا ») ، وقولُه : (وأَلْغِ « إلّا ») .

(٤) شرح التسهيل (٢/ ٢٧٣) ، واعلَمْ : أنَّهُم اختلفوا في ناصب المُستثنىٰ بـ (إلا) علىٰ ثمانية أقوال : أحدُها : أنَّهُ نَفسُ (إلا) وحدَها ، وإليه ذهب الناظم ، وزَعَمَ أنَّهُ مذهبُ سيبويه والمُبرِّد ، والثاني : تمامُ الكلام ، كما انتصب (درهماً) بعد (عشرين) ، والثالث : الفعلُ المُتقدِّم بواسطة (إلا) ، وإليه ذهب السِّيرافيُّ والفارسيُّ =

وهـٰذا معنىٰ قوله : (ما استثنتِ « ٱلَّا » معْ تمامٍ يَنتصِبْ) ؛ أي : إنَّهُ يَنتصِبُ الذي استثنَتْهُ (إلا) مع تمام الكلامِ إذا كان مُوجَباً .

فإنْ وَقَعَ بعدَ تمامِ الكلام الذي ليس بمُوجَبٍ ـ وهو المُشتمِلُ على النفي أو شِبْهِهِ[1] ، والمُرادُ بشِبْه النفيِ : النهيُ والاستفهامُ ـ . فإمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ

---

* قوله : (والاستفهامُ) ؛ أي : المُؤوَّلُ بالنفي ، سواءٌ كان إنكارياً أو توبيخياً ، والفرقُ بينهما : أنَّ المُستفهَمَ عنه في الأوَّل غيرُ واقعٍ ومُدَّعِيَهُ كاذبٌ ؛ نحوُ : ﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾ [الشرح : ١] ، وفي الثاني واقعٌ ومُدَّعِيَهُ صادقٌ وإن كان مَلُوماً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَئِفْكًا ءَالِهَةً دُونَ ٱللَّهِ تُرِيدُونَ ﴾ [الصافات : ٨٦] ، ويُقالُ للأوَّل : إبطاليٌّ أيضاً ، كما في « المغني »[2] ، وقد نَظَمتُ هـٰذا

---

* قوله : (وإن كان مَلُوماً) الضميرُ : عائدٌ على (مُدَّعيَهُ) بمعنى المُتلبِّس به ، لا بمعنى القائلِ به .

= وابن الباذِش ، وهو مذهب المُحقِّقين ، والرابع : الفعل المُتقدِّم دون واسطة (إلا) ، وإليه ذهب ابن خروف ، والخامس : فعلٌ محذوف مِنْ معنىٰ (إلا) ، تقديره : (أستثني زيداً) ، وإليه ذهب الزَّجَّاج ، والسادس : المخالفة ، وحُكي عن الكسائي ، والسابع : (أنَّ) محذوفةً هي وخبرُها ، والتقدير : (إلا أنَّ زيداً لم يقم) ، حكاه السِّيرافيُّ عن الكِسَائي ، والثامن : أنَّ (إلا) مُركَّبةٌ مِنْ (إنَّ) و(لا) ، ثم خُفِّفت (إنَّ) وأُدغِمتْ في اللام ، حكاه السِّيرافيُّ عن الفرَّاء . انظر « المقاصد الشافية » (٣/٣٤٩ـ٣٥٠) ، و« التصريح على التوضيح » (١/٣٤٩) .

(١) قوله : (على النفي) ؛ أي : لفظاً ومعنىً ؛ كما سيُمثِّلُهُ ، أو لفظاً فقط ؛ نحوُ : ﴿ لَا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ ﴾ [الواقعة : ٧٩] ؛ فإنَّهُ نهيٌ في المعنىٰ ، أو معنىً فقط ؛ كالقراءة السابقة : (فشَرِبُوا منه إلا قليلٌ) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/٤١١) .

(٢) مغني اللبيب (١/٢٤) .

مُتَّصِلاً ، أو مُنقطِعاً ، والمُرادُ بالمُتَّصِل : أنْ يكونَ المُستثنىٰ بعضاً ممَّا قبلَهُ ، وبالمُنقطِع : ألَّا يكونَ بعضاً ممَّا قبلَهُ .

الفرقَ فقلتُ : [من الرجز]

مُستفهَـــمُ التـــوبيـــخِ مُـــدَّعِيـــهِ بـــالصِّـدقِ صِـفْ وواقـعٌ فَعِيـهِ

مُستفهَـــمُ الإنكـــارِ غيـــرُ واقِـعِ ومُـــدَّعِيــهِ كـــاذبٌ يـــا ذا فَعِـــي

* قوله : (أنْ يكونَ المُستثنىٰ بعضاً) هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهِم : (جِنْساً ممَّا قبلَهُ) ؛ لأنَّ المُستثنىٰ قد يكونُ جنساً ممَّا قبلَهُ وهو مُنقطِعٌ ؛ كـ (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيدٍ) قاله الشيخُ في « الكافية » انتهىٰ « فارِضي »[1] .

---

* قوله : (هو أَوْلىٰ مِنْ قول بعضِهِم : « جِنْساً ممَّا قبلَهُ ») المُناسِبُ : (مِنْ جنسِ ما قبلَهُ) ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ .

* قولُهُ : (لأنَّ المُستثنىٰ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ تعريفَ المُتَّصِلِ بما ذَكَرَهُ ذلك البعضُ يدخلُ فيه نحوُ : (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيدٍ) مع أنَّ الاستثناءَ فيه منقطعٌ ، ومثلُهُ : (جاء القومُ إلا حماراً) ، وأيضاً : يخرجُ عنه نحوُ : (أحرقتُ زيداً إلا يدَهُ) ممَّا كان فيه المستثنىٰ جزءاً ممَّا قبلَهُ ؛ لأنَّهُ لا يصدقُ عليه أنَّهُ مِنْ جنس كلِّهِ مع أنَّ الاستثناءَ فيه مُتَّصِلٌ ، ويُعلَمُ مِنْ ذلك : أنَّ قولَ الشارحِ في تعريف المنقطع : (ألَّا يكونَ بعضاً ممَّا قبلَهُ) . . أَوْلىٰ مِنْ قول ذلك البعضِ : (ألَّا يكونَ مِنْ جنس ما قبلَهُ) ؛ فإنَّهُ يدخلُ فيه نحوُ : (أحرقتُ زيداً إلا يدَهُ) ، ويخرجُ عنه نحوُ : (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيد) ،

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٢) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٧٠١) .

فإن كان مُتَّصِلاً : جاز نصبُهُ على الاستثناء ، وجاز إتباعُهُ لِمَا قبلَهُ في الإعراب ، وهو المُختار[1] ، والمشهورُ : أنَّهُ بدلٌ مِنْ متبوعه[2] ؛ وذلك نحوُ : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(إلا زيداً) ، و(لا يَقُمْ أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(إلا زيداً) ، و(هل قامَ أحدٌ إلا زيدٌ ؟) ، و(إلا زيداً ؟) ، و(ما ضربتُ أحداً إلا زيداً) ، و(لا تَضرِبْ أحداً إلا زيداً) ، و(هل ضربتَ أحداً إلا زيداً ؟) ؛ فيجوزُ في (زيداً) أنْ يكونَ منصوباً على الاستثناء ، وأنْ يكونَ منصوباً على البدليّة مِنْ (أحد) ، وهـٰذا هو المُختارُ[3] .

---

* قوله : (على البدليّة) ؛ أي : فهو بدلٌ منه في عمل العامل فيه ، وتخالفُهُما في الإيجاب والنفي لا يمنعُ البدليّةَ ؛ . . . .

و(جاء القومُ إلا حماراً) .

فكلٌّ مِنْ تعريفَيْ ذلك البعضِ غيرُ مانعٍ وغيرُ جامعٍ .

ثمَّ إنَّهُ أُورِدَ علىٰ تعريف المُتَّصِلِ علىٰ كلتا العبارتَينِ : أنَّهُ يشملُ الاستثناءَ

---

(١) أي : إن لم يتقدَّم المُستثنىٰ ، كما سيأتي ، ولم يطل الفصلُ ، وإلا اختِيرَ النصبُ ؛ كـ(ما جاءني أحدٌ حينَ كنتُ جالساً هنا إلا زيداً) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٢) .

(٢) أي : بدلَ بعضٍ عند البَصْريِّينَ ، وعند الكُوفيِّينَ : أنَّ (إلا) حرفُ عطف في الاستثناء خاصَّةً ، فما بعدَها عطفٌ علىٰ ما قبلَها لا بدلٌ ، وهي كـ(لا) العاطفةِ في مخالفةِ ما بعدَها لِمَا قبلَها . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٣) .

(٣) وإذا تعذَّر الإبدال على اللفظ . . أُبدل على الموضع ؛ نحو : (ما جاءني من أحد إلا زيدٌ) ، و(ليس زيدٌ بشيءٍ إلا شيئاً حقيراً) ؛ لأنَّ (مِنْ) والباءَ لا تُزادانِ في الإيجاب . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٤) .

وتقولُ : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ) ، و(إلا زيداً) ، و(لا تَمْرُرْ بأحدٍ إلا زيدٍ) ، و(إلا زيداً) ، و(هل مررتَ بأحدٍ إلا زيدٍ ؟) ، و(إلا زيداً ؟) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبعدَ نفيٍ أو كنفيٍ ٱنتُخِبْ إتباعُ ما ٱتَّصَلَ) ؛ أي : اختِيرَ إتباعُ الاستثناءِ المُتَّصِلِ إنْ وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِ نفيٍ .

وإن كان الاستثناءُ مُنقطِعاً : تعيَّنَ النصبُ عندَ جمهورِ العرب ؛ فتقولُ : (ما قام القومُ إلا حماراً) ، ولا يجوزُ الإتباعُ ، وأجازه بنو تميم[1] ؛ فتقولُ : (ما قام القومُ إلا حمارٌ) ، و(ما ضربتُ القومَ إلا حماراً) ، و(ما مررتُ بالقوم إلا حمارٍ) .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وٱنصِبْ ما ٱنقَطَعْ) ؛ أي : انصِبِ الاستثناءَ المُنقطِعَ إذا وَقَعَ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ عندَ غيرِ بني تميمٍ ، وأمَّا بنو تميم فيُجيزُونَ إتباعَهُ .

في قوله تعالىٰ : ﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلْمَوْتَ إِلَّا ٱلْمَوْتَةَ ٱلْأُولَىٰ ﴾ [الدخان : ٥٦] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا تَأْكُلُوٓاْ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ [النساء : ٢٩] ؛ فإنَّ المستثنىٰ فيهما بعضٌ ممَّا قبلَهُ ومِنْ جنسه ، مع أنَّ الاستثناءَ منقطعٌ ، فيكونُ تعريفُ المُتَّصِلِ بما ذَكَرَهُ الشارحُ أو بما ذَكَرَهُ بعضُهُم . غيرَ مانعٍ ، ويُعلَمُ مِنْ ذلك : أنَّهُ يَرِدُ علىٰ تعريف المنقطع بما ذَكَرَهُ الشارحُ أو بما ذَكَرَهُ بعضُهُم . أنَّهُ لا يشملُ الاستثناءَ في الآيتَينِ ، فيكونُ غيرَ

---

(١) أي : علىٰ أنَّ (حماراً) بدلُ غلط . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤١٤) .

فمعنى البيتَينِ : أنَّ الذي استُثنِيَ بـ (إلا) يَنتصِبُ إن كان الكلامُ مُوجَباً ووَقَعَ بعدَ تمامِهِ ، وقد نبَّه علىٰ هـٰذا التقييدِ بِذِكْرِهِ حُكْمَ النفيِ بعدَ ذلك ، وإطلاقُ كلامِهِ يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ يَنتصِبُ سواءٌ كان مُتَّصِلاً أو مُنقطِعاً .

جامعٍ ، فينبغي أنْ يُقالَ : الاستثناءُ المُتَّصِلُ : أنْ يكونَ المستثنىٰ بعضاً ممَّا قبلَهُ محكوماً عليه بنقيضِ ما حُكِمَ به علىٰ ما قبلَهُ ، والاستثناءُ المنقطعُ بخلافه ؛ إمَّا لفقد القيد الأوَّل ؛ كما في : (مررتُ ببَنِيكَ إلا ابنَ زيد) ، و(جاء القومُ إلا حماراً) ، أو الثاني ؛ كما في الآيتَينِ ؛ فإنَّهُ لم يحكمْ على المَوْتة الأولىٰ بالذوق في الجنَّة الذي هو نقيضُ عدمِ الذوق فيها ، ولا على التجارة عن التراضي بعدم مَنْعِ الأكلِ بالباطل الذي هو نقيضُ مَنْعِ الأكل بالباطل .

وكونُ المستثنىٰ بعضاً ممَّا قبلَهُ يظهرُ في الآية الثانية ، سواءٌ رُفِعَ قولُهُ : ﴿ تِجَـٰرَةً ﴾ ، أو نُصِبَ بجَعْلِ المستثنىٰ مُفرَّغاً مِنْ أعمِّ الأحوال ؛ أي : (لا تأكلوا أموالَكُم بينكم بالباطل في حالةٍ مِنَ الأحوال إلا في هـٰذه الحالة) ؛ أي : حالةِ كونِ الأموالِ أموالَ تجارةٍ صادرةً عن تراضٍ منكم ، أو حالةِ كونِ التجارةِ تجارةً صادرةً عن تراضٍ منكم ، أو حالةِ وجودِ تجارةٍ صادرةٍ عن تراضٍ منكم ؛ فلا حَرَجَ عليكم في أكلها بدون الباطل ، أو بجَعْلِ قولِهِ : ﴿أَن تَكُونَ . . . ﴾ إلىٰ آخره علىٰ تقدير مضافٍ هو صفةٌ لمحذوف ، والاستثناءِ مِنَ الأموال ؛ أي : إلا أموالاً ذاتَ كونِ التجارةِ تجارةً صادرةً عن تراضٍ منكم ، أو ذاتَ وجودِ تجارةٍ عن تراضٍ منكم ، ولعلَّ الأقربَ : أنَّهُ استثناءٌ مِنْ قوله : ﴿ بِٱلْبَـٰطِلِ ﴾ ؛ فلا تَرِدُ هـٰذه الآيةُ حينئذٍ .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ ـ وهو الذي فيه نفيٌ أو شِبْهُ نفيٍ ـ . انتُخِبَ ـ أي : اختِيرَ ـ إتباعُ ما اتَّصَلَ ، ووَجَبَ نصبُ ما انقَطَعَ عندَ غيرِ بني تميم ، وأمَّا بنو تميم فيُجوِّزُونَ إتباعَ المُنقطِعِ .

قال أبو السُّعُود : (أي : ولـٰكن اقصِدُوا كونَ تجارةٍ عن تراضٍ ؛ أي : وقوعَها ، أو : ولـٰكن وجودَ تجارةٍ عن تراضٍ غيرِ منهيٍّ عنه ، وتخصيصُها بالذِّكْر مِنْ بينِ سائرِ أسباب المِلْك . . لكونها مُعظَمَها وأغلبَها وقوعاً ، وأوفقَها لذوي المُرُوءات ، والمُرادُ بالتراضي : مُراضاةُ المتبايعَين فيما تعاقدا عليه في حال المُبايعة وقتَ الإيجابِ والقَبولِ عندنا ، وعندَ الشافعيِّ رحمه الله تعالىٰ حالةَ الافتراقِ عن مجلس العقد) انتهىٰ(١) .

والأسهلُ ممَّا ذُكِرَ في تعريفَي المُتَّصِلِ والمنقطعِ : أنْ يُقالَ في تعريف المُتَّصِل : إخراجُ شيءٍ دخل حقيقةً لفظاً أو تقديراً فيما قبلَ (إلا) مثلاً بها ، وفي تعريف المنقطع : إخراجُ شيءٍ دخل حُكْماً وتنزيلاً فيما قبلَ (إلا) مثلاً بها ، ولا تَرِدُ الآيتانِ المذكورتانِ ؛ لأنَّهُ لم يوجد فيهما إخراجُ شيءٍ دخل ؛ إذ لا دخولَ فيهما وإن وُجدت البعضيَّةُ والجنسيَّةُ ، والمانعُ مِنَ الدخول في الأُولىٰ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فِيهَا ﴾ ، وفي الثانية : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِٱلْبَٰطِلِ ﴾ ، كما هو ظاهرٌ .

ويُعلَمُ مِنْ كون الاستثناءِ في نحو (أحرقتُ زيداً إلا يدَهُ) مُتَّصِلاً : أنَّ المُرادَ

---

(١) إرشاد العقل السليم (٢/ ١٧٠) .

٣١٨ـ وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفيِ قَدْ   يأتِي ولٰكنْ نصبَهُ ٱخْتَرْ إنْ وَرَدْ

لأنَّ سبيلَ البدل أنْ يُجعَلَ الأوَّلُ كأنَّهُ لم يُذكَرْ والثاني في موضعِهِ .

* قوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره : (غير) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (نصب) ، و(سابقٍ) : مجرورٌ بإضافة (نصب) إليه[1] ، و(في النفي) : مُتعلِّقٌ بـ (يأتِي) الواقعِ خبراً عن (غيرُ) ، و(لٰكن) : حرفُ استدراك ، و(نصبَهُ) : مفعولُ (اخْتَرْ) ، و(إنْ) : حرفُ شرطٍ ، و(وَرَدْ) : فعلُ الشرط ، وجوابُهُ : محذوفٌ .

بالبعض في عبارة مَنْ عبَّر به : ما يشملُ الجزءَ والفردَ ؛ فالمُرادُ : البعضُ أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ بعضاً مِنَ الشيء نَفْسِهِ أو بعضاً مِنْ أفراده ؛ فلا يُنافي أنَّ فردَ الشيءِ كلٌّ له لا بعضٌ منه .

* قوله : (أنْ يُجعَلَ الأوَّلُ كأنَّهُ لم يُذكَرْ والثاني في موضعِهِ) ؛ أي : بالنسبة إلىٰ عمل العامل بلا نَظَرٍ للنفي والإثبات ، وهو هنا كذلك ؛ فقولُهُم : (البدلُ هو المقصودُ بالنسبة) ؛ أي : نسبةِ مثلِ العامل بلا اعتبارِ نَفْيِهِ وإثباتِهِ ،

---

(١) قال المكودي في « شرحه على الألفية » (ص ١٢٧) : (وثبت أيضاً في بعض النسخ : « وغيرَ نصبِ سابقٌ » بنصب « غير » ، وجرِّ « نصب » مُنوَّناً ، ورفعِ « سابق » ، وإعرابه علىٰ هٰذا الوجه : « سابقٌ » : مبتدأ ، و« في النفي » : مُتعلِّقٌ به هو الذي سوَّغ الابتداء بالنكرة ، وخبرُهُ : « قد يأتي » ، و« غيرَ نصبٍ » : حالٌ مِنْ فاعل « يأتي » ، و« نصب » : مضافٌ إليه ، وهو مصدرٌ بمعنى اسم المفعول ، والتقدير : « قد يأتي سابقٌ في النفي غيرَ منصوب ») .

. . . .

ولو عبَّر بـ (إذا) لوافَقَ الاستقبالَ السابقَ ، بل قال الشاطِبيُّ : (إنَّ قوله : « نصبَهُ اختَرْ » مع قوله : « إن وَرَدْ » . . كالمُتناقِض)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ الضميرَ في (وَرَدْ) عائدٌ على الاسم السابق ؛ يعني : حيثُ أَتَيتَ في كلامك بالمُستثنىٰ سابقاً . . فاختَرْ نصبَهُ ؛ لأنَّهُ الفصيحُ ، أو المُرادَ : إنْ وَرَدَ النصبُ وغيرُهُ فاختَرِ النصبَ ، وهٰذا كلُّهُ علىٰ قراءة (إنْ) بكسر

فلا بدَّ مِنْ هٰذه الضَّميمةِ حتىٰ يتمَّ الجواب .

* قوله : (لوافَقَ الاستقبالَ السابقَ) ؛ أي : في قوله : (ولٰكنْ نصبَهُ اخْتَرْ) ؛ فإنَّ الاختيارَ المطلوبَ مستقبلٌ ، وفيه : أنَّ (إنْ) للاستقبال أيضاً كـ (إذا) ؛ فالمُناسِبُ أنْ يقولَ : (لوافَقَ الجزمَ السابقَ) ؛ فإنَّ قولَهُ : (ولٰكنْ نصبَهُ اخْتَرْ) يُفِيدُ الجزمَ بوُرُودِهِ كثيراً ، كما أنَّ مفهومَ قولِهِ : (وغيرُ نصبِ سابقٍ في النفي قد يأتي) . . يُفِيدُ الجزمَ بوُرُودِهِ كثيراً أيضاً ، وقولَهُ : (إنْ وَرَدْ) شكٌّ فيه .

ويُمكِنُ الجوابُ عن المُحشِّي : بأنَّ المعنىٰ : (لوافَقَ الاستقبالَ السابقَ) ؛ أي : الذي هو علىٰ وجهِ الجزم ؛ فقولُهُ : (السابقَ) قيدٌ .

* قوله : (كالمُتناقِض) إنَّما أتىٰ بالكاف ؛ لأنَّهُ لم يُصرِّحْ بنفيٍ وإثبات .

* قوله : (يعني : حيثُ أَتَيتَ في كلامك . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهٰذا لا يُنافي أنَّهُ وَرَدَ في كلام العرب كثيراً بلا شكٍّ .

* قوله : (أو المُرادَ : إنْ وَرَدَ النصبُ وغيرُهُ) ؛ أي : فالشكُّ إنَّما هو في

(1) المقاصد الشافية (٣/ ٣٧٤) .

إذا تقدَّم المُستثنىٰ على المُستثنىٰ منه : فإمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَب .

فإن كان مُوجَباً : وَجَبَ نصبُ المُستثنىٰ ؛ نحوُ : (قام إلا زيداً القومُ) .

وإن كان غيرَ مُوجَب : فالمُختارُ : نصبُهُ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا زيداً القومُ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

١٦٧ـ فما لـيَ إلَّا آلَ أحمـدَ شِيعـةٌ وما ليَ إلَّا مذهبَ الحقِّ مَذْهَبُ

الهمزة[2] ، فإن فَتَحتَ فلا إشكالَ .

❁ قوله : (فما ليَ إلا آلَ. . .) إلىٰ آخره : قاله كُمَيتُ بنُ زيدٍ الأَسَديُّ يمدحُ به بني هاشم ، والشاهدُ فيه : في موضعَينِ ، وهو ظاهرٌ .

وُرُودِ نصبٍ وغيرِهِ في مثالٍ واحد ، ولا شكَّ أنَّ هـٰذا ممَّا يُشَكُّ فيه ؛ فلا يُنافي الجزمَ بوُرُودِ النصبِ وحدَهُ كثيراً في أمثلةٍ ، ووُرُودِ غيرِهِ في أمثلةٍ أُخرىٰ ، تأَمَّلْ .

❁ قوله : (فإن فَتَحتَ فلا إشكالَ) لـٰكنْ في الكلام حذفٌ حتىٰ يصحَّ التعليلُ ؛ أي : (ولـٰكنْ نصبَهُ اخْتَرْ ؛ لوُرُودِهِ كثيراً) .

---

(١) البيت للكميت الأسدي في « ديوانه » (ص٥١٧) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٢/ ٦٩٢) ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم على الألفية » (ص٢١٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٦٥ـ ٢٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٧١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٥٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٨٩ـ١٠٩١) .

(٢) وهي الرواية .

وقد رُوِيَ رفعُهُ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا زيدٌ القومُ) ، قال سيبويهِ : (حدَّثني يونسُ : أنَّ قوماً يُوثَقُ بعربيَّتهم يقولون : « ما لي إلا أخوكَ ناصرٌ » ، وأَعْرَبُوا الثانيَ بدلاً مِنَ الأوَّلِ . . . .

ويُرْوىٰ بدلَ (مَذْهَبُ): (مَشْعَبُ)[1] ، ومعناهُما : الطريقُ ، و(الشِّيعةُ) بكسر الشين : الأنصارُ والأعوان ، وكلُّ قومٍ اجتمعوا علىٰ أمرٍ ، تُطلَقُ : على الواحد والاثنَينِ والجمعِ ، والمُذكَّرِ والمُؤنَّث ، والجمعُ : (أَشْياعٌ) ، و(شِيَعٌ) ؛ كـ (عِنَبٍ) ، كما في « القاموس »[2] .

* قوله : (وأَعْرَبُوا الثانيَ بدلاً) ؛ أي : بدلَ كلٍّ مِنْ كلٍّ ؛ لأنَّ العاملَ فُرِّغَ لِمَا بعدَ (إلا) ، والمُؤخَّرَ عامٌّ أُرِيدَ به الخاصُّ ، فصحَّ إبدالُهُ مِنَ المُستثنىٰ ، ونظيرُهُ في أنَّ المتبوعَ أُخِّر وصار تابعاً : (ما مررتُ بمِثْلِكَ أحدٍ) انتهىٰ « توضيح »[3] .

---

* قوله : (والجمعُ : « أَشْياعٌ » ، و« شِيَعٌ ») في كلامِ غيرِهِ : أنَّ (شِيَع) جمعُ (شِيعَة) ؛ كـ (سِدَرٍ وسِدْرة) ، وأنَّ (أَشْياع) جمعُ الجمعِ .

* قوله : (لأنَّ العاملَ فُرِّغَ لِمَا بعدَ « إلا ») ؛ أي : فهو معربٌ بما يَقتضِيهِ العاملُ .

---

(١) وهي رواية « الديوان » .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٤٦) .

(٣) أوضح المسالك (٢/ ٢٧٠) ، والأصل : (ما مررتُ بأحدٍ مِثْلِكَ) ؛ فـ (مثلك) تابع لـ (أحد) علىٰ أنَّهُ نعتٌ له ، فلما قُدِّم النعتُ على المنعوت . . أُعرب النعتُ بحسَب العامل ، وأُعرب المنعوت بدلاً من النعت . « تصريح » (١/ ٣٥٥) .

على القلب لهٰذا السبب)[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

١٦٨ـ فإنَّهُمْ يَرجُونَ منهُ شفاعةً إذا لم يَكُنْ إلَّا النَّبِيُّونَ شافِعُ

فمعنى البيتِ : أنَّهُ قد وَرَدَ في المُستثنى السابقِ غيرُ النصب ؛ وهو الرفعُ ؛

---

* قوله : (فإنَّهُمْ يَرجُونَ. . .) إلىٰ آخره : الذي في « شيخ الإسلام » : (لأنَّهُم) باللام التعليليَّة[3] ، والضميرُ في (منه) : عائدٌ إلى النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم .

والشاهد : في قوله : (إلا النبيُّون) ؛ فإنَّهُ مُستثنىً مُقدَّمٌ على المُستثنىٰ منه .

---

(١) الكتاب (٢/ ٣٣٧) ، ولفظ المثال فيه : (ما لي إلا أبوك أحدٌ) ، وبلفظ الشارح أورده الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٧١) .

(٢) البيت لسيدنا حسان بن ثابت رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٢٥٤) ضمن مرثية قالها في يوم بدر يرثي بها رجالاً من الشهداء من أصحاب رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومطلعها :

أَلَا يا لَقومٍ هل لِمَا حُمَّ دافِعُ وهل ما مضىٰ مِنْ صالحِ العيشِ راجعُ

ورواية « الديوان » : (النبيِّين) بالنصب على المختار ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢١٨) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٧٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٥٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩١ـ١٠٩٢) .

(٣) وكذلك رواية « الديوان » ، وانظر « الدرر السنية » (١/ ٥١٤) .

وذلك إذا كان الكلامُ غيرَ مُوجَبٍ ؛ نحوُ : (ما قام إلا زيدٌ القومُ) ، ولـٰكنِ المُختارُ نصبُهُ .

وعُلِمَ مِنْ تخصيصه وُرُودَ غيرِ النصب بالنفيِ : أنَّ المُوجَبَ يتعيَّنُ فيه النصبُ ؛ نحوُ : (قام إلا زيداً القومُ) .

٣١٩ـ وإنْ يُفرَّغْ سابِقٌ (إلَّا) لِمَا　　بعدُ يَكُنْ كما لوِ (ٱلَّا) عُدِمَا

---

* قوله : (وإنْ يُفرَّغْ سابقٌ) يُفرَّغ : مبنيٌّ للمفعول ، و(سابقٌ) : نائبُ الفاعل ، وهو بالتنوين صفةٌ لمحذوف ؛ أي : عاملٌ سابقٌ ، أو طالبٌ سابقٌ ، ولا يصحُّ عدمُ التنوين ؛ لأنَّ حذفَ ساكنِ الوتدِ لا يجوزُ ، و(يكن) : جوابُ الشرط ، والضميرُ فيه : عائدٌ على الاسم السابقِ أو (ما) ، والكافُ في (كما) : جارَّةٌ لمصدرٍ مُؤوَّلٍ مِنْ (لو) المصدريَّةِ وصِلَتِها ، و(ما) : زائدةٌ ، و(إلا) : مرفوعٌ بفعلٍ يُفسِّرُهُ (عُدِمَا) بالبناء للمفعول .

---

* قوله : (أو طالبٌ سابقٌ) سواءٌ كان ذلك الطالبُ عاملاً ؛ نحوُ : (ما قام إلا زيدٌ) ، أو غيرَ عامل ؛ نحوُ : (ما قائمٌ إلا زيدٌ) ؛ على جَعْلِ (قائمٌ) خبراً مُقدَّماً ، و(زيدٌ) مبتدأً مُؤخَّراً ؛ إذ (قائم) ليس عاملاً في (زيد) ؛ لأنَّ عاملَهُ الابتداء ، والظاهرُ : أنَّ (أو) في كلام المُحشِّي بمعنىٰ (بل) .

* قوله : (عائدٌ على الاسم السابقِ) الأَوْلىٰ : (عائدٌ علىٰ « سابقٌ ») .

* قوله : (و« إلا » : مرفوعٌ . . .) إلىٰ آخره : يصحُّ أنْ يكونَ منصوباً على المفعوليَّة لـ (عُدِما) ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ مبنيٌّ للفاعل .

إذا تفرَّغ سابقُ (إلا) لِمَا بعدَها ـ أي : لم يشتغلْ بما يَطلُبُهُ ـ . كان الاسمُ الواقعُ بعدَ (إلا) معرباً بإعرابِ ما يَقتضِيهِ ما قبلَ (إلا) قبلَ دخولها ؛ وذلك نحوُ : (ما قام إلا زيدٌ) ، و(ما ضربتُ إلا زيداً) ، و(ما مررتُ إلا بزيدٍ) ؛ فـ (زيدٌ) : فاعلٌ مرفوع بـ (قام) ، و(زيداً) : منصوبٌ بـ (ضربتُ) ، و(بزيدٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (مررتُ) ، كما لو لم تُذكَرْ (إلا) .

وهـٰذا هو الاستثناءُ المُفرَّغُ[1] ، ولا يقعُ في كلامٍ مُوجَب ؛ فلا تقولُ : (ضربتُ إلا زيداً) .

---

* قوله : (فلا تقولُ : « ضربتُ إلا زيداً ») جوَّزَ ابنُ الحاجبِ التفريغَ في المُوجَب حيثُ استقام المعنىٰ ؛ نحوُ : (قرأتُ إلا يومَ كذا)[2] ، . . . . . .

---

* قوله : (جوَّزَ ابنُ الحاجبِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بلا تأويل .

* قوله : (نحوُ : « قرأتُ إلا يومَ كذا ») ؛ أي : فإنَّهُ يجوزُ أنْ تقرأَ في جميع الأيَّام إلا يومَ كذا ، والمُرادُ : جميعُ الأيام مِنْ حينِ التمييز إلىٰ وقت التكلُّم ؛ إذ هـٰذه الأيامُ هي المعتبرةُ المتبادرةُ إلى الفهم عندَ التعميمِ في أيام قراءتِهِ ، وإذا كان ذلك جائزاً . . حُمِلَ الكلامُ عليه حيثُ لا قرينةَ ، فاستقام المعنىٰ وإن لم تُوجدْ قرينةٌ مُخصِّصةٌ أو دالَّةٌ علىٰ قصد المبالغة ، بخلافِ نحوِ : (ضربتُ إلا زيداً) ؛ إذ مِنَ المُحال أنْ تضربَ جميعَ الناس إلا زيداً ،

---

(١) ويجوز التفريغُ لجميع المعمولات ، إلا المفعولَ معه ، والمصدرَ والحالَ المُؤكِّدَينِ ؛ فلا يُقالُ : (ما سرتُ إلا والنيلَ) ، و(ما ضربتُ إلا ضرباً) ، و(لا تعث إلا مفسداً) ؛ لتناقضه بالنفي والإثبات ، وأمَّا : ﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [الجاثية : ٣٢] . . فتقديره : (إلا ظنّاً عظيماً) ؛ فهو نوعيٌّ لا مُؤكِّد . « خضري » (١/٤١٦) .

(٢) كافية ابن الحاجب (ص٢٥) .

. . . .

وأوَّل الناظمُ نحوَ هـٰذا المثالِ على النفي ، كما اتَّفقوا على تأويل نحوِ : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة : ٣٢] ؛ بأنَّهُ محمولٌ على المعنىٰ ؛ أي : لا يريدُ[(١)] .

والمُرادُ : جميعُ الناسِ المُمكِنِ ضربُهُم مِنْ حينِ التمييز إلىٰ وقت التكلُّم ؛ فالاستحالةُ عاديَّةٌ .

وبها يُعلَمُ : أنَّ ذلك غيرُ مُرادٍ ، فيحتاجُ إلىٰ قرينةٍ مُخصِّصةٍ أو دالَّةٍ علىٰ قصد المبالغة ، بخلاف نحوِ : (ما ضربتُ إلا زيداً) ؛ فإنَّهُ يجوزُ ألَّا تضربَ أحداً مِنَ الناس المُمكِنِ ضربُهُم سوىٰ زيد ، فلا تتوقَّفُ استقامةُ المعنىٰ علىٰ قرينةٍ مُخصِّصةٍ أو دالَّةٍ علىٰ قصد المبالغة .

فإن قلتَ : كثيراً ما يكونُ المعنىٰ في النفي بعيداً ، فيُقالُ فيه : البُعْدُ قرينةٌ علىٰ أنَّ هـٰذا المعنىٰ غيرُ مُرادٍ ، فيحتاجُ إلىٰ قرينةٍ مُخصِّصةٍ أو دالَّةٍ علىٰ قصد المبالغة .

قلتُ : لمَّا كان النفيُ هو الأصلَ . . أَمْكَنَ عندَ عدم قرينةٍ أنْ يستندَ إليه السامعُ ويحكمَ بأنَّ الظاهرَ هو المُرادُ وإن كان كذباً ؛ إذ لا دخلَ له في صحَّة التركيب وعدمِها ، فتدبَّرْ .

* قوله : (وأوَّل الناظمُ نحوَ هـٰذا المثالِ على النفي) ، والتقديرُ : (ما تركتُ القراءةَ إلا يومَ كذا) ، ولا يخفاكَ بُعْدُ هـٰذا التأويل ؛ إذ لا دَلالةَ له على النفي ، بخلاف : ﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾ [التوبة : ٣٢] ؛ فإنَّ الإباءَ بمعنى

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧٠) .

٣٢٠ـ وأَلْغِ (إِلَّا) ذاتَ توكيدٍ كـ(لا   تَمْرُرْ بهِم إِلَّا الفَتَىٰ إِلَّا العَلَا)

❁ قوله : (وأَلْغِ) بقطع الهمزة : فعلُ أمرٍ ، و(إِلَّا) : مفعولُهُ ، و(ذات) بالنصب : بدلٌ أو حالٌ مِنْ (إلا) ، و(الفتىٰ) : بدلٌ مِنَ الضمير المجرورِ على الأرجح ، و(العَلا) : بدلُ كلٍّ مِنَ (الفتىٰ) ، وهو بفتح العين معناه : الشَّرَفُ[1] ؛ ففي الكلام حذفُ مضافٍ ؛

الامتناعِ الذي هو النفيُ .

❁ قوله : (و« العَلا » : بدلُ كلٍّ مِنَ « الفتىٰ ») فيه : أَنَّهُ يلزمُ عليه الإبدالُ مِنَ البدل ، وهو ممنوعٌ عندَ الجمهور[2] ؛ فالمُناسِبُ : جَعْلُ (العَلا) عطفَ بيانٍ .

نعم ؛ إنْ جُعِلَ (الفتىٰ) منصوباً على الاستثناء.. جاز جَعْلُ (العَلا) بدلاً ، لـٰكن يَرِدُ حينئذٍ : أنَّ الصحيحَ أنَّ العاملَ في البدل نظيرُ العاملِ في المُبدَل منه ، فلا تكونُ (إلا) الثانيةُ مُؤكِّدةً مُلْغاةً ؛ للاحتياج إليها للعمل في البدل ، والفَرْضُ أنَّها مُؤكِّدةٌ مُلْغاة ، إلا أنْ يُقالَ : العاملُ في البدل منويٌّ لا ملفوظٌ ، فيُستغنىٰ عن الثانية بالمنويّة ، فكانتْ لمَحْض التوكيد لا عاملةً ، ولا غرابةَ في تقدير شيءٍ موجودٍ في اللفظ ؛ كما في (الآنَ) على القول بأنَّهُ

---

(١) ويجوز ضمُّ العين مع القصر جمع (علياء) كذلك . « خضري » (١/ ٤١٧) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « شرح الديباجة » (١/ ١٤١) .

إذا كُرِّرتْ (إلَّا) لقصد التوكيدِ . . لم تُؤثِّرْ فيما دخلتْ عليه شيئاً ، ولم تُفِدْ غيرَ توكيدِ الأُولىٰ ، وهٰذا معنىٰ إلغائِها ؛ وذلك في البدل والعطف ؛ نحوُ : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ إلا أخيكَ) ؛ فـ (أخيكَ) : بدلٌ مِنْ (زيد) ، فلم تُؤثِّرْ فيه (إلا) شيئاً ؛ أي : لم تُفِدْ فيه استثناءً مُستقِلّاً ، وكأنَّكَ قلت : (ما مررتُ بأحدٍ إلا زيدٍ أخيكَ) ، ومثلُهُ : (لا تمرُرْ بهم إلا الفتىٰ إلا العَلَا) ، والأصلُ : (لا تمرُرْ بهم إلا الفتى العَلَا) ؛ فـ (العلا) : بدلٌ مِنَ (الفتىٰ) ، وكُرِّرتْ (إلا) توكيداً .

ومثالُ العطف : (قام القومُ إلا زيداً وإلا عَمْراً) ، والأصلُ : (إلا زيداً وعمراً) ، ثمَّ كُرِّرتْ (إلا) توكيداً ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

أي : ذا العَلاءِ ، وهو ممدودٌ قُصِرَ للوقف لا للضرورة .

مُعرَّفٌ بأداةٍ مُقدَّرةٍ مع وجودها في اللفظ ، وتقدَّم فيها اللغزُ المشهور[2] .

❀ قوله : (أي : ذا العَلاءِ) المُناسِبُ : (أي : ذي العَلاءِ) ؛ لأنَّهُ بدلٌ مِنَ المجرور .

---

(١) البيت مطلع مَرْثِيَة لأبي ذؤيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٦٤) يرثي بها نُشَيبةَ بنَ مُحرِّث الهُذَلي ، وبعده :

أبى القلبُ إلا أمَّ عمرٍو وأصبحتْ تُحـرَّقُ نـاري بـالشَّكَـاةِ ونـارُهـا
وعيَّـرهـا الـواشُـونَ أنِّـي أُحِبُّهـا وتلكَ شَكَاةٌ ظاهرٌ عنكَ عارُها

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٨١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٢ـ١٠٩٣) .

(٢) انظر (٢/ ١٧٨) .

١٦٩ـ هلِ الدهرُ إلَّا ليلةٌ ونهارُها   وإلَّا طُلُوعُ الشمسِ ثُمَّ غِيَارُها

والأصلُ : (وطلوعُ الشمسِ) ، وكُرِّرتْ (إلا) توكيداً .

وقد اجتمع تَكْرارُها في البدل والعطف في قوله(١) : [من مشطور الرجز]

١٧٠ـ ما لَكَ مِنْ شيخِكَ إلَّا عَمَلُهْ

---

* قوله : (هلِ الدهرُ) هل : نافيةٌ ، وفي « الأُشْمُونيِّ » : (وما الدهرُ)(٢) ، والشاهدُ : في قوله : (وإلا طُلُوعُ الشمسِ) ، و(غِيارُها) : مِنْ (غارتِ الشمسُ) : إذا غَرَبَتْ .

* قوله : (ما لَكَ مِنْ شيخِكَ) المُرادُ به : الجَمَل ، و(الرَّسِيمُ) و(الرَّمَلُ) : نوعانِ مِنَ السَّيْر(٣) .

نعم ؛ يظهرُ هـٰذا التقديرُ علىٰ نصب (الفتىٰ) على الاستثناء .

* قوله : (المُرادُ به : الجَمَل) قيل : (هكذا اشتهرَ على الألسنة بالشين والخاءِ المُعجَمتَينِ بينهما مُثنَّاةٌ تحتيَّة ، ولم أجِدْهُ بهـٰذا المعنىٰ في « القاموس » ولا في « الصحاح » ولا في « المصباح » ، وإنَّما هو تحريفٌ عن « شَنَج »

---

(١) مشطوران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٣٤١) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩٥ـ ٢٩٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٢٠) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٧٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٧٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٨٠) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٢٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٤) .

(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٣١) .

(٣) ويعني بهما : في الطواف والسعي ؛ فالرمل : في الطواف ، والرسيم : السعي بين الصفا والمروة .

إلَّا رَسِيمُــهُ وإلَّا رَمَلُــهُ

والأصلُ : (إلا عملُهُ رَسِيمُهُ ورملُهُ) ؛ فـ (رَسِيمُهُ) : بدلٌ مِنْ (عملُهُ) ، و(رَمَلُهُ) : معطوفٌ على (رَسِيمُهُ) ، وكُرِّرتْ (إلا) فيهما توكيداً .

---

* قوله : (فـ « رَسِيمُهُ » : بدلٌ) ؛ أي : بدلُ بعضٍ مِنْ (عملُهُ) ؛ لأنَّ المُرادَ بالعمل : مُطلَقُ السَّير .

* قولـه : (و« رَمَلُـهُ » : معطـوفٌ) ؛ أي : علـىٰ (عَمَلُـهُ) ، لا علـىٰ (رسيمُهُ) ، وإلا كان بدلاً ؛ لأنَّ المعطوفَ على البدل بدلٌ ، وحينئذٍ : ففي قولِ الشارح : (و« رملُهُ » معطوفٌ على « رسيمُهُ ») . . مُسامحةٌ .

بالشين المُعجَمة والنونِ آخِرُهُ جيمٌ ؛ إذ هو الذي بمعنى الجمل ، كما في « القاموس » ، غايةُ ما يُقالُ : أنَّهُ سُكِّنتْ نونُهُ في البيت للضرورة) انتهىٰ[1] ، فإن ثبت ما ذَكَرَ كان إطلاقُ الشيخ على الجمل مجازاً .

* قوله : (أي : علىٰ « عَمَلُهُ ») فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ مِنْ عطف الخاصِّ على العامِّ ، فيحتاجُ لنُكْتة .

نعم ؛ لو أُريد بالعمل خصوصُ الرَّسِيمِ ؛ فيكونَ (رسيمُهُ) بدلَ كلٍّ ، خلافاً لِمَا صرَّح به المُحشِّي أوَّلاً . . كان مِنْ عطف المُغايِر .

وقولُهُ : (لا علىٰ « رسيمُهُ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خلافاً لِمَا سَلَكَهُ الشارحُ ؛ ففي هٰذا ردٌّ عليه .

وقولُهُ : (وإلا كان بدلاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلم يجتمعِ البدلُ

---

(١) انظر « القاموس المحيط » (١/ ١٩٥) .

٣٢١ـ وإنْ تُكرَّرْ لا لتوكيدِ فمَعْ تفريغِ التأثيرَ بالعاملِ دَعْ
٣٢٢ـ في واحدٍ ممَّا بـ (إلَّا) ٱستُثنِيْ . . . .

---

* قوله : (وإنْ تُكرَّرْ) ؛ أي : (إلا) .

* قوله : (لا لتوكيدٍ) لا : عاطفةٌ على مُقدَّر ؛ أي : لتأسيسٍ لا لتوكيد ، وفي بعض النسخ : (دونَ توكيدٍ)[1] ، وموضعُهُ نصبٌ على الحال مِنْ مرفوعِ (تُكرَّرْ) ، والفاءُ في قوله : (فمَعْ) : رابطةٌ لجواب الشرطِ ، و(مع) : مُتعلِّقٌ بـ (دَعْ) مضافٌ إلى (تفريغ) ، و(التأثيرَ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (دَعْ) .

* قوله : (دَعْ في واحدٍ) قال الأُشْمُونيُّ : (أي : اتركْهُ باقياً في واحدٍ) انتهى[2] ؛ يعني : اترُكِ التأثيرَ باقياً . . . إلى آخره ، ودَفَعَ بقوله :

والعطف على ما بعدَ (إلَّا) الأُولى ، كما هو فَرْضُ المسألة ، إلا أنْ يُقالَ : لا نُسلِّمُ أنَّ فَرْضَ المسألةِ أنَّ كلّاً مِنَ البدل والمعطوفِ تابعٌ لمدخول (إلَّا) الأُولى ، بل المدارُ على زيادة (إلَّا) مع البدل والمعطوفِ للاستغناء عنها بـ (إلَّا) أُخرى قبلَها ، ولو سُلِّمَ أنَّ فَرْضَ المسألةِ ذلك . . نقولُ : البدلُ هو المقصودُ بالحُكْم حتى كأنَّهُ بذلك هو المتبوعُ الأصليُّ ؛ فالعطفُ عليه بمنزلة العطفِ على المتبوع ، لكنْ في هذا بُعْدٌ ، فتنبَّهْ .

---

(١) وهي كذلك في « الكافية الشافية » (٢/ ٧١١) والنسخة التي بخط الإمام ابن هشام ، وجرى على الأوَّل كثيرٌ من شروح « الألفية » .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٣٢) .

وليسَ عن نصبِ سِواهُ مُغْنِي

(باقياً) : تَوَهُّمَ أنْ يُرادَ بقوله : (دَعِ التأثيرَ بالعامل) : أنَّهُ لا تأثيرَ للعامل ، وأشار به أيضاً : إلى الردِّ على الشارح ابنِ عَقيلٍ ؛ حيثُ جَعَلَ (دَعْ) بمعنى : اجْعَلْ .

والحاصلُ : أنَّ المُرادَ بـ (دع) : اترك ، والمُراد به : بقاءُ التأثيرِ بالعامل ، لا عدمُ التأثيرِ كما قد يُتوهَّم ، ولا أنَّ (دع) بمعنى : اجْعَلْ ؛ لأنَّهُ غيرُ معهودٍ في اللغة .

❁ قوله : (وليسَ عن نصبٍ . . .) إلىٰ آخره : (مُغْنِي) : اسمُ (ليس) ، وخبرُها محذوفٌ ؛ أي : موجوداً ، ويجوزُ أنْ يكونَ اسمُ (ليس) ضميراً مُستتِراً فيها ، و(مُغنِي) خبرَها وُقِفَ عليه بحذف الألفِ علىٰ لغة ربيعةَ ؛ أي : وليس تأثيرُهُ في واحدٍ مُغنِياً عن نصبِ سواه .

❁ قوله : (وأشار به أيضاً : إلى الردِّ على الشارح ابنِ عَقيلٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ ابنَ عَقيلٍ لم يَقصِدْ تفسيرَ (دَعْ) بـ (اجْعَلْ) ، بل ما ذكره بيانٌ لحاصل المعنىٰ كما هو عادتُهُ .

❁ قوله : (ضميراً مُستتِراً فيها) ؛ أي : راجعاً إلى (التأثير) ، كما أشار إليه بعدُ ، لا إلى (الواحد) ؛ لأنَّهُ لا يُتوهَّمُ إغناءُ الواحدِ عن نصبِ ما سواه .

❁ قوله : (أي : وليس تأثيرُهُ في واحدٍ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يُتوهَّمُ هـٰذا الإغناءُ ؛ فالمُناسِبُ : جَعْلُ الضميرِ المُستتِرِ راجعاً إلى

إذا كُرِّرتْ (إلا) لغير التوكيدِ ـ وهي التي يُقصَدُ بها ما يُقصَدُ بما قبلَها مِنَ الاستثناء ، ولو أُسقِطَتْ لَمَا فُهِمَ ذلك ـ . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الاستثناءُ مُفرَّغاً ، أو غيرَ مُفرَّغ .

فإن كان مُفرَّغاً : شغلتَ العاملَ بواحدٍ ونصبتَ الباقيَ ؛ فتقولُ : (ما قام إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكراً) ، ولا يتعيَّنُ واحدٌ منها لشَغْلِ العاملِ ، بل أيَّها شئتَ شغلتَ العاملَ به ونصبتَ الباقيَ ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (فمَعْ تفريغٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فمعَ الاستثناءِ المُفرَّغِ اجعَلْ تأثيرَ العاملِ في واحدٍ ممَّا استثنيتَهُ بـ (إلا) ، وانصِبِ الباقيَ .

وإنْ كان الاستثناءُ غيرَ مُفرَّغ ، وهـٰذا هو المُرادُ بقولِهِ :

٣٢٣ـ ودونَ تفـريـغٍ مـعَ التَّقَـدُّمِ نَصْبَ الجميعِ ٱحْكُمْ بهِ وٱلتَزِمِ

---

* قوله : (نَصْبَ الجميعِ) منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱحْكُمْ به) ؛ أي : أَمْضِ مثلاً ؛ لأنَّ الحُكْمَ يَدُلُّ على الإمضاء ، وفي قوله : (وٱلتَزِم) ـ بفتح التاء ـ زيادةُ فائدةٍ ؛ لأنَّ قولَهُ : (احكُمْ) يقتضِي : جوازَ النصبِ ، ولا يُشعِرُ بكونه لازماً ؛ إذ الجائزُ محكومٌ به ، فنبَّهَ على اللزوم بقوله : (والتَزِمِ) .

(التأثير) لا بقيده ، بل المُرادُ : وليس التأثيرُ في سوى الواحد مُغنِياً عن نصبه .

* قوله : (يقتضِي : جوازَ النصبِ) المُناسِبُ : (لا يقتضِي وجوبَ النصب) .

٣٢٤ـ وٱنصِبْ لتأخيرٍ وجِئْ بواحدٍ منهـا كمـا لـو كـانَ دونَ زائـدِ

---

* قوله : (لتأخيرٍ) ؛ أي : عندَ تأخير .

* قوله : (كما لو كانَ . . .) إلىٰ آخره : قال المَكُوديُّ : (« كما » : في موضع الحال مِنْ « واحد » ؛ لاختصاصه بالصفة ، أو صفةٌ بعدَ صفة ،

---

* قوله : (قال المَكُوديُّ . . .) إلىٰ آخره : لا يُقالُ : فيما صَنَعَهُ المَكُوديُّ نَظَرٌ ؛ إذ يلزمُ عليه تشبيهُ الواحدِ بحالِ وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ؛ فالأَوْلىٰ جَعْلُ الجارِّ والمجرورِ خبرَ محذوفٍ ، والجملةُ حالٌ مِنْ (واحد) ، أو صفةٌ له ؛ أي : وجودُهُ مثلُ وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ، أو صفةٌ لمفعولٍ مطلقٍ محذوفٍ[1] ؛ أي : مَجيئاً كوجوده . . . إلىٰ آخره ؛ أي : كمجيئه . . . إلىٰ آخره .

لأنَّا نقولُ : ما صَنَعَهُ المَكُوديُّ لا يلزمُ عليه ما ذُكر ؛ إذ مُرادُهُ : تشبيهُ الواحدِ مِنْ حيثُ وجودُهُ معها لا مِنْ حيثُ ذاتُهُ ؛ فالمُرادُ : وجِئْ بواحدٍ منها حالَ وجودِهِ معها كحال وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ؛ أي : حالُهُ في وقت وجودِهِ معها مِنْ حيثُ نوعُ الإعراب ورجحانُهُ أو مرجوحيَّتُهُ . . كحاله في وقت وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه ، وهٰذا المعنىٰ هو المقصودُ .

نعم ؛ ما ذُكر مِنْ جَعْلِ الجارِّ والمجرور خبرَ محذوفٍ . . . إلىٰ آخره . . أَوْلىٰ ؛ لكونه أقلَّ كُلْفة .

---

(١) قوله : (أو صفةٌ) معطوف علىٰ قوله : (خبر محذوف) .

٣٢٥ـ كـ (لم يَفُوا إِلَّا امرؤٌ إِلَّا عَلِيْ)   وحُكْمُها في القصدِ حُكْمُ الأوَّلِ

و« ما » : كافَّةٌ ، و« لو » : مصدريَّةٌ ، وهي علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : كحال ، و« كان » هنا : تامَّةٌ بمعنىٰ : وُجِدَ ، وقولُهُ : « دونَ زائدٍ » : في موضع الحال ، والتقديرُ : « وجِئ بواحدٍ منها كحالِ وجودِهِ دونَ زائدٍ عليه »)[1] .

* قوله : (كلم يَفُوا) الواو : ضميرُ الجماعة ، وهو المُستثنىٰ منه .

وأصلُ (يَفُوا) : (يَوْفِيُونَ) ؛ حُذِفَتِ النونُ للجازم ، والواوُ لوقوعها بين عَدُوَّتَيها الفتحةِ والكسرةِ ؛ فصارتْ : (يَفِيُوا) ؛ نُقِلَتْ ضمَّةُ الياء إلى الفاءِ بعدَ حذفِ حركتِها ، ثمَّ حُذِفَتِ الياءُ لاجتماع الساكنَين .

* قوله : (وحُكْمُها) ؛ أي : حُكْمُ هـٰذهِ المُستثنَياتِ سوى الأوَّلِ في القصد . (حُكْمُ الأوَّلِ) ؛ فإنْ كان مُخرَجاً لوُرُوده علىٰ مُوجَب . . فهي مُخرَجةٌ ، وإن كان مُدخَلاً لوُرُوده علىٰ غير مُوجَبٍ . . فهي أيضاً مُدخَلةٌ .

ويُمكِنُ جَعْلُ (ما) اسماً واقعاً على الواحد ، و(لو) زائدة ، والجملة بعدَها صِلَة أو صفة ، والمعنىٰ : كالواحد الذي وُجِدَ دونَ زائدٍ عليه ، أو كواحدٍ وُجِدَ دونَ زائدٍ عليه .

* قوله : (و« ما » : كافَّةٌ) الأَوْلىٰ : (زائدة) .

* قوله : (فهي مُخرَجةٌ) ؛ أي : مِنَ النسبة الثُّبُوتيَّةِ ، وقولُهُ : (فهي أيضاً مُدخَلةٌ) ؛ أي : في النسبة الثُّبُوتيَّةِ اللازمةِ للنسبة النَّفْيِيَّة ، فلا يُنافي أنَّها خارجةٌ

(١) شرح المكودي على الألفية (ص١٣٠) .

ومحلُّ ذلك : إذا لم يُمكِنِ استثناءُ بعضِ المُستثنيات مِنْ بعض ؛ كمثال الناظم .

أمَّا إذا أَمْكنَ ذلك ؛ كما في نحو : (له عليَّ عشرةٌ إلا أربعةً إلا اثنَينِ إلا واحداً) . . فقيلَ : الحُكْمُ كذلك وإنَّ الجميعَ مُستثنىً مِنْ أصل العدد ، والصحيحُ : أنَّ كلَّ عددٍ مُستثنىً مِنْ مَتْلُوِّهِ ؛ فعلى الأوَّل : يكونُ مُقِرّاً بثلاثة ، وعلى الثاني : بسبعةٍ .

من النسبة النَّفْيِيّة ، وحينئذٍ : فلا يُخالِفُ ما قالوه ؛ مِنْ أنَّ الاستثناءَ مطلقاً هو الإخراج .

* قوله : (ومحلُّ ذلك) ؛ أي : ما ذَكَرَ مِنْ أنَّ حُكْمَها في القَصْد حُكْمُ الأوَّل ، وجعلَ المُصنِّفُ في « التسهيل » عدمَ إمكانِ استثناءِ بعضِها مِنْ بعض قيداً فيما ذَكَرَ مِنَ التفصيل في (إلا) المُتكرِّرة لا للتوكيد[1] ، فإذا أَمْكَنَ استثناءُ كلٍّ مِنْ مَتْلُوِّهِ . . فالقياسُ في الإيجاب : جوازُ الإبدالِ والنصبِ على الاستثناء في الثاني والرابعِ والسادس . . . وهـٰكذا ، والإبدالُ أرجحُ في الاتِّصال ، والنصبُ أرجحُ في الانقطاع ، وأمَّا الأوَّلُ والثالثُ والخامس . . . وهـٰكذا . . فيتعيَّنُ فيها النصبُ ؛ وذلك لأنَّ هـٰذه حينئذٍ مِنْ مُوجَب وتلك مِنْ منفيٍّ ، وعلىٰ عكسِ ما سمعتَ تقولُ في النفي ، كما يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيّة »[2] .

* قوله : (والصحيحُ : أنَّ كلَّ عددٍ مُستثنىً مِنْ مَتْلُوِّهِ) شاملٌ للنفي

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٠٤) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٢٦١) .

. . . .

. . . .

والإيجاب ؛ فعليه : لو قال : (ليس له عليَّ عشرةٌ إلا خمسة) . . يلزمُهُ خمسةٌ ؛ قال في « الأنوار البهيَّة » : (هـٰذا هو القياسُ ، وقال فقهاءُ الشافعيَّةِ : لو قال ذلك لم يلزمْهُ شيءٌ ؛ لأنَّ « عشرةٌ إلا خمسة » هو خمسةٌ ؛ فكأنَّهُ قال : « ليس له عليَّ خمسةٌ » ، وكذا لو قال : « ليس له عليَّ عشرةٌ إلا تسعة » .

لـٰكنَّ فقهاءَ الحنفيَّة قالوا : إذا قلتَ : « ما له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً » بالنصب . . لم تكنْ مُقِرّاً بشيء ؛ لأنَّ المعنىٰ : « ما له عليَّ عشرةٌ مُستثنىً منها تسعةٌ » ؛ أي : « ما له عليَّ واحدٌ » ، وإذا قلتَ : « إلا تسعةٌ » بالرفع على البدل . . يلزمُكَ تسعةٌ ؛ لأنَّ المعنىٰ : « ما له عليَّ إلا تسعةٌ » .

وبُحِثَ فيه : بأنَّ البدلَ والنصبَ على الاستثناء . . كلاهما استثناءٌ ، ولا فرقَ بينهما اتِّفاقاً في نحو : « ما جاءني القومُ إلا زيدٌ » و« إلا زيداً » ، وإن بَنَوْا ذلك علىٰ مذهب الإمام أبي حنيفةَ رضي الله تعالىٰ عنه ؛ وهو أنَّ الاستثناءَ مِنَ المنفيِّ لا يكونُ مُوجَباً . . كان عليهم ألَّا يُفرِّقوا بينَ البدلِ والنصب على الاستثناء ؛ إذ كلاهما استثناءٌ ، ولعلَّ لهم دليلاً لم نطَّلعْ عليه) انتهىٰ[1] .

ويظهرُ لي : أنَّ فقهاءَ الشافعيَّةِ إنَّما قالوا ما تقدَّم ؛ لقول الإمامِ رضي الله تعالىٰ عنه : (أصلُ ما أبني عليه الإقرارَ : أنْ ألزمَ اليقينَ ، وأطرحَ الشكَّ ، ولا أستعملَ الغَلَبَةَ)[2] ، فلما جاز اعتبارُ تركُّبِ المستثنىٰ والمستثنىٰ منه قبلَ

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ٢٦٢) .

(٢) الأم (٦/ ٥٥١) .

وعليه : **فطريقُ معرفةِ ذلك : أنْ تجمعَ الأعدادَ الواقعةَ في المراتب الوِتْرِيَّةِ** ، . . . .

دخولِ العامل ، فجاز أنْ يكونَ معنىٰ (ليس له عليَّ عشرةٌ إلا تسعة) : (ليس له عليَّ واحدٌ) ؛ فإنَّ قولَهُ : (عشرة إلا تسعة) علىٰ هـٰذا بمعنىً واحدٍ . قالوا : لا يلزمُ شيءٌ مطلقاً ، فلعلَّ فقهاءَ الحنفيَّةِ أيضاً يقولون بذلك ، إلا أنَّهُم رَأَوْا أنَّ الإبدالَ يُبعِدُ احتمالَ التركُّبِ قبلَ دخولِ العامل جدّاً ، ففصَّلوا ، فتدبَّرْ .

ثمَّ رأيتُ السيِّدَ في « حواشي الرَّضِيِّ » نبَّه علىٰ مِثْلِ ذلك ؛ حيثُ قال : (لعلَّهُم تخيَّلوا أنَّ الأصلَ في الكلامِ هو الإثباتُ والنفيَ طارئٌ عليه ، فإذا قلتَ : « إلا تسعةً » بالنصب . . كان الاستثناءُ راجعاً إلى المثبت ؛ كأنَّكَ قلت : « له عليَّ عشرةٌ إلا تسعةً » ، ويصيرُ حاصلُهُ : أنَّ له عليك واحداً ، فإذا أدخلتَ النفيَ كان المعنىٰ : « ليس له عليَّ واحدٌ » ، فلا يلزمُكُ شيءٌ ، كما صرَّحوا به ، وأمَّا إذا قلتَ : « إلا تسعةٌ » بالرفع . . فلا يُمكِنُ أنْ يكونَ الاستثناءُ راجعاً إلى الإثبات والنفيُ داخلاً في الكلام بعدَهُ ، فوَجَبَ الحملُ على الإبدال مِنَ المنفيِّ ، ويكونَ المعنىٰ كما قالوا : « ليس له عليَّ إلا تسعةٌ » ، والاستثناءُ مِنَ المنفيِّ إثباتٌ عندَهُم ، فيصحُّ ما قالوا) انتهىٰ[1] ، فتدبَّرْ ، واللهُ أعلمُ .

❁ **قوله : (معرفةِ ذلك)** ؛ أي : المُقَرِّ به .

❁ **قوله : (في المراتب الوِتْرِيَّةِ)** ؛ كالأُولىٰ والثالثةِ في هـٰذا المثال ؛

---

(١) حاشية السيّد على الرضي (١/ ٢٤٣) .

فلا يخلو : إمَّا أنْ تتقدَّمَ المُستثنَياتُ على المُستثنىٰ منه ، أو تتأخَّرَ .

فإن تَقَدَّمتِ المُستثنَياتُ : وَجَبَ نصبُ الجميعِ ، سواءٌ كان الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَب ؛ نحوُ : (قام إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً القومُ) ، و(ما قام إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً القومُ) ، وهٰذا معنىٰ قوله : (ودونَ تفريغٍ . . .) البيتَ .

وإن تأخَّرتْ : فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ الكلامُ مُوجَباً ، أو غيرَ مُوجَب .

فإن كان مُوجَباً : وَجَبَ نصبُ الجميعِ ؛ فتقولُ : (قام القومُ إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً) .

وتُخرِجَ منها مجموعَ الأعداد الواقعةِ في المراتب الشَّفْعِيَّة ، أو تُسقِطَ آخِرَ الأعدادِ ممَّا قبله ، ثمَّ ما بقي ممَّا قبلَهُ . . . وهٰكذا ، فما بقي فهو المُرادُ .

❋ قوله : (فلا يخلو . . .) إلىٰ آخره : هو جوابُ (إنْ) في قوله : (وإنْ كان الاستثناءُ غيرَ . . .) إلىٰ آخره .

❋ قوله : (وَجَبَ نصبُ الجميعِ) ؛ أي : في الأغلب الأشهرِ ؛ فلا يُنافِي

فالمُرادُ بها[1] : ما يشملُ المُستثنىٰ منه .

❋ قوله : (في المراتب الشَّفْعِيَّة) ؛ كالثانية والرابعةِ في هٰذا المثال .

❋ قوله : (أي : في الأغلب الأشهرِ ؛ فلا يُنافِي . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ محلَّ قولِهِ فيما تقدَّم : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره . . إذا لم تتكرَّرِ المُستثنياتُ ، وما هنا . . فيما إذا تكرَّرتْ ؛ لأنَّهُ يلزمُ علىٰ جوابِ

(١) في (ي) : (فلا يراد بهما) بدل (فالمراد بها) ، والمثبت موافق لعبارة الصبان في « حاشيته » (٢/ ٢٢٦) .

وإن كان غيرَ مُوجَبٍ : عُومِلَ واحدٌ منها بما كان يُعامَلُ به لو لم يتكرَّرِ الاستثناءُ ؛ فيُبدَلُ ممَّا قبلَهُ ـ وهو المُختارُ[1] ـ أو يُنصَبُ ، وهو قليلٌ كما تقدَّم ، وأمَّا باقيها : فيجبُ نصبُهُ ؛ وذلك نحوُ : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكراً) ؛ فـ (زيدٌ) : بدلٌ مِنْ (أحد) ، وإن شئتَ أبدلتَ غيرَهُ مِنَ الباقِينَ ، ومثلُهُ : قولُ المُصنِّفِ : (لم يَفُوا إلا امرؤٌ إلا عَلِيْ) ؛ فـ (امرؤٌ) : بدلٌ مِنَ الواو في (يَفُوا) .

وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وانصِبْ لتأخيرٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وانصِبِ المُستثنَياتِ كلَّها إذا تأخَّرتْ عن المُستثنىٰ منه إن كان الكلامُ مُوجَباً ، وإن كان

جوازَ غيرِ النصب في النفي على اللغة القليلةِ المذكورةِ في قوله : (وغيرُ نصبِ سابقٍ . . .) إلىٰ آخره ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

❋ قوله : (فـ « امرؤٌ » : بدلٌ مِنَ الواو في « يَفُوا ») ؛ أي : و(عَلِي) : منصوبٌ وُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ ، ويجوزُ جَعْلُ (عَلِي) بدلاً مِنَ الواو ونصبُ (امرؤٌ) على الاستثناء[3] .

ابنِ قاسمٍ استعمالُ اللغةِ الضعيفة في غير المحلِّ الذي ثَبَتَتْ فيه[4] .

---

(١) أي : في المتصل ، أمَّا في المنقطع : فيجب نصب الجميع على الفصحىٰ ؛ نحو : (ما قام أحدٌ إلا حماراً إلا جملاً إلا فرساً) ، ويجوزُ الإبدالُ في واحد علىٰ لغة تميم . « خضري » (١/ ٤١٩) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٠) .

(٣) والأوَّلُ أَوْلىٰ ، كما في « تمرين الطلاب » (ص ٧٥) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٢٤) .

غيرَ مُوجَبٍ فجِئ بواحدٍ منها مُعرَباً بما كان يُعرَبُ به لو لم تتكرَّرِ المُستثنياتُ ، وانصِبِ الباقيَ .

ومعنىٰ قولِهِ : (**وحُكْمُها في القصد حُكْمُ الأوَّلِ**) : أنَّ ما يتكرَّرُ مِنَ المُستثنَيات حُكْمُهُ في المعنىٰ حُكْمُ المُستثنى الأوَّل ؛ فيثبتُ له ما يثبتُ للأوَّل مِنَ الدخول والخروج ؛ ففي قولك : (قام القومُ إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً) . . الجميعُ مُخرَجونَ ، وفي قولك : (ما قام القومُ إلا زيداً إلا عَمْراً إلا بكراً) . . الجميعُ داخلونَ ، وكذا في قولك : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ إلا عَمْراً إلا بكراً) ؛ الجميعُ داخلونَ .

٣٢٦ـ وٱستَثْنِ مجروراً بـ (غيرِ) مُعرَبَا   بمـا لمُستثنـىٰ بـ (إلَّا) نُسِبَا

---

* **قوله : (وٱستَثْنِ مجروراً بـ « غيرِ » . . .) إلىٰ آخره : (مجروراً) :** مفعولٌ بـ (استثنِ) ، و(بـ « غيرِ ») : تنازعَ فيه (استثنِ) و(مجروراً) ، كما قاله ابنُ قاسم[1] ، و(مُعرَبَا) : حالٌ مِنْ (غير) ، و(بما) : مُتعلِّقٌ بـ (مُعرَبا) ، و(ما) : موصولٌ ، صِلَتُهُ : (نُسِبَ) ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، و(لمُستثنىً) : مُتعلِّقٌ بـ (نُسِبَ) ، و(بـ « إلَّا ») : مُتعلِّقٌ بـ (مُستثنىً) .

والمعنىٰ : أنَّ (غيراً) يُستثنىٰ بها مجرورٌ بإضافتها إليه ، وتكونُ هي معربةً بما نُسِبَ للمُستثنىٰ بـ (إلا) مِنَ الإعراب فيما تقدَّم .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٠) .

استُعمِلَ بمعنىٰ (إلا) في الدَّلالة على الاستثناء . . ألفاظٌ ؛ منها : ما هو اسمٌ ؛ وهو : (غيرٌ) ، و(سِوىً) ، و(سُوىً) ، و(سَوَاءٌ) ، ومنها : ما هو فعلٌ ؛ وهو : (ليس) ، و(لا يكونُ) ، ومنها : ما يكونُ فعلاً وحرفاً ؛ وهو : (خلا) ، و(عدا) ، و(حاشا) ، وقد ذَكَرَها المُصنِّفُ كلَّها .

فأمَّا (غير) و(سِوىً) و(سُوىً) و(سَوَاءٌ) . . فحُكْمُ المُستثنىٰ بها : الجرُّ ؛ لإضافتها إليه ، ويُعرَبُ (غير) بما كان يُعرَبُ به المُستثنىٰ مع (إلا)[1] ؛ فتقولُ : (قام القومُ غيرَ زيدٍ) بنصب (غيرَ) ؛ كما تقولُ :

❀ قوله : (« قام القومُ غيرَ زيدٍ » بنصب « غيرَ ») ؛ أي : على الاستثناء كانتصابِ الاسمِ بعدَ (إلَّا) عندَ المغاربة[2] ، وعلى الحال عندَ الفارسيِّ ،

❀ قوله : (كانتصابِ الاسمِ بعدَ « إلَّا ») ؛ أي : في أنَّ نصبَ كلٍّ منهما على الاستثناء ، وإن كان العاملُ فيما بعدَ (إلَّا) هو (إلَّا) على الصحيح ، وفي (غير) ما في الجملة قبلَها مِنْ فعلٍ أو شِبْهِهِ .

وإنَّما نُصِبتْ على الاستثناء مع أنَّ المُستثنىٰ هو ما بعدَها ؛ لأنَّهُ لمَّا كان مشغولاً بالجرِّ لكونه مضافاً إليه . . جُعِلَ ما كان يستحقُّهُ مِنَ الإعراب المخصوصِ لولا ذلك علىٰ (غير) علىٰ سبيل العاريَّة ، وقد يُقالُ : حيثُ كان

---

(١) قوله : (ويُعرَب « غير ») ؛ أي : لفظاً ، وقد يُبنىٰ على الفتح جوازاً في الأحوال كلِّها إذا أُضيف لمبني ، كما في « التسهيل » ؛ نحوُ : (ما قامَ غيرَ هٰذا) ، وأجاز الفرَّاءُ بناءَها على الفتح مطلقاً لتضمُّنها معنىٰ (إلا) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٠) .

(٢) واختاره ابن عصفور .

(قام القومُ إلا زيداً) بنصب (زيد) ، وتقولُ : (ما قام أحدٌ غيرُ زيدٍ) ، و(غيرَ زيدٍ) بالإتباع والنصب ، والمُختارُ الإتباعُ ؛ كما تقولُ : (ما قام أحدٌ إلا زيدٌ) ، و(إلا زيداً) ، وتقولُ : (ما قامَ غيرُ زيدٍ) فترفعُ (غير) وجوباً ؛ كما تقولُ : (ما قام إلا زيدٌ) برفعه وجوباً ، وتقولُ : (ما قام أحدٌ غيرُ حمار) بنصب (غير) عندَ غيرِ بني تميم ، وبالإتباع عندَ بني تميم ؛ كما تفعلُ في قولك : (ما قام أحدٌ إلا حماراً) ، و(إلا حمارٌ) .

وأمَّا (سوىً) : فالمشهورُ فيها : كسرُ السينِ والقصرُ ، ومِنَ العرب :

واختاره الناظمُ ، وعلى التشبيه بظرف المكانِ عندَ جماعةٍ[1] .

* قوله : (كسرُ السينِ والقصرُ) ؛ أي : فتُقدَّرُ الحركاتُ ، وأمَّا مع المدِّ فتظهرُ . . . .

ما على (غير) مِنَ الإعراب عاريَّةٌ . . فالمعمولُ في الحقيقة ما بعدَها ، فأيُّ مانعٍ مِنْ كونها هي العاملَ عملَ (إلا) بالحمل عليها ؟

فالوجهُ أنْ يُقالَ : هي العاملُ على الصحيح ، وقد صرَّح في « الأنوار البهيَّة » بأنَّها هي العاملُ[2] ، وحينئذٍ : يُحاجىٰ بذلك ، فتدبَّرْ .

* قوله : (وعلى التشبيه بظرف المكانِ) ؛ أي : بجامعِ الإبهام .

* قوله : (وأمَّا مع المدِّ فتظهرُ) في نسخة : (وأمَّا مع الحركات

---

(١) واختاره ابن الباذِش والسِّيرافي ، وانظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/ ٢٧٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٥٤١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٧٤) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٤) ، وما ذهب إليه أبو علي الفارسي قاله في « التذكرة » .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٢٦٤) .

مَنْ يفتحُ سينَها ويَمُدُّ ، ومنهم : مَنْ يَضُمُّ سينَها ويَقصُرُ ، ومنهم : مَنْ يَكسِرُ سينَها ويَمُدُّ[1] ، وهـٰذه اللغةُ لم يذكرها المُصنِّفُ ، وقلَّ مَنْ ذَكَرَها ، وممَّنْ ذَكَرَها الفاسيُّ في « شرحه للشاطبيّة »[2] .

ومذهبُ سيبويهِ والفرَّاءِ وغيرِهما : أنَّها لا تكونُ إلا ظرفاً[3] ؛ فإذا قلتَ : (قامَ القومُ سوىٰ زيدٍ) . . فـ (سوىٰ) عندَهُم : منصوبةٌ على الظرفيّة ، وهي مُشعِرةٌ بالاستثناء ، ولا تخرجُ عندَهُم عن الظرفيّة . . . .

انتهىٰ « فارِضي »[4] .

* قوله : (الفاسيُّ) نسبةٌ إلىٰ (فاسَ) بلدةٍ بالمغرب .

فتظهرُ) ، وليس بصواب[5] ، كما هو واضحٌ .

---

(١) ظاهره : أنه يُستثنىٰ بها في جميع لغاتها ، ومحلُّ ذلك : ما لم تكن الأُولىٰ بمعنىٰ (مُستوٍ) ؛ نحو : ﴿ مَكَانًا سُوًى ﴾ [طه : ٥٨] ؛ أي : مُستوياً طريقنا وطريقك إليه ، كما قاله المُفسِّرون ، ولا الثانيةُ بمعنىٰ (وسط) ؛ نحو : ﴿ فَرَءَاهُ فِى سَوَآءِ ٱلْجَحِيمِ ﴾ [الصافات : ٥٥] ، أو (تامٌّ) ؛ نحو : (هـٰذا درهمٌ سواءٌ) ، أو (مُستَوٍ) ؛ نحو : ﴿ فَهُمْ فِيهِ سَوَآءٌ ﴾ [النحل : ٧١] ؛ أي : مُستوُونَ ؛ فلا يُستثنىٰ بشيء من ذلك . « خضري » (١/ ٤٢٢) .

(٢) اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (ص٤٧) ، والقولُ الثاني رواه الأخفش ، والثالثُ حكاه سيبويه ، والأخيرُ أضافَهُ إلى الفارسيِّ ابنُ الخبَّاز وابن العِلْج وابن عطية ، وانظر « المساعد » (١/ ٥٩٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩٤) .

(٣) أي : مكانياً ملازماً للنصب على الظرفيّة ، وهو مذهب البَصْريِّينَ ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ : تكونُ ظرفاً وغيرَهُ ، وانظر « الكتاب » (١/ ٣١ ، ٤٠٧) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٤) .

(٥) وجاء على غير الصواب في (أ ، ب ، د) .

إلا في ضرورة الشِّعْر[1] .

واختار المُصنِّفُ أنَّها كـ (غير) ؛ فتُعامَلُ بما تُعامَلُ به (غير) ؛ مِنَ الرفع والنصبِ والجرِّ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله :

٣٢٧ـ ولـ (سِوىً) (سُوىً) (سَوَاءٍ) ٱجْعَلاَ . . . .

---

* قوله : (فتُعامَلُ بما تُعامَلُ به « غير » ؛ مِنَ الرفع. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فحينئذٍ : تكونُ خارجةً عن الظرفيّة ؛ لأنَّ مَنْ حَكَمَ بظرفيَّتها حَكَمَ بعدم تصرُّفِها ، والواقعُ في كلام العرب نثراً ونَظْماً خلافُهُ ، كما سيذكرُهُ الشارح[2] ؛ فليس مُرادُ الشارحِ أنَّها وقعتْ دالَّةً على الاستثناء في جميع الأمثلةِ المذكورة ، بل المُرادُ : أنَّها مُتصرِّفةٌ .

* قوله : (ولـ « سِوىً ») بالكسر و(سُوىً) بالضمِّ مقصورتَينِ ، و(سَوَاءٍ) بالفتح والمدِّ .

---

* قوله : (بل المُرادُ : أنَّها مُتصرِّفةٌ) مُسلَّمٌ أنَّ هـٰذا مُرادُ الشارح ، لـٰكنَّهُ غيرُ مُرادِ المُصنِّف ؛ إذ المُتبادرُ مِنْ قوله : (ولـ « سِوىً »...) إلىٰ آخره : أنَّها

---

(١) أي : فلا تَرِدُ الأبياتُ الآتية ، لـٰكن يَرِدُ عليه الحديثانِ الآتيانِ ؛ أمَّا الأوَّل : فلأنَّها خرجتْ فيه عن الظرفيّة إلىٰ شِبْهها ، وأمَّا الثاني : فخرجتْ فيه عنهما ، ولا ضرورةَ فيهما ، وحُمِلَ ذلك على الشذوذ . « خضري » (١/ ٤٢٣) ، وانظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٣٩ـ٢٤٢) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٤١٩ـ٤٢٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥ـ٣١٦) .

(٢) انظر (٣/ ٣٥٥ـ٣٦٠) .

. . . . على الأصحِّ ما لـ (غيرِ) جُعِلَا

فمِنِ استعمالها مجرورةً : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « دعوتُ ربِّي أَلَّا يُسلِّطَ علىٰ أُمَّتي عدوّاً مِنْ سوىٰ أَنْفُسِها »[1] ، وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما أنتم في سِواكُم مِنَ الأُمَمِ إلا كالشَّعْرةِ البيضاءِ في الثَّورِ الأسودِ ، أو كالشَّعْرةِ السوداءِ في الثَّورِ الأبيضِ »[2] ، وقولُ الشاعر[3] : [من الطويل]

---

* قوله : (على الأصحِّ) مُتعلِّقٌ بـ (جُعِلَا) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ نصبٍ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ أوَّل لـ (اجْعَل) ، والمنعوتُ بها : محذوفٌ ،

تُعامَلُ بما تُعامَلُ به (غير) ؛ مِنْ وقوعها في الاستثناء المتصلِ والمنقطع ، ورُجْحانِ الإتباعِ ، ووجوبِ النصب . . . إلىٰ آخرِ ما سبق .

* قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « جُعِلَا ») صوابُهُ : بـ (اجْعَلاَ) قبلَهُ .

---

(١) رواه مسلم (٢٨٨٩) عن سيدنا ثوبان رضي الله عنه .

(٢) رواه مسلم (٢٢١/٣٧٨) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه ، وهو في « البخاري » (٦٥٢٨) بلفظ : (في أهل الشرك) بدل (في سواكم من الأمم) ، و(أو) في الحديث : إمَّا للتنويع ، وإمّا شكٌّ من الراوي .

(٣) أنشده سيبويه من قول المَرَّار بن سلامة العِجْلي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣١) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣١٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠١ـ١١٠٢) .

١٧١ـ ولا يَنطِقُ الفَحْشاءَ مَنْ كانَ مِنْهُمُ إذا جَلَسُوا مِنَّا ولا مِنْ سَوَائِنا

ومفعولُهُ الثاني : في الجارِّ والمجرور قبلَهُ[1] .

* قوله : (ولا يَنطِقُ الفَحْشاءَ . . .) إلىٰ آخره : (الفَحْشاء) : الفاحشةُ ؛ وهي كلُّ سوءٍ جاوز حدَّهُ ، وانتصابُها بنزع الخافض ، أو بتضمينِ (يَنطِقُ) : (يَذكُرُ) ، وفي البيت تقديمٌ وتأخيرٌ ؛ أي : ولا يَنطِقُ بالفحشاء مَنْ كان منهم ـ أي : معهم ـ منَّا ولا مِنْ سَوَائِنا إذا جَلَسُوا .

والشاهدُ : في (سَوَائنا) ؛ حيثُ احتجَّ به سيبويهِ علىٰ أنَّ (سوىٰ) ظرفٌ ، ولا يُفارِقُ الظرفيَّةَ إلا في الضرورة ، وعُورِضَ بـ (عند) ؛ فإنَّهُ ظرفٌ

---

* قوله : (أو بتضمينِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو بالمفعوليَّة المطلقة علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ولا يَنطِقُ نُطْقَ الفحشاء .

* قوله : (أي : ولا يَنطِقُ بالفحشاء . . .) إلىٰ آخره : أشار بذلك : إلىٰ أنَّ (مِنْ) في (منهم) بمعنىٰ (مع) ، وإلىٰ أنَّ (مِنْ) في (مِنَّا) بيانيَّةٌ لـ(مَنْ) ، وهو غيرُ مُتعيِّنٍ ؛ لأنَّهُ يحتملُ أنَّ (مِنْ) في (منهم) بيانٌ لـ(مَنْ) ، و(مِنْ) في قوله : (مِنَّا ولا مِنْ سَوَائنا) بمعنىٰ (مع) متعلقةٌ بـ(جلسوا) ، أو بمعنىٰ (في) متعلقةٌ بـ(يَنطِق) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : في شأننا وفي شأن سَوَائِنا .

* قوله : (حيثُ احتجَّ به سيبويهِ علىٰ أنَّ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ صوابَ

---

(١) وتقدير البيت ـ كما في « التمرين » (ص٧٥) ـ : (واجعَلِ الحكمَ الذي جُعِلَ مثبتاً لـ« غير » ثابتاً لـ« سِوىً » و« سُوىً » و« سَوَاء ») .

ومِن استعمالها مرفوعةً : قولُهُ(١) : [من الكامل]

١٧٢ـ وإذا تُباعُ كريمةٌ أو تُشترىٰ فسِوَاكَ بائعُها وأنتَ المُشتَرِي

ويدخلُ عليه (مِن) انتهىٰ « شيخ الإسلام »(٢) .

* **قوله** : (**وإذا تُباعُ كريمةٌ . . .**) إلىٰ آخره : **الواوُ** : للاستفتاح ، و(إذا) : شرطٌ ، **جوابُهُ** : (فسِوَاكَ) ، **وفيه الشاهدُ** ؛ حيثُ وَقَعَ مرفوعاً بالابتداء ، وخَرَجَ عن النصب على الظرفيَّة ، وأراد بـ (كريمةٌ) : (فَعْلَةٌ كريمةٌ) ؛ أي :

العبارة : (حيث احتُجَّ به علىٰ سيبويهِ) القائلِ : إنَّ (سوىٰ) مُلازِمةٌ للظرفيّة(٣) ، وقولُهُ : (وعُورِضَ) ؛ أي : الاحتجاجُ علىٰ سيبويهِ . انتهىٰ

---

(١) البيت مطلع مقطوعة لابن المولىٰ محمد بن عبد الله المدني يمدح بها يزيد بن حاتم بن قبيصة بن المهلب ، وهي من مختارات أبي تمام في « حماسته » (٤/ ٢٧٤) ، وبعده :

وإذا تَوَعَّرتِ المسالكُ لم يَكُنْ منها السبيلُ إلىٰ نَدَاكَ بأَوْعَرِ
وإذا صنعتَ صَنيعةً أتممتَها بيدَينِ ليسَ نَداهُما بمُكدَّرِ
وإذا هَمَمْتَ لمُعْتفِيكَ بنائلٍ قال النَّدىٰ فأَطَعْتَهُ لكَ أَكْثِرِ
يا واحدَ العَرَبِ الذي ما إنْ لهم مِنْ مذهبٍ عنهُ ولا مِنْ مَقْصِرِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٩ـ ١١٠٠) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٢٠) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٣١ ، ٤٠٧ـ ٤٠٨) .

(٣) ولا يوجد في (ي) هـٰذا التصويب ، وهو مناسب وصواب مع السياق الذي كتب عليه شيخ الإسلام زكريا الأنصاري ـ فإنَّ (سوىٰ) عند سيبويه من الظروف العديمة التصرف ، وجعل جرَّها بـ (مِنْ) خاصّاً بالشعر ، واستشهد له بهـٰذا البيت ـ وغير مناسب مع السياق الذي كتب عليه السجاعيُّ ، والله تعالىٰ أعلم .

حَسَنة ، و(أو) : بمعنى الواو ، قاله العَيْنيُّ[(١)] .

قال ياسينُ : (ولم أرَ مَنْ جَعَلَ الواوَ للاستفتاح غيرَهُ[(٢)] ، وإنَّما هـٰذه الواوُ زائدةٌ عندَ الكُوفيِّينَ ، وبعضُهُم يجعلُها في ذلك للاستئناف ، وفيه : أنَّ واوَ الاستئنافِ هي الواقعُ بعدَها مضارعٌ مرفوعٌ علىٰ أنَّهُ خبرٌ لمحذوف قد تقدَّم ذلك المضارعَ مضارعٌ منصوب ؛ نحوُ : ﴿ لِنُبَيِّنَ لَكُمْۚ وَنُقِرُّ فِي ٱلْأَرْحَامِ ﴾ [الحج : ٥] ، أو مجزومٌ ؛ نحوُ : « لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ » ، كما يُشعِرُ به كلامُهُم .

وجَعْلُ « أو » في قوله : « أو تُشترىٰ » بمعنى الواو . . لا يكادُ يَصِحُّ في البيت ، بل المُرادُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ أحدُ هـٰذَينِ الأمرَينِ مِنْ شخصَينِ . . فسِوَاكَ بائعٌ وأنتَ مُشترٍ) انتهىٰ[(٣)] .

« شيخنا الباجوري » .

* **قوله** : (**لا يكادُ يَصِحُّ في البيت**) انظر : ما المانعُ مِنْ صحَّته فضلاً عن القُرْب ؟ إذ البيعُ والشراء مُتلازِمان لا يتحقَّقُ أحدُهُما بدون الآخَر .

* **قوله** : (**بل المُرادُ : أنَّهُ إذا وُجِدَ أحدُ هـٰذَينِ الأمرَينِ**) **لعلَّ المُرادَ** : الأحدُ الدائرُ ، **وقولُهُ** : (**مِنْ شخصَينِ**) ؛ أي : فالبيعُ مِنْ سوى المخاطبِ والشراءُ منه ، فيكونُ قولُهُ : (فسواكَ بائعُها) راجعاً للأوَّل ، وقولُهُ : (وأنتَ المُشتري) راجعاً للثاني ؛ أي : إذا وُجِدَ بيعٌ للخَصْلة الحميدةِ . . فليس إلا مِنْ

---

(١) المقاصد النحوية (٣/ ١٠٩٩ـ١١٠٠) .
(٢) أي : غير العيني .
(٣) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ١٣٣ـ ١٣٤) .

وقولُهُ[1] : [من الهزج]

١٧٣ـ ولـم يَبْـقَ سِـوى العُـدْوا نِ دِنَّـاهُـم كمـا دانُـوا

* قوله : (ولم يَبْقَ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الهَزَج ، وقائلُهُ : شَهْلُ بنُ شَيْبانَ ، بالمعجمة فيهما ، وليس في العرب (شَهْل) بالمعجمة غيرُهُ ، و(العُدْوان) بضمٍّ العين المُهمَلة : الظُّلْم ، و(دِنَّاهم) : مِنَ (الدِّين) بالكسر ؛ وهو الجزاءُ ؛ يُقالُ : (دانَهُ دِيناً) ؛ أي : جازاه جزاءً ؛ أي : جازَيْناهُم كما جازَوْنا[2] .

غيرِكَ ، أو شراءٌ لها . . فليس إلا منك ، هـٰذا مُرادُهُ .

قيل : ويُؤيِّدُ إبقاءَها علىٰ حالها : أنَّ المُرادَ ببيع الكريمة وشرائِها : الرغبةُ

(١) البيت للشاعر الفارس شَهْل بن شيبان الفِنْد الزِّمَّاني البكري في « ديوانه » (ص٢٥) ضمن قصيدة حماسيّة قالها في حرب البسوس ، وهي ثاني مختارات أبي تمام في « حماسته » (١/ ٢٣) ، ومطلعها :

صَفَحْنـا عـن بَنِـي ذُهْـلٍ وقُلْنـا القـومُ إخـوانُ
عسـى الأيّـامُ أنْ يَـرجِعْـ ـنَ قـومـاً كـالـذي كـانُـوا
فلمَّـا صَـرَّحَ الشـرُّ فـأمسـىٰ وهْـوَ عُـريـانُ
ولم يبقَ . . . .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ١٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٣) ، و« أوضح المسالك » (١/ ٢٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٩٧ـ ١٠٩٩) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٤٣١ـ٤٣٥) .

(٢) ويُقال أيضاً : (كما تَدِينُ تُدان) ؛ أي : كما تُجازي تُجازىٰ .

فـ (سِواكَ) : مرفوعٌ بالابتداء ، و(سِوى العُدْوان) : مرفوعٌ بالفاعليّة .

ومِن استعمالها منصوبةً علىٰ غير الظرفيّة : قولُه[1] : [من الطويل]

١٧٤ـ لَدَيكَ كَفِيلٌ بالمُنىٰ لِمُؤَمِّلٍ وإنَّ سِـوَاكَ مَـنْ يُـؤَمِّلُـهُ يَشْقَـىٰ

فـ (سواكَ) : اسمُ (إنَّ) .

هـٰذا تقريرُ كلامِ المُصنِّف .

ومذهبُ سيبويهِ والجمهورِ : أنَّها لا تخرجُ عن الظرفيَّة إلا في ضرورة الشعر ، وما استُشهِدَ به علىٰ خلاف ذلك مُحتمِلٌ للتأويلِ .

---

* **قوله : (لَدَيكَ كَفِيلٌ . . .) إلىٰ آخره** : (كفيلٌ) ؛ أي : ضامنٌ ، و(لديكَ) : خبرٌ مُقدَّم عليه ، والباءُ : تتعلَّقُ به ، و(لِمُؤَمِّلٍ) : بكسر الميم الثانية ، وجملةُ (مَنْ يُؤَمِّلُهُ يَشْقَىٰ) : خبرُ (إنَّ) ، واسمُها : (سِوَاكَ) ، وفيه الشاهدُ .

* **قوله : (مُحتمِلٌ للتأويلِ)** قال أبو حيَّانَ : (ولا حُجَّة لابن مالك فيما أَوْرَدَهُ مِنَ الشواهدِ ؛ لأنَّ الأبياتَ منها مَحَلُّ ضرورةٍ ، وسيبويهِ مُصرِّحٌ بتصرُّفه في الشِّعْر ، والأحاديثُ لا يُحتَجُّ بها علىٰ إثبات القواعد النَّحْويَّة ؛ . . . . . .

فيها وعنها ، ولا شكَّ أنَّهما أمرانِ مُتنافِرانِ لا يَصلُحُ لهما إلا (أو) انتهىٰ .

وقد يُقالُ : التأييدُ إنَّما يظهرُ علىٰ أنَّ البيعَ والشراءَ مِنْ شخصٍ واحد ،

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٥) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٥٩٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٣٩٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٧ـ١١٠٨) .

لجوازِ أنْ تكونَ مَرْوِيّةً بالمعنىٰ ، ويكونَ راوِيها بالمعنىٰ أعجميّاً أو غيرَ موثوقٍ بعربيّته ، كما تقرَّر غيرَ مرَّةٍ ، وأقْوىٰ ما استدلَّ به[1] : ما حكاه الفرّاءُ مِنْ قول بعض العرب : « أتاني سِوَاكَ » ، وهو مِنَ الشذوذ بحيثُ لا يُقاس عليه ، مع أنَّ كلامَ الفرّاءِ حاكِيهِ يَدُلُّ علىٰ قِلّته) ذَكَرَهُ في « النُّكَت »[2] .

لا علىٰ أنَّهما مِنْ شخصَينِ ؛ فلا فرقَ بينَ إرادةِ هٰذا المعنىٰ وبينَ إبقائِهما علىٰ حالهما ، فتأمَّلْ .

❊ قوله : (لجوازِ أنْ تكونَ مَرْوِيّةً بالمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره : فيه[3] : أنَّ هٰذا الاحتمالَ مدفوعٌ : بأنَّ الأصلَ عدمُ الرواية بالمعنىٰ ، وكونُ الرُّواةِ أعاجمَ لا يُحافِظُون علىٰ ألفاظ المصطفىٰ أفصحِ الفُصَحاءِ عليه أفضلُ الصلاةِ والسلامِ . . إساءةُ ظنٍّ بهم ، ولا سيَّما أنَّهُ اشتَهَرَ عنهم محافظتُهُم علىٰ مُراعاة الألفاظِ والرحلةِ إلىٰ إتقانها ، ولا تُحمَلُ الأحاديثُ على الرواية بالمعنىٰ إلا إذا قامتْ قرينةٌ علىٰ ذلك ؛ كقول الراوي : (أو كما قال) انتهىٰ « شيخنا الباجوري » .

---

(١) أي : ابنُ مالك .

(٢) نكت السيوطي (ق/١٢٥) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٨/٣٥٨) ، وما حقَّقه الإمام اللغوي الفاسي من مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي في كتابه النفيس « فيض نشر الانشراح » (١/٤٤٦ـ٥٢٥) .

(٣) في (ك) : (قوله : « والأحاديث لا يُحتجُّ بها . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : لاحتمال الرواية بالمعنىٰ ، لا سيَّما وكثيرٌ من الرواة أعاجمُ ، وفيه) ، والمثبت من (ط ، ي) أولىٰ ؛ لخلوه من التكرار نظراً إلىٰ عبارة المُحشِّي .

٣٢٨ـ وَٱسْتَثْنِ ناصِباً بـ (ليسَ) و(خلا)   وبـ (عَدَا) وبـ (يكونُ) بعدَ (لا)

أي : استَثْنِ بـ (ليس) وما بعدَها ناصِباً المُستثنىٰ ؛ فتقولُ : (قام القومُ ليس زيداً) ، و(خلا زيداً) ، و(عدا زيداً) ، و(لا يكونُ زيداً) ؛ . . . . . .

---

* قوله : (وٱستَثْنِ . . .) إلىٰ آخره : هو فعلُ أمرٍ ، و(ناصِباً) : حالٌ مِنْ فاعل (ٱستَثْنِ) ، ومُتعلَّقُهُ : محذوفٌ ؛ أي : ناصِباً للمُستثنىٰ .

* قوله : (بعدَ « لا ») أي : النافيةِ .

* قوله : (و« لا يكونُ زيداً ») لعلَّ المعنىٰ : لا يُعَدُّ ، أو : لا يُحسَبُ ؛ فلا مُنافاةَ بينَ كونِهِ للاستقبال ، وكونِ (قاموا) ماضياً . انتهى « ابن قاسم »[١] .

---

* قوله : (لعلَّ المعنىٰ : لا يُعَدُّ ، أو : لا يُحسَبُ) ؛ أي : لا يُعَدُّ أو لا يُحسَبُ زيدٌ في المستقبل مِنَ القائِمينَ في الماضي .

* قوله : (فلا مُنافاةَ بينَ كونِهِ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ المُنافاةِ : أنَّ الفعلَ الذي مع المستثنىٰ منه يَقتضِي أنَّ الحُكْمَ ماضٍ ، والذي مع المستثنىٰ يَقتضِي أنَّ الحُكْمَ غيرُ ماضٍ ؛ فالإخراجُ بـ (لا يكونُ) الموضوعِ للاستقبال يستدعي مُخْرَجاً منه مُستقبَلاً ، فلا يصحُّ ذِكْرُهُ مع الماضي ؛ نحوُ : (قاموا لا يكونُ زيداً) ؛ إذ لا إخراجَ حينئذٍ ؛ لأنَّ نفيَ القيامِ عنه في المستقبل لا يُنافي ثبوتَهُ له في الماضي .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٢) .

فـ (زيداً) في قولك : (ليس زيداً) ، و(لا يكونُ زيداً) . . منصوبٌ علىٰ أَنَّهُ خبرُ (ليس) و(لا يكونُ) ، واسمُهُما ضميرٌ مُستتِر ، والمشهورُ : أَنَّهُ عائدٌ على البعض المفهوم مِنَ (القوم) ، والتقديرُ : (ليس بعضُهُم زيداً) ، و(لا يكونُ بعضُهُم زيداً) ، وهو مُستتِرٌ وجوباً .

---

* قوله : (والمشهورُ : أَنَّهُ عائدٌ على البعض) ؛ أي : وهو أَوْلىٰ ، ومُقابِلُهُ : أنَّهُ عائدٌ على اسم الفاعل المفهومِ مِنَ الفعل السابق ، والتقديرُ : (ليس هو) ؛ أي : القائمُ ، أو أنَّهُ عائدٌ على الفعل المفهومِ مِنَ الكلام . . .

ومُحصَّلُ الدَّفْعِ : أنَّ (لا يكونُ) بمعنىٰ : لا يُعَدُّ ولا يُحسَبُ منهم ؛ لعدم قيامِهِ معهم في الماضي ؛ فصحَّ الإخراجُ بـ (لا يكونُ) من الماضي ، تأَمَّلْ .

* قوله : (على اسم الفاعل) الأَوْلىٰ : (على الوصف) ؛ ليشملَ اسمَ المفعول في نحو : (أكرمتُ القومَ ليس زيداً) .

* قوله : (أو أنَّهُ عائدٌ على الفعل . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مع تقدير مضافٍ في خبر (ليس) مثلاً ، والمُرادُ : الفعلُ اللغويُّ ؛ وهو الحدثُ ؛ كالقيام في المثال ؛ إذ لا يصحُّ عودُهُ على الفعل الاصطلاحيِّ المُتقدِّم ، كما هو ظاهرٌ ؛ فالتقديرُ في نحو : (قام القومُ ليس زيداً) : (ليس قيامُهُم قيامَ زيدٍ) ؛ فحُذِفَ المضافُ الذي هو الخبرُ ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ .

ويَرِدُ علىٰ هـٰذا القول : أنَّ التركيبَ عليه لا يُؤدِّي المقصودَ مِنَ الاستثناء ؛ وهو إخراجُ زيدٍ مِنَ القوم والحُكْمُ عليه بعدم القيامِ ؛ علىٰ ما هو المُختار ، وكونُ التقدير (ليس قيامُهُم قيامَ زيد) . . لا يُفِيدُ ذلك ، بل يتبادرُ منه ثبوتُ

وفي قولك : (خلا زيداً) ، و(عدا زيداً) . . منصوبٌ على المفعوليَّة ، و(خلا) و(عدا) فعلانِ ، فاعلُهُما في المشهور ضميرٌ عائدٌ على البعض المفهوم مِنَ (القوم) كما تقدَّم ، وهو مُستتِرٌ وجوباً[1] ، والتقديرُ : (خلا بعضُهُم زيداً) ، و(عدا بعضُهُم زيداً) .

السابقِ ، والتقديرُ : (ليس هو) ؛ أي : فعلُهُم فعلَ زيدٍ ، فحُذِفَ المضاف ، ويُضعِفُ هـٰذَينِ عدمُ الاطِّراد ؛ لأنَّهُ قد لا يكونُ هناك فعلٌ ؛ كما في نحو : (القومُ إخوتُكَ ليس زيداً)[2] .

القيامِ للكلِّ وإن لم يكنْ قيامُ غيرِ زيد كقيامه في بقيَّة الأحكام ؛ فيحتاجُ إلى قرينة تَدُلُّ على المُراد .

❁ قوله : (لأنَّهُ قد لا يكونُ هناك فعلٌ) أجاب الدَّمَامِينيُّ : بأنَّ قائلي ذلك إنَّما خَصُّوا الفعلَ بالذِّكْر ؛ لأنَّهُم مثَّلوا بما اشتمل على الفعل تنبيهاً على كيفيَّة التخريجِ في غيره ، فإذا لم يكن هناك فعلٌ ملفوظٌ به . . تُصُيِّدَ مِنَ الكلام ما يعودُ عليه الضميرُ ؛ ففي نحو : (القومُ إخوتُكَ ليس زيداً) التقديرُ : (ليس هو ـ أي : المُنتسِبُ إليك بالأُخُوَّة ـ زيداً) ، أو : (ليس انتسابُهُم انتسابَ زيد)[3] .

---

(١) أي : لأن هـٰذه الأفعالَ محمولةٌ على (إلا) في تلو المُستثنى لها ليكون ما بعدَها في صورة المُستثنى بـ (إلا) ، وظهورُ الفاعل يفصل بينهما ، فيفوتُ الحَمْل . « خضري » (١/ ٤٢٥) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣١١) ، و« المساعد » (١/ ٥٨٧ـ ٥٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٠٦ـ ٤٠٧) .

(٣) انظر « تعليق الفرائد » (١/ ق٢٠٨) .

ونبَّه بقوله : (و« بيكونُ » بعدَ « لا ») ـ وهو قيدٌ في (يكونُ) فقط ـ . . على أنَّهُ لا يُستعمَلُ في الاستثناء مِنْ لفظ الكَوْنِ غيرُ (يكونُ) ، وأنَّها لا تُستعمَلُ فيه إلا بعدَ (لا) ؛ فلا تُستعمَلُ فيه بعدَ غيرِها مِنْ أدوات النفيِ ؛ نحوُ : (لم) ، و(لن) ، و(لمَّا) ، و(إنْ) ، و(ما) ، والله أعلم .

٣٢٩ـ واْجْرُرْ بسابِقَيْ (يكونُ) إنْ تُرِدْ . . . .

---

* قوله : (واْجْرُرْ بسابِقَيْ « يكونُ ») هما : (خلا) ، و(عدا) .

* قوله : (إنْ تُرِدْ) ؛ أي : إنْ تُرِدِ الجرَّ[1] ؛ أي : فالأمرُ في قوله : (واجْرُر . . .) إلى آخره : للإباحة ؛ لتعليقه بالإرادة ، وموضعُ (خلا) و(عدا) جارَّينِ : نصبٌ ؛ فقيل : هو نصبٌ عن تمام الكلام ؛ أي : بالكلام التامِّ ؛ فإنَّ مذهبَ جماعةٍ : أنَّ مِنَ العوامل الناصبةِ وُرُودَ اللفظِ بعدَ تمامِ

---

* قوله : (وموضعُ « خلا » و« عدا » . . .) إلى آخره ؛ أي : موضعُ مجرورِهِما ، وهـٰذا بناءٌ على أنَّهُما غيرُ مُتعلِّقَينِ بشيء تشبيهاً لهما بالزائد .

* قوله : (أي : بالكلام التامِّ) فالناصبُ هو الجملةُ قبلَهُما ؛ نظيرُ نصبِ الجملةِ تمييزَ النسبةِ ، كما في « التصريح »[2] .

* قوله : (أنَّ مِنَ العوامل . . .) إلى آخره : فيه تَسَمُّحٌ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) وجوابُ الشرط : محذوفٌ ضرورةً ؛ لكون الشرط مضارعاً . « تمرين » (ص٧٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٦٣) .

. . . .

الكلام ، قال في « المغني » : (وهو الصوابُ ، وقيل : مُتعلِّقانِ بما قبلَهُما مِنْ فعلٍ أو شِبْهِهِ علىٰ قاعدةِ حروف الجر)[1] .

---

* قوله : (وهو الصوابُ) ؛ أي : لعدمِ اطِّرادِ القولِ الآتي ؛ لأنَّهُ لا يأتي في نحو : (القومُ إخوتُكَ خلا زيدٍ) ، ولأنَّهُما لا يُعدِّيانِ معنى الأفعال إلى الأسماء كسائر حروف الجرِّ ، بل يُزيلانِهِ عنها ، فأَشْبَهَا في عدم التعديةِ الحروفَ الزائدةَ ، ولأنَّهُما بمنزلة (إلا) في المعنىٰ ، وهي لا تتعلَّقُ بشيء .

ويُرَدُّ الأوَّلُ[2] : بما مرَّ مِنْ تَصَيُّدِ الفعلِ مِنَ الكلام[3] .

والثاني : بأنَّ التعديةَ إيصالُ معنى الفعلِ إلى الاسم على الوجه الذي يَقتضِيهِ الحرفُ مِنْ ثبوتٍ أو نفي ، لا علىٰ وجهِ الثبوتِ فقط ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ انتفاءَ وقوعِ الفعلِ على المفعول به في نحو : (لم أضربْ زيداً) لا يُخرِجُهُ عن كونه مفعولاً به .

والثالثُ : بأنَّهُ لا يلزمُ مِنْ كونهما بمنزلةِ (إلا) في المعنىٰ مساواتُهُما لها مِنْ كلِّ الوجوه ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُما يَجُرَّانِ ما بعدَهما وهي لا تَجُرُّ ما بعدَها .

* قوله : (وقيل : مُتعلِّقانِ بما قبلَهُما. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيكونُ العاملُ في موضع مجرورِهِما هو ما قبلَهُما مِنْ فعلٍ أو شِبْهِهِ ، والمُرادُ :

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٨٢) .
(٢) أي : التعليلُ الأوَّلُ .
(٣) انظر (٣/ ٣٦٤) .

وبعدَ (ما) أنصِبْ وأنْجِرارٌ قد يَرِدْ

* **قوله : (وبعدَ « ما ») ؛** أي : المصدريَّةِ ، **واستُشكِلَ ذلك** : بأنَّ (خلا) و(عدا) جامدانِ ، و(ما) المصدريَّةَ لا تُوصَلُ بالجامد .

وأُجِيبَ : باستثنائهما ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

وموضعُ الموصولِ الحرفيِّ وصِلَتِهِ : نصبٌ ؛ إمَّا على الظرفيَّة على حذف مضافٍ ،

ما قبلَهُما في الرتبة وإن تأخَّر في اللفظ ؛ كما في قوله[2] : [من الطويل]

خـــلا اللهِ لا أرجـــو . . . . .

إلىٰ آخره .

* **قوله : (وأُجِيبَ : باستثنائهما)** ، أو بأنَّهُما في الأصل مُتصرِّفانِ ، والجمودَ عارضٌ ، فلم يكنْ مانعاً مِنَ الوصل ، وعلىٰ كلٍّ : فالمصدرُ المُنسبِكُ مُلاحَظٌ فيه جانبُ المعنىٰ ، كما يُؤخَذُ مِنْ تعبير المُحشِّي في حلِّ المعنىٰ بمادَّة المجاوزة ؛ وذلك لعدم تصرُّفهما ؛ فالمأتيُّ به ـ ولو علىٰ لفظهما ـ إنَّما هو مِنَ المعنىٰ فقط .

* **قوله : (علىٰ حذف مضافٍ)** ؛ أي : نَظَراً للمعنىٰ ، وإلا فالمصدرُ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٣) .
(٢) سيأتي تخريجه في (٣/ ٣٦٩) .

أي : إذا لم تتقدَّمْ (ما) علىٰ (خلا) و(عدا) . . فاجْرُرْ بهما إنْ شئتَ ؛ فتقولُ : (قام القومُ خلا زيدٍ) ، و(عدا زيدٍ) ؛ فـ (خلا) و(عدا) : حرفا جرٍّ[1] ، ولم يحفظْ سيبويهِ الجرَّ بهما[2] ، وإنَّما حكاه الأخفشُ .

أو على الحاليَّة على التأويل باسم الفاعل ؛ فمعنىٰ (قامُوا ما عدا زيداً) على الأوَّل : قاموا وقتَ مُجاوزتِهِم زيداً ، وعلى الثاني : مُجاوِزِينَ زيداً .

المُتصيَّدُ ناب عن الظرف وانتصب انتصابَهُ ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ المصدرَ ينوبُ عن الظرف[3] .

* قوله : (أو على الحاليَّة) فيه : أنَّهُم صرَّحوا في غير هـٰذا الموضعِ بمَنْعِ وقوعِ المصدرِ المُؤوَّل حالاً ؛ لتعرُّفه بالضميرِ المُشتمِلِ عليه ؛ فلا تقولُ : (جاء زيدٌ أنْ يقومَ) ؛ لتأوُّله بمصدرٍ مضافٍ للضمير ، والحالُ لا تكونُ معرفةً ، أمَّا تعرُّفُ نحوِ (العِراك) في قولهم : (أرسلها العِرَاكَ)[4] . . ففي معنى التنكير ؛ لأنَّهُ بـ (أل) الجنسيَّةِ .

نعم ؛ عدَّ في « المغني » مِنَ اللفظ المُقدَّر بشيءٍ مُقدَّرٍ بآخَرَ : (ما خلا) و(ما عدا) علىٰ جَعْلِ (ما) المصدريَّةِ وصِلَتِها حالاً فيها معنى الاستثناء ، ثمَّ

---

(١) ويتعلَّقانِ بما قبلَهُما من فعل أو شِبْهه ، وقيل : لا يتعلَّقانِ بشيء تشبيهاً بالزائد ، وإنَّما محلُّ مجرورِهِما نصبٌ عن تمام الكلام ؛ أي : الجملة قبله ، فهي الناصبة لهما محلاًّ على الاستثناء ، كما أنَّ نصبَ تمييزِ النسبة كذلك . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٦) .

(٢) بل ذكر في « الكتاب » (٢/ ٣٤٩) الجرَّ بـ (خلا) عن بعض العرب .

(٣) انظر (٣/ ٢٩٦ـ ٢٩٧) .

(٤) وُجد هـٰذا التركيب ضمن بيت شعري سيأتي تخريجه في (٣/ ٤٠٠) .

فمِنَ الجرِّ بـ (خلا) : قولُهُ[١] : [من الطويل]

١٧٥ـ خلا اللهِ لا أَرْجُو سِواكَ وإنَّما أَعُـدُّ عِيَالِي شُعْبةً مِنْ عيالِكَا

ومِنَ الجرِّ بـ (عدا) : قولُهُ[٢] : [من الوافر]

١٧٦ـ تَرَكْنا في الحَضِيضِ بناتِ عُوجٍ عَوَاكِفَ قد خَضَعْنَ إلى النُّسُورِ

---

* قوله : (خلا اللهِ . . .) إلىٰ آخره : (أَرْجُو) بمعنىٰ : أُؤَمِّلُ ، و(عِيَالِي) : جمعُ (عَيِّلٍ) بالتشديد ؛ كـ (جِيادٍ) جمع (جَيِّد) ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[٣] ، و(الشُّعْبة) : الطائفة .

* قوله : (تَرَكْنا في الحَضِيضِ . . .) إلىٰ آخره : (الحَضِيض) بضادَيْنِ مُعجَمتَيْنِ : موضعٌ مُعيَّن هنا ، و(بناتِ عُوجٍ) بضمِّ العين المُهمَلة ؛ أي :

قال : (فوقعتِ الحالُ معرفةً ؛ لتأوُّلها بالنكرة ، والتأويلُ : « خالِينَ عن زيدٍ » ، و« مُجاوِزِينَ زيداً »)[٤] .

---

(١) نسبه الشاطبي والبغدادي إلى الأعشىٰ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٩١) ، و« المساعد » (١/ ٥٦٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٣٧٢ ، ٤٠٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٦٠) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١١٠) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣١٤) .

(٢) بيتان مجهولا النسبة ، وقد استشهد بالثاني منهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣١٠) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٢٦) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٢٨٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٠٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٢٨٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٥ـ١١٠٦) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٩٩) .

(٤) مغني اللبيب (٢/ ٨٧٠) .

أَبَحْنــا حَيَّهُــم قتــلاً وأَسْــراً عـدا الشَّمْطـاءِ والطِّفْـلِ الصغيـرِ

فإن تقدَّمتْ عليهما (ما) . . وَجَبَ النصبُ بهما[1] ؛ فتقولُ : (قام القومُ ما خلا زيداً) ، و(ما عدا زيداً) ؛ فـ (ما) : مصدريَّةٌ ، و(خلا)

بناتِ خيلٍ عُوجٍ ، جمع (أَعْوَجَ) ؛ وهو فرسٌ مشهور في العرب ، و(عَوَاكِف) : جمعُ (عاكفة) مِنْ (عَكَفَ على الشيء) : أَقْبلَ عليه ، والجملةُ بعدَهُ : حالٌ .

و(النُّسُور) : جمعُ (نَسْرٍ) ؛ اسم طائر ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ يَنسِرُ الشيءَ ويبتلعُهُ[2] ، وهو سيِّدُ الطير ، يقولُ في صياحه : (ابنَ آدمَ ؛ عِشْ ما شئتَ ؛ فإنَّ الموتَ مُلاقِيكَ) قاله الحسنُ بنُ عليٍّ رضي الله تعالىٰ عنهما ، ويُقالُ له : (أبو الطير) .

وهو أعظمُ الطُّيُور وأثقلُهُنَّ ، ولا يُربِّيهِ أحدٌ ، ولا يتَّخِذُونَهُ ، ولـٰكنَّهُ يصيدُ الظِّباء ، فيقعُ على الظَّبْي فيحتملُهُ بمَخالبه ، وهو حادُّ البصر ؛ يرى الجِيفةَ مِنْ أربع مئة فرسخٍ ، وكذلك حاسَّةُ شَمِّهِ في النهاية ، لـٰكنَّهُ إذا شَمَّ الطِّيبَ مات لوقته .

---

* قوله : (أَقْبلَ عليه) لعلَّهُ : (أقام عليه ولازَمَهُ) .
* قوله : (ولـٰكنَّهُ يصيدُ) لا داعي لـ (لـٰكنَّ) .

---

(١) أي : لتعيُّنهما بها للفعليَّة ؛ لأنَّ (ما) المصدريَّةَ لا يليها حرفٌ ، ويُشكِلُ عليه : أنَّها لا تُوصَل بفعل جامد ، و(خلا) و(عدا) جامدانِ ، وأُجيب : باستثناء هـٰذَينِ ، أو أنَّ المنعَ في الجامد أصالةً لا عُرُوضاً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٦) .

(٢) يَنسِرُ الشيءَ : يَكشِطُ جلده بمنقاره حتىٰ يصل إلى اللحم .

و(عدا) : صِلَتُها ، وفاعلُهما : ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ على البعض كما تقدَّم تقريرُهُ ، و(زيداً) : مفعولٌ ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وبعدَ « ما » انصِبْ) ، هـٰذا هو المشهورُ .

وهو أَشَدُّ الطيرِ طَيَراناً ، وأَقْواها جَناحاً ؛ حتىٰ إِنَّهُ يطيرُ ما بينَ المشرقِ والمغربِ في يومٍ واحد .

وإذا وقع علىٰ جيفةٍ وعليها عِقْبانٌ . . تأخَّرتْ ولم تأكل ما دام يأكلُ منها ، وكلُّ الجوارحِ تخافُهُ .

وهو أَطْولُ الطيرِ عُمُراً ؛ يُقالُ : إِنَّهُ يُعمَّرُ ألفَ سنة ، ومِنْ أمثالهم : (أَعْمرُ مِنْ نَسْر)[1] .

ويحرمُ أكلُهُ ؛ لاستخبائه ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « مختصر حياة الحيوان » ، ومِنْ خطِّه نقلتُ[2] .

والمعنىٰ : أنَّ بناتِ عُوجٍ صِرْنَ بحيثُ تأكلُ النُّسُورُ لحومَها .

و(أَبَحْنا) : مِنَ الإباحة ، و(حَيَّهُم) : مفعولٌ ، وضميرُهُ : عائدٌ على القوم الذينَ حاربوهم ، لا علىٰ (بنات عُوجٍ) ، كما هو ظاهرٌ ، و(قَتْلاً)

---

(١) ويقولون أيضاً : (أتى الأبدُ علىٰ لُبَد) ، ولُبَدٌ : هو آخر نسور لقمان بن عاد ، وهو الذي عناه النابغة الذُّبْيانيُّ في قوله : (من البسيط)

أضحتْ خلاءً وأضحىٰ أهلُها احتَمَلُوا   أَخنىٰ عليها الذي أَخْنىٰ علىٰ لُبَدِ

انظر « جمهرة الأمثال » (١/١٢٦-١٢٧) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ٤٢٩) .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤١٠-٤١٤) .

وأجاز الكِسَائيُّ الجرَّ بهما بعدَ (ما) ؛ علىٰ جَعْل (ما) زائدةً ، وجَعْلِ (خلا) و(عدا) حرفَيْ جرٍّ ؛ فتقولُ : (قام القومُ ما خلا زيدٍ) ، و(ما عدا زيدٍ) ، وهٰذا معنىٰ قوله : (وانجرارٌ قد يَرِدْ) ، وقد حكى الجَرْمِيُّ في « الشرح » الجرَّ بعدَ (ما) عن بعض العرب[1] .

٣٣٠ـ وحيثُ جَرَّا فهما حَرْفانِ . . . .

و(أَشراً) : منصوبانِ على التمييز ، و(الشَّمْطاء) : هي العجوزُ .

والشاهدُ : في (عدا الشَّمْطاءِ) ، وأَنْشَدُوا مع البيت الثاني الأوَّلَ وإن لم يكن فيه شاهدٌ ؛ ليُعلَمَ أنَّ القوافيَ مجرورةٌ .

* قوله : (الجَرْمِيُّ) بفتح الجيم[2] .

* قوله : (وحيثُ جَرَّا . . .) إلىٰ آخره : (حيثُ) : اسمُ شرطٍ علىٰ رأي

---

* قوله رحمه الله : (وقد حكى الجَرْمِيُّ في « الشرح ») المُرادُ بـ(الشرح) : « شرحُهُ لكتاب سيبويهِ » ، كما وُجِدَ ببعض الهوامش .

---

(١) وممَّن أجازه وقال به : الرَّبَعي وأبو علي الفارسي وتلميذُهُ ابن جني ؛ قال ابن هشام في « المغني » (١/١٨٣) : (فإن قالوا ذلك بالقياس . . فقاسد ؛ لأنَّ « ما » لا تُزاد قبلَ الجارِّ بل بعدَهُ ؛ نحوُ : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ﴾ [آل عمران : ١٥٩] ، وإن قالوه بالسماع . . فهو مِنَ الشذوذ بحيثُ لا يُقاس عليه) .

(٢) نسبة إلىٰ جَرْم بن زبَّان مولاه ، وهي قبيلة في اليمن ، والجَرْميُّ إمام العربية في زمانه ، واسمه : أبو عمر صالح بن إسحاق (ت ٢٢٥هـ) ، أخذ النحو عن الأخفش ويونس . انظر « بغية الوعاة » (٢/٨ـ٩) .

الفرّاء في إجازته المُجازاةَ بها مُجرَّدةً عن (ما) ، خلافاً للجمهور[1] ، وقولُهُ : (فهما حَرْفانِ) : جوابُ الشرط ؛ ولذا قَرَنَهُ بالفاء ، و(جَرَّا) : فعل الشرط ، وأمَّا علىٰ رأيِ غيرِهِ : فـ (حيثُ) : ظرفُ مكانٍ مُتعلِّقةٌ بقوله : (حرفانِ) ؛ لأنَّهُ في معنىٰ : (محكومٌ بحرفيَّتِهِما) ، كما أفادَهُ المُعرِبُ[2] .

❁ قوله : (كما هما . . .) إلىٰ آخره : (هما) : مبتدأ ، خبرُهُ : (فِعْلانِ) ، و(كما) : مُتعلِّقٌ به ؛ لأنَّهُ في معنىٰ : (محكومٌ بفعليَّتِهِما)

❁ قوله : (وأمَّا علىٰ رأيِ غيرِهِ : فـ « حيثُ » : ظرفُ مكانٍ . . .) إلىٰ آخره ، وعليه : فالفاءُ لإجراء الظرف مُجْرى الشرطِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِذْ لَمْ يَهْتَدُواْ بِهِۦ فَسَيَقُولُونَ﴾ [الأحقاف : ١١][3] .

❁ قوله : (مُتعلِّقةٌ بقوله : « حرفانِ ») الأظهرُ : أنَّها مُتعلِّقةٌ بالنسبة المأخوذةِ مِنْ قوله : (فهما حرفان) ؛ أي : ثبتتْ حرفيَّتُهُما حيثُ جرَّا .

❁ قوله : (و« كما » : مُتعلِّقٌ به) ؛ أي : بـ (فِعْلانِ) ، فيه : أنَّ هٰذا لا معنىٰ له ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّ (ما) مصدريَّةٌ وُصِلتْ بجملةِ (هما فِعْلانِ) ،

---

(١) انظر « معاني القرآن » (١/ ٨٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٦) ، و« تمهيد القواعد » (٩/ ٤٤٠٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٥٨٢) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٧٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٢٧) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٤٣) .

أي : إنْ جررتَ بـ (خلا) و(عدا) . . فهما حرفا جرٍّ ، وإن نصبتَ بهما . . فهما فعلان ، وهـٰذا ممَّا لا خلافَ فيه .

٣٣١ـ وكـ (خلا) (حاشَا) ولا تصحبُ (ما) وقيلَ (حاشَ) و(حَشَا) فَٱحفَظْهُما

« مُعرِب » عن « المَكُوديِّ »[١] .

* قوله : (وكـ « خلا » « حاشَا » . . .) إلىٰ آخره : (كخلا) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(حاشا) : مبتدأٌ مؤخر .

* قوله : (وقيلَ « حاشَ » و« حَشَا ») هاتانِ اللغتانِ في (حاشا) التنزيهيَّةِ ، علىٰ ما هو ظاهرُ كلامِهِ في « التسهيل »[٢] ، لا (حاشا) الاستثنائيَّةِ ، كما هو ظاهرُ كلامِهِ هنا .

والكافُ مُتعلِّقةٌ بنسبةِ الجملةِ قبلَها علىٰ أنَّها صفةٌ لمصدرٍ مُتصيَّدٍ منها ؛ أي : ثَبَتَتْ حرفيَّتُهُما حيثُ جَرَّا ثبوتاً كثبوت فعليَّتِهِما إنْ نَصَبَا .

* قوله : (هاتانِ اللغتانِ في « حاشا » التنزيهيَّةِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها مُتَّفَقٌ علىٰ نفي حرفيَّتِها ، كما في « التسهيل »[٣] ، فتكونُ أقبلَ للتصرُّف مِنَ الاستثنائيَّةِ المُتَّفَقِ علىٰ أنَّها قد تكونُ حرفاً ، بل التزمه بعضُهُم .

(١) تمرين الطلاب (ص٧٥) ، وانظر « شرح المكودي على الألفية » (ص١٣٢) .
(٢) تسهيل الفوائد (ص١٠٥ـ١٠٦) .
(٣) تسهيل الفوائد (ص ١٠٥ـ١٠٦) .

المشهورُ : أنَّ (حاشا) لا تكونُ إلا حرفَ جرٍّ ؛ فتقولُ : (قام القومُ حاشا زيدٍ) بجر (زيد) .

وذَهَبَ الأخفشُ والجَرْميُّ والمازنيُّ والمُبرِّدُ وجماعةٌ منهم المُصنِّفُ . . إلىٰ أنَّها مِثْلُ (خلا) ؛ تُستعمَلُ فعلاً فتَنصِبُ ما بعدَها ، وحرفاً فتَجُرُّ ما بعدَها(١) ؛

و(حاشا) التنزيهيَّةُ : اسمٌ مُرادِفٌ للتنزيهِ منصوبٌ انتصابَ المصدرِ الواقعِ بدلاً مِنَ اللفظ بالفعل ، ومنهُ الآيةُ : ﴿حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن سُوٓءٍ﴾ [يوسف : ٥١] ؛ بدليل قراءةِ ابنِ مسعود : (حاشَ اللهِ) بالإضافة ؛ كـ (معاذَ الله) ، والوجهُ

---

* قوله : (انتصابَ المصدرِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فيكونُ العاملُ فيها فعلاً مِنْ معناها ؛ كـ (ويح) و(ويل) .

* قوله : (بالإضافة) ؛ أي : لا بسبب كونِها حرفَ جرٍّ ؛ لاختصاص ذلك بالاستثنائيَّة ، قيل : (و« حاش » علىٰ هـٰذه القراءةِ معربةٌ ؛ لمُعارضة الإضافةِ سببَ البناء المُجوِّزَ له ، وقد يُؤخَذُ هـٰذا مِنْ قول المُحشِّي : « كمعاذ الله ») انتهىٰ .

وكيف يُؤخَذُ ذلك مِنْ قول المُحشِّي المذكورِ وهو مُصرِّحٌ على الأَثَرِ بأنَّ الوجهَ في قراءةِ مَنْ تَرَكَ التنوينَ البناءُ ؟! وكأنَّ هـٰذا القائلَ فَهِمَ أنَّهُ مُرادُهُ مِنْ ترك التنوينِ والإضافة ؛ فإنَّهُ قيل بأنَّ الحركةَ فيه إعرابٌ ، كما قيل بذلك في قوله(٢) : [من السريع]

---

(١) واستعمالُها فعلاً عندهم قليل ، والكثيرُ أنْ تكونَ حرفاً جارّاً .

(٢) عجز بيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٤٣) ، ضمن منافرة شهيرة سيأتي الحديث عنها في (٤/ ٢٣٠) ، وصدره : (أقولُ لمَّا جاءني فخرُهُ) ، وهو من شواهد : =

فتقولُ : (قام القومُ حاشىٰ زيداً) ، و(حاشا زيدٍ) ، وحكىٰ جماعةٌ - منهم

في قراءةِ مَنْ تركَ التنوينَ : أنْ تكونَ مبنيّةً ؛ لشَبَهِها بـ (حاشا) الحرفيّةِ لفظاً ومعنىً ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] ؛ أي : لأنَّ كلّاً للإخراج .

وقال الدَّمَامِينيُّ في « شرح التسهيل » : (واعلَمْ : أنَّ « حاشا » المُستعمَلةَ في الاستثناء معناها : تنزيهُ الاسمِ الذي بعدَها مِنْ سوءٍ ذُكِرَ في غيره أو فيه ،

سبحــانَ مِــنْ علقمــةَ الفــاخِــرِ

واستكرهوا التنوينَ في ذلك ؛ لغلبة الإضافة .

* قوله : (لفظاً ومعنىً) أمّا لفظاً : فظاهرٌ ، وأمّا معنىً : فلأنَّ معنى التنزيهيّةِ الإبعادُ ، والحرفيّةِ الإخراجُ ، وهما مُتقارِبان[2] .

وبهـٰذا يتَّضِحُ قولُ المُحشِّي : (لأنَّ كلّاً للإخراج) ؛ أي : فإنَّهُ حقيقيٌّ في الحرفيّة ، لازمٌ في التنزيهيّة ، وقد مرَّ أنَّ الشَّبَهَ اللفظيَّ ممّا يُجوِّزُ البناءَ ، لا ممّا يُوجِبُهُ ، والمقاربةُ معنىً لا تُوجِبُهُ ولو مع الشَّبَهِ اللفظيِّ ، كما هو ظاهرٌ ، فلا مُوجِبَ للبناء هنا .

* قوله : (مِنْ سوءٍ ذُكِرَ في غيره) ؛ نحوُ : (ضربتُ القومَ حاشا زيداً) ، وقولُهُ : (أو فيه) ؛ نحوُ : (صلَّى الناسُ حاشا زيداً) إذا أُريد المبالغةُ في

= « الكتاب » (١/ ٣٢٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ١٨٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢١٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١١٥) .

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٤٠) ، وانظر « تفسير القرطبي » (٩/ ١٨١) ، و« تفسير البيضاوي » (٣/ ١٦٢) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٤٧) .

الفرَّاءُ وأبو زيدٍ الأنصاريُّ والشَّيْبانيُّ ـ . . النصبَ بها[1] ، . . . .

فلا يُستثنىٰ بها إلا في هـٰذا المعنىٰ ؛ ولذلك لا يُقالُ : « صلَّى الناسُ حاشا زيداً » ؛ لفوات معنى التنزيهِ ، نصَّ عليه ابنُ الحاجب وغيرُهُ ، وربَّما أرادوا تبرئةَ شخص مِنْ سوء فيَبتدِئُونَ بتنزيه الله سبحانه عن السُّوء ، ثمَّ يُبرِّئُونَ مَنْ أرادوا تبرئتَهُ ؛ علىٰ معنىٰ : أنَّ اللهَ مُنزَّهٌ عن أَلَّا يُطهِّرَ هـٰذا الشخصَ ممَّا يَعِيبُهُ ، فيكونُ آكدَ وأبلغَ ؛ قال تعالىٰ : ﴿قُلْنَ حَٰشَ لِلَّهِ مَا عَلِمْنَا عَلَيْهِ مِن

خِسَّة زيدٍ ، ونحوُ : (اللهمَّ ؛ اغْفِرْ لي ولِمَنْ يسمعُ حاشا الشيطانَ وأبا الأَصْبَغِ) ؛ علىٰ ما يأتي بيانُهُ للمُحشِّي[2] .

وقد يُقال في مثالِ الأوَّل : (بئس القومُ حاشا زيداً) إذا كان المخاطبُ قد ذَكَرَ عَمْراً بسوءٍ ، وفي مثالِ الثاني : (بئس القومُ حاشا زيداً) إذا كان المخاطبُ قد ذَكَرَ زيداً بسوء .

❁ قوله : (ولذلك لا يُقالُ : صلَّى الناسُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ما لم تُرَدِ المبالغةُ في خِسَّة زيدٍ كما تقدَّم[3] .

❁ قوله : (وربَّما أرادوا تبرئةَ شخص . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا ليس مُتعلِّقاً بـ (حاشا) الاستثنائيَّة ، بل التنزيهيَّةِ ، كما يَدُلُّ عليه مثالُهُ .

(١) بل أنكر بعض الكُوفيِّينَ ومنهم الفرَّاء حرفيَّتَها . انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٦ـ٣٠٧)، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٧٨ـ٢٨٠) .

(٢) انظر (٣/ ٣٧٨) .

(٣) انظر (٣/ ٣٧٦) .

ومنه : (اللهمَّ ؛ اغفِرْ لي ولمَنْ يسمعُ ، حاشى الشيطانَ وأبا الأَصْبَغِ)[1]، وقولُهُ[2] : [من البسيط]

١٧٧ـ حاشىٰ قُرَيشاً فإنَّ اللهَ فضَّلَهُم على البَرِيَّةِ بالإسلامِ والدِّينِ

سُوٓءٍ﴾ [يوسف : ٥١]) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (وأبا الأَصْبَغِ) بفتح الهمزة وإهمالِ الصاد وإعجامِ الغين ، وليس بمنظومٍ كما يُتوهَّمُ .

فإن قلتَ : المغفرةُ أمرٌ حَسَنٌ لا يُنزَّهُ أحدٌ عنه ، فلِمَ استُثنيَ بـ (حاشىٰ) ؟

قلتُ : تنبيهاً علىٰ أنَّ الشيطانَ لشِدَّةِ خساستِهِ وإفراطِهِ في قُبْحِ الحال وسوءِ الصُّنْعِ . تُنزَّهُ المغفرةُ عنه ، ويَعظُمُ شأنُها أنْ تتعلَّق به ، وجَعَلَ أبا الأَصْبَغِ قريناً للشيطان ؛ تنبيهاً على التحاقه به في خساسة القَدْرِ وقُبْحِ الفعل مبالغةً في الذمِّ ، قاله الدَّمَامِينيُّ[4] ، وقيل : إنَّ أبا الأَصْبغ شيطانٌ مِنْ جند الشيطان .

❁ قوله : (حاشىٰ قريشاً . . .) إلىٰ آخره : (بالإسلامِ) : مُتعلِّقٌ

---

(١) حكاه أبو عمرو الشيباني عن بعض العرب . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٢٦) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٩٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤١٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٧٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤١٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٢٧٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٩) .

(٣) تعليق الفرائد (١/ ق٢٠٧)، وانظر « الإيضاح في شرح المفصل » لابن الحاجب (٢/ ١٥٩).

(٤) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٧٠) .

وقولُ المُصنِّفِ : (**ولا تصحبُ « ما »**) معناه : أنَّ (حاشا) مِثْلُ (خلا) في أنَّها تَنصِبُ ما بعدَها وتَجُرُّهُ ، لٰكن لا تتقدَّمُ عليها (ما) كما تتقدَّمُ علىٰ (خلا) ؛ فلا تقولُ : (قام القومُ ما حاشىٰ زيداً) .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ هو الكثيرُ ، وقد صَحِبَتْها (ما) قليلاً ؛ ففي « مسند أبي أُميَّةَ ....

بـ(فضَّلهم) ، و(الدِّين) بكسر الدال المُهمَلة ؛ أي : ما ينقادُونَ إليه مِنَ الإسلام والطاعةِ في الجاهليَّة والإسلام .

❀ قوله : (**ففي « مسندِ أبي أُميَّةَ »** . . .) إلىٰ آخره : **ردَّهُ ابنُ هشامٍ** : بأنَّ هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما توهَّمه الناظمُ ؛ مِنْ أنَّ « ما حاشىٰ فاطمةَ » مِنْ كلامه صلَّى الله عليه وسلَّم ، وهو غَلَطٌ ، وإنَّما هو مِنْ كلام الراوي ، **والمعنىٰ** : أنَّهُ عليه الصلاة والسلامُ لم يَستثنِ فاطمةَ ، **ويَدُلُّ** عليه : أنَّ في « معجم

❀ قوله : (**بأنَّ هٰذا مبنيٌّ علىٰ ما توهَّمه** . . .) إلىٰ آخره ؛ **وعليه** : تكونُ (ما) مصدريَّةً و(حاشا) استثنائيَّةً ، **والمعنىٰ** : أسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ، إلا فاطمةَ ؛ فليس أحبَّ إليَّ منها ؛ **فيحتملُ** : أنْ تكونَ هي أحبَّ إليه منه ، **ويحتملُ** : أنْ يتساويا في الحبِّ .

❀ قوله : (**وإنَّما هو مِنْ كلام الراوي**) ؛ أي : فـ(ما) نافيةٌ ، و(حاشىٰ) فعلٌ ماضٍ مُتصرِّفٌ مُتعدٍّ بمعنى (استثنىٰ) ماضياً .

❀ قوله : (**ويَدُلُّ عليه : أنَّ في معجم** . . .) إلىٰ آخره : **وجهُ الدَّلالة** : أنَّ (لا) في قوله : (ولا غيرَها) زائدةٌ لتأكيد النفي ، فيتعيَّنُ كونُ (ما) قبلَها

الطَّرَسُوسيِّ » عن ابن عمرَ : أنَّ رسولَ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « أُسامةُ أحبُّ الناسِ إليَّ ما حاشىٰ فاطمةَ »[1] .

وقولِهِ[2] : [من الوافر]

الطَّبَرانيِّ » : « ما حاشىٰ فاطمةَ ولا غيرَها » انتهىٰ « دَمَامِيني »[3] .

❊ قوله : (**الطَّرَسُوسيِّ**) نسبةٌ إلىٰ (طَرَسُوسَ) بفتح الفاء والعين ؛ مدينة علىٰ ساحل البحر كانتْ ثَغراً مِنْ ناحية بلاد الروم قريباً مِنْ طَرَف الشام ، وقال الأصمعيُّ : (طُرْسُوس) وِزانُ (عُصْفُور) ، وامتنع مِنْ فتح الطاء والراء ، والأوَّلُ اختيارُ الجمهور . انتهىٰ مُلخَّصاً من « المصباح »[4] .

نافيةً ، وأنَّ ذلك مِنْ كلام الراوي ، واحتمالُ أنَّ (لا) نافيةٌ و(غيرَ) مفعولٌ لـ(أستثني) مضارعاً محذوفاً ، فيكونُ مِنْ كلامه صلَّى الله عليه وسلَّم . . بعيدٌ لا يُؤَثِّرُ في الأدلَّة الظنِّيَّة .

---

(١) مسند الطرسوسي (٩١) ، وقولُهُ : (ما حاشىٰ فاطمةَ) مِنْ كلام الراوي كما نبَّه عليه المُحشِّي ، وقد رواه مِنْ دونه الحاكم (٣/ ٥٩٦) .

(٢) نسبه العيني وغيره إلى الشاعر الأموي الأخطل ، ولم أجده في « ديوانه » ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٢/ ١٢٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٨٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٧) ، و« المساعد » (١/ ٥٨٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٨٢) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٠٨ـ١١٠٩) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣٨٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٨٥ ـ ٨٦) .

(٣) تعليق الفرائد (١/ق٢٠٧) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ١٦٧) ، و« المعجم الكبير » (١٢/ ٢٩٨ـ ٢٩٩) ، و« مسند أحمد » (٢/ ٩٦) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٥٠٧) ، وانظر « معجم ما استعجم » (٣/ ٨٩٠) .

١٧٨ـ رأيتُ الناسَ ما حاشىٰ قُرَيشاً فـإنَّـا نحـنُ أفضلُهُـم فَعَـالَا

ويُقال في (حاشا) : (حاشَ) ، و(حَشَا) .

❀ قوله : (رأيتُ الناسَ . . .) إلىٰ آخره ؛ مِنَ الرأي ؛ فلهـٰذا اكتفىٰ بمفعولٍ واحد ، ويُروىٰ : (فأمَّا الناسُ)[1] ، وهو الأصحُّ .

والشاهدُ : في (حاشىٰ) ؛ حيثُ دخلتْ عليها (ما) ، وهو قليلٌ .

والفاءُ في (فإنَّا) : علىٰ تَوَهُّم دخولِ (أمَّا) في أوَّل الكلام علىٰ هـٰذه

❀ قوله : (فلهـٰذا اكتفىٰ بمفعولٍ واحد) ؛ أي : لـٰكنَّ الكلامَ علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : رأيتُ واعتقدتُ خِسَّةَ الناسِ بالنسبة لنا ما حاشا قريشاً ، واستظهر الدَّمَامِينيُّ : أنَّها مُتعدِّيةٌ لاثنَين والثاني محذوفٌ ، أي : رأيتُ الناسَ دونَنا[2] ، ويحتملُ : أنَّ المفعولَ الثانيَ هو جملةُ (فإنَّا . . .) إلىٰ آخره ؛ بزيادة الفاءِ علىٰ رأي الأخفشِ في نحو : (زيدٌ فقائمٌ) .

و(إنَّ) بالكسر علىٰ كلِّ حال ، وما قيل ؛ مِنْ أنَّها علىٰ هـٰذا تُفتَحُ لطَلَبِ العاملِ لها ولا مُعلِّقَ له . . سهوٌ ظاهر ؛ لأنَّ كونَها مفعولاً ثانياً في باب (ظننتُ) ممَّا يُوجِبُ كسرَها ؛ نحوُ : (ظننتُ زيداً إنَّهُ قائمٌ) ؛ لأنَّها في الأصل خبرٌ عن اسمِ ذاتٍ كما مرَّ[3] ، فكذا هنا .

❀ قوله : (والفاءُ في « فإنَّا » : علىٰ تَوَهُّم . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ

---

(١) أي : بدل (رأيت الناس) .

(٢) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٥٢) .

(٣) انظر (٢/ ٥١٨) .

الرواية ، و(فَعَالَا) بفتح الفاء : تمييزٌ ؛ أي : أفضلُهُم كَرَماً .

إليه ، بل هي تعليليّةٌ للمحذوف الذي هو المضافُ أو المفعولُ الثاني على ما تقدَّم[1] ، أو تفريعٌ عليه .

(١) انظر (٣/ ٣٨١) .

الحالُ

٣٣٢ـ الحالُ وصفٌ . . . .

(الحالُ)

* قوله : (الحالُ) الأفصحُ فيه : التأنيثُ ، وقد يُؤنَّثُ لفظُهُ[1] ؛ فيُقالُ : (حالةٌ حَسَنةٌ) ، وألِفُها منقلبةٌ عن واوٍ ؛ لقولهم في جمعها : (أحوالٌ) ، وفي تصغيرها : (حُوَيلةٌ) ، واشتقاقُها : مِنَ التحوُّل ؛ وهو التنقُّلُ .

* قوله : (وصفٌ) المُرادُ به : ما كان صريحاً أو مُؤوَّلاً به ؛ لتدخلَ : الجملةُ وشِبْهُها مِنَ الظرف والجارِّ والمجرور إذا وقعت حالاً ؛ فإنَّها في

[الحالُ]

* قوله : (لقولهم في جمعها : « أحوالٌ » . . .) إلى آخره : هاذه أدلَّةٌ ثلاثة ، فافهَمْ .

* قوله : (لتدخلَ : الجملةُ وشِبْهُها) ؛ أي : والحالُ الجامدةُ ؛

(١) اعلم : أنَّ لفظَ الحال وضميرَهُ ووصفَهُ وغيرهما . . يجوز فيها التذكير والتأنيث ، لـٰكنَّ الأرجحَ والأفصح في لفظه : التذكير ، وفي ضميره ووصفه وغيرهما : التأنيث . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٠) .

. . . . فَضْلَةٌ مُنتصِبُ

تأويل الوصف . انتهىٰ « خالد »[1] .

❁ قوله : (فَضْلةٌ) المُرادُ به : ما ليس رُكْناً في الإسناد ؛ فيشملُ : ما تتوقَّفُ عليه الصحةُ أو الفائدةُ ؛ ليدخلَ فيه : نحوُ (كُسَالىٰ) مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قَامُوٓاْ إِلَى ٱلصَّلَوٰةِ قَامُواْ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء : ١٤٢] ، ونحوُ : ﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَٰعِبِينَ ﴾ [الدخان : ٣٨] ؛ فـ (كُسَالىٰ) و(لاعِبِينَ) : حالانِ .

❁ قوله : (مُنتصِبُ) اعتُرِضَ : بأنَّ النصبَ حُكْمٌ ، والحُكْمَ فرعُ التصوُّرِ ، والتصوُّرَ موقوفٌ على الحدِّ ، فجاء الدَّوْرُ .

وأُجِيبَ : بمَنْعِ الدَّوْر ؛ لأنَّ المُتوقَّفَ عليه الحُكْمُ التصوُّرُ بوجهٍ ما ، والمُتوقَّفَ على الحدِّ التصوُّرُ بالكُنْه .

لتأوُّلها بالوصف .

❁ قوله : (ليدخلَ فيه : نحوُ « كُسَالىٰ » . . .) إلىٰ آخره : فيه بالنسبة لِمَا قبلَهُ لفٌّ ونشرٌ مُشوَّش .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بمَنْعِ الدَّوْر ؛ لأنَّ المُتوقَّفَ . . .) إلىٰ آخره : يُجابُ عنه أيضاً : بأنَّهُ لم يحكمْ بالنصب على الحال ، بل علىٰ مُطلَقِ وصفِ فَضْلةٍ ،

---

(١) التصريح على التوضيح (١/٣٦٦) .

. . . . مُفهِمُ في حالٍ كـ (فَرْداً أذهبُ)

* قوله : (مُفهِمُ في حالٍ) ؛ أي : مُفهِمٌ في حالٍ كذا ؛ كالركوب والمشي ؛ فهو على نيَّةِ الإضافة ، والمضافُ إليه مَنْوِيٌّ مُقدَّرُ الثبوتِ ؛ إذ لا يصحُّ التقديرُ إلا به ؛ فينبغي أنْ يُضبَطَ بغيرِ تنوينٍ ؛ لسقوطه بالإضافة ، كما نبَّه عليه البصيرُ[1] .

* قوله : (كـ « فَرْداً أذهبُ ») الأَوْلىٰ : جَعْلُ هـٰذا تتميماً للتعريف ؛

والحالُ ليس هو ذلك ، بل هو الوصفُ الفَضْلةُ المُنتصِبُ المُفهِمُ في حالٍ كذا .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ النصبَ لم يُحكَمْ به على الحال ، بل على الجنس المذكورِ في التعريف ، وهو أعمُّ مِنَ الحال ، لـٰكن لا يخفىٰ أنَّ الحُكْمَ علىٰ شيءٍ بموصوف بصفةٍ حُكْمٌ عليه بتلك الصفة ؛ فالمُعرَّفُ محكومٌ عليه بالفصول التي في التعريف مع كونها جاريةً على الجنس ، فتدبَّرْ .

* قوله : (الأَوْلىٰ : جَعْلُ هـٰذا تتميماً. . .) إلىٰ آخره : إنَّما قال : (الأَوْلىٰ) ، ولم يقل : (الصواب) ؛ لإمكان الجوابِ عن الدَّوْر بما تقدَّم ، ولأنَّ المُتبادرَ مِنْ قولنا : (مُفهِمٌ في حالٍ كذا) : كونُ الإفهامِ مقصوداً ، واللفظُ يُحمَلُ على المُتبادر منه ؛ فيخرجُ : النعتُ في قولك : (رأيتُ رجلاً راكباً) بقوله : (مُفهِمُ في حال) مِنْ غير حاجةٍ إلىٰ تقييد النصبِ باللزوم

---

(1) شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية (ق/ ١٩٦) ، وكان ابن جابر ضريراً ، فأُطلِق عليه البصير تفاؤلاً ، وضُبط بخط الإمام ابن هشام بالتنوين .

عَرَّفَ الحالَ : بأنَّهُ الوصفُ الفَضْلةُ المُنتصِبُ للدَّلالةِ علىٰ هيئةٍ[1] ؛

ليندفعَ به الدَّوْرُ المُتقدِّمُ ، وليُفِيدَ تقييدَ النصبِ باللُّزُوم .

* قوله : (للدَّلالةِ علىٰ هيئةٍ) المُرادُ بها : الصفةُ ولو تأويلاً ؛ لتدخلَ :

المُستفادِ مِنْ جَعْلِ ما ذُكِرَ تتميماً للحدِّ[2] .

* قوله : (ليندفعَ به الدَّوْرُ المُتقدِّمُ) لا يُقالُ : فيه : إنَّ الدَّوْرَ لا يندفعُ بذلك ؛ لأنَّهُ لا يَنفِي كونَ (مُنتصِبُ) جزءاً من التعريف ، إنَّما ينتفي الدَّوْرُ بكونِ (مُنتصِبُ) خبرَ مبتدأٍ محذوف ، والجملةُ معترضة ليستْ مِنْ أجزاء التعريف ؛ ولذا لم يُخرِجْ به الشارحُ شيئاً[3] .

لأنَّا نقولُ : مُحصَّلُ كلامِ المُحشِّي [التابعِ للأُشْمُونيِّ] : أنَّ (كفَرْداً) يدفعُ الدَّوْرَ ؛ مِنْ حيثُ إنَّ النصبَ عُرِفَ مِنَ النُّطْق ، فليس النصبُ هو حُكْمَ الحال المُترتِّبَ على الحاليَّة ، بل هو نصبُ النُّطْق ؛ فكأنَّهُ قال : (هو الوصفُ الفَضْلةُ المنطوقُ به منصوباً نصباً لازماً كهـٰذا المثال) ، فيندفعُ الخَلَلانِ معاً ، وهـٰذا هو معنىٰ ما نُقِلَ عن السُّيُوطيِّ ؛ مِنْ أنَّ (مُنتصِب) ليس حُكْماً ، بل المُرادُ : نُطِقَ به في كلام العرب منصوباً . انتهىٰ « شيخنا »[4] .

---

(1) قوله : (المُنتصِبُ) ؛ أي : أصالةً ، وقد يُجرُّ لفظُهُ بالباء الزائدة بعد النفي ؛ كقوله : (من الوافر)

فما رجعتْ بخائبةٍ ركابٌ حكيمُ بنُ المُسيَّبِ مُنتهاها

انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٠) .

(2) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٢) .

(3) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٥٢) .

(4) انظر « شرح الأشموني » (١/ ٢٤٢) ، و« نكت السيوطي » (ق/ ١٢٦) .

نحوُ : (فَرْداً أذهبُ) ؛ فـ (فَرْداً) : حالٌ ؛ لوجود القيود المذكورةِ فيه .

وخَرَجَ بقوله : (فَضْلةٌ) : الوصفُ الواقعُ عُمْدةً ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) .

وبقوله : (للدَّلالة علىٰ هيئة) : التمييزُ المُشتقُّ ؛ نحوُ : (لله دَرُّهُ فارِساً !!) ؛ فإنَّهُ تمييزٌ لا حالٌ **على الصحيح** ؛ إذ لم يُقصَدْ به الدَّلالةُ على الهيئة ، بل التعجُّبُ مِنْ فُرُوسِيَّته ؛ فهو لبيان المُتعجَّبِ منه[١] ، لا لبيان هيئتِه[٢] .

الجملةُ الحاليَّةُ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ والشمسُ طالعةٌ) ، و(جاء زيدٌ وعمرٌو جالسٌ) ؛ لأنَّهُما في معنىٰ : (مُقارِناً لطلوع الشمس) ، و(جلوسِ عَمْرٍو) .

❀ **قوله : (لله دَرُّهُ)** ؛ أي : عَمَلُهُ . انتهى « ابن قاسم » و« زكريا »[٣] .

ولا يخفىٰ أنَّ جَعْلَ قولِهِ : (مُنتصِبُ) بمعنىٰ نُطِقَ به منصوباً .. جوابٌ آخَرُ

(١) أي : لبيان جنسه ؛ فهو بمعنىٰ (مِنِ) البيانيّة ، لا (في) .

(٢) قال ابن الحاجب في « أماليه » (١/ ٣٦٧) : (وانتصابُهُ على الحال ضعيف ؛ **لأنَّهُ لا يخلو** : إمَّا أنْ تكونَ حالاً مُقيدة ، أو مُؤكِّدة ، وكلاهما غيرُ مستقيم ؛ **أمَّا المقيدة** : فلأنَّ قولك : « لله دَرُّهُ فارساً !! » لم تُرِدْ به المدحَ في حال الفروسيّة ، وإنَّما تُرِيدُ مدحَهُ مطلقاً ؛ بدليلِ أنَّكَ تقول : « لله درُّهُ كاتباً !! » وإن لم يكن يكتب ، بل تُرِيدُ الإطلاقَ بذلك ، وكذلك : « لله دَرُّهُ عالماً !! » ، **والحالُ المؤكدة أيضاً غيرُ مستقيمة** ؛ لأنَّ الحالَ المؤكدةَ شرطُها أنْ يكونَ معنى الحال مفهوماً مِنَ الجملة التي قبلَها ، وأنتَ ها هنا لو قلت : « لله دَرُّهُ » .. لكان مُحتمِلاً للفروسيّة وغيرها ، ولكان قولك : « لله دَرُّهُ عالماً » أو « رجلاً » أو « كاتباً » .. لا يفيد إلا ما أفاده الأوَّل ، ولا خلاف في جواز ذلك ، فدلَّ والحالةُ هـٰذه على انتفاء الحال المقيدةِ والحالِ المؤكدة ، وإذا بطلا ثَبَتَ التمييزُ) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ٩٥) ، الدرر السنية (١/ ٥٢٥) .

وكذلك : (رأيتُ رجلاً راكباً) ؛ فإنَّ (راكباً) لم يُسَقْ للدَّلالة على الهيئة ، بل لتخصيص الرجل[1] .

وقولُ المُصنِّفِ : (مُفهِمُ في حالِ) هو معنى قولِنا : (للدَّلالة على الهيئة) .

٣٣٣ـ وكَـــوْنُـــهُ مُنتقِـــلاً مُشتَقَّـــا   يَغلِـــبُ لكِـــنْ ليـــسَ مُستحَقَّـــا

---

* قوله : (وكَوْنُهُ مُنتقِلاً مُشتَقَّا. . .) إلى آخره : (كونُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (يَغلِبُ) مِنْ حيثُ الابتداءُ ، و(مُنتقِلاً مُشتقًّا) مِنْ حيثُ النُّقْصانُ[2] .

* قوله : (لكنْ ليسَ مُستحَقًّا) فائدتُهُ معَ ما قبلَهُ : دَفْعُ توهُّمِ أنْ يكونَ الغالبُ واجباً في الفصيح . انتهى « ابن قاسم »[3] ، واسمُ (ليس) : ضميرٌ يعودُ على (الحالُ) إن قُرِئَ (مُستحِقًّا) بكسر الحاء ، وعلى (كونُهُ مُنتقِلاً

عن الدَّوْر لا يُحوِجُ إلى جَعْلِ قولِهِ : (كـ « فرداً أذهبُ ») تتميماً ؛ مِنْ جهةِ أَخْذِ الحُكْمِ في التعريف .

---

(١) أي : المقصود منه ذلك وإن كان فيه بيانُ الهيئة أيضاً ، لكن بطريق اللُّزُوم والتَّبَع لا بالقصد ؛ فقولُهُ : (مُفهِمُ في حال) ؛ أي : قصد المُخرَّج هذا . « خضري » (١/ ٤٣٠) .

(٢) أي : إنَّ (يغلب) خبر لـ (كونُهُ) مِنْ جهة إعراب الكون مبتدأ ، و(منتقلاً مشتقّاً) خبرٌ له أيضاً مِنْ جهة كونه مصدراً ناقصاً يعمل عمل (كان) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٥) .

الأكثرُ في الحال : أنْ تكونَ مُنتقِلةً مُشتقَّةً[1] .

ومعنى الانتقالِ : ألَّا تكونَ مُلازِمةً للمُتَّصِفِ بها ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ راكباً) ؛ فـ (راكباً) : وصفٌ مُنتقِلٌ ؛ لجواز انفكاكِهِ عن (زيد) ؛ بأنْ يجيءَ ماشياً .

وقد تجيءُ الحالُ غيرَ مُنتقِلةٍ[2] ؛ أي : وصفاً لازماً ؛ نحوُ : (دعوتُ اللهَ سميعاً) ، و(خَلَقَ اللهُ الزَّرَافةَ

مُشتقًّا) إن قُرِئَ بفتحها ، كما قاله المُعرِب[3] .

* قوله : (دعوتُ اللهَ سميعاً) ؛ أي : حالَ كونِهِ سامعاً ، قيل : ولا يصحُّ تأويلُهُ هنا بـ (مُجيباً) ؛ لأنَّهُ يصيرُ حالاً مُنتقِلةً ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ الإجابةَ لازمةٌ أيضاً ، وإنَّما المُتخلِّفُ الإعطاءُ حالاً ، أو إعطاءُ عينِ ما سَأَلَ لبعض الداعِينَ ، وبعضُهُم يُعطىٰ عينَ ما سأل حالاً .

* قوله : (خَلَقَ اللهُ الزُّرَافةَ) بفتح الزاي وضمِّها ، زاد الصاغانيُّ :

---

(١) قوله : (مُنتقِلةً) ؛ أي : لأنَّها مأخوذةٌ من التحوُّل ؛ وهو التنقُّل ، وقوله : (مُشتقَّةً) ؛ لأنَّها صفةٌ لصاحبها في المعنىٰ ، وهي لا تكون إلا مُشتقَّة . « خضري » (١/ ٤٣٠) .

(٢) أي : في ثلاث مسائل : إحداها : كونُ عاملِها مُشعِراً بتجدُّد صاحبِها ؛ نحوُ : ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾ [النساء : ٢٨] ، والثانية : أنْ تكونَ مُؤكِّدة ، وستأتي ، والثالثة : أنْ يكونَ مرجعُها السماعَ ، ولا ضابطَ لذلك ؛ نحوُ : (دعوتُ اللهَ سميعاً) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣١) .

(٣) تمرين الطلاب (ص٧٦) .

تخفيفَ الفاء وتشديدَها في الوجهَينِ[1] .

وشكَّ ابنُ دُرَيدٍ في كونها عربيّةً ، وقيل : هي مُسمَّاةٌ باسم الجماعة ؛ لأنَّها في صورة جماعةٍ مِنَ الحيوان ؛ لأنَّهُ يُقالُ للجماعة مِنَ الناس : (الزُّرافة) بضمِّ الزاي وفتحِها ، كما في « المصباح »[2] .

وقال السُّيُوطيُّ في « مختصر حياة الحيوان » : (الزرافةُ طويلةُ اليدَينِ ، قصيرةُ الرِّجْلَينِ ، مجموعُ يَدَيْها ورِجْلَيها نحوُ عشرة أَذْرُعٍ ، رأسُها كرأس الإبلِ ، وقَرْنُها كقَرْن البقر ، وجِلْدُها كجلد النَّمِر ، وقوائمُها وأَظْلافُها كالبقر ، وذَنَبُها كذَنَب الظَّبْي ، ليس لها رُكَبٌ في رِجْلَيها ، بل في يديها فقط ، وإذا مَشَتْ قَدَّمَتِ الرِّجْلَ اليُسْرىٰ واليدَ اليُمْنىٰ ، بخلاف ذواتِ الأربع كلِّها ؛ فإنَّها تُقدِّمُ اليدَ اليُمْنىٰ والرِّجْلَ اليُسْرىٰ ، وفي طبعها التودُّدُ والتأنُّسُ ، تجترُّ وتَبعَرُ .

قال الغزاليُّ : لمَّا كانتِ الزرافةُ ترعىٰ مِنَ الشجر وتقتاتُ به . . جَعَلَ اللهُ يَدَيْها أطولَ مِنْ رِجْلَيها ؛ ليُمكِّنها مِنْ ذلك بسهولة .

وفي « القاموس » : سُمِّيتْ بذلك ؛ لطول عُنُقِها زيادةً على المُعتاد ؛ مِنْ

* قوله : (قَدَّمَتِ الرِّجْلَ اليُسْرىٰ) ؛ أي : أوَّلاً ، وقولُهُ : (واليدَ

(١) العباب الزاخر (١/ ٤٢٤) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٤٣) ، وعبارة ابن دريد في « الجمهرة » (٢/ ٧٠٦) : (ولا أدري أعربيّةٌ صحيحة أم لا ، وأكثرُ ظنِّي : أنَّها عربيّة ؛ لأنَّ أهل اليمن يعرفونها مِنْ ناحية الحبشة) .

يَدَيْها أطولَ مِنْ رجلَيها)، وقولِهِ[1] : [من الطويل]

« زَرَّفَ في الكلام » : زاد ، وجمعُها : « زَرَافيُّ ») انتهى مُلخَّصاً[2] .

❁ قوله : (يَدَيْها. . .) إلى آخره : (يديها) : بدلُ بعضٍ ، و(أَطْولَ) : حالٌ لازمةٌ مِنْ (يديها) ، وفي « شرح الشذور » : حالٌ مِنَ (الزرافة)[3] ، قال أبو البقاء : (وبعضُهُم يقولُ : « يداها أطولُ. . . ») إلى آخره بالرفع[4] ؛ فـ (يداها) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أطولُ) ، والجملةُ : حاليَّةٌ ، ولا تتعيَّنُ الحاليَّةُ ؛ لجواز الوصفيَّة ؛ لأنَّ (الزرافةَ) مُعرَّفةٌ بـ (أل) الجنسيَّة .

اليُمْنىٰ) ؛ أي : ثانياً ، وقولُهُ : (تُقدِّمُ اليدَ اليُمْنىٰ) ؛ أي : أوَّلاً ، وقولُهُ : (والرِّجْلَ اليُسْرىٰ) ؛ أي : ثانياً ؛ فحَصَلَ بهٰذا المغايرةُ ، وإلا فظاهرُ العبارةِ

---

(١) البيت لرجل من بني جَنَابٍ من بني القَيْن ، وكانت تحتَهُ ابنةُ عمٍّ له جاء له منها ولدٌ يُسمَّىٰ سَيَّاراً ، وكان له ابنٌ آخَرُ مِنْ أَمَةٍ يُقال له : حُنْدُجٌ ، وكانت الحُرَّةُ إذا رأتْهُ يُلطِفُ حُنْدُجاً ببعض اللطف غضبتْ عليه ، فأنشأ يقول :

لا تعذُلِي في حُنْدُجٍ إنَّ حُنْدُجاً وليثَ عِفِرِّينَ لَدَيَّ سَوَاءُ
حَمَيتُ على العُهَّارِ أطهارَ أُمِّهِ وبعضُ الرجالِ المُدَّعِينَ غُثَاءُ
وجاءتْ بِهِ سَبْطَ. . . . . . .

وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (٩/١١ـ١٢) ، و« تمهيد القواعد » (٥/٢٢٤٧) ، و« شرح الأشموني » (١/٢٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٦٨ـ١١٦٩) .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/٧ـ ٨) ، و« الحكمة من مخلوقات الله » للغزالي (ص٨٧) ، و« القاموس المحيط » (٣/١٤٣) .

(٣) شرح شذور الذهب (ص٢٧٤) .

(٤) إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث (ص٥٠) .

١٧٩ـ وجاءتْ بهِ سَبْطَ العِظامِ كأنَّما عِمَامتُهُ بينَ الرجالِ لِوَاءُ

فـ (سميعاً) و(أطولَ) و(سَبْطَ) : أحوالٌ ، وهي أوصافٌ لازمة .

وقد تأتي الحالُ جامدةً ، ويَكثُرُ ذلك في مواضعَ ذَكَرَ المُصنِّفُ بعضَها بقوله :

---

* قوله : (وجاءتْ بهِ سَبْطَ . . .) إلىٰ آخره : (سَبْط) بفتح السين المُهمَلة وسكونِ المُوحَّدة ؛ أي : حَسَنَ القَدِّ ؛ يعني : وَلَدَتْهُ علىٰ تلك الحالةِ ، و(اللِّواء) : الرايةُ الصغيرة ، وهو مِنَ الطويل لا مِنَ الكامل ، وفي « شرح الأُشْمُوني » : (جاءتْ) مِنْ غير واو[1] ؛ فيكونُ قد دَخَلَهُ الخَرْمُ ؛ وهو حذفُ فاء (فعولن) .

الاتِّحادُ ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : كان الأَوْلىٰ : (تُقدِّمُ اليدَ اليسرىٰ والرجلَ اليمنىٰ) ، أو يقولَ أوّلاً : (قدَّمتِ الرجلَ اليمنىٰ واليدَ اليسرىٰ) ؛ ليحصلَ التغايرُ ، فحَرِّرْ .

وفي بعض النسخ : (قدَّمتِ اليدَ اليسرىٰ والرجلَ اليمنىٰ ، بخلاف ذَوَاتِ الأربع كلِّها ؛ فإنَّها تُقدِّمُ اليدَ اليمنىٰ والرجلَ اليسرىٰ) .

* قوله رحمه الله : (وجاءتْ بهِ سَبْطَ العِظامِ) يظهرُ : أنَّها لازمةٌ لا باعتبارِ هٰذا العاملِ ، بل باعتبارِ ما يُرادُ به ؛ مِنْ نحوِ : (أَوْجَدَهُ الله) ؛ فنحوُ : (جاءتْ به مُستهِلّاً) غيرُ لازمةٍ أصلاً ، فتنبَّهْ .

---

(١) الذي في مطبوع « الأشموني » (١/ ٢٤٣) : (وجاءت) بالواو .

٣٣٤ـ ويَكثُرُ الجُمُودُ في سِعْرٍ وفي مُبـدِي تَـأَوُّلٍ بـلا تَكَلُّـفِ

* قوله : (ويَكثُرُ الجُمُودُ) لا يُغني عنه غَلَبةُ الاشتقاق ؛ لأنَّهُ لا يُفِيدُ كثرةَ الجُمُود في المذكورات ، تأمَّل . انتهى « ابن قاسم »[١] .

* قوله : (في سِعْرٍ) ؛ أي : في الحالة الدالَّةِ علىٰ سِعْر .

* قوله : (وفي مُبدِي تَأَوُّلٍ) مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ ؛ إذ ما قبلَهُ مِنْ ذلك ، خلافاً لِمَا في « التوضيح » ، ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ[٢] .

---

* قوله : (خلافاً لِمَا في « التوضيح ») ؛ أي : مِنْ جَعْلِ الحالِ الدالَّةِ على السِّعْر مِنْ قسم الحالِ الجامدةِ التي لم يظهرْ تأويلُها بالمُشتقِّ ؛ نحوُ : ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ [يوسف : ٢] ، ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ [مريم : ١٧] ؛ فهٰذه الحالُ لا تُؤوَّلُ أصلاً ؛ لِمَا في تأويلها من التكلُّف .

وقال ابنُ الناظمِ : (يجبُ التأويلُ ؛ بأنْ يُقالَ : « مقروءاً عربيّاً » ، و« مُتَّصِفاً بصفات البشر مِن استواء الخِلْقةِ ونحوِها ») .

وإنَّما لم يكن ما في « التوضيح » مَرْضِيّاً ؛ لأنَّ الظاهرَ : أنَّ الحالَ الدالَّةَ على السِّعْر تُؤوَّلُ بالمُشتقِّ بلا تكلُّفٍ ، والفرقُ بين (مُدّاً بكذا) و(يداً بيد) ، وبينَ ﴿ قُرْءَانًا عَرَبِيًّا ﴾ و﴿ بَشَرًا سَوِيًّا ﴾ : أنَّ الحالَ في (مُدّاً) . . . إلىٰ آخره هو

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٥) .
(٢) شرح الأشموني (١/ ٢٤٣) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٢٩٩) .

❁ قوله : (كِبِعْهُ مُدّاً) بِعْ : فعلُ أمرٍ ، ومفعولُهُ الثاني : محذوفٌ ؛ أي : البُرَّ ، و(مُدّاً) : حالٌ مِنَ الهاء ، و(بكذا) : بيانٌ لـ (مُدّاً) ؛ قال سيبويهِ : (كما أنَّ « لك » في « سَقْياً لك » بيانٌ أيضاً ، وهـٰذا جارٍ في الأمثلة التي فيها

مجموعُهُما كما يأتي ، بخلاف ﴿قُرْءَانًا﴾ . . . إلىٰ آخره ؛ فإنَّ المقصودَ فيه الصفةُ وحدَها ، وذُكِرَ ما قبلَها تمهيداً وتوطئةً لها ؛ ولذلك تُسمَّىٰ حالاً مُوطِّئة .

❁ قوله : (و« مُدّاً » : حالٌ مِنْ الهاء) قد قدَّر هو المفعولَ الثانيَ محذوفاً هو (البُر) ، فتكونُ الهاءُ راجعةً للمشتري المعلومِ مِنَ السِّياق ، وما معنىٰ كونه مُدّاً ؛ أي : مُسعّراً ، سواء فتحت العين ـ وهو ظاهرٌ ـ أو كسرت ؟ وذلك لأنَّ المخاطبَ بالتسعير إنَّما هو البائعُ لا المشتري ؛ فالصوابُ علىٰ كلامه ـ حيثُ قدَّر المفعولَ الثانيَ البُرَّ ـ : أنْ يكونَ (مُدّاً) حالاً منه .

وقوله : (و« بكذا » : بيانٌ لـ « مُدّاً ») ؛ أي : بيانٌ لمُقابِلِهِ وعِوَضِهِ ، لا له نَفْسِهِ ؛ لأنَّ الباءَ داخلةٌ على الثمن ؛ أي : فيكونُ (بكذا) مُتعلِّقاً بمحذوفٍ استُؤنف للتبيين ، والظاهرُ : أنَّ (بكذا) صفةٌ لـ (مُدّاً) الواقعِ حالاً ؛ أي : كائناً بكذا ، والمُشتقُّ المُؤوَّلُ به مأخوذٌ منه مع صفته ، وكذا يُقالُ في (يداً بيد) ؛ أي : مع يد ، ويظهرُ : أنَّ (مُدّاً بكذا) علىٰ تقدير (منه) وجَعْلِ النكرة مُراداً منها العمومُ ، وأنَّ المعنىٰ في (يداً بيد) : (ذا يدٍ مع

. . . . يداً بِيَدٍ

المجرورُ) انتهىٰ[1] ، وسيأتي في (حروف الجرِّ) أنَّ لامَ البيانِ ونحوَها هي التي تَجُرُّ الفاعلَ ، فما بعدَها يكونُ فاعلاً في المعنىٰ .

وقال المَكُوديُّ : (« مُدّاً » : منصوبٌ على الحالِ ، وهو جامدٌ ، إلا أنَّهُ يُؤوَّلُ بالمُشتقِّ ؛ لأنَّهُ في معنىٰ « مُسعّراً » ، ويجوزُ أنْ يكونَ تقديرُهُ : « مُسعِّراً » اسمَ فاعل ؛ فيكونُ حالاً مِنَ الفاعل ، وأنْ يكونَ اسمَ مفعولٍ ؛ فيكونُ حالاً مِنَ المفعول) انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « التمرين »[2] .

* **قوله** : (**يداً بيَدٍ**) ؛ فـ (يداً) : حالٌ مِنَ الفاعل والمفعول ، و(بيَدٍ) : بيانٌ ؛ قال سيبويهِ : (كما أنَّ « لك » في « سَقْياً لك » بيانٌ أيضاً) ؛ فيتعلَّقُ

يد) ؛ فحُذِفَ المضافُ ؛ فالحالُ (ذا) المحذوفُ بمعنىٰ (صاحب) ؛ فإنَّ الظاهرَ : أنَّ التأويلَ بالمُشتقِّ بعدَ صحَّة المعنىٰ ، لا أنَّهُ لها وللاشتقاق معاً ، فتنبَّهْ .

* **قوله** : (**إلا أنَّهُ يُؤوَّلُ بالمُشتقِّ**) ؛ أي : معَ صفتِهِ كما تقدَّم[3] .

---

(١) الكتاب (١/٣١٨ ، ٣٧٠ ، ٣٩٤) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٧٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٣٤) .

(٣) انظر (٣/٣٩٤) .

و(كَرَّ زيدٌ أسداً) أي (كأَسَدْ)

بمحذوفٍ استُؤنِفَ للتبيين . انتهىٰ « مغني »[1] ، وفيه معنى المُفاعَلةِ ؛ أي : مُتقابِضَينِ .

❁ قوله : (وكَرَّ زيدٌ) فعلٌ وفاعل ، و(أسداً) : حالٌ مِنْ (زيدٌ) ، و(أي) : حرفُ تفسير على الصحيح ، وتاليها عطفُ بيانٍ بالأَجْلىٰ على الأَخْفىٰ ، ويُوافِقُ ما قبلَها في التعريف والتنكير ، وعليه يُلغَزُ فيُقالُ : (لنا عطفُ بيانٍ مع حرف) ، وهو هٰذا .

و(كأَسَدْ) : قال المَكُوديُّ : (ينبغي أنْ تكونَ الكافُ اسماً بمعنىٰ « مِثْل » ؛ لأنَّ الحالَ أصلُها أنْ تكونَ وصفاً ، ويجوزُ أنْ تكونَ الكافُ حرفاً ، ويكونَ قد قَصَدَ تفسيرَ المعنىٰ ، لا أنَّها هي الحالُ بنَفْسها) انتهىٰ « تمرين »[2] .

❁ قوله : (أي : كأَسَدْ) ظاهِرُهُ : أَنَّهُ مِنَ التشبيه البليغ ؛ فـ(الأسدُ) ليس مُستعمَلاً في (زيد) ، بل في الحيوان المُفترِس ، بخلاف : (رأيتُ أسداً في

❁ قوله : (لأنَّ الحالَ أصلُها أنْ تكونَ وصفاً) ؛ أي : والكافُ بمعنىٰ (مثل) وصفٌ ؛ أي : مُماثِلاً .

❁ قوله : (لا أنَّها هي الحالُ بنَفْسها) ؛ أي : بل الحالُ في الظاهر هو مجموعُ الجارِّ والمجرور ، وهو ليس بوصف وإن كان المُتعلَّقُ وصفاً .

---

(١) مغني اللبيب (١/٣٠٤) ، وانظر « الكتاب » (١/٣١٨ ، ٣٧٠ ، ٣٩٤) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٧٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٣٤) .

أي : يَكثُرُ مجيءُ الحالِ جامدةً : إن دلَّتْ علىٰ سِعْرٍ ؛ نحوُ : (بِعْهُ مُدّاً بدرهم) ؛ فـ (مُدّاً) : حالٌ جامدة ، وهي في معنى المُشتقِّ ؛ إذ المعنىٰ : بِعْهُ مُسعَّراً كلَّ مُدٍّ بدرهم .

ويَكثُرُ جُمُودُها أيضاً : فيما دلَّ علىٰ تفاعُلٍ ؛ نحوُ : (بِعْتُهُ يَداً بِيَدٍ) ؛

الحمام) ؛ فإنَّ الأسدَ فيه أُطلِقَ علىٰ (زيد) بادِّعاء أنَّهُ مِنْ أفراده ، وعبارةُ « التوضيح » : (نحوُ : « رأيتُ أسداً » ؛ أي : شجاعاً) ، وهو ظاهرٌ علىٰ ما اختاره السَّعْدُ ؛ مِنْ تجويز الاستعارةِ فيما إذا وَقَعَ اسمُ المُشبَّهِ به خبراً عن اسم المُشبَّه ، أو حالاً منه مثلاً . انتهى « ابن قاسم »[1] .

---

* قوله : (وعبارةُ « التوضيح » : نحوُ : « رأيتُ أسداً » ؛ أي : شجاعاً) صوابُهُ : (نحوُ : « كرَّ زيدٌ أسداً » ؛ أي : شجاعاً) ، كما في « التوضيح » الناقلِ هو منه ؛ لأنَّ مثالَهُ لم يُجمَعْ فيه بينَ (زيد) و(أسد) علىٰ وجه الحاليَّة .

* قوله : (علىٰ ما اختاره السَّعْدُ . . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (علىٰ ما ذَكَرَهُ السعدُ في نحو ذلك ؛ مِنْ جواز أنْ يكونَ المُشبَّهُ ليس مذكوراً ؛ فلا يلزمُ علىٰ كون اسمِ المُشبَّه به مُستعاراً الجمعُ بينَ المُشبَّهِ والمُشبَّه به علىٰ وجه يُنبِئُ عن التشبيه) ، وإلا فظاهرُ عبارتِهِ : أنَّ السعدَ يُجيزُ في الاستعارة الجمعَ بين المُشبَّه والمُشبَّه به ، وليس كذلك .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٥) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٢٩٧ـ٢٩٨) ، و« المختصر » للسعد (ص٥٧٤ـ٥٧٦) .

أي : مُناجَزةً[1] ، أو علىٰ تشبيه ؛ نحوُ : (كَرَّ زيدٌ أسداً) ، أي : مُشبِهاً الأسدَ ؛ فـ (يداً) و(أسداً) : جامدانِ ، وصحَّ وقوعُهُما حالاً ؛ لظهور تأوُّلِهما بمُشتقٍّ كما تقدَّم ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وفي مُبدِي تَأَوُّلٍ) ؛ أي : يَكثُرُ مجيءُ الحالِ جامدةً حيثُ ظَهَرَ تأوُّلُها بمُشتقٍّ[2] .

وعُلِمَ بهـٰذا وما قبلَهُ : أنَّ قولَ النَّحْويِّينَ : إنَّ الحالَ يجبُ أنْ تكونَ مُنتقِلةً مُشتقَّةً . . معناه : أنَّ ذلك هو الغالبُ ، لا أنَّهُ لازمٌ ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ فيما تقدَّم : (لـٰكن ليسَ مُستحِقّاً) .

٣٣٦ـ والحالُ إنْ عُرِّفَ لفظاً فاْعتقِدْ   تنكيرَهُ معنىً كـ (وَحْدَكَ اْجتهِدْ)

. . . .

. . . .

(١) ويصحُّ أن يُقرأ : (مُناجِزَهُ) علىٰ أنَّهُ اسمُ فاعلٍ مضافٌ لضمير المشتري المعلومِ من السياق ؛ أي : مُقابِضَهُ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٢) .

(٢) وبقي مسألةٌ أخرىٰ يَكثُرُ الجُمُودُ فيها مع تأوُّلها بالمُشتقِّ دون كُلْفة ؛ وهي : أنْ تَدُلَّ الحالُ علىٰ ترتيب ؛ نحوُ : (ادخلوا رجلاً رجلاً) ، أو (رجلَينِ رجلَينِ) ؛ أي : مُرتَّبِينَ ، وضابطُهُ : أنْ يُذكَرَ المجموع أوَّلاً ثم يفصلَ ببعضه مُكرَّراً ، والمختار : أنَّ كلّاً منهما نُصِبَ على الحال وإن كانتِ الحالُ هي مجموعَهُما ، لـٰكن لمَّا لم يقبل المجموع مِنْ حيثُ هو مجموعٌ . . جُعِلَ في أجزائه ؛ كما مرَّ في (حُلْوٌ حامضٌ) ، وجَعَلَ ابنُ جني الثانيَ صفةً بتقدير مضاف ؛ أي : رجلاً ذا رجل ، واستحسن بعضُهُم عطفَهُ على الأوَّل بتقدير الفاء ؛ إذ لا يعطف لفظاً بغيره ، وقال الرَّضِيُّ : قد يُعطَفُ بـ (ثُمَّ) ؛ فمجموعُ المسائلِ التي تقع الحالُ فيها جامدةً مع ظهور تأوُّلها بالمشتق . . أربعٌ ، وبقي ستُّ مسائلَ لا يظهر تأوُّل الحالِ فيها بالمُشتقِّ إلا بتكلُّف ، وقد ذكرها الخضري مع أمثلتها في « حاشيته » (١/ ٤٣٢ـ٤٣٣) .

مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ : أنَّ الحالَ لا تكونُ إلا نكرةً[1] ، وأنَّ ما وَرَدَ منها مُعرَّفاً لفظاً فهو مُنكَّرٌ معنىً ؛ كقولهم : (جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) .

---

* قوله : (جاؤوا الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) ؛ أي : جميعاً ، يُقالُ أيضاً : (جَمَّاءَ غَفِيراً) بالتنكير على الأصل ، و(الجَمَّاءُ) : مِنَ الجَمِّ ؛ وهو الكثيرُ ؛ يُقالُ : (امرأةٌ جَمَّاءُ المَرَافِقِ) ، و(الغَفِيرُ) : مِنَ الغَفْر ؛ وهو السَّتْر ؛ بمعنى الغافِرِينَ ؛ أي : الساتِرِينَ لكثرتهم وجهَ الأرض ، وحُذِفَتِ التاءُ ؛ حَمْلاً لـ(فَعِيل) بمعنىٰ (فاعل) علىٰ (فَعِيل) بمعنىٰ (مفعول) ؛ مثلُ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ [الأعراف : ٥٦] . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

ووقع في « شرح الرَّوْض » : أنَّ قولَهُم : (الجَمُّ الغَفِيرُ) سهوٌ ، وإنَّما يُضَمُّ (الغَفِيرُ) إلى (الجَمَّاء) ؛ فيُقالُ : (جاؤوني جَمَّاءَ غَفِيراً) ، و(الجَمَّاءَ الغَفِيرَ) ؛ أي : بجماعتهم الكثيرينَ ولم يتخلَّفْ منهم أحدٌ[3] .

---

* قوله : (وحُذِفَتِ التاءُ) ؛ أي : مِنَ (الغَفِير) ؛ أي : مع أنَّهُ صفةٌ لـ(الجَمَّاء) الذي هو مُؤنَّثٌ بمعنى الجماعة .

* قوله : (سهوٌ) ؛ أي : لاستعماله مع (الجمِّ) غير الممدود .

* قوله : (وإنَّما يُضَمُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُستعمَلُ مع (الجَمَّاء) بالمدِّ .

---

(١) أي : لأنَّ الغالبَ تعريفُ صاحبِها ، فلو عُرِّفتْ مع كونها مُشتقَّةً . لتُوُهِّمَ أنَّها نعتٌ عندَ نصبِ صاحبِها أو خفاءِ الإعراب ، وحُمِلَ غيرُ الغالب عليه . « خضري » (١/ ٤٣٣) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣٠) .

(٣) أسنى المطالب (١/ ٤٨٨) .

و(١) : [من الوافر]

١٨٠ـ [فأَرْسَلَها] العِرَاكَ . . . .

وردَّهُ ابنُ حجر في « شرح العباب » : بأنَّهُ صرَّح في « القاموس » بـ (الجم الغَفِير) ؛ فلا سهوَ فيه ، بل السهوُ في خلافه(٢) .

❁ قوله : ([فأَرْسَلَها] العِرَاكَ) الضميرُ : للخيل ؛ أي : مُعترِكةً ؛ بمعنىٰ : مُزدحِمةً ، وهـٰذا مِنْ بيت تمامُهُ في « الصحاح »(٣) :

. . . . ولـم يَـذُدْهـا ولم يُشفِقْ علىٰ نَغَصِ الدِّخَالِ

ومعنىٰ (لم يَذُدْها) : لم يَسُقْها ، و(لم يُشفِقْ) : عطفٌ عليه ،

❁ قوله : (أي : مُعترِكةً) المُناسِبُ : (مُعارِكةً) ؛ لأنَّ اسمَ فاعلِ (العِرَاك) : (مُعارِكٌ) ، لا (مُعترِكٌ) .

❁ قوله : (ومعنىٰ « لم يَذُدْها » . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (ولم

---

(١) جزء بيت لسيدنا لبيد بن ربيعة العامري رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٦٢) ، وذكره المُحشِّي بتمامه ، وهو ضمن قصيدة يصف بها حُمُرَ وحش تعدو على الماء ، ومطلعها :

أَلَمْ تُلْمِمْ على الدِّمَنِ الخَوَالِي لسَلْمىٰ بالمَذَانِبِ فالقُفَالِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٣٧٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٩٩) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣٠٤) ، و« المساعد » (٢/ ١١) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٧٤ـ ١١٧٦) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ١٩٢ـ ١٩٤) .

(٢) الإيعاب شرح العباب (٣/ ق١٧٩) ، وانظر « القاموس المحيط » (٤/ ٩٠) .

(٣) الصحاح (٣/ ١٠٥٩) .

و(اجتهِـدْ وَحْـدَكَ)[1] ، و(كَلَّمْتُـهُ فـاهُ إلـىٰ فِـيَّ) ؛ فـ (الجَمَّـاءَ) ،

و(النَّغَص) بفتح النون والغينِ المُعجَمة وفي آخره صادٌ مُهمَلة : مصدرُ (نَغِصَ البعيرُ) : إذا لم يَتِمَّ شُرْبُهُ ، و(الدِّخَال) : مِنَ المُداخلة .

وذَكَرَ العَيْنيُّ أنَّ الضميرَ في (أَرْسَلَها) للأُتُن ؛ قال : (والمعنىٰ : أنَّهُ أَرْسَلَ الإِبِلَ إلى الماء مُزدحِمةً ولم يُشفِقْ عليها مِنْ نَغَص الدِّخَال ؛ وهو تكديرُ الماء بوُرُودها فيه مُزدحِمةً ؛ لمُداخلة بعضِها بعضاً) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (كَلَّمْتُهُ فاهُ إلىٰ فِيَّ) قيل : إنَّ (فاهُ) حالٌ ؛ أي : مُشافِهاً ،

يَذُدْها ؛ أي : لم يمنعْها عن ذلك) .

❁ قوله : (والمعنىٰ : أنَّهُ أَرْسَلَ الإِبِلَ) لا يُناسِبُ قولَهُ أَوَّلاً : (للأُتُن) ، وفي بعض النسخ : (والمعنىٰ : أنَّهُ أرسلَ الأُتُنَ) ، وفي بعضها أوَّلاً : (للإبِلِ)[3] .

❁ قوله رحمه الله : (إلىٰ فِيَّ) مجرورٌ بكسرةٍ مُقدَّرةٍ علىٰ ما قبلَ ياءِ المُتكلِّم الذي هو الواوُ المنقلبةُ ياءً المدغمةُ في ياء المُتكلِّم ؛ لِمَا تقدَّم عن

---

(١) هو حالٌ من الفاعل ، وكذا في نحو : (رأيتُ زيداً وحدَهُ) عند سيبويه ؛ لأنَّ المصادرَ إنَّما تجيءُ أحوالاً مِنَ الفاعل غالباً ؛ فالهاءُ في (وحدَهُ) مفعولُهُ بحذف الجار ؛ أي : رأيتُهُ حالَ كوني مُنفرِداً به ؛ أي : برؤيته ، وأجاز المُبرِّد كونَهُ حالاً مِنَ المفعول ، وأَوْجبه ابنُ طلحةَ ، وضُعِّفَ . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٣) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١١٧٥) .

(٣) جاء في جميع النسخ الخطية التعبيرُ بالأتن في كلا الموضعين ، وفي (هـ) بالإبل كذلك ، وفي النسخة التي كتب عليها المُقرِّر بالأتن في الموضع الأول ، والإبلِ في الثاني ؛ ولذلك صرَّح بعدم المناسبة .

و(العِرَاكَ) ، و(وحدَكَ) ، و(فاه) : أحوالٌ ، وهي معرفةٌ لفظاً ، لـٰكنَّها

و(إلىٰ فِيَّ) إنَّما هو للتبيين ؛ فلا يتعلَّقُ بشيء عندَ سيبويهِ ، وقيل : انتصبَ

الرَّضِيِّ : أنَّ (أباً) و(أخاً) و(حماً) و(هناً) يجوزُ عندَ إضافتِها إلىٰ ياء المُتكلِّم ردُّ لاماتِها وإدغامُها في ياء المُتكلِّم ؛ فتقولُ : (أبيَّ) و(أخيَّ) و(حميَّ) و(هنيَّ) بياءٍ مُشدَّدةٍ في الكلِّ ، وعدمُ ردِّها ؛ فتقولُ : (أبي) و(أخي) و(حمي) و(هني) بياءٍ مُخفَّفةٍ في الكلِّ هي ياءُ المُتكلِّم[1] ، وأمَّا (فو) : فلا بُدَّ عندَ إضافتِهِ إلىٰ ياء المُتكلِّم مِنْ قَلْب عينِهِ التي هي الواوُ ياءً وإدغامِها في الياء .

* قوله : (و« إلىٰ فِيَّ » إنَّما هو للتبيين) فإنَّهُ لمَّا احتملَ (كلَّمتُهُ فاهُ) كونَ المُرادِ (إلىٰ فِيَّ) ؛ فيكونُ التكليمُ حقيقةً ، وكونَ المُرادِ (إلىٰ في رسولِهِ لا إلىٰ فِيَّ) ؛ فيكونُ التكليمُ مجازاً . . بيَّن المُرادَ بقوله : (إلىٰ فِيَّ) ، لـٰكن لا يخفىٰ تكلُّفُهُ ، والأظهرُ قياساً علىٰ ما مرَّ في (مُدّاً بكذا) : أنَّ (إلىٰ فِيَّ) صفةٌ لـ (فاه) ؛ أي : الكائنَ إلىٰ فِيَّ ؛ أي : المُوجَّهَ إليه ، وقد علمتَ أنَّ (مُدّاً بكذا) علىٰ جَعْلِ النكرةِ عامَّةً وتقديرِ (منه) ، وأنَّ (يداً بيد) علىٰ حذف مضاف ، ومثلُهُ ما هنا ؛ أي : (ذا فيه الكائنَ إلىٰ فيَّ) ؛ إذ لا معنىٰ لقولك : (كلَّمتُهُ حالَ كونه فاهُ الكائنَ إلىٰ فِيَّ) بقَطْع النَّظَرِ عن التأويل بالمُشتقِّ ، مع أنَّ ظاهرَ كلامِهِم أنَّ التأويلَ لمُجرَّد تحصيلِ الاشتقاق لا له مع تصحيح المعنىٰ ، والله أعلمُ .

* قوله : (فلا يتعلَّقُ بشيء . . .) إلىٰ آخره : قد تقدَّم نقلاً عن « المغني »

---

(١) انظر « شرح الكافية » للرضي (٢/ ٢٦٩ـ ٢٧١) .

علىٰ حذف الجار ؛ أي : مِنْ فيه إلىٰ فِيَّ ، وهو للأخفش ، قاله أبو حيَّانَ .

وقال بعضُهُم : (إنَّ « فاهُ إلىٰ فِيَّ » : جملةٌ في موضع الحال ، ولمَّا تعذَّر في الجملة ظهورُ الإعراب . . جُعِلَ النصبُ في جزئها الأوَّل ؛ وهو « فاهُ ») .

وقيل : حالٌ نائبةٌ مَناب (جاعل) ؛ أي : جاعِلاً فاهُ إلىٰ فِيَّ . انتهىٰ « شرح الفارِضي »[1] .

في (يداً بيد) : أنَّ (بيد) بيانٌ ، فيتعلَّقُ بمحذوفٍ استُؤنِفَ للتبيين[2] ، وأيُّ فرقٍ بين هـٰذا وذاك ؟

❋ قوله : (وقال بعضُهُم : إنَّ « فاهُ إلىٰ فِيَّ » : جملةٌ . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ الحالَ هو الجملةُ بحسَبِ الأصل ؛ فالأصلُ : (فُوهُ إلىٰ فيَّ) مبتدأٌ وخبر ، ثمَّ أُريدَ ظهورُ الإعراب ، فظَهَرَ علىٰ جزئها الأوَّل ؛ لتعذُّرِ ظهورِهِ عليها ؛ فصار (فاهُ) هو الحالَ ، و(إلىٰ فيَّ) مُتعلِّقاً بمحذوف صفة ، أو بيان للشِّقِّ الآخَرِ الذي به التَّفَاوُهُ ، وليس المقصودُ أنَّ (فاه) ظَهَرَ عليه النصبُ الذي حقُّهُ أنْ يكونَ للجملة معَ كونِهِ الآنَ مبتدأً وما بعدَهَ خبراً ، فيكونَ المحكومُ عليه بالحاليَّة هو الجملةَ بحسب الأصل وبحسَب الآنَ ؛ لأنَّهُ خروجٌ عن الغَرَض مِنْ وقوع الحالِ معرفةً .

نعم ؛ إنْ جُعِلَ هـٰذا احتمالاً مُقابِلاً لِمَا نحن فيه . . ظَهَرَ ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٧٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٩/ ٢٠ـ ٢١) ، و« الكتاب » (١/ ٣٩٢ـ ٣٩٤) .

(٢) انظر (٣/ ٣٩٥ـ٣٩٦) .

مُؤوَّلةٌ بنكرة ، والتقديرُ : (جاؤوا جميعاً) ، و(أَرْسَلَها مُعترِكةً) ، و(اجتهِدْ مُنفرِداً) ، و(كَلَّمْتُهُ مُشافَهةً)[1] .

وزَعَمَ البغداديُّونَ ويونسُ : أنَّهُ يجوزُ تعريفُ الحالِ مطلقاً بلا تأويلٍ[2] ؛ فأجازوا : (جاء زيدٌ الراكبَ) .

وفَصَّلَ الكُوفيُّونَ فقالوا : إنْ تَضَمَّنتِ الحالُ معنى الشرط . . صحَّ تعريفُها ، وإلا فلا[3] ؛ فمثالُ ما تضمَّن معنى الشرط : (زيدٌ الراكبَ أَحْسَنُ منه الماشيَ) ؛ فـ(الراكبَ) و(الماشيَ) : حالانِ ، وصحَّ تعريفُهُما ؛ لتأوُّلِهما بالشرط ؛ إذ التقديرُ : (زيدٌ إذا رَكِبَ أَحْسَنُ منه إذا مَشَىٰ) ، فإن لم تتقدَّرْ بالشرط لم يصحَّ تعريفُها ؛ فلا تقولُ : (جاء زيدٌ الراكبَ) ؛ إذ لا يصحُّ : (جاء زيدٌ إنْ رَكِبَ) .

---

(١) ويجوز أن يُقرأ : (مُشافِهَهُ) ، كما في « الصبان » (٢/ ٢٥٥) ، وكما مرَّ في (مناجزة) ، وقال المرادي في « التوضيح » (٢/ ٧٠٠) : (وفيه ـ أي : « العِرَاك » ـ وفي نحوه ثلاثةُ مذاهبَ : أحدُها : أنَّهُ مصدرٌ في موضع الحال ، وهو مذهبُ سيبويهِ ، والثاني : أنَّهُ معمولٌ لفعلٍ مُقدَّر ؛ أي : تعتركُ العِرَاكَ ، وهو مذهبُ الفارسيِّ ، والثالث : أنَّهُ معمولٌ لحالٍ محذوفة ؛ أي : معتركة العِرَاكَ ، وذَهَبَ ابنُ الطَّراوة : إلىٰ أنَّ « العِرَاك » نعتُ مصدرٍ محذوفٍ وليس بحال ؛ أي : الإرسالَ العراك) .

(٢) قوله : (مطلقاً) ؛ أي : تضمَّن معنى الشرط أو لا ؛ قياساً على الخبر وعلىٰ ما سُمِعَ منه . « خضري » (١/ ٤٣٤) .

(٣) انظر قول البغداديِّينَ والكُوفيِّينَ في « التذييل والتكميل » (٩/ ٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٦٩٧) ، و« المساعد » (٢/ ١١) .

٣٣٧ـ ومصـدرٌ مُنكَّـرٌ حـالاً يَقَـعْ   بكَثْـرةٍ كـ (بَغْتـةً زيـدٌ طَلَـعْ)

حـقُّ الحـالِ : أنْ يكـونَ وصفـاً ؛ وهـو مـا دلَّ علىٰ معنىً وصـاحبِـهِ ؛ كـ (قائم) ، و(حَسَنٍ) ، و(مضروبٍ) ؛ فوقوعُها مصدراً علىٰ خلاف الأصلِ ؛ إذ لا دَلالةَ فيه علىٰ صاحب المعنىٰ .

وقد كَثُرَ مجيءُ الحالِ مصدراً نكرةً[1] ، ولـٰكنَّهُ ليس بمَقِيسٍ ؛ لمجيئه علىٰ

---

* قوله : (ومصدرٌ) مبتدأٌ ، و(مُنكَّرٌ) : صفتُهُ ، وجملةُ (يَقَعْ بكثرةٍ . . .) إلىٰ آخره : هو الخبرُ ، و(حالاً) : منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل (يَقَعْ) .

* قوله : (كبَغْتةً) الكافُ : داخلةٌ علىٰ محذوفٍ ، و(بَغْتةً) : حالٌ مِنْ فاعل (طَلَع) ، والتقديرُ : (وذلك كقولك : « زيدٌ طَلَعَ بغتةً ») ؛ أي : فجأةً .

* قوله : (ولـٰكنَّهُ ليس بمَقِيسٍ) هـٰذا هو مذهبُ الجمهور ، وقاسه المُبرِّدُ ؛ فقيل : مطلقاً ، . . . .

---

* قوله : (وقاسه المُبرِّدُ) ظاهرُهُ : أنَّهُ يقولُ بأنَّهُ منصوبٌ على الحال ، وهو يُنافي قولَ الشارحِ بعدُ : (وذَهَبَ الأخفشُ والمُبرِّد . . .) إلىٰ آخره ،

---

(١) كما هو صريحُ كلام المتن ، ويُشعِرُ : بأنَّ وقوعَ المصدرِ المُعرَّفِ حالاً . . قليلٌ ، وهو كذلك ، وهو نوعان : عَلَمُ جنسٍ ؛ كـ (جاءتِ الخيلُ بَدَادِ) ، والمُعرَّفُ بـ (أل) الجنسيَّة ؛ كـ (أرْسَلَها العِرَاكَ) ، والصحيح : أنَّهُ مُؤوَّل بنكرة مُشتقَّة كما في المنكر ؛ أي : مُتبدِّدةً ومُعترِكةً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٤) .

خلاف الأصل ، ومنه : (زيدٌ طَلَعَ بَغْتةً) ؛ فـ (بَغْتةً) : مصدرٌ نكرةٌ ، وهو منصوبٌ على الحال ، والتقدير : (زيدٌ طَلَعَ باغِتاً) ، هٰذا مذهبُ سيبويهِ والجمهورِ .

وقيل : فيما هو نوعٌ مِنْ عامله ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ سُرْعةً)[1] ، وهو المشهورُ عنه[2] .

فلعلَّ له قولَين ، أو المُرادُ : قاس وقوعَ المصدر في هٰذا الموضع وإن لم يكن نصبُهُ على الحال عنده .

❁ قوله : (مِنْ عامله) ؛ أي : مِنْ مدلولِ عامله .

---

(١) السرعةُ نوعٌ من المجيء ، ويمتنع نحوُ : (جاء زيدٌ ضحكاً) ؛ لأنَّ الضحك ليس نوعاً من المجيء ، وقال الشيخ خالد في « التصريح » (١/ ٣٧٤) نقلاً عن المُوضِّح : (وإنَّما قاسه المُبرِّد ولم يَقِسْهُ سيبويهِ ؛ لأنَّ سيبويهِ يرىٰ أنَّهُ حالٌ على التأويل ، ووضع المصدر موضعَ الوصف لا ينقاسُ ، كما أنَّ عكسَهُ لا ينقاس ، والمُبرِّدَ يرىٰ أنَّهُ مفعولٌ مطلق حُذِفَ عاملُهُ لدليل ؛ فهو عنده مَقِيسٌ ، كما يحذف عامل سائر المفاعيل لدليل ، فهٰذا الخلافُ مبنيٌّ على الخلاف في أنَّهُ حالٌ أو مفعول مطلق) ، ثم قال : (وظاهر كلامه هنا : أنه عند المُبرِّد حال ، وهو لا يقول بذلك) .

(٢) واستثنى الناظمُ ثلاثةَ أنواعٍ جوَّز القياسَ فيها : الأوَّلُ : ما وَقَعَ بعدَ خبرٍ قُرِنَ بـ (أل) الدالَّة على الكمال ؛ نحوُ : (أنتَ الرجلُ علماً) ؛ أي : الكاملُ في حال علم ، والثاني : ما وَقَعَ بعدَ خبرٍ يُشبَّهُ به مبتدؤُهُ ؛ نحوُ : (أنتَ زهيرٌ شِعْراً) ، والثالثُ : ما وَقَعَ بعدَ (أمَّا) ؛ نحوُ : (أمَّا عِلْماً فعالم) ، والأصلُ فيه : أنَّ رجلاً وُصف عنده شخصٌ بعلم وغيره ، فقال الرجلُ للواصف : أمَّا عِلْماً فعالم ؛ يريد : مهما يُذكَرُ إنسانٌ في حال علم . . فالذي وصفتَ عالم ؛ كأنَّهُ مُنكِرٌ ما وصفه به مِنْ غير العلم ، والنوعُ الأوَّل والثاني يُعرَبُ تمييزاً عندَ أبي حيَّان ، والثالثُ مفعولاً به عند بعضهم . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٢٨ـ ٣٢٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٩٩) .

وذَهَبَ الأخفشُ والمُبرِّدُ : إلىٰ أنَّهُ منصوبٌ على المصدريّة ، والعاملُ فيه محذوفٌ ، والتقديرُ : (طَلَعَ زيدٌ يَبغَتُ بَغْتةً) ؛ فـ (يَبغَتُ) عندَهُما : هو الحالُ ، لا (بَغْتةً) .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّهُ منصوبٌ على المصدريّة كما ذَهَبَا إليه ، لـٰكنَّ الناصبَ له عندَهُم : الفعلُ المذكور ؛ وهو (طَلَعَ) ؛ لتأوُّله بفعلٍ مِنْ لفظ المصدر ، والتقديرُ في قولك : (زيدٌ طَلَعَ بَغْتةً) : (زيدٌ بَغَتَ بَغْتةً) ؛ فيُؤوِّلونَ (طَلَعَ) بـ (بَغَتَ) ، ويَنصِبونَ به (بَغْتةً)[1] .

٣٣٨ـ ولم يُنكَّرْ غالباً ذو الحالِ إنْ ... لـم يتـأخَّـرْ أو يُخصَّـصْ أو يَبِـنْ

٣٣٩ـ مِنْ بعدِ نفيٍ أو مُضاهِيهِ . . . .

❁ قوله : (فـ « يَبغَتُ » عندَهُما : هو الحالُ) ؛ أي : فجملةُ (يَبغَتُ) هوَ الحال .

❁ قوله : (أو يَبِنْ) ؛ أي : يَظهَرِ الحالُ .

❁ قوله : (أو مُضاهِيهِ) ؛ أي : مُشابِهِهِ .

❁ قوله : (أي : يَظهَرِ الحالُ) كان المُناسِبُ : (أي : يظهرْ ذو الحال) ؛ لأنَّ الكلامَ فيه ، إلا أنَّ المُحشِّيَ تَبِعَ نسخَ « الأُشْمُونيِّ » السَّقيمةَ .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٢/٣٢٨) ، و« التذييل والتكميل » (٩/٤٤ـ٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٤٤٠) ، و« همع الهوامع » (٢/٢٩٨ـ٢٩٩) .

. . . . كـ (لا يَبْغِ امْرُؤٌ على امْرِئٍ مُسْتَسْهِلَا)

حقُّ صاحبِ الحالِ : أنْ يكونَ معرفةً[1] ، ولا يُنكَّرُ في الغالب إلا عندَ وجودِ مُسوِّغٍ ؛ وهو أحدُ أمورٍ :

منها : أنْ تتقدَّمَ الحالُ على النكرة[2] ؛ نحوُ : (فيها قائماً رجلٌ) ، وكقول الشاعر ـ وأَنْشَدَهُ سيبويهِ[3] ـ : [من الطويل]

١٨١ـ وبالجسمِ مِنِّي بَيِّناً لو عَلِمْتِهِ شُحُوبٌ وإنْ تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ

---

* قوله : (مُسْتَسْهِلَا) بكسر الهاء ، و(الاستسهالُ) : الاستخفافُ ، والمعنىٰ : لا يتعدَّ امرؤٌ على امرئٍ مُستخِفّاً به .

* قوله : (وبالجسمِ مِنِّي) رُوِيَ : (وفي الجسم) ، وهو خبرُ (شُحُوبٌ)،

---

(١) أي : لأنَّهُ مبتدأٌ في المعنىٰ ، وهو لا يكونُ في الغالب إلا معرفةً ، أو نكرةً بمُسوِّغ . « خضري » (١/ ٤٣٥) .

(٢) أي : فالتقديمُ هو المُسوِّغُ لكونِ صاحبِها نكرةً ؛ قياساً على المبتدأ إذا قُدِّمَ خبرُهُ ؛ بناءً علىٰ أنَّ المُسوِّغَ هو التقديم . « خضري » (١/ ٤٣٥) ، وانظر ما تقدم في (٢/ ٢٧٢ـ٢٧٣) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ١٢٣) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٣) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٣٣) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ١٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١١٨ـ١١١٩) .

وكقوله[1] : [من الطويل]

١٨٢ـ وما لامَ نَفْسِي مِثْلَها لِيَ لائمٌ ولا سَدَّ فَقْرِي مثلُ ما مَلَكَتْ يَدِي

فـ (قائماً) : حالٌ مِنْ (رجلٌ) ، و(بيِّناً) : حالٌ مِنْ (شُحُوبٌ) ، و(مِثْلَها) : حالٌ مِنْ (لائمٌ) .

ومنها : أنْ تتخصَّصَ النكرةُ بوصفٍ ، أو بإضافة .

قال المُؤلِّفُ في « شرح التسهيل » : (يُقالُ : « شَحَبَ جسمُهُ يَشحُبُ » بالضم : إذا تغيَّر ، و« شَحُبَ جسمُهُ ـ بالضم ـ شُحُوبةً » : لغةٌ فيها حكاها الفرَّاء) انتهى[2] .

و(مِنِّي) : صفةٌ لـ (الجسم) بزيادة (أل) .

والشاهدُ : في (بيِّناً) ـ أي : ظاهراً ـ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (شُحُوب) مع أنَّهُ نكرةٌ ؛ لتقدُّمها عليه .

و(لو عَلِمْتِهِ) بكسر التاء الفوقيّة : خطابٌ لمُؤنَّث جملةٌ معترضة بين الحال وصاحبِها ، ورُوِي : (إنْ نَظَرتِهِ) ، وقولُهُ : (وإنْ تَسْتَشْهِدِي العينَ تَشْهَدِ) ؛ أي : تَشْهَدْ لكِ بأنَّ بجسمي شُحُوباً بيِّناً .

---

* قوله : (يُقالُ : شَحَبَ جسمُهُ) ؛ أي : بفتح الحاء مِنْ باب (قَعَدَ) ، وقولُهُ : (وشَحُبَ . . .) إلى آخره ؛ أي : مِنْ باب (سَهُلَ) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٣) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ١٩) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٦٩ـ١١٧٠) .

(٢) المساعد على تسهيل الفوائد (٢/ ١٩) ، وانظر « الصحاح » (١/ ١٥٢) ، و« المخصص » (٤/ ٣٩٥) .

فمثالُ ما تَخَصَّصَ بوصفٍ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا مِّنْ عِندِنَا ﴾ [الدخان : ٤ـ٥] ، ....

* قوله : (﴿ فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْرًا ﴾) ؛ فـ (أمراً) : حالٌ مِنْ (أمرٍ) ؛ لتخصيصه بالوصف ، والأمرُ الأوَّل : واحدُ الأمور ، والثاني : واحدُ الأوامر ضدُّ النهي ؛ أي : مأموراً به عندَنا ، لـٰكن قال ابنُ هشامٍ : (ليستِ الآيةُ مِنْ ذلك ، خلافاً للناظم وابنِهِ) .

ووُجِّهَ : بأنَّ الحالَ إنَّما تجيءُ مِنَ المضاف إليه إذا كان المضافُ عاملاً في الحال ، أو كان جزءَ المضافِ إليه ، أو كجزئه ، وليس شيءٌ منها موجوداً في الآية ؛ فنَصْبُ (أمراً) فيها : بالحاليَّة مِنَ الضمير في (حكيمٍ) ، أو مِنْ (كلٌّ) ، أو مِنْ ضمير الفاعل أو المفعول في (أَنْزَلْناهُ) ، أو بالاختصاص ، أو بأنَّهُ مفعولٌ له ، أو بالمصدريَّة مِنْ معنىٰ (يُفرَق) ، أو بأنَّهُ مفعولُ (مُنذِرِينَ) ، وجَوَّزَ السَّفَاقِسيُّ مع أكثرِ ذلك كونَهُ حالاً مِنْ (أمر) ، كما عليه الناظمُ وابنُهُ .

ويُجابُ : بمَنْعِ أنَّ المضافَ ليس جزءَ المضاف إليه ، بل هو جزؤُهُ[1] ؛ مِنْ حيثُ إنَّ لفظةَ (كل) هنا بمعنى الأمر ؛ لأنَّها بحسَبِ ما تُضافُ إليه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (أو بأنَّهُ مفعولُ « مُنذِرِينَ ») ؛ أي : مفعولٌ به .

* قوله : (بل هو جزؤُهُ) المُناسِبُ : (كجزئه) .

(١) في « الدرر السنية » : (كجزئه) ، وسيُنبِّه عليه الأنبابي .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣٤ـ٥٣٥) ، وانظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣١٣ـ ٣١٤) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٣) ، و« المجيد في إعراب القرآن المجيد » للسفاقسي (٥/ ٣٣٩) .

وقولُ الشاعر[١] : [من البسيط]

١٨٣ـ نَجَّيتَ يا ربِّ نُوحاً وٱستجبتَ لهُ في فُلُكٍ ماخِرٍ في اليَمِّ مَشْحُونَا
وعـاشَ يـدعـو بـآيـاتٍ مُبيِّنـةٍ في قومِهِ ألفَ عامٍ غيرَ خَمْسِينَا

وفي « شرح الفارضيِّ » : (توقَّفَ فيه بعضُهُم ؛ لكونه حالاً مِنَ المضاف إليه بلا مُسوِّغ ، وقيل : بل فيه مُسوِّغٌ ؛ وهو أنَّ المضافَ مثلُ جزءِ المضاف إليه هنا)[٢] .

* قـولـه : (نَجَّيـتَ يـا ربِّ. . .) إلىٰ آخره : (فُلُك) بضـمِّ اللام ، و(ماخِرٍ) بكسر الخاء المُعجَمة : صفةٌ له ؛ وهو الذي يَشُقُّ الماءَ ، و(اليَم) : البحرُ .

والشاهدُ : في (مَشْحُونَا) ـ أي : مملوءاً ـ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (فُلُكٍ) مع أنَّهُ نكرةٌ ؛ لتخصُّصه بالوصف .

---

* قوله : (بضمِّ اللام) ؛ أي : إتباعاً للفاء ؛ ولعلَّ هٰذا لغةٌ[٣] ، أو لأجل الوزن .

---

(١) بيتان مجهولا النسبة ، وقد استشهد بالأوَّل منهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٣٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٣١٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١١٩ـ١١٢٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٧) .

(٣) قال الزَّبيدي في « التاج » (٢٧/ ٣٠٥) : (وأشار الرَّضِيُّ في « شرح الشافية » : إلىٰ جواز أنْ يكونَ بضمَّتَينِ هو الأصلَ ، وأنَّ ضمَّ الأول وتسكينَ الثاني لعله تخفيفٌ منه ؛ كـ« عُنُق » ، وأطال في توجيهه) .

ومثالُ ما تَخَصَّصَ بالإضافة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ لِّلسَّآئِلِينَ ﴾ [فصلت : ١٠] .

ومنها : أنْ تقعَ النكرةُ بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ ، وشِبْهُ النفيِ : هو الاستفهامُ والنهيُ ، وهو المُرادُ بقوله : (أو يَبِنْ مِنْ بعدِ نفيٍ أو مُضاهِيهِ) .

فمثالُ ما وَقَعَ بعدَ النفي : قولُهُ[1] : [من السريع]

١٨٤ـ ما حُمَّ مِنْ موتٍ حِمىً واقِياً ولا تَـرَىٰ مِـنْ أحـدٍ بـاقِيَـا

---

* قوله : (﴿ فِىٓ أَرۡبَعَةِ أَيَّامٖ سَوَآءٗ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ فـ (سَوَاءً) : حالٌ مِنْ (أربعة) ؛ لاختصاصها بالإضافة إلىٰ (أيام) .

* قوله : (ما حُمَّ . . .) إلىٰ آخره : (حُمَّ) بضمِّ الحاء المُهمَلة ؛ بمعنىٰ : قُدِّرَ ، و(حِمىً) ؛ أي : حِمايةٌ .

والشاهدُ : في (واقِياً) ؛ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (حِمىً) ، و(واقِياً) : بمعنىٰ : حافظاً ، والظاهرُ : أنَّ قولَ العَيْنيِّ : (إنَّهُ حالٌ مِنْ « موت »)[2] . . سهوٌ ؛ لأنَّ الموتَ غيرُ واقٍ ، فتدبَّرْ .

---

* قوله : (أي : حِمايةٌ) الذي في كلام غيرِهِ : أنَّهُ موضعُ الحماية ، أو ما به الحمايةُ والحِفْظُ ، أو الشيءُ المَحمِيُّ المحفوظ .

* قوله : (حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ « حِمىً ») الظاهرُ : أنَّهُ حالٌ مؤكِّدةٌ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الشارح في « المساعد » (٢/ ١٧) ، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٥/ ٢٢٧٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٧٠ـ١١٧١) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١١٧١) .

ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَآ أَهۡلَكۡنَا مِن قَرۡيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٞ مَّعۡلُومٞ ﴾ [الحجر : ٤] ؛ فـ (لها كتاب) : جملةٌ في موضع الحال مِنْ (قرية) ، وصحَّ مجيءُ الحالِ مِنَ النكرة ؛ لتقدُّم النفيِ عليها[١] ، ولا يصحُّ كونُ الجملةِ صفةً لـ (قرية) ، خلافاً للزَّمَخْشَريِّ[٢] ؛ لأنَّ الواوَ لا تَفصِلُ بينَ الصفة والموصوف ، وأيضاً : وجودُ (إلا) مانعٌ مِنْ ذلك ؛ إذ لا يُعترَضُ بـ (إلا) بينَ الصفة والموصوفِ ، وممَّنْ صرَّح بمَنْعِ ذلك : أبو الحسن الأخفشُ في « المسائل » ، وأبو عليٍّ الفارسيُّ في « التذكرة »[٣] .

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ الاستفهامِ : قولُهُ[٤] : [من البسيط]

١٨٥ـ يا صاحِ هل حُمَّ عيشٌ باقياً فتَرَىٰ ... لنَفْسِكَ العُذْرَ في إبعادِها الأَمَلَا

❁ قوله : (يا صاحِ هل حُمَّ. . .) إلىٰ آخره : (يا صاحِ) : مُرخَّمُ

لصاحبها ، و(من موت) مُتعلِّقٌ بـ (واقياً) .

---

(١) وفيه مُسوِّغٌ آخَرُ ؛ وهو اقترانُها بالواو الحالية ؛ لأنَّها مِنَ المُسوِّغات ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَوۡ كَٱلَّذِي مَرَّ عَلَىٰ قَرۡيَةٖ وَهِيَ خَاوِيَةٌ ﴾ [البقرة : ٢٥٩] . « خضري » (١/ ٤٣٦ـ٤٣٧) .

(٢) الكشاف (٢/ ٥٧٠) .

(٣) انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٠٢ـ٣٠٣ ، ٣٣٢) ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ٣٠٠ـ٣٠١ ، ٩/ ٦٢) ، و« الدر المصون » (٧/ ١٤١ـ١٤٣) .

(٤) قاله رجلٌ من طيِّئٍ لم يُعرَفِ اسمُهُ ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٠٣) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣١٦) ، و« المساعد » (٢/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٠٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٢ـ١١٢٣) .

ومثالُ ما وَقَعَ بعدَ النهيِ : قولُ المُصنِّفِ : (لا يَبْغِ امرُؤٌ على امرِئٍ مُستسهِلاً) ، وقولُ قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءةِ[1] : [من الكامل]

(صاحِبِي)[2] ، و(باقياً) : حالٌ مِنْ (عيشٌ) ؛ لوقوعه بعد (هل) ، **وقولُهُ** : (فتَرَىٰ) : جوابُ الاستفهام ؛ أي : فلا تَرَىٰ ، و(**الأَمَلا**) بألف الإطلاق : مفعولُ (إبعاد) .

❁ **قوله** : (**قَطَرِيِّ بنِ الفُجَاءةِ**) **قَطَرِي** : بفتح القاف والطاءِ المُهمَلة وكسرِ الراء بعدَها ياءٌ تحتيَّة مُشدَّدة ؛ نسبةٌ إلى موضعٍ يُدعىٰ (قَطَراً) بين البحرَينِ وعُمَان ، **وقيل** : **القَطَرُ** : قَصَبةُ عُمَان ، **واسمُهُ** : **جَعْوَنَةُ** ، و(**الفُجَاءة**) بضمِّ الفاء والمدِّ ، قال العَيْنيُّ : (كان قَطَرِيٌّ خارجيّاً ، ومَكَثَ عشرينَ سنةً يُقاتِلُ ، وأرسل له الحجَّاجُ جيوشاً كثيرةً وهو يستظهرُ عليهم ، ولم يَزَلِ الحالُ كذلك حتىٰ قُتِلَ في سنة ثمانٍ وسبعينَ للهجرة) انتهىٰ[3] .

❁ **قوله** : (**جوابُ الاستفهام**) ؛ فهو منصوبٌ بـ (أنْ) .

---

(١) البيت مطلع مقطوعة أوردها أبو تمام في « حماسته » (١/ ١٣٠) ، وبعده :

فلقــد أَرَانِــي للــرِّمــاحِ دَرِيئــةً ... مِــنْ عــن يمينــي مَــرَّةً وأمــامِــي
حتىٰ خَضَبْتُ بما تَحَدَّرَ مِنْ دمي ... أكنافَ سَرْجِي أو عِنانَ لِجامِي
ثمَّ انصرفتُ وقد أصبتُ ولم أُصَبْ ... جَــذَعَ البصيــرةِ قــارِحَ الإقــدامِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٠٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٣١٤) ، و« المساعد » (٢/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٤٨) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٠ـ١١٢٢) .

(٢) أي : على غير قياس ؛ لكونه غيرَ عَلَم . انظر ما سيأتي في (٤/ ٥٣١ـ ٥٣٢) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ٩١٣) .

١٨٦ـ لا يَرْكَنَنْ أحدٌ إلى الإحْجامِ   يـومَ الـوَغَـىٰ مُتخـوِّفـاً لِحِمَـامِ

واحترَزَ بقوله : (غالباً) : ممَّا قلَّ مجيءُ الحالِ فيه مِنَ النكرة بلا مُسوِّغٍ مِنَ المُسوِّغات المذكورة[1] ، . . . .

وإنَّما صرَّح الشارحُ باسمه ردّاً على ابن الناظمِ ؛ حيثُ نَسَبَ البيتَ للطِّرِمَّاح ، بكسر الطاء والراء وتشديدِ الميم وبالحاء المُهمَلة[2] ، وهو غَلَطٌ .

* قوله : (لا يَرْكَنَنْ أحدٌ . . .) إلىٰ آخره : (الإِحْجام) بكسر الهمزة بعدَها حاءٌ فجيمٌ مُهمَلة ، أو بالعكس ؛ بمعنىٰ : التأخُّر ، و(الوَغَىٰ) بالغين المُعجَمة : الحربُ ، ويُرسَمُ بالياء ، لا بالألف ؛ إذ لو رُسِمَ بها لاقتضىٰ أنَّ هـٰذا الاسمَ مبدوءٌ بالواو ومختومٌ بها ، مع أنَّهُ ليس هناك اسمٌ ثلاثي أوَّلُهُ واوٌ وآخِرُهُ واو غيرُ لفظِ (واو) .

والشاهدُ : في (مُتخوِّفاً) ؛ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ (أحدٌ) مع أنَّهُ نكرةٌ ؛ لتقدُّم النهي عليه .

وقولُهُ : (لِحِمَامِ) بكسر الحاء : هو الموتُ ؛ أي : لأجله .

---

* قوله : (أي : لأجله) أشار به : إلىٰ أنَّ اللامَ في (لِحِمَام) للتعليل ، فيكـونُ مُتعلِّقـاً بـ (يـركَنَـنْ) ، والظـاهـرُ : أنَّ الـلامَ بمعنـىٰ (مِـنْ) مُتعلِّـقٌ بـ (مُتخوِّفاً) .

---

(١) قوله : (بلا مُسوِّغ) هو مَقِيسٌ عند سيبويه ؛ لأنَّ الحالَ إنَّما دخلتْ لتقييد العامل ؛ فلا معنىٰ لاشتراط المُسوِّغ في صاحبها ، وقَصَرَهُ الخليلُ ويونس على السماع . « خضري » (١/ ٤٣٧) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٣٤) .

ومنه : قولُهُم : (مررتُ بماءٍ قِعْدَةَ رجلٍ) ، وقولُهُم : (عليه مئةٌ بِيضاً) ، وأجاز سيبويهِ : (فيها رجلٌ قائماً)[1] ، وفي الحديث : (صلَّىٰ رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم قاعداً ، وصلَّىٰ وراءَهُ رجالٌ قياماً)[2] .

---

* قوله : (قِعْدَةَ) بكسر القاف : حالٌ مِنْ (ماء) ؛ أي : مقدارُ الماء قِعْدةُ رجلٍ[3] .

* قوله : (عليه مئةٌ بِيضاً) قال في « التصريح » : (بلفظ الجمع : حالٌ مِنْ « مئةٌ » ، وليس تمييزاً ؛ لأنَّ تمييزَ « المئة » لا يكونُ جمعاً منصوباً ولا مجروراً ، وهو مِنْ أمثلة سيبويهِ ، والدليلُ علىٰ أنَّهُ حالٌ : أنَّهُ لو رُفِعَ كان صفةً لـ« المئة » ، و« المئة » مبهمةُ الوصف)[4] .

* قوله : (وفي الحديث) هو كالدليل لقوله : (وأجاز سيبويهِ) .

---

* قوله : (علىٰ أنَّهُ حالٌ) ؛ أي : لا تمييزٌ .

* قوله : (مبهمةُ الوصف) ؛ أي : فمُبيِّنُ وصفِها حالٌ ، لا تمييزٌ ؛ لأنَّهُ يُبيِّنُ الذوات .

---

(1) الكتاب (١/ ٢١ ، ٢/ ١١٢) .

(2) رواه مالك في « الموطأ » (١/ ١٣٥) ، ومن طريقه البخاري (٦٨٨) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها ، وفيهما : (قوم) بدل (رجال) .

(3) كذا فسَّره المحشي ، وفي « الصبان » (٢/ ٢٦٢) : (أي : مقدارَ قعدته) ، وهو الظاهر .

(4) التصريح على التوضيح (١/ ٣٧٨) ، وانظر « الكتاب » (٢/ ١١٢) .

٣٤٠ـ وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَــوْا ولا أَمنعُــهُ فقــد وَرَدْ

مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ صاحبها المجرورِ بحرف ؛ فلا تقولُ في (مررتُ بهندَ جالسةً) : (مررتُ جالسةً بهندَ) .

وذَهَبَ الفارسيُّ وابنُ كَيْسانَ وابنُ بَرْهانَ[1] : إلىٰ جواز ذلك ، وتابعهم المُصنِّفُ[2] ؛ لورود السماعِ بذلك ، . . . .

---

* قوله : (وسَبْقَ حالٍ . . .) إلىٰ آخره : (سَبْقَ) : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(أَبَوْا) ، وهو مصدرٌ مضاف إلىٰ فاعله ، و(ما) : موصولٌ في موضع النصب على المفعوليّة[3] ؛ أي : مَنَعَ أكثرُ النَّحْويِّينَ تقدُّمَ الحالِ علىٰ صاحبها المجرورِ بالحرف .

* قوله : (ولا أَمنعُهُ) ؛ أي : بل أُجِيزُهُ ، والضميرُ : للمُتكلِّم ؛ وهو الناظمُ .

---

* قوله : (أي : مَنَعَ أكثرُ النَّحْويِّينَ) فيه ـ كقول الشارح : (مذهبُ جمهور النَّحْويِّينَ) ـ صرفٌ لقول الناظم : (أَبَوْا) عن ظاهره ؛ مِنْ إرادة جميعِ

(١) محلُّ الخلاف : إذا كان حرفُ الجرِّ أصلياً ؛ أمَّا الزائدُ فتُقدَّم عليه اتفاقاً ؛ كـ(ما جاء راكباً مِنْ رجل) . « خضري » (١/ ٤٣٨) .

(٢) وصحَّحه أبو حيَّان . انظر « المسائل الحلبيات » (ص١٨٣) ، و« شرح اللمع » لابن بَرْهان (١/ ١٣٧ـ١٣٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٦ـ٣٣٨) ، و« البحر المحيط » (٧/ ٢٦٩) .

(٣) أي : من المصدر (سَبْقَ) ، كما هو واضح .

ومنه : قولُه[1] : [من الطويل]

١٨٧ـ لَئِنْ كانَ بَرْدُ الماءِ هَيْمَانَ صادِياً إلــيَّ حَبِيبــاً إنَّهــا لَحبِيــبُ

---

* قوله : (لَئِنْ كانَ بَرْدُ. . .) إلىٰ آخره : اللامُ : مُوطِّئةٌ للقَسَم ، و(هَيْمَانَ) ؛ أي : عَطْشانَ ، و(صادِياً) : حالٌ أيضاً ؛ إمَّا مُترادِفةٌ ،

النَّحْويِّينَ ، ويُجابُ عن تعبيره بذلك : بأنَّهُ نزَّل الأكثرَ لقِلَّة المُخالِفِ لهم منزلةَ الجميع .

---

(١) البيت للشاعر المصروع عشقاً عروة بن حزام العذري صاحب عَفْراءَ كما صحَّحه البغدادي ، وهو في « ديوانه » (ص١٥٤) ، ونسبه العيني إلىٰ كُثَيِّر عَزَّة ، ونُسب إلىٰ غيرهما أيضاً ، وله مع عَفْراءَ خبرٌ طويل ذَكَرَهُ البغدادي وغيره ، والبيت ضمن قصيدة يشكو بها لوعة الفراق ، ويذكر فيها شِدَّةَ أَلَمِ الوَجْد والحب ، ومطلعها :

وإنِّـي لَتَعْـرُونـي لِـذِكْـراكِ رِعْـدةٌ لهـا بيـنَ جِسْمـي والعظـامِ دَبِيـبُ

وقبل الشاهد :

حلفـتُ بـربِّ الـراكِعِيـنَ لـربِّهـم خُشُـوعـاً وفـوقَ الـراكِعِيـنَ رَقِيـبُ

وبعده :

وقلـتُ لعـرَّافِ اليمـامـةِ داوِنـي فـإنَّـكَ إنْ أبـرأتَنـي لَطبِيـبُ

ومن أبياتها التي تُلخِّص حرارة حبِّه وصِدْقَ عشقه :

فـو اللهِ لا أنسـاكِ مـا هَبَّـتِ الصَّبـا ومـا عَقَبَتْهـا فـي الـرِّيـاحِ جَنُـوبُ
ولستُ أرىٰ نَفْسي علىٰ طُولِ نَأْيِكُم وبُعْـدِكِ عنِّـي مـا حَيِيـتُ تَطِيـبُ
وما عَجَبِي موتُ المُحبِّينَ في الهوىٰ ولـٰكـنْ بقـاءُ العـاشِقِيـنَ عَجِيـبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٣٣٨) ، و« شرح الرضي » (٢/٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٤٥٣) ، و« شرح الأشموني » (١/٢٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٢٥ـ١١٢٧) ، و« خزانة الأدب » (٣/٢١٢ـ٢١٨) .

فـ (هَيْمانَ) و(صادياً) : حالانِ مِنَ الضمير المجرور بـ (إلىٰ) ؛ وهو الياء ، وقولُه[1] : [من الطويل]

١٨٨ـ فإنْ تكُ أَذْوادٌ أُصِبْنَ ونِسْوةٌ فلـن يَـذْهَبُـوا فِـرْغـاً بقَتْـلِ حِبَـالِ

أو مُتداخِلةٌ ؛ مِنَ الصَّدَىٰ ؛ وهو العَطَشُ .

* قوله : (فإنْ تكُ أَذْوادٌ. . .) إلىٰ آخره : جمعُ (ذَوْد) ؛ وهو مِنَ الإبل : ما بينَ الثلاثِ إلى العشر ، و(حِبال) بالمُهمَلة ثمَّ المُوحَّدة : اسمُ رجل ، و(فِرْغاً) بكسر الفاء وإسكانِ الراء وبعدَها مُعجَمةٌ ؛ أي : هَدْراً .

والمعنىٰ : لا يَكفِيكُم قَتْلُكُمُ الأَذْوادَ والنساء ، بل لا بُدَّ أنْ تأخذوا بدمِ حِبالٍ ولا تتركوا دمَهُ هَدْراً .

---

* قوله : (و« فِرْغاً » بكسر الفاء) ؛ أي : أو فتحِها ، كما قاله شيخُ الإسلام[2] ، وإن اقتصر العَيْنِيُّ وتَبِعَهُ المُحشِّي على الكسر[3] .

* قوله : (والمعنىٰ : لا يَكفِيكُم قَتْلُكُمُ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ غايةَ

---

(١) البيت مطلع قصيدة للشاعر الفارس طُليحة بن خويلد الأسدي قالها في حروب الردة ، وكان من قادة المشركين فيها ، وتنبّأ في قومه بني أسد ، ثمَّ أسلم وحَسُنَ إسلامه ، وأبلىٰ بلاء حسناً في فتوح العراق ، واستشهد بنهاوند سنة (٢١هـ) ، وبعد الشاهد :

عشيَّـةَ غـادرتُ ابـنَ أَقْـرَمَ ثـاوِيـاً وعُكَّـاشـةَ الغُنْمـيَّ عنـدَ مجـالِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٣ـ ١١٢٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٣٨) .

(٣) فرائد القلائد (ق/ ٩٤) ، وصرَّح في « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٢٤) بجواز الوجهين .

فـ (فَزِعاً) : حالٌ مِنْ (قَتْل)[1] .

وأمَّا تقديمُ الحالِ علىٰ صاحبها المرفوعِ والمنصوبِ . . فجائزٌ ؛ نحوُ : (جاء ضاحِكاً زيدٌ) ، و(ضربتُ مُجرَّدةً هنداً)[2] .

٣٤١ـ ولا تُجِزْ حالاً مِنَ المضافِ لَهْ إلَّا إذا اقتضىٰ المُضافُ عَمَلَهْ

* قوله : (عَمَلَهْ) الضميرُ فيه : عائدٌ إلى المضاف إليه ،

ما يُفِيدُهُ كلامُ الشاعر : أنَّ الأَذْواد والنساءَ أُصِيبتْ وأُخِذتْ وسُلِبتْ ، ولا يُفِيدُ القتلَ ، كما هو المعروفُ مِنِ استبقاء مثلِ ذلك ، ولا قرينةَ في كلامه تَدُلُّ على القتل .

* قوله : (عائدٌ إلى المضاف إليه) ؛ أي : إذا اقتضى المضافُ عملَ المضافِ إليه ؛ أي : العملَ فيه مِنْ حيثُ إنَّهُ كالفعل ، لا مِنْ حيثُ إنَّهُ

(١) ومثل المجرور بالحرف : المجرور بالإضافة ، لـٰكن هـٰذا مجمعٌ عليه ؛ فلا يجوز تقديم (مسرعاً) في : (عرفتُ قيامَ زيد مسرعاً) إجماعاً ، وكذلك يمتنع تقديمُها : إذا كانت محصوراً فيها ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا نُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ ﴾ [الأنعام : ٤٨] ، أو كان صاحبُها منصوباً بـ (كأنَّ) أو (ليت) أو (لعلَّ) أو فعل تعجب ، أو كان ضميراً متصلاً بصلة (أل) ؛ كـ (القاصدُك صائداً زيد) ، أو بصلة حرف مصدري ؛ كـ (أعجبني أنْ ضربتَ زيداً مُؤدِّباً) ، ويجب تقديمها علىٰ صاحبها المحصور ؛ كـ (ما جاء راكباً إلا زيدٌ) ، والمضاف إلىٰ ضمير ملابسها ؛ كـ (جاء زائراً هنداً أخوها) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٣٨) .

(٢) يجوز في (هند) الصرف وعدمه ، والمنع أحق من الصرف ، وقد اعتمدت في الكتاب المنع ، إلا في بعض المواضع التي اقتضت خلافه ؛ كهـٰذا الموضع .

٣٤٢ـ أو كـانَ جـزءَ مـا لـهُ أُضِيفَـا   أو مثـلَ جُـزْئِـهِ فـلا تَحِيفَـا

لا يجوزُ مجيءُ الحالِ مِنَ المضاف إليه ، إلا إذا كان المضاف ممَّا يصحُّ عملُهُ في الحال ؛ كاسم الفاعل ، والمصدر ، ونحوِهِما ممَّا تضمَّن معنى

أو للحال ؛ ذَهَبَ إلىٰ كلٍّ بعضٌ مِنَ الشارِحِينَ[1] .

* قوله : (فلا تَحِيفَا) ؛ أي : لا تمنعْ هـٰذه المُستثنياتِ ، ولا تتجاوَزْها إلىٰ زيادةٍ عليها . انتهى « ابن قاسم »[2] .

مضافٌ ؛ بأنْ كان المضافُ ممَّا يعملُ عملَ الفعل ، وإلا فـ (غلام) مثلاً مِنْ (غلام زيد) عاملٌ في المضاف إليه ، لـٰكن عملَ الحرفِ المَنْوِيِّ لا عملَ الفعل .

وقولُهُ : (أو للحال) ؛ أي : إذا اقتضى المضافُ عملَ الحال ؛ أي : العملَ فيه ؛ بأنْ كان ذلك المضافُ عاملَ الحالِ .

وقيل : إنَّ الضميرَ عائدٌ إلى (المضاف) ؛ بناءً علىٰ أنَّ اقتضاءَهُ العملَ إنَّما هو إذا دلَّ على الحدث ؛ كالمصدر ؛ بناءً علىٰ أنَّ المتبادرَ مِنِ اقتضائه العملَ اقتضاؤُهُ ذلك لذاته ، ولا يُمكِنُ ذلك إلا فيما فيه معنى الحَدَث .

ومآلُ الأوجهِ الثلاثةِ واحدٌ ، كما هو واضحٌ .

---

(١) وممَّن ذهب إلى الأوَّل : الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٦١) ، وممَّن ذهب إلى الثاني : الأُشْمُوني في « شرحه » (١/ ٢٥٠) ، والسيوطي في « البهجة المرضية » (ص٢٨٥) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٨٨) .

الفعل ؛ فتقولُ : (هذا ضاربُ هندَ مُجرَّدةً) ، و(أَعْجَبَني قيامُ زيدٍ مُسرِعاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِلَيْهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٤][1]، وقولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

١٨٩ـ تقولُ ٱبنتِي إنَّ ٱنطلاقَكَ واحداً إلى الرَّوْعِ يوماً تارِكِي لا أَباً لِيَا

---

* قوله : (تقولُ ٱبنتِي . . .) إلىٰ آخره : (ابنتي) : فاعلُ (تقولُ) ، و(الرَّوْع) بالفتح : الحربُ ، و(تارِكِي) : خبرُ (إنَّ) ، و(لا أَباً لِيَا) : مفعولُ (تارِكِي) ، وهو بفتح الهمزة ، . . . .

---

* قوله : (الحربُ) ؛ أي : مجازاً ؛ مِنْ إطلاق اسمِ المُسبَّب على السبب ؛ إذ الرَّوْعُ هو الخوفُ المُسبَّبُ عن الحرب .

* قوله : (مفعولُ « تارِكِي ») ؛ أي : الثاني ، والأوَّلُ : الياء ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (مُصيِّري) ، فيتعدَّىٰ لاثنَينِ .

---

(١) قوله : (مرجعكم) هو مصدر ميمي بمعنى الرجوع ، والقياس : فتح جيمه ؛ لأنَّ مضارِعَهُ مكسورُ العين مع صحَّة لامه ، فقياسُهُ في المصدر : الفتح ، وفي الزمان والمكان : الكسر . « خضري » (١/ ٤٣٩) .

(٢) البيت لمالك بن الرَّيْب المازني في « ديوانه » (ص٨٩) ، وفيه : (لمَّا رأتْ طولَ رحلتي) بدل (إنَّ انطلاقك واحداً) ، ولا شاهد فيه ، وهو ضمن قصيدة مشهورة يَرثِي بها نَفْسَهُ قبل وفاته بسنة ، ومطلعها :

أَلَا ليتَ شِعْري هل أَبِيتَنَّ ليلةً بِجَنْبِ الغَضَىٰ أُزجِي القِلَاصَ النَّوَاجِيَا
فليتَ الغضىٰ لم يقطعِ الركبُ عَرْضَهُ وليتَ الغَضَىٰ ماشى الرِّكابَ لَيَالِيَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٣٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٤٦١) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٣١ـ١١٣٤) .

وكذلك يجوزُ مجيءُ الحالِ مِنَ المضاف إليه : إذا كان المضافُ جزءاً مِنَ المضاف إليه ، أو مِثْلَ جزئِهِ في صحَّة الاستغناءِ بالمضاف إليه عنه .

فمثالُ ما هو جزءٌ مِنَ المضاف إليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِم مِّنْ غِلٍّ إِخْوَانًا ﴾ [الحجر : ٤٧] ؛ فـ (إخواناً) : حالٌ مِنَ الضمير المضافِ إليه (صدور) ، و(الصُّدُورُ) جزءٌ مِنَ المضاف إليه .

ومثالُ ما هو مِثْلُ جزءِ المضافِ إليه في صحَّة الاستغناءِ بالمضاف إليه عنه . . قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا ﴾ [النحل : ١٢٣] ؛

وخبرُ (لا) : محذوفٌ ؛ أي : لا أباً لي موجودٌ ، فزِيدَتْ فيه الألفُ ؛ كما يُقالُ : (يا غُلامِيَا) في (يا غُلامِي) .

والشاهدُ : في (واحداً) ؛ حيثُ وَقَعَ حالاً مِنْ كاف (انطلاقَكَ) .

* قوله : (﴿ أَنِ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ ﴾) الصحيحُ : أنَّ عاملَ مِثْلِ هٰذه الحالِ عاملُ المضاف إليه ؛ لِمَا بينَهُما مِنَ الاتحاد ؛ إذ يصحُّ قيامُهُ مَقامَهُ .

وقيل : العاملُ معنى الإضافة ؛ . . . .

---

* قوله : (وخبرُ « لا » : محذوفٌ ؛ أي : لا أباً لي موجودٌ) صنيعُهُ يُفيدُ : أنَّ (لي) صفةٌ لـ (أباً) ، أو أنَّ الياءَ مضافٌ إليه على زيادة اللام ، فلا يكونُ حينئذٍ جارياً على لغة القصر .

* قوله : (عاملُ المضاف إليه) لعلَّ الصوابَ : حذفُ (إليه) .

* قوله : (لِمَا بينَهُما) ؛ أي : بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

* قوله : (وقيل : العاملُ معنى الإضافة) لعلَّ هٰذا جارٍ على القول بأنَّ

فـ (حَنيفاً) : حالٌ مِنْ (إبراهيم) ، و(المِلَّةُ) كالجزء مِنَ المضاف إليه ؛ إذ يصحُّ الاستغناءُ بالمضاف إليه عنها ؛ فلو قيل في غير القرآن : (أنِ اتَّبِعْ إبراهيمَ حَنيفاً) . . لَصَحَّ .

فإن لم يكنِ المضافُ ممَّا يصحُّ أنْ يعملَ في الحال ، ولا هو جزءٌ مِنَ المضاف إليه ، ولا مِثْلُ جزئِهِ . . لم يَجُزْ أنْ يجيءَ الحالُ منه ؛ فلا تقولُ :

لِمَا فيها مِنْ معنى الحال ، ورُدَّ : بأنَّهُ لو كان العاملُ ما ذُكِرَ . . لم يكنْ لتخصيص الجوازِ بهـٰذه المسائلِ الثلاثِ فائدةٌ ، بل يلزمُ تجويزُ وقوعِ الحالِ حينئذٍ مِنْ كلِّ مضافٍ ، وهو باطلٌ ، أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ[1] .

❀ قوله : (إذ يصحُّ الاستغناءُ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ الغَزِّيِّ : (وإنَّما كانَتِ المِلَّةُ تُشبِهُ جزءاً مِنَ المضاف ؛ مِنْ جهةِ أنَّها لا تُفارِقُ الشخصَ ،

الجارَّ هو الإضافةُ ؛ ليتَّحدَ العاملُ في الحال وصاحبِها .

❀ قوله : (لِمَا فيها مِنْ معنى الحال) لعلَّ الصوابَ : (مِنْ معنى الفعل) ؛ وهو الانتسابُ .

❀ قوله : (مِنْ كلِّ مضافٍ) الصوابُ : (مِنْ كلِّ مضافٍ إليه) .

❀ قوله : (عبارةُ الغَزِّيِّ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا وجهٌ آخَرُ غيرُ ما سَلَكَهُ الشارحُ في وجه كونِها كالجزء ؛ فالذي أشار إليه الشارحُ ـ وهو المشهورُ ـ : أنَّها كالجزء في صحَّة الاستغناءِ عنها بما بعدَها ، كما أنَّ الجزءَ يُستغنىٰ عنه بالكلِّ ، والذي أشار إليه الغَزِّيُّ : أنَّها كالجزء في الملازمة .

❀ قوله : (تُشبِهُ جزءاً مِنَ المضاف) لعلَّ الصوابَ : (المضاف إليه) ،

---

(١) الفوائد الشنوانية (ق/ ١٦٤) .

(جاء غلامُ هندَ ضاحكةً) ، خلافاً للفارِسيِّ[١] ، وقولُ ابنِ المُصنِّفِ رحمه الله تعالىٰ : (إنَّ هـٰذه الصورةَ ممنوعةٌ بلا خلافٍ)[٢] . ليس بجيِّد ؛ فإنَّ مذهبَ الفارسيِّ جوازُها كما تقدَّم ، وممَّنْ نقله عنه : الشريفُ أبو السعاداتِ بنُ الشَّجَريِّ في « أماليه »[٣] .

٣٤٣ـ والحالُ إنْ يُنصَبْ بِفِعْلٍ صُرِّفَا ... أو صفـةٍ أَشْبَهَـتِ المُصـرَّفَـا

كما أنَّ جُزْأَهُ كذلك)[٤] .

* قوله : (صُرِّفَا) بتشديد الراء والبناءِ للمفعول في موضعِ النعتِ لـ(فِعْلٍ) ؛ أي : بفعلٍ مُتصرِّف ، وتَصَرُّفُهُ يكونُ : بتنقُّله في الأزمنة الثلاثة ؛ أي : يكونُ ماضياً ومستقبلاً وحالاً ، قاله أبو البقاء[٥] ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ راكباً) ، (وقُمْ مُسرِعاً) ، و(يقومُ ضاحكاً) .

* قوله : (المُصرَّفَا) مفعولُ (أَشْبَهت) ، وهو نعتٌ لفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (أَشْبَهَتِ الفعلَ المُصرَّف) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

كما في بعض النسخ[٦] .

---

(١) المسائل الشيرازيات (١/ ٢٨٣ـ٢٨٥) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٣٨) ، ومثله أيضاً في « شرح التسهيل » لوالده (٢/ ٣٤٢) .

(٣) أمالي ابن الشجري (١/ ١٥٦) .

(٤) فتح الرب المالك (ق/ ١٣٣) .

(٥) التبيين عن مذاهب النحويين (ص٣٨٤) .

(٦) جاء على الصواب في (د ، هـ) .

٣٤٤ـ فجائزٌ تقديمُهُ كـ (مُسرِعَا ذا راحلٌ) و(مُخلِصاً زيدٌ دَعَا)

يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ ناصبها إنْ كانَ فعلاً مُتصرِّفاً ، أو صفةً تُشبِهُ الفعلَ المُتصرِّف[1] ، والمُرادُ بها : ما تضمَّن معنى الفعلِ وحروفَهُ ، وقَبِلَ التأنيثَ والتثنيةَ والجمعَ ؛ كاسم الفاعل ، واسمِ المفعول ، والصفةِ المُشبَّهة .

فمثالُ تقديمِها على الفعل المُتصرِّف : (مُخلِصاً زيدٌ دَعَا) : فـ (دَعَا) : فعلٌ مُتصرِّف ، وتقدَّمتْ عليه الحالُ .

ومثالُ تقديمِها على الصفة المُشبِهةِ له : (مُسرِعاً ذا راحلٌ) .

فإنْ كانَ الناصبُ لها فعلاً غيرَ مُتصرِّفٍ . . لم يجز تقديمُها عليه ؛ فتقولُ : (ما أَحْسَنَ زيداً ضاحكاً) ، ولا تقولُ : (ضاحكاً ما أَحْسَنَ زيداً) ؛ لأنَّ فعلَ

❁ قوله : (وقَبِلَ التأنيثَ . . .) إلىٰ آخره[2] ؛ فتقولُ في (ضارب) : (ضاربة) ، و(ضاربانِ) ، و(ضاربونَ) .

---

(١) يجوز التقديم ولو كانت مقترنةً بالواو عند الجمهور ، خلافاً للمغاربة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٠) .

(٢) المراد : قَبِلَها قَبُولاً غيرَ مُقيَّد بشيء ؛ ليصحَّ إخراجُ أفعل التفضيل ؛ فإنَّهُ إنَّما يقبلُ ذلك مع (أل) أو الإضافة ، لا مطلقاً ، وفيه : أنَّ (فعيلاً) بمعنىٰ (مفعول) إنَّما يقبل ما ذكر إذا لم يجر علىٰ موصوف لا مطلقاً مع جواز تقديم الحال عليه ، فلعلَّهُ مُستثنىً . « خضري » (١/ ٤٤٠) نقلاً عن الصبَّان .

التعجُّبِ غيرُ مُتصرِّفٍ في نَفْسه ، فلا يُتصرَّفُ في معموله .

وكذلك إن كان الناصبُ لها صفةً لا تُشبِهُ الفعلَ المُتصرِّف ؛ كأفعل التفضيل[1] ؛ لم يَجُزْ تقديمُها عليه ؛ وذلك لأنَّهُ لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ ولا يُؤنَّث ، فلم يتصرَّفْ في نَفْسه ، فلا يُتصرَّفُ في معموله ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ ضاحكاً أَحْسَنُ مِنْ عمرٍو) ، بل يجبُ تأخيرُ الحال ؛ فتقولُ : (زيدٌ أحسنُ مِنْ عمرو ضاحكاً) .

٣٤٥ـ وعاملٌ ضُمِّنَ معنى الفعلِ لا حـروفَـهُ مُـؤخَّـراً لـن يَعمَـلَا
٣٤٦ـ كـ (تلكَ) (ليتَ) و(كأنَّ) ونَدَرْ . . . .

* قوله : (وعاملٌ ضُمِّنَ . . .) إلىٰ آخره : (عامل) : مبتدأٌ ، و(ضُمِّنَ) : مبنيٌّ للمفعول صفتُهُ ، وهو يتعدَّىٰ لاثنَينِ ؛ أوَّلُهُما : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه قائمٌ مَقامَ الفاعل ، وثانيهما : قولُهُ : (معنى) المضافُ إلى (الفعل) ، وقولُهُ : (لا حروفَهُ) بالنصب : بالعطف علىٰ (معنىٰ) ، و(مُؤخَّراً) بفتح الخاء : حالٌ مِنْ فاعلِ (يعملَ) ، والتقديرُ : (وعاملٌ مُضمَّنٌ معنى الفعل دونَ حروفِهِ . . لن يعملَ مُؤخَّراً) .

* قوله : (كـ « تلكَ » « ليتَ » . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ الأُشْمُونيُّ مِنْ ذلك

. . . .

(١) مثلُهُ : اسم الفعل ؛ كـ (نَزَالِ مُسرِعاً) . « خضري » (١/ ٤٤٠) .

تسعة[1] ، وزاد بعضُهُمُ النداءَ ؛ فالجملةُ عشرةٌ ، وقد نَظَمتُ ذلك فقلتُ : [من الطويل]

(كأنَّ) (لعلَّ) احفَظْ و(ليتَ) إشارةٌ وظرفٌ ومجرورٌ وتنبيهٌ النِّدَا
ويا نَسَبٍ . . . .

---

* قوله : (كأنَّ) المقصودُ بها : أداةُ التشبيهِ الصادقةُ بكاف التشبيه ؛ نحوُ : (زيدٌ كعَمْرو راكباً) ، وزاد في « الأنوار البهيَّة » : معنى التشبيهِ بدون أداة ؛ نحوُ : (زيدٌ عمرٌو مُقبِلاً) ، واسمَ الفعل ؛ نحوُ : (عليك زيداً راكباً) ، واستظهرَ : أنَّ حرفَ التمنِّي أو الترجِّي ليس هو العاملَ في الحال ؛ لأنَّ معناه ليس مُقيَّداً بها ، بل العاملُ هو الخبرُ ؛ لكون مضمونه هو المُقيَّدَ ، والحالُ مِنَ الضمير فيه ، وتقدُّمُها على رأي الأخفش[2] .

* قوله : (وتنبيهٌ) ؛ نحوُ : (هـٰأنتَ زيدٌ راكباً) ، و(النِّدا) ؛ نحوُ : (يا أيُّها الرجلُ قائماً) .

* قوله : (ويا نَسَبٍ) ؛ نحوُ : (قُرَشيٌّ أنتَ عالماً) ، وهـٰذا ليس في « الأُشْمُونيِّ » ، خلافاً لِمَا يَقتضِيهِ كلامُ المُحشِّي ، بل الذي في « الأُشْمُونيِّ » بدلَ هـٰذا : (أمَّا) ؛ نحوُ : (أمَّا عِلْماً فعالمٌ) ؛ بناءً على تقديره : (مهما يُذكَرْ أحدٌ في حالِ عِلْمٍ . . فالمذكورُ عالمٌ) ؛ فـ (عِلْماً) : حالٌ مِنْ مرفوع

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٥١ـ٢٥٢) .
(٢) الأنوار البهية (ق/ ٢٧٨) .

نحوُ سعيدٌ مُستقِرّاً . . . . . .

. . . . وٱستفهِمَنَّ مُعظِّماً   علىٰ ذي ٱمنعَنْ تقديمَ حالٍ لكَ الهُدَىٰ

* قوله : (مُستقِرّاً) حالٌ مُؤكِّدة ، قاله ابنُ قاسمٍ[1] ، وهو صريحٌ في أنَّ المُرادَ به الكَوْنُ العامُّ ، وقال غيرُهُ ؛ أي : ثابتاً غيرَ مُتزلزِل ؛ فهو كونٌ

فعلِ الشرط الذي نابتْ عنه (أمَّا) ؛ فهو العاملُ حقيقةً ، ونسبةُ العمل لـ (أمَّا) باعتبارِ نيابتها عنه .

* قوله : (وٱستفهِمَنَّ مُعظِّماً) ؛ أي : الاستفهامَ الدالَّ على التعظيم ؛ نحوُ : (يا جارتا ما أنتِ جارهْ !!) ؛ بناءً علىٰ أنَّ (جارهْ) حالٌ لا تمييز .

وفي « التصريح » و« شرح الجامع » : أنَّ إسنادَ العملِ إلىٰ هـٰذه الأشياء ظاهريٌّ ، وأنَّ العاملَ في الحقيقة الفعلُ المدلولُ عليه بها ؛ كـ (أُشِيرُ) ، و(أُنبِّهُ) ، وفعلُ الشرط في : (أمَّا عِلْماً فعالمٌ) انتهىٰ[2] .

والتقديرُ في ﴿ وَهَـٰذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هود : ٧٢] : (أُنبِّهُ علىٰ بَعْلي ـ أو أُشِيرُ إليه ـ حالَ كونِهِ شيخاً) ، وهـٰذا ليس محلَّ وفاق ؛ فقد قيل في نحو الآية : إنَّ العاملَ محذوفٌ يَدُلُّ عليه الاسمُ ؛ أي : أنظرُ إليه حالَ كونِهِ شيخاً ، وصاحبُ هـٰذا ـ وهو السُّهَيليُّ ـ مع ذلك يمنعُ تقدُّمَ الحالِ ، ثمَّ إنَّهُ يحتاج للفرق بينَ الحالِ والمفعول معه ؛ فإنَّهُ لا بُدَّ لعامله مِنْ وجود معنى الفعل وحروفِهِ ، يُؤخَذُ

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٠٠) .

(٢) التصريح على التوضيح (١/ ٣٨٢) ، السراج المنير (ق/ ٢٠٢ ، ٢١١) .

خاصٌّ ؛ إذ لو كان عامّاً لم يظهر ، قال بعضُ المُتأخِّرِينَ : (وقد يُقالُ : محلُّ عدمِ ظهورِهِ : إذا كان له معمولٌ يقعُ بدلاً عنه ، وإلا جازَ ظهورُهُ) .

قلت : الأصحُّ : جَعْلُهُ كوناً خاصّاً ، كما يُؤخَذُ مِنْ « شرح الأُشْمُونيِّ » قُبَيلَ قولِهِ[1] :

والحالُ قد يُحذَفُ ما فيها عَمِلْ

* قوله : (في هَجَرْ) قال في « المصباح » : (« هَجَرٌ » بفتحتَينِ : بلدٌ بقرب المدينة ، يُذكَّر في الأكثر[2] ، وإليها تُنسَب القِلَالُ علىٰ لفظها ؛ فيُقالُ : « هَجَرِيّة » و« قِلَالُ هَجَرٍ » بالإضافة إليها ، واسمُ بلدٍ أخرىٰ مِنْ بلاد نجدٍ ، والنِّسْبةُ إليها : [« هاجِرِي »] بزيادة ألف علىٰ غير قياسٍ ؛ فرقاً بين البلدَينِ ،

ذلك مِنَ « الأنوار البهيّة »[3] .

* قوله : (قال بعضُ المُتأخِّرِينَ : وقد يُقالُ : محلُّ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا هو المُتعيِّنُ ؛ إذ لا يَشُكُّ أحدٌ في جوازِ (هٰذا ثابتٌ) ، (هٰذا حاصلٌ) ، وما هنا كذلك ؛ لأنَّ الظرفَ في المثال معمولٌ للخبر المحذوف ، لا لـ (مُستقِرّاً) .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٢٦٠) .

(٢) فيُصرَفُ ، ويُؤنَّث قليلاً فيُمنَعُ من الصرف .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٢٧٨) ، وانظر « نتائج الفكر في النحو » (ص١٧٩ـ ١٨٠ ، ٣٠٦) .

لا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ عاملها المعنويِّ ؛ وهو ما تضمَّن معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ ؛ كأسماء الإشارة ، وحروفِ التمنِّي والتشبيه[1] ، والظرفِ والجارِّ والمجرور ؛ نحوُ : (تلكَ هندُ مُجرَّدةً) ، و(ليتَ زيداً أميراً أخوكَ) ، و(كأنَّ زيداً راكباً أسدٌ) ، و(زيدٌ في الدار ـ أو عندَكَ ـ قائماً) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ عاملها المعنويِّ في هـٰذه المُثُلِ ونحوِها ؛ فلا تقولُ : (مُجرَّدةً تلك هندُ) ، ولا : (أميراً ليتَ زيداً أخوكَ) ، ولا : (راكباً كأنَّ زيداً أسدٌ) .

وقد نَدَرَ تقديمُها علىٰ عاملها الظرفِ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائماً عندَكَ) ، والجارِّ والمجرور ؛ نحوُ : (سعيدٌ مُستقِرّاً في هَجَرٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ :

وربَّما نُسِبَ إليها علىٰ لفظها ، وقد أُطلِقتْ : علىٰ ناحيةٍ بلاد البحرين ، وعلىٰ جميع الإقليم ، وهو المُرادُ بالحديث أنَّهُ عليه الصلاة والسلام أَخَذَ الجِزْيَةَ مِنْ مجوسِ هَجَر) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (لا يجوزُ تقديمُ الحالِ علىٰ عاملها) ، أمَّا تقديمُ الحال علىٰ صاحبِها . . فجائزٌ ؛ كما تقولُ : (هـٰذا قائماً زيدٌ)[3] .

---

(١) جَمَعَ الحروفَ ؛ لأنَّ التشبيهَ (كأنَّ) والكاف ؛ فذِكْرُ الجرِّ عامٌّ بعدَ خاصٍّ . « خضري » (١/ ٤٤٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٧٢) ، وأخذُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم الجزيةَ من مجوس هجر . . رواه البخاري (٣١٥٧) وغيره عن سيدنا عبد الرحمـٰن بن عوف رضي الله عنه .

(٣) وسيأتي تفصيل ذلك تعليقاً في (٣/ ٤٣٢) .

(والسماواتُ مَطْوِيَّاتٍ بيمينه) في قراءةِ مَنْ كَسَرَ التاء ، وأجازه الأخفشُ قياساً[1] .

---

* قوله : (في قراءةِ مَنْ كَسَرَ التاء) هو الحسنُ البَصْرِيُّ ، وهي شاذَّةٌ[2] ، وكسرُها علىٰ أنَّ (مطويات) حالٌ مُتوسِّطةٌ بين المُخبَر عنه ـ وهو (السماوات) ـ والمُخبَرِ به ؛ وهو (بيمينه) ، والأصلُ ـ والله أعلم ـ : (والسماواتُ بيمينه مَطْوِيَّاتٍ) ، وصاحبُ الحال : الضميرُ المُنتقِلُ إلى الجارِّ والمجرور .

* قوله : (وأجازه الأخفشُ قياساً) استدلالاً بالآية علىٰ جواز تقديم الحال علىٰ عاملها الظرفِ والجارِّ والمجرور .

ورُدَّ : بأنَّ الحقَّ : أنَّ (مَطْويات) معمولةٌ لـ (قَبْضَتُهُ) علىٰ أنَّها حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ فيها ، . . . .

---

* قوله : (علىٰ أنَّها حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ فيها) لعلَّ الأَوْلىٰ :

---

(١) اعلَمْ : أنَّ الحالَ إذا توسَّطت فإنَّ فيها صورتَين ؛ الأُولىٰ : أنْ تكونَ بين الخبر المُقدَّم والمبتدأ المُؤخَّر ؛ نحوُ : (في الدار قائماً زيدٌ) ، ولا خلافَ في جوازها ، والثانية : بالعكس ، وفيها أربعة مذاهب : الأوَّل : المنع مطلقاً ، وبه قال الجمهور ، والثاني : الجواز مطلقاً ، وإليه ذهب الفرَّاءُ والأخفش في أحد قوليه ، والثالث : الجواز بقوَّةٍ إنْ كانت الحالُ ظرفاً أو حرفَ جر ، وبضعفٍ إنْ كانت غيرَهُما ، وهو مذهب في « التسهيل » ، والرابع : الجواز إن كانت من مضمر ؛ نحو : (أنتَ قائماً في الدار) ، وهو مذهب الكُوفيِّينَ . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١١ـ٧١٢) .

(٢) وقرأ بها أيضاً : الجَحْدَرِيُّ وعيسى بن عمر . انظر « الدر المصون » (٩/ ٤٤٤) ، و« البحر المحيط » (٧/ ٤٢٢) .

٣٤٧ـ ونحـوُ زيـدٌ . . . .

و(السماواتُ) : عطفٌ علىٰ ضميرٍ مُستترٍ في (قَبْضتُهُ) ؛ لأنَّها بمعنىٰ (مقبوضتِهِ) ، لا مبتدأٌ و(بيمينه) خبرُهُ ، بل (بيمينه) معمولُ الحالِ ؛ لتعلُّقه بها ، لا عاملُها ، كما في « التوضيح »[1] .

❁ قوله : (ونحوُ زيدٌ . . .) إلىٰ آخره : (نحوُ) : مبتدأٌ مضافٌ لقول محذوفٍ ، وما بعدَهُ : مفعولٌ لذلك المحذوف ؛ أي : نحوُ قولِكَ ، وقولُهُ : (مُستجازٌ) : خبرٌ عنه ؛ أي : مُجازٌ ؛ فالسينُ والتاءُ زائدتانِ ، و(يَهِنْ) بكسر الهاء، أصلُهُ : (يَوْهِن) بمعنىٰ: يضعف؛ حُذِفَتِ الواوُ ؛ لوقوعها بينَ ياءٍ وكسرة .

جَعْلُهُ حالاً مِنَ (السماوات)[2] .

❁ قوله : (و« السماواتُ » : عطفٌ علىٰ ضميرٍ مُستترٍ في « قَبْضتُهُ ») ؛ أي: لوجودِ الفصلِ بـ (يوم القيامة)، لـٰكن ربَّما يُقالُ: يمنعُ مِنَ العطف عدمُ صحَّةِ الإخبارِ بالنَّظَر للمعطوف؛ إذ لا يُقالُ: (والأرضُ جميعاً مقبوضةُ السماوات)، إلا أنْ يُقالَ : لمَّا كانتِ الواوُ للجمع جاز ذلك ، وفي ظنِّي : أنَّهُ قولٌ ، أو يُقالَ : يُغتفَرُ في التابع ؛ نظيرُ ما قيل في : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] .

❁ قوله : (زائدتانِ) لا يتعيَّنُ ؛ لجواز جَعْلِهما للنسبة والعَدِّ ؛ أي : منسوبٌ للجواز ، ومعدودٌ مِنْ أفراد الجائز .

(١) أوضح المسالك (٢/ ٣٣٤) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧١) .

. . . . مُفـرَداً أَنْفَـعُ مِـنْ عمـرٍو مُعـانـاً مُستجـازٌ لـن يَهِـنْ

تقدَّم : أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يعملُ في الحال مُتقدِّمةً[1] ، واستثنىٰ مِنْ ذلك هـٰذه المسألةَ ؛ وهي : ما إذا فُضِّلَ شيءٌ في حالٍ علىٰ نَفْسه أو غيرِهِ في حالٍ أُخرىٰ ؛ فإنَّهُ يعملُ في حالَينِ ؛ إحداهُما مُتقدِّمةٌ عليه ، والأخرىٰ مُتأخِّرةٌ عنه ؛ وذلك نحوُ : (زيدٌ قائماً أَحْسَنُ منه قاعداً) ، و(زيدٌ مُفرَداً أَنْفَعُ مِنْ عمرو مُعاناً) ؛ فـ (قائماً) و(مفرداً) : منصوبانِ بـ (أحسنُ) و(أنفعُ) ، وهما حالانِ ، وكذا (قاعداً) و(مُعاناً) ، وهـٰذا مذهبُ الجمهور .

---

* قوله : (مُفرَداً) حالٌ مِنْ ضمير (أَنْفَعُ) الواقعِ خبراً عن (زيدٌ) ، وهو العاملُ فيه ، و(مِنْ عمرٍو) : مُتعلِّقٌ بـ (أنفعُ) ، و(مُعاناً) : حالٌ مِنْ (عمرو) ، والعاملُ فيه : (أنفعُ) .

* قوله : (علىٰ نَفْسه أو غيرِهِ) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ مثالٌ لا قيدٌ ، فلا يُشترَطُ اختلافُ الذاتَينِ ولا الحالَينِ ، فلو اتَّحد الذاتانِ ؛ نحوُ : (هـٰذا بُسْراً أَطْيَبُ منه رُطَباً) ، أو الحالانِ ؛ نحوُ : (زيدٌ مُفْرَداً أنفعُ مِنْ عمرو مُفْرَداً) . . فالحُكْمُ كذلك ، كما في « النُّكَت »[2] .

---

* قوله : (ولا الحالَينِ) ؛ أي : بشرطِ اختلافِ الذاتَينِ ، وإلا لَزِمَ تفضيلُ الشيءِ علىٰ نفسه باعتبارِ حالةٍ واحدة ، وهو غيرُ معقولٍ ؛ فالصُّوَرُ الجائزة ثلاثةٌ .

---

(١) انظر (٣/ ٤٢٧) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٢٩) .

وزَعَمَ السِّيرافيُّ : أنَّهُما خبرانِ منصوبانِ بـ (كان) المحذوفةِ ، والتقديرُ : (زيدٌ إذا كان قائماً أَحْسَنُ منه إذا كان قاعداً)[1] ، و(زيدٌ إذا كان مُفرَداً أَنْفَعُ مِنْ عمرٍو إذا كان مُعاناً)[2] .

ولا يجوزُ تقديمُ هٰذَينِ الحالَينِ على أفعل التفضيل ، ولا تأخيرُهُما عنه ؛

❁ قوله : (وزَعَمَ السِّيرافيُّ : أنَّهُما خبرانِ. . .) إلى آخره : اعتُرِضَ : بأنَّهُ يلزمُ فيه حذفُ ستةِ أشياءَ : (إذا) ، و(كان) ، واسمِها قبلَ أفعل التفضيل ، ومثلُ ذلك بعدَهُ . انتهى « فارضي »[3] .

❁ قوله : (ولا تأخيرُهُما) هٰذا هو مذهبُ الجمهور وإن كان ظاهرُ كلام الناظمِ جوازَ تأخيرِ الحالَينِ عن (أفعل) ؛ لأنَّهُ إنَّما حَكَمَ بجواز التقديم دونَ الوجوب ، وهو رأيٌ لبعض المغاربةِ ، وأمَّا مذهبُ الجمهور فهو ما تقدَّم ، أفادَهُ في « النُّكَت »[4] .

❁ قوله : (ومثلُ ذلك بعدَهُ) ، وكأنَّهُ تكلَّف الستةَ ولم يكتفِ بالثلاثة قبل أفعلِ التفضيل ؛ نَظَراً لحُسْنِ المقابلة .

❁ قوله : (لأنَّهُ إنَّما حَكَمَ بجواز التقديم. . .) إلى آخره : قد يُقالُ : إنَّهُ حَكَمَ قبلَ ذلك بالمنع ، وما جازَ بعدَ امتناعٍ وَجَبَ ، فيُفِيدُ الوجوبَ ؛ على أنَّ عادتَهُ إعطاءُ الحُكْمِ بالمثال .

---

(١) وهٰذا إذا كان المُرادُ الاستقبالَ ، ويُؤتىٰ بـ (إذ) بدل (إذا) إذا كان المُرادُ الماضيَ .

(٢) شرح كتاب سيبويه (٢/ ٢٨٩ـ٢٩٠) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٧٩) ، ويزولُ الإشكال إذا اعتبرنا (كان) تامَّةً ، والمنصوبين حالين مِنْ فاعلهما . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٣) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ١٢٩) .

فلا تقولُ : (زيدٌ قائماً قاعداً أَحْسَنُ منه) ، ولا تقولُ : (زيدٌ أَحْسَنُ منه قائماً قاعداً) .

٣٤٨ـ والحالُ قد يَجِيءُ ذا تَعَدُّدِ لِمُفْرَدٍ فاْعلَمْ وغيرِ مُفْرَدِ

---

* قوله : (ذا تَعَدُّدِ) ؛ أي : جوازاً ، أو وجوباً ؛ فالثاني : بعدَ (إمَّا) أو (لا) ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾ [الإنسان : ٣] ، ونحوُ : (جاء زيدٌ لا خائفاً ولا آسِفاً) ، والأوَّل : فيما عدا ذلك .

* قوله : (وغيرِ) بالجر عطفاً على قوله : (لِمُفرَدٍ) ، وجملةُ (فاْعلَمْ) : اعتراضيَّةٌ بينهما ؛ تعريضٌ لردِّ كلامِ ابن عُصْفُورٍ ؛ حيثُ مَنَعَهُ

---

* قوله : (﴿ إِنَّا هَدَيْنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ ﴾) بإنزالِ الآياتِ ونَصْبِ الدلائل ، (﴿ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا ﴾) حالانِ مِنْ مفعول (هديناه) ؛ أي : مَكَّنَّاهُ وأَقْدَرْناهُ على سلوك الطريق المُوصِلِ إلى البُغية في حالَتَيْهِ جميعاً ، و(إمَّا) : للتفصيل ، أو التقسيم ؛ أي : هديناهُ إلى ما يُوصِلُ إليها في حالَتَيْهِ جميعاً ، أو مقسوماً إليهما ؛ بعضُهُم شاكرٌ بالاهتداء ، وبعضُهُم كَفُورٌ بالإعراض عنه . انتهى « أبو السعود »[1] .

* قوله : (حيثُ مَنَعَهُ) ؛ أي : مَنَعَ ترادفَ حالَينِ فأكثرَ على شيءٍ واحد قياساً على الظرف ؛ فالمنصوبُ الثاني : إمَّا نعتٌ للأوَّل ، أو حالٌ متداخلةٌ .

---

(١) إرشاد العقل السليم (٩/ ٧١) .

يجوزُ تعدُّدُ الحالِ وصاحبُها مفردٌ أو مُتعدِّد .

ما لم يكن أفعلَ تفضيلٍ[1] ، وقولُ بعضِهم : (إنَّ الاعتراضَ لا يكونُ بالفاء) . . ممنوعٌ ؛ فقد جعَلَ أهلُ البيان مِنَ الاعتراض قولَهُ : [من السريع]

. . . . . فعِلْمُ المرءِ ينفعُهُ

إلىٰ آخره[2] .

* قوله : (يجوزُ تعدُّدُ الحالِ) ؛ أي : لأنَّها وصفٌ في المعنىٰ ، والشيءُ

وردَّ ابنُ الناظمِ قياسَ الحال على الظرف للفرق بينهما : بأنَّ وقوعَ الفعلِ الواحدِ في زمانَينِ أو مكانَينِ مُحالٌ ، بخلاف تقييدِهِ بقيدَينِ ؛ فإنَّهُ لا بأس به[3] .

* قوله : (ما لم يكن أفعلَ تفضيلٍ) ؛ أي : فيجوزُ عندَهُ تعدُّدُ الحالِ حينئذٍ لمفرد ؛ نحوُ : (هـٰذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً) ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ باعتبارِ ما تضمَّنه مِنْ معنى المُفاضلة في قوَّة عاملَينِ ، ولأنَّ صاحبَ الحالِ وإن كان واحداً في المعنىٰ مُتعدِّدٌ في اللفظ ، والتعدُّدُ اللفظيُّ يَكفِي عندَهُ .

---

(١) المقرب (١/ ١٥٥) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٣٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١٤) .

(٢) البيت بتمامه :

وٱعلَمْ فعِلْمُ المرءِ ينفعُهُ أنْ سوفَ يأتي كلُّ ما قُدِرَا

وقد سبق تخريجه في (٢/ ٥٨٨) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٥٣٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٣٠ـ ٣٣١) .

(٣) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٤٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٤٤) .

فمثالُ الأوَّلِ : (جاء زيدٌ راكباً ضاحكاً) ؛ فـ (راكباً) و(ضاحكاً) : حالانِ مِنْ (زيد) ، والعاملُ فيهما : (جاء) .

الواحدُ يكونُ له أوصافٌ لا يُغني ذِكْرُ بعضِها عن بعض ؛ كالخبر ، وبهـٰذا فارقتِ التمييزَ ؛ فلا يجوزُ تعدُّدُهُ ؛ لأنَّ القصدَ منه تفسيرُ ما أُبهِمَ ، والتفسيرُ الواحدُ كافٍ في ذلك ؛ فلا يجوزُ : (عندي عشرونَ قِنْطاراً عَسَلاً قَصَباً) ، بل يجبُ جرُّ (قَصَب) بإضافة (عَسَل) إليه ؛ لأنَّهُ بعضٌ منه ومُفسَّرٌ به ، كما ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[1] .

❀ قوله : (عَسَلاً) تمييزٌ لـ (قِنْطاراً) ، وليس تمييزاً لـ (عشرينَ) ، كما توهَّمه بعضُ الطَّلَبة ، فاستشكلَهُ بأنَّهُ قد تعدَّد التمييزُ ؛ إذ تعدُّدُ التمييزِ معناه : أنْ يكونَ هناك تمييزانِ فأكثرَ لشيءٍ واحد .

❀ قوله : (بل يجبُ جرُّ « قَصَب » بإضافة « عَسَل » إليه) انظر : ما المانعُ مِنْ نصبه على أنَّهُ تمييزٌ لـ (عَسَلاً) لا لـ (قِنْطاراً) ؛ لعدم تعدُّدِ التمييزِ حينئذٍ الممنوعِ ؟

ولعلَّ المانعَ : أنَّ شرطَ صحَّةِ نصبِهِ على التمييزِ أنْ يصحَّ الإخبارُ بالأصل عن الفرع ؛ نحوُ : (خاتَمٌ حديداً) ، و(بابٌ ساجاً) ، و(جُبَّةٌ خَزّاً) ، بخلافِ ما هنا ؛ فإنَّ العَسَلَ وإن كان فرعَ القَصَبِ إلا أنَّهُ لا يصحُّ الإخبارُ بالقَصَب عنه ، كما لا يصحُّ الإخبارُ بالعِنَبِ عن العصير وإن كان العصيرُ فرعاً عنه ، تأمَّلْ .

---

(١) الدرر السنية (١/٥٤٧) ، وانظر الفروق بين الحال والتمييز في « مغني اللبيب » (٢/٦٠٤ـ٦٠٨) .

ومثالُ الثاني[1] : (لَقِيتُ هنداً مُصعِداً مُنحدِرةً) ؛ فـ (مُصعِداً) : حالٌ مِنَ التاء ، و(مُنحدِرةً) : حالٌ مِنْ (هند) ، والعاملُ فيهما : (لَقِيتُ) ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الرمل]

١٩٠ـ لَقِـيَ ٱبنِـي أَخَـوَيْـهِ خـائِفـاً مُنجِـدَيْـهِ فـأَصـابُـوا مَغْنَمَـا

---

* قوله : (مُصعِداً) بكسر العين المُهمَلة : ضدُّ (مُنحدِرة) .

* قوله : (لَقِيَ ٱبنِي أَخَوَيْهِ . . .) إلى آخره : هو مِنَ الرَّمَل ؛ فقولُ « الشواهد » : (من المديد)[3] . . سبقُ قلمٍ ، و(مُنجِدَيْهِ) : تثنيةُ (مُنجِد) ؛ مِنْ (أَنْجَدَهُ) ؛ بمعنى : أغاثَهُ[4] ، وقولُهُ : (فأصابوا مَغْنَمَا) بفتح الميم والنون ؛ أي : نالوا غنيمةً ، معطوفٌ على (لَقِيَ) .

---

(١) وهاذا القسمُ إنِ اختلف فيه لفظُ الحالَينِ أو معناهما . . وَجَبَ تفريقُهُما ؛ إمَّا مع تأخيرهما ؛ كما مثَّله ، أو مع إيلاء كلِّ حالٍ صاحبها ؛ كـ (لقيتُ مُصعِداً زيداً مُنحدراً) ، وإن اتَّحدا لفظاً ومعنىً . . وَجَبَ جمعُهُما ؛ لأنَّهُ أخصرُ ، سواءٌ اتَّحد معنى العامل وعمله في صاحب الحال ؛ نحو : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ دَآئِبَيْنِ ﴾ [إبراهيم : ٣٣] ، أو اختلف معنى العامل ؛ كـ (جاء زيدٌ وذهب عمرٌو مُسرِعَينِ) ، أو عَمَلُهُ ؛ كـ (ضربتُ عَمْراً قائمَينِ) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٤) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظمُ في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٥٠) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٥٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٧١) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١١٧١) ، فرائد القلائد (ق/ ١٠٠) .

(٤) في بعض النسخ : (أعانه) بدل (أغاثه) ، وكلاهما جائز .

فـ (خائفاً) : حالٌ مِن (ابني) ، و(مُنجِدَيهِ) : حالٌ مِنْ (أَخَوَيهِ) ، والعاملُ فيهما : (لَقِيَ) .

فعندَ ظهورِ المعنىٰ تُرَدُّ كلُّ حالٍ إلىٰ ما تَلِيقُ به ، وعندَ عدمِ ظهورِهِ يُجعَلُ أوَّلُ الحالَينِ لثاني الاسمَينِ ، وثانيهِما لأوَّل الاسمَينِ ؛ ففي قولك : (لَقِيتُ زيداً مُصعِداً مُنحدِراً) : يكونُ (مُصعِداً) حالاً مِنْ (زيد) ، و(مُنحدِراً) حالاً مِنَ التاء .

٣٤٩ـ وعاملُ الحالِ بها قد أُكِّدَا ۞ في نحوِ (لا تَعْثَ في الأرضِ مُفسِدَا)[1]

* قوله : (وثانيهِما لأوَّل) ، وإنَّما فُعِلَ ذلك ؛ ليكونَ أحدُ الحالَينِ غيرَ مفصولٍ مِنْ صاحبه ، ولو عُكِسَ صار كلٌّ منهما مفصولاً ، وما ذُكِرَ قولُ الجمهور ، وفي « التمهيد » عكسُهُ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

---

(١) يُقال : (عَثَا يَعْثُو عُثُوّاً) من باب (قَعَدَ) ، و(عَثِيَ يَعْثَىٰ عَثَياً) من باب (فَرِحَ) ، وعلى الثاني جاءت الآية ، وقد أتى الناظم بالآية في « الكافية الشافية » (٢/ ٧٥٥) ؛ إذ قال :

وأَكَّـدُوا بـالحـالِ عـامـلاً كـ (لا ۞ تَعْثَوْا في الأَرضِ مُفسِدِينَ) فاَقْبَلا

فمثال الناظم إن كان بفتح المُثلَّثة ـ كـ (لا تخشَ) ـ . . فكذلك وهو الأَوْلىٰ والأقرب ، أو بضمِّها ـ كـ (لا تدعُ) ـ . . فمن الأوَّل . انظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٤٨٥) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٤٥ـ٤٤٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٩٢) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٥٩٦) ، و« التذييل والتكميل » (٩/ ١٣٧) .

تنقسمُ الحالُ : إلىٰ مُؤكِّدةٍ[1] ، وغيرِ مُؤكِّدةٍ ؛ فالمُؤكِّدةُ : علىٰ قِسْمَينِ[2] ، وغيرُ المُؤكِّدة : ما سوى القِسْمَينِ .

فالقِسْمُ الأوَّلُ مِنَ المُؤكِّدة : ما أكَّدتْ عاملَها ، وهي المُرادُ بهٰذا البيت ؛ وهي كلُّ وصفٍ دلَّ علىٰ معنىٰ عاملِهِ وخالفَهُ لفظاً ـ وهو الأكثرُ ـ أو وافقَهُ لفظاً ، وهو دون الأوَّل في الكَثْرة .

فمثالُ الأوَّل : (لا تعثَ في الأرض مُفسِداً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾ [التوبة : ٢٥] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَعْثَوْاْ فِي ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البقرة : ٦٠] .

---

* قوله : (وغيرِ مُؤكِّدةٍ) هي المُؤسِّسةُ ، وتُسمَّىٰ : مُبيِّنةً ؛ لأنَّها تُبيِّنُ هيئةَ صاحبِها ؛ وهي التي لا يُستفادُ معناها بدونها ؛ كـ (جاء زيدٌ راكباً) ، وقد مضتْ[3] ؛ فلهٰذا لم يذكرها الشارح .

* قوله : (لا تعثَ في الأرضِ مُفسِداً) ؛ فإنَّ العُثُوَّ هو الفساد .

* قوله : (﴿ ثُمَّ وَلَّيْتُم مُّدْبِرِينَ ﴾) ؛ فإنَّ الإدبارَ نوعٌ من التَّولِّي .

. . . .

---

(١) والمُؤكِّدة : هي التي يُستفادُ معناها بدونها ؛ وادَّعى المُبرِّدُ والفرّاء والسُّهيلي : أنَّ الحالَ لا تكون مُؤكِّدة ، بل هي مبيِّنةٌ أبداً ؛ لأنَّ الكلامَ لا يخلو عند النظر من فائدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٥) .

(٢) هما المُؤكِّدةُ لعاملها ولمضمون الجملة ، كما سيذكره ، وزاد ابن هشام في « الأوضح » (٢/ ٣٤٤) قسماً ثالثاً ؛ وهي المُؤكِّدةُ لصاحبها ؛ نحوُ : ﴿ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾ [يونس : ٩] .

(٣) انظر مثلاً (٣/ ٣٨٩) .

ومِنَ الثاني : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَٰكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلَّيْلَ وَٱلنَّهَارَ وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ وَٱلنُّجُومَ مُسَخَّرَٰتٍ بِأَمْرِهِۦٓ ﴾ [النحل : ١٢][1] .

٣٥٠ـ وإنْ تُـؤكَّـدْ جملـةٌ فمُضمَـرُ　　عـاملُهـا ولفظُهـا يُـؤخَّـرُ

❀ قوله : (﴿ رَسُولًا ﴾) حالٌ مِنَ الكاف مُؤكِّدةٌ لعاملها لفظاً ومعنىً .

❀ قوله : (وإنْ تُؤكَّدْ جملةٌ) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(تُؤكَّد) بالبناء للمفعول : فعلُ الشرط ، و(جملةٌ) : نائبُ فاعل ، و(مُضمَرُ) بمعنىٰ (محذوف) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(عاملُها) : مبتدأٌ مُؤخَّرٌ ، والجملةُ : جوابُ الشرط ؛ ولذلك اقترنتْ بالفاء ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : يُؤكَّد مضمونُ جملةٍ ، والتأكيدُ في الحقيقة للازم الجملة ، كما يُدرَكُ بتأمُّل الأمثلة وتقريرِها ؛ مثلاً :

❀ قوله : (و« تُؤكَّد » بالبناء للمفعول) فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه حذفُ (بالحال) ليعودَ عليها الضمائرُ بعدُ ، ولا داعيَ إليه ؛ فالمُناسِبُ : قراءتُهُ مبنيّاً للفاعل ، ونصبُ (جملة) ، والفاعلُ ضميرٌ يعودُ على الحال[2] .

❀ قوله : (والتأكيدُ في الحقيقة للازم الجملة) ؛ أي : للجملة باعتبارِ دَلالتِها علىٰ لازم مضمونِها ؛ أعني : أنَّ اللفظَ المتبوعَ للحال المُؤكِّدة هو لفظُ الجملة باعتبارِ تلك الدَّلالة .

---

(١) قرأ بالنصب : العشرة ما عدا حفصاً وابن عامر . انظر « الدر المصون » (٥/٣٤٣) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٨٤) .

(٢) وهو المشهور ، وتبع المحشي المُمرِّنَ في « إعراب الألفية » (ص ٧٨) .

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنَ الحال المُؤكِّدة ؛ وهي ما أكَّدتْ مضمونَ الجملة ، وشرطُ الجملةِ : أنْ تكونَ اسميَّةً ، جزءاها معرفتانِ ، جامدانِ ؛

إذا قلتَ : (زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً) مِنْ لازمِ الأبِ العطفُ والحُنُوُّ ، فتكونُ الحال مُؤكِّدةً لذلك اللازم ، وقِسْ .

* قوله : (وشرطُ الجملةِ : أنْ تكونَ اسميَّةً . . .) إلىٰ آخره : يُمكِنُ أَخْذُ هـٰذه الشروطِ مِنْ كلام الناظم ؛ فتعريفُ جُزْأَيِ الجملةِ : مِنْ تسميتها جملةً مُؤكِّدةً ؛ لأنَّهُ لا يُؤكَّدُ إلا ما قد عُرِّفَ ، وجمودُهُما : مِنْ كون الحالِ مُؤكِّدةً للجملة ؛ لأنَّهُ إذا كان أحدُ الجزأَينِ مُشتقّاً أو في حُكْمِهِ . . كان عاملاً في

---

* قوله : (فتعريفُ جُزْأَيِ الجملةِ . . .) إلىٰ آخره : قيل : (لم يتعرَّضْ لمَأْخَذ اسميَّةِ الجزأَينِ ، ولعلَّهُ كونُ عاملِ الحال مضمراً ، أو كونُها مُؤكِّدةً للجملة ؛ لأنَّهُ إذا كان أحدُ الجزأَينِ فعلاً كان عاملاً في الحال ، فلا يكونُ عاملُها مضمراً ، ولا تكونُ الحالُ مُؤكِّدةً للجملة علىٰ قياسِ ما ذَكَرَهُ في الجمود) انتهىٰ[1] .

وفيه : أنَّهُ كيف لم يتعرَّضْ لمأخذ اسميَّةِ الجزأَينِ وقد تعرَّض لمأخذِ ما هو أخصُّ مِنْ ذلك ؛ وهو تعريفُهُما ؟ فإن أراد هـٰذا القائلُ مأخذاً ينتجُ جهةَ العموم فقط . . فما ذَكَرَهُ إنَّما ينتجُ كونَهُما اسمَينِ جامدَينِ ، لا مُجرَّدَ كونِهِما اسمَينِ .

* قوله : (لأنَّهُ لا يُؤكَّدُ إلا ما قد عُرِّفَ) ؛ أي : علىٰ مذهب البَصْريِّينَ ؛ مِنْ أنَّ النكراتِ لا تُؤكَّد بل المعارف .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/٢٧٦) .

الحال ، فتكونُ مُؤكِّدةً لعاملها لا للجملة ، . . . .

وفيه : أنَّ هـٰذا إنَّما هو في التوكيد بـ (النَّفْس) و(العين) ونحوهِما مِنْ بقيَّة ألفاظ التوكيد المعنويِّ ، أمَّا التوكيدُ اللفظيُّ بأنْ يُعادَ اللفظُ بنفسه أو بمُرادفه . . فليس مُختصّاً بالمعارف ، وما نحن فيه مِنْ قَبِيله ؛ فكلامُهُ مُشكِلٌ ، إلا أنْ يُلحَقَ هـٰذا بالمعنويِّ .

لـٰكن يَرِدُ : أنَّ المُؤكَّدَ هو الجملةُ باعتبار دَلالتِها علىٰ لازم مضمونِها ، فالمُؤكَّدُ الجملةُ مِنْ حيثُ إنَّها جملةٌ ، لا مِنْ حيثُ كلُّ جزءٍ منها ، والجملةُ مِنْ هـٰذه الحيثيَّةِ لا تُوصَفُ بتعريف ولا تنكير .

ويُجابُ عن ذلك : بأنَّهُ لمَّا لم يُمكِنْ كونُها نَفْسِها معرفةً . . أقاموا تعريفَ طَرَفَيْها مُقامَ تعريفها .

هكذا ينبغي تقريرُ هـٰذا الإيرادِ والجوابِ عنه بما ذُكِرَ ، فتنبَّهْ(١) .

❁ قوله : (فتكونُ مُؤكِّدةً لعاملها) أُورِدَ عليه : أنَّ مُجرَّدَ كونِ العامل مُشتقّاً

---

(١) القولة في (ك ، ي) : (وما قيل : إنَّ المُؤكَّدَ مضمونُ الجملة وهو لا يُوصَفُ بتعريفٍ ولا تنكير . . رُدَّ : بأنَّ مضمونَ الجملةِ معناه الكونُ المضافُ للمحكوم عليه المُخبَرِ عنه بالمحكوم به ، وهو يُوصَفُ بالتعريف والتنكير بحسب تعريفِ المسندِ إليه وتنكيرِهِ ، أفاده الصبَّان .

وفيه : أنَّ هـٰذا يُفِيدُ : أنَّ العبرةَ بتعريف المسند إليه فقط ؛ فنحوُ : « زيدٌ أخٌ عطُوفاً » بكونُ سائغاً ، فيُخالِفُ اشتراطَ تعريفِ الجزأَينِ ، وقد يُقالُ : مضمونُ الجملةِ في نحو هـٰذا : « كونُ زيدٍ أخاً » ، والكونُ لا يتمُّ إلا بخبره ، فيرجعُ لأُخُوَّة مُنكَّرةٍ ، بخلاف نحوِ : « زيدٌ أخوك »؛ إذ المضمونُ : « كونُ زيدٍ أخاكَ » ، فيرجعُ للأُخُوَّة المُعرَّفة . انتهىٰ « شيخنا ») .

ووجوبُ تأخيرِ الحال : مِنْ كونِها تأكيداً ، ووجوبُ إضمارِ عاملِها : مِنْ جزمه بالإضمار .

حقيقةً أو حُكْماً . . لا يستلزمُ كونَ الحالِ مُؤكِّدةً له ، وإنَّما يستلزمُهُ كونُ اشتمالِ العامل على معنى الحال ؛ فكان الأَوْلى أَنْ يقولَ : (فتكونُ غيرَ مَؤكِّدةٍ لمضمون الجملة)؛ ليكونَ شاملاً للمُؤسِّسة ، والمُؤكِّدةِ لعاملها أو صاحبِها[1] .

* قوله : (ووجوبُ تأخيرِ الحال) قيل : (يَقتضِي صنيعُهُ : أنَّ هـٰذا مِنَ الشروط ، وليس كذلك ، بل مِنَ الأحكام ، وكذا يُقالُ في قوله : « ووجوبُ إضمارِ عاملها ») انتهى[2] .

وفيه : أنَّ كلّاً مِنْ قوله : (ووجوب تأخيرِ الحال) ، وقولِهِ : (ووجوب إضمارِ عاملها) . . معطوفٌ على قوله : (هـٰذه الشروط) ، وكيف يَقتضِي صنيعُهُ ذلك مع قوله : (يُمكِنُ أخذُ هـٰذه الشروطِ) ؛ أي : التي ذَكَرَها الشارحُ في قوله : (وشرطُ الجملةِ : أنْ تكونَ اسميَّةً . . .) إلى آخره ، وليس منها وجوبُ تأخيرِ الحالِ ، ولا وجوبُ إضمارِ عاملها ؟ وذَكَرَهُما الشارح بعدُ على أنَّهُما مِنَ الأحكام ، لا على أنَّهُما مِنَ الشروط ، كما هو واضحٌ جدّاً ، فهـٰذا يُنادي بما قلنا .

* قوله : (مِنْ كونِها تأكيداً) رُدَّ : بأنَّ المُؤكِّدةَ لعاملها تأكيدٌ ولا يجبُ تأخيرُها[3] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧٦) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧٧) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٧٧) .

نحوُ : (زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً) ، و(أنا زيدٌ معروفاً) ، ومنه : قولُهُ[١] : [من البسيط]

---

* قوله : (نحوُ : « زيدٌ أبوكَ عَطُوفاً ») جَعَلَهُ في « شرح التسهيل » مِنَ المُؤكِّد لعامله ؛ لأنَّ الأبَ صالحٌ للعمل[٢] .

وقد يُقالُ : المُرادُ : أنَّ المأخوذَ منه كونُها تأكيداً مخصوصاً ؛ بأنْ يكونَ المُؤكَّدُ ضعيفاً بسبب كونِهِ كالعِوَض عمَّا ضَعُفَ بسبب وجوبِ حذفِهِ الذي هو العاملُ ، فيجبُ تأخيرُ الحالِ عما هو كالعِوَض منه ـ وهو الجملة ـ بخلاف المُؤكِّدةِ لعاملها ؛ فإنَّها كالمصدر المُؤكِّد يجوزُ تقديمُهُ .

* قوله : (لأنَّ الأبَ صالحٌ للعمل) ؛ أي : لتأويله بالعاطف ؛ فلا يكونُ هـٰذا المثالُ مِنْ مُؤكِّد الجملة ؛ فالمثالُ الصحيحُ لمُؤكِّد الجملة : (زيدٌ أخوك عَطُوفاً) ؛ لأنَّ جمودَهُ مَحْضٌ ، بخلاف جمودِ (أب) ؛ فليس مَحْضاً ؛ لأنَّ

---

(١) البيت لسالم بن دارة اليربوعي ضمن قصيدة يهجو بها زُمَيل بن أُبَير الفَزَاري ، وقبله :

لا تَـأْمَنَـنَّ فَـزَارِيـاً خَلَـوتَ بـه ... علىٰ قَلُوصِـكَ واَكتبْهـا بـأَسْيـارِ
لا تَـأْمَنَـنَّ عليهـا أنْ يُبَيِّتَهـا ... عـاري الجَـوَاعِـرِ يَغْلُـوهـا بِقِسْبـارِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٧٩) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٥٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٥٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٤٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١٦) ، و« المساعد » (٢/ ٤١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٤٩ـ١١٥٠) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢٦٥ـ٢٦٧) .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٣٥٧) ، وهـٰذا بناء على النسخة التي كَتَبَ عليها المُحشِّي ، وفي جميع نسخ « الشرح » الخطيَّة المعتمدة : (أخوك) بدل (أبوك) ، وعليها : فلا إشكالَ في جَعْلها مِنَ المُؤكِّدة لمضمون الجملة ، كما سيُنبِّهُ عليه المُقرِّر .

١٩١ـ أنا أبنُ دارةَ معروفاً بها نَسَبِي   وهـل بـدارةَ يـا لَلنـاسِ مِـنْ عـارِ

فـ (عَطُوفاً) و(معروفاً) : حالانِ ، وهما منصوبانِ بفعلٍ محذوفٍ

---

* قوله : (أنا أبنُ دارةَ . . .) إلىٰ آخره : قاله سالمُ بنُ دارةَ ـ اسم أمِّه ، سُمِّيتْ بذلك ؛ تشبيهاً لها بالدَّارة التي حولَ القمرِ ؛ وهي الهالةُ ـ مِنْ قصيدةٍ يهجو بها فَزَارةَ ، و(بها نَسَبِي) : نائبُ فاعلِ (معروفاً)[١] ، ويُروىٰ : (لها)[٢] .

ووجهُ كونِ الحالِ مُؤكِّدةً في هـٰذا : أنَّهُ إنَّما قال : (أنا ابنُ دارةَ) لمَنْ يعرفُ أنَّهُ ابنُها ، فلمَّا قال : (معروفاً) . . أكَّد ذلك المعنىٰ .

و(هل) : استفهامٌ إنكاريٌّ ، و(مِنْ) : زائدةٌ ؛ أي : وهل عارٌ بدارةَ ، و(يا لَلنَّاسِ) : معترضٌ بين المبتدأ والخبر ، و(يا) : للتنبيه ، أو للنداء والمُنادىٰ محذوفٌ ؛ أي : يا قومِ ، واللامُ : مفتوحةٌ للتعجُّبِ[٣] .

وقد كان الشاعرُ المذكورُ هجَّاءً لبني فَزَارةَ ، فاغتاله رجلٌ منهم فقتله ،

عطفَ الأخِ قليلٌ ، فكان جمودُهُ مَحْضاً ، وعطفَ الأبِ غالبٌ كثيرٌ ، فكان جمودُهُ ليس مَحْضاً ؛ لقُرْبه مِنَ المُشتقِّ .

* قوله : (والمُنادىٰ محذوفٌ) فيه : أنَّ المُنادىٰ هو (الناس) .

---

(١) تبع فيه العيني في « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٤٩) ، والصواب عند الجمهور : أنْ يكونَ (نَسَبِي) هو النائبَ ، و(بها) متعلقاً به . انظر « خزانة الأدب » (٣/ ٢٦٥) .

(٢) أي : بدل (بها) .

(٣) الأَوْلىٰ : (للاستغاثة) ، كما في هامش (د) ، ولعله يصح أنْ تكونَ للتعجب إذا اعتبرنا (يا) للتنبيه ، والله تعالىٰ أعلم .

وجوباً[(١)]، والتقديرُ في الأول : (أَحُقُّهُ عَطُوفاً) ، وفي الثاني : (أُحَقُّ معروفاً) .

ولا يجوزُ تقديمُ هـٰذه الحالِ علىٰ هـٰذه الجملة[(٢)] ؛ فلا تقولُ : (عَطُوفاً

فقال بعضُ مَنْ كان يهجوهم[(٣)] : [من الطويل]

مَحَا السيفُ ما قالَ ٱبنُ دارةَ أَجْمَعَا

❁ قوله : (أَحُقُّهُ) بفتح الهمزة والحاءِ : مضارعُ (حَقَقْتُ الأمرَ) بالتخفيف ؛ بمعنىٰ : تَحَقَّقْتُهُ ، ولو كان مُشدَّداً لقيل : (أُحَقِّقُهُ) بقافَينِ ، قال الدَّمَامِينيُّ : (وعاملُها : « أحق » أو نحوُهُ ؛ مثلُ « أُثبِتُ » و« أُعرَفُ »)[(٤)] .

❁ قوله : (مَحَا السيفُ . . .) إلىٰ آخره : عَجُزُ بيتٍ صدرُهُ :

فَـلا تُكثِـرَنْ فيـهِ المَـلَامـةَ إنَّـهُ . . . .

❁ قوله : (والحاءِ) عطفٌ علىٰ (فتح) ؛ إذ الحاءُ مضمومةٌ لا مفتوحةٌ ، وكان الأَوْلىٰ له التنبيهَ علىٰ ذلك .

---

(١) أي : لأنَّ الجملة كالعِوَض منه ، ولا يُجمَعُ بين العِوَض والمعوَّض . « خضري » (١/٤٤٦) .

(٢) أي : لضعف عاملها بوجوب حذفه ، فوَجَبَ تأخيرُها عمَّا هو كالعِوَض منه ، بخلاف المُؤكِّدة لعاملها ؛ فإنَّها كالمصدر المُؤكِّد يجوزُ تقديمُهُ . « خضري » (١/٤٤٧) .

(٣) ثم صار مثلاً للرجل يُجازي على المكروه بأكثر منه ، وقد أخذه الكميت فقال :

فـلا تُكثِـرُوا فيـه الضَّجَـاجَ فـإنَّـهُ   محا السيفُ ما قالَ ٱبنُ دارةَ أَجْمَعَا

وسيذكر صدره المحشي ، وانظر « جمهرة الأمثال » (٢/٢٨٨ـ ٢٨٩) ، و« مجمع الأمثال » (٢/٢٧٩) .

(٤) تعليق الفرائد (١/ق٢٢٣) .

زيدٌ أخوكَ) ، ولا : (معروفاً أنا زيدٌ) ، ولا تَوَسُّطُها بينَ المبتدأِ والخبر ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ عَطُوفاً أخوكَ) .

٣٥١ـ ومَوضِعَ الحالِ تجيءُ جُمْلَهْ كـ (جاء زيدٌ وهْوَ ناوٍ رِحْلَهْ)

---

* قوله : (ومَوضِعَ الحالِ) بالنصب على الظرفيّة مُتعلِّقٌ بـ (يجيءُ) ؛ قال شيخُنا السيِّدُ : وهو شاذٌّ ؛ لقول الناظم :

وشـرطُ كـونِ ذا مَقيساً أنْ يَقَـعْ ظَرْفاً لِمَا في أَصْلِهِ مَعْهُ اجتَمَعْ[1]

* قوله : (رِحْلَهْ) بكسر الراء ؛ بمعنىٰ : نقلةً ، أو بفتحها ؛ بمعنىٰ : منزلة .

---

* قوله : (أو بفتحها ؛ بمعنىٰ : منزلة) كذا في أكثر النسخ بتاء التأنيث بعدَ اللامِ ، ولم أجد في « القاموس » (الرَّحْلة) بالفتح بمعنى (المنزلة) ؛ فلعلَّ صوابَ العبارة : (أو بفتحها ؛ بمعنىٰ : منزله) بهاء الضمير[2] ؛ فيكونُ (رحله) في كلام المُصنِّفِ هو (رَحْلَ) المضافَ لضمير الغائب[3] ، بخلافه علىٰ قراءته بالكسر ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٣٢٩) ، وفي هامش (د) : (الجواب عن الناظم : أنَّ « موضع » منصوب على التشبيه بالمفعولية ، أو علىٰ نزع الخافض) .

(٢) وهي كذلك في جميع نسخ « الحاشية » المعتمدة ، ولعله مراد المُحشِّي ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) ويكون التقدير : (جاء زيدٌ قاصداً منزلَهُ) .

الأصلُ في الحال والخبرِ والصفةِ : الإفرادُ ، وتقعُ الجملةُ موقعَ الحال ، كما تقعُ موقعَ الخبرِ والصفةِ ، ولا بدَّ فيها مِنْ رابط[1] ، وهو في الحاليّة :

ـ إمَّا ضميرٌ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ يدُهُ على رأسِهِ) .

ـ أو واوٌ ، وتُسمَّىٰ : واوَ الحال ، وواوَ الابتداءِ[2] ، وعلامتُها : صحَّةُ وقوعِ (إذ) مَوقِعَها[3] ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) ، التقديرُ : (إذ عمرٌو قائمٌ) .

ـ أو الضميرُ والواوُ معاً ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وهو ناوٍ رِحْلةً) .

---

(١) ولا بدَّ أيضاً : مِنْ كونها خبريَّةً غيرَ تعجبيّة ، ولا مُصدَّرةٍ بعلم استقبال ؛ كـ (سوف) ، و(لن) ، وأداة الشرط ؛ فلا يُقال : (جاء زيدٌ إنْ يسألْ يُعطَ) ؛ لاستقبالها ، كما قاله المُطرِّزي ، فإن أردتَ صحَّةَ ذلك . . فقُلْ : (وهو إنْ يسألْ . . .) إلىٰ آخره ، فتكونُ جملةً اسميَّة . « دماميني » ، وصَحَّحَ بعضُهُم وقوعَها حالاً في نحو : (لأَضْرِبَنَّهُ إنْ ذَهَبَ أو مَكَثَ) ؛ لانسلاخ الشرط حينئذ عن أصله ؛ إذ المعنىٰ : لأضربنَّهُ علىٰ كلِّ حال ، وجعل منه : ﴿ فَمَثَلُهُۥ كَمَثَلِ ٱلْكَلْبِ إِن تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ ﴾ [الأعراف : ١٧٦] علىٰ كل حال ، لكن يُبْعِدُ الانسلاخَ في الآية وجودُ جواب الشرط ، فتأمَّلْ . « خضري » (١/٤٤٧) .

(٢) أي : لدخولها كثيراً على المبتدأ وإن لم تلزمْهُ ، أو لوقوعها في ابتداء الحال . « خضري » (١/٤٤٧) .

(٣) أي : لأنَّها تُشبِهُ (إذ) في كونها هي وما بعدَها قيداً للعامل السابق ، كما أنَّ (إذ) كذلك ، وليس المُرادُ أنَّها بمعناها ؛ إذ الحرفُ لا يُرادِفُ الاسم . « خضري » (١/٤٤٧) .

٣٥٢ـ وذاتُ بَـدْءٍ بمضـارعٍ ثَبَـتْ حَوَتْ ضميراً ومِنَ الواوِ خَلَتْ
٣٥٣ـ وذاتُ واوٍ بعـدَهـا انْـوِ مُبتـدَا لـهُ المضـارعَ اجْعَلَـنَّ مُسنَـدَا

---

* قوله : (وذاتُ بَدْءٍ) ؛ أي : وصاحبةُ بَدْءٍ ، احترَزَ بالبدء : ممَّا إذا تقدَّم معمولُ المضارع ؛ فإنَّهُ يجوزُ حينئذٍ الربطُ بالواو ؛ ولذا أَغْرَبَ البَيْضاويُّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ﴾ [الفاتحة : ٥] حالاً مِنْ فاعل (نعبد) ؛ أي : حالَ كونِنا مُستعينِينَ[١] .

* قوله : (وذاتُ واوٍ . . .) إلىٰ آخره : يجوزُ النصبُ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (انْوِ) ، والرفعُ على الابتداء ، وجملةُ (انْوِ) : خبرُهُ ، والرابطُ : محذوفٌ ؛ أي : انْوِ فيها ، وليس الرابطُ الهاءَ في (بعدَها) ؛ لعَوْدها على الواو ، كما قاله الغَزِّيُّ[٢] .

* قولـه : (لـهُ المضـارعَ) المضـارع : مفعـولٌ أوَّل بـ (اجْعَلَـنْ) ، و(مُسنَدَا) : مفعولُهُ الثاني ، والهاءُ في (له) : عائدٌ على المبتدأ ؛ أي :

---

* قوله : (بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ « انْوِ ») ؛ أي : اقصِدْ ذاتَ واوٍ ، فالفعلُ المُقدَّرُ مِنْ معنى المذكور لا مِنْ لفظه ، خلافاً لمَنْ توهَّمه فاستشكلَ : بأنَّ المَنْوِيَّ المبتدأُ لا الجملةُ ، لٰكنَّ فيه حذفَ ضميرِ المشغولِ عنه .

(١) تفسير البيضاوي (١/ ٣٠) .
(٢) فتح الرب المالك (ق/ ١٣٨) .

الجملةُ الواقعةُ حالاً إنْ صُدِّرَتْ بمضارعٍ مُثبَتٍ . . لم يَجُزْ أنْ تقترنَ بالواو ، بل لا تُربَطُ إلا بالضمير ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ يضحكُ) ، و(جاء عمرٌو تُقادُ الجنائبُ بينَ يَدَيهِ) ، ولا يجوزُ دخولُ الواو ؛ فلا تقولُ : (جاء زيدٌ ويضحكُ) .

فإنْ جاء مِنْ لسان العرب ما ظاهِرُهُ ذلك . . أُوِّلَ على إضمار مبتدإٍ بعدَ الواوِ ، ويكونُ المضارعُ خبراً عن ذلك المبتدأ ؛ وذلك نحوُ قولِهم : (قُمْتُ وأَصُكُّ عينَهُ) ، وقولِهِ[1] : [من المتقارب]

١٩٢ـ فلمَّا خَشِيتُ أظافيرَهُم نَجَوتُ وأَرْهَنُهُم مالِكَا

اجْعَلِ المضارعَ مُسنَداً لذلك المبتدإِ المعنويِّ .

* قوله : (تُقادُ الجنائبُ) جمعُ (جَنِيبة) ؛ وهي الفرسُ تُقادُ ولا تُركَبُ ؛ بمعنى : مجنوبة ؛ فهي (فَعِيلةٌ) بمعنى (مفعولةَ) .

* قوله : (فلمَّا خَشِيتُ أظافيرَهُم) ؛ أي : أسلحتَهُم ، وقولُهُ :

---

* قوله : (لذلك المبتدإِ المعنويِّ) صوابُهُ : (المَنْوِيِّ) ، كما في بعض النسخ[2] .

---

(١) البيت لعبد الله بن همَّام السلولي في « ديوانه » (ص٨٥) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٢/٦٥٨ـ ٦٥٩) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/٣٦٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٤٩٨ـ ٤٩٩) ، و« همع الهوامع » (٢/٣٢٢) ، و« شرح الأشموني » (١/٢٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٥٢) .

(٢) جاء على الصواب في (هـ) ، ويحتمله في (د) .

فـ (أَصُكُّ) و(أَرهَنُهُم) : خبرانِ لمبتدأٍ محذوف ، والتقديرُ : (وأنا أَصُكُّ) ، (وأنا أرهنُهُم) .

٣٥٤ـ وجملةُ الحالِ سوىٰ ما قُدِّما بـــواوٍ أوْ بمُضمَـــرٍ أو بِهِمـــا

الجملةُ الحاليّةُ : إمَّا أنْ تكونَ اسميَّةً ، أو فعليَّةً ، والفعلُ : إمَّا مضارعٌ ، أو ماضٍ ، وكلُّ واحدةٍ مِنَ الاسميَّةِ والفعليّة : إمَّا مثبتةٌ ، أو منفيَّةٌ ، وقد تقدَّم أنَّهُ إذا صُدِّرتِ الجملةُ بمضارعٍ مُثبَتٍ لم تصحبْها الواوُ ، . . . .

(وأَرْهَنُهُم مالِكَا) ؛ أي : نَجَوْتُ والحالُ أنِّي أَبقَيتُ لهم مالكاً ؛ فـ (مالِكَا) : اسمُ رجل .

* قوله : (وجملةُ الحالِ . . .) إلىٰ آخره : (جملة) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بواو) ، والتقديرُ : (مُرتبِطةٌ بواو . . .) إلىٰ آخره .

والحاصلُ : أنَّ الجملةَ الحاليّةَ : إمَّا اسميَّةٌ ، أو فعليَّةٌ ماضَويَّة ، أو فعليَّةٌ مُضارِعيَّة ، وعلىٰ كلٍّ : إمَّا أنْ تكونَ مثبتةً ، أو منفيَّةً ؛ فالحاصلُ ستُّ صُوَرٍ ، تقدَّم منها واحدةٌ ؛ وهي المُضارِعيَّةُ المُثبَتةُ ؛ يجبُ قَرْنُها بالضمير فقط ، والخمسةُ الباقيةُ ـ وهي التي أشار إليها هنا ـ تقترنُ بواو ، أو بمُضمَر ، أو بهما .

فالحاصلُ خمسَ عَشْرةَ صورةً ؛ مِنْ ضَرْبِ خمسةٍ في ثلاثة ، وقد مثَّل الشارحُ لبعضها ، فتأمَّلْ .

. . . .

بل لا تُربَطُ إلا بالضمير فقط[1] .

وذَكَرَ في هٰذا البيت أنَّ ما عدا ذلك يجوزُ فيه أنْ يُربَطَ بالواو وحدَها ، أو بالضمير وحدَهُ ، أو بهما ؛ فيدخلُ في ذلك : الجملةُ الاسميّةُ مثبتةً أو منفيّةً[2] ، والمضارعُ المنفيُّ ، والماضي المثبتُ والمنفيُّ[3] .

❊ قوله : (أنْ يُربَطَ بالواو) ، ما لم تقعْ بعدَ عاطفٍ ، وإلا تعيَّن الضميرُ ؛ نحوُ : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] .

والحاصلُ : أنَّ الواوَ تمتنعُ في سبع مسائلَ ذَكَرَها الأُشْمُونيُّ[4] ، وقد نَظَمَها الفاضلُ اللبيب ، والماهرُ الأديب ، الشيخ عليٌّ الميهيُّ[5] ؛ فقال : [من البسيط]

جَرِّدْ مِنَ الواوِ حالاً جملةً وَقَعَتْ ... مُضارِعاً مُثْبَتاً مَنْفِ بـ (ما) وبـ (لا)

❊ قوله : (مُضارِعاً مُثْبَتاً) ؛ كـ (جاء زيدٌ يضحكُ) ؛ أي : لشدَّةِ شَبَهِهِ باسم الفاعل ، فصار في قوَّة المفرد ، وهو لا تدخلُ عليه الواو .

❊ قوله : (مَنْفِ بـ « ما » وبـ « لا ») ؛ كقوله[6] : [من الطويل]

---

(١) انظر (٣/ ٤٥٢) .

(٢) أي : غيرُ المؤكدة لمضمون الجملة ، والمعطوفة على حال ، والواقعة بعد (إلا) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٩) .

(٣) أي : غيرُ التالي لـ (لا) ، والمَتْلُوُّ بـ (أو) ، واشترطَ البَصْرِيُّونَ اقترانَهُ بـ (قد) مطلقاً ظاهرةً أو مقدرةً ، والمُختار : لا تلزمُهُ إلا مع الواو ؛ كـ (جاء زيدٌ وقد قام أبوه) ، فإن قيل : (وقام أبوه) . . وَجَبَ تقديرُ (قد) ، ويجوز إثباتُها وعدمه في غير ذلك ، إلا ما يمتنعُ قَرْنُهُ بالواو ؛ فتمتنعُ فيه (قد) أيضاً . « خضري » (١/ ٤٤٩) .

(٤) شرح الأشموني (١/ ٢٥٦ـ٢٥٧) .

(٥) الهدية البدوية لمن يرغب في بسط إعراب الآجرومية (ق/ ٤١) .

(٦) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٦٠) ، وابن=

. . . .

وماضياً بعدَ (إلَّا) . . . .

عَهِدتُكَ ما تصبو وفيكَ شَبيبةٌ فما لكَ بعدَ الشيبِ صبّاً مُتيَّمَا

وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِٱللَّهِ ﴾ [المائدة : ٨٤] ؛ أي : لأنَّهُ في تأويل اسمِ الفاعلِ المخفوضِ بإضافة (غير) ، وهو لا تدخلُ عليه الواو .

وأُوردَ عليه : أنَّ هٰذا التوجيهَ جارٍ في المنفيِّ بـ (لم) أو (لمَّا) ؛ فما وجهُ صحَّةِ الواوِ فيهما دونَ (لا) و(ما) ؟

ويُمكِنُ دَفْعُهُ : بأنَّ مُضِيَّ المنفيِّ بـ (لم) أو (لمَّا) في المعنىٰ . . قَرَّبَهُ مِنَ الفعلِ الماضي الجائزِ الاقترانِ بالواو ، وأَبْعدَهُ مِنَ الشَّبَه باسم الفاعل المذكور ، بخلاف المنفيِّ بـ (ما) أو (لا) .

* قوله : (وماضياً بعدَ « إلَّا ») ؛ نحوُ : (ما تكلَّم زيدٌ إلا قال خيراً) ؛ أي : لأنَّ ما بعدَ (إلا) مفردٌ حُكْماً ، وذهب بعضُهُم[1] : إلىٰ جواز اقترانِهِ بالواو تمسُّكاً بقوله[2] : [من البسيط]

نِعْمَ امرأً هَرِمٌ لم تَعْرُ نائبةٌ إلا وكانَ لمُرْتاعٍ بها وَزَرَا

= هشام في « أوضح المسالك » (٢/ ٣٥٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٥١٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٥٧) .

(١) هو شارح « اللب » ، كما في « التصريح » (١/ ٣٩٢) .

(٢) نُسب هٰذا البيت في بعض المصادر إلىٰ زهير بن أبي سلمىٰ ، وقد استُشهد به غالباً في (باب نعم وبئس) ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ١٦٣) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٧٥) ، و« المساعد » (١/ ١١٤) ، و« التصريح على التوضيح » (١/ ٣٩٢) .

. . . . أو بـ (أو) تُبِعَا واسميَّةً عاطفاً تَتْلُو فكُنْ نَبِلَا
أو أَكَّدتْ وبذاتِ النفيِ قد قُرِنتْ سبعٌ أَتَتْ قد بلغتَ العِلْمَ والعَمَلَا

وحَكَمَ الأوَّلُ بشذوذه .

* قوله : (أو بـ « أو » تُبِعَا) بالبناء للمجهول ؛ نحوُ : (لأضربنَّهُ ذَهَبَ أو مَكَثَ) ؛ أي : لأنَّهُ في تقدير فعل الشرط ؛ إذ المعنىٰ : (لأضربنَّهُ إنْ ذهبَ وإنْ مكثَ) ، وفعلُ الشرطِ لا يقترنُ بالواو .

* قوله : (واسميَّةً عاطفاً تَتْلُو) ؛ نحوُ : ﴿ فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ ﴾ [الأعراف : ٤] ؛ أي : فراراً مِنِ اجتماع حرفَيْ عطفٍ صورةً .

* قوله : (أو أَكَّدتْ) ؛ أي : لمضمون جملةٍ قبلَها ؛ نحوُ : (هو الحقُّ لا شكَّ فيه) ، و﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِتَٰبُ لَا رَيْبَ فِيهِ ﴾ [البقرة : ٢] ؛ إذا جُعِلتْ (أل) في (الكتاب) للكمال ، وجُعِلَ (الكتابُ) خبراً عن اسم الإشارةِ لا بدلاً مثلاً ؛ أي : ذلك الكتابُ البالغُ غايةَ الكمال ، وهٰذا يستلزمُ انتفاءَ كونِهِ محلّاً للرِّيب والشكِّ ؛ أي : لأنَّ المُؤكِّدَ عينُ المُؤكَّد ، فلو قُرِنَ بالواو لَزِمَ عطفُ الشيءِ علىٰ نفسه صورةً .

وهٰذا التوجيهُ يُؤيِّدُ ما قدَّمتُهُ ؛ مِنْ أنَّ اللفظَ المُعتبرَ هو لفظُ الجملة ، ويظهرُ : أنَّهُ ما لم تُجعَلْ (أل) في (الكتاب) للكمال لا يُجعَل (الكتابُ) خبراً ، فتنبَّهْ .

* قوله : (وبذاتِ النفيِ قد قُرِنتْ) حالٌ مِنْ ضمير (أَكَّدتْ) ؛ أي :

فتقولُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو قائمٌ) ، و(جاء زيدٌ يدُهُ علىٰ رأسه) ، و(جاء زيدٌ ويدُهُ علىٰ رأسه) ، وكذلك المنفيُّ .

فتقولُ : (جاء زيدٌ لم يضحكْ) ، أو : (ولم يضحكْ) ، أو : (ولم يَقُمْ عمرٌو) .

---

* قوله : (فتقولُ : جاء زيدٌ) في بعض النسخ : (وتقولُ : جاء زيدٌ . . .) إلىٰ آخره ، وهو أَوْلىٰ ؛ لأنَّ قولَهُ : (وكذلك المنفي) ؛ أي : في الجملة الاسميّة .

والحالُ أنَّها قد قُرِنتْ بذاتِ النفي ؛ أي : بالأداة ذاتِ النفيِ ؛ فليس قولُهُ : (وبذاتِ . . .) إلىٰ آخره صورةً أُخْرىٰ .

* قوله : (في بعض النسخ : وتقولُ . . .) إلىٰ آخره : النسخةُ التي كَتَبَ عليها المُحشّي نصُّها : (وكذلك المنفيُّ ؛ فتقولُ : « جاء زيدٌ لم يضحكْ » ، أو : « ولم يضحكْ » . . .) إلىٰ آخره ، والنسخةُ التي اختارها : (وتقول) بالواو بدل الفاء[1] ، وفي نسخٍ أُخَرَ ما نصُّهُ : (وكذلك المنفيّةُ ، وكذلك المضارعُ المنفيُّ ؛ تقولُ : « جاء زيدٌ لم يضحكْ » ، أو : « ولم يضحكْ » . . .) إلىٰ آخره[2] ، وهـٰذه غيرُ مناسبة ؛ لأنَّهُ سيأتي يقولُ بعدَ ذلك : (وجاء زيدٌ وقد قام عمرٌو) . . . إلىٰ آخره[3] ، معَ أنَّ هـٰذا مِنْ أمثلة الماضي المُثبَتِ ، لا المضارعِ المنفيِّ ، تدبَّرْ .

---

(١) جاءت كذلك في (و) ، وفي (ح) : (وكذلك المضارع المنفي ؛ تقول) .

(٢) جاءت كذلك في (ز) .

(٣) انظر (٣/٤٥٨) .

و(جاء زيدٌ وقد قام عمرٌو) ، و(جاء زيدٌ قد قام أبوهُ) ، و(جاء زيدٌ وقد قام أبوهُ) ، وكذلك المنفيُّ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وما قام عمرٌو) ، و(جاء زيدٌ ما قام أبوهُ) ، أو : (وما قام أبوه) .

ويدخلُ تحتَ هٰذا أيضاً : المضارعُ المنفيُّ بـ (لا) ؛ فعلىٰ هٰذا : تقولُ : (جاء زيدٌ ولا يضربُ عَمْراً) بالواو .

وقد ذَكَرَ المُصنِّفُ في غير هٰذا الكتابِ . . أنَّهُ لا يجوزُ اقترانُهُ بالواو كالمضارع المُثبَت ، وأنَّ ما وَرَدَ ممَّا ظاهرُهُ ذلك يُؤوَّلُ علىٰ إضمار مبتدأٍ ؛ كقراءة ابن ذَكْوانَ : ﴿ فَٱسْتَقِيمَا وَلَا تَتَّبِعَانِ ﴾ [يونس : ٨٩] بتخفيف النون[1] ، والتقديرُ : (وأنتما لا تتَّبعانِ) ؛ فـ (لا تتَّبعانِ) : خبرٌ لمبتدأٍ محذوف[2] .

٣٥٥ـ والحالُ قد يُحذَفُ ما فيها عَمِلْ وبعضُ ما يُحذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ

* قوله : (وبعضُ ما يُحذَفُ . . .) إلىٰ آخره : (بعض) : مبتدأٌ ، و(ذِكْرُهُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، خبرُهُ : (حُظِلْ) ؛ بمعنىٰ : مُنِعَ ، والرابطُ بينهما : الضميرُ في (حُظِل) النائبُ عن الفاعل ، والمبتدأُ الثاني وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل ، والرابطُ بينهما : الضميرُ المجرورُ بإضافة (ذكر) إليه .

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣١٧) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٢/٣٦٧ـ٣٦٨) .

يُحذَفُ عاملُ الحال ؛ جوازاً ووجوباً[1] .

فمثالُ ما حُذِفَ جوازاً : أنْ يُقالَ : (كيفَ جئتَ ؟) ؛ فتقولَ : (راكباً) ، تقديرُهُ : (جئتُ راكباً) ، وكقولك : (بلىٰ مُسرِعاً) لمن قال لك : (لم تَسِرْ) ، والتقدير : (بلىٰ سِرْتُ مُسرِعاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾ [القيامة : ٣ ـ ٤] ، التقديرُ والله أعلم : (بلىٰ نجمعُها قادِرينَ) .

ومثالُ ما حُذِفَ وجوباً : قولُكَ : (زيدٌ أخوكَ عَطُوفاً) ، ونحوُهُ مِنَ الحال المُؤكِّدة لمضمون الجملة ، وقد تقدَّم ذلك[2] .

---

* قوله : (﴿ أَيَحْسَبُ ٱلْإِنسَٰنُ ﴾) ؛ أي : الكافرُ (﴿ أَلَّن نَّجْمَعَ عِظَامَهُۥ ﴾) للبعث والإحياء (﴿ بَلَىٰ ﴾) نجمعُها (﴿ قَٰدِرِينَ ﴾) مع جَمْعِها (﴿ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ ﴾) ؛ وهي الأصابعُ ؛ أي : نُعِيدَ عظامَها كما كانتْ مع صِغَرِها ، فكيف بالكبيرة ؟! انتهىٰ « جلالَين »[3] .

---

(١) قوله : (عاملُ الحال) ؛ أي : غيرُ المعنوي ، أمَّا هو ـ كالظرف واسم الإشارة ـ : فلا يُحذَفُ عُلِمَ أو لا ، وأمَّا حَذْفُ الحالِ نَفْسِها : فالأصلُ : جوازُ حذفها ؛ لأنَّها فَضْلةٌ ، وقد يمتنعُ ؛ ككونه محصوراً فيه ؛ نحوُ : (ما ضربتُ زيداً إلا قائماً) ، أو نائباً عن عامله ؛ كـ (هَنِيئاً مَرِيئاً) ؛ أي : كُلْهُ هنيئاً ، أو توقَّف عليه المُراد ؛ كـ ﴿ قَامُوا۟ كُسَالَىٰ ﴾ [النساء : ١٤٢] ، أو جواباً ، أو نائباً عن خبر (كان) ، كما سيُمثِّلُهما الشارح ؛ فلا تُحذَفُ الحالُ في شيء من ذلك . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٤٩) .

(٢) انظر (٣/ ٤٤٣ـ ٤٤٩) .

(٣) تفسير الجلالين (ص٧٧٩) .

وكالحال النائبة مَنابَ الخبرِ ؛ نحوُ : (ضَرْبي زيداً قائماً) ، التقديرُ : (إذا كان قائماً) ، وقد سَبَقَ تقريرُ ذلك في (باب المبتدأ والخبر)[1] .

وممَّا حُذِفَ فيه عاملُ الحالِ وجوباً : قولُهُم : (اشتريتُهُ بدرهمٍ فصاعداً) ، و(تصدَّقتُ بدينارٍ فسافلاً)[2] ؛ فـ (صاعداً) و(سافلاً) : حالانِ عاملُهُما محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (فذَهَبَ الثمنُ صاعداً) ، و(ذَهَبَ المُتصدَّقُ به سافلاً) .

وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبعضُ ما يُحذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلْ) ؛ أي : بعضُ ما يُحذَفُ مِنْ عامل الحال مُنِعَ ذِكْرُهُ .

. . . .

---

(١) انظر (٢/ ٣٤٤ـ٣٤٦) .

(٢) أي : مِنْ كلِّ حال تُفهِمُ ازدياداً أو نقصاً بتدريج ، ويجب اقترانُها بالفاء أو بـ (ثُمَّ) ، كما يجبُ حذفُ عاملِها وصاحبِها ، كما سيُقدِّرُهُ الشارح بقوله : (فذَهَبَ الثمنُ) ؛ فالمعطوفُ بالفاء جملةٌ خبريَّةٌ محذوفة ، فإن قُدِّر : (فاذهبْ بالعدد صاعداً) . . كانت إنشائية . « خضري » (١/ ٤٥٠) ، وانظر ما تقدم تعليقاً في (١/ ٢٣٧) .

التمييز

. . . .

(التمييزُ)

❁ قوله : (التمييزُ) يُقالُ له : (تمييزٌ) ، و(مُميِّزٌ) ، و(تبيينٌ) ، و(مُبيِّنٌ) ، و(تفسيرٌ) ، و(مُفسِّرٌ)[1] .

وهو في اللغة : فَصْلُ شيءٍ مِنْ شيء ، ومنه : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ أَيُّهَا ٱلْمُجْرِمُونَ ﴾ [يس : ٥٩] ؛ أي : انفردوا عن المؤمنين ؛ بدليلِ : ﴿ وَيَوْمَ تَقُومُ ٱلسَّاعَةُ يَوْمَئِذٍ يَتَفَرَّقُونَ ﴾ [الروم : ١٤] « شرح الجامع »[2] .

وفي « التصريح » : (هو في الأصل : مصدرُ « ميَّز » : إذا خَلَّصَ شيئاً مِنْ شيء وفرَّق بين مُتشابِهَينِ ، وقولُهُم في الاسم المُميِّز : « تمييزٌ » . . مجازٌ ؛

[التمييزُ]

❁ قوله : (ومنه : ﴿ وَٱمْتَٰزُواْ ٱلْيَوْمَ ﴾) فيه : أنَّ هـٰذا مِنَ الامتياز الذي هو أَثَرُ التمييز ، إلا أنَّ الأمرَ في هـٰذا سهلٌ .

(١) لا داعي لِذكْرها ؛ لأنَّ الشارحَ سيذكرها بعد قليل ، ويحتمل : أنَّها ساقطة في النسخة التي كتب عليها ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) السراج المنير (ق/ ٢١٤) .

مِنْ إطلاق المصدر على اسم الفاعل) ؛ أي : مجازٌ لغويٌّ وإن كان حقيقةً عُرْفيّة . انتهىٰ « دَنَوْشَري »[1] .

وقد أشار الناظمُ إلىٰ معناه اصطلاحاً بقوله : (اسمٌ بمعنىٰ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (اسمٌ بمعنىٰ « مِنْ » . . .) إلىٰ آخره : (اسم) : مبتدأٌ ، و(بمعنىٰ « مِنْ »): صفتُهُ ، و(مُبِينٌ) : نعتٌ لـ(اسم) ، وفي « التوضيح » ما يُعطِي أنَّ (مُبِينٌ) نعتٌ لـ (مِنْ) لا لـ (اسمٌ)[2] ؛ فيكونُ مجروراً[3] ، و(نَكِرَهْ) : نعتٌ بعدَ نعت ، وجملةُ (يُنصَبُ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ ، ويجوزُ جَعْلُ (اسم) خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ فتكونُ جملةُ (يُنصَبُ) مستأنفةً ، و(تمييزاً) : منصوبٌ على الحال ، وجملةُ (قد فَسَّرَهْ) : صِلَةُ (ما) ،

❁ قوله : (نعتٌ لـ « مِنْ ») فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه نعتُ المعرفةِ بالنكرة ؛ لأنَّها لمَّا قُصِدَ لفظُها صارتْ عَلَماً علىٰ نفسها .

---

(١) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/٩٩) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/٣٩٣ـ٣٩٤) .

(٢) أوضح المسالك (٢/٣٦٠) .

(٣) وجاء كذلك بخط الإمام ابن هشام ، والمشهور : الأوّل ، ويجوز نصبه حالاً من (مِنْ) علىٰ لغة ربيعة .

. . . . بمـا قـد فَسَّـرَهْ

والعائدُ على الموصول : الهاءُ مِنْ (فسَّره) ، والضميرُ المُستتِرُ فيه : عائدٌ على التمييزَ .

❁ قوله : (بما قد فَسَّرَهْ) اعتُرِضَ : بأَنَّهُ يَقتضِي أنَّ التمييزَ يُنصَبُ بما قد فسَّره سواءٌ كان مُفسِّراً لإبهامِ اسمٍ أو نسبةٍ ، مع أنَّ الناصبَ لمُبيِّنِ الاسمِ هو ذلك الاسمُ المُبهَم ، وصحَّ ذلك مع أنَّهُ جامدٌ ؛ لشَبَهِهِ باسم الفاعل ؛ لأنَّهُ طالبٌ له في المعنىٰ ؛ كـ (عشرِينَ درهماً) ، والناصب لمُبيِّنِ النسبةِ الفعلُ وشِبْهُهُ ؛ كـ (طاب نَفْساً) ، و(طَيِّبٌ أُبُوَّةً) .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُميَّزَ في تميزِ النسبةِ هو المسندُ مِنْ فعلٍ وشِبْهِهِ ؛ لصحَّة وصفِهِ بالإبهام مِنْ حيثُ نسبتُهُ ؛ لأنَّ النسبةَ مُتعلِّقةٌ به ، فيصحُّ وصفُهُ بوصفها ، وهو حَسَنٌ .

❁ قوله : (معَ أنَّ الناصبَ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ والأخصرُ : (وهو مُسلَّمٌ في مُفسِّرِ مُبهَمِ الاسمِ ، لا النسبةِ ؛ لأنَّ العاملَ فعلٌ أو شِبْهُهُ) .

❁ قوله : (لأنَّهُ طالبٌ له في المعنىٰ) ؛ أي : ولأنَّهُ يُشبِهُهُ أيضاً في وجودِ ما به تمامُ الاسمِ ؛ وهو التنوينُ أو النون ؛ فـ (عشرون درهماً) شبيهٌ بـ (ضاربِينَ زيداً) ، و(رطلٌ زيتاً) بـ (ضارب زيداً) .

❁ قوله : (والناصب لمُبيِّنِ النسبةِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ لم يكنِ الناصبُ له هو النسبةَ ؛ لوجودِ ما هو أقوىٰ منها ؛ وهو الفعلُ أو شِبْهُهُ .

٣٥٧ـ كـ (شِبْرٍ أرضاً) و(قَفِيزٍ بُرًّا) و(مَنَــوَيــنِ عَسَــلاً وتَمْــرَا)

تقدَّم مِنَ الفَضَلات : المفعولُ به ، والمفعولُ المُطلَق ، والمفعولُ له ، والمفعولُ فيه ، والمفعولُ معه ، والمُستثنىٰ ، والحالُ ، وبقي : التمييزُ ؛ وهـو المـذكـورُ فـي هـٰـذا البـاب ، ويُسمَّـىٰ : (مُفسِّـراً) ، و(تفسيـراً) ، و(مُبيِّناً) ، و(تبييناً) ، و(مُميِّزاً) ، و(تمييزاً) .

وحينئذٍ : فقولُهُ : (بما قد فسَّره) باقٍ علىٰ عمومه .

أو أنَّ هـٰذا العمومَ مخصوصٌ بقوله بعدُ : (انصِبَنْ بـ « أَفْعَلَا ») ، وقولِهِ : (وعاملَ التمييز . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ علىٰ أنَّ العاملَ في تمييز النسبةِ الفعلُ أو شِبْهُهُ ، والعامُّ إذا كان له ما يُخصِّصُهُ . . . لا يُقالُ : إنَّهُ باطلٌ .

فحاصلُ معنىٰ قولِهِ : (بما قد فسَّره) ؛ أي : إلا فيما سيأتي ، مع أنَّ لنا أنْ نجعلَ قولَهُ : (كـ « شِبْرٍ أرضاً ») تقييداً ؛ أي : بأنْ يُجعَلَ حالاً مِنْ (ما) الموصولةِ ؛ أي : يُنصَبُ بالذي فسَّره حالَ كونِهِ مثلَ : (شِبْرٍ أرضاً) ، كما قاله المُعرِبُ ، قال : (وإنَّما خصَّ المفردَ بالذِّكْر ؛ لأنَّهُ في الغالب جامدٌ ، فربَّما يُتوهَّمُ أنَّهُ لا ينصب)(١) .

* قوله : (و« قَفِيزٍ بُرًّا ») البُرُّ : معروف ، و(القَفِيزُ) : مكيالٌ بقدر ثمانية مَكَاكِيكَ ، والمَكُّوكُ : مكيالٌ ، وهو صاعانِ ونصفٌ ، وهو أيضاً ثلاثُ

---

(١) تمرين الطلاب (ص٧٩) .

وهو : كلُّ اسمٍ نكرةٍ ....

كِيلَجاتٍ ، والكِيلَجَة : مَناً وسبعةُ أثمان مَناً ، والمَنَا ـ بتخفيف النونِ والقَصْر ؛ كـ (عصاً) ـ : مفردُ (المَنَوين) ؛ وهو رِطْلانِ . انتهىٰ ، ويُقالُ فيه : (مَنٌّ) بالتشديد أيضاً . « شاطِبي » مع زيادة إيضاح[1] .

ويُؤخَذُ مِنْ كلام الفارضيِّ : أنَّ (القفيزَ) هو المُعبَّرُ عنه بـ (الإِرْدَبِّ) عندَنا ؛ فإنَّهُ قال : (« القَفِيزُ » لأهل العراق ، و« الرُّسْتاقُ » لخُرَاسانَ ، و« المِرْبدُ » لأهل الحجاز ، و« الإِرْدَبُّ » لمِصْرَ)[2] .

* قوله : (وهو : كلُّ اسمٍ . . .) إلىٰ آخره : لَحَظَ في التعريف كونَهُ ضابطاً ، فأَدْخلَ فيه لفظةَ (كل) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٥٣٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٨١) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٥٨) ، والأصل : أَلَّا يدخلَ في الحدود لفظُ (كل) ؛ لأنَّهُ لا يُطلَبُ من الحد العموم ، وإنَّما يُطلَب فيه بيانُ ماهيَّة الشيء وحقيقته ، وزاد العلامة الخضري علىٰ شيخ الإسلام ؛ فقال (١/ ٤٥١) : (وليس حدّاً حقيقيّاً وارداً على الماهيَّة حتىٰ تُنافيَهُ « كل » ، لكن اعتُرِض : بأنَّه يشملُ نحوَ : « عندي عشرةٌ دراهم » بتنوين « عشرة » ، و﴿ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] ؛ لأنَّهُ علىٰ معنىٰ « من » ، مع أنَّهُ ليس تمييزاً ، بل بدلٌ ، لأنَّ تمييزَ العشرة لا يُرفع ، وتمييزَ العدد المُركَّب لا يُجمع ، ويُجابُ : بأنَّهُ ليس علىٰ معنىٰ «من» ، بل المُرادُ : « عشرة هي دراهمُ » ، و« اثنتي عشرةَ هي أسباطٌ » ، وأمَّا المجرور في نحو : « رطل زيتٍ » ، و« قفيز بُرٌ » بالإضافة . . فلا يَرِدُ ؛ لأنَّهُ يُسمَّىٰ تمييزاً ، كما هو مُقتضىٰ كلامِ المُصنِّف والشارحِ فيما سيأتي وغيرهما ، وعلىٰ منع ابن هشام تسميتَهُ بذلك يحتاجُ لإخراجه مِنَ الضابط بملاحظة قيد النصب ، كما فَعَلَ في « التسهيل » ، وإن كان حُكْماً) .

مُضمَّنٍ معنىٰ (مِنْ)[1] ؛ لبيانِ ما قبلَهُ مِنْ إجمال ؛ نحوُ : (طاب زيدٌ نَفْساً) ، و(عندي شِبْرٌ أرضاً) .

واحتَرَزَ بقولِهِ : (مُضمَّنٍ معنىٰ « مِنْ ») : مِنَ الحال ؛ فإنَّها مُتضمِّنةٌ معنىٰ (في) .

وقولُهُ : (لبيانِ ما قبلَهُ) احترازٌ ممَّا تضمَّن معنىٰ (مِنْ) وليس فيه بيانٌ لِمَا قبلَهُ ؛ كاسم (لا) التي لنَفْيِ الجنس[2] ؛ نحوُ : (لا رجلَ قائمٌ) ؛

❀ قوله : (مُضمَّنٍ معنىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُتضمِّنٍ معناها ، لا أنَّهُ مُرادِفُها ؛ إذ لا يُرادِفُ الاسمُ الحرفَ .

❀ قوله : (معنىٰ « مِنْ ») ؛ . . . .

---

(1) قوله : (نكرة) خرج : المعرفة في نحو : (حسنٌ وجهَهُ) بالنصب ؛ فإنه مُشبَّهٌ بالمفعول به لا تمييز عند البَصْريِّينَ ، ولا يَرِدُ : (وطِبْتَ النَّفْسَ) ؛ لأنَّ (أل) فيه زائدة . « خضري » (١/ ٤٥١) .

(2) مُقتضىٰ صنيعِهِ : أنَّهُ أراد بمعنىٰ (مِنْ) : ما يَعُمُّ البيانَ وغيرَهُ مِنْ معانيها ؛ حتىٰ يدخلُ فيه اسمُ (لا) ، ويحتاج لإخراجه بقيد البيان ، لـٰكن يَرِدُ عليه حينئذ : أنَّ الحالَ لا تخرجُ بقوله : (بمعنىٰ « مِنْ ») ؛ لأنَّها تَرِدُ للظرفية ؛ نحوُ : ﴿ إِذَا نُودِىَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] ، بل بـ (مبين) ، مع ملاحظةِ قيدٍ آخَرَ ؛ أي : مُبِينٌ للذوات لا للهيئات ، وقد يُجاب : بأنَّ المُرادَ : معاني (مِنِ) المشهورة لها ؛ كالابتداء والتبعيض والاستغراق ، فتخرج به الحال ؛ لأنَّ الظرفيَّة لم تَشِعْ فيها ؛ فـ (مُبِينٌ) علىٰ هـٰذا : مُخرِجٌ لاسم (لا) فقط ، أو أنَّهُ أراد بمعنىٰ (مِنْ) : خصوصَ البيان ؛ فيخرجُ به اسم (لا) كالحال ؛ فقولُهُ : (مُبِينٌ) قرينة على المراد للإخراج ، والأوَّلُ أكثرُ فائدة . « خضري » (١/ ٤٥٢) .

فإنَّ التقديرَ : (لا مِنْ رجلٍ قائمٌ) .

أي : البيانيّةِ ؛ وهي التي يكونُ المجرورُ بها عينَ المُبيَّنِ بها ؛ ولهـٰذا لا يجوزُ جرُّ مُميِّزِ (أحدَ عشرَ) بها ؛ لعدم صِدْقِهِ على الأحدَ عشرَ ، ولا جرُّ التمييزِ في نحو : (طاب زيدٌ نَفْساً) ؛ إذِ النَّفْسُ ليس زيداً ، وكذا (عِلْماً) و(داراً) ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يكونُ التعريفُ جامعاً .

❁ **قوله : (أي : البيانيّةِ) هـٰذا لا يُناسِبُ صنيعَ الشارحِ ؛ حيثُ أَخْرَجَ اسمَ** (لا) بقوله : (لبيانِ ما قبلَهُ) ، ولم يُخرِجْهُ بتضمُّن معنىٰ (مِنْ) كما أخرج الحالَ بذلك .

ولو حُمِلَتْ (مِنْ) علىٰ خصوصِ (مِنِ) البيانيّةِ . . لكان اسمُ (لا) خارجاً بتضمُّنِ معنىٰ (مِنْ) ؛ لعدم صدقِهِ حينئذٍ عليه ؛ لأنَّهُ مُتضمِّنٌ معنىٰ (مِنِ) الاستغراقيّةِ ، وحينئذٍ : يكونُ قولُهُ : (لبيانِ ما قبلَهُ) فائدتُهُ : الدَّلالةُ علىٰ أنَّ المُرادَ بـ (من) : خصوصُ (مِنِ) البيانيّةِ .

وإنَّما المُناسِبُ لِمَا صَنَعَهُ الشارحُ : أنْ يُرادَ بمعنىٰ (مِن) : المعنى المشهورُ استعمالُها فيه ؛ كالبيان ، والابتداء ، والتبعيضِ ، والاستغراق ، بخلاف غيرِ المشهورِ ؛ كالظرفيّة في نحو : ﴿ إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَوٰةِ مِن يَوْمِ ٱلْجُمُعَةِ ﴾ [الجمعة : ٩] ؛ أي : فيها ؛ فلذلك أخرجَ الحالَ بتضمُّنِ معنىٰ (مِنْ) ، وأخرجَ اسمَ (لا) بقوله : (لبيانِ ما قبلَهُ) .

وكلُّ هـٰذا علىٰ أنَّ اسمَ (لا) مُتضمِّنٌ معنىٰ (مِنِ) الاستغراقيّة ، أمَّا علىٰ أنَّ الأصلَ : (لا شيءَ مِنْ رجلٍ) . . فهو مُتضمِّنٌ معنىٰ (مِنِ) البيانيّة ؛ فلا يخرجُ مِنَ التعريف .

وأُجِيبَ : بأنَّ التحقيقَ عندَهُم : أنَّ (مِن) البيانيَّةَ لبيانِ أنَّ المُميَّزَ أيُّ جنسٍ مِنْ أجناس الأمور وأنواعها ، لا لمُجرَّدِ أنَّهُ هو هو ، أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] .

---

* قوله : (لبيانِ أنَّ المُميَّزَ أيُّ جنسٍ . . .) إلىٰ آخره ، سواءٌ صحَّ التصريحُ بـ (مِنْ) أم لا ، وسواءٌ كانَ المُميَّزُ مذكوراً قبلَ التمييزِ حقيقةً ، أو تقديراً ؛ كما في : (طاب زيدٌ نَفْساً) ؛ فإنَّ التقديرَ : (طاب شيءُ زيدٍ)[2] ، وبُيِّنَ ذلك الشيءُ بأنَّهُ مِنْ جنس النَّفْس .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ المُرادَ بتضمُّنه معنىٰ (مِنِ) التي لبيانِ ما قبلَها : أنَّهُ مُفِيدٌ لمعناها ؛ وهو بيانُ ما قبلَهُ ؛ أي : بيانُ جنسِهِ ولو تقديراً ؛ لا أنَّها مُقدَّرةٌ في نظم الكلام ، وأنَّ ما بعدَها عينُ ما قبلَها حقيقةً ؛ فـ (رجلاً) في (عندي أحدَ عشرَ رجلاً) . . بيانٌ لجنسِ ما قبلَهُ ؛ وهو (الأحد عشر) وإنْ لم يصحَّ التصريحُ بـ (مِنْ) ، و(عِلْماً) في (طابَ زيدٌ عِلْماً) . . بيانٌ لجنسِ ما قبلَهُ تقديراً ؛ وهو (شيءُ زيدٍ) ؛ إذ الكلامُ علىٰ تقديرِ مضافٍ ؛ إذ الحقُّ : أنَّ تمييزَ النسبةِ مِنْ قَبيلِ تمييزِ الذاتِ تقديراً ، وجَعْلُهُ نوعاً آخَرَ إنَّما هو بحسَب الظاهر ، كما أفادوه .

وتحقيقُ المَقام : أنَّ تمييزَ المفردِ يرفعُ إبهامَ ذلك المفردِ لا غيرُ ؛ فنحوُ : (عندي رطلٌ زيتاً) ثبوتُ الكينونةِ للرَّطل لا إبهامَ فيه ، إنَّما الإبهامُ في الرَّطل المُرادِ به الموزونُ مجازاً مرسلاً ، أو هو حقيقةٌ عُرْفيَّةٌ ، وكذا يُقالُ في العدد ، بخلاف تمييزِ النسبة ؛ نحوُ : (طاب زيدٌ نَفْساً) ؛ فإنَّ فيه إبهاماً في النسبة ؛ وذلك أنَّكَ نسبتَ شيئاً إلىٰ شيء في الظاهر ، والمنسوبُ إليه في الحقيقة

---

(١) الدرة البهية (ق/ ٩٨) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥١ـ ٤٥٢) .

(٢) أي : شيءٌ يتعلَّق بزيد .

غيرُهُ ، وتقديرُهُ : (طاب شيءُ زيدٍ نَفْساً) ، فلمَّا أُبهِمَ المنسوبُ إليه استلزمَ إبهامُهُ نوعَ إبهامٍ في النسبة ، فتمييزُ الجملةِ وما ضاهاها وإن كان تمييزَ مفردٍ . . ينشأُ عنه تمييزُ النسبة ، إلا أنَّهُ يُقالُ له تمييزُ نسبة ؛ لأنَّهُ محلُّ الفرقِ بينه وبينَ تمييزِ المفرد ، فاقتصروا عليه .

قال ابنُ الحاجبِ في « الكافية » : (التمييزُ : ما يرفعُ الإبهامَ المُستقِرَّ عن ذاتٍ مذكورةٍ أو مُقدَّرة)[١] .

قال الجاميُّ في « شرحها » : (فالمذكورةُ : نحوُ : « رطل زيتاً » ، والمُقدَّرةُ : نحوُ : « طاب زيدٌ نَفْساً »)[٢] .

ثمَّ قال ابنُ الحاجبِ : (فالأوَّل : عن مفرد ، والثاني : عن نسبة)[٣] ؛ قال الجاميُّ : (لمَّا كان الإبهامُ في طرفِ النسبة يستلزمُ الإبهامَ فيها ، ورفعُهُ عنها يستلزمُ الرفعَ عنه . . قال : « عن نسبة » مُقتصِراً عليها ؛ تنبيهاً على أنَّ مقابلةَ هٰذا القِسْمِ للمفرد إنَّما هي لمُجرَّد النسبة لا غيرُ) انتهىٰ[٤] .

فقولُ مَنْ قال : (إنَّ نحوَ : « طاب زيدٌ نَفْساً » لا إبهامَ في نسبته) . . معناه : لا إبهامَ فيها أصالةً ، بل الإبهامُ أصالةً في المنسوب إليه الطيب ، وقولُ

(١) كافية ابن الحاجب (ص٢٤) .
(٢) الفوائد الضيائية (١/ ٣٦٤) .
(٣) كافية ابن الحاجب (ص٢٤) .
(٤) الفوائد الضيائية (١/ ٣٧٢) .

وقولُهُ : (لبيانِ ما قبلَهُ مِنْ إجمالٍ) يشملُ : نوعَيِ التمييزِ ؛ وهما : المُبيِّنُ إجمالَ ذاتٍ ، والمُبيِّنُ إجمالَ نِسْبةٍ .

فالمُبيِّنُ إجمالَ الذات : هو الواقعُ بعدَ المقاديرِ[1] ـ وهي : المَمْسُوحاتُ ؛ نحوُ : (له شِبْرٌ أرضاً) ، والمَكِيلاتُ ؛ نحوُ : (لهُ قَفِيزٌ بُرّاً) ، والمَوْزُوناتُ ؛ نحوُ : (له مَنَوانِ عَسَلاً وتمراً) ـ والأعدادِ[2] ؛ نحوُ : (عندي عشرونَ درهماً) .

وهو منصوبٌ بما فسَّره[3] ؛ وهو : (شبرٌ) ، و(قفيزٌ) ، و(مَنَوانِ) ، و(عشرونَ) .

---

* قوله : (المَمْسُوحاتُ) قال في « المصباح » : (مَسَحْتُ الأرضَ مَسْحاً : ذَرَعْتُها ، والاسمُ : « المِسَاحة » بالكسر) انتهى[4] .

مَنْ قال : (إنَّ التمييزَ في الحقيقة لأمرٍ مُقدَّر يتعلَّقُ بزيد ، وإنَّما سُمِّيَ تمييزاً

---

(١) أي : ونحوِها ممَّا أَجْرَتْهُ العرب مُجْراها ؛ لشبهه في مطلق المقدار وإن لم يكن مُعيَّناً ؛ كـ(ذَنُوبٍ ماءً) ، و(نِحْيٍ سَمْناً) ؛ لشبهه بالكَيْل ، و(على التمرة مِثْلُها زُبْداً) ؛ لشبهه بالوزن أو المساحة . « خضري » (١/٤٥٢) .

(٢) معطوف على (المقادير) ؛ فيكون المُبيِّنُ إجمالَ الذات قِسْمَينِ ، وما بينهما بيان لأنواع المقادير الثلاثة ، وعند ابن الحاجب : العدد مِنَ المقادير ؛ فيكون بالرفع معطوفاً على (الممسوحات) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/٤٥٣) .

(٣) أي : بلا خلافٍ ، وإنَّما عَمِلَ المُفسِّرُ مع جموده ؛ لشبهه اسمَ الفاعل في الاسمية ، وطلبِ معمولِهِ في المعنى ، ووجودِ ما به تمامُ الاسم ؛ وهو التنوينُ والنون ؛ فـ(عشرون درهماً) شبيهٌ بـ(ضاربِينَ زيداً) ، و(رطلٌ زيتاً) شبيهٌ بـ(ضاربٌ زيداً) . « خضري » (١/٤٥٣) .

(٤) المصباح المنير (٢/٧٨٦) .

والمُبيِّنُ إجمالَ النِّسبة : هو المَسُوقُ لبيانِ ما تَعَلَّقَ به العاملُ مِنْ فاعلٍ أو مفعول(١) ؛ نحوُ : (طاب زيدٌ نَفساً)(٢) ، ومثلُهُ : ﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾ [مريم: ٤]، و(غرستُ الأرضَ شجراً)، ومثلُهُ: ﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢].

❀ قوله : (﴿ وَٱشْتَعَلَ ٱلرَّأْسُ شَيْبًا ﴾) ؛ أي : امتلأ الرأسُ . . . إلىٰ آخره ؛ فنسبةُ الاشتعالِ إلى (الرأس) مُبهَمةٌ ، و(شَيْباً) مُبيِّنٌ لذلك الإبهامِ ، وهٰذا التمييزُ مُحوَّلٌ عن الفاعل ، والأصلُ : (اشتعلَ شَيْبُ الرأسِ) ؛ فحُوِّل الإسنادُ مِنَ المضاف ـ وهو (شيب) ـ إلى المضاف إليه ـ وهو (الرأس) ـ فارتفع ، ثمَّ جِيءَ بذلك المضاف الذي حُوِّلَ عنه الإسنادُ فَضْلةً وتمييزاً .

❀ قوله : (﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾) ؛ أي : فنسبةُ (فجَّرنا) إلى

للنسبة نَظَراً للظاهر) . . معناه : أنَّ التمييزَ بحسَب الباطنِ والتقديرِ لأمر يتعلَّقُ بزيد ، وسُمِّيَ تمييزَ نسبةٍ ؛ نَظَراً للظاهر الذي هو عدمُ التقديرِ ، وأنَّ الإبهامَ في النسبة الذي هو تابعٌ للإبهام في المُقدَّر ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (أي : امتلأ) هٰذا تفسيرٌ مجازيٌّ ؛ لأنَّهُ شُبِّهَ امتلاءُ الرأسِ بالشَّيب باشتعال النارِ في الحَطَب ؛ بجامع العمومِ ، أو حصولِ ما به التنويرُ ، أو استعقابِ الفناءِ في كلٍّ ، واستُعِيرَ له الاشتعالُ ، واشتُقَّ منه (اشتعلَ) بمعنى (امتلأ) .

---

(١) وهٰذا صريحٌ في أنَّ المبهمَ ليس هو النسبةَ ، بل ذاتٌ مُقدَّرة ، كما نبَّه عليه الأنبابي في (٣/ ٤٦٨ ـ ٤٦٩) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٢ـ٤٥٣) .

(٢) أي : ونحوُ : (عجبتُ من طِيبِ زيدٍ نَفْساً) ، و(زيدٌ طَيِّبٌ نَفْساً) ؛ فهو مُحوَّلٌ عن فاعل المصدر أو الوصف ، والأصل : (عجبتُ مِنْ طِيبِ نَفْسِ زيد) ، و(زيدٌ طيِّبةٌ نَفْسُهُ) ؛ فالنسبة المُميَّزة لا يلزمُ كونُها في جملة ، بل تكونُ في غيرها كما مُثِّل ، « خضري » (١/ ٤٥٣) .

فـ (نَفْساً) : تمييزٌ منقولٌ مِنَ الفاعل ، والأصلُ : (طابتْ نَفْسُ زيدٍ) ، و(شجراً) : منقولٌ مِنَ المفعول ، والأصلُ : (غرستُ شجرَ الأرضِ) ؛ فبَيَّنَ (نَفْسُ) الفاعلَ الذي تعلَّق به الفعلُ ، وبَيَّنَ (شجرَ) المفعولَ الذي تعلَّق به الفعلُ .

والناصبُ له في هـٰذا النوع : هو العاملُ الذي قبلَهُ(١) .

٣٥٨ـ وبعدَ ذي ونحوِها . . . .

(الأرض) مُبهَمةٌ ، و(عُيُوناً) مُبيِّنٌ لذلك الإبهام ، والأصلُ : (وفجَّرنا عيونَ الأرض) ؛ فحُوِّلَ المضافُ ، وأُقِيمَ المضافُ إليه مُقامَهُ ، وجِيءَ بالمضاف تمييزاً .

* قوله : (وبعدَ ذي) ؛ أي : المُقدَّراتِ الثلاثِ ، (ونحوِها) ؛ أي : ممَّا أَجْرَتْهُ العربُ مُجْراها في الافتقار إلىٰ مُميِّز ؛ وهي الأوعيةُ المُرادُ بها المقدارُ ؛ كـ (ذَنُوبٍ ماءً) ، ويصحُّ أنْ يُرادَ بـ (نحوها) : غيرُ المُقدَّراتِ الثلاثة ، سواءٌ كان مُقدَّراً أو لا .

---

* قوله : (غيرُ المُقدَّراتِ الثلاثة) المُناسِبُ : (غيرُ الأمثلةِ الثلاثة) ؛ ليتضحَ التعميمُ بعدُ .

---

(١) مِنْ فعل أو شبهه كما سبق في (٣/ ٤٦٣) ، وقيل : الناصب له نَفْسُ الجملة ؛ ولذلك يُسمَّى : التمييزَ المُنتصِبَ عن تمام الكلام ؛ أي : عن تمام الجملة ؛ لأنَّها هي الناصبةُ له ، واختاره ابن عصفور . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٤) .

. . . . أَجْرُرْهُ إذا   أَضَفْتَها كـ (مُدُّ حِنْطةٍ غِذَا)[1]

---

* قوله : (أَجْرُرْهُ. . .) إلىٰ آخره : استثنىٰ في « التسهيل » و« العُمْدة » : ما دلَّ على امتلاءٍ ؛ نحوُ : (هو ممتلئٌ ماءً) ؛ فلا يُضافُ ؛ لأنَّهُ في تقدير الإضافة ؛ أي : مُمتلِئُ النواحي ، قال ابنُ هشام : (ويُمكِنُ دخولُهُ في عبارتِهِ ؛ حَمْلاً لقوله : « أَضَفْتَها » على الإضافة لفظاً أو تقديراً) ، لٰكنْ أبو حيَّانَ نازعه في ذلك ، وقال : (إنَّهُ مِنْ تمييز الجملة ، لا مِنْ تمييز المفرد) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

* قوله : (كمُدُّ حِنْطةٍ) بكسر الحاء : مُرادِفةٌ للقمح والبُرِّ والطعام ، كما في « المصباح »[3] .

قال المَكُوديُّ : (مبتدأٌ ومضاف إليه ، و« غِذَا » : خبرُهُ ، وهو علىٰ حذف القولِ ، تقديرُهُ : « كقولك : مُدُّ حِنْطةٍ غِذَا »)[4] .

---

* قوله : (حَمْلاً لقوله : « أَضَفْتَها ») صوابُهُ : (أُضِيفَ) ؛ فإنَّ قولَهُ : (أضفتَها) ؛ أي : للتمييز ، وفي هٰذه الحالة يُجَرُّ .

---

(١) في (و) : (وشبهها) بدل (ونحوها) ، وفي نسخة علىٰ هامشها كالمثبت من (ز ، ح) وخطِّ الإمام ابن هشام ، وعليها جرىٰ غالب شروح « الألفية » .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٣١) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص١١٤) ، و« عمدة الحافظ » (١/ ٤٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٩/ ٢٢٤ـ ٢٢٥) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢١١) .

(٤) شرح المكودي على الألفية (ص١٤٤) .

٣٥٩ـ والنصبُ بعدَ ما أُضِيفَ وَجَبَا إنْ كانَ مِثْلَ (ملءُ الأرضِ ذَهَبَا)

أشار بـ (ذي) : إلىٰ ما تقدَّم ذِكْرُهُ في البيت مِنَ المُقدَّرات ؛ وهو ما دلَّ علىٰ مساحةٍ أو كيلٍ أو وزن ؛ فيجوزُ جرُّ التمييزِ بعدَ هـٰذهِ بالإضافة إن لم يُضَفْ

وقال الشاطِبيُّ : (و« غِذَا » في قوله : « كمُدُّ حنطةٍ غِذَا » : بدلٌ ، أو حال) انتهىٰ[1] ، وهو بكسر الغين وبالذال المُعجَمتَين : ما يُتغذَّىٰ به مِنَ الطعام هنا .

* قوله : (والنصبُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا البيتُ تقييدٌ لسابقه ؛ فمعنىٰ (أجرُرْهُ إذا أَضَفْتَها) ؛ أي : ما لم تكنْ مضافةً لغيره . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .

* قوله : (إنْ كانَ مِثْلَ . . .) إلىٰ آخره : اسمُ (كان) : ضميرٌ عائدٌ على المضاف المُستفادِ مِنْ (أُضِيفَ) ، أو إلىٰ (ما) الموصولة ، و(مِثْل) : خبرُ (كان) .

* قوله : (مِلْءُ الأرضِ) قال المَكُوديُّ : (مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : « لي » أو نحوُهُ ، والجملةُ مَحْكِيَّةٌ بقولٍ محذوف ، تقديرُهُ : « إن

---

* قوله : (مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لذلك ، بل كلامُ المُصنِّفِ حكايةٌ لِمَا في الآية ، كما أشار إليه الشارحُ[3] .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٥٣٧) ، وعليه : يكونُ الخبرُ محذوفاً ؛ أي : عندي ، ولعلَّ الأَوْلىٰ للمُحشِّي أنْ يُصرِّح به ، والله تعالىٰ أعلم .
(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ق٣٥٦) .
(٣) انظر (٣/ ٤٧٧) .

. . . .

كان مثلَ قولك : مِلْءُ الأرضِ ذهباً »)[1] ، وقولُهُ (ذَهَبَا) : منصوبٌ على التمييز .

وتقديرُ البيت : (والنصبُ واجبٌ بعدَ المُبهَم الذي أُضِيفَ لغير التمييز إن كان المضافُ مثلَ « ملء » مِنْ قولك : « ملءُ الأرض » في كونه لا يصحُّ إغناؤُهُ عن المضاف إليه) .

---

* قوله : (في كونه لا يصحُّ إغناؤُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلا يُقالُ : (ملءُ ذهبٍ) ، وخَرَجَ بذلك : ما إذا صحَّ إغناءُ المضافِ عن المضاف إليه ؛ كـ (أشجع الناسِ رجلاً) ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (أشجع رجلٍ) ؛ فيجوزُ الجرُّ .

وفيه : أنَّهُ ليس المُغني عن المضاف إليه المضافَ ، بل التمييزُ ؛ لأنَّهُ الذي يقعُ في محله ، لا المضافُ .

وفيه أيضاً : أنَّ نحوَ (أشجع الناس رجلاً) ليس مِنْ قَبيلِ ما نحن فيه ؛ إذ الكلامُ في المُقدَّرات .

هـٰذا مُحصَّلُ ما في « الأُشْمُونيِّ » و« الصبَّانِ »[2] ، وأنتَ خبيرٌ بأنَّ معنى الإغناءِ عنه : استقامةُ الكلامِ بالمضاف وحدَهُ ، لا الوقوعُ مَوقِعَهُ ، وبأنَّ مُحترَزَ القيدِ كمنطوقه ؛ يجبُ أنْ يكونَ موجوداً مع الموضوع ، غايةُ الأمرِ : أنَّ قيدَهُ فات ، والموضوع المضاف لغير مُميِّزه ، كما هو مُفادُ قولِهِ : (والنصبُ بعدَ

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص ١٤٥) .

(٢) انظر « الأشموني » مع « الصبان » (٢/ ٢٩٣ـ ٢٩٤) .

. . . .

. . . .

ما أُضِيفَ وَجَبَا) ، فمُحترَزُهُ : ما إذا كان المضافُ مُغنِياً معَ كونِ الفَرْضِ أنَّهُ مضافٌ لغير مُميِّزه ؛ فلا يجبُ النصبُ حينئذٍ ، بل يجوزُ جرُّهُ ونصبُهُ معَ وجودِ الإضافة المذكورةِ .

والـذي يظهـرُ لـي : أنَّ ذلـك صحيـحٌ ، وأنَّ الكـلامَ فـي المُقـدَّرات وما شابهها ، فيتحصَّلُ فيها حينئذٍ أوجهٌ ؛ وهي :

أنَّها إنْ أُضِيفتْ إلى التمييز . . جُرَّ وجوباً ؛ كـ (مُدُّ حنطةٍ) .

وإنْ أُضِيفتْ إلىٰ غيره وكان لا يُغنِي المضافُ عن المضافِ إليه بالمعنى الذي قرَّرْناهُ . . وَجَبَ نصبُ التمييز ؛ كـ (ملءُ الأرضِ ذهباً) .

وإنْ أُضِيفَ إلىٰ غيره وكان المضافُ مُغنِياً عن المضاف إليه . . جُرَّ أو نُصِبَ ؛ نحوُ : (عندي مقدارُ رطلٍ زيتاً) ؛ فإنْ راعَيتَ الإضافةَ الظاهرةَ . . نصبتَ (زيتاً) تمييزاً لـ (مقدار) ، وإنْ راعَيتَ الاستغناءَ عن المضاف إليه . . جررتَ ؛ كـ (مُدُّ حنطةٍ) .

ويُمكِنُ حملُ كلامِ الأُشْمُونيِّ علىٰ هـٰذا ، غايةُ ما فيه : أنْ يُجعَلَ قولُهُ : (نحوُ « أشجع الناسِ رجلاً ») تنظيراً لا تمثيلاً . انتهىٰ « شيخنا » .

وهو يُفِيدُ : أنَّ المضافَ في قولك : (عندي مقدارُ رطلٍ زيتاً) . . يُغني عن المضاف إليه ؛ بأنْ تقولَ : (عندي مقدارٌ زيتاً) ، ولعلَّ الفرقَ بينَهُ وبينَ (ملءُ الأرضِ ذهباً) حيثُ لا يُغني فيه المضافُ عن المضاف إليه . . أنَّ (ملء) لا بدَّ مِنْ إضافتها ، كما يَدُلُّ عليه قولُ المُحشِّي فيما سبق : (استثنىٰ في « التسهيل »

إلىٰ غيره ؛ نحوُ : (عندي شِبْرُ أرضٍ) ، و(قَفِيزُ بُرٍّ) ، و(مَنَوا عسلٍ وتمر)[1] .

فإنْ أُضِيفَ الدالُّ علىٰ مقدارٍ إلىٰ غير التمييز . . وَجَبَ نصبُ التمييز[2] ؛ نحوُ : (ما في السماء قَدْرُ راحةٍ سحاباً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿فَلَن يُقْبَلَ مِنْ أَحَدِهِم مِّلْءُ ٱلْأَرْضِ ذَهَبًا﴾ [آل عمران : ٩١] .

وأمَّا تمييزُ العدد : فسيأتي حُكْمُهُ في (باب العدد)[3] .

ثمَّ إنَّ محلَّ وجوبِ نصبِ هـٰذا التمييزِ : إذا لم يَرِدْ جرُّهُ بـ (مِنْ) ، كما يذكرُهُ بعدُ[4] .

و« العمدة » : ما دلَّ على امتلاءٍ . . .) إلىٰ آخره[5] ، بخلاف (مقدار) ؛ فإنَّهُ لا يلزمُ فيه الإضافةُ لفظاً أو تقديراً .

وبعدَ هـٰذا كلِّهِ : فكلامُ شارحِنا يُفِيدُ : أنَّ المُماثلةَ ليستْ في عدمِ صحَّةِ الإغناء ، بل في الإضافة لغير التمييز ، وهو لا إشكالَ عليه أصلاً ، تأمَّلْ .

(١) ظاهِرُهُ كالمتن : أنَّهُ يُسمَّىٰ تمييزاً عند جرِّهِ ، وقال ابن هشام بخلافه ، وإنَّما يجوز الجرُّ إذا أُريد بالشِّبْر ونحوِهِ نَفْسُ الشيء المُقدَّر من البُرِّ والأرض مثلاً ، فإنْ أُريد به الآلة التي يُقدَّر بها . . وَجَبَ الجر ، لـٰكن هـٰذا ليس تمييزاً أصلاً ؛ لأنَّهُ علىٰ معنى اللام لا (مِنْ) ، ولذا لم يتعرَّضْ له المُصنِّف والشارح . « خضري » (١/ ٤٥٥) .

(٢) أي : بالنسبة إلىٰ عدم الإضافة ؛ فلا يُنافي جوازَ جَرِّهِ بـ (مِنْ) أخذاً مما سيأتي . « خضري » (١/ ٤٥٥) .

(٣) انظر (٥/ ١٧٣ـ ١٧٧) .

(٤) انظر (٣/ ٤٨٤) .

(٥) انظر (٣/ ٤٧٣) .

٣٦٠ـ والفاعلَ المعنى انْصِبَنْ بـ (أَفْعَلَا) . . . .

* قوله : (والفاعلَ المعنىٰ) ؛ أي : الفاعلَ في المعنىٰ ؛ فهو منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ، كما قاله المَكُوديُّ[1] .

قال ابنُ هشامٍ : (اعلَمْ : أنَّهُ لا يريدُ بقوله : « الفاعلَ في المعنىٰ »[2] : أنَّ هـٰذا النوعَ مُحوَّلٌ عن الفاعل كما فَهِمَ بعضُهُم[3] ؛ لأنَّك إذا قلتَ : « حَسُنَ

* قوله : (كما فَهِمَ بعضُهُم) هو ظاهرُ كلامِ المُصنِّفِ والشارح ، ويُؤيِّدُهُ : حَصْرُهُ فيما مرَّ تمييزَ النسبةِ في الفاعلِ والمفعول[4] ، وقولُهُ : (لم يُفِدِ التفضيلَ قطعاً . . .) إلىٰ آخره . . قد يُجابُ : بإمكانِ أنْ يُرادَ : (حَسُنَ وجهُهُ حُسْناً زائداً) ؛ فلا يفوتُ التفضيلُ بتحويله عن الفاعل ، أو بأنَّ فواتَهُ غيرُ ضارٍّ ؛ إذ لا يجبُ بقاؤُهُ في الفعل الموضوعِ مكانَ (أفعل) في غير هـٰذا الباب ، فكذا فيه .

(١) شرح المكودي على الألفية (ص١٤٥) ، وقوله : (فهو) ؛ أي : (المعنىٰ) ، وأمَّا (الفاعلَ) : فهو مفعولٌ به مُقدَّم لقوله : (انصِبَنْ) ، وصحَّ عملُهُ به مع كونه مُؤكَّداً ؛ للضرورة .

(٢) لفظ (في) ليس في النظم ، وإنَّما أتىٰ به ابن هشام لبيان المعنىٰ ، وكثيراً ما يقعُ الشُّرَّاح وأرباب الحواشي في ذلك ، ولا إشكالَ فيه إذا كان المُرادُ شرحَ معنىٰ ما تضمَّنه المقول لا لفظِهِ ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) لعله أبو حيَّان ، وعزاه المُقرِّر لظاهر كلام المُصنِّف والشارح ، وانظر « منهج السالك » (ص٢٢٦) ، و« نكت السيوطي » (ق/ ١٣٢) .

(٤) انظر (٣/ ٤٧١) .

. . . . مُفضَّـلاً كـ (أنـتَ أَعْلـىٰ مَنـزِلَا)

التمييزُ الواقعُ بعدَ أفعل التفضيل : إن كان فاعلاً في المعنىٰ . . وَجَبَ نصبُهُ ، وإن لم يكن كذلك . . وَجَبَ جرُّهُ بالإضافة .

وعلامةُ ما هو فاعلٌ في المعنىٰ : أنْ يَصلُحَ جَعْلُهُ فاعلاً بعدَ جَعْلِ أفعل

وجهُهُ » لم يُفِدِ التفضيلَ قطعاً ، فكيف يكونُ مُحوَّلاً عن قولك : « أحسن وجهاً » ؟ ، وإنَّما يريدُ : كون التمييز هو المنسوبَ إليه ذلك المعنىٰ ، والتحقيقُ : أنَّ التمييزَ في هـٰذا الباب مُحوَّلٌ عن الإضافة[1] ؛ فالأصلُ : « وجهُهُ أحسنُ » ؛ فجُعِلَ المضافُ تمييزاً ، والمضافُ إليه مبتدأً ، فانفصلَ [وارتفع] بعدَ أنْ كان مُتَّصِلاً مجروراً) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❊ قوله : (مُفضَّلاً) بكسر الضاد : حالٌ مِنْ فاعل (أَنصِبَنْ) انتهىٰ « تمرين »[3] .

❊ قوله : (كـ « أنتَ أَعْلىٰ مَنزِلَا ») أنت : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أَعْلىٰ) ،

❊ قوله : (فكيف يكونُ مُحوَّلاً عن قولك : « أحسن وجهاً » ؟) في بعض النسخ : (فكيف يكونُ مُحوَّلاً عنه قولُكَ : « أحسن وجهاً » ؟)[4] ، وهو أَوْلىٰ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) المناسب : (عن المبتدأ المضاف) ، كما نبّه عليه في هامش (ج) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٣٢) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٥٦) .

(٣) تمرين الطلاب (ص٨٠) .

(٤) وهو كذلك في (ج) ، ويحتمله في (ب) .

التفضيل فعلاً ؛ نحوُ : (أنتَ أَعْلىٰ مَنزِلاً) ، و(أكثرُ مالاً) ؛ فـ (منزلاً) و(مالاً) : يجبُ نصبُهُما ؛ إذ يصحُّ جَعْلُهُما فاعلَينِ بعدَ جَعْلِ أفعلِ التفضيل فعلاً ؛ فتقولُ : (أنتَ عَلَا منزلُكَ) ، و(كَثُرَ مالُكَ) .

ومثالُ ما ليس بفاعلٍ في المعنىٰ : (زيدٌ أفضلُ رجلٍ) ، و(هندُ أفضلُ امرأةٍ) ؛ فيجبُ جرُّهُ بالإضافة[1] ، إلا إذا أُضيفَ (أفعلُ) إلىٰ غيرِه ؛ فإنَّهُ يُنصَبُ حينئذ ؛ نحوُ : (أنتَ أفضلُ الناسِ رجلاً) .

٣٦١ـ وبعدَ كلِّ ما ٱقتضىٰ تَعَجُّبَا مَيِّزْ كـ (أَكْرِمْ بأبي بكرٍ أَبَا)

و(مَنزِلًا) : تمييزٌ .

* قوله : (وبعدَ) بالنصب على الظرفيّة : معمولٌ لقوله : (مَيِّزْ) ، و(تَعَجُّبَا) : مفعولُ (ٱقتضىٰ) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : معنىٰ تعجُّبٍ[2] .

* قوله : (كأَكْرِمْ بأبي بكرٍ) أَكْرِمْ : فعلُ تعجُّبٍ علىٰ صورة الأمر ، ومعناه الخبرُ ، والباء : زائدةٌ لازمةٌ في فاعل (أَكْرِمْ) ؛ وهو (بأبي) مضافاً

---

(١) ضابطُهُ : أنْ يكونَ (أفعل) بعضاً مِنْ جنس التمييز ؛ بأنْ يصحَّ وضعُ لفظِ (بعض) مكانَهُ ؛ فتقولُ في مثاله : (زيدٌ بعضُ الرجال) ، و(هندُ بعضُ النساء) ؛ فيجبُ فيه الجر ؛ لوجوب إضافة (أفعل) لِمَا هو بعضُهُ ، وإنَّما نُصِبَ في (أكرم الناس رجلاً) مع أنَّهُ بعضُهُ ؛ لتعذُّر إضافة (أفعل) مرَّتَينِ ؛ فالحاصلُ : أنَّ تمييزَ (أفعل) يُنصَبُ في صورتَينِ ، ويُجَرُّ في صورة . « خضري » (١/ ٤٥٦) .

(٢) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٥٦): (قيل : لا فائدة في هٰذا البيت ؛ إذ الإتيانُ =

يقعُ التمييزُ بعدَ كلِّ ما دلَّ علىٰ تعجُّبٍ ؛ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً رجلاً !!) ، و(أَكْرِمْ بأبي بكرٍ أباً !!) ، و(للهِ دَرُّكَ عالماً !!) ، و(حَسْبُكَ بزيدٍ رجلاً !!) ، و(كفىٰ باللهِ عالماً !!)[1] .

إلىٰ (بكر) ، و(أَبَا) : تمييزٌ ، وهـٰذه كُنْيَةُ الصِّدِّيق ، واسمُهُ : عبدُ الله ، رضي الله عنه ، ونَفَعَنا به وسائرَ الصحابة أجمعينَ .

* قوله : (و« للهِ درُّكَ عالماً !! ») الدَّرُّ ـ بفتح الدال المُهمَلة وتشديدِ الراء ـ مصدرُ : (دَرَّ اللَّبَنُ يَدِرُّ ـ بكسر الدال وضمِّها ـ دَرّاً و دُرُوراً) : كَثُر ، ويُسمَّى اللَّبَنُ نَفْسُهُ دَرّاً ، وهو كنايةٌ عن صفة الممدوحِ ، وإنَّما أُضِيفَ إلى (الله) ؛ قصداً لإظهار التعجُّبِ ؛ لأَنَّهُ تعالىٰ مُنشِئُ العجائب ؛ فالمعنىٰ : ما أَعْجَبَ فِعْلَهُ !!

ويُمكِنُ أنْ يكونَ التعجُّبُ مِنْ نَفْس لَبَنِهِ الذي ارتضعَهُ ؛ أي : ما أَعْجَبَ هـٰذا اللَّبَنَ الذي تربَّىٰ به مثلُ هـٰذا الولدِ الكامل !!

* قوله : (و« كفىٰ باللهِ عالماً !! ») الباءُ : زائدةٌ في فاعلِ (كفىٰ) ، و(عالماً) : تمييزٌ .

---

* قوله : (عن صفة الممدوحِ) الأنسبُ بالبيان الآتي في قوله : (فالمعنىٰ : ما أَعْجَبَ فِعْلَهُ !!) . . أنْ يقولَ هنا : (عن فعل الممدوح) .

= بالتمييز جائزٌ بعد التعجُّب وغيره ، فلا خصوصيَّةَ له ، وأُجيب : بأنَّ المرادَ بقوله : « مَيِّزْ » ؛ أي : بالنصب وجوباً ، كما يُشعِرُ به المثالُ ، فيمتنع جرُّهُ بالإضافة) .

(١) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي نسخ « الشرح » : (وكفىٰ به عالماً) ، وانظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٩٥) .

و[1] : [من مجزوء الكامل]

١٩٣ـ يـا جـارَتَـا مـا أنـتِ جـارَهْ

٣٦٢ـ وأجْرُرْ بـ (مِنْ) إنْ شئتَ . . . .

---

* قوله : (يا جارَتَا ما أنتِ جارَهْ) يا : حرفُ نداءٍ ، و(جارَتَا) : منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرة مَنَعَ مِنْ ظهورها حركةُ المناسبة ، وأصلُهُ : (جارَتِي) ؛ قُلِبتْ كسرةُ المُثنَّاةِ الفوقيَّةِ فتحةً ، والياءُ ألفاً لمناسبة الفتحة .

وقولُهُ : (ما أنتِ) ما : استفهامٌ تعظيميٌّ مبتدأٌ ، و(أنتِ) : خبرٌ ، أو بالعكس ؛ أي : أنتِ أعظمُ مِنْ أنْ تكوني جارةً ، وقولُهُ : (جارَهْ) بالنصب على التمييز .

* قوله : (إنْ شئتَ) أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الجرَّ بـ (مِنْ) جائزٌ لا واجبٌ .

---

* قوله : (أي : أنتِ أعظمُ. . .) إلىٰ آخره ، هٰذا غيرُ مُرادٍ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) صدر بيت من مطلع قصيدة هجائية طويلة للأعشى الكبير يهجو بها شيبان بن شهاب الجَحْدَري ، وهو في « ديوانه » (ص١٥٣) ، وعجزه : (بانتْ لِتَحْزُنَنا عَفَارَهْ) ، وجاء الصدر والعجز معكوسين في بعض المصادر ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٠) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٢٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧١٠) ، و« المساعد » (٢/ ٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٤٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٣٦) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٧٢ـ١٤٧٣) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣٠٨ـ٣١١) .

. . . . غيرَ ذي العَدَدْ والفاعلِ المعنىٰ كـ (طِبْ نَفْساً تُفَدْ)

* **قوله : (غيرَ ذي العَدَدْ)** كان ينبغي أنْ يستثنيَ مع ما استثناه التمييزَ المُحوَّلَ عن المفعولِ ؛ نحوُ : (غَرَستُ الأرضَ شجراً) ، و﴿ وَفَجَّرْنَا ٱلْأَرْضَ عُيُونًا ﴾ [القمر : ١٢] ، و(ما أحسنَ زيداً أدباً !!) ؛ فإنَّهُ مُمتنِعٌ الجرُّ بـ (مِنْ) انتهىٰ « أُشْمُوني »[(١)] .

* **قوله : (والفاعلِ المعنىٰ)** بجرِّ (الفاعل) عطفاً علىٰ قولِهِ : (ذي) ؛ أي : وغيرِ التمييزِ الفاعل ، و(المعنىٰ) : منصوبٌ علىٰ نزع الخافض ؛ أي : فيه ، كما قاله المَكُوديُّ[(٢)] ؛ أي : المُحوَّلِ عن الفاعل في الصِّناعة ؛ فخَرَجَ بهٰذا القيدِ : نحوُ : (للهِ دَرُّكَ فارساً !!) ، وإن كان فاعلاً في المعنىٰ ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ : عَظُمتَ فارساً ، إلا أنَّهُ غيرُ مُحوَّل ؛ فيجوزُ دخولُ (مِنْ) عليه .

* **قوله : (تُفَدْ)** مجزومٌ في جواب الأمر ، ومعناه : تُعطَى الفائدةَ ؛ مِنْ (أَفادَ يُفِيدُ) .

---

* **قوله : (لأنَّهُ بمعنىٰ : عَظُمتَ فارساً)** ؛ أي : ومدلولُ التاءِ و(فارساً) شيءٌ واحد ، والتاءُ فاعلٌ ؛ فـ (فارساً) فاعلٌ في الحقيقة أيضاً ؛ لاتِّحاد الذَّات .

---

(١) شرح الأشموني على الألفية (١/ ٢٦٤) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص١٤٦) .

يجوزُ جرُّ التمييزِ بـ (مِنْ) إن لم يكنْ فاعلاً في المعنىٰ ، ولا مُميِّزاً لعدد[1] ؛ فتقولُ : (عندي شِبْرٌ مِنْ أرضٍ) ، و(قَفِيزٌ مِنْ بُرٍّ) ، و(مَنَوَانِ مِنْ عسلٍ وتمر) ، و(غَرَستُ الأرضَ مِنْ شجرٍ) ، ولا تقولُ : (طاب زيدٌ مِنْ نَفْسٍ) ، ولا : (عندي عشرونَ مِنْ درهمٍ) .

٣٦٣ـ وعاملَ التمييزِ قَدِّمْ مُطلَقَا   والفعلُ ذو التصريفِ نَزْراً سُبِقَا

---

* قوله : (جرُّ التمييزِ بـ « مِنْ ») (مِنْ) هـٰذه : تبعيضيَّةٌ ، وجوَّز بعضُهُم زيادتَها بعدَ المقاديرِ وما أشْبَهَها .

* قوله : (و« غَرَستُ الأرضَ مِنْ شجرٍ ») الصوابُ : إسقاطُ هـٰذا ؛ لِمَا علمتَ مِنْ أنَّ التمييزَ المُحوَّلَ عن المفعول لا يُجَرُّ بـ (مِنْ) .

* قوله : (وعاملَ التمييزِ قَدِّمْ مُطلَقَا) ؛ أي : ولو فعلاً مُتصرِّفاً ، وهـٰذا صادقٌ مع توسُّطِ التمييزِ بين العامل ومعمولِهِ ؛ نحوُ : (طاب نَفْساً زيدٌ) ، وهو كذلك ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (والفعلُ ذو التصريفِ . . .) إلىٰ آخره : (الفعل) : مبتدأٌ ،

---

* قوله : (« مِنْ » هـٰذه : تبعيضيَّةٌ) كان عليه أنْ يَحكِيَ قولَ البيانِ ويُصدِّرَ به ؛ لأنَّهُ الأصحُّ .

---

(١) أي : صريحٍ ؛ فلا يُنافي أنَّ تمييزَ (كم) يُجَرُّ بـ (مِنْ) وهو مِنْ ذوي العدد ؛ لأنَّها غيرُ صريحة فيه . « خضري » (١/ ٤٥٧) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٩٧) .

مذهبُ سيبويهِ رحمه الله : أنَّهُ لا يجوزُ تقديمُ التمييزِ على عامله[1] ، سواءٌ كان مُتصرِّفاً ، أو غيرَ مُتصرِّف ؛ فلا تقولُ : (نَفْساً طاب زيدٌ) ، ولا : (عندي درهماً عشرونَ) .

وأجاز الكسائيُّ والمازنيُّ والمُبرِّدُ تقديمَهُ على عامله المُتصرِّف[2] ؛ فتقولُ : (نَفْساً طاب زيدٌ) ، و(شَيْباً اشتعلَ رأسي) ، ومنه : قولُهُ[3] : [من الطويل]

و(ذو التصريف) : نعتُهُ ، و(سُبِقَا) : مبنيٌّ للمفعول خبرُهُ ، و(نَزْراً) : بالزاي ؛ أي : قليلاً ، قال المُعرِبُ : (حالٌ مِنَ الضمير في « سُبِقَ »)[4] ، لكن قال ابنُ قاسمٍ : (وفيه نَظَرٌ ، والوَجْهُ : أنَّهُ مفعولٌ مُطلَقٌ)[5] ، والمعنىٰ : سَبْقاً نَزْراً .

❀ قوله : (وفيه نَظَرٌ) ؛ أي : لأنَّ جَعْلَهُ حالاً مِنْ ضمير (سُبِقا) يَقتضِي أنَّ النَّزْرَ وصفٌ لـ (الفعل) معَ أنَّهُ وصفٌ للتقديم ، ولأنَّ وقوعَ

---

(١) أي : لأنَّهُ كالنعت في الإيضاح ، فلا يتقدَّم عليه . « خضري » (١/ ٤٥٨) .

(٢) وهو مذهب الكوفيين .

(٣) البيت مطلع قصيدة للمُخبَّل السعدي في « ديوانه » (ص ١٢٤) ، ونُسب أيضاً إلىٰ أعشىٰ هَمْدان ومجنون ليلىٰ ، ورواه أبو إسحاق الزجَّاج : (وما كان نَفْسي) ، وأبو الحسن : (ولم تكُ نَفْسي) ، وعليهما فلا شاهد ، وبعده :

إذا قيلَ مِنْ ماءِ الفراتِ وطيبِهِ تعرَّضَ لي منها أَغَنُّ غَضُوبُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٥٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٤٣) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٦٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٨٧ـ ١١٨٩) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٨١) .

(٥) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٩٧) .

١٩٤ـ أَتهجُرُ ليلىٰ بالفِراقِ حَبِيبَها   وما كانَ نَفْساً بالفراقِ تَطِيبُ

وقولُهُ[(١)] :   [من البسيط]

١٩٥ـ ضَيَّعتُ حَزْمِيَ في إبعادِيَ الأَمَلَا   وما ٱرعَوَيتُ وشَيْباً رأسيَ ٱشتَعَلَا

❁ قوله : (أَتهجُرُ ليلىٰ بالفِراقِ حبيبَها) ليلىٰ : فاعلُ (تَهجُرُ) ، والهمزةُ : للاستفهام ، و(حبيبَها) ؛ أي : محبوبَها ؛ مفعولٌ ، والذي في « الشواهد » : (للفراق)[(٢)] ؛ فإنَّهُ قال : (اللامُ في « للفراق » : للتعليل ، ويجوزُ أنْ تكونَ بمعنى الباء)[(٣)] .

وقولُهُ : (وما كان نَفْساً) كان : زائدةٌ ، والضميرُ في (تَطِيبُ) : عائدٌ لـ(ليلىٰ) ، والشاهدُ : في (نَفْساً) ، ويُروىٰ : (سَلْمىٰ) بدل (ليلىٰ) .

❁ قوله : (ضَيَّعتُ حَزْمِيَ) الحَزْمُ : بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ؛

المصدرِ حالاً سماعيٌّ .

❁ قوله : (والهمزةُ : للاستفهام) ؛ أي : التوبيخيِّ ، ولا يُنافي التوبيخَ قولُهُ : (وما كان نَفْساً . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ المقصودَ : تَسْلِيةُ نَفْسِهِ عن ذلك الهَجْرِ بتوقُّعِ زوالِهِ ؛ لعدمِ طِيبِ نَفْسِ ليلىٰ بالفِراق ، أو لأنَّ المُرادَ : وما كان نَفْسُها بالفِراق تَطِيبُ قبلَ ذلك .

❁ قوله : (أي : محبوبَها) الأظهرُ : (مُحِبَّها) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٩) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٦٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٥٥٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (١/ ٢٦٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٠ـ١١٩١) .

(٢) وكذلك في (و) .

(٣) فرائد القلائد (ق/ ١٠٣) .

وافقهم المُصنِّفُ في غير هـٰذا الكتابِ علىٰ ذلك[1] ، وجَعَلَهُ في هـٰذا الكتاب قليلاً[2] .

فإن كان العاملُ غيرَ مُتصرِّفٍ . . فقد مَنَعُوا التقديمَ ، سواءٌ كان فعلاً ؛ نحوُ : (ما أَحْسَنَ زيداً رجلاً !!) ، أو غيرَهُ ؛ نحوُ : (عندي عشرونَ درهماً) .

وقد يكونُ العاملُ مُتصرِّفًا ويمتنعُ تقديمُ التمييز عليه عندَ الجميع ؛ وذلك نحوُ : (كفىٰ بزيد رجلاً !!) ؛ فلا يجوزُ تقديمُ (رجلاً) علىٰ (كفىٰ) وإن كان فعلاً مُتصرِّفاً ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ فعلٍ غيرِ مُتصرِّف ؛ وهو فعلُ التعجُّب ؛ فمعنىٰ قولِكَ : (كفىٰ بزيد رجلاً !!) : ما أَكْفاهُ رجلاً !!

بمعنى الإتقان والذَّكاء ؛ في « المصباح » : (حَزَمَ الرجلُ رأيَهُ حَزْماً ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ : أَتْقَنَهُ)[3] ، و(إبعاديَ) : مصدرٌ مضافٌ لفاعله ، و(الأَمَل) : مفعولُهُ ، و(ارعَوَيتُ) بالعينِ المهملة ؛ بمعنىٰ : رجعتُ ، وقولُهُ : (وشَيْباً رأسيَ . . .) إلىٰ آخره : جملةٌ حاليَّة .

والمعنىٰ : أنَّهُ ضيَّعَ عُمُرَهُ في تطويل الأَمَلِ وما رَجَعَ مع امتلاء رأسِهِ بالشَّيب والكِبَر .

. . . .

---

(١) وافقهم عليه في « شرح التسهيل » (٢/٣٨٩) ؛ قال : (وبقولهم أقولُ ؛ قياساً علىٰ سائر الفضلات المنصوبة بفعل مُتصرِّف ، ولصحَّة وُرُود ذلك في الكلام الفصيح بالنقل الصحيح) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٦٨٢ـ٦٨٥) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص ٣٩٤ـ ٣٩٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٨٩ـ٣٩٠) .

(٣) المصباح المنير (١/ ١٨٣) .

حروف الجرّ

(حروفُ الجرِّ)

❁ قوله : (حروفُ الجرِّ) سُمِّيتْ بذلك ؛ لعملها الجرَّ ، وقيلَ : لأنَّها تَجُرُّ معانيَ الأفعالِ إلى الأسماء ، ويُسمِّيها الكُوفيُّونَ : حروفَ الإضافة ؛ لأنَّها تُضِيفُ الفعلَ إلى الاسم ؛ أي : تَربُطُهُ به ، وحروفَ الصفات ؛ لأنَّها تُحدِثُ في الاسم صفةً ؛ مِنْ تبعيضٍ وظرفيَّةٍ وغيرِهِما ، وقدَّمها على الإضافة ؛ لأنَّ الإضافةَ مُقدَّرةٌ بالحرف ، ولأنَّ عَمَلَ الحرفِ أَقْوىٰ ، كما صرَّحوا به .

[حروفُ الجرِّ]

❁ قوله : (لعملها الجرَّ) ، وعليه : فالجرُّ هو الإعرابُ المخصوص .

❁ قوله : (وقيلَ : لأنَّها تَجُرُّ. . .) إلىٰ آخره ، وعليه : فالجرُّ بمعنى الإيصالِ والرَّبْط .

❁ قوله : (أي : تَربُطُهُ به) سواءٌ كان علىٰ وجه الثبوتِ أو النفيِ ، وحينئذٍ : فلا يَرِدُ حروفُ الاستثناء ؛ لأنَّها للإخراج .

٣٦٤ـ هاكَ حروفَ الجرِّ وهْيَ (مِنْ) (إلىٰ) (حتّىٰ) (خَلَا) (حاشا) (عَدَا) (في) (عَنْ) (عَلَىٰ)
٣٦٥ـ (مُذْ) (مُنْذُ) (رُبَّ) اللامُ (كَيْ) واوٌ وتا والكـافُ والبـا و(لعـلَّ) و(متـىٰ)

هـٰذه الحروفُ العشرونَ كلُّها مُختصَّةٌ بالأسماء ، وهي تعملُ فيها الجرَّ ، وتقدَّم الكلامُ علىٰ (خَلَا) و(حاشا) و(عَدَا) في (الاستثناء)[1] ،

❁ قوله : (هاكَ) اسمُ فعلِ أمرٍ ؛ بمعنىٰ : خُذْ ، والكافُ : حرفُ خطابٍ[2] ، و(حروف) : مفعولُهُ .

❁ قوله : (وهْيَ « مِنْ ») لا بُدَّ أنْ يُلاحَظَ في مثل هـٰذا التركيبِ أنَّ العطفَ سابقٌ على الإخبار .

❁ قوله : (أنَّ العطفَ سابقٌ على الإخبار) ؛ أي : فالخبرُ مجموعُ المتعاطفاتِ ، كما في قولك : (رجالُ البلدِ زيدٌ وعمرٌو وبكرٌ) .

لـٰكن يَرِدُ علىٰ هـٰذا : أنَّهُ وقتَ العطف لا إعرابَ للمتعاطفات ؛ إذ لا عاملَ حينئذٍ ، والإعرابُ حقُّهُ أنْ يكونَ للمجموعِ عندَ الإخبارِ ، فكيف أُعرِبَتِ المتعاطفاتُ عندَ العطف ؟ إلا أنْ يُقالَ : لُوحِظَ حُكْمُ الكلِّ المآليُّ وأُعطِيَ للأجزاء وقتَ العطف ، وقد يُقالُ : مع العطف سابقاً على الإخبار لا يُعطىٰ شيءٌ مِنَ المتعاطفات حركةَ الإعراب إلا عندَ الإخبارِ بالفعل .

---

(١) انظر (٣/ ٣٦٢ـ ٣٧٤) .

(٢) وتتصرَّفُ تَصَرُّفَ الكافِ الاسميَّة مِنْ تذكير وغيره ؛ كالكاف في (رُوَيدك) ، و(ذلك) ، و(إيَّاك) ، و(أرأيتك) بمعنىٰ : أخبرني ، وقد تُبدَلُ في (هاكَ) همزةً مُتصرِّفةً كذلك ؛ فيُقال : (هاءِ) ، (هاؤم) . . . إلى آخره . « خضري » (١/ ٤٥٩) .

وقلَّ مَنْ ذَكَرَ (كي) و(لعلَّ) و(متىٰ) في حروف الجر .

فأمَّا (كَيْ) : فتكونُ حرفَ جرٍّ في موضعَينِ :

---

* قوله : (وقلَّ مَنْ ذَكَرَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لغرابة الجرِّ بها .

* قوله : (في موضعَينِ) زادَ بعضُهُم ثالثاً ؛ وهو جَرُّها (ما) المصدريَّةَ مع صِلَتِها ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

يُــرادُ الفتــىٰ كيمــا يَضُــرُّ وينفــعُ

---

* قوله : (« ما » المصدريَّةَ مع صِلَتِها) كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (المصدرَ المُنسبِكَ مِنْ صِلَة « ما ») ، كذا قيل ، وفيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ نحوَ قولِهِم : (مُنسبِكٌ مِنْ « ما » وصِلَتِها ») . . فيه تسمُّحٌ ؛ لكونها آلةَ السَّبْكِ وسببَهُ ، ومِنْ ذلك قولُ الشارح بعدُ : (و« أنْ » والفعلُ : مُقدَّرانِ بمصدر)[2] .

والأوجهُ وإن كان خلافَ ما اشتَهَرَ : أنَّ مجموعَ الحرفِ وصلتِهِ مجرورٌ محلاًّ بالحرف ؛ لأنَّهُ الذي تسلَّط عليه الحرفُ ، وأمَّا المصدرُ المُنسبِكُ فلا

---

(١) عجز بيت لقيس بن الخطيم في « ديوانه » (ص٢٣٥) ؛ وصدره : (إذا أنتَ لم تنفع فضُرَّ فإنما) ، وقيل : إنَّ قائلَه النابغة الذُّبْياني ، وقيل : الجَعْدي ، والأصحُّ : أنَّهُ لقيس ، كما نصَّ علىٰ ذلك العينيُّ في « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٦) ، ويُروىٰ : (يُرجَّىٰ) بدل (يُراد) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٤٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٥١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٢٥٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٣٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٠) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٦ـ١١٩٧) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٤٩٨ـ ٥٠٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ١٥٢ـ١٥٣) .

(٢) انظر (٣/ ٤٩٢) .

أحدُهُما : إذا دخلتْ على (ما) الاستفهاميَّةِ ؛ نحوُ : (كَيْمَهْ) ؛ أي : لِمَهْ ؛ فـ (ما) : استفهاميَّةٌ مجرورةٌ بـ (كي) ، وحُذِفَتْ ألفُها لدخول حرفِ الجرِّ عليها ، وجِيءَ بالهاء للسَّكْت .

الثاني : قولُكَ : (جئتُ كي أُكرِمَ زيداً)[1] ؛ فـ (أُكرِمَ) : فعلٌ مضارعٌ

أي : للضَّرِّ والنفع ، قاله الأخفشُ[2] ، وقيل : (ما) كافَّةٌ .

* **قوله : (« ما » الاستفهاميَّةِ)** ؛ أي : المُستفهَمِ بها عن عِلَّةِ الشيء .

* **قوله : (كَيْمَهْ) أصلُهُ : (كيما) ؛** فحُذِفَتْ ألفُ (ما) وجوباً ،

وجودَ له الآنَ بالفعل ، والكلامُ في الإعراب المُعتبَرِ قبلَ السَّبْكِ .

نعم ؛ المصدرُ موجودٌ بالقوَّة قبلَ السَّبْكِ ضِمْنَ صِلَةِ الحرف ؛ فيجوزُ بهٰذا الاعتبارِ أنْ يُجعَلَ الإعرابُ المحلِّيُّ له .

* **قوله : (أي : للضَّرِّ والنفع)** ؛ أي : ضَرِّ مَنْ يستحقُّ الضَّرَّ ، ونفعِ مَنْ يستحقُّ النفعَ .

* **قوله : (وقيل : « ما » كافَّةٌ)** ؛ أي : لـ (كي) عن عملها الجرَّ ، مثلُها في (ربَّما) .

---

(١) في هٰذا التركيب تحتمل (كي) الجرَّ والمصدريَّة ، وحَمْلُها على المصدرية أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ الأكثرُ استعمالاً ، كما سيُنبِّه عليه المُحشِّي ، وقد تسبقها اللامُ الجارة ، فتكونُ (كي) مصدريَّةً قطعاً ، وهو الأكثرُ استعمالاً كما سبق ؛ نحوُ : (أتيتُكَ لكي تُكرِمَني) ، وقد تأتي (أنِ) المصدريَّةُ بعدها ، فتكونُ حرفَ جرٍّ دالاً على التعليل قطعاً ، وهو أقلُّ استعمالاً مِنْ سابقه ؛ نحوُ : (أتيتُكَ كي أنْ تُكرِمَني) ، وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٠) .

(٢) معاني القرآن (١/ ١٣١) .

منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً بعدَ (كي) ، و(أن) والفعلُ : مُقدَّرانِ بمصدرٍ مجرور بـ (كي) ، والتقديرُ : (جئتُ كي إكرامِ زيدٍ) ؛ أي : لإكرام زيد .

وأمَّا (لعلَّ) : فالجرُّ بها لغةُ عُقَيلٍ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

وجِيءَ بهاء السكت وقفاً ؛ حفظاً للفتحة الدالَّةِ على الألف المحذوفة[2] ، وقولُهُ : (بمعنىٰ : لِمَه) باللام ؛ أي : لأيِّ شيءٍ كان كذا ؟

❁ قوله : (بـ « أنْ » مضمرةً بعدَ « كي ») ، والأَوْلىٰ : أنْ تُقدَّرَ (كي) مصدريَّةً ، فتُقدَّر اللامُ قبلها ؛ بدليل كثرة ظهورِها معها ؛ نحوُ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد : ٢٣] .

❁ قوله : (لغةُ عُقَيلٍ) بالتصغير . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

(١) عجز بيت وقع خاتمةً لقصيدةٍ مَرْثيَّة لكعب بن سعد الغَنَوي ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٢٣٤) ، ومطلعها :

تقولُ سُليمىٰ ما لِجِسْمِكَ شاحباً ... كـأنَّـكَ يَحْمِيـكَ الطعـامَ طبيـبُ

فقلتُ ولم أَعْيَ الجوابَ لقولِها ... وللدهرِ في صُمِّ الصِّلابِ نصيبُ

وقبل الشاهد :

وداعٍ دعا يا مَنْ يُجِيبُ إلى النَّدىٰ ... فلـم يَستجِبْـهُ عنـدَ ذاكَ مُجِيـبُ

وهو من شواهد : « مغني اللبيب » (١/ ٣٨٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٨ـ ١١٩٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٦٦ـ ١٦٧) .

(٢) انظر ما سيأتي في (٥/ ٤١٥ـ ٤١٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢) ، وفي النسخ ما عدا (أ) : (توضيح) بدل (تصريح) ، وليس في « التوضيح » الضبط المذكور .

١٩٦ـ . . . . لعلَّ أبي المِغْوارِ منكَ قريبُ

وقولُهُ[1] : [من الوافر]

١٩٧ـ لعلَّ اللهِ فضَّلَكُم عَلَينا بشيءٍ أنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ

---

* قوله : (لعلَّ أبي المِغْوارِ . . .) إلىٰ آخره : صدره :

فقلتُ ٱدْعُ أُخْرىٰ وٱرفَعِ الصوتَ مرَّةً لعلَّ . . . .

إلىٰ آخره ، و(المِغْوار) بكسر الميم وسكونِ الغين المُعجَمة : كُنْيةُ رجلٍ ، ويُروىٰ[2] : (أبا المِغْوار) علىٰ أصله اسمَ (لعلَّ) و(قريبُ) خبرُهُ . انتهىٰ « عَيْني »[3] .

* قوله : (لعلَّ اللهِ فضَّلَكُم . . .) إلىٰ آخره : اسمُ الجلالة : في محلِّ رفعٍ بالابتداء ، وقولُهُ : (فضَّلَكُم) : خبرُ المبتدأ . انتهى « ابن قاسم »[4] ؛ فليس المحلُّ خاصّاً بالمبنيّات ، وقيل : مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرة مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ

---

* قوله : (و« المِغْوار » . . .) إلىٰ آخره : فيه مُسامحةٌ ؛ إذ الكُنْيةُ : (أبي المِغْوار) ، لا (المِغْوار) ، وفي بعض النسخ : (وأبي المِغْوار) إلىٰ آخره[5] ، وعليه : لا مُسامحةَ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٥٦) ، والرضي في « شرح الكافية » (٤/٣٧٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٢٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١١٩٧) ، و« خزانة الأدب » (١٠/٤٢٢ـ٤٢٦) .

(٢) وجاءت الرواية كذلك في « ديوانه » .

(٣) فرائد القلائد (ق/١٠٤) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/٩٧) .

(٥) وهو كذلك في (هـ) .

فـ (أبي المِغْوار) والاسمُ الكريمُ : مبتدآنِ ، و(قريبُ) و(فضَّلَكُم) : خبرانِ ، و(لعلَّ) : حرفُ جرٍّ زائدٌ دخل على المبتدأ ؛ فهو كالباء في (بحَسْبِكَ درهمٌ) .

وقد رُوِيَ على لغة هٰؤلاءِ في لامها الأخيرةِ . . الكسرُ والفتحُ ، ورُوي أيضاً حذفُ اللامِ الأُولىٰ ؛ فتقولُ : (عَلَّ) بفتح اللام وكسرِها[1] .

وأمَّا (متىٰ) : فالجرُّ بها لغةُ هُذَيلٍ ؛ ومِنْ كلامهم : (أَخْرَجَها متىٰ كُمِّهِ)

المحلِّ بحركة الجارِّ .

و(لعلَّ) في هٰذه اللغةِ لا تتعلَّقُ بشيء ؛ لأنَّها بمنزلة الزائد ؛ بدليل ارتفاعِ ما بعدَ مجرورِها ، وكذا (لولا) فيمَنْ جرَّ بها ، و(رُبَّ) ، والحرفُ الزائد ؛ كالباء ، و(مِنْ) ؛ نحوُ : ﴿ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ ﴾ [فاطر : ٣] ، ونحوُ : ﴿ وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا ﴾ [النساء : ٧٩] ، وحرفُ الاستثناءِ ؛ وهو (خلا) و(عدا) و(حاشا) إذا خَفَضَتْ ؛ فجملةُ ما لا يتعلَّقُ خمسةٌ ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في آخِرِ الباب[2] .

وقولُهُ : (شَرِيمُ) بالشين المُعجَمة ؛ أي : مُفْضاةٌ .

* قوله : (هُذَيلٍ) بالتصغير . انتهىٰ [« تصريح »][3] .

---

(١) ولا يجوز الجرُّ في غير هٰذه الأربعة من لغات (لعل) . « خضري » (١/ ٤٦٠) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٠٣) ، والعبارة في « الخضري » (١/ ٤٦٠) عند قوله : (و« لعل » : حرف جر زائد) : (صوابه : « شبيه بالزائد » ، ومثلها : « لولا » و« رب » ؛ لأنَّ الزائدَ لا يُفيد شيئاً غيرَ التوكيد ، وهٰذه تُفِيدُ الترجِّيَ والامتناعَ والتقليل ، وإنَّما أشبهتِ الزائدَ في أنَّها لا تتعلَّقُ بشيء ، كما في « المغني » ، وكذا أحرف الاستثناء في قولٍ مَرَّ ، ولا زائد علىٰ ذلك ؛ فقولُهُ : « كالباء . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : في عدم التعلُّق فقط ، لا مِنْ كلِّ وجه) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢) ، وفي (أ) : (توضيح) بدل (تصريح) ، ويُقال فيه=

يُرِيدُونَ : (مِنْ كُمِّهِ)[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

* قوله : (يُرِيدُونَ : « مِنْ كُمِّهِ ») ؛ أي : فـ (متىٰ) : بمعنىٰ (مِنِ) الابتدائيّة ، كما ذَكَرَهُ شيخُ الإسلامِ[3] .

. . . .

= ما قيل قبل قليل ، وسقط المصدر من باقي النسخ .

(١) استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٥٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٣٩) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤٧) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٩٥) .

(٢) البيت لأبي ذُؤَيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٨٢) يصف فيه السحاب ، وهو ضمن قصيدةٍ مطلعُها :

صبا صَبْوةً بل لَجَّ وهْوَ لَجُوجُ ... وزالتْ لهُ بالأَنْعَمَينِ حُدُوجُ

وقبل الشاهد :

سقىٰ أمَّ عمرٍو كلَّ آخِرِ ليلةٍ ... حَنَاتِمُ سودٌ ماؤُهُنَّ ثَجِيجُ
إذا همَّ بالإقلاعِ هَبَّتْ لهُ الصَّبَا ... فأَعْقَبَ نَشْءٌ بعدَها وخروجُ

ورواية « الديوان » لا شاهد فيها ، ولفظها :

تَرَوَّتْ بماءِ البحرِ ثمَّ تَنَصَّبَتْ ... علىٰ حَبَشِيَّاتٍ لهنَّ نَئِيجُ

وبيت الشارح من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٥٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٤٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١١٩٩ـ١٢٠١) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٣٠٩ـ٣١٣) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٧٠) .

١٩٨ـ شَرِبْنَ بماءِ البحرِ ثمَّ تَرَفَّعتْ متىٰ لُجَجٍ خُضْرٍ لَهُنَّ نَئِيجُ

وسيأتي الكلامُ علىٰ بقيَّةِ العشرينَ عندَ كلام المُصنِّف عليها .

ولم يَعُدَّ المُصنِّفُ في هٰذا الكتاب (لولا) مِنْ حروف الجرِّ ، وذَكَرَها في غيره[١] ، ومذهبُ سيبويهِ : أنَّها مِنْ حروف الجرِّ[٢] ، لٰكن لا تَجُرُّ إلا المُضمَرَ ؛ فتقولُ : (لولايَ) ، و(لولاكَ) ، و(لولاهُ) ؛ فالياءُ والكافُ

---

* قوله : (شَرِبْنَ بماءِ البحرِ) قاله [أبو] ذُؤَيب يصفُ السحابَ[٣] ؛ بناءً علىٰ ما اعتقده ؛ مِنْ أنَّ السحابَ يأخذُ مِنْ ماء البحر ثمَّ يُمطِرُ ، وضمَّن (شَرِبْنَ) معنىٰ (رَوِينَ) فعدَّاه بالباء ، أو الباءُ للتبعيض بمعنىٰ (مِنْ) ، كما سيأتي[٤] ، و(اللُّجَج) : جمعُ (لُجَّة) ؛ وهي مُعظَمُ الماءِ ، و(نَئِيج) : مبتدأٌ ، و(لهنَّ) : خبرُهُ ، وهو بالهمز وفي آخره جيمٌ ؛ أي : صوتٌ ، وقولُهُ : (تَرَفَّعتْ) ؛ أي : توسَّعتْ وتحرَّكتْ .

* قوله : (لٰكن لا تَجُرُّ إلا المُضمَرَ) ؛ فلا يُقالُ : (لولا زيدٍ) .

---

* قوله : (أو الباءُ للتبعيض بمعنىٰ « مِنْ ») هو الأنسبُ بالتعبير بـ (متى) التي معناها (مِنْ) ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (متىٰ لُجَجٍ) بدلٌ مِنْ (بماء البحر) .

---

(١) انظر « تسهيل الفوائد » (ص١٤٨) ، و« شرحه » (٣/ ١٨٥ـ ١٨٦) .

(٢) أي : الشبيهة بالزائدة ، فلا تتعلَّق بشيء ؛ كـ (ربَّ) و(لعلَّ) الجارَّة ، كما سبق قبل قليل .

(٣) ما بين المعقوفين ساقط من جميع النسخ .

(٤) انظر (٣/ ٥٤٢) .

والهاءُ عندَ سيبويهِ : مجروراتٌ بـ (لولا)[1] .

وزَعَمَ الأخفشُ : أنَّها في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، ووُضِعَ ضميرُ الجرِّ مَوضِعَ ضميرِ الرفع ، فلم تعملْ (لولا) فيها شيئاً ، كما لم تعملْ في الظاهر ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لَأَتَيْتُكَ)[2] .

وزَعَمَ المُبَرِّدُ : أنَّ هٰذا التركيبَ ـ أعني : (لولاكَ) ونحوَهُ ـ لم يَرِدْ مِنْ لسان العرب[3] ، وهو محجوجٌ بثبوت ذلك عنهم ؛ . . . .

---

* قوله : (ووُضِعَ ضميرُ . . .) إلىٰ آخره : رُدَّ : بأنَّ النيابةَ إنَّما وقعتْ في الضمائر المُنفصِلةِ ؛ لشَبَهِها بالأسماء الظاهرة .

* قوله : (وهوَ محجوجٌ) ؛ أي : ممنوعٌ .

---

* قوله : (إنَّما وقعتْ في الضمائر المُنفصِلةِ) عليه مَنْعٌ ظاهر ؛ فقد وُجِدتْ في المتصلة في (عساكَ) و(عساهُ) علىٰ قولٍ تقدَّم في (بابِ إنَّ)[4] .

---

(١) أي : مع كونها في محل رفع بالابتداء ، والخبر محذوف ؛ فلها محلَّانِ علىٰ رأي سيبويه ، فإن عُطِفَ عليها ظاهرٌ . . تعيَّن رفعه علىٰ محل الابتداء إجماعاً ؛ لأنها لا تجرُّ الظاهر ؛ فقولُهُ : (وزعم الأخفش : أنَّها في محل رفع) ؛ أي : فقط . « خضري » (١/ ٤٦١) ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٧٣) .

(٢) وإلىٰ قوله ذهب عامَّةُ الكُوفيِّينَ . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٦٤ـ ٥٦٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٧٥٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٨ـ ٣٦٩) .

(٣) انظر « المقتضب » (٣/ ٧٣) ، و« الكامل » (٣/ ١٢٧٧ـ ١٢٧٨) .

(٤) انظر (٢/ ٥٠٩) .

كقوله[1] : [من الطويل]

١٩٩ـ أتُطمِعُ فينا مَنْ أَرَاقَ دماءَنا ولولاكَ لم يَعرِضْ لأَحْسابِنا حَسَنْ

---

* قوله : (أتُطمِعُ فينا. . .) إلىٰ آخره : مِنَ الإطماع ، و(الأَحْسابُ) : جمعُ (حَسَبٍ) بفتحتَين ؛ كـ (أَسْباب) جمع (سَبَب) ؛ وهو ما يُعَدُّ مِنَ المآثر ؛ كالشجاعة وحُسْنِ الخُلُق ، مأخوذٌ مِنَ الحِساب ؛ وهو عدُّ المناقب ؛ لأنَّهُم كانوا إذا تفاخَرُوا حَسَبَ كلٌّ مناقبَهُ ومناقبَ آبائِهِ .

قال ابنُ السِّكِّيتِ : (الحَسَبُ والكرمُ يكونانِ في الإنسان وإن لم يكن لآبائه شرفٌ) ، وقال الأَزْهَرِيُّ : (الحَسَبُ : الشَّرَفُ الثابتُ له ولآبائه) ، كما أفادَهُ في « المصباح »[2] .

وهو مِنْ قصيدةٍ نونيةٍ ساكنةِ الآخر ، أوَّلُها :

مُعاوِيَ إنِّي لم أُبايِعْكَ فَلْتةً وما زالَ ما أَسْرَرْتُ منِّي كما عَلَنْ

و(مُعاوِي) : ترخيمُ (مُعاويةَ) ، وأراد به : معاويةَ بنَ أبي سفيانَ ، وأراد بـ (حَسَن) : الحسنَ بنَ عليٍّ رضي الله عنهما ، كما في « العَيْنيِّ »[3] .

---

(١) البيت لسيدنا عمرو بن العاص ضمن قصيدة يخاطب فيها سيدنا معاوية في شأن سيدنا الحسن رضي الله عنهم جميعاً ، وأوَّلها ذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٧ـ١٢٠٩) .

(٢) المصباح المنير (١/ ١٨٤) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص٣٢١ـ٣٢٢) ، و« تهذيب اللغة » (٤/ ٣٢٩) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٠٧ـ١٢٠٨) .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٢٠٠ـ وكم مَوْطِنٍ لولايَ طِحْتَ كما هَوَىٰ بأَجْرامِهِ مِنْ قُنَّةِ النِّيقِ مُنْهَوِي

---

* قوله : (وكم مَوْطِنٍ) كم : خبريَّةٌ بمعنىٰ (كثير) ، يحتملُ : أنْ تكونَ مبتدأً أوَّل ، والضميرُ المجرور بـ (لولا) مبتدأ ثانٍ ، وخبرُ الثاني محذوفٌ وجوباً ، والجملةُ خبرُ الأوَّل ، و(طِحْتَ) : جوابُ (لولا) ؛ إذ لا بُدَّ لها مِنْ جواب هو جملةٌ ، ويحتملُ : أنْ تكونَ (كم) منصوبةً بـ (طِحْتَ) ، و(مَوطِنٍ) بالجرِّ : تمييزُ (كم) .

والشاهدُ : في (لولايَ) ؛ فهو حُجَّةٌ على المُبرِّد .

و(طِحْتَ) بفتح التاء ؛ بمعنىٰ : هلكتَ ، و(ما) في قوله : (كما) : مصدريَّةٌ ، والكافُ للتشبيه ، أو موصولةٌ ، و(هَوَىٰ) بفتح الواو مِنْ باب (ضَرَبَ) : فعلٌ ماضٍ ؛ بمعنىٰ : سَقَطَ ، فاعلُهُ : (مُنْهَوِي) بضمِّ الميم ؛

---

* قوله : (أو موصولةٌ) في بعض النسخ : (لا موصولةٌ)[2] .

---

(١) البيت ليزيد بن الحكم الثقفي ، كما في « الحماسة البصرية » (٢/ ٢٧٧) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يعاتب فيها ابنَ عمه أو أخاه ، ومطلعها :

تُكاشِرُني كرهاً كأنَّكَ ناصحٌ وعَيْنُكَ تُبدِي أنَّ صدرَكَ لي دَوِي

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٣ـ٣٧٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٨٥) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٤٤٤) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٢) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٢٦٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٩ـ١٢١١) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ٣٣٦ـ٣٤٥) .

(٢) جاء كذلك في (هـ) .

٣٦٦ـ بالظاهِرِ اَخْصُصْ (منذُ) (مُذْ) و(حَتَّىٰ)   والكــافَ والــواوَ و(رُبَّ) والتَّــا
٣٦٧ـ واَخْصُصْ بـ (مُذْ) و(مُنْذُ) وقتاً . . . .

بمعنىٰ (هاوٍ) اسمَ فاعل ؛ و(الأَجْرام) بفتح الهمزة : جمعُ (جِرْم) بكسر الجيم ؛ مثلُ (حِمْل) و(أَحْمال) ؛ هو الجسدُ ، والباءُ : بمعنىٰ (مع) ، و(القُنَّة) بضمِّ القاف وتشديدِ النون : أَعْلى الجبل ، و(النِّيق) بكسر النون وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّة في آخره قافٌ : أرفعُ موضعٍ في الجبل .

* قوله : (بالظاهرِ اَخْصُصْ) الباءُ داخلةٌ على المقصور عليه ؛ أي : اجعَلْ هـٰذه الحروفَ مقصورةً على الظاهر ، فلا تتجاوَزْهُ إلى المُضمَر .

* قوله : (واَخْصُصْ بـ « مُذْ » . . .) إلىٰ آخره : الباءُ هنا داخلةٌ على المقصور ؛ يعني : أنَّ (مُذْ) و(منذُ) مقصورانِ على الوقت ، ويُشترَطُ في مجرورهما مع كونه وقتاً : أنْ يكونَ مُعيَّناً لا مُبهَماً ، ماضياً أو حاضراً

---

* قوله : (بمعنىٰ « هاوٍ ») ؛ أي : ساقطٍ ؛ يُقال : (انهَوىٰ) ؛ أي : سَقَطَ مِنْ عُلْوٍ إلىٰ سُفْلٍ ، كما في « القاموس »[1] .

* قوله : (أرفعُ موضعٍ في الجبل) ، ولعلَّ إضافةَ (قُنَّة) إليه[2] ؛ لإفادةِ أنَّ المُرادَ أَعْلى الأَعْلىٰ ، أو هو مِنْ إضافة المُسمَّىٰ إلى الاسم .

* قوله : (ويُشترَطُ في مجرورهما . . .) إلىٰ آخره : بَقِيَ شرطٌ رابعٌ ؛

---

(١) القاموس المحيط (٤/٣٩٦ـ٣٩٧) .
(٢) أي : إلى (النِّيق) ، كما صُرِّح به في (ي ، ك) .

. . . . وبـ (رُبْ) مُنكَّـــراً . . . .

لا مستقبلاً ؛ تقولُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعة) ، و(مُذْ يومِنا) ، ولا تقولُ : (مُذْ يومِ) ، ولا : (أراهُ مُذْ غدٍ) ، وكذا في (منذ)[1] .

* قوله : (وبـ « رُبْ » مُنكَّراً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : واخصُصْ بـ (رُبَّ) مُنكَّراً .

وفي (رُبَّ) ثمانيَ عَشْرَةَ لغةً : فتحُ الراء وضمُّها ، مع تشديدِ الباء وتخفيفِها ، ومع تاء التأنيث ، أو مع (ما) ، أو معهما ، أو مُجرَّداً منهما ، ويُزادُ : ضمُّ الراء مع سكون الباء وضمِّها ، ذَكَرَها شيخُ الإسلام في « شرح

وهو أنْ يكونَ مُتصرِّفاً ؛ فلا يجوزُ : (منذُ سَحَرَ) ؛ تريدُ سَحَرَ ليلةٍ بعَيْنِها .

ويُشترَطُ في عاملِهما : أنْ يكونَ فعلاً ماضياً ؛ إمَّا مَنفِيّاً يصحُّ تَكْرارُهُ ؛ كـ (ما رأيتُهُ منذُ يومِ الجمعة) ، أو مُثبَتاً مُتطاوِلاً ؛ كـ (سِرْتُ منذُ يومِ الجمعة) ، بخلاف : (قتلتُهُ ـ أو ما قتلتُهُ ـ منذُ كذا) ، فإن قلتَ : (ما قتلتُ) بلا هاء . . صحَّ ؛ لأنَّ القتلَ المُتعلِّقَ بمُعيَّنٍ لا يتكرَّرُ ، بخلاف غيرِهِ ، ما لم يُتجوَّزْ بالقتل عن الضرب .

* قوله : (وفي « رُبَّ » ثمانيَ عَشْرَةَ لغةً) ، وقد ذكر بعضُهُم زيادةً علىٰ ذلك .

(١) وأمَّا (مذْ) و(منذُ) الداخلتانِ على الجملة الفعليّة والاسميّة . . فسيأتي الحديث عنهما في (٣/ ٥٦٣ـ٥٦٦) .

المنفرجة »[1] ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الخفيف]

ضُمَّ وٱفتَحْ لراءِ (رُبَّ) وخَفِّفْ وٱشْدُدَنْ با مَعْ تا المُؤنَّثِ أو (ما)
أو همـــا أو مُجـــرَّداً ثـــمَّ راءً ضُـــمَّ مـعَ بـا أو سَكِّنَـنْ قـد أُتِمَّـا

واعلَمْ : أنَّ مجرورَ (رُبَّ) في نحو : (ربَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُ).. مفعولٌ ، وفي نحو : (ربَّ رجلٍ صالحٍ لَقِيتُهُ).. مبتدأٌ أو مفعولٌ ؛ على حَدِّ : (زيداً ضربتُهُ) ، ويُقدَّرُ الناصبُ بعدَ المجرور لا قبلَ الجارِّ ؛ لأنَّ (ربَّ) لها الصدرُ مِنْ بين حروف الجرِّ ، وإنَّما دخلتْ في المثالَينِ ؛ لإفادة التكثير أو التقليل ، لا للتعدية ، كما حقَّقه في « المغني »[2] .

* قوله : (والتاءُ لـ « اللهِ » و« رَبْ ») التاء : مبتدأٌ ، و(لـ « الله ») :

. . . .

(١) الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة (ص٩) ، وأوصلها فيه إلىٰ سبعين لغةً .

(٢) مغني اللبيب (٢/ ٥٨٢) ، واعلَمْ أيضاً : أنَّ كونَها حرفَ جرٍّ هو مذهبُ البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والأخفشُ : إلى اسميَّتِها ، وأيَّده الرَّضِيُّ بأنَّها مثلُ (كم) التكثيريَّة ، وهي اسمٌ اتفاقاً ؛ فكما أنَّ معنىٰ (كم رجلٍ عندي) : كثيرٌ مِنْ جنس الرجال عندي.. كذلك معنىٰ (ربَّ رجل عندي) ؛ كثيرٌ أو قليلٌ مِنْ هـٰذا الجنسِ عندي ، وجَنَحَ إليه الدَّمَامِينيُّ ، قال : وعِلَّةُ بنائها حينئذٍ : تضمُّنُها معنى الإنشاء ، كما قيل في (كم) ، أو شَبَهُها وضعَ الحرف في لغةِ تخفيفِها ، وحُمِلَ التشديدُ عليه ، وعلىٰ هـٰذا : فما بعدَها مجرور بإضافتها إليه ، ومحل العامل لها نفسها مثل (كم) ، لا لمجرورها . « خضري » (١/ ٤٦٤) .

٣٦٨ـ وما رَوَوْا مِنْ نحوِ (رُبَّهُ فَتَىٰ)   نَـزْرٌ كـذا (كهـا) ونَحْـوُهُ أَتَـىٰ

خبر ، و(رَب) بفتح الراء : معطوفٌ علىٰ (لله) ، وبين قوله : (رَبْ) بفتح الراءِ و(رُبْ) بضمِّها . . الجناسُ المُحرَّفُ ، وضابطُهُ : اختلافُ اللفظَينِ في الشَّكْلِ .

❀ قوله : (وما رَوَوْا) ؛ أي : والذي رَوَوْهُ نَزْرٌ ؛ فـ (ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (نَزْرٌ) بمعنىٰ : قليل ، و(فتىٰ) بالنصب : تمييزٌ للضمير المجرور بـ (رب) .

ويلزمُ في الضمير المجرورِ بها : الإفرادُ ، والتذكيرُ ، والتفسيرُ بتمييزٍ بعدَهُ مُطابِقٍ للمعنىٰ ؛ فيُقالُ : (رُبَّهُ رجلاً) ، و(رُبَّهُ امرأةً) .

❀ قوله : (كذا « كها ») كذا : خبرٌ مُقدَّم ، و(كها) : مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ يعني : أنَّهُ قد جرَّتِ الكافُ قليلاً ضميرَ الغَيْبةِ .

❀ قوله : (ونَحْوُهُ أَتَىٰ) نحوُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أتىٰ) ، وقولُهُ : (نَحْوُهُ) يحتملُ : أنَّهُ أراد بذلك بقيَّةَ ضمائرِ الغَيْبة المُتَّصِلةِ ؛ كما في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

كَهُ ولا كَهُنَّ . . . .

❀ قوله : (معطوفٌ علىٰ « لله ») فيه مُسامحةٌ ظاهرة .

---

(١) سيأتي تخريجه بعد قليل في (٣/ ٥٠٩ـ ٥١٠) .

مِنْ حروف الجرِّ ما لا يَجُرُّ إلا الظاهرَ ، وهي هٰذه السبعةُ المذكورةُ في البيت الأوَّل ؛ فلا تقولُ : (مُنْذُهُ) ، و(لا مُذْهُ) ، وكذا الباقي .

ولا تَجُرُّ (منذُ) و(مُذْ) مِنَ الأسماء الظاهرةِ إلا أسماءَ الزمانِ ، فإن كانَ الزمانُ حاضراً . . كانتْ بمعنىٰ (في) ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ منذُ يومِنا) ؛ أي :

ويحتملُ : أنْ يكونَ إشارةً إلىٰ بقيّة الضمائرِ مطلقاً ، وقد شذَّ دخولُ الكافِ علىٰ ضمير المُتكلِّمِ والمخاطب ؛ كقوله[1] : [من الخفيف]

وإذا الحربُ شمَّرتْ لم تَكُ كِي

أي : لم تكنْ أنتَ مِثْلي .

وقولِ الحسن : (أنا كَكَ ، وأنتَ كِي) .

---

* قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كانتْ ضمائرَ غَيْبةٍ أو تكلُّمٍ أو خطاب ، متصلةً أو منفصلةً .

* قوله : (وقد شذَّ . . .) إلىٰ آخره : غرضُهُ : بيانُ سند هٰذا الاحتمالِ الثاني .

* قوله : (شمَّرتْ) ؛ أي : نهضتْ ، و(كي) : بكسر الكاف ؛ لمناسبة ياءِ المُتكلِّم .

---

(١) صدر بيت أنشده الفرَّاء وقال : (أنشدنيه بعضُ أصحابنا ، ولم أسمعه من العرب) ، وعجزه : (حينَ تدعو الكُماةُ فيها نَزَالِ) ، وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٤٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢١٢ـ١٢١٣) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٩٧ـ١٩٨) .

في يومِنا ، وإن كان الزمانُ ماضياً . . كانتْ بمعنىٰ (مِنْ) ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعة) ؛ أي : مِنْ يومِ الجمعة ، وسيذكرُ المُصنِّفُ هٰذا في آخر الباب[1] ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (وٱخصُصْ بـ « مُذْ » و« منذُ » وقتاً) .

وأمَّا (حتَّىٰ) : فسيأتي الكلامُ علىٰ مجرورها عندَ ذِكْرِ المُصنِّفِ له[2] ، وقد شذَّ جرُّها المُضمَرَ ؛ كقوله[3] : [من الوافر]

ويحتملُ : أنْ يكونَ إشارةً إلىٰ بقيَّةِ ما يختصُّ بالظاهر ؛ أي : إنَّ بقيَّةَ ما يختصُّ بالظاهر دخولُهُ على الضمير قليلٌ ؛ نحوُ : [من الوافر]

فتىً حتَّاكَ . . . .

إلىٰ آخره ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[4] .

* قوله : (شذَّ جرُّها المُضمَرَ) أفاد بهٰذا : أنَّ الكلامَ في (حتى) الجارَّةِ ، أمَّا (حتى) العاطفةُ فتدخلُ على المُضمَر ؛ كـ (ضربتُهُم حتىٰ

. . . .

---

(١) انظر (٣/ ٥٦٦) .
(٢) انظر (٣/ ٥٢٥ـ٥٢٩) .
(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الرضي في « شرح الكافية » (٤/ ٢٧٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٨) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٧٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٢٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٢٨٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢١١ـ١٢١٢) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٤٧٤ـ٤٧٥) .
(٤) شرح الأشموني (٢/ ٢٨٦) .

٢٠١ـ فـلا واللهِ لا يُلفِـي أُنـاسٌ   فتـىً حَتَّـاكَ يـا بـنَ أبـي زِيَـادِ

ولا يُقاسُ علىٰ ذلك ، خلافاً لبعضهم[١] .

إيَّاكَ) ، وقال ابنُ هشامٍ الخَضْراويُّ : (لا تعطفُ إلا الظاهرَ كالجارَّة) انتهىٰ « فارِضي »[٢] .

❁ قوله : (فلا واللهِ . . .) إلىٰ آخره : البيتُ مِنَ الوافر ، والفاءُ : للعطف ، و(لا) : لتأكيد القَسَمِ ، و(لا يُلفِي) بالفاء : جوابٌ ؛ أي : لا يجدُ[٣] ، و(فتىً) : مفعولُهُ .

❁ قوله : (لتأكيد القَسَمِ) ؛ أي : لتأكيد (لا) في جواب القسم ، كما قاله العَيْنيُّ وغيرُهُ[٤] ، وفيه : أنَّ الحقيقَ بكونه تأكيداً (لا) الثانيةُ دون الأُولىٰ ، فيكونُ القَسَمُ مُقحَماً بينَ النافي والمنفيِّ ، إلا أنْ يُرادَ التأكيدُ اللُّغَويُّ ، و(أُناسٌ) : فاعلُ (يُلفِي) ، و(حَتَّاكَ) ؛ أي : إليك ؛ أي : إلىٰ لُقِيِّكَ ، والمعنىٰ : لا يجدونَ فتىً مُتَّصِفاً بالصفات الحميدةِ إلىٰ أنْ يَلْقَوكَ ، فحينئذٍ يجدونَ الفتى المُتَّصِفَ بذلك .

---

(١) أجازه الكُوفيُّونَ والمُبرِّد ، فتجرُّهُ عندَهُم مُتكلِّماً ومخاطباً وغائباً . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٧٥٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٨٣) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ١٧٣) ، و« تمهيد القواعد » (٦/ ٢٩٨٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢١٤) .

(٣) أي : لا يجد أناسٌ فتىً حتىٰ يجدوك ، فحينئذٍ يجدون الفتىٰ . « خضري » (١/ ٤٦٣) ، وقال العيني في « المقاصد » (٣/ ١٢١٢) : (وضبطه بعضهم بالقاف مِنَ « اللُّقىٰ » ، وكلاهما يجوزُ علىٰ ما لا يخفىٰ) .

(٤) المقاصد النحوية (٣/ ١٢١٢) .

ولغةُ هُذَيلٍ : إبدالُ حائِها عيناً ، وقَرَأَ ابنُ مسعود : (فتربَّصُوا به عتَّىٰ حينٍ)[1] .

وأمَّا الواوُ : فمُختصَّةٌ بالقسم ، وكذلك التاءُ ، ولا يجوزُ ذِكْرُ فعلِ القَسَم معهما ؛ فلا تقولُ : (أُقسِمُ واللهِ) ، ولا : (أُقسِمُ تاللهِ) .

ولا تَجُرُّ التاءُ إلا لفظَ (الله) ؛ فتقولُ : (تاللهِ ؛ لَأَفعلَنَّ) ، وقد سُمِعَ جرُّها لـ (رَبِّ) مُضافاً إلى (الكعبة) ؛ قالوا : (تَرَبِّ الكعبةِ)[2] ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (والتاءُ لـ « اللهِ » و« رَبْ »)[3] ، وسُمِعَ أيضاً : (تالرَّحمٰنِ) ، وذَكَرَ الخَفَّافُ في « شرح الكتاب » : أنَّهُم قالوا : (تَحَيَاتِكَ)[4] ، وهٰذا غريبٌ[5] .

. . . .

---

(١) روي : أنَّ سيدنا عمرَ رضي الله عنه سمع رجلاً يقرأ : (عتَّىٰ حين) ، فقال له : مَنْ أَقرأكَ ؟ قال : ابنُ مسعود ، فكتب إليه : إنَّ اللهَ أنزل هٰذا القرآنَ فجعله عربيّاً ، وأنزله بلغة قريش ، فأَقرِئِ الناسَ بلغة قريش ، ولا تُقرِئْهُم بلغة هُذَيل ، والسلام . انظر « المحرر الوجيز » (٣/ ٢٤٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٦٩) ، و« الدر المصون » (٦/ ٤٩٥).

(٢) حكاه الأخفش ، كما في « توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٣) ، وانظر « شرح الرضي » (٤/ ٣٠٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٥٨) .

(٣) وهٰذا يُوهِمُ التسويةَ بينهما مع أنَّها قليلةٌ مع (رَبِّ) ، إلا أنْ تُؤخذَ القِلَّةُ مِنْ تأخيرها عن الجلالة . « خضري » (١/ ٤٦٢) .

(٤) أي : وحياتِكَ ؛ فالتاء بدلٌ عن واو القسم . « خضري » (١/ ٤٦٣) .

(٥) انظر « التذييل والتكميل » (١١/ ١٥٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٧٩) .

ولا تَجُرُّ (رُبَّ) إلا نكرةً[1] ؛ نحوُ : (ربَّ رجلٍ عالمٍ لَقِيتُ) ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وبـ « رُبْ » مُنكَّراً) ؛ أي : واخصُصْ بـ (رُبَّ) النكرةَ ، وقد شذَّ جرُّها ضميرَ الغَيبةِ[2] ؛ كقوله[3] : [من البسيط]

٢٠٢ـ وَاهٍ رَأَبْتُ وَشِيكاً صَدْعَ أَعْظُمِهِ ... ورُبَّـهُ عَطِبـاً أَنْقَـذْتُ مِـنْ عَطَبِـهْ

---

* قوله : (وَاهٍ رَأَبْتُ . . .) إلىٰ آخره : (واهٍ) : بمعنىٰ (ساقط) ، و(رَأَبْتُ) بهمزة ومُوحَّدة ؛ أي : أصلحتُ ، و(وَشِيكاً) : صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : رَأْباً وَشِيكاً ؛ أي : سريعاً ، و(صَدْعَ أَعْظُمِهِ) بفتح الصاد المُهمَلة : تركيبٌ إضافيٌّ مفعولُ (رَأَبْتُ) .

والشاهدُ : في قوله : (رُبَّهُ) ؛ حيثُ أدخلَ (رُبَّ) على الضمير .

و(عَطِباً) : تمييزٌ ، وهو بكسر الطاء المُهمَلة صفةٌ مُشبَّهة ، ويُروىٰ :

---

* قوله : (صفةٌ مُشبَّهة) مُرادٌ منه هنا : المُشرِفُ على العَطَب ؛ أي :

---

(١) أي : موصوفةً غالباً إن لم تكن هي وصفاً ، لا لزوماً ، خلافاً للمُبرِّد ، كما في « التسهيل » ، ولا تتعلَّق بشيء ، وإنَّما تدخل لإفادة التكثير غالباً ، أو التقليلِ قليلاً . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٣) .

(٢) أي : شذَّ قياساً ، لا استعمالاً ؛ لكثرته ، ويلزم هـٰذا الضميرَ الإفرادُ والتذكير عند البَصْريِّينَ ، ويلزمُ تفسيرُهُ باسمٍ مُؤخَّرٍ عنه مُطابقٍ للمعنى المُراد ؛ فهو مِنْ تمييز المفرد ؛ نحوُ : (رُبَّهُ رجلاً) ، أو (امرأةً) ، أو (رجالاً) ، أو (نساءً) . « خضري » (١/ ٤٦٤) .

(٣) أنشده أبو العباس ثعلبٌ ، ولم يعزُهُ إلىٰ قائله ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ١٦٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٨ـ ٢٥٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٣) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ٢٧٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٥ـ ١٢٠٦) .

كما شذَّ جرُّ الكافِ له ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٠٣ـ خَلَّى الذِّنَابَاتِ شِمَالاً كَثَبَا

(عَطِبِ) بالجرِّ علىٰ نيّة (مِنْ) ، وهو شاذٌّ ، و(أَنْقَذَتْ) ؛ أي : خَلَّصتْ ، ومفعولُهُ محذوفٌ ، و(عَطَبِهْ) : بفتح الطاء : مصدرٌ .

* قوله : (كما شذَّ جرُّ الكافِ له) جَعَلَ ذلك في « التوضيح » ضرورةً[2] ، والكُوفيُّونَ والفرّاءُ لا يَخُصُّونَ ذلك بالضرورة ، وعليه يتخرَّجُ ما يقعُ في عبارات المُصنِّفينَ . انتهىٰ « ياسين »[3] .

* قوله : (خَلَّى الذِّنَابَاتِ) الضميرُ في (خَلَّىٰ) ـ بالخاء المُعجَمة ـ : راجعٌ لحمار الوحش ، ويُروىٰ بدلَهُ : (نحَّىٰ) بالحاء المُهمَلة ، و(الذِّنابات)

الهلاكِ ، والتعبيرُ بالإنقاذ المُشعِرِ بالوقوع للمبالغة .

---

(١) المشطوران للعجاج بن رؤبة في « ديوانه » (٢/ ٢٦٩) يصف فيهما حماراً وحشيّاً ، وهما ضمن أرجوزة مطلعها :

ما هاجَ دمعاً ساكباً مُسْتَسْكَبَا
مِنْ أنْ رأيتَ صاحبَيكَ أَكْأَبَا

وهما من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٨٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦ـ١٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٥) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨٠ـ٥٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٢ـ ١٢٠٤) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٢٠٢ـ٢٠٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٦) .

(٣) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢١٠) ، وفي (ج) : (المغني) بدل (المصنفين) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٧١٠ـ١٧١١) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٥ـ ٢٧٦) ، و« التصريح » (٢/ ٣) .

بفتح المُعجَمة : اسمُ موضعٍ ، و(شِمالاً) : مفعولٌ ثانٍ ، و(كَثَبَا) بالمُثنَّاة مِنْ فوقُ : صفةٌ بمعنىٰ : قريباً ، كذا ضبطَهُ بعضُهُم ، والصوابُ : أنَّهُ بالمُثلَّثة ، وفي « الصحاح » : (الكَثَبُ ـ بالمُثلَّثة ـ القربُ)[1] ؛ أي : جَعَلَ الذَّنَاباتِ ناحيةَ شمالِهِ قريبةً منه في عَدْوه ، و(أمُّ أَوْعالٍ) : مبتدأ ، خبرُهُ : (كها) ؛ أي : كالذَّنَابات .

والشاهدُ : في (كها) .

و(أمُّ أَوْعالٍ) : اسمُ هَضْبةٍ ـ بسكون الضاد المُعجَمة ؛ وهي الجبلُ المُنبسِط علىٰ وجه الأرض ـ و(أَوْعال) في الأصل : جمعُ (وَعِلٍ) ؛ وهو ذَكَرُ الأَرْوىٰ ، قال في « المصباح » : (هو الشاةُ الجبليّة)[2] ، و(أَقْرَبَا) : عطفٌ على الضمير قبلَهُ .

ويجوزُ نصبُ (أم أَوْعال) عطفاً على (الذَّنابات) ؛ بمعنىٰ : جَعَلَ أَمَّ أَوْعالٍ كالذَّنابات أو أقربَ[3] .

---

* قوله : (و« أَقْرَبَا » : عطفٌ على الضمير قبلَهُ) ؛ أي : لا علىٰ محلِّ الجارِّ والمجرور ، وإلا لرُفِع والروايةُ بالنصب .

نعم ؛ علىٰ نصب (أم أوعال) يكونُ معطوفاً علىٰ محلِّهما ، لا على المجرور فقط .

---

(١) الصحاح (١/٢٠٩) .
(٢) المصباح المنير (٢/٩١٨) .
(٣) وهـٰذا هو المحفوظ ، كما في « شرح المفصل » (٤/٥٠٦) .

وقولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٠٤ـ ولا تَرَىٰ بَعْلاً ولا حَلَائِلَا
كَـهُ ولا كَهُـنَّ إلَّا حـاظِـلَا

* قوله : (ولا تَرَىٰ بَعْلاً) ؛ أي : زوجاً ، (ولا حَلَائِلَا) : جمعُ (حَلِيلة) ؛ وهي الزوجةُ ، (كَهُ) ؛ أي : حمارِ الوحش ، و(لا كَهُنَّ) ؛ أي : الأُتُنِ ، و(الحاظِل) : المانعُ مِنَ التزويج ؛ بمعنى العاضل ، وهو مُستثنىً مِنْ (بعلاً) .

* قوله : (و« الحاظِل » : المانعُ مِنَ التزويج) فيه : أنَّ الحاظِلَ مِنَ (الحَظْل) ؛ كـ (الحَظْر) وزناً ومعنىً ؛ فلا يختصُّ بالمنع مِنَ التزويج ، والمعنىٰ : ولا ترىٰ زوجاً ولا زوجاتٍ مثلَ حمارِ الوَحْشِ وأتانِهِ ؛ في الاقتصارِ علىٰ بعضِهِما ، وعدمِ التطلُّعِ للغير ، إلا مَنْ حاز النساءَ ومنعهنَّ عنِ التطلُّعِ لغيره .

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٢٨) ضمنَ أرجوزة طويلة يمدح بها سليمان بن علي ، ومطلعها :

عَرَفْتَ بالنَّصْرِيَّةِ المَنازِلَا
قَفْراً وكانتْ منهُمُ مَآهِلَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٨٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٦٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٠٤ـ ١٢٠٥) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٩٥ـ ٢٠١) .

وهاذا معنىٰ قولِهِ : (وما رَوَوْا . . .) البيتَ ؛ أي : والذي رُوِيَ مِنْ جرِّ (رُبَّ) المُضمَرَ ؛ نحوُ : (رُبَّهُ فتىً) . . قليلٌ ، وكذلك جرُّ الكافِ المُضمَرَ ؛ نحوُ : (كها) .

٣٦٩ـ بَعِّضْ وبَيِّنْ وٱبْتَدِئْ في الأَمْكِنَهْ بِـ (مِنْ) وقد تأتي لِبَدْءِ الأَزْمِنَهْ
٣٧٠ـ وزِيدَ في نفيٍ وشِبْهِهِ فجَرْ نكرةً كـ (ما لباغٍ مِنْ مَفَرْ)

❀ قوله : (بَعِّضْ) بكسر العين : فعلُ أمر ، كالفعلَين بعدَهُ ، وقد تنازعتْ قولَهُ : (بِمِنْ) بكسر الميم ، أَعْمَلَ فيه الأخير لقُرْبه ، وأَضْمَرَ في الأوَّلَين ، وحَذَفَهُ ؛ لكونه غيرَ عُمْدةٍ .

❀ قوله : (وقد تأتي) (قد) هنا : للتقليل .

❀ قوله : (وزِيدَ في نفيٍ . . .) إلىٰ آخره : (زِيدَ) بكسر الزاي : ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : يعودُ علىٰ (مِنْ) .

❀ قوله : (كما لباغٍ) الكافُ : جارَّةٌ لمحذوف ، و(ما) : نافيةٌ ، و(لباغ) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(مِنْ) : زائدةٌ ، و(مَفَر) بفتح الفاء أو بالقاف : في موضعِ رفعٍ مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ أي : وذلك كقولك : (ما لباغٍ مَفَرٌّ) ؛ أي : فِرارٌ أو قرارٌ .

❀ قوله : (أو بالقاف) هاذا احتمالٌ عقليٌّ ، وإلا فالروايةُ عن المُصنِّف بالفاء لا غيرُ ، وقد ذَكَرَ السُّيُوطيُّ في أوَّل « نُكَته » : أنَّ قارئاً قَرَأَ على ابن مالك « الألفيَّةَ » حتىٰ وَصَلَ إلىٰ هنا ، فقال : (مِنْ مَقَرْ) بالقاف ، فقال له الشيخُ

فائدة

[في أنَّ كلَّ حرفٍ ليس له إلا معنىً واحدٌ عندَ البَصْريِّينَ]

ما ذُكِرَ لهٰذه الأحرف مِنَ المعاني . . هو مذهبُ الكُوفيِّينَ .

والبَصْريُّونَ علىٰ أَنَّهُ ليس لكلِّ حرفٍ إلا معنىً واحدٌ ؛ وهو الابتداءُ لـ (مِنْ) ، والانتهاءُ لـ (إلىٰ) ، والإلصاقُ للباء ، والاستعلاءُ لـ (علىٰ) ، والمُجاوزةُ لـ (عن) ، والاختصاصُ للّام ، ولا ينوبُ حرفٌ عن حرف بقياس ، كما أنَّ حرفَ النصبِ والجزمِ كذلك ، وما أَوْهَمَ ذلك فمُؤَوَّلٌ

ابنُ مالك : بالفاء ، فقال له : يا سيِّدي ؛ ما للباغي مَفَرٌّ ولا مَقَرٌّ ، فقال : نعم ، لٰكن أنا ما قلتُ إلا (مَفَر) ؛ يعني : بالفاء ، وحينئذٍ : فتتعيَّنُ قراءتُهُ بالفاء . انتهىٰ[1] .

* قوله : (والبَصْريُّونَ علىٰ أَنَّهُ ليس لكلِّ حرفٍ إلا معنىً واحدٌ) حقَّق الأميرُ في « رسالة البسملة » أنَّ الخلافَ بين البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ إنَّما هو في المعاني التي لم تتبادرْ مِنَ الحرف ؛ كالابتداء والانتهاءِ في الباء ؛ نحوُ : (شَرِبْنَ بماء البحر) ، و﴿ أَحْسَنَ بِي ﴾ [يوسف : ١٠٠] ، وأمَّا المعاني المتبادرةُ مِنَ الحرف ؛ كالابتداء والبيانِ والتبعيضِ في (مِنْ) ، والاستعانةِ والسببيَّةِ في الباء . . فهي حقيقةٌ في جميعها بطريق الاشتراكِ اللفظيِّ ؛ فراراً مِنَ التحكُّم ؛ إذ

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٧) ، وفيه تصريح بالقارئ ؛ وهو الإمام ابن أبي الفتح البعلي من كبار تلاميذ الناظم .

تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ ، ....

التبادُرُ علامةُ الحقيقةِ باتِّفاقٍ مِنَ الفريقَين[1] .

ولا يَرِدُ : أنَّ المجازَ أَوْلىٰ مِنَ الاشتراك ، كما في « جمع الجوامع » وغيرِهِ[2] ؛ لأنَّ محلَّهُ : عندَ تيقُّنِ حقيقةِ أحدِ المعاني وجَهْلِ حالِ الآخَرِ .

وكلامُ المُحشِّي يُفِيدُ : أنَّ البَصْريِّينَ يقولون : إنَّ الحروفَ المُتبادرةَ في عدَّة معانٍ ليستْ حقيقةً في جميع تلك المعاني ، ويُؤيِّدُهُ : أنَّ كونَ الحرفِ حقيقةً في كلِّ ما يتبادرُ منه . . يتوقَّفُ على استواء التبادُرِ بقَطْع النَّظَرِ عن القرائن ، وأنَّهُ ليس في البعض لعارض كَثْرةِ استعمالٍ ، وإثباتُ هـٰذَينِ غيرُ مُمكِنٍ ، بل قولُ سيبويهِ بأنَّ المعنى الحقيقيَّ للباء هو الإلصاقُ . . يُشعِرُ ـ إذا لُوحِظَ أنَّ سيبويهِ لا يخفىٰ عليه أنَّ التبادرَ علامةُ الحقيقة ـ بأنَّ تبادرَ غيرِهِ علىٰ فَرْض أنَّهُ كتبادره . . عارضٌ ، فتدبَّرْ .

❊ قوله : (تأويلاً يقبلُهُ اللفظُ) ؛ أي : بأنْ يُحمَلَ على المجاز ، لـٰكن في غير الحرف ؛ كأنْ يُشبَّهَ في قوله تعالىٰ : ﴿وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ﴾ [طه : ٧١] المُخاطَبونَ لتمكُّنهم مِنَ الجذوع بالحالِّ فيها ، أو جُذُوعُ النخلِ بالظَّرْف الحقيقيِّ بجامع التمكُّن علىٰ سبيل الاستعارة بالكنايةِ ، فتكونُ (في) تخييلاً باقياً علىٰ حقيقته .

وبعضُهُم قال بالتضمين في هـٰذه الآية ، وأنَّ فرعونَ أراد جَعْلَهُم في بُطُون

(١) رسالة البسملة (ق/ ٢٣ـ ٢٤) .

(٢) جمع الجوامع في أصول الفقه (ص٣٠) .

. . . .

أو علىٰ تضمين الفعلِ معنىٰ فعلٍ يتعدَّىٰ بذلك الحرفِ ، أو على النيابة شُذُوذاً ،

الجذوع ؛ فالفعلُ مُضمَّنٌ معنىٰ (أجعلُ) ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ لا ضرورةَ في نحو هـٰذه الآيةِ إلىٰ نيابة الحرف ، وإن قلنا : إنَّ المعنىٰ فيها ليس على التضمين. . فإنَّهُ يُغني عن ذلك جَعْلُ (في) تخييلاً باقياً علىٰ معناه ؛ فيكونُ في الآية استعارةٌ بالكناية وإن اقتضىٰ كلامُ بعضِهم خلافَ ذلك ، اللهمَّ إلا أنْ يكونوا لا يُجيزونَ بقاءَ ما جُعِلَ تخييلاً للمكنيّة علىٰ حقيقته ، فلا بُدَّ مِنَ التجوُّز حينئذ في لفظ (في) ، ويظهرُ علىٰ فَرْضِ أنَّهُم يُجيزونَ ذلك عدمُ ارتكابِ التضمين إذا أمكنتِ الاستعارةُ بالكناية[1] .

* قوله : (أو علىٰ تضمين الفعلِ. . .) إلىٰ آخره : كلامُهُ لا يُفِيدُ اعتبارَ الترتيب بين التضمين والنيابة ، وكلامُ بعضِهِم يقتضِيهِ ؛ حيثُ أفاد : أنَّ المُوهِمَ عند البَصْريِّينَ مُؤوَّلٌ بنحو التضمين .

ففي نحو : ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ . . يُؤوَّلُ بأنَّ (في) علىٰ حقيقتها تخييلاً لمكنيّة في ضمير المخاطبِينَ أو المجرورِ ، وفي نحو : (شَرِبْنَ بماءِ البحرِ) . . يُؤوَّلُ بالتضمين ؛ أي : رُوِينَ بماء البحر .

فإن لم يُمكِنْ تضمينٌ ولا نحوُهُ ممَّا ليس فيه نيابةُ حرفٍ عن حرف ؛ كما في نحو : ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص : ١٥] . . أُوِّلَ بأنَّ ذلك الحرفَ قد ناب عن غيره شذوذاً ، وتلك النيابةُ بطريق المجاز ، كما هو

(١) انظر « الدر المصون » (٨/ ٧٦ـ ٧٧) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٤٧٢ـ ٤٧٣) .

والأخيرُ محملُ البابِ كلِّهِ عندَ غيرِهِم بلا شذوذٍ ، . . . .

واضحٌ ؛ إذ ليستِ الحروفُ عندهم مشتركةً بينَ جميعِ ما وردتْ له ولو كان مُتبادراً علىٰ ما يُفِيدُهُ كلامُ المُحشِّي ؛ فـ (علىٰ) في هـٰذه الآية مجازٌ عن معنىٰ (في) ؛ لعلاقة التقييدِ والإطلاق .

وانظر : ما وجهُ الترتيب بينَ التضمينِ والنيابةِ إن قلنا : إنَّ التضمينَ سماعيٌّ ولم نقل بأنَّهُ حقيقةٌ ؟ ولعلَّهُم رَأَوْا أنَّ التجوُّزَ في الحرف أبعدُ مِنَ التجوُّز في غيره ؛ لأنَّ التجوُّزَ تصرُّفٌ ، وهو في غير الحرف أكثرُ ؛ فعُلِمَ : أنَّ التجوُّزَ عندهم في غير الحرف أو فيه . . علىٰ سبيل الشذوذ .

* قوله : (عندَ غيرِهِم) هو الكُوفيُّونَ ، وحروفُ الجرِّ عندَهُم حقيقةٌ في جميعِ ما وردتْ له مُتبادراً أو لا ؛ فالمعاني كلُّها حقيقةٌ عندَهُم ، ولا يُنافِيهِ التعبيرُ بالنيابة ؛ لأنَّهُم لاحظوا في ذلك الشُّهْرةَ وعدمَها ، لا الحقيقةَ والمجاز ؛ فهي نيابةٌ علىٰ وجه الكَأَنِّيَّة ، لا نيابةٌ حقيقيَّة ؛ ولذلك يُقالُ : إنَّ (في) في ﴿ وَلَأُصَلِّبَنَّكُمْ فِي جُذُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه : ٧١] علىٰ مذهبهم بمعنىٰ (علىٰ) ، ولا تجوُّزَ ولا شيءَ ، كما حقَّقه الأميرُ في « رسالة البسملة »[(١)] .

وقيل : إنَّ المعانيَ غيرَ المتبادرةِ ليس الحرفُ فيها حقيقةً عندَهُم ، بل هو مجازٌ فيها عندَهُم ؛ فـ (في) في الآية استعارةٌ تبعيَّةٌ لمعنىٰ (علىٰ) ، والباءُ في (شَرِبْنَ بماءِ البحرِ) استعارةٌ تبعيَّةٌ لمعنىٰ (مِنْ) ، وفي ﴿ أَحْسَنَ بِيٓ ﴾ [يوسف : ١٠٠] استعارةٌ تبعيَّةٌ لمعنىٰ (إلىٰ) ، لـٰكن قد علمتَ أنَّ ما يُؤخَذُ مِنْ

(١) رسالة البسملة (ق/ ٢٤) .

تَجِيءُ (مِنْ) : للتبعيض ، ولبيان الجنسِ ، ولابتداء الغايةِ . . . .

وهو أقلُّ تعسُّفاً[1] .

فإن قيل : الأَوْلىٰ : المحافظةُ علىٰ تقليل المعاني وردُّها إلىٰ أقلِّ ما يُمكِنُ ؛ بناءً علىٰ قاعدة تقليلِ الأوضاع .

فالجوابُ : أنَّ هـٰذا يُعارِضُهُ الحَمْلُ على الظاهر ، وهي قاعدةٌ مُطَّرِدةٌ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (تَجِيءُ « مِنْ » : للتبعيض) علامتُها : جوازُ الاستغناءِ بـ (بعض)[3] .

* قوله : (ولبيان الجنسِ) علامتُها : صِحَّةُ وَضْعِ (الذي) موضعَها غالباً .

* قوله : (ولابتداء الغايةِ) قد تجيءُ لمُجرَّدِ الابتداءِ . . . .

ظاهر التعبيرِ بالنيابة . . ليس مُراداً ، فتنبَّهْ .

* قوله : (وهو أقلُّ تعسُّفاً) ؛ إذ ليس فيه مِنَ التعسُّف إلا القولُ بأنَّ الحرفَ حقيقةٌ في غيرِ ما يتبادرُ منه ؛ فإنَّهُ خلافُ الظاهر ، وهو أخفُّ مِنَ القول بشذوذِ مواضعَ كثيرةٍ جدّاً مع تكلُّفِ تأويلها .

* قوله : (صِحَّةُ وَضْعِ « الذي » موضعَها) ؛ أي : معَ ضميرٍ ؛ نحوُ : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَـٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] ؛ أي : الذي هو الأوثانُ ، وقولُهُ : (غالباً) ؛ وذلك بأنْ كان قبلَها معرفةٌ ، فإن كان ما قبلَها نكرةً

---

(١) وانظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٥) .

(٢) الكلام بلفظه تقريباً في « النكت » للسيوطي (ق/ ١٤٠) .

(٣) اعلَمْ : أنَّ ما قبلَ التبعيضيَّةِ يكونُ أقلَّ ممَّا بعدَها دائماً ؛ فـ (مَنْ يقولُ) أقلُّ مِنْ مطلق (الناس) ، وهو قبلَها تقديراً ، والبيانيَّةُ بالعكس ؛ فـ (الرجس) في الآية الآتية أكثرُ مِنَ (الأوثان)، وقد يكونُ أقلَّ ؛ كـ (خاتم مِنْ حديد) . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٦).

في غيرِ الزمانِ كثيراً ، وفي الزمان قليلاً ، وزائدةً .

فمثالُها للتبعيض : قولُكَ : (أخذتُ مِنَ الدراهم) ، ومنهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٨][1] .

ومثالُها لبيان الجنسِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱجْتَنِبُوا۟ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

ومثالُها لابتداء الغايةِ في المكان : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سُبْحَٰنَ ٱلَّذِىٓ أَسْرَىٰ بِعَبْدِهِۦ لَيْلًا مِّنَ ٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ إِلَى ٱلْمَسْجِدِ ٱلْأَقْصَا ﴾ [الإسراء : ١] .

مِنْ دونِ قَصْدٍ إلى انتهاءٍ مخصوص ؛ نحوُ : (أعوذُ باللهِ مِنَ الشيطان الرجيم) انتهىٰ « شيخ الإسلام زكريّا »[2] .

❁ قوله : (في غيرِ الزمانِ كثيراً) يحتملُ : أنَّهُ أشار بهٰذا : إلىٰ أنَّ الناظمَ

فعلامتُها : أنْ يَخلُفَها الضميرُ فقط ؛ نحوُ : ﴿ أَسَاوِرَ مِن ذَهَبٍ ﴾ [الكهف : ٣١] ؛ أي : هي ذهبٌ ، وهٰذا هو غيرُ الغالب .

❁ قوله : (مِنْ دونِ قَصْدٍ إلى انتهاءٍ . . .) إلىٰ آخره : عليه منعٌ ظاهر ؛ فإنَّ الباءَ في (باللهِ) قائمةٌ مَقامَ (إلىٰ) ؛ فإنَّ المعنىٰ : ألتجئُ إلى اللهِ مِنَ الشيطان .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٦٦) : (المتبادر : أنَّ « مِنَ الناس » خبرٌ عن « مَنْ يقول » ، ولا يظهرُ له فائدةٌ ؛ ولذا قال بعضُهُم : إنَّ « مِنْ » اسمٌ بمعنىٰ « بعض » مبتدأ ، و« مَنْ يقولُ » خبرٌ ، وممَّنْ صرَّح بأنَّ التبعيضيةَ اسمٌ : الإمامُ الطِّيبيُّ ، وقال السعدُ بعدَ كلامٍ قرَّره : فالوجهُ : أن يُجعلَ مضمونُ الجارِّ والمجرور مبتدأً) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٧٥) ، والابتداءُ هو الغالب فيها ؛ حتىٰ قيل : إنَّ سائرَ معانيها ترجعُ إليه ، فكان ينبغي تقديمُهُ . « خضري » (١/ ٤٦٦) .

ومثالُها لابتداء الغايةِ في الزمان : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَمَسْجِدٌ أُسِّسَ عَلَى ٱلتَّقْوَىٰ مِنْ أَوَّلِ يَوْمٍ أَحَقُّ أَن تَقُومَ فِيهِ ﴾ [التوبة : ١٠٨](١) ، وقولُ الشاعر(٢) : [من الطويل]

أراد بالأمكنة ما عدا الأزمنةَ ؛ ليشملَ ما ليس مكاناً ولا زماناً ؛ كما في نحو : (مِنْ فُلانٍ إلىٰ فُلانٍ) ؛ فإنَّها هنا للابتداء مع أنَّ (فلاناً) ليسَ زماناً ولا مكاناً .

قال الشاطِبيُّ : (يُمكِنُ أنْ يكونَ جَعَلَ ابتداءَ الغايةِ هو الأصلَ ، وما سواه

---

(١) إنْ أُريد بالتأسيس البناءُ : فالابتداءُ ظاهرٌ ، أو مُجرَّدُ وَضْعِ الأساس : فـ (مِن) بمعنىٰ (في) ، كما قاله الرَّضِي ؛ قال : و(مِنْ) في الظروف كثيراً ما تقع بمعنىٰ (في) ؛ نحو : (جئتُ مِنْ قبلِ زيدٍ ومِنْ بعدِهِ) ، ﴿ وَمِنْ بَيْنِنَا وَبَيْنِكَ حِجَابٌ ﴾ [فصلت : ٥] . « خضري » (١/ ٤٦٦) .

(٢) البيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٤٥) ضمن قصيدة يمدح بها عمرو بن الحارث الأعرج حين هرب إلى الشام لمَّا بلغه سعيُ مُرَّةَ بن ربيعة بن قُرَيع به إلى النعمان وخافه ، ومطلعها :

كِلِيني لِهَمٍّ يا أُمَيمةُ ناصبِ ... وليلٍ أُقاسِيهِ بَطِيءِ الكواكبِ

وقبل الشاهد :

ولا عيبَ فيهم غيرَ أنَّ سيوفَهُم ... بهِنَّ فُلُولٌ مِنْ قِراعِ الكتائبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٣٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٥٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٢٨) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٥٨٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢١٦ـ١٢١٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٠٤ـ٣٠٨) .

٢٠٥ـ تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانِ يومِ حَلِيمةٍ   إلى اليومِ قد جُرِّبْنَ كلَّ التجارِبِ

راجعٌ إليه بالمجاز ؛ فكأنَّهُ جَعَلَ الأشخاصَ أماكنَ بالتأويل ؛ لمُلازمة الأماكنِ لها ؛ إذ لا يُقال : « مِنْ فُلانٍ إلىٰ فُلانٍ » إلا ولهما مكانانِ بينهما مسافةٌ ، ويصلُ الكتابُ مِنْ أحد المكانَينِ إلى الآخَر)[١] .

❁ قوله : (تُخُيِّرْنَ مِنْ أزمانٍ . . .) إلىٰ آخره : نائبُ فاعلِ (تُخُيِّرْنَ) : عائدٌ على السيوف ؛ أي : اصطفين السيوف[٢] .

والشاهدُ : في قوله : (مِنْ أزمانٍ) .

و(يوم حَلِيمةٍ) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِ اللام : يومٌ معروفٌ عندَ العرب ، سار فيه المُنذِرُ إلىٰ قتال الغسَّاني ، وحَلِيمةُ بنتُ الحارثِ ملكِ غسَّانَ ، لمَّا وجَّه الجيشَ إلىٰ منذر بن ماء السماء . . أَتَتِ الجيوشَ بمِرْكَنٍ مَلْآنَ

❁ قوله : (بمِرْكَنٍ) بكسر الميم وبالنون : الإِجَّانةُ ، وهي بالتشديد : إناءٌ يُغسَلُ فيه الثيابُ ، والجمعُ : (أَجَاجِينُ) ، كما في « المصباح »[٣] ، وفي كثير مِنَ النسخ : (بمركب) بالباء[٤] ، ولعلَّهُ تحريفٌ ، والصوابُ ما تقدَّم .

❁ قوله : (مَلْآنَ) علىٰ وزن (عَطْشان) .

(١) المقاصد الشافية (٣/٥٩٣ ، ٥٩٥) .
(٢) كذا في النسخ ، ولعلَّ الأَوْلىٰ : حذفُ كلمة (السيوف) ، أو تكون العبارة : (اصطفَوا السيوفَ) ، والله تعالىٰ أعلم .
(٣) المصباح المنير (١/٨) .
(٤) جاءت بالباء في جميع النسخ ما عدا (د) .

ومثالُ الزائدةِ : (ما جاءني مِنْ أحدٍ) ، ولا تُزادُ عندَ جمهورِ البَصْريِّين إلا بشرطَينِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ المجرورُ بها نكرةً .

مِنَ الطِّيب وطيَّبْتُهُم به ، فقالوا : (يومُ حَلِيمةَ بِشْرٌ) ، ثمَّ حَمَلُوا على المنذر حتىٰ وَصَلَ العَجَاجُ إلىٰ عين الشمس ، فقتلوه ، فصار يومُ حَلِيمةَ مثلاً .

والضميرُ في (جُرِّبْنَ) : عائدٌ على السيوف أيضاً ، و(كلَّ التجارب) : منصوبٌ على النيابة عن المصدر .

* قوله : (ومثالُ الزائدةِ : « ما جاءني مِنْ أحدٍ ») معنىٰ كونِهِ زائداً : دخولُهُ في موضعٍ يطلُبُهُ العاملُ بدون ذلك الحرفِ فيعملُ فيه ، فإذا قلتَ : (ما في الدار مِنْ أحدٍ) ؛ فـ (أحد) قد تسلَّط عليه عاملُ الابتداءِ مِنْ جهة المعنىٰ ليرفعَهُ بأنَّهُ مبتدأٌ ، وكذلك : (ما جاءني مِنْ أحدٍ) ؛ الفعلُ طالبٌ لـ (أحد) بالفاعليّة ، فجاءتْ (مِنْ) عاملةً في اللفظ مع طَلَب العاملِ الأوَّلِ كذلك في اللفظ ، فسُمِّيتْ زائدةً لذلك ؛ لأنَّها مُقحَمةٌ بين طالبٍ ومطلوبٍ ؛ ولذلك قد

---

* قوله : (فقالوا : « يومُ حَلِيمةَ بِشْرٌ ») كذا في بعض النسخ ، وعليه : فيُقرأُ (بِشْرٌ) بكسر الباء وسكون الشين ؛ اسمٌ مِنَ البِشَارة[1] ، وفي بعض النسخ : (فقالوا : « ما يومُ حليمةَ بِشَرٍّ »)[2] ، وعليه : فيُقرَأُ بكسر الباء علىٰ أنَّها حرفُ جرٍّ وبفتح الشين ، فيتوافقُ النسختانِ معنىً ، فتأمَّلْ .

(١) ويحتمل ذلك في جميع النسخ .

(٢) وجاءت كذلك في (هـ) .

الثاني : أنْ يَسبِقَها نفيٌ أو شِبْهُهُ ، والمُرادُ بشِبْهِ النفي : النهيُ ؛ نحوُ : (لا تَضْرِبْ مِنْ أحدٍ) ، ....

يقولون في (لا) مِنْ قولهم : (جئتُ بلا زادٍ) : إنَّها زائدةٌ ، وإن كان سقوطُها مُخِلّاً بالمعنى المُراد ، فإنَّما قَصَدُوا بالزيادة ما ذُكِرَ .

فعلى هٰذا : قولُهُم : (ما جاءني مِنْ رجلٍ) : (مِنْ) فيه : زائدةٌ وإن كانتْ تَدُلُّ على الكَثْرة والعمومِ ؛ لأنَّ ذلك المعنى المذكورَ موجودٌ فيها .

وبهٰذا يندفعُ اعتراضُ المُبرِّدِ على النَّحْويِّينَ في جَعْلهم (مِنْ) في هٰذه المواضعِ زائدةً مع أنَّها تُفِيدُ المعنى المذكورَ ، أفادَهُ الشاطِبيُّ[1] .

فعُلِمَ : أنَّ الزائدَ قِسْمانِ : ما يتغيَّرُ المعنى بزواله ، وما لا ؛ نحوُ : (بحَسْبِك درهمٌ) ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (أنْ يَسبِقَها نفيٌ) شَرَطَ فيه غيرُهُ مع ذلك : أنْ يكونَ مجرورُها فاعلاً ، أو مفعولاً ، أو مبتدأً . انتهى « شيخ الإسلام »[3] .

---

* قوله : (فاعلاً) ؛ نحوُ : ﴿مَا يَأْتِيهِم مِّن ذِكْرٍ﴾ [الأنبياء : ٢] ، وقولُهُ : (أو مفعولاً) ؛ نحوُ : ﴿هَلْ تُحِسُّ مِنْهُم مِّنْ أَحَدٍ﴾ [مريم : ٩٨] ، وقولُهُ : (أو مبتدأً) ؛ أي : ولو منسوخاً ؛ كـ ﴿هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ﴾ [فاطر : ٣] ، و(ما ظننتُ مِنْ رجلٍ قائماً) ، و(ما أعلمتُ زيداً مِنْ رجل قائماً) .

---

(١) المقاصد الشافية (٣/ ٥٩٥ـ٥٩٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٠٧) .

(٣) الدرر السنية (١/ ٥٧٦) .

والاستفهامُ ؛ نحوُ : (هل جاءك مِنْ أحدٍ ؟) .

ولا تُزادُ في الإيجاب ، ولا يُؤتىٰ بها جارَّةً لمعرفةٍ ؛ فلا تقولُ : (جاءني مِنْ زيد) ، خلافاً للأخفش ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الأحقاف : ٣١][١] .

---

* قوله : (والاستفهامُ) قال في « التوضيح » : (بـ« هل »)[٢] .

* قوله : (وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾) . . . . . .

وزِيدَ علىٰ ذلك : المفعولُ المُطلَقُ علىٰ ما جَنَحَ إليه ابنُ هشامٍ ، ومثَّل له تبعاً لأبي البقاء بقوله تعالىٰ : ﴿ مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَيْءٍ ﴾ [الأنعام : ٣٨] ؛ أي : مِنْ تَفْريط[٣] ؛ فالأصلُ : (ما فرَّطْنا في الكتاب شيئاً مِنَ التفريط) ؛ أي : ما فرَّطْنا فيه تفريطاً ما .

فلا تُزادُ معَ غيرِ هـٰذه الأربعةِ عندَ الجمهور ، وقيل : تُزادُ قبلَ الحال .

* قوله : (بـ « هل ») ، وكذا بالهمزة على الأَوجَهِ ؛ فلا تُزادُ مع غيرهما ؛ لعدم السماع ، ولأنَّ غيرَهُما لا يُطلَبُ به التصديقُ بل التصوُّرُ ، بخلافهما ؛ فإنَّ (هل) لطلب التصديق فقط ، والهمزةَ له ولطلب التصوُّر .

ولم تُسمَعْ زيادتُها مع استفهامٍ تصوُّريٍّ ، وليس ذلك لأنَّ الاستفهامَ هنا

---

(١) وقال بذلك أيضاً الكسائي وهشام وابن جني ، ووافقهم الناظم في « التسهيل » (ص١٤٤) ، وقال في « شرحه » (٣/ ١٣٨) بعدَ أنْ ذَكَرَ قولَ الأخفش : (وبقوله أقولُ ؛ لثبوت السماع بذلك نظماً ونثراً) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٥ـ٢٧) .

(٣) انظر « مغني اللبيب » (١/ ٤٣٤) ، و« التبيان في إعراب القرآن » (١/ ٤٩٣) .

أُجِيبَ عنه : بأنَّها للتبعيضِ[1] ، ولا يُنافِيهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ [الزمر : ٥٣] ؛ لأنَّ هـٰذا في أُمَّةِ محمَّدٍ وذاك في أُمَّة نوحٍ عليهما الصلاة والسلام ؛ علىٰ أنَّ ما في هـٰذه الآيةِ مخصوصٌ ؛ بدليل إخراجِ المشركينَ منه .

وفي « الإتقان » للسُّيُوطيِّ : (قال بعضُهُم : حيثُ وقعتْ ﴿ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾ في خطاب المؤمنينَ . . لم تُذكَرْ معها « مِنْ » ؛ كقوله تعالىٰ في « الأحزاب » : ﴿ يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَقُولُوا۟ قَوْلًا سَدِيدًا ۝ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَـٰلَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ

إنكاريٌّ وهو لا يكونُ إلا في التصديق ؛ لأنَّ الاستفهامَ هنا غيرُ مقصورٍ على الإنكار ، ولأنَّ الإنكاريَّ يكونُ في التصديق وفي التصوُّر ؛ نحوُ : ﴿ مَاذَا خَلَقُوا۟ مِنَ ٱلْأَرْضِ ﴾ [فاطر : ٤٠] .

* قوله : (بأنَّها للتبعيضِ) ؛ أي : اسمٌ بمعنىٰ (بعض) مفعولٌ به لـ (يغفر) ومضافٌ لـ (ذنوب) .

* قوله : (ولا يُنافِيهِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَغْفِرُ ٱلذُّنُوبَ جَمِيعًا ﴾ . . .) إلىٰ آخره : كيف تُتَوَهَّمُ المُنافاةُ لو فُرِضَ أنَّ الآيتَينِ في أمَّةٍ واحدة ، وغفرانُ بعضِ الذنوبِ قد جُعِلَ جزاءً لشرطٍ هو عبادةُ الله وتقواه وطاعةُ الرسول ، وهـٰذا لم يُجعَلْ جزاءً لذلك الشرطِ ، بل المعنىٰ : أنَّ اللهَ يغفرُ الذنوبَ جميعاً لمَنْ يشاءُ ؟! فتدبَّرْ .

* قوله : (لأنَّ هـٰذا في أُمَّةِ محمَّدٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولا يلزمُ مِنْ غفرانِ جميعِ ذنوبِ أمَّةِ نبيِّنا محمَّدٍ عليه الصلاةُ والسلامُ . . غفرانُ جميعِ ذنوبِ أمَّةِ نوحٍ عليه السلام ؛ علىٰ أنَّ الموجبةَ الجزئيَّةَ لا تُناقِضُها الموجبةُ الكُلِّيَّةُ ، بل

---

(١) والظاهر : أنَّهُ يصحُّ فيها البيانُ أيضاً ، كما في « حاشية الخضري » (١/٤٦٨) .

وأجاز الكُوفيُّونَ زيادتَها في الإيجاب بشرط تنكيرِ مجرورِها ، ومنه عندَهُم : (قد كان مِنْ مطرٍ) ؛ أي : قد كان مَطَرٌ[1] .

٣٧١ـ للِانْتِها (حتَّىٰ) ولامٌ و(إلىٰ) و(مِـنْ) وبـاءٌ يُفهِمـانِ بَـدَلَا

ذُنُوبَكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٧٠ـ ٧١] ، وفي خطاب الكفار بـ (مِنْ) ؛ كقوله في سورة « نوح » : ﴿ يَغْفِرْ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمْ ﴾ [الآية : ٤] ، وكذا في سورتَيْ « إبراهيم » و« الأحقاف » ، وما ذاك إلا للتفرقة بين الخطابَيْنِ ؛ لئلَّا يُسوَّىٰ بين الفريقَيْنِ في الوعد ، ذَكَرَهُ في « الكشَّاف ») انتهىٰ « مُلخَّصاً »[2] .

❀ قوله : (« حتَّىٰ » ولامٌ و« إلىٰ ». . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ المُختارَ : أنَّهُ إنْ دلَّتِ القرينةُ علىٰ دخولِ ما بعدَ (إلىٰ) و(حتىٰ) ؛ نحوُ : (قرأتُ القرآنَ مِنْ أوَّله إلىٰ آخره) ، . . . .

إنَّما تُناقِضُها السالبةُ الكُلِّيَّةُ .

❀ قوله : (نحوُ : قرأتُ القرآنَ. . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ قاسمٍ : (كأنَّ القرينةَ هنا : وقوعُ القرآنِ الظاهرِ في جميعِهِ مفعولاً لـ « قرأتُ ») انتهىٰ[3] ،

---

(١) وأُجيب : بأنَّ (مِنْ) تبعيضيَّةٌ ، أو بيانيَّةٌ لمحذوف ؛ أي : قد كان شيءٌ من مطر ، أو أنَّ زيادتَها في ذلك حكايةٌ لسؤالٍ مُقدَّر ؛ كأنه قيل : هل كان من مطر ؟ فأُجيبَ بذلك حكايةً للسؤال . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٧ـ ٤٦٨) ، وراجع هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/ ١٣٧ـ١٤٠) ، و« التذييل والتكميل » (١١/ ١٤٢ـ١٤٥) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ٢٩٦) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ٥٤٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٠٠) .

يُدَلُّ على انتهاء الغاية : بـ(إلىٰ) ، و(حتىٰ) ، واللامُ .

ونحوُ قولِهِ[1] : [من الكامل]

أَلْقى الصَّحِيفةَ كي يُخفِّفَ رَحْلَهُ والــزادَ حتــىٰ نعلِــهِ أَلْقــاهــا

وقيل : القرينةُ : ظهورُ إرادةِ الاستيفاء[2] .

❁ قوله : (حتىٰ نعلِهِ) بالجرِّ ؛ لأنَّ الكلامَ في (حتى) الجارَّةِ ، كما هو ظاهرٌ ، وإنْ رُوِيَ أيضاً بالنصب على الاشتغال . . فـ(حتى) ابتدائيَّةٌ ، والهاءُ في (ألقاها) للنعل ، أو على العطف . . فـ(حتىٰ) عاطفةٌ ، والهاءُ للنعل ، أو (الصحيفة) ، أو الثلاثة ، وجملةُ (ألقاها) توكيدٌ ، والرفعِ على الابتداء . . فـ(حتى) ابتدائيَّةٌ ، والهاءُ للنعل .

والقرينةُ علىٰ دخول النعلِ فيما قبلَ (حتىٰ) : قولُهُ : (ألقاها) ؛ بناءً على الظاهرِ مِنْ عود الهاءِ إلى النعل أو الثلاثة .

وأُورِدَ : أنَّ الذي قبلَ (حتىٰ) : (الصحيفة) و(الزاد) ، والنعلُ غيرُ

---

(١) البيت لابن مروان النحوي قاله في قصة المُتلمِّس حين فرَّ من عمرو بن هند ، ويُنسَب إلى المُتلمِّس نفسه ، وبعده :

ومضىٰ يَظُنُّ بَريدَ عمرٍو خلفَهُ خوفاً وفارقَ أرضَهُ وقَلاها

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٩٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٦٧) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٧٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٧٠) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٠٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٢٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٢٠ـ١٦٢١) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢١ـ٢٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٩٦ـ٩٩) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣١٩) .

. . . .

أو علىٰ عَدَمِ دخولِهِ ؛ نحوُ : ﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾ [البقرة : ١٨٧] . .
عُمِلَ بها ، وإلا فالصحيحُ في (حتىٰ) : الدخولُ ، وفي (إلىٰ) : عدمُهُ ، مطلقاً ؛ حَمْلاً على الغالب فيهما عندَ القرينةِ ، وما أَحْسَنَ قولَ بعضِهِم[1] :

وفـي دخـولِ الغـايـةِ الأصـحُّ لا ... تدخلُ مَعْ (إلىٰ) و(حتَّىٰ) دَخَلَا

داخلةٍ فيهما قطعاً .

وأُجِيبَ : بتأويلهما بالمُثقَّل ، وهو يشملُ النعلَ ؛ فكأنَّهُ قالَ : (ألقىٰ ما يُثقِّلُهُ حتىٰ نعله) ، ولمَّا كانتِ النعلُ متصلةً بالآخِرِ ـ وهو القَدَمُ ـ جرَّها بـ (حتىٰ)[2] .

❊ قوله : (﴿ثُمَّ أَتِمُّوا۟ ٱلصِّيَامَ إِلَى ٱلَّيْلِ﴾) القرينةُ : نهيُ الشارعِ عن المُواصلة ، وكونُ الصيامِ شرعاً إنَّما هو الإمساكُ عن المُفطِرِ جميعَ النهار ، و(إلىٰ) : مُتعلِّقةٌ بـ (الصيام) ؛ لكونه مُمتدّاً ، لا بـ (أتمُّوا) ؛ لأنَّ الإتمامَ فعلُ الجزءِ الأخير ، فلا يمتدُّ ، والمُغيَّا لا بدَّ أنْ يكونَ ممتدّاً[3] .

❊ قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان ما بعدَها مِنْ جنسِ ما قبلَها أم لا ، وهو راجعٌ مِنْ حيثُ المعنىٰ إلى الدخول في (حتىٰ) ، وعدمِهِ في (إلىٰ) ، ومِنْ حيثُ الإعرابُ إلىٰ أحدهما ، ويُقدَّرُ نظيرُهُ للآخر ؛ ولذلك قُلْنا في

---

(١) البيت للإمام السيوطي في ألفيَّته في أصول الفقه التي نَظَمَ بها « جمع الجوامع » ، والمُسمَّاةِ بـ « الكوكب الساطع » . انظر « شرح الكوكب الساطع » (١/٣٥٦) .
(٢) انظر « حاشية الصبان » (٢/٣١٩) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/٣١٩) .

والأصلُ مِنْ هـٰذه الثلاثة : (إلىٰ) ؛ فلذلك تَجُرُّ الآخِرَ وغيرَهُ ؛ نحوُ : (سِرْتُ البارحةَ إلىٰ آخِرِ الليل) ، أو : (إلىٰ نصفه) .

ولا تَجُرُّ (حتىٰ) إلا ما كان آخِراً[1] ، أو مُتَّصِلاً بالآخِر ؛ كقوله تعالىٰ :

---

* قوله : (سِرْتُ البارحةَ) قال في « الصحاح » : (البارحةُ : أقربُ ليلةٍ مضتْ ؛ تقولُ : « لَقِيتُهُ البارحةَ » ، و« لَقِيتُهُ البارحةَ الأُولىٰ » ، وهو مِنْ « بَرِحَ » ؛ أي : زال) انتهىٰ[2] .

* قوله : (أو مُتَّصِلاً بالآخِر) اعتمدَ المُصنِّفُ في « التسهيل » خلافَ ذلك ؛ فقال : (ولا يلزمُ كونُهُ ـ أي : مجرورِ « حتىٰ » ـ آخِرَ جزءٍ ، . . . . .

تفسيره : (ما بعدَها مِنْ جنسِ ما قبلَها) ، ولم نقل : (ما بعدَهُما مِنْ جنسِ ما قبلَهُما) بضمير المُثنَّىٰ .

ومُقابلُ الصحيح في (حتى) : القولُ بعدم الدخول مطلقاً ، والقولُ بأنَّ ما بعدَها إنْ كان مِنْ جنسِ ما قبلَها دَخَلَ ؛ نحوُ : (سِرْتُ بالنهار حتىٰ وقتِ العصر) ، وإلا فلا ؛ نحوُ : (سِرْتُ بالنهار حتى الليلِ) .

ومُقابِلُهُ في (إلى) : القولُ بالدخول مطلقاً ، والقولُ بالتفصيل .

فالأقوالُ الثلاثةُ في كلٍّ مِنْ (إلىٰ) و(حتىٰ) ، خلافاً للقَرَافيِّ ؛ حيثُ زَعَمَ أنَّهُ لا خلافَ في وجوبِ دخول ما بعدَ (حتىٰ)[3] ، وليس كما ذَكَرَ ، بل الخلافُ مشهورٌ ، وإنَّما الاتفاقُ في (حتى) العاطفةِ لا الخافضةِ ، والفرقُ :

---

(١) ومثالُهُ : (أكلتُ السمكةَ حتىٰ رأسِها) .

(٢) الصحاح (١/ ٣٥٥) .

(٣) نفائس الأصول (٣/ ٩٩٦ ، ١٠٢٣ ، ٥/ ٢٠٦٣ ، ٢٠٦٥) .

﴿ سَلَٰمٌ هِيَ حَتَّىٰ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾ [القدر : ٥] ، ولا تَجُرُّ غيرَهُما ؛ فلا تقولُ : (سِرْتُ البارحةَ حتىٰ نصفِ الليل) .

واستعمالُ اللامِ للانتهاء قليلٌ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ كُلٌّ يَجۡرِي لِأَجَلٍ مُّسَمًّى ﴾ [الرعد : ٢] .

ويُستعمَلُ (مِنْ) والباءُ بمعنىٰ (بَدَل) ؛ فمِن استعمالِ (مِنْ) بمعنىٰ (بَدَل) : قولُهُ عزَّ وجلَّ : ﴿ أَرَضِيتُم بِٱلۡحَيَوٰةِ ٱلدُّنۡيَا مِنَ ٱلۡأٓخِرَةِ ﴾ [التوبة : ٣٨] ؛ أي : بَدَلَ الآخِرَةِ ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَوۡ نَشَآءُ لَجَعَلۡنَا مِنكُم مَّلَٰٓئِكَةً فِي ٱلۡأَرۡضِ يَخۡلُفُونَ ﴾ [الزخرف : ٦٠] ؛ أي : بَدَلَكُم ، وقولُ الشاعرِ(١) : [من مشطور الرجز]

أو مُلاقِيَ آخِرِ جزءٍ ، خلافاً لزاعم ذلك) انتهىٰ ، نقله ابنُ قاسمٍ(٢) .

* قوله : (﴿ مَطۡلَعِ ٱلۡفَجۡرِ ﴾) بكسر اللام وفتحِها قراءتانِ سَبْعيَّتانِ(٣) .

أنَّ العاطفةَ بمنزلة الواو في إفادةِ الجمعِ وإن كانتِ الواوُ ليستْ بمعناها(٤) ، وانظرْ حُكْمَ اللام إذا كانتْ للغاية ، والأقربُ : أنَّها كـ (إلىٰ) .

---

(١) المشطوران لأبي نُخَيلة السعدي ، وهما من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٢٦١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٤٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢١ـ ١٢٢٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٢٣ـ٣٢٤) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٠٨) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص١٤٦) .

(٣) قرأ بالكسر : الكسائيُّ وخلفٌ ، ووافقهما الأعمش وابن محيصن ، وقرأ الباقون بالفتح على القياس ، و(حتىٰ) في الآية مُتعلِّقةٌ بـ (تَنَزَّلُ) ، لا بـ (سلام) ، كما نقله ياسينُ عن ابن هشام ؛ أي : تَنَزَّلُ الملائكةُ والرُّوحُ فيها إلىٰ طلوع الفجر ، ويلزمُ عليه الفصلُ بين العامل والمعمول بجملة (سلام هي) ، وانظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٩٢) ، و« حاشية الخضري » (١/ ٤٦٨) .

(٤) انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٧٠) .

٢٠٦ـ جاريةٌ لم تأكُلِ المُرَقَّقَا
ولم تَذُقْ مِنَ البُقُولِ الفُسْتُقَا

أي : بَدَلَ البُقُول .

ومِن استعمالِ الباءِ بمعنىٰ (بَدَل) : ما وَرَدَ في الحديث : (ما يَسُرُّني بها حُمْرُ النَّعَمِ) ؛ أي : بَدَلَها[1] ، وقولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

فليتَ لي بِهِمُ قوماً إذا رَكِبُوا شَنُّوا الإغارةَ فُرْساناً ورُكْبانَا

---

* قوله : (جاريةٌ لم تأكُلِ . . .) إلىٰ آخره : (المُرقَّق) بالراء : الرغيفُ الواسعُ الرقيق ، و(البُقُول) : خَضْراواتُ الأرض ، و(الفُسْتُق) : بضمِّ الفاء والتاء ويجوزُ فتح التاء ؛ وهو بقْلٌ معروف ، كما في « المصباح »[3] ، والمُرادُ : أنَّها لا تأكلُ إلا البقولَ دونَ الفُسْتق ؛ لأنَّها بَدَوِيَّةٌ .

* قوله : (فليتَ لي بِهِمُ) ؛ أي : بَدَلَهُم ، وهـٰذا محلُّ الاستشهادِ هنا .

---

* قوله : (وهو بقْلٌ) الأَوْلىٰ : (نَقْل) بالنون ، وإلا كانتْ (مِنْ) حينئذ للتبعيض ، وقيل : إنَّها للتبعيض ، لا بمعنىٰ (بدل) ، والشاعرُ توهَّم أنَّ الفستقَ مِنَ البقول مع أنَّهُ مِنَ النُّقُول .

---

(١) رواه بلفظه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦٣٢٢) ، والبيهقي في « السنن الكبرىٰ » (١/ ٣٠٤) عن سيدنا علي رضي الله عنه ، وهو في « البخاري » (٩٢٣) من حديث سيدنا عمرو بن تغلب رضي الله عنه بلفظ : (. . . فوالله ؛ ما أُحِبُّ أنَّ لي بكلمةِ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلم حُمْرَ النَّعَم) ، وفيه الشاهد أيضاً .

(٢) سبق تخريجه في (٣/ ٢٦٥ـ٢٦٦) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٦٤٦) .

٣٧٢ـ والـلامُ للمِلْـكِ وشِبْهِـهِ وفـي تعـديـةٍ أيضـاً وتعليـلٍ قُفِـي

٣٧٣ـ وزِيـدَ والظـرفيَّـةَ ٱستَبِـنْ بِبَـا و(فـي) وقـد يُبيِّنـانِ السَّبَبَـا

تقدَّم أنَّ اللامَ تكونُ للانتهاء[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّها تكونُ :

ـ للمِلْكِ[2] ؛ نحوُ : ﴿ لِلَّهِ مَا فِى ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَمَا فِى ٱلْأَرْضِ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ، و(المالُ لزيدٍ) .

و(شَتُّوا) : بمعنىٰ : فَرَّقُوا ، و(الإغارة) : بالنصب علىٰ أنَّهُ مفعولٌ له ، و(فُرْساناً) : جمعُ (فارسٍ) ، و(رُكْبانَا) : جمعُ (راكبٍ) .

* قـولـه : (والـلامُ للمِلْـكِ) الـلام : مبتـدأٌ ، خبـرُهُ : (للمِلْـك) ، و(شِبْهِهِ) : معطوفٌ عليه ، و(في تعديةٍ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (قُفِي) ؛ أي : تُبِع ، و(أيضاً) : مفعولٌ مطلق .

* قوله : (وزِيدَ) الضميرُ النائبُ عن الفاعلِ : يعودُ إلى (اللام) ، وقولُهُ : (الظرفيّة) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (ٱستَبِنْ) ؛ أي : اطلُبْ بيانَها والدَّلالةَ عليها .

. . . .

---

(١) انظر (٣/٥٢٩) .

(٢) هي الواقعةُ بين ذاتَينِ ثانيهما يَملِكُ .

ـ ولشِبْهِ المِلْكِ[1] ؛ نحوُ : (الجُلُّ للفرسِ) ، و(البابُ للدَّار)[2] .

ـ وللتعدية ؛ نحوُ : (وَهَبتُ لزيدٍ مالاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي وَيَرِثُ مِنْ ءَالِ يَعْقُوبَ ﴾ [مريم : ٥ـ٦] .

ـ وللتعليل ؛ نحوُ : (جِئتُ لإكرامِكَ) ، وقولِهِ[3] : [من الطويل]

---

* قوله : (ولشِبْهِ المِلْكِ) يُعبَّرُ عنه : بالاختصاص . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[4] .

* قوله : (الجُلُّ للفرسِ) بضمِّ الجيم[5] : هو للدَّابَّة كالثوب للإنسان

---

(١) هي الواقعةُ بين ذاتَينِ ثانيهما لا يَملِكُ ، كما سيُمثِّلُهُ ، أو لا يُملَكُ ؛ نحو : (لزيدٍ أخٌ) .

(٢) فإن وقعت بين معنىً وذاتٍ ؛ كـ (الحمد لله) .. كانت للاستحقاق ، وقد يُعبَّر عن الثلاثة بـ (الاختصاص) . « خضري » (١/ ٤٦٩) .

(٣) البيت لأبي صخر الهُذَلي ، كما في « شرح أشعار الهذليين » (٢/ ٩٥٧) ضمن قصيدة مطلعها :

للیلیٰ بـذاتِ البَیْـنِ دارٌ عَـرَفْتُهـا … وأخرىٰ بذاتِ الجيشِ آياتُها عُفْرُ

وبعد الشاهد :

أَمَا والذي أَبكىٰ وأَضْحكَ والذي … أمـاتَ وأَحْيـا والـذي أمـرُهُ الأمـرُ

لقد تَرَكَتْني أَغبِطُ الوحشَ أنْ أرىٰ … أَليفَيـنِ منهـا لا يَـرُوعُهُمـا الزَّجْـرُ

ولفظ صدر الشاهد فيه : (إذا ذُكِرَتْ يرتاحُ قلبي لذِكْرِها) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٧٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٢) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٢٧) ، و« المساعد » (١/ ٤٨٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٢٧١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٥٥ـ١٠٥٦ ، ١٢٢٢) .

(٤) الدرر السنية (١/ ٥٧٩) .

(٥) ويُفتح أيضاً ، كما في « القاموس » (٣/ ٣٣٩) .

٢٠٧ـ وإنِّي لَتَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ   كما ٱنتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

ـ وزائدةً قياساً ؛ نحوُ : (لِزيدٍ ضربتُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِن كُنتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ ﴾ [يوسف : ٤٣] ، وسماعاً ؛ نحوُ : (ضربتُ لِزيدٍ)[١] .

وأشار بقوله : (والظرفيَّةَ ٱستبِنْ. . .) إلىٰ آخره. . إلىٰ معنى الباء و(في) ؛ فذَكَرَ أنَّهُما اشتركا في إفادة الظرفيّة والسببيّة .

يَقِيهِ البردَ ، والجمعُ : (جِلالٌ) ، و(أَجْلالٌ) .

* قوله : (وإنِّي لَتَعْرُونِي. . .) إلىٰ آخره ؛ مِنْ (عَرَاهُ الشيءُ) : غَشِيَهُ ، و(الهِزَّة) بالكسر : النشاطُ والارتياحُ ، وفي البيت مِنْ أنواع البديعِ : الاحتباكُ ؛ وهو أنْ يُحذَفَ مِنْ كلٍّ ما أُثبِتَ نظيرُهُ في الآخَر ؛ فإنَّ التقديرَ : (تَعْرُونِي لِذِكْراكِ هِزَّةٌ وانتفاضٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ واهتزَّ) ، نبَّه علىٰ ذلك السُّيُوطيُّ في « شرح بديعيَّته »[٢] .

---

* قوله : (و« الهِزَّة » بالكسر : النشاطُ والارتياحُ) الأظهرُ : أنَّ (الهِزَّة) بمعنى التحرُّكِ والانتفاضِ ، وحينئذٍ : لا احتباكَ ؛ علىٰ أنَّ اهتزازَ العصفورِ

---

(١) والزيادةُ : إمَّا لتقوية عاملٍ ضَعُفَ بالتأخير عن معموله ؛ كـ (لزيدٍ ضربتُ) ، أو بكونه فرعاً في العمل ؛ نحوُ : ﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾ [هود : ١٠٧] ، وإمَّا لمُجرَّد التأكيد ؛ وهي الواقعةُ بين الفعل ومفعوله المُؤخَّرِ عنه ؛ كـ (ضربتُ لزيد) ، أو بين المُتضايِفَينِ ؛ كـ (لا أبا لك) في قولٍ سبق الحديثُ عنه تعليقاً في (٢/ ٦٠٦) ، وفائدة هٰذه : تقويةُ المعنىٰ دون العامل ، فلا تتعلَّقُ بشيءٍ أصلاً ؛ لكونها زائدةً محضة ، وأمَّا الأُولىٰ فلا تتعلَّق بالعامل الذي قَوَّتْهُ وإن لم تكن مُعدِّيةً ؛ لتعدِّيه بنفسه ، فهي واسطةٌ بين المُعدِّية والزائدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٦٩ـ٤٧٠) .

(٢) شرح السيوطي على البديعية (ق/ ٦) .

فمثالُ الباءِ للظرفيَّة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِنَّكُمْ لَتَمُرُّونَ عَلَيْهِم مُّصْبِحِينَ * وَبِٱلَّيْلِ ﴾ [الصافات : ١٣٧ـ ١٣٨] ؛ أي : وفي الليل ، ومثالُها للسببيَّة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَبِظُلْمٍ مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُواْ حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَٰتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ وَبِصَدِّهِمْ عَن سَبِيلِ ٱللَّهِ كَثِيرًا ﴾ [النساء : ١٦٠] .

ومثال (في) للظرفيَّة : قولُكَ : (زيدٌ في المسجدِ) ، وهو الكثيرُ فيها ، ومثالُها للسببيَّة : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ

والشاهدُ : في (لِذِكْراكِ) ؛ فإنَّ لامَهُ للتعليل .

و(بَلَّلَهُ القَطْرُ) : حالٌ مِنَ (العُصْفُور) بتقدير (قد) ، كما في : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] .

* قوله : (دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ . . .) إلىٰ آخره : لفظُ رواية الشيخَينِ ـ كما ذَكَرَها السُّيُوطيُّ في « مختصر حياة الحيوان » ـ : « دخلتِ امرأةٌ النارَ في هِرَّةٍ حَبَسَتْها ؛ فلم تُطعِمْها ، ولم تَدَعْها تأكلُ مِنْ خَشَاشِ الأرضِ »[1] ، فلعلَّ ما ذَكَرَهُ الشارحُ روايةٌ أُخْرىٰ ، أو بالمعنىٰ .

فائدة

[في أنَّ المرأةَ التي دخلتِ النارَ بسببِ الهِرَّة كانت كافرةً]

قال المُحقِّقُ الدَّمِيريُّ في « شرح منهاج النوويِّ » : (المرأةُ التي دخلتِ

بمعنى ارتياحِهِ . . خلافُ الظاهرِ مِنْ تضرُّره بالماء ، وإلا لَمَا انتفضَ منه لإزالته عنه .

---

(١) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٤٩) .

حَبَسَتْها ؛ فلا هي أَطْعَمَتْها ، ولا هي تَرَكَتْها تأكلُ مِنْ خُشاشِ الأرضِ »[1] .

النارَ في هرَّةٍ كانتْ كافرةً ، رواه الحافظُ أبو نُعَيم في « تاريخ أَصْبهانَ » ، ورواه البيهقيُّ في « البعث والنشور » عن عائشةَ ، فاستحقَّتِ العذابَ بكُفْرها وظُلْمها ، وقال القاضي عِياضٌ في « شرح مسلم » : يحتملُ : أنَّها كانتْ كافرةً ، ونفى المُصنِّفُ في « شرحه » هـٰذا الاحتمالَ ، وكأنَّهُما لم يطَّلعا على النَّقْل في ذلك) انتهىٰ بحروفه[2] .

* قوله : (خُشَاش الأرضِ) قال السُّيُوطيُّ ـ ومِنْ خطِّه نقلتُ ـ : (مُثلَّث الخاء ، والفتحُ أشهرُ : هوامُّ الأرضِ وحَشَراتُها ، وقيل : صغارُ الطير ، وقيل : دابَّةٌ تكونُ في جِحَرَةِ الأفاعي والحيَّات مُنقَّطةٌ ببياضٍ وسواد ، وقيل : الثُّعْبانُ العظيم ، وقيل : حيَّةٌ مثلُ الأرقم ، وقيل : حيَّةٌ خفيفةٌ صغيرةُ الرأس) انتهىٰ[3] .

---

* قوله : (وكأنَّهُما) ؛ أي : القاضيَ عياضاً والمُصنِّفَ الذي هو النوويُّ في « شرح مسلم » .

---

(1) رواه البخاريُّ (٢٣٦٥) ، ومسلم (٢٢٤٢) عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما ، وفيهما رواياتٌ عديدة جميعها لا تخرج عن شاهد الباب .

(2) النجم الوهاج (٩/ ٢٨٠ـ٢٨١) ، وانظر « تاريخ أصبهان » (٢/ ١٥٤) ، و« البعث والنشور » (٤٨) ، و« إكمال المعلم » (٣/ ٣٤٤) ، و« شرح النووي على مسلم » (٦/ ٢٠٧ـ ٢٠٨) ، وقوله : (ونفى المُصنِّف) ؛ أي : الإمام النووي صاحب المتن الفقهي الشهير « منهاج الطالبين » .

(3) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٦٥) .

٣٧٤ـ بالبا ٱستَعِنْ وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ ومِثْلَ (مَعْ) و(مِنْ) و(عَنْ) بها ٱنطِقِ

* قوله : (بالبا) مُتعلِّقٌ بقوله : (ٱستَعِنْ) ، وقَصَرَهُ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ ذلك جائزٌ[1] ، لا للضرورة ؛ أي : استَدِلَّ على الاستعانة والتعدية بالباء .

* قوله : (وعَدِّ عَوِّضْ أَلْصِقِ) أفعالُ أمرٍ معطوفاتٌ على (ٱستَعِنْ) بإسقاط العاطف مِنَ الأخيرَين[2] ، ومُتعلَّقاتُها محذوفةٌ ، والأصلُ : (عَدِّ بالباء ، [وعَوِّضْ بالباء] ، وأَلْصِقْ بالباء)[3] ، وليستْ مِنْ باب التنازع في المُتقدِّم ؛ لأنَّ الناظمَ لا يراه . انتهىٰ « مُعرِب »[4] .

* قوله : (ومِثْلَ) بالنصب على الحال مِنَ الهاء في (بها) ، والجارُّ[5] : مُتعلِّقٌ بـ (ٱنطِقِ) ، والتقديرُ : (وانطِقْ بالباء حالَ كونِها مُماثِلةً « مع » و« مِنْ » و« عن » في المعنىٰ)[6] .

(١) انظر (١/ ٢٩٢ـ ٢٩٤) .

(٢) وهما : (عوِّض) ، و(أَلْصِق) .

(٣) ما بين المعقوفين سقط من جميع النسخ .

(٤) تمرين الطلاب (ص٨٢) .

(٥) أي : في قوله : (بها) .

(٦) قال الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٣/ ٦٣٤ـ ٦٣٥) : (يريدُ : أنَّها تقع مواقعَ هـٰذه الأدوات علىٰ معانيها ؛ فتنطقُ بالباء في الموضع الذي تنطقُ فيه بـ « مع » ، وكذلك ما ذكر معها) .

. . . .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ هـٰذا قياسيٌّ ، معَ أنَّهُ لا يصحُّ أنْ تقولَ : (جعلتُ بزيد رفيقاً) ؛ بمعنىٰ : جعلتُ معه رفيقاً ، ولا : (وضعتُ درهمي بالدراهم) ؛ تُرِيدُ : معها .

❁ قوله : (وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ هـٰذا قياسيٌّ) ؛ أي : استعمالَ الباءِ بمعنىٰ (مع) أو (مِنْ) أو (عن) . . قياسيٌّ مِنْ غيرِ قرينةٍ .

وقولُهُ : (معَ أنَّهُ لا يصحُّ أنْ تقولَ : « جعلتُ بزيد رفيقاً ») ؛ أي : لأنَّ المُتبادرَ عدمُ المُصاحبةِ في الباء ، فلا تُستعمَلُ في المُصاحبة إلا بقرينة ، ولا قرينةَ في هـٰذا المثال ، بل المُتبادرُ منه : أنَّها فيه للسببيَّة .

وقولُهُ : (ولا وضعتُ درهمي بالدراهم) ؛ أي : لعدم وجودِ قرينةٍ على المصاحبة ، معَ أنَّها لا تُستعمَلُ في هـٰذا المعنى الغيرِ المُتبادرِ إلا بقرينةٍ ، والمُتبادرُ في هـٰذا المثال : الظرفيَّةُ ، وكذلك لا يصحُّ استعمالُها بمعنىٰ (مِنْ) أو (عن) إلا بالقرينةِ ؛ لعدم تبادرِهِ ، بخلاف المعاني المُتقدِّمةِ ؛ لا تتوقَّفُ علىٰ قرينة ؛ لتبادرها ؛ ولذلك لم يَستشكِلْها المُحشِّي ، بل اقتصرَ في الإشكال علىٰ هـٰذه الثلاثة .

وهـٰذا كلُّهُ بناء علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ ، لا البَصْريِّينَ ، كما عُلِمَ ممَّا سبقَ[1] .

ثمَّ إنَّ القرينةَ المذكورةَ هل هي قرينةُ المشترك ، أو قرينةُ المجاز ؟ قولان

---

(١) انظر (٣/٥١٣ـ٥١٦) .

. . . .

ويُمكِنُ أَنَّهُ أراد : القياسَ بالنسبة للمواضع التي تَصلُحُ فيها هٰذه الأحرفُ .

ثمَّ إنَّ المُرادَ : المُماثلةُ في الجملة ؛ إذ معنى الباءِ : المُصاحبةُ الجُزْئيَّةُ مِنْ حيثُ إنَّها حالةٌ لغيرها وآلةٌ لتعرُّفِ حالِ الغير ، ومعنىٰ (مع) : المُصاحبةُ الكُلِّيَّةُ المُلاحَظةُ قَصْداً وبالذات ؛ علىٰ قياسِ ما قالوه في الابتداء إذا كان معنىً

في النقل عن الكُوفيِّينَ ، كما عُلِمَ ممَّا سبق[1] .

وقوله : (التي تصلُحُ فيها هٰذه الأحرفُ) ؛ أي : والصلاحيةُ إنَّما هي بوجود القرينةِ ، والمُرادُ بالأحرف : الأدواتُ ؛ فلا يُنافي أنَّ (مع) اسمٌ ، أو هو تغليبٌ .

وبتقرير الكلامِ بهٰذا الوجهِ اندفع قولُ بعضِهِم : (إنَّ قولَهُ : « مع أنَّهُ لا يصحُّ . . . » إلىٰ آخره ؛ إن كان مُرادُهُ علىٰ مذهب البَصْريِّينَ . . فعدمُ الصحَّة مُسلَّمٌ ، ولٰكن لا ينفعُ جوابُهُ بقوله : « ويُمكِنُ . . . » إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُم لا يقولون بالقياس ، وإن كان مُرادُهُ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ . . كان عدمُ الصحةِ ممنوعاً ؛ لأنَّهُم يقولون بالنيابة قياساً ، فلا حاجةَ إلى الجواب المذكورِ ؛ علىٰ أنَّهُ لم يناقشْ إلا في كونها بمعنىٰ « مع » ، فظاهرُهُ : التسليمُ في كونها بمعنىٰ « مِنْ » و« عن » ، مع أنَّهُ أدخلَ ذلك في الجواب) انتهىٰ .

❊ قوله : (إذ معنى الباءِ : المُصاحبةُ الجُزْئيَّةُ مِنْ حيثُ إنَّها حالةٌ . . .) إلىٰ آخره : جرىٰ علىٰ ما ذَهَبَ إليه العَضُدُ والسيِّدُ ومَنْ وافقهما ؛ مِنْ أنَّ الحروفَ موضوعةٌ للمعاني الجزئيَّةِ الملحوظةِ لتعرُّفِ حالِ الغير ؛ فـ (مِنِ) الابتدائيَّةُ

---

(١) انظر (٣/ ٥١٣ـ ٥١٤) .

للفظِ (الابتداء) وإذا كان معنىً لـ (مِنْ) ، وكذا يُقالُ في قوله الآتي : (وقد تَجِي ـ أي : « عن » ـ موضعَ « بعد ») ، أفاده ابنُ قاسمٍ[1] .

مثلاً : إنَّما وُضعت لكلِّ فردٍ مِنَ الابتداءات الجزئيَّةِ الملحوظةِ للغير مستحضرةً بكُلِّيٍّ يَعُمُّها ، فوضعُها شخصيٌّ ؛ لكون اللفظ الموضوع مُشخَّصاً مُستحضَراً بشخصه ، عامٌّ ؛ لكون المعنى الموضوعِ له مُستحضَراً بقانونٍ كُلِّيٍّ عامٌّ لموضوعٍ له خاصٌّ ؛ لأنَّ الموضوعَ له جزئيٌّ خاصٌّ وإن استُحضِرَ بكُلِّيٍّ عامٍّ .

ولو قال المُحشِّي : (إذ معنى الباء : المصاحبةُ الكليةُ مِنْ حيثُ إنَّها حالةٌ . . .) إلىٰ آخره . . لكان جارياً علىٰ ما ذَهَبَ إليه الأوائلُ واختاره السَّعْدُ في تصانيفه ؛ مِنْ أنَّ الحروفَ موضوعةٌ للمعاني الكُلِّيَّةِ الملحوظةِ لغيرها ؛ فـ(مِنِ) الابتدائيَّةُ مثلاً : موضوعةٌ للابتداء الكُلِّيِّ الملحوظِ مِنْ حيثُ إنَّهُ آلةٌ لتعرُّفِ حالِ الغير ، وكُلِّيَّتُهُ لصدقه بكلِّ ابتداءٍ لتعرُّفِ حالِ الغير ؛ فوضعُها شخصيٌّ ـ لِمَا مرَّ ـ عامٌّ ؛ لعمومِ الموضوعِ له ؛ فهو عامٌّ لموضوعٍ له عامٌّ .

والحاصلُ : أنَّهُ لا خلافَ في كون المعنى المُستعمَلِ فيه الحرفُ جزئيّاً ملحوظاً للغير ، وجزئيَّتُهُ بتعيُّنه بمُتعلَّقٍ مخصوصٍ ومجرورٍ مخصوصٍ بالنسبة لحرف الجرِّ الأصليِّ ، وبمجرور مخصوصٍ بالنسبة لحرف الجرِّ الزائد وشِبْهِهِ ، ويُقالُ في كلِّ حرف ما يُناسِبُهُ ، وإنَّما اختلفوا في كون هٰذا الجزئيِّ هو الموضوعَ له أو لا ؛ فعلى الأوَّلِ : تكونُ الحروفُ جزئيَّاتٍ وضعاً

---

(١) نقله الشيخ ياسين في « حاشيته على الألفية » (١/ ٣٥٣ـ٣٥٤) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣/ ٦٤٥) .

تقدَّم أنَّ الباءَ تكونُ للظرفيَّة وللسببيَّة ، وذَكَرَ هنا أنَّها تكونُ :

ـ للاستعانة ؛ نحوُ : (كتبتُ بالقلمِ) ، و(قطعتُ بالسِّكِّينِ) .

ـ وللتعدية[1] ؛ نحوُ : (ذهبتُ بزيدٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾ [البقرة : ١٧] .

❁ قوله : (تكونُ : للاستعانة) ؛ أي : بأنْ تدخلَ علىٰ آلة الفعل ؛ نحوُ : (كتبتُ بالقلم) ، وبذلك فارقتِ السببيَّةَ . انتهىٰ « زكريَّا »[2] .

❁ قوله : (﴿ذَهَبَ ٱللَّهُ بِنُورِهِمْ﴾) ؛ أي : أَذْهَبَهُ .

واستعمالاً ، وعلى الثاني : تكونُ كُلِّيَّاتٍ وضعاً جزئيَّاتٍ استعمالاً ، ولم يذهبْ أحدٌ إلىٰ كونها موضوعةً للمعاني الكُلِّيَّة ، سواءٌ كانتْ ملحوظةً لتعرُّفِ حالِ الغير أم لا[3] .

❁ قوله : (علىٰ آلة الفعل) ؛ أي : الواسطةِ بين الفاعل ومفعوله .

❁ قوله : (وبذلك فارقتِ السببيَّةَ) ؛ أي : لأنَّ باءَ السببيَّةِ هي الداخلةُ علىٰ سبب الفعل ؛ نحوُ : (مات زيدٌ بالجوعِ) .

---

(١) أي : الخاصَّة ؛ وهي تعديةُ الفعلِ إلىٰ مفعولٍ كان قاصراً عنه ؛ بأن كان قبلها فاعلاً ، فتُصيِّرُهُ مفعولاً ، فهي كالهمزة في ذلك ، وأكثر ما تُعدِّيه الفعلُ القاصر ، وأمَّا تعديةُ معنى العام إلى المجرور . . فعامَّةٌ في كلِّ الحروف غير الزائدة . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٠) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٨٠) .

(٣) انظر « حاشية السيالكوتي على المطول » (ص٤٩٧) ، و« شرح العضد علىٰ مختصر ابن الحاجب » (١/ ٦٥٩ ـ ٦٦٠) ، و« حاشية السعد والسيد علىٰ شرح المختصر » (١/ ٦٦٠ ـ ٦٦٧) .

ـ وللتعويض ؛ نحوُ : (اشتريتُ الفرسَ بألفِ درهمٍ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ ٱشْتَرَوُاْ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا بِٱلْءَاخِرَةِ ﴾ [البقرة : ٨٦] .

❁ قوله : (وللتعويض) هي الداخلةُ على الأَثْمان والأَعْواضِ ؛ نحوُ : (اشتريتُ الفرسَ . . .) إلىٰ آخره ، ونحوُ : (كافأْتُ الإحسانَ بضعفٍ) ، وتُسمَّىٰ : باءَ المُقابلة ، وبهٰذا فارقتْ باءَ البدلِ ؛ إذ علامةُ تلك : أنْ يَصلُحَ معها (بدل) انتهىٰ « زكريَّا »(١) .

❁ قوله : (والأَعْواضِ) عطفُهُ على (الأَثْمان) مِنْ عطف العامِّ على الخاصِّ ؛ فلذا مثَّل بمثالَين .

❁ قوله : (وبهٰذا فارقتْ باءَ البدلِ) ؛ أي : بدخولها على الأثمان والأعواضِ المُفِيدِ أنَّهُ هناك أَخْذُ شيءٍ ودَفْعُ آخَرَ في مُقابلته . . فارقتْ باءَ البدل ؛ إذ في باء البدل اختيارُ أحدِ الشيئَينِ على الآخَرِ مِنْ غيرِ مقابلة .

❁ قوله : (إذ علامةُ تلك . . .) إلىٰ آخره ، بخلاف باءِ التعويضِ ؛ لا يصلُحُ معها (بدل) ؛ إذ لا يصحُّ في (اشتريتُ الفرسَ بألف درهمٍ) أنْ تقولَ : (اشتريتُ الفرسَ بدلَ ألفِ درهم) ؛ لأنَّ ظاهرَ هٰذا التركيبِ حينئذٍ : أنَّ كلّاً مِنَ الفرس والألفِ درهمٍ مُعرَّضٌ للبيع ، فاخترتَ الفرسَ واشتريتَها ، وتركتَ الألفَ درهمٍ ولم تَشْتَرِها ، وهو خلافُ المقصودِ مِنْ أنَّ الألفَ درهمٍ هي الثمنُ .

وبهٰذا اندفع قولُ بعضِهِم : (إنَّ قولَهُ : « إذ علامةُ تلك . . . » إلىٰ آخره . . لا ينتجُ ما ادَّعاهُ مِنْ حصول الفَرْق) .

---

(١) الدرر السنية (١/ ٥٨٠) .

ـ وللإلصاق ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ)[1] .

ـ وبمعنىٰ (مع)[2] ؛ نحوُ : (بِعْتُكَ الثوبَ بطِرَازِهِ) ؛ أي : مع طِرَازِهِ .

وبمعنىٰ (مِنْ) ؛ كقوله[3] : [من الطويل]

شَرِبْنَ بماءِ البحرِ . . . .

أي : مِنْ ماءِ البحرِ .

ـ وبمعنىٰ (عن)[4] ؛ نحوُ : ﴿ سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ ﴾ [المعارج : ١] ؛ أي : عن عذابٍ .

❊ قوله : (بطِرَازِهِ) بكسر الطاء المُهمَلة ؛ وهو عَلَمُ الثوبِ ، مُعرَّبٌ ، وجمعُهُ : (طُرُزٌ) ؛ مثلُ (كتابٍ وكُتُبٍ) .

. . . .

---

(١) وهـٰذا المعنىٰ لا يُفارِقُها ؛ ولذا اقتصر عليه سيبويه ؛ فكان ينبغي تقديمُهُ ، ثمَّ هو : إمَّا حقيقيٌّ ؛ كـ (أمسكتُ بزيدٍ) إذا قبضتَ علىٰ جسمه أو ما يحبِسُهُ مِنْ ثوب أو غيره ، أو مجازيٌّ ؛ كمثال الشارح ؛ فإنَّ فيه إلصاقَ المرور بمكانٍ يَقرُبُ مِنْ زيد لا بزيد نَفْسه . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧١) .

(٢) أي : المصاحبة ؛ فذِكْرُهُ لها بعدُ مُكرَّرٌ ، وعلامتُها : أنْ يَصلُحَ في موضعها (مع) ، ويُغني عنها وعن مدلولها الحال ؛ كـ ﴿ ٱهْبِطْ بِسَلَٰمٖ ﴾ [هود : ٤٨] ؛ أي : معه ، أو مُسلِّماً . « خضري » (١/ ٤٧١) .

(٣) سبق تخريجه في (٣/ ٤٩٥ـ٤٩٦) .

(٤) أي : المجاوزة ، قيل : وتختصُّ حينئذ بالسؤال ؛ نحو : ﴿ فَسْـَٔلْ بِهِۦ خَبِيرٗا ﴾ [الفرقان : ٥٩] ؛ بدليل : ﴿ يَسْـَٔلُونَ عَنْ أَنۢبَآئِكُمْ ﴾ [الأحزاب : ٢٠] ، وقيل : لا ؛ بدليل : ﴿ يَسْعَىٰ نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَبِأَيْمَٰنِهِم ﴾ [الحديد : ١٢] . « خضري » (١/ ٤٧١) .

ـ وتكونُ الباءُ أيضاً للمُصاحَبة ؛ نحوُ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ [الحجر : ٩٨] ؛ أي : مُصاحِباً حَمْدَ ربِّكَ .

٣٧٥ـ (علىٰ) لِلِاسْتِعْلَا ومعنىٰ (في) و(عَنْ) بـ (عَنْ) تَجَاوُزاً عَنَىٰ مَنْ قد فَطَنْ

* قوله : (للمُصاحَبة) ؛ أي : الجُزْئيّةِ المخصوصة .

* قوله : (﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾) قال في « المغني » : (اختُلِفَ في الباء مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ ﴾ ؛ فقيل : للمُصاحبة ، والحمدُ مضافٌ إلى المفعول ؛ أي : سَبِّحْهُ حامِداً له ؛ أي : نَزِّهْهُ عمَّا لا يليقُ به ، وأَثْبِتْ له ما يليقُ به ، وقيل : للاستعانة ، والحمدُ مضافٌ إلى الفاعل ؛ أي : سبِّحْهُ بما حَمِدَ به نَفْسَهُ ؛ إذ ليس كلُّ تنزيهٍ محموداً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ تسبيحَ المعتزلةِ اقتضىٰ تعطيلَ كثيرٍ مِنَ الصفات) انتهىٰ[1] .

* قوله : (ومعنىٰ « في ») معطوفٌ على (الاستِعْلا) ـ بمعنى العُلُوِّ ـ الواقعِ خَبَراً عن قوله : (علىٰ) .

* قوله : (تَجَاوُزاً) بضمِّ الواو : مصدرُ (تجاوَزَ) بفتحها ؛ مفعولٌ مُقدَّم بـ (عَنَىٰ) ؛ أي : قَصَدَ ، و(مَنْ) بفتح الميم : فاعلٌ ، وجملةُ (قد فَطَنْ) :

---

* قوله : (الجُزْئيّةِ) ؛ أي : المُعيَّنةِ بمُتعلَّقٍ مخصوص ومجرورٍ مخصوص ، وقولُهُ : (المخصوصة) ؛ أي : المُقيَّدةِ بكونها لتعرُّف حال الغير .

(١) مغني اللبيب (١/ ١٤٢) .

٣٧٦ـ وقد تَجِي مَوضِعَ (بَعْدِ) و(علىٰ)   كما (علىٰ) مَوضِعَ (عَنْ) قد جُعِلَا

تُستعمَلُ (علىٰ) للاستعلاء كثيراً ؛ نحوُ : (زيدٌ على السطحِ) ، وبمعنىٰ (في) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَدَخَلَ ٱلْمَدِينَةَ عَلَىٰ حِينِ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا ﴾ [القصص: ١٥] ؛ أي : في حينِ غَفْلةٍ .

وتُستعمَلُ (عن) للمُجاوَزة كثيراً ؛ نحوُ : (رَمَيتُ السهمَ عنِ القوسِ) ،

صِلَةٌ لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، وهو بفتح الطاء المُهمَلة ؛ أي : مَنْ فَهِمَ[١] .

* قوله : (وقد تَجِي) الضميرُ : يعودُ إلىٰ (عن) ، و(مَوضِعَ) : منصوبٌ على الظرفيّة مضافٌ إلىٰ (بَعْدِ) بالتنوين[٢] ، والكافُ في قوله : (كما) : جارَّةٌ ، و(ما) مصدريّةٌ ، و(علىٰ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قد جُعِلا) ، و(مَوضِعَ) : منصوبٌ على الظرفيّة بـ (جُعِلَ) ، وجملةُ المبتدأ والخبر : صِلَةُ (ما) المصدريّةِ ، والكثيرُ : وَصْلُها بالجُمَل الفعليّة ، وتقديرُ البيتِ : (وقد تجيء « عن » في مَوضِعِ « بعدِ » ومَوضِعِ « علىٰ » ؛ كجَعْل « علىٰ » في مَوضِع « عن ») .

* قوله : (للمُجاوَزة) هي بُعْدُ شيءٍ عمَّا ذُكِرَ بَعدَ (عن) بسببِ ما تتعلَّقُ

---

* قوله : (بُعْدُ شيءٍ) ؛ أي : مذكورٍ أو غيرِ مذكور ؛ كما في :

---

(١) ويجوز أن يكونَ مِنْ باب (طَرِبَ) ، إلا أنَّهُ يُقرأ في البيت بالفتح حذراً مِنْ عيب السِّناد .

(٢) ومجيئُهُ ظرفاً شاذٌّ ؛ لأنَّ شرطَ نصبِهِ على الظرفيّة أنْ يكونَ عاملُهُ من لفظه ، وكذلك يُقالُ في الموضع الآتي قريباً .

وبمعنىٰ (بَعْد) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿لَتَرۡكَبُنَّ طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾ [الانشقاق : ١٩] ؛

به ؛ نحوُ : (رَمَيتُ السهمَ عن القَوْس) ؛ أي : جاوزَ السهمُ القوسَ بسبب الرمي ، و(أخذتُ العِلْمَ عنه) ؛ أي : تجاوزَ العِلْمُ المُعلِّمَ بسبب الأخذ . انتهى « ابن عقيل » ، وقال في (رضي اللهُ عنك) : بَعُدَتِ المُؤاخذةُ عن المجرور بسبب الرِّضا ، وفي ﴿فَسۡـَٔلۡ بِهِۦ خَبِيرٗا﴾ [الفرقان : ٥٩] : أنَّ المسؤولَ عنه تجاوزَ المسؤولَ بسبب السؤال . انتهى « ابن قاسم »[1] .

* قوله : (﴿طَبَقًا عَن طَبَقٖ﴾) ؛ أي : حالاً بعدَ حال ؛

(رضي الله عنه) ؛ فإنَّ المُؤاخذةَ لم تُذكَرْ .

* قوله : (و« أخذتُ العِلْمَ عنه ») المُجاوزةُ فيه مجازيَّةٌ ؛ كأنَّهُ لمَّا عرَّفك ما يعلمُهُ جاوزه العلمُ بسبب التعلُّمِ المُعبَّرِ عنه بالأخذ ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

* قوله : (أنَّ المسؤولَ عنه . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ تقدَّمَ أنَّ المُجاوزةَ بُعْدُ شيءٍ عن المجرور ، وفي هـٰذا بُعْدُ المجرورِ عن الشيء ؛ فلعلَّ الأظهرَ أنْ يُقالَ : (جاوز السائلُ المسؤولَ عنه بسبب السؤال) ؛ لأنَّهُ لمَّا أَلْغى المسؤولَ عنه إلى المسؤول . . فكأنَّهُ جاوزه إلى المسؤول ليُجِيبَ عنه ، سواءٌ أجاب بالفعل أو لم يُجِبْ .

وفي « حاشية بعض الأفاضل » بعدَ ما مثَّل للمُجاوزة المجازيَّةِ بأَخْذِ العلمِ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٠٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٠٢) .

مِنَ البَعْث والسؤال والموت ، وقيل : مِنَ النُّطْفة إلىٰ ما بعدَها ، . . . .

عن زيدٍ . . ما نصُّهُ : (وكذا : « سألتُهُ عن كذا » ؛ كأنَّهُ لمَّا عرَّفك بالمسؤول عنه . . جاوزه بسبب السؤالِ ، لـٰكنَّ هـٰذا لا يظهرُ إلا إذا أُجِيبَ عمَّا سَأَلَ ، بخلافِ ما إذا لم يُجَبْ ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : كأنَّكَ لمَّا سألتَهُ جاوزتْكَ المسألةُ بسبب السؤال ، ويلزمُ مِنْ مُجاوزتها لك مُجاوزتُكَ إيَّاها ؛ فصَدَقَ أنَّهُ بُعْدُ شيءٍ ـ وهو السائلُ ـ عن المجرور ، فتأمَّل) انتهىٰ[1] .

ولك أنْ تقولَ : المُجاوزةُ المجازيَّةُ إنَّما هي باعتبارِ كونِها كَأَنِّيَّةً ؛ كما في : (أخذتُ العلمَ عن زيد) ؛ إذ لا بُعْدَ فيه لا حسّاً ولا معنىً ، ويجوزُ أنَّ مجازيَّتَها فيما نحن فيه لكونها كَأَنِّيَّةً ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ لمَّا كان شأنُ المسؤولِ أنْ يُجيبَ . . كان كأنَّهُ أجاب وتجاوزه المسؤولُ عنه ، وفيما كَتَبْناهُ علىٰ « حاشية السيِّد أبي النجا » زيادةٌ تتعلَّقُ بذلك ، فارجِعْ إليه إن شئتَ[2] .

* قوله : (مِنَ البَعْث . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ للأحوال ، وسَلَكَ في هـٰذا البيانِ المألوفَ ؛ إذ هو المُطابِقُ لنَظْم الآية ؛ إذ البعثُ بعدَ السؤال ، والسؤالُ بعدَ الموت .

* قوله : (وقيل : مِنَ النُّطْفة إلىٰ ما بعدَها) المُوافِقُ لنظم الآيةِ أنْ يقولَ : (مِنَ المُضْغة ـ مثلاً ـ إلىٰ ما قبلَها) ، ثمَّ إنَّهُ كيف هـٰذا والمُخاطَبونَ بهـٰذا الخطابِ قد قطعوا هـٰذه الأحوالَ ؟! فلعلَّ المُرادَ : نوعُهُم ، أو عبَّر بالمضارع

(١) انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٢) .

(٢) انظر « تقرير الأنبابي علىٰ أبي النجا » (ق/ ١١٢ـ ١١٤) .

أي : بَعْدَ طَبَقٍ ، وبمعنىٰ (علىٰ) ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من البسيط]

وقيل : أُمَّةً بعدَ أُمَّة ، وقيل : الدُّنيا والآخرةُ ؛ أي : طَبَقاً مُتباعِداً في الشِّدَّة عن طَبَقٍ آخَرَ دونَهُ في الشِّدَّة ، كما في « التصريح »[2] .

استحضاراً للصُّورة العجيبة .

* قوله : (وقيل : الدُّنيا والآخرةُ) الأنسبُ بنَظْم الآية : (الآخرة والدُّنيا) .

* قوله : (أي : طَبَقاً مُتباعِداً. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ علىٰ هٰذا التفسيرِ تكونُ (عن) باقيةً علىٰ حالها ، لا بمعنىٰ (بَعْدَ) الذي هو فَرْضُ كلامِنا ؛ علىٰ أنَّ هٰذا التفسيرَ إنَّما يظهرُ على الأوَّل ؛ مِنْ أنَّ المُرادَ بالطَّبَق الحالُ مِنَ البعثِ والسؤالِ والموتِ ، لا الدُّنيا والآخرة ، فكان الأنسبُ أنْ يقولَ : (وقيل : إنَّ « عن » في الآية باقيةٌ علىٰ حالها ، والمعنىٰ : طَبَقاً

(١) البيت لذي الإصْبَع العَدْواني في « ديوانه » (ص٨٩) ضمن قصيدة يصف فيها الخلافَ الذي بينه وبين أحد أبناء عمومته ، وذكر المُحشِّي بعضاً من أبياتها ، ومطلعها :

يا مَنْ لقلبٍ شديدِ الهمِّ محزونِ ... أمسىٰ تَذَكَّرَ ريَّا أمَّ هارونِ
أمسىٰ تَذَكَّرَها مِنْ بعدِما شَحَطَتْ ... والدهرُ ذو غِلَظٍ حيناً وذو لِينِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٦٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٢) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٦٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢٩ـ١٢٣١) ، و« خزانة الأدب » (٧/ ١٧٣ـ ١٩١ ، ١٠/ ١٢٤ـ ١٢٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢٨٥ـ٢٩٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٥) .

٢٠٨ـ لاهِ آبنُ عَمِّكَ لا أَفضَلتَ في حَسَبٍ عنِّي ولا أنتَ دَيَّانِي فتَخْزُونِي

أي : لا أفضلتَ في حَسَبِ عليَّ .

---

* قوله : (لاهِ آبنُ عَمِّكَ) هو مِنْ قصيدةٍ طويلة مِنَ البسيط ؛ منها :

لِيَ آبنُ عمٍّ على ما كانَ مِنْ خُلُقٍ مُختلِفانِ فأَقْلِيهِ ويَقْلِينِي

أَزْرىٰ بنا أنَّنا شالتْ نعامتُنا فخالَني دونَهُ وخِلْتُهُ دونِي

وبعدَهُ :

لاهِ آبنُ عمِّك. . . . .

إلىٰ آخره ، ومنها :

يا صاحِ لو كنتَ لي أَلْفَيْتَني بَشَراً سَمْحاً كريماً أُجازِي مَنْ يُجازِينِي[1]

واللهِ لو كَرِهَتْ كفِّي مُصاحَبتِي لقلتُ إذ كَرِهَتْ قُرْبي لها بِينِي[2]

مُتباعِداً. . .) إلىٰ آخره ، كما يُؤخَذُ مِنَ « التصريح » الذي نَقَلَ منه المُحشِّي ، وعبارتُهُ : (ويحتملُ : أنْ تكونَ « عن » علىٰ بابها ، والتقديرُ : « طَبَقاً مُتباعِداً في الشِّدَّةِ عن طَبَقٍ آخَرَ دونَهُ » ، فيكونُ كلُّ طَبَقٍ أعظمَ في الشِّدَّة ممَّا قبلَهُ ، قاله الدَّمَامِينيُّ) انتهىٰ بحروفه[3] .

---

(١) في بعض النسخ : (أُجاري مَنْ يُجاريني) ، ولفظ صدره في « الديوان » : (يا عمرُو لو كنتَ لي ألفيتَني يَسَراً) .

(٢) وروي عجزه أيضاً بلفظ : (لقلتُ للكفِّ بِيني إذْ كَرِهْتِيني) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ١٥) ، وانظر « حاشية الدماميني على المغني » (ق/ ٦٥) .

كما استُعمِلتْ (على) بمعنىٰ (عن) في قوله[1] : [من الوافر]

وقولُهُ : (لاهِ ٱبنُ عمِّكَ) ؛ أي : لله دَرُّ ابنِ عمِّك ؛ فـ (لاه) : بمعنىٰ (لله) ، وحُذِفَ المضافُ فيما بعدَهُ وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ وهو (ابنُ عمِّك) ـ مُقامَهُ ، وهو مبتدأٌ ، و(لاه) : خبرُهُ ، و(أنت) : مبتدأ ، خبرُهُ : (دَيَّانِي) ؛ بمعنى القائم بأمري ؛ أي : لستَ القائمَ بأمري ، وهو اسمُ فاعلٍ لا تلحقُهُ نونُ الوقايةِ إلا شذوذاً ؛ فما في « الشواهد الصغرىٰ » ؛ مِنْ أنَّ أصلَهُ : (دَيَّانُنِي)[2] . . سهوٌ .

و(تَخزُونِي) بالخاء والزاي المُعجَمتَينِ والواوُ ساكنةٌ ؛ بمعنىٰ : تَسُوسُني ؛ مِنْ (خَزَاهُ يَخزُوهُ خِزاءً) ؛ كـ (رِداء) ؛ أي : ساسَهُ وقَهَرَهُ ؛ أي : وما أنتَ مالكُ أمري فتقهَرُني ، و(تَخْزُونِي) : مرفوعٌ ، وقولُ بعضِهِم : (يجوزُ النصبُ) لعلَّهُ لم يطَّلعْ على القصيدة[3] ، و(أَفْضَلْتَ) ؛ بمعنىٰ : زِدْتَ .

---

* قوله : (لعلَّهُ لم يطَّلعْ على القصيدة) قد يُقالُ : إنَّ مُرادَ هـٰذا البعضِ :

---

(١) البيت مطلع مقطوعة للقُحَيف العقيلي في « ديوانه » (ص٢٥٢) يمدح بها حكيم بن المسيب القشيري ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٦٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٧٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٥٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢٦ـ١٢٢٧) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٣٢ـ ١٣٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢٣١ـ٢٣٣) .

(٢) فرائد القلائد (ق/ ١٠٨) .

(٣) جوَّزه الدماميني في « حاشيته على المغني » (ق/ ٦٤) .

٢٠٩ـ إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ بنو قُشَيرٍ لَعَمْرُ اللهِ أَعْجَبَني رِضَاها

أي : إذا رضيتْ عنِّي .

٣٧٧ـ شَبِّهْ بكافٍ وبها التعليلُ قَدْ يُعْنَىٰ وزائداً لتوكيدٍ وَرَدْ

---

* قوله : (إذا رَضِيَتْ عَلَيَّ . . .) إلىٰ آخره : (بنو قُشَيرٍ) : بالتصغير .

* قوله : (رضيتْ عنِّي) ؛ فـ (علىٰ) : بمعنىٰ (عن) ، أو ضُمِّنَ (رَضِيَ) معنىٰ (عَطَفَ) .

* قوله : (شَبِّهْ بكافٍ) بكسر المُوحَّدةِ المُشدَّدة : فعلُ أمرٍ ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ به ، و(بها) : مُتعلِّقٌ بـ (يُعْنىٰ) الواقعِ خبراً عن قوله : (التعليلُ)[1] .

* قوله : (وزائداً لتوكيدٍ . . .) إلىٰ آخره : (زائداً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (وَرَد) العائدِ على الكاف ، وتقديرُ البيت : (شَبِّهْ بكافٍ ، والتعليلُ قد يُعْنىٰ بها ، ووَرَدَ الكافُ زائداً لتوكيد) .

أنَّهُ يجوزُ النصبُ بـ (أنْ) مضمرةً بعدَ فاءِ السببيّةِ الواقعةِ في جواب النفي ، غايتُهُ : أنَّ النصبَ لم يظهرْ ؛ لأنَّ الواوَ سكنتْ إمَّا للتخفيف ، أو لأجل مُوازنتِهِ لبقيّةِ الأبيات ، وهٰذا لا غُبارَ عليه ، بل هو احتمالٌ صحيح ، تأمَّلْ .

(١) وهو من تقدُّم معمول الخبر الفعليِّ على المبتدأ ، وسيأتي مثله قريباً في قوله : (مِنْ أجلِ ذا عليهما « مِنْ » دخلا) ، وقد سبق التنبيه عليه . انظر (١/ ٢٨٩ ، ٣٠٠) .

ـ تأتي الكافُ للتشبيه كثيراً ؛ كقولك : (زيدٌ كالأسدِ) .

ـ وقد تأتي للتعليل[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَٱذْكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمْ ﴾ [البقرة : ١٩٨] ؛ أي : لهدايته إيَّاكم .

ـ وتأتي زائدةً للتوكيدِ ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ [الشورىٰ : ١١] ؛ أي : مِثْلَهُ شيءٌ ، . . . .

❊ قوله : (وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ . . .) إلىٰ آخره : مَنَعَ المُحقِّقونَ زيادتَها في المثال ؛ بأنَّ الكلامَ باقٍ علىٰ حقيقته مِنْ نَفْيِ مِثْلِ مِثْلِهِ ، ويلزمُ منه نفيُ مِثْلِهِ ؛

❊ قوله : (مَنَعَ المُحقِّقونَ زيادتَها . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ القائلَ بزيادتها في الآية هم الأكثرونَ ؛ قالوا : إذ لو لم تكنْ زائدةً . . لَزِمَ المُحالُ ؛ وهو إثباتُ المِثْلِ له تعالىٰ ؛ للأخذ بالظاهر ؛ وذلك لأنَّ النفيَ يعودُ إلى الحُكْم لا إلىٰ مُتعلِّقاته ، فتكونُ ثابتةً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ قولَكَ : (ليس كابنِ زيدٍ أحدٌ) يَدُلُّ ظاهراً علىٰ أنَّ لزيد ابناً وإن كان يحتملُ أنْ يكونَ نفيُ المِثْل للابن بناءً علىٰ عدمه .

قال السَّعْدُ في « حواشي العَضُد » : (وقد يُجابُ : بمنعِ إثباتِ مِثْله تعالىٰ ، كيف وهو مِنْ قبيل الظاهرِ ونقيضُهُ ـ وهو نفيُ مِثْله ـ قطعيٌّ ؟!) انتهىٰ[2] .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ الظاهرَ هنا علىٰ فَرْضِ عدمِ الزيادة مُعارَضٌ بالأدلَّة القطعيَّةِ

---

(١) وهٰذا التقليل بالنسبة إلى التشبيه ، وإلا فتعليلها كثيرٌ ، كما في « شرح الكافية » . « خضري » (١/ ٤٧٣) .

(٢) حاشية السعد علىٰ شرح المختصر (١/ ٦٠٠) .

الدالَّةِ على عدم المِثْل ، فلا يصحُّ الأخذُ به ؛ فلا يلزمُ مِنْ عدم زيادة الكاف إثباتُ المُحال .

ويُؤخَذُ مِنْ قول المُحشِّي : (منع المُحقِّقونَ زيادتها . . .) إلىٰ آخره . . ردٌّ آخَرُ عليهم ؛ مُحصَّلُهُ : أنَّ الآيةَ مِنْ باب الكناية ؛ فهي باقيةٌ علىٰ حقيقتها مِنْ نَفْيِ مِثْلِ مِثْله ، لٰكنَّ المُرادَ لازمُ ذلك ؛ وهو نفيُ مِثْله ، وفي بيان اللُّزوم طريقتانِ :

إحداهما : ذَكَرَها المُحشِّي بقوله : (ضرورةَ أنَّهُ لو كان له مِثْلٌ لكان هو ـ أي : اللهُ سبحانه وتعالى ـ مِثْلاً لمِثْله . . .) إلىٰ آخره .

وإيضاحُها : أنَّ وجودَ مِثْلِ المِثْلِ لازمٌ لوجود المِثْل ؛ إذ مِثْلُ الشيءِ لا بدَّ له عقلاً مِنْ مِثْلٍ هو ذلك الشيءُ ، ونفيُ اللازم يلزمُهُ نفيُ الملزومِ ؛ فنفيُ مِثْلِ المِثْلِ يلزمُهُ نفيُ المِثْل .

وثانيتُهُما : أشار إليها المُحشِّي بقوله : (لأنَّهُم إذا نَفَوهُ عمَّنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ . . .) إلىٰ آخره .

وإيضاحُها : أنَّ مِثْلَ الشيءِ مَنْ يكونُ علىٰ أوصافه المعتبرة في الحُكْم الذي يُذكَرُ ؛ أي : أوصافِهِ التي تَقتضِي ذلك الحُكْمَ ؛ كالشجاعة في نحو : (مِثْلُكَ لا يَفِرُّ) ، وبسطِ اليدِ والحِلْمِ في نحو : (مِثْلُكَ يسودُ وترهبُهُ الأسودُ) ، وحينئذٍ ما ثَبَتَ لأحد المِثْلَينِ يلزمُ ثبوتُهُ للآخر ، كما لا يخفىٰ ؛ فيلزمُ مِنْ عدمِ مماثلة شيءٍ لمِثْله عدمُ مماثلةِ شيءٍ له ، فقد لَزِمَ مِنْ نفي مِثْلِ المِثْلِ نفيُ المِثْل ،

فكيف يُدَّعىٰ أنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ يلزمُهُ ظاهراً إثباتُ المِثْلِ ؟!

وما استند إليه الأكثرونَ المُدَّعونَ ذلك ؛ مِنْ أنَّ النفيَ إنَّما يعودُ إلى الحُكْم لا إلى المُتعلِّقات . . لا ينتجُ مُدَّعاهم ؛ إذ مُجرَّدُ عدمِ عودِ النفي إليها لا يُنافي وجودَ ما يَدُلُّ علىٰ عدمها كما رأيتَ ؛ فإنَّ المِثْلَ في الآية يَدُلُّ النفيُ علىٰ عدمه لكلٍّ مِنَ الطريقتَينِ المذكورتَينِ دلالةً ظاهرة وإن لم يعدْ إليه ابتداءً ، فليستِ الآيةُ مِنْ قَبِيل : (ليس كابنِ زيدٍ أحدٌ) ، بل ذلك لا يَقرُبُ منها فضلاً عن كونهما مِنْ وادٍ واحد ، وإنَّما يَقرُبُ منها نحوُ : (ليس لأخي زيدٍ أخٌ) ؛ إذ أخو زيدٍ يلزمُهُ أخٌ هو زيدٌ ، ونفيُ اللازمِ يستلزمُ نفيَ الملزومِ ؛ فيلزمُ مِنْ عدم أخٍ لأخي زيدٍ عدمُ أخٍ لزيد ؛ لأنَّهُ لو كان لزيدٍ أخٌ لكان زيدٌ أخاً لذلك الأخ ، والفَرْضُ عدمُ أخٍ له .

وبالجملة : قولُهُم : (إنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ يلزمُهُ ظاهراً إثباتُ المِثْلِ) . . منشؤُهُ الغفلةُ عن طريقتَيِ الكناية في الآية ، فمعَ الالتفاتِ إلى الكناية لا يُقالُ بأنَّ الآيةَ يلزمُها إثباتُ المِثْلِ ظاهراً ، كما لا يخفىٰ .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ كونَ الآيةِ مُراداً منها بالذات حقيقتُها مِنْ نفي مِثْلِ المِثْل . . إنَّما يَقتضِي إثباتَ المِثْلِ إنْ قَطَعْنا النَّظَرَ عن الأدلَّة القطعيَّةِ الدالَّةِ علىٰ عدم المِثْل ، وكأنَّ المعنىٰ : (ليس شيءٌ غيرُهُ مِثْلاً لمِثْله) ، ولا وجهَ لقطع النَّظَرِ عن الأدلَّةِ القطعيَّةِ ، وصريحُ كلامِهِم يُفِيدُ : أنَّ المعنىٰ : (ليس شيءٌ ما لا هو ولا غيرُهُ مِثْلاً لمِثْله) ؛ فإضافةُ (مِثْل) إليه مبنيَّةٌ على الفَرْض ، فما يُتوهَّمُ مِثْلاً

له بسببها ليس مِثْلاً له حقيقةً ، وإلا كان هو مِثْلاً لذلك المِثْلِ ، والفَرْضُ أن لا مِثْلَ لمِثْله .

ومِنْ هنا يندفعُ ما يُقالُ : عدمُ مِثْلِ ما للمِثْل مُحالٌ ؛ فإنَّ المِثْلَ لا يُعقَلُ بدون مِثْلٍ له .

ووجهُ اندفاعِهِ : أنَّ ذلك لو كان المِثْلُ غيرَ فَرْضيٍّ ، وهو هنا فَرْضيٌّ ، والفَرْضيُّ يجوزُ أَلَّا يكونَ له مِثْلٌ حقيقيٌّ ؛ فكأنَّهُ قيل : (ما يُفرَضُ مِثْلاً له ليس له مِثْلٌ ما حقيقةً ، فالمفروضُ ليس مِثْلاً له حقيقةً ، ولا كان هو مِثْلاً له حقيقةً ، والفَرْضُ أن لا مِثْلَ له حقيقةً) ، أو كأنَّهُ قيلَ : (ما يُفرَضُ مِثْلاً له ليس له مِثْلٌ ما حقيقةً ، وما ثَبَتَ لأحد المِثْلَينِ ثَبَتَ مِثْلُهُ للآخر ، فليس له هو أيضاً مثلٌ ما حقيقةً) ، فتدبَّرْ ذلك حقَّ التدبُّر ؛ لتعلمَ أنَّ حقيقةَ الآيةِ ليستْ مُحالاً ، ولا مستلزمةً للمُحال .

نعم ؛ بَقِيَ أنْ يُقالَ : قالوا في نحو : (إن دخل داري أحدٌ فكذا) : إنَّ (أحداً) فيه لا يَعُمُّ المُتكلِّمَ بقرينة أنَّ غرضَهُ مَنْعُ غيرِهِ مِنَ الدخول ، ومِنَ المعلوم : أنَّ المِثْليَّةَ لا تنعقدُ إلا بين متماثلَينِ ، فإضافةُ المِثْلِ المفروضِ إليه تَقتضِي أنَّ شيئاً لا يَعُمُّهُ ؛ فالمعنىٰ : (ليس شيءٌ غيرُهُ مِثْلاً لمِثْله) ؛ أي : ما يُفرَضُ مِثْلاً له فليس شيءٌ غيرُهُ مثلاً له .

قلتُ : مَنَعَ مِنْ ذلك أنَّ المقصودَ إفادةُ أن لا مِثْلَ له تعالىٰ ، والآيةُ علىٰ هـٰذا لا تُفِيدُ ذلك ؛ فإنَّها حينئذٍ تكونُ ساكتةً عن كون المِثْلِ المفروضِ غيرَ مِثْلٍ

ضرورةَ أنَّهُ لو كان له مِثْلٌ لكان هو مِثْلاً لِمِثْله ؛ لأنَّ المُماثلةَ إنَّما تتحقَّقُ مِنَ الجانبَينِ ، فلا يصحُّ نفيُ مِثْلِهِ ، كما قالوا في : (مِثْلُكَ لا يبخلُ) ؛ فإنَّهُم نَفَوُا البخلَ عن مِثْله وهم يريدونَ نفيَهُ عن ذاته ؛ . . . .

حقيقةً ، وإنَّما جُعِلَ وسيلةً للمقصود مِنَ الآية ، فتنبَّهْ ، وقد اتَّسع الكلامُ علىٰ هـٰذه الآية في « حواشينا على الرسالة البيانيّة » ، وحقَّقْناهُ فيها بوجهٍ لم نُسبَقْ إليه ، فراجعْها تغتنمْهُ[1] .

* قوله : (فلا يصحُّ نفيُ مِثْلِهِ) الضميرُ في (مِثْلِهِ) راجعٌ لـ (المِثْل) ؛ أي : فلا يصحُّ نفيُ مِثْلِ المِثْلِ الذي صرَّحتْ به الآيةُ ، ويلزمُ عليه أيضاً تكذيبُ الآيةِ نَفْسِها .

وتوضيحُ ذلك كما علمتَ : أنَّ نفيَ مِثْلِ المِثْلِ يستلزمُ نفيَ المِثْلِ ؛ لأنَّ الشيءَ إذا كان له مِثْلٌ كان ذلك الشيءُ مِثْلَ ذلك المِثْلِ ؛ لأنَّ المُماثلةَ إنَّما تتحقَّقُ مِنَ الجانبَينِ ، فيلزمُ مِنْ وجود المِثْلِ وجودُ مِثْلِ المِثْل ، فإذا انتفىٰ مِثْلُ المِثْلِ انتفى المِثْلُ ، وبَقِيَ ذلك الشيءُ لا مِثْلَ له ، وصار ﴿ لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾ مُساوِياً لقولك : (ليس كالله شيءٌ) ، بل أبلغَ في نفي المِثْلِ ؛ لأنَّهُ انتفىٰ باللزوم ؛ فهو كدَعْوى الشيءِ بالدليل .

وجعلوا نظيرَهُ : ما لو قلتَ : (ليس لأخي زيدٍ أخٌ) ؛ فإنَّهُ يستلزمُ نفيَ الأخِ عن زيد ؛ إذ لو كان لزيدٍ أخٌ لكان زيدٌ أخَ الأخ ؛ لأنَّ الأُخُوَّةَ إنَّما تتحقَّقُ بينَ اثنَينِ ؛ فيلزمُ مِنْ وجود الأخِ وجودُ أخِ الأخِ ، فلَزِمَ مِنْ نفيِ أخِ الأخِ عن زيدٍ

---

(١) انظر « حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية » (ص٩٤ـ٩٨) .

وممَّا زِيدتْ فيه : قولُ رُؤْبَةَ[1] : [من مشطور الرجز]

قصدوا المبالغةَ في ذلك ، فسَلَكُوا به طريقَ الكناية ؛ لأنَّهُم إذا نَفَوهُ عمَّنْ يَسُدُّ مَسَدَّهُ وعمَّنْ هو على أخصِّ أوصافِهِ . فقد نَفَوهُ عنه ؛ فلا فَرْقَ بين قولِهِ : (ليس كالله شيءٌ) ، وبين قولِهِ : (ليس كمِثْله شيءٌ) ، إلا ما تُعطِيهِ الكنايةُ مِنْ فائدتِها ، والمعنىٰ : نفيُ المماثلةِ عن ذاته . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (قولُ رُؤْبةَ) بضمِّ الراء المُهمَلة ، وبالهمز وعدمِهِ ، بعدَهُ باءٌ

ألَّا يكونَ لزيد أخٌ ؛ فزيدٌ موجودٌ ولا أخَ له .

[وقد اتَّسع الكلامُ علىٰ ذلك في « تقريرنا علىٰ مختصر السَّعْدِ على التلخيص وعلىٰ حاشيته » ، وفي « تقريرنا أيضاً علىٰ حاشية الأمير علىٰ مَلَّوي السَّمَرْقَنْديَّة »][3] .

* قوله : (قصدوا المبالغةَ في ذلك) ؛ أي : في تنزيهه عن تعلُّق البخل به ولو علىٰ سبيل النفي .

* قوله : (مِنْ فائدتِها) ؛ وهو إفادةُ الحُكْمِ بالبيِّنة .

---

(١) ديوان رؤبة بن العجاج (ص١٠٦) ضمن أرجوزة طويلة يصف فيها المفازة وأتن حمار الوحش ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٣٢) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٧٧ـ ١٨٤) .

(٢) الدرر السنية (١/ ٥٨٣ـ ٥٨٤) ، وانظر « الكشاف » (٤/ ٢١٢ـ ٢١٣) .

(٣) انظر « تقرير الأنبابي على السعد والبناني » (٤/ ٣١٢ـ ٣١٧) ، و« تقرير الأنبابي على الأمير علىٰ شرح الملوي » (ق/ ١٨ـ ١٩) .

٢١٠ـ لَوَاحِقُ الأَقْرابِ فيها كالمَقَقْ

أي : فيها المَقَقُ ؛ أي : الطُّولُ ، وما حكاه الفرَّاءُ : أنَّهُ قيل لبعض العرب : كيف تصنعونَ الأَقِطَ ؟ فقال : كَهَيِّنٍ ؛ أي : هَيِّناً[1] .

٣٧٨ـ وَٱستُعمِلَ ٱسماً وكذا (عَنْ) و(علىٰ) . . . .

مُوحِّدة : شاعرٌ إسلاميٌّ كأبيه العَجَّاج ، وهما يَرجُزانِ كثيراً .

❀ قوله : (لَوَاحِقُ الأَقْرابِ . . .) إلىٰ آخره : (اللَّوَاحِقُ) : الضوامرُ مِنَ الخيل ، و(الأَقْراب) : جمعُ (قُرُبٍ) بضمِّ القاف مع ضمِّ الراء وإسكانِها ؛ وهو مِنَ الخاصرة إلىٰ مَرَاقي البطن ، و(المَقَق) بفتح الميم وبقافَينِ ، كذا أفاده العَيْنيُّ[2] .

وغلَّطه بعضُهُم في ذلك ؛ بأنَّ القصيدةَ في وصفِ أُتُنِ حمار الوحش التي شبَّه ناقتَهُ بها في الجَلادة والعَدْو ، لا في وصف الخيل .

❀ قوله : (الأَقِطَ) بفتح الهمزة وكسرِ القاف ، وبإسكانها معَ فتحِ الهمزة وكسرِها ؛ ففيه ثلاثُ لغاتٍ ، يُتَّخذُ مِنَ اللَّبَن المَخِيضِ ، يُطبَخُ ثمَّ يُترَكُ حتىٰ يَمصُلَ ؛ أي : يُستخرَجَ ماؤُهُ منه ، كما في « المصباح »[3] .

❀ قوله : (وٱستُعمِلَ ٱسماً) نائبُ فاعلِ (استُعمِلَ) : عائدٌ على الكاف ،

❀ قوله : (وهما يَرجُزانِ) ؛ أي : يقولانِ الرَّجَزَ الذي هو نوعٌ مِنَ الشِّعْر .

---

(١) معاني القرآن (١/ ٤٦٦) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٣٢) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٣) .

. . . .   مِنْ أَجْلِ ذا عليهما (مِنْ) دَخَلَا

استُعمِلَ الكافُ اسماً قليلاً ؛ كقوله[1] :   [من البسيط]

٢١١ـ أَتَنْتَهُونَ ولن يَنْهىٰ ذَوِي شَطَطٍ   كالطَّعْنِ يَذهَبُ فيهِ الزَّيْتُ والفُتُلُ

و(اسماً) : حالٌ منه .

* قوله : (« مِنْ » دَخَلَا) مِنْ ـ بكسر الميم ـ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (دَخَلَ) ، وقولُهُ : (مِنْ أَجْلِ ذا عليهما) : مُتعلِّقانِ به ، والتقديرُ : (مِنْ أجل هـٰذا الاستعمالِ دَخَلَ عليهما « مِنْ ») .

* قوله : (أَتَنْتَهُونَ . . .) إلىٰ آخره : الهمزة : للاستفهام الإنكاريِّ ، والواوُ في (ولن) : للحال ، وفاعلُ (يَنْهىٰ) : كافُ (كالطَّعْن) ؛ أي : مِثْلُهُ ، والجملةُ بعدَ (الطَّعْن) : حالٌ ، أو صفةٌ له بزيادة (أل) فيه[2] ، والمعنىٰ : لا ينهى الظالمَ عن ظلمه إلا الطَّعْنُ الذي يَغِيبُ فيه الفُتُلُ إذا دَسِمتْ بالزيت

---

* قوله : (والمعنىٰ : لا ينهى الظالمَ . . .) إلىٰ آخره : أَخَذَ هـٰذا الحصرَ مِنْ ظاهر البيتِ الذي هو نفيُ مِثْلِ الطَّعْنِ في النهي ؛ أي : لا يُماثِلُهُ

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٦٣) ضمن معلقته الشهيرة التي مطلعها :

وَدِّعْ هُرَيرةَ إنَّ الركبَ مُرتحِلُ   وهل تُطِيقُ وداعاً أيُّها الرجلُ

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/٢٦٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٥) ، و« المساعد » (٢/٢٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/٦٦٦) ، و« همع الهوامع » (٢/٤٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٢٣٢ـ١٢٣٣) ، و« خزانة الأدب » (٩/٤٥٣ـ٤٦٢ ، ١٠/١٧٠ـ١٧٦) .

(٢) أو يُحمَل علىٰ أنَّ (أل) في (الطَّعْن) جنسيَّةٌ .

فالكافُ : اسمٌ مرفوع على الفاعليّة ، والعاملُ فيه : (ينهى) ، والتقديرُ : (ولن ينهىٰ ذَوِي شَطَطٍ مِثْلُ الطَّعْنِ)[1] .

واستُعمِلتْ (علىٰ) و(عن) اسمَينِ عندَ دخولِ (مِنْ) عليهما[2] ، وتكونُ (علىٰ) بمعنىٰ (فوق) ، و(عن) بمعنىٰ (جانب) ، ومنه : قولُهُ[3] : [من الطويل]

٢١٢ـ غَدَتْ مِنْ عليهِ بعدَما تَمَّ ظِمْؤُها   تَصِلُّ وعن قَيْضٍ بِزَيزاءَ مَجْهَلِ

لسَعَته ؛ فالشَّطَطُ : بمعنى الظُّلْمِ والجَوْرِ .

❀ قوله : (غَدَتْ مِنْ عليهِ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (غَدَتْ) : يعودُ

شيءٌ في النهيِ .

---

(١) وخصَّه سيبويهِ والمُحقِّقون بالضرورة ، وأجازه كثيرون ـ منهم الفارسيُّ ـ اختياراً ؛ فهي في : (زيدٌ كالأسد) : إمَّا خبرٌ مضافةٌ لـ (الأسد) ، أو مُتعلِّقةٌ بمحذوف هو الخبر . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٤) .

(٢) ظاهرُهُ : قَصْرُ [اسميَّتِهما] علىٰ ذلك ، وليس كذلك ؛ فإنَّ قولَكَ : (زيدٌ على السطح) ، و(سِرْتُ عن البلد) . . يحتملُ الحرفيَّةَ والاسميَّةَ ، فإذا دخلتْ (مِنْ) تعيَّنا للاسميَّة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٤٧٤) .

(٣) البيت لمزاحم العُقَيلي ، كما في « منتهى الطلب من أشعار العرب » (٧/ ١٢٥) ، وهو ضمن قصيدة مِنْ أحسن ما وُصِفَ به القطاة ، ومطلعها :

خليليَّ عُوجا بي على الرَّبْعِ نسألِ   متىٰ عهدُهُ بالظاعنِ المُتحمِّلِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٤/ ٢٣١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٤٠) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٣٢٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٦٤ـ٧٦٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٥٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ٢٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٦٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٤٠ـ١٢٤٢) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ١٤٧ـ ١٥٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٢٦٥ـ٢٦٩) .

إلى (القَطَا) ، وهو اسمُها ؛ لأنَّها مِنْ أخوات (كان) ، و(تَصِلُّ) : خبرُها ، وهو بفتح حرف المضارعة وكسرِ الصاد المُهمَلة ؛ أي : تُصوِّتُ مِنْ جوفها مِنْ شدَّة العَطَش .

وتُوصَفُ القَطَاةُ بسرعة الطَّيَرانِ والاهتداءِ في الظُّلُمات والتبكير ؛ حتىٰ يُقالُ : إنَّها تَرِدُ الماءَ مِنْ مَسِيرةِ عشرةِ أيَّامٍ ثمَّ تعودُ مِنْ ليلتها ؛ فلا تُخطِئُ صادرةً ولا واردةً ؛ ولذا ضُرِبَ بها المَثَلُ ؛ فقيل : (أَهْدىٰ مِنَ القَطَا)[1] ، كما قيل[2] : [من الكامل]

والناسُ أَهْدىٰ في القبيحِ مِنَ القَطَا وأَضَلُّ في الحُسْنىٰ مِنَ الغِرْبانِ

وأراد الشاعرُ بقوله : (غَدَت) : التعجيلَ ؛ لأنَّها إنَّما تذهبُ إلى الماء ليلاً لا وقتَ الغَدْوة .

و(تَمَّ) بالمُثنَّاة الفوقيَّة : كَمَلَ ، و(ظِمْؤُها) بكسر الظاء المُشَالةِ وبسكون الميم وبهمزةٍ بعدَها[3] ؛ وهو مُدَّةُ صبرِها عن شرب الماء ، ويُرْوىٰ : (خِمْسُها) بكسر الخاء ؛ وهو وُرُودُ الماءِ في كلِّ خمسةِ أيَّامٍ ، ولم يُرِدْ أنَّها

---

* قوله : (وهو مُدَّةُ صبرِها . . .) إلىٰ آخره ؛ وهو ما بين الشرب إلى

---

(1) انظر « الأمثال » للهاشمي (ص٣٠) ، و« التمثيل والمحاضرة » (ص٣٧٠) .

(2) البيت لأبي إسحاق الغزي ، كما في « خريدة القصر » (١/٧) قسم : (شعراء الشام) .

(3) فائدة : تُسمَّى الظاءُ مُشالةً ؛ لرفع خطِّها بالألف فَرْقاً بينها وبين الضاد ؛ مِنْ (شالَ) بمعنى : ارتفعَ ، وفي « الهَمْزيَّة » : (من الخفيف)

فأرضَىٰ أفصحَ امرئٍ نَطَقَ الضا دَ فقامتْ تغارُ منها الظاءُ

لأنَّ عندَ الغَيْرة والحِدَّة يقوم الشخص ؛ ولذا يُكنىٰ عن الأمر العظيم بالمقيم المقعد . « شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل » (ص ٨) .

تصبرُ عن الماء خمسةَ أيّام ، إنَّما هـٰذا للإبِلِ لا للطير ، ولـٰكنَّهُ ضَرَبَهُ مثلاً .

و(القَيْض) بفتح القاف وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّة وبالضاد المُعجَمة : قال الدَّمَامِينيُّ : (القِشْرُ الأعلىٰ مِنَ البَيْض)[1] ، وقال العَيْنيُّ : (أراد به : الفرخَ ها هنا)[2] .

و(زِيزَاء) بزايَيْنِ مُعجَمتَينِ أُولاهُما مكسورةٌ ، بينهما ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتُ ، وبالمدِّ ؛ ممنوعٌ مِنَ الصرف لألف التأنيث الممدودة ؛ وهي الغليظُ مِنَ الأرض ، قال العَيْنيُّ : (يُرْوىٰ بفتح الهمزة وكسرِها ؛ ففتحُها : علىٰ أنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف و« مَجْهَل » صفتُهُ ، وكسرُها : على الإضافة إلىٰ

الشرب ، قال الدَّمَامِينيُّ : (يُستعمَلُ للإبل ، لـٰكن استعاره للقَطَاة)[3] .

* قوله : (أراد به : الفرخَ) علىٰ هـٰذا : يُحتاجُ لإرجاع الضمير في قوله : (عليه) إلى (العُش) ، لا إلى (الفرخ) ؛ لئلا يلزمَ التَّكْرارُ بخلافه علىٰ ما قاله الدَّمامِينيُّ .

* قوله : (أُولاهُما مكسورةٌ) ، وقد تُفتَحُ ، كما قاله السُّيُوطيُّ[4] ، وذكر ملا علي قاري أنَّ فتحَها لغةُ هُذَيل .

* قوله : (و« مَجْهَل » صفتُهُ) فيه : أنَّ اسمَ المكانِ لا يقعُ نعتاً عندَ

---

(١) حاشية الدماميني على المغني (ق٦٤) ، شرح الدماميني على المغني (٢/ ٣٢) .

(٢) فرائد القلائد (ق/ ١١٠) .

(٣) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٦٤)، شرح الدماميني على المغني (٢/ ٣٢) .

(٤) شرح شواهد المغني (ص ٤٢٧) .

أي : غَدَتْ مِنْ فوقِهِ ، وقولُهُ[1] : [من الكامل]

٢١٣ـ ولقـد أَرَانِـي للـرِّمـاحِ دَرِيئـةً مِـنْ عـنْ يَمِينِـي تـارةً وأَمـامِـي

« مَجْهَل » ؛ وهو القَفْرُ الذي ليس فيه أعلامٌ يُهتدىٰ بها)[2] .

وفي « القاموس » : (مَجْهَل ـ كـ « مَقْعَد » ـ : لا يُهتدَىٰ فيه ، ولا يُثنَّىٰ ولا يُجمَع) انتهىٰ[3] .

ويُروىٰ : (ببَيْداء) بالمدِّ ؛ وهي التي تُبِيدُ مَنْ سَلَكَها ؛ أي : تُهلِكُهُ .

وحاصلُ المعنىٰ : وصفُ القَطَاةِ في أَشَدِّ أحوالِها وحاجتِها إلى الطَّيَران مِنْ عُشِّها وحاجةِ فَرْخِها إلى الرَّيِّ . . بأنَّها غَدَتْ في اليوم الخامسِ مِنْ شُرْبها الماءَ وجوفُها يُصوِّتُ ؛ لبُعْد عَهْدِهِ عن الماء .

* قوله : (ولقد أَرَانِي . . .) إلىٰ آخره : (الدَّرِيئة) بفتح الدال المُهمَلة والهمزِ ، وكسرِ الراء والمدِّ : الحَلْقةُ التي يُتعلَّمُ عليها الطَّعْنُ والرَّمْيُ ، وهو منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ لأجله ، و(تارةً) : نصبٌ على المصدر ؛ كما في

البَصْريِّينَ ؛ فالأَوْلىٰ علىٰ هـٰذا : جَعْلُهُ بدلاً .

* قوله : (مفعولٌ لأجله) فيه : أَنَّهُ مفعولٌ ثانٍ إن كان (أَرَىٰ) مضارعَ (رأى) العِلْميّةِ ، أو حالٌ إن كانَ مضارعَ البَصَريّة .

---

(١) البيت لقَطَري بن الفُجاءة ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٣/ ٤١٤) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٤٠) ، و« المساعد » (١/ ٥٨٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٤٣) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٤١ـ١٢٤٢) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ٣٤٢) .

أي : مِنْ جانبِ يميني .

٣٧٩ـ و(مُذْ) و(مُنْذُ) اسمانِ حيثُ رَفَعَا أو أُولِيَا الفعلَ كـ (جئتُ مُذْ دَعَا)

(مرَّةً) و(طَوْراً) ، وتُجمَعُ علىٰ : (تاراتٍ) و(تِيَرٍ) ، و(أمامي) : معطوفٌ علىٰ (يميني) ، والتقديرُ : (ومِنْ عن أمامي تارةً أُخرىٰ) .

ومحلُّ الاستشهادِ : (مِنْ عن) ؛ فإنَّها اسمٌ .

* قوله : (حيثُ رَفَعَا) حيثُ : ظرفُ مكانٍ مضافٌ إلىٰ جملة (رَفَعَا) ، وقولُهُ : (أو أُولِيَا) : معطوفٌ عليها ، والألفُ فيه : نائبٌ عن الفاعلِ مفعولٌ أوَّلُ ،

والمعنىٰ : ولقد أعلمُ أو أُبصِرُ نَفْسي دَرِيئةً للرِّماح ـ يعني : شبيهةً بالحَلْقة ؛ أي : الدُّرُوعِ ـ التي يُتعلَّمُ عليها الطَّعْنُ بالرِّماح ، حالَ كونِ تلك الرِّماحِ كائنةً مِنْ جانبِ يميني مرَّةً ، ومِنْ جانبِ أمامي مرَّةً أُخرىٰ .

ولعلَّ الأظهرَ : أنَّ (أَرَىٰ) مضارعُ (رأى) البَصَريَّة ، وأنَّ (دَرِيئةً) حالٌ بعدَ حالٍ ؛ أي : ولقد أُبصِرُ نَفْسي حالةَ كوني مُتعرِّضاً للرماح وناصِباً نفسي لها بسبب كمال تعرُّضي للأعداء ـ وهو دليلُ شدَّةِ الشجاعة وكمالِ الإقدام ـ وحالةَ كوني مِثْلَ الدَّرِيئةِ مِنْ حيثُ كَثْرةُ ما يتوجَّهُ إليَّ مِنَ الرماح كذلك .

* قوله : (مفعولٌ أَوَّلُ) لعلَّهُ : (ثانٍ) ، وقولُهُ : (مفعولُهُ الثاني) لعلَّهُ : (الأوَّل) ؛ لأنَّ الفاعلَ في المعنىٰ هو الذي يُجعَلُ مفعولاً أوَّلَ .

٣٨٠ـ وإنْ يَجُرَّا في مُضِيٍّ فكـ (مِنْ) هُمَا وفي الحُضُورِ معنىٰ (في) اَستَبِنْ

يُستعمَلُ (مُذْ) و(منذُ) اسمَينِ : إذا وَقَعَ بعدَهُما الاسمُ مرفوعاً ، أو وَقَعَ بعدَهُما فعلٌ .

فمثالُ الأوَّلِ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومُ الجمعةِ) ، (أو مُذْ شهرُنا) ؛ فـ(مُذْ) : اسمٌ مبتدأ ، . . . .

و(الفعلَ)[1] : مفعولُهُ الثاني .

* قوله : (وفي الحُضُورِ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ(اَستَبِنْ) ، و(معنىٰ) : مفعولٌ به مُقدَّم ، ومُتعلَّقُ (اَستَبِنْ) : محذوفٌ ؛ أي : استَبِنْ بهما معنىٰ (في) في الحُضُور .

* قوله : (اسمٌ مبتدأ) ، والمُسوِّغُ لـ(مُذْ) و(مُنْذُ) ـ مع كونِهما نكرةً ، ومع كونِ الخبرِ معرفةً في نحو : (مُذْ يومُ الجمعةِ) ـ . . النَّظَرُ للتعريفِ المعنويِّ ؛ لأنَّ نحوَ : (مُذْ يومُ الجمعةِ) معناه : مُدَّةُ عدمِ الرؤيةِ يومُ الجمعة .

---

* قوله : (معناه : مُدَّةُ عدمِ الرؤيةِ يومُ الجمعة) المُناسِبُ : (أوَّلُ مُدَّةِ . . .) إلىٰ آخره ، كما يأتي له بعدُ[2] ؛ لأنَّ هـٰذا المثالَ مِنْ قَبيلِ الماضي لا الحاضرِ .

---

(١) المُرادُ : الفعلُ الماضي ؛ فلا يُقالُ : (مُذْ يقومُ) ؛ لأنَّ عاملَها لا يكونُ إلا ماضياً ، فلا يجتمعُ مع المستقبل ، ولو قال : (أو أُوليا الجملةَ نَحْوُ « مُذْ دَعَا ») . . لشَمِلَ الجملةَ الاسميّةَ أيضاً . « خضري » (١/ ٤٧٥) .

(٢) انظر (٣/ ٥٦٥) .

خبرُهُ : ما بعدَهُ ، وكذلك (منذُ) ، وجوَّز بعضُهُم أنْ يكونا خبرَينِ لِمَا بعدَهُما[1] .

ومثالُ الثاني : (جئتُ مُذْ دعا) ؛ فـ (مُذْ) : اسمٌ منصوبُ المحلِّ على الظرفيّة ، والعاملُ فيه : (جئتُ) .

انتهى « ابن قاسم »[2] .

وأصلُ (مُذْ) : (مُنْذُ) ؛ بدليل رجوعِهِم إلىٰ ضمِّ الذال مِنْ (مُذ) عندَ مُلاقاة الساكنِ ؛ نحوُ : (مُذُ اليوم) ، ولولا أنَّ الأصلَ الضمُّ لَكَسَرُوا ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[3] .

* قوله : (خبرُهُ : ما بعدَهُ) ، والتقديرُ : (أوَّلُ زمنِ انقطاعِ الرؤيةِ يومُ الجمعةِ) ، و(أَمَدُ انقطاعِ الرؤيةِ شهرُنا) .

* قوله : (خبرَينِ لِمَا بعدَهُما) ، والمعنىٰ : (بَيْني وبَيْنَ الرؤيةِ شهرُنا) .

* قوله : (منصوبُ المحلِّ على الظرفيّة) مضافٌ ؛ قيل : إلى الجملة ، وقيل : إلىٰ زمنٍ مضافٍ إلى الجملة ، وقيل : إنَّ كلّاً مِنْ (مُذْ) و(منذُ) مبتدأٌ ، فيجبُ تقديرُ زمنٍ مضافٍ إلى الجملةِ . . . .

---

* قوله : (وقيل : إلىٰ زمنٍ مضافٍ إلى الجملة) انظر : ما الدَّاعي إلىٰ

---

(١) جوَّزه الأخفشُ والزَّجّاج والزَّجّاجي ، وقال أكثرُ الكُوفيِّينَ ـ واختاره المُصنِّف في « شرح التسهيل » ـ : هما ظرفانِ مضافان لجملةٍ حُذِفَ فعلُها وبقي فاعلُها ، والأصل : (مذ كان يومُ الجمعة) ، وقال بعضُ الكُوفيِّينَ : هما ظرفانِ ، والاسمُ بعدهما خبرٌ لمبتدأ محذوف ؛ أي : ما رأيته من الزمن الذي هو يومُ الجمعة . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٤٤٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٤١٨) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢١٧) .

(٢) جاء منقولاً عن خطه في هامش « حاشيته علىٰ شرح ابن الناظم » (ق/ ١٠٩) .

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٢٩٨) .

وإنْ وَقَعَ ما بعدَهُما مجروراً . . فهما حرفا جرٍّ بمعنىٰ (مِنْ) إن كان المجرورُ ماضياً[1] ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِ الجمعةِ) ؛ أي : مِنْ يومِ الجمعة[2] ، وبمعنىٰ (في) إن كان حاضراً ؛ نحوُ : (ما رأيتُهُ مُذْ يومِنا) ؛ أي : في يومِنا .

يكونُ هو الخبرَ ، قاله في « المغني »[3] ، وقولُهُ : (وقيل : إلىٰ زمن . . .) إلىٰ آخره : يكونُ إضافةُ (مُذْ) إليه مِنْ إضافة الأعمِّ إلى الأخصِّ .

* قوله : (بمعنىٰ « مِنْ » إن كان . . .) إلىٰ آخره ، و(بمعنىٰ « في » . . .) إلىٰ آخره : محلُّ هٰذا : مع المعرفةِ ، فإن كان المجرورُ بهما نكرةً . . كانا بمعنىٰ (مِنْ) و(إلىٰ) معاً ؛ فقولُكَ : (ما رأيتُهُ مُذْ ـ أو مُنْذُ ـ يومَينِ) . . معناه : (ما رأيتُهُ مِن ابتداءِ هٰذه المُدَّةِ إلى انتهائها) .

تقدير الزمنِ علىٰ هٰذا القولِ معَ كونِهِ ظرفاً ؟[4] .

* قوله : (يكونُ هو الخبرَ) ؛ أي : لتوقُّفِ صحَّةِ الإخبارِ عليه .

* قوله : (نكرةً) ؛ أي : معدودةً ؛ إذ لا يجوزُ : (مذ يومٍ) ؛ لِمَا تقدَّم

---

(١) في هامش (ج) : (قوله : « وإن وقع ما بعدَهُما مجروراً . . فهما حرفا جرٍّ » ، وقيل : إنَّهُما ظرفانِ مضافانِ لهٰذا المجرور في موضعِ نصبٍ بالفعل الذي قبلهما ، وعلىٰ هٰذا : فهما اسمان في كلِّ موضع) .

(٢) وتكون (مِنْ) فيه ابتدائيَّةً ، كما في « الصبان » (٢/ ٣٤٣) ، وسمَّاها الخضري في « حاشيته » (١/ ٤٧٦) بالبيانيَّة .

(٣) مغني اللبيب (١/ ٤٤٩) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٤٣) .

٣٨١ـ وبعدَ (مِنْ) و(عَنْ) وباءٍ زِيدَ (ما) فلـم يَعُـقْ عـنَ عَمَـلٍ قـد عُلِمَـا

تُـزادُ (مـا) بعـدَ (مِـنْ) و(عـن) والبـاءِ ، فـلا تَكُفُّهـا عـن العمـل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿مِمَّا خَطِيٓـَٔـٰتِهِمْ أُغْرِقُوا۟﴾ [نوح : ٢٥] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَّيُصْبِحُنَّ نَـٰدِمِينَ﴾ [المؤمنون : ٤٠] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿فَبِمَا رَحْمَةٍ مِّنَ ٱللَّهِ لِنتَ لَهُمْ﴾ [آل عمران : ١٥٩] .

٣٨٢ـ وزِيدَ بعدَ (رُبَّ) والكافِ فكَفّْ وقـد تَلِيهِمـا وجَـرٌّ لـم يُكَـفْ

❁ قوله : (وبعدَ) مُتعلِّقٌ بقوله : (زِيدَ) بكسر الزاي .

❁ قوله : (فلم يَعُقْ) الضميرُ في الفعل : عائدٌ علىٰ (ما) .

❁ قوله : (فلا تَكُفُّها عن العمل) ؛ لعدم إزالتِها الاختصاصَ .

❁ قوله : (وزِيدَ) بكسر الزاي ، نائبُ فاعلِهِ : ضميرُ (ما) ، وفاعلُ (كَفّْ) و(تَلِيهِما): (ما) أيضاً[1] ، وضميرُ التثنيةِ في (تَلِيهِما) : لـ (رُبَّ) والكافِ .

مِنْ شرط تعيُّنِ مجرورِهِما ، وأشار إليه المُحشِّي بالمثال[2] .

(١) في (هـ) والنسخة التي شرح عليها العلامة الخضري (١/٤٧٧) : (يليهما) بالتذكير ، وهو باعتبار لفظ (ما) ، والمثبت موافق لـ (ل) .

(٢) انظر (٣/٥٠٠ـ٥٠١) .

تُزادُ (ما) بعدَ الكافِ و(رُبَّ) ، فَتَكُفُّهُما عن العمل ؛ كقوله[1] : [من الوافر]

٢١٤ـ فإنَّ الحُمْرَ مِنْ شَرِّ المَطَايا كمـا الحَبِطـاتُ شَـرُّ بنـي تميـمِ

وقولِهِ[2] : [من الخفيف]

---

* قوله : (فإنَّ الحُمْرَ) بضمِّ الحاء المُهمَلة وسكونِ الميم تخفيفاً : جمعُ (حمار) ، و(الحَبِطات) : جمعُ (حَبِطَة) ، وكان الحارثُ بنُ عمرِو بنِ تميمٍ يُسمَّى الحَبِطَ ؛ لأنَّهُ كان في سفر ، فأكلَ مِنَ الحَنْدَقُوقِ ـ اسم نبت ـ فانتفخ بطنُهُ ، فسُمِّيَ حَبِطاً ؛ لأنَّ انتفاخَ البطنِ يُسمَّى حَبَطاً ، ثمَّ سُمِّيَ كلُّ أولاده حَبِطاتٍ .

---

* قوله : (لأنَّ انتفاخَ البطنِ) ؛ أي : مِنْ هـٰذا النَّبْتِ بخصوصه ، كما قيل ، أو مِنْ كلِّ شيءٍ ، كما قيل به أيضاً .

---

(١) البيت ثالث أبيات ثلاثة لزياد الأعجم في « ديوانه » (ص٩٧) ، والبيتان قبله :

وأَعلَـمُ أنَّنـي وأبـا حُمَيـدٍ كمـا النَّشْـوانُ والـرجـلُ الحليـمُ
أُريـدُ حيـاتَـهُ ويُـريـدُ قَتْلِـي وأعلـمُ أنَّـهُ الـرجـلُ اللئيـمُ

ويُلاحَظ : أنَّ رَوِيَّ هـٰذَينِ البيتَينِ مرفوعٌ ؛ ففي الشاهد إقواء ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٣٢٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٧٥ـ١٢٧٦) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٢٠٤ـ٢١٣) .

(٢) البيت لأبي دُوَادٍ الإيادي في « ديوانه » (ص٩٩) ضمن قصيدة يذكر فيها منازل قومه التي كانوا ينزلون بها من العراق ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٤١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٨) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٠ـ ١٢٦١) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٥٨٦ـ ٥٩٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٩٨ـ٢٠٣) .

٢١٥ـ رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ فيهِمْ وعَنَاجِيجُ بينَهُنَّ المِهَارُ

وقد تُزادُ بعدَهُما ولا تَكُفُّهُما عن العملِ، وهو قليلٌ ؛ كقوله[1] : [من السريع]

٢١٦ـ مَاوِيَّ يا رُبَّتَما غارةٍ شَعْواءَ كاللَّذْعَةِ بالمِيسَمِ

والشاهدُ : في (كما الحَبِطاتُ) ؛ فإنَّ (ما) قد كفَّتِ الكافَ عن العمل ، و(الحَبِطاتُ) : مبتدأ ، خبرُهُ : ما بعدَهُ .

❁ قوله : (رُبَّما الجامِلُ المُؤَبَّلُ . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في (رُبَّما) ؛ حيثُ دخلتْ (ما) علىٰ (ربَّ) فكفَّتْها عن العمل ، ودخلتْ (ربَّ) على الجملة الاسميَّة .

و(الجامِلُ) بالجيم : القطيعُ مِنَ الإِبلِ مع رُعاتِهِ ، و(المُؤَبَّلُ) بالمُوحَّدة المُشدَّدة ؛ أي : المُقتَنِي ؛ يُقال : (أَبَّلَ الرجلُ) ؛ أي : اتَّخَذَ إِبلاً ، و(العَنَاجِيجُ) : جمعُ (عُنْجُوجٍ) بالضمِّ : طويلُ الأعناق مِنَ الخيل ، و(المِهار) بكسر الميم : جمعُ (مُهْر) بضمِّها ؛ وهو ولدُ الفرس ، والأُنثىٰ : (مُهْرة) .

❁ قوله : (ماوِيَّ يا رُبَّتَما . . .) إلىٰ آخره : . . . .

. . . .

(١) البيت أول أبياتٍ أربعة لضَمْرة بن ضَمْرة النَّهْشَلي أوردها أبو زيد الأنصاري في « النوادر في اللغة » (ص٢٥٣ـ٢٥٤) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٨) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٧٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٢ـ١٢٦٣) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣٨٤ـ٣٨٦) .

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

هو مِنَ الرجز[2] ؛ أي : يا ماوِيَّةُ ؛ فهو منادىً مُرخَّمٌ ، و(يا) في قوله : (يا رُبَّتَما) : للتنبيه .

. . . .

---

(١) البيت لعمرو بن بَرَّاقةَ الهَمْداني ضمن قصيدة أوردها القالي في « الأمالي » (٢/ ١٢٢) ، وابن المبارك في « منتهى الطلب » (٤/ ٢٠٣) ، ومطلعها :

تقولُ سُليمىٰ لا تَعَرَّضْ لتَلْفَةٍ وليلُكَ عن ليلِ الصعاليكِ نائمُ
وكيف ينامُ الليلَ مَنْ جُلُّ حالِهِ حُسامٌ كلونِ الملحِ أبيضُ صارمُ

وسبب هٰذه القصيدة : أنَّهُ أغار رجلٌ مِنْ مُراد يُقال له حَرِيمٌ علىٰ إبل عمرو بن برَّاقة الهَمْداني وخيل له ، فذهب بها ، فأغار عمرٌو فاستاق كلَّ شيء لحَرِيم ، فأتىٰ حَرِيمٌ بعدَ ذلك يطلب إلىٰ عمرو أنْ يَرُدَّ عليه بعضَ ما أَخَذَ منه ، فامتنع وقال هٰذه القصيدة ، ومنها :

كَذَبْتُم وبيتِ اللهِ لا تأخذونَها مُراغَمةً ما دامَ للسيفِ قائمُ
أفاليومَ أُدعىٰ للهوداةِ بعدَما أُجِيلَ على الحيِّ المُذاكي الصَّلادمُ
فلا صُلْحَ حتىٰ تُقْدَعَ الخيلُ بالقَنَا وتُضرَبَ بالبِيضِ الرِّقاقِ الجماجمُ

إلىٰ أن قال ـ وهو آخر القصيدة ـ :

إذا جرَّ مَوْلانا علينا جَرِيرةً صَبَرْنا لها إنَّا كرامٌ دعائمُ
وننصرُ مولانا . . . .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٧١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٧٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٩٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٤٤ـ٢٤٥) ، و« المساعد » (٢/ ٢٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٣ـ١٢٦٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٥٧ـ ٥٩) .

(٢) وكذا في « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٢) ، ولعله من بحر السريع ، والله تعالىٰ أعلم .

٢١٧ـ ونَنصُـرُ مَـوْلانـا ونَعلَـمُ أنَّـهُ   كما الناسِ مجرومٌ عليهِ وجارِمُ

٣٨٣ـ وحُذِفَتْ (رُبَّ) فجَرَّتْ . . . .

والشاهدُ : في (رُبَّتَما غارةٍ) ؛ حيثُ جَرَّتْ مع دخولِ (ما) على (رُبَّ)[1] .

و(الشَّعْواءُ) بالعين المُهمَلة : الغاشيةُ المُتفرِّقة ، و(اللَّذْعة) بالمُعجَمة ثمَّ المُهمَلة : مِنْ (لَذَعَتْهُ النارُ) ؛ أي : أَحْرَقَتْهُ ، وأمَّا (اللَّدْغة) بالمُهمَلة ثمَّ المُعجَمة . . فهي القَرْصةُ مِنْ لدغ العقرب ، و(المِيسَم) بكسر الميم : آلةُ الوَسْم ؛ أي : الكَيِّ .

* قوله : (ونَنصُرُ مَوْلانا . . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ : في قوله : (كما الناسِ) ، والواوُ في قوله : (مجرومٌ عليه وجارم) : بمعنىٰ (أو) ، وهو مِنَ (الجُرْمِ) بضمِّ الجيم ؛ وهو الذنبُ ، ويُرْوىٰ بدلَهُ : (مظلومٌ عليه وظالمُ) .

* قوله : (وحُذِفَتْ « رُبَّ ») ؛ أي : لفظاً ، (فجَرَّتْ) مَنْوِيَّةً[2] .

---

* قوله : (بمعنىٰ « أو ») يحتملُ : بقاؤُها علىٰ حالها .

---

(١) قوله : (علىٰ رب) هو مِنْ إقامة الظاهر مُقامَ المضمر ، والأصل : (عليها) .

(٢) صريحه وصريح « المتن » و« الشرح » : أنَّ الجرَّ بعدَ المذكوراتِ بـ (رُبَّ) المحذوفةِ لا بها ، وهو الصحيحُ عند البَصْريِّينَ في الواو ، وحكىٰ في « التسهيل » الاتفاقَ عليه في (بل) والفاء ، ولعلَّ الناظمَ لم يعتبر ما نُقل عن بعضهم مِنَ الجر بهما ؛ لنيابتهما مَنَابَ (رب) ، كما قال الكُوفيُّونَ في الواو . انظر « حاشية الخضري » (١/ ٤٧٨ـ ٤٧٩) .

. . . . بعدَ (بلْ)   والفا وبعدَ الواوِ شاعَ ذا العَمَلْ

لا يجوزُ حذفُ حرفِ الجرِّ وإبقاءُ عملِهِ ، إلا في (رُبَّ) بعدَ الواو ، وفيما سنذكرُهُ[1] ، وقد وَرَدَ حذفُها بعدَ الفاء و(بل) قليلاً .

فمثالُهُ بعدَ الواوِ : قولُهُ[2] : [من مشطور الرجز]

وقاتِمِ الأعماقِ خاوِي المُخْتَرَقِنْ

ومثالُهُ بعدَ الفاء : قولُهُ[3] : [من الطويل]

---

* قوله : (بعدَ « بلْ » والفا) ؛ أي : علىٰ قِلَّةٍ ، كما يُرشِدُ إليه تقييدُهُ الواوَ بالشُّيُوع .

* قوله : (وقاتِمِ الأعماقِ) تقدَّم الكلامُ عليه في أوَّل الكتاب[4] .

---

* قوله : (أي : علىٰ قِلَّةٍ) ظاهرُهُ : استواءُ (بل) و(الفاء) في القِلَّة ،

---

(١) انظر (٣/ ٥٧٦ـ٥٧٨) .

(٢) سبق تخريجه في (١/ ٢٨٣) .

(٣) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٢) ضمن معلقته الشهيرة ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٦٨ـ ٤٦٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٦ـ١٢٦٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٨٥ـ١٨٩) .

(٤) انظر (٣/ ٢٨٣ـ٢٨٤) .

٢١٨ـ فمِثْلِكِ حُبْلىٰ قد طَرَقْتُ ومُرضِعٍ فألْهَيْتُها عن ذِي تمائمَ مُحْوِلِ

---

* قوله : (فمِثْلِكِ حُبْلىٰ . . .) إلىٰ آخره : (قد طَرَقْتُ) ؛ أي : أَتَيْتُها ليلاً ، ويُرْوىٰ : (فمِثْلِكِ بِكْراً قد طَرَقْتُ وثَيِّباً) ، ويُرْوىٰ : (ومُرضِعاً)(١) ، و(أَلْهَيْتُها) : أَشْغَلْتُها ، و(التمائم) : هي التعاويذُ ؛ جمعُ (تميمة) ، و(المُحْوِل) بضمِّ الميم ؛ مِنْ (أحالتِ الدارُ وأَحْوَلَتْ) ؛ أي : أتىٰ عليها حَوْلٌ ، ويُرْوىٰ بدلَهُ : (مُغْيَل) بضمِّ الميم وإسكان الغينِ المُعجَمة وفتح المُثنَّاة التحتيَّة(٢) ؛ وهو الذي تُؤتَىٰ أُمُّهُ وهي تُرضِعُ ، وإنَّما خصَّ الحُبْلىٰ والمُرضِعَ بذلك ؛ لأنَّهما أزهدُ النساء في الرجال وأقلُّهُنَّ شَغَفاً بهم ، ومع ذلك قد تَعَلَّقْنَ به ومِلْنَ إليه .

وليس كذلك ، بل الفاءُ كثيرةٌ ، وقِلَّتُها بالنسبة للواو ، و(بل) نادرةٌ .

* قوله : (أَشْغَلْتُها) لغةٌ رديئة ، والفصيحةُ : (شَغَلْتُها)(٣) .

* قوله : (قد تَعَلَّقْنَ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ : (تَعَلَّقَتا ومَالَتا) ، إلا أنَّهُ راعىٰ أفرادَ (كلٍّ) ، أو أنَّ الجمعَ ما فوقَ الواحد .

---

(١) هو كذلك في « ديوانه » والنسخة (و) .

(٢) هو كذلك في « ديوانه » والنسخة (و) .

(٣) ومن اللطائف في ذلك : أنَّ بعضَ عُمَّال الوزير الصاحب بن عبَّاد كَتَبَ له في رُقْعة : (إنْ رأىٰ مولانا إِشْغالي في شيء أرتزقُ به) ، فوقَّع عليها : (مَنْ كَتَبَ « إِشْغالي » . . لا يصلُحْ لأَشْغالي) . انظر « تصحيح التصحيف » (ص ١١٠) ، و« تاج العروس » (٢٩/٢٦٥ـ٢٦٦) .

ومثالُهُ بعدَ (بل) : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢١٩ـ بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ قَتَمُهْ
لا يُشترىٰ كَتَّانُهُ وجَهْرَمُهْ

---

* قوله : (بل بَلَدٍ مِلْءُ الفِجَاجِ . . .) إلىٰ آخره : (الفِجَاجُ) بكسر الفاء : جمعُ (فَجٍّ) بفتحها : الطُّرُقُ ، و(القَتَم) بالمُثنَّاة الفوقيَّة : الغُبَار ، و(جَهْرَمُهْ) قيل : أصلُهُ : (جَهْرَمِيَّة) بياء النسبة[2] ؛ وهي بُسُطٌ تُنسَبُ إلىٰ قريةٍ بفارسَ تُسمَّىٰ (جَهْرَمَ) بفتح الجيم .

---

* قوله : (تُنسَبُ إلىٰ قريةٍ بفارسَ) ، ولعلَّ المعنىٰ على التشبيه ؛ لأنَّ هٰذه البلدةَ غيرُ القريةِ المذكورة ؛ ولذلك اختار بعضُهُم تفسيرَ الجَهْرَمِ بالبُسُط مِنَ الشَّعَر مطلقاً[3] .

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٥٠) ضمن أرجوزة طويلة يمدح بها أبا العباس السفاح ، ومطلعها :

قلتُ لِزِيرٍ لم تَصِلْهُ مَرْيَمُهْ
ضِلِّيلُ أَهْواءِ الصِّبا يُنَدِّمُهْ
هل تعرفُ الرَّبْعَ المُحِيلَ أَرْسُمُهْ
عَفَتْ عَوَافِيهِ وطالَ قِدَمُهْ

وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٦٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٧٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٦٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣ـ١١) .

(٢) وقد حُذفت للضرورة . « خضري » (١/ ٤٧٩) .

(٣) انظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٩٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٦) .

والشائعُ مِنْ ذلك : حذفُها بعدَ الواو .

وقد شذَّ الجرُّ بـ (رُبَّ) محذوفةً مِنْ غيرِ أنْ يتقدَّمَها شيءٌ ؛ كقوله[1] : [من المنسرح]

٢٢٠ـ رَسْمِ دارٍ وقفتُ في طَلَلِهْ   كِدْتُ أَقْضِي الحياةَ مِنْ جَلَلِهْ

والشاهدُ : إضمارُ (رُبَّ) بعدَ (بل) .

* قوله : (رَسْمِ دارٍ . . .) إلى آخره : (الرَّسْم) : ما ظَهَرَ مِنْ آثارِ الدار ؛ كالرَّماد ، و(الطَّلَل) بفتحتَين : ما بَقِيَ منها ، وقولُهُ : (مِنْ جَلَلِهْ) بفتح الجيم ؛ أي : مِنْ أجله ، وقيل : مِنْ عِظَمه في عيني ، والأصوبُ : الأوَّلُ ، ويُطلَقُ الجَلَلُ : على الشديد والهيِّن ؛ فهو مِنْ أسماء الأضداد ، والمُرادُ هنا : عِظَمُ الوَجْدِ لا الرسمِ ، ويُقالُ أيضاً : فعلتُهُ مِنْ جَلَلِكَ ؛ أي : مِنْ أجلك ، نقله ياسينُ عن ابن هشام[2] .

---

* قوله : (« الرَّسْم » : ما ظَهَرَ مِنْ آثارٍ . . .) إلى آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ الطَّلَلَ أعمُّ مِنَ الرَّسْم ، وفي كلام غيرِهِ المُغايرةُ بينهما ؛ حيثُ فسَّر الرَّسْمَ : بما كان لاصِقاً بالأرض مِنْ رمادٍ ونحوِهِ ، والطَّلَلَ : بما شَخَصَ ـ أي : ارتفعَ ـ مِنْ وَتِدٍ ونحوِهِ .

---

(١) البيت مطلع قصيدة لجميل بُثَينة في « ديوانه » (ص١٨٧) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٨٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٧٦) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٦٩ـ١٢٧٠) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٢٠ـ٢٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٨١ـ٨٥) .

(٢) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ٢٣) .

٣٨٤ـ وقد يُجَرُّ بسِوَىٰ (رُبَّ) لَدَىٰ   حــذفٍ وبعضُــهُ يُــرىٰ مُطَّــرِدَا

الجرُّ بغير (ربَّ) محذوفاً علىٰ قسمَينِ : مُطَّرِدٌ ، وغيرُ مُطَّرد .

فغيرُ المُطَّرِدِ : كقول رُؤْبةَ لمَنْ قال له : (كيفَ أصبحتَ ؟) : (خيرٍ والحمدُ لله) ، التقديرُ : (علىٰ خير)[1] ، ....

والشاهدُ : في جرِّ (رَسْم) بـ (رُبَّ) محذوفةً مِنْ غير تقدُّم شيء .

* قوله : (مُطَّرِدَا) فائدة : قال ابنُ هشامٍ في « شرحه على الشافية » : (اعلَمْ : أنَّهُم يستعملون : « غالباً » ، و« كثيراً » ، و« نادراً » ، و« قليلاً » ، و« مُطَّرِداً » ؛ فالمُطَّرِدُ لا يتخلَّفُ ، والغالبُ أكثرُ الأشياء[2] ، والكثيرُ دونه ، والقليلُ دونه ، والنادرُ أقلُّ مِنَ القليل ؛ فالعشرونَ بالنسبة إلىٰ ثلاثةٍ وعشرينَ غالبُها ، والخمسةَ عَشَرَ بالنسبة إليها كثيرٌ لا غالب ، والثلاثةُ قليلٌ ، والواحدُ نادرٌ .

فاعلَمْ بهـٰذا مراتبَ ما يُقالُ فيه : كثيرٌ ، وغالبٌ ، ونادرٌ ، وقليلٌ) انتهىٰ « نُكَت »[3] .

....

(١) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٧٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٧٩) .
(٢) ولـٰكنَّهُ يتخلَّف . « نكت » (ق/ ١٤١) .
(٣) نكت السيوطي (ق/ ١٤١) .

وقولِ الشاعر[1] : [من الطويل]

٢٢١ـ إذا قِيلَ أيُّ الناسِ شَرُّ قَبيلةٍ أشارتْ كُلَيبٍ بالأكُفِّ الأصابعُ

أي : أشارتْ إلىٰ كُلَيبٍ ، وقولِهِ[2] : [من الكامل]

٢٢٢ـ وكَريمةٍ مِنْ آلِ قيسَ ألَفْتُهُ حتىٰ تَبَذَّخَ فارتقى الأَعْلامِ

---

* قوله : (إذا قِيلَ أيُّ الناسِ . . .) إلىٰ آخره : (كُلَيب) بالتصغير : اسمُ قبيلةٍ ، و(الأصابع) : فاعلُ (أشارتْ) .

* قوله : (وكَريمةٍ مِنْ آلِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : رُبَّ رجلٍ كريمةٍ نَفْسُهُ ،

. . . .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٧٣) ضمن مناقضة يهجو بها جريراً ، ومطلعها :

مِنّا الذي اختِيرَ الرجالَ سماحةً وخيراً إذا هبَّ الرياحُ الزَّعازِعُ

وأغلب أبياتها شواهد في كتب النحو ، ومن أبياتها الشهيرة :

أولئكَ آبائي فجِئْني بمِثْلِهم إذا جمَعَتْنا يا جريرُ المجامعُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٩٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٩٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص١٨٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٨١) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ١٧٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٣) ، و« المساعد » (٢/ ٢٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٣/ ٧٠٧ـ ٧٠٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٨٨ـ ٩٨٩ ، ٣/ ١٢٨٢ـ١٢٨٣) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ١١٣ـ ١١٨) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٧ـ٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٩٣) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٧٠) ، والشارح في « المساعد » (١/ ٤٣١) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٦٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٧١ـ١٢٧٢) .

أي : فارتقىٰ إلى الأعلام .

والمُطَّرِدُ : كقولك : (بكم درهمٍ اشتريتَ هٰذا ؟) ؛ فـ (دِرْهم) : مجرورٌ بـ (مِنْ) محذوفةً عندَ سيبويهِ والخليل ، وبالإضافة عندَ الزجَّاجِ[1] ؛ فعلىٰ مذهب سيبويهِ والخليلِ : يكونُ الجارُّ قد حُذِفَ وأُبقِيَ عملُهُ ، وهٰذا مُطَّرِدٌ عندَهُما في مُميِّزِ (كم) الاستفهاميَّةِ إذا دَخَلَ عليها حرفُ الجرِّ .

وحَذَفَ التنوينَ مِنْ (قَيْس) ؛ للضرورة ، أو مَنَعَهُ الصرفَ للعلميَّة والتأنيث ؛ لأنَّهُ بمعنى القبيلة ، و(أَلَفْتُهُ) بفتح اللام ؛ أي : أَعْطَيْتُهُ ألفاً ، وهو مِنْ بابِ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، وأمَّا (أَلِفْتُهُ) بكسر اللام مِنَ الأُلْفة . . فهو مِنْ بابِ (عَلِمَ يَعلَمُ) ، و(تَبَذَّخَ) بالمُثنَّاة الفوقيَّة فمُوحَّدةٍ وبخاء مُعجَمة ؛ أي : تكَبَّرَ ؛ مِنَ (البَذَخ) بفتحتَينِ ؛ وهو الكِبْر ، و(الأَعْلام) : جمعُ (عَلَم) ؛ وهو الجبلُ .

قال العَيْنيُّ : (وهٰذا البيتُ اشتملَ علىٰ ثلاثة أمورٍ مُتعسِّفة :

---

* قوله : (وهٰذا البيتُ اشتملَ علىٰ ثلاثة أمورٍ مُتعسِّفة . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : إنَّ التاءَ في (كريمة) للتأنيث ، والموصوفَ محذوفٌ ؛ أي : نَفْسٍ كريمةٍ ، وليستْ للمبالغة ؛ علىٰ أنَّهُ جَعَلَهُ فيما تقدَّم نعتاً سببيّاً ؛ حيثُ قال : (أي : ربَّ رجلٍ كريمةٍ نَفْسُهُ) ، فخرجتِ التاءُ عن المبالغة أيضاً .

وحيثُ أُرِيدَ بـ (قيس) القبيلةُ . . كان عدمُ صرفِهِ مُتعيِّناً ، فلم يبقَ إلا أمرٌ واحد .

---

(1) سيأتي تحرير هٰذه المسألة وما يتعلَّق بها في (٥/ ١٩٢ـ ١٩٣) .

الأَوَّلُ : في قوله : « كَرِيمة » ؛ حيثُ أَدْخَلَ الهاءَ فيه للمبالغة ، وهٰذا ليس مِنْ أمثلتها ؛ إذ هي : « فَعَّالَةٌ » ؛ كـ « نَسَّابَةٍ » ، و« فَعُولَةٌ » ؛ كـ « فَرُوقة » ، و« مِفْعالَةٌ » ؛ كـ « مِهْدارة »[1] .

والثاني : حذفُ التنوينِ مِنْ « قَيْس » للضرورة .

والثالثُ : حذفُ « إلى » في قوله : « الأعلام »)[2] .

. . . .

(١) في « المقاصد » : (مهذارة) بالمعجمة .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٢٧١ـ١٢٧٢) .

الإضافة

. . . .

(الإضافةُ)

❀ قوله : (الإضافةُ) هي لغةً : الإمالةُ والإسناد ؛ يُقالُ : (أَضَفْتُ ظَهْري إلى الحائط) ؛ أي : أَمَلْتُهُ وأسندتُهُ إليه ، واصطلاحاً : نسبةٌ تقييديَّةٌ بين شيئَينِ ؛ الأوَّلُ منهما جارٌّ للثاني لفظاً أو مَحَلّاً[1] ، ويُسمَّى الأوَّلُ : مضافاً ، والثاني : مضافاً إليه ، وقيلَ بالعكس ، ويُطلَقُ كلٌّ منهما على الآخَرِ .

وعَمَلُ الأوَّلِ في الثاني لاقتضائه إيَّاه ، كاقتضاء كلِّ عاملٍ معمولَهُ ؛ أي : مع تضمُّنِهِ معنىٰ (مِنْ) أو (في) أو اللامِ ، وقيل : لنيابته عن حرف الجرِّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

[الإضافةُ]

❀ قوله : (ويُطلَقُ . . .) إلىٰ آخره : هو قولٌ ثالث ؛ فكان المُناسِبُ : (وقيل : كلٌّ منهما لكلٍّ منهما) .

(١) وعينُ (الإضافة) ياءٌ ؛ لأنها مشتقَّةٌ من (الضيف) . « صبان » (٢/٣٥٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/٥٩٦) .

٣٨٥ـ نُوناً تَلِي الإعرابَ أو تَنْوِينَا   ممَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ كـ (طُورِ سِينَا)
٣٨٦ـ والثانيَ ٱجْرُرْ وٱنْوِ (مِنْ) أو (في) إذا   لَـم يَصْلُـحِ ٱلَّا ذاكَ والـلامَ خُـذَا

❁ قوله : (نُوناً . . .) إلىٰ آخره : مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِفْ) ، وجملةُ (تَلِي الإعرابَ) : نعتٌ له ، وقولُهُ : (أو تَنْوِينَا) : معطوفٌ عليه ، وقولُهُ : (ممَّا) مُتعلِّقٌ بـ (احذفْ) .

❁ قوله : (كـ « طُورِ سِينَا ») اسمُ جبلٍ بالشام ، ويُقالُ له : طُورُ سِينِينَ ، وهـٰذا مثالٌ لِمَا حُذِفَ منه التنوينُ ؛ فإنَّ (طُور) مضافٌ إلىٰ (سِينا) بالقصر للوقف ، وأصلُهُ المدُّ .

❁ قوله : (وٱنْوِ « مِنْ » أو « في » . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ أنَّهُ قَصْديٌّ لا تقديريٌّ ، وإنَّما لُوحِظَ الحرفُ ؛ لأنَّ الجامدَ لا يعملُ ، وقولُهُ : (إذا لم يَصلُحِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بحسَب القصدِ ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التي علىٰ معنىٰ (في) يصحُّ أنْ تكونَ بمعنى اللام . انتهىٰ « شَنَوَاني » .

❁ قوله : (يصحُّ أنْ تكونَ بمعنى اللام) ؛ أي : إذا قُصِدَ النسبةُ والتخصيصُ ؛ وكذلك الإضافةُ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) يصحُّ أنْ تكونَ بمعنى اللام إذا قُصِدَ ما ذُكِرَ ؛ فالمدارُ : على القَصْد ؛ فقولُ المُصنِّفِ : (واللامَ خُذَا لِمَا سوىٰ ذَينِكَ) ؛ أي : بأنْ لم تُقصَدْ فيه الظرفيَّةُ ولا بيانُ جنس المضاف ؛ أعمَّ مِنْ أنْ يَصلُحَ لذلك القصدِ أو لا ؛ فأخذُ اللامِ المُستدعي لإرادة معناها . . مدارُهُ علىٰ كون كلٍّ مِنَ الظرفيَّة وبيانِ الجنس غيرَ مقصود .

. . . .

واعلَمْ : أنَّ الإضافةَ التي لأدنىٰ ملابسةٍ هي علىٰ ما يُفهَمُ مِنْ كلامهم : الإضافةُ التي ليستْ علىٰ معنى اللام حقيقةً ؛ بأنْ كانتْ علىٰ معنى اللام مجازاً وإن صحَّ كونُها علىٰ معنىٰ (في) أو (مِنْ) حقيقةً ، ومعنى اللامِ الحقيقيُّ : هو الاختصاصُ الكاملُ المُصحِّحُ لأنْ يُخبَرَ عن المضاف بأنَّهُ للمضاف إليه ؛ أي : مملوكٌ له ملكاً حقيقيّاً لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ ، أو بمنزلته بحيثُ يعدُّ الوهمُ المضافَ مِلْكاً للمضاف إليه دون غيره .

فالاختصاصُ الكاملُ : هو المِلْكُ الحقيقيُّ الذي لا يُزاحِمُ الوهمُ فيه العقلَ وما هو بمنزلته ، كما صرَّح به العصامُ في « الأطول » رادّاً علىٰ مَنِ اقتضىٰ كلامُهُ ـ كالسَّعْد في « شرح المفتاح » ـ أنَّهُ مقصورٌ على المِلْك الحقيقيِّ[1] .

فالإضافةُ في نحوِ : (مكر الليلِ) و(ضَرْب اليومِ) عندَ إرادةِ معنى اللام . . لأدنىٰ ملابسةٍ علىٰ كلٍّ مِنَ القولَينِ ، ويصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ (في) حقيقةً .

والإضافةُ في نحو : (خاتَم فضَّةٍ) عندَ إرادةِ معنى اللام . . لأدنىٰ ملابسةٍ علىٰ كلٍّ منهما ، ويصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ (مِنْ) حقيقةً .

والإضافةُ في نحوِ : (اسم اللهِ) عندَ إرادةِ اللفظِ ، ونحوِ (شجر الأراكِ) . . لأدنىٰ ملابسةٍ علىٰ كلٍّ منهما ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ حرفٍ حقيقةً .

---

(١) الأطول (١/ ٢٣٠) ، وانظر « شرح المفتاح » للسعد (١/ ٣٧٩) .

فنحوُ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] يصحُّ جَعْلُها بمعنى اللامِ ؛ بجَعْلِ الليلِ ماكِراً مجازاً عقلياً ؛ لأنَّهُ كما يكونُ في النِّسْبة . . . .

والإضافةُ في : (جُلِ الفرسِ) و(حصير المسجدِ) . . لأدنىٰ ملابسةٍ على القول الثاني دون الأوَّل ، ولا يصحُّ أنْ تكونَ علىٰ معنىٰ حرفٍ حقيقةً .

وكونُ الإضافة التي لأدنىٰ ملابسةٍ مجازاً . . صرَّح به عبدُ الغفور في « حواشي الجامي »[1] ؛ فقولُ المُصنِّفِ : (واللامَ خُذَا لِمَا سوىٰ ذَينِكَ) . . أعمُّ مِنْ أنْ تكونَ الإضافةُ عند أخذِها حقيقةً أو مجازاً ، والمُرادُ باللام : معناها أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ معنىً حقيقياً لها أو غيرَ حقيقيٍّ .

ثمَّ إنَّ كلَّ إضافةٍ ليستْ علىٰ معنى اللام وجُعِلتْ علىٰ معناها مجازاً : فإنْ كانت علىٰ معنىٰ (في) أو (مِنْ) حقيقةً . . فهي مجازٌ عقليٌّ في الإسناد الإضافي باتِّفاق مِنَ السَّعْد والسيِّد ، وإن لم تكنْ علىٰ معنىٰ حرف حقيقةً . . اختُلِفَ فيها ؛ فقال السَّعْدُ : مجازٌ عقليٌّ ، وقال السيِّدُ : يتعيَّنُ المجازُ اللغويُّ ، والظاهرُ : أنَّ السَّعْدَ يُجوِّزُ فيها المجازَ اللغويَّ أيضاً ؛ إذ لا مانعَ منه ، بل في كلام العصامِ ما يُفيدُ ذلك[2] .

❁ **قوله : (بجَعْلِ الليلِ ماكِراً مجازاً . . .) إلىٰ آخره** : قيل : (لا يُحتاجُ لهـٰذا الجَعْلِ ، إلا إذا أُرِيدَ بمعنى اللامِ اختصاصُ الفاعليَّةِ ، وهـٰذا غيرُ لازمٍ

(١) حاشية عبد الغفور على الجامي (ص١٩٨) .

(٢) انظر « الأطول » (١/ ٣٢٩ـ ٣٣٠) .

٣٨٧ـ لِمَا سِوَىٰ ذَيِنِكَ وٱخْصُصْ أَوَّلَا   أو أَعْطِهِ التعـريـفَ بـالـذي تَـلَا

إذا أُرِيدَ إضافةُ اسمٍ إلىٰ آخَرَ .. حُذِفَ ما في المضاف مِنْ نونٍ تَلِي الإعرابَ ـ وهي : نونُ التثنيةِ ، أو نونُ الجمع ، وكذا ما أُلحِقَ بهما ـ أو تنوينٍ ، وجُرَّ

الإسناديَّةِ يكونُ في الإيقاعيَّة والإضافيَّةِ . انتهىٰ ، نقله شيخُنا السيِّدُ عن ياسينَ[1] .

* قوله : (وٱخْصُصْ أَوَّلَا) ؛ أي : اخْصُصْ أوَّلَ المُتضايِفَيْنِ بالمُنكَّر الذي تلاهُ ، أو أَعْطِهِ التعريفَ بالمُعرَّف الذي تلاهُ .

وإنْ أَطْلَقُوهُ ؛ لأنَّهُ يصحُّ أن يُرادَ بمعنى اللامِ اختصاصُ الظرفيَّة ؛ فحينئذٍ : لا مجازَ أصلاً) انتهىٰ ، فتنبَّهْ .

* قوله : (الإسناديَّةِ) ؛ أي : كـ (هَزَمَ الأميرُ الجندَ) .

* قوله : (في الإيقاعيَّة) ؛ كـ (نوَّمتُ الليلةَ) ؛ أي : أوقعتُ النومَ علىٰ أهلها ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تُطِيعُوٓاْ أَمْرَ ٱلْمُسْرِفِينَ ﴾ [الشعراء : ١٥١] ؛ حيثُ أَوْقَعَ الإطاعةَ على الأمرِ ، وهي للآمِرِ .

* قوله : (والإضافيَّةِ) ؛ كـ ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] إنْ جُعِلَتِ الإضافةُ علىٰ معنى اللام .

---

(١) حاشية السيّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٣٧٠) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ٢٥) .

المضافُ إليه ؛ فتقولُ : (هٰذانِ غلاما زيدٍ) ، و(هٰؤلاءِ بَنُوهُ) ، و(هٰذا صاحِبُهُ) .

واختُلِفَ في الجارِّ للمضاف إليه :

فقيل : هو مجرورٌ بحرفٍ مُقدَّر ؛ وهو اللامُ ، أو (مِنْ) ، أو (في)[1] .

وقيل : هو مجرورٌ بالمضاف ، وهو الصحيحُ مِنْ هٰذه الأقوال[2] .

ثمَّ الإضافةُ تكونُ بمعنى اللام عندَ جمهور النَّحْويِّينَ[3] ، وزَعَمَ بعضُهُم :

---

* **قوله : (ثمَّ الإضافةُ) ؛ أي : المعنويَّةُ ، وأما اللفظيَّةُ : فليستْ على معنىٰ حرفٍ على الصحيح ، وقيل : علىٰ معنى اللام ؛ لظهورها في بعض المواضعِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ حَٰفِظَٰتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾ [النساء : ٣٤] ، ﴿ فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِّنَفْسِهِ ﴾ [فاطر : ٣٢] . انتهىٰ « فارضي »[4] .**

* **قوله : (بمعنى اللامِ عندَ جمهور النَّحْويِّينَ) الصوابُ : أنْ يزيدَ (مِنْ)**

---

* **قوله : (لظهورها . . .) إلىٰ آخره : لا يَدُلُّ له ؛ لأنَّ هٰذه اللامَ لامُ التقوية ، لا اللامُ التي الإضافةُ على معناها[5] .**

---

(١) قاله الزجَّاج . انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٨٤) .

(٢) وهو مذهب سيبويه والجمهور ؛ بدليلِ اتصال الضمير به ، والضميرُ لا يتصلُ إلا بعامله ، وذَهَبَ السُّهَيلي وأبو حيَّان : إلىٰ أنَّهُ مجرورٌ بالإضافة ، وابنُ البَاذِش : إلىٰ أنَّهُ مجرورٌ بحرفٍ مقدر ناب عنه المضاف . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢) .

(٣) في النسخ : (جميع) بدل (جمهور) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٨٨) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٥٨) .

أنَّها تكونُ أيضاً بمعنىٰ (مِنْ) أو (في) ، وهو اختيارُ المُصنِّف ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وأنْوِ « مِنْ » أو « في » . . .) إلىٰ آخره[1] .

وضابطُ ذلك : أنَّهُ إنْ لم يَصلُحْ إلا تقديرُ (مِنْ) أو (في) . . فالإضافةُ بمعنىٰ ما تعيَّن تقديرُهُ ، وإلا فالإضافةُ بمعنى اللام .

كما قال الأُشْمُونيُّ : (وذَهَبَ سيبويهِ والجمهورُ : إلىٰ أنَّ الإضافةَ لا تعدو ـ أي : لا تتجاوزُ ـ أنْ تكونَ بمعنى اللام أو « مِنْ »)[2] .

* قوله : (فالإضافةُ بمعنى اللام) ؛ أي : يُستفادُ منها الخُصُوصيَّةُ والمناسبةُ المُستفادتانِ مِنَ اللام إذا ذُكِرَ مع المضاف إليه وإن لم يتَّحِدِ المعنىٰ ؛ للفرق الظاهرِ بين تعريفِ المضافِ في الإضافة وتنكيرِهِ مع اللام ، بل قد لا يجوزُ إظهارُ اللام ؛ كـ (يوم الأحد) ، وإنَّما المدارُ علىٰ إفادة المناسبةِ المخصوصةِ بينَ المضافِ والمضافِ إليه مِنْ بيان الجنس . انتهىٰ « شَنَوَاني علىٰ شرح الأزهرية »[3] .

---

* قوله : (مِنْ بيانِ الجنس) ؛ كما في : (خاتم حديدٍ) إذا قُصِدَ الاختصاصُ البيانيُّ ؛ فإنَّ الإضافةَ حينئذٍ علىٰ معنى اللام ، وكذلك :

(١) وذَهَبَ أبو الحسن ابنُ الضائع : إلىٰ أنَّ الإضافةَ لا تكون إلا بمعنى اللام علىٰ كلِّ حال ، وأبو حيَّان تبعاً لابن درستويه : إلىٰ أنَّ الإضافةَ ليست علىٰ تقدير حرفٍ ممَّا ذكروه ولا علىٰ نيَّته . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٦) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٠٥) .

(٣) الدرة البهية (ق/ ١١٨) .

فيتعيَّنُ تقديرُ (مِنْ) : إنْ كان المضافُ إليه جنساً للمضاف ؛ نحوُ : (هـٰذا ثوبُ خَزٍّ) ، و(خاتَمُ حديدٍ) ، والتقديرُ : (هـٰذا ثوبٌ مِنْ خَزٍّ) ، و(خاتَمٌ مِنْ حديد) .

---

* قوله : (جنساً للمضاف) ؛ أي : بعضاً منه ، كما عبَّر في « التوضيح »[1] ، ويُشترَطُ أيضاً : أنْ يكونَ المضافُ إليه صالحاً للإخبار به عن المضاف .

﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ؛ فإنَّ الإضافةَ فيه على معنى اللام إذا قُصِدَ الاختصاصُ الظَّرْفيُّ .

فاندفع ما يُقالُ : إنَّ بيانَ الجنسِ إنَّما هو في الإضافة التي على معنى (مِنْ) وليس الكلامُ الآنَ فيها .

* قوله : (أي : بعضاً منه) فيه : أنَّ (جنساً) محمولٌ على المضاف إليه ؛ فيصيرُ حَلُّ العبارةِ : (إن كان المضافُ إليه بعضاً من المضاف) ، وهـٰذا ليس مُراداً ، بل المُرادُ : كونُ المضافِ بعضاً مِنَ المضاف إليه ؛ على أنَّهُ غيَّر عبارةَ « التوضيح » ، ونصُّها : (وضابطُ الإضافةِ التي تكونُ بمعنى « مِنْ » : أنْ يكونَ الأوَّلُ ـ وهو المضافُ ـ بعضَ الثاني ؛ وهو المضافُ إليه . . .) إلى آخره .

* قوله : (ويُشترَطُ أيضاً . . .) إلى آخره : لا حاجةَ لهـٰذا الشرط ، إلا

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٨٦) .

. . . .

علىٰ تفسيره بما ذكره موافقةً لـ « التوضيح » ، أمَّا لو أَبْقىٰ الجنسَ في كلام الشارحِ علىٰ ظاهره . . كان مُغنياً عن هٰذا الشرط ؛ إذ يلزمُ مِنْ كون المضافِ إليه جنساً للمضاف . . صلاحيةُ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف .

هٰذا ؛ وقد ذَكَرَ ياسينُ أنَّ ضابطَ الإضافةِ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) : أنْ يكونَ بين المتضايفَينِ عمومٌ وخصوصٌ مِنْ وجه . انتهىٰ[1] .

وذلك يُؤخَذُ ممَّا هو مُقرَّرٌ ؛ مِنْ أنَّهُ لا تصحُّ إضافةُ الشيءِ إلىٰ مُساويه ؛ كـ (إنسان) و(ناطق) ، ولا إلىٰ أعمَّ منه مطلقاً ؛ كـ (أحد اليومِ) ، و(أراك شجرٍ) ، ولا إلىٰ مرادفِهِ ، وما وَرَدَ مِنْ نحو : (سعيد كُرْزٍ) . . مُؤوَّلٌ بما يجعلُهُ مِنْ إضافة الشيء إلىٰ ما يُبايِنُهُ ، كما سيأتي في هٰذا الباب[2] .

وأنَّ إضافةَ الشيءِ إلىٰ ما يُبايِنُهُ إنْ كانت إضافةَ ما يَدُلُّ علىٰ حَدَثٍ إلىٰ ظَرْفه . . فهي علىٰ معنىٰ (في) ، وإلا فهي علىٰ معنى اللام ، ولا يصحُّ كونُها علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ لأنَّ (مِنِ) التي الإضافةُ علىٰ معناها هي البيانيَّةُ ، وشرطُها أنْ يصحَّ إطلاقُ اسمِ المجرور بها على المُبيَّن ؛ نحوُ : ﴿ فَٱجْتَنِبُواْ ٱلرِّجْسَ مِنَ ٱلْأَوْثَٰنِ ﴾ [الحج : ٣٠] .

وأنَّ إضافةَ الأعمِّ مطلقاً إلى الأخصِّ ؛ كـ (شجر أراكٍ) . . علىٰ معنى اللامِ ، لا علىٰ معنىٰ (مِنْ) ؛ فإنَّ ذلك يقتضِي : أنَّ الإضافةَ التي علىٰ معنىٰ

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٢٢٧) .

(٢) انظر (٣/ ٦٠٥) .

فإنِ انتفى الشرطانِ معاً ؛ نحوُ : (ثوب زيد) و(غلامه) ، و(حصير المسجد) و(قنديله) ، أو الأوَّلُ فقط ؛ نحوُ : (يوم الخميسِ) ، أو الثاني فقط ؛ نحوُ : (يد زيد) . . فالإضافةُ بمعنىٰ لام المِلْك أو الاختصاصِ . انتهىٰ « توضيح »[1] .

(مِنْ) هي إضافةُ الأعمِّ مِنْ وجه إلى الأخصِّ ، وقد صرَّح بذلك الجاميُّ ، لٰكنَّهُ قيَّد ذلك بما إذا كان المضافُ إليه أصلاً للمضاف ؛ كما في : (خاتَم حديدٍ) ، وإلا كانتِ الإضافةُ علىٰ معنى اللام ؛ كما في نحو : (فضَّةُ خاتَمي خيرٌ مِنْ فضَّة خاتَمِكَ)[2] .

ويُعلَمُ مِنْ كون الإضافةِ التي علىٰ معنىٰ (مِنْ) هي إضافةَ الأعمِّ مِنْ وجه إلى الأخصِّ . . أنَّ قولَ الشارح في بيانها : (إنَّ كانَ المضافُ إليه جنساً للمضاف) . . علىٰ معنىٰ أنَّهُ جنسٌ له باعتبارِ بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ .

ويُعلَمُ منه أيضاً : أنَّهُ لا بدَّ أنْ يكونَ المضافُ جنساً للمضاف إليه باعتبارِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ ، وأنَّ (مِنِ) التي الإضافةُ علىٰ معناها بيانيَّةٌ مَشُوبةٌ بتبعيض ، ومَنْ يقولُ : إنَّ الإضافةَ في نحو : (يد زيدٍ) علىٰ معنىٰ (مِنْ) . . لا يقولُ بلزوم ذلك ، ويجعلُ هٰذا الضابطَ أغلبيّاً ، فتنبَّهْ لذلك .

❁ قوله : (أو الأوَّلُ فقط ؛ نحوُ : « يوم الخمسِ ») ؛ وذلك لأنَّهُ ليس

(١) أوضح المسالك (٣/ ٨٦) .

(٢) انظر « الفوائد الضيائية » (١/ ٤٤٧) .

ويتعيَّنُ تقديرُ (في) : إنْ كان المضافُ إليه ظرفاً واقعاً فيه المُضافُ ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني ضَرْبُ اليومِ زيداً) ؛ أي : ضَرْبُ زيدٍ في اليوم ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لِّلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِّسَآئِهِمْ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] ، . . . .

---

* قوله : (ويتعيَّنُ تقديرُ « في ») ؛ وذلك في الإضافة إلىٰ زمانِ المضافِ ؛ نحوُ: ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ [سبأ : ٣٣] ، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٦] ، أو مكانِهِ ؛ نحوُ : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾ ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ ظرفٌ ؛ أي : إذا قُصِدَ بيانُ الظرفيَّةِ ، فإن أُضِيفَ إلى الظرف لقصد الاختصاصِ والمناسبةِ ؛ كما في (مصارع مصر) ، و(بيع الدار) . . فهي بمعنى اللامِ لا (في) ، صرَّح به ابنُ الحاجب في « الأمالي » انتهىٰ « شَنَوَاني »(١) .

المُرادُ صلاحيةَ المضافِ إليه للإخبار به عن المضاف بعمومه ، بل باعتبار بعضِ ماصدقٍ مخصوصٍ كما علمت ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ الخزَّ لا يَصلُحُ للإخبار به عن مطلق الثوب ، بل عن مخصوصٍ مِنْ أفراده ، وكذلك في (يوم الخميس) ؛ فلا يُقالُ : كيف يَصلُحُ الخاصُّ للإخبار به عن العامِّ ؟

* **قوله : (وذلك في الإضافة إلىٰ زمانِ المضافِ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ بكون المضافِ إليه ظرفاً للمضاف :** كونُهُ ظرفاً له ؛ بحيثُ يكونُ هو مُتعلَّقَهُ لدلالته على الحدث ؛ بأنْ يكونَ مصدراً أو ما في معناه .

* **قوله : (أو مكانِهِ ؛ نحوُ : ﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾) صوابُهُ :** نحوُ : ﴿ يَٰصَٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾ [يوسف : ٣٩] .

---

(١) الدرة البهية (ق/ ١١٨) ، وانظر « أمالي ابن الحاجب » (٢/ ٥٦١-٥٦٢) .

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ بَلْ مَكْرُ ٱلَّيْلِ وَٱلنَّهَارِ ﴾ [سبا : ٣٣] .

فإنْ لم يتعيَّنْ تقديرُ (مِنْ) أو (في) .. فالإضافةُ بمعنى اللام ؛ نحوُ : (هـٰذا غلامُ زيدٍ) ، و(هـٰذه يدُ عمرٍو) ؛ أي : غلامٌ لزيد ، ويدٌ لعمرو .

وأشار بقوله : (واخصُصْ أوَّلَا . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ الإضافةَ علىٰ قِسْمَينِ : مَحْضةٌ ، وغيرُ مَحْضة .

فالمَحْضةُ : هي غيرُ إضافةِ الوصفِ المُشابِهِ للفعل المضارع إلىٰ معموله .

وغيرُ المَحْضةِ : هي إضافةُ الوصفِ المذكورِ كما سنذكرُهُ بعدُ[1] ، وهـٰذه لا تُفِيدُ الاسمَ الأوَّلَ تخصيصاً ولا تعريفاً علىٰ ما سنُبيِّنُ[2] .

والمَحْضةُ ليستْ كذلك ، وتُفِيدُ الاسمَ الأوَّل : تخصيصاً إنْ كان المضافُ إليه نكرةً[3] ؛ نحوُ : (هـٰذا غلامُ امرأةٍ) ، وتعريفاً إن كان المضافُ إليه معرفةً[4] ؛ نحوُ : (هـٰذا غلامُ زيدٍ) .

. . . .

---

(١) انظر (٣/ ٥٩٦ـ٥٩٧) .

(٢) انظر (٣/ ٥٩٧ـ٥٩٨) .

(٣) قوله : (تخصيصاً) ليس المُرادُ به ما يشمل التعريفَ ، بل قِلَّةُ الاشتراك فقط ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ التعريفَ داخلٌ فيه ، فكيف يُجعَلُ قسيمَهُ ؟ « خضري » (٢/ ٤٩٤) .

(٤) قوله : (وتعريفاً) ؛ أي : نوعاً من أنواعه المُقرَّرة في (أل) ؛ فإنَّ الإضافةَ تأتي لِمَا تأتي له اللامُ من العهد وغيره ، وإنَّما تُؤثِّرُ التعريفَ إذا كان المضافُ قابلاً له ، بخلاف نحو : (غيرك) و(مثلك) و(حسبك) و(ناهيك) ؛ فلا يتعرَّفُ ؛ لتوغُّله في الإبهام ، وكذا نحوُ : (ربَّ رجلٍ وأخيه) ، و(كم ناقةٍ وفَصِيلِها) ، و(جاء وحدَهُ) ؛ لأنَّ (ربَّ) و(كم) لا يَجُرَّانِ المعارف ؛ فهما في تأويل : (أخٍ له) ، و(فَصِيلٍ =

٣٨٨ـ وإنْ يُشابِهِ المُضافُ (يفعلُ) وصفاً فعَنْ تنكيرِهِ لا يُعزَلُ

* قوله : (وإنْ يُشابِهِ المُضافُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا كالمُستثنىٰ ممَّا قبلَهُ ؛ أي : محلُّ كونِ المضافِ يتخصَّصُ أو يتعرَّفُ بالمضاف إليه : ما لم يُشابِهِ الفعلَ ، وإلا فهو باقٍ علىٰ تنكيره .

* قوله : (وصفاً) حالٌ مِنَ المضاف ؛ أي : حالَ كونِ المضافِ وصفاً بمعنى الحالِ أو الاستقبال .

فائـدة

[في أنَّ الإضافةَ إلى الجُمَلِ هل تُفِيدُ التعريفَ أو التخصيصَ]

هل تُفِيدُ الإضافةُ إلى الجمل التعريفَ لأنَّها في تأويل المصدر المضافِ إلىٰ

* قوله : (حالٌ مِنَ المضاف) ؛ أي : مُؤسِّسةٌ ؛ لأنَّ المُرادَ بمُشابهته (يفعلُ) : مُشابهتُهُ له في العمل ، لا في الحركات والسَّكَنات وكونِهِ بمعنى الحالِ أو الاستقبال ، وإلا لخرجتِ الصفةُ المُشبَّهةُ ؛ فالمُشابِهُ بهٰذا المعنىٰ صادقٌ على المصدر ؛ فلذا أَخْرجَهُ بقوله : (وصفاً) ، وقولُهُ : (بمعنى الحال . . .) إلىٰ آخره : لا يُحتاجُ إليه إلا بالنسبة لغير الصفةِ المُشبَّهة ، أمَّا هي فلا .

= لها) ، وقيل : معرفتان ؛ للتسامح في التابع ، وأما (وحدَهُ) : فحالٌ ، وهو واجب التنكير . « خضري » (٢/ ٤٩٤) .

٣٨٩ـ كـ (رُبَّ راجِينَا عظيمِ الأَمَلِ   مُـروَّعِ القلـبِ قليـلِ الحِيَـلِ)

فاعله ، أو التخصيصَ لأنَّ الجملَ نكراتٌ معنىً ؟ احتمالانِ لابن عُصْفُورٍ ، ومَيْلُ أبي حيَّانَ للثاني ، وقال الغَزِّيُّ : (الظاهرُ : الأوَّلُ) ، قاله السُّيُوطيُّ[1] .

* قوله : (كرُبَّ راجِينَا . . .) إلىٰ آخره : (راجي) : اسمُ فاعل ، و(مُروَّع) : اسمُ مفعول ؛ أي : مَخُوفٍ ، و(عظيم) و(قليل) : صفتانِ مُشبَّهتانِ ، وكلٌّ منهما مضافٌ إلىٰ معرفة ، ومع ذلك فهو باقٍ علىٰ تنكيرِهِ ؛ بدليل دخول (رُبَّ) .

* قوله : (الحِيَلِ) جمعُ (حِيلَة) .

---

* قوله : (لأنَّ الجملَ نكراتٌ معنىً) ؛ أي : حُكْماً ؛ بدليلِ أنَّهم يصفونَ بها النكرةَ ، ويجعلونَها حالاً مِنَ المعرفة .

* قوله : (احتمالانِ) هٰذا ظاهرٌ إذا كان المسندُ إليه معرفةً ؛ نحوُ : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ فإنَّ التقديرَ : (هٰذا يومُ نفعِ صِدْقِهِم) ، أمَّا إذا كان نكرةً ؛ نحوُ : (جئتُكَ حينَ قَدِمَ رجلٌ) . . فالظاهرُ :

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٤٣) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٨٣٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٦) ، وقوله : (لابن عصفور) كذا في النسخ ، وعزاه في « النكت » و« الارتشاف » لصاحب « البسيط » ، وقوله : (الغزي) الذي في « النكت » : (ابن قاسم) ، وهو المُراديُّ صاحب « توضيح المقاصد » ، ولعلَّ الوهم سرىٰ إلى الناقل بسبب اشتراكهما في التسمية بـ (ابن قاسم) ، والله تعالىٰ أعلم .

٣٩٠ـ وذي الإضافةُ اسمُها لفظيّةْ . . . .

* قوله : (وذي الإضافةُ) ذي : إشارةٌ إلىٰ إضافة الوصفِ إلىٰ معموله ، في محلِّ رفعٍ ، و(الإضافةُ) بالرفع : نعتٌ لـ (ذي) ، أو عطفُ بيانٍ ، و(اسمُها) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(لفظيّةْ) : خبرٌ عنه ، والثاني وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل .

وكما تُسمَّىٰ لفظيَّةً . . تُسمَّىٰ غيرَ مَحْضةٍ ومجازيَّةً ؛ لأنَّ فائدتَها راجعةٌ إلى اللفظ فقط بتخفيفٍ أو تحسينٍ ، . . . .

أنَّ الإضافةَ لا تُفِيدُ إلا التخصيصَ قولاً واحداً .

* قوله : (لأنَّ فائدتَها . . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ لتسميتها لفظيّةً .

* قوله : (بتخفيفٍ) ؛ أي : بحذفِ التنوين في نحو : (ضاربُ زيد الآنَ) أو (غداً) .

وقولُهُ : (أو تحسينٍ) ؛ أي : برفع قُبْحِ الرفع والنصب في نحو : (مررتُ بالرجل الحسنِ الوجهِ) ؛ فإنَّ في رفع (الوجه) : قُبْحَ خُلُوِّ الصفةِ عن ضمير الموصوف ؛ إذا الكلمةُ لا ترفعُ ظاهراً وضميراً معاً ، وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به : قُبْحَ إجراءِ وصفِ الفعلِ القاصرِ مُجْرىٰ وصفِ الفعل المُتعدِّي ، وفي الجرِّ بالإضافة تَخَلُّصٌ منهما ، ولكونِ الإضافةِ في نحو هـٰذا المثالِ إنَّما هي لرفع قُبْحِ الرفع والنصب . . امتنعَ : (الحسن وجهِهِ) و(الحسن وجهٍ) بالجرِّ فيهما ؛ لعدم فائدةِ الإضافة حينئذٍ ، بل الأوَّلُ فاعلٌ ؛ لوجود ضمير

. . . . وتلــكَ مَحْضــةٌ ومعنـــويَّـــةْ

وهي في تقديرِ الانفصال .

* قوله : (وتلكَ مَحْضةٌ . . .) إلىٰ آخره : بكسر التاء اسمُ إشارةٍ ، واللامُ : حرفٌ للبُعْد ، والكافُ : حرفُ خطابٍ ، ومَحَلُّ (تي) وحدَها : رفعٌ على الابتداء ، و(مَحْضةٌ) : خبرُ المبتدأ ، و(معنويّةْ) : معطوفةٌ علىٰ (مَحْضةٌ) .

الموصوف ، والثاني تمييزٌ ؛ لأنَّهُ نكرةٌ .

والظاهرُ : أنَّ (أو) ليستْ مانعةَ جمعٍ ؛ لجوازه في نحو : (حسن الوجهِ) ، ولا مانعةَ خُلُوٍّ ؛ لخُلُوِّ الأمرَينِ في نحو : (الضارب الرجلِ) ؛ إذ ليس فيه تخفيفٌ بحذف التنوين ، ولا تحسينٌ ؛ لعدم قُبْحِ النصب ؛ لأنَّ الوصفَ مُتعدٍّ .

* قوله : (وهي في تقديرِ الانفصال) ؛ أي : بالضمير المستترِ ، وهٰذه عِلَّةٌ لتسميتها غيرَ مَحْضةٍ ، ولم يذكرْ عِلَّةَ التسميةِ بالمجازيّة ، وعِلَّةُ ذلك : أنَّها لم تُستعمَلْ فيما وُضِعتْ له الإضافةُ ؛ وهو التخصيصُ أو التعريفُ علىٰ ما اشتَهَرَ ، ولا يخفىٰ أنَّ كلّاً مِنَ التخصيصِ والتعريفِ ليس معنىً للإضافة ، بل هو ثمرتُها المُترتِّبةُ عليها ، وأنَّهُ ليس المُرادُ بكون اللفظيّةِ مجازيّةً أنَّها مستعملةٌ في غير ما وُضعت له لعلاقةٍ وقرينة مانعة ، بل المُرادُ : أنَّها إضافةٌ في الظاهر والصورة ، لا الحقيقةِ والمعنىٰ ؛ فقولُ المُحشِّي : (وهي في تقدير

هٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنْ قِسْمَيِ الإضافة ؛ وهو غيرُ المَحْضةِ ، وضَبَطَها المُصنِّفُ : بما إذا كان المضافُ فيه وصفاً يُشبِهُ (يفعلُ) ؛ أي : الفعلَ المضارع ؛ وهو كلُّ اسمِ فاعلٍ[1] أو مفعول بمعنى الحالِ أو الاستقبال ،

وكما تُسمَّىٰ مَحْضةً ومعنويَّةً . . تُسمَّىٰ حقيقيَّةً ؛ لأنَّها خالصةٌ مِنْ تقدير الانفصال ، وفائدتُها راجعةٌ إلى المعنىٰ .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : انحصارُ الإضافةِ في هٰذَينِ النوعَينِ ، وهو المعروفُ ، لٰكنَّهُ زاد في « التسهيل » نوعاً ثالثاً ؛ وهو المُشبَّه بالمَحْضة ؛ كإضافة الصفة للموصوف ؛ نحوُ : (سَحْق عِمامةٍ) ، وإضافةِ المُسمَّىٰ للاسم ؛ نحوُ : (شهر رمضانَ)[2] ، ووجهُ شبهِ ذلك بالمَحْضة : أنَّ المضافَ لا ضميرَ فيه .

الانفصال) . . عِلَّةٌ لتسميتها مجازيَّةً أيضاً ، فتنبَّهْ .

* قوله : (لأنَّها خالصةٌ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ للتسمية الأُولىٰ ، وقولُهُ : (وفائدتُها . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ للتسمية الثانية ، ولم يذكرْ عِلَّةَ التسميةِ الثالثة ، وعِلَّتُها : أنَّها مستعملةٌ فيما وُضِعتْ له مِنَ إفادة التعريف أو التخصيصِ علىٰ ما اشتهرَ ، وقد علمتَ من يُؤخِّذُهُ منه أنَّ قولَهُ : (لأنَّها خالصةٌ . . . إلىٰ آخره) راجعٌ للتسمية الثالثةِ أيضاً ، فتدبَّرْ .

---

(١) منه : أمثلة المبالغة ؛ كـ (شرَّاب العسلِ) . « خضري » (٢/ ٤٩٥) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٥٦) ، وأشار المُحشِّي بالكاف في قوله : (كإضافة . . .) : إلىٰ عدم الحصر ؛ إذ عدَّها ابن مالك في « التسهيل » سبعة أنواع ، وانظر « المساعد » (٢/ ٣٣٣ـ٣٣٦) .

أو صفةٍ مُشبَّهة ، ولا تكونُ إلا بمعنى الحال .

فمثالُ اسمِ الفاعلِ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ الآنَ أو غداً) ، و(هـٰذا رَاجِينا) .

ومثالُ اسمِ المفعولِ : (هـٰذا مضروبُ الأبِ) ، و(هـٰذا مُروَّعُ القلبِ) .

ومثالُ الصفةِ المُشبَّهةِ : (هـٰذا حَسَنُ الوجهِ) ، و(قليلُ الحِيَلِ) ، و(عظيمُ الأملِ) .

فإنْ كانَ المضافُ غيرَ وصفٍ ، أو وصفاً غيرَ عاملٍ . . فالإضافةُ مَحْضةٌ ؛ كالمصدر[1] ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ زيدٍ) ، واسمِ الفاعل بمعنى الماضي ؛ نحوُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ أمسِ)[2] .

وأشار بقوله : (فعَنْ تنكيرِهِ لا يُعزَلُ) : إلىٰ أنَّ هـٰذا القِسْمَ مِنَ الإضافة ـ أعني : غيرَ المَحْضة ـ لا يُفِيدُ تخصيصاً ولا تعريفاً ؛ ولذلك تدخلُ (ربَّ) عليه وإن كان مضافاً لمعرفة ؛ نحوُ : (رُبَّ رَاجِينا) ، وتُوصَفُ به النكرةُ ؛

---

(١) وقيل : إضافته لفظيّة ؛ لأنَّهُ عاملٌ في محلِّ مجروره رفعاً أو نصباً ، فأشبه الصفة ، ورُدَّ : بنعته بالمعرفة في قوله : (من الخفيف)

إنَّ وَجْـدي بـكِ الشـديـدَ أَرَانِـي عـاذِراً فيـكِ مَـنْ عَهِـدْتُ عَـذُولا

وبأنَّ تقديرَ الانفصالِ في الوصف بالضمير المستتر فيه ، ولا ضميرَ في المصدر . « خضري » (٢/ ٤٩٦) .

(٢) ومنه : أفعل التفضيل ؛ لأنَّهُ لا يعمل في المفعول به ؛ فإضافتُهُ مَحْضةٌ كما هو مذهب سيبويه ؛ بدليل نعته بالمعرفة . « خضري » (٢/ ٤٩٦) .

نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ هَدْيَاْ بَـٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ ﴾ [المائدة : ٩٥][(١)] ، وإنَّما يُفِيدُ التخفيفَ ، وفائدتُهُ ترجعُ إلى اللفظ ؛ فلذلك سُمِّيتِ الإضافةُ فيه لفظيَّةً[(٢)] .

وأمَّا القِسْمُ الأوَّلُ : فيُفِيدُ تخصيصاً أو تعريفاً كما تقدَّم[(٣)] ؛ فلذلك سُمِّيتِ الإضافةُ فيه معنويَّةً ، وسُمِّيتْ مَحْضةً أيضاً ؛ لأنَّها خالصةٌ مِنْ نيَّة الانفصالِ ، بخلاف غيرِ المَحْضةِ ؛ فإنَّها علىٰ تقدير الانفصال ؛ تقولُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ الآنَ) علىٰ تقدير : (هـٰذا ضاربٌ زيداً) ، ومعناهما مُتَّحِدٌ ، وإنَّما أُضيفَ طَلَباً للتخفيف[(٤)] .

---

(١) ويصح أيضاً مجيئُها حالاً مع إضافتها إلى المعرفة ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ ثَانِىَ عِطْفِهِۦ ﴾ [الحج : ٩] ؛ فإنَّ (ثاني) حالٌ مِنْ فاعل (يجادل) مع كونه مضافاً إلىٰ معرفة ، والحالُ لا تكونُ إلا نكرةً .

(٢) وحَصْرُ فائدتِها في التخفيف إنَّما هو بالنسبة للتعريف والتخصيص ، وإلا فتُفِيدُ رَفْعَ القُبْحِ أيضاً ؛ كما في (الحسن الوجه) ؛ فإنَّ في رفع (الوجه) قُبْحَ خُلُوِّ الصفةِ عن ضمير الموصوف ، وفي نصبه تشبيهاً بالمفعول به قُبْحَ إجراءِ وصف القاصر مُجْرى المُتعدِّي ، وفي الجر تَخَلُّصٌ منهما ؛ ومِنْ ثَمَّ امتنع : (الحسن وجهِهِ) ، و(الحسن وجهٍ) بالجر ؛ لعدم فائدته ، بل الأوَّلُ فاعلٌ لوجود ضمير الوصف ، والثاني تمييزٌ ؛ لأنَّهُ نكرة . « خضري » (٢/ ٤٩٧) .

(٣) انظر (٣/ ٥٩١) .

(٤) والتخفيفُ حَصَلَ بحذف التنوين الظاهر ، وقد يكونُ بحذف التنوين المُقدَّر في نحو : (حواجُّ بيتِ الله) ، أو حذفِ نون المُثنَّىٰ في نحو : (ضاربا زيدٍ) ، والجمعِ في نحو : (ضاربو زيدٍ) . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٠٦) .

٣٩١ـ ووَصْلُ (ألْ) بذا المُضافِ مُغتَفَرْ   إنْ وُصِلَتْ بالثانِ كـ (الجَعْدِ الشَّعَرْ)
٣٩٢ـ أو بالذي لهُ أُضِيفَ الثانِي   كـ (زيدٌ الضَّارِبُ رأسِ الجانِي)

لا يجوزُ دخولُ الألفِ واللام على المضاف الذي إضافتُهُ مَحْضةٌ ؛ فلا تقولُ : (هـٰذا الغلامُ رجلٍ) ؛ لأنَّ الإضافةَ مُعاقِبةٌ للألف واللام[1] ، فلا يُجمَعُ بينهما[2] .

---

* قوله : (ووَصْلُ « ألْ » بذا المُضافِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : المُشابِهِ (يَفعُلُ) .

* قوله : (كـ « الجَعْدِ الشَّعَرْ ») بفتح الجيم وسكونِ العين ، قال في « المصباح » : (جَعِدَ الشَّعَرُ ـ بضمِّ العين وكسرِها ـ جُعُودةً : إذا كان فيه التواءٌ وتَقَبُّضٌ ، فهو جَعْدٌ ، وذلك بخلاف المُسترسِلِ ، و« امرأةٌ جَعْدةٌ » ، و« قومٌ جِعادٌ » بالكسر) انتهىٰ[3] .

---

(١) قوله : (معاقبة) كذا في جميع النسخ التي وقفت عليها ، ما عدا نسخة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ؛ ففيها : (منافية) ، وعلّق عليها فقال : (في بعض النسخ : « معاقبة » ، والمقصود لا يتغيَّرُ ؛ فإنَّ معنى المعاقبة : أنَّ كلَّ واحدةٍ منهما تعقب الأخرىٰ ؛ أي : تدخل الكلمة عَقِبَها ؛ فهما لا يجتمعان في الكلمة ، وسيأتي قوله : « لما تقدَّم مِنْ أنهما متعاقبان ») .

(٢) قوله : (لا يجوزُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ المقصود الأصليَّ من الإضافة التعريفُ ، فيلزمُ مِنْ دخول (أل) تحصيلُ الحاصل ، أو اجتماعُ مُعرِّفَينِ علىٰ شيء واحد . « خضري » (٢/ ٤٩٧) .

(٣) المصباح المنير (١/ ١٤٠) .

وأمَّا ما كانتْ إضافتُهُ غيرَ مَحْضةٍ ـ وهو المُرادُ بقولِهِ : (بذا المُضافِ) ؛ أي : بهٰذا المضافِ الذي تقدَّم الكلامُ فيه قبلَ هٰذا البيتِ ـ . فكانَ القياسُ أيضاً يَقتضِي أَلَّا تدخلَ الألفُ واللام على المضاف ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّهُما مُتعاقِبانِ[1] ، لٰكن لمَّا كانتِ الإضافةُ فيه على نيَّة الانفصال . . اغتُفِرَ ذلك ؛ بشرطِ : أنْ تدخلَ الألفُ واللامُ على المضاف إليه ؛ كـ (الجَعْدِ الشَّعَرِ) ، و(الضَّاربِ الرجلِ) ، أو على ما أُضِيفَ إليه المضافُ إليه[2] ؛ كـ (زيدٌ الضَّاربُ رأسِ الجاني)[3] .

فإن لم تدخلِ الألفُ واللام على المضاف إليه ، ولا على ما أُضِيفَ إليه المضافُ إليه . . امتنعَتِ المسألةُ[4] ؛ فلا تقولُ : (هٰذا الضَّاربُ رجلٍ) ،

---

(١) انظر (٣/٥٩٩) .

(٢) أي : لأنَّ المضافَ والمضاف إليه كالشيء الواحد ؛ فلذلك لا يجوز أنْ يكونَ بين الوصف وما فيه (أل) أكثرُ مِن اسمٍ واحد ؛ فيمتنعُ : (الضاربُ رأسِ عبد الجاني) . « خضري » (٢/٤٩٧ ـ ٤٩٨) .

(٣) وبَقِيَ مِنْ صُوَرِ الجواز غيرَ ما سيأتي : الإضافةُ إلى مضافٍ لضميرِ ما فيه (أل) ؛ كقوله : (من الكامل)

اَلــوُدُّ أنــتِ المُستحِقَّــةُ صَفْــوِهِ

وأوجبَ المُبرِّد في هٰذه النصبَ ، وهو محجوجٌ بالسماع ، والأفصح في المسائل الثلاث : النصبُ بالوصف . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/٢٩ـ٣٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/٤٩٧ـ٤٩٨) .

(٤) أي : مسألة الإضافة ، ووجب النصب . « خضري » (٢/٤٩٨) .

ولا : (هـٰذا الضَّاربُ زيدٍ) ، ولا : (هـٰذا الضَّاربُ رأسِ جانٍ)[1] .

هـٰذا إذا كان المضافُ غيرَ مُثنّىً ، ولا مجموعٍ جمعَ سلامة لمُذكَّرٍ ، ويدخلُ في هـٰذا : المفردُ ؛ كما مُثِّلَ ، وجمعُ التكسير ؛ نحوُ : (الضَّوَاربِ ـ أو الضُّرَّابِ ـ الرجلِ) ، أو (غلامِ الرجل) ، وجمعُ السلامة لمُؤنَّث ؛ نحوُ : (الضَّارباتِ الرجلِ) ، أو (غلامِ الرجلِ) .

فإن كان المُضاف مُثنّىً ، أو مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمُذكَّر . . كفىٰ وجودُها في المضاف ، ولم يُشترَطْ وجودُها في المضاف إليه ، وهو المرادُ بقوله :

٣٩٣ـ وكونُها في الوصفِ كافٍ إنْ وَقَعْ مُثنّـىً أوْ جَمْعـاً سبيلَـهُ اتَّبَـعْ

---

* قوله : (وكونُها في الوصفِ . . .) إلىٰ آخره : (كونُ) : مبتدأٌ ، و(كافٍ) : خبرُهُ ، والضميرُ الراجعُ إلى المبتدأ : محذوفٌ ؛ أي : كافٍ في اغتفاره ، و(أنْ وَقَعْ) : فاعلٌ لـ (كاف) ؛ أي : كافٍ وقوعُهُ ؛ أي : وجودُ

---

* قوله : (أي : كافٍ وقوعُهُ) ؛ أي : الوصفِ مُثنّىً أو جمعاً ، وقولُهُ : (مُغْنٍ وقوعُهُ) ؛ أي : الوصفِ مُثنّىً أو جمعاً ، وقولُهُ : (عن وجوده) ؛ أي : (أل) ، وقولُهُ : (كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ) عبارتُهُ : (وكونُ « أل » ـ

---

(١) وجوَّز الفرَّاءُ إضافةَ الوصف المُحلَّىٰ بـ (أل) إلى المعارف كلِّها ؛ كـ (الضاربِ زيدٍ) ، و(الضاربِ هـٰذا) ، و(الضاربه) ، بخلاف : (الضارب رجلٍ) ؛ لامتناع إضافة المعرفة إلى النكرة ، فيجوزُ عندَهُ النصبُ والجرُّ بالإضافة ، ووافقه المُبرِّد والرُّمَّانيُّ في الضمير دون غيره ، لـٰكن أَوْجَبا فيه الجرَّ . انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٩٩) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٤٩٨) .

أي : وجودُ الألفِ واللام في الوصف المضافِ إذا كان مُثنّىً ، أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المُثنَّىٰ ـ أي : علىٰ حدِّ المُثنَّىٰ ؛ وهو جمعُ المُذكَّر السالمُ ـ . مُغْنٍ عن وجودها في المضاف إليه ؛ فتقولُ : (هـٰذانِ الضَّاربا زيدٍ) ، و(هـٰؤلاءِ

(أل) في الوصف مُغْنٍ وقوعُهُ عن وجوده في المضاف إليه ، كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

وقال ابنُ الناظم : (« كونُها » : مبتدأٌ ، و« أنْ وَقَعْ » : مبتدأٌ ثانٍ ، و« كافٍ » : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل) انتهىٰ[2] .

قال ابنُ قاسمٍ : (ولا رابطَ بينَ الجملةِ والمُخبَرِ عنه ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ « أنْ وَقَعْ » مُتضمِّنٌ له ؛ لأنَّ الضميرَ فيه راجعٌ إلى الوصف الموصوفِ بكونها فيه ، فكأنَّهُ قيل : وقوعُ الوصفِ الذي كونُها فيه مُثنّىً أو جمعاً . . كافٍ) انتهىٰ[3] .

أي : وجودُها ـ في الوصف المضافِ كافٍ في اغتفاره وقوعَهُ مُثنّىً ، أو جمعاً اتَّبَعَ سبيلَ المُثنَّىٰ ؛ وهو جمعُ المذكرِ السالمُ) انتهىٰ ، وهي خاليةٌ عن تشتيت الضمائر .

❁ قوله : (إلا أنْ يُقالَ . . .) إلىٰ آخره : الأظهرُ مِنْ هـٰذا : تقديرُ الرابطِ ؛ نظيرُ ما تقدَّم[4] .

---

(١) شرح الأشموني (٢/٣٠٩) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٧٦) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٣) .

(٤) انظر (٣/٦٠١) .

الضَّاربو زيدٍ) ، وتُحذَفُ النونُ للإضافة .

ويصحُّ جَعْلُ (أنْ وَقَعْ) بتقدير اللام ؛ أي : وجودُ (أل) في الوصف كافٍ لوقوع الوصف مُثنّىً أو جمعاً علىٰ حَدِّهِ .

وقولُهُ : (مُثنّىً أوْ جَمْعاً) : حالٌ مِنْ ضميرِ (وَقَع) ، و(سبيلَهُ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (اتَّبِعْ) ، والضميرُ في (سبيلَهُ) : عائدٌ إلىٰ (مُثنّىً) .

وقد عُلِمَ : أنَّ همزةَ (أنْ) مفتوحةٌ ، ونُقِلَ عن الناظم أنَّهُ أَصْلَحَها بالكسر[1] ؛ فتكونُ شرطيّةً[2] ؛ فـ (كافٍ) : خبرٌ عن (كونُها) باعتبار الابتداء ، و(في الوصف) : خبرٌ عنه باعتبار الكون ، أو مُتعلِّقٌ به إن جُعِلَ

---

* قوله : (ويصحُّ جَعْلُ « أنْ وَقَعْ » . . .) إلىٰ آخره : هٰذا الإعرابُ للمَكُوديِّ[3] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ وجودَ (أل) في المضاف ليس هو الكافيَ عن وجود (أل) في المضاف إليه ، وإنَّما الكافي عن ذلك وقوعُ المضافِ مُثنّىً أو جمعاً ؛ لأنَّ وجودَ (أل) في المضاف خلافُ القياس ، فيحتاجُ إلىٰ مُسوِّغٍ ؛ مِنْ وجود (أل) في المضاف إليه أو فيما أُضِيفَ إليه المضافُ إليه ، أو كونِ المضافِ مُثنّىً أو جمعاً[4] .

ويَرِدُ على الكسر[5] : ما وَرَدَ على المَكُوديِّ وإنْ جرى الشارحُ على الكسر ، كما هو ظاهرُ تقريرِهِ .

---

(١) ضُبطت الهمزة في (و ، ز ، ل) بالوجهين .

(٢) وعلىٰ هٰذا الوجه جرى الشارح ، كما يُفهم مِنْ حَلِّه للبيت .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص ١٦١) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٧٢) .

(٥) أي : كسر همزة (إنْ وَقَعْ) .

٣٩٤ـ ولا يُضافُ ٱسمٌ لِمَا بهِ ٱتَّحَدْ   معنىً وأَوِّلْ مُوهِماً إذا وَرَدْ

المضافُ يتخصَّصُ بالمضافِ إليه ، أو يتعرَّفُ به ؛ فلا بُدَّ مِنْ كونِهِ غيرَهُ ؛ إذ لا يتخصَّصُ الشيءُ أو يتعرَّفُ بنَفْسه ، ولا يُضافُ اسمٌ لِمَا اتَّحدَ به في المعنىٰ[1] ؛ كالمُترادِفَين، وكالموصوف وصفتِهِ؛ . . . .

تامّاً ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ؛ كما تقولُ : (كونُ زيدٍ عالماً حَسَنٌ إنْ عَمِلَ بعِلْمه) .

❁ قوله : (ولا يُضافُ ٱسمٌ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا البيتُ مع شرحِهِ مُتقدِّمٌ في بعض النُّسَخ على الذي بعدَهُ ، وفي نُسَخٍ بالعكس[2] .

قال في « النُّكَت » : (وأَوْضَحُ مِنْ هٰذا : قولُ ابنِ الحاجب : « ولا يُضافُ موصوفٌ إلىٰ صفته ، ولا صفةٌ إلىٰ موصوفها ، ولا اسمٌ مُماثِلٌ للمضاف إليه في العموم والخصوص ») انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (وكالموصوف وصفتِهِ) سواءٌ تقدَّمتِ الصفةُ على الموصوف ، أو بالعكس .

. . . .

(١) أو في المعنىٰ واللفظ ؛ كـ (زيدٍ زيدٍ) مُراداً بهما ذاتٌ واحدة ، فيجبُ فيهما الإتباعُ على التوكيد اللفظيِّ ، وخَرَجَ عنه : المشتركُ المُتَّحِدُ اللفظ دون المعنىٰ ؛ لفظيّاً كان ؛ كـ (عينِ العينِ) ، و(زيدِ زيدٍ) مُراداً بهما ذاتانِ ، أو معنويّاً ؛ كـ (أبِ الأبِ) ، و(ابن الابن) ؛ فإنَّ ذلك صحيحٌ سائغٌ . « خضري » (٢/ ٤٩٩) .

(٢) جاء متقدماً في (و) ، ومتأخراً في (ز ، ح) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ١٤٤) ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص٢٨ـ٢٩) .

فلا يُقالُ : (قمحُ بُرٍّ) ، ولا : (رجلُ قائمٍ).

وما وَرَدَ مُوهِماً لذلك مُؤَوَّلٌ ؛ كقولهم : (سعيدُ كُرْزٍ)[1] ؛ فظاهرُ هـٰذا : أَنَّهُ مِنْ إضافة الشيء إلىٰ نَفْسه ؛ لأنَّ المُرادَ بـ (سعيد) و(كُرْز) فيه واحدٌ ، فيُؤَوَّلُ الأَوَّلُ بالمُسمَّىٰ ، والثاني بالاسم ؛ فكأنَّهُ قال : (جاءني مُسمَّىٰ كُرْزٍ) ؛ أي : مُسمَّىٰ هـٰذا الاسمِ ، وعلىٰ ذلك يُؤوَّلُ ما أَشْبَهَ هـٰذا مِنْ إضافة المُترادِفَينِ ؛ كـ (يومِ الخميسِ) .

---

* قوله : (فلا يُقالُ : « قمحُ بُرٍّ ») راجعٌ للمُترادفَينِ ، وما بعدَهُ للموصوف وصفتِهِ .

* قوله : (فيُؤَوَّلُ الأَوَّلُ بالمُسمَّىٰ ، والثاني بالاسم) محلُّهُ : إذا نُسِبَ إلى الأوَّل ما يُنسَبُ إلىٰ غير الألفاظ ، أمَّا إذا نُسِبَ إليه ما يُنسَبُ إليها . . فيجبُ تأويلُ الثاني بالمُسمَّىٰ ؛ كقولك : (كتبتُ : « سعيدَ كُرْزٍ ») ؛ فإنَّهُ يتعيَّنُ أَنْ تقولَ : (كتبتُ اسمَ هـٰذا المُسمَّى) انتهى « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (كـ « يومِ الخميسِ ») ؛ أي : فإنَّهُ يُؤوَّلُ بإضافة المُسمَّىٰ إلى اسمِهِ .

---

* قوله : (فإنَّهُ يتعيَّنُ أَنْ تقولَ : كتبتُ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ المُرادَ علىٰ ما يتبادرُ : كتبتُ هـٰذا اللفظَ ؛ وهو (سعيد كُرْزٍ) بتمامه .

---

(١) يُفهم مِنْ هـٰذا : أنَّهُ لا يُقاس عليه ، وما وَرَدَ مِنْ قول « النظم » في (باب العلم) : (وإن يكونا مفردَينِ فأَضِفْ حتماً) ممَّا يُوهِمُ القياسَ . . فقد سبق جوابُ المُحشِّي عنه في (٢/ ٢١ـ٢٢) ؛ بأنَّ معناه: أَدِمِ الإضافةَ الواردةَ مُؤوَّلاً لها بما وَرَدَ هنا، وانظر «حاشية الخضري» (٢/ ٤٩٩).

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٠٧) ، وأجازه الكوفيُّونَ بلا تأويلٍ بشرط اختلاف اللفظَينِ . « خضري » (٢/ ٥٠٠) .

وأمَّا ما ظاهرُهُ إضافةُ الموصوفِ إلىٰ صفته . . فمُؤوَّلٌ علىٰ حذف المضافِ إليه الموصوفِ بتلك الصفة ؛ كقولهم : (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) ، و(صلاةُ الأُولىٰ) ، والأصل : (حَبَّةُ البقلةِ الحَمْقاءِ) ، و(صلاةُ الساعةِ الأُولىٰ) ؛ فـ(الحمقاءُ) : صفةٌ لـ (البقلة) ، لا لـ (الحَبَّة) ، و(الأُولىٰ) : صفةٌ لـ(الساعة) ، لا لـ (الصلاة) ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ إليه ـ وهو (البقلة) و(الساعة) ـ وأُقِيمَتْ صفتُهُ مُقامَهُ ؛ فصار : (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) ، و(صلاةُ الأُولىٰ) ، فلم يُضَفِ الموصوفُ إلىٰ صفته ، بل إلىٰ صفةِ غيرِهِ[1] .

واستُشكِلَ : بأنَّ المضافَ فيه أعمُّ مِنَ المضاف إليه ، فيتخصَّصُ بإضافته إليه ، فلا يكونُ مِنْ إضافة الشيءِ إلىٰ مُرادفه .

واعلَمْ : أنَّهُ يمتنعُ الإضافةُ إذا كان المضافُ إليه أعمَّ مطلقاً مِنَ المضاف ؛ كـ(أحدِ اليوم) ؛ بخلاف عكسِهِ ؛ كـ(يومِ الأحد) ؛ لعدم الفائدةِ في الأوَّل ، ووجودِها في الثاني . انتهىٰ « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (حَبَّةُ الحَمْقاءِ) بالمدِّ ، وإنَّما وَصَفُوها بالحُمْقِ ؛ لأنَّها تَنبُتُ في مَجَارِي السَّيْل ، فيمُرُّ بها فيقطعُها ، فتطؤُها الأقدامُ ، قاله الرَّضِيُّ[3] ، وهي المعروفةُ بـ(الرِّجْلة) .

---

* قوله : (أعمَّ مطلقاً) ؛ نحوُ : (أراك شجرٍ) ، واحترَزَ بذلك : مِنَ

---

(1) قال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٣٧٦) : (وانظر : ما المانعُ مِنْ جَعْلِ الإضافة في « حبّة الحمقاء » مِنْ إضافة العامِّ إلى الخاص ؛ كـ « شجر أراك » ؟ فلا يحتاج إلى التأويل) .

(2) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٤) .

(3) شرح الرضي على الكافية (٢/ ٢٤٤) .

٣٩٥ـ وربَّمـا أَكْسَـبَ ثـانٍ أوَّلَا تـأنيثاً انْ كـانَ لحـذفٍ مُـوهَـلَا

قد يكتسبُ المضافُ المُذكَّر مِنَ المُؤنَّث المضافِ إليه . . التأنيثَ ؛ بشرطِ : أنْ يكونَ المضافُ صالحاً للحذف وإقامةِ المضافِ إليه مُقامَهُ ، ويُفهَمَ منه ذلك

---

* قوله : (وربَّما أَكْسَبَ ثانٍ) ؛ أي : وهو المضافُ إليه (أَوَّلاً) منهما ؛ وهو المضافُ .

* قوله : (تأنيثاً) ؛ أي : أو تذكيراً ؛ ففي كلامه اكتفاءٌ .

* قوله : (أنْ كـانَ لحـذفٍ مُـوهَـلَا) بفتح الهاء : اسمُ مفعولٍ مِنْ (أَوْهَلَهُ) ؛ بمعنىٰ : أَهَّلَهُ لكذا : إذا جَعَلَهُ أهلاً . انتهىٰ « تمرين »[1] .

واعتُرِضَ : بأنَّ الشرطَ أنْ يكونَ أهلاً لذلك ، لا أنْ يكونَ جُعِلَ أهلاً .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ أَطْلَقَ المُسبَّبَ وأراد السببَ . انتهىٰ « مَدَابِغي »[2] .

* قوله : (أنْ يكونَ المضافُ صالحاً للحذف) ، ولا بُدَّ أنْ يكونَ المضافُ بعضاً ، أو كبعضٍ ؛ مثالُ الأوَّل : (صَدْرُ القَنَاة) ، ومثالُ الثاني : (مَرُّ

العامِ وجهاً ؛ نحوُ : (خاتم حديدٍ) .

* قوله : (أَطْلَقَ المُسبَّبَ وأراد السببَ) الصوابُ : عكسُهُ ، إلا إنْ أُرِيدَ بجَعْله أهلاً الحُكْمُ بكونه أهلاً .

* قوله : (أو كبعضٍ) ؛ أي : بسبب كونِ المضافِ وصفاً مُتعلِّقاً

---

(١) تمرين الطلاب (ص٨٥) .

(٢) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق٣٩٨) .

المعنىٰ ؛ نحوُ : (قُطِعَتْ بعضُ أصابعِهِ) ، فصحَّ تأنيثُ (بعض) ؛ لإضافته إلىٰ (أصابع) وهو مُؤنَّثٌ ؛ لصحَّة الاستغناءِ بـ (أصابعَ) عنه ؛ فتقولُ : (قُطِعَتْ أصابعُهُ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٢٣ـ مَشَيْنَ كما ٱهتزَّتْ رماحٌ تَسَفَّهَتْ أعـالِيَهـا مَـرُّ الـرِّيـاحِ النَّـوَاسِـمِ

الرياحِ) ؛ فلا يُقالُ : (أَعْجَبَتْني يومُ العَرُوبةِ) بتأنيث الفعل[2] ؛ لأنَّ المضافَ فيه ليس بعضاً ولا كبعض وإن كان صالحاً للحذف . انتهىٰ « دَمَامِيني على التسهيل »[3] .

❀ قوله : (مَشَيْنَ كما ٱهتزَّتْ . . .) إلىٰ آخره : (مَشَيْنَ) ؛ أي :

بالمضاف إليه ؛ فإنَّ المرورَ وصفٌ للرياح ، والحديثَ وصفٌ للجارية في قولك : (أعجبَتْني حديثُ الجارية) ، وليس المُرادُ بكونه كالبعض صحَّةَ الاستغناءِ عنه .

---

(١) البيت لذي الرُّمة في « ديوانه » (٢/ ٧٥٤) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها الملازمَ بن حُرَيث الحنفيَّ ، ومطلعها :

خليليَّ عُوجَا الناعجاتِ فَسَلِّمَا علىٰ طَلَلٍ بينَ النَّقَا والأخارِمِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٥٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٣٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٧٩٥) ، و« المساعد » (١/ ٣٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٩٣ـ ١٢٩٥) .

(٢) العَرُوبة : يوم الجمعة ، وهو من أسماء العرب القديمة .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ق ٣١٤) ، ونقل الدماميني عن الفارسيِّ : أنَّهُ أضاف قسماً ثالثاً يجوز فيه التأنيث ؛ وهو أن يكون المضاف إلى المؤنث كله ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَرًا ﴾ [آل عمران : ٣٠] .

فأنَّثَ (المَرَّ) ؛ لإضافته إلى (الرياح) ، وجاز ذلك ؛ لصحَّة الاستغناءِ عن (المَرِّ) بـ (الرياح) ؛ نحوُ : (تَسَفَّهَتِ الرياحُ) .

وربَّما كان المضافُ مُؤنَّثاً فاكتسبَ التذكيرَ مِنَ المُذكَّر المضافِ إليه ؛ بالشرط الذي تقدَّم ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] ؛ فـ (رحمة) : مُؤنَّثٌ ، واكتسبتِ التذكيرَ بإضافتها

النِّسْوةُ ، و(ما) : مصدريَّةٌ ؛ أي : كاهتزاز الرِّماح .

والشاهدُ : في (تَسَفَّهتْ) ـ بمعنىٰ : مالتْ ـ حيثُ أنَّثَهُ مع أنَّ فاعلَهُ مُذكَّرٌ ؛ وهو (مَرُّ الرياح) ؛ لأنَّهُ اكتسبَ التأنيثَ مِنَ المضاف إليه ؛ أي : أمالتْ بأعاليها مرُّ الرياح .

و(النَّوَاسِم) : جمعُ (ناسِمة) ؛ مِنْ (نَسَمَتِ الريحُ نَسِيماً) ؛ وهو أوَّلُ الرِّيحِ حينَ تَهُبُّ بلِينٍ قبلَ أنْ تشتدَّ .

* قوله : (فـ « رحمة » : مُؤنَّثٌ) ، و(قريبٌ) : خبرُهُ ، واعتُرِضَ الاستشهادُ بالآية : بأنَّ (فَعِيلاً) ممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الذي يستوي فيه ما ذُكِرَ (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعول) ، وما في الآية ليس كذلك .

---

* قوله : (بمعنىٰ : مالتْ) ، وقولُهُ : (أي : مالتْ بأعاليها) ظاهرُ ذلك : أنَّ (تسفَّهَ) لازمٌ ، وأنَّ (أعاليَها) منصوبٌ بنزع الخافض ، ولو فَسَّرَ (تسفَّهتْ) بـ (أمالت) . . لم يَحتَجْ لهٰذا ، ثمَّ رأيتُ في بعض النسخ هنا بمعنىٰ (أمالت)[1] ، وفيما بعدُ ؛ أي : أمالتْ أعاليَها ، وهو ظاهرٌ .

---

(١) وقد جاء كذلك في (هـ) .

إلىٰ (الله) تعالىٰ[1] .

فإن لم يَصلُحِ المضافُ للحذف والاستغناءِ بالمضاف إليه عنه . . لم يَجُزِ التأنيثُ ؛ فلا تقولُ : (خَرَجَتْ غلامُ هندَ) ؛ إذ لا يُقالُ : (خَرَجَتْ هندُ) ويُفهمَ منه خروجُ الغلام .

ويُمكِنُ ردُّهُ : بأنَّ (فَعِيلاً) الذي بمعنىٰ (فاعل) قد يُشبَّهُ بـ (فَعِيلٍ) الذي بمعنىٰ (مفعول) ، وبالعكس ، كما قاله الرَّضِيُّ[2] .

أو بأنَّ (رحمة) في الأصل مصدرٌ ، وهو يستوي فيه ما ذُكِرَ ؛ قال في « المصباح » : (رَحِمْتُ زيداً رُحْماً ـ بضمِّ الراء ـ ورحمةً ومَرْحَمةً) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (ويُمكِنُ ردُّهُ : بأنَّ « فَعِيلاً » . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّهُ لا مانعَ مِنْ كونِهِ هنا بمعنىٰ (مفعول) .

---

(١) وممَّا يكتسبه أيضاً ـ بالإضافة إلىٰ ما مرَّ من التعريف والتخصيصِ والتخفيف ورَفْعِ القبح ـ . . الظرفيَّةُ ؛ كـ (كلَّ حين) ، والمصدريَّة ؛ كـ (كل الميل) ، ووجوبُ التصدير ؛ كـ (غلامُ مَنْ عندَكَ ؟) ، والجمع ؛ كقوله : (من الوافر)

ومـا حُـبُّ الـدِّيـارِ شَغَفْـنَ قَلْبِـي ... ولـكـنْ حُـبُّ مَـنْ سَكَـنَ الـدِّيـارَا

أو البناءُ بالإضافة إلىٰ مبنيٍّ ، كما سيأتي في (٣/ ٦٣٣ـ ٦٣٦) ، قيل : والإعراب ؛ كـ (هـٰذه خمسةَ عشرُ زيدٍ) برفع (عشر) ؛ لإضافته للمعرفة ، والتعظيم ؛ كـ (بيت الله) ، والتحقير ؛ كـ (بيت العنكبوت) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٥٧ـ٦٦٢) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٣٧٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٠١) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٣) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٣٠٣) .

٣٩٦ـ وبعضُ الْأَسْماءِ يُضافُ أَبَدَا وبعضُ ذا قد يأتِ لفظاً مُفرَدَا[١]

❁ قوله : (وبعضُ ذا) ؛ أي : الذي يُضاف أبداً ، وفيه إبهامٌ ، والمُرادُ بذلك : (كلٌّ) ، و(بعضٌ) ، و(أيٌّ) ، و(قبل) و(بعد) وأخواتُهُما ، و(غيرٌ) ، و(مع) ، و(إذ) ، و(مِثْل) ، و(تِلْقاء) ، ويُستثنىٰ : (كلٌّ) إذا وقعتْ نعتاً أو توكيداً ؛ فلا يجوزُ قطعُها عن الإضافة لفظاً . انتهىٰ « نُكَت »[٢] .

❁ قوله : (و« قبل » و« بعد ») لا يُنافي هٰذا ما ذَكَرُوهُ ؛ مِنْ أنَّ مِنْ جملةِ الأوجهِ الأربعةِ لـ (قبل) ونحوِها أنْ تُقطَعَ عن الإضافةِ لفظاً ومعنىً ، فكيف يكونُ ما ذُكِرَ مِنَ اللازم للإضافةِ معنىً ؟

ويُمكِنُ دفعُ المُنافاةِ : بأنَّ المُرادَ بقطعها عن الإضافة لفظاً ومعنىً : أنَّهُ لا يُلاحَظُ مضافٌ إليه أصلاً ، وهٰذا لا يُنافي وجودَهُ في الواقع وإن لم يُقصَدْ ، كما هو المُرادُ هنا .

❁ قوله : (نعتاً) ؛ كـ (زيدٌ الرجلُ كلُّ الرجل) .

وقوله : (أو توكيداً) ؛ كـ (جاء القومُ كلُّهُم) ، قيل : والذي يظهرُ :

---

(١) قوله : (يأتِ) هو بحذف الياء والاكتفاء بالكسرة ؛ علىٰ حدِّ قوله تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلَّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِإِذْنِهِۦ ﴾ [هود : ١٠٥] ، والاجتزاءُ بالكسرة عن الياء كثيرٌ في لغة هُذَيل . انظر « الدر المصون » (٦/ ٣٨٧) ، و« تمرين الطلاب » (ص٨٥) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٤٥) .

مِنَ الأسماءِ ما يلزمُ الإضافةَ ؛ وهو قِسْمانِ :

أحدُهُما : ما يلزمُ الإضافةَ لفظاً ومعنىً ؛ فلا يُستعمَلُ مفرداً ؛ أي : بلا إضافة ، وهو المُرادُ بشطر البيتِ ؛ وذلك نحوُ : (عندَ) ، و(لَدَىٰ) ،

---

* قوله : (ما يلزمُ الإضافةَ) ؛ أي : ومنها ما لا يُلازِمُها ، وهو قِسْمانِ : قِسْمٌ تجوزُ إضافتُهُ ؛ كـ (ثوب) و(غلام) ، وقِسْمٌ لا تجوزُ إضافتُهُ ؛ كالمُضمَر ، واسمِ الإشارة ، واسمِ الشرط ، واسمِ الاستفهام . انتهى « ابن قاسم »(١) .

استثناءُ (بعضٍ) كـ (كلٍّ) إذا وَقَعَتا خبرَينِ ؛ كـ (زيدٌ كلُّ الرجالِ) ، و(بعضُ القوم) .

* قوله : (واسمِ الشرط ، واسمِ الاستفهام) ؛ أي : غيرِ (أيٍّ) .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٤) ، واعلَمْ : أنَّ أقسام الاسمِ بالنسبة للإضافة وعدمِها . . عشرةٌ : ما تجوزُ إضافتُهُ ، وهو الغالب ، وما تمتنعُ ؛ كالمُضمَرات والإشارات ، وغيرِ (أي) مِنَ الموصولات ، وأسماء الشرط والاستفهام ، وما تجبُ إضافتُهُ للجملة ؛ فإمَّا لخصوص الفعليّة ؛ وهو (إذا) ، و(لمَّا) الحينيَّةُ عندَ مَنْ جَعَلَها اسماً ، أو لمطلق الجملةِ ، ولا يُقطَعُ عنها لفظاً ؛ وهو : (حيثُ) ، أو يُقطَعُ ؛ وهو (إذ) ، وما تجبُ إضافتُهُ للمفرد مطلقاً ؛ فإمَّا لفظاً ونيّة ؛ وهو (غير) ، و(مع) ، والجهات ، ونحوها ؛ كـ (كل) إذا لم يقع توكيداً ولا نعتاً ، أو لفظاً فقط ؛ كـ (كلا) ، و(كِلْتا) ، و(عند) ، وما عُطِفَ عليه في الشرح ، أو للمفرد الظاهر ؛ وهو (أُولو) ، و(أُولات) ، و(ذو) ، و(ذات) ، وفروعُهُما ؛ كـ (ذوا) ، و(ذواتا) ، و(كل) المنعوت بها فيما يظهرُ ؛ كـ (زيد الرجل كل الرجل) ، أو للضمير مطلقاً ؛ كـ (وحدَكَ) و(كل) في التوكيد ، أو لخصوص ضمير المخاطب ؛ كـ (لبيك) وأخواته . « خضري » (٢/٥٠٢) ، وانظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق١١ـ١٢) ، و« إرشاد السالك النبيل » (ق/٣٣٨) .

و(سِوىٰ) ، و(قُصَارى الشيءِ) و(حُمَادَاهُ) ؛ بمعنىٰ : غايتِهِ .

والثاني : ما يلزمُ الإضافةَ معنىً دون لفظٍ ؛ نحوُ : (كلٌّ) ، و(بعضٍ) ، و(أيٌّ) ، ويجوزُ أن يُستعمَلَ مفرداً ؛ أي : بلا إضافةٍ ؛ وهو المُرادُ بقوله : (وبعضُ ذا) ؛ أي : وبعضُ ما لَزِمَ الإضافةَ معنىً قد يُستعمَلُ مفرداً لفظاً ، وسيأتي كلٌّ مِنَ القسمَينِ[1] .

٣٩٧ـ وبعضُ ما يُضافُ حَتْماً ٱمْتَنَعْ   إيلاؤُهُ ٱسماً ظاهراً حيثُ وَقَعْ

---

* قوله : (قُصَارى الشيءِ) بضمِّ القاف ، و(حُمَاداهُ) بالحاء المُهمَلة لا بالجيم ، وقولُهُ : (بمعنىٰ : غايتِهِ) راجعٌ إليهما معاً ، كما في « الصحاح »[2] .

* قوله : (والثاني : ما يلزمُ الإضافةَ . . .) إلىٰ آخره ، وقد أَشْعَرَ قولُ الناظم : (وبعضُ الأسماء) ، وقولُهُ : (وبعضُ ذا قد يأتِ لفظاً مفردَا) : أنَّ الأصلَ والغالبَ في الأسماء : أنْ تكونَ صالحةً للإضافة والإفرادِ ، وأنَّ الأصلَ في كلِّ مُلازِمٍ للإضافة : ألَّا ينقطعَ عنها في اللفظ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[3] .

* قوله : (حَتْماً) مفعولٌ مطلقٌ ؛ أي : وجوباً .

* قوله : (ٱمتَنَعْ إيلاؤُهُ) ؛ أي : امتنعَ أنْ يَلِيَ اسماً ؛ فـ (إيلاؤُهُ) :

---

* قوله : (أي : امتنعَ أنْ يَلِيَ اسماً) صوابُ العبارة : (أنْ يَلِيَهُ اسمٌ

---

(١) انظر (٣/ ٦١٤) وما بعدها .

(٢) الصحاح (٢/ ٤٦٧ ، ٧٩٣) .

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣١٢) .

٣٩٨ـ كـ (وَحْدَ) (لَبَّيْ) و(دَوَالَيْ) (سَعْدَيْ)   وشَــذَّ إيــلاءُ (يَــدَيْ) لـ (لَبَّــيْ)

مِنَ اللازمِ للإضافة لفظاً : ما لا يُضافُ إلَّا إلى المُضمَر ، وهو المُرادُ هنا ؛ نحوُ : (وَحْدَكَ) ؛ أي : مُنفرِداً ، و(لَبَّيْكَ) ؛ أي : إقامةً على إجابتك بعدَ

مصدرُ (أَوْلى) المُتعدِّي لاثنَينِ ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : مفعولُهُ الأوَّل ، و(اسماً) : مفعولُهُ الثاني ، و(ظاهراً) : نعتُهُ .

❁ قوله : (لَبَّيْ) بإسقاط العاطفِ فيه وفي قوله : (سَعْدَيْ) .

❁ قوله : (إيلاءُ « يَدَيْ » لـ « لَبَّيْ ») إيلاءُ : مصدرٌ مضافٌ لمفعوله بعدَ حَذْفِ الفاعل ، و(لـ « لَبَّيْ ») : مفعولُهُ الثاني ، واللامُ فيه : لتقوية العامل ، قال في « التوضيح » : (وليستِ المُقوِّيةُ زائدةً مَحْضة ، ولا مُعدِّيةً مَحْضة ، بل بينَهُما)[1] .

❁ قوله : (نحوُ : « وَحْدَكَ ») هو مصدرٌ مُلازِمٌ للإفراد والتذكير على المشهور ، يُضافُ إلى كلِّ مُضمَرٍ ؛ للمُخاطَب ؛ نحوُ : (وَحْدَكَ) ، والغائبِ ؛ نحوُ : ﴿ إِذَا دُعِيَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ ﴾ [غافر : ١٢] ، والمُتكلِّمِ ؛ نحوُ : (مررتُ به وَحْدي)[2] .

ظاهر) ، وقولُهُ : (مفعولُهُ الأوَّل) صوابُهُ : (الثاني) ، وقدَّمه ضرورةَ الاتصال ، وقولُهُ : (مفعوله الثاني) صوابُهُ : (الأوَّل) .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٣٢) .

(٢) وسواء الضمير كان مُذكَّراً أو مُؤنَّثاً ، مفرداً أو مُثنّىً أو مجموعاً . « تصريح » (٢/ ٣٦) .

إقامةٍ[1] ، و(دَوَالَيْكَ) ؛ أي : إدالةً بعدَ إدالةٍ ، و(سَعْدَيْكَ) ؛ أي : إسعاداً بعدَ إسعادٍ .

---

* قوله : (إدالةً بعدَ إدالةٍ) تَبِعَ في ذلك ابنَ الناظم[2] ، والأنسبُ أنْ يقولَ : (تَدَاوُلاً بعدَ تَدَاوُلٍ)[3] ؛ أي : حُصُولاً بعدَ حُصُول ؛ لأنَّ الإدالةَ الغَلَبَةُ ؛ يُقالُ : (اللَّهُمَّ ؛ أَدِلْني على فُلانٍ وانصُرْني عليه)[4] .

* قوله : (و« سَعْدَيْكَ ») لا يُستعمَلُ إلا بعدَ (لَبَّيْكَ) ، كما في « التوضيح »[5] ؛ لأنَّ (لَبَّيْكَ) هو الأصلُ في الإجابة ، و(سَعْدَيْكَ) كالتوكيد

---

(١) أصلُهُ : (أُلِبُّ لك إِلْبابَيْنِ) ؛ أي : أُقِيمُ لطاعتك إِلْباباً كثيراً ؛ لأنَّ التثنيةَ للتكرير ؛ نحوُ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ؛ فحُذف الفعل ، وأُقيم المصدر مُقامَهُ ، وحُذفت زوائدُهُ ، وحُذف الجارُّ من المفعول ، وأُضيف المصدر إليه ؛ كلُّ ذلك ليُسرِعَ المجيبُ إلى التفرُّغ لاستماع الأمر والنهي ، ويجوز أنْ يكون مِنْ (لَبَّ) بمعنى (أَلَبَّ) ؛ فلا يكونُ محذوفَ الزوائد ، قاله الرَّضِيُّ ، ومثلُهُ في حذف الزوائد الباقي . « صبان » (٢/ ٣٧٨) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٢٧٨) .

(٣) أو (مداولة بعد مداولة) ، كما في « حاشية الخضري » (١/ ٥٠٣) ، قال الصبَّان في « حاشيته » (٢/ ٣٧٩) : (والأمران متقاربان ، وكلاهما أحسنُ من قول بعضهم : بمعنى « إدالة بعد إدالة » ؛ لعدم ظهور مناسبة معاني الإدالة ، كالغلبة هنا ، بخلاف التداول بمعنى التناوب ، والمداولةِ بمعنى المناوبة) .

(٤) بخلاف التداولِ ؛ فإنَّهُ التناوبُ ؛ أي : تداولاً لطاعتك ومُناوبةً فيها . « خضري » (١/ ٥٠٣) .

(٥) أوضح المسالك (٣/ ١١٦) .

وشذَّ إضافةُ (لَبَّيْ) إلىٰ ضمير الغَيبة ، ومنه : قولُه[1] : [من مشطور الرجز]

٢٢٤ـ إنَّكَ لو دَعَوْتَنِي ودُونِي

زَوْراءُ ذاتُ مَتْـرَعٍ بَيُـونِ

لَقلتُ لَبَّيْهِ لمَنْ يَدْعُونِي

له ، قال المُرَاديُّ : (أراد سيبويهِ بقوله : « لَبَّيْكَ وسَعْدَيْكَ » : إجابةً بعدَ إجابةٍ) انتهىٰ[2] .

* قوله : (إنَّكَ لو دَعَوْتَنِي. . .) إلىٰ آخره : (دُونِي زَوْراءُ) بالزاي ثمَّ الراءِ : جملةٌ حاليَّة مِنْ ياء المُتكلِّم ، و(الزَّوْراء) : الأرضُ البعيدة ، و(المَتْرَع) بفتح الميمِ وبالتاء الفوقيَّة[3] ؛ أي : بحارٍ ؛ مِنْ قولهم : (حوضٌ تَرِعٌ) بالفوقيَّة ؛ أي : مُمتلِئٌ ، و(بَيُون) بفتح المُوحَّدة وضمِّ المُثنَّاة تحتُ ؛

---

* قوله : (و« الزَّوْراء » : الأرضُ البعيدة) في « حاشية المغني » : (الزَّوْراءُ ـ بفتح الزاي ـ : البئرُ ، والأرضُ البعيدة)[4] .

---

(١) أشطار مجهولة النسبة ، وشطر الشاهد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٢/ ١٨٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٢١ـ١٢٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣١٢ـ٣١٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٧ـ ١٣٠٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٠٩) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٨٠٠) .

(٣) ويُروىٰ : (ومَنْزَعٍ) بالزاي ، كما نصَّ عليه العيني في « مقاصده » (٣/ ١٣٠٧ـ١٣٠٨) ، وذكر أنَّ المثبت أصحُّ وأقرب .

(٤) انظر « حاشية الدسوقي » (٢/ ٢٧٨) ، و« حاشية الأمير » (٢/ ١٤٣) .

وشذَّ إضافةُ (لَبَّيْ) إلى الظاهر ؛ أنشد سيبويهِ[1] : [من المتقارب]

٢٢٥ـ دَعَـوْتُ لِمَـا نـابَنِـي مِسْـوَراً فلَبَّــا فلَبَّــيْ يَــدَيْ مِسْــوَرِ

أي : واسعةٍ بعيدةِ الأطراف .

وكان مُقتضى الظاهرِ أنْ يقولَ : (لَبَّيْكَ) ، ولـٰكنَّهُ التفتَ مِنَ الخطاب إلى الغَيْبة ؛ مثلُ : ﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا كُنتُمۡ فِي ٱلۡفُلۡكِ وَجَرَيۡنَ بِهِم ﴾ [يونس : ٢٢] .

❋ قوله : (دَعَوْتُ لِمَا نابَنِي . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ المتقارب ، و(دَعَوْتُ) ؛ بمعنىٰ : طلبتُ ، (لِمَا نابَنِي) بكسر اللام وتخفيف الميم : اسمٌ موصول ، صِلَتُهُ : (نابَنِي) ؛ أي : أصابَنِي ، (مِسْوراً) بكسر اللام : منصوبٌ على المفعوليّة ، وهو اسمُ رجل ؛ فـ (لبَّا) وهـٰذه الجملةُ : معطوفةٌ علىٰ جملةِ (دعوتُ) ، والأصلُ : (فلبَّاني) ؛ أي : قال لي : (لَبَّيْكَ) ؛

❋ قولـه : (أي : واسعـةٍ بعيـدةِ الأطـراف) هـٰذا وإنْ نـاسَبَ تفسيـرَهُ (المَتْرَع) بالبحار ، لـٰكن لا يُناسِبُ تفسيرَ غيرِهِ له بالبحر ؛ إذ المُناسِبُ له أنْ يُقالَ : (واسعٍ بعيدِ الأطراف) بالتذكير ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) قاله أعرابي من بني أسد لَزِمَتْهُ ديةٌ ، فدعا مِسْوراً لحملها فلبَّاه ، وهو من شواهد : « الكتـاب » (١/ ٣٥٢) ، و« شـرح التسهيـل » (٢/ ١٨٦) ، و« شـرح الـرضـي » (١/ ٣٢٩) ، و« شـرح ابـن النـاظـم » (ص٢٧٨) ، و« تـوضيـح المقـاصـد » (٢/ ٨٠١) ، و« أوضـح المسـالـك » (٣/ ١٢٣) ، و« مغنـي اللبيـب » (٢/ ٧٣٣) ، و« المقـاصـد الشـافيـة » (٤/ ٦٣) ، وانظـر « المقـاصـد النحـويـة » (٣/ ١٣٠٦ـ١٣٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٩٢ـ ٩٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٠٩ـ٢١٣) .

كذا ذَكَرَ المُصنِّفُ ، ويُفهَمُ مِنْ كلام سيبويهِ : أنَّ ذلك غيرُ شاذٍّ لا في (لَبَّيْ) ولا في (سَعْدَيْ) .

فحذف المفعول ، و(لبَّا) الأُولىٰ في هـٰذا الشاهدِ : فعلٌ ماضٍ مِنَ التَّلْبِية ، ورُسِمَ بالألف مخافةَ أنْ يُقرَأَ (لَبَّيْ) بسكون الياء ، كما في « الفارِضي »[(١)] .

والمعنىٰ : دعوتُ مِسْوراً للأمر الذي نابَني مِنْ نوائبِ الدُّنيا ، فلبَّاني .

وأصلُ هـٰذا : أنَّ رجلاً دعا رجلاً اسمُهُ مِسْورٌ ليغرمَ عنه ديةً لَزِمَتْهُ ، فأجابه إلىٰ ذلك ، وخَصَّ يَدَيْهِ بالذِّكْر ؛ لأنَّهُما اللَّتانِ أَعْطَتاهُ المالَ حتىٰ تخلَّص مِنْ نائبته ، وقيل : كانتْ عادةُ العربِ ذلك مطلقاً ، فجاء النهيُ عن ذلك ؛ رُوِيَ عن رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم أنَّهُ قال : « إذا دعا أحدُكُم أخاهُ فقالَ : لَبَّيْكَ . . فلا يقولَنَّ : لَبَّيْ يَدَيْكَ ، وليقلْ : أجابَكَ اللهُ بما تُحِبُّ » ، قاله الشاطِبيُّ . انتهىٰ « تصريح »[(٢)] .

---

* قوله : (فعلٌ ماضٍ مِنَ التَّلْبِية) ؛ أي : فهو معتلُّ اللامِ ؛ كـ (زَكَّىٰ تزكيةً) .

* قوله : (ورُسِمَ بالألف) ؛ أي : معَ أنَّ حقَّهُ أنْ يُرسَمَ بالياء .

* قوله : (فقال) ؛ أي : الأخُ (لَبَّيْكَ . . فلا يقولَنَّ) ؛ أي : الأحدُ الداعي جزاءً لقول المَدْعُوِّ :(لبَّيك) : (لَبَّيْ يَدَيْكَ) ، وإنَّما يقولُ له : (أجابك اللهُ بما تُحِبُّ) .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨) ، والحديث رواه أبو داود في « المراسيل » (٤٧٨) عن راشد بن سعد رحمه الله تعالى ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣) .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ (لَبَّيْكَ) وما ذُكِرَ بعدَهُ مُثنّىً[1] ، وأنَّهُ منصوبٌ على المصدريّة بفعلٍ محذوفٍ ، . . . .

---

* قوله : (أنَّ « لَبَّيْكَ » وما ذُكِرَ بعدَهُ مُثنّىً) ؛ أي : في اللفظ ، ومعناها : التَّكْرارُ ؛ فهو في المعنىٰ غيرُ مُثنّىً ، ولعلَّ هـٰذا هو مُرادُ الشارحِ بقوله بعدُ : (إنَّه مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ)[2] ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ : إلحاقُهُ بالمُثنَّىٰ في نصبه بالياء ، وإنَّما لم يكن مُثنّىً حقيقةً ؛ لِمَا تقدَّم مِنْ أنَّ معناهُ التَّكْرارُ ، أو لأنَّهُ صار عَلَماً على التَّلْبِية ، فتدبَّرْ .

* قوله : (منصوبٌ على المصدريَّةِ بفعلٍ محذوفٍ) ؛ أي : مِنْ معناه في (لَبَّيْكَ) ، و(هَذَاذَيْكَ) بذالَيْنِ مُعجَمتَينِ ؛ بمعنىٰ : إسراعاً لك بعدَ إسراعٍ ،

---

* قوله : (أي : في اللفظ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : دَفْعُ التنافي بين قولِهِ أوَّلاً : (مُثنّىً) ، وقولِهِ ثانياً : (فهو مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ) ، والأَوْلىٰ في دَفْعِ ذلك : أنْ يُرادَ بقوله أوَّلاً : (مُثنّىً) ؛ أي : بحسب الوَضْع ؛ فإنَّهُ موضوعٌ لخصوص الاثنين ، وقولِهِ ثانياً : (فهو مُلحَقٌ بالمُثنَّىٰ) ؛ أي : عُرُوضاً بعدَ قَصْدِ التكثيرِ ، ولذلك فرَّعه عليه .

* قوله : (أو لأنَّهُ صار عَلَماً) ؛ أي : بالغَلَبة .

* قوله : (مِنْ معناه في « لَبَّيْكَ ») هـٰذا إذا كان (لبَّيك) معناه : إجابةً بعدَ إجابة ؛ لأنَّ (لَبَّ) و(أَلَبَّ) بمعنىٰ (أقام) ، كما يُشِيرُ إلىٰ ذلك قولُ المُحشِّي : (والتقديرُ : أُجِيبُ . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا إذا كان معنىٰ

---

(١) وهي أيضاً مصادرُ محذوفةُ الزوائد كما مرَّ .

(٢) انظر (٣/ ٦٢٠) .

وأنَّ تثنيتَهُ المقصودُ بها التكثيرُ[1] ؛ فهو على هـٰذا مُلحَقٌ بالمُثنَّى[2] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ [الملك : ٤] ؛ أي : كَرَّاتٍ ؛ فـ (كَرَّتَين) ليس المُرادُ به مرَّتَينِ فقط ؛ لقوله تعالىٰ : ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٤] ؛

والتقديرُ : (أُجيبُ لَبَّيْكَ) ، و(أُسرِعُ هَذَاذَيْكَ) ؛ علىٰ حدِّ : (قعدتُ جُلُوساً) ، وعاملُ البواقي مِنْ لفظها ، والتقديرُ : (أُسعِدُ سَعْدَيْكَ) ، و(أتداولُ دَوَالَيْكَ) .

* قوله : (﴿ يَنقَلِبْ ﴾) جوابُ الأمرِ في قوله تعالىٰ قبلَهُ : ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ... ﴾ إلىٰ آخره [الملك : ٤] ، والآيةُ مَسُوقةٌ لنفي الصَّدْعِ والتشقُّقِ عن السماء ؛ فإنَّهُ قال في أوَّلها : ﴿ فَٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ ﴾ ؛ أي : أَعِدْهُ في السماء ﴿ هَلْ تَرَىٰ ﴾ فيها ﴿ مِن فُطُورٍ ﴾ [الملك : ٣] ؛ أي : صُدُوعٍ وشُقُوق ، ﴿ ثُمَّ ٱرْجِعِ ٱلْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ ﴾ كرَّةً بعدَ أُخرىٰ . . ﴿ يَنقَلِبْ إِلَيْكَ ٱلْبَصَرُ خَاسِئًا ﴾ ؛ أي : ذليلاً ؛ لعدم إدراكِ خَلَلٍ ﴿ وَهُوَ حَسِيرٌ ﴾ [الملك : ٤] مُنقطِعٌ عن رؤية خَلَل ، كما في « الجلالَين »[3] .

(لبَّيك) : إقامةً بعدَ إقامةٍ علىٰ طاعتك . . فعاملُهُ مِنْ لفظه ؛ وهو (لَبَّ) و(أَلَبَّ) بمعنىٰ (أقام) ، ولم يَرِدْ (لَبَّ) و(أَلَبَّ) بمعنىٰ (أجاب) .

وأمَّا قولُهُ في البيت : (فلبَّىٰ) . . فمعناه : أنَّهُ قال : (لبَّيك) ؛ فهو بمعنىٰ : إجابةً خاصَّةً هي قولُ (لبَّيك) ، والمُرادُ في (لبَّيك) مطلقُ إجابةٍ ؛ فليس بمعناه ، وهو واضحٌ ، وكونُ (لبَّىٰ) بهـٰذا المعنىٰ مُشتقاً مِنْ (لبَّيك) . .

---

(١) انظر ما يتعلَّق بـ (لبَّي) و(سَعْدَي) ونحوهما في « الكتاب » (١/ ٣٤٩ـ ٣٥٤) .

(٢) في (و ، ز) : (منصوب نصب المثنىٰ) بدل (ملحق بالمثنىٰ) .

(٣) تفسير الجلالين (ص٧٥٤) .

أي : مُزدجِراً وهو كَلِيلٌ ، ولا ينقلبُ البصرُ مُزدجِراً كَلِيلاً مِنْ كَرَّتَينِ فقط ؛ فتعيَّنَ أنْ يكونَ المُرادُ بـ(كَرَّتَينِ) التكثيرَ ، لا اثنَينِ فقط .

وكذلك (لَبَّيْكَ) ؛ معناه : إقامةٌ بعدَ إقامةٍ كما تقدَّم[1] ، فليس المُرادُ الاثنَينِ فقط ، وكذا باقي أخواتِهِ على ما تقدَّم في تفسيرها[2] .

ومذهبُ يونسَ : أنَّهُ ليس بمُثنّىً ، وأنَّ أصلَهُ : (لَبَّىٰ) ، وأنَّهُ مقصورٌ

---

* قوله : (مُزدجِراً) ؛ أي : ممنوعاً (وهو كَلِيلٌ) ؛ أي : ضعيفٌ .

* قوله : (إقامةٌ بعدَ إقامةٍ) عبارةُ « المصباح » : (أنا مُلازِمٌ طاعتَكَ لزوماً بعدَ لزومٍ)[3] .

* قوله : (أنَّهُ ليس بمُثنّىً) الضميرُ في (أنَّهُ) : لـ(لَبَّيْكَ) ، فخلافُهُ فيه

لا يَقتضِي كونَ (لبَّيك) بمعنىٰ : إجابةٌ بعدَ إجابةٍ بقولِ (لبَّيك) ؛ إذ هو كاشتقاق (سوَّفتُ) مِنْ (سوف) لمعنىٰ : (قلتُ : سوف) ، مع أنَّ (سوف) لا يدلُّ علىٰ قولِ (سوف) في نحو قولك : (سوف أفعلُ) ، كما لا يخفىٰ .

وإيضاحُهُ : أنَّهُ مأخوذٌ منه باعتبار كونِهِ مقصوداً به نَفْسه ، فهو مأخوذٌ منه باعتبارِ كونِهِ مَقُولاً ؛ فلذلك كان معناه قولَ هٰذا اللفظ ، وبهٰذا يندفعُ توهُّمُ الدَّوْر في نحو : (سبَّح) بمعنىٰ : (قال : سبحان الله) ، و(لبَّىٰ) بمعنىٰ : (قال : لبَّيك) ، فافْهَمْ .

---

(١) انظر (٣/ ٦١٤ـ٦١٥) .

(٢) انظر (٣/ ٦١٥) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٧٥١) ، وفي هامش (ج) : (وهي بمعنىٰ عبارة شارحنا) .

قُلِبَتْ أَلِفُهُ ياءً مع المُضمَر ، كما قُلِبَتْ أَلِفُ (لَدَىٰ) و(علىٰ) مع الضمير ؛ فقيل : (لَدَيْهِ) و(عَلَيْهِ) .

وردَّ عليه سيبويهِ : بأنَّهُ لو كان الأمرُ كما ذَكَرَ.. لم تنقلبْ أَلِفُهُ مع الظاهر ياءً ، كما لا تنقلبُ ألفُ (لَدَىٰ) و(علىٰ) ؛ فكما تقولُ : (لدىٰ زيدٍ) و(علىٰ زيدٍ).. كذلك كان ينبغي أنْ يُقالَ : (لبَّىٰ زيدٍ) ، لٰكنَّهُم لمَّا أضافُوهُ إلى الظاهر قَلَبُوا الألفَ ياءً فقالوا : (فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر) ؛ فدَلَّ ذلك علىٰ أنَّهُ مُثنَّىً ، وليس بمقصور كما زَعَمَ يونسُ[1] .

٣٩٩ـ وأَلْزَمُوا إضافةً إلى الجُمَلْ (حيثُ) و(إذْ) . . . .

وحدَهُ ؛ فقولُ ابنِ الناظمِ : (خلافُهُ فيه وفي أخواته).. غَلَطٌ ، كما في « التوضيح »[2] .

* قوله : (وأَلْزَمُوا إضافةً) الضميرُ : للعرب ؛ أي : التَزَمُوا ذلك في استعمالاتهم .

واستُشكِلَ ما ذكر : بأنَّهُ يلزمُ عليه الإضافةُ إلى الأفعال ، والإضافةَ تُفِيدُ التعريفَ أو التخصيصَ ، والأفعالَ لا يتأتَّىٰ فيها ذلك .

---

* قوله : (واستُشكِلَ ما ذكر...) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ ليس المضافُ

---

(١) الكتاب (١/ ٣٥١) ، وقال الصبان في « حاشيته » (٢/ ٣٨١) : (ليونس أنْ يُجِيبَ : بأنَّ قولَهُ : « فلَبَّيْ يَدَيْ مِسْوَر » شاذٌّ ؛ فلا يَصلُحُ للردِّ ، فتأمَّلْ) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٢٤) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٢٧٨) .

. . . . وإنْ يُنوَّنْ يُحتمَلْ

وأُجِيبَ : بأنَّ الفعلَ هنا مُنزَّلٌ منزلةَ المصدر ، كما في قوله تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة : ٦] ؛ أي : سواءٌ [عليهم] الإنذارُ وعدمُهُ . انتهىٰ « فارِضي »[(١)] .

❁ قوله : (وإنْ يُنوَّنْ) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(يُنوَّن) : فعلُ الشرط ، والضميرُ فيه النائبُ عن الفاعل : يعودُ إلىٰ (إذ) ، وجوابُ الشرطِ : (يُحتمَلْ) ، قال ابنُ قاسمٍ : (أي : وإنْ يُعوَّضِ التنوينُ عن الإضافة . . وَجَبَ قطعُها عنها لفظاً ، أو : . . . .

إليه هو الأفعالَ ، بل الجُمَل ، والإشكالُ جارٍ فيها أيضاً ؛ إذ الجُمَلُ لا تتَّصِفُ بتعريفٍ أو تخصيص ، سواءٌ كانتْ فعليَّةً أو اسميَّة ، بل المُتَّصِفُ بذلك إنَّما هو الاسمُ المفرد ، لٰكنَّ المُحشِّيَ نَظَرَ إلى الظاهر ، فاعتبرَ أنَّ المضافَ إليه هو الوالي للظرف ، والوالي له إمَّا فعلٌ أو اسم ، والاسمُ لا إشكالَ فيه ؛ لأنَّهُ يتعرَّفُ أو يتخصَّصُ ، فَبقِيَ الإشكالُ في الفعل ، وقد مَنَعَ بعضُهُمُ الإشكالَ في الفعل أيضاً ؛ بأنَّهُ يقبلُ التخصيصَ ؛ إذ المفاعيلُ كلُّها تخصيصٌ له .

❁ قوله : (وَجَبَ قطعُها عنها) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ المُرادَ بـ (يُحتَمَلْ) : يجب ؛ لأنَّ ما ذُكِرَ جوازٌ بعدَ امتناعٍ ؛ إذ لا يتأتَّى اجتماعُ التنوينِ والإضافة .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

وإنْ يُرَدَّ التنوينُ صحَّ قطعُها عنها لفظاً)[١] .

* قوله : (إفرادُ « إذْ ») مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوضِعَ الضميرِ للضرورة ، أو إنَّهُ عبَّر بذلك لئلَّا يُتوهَّمَ عودُ الضميرِ في (يُنوَّن) على المذكور مِنْ (إذ) و(حيثُ) ، كما أفادَهُ البُهُوتيُّ[٢] ، أو إنَّ محلَّ الإضمارِ : إذا كان الضميرُ ومرجعُهُ في جملةٍ واحدة ، كما صرَّح به بعضُ حواشي « المنهج » في نظير ذلك[٣] ، بخلاف ما هنا ؛ فإنَّ الضميرَ ومرجعَهُ في جملتَين .

* قوله : (وما كـ « إذْ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : اسمٌ موصولٌ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (أَضِفْ) ، و(كـ « إذ ») : في موضعِ صِلَةِ (ما) ، و(معنىً) : منصوبٌ علىٰ نزع الخافض أو على التمييز ، والكافُ في قوله : (كـ « إذ ») : بمعنىٰ (مِثْل) نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ علىٰ تقديرِ مضافٍ بين الجارِّ والمجرور ،

---

* قوله : (صحَّ قطعُها عنها) ؛ أي : وصحَّ عدمُ قطعِها ؛ لأنَّ التنوينَ لم يحصلْ بالفعل ؛ فالتعبير بـ (يُحتَمَلْ) باقٍ علىٰ ظاهره ، هـٰذا مُرادُهُ ، وقد يُقالُ : متىٰ أُرِيدَ التنوينُ لا بدَّ مِنَ القطع عن الإضافةِ ؛ حتىٰ يكونَ للإرادة فائدةٌ ، تأمَّلْ .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٤) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٥٠٢ـ٥٠٣) .

(٣) أفاده الشَّبْرَامَلِّسي في « حاشيته علىٰ شرح المنهج » (ق/ ١٠٢) .

. . . . أَضِفْ جوازاً نحوُ (حينَ جا نُبِذْ)

والتقديرُ : (أَضِفِ الزمنَ المُبهَمَ الذي كـ « إذ » في معنى المُضِيِّ إضافةً مِثْلَ إضافةِ « إذ » إلى الجُمَل جوازاً) .

ويحتملُ : أنْ يكونَ (ما) مبتدأً ، خبرُهُ : (كـ « إذ ») ؛ أي : والذي كـ (إذ) في المعنىٰ كائنٌ مِثْلَ (إذ) في الإضافة .

❀ قوله : (جوازاً) مفعولٌ مطلقٌ منصوبٌ بـ (أَضِفْ) ، وبيَّن بهـٰذا : أنَّ وجهَ الشَّبَهِ مطلقُ الإضافةِ لفظاً وإنِ اختلفتْ بلزومها في (إذ) وجوازِها فيما كـ (إذ) ، فاندفعَ ما يُقالُ : قولُهُ : (كـ « إذ ») يَدُلُّ علىٰ ثبوت الإضافةِ ولزومِها ، وجوازِ الإفرادِ والتنوينِ ، وليس كذلك . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (نحوُ حينَ . . .) إلىٰ آخره : (نحو) : خبرُ محذوفٍ ، أو منصوبٌ بفعلٍ محذوف ، و(حينَ) : اسمُ زمانٍ مُبهَمٌ مبنيٌّ على الفتح على الراجح ؛ لإضافته إلىٰ مبنيٍّ ، والعاملُ في محلِّهِ : (نُبِذْ) ، والنَّبْذُ : الإلقاءُ

❀ قوله : (ويحتملُ : أنْ يكونَ « ما » مبتدأً . . .) إلىٰ آخره ، و(أَضِفْ جوازاً) علىٰ هـٰذا : استئنافٌ في قوَّة الاستدراك ؛ أي : لـٰكن أَضِفْ جوازاً فيما كـ (إذ) ، بخلاف (إذ) ؛ فتتعيَّنُ الإضافةُ فيها إلى الجُمَل ولو معنىً .

❀ قوله : (وجوازِ الإفرادِ) ؛ أي : لفظاً ، والتنوينُ عِوَضٌ عن الجملة ، وليس كذلك ، بل يجوزُ فيما كـ (إذ) القطعُ عن الإضافة لفظاً ومعنىً .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٤) .

مِنَ المُلازِمِ للإضافة : ما لا يُضافُ إلا إلى جملة[1] ؛ وهو : (حيثُ)[2] ، و(إذْ)[3] ، و(إذا) .

فأمَّا (حيثُ) : فتُضافُ إلى الجملة الاسميَّة ؛ نحوُ : (اجْلِسْ حيثُ زيدٌ

مِنَ اليد ، وقد يكونُ حقيقةً ؛ نحوُ : (نَبَذْتُ الثوبَ والخاتَمَ) ، ومجازاً ؛ نحوُ : (نَبَذْتُ فُلاناً) : إذا طَرَدْتَهُ وأَبْعَدْتَهُ عنك ، وهـٰذا منه ؛ أي : حينَ جاءَ طُرِدَ وأُبعِدَ . انتهىٰ « مُعرِب »[4] .

❀ قوله : (إلى الجملة الاسميَّة ؛ نحوُ : اجْلِسْ . . .) إلىٰ آخره ؛

---

(١) ويُشترط في الجملة : أنْ تكونَ خبريةً غيرَ مشتملةٍ علىٰ ضمير يرجع إلى المضاف . « صبان » (٢/ ٣٨١) نقلاً عن الدَّمَامِينيِّ .

(٢) وهو ظرفُ مكانٍ تصرُّفُه نادرٌ ، وقد يُرادُ به الزمان ، وثاؤه بالحركات الثلاث ، وقد تُبدَلُ ياؤه واواً ؛ بل قال ابن سِيدَه : هي الأصل ، كما في « الدَّمَامِينيِّ » ، وبنو فَقْعَسٍ يعربونها ، ولا يُضافُ إلى الجملة مِنْ أسماء المكان غيرُها ، كما في « المغني » . « صبان » (٢/ ٣٨١) .

(٣) وهو ظرفُ زمانٍ ماضٍ لا يتصرَّفُ إلا إذا أُضيف إليه ظرفُ زمان ؛ كـ(يومئذٍ) ، وقال جماعةٌ منهم الناظم : أو وَقَعَ مفعولاً به ؛ نحوُ : ﴿ وَاذْكُرُوٓا۟ إِذْ كُنتُمْ قَلِيلًا ﴾ [الأعراف : ٨٦] ، أو بدلاً منه ؛ نحوُ : ﴿ وَاذْكُرْ فِى الْكِتَٰبِ مَرْيَمَ إِذِ انتَبَذَتْ ﴾ [مريم : ١٦] ؛ فـ (إذ انتبذت) : بدلُ اشتمال مِنْ (مريم) ، وأوَّلَ ذلك الجمهورُ ، وتَرِدُ للتعليل فتكونُ حرفاً ، وقيل : بل هي ظرف والتعليلُ مُستفادٌ مِنْ قوَّة الكلام ، وللمُفاجأة بعد (بينا) أو (بينما) ؛ نحوُ : (بينما أنا قائمٌ إذ أَقْبَلَ عمرٌو) ، وهل هي حينئذٍ ظرفُ زمان ، أو مكانٍ ، أو حرفُ مفاجأة ، أو حرفٌ زائد ؟ أقوالٌ . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٣٨١_٣٨٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٠٥) .

(٤) تمرين الطلاب (ص٨٦) .

جالسٌ) ، وإلى الجملة الفعليّةِ ؛ نحوُ : (اجْلِسْ حيثُ جَلَسَ زيدٌ) ، أو : (حيثُ يجلسُ زيدٌ) ، وشَذَّ إضافتُها إلىٰ مفرد ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٢٦ـ أَمَا تَرَىٰ حيثُ سُهَيلٍ طالِعَا

أي : بشرطِ : ألَّا يكونَ خبرُها فعلاً ماضياً أو مضارعاً ، كما ذَكَرَهُ الشاطِبيُّ[2] .

* قوله : (أَمَا تَرَىٰ حيثُ. . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

نجماً يُضِيءُ كالشِّهابِ لامِعَا

(تَرَىٰ) : مِنْ رُؤْيةِ البَصَر ، و(طالعاً) : مفعولُهُ ، وقيل : حالٌ مِنْ (سُهَيلٍ) ، وهو بضمِّ السين المُهمَلة : نجمٌ يَطلُعُ وقتَ السَّحَر .

---

* قوله : (أي : بشرطِ : أَلَّا يكونَ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا شرطٌ للحُسْن ، فلا يُنافي ما في « المغني » ؛ مِنْ أنَّ نصبَ (زيدٍ) في قولك : (جلستُ حيثُ زيداً أَرَاهُ).. أَوْلىٰ مِنْ رفعه على الابتداء ؛ لأنَّ إضافةَ (حيثُ) إلى الفعليّة أكثرُ[3] .

* قوله : (وقيل : حالٌ مِنْ « سُهَيلٍ ») ، وشرطُ مجيءِ الحالِ مِنَ

---

(١) شطر مجهول النسبة أنشد المُحشِّي شطراً بعده وُجد في (ح) ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٢) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٧٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨٠) ، و« المساعد » (١/ ٥٢٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٠٨ـ ١٣٠٩) ، و« خزانة الأدب » (٧/ ٣ـ٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٥١ـ١٥٣) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٧٥) .

(٣) مغني اللبيب (١/ ١٨٠) .

والشاهدُ : في (حيثُ سُهَيلٍ) ؛ فإنَّهُ أضاف (حيثُ) إلىٰ مُفرَدٍ ؛ فـ(حيثُ) علىٰ هٰذا : قيل : معربةٌ[1] ؛ لأنَّ سببَ بنائِها إضافتُها إلى الجُمَل وهي مُنتفِيةٌ ، وإعرابُها نصبٌ بالظرفيَّة ، أو بالمفعوليَّة لـ (تَرَىٰ) بجَعْلها قَلْبيَّةً ، وقيل : مبنيَّةٌ دائماً وإنْ أُضِيفتْ لمفردٍ ، وقيل : (سُهَيل) : مرفوعٌ ؛ فـ (حيثُ) : مضافةٌ إلىٰ جملةٍ ، والتقديرُ : (حيثُ سُهَيلٌ كائنٌ طالعاً) ؛ فـ(طالعاً) : مفعولُ (تَرَىٰ) ، أو حالٌ من الضمير في الخبر .

المضاف إليه موجودٌ ؛ فإنَّ (حيثُ) للمكان وهو مُلازِمٌ له ، فأَشْبَهَ الجزءَ ، ويصحُّ الاستغناءُ عنه ؛ فإنَّ رؤيةَ الطالعِ تستلزمُ رؤيةَ مكانِهِ عادةً ، ورؤيةُ مكانِ سُهيلٍ غيرُ مقصودةٍ لذاتها ، بل المقصودُ رؤيةُ سُهيلٍ .

* قوله : (بالظرفيَّة) ؛ أي : المكانيَّةِ ، وهو مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ حال مِنْ (طالعاً) ؛ علىٰ قاعدةِ نعتِ النكرةِ إذا تقدَّم عليها ، والمعنىٰ : ألم تُبْصِرْ طالعاً مِنَ الطوالع حالَ كونِهِ في مكانِ سُهيلٍ ؟

وقوله : (أو بالمفعوليَّة لـ « تَرَىٰ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّها ظرفٌ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ مفعول ثانٍ لـ (ترىٰ) ، و(طالعاً) مفعولٌ أوَّلُ ، ولا يُنافي هٰذَينِ كونُ المقصودِ طلوعَ سُهيل ؛ بأنْ يكونَ المُرادُ أنَّ ذلك الطالعَ في مكان سُهيلٍ هو سُهيل .

---

(١) وقد وُجد بخطِّ بعض الضابطين (حيثَ) بفتح الثاء ، ممَّا يُؤيِّد ما نقله ابن جنِّي ؛ مِنْ أنَّ (حيث) إذا أُضيفت إلىٰ مفرد أُعربت . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٨٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٥١) .

وأمّا (إذ) : فتُضافُ أيضاً إلى الجملة الاسميَّة ؛ نحوُ : (جئتُكَ إذ زيدٌ قائمٌ) ، وإلى الجملة الفعليَّة ؛ نحوُ : (جئتُكَ إذ قامَ زيدٌ)(١) .

ويجوزُ حذفُ الجملةِ المضافِ إليها ، ويُؤتىٰ بالتنوين عِوَضاً عنها(٢) ؛

---

* قوله : (وأمّا « إذ » : فتُضافُ أيضاً إلى الجملة الاسميَّة) أَطْلَقَ الاسميَّةَ ، كما أَطْلَقَ الناظمُ الجملةَ الشاملةَ للاسميَّة مطلقاً ، ولم يُقيِّدْها بألَّا يكونَ خبرُها ماضياً ؛ لأنَّ هٰذا قيدٌ في حُسْنِ إضافةِ (إذ) ، لا في الإضافة مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كانتْ حَسَنةً أم لا ؛ قال الرَّضِيُّ : (واعلَمْ : أنَّهُ يَقبُحُ أنْ يَلِيَها اسمٌ بعدَهُ فعلٌ ماضٍ ؛ نحوُ : « إذ زيدٌ قام » ، بل الفصيحُ : « إذ قام زيدٌ » ؛ لأنَّ « إذ » موضوعٌ للماضي ، فإيلاؤُهُ الماضيَ أَوْلى) انتهى « ابن قاسم »(٣) .

---

* قوله : (أنَّهُ يَقبُحُ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ القُبْحِ ـ كما أشار إليه بعدُ ـ : أنَّ (إذ) لِمَا مضىٰ ، والفعلَ الماضيَ مناسبٌ لها في الزمان ، وهما في جملةٍ واحدة ، فلم يَحسُنِ الفصلُ بينهما ، بخلافِ ما إذا كان مضارعاً ؛ نحوُ : (إذ زيدٌ يقومُ) ؛ فإنَّهُ حَسَنٌ ، كما في « الهَمْع »(٤) .

---

(١) يُشعِرُ باشتراط مُضِيِّ الفعل لفظاً ، ومثلُهُ الماضي معنىً ؛ نحوُ : ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَٰهِـۧمُ ٱلْقَوَاعِدَ﴾ [البقرة : ١٢٧] ، لا غيرهما . « خضري » (٢/ ٥٠٦) .

(٢) ومثلها في ذلك : (إذاً) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿وَلَئِنْ أَطَعْتُم بَشَرًا مِّثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذًا لَّخَٰسِرُونَ﴾ [المؤمنون : ٣٤]. انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٠٦)، وما تقدم في (١/ ٢٧٠ـ٢٧١) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٥) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ٢٠١) .

(٤) همع الهوامع (٢/ ١٧٤) .

كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأَنتُمْ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٤] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وإنْ يُنوَّنْ يُحتمَلْ إفرادُ « إذْ ») ؛ أي : وإنْ يُنوَّنْ (إذْ) يُحتمَلْ إفرادُها ؛ أي : عدمُ إضافتِها لفظاً ؛ لوقوعِ التنوينِ عِوَضاً عن الجملة المضافِ إليها .

---

* قوله : (﴿ حِينَئِذٍ تَنظُرُونَ ﴾) كُسِرَتِ الذالُ مِنْ (يومئذٍ) ونحوِهِ ؛ لالتقاء الساكنَيْنِ ، خلافاً للأخفش في جَعْلِهِ للجرِّ بالإضافة ، ورُدَّ بأوجهٍ ؛ منها : أنَّهُم قالوا : (يومَئذَ) بالفتح[1] .

تنبيه

[في أنَّ إضافةَ (إذ ذاكَ) إلىٰ جملةٍ اسميّة لا إلىٰ مفرد]

قولُهُم : (إذ ذاكَ) ليس مِنَ الإضافة إلىٰ مفرد ، بل إلىٰ جملةٍ اسميَّة ، التقديرُ : (إذ ذاكَ كذلك) ، نبَّه عليه المُرَاديُّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

وإضافةُ (يوم) إلىٰ (إذ) للبيان ؛ كما في (شجرِ أَرَاكٍ) ، ذَكَرَهُ الدَّمَامِيني[3] ، وفيه : أنَّ (اليومَ) بمعنى الوقت ، ولو اقتصر علىٰ (يوم كذا) أو (وقت كذا) . أَغْنىٰ عن الإضافة ، بخلافِ (شجرِ أَرَاكٍ) ؛ . . . .

---

* قوله : (للبيان) ؛ أي : لأنَّ المُرادَ باليوم : مُطلَقُ الزمن ، و(إذ) معناه الزمنُ المُقيَّدُ بالمضاف إليه .

* [قوله : (بخلافِ « شجرِ أَرَاكٍ ») ؛ أي : لأنَّهُ لو حُذف (شجر) لم

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٥١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٣) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦١٠) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٥) .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ ق٣١٣) .

وأمَّا (إذا) : فلا تُضافُ إلا إلىٰ جملةٍ فعليَّة ؛ فتقولُ : (آتِيكَ إذا قام زيدٌ) ، ولا يجوزُ إضافتُها إلىٰ جملةٍ اسميَّة ؛ فلا تقولُ : (آتِيكَ إذا زيدٌ قائمٌ) ، خلافاً لقوم ، وسيذكرُها المُصنِّفُ[1] .

وأشار بقوله : (وما كـ « إذْ » معنىً كـ « إذْ ») : إلىٰ أنَّ ما كان مِثْلَ (إذ) في كونِهِ ظرفاً ماضياً غيرَ محدودٍ . . يجوزُ إضافتُهُ إلىٰ ما تُضافُ إليه (إذْ) مِنَ الجملة ؛ وهي الجملةُ الاسميَّةُ والفعليَّةُ ؛ وذلك نحوُ : (حين) ، و(وقت) ، و(زمان) ، و(يوم) ؛ فتقولُ : (جئتُكَ حينَ جاء زيدٌ) ، و(وقتَ جاء عمرٌو) ، و(زمانَ قَدِمَ بكرٌ) ، و(يومَ خَرَجَ خالدٌ) ، وكذلك تقولُ : (جئتُكَ حينَ زيدٌ قائمٌ) ، وكذلك الباقي .

لا يُستفادُ المطلوبُ فيه بدون الإضافة .

نعم ؛ يُمكِنُ توجيهُ هـٰذه الإضافةِ بالإجمال والتفصيلِ . انتهى « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (ويوم) اعتُرِضَ : بأنَّ (اليومَ) محدودٌ .

ويُجابُ بما أفادَهُ المُصنِّفُ في « شرح الكافية » ؛ حيثُ قال : (إنَّ « اليومَ » عندَ العربِ لا يختصُّ بالنهار إلا بقرينةٍ ؛ مثلُ أنْ يُقالَ : « لا آتِيكَ في يومٍ ولا ليلةٍ » ، فإن قلتَ : « لا آتِيكَ يوماً » ولم تَقْرِنْهُ بـ « ليلة » . . كان بمعنىٰ

يكن هناك إضافةٌ] .

* قوله : (بالإجمال والتفصيلِ) ؛ أي : إجمالِ الزمنِ ثمَّ تفصيلِهِ .

---

(١) انظر (٣/ ٦٣٩) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٥) .

وإنَّما قال المُصنِّفُ : (أَضِفْ جوازاً) ؛ ليُعلَمَ أنَّ هـٰذا النوعَ ـ أعني : ما كان مِثْلَ (إذْ) في المعنى ـ يُضافُ إلىٰ ما يُضافُ إليه (إذْ) ـ وهو الجملةُ ـ جوازاً لا وجوباً .

فإن كان الظرفُ غيرَ ماضٍ ، أو محدوداً . . لم يَجْرِ مَجْرىٰ (إذ) ، بل يُعامَلُ غيرُ الماضي ـ وهو المُستقبَلُ[1] ـ مُعاملةَ (إذا) ؛ فلا يُضافُ إلى الجملة الاسميَّةِ ، بل إلى الفعليَّة[2] ؛ فتقولُ : (أَجيئُكَ حينَ يجيءُ زيدٌ) ، ولا يُضافُ المحدودُ إلىٰ جملةٍ ؛ وذلك نحوُ : (شهرٍ) ، و(حول) ، بل لا يُضافُ إلا إلىٰ مفردٍ ؛ نحوُ : (شهرِ كذا) ، و(حولِ كذا) .

« وقت » و« حين » ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ رَبِّكَ يَوْمَئِذٍ ٱلْمَسَاقُ ﴾ [القيامة : ٣٠] ، وهـٰذا لا يختصُّ بليلٍ ولا نهار ؛ لأنَّ المُرادَ به وقتُ الاحتضارِ والنَّزْعِ) انتهىٰ[3] .

قال ابنُ قاسمٍ : (وفي هـٰذا تصريحٌ بالفرق بينَ « اليوم » و« النهار » ، فليُتأمَّلْ)[4] .

---

(١) سيأتي التصريح بضبط الباء في (٥/ ٢٢) .

(٢) هـٰذا مذهب سيبويه ؛ مِنْ أنَّ مُشبِهَ (إذ) و(إذا) يُعامَلُ معاملتَهُما ؛ فيُضافُ الأوَّلُ إلى الجملتَينِ ، والثاني إلى الفعليّة فقط مثلَهُما ، ووافقه الناظمُ في مُشبِهِ (إذ) ، وجوَّز الإضافة إلى الجملة الاسمية في مشبه (إذا) ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ يَوْمَ هُم عَلَى ٱلنَّارِ يُفْتَنُونَ ﴾ [الذاريات : ١٣] ، وأُجيب : بأنَّهُ نُزِّلَ المستقبل منزلة الماضي لتحقُّقِ وقوعه ؛ فهو مُشبِهٌ لـ (إذ) لا لـ (إذا) ، وقد صرَّح الشاطِبيُّ بأنَّ مُشبِهَ (إذا) يجوزُ إعرابُهُ وبناؤُهُ على التفصيل في مُشبِهِ (إذ) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٠٧) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ٩٤١ـ٩٤٢) .

(٤) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٥) .

٤٠١ـ وٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ ما كـ (إذْ) قد أُجْرِيَا وٱخْتَرْ بِنَا مَتْلُوِّ فعلٍ بُنِيَا
٤٠٢ـ وقبلَ فعلٍ مُعرَبٍ أو مُبتَدَا أَعْرِبْ ومَنْ بنىٰ فلن يُفنَّدَا

تقدَّمَ أنَّ الأسماءَ المضافةَ إلى الجملة علىٰ قِسْمَينِ : أحدُهُما : ما يُضافُ إلى الجملة لزوماً ، والثاني : ما يُضافُ إليها جوازاً(١) .

وأشار في هـٰذَينِ البيتَينِ : إلىٰ أنَّ ما يُضافُ إلى الجملة جوازاً يجوزُ فيه الإعرابُ والبناءُ(٢) ، سواءٌ أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّة صُدِّرتْ بماضٍ ، أو جملةٍ

❀ قوله : (وٱبْنِ أَوَ ٱعْرِبْ) تنازعا قولَهُ : (ما كـ « إذ ») ، وقولُهُ : (بِنَا) : مفعولٌ بـ (ٱخْتَرْ) ، وهو مضافٌ ، و(مَتْلُوِّ) : مضافٌ إليه ، وهو مضافٌ أيضاً إلىٰ (فِعْلٍ) ، وقولُهُ : (بُنِيَا) : صفةٌ لـ (فِعْل) ، وألفُهُ : للإطلاق . انتهىٰ « فارضي »(٣) .

❀ قوله : (وقبلَ فعلٍ . . .) إلىٰ آخره : الظرفُ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَعْرِبْ) .

❀ قوله : (والبناءُ) ؛ أي : للتناسُب عندَ البَصْريِّينَ ، . . . .

❀ قوله : (أي : للتناسُب عندَ البَصْريِّينَ) ؛ أي : المُشاكلةِ للفعل

---

(١) انظر (٣/ ٦٢٦ـ ٦٣٢) .
(٢) ومثلُهُ في ذلك : كلُّ اسمٍ مبهم غير ظرف ؛ كـ (غير) ، و(مثل) ، و(دون) ، و(بين) ، إذا أُضِيفَتْ لمفرد مبني ؛ فإنَّهُ يجوزُ أن تكتسبَ من بنائه ، وقد قُرِئَ (مثل) في قوله تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ لَحَقٌّ مِّثْلَ مَآ أَنَّكُمْ تَنطِقُونَ ﴾ [الذاريات : ٢٣] . . بالرفع والبناء على الفتح . انظر « الدر المصون » (١٠/ ٤٦ـ٤٧) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) .

فعليَّة صُدِّرتْ بمضارع ، أو جملةٍ اسميَّة ؛ نحوُ : (هٰذا يومُ جاء زيدٌ) ، و(يومُ يَقدَمُ بكرٌ) ، أو (يومُ عمرٌو قائمٌ) ، وهٰذا مذهبُ الكُوفيِّينَ ، وتَبِعَهُم الفارسيُّ والمُصنِّفُ ، لٰكنَّ المُختارَ فيما أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّة صُدِّرتْ بماضٍ . . البناءُ ، وقد رُوِيَ بالبناء والإعراب قولُهُ[1] : [من الطويل]

ولشَبَهِ الظرفِ بحرف الشرطِ عندَ ابنِ مالك ، كما في « التصريح »[2] .

* قوله : (صُدِّرتْ بماضٍ) . . . .

المبنيّ ؛ لكونه هو المقصودَ بالذات لا الجملة ؛ ولذلك لا يجوزُ البناءُ عندَهُم معَ الاسم والفعلِ المعرب وإن كانتِ الجملةُ مبنيَّةً ؛ لأنَّ الجملةَ ليستْ هي المقصودَ بالذات ؛ علىٰ أنَّ الجملةَ لا تتَّصِفُ بالبناء اصطلاحاً ، كما لا تتَّصِفُ بالإعراب ؛ إذ هما مِنْ خواصِّ المفرداتِ وإن لم يتأثَّرْ لفظُها بالعامل كالمبنيِّ .

* قوله : (ولشَبَهِ الظرفِ بحرف الشرطِ) ؛ أي : في جَعْلِ الجملةِ التي

---

(١) صدر بيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٣٢) ضمن اعتذاريّة إلى النعمان بن المنذر ، وعجزه سيذكره المُحشي ، ومطلع القصيدة :

عَفَا ذو حُسىً مِنْ فَرْتَنَىٰ فالفوارعُ فجَنْبَا أَرِيكٍ فالتِّلاعُ الدوافعُ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٣٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٥) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٨٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٠٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٣) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٦٤) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٢٥ـ١٣٢٧) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ٥٥٠ ـ ٥٦٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٢٣ـ ١٢٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٤٢) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٧) .

٢٢٧ـ على حِينَ عاتبتُ المَشِيبَ على الصِّبا . . . .

بفتح نون (حينَ) على البناء ، وكسرِها على الإعراب .

وما وَقَعَ قبلَ فعلٍ معربٍ أو قبلَ مبتدإٍ . . فالمختارُ فيه : الإعرابُ ، ويجوزُ البناء ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (ومَنْ بنىٰ فلن يُفنَّدا) ؛ أي : فلن يُغلَّطَ ، وقد قُرِئَ في السبعة : ﴿ هَٰذَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ صِدْقُهُمْ ﴾ [المائدة : ١١٩] ؛ بالرفع . . . .

مثلُهُ : المضارعُ المبنيُّ[1] .

* قوله : (علىٰ حِينَ عاتبتُ . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

. . . . وقلتُ أَلَمَّا أَصْحُ والشَّيْبُ وازِعُ

(على الصِّبا) بكسر الصاد ؛ أي : لأجله ؛ فـ (علىٰ) : للتعليل ، والهمزةُ في (أَلَمَّا) : للاستفهام ، و(لمَّا) : جازمةٌ ، و(أَصْحُ) : مجزومٌ به ؛ أي : لم أَصْحُ ، وجملةُ (والشَّيْبُ وازِعُ) ـ بالزاي والعينِ المُهمَلة ؛ بمعنىٰ : مانع ـ . . حاليَّةٌ .

تَلِيهِ مفتقرةً إليه وإلىٰ غيره ؛ وذلك أنَّ (قمتَ) الأُولىٰ مِن قولك : (حينَ قمتَ قمتُ) . . كان كلاماً تامّاً قبلَ دخولِ (حينَ) ، وعندَ دخولِ (حين) يكونُ ناقصاً غيرَ تامٍّ ، كما أنَّ جملةَ الشرطِ قبلَ دخولِ أداةِ الشرطِ . . كانتْ تامَّةً ، وبعدَ دخولِها صارتْ ناقصة .

---

(١) أي : المتصلةُ به إحدى النونين ؛ فكان الأَولىٰ أن يقول : (بمبني) بدل (بماض) .

على الإعراب ، وبالفتح على البناء[1] ، هـٰذا ما اختاره المُصنِّفُ .

ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ فيما أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّةٍ صُدِّرتْ بمضارعٍ ، أو إلىٰ جملةٍ اسميَّة . . إلا الإعرابُ ، ولا يجوزُ البناءُ إلا فيما أُضِيفَ إلىٰ جملةٍ فعليَّةٍ صُدِّرتْ بماضٍ[2] .

هـٰذا حُكْمُ ما يُضافُ إلى الجملة جوازاً ، وأمَّا ما يُضافُ إليها وجوباً . . فلازمٌ للبناء ؛ لشَبَهِهِ بالحرف في الافتقار إلى الجملة ؛ كـ (حيثُ) ، و(إذ) ، و(إذا) .

❀ قوله : (وبالفتح) ؛ أي : فيَحصُلُ التوفيقُ بينها وبينَ قراءةِ الرفع ؛ بخلافِ مَنْ أَعْرَبَهُ بالنصب ـ كالزَّمَخْشَرِيِّ ـ علىٰ أنَّهُ ظرفٌ لـ (قال) ، أو ظرفٌ مُخبَرٌ به عن (هـٰذا) ؛ فلا يكونُ فيه توفيقٌ بين القراءتَينِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❀ قوله : (ولا يجوزُ البناءُ) ، والآيةُ مُؤوَّلةٌ عندَهُم : بأنَّ اسمَ الإشارة فيها مُشارٌ به إلى الوَعْد ، و(يوم) ظرفٌ ، وكأنَّهُ قيل : (هـٰذا الوَعْدُ يومَ ينفعُ الصادِقينَ) ؛ فهي حركةُ إعرابٍ لا بناءٍ . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

. . . .

(١) قرأه بالفتح على البناء : نافع . انظر « الدر المصون » (٤/ ٥٢٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٥٨) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٣٣ ـ ٢٣٨) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٥ـ٢٥٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٨٠ ـ ٨٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٣٠ـ٢٣٣) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٦١٣) ، وانظر « الكشاف » (١/ ٦٩٧) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩١) ، وانظر « تمهيد القواعد » (٧/ ٣٢٤٥) .

٤٠٣ـ وأَلْـزَمُـوا (إذا) إضـافـةً إلـىٰ   جُمَلِ الأَفعالِ . . . .

* قوله : (وأَلْزَمُوا « إذا ». . .) إلىٰ آخره : (إذا) : مفعولٌ أوَّل ، و(إضافةً) : مفعولٌ ثانٍ .

* قوله : (جُمَلِ الأَفْعالِ) بالنَّقْل ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ بغير ذلك ؛ أي : الماضَوِيَّةِ كثيراً ، والمُضارِعيَّةِ قليلاً ، وقد اجتمعا في قول أبي ذُؤَيبٍ[1] : [من الكامل]

. . . .

(١) ديوان أبي ذُؤَيب الهذلي (ص٥٠) ، وهو ضمن مرثيته الشهيرة التي رثىٰ بها أبناءه الخمسة الذين هلكوا في عامٍ واحد بسبب الطاعون ، ومطلعها :

أَمِـنَ المَنُـونِ ورَيْبِهـا تتـوجَّـعُ   والدهرُ ليسَ بمُعتِبٍ مَنْ يجزعُ

ومن أبياتها :

قالتْ أُمَيمةُ ما لجسمِكَ شاحِباً   منـذُ ٱبتَـذَلْـتَ ومثـلُ مـالِكَ ينفـعُ
فـأجبتُهـا أنْ مـا لجسمـيَ أنَّـهُ   أَوْدىٰ بَنِـيَّ مِـنَ البـلادِ وودَّعُـوا
أَوْدىٰ بَنِـيَّ وأَعْقبُـونـي حَسْـرةً   بعـدَ الـرُّقـادِ وعَبْـرةً لا تُقلِـعُ
ولقـد أَرَىٰ أنَّ البكـاءَ سفـاهـةٌ   ولسوفَ يُولَعُ بالبُكىٰ مَنْ يُفجَعُ
سَبَقُـوا هَـوَيَّ وأَعْنَقُـوا لهـواهُـمُ   فتُخُـرِّمُـوا ولكـلِّ جنـبٍ مصـرعُ
فغَبَـرْتُ بعـدَهُـمُ بعيـشٍ نـاصِـبٍ   وإخـالُ أنِّـي لاحـقٌ مُستتبَـعُ
ولقـد حَـرَصْـتُ بـأنْ أُدافِعَ عنهـمُ   فـإذا المَنيَّـةُ أقبلـتْ لا تُـدفَـعُ
وإذا المَنِيَّـةُ أَنْشبَـتْ أظفـارَهـا   أَلْفَيْـتَ كـلَّ تميمـةٍ لا تنفـعُ
فـالعيـنُ بعـدَهُـمُ كـأنَّ حِـدَاقَهـا   سُمِلَـتْ بشـوكٍ فهْيَ عُـورٌ تـدمعُ
حتـىٰ كـأنِّـي للحـوادثِ مـروةٌ   بصفـا المُشـرَّقِ كـلَّ يـومٍ تُقْـرَعُ
وتَجَلُّـدي للشـامتيـنَ أُرِيهِـمُ   أنِّـي لـرَيْـبِ الـدهـرِ لا أتضعضـعُ   =

. . . .

والنَّفْسُ راغبةٌ إذا رَغَّبْتَها وإذا تُرَدُّ إلىٰ قليلٍ تَقْنَعُ

واعلَمْ : أنَّ الجملةَ بعدَ (إذا) في محلِّ جرٍّ ؛ لأنَّ (إذا) مضافةٌ والجملةَ مضافٌ إليه ؛ نحوُ : (إذا جاء زيدٌ أَكْرَمْتُهُ) ، وأمَّا جوابُها : فلا محلَّ له ؛ لأنَّها شرطٌ غيرُ جازمٍ .

واختُلِفَ في العامل فيها ؛ فقيل : شرطُها ، ورُدَّ : بأنَّ المضافَ إليه لا يعملُ في المضاف .

وأُجيبَ : بأنَّها حينئذٍ بمنزلة (متىٰ) ؛ فهي مرتبطةٌ بما بعدَها ارتباطَ أداةِ الشرطِ بجملة الشرط ، لا ارتباطَ المضافِ بالمضاف إليه .

وقيل : العاملُ فيها : ما في جوابها مِنْ فعلٍ وشِبْهِهِ ، وهـٰذا هو المشهورُ ، لـٰكن رُدَّ أيضاً : بأنَّهُ يقعُ في جوابها (إذا) الفُجائيَّةُ والفاءُ و(إنَّ) المُؤكِّدةُ ، وما بعدَ هـٰذه الثلاثةِ لا يعملُ فيما قبلَها ؛ كما تقولُ : (إذا جاءَني زيدٌ فإنِّي أُكرِمُهُ) ، ونحو ذلك .

وهـٰذا الرَّدُّ ظاهرٌ ، إلا أنَّ (إذا) ظرفٌ ، والظروفُ يُتوسَّعُ فيها ؛ ولهـٰذا ارتضى الزَّمَخْشَريُّ والحَوْفيُّ أنَّ جوابَها المقرونَ بالفاء عاملٌ فيها في ﴿ إِذَا جَآءَ

---

* قوله : (لا ارتباطَ المضافِ بالمضاف إليه) ؛ أي : لأنَّهُ لا إضافةَ علىٰ هـٰذا القول .

= والدهرُ لا يبقىٰ علىٰ حَدَثانِهِ جَوْنُ السَّراةِ له جدائدُ أربعُ

والبيت من شواهد : « المغني » (١/ ١٣٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٨١) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٠٧ـ٢١٦) .

. . . . . . كـ (هُنْ إذا ٱعْتَلَىٰ)

أشار في هـٰذا البيت : إلىٰ ما تقدَّم ذِكْرُهُ ؛ مِنْ أنَّ (إذا) تلزمُ الإضافةَ إلى الجملة الفعليَّة ، ولا تُضافُ إلى الجملة الاسميَّة[1] ، خلافاً للأخفش والكُوفيِّينَ ؛ فلا تقولُ : (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ) ، وأمَّا (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قامَ) . . فـ (زيدٌ) : مرفوعٌ بفعلٍ محذوف[2] ، وليس مرفوعاً على الابتداء ، هـٰذا مذهبُ سيبويهِ .

نَصۡرُ ٱللَّهِ﴾ [النصر : ١] . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

* قوله : (كـ « هُنْ إذا ٱعْتَلَىٰ ») بضمِّ الهاء ؛ مِنْ (هانَ يَهُونُ) ، وغَلِطَ مَنْ زَعَمَ أنَّها بالكسر ، والمعنىٰ : كُنْ مُتواضِعاً سهلاً إذا تكبَّر غيرُكَ وصَعُبَ ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[4] .

. . . .

---

(١) انظر (٣/ ٦٣١) .

(٢) أي : يُفسِّرُهُ المذكور ؛ مثلُ قوله تعالىٰ : ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآءُ ٱنشَقَّتۡ ﴾ [الانشقاق : ١] ، وأمَّا قولُهُ : (من الطويل)

إذا باهِلِيٌّ تحتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لهُ ولدٌ منها فذاكَ المُذَرَّعُ

فعلىٰ إضمار (كان) ؛ أي : إذا كان باهليٌّ . « خضري » (٢/ ٥١١) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٢) ، وانظر « الكشاف » (٤/ ٨١٠) ، و« الجنى الداني » (ص٣٧٠) .

(٤) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٦) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٣٩٥ـ٣٩٦) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق١٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٩٧) .

وخالفَهُ الأخفشُ ؛ فجوَّز كونَهُ مبتدأً خبرُهُ الفعلُ الذي بعدَهُ[1] .

وزَعَمَ السِّيرافيُّ : أنَّهُ لا خلافَ بينَ سيبويهِ والأخفشِ في جواز وقوعِ المبتدأ بعدَ (إذا) ، وإنَّما الخلافُ بينهما في خبرِهِ ؛ فسيبويهِ يُوجِبُ أنْ يكونَ فعلاً ، والأخفشُ يُجوِّزُ أنْ يكونَ اسماً ؛ فيجوزُ في : (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قامَ) جَعْلُ (زيد) مبتدأً عندَ سيبويهِ والأخفشِ ، ويجوزُ : (أَجِيئُكَ إذا زيدٌ قائمٌ) عندَ الأخفشِ فقط[2] .

٤٠٤ـ لِمُفهِـمِ ٱثنَيـنِ مُعـرَّفٍ بِـلَا   تَفَرُّقٍ أُضِيفَ (كِلْتا) و(كِلَا)

❀ قوله : (وخالفَهُ الأخفشُ) يَنْبَني على المذهبَينِ : أنَّ جملةَ الخبرِ لها محلٌّ مِنَ الإعراب عندَ الأخفشِ ، ولا محلَّ لها عندَ سيبويهِ ؛ لأنَّها مُفسِّرةٌ .

❀ قوله : (لمُفهِمِ ٱثنَينِ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (أُضِيفَ) ؛ أي : للفظِ (مُفهِمِ اثنَينِ) ، وجملةُ ما ذَكَرَهُ الناظمُ : ثلاثةُ شروطٍ لِمَا يُضافُ إليه (كلا)

❀ قوله : (يَنْبَني على المذهبَينِ : أنَّ جملةَ الخبرِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذه الجملةَ عندَ سيبويهِ ليستْ خبراً ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (يَنْبَني على المذهبَينِ : أنَّ الجملةَ الفعليَّةَ الواقعةَ بعدَ الاسمِ الوالي لـ « إذا » لها محلٌّ مِنَ الإعراب عندَ الأخفشِ ؛ لأنَّها خبرٌ ، ولا محلَّ لها . . .) إلىٰ آخره ، تدبَّرْ .

---

(١) سبق ما له عُلْقةٌ بهـٰذه المسألة في (٣/٣١ـ ٣٢، ١١٤ـ ١١٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/٢١٣ـ ٢١٤) ، و« أوضح المسالك » (٣/١٢٧) .

(٢) انظر « المساعد » (١/٥٠٧) .

مِنَ الأسماءِ المُلازِمةِ للإضافةِ لفظاً ومعنىً : (كِلْتا) و(كلا) ، ولا يُضافانِ إلا إلىٰ معرفةٍ مُثنّىً لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ : (جاءني كلا الرجلَينِ) ، و(كِلْتا المرأتَينِ) ، أو معنىً دونَ لفظٍ ؛ نحوُ : (جاءني كلاهما) ، و(كِلْتاهما) ، ومنه : قولُه[1] : [من الرمل]

٢٢٨ـ إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ مَدىً وكِلا ذلكَ وَجْهٌ وقَبَلْ

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (لمُفهِمِ ٱثنَينِ مُعرَّفٍ) ، واحترَزَ بقوله :

و(كِلْتا) : الدَّلالةُ على اثنَينِ ، والتعريفُ ، وأنْ يكونَ كلمةً واحدة ، وهٰذا الثالثُ هو المُرادُ بقوله : (بلا تَفرُّقِ) .

❁ قوله : (إنَّ للخيرِ وللشَّرِّ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّمَلِ ، و(مَدىً) بفتح الميم ؛ أي : غايةً ، و(الوَجْهُ) : الجهةُ ، و(القَبَل) بفتحتَينِ : كذلك ؛ فالعطفُ : للتفسير .

❁ قوله : (فالعطفُ : للتفسير) الأظهرُ : أنَّهُ مِنْ عطف المُرادِفِ ؛ لعدم أوضحيَّةِ الثاني ، والكلامُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ذو جهةٍ يُصرَفُ إليها ، تدبَّرْ .

---

(١) البيت لسيدنا عبد الله بن الزِّبَعْرىٰ رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٤١) ضمن قصيدة قالها بعد غزوة أحد يفتخر فيها بالنصر على المسلمين ، وكان إذ ذاك مشركاً ، ثم أسلم بعد فتح مكة وحَسُنَ إسلامه ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨١٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٣٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨٠) ، و« المساعد » (٢/ ٣٤٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٠١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٤ـ١٣٣٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٢٥١ـ٢٥٧) .

(بلا تفرُّقٍ) : مِنْ مُعرَّفٍ أَفْهَمَ الاثنَينِ بتفرُّق ؛ فإنَّهُ لا يُضافُ إليه (كلا) و(كِلْتا) ؛ فلا تقولُ : (كلا زيدٍ وعمرٍو جاء) ، وقد جاء شاذّاً ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

٢٢٩ـ كِلَا أَخِي وخَلِيلِي واجِدِي عَضُداً ... فـي النَّـائبـاتِ وإلمـامِ المُلِمَّـاتِ

والشاهدُ : في قوله : (وكِلا ذلك) ؛ أي : ما ذُكِرَ مِنَ الخير والشرِّ ؛ فهو مُثنّىً في المعنىٰ .

❋ قوله : (كِلَا أَخِي وخَلِيلِي . . .) إلىٰ آخره : (كِلَا) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (أخي) ، و(خَلِيلي) : معطوفٌ عليه ، وهو محلُّ الشاهدِ ؛ حيثُ أُضِيفَ (كلا) لكلمتَينِ ، وقولُهُ : (واجِدِي) بالإفراد : خبرٌ ، وأُفْرِدَ نَظَراً للفظِ

❋ قوله : (« واجِدِي » بالإفراد) ، ولو ثنَّى لقال : (واجِدَاي) .

---

(١) البيت لأبي الشِّعْر الهلالي ضمن قصيدة حسنةٍ بديعة أوردها كاملةً البغداديُّ في « شرح أبيات المغني » ، ومطلعها :

جدَّ الرَّحِيلُ وما قَضَّيتُ حاجاتي ... ومـا التَّخَـابُـرُ إلا فـي المُلِمَّـاتِ
إنِّي أرى الدهرَ قد عَزَّتْ مَكَاسِبُهُ ... والناسَ قد أصبحوا أولادَ عَلَّاتِ

ومن أبياتها :

يا نَفْسُ صبراً علىٰ ما كانَ مِنْ حَدَثٍ ... فكـلُّ مـا هـو مَقْضِـيٌّ لنـا آتِـي
وَطِّنتُ للصبرِ نَفْساً طالما عَزَفَتْ ... على الخُطُوبِ مِنَ الدهرِ المُمِرَّاتِ
ولم أكنْ عندَ نَوْباتِ الغِنىٰ بَطِراً ... ولم أكنْ جَزِعاً عندَ الشديداتِ

والبيت استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٨٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٤٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨٠) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٤٤) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ١٠٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٥١٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٥ـ١٣٣٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٢٥٧ـ٢٦٠) .

٤٠٥ـ ولا تُضِفْ لمُفرَدٍ مُعرَّفِ (أَيّاً) وإنْ كَرَّرتَها فأَضِفِ

(كلا) ، وهو مضافٌ إلىٰ ياء المُتكلِّم ، وهي مفعولٌ أوَّل لـ (واجد) ، و(عَضُداً) : مفعولٌ ثانٍ ، وهو بمعنىٰ : مُعِيناً ومُساعِداً ، و(النائبات) : جمعُ (نائبة) ؛ وهي المُصِيبةُ ، و(الإلمام) : النزولُ ، و(المُلِمَّات) : جمعُ (مُلِمَّة) ؛ وهي النازلةُ مِنْ نوازل الدهر .

* قوله : (ولا تُضِفْ لمُفرَدٍ مُعرَّفِ « أيّاً ») أُورِدَ عليه : نحوُ : (سُئِلَ النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم : أيُّ الكَسْبِ أَطْيَبُ ؟)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ الكَسْبَ اسمُ جمعٍ له أفرادٌ ، لا مفردٌ ، ولو سُلِّمَ أنَّهُ مفردٌ فالأجزاءُ مَنْوِيَّةٌ ؛ بتنزيل أنواعِ الكَسْبِ منزلةَ الأجزاء ، تأمَّلْ .

* قوله : (وإنْ كَرَّرتَها) ؛ أي : بالعطف بالواو دونَ سائرِ الحروف ؛ فلو قال :

. . . . (أَيّاً) وكَرِّرْها بواوٍ أَضِفِ

أوِ انْوِ الأَجْزاءَ . . . .

---

* قوله : (اسمُ جمعٍ له أفرادٌ) ؛ فيُرادُ مِنَ الكَسْب : الأعمالُ المُحصِّلة للمكسوب ، وهٰذا بعيدٌ ؛ فالأَوْلىٰ : ما بعده .

(١) رواه أحمد (٤/ ١٤١) ، والحاكم (٢/ ١٠) ، والبيهقي في « الشعب » (١١٧٤) عن سيدنا رافع بن خديج رضي الله عنه .

لكان أَوْلىٰ . انتهىٰ « نُكَت »[1] .

والضميرُ في (كَرَّرتَها) : لـ (أيّاً) ، سواءٌ كانتْ شرطيّةً أو موصولةً أو استفهاميّة ، بخلاف الصفةِ ؛ فإنَّها لا تُضافُ إلا إلىٰ نكرةٍ ، كما سيأتي في قوله : (وبالعكسِ الصفهْ)[2] ، وكذلك قولُهُ : (أو تَنْوِ الأَجْزا) شاملٌ للشرطيّة والاستفهاميّة والموصولة ، كما قاله الشَّنَوَانيُّ ؛ فتخصيصُ الشارحِ له بالاستفهاميّة ممنوعٌ[3] .

* قوله : (أو تَنْوِ الأَجْزا) معطوفٌ علىٰ فعل الشرط ؛ أعني : (كَرَّرْتَها) ؛ لأنَّهُ في معنى الماضي ؛ إذ لفظُ (إنْ) يُصيِّرُ ما كان مستقبلاً في معنى الماضي ، لٰكنَّ فيه الفصلَ بجواب الشرط ؛ فالأَوْلىٰ : أن يُقدَّرَ لها جوابُ شرطٍ دلَّ عليه ما تقدَّمَ ؛ أي : وإنْ نويتَ فأَضِفْ .

---

* قوله : (لأنَّهُ في معنى الماضي . . .) إلىٰ آخره : صوابُ العبارةِ : (لأنَّهُ في معنى المستقبل) ؛ إذ لفظُ (إنْ) يُصيِّرُ ما كان ماضياً في معنى المستقبل .

* قوله : (لٰكنَّ فيه الفصلَ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هٰذا الفاصلَ ليس

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٤٧) .
(٢) انظر (٣/ ٦٤٨ـ٦٤٩) .
(٣) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٣٩٩) .

. . . . . . وأخصُصَنْ بـالمَعـرِفَـهْ　　موصولةً (أيّاً) وبالعكسِ الصِّفَهْ

---

* قوله : (وأخصُصَنْ بالمَعرِفَهْ) ؛ أي : غيرَ ما سَبَقَ منعُهُ ؛ وهو المفردُ[1] ، والباءُ داخلةٌ على المقصور عليه ؛ أي : اجعَلْ (أيّاً) حالَ كونِها موصولةً مقصورةً على المعرفة لا تتجاوزُها إلى النكرة .

* قوله : (موصولةً « أيّاً ») موصولةً : حالٌ مِنْ (أيّاً) الواقعةِ مفعولاً لقوله : (اخصُصَنْ) .

* قوله : (وبالعكسِ الصِّفَهْ) قال الشاطِبيُّ : (فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ العكسَ في اللغة : ردُّ آخِرِ الشيءِ أوَّلَهُ ، وليس مُراداً هنا ، فلو قال : « وبالضِّدِّ ». . لكان أَوْلىٰ ؛ لأنَّ النكرةَ ضدُّ المعرفة ، وليستْ بعكسٍ لها) . . . .

بأجنبيٍّ ، ولا نَظَرَ لكونِ المعطوفِ في رُتْبة المعطوفِ عليه فيلزمَ تقديمُ الجزاء على الشرط ؛ لأنَّهُ تابعٌ ، وكثيراً ما يُغتَفَرُ في التابع .

* قوله : (قال الشاطِبيُّ : فيه نَظَرٌ . . .) إلىٰ آخره : العكسُ يُطلَقُ : على التغيير ، ويلزمُهُ المخالفةُ ؛ فيُرادُ هنا بالعكس : المخالفةُ ، والباءُ للملابسة ، والجارُّ والمجرورُ خبرُ قولِهِ : (الصفهْ) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : وحُكْمُ ـ أي : الصفةِ ـ مُتلبِّسٌ بمخالفة حُكْم (أي) الموصولة .

* قوله : (ردُّ آخِرِ الشيءِ أوَّلَهُ) ؛ أي : كـ (عاداتُ الساداتِ ساداتُ العادات) .

---

(١) أي : المُعرَّف غير المنوي به الأجزاء .

٤٠٧ـ وإنْ تَكُنْ شرطاً أوِ آستِفْهامَا   فمُطلَقـاً كَمِّـلْ بهـا الكـلامَـا

مِنَ الأسماء المُلازِمةِ للإضافة معنىً : (أيٌّ) ، ولا تُضافُ إلىٰ مفردٍ معرفة ، إلا إذا تكرَّرتْ[1] ، ....

انتهىٰ « نُكَت »[2] .

* قوله : (فمُطلَقاً كَمِّلْ) مُطلَقاً : حالٌ مِنَ الهاء في (بها) ؛ أي : سواءٌ كانتْ مضافةً إلى المعرفة أو النكرة ، غيرَ ما سَبَقَ منعُهُ ؛ وهو المفردُ المعرفةُ ، ويصحُّ أنْ يكونَ نعتَ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : تكميلاً مطلقاً .

---

* قوله : (حالٌ مِنَ الهاء في « بها ») فيه : أنَّ الحالَ لم تُطابِقْ صاحبَها في التأنيث ، والجوابُ بأنَّهُ مصدرٌ ميميٌّ ـ أي : ذاتَ إطلاقٍ ـ . لا ينفعُ ؛ لأنَّ وقوعَ المصدرِ حالاً سماعيٌّ ؛ فالأَوْلىٰ : هو الوجهُ الثاني .

---

(١) ولا يجبُ إضافةُ الأولىٰ منهما لضمير المُتكلِّم ، خلافاً لبعضهم . « خضري » (٥١٢/٢) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٤٧) ، وزاد الشاطبي بعدُ (٤/ ١١٧ـ١١٨) : (وقد يُجابُ عن ذلك : بأنَّ العكسَ المصطلحَ عليه يصحُّ هنا مِنْ قوَّة الكلام ؛ مِنْ جهةِ أنَّ قوله : « واخصُصَنْ بالمعرفة كذا » في قوَّةِ أنْ لو قال : « لا بالنكرة » ؛ فكأنَّهُ قال : « اخصُصَنْ كذا بالمعرفة دون النكرة » ، فلو صرَّح بهٰذا لكان عكسُ الكلام : « اخصُصَنِ الصفةَ بالنكرة دون المعرفة » ، وذلك صحيحٌ ؛ فالناظمُ إنَّما قصد العكس بحسَب اللفظ المُقدَّر الذكر مع الملفوظ به ، فلا درك عليه) .

ومنه : قولُه[1] : [من الطويل]

٢٣٠ـ أَلَا تسألونَ الناسَ أيِّي وأيُّكُم غَدَاةَ التَقَيْنا كانَ خيراً وأَكْرَمَا

أو قُصِدَتِ الأجزاءُ[2] ؛ كقولك : (أيُّ زيدٍ أحسنُ ؟) ؛ أي : أيُّ أجزاءِ زيدٍ أحسنُ ؟ ولذلك يُجابُ بالأجزاء ؛ فيُقالُ : عينُهُ ، أو أنفُهُ ، وهـٰذا إنَّما يكونُ فيما إذا قُصِدَ بها الاستفهام .

و(أيٌّ) تكونُ : استفهاميَّةً ، وشرطيَّةً ، وصفةً ، وموصولة .

---

* قوله : (أَلَا تسألونَ الناسَ) أَلَا : للتنبيه ، و(أيِّي) : كلامٌ إضافيٌّ مبتدأٌ ، و(أيُّكُم) : عطفٌ عليه ؛ وخبرُهُ : (كان خيراً) ، واسمُ (كان) : مُستترٌ فيها ، و(خيراً) : خبرُها ، و(أَكْرَمَا) : عطفٌ عليه ، و(غداةَ) : ظرفٌ .

والشاهد : في قوله : (أيِّي وأيُّكُم) .

* قوله : (وهـٰذا) ؛ أي : التَّكْرارُ وقَصْدُ الأجزاءِ ، وقولُهُ : (إذا قُصِدَ بها الاستفهامُ) ممنوعٌ ، والحقُّ : أنَّ الشرطيَّةَ والموصولةَ كذلك .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح الكافية الشافية » (٢/ ٩٥٨) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٨٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٨ـ١٣٣٩) .

(٢) مثلُهُ : قصدُ الجنس ؛ كـ(أيُّ الدِّينارِ دينارُكَ ؟) ، و(أيُّ الكسبِ أطيبُ ؟) ، وكذا العطفُ بالواو ؛ كـ(أيُّ زيدٍ وعمرٍو قام ؟) . « خضري » (٢/ ٥١٢) .

فأمَّا الموصولةُ : فذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّها لا تُضافُ إلا إلىٰ معرفة ؛ فتقولُ : (يُعجِبُني أيُّهم قائمٌ) ، وذَكَرَ غيرُهُ أنَّها تُضافُ أيضاً إلىٰ نكرة ، ولـٰكنَّهُ قليلٌ ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أيُّ رجلَينِ قاما) .

وأمَّا الصفةُ : فالمُرادُ بها : ما كان صفةً لنكرة ، أو حالاً مِنْ معرفة ، ولا تُضافُ إلا إلىٰ نكرةٍ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ . . . .

---

* قوله : (لا تُضافُ إلا إلىٰ معرفة) ؛ أي : ولا تكونُ المعرفةُ مفردةً ؛ كالمثال المذكور . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

* قوله : (وذَكَرَ غيرُهُ) هو ابنُ عُصْفُورٍ . انتهىٰ « توضيح »[3] .

* قوله : (ما كانَ صفةً لنكرة ، أو حالاً) ، والحاصلُ : أنَّ أقسامَ (أيٍّ) خمسةٌ ، وهي ضربانِ : ما لا يجوزُ قطعُهُ عن الإضافةِ في اللفظ ؛ وهو اثنانِ : المنعوتُ بها ، والواقعةُ حالاً ، وما يجوزُ ؛ وهو ثلاثةٌ : الموصولةُ ، والاستفهاميّةُ ، والشرطيّةُ ؛ فالأُولىٰ نحوُ : (اضْرِبْ أيّاً أفضلُ) ، والثانيةُ نحوُ : (قلتُ : ثمَّ أيٌّ ؟)[4] ، والثالثةُ نحوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُوا۟ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

. . . .

(١) أي : مماثلةٍ للموصوف لفظاً ومعنىً ؛ كالمثال الأوَّل الذي سيذكره الشارح ، أو معنىً فقط ؛ كالمثال الثاني، وكـ (مررتُ برجلٍ أيِّ فتىً)، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥١٣).

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٢) .

(٣) أوضح المسالك (٣/ ١٤٣) ، وانظر « المُقرِّب » لابن عصفور (١/ ٢١٢) .

(٤) وردت هـٰذه الجملة في أحاديث عديدة وسياقات مختلفة ، ومنها : ما رواه البخاري (٢٧٨٢) ، ومسلم (٨٥) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

أيِّ رجلٍ) ، و(مررتُ بزيدٍ أيِّ فتىً)[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

٢٣١ـ فأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيّاً لحَبْتَرٍ فللّٰهِ عَيْنَا حَبْتَرٍ أيَّما فَتَىٰ

انتهىٰ « تصريح »[3] .

* قوله : (أيِّ رجلٍ) بجرِّ (أيِّ) صفةُ (رجلٍ) ، ومعنىٰ (أيِّ رجلٍ) : كاملٌ في الرُّجُوليَّة .

* قوله : (فأَوْمَأْتُ إيماءً خَفِيّاً. . .) إلىٰ آخره : (أومأتُ) : مِنَ الإيماء ؛ وهو الإشارةُ ، وقولُهُ : (لحَبْتَرٍ) بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ المُوحَّدة وفتحِ المُثنَّاة مِنْ فوقُ ، وبراء في آخره : اسمُ رجل ، وهو في اللغة : القصيرُ .

---

* قوله : (كاملٌ في الرُّجُوليَّة) ؛ لجمعه ما تفرَّق في الرجال مِنَ الخِلال ؛ حتىٰ كأنَّهُ كلُّ رجل .

---

(١) وهي المُسمَّاة بـ (أي الكَمَاليّة)؛ وهي التي تُفِيدُ الكمالَ في الموصوف أو صاحب الحال.

(٢) البيت للراعي النُّمَيري في « ديوانه » (ص٣٦) ضمن قصيدة مطلعها :

عَجِبْتُ مِنَ السَّارِينَ والريحُ قَرَّةٌ إلىٰ ضوءِ نارٍ بينَ فَرْدَةَ والرَّحىٰ

وكان سببُ هٰذه القصيدة : أنَّهُ نزل بالراعي النُّمَيري رجلٌ مِنْ بني كلاب في رَكْبٍ معه ليلاً في سنة مُجدِبة ، وقد عَزَبَتْ عن الراعي إبلُهُ ، فأشار إلى ابن أخ له يُقالُ له (حَبْتَر) إشارةً خَفِيَّةً ، فنَحَرَ ناقةً مِنْ رواحلهم ، وصبَّحتِ الراعيَ إبلُهُ ، فأعطىٰ ربَّ الناقةِ ناقةً مثلها وزاده ناقة ثَنِيَّةً ، فقال هٰذه القصيدةَ في هٰذه الحادثة .

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ١٨٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣١٥) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٣٤) ، و« المساعد » (٢/ ٤١٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١١٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ٣٥٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٣٩ـ١٣٤١) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٣٧٠ـ٣٧٤) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٤٥) .

وأمَّا الشرطيَّةُ والاستفهاميَّةُ : فيُضافانِ إلى المعرفة وإلى النكرة مطلقاً[1] ؛ أي : سواءٌ كانا مُثنَّيَينِ ، أو مجموعَينِ ، أو مفردَينِ ، إلا المفردَ المعرفةَ ؛ فإنَّهُما لا يُضافانِ إليه ، إلا الاستفهاميَّة ؛ فإنَّها تُضافُ إليه ، كما تقدَّم ذِكْرُهُ[2] .

واعلَمْ : أنَّ (أيّاً) إنْ كانتْ صفةً أو حالاً . . فهي مُلازِمةٌ للإضافة لفظاً

والشاهدُ : في قوله : (أيّما فتىً) ؛ فإنَّ (أيَّ) منصوبةٌ على الحاليَّة مِنْ (حَبْتَر) ، ومعنىٰ (أي فتىً) : كاملٌ في الفُتُوَّة .

* قوله : (إلا المفردَ المعرفةَ) هـٰذا ممنوعٌ ؛ فقد صرَّح الدَّمَامِينيُّ بجوازِ إضافةِ الشرطيَّةِ للمفرد المُعرَّفِ إذا نُوِيتِ الأجزاءُ ، ولا مانعَ مِنْ صحَّته ؛ نحوُ : (أيُّ زيدٍ أَعْجَبَكَ أَعْجَبَني) انتهىٰ « مَدَابِغي »[3] .

* قوله : (إنْ كانتْ صفةً أو حالاً . . فهي مُلازِمةٌ للإضافة) ؛ أي : إلىٰ نكرةٍ فيهما .

---

* قوله : (بجوازِ إضافةِ الشرطيَّةِ) ، ومثلُها : الموصولةُ ، وقولُهُ : (إذا نُوِيتِ الأجزاءُ) ؛ أي : أو كُرِّرتْ ؛ أي : ومثالُ الشرطيَّةِ المُكرَّرة : (أيِّي وأيُّكَ جاء يُكرَمْ) ، والموصولةِ المُكرَّرة : (اضربْ أيَّ زيدٍ وأيَّ عمرٍو هو قائمٌ) ، ومثالُ نيَّةِ الأجزاء في الموصولة : (اقطَعْ أيَّ زيدٍ هو قبيحٌ) ؛ أي : الجزءَ الذي هو قبيحٌ منه .

---

(١) الأَوْلىٰ هنا وفيما سيأتي : (تُضافان) بدل (يضافان) .

(٢) انظر (٣/ ٦٤٧) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق ٤١٠) ، وانظر « تعليق الفرائد » (٢/ ٢٦٧) .

ومعنىً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أيِّ رجلٍ) ، و(بزيدٍ أيِّ فتىً) .

وإنْ كانتِ استفهاميَّةً ، أو شرطيَّةً ، أو موصولةً . . فهي مُلازِمةٌ للإضافة معنىً لا لفظاً ؛ نحوُ : (أيُّ رجلٍ عندَكَ ؟) و(أيٌّ عندَكَ ؟) ، و(أيَّ رجلٍ تَضْرِبْ أَضْرِبْ) و(أيّاً تضربْ أضربْ) ، و(يُعجِبُني أيُّهُم عندَكَ) ، و(أيٌّ عندَكَ) ، ونحوُ : (أيَّ الرجلَينِ تضربْ أضربْ) ، و(أيَّ رجلَينِ تضربْ أضربْ) ، و(أيَّ الرجالِ تضربْ أضربْ) ، و(أيَّ رجالٍ تضربْ أضربْ) ،

---

* قوله : (وإنْ كانتِ استفهاميَّةً ، أو شرطيَّةً ، أو موصولةً . . .) إلىٰ آخره ؛ فالأوَّلانِ يُضافانِ للنكرة والمعرفة[1] ، والأخيرةُ مُختصَّةٌ بالإضافة لمعرفة .

* قوله : (أيُّ رجلٍ عندَكَ ؟) مثالٌ للاستفهاميَّة ، وكذا ما بعدَهُ ، والأوَّلُ مضافٌ لفظاً ، والثاني معنىً .

* قوله : (وأيَّ رجلٍ تَضْرِبْ . . .) إلىٰ آخره : مثالٌ للشرطيَّة ، وكذا ما بعدَهُ ، والأوَّلُ مضافٌ لفظاً ، والثاني معنىً .

* قوله : (ويُعجِبُني أيُّهُم) مثالٌ للموصولة ، وكذا ما بعدَهُ ، وكَرَّرَ ؛ لِمَا سَبَقَ ، ولم يُمثِّلْ للصفة والحال ؛ لتقدُّمِ أمثلتِهِما ، والأمثلةُ الباقية للمُثنَّىٰ والمجموع في الشرطيَّة والاستفهاميَّةِ ، تأمَّلْ .

---

* قوله : (والأمثلةُ الباقية) ؛ أي : الثمانيةُ ، وما في بعض النسخ مِنْ زيادة : (أي : رجل) . . غيرُ ظاهرٍ ، بل الأَوْلىٰ حذفُهُ .

---

(١) الأولىٰ والأنسب : (فالأُوليان تضافان) بدل (فالأوَّلان يضافان) .

و(أيُّ الرجلَينِ عندَكَ ؟) ، و(أيُّ الرجالِ عندَكَ ؟) ، و(أيُّ رجلٍ ؟) ، و(أيُّ رجلَينِ ؟) ، و(أيُّ رجالٍ ؟) .

٤٠٨ـ وأَلْزَمُوا إضافةَ (لَدُنْ) فَجَرْ . . . .

* قوله : (لَدُنْ) بفتح اللام وضمِّ الدال وسكونِ النون ، وهي الشهيرةُ الكثيرة في الاستعمال ، وفيها لغاتٌ أُخَرُ : (لَدِنْ) ؛ مثلُ (كَتِف) ، و(لُدْنِ) ؛ كـ (فُلْك) ، و(لَدُ) ؛ مثل (فَمٍ) ، و(لُدْ) ؛ مثل (قُمْ) ، وإعرابُ (لَدُن) بالصيغة المشهورةِ لغةٌ ، وتُجبَرُ المنقوصةُ مضافةً إلىٰ مضمرٍ ؛ فلا يجوزُ : (مِنْ لَدِهِ) ، ولا : (مِنْ لَدِكَ) ، بل يجبُ ردُّ النون ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ عن « التسهيل »[1] .

* قوله : (فَجَرْ) أتىٰ به توطئةً لِذكْرِ مُقابِلِهِ ؛ وهو النصبُ ، أو إشارةً إلىٰ أنَّ عاملَ الجرِّ هو المضافُ ، لا الإضافةُ ، ولا الحرفُ المُقدَّرُ ، وهـٰذه فائدةٌ حسنة لم تُستفَدْ مِنْ هـٰذا الكتابِ إلا مِنْ هنا ، ومِنْ (إعمال المصدر) في

---

* قوله : (وتُجبَرُ المنقوصةُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياءَ إلىٰ أصولها .

* قوله : (إلا مِنْ هنا. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا الحصرُ غيرُ مُسلَّم ؛ فإنَّهُ

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٧) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٩٧) ، وذكر فيه لـ (لدن) تسع لغات ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ٧٢) ، و« المساعد » (١/ ٥٣٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٢٠) .

. . . . ونصبُ (غُدْوةٍ) بها عنهُم نَدَرْ

قوله : (وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضِيفَ لَهْ) ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❁ قوله : (غُدْوةٍ) هي بمعنىٰ (غَدَاة) ، إلا أنَّ (غَدَاة) نكرةٌ و(غُدْوة) معرفةٌ . انتهىٰ « سُيُوطي »[2] .

فإنْ قلتَ : لِمَ اختصَّ (غُدْوة) في النصب بـ (لَدُن) ؟ ولِمَ لمْ يَجُزْ : (لَدَىٰ غُدْوةً) ، و(لَدُنْ سَحَرَ) ؟

قلت : أُجِيبَ عن الأوَّل : بأنَّ النونَ في (لَدُن) تُشبِهُ التنوينَ في حذفه

مُستفادٌ أيضاً مِنْ قوله في (اسم الفاعل) : (وانْصِبْ بذي الإعمال تِلْواً واخْفِضِ)[3] ، ومِنْ قوله في (الصفة المُشبَّهة) : (فارْفَعْ بها وانْصِبْ وجُرَّ)[4] ، ومِنْ قوله في (أسماء الأفعالِ) : (ويعملانِ الخفضَ مصدرَينِ)[5] .

❁ قوله : (و« غُدْوة » معرفةٌ) ؛ أي : عَلَمُ جنسٍ ، وفيه : أنَّها لو كانتْ معرفةً لمُنِعتْ مِنَ الصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، ولم تقعْ تمييزاً ، فهٰذا دليلٌ علىٰ كونها نكرةً ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (تُشبِهُ التنوينَ) ؛ أي : في اسم الفاعل ؛ فلذلك عَمِلتْ

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٧) .
(٢) الأشباه والنظائر (١/ ٢٥٢) .
(٣) انظر (٤/ ٦٢ـ ٦٣) .
(٤) انظر (٤/ ١٣٧) .
(٥) انظر (٤/ ٥٧١) .

٤٠٩ـ و(مَعَ) (معْ) فيها قليلٌ ونُقِلْ   فتــحٌ وكســرٌ لسكــونٍ يَتَّصِــلْ

مِنَ الأسماء الملازمةِ للإضافة : (لَدُنْ) و(مع) .

فأمّا (لَدُن) : فلابتداءِ غايةِ زمانٍ أو مكان ، وهي مبنيّةٌ عندَ أكثرِ العرب ؛

وإثباتِهِ ، وهي مفقودةٌ في أخواته .

وعن الثاني : بأنَّ (غُدْوة) أكثرُ تصرُّفاً مِنْ (سَحَرَ) ونحوِها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (ومَعَ) ؛ أي : وألْزَمُوا الإضافةَ (مع) ؛ فـ (مَعَ) الأُولىٰ : معطوفةٌ علىٰ (لَدُن) ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ[2] ، و(معِ) الثانيةُ : مبتدأٌ ، خبرُها : (قليلٌ) ، وهـٰذا أَوْلىٰ ؛ ليكونَ لزومُ الإضافةِ معلوماً مِنْ كلامه ؛ إذ لو أُعْرِبَ (مع) الأولىٰ مبتدأً وما بعدَها خبراً . . لم يُستفَدِ اللُّزُومُ المذكور .

* قوله : (فلابتداءِ غايةِ زمانٍ أو مكان) عبارةُ الرَّضِيِّ : (معناها : أوَّلُ غايةِ زمانٍ أو مكانٍ ؛ نحوُ : « لَدُنْ صباحٍ » ، و﴿ مِن لَّدُنْ حَكِيمٍ ﴾ [هود : ١] ، وقلَّما تُفارِقُها « مِنْ » ، فإذا أُضِيفَتْ إلى الجملة تمحَّضتْ للزمان ؛ لأنَّ ظروفَ الزمانِ

(لَدُن) ؛ لشَبَهِها باسم الفاعل في ذلك .

* قوله : (لأنَّ ظروفَ الزمانِ) صوابُهُ : (المكان)[3] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦١٨) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٠) .

(٣) وجاءت في (د) على الصواب .

. . . .

لا يُضافُ إلى الجملةِ منها إلا « حيث ») انتهىٰ[1] ، وفيها تصريحٌ : بأنَّ معناها أوَّلُ الغاية ، لا ابتداءُ الغاية .

وقال الدَّمَامِينيُّ في شرح قول « التسهيل » : (« لَدُن » لأوَّل غايةِ زمانٍ أو مكانٍ) . . ما نصُّهُ : (فمُسمَّاها نَفْسُ الأوَّل مِنَ الزمان ، والأوَّلِ مِنَ المكان ؛ ولذا لم يقل : « لابتداء الغاية » ، ومِنْ ثَمَّ كانتِ اسماً لا حرفاً ، بخلافِ « مِنْ » و« مُذْ » و« مُنْذُ » ؛ فإنَّهُنَّ لنَفْس الابتداءِ ، لا لأوَّل الشيءِ ، كذا قيل ، وفيه بحثٌ) انتهىٰ ، نقلَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

---

* قوله : (وفيه بحثٌ) لعلَّ وجهَهُ : أنَّهُ لا يلزمُ مِنْ كونِ معناها الابتداءَ أنَّها حرفٌ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ الابتداءَ اسمٌ ؟ ومع ذلك مدلولُهُ الابتداءُ ولو جزئيّاً أَخْذاً مِنْ (أل) العهديّةِ ، غايةُ الأمرِ : أنَّ الحرفَ يُلاحَظُ مدلولُهُ آلةً لتعرُّفِ حالِ شيئَينِ ، بخلافِ الاسمِ ؛ فإنَّهُ يُلاحَظُ مدلولُهُ مُستقِلّاً مقصوداً لذاته ، كما هو مُقرَّرٌ في فنِّ الوَضْع .

ولك أنْ تقولَ : إنَّ قولَ هـٰذا القائلِ : (ومِنْ ثَمَّ) ؛ أي : مِنْ أجلِ كونِها لذلك المعنى المقصودِ لذاته ، وقولَهُ : (فإنَّهُنَّ لنفس الابتداء) ؛ أي : المقصودِ لتعرُّف حالِ الغير ؛ فاندفعَ البحثُ .

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٢٢٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٧ـ ١١٨) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ق١٨٧) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٩٧) .

لشَبَهِها بالحرف في لزوم استعمالٍ واحد ؛ وهو الظرفيَّةُ ، وابتداءُ الغاية ، وعدمُ جوازِ الإخبارِ بها ، ولا تخرجُ عن الظرفيَّة إلا بجرِّها بـ (مِنْ) ، وهو الكثيرُ فيها ؛ ولذلك لم تَرِدْ في القرآن إلا بـ (مِنْ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَعَلَّمْنَٰهُ مِن لَّدُنَّا عِلْمًا﴾ [الكهف : ٦٥] ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدُنْهُ﴾ [الكهف : ٢] وقَيْسٌ تُعرِبُها[١] ، ومنه : قراءةُ أبي بكرٍ عن عاصمٍ : ﴿لِّيُنذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّن لَّدْنِهِ﴾ ، لٰكنَّهُ أَسْكنَ الدالَ وأَشَمَّها بالضمِّ[٢] .

قال المُصنِّفُ : ويحتملُ أنْ يكونَ منه . . . .

---

* قوله : (وهو الظرفيَّةُ ، وابتداءُ الغاية ، وعدمُ جوازِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الثلاثةَ مجموعةٌ فيها في وقتٍ واحد .

* قوله : (عن عاصمٍ) هو أَحَدُ السبعة .

* قوله : (وأَشَمَّها بالضمِّ) ؛ أي : ضمِّ الشفتَينِ ، لا بضمِّ الدال .

* قوله : (قال المُصنِّفُ : ويحتملُ أنْ يكونَ منه) لعلَّهُ لم يَجْزِمْ بذلك ؛ لاحتمالِ أنْ تكونَ كسرةُ النونِ لالتقاء الساكنَينِ ، لا كسرةَ إعراب ،

. . . .

---

(١) أي : تُشبِّهُها بـ (عند) ، وإعرابُها عندهم مخصوصٌ بلغتها المشهورة ؛ وهي كـ (عَضُد) ، فتُحرِّك النون بالإعراب ، كما في « التسهيل » و« الهمع » . « خضري » (٢/ ٥١٥) .

(٢) ولا يُنافيه أنَّ إعرابَها عندهم مخصوصٌ بضم الدال ؛ لأنَّ هٰذا السكونَ عارضٌ للتخفيف ؛ بدليل إشمامِها الضمَّ ، كما في « الهمع » ، ونُقِلَ عن الفارسيِّ : أنَّ كسرَ النون للتخلُّص مِنْ سكونها مع الدال ، لا للإعراب . انظر « الدر المصون » (٧/ ٤٣٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٦٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥١٥) .

قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٣٢ـ تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ في ظُهَيْرِي
مِنْ لَدُنِ الظُّهْرِ إلى العُصَيرِ[2]

ويُجَرُّ ما وَلِيَ (لَدُن) بالإضافة ، إلا (غُدْوةً) ؛ فإنَّهُم نَصَبُوها بعدَ (لَدُن) ؛ كقوله[3] : [من الطويل]

كما قيل بذلك في الآية ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (تَنْتَهِضُ الرِّعْدةُ . . .) إلىٰ آخره : (تنتهضُ) ؛ أي : تُسرِعُ وتحصلُ ، (الرِّعْدةُ) : مِنَ الارتعادِ ، و(في ظُهَيري) : تصغيرُ (ظَهْر) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صفةٍ لـ (الرِّعْدة) ؛ أي : الكائنةُ في ظُهَيري ، و(مِنْ) و(إلىٰ) : مُتعلِّقانِ بـ (تنتهضُ) .

. . . .

(١) قالهما رجَّاز من طيِّئ ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٧) ، و« المساعد » (١/ ٥٣٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٢٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٣) .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ٢٣٧) .

(٣) البيت لسيدنا أبي سفيان رضي الله عنه ضمن قصيدة يذكر فيها صبرَهُ في غزوة أحد ، وكان إذْ ذاك مشركاً ، وقد أوْردها كاملةً ابن هشام في « سيرته » (٢/ ٧٥) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٨) ، و« المساعد » (١/ ٥٣٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢٣١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٣ـ ١٣٤٤) .

٢٣٣ـ وما زالَ مُهْرِي مَزْجَرَ الكلبِ مِنْهُمُ   لَـدُنْ غُـدْوةً حتـىٰ دَنَـتْ لغـروبِ

وهي منصوبةٌ على التمييز ، وهو اختيارُ المُصنِّفِ ؛ ولهـٰذا قال : (ونصبُ « غُدْوةٍ » بها عنهم نَدَرْ) ، . . . .

والمعنىٰ : يقومُ على الارتعادِ مِنْ عندِ الظهرِ إلى العصر .

* قوله : (وما زالَ مُهْرِي. . .) إلىٰ آخره : (المُهْر) بضمِّ الميم : ولدُ الفَرَسِ ، و(مَزْجَر) بفتح الميم والجيم : مكانُ الزَّجْر ؛ أي : بعيداً عنهم ؛ يُقالُ : (فلانٌ منِّي مَزْجَرَ الكلبِ) ؛ أي : بعيدٌ عنِّي كبُعْدِ الكلبِ مِنْ زاجِره ، و(مُهْري) : اسمُ (زال) ، و(مَزْجَر) : خبرُها[1] .

والشاهد : في قوله : (لَدُنْ غُدْوةً) ؛ حيثُ جاءتْ منصوبةً .

وقولُهُ : (حتىٰ دَنَتْ) ؛ أي : الشمسُ ، (لغروب) ؛ أي : لوقت غروبِها .

* قوله : (منصوبةٌ على التمييز) وجهُهُ : أنَّ (لَدُنْ) مدلولُهُ زمانٌ مُبهَمٌ ، ففُسِّرَ ذلك المُبهَمُ بـ (غُدْوة)[2] .

* قوله : (قال : « ونصبُ غُدْوةٍ بها عنهم نَدَرْ ») هـٰذا يشملُ : النصبَ على التمييز ، والنصبَ على التشبيه بالمفعول ، . . . .

---

* قوله : (هـٰذا يشملُ : النصبَ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فلا يصحُّ قولُ الشارحِ : (ولهـٰذا قال : ونصبُ. . .) إلىٰ آخره ، إلا أنْ يُجابَ : بأنَّ الحصرَ

---

(١) أي : هو ظرفٌ مُتعلِّق بمحذوف خبر (زال) ، فإن قُدِّر مِنْ مادَّته ؛ كـ (مزجوراً) . . كان قياسياً ، وإلا فسماعي . « خضري » (٢/٥١٥) .

(٢) و(لدن) علىٰ هـٰذا : منقطعةٌ عن الإضافة لفظاً ومعنىً . « خضري » (٢/٥١٦) .

وقيل : هي خبرٌ لـ (كان) المحذوفةِ[1] ، والتقديرُ : (لَدُنْ كانتِ الساعةُ غُدْوةً) .

ويجوزُ في (غُدْوة) الجرُّ[2] ، وهو القياسُ ، ونصبُها نادرٌ في القياس ، فلو عطفتَ على (غُدْوةً) المنصوبةِ بعدَ (لَدُنْ) . . جاز النصبُ عطفاً على اللفظ ، والجرُّ مُراعاةً للأصل ؛ فتقولُ : (لَدُنْ غُدْوةً وعَشِيَّةً) ، و(عَشِيَّةٍ) ، ذَكَرَ ذلك الأخفشُ[3] .

وحكى الكُوفيُّونَ رفعَ (غُدْوة) بعدَ (لَدُن) ، وهو مرفوعٌ بـ (كانَ) المحذوفةِ ، والتقديرُ : (لَدُنْ كانتْ غُدْوةٌ) ، و(كان) تامّةٌ[4] .

وإنْ جَعَلْنا الباءَ للمصاحبة . . شَمِلَ النصبَ بإضمار فعلٍ . انتهى « ابن قاسم »[5] .

إضافيٌّ بالنسبة للقول بأنَّ العاملَ الفعلُ ، كما يَدُلُّ عليه اقتصارُ الشارحِ على قوله : (وقيل : هي خبرٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلا يُنافي أنَّ كلامَ المُصنِّفِ مُحتمِلٌ

---

(١) أي : مع اسمها .
(٢) أي : بإضافة (لدن) إليها . « خضري » (٢/٥١٦) .
(٣) قال السيوطي في « همع الهوامع » (٢/٢٢١) : (وضعَّف ابنُ مالك في « شرح الكافية » النصبَ ، وأَوْجَبَهُ أبو حيَّان ومَنَعَ الجرَّ ؛ لأنَّ « غدوة » عند مَنْ نصبه ليس في موضع جرٍّ ، فليس مِنْ باب العطف على الموضع ، ولا يلزمُ مِنْ ذلك أن يكون « لدن » انتصب بعدَها ظرفٌ غيرُ « غدوة » ، وهو غيرُ محفوظ إلا فيها ؛ لأنَّهُ يجوزُ في الثَّوَاني ما لا يجوزُ في الأوائل) .
(٤) انظر الخلاف في إعراب (غدوة) في « شرح التسهيل » (٢/٢٣٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٨١٥ ـ ٨١٦) ، و« همع الهوامع » (٢/٢٢١) .
(٥) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٠) ، والتقدير على الأخير : (لدن كان الوقتُ غُدْوةً) .

وأمَّا (مع) : فاسمٌ لمكان الاصطحابِ أو وقتِهِ ؛ نحوُ : (جَلَسَ زيدٌ معَ عمرٍو) ، و(جاء زيدٌ معَ بكرٍ) ، والمشهورُ فيها : فتحُ العين ، وهي معربةٌ ،

---

* قوله : (فاسمٌ لمكان الاصطحابِ) اعلَمْ : أنَّ الصوابَ أنْ يُقالَ : (و« مع » لمكان الصُّحْبة ، أو لزمانها ، وقد تحتملُهُما ، وقد تأتي لزمان يَقرُبُ مِنْ آخَرَ) ؛ فالأوَّلُ نحوُ : (زيدٌ معَ عمرٍو) ؛ ولذا وقعتْ خبراً عن الجُثَّة ، والثاني نحوُ : (جئتُكَ معَ أذانِ العصرِ) ، والثالثُ ـ وهو ما تحتملُهُما ـ نحوُ : (جاء زيدٌ معَ عمرٍو) ، والرابعُ ـ وهو مجيئُها لزمان يَقرُبُ مِنْ آخَرَ ـ نحوُ : (إنَّ معَ اليومِ أخاهُ غَدْوَا) انتهىٰ « دَمَامِيني » . انتهى « ابن قاسم »[1] .

للنصب على التشبيه بالمفعول به ؛ لشَبَهِ (لَدُنْ) باسم الفاعل في ثبوتِ نونِها تارةً وحذفِها أُخرىٰ ، كما تقدَّم[2] .

* قوله : (اعلَمْ : أنَّ الصوابَ. . .) إلىٰ آخره : إشارةٌ : إلىٰ أنَّ كلامَ الشارحِ خلافُ الصواب ؛ لأنَّهُ لا يُفِيدُ استعمالَها في الزمان القريبِ مِنْ آخَرَ .

ويُجابُ عن الشارح : بأنَّ المُرادَ بالاصطحابِ : ما يشملُ القُرْبَ ؛ كما في : ﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح : ٦] ، و(إنَّ معَ اليومِ أخاه غَدْوَا)[3] ، تدبَّرْ .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٨) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ق١٨٨) .

(٢) انظر (٣/٦٥٣ـ٦٥٤) .

(٣) مشطور من الرجز مجهول النسبة ، وقد استشهد به : في « شرح التسهيل » (٢/٢٣٩) ، و« التذييل والتكميل » (٨/٧٨) ، و« تمهيد القواعد » (٤/٢٠١٠) .

وفتحتُها فتحةُ إعرابٍ ، ومِنَ العرب مَنْ يُسكِّنُها ، . . . .

قال ابنُ هشامٍ : (لـ « مع » في الإضافة ثلاثةُ معانٍ : أحدُها : موضعُ الاجتماعِ ، ولهـٰذا يُخبَرُ بها عن الذَّوَات ؛ نحوُ : ﴿ وَٱللَّهُ مَعَكُمْ ﴾ [محمد : ٣٥] ، والثاني : زمانُهُ ؛ نحوُ : « جئتُكَ معَ العصر » ، والثالثُ : مُرادَفةُ « عند »)[١] .

* قوله : (وفتحتُها فتحةُ إعرابٍ) ، وقد تُفرَدُ مردودةَ اللامِ بمعنىٰ (جميع) ، فتُنصَبُ على الحال ، وقد ترتفعُ ، وتكونُ ناقصةً في الإضافة تامَّةً

---

* قوله : (وقد تُفرَدُ) ؛ أي : عن الإضافة ، وقولُهُ : (مردودةَ اللامِ) ؛ أي : لتتقوَّىٰ بها ؛ جَبْراً لِمَا فاتها من الإضافة .

وقوله : (فتُنصَبُ على الحال) ؛ كـ (جاء الزيدانِ ـ أو الزيدونَ ـ معاً) ، ولا يخفىٰ أنَّهُ لا دليلَ علىٰ أنَّ نصبَهُ على الحال ؛ ولذلك قيل : إنَّ نصبَهُ على الظرفيَّة دائماً .

وقولُهُ : (وقد ترتفعُ) ؛ كأنْ تكونَ ظرفاً مخبراً به ؛ نحوُ : (الزيدانِ ـ أو الزيدونَ ـ معاً) ؛ أي : في مكانٍ واحد ، وأصلُهُ : (مَعَيٌ) فُعِلَ به ما فُعِلَ بـ (فتىً) ؛ ففتحتُهُ فتحةُ بِنْية ، وإعرابُهُ مُقدَّرٌ على الألف المحذوفة لالتقاء الساكنينِ ، هـٰذا مذهبُ المُصنِّف[٢] ، ومذهبُ الخليلِ : أنَّ فتحتَهُ فتحةُ إعرابٍ وليس مقصوراً ، واختاره أبو حيَّانَ .

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٤٤٥ـ٤٤٦) ، ومثَّل للأخير بما حكاه سيبويه : (ذهبتُ مِنْ معه) .

(٢) وتبع في ذلك يونسَ والأخفش . انظر « شرح التسهيل » (٢/ ٢٣٩) ، و« التذييل والتكميل » (٨/ ٧٩) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٢٣٤ـ فَرِيشِي منكُمُ وهَوَايَ مَعْكُم ... وإنْ كـانـتْ زيـارتُكُـم لِمَـامَـا

وزَعَمَ سيبويهِ : أنَّ تسكينَها ضرورةٌ[2] ، وليس كذلك ، بل هو لغةٌ

في الإفراد ، عكسُ (أب) و(أخ) ، وأمَّا (يَدٌ) ونحوُها : فناقصةٌ فيهما ، وغيرُ هٰذه الأسماءِ تامَّةٌ فيهما ؛ فكَمَلَتِ القِسْمةُ العقليَّةُ في الأسماء نُقْصاناً وتماماً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❊ قوله : (فَرِيشِي منكُمُ. . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : جَريرٌ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها هشامَ بنَ عبدِ الملك ، و(رِيشِي) بكسر الراء وسكونِ المُثنَّاة التحتيَّة وفي آخره شينٌ مُعجَمة ؛ وهو اللِّباسُ الفاخِر ، أو المالُ ونحوه ، و(لِمَامَا) بكسر اللام وتخفيفِ الميم : وقتاً بعدَ وقت .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٤١٠) ، ونسبه سيبويه إلى الراعي النُّمَيري ، وهو ضمن قصيدة طويلة يمدح بها جريرٌ هشامَ بن عبد الملك ، ومطلعها :

أأصبـحَ حَبْـلُ وَصْلِكُـمُ رِمَـامَـا ... ومـا عَهْـدٌ كعَهْـدِكِ يـا أُمَـامَـا

وفي « الديوان » : (فيكم) بدل (مَعْكم) ، وعليه : فلا شاهدَ ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٨٧) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٢٤١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٤٨ـ١٤٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٦ـ١٣٤٧) .

(٢) الكتاب (٣/ ٢٨٧) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٦١٩) .

ربيعةَ[1] ، وهي عندَهُم مبنيّةٌ على السكون[2] .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّ الساكنةَ العينِ حرفٌ ، وادَّعى النَّحَّاسُ الإجماعَ علىٰ ذلك ، وهو فاسدٌ ؛ فإنَّ سيبويهِ زَعَمَ : أنَّ ساكنةَ العينِ اسمٌ[3] .

هـٰذا حُكْمُها إنْ وَلِيَها مُتحرِّكٌ ؛ أعني : أنَّها تُفتَحُ ـ وهو المشهورُ ـ وتُسكَّنُ ، وهي لغةُ ربيعةَ .

فإنْ وَلِيَها ساكنٌ : فالذي يَنصِبُها على الظرفيّة يُبقِي فتحَها ؛ فيقولُ : (معَ ابنِكَ) ، والذي يَبنِيها على السكون يَكسِرُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فيقولُ : (معِ ابنِكَ) .

---

* قوله : (فإنَّ سيبويهِ زَعَمَ) المُناسِبُ أنْ يقولَ : (نَقَلَ) ؛ إذ مُرادُهُ الرَّدُّ ، ولا يُناسِبُهُ إلا النقلُ ، لا الزَّعْمُ وإنْ كان يُستعمَلُ بمعنى القول[4] .

* قوله : (فالذي يَنصِبُها على الظرفيّة يُبقِي فتحَها . . .) إلىٰ آخره : ظاهِرُهُ: أنَّ كلامَ الناظمِ على التوزيع ، وليس كذلك ، بل الساكنةُ العينِ إذا ولِيَها ساكنٌ يجري فيها الوجهانِ ؛ الفتحُ طَلَباً للخِفَّة ، والكسرُ على الأصل في التقاء الساكنَينِ ، كما صرَّحَ به الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ[5] ، وأمَّا المفتوحةُ : فهي باقيةٌ علىٰ حالها .

---

(1) وغَنْمِ أيضاً . « أوضح المسالك » (٣/١٤٨) .

(2) قيل : لجمودها بلزوم الظرفيّة ، وقيل : لتضمُّنها معنى المصاحبة وإن لم يُوضَعْ له حرفٌ . « خضري » (٢/٥١٧) .

(3) انظر « شرح التسهيل » (٢/٢٤١ـ٢٤٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/١٢٧ـ١٢٨) .

(4) انظر ما سبق في (٢/٤٩٠) .

(5) شرح الأشموني (٢/٣٢٠) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/١٢٩) .

فائدة

[في الفرق بينَ (معاً) و(جميعاً)]

سأل ثعلبٌ رحمه الله تعالىٰ أحمدَ بنَ قادمٍ عن الفرق بينَ (قام عبدُ اللهِ وزيدٌ معاً) ، و(قام عبدُ الله وزيدٌ جميعاً) ، فسَكَتَ ، فقال ثعلبٌ : إنَّ (جميعاً) : للقيام في وقتَينِ وفي وقتٍ واحد ، و(معاً) : للقيام في وقتٍ واحد . انتهىٰ .

ويُشكِلُ عليه : قولُ امرئِ القيسِ[1] : [من الطويل]

مِكَرٍّ مِفَرٍّ مُقبِلٍ مُدبِرٍ معاً

لأنَّهُ لا يُقبِلُ ويُدبِرُ في حالةٍ واحدة . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عن ذلك : بأنَّ مُرادَ ثعلبٍ بقوله : (معاً للقيام في وقتٍ واحد) . . حيثُ لم تقمْ قرينةٌ علىٰ خلافه ، وما في البيت قامتِ القرينةُ الحاليَّةُ علىٰ استحالتِهِ ، فتدبَّرْ .

فائدة أخرىٰ

[في مجيء (مع) بمعنىٰ (بعد) ، وعكسِهِ]

ذَكَرَ الفارِضيُّ نقلاً عن بعضهم : أنَّ (مع) بمعنىٰ (بعد) في قوله تعالىٰ :

---

(١) ديوان امرئ القيس (ص١٩) ، والصدر من مُعلَّقته الشهيرة ، وعجزه : (كجُلْمودِ صخرٍ حطَّهُ السيلُ مِنْ علِ) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ١٢٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٣) ، وانظر « مجالس ثعلب » (ص٣٨٦) .

٤١٠ـ وٱضْمُمْ بناءً (غيراً) ٱنْ عَدِمْتَ ما   لـهُ أُضِيـفَ . . . .

﴿ إِنَّ مَعَ ٱلْعُسْرِ يُسْرًا ﴾ [الشرح : ٦] ، كما أنَّ (بعد) بمعناها في ﴿ عُتُلٍّ بَعْدَ ذَٰلِكَ زَنِيمٍ ﴾ [القلم : ١٣] انتهىٰ[1] .

* قوله : (وٱضْمُمْ بناءً . . .) إلىٰ آخره : (بناء) : مصدرٌ في موضعِ الحال ؛ أي : بانياً ؛ فهو حالٌ مِنَ الفاعل ، أو مبنيّةً ؛ فهو حالٌ مِنَ المفعول ، و(غيراً) : مفعولٌ بـ (اضْمُمْ) ، ولو قال الناظمُ :

و(غيرَ) واضْمُمْها إذا عَدِمْتَ ما   لـهُ أُضِيـفَ نـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا

لكان أَوْلىٰ ؛ ليكون لفظُ (غير) معطوفاً علىٰ (لَدُنْ) ، فيُفِيدَ : أنَّها أيضاً مِنَ الأسماء الملازمةِ للإضافة .

ويُمكِنُ الاعتذارُ عن الناظم : بأنَّهُ لم يَحكُمْ بكونها ملازمةً للإضافة ؛ لأنَّ

---

* قوله : (في موضعِ الحال) الأَوْلىٰ : جَعْلُهُ مفعولاً مطلقاً علىٰ حذف مضاف ؛ أي : ضَمَّ بناءٍ ؛ لأنَّ حاليَّةَ المصدرِ سماعيَّةٌ ، كما هو مشهورٌ ، لٰكنَّ التحقيقَ : أنَّها قياسيَّةٌ ؛ لأنَّ حَمْلَ الحالِ على الخبر أَوْلىٰ مِنْ حمله على النعت ؛ لأنَّهُ ينتظمُ منها ومِنْ صاحبها مبتدأٌ وخبر ، ولا ينتظمُ منهما منعوتٌ ونعت .

* قوله : (ويُمكِنُ الاعتذارُ عن الناظم : بأنَّهُ لم يَحكُمْ . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/٩٣) .

. . . . . نـاوِيـاً مـا عُـدِمَـا

٤١١ـ (قبلُ) كـ (غيرِ) . . . .

بعضَهُم حكىٰ فيها القطعَ عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، كما أفادَهُ البُهُوتيُّ[1] .

* قوله : (ناوِياً ما عُدِمَا) ؛ أي : معنىٰ ما عُدِمَ ؛ وهو معنى المضافِ إليه ، لا لفظُهُ .

* قوله : (« قبلٌ » كـ « غيرٍ ») قبل : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كـ « غير ») ، ويجوزُ ضبطُهُما بالضمِّ مِنْ غيرِ تنوينٍ ، وبالتنوين والرفعِ ، وهو الأصلُ ؛

تقدَّم للمُحشِّي أنَّهُ جَعَلَ (قبلُ) و(بعدُ) وأخواتِهِما مِنَ الأسماء اللازمةِ للإضافة معنىً ، وتقدَّم استشكالُهُ بجواز القطعِ عن الإضافة لفظاً ومعنىً ، والجوابُ عن ذلك ، فإنْ سُلِّمَ الجوابُ لم يصحَّ هـٰذا الاعتذارُ ، وإن مُنِعَ فلا يصحُّ ما سبق له[2] .

ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ أيضاً علىٰ هـٰذا الاعتذارِ : أنَّ (لَدُنْ) تُقطَعُ عن الإضافة لفظاً ومعنىً عندَ نصبِ (غُدْوةٍ) بها على التمييز أو على التشبيه بالمفعول به ، تأمَّلْ .

* قوله : (والرفعِ) ؛ أي : في (قبل) ؛ أي : والجرِّ في (غير) ، هـٰذا هو المُرادُ ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ كلامُهُ .

---

(١) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٥٠٨) .

(٢) انظر (٣/ ٦١١) .

. . . . (بعدُ) (حَسْبُ) . . . .

لأنَّهُما اسمانِ ليس فيهما ما يُوجِبُ البناءَ ، ووجهُ الضمِّ : أنَّهُ ذَكَرَها على الحالة التي تكونُ عليها في حال قطعِها عن الإضافة ونيَّةِ معنى المضاف إليه ، وأمَّا (بعدُ) و(دونُ) وما بينَهُما : فيتعيَّنُ فيها الضمُّ مِنْ غيرِ تنوينٍ ؛ إذ لا يستقيمُ الوزنُ إلا به . انتهىٰ « مُعرِب »[1] .

❁ قوله : (بعدُ حَسْبُ . . .) إلىٰ آخره : معطوفاتٌ علىٰ (قبل) بإسقاط العاطفِ معَ الثلاثةِ الأُوَل ، وقال الشاطِبيُّ : (« بعد » وما عُطِفَ عليه : مبتدأٌ ، خبرُها : محذوفٌ لدلالة قولِهِ : « كغيرٌ » عليه ؛ أي : « بعدُ وحَسْبُ . . . إلىٰ آخره كغير »)[2] .

وقولُهُ بعدُ : (وما بينَهُما) يشملُ : (حسب) ، فيُفِيدُ : أنَّ رفعَها معَ التنوينِ يُخِلُّ بالوزن ، وليس كذلك ، وعبارةُ « الصبَّان » : (يجوزُ في « قبل » و« غير » و« حسب » الضمُّ بغيرِ تنوينٍ حكايةً لحالِ بنائِها على الضم ، ورفعُ « قبل » و« حسب » وجرُّ « غير » معَ تنوينِ الثلاثة علىٰ مُجرَّد إرادة اللفظ ، ويتعيَّنُ الضمُّ بلا تنوينٍ فيما عدا الثلاثةَ ؛ لأنَّ الوزنَ لا يستقيمُ إلا بذلك ، وما وَقَعَ في كلام البعضِ تبعاً للشيخ خالدٍ ممَّا يُخالِفُ ما قُلْناهُ . . فخطأٌ) انتهىٰ[3] .

(١) تمرين الطلاب (ص٨٨) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ١٣٣) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٤٠٣) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص٨٨) .

. . . . (حَسْبُ) (أَوَّلُ)   و(دُونُ) والجهـاتُ أيضـاً . . . .

---

* قوله : (حَسْبُ) ؛ أي : التي بمعنىٰ (لا غير) ، وأمَّا التي بمعنىٰ (كافٍ) : فإنَّها تُستعمَلُ استعمالَ الصفات ؛ فتكونُ نعتاً لنكرة ؛ كـ (مررتُ برجلٍ حَسْبِكَ مِنْ رجلٍ) ؛ أي : كافٍ لك عن غيره ، وحالاً لمعرفة ؛ كـ (هـٰذا عبدُ اللهِ حَسْبَكَ مِنْ رجلٍ) ، واستعمالَ الأسماءِ الجامدةِ ؛ نحو : ﴿ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ ﴾ [المجادلة : ٨] ، ﴿ فَإِنَّ حَسْبَكَ ٱللَّهُ ﴾ [الأنفال : ٦٢] ، و(بحَسْبِكَ درهمٌ) .

وبهـٰذا يُرَدُّ علىٰ مَنْ زَعَمَ أنَّها اسمُ فعلٍ ؛ فإنَّ العواملَ اللفظيَّةَ لا تدخلُ علىٰ أسماء الأفعال باتِّفاق ، ولا العواملَ المعنويّة على الأصحِّ .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : أنَّ (حَسْب) التي بمعنىٰ (لا غير) يَجْري فيها ما يَجْري فيما قبلَها ، وليس كذلك ؛ فقد قال في « التوضيح » : (إنَّها مُلازِمةٌ

---

* قوله : (أي : التي بمعنىٰ « لا غير ») ؛ أي : فإنَّها هي التي تُقطَعُ عن الإضافة لفظاً ويُنوىٰ معنى المضافِ إليه ، فتُبنىٰ على الضم .

* قوله : (وأمَّا التي بمعنىٰ « كافٍ ») ؛ أي : وليستْ مُشرَبةً معنى النفي ، بخلافِ التي بمعنىٰ (لا غير) ؛ فإنَّها مع كونها بمعنىٰ (كافٍ) مُشربَةٌ معنى النفي .

* قوله : (فإنَّها تُستعمَلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهي في جميع استعمالاتِها مضافةٌ لفظاً .

و(عَلُ) . . . .

للوصفيَّة ، أو الحاليَّةِ ، أو الابتداءِ ، وبناؤُها على الضمِّ ـ أي : بعدَ أنْ كانتْ معربةً بحسَبِ العواملِ ـ تقولُ : « رأيتُ رجلاً حَسْبُ » ، و« رأيتُ زيداً حَسْبُ » ، و« قبضتُ عَشَرَةً فحَسْبُ » ؛ أي : فحَسْبي ذلك) انتهى[1] ؛ فـ (حَسْب) مبنيَّةٌ على الضمِّ في الأمثلة الثلاثة .

* قوله : (و« عَلُ ») ظاهرُهُ : أنَّ (عَلُ) يَجْري فيها ما يَجْري فيما قبلَها ، وليس كذلك ؛ قال في « التوضيح » : (وأمَّا « عَلُ » : فإنَّها تُوافِقُ « فوق » في معناها وفي بنائها على الضمِّ إذا كانتْ معرفةً ؛ كقوله[2] : [من الكامل]

---

* قوله : (وبناؤُها على الضم) ؛ أي : هي ملازمةٌ لذلك .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ١٦٣ـ ١٦٤) .

(٢) عجز بيت للفرزدق في « ديوانه » (١/ ٣٢٦) ، وهو ضمن قصيدة شهيرة يهجو فيها جريراً ، ومطلعها :

إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنى لنا ... بيتاً دعائمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

ولفظ الشاهد في « الديوان » :

إنِّي ارتفعتُ عليكَ كلَّ ثَنِيَّةٍ ... وعَلَوْتُ فوقَ بَنِي كُلَيبٍ مِنْ عَلُ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٣/ ١٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٩٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٦ـ ١٣٥٨) .

٤١٢ـ وأَعْـرَبُـوا نصبـاً إذا مـا نُكِّـرَا (قبلاً) وما مِنْ بعدِهِ قد ذُكِرَا

وأَتَيْتُ نحوَ بَنِي كُلَيبٍ مِنْ عَلُ

أي : مِنْ فوقِهِم .

وفي إعرابها إذا كانتْ نكرةً ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

. . . . . . حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ

أي : مِنْ شيءٍ عالٍ .

وتُخالِفُها في أمرَينِ : أنَّها لا تُستعمَلُ إلا مجرورةً بـ « مِنْ » دائماً ، وأنَّها لا تُستعمَلُ مضافةً ، كذا قال جماعةٌ منهُمُ ابنُ أبي الربيع ، وهو الحقُّ) انتهىٰ[2] .

* قوله : (وأَعْرَبُوا نصباً) اعترضَهُ ابنُ هشامٍ : بأنَّ ظاهرَ كلامِهِ : جوازُ

---

* قوله : (حَطَّهُ السَّيْلُ مِنْ عَلِ) ؛ أي : بكسر اللام ، وحقُّها التنوينُ ، لٰكنَّهُ حُذِفَ للرَّوِيِّ ، وقولُهُ : (أي : مِنْ شيءٍ عالٍ) ؛ أي : أيَّ شيءٍ كان ، وليس المُرادُ عُلُوَّ شيءٍ بخصوصه .

---

(١) سبق تخريجه قريباً في (٣/ ٦٦٤) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٤/ ٢٢٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦٤ـ ١٦٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٤١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٩٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٨ـ١٣٦٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٧٣ـ٣٧٨) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٦٤ـ١٦٧) .

إضافةِ (عل) وانتصابِها على الظرفيّة وغيرِها ، قال : (وما أظنُّ شيئاً مِنَ الأمرَينِ موجوداً) .

وبأنَّ ظاهرَ كلامِهِ : أنَّ (حَسْب) تُعرَبُ نصباً إذا نُكِّرتْ ؛ كـ(قبل) و(بعد) ؛ كأنْ يُقالَ : (قبضتُ عشرةً فحَسْباً) ، قال أبو حيَّانَ : ولا وجهَ لنصبِها ؛ لأنَّها غيرُ ظرفٍ ، ثمَّ ذَكَرَ ـ أعني : ابنَ هشامٍ ـ كلاماً طويلاً[1] .

قال في « التصريح » : (والصوابُ : أنْ يُحمَلَ عمومُ قولِهِ : « وما مِنْ بعدِهِ قد ذُكِرَا » على المجموع ، لا علىٰ كلِّ فردٍ فردٍ ؛ حتىٰ لا يَرِدَ عليه « حَسْب » و« عل ») انتهىٰ[2] .

قوله : (نصباً) ؛ أي : على الظرفيّة ، وكان الأَوْلىٰ : زيادةَ الجرِّ بـ(مِنْ) .

ويُجابُ : بأنَّهُ اقتصرَ علىٰ ما هو الأصلُ في الظرف ، ويُعلَمُ منه جوازُ الجرِّ بـ(مِنْ) ؛ لأنَّ هـٰذا شأنُ الظروفِ ، ولم يُطلِقْ ؛ لأنَّهُ لا يُثبِتُ له مُطلَقَ الإعراب ، أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ بخطِّه .

❀ قوله : (أي : على الظرفيّة) هـٰذا بناء علىٰ أنَّ (غير) ليس داخلاً في قوله : (وما مِنْ بعدِهِ قد ذُكِرَا) ، أمَّا بناءً علىٰ أنَّهُ داخلٌ فيه لأنَّهُ ذُكِرَ بعدَ (قبلُ) في قوله : (قبلُ كغيرُ) . . فينبغي أنْ يُرادَ بقوله : (نصباً) : ما يَعُمُّ النصبَ على الظرفيّة وغيرِها .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ١٦٤ـ١٦٧) ، وانظر « منهج السالك » لأبي حيان (ص٢٩٨) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٤) .

هـٰذه الأسماءُ المذكورةُ ـ وهي : (غير) ، و(قبل) ، و(بعد) ، و(حَسْب) ، و(أوَّل) ، و(دُون) ـ والجهاتُ السِّتُّ ـ وهي : (أمامَكَ) ، و(خلفك) ، و(فوقك) ، و(تحتك) ، و(يمينك) ، و(شمالك)[1] ـ و(عَلُ) . . لها أربعةُ أحوالٍ ؛ تُبنىٰ في حالةٍ منها ، وتُعرَبُ في بقيَّتها .

فتُعرَبُ : إذا أُضِيفتْ لفظاً ؛ نحوُ : (أصبتُ درهماً لا غيرَهُ) ، و(جئتُ مِنْ قَبْلِ زيدٍ) .

أو حُذِفَ ما تُضافُ إليه ونُوِيَ اللفظُ به ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

---

* قوله : (لا غيرَهُ) ، فإنْ حُذِفَ المضافُ إليه بُنِيتْ على الضمِّ ، وهو تركيبٌ صوابٌ ؛ فما في « المغني » ؛ مِنْ أنَّهُ لحنٌ . . مردودٌ ، كما أفادَهُ ابنُ قاسم[3] .

. . . .

---

(١) قوله : (ويمينك ، وشمالك) مثله في « التوضيح » و« الهمع » وغيرهما ، وخالف الرَّضِيُّ ؛ فمَنَعَ قطعَهُما عن الإضافة مبنيَّيْنِ على الضم أو معربَيْنِ بلا تنوين . « خضري » (٢/ ٥١٩) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٨) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٨٥) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٢٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٥٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ١٩٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٢٢) ، وفيه شاهدٌ آخر سيأتي في هـٰذا الباب (٣/ ٦٩٣ـ ٦٩٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٧ـ ١٣٤٨) .

(٣) وقد استعمله ابن هشام نفسه في مواضعَ من « المغني » ، وانظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١١٨) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١٦) ، و« شرح شذور الذهب » (ص١٤١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٠٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ١٩٩) ، وممَّا أُنشِدَ في جوازه : قولُ الشاعر : (من الطويل)

جـواباً بـه تنجـو أعتمِـدْ فـوربِّنـا لَعَنْ عَمَلٍ أسلفتَ لا غيرُ تُسألُ

٢٣٥ـ ومِنْ قبلِ ناديٰ كلُّ مَوْليٰ قرابةٍ فما عَطَفَتْ مَوْليٰ عليهِ العواطفُ

---

* قوله : (ومِنْ قبلِ ناديٰ . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ بالمَوْلىٰ هنا : ابنُ العمِّ ، وهو مضافٌ إلىٰ (قرابة) ، و(مَوْليٰ) الثاني : بدلٌ مِنَ الضمير في (عليه) قُدِّم للضرورة ، والمعنىٰ : ناديٰ كلُّ ابنِ عمٍّ قرابةٍ قرابتَهُ حتىٰ يُعِينُوهُ فيما هو فيه مِنْ حربٍ أو نازلة ، فما رَحِمَهُ أحدٌ منهم ، ولا أجابه لدعائه .

---

* قوله : (وهو مضافٌ إلىٰ « قرابة ») فمَوْلى القرابةِ ـ أي : صاحبُها ـ مُرادٌ به ابنُ العمِّ ، وعلىٰ هٰذا : مفعولُ (ناديٰ) محذوفٌ ؛ أي : قرابتَهُ ، ويصحُّ أنْ يكونَ (قرابة) المذكورُ مفعولَ (ناديٰ) .

ويحتملُ : أنَّ المُرادَ بمَوْلى القرابة : مَوَاليها ، والصانعُ معها بما تَقتضيهِ مِنْ مَزِيد الحُنُوِّ والشفقة بجَلْب منافعِها ودَفْع مضارِّها ، ويُرجِّحُ هٰذا : أنَّهُ يَدُلُّ علىٰ مَزِيدِ فظاعةِ الأمر وعِظَمِ شدَّتِهِ ؛ لأنَّ عدمَ عطفِ الأقاربِ علىٰ قريبهم المُوالي لهم عندَ استعانتِهِ بهم . . إنَّما يكونُ عندَ تمامِ الهول وانتهاءِ شِدَّتِهِ ، بخلاف ما إذا كان قريباً غيرَ مُوالٍ أقاربَهُ ؛ فإنَّ عدمَ إعانتِهم له عندَ استعانتِهِ بهم . . قد تكونُ بدون ذلك ، وتتقوَّى الدَّلالةُ المذكورة جدّاً علىٰ أنَّ (مولى) الثاني مفعولُ (عطفتْ) ، وستعلمُ تعيُّنَ ذلك .

* قوله : (و« مَوْليٰ » الثاني : بدلٌ مِنَ الضمير في « عليه » . . .) إلىٰ آخره : فالمُرادُ بالمَوْلى الثاني : هو ابنُ العمِّ المُرادُ بالمَوْلى الأوَّلِ الذي هو المُنادِي بكسر الدال ، ولا وجهَ لارتكاب المُحشِّي لذلك مع صحَّة جَعْلِهِ مفعولاً لـ (عطفتْ) بلا ضرورةٍ .

والحاصلُ : أنَّهُ علىٰ فَرْض الإبدالِ يصحُّ جرُّ (قرابة) ونصبُهُ ،

وتبقىٰ في هـٰذه الحالةِ كالمضافِ لفظاً ؛ فلا تُنوَّنُ ، إلا إذا حُذِفَ ما تُضاف إليه ولم يُنوَ لفظُهُ ولا معناهُ[1] ؛ فتكونُ حينئذٍ نكرةً ، ومنه : قراءةُ مَنْ قَرَأَ :

والشاهدُ : في قوله : (ومِنْ قبلٍ) ؛ حيثُ حُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (قبل) ، ونُوِيَ لفظُهُ .

و(العواطف) عليه : عبارةٌ عن الأقارب المُنادَينَ بفتح الدال ، و(عطفتْ) بمعنىٰ : حَنَّتْ ورَقَّتْ ، والمعنىٰ علىٰ كلِّ حالٍ ظاهرٌ .

إلا أنَّهُ لا وجهَ لارتكاب الضرورةِ مع الاستغناء عنها ؛ فيتعيَّنُ جَعْلُ (مَوْلىً) مفعولاً لـ (عطفتْ) مِنَ العطف ؛ وهو الثَّنْيُ والإمالةُ ؛ أي : ثَنَتْ وأمالتْ ، و(العواطفُ) : بمعنى الأمور التي تَثْنِي وتُمِيلُ إلى الإغاثة والنصر مثلاً ، سواءٌ جُرَّ (قرابة) أو نُصِبَ .

علىٰ أنَّ (فاعِلاً) لا يُجمَعُ علىٰ (فوَاعِلَ) إذا كان وصفاً لعاقل إلا شذوذاً[2] ؛ نحوُ : (فارسٍ وفوارسَ) ؛ ففي الإبدالِ حَمْلٌ على الشذوذ زيادةً على الضرورة مِنْ غير ضرورة .

وعلىٰ ما قُلْناه : يكونُ (عطف) مُتعدِّياً ، ويكونُ (مَوْلىً) الثاني هو المُنادَىٰ بالفتح ، وهو عامٌّ ؛ لوقوعه في سياق النفي ؛ فهو غيرُ الأوَّل ، والضميرُ في (عليه) المُتعلِّق بـ (عطفتْ) . . عائدٌ على المولى الأوَّل ، فتدبَّرْ .

---

(١) وهـٰذه هي الحال الثالثة ؛ وهي أن تُقطعَ عن الإضافة لفظاً ومعنىً .

(٢) وهـٰذا علىٰ أنَّ (العواطف) بمعنى الأقارب ، لا علىٰ أنه بمعنى الأمور التي تَثْني وتُميل .

(لله الأمرُ مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) بجرِّ (قبلٍ) و(بعدٍ) وتنوينِهما[1] ، وكقوله[2] : [من الوافر]

٢٣٦ـ فساغَ ليَ الشرابُ وكنتُ قبلاً أكادُ أَغُصُّ بالماءِ الحميمِ

❊ قوله : (مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) هي قراءةٌ شاذَّةٌ .

❊ قوله : (فساغَ ليَ الشرابُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : عبدُ اللهِ بنُ يَعرُبَ ، وكان له ثأرٌ فأَدْرَكَهُ ، فأَنْشَدَهُ ، و(ساغ) : بمعنىٰ : سَهُلَ .

والشاهد : في قوله : (قبلاً) .

و(أَغَصُّ) : بفتح الهمزة ، أصلُهُ : (أَغْصَصُ) مِنْ باب (عَلِمَ

. . . .

(١) انظر « الدر المصون » (٩/ ٣١) .

(٢) البيت لعبد الله بن يعرب كما ذكره المُحشِّي تبعاً للعيني ، وصوَّب البغدادي أنه ليزيد بن الصعق ، وهو آخر أبيات خمسة ؛ وهي :

أَلَا أَبْلِغْ لَدَيكَ أبا حُرَيثٍ وعاقبةُ المَلامةِ للمُليمِ
فكيفَ ترىٰ مُعاقبتي وسَعْيي بأَذْوادِ القَصِيبةِ والقصيمِ
وما برحتْ قَلُوصي كلَّ يومٍ تَكُرُّ على المُخالِفِ والمُقيمِ
فنمتُ الليلَ إذ أوقعتُ فيكُم قبائلَ عامرٍ وبني تميمِ
فساغَ ليَ الشرابُ . . . .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٧) ، و« شرح الرضي » (٣/ ١٦٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨١٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٥٦) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٠ـ٣٥١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٤٨ـ١٣٤٩) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٢٦ـ٤٣٠) .

هـٰذه هي الأحوالُ الثلاثةُ التي تُعرَبُ فيها .

وأمَّا الحالةُ الرابعةُ التي تُبنىٰ فيها : فهي إذا حُذِفَ ما تُضافُ إليه ونُوِيَ معناه دونَ لفظِهِ ؛ فإنَّها تُبنىٰ حينئذٍ على الضمِّ ؛ . . . .

يَعلَمُ)[1] ؛ أي : أَشْرَقُ به ، و(الحَمِيم) : البارِدُ ؛ مِنَ الأضداد ، ويُروىٰ : (بالماء الفُرات)[2] ؛ أي : الماءِ العَذْبِ السائغ ، وهو الأنسبُ ؛ لأنَّ (الحَمِيمَ) يُطلَقُ على الحارِّ كما ذَكَرْنا ، وليس مُراداً[3] .

* قوله : (تُبنىٰ حينئذٍ على الضمِّ) قال الحَوْفيُّ : (إنَّما يُبنيانِ ـ أي : « قبل » و« بعد » ـ على الضمِّ إذا كان المضافُ إليه معرفةً ، أمَّا إذا كان نكرةً : فإنَّهُما يُعرَبانِ ، سواءٌ نويتَ معناه أو لا) انتهىٰ ، نَقَلَهُ في « التصريح »[4] .

---

* قوله : (لأنَّ « الحَمِيمَ » يُطلَقُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو مُحتمِلٌ ما ليس مُراداً وإن كانتِ القرينةُ مُعيِّنةً للمُراد .

* قوله : (قال الحَوْفيُّ . . .) إلىٰ آخره : لك أنْ تقولَ : اشتراطُ كونِ المضاف إليه معرفةً غيرُ ظاهرٍ ؛ لأنَّ معنى الحرف جزئيٌّ وإنْ دخل علىٰ نكرةٍ ، والإضافةُ علىٰ معنى الحرف ؛ فمعناها نسبةٌ جزئيَّةٌ وإن كان المضافُ إليه نكرةً ؛ فـ(غلامُ رجلٍ) كـ(غلامٍ لرجل) .

---

(١) وفيه لغة من باب (قتل) .

(٢) رواه الثعالبي والزمخشري ، ولعله من شعر آخر ، ورواه أبو حيَّان في « تذكرته » عن الكسائي : (بالماء المعين) . انظر « خزانة الأدب » (١/ ٤٢٩) .

(٣) ولـٰكن يتعيَّن (الحميم) ، وهو المشهور في رواية البيت ؛ لأنَّ القصيدة ميميَّة كما سبق في تخريجه .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٥١) .

نحوُ : ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْرُ مِن قَبْلُ وَمِنۢ بَعْدُ ﴾ [الروم : ٤] .

وقولِهِ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٣٧ـ أَقَبُّ مِنْ تحتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ

---

* قوله : (أَقَبُّ مِنْ تحتُ عَرِيضٌ مِنْ عَلِ) هو مِنْ قصيدةٍ مِنَ الرجز ، والمقصودُ بهٰذا : وَصْفُ الفرس ، و(أَقَبُّ) بالقاف وتشديدِ الباء المُوحَّدة ؛ وهو الضامرُ البطنِ ؛ مِنَ القَبَبِ ؛ وهو دِقَّةُ الخَصْرِ ، والأُنثىٰ : (قَبَّاءُ) .

وقولُه : (مِنْ عَلِ) ؛ أي : مِنْ علوه ؛ أي : مِنْ فوقه ، والشاهدُ فيه ؛ حيثُ جاء مبنيّاً على الضم .

و(أَقَبُّ) بالرفع : خبرُ محذوفٍ ؛ أي : هو أَقَبُّ ، و(عَرِيضٌ) : خبرٌ

---

(١) الشطر لأبي النجم العجلي في « ديوانه » (ص٣٥٧) ضمن قصيدة طويلة يصف فيها أشياء كثيرة ، وبهٰذا الشطر يصف الفرس ، وتُسمَّىٰ هٰذه القصيدة : بـ(أم الرجز) ، ويُروىٰ : أنَّ أبا النجم وَرَدَ علىٰ هشام بن عبد الملك في الشعراء ، فقال لهم هشام : صِفُوا لي إبلاً ، فقطِّروها وأَوْرِدُوها وأَصْدِرُوها حتىٰ كأنِّي أنظرُ إليها ، فأنشدوه ، وأنشده أبو النجم هٰذه الأرجوزةَ بديهةً ، ويُروىٰ أنَّهُ قال : نَظَمْتُ هٰذه الأرجوزةَ في قدر ما يمشي الإنسانُ مِنْ مسجد الأشياخ إلىٰ مسجد حاتم الجزَّار ، ومقدار ما بينهما غَلْوةُ سهمٍ ، ومطلعُ هٰذه الأبيات :

اَلحمـــدُ للهِ العلـــيِّ الأَجْلَـــلِ

اَلواهبِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجزِلِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٨٩ـ٢٩٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٦٠ـ٣٦٣) .

وحكىٰ أبو عليٍّ الفارسيُّ : (ابْدَأْ بذا مِنْ أَوَّلٍُ) بضمِّ اللام وفتحِها وكسرِها[1] ؛ فالضمُّ : على البناء لنيَّة المُضافِ إليه معنىً ،

بعدَ خبرٍ ، و(مِنْ عَلٍ) : صفتُهُ ، والمُرادُ : أنَّها مضمرةُ البطنِ ، عريضةُ الظهر .

* قوله : (بضمِّ اللام وفتحِها . . .) إلىٰ آخره : إليه أشار بقوله في « الكافية » للناظم[2] :

والحــركــاتِ كلَّهُــنَّ ٱستَعْمِــلَا إذا تقولُ : (ٱبْدَأْ بذا مِنْ أَوَّلَا)

والصحيحُ : أنَّ أصلَهُ : (أَوْأَلُ) بوزن (أَفْعَلَ) ؛ قُلِبَتِ الهمزةُ الثانية واواً ، ثمَّ أُدغِمَتْ ؛ بدليل قولِهم في الجمع : (أَوَائِلُ) .

وأنَّ (أوَّل) لا يستلزمُ ثانياً ، وإنَّما معناه : ابتداءُ الشيءِ ، ثمَّ قد يكونُ له ثانٍ وقد لا يكونُ ؛ تقولُ : (هـٰذا أَوَّلُ مالٍ اكتسبتُهُ) ، . . . .

---

* قوله : (والصحيحُ : أنَّ أصلَهُ : « أَوْأَلُ ») مُقابِلُهُ : أنَّ أصلَهُ : (وَوْأَلُ) بهمزةٍ بعدَ واوَينِ ؛ قُلبتِ الهمزةُ واواً ، والواوُ الأُولىٰ همزةً ، وكان حقُّهُ حينئذٍ أنْ يُجمَعَ علىٰ (وَوَائِلَ) ، لـٰكنَّهُم استثقلوا اجتماعَ واوَينِ أوَّلَ الكلمة .

* قوله : (بدليل قولِهم في الجمع : « أَوَائِلُ ») ؛ أي : فإنَّهُ يُفِيدُ : أن الهمزةَ الأُولىٰ زائدةٌ غيرُ منقلبةٍ عن شيء ، لا أصليَّةٌ منقلبةٌ عن واو هي فاءُ الكلمة ، كما هو علىٰ مُقابِلِ الصحيح .

---

(١) قوله : (مِنْ أوَّل) ؛ أي : مِنْ أوَّل غيره ؛ أي : مِنْ قبله . « خضري » (٢/ ٥٢٢) .

(٢) الكافية الشافية (٢/ ٩٦٢) .

وقد تكتسبُ بعدَهُ شيئاً وقد لا ، وقيل : إنَّهُ يستلزمُ ثانياً ، كما أنَّ الأخيرَ يقتضِي أوَّلاً ؛ فلو قال : (إنْ كان أوَّلُ ولدٍ تَلِدِينَهُ ذَكَراً . . فأنتِ طالقٌ) ، فولدتْ ذَكَراً ولم تَلِدْ غيرَهُ . . وَقَعَ الطلاقُ على الأوَّل دونَ الثاني .

ولـ (أوَّل) استعمالانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ صفةً ـ أي : أفعلَ تفضيلٍ ـ بمعنى (الأَسْبق) ؛ فيُعطىٰ حُكْمَ أفعلِ التفضيل ؛ مِنْ مَنْعِ الصرفِ ، وعَدَمِ تأنيثِهِ بالتاء ، ودخولِ (مِنْ) عليه ؛ نحوُ : (هـٰذا أوَّلُ مِنْ هـٰذَينِ) ، و(لَقِيتُهُ عاماً أوَّلَ) .

---

* قوله : (وقد تكتسبُ بعدَهُ شيئاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فأنتَ تقولُهُ بدون اعتبارِ ثانٍ ، بل على اعتبارِ أنَّهُ قد يكونُ له ثانٍ وقد لا يكونُ ، فلا يتوقَّفُ قولُهُ على اعتبار احتمالِ الاكتساب ، فإن وقع تبيَّنَ أنَّ الإطلاقَ في محلِّهِ ، وإلا فلا ، فتدبَّرْ .

* قوله : (ولـ « أوَّل » استعمالانِ . . .) إلىٰ آخره ، بل أربعةٌ ، كما ستعلم .

* قوله : (أي : أفعلَ تفضيلٍ) ؛ أي : لا فعلَ له مِنْ لفظه ، وهـٰذا أحدُ قولَينِ ، ثانيهما : أنَّهُ جارٍ مَجْراهُ .

* قوله : (ودخولِ « مِنْ » عليه) ؛ أي : علىٰ مدخولِهِ ، ولو قال : (ووقوعِ « مِنْ » بعدَهُ) داخلةً على المُفضَّل عليه . . لسَلِمَ مِنْ إيهامِ خلافِ المُراد .

* قوله : (نحوُ : « هـٰذا أوَّلُ مِنْ هـٰذَينِ » . . .) إلىٰ آخره : في كلام

والثاني : أنْ يكونَ اسماً ، فيكونَ مصروفاً ؛ نحوُ : (لَقِيتُهُ عاماً أوَّلاً) ، ومنه : (ما له أوَّلٌ ولا آخِرٌ) ، . . . .

المَلَّويّ في « الأنوار البهيّة » : أنَّ (أوَّلَ) لمَّا لم يكنْ على الصحيح مُشتقّاً مِنْ شيءٍ مستعملٍ ؛ إذ ليس هو ممَّا استُعمِلَ منه فعلٌ ؛ كـ (أَحْسَنَ) ، ولا ممَّا استُعمِلَ منه اسمٌ ؛ كـ (أَحْنَكَ) . . خَفِيَ فيه معنى الوصفيّة ؛ إذ هي إنَّما تظهرُ باعتبار المُشتقِّ منه واتِّصافِ ذلك المُشتقِّ به ؛ كـ (أَعْلَمَ) ؛ أي : ذو عِلْمٍ أكثرَ مِنْ علم غيرِهِ ، و(أَحْنَك) ؛ أي : ذو حَنَكٍ أشدَّ مِنْ حَنَكِ غيرِهِ ، فـ (أَحْنَكُ) شاذٌّ ؛ لكونه لا فعلَ له ، وكذا (أوّل) ، لـٰكنَّ (أوَّلَ) إنَّما تظهرُ وصفيَّتُهُ بسبب تأويله بالمُشتقِّ ؛ وهو (أَسْبَقُ) ، فصار مثلَ : (مررتُ برجلٍ أسدٍ) ؛ أي : جريءٍ ؛ فلذلك لا يكونُ إلا مع ذِكْرِ الموصوف قبلَهُ ظاهراً ، أو ذِكْرِ (مِنِ) التفضيليَّةِ بعدَهُ ظاهرةً ؛ إذ هي دليلٌ علىٰ أنَّ (أفعلَ) ليس اسماً صريحاً ؛ كـ (أَفْكَل) و(أَيْدَع) بالمُثنَّاة التحتيّة[1] ، ومن معانيه : الزعفرانُ وطائرٌ ، ومِنْ معاني (الأَفْكَل) : الرِّعدةُ والجماعةُ ، وقد عُلِمَ مِنْ ذلك حِكْمةُ تمثيل المُحشِّي بمثالَين ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (أنْ يكونَ اسماً . . .) إلىٰ آخره : مُرادُهُ به : ما ليس أفعلَ تفضيلٍ ؛ فيشملُ : ما إذا استُعمِلَ اسماً بمعنىٰ مبدأِ الشيء ؛ نحوُ : (ما له أوَّلٌ ولا آخِرٌ) ، و(جئتُكَ أوَّلَ النهار) ، وهـٰذا يُؤنَّثُ بالتاء علىٰ ما في محفوظِ أبي حيَّانَ ، كما نقله المُحشِّي .

---

(١) الأنوار البهية (ق/ ٣٥٢) .

. . . .

. . . .

وما إذا استُعمِلَ وصفاً بمعنىٰ (سابق) ؛ نحوُ : (لَقِيتُهُ عاماً أوَّلاً) بالتنوين .

وما إذا استُعمِلَ ظرفاً بمعنىٰ (قبل) ؛ كـ (رأيتُ الهلالَ أوَّلَ الناس) ؛ أيْ : قبلَهُم ، قال ابنُ هشامٍ : (وهـٰذا هو الذي يُبنىٰ على الضمِّ ؛ لقطعه عن الإضافة) ، كما ذَكَرَهُ ياسينُ وغيرُهُ[1] .

وفيه نَظَرٌ ؛ إذ الذي يُبنىٰ على الضمِّ إذا قُطِعَ عن الإضافة . . هو المُستعمَلُ ظرفاً ، سواء كان بمعنىٰ (قبل) أو بمعنىٰ (مبتدأ الشيء) ، كما يُعلَمُ ممَّا ذَكَرَهُ المَلَّويُّ في « الأنوار البهيّة » في تفسير قولِهِ[2] : [من الطويل]

علىٰ أيِّنا تغدو المنيَّةُ أوَّلُ

حيثُ قال : (أي : أولَ أوقاتِ غُدوِّها)[3] ، ومثلُهُ للمؤلف في « حواشي

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤٠٥) .

(٢) عجز بيت لمعن بن أوس المزني في « ديوانه » (ص٩٣) ، وصدره : (لَعَمْرُكَ ما أدري وإنِّي لَأَوْجَلُ) ، وهو مطلع قصيدة قالها في استعطاف صديق له ، وكان معنٌ قد تزوَّج أخته ثم طلَّقها ، والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ٤٦١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٣٣ـ ١٣٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥١ـ ١٣٥٢) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٢٨٩ـ ٢٩٥) ، وقوله : (تغدو) كذا نصَّ عليه العيني ؛ من الغدو ، وهو نقيض الرواح ، ويُروىٰ بالعين المهملة بمعنىٰ ظلم وتجاوز الحد ، كما نصَّ عليه البغدادي وقدَّمه على الرواية الأولىٰ .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٣٥٢) .

والفتحُ : على الإعراب لعدم نيَّةِ المضافِ إليه لفظاً ومعنىً ، وإعرابِها إعرابَ ما لا ينصرفُ للصفة ووزنِ الفعلِ[1] ، . . . .

قال أبو حيَّانَ : (وفي محفوظي : أنَّ هـٰذا يُؤنَّثُ بالتاء ويُصرَفُ أيضاً ؛ فيُقالُ : « أوَّلةٌ » و« آخِرةٌ » بالتنوين) انتهىٰ «سيوطي» انتهى « ابن قاسم »[2] .

القطر »[3] ؛ فقد قُطِعَ (أوَّل) عن الإضافة وبُني على الضم ، وهو علىٰ هـٰذا التفسير ليس بمعنىٰ (قبل) ، بل بمعنىٰ (مبتدأ) .

وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ فتحَ (أوَّل) الذي نقله الشارحُ عن أبي عليٍّ الفارسيِّ . . ليس ممَّا نحن فيه ؛ إذ الكلامُ في أحوالِ (أوَّل) الذي هو ظرفٌ بمعنىٰ (قبل) أو (مبتدأ) ، لا في (أوَّل) الذي هو أفعلُ تفضيل بمعنىٰ (أَسْبَقَ) ، إلا أنَّهُ ذَكَرَهُ استطراداً لتتميمِ ما حكاه الفارسيُّ ، ولعلَّ المعنىٰ حينئذ : اِبْدَأْ بذا في وقتٍ أَسْبَقَ مِنْ غيره .

---

(1) لا يُنافيه أنَّ الكلام في (أوَّل) التي هي ظرفٌ بمعنىٰ (قبل) ، لا في التي هي وصفٌ بمعنىٰ (أسبق) ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ الفتح استطراداً لتتميم ما حكاه الفارسيُّ ، ولعل المعنىٰ حينئذٍ : ابدأْ بذلك في وقتٍ أسبقَ مِنْ غيره . « خضري » (٢/ ٥٢٣) .

(2) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١١٩) ، وقد نَظَم هـٰذين الاستعمالَيْنِ الإمامُ الأُجْهُوري في قوله : (من الطويل)

إذا (أوَّلٌ) قد جاءَ معناه (أَسْبَقُ) فمنـعُ انصـرافٍ فيـهِ أمـرٌ مُحتَّـمُ
لوصفٍ ووزنِ الفعلِ يا أيُّها الفتىٰ فكُنْ حافظاً للعلمِ تحظىٰ وتغنمُ
وإنْ جاءَ ظرفاً مثلَ (قبلُ) فذا لهُ كـ(قبلُ) مِنَ الأحوالِ واللهُ أعلمُ

وانظر « همع الهوامع » (٢/ ٢٠٣) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٨٢) ، و« فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي » (ص ٧٨) .

(3) حاشية السجاعي علىٰ شرح القطر (ص١٣) .

والكسرُ : علىٰ نيّة المضافِ إليه لفظاً[1] .

فقولُ المُصنِّفِ : (واضْمُمْ بناءً. . .) البيتَ. . إشارةٌ إلى الحالة الرابعة ، وقولُهُ : (ناوِياً ما عُدِمَا) مُرادُهُ : أنَّكَ تَبنِيها على الضمِّ إذا حذفتَ ما تُضافُ إليه ونويتَهُ معنىً لا لفظاً .

وأشار بقوله : (وأَعْرِبُوا نصباً) : إلى الحالة الثالثة ؛ وهي : ما إذا حُذِفَ المضافُ إليه ولم يُنوَ لفظُهُ ولا معناه ؛ فإنَّها تكونُ حينئذٍ نكرةً معربة .

وقولُهُ : (نصباً) معناه : أنَّها تُنصَبُ إذا لم يدخلْ عليها جارٌّ ، فإن دَخَلَ عليها جُرَّتْ ؛ نحوُ : (مِنْ قبلٍ ومِنْ بعدٍ) .

ولم يتعرَّضِ المُصنِّفُ للحالتَينِ الباقيتَينِ ؛ أعني : الأُولىٰ والثانيةَ ؛ لأنَّ حكمَهُما ظاهرٌ معلومٌ مِنْ أوَّل الباب ؛ وهو الإعرابُ ، وسقوطُ التنوينِ ، كما تقدَّم في كلِّ ما يُفعَلُ بكلِّ مضافٍ مثلِها .

---

* قوله : (والكسرُ) الأَوْلى : التعبيرُ بالجرِّ ؛ إذ الكسرُ مِنْ ألقاب البناء .

* قوله : (وسقوطُ التنوينِ ، كما تقدَّم) ؛ أي : في قوله : (نوناً تَلِي الإعرابَ أو تَنوِينَا ممَّا تُضِيفُ ٱحْذِفْ) ؛ لأنَّ المُرادَ : تُضِيفُ لفظاً أو تقديراً[2] .

. . . .

(1) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦٢) .

(2) انظر (٣/ ٥٨١) .

٤١٣ـ وما يَلِي المضافَ يأتي خَلَفَا عنهُ في الإعرابِ إذا ما حُذِفَا

* قوله : (وما يَلِي المضافَ) ما : موصولٌ مبتدأ ، وهو نعتٌ لمحذوفٍ ، و(المضافَ) بالنصب : مفعولُ (يَلِي) ، وفاعلُهُ : مُستترٌ عائدٌ على (ما) ، وجملةُ (يأتي خَلَفَا) : خبرٌ عنه ، والتقديرُ : (والمضافُ إليه الذي يَلِي المضافَ . . يأتي خَلَفاً عنه في الإعراب إذا حُذِفَ المضافُ) .

* قوله : (يأتي خَلَفَا) ظاهرٌ في أنَّ القائمَ مَقَامَ المضافِ مِنْ شرطه : أنْ يَصلُحَ لإعرابِ المضاف ؛ فلو كان المضافُ إليه جملةً . . لم يَجُزْ حذفُ المضاف ؛ إذ الجملةُ لا تَصلُحُ للفاعليّة والمفعوليّة . انتهى « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[١] .

و(خَلَفَا) : حالٌ مِنْ ضمير (يأتي) ، والضميرُ في (عنه) : راجعٌ لـ (المضاف) ، وقولُهُ : (إذا ما حُذِفا) ؛ أي : المضافُ ، و(ما) : زائدةٌ .

* قوله : (إذا ما حُذِفَا) مِنْ شروطِهِ أيضاً : أَمْنُ اللَّبْسِ ، وألَّا يكونَ المضافُ إليه جملةً كما تقدَّم[٢] .

ثمَّ إنَّ حَذْفَ المضافِ وإقامةَ المضافِ إليه مُقامَهُ . . على قِسْمَينِ :

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/١٥٣) .

(٢) انظر القولة السابقة .

يُحذَفُ المضافُ لقيام قرينةٍ تَدُلُّ عليه ، ويُقامُ المضافُ إليه مُقامَهُ فيُعرَبُ بإعرابه[1] ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَأُشْرِبُوا۟ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْلَ بِكُفْرِهِمْ ﴾ [البقرة : ٩٣] ؛ أي : حُبَّ العِجْلِ ، . . . .

ـ قياسيٌّ ؛ إنِ امتنعَ استقلالُ المضافِ إليه بالحُكْم ؛ كما في أمثلة الشارح .

ـ وسماعيٌّ ؛ إنِ استقلَّ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ) معَ إرادةِ (جاء غلامُ زيدٍ) ، نَقَلَهُ ابنُ قاسمٍ عن « التسهيل »[2] .

* قوله : (فيُعرَبُ بإعرابه)[3] ؛ أي : غالباً ، ومِنْ غير الغالبِ : أنَّ المضافَ إليه لا يَخلُفُ المضافَ في إعرابه ، بل يبقىٰ علىٰ جرِّهِ ، كما سيذكرُهُ في قوله : (وربَّما جَرُّوا . . .) إلىٰ آخره[4] .

---

* قوله : (وسماعيٌّ ؛ إنِ استقلَّ) الذي بخطِّه : (إنْ لم يَستقِلَّ) ، وليس بصواب[5] .

* قوله : (نحوُ : « جاء زيدٌ » معَ إرادةِ . . .) إلىٰ آخره ، وحينئذٍ : يكونُ اشتراطُ أَمْنِ اللَّبْسِ إنَّما هو لإقامة المضافِ إليه مُقامَ المضافِ القياسيَّةِ ، تأمَّلْ .

---

(١) وقد يُحذَفُ مضافانِ فأكثرَ ، فيقومُ الأخيرُ مَقامَ الأوَّل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَتَجْعَلُونَ رِزْقَكُمْ أَنَّكُمْ تُكَذِّبُونَ ﴾ [الواقعة : ٨٢] ؛ أي : وتجعلون بدلَ شكرِ رزقِكُم تكذيبَكُم ، والراجح : أنَّ الحذفَ تدريجيٌّ ؛ لا دَفْعيٌّ كما يُوهِمُهُ كلامُ الأُشْمُوني . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٤) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٤١٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١١٩) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص١٦٠) ، و« تعليق الفرائد » (٢/ ق٣٢٣) .

(٣) مثله أيضاً باقي أحكامه ؛ كالتذكير والتأنيث ، والإفراد والتنكير .

(٤) انظر (٣/ ٦٨٧ـ ٦٨٩) .

(٥) جاء على الصواب في (هـ) .

وكقوله تعالىٰ : ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾ [الفجر : ٢٢] ؛ أي : أمرُ ربِّكَ ، فحُذِفَ المضافُ ـ وهو (حُبَّ) و(أمرُ) ـ وأُعرِبَ المضافُ إليه ـ وهو (العِجْلِ) و(ربِّكَ) ـ بإعرابه .

٤١٤ـ ورُبَّما جَرُّوا الذي أَبْقَوْا كما قـد كـانَ قبـلَ حَـذْفِ مـا تَقَـدَّمَـا
٤١٥ـ لـٰكنْ بشرطِ أنْ يكونَ ما حُذِفْ مُمـاثِـلاً لِمَـا عليـهِ قـد عُطِـفْ

❁ قوله : (﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ ﴾) القرينةُ فيما ذكر : استحالةُ الظاهر .

❁ قوله : (ورُبَّما جَرُّوا) ؛ أي : استدامُوا جَرَّ (الذي أَبْقَوا . . .) إلىٰ آخره ، والمعنىٰ : نطقتِ العربُ به مجروراً ، والتقليلُ بالنسبة للسماعِ لا القياسِ ، كما بيَّنه ابنُ هشامٍ(١) .

❁ قوله : (كما قد كانَ) ؛ أي : كالجرِّ الذي قد كان ، أو على الجرِّ الذي قد كان ؛ وهو كونُ الجرِّ بالمضاف ، وذَكَرَهُ ؛ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّ هـٰذا جرٌّ جديدٌ بجارٍّ غيرِ المضافِ .

فإنْ قلتَ : التشبيهُ يُفهِمُ أنَّ هـٰذا الجرَّ غيرُ جرِّ ما كان ؛ إذ لا يُشبَّهُ الشيءُ بنفسه .

قلتُ : تصحُّ المُغايرةُ ؛ بناءً علىٰ أنَّ العَرَضَ لا يبقىٰ زمانَينِ ، والجرُّ عَرَضٌ ، أو بالاعتبار ، . . . .

❁ قوله : (أو بالاعتبار) ؛ أي : إنَّ الجرَّ مُتعدِّدٌ بتعدُّدِ صورةِ التركيب ؛ إذ

(١) أوضح المسالك (٣/١٦٨ـ١٧١) .

قد يُحذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه مجروراً كما كان عندَ ذِكْرِ المضاف ؛ لكن بشرطٍ : أنْ يكونَ المحذوفُ مُماثِلاً لِمَا عليه قد عُطِفَ ؛ كقول الشاعر[1] : [من المتقارب]

٢٣٨ـ أكلَّ امرِئٍ تَحسَبِينَ امْرَأً ونارٍ تَوَقَّدُ باللَّيلِ نارَا

والتقدير : (وكلَّ نارٍ) ؛ فحُذِفَ (كل) ، وبَقِيَ المضافُ إليه مجروراً كما

ووجهُ الشَّبَهِ : كونُ كلٍّ بالمضاف . انتهى « ابن قاسم »[2] .

* قوله : (فحُذِفَ « كل ») ؛ أي : لئلَّا يلزمَ العطفُ على معمولَيْ عاملَين مختلفَينِ ؛ بأنْ تجعلَ قولَهُ : (نارٍ) بالجرِّ معطوفاً على (امرئ) ، والعاملُ فيه (كلَّ) ، و(ناراً) الثانيَ معطوفاً على (امرأً) ، و(تَحسَبِينَ) هو العاملُ

صورتُهُ مع الحذف غيرُ صورتِهِ معَ عدمِ الحذف .

* قوله : (أي : لئلَّا يلزمَ . . .) إلى آخره : ليس عِلَّةً للحذف ؛ بمعنى : أنَّهُ إنَّما حُذِفَ ولم يُذكَرْ لذلك ، بل هو علَّةٌ له ؛ بمعنى أنَّهُ اعتُبِرَ أنَّ فيه

---

(١) البيت خاتمة قصيدة لأبي دُوَادٍ الإيادي في « ديوانه » (ص١١٢) ذكر فيها أنَّهُ صاد بمهره ثوراً وبقرة وحشيَّينِ ، ثمَّ خاطب امرأته على سبيل الافتخار والتمدُّح : (أكل امرئ . . .) ، ومطلعها :

ودارٍ يقولُ لها الرَّائدو نَ ويلُ أمِّ دارِ الحُذَاقِيِّ دَارَا

والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ٦٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨١٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٦٨ـ١٦٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٩٠) ، و« المساعد » (٢/ ٣٦٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٦٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٥٥ـ١٣٥٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٩٠ـ١٩٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٢) .

كان عندَ ذِكْرِها ، والشرطُ موجودٌ ؛ وهو العطفُ علىٰ مُماثِلِ المحذوف ؛ وهو (كلَّ) في قوله : (أكلَّ امرئٍ) .

وقد يُحذَفُ المضافُ ويبقى المضافُ إليه علىٰ جرِّه ، والمحذوفُ ليس مُماثِلاً للملفوظ ، بل مُقابِلٌ له ؛ كقوله تعالىٰ : (تُرِيدُونَ عَرَضَ الدنيا واللهُ يُرِيدُ الآخرةِ) في قراءةِ مَنْ جرَّ (الآخرة) ، والتقديرُ : (واللهُ يريدُ باقيَ

فيهما ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[1] .

والهمزةُ : للاستفهام ؛ أي : أتَحسَبِينَ كلَّ امرئٍ امرأً كاملاً ؟! بل الكاملُ مَنْ له خصالٌ سَنِيَّة ، وأوصافٌ بَهِيَّة ، وأتَحسَبِينَ كلَّ نارٍ تَوَقَّدُ بالليل ناراً ؟! بل النارُ التي تَوَقَّدُ تَقْرِي الزُّوَّارَ ، و(تَوَقَّدُ) أصلُهُ : (تَتَوَقَّدُ) .

والشاهدُ : في (ونارٍ) ؛ حيثُ حُذِفَ فيه المضافُ وتُرِكَ المضافُ إليه بإعرابه .

* قوله : (ليس مُماثِلاً للملفوظ) ، وأيضاً : المعطوفُ جملةٌ فيها المضافُ ، لا نَفْسُ المضاف ، كما نبَّه عليه ابنُ هشامٍ[2] .

* قوله : (في قراءةِ مَنْ جرَّ « الآخرة ») هي قراءةٌ شاذَّةٌ لابن جَمَّازٍ ؛

حذفاً ، ولم يقل بأنَّهُ لا حذفَ ، ويكون (نارٍ) عطفاً على (امرئٍ) المجرور ، ولو قال : (وإنَّما جُعِلَ المجرورُ مجروراً بمضافٍ محذوف ، لا معطوفاً على « امرئ » المجرور ؛ لئلَّا يلزمَ . . .) إلىٰ آخره . . لكان أوضحَ .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٥) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ١٧١) .

الآخرةِ) ، ومنهم مَنْ يُقدِّرُهُ : (واللهُ يريدُ عَرَضَ الآخرةِ) ؛ فيكونُ المحذوفُ علىٰ هٰذا مُماثِلاً للملفوظ به ، والأوَّلُ أَوْلىٰ ، وكذا قدَّره ابنُ أبي الربيع في « شرحه للإيضاح » .

٤١٦ـ ويُحذَفُ الثاني فيبقى الأوَّلُ كحالِهِ إذا بِهِ يتَّصِلُ

بالجيم والزاي[(١)] .

* قوله : (والأوَّل أَوْلىٰ) ؛ أي : لأنَّ شأنَ العَرَضِ الزوالُ ، وشؤونَ الآخرةِ البقاءُ[(٢)] ، وقد اعتُذِرَ عمَّن قدَّر العَرَضَ : بأنَّهُ للمُشاكَلة .

* قوله : (وكذا قدَّره ابنُ أبي الربيع) قدَّره : مِنَ التقدير ؛ أي : قدَّرَهُ غيرَ مُماثِلٍ ؛ فإنَّهُ قدَّر : (عَمَلَ الآخرةِ) .

* قوله : (ويُحذَفُ الثاني) ؛ أي : المضافُ إليه (فيبقى الأوَّلُ) ؛ أي : المضافُ ، وقولُهُ : (كحالِهِ) ؛ أي : علىٰ حاله . انتهى « ابن قاسم »[(٣)] .

. . . .

---

(١) انظر « المُحتسَب » (١/ ٢٨١) ، و« الدر المصون » (٥/ ٦٣٨) ، وابن جَمَّاز : هو سليمان بن مسلم بن جمَّاز المدني (ت بعد ١٧٠هـ) ، يروي عن أبي جعفر المدني أحد القراء العشرة ، إلا أنه شذَّ ها هنا في هٰذه القراءة ، وانظر « غاية النهاية » (١/ ٣١٥) .

(٢) وعلَّل الخضريُّ الأَوْلَوِيَّةَ : بأنَّ تقدير (باقي) مقابلٌ للمعطوف عليه ، والشيء كثيراً ما يُحمَلُ علىٰ مقابله . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٢٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٠) ، و(كحاله) : حالٌ مِنَ (الأوَّل) .

٤١٧ـ بشرطِ عطفٍ . . . .

---

* قوله : (بشرطِ عطفٍ) شاملٌ للعطف بغير الواوِ ، وهـٰذا في الغالب .

قال السُّيُوطيُّ : (وقد يبقى المضافُ بلا تنوينٍ إن عُطِفَ هو علىٰ مضافٍ لمِثْله ، أو عُطِفَ عليه مضافٌ لمِثْله ؛ فالأَوَّلُ : نحوُ حديث « البخاريِّ » عن أبي بَرْزَةَ : « غَزَوتُ معَ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم سبعَ غَزَوَاتٍ أو ثمانيَ » بفتح الياء بلا تنوينٍ[1] ، والثاني : نحوُ حديثِ : أَنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم قال : « تَحَيَّضِي في عِلْمِ الله ستةَ أو سبعةَ أيَّامٍ »[2] .

---

* قوله : (وهـٰذا في الغالب) ؛ أي : هـٰذا الشرطُ في الغالب ؛ أي : كما أشار إلىٰ ذلك الشارحُ .

* قوله : (قال السُّيُوطيُّ : وقد يبقى المضافُ . . .) إلىٰ آخره ، ويُمكِنُ شُمُولُ كلامِ المُصنِّفِ لهاتَينِ الصُّورتَينِ ؛ لأنَّ قولَهُ : (بشَرْطِ عطفٍ) ؛ أي : له أو عليه ، ويكونُ المُرادُ بالأَوَّل في قوله : (أضفتَ الأَوَّلا) : المضافَ ؛ لأنَّهُ أَوَّلُ بالنسبة للمضاف إليه المحذوفِ وإن ذُكِرَ آخِرَ التركيب ، خلافاً للشارح في قَصْرِهِ كلامَ المُصنِّفِ على الصُّورة الثانية ، تأَمَّلْ .

---

(١) صحيح البخاري (١٢١١) .

(٢) رواه البيهقي في « السنن الكبرىٰ » (١/٣٣٨) عن سيدتنا حَمْنة بنت جحش رضي الله عنها .

. . . . وإضافةٍ إلىٰ   مِثْـلِ الـذي لـهُ أَضَفْـتَ الأوَّلَا

يُحذَفُ المضافُ إليه ، ويبقى المضافُ كحاله لو كان مضافاً ؛ فيُحذَفُ تنوينُهُ .

وخَصَّهُ الفرَّاءُ بالمُصطحِبَينِ ؛ كاليد والرِّجْل ؛ نحوُ : « قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها » ، والنصفِ والرُّبُع ، و« قبل » و« بعد » ، بخلافِ نحوِ « دار » و« غلام » ؛ فلا يُقالُ : « اشتريتُ دارَ وغلامَ زيدٍ ») انتهىٰ ، نَقَلَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

* قوله : (وإضافةٍ) ؛ أي : أو عَمَلٍ في مِثْلِ ما له أضفتَ الأوَّلَ ؛

---

* قوله : (وخَصَّهُ الفرَّاءُ بالمُصطحِبَينِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خَصَّ ما ذُكِرَ ؛ مِنْ كون المضافِ مُتعدِّداً في اللفظ والمضافِ إليه واحداً فيه ، [وليس الضميرُ عائداً إلىٰ حذف الثاني وإبقاءِ الأوَّل ، كما هو المُتبادرُ ؛ لأنَّهُ لا حذفَ عندَ الفرَّاء ، كما] صرَّح به الشارح ؛ فكان الأَوْلىٰ للمُحشِّي ذِكْرُ هـٰذه العبارةِ هناك لا هنا .

وإنَّما خَصَّهُ بذلك ؛ لئلا يلزمَ تواردُ عاملَينِ علىٰ معمولٍ واحد ؛ لأنَّ المُصطحِبَينِ كالشيء الواحد ؛ فكأنَّ العاملَ في المضاف إليه شيءٌ واحد ، لـٰكنَّ التواردَ المذكورَ لازمٌ ما لم يُعتبَرِ المجموعُ عاملاً واحداً ؛ إذ التحقيقُ : أنَّهُ لا يُعقَلُ تعدُّدُ العاملِ وإن اتَّحد لفظاً ومعنىً .

---

(١) انظر « همع الهوامع » (٢/ ٥٢٢) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ ق٤٢١) .

وأكثرُ ما يكونُ ذلك : إذا عُطِفَ على المضاف اسمٌ مضافٌ إلىٰ مِثْلِ المحذوف مِنَ الاسم الأوَّلِ ؛ كقولهم : (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها) ، التقديرُ : (قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ، ورجلَ مَنْ قالها) ؛ فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (يد) ـ وهو (مَنْ قالها) ـ لدَلالةِ ما أُضِيفَ إليه (رجل) عليه ، ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

كقوله[2] : [من الرجز]

بِمِثْـلِ أو أَنْفَـعَ مِـنْ وَبْـلِ الـدِّيَـمْ

فـ (مثل) : مضافٌ إلىٰ محذوفٍ دلَّ عليه المذكورُ ، والأصلُ : (بمِثْلِ وَبْلِ الدِّيَمِ أو أَنْفَعَ مِنْ وَبْلِ الدِّيَم) ؛ فحُذف (وَبْلِ الدِّيَم) مِنَ الأوَّل لدَلالة الثاني عليه ، والعاملُ : (أنفع) ، وهو غيرُ مضاف ، وهو مجرورٌ بالعطف علىٰ (مِثْل) المجرورِ بالباء . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

* قوله : (بمِثْلِ أو أَنْفَعَ . . .) إلىٰ آخره : صدرُهُ :

عَلَّقْـتُ آمـالـي فعَمَّـتِ النِّعَـمْ . . . .

---

(1) صدر بيت مجهول النسبة أنشده ابن الأنباري ، وسيذكر عجزه المُقرِّر ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٤٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٦٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٤ـ١٣٨٥) .

(2) عجز بيت مجهول النسبة ، وصدره ذكره المُقرِّر ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٥٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٧٢) ، و« المساعد » (٢/ ٣٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٦٠ـ١٣٦١) .

(3) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٧) .

٢٣٩ـ سَقَى الأَرَضِينَ الغيثُ سَهْلَ وحَزْنَها . . . .

التقديرُ : (سَهْلَها وحَزْنَها) ؛ فحُذف ما أُضيف إليه (سهل) ؛ لدَلالةِ ما أُضيف إليه (حَزْن) عليه .

هٰذا تقريرُ كلامِ المُصنِّف ، وقد يُفعَلُ ذلك وإن لم يُعطَفْ مضافٌ إلىٰ مِثْلِ المحذوف مِنَ الأوَّل ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

ومِنْ قبلِ نادىٰ كلُّ مَوْلىً قرابةٍ فما عَطَفَتْ مَوْلىً عليهِ العواطفُ

---

* قوله : (سَقَى الأَرَضِينَ الغيثُ. . .) إلىٰ آخره : (الغيث) ؛ أي : المطرُ ؛ فاعلُ (سقىٰ) ، و(الأَرَضِينَ) : مفعولُهُ ، و(سَهْلَ) و(حَزْنَها) : بدلانِ منه ، و(الحَزْن) بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي : ما غَلُظَ مِنَ الأرض ، و(السَّهْل) : نقيضُهُ ، و(العُرا) بضمِّ العين : جمعُ (عُرْوة) ، و(الآمال) بالمدِّ : جمعُ (أَمَل) ؛ كـ (سَبَبٍ وأَسْباب) ؛ وهو الرجاء ، و(الضَّرْع) بفتح الضاد : جمعُهُ : (ضُرُوع) ؛ لكلِّ ذاتِ ظِلْفٍ أو خُفٍّ .

---

* قوله : (و« العُرا » بضمِّ العين. . .) إلىٰ آخره : لعلَّ الشطرَ الثانيَ موجودٌ في نسخته[2] ؛ وهو :

فنِيطَتْ عُرا الآمالِ بالزرعِ والضَّرْعِ

وفي قوله : (عُرا الآمالِ) استعارةٌ بالكناية وتخييلٌ ، و(نِيطَتْ) ترشيحٌ ، كما قاله بعضُ الأفاضل[3] .

---

(١) سبق تخريجه في (٣/ ٦٧٢ـ٦٧٣) .

(٢) الشطر الثاني موجود في (و ، ز ، ح) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٢٥) .

فحَذَفَ ما أُضِيفَ إليه (قبل) وأَبْقاهُ علىٰ حاله لو كان مضافاً ، ولم يُعطَفْ عليه مضافٌ إلىٰ مِثْل المحذوف ، والتقديرُ : (ومِنْ قبلِ ذلك)[1] ، ومثلُهُ : قراءةُ مَنْ قَرَأَ شُذُوذاً : (فلا خوفُ عليهم) ؛ أي : فلا خوفُ شيءٍ عليهم .

وهٰذا الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ؛ مِنْ أنَّ الحذفَ مِنَ الأوَّل ، وأنَّ الثانيَ هو المضافُ إلى المذكور . . هو مذهبُ المُبرِّد .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ الأصلَ : (قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ، ورِجْلَ مَنْ قالها) ، فحُذِفَ ما أُضِيفَ إليه (رجل) ؛ فصار : (قَطَعَ اللهُ يدَ مَنْ قالها ، ورِجْلَ) ، ثمَّ أُقحِمَ قولُهُ : (ورجل) بينَ المضافِ ـ الذي هو (يد) ـ والمضافِ

❋ قوله : (قراءةُ مَنْ قَرَأَ شُذُوذاً) ؛ وهو ابنُ مُحَيصِنٍ ؛ قَرَأَ بالرفع مِنْ غيرِ تنوينٍ ؛ على الإهمال وكَسْرِ الهاء ، وأمَّا قراءةُ يعقوبَ : فهي بالفتح مِنْ غير تنوينٍ وضمِّ الهاء ؛ بجَعْلِ الفتحةِ فتحةَ إعراب[2] .

❋ قوله : (ثمَّ أُقحِمَ) ؛ أي : زِيدَ .

❋ قوله : (بجَعْلِ الفتحةِ فتحةَ إعراب) ؛ أي : إنِ اعتُبِرَ أنَّهُ مضافٌ لمحذوف ؛ لأنَّ اسمَ (لا) لا يُنصَبُ بالفتحة إلا إذا كان مضافاً ، وعلىٰ هٰذا : يكونُ فيه الشاهدُ أيضاً ، ويحتملُ : أنَّ الفتحةَ فتحةُ بناءٍ ، ولا إضافةَ أصلاً ؛ فيكونُ اسمُ (لا) مفرداً ، ولا شاهدَ حينئذ .

---

(١) وقيل : التقدير : (ومِنْ قبلي) ؛ فحُذفت الياء وبقيت الكسرة دليلاً عليها ؛ فلا شاهد فيه ؛ لأنَّ حذفَ ياءِ المُتكلِّم جائزٌ كثيراً بدون ذلك الشرط . « خضري » (٢/٥٢٥) .

(٢) انظر « الدر المصون » (١/ ٣٠٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٧٦) .

إليه الذي هو (مَنْ قالها) ؛ فصار : (قَطَعَ اللهُ يدَ ورِجْلَ مَنْ قالها)[1] .

فعلىٰ هـٰذا : يكونُ الحذفُ مِنَ الثاني لا مِنَ الأوَّل ، وعلىٰ مذهب المُبرِّد : بالعكس .

قال بعضُ شُرَّاحِ « الكتاب » : (وعندَ الفرَّاء : يكونُ الاسمانِ مضافَينِ إلىٰ « مَنْ قالها » ، ولا حَذْفَ في الكلامِ ؛ لا مِنَ الأوَّل ، ولا مِنَ الثاني)[2] .

٤١٨ـ فَصْلَ مضافٍ . . . .

---

* قوله : (فَصْلَ مضافٍ . . .) إلىٰ آخره : (فَصْلَ) : مفعولٌ مُقدَّم بقولِهِ : (أَجِزْ) ، وهو مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، و(شِبْهِ فعلٍ) : نعتٌ لـ (مضاف) ، و(ما) : في موضعِ رفعٍ بالفاعليَّة ، وهو موصولٌ ، و(نَصَبْ) : صِلَتُهُ ، وعائدُ الموصولِ : محذوفٌ ؛ أي : نَصَبَهُ ، و(مفعولاً أَوْ ظَرْفاً) : حالانِ مِنْ (ما) ، أو مِنْ الضمير المحذوف ، وتقديرُ البيتِ : (أَجِزْ أنْ يَفصِلَ المضافَ منصوبُهُ حالَ كونِهِ مفعولاً أو ظرفاً) ، كما في « الأَشْمُونيِّ »[3] .

. . . .

(١) انظر « المقتضب » (٤/ ٢٢٧ـ٢٣٠) ، و« الكتاب » (١/ ١٨٠) ، و« شرح الكتاب » (٢/ ٣٤ـ٣٥) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٢٢٣ـ٣٢٢٤) .

(٢) وهو ضعيفٌ ؛ لِمَا فيه مِنْ توارد عاملَين علىٰ معمولٍ واحد . انظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٦) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ١٧١) .

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣٢٧) .

. . . . شِبْهِ فعلٍ ما نَصَبْ مفعولاً أَوْ ظرفاً أَجِزْ ولم يُعَبْ

قال السُّيُوطيُّ : لا يخفىٰ ما فيه مِنَ العَقَادَةِ ، وأَوْضَحُ منه : قولي في « مختصر الألفيَّة » : [من الرجز]

بفَعْـلٍ أو ظـرفٍ أَجِـزْ أنْ يَفصِـلَا عاملَهُ المضافَ عن ثانٍ تَلَا[1]

❁ قوله : (شِبْهِ فعلٍ) ؛ أي : مصدر ، أو اسمِ فاعل .

❁ قوله : (مفعولاً) بشرطِ : أَلَّا يكونَ جملةً ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني قولُ « عبدُ اللهِ مُنطلِقٌ » زيدٍ) انتهىٰ « ياسين »[2] .

وهل يجوزُ الفصلُ بمجموع الأمورِ التي جُوِّزَ الفصلُ بكلٍّ منها ؟ فيه نَظَرٌ . انتهىٰ « ابن قاسم »[3] .

❁ قوله : (بشرطِ : أَلَّا يكونَ جملةً) علَّلوا منعَ الفصلِ بالمفعولِ الجملةِ بالطُّول ، ومِنَ هـٰذه العِلَّةِ يُؤخَذُ الجوابُ عن النَّظَر ؛ فيُقالُ : إنَّ الفصلَ بمجموعِ الأمورِ الجائزةِ على الانفراد ؛ كأنْ يُقالَ : (أعجبني قتلُ عَمْراً عندَكَ واللهِ زيدٍ) . . لا يجوزُ ؛ للطُّول[4] .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٤٩) ، وفي « ألفية السيوطي النحوية » (ص٤٢) : (مفعولٌ أو ظرفٌ) بدل (بفعلٍ أو ظرف) ، وهو الأوضح والأَوْلىٰ .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤١٥) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٢) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤١٦) .

٤١٩ـ فَصْلُ يمينٍ وٱضطِراراً وُجِدَا   بــأجنبــيٍّ أو بنعــتٍ أو نِــدَا

أجاز المُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ في الاختيار بينَ المضافِ الذي هو شبهُ الفعلِ ـ والمُرادُ به : المصدرُ ، واسمُ الفاعلِ ـ والمضافِ إليه . . بما نَصَبَهُ المضافُ ؛ مِنْ مفعولٍ به ، أو ظرفٍ ، أو شِبْهِهِ .

---

* قوله : (فَصْلُ يمينٍ) بالرفع : نائبُ فاعلِ (يُعَبْ) .

* قوله : (وٱضطِراراً) مفعولٌ لأجله مُقدَّمٌ علىٰ عامله ؛ وهو (وُجِدَ) ، و(بأجنبيٍّ) : مُتعلِّقٌ به ، وقال بعضُهُم : (مُتعلِّقٌ بمحذوفِ حالٍ مِنْ ضمير « وُجِدَ » ؛ أي : وُجِدَ المضافُ مفصولاً بأجنبيٍّ ، ولا يجوزُ تعلُّقُهُ بضميرِ « وُجِدَ » ؛ لعوده لـ « الفصل » وهو مصدرٌ ، ولو علىٰ رأيِ مَنْ أجاز إعمالَ ضميرِ المصدرِ ؛ لأنَّ مَنْ أجاز ذلك قيَّده بالبارزِ ، وهٰذا مُستتِرٌ) انتهىٰ .

* قوله : (أو نِدَا) معطوفٌ علىٰ (نعتٍ) ، وقَصَرَهُ للوقف ، لا للضرورة .

* قوله : (أجاز المُصنِّفُ أنْ يُفصَلَ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ الغَزِّيِّ : (اعلَمْ : أنَّ المضافَ والمضافَ إليه كالشيءِ الواحدِ ؛ لتنزيل الثاني منزلةَ تنوينِ الأوَّلِ أو نونِهِ ؛ فلا يُفصَلُ بينهما عندَ أكثرِ البَصْريِّينَ إلا في الضرورة ، لٰكنَّ المُصنِّفَ اختار الفصلَ بينهما ، وجَعَلَهُ قِسْمَينِ : جائزاً في السَّعَة ، ومُختصّاً

. . . .

فمثالُ ما فُصِلَ فيه بينهما بمفعول المضاف : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَٰدَهُمْ شُرَكَآئِهِمْ ﴾ [الأنعام : ١٣٧] . . . .

بالضرورة ، وجَعَلَ كلّاً منهما ثلاثةَ أنواعٍ) انتهىٰ[1] .

❊ قوله : (﴿ وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ . . . ﴾) إلىٰ آخره : برَفْع (قتل) علىٰ النِّيابة عن الفاعل بـ (زُيِّنَ) المبنيِّ للمفعول ، ونصبِ (أولادَهُم)، وجرِّ (شُرَكائِهِم)؛ فـ (قَتْلُ): مصدرٌ مضافٌ، و(شركائِهِم): مضافٌ إليه ؛ مِنْ إضافةِ المصدرِ إلىٰ فاعله ، و(أولادَهُم) : مفعولُهُ ، وفُصِلَ به بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

وحَسَّنَ ذلك ثلاثةُ أمورٍ : كونُ الفاصلِ فَضْلةً ؛ فإنَّ ذلك مُسوِّغٌ ؛ لعدم الاعتدادِ به ، وكونُهُ غيرَ أجنبيٍّ ؛ لتعلُّقه بالمضاف ، وكونُهُ مُقدَّرَ التأخير ؛ مِنْ أَجْلِ أنَّ المضافَ إليه مُقدَّرُ التقديمِ بمُقتضى الفاعليّة المعنويّةِ ؛ فسَقَطَ ما شنَّع به الزَّمَخْشَريُّ في « كشّافه » .

❊ قوله : (مِنْ إضافةِ المصدرِ إلىٰ فاعله) جَعَلَ (الشركاء) فاعل (القتل) باعتبار أمرِهِم به ؛ فـ (الشركاءُ) هنا رُؤَساؤُهُم الذين يأتمرونَ بأمرهم في التحريم والتحليل ؛ فكأنَّهُمُ اتَّخذوا آلهةً مِنْ دونه تعالىٰ .

❊ قوله : (ما شنَّع به الزَّمَخْشَريُّ) ؛ أي : حيثُ قال : (وأمَّا قراءةُ ابنِ عامر فشيءٌ لو كان في مكان الضروراتِ ـ وهو الشعرُ ـ . كان تسمُّحاً

---

(١) فتح الرب المالك (ق/٤٩) برقم : (٢٠٦٣٤) ، وجوَّزه الكُوفيُّونَ مطلقاً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٤٩ـ٣٥٢) .

في قراءةِ ابنِ عامرٍ بنصب (أولاد) وجرِّ (الشُّرَكاء)[1] .

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه بظرفٍ نَصَبَهُ المضافُ الذي هو مصدرٌ . . ما حُكِيَ عن بعضِ مَنْ يُوثَقُ بعربيَّته : (تَرْكُ يوماً نَفْسِكَ وهواها . . سعيٌ لها في رَدَاها)[2] .

---

* قوله : (ابنِ عامرٍ) هو أحدُ السَّبْعة[3] .

* قوله : (تَرْكُ يوماً . . .) إلىٰ آخره : ليس بنَظْمٍ ؛ فـ (تَرْكُ) : مصدرٌ مضاف ، و(نَفْسِكَ) : مضافٌ إليه ؛ مِنْ إضافة المصدر إلىٰ فاعله ، ومفعولُهُ : محذوفٌ ، و(يوماً) : ظرفٌ للمصدر ؛ بمعنىٰ أنَّهُ مُتعلِّقٌ به ، وفُصِلَ به بينَ المضافِ والمضاف إليه ، و(هواها) : مفعولٌ معه ، والتقديرُ : (تركُ نَفْسِكَ شأنَها يوماً معَ هواها . . سَعْيٌ في رَدَاها) ، ويحتملُ أنْ يكونَ

مردوداً[4] ، فكيف به في الكلام المنثور ؟! فكيف به في القرآن المُعجِزِ بحسن نَظْمِهِ وجَزَالتِهِ ؟!) انتهىٰ « تصريح »[5] .

---

(١) انظر « الدر المصون » (٥/ ١٦١ـ١٦٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٧٤ـ٢٧٥) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٧٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٣) .

(٣) وهو أعلى القُرَّاء السبعة سنداً ، وأقدمُهُم هجرةً ؛ أمَّا عُلُوُّ سندِهِ : فإنَّهُ قَرَأَ علىٰ أبي الدرداء ، وواثلة بن الأسقع ، وفضالة بن عبيد ، ومعاوية بن أبي سفيان ، والمغيرة المخزومي ، ونقل يحيى الذِّماري أنَّهُ قرأ علىٰ عثمانَ نفسِهِ ، وأمَّا قِدَمُ هجرته : فإنَّهُ وُلد في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم . انظر « الدر المصون » (٥/ ١٦٢) .

(٤) في « الكشاف » : (سَمِجاً) بدل (تسمُّحاً) .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٧) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ٧٠) .

ومثالُ ما فُصِلَ فيه بينَ المضافِ والمضافِ إليه بمفعول المضافِ الذي هو اسمُ فاعل . . قراءةُ بعضِ السلف : (فلا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ وعدَهُ رُسُلِهِ) بنصبِ (وَعْد) وجرِّ (رسل)[1] .

ومثالُ الفصل بشِبْهِ الظرف : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم في حديث أبي الدَّرْداء : « هل أنتُم تارِكُو لي صاحِبِي ؟! »[2] ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (فصلَ مضافٍ . . .) إلىٰ آخره .

وجاء الفصلُ أيضاً في الاختيار بالقَسَم ؛ حكى الكِسَائيُّ : (هـٰذا غلامُ واللهِ

الأصلُ : (تَرْكُكَ نَفْسَكَ) ؛ فيكونُ مِنَ الإضافة إلى المفعول بعدَ حَذْفِ الفاعل . انتهىٰ « تصريح » .

❀ قوله : (بنصبِ « وَعْد ») ؛ أي : لأنَّ (مُخلِفَ) : اسمُ فاعلٍ مُتعدٍّ لاثنَينِ ، وهو مضافٌ إلىٰ (رُسُلِهِ) ؛ مِنْ إضافة الوصف إلىٰ مفعوله الأوَّلِ ، و(وَعْدَهُ) : مفعولُهُ الثاني ، وفُصِلَ به بينَ المُتضايِفَينِ ، والأصلُ : (ولا تَحسَبَنَّ اللهَ مُخلِفَ رُسُلِهِ وَعْدَهُ) .

❀ قوله : (أبي الدَّرْداء) بالمَدِّ ، وبدالَينِ بينهما راءٌ مُهمَلاتٌ .

❀ قوله : (« هل أنتُم تارِكُو لي صاحِبِي ؟! ») تارِكُو : جمعُ (تارِكٍ) اسم فاعلِ (تَرَكَ) مضافٌ إلىٰ مفعوله ؛ وهو (صاحبي) ؛ بدليل حَذْفِ النون ، و(لي) : جارٌّ ومجرور ظرفُ (تارِكُو) ، وفُصِلَ به بينَ المضافِ والمضاف

---

(١) وهي قراءة شاذَّة . انظر « الدر المصون » (٧/١٢٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٧٤) .

(٢) رواه البخاري (٣٦٦١) .

زيدٍ)[1] ؛ ولهٰذا قال المُصنِّف : (ولم يُعَبْ فصلُ يمينٍ) .

وأشار بقوله : (واضطراراً وُجِدَا) : إلىٰ أنَّهُ قد جاء الفصلُ بينَ المضافِ والمضافِ إليه في الضرورة . . بأجنبيٍّ مِنَ المضاف ، وبنعتِ المضاف ، وبالنداء .

فمثالُ الأجنبيِّ : قولُهُ[2] : [من الوافر]

٢٤٠ـ كما خُطَّ الكتابُ بكفِّ يوماً يهودِيٍّ يُقارِبُ أو يَزِيلُ

إليه ، والأصلُ : (هل أنتم تارِكُو صاحبي لي ؟!)[3] .

* قوله : (كما خُطَّ الكتابُ) الكافُ : للتشبيه ، و(ما) : مصدريَّةٌ في محلِّ رفعِ خبرٍ محذوفٍ[4] ؛ أي : رَسْمُ هٰذه الدارِ كخطِّ الكتاب ، (يُقارِب) ؛ أي : اليهوديُّ الخطَّ ؛ يعني : يُقارِبُ بعضَ خطِّهِ مِنْ بعضٍ ،

. . . .

---

(١) انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٥٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٩٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٦) .

(٢) البيت لأبي حيَّةَ النُّمَيري في « ديوانه » (ص١٦٣) ، وبعده :

علىٰ أنَّ البصيرَ بها إذا ما أعادَ الطَّرْفَ يُعجِمُ أو يفيلُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٧٨ـ ١٧٩) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٢٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٨٩) ، و« المساعد » (٢/ ٣٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٧٤ـ١٣٧٥) .

(٣) وقال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٢٧) نقلاً عن الدماميني : (ويحتملُ : أنَّ حذفَ النون للتخفيف ؛ كقراءة الحسن : « وما هم بضاري به مِنْ أحد ») .

(٤) كذا في النسخ ، و(ما) المصدريَّة حرفٌ لا محلَّ له من الإعراب ، ولعلَّ المُرادَ : أنها وصِلَتَها في محلِّ رفع خبر ، كما عبَّر بذلك الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٢٨) .

ففَصَلَ بـ (يوماً) بين (كفٌّ) و(يهوديٌّ) ، وهو أجنبيٌّ مِنْ (كفٌّ) ؛ لأنَّهُ معمولٌ لـ (خُطَّ) .

ومثالُ النعتِ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٤١ـ نَجَوتُ وقد بَلَّ المُرادِيُّ سيفَهُ مِنِ ٱبنِ أبي شيخِ الأباطحِ طالبِ

(أو يَزِيلُ) بفتح أوَّله : مضارعُ (زال) ؛ بمعنىٰ : يُفرِّقُ ؛ شَبَّهَ رسومَ الدار بالكتاب ، وخصَّ اليهودَ ؛ لأنَّهُم أهلُ كتاب .

* قوله : (نَجَوتُ وقد بَلَّ . . .) إلىٰ آخره : قاله معاويةُ بنُ أبي سُفْيانَ لمَّا اتَّفق ثلاثةٌ مِنَ الخوارج أنْ يقتلَ كلٌّ منهم كلّاً مِنْ عليِّ بن أبي طالب وعمرِو بنِ العاصي ومعاويةَ ، رضي اللهُ عنهم ، فسَلِمَ الاثنانِ ، وقُتِلَ عليٌّ رضي الله عنه .

والواوُ في (وقد) : للحال ، و(المُرَاديُّ) بضمِّ الميم لا بفتحها : هو

---

* قوله : (و« المُرَاديُّ » بضمِّ الميم لا بفتحها) يُخالِفُهُ ما ذَكَرَهُ الصبَّانُ وبعضُ الأفاضل : أنَّهُ بفتح الميم ؛ نسبة إلىٰ (مَرادَ) قبيلةٍ باليمن[2] ، لٰكن في « القاموس » : (و« مُرَاد » ـ كـ « غُرَاب » ـ : أبو قبيلةٍ من اليمن ، وسُمِّي

---

(١) قاله سيدنا معاوية رضي الله عنه كما ذَكَرَهُ المُحشِّي ، وفي « المقاصد الشافية » : أنَّ قائلَهُ رجلٌ يخاطب به سيدنا معاوية ، وعليه : فيكونُ (نَجَوتَ) بفتح التاء ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٣٠ـ٨٣١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٩٣) ، و« المساعد » (٢/ ٣٧١ـ٣٧٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٠ـ١٣٨١) .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ٤٢٠) ، والذي في « الخضري » (٢/ ٥٢٨) بضم الميم .

الأصلُ : (مِنِ ابنِ أبي طالبٍ شيخِ الأباطحِ) ، وقولُهُ[1] : [من الكامل]

عبدُ الرحمنِ بنُ مُلجَمٍ ؛ بضمِّ الميم وفتحِ الجيم على صيغة اسمِ المفعولِ ، كما في « تهذيب الأسماء »[2] ، لَعَنَهُ اللهُ ، والمُرادُ بـ (ابن أبي شيخِ الأباطح) : عليُّ بنُ أبي طالب ، و(الأباطح) : جمعُ (أَبْطَحَ) ؛ وهو في الأصل : مَسِيلُ ماءٍ فيه دُقاقُ الحصىٰ ، وأرادَ به : شيخَ مَكَّةَ شرَّفها الله تعالىٰ ؛ فإنَّ أبا طالبٍ كان مِنْ أعيان أهلِها .

❁ قوله : (الأصلُ : مِنِ ابنِ أبي طالبٍ. . .) إلىٰ آخره : قال في « التصريح » : (تُجُوِّزَ في جَعْل « شيخ الأباطح » نعتاً للمضاف ـ وهو

مُراداً ؛ لأنَّهُ تَمَرَّد ، وقال ابنُ دُرَيدٍ : لأنَّهُ أوَّلُ مَنْ مَرَدَ باليمن ، و« المَرادُ » ـ كـ « سَحاب » و« كِتاب » ـ : العُنُقُ) انتهىٰ مع زيادةٍ من « شرحه »[3] ؛ فالحقُّ مع المُحشِّي ، وقد سُمِّيتِ القبيلةُ باسم أبيها .

❁ قوله : (وفتحِ الجيم) في « الصبَّان » : (بكسر الجيم وفتحِها)[4] .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٤٣٠) ضمن قصيدة مطلعها :

يا أختَ ناجيةَ بنِ سامةَ إنَّني أخشىٰ عليكِ بَنِيَّ إنْ طلبوا دَمِي

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، و« المساعد » (٢/ ٣٧١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٨) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٥ـ ١٣٨٦) .

(٢) تهذيب الأسماء واللغات (٢/ ٣٠٢) .

(٣) القاموس المحيط (١/ ٣٣٥) ، تاج العروس (٩/ ١٦٨ـ ١٦٩) ، وانظر « الاشتقاق » لابن دريد (ص ٣٩٨) .

(٤) حاشية الصبان (٢/ ٤٢٠) .

٢٤٢ـ ولَئِنْ حَلَفتُ علىٰ يَدَيكَ لَأَحْلِفَنْ بيمينِ أَصْدَقَ مِنْ يمينِكَ مُقسِمِ

الأصل : (بيمينِ مُقسِمٍ أصدقَ مِنْ يمينك) .

ومثالُ النداء : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٤٣ـ وِفَاقُ كعبُ بُجَيرٍ مُنقِذٌ لكَ مِنْ تعجيلِ تَهلُكَةٍ والخُلْدِ في سَقَرَا

« أبي » ـ دونَ المضافِ إليه ، وإنَّما هو نعتٌ للمضاف والمضافِ إليه معاً)[2] .

وأُجِيبَ : بأنَّ نعتَ الكُنْيةِ إنَّما يتبعُ الجزءَ الأوَّلَ في الإعراب لا الثانيَ ؛ فهو نعتٌ للمضاف مِنْ جهة الصُّورة اللفظيَّةِ وإن كان هو في المعنىٰ نعتاً للمجموع .

* قوله : (ولَئِنْ حَلَفتُ . . .) إلىٰ آخره : اللام : مُوطِّئةٌ للقَسَم ، وقولُهُ : (مُقسِمِ) : اسمُ فاعل ، وهو محلُّ الشاهدِ ؛ فإنَّ قولَهُ : (بيمين) مضافٌ إليه كما ذَكَرَهُ الشارح[3] .

* قوله : (وِفَاقُ كعبُ بُجَيرٍ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : بُجَيرٌ يُحرِّضُ أخاه كعباً ابنا زُهَير على الإسلام ؛ لأنَّ بُجَيراً أَسْلَمَ قبل كعب ، وأمَّا أبوهما فمات

---

* قوله : (ابنا زُهَير) خبرُ محذوفٍ ؛ أي : وهما ابنا زُهَير ، ولا يصحُّ جَعْلُهُ نعتاً لـ (بُجَير) و(كعباً) ؛ لاختلاف الإعراب .

---

(١) البيت لسيدنا بُجير بن زهير بن أبي سلمىٰ رضي الله عنه يخاطب أخاه كعباً رضي الله عنه ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٣١) ، و« المساعد » (٢/ ٣٧١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٥٩) .

(٣) قوله : (مضاف إليه) أي : مضاف إلىٰ (مُقسِمِ) ، كما هو واضحٌ من الاستشهاد .

وقولُه[1] : [من مشطور الرجز]

٢٤٤ـ كـأنَّ بِـرْذَونَ أبـا عصـامِ
زيـدٍ حمـارٌ دُقَّ بـاللِّجـامِ

الأصلُ : (وِفَاقُ بُجَيرٍ يا كعبُ) ، و(كأنَّ بِرْذَونَ زيدٍ يا أبا عصام) .

قبل المَبْعَثِ بسنةٍ ، و(كعبُ) : مُنادىً كما أشار إليه الشارحُ ، و(مُنقِذ) : خبرُ (وِفاق) ؛ أي : مُوافقتُهُ مُخلِّصةٌ (مِنْ تعجيل تَهلُكةٍ) ؛ بضمِّ اللام ؛ أي : هلاكٍ في الدنيا بالقتل ، (والخُلْدِ في سَقَرا) : اسمُ جهنَّمَ ؛ أي : في الدار الآخرة ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف للعلميَّة والتأنيث ، ومدُّها للقافية .

❀ قوله : (كأنَّ بِرْذَونَ) البِرْذَونُ : يُطلَقُ على الذَّكَر والأنثىٰ ، قال المُطَرِّزيُّ : (البِرْذَونُ : التُّرْكيُّ مِنَ الخيل ، وهو خلافُ العِرَاب) ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (بضمِّ اللام) هـٰذا علىٰ رواية : (تَهْلُكة) بالتاء ، لا بالميم ، تدبَّرْ[3] .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٧٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٢٩٣) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ١٩٤ـ١٩٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ١٨٨ـ ١٨٩) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٥٢٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٨١ـ١٣٨٢) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٥٧) ، وانظر « المغرب في ترتيب المعرب » (١/ ٧١) .

(٣) في (ح) : (مهلكة) بالميم ، وضُبطت في (ز) بالوجهين .

. . . .

و(بِرْذَون) : اسمُ (كأنَّ) ، و(حمارٌ) بالرفع : خبرُها ، و(أبا عصام) : مُنادىً ، و(دُقَّ) بالدال المُهمَلة ؛ أي : صار دقيقاً ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ لا غِلَظَ فيه بسبب اللِّجَام .

والشاهدُ : إضافةُ (بِرْذَون) إلىٰ (زيد)[1] .

. . . .

(١) وقال ابن هشام ـ كما نقله عنه السيوطي في « الهمع » (٥٢٧/٢) ، والخضري في « حاشيته » (٥٢٩/٢) ـ : (يحتمل : أنَّ « أبا » مضافٌ إليه علىٰ لغةِ مَنْ يلزمه الألف ، و« زيد » بدل منه ؛ فلا شاهدَ فيه) .

المضاف إلى ياء المتكلم

٤٢٠ـ آخِرَ ما أُضِيفَ للْيا اكْسِرْ إذا لم يَكُ مُعتلّاً كـ (رامٍ) و(قَذَىٰ)
٤٢١ـ أو يكُ كـ (ابنَينِ) و(زَيْدِينَ). . . . .

(المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم)

* قوله : (المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم) أَفْرَدَهُ بالذِّكْر ؛ لأنَّ فيه أحكاماً ليستْ في الباب الذي قبلَهُ .

* قوله : (آخِرَ) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (اكسِرْ) .

* قوله : (و« قَذَىٰ ») بالذال المُعجَمة : هو وَسَخُ العينِ .

* قوله : (أو يكُ) معطوفٌ علىٰ (يكُ) مِنْ قوله : (إذا لم يكُ) ، واسمُها : مُستتِرٌ فيها ، و(كـ « ابنَينِ ») بكسر النون : خبرُها ، و(زَيْدِينَ)

[المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم]

* قوله : (بكسر النون) ؛ أي : الأخيرةِ ؛ أي : فيكونُ مُثنًى ، لا بفتحها حتىٰ يكونَ جمعاً ، والأَوْلىٰ لمناسبة ما بعدَهُ أنْ يقولَ : (بفتح النون الأُولىٰ) .

. . . . فـذِي جميعُها اليا بعدُ فتحُها آحتُذِي

بكسر الدال : معطوفٌ عليه .

* قوله : (فذِي جميعُها . . .) إلىٰ آخره : (ذي) : مبتدأٌ أوَّل ، و(جميعُها) : تأكيدٌ له ، و(اليا) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(بعدُ) : ظرفٌ مَبْنِيٌّ على الضمِّ ، و(فتحُها) : مبتدأٌ ثالث ، و(احتُذِي) : خبرُ الثالث ، ونائبُ الفاعلِ فيه : يعودُ على الفتح ، وهو وخبرُهُ : خبرُ الثاني ، والعائدُ : الهاءُ مِنْ (فتحُها) ، والثاني وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل ، والعائدُ إليه : محذوفٌ مجرورٌ بإضافة (بعدُ) إليه ، والتقديرُ : (فهٰذه الأربعةُ جميعُها الياءُ بعدَها فتحُها احتُذِي) ، ويجوزُ جَعْلُ (جميعُها) مبتدأً ثانياً .

و(احتُذِي) : معناه : التُزِمَ ؛ مِنِ (احتَذَيْتُ كذا) ؛ أي : اقتديتُ به واتَّبعتُهُ .

وكان الأنسبُ في المقابلة أنْ يقولَ : (فذي سكونُ آخِرِها واجبٌ) ؛ لأنَّ

---

* قوله : (ويجوزُ جَعْلُ « جميعُها » . . .) إلىٰ آخره ، والرابطُ لخبره : ما أُضيف إليه لفظُ (بعدُ) .

* قوله : (وكان الأنسبُ في المقابلة . . .) إلىٰ آخره : إنَّما لم يذكره المُصنِّفُ مع أنَّ كلامَهُ أوَّلاً في آخر المضاف ؛ اكتفاءً بقوله : (وتُدغَمُ اليا فيه والواوُ) ، وقولِهِ : (وألفاً سَلِّمْ) ؛ لاستلزام ذلك تسكينَ الآخِرِ[1] .

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٢٤) .

كلامَهُ أوّلاً في الآخِرِ ؛ حيثُ قال : (آخِرَ ما أُضِيفَ . . .) إلىٰ آخره ؛ ولذا قال الأُشْمُونيُّ : (فهٰذه الأربعةُ آخِرُها واجبُ السكون ، والياءُ بعدَها فتحُها احتُذِي ؛ أي : اتُّبِعَ)[1] .

* قوله : (وتُدغَمُ اليا فيهِ والواوُ) ، وإنَّما تُدغَمُ الواوُ بعدَ قلبِها ياءً ، قال الشاطِبيُّ : (وسَهَّلَ إطلاقَ ذلك العِلْمُ به ، كما يُطلِقُ عامَّةُ النَّحْويِّينَ الإدغامَ في الحرفَينِ المتقاربَينِ مِنْ غير أنْ يُصرِّحوا بقلب الأوَّلِ حتىٰ يصيرَ مع الثاني مِثْلَينِ . . تسامحاً) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

* قوله : (يَهُنْ) بضمِّ الهاء ؛ مِنْ (هانَ يَهُونُ [هَوْناً])[3] : إذا خَفَّ وسَهُلَ ، ولا يصحُّ كسرُ الهاء ـ علىٰ أنَّهُ مِنْ (وَهَنَ يَهِنُ) : إذا ضَعُفَ ـ لفوات

---

* قوله : (وإنَّما تُدغَمُ الواوُ بعدَ قلبِها ياءً) ، ولم يذكره المُصنِّفُ ؛ اكتفاءً بأخذه مِنْ قوله : (وإنْ ما قبلَ واوٍ . . .) إلىٰ آخره ، ومِنَ الحُكْم بالإدغام ؛ فإنَّهُ لا يكونُ إلا لأحد المِثْلَينِ .

* قوله : (بضمِّ الهاء) يلزمُ عليه عيبُ السِّناد ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (يَلِنْ) بدل (يَهُنْ) ؛ ليَسلَمَ مِنْ هٰذا العيب .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٠) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٤٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ١٩٩) .

(٣) في النسخ : (هواناً) ، والمثبت من « التمرين » (ص ٩٠) ، والهوانُ : مصدرُ (هان) ؛ بمعنىٰ : ذلَّ وحَقُرَ . انظر « المصباح المنير » (٢/ ٨٨٤) .

المُرادِ . انتهىٰ « مُعرِب »(١) .

❁ قوله : (وفي المقصورِ عنْ هُذَيلٍ ٱنقلابُها) ليس المُرادُ أنَّ هُذَيلاً تُوجِبُ القلبَ ، بل تُجوِّزُهُ وتُجوِّزُ الإدغامَ أيضاً . انتهىٰ « نُكَت »(٢) .

❁ قوله : (هُذَيلٍ) بالتصغير ، قال ابنُ السِّيدِ : (يجوزُ أنْ يكونَ تصغيرَ « هُذْلُولٍ » ؛ وهو المُرتفِعُ مِنَ الأرض ، ويجوزُ أنْ يكونَ تصغيرَ « مَهْذُولٍ »(٣) ؛ وهو المُضطَرِبُ ؛ مِنْ تصغير الترخيم فيهما) انتهىٰ ، وهُذَيل : حيٌّ مِنْ مُضَرَ ؛ وهو هُذَيلُ بنُ مُدرِكةَ بنِ الياسِ بنِ مُضَرَ . انتهىٰ « تصريح »(٤) .

❁ قوله : (ٱنقلابُها) مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ :

❁ قوله : (ليس المُرادُ أنَّ هُذَيلاً تُوجِبُ القلبَ ، بل تُجوِّزُهُ) ؛ أي : كما يُشيرُ إليه التعبيرُ بـ (حَسَنْ) ، فهٰذه الإرادةُ بعيدةٌ ، وقولُهُ : (بل تُجوِّزُهُ) ؛ أي : القلبَ ، وقولُهُ : (وتُجوِّزُ الإدغامَ) لعلَّ صوابَهُ : (وتُجوِّزُ إبقاءَ الألفِ علىٰ حالها) .

نعم ؛ إن كان الضميرُ في (بل تُجوِّزُهُ) لإبقاء الألف علىٰ حالها . . صحَّ

---

(١) تمرين الطلاب (ص٩٠) .
(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٥٠) .
(٣) في (أ ، ب) : (مذهول) .
(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٦١) ، وانظر « الحلل في شرح أبيات الجمل » لابن السِّيد البَطَلْيَوْسي (ص١٨٦) .

يُكسَرُ آخِرُ المضافِ إلىٰ ياء المُتكلِّم إنْ لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً ، ولا مُثنّىً ، ولا مجموعاً جمعَ سلامةٍ لمُذكَّرٍ ؛ كالمفرد ، وجمعَيِ التكسيرِ الصحيحَينِ ، وجمعِ السلامةِ للمُؤنَّث ، والمُعتلُّ الجاري مَجْرى الصحيح ؛ نحوُ : (غُلامِي)، و(غِلْمانِي) ، و(فَتَيَاتِي) ، و(دَلْوِي) ، و(ظَبْيِي)[1] .

وإنْ كانَ مُعتلّاً : فإمَّا أنْ يكونَ منقوصاً ، أو مقصوراً .

(حَسَنْ) ، و(ياءً) : مفعولُ المصدر ، و(في المقصور) و(عن هُذَيل) : مُتعلِّقانِ بـ (حَسَنْ) .

* قوله : (إنْ لم يكن مقصوراً ، ولا منقوصاً) بيَّن به أنَّهُما المُرادانِ بقول الناظمِ : (مُعتلّاً) ؛ بقرينةِ تمثيلِهِ بـ (رامٍ) و(قذىً) ، وإلا فالمُعتَلُّ أَعَمُّ منهما ؛ نحوُ : (ظَبْيٍ) و(صِنْوٍ) ، وقد بيَّن الشارحُ حُكْمَهُ بعدُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (الصحيحَينِ) ؛ أي : السالمَينِ مِنَ العِلَّةِ ؛ فلا تنافيَ بينَ كونِهِ مُكسَّراً وصحيحاً ؛ كـ (رِجَالِي) و(هُنُودِي) ، وأمَّا ما آخِرُهُ مُعتَلٌّ ؛ كـ (أَسَارىٰ) و(عَذَارىٰ) . . فهو مِنْ قِسْم المقصور .

وإن كان بعيداً ، والظاهرُ : أنَّ قولَهُ : (وتُجوِّزُ الإدغامَ) مِنْ تتمَّةِ ما قبلَهُ ، لا بيانٌ للاحتمال المقابل .

---

(1) ويجوز في الياء : السكونُ ، والفتح ، وحذفُ الياء اكتفاءً بالكسرة قبلها ، وقلبُها ألفاً بعدَ فتح ما قبلَها ؛ كـ (غلاما) ، وحذفُ الألفِ اكتفاءً بالفتحة ؛ كـ (غلامَ) ؛ ففيها خمسة أوجه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٣٠) .

(2) الدرر السنية (٢/ ٦٣٤) .

فإن كان منقوصاً : أُدغِمتْ ياؤُهُ في ياء المُتكلِّم ، وفُتِحَتْ ياءُ المُتكلِّم ؛ فتقولُ : (قاضِيَّ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، وكذلك تفعلُ بالمُثنَّىٰ وجمعِ المُذكَّر السالمِ في حالةِ الجرِّ والنصب ؛ فتقولُ : (رأيتُ غُلامَيَّ) و(زَيْدِيَّ) ، و(مررتُ بُغلامَيَّ) و(زَيْدِيَّ) ، والأصلُ : (بغلامَينِ لي) ، و(زَيْدِينَ لي) ؛ فحُذِفَتِ النونُ واللامُ للإضافة ، ثمَّ أُدغِمَتِ الياءُ في الياء وفُتِحَتْ ياءُ المُتكلِّم .

---

* قوله : (فتقولُ : « قاضِيَّ » رفعاً) لعلَّ إعرابَ هـٰذا ونحوِهِ حينئذٍ مُقدَّرٌ تَعذُّراً ؛ لعدم إمكانِ تحرُّكِ آخرِهِ ؛ لوجوب سكونه لأجل الإدغام ، لا استقلالاً ، كما هو حُكْمُهُ في غير هـٰذه الحالةِ ؛ أعني : الإضافةَ لياء المُتكلِّم .

* قوله : (فحُذِفَتِ النونُ واللامُ للإضافة) فيه تَسَمُّحٌ ؛ إذ المحذوفُ للإضافة هو النونُ ، واللامُ للتخفيف .

---

* قوله : (لا استقلالاً) كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (لا استثقالاً)[1] .

* قوله : (فيه تَسَمُّحٌ . . .) إلىٰ آخره : وجهُ التَّسَمُّحِ : أنَّ اللامَ قد تُجامِعُ الإضافةَ في نحو : (لا أبا لك) ؛ بناءً علىٰ أنَّ اللامَ مُقحَمةٌ بينَ المضافِ والمضاف إليه ؛ فحينئذٍ : يكونُ حذفُ اللامِ للتخفيف ، لا للإضافة ؛ لأنَّها لا تَقتضِي حذفَ اللام ، وقال العلَّامةُ الصبَّانُ : (التحقيقُ عندي : أنَّ حذفَ اللامِ أيضاً للإضافة وإن اشتَهَرَ أنَّهُ للتخفيف) انتهىٰ[2] ، وقد عَلِمتَ توجيهَ المشهور .

---

(١) وجاء على الصواب في (ج ، هـ) ، ويحتمل في باقي النسخ كلا الوجهَينِ .

(٢) حاشية الصبان (٢/ ٤٢٤) .

وأمَّا جمعُ المذكرِ السالمُ في حالة الرفع.. فتقولُ فيه أيضاً: (جاء زَيْدِيَّ) ، كما تقولُ في حالة النصب والجرّ ، والأصلُ : (زَيْدُوْيَ) ؛ اجتمعتِ الواوُ والياء ، وسَبَقتْ إحداهما بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، ثمَّ قُلبتِ الضمَّةُ كسرةً لتَصِحَّ الياءُ ؛ فصار اللفظُ : (زَيْدِيَّ) .

وأمَّا المُثنَّىٰ في حالة الرفع : فتَسلَمُ ألفُهُ ، وتُفتَحُ ياءُ المُتكلِّمِ بعدَهُ ؛ فتقولُ : (زيدايَ) و(غُلامَايَ) عندَ جميعِ العرب .

وأمَّا المقصورُ : فالمشهورُ في لغة العرب : جَعْلُهُ كالمُثنَّى المرفوع ؛ فتقولُ : (عَصَايَ) ، و(فَتَايَ) ، وهُذَيل تَقلِبُ ألفَهُ ياءً ، وتُدغِمُها في ياء المُتكلِّم ، وتفتحُ ياءَ المُتكلِّم ؛ فتقولُ : (عَصَيَّ) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٤٥ـ سَبقُوا هَوَيَّ وأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمُ ... فتُخُـرِّمُـوا ولكـلِّ جَنْـبٍ مَصْـرَعُ

※ قوله : (سَبَقُوا هَوَيَّ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : أبو ذُؤَيبٍ الهُذَليُّ ، رثىٰ به بَنِيهِ الخمسةَ ؛ هَلَكُوا جميعاً في طاعونٍ ، وهو مِنْ قصيدةٍ طويلة ؛ منها[2] :

ولقد حَرَصْتُ بأنْ أُدافِعَ عنهُمُ ... فـإذا المَنِيَّـةُ أَقبلَـتْ لا تُـدفَـعُ

. . . .

---

(١) البيت لأبي ذُؤَيب الهُذَلي في « ديوانه » (ص٤٩) ضمن مَرْثِيَته الشهيرة التي رثىٰ بها أبناءه ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٨٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ١٩٨ـ ١٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٠٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٢٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٩٢ـ ١٣٩٥) .

(٢) وقد ذكرت مطلعها وكثيراً من أبياتها في (٣/ ٦٣٧ـ ٦٣٨) .

فالحاصلُ : أنَّ ياءَ المُتكلِّمِ تُفتَحُ معَ المنقوص ؛ كـ (رامِيَّ) ، والمقصورِ ؛ كـ (عَصَايَ) ، والمُثنَّىٰ ؛ كـ (غُلامَايَ) رفعاً ، و(غُلامَيَّ) نصباً وجرّاً ، وجمعِ المُذكَّرِ السالمِ ؛ كـ (زَيْدِيَّ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (فذِي جميعُها اليا بعدُ فتحُها ٱحتُذِي) .

وأشار بقوله : (وتُدغَمُ) : إلىٰ أنَّ الواوَ في جمع المُذكَّرِ السالمِ ، والياءَ في المنقوص وجمعِ المُذكَّر السالمِ والمُثنَّىٰ . . تُدغَمُ في ياء المُتكلِّم .

وأشار بقوله : (وإنْ ما قبلَ واوٍ ضُمَّ) : إلىٰ أنَّ ما قبلَ واوِ الجمعِ : إنِ انضمَّ عندَ وجودِ الواو . . يجبُ كسرُهُ عندَ قَلْبِها ياءً لتَسْلَمَ الياءُ ، فإن لم يَنضَمَّ بل انفتحَ . . بَقِيَ علىٰ فتحِهِ ؛ نحوُ : (مُصطَفَونَ) ؛ فتقولُ : (مُصْطَفَيَّ) .

وإذا المَنِيَّـةُ أَنْشبَـتْ أظفـارَهـا ... أَلْفَيْـتَ كـلَّ تميمـةٍ لا تنفـعُ
وتَجَلُّـدِي للشـامِتِيـنَ أُرِيهِـمُ ... أنِّي لِرَيبِ الدَّهْرِ لا أَتَضَعْضَعُ

والشاهد : في (هَوَيَّ) ، وأصلُهُ : (هَوَايَ) .

و(أَعْنَقُوا) : أي : تَبِعَ بعضُهُم بعضاً ، وقولُهُ : (فتُخُرِّمُوا) : مبنيٌّ للمفعول ؛ أي : أَخَذَتْهُمُ المَنِيَّةُ واحداً بعدَ واحدٍ ، وقولُهُ : (ولكلِّ جنبٍ مَصْرَعُ) بفتح الميم والراءِ ، معناه : كلُّ إنسانٍ يموتُ .

* قوله : (وإنْ ما قبلَ واوٍ ضُمَّ) قال الشاطِبيُّ : (صوابُهُ : « قبلَ ياء ») ، قال : (ويُجابُ : بأنَّ القاعدةَ في التصريف : أنَّهُ إذا عَرَضَ في

. . . .

وأشار بقوله : (وألفاً سَلِّمْ) : إلىٰ أنَّ ما كان آخِرُهُ ألفاً ـ كالمُثنَّىٰ والمقصورِ ـ لا تُقلَبُ ألفُهُ ياءً، بل تَسْلَمُ ؛ نحوُ : (غُلامَايَ) ، و(عَصَايَ) .

وأشار بقوله : (وفي المقصورِ) : إلىٰ أنَّ هُذَيلاً تَقلِبُ ألفَ المقصورِ خاصَّةً ؛ فتقولُ : (عَصَيَّ) .

وأمَّا ما عدا هـٰذه الأربعةَ[1] . . فيجوزُ في الياء معه الفتحُ والتسكينُ ؛

الكلمة إعلالانِ . . جاز البَدْءُ بأوَّلِهما وبآخِرِهما ؛ فهـٰذا مِنَ البَدْء بأوَّلهما) انتهىٰ « نُكَت »[2] .

* قوله : (الفتحُ والتسكينُ) الفتحُ هو الأصلُ ، والإسكانُ تخفيفٌ ، وقيل : الإسكانُ هو الأصلُ ، وجُمِعَ بينهما : بأنَّ الإسكانَ أصلٌ أوَّلُ ؛ إذ هو أصلُ كلِّ مبنيٍّ ، والفتحَ أصلٌ ثانٍ ؛ إذ هو أصلُ ما هو علىٰ حرفٍ واحد ، قاله المُرَاديُّ .

ومِنْ ذلك : الإضافةُ في نحوِ (أبٍ) و(أخٍ) ؛ ففيها الوجهانِ ، وأجاز المُبرِّدُ ردَّ اللامِ وإدغامَها في الياء مع الفتحِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] ؛

---

* قوله : (وأجازَ المُبرِّدُ ردَّ اللامِ . . .) إلىٰ آخره ، والإعرابُ حينئذٍ

---

(١) وهي : المفرد ، وجمعا التكسير الصحيحان ، وجمعُ المُؤنَّث السالم ؛ فكل هـٰذه يجوزُ فيها التسكينُ كما هو الأصلُ في كل مبنيٍّ ، والفتحُ ؛ لأنَّهُ الأصلُ فيما كان علىٰ حرفٍ واحد ، فهو أصلٌ ثانٍ ، وكذا يجوزُ الحذفُ والقلب بوجهيه كما مرَّ . « خضري » (٢/ ٥٣٢) .

(٢) نكت السيوطي (ق/١٤٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٢٠١ـ٢٠٢) ، وفي هامش (ج) : (الإعلالُ الأوَّل : قلبُ الواوِ ياءً ، والثاني : قلبُ الضمَّةِ كسرةً) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٦٣٧) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٣٤) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٢١٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٨٤) .

فتقولُ : (غُلامِيَ) و(غُلامِي)[(١)] .

نحوُ : (أَبِيَّ) و(أَخِيَّ) بالتشديد ؛ فإنَّ (أباً) و(أخاً) رُدَّ إلىٰ أصلِهِ ؛ فحَصَلَ : (أَبَوٌ) و(أَخَوٌ) ، ثمَّ أُضِيفَ إلى الياء[(٢)] ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَ .

خاتمة

[في أنَّهُ لا تُضافُ الجملةُ المَحْكِيَّة إلىٰ ياء المُتكلِّم]

لا يُضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم نحوُ : (تَأَبَّطَ شرّاً) ؛ لاستلزام كسرِ ما قبلَها ، فيتغيَّرُ لفظُ الجملةِ المَحْكيَّةِ ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[(٣)] .

بحركةٍ مُقدَّرة علىٰ ما قبلَ ياءِ المُتكلِّم مَنَعَ مِنْ ظهورها السكونُ الواجبُ للإدغام ، وقال ابنُ قاسمٍ : (إنَّ الرفعَ بالواو المنقلبةِ ياءً)[(٤)] ، وعليه : فالنصبُ بالألف المنقلبةِ ياءً ، لـٰكن فيه : أنَّ هـٰذا مُخالِفٌ لِمَا هو الفَرْضُ ؛ مِنْ أنَّ الياءَ كانتْ محذوفةً ورُدَّتْ ؛ إذ هو يَقتضِي أنْ لا حذفَ ، إلا أنْ يَدَّعيَ : أنَّ حرفَ الإعراب هو جزءُ الكلمةِ مردوداً بعدَ حذفِهِ منها ، لـٰكن يبقىٰ أنَّ كونَ

---

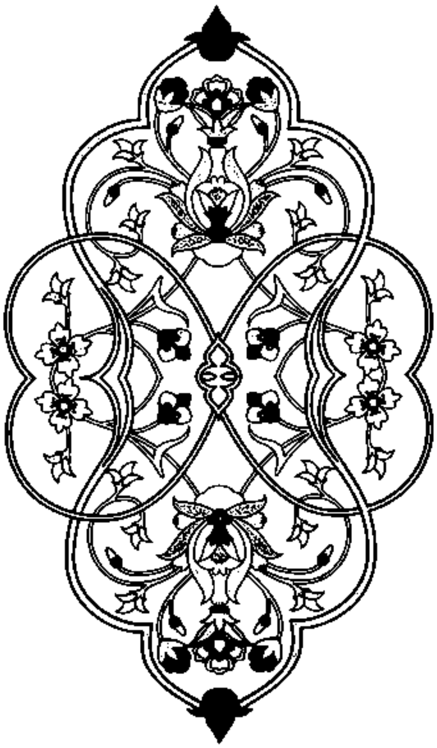
(١) تنبيه : إذا كان آخرُ الاسم ياءً مُشدَّدة قبل الإضافة ؛ كـ (بُنَيَّ) تصغير (ابن) . . فهو مِنَ المُعتلِّ المشبه للصحيح ، لـٰكن إذا أُضيف للياء وَجَبَ حذفُها لتوالي الأمثال ، وإذا حُذفتْ فإمَّا أنْ يبقىٰ كسرُ ما قبلَها ، أو يُفتَحَ علىٰ حذفها بعدَ قلبِها ألفاً لأنَّها بدلٌ ثقيل ، أو تُحذَفَ إحدى الياءين الأولَيَينِ وتُدغمَ الثانية في ياء المُتكلِّم ، فتفتح على الأصل فيها . « خضري » (٢/ ٥٣٢) بتصرف .

(٢) كذا في النسخ ، والقياس : (رُدَّا إلىٰ أصلهما . . . ثمَّ أُضِيفا) بالتثنية .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٦) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٢٦) ، و« حاشية الحفني » (٢/ ق ٣١) .

الرفعِ والنصبِ بما ذكر لا يصحُّ ؛ لأنَّ شرطَ إعرابِ الأسماء الستةِ بالحروف إضافتُها لغير ياء المُتكلِّم ، وكونُ الشرطِ المذكورِ إنَّما هو عندَ عدمِ ردِّ لامِ هـٰذه الأسماء عندَ الإضافةِ . . لا دليلَ عليه مِنْ كلامهم ، ومَنِ ادَّعىٰ ذلك فعليه البيانُ .



محتوى الجزء الثالث

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويطبع معه تاما

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

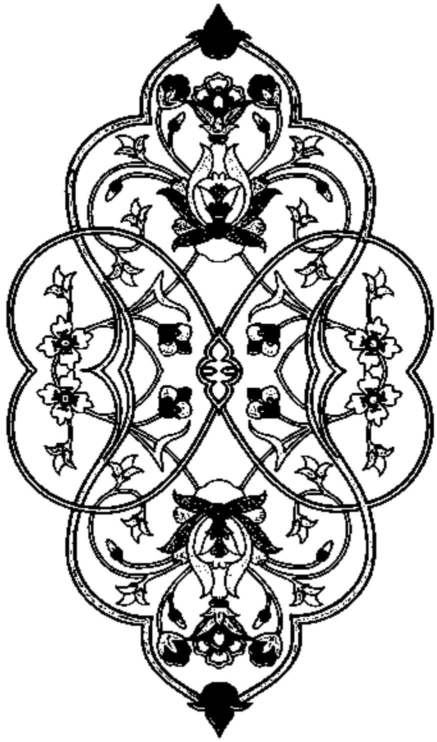
بلال محمد حاتم السقا

الجزء الرابع

دار التقوى
دمشق الشام

حَاشِيَةُ السُّجَاعِيِّ

عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ



حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المُسمَّاةُ:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويُطبعُ معهُ تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق
بلال محمد حاتم السقا

الجزء الرابع

دار التقوى
دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف: شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى: ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي: 978-9933-610-45-6

دار التقوى

للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص . ب: ٣٠٧٢١

جوال: ٩٣٣٢٠٦٠٠٧٠ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmall.com

إعمال المصدر

٤٢٤ـ بِفِعْلِهِ المصدرَ أَلْحِقْ . . . .

(إعمالُ المصدر)

❀ قوله : (إعمالُ المصدر) قال في « التصريح » : (مدلولُ المصدرِ : الحَدَثُ ، ومدلولُ اسمِ المصدرِ : لفظُ المصدرِ الدالُّ على الحَدَث ؛ فدَلالةُ اسمِ المصدرِ على الحَدَث إنَّما هي بواسطةِ دَلالتِهِ على المصدر)[١] .

❀ قوله : (بِفِعْلِهِ المصدرَ) ماضياً كان ، أو حاضراً ، أو مستقبلاً ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً أمسِ) ، و(يُعجِبُني ضَرْبُ زيدٍ عَمْراً الآنَ) ، أو (غداً) ، بخلافِ اسمِ الفاعل ؛ لا يعملُ إلا بمعنى الحال أو الاستقبالِ ،

[إعمالُ المصدر]

❀ قوله : (لا يعملُ إلا بمعنى الحال . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إذا لم يكن صلةً لـ (أل) ، وإلا عَمِلَ في الأحوال الثلاثةِ ، كما سيأتي في كلام المُصنِّف[٢] .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٢) .

(٢) انظر (٤/ ٤٦) .

. . . . في العَمَلْ   مضافاً أَوْ مُجرَّداً أو معَ (أَلْ)

٤٢٥ـ إنْ كانَ فِعْلٌ معَ (أَنْ) أو (ما) يَحُلْ   مَحَلَّـهُ ولاسـمِ مصـدرٍ عَمَـلْ

قال المُصنِّفُ : (لأنَّ المصدرَ أصلٌ ، والفعلَ فرعُهُ ، فلم يتقيَّدْ عملُهُ بزمانٍ ، وعَمِلَ عَمَلَ الماضي والحالِ والاستقبالِ ؛ لأنَّهُ أصلُ كلٍّ منها ، بخلاف اسمِ الفاعلِ ؛ لأنَّهُ عَمِلَ لشَبَهِهِ ، فاعتُبِرَ عملُهُ بما أَشْبَهَهُ ؛ وهو المضارعُ) انتهى « ابن قاسم »[١] .

❁ قوله : (في العَمَلْ) ؛ فيتعدَّىٰ تَعَدِّيَ فعلِهِ ؛ نحوُ : (مُرُورُكَ بزيدٍ حَسَنٌ) ، و(إعراضُكَ عن عمرٍو قبيحٌ) ، و(إعطاؤُكَ زيداً دِرْهماً جزاءٌ له) ، و(عِلْمُكَ زيداً قائماً معروفٌ) ، و(إعلامُكَ زيداً عَمْراً أخاكَ غريبٌ) ، و(أمرُكَ زيداً الخيرَ خيرٌ) انتهىٰ « شاطِبي »[٢] .

❁ قوله : (مُضافاً أَوْ مُجرَّداً. . .) إلىٰ آخره : أحوالٌ مِنَ (المصدرَ) .

❁ قوله : (إنْ كانَ فِعْلٌ. . .) إلىٰ آخره : (إنْ) : شرطيَّةٌ ، و(كان) : فعلُ الشرط ، وجوابُهُ : محذوفٌ ، و(فِعْلٌ) : اسمُ (كان) ، و(معَ « أَنْ ») بفتح الهمزة : نعتٌ لـ (فِعْلٌ) ، و(أو « ما ») : معطوفٌ علىٰ (أَنْ) ،

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٢) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ١٠٦) .
(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٢١٢) ، وزاد بعد المثال الثاني : (و« رغبتُكَ في الخير خيرٌ » ، و« إكرامُكَ زيداً حَسَنٌ ») .

يعملُ المصدرُ عملَ فعلِهِ في مَوضِعَينِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ نائباً مَنابَ الفعلِ[1] ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ؛ فـ(زيداً) : منصوبٌ بـ (ضَرْباً) ؛ لنيابته مَنابَ (اضْرِبْ) ، وفيه ضميرٌ مُستتِرٌ

وجملةُ (يَحُلْ) : في محلِّ نصبٍ خبرٌ لـ (كان) ، و(مَحَلَّهُ) : مفعولُهُ .

والمعنىٰ : أَلْحِقِ المصدرَ بفعلِهِ في العمل إنْ صحَّ أنْ يَحُلَّ مَحَلَّهُ فِعْلٌ معَ (أنْ) أو (ما) .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ هٰذا شرطٌ لازم ، وقد جَعَلَهُ في « التسهيل » غالباً[2] .

❁ قوله : (وقد جَعَلَهُ في « التسهيل » غالباً) احتَرَزَ بالغالب : عن قول بعض العرب : (سَمْعُ أُذُني أخاكَ يقولُ ذلك) ؛ فـ (سَمْعُ) : مبتدأٌ مضاف لفاعله ، و(أخاك) : مفعولُهُ ، و(يقول ذلك) : حالٌ سدَّتْ مسدَّ الخبر ؛ علىٰ حدِّ : (ضَرْبي العبدَ مُسيئاً) ؛ أي : سَمْعُ أُذُني أخاكَ حاصلٌ إذا كان يقولُ ذلك[3] .

ونحوِ : (إنَّ ضَرْبَكَ زيداً قبيحٌ) ، و(كان إكرامُكَ بكراً حَسَناً) ، و(لا إعراضَ عن أحد) .

فهٰذه المصادرُ عاملةٌ مع أنَّهُ يمتنعُ تأويلُها بالفعل ؛ لالتزام العربِ عدمَ

---

(١) اختلف فيه ؛ فقيل : لا ينقاسُ عمله ، وقيل : ينقاسُ في الأمر والدعاء والاستفهام فقط ، وقيل : والإنشاءِ والتوبيخ والوعد . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٣٠ـ٤٣١) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٤٢) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٣٣ـ٥٣٤) .

(٣) في (ط ، ي) : (إذ) بدل (إذا) ، وسيأتي توجيهه في هٰذه القولة .

مرفوعٌ به كما في (اضْرِبْ) ، وقد تقدَّم ذلك في (باب المصدر)[1] .

والمَوضِعُ الثاني : أنْ يكونَ المصدرُ مُقدَّراً بـ (أنْ) والفعلِ ، أو بـ (ما) والفعلِ ، وهو المُرادُ بهٰذا الفصل .

فيُقدَّرُ بـ (أنْ) : إذا أُرِيدَ المُضِيُّ أو الاستقبالُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً أمسِ) ، أو (غداً) ، والتقديرُ : (مِنْ أنْ ضَرَبتَ زيداً أمسِ) ، أو (مِنْ أنْ تَضرِبَ زيداً غداً) .

❁ قوله : (فيُقدَّرُ بـ « أنْ » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ لإعمال المصدرِ شروطاً :

وقوعِهِ في هٰذه المواضع ؛ لأنَّهُم ـ كما في « الدَّمَامِينيِّ » ـ لا يقولون : (أنْ أضربَ العبدَ مُسيئاً) ، ولا يُوقِعُون (أنْ) وصلتَها بعدَ (إنَّ) و(كان) إلا مفصولةً بالخبر ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّ لَكَ أَلَّا تَجُوعَ فِيهَا ﴾ [طه : ١١٨] ، ولا الحرفَ المصدريَّ وصلتَهُ بعدَ (لا) غيرِ المُكرَّرة . انتهىٰ[2] .

وعلَّل بعضُهُمُ الأوَّلَ : بأنَّهُ لا يصحُّ تقديرُهُ بـ (ما) ولا بـ (أنِ) المُخفَّفة ؛ لاشتراطِ أنْ يسبقَهُما طالبٌ يعملُ فيهما ، ولا بـ (أنِ) المصدريَّةِ مع أنَّهُ لا يُشترَطُ أنْ يتقدَّمَها شيءٌ ؛ بدليل : ﴿ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ؛ لأنَّها تُخلِّصُ المضارعَ للاستقبال ، والقصدُ الإخبارُ بأنَّ السمعَ حاصلٌ ، لا سيحصلُ . انتهىٰ ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ التقديرَ : (سمعُ أُذُني أخاك حاصلٌ إذ كان) .

---

(١) انظر (٣/ ٢٢٤ـ٢٢٦) .

(٢) تعليق الفرائد (١/ ق ٢٧٨) .

. . . .

. . . .

ونُظِّرَ فيه : بأنَّهُ يصحُّ تقديرُ (أنْ) مع الماضي ؛ فالأوَّلُ أَوْلىٰ[1] ، وهو مبنيٌّ علىٰ تسليمِ أنَّ المُقدَّرَ (إذ) التي للماضي ، أمَّا علىٰ أنَّ المُقدَّرَ (إذا) التي للمستقبل ، والتقديرُ : (سمعُ أُذُني أخاك حاصلٌ إذا كان) . . فلا نُسلِّمُ أنَّ القصدَ الإخبارُ بأنَّ السمعَ حاصلٌ لا سيحصلُ .

ومَنْ جَعَلَ ما ذُكِرَ شرطاً لازماً أجابَ عن الأمثلة المذكورةِ ونحوِها : بأنَّ التقديرَ بـ (أنْ) والفعلِ أو (ما) والفعلِ موجودٌ فيما ذُكِرَ بحسَب الأصلِ وإنِ امتنعَ لهـٰذا العارض ؛ وهو الوقوعُ في تلك المواضع ، وبأنَّهُ لا يلزمُ مِنْ كون اللفظِ مُقدَّراً بآخَرَ صحَّةُ النطقِ به مكانَهُ ، كما ذَكَرَهُ الدَّمَامِينيُّ وشارحُ « الجامع »[2] .

فالحاصلُ : أنَّ الشرطَ كونُ المصدرِ بمعنى الفعلِ وإن لم يصحَّ حُلُولُهُ محلَّهُ ، ويخرجُ به : المصدرُ الذي لم يُرَدْ به الحدوثُ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيد فإذا له صوتٌ صوتَ حمارٍ) ؛ فالعاملُ في (صوتَ) الثاني محذوفٌ ؛ لأنَّ الأوَّلَ لم يُرَدْ به الحدوثُ حتىٰ يُؤوَّلَ بالفعل ويعملَ .

وكذلك المصدرُ المُرادُ به اسمُ عينٍ ؛ كأن يُرادَ بالصوت الأوَّلِ في هـٰذا المثال الشيءُ المسموعُ ؛ فإنَّهُ لا يُؤوَّلُ بالفعل .

وكذلك المصدرُ المُؤكِّد ، والمُبيِّنُ للعدد ؛ لأنَّ تأويلَ الثاني يُفوِّتُ العددَ ، وتأويلَ الأوَّلِ يجعلُهُ نوعيّاً بإسناد الفعلِ إلىٰ فاعله والقصدُ أنَّهُ لمُجرَّد

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٣٢) .

(٢) انظر « السراج المنير » (ق/ ٢٦٤) .

ـ أنْ يكونَ مُظهَراً ؛ فلا يعملُ مُضمَراً ، خلافاً للكُوفيِّينَ .

ـ وأنْ يكونَ مُكبَّراً ؛ فلو صُغِّرَ لم يعمل .

التوكيد ، أمَّا النوعيُّ فيعملُ ولو في حالِ كونِهِ مفعولاً مطلقاً ؛ كـ (ضربتُ زيداً ضَرْبَ عمرٍو بكراً) ، كما قيل ، ولا يخفىٰ أنَّ المفعولَ المطلقَ في الحقيقة محذوفٌ ؛ أي : (ضرباً مثلَ ضَرْبِ عمرٍو بكراً) ؛ فجميعُ أقسامِ المفعولِ المطلقِ غيرِ النائب لا تعملُ .

وفي « الأَسْقاطيِّ » : (قال ابنُ هشامٍ : قد يُورَدُ علىٰ هـٰذا الشرط : أنَّ المُحلَّىٰ بـ « أل » لا يَحُلُّ محلَّهُ فعلٌ مع أنَّهُ يعملُ ، والجوابُ : أنَّهُ يَحُلُّ ، و« أل » كالجزء منه) انتهىٰ[1] .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ الفعلَ ليس حالّاً مَحَلَّ المصدرِ وحدَهُ حتىٰ يلزَمَ دخولُ « أل » على الفعل ، بل مَحَلَّ المصدر مع « أل » ؛ لأنَّ « أل » كالجزء مِنَ المصدر ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (فلا يعملُ مُضمَراً) ؛ أي : لضعفه بالإضمار بزوال حروفِ الفعلِ ؛ فلا يجوزُ على الأصحِّ : (مُرُوري بزيد حَسَنٌ وهو بعمرو قبيحٌ) ، خلافاً للكُوفيِّينَ[2] .

❁ قوله : (فلو صُغِّرَ لم يعمل) ؛ أي : لخروجه بالتصغير عن الصِّيغة التي

---

(١) القول الجميل (ق/ ٥٦) .

(٢) انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٥/ ٢٢٥٧) ، و« المساعد » (٢/ ٢٢٦) .

. . . .

ـ وأنْ يكونَ غيرَ محدودٍ ؛ بأنْ يكونَ علىٰ صيغةٍ تَدُلُّ على المَرَّة[1] ؛ فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل إلا شاذاً .

هي أصلُ الفعل ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني ضُرَيبُكَ زيداً) ، وقيل : يعملُ مُصغَّراً ، ويُوافِقُهُ : (رُوَيداً زيداً) .

❀ قوله : (فلو حُدَّ بالتاء لم يعمل) ؛ أي : لأنَّ صيغتَهُ حينئذٍ ليستِ الصيغةَ التي هي أصلُ الفعل ، فلو كانتِ التاءُ في أصل بناءِ المصدر ؛ كـ (رحمة) و(رغبة) و(رهبة).. عَمِلَ ؛ لعدم الوَحْدة ، فلا يكونُ محدوداً .

❀ قوله : (إلا شاذاً) ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

يُحابِي بهِ الجَلْدُ الذي هوَ حازمٌ ... بضَرْبةِ كَفَّيْهِ المَلَا نَفْسَ راكبِ

أي : يُحْيِي به ؛ أي : بالماء ، و(الجَلْد) بفتح الجيم وسكون اللام : القويُّ ؛ فاعلٌ ، و(الحازم) : الضابطُ ، و(المَلَا) مقصوراً : هو التراب .

والشاهدُ : في نصبه بـ (ضَرْبة) ، و(نفسَ) : مفعولٌ لـ (يُحابي) ؛

---

(١) قوله : (بأن يكون...) إلىٰ آخره : تصويرٌ للمنفي الذي هو المحدود ، كما هو واضحٌ .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/١٠٨) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/٨٤٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/٢٢٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/٥٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٣٣٤ـ٣٣٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٤١٥ـ١٤١٦) .

ويُقدَّرُ بـ (ما) : إذا أُرِيدَ به الحالُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبكَ زيداً الآنَ) ، التقديرُ : (ممَّا تَضرِبُ زيداً الآنَ)[1] .

ـ وأنْ يكونَ غيرَ متبوعٍ بنعتٍ أو غيرِهِ .

ـ وأنْ يكونَ مفرداً ؛ فلو جُمِعَ لم يعمل إلا شذوذاً .

يصفُ الشاعرُ مسافراً معه ماءٌ ، فتيمَّم وأحيا بالماء نفسَ راكبٍ كاد يموتُ عطشاً .

❀ قوله : (وأنْ يكونَ غيرَ متبوع) ؛ أي : قبلَ العمل ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني ضَرْبُكَ الشديدُ زيداً) ؛ لأنَّ معمولَ المصدر بمنزلةِ جزءِ الصِّلَة مِنَ الموصول بالنَّظَر إلىٰ حالة التصريح بالمصدر ، وأمَّا بعدَ تقديرِ المصدر بـ (أنْ) أو (ما) والفعلِ . . فجزءُ صِلَةٍ حقيقةً ، وصِلَةُ الموصولِ لا تُفصَلُ منه ، فكذا ما بمنزلةِ جزئِها .

❀ قوله : (فلو جُمِعَ لم يعمل) ، وكذا لو ثُنِّيَ ؛ وذلك لأنَّ تثنيتَهُ وجمعَهُ يُخرِجانِهِ عن صيغته الأصليَّةِ التي هي أصلُ الفعل .

❀ قوله : (إلا شذوذاً) ؛ كقوله[2] : [من البسيط]

---

(١) مقتضاه : أنَّ (ما) لا تُقدَّر مع الماضي ولا المستقبل ، وليس كذلك ، بل هي صالحةٌ للأزمنة الثلاثة ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّما خصُّوها بذكر الحال ؛ لتعذُّره مع (أنْ) ، ولأنَّ دلالةَ (أنْ) مع الماضي على المُضِيِّ ومع المضارع على المستقبل . . أشدُّ مِنْ دلالة (ما) عليهما . « خضري » (٢/ ٥٣٥) .

(٢) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٠٩) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها هَوْذة بن علي الحنفيَّ ، ومطلعها : =

وهـٰذا المصدرُ المُقدَّرُ يعملُ في ثلاثة أحوالٍ :
ـ مُضافاً ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِكَ زيداً) .

ـ وألَّا يكونَ محذوفاً ، ولا مُؤخَّراً .
ـ وألَّا يكونَ مفصولاً مِنْ معمولِهِ .
وقد نَظَمْتُ هـٰذه الشروطَ فقلتُ : [من الرجز]

قد جرَّبوهُ فما زادتْ تجارِبُهُم أبـا قُـدامـةَ إلا المجـدَ والفَنَعَـا

(تجارِبُهُم) بكسر الراء : جمع (تَجْرِبة) ، و(الفَنَع) بالفاء والنون المفتوحتَينِ والعين المُهمَلة : الخيرُ والكرمُ ، والفضلُ والثناء .

❁ قوله : (وألَّا يكونَ محذوفاً) ؛ فلا يُقالُ : إنَّ باءَ البسملة مُتعلِّقةٌ بمصدرٍ محذوف تقديرُهُ : (ابتدائي) ؛ لضعفه بالحذف معَ فرعيَّتِهِ في العمل .

❁ قوله : (ولا مُؤخَّراً) ؛ فلا يجوزُ : (أَعْجَبَني زيداً ضَرْبُكَ) ؛ لضعفه بالتأخير .

❁ قوله : (وألَّا يكونَ مفصولاً مِنْ معمولِهِ) ؛ أي : بأجنبيٍّ ؛ فلا يُقالُ : إنَّ ﴿ يَوْمَ تُبْلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [الطارق : ٩] معمولٌ لـ ﴿ رَجْعِهِۦ ﴾ [الطارق : ٨] ؛ لأنَّهُ قد فُصِلَ بينهما بخبر (إنَّ)[١] ، فحَصَلَ له ضعفٌ بذلك .

= بانتْ سعادُ وأمسى حبلُها انقطعا واحتلَّتِ الغَمْرَ فالجُدَّينِ فالفَرَعَا
وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٤٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٥) .
(١) وهو قوله : (لقادر) .

ـ ومُجرَّداً عن الإضافة و(أل) ؛ وهو المُنوَّنُ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبٍ زيداً) .

ـ ومُحلّىً بالألف واللام ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنَ الضَّرْبِ زيداً) .

وإعمالُ المضافِ أكثرُ مِنْ إعمال المُنوَّن[1] ، وإعمالُ المُنوَّنِ أكثرُ مِنْ إعمال المُحلَّىٰ بـ (أل) ؛ ولهـٰذا بَدَأَ المُصنِّفُ بذِكْرِ المضاف ، ثمَّ المُجرَّدِ ، ثمَّ المُحلَّىٰ .

أَعْمِلْ كفِعْلٍ مصدراً بشرطِ أنْ يكونَ فَرْداً ظاهراً مُكبَّرَا
وغيرَ محدودٍ ومتبوعٍ ولا يكونَ محذوفاً ولا مُؤخَّرَا
وغيرَ مفصولٍ كذا حُلُولُ (أنْ) أو (ما) وفعلٍ في مَحَلِّهِ اْذْكُرَا
وقالَ في « التسهيلِ » هـٰذا غالبٌ فاْحفَظْ له يا صاحِبِي لِتُنصَرَا

* قوله : (وهو المُنوَّنُ) ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ؛ ليشملَ مثلَ قولِهِ تعالىٰ : (فإنَّها مِنْ تقوى القلوبُ) على قراءةِ رَفْعِ (القلوب) . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

---

* قوله : (ليشملَ مثلَ قولِهِ تعالىٰ : فإنَّها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (تقوىٰ) ليس مُنوَّناً لفظاً ؛ لوجودِ ألفِ التأنيثِ المقصورة ، لـٰكنَّهُ مُنوَّنٌ تقديراً ككلِّ ممنوعٍ مِنَ الصرف ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : في الاستعمال ، وإلا فالمُنوَّنُ أقيسُ ؛ لشبهه الفعلَ في التنكير ، ويليه المضافُ ؛ لأنَّهُ كثيراً ما يُنوىٰ فيه الانفصال . « خضري » (٢/ ٥٣٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٤٠) ، وانظر « الدر المصون » (٨/ ٢٧٣) .

ومِنْ إعمال المُنوَّنِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾ [البلد : ١٤ـ١٥] ؛ فـ(يتيماً) : منصوبٌ بـ(إطعامٌ) ، وقولُ الشاعر[1] : [من الوافر]

٢٤٦ـ بضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رؤوسَ قومٍ أَزَلْنا هامَهُنَّ عنِ المَقِيلِ

فـ(رؤوسَ) : منصوبٌ بـ(ضربٍ) .

---

* قوله : (﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِي يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾) إطعامٌ : مصدرٌ ، وفاعلُهُ : محذوفٌ ، و(يتيماً) : مفعولُهُ ، والتقدير : (أو إطعامُهُ يتيماً) ، و(المَسْغَبة) : المَجَاعةُ ؛ مِنْ (سَغِبَ) : إذا جاعَ .

* قوله : (بضَرْبٍ بالسُّيُوفِ رؤوسَ . . .) إلىٰ آخره : (بضَرْب) : مُتعلِّقٌ بـ(أَزَلْنا) ، و(بالسُّيُوفِ) : مُتعلِّقٌ بـ(ضَرْب) ، و(هامَهُنَّ) : جمعُ (هامة) ؛ وهي الرأسُ ، والضميرُ فيه : يرجعُ إلى (الرؤوس) ، والمعنىٰ : أَزَلْنا رؤوسَ الرؤوسِ ، ومثلُ هـٰذا يجوزُ لأجل التأكيدِ[2] ، ولاختلاف اللفظَينِ ، كذا أفادَهُ العَيْنيُّ[3] .

قلتُ : يصحُّ رجوعُ الضميرِ في (هامَهُنَّ) للقوم ؛ فإنَّهُ اسمُ جمعٍ يجوزُ فيه التذكيرُ والتأنيثُ ؛ فيكونُ الضميرُ راجعاً للمضاف إليه ، وهـٰذا سائغٌ شائعٌ ،

. . . .

---

(١) البيت للمَرَّار بن منقذ التميمي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٩٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٢٨ـ ١٢٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢١٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٩٦ـ١٣٩٧) .

(٢) قوله : (ومثل هـٰذا) ؛ أي : في إضافة الشيء إلىٰ نفسه .

(٣) فرائد القلائد (ق/ ١٢٩) .

ومِنْ إعماله وهو مُحلّىً بـ (أل) : قولُهُ[1] : [من المتقارب]

٢٤٧ـ ضعيــفُ النِّكـايــةِ أعــداءَهُ يَخَــالُ الفِــرَارَ يُــراخِــي الأَجَــلْ

وقولُهُ[2] : [من الطويل]

فلا يحتاجُ إلىٰ تكلُّفٍ ، ثمَّ رأيتُهُ أشار لهٰذا في « الشواهد الكبرىٰ »[3] .

و(المَقِيل) بفتح الميم : الأعناق .

* قوله : (ضعيفُ النِّكايةِ . . .) إلىٰ آخره : (النِّكايةُ) بكسر النون : الإضرارُ ، و(يَخالُ) بمعنىٰ : يَظُنُّ ؛ مضارعُ (خالَ) ، و(الفِرار) بكسر الفاء : الهَرَب ، و(يُراخِي) بالخاء المُعجَمة ؛ أي : يُباعِدُ الأَجَل ؛ يهجو رجلاً بالضَّعف والعَجْزِ عن مُكافأة أعدائِهِ والانتصافِ منهم إذا ظَلَمُوهُ ، ثمَّ ذَكَرَ أنَّهُ يَظُنُّ أنَّ الفِرارَ عن الحرب يُباعِدُ الأجلَ ويَحرُسُ نَفْسَهُ .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (١/ ١٩٢) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١١٦) ، والرضي في « شرح الكافية » (٣/ ٤٠٩) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٢٩٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٤٠) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ٢٠٨) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٣٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٢١٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٩٧ـ١٣٩٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ١٢٧ـ١٢٩) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١١٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٢٢١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٣٣) ، وبعده بيت ذكره المُحشِّي ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٣) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٣٩٧) .

٢٤٨ـ فإنَّكَ والتَّأْبِينَ عُرْوَةَ بعدَما دعـاكَ وأَيْـدِينـا إليـهِ شَـوَارِعُ

وقولُهُ[١] : [من الطويل]

---

* قوله : (فإنَّكَ والتَّأْبِينَ . . .) إلىٰ آخره : (التَّأْبِين) : مصدرُ (أَبَّنتُ الرجلَ) بالتشديد : إذا بَكَيتَهُ وأَثْنَيتَ عليه بعدَ الموت ، و(التَّأْبِين) أيضاً : أنْ تقفوَ أَثَرَ الشيء ، أو مصدرُ (أُبِنَ يُؤبَنُ) ؛ يُقالُ : (فُلانٌ يُؤبَنُ بكذا) ؛ أي : يُذكَرُ بقبيح ، أفاده في « الصحاح »[٢] ، وهو بالنصب عطفاً على اسمِ (إنَّ) ، وخبرُها : قولُهُ في البيت بعدَهُ :

لَكَالرَّجُلِ الحادي وقد تَلَعَ الضُّحىٰ وطيـرُ المَنَـايـا فـوقَهُـنَّ أَوَاقِـعُ

و(دعاكَ) بالدال المُهمَلة ، وضَبَطَهُ بعضُهُم : (وَعَاكَ) مِنَ الوَعْي ؛ وهو الحفظُ ، و(الحادي) : مِنَ الحَدْو ؛ وهو سَوْقُ الإبلِ والغناءُ لها ، وقولُهُ : (تَلَعَ الضُّحىٰ) ؛ أي : ارتفعَ ، وقولُهُ : (أَوَاقِعُ) أصلُهُ : (وَوَاقِعُ) ؛ لأنَّهُ جمعُ (واقعة) ؛ فأُبدِلَتِ الواوُ همزةً ، و(بعد) : منصوبٌ على الظرفيَّة ، و(ما) : مصدريَّةٌ ، وجملةُ (وأَيْدِينا إليهِ شَوَارِعُ) : حاليَّةٌ .

. . . .

---

(١) نسبه سيبويه إلى المَرَّار الأسدي ، والجَرْميُّ إلىٰ مالك بن زُغْبة الباهلي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٩٢ـ١٩٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١١٦) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤١٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢١٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٥٩ـ ٦٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٣٦ـ١٠٣٧ ، ١٣٩٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ١٢٩ـ١٣٤) .

(٢) الصحاح (٥/ ٢٠٦٦) .

٢٤٩ـ لَقَدْ عَلِمَتْ أُولى المُغِيرةِ أنَّنِي كَرَرْتُ فلم أَنْكُلْ عنِ الضَّرْبِ مِسْمَعَا

فـ (أعداءَهُ) : منصوبٌ بـ (النِّكايةِ) ، و(عُرْوةَ) : منصوبٌ بـ (التَّأْبين) ، و(مِسْمَعَا) : منصوبٌ بـ (الضَّرْب) .

وأشار بقوله : (ولاسمِ مصدرٍ عَمَلْ) : إلىٰ أنَّ اسمَ المصدرِ قد يعملُ عملَ الفعل ، والمُرادُ باسم المصدر :

---

* قوله : (لَقَدْ عَلِمَتْ . . .) إلىٰ آخره : (أُولى المُغِيرة) ؛ أي : أوائلُ الخيلِ المُغِيرةِ ؛ بالغين المُعجَمة ؛ مِنْ (أغار على العدوِّ) ، و(أَنْكُل) ؛ أي : أَعجِز ، وهو بضمِّ الكاف وفتحِها مضارعُ (نَكَلَ) ؛ مِنْ بابَيْ (قَعَدَ) و(تَعِبَ) ، كما في « المصباح »[1] ، ويُروىٰ بدلَ (كررتُ) : (لَقِيتُ) ، و(لَحِقتُ) ، و(ضربتُ) ، و(مِسْمَعَا) بكسر الميم : اسمُ رجل .

* قوله : (اسمَ المصدرِ قد يعملُ) اعلَمْ : أنَّ اسمَ المصدرِ :

إنْ كان عَلَماً : لم يعمل اتِّفاقاً ؛ نحوُ : (يَسَارِ) ، و(فَجَارِ) ، و(بَرَّةَ) .

---

* قوله : (أي : أوائلُ الخيلِ المُغِيرةِ) (أوائل) : تفسيرٌ لـ (أُولى) الممدودِ الهمزةِ مُقابِلَ (الأُخرىٰ) .

وفي قوله : (الخيلِ المُغِيرةِ) إشارةٌ : إلىٰ أنَّ (المُغِيرة) صفةٌ لموصوفٍ محذوف ، والظاهرُ : أنَّ المُرادَ : رُكَّابُ تلك الأوائلِ ، لا نفسُ الأوائل ، أو يُرادَ : نفسُ الأوائلِ مبالغةً ؛ كأنَّ ذلك لشدَّة وضوحِهِ عَلِمَهُ ما لا يعقل .

* قوله : (نحوُ : « يَسَارِ » ، و« فَجَارِ » ، و« بَرَّةَ ») الأوَّلُ : عَلَمٌ لليُسْر

---

(١) المصباح المنير (٢/٨٥٩) .

. . . .

. . . .

مُقابِلَ العُسْر ، والثاني : عَلَمٌ للفجور ، والثالثُ : علمٌ للبِرِّ .

واعتُرِضَ جَعْلُ الأخيرَينِ اسمَ مصدرٍ : بانطباقِ تعريفِ المصدر عليهما ، وعدمِ انطباقِ تعريفِ اسم المصدر عليهما .

وهٰذا الاعتراضُ إنَّما يتَّجهُ علىٰ أنَّ فعلَهُما (فَجَرَ) و(بَرَّ) ، وهو الظاهرُ الذي يَدُلُّ عليه قولُهُم : (بمعنى الفجور والبِرِّ) ، أمَّا إذا كان فعلُهُما (أَفْجَرَهُ) و(أَبَرَّهُ) ـ أي : صيَّره ذا فُجُور وذا بِرٍّ ـ . فلا ، وتعريفُ المصدرِ : ما دلَّ علىٰ مُجرَّد الحَدَث ، ولم تَنقُصْ حروفُهُ عن حروف فعلِهِ ، وتعريفُ اسمِ المصدر : ذَكَرَهُ الشارحُ .

ولك أنْ تقولَ : ما ذَكَرَهُ الشارحُ تعريفٌ لنوعٍ مِنِ اسم المصدر ؛ وذلك النوعُ هو الذي يُعتبَرُ فيه النقصُ عن حروف الفعل ، وعلىٰ هٰذا يُؤتىٰ في تعريف المصدر بقيدَينِ آخرَينِ ؛ فيُقالُ : ولم يكنْ عَلَماً ، ولا ذا ميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة ، فلا يَصدُقُ حينئذٍ تعريفُ المصدرِ علىٰ (فَجَارِ) و(بَرَّة) ، فكلامُ المُصنِّف علىٰ هٰذا في نوعٍ مِنِ اسم المصدر ؛ بجَعْلِ التنوينِ في قوله : (ولاسمِ مصدرٍ) للنوعيَّة ؛ كما في نحو : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبْصَـٰرِهِمْ غِشَـٰوَةٌ ﴾ [البقرة : ٧] ، وهو المُناسِبُ ، وإلا وَرَدَ أنَّ كلامَهُ صادقٌ بالعَلَم منه ، والتنوينُ في قوله : (عَمَل) للتقليل ، كما أشار إليه الأُشْمُونيُّ[(١)] ، وبذلك يتعيَّنُ النوعُ الذي أراده المُصنِّفُ ؛ وهو النوعُ الثالثُ الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي بقوله : (وإن

---

(١) شرح الأشموني (٢/٣٣٦) .

. . . .

وإن كان ميمياً : فكالمصدر اتِّفاقاً ؛ بناءً علىٰ أنَّهُ ليس بمصدر[1] ، والتحقيقُ : أنَّ المبدوءَ بميمٍ زائدةٍ ـ كـ (المَضْرَب) و(المَحْمِدة) ـ مصدرٌ .

وإن كان غيرَهُما : لم يعملْ عندَ البَصْريِّينَ ، . . . .

كان غيرَهُما . . .) إلىٰ آخره .

وبهٰذا تعلمُ اندفاعَ اعتراضِ الصبَّان علىٰ قول الأُشْمُونيِّ : (إنَّ هٰذا النوعَ مُرادُ المُصنِّف)[2] . . بأنَّهُ لا دليلَ عليه ؛ قال : (إذ الظاهرُ : أنَّ ذا الميمِ الزائدةِ لغير مُفاعَلةٍ علىٰ كونه اسمَ مصدر . . داخلٌ تحت كلام المُصنِّف ومُرادٌ له) انتهىٰ[3] ؛ فقد عَلِمْتَ أنَّ الدليلَ التقليلُ ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (بميمٍ زائدةٍ) سواءٌ كانتْ لغير المُفاعَلة ؛ كما مُثِّل ، أو لها ؛ كـ (مُضارَبة) و(مُقاتَلة) .

❁ قوله : (و« المَحْمَدة ») بفتح الميم الأُولىٰ ، وفي الثانية الفتحُ والكسرُ .

❁ قوله : (لم يعملْ عندَ البَصْريِّينَ) ؛ أي : لأنَّ أصلَ وضعِهِ لغير المصدر ؛ فـ (الغُسْلُ) موضوعٌ لِمَا يُغتسَلُ به ، و(الوُضُوءُ) لِمَا يُتوضَّأُ به ، ثمَّ استُعمِلَ في الحَدَث . انتهىٰ « تصريح »[4] .

---

(١) وممَّا جاء من إعماله : قولُ الشاعر : (من الكامل)

أَظَلُومُ إنَّ مُصابَكُم رجلاً ... رَدَّ السلامَ تحيَّةً ظُلْمُ

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٦) .

(٣) حاشية الصبان (٢/ ٤٣٥) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٤) .

ما ساوى المصدرَ في الدَّلالة[١] ، وخالفَهُ بخُلُوِّهِ لفظاً وتقديراً مِنْ بعضِ ما في

ويعمل عندَ الكُوفيِّينَ والبغداديِّينَ[٢] ، وعليه الأبياتُ الآتيةُ في كلام الشارح .

❋ **قوله : (في الدَّلالة)** ؛ أي : على معنى المصدرِ ، خَرَجَ بذلك : نحوُ (الكُحْل) و(الدُّهْن) ؛ فإنَّهُ اشتملَ على حروفِ الفعلِ ، ولكنَّهُ لم يَدُلَّ على معنى المصدرِ الذي هو الحدثُ ، بل دلَّ على جوهره .

و(**الكلامُ**) **في الأصل** : اسمٌ لِمَا يُتكلَّمُ به ، ثمَّ استُعمِلَ في عُرْف اللغة بمعنى المصدر ، وكذلك (**العَطَاءُ**) **في أصل اللغة** : اسمٌ للمُعطى ، ثمَّ استُعمِلَ في عُرْف اللغة بمعنى المصدر ، كما يُؤخَذُ مِنَ « الرَّضِيِّ »[٣] .

وعلى هٰذا : ففَرْقُهُم بينَ (الوُضُوء) ـ بالضم ـ و(الوَضُوء) ـ بالفتح ـ حيثُ جعلوا الأوَّلَ اسماً للفعل ، والثانيَ اسماً لِمَا يُتوضَّأ به . . إنَّما هو باعتبار عُرْفِ اللغة ، لا أصلِها[٤] .

❋ **قوله : (ويعمل عندَ الكُوفيِّينَ . . .)** إلى آخره ؛ أي : لأنَّهُ الآنَ دالٌّ على الحَدَث .

❋ **قوله : (خَرَجَ بذلك)** ؛ أي : مِنْ قوله : (ما ساوى المصدر) .

---

(١) زيد في نسخة محمد محيي الدين : (على معناه) ، وعلى المحذوف كَتَبَ المُحشِّي .
(٢) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٢٠٩ـ٢١١) ، و« المساعد » (٢/ ٢٣٩) .
(٣) شرح الرضي على الكافية (١/ ٢١ ، ٣٠٤) .
(٤) في (ك) : (وهٰذا يَرِدُ على مَنْ فرَّق بين المضموم والمفتوح ، وجعل الأوَّل للفعل والثانيَ للعين ، أو بالعكس) بدل (و« الكلام » في الأصل . . .) إلى آخره .

فعله دونَ تعويضٍ ؛ كـ (عطاءٍ) ؛ فإنَّهُ مُساوٍ لـ (إعطاءٍ) معنىً ، ومُخالِفٌ له بخُلُوِّهِ مِنَ الهمزة الموجودةِ في فعله[1] ، وهو خالٍ منها لفظاً وتقديراً ، ولم يُعوَّضْ عنها شيءٌ .

واحترَزَ بذلك : ممَّا خلا مِنْ بعضِ ما في فعله لفظاً ولم يَخْلُ منه تقديراً ؛ فإنَّهُ لا يكونُ اسمَ مصدر ، بل يكونُ مصدراً ؛ وذلك نحوُ : (قِتالٍ) ؛ فإنَّهُ مصدرُ (قاتَلَ) ، وقد خلا مِنَ الألف التي قبلَ التاءِ في الفعل ، لٰكن خلا منها لفظاً ولم يَخْلُ منها تقديراً ؛ ولذلك نُطِقَ بها في بعض المواضع ؛ نحوُ : (قاتَلَ قِيتَالاً) ، و(ضارَبَ ضِيرَاباً) ، لٰكنِ انقلبتِ الألفُ ياءً لكَسْرِ ما قبلَها .

واحترَزَ بقوله : (دونَ تعويضٍ) : ممَّا خلا مِنْ بعضِ ما في فعله لفظاً وتقديراً ولٰكن عُوِّضَ عنه شيءٌ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ اسمَ مصدرٍ ، بل هو مصدرٌ ؛

❀ قوله : (دونَ تعويضٍ) مُتعلِّقٌ بـ (خُلُوِّهِ) .

والحاصلُ : أنَّ اسمَ الحَدَثِ : إمَّا أنْ تكونَ أحرفُهُ أحرفَ فعلِهِ ، أو أَزْيَدَ منها ، أو أَنْقَصَ .

فالأوَّلُ : نحوُ : (التكلُّمِ) ، و(التعلُّمِ) .

والثاني : نحوُ : (الإكرامِ) ، و(الانطِلاقِ) ، و(الاغتِسالِ) .

. . . .

---

(١) القياس : حذفُ الكون العام ، فلو قال : (بخُلُوِّهِ مِنَ الهمزة التي في فعله) .. لكان موافقاً للقياس ، وحذفُ الكونِ العام هو مذهب الجمهور ، وخالفهم ابن جني فجوَّز ذِكْره . انظر « شرح المفصل » (١/ ٢٣٢) ، و« حاشية الصبان » (١/ ٣١٨) ، وما سبق في (٢/ ٢٦١) .

وذلك نحوُ : (عِدَة) ؛ فإنَّهُ مصدرُ (وَعَدَ) ، وقد خلا مِنَ الواو التي في فعله لفظاً وتقديراً ، ولـٰكن عُوِّضَ عنها التاءُ .

وزَعَمَ المُصنِّفُ[1] : أنَّ (عطاء) مصدرٌ ، وأنَّ همزتَهُ حُذِفَتْ تخفيفاً ، وهو خلافُ ما صرَّح به غيرُهُ مِنَ النَّحْويِّينَ .

ومِنْ إعمال اسمِ المصدرِ : قولُهُ[2] : [من الوافر]

والنوعانِ مِنْ باب المصدر .

والثالثُ : إن كان ما تُرِكَ منه لفظاً موجوداً تقديراً ؛ بحيثُ يصحُّ النُّطْقُ به مع بقاء البِنْية غيرَ مُغيَّرة ؛ نحوُ : (قاتَلَ قِتالاً) ؛ فإنَّهُ يُقال : (قِيتالاً) . . فهو أيضاً مصدرٌ .

وإن لم يكن كذلك : فإنْ عُوِّضَ في آخره عن المحذوف ؛ نحوُ : (وَعَدَ عِدَةً) ، أو في غير الآخِرِ ؛ نحوُ : (عَلَّمَ تعليماً) ، و(سَلَّمَ تسليماً) . . فمصدرٌ أيضاً ، والعِوَضُ في (التعليم) و(التسليم) : التاءُ التي في أوَّله ،

. . . .

---

(١) في النسخ ما عدا (و) : (ابنُ المصنف) ، ولم أجد النقل في « شرح ابن الناظم » ، بل في « شرح والده على التسهيل » (٣/ ١٢٢) .

(٢) البيت للقُطامي في « ديوانه » (ص٣٧) ضمن قصيدة يمدح بها زُفَر بن الحارث الكلابي ، ومطلعها :

قِفِـي قبـلَ التفـرُّقِ يـا ضُبـاعَـا ولا يـكُ مـوقـفٌ منـكِ الـوَدَاعَـا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٢٣) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤١٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٤١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٦٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٠١ـ١٤٠٢) .

٢٥٠ـ أَكُفْـراً بعـدَ رَدِّ المـوتِ عنِّـي وبعـدَ عَطَـائِـكَ المئـةَ الـرِّتـاعَـا

فـ (المئةَ) : منصوبٌ بـ (عَطَائك) ، ومنه : حديثُ « المُوطَّأ » :

لا المَـدَّةُ التـي قبـلَ الآخـر ؛ لأنَّهـا تثبـتُ فـي الآخِـرِ لغيـر تعـويـض ؛ كـ (الانطِلاق) ، و(الإكرام) .

وإن لم يُعوَّض فهوَ اسمُ مصدرٍ ؛ كـ (أَعْطىٰ عَطَاءً) ، و(تكَلَّمَ كلاماً) انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « الدَّمَامِينيِّ » ، أفادَهُ الأَسْقاطيُّ(١) .

❀ قوله : (أَكُفْراً بعدَ . . .) إلىٰ آخره : الهمزةُ : للاستفهام الإنكاريِّ ، و(كُفْراً) : منصوبٌ بفعلٍ محذوف ، والخطابُ لزُفَرَ بنِ الحارث الكِلَابيِّ ؛ أي : أَكُفْراً بعدَ ردِّ زُفَرَ الموتَ عنِّي ؟!

وكان مِنْ خَبَره : أنَّ الشاعرَ أُسِرَ ، فخلَّصه زُفَرُ ، وردَّ عليه مالَهُ ، وأعطاه مئةَ بعيرٍ مِنْ غنائم القومِ الذين أَسَرُوهُ ، وإليه أشار بقوله : (وبعدَ عَطَائِكَ) ، وهو اسمُ مصدرٍ مضافٌ إلىٰ فاعله ، و(المئة) : مفعولُهُ الثاني ؛ أي : عَطَائِكَ إيَّاي المئةَ ، و(الرِّتاعا) بكسر الراء : جمعُ (راتعة) ؛ وهي الإِبلُ التي تَرتَعُ ؛ صفةٌ لـ (مئة) .

❀ قوله : (حديثُ « المُوطَّأ ») « المُوطَّأ » ـ بزِنَة المفعول ـ : اسمُ كتابٍ للإمام مالكٍ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لِمَا قيل : إنَّ جَمْعاً مِنْ أهل العلم تَوَاطَؤُوا ـ أي : اتَّفقوا ـ علىٰ صحَّته .

. . . .

(١) تنوير الحالك علىٰ منهج السالك (ق/١٦٨) ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ق٢٨١) .

(مِنْ قُبْلَةِ الرجلِ امرأتَهُ الوضوءُ)[1] ؛ فـ (امرأتَهُ) : منصوبٌ بـ (قُبْلة) ، وقولُهُ[2] : [من الطويل]

٢٥١ـ إذا صَحَّ عونُ الخالقِ المرءَ لم يَجِدْ عَسِيـراً مِـنَ الآمـالِ إلَّا مُيَسَّـرَا

وقولُهُ[3] : [من الوافر]

❀ قوله : (مِنْ قُبْلةِ) القُبْلةُ ـ بضمِّ القاف ـ : اسمُ مصدرٍ لـ (قَبَّلَ) مضافٌ لفاعله ، و(امرأته) : مفعولٌ ، و(الوضوء) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : في المجرور قبلَهُ .

❀ قوله : (إذا صَحَّ عونُ الخالقِ . . .) إلىٰ آخره : (العَوْن) : اسمُ مصدرٍ بمعنى الإعانة ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ أُضيفَ إلىٰ فاعله ، ونصبَ المفعولَ ؛ وهو (المرء) ، و(مِنَ الآمالِ) بالمدِّ : جمعُ (أَمَل) بمعنى الرجاء ، في محلِّ نصبِ صفةُ (عَسِيراً) ؛ أي : عَسِيراً كائناً مِنَ الآمال ، و(إلَّا مُيَسَّرَا) : مُستثنىً مِنْ (عَسِيراً) .

❀ قوله : (مُستثنىً مِنْ « عَسِيراً ») الأظهرُ : أَنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (يَجِدْ) ؛ فهو مُستثنىً مِنْ أعمِّ الأخبارِ بحسَبِ الأصل .

---

(١) الموطأ (١/ ٤٤) موقوفاً علىٰ سيدنا ابن مسعود رضي الله عنه .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٢٣) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٢٣٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٤) .

(٣) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٢٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٥) .

٢٥٢ـ بِعِشْرَتِكَ الكِرَامَ تُعَدُّ مِنْهُم فلا تُرِيَنْ لغيرِهِمُ الوفاءَ

وإعمالُ اسمِ المصدر قليلٌ ، ومَنِ ادَّعى الإجماعَ علىٰ جواز إعمالِهِ . . فقد وَهِمَ ؛ فإنَّ الخلافَ في ذلك مشهورٌ[1] ، وقال الصَّيْمَرِيُّ : إعمالُهُ شاذٌّ ، وأَنْشَدَ : أَكُفْراً . . . البيت[2] .

وقال ضياءُ الدين بنُ العِلْجِ في « البسيط » : (ولا يَبعُدُ أنَّ ما قام مَقامَ المصدرِ يعملُ عملَهُ) ، ونَقَلَ عن بعضِهِم أنَّه أجاز ذلك قياساً .

٤٢٦ـ وبعدَ جَرِّهِ الذي أُضِيفَ لَهْ . . . .

❀ قوله : (بِعِشْرَتِكَ . . .) إلىٰ آخره : الباءُ : مُتعلِّقةٌ بقوله : (تُعَدُّ) ، و(العِشْرة) : اسمُ مصدرٍ بمعنى المُعاشَرة ؛ وهي المُخالَطةُ ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ أُضِيفَ إلىٰ فاعله ، ونصبَ المفعولَ ؛ وهو (الكرام) ، و(الوفاءَ) : مفعولٌ لقوله : (فلا تُرِيَنْ)[3] ، والمعنىٰ ظاهرٌ .

❀ قوله : (الصَّيْمَرِيُّ) بفتح الميم : نسبةٌ إلىٰ (صَيْمَرَةَ) مدينةٍ ببلاد العجم ، كما في « المصباح »[4] .

❀ قوله : (ابنُ العِلْجِ) بكسر العين المُهمَلة .

❀ قوله : (وبعدَ جَرِّهِ) بعدَ : منصوبٌ على الظرفيّة بقوله : (كَمِّلْ) ،

. . . .

---

(١) وقد ذكره المُحشِّي في (٤/ ٢٠ـ ٢١) .

(٢) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٤٤ـ ٢٤٥) .

(٣) ويُروى أيضاً ـ ويحتمله في بعض النسخ ـ : (فلا تُرَيَنْ ، ٱلْوفا) ، ولعلَّ المثبت هو ما كتب عليه المُحشي ، كما يُفهَم من إعرابه . (٤) المصباح المنير (١/ ٤٧٤) .

. . . . كَمِّــلْ بنصـــبٍ أو بــرفــعٍ عَمَلَــهْ

يُضافُ المصدرُ إلى الفاعل فيَجُرُّهُ ، ثمَّ يَنصِبُ المفعولَ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ زيدٍ العسلَ) ، وإلى المفعول ، ثمَّ يرفعُ الفاعلَ[1] ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ العسلِ زيدٌ) ، . . . .

وهو مضافٌ إلىٰ (جرِّه) ، و(جَرِّهِ) : مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعلِهِ ، و(الذي) : مفعولُهُ ، وجملةُ (أُضِيفَ) : صِلَةُ الموصول .

قال ابنُ قاسمٍ : (وقولُهُ : « وبعدَ جَرِّهِ . . . » إلىٰ آخره . . صريحٌ في أنَّ جرَّ المضافِ إليه بالمضاف ، لا بالإضافة ، ولا بالحرف المُقدَّرِ ؛ ففيه بيانٌ لهٰذه المسألةِ الحَسَنة)[2] .

* قوله : (كَمِّلْ) ؛ أي : إنْ أردتَ التكميلَ ؛ لأنَّهُ غيرُ لازمٍ ؛ إذ صُوَرُهُ خمسةٌ :

ـ أنْ يُضافَ إلىٰ فاعله ثمَّ يُؤتىٰ بمفعوله ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ ﴾ [البقرة : ٢٥١] .

ـ وعكسُهُ ؛ نحوُ (أَعْجَبَنِي شُرْبُ العسلِ زيدٌ) .

. . . .

---

(١) والإضافة إلى المفعول قليلة ، وقيل : إنها تختصُّ بالشعر كما سيأتي .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٢) ، وانظر ما سبق في (٣/ ٥٨٥) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٥٣ـ تَنفِي يداها الحَصَىٰ في كلِّ هاجِرةٍ   نَفْيَ الدَّراهِمِ تَنْقادُ الصَّيارِيفِ

ـ وأنْ يُضافَ إلى الفاعل ثمَّ لا يُذكَرَ المفعولُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱسۡتِغۡفَارُ إِبۡرَٰهِيمَ ﴾ [التوبة : ١١٤] ؛ أي : ربَّهُ .

ـ وعكسُهُ ؛ نحوُ : ﴿ لَّا يَسۡـَٔمُ ٱلۡإِنسَٰنُ مِن دُعَآءِ ٱلۡخَيۡرِ ﴾ [فصلت : ٤٩] ؛ أي : دعائِهِ .

ـ وأنْ يُضافَ إلى الظرف ، فيَرفَعُ ويَنصِبُ كالمُنوَّن ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني انتظارُ يومِ الجمعةِ زيدٌ عَمْراً) .

❀ قوله : (تَنْفِي يداها . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (يداها) : عائدٌ على الناقة ، و(الهاجِرة) : نصفُ النهار ، وهو مِنْ (نفى الشيءَ) : إذا طَرَدَهُ ، و(يداها) : فاعلُهُ ، و(نَفْيَ الدَّراهم) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي : كنَفْيِ الدراهمِ ، ويُرْوى : (الدراهيم) بإثبات الياء ؛ فيكونُ جمعَ (دِرْهامٍ) لغة في (درهم) ، أو جمعَ (دِرْهم) علىٰ غير قياسٍ[2] ، والياءُ علىٰ هـٰذا : للإشباع ،

❀ قوله : (منصوبٌ بنزع الخافض) فيه : أنَّهُ منصوبٌ على المصدر المُبيِّنِ للنوع ، غايةُ الأمرِ : أنَّ المعنىٰ على التشبيه ؛ كـ (لي بُكاً بكاءَ ذاتِ عُضْلة) .

---

(١) نسبه سيبويه وغيره إلى الفرزدق ، وقاله واصفاً ناقته بسرعة السير في الهواجر ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٨) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٢٦١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٤٩ـ٢٥٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٧)، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١١ـ١٤١٢) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٤٢٥ـ٤٢٨) .

(٢) جاء علىٰ هـٰذه الرواية في (و) .

وليس هـٰذا الثاني مخصوصاً بالضرورة ، خلافاً لبعضهم .

ويُرْوى (الدَّنانير) جمعُ (دينار)[1] .

والياءُ في (الصَّيارِيفِ) : للإشباع ، وهو جمعُ (صَيْرَفٍ) ، قال في « المصباح » : (صَرَفْتُ الذهبَ بالدراهم : بِعْتُهُ ، واسمُ الفاعلِ مِنْ هـٰذا : « صَيْرَفِيٌّ » ، و« صَيْرَفٌ » ، و« صَرَّافٌ » للمبالغة)[2] .

والشاهدُ : في قوله : (نَفْيَ الدراهم) ؛ فإنَّ (نَفْيَ) مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، والفاعلُ : (تَنْقادُ) بفتح أوَّلِهِ مصدرُ (نَقَدَ) علىٰ غير قياسٍ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو (الصَّيَاريفِ) ؛ أي : كما يَنفِي نَقْدُ الصَّيارِفِ الدراهمَ .

فائـدة

[في ذِكْرِ ما جاء علىٰ (تِفْعالٍ) بكسر التاء سماعاً]

جميعُ ما أتىٰ مِنَ المصادر علىٰ وزنِ (تفعال) . . فهو بالفتح ، سوىٰ (تِلْقاءٍ) و(تِبْيانٍ) ؛ فإنَّهُما بالكسر[3] ، وقد نَظَمْتُ ذلك فقلتُ : [من الطويل]

بـ (تِلْقاءَ) معْ (تِبْيانَ) فاْكسِرْ لأوَّلٍ   وغيرَهُما فاْفتَحْ كـ (تَذْكارِكَ الجَلِي)

. . . .

(١) جاء كذلك في (ز ، ح) ونسخة أُشير إليها في (و) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٤٦٢) .

(٣) وزيد عليهما : (تِنْضال) ، وأمّا أسماءُ الأجناس والصفات : فقد جاءتْ منها عدَّةُ أسماء علىٰ (تِفْعال) ؛ كـ (تِجْفاف) ، و(تِمْساح) ، و(تِقْصار) ، و(تِبْراك) ، و(تِعْشار)، و(تِضْراب)، وغيرها . انظر « درة الغواص » (ص١٧٠) ، و« المزهر » (١/ ٩٢) .

وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران : ٩٧] ؛ فأُعرِبَ (مَنْ) فاعلاً بـ (حِجُّ)[١] ، ورُدَّ : بأنَّهُ يصيرُ المعنىٰ : (ولله علىٰ جميعِ الناسِ أنْ يَحُجَّ البيتَ المُستطِيعُ) ، وليس كذلك[٢] ؛ فـ (مَنْ) : بدلٌ مِنَ (الناس)[٣] ، والتقديرُ : (ولله على الناس مُستطِيعِهِم حِجُّ البيت) ، وقيل : (من) : مبتدأٌ ، والخبرُ : محذوفٌ[٤] ، والتقديرُ : (مَنِ استطاعَ منهم فعليه ذلك)[٥] .

❀ قوله : (« ولله علىٰ جميعِ الناسِ » . . .) إلىٰ آخره ، وهو فاسدٌ ؛ لاقتضائه أنَّهُ يجبُ على الناس مُستطيعِهِم وغيرِ مُستطيعِهِم أنْ يَحُجَّ البيتَ المُستطيعُ .

❀ قوله : (وهو فاسدٌ) يُدفَعُ الفسادُ : بجَعْلِ (أل) في (الناس) للعهد الذِّكْرِيِّ ؛ وهم المستطيعونَ ؛ لتقدُّمِ ذِكْرِهِم رتبةً ؛ إذ حقُّ المبتدأِ ومُتعلِّقاتِهِ التقديمُ على الخبر ومُتعلِّقاته .

---

(١) قاله بعض البَصْريِّين . انظر « البحر المحيط » (٣/ ١٣) ، و« الدر المصون » (٣/ ٣٢١_٣٢٢) .

(٢) وبعضُهُم التزم هٰذا المعنىٰ علىٰ إعرابِ (مَنْ) فاعلاً ، وقال : نعم ، نقولُ بمُوجَبِه ، وأنَّ الله تعالىٰ كلَّف الناسَ ذلك ؛ حتىٰ لو لم يَحُجَّ المستطيعونَ لَزِمَ غيرَ المُستطِيعِينَ أنْ يأمروهم بالحج حَسْبَ الإمكان ؛ لأنَّ إحجاجَ الناسِ إلى الكعبة وعرفةَ فرضٌ واجب . انظر « الدر المصون » (٣/ ٣٢٢) .

(٣) بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ ، والرابطُ محذوف كما سيُقدِّره الشارح .

(٤) أي : إن كانت (مَنْ) موصولةً ، وإن كانت شرطيَّةً فالمحذوفُ جوابها ، وتقديره : (فليحُجَّ) ، وانظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٨٥) .

(٥) قاله الكسائي . انظر « مغني اللبيب » (٢/ ٦٨٥) .

ويُضافُ المصدرُ أيضاً إلى الظرف ، ثمَّ يرفعُ الفاعلَ ويَنصِبُ المفعولَ ؛ نحوُ : (عَجِبتُ مِنْ ضَرْبِ اليومِ زيدٌ عَمْراً) .

٤٢٧ـ وجُـرَّ مـا يتبـعُ مـا جُـرَّ ومَـنْ ... راعىٰ في الإتْباعِ المَحَلَّ فحَسَنْ

إذا أُضِيفَ المصدرُ إلى الفاعلِ . . ففاعلُهُ يكونُ مجروراً لفظاً مرفوعاً محلاً ؛ فيجوزُ في تابعه مِنَ الصفة والعطفِ وغيرِهما . . مُراعاةُ اللفظِ فيُجَرُّ ، ومُراعاةُ المحلِّ فيُرفَعُ ؛ فتقولُ : (عَجِبتُ مِنْ شُرْبِ زيدٍ الظريفِ) ، و(الظريفُ) .

ومِنْ إتباعِهِ المحلَّ : قولُهُ[1] : [من الكامل]

---

* قوله : (وجُرَّ ما يتبعُ . . .) إلىٰ آخره : (جُرَّ) : فعلُ أمرٍ ، و(ما) : مفعولُهُ ، أو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول و(ما) نائبُ فاعلٍ ، و(يتبعُ) : صِلَةُ (ما) ، و(ما جُرَّ) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة بـ(يتبعُ) ، و(جُـرَّ) : فعـلٌ مـاضٍ لا غيـرُ ؛ لأنَّ الطَّلَـبَ لا يُـوصَـلُ بـه الموصولُ .

* قوله : (فحَسَنْ) خبرُ محذوفٍ ، والجملةُ : جوابُ الشرط ؛ أي : فهو حَسَنٌ ؛ يعني : ما ذُكِرَ مِنْ مُراعاةِ المَحَلِّ حَسَنٌ ، أو فرأيُهُ حَسَنٌ .

---

* قولـه : (يعنـي : ما ذُكِرَ مِنْ مُراعـاةِ المَحَـلِّ) ، أو : هـٰذا الشخصُ المُراعي نَفْسُهُ (حَسَنٌ) ؛ أي : محمودٌ ؛ لعدمِ مُخالفتِهِ للقواعد النَّحْويّة .

---

(١) البيت لسيدنا لبيد بن ربيعة رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٨٦) ضمن قصيدة يصف بها حماراً وأتانه ، شبَّه به ناقته ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ٤١٢) ، =

٢٥٤ـ حتَّىٰ تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ وهاجَها طَلَبَ المُعقِّبِ حَقَّهُ المظلومُ

فرَفَعَ (المظلوم) ؛ لكونه نعتاً لـ (المُعقِّب) على المحلِّ .

وإذا أُضِيفَ إلى المفعول . . فهو مجرورٌ لفظاً منصوبٌ محلّاً ؛ فيجوزُ أيضاً

❋ قوله : (حتىٰ تَهَجَّرَ في الرَّوَاحِ . . .) إلىٰ آخره : (تَهَجَّرَ) بمعنىٰ : سار في الهاجِرة التي هي وقتُ اشتدادِ الحرِّ ، و(الرَّواح) المُرادُ به : ما بينَ الزوالِ والليل ، و(هاجَها) : الضميرُ فيه : للأَتَان ؛ وهي أنثى الحميرِ ؛ أي : أَثَارَها في وقتِ طَلَبِ الماء ؛ أي : طَلَبَها الحمارُ ، وفي نسخة : (هاجَهُ)[1] ، و(طَلَبَ) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ أي : هاجَهُ الطَّلَبُ مِثْلَ طَلَبِ المُعقِّبِ ، و(حقَّه) : منصوبٌ ؛ لأنَّهُ مفعولُ (طَلَب) .

❋ قوله : (وفي نسخة : « هاجَهُ ») ، وعليها : فالضميرُ للماء المعلومِ مِنَ المَقام .

❋ قوله : (منصوبٌ بنزع الخافض) فيه : أنَّهُ منصوبٌ على المصدريَّة ؛ علىٰ حدِّ : (قَعَدْتُ جلوساً) ، إلا أنَّ المصدرَ هنا مُبيِّنٌ للنوع ، والمعنىٰ على التشبيه ، نظيرُ ما سبق قريباً[2] .

❋ قوله : (الطَّلَبُ) الأنسبُ : حذفُ (أل) .

= و« شرح ابن الناظم » (ص٢٩٩) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٥٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٤٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٣٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٠٥ـ١٤٠٧) .

(١) جاء كذلك في (و ، ح) و« ديوان لبيد » ، وكلاهما مرويٌّ .

(٢) انظر (٤/ ٢٨) .

في تابعه مُراعاةُ اللفظِ والمحلِّ ، ومِنْ مراعاة المحلِّ : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٥٥ـ قـد كنـتُ دَايَنْـتُ بهـا حَسَّـانَـا
مَخَـافَـةَ الإفـلاسِ واللِّيَّـانَـا

فـ(اللِّيَّانا) : معطوفٌ على محلِّ (الإفلاس) .

والشاهدُ : في (المظلومُ) ، كما ذَكَرَهُ الشارح .

و(المُعقِّب) بضمِّ الميم وكسرِ القاف اسمَ فاعل : الغريمُ الطالبُ ؛ لأنَّهُ يأتي في عَقِبِ غريمِهِ .

❀ قوله : (قد كنتُ دَايَنْتُ) مِنَ المُدايَنةِ ؛ وهي المعاملةُ ، وقولُهُ : (مَخَافةَ الإفلاسِ) : مصدرٌ مضافٌ لمفعوله ، وفاعلُهُ : محذوفٌ ؛ أي : مَخَافَتِي الإفلاسَ ، و(اللَّيَّان) بفتح اللام أكثرُ مِنْ كسرها مع تشديد الياء ؛ وهو المَطْلُ بالدَّين .

. . . .

❀❀❀

---

(١) المشطوران لرؤبة بن العجاج كما قال سيبويه ، وهما في « ديوانه » (ص١٨٩) ، وقال أبو علي الفارسي : إنهما لزياد العنبري ، وصحَّحه العيني ، وانظر ما سبق في (١/ ٤٥٣) ، وهما من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٩١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ١٢٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٠) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٥٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٤٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٠٩ـ١٤١٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٤٦ـ٤٩) .

إعمال اسم الفاعل

(إعمالُ اسم الفاعل)

❀ قوله : (إعمالُ اسمِ الفاعل) عرَّفَهُ في « شرح الكافية » : بأنَّهُ ما صِيغَ مِنْ مصدرٍ مُوازِناً للمضارع ؛ ليَدُلَّ علىٰ فاعله ، غيرَ صالحٍ للإضافة إليه[1] .

[إعمالُ اسم الفاعل]

❀ قوله : (مُوازِناً للمضارع) خَرَجَ به : ما وازنَ الماضيَ ؛ كـ (فَرِح) .

وقولُهُ : (ليَدُلَّ علىٰ فاعله) ؛ أي : فاعلِ المصدر ، خَرَجَ به : اسمُ المفعولِ ، وما بمعناه ؛ كـ (قَتِيل) بمعنىٰ (مقتول) ؛ زيادةً علىٰ خروجه بما قبلَهُ .

وقولُهُ : (غيرَ صالحٍ للإضافة إليه) ـ أي : إلى الفاعل ـ احترازٌ عن (طاهر القلبِ) ؛ فإنَّهُ مضافٌ للفاعل ، وهو (القلب) ؛ فإنَّ جميعَ ذلك مِنْ قَبِيل الصفة المُشبَّهة ، ما عدا محترزَ الثاني .

وفي هـٰذا القيدِ الأخيرِ نَظَرٌ ؛ فإنَّ اسمَ الفاعل إذا كان لازماً صحَّتْ إضافتُهُ إلى الفاعل باتِّفاقٍ ؛ كـ (زيدٌ قائمُ الأب) ، وإن كان مُتعدِّياً لواحد ففيه

(١) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٢٧ـ١٠٢٨) .

. . . .

. . . .

خلافٌ ، وإن كانُ متعدِّياً لأكثرَ فإنَّهُ لا يُضافُ اتفاقاً ؛ فحيثُ كان في اسم الفاعل هـٰذا التفصيلُ كيف يُجعَلُ ما ذُكِرَ قيداً في الماهيَّة ؟! فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ بدلَ هـٰذا القيدِ : (مُفِيداً للحدوث) ؛ احترازاً عمَّا وَازَنَ المضارعَ مِنَ الصفات المُشبَّهة وأفعل التفضيل ؛ فإنَّ ما ذُكِرَ للدوام لا للحدوث .

ولذا أَعْرضَ المُصنِّفُ عن هـٰذا في « التسهيل » ، وعرَّفه : بأنَّهُ الصفةُ الدالَّةُ علىٰ فاعل الحَدَث ، الجاريةُ في مُطلَقِ الحركاتِ والسَّكَنات على المضارع مِنْ أفعالها في حالتَي التذكير والتأنيث ، المُفِيدةُ لمعنى المضارع أو الماضي[1] .

فخَرَجَ بـ (الدالَّة على الفاعل) : اسمُ المفعولِ وما بمعناه ؛ كـ (قتيل) بمعنىٰ (مقتول) ، وبـ (الجارية على المضارع) : الجاريةُ على الماضي ؛ كـ (فَرِح) ، وغيرُ الجاريةِ علىٰ فِعْلٍ ؛ كـ (كريم) ، وبـ (التأنيث) : نحوُ (أَهْيَف) ؛ فإنَّهُ لا يجري على المضارع إلا في التذكير ؛ لأنَّ مُؤنَّثَهُ (هَيْفاء) ، وبإفادةِ معنى المضارعِ أو الماضي : نحوُ (ضامر الكَشْحِ) ممَّا دلَّ على الاستمرار ، ويخرجُ بها أيضاً : أفعلُ التفضيل ؛ لأنَّهُ للدوام ، كما خرج بما قبلها .

فهـٰذه المُخرَجات ما عدا الأوَّلَ والأخيرَ . . صفاتٌ مُشبَّهة ، لا اسمُ فاعل ، هـٰذا هو الاصطلاحُ المشهورُ .

(١) تسهيل الفوائد (ص١٣٦) ، ولفظه فيه : (وهو الصفة الدالة علىٰ فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو معنى الماضي) .

❀ قوله : (كفِعْلِهِ اسمُ فاعلٍ في العَمَلِ) ؛ أي : مِنْ جهة التَّعَدِّي واللُّزُوم ، وإن كان اسمُ الفاعلِ تجوزُ إضافتُهُ لمعموله ، وتدخلُ اللامُ علىٰ معمولِهِ المُتأخِّرِ ، بخلاف الفعلِ فيهما .

وأمَّا ما سيأتي في (أبنية أسماء الفاعلين) مِنْ أنَّهُ يُطلَقُ عليها اسمُ فاعل . . فباعتبار اصطلاحٍ آخَرَ ، وهو مجازٌ .

ثمَّ ظَهَرَ الجوابُ عن هٰذا الإشكال : بأنَّ اسمَ الفاعلِ اللازمَ أو المُتعدِّيَ لواحد لا تصحُّ إضافتُهُ إلا إذا أُرِيدَ منه الدوامُ والثبوت ، كما ذَكَرَهُ الأُشْمُونيُّ في آخِرِ الباب[1] ، وحين أُرِيدَ به الدوامُ والثبوتُ يخرجُ عن كونه اسمَ فاعل إلىٰ كونه صفةً مُشبَّهةً ؛ فاسمُ الفاعلِ الحقيقيُّ لا تصحُّ إضافتُهُ أصلاً ، كما أفاده هٰذا القيدُ .

❀ قوله : (وتدخلُ اللامُ) ؛ أي : لامُ الجرِّ التي للتقوية ، وقولُهُ : (علىٰ معموله المُتأخِّرِ) ؛ أي : الذي يتعدَّىٰ إليه بنفسه ، وإنَّما تدخلُ اللامُ ؛ لجَبْرِ ضَعْفِهِ الحاصلِ بكونه فرعاً في العمل ، وأمَّا الفعلُ فلا تدخلُ لامُ التقوية علىٰ معموله المُتأخِّرِ الذي يتعدَّىٰ إليه بنفسه ، وأمَّا قولُهُ[2] : [من الكامل]

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٥ـ٣٤٦) .

(٢) عجز بيت لابن مَيَّادة الرَّمَّاح بن أَبْرَد المُرِّي في « ديوانه » (ص١١٢) ، وصدره : (وملكتَ ما بينَ العراقِ ويثربِ) ، وهو ضمن قصيدة يمدح بها والي المدينة =

* قوله : (في العَمَلِ) مُتعلِّقٌ بما في قوله : (كفِعْلِهِ) مِنْ معنى التشبيه(١) ، أو حالٌ مِنَ الضمير في الظرف ، أو مُتعلِّقٌ بالاستقرار .

* قوله : (إنْ كانَ عن مُضِيِّهِ) ؛ أي : عن مُضِيِّ حَدَثِهِ ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (مَعْزِلِ) بكسر الزاي(٢) ، والباءُ : للظرفيَّة بمعنىٰ (في) ؛ أي : في مَعْزِلٍ عن مُضِيِّهِ .

مُلْكـاً أجـارَ لمسلـمٍ ومُعـاهِـدِ

فاللامُ فيه زائدةٌ زيادةً مَحْضةً ، لا للتقوية .

= عبدَ الواحد بن سليمان بن عبد الملك ، ومطلعها :

ما هاجَ قلبَكَ مِنْ معارفِ دِمْنةٍ بـالبـرقِ بيـنَ أصـالـفٍ وفَـدافِـدِ

والبيت من شواهد : « أوضح المسالك » (٣/ ٢٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٩٦) ، و« المساعد » (٢/ ٢٥٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٨٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٢٢٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٠٧ـ٣٠٨) .

(١) أي : بناءً على مذهبِ مَنْ يُجيز التعلق بالحرف الذي فيه معنى الفعل . انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٤٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٤٠) .

(٢) قال ياسين في « حاشيته على الألفية » (١/ ٤٣١) : (قوله : « عن مُضِيِّهِ » لا يكونُ خبراً ؛ لنقصانه ، ولا مُتعلِّقاً بـ « مَعْزِل » : لأنَّهُ اسم مكان لا مصدر ، وإنَّما المصدرُ « مَعْزَل » بفتح الزاي ؛ كـ « المَضْرَب » ، ولا معنىٰ له هنا ، وإنَّما هو حالٌ ، وهو صفةٌ لـ « مَعزِل ») ، وانظر الاعتراضَ الآتي وردَّه .

. . . .

واعتُرِضَ هـٰذا : بأنَّ (مَغْزِل) اسمُ مكان ، فلا يعملُ ، ويُرَدُّ هـٰذا : بأنَّهُ يَصلُحُ للمصدر أيضاً ، لـٰكنَّهُ حينئذٍ سماعيٌّ لا قياسيٌّ ؛ إذ القياسُ في مصدره : الفتحُ ، كما بُيِّنَ في محلِّهِ .

ومحلُّ هـٰذا الشرطِ : إذا لم يكنِ الماضي صالحاً لأنْ يقعَ في موضعِهِ المضارعُ ، وإلا عَمِلَ ؛ نحوُ : (كان زيدٌ ضارباً عَمْراً أمسِ) ؛ فإنَّهُ يصحُّ : (زيدٌ يضربُ عَمْراً أمسِ) ، بخلاف : (هـٰذا ضاربُ زيداً أمسِ) ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ : (هـٰذا يضربُ زيداً أمسِ) ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❀ قوله : (اسمُ مكان) ، والمُرادُ هنا : المكانُ المجازيُّ الذي هو التركيبُ .

❀ قوله : (ويُرَدُّ هـٰذا : بأنَّهُ يَصلُحُ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ في الجواب : أنَّ الظرفَ والجارَّ والمجرورَ يكتفيانِ بما فيه رائحةُ الفعل ، واسمُ المكانِ كذلك ؛ فهو كقولك : (رأيتُ مدخلَكَ إلى الدار) .

❀ قوله : (إذ القياسُ في مصدره : الفتحُ) ؛ أي : لأنَّ مضارعَهُ بكسر العين ، والقياسُ في مصدره الميميِّ ما ذَكَرَ .

❀ قوله : (فإنَّهُ يصحُّ : زيدٌ يضربُ . . .) إلىٰ آخره : صوابُهُ : (فإنَّهُ يصحُّ : كان زيدٌ يضربُ . . .) إلىٰ آخره ، كما في بعض النسخ[2] .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٣) .

(٢) جاء على الصواب في (ب ، د ، هـ) .

لا يخلو اسمُ الفاعلِ : مِنْ أنْ يكونَ مقروناً بـ (أل) ، أو مُجرَّداً .

فإن كان مُجرَّداً[1] : عَمِلَ عملَ فعلِهِ مِنَ الرفعِ والنصبِ إن كان مُستقبلاً أو حالاً ؛ نحوُ : (هـٰذا ضاربٌ زيداً الآنَ) ، أو (غداً) .

وإنَّما عَمِلَ ؛ لجَرَيانِهِ على الفعلِ الذي هو بمعناه ؛ وهو المضارعُ ، ومعنىٰ جَرَيانِهِ عليه : أنَّهُ مُوافِقٌ له في الحَرَكات والسَّكَنات ؛ لمُوافَقة (ضَارِبٍ)

❀ قوله : (إن كان مُستقبلاً أو حالاً) هـٰذا الشرطُ بالنسبة لنصب المفعول ، أمَّا الفاعلُ : فإنَّهُ يرفعُهُ إذا كان بمعنى الماضي أيضاً ؛ مُضمَراً بلا خلافٍ ، وظاهراً علىٰ كلام سيبويهِ ، ذَكَرَهُ في « النُّكت »[2] ، لـٰكن نَقَلَ ابنُ قاسمٍ أنَّ فيه خلافاً ، والأصحَّ : العملُ[3] .

❀ قوله : (لـٰكن نَقَلَ ابنُ قاسمٍ أنَّ فيه خلافاً) ؛ أي : في رفعه للمضمر ؛ حتىٰ يظهرَ الاستدراكُ ؛ إذ الخلافُ في الظاهر مُستفادٌ مِنَ التقييد بقوله : (علىٰ كلام سيبويهِ) ؛ فلا يصحُّ رجوعُ الاستدراكِ للظاهر ، فتعيَّن أنَّهُ راجعٌ للمضمر .

والكلامُ كلُّهُ في المضمر البارز ، أمَّا المضمرُ المستترُ فيرفعُهُ بلا خلافٍ ، كما في « التصريح »[4] .

---

(١) وسيأتي قسيمه في (٤/ ٤٦) عند قوله : (وإن يكنْ صلةَ « أل » . . .) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٥٣) .

(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٥) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٣) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٦) .

لـ (يَضْرِبُ) ؛ فهو مُشبِهٌ للفعل الذي هو بمعناه لفظاً ومعنىً .

وإن كان بمعنى الماضي . . لم يعمل ؛ لعدم جَرَيانِهِ على الفعل الذي هو بمعناه ؛ فهو مُشبِهٌ له معنىً لا لفظاً ؛ فلا تقولُ : (هـٰذا ضاربٌ زيداً أمسِ) ، بل تجبُ إضافتُهُ ؛ فتقولُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ أمسِ) ، وأجاز الكِسَائيُّ إعمالَهُ[1] ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلْبُهُم بَٰسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف : ١٨] ؛ فـ (ذراعَيهِ) : منصوبٌ بـ (باسطٌ) وهو ماضٍ ، وخَرَّجَهُ غيرُهُ : على أنَّهُ حكايةُ حالٍ ماضيةٍ[2] .

❀ قوله : (مُشبِهٌ له معنىً) الضميرُ في (له) : راجعٌ للفعل الماضي ؛ أي : لأنَّ (ضارباً) مثلاً لم يَجْرِ علىٰ (ضَرَبَ) في الحَرَكات والسَّكَنات .

❀ قوله : (حكايةُ حالٍ ماضيةٍ) ، والمعنىٰ : يَبسُطُ ذراعَيهِ ؛ بدليل : ﴿ وَنُقَلِّبُهُمْ ﴾ [الكهف : ١٨] ، ولم يقل : (وقَلَّبْناهم) ، قال الأندلسيُّ : (حكايةُ الحالِ الماضيةِ : أنْ تُقدِّرَ نَفْسَكَ كأنَّكَ موجودٌ في ذلك الزمنِ ، أو تُقدِّرَ ذلك الزمنَ

❀ قوله : (أو تُقدِّرَ ذلك الزمنَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه طريقةُ الجمهور ، وما قبلُ طريقةُ الأندلسيِّ ، خلافاً لما يُوهِمُهُ كلامُ المُحشِّي ؛ مِنْ أنَّ الطريقتَينِ

---

(١) وتبعه هشامٌ علىٰ ذلك ، قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٤١) : (محلُّ الخلاف : في نصبه المفعولَ ؛ كالمثال ، أمَّا الفاعلُ : فإن كان ضميراً رفعه اتّفاقاً ، أو ظاهراً فكذلك علىٰ ظاهر كلام سيبويه ، واختاره ابنُ عُصْفُور ، قال السُّيُوطيُّ : وهو الأصحُّ ، لـٰكن بشرطِ الاعتماد علىٰ شيء ممَّا ذكروه . انتهىٰ ، ومقتضاه : أنَّهُ يرفعُ الضمير وإن لم يعتمد في نحو : « ضاربٌ أنتَ أمسِ ») .

(٢) انظر « شرح المفصل » (٤/ ١٠٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٦٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٠) .

٤٢٩ـ ووَلِيَ ٱستِفْهاماً . . . .

موجوداً الآن ، ولـٰكنَّ هـٰذا في حقِّ المخلوقِ ، لا في حقِّ الخالقِ ؛ لأنَّ الدُّنيا والآخرةَ في عِلْم الله تعالىٰ كالساعة الواحدةِ) انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❊ قوله : (ووَلِيَ ٱستِفْهاماً) الواو : إمَّا للعطف علىٰ (كان) ، أو للحال بتقدير (قد) ؛ أي : وقد وَلِيَ ، وما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ في هـٰذا البيتِ في معنى الشرطِ الواحدِ ؛ ولذا قال الأُشْمُونيُّ : (ووَلِيَ ما يُقرِّبُهُ مِنَ الفعليَّةِ ؛ بأنْ وَلِيَ استفهاماً . . .) إلىٰ آخره[٢] .

والحاصلُ : أنَّ اسمَ الفاعلِ إن كان بـ (أل) عَمِلَ مطلقاً ، وإلا عَمِلَ بأربعة شروطٍ : الأوَّلُ : كونُهُ بمعنى الحال أو الاستقبالِ ، والثاني : الاعتمادُ ، والثالثُ : ألَّا يُوصَفَ ، والرابعُ : ألَّا يُصغَّرَ .

للأندلسيِّ ، لـٰكن الذي قاله الجمهورُ : هو أنْ يُقدَّرَ الفعلُ الماضي واقعاً زمنَ التكلُّم ، لا الزمنُ الماضي موجوداً الآن ، كما صَنَعَ المُحشِّي .

❊ قوله : (ولـٰكنَّ هـٰذا في حقِّ المخلوقِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حكايةَ الحالِ إنَّما هي بالنسبة لحال المخاطَبِينَ ، لا بالنسبة لله ؛ لأنَّ الدنيا . . . إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٨) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٣٩) ، فإن لم يعتمد لم يعمل عند الجمهور ، خلافاً للكُوفيِّينَ والأخفش ، والاعتمادُ شرطٌ لعمله في المفعول والفاعلِ الظاهر ، كما سبق تعليقاً قبل قليل ، وعدمُ المضي شرطٌ لعمله في المفعول فقط .

. . . . أَوْ حرفَ نِدَا   أو نَفْياً أَوْ جا صفةً أو مُسنَدَا

❁ قوله : (أَوْ حرفَ نِدَا) الصوابُ : أنَّ النداءَ ليس مِنْ ذلك ، والمُسوِّغَ إنَّما هو الاعتمادُ على الموصوف المحذوفِ ، والتقديرُ في نحوِ : (يا طالعاً جبلاً) : (يا رجلاً طالعاً جبلاً) انتهىٰ « أُشْمُوني »[١] .

وأُجِيبَ : بأنَّ المُصنِّفَ لم يَدَّعِ أنَّ النداءَ مُسوِّغٌ ، بل ادَّعىٰ أنَّهُ إذا وَلِيَ حرفَ النداء عَمِلَ ، وذلك يَصدُقُ بكون المُسوِّغِ الاعتمادَ على الموصوف المحذوفِ ، فالمُصنِّفُ ذَكَرَ مَظِنَّةَ المُسوِّغِ لا المُسوِّغَ .

وفيه : أنَّهُ لا فائدةَ حينئذٍ في هٰذا ؛ لأنَّهُ ذَكَرَ الاعتمادَ على الموصوف في قولِهِ : (وقد يكونُ نعتَ . . .) إلىٰ آخره .

وأُجِيبَ : بأنَّ فائدتَهُ : دَفْعُ توهُّمِ أنَّ مجيئَهُ صفةً إنَّما يُعتبَرُ في غير النداء ، وأنَّ النداءَ مانعٌ مِنِ اعتباره ؛ لأنَّ النداءَ مُبعِدٌ مِنَ الفعل ؛ لكونه مِنْ خواصِّ الاسمِ ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[٢] .

❁ قوله : (أو نَفْياً) ؛ أي : ولو تأويلاً ؛ نحوُ : (إنَّما قائمٌ الزيدانِ) ؛ أي : ما قائمٌ إلا الزيدانِ . انتهى « ابن قاسم »[٣] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٥)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٤) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٤)، وانظر « التصريح على التوضيح » (١/ ١٥٧) .

أشار بهٰذا البيتِ : إلىٰ أنَّ اسمَ الفاعلِ لا يعملُ إلا إذا اعتمدَ علىٰ شيءٍ قبلَهُ ؛ كأنْ يقعَ بعدَ الاستفهامِ ؛ نحوُ : (أضاربٌ زيدٌ عَمْراً ؟) ، أو حرفِ النداء ؛ نحوُ : (يا طالعاً جبلاً) ، أو النفيِ ؛ نحوُ : (ما ضاربٌ زيدٌ عَمْراً) .

أو يقعَ نعتاً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ ضاربٍ زيداً) ، أو حالاً ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ راكباً فرساً) ، ويشملُ هٰذَينِ النوعَينِ قولُهُ : (أو جا صفةً) .

وقولُهُ : (أو مُسنَدَا) معناه : أنَّهُ يعملُ إذا وَقَعَ خبراً ، وهٰذا يشملُ : خبرَ المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضاربٌ عَمْراً) ، وخبرَ ناسخِهِ ، أو مفعولَهُ ؛ نحوُ : (كان زيدٌ ضارباً عَمْراً) ، و(إنَّ زيداً ضاربٌ عَمْراً) ، و(ظننتُ زيداً ضارباً عَمْراً) ، و(أَعْلَمْتُ زيداً عَمْراً ضارباً بكراً) .

٤٣٠ـ وقد يكونُ نعتَ محذوفٍ عُرِفْ فيَستحِقُّ العَمَلَ الذي وُصِفْ

قد يعتمدُ اسمُ الفاعلِ علىٰ موصوفٍ مُقدَّرٍ(١) ، فيعملُ عملَ فعلِه ، كما لو اعتمد علىٰ مذكور ، . . . .

. . . .

. . . .

(١) أي : بقرينةٍ حاليّة ؛ كاختصاص الصفة ؛ نحو : (مررتُ بعاقل) ، أو مقاليَّة ؛ كبيتي الشارح الآتيين ؛ بدليل بقيَّتهما ، وكالنداء ؛ لأنَّهُ ظاهرٌ في العاقل ، بخلاف : (مررتُ بقائم) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٤٢) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٥٦ـ وكم مالئٍ عَيْنَيهِ مِنْ شيءِ غيرِهِ إذا راحَ نحوَ الجَمْرَةِ البِيضُ كالدُّمَىٰ

فـ (عينَيهِ) : منصوبٌ بـ (مالئ)، و(مالئ) : صفةٌ لموصوفٍ محذوف، والتقديرُ : (وكم شخصٍ مالئٍ) ، ....

❁ قوله : (وكمْ مالئٍ . . .) إلىٰ آخره : (كم) : خبريَّةٌ في موضعِ رفعٍ بالابتداء ، خبرُهُ : محذوفٌ ؛ أي : لا يُفِيدُهُ نَظَرُهُ شيئاً ، و(مِنْ شيءِ غيرِهِ) : مُتعلِّقٌ بـ (مالئ) ، و(شيء) : مضافٌ إلىٰ (غيره) ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرطِ ، وجوابُها : محذوفٌ ؛ أي : مَلأَ عَيْنَيْهِ ، و(راحَ) : مِنَ الرَّواح بالعَشِيِّ ، وهي مِنْ أخوات (كان) ؛ فـ (البِيضُ) : اسمُها ، والخبرُ : قولُهُ : (نحوَ الجَمْرة) بالجيم ، ويُرْوىٰ بجرِّ (البِيض) بدلاً مِنْ (شيء) ؛ فاسمُ (راحَ) : مستترٌ يرجعُ إلىٰ (مالئ) .

وأراد بالجَمْرة : واحدةَ (الجِمَار) التي تُرمىٰ بمنىً ، ورَمْيُ الجِمارِ فيها بعدَ الزوال ، وقيل : المُرادُ بالجَمْرة هنا : المَوضِعُ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لاجتماع الجِمَار فيه ؛ وهي الحجارةُ التي تُرمىٰ .

❁ قوله : (أي : مَلأَ عَيْنَيْهِ) ، ولا يُفِيدُ النَّظَرُ شيئاً .

---

(١) البيت ثاني مقطوعة لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٢١) ، ومطلعها :

وكـم مِـنْ قتيـلٍ لا يُبـاءُ بـهِ دمٌ ومِـنْ غَلِـقٍ رهنـاً إذا ضمَّـهُ مِنَـىٰ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٦٤ـ١٦٥) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٨ـ١٤٢١) .

ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من البسيط]

٢٥٧ـ كناطحٍ صخرةً يوماً ليُوهِيَها فلم يَضِرْها وأَوْهَىٰ قَرْنَهُ الوَعِلُ

و(البِيض) بكسر الباء المُوحَّدة : جمعُ (بيضاءَ) ، وأراد بها : النساءَ الحِسانَ ، و(الدُّمىٰ) بضمِّ الدال المُهمَلة وفتحِ الميم : جمعُ (دُمْية) ؛ وهي الصُّورةُ مِنَ العاجِ ، شبَّهَهنَّ بها ؛ لحُسْنها وبياضِها ، ومِنَ القصيدة : قولُهُ :

فلـم أَرَ كـالتجميـرِ مَنْظَـرَ نـاظـرٍ ولا كليالي الحجِّ أَفْلَتْنَ ذا هَوَىٰ[2]

❀ قوله : (كناطحٍ صخرةً . . .) إلىٰ آخره : (يُوهِيَها) بالياء ؛ بدليلِ : (وأَوْهىٰ) بعده ؛ يُقالُ : (أَوْهَيتُ الجلدَ) : إذا خرقتَهُ ، وسُمِعَ : (ليُوهِنَها) بالنون[3] ، و(الوَعِل) بفتح الواو وكسرِ العين وفتحها : تَيْسُ الجبل .

❀ قوله : (فلم أَرَ كالتجميرِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ المعنىٰ : أنَّهُ لم يرَ مَحَلَّ نَظَرِ ناظرٍ مثلَ موضعِ رميِ الجِمار ، ولم يرَ مثلَ ليالي الحجِّ التي شَغَلْنَ ذا هوىً وحبٍّ عن أشغاله التي هي أعمالُ الحج .

---

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٦١) ضمن معلقته الشهيرة ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٠٢) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢١٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤١٧ـ١٤١٨) .

(٢) يحتملُ : أنَّها في « الأنبابي » : (أَشْغَلْنَ) بدل (أَفْلَتْنَ) وإن كان (أَشْغَلَ) ضعيفاً أو نادراً في اللغة ؛ لما سبق في (٣/ ٥٧٣) ، وفي (هـ) : (أَفْتَنَّ) ، وقال الزُّبيدي : إن (أَفْلَتْنَ) مُصحَّفٌ عن (أَقْلَتْنَ) ، والقَلَت : الهلاك ، ونسبةُ التصحيف مبنيةٌ علىٰ أنَّهُ لم يفهم معنى الكلمة ، وهي بمعنىٰ رواية القاف ، ومنه الحديث : « إنَّ أمَّتي افتُلِتَتْ » ، وأما ما في (هـ) فمعناه : صيَّرتْهُ مفتوناً . انظر « المدخل إلىٰ تقويم اللسان » (ص٩٢ـ٩٣) .

(٣) جاء بالنون في جميع نسخ « الشرح » ، وفي « الديوان » : (ليفلقَها) .

التقديرُ : (كوَعِلٍ ناطحٍ صخرةً) .

٤٣١ـ وإنْ يَكُنْ صِلَةَ (ألْ) ففي المُضِي وغيــرِهِ إعمــالُــهُ قــدِ ٱرتُضِــي

إذا وَقَعَ اسمُ الفاعلِ صِلَةً للألف واللام. . عَمِلَ ماضياً ومستقبلاً وحالاً ؛ لوقوعه حينئذٍ مَوقِعَ الفعلِ ؛ إذ حقُّ الصِّلَةِ أنْ تكونَ جملةً ؛ فتقولُ : (هـٰذا الضاربُ زيداً الآنَ) ، أو (غداً) ، أو (أمسِ) ، هـٰذا هو المشهورُ مِنْ قول النَّحْويِّينَ .

والمعنىٰ : أنَّكَ تُكلِّفُ نفسَكَ ما لا تصلُ إليه ويرجعُ ضررُهُ عليك .

* قوله : (كوَعِلٍ ناطحٍ) القرينةُ على الموصوف المُقدَّر : ما ذُكِرَ في بقيَّة البيتِ ؛ فالقرينةُ مقاليَّةٌ .

* قولـه : (ففـي المُضِـي) ؛ أي : فمـعَ مُضِـيِّ حَـدَثِـهِ ؛ فـ (فـي) : للمُصـاحبـة ، والجـارُّ : مُتعلِّـقٌ بـ (ارتُضِـي) الـواقـعِ خبـراً عـن قـولـه : (إعمالُهُ) ، والجملةُ : جوابُ الشرط .

* قوله : (قدِ ٱرتُضِي) ؛ أي : ارتُضِيَ إعمالُهُ مِنْ غير اشتراطِ اعتمادٍ ، كما في « التصريح »[1] ، ومِنْ غيرِ اشتراطِ كونِهِ غيرَ مُصغَّرٍ ولا موصوفٍ ، كما صرَّح به السُّيُوطيُّ في « ألفيَّته »[2] .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٦٥) .
(٢) ألفية السيوطي النحوية (ص٤٩) .

وزَعَمَ جماعةٌ مِنَ النَّحْويِّينَ منهم الرُّمَّانيُّ . . أنَّهُ إذا وقع صِلَةً لـ (أل) لا يعملُ إلا ماضياً ، ولا يعملُ مستقبلاً ولا حالاً ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا يعملُ مطلقاً[(١)] ، وأنَّ المنصوبَ بعدَهُ منصوبٌ بإضمار فعلٍ[(٢)] .

والعَجَبُ أنَّ هـٰذَينِ المذهبَينِ ذَكَرَهُما المُصنِّفُ في « التسهيل »[(٣)] !! وزَعَمَ ابنُهُ بدرُ الدين في « شرحه » : أنَّ اسمَ الفاعلِ إذا وَقَعَ صِلَةً للألف واللام عَمِلَ ماضياً ومستقبلاً وحالاً باتِّفاقٍ ، وقال بعدَ هـٰذا أيضاً : (ارتضىٰ جميعُ النَّحْويِّينَ إعمالَهُ) ؛ يعني : إذا كان صِلَةً لـ (أل)[(٤)] .

٤٣٢ـ (فَعَّالٌ) أَوْ (مِفْعالٌ) أَوْ (فَعُولُ) في كَثْـرةٍ عـن (فـاعـلٍ) بَـدِيـلُ

❀ قوله : (والعَجَبُ أنَّ هـٰذَينِ . . .) إلىٰ آخره : قد يُجابُ : بأنَّ ابنَ الناظمِ يرىٰ أنَّ ما حكاه والدُهُ في « التسهيل » طريقةٌ ضعيفةٌ . انتهى « ابن قاسم »[(٥)] .

❀ قوله : (فَعَّالٌ . . .) إلىٰ آخره : (فَعَّالٌ) : مبتدأٌ ، وسوَّغ ذلك كونُهُ عَلَماً علىٰ مثالٍ خاصٍّ ، وقولُهُ : (أَو « مِفْعالٌ » أَو « فَعُولُ ») : معطوفانِ

---

(١) أي : و(أل) فيه معرفة لا موصولة . « خضري » (٢/ ٥٤٣) .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٧٦ـ٧٨) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٣٣٦ـ٣٣٧) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص١٣٧) .

(٤) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٣٠٢ـ٣٠٣) .

(٥) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٤) .

عليه ، وقولُهُ : (بَدِيل) : خبرٌ ، وقولُهُ : (في كَثْرةٍ عن « فاعلٍ ») : مُتعلِّقانِ بـ (بَدِيلُ) ، وأَفْردَ الخبرَ ؛ لأنَّ العطفَ بـ (أو) ، أو لأنَّ (بَدِيلاً) يستوي فيه المفردُ والجمعُ ؛ على حدِّ : ﴿ وَٱلْمَلَٰٓئِكَةُ بَعْدَ ذَٰلِكَ ظَهِيرٌ ﴾ [التحريم : ٤] .

❀ قوله : (فيَستحِقُّ . . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ جميعَ الأمثلةِ الخمسةِ تعملُ قياساً ، وهو الأصحُّ . انتهىٰ « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »(١) ، وقال الكُوفيُّونَ : لا تعملُ ؛ لأنَّها زادتْ علىٰ معاني أفعالِها ، فاستحقَّتْ ألَّا تُحمَلَ عليها(٢) .

❀ قوله : (ما لهُ مِنْ عَمَلِ) ؛ أي : بالشروط المذكورةِ في اسم الفاعل ؛ فلا تعملُ بمعنى الماضي دونَ (أل) ، خلافاً لابنَيْ طاهرٍ وخَرُوفٍ ، ولا غيرَ مُعتمدةٍ علىٰ شيءٍ ممَّا تقدَّم ، خلافاً للكُوفيِّينَ(٣) .

❀ قوله : (لأنَّها زادتْ علىٰ معاني أفعالِها) ؛ أي : لإفادتها المبالغةَ دونَ المضارع ، وخالفتْ في الوزن أيضاً ، وجعلوا المنصوبَ بعدَها علىٰ تقدير فعلٍ .

❀ قوله : (خلافاً للكُوفيِّينَ) فيه : أنَّ الكُوفيِّينَ يمنعون عملَها مطلقاً كما قدَّمه ؛ فالصوابُ : حذفُ ذلك .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١١٦) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/٢٨٦) .

(٢) انظر « المقاصد الشافية » (٤/٢٨٧ـ٢٩١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٨٥٤) ، و« همع الهوامع » (٣/٧٥) .

(٣) انظر « همع الهوامع » (٣/٧٧) .

. . . . وفي (فَعِيلٍ) قلَّ ذا و(فَعِلِ)

يُصاغُ للكَثْرة : (فَعَّالٌ) ، و(مِفْعال) ، و(فَعُول) ، و(فَعِيل) ، و(فَعِل)[1] ؛ فتعملُ عملَ الفعلِ على حدِّ اسم الفاعل ، وإعمالُ الثلاثةِ الأُوَلِ أكثرُ مِنْ إعمال (فَعيلٍ) و(فَعِل) ، وإعمالُ (فَعِيلٍ) أكثرُ مِنْ إعمال (فَعِل)[2] .

فمِنْ إعمال (فَعَّالٍ) : ما سَمِعَهُ سيبويهِ مِنْ قول بعضِهِم : (أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ)[3] ، وقولُ الشاعر[4] : [من الطويل]

---

* قوله : (وفي « فَعِيلٍ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (قَلَّ) ، و(ذا) : فاعلُهُ ، و(فَعِلٍ) : معطوفٌ عليه ؛ أي : قلَّ هـٰذا العملُ أو الإبدالُ .

* قوله : (أمَّا العَسَلَ فأنا شَرَّابٌ) فيه : إعمالُ ما بعدَ الفاء فيما قبلَها ،

. . . .

---

(١) وتُصاغ من الثلاثي ؛ بدليل قول الناظم : (عن فاعل) ، وجاء من غيره شذوذاً : (سَآّر) مِنْ (أَسْأَر) ، و(مِعْطاء) مِنْ (أَعْطىٰ) .

(٢) أنكر أكثر البَصْريِّينَ منهم المازنيُّ والمُبرِّد إعمالَ (فَعِيل) و(فَعِل) ، والجَرْميُّ إعمالَ الأخير فقط ، وسبق أنَّ الكُوفيِّينَ منعوا إعمالَها جميعِها ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٣ـ ٨٥٤) .

(٣) الكتاب (١/ ١١١) .

(٤) البيت للقُلَاخ بن حَزْن بن جناب ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٧٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٤)، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢١ـ١٤٢٢) .

٢٥٨ـ أَخَا الحربِ لبَّاساً إليها جِلاَلَها وليس بوَلَّاجِ الخَوَالِفِ أَعْقَلا

فـ (العَسَلَ): منصوبٌ بـ (شَرَّاب)، . . . .

وهو جائزٌ في مِثْل هـٰذا ، وفيه : تقديمُ المعمول ، وهو جائزٌ ؛ كقول الشاعر[١] : [من الطويل]

كريمٌ رؤوسَ الدَّارِعِينَ ضَرُوبُ

فنصب (رؤوسَ) بـ (ضَرُوبُ) انتهىٰ « فارِضي »[٢] .

❀ قوله : (أَخَا الحربِ . . .) إلىٰ آخره : قبلَهُ :

فإنْ تكُ فاتَتْكَ السماءُ فإنَّني بأَرْفَعِ ما حَوْلي مِنَ الأرضِ أَطْوَلا

وقد يُقالُ : يُمكِنُ أنَّ الكُوفيِّينَ يمنعون عملَها في المنصوب لا في المرفوع ؛ بدليل كلامِهم ، فلا يُنافي جوازَ عملِها في المرفوع ؛ فقولُهُ : (خلافاً للكُوفيِّينَ) ؛ أي : فإنَّهُم يُجوِّزون عملَها في المرفوع مِنْ غير اعتمادٍ ؛ كما في قوله[٣] : [من الطويل]

خبيرٌ بنو لِهْبٍ . . . . . .

---

(١) عجز بيت لكعب بن سعد الغَنَوي ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٢٣٤) ، وصدره : (بكيتُ أخا لأْواءَ يُحمَدُ يومُهُ) ، وهو ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٣/ ٤٩٢ـ ٤٩٣) ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٣١١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٩٢) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٩) .

(٣) جزء من بيت سبق تخريجه في (٢/ ٢٠٩ـ ٢١٠) .

و(جِلاَلَها): منصوبٌ بـ (لبَّاس).

ومِنْ إعمالِ (مِفْعالٍ) : قولُ بعض العرب : . . . .

والمعنىٰ : إن لم تبلُغْ أنتَ أيها المُخاطَبُ الرتبةَ العَلِيَّةَ . . فإنَّني أرفعُ مِنْ جميع مَنْ يُناسِبُني وأَعْلىٰ ذِكْراً ، وقولُهُ : (بأَرْفَع) خبرُ (إنَّ) ، و(أَطْولا) : منصوبٌ على الحال ؛ أي : أنا بأَرْفَعِ الأمكنةِ التي حَوْلي طائِلاً كلَّ شيءٍ ، وقولُهُ : (أَخَا الحرب) : منصوبٌ على الحال ، وكذا (لبَّاساً) ، وصاحبُها : الضميرُ في (إنَّني) ، و(أَخَا الحرب) كنايةٌ عن أنَّهُ لا يُفارِقُها .

وأراد بـ (الجِلال) ـ بكسر الجيم جمعُ (جُلٍّ) بضمِّها ـ : ما يُلبَسُ في الحرب مِنَ الدُّرُوع ، و(الولَّاج) : مبالغةٌ في (والِج) مِنَ الوُلُوج ؛ وهو الدخولُ ، و(الخوالف) بالخاء المُعجَمة : جمعُ (خالفة) ، وهي في الأصل : عمادُ البيت ، وأراد بها : البيتَ نَفْسَهُ ، و(أَعْقَلَا) بالعين المُهمَلة والقاف ؛ مِنَ العقل ؛ يُقالُ : (أَعْقَلَ الرجلُ) : إذا اضطربتْ رِجْلاه مِنَ الفَزَع ، ونصبُهُ على الحال ، أو على الخبريَّة لـ (ليس) إن لم يُمنَعْ تَعْدادُ خبرِها .

والمُرادُ : أنَّهُ ثابتُ القدمِ في الحرب ، وبينَهُ وبينها مُؤاخاةٌ ، وإذا هاجتِ الحربُ لا يدخلُ البيتَ ويستترُ فيه ، بل يظهرُ ويُحارِبُ .

* قوله : (منصوبٌ بـ « لبَّاس ») ؛ أي : لاعتماده علىٰ صاحب الحال .

. . . .

(إِنَّهُ لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها)[1] ؛ فـ (بَوَائِكَها) : منصوبٌ بـ (مِنْحارٌ) .

ومِنْ إعمال (فَعُولٍ) : قولُ الشاعر[2] : [من الطويل]

❁ قوله : (لَمِنْحَارٌ بَوَائِكَها) المِنْحارُ ـ بالحاء المُهمَلة ـ : مبالغةٌ في (ناحِر) ، و(البَوَائِك) : جمعُ (بائِكة) ؛ وهي السمينةُ [الحَسَنةُ] مِنَ النُّوق . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❁ قوله : (منصوبٌ بـ « مِنْحارٌ ») ؛ أي : لاعتماده علىٰ مُخبَر عنه ؛ وهو اسمُ (إنَّ) .

. . . .

---

(١) انظر « الكتاب » (١/١١٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٢٨١) .

(٢) البيتان للراعي النُّمَيري في « ديوانه » (ص٥٢) ، ونَسَبَ الثانيَ سيبويه إلىٰ أبي ذؤيب ، وصوَّب السِّيرافي نسبتهما للراعي ، وهما ضمن قصيدة يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد ، ومطلعها :

علىٰ الدارِ بالرُّمَّاتَيْنِ تعوجُ ... صُدُورُ مَهَارَىٰ سَيْرُهُنَّ وَسِيجُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/١١١) ، و« شرح التسهيل » (٣/٧٩) ، و« شرح ابن الناظم » (١/٣٠٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٢٨٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/٣٤٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٤٢٢ـ١٤٢٣) ، و« شرح الكتاب » للسيرافي (١/٤٤١) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/٦٨) ، وفي النسخ : (الحسناء) بدل (الحسنة) ، والمثبت من « تاج العروس » (٢٧/٨٦) .

٢٥٩ـ عَشِيَّةَ سُعْدَىٰ لو تَرَاءَتْ لراهبٍ بــدُومَــةَ تَجْــرٌ دونَــهُ وحَجِيــجُ

❀ قوله : (عَشِيَّةَ سُعْدَىٰ. . .) إلىٰ آخره : (عَشِيَّة) : نصبٌ على الظرفيّة ، و(سُعْدىٰ) : اسمُ محبوبتِهِ مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (لو تَرَاءَتْ) ؛ بمعنىٰ : ظهرتْ ، و(الراهب) : عابدُ النصارىٰ .

و(دُومَة) بضمِّ الدال المُهمَلة عندَ اللُّغَويِّين ، وبفتحها عندَ المُحدِّثينَ : موضعٌ فاصلٌ بين الشام والعراقِ علىٰ سَبْعِ مراحلَ مِنْ دمشقَ ، وعلىٰ ثلاثةَ عشرَ مِنَ المدينة الشريفةِ ، قيل : سُمِّيتْ باسم دُومى بنِ إسماعيلَ عليه الصلاةُ والسلام ؛ لأنَّهُ نَزَلَها وسَكَنَها ، وهو مضبوطٌ بالضمِّ ، لـٰكنْ غُيِّرَ وقيل : دَوْمة ، كما في « المصباح »[1] .

و(تَجْرٌ) : جمعُ (تاجِر) ....

❀ قوله : (« عَشِيَّة » : نصبٌ على الظرفيّة) ؛ أي : بعاملٍ سبق ذِكْرُهُ قبل هـٰذا البيت ؛ بناءً علىٰ أنَّها مضافةٌ للجملة الاسميّة بعدَها ؛ أي : عشيَّةَ كونِ سُعْدىٰ مِنَ الجمال بحيثُ لو تراءتْ. . . إلىٰ آخره ، ويحتملُ : أنَّها ظرفٌ لـ(تراءتْ) ؛ فلا تكونُ مضافةً لِمَا بعدَها ، ولم تُنوَّنْ حينئذٍ ؛ للضرورة ، أو لمنع صرفها ؛ بأنْ أُريدَ بها عشيَّةٌ مُعيَّنةٌ ؛ أي : لو تراءتْ سُعْدَىٰ لراهبٍ وقتَ العشيَّةِ. . قَلَىٰ دينَهُ. . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (جمعُ « تاجِر ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ (فَعْلاً) ليس مِنْ أوزان الجموع ، وكذا (فعيل) ؛ فقولُهُ : (جمعُ « تاجر ») و(جمعُ « حاجٌّ ») المُناسِبُ : (اسمُ جمعِ « تاجر ») ، و(اسمُ جمعِ « حاجٌّ ») .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٧٨) .

قَلَىٰ دِينَهُ وٱهْتاجَ للشوقِ إنَّها   على الشوقِ إخوانَ العَزَاءِ هَيُوجُ

فـ (إخوانَ) : منصوبٌ بـ (هَيُوجُ) .

ومِنْ إعمال (فَعِيل) : قولُ بعضِ العرب : (إنَّ اللهَ سَمِيعٌ دعاءَ مَنْ دعاهُ)[1] ؛ فـ (دعاءَ) منصوبٌ بـ (سميعٌ) .

مبتدأٌ ، و(حَجِيج) : جمعُ (حاجٌّ) معطوفٌ عليه ، و(دونَهُ) ـ وفي نسخة : (عندَهُ)[2] ـ : خبرٌ ، و(قَلَىٰ) بالقاف ـ أي : أَبْغَضَ ـ جوابُ (لو) ، و(ٱهْتاجَ) بمعنىٰ : ثارَ ، و(هَيُوج) : اسمُ فاعلٍ منه ، ومعنىٰ (إخوان العَزَاء) بالمدِّ ؛ أي : أصحاب الصبر .

❁ قوله : (مبتدأٌ) ، وسوَّغَ الابتداءَ به العطفُ عليه ، كذا قيل ، وفيه : أنَّ العطفَ لا يُسوِّغُ إلا بشرطِ كونِ أحدِ المُتعاطِفَينِ يصحُّ الابتداءُ به ؛ بأن كان معرفةً أو نكرةً لها مُسوِّغٌ كما مرَّ في محلِّهِ[3] ، ولا مُسوِّغَ هنا .

فإن اعتُبِرَ في أحدهما كونُهُ وصفاً لمحذوف ؛ أي : (قومٌ حَجِيجٌ) مثلاً علىٰ حدِّ : (مؤمنٌ خيرٌ مِنْ كافر) ، أو الوصفُ المُقدَّرَ ؛ أي : (حجيجٌ كثيرٌ) ؛ لأنَّ المقامَ للمبالغة . . فالآخَرُ مثلُهُ في ذلك ، ولا حاجةَ للعطف ، فإن جُعِلَتِ الجملةُ حالاً مِنْ (راهب) . . كان المُسوِّغُ وقوعَ المبتدأِ في صدر الجملةِ الحاليَّة .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٨١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٣١٣) .

(٢) جاء كذلك في (و) .

(٣) انظر (٢/ ٢٨٥) .

ومِنْ إعمال (فَعِل) : ما أَنْشَدَهُ سيبويهِ[1] : [من الكامل]

٢٦٠ـ حَذِرٌ أموراً لا تَضِيرُ وآمِنٌ ما ليسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ

❀ قوله : (حَذِرٌ أموراً) ؛ أي : هو حَذِرٌ ؛ بمعنىٰ خائف ؛ بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِ الذال ، وجملةُ (لا تَضِيرُ) : صفةٌ لـ (أموراً) ؛ مِنْ (ضارَ يَضِيرُ) ؛ بمعنىٰ : ضَرَّ يَضُرُّ ، قال العَيْنيُّ : (والظاهرُ مِنَ البيت : أنَّهُ ذمٌّ ،

❀ قوله : (والظاهرُ مِنَ البيت : أنَّهُ ذمٌّ) ؛ أي : فهو يذمُّهُ بفَرْطِ الغَبَاوَةِ ، ووضعِهِ الشيءَ في غير مَوْضِعِهِ ؛ حيثُ يبالغُ في الحَذَرِ والخوفِ مِنْ أمورٍ لا تضرُّ ؛ للقطع بعدم حصولِها ، أو لغلبة السلامةِ منها ، أو لكونها في ذاتها لا تضرُّ ، والأوَّلانِ أنسبُ بلاحق قولِهِ : (وآمِنٌ ما ليسَ مُنجِيَهُ مِنَ الأقدارِ) ؛ أي : للقطع بحصوله ، أو لغلبةِ نزولِهِ ووقوعِهِ ، فيكونُ جَدِيراً بمزيد الحذرِ منه ، لا بالأمن مِنْ تلك الأمورِ على العكس منه ، فقد وَضَعَ كلّاً مِنَ الحذر والأمنِ في غير موضعِهِ ، وما ذاك إلا لفَرْطِ غَبَاوَتِهِ وتَنَاهِي غفلتِهِ .

وقولُهُ : (مِنَ الأقدارِ) مُتعلِّقٌ بـ (مُنجِيَهُ) مع حذف مضاف ؛ أي : مِنْ

---

(١) قال السيرافي : (هٰذا بيتٌ لا يصحُّ عن العرب ، ورَوَوا عن أبي عثمان المازنيِّ عن اللاحقيِّ عن الأخفش أنَّهُ قال : سألني سيبويهِ عن شاهد في تعدِّي « حَذِر » ، فعَمِلْتُ له هٰذا البيت ، ويُروىٰ أيضاً : أنَّ البيتَ لابن المُقفَّع) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٨١) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤٢٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٧) ، و« المساعد » (٢/ ١٩٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٨٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢٧ـ١٤٢٨) ، و« شرح الكتاب » للسيرافي (١/ ٤٤٣) .

. . . .

ويحتملُ : أنْ يكونَ مدحاً ؛ يمدحُهُ بكَثْرة الحَذَرِ)[1] .

و(**مُنجِيَهُ**) : اسمُ فاعلٍ مِنَ الإنجاء ، و(**الأَقْدار**) : جمعُ (قَدَر) .

نزولِ الأقدارِ به ، وليس بياناً لـ (ما) ، وأيّاً ما كان فالأقدارُ بمعنى الأشياءِ المُقدَّرةِ مِنَ الشرِّ لا مطلقاً ؛ أخذاً مِنْ قولـه : (وآمِنٌ ما ليس مُنجِيَهُ) .

❀ قوله : (**ويحتملُ : أنْ يكونَ مدحاً ؛ يمدحُهُ بكَثْرة الحَذَرِ**) ؛ أي : لوُفُور عقلِهِ وحُسْنِ رأيِهِ ؛ بسَعْيِهِ فيما ينفعُ فيه السعيُ ، وإحجامِهِ عمّا لا ينفعُ فيه ، فيكونُ كلٌّ مِنَ الحَذَر والأمنِ مجازاً عن لازمه ؛ مِنَ السعيِ في الأوّل ، وعدمِ السعيِ في الثاني .

وعليه : يتعيَّنُ كونُ المُرادِ **بالأمور التي لا تَضِيرُ** : الأمورَ التي لا تتحتَّمُ إصابتُها ، لا ما لا يَضِيرُ أصلاً ، وبما **ليس مُنجِيَهُ مِنَ الأقدار** : ما لا مَحِيصَ عن إصابته ، فلوُفُور عقلِهِ يسعىٰ في دَفْعِ أو رَفْعِ الأوّلِ عسىٰ أنْ يتحقَّقَ[2] ، ولا يسعىٰ في دَفْعِ أو رَفْعِ الثاني ؛ لعدمِ الفائدةِ وإراحةِ نَفْسِهِ ؛ فقولُهُ : (**وآمِنٌ ما ليس مُنجِيَهُ من الأقدار**) ؛ أي : حالُهُ كحال الآمِنِ ؛ بجامع عدمِ السعيِ في دَفْعِ أو رَفْعِ المكروهِ ، وإلا فهو قاطعٌ بنزوله وإصابتِهِ له ، فكيف يكونُ آمِناً منه ؟!

---

(١) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٢٧) .

(٢) أي : يتحقَّق الدفع أو الرفع ، وفي (ي) : (يتخفَّف) ، ولم تعجم في (ك) .

وقولُه(١) : [من الوافر]

٢٦١ـ أَتَانِي أَنَّهُم مَزِقُونَ عِرْضِي   جِحَاشُ الكِرْمِلَيْنِ لها فَدِيدُ

---

* قوله : (أَتَانِي أَنَّهُم . . .) إلىٰ آخره : (أَنَّهُم) بفتح الهمزة : فاعلُ (أتاني) ، و(مَزِقُونَ) : جمعُ (مَزِق) بالزاي ؛ مبالغةٌ في (مازِق) ، وعِرْضُ الرجل : جانبُهُ الذي يَصُونُهُ مِنْ نَفْسه وحَسَبِهِ ويُحامي عنه ، و(الجِحاش) بجيمٍ ثمَّ حاءٍ مُهمَلة وآخرُهُ شينٌ مُعجَمة : جمعُ (جَحْش) ؛ وهو الصغيرُ مِنَ الحمير ؛ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هم جِحاشٌ ، و(الكِرْمِلَينِ) بكسر الكاف وفتحِ اللام : اسمُ ماءٍ في جبل طَيِّئٍ ، و(الفَدِيد) بالفاء : الصِّياحُ والتصويتُ .

والمعنىٰ : هٰؤلاءِ القومُ عندي بمنزلة جُحُوشِ هٰذا الموضعِ التي تُصوِّتُ عنده .

. . . .

---

(١) البيت لسيدنا زيد الخير الطائي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص٤٢) يهجو به قوماً طعنوا في نسبه ، وقبله :

أَلَمْ أُخْبِرْكُما خبراً أَتَانِي   أبو الكَسَّاحِ جدَّ بهِ الوعيدُ

وفي (و ، ح) : (لهم فديدُ) ، والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٨١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٥٧ ـ ٨٥٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢٤) ، و« المساعد » (٢/ ١٩٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٩٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٤) ، وهٰذا الشاهدُ خالٍ مِنَ الطعن السابق في البيت قبله ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٢٨ـ١٤٣٠) .

فـ(أموراً) : منصوبٌ بـ(حَذِرٌ) ، و(عِرْضِي) : منصوبٌ بـ(مَزِق) .

٤٣٤ـ وما سوى المفردِ مِثْلَهُ جُعِلْ في الحُكْمِ والشُّرُوطِ حيثُما عَمِلْ

❁ قوله : (فـ« أموراً » : منصوبٌ بـ« حَذِرٌ ») ؛ لاعتماده على المبتدأ .

❁ قوله : (و« عِرْضِي » : منصوبٌ بـ« مَزِق ») ؛ لاعتماده على اسمِ (أنَّ) المفتوحةِ على الفاعليَّة .

❁ قوله : (وما سوى المفردِ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولٌ مبتدأٌ ، صِلَتُهُ : (سوى المفرد) ، وجملةُ (جُعِلَ مِثْلَهُ) : خبرٌ ، و(مِثْلَهُ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم بـ(جُعِلْ)[1] ، و(في الحُكْم) : مُتعلِّقٌ به ، و(الشُّرُوط) : معطوفٌ عليه ، وأراد به : ما فوقَ الواحد ؛ لأنَّ الذي قدَّمه شرطانِ[2] .

❁ قوله : (حيثُما عَمِلْ) قال المَكُوديُّ : (مُتعلِّقٌ بـ« جُعِلْ »)[3] ؛ وعليه : فـ(ما) : زائدةٌ ، وجملةُ (عَمِلْ) : في محلِّ جرٍّ بإضافة (حيثُ) إليها ، ويحتملُ : أنْ تكونَ (حيثُما) شرطيَّةً ، و(عَمِلْ) فعلُ الشرط ،

❁ قوله : (ويحتملُ : أنْ تكونَ « حيثُما » شرطيَّةً) ، وعليه : يكونُ العاملُ فعلَ الشرط الذي هو (عَمِل) ، لا (جُعِل) ؛ لأنَّ اسمَ الشرطِ لا يعملُ فيه ما قبلَهُ .

---

(١) وهو المفعول الثاني ، والمفعولُ الأوَّل هو الضمير المستتر في (جُعِل) .

(٢) انظر (٤/ ٣٧ ، ٤١ـ٤٢) .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص١٨٣) .

ما سوى المفردِ : هو المُثنَّى ، والمجموعُ ؛ نحوُ : (الضاربَينِ) ، و(الضاربتَينِ) ، و(الضاربِينَ) ، و(الضُّرَّابِ) ، و(الضَّوَارِبِ) ، و(الضارباتِ) ؛ فحُكْمُها حُكْمُ المفردِ في العمل وسائرِ ما تقدَّم ذِكْرُهُ مِنَ الشروط ؛ فتقولُ : (هٰذانِ الضاربانِ زيداً) ، و(هٰؤلاءِ القاتلونَ بكراً) ، وكذلك الباقي ، ومنه : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٦٢ـ أَوَالِفاً مَكَّةَ مِنْ وُرْقِ الحَمِي[2]

وجوابُهُ محذوفٌ ؛ أي : فهو قد جُعِلَ مثلَ المفردِ في الحُكْم والشروطِ ، ولا يخفىٰ أنَّ قولَهُ : (حيثُما . . .) إلىٰ آخره تكملةٌ ؛ لأنَّهُ مفهومٌ مِنْ قوله : (في الحُكْم) ؛ أي : العمل .

❁ قوله : (هو المُثنَّى ، والمجموعُ) ؛ أي : مِنِ اسم الفاعل وأمثلةِ المبالغة ، كما يُعلَمُ مِنَ الشواهد .

❁ قوله : (أَوَالِفاً مَكَّةَ . . .) إلىٰ آخره : (أَوَالِفاً) : منصوبٌ على الحال مِنْ قوله :

---

(١) الشطر للعجاج بن رؤبة في « ديوانه » (١/ ٤٥٣) ضمن أرجوزة طويلة مطلعها :

يـا دارَ سَلْمىٰ يـا اَسلَمِـي ثـمَّ اَسْلَمِـي
بسَمْسَـمٍ أو عـن يمـينِ سَمْسَـمِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١٠)، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٥)، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٨)، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٦٧)، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٣٣ـ١٤٣٥) .

(٢) زيد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (أصله : الحمام)، وحذفه موافقٌ للمُحشِّي .

وقولُهُ[1] : [من الرمل]

القاطِناتِ البيتَ غيرَ الرُّيَّمِ

و(القاطن) : الثابتُ ، و(الرُّيَّم) بضمِّ الراء وتشديدِ المُثنَّاةِ التحتيّة : جمعُ (رائِم) ؛ مِنْ (رامَ) بمعنى : بَرِحَ .

وقوله : (أَوَالِفاً) جمعُ (آلِفَة) ؛ كـ (ضاربة وضواربَ) ؛ مِنَ الأُلْفة ، وهو محلُّ الشاهد ؛ حيثُ نَصَبَ (مكَّة) وهو جمعٌ ؛ لاعتماده على صاحب الحال .

و(الحَمِي) بكسر الميم : أصلُهُ : (الحَمَام) بفتح الحاء المُهمَلة ؛ حُذفتِ الميمُ الأخيرة ، ثمَّ قُلِبَتِ الألفُ ياءً ، ثمَّ قُلبتْ فتحةُ الميم كسرةً للقافية ، وقيل : حُذفتِ الألفُ وأُبدلتِ الميمُ الثانية ياءً ، وقُلبتْ فتحةُ الميم كسرة .

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٧٢) ضمن قصيدة طويلة أولها :

أَصَحَوْتَ اليومَ أم شاقَتْكَ هِرْ ... ومِنَ الحبِّ جنونٌ مُستعِرْ
لا يَكُنْ حبُّكِ داءً قاتلاً ... ليس هـٰذا منكِ ماويَّ بحُرْ

ومن أبياتها المشهورة :

نحنُ في المَشْتاةِ ندعو الجَفَلَىٰ ... لا ترى الآدِبَ فينا يَنتَقِرْ

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١١٢ـ١١٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٨٠) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤٢٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٩٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٣٠ـ١٤٣١) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ١٨٧ـ١٩٢) .

٢٦٣ـ ثمَّ زادُوا أنَّهُم في قومِهِم غُفُرٌ ذنبَهُمُ غيرُ فُخُرْ

و(الوُرْق) بضمِّ الواو : جمعُ (وَرْقاءَ) بالمدِّ ؛ وهي التي في لونها بياضٌ وسوادٌ .

* قوله : (ثمَّ زادُوا أنَّهُم . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الرَّمَل ، و(أنَّهُم) : بفتح الهمزة علىٰ تقدير الباءِ ؛ أي : بأنَّهُم ، و(غُفُر) بضمَّتَينِ : جمعُ (غَفُور) ، وكذا (فُخُر) بالخاء المُعجَمة ؛ جمعُ (فَخُور) ؛ مِنَ الافتخار ، ومعناه : أنَّهُم زادُوا علىٰ غيرهم بأنَّهُم لا يَفْخَرونَ بشرفهم ولا يُعْجَبونَ بنفوسهم ، ولٰكنَّهُم يتواضعون للناس .

ويُرْوىٰ : (فُجُر) بالجيم جمعَ (فَجُور)[1] ؛ مِنَ الفُجُور ؛ وهو الكثيرُ الفِسْقِ ، ويقعُ على القليل والكثير ؛ يُقالُ : (فَجَرَ الرجلُ) : إذا كَذَبَ ، ومعناه : أنَّهُم لا يَكذِبونَ ولا يَفسُقونَ ، قاله ابنُ السِّيد[2] .

---

* قوله : (علىٰ تقدير الباءِ) فيه : أنَّهُ يتعدَّىٰ بنفسه ، فلا حاجةَ إلىٰ تقدير الباء ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ الباءَ سببيَّةٌ ، والمفعولَ محذوفٌ ؛ لقصد العموم ، وذَكَرَ بعضُ الأفاضل : أنَّ الإضافة في (ذنبَهُم) لأدْنىٰ ملابسة ؛ أي : ذنبَ الغيرِ معهم[3] ، لٰكن هٰذا علىٰ أنَّ الضميرَ راجعٌ إلى الغافرِينَ الممدوحِينَ الذين هم مرجعُ الضمير في (زادوا) ، أمَّا إذا كان راجعاً إلى القوم . . فالإضافةُ حقيقيَّةٌ .

---

(١) ضُبطت الكلمة في (و) بالخاء والجيم .

(٢) الحلل في شرح أبيات الجمل (ص٨١) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٥٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٤٦) .

والشاهدُ : في قوله : (غُفُرٌ ذنبَهُمُ) ؛ حيثُ نُصِبَ (ذنبَهُم) بـ (غُفُر) ؛ لاعتماده على اسمِ (أنَّ) المفتوحةِ .

❀ **قوله : (وٱنصِبْ. . .) إلىٰ آخره : فُهِمَ مِنْ تقديمه النصبَ : أنَّهُ أَوْلىٰ** مِنَ الخفض ؛ لأنَّهُ الأصلُ ، وقيل : هما سواءٌ ، وقيل : الإضافةُ أَوْلىٰ ؛ للخِفَّة .

وفُهِمَ منه : أنَّهُ لا يُضافُ للفاعل ، وإنَّما يُضافُ للمفعول ، أو الخبرِ ؛ حُكِيَ : (أنا كائنُ أخِيكَ) ، أمَّا الحالُ والتمييز ونحوُهُما فلا .

❀ **قوله : (بذي الإعمالِ) أمَّا تِلْوُ غيرِ العامل : فيتعيَّنُ فيه الجرُّ بالإضافة ، وأمَّا غيرُ التِّلْوِ : فلا بُدَّ مِنْ نصبه مطلقاً ، واحتَرَزَ بقوله : (تِلْواً) : عمَّا فَصَلَ**

❀ **قوله : (وأمَّا غيرُ التِّلْوِ : فلا بُدَّ. . .) إلىٰ آخره** ؛ أي : غيرُ التِّلْوِ لاسم الفاعل غيرِ العامل ، كما هو الفَرْضُ ؛ فهو مُقابِلٌ لقوله : (أمَّا تِلْوُ غيرِ العامل) .

وحينئذٍ : **فالمُرادُ بالإطلاق** : عدمُ تقييدِ غيرِ التِّلْو بأنْ يكونَ واحداً أو أكثرَ ؛ كـ (هـٰذا مُعطِي زيدٍ أمسِ درهماً) ، و(مُعلِمُ بكرٍ أمسِ عمراً قائماً) ، ونصبُهُ حينئذ بفعلٍ مُقدَّرٍ ، لا بالوصف المذكور ، ولا بوصفٍ مُقدَّر ؛ لأنَّ الوصفَ الماضيَ لا يعملُ ، وعندَ السِّيرافيِّ بالوصف المذكورِ وإن كان ماضياً ؛ لشَبَهِهِ المُحلَّىٰ بـ (أل) في عدم التنوين بسبب الإضافةِ ، ولطَلَبه له ،

. . . . تِلْـواً وأَخْفِـضِ وهْـوَ لنصـبِ مـا سـواهُ مُقتضِـي

بينه وبين معمولِهِ فاصلٌ ؛ فإنَّهُ يتعيَّنُ فيه النصبُ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ فِي ٱلْأَرْضِ خَلِيفَةً ﴾ [البقرة : ٣٠] .

❀ قوله : (تِلْواً) ، وقولُهُ : (وهْوَ لنصبِ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ ما سوى التالي قد يكونُ فاعلاً فيجبُ رفعُهُ ؛ نحوُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ أبوهُ) .

وبأنَّهُ قَرَّرَ في (باب الإضافة) جوازَ الفصلِ بين المُتضايِفَينِ بالمفعول في اسم الفاعلِ ؛ كما قُرِئَ : (مُخلِفَ وَعْدَهُ رُسُلِهِ) ؛ . . . .

فعَمِلَ فيه كغيره مِنَ المُقتضِيات ، ولمَّا تعذَّرتِ الإضافةُ تعيَّنَ النصبُ للضرورة ، وعليه يُخرَّجُ : ﴿ وَجَاعِلِ ٱلَّيْلِ سَكَنًا ﴾ [الأنعام : ٩٦] (١) ، بلا احتياجٍ إلى اعتبار الاستمرار .

❀ قوله : (كقوله تعالىٰ : ﴿ إِنِّي جَاعِلٌ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في أنَّهُ لا تجوزُ إضافةُ (جاعل) لـ (خليفة) ؛ لوجودِ الفصل بالظرف ، وفيه : أنَّ الفصلَ به لا يمنعُ الإضافةَ لِمَا بعدَهُ ، كما مرَّ في بابها(٢) ، فتنبَّهْ .

---

(١) قرأ عاصم وحمزة والكسائي وخَلَف : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ ﴾ ، والباقون : بالألف علىٰ أنه اسم فاعل مضاف لما بعده . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٧٠) ، و« الدر المصون » (٥/ ٦٠ـ٦١) .

(٢) انظر (٣/ ٦٩٧ـ٧٠٠) .

يجوزُ في اسم الفاعلِ العاملِ إضافتُهُ إلىٰ ما يَلِيهِ مِنْ مفعول ، ونصبُهُ له ؛

فكيف يقولُ : (تِلْواً) ؟!(١) .

وأُجِيبَ عن الأوَّل : بأنَّ الفاعلَ خَرَجَ بذِكْر النصب ؛ لأنَّ الفاعلَ لا يُنصَبُ .

وعن الثاني : بأنَّ كلامَهُ مُقيَّدٌ بكلامه ؛ فهنا إنَّما تكلَّم علىٰ حُكْم الأصل في المسألة ، وفي الإضافة تكلَّم علىٰ ما يَعرِضُ مِنَ الفصل ، أو نقولُ : أراد التاليَ لفظاً أو تقديراً . انتهىٰ « ابن قاسم »(٢) .

❀ قوله : (في اسم الفاعلِ العاملِ) سواءٌ كان مفرداً ، أو مُثنّىً ، أو

❀ قوله : (فكيف يقولُ : « تِلْواً » ؟!) الأنسبُ أنْ يقولَ بدلَ هٰذا : (فكيف يقولُ : « وهو لنصبِ ما سواهُ مُقتضِي » ؟!) ؛ فإنَّهُ هو الذي يُتوهَّمُ منه خلافُ ما ذَكَرَ ، وعبارةُ « ابنِ قاسمٍ » ليس فيها ما ذَكَرَهُ المُحشِّي بقوله : (فكيف يقولُ : « تلواً » ؟!) ، كما نقلها عنه المَدَابِغيُّ(٣) .

❀ قوله : (وعن الثاني : بأنَّ كلامَهُ مُقيَّدٌ بكلامه) ؛ أي : كلامُهُ هنا مُقيَّدٌ بكلامه هناك ؛ فقولُهُ هنا : (وهو لنصبِ ما سواهُ مُقتضِي). . محلُّهُ : إذا كان التالي غيرَ الأمور الثلاثةِ التي يجوزُ الفصلُ بكلٍّ منها بين المتضايفَينِ ؛ بدليل كلامِهِ في (باب الإضافة) .

❀ قوله : (التاليَ لفظاً أو تقديراً) ؛ فاللفظيُّ : كـ (مُعطِي زيدٍ درهماً) ،

---

(١) انظر (٣/ ٧٠٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١١٧) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٥) .

(٣) حاشية المدابغي على الأشموني (١/ ق ٤٤٢ـ ٤٤٣) .

فتقولُ : (هـٰذا ضاربُ زيدٍ) ، و(ضاربٌ زيداً) ، فإن كان له مفعولانِ وأَضَفْتَهُ إلىٰ أحدهما . . وَجَبَ نصبُ الآخَرِ ؛ فتقولُ : (هـٰذا مُعطِي زيدٍ درهماً) ، و(مُعطِي درهمٍ زيداً) .

٤٣٦ـ وٱجْرُرْ أوِ ٱنصِبْ تابعَ الذي ٱنْخَفَضْ كـ (مُبتغِي جاهٍ ومالاً مَنْ نَهَضْ)

يجوزُ في تابع معمولِ اسمِ الفاعلِ المجرورِ بالإضافة . . الجرُّ والنصبُ ؛ نحوُ :

مجموعاً . انتهىٰ « فارِضي »[(١)] .

❀ قوله : (تابعَ الذي . . .) إلىٰ آخره : (تابعَ) : مضافٌ لمعرفة ؛ فيَعُمُّ سائرَ التوابع ، ولا يَضُرُّ التمثيلُ بالعطف ؛ لأنَّ المثالَ لا يُخصِّصُ . انتهىٰ « ابن قاسم »[(٢)] .

❀ قوله : (كمُبتغِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مَنْ نَهَضَ مُبتغِي جاهٍ ومالاً ؛ فـ (مَنْ) بفتح الميم : مبتدأٌ ، و(نَهَضْ) : صِلَتُهُ ، و(مُبتغِي) : خبرٌ مُقدَّمٌ مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرة ، ومضافٌ إلىٰ (جاه) ، و(مالاً) : معطوفٌ علىٰ محلِّ (جاهٍ) ، كما هو رأيُ الناظم .

والتقديريُّ : كـ (مُعطِي درهماً زيدٍ) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (مُعطِي زيدٍ درهماً) ؛ فـ (زيد) وإن لم يتلُ لفظاً تالٍ تقديراً .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٩٩ـ١٠٠) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٦) .

(هٰذا ضاربُ زيدٍ وعمرٍو) و(عَمْراً) ؛ فالجَرُّ : مُراعاةٌ للَّفظ ، والنصبُ : علىٰ إضمار فعلٍ ، وهو الصحيحُ ، والتقديرُ : (ويضربُ عَمْراً) ، أو مُراعاةٌ لمحلِّ المخفوضِ ، وهو المشهورُ ، وقد رُوِيَ بالوجهَينِ قولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٦٤ـ الواهبُ المئةِ الهِجَانِ وعبدَِها   عُـوذاً تُـزجِّـىٰ بينَهـا أطفـالُهـا

---

* قوله : (إضمار فعلٍ ، وهو الصحيحُ) هو مذهبُ سيبويهِ[2] ، وقال الناظمُ : (لا حاجةَ إلىٰ تقديرِ ناصبٍ غيرِ ناصبِ المعطوف عليه)[3] ، وعلىٰ قول سيبويهِ : هل يُقدَّرُ فعلٌ لأنَّهُ الأصلُ في العمل ، أو وصفٌ مُنوَّنٌ لأجل المطابقة ؟ قولانِ[4] .

* قوله : (الواهبُ المئةِ الهِجَانِ . . .) إلىٰ آخره : (الهِجَان) : بكسر الهاء بوزن (كتاب) ، يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث مِنَ الإبل ، والمفردُ

. . . .

(١) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٢٩) ضمن قصيدة يمدح بها قيس بن معدي كرب ، ومطلعها :

رحلَـتْ سُمَيَّـةُ غُـدْوةً أَجْمـالَهَـا   غَضْبىٰ عليكَ فما تقولُ بدا لها

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٨٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٨٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٢٣٤) ، و« المساعد » (٢/ ٢٠٤ـ٢٠٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٠٨) ، وانظر « خزانة الأدب » (٤/ ٢٥٥ـ٢٦٥) .

(٢) الكتاب (١/ ١٧١ـ١٧٢) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٢/ ١٠٤٧) .

(٤) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٢٣١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٢) .

بنصب (عبد) وجرِّه ، . . . .

والجمع ؛ أي : الكرامِ البِيضِ ، كما في « المصباح »[1] .

و(العُوذ) بضمِّ العين المُهمَلة وسكونِ الواو : جمعُ (عائذ) بذالٍ مُعجَمة ؛ وهي الناقةُ الحديثةُ النِّتاجِ ؛ بأنْ مضىٰ مِنْ ولادتِها عشرةُ أيَّام أو خمسةَ عشرَ يوماً ، ثمَّ يُقالُ لها بعد ذلك : (مُطْفِلٌ) ، كما في « الصحاح »[2] ، و(تُزجَّىٰ) بزاي مُعجَمةٍ فجيمٍ ؛ أي : تُساقُ بينها أطفالُها[3] ؛ جمعُ (طِفْل) ؛ وهو الولدُ الصغير ، ويُطلَقُ : علىٰ ولد الإنسان أيضاً ، كما في « المصباح »[4] .

وحاصلُ المعنى : الذي وَهَبَ مئةً مِنْ كرائم الإبِلِ وعبداً مُصاحِباً لها حالَ كونِها قريبةَ عهدٍ بالولادة موصوفةً بأنَّها تُساقُ أولادُها بينها ؛ فقوله : (عُوذاً) : منصوبٌ على الحال ، وجملةُ (تُزجَّىٰ) : صفتُهُ .

وهٰذا البيت لم أرَ مَنْ تكلَّم عليه بتمامه[5] .

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٨٧٢) .
(٢) الصحاح (٢/ ٥٦٧) .
(٣) الظاهر من هٰذا التفسير : أنَّ (تُزجَّىٰ) مبني للمفعول ، و(أطفالها) مرفوع بالنيابة ، وقد ضُبط كذلك في نسخ « الشرح » ، وجاء في « الديوان » مبنياً للفاعل ، و(أطفالها) منصوباً علىٰ أنَّهُ مفعول ، ولعلَّهُ الأولىٰ ؛ لأنَّ البيت ورد في قصيدة لامية مفتوحة .
(٤) المصباح المنير (٢/ ٥١١) .
(٥) تكلَّم عليه الإمام عبد القادر البغدادي في « الخزانة » (٤/ ٢٥٦ـ ٢٦٠) بما لا مزيد عليه .

وقال الآخَرُ[1] : [من البسيط]

٢٦٥ـ هل أنتَ باعثُ دينارٍ لحاجتِنا أو عبدَ ربٍّ أخا عَوْنِ بنِ مِخْرَاقِ

بنصبِ (عبد) عطفاً على محلِّ (دينارٍ) ، أو على إضمار فعلٍ ، والتقديرُ : (أو تَبعَثُ عبدَ ربٍّ)[2] .

٤٣٧ـ وكلُّ ما قُرِّرَ لاسمِ فاعلٍ يُعطَى اسمُ مفعولٍ . . . . .

❁ قوله : (هل أنتَ باعثُ) ؛ أي : مُرسِلُ ، و(دينار) : اسمُ رجل[3] ، وكذا (عبدَ ربٍّ) ، و(أخا عَونِ) : بدلٌ مِنْ (عبدَ ربٍّ) .

❁ قوله : (وكلُّ ما قُرِّرَ) لفظُ (كل) : إمَّا مرفوعٌ على الابتداء و(ما) موصولةٌ والخبرُ جملةُ (يُعطَى . . .) إلى آخره ، أو منصوبٌ على أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ(يُعطَى) قُدِّمَ[4] ؛ . . . .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقيل : إنه مصنوع ، ونُسب أيضاً إلى جرير وتأبط شرّاً وغيرهما ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٧١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٣٠٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٤٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٣٨ـ ١٤٣٩) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٢١٥ـ٢١٩) .

(٢) قال الأشموني في « شرحه » (٢/ ٣٤٥) : (ولو جُرَّ « عبد رب » لجاز) ، وكتب عليه الصبّان في « حاشيته » (٢/ ٤٥٥) : (بل هو الأرجح) .

(٣) ويحتمل : أنَّهُ أراد واحدَ الدنانير . انظر « خزانة الأدب » (٨/ ٢١٨) .

(٤) وقد ضُبط (كل) بالوجهين في (ل) التي بخط الإمام ابن هشام .

. . . .

نحوُ[1] : [من المتقارب]

أكــلَّ امــرِئٍ تَحسَبِيــنَ امــرأً . . . .

و(اسم مفعول) بالنصب على أنَّهُ مفعولٌ أوَّل ؛ لأنَّهُ الآخِذُ ، وأمَّا على الأوَّل : فلك فيه الرفعُ على أنَّهُ نائبُ فاعلِ (يُعطَى) والمفعولَ الثانيَ محذوفٌ ؛ أي : يُعطاهُ ، والنصبُ على أنَّهُ مفعولٌ أوَّل ، ونائبُ الفاعلِ ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ إلى (كل) هو المفعولُ الثاني .

وكلٌّ مِنْ هـٰذَينِ أحسنُ مِنْ جهةٍ ؛ أمَّا على رَفْعِ (اسم مفعول) : فمِنْ جهةِ إقامة المفعولِ الأوَّل دونَ الثاني مُقامَ الفاعل ، وعلى نصبه : فمِنْ جهةِ سلامتِهِ مِنَ الحذف ، تأمَّلْ[2] .

❁ قوله : (نحوُ : أكلَّ امرئٍ تَحسَبِينَ . . .) إلى آخره ؛ أي : نظيرُهُ في مُطلَقِ تقديمِ المفعول وإن كان المُقدَّمُ فيما نحن فيه هو المفعولَ الثانيَ ، وفي البيت المفعولَ الأوَّل ، كما يُعطِيهِ التأمُّلُ في المعنى .

❁ قوله : (بالنصب على أنَّهُ مفعولٌ أوَّل) صوابُهُ : (بالرفع على أنَّهُ نائبُ

---

(١) سبق تخريجه في (٣/ ٦٨٧) .

(٢) وضُبِطَ (اسم) بالرفع فقط في (ل) ، وكتب على (كل) و(اسم) ابنُ هشام في « حاشيته الصغرى على الألفية » (ص ٣٩٠ـ ٣٩١) ؛ فقال : (إن رُفع « كل » فمبتدأٌ ، خبرُهُ : « يُعطىٰ » ؛ أي : يُعطاهُ ، « اسم » : مرفوع ، وإن جُعلتْ « كل » مفعولَ « يُعطىٰ ».. فتُنصب ، و« اسم » أيضاً مرفوع ؛ لأنَّهُ مفعوله الأول نائب عن فاعله ، والحاصلُ : أنَّ « اسم » لا بدَّ مِنْ رفعه ، وأنَّهُ يجوز وجهان في « كل » ؛ بناء على أنَّهُ هل الأصل : « يُعطاهُ » ، أم لا ؟) انتهى بتصرف يسير .

. . . . بلا تَفَاضُلِ

٤٣٨ـ فهْوَ كفعلٍ صِيغَ للمفعولِ في معناهُ كـ (المُعطَىٰ كَفَافاً يَكتَفِي)(١)

❁ قوله : (بلا تَفَاضُلِ) مُتعلِّقٌ بـ (يُعطَىٰ) ؛ أي : لا يُشترَطُ في عمل اسمِ المفعول أزيدُ مِنَ الشروط المُعتبرةِ في عمل اسمِ الفاعل ، ولا يُغني عن ذلك قولُهُ : (وكلُّ ما قُرِّر . . .) إلىٰ آخره ؛ فجَعْلُهُ تأكيداً خطأٌ ظاهرٌ . انتهىٰ « بُهُوتي »(٢) .

❁ قوله : (كالمُعطَىٰ . . .) إلىٰ آخره : (أل) في (المُعطَىٰ) : موصولٌ اسميٌّ مبتدأٌ ، نُقِلَ إعرابُهُ إلىٰ ما بعدَهُ ؛ لكونه علىٰ صورة الحرف ، وفي (المُعطَىٰ) ضميرٌ مستترٌ نائبُ فاعلِ (مُعطَىٰ) يعودُ إلىٰ (أل) ، وهو المفعولُ الأوَّل ، و(كفافاً) : مفعولٌ ثانٍ ، وجملةُ (يَكتفِي) : خبرُ المبتدأ .

فاعلٍ هو المفعول الأوَّل) .

---

(١) قوله : (فهو) الأظهرُ : كونُ الفاءِ فصيحةً ؛ أي : إذا أردتَ كيفيَّةَ عمل اسم المفعول المُستوفي للشروط . . فهو كفعل . . . إلىٰ آخره ، ولا يظهرُ كونُها تفريعيَّةً ؛ لأنَّ ما بعدَها لم يُعلَمْ من الكلية السابقة ، وقوله : (في معناه) أي : في جزئه ؛ وهو الحدث ، والمُراد : في عمله ؛ مِنْ إطلاق السبب وإرادة المُسبَّب ؛ لأنَّ عملَ اسمِ المفعول مُسبَّبٌ عن كونه بمعنىٰ فعله ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ الكلامَ في العمل لا المعنىٰ . « خضري » (٢/٥٤٨) .

(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٥١٨) .

جميعُ ما تقدَّم في اسم الفاعل ؛ مِنْ أنَّهُ إنْ كان مُجرَّداً عَمِلَ إنْ كان بمعنى الحال أو الاستقبالِ بشرطِ الاعتمادِ ، وإن كان بالألفِ واللامِ عَمِلَ مطلقاً . . يَثبُتُ لاسم المفعولِ ؛ فتقولُ : (أمضروبٌ الزيدانِ الآنَ) ، أو (غداً ؟) ، أو (جاء المضروبُ أبوهما الآنَ) ، أو (غداً) ، أو (أمسِ) .

وحُكْمُهُ في المعنىٰ والعملِ : حُكْمُ الفعلِ المبنيِّ للمفعول ؛ فيرفعُ المفعولَ كما يرفعُهُ فعلُهُ ؛ فكما تقولُ : (ضُرِبَ الزيدانِ) . . تقولُ : (أمضروبٌ الزيدانِ ؟)[1] ، وإن كان له مفعولانِ رَفَعَ أحدَهُما ونَصَبَ الآخَرَ ؛ نحوُ : (المُعطىٰ كَفَافاً يَكتفِي) ؛ فالمفعولُ الأوَّل : ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ على الألف واللام ، وهو مرفوعٌ لقيامه مَقَامَ الفاعلِ ، و(كَفَافاً) : المفعولُ الثاني .

٤٣٩ـ وقد يُضافُ ذا إلى اسمٍ مُرتفِعْ معنىً . . . .

قال الشاطِبيُّ : (والكَفَافُ : ما يَكْفِي الإنسانَ مِنْ غير إسرافٍ)[2] ، وهو بفتح الكاف بوزن (سَحَاب) ، كما في « القاموس »[3] .

❊ قوله : (وقد يُضافُ ذا) ؛ أي : اسمُ المفعول (إلى اسمٍ مُرتفِع) به في

. . . .

(١) وإذا أُريد باسم المفعول الثبوتُ . . كان صفةً مُشبَّهة ، فيُعرَبُ مرفوعُهُ فاعلاً ـ كما هو شأن الصفة ـ لا نائباً ؛ لانسلاخه عمَّا كان له قبلُ ، فأُعطي حكمَ الصفة ، نقله الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٤٩) عن المُوضِّح في « حواشيه » .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣١٦) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ١٨٥) .

المعنىٰ ؛ وذلك بعدَ تحويلِ الإسنادِ عنه إلىٰ ضميرٍ راجعٍ للموصوف باسم المفعول ، ونصبِ الاسمِ المرفوعِ به على التشبيه بالمفعول ؛ إذ لا يصلُحُ إضافةُ الوصفِ لمرفوعه ؛ لأنَّهُ عينُهُ ، فيلزمُ إضافةُ الشيءِ إلىٰ نَفْسه ، ولا يصحُّ حذفُهُ ؛ لعدم الاستغناءِ عنه ، فلم يبقَ طريقٌ إلىٰ إضافته إلىٰ مرفوعه إلا بالتحويل المُتقدِّمِ ، ثمَّ يُجَرُّ بالإضافة ؛ فِراراً مِنْ إجراء وصفِ المُتعدِّي لواحدٍ مُجْرى المُتعدِّي لاثنَينِ .

فالحاصلُ : أنَّ النصبَ مُتفرِّعٌ عن الرفع ، وأنَّ الجرَّ مُتفرِّعٌ عن النصب ، كما في « الأُشْمُونيِّ » و« التصريح » وغيرِهِما[1] .

قال الفارِضيُّ : (**واعلَمْ** : أنَّ إضافةَ اسمِ المفعولِ إلىٰ مرفوعه.. فيها مجازٌ ، فإذا قلتَ : « زيدٌ مضروبٌ أخوهُ ».. كانتِ النسبةُ التي هي الضَّرْبُ مُسندةً إلى الأخ ، فإذا قصدتَ الإضافةَ حَوَّلتَ الإسنادَ عن الأخ إلىٰ ضمير « زيد » ، فأزلتَ نسبةَ الضَّرْبِ عن الأخ ، وجعلتَ في « مضروب » ضميراً يعودُ علىٰ « زيد » بطريقِ المجاز ؛ لأنَّهُ ليس مضروباً في الحقيقة) انتهىٰ[2] .

❀ **قوله** : (**كمحمودُ المقاصِدِ . . .**) إلىٰ آخره : **أصلُهُ** : (**الوَرِعُ محمودةٌ**

❀ **قوله** : (**بطريقِ المجاز**) ؛ أي : العقليِّ ؛ مِنْ بابِ إسنادِ الشيءِ

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٥) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٧٢) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٣١٧) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٠) .

يجوزُ في اسم المفعولِ أنْ يُضافَ إلىٰ ما كان مرفوعاً به ؛ فتقولُ في قولك : (زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ) : (زيدٌ مضروبُ العبدِ) ؛ فتُضِيفُ اسمَ المفعول إلىٰ ما كان مرفوعاً به ، ومثلُهُ : (الوَرِعُ محمودُ المقاصدِ) ، والأصلُ : (الوَرِعُ محمودٌ مقاصدُهُ) .

ولا يجوزُ ذلك في اسم الفاعل ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ ضاربِ الأبِ زيداً) ؛ تُرِيدُ : (ضاربٍ أبوهُ زيداً) .

مقاصِدُهُ) ؛ فـ (مقاصِدُهُ) : رُفِعَ بـ (محمودةٌ) على النِّيابة ، فحُوِّلَ إلىٰ : (الوَرِعُ محمودٌ المقاصِدَ) بالنصب على التشبيه بالمفعول ، ثمَّ حُوِّلَ إلىٰ : (محمودُ المقاصدِ) بالجرِّ .

❀ قوله : (زيدٌ مضروبٌ عبدُهُ) تَبِعَ فيه ابنَ الناظم[١] ، قال ابنُ هشامٍ : (عندي : أنَّهُ ينبغي التوقُّفُ في هٰذا ؛ فإنَّ ذلك يَؤُولُ إلى الإخبار عن « زيد » بأنَّهُ مضروبٌ، وذلك خلافُ الواقع، بخلاف تمثيلِ أبيه بـ « محمودُ المقاصدِ » ؛ لأنَّ مَنْ حُمِدَتْ مقاصدُهُ لا يمتنعُ أنْ يُقالَ فيه : « محمودُ المقاصدِ ») انتهىٰ « ياسين »[٢] .

لمُلابسه لأجل المبالغة ، وحيثُ كان المقصودُ المبالغةَ لا الحقيقةَ . . يندفعُ التوقُّفُ الآتي في : (زيدٌ مضروبٌ [عبدُهُ])[٣] .

❀❀❀

(١) شرح ابن الناظم (ص٣٠٨) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/٤٤٣) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرىٰ على الألفية » (ص ٣٧٦) .

(٣) في النسخ : (العبد) بدل (عبده) ، وانظر قولة السجاعي هنا .

أبنية المصادر

٤٤٠ـ (فَعْلٌ) قياسُ مصدرِ . . . .

(أبنيةُ المصادر)

❁ قوله : (أبنيةُ المصادر) جمعُ (بناءٍ) بمعنى الصِّيغة ؛ أي : صِيغُ المصادر ، وقدَّم إعمالَ البابَينِ علىٰ أَوْزِنتهما ؛ لمناسبة علمِ الإعرابِ ، وهٰذا مِنْ علم الصرف ؛ فذِكْرُهُ هنا استطراديٌّ ؛ لمُناسَبةِ عملِ المصدر .

❁ قوله : (« فَعْلٌ » قياسُ . . .) إلىٰ آخره : (فعلٌ) : مبتدأٌ ، وهٰذه الأوزانُ مِنْ قَبِيلِ الأعلام ، و(قياس) : خبرٌ ، ويجوزُ العكس .

[أبنيةُ المصادر]

❁ قوله : (لمناسبة علمِ الإعرابِ) ؛ أي : الذي الكلامُ فيه ، فكان تقديمُ الإعمالِ أهمَّ ، ودُفِعَ بهٰذا : ما يُقالُ : معرفةُ الذاتِ ـ كالأبنية هنا ـ مُقدَّمةٌ على الصفة ؛ كالعمل هنا .

❁ قوله : (مِنْ قَبِيلِ الأعلام) فحينئذٍ : مدلولُ (فَعْلٍ) بالسكون : كلُّ ما وازنه ؛ مِنْ نحوِ (ضَرْب) و(أَكْل) ؛ فلا حاجةَ لتقدير المضافِ الذي ذَكَرُوهُ ؛ بأنْ يُقالَ : (موازنُ فَعْلٍ) .

. . . . المُعدَّىٰ مِـــنْ ذي ثـــلاثـــةٍ كـ (رَدَّ رَدَّا)

الفعلُ الثُّلاثيُّ المُتعدِّي يجيءُ مصدرُهُ علىٰ (فَعْلٍ) قياساً مُطَّرِداً ، نصَّ علىٰ ذلك سيبويهِ في مواضعَ[١] ؛ . . . .

---

* قوله : (المُعدَّىٰ) صفةُ موصوفٍ محذوفٍ ؛ أي : الفعلِ المُعدَّىٰ ، و(مِنْ ذي ثلاثةٍ) : حالٌ مِنَ الضمير في (المُعدَّىٰ) ؛ أي : حالَ كونِهِ مُشتقّاً مِنْ مصدرِ فعلٍ ذي ثلاثة ، ويُستثنَىٰ منه : ما دلَّ علىٰ صناعة ؛ نحوُ : (عَبَرَ الرُّؤْيا عِبارةً) .

* قوله : (قياساً مُطَّرِداً) المُرادُ بالقياس هنا : أَنَّهُ إذا وَرَدَ شيءٌ ولم تَعلَمْ كيف تكلَّموا بمصدرِهِ . . فإنَّكَ تَقِيسُهُ علىٰ هـٰذا ، لا أَنَّكَ تَقِيسُ معَ وجودِ السماع ، قال ذلك سيبويهِ والأخفشُ والجمهورُ . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

---

* قوله : (أي : حالَ كونِهِ مُشتقّاً مِنْ مصدرِ فعلٍ ذي ثلاثة) أشار : إلىٰ أنَّ الكلامَ علىٰ تقدير مضافٍ ، وأنَّ (مِنْ) للابتداء ، وهـٰذا تكلُّفٌ لا داعيَ إليه ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ (مِنْ) للتبعيض ؛ أي : حالَ كونِهِ بعضَ الأفعالِ الثُّلاثيَّة[٣] .

* قوله : (نحوُ : عَبَرَ الرُّؤْيا) في كونه صناعةً نَظَرٌ ، والمثالُ الواضحُ :

---

(١) انظر مثلاً « الكتاب » (٤/ ٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٣) ، وقيل : يجوزُ القياس مع ورود السماع بغيره ، كما هو ظاهرُ قول الفرَّاء . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٤٩١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٦٢) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٤٥٩) .

فتقولُ : (رَدَّ رَدّاً) ، و(ضَرَبَ ضَرْباً) ، و(فَهِمَ فَهْماً) ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ لا ينقاسُ ، وهو غيرُ سديدٍ .

٤٤١ـ و(فَعِلَ) اللازمُ بابُهُ (فَعَلْ) كـ (فَرَحٍ) وكـ (جَوىً) وكـ (شَلَلْ)

❀ قوله : (فتقولُ : « رَدَّ رَدّاً ») الحاصلُ : أنَّ الفعلَ إمَّا مفتوحُ الوسطِ مُتعدِّياً ؛ كـ (ضَرَبَهُ) ، وقاصراً ؛ كـ (قَعَدَ) ، أو مكسورُهُ كذلك[١] ؛ كـ (سَلِمَ) بكسر اللام ، وكـ (فَهِمَ) ، أو مضمومُهُ ، ولا يكونُ إلا لازماً ؛ كـ (ظَرُفَ) .

❀ قوله : (بابُهُ « فَعَلْ ») ؛ أي : قاعدةُ مصدرِهِ وقياسُهُ .

❀ قوله : (كـ « فَرَحٍ » . . .) إلىٰ آخره : مَثَّلَ بأمثلةٍ ثلاثةٍ ؛ للصحيح ، والمُعتلِّ ، والمُضاعَف .

❀ قوله : (وكـ « جَوىً ») الجَوَى : الحُرْقةُ وشِدَّةُ الوجدِ مِنْ عِشْقٍ وحُزْنٍ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٢] .

❀ قوله : (وكـ « شَلَلْ ») يُقالُ : (شَلَّتْ يدُهُ) ؛ أي : فسدتْ عُرُوقُها ،

(حاكَ حِياكة) ، و(خاط خِياطة) ، و(حَجَمَ حِجامة)[٣] .

---

(١) أي : مُتعدِّياً وقاصراً دون التفاتٍ إلى الترتيب المذكور ، وإلا فكان الأَوْلىٰ : أن يُمثِّل بعدُ بـ (فَهِمَ) ثمَّ بـ (سَلِمَ) .

(٢) الدرر السنية (٢/٦٥٨) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٢/٤٥٩) .

أي : يجيءُ مصدرُ (فَعِلَ) اللازمِ علىٰ (فَعَل) قياساً ؛ كـ (فَرِحَ فَرَحاً) ، و(جَوِيَ جَوىً) ، و(شَلَّتْ يَدُهُ شَلَلاً) .

٤٤٢ـ و(فَعَلَ) اللازِمُ مِثْلَ (قَعَدَا) لهُ (فُعُولٌ) بٱطِّرادٍ كـ (غَدَا)

فبَطَلَتْ حركتُها .

❁ قوله : (مِثْلَ « قَعَدَا ») حالٌ مِنَ الضمير في (اللازِمُ) ، أو مفعولٌ لمحذوفٍ .

❁ قوله : (كـ « غَدَا ») معطوفٌ علىٰ (مثلَ) بعاطفٍ محذوف ؛ أي : مثلَ (قَعَدَ) ومثلَ (غدا)[1] ، ودَفَعَ بذلك : أنْ يُتوهَّمَ أنَّهُ لا يأتي في المُعتلِّ لثِقَلِهِ ، ومنه : ﴿وَعَتَوْ عُتُوًّا كَبِيرًا﴾ [الفرقان : ٢١] ، ﴿وَلَتَعْلُنَّ عُلُوًّا كَبِيرًا﴾ [الإسراء : ٤] .

ووجهُ تقديرِ العاطف : أنَّهُ لا وجهَ لتَعْداد المثالِ مِنْ غير عاطفٍ . انتهىٰ « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (ووجهُ تقديرِ العاطف : أنَّهُ لا وجهَ . . .) إلىٰ آخره : لك أنْ تقولَ : إنَّ (قَعَدَ) مثالٌ للّازم ؛ مِنْ حيثُ فتحُ العين ، و(غدا) مثالٌ له ؛ مِنْ حيثُ المصدرُ ، فاختلافُ المُمثَّلِ له هو الوجهُ في عدم العطف .

(١) وقوله : (باطِّرادٍ) حالٌ مِنَ المستكنِّ في (له) . « خضري » (٢/ ٥٥١) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٧) .

٤٤٣ـ ما لم يَكُنْ مُستوجِباً (فِعَالَا) أو (فَعَلَاناً) فأدْرِ أو (فُعَالَا)

* قوله : (ما لم يَكُنْ) ؛ أي : مُدَّةَ عدمِ كونِهِ (مُستوجِباً) بكسر الجيم ؛ أي : مُستحِقاً (فِعَالَا) بكسر الفاء ؛ أي : وما لم يَدُلَّ على حِرْفةٍ أو وِلاية ؛ فقياسُهُ : (الفِعَالة) ؛ كـ (تَجَرَ تِجَارةً) في المتاع ، و(سَفَرَ بينَهُم سِفَارةً) : إذا أَصْلَحَ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

والحاصلُ : أنَّ (فَعَلَ) القاصرَ يَطَّرِدُ في مصدره (فُعُولٌ) ، إلا في هٰذه المعاني السبعةِ الآتية ؛ وهي : الامتناعُ ، والتَّقَلُّبُ ، والداءُ ، والصوتُ ، والسَّيرُ ، والحِرْفةُ ، والوِلايةُ .

والغالبُ في الامتناع : (فِعَالٌ) ، وفي التقلُّب : (فَعَلان) ، وفي الداء : (فُعَال) ، وفي الصوت : (فُعَال) ، أو (فَعِيل) ، وقد يجتمعانِ ؛ نحوُ : (نَعَقَ نُعَاقاً ونَعِيقاً) ، وقد ينفردُ (فُعَالٌ) : نحوُ : (بَغَمَ بُغَاماً)[2] ، وقد ينفردُ (فَعِيلٌ) ؛ نحوُ : (صَهَلَ صَهِيلاً) ، واطَّردَ انفرادُ (فُعَالٍ) في الرُّغَاء ، و(فَعِيلٍ) في السَّير ، واطَّردَ في الولايات والحِرَف : (فِعَالةٌ) انتهىٰ « تصريح »[3] .

* قوله : (أو فُعَالَا) بضمِّ الفاء ، زاد الأُشْمُونيُّ : (أو فَعِيلاً) ؛ أخذاً مِنْ

---

* قوله : (وسَفَرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : (وأَمَرَ إمارةً) .

* قوله : (واطَّردَ انفرادُ « فُعَالٍ » في الرُّغَاء) ؛ أي : الصوتِ ؛ أي :

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٧) .
(٢) البُغَامُ : صياحُ الظبية إلىٰ ولدها بأرخم ما يكون .
(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٤) .

٤٤٤ـ فأَوَّلٌ لِذي ٱمتِناعٍ كـ (أَبَىٰ)   والثانِ للذي ٱقْتَضَىٰ تَقَلُّبا
٤٤٥ـ للدَّا (فُعَالٌ) أو لصوتٍ . . . .

قولِهِ : (وشَمَلْ سَيْراً . . .) إلىٰ آخره[1] .

❁ قوله : (كـ« أَبَىٰ ») بمعنى : امتنعَ ؛ فهو لازمٌ ، وهو مُرادُ الناظم ، لا بمعنىٰ : كَرِهَ ، فاندفع الاعتراضُ : بأَنَّهُ مُتعدٍّ وكلامُنا في اللازم ، قال في « المصباح » : (أَبَى الرجلُ يَأْبىٰ إباءً ـ بالكسر والمدِّ ـ وإباءةً : امتنعَ)[2] ، وفي « التصريح » : (أَبَيْتُ الشيءَ ؛ أي : كَرِهتُهُ)[3] .

❁ قوله : (تَقَلُّبَا) المُرادُ بالتقلُّب : الحركةُ المُشتمِلةُ على اهتزازٍ واضطرابٍ ، لا مُطلَقُ الحركة ؛ فلا انتقاضَ بـ(قام قِياماً) ، و(قَعَدَ قُعُوداً) ، و(مشىٰ مَشْياً) ، كما يُؤخَذُ مِنَ « ابن قاسم »[4] .

❁ قوله : (للدَّا « فُعَالٌ ») ؛ . . . .

المُطَّرِدُ والكثيرُ أنْ يكونَ (فُعَالٌ) وحدَهُ في الصوت ، وأمَّا (فَعِيل) فهو قليلٌ في الصوت ، وقولُهُ : (و« فَعِيلٍ » في السَّير) ؛ أي : واطَّرَدَ (فَعِيل) في السير .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٤٧ـ٣٤٨) .
(٢) المصباح المنير (١/ ٣) .
(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٣) .
(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٠) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٤٤٨) .

. . . . وشَمَلْ سَيْراً وصَوْتاً (الفَعِيلُ) كـ (صَهَلْ)

يأتي مصدرُ (فَعَلَ) اللازمِ علىٰ (فُعُولٍ) قياساً ؛ فتقولُ : (قَعَدَ قُعُوداً) ،

أي : لمصدرِ الفعلِ ذي الدَّاء ؛ أي : الدالِّ على الداء ؛ أي : المرضِ ، وقولُهُ : (أو لصوتٍ) ؛ أي : لفعلٍ دالٍّ علىٰ صوتٍ . انتهىٰ « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (وشَمَلْ) بفتح الميم وكسرِها ، وينبغي أنْ يُقرَأَ هنا بالفتح ؛ حَذَراً مِنْ عيب السِّناد ؛ وهو اختلافُ حركةِ الحرفِ الذي قبلَ الرَّوِيِّ المُقيَّد . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[2] .

❀ قوله : (سَيْراً وصَوْتاً) ؛ أي : مصدرَ ذي السيرِ والصوتِ ؛ أي : الفعلِ الدالِّ عليهما ، وقولُهُ : (كـ « صَهَلْ ») ؛ أي : مُوازِنِهِ . انتهىٰ « ابن قاسم »[3] .

❀ قوله : (أي : لمصدرِ الفعلِ) لا حاجةَ لتقدير هٰذا المضافِ ، كما لا يخفىٰ .

❀ قوله : (أي : مُوازِنِهِ) لا حاجةَ لتقدير هٰذا المضافِ ، بل (صَهَلَ) نَفْسُهُ مثالٌ للفعل الدالِّ على الصوت .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٢٨) ، وقوله : (لفعل) ؛ أي : لمصدر فعلٍ .

(٢) انظر « حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٤٤٩) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٢٨) .

و(غَدَا غُدُوّاً) ، و(بَكَرَ بُكُوراً) .

وأشار بقوله : (ما لم يَكُنْ مُستوجِباً « فِعالًا » . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إنَّما يأتي مصدرُهُ علىٰ (فُعُولٍ) إذا لم يستحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ علىٰ (فِعَالٍ) ، أو (فَعَلَان) ، أو (فُعَال) .

فالذي استحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ علىٰ (فِعَالٍ) : هو كلُّ فعلٍ دلَّ على امتناعٍ ؛ كـ (أَبىٰ إِبَاءً) ، و(نَفَرَ نِفَاراً) ، و(شَرَدَ شِرَاداً) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (فأوَّلٌ لذي ٱمتِناعٍ) .

والذي استحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ علىٰ (فَعَلَان) : هو كلُّ فعلٍ دلَّ علىٰ تقلُّبٍ ؛ نحوُ : (طافَ طَوَفَاناً) ، و(جالَ جَوَلَاناً) ، و(نَزَا نَزَوَاناً) ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (والثانِ للذي ٱقتضىٰ تقلُّبَا) .

❁ قوله : (وشَرَدَ) ؛ بمعنىٰ : نَفَرَ .

❁ قوله : (وجالَ) في « المصباح » : (جالَ الفرسُ في المَيْدان : قَطَعَ جوانبَهُ ، والجُول : الناحيةُ ، والجمعُ : « أَجْوَالٌ » ؛ مثلُ « قُفْلٍ وأَقْفال » ؛ فكأنَّ المعنىٰ : قَطَعَ الأَجْوَالَ ؛ وهي النواحي ، وجالَ في البلاد : طافَ غيرَ مُستقِرٍّ فيها) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

❁ قوله : (ونَزَا) بالنون والزاي ؛ يُقالُ : (نَزَا الفحلُ نَزْواً ـ مِنْ باب « قَتَلَ » ـ ونَزَوَاناً) : وَثَبَ ، والاسمُ : (النُّزَاء) بالكسر والضمِّ مع المدِّ ؛

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٥٩) .

والذي استحقَّ أنْ يكونَ مصدرُهُ علىٰ (فُعَالٍ) : هو كلُّ فعلٍ دلَّ علىٰ داءٍ ، أو صوتٍ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (سَعَلَ سُعَالاً) ، و(زُكِمَ زُكَاماً) ، و(مَشَىٰ بطنُهُ مُشَاءً)[1] ، . . . .

يُقالُ ذلك في الحافرِ والظِّلْفِ والسِّباع . انتهىٰ « مصباح »[2] .

❀ قوله : (و« زُكِمَ زُكَاماً ») اعتُرِضَ التمثيلُ به مِنْ وجهَينِ :

الأوَّلُ : أنَّهُ لم يُسمَعْ إلا مبنيّاً للمفعول .

والثاني : أنَّ بناءَهُ للمفعول يستلزمُ كونَهُ مُتعدِّياً والكلامُ في اللازم .

وأُجِيبَ عن الأوَّل : بأنَّهُ مبنيٌّ للفاعل بحسَبِ الأصل ؛ فأصلُهُ : (زَكَمَ) وإن لم يُنطَقْ بهـٰذا الأصل .

وعن الثاني : بأنَّ بناءَهُ للمفعول لا يستلزمُ كونَهُ مُتعدِّياً ؛ بدليلِ أنَّهُ يَطلُبُ فاعلاً لا نائبَ فاعل ؛ علىٰ أنَّ المُرادَ بكونه مبنيّاً للمفعول : . . . .

❀ قوله : (أنَّهُ لم يُسمَعْ إلا مبنيّاً للمفعول) ؛ أي : والكلامُ في صيغة المبنيِّ للفاعل ، لا في صيغة المبنيِّ للمفعول ؛ بدليلِ قولِهِ : (« وفَعَلَ » اللازمُ مثلُ « قَعَدَا ») .

❀ قوله : (وإن لم يُنطَقْ بهـٰذا الأصل) مُفادُ كلام « القاموس » : أنَّهُم نطقوا بـ (زَكَمَهُ) ، لـٰكن لا نُسلِّمُ كونَهُ أصلاً لـ (زُكِمَ) .

❀ قوله : (لا يستلزمُ كونَهُ مُتعدِّياً) ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ (مَرَّ) لازمٌ ومع ذلك يُبنىٰ للمفعول حقيقةً ؛ فالبناءُ للمفعول لا يُنافي اللزومَ الذي الكلامُ فيه .

وقولُهُ : (بدليلِ أنَّهُ يَطلُبُ فاعلاً . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ : تأخيرَ

---

(1) يُقالُ : مشىٰ بطنُهُ : إذا لان ما فيه .

(2) المصباح المنير (٢/ ٨٢٥) .

ومثالُ الثاني : (نَعَبَ الغُرابُ نُعَاباً) ، و(نَعَقَ الراعي نُعَاقاً) ، و(أَزَّتِ القِدْرُ أُزَازاً) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (للدَّا « فُعَالٌ » أو لصوتٍ) .

أنَّهُ علىٰ صورة المبنيِّ للمفعول ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ للفاعل ، لـٰكن أتىٰ علىٰ صورة المبنيِّ للمفعول ، ومثلُهُ : (نُتِجَتِ الشاةُ) ؛ فـ(الشاةُ) : فاعلٌ لا نائبُ فاعل .

❀ قوله : (نَعَبَ) بالعين المُهمَلة ؛ بمعنىٰ : نَعَقَ .

❀ قوله : (وأَزَّتِ القِدْرُ) ؛ أي : غَلَتْ .

هـٰذا بعدَ الترقِّي ، هـٰذا كلُّهُ إذا جُعِلَ قولُهُ : (علىٰ أنَّ . . .) إلىٰ آخره تَرَقِّياً ، أمَّا إذا جُعِلَ تقييداً ؛ أي : بناءً علىٰ أنَّ . . . إلىٰ آخره . . فالأمرُ ظاهرٌ .

❀ قوله : (أنَّهُ علىٰ صورة المبنيِّ للمفعول . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمعنىٰ على البناء للفاعل ؛ كما في (جُنَّ) ، وإن وَرَدَ (زُكِمَهُ) ؛ فيكونُ المعنىٰ أنَّهُ قام به الزكامُ ، لا أنَّهُ أُوقِعَ عليه الزكامُ ، كما أنَّ المعنىٰ في (جُنَّ) أنَّهُ قام به الجنونُ ، لا أنَّهُ أُوقِعَ عليه الجنون ، وكونُ المعنى الذي يُرادُ منه هو ذلك . . مرجعُهُ مُشافهةُ الأئمَّةِ الذين حكموا بذلك للعرب ، وأخذُهُم ذلك عنهم .

وبعضُهُم يجعلُ المعنىٰ في المبنيِّ للمفعول مِنْ نحو (جُنَّ) . . معنى المبنيِّ للمفعول حقيقةً ، ولعلَّهُ أَخَذَ بظاهر البناء للمفعول ، أو أَخَذَ عن العرب أيضاً ، ولا مانعَ مِنِ اختلاف العرب في ذلك .

❀ قوله : (ومثلُهُ : « نُتِجَتِ الشاةُ ») ؛ أي : (وجُنَّ) كما علمتَ ، و(عُنِيَ بحاجتك) ؛ أي : اعتنىٰ ، و(زُهِيَ علينا) ؛ أي : تكبَّر ، و(سُقِطَ في يده) ؛ أي : نَدِمَ ؛ فهـٰذه ستةُ أفعالٍ مبنيَّةٌ للمفعول صورةً ، وقد علمتَ أنَّ

وأشار بقوله : (وشَمَلْ سَيْراً وصَوْتاً « الفَعِيلُ ») : إلىٰ أنَّ (فَعِيلاً) يأتي مصدراً لِمَا دلَّ علىٰ سيرٍ ، ولِمَا دلَّ علىٰ صوت ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (ذَمَلَ ذَمِيلاً) ، و(رَحَلَ رَحِيلاً) ، ومثالُ الثاني : (نَعَبَ نَعِيباً) ، و(نَعَقَ نَعِيقاً) ، و(أَزَّتِ القِدْرُ أَزِيزاً) ، و(صَهَلَتِ الخيلُ صَهِيلاً)(١) .

٤٤٦ـ (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ (فَعُلَا) كَـ (سَهُلَ الأمرُ) و(زيدٌ جَزُلَا)

إذا كان الفعلُ علىٰ (فَعُلَ) ـ ولا يكونُ إلا لازماً ـ . . يكونُ مصدرُهُ علىٰ

---

* قوله : (ذَمَلَ) بالذال المُعجَمة : هو السيرُ اللَّيِّنُ ، كما في « القاموس »(٢) .

* قوله : (فُعُولَةٌ فَعَالَةٌ . . .) إلىٰ آخره : إنْ أراد التخييرَ فبعيدٌ ،

بعضَهُم يجعلُ المعنىٰ فيها معنى المبنيِّ للمفعول حقيقةً .

* قوله : (فبعيدٌ) ؛ أي : لأنَّهُ يَقتضِي جوازَ (سُهُولةٍ) و(سَهَالةٍ) في (سَهُلَ) ، وجوازُ (سَهَالةٍ) في (سَهُلَ) بعيدٌ .

---

(١) أفاد بهٰذا مع ما مرَّ : أنَّهُ قد يجتمعُ في الصوت (فَعِيلٌ) و(فُعَالٌ) ، ومنه : (صَرَخ صُرَاخاً) و(صَرِيخاً) ، وينفرد (فَعِيلٌ) ؛ كـ (صَهَلَ صَهِيلاً) ، ولم يُمثِّلْ لانفراد (فُعَال) ؛ كـ (بَغَمَ الظبيُ بُغَاماً) ؛ بمعنىٰ : صَوَّتَ ، أمَّا الداء : فيختصُّ به (فُعَالٌ) ، والسير : فيختصُّ به (فَعِيلٌ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٥٣) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٣٦٧) .

وإلا لَزِمَ الوقفُ على السماع . انتهى « ابن قاسم »[1] .

وكلامُ الشارحِ الآتي يَدُلُّ على أنَّهُما على التوزيع ، وكذا تمثيلُ المُصنِّف ؛ لأنَّهُ قال : (كـ « سَهُلَ الأمرُ ») ، ومصدرُهُ (سُهُولَةٌ) ، وقال : (و« زيدٌ جَزُلَا ») ، ومصدرُهُ (جَزَالَةٌ) ، وقد ذَكَرَ في « شرح لاميَّة الأفعال » ضابطاً ؛ وهو : أنَّ المصدرَ : (فُعُولَةٌ) إذا كان الوصفُ على (فَعْلٍ) ؛ كـ (سَهْلٍ) ، و(فَعَالَةٌ) إذا كان على (فَعِيلٍ) ؛ كـ (ظَرِيفٍ)[2] .

وقوله : (وإلا لَزِمَ الوقفُ على السماع) ؛ أي : وقد لا يحصلُ ؛ فلا معنى لكون المصادرِ المذكورةِ قياسيَّةً .

ويُجابُ عن ذلك : بأنَّ المُرادَ : أنَّ كلّاً منهما مصدرٌ قياسيٌّ لـ (فَعُلَ) مضموم العين ، فإذا وردا فذاك ، أو أحدُهُما اقتُصِرَ عليه ، أو لم يَرِدْ واحدٌ منهما خُيِّرَ بينهما ، فأيَّهُما نطقتَ به جاز ، ولا بُعْدَ في ذلك ، لكنَّ القياسَ هنا لا بالمعنى الذي في كلام المُصنِّف وبيَّنه المُحشِّي سابقاً ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (وقد ذَكَرَ في « شرح لاميَّة الأفعال » ضابطاً . . .) إلى آخره : هـٰذا الضابطُ أغلبيٌّ ؛ فإنَّ (ضَخُمَ) وصفُهُ على (فَعْل) ، ومصدرُهُ (ضَخَامة) لا (ضُخُومة) ، و(مَلُحَ) ـ أي : صارَ مالحاً ـ مصدرُهُ (مُلُوحة) ، وليس وصفُهُ على (فَعْل) ولا (فَعِيل) .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٢٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٢٨) .

(٢) شرح ابن الناظم على لامية الأفعال (ص٧٣) .

(فُعُولَةَ) ، أو على (فَعَالَةَ) ؛ فمثالُ الأوَّلِ : (سَهُلَ سُهُولةً) ، و(صَعُبَ صُعُوبةً) ، و(عَذُبَ عُذُوبةً) ، ومثالُ الثاني : (جَزُلَ جَزَالةً) ، و(فَصُحَ فَصَاحةً) ، و(ضَخُمَ ضَخَامةً) .

٤٤٧ـ وما أَتَىٰ مُخالِفاً لِمَا مَضَىٰ　　فبابُهُ النَّقْلُ كـ (سُخْطٍ) و(رِضَا)

❁ قوله : (وضَخُمَ) ؛ أي : عَظُمَ .

❁ قوله : (فبابُهُ النَّقْلُ) ؛ أي : قاعدةُ مصدرِهِ السماعُ .

❁ قوله : (كـ « سُخْطٍ » و« رِضَا ») نَظَّرَ فيه ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُما يُستعمَلانِ

❁ قوله : (نَظَّرَ فيه ابنُ قاسمٍ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ قولَ المُصنِّفِ : (لِمَا مضىٰ) معناه : ما مضىٰ مِنَ المصادرِ القياسيَّةِ للفعل الثلاثيِّ مُتعدِّياً أو لازماً ؛ فليس هـٰذا في اللازم فقط ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ : لا نُسلِّمُ أنَّهُما مُتعدِّيان ، بل هما لازمان ، وقولُهُم : (سَخِطَهُ) و(رَضِيَهُ) على التوسُّع بإسقاط الجار ، والأصلُ : (سَخِطَ عليه) ، و(رَضِيَ عنه) ، فهـٰذا النَّظَرُ مِنِ ابنِ قاسمٍ لا وجهَ له أصلاً في كلام المُصنِّف .

نعم ؛ يَرِدُ علىٰ قولِ الأُشْمُونيِّ : (إنَّ قياسَ مصدرِهما « فَعَل » بفتحتَينِ)[1] ؛ فإنَّ ذلك يَقتضِي أنَّهُما لازمان ، وليس كذلك ، ويُجابُ عن الأُشْمُونيِّ بما تقدَّم في قولنا : (علىٰ أنَّهُ قد يُقال. . .) إلىٰ آخره[2] ، تأمَّلْ .

---

(١) شرح الأشموني (٢/٣٤٨) .

(٢) تقدم في هـٰذه القولة .

يعني : أنَّ ما سَبَقَ ذِكْرُهُ في هـٰذا الباب هو القياسُ الثابت في مصدرِ الفعلِ الثُّلاثيِّ ، وما وَرَدَ علىٰ خلاف ذلك . . فليس بمَقِيسٍ ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع ؛ نحوُ : (سَخِطَ سُخْطاً) ، و(رَضِيَ رِضاً) ، و(ذَهَبَ ذَهَاباً) ، و(شَكَرَ شُكْراناً)[1] ، و(عَظُمَ عَظَمَةً) .

مُتعدِّيَينِ ؛ فيُقالُ : (رَضِيَهُ) و(سَخِطَهُ) ، فكيف يَعُدُّهُما مِنَ اللازم ؟[2] .

وقد يُقال : إنَّهُما يُستعملانِ أيضاً لازمَينِ ، كما صرَّح به في « المصباح »[3] .

❊ قوله : (نحوُ : سَخِطَ سُخْطاً ، ورَضِيَ . . .) إلىٰ آخره : القياسُ : (سَخَطاً) بفتح السين والخاء ، و(رَضاً) بفتح الراء .

❊ قوله : (ذَهَاباً) بفتح الذال ، قياسُهُ : (ذُهُوباً) بضمِّها .

❊ قوله : (شُكْراناً) قياسُهُ : (شَكْراً) بفتح الشين وسكونِ الكاف .

❊ قوله : (عَظَمَةً) قياسُهُ : (عُظُومة) ، أو (عَظَامة)[4] .

❊ قوله : (بفتح السين . . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ أنَّهُ مصدرُ اللازمِ .

❊ قوله : (قياسُهُ : « ذُهُوباً » بضمِّها) فيه : أنَّهُ دالٌّ على السير ؛ فقياسُ مصدرِهِ : (ذَهِيبٌ) علىٰ وزن (فَعِيل) .

---

(١) في (هـ) : (شُكْراً) بدل (شكراناً) ، وكلاهما صحيح .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٨) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٣١٢ ، ٣٦٦) ، وانظر « تنوير الحالك » (ق/ ١٧٧) .

(٤) وهـٰذا الأخير لا يدخل تحت الضابط المنقول سابقاً في (٤/ ٨٥) عن « شرح لامية الأفعال » .

٤٤٨ـ وغيـرُ ذي ثـلاثـةٍ مَقِيـسُ مصـدرُهُ كـ (قُـدِّسَ التقـديـسُ)

❁ قوله : (وغيرُ ذي ثلاثةٍ . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأٌ ، و(مَقِيسُ) : خبرُهُ ، و(مصدرُهُ) : نائبُ فاعلٍ ، ويجوزُ كونُهُ مبتدأً مُؤَخَّراً ، و(مَقِيس) خبرٌ مُقدَّم ، والجملةُ خبرُ (غيرُ) ، والرابطُ : الضميرُ في (مصدره) ، والتقديرُ : (وغيرُ ذي الثلاثةِ مصدرُهُ مَقِيسٌ) ، كذا قاله المُعرِبُ[١] .

وفي « الفارِضيِّ » : (أنَّ « مَقِيسُ » مصدرٌ ميميٌّ مبتدأٌ ثانٍ مضافٌ إلىٰ

❁ قوله : (كذا قاله المُعرِبُ) ، وفيه : أنَّ هـٰذا الإعرابَ بوجهَيهِ يقتضِي : أنَّ مصدرَ غيرِ الثُّلاثيِّ مَقِيسٌ دائماً ، وليس كذلك ؛ بدليل قولِهِ : (واجعلْ مَقيساً ثانياً لا أوَّلا) ، وقولِهِ : (وغيرُ ما مرَّ السماعُ عادَلَهْ) ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ مُرادَهُ : أنَّ كلَّ فعلٍ غيرِ ثلاثيٍّ لا بدَّ له مِنْ مصدرٍ مَقِيسٍ ، كما فسَّره الأُشْمُونيُّ بذلك[٢] .

هـٰذا إذا كان (كقُدِّسَ . . .) إلىٰ آخره خبراً لمحذوف ، أمَّا إذا جُعِلَ حالاً فلا يَرِدُ ما ذكر ؛ إذ المعنىٰ : وغيرُ الثُّلاثيِّ حالَ كونِهِ كـ (قُدِّسَ التقديسُ) . . مصدرُهُ مَقِيسٌ ، والمُرادُ : المصدرُ المذكورُ إنْ وَرَدَ لِمَا ذكر مصادرُ سماعيَّةٌ ، وإلا فلا حاجةَ للتقييد بالمصدر المذكور .

❁ قوله : (وفي « الفارِضيِّ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا وإن لم يَرِدْ عليه

---

(١) تمرين الطلاب (ص٩٤) .

(٢) شرح الأشموني (٢/٣٤٩) .

. . . .

« مصـدره » ، و« التقـديسُ » : خبـرُ الثـانـي ، والجملـةُ : خبـرُ الأوَّل ،

ما وَرَدَ على المُعرِب . . إلا أنَّهُ يَرِدُ عليه : أنَّهُ لا يستقيمُ العطفُ في قوله : (وزَكِّهِ تزكيةً . . .) إلىٰ آخره ، فيُحتاجُ إلىٰ جَعْله مُستأنفاً ، وهو بعيدٌ جدّاً .

وقيل : إنَّ (مَقِيس) بمعنىٰ (قياس) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(مصدره) : مضافٌ إليه ، و(كقُدِّس . . .) إلىٰ آخره : خبرُ الثاني ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل ، وما بعدَهُ مِنْ قوله : (وزكِّهِ . . .) إلىٰ آخره . . معطوفٌ عليه ، و(التقديسُ) حينئذ : نائبُ فاعلِ (قُدِّس) ؛ أي : وغيرُ الثُّلاثيِّ قياسُ مصدرِهِ كائنٌ كـ (قُدِّسَ التقديسُ) و(زكِّهِ) . . . إلىٰ آخره ؛ أي : كائنٌ كـ (التقديس) مِنْ (قُدِّسَ) ، و(التزكيةِ) مِنْ (زَكِّهِ) ، و(الاستخراجِ) مثلاً مِنِ (استخرجَ) ، كما يُفهِمُهُ قولُهُ : (وما يَلِي الآخِرُ . . .) إلىٰ آخره .

ولا يخفىٰ أنَّهُ يُحتاجُ بعدَ هـٰذا التكلُّفِ إلىٰ تكلُّف يدفعُ أنَّ العبارةَ تَقتضِي علىٰ هـٰذا الوجه : أنَّ كلَّ فعلٍ غيرِ ثُلاثيٍّ قياسُ مصدرِهِ كائنٌ كهـٰذه المصادر كلِّها ؛ بأنْ يُقالَ[1] : المُرادُ : الحُكْمُ على المجموع بأنَّ قياسَ مصدرِهِ كائنٌ كهـٰذه المصادر ، ويُرتكَبَ التوزيعُ .

ويصحُّ أنَّ (مَقِيسُ مصدرُهُ) : مبتدأٌ وخبر ، أو شِبْهُ فعل ونائبُ فاعلٍ ، خبرٌ عن (غير) ، وقولُهُ : (كقُدِّس . . .) إلىٰ آخره : حالٌ من (غير) ؛ أي : غيرُ الفعلِ الثلاثيِّ حالَ كونِهِ كـ (قُدِّس) . . . إلىٰ آخر الأبياتِ . . مقيسٌ مصدرُهُ المذكور في الأمثلة إنْ وَرَدَ غيرُهُ سماعاً ، أو مصدرُهُ لا بقيد الذِّكْرِ إن

(١) الباء في (بأن يُقال) تصويرٌ للتكلُّف .

٤٤٩ـ و(زَكِّـهِ تَـزْكِيَـةً) و(أَجْمِـلَا   إِجْمَـالَ مَـنْ تَجَمُّـلاً تَجَمَّـلَا)

والتقديرُ : والفعلُ غيرُ الثُّلاثيِّ كـ « قُدِّسَ » مصدرُهُ « التقديسُ ») انتهىٰ[١] .

فيجوزُ في (مصدره) الجرُّ والرفعُ[٢] .

❀ قوله : (إِجْمَالَ) مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع ؛ لأَنَّهُ مضافٌ إلىٰ (مَنِ) الموصولةِ ، و(تَجَمُّلاً) بضمِّ الميم : مصدرٌ مُقدَّمٌ علىٰ عامله ؛ وهو (تَجَمَّلَا) بفتحها[٣] .

لم يَرِدْ غيرُهُ سماعاً ، أو المعنىٰ : أنَّ كلَّ فعلٍ مِنْ ذلك لا بدَّ له مِنْ مصدرٍ مقيس .

ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ علىٰ كلِّ وجهٍ فيه جرُّ (مصدره) : أنَّهُ مُخالِفٌ للرواية ، كما هو ظاهرُ كلامِهِم ، فتنبَّهْ[٤] .

❀ قوله : (والتقديرُ : والفعلُ . . .) إلىٰ آخره : سَقَطَ مِنْ كلامه لفظُ (قياس) ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٢) .

(٢) والمشهور روايةً : الرفع .

(٣) وهو فعلٌ ماضٍ فاعلُهُ ضميرُ (مَنْ) ، والجملةُ صلتُها . « خضري » (٢/ ٥٥٤) .

(٤) وقد صرَّح بالرفع الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٣٤٢) ، وابن جابر في « شرحه » (ق/ ٢٥٠) ، والمكودي في « شرحه » (ص ١٨٧) ، والشيخ خالد في « التمرين » (ص٩٤) ، وصرَّح الفارضي في « شرحه » (ق/ ١٠٢) بالجر فقط نقلاً عن أبي حيان .

٤٥٠ـ و(ٱستَعِذِ ٱستِعاذةً) ثمَّ (أَقِمْ إقامةً) وغالباً ذا التا لَزِمْ

وكان حقُّهُ : ألَّا يذكرَ (تَجَمُّلاً) ؛ لدخوله تحت الضابطِ الآتي في قوله : (وضُمَّ ما يَربَعُ . . .) إلىٰ آخره .

ويُجابُ عنه : بأنَّ الناظمَ لم يَقصِدْ به بيانَ مصدر (تَفَعَّلَ) ، وإنَّما ذَكَرَهُ تتميماً لمعنىٰ ما قبلَهُ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

أو يُقالُ : ذِكْرُهُ هنا مِنْ باب ذِكْرِ الخاصِّ قبلَ العامِّ .

❁ قوله : (وغالباً ذا التا لَزِمْ) ظاهرُهُ تناقضٌ ؛ إذ الغَلَبةُ تَقتضِي عدمَ اللُّزُوم ، واللُّزُومُ يُنافي الغَلَبةَ .

ويُجابُ : بأنَّ هـٰذا بيانٌ لِمَا وَقَعَ مِنَ العرب ، وحاصلُهُ : أنَّ التاءَ لم تنفكَّ عن هـٰذه الصِّيغةِ في أكثر استعمالِهم ؛ فاللُّزُومُ بمعنىٰ عَدَم الانفكاكِ في استعمالهم ، وهـٰذا لا يُنافي التقييدَ بالغَلَبة . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❁ قوله : (ذا التا لَزِمْ) ذا : مبتدأٌ ، والإشارةُ به : إلىٰ مُعتلِّ العين ؛ كـ (أَقِمْ إقامةً) ، وخبرُهُ : (لَزِمْ) ، و(التا) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (لَزِمْ) ، والذي ارتضاه المُعرِبُ : جَعْلُ (ذا) مبتدأً ، والتاءُ مبتدأً ثانٍ ، وجملةُ (لَزِمْ) خبرُ الثاني ، وهو وخبرُهُ خبرٌ عن الأوَّل ، والرابطُ محذوفٌ ، تقديرُهُ :

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٩) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٢٨) .

٤٥١ـ وما يَلِي الآخِرُ مُدَّ وٱفْتَحَا   مَعْ كسرِ تِلْوِ الثَّانِ ممَّا ٱفْتُتِحَا
٤٥٢ـ بهمزِ وَصْلٍ كـ (ٱصْطَفَىٰ) وضُمَّ ما   يَربَعُ . . . .

(وهـٰذا المصدرُ التاءُ لَزِمَتْهُ غالباً)(١) .

❁ قوله : (وما يَلِي الآخِرُ) ؛ أي : وما يَلِيهِ الآخِرُ مُدَّ . . . إلىٰ آخره ؛ فـ(ما) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(مُدَّ) ، و(الآخِرِ) بالرفع : فاعلُ (يَلِي) ، والجملةُ : صِلَةُ الموصول ، والعائدُ : محذوفٌ .

قيل : هـٰذا شاملٌ لـ (استَعِذِ استعاذةً) ؛ لأنَّ أصلَهُ : (استِعْوَاذاً) ؛ فيكونُ ذِكْرُهُ قبلُ مُكرَّراً مع هـٰذا .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّهُ ذُكِرَ أوَّلاً ؛ لمناسبةِ نحوِ (إقامة) في لزوم التاءِ في الغالب ، وهنا لا مِنْ حيثُ ذلك ، وهو ظاهرٌ(٢) .

❁ قوله : (مَعْ كسرِ) مُتعلِّقٌ بـ(مُدَّ) ، قاله المَكُوديُّ(٣) ، وكذا (ممَّا افتُتِحا) ، و(ما) : موصولٌ .

❁ قوله : (بهمزِ وَصْلٍ) مُتعلِّقٌ بـ(افتُتِحَ) ؛ ففيه التضمينُ .

❁ قوله : (يَربَعُ) بفتح أوَّلِهِ وثالثِهِ ؛ مِنْ (رَبَعْتُ القومَ أَربَعُهُم) : إذا

. . . .

(١) تمرين الطلاب (ص٩٥) .
(٢) في هامش (ج) : (أو يُقالُ : ذِكْرُهُ هناك مِنْ ذِكْرِ الخاصِّ قبل العامِّ . انتهىٰ) .
(٣) شرح المكودي على الألفية (ص١٨٨) .

صيَّرتُهُم أربعةً . انتهىٰ « مُعرِب »[1] .

❀ قوله : (في أمثالِ « قد تَلَمْلَمَا ») الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (ضُمَّ) ، و(أمثال) : مضافٌ إلىٰ قوله : (تَلَمْلَمَا) ، ومعناهُ في الأصل : الاجتماعُ ، والمُرادُ : المُماثلةُ في الحَرَكات والسَّكَنات وعددِ الحروف وإن لم يكنْ مِنْ بابه ، كما في « التصريح »[2] .

❀ قوله : (والمُرادُ : المُماثلةُ في الحَرَكات . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وفي البَدْءِ بتاء المطاوعة وشِبْهِها .

وقولُهُ : (وإن لم يكنْ مِنْ بابه) ؛ وذلك تسعةُ أوزان ؛ فمُرادُ المُصنِّف بقوله : (أمثالِ قد تَلَمْلَمَا) : (تَلَمْلَمَ) ونحوُهُ مِنْ بقيَّة الأوزان العشرة ؛ وهي :

- (تَفَعَّلَ) ؛ كـ (تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً) .
- و(تفاعَلَ) ؛ كـ (تغافَلَ تَغَافُلاً) .
- و(تَفَعْلَلَ) ؛ كـ (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً) .
- و(تَفَيْعَلَ) ؛ كـ (تَبَيْطَرَ تَبَيْطُراً) .

(١) تمرين الطلاب (ص٩٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٧٦) .

. . . .

. . . .

ـ و(تَمَفْعَلَ) ؛ كـ (تَمَسْكَنَ تَمَسْكُناً) .

ـ و(تَفَوْعَلَ) ؛ كـ (تَجَوْرَبَ تَجَوْرُباً) .

ـ و(تَفَعْنَلَ) ؛ كـ (تَقَلْنَسَ تَقَلْنُساً) .

ـ و(تَفَعْوَلَ) ؛ كـ (تَرَهْوَكَ تَرَهْوُكاً) ؛ قال في « القاموس » : (الرَّهْوَكَةُ : استرخاءُ المفاصلِ في المشي ، ومرَّ يَتَرَهْوَكُ ؛ كأنَّهُ يموجُ في مِشْيته) انتهىٰ[١] .

ـ و(تَفَعْلَتَ) ؛ كـ (تَعَفْرَتَ تَعَفْرُتاً) .

ـ و(تَفَعْلَىٰ) ؛ كـ (تدلَّىٰ تَدَلِّياً) ، و(تَدَانىٰ تَدَانِياً) ، و(تَسَلْقَىٰ تَسَلْقِياً) ؛ أي : استلقىٰ علىٰ ظهره ؛ مطاوعَ (سَلْقَيْتُهُ) ؛ أي : أَلقيتُهُ علىٰ ظهره ، كما في « القاموس »[٢] .

فكلُّ ذلك بضمِّ رابعِهِ ، لكن قُلِبتْ ضمةُ الأخير كسرةً ؛ لمناسبة الياء ، كما ذَكَرَهُ بعضُ الأفاضل وغيرُهُ[٣] ، لكنَّ صريحَ كلامِ الأُشْمُونيِّ : أنَّ اللامَ ياءٌ في (تدلَّىٰ) وما بعده[٤] ؛ فالوجهُ أنْ يُقالَ : إنَّ (تدلَّىٰ) معتلُّ اللام مِنْ

---

(١) القاموس المحيط (٣/ ٢٩٥) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢٣٩) .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٥٥) .

(٤) شرح الأشموني (٢/ ٣٥٠) .

ذَكَرَ في هٰذه الأبياتِ مصادرَ غيرِ الثُّلاثيِّ ، وهي مَقِيسةٌ كلُّها .

فما كان علىٰ وزنِ (فَعَّلَ) : فإمَّا أنْ يكونَ صحيحاً ، أو مُعتلّاً .

فإن كان صحيحاً : فمصدرُهُ علىٰ (تَفْعِيلٍ) ؛ نحوُ : (قَدَّسَ تَقْدِيساً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾ [النساء : ١٦٤] ، ويأتي أيضاً علىٰ (فِعَّالٍ) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ وَكَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِنَا كِذَّابٗا ﴾ [النبأ : ٢٨] ، وعلىٰ (فِعَالٍ) بتخفيف العين[١] ، وقد قُرِئَ : (وكذَّبوا بآياتنا كِذَاباً) بتخفيف الذال[٢] .

وإن كان مُعتلّاً : فمصدرُهُ كذلك ، لٰكن تُحذَفُ ياءُ التفعيلِ ويُعوَّضُ عنها التاءُ ، فيصيرُ مصدرُهُ علىٰ (تَفْعِلَة) ؛ نحوُ : (زكَّىٰ تَزْكِيةً) ، ونَدَرَ مَجيئُهُ علىٰ (تَفْعِيلٍ) ؛ ....

....

(تَفَعَّلَ) ، و(تدانىٰ) معتلُّها مِنْ (تفاعَلَ) ، و(تَسَلْقَىٰ) معتلُّها مِنْ (تَفَعْلَلَ) ؛ فالمُناسِبُ : إبدالُ (تَفَعْلَىٰ) بـ (تَفَعْلَبَ) أو (تَفَعْبَلَ) ؛ كـ (تَجَلْبَبَ تَجَلْبُباً) ؛ أي : لَبِسَ الجِلْبابَ ؛ وهو ثوبٌ أوسعُ مِنَ الخمار ودونَ الرِّداء ، فتدبَّرْ .

---

(١) ويأتي أيضاً علىٰ (تَفْعِلَةَ) قليلاً ؛ كـ (جَرَّبَ تَجْرِبةً) . « خضري » (٢/ ٥٥٥) .

(٢) قرأ بالتخفيف : سيدنا علي والأعمش وأبو رجاء وعيسىٰ ، وقرأ الكسائي من السورة نفسها : ﴿ لَّا يَسۡمَعُونَ فِيهَا لَغۡوٗا وَلَا كِذَّٰبٗا ﴾ [النبأ : ٣٥] ؛ فقيل : هو مصدر (كَذَّبَ) ، وقيل : مصدر (كَذَبَ) ؛ كـ (كَتَبَ كتاباً) ، وانظر « الدر المصون » (١٠/ ٦٥٩ ، ٦٦٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٦٩) .

كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٦٦ـ باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًا
كما تُنَزِّي شَهْلةٌ صَبِيًّا

وإن كان مهموزاً ـ ولم يذكرْهُ المُصنِّفُ هنا ـ . فمصدرُهُ على (تَفْعِيلٍ) ، وعلى (تَفْعِلَةَ) ؛ نحوُ : (خَطَّأَ تَخْطِيئاً وتَخطِئةً) ، و(جَزَّأَ تَجْزِيئاً وتَجْزِئةً) ، و(نَبَّأَ تَنْبِيئاً وتَنْبِئةً) .

﴿ قوله : (باتَتْ تُنَزِّي. . .) إلى آخره : الذي في « الشواهد الكبرى » : (وهْيَ تُنَزِّي. . .) إلى آخره[2] ؛ أي : تلك المرأةُ تُحرِّكُ دَلْوَها ، والشاهدُ : في (تَنْزِيا) ؛ فإنَّ القياسَ فيه : (تَنْزِيَةٌ) بالياء المُخفَّفة بعدَها تاءُ التأنيث .

و(الشَّهْلَة) بفتح المُعجَمة وسكونِ الهاء : المرأةُ العجوز ، شبَّه يَدَيْها إذا جَذَبَتْ بهما الدَّلْوَ لتخرج مِنَ البئر. . بيَدَي امرأةٍ تُرقِّصُ صبيّاً ، وخصَّ الشَّهْلَةَ ؛ لأنَّها أضعفُ مِنَ الشابّة ؛ فهي تُنَزِّي الصبيَّ باجتهاد .

﴿ قوله : (على « تَفْعِيلٍ » ، وعلى « تَفْعِلَةَ ») ، والثاني أشهرُ . انتهى « فارِضي »[3] .

. . . .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٤٧٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣١٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٦٧ ـ ٨٦٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٤٠) ، و« المساعد » (٢/ ٦٢٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٤٣ـ ١٤٤٤) .

(٢) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٤٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠١) .

وإن كان علىٰ (أَفْعَلَ) : فقياسُ مصدرِهِ علىٰ (إِفْعالٍ) ؛ نحوُ : (أَكْرَمَ إِكْراماً) ، و(أَجْمَلَ إِجْمالاً) ، و(أَعْطىٰ إعطاءً) .

هٰذا إذا لم يكن مُعتلَّ العينِ ، فإن كان مُعتلَّ العينِ : نُقِلَتْ حركةُ عينِهِ إلىٰ فاء الكلمة وحُذِفَتْ ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث غالباً ؛ نحوُ : (أقامَ إقامةً) ، والأصلُ : (إِقْوَاماً) ؛ فنُقلتْ حركةُ الواوِ إلى القاف وحُذفتْ ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث ؛ فصار : (إقامةً) ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (ثمَّ أَقِمْ إقامةً) .

❁ قوله : (وحُذِفَتْ) ؛ أي : بعدَ قَلْبِها ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها ، واستشكالُهُ : بأنَّ شرطَ قَلْبِها ألفاً ألَّا يكونَ بعدَها ألفٌ . يُرَدُّ : بأنَّ هٰذا الشرطَ إنَّما ذَكَرُوهُ في مُعتلِّ اللام ؛ ليخرجَ به نحوُ : (غَزَوَا) و(رَمَيَا) ؛ إذ القلبُ فيه يستلزمُ الحذفَ ، فيلتبسُ بنحوِ (غزا) و(رمىٰ) ، بخلافه في مُعتلِّ العينِ الذي الكلامُ فيه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (بخلافه في مُعتلِّ العينِ الذي الكلامُ فيه) ؛ أي : فتُقلَبُ عينُهُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها وإن كان بعدَها ألفٌ ، هٰذا كلامُهُ ، وهو سهوٌ .

بل الواقعُ : أنَّهُ يُشترَطُ في قلب العين ألفاً : ألَّا يَلِيَها ساكنٌ ، سواءٌ كان ألفاً أو غيرَهُ ؛ ولذلك صحَّتِ العينُ في (بيان) و(طويل) و(خَوَرْنَق) مع تحرُّكِ العينِ وانفتاحِ ما قبلَها .

ويُشترَطُ في قلب اللام ألفاً : ألَّا يَلِيَها ألفٌ أو ياءٌ مُشدَّدة ، بخلافِ ما إذا

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٦١) .

وأشار بقوله : (وغالباً ذا التا لَزِمْ) إلى ما ذَكَرْناهُ ؛ مِنْ أَنَّ تعويضَ التاءِ غالبٌ ، وقد جاء حذفُها ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء : ٧٣][1] .

. . . .

وَلِيَها ساكنٌ آخَرُ ؛ فإنَّهُ لا يَمنَعُ مِنَ القلب .

وكلٌّ ذلك مأخوذٌ مِنْ قول المُصنِّفِ فيما يأتي[2] :

إنْ حُرِّكَ التالي وإنْ سُكِّنَ كَفْ   إعلالَ غيرِ اللامِ وهْيَ لا يُكَفْ
إعلالُها بساكنٍ غيرِ أَلِفْ   أو ياءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

وجلَّ مَنْ لا يسهو !! فالإشكالُ باقٍ ، ولم ينفعْ هٰذا الجوابُ .

والأَوْلىٰ في الجواب أنْ يُقالَ : إنَّما قيل في المصدر المذكورِ : (تحرَّكتْ واوُهُ وانفتح ما قبلَها . . .) إلى آخره وإن لم يُوجَدْ فيه الشرطُ ؛ حملاً له على فعله حيثُ قيل فيه ما ذُكِرَ ؛ وذلك أنَّهُ سُمِعَ المصدرُ مُعلّاً ولم يكن له وجهٌ إلا هٰذا ، بخلافِ نحوِ (بَيَان) ؛ فإنَّهُ لم يُقَلْ فيه ما ذُكِرَ حَمْلاً له علىٰ فعله ؛ لأنَّهُ لم يُسمَعْ مِنَ العرب إعلالُهُ حتىٰ يُتكلَّفَ له هٰذا الوجهُ .

وأمَّا جوابُ ابنِ قاسمٍ : بأنَّ هٰذا الشرطَ ـ وهو تحرُّكُ التالي ـ إنَّما هو فيما يستحقُّ الإعلالَ لذاته ؛ كالفعل ؛ لوجودِ سببِهِ فيه ، بخلاف المصدرِ ؛ فبالحمل عليه[3] . . ففيه : أنَّهُ لا يصحُّ الاحترازُ عن نحو (بَيَان) و(طَوِيل) و(خَوَرْنَق) ؛ لخروجه مِنَ الموضوع ، مع أنَّهُم ذَكَرُوا ذلك في المُحتَرَزات ،

---

(١) وهو مقصور على السماع . « خضري » (٢/ ٥٥٦) .
(٢) انظر (٥/ ٥٣٠ ـ ٥٣٢) .
(٣) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ١٧٧) ، و« حاشية الصبان » (٢/ ٤٦٤) .

وإن كان علىٰ وزن (تَفَعَّلَ) : فقياسُ مصدرِهِ : (تَفَعُّلٌ) بضمِّ العين ؛ نحوُ : (تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً) ، و(تَعَلَّمَ تَعَلُّماً) ، و(تَكَرَّمَ تَكَرُّماً) .

وإن كان في أوَّله همزةُ وصلٍ[1] : كُسِرَ ثالثُهُ وزِيدَ ألفٌ قبلَ آخرِهِ ، سواءٌ كان علىٰ وزن (انْفَعَلَ) ، أم (افْتَعَلَ) ، أم (اسْتَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (انْطَلَقَ انْطِلاقاً) ، و(اصْطَفَى اصْطِفاءً) ، و(اسْتَخْرَجَ اسْتِخْراجاً) ، وهـٰذا معنىٰ قولِهِ : (وما يَلِي الآخِرَ مُدَّ وٱفتحا) .

فإن كان (استفعلَ) مُعتلَّ العينِ : نُقِلَتْ حركةُ عينِهِ إلىٰ فاء الكلمة وحُذِفَتْ ، وعُوِّضَ عنها تاءُ التأنيث لزوماً ؛ نحوُ : (استعاذَ استِعاذةً) ، والأصلُ : (اسْتِعْوَاذاً) ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الواو إلى العين ـ وهي فاء الكلمة ـ وحُذِفَتْ ، وعُوِّضَ عنها التاءُ ؛ فصار : (استعاذةً) ، وهـٰذا معنىٰ قوله : (وٱستَعِذِ ٱستِعاذةً) .

. . . .

ولو كان الحملُ مُقتضياً للإعلال . . لَأُعِلَّ (بَيَان) حملاً له علىٰ فعله مع أنَّهُ لم يُعَلَّ ، إلا أنْ يُقالَ : مُرادُهُ : أنَّ الحَمْلَ مُسوِّغٌ للإعلال فيما سُمِعَ فيه ذلك بغيرِ مُوجِبٍ ؛ فهو تخريجٌ لِمَا سُمِعَ ، فلا يلزمُ إعلالُ (بَيَان) للحمل المذكور ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : ثابتةٌ أصالةً ؛ فخَرَجَ : ما أصلُهُ (تفاعَلَ) أو (تَفَعَّلَ) ؛ فلا يُكسَرُ ثالثُ مصدره ، ولا يُزادُ قبل آخره ألفٌ ؛ كـ (اطَّايَرَ) و(اطَّيَّرَ) ؛ فإنَّ أصلَهُما : (تطايَرَ) و(تَطَيَّرَ) ؛ أُدغِمَتِ التاءُ في الطاء ، وأُتي بهمزة الوصل ؛ فيُقالُ : (اطَّايَرَ يَطَّايَرُ اطَّايُراً) ، أو : (اطَّيَّرَ يَطَّيَّرُ اطَّيُّراً) . « خضري » (٢/٥٥٦) .

ومعنىٰ قولِهِ : (وضُمَّ ما يَربَعُ في أمثالِ « قد تَلَمْلَمَا ») : أنَّ كلَّ فعلٍ يكونُ علىٰ وزنِ (تَفَعْلَلَ) . . فإنَّ مصدرَهُ يكونُ علىٰ (تَفَعْلُل) بضمِّ رابعه ؛ نحوُ : (تَلَمْلَمَ تَلَمْلُماً) ، و(تَدَحْرَجَ تَدَحْرُجاً) .

٤٥٣ـ (فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِـ (فَعْلَلَا) وَٱجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لا أَوَّلَا

يأتي مصدرُ (فَعْلَلَ) : علىٰ (فِعْلَالٍ) ؛ كـ (دَحْرَجَ دِحْراجاً) ،

ومذهبُ الخليلِ وسيبويهِ : أنَّ المحذوفَ هو الألفُ الثانيةُ الزائدة ؛ فوزنُ نحوِ (إقامةٍ) : (إفْعَلَةٌ) ، ومذهبُ الأخفشِ والفرَّاءِ : أنَّهُ العينُ ؛ فوزنُهُ : (إفالةٌ)(١) .

❀ قوله : (فِعْلَالٌ) بكسر الفاء : مبتدأٌ ، وهو معرفةٌ كبقيّة الأوزان ، والخبرُ : قولُهُ : (لـ « فَعْلَلَا ») .

❀ قوله : (كـ « دَحْرَجَ دِحْراجاً ») قال في « التصريح » : (لم يُسمَعْ في « دَحْرَجَ » : « دِحْراجاً » ، نصَّ علىٰ ذلك الصَّيمَريُّ ، ولا في المُلحَقِ بـ« فَعْلَلَ » إلا « حِيقَالٌ » مصدرُ « حَوْقَلَ » ؛ وبذلك يُقيَّدُ قولُ الناظم :

❀ قوله : (وبذلك يُقيَّدُ قولُ الناظم . . .) إلىٰ آخره : المشارُ إليه بـ (ذلك) لم يذكرْهُ المُحشِّي في عبارته ، فأَشْكلَتْ ، وهو مذكورٌ في عبارة « التوضيح » ، ونصُّها مع « الشرح » : و(فِعْلالٌ) بكسر الفاء : قياسُ مصدرِ

---

(١) انظر « معاني القرآن » للفراء (٢/ ٢٥٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٦٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٣٤٦) .

« فِعْلَالٌ أَوْ فَعْلَلَةٌ . . . » إلىٰ آخره)[1] .

(فَعْلَلَ) ـ إن كان مضاعفاً ؛ وهو ما كانتْ فاؤُهُ ولامُهُ الأُولىٰ مِنْ جنسٍ واحد ، وعينُهُ ولامُهُ الثانيةُ مِنْ جنسٍ واحد ؛ كـ (زِلْزال) و(وِسْواس) بسينَينِ مُهملتَينِ ، و(وِشْواش) بشينَينِ مُعجمتَينِ ؛ وهو كلامٌ فيه اختلاطٌ .

وهو ـ أي : (فِعْلالٌ) ـ في غير المضاعف سماعيٌّ ؛ كـ (سَرْهَفَ سِرْهافاً) ؛ يُقالُ : (سرهفتُ الصبيَّ) : إذا أحسنتَ غِذاءَهُ ، ولم يُسمَعْ في (دَحْرَج) : (دِحْراجٌ) ، نصَّ علىٰ ذلك الصَّيمَريُّ وغيرُهُ ، ولا في الملحق بـ (فَعْلَلَ) إلا (حِيقَالٌ) مصدر (حَوْقَلَ) ، وبذلك يُقيِّدُ قولُ الناظم :

(فِعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لـ (فَعْلَلَا)   وَٱجْعَلْ مَقِيساً ثَانِياً لا أَوَّلا

انتهىٰ[2] ؛ أي : فيُقيِّدُ قولُهُ : (لا أوَّلا) بغير المضاعف ، أمَّا المضاعفُ فهو قياسيٌّ أيضاً ، كما قال في صدر العبارة : (وفِعْلالٌ إن كان مضاعفاً) ، وإن كان ظاهرُ كلام المُصنِّف أنَّهُ ليس بقياسيٍّ مطلقاً ، وبعضُهُم جعله قياساً مطلقاً ، تدبَّرْ .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٦) ، وادِّعاءُ الصَّيْمَريِّ أنَّهُ لم يُسمَعْ ردَّه الطَّيِّبُ الفاسيُّ ـ كما في « تاج العروس » (٥/ ٥٥٢ـ٥٥٣) ـ بقوله : (ولا عبرةَ بقول الشيخ خالد في « التصريح » : « لم يُسمَعْ في دَحْرَجَ : دِحْراجاً ، نصَّ علىٰ ذلك الصَّيْمَريُّ وغيره » ؛ فإنَّهُ ثبت في الدواوين اللغوية كلِّها التمثيلُ لمصدر « فَعْلَلَ فِعْلالاً » و« فَعْلَلَةً » : بـ« دَحْرَجَ دِحْراجاً » و« دَحْرَجةً » ، والصَّيْمَريُّ ليس ممَّنْ يُعتدُّ به في هٰذا الشأن) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٧٦) ، وانظر « التبصرة والتذكرة » (٢/ ٧٧٣) .

و(سَرْهَفَ سِرْهافاً) ، وعلىٰ (فَعْلَلَةَ) ، وهو المَقِيسُ فيه[1] ؛ نحوُ : (دَحْرَجَ دَحْرَجَةً) ، و(بَرْهَمَ بَرْهَمَةً) ، و(سَرْهَفَ سَرْهَفَةً) .

٤٥٤ـ لـ (فَاعَلَ) (الفِعَالُ) و(المُفاعَلَهْ) وغيـرُ مـا مَـرَّ السمـاعُ عـادَلَـهْ

* قوله : (و« سَرْهَفَ سِرْهافاً ») ؛ أي : نَعَّمَ مِنَ النُّعُومة ؛ يُقالُ : (سَرْهَفْتُ الصبيَّ) : إذا أحسنتَ غذاءَهُ .

* قوله : (و« بَرْهَمَ بَرْهَمَةً ») ؛ أي : نَظَرَ مع سكون طَرْفِهِ ، كما في « المصباح »[2] ، وفي بعض النسخ : (بَهْرَجَ)[3] ، والبَهْرَجةُ : الرديءُ مِنَ الشيء ، كما في « المصباح » أيضاً[4] .

* قوله : (لـ « فَاعَلَ » « الفِعَالُ » . . .) إلىٰ آخره[5] : محلُّهُ : فيما ليس أوَّلُهُ ياءً ، أمَّا هو : فتتعيَّنُ فيه المُفاعَلةُ ؛ نحوُ : (ياسَرَ مُياسَرةً) ، و(يامَنَ مُيامَنةً) ، وشذَّ : (ياوَمَهُ يِوَاماً) ، لا (مُيَاوَمةً) .

* قوله : (وغيرُ ما مَرَّ السماعُ عادَلَهْ) ؛ أي : قابلَهُ ، أو لازمَهُ ؛

---

(١) أي : في (فَعْلَلَ) ، وكذا فيما أُلحق به ، كـ (جَلْبَبَ جَلْبَبَةً) ، و(قَلْنَسَ قَلْنَسَةً) ، وأمَّا (الفِعْلالُ) : فهو مَقِيسٌ في (فَعْلَلَ) المُضعَّف ؛ كـ (وَسْوَسَ وِسْواساً) ، كما نبَّه عليه المُقرِّر قبل قليل .

(٢) المصباح المنير (١/ ٦٤) .

(٣) هو كذلك في جميع نسخ « الشرح » الخطية .

(٤) المصباح المنير (١/ ٨٩) .

(٥) قال الخضـري في « حاشيتـه » (٢/ ٥٥٧) نقلاً عن الدماميـني : (والمُطَّرِد دائماً عند =

كلُّ فعلٍ علىٰ وزن (فاعَلَ) . . فمصدرُهُ (الفِعَالُ) و(المُفاعَلَةُ) ؛ نحوُ : (ضارَبَ ضِرَاباً ومُضارَبةً) ، و(قاتَلَ قِتَالاً ومُقاتَلَةً) ، و(خاصَمَ خِصَاماً ومُخاصَمةً) .

وأشار بقوله : (وغيرُ ما مَرَّ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ ما وَرَدَ مِنْ مصادرِ غيرِ الثُّلاثيِّ علىٰ خلافِ ما مرَّ . . يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ، ومعنىٰ قولِهِ : (عادَلَهْ) : كان السماعُ له عَدِيلاً ؛ فلا يُقدَمُ عليه إلا بثَبَتٍ ؛ كقولهم في مصدر (فَعَّلَ) المُعتلِّ : (تَفْعِيلاً) ؛ نحوُ[1] : [من مشطور الرجز]

باتَتْ تُنَزِّي دَلْوَها تَنْزِيًّا

فـ(عادَلَ) : فعلٌ ماضٍ ، والهاءُ : مفعولُهُ ، ويصحُّ أنْ يكونَ (عاد) فعلاً بمعنىٰ (رَجَعَ) ، والضميرُ المُستتِرُ عائدٌ على (السماعُ) ، والبارزُ المجرورُ لـ(غيرُ ما مَرَّ) ، أو بالعكس ، ولا قَلْبَ .

وقال الشاطِبيُّ : (ومعنىٰ « عادَلَهُ » : كان له عَدِيلاً ونظيراً في أنَّهُ لا يُقدَمُ عليه إلا بالنَّقْل ، وأصلُهُ : مِنْ قولهم : « عادَلْتُ كذا بكذا » ؛ أي : وازنْتُهُ به وجعلتُهُ عَدِيلاً له ، والعَدِيلُ : هو الذي يُعادِلُكَ في الوزن [والقَدْر]) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (بثَبَتٍ) بفتح الباء ؛ أي : بدليل ، وأمَّا بسكونها : فمعناه :

= سيبويه : « المفاعلة » ، وأمَّا « الفِعَال » : فقد يُترَكُ ؛ كـ« جالسه مُجالَسةً » ، ولم يقولوا : « جِلاساً ») .

(١) سبق تخريجه في (٤/٩٦) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/٣٦١) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

والقياسُ : (تَنْزِيةَ) ، وقولِهِم في مصدر (حَوْقَلَ) : (حِيقالاً) ، وقياسُهُ : (حَوْقَلةً) ؛ نحو : (دَحْرَجَ دَحْرَجةً) ، ومِنْ وُرُودِ (حِيقَالٍ) : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٢٦٧ـ يا قومِ قد حَوْقَلْتُ أو دَنَوْتُ
وشَرُّ حِيقَالِ الرجالِ الموتُ

ثابتُ القَلْبِ ؛ تقولُ : (رجلٌ ثَبْتٌ) ؛ أي : ثابتُ القلبِ ، كما في « المختار »[2] .

* قوله : (يا قومِ قد حَوْقَلْتُ . . .) إلىٰ آخره ؛ يُقالُ : (حَوْقَلَ الشيخُ) : إذا كَبِرَ وفَتَرَ عن الجماع ، والشاهدُ : في (حِيقَالٍ) ؛ فإنَّهُ علىٰ وزن (فِيعالٍ) ، وهو سماعيٌّ .

* قوله : (وشَرُّ حِيقَالٍ . . .) إلىٰ آخره : (شَرُّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الموتُ) ، والذي في « الشواهد » : (وبعضُ حِيقَالٍ . . .) إلىٰ آخره[3] .

---

(١) الشطران لرؤبة في ملحق « ديوانه » (ص١٧٠) ، وفيه : (وبعض حيقال) بدل (وشر حيقال) ، وهما من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣١٢) ، و« المساعد » (٢/ ٦٢٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٣٥٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٤٤) .

(٢) مختار الصحاح (ص٣٥) .

(٣) المقاصد النحوية (٣/ ١٤٤٤) ، وجاء كذلك في (و) و« الديوان » .

وقولِهِم في مصدرِ (تَفَعَّل) : (تِفِعَّالاً) ؛ نحوُ : (تَمَلَّقَ تِمِلَّاقاً) ، والقياسُ : (تَفَعَّلَ تَفَعُّلاً) ؛ نحو : (تَمَلَّقَ تَمَلُّقاً) .

٤٥٥ـ و(فَعْلَةٌ) لمَرَّةٍ كـ (جَلْسَهْ) و(فِعْلَـةٌ) لهيئـةٍ كـ (جِلْسَـهْ)

إذا أُرِيدَ بيانُ المَرَّةِ مِنْ مصدر الفعلِ الثُّلاثيِّ . . قيل : (فَعْلَةٌ) بفتح الفاء ؛ نحوُ : (ضربتُهُ ضَرْبَةً) ، و(قتلتُهُ قَتْلَةً) .

هـٰذا إذا لم يُبْنَ المصدرُ علىٰ تاء التأنيث ، فإن بُنِيَ عليها[1] وُصِفَ بما يَدُلُّ على الوَحْدة ؛ نحوُ : (نَعْمة) و(رَحْمة) ، فإذا أُرِيدَ المرَّةُ وُصِفَ بواحدة .

❁ قوله : (تَمَلَّقَ) يُقالُ : (تَمَلَّقَهُ وتَمَلَّقَ له تَمَلُّقاً وتِمِلَّاقاً) ؛ أي : تودَّدَ إليه وتلطَّف له . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (و« فَعْلَةٌ » لمَرَّةٍ) ؛ أي : مِنْ مصدر الفعلِ الثُّلاثيِّ ؛ تقولُ : (جلستُ جَلْسَةً) بفتح الجيم ؛ أي : جلستُ مرَّةً مِنَ الجلوس ، وبكسرها ؛ أي : جلستُ نوعاً منه .

❁ قوله : (لهيئةٍ) هي الحالةُ التي يكونُ عليها الفاعلُ عندَ الفعل .

❁ قوله : (وُصِفَ بواحدة) ؛ أي : بما يَدُلُّ على الوَحْدة ؛ كـ (عَظِيمةٍ)

. . . .

(١) أي : مع الفتح ، لا مع الضمِّ ؛ كـ (كُدْرة) ، ولا الكسرِ ؛ كـ (نِشْدة) ؛ فإنهما يُفتحان للمرَّة دون الإتيان بالوصف . « خضري » (٢/٥٥٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/٦٦٣) .

وإن أُرِيدَ بيانُ الهيئةِ منه : قيل : (فِعْلَةٌ) بكسر الفاء ؛ نحوُ : (جَلَسَ جِلْسةً حسنةً) ، و(قَعَدَ قِعْدةً) ، و(مات مِيتةً) .

٤٥٦ـ في غيرِ ذي الثلاثِ . . . .

و(فَرْدَةٍ) و(واحدةٍ) ، ومثلُهُ يَجْري في (فِعْلَةَ) بالكسر للهيئة[١] ؛ فإذا كان بناءُ المصدرِ على (فِعْلَةَ) ؛ كـ (نَشَدَ نِشْدَةً) . . فيُدَلُّ على الهيئة منه بالوصف ؛ فيُقالُ : (نِشْدَةً عظيمةً)[٢] ، وكذا يُقالُ في غير الثُّلاثيِّ ؛ كـ (إقامةً واحدةً) ، و(استقامةً واحدةً) .

❁ قوله : (في غيرِ ذي الثلاثِ . . .) إلى آخره ؛ أي : لأنَّ بناءَ الفَعْلَةِ لا يأتي فيه ؛ إذ يلزمُ على ذلك هَدْمُ البِنْية بحَذْفِ ما قَصَدُوا إثباتَهُ ؛ فكأنَّهُمُ اجتنبُوا ذلك واستغنَوا عنه بنَفْسِ المصدر الأصليِّ . انتهى « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[٣] .

❁ قوله : (أي : لأنَّ بناءَ الفَعْلةِ لا يأتي فيه . . .) إلى آخره : ذَكَرَ هـٰذا في « التصريح » عِلَّةً لعدم بناء (فِعْلةَ) للهيئة مِنْ غير الثلاثيِّ[٤] .

---

(١) أي : ما لم يكن مفعولاً مطلقاً .

(٢) ودخل في ذلك : (فُعْلَة) بالضم أو بالفتح ؛ فإنَّهما يكسران للهيئة . « خضري » (٢/٥٥٨) .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٤/٣٦٨) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٤٥٤) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/٧٧) .

. . . . بالتَّا المَرَّهْ   وشَـذَّ فيـهِ هَيْئـةٌ كـ (الخِمْـرَهْ)

إذا أُرِيدَ بيانُ المَرَّةِ مِنْ مصدر المَزِيدِ علىٰ ثلاثة أحرفٍ . . زِيدَ على المصدر تاءُ التأنيث ؛ نحوُ : (أَكْرَمتُهُ إِكْرَامةً) ، و(دَحْرَجتُهُ دِحْرَاجةً) ، وشذَّ بناءُ (فِعْلَةَ) للهيئة مِنْ غير الثلاثيِّ ؛ كقولهم : (هي حَسَنةُ الخِمْرةِ) ؛ فبَنَوا (فِعْلَةَ) مِن (اخْتَمَرَ) ، و(هو حَسَنُ العِمَّةِ) ؛ فبَنَوا (فِعْلَةَ) مِنْ (تَعَمَّمَ)[1] .

❁ قوله : (بالتَّا المَرَّهْ) ؛ أي : الدَّلالةُ على المرَّة في غيرِ ذي الثلاثِ . . بزيادة التاء علىٰ مصدرِهِ القياسيِّ ؛ فـ (المرَّهْ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بالتا) .

❁ قوله : (كـ « الخِمْرَهْ ») بكسر الخاء المُعجَمةِ ؛ مِن (اختَمَرَتِ المرأةُ) : غَطَّتْ رأسَها بالخِمار .

❁ قوله : (مِنْ « تَعَمَّمَ ») ؛ أي : غطَّىٰ رأسَهُ بالعِمامة .

. . . .

(١) خاتمة : يُصاغُ من الثلاثي : (مَفعَلٌ) بفتح العين للزمان والمكان والمصدر إذا اعتلَّتْ لامُهُ مطلقاً ، أو صحَّتْ ولم تُكسَرْ عينُ مضارعه ؛ كـ (مَقْتَلٍ) و(مَذْهَبٍ) ، فإنْ صحَّتْ مع كسر العين ؛ كـ (يَضْرِبُ) . . فُتحت في المصدر وكُسِرَتْ في الزمان والمكان ، ولا فَرْقَ في صحيح اللام بتفصيله المذكور بينَ كونِهِ واويَّ الفاء كـ (وَعَدَ) أو لا عند طيِّئٍ ، وأمَّا غيرُهُم فيكسرونَ واويَّها للثلاثة ، كُسِرَت عين مضارعه أو لا عند أكثر العرب ، وأمَّا مِنْ غير الثلاثي فالمصدرُ والزمان والمكان بزنة اسم المفعول . « خضري » (٢/٥٥٩) بتصرف .

فائـدة

[في أنَّهُ لم يَرِدْ عشرةُ مصادرَ إلا للفعل (لَقِيَ)]

قال بعضُهُم : (ليس في كلامِهِم مصدرٌ على عَشَرةِ ألفاظٍ إلا « لَقِيتُهُ لِقـاءً » ، و« لِقـاءَةً » ، و« لُقـىً » كـ « هُـدىً » ، و« لِقيّـاً » بتثليـث الـلام ، و« لُقْية » ، و« لُقْياناً » ، و« لُقْيانة » ، و« لِقىً » بالكسر مقصوراً) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

---

* قوله : (لِقاءً) بكسر اللام مع المدِّ ، و (لِقاءَةً) الظاهرُ : أنَّهُ بكسر اللام أيضاً مع المدِّ ، و(لُقْيةً) هو والاثنانِ بعدَهُ بضم اللام ، كما هو الظاهرُ ، فحَرِّرْ ، ثمَّ رأيتُ في « القاموس » ما نصُّهُ : (لَقِيَهُ ـ كـ « رَضِيَهُ » ـ لِقاءً ، ولِقاءةً ، ولِقايةً ، ولِقِيّاً ، ولِقْياناً ، ولِقْيانةً ؛ بكسرهنَّ ، ولُقْياناً ، ولُقِيّاً ، ولُقْيةً ، ولُقىً ؛ بضمِّهنَّ ، ولَقاءَةً : رآه) انتهىٰ[2] ، وهو مُخالِفٌ لِمَا نقله العلَّامةُ المُحشِّي عن الفارِضيِّ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٢) ، وانظر « تاج العروس » (٣٩/ ٤٧١ـ٤٧٣) ، و« ليس في كلام العرب » لابن خالويه (ص٥٨) .

(٢) القاموس المحيط (٤/ ٣٧٩) .

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين
والصفات المشبَّهات بها[1]

. . . .

(أبنيةُ أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعولِينَ ، والصفاتِ المُشبَّهاتِ بها)

* قوله : (أبنيةُ أسماءِ الفاعلِينَ والمفعولِينَ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ هٰذا الجمعُ : بأنَّهُ اسمٌ للَّفظِ ، وهو غيرُ عاقل .

[أبنيةُ أسماءِ الفاعِلِينَ والمفعولِينَ ، والصفاتِ المُشبَّهاتِ بها]

* قوله : (اعتُرِضَ هٰذا الجمعُ) ؛ أي : جمعُ (الفاعِلِينَ) و(المفعولِينَ) ، وكأنَّ هٰذا المعترضَ فَهِمَ أنَّ إضافةَ (أسماء) إلى (الفاعلِينَ) و(المفعولِينَ) للبيان ، فيكونُ المُرادُ بالفاعلِينَ والمفعولِينَ الألفاظَ ، وليس كما فَهِمَ ؛ فإنَّ الإضافةَ لاميَّةٌ .

وأمَّا إضافةُ (أبنية) إلىٰ (أسماء).. فهي للبيان ؛ أي : أبنيةٌ هي

---

(١) قوله : (بها) ؛ أي : بأسماء الفاعِلِينَ ؛ كـ(طاهر القلب) ، أو المفعولِينَ ؛ كـ(محمود المقاصد) إذا أُرِيدَ به الدوام ، ومرفوعُهُ فاعلٌ لا نائب ، لٰكنَّ الموافقَ لقوله الآتي : (الصفة المُشبَّهة باسم الفاعل).. رجوعُ الضمير للأوَّل فقط ، وهو المشهورُ . « خضري » (٥٥٩/٢) بتصرف .

وَرُدَّ : بأَنَّهُ اسمٌ للمعنىٰ والذاتِ الفاعلةِ أو المفعولةِ ، لا للَّفظ ، وغلَّب العاقلَ علىٰ غيره فجمعَها جمعَ العُقَلاء ، كما أفادَهُ ابنُ قاسم[1] .

والأَوْلىٰ : حذفُ قولِهِ : (والصفات المُشبَّهات بها) مِنَ الترجمة ؛ لترجمته بها بعدُ ، أو حذفُ الترجمةِ بها بعدُ .

وقد أشار بعضُهُم إلى الاعتذار عن المُصنِّف : بأنَّ جميعَ الأوزانِ المذكورةِ

أسماءُ . . . إلىٰ آخره ، ولك أنْ تجعلَ (الأبنية) عبارةً عن الأوزان ، و(أسماء الفاعِلِينَ . . .) إلىٰ آخره عبارةً عن الموزونات ؛ فتكونَ الإضافةُ لاميَّةً ؛ كإضافة (أسماء) إلى (الفاعِلِينَ) و(المفعولِينَ) .

و(الأبنيةُ) : جمعُ (بناء) ؛ وهو الصيغةُ التي هي مجموعُ المادَّةِ والهيئة .

❁ قوله : (وغلَّب العاقلَ علىٰ غيره) ؛ أي : والمُذكَّرَ على المُؤنَّث .

❁ قوله : (لترجمته بها بعدُ) فيه : أنَّ الترجمةَ الآتيةَ لعمل الصفة المُشبَّهة[2] ، لا لأبنيتها التي الكلامُ فيها .

وقولُهُ : (أو حذفُ الترجمةِ بها بعدُ) فيه : أنَّ الترجمةَ الآتيةَ لعملها كما علمتَ[3] ، وعادتُهُ إفرادُ العملِ بترجمةٍ والأبنيةِ بترجمة ؛ كما أَفْرَدَ عملَ اسمِ الفاعل بترجمة ، وعملَ المصدرِ بترجمة ، غايةُ ما يُقالُ : كان الأَوْلىٰ أنْ يذكرَ

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣١) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٤٥٦-٤٥٧) ، و« تنوير الحالك » (ق/ ١٨٠) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٤٥٦) .

(٢) انظر (٤/ ١٢٥ ، ١٢٨) .

(٣) انظر (٤/ ١٢٥ ، ١٢٨) .

٤٥٧ـ كـ (فاعِلٍ) صُغِ ٱسمَ فاعِلٍ إذا مِنْ ذي ثلاثةٍ يكونُ . . . . .

في اسم الفاعل صالحةٌ لأنْ تكونَ صفةً مُشبَّهة إذا أُرِيدَ بها الدوامُ ؛ حتىٰ (فاعلٌ) إذا أُضِيفَ لمرفوعه ؛ كـ (طاهِرِ القلبِ) .

❁ قوله : (كـ « فاعِلٍ ») في موضعِ الحالِ مِنِ (اسمَ فاعلٍ) ، وقال المَكُوديُّ : (مُتعلِّقٌ بـ « صُغْ »)(١) ، و(صُغْ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (صاغ يصوغُ) : إذا اشتقَّ ، و(اسمَ) : مفعولُ (صُغْ) ، و(فاعلٍ) : مضافٌ إليه علىٰ معنى اللام ، و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرطِ خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه ، وقولُ المَكُوديِّ : (مُتعلِّقٌ بـ « صُغْ ») مبنيٌّ علىٰ تجرُّد (إذا) مِنْ معنى الشرط ؛ لأنَّ (إذا) الشرطيَّةَ لا يعملُ فيها ما قبلَها ، و(صُغْ) : أمرٌ بمعنى : اشتقَّ ، و(مِنْ ذي ثلاثةٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يكونُ) علىٰ أنَّها تامَّةٌ ، أو خبرُها علىٰ أنَّها ناقصةٌ ، واسمُها ضميرٌ عائدٌ على (اسمَ فاعلٍ) .

أبنيةَ الصفةِ المُشبَّهةِ بعدَ الكلامِ علىٰ عملها كما صَنَعَ في غيرها ، ويُعتذَرُ عنه بما ذكره المُحشِّي(٢) .

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص١٩١) .

(٢) زاد في (ك) : (قوله : « مبنيٌّ علىٰ تجرُّده . . . » إلىٰ آخره : في عبارته سقطٌ ، ونصُّ عبارة المُعرِبِ : « كفاعلٍ » : في موضع الحالِ من « اسمَ فاعل » ، وقال المَكُوديُّ : مُتعلِّقٌ بـ « صُغْ » ، و« إذا » : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه ، وقولُ المَكُوديِّ . . .) إلىٰ آخرِ ما ذَكَرَهُ المُحشِّي ، وهٰذا التقريرُ بناء علىٰ ما كتب عليه أوَّلاً ، كما هو في جميع النسخ ما عدا (ج ، هـ) .

. . . . كـ (غَذَا)

إذا أُرِيدَ بناءُ اسمِ الفاعل مِنَ الفعل الثُّلاثيِّ . . جِيءَ به علىٰ مثالِ (فاعِلٍ) ، وذلك مَقِيسٌ في كلِّ فعلٍ كان علىٰ وزن (فَعَلَ) بفتح العين ، مُتعدِّياً كان أو لازماً ؛ نحوُ : (ضَرَبَ فهو ضارِبٌ) ، و(ذَهَبَ فهو ذاهِبٌ) ، و(غَذَا فهو غاذٍ) .

فإن كان الفعلُ علىٰ وزن (فَعِلَ) بكسر العين : فإمَّا أنْ يكونَ مُتعدِّياً ، أو لازماً .

فإن كان مُتعدِّياً : فقياسُهُ أيضاً : أنْ يأتيَ اسمُ فاعلِهِ علىٰ (فاعِلٍ) ؛ نحوُ : (رَكِبَ فهو راكِبٌ) ، و(عَلِمَ فهو عالِمٌ) .

وإن كان لازماً ، أو كان الثُّلاثيُّ علىٰ (فَعُلَ) بضمِّ العين . . فلا يُقالُ في اسم الفاعل منهما (فاعِلٌ) إلا سماعاً ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله :

❀ قولـه : (كـ « غَـذَا ») بـالغيـن والـذال المُعجمتَيـنِ : خبـرٌ لمبتـدأٍ محذوفٍ ، قال المَكُوديُّ (و« غذا » يحتملُ : أنْ يكونَ مِنْ « غَذَوتُ الصبيَّ باللَّبَن » ؛ أي : ربَّيْتُهُ به ؛ فيكونَ مُتعدِّياً ، ويحتملُ : أنْ يكونَ بمعنىٰ : « غذا الماءُ » ؛ أي : سالَ ؛ فيكونَ لازماً) انتهىٰ ، ومنه : (غَذَا البولُ) : إذا انقطعَ ، و(غذا الشيءُ) : إذا أَسْرَعَ . انتهىٰ « مُعرِب »[1] .

. . . .

(١) تمرين الطلاب (ص٩٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص١٩١) .

٤٥٨ـ وهْوَ قليلٌ في (فَعُلْتُ) و(فَعِلْ) غيرَ مُعَدّىً بل قياسُهُ (فَعِلْ)

---

* قوله : (وهْوَ) ؛ أي : فاعلٌ (قليلٌ) .

* قوله : (غيرَ مُعَدّىً) حالٌ مِنْ (فَعِلْ) بكسر العين .

* قوله : (بل قياسُهُ) (بل) هنا : حرفُ انتقالٍ ، و(قياسُهُ) : مبتدأٌ ، وخبرُهُ : (فَعِلْ) بكسر العين ، قال شيخُ الإسلامِ : (إطلاقُ اسمِ الفاعلِ على الأوزان التي على غيرِ « فاعِلٍ » . . تَجَوُّزٌ في الاصطلاح الشائعِ ؛ فإنَّها صفاتٌ مُشبَّهةٌ ، أمَّا ما كان بوزن « فاعِلٍ » : فهو اسمُ فاعل ، إلا إذا أُضِيفَ إلىٰ مرفوعه ـ وذلك فيما دلَّ على الثبوت ؛ كـ « طاهِرِ القلب » ، و« شاحِطِ الدار » ؛ أي : بعيدِها ـ فصفةٌ مُشبَّهةٌ أيضاً ، كما سيأتي في بابها) انتهىٰ[1] .

---

* قوله : (فإنَّها صفاتٌ مُشبَّهةٌ) ؛ أي : إنْ قُصِدَ بها الثبوتُ وإن لم تُضَفْ إلىٰ مرفوعها ، فإنْ قُصِدَ بها الحدوثُ كانت أسماءَ فاعلِينَ ، ونَقَلَ الأَشْقاطيُّ وغيرُهُ : أنَّهُ إذا أُريد بها النصُّ على الحدوث حُوِّلتْ إلىٰ (فاعل)[2] ؛ فيُقالُ : (حاسن) لـ (أحسن) ، وهـٰذا في اسم الفاعل الآتي مِنَ الثلاثيِّ ، أمَّا وصفُ الفاعلِ الآتي مِنْ غير الثلاثيِّ ، ووصفُ المفعولِ الآتي مِنَ الثلاثيِّ وغيرِهِ . . ففيه تفصيلُ ما كان علىٰ وزن (فاعِلٍ) الذي ذَكَرَهُ بقوله : (أمَّا ما كان بوزن « فاعل » . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) الدرر السنية (٢/٦٦٨) .

(٢) القول الجميل (ق/١٣٥) .

٤٥٩ـ و(أَفْعَلٌ) (فَعْلَانُ) نحوُ (أَشِرِ)   ونحوُ (صَدْيانَ) ونحوُ (الأَجْهَرِ)

أي : إتيانُ اسمِ الفاعل على وزنِ (فاعِلٍ) . . قليلٌ في (فَعُلَ) بضمِّ العين ؛ كقولهم : (حَمُضَ فهو حامِضٌ) ، وفي (فَعِلَ) بكسر العين غيرَ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : (أَمِنَ فهو آمِنٌ) ، و(سَلِمَ فهو سالِمٌ) ، و(عَقِرَتِ المرأةُ فهي عاقِرٌ) .

❀ قوله : (و« أَفْعَلٌ » « فَعْلَانُ ») معطوفانِ على (فَعِلٍ) بإسقاط العاطفِ مِنَ الثاني .

❀ قوله : (أَشِرِ) بكسر الشين ؛ مِنْ (أَشِرَ يَأْشَرُ أَشَراً) : إذا لم يَحمَدِ النعمةَ والعافيةَ ، ومثلُهُ : (بَطِرٌ) وزناً ومعنىً .

❀ قوله : (ونحوُ « صَدْيانَ ») ؛ كـ (عَطْشانَ) وزناً ومعنىً .

❀ قوله : (الأَجْهَرِ) هو مَنْ لا يُبصِرُ في الشمس .

❀ قوله : (نحوُ : « أَمِنَ ») اعتُرِضَ : بأنَّهُ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : (أَمِنَ زيدٌ الشرَّ) .

وقد يُجابُ : بأنَّهُ يُستعمَلُ لازماً ، كما في « المصباح »[1] ، وبأنَّهُ يُقالُ : (أَمِنَ البلدُ) ؛ بمعنى : اطمأنَّ أهلُهُ .

❀ قوله : (وبأنَّهُ يُقالُ . . .) إلى آخره : الأَوْلى أنْ يقولَ : (لأنَّهُ يُقال . . .) إلى آخره ؛ فليس جواباً ثانياً وإنْ أَوْهَمَتْهُ العبارة .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٣٣) .

بل قياسُ اسمِ الفاعل مِنْ (فَعِلَ) المكسورِ العينِ إذا كان لازماً . . أنْ يكونَ علىٰ وزن (فَعِلٍ) بكسر العين[1] ؛ نحوُ : (نَضِرَ فهو نَضِرٌ) ، و(بَطِرَ فهو بَطِرٌ) ، و(أَشِرَ فهو أَشِرٌ) ، أو علىٰ (فَعْلانَ)[2] ؛ نحوُ : (عَطِشَ فهو عَطْشانُ) ، و(صَدِيَ فهو صَدْيانُ) ، أو علىٰ (أَفْعَلَ)[3] ؛ نحوُ : (سَوِدَ فهو أَسْوَدُ) ، و(جَهِرَ فهو أَجْهَرُ) .

٤٦٠ـ و(فَعْلٌ) أَولَىٰ . . . .

❊ قوله : (و« فَعْلٌ » أَولَىٰ) إنَّما لم يُصرِّحْ بالقياس ؛ لأنَّهُ لم يَطَّرِدْ فيهما السماعُ عنده اطِّراداً يقطعُ فيه بالقياس ، وغيرُهُ يرىٰ : أنَّ (فَعِيلاً) قياسٌ مُطَّرِدٌ دونَ (فَعْلٍ) انتهى « ابن قاسم »[4] .

---

(١) أي : إن دلَّ علىٰ معنىً عارضٍ غيرِ مُستقرٍّ ؛ كـ (فَرِحَ فهو فَرِحٌ) ، و(أَشِرَ فهو أَشِرٌ) ، وشذَّ : (مَرِيض) و(كَهْل) ؛ إذ قياسُهُما كـ (فَرِح) ؛ لأنَّهُما عَرَضانِ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٠) .

(٢) أي : إن دلَّ على الامتلاء ؛ كـ (رَوِيَ فهو ريَّانُ) ، أو حرارةِ الباطن ؛ كـ (صَدِيَ فهو صَدْيانُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٠) .

(٣) أي : إن دلَّ علىٰ لون ؛ كـ (سَوِدَ فهو أَسْوَدُ) ، أو خِلْقةٍ ؛ أي : حالٍ ظاهرةٍ في البدن ؛ كـ (عَوِرَ فهو أَعْوَرُ) ، و(جَهِرَ فهو أَجْهَرُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٠) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢١ـ١٢٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣٢) ، واستظهر فيها قولَ هـٰذا الغير ، ثمَّ أَوْرَدَ عبارة الناظم في « شرح

. . . . . . و(فَعِيلٌ) بـ (فَعُلْ) كـ(الضَّخمِ) و(الجَمِيلِ) والفعلُ (جَمُلْ)

٤٦١ـ و(أَفعَلٌ) فيهِ قليلٌ و(فَعَلْ) وبِسِوَى (الفاعِلِ) . . . . . .

---

* قوله : (و« فَعِيلٌ ») عطفٌ على الضمير في (أَوْلىٰ) ، ولا يجوزُ عطفُهُ علىٰ (فَعْلٌ) ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه الفصلُ بينَ (أَوْلىٰ) ومعمولِهِ بأجنبيٍّ .

* قوله : (جَمُلْ) بضمِّ الميم : خبرُ قولِهِ : (والفعلُ) ، وأمَّا (جَمَلَ) بفتح الميم ؛ نحوُ قولِهِم : (جَمَلْتُ الشحمَ) : إذا أَذَبْتُهُ . . فإنَّ (فَعِيلاً) منه بمعنى المفعول لا بمعنى الفاعل ، قاله الشاطِبيُّ[1] .

فعلىٰ هـٰذا : قولُهُ : (والفعلُ « جَمُلْ ») : جملةٌ حاليَّةٌ مِنَ (الجَمِيل) احترَزَ بها : عن (جَمَلَ الشَّحْمَ) بمعنىٰ : أذابَهُ .

* قوله : (و« أَفْعَلٌ » فيهِ قليلٌ) أفعل : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قليلٌ) ، و(فيه) : مُتعلِّقٌ به ، والضميرُ : لـ (فَعُل) مضمومَ العين .

---

* قوله : (عطفٌ على الضمير في « أَوْلىٰ » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يلزمُ عليه العطفُ علىٰ ضمير الرفع المتصلِ بدون فاصلٍ ؛ فهو هَرَبَ مِنْ ضرورةٍ إلىٰ ضرورة ، إلا أنْ يَدَّعيَ أنَّ هـٰذه أخفُّ .

* قوله : (فعلىٰ هـٰذا : قولُهُ : « والفعلُ جَمُلْ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي :

= التسهيل » ؛ وهي : (ومَنِ استعمل القياسَ فيهما لعدم السماع . . فهو مُصِيبٌ) هـٰكذا دون جَزْم ، ثمَّ قال : (وبالجملة : والمتبادرُ مِنْ حال المُصنِّف : أنَّهُ يقيس فيهما ، فتأمَّلْ) .

(١) المقاصد الشافية (٤/٣٧٨) .

. . . . قد يَغْنَىٰ (فَعَلْ)

إذا كان الفعلُ علىٰ وزن (فَعُلَ) بضمِّ العين . . كَثُرَ مجيءُ اسمِ الفاعل منه علىٰ وزنِ (فَعْلٍ) ؛ كـ (ضَخُمَ فهو ضَخْمٌ) ، و(شَهُمَ فهو شَهْمٌ) ، وعلىٰ (فَعِيلٍ) ؛ نحوُ : (جَمُلَ فهو جَمِيلٌ) ، و(شَرُفَ فهو شَرِيفٌ) .

ويقِلُّ مجيءُ اسمِ فاعلِهِ علىٰ (أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (خَطُبَ فهو أَخْطَبُ) ، وعلىٰ (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (بَطُلَ فهو بَطَلٌ) .

❋ قوله : (يَغْنَىٰ) بفتح النون : مضارعُ (غَنِيَ يَغْنَىٰ) ؛ كـ (فَرِحَ يَفرَحُ) ، و(فَعَلْ) بفتح العين : فاعلُ (يَغْنَىٰ) ، والمعنىٰ : قد يستغني (فَعَلٌ) بسوىٰ (فاعِلٍ) .

❋ قوله : (كضَخُمَ) بالضاد والخاء المُعجَمتَينِ ؛ بمعنىٰ : غَلُظَ .

❋ قوله : (شَهْمٌ) بالشين المُعجَمة ؛ أي : ذَكِيُّ الفؤاد . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❋ قوله : (خَطُبَ) بالخاء والظاء المُعجَمتَينِ ؛ يُقالُ : (خَطُبَ اللونُ) :

فليس حَشْواً ، لٰكن فيه : أنَّ كونَ الفعلِ (جَمُل) بالضم معلومٌ مِنْ كون الكلامِ في (فَعُل) المضمومِ ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ مُستأنفٌ لبيان الواقع ، لا للاحتراز ، وأَوْلىٰ منه : أنَّهُ احترازٌ في التمثيل ؛ لينطبقَ المثالُ على المُمثَّل له صريحاً .

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٦٧) .

وتقدَّم أنَّ قياسَ اسمِ الفاعل مِنْ (فَعَلَ) المفتوحِ العينِ . . أنْ يكونَ على (فاعِلٍ) ، وقد يأتي اسمُ الفاعلِ منه على غيرِ (فاعِلٍ) قليلاً ؛ نحوُ : (طابَ فهو طَيِّبٌ) ، و(شاخَ فهو شَيْخٌ) ، و(شابَ فهو أَشْيَبُ) ، وهٰذا معنى قولِهِ : (وبِسوى « الفاعل » قد يَغْنىٰ « فَعَلْ ») .

٤٦٢ـ وزِنَـةُ المضـارعِ اسـمُ فـاعِـلِ مِنْ غيرِ ذي الثلاثِ كـ (المُواصِلِ)
٤٦٣ـ مَعْ كسرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ . . . .

إذا كان أحمرَ إلى الكُدْرة[1] .

❁ قوله : (وزِنَةُ المضارعِ . . .) إلىٰ آخره : (زِنةُ) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(اسمُ فاعِلِ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، أو (زِنَةُ) : مبتدأٌ علىٰ حَذْفِ مضاف ؛ أي : صاحبُ زِنَةِ المضارعِ اسمُ فاعِلٍ .

❁ قوله : (مَعْ كَسْرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ) ؛ أي : ولو تقديراً ؛ كما في

---

(١) أي : مائلاً إليها ، وجاء في جميع نسخ الشرح المعتمدة بالخاء المعجمة ، وقال الصبان في « حاشيته » (٤٧٥/٢) : (قوله : « وخَظُبَ » بالخاء والظاء المُعجَمتَين ؛ على ما ذكره المُصرِّح وتبعه غيرُهُ ، والذي في « القاموس » : أنَّهُ بالطاء المُهمَلة ، وأنَّ فعلَهُ مِنْ باب « فَرِحَ » ، لا مِنْ باب « ظَرُفَ » كما هو مُقتضى كلام الشارح ، وعبارتُهُ في مادَّة « خطب » بالخاء المعجمة والطاء المهملة : « الخُطْبة ـ بالضم ـ : لونٌ كَدِرٌ مُشرَبٌ حمرةً في صفرة ، أو غُبْرةٌ ترهقُها خُضْرة ، خَطِبَ ؛ كفَرِحَ ، فهو أَخْطَبُ » ، ولم أجد مادَّة « خَظُبَ » بالخاء والظاء المُعجَمتَينِ ، لا في « القاموس » ، ولا في « الصحاح » ، ولا في « المصباح ») .

. . . . مُطلَقَا وضَـمُّ ميـمٍ زائـدٍ قـد سَبَقَـا

(مُخْتار) ، وأمَّا قولُهُم : (أَنْتَنَ فهو مُنْتُنٌ) بضمِّ التاء والميم ، و(هو مُنْحَدُرٌ مِنَ الجبل) بضمِّ الدال . . فإتْباعٌ للأوَّل في المثال الأوَّل ، وللأخير في الثاني . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❊ قوله : (مُطلَقَا) حالٌ مِنْ (كسرٍ) .

❊ قوله : (وضمِّ ميمٍ) ، وأمَّا قولُهُم : (مِنْتِنٌ) بكسر الميم . . فإتْباعٌ للعين .

❊ قوله : (قد سَبَقَا) نعتٌ لـ (ميمٍ) ، ولم يُبيِّنْ كيفيةَ سَبْقِ هٰذه الميمِ ؛ هل مع حرف المضارعة ، أو في موضعِهِ ؟

والجوابُ : أنَّ مثالَهُ بيَّنَ أنَّ الميمَ عِوَضٌ عن حرف المضارعة لا زائدةٌ عليه ، وأيضاً : فحرفُ المضارعةِ مُختَصٌّ بالفعل ، فلا يُتوهَّمُ بقاؤُهُ في اسم الفاعل ، وأيضاً : لو بَقِيَ مع الميم لم تَحصُلِ الموازنةُ وقد قال : (وزِنَةُ المضارعِ اسمُ فاعلٍ) . . . .

❊ قوله : (وللأخير في الثاني) ؛ أي : لا للأوَّل ؛ لأنَّ الحاءَ مُتحرِّكةٌ ، وهي تمنعُ الإتباعَ .

❊ قوله : (وقد قال : وزِنَةُ المضارعِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هٰذا

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣٢) .

٤٦٤ـ وإنْ فتحتَ منهُ ما كانَ ٱنْكَسَرْ   صارَ ٱسمَ مفعولٍ كمِثْلِ (المُنْتَظَرْ)

يقولُ : زِنَةُ اسمِ الفاعلِ مِنَ الفعلِ الزائدِ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ . . زنةُ المضارعِ منه بعدَ زيادةِ الميمِ في أوَّله مضمومةً ، ويُكسَرُ ما قبلَ آخِرِه مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مكسوراً في المضارعِ أو مفتوحاً ؛ فتقولُ : (قاتَلَ يُقاتِلُ فهو مُقاتِلٌ) ، و(دَحْرَجَ يُدحْرِجُ فهو مُدحْرِجٌ) ، و(واصَلَ يُواصِلُ فهو مُواصِلٌ) ، و(تَدَحْرجَ يَتَدَحْرَجُ فهو مُتدحْرِجٌ) ، و(تَعَلَّمَ يَتَعلَّمُ فهو مُتعلِّمٌ) .

فإنْ أردتَ بناءَ اسمِ المفعولِ مِنَ الفعلِ الزائدِ علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ . . أَتيتَ به علىٰ زِنة اسم الفاعل ، ولـٰكن تفتحُ منه ما كان مكسوراً ؛ وهو ما قَبْلَ الآخِرِ ؛ نحوُ : (مُضارَبٍ) ، و(مُقاتَلٍ) ، و(مُنتظَرٍ) .

انتهىٰ « شاطِبي » انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (وإنْ فتحتَ منهُ) الضميرُ في (منه) : عائدٌ على اسم الفاعل ، وقال الشاطِبيُّ : (عائدٌ علىٰ ما زاد على الثلاثة)[2] .

لا يُفِيدُ ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ قال : (مَعْ كسرِ مَتْلُوِّ الأخيرِ مطلقاً) ، ومع ذلك إذا كُسِرَ وكان المضارعُ غيرَ مكسورٍ يخرجُ عن زِنَةِ المضارع .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٢) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٣٨٣/٤) .

(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٣٨٤) .

٤٦٥ـ وفي ٱسمِ مفعولِ الثُّلاثيِّ ٱطَّرَدْ زِنَةُ (مفعولٍ) كآتٍ مِنْ (قَصَدْ)

إذا أُرِيدَ بناءُ اسمِ المفعولِ مِنَ الفعل الثُّلاثيِّ.. جِيءَ به علىٰ زِنَةِ (مفعولٍ) قياساً مُطَّرِداً ؛ نحوُ : (قصدتُهُ فهو مَقْصُودٌ) ، و(ضربتُهُ فهو مَضْرُوبٌ) ، و(مررتُ به فهو مَمْرُورٌ به)(١) .

٤٦٦ـ ونابَ نَقْلاً عنهُ ذو (فَعِيلِ) نحـوُ (فتـاةٍ أو فتـىً كَحِيـلِ)

ينوبُ (فَعِيلٌ) عن (مفعولٍ) في الدَّلالة علىٰ معناه ؛ نحوُ : (مررتُ

---

* قوله : (وفي ٱسمِ مفعولٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (ٱطَّرَدْ) ، و(زِنَةُ) : فاعلٌ به ، وتقديرُ البيتِ : (اطَّرَدَ زِنَةُ « مفعولٍ » في اسم مفعولِ الفعل الثُّلاثيِّ المُتصرِّف ؛ وذلك كوزنِ مفعولٍ آتٍ مِنْ مصدرِ « قَصَدَ ») .

* قوله : (نَقْلاً) هو مصدرٌ في موضع الحال مِنْ (ذو)(٢) .

* قوله : (نحوُ فتاةٍ أو فتىً) نبَّه بالمثالَينِ : علىٰ أنَّ (فَعِيلاً) يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ، . . . .

. . . .

---

(١) تنبيه : مُرادُهُ بالثُّلاثيِّ فيما مرَّ : المُتصرِّفُ ، أمَّا الجامد : فلا يُبنىٰ منه اسمُ فاعلٍ ولا مفعول . « خضري » (٢/ ٥٦٢) .

(٢) وهو أيضاً (فَعْلٌ) بمعنىٰ (مفعول) ؛ أي : ناب صاحبُ هٰذا الوزنِ عن (مفعول) حالَ كونِهِ منقولاً عن العرب .

برجلٍ جَرِيحٍ) و(امرأةٍ جَرِيحٍ) ، و(فتاةٍ كَحِيلٍ) و(فتىً كَحِيلٍ) ، و(امرأةٍ قَتِيلٍ) و(رجلٍ قَتِيلٍ) ؛ فنابَ (جَرِيح) و(كَحِيل) و(قَتِيل) . . عن (مَجْرُوح) و(مَكْحُول) و(مَقْتُول) .

ولا ينقاسُ ذلك في كلِّ شيء ، بل يُقتصَرُ فيه على السماع ، وهٰذا معنىٰ قولِهِ : (ونابَ نَقْلاً عنه ذو « فَعِيلِ ») .

وزَعَمَ ابنُ المُصنِّفِ : أنَّ نيابةَ (فَعِيلٍ) عن (مفعولٍ) كثيرةٌ ، وليستْ مَقِيسةً بالإجماع[1] ، وفي دَعْواهُ الإجماعَ علىٰ ذلك نَظَرٌ ؛ فقد قال والدُهُ في « التسهيل » في (باب اسم الفاعل) عندَ ذِكْرِهِ نيابةَ (فَعِيلٍ) عن (مفعولٍ) : (وليس مَقِيساً ، خلافاً لبعضهم)[2] ، وقال في « شرحه » : (وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ مَقِيسٌ في كلِّ فعلٍ ليس له « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعِلٍ » ؛ كـ « جَرِيح » ، فإن كان للفعل « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعِلٍ » . . لم يَنُبْ قياساً ؛ كـ « عَلِيم »)[3] ، وقال في (باب التذكير والتأنيث) : (وصَوْغُ « فَعِيلٍ » بمعنىٰ « مفعولٍ » معَ

وإنَّما أَفْرَدَ النعتَ ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) يُنعَتُ به الواحدُ والأكثرُ[4] ، أو مُراعاةً للعطف بـ (أو) .

---

(١) شرح ابن الناظم (ص٣١٦) ؛ فلا يُقالُ مثلاً : (ضَرِيبٌ) بمعنىٰ (مَضْروب) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٣٨) ، وقولُهُ : (خلافاً لبعضهم) ؛ أي : في نوع منه ؛ وهو ما بيَّنه الشارح بعدُ بقوله : (فيما ليس له « فَعِيلٌ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنه لا لَبْسَ فيه ، بخلاف ما له ذلك ؛ فيُلبِسُ بالفاعل . « خضري » (٢/ ٥٦٣) .

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٨٨) .

(٤) قوله : (وإنَّما أفرد . . . والأكثرُ) زيادة من (ج) .

كَثْرته . . غيرُ مَقِيسٍ)[1] ، فجَزَمَ بأصحِّ القولَينِ كما جَزَمَ به هنا ، وهـٰذا لا يَقتضِي نفيَ الخلاف .

وقد يُعتذَرُ عن ابن المُصنِّفِ : بأنَّهُ ادَّعى الإجماعَ على أنَّ (فَعِيلاً) لا ينوبُ عن (مفعول) ؛ يعني : نيابةً مطلقةً ؛ أي : في كلِّ فعلٍ ، وهو كذلك ؛ بناءً على ما ذَكَرَهُ والدُهُ في « شرح التسهيل » ؛ مِنْ أنَّ القائلَ بانقياسه يَخُصُّهُ بالفعل الذي ليس له (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) .

---

* قوله : (وقد يُعتذَرُ عن ابن المُصنِّفِ) ؛ أي : يُجابُ عنه .

* قوله : (الذي ليس له « فَعِيلٌ » بمعنى « فاعِلٍ ») ؛ كـ (جَرِيحٍ) و(قَتِيلٍ) ، وأمَّا الذي له (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) : فنحوُ (قَدِير) و(رَحِيم) ؛ بمعنى (قادِرٍ) و(راحِمٍ) ، والمُرادُ مِنْ هـٰذه العبارة : أنَّ (فَعِيلاً) مَقِيسٌ عندَهُ إن كان بمعنى (مفعولٍ) ، لا إنْ كان بمعنى (فاعِلٍ) ، كما أفادَهُ شيخُنا السيِّد[2] ، وإنَّما لم يكنْ مَقِيساً في ذلك ؛ لئلَّا يلتبسَ .

---

* قوله : (والمُرادُ مِنْ هـٰذه العبارة . . .) إلى آخره : مِنْ أين هـٰذا المُرادُ ؟! إذ مُفادُها : أنَّ كلَّ فعلٍ سُمِعَ فيه (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعل) . . لا يأتي منه (فَعِيلٌ) بمعنى (مفعول) قياساً ؛ لئلا يحصلَ لَبْسٌ ؛ وذلك كـ (عَلِمَ) و(رَحِمَ) و(قَدَرَ) ؛ فإنَّهُ سُمِعَ في ذلك (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) ؛ وهو (عَلِيمٌ) و(رَحِيمٌ) و(قَدِير) ؛ فلا يصحُّ أنْ تَستعمِلَ مِنْ ذلك (فَعِيلاً) بمعنى (مفعول) ، وما لم يُسمَعْ فيه (فَعِيلٌ) بمعنى (فاعِلٍ) . . يسوغُ لك أنْ

---

(١) تسهيل الفوائد (ص ٢٥٤) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٤٣٢) .

ونبَّه المُصنِّفُ بقوله : (نحوُ « فتاةٍ أو فتىً كَحِيلٍ ») : علىٰ أنَّ (فَعِيلاً) بمعنىٰ (مفعول) يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ ، وستأتي هـٰذه المسألةُ مُبيَّنةً في (باب التأنيث) إن شاء الله تعالىٰ[1] .

وزعم المُصنِّفُ في « التسهيل » : أنَّ (فَعِيلاً) ينوبُ عن (مفعولٍ) في الدَّلالة علىٰ معناه لا في العمل[2] ؛ فعلىٰ هـٰذا : لا تقولُ : (مررتُ برجلٍ جَرِيحٍ عبدُهُ) ، فترفعُ (عبده) بـ (جَرِيح) ، وقد صرَّح غيرُهُ بجواز هـٰذه المسألةِ .

❀ قوله : (لا في العمل) ولو كان رفعاً .

نعم ؛ يتحمَّلُ ضميرَ الرفع ؛ لكونه مُشتقّاً ، قال شيخُنا السيِّدُ : (والمُتَّجِهُ : أنَّهُ يعملُ في المرفوع ولو ظاهراً ، والمنفيُّ عملُهُ النصبَ ، وعندَ ابنِ عُصْفُورٍ يعملُ) انتهىٰ[3] .

تستعملَ منه (فَعِيلاً) بمعنىٰ (مفعول) ؛ كـ (جَرَحَ) و(ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ؛ فيجوزُ لك أنْ تستعملَ مِنْ ذلك (فعيلاً) بمعنىٰ (مفعول) ؛ يَدُلُّ علىٰ ذلك المعنىٰ : كلامُ الشارحِ أوَّلاً وآخِراً ، فتأمَّلْ .

---

(١) انظر (٥/٢٢١ـ٢٢٢) .
(٢) تسهيل الفوائد (ص١٣٨) .
(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٣٢) ، وعبارة ابن عصفور في « المقرب » (١/٨١) : (واسمُ المفعول وما كان من الصفات بمعناه . . حُكْمُهُ بالنظر إلىٰ ما يطلبه من المعمولات حكمُ الفعلِ المبنيِّ للمفعول) .

الصفة المشبّهة باسم الفاعل

٤٦٧ـ صفـةٌ اسْتُحسِـنَ جَـرُّ فـاعِـلِ . . . .

(الصفةُ المُشبَّهةُ باسم الفاعل)

* قوله : (الصفةُ المُشبَّهةُ باسم الفاعل) ؛ أي : المُتعدِّي لواحدٍ ، ووَجْهُ الشَّبَهِ باسم الفاعل : أنَّها صفةٌ قائمةٌ بالفاعل ، وتلحقُها الفروعُ ؛ مِنَ التثنية والجمع ، والتذكيرِ والتأنيث ، ولم تكنْ إيَّاهُ ؛ لكونه دالاًّ على التجدُّد ، وهي دالَّةٌ على الدوام والثباتِ ؛ فلها جهةُ مُوافَقةٍ له وجهةُ مُخالفةٍ ، وأمَّا اسمُ التفضيلِ : فلِبُعْده عنه ـ لكونه لا يُثنَّىٰ ولا يُؤنَّثُ ـ لم يَنصِبْ ، أفادَهُ العلَّامةُ يحيى الشاويُّ[1] .

* قوله : (صفةٌ اسْتُحسِنَ . . .) إلىٰ آخره : (صفةٌ) خبرٌ مُقدَّم ،

[الصفةُ المُشبَّهةُ باسمِ الفاعلِ]

* قوله : (والتذكيرِ والتأنيث) الأَوْلىٰ : حذفُ (التذكير) ؛ لأنَّهُ ليس مِنَ الفروع .

(١) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٥٠١) .

. . . .

و(استُحسِنَ) : صفتُهُ ، و(المُشبِهةُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، ويجوزُ العكس ، و(اسمَ الفاعل) : منصوبٌ بـ(المُشبِهة) ، أو مجرورٌ بإضافته إليه ، والمُرادُ : استُحسِنَ في المجموع ، لا في الجميع ؛ فلا يَرِدُ مسائلُ امتناعِ الجرِّ الآتيةُ في قوله : (ولا تَجْرُرْ بها . . .) إلى آخره[١] .

واعترَضَ ابنُ الناظمِ التعريفَ : بأنَّ فيه دَوْراً ، وتقريرُهُ : أنَّ العِلْمَ بالصفة المُشبَّهةِ مُتوقِّفٌ على استحسان إضافتِها إلى الفاعل ، واستحسانَ إضافتِها إلى الفاعل مُتوقِّفٌ على العِلْم بكونها صفةً مُشبَّهةً[٢] .

وردَّهُ ابنُ هشامٍ بانفكاك الجهةِ ؛ وذلك أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ وإن كانتْ موقوفةً على استحسان الإضافةِ إلى الفاعل . . فاستحسانُ الإضافةِ إلى الفاعل ليس موقوفاً على معرفةِ كونِها صفةً مُشبَّهةً ، وإنَّما هو موقوفٌ على النَّظَر في معناها

❋ قوله : (بانفكاك الجهةِ) فيه : أنَّ انفكاكَ الجهةِ إنَّما يُقالُ فيما إذا توقَّفَ كلٌّ منهما على الآخَر ، لـٰكن مِنْ جهتَينِ مُنفكَّتَينِ ، وهنا التوقُّفُ مِنْ أحدهما ، وعدمُ التوقُّفِ رأساً مِنَ الآخر ، وقد يُقالُ هنا : توقُّفُ كلٍّ مِنَ الأمرَينِ على الآخَرِ مِنْ جهتَينِ ؛ لأنَّ استحسانَ الجرِّ مُتوقِّفٌ على الصفة المُشبَّهة ، لا مِنْ حيثُ كونُها صفةً مُشبَّهةً ، بل مِنْ حيثُ النَّظَرُ في معناها ، والصفةُ المُشبَّهةُ مُتوقِّفةٌ على استحسان الجرِّ مِنْ حيثُ معرفةُ كونِها صفةً مُشبَّهة .

---

(١) انظر (٤/١٣٨ـ١٤١ ، ١٤٣ـ١٤٤) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٣١٨) .

الثابتِ لفاعلها ؛ بحيثُ لو حُوِّلَ إسنادُها عنه إلىٰ ضميره لا يكونُ فيه لَبْسٌ ولا قُبْحٌ ، فتَحْسُنُ حينئذٍ الإضافةُ إلى الفاعل[1] .

❊ قوله : (معنىً) إنَّما قيَّد الفاعلَ بالمعنىٰ ؛ لأنَّهُ لا تُضافُ الصفةُ إليه

❊ قوله : (لا يكونُ فيه لَبْسٌ) ؛ أي : كما في إضافة اسمِ الفاعل المُتعدِّي إلىٰ فاعله .

وقولُهُ : (ولا قُبْحٌ) ؛ أي : كما في إضافة اسمِ الفاعلِ اللازمِ إلىٰ فاعله مِنْ غير تحويلٍ إلى النصب ؛ فإنَّهُ قبيحٌ ؛ للزوم إضافةِ الشيءِ إلىٰ نفسه ، بخلافِ ما إذا حُوِّلَ إلى النصب وأُريد به الدوامُ ؛ فإنَّهُ يُستحسَنُ الجرُّ ، ويكونُ حينئذٍ مِنْ قَبيلِ الصفةِ المُشبَّهة .

وقد مثَّل في « التوضيح » لِمَا هو قبيحٌ بالإضافة في (زيدٌ كاتبُ الأبِ) ؛ لأنَّ مَنْ كَتَبَ أبوه لا يَحسُنُ أنْ تُسنَدَ الكتابةُ إليه إلا بمجازٍ بعيدٍ ، بخلاف الإضافةِ في (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ) ؛ لأنَّ مَنْ حَسُنَ وجهُهُ حَسُنَ أنْ يُسنَدَ الحُسْنُ إلىٰ جُمْلته[2] ، تدبَّرْ .

❊ قوله : (لأنَّهُ لا تُضافُ الصفةُ إليه . . .) إلىٰ آخره : مُقتضىٰ هٰذا

---

(١) أورده الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٨١) ، وانظر « حاشية ابن هشام الكبرىٰ على الألفية » (ص ٤٠٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٤٧) .

قد سَبَقَ أنَّ المُرادَ بالصفة : ما دلَّ علىٰ معنىً وذاتٍ[1] ، وهـٰذا يشملُ : اسمَ الفاعل ، واسمَ المفعول ، وأفعلَ التفضيل ، والصفةَ المُشبَّهة .

وذَكَرَ المُصنِّفُ أنَّ علامةَ الصفةِ المُشبَّهةِ : استحسانُ جَرِّ فاعلِها بها ؛ نحوُ : (حَسَنِ الوجهِ) ، و(مُنطلِق اللِّسانِ) ، و(طاهر القلبِ) ، والأصلُ : (حَسَنٌ وجهُهُ) ، و(مُنطلِقٌ لسانُهُ) ، و(طاهرٌ قلبُهُ) ؛ فـ(وجهُهُ) : مرفوعٌ بـ(حَسَنٌ) على الفاعليّة ، و(لسانُهُ) : مرفوعٌ بـ(مُنطلِق) ، و(قلبُهُ) : مرفوعٌ بـ(طاهر) .

إلا بعدَ تحويلِ الإسنادِ عنه إلىٰ ضمير الموصوف ، فلم يَبْقَ فاعلاً إلا مِنْ جهة المعنىٰ .

❀ قوله : (قد سَبَقَ . . .) إلىٰ آخره : لم يذكره فيما سَبَقَ أصلاً .

❀ قوله : (نحوُ : « حَسَنِ الوجهِ ») ؛ أي : بجرِّ (الوجه) ، والأصلُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) بالرفع على الفاعليّة ؛ فإسنادُ الحُسْنِ إنَّما هو لوجهِ زيدٍ في الأصل ، فلمَّا حَسُنَ وجهُهُ حَسُنَ أنْ يُسنَدَ الحُسْنُ إلىٰ جميعِهِ ؛ فتُضافُ الصفةُ لـ(الوجه) ، ويصيرُ الفاعلُ ضميراً في الصفة عائداً علىٰ (زيدٌ) ، ويُجَرُّ (الوجه) بعدَ أنْ كان فاعلاً ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ) انتهىٰ « فارِضي »[2] .

التوجيهِ : أنَّ التقييدَ لبيان الواقعِ ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ بياناً للحُكْم ؛ إذ الحُكْمُ لا يدخلُ التعريف .

---

(١) لم يذكره سابقاً كما نبّه عليه المُحشِّي .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٠٣) .

وهـٰذا لا يجوزُ في غيرها مِنَ الصفات ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ ضاربُ الأبِ عمراً) ؛ تُرِيدُ : (ضاربٌ أبوهُ عَمْراً) ، ولا : (زيدٌ قائمُ الأبِ غداً) ؛ تُرِيدُ : (زيدٌ قائمٌ أبوهُ غداً) ، وقد تقدَّم أنَّ اسمَ المفعولِ تجوزُ إضافتُهُ إلىٰ مرفوعه ؛ فتقولُ : (زيدٌ مضروبُ الأبِ)(١) ، وهو حينئذٍ جارٍ مَجْرى الصفةِ المُشبَّهة .

٤٦٨ـ وصَـوْغُهـا مِـنْ لازِمٍ لحـاضِـرِ . . . .

والأصلُ : هو الرفع ، ويتفرَّعُ عنه النصبُ ، ويتفرَّعُ عن النصب الخفضُ ، هـٰذا مِنْ جهة اللفظ ، وأمَّا مِنْ جهة المعنىٰ : فالرفعُ وإن كان أصلاً فهو دونَ النصب والخفضِ ؛ إذ الإسنادُ في الرفع إلىٰ بعض الجملة ، وفي النصب والخفضِ إلىٰ كلِّها . انتهىٰ « تمرين »(٢) .

❀ قوله : (وصَوْغُها . . .) إلىٰ آخره : (صَوْغُ) : مبتدأٌ ، و(مِنْ لازمٍ لحاضِرِ) : مُتعلِّقانِ به ، لا خبرانِ عنه ؛ لعدم الفائدة ، بل هو محذوفٌ لدَلالة

❀ قوله : (لعدم الفائدة) ؛ أي : المقصودةِ ؛ وهي إفادةُ وجوبِ ذلك ، وقد يُقالُ : يصحُّ كونُ ما ذكر خبراً ، والوجوبُ مُستفادٌ من الحصر ؛ إذ المبتدأُ معرفةٌ ، ويُشِيرُ إلىٰ هـٰذا صنيعُ الشارح .

---

(١) انظر (٤/ ٧٣) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٩٨) ، وقوله : (إلىٰ كلها) فيه حذف المُؤكَّد وإقامةُ المُؤكِّد مُقامه ، والراجح : عدم جوازه .

كـ (طاهِرِ القلبِ) (جَمِيلِ الظاهِرِ)

يعني : أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ لا تُصاغُ مِنْ فعلٍ مُتعدٍّ[1] ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ قاتلُ الأبِ بكراً) ، تُرِيدُ : (قاتلٌ أبوهُ بكراً) ، بل لا تُصاغُ إلا مِنْ فعلٍ لازمٍ ؛

السِّياقِ عليه ؛ أي : واجبٌ ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ معطوفاً علىٰ (جَرُّ فاعِلٍ) ؛ لأنَّ جرَّ الفاعلِ بها مُستحسَنٌ ، وصَوْغَها ممَّا ذُكِرَ واجبٌ ، كذا قيل .

قلتُ : الاستحسانُ يُطلَقُ على الواجب وغيرِهِ ، فيجوزُ العطفُ ، ويكونُ مِن استعمال المشتركِ في معنيَيهِ .

❁ قوله : (كـ « طاهِرِ القلبِ ») مِنْ إضافة الصفةِ لمرفوعها في المعنىٰ ، والأصلُ : (طاهرٌ القلبُ) بالرفع ؛ فحُوِّلَ الإسنادُ إلىٰ ضمير الموصوف ، فانتصبَ الاسمُ بعدَها على التشبيه بالمفعول به ، ثمَّ خُفِضَ بإضافة الصفة إليه ، ومثلُ هٰذا يأتي في قولِهِ : (جميلِ الظاهِرِ) ، إلا أنَّ الأوَّلَ مُجارٍ لفعله ، والثانيَ غيرُ مُجارٍ ، وهو الغالبُ في الصفة المُشبَّهة .

❁ قوله : (يُطلَقُ على الواجب) ظاهِرُهُ : حقيقةً ، كما يُفِيدُهُ قولُهُ : (ويكونُ. . .) إلىٰ آخره ، وفيه : أنَّهُ لو سُلِّمَ أنَّ هٰذا حقيقيٌّ . فهو غيرُ مُتبادرٍ لا يُحمَلُ عليه الكلامُ في مَقام البيان .

---

(١) أي : ما لم يُنزَّلْ منزلةَ اللازم ، أو يُحوَّل إلىٰ (فَعُلَ) بالضم ؛ كما قيل به في (العليم) و(الرحمٰن) و(الرحيم) . « خضري » (٢/ ٥٦٥) .

نحوُ : (طاهرِ القلبِ) ، و(جَمِيلِ الظاهر) ، ولا تكونُ إلا للحال ، وهو المُرادُ بقوله : (لحاضِرٍ) ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ حَسَنُ الوجهِ غداً) ، أو (أمسِ) .

ونبَّهَ بقوله : (كـ « طاهرِ القلبِ » « جميلِ الظاهر ») : علىٰ أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ إذا كانتْ مِنْ فعلٍ ثُلاثيٍّ تكونُ علىٰ نوعَينِ[1] :

أحدُهُما : ما وازنَ المُضارعَ ؛ نحوُ : (طاهرِ القلبِ) ، وهـٰذا قليلٌ فيها .

والثاني : ما لم يُوازِنْهُ ، وهو الكثيرُ ؛ نحوُ : (جَمِيلِ الظاهرِ) ، و(حَسَنِ الوجهِ) ، (وكَرِيمِ الأبِ) .

❀ قوله : (ما وازنَ المُضارعَ) ؛ أي : لأنَّ ما كان علىٰ وزنِ (فاعِلٍ) إذا أُضِيفَ لمرفوعه وقُصِدَ ثبوتُ معناه . . انتَظَمَ في سِلْكِ الصفةِ المُشبَّهة . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❀ قوله : (والثاني : ما لم يُوازِنْهُ ، وهو الكثيرُ ؛ نحوُ : جَمِيلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو مِنَ الصفة المُشبَّهة وإنْ أُطلِقَ عليه توسُّعاً فيما تقدَّمَ أنَّهُ اسمُ فاعل .

---

(١) أي : بخلاف اسم الفاعل ؛ فإنَّهُ يلزمُ موازنَتُهُ للمضارع ، ومذهبُ الزَّمَخْشَريِّ وابن الحاجب : أنَّها لا تُوازِنُ المضارعَ أصلاً ، ونحوُ : (طاهر القلب) اسمُ فاعل قُصِدَ به الدوام ؛ فأُعطِيَ حكم الصفة ، وليس منها حقيقةً ، والمُختارُ : خلافه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٥) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٣) .

وإنْ كانتْ مِنْ غير ثُلاثيٍّ . . وَجَبَ مُوازنَتُها المضارعَ ؛ نحوُ : (مُنطلِقِ اللِّسانِ) .

٤٦٩ـ وعَمَـلُ اسـمِ فـاعِـلِ المُعـدَّىٰ   لها على الحَدِّ . . . .

انتهىٰ « فارِضي »(١) .

❀ قوله : (وعَمَلُ اسمِ . . .) إلىٰ آخره : (عَمَلُ) : مبتدأٌ ، و(المُعدَّىٰ) بفتح الدال : نعتٌ لمحذوفٍ ؛ أي : الفعلِ المُعدَّىٰ لواحدٍ ، و(لها) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ .

قال ابنُ هشام : (المُرادُ بالعمل : عملُ النصبِ علىٰ طريق المفعولِ به ، وأمَّا عَمَلُ الرفعِ ، أو عملُ نصبٍ آخَرَ . . فلا يتوقَّفُ علىٰ ذلك الحدِّ ، كما أنَّ اسمَ الفاعل هـٰكذا ، قال في « النهاية » : الصفةُ المُشبَّهةُ تَنصِبُ المصدرَ ،

❀ قوله : (علىٰ طريق المفعولِ به) ؛ أي : بحيثُ يكونُ منصوباً على التشبيه بالمفعول به .

❀ قوله : (قال في « النهاية » . . .) إلىٰ آخره : قَصَدَ التنبيهَ علىٰ ما ادَّعاهُ ؛ مِنْ أنَّ لها عملَ نصبٍ آخَرَ .

وقولُهُ : (تَنصِبُ المصدرَ . . .) إلىٰ آخره ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ حُسْناً) ، أو (راكعاً وساجداً) ، أو (وجهاً) ، أو (إلا لِمَّتَهُ)(٢) ، أو (عندَكَ) ،

---

(١) شرح القارضي على الألفية (ق/١٠٣) .

(٢) اللِّمَّة : الشعر الذي يجاوز شَحْمةَ الأذنين ، والجمع : (لِمَم) و(لِمَام) .

. . . . الذي قد حُدَّا

والحـالَ ، والتمييـزَ ، والمُستثنىٰ ، والظَّـرفَيـنِ ، والمفعـولَ لـه ، والمُشبَّهَ بالمفعول به ، وذَكَرَ في موضعٍ آخَرَ أنَّها لا تعملُ في المفعول المطلق) ، ذَكَرَهُ شيخُنا الحَفْناويُّ[1] ، وبه تعلمُ ما في كلام الشارح .

❁ قوله : (الذي قد حُدَّا) ؛ أي : حُدَّ له في بابه ، وسيذكرُهُ الشارح[2] .

أو (عندَ السؤالِ) ، أو (مُلاقاةً) ، أو (الوجهَ) ، ومثلُ المفعولِ له المفعولُ معه ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ وصاحبَهُ) .

❁ قوله : (وذَكَرَ في موضعٍ آخَرَ. . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : الأوَّلُ ، كما هو واضحٌ .

❁ قوله : (وبه تعلمُ ما في كلام الشارح) ؛ فإنَّ ظاهرَهُ : أنَّهُ يُشترَطُ الاعتمادُ حتىٰ لعملِ الرفع ، مع أنَّهُ لا يُشترَطُ له هنا كما لا يُشترَطُ له في اسم الفاعل ، كما يُفِيدُهُ قولُ ابنِ هشامٍ : (وأمَّا عملُ الرفعِ فلا يتوقَّفُ علىٰ ذلك الحدِّ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذي هو وجوبُ الاعتماد .

لـٰكن ما يُفِيدُهُ كلامُ الشارحِ هو التحقيقُ ؛ فإنَّ اسمَ الفاعلِ يُشترَطُ فيه الاعتمادُ حتىٰ لعملِ الرفع ، كما صرَّحوا به ، وقولُ ابنِ هشامٍ في « المغني » :

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٥٢) ، وزيد في بعض المصادر ـ كـ« الارتشاف » (٥/٢٣٤٨) ، و« حاشية الصبان » (٣/٦) ـ المفعولُ معه .

(٢) انظر (٤/١٣٥) .

أي : يَثبُتُ لهٰذه الصفةِ عملُ اسمِ الفاعلِ المُتعدِّي ؛ وهو الرفعُ والنصبُ ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ الوجهَ) ؛ ففي (حَسَنٌ) : ضميرٌ مرفوعٌ هو الفاعلُ ، و(الوجهَ) : منصوبٌ على التشبيه بالمفعول به ؛ لأنَّ (حَسَناً) شبيهٌ بـ (ضارب) ، فعَمِلَ عَمَلَهُ .

---

* قوله : (على التشبيه بالمفعول به) ؛ أي : إن كان معرفةً ، . . . . . .

(إنَّ اشتراطَ الاعتمادِ وكونِهِ بمعنى الحال أو الاستقبال . . إنَّما هو لعمل النصب)[1] . . يعني به : اشتراطَ مجموعِ الأمرَينِ ، كما قاله الدَّمَامِينيُّ والشُّمُنِّيُّ[2] ، وليس مُرادُهُ أنَّ كلَّ واحدٍ منهما إنَّما هو شرطٌ لعمل النصب ولا يُشترَطَ لعمل الرفع واحدٌ منهما .

وقولُهُ فيما نقله عنه المُحشِّي : (فلا يتوقَّفُ على ذلك الحدِّ) ؛ أي : الذي هو وجوبُ الاعتمادِ والدَّلالةِ على الحال أو الاستقبال ؛ أي : مجموعِهما ، وبذلك يُفسَّرُ (الحد) في كلام المُصنِّفِ خلافاً للشارح ؛ فلا مُنافاةَ بين ما نقله المُحشِّي عن ابن هشامٍ وما أوَّل به الدَّمَامِينيُّ والشُّمُنِّيُّ كلامَهُ في « المغني » .

وقد حقَّق الرَّضِيُّ وغيرُهُ : أنَّ الصفةَ المُشبَّهةَ عند الإطلاق ظاهرةٌ في الاتِّصاف في جميع الأزمنة[3] ؛ فيُحمَلُ كلامُ المُصنِّفِ على حالة الإطلاق ، ومنه يُعلَمُ : أنَّها قد لا تكونُ للحال ولا للاستقبال ؛ فاشتراطُ كونِها لأحدهما

---

(١) مغني اللبيب (٢/ ٦١٥) .

(٢) حاشية الدماميني على المغني (ق/ ٣٠٢) برقم : (٤٥٠٢٦) ، حاشية الشُّمُنِّي على المغني (٢/ ١٧٠) .

(٣) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٤٣٤) .

وأشار بقوله : (على الحدِّ الذي قد حُدَّا) : إلىٰ أنَّ الصفةَ المُشبَّهة تعملُ على الحدِّ الذي سَبَقَ في اسم الفاعل ؛ وهو أنَّهُ لا بدَّ مِن اعتمادها ، كما أنَّهُ لا بدَّ مِن اعتماده .

٤٧٠ـ وسَبْقُ ما تعملُ فيهِ مُجْتَنَبْ . . . .

وعلى التمييز إن كان نكرةً ، وقال الكُوفيُّونَ : النصبُ على التمييز فيهما ، والصحيحُ : الأوَّل . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

* قوله : (وسَبْقُ ما تعملُ فيهِ مُجْتَنَبْ) ؛ أي : لضعفها وقوَّتِهِ ، والأظهرُ : أنْ يُخَصَّ المعمولُ هنا ـ أي : في قولِهِ : (ما تعملُ فيه) ـ بالمنصوب ؛ لأنَّهُ الذي تُفارِقُ فيه الصفةُ اسمَ الفاعلِ ، أمَّا المرفوعُ

لعملها كاسم الفاعل . . في محلِّهِ ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ حسنٌ الوجهَ أمسِ) بنصب (الوجه) ؛ فيندفعُ ما قيل : إنَّ كونَها للحال أو الاستقبال لازمٌ لها ، فلا يُعَدُّ شرطاً ، فتنبَّهْ .

* قوله : (وعلى التمييز . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ : (وعليه أو على التمييز . . .) إلىٰ آخره ؛ لجواز الوجهين فيه حينئذٍ[2] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٠٤) ، وقوله : (لهما) ؛ أي : للنكرة والمعرفة ، وهو مبنيٌّ عندَهُم علىٰ جواز التمييز بالمعرفة . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٩٤) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٢٩) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٢) .

. . . . وكَــــونُـــــهُ ذا سببيَّـــةٍ وَجَـــبْ

والمجرور : فلا يتقدَّمُ فيهما ؛ لأنَّ المرفوعَ فاعلٌ ، والفاعل لا يتقدَّمُ ، والمجـرورَ مضـافٌ إليـه ، وهـو أيضـاً لا يتقـدَّمُ ، كمـا لا يخفـى . انتهـىٰ « ياسين »[1] .

❋ قوله : (وكونُهُ) مبتدأٌ ، وهو مصدرُ (كانَ) الناقصةِ مضافٌ إلى اسمها ، وهو ضميرٌ يرجعُ إلى الموصول ، و(ذا) : بمعنىٰ (صاحبٍ) ؛ خبرُهُ مِنْ حيثُ نقصانُهُ ، و(سببيَّةٍ) : مضافٌ إليه ، وجملةُ (وَجَبْ) : خبرُهُ مِنْ حيثُ ابتدائيَّتُهُ .

والمُرادُ : أنَّهُ يجبُ في معمولها أنْ يكونَ سببيّاً ؛ أي : مُتَّصِلاً بضمير الموصوفِ لفظاً ؛ نحوُ : (حَسَنٌ وجهَهُ) ، أو معنىً ؛ نحوُ : (حَسَنٌ الوجهَ) ؛ أي : منه[2] ، وقيل : (أل) خَلَفٌ عن المضاف إليه .

. . . .

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٤٦٨) .

(٢) ذكر في هٰذا البيت أمرَينِ تُخالف فيهما الصفةُ المُشبَّهة اسمَ الفاعل ، وتقدَّم منه تصريحاً وتلويحاً أربعة ؛ وهي : استحسانُ الجرِّ بها ، وصوغُها مِنَ اللازم ، وكونُها للدوام ، وعدمُ لزوم جَرْيها على المضارع ، ويُؤخَذُ واحدٌ مِنْ قوله الآتي : (وما اتَّصل بها . . .) إلى آخره ؛ وهو أنَّهُ لا يُفصل معمولُها منها منصوباً كان أو مرفوعاً ، بخلاف اسم الفاعل ؛ كـ (زيدٌ ضاربٌ في الدار أبوهُ عَمْراً) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٦٦) .

لمَّا كانتِ الصفةُ المُشبَّهةُ فرعاً في العمل عن اسم الفاعل . . قَصَرَتْ عنه ؛ فلم يَجُزْ تقديمُ معمولِها عليها كما جازَ في اسم الفاعل ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الوجهَ حَسَنٌ)[1] ، كما تقولُ : (زيدٌ عَمْراً ضاربٌ) ، ولم تعمل إلا في سببيٍّ ؛ نحوُ : (زيدٌ حَسَنٌ وجهُهُ) ، ولا تعملُ في أجنبيٍّ ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ حَسَنٌ عَمْراً) ، واسمُ الفاعلِ يعملُ في السببيِّ والأجنبيِّ ؛ نحوُ : (زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ) ، و(ضاربٌ عَمْراً) .

٤٧١ـ فَٱرفَعْ بها وٱنصِبْ وجُرَّ مَعَ (أَلْ) ودونَ (أَلْ) مصحوبَ (أَلْ) . . . .

---

* قوله : (مَعَ « أَلْ ») حالٌ مِنَ الضمير في (بها) العائدِ على الصفة ، و(دونَ) : معطوفٌ على (أل) ؛ فهٰذه حالتانِ لها .

وقولُهُ : (مصحوبَ) بالنصب : تنازعَ فيه الأفعالُ الثلاثةُ ؛ فأَعْمَلَ الأخيرَ ـ وهو (جُرَّ) ـ لقُرْبه ، وأَعْمَلَ الأوَّلَين في ضميره ثمَّ حذف ، وهٰذا شاملٌ لمسألةٍ واحدة ؛ وهي ما إذا كان المعمولُ بـ(أل) نحوَ (الحسن الوجه)[2] .

---

* قوله : (معطوفٌ على « أل ») لعلَّهُ : (على « مَعَ أل ») ، فسَقَطَ مِنْ كلامِهِ لفظةُ (مع) .

---

(١) وأمَّا رفعُ (الوجه) مبتدأً ثانياً على تقدير : (الوجهُ منه حَسَنٌ) . . فليس ممَّا نحن فيه . « خضري » (٢/٥٦٦) .

(٢) في (د) : (حسن) بدل (الحسن) .

. . . . وما اتَّصَلْ

٤٧٢ـ بهـا مُضـافـاً أوْ مُجـرَّداً ولا تَجْرُرْ بها مَعْ (ألْ) سُماً مِنْ (ألْ) خَلَا

وقولُهُ : (وما اتَّصَلْ) : معطوفٌ على (مصحوبَ) ، و(مضافاً) : حالٌ مِنْ ضمير (بها) العائدِ على الصفة ، ويدخلُ في هٰذا أربعُ مسائلَ : المعمولُ المضافُ إلىٰ ما فيه (أل) ؛ نحوُ : (الحسنُ وجهَ الأبِ) ، والمضافُ إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ؛ نحوُ : (زيدٌ الحسنُ وجهِهِ) ؛ والمضافُ إلىٰ مضافٍ إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ؛ نحوُ : (زيدٌ الحسنُ وجهِ أبيهِ) ، والمضافُ إلىٰ مُجرَّدٍ مِنْ (أل) دونَ الإضافة ؛ نحوُ : (حسنُ وجهِ أبٍ) .

وقوله : (أوْ مُجرَّداً) معطوفٌ علىٰ (مُضافاً) ، وتحتَهُ صورةٌ واحدة ؛ وهي المُجرَّدُ مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : (حَسَنٌ وَجْهاً) .

فتحصَّل : أنَّ مسائلَ المعمولِ علىٰ ما ذَكَرَهُ الشارحُ ستٌّ[1] ؛ واحدةٌ مِنْ

---

* قوله : (و« مضافاً » : حالٌ مِنْ ضمير « بها ») سَبْقُ قلمٍ ، والصوابُ : أنَّهُ حالٌ مِنْ ضميرِ (اتَّصل) العائدِ علىٰ (ما) ، أو حالٌ مِنْ (ما) الواقعةِ على المعمول ، ويُصرِّحُ بهٰذا جَعْلُهُ المضافَ في التقسيم صفةً للمعمول .

* قوله : (والمضافُ إلىٰ مُجرَّدٍ مِنْ « أل » دونَ الإضافة) كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (مِنْ « أل » والإضافة) ، كما في نسخة[2] .

---

(١) زاد في (ج) : (صور) .

(٢) وجاء على الصواب في (أ ، ب ، هـ) .

قوله : (مصحوبَ « ألْ ») ، وأربعٌ مِنْ قوله : (مُضافاً) ، وواحدةٌ مِنْ قولِهِ : (مُجرَّداً) ، فهـٰذه تُضرَبُ في حالتَيِ الصفةِ باثني عَشَرَ ، فتُضرَبُ في أوجهِ الإعرابِ الثلاثةِ .

فجملةُ الوجوهِ ستةٌ وثلاثونَ ؛ ثمانيةَ عَشَرَ مع الصفة المُجرَّدةِ ، ولا مَنْعَ في شيءٍ منها .

وثمانيةَ عَشَرَ مع الصفة المُصاحِبةِ لـ (أل) ، يمتنعُ منها أربعةٌ ؛ وهو ما لَزِمَ فيه إضافةُ الصفةِ المُقترِنةِ بـ (أل) إلى الخالي منها ، سواءٌ كان ذلك المعمولُ غيرَ مضاف أصلاً ، أو مضافاً إلىٰ ما خلا مِنْ (أل) ، أو مضافاً إلىٰ ضمير ، أو مضافاً إلىٰ مضاف إلىٰ ضمير ، وإليه الإشارةُ بقوله : (ولا تَجْرُرْ بها مع « ألْ » سُماً) بالضمِّ ؛ أي : (اسماً مِنْ « ألْ » خلا ، ومِنْ إضافةٍ لتالِيها) ، وأمَّا المعمولُ الذي لم يَخْلُ مِنْ (أل) ، أو مِنْ إضافةٍ لما فيه (أل) . . فيجوزُ فيه الأوجهُ الثلاثة .

واعلَمْ : أنَّهُ يَقبُحُ رفعُ معمولِ الصفةِ إذا تجرَّد عن (أل) أو عن الضمير ،

❁ قوله : (يمتنعُ منها أربعةٌ) ؛ أي : لأنَّ الإضافةَ في هـٰذه الصُّوَرِ الأربعةِ لم تُفِدْ تعريفاً ولا تخصيصاً ، ولا تخفيفاً ولا تحسيناً ، كما لا يخفىٰ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (إلى الخالي منها) ؛ أي : فيه أو في تاليهِ .

❁ قوله : (يَقبُحُ رفعُ معمولِ الصفةِ . . .) إلىٰ آخره : ضابطُهُ : أنْ يكونَ المعمولُ نكرةً ، سواءٌ كانتِ الصفةُ معرفةً أو نكرة .

سواءٌ كانتْ مُجرَّدةً أو مُصاحِبةً لـ (أل) ؛ وذلك أربعُ مسائلَ ؛ نحوُ : (الحَسَنُ وجهٌ) ، و(الحسنُ وجهُ أبٍ) ، و(حسنٌ وجهٌ) ، و(حسنٌ وجهُ أبٍ) ، وعِلَّةُ القُبْحِ : عدمُ ذِكْرِ الضميرِ الرابطِ بينَ الصفةِ والموصوفِ وإن كان منوياً .

ويَضعُفُ نصبُ معمولِها في أربعةِ مواضعَ :

الأوَّلُ : أنْ تكونَ الصفةُ خاليةً مِنْ (أل) ، والمعمولُ مُصاحِبٌ لها ؛ نحوُ : (حَسَنٌ الوجهَ) .

الثاني : كونُ المعمولِ مضافاً لمُعرَّفٍ بـ (أل) ، وهي خاليةٌ منها ؛ نحوُ : (حَسَنٌ وجهَ الأبِ) .

الثالثُ : كونُ المعمولِ مضافاً إلىٰ ضميرِ الموصوفِ ؛ كـ (حَسَنٌ وجهَهُ) .

الرابع : أنْ يكونَ مضافاً لمُضافٍ لضمير الموصوف ؛ كـ (حَسَنٌ وجهَ غلامِهِ) .

وعِلَّةُ الضعفِ في هٰذه الأربعةِ : أنَّها لا تَقْوىٰ قُوَّةَ المَصُوغِ مِنَ المُتعدِّي

---

* قوله : (عدمُ ذِكْرِ الضميرِ الرابطِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : أو ما يُفِيدُ فائدتَهُ ؛ كـ (أل) ، سواءٌ جَرَيْنا على القول بأنَّها خَلَفٌ عن الضمير ، أم لا .

* قوله : (ويَضعُفُ نصبُ معمولِها . . .) إلىٰ آخره : ضابطُهُ : أنْ تكونَ الصفةُ نكرةً ، والمعمولُ معرفةً .

* قوله : (أنَّها لا تَقْوىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لا تَقْوىٰ علىٰ عمل النصبِ علىٰ وجهِ كونِ المعمولِ مفعولاً به ، بخلافِ ما إذا كان المعمولُ

٤٧٣ـ ومِنْ إضافةٍ لتاليها وما لم يَخْلُ فهْوَ بالجوازِ وُسِما

الصفةُ المُشبَّهة : إمَّا أنْ تكونَ بالألف واللام ؛ نحوُ : (الحَسَن) ، أو مُجرَّدةً عنهما ؛ نحوُ : (حَسَن) ، وعلىٰ كلٍّ مِنَ التقديرَينِ : لا يخلو المعمولُ مِنْ أحوالٍ ستةٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ المعمولُ بـ (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَنِ الوجهِ) ، و(حَسَنِ الوجهِ) .

الثاني : أنْ يكونَ مضافاً لِمَا فيه (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَنِ وجهِ الأبِ) ، و(حَسَن وجهِ الأبِ) .

كاسم الفاعل ، وما عدا ذلك فهو حَسَنٌ ، فافْهَمِ المَقَامَ .

❃ قوله : (وُسِما) بضمِّ الواو ؛ أي : عُلِمَ .

نكرةً ؛ فإنَّهُ حينئذٍ منصوبٌ على التمييز .

لا يُقالُ : إنَّ هٰذه العِلَّةَ موجودةٌ فيما إذا كانتِ الصفةُ بـ (أل) .

لأنَّا نقولُ : لمَّا وُجِدتْ (أل) قَوِيَ عملُها ؛ لاعتمادها عليها ؛ لأنَّ (أل) موصولةٌ وإن كان الأصحُّ أنَّها معرفةٌ ؛ لأنَّ الأصحَّ لا يقطعُ النَّظَرَ عن الصحيح .

❃ قوله : (وما عدا ذلك فهو حَسَنٌ) ؛ أي : ولو مِنْ جهة ؛ فلا يُنافي أنَّ بعضَها فيه قُبْحٌ وإن كان أقلَّ مِنَ القُبْح المذكور ، تأمَّلْ .

الثالثُ : أنْ يكونَ مضافاً إلىٰ ضمير الموصوفِ ؛ نحوُ : (مررتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُهُ) ، و(برجلٍ حَسَنٍ وجهُهُ) .

الرابعُ : أنْ يكونَ مضافاً إلىٰ مضافٍ إلىٰ ضميرِ الموصوف ؛ نحوُ : (مررتُ بالرجل الحَسَنِ وجهُ غلامِهِ) ، و(برجلٍ حَسَنٍ وجهُ غلامِهِ) .

الخامسُ : أنْ يكونَ المعمولُ مضافاً إلىٰ مُجرَّد مِنْ (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَنِ وجهُ أبٍ) ، و(حَسَنٍ وجهُ أب) .

السادسُ : أنْ يكونَ المعمولُ مُجرَّداً مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : (الحَسَنِ وجهاً) ، و(حَسَنٍ وجهاً) .

فهٰذه اثنتا عَشْرةَ مسألةً ، والمعمولُ في كلٍّ واحدةٍ مِنْ هٰذه المسائل المذكورة . . إمَّا أنْ يُرفَعَ[1] ، أو يُنصَبَ[2] ، أو يُجَرَّ ، فيتحصَّلُ حينئذٍ : ستٌّ وثلاثونَ صورةً .

وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (فٱرفَعْ بها) ؛ أي : بالصفة المُشبَّهة ، (وٱنصِبْ وجُرَّ معَ « أل ») ؛ أي : إذا كانت الصفةُ بـ (أل) ؛ نحوُ : (الحَسَن) ، و(دونَ « أل ») ؛ أي : إذا كانتِ الصفةُ بغير (أل) ؛ نحوُ : (حَسَن)

. . . .

---

(١) أي : على الفاعلية للصفة ، وجوَّز الفارسيُّ كونَهُ بدلَ بعضٍ مِنْ ضميرٍ مستتر في الصفة حيثُ أمكن . « خضري » (٢/ ٥٦٨) .

(٢) أي : تشبيهاً بالمفعول به إن كان معرفةً ، وعليه أو على التمييز إن كان نكرةً . « خضري » (٢/ ٥٦٨) ، وانظر ما سبق من كلام المحشي في (٤/ ١٣٤ـ ١٣٥) .

(مصحوبَ « أل ») ؛ أي : المعمولَ المُصاحِبَ لـ (أل) ؛ نحوُ : (الوجه) ، و(ما اتَّصل بها مضافاً أوْ مُجرَّداً) ؛ أي : والمعمولَ المُتَّصِلَ بها ـ أي : بالصفة ـ إذا كان المعمولُ مضافاً ، أو مُجرَّداً من الألف واللام والإضافة .

ويدخلُ تحتَ قولِهِ : (مُضافاً) : المعمولُ المضاف إلىٰ ما فيه (أل) ؛ نحوُ : (وجه الأب) ، والمضافُ إلىٰ ضمير الموصوف ؛ نحوُ : (وجهه) ، والمضافُ إلىٰ ما أُضِيفَ إلىٰ ضمير الموصوف ؛ نحوُ : (وجه غلامه) ، والمضافُ إلى المُجرَّد مِنْ (أل) دون الإضافة ؛ نحوُ : (وجه أب) .

وأشار بقوله : (ولا تَجْرُرْ بها مَعْ « أل » . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ هـٰذه المسائلَ ليستْ كلُّها على الجواز ، بل يمتنعُ منها إذا كانتِ الصفةُ بـ (أل) أربعُ مسائلَ :

الأُولىٰ : جَرُّ المعمولِ المضافِ إلىٰ ضمير الموصوفِ ؛ نحوُ : (الحسنِ وَجْهِهِ) .

الثانيةُ : جرُّ المعمولِ المضافِ إلىٰ ما أُضِيفَ إلىٰ ضمير الموصوفِ ؛ نحوُ : (الحسنِ وجهِ غلامِهِ) .

---

* قوله : (بل يمتنعُ منها إذا كانتِ الصفةُ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ هـٰذا : إذا لم تُثَنَّ الصفةُ أو تُجمَعْ ، فإنْ ثُنِّيَتْ أو جُمِعَتْ جاز ؛ نحوُ : (الحَسَنَا وجهِ) ، و(الحَسَنُو وجهِ) ، كما أفادَهُ الأُشْمُونيُّ وغيرُهُ[1] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٢/ ٣٦٢) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١١/ ٢٦) .

الثالثةُ : جرُّ المعمولِ المضافِ إلى المُجرَّد مِنْ (أل) دونَ الإضافة ؛ نحوُ : (الحسنِ وجهِ أبٍ) .

الرابعةُ : جرُّ المعمولِ المُجرَّدِ مِنْ (أل) والإضافةِ ؛ نحوُ : (الحسنِ وجهٍ) .

فمعنىٰ كلامِهِ : ولا تَجْرُرْ بها ـ أي : بالصفة المُشبَّهة ـ إذا كانتِ الصفةُ مع (أل) اسماً خلا مِنْ (أل) ، أو خلا من الإضافة لِمَا فيه (أل) ؛ وذلك كالمسائل الأربع ، وما لم يَخْلُ مِنْ ذلك يجوزُ جرُّهُ ، كما يجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ ، كـ (الحسنِ الوجهِ) ، و(الحسنِ وجهِ الأبِ) ، وكما يجوزُ جرُّ المعمولِ ونصبُهُ ورفعُهُ إذا كانتِ الصفةُ بغير (أل) علىٰ كلِّ حالٍ .

❀ قوله : (علىٰ كلِّ حالٍ) ؛ أي : سواءٌ كان المعمولُ فيه (أل) أم لا .

. . . .

التعجب

٤٧٤ـ بـ (أَفْعَلَ) انطِقْ بعدَ (ما) تَعَجُّبَا   أو جِئْ بـ (أَفْعِلْ) قبلَ مجرورٍ ببَا

(التعجُّبُ)

* قوله : (التعجُّبُ) هو استعظامُ فعلِ فاعلٍ ظاهرِ المَزِيَّة ؛ فخَرَجَ : وصفُ المفعول ؛ فلا يُقالُ : (ما أَضْرَبَ زيداً !!) تعجُّباً مِنَ الضَّرْب الواقعِ علىٰ (زيد) ، وخَرَجَ بـ (ظاهرِ المَزِيَّة) : الأمورُ الظاهرةُ الأسبابِ ؛ فلا يُتعجَّبُ منها ؛ لقولهم : (إذا ظَهَرَ السَّبَب ، بَطَلَ العَجَب) .

* قوله : (بـ « أَفْعَلَ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (انطِقْ) ، و(تَعَجُّبَا) : منصوبٌ

[التعجُّبُ]

* قوله : (فعلِ فاعلٍ) ؛ أي : صفةِ موصوفٍ وإن لم يكن له فيه اختيارٌ ؛ فدَخَلَ نحوُ : (ما أحسنَ زيداً !!) .

وقوله : (ظاهرِ المَزِيَّة) ؛ أي : بسبب زيادةٍ فيه خَفِيَ سببُها ؛ فلا يُتعجَّبُ ممَّا لا زيادةَ فيه ، ولا ممَّا ظَهَرَ سببُهُ ، وبهٰذا تعلمُ ما في قولِهِ : (وخَرَجَ بـ « ظاهر المَزِيَّة » : الأمورُ الظاهرةُ. . .) إلىٰ آخره .

٤٧٥ـ وتِلْوَ (أَفْعَلَ) انصِبَنَّهُ كـ (ما أَوْفىٰ خَلِيلَيْنا) و(أَصْدِقْ بهِما)

علىٰ الحال ؛ بمعنىٰ : مُتعجِّباً ، أو ذا تعجُّبٍ ، أو مفعولٌ لأجله ، وإليه أشار الشارحُ بقوله : (بعدَ « ما » للتعجُّب . . .) إلىٰ آخره[1] ، أو منصوبٌ علىٰ نزع الخافضِ ؛ أي : انطِقْ في تعجُّبٍ بوزن (أَفْعَلَ) حالَ كونِهِ كائناً بعدَ (ما) التعجُّبيَّةِ .

❀ قوله : (وتِلْوَ « أَفْعَلَ ») الظاهرُ : أنَّ (تِلْوَ) منصوبٌ بفعلٍ مُقدَّرٍ يُفسِّرُهُ (انصِبَنَّهُ) ؛ علىٰ حَدِّ : (زيداً اضْرِبْهُ) ؛ فهو مِنْ باب الاشتغال . انتهىٰ « مُغرِب »[2] .

❀ قوله : (كـ « ما أَوْفىٰ خَلِيلَيْنا ») ما : مبتدأٌ ، و(أَوْفىٰ) : فعلٌ ماضٍ ، والفاعلُ : مستترٌ يعودُ إلىٰ (ما) ، و(خَلِيلَيْنا) : مفعولُهُ ، والجملةُ : في محلِّ رفعٍ خبرُ المبتدأ .

❀ قوله : (و« أَصْدِقْ بهِما ») بكسر الدال : لفظُهُ أمرٌ ومعناه الخبرُ ؛ فهو فعلٌ ماضٍ ، والمجرورُ : في محلِّ رفعٍ على الفاعليَّة ، والباءُ : زائدةٌ ، هـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ[3] .

---

(١) انظر (٤/١٤٧) .

(٢) تمرين الطلاب (ص٩٩) .

(٣) وذهب الفرَّاء ومَنْ وافقه : إلىٰ أنَّهُ أمرٌ لفظاً ومعنىً باستدعاء التعجُّب مِنَ المخاطب =

للتعجُّب صيغتانِ : إحداهُما : (ما أَفْعَلَهُ) ، والثانيةُ : (أَفْعِلْ به) ، وإليهما أشار المُصنِّفُ بالبيت الأوَّل ؛ أي : انطِقْ بـ (أَفْعَلَ) بعدَ (ما) للتعجُّب ؛ نحوُ : (ما أَحْسَنَ زيداً !!) ، و(ما أَوْفىٰ خَلِيلَينا !!) ، أو جِئْ بـ (أَفْعِلْ) قبلَ مجرورٍ بالباء ؛ نحوُ : (أَحْسِنْ بالزيدَينِ !!) ، و(أَصْدِقْ بهما !!) .

وشرطُ المنصوبِ بعدَ (أَفْعَلَ) ، والمجرورِ بعدَ (أَفْعِلْ) : أنْ يكونَ مُختصّاً[1] ؛ لتحصُلَ به الفائدةُ ، كما أَرْشَدَ إليه تمثيلُهُ ؛ فلا يجوزُ : (ما أَحْسَنَ رجلاً !!) ، ولا (أَحْسِنْ برجلٍ !!) .

❊ قوله : (للتعجُّب صيغتانِ) ؛ أي : المُبوَّبُ لهما عندَ النُّحاة ؛ فلا يُنافي أنَّ له صِيغاً كثيرةً لم يُبوَّبْ لها عندَهُم ؛ نحوُ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ٢٨]، ونحوُ : « سبحانَ اللهِ !! إنَّ المؤمنَ لا يَنجُسُ »[2] ، . . . .

❊ قوله : (نحوُ : ﴿ كَيْفَ تَكْفُرُونَ بِٱللَّهِ ﴾) ؛ أي : يُتعجَّبُ مِنْ كفركم بالله ، فاستُعمِلتْ (كيف) في التعجُّب مجازاً عمَّا وُضِعتْ له مِنَ الاستفهام عن الأحوال ؛ بجامعِ لزومِ الجهل لكلٍّ .

❊ قوله : (ونحوُ : سبحانَ اللهِ !! . . .) إلىٰ آخره : المُتعجَّبُ منه ـ كما هو مُصرَّحٌ به في شروح « البخاريِّ » ـ : حالُ المُخاطَبِ المُتوهِّمِ نجاسةَ

= مسنداً إلىٰ ضميره ، واستحسنه الزَّمَخْشَري وابن خروف ، والجارُّ والمجرور علىٰ قولهم في محلِّ نصب ، ولا يلزمُ عليه أنْ تكونَ الباء زائدةً . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٨٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٣٦ـ ٤٣٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (٢/ ١٠٧٧ـ ١٠٧٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٥٣ـ ٢٥٥) .

(١) في (أ) : (معرفة) بدل (مختصاً) .

(٢) رواه البخاري (٢٨٥) ، ومسلم (٣٧١) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

فـ(ما) : مبتدأٌ[1] ، وهي نكرةٌ تامَّةٌ ....

وغيرِ ذلك .

* قوله : (نكرةٌ تامَّةٌ) المُسوِّغُ لذلك : قصدُ الإبهامِ ، كما في « التسهيل »[2] ، ومعنىٰ كونِها تامَّةً : أنَّها لا تحتاجُ إلىٰ وصف .

المؤمن ، لا مضمونُ الجملةِ بعدَهُ ؛ إذ عَدَمُ نجاستِهِ غيرُ خفيٍّ السببِ حتىٰ يُتعجَّبَ منه[3] .

وسببُهُ : أنَّ أبا هُرَيرةَ ناداه النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم وكان جُنُباً ، فلم يُجِبْهُ ، فقال له : « ما مَنَعَكَ أنْ تُجِيبَني ؟ » ، قال : كنتُ نَجِساً ، فقال : « سبحانَ اللهِ !! إنَّ المؤمنَ لا يَنجُسُ حيّاً ولا مَيِّتاً » .

واستعمالُ (سبحانَ اللهِ) في التعجُّب.. مجازٌ عن الإخبار بالتنزُّه عمَّا لا يليقُ به الذي مِنْ جملته كونُ الحالةِ المُتعجَّبِ منها لا لحِكْمة .

* قوله : (وغيرِ ذلك) ؛ نحوُ : (لله دَرُّهُ فارساً !!) ، و(لله أنتَ !!) ، و(ما أنتِ جارة !!) ؛ فإنَّ ذلك مُستعمَلٌ في التعجُّب مجازاً عن الإخبارِ بكونِ دَرِّهِ منسوباً لله ، وبكون المُخاطَبِ منسوباً لله ، وعن الاستفهام عن جِوَارِها إن كانتْ (ما) استفهاميَّةً ، أو عن نفي جِوَارِها إن كانتْ (ما) نافيةً ؛ أي : لستِ جارةً ، بل أعظمُ منها .

---

(١) ويجب تقديمُهُ إجماعاً ؛ لجريانه مَجْرى المثل ؛ فلا يُغيَّر . « خضري » (٢/ ٥٧١) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٤٦) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٣) ، و« فتح الباري » (١/ ٣٩١) ، و« إرشاد الساري » (١/ ٣٣٦) ، و« الكواكب الدراري » (٣/ ١٤٧) .

عندَ سيبويهِ[1] ، و(أَحْسَنَ) : فعلٌ ماضٍ فاعلُهُ ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ على (ما)[2] ، و(زيداً) : مفعولُ (أَحْسَنَ) ، والجملةُ : خبرٌ عن (ما) ، والتقديرُ : (شيءٌ أَحْسَنَ زيداً) ؛ أي : جَعَلَهُ حَسَناً ، وكذلك : (ما أَوْفىٰ خَلِيلَينا !!) .

وأمَّا (أَفْعِلْ) : ففعلُ أمرٍ[3] ، ومعناه : التعجُّبُ لا الأمرُ ، وفاعلُهُ : المجرور بالباء ، والباءُ : زائدةٌ .

واستُدِلَّ علىٰ فعليَّة (أَفْعَلَ) : بلزوم نونِ الوقايةِ له إذا اتَّصلتْ به ياءُ المُتكلِّم ؛ نحوُ : (ما أَفْقَرَني إلىٰ عفو الله) ، وعلىٰ فعليَّة (أَفْعِلْ) : بدخول

❋ قوله : (والباءُ : زائدةٌ) ؛ أي : لأنَّهُ لمَّا قَبُحَ إسنادُ صورةِ فعلِ الأمر إلى الظاهر . . زِيدَتِ الباءُ إصلاحاً للَّفظ ، فلَزِمَتْ ، فصارتْ علىٰ صورة الفَضْلة لزوماً ، فلم يُؤنَّثِ الفعلُ له ، وجاز حَذْفُهُ عندَ القرينة ، كما سيأتي ، كحُكْمِ الفَضَلات ، أمَّا إذا كانتِ الباءُ غيرَ لازمةٍ ؛ كما في فاعل (كفىٰ) . . فإنَّها لا تُصيِّرُهُ في حُكْم الفَضْلةِ مطلقاً ، بل بالنَّظَر إلى التأنيث دونَ الحذف . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[4] .

❋ قوله : (واستُدِلَّ علىٰ فعليَّة . . .) إلىٰ آخره : لا يَرِدُ عليه : (عَلَيكَنِي) و(رُوَيدَنِي) ؛ فإنَّهُ يُقالُ : (عليكَ بي) و(رُوَيدَ لي) ، فيُستغنىٰ عن نون

---

(١) سيأتي تمام الخلاف في (٤/ ١٥١ـ١٥٣) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ١٢) .

(٢) واستتاره واجب ، كما سبق في (١/ ٥٣٤) .

(٣) أي : أمرٍ صورةً ، ماضٍ حقيقةً .

(٤) الدرر السنية (٢/ ٦٨٤ـ٦٨٥) .

نونِ التوكيد عليه في قوله[1] : [من الطويل]

٢٦٨ـ ومُستبدِلٍ مِنْ بعدِ غَضْبىٰ صُرَيمةً فأَحْرِ بهِ مِنْ طُولِ فقرٍ وأَحْرِيَا

الوقاية بالباء واللامِ ، بخلافِ (ما أَفْقَرَني !!) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قولـه : (ومُستبـدِلٍ. . .) إلـىٰ آخـره : الـواوُ : واوُ (رُبَّ) ؛ فهو مجرورٌ ، و(الغَضْبىٰ) بفتح الغين وسكونِ الضاد المُعجَمتَينِ وفتحِ الباء المُوحَّدة ؛ وهو المئةُ مِنَ الإِبلِ ، كذا في « الصحاح »[3] ، وتعقَّبه في « القاموس » : بأنَّهُ تصحيفٌ ، وأنَّ الصوابَ : (غَضْيا) بالمُثنَّاة تحتُ[4] .

و(صُرَيمة) بضمِّ الصاد المُهمَلة وفتحِ الراء : قطعةٌ مِنَ الإِبلِ نحوُ الثلاثينَ ، تصغيرُ (صِرْمة) صغَّرها للتقليل ؛ مفعولُ (مُستبدِلٍ) ، وقولُهُ

---

(١) اعلَمْ : أنَّهُ لا خلاف في فعليّة (أَفْعِلْ) ، وإنَّما الخلاف في فعليّة (أَفْعَلَ) ؛ فذَهَبَ الكُوفيُّونَ ما عدا الكِسَائيَّ : إلىٰ أنَّهُ اسم ، وانظر ما سبق في (١/ ٥٦٢) .
والبيت أنشده ثعلب وابن الأعرابي ولم يعزواه إلىٰ قائل معين ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٢٧) ، و« المساعد » (٢/ ١٥٣) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦١٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٥٠٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٧٦ـ١٤٧٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٨٣) .

(٣) الصحاح (١/ ١٩٤) .

(٤) القاموس المحيط (١/ ١١١) ، ونقل الزَّبيديُّ في « التاج » (٣/ ٤٨٧ـ ٤٨٨) أنَّ الباءَ هو قولُ ابن سيده ، وحكاه الزَّجَّاجيُّ في « نوادره » .

أراد : (وأَحْرِيَنْ) بنون التوكيد الخفيفةِ ، فأَبْدَلَها ألفاً في الوقف .

وأشار بقوله : (وتِلْوَ « أَفْعَلَ ») : إلىٰ أنَّ تاليَ (أَفْعَلَ) يُنصَبُ لكونه مفعولاً[1] ؛ نحوُ : (ما أَوْفىٰ خَلِيلَينا !!) .

ثمَّ مثَّل بقوله : (وأَصْدِقْ بهما) للصِّيغة الثانية .

وما قَدَّمْناهُ مِنْ أنَّ (ما) نكرةٌ تامَّةٌ[2] . . هو الصحيحُ ، والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها ، والتقديرُ : (شيءٌ أَحْسَنَ زيداً) ؛ أي : جَعَلَهُ حَسَناً .

وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ أنَّها موصولةٌ ، والجملةُ التي بعدَها صِلَتُها ، والخبرُ محذوفٌ ،

(فأَحْرِ به) ؛ أي : أَجْدِرْ به ، و(أَحْرِيَا) أصلُهُ : (أَحْرِيَنْ) ، وهو محلُّ الشاهد ؛ أُبدِلَتْ نونُ التوكيد ألفاً ، والتقديرُ : (أَحْرِيَنْ به) ، حذف (به) لدَلالة قولِهِ : (أَحْرِ بطُولِ فقرٍ) عليه ، والتكريرُ للتأكيد .

❁ قوله : (والخبرُ محذوفٌ) ؛ أي : علىٰ قول الأخفش ، . . . .

❁ قوله : (لدَلالة قولِهِ : « أَحْرِ بطُولِ فقرٍ ») صوابُهُ : (أَحْرِ به مِنْ طُول فقرٍ) ، كما هو لفظُ الشاعر .

---

(١) لـٰكنَّهُ خالف المفاعيل ؛ في عدم حذفه إلا لدليل ، ولا يتقدَّم علىٰ عامله ، ولا يُفصل بينهما إلا بالظرف ، ويجبُ كونُهُ معرفةً أو نكرة مُختصَّة ؛ ليكون للتعجُّب منه فائدةٌ ، ومثلُهُ فاعل (أَفعِلْ) ، وقد نبَّه المُحشِّي على الشرط الأخير في (٤/١٤٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٧٢ـ٥٧٣) .

(٢) انظر (٤/١٤٨) .

والتقدير : (الذي أَحْسَنَ زيداً شيءٌ عظيمٌ) .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها استفهاميّةٌ ، والجملةُ التي بعدَها خبرٌ عنها ، والتقدير : (أيُّ شيءٍ أَحْسَنَ زيداً ؟)[١] .

وكذا على القول بأنَّها استفهاميّةٌ ، كما سيُشِيرُ إليه الشارح .

* قوله : (شيءٌ عظيمٌ) هـٰذا لا يَحسُنُ في نحوِ : (ما أَعْظَمَ اللهَ !!) ، و(ما أَقْدَرَ اللهَ !!) .

وأُوِّلَ علىٰ أنَّ المُرادَ بالشيء : خَلْقُهُ المُعظِّمونَ له تعالىٰ وهو غنيٌّ عنهم ، أو ما يَدُلُّ علىٰ عَظَمته تعالىٰ مِنْ صنائعه ، أو هو تعالىٰ علىٰ معنىٰ أنَّهُ تعالىٰ مُعظِّمٌ نَفْسَهُ ، لـٰكنَّ فيه إطلاقَ (ما) عليه تعالىٰ في هـٰذا الوجه الثالث ، أو هو مجازٌ عن الإخبار بعَظَمته تعالىٰ علىٰ جهةِ المبالغة .

والحاصلُ : أنَّهُ يصحُّ التعجُّبُ مِنْ صفاته تعالىٰ ، لـٰكن علىٰ جهة الحقيقةِ بتلك الأوجهِ الثلاثةِ ، أو المجازِ بالوجه الرابع . انتهىٰ « ياسين » انتهىٰ « شيخنا السيِّد في حاشيته »[٢] .

---

* قوله : (وكذا على القول بأنَّها استفهاميّةٌ) صوابُهُ : (نكرةٌ موصوفة) ، كما هو واضحٌ ، ثمَّ إنَّهُ يَرِدُ علىٰ كون الخبرِ محذوفاً وجوباً : أنَّهُ لم يُحذَفْ وجوباً في كلامهم إلا وقد أُقِيمَ شيءٌ مُقامَهُ .

---

(١) قاله الفرّاء وابن درستويه ، ونقله الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٢) عن الكُوفيِّين .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٤٣) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (١/ ٤٧٧ـ٤٧٨) .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ ، والجملةُ التي بعدَها صفةٌ لها ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (شيءٌ أَحْسَنَ زيداً عظيمٌ)[1] .

٤٧٦ـ وحَذْفَ ما منهُ تَعَجَّبتَ ٱستَبِحْ   إنْ كانَ عندَ الحذفِ معناهُ يَضِحْ

❋ قوله : (وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها نكرةٌ موصوفةٌ . . .) إلىٰ آخره : هو أحدُ قولَي الأخفشِ[2] ، فكان الأحسنُ ـ كما في « التوضيح » ـ أنْ يقولَ : (وقال الأخفشُ : هي معرفةٌ ناقصة ـ أي : موصولةٌ ـ أو نكرةٌ ناقصة ، وعليهما : فالخبرُ محذوفٌ وجوباً)[3] .

❋ قوله : (وحَذْفَ ما منهُ تَعَجَّبتَ) ؛ أي : ما مِنْ فعلِهِ ؛ فهو علىٰ حذفِ مضافٍ . انتهى « ابن قاسم »[4] .

❋ قوله : (يَضِحْ) بالضاد المُعجَمة ؛ أي : يتَّضِحُ ؛ مضارع (وَضَحَ يَضِحُ) ، قاله المَكُوديُّ[5] ، قال المُعرِبُ : (ولا يَبعُدُ قراءتُهُ بالصاد المُهمَلة)[6] .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة والخلاف فيها في « شرح التسهيل » (٣/ ٣١ـ٣٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٨٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٠٦٥) .

(٢) وله قولٌ ثالث كقول سيبويه .

(٣) أوضح المسالك (٣/ ٢٥١) .

(٤) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٢٩)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٣٩).

(٥) شرح المكودي على الألفية (ص٢٠١) .

(٦) تمرين الطلاب (ص١٠٠) .

يجوزُ حذفُ المُتعجَّبِ منه[1] ـ وهو المنصوبُ بعدَ (أَفْعَلَ) ، والمجرورُ بالباء بعدَ (أَفْعِلْ) ـ إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ فمثالُ الأوَّلِ : قولُهُ[2] : [من الطويل]

٢٦٩ـ أَرَىٰ أُمَّ عمرٍو دمعُها قد تَحَدَّرَا بكـاءً علـىٰ عمـرٍو ومـا كـانَ أَصْبَـرَا

التقديرُ : (وما كان أَصْبَرَها) ؛ فحُذِفَ الضميرُ ـ وهو مفعولُ (أَفْعَلَ) ـ للدَّلالة عليه بما تقدَّم .

ومثالُ الثاني : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم : ٣٨] ، التقديرُ والله أعلم : (وأَبْصِرْ بهم) ؛ فحُذف (بهم) ؛ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ، . . . .

❁ قوله : (أَرَىٰ أمَّ عمرٍو . . .) إلىٰ آخره : (أَرَىٰ) : بَصَرِيَّةٌ ، وجملةُ (دمعُها قد تحدَّرا) : حاليَّةٌ ، و(بكاءً) : مفعولٌ له ، و(ما كان أَصْبَرا) : صيغةُ تعجُّب .

❁ قوله : (فحُذف « بهم ») إنَّما حُذِفَ مع أنَّهُ عُمْدةٌ ؛ لأنَّهُ لمَّا التُزِمَ فيه

---

(١) أي : من وصفه أو فعله ؛ لأنَّ التعجبَ إنَّما هو من ذلك لا من ذاته . « ابن قاسم » ، وإنَّما يُحذف إذا كان ضميراً ، لا في نحو : (ما أَحْسَنَ زيداً !!) ، أو : (أَحْسِنْ بزيد !!) ؛ لعدم الدليل عليه ، ولا في نحو : (زيدٌ ما أحسنَ زيداً !!) ؛ لئلا تفوتَ نكتةُ الإظهار في مقام الإضمار ؛ وهي التفخيم . « خضري » (٢/ ٥٧٣) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٦٩) ضمن قصيدة مطلعها :

سَمَا لك شوقٌ بعدَما كانَ أَقْصَرَا وحَلَّتْ سُليمىٰ بطنَ قَوٍّ فعَرْعَرَا

وهو من شواهد : « الارتشاف » (٥/ ٢٤٠٢) ، و« المساعد » (١/ ٢٦٨) ، وفي البيت شاهد آخرُ ؛ وهو زيادة (كان) بين (ما) وفعل التعجب ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٦ـ١٤٨٧) .

وقولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

٢٧٠ـ فـذلِكَ إنْ يَلْـقَ المَنِيَّـةَ يَلْقَهـا حَمِيـداً وإنْ يَسْتَغْـنِ يـومـاً فـأَجْـدِرِ

الجرُّ بالباء صار كالفَضْلة .

❁ قوله : (فذلِكَ إنْ يَلْقَ . . .) إلىٰ آخره : الإشارةُ إلى الصُّعْلُوك ـ أي : الفقير ـ المذكورِ في البيت قبلَهُ ، و(المَنِيّة) : الموتُ ، و(حَمِيداً) : منصوبٌ على الحال مِنَ الضمير المنصوب ؛ أي : محمودةً ، ولم يقل : (حَمِيدةً) ؛ لأنَّ (فَعِيلاً) بمعنىٰ (مفعولٍ) يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ، والضميرُ في (يَستغْنِ) : له ؛ أي : وإنْ يَستَغْنِ فما أَحَقَّهُ بالغِنىٰ !!

والشاهدُ : في قوله : (أَجْدِرِ) بالدال المُهمَلة ؛ حيثُ حُذِفَ المُتعجَّبُ منه ، لـٰكنَّهُ شاذٌّ ؛ إذ لا دليلَ عليه ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ بقوله[2] : [من الطويل]

فأَحْرِ به مِنْ طُولِ فقرٍ وأَحْرِيَا

❁ قوله : (إذ لا دليلَ عليه) ؛ أي : لا دليلَ مخصوصٌ عليه بحيثُ يُذكَرُ

---

(١) البيت لشاعر الصعاليك عروة بن الورد في « ديوانه » (ص٣٧) ضمن قصيدة قالها لامرأته وقد نهته عن الغزو ، وفيها وصف للصعلكة مِنْ وجهة نظره ، وأوَّلها :

أَقِلِّـي علـيَّ اللـومَ يـا بنـتَ مُنـذِرِ ونامِي وإنْ لم تشتهي النومَ فاْسهَرِي
ذَرِينِـي ونَفْسـي أمَّ حسَّـانَ إنَّنـي بها قبلَ أَلَّا أملكَ البيعَ مُشترِي

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٩٠ ـ ٨٩١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٦٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٤٥٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٦٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٧٨ـ١٤٨٠) ، و« خزانة الأدب » (١٠/ ٩ـ١٥) .

(٢) سبق تخريجه في (٤/ ١٥٠) .

أي : فأَجْدِرْ به ؛ فحُذف المُتعجَّبُ منه بعدَ (أَفْعِلْ) وإن لم يكن معطوفاً علىٰ (أَفْعِلْ) مِثْلَهُ ، وهو شاذٌّ .

٤٧٧ـ وفي كِلَا الفعلَينِ قِدْماً لَزِمَا مَنْــعُ تَصَــرُّفٍ بحُكْــمٍ حُتِمَــا

❁ قوله : (وفي كِلَا الفعلَينِ . . .) إلىٰ آخره : (في كِلَا) : مُتعلِّقٌ بقوله : (لَزِمَ) ، و(قِدْماً) ؛ أي : قديماً ، منصوبٌ على الظرفيَّة بـ (لَزِمَ) ، وأشار به : إلى الردِّ علىٰ مَنْ زَعَمَ جوازَ تصرُّفِهما[1] ، وباءُ (بحُكْم) : سببيَّةٌ مُتعلِّقٌ بـ (لَزِمَ) أيضاً ؛ أي : ولَزِمَ منعُ تصرُّفٍ في كلا الفعلَينِ قديماً بسببِ حُكْمٍ محتومٍ ؛ وهو تضمُّنُهُما معنى التعجُّبِ دائماً .

نظيرُ المحذوف[2] ؛ فلا يُنافي أنَّ مُطلَقَ الدَّلالةِ حاصلٌ ، كما يُشيرُ إليه كلامُ الشارح ، وقال العلَّامةُ الصبَّانُ : (الأوجهُ عندي : أنَّهُ ليس بشاذٍّ ، وأنَّهُ لا يُشترَطُ هـٰذا الشرطُ ، بل المدارُ : علىٰ وجودِ دليلِ المحذوفِ) انتهىٰ[3] ؛ أي : وفي البيت دليلٌ على المحذوف .

❁ قوله : (وهو تضمُّنُهُما معنى التعجُّبِ) ؛ أي : الذي يستحقُّ أنْ يُوضَعَ

---

(١) وهو هشام الضرير الكوفي ؛ فإنَّهُ أجاز المضارع مِنْ (ما أَفْعَلَ) ؛ فيُقال مثلاً : (ما يحسن زيداً!) ، ورُدَّ : بأنَّهُ لم يُسمع عن العرب ، فوَجَبَ اطِّراحُهُ وعدمُ الالتفات إليه . انظر « التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٠٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٨٩١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٧) .

(٢) قوله : (مخصوصٌ) يجوز فيه النصب أيضاً مراعاةً لمحلِّ اسم (لا) .

(٣) حاشية الصبان (٣/ ٢٩) .

لا يتصرَّفُ فعلا التعجُّبِ ، بل يلزمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً ؛ فلا يُستعمَلُ مِنْ (أَفْعَلَ) غيرُ الماضي ، ولا مِنْ (أَفْعِلْ) غيرُ الأمر ، قال المُصنِّفُ : (وهٰذا ممَّا لا خلاف فيه)[1] .

٤٧٨ـ وصُغْهُما مِنْ ذي ثلاثٍ صُرِّفَا قـابِـلِ فَضْـلٍ تـمَّ غيـرِ ذي ٱنتِفَـا

انتهى « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (بل يلزمُ كلٌّ منهما طريقةً واحدةً) ؛ أي : لأنَّهم أَجْرَوْهُما مُجْرى الأمثال ، وقيل غيرُ ذلك .

❀ قوله : (وصُغْهُما مِنْ ذي ثلاثٍ) ؛ أي : مِنْ فعلٍ ذي ثلاثٍ ؛ فالشروطُ المذكورةُ كلُّها صفاتٌ للفعل المُقدَّر ، وهي كلُّها مفردةٌ فتُقرَأُ بالجرِّ ، ويجوزُ أنْ يُقرَأَ (قابل فَضْل) وما بعدَهُ بالنصب على الحال ، إلا قولَهُ : (صُرِّفا) و(تمَّ) ؛ فهما جملتانِ فعليَّتانِ ، والتقديرُ : (صُغْ فِعْلَيِ التعجُّبِ مِنْ فعلٍ ، ذي ثلاثةِ أحرفٍ ، مُتصرِّفٍ ، قابلِ فَضْلٍ ، تامٍّ ، مُثْبَتٍ ، ليس الوصفُ منه على « أَفْعَلَ » ، ولا الفعلُ مبنيٌّ للمفعول) .

له حرفٌ فلم يُوضَعْ ، فجَرَيَا مَجْرى الحرفِ في الجمود[3] .

(١) شرح التسهيل (٣/ ٤٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٦٨٧) .

(٣) في (ي) : (فجرىٰ) بدل (فجريا) ، وكلاهما صحيح .

٤٧٩ـ وغيرِ ذي وصفٍ يُضاهِي . . . .

❀ قوله : (وغيرِ ذي وصفٍ . . .) إلىٰ آخره : قال ابنُ هشام : (مُرادُهُ بالوصف : وصفٌ لغير التفضيل ، ولو قال : « وغيرِ لونٍ أو عيب » . . لَخَلَصَ مِنْ كلِّ إشكالٍ ، وكان ضَبْطاً للحُكْم بمحلِّ العِلَّة ؛

❀ قوله : (مُرادُهُ بالوصف : وصفٌ لغير التفضيل) ؛ أي : وإن كانتْ عبارتُهُ شاملةً لذلك .

وقولُهُ : (لخَلَصَ مِنْ كلِّ إشكالٍ) كأنَّ وجهَ الإشكالِ والله أعلم : أنَّ قولَهُ : (وصفٍ يُضاهِي « أَشْهلا ») إن كان المُرادُ : يُضاهِيهِ في مطلق المُوازنةِ بحيثُ يكونُ علىٰ وزن (أَفْعَلَ) . . لَزِمَ عليه شمولُ الوصفِ لأفعل التفضيل ، مع أنَّ مجيءَ أفعلِ التفضيل مِنَ الفعل لا يمنعُ مِنْ مجيء فِعْلِ التعجُّب ، وهـٰذا هو معنىٰ ما أشار إليه بقوله : (مُرادُهُ بالوصف . . .) إلىٰ آخره .

وإن كان المُرادُ : يُضاهِيهِ في المُوازنة والدَّلالةِ على اللون . . لَزِمَ عليه قُصُورُ الوصفِ عمَّا إذا كان علىٰ وزن (أفعل) ولم يَدُلَّ علىٰ لونٍ ، بل علىٰ عيب ؛ نحوُ (أعورَ) و(أعمىٰ) ، فيُفِيدُ : أنَّهُ يُصاغُ منه فعلُ التعجُّب مع أنَّهُ لا يُصاغُ منه ، وهـٰذا هو معنىٰ قولِهِ : (فإنَّهُ يَرِدُ علىٰ عبارته : « عَمِيَ قلبُهُ فهو أَعْمىٰ ») .

فلو قال : (وغيرُ لونٍ أو عيبٍ) . . لَخَلَصَ مِنَ الإشكال ، وكان ضبطاً للحُكْم ـ وهو عدمُ الصَّوغِ ـ بمحلِّ عِلَّتِهِ ؛ وهو ما دلَّ علىٰ لونٍ أو عيب ، وتلك العِلَّةُ اختُلِفَ فيها :

فقيل : هي أنَّ حقَّ صيغةِ التعجُّبِ أنْ تُبنىٰ مِنَ الثلاثيِّ المَحْضِ ، وأكثرُ أفعالِ الألوانِ والخِلَقِ إنَّما تجيءُ على (اْفْعَلَّ) بتسكين الفاء وبزيادةِ مثلِ اللام ؛ نحوُ : (اخْضَرَّ) ، فلم يُبْنَ فعلا التعجُّبِ في الغالب ممَّا كان منها ثلاثيّاً ؛ إجراءً للأقلِّ مُجْرى الأكثر .

وقيل : هي أنَّ الألوانَ والعيوبَ الظاهرةَ جرتْ مَجْرى الخِلَقِ الثابتةِ التي لا تزيدُ ولا تنقصُ ـ كاليد والرجل وسائرِ الأعضاء ـ في عدم التعجُّبِ منها .

وقيل : هي أنَّ بناءَ الوصفِ مِنْ هـٰذا النوعِ علىٰ (أفعلَ) ، فلم يُبْنَ منه أفعلُ التفضيل ؛ لئلا يلتبسَ أحدُهُما بالآخَر ، ولمَّا امتنع صَوْغُ أفعلِ التفضيل منه . . امتنعَ صوغُ فِعْلَي التعجُّبِ منه ؛ لجَرَيانهما مَجْرىٰ شيءٍ واحدٍ في أمورٍ كثيرة ، وتساوِيهما في الوزن والمعنىٰ[1] .

ويحتملُ : أنَّ المُرادَ بالحُكْم : صوغُ فعلَي التعجُّب ، ومحلَّ العِلَّةِ : هو غيرُ ما دلَّ علىٰ لونٍ أو عيب ، والعِلَّةِ : هي عدمُ المانعِ مِنَ الصَّوْغِ المُتقدِّمِ بيانُهُ .

ويُمكِنُ دفعُ هـٰذا الإشكالِ : بأنَّهُ ليس المُرادُ بالمُضاهاة لـ (أشهلَ) ما تقدَّم في الترديد ، بل المُرادُ : المُضاهاةُ في كونه اسمَ فاعلٍ علىٰ وزن (أفعلَ) الذي مُؤنَّثُهُ علىٰ وزن (فَعْلاءَ) ؛ ولذلك قال ابنُ هشامٍ في

(١) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٤٥) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٩٢ـ ٩٣) .

فإنَّهُ يَرِدُ على عبارته : « عَمِيَ قلبُهُ فهو أَعْمى » ، وفي التنزيل : ﴿ وَمَن كَانَ فِي هَٰذِهِۦٓ أَعۡمَىٰ فَهُوَ فِي ٱلۡأٓخِرَةِ أَعۡمَىٰ ﴾ [الإسراء : ٧٢] ؛ فإنَّ الأُولىٰ صفةٌ كـ « أَحْمَرَ » ، والثانيةَ أفعلُ تفضيلٍ ؛ ولذا أَمَالَ أبو عمرٍو الأُولىٰ دونَ الثانية) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

« التوضيح » الذي هو كالشرح لكلام المُصنِّفِ : (ألَّا يكونَ اسمُ فاعلِهِ علىٰ « أفعلِ فَعْلاءَ ») انتهىٰ[2] ؛ فحينئذٍ : يكونُ الوصفُ شاملاً لِمَا دلَّ علىٰ عيبٍ ، وغيرَ شاملٍ لأفعل التفضيل ، تأمَّلْ .

* قوله : (فإنَّهُ يَرِدُ علىٰ عبارته . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ الوصفَ المُضاهِيَ لـ (أشهلَ) لا يشملُ نحوَ (أعمىٰ) ؛ لأنَّهُ دالٌّ علىٰ عيبٍ لا علىٰ لون ، مع أنَّ فِعْلَي التعجُّبِ لا يُصاغانِ مِنْ فعله أيضاً ، وقد علمتَ دَفْعَهُ مِنَ الجواب السابق[3] .

* قوله : (وفي التنزيل . . .) إلىٰ آخره : هـٰذه العبارةُ لا معنىٰ لها ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يكونَ (أعمىٰ) في الآية أفعلَ تفضيلٍ ؛ لأنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يُصاغُ مِنْ فعلٍ اسمُ فاعلِهِ علىٰ وزن (أفعل) ، وعدمُ الإمالةِ لا يُفِيدُ أنَّهُ أفعلُ تفضيل ؛ لأنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ .

نعم ؛ إن كان مقصودُهُ إفادةَ احتمالِ أنَّهُ في الآية أفعلُ تفضيلٍ سماعاً

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٦٢) .
(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٦٩) .
(٣) انظر (٤/ ١٥٩ـ ١٦٠) .

. . . . (أَشْهَلَا)   وغيرِ سالكٍ سبيلَ (فُعِلَا)

يُشترَطُ في الفعل الذي يُصاغُ منه فعلا التعجُّبِ . . شروطٌ سبعة :

أحدُها : أنْ يكون ثُلاثياً ؛ فلا يُبنيانِ ممَّا زاد عليه ؛ نحوُ : (دحرجَ) ، و(انطلقَ) ، و(استخرجَ)[1] .

الثاني : أنْ يكونَ مُتصرِّفاً ؛ فلا يُبنيانِ مِنْ فعلٍ غيرِ مُتصرِّف ؛ كـ (نِعْمَ) ، و(بِئْسَ) ، و(عسىٰ) ، و(ليس) .

الثالثُ : أنْ يكون معناه قابلاً للمُفاضَلة ؛ فلا يُبنيانِ مِنْ (مات)

---

* قوله : (أَشْهَلَا) الشُّهْلةُ في العين : أنْ يَشُوبَ سوادَها زُرْقةٌ ، و(عينٌ شَهْلاءُ) ، و(رجلٌ أَشْهَلُ العينِ) : بَيِّنُ الشَّهَل ، قاله في « الصحاح »[2] ؛ فهو وصفٌ ممدوح .

* قوله : (يُشترَطُ في الفعل) أشار به : إلىٰ أنَّ قولَهُ : (مِنْ ذي ثلاثٍ) صفةٌ لموصوفٍ مُقدَّر ، وبه تعلمُ : أنَّ الشروطَ ثمانيةٌ ؛ فخَرَجَ به : الاسمُ ؛ نحوُ (الحمار) ؛ فلا يُقالُ : (ما أَحْمرَهُ !!) .

لا قياساً . . صحَّ ، إلا أنَّهُ لا يَخُصُّنا ، تأمَّلْ .

---

(١) اختلف في (أَفْعَلَ) ؛ كـ (أَكْرَمَ) و(أَظْلَمَ) : فأجازه سيبويهِ مطلقاً ، واختاره في « التسهيل » ، وقيل : إن كانتْ همزتُهُ لغير النقل . . فيجوزُ ؛ نحو : (ما أَظْلَمَ الليلَ !!) ، وقيل : بالمنع مطلقاً . « خضري » (٢/ ٥٧٤) .

(٢) الصحاح (٥/ ١٧٤٣) .

و(فَنِيَ) ونحوهِما ؛ إذ لا مَزِيَّةَ فيهما لشيء على شيء .

الرابعُ : أنْ يكونَ تامّاً ، واحترَزَ بذلك : مِنَ الأفعال الناقصة ؛ نحوُ : (كان) وأخواتِها ؛ فلا تقولُ : (ما أَكْوَنَ زيداً قائماً !!) ، وأجازه الكُوفيُّونَ[1] .

الخامسُ : ألَّا يكونَ منفياً ، واحترَزَ بذلك : مِنَ المنفيِّ لزوماً ؛ نحوُ : (ما عاجَ فلانٌ بالدواء) ؛ أي : ما انتفعَ به ، أو جوازاً ؛ نحوُ : (ما ضربتُ زيداً) .

❊ قوله : (وأجازه الكُوفيُّونَ) حُكِيَ عنهم : (ما أَكْوَنَ زيداً قائماً !!) ، ولم يأتِ بذلك سماعٌ .

❊ قوله : (ما عاجَ) ؛ أي : ما انتفعَ ، مضارعُهُ : (يَعِيجُ) ملازمَ النفي أيضاً ، قاله ابنُ مالكٍ في « شرح التسهيل »[2] ، واعترِضَ : بأنَّهُ جاء في الإثبات ؛ كقوله[3] : [من الطويل]

ولـم أرَ شيئاً بعـدَ ليلى أَلَـذُّهُ ... ولا مَشْـرَباً أُرْوىٰ بـهِ فـأَعِيـجُ

❊ قوله : (واعترِضَ : بأنَّهُ جاء في الإثبات . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ ابنَ

---

(١) خُصِّص في بعض الكتب بالفرّاء وابن الأنباري . انظر « التذييل والتكميل » (١٠/٢٢٧ـ٢٢٨) ، و« المساعد » (٢/١٦٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٤٧٤) .

(٢) شرح التسهيل (٣/٤٤) .

(٣) أنشده أحمد بن يحيىٰ ثعلب عن ابن الأعرابي ، كما في « أمالي القالي » (٢/١٨٨) ، وهو من شواهد : « التذييل والتكميل » (١٠/٢٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٨٩٥ـ٨٩٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/١٤٨٧ـ١٤٨٨) .

السادسُ : أَلَّا يكونَ الوصفُ منه على (أَفْعَلَ) ، واحترَزَ بذلك : مِنَ الأفعال الدالَّةِ على الألوان ؛ كـ (سَوِدَ فهو أَسْوَدُ) ، و(حَمِرَ فهو أَحْمَرُ) ، والعيوبِ ؛ كـ (حَوِلَ فهو أَحْوَلُ) ، و(عَوِرَ فهو أَعْوَرُ) ؛ فلا تقولُ : (ما أَسْوَدَهُ !!)[١] ، ولا : (ما أَحْمَرَهُ !!) ، ولا : (ما أَحْوَلَهُ !!) ، ولا : (ما أَعْوَرَهُ !!) ، ولا : (أَعْوِرْ به !!) ، ولا : (أَحْوِلْ به !!) .

أي : أنتفعُ به .

وأمَّا (عاجَ يَعُوجُ) بمعنىٰ (مالَ يَمِيلُ) .. فإنَّ العربَ استعملَتْهُ مُثبَتاً ومَنفِيّاً . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

❀ قوله : (وعَوِرَ) قال في « الصحاح » : (إنَّما صحَّتِ الواوُ فيها ؛ لصحَّتها في الأصل ؛ وهو « اعْوَرَّ » بسكونِ ما قبلَها ، ثمَّ حُذِفَتِ الزوائدُ ؛ الألفُ والتشديدُ ؛ فبَقِيَ « عَوِرَ » ، يَدُلُّ علىٰ أنَّ ذلك أصلُهُ : مجيءُ أخواتِهِ علىٰ هٰذا ؛ نحوُ : « اسْوَدَّ يَسْوَدُّ » ، و« احْمَرَّ يَحْمَرُّ » ، ولا يُقالُ في الألوان غيرُهُ ، وكذلك قياسُهُ في العيوب : « اعْرَجَّ » و« اعْمَيَّ » وإن لم يُسمَعْ) انتهىٰ[٣] ، وقال في مكانٍ آخَرَ : (إنَّما قالوا : « عَوِرَ » و« عَرِجَ » للتخفيف)[٤] .

القطَّاعِ أَوْرَدَهُ في النوادر ؛ فلا يَرِدُ نقضاً[٥] .

---

(١) وكذا لا تقول : (ما أَسْمَرَهُ !!) ، إلا إذا أردتَ بالمثالَينِ السيادةَ ، والسَّمَرَ ـ أي : الحديثَ ليلاً ـ فيجوزُ التعجبُ حينئذ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٧٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٩٢) .

(٣) الصحاح (٢/ ٧٦٠) .

(٤) الصحاح (٢/ ٥٠٠) .

(٥) انظر « كتاب الأفعال » (٢/ ٤٠٢) .

السابعُ : ألَّا يكونَ مبنيّاً للمفعول ؛ نحوُ : (ضُرِبَ زيدٌ) ؛ فلا تقولُ : (ما أَضْرَبَ زيداً !!) ؛ تُرِيدُ التعجُّبَ مِنْ ضربٍ أُوقِعَ به ؛ لئلَّا يلتبسَ بالتعجُّب مِنْ ضربٍ أَوْقَعَهُ .

٤٨٠ـ و(أَشْدِدَ) أَوْ (أَشَدَّ) . . . .

---

* قوله : (و« أَشْدِدَ » أَوْ « أَشَدَّ » . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ (أَشَدَّ) رُباعيٌّ ولا يُتعجَّبُ منه ، فكيف يكونُ خَلَفاً ؟!

ويُجابُ : بأنَّهُ يُقالُ : (شَدَّ الشيءُ يَشِدُّ ـ مِنْ باب « ضَرَبَ » ـ شِدَّةً) : قَوِيَ ، فهو شديدٌ ، و(شَدَدْتُهُ شَدّاً) مِنْ باب (قَتَلَ) : أَوْثَقْتُهُ ؛ فمعنىٰ

---

* قوله : (اعتُرِضَ : بأنَّ « أَشَدَّ » رُباعيٌّ) ؛ أي : مأخوذٌ مِنْ مصدرِ الفعل الرباعيِّ ، وفيه : أنَّ (أشدَّ) الرباعيَّ لم يُسمَعْ ، إلا فيما قاله في « الصحاح » و« القاموس » : (أَشَدَّ الرجلُ : إذا كان معه دابَّةٌ شديدة)[١] ، ويَبعُدُ أنْ يُبنىٰ منه نحوُ : (ما أشدَّ استخراجَهُ !!) ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ في الاعتراض : (اعتُرِضَ : بأنَّ « أشدَّ » أو « أَشْدِدْ » مأخوذٌ مِنْ مصدرِ الفعل الخماسيِّ ؛ وهو « اشتدَّ » بمعنىٰ « قَوِيَ » ، فيكونُ شاذّاً ، فكيف يُتوصَّل به ؟!) .

* قوله : (ويُجابُ : بأنَّهُ يُقالُ . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّهُ لو لم يَرِدِ الثُّلاثيُّ لكان لك أنْ تقولَ : شروطُ الاطِّرادِ بالنسبة لغير (أَشَدَّ) و(أَشْدِدْ) ، وأمَّا هما فلكَثْرتهما في لسان العرب يَطَّرِدانِ ويُتوصَّلُ بهما .

---

(١) الصحاح (٢/٤٩٣) ، القاموس المحيط (١/٣٠٢) .

. . . . أو شِبْهُهُما يَخلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِمَا
٤٨١ـ ومصدرُ العادِمِ بعدُ يَنتصِبْ وبعدَ (أَفعِلْ) جرُّهُ بالبا يَجِبْ

يعني : أنَّهُ يُتوصَّلُ إلى التعجُّب مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ . .

(ما أَشَدَّ ضربَهُ !!) : ما أَقْواهُ ، وفعلُ التعجُّبِ يأتي مِنَ المُتعدِّي واللازم ، أفاده شيخُنا السيِّد مع زيادة[1] .

❁ قوله : (أو شِبْهُهُما) ؛ نحوُ : (ما أَقَلَّ) ، و(ما أَعْظَمَ) ، و(ما أَصْغَرَ) ، و(ما أَكْبَرَ) ، و(ما أَحْسَنَ) ، و(ما أَقْبَحَ) ، ونحوُ : (أَقْلِلْ) ، و(أَعْظِمْ) و(أَصْغِرْ) ، و(أَكْبِرْ) ، و(أَحْسِنْ) ، و(أَقْبِحْ) .

❁ قوله : (يَخلُفُ ما بعضَ الشروطِ عَدِمَا) ؛ أي : يَخلُفُ فِعْلَي التعجُّبِ المأخوذَينِ ممَّا ذَكَرَ ، أو يُرادُ بما عَدِمَ بعضَ الشروط : نَفْسُ (ما أَفْعَلَهُ) و(أَفْعِلْ به) ، أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

❁ قوله : (ومصدرُ العادِمِ) ؛ أي : الفعلِ الفاقدِ بعضَ الشروط ، و(مصدرُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يَنتصِبْ) .

❁ قوله : (مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ) لا يختصُّ هـٰذا العملُ بما فَقَدَ ذلك ، بل يجوزُ في مُستوفِيها ؛ نحوُ : (ما أَشَدَّ ضَرْبَ زيدٍ !!) ،

❁ قوله : (بل يجوزُ في مُستوفِيها . . .) إلىٰ آخره : قد يُفرَّقُ : بأنَّ

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٤٤٩) .
(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٣٢) .

بـ (أَشْدِدْ) ونحوِهِ ، وبـ (أَشَدَّ) ونحوه ، ويُنصَبُ مصدرُ ذلك الفعلِ العادمِ للشروط بعدَ (أَفْعَلَ) مفعولاً ، ويُجَرُّ بعدَ (أَفْعِلْ) بالباء ؛ فتقولُ : (ما أَشَدَّ دَحْـرَجَتَـهُ !!) و(استخـراجَـهُ !!) ، و(أَشْـدِدْ بـدَحْـرَجَتِـهِ !!) و(استخراجِهِ !!) ، و(ما أَقْبَحَ عَوَرَهُ !!) ، و(أَقْبِحْ بعَوَرِهِ !!) ، و(ما أَشَدَّ حُمْرتَهُ !!) ، و(أَشْدِدْ بحُمْرتِهِ !!) .

٤٨٢ـ وبالنُّدُورِ ٱحْكُمْ لغيرِ ما ذُكِرْ ... ولا تَقِسْ على الـذي منـهُ أُثِـرْ

يعني : أنَّهُ إذا وَرَدَ بناءُ فعلِ التعجُّبِ مِنْ شيءٍ مِنَ الأفعال التي سَبَقَ أنَّهُ لا يُبنىٰ منها . . حُكِمَ بنُدُوره ، ولا يُقاسُ علىٰ ما سُمِعَ منه ؛ كقولهم : (ما أَخْصَرَهُ !!) مِنِ (اخْتُصِرَ) ؛ فبَنَوا (أَفْعَلَ) مِنْ فعلٍ زائد علىٰ ثلاثة أحرف ، وهو مبنيٌّ للمفعول .

وكقولهم : (ما أَحْمَقَهُ !!) ؛ فبَنَوا (أَفْعَلَ) مِنْ فعلِ الوصفُ منه علىٰ

وهو ظاهرٌ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(١) .

❀ قوله : (أُثِرْ) بالبناء للمفعول ؛ بمعنىٰ : نُقِلَ .

التعجُّبَ في نحو هـٰذا المثالِ مِنْ زيادة شِدَّةِ الضرب ، بخلافِ نحوِ : (ما أشدَّ دحرجتَهُ !!) ؛ فإنَّ التعجُّبَ فيه من زيادة الدَّحْرجة .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٦٩٠) .

(أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (حَمُقَ فهو أَحْمَقُ) .

وقولِهِم : (ما أَعْساهُ !!) ، و(أَعْسِ به !!) ؛ فبَنَوا (أَفْعَلَ) و(أَفْعِلْ) مِنْ (عسىٰ) وهو فعلٌ غيرُ مُتصرِّف .

٤٨٣ـ وفِعْلُ هـٰذا البابِ لن يُقدَّمَا معمـولُـهُ ووَصْلَـهُ بـهِ ٱلْـزَمَـا

---

* قوله : (حَمُقَ) بكسر الميم وضمِّها ؛ وهو فسادُ العقلِ ، كما في « المصباح »[1] ، وفي « القاموس » : (حَمُقَ ـ كـ « كَرُمَ » ـ حُمُقاً ـ بالضمِّ وبضمَّتَينِ ـ فهو أَحْمَقُ : قليلُ العقل) انتهىٰ[2] ، ويُطلَقُ : علىٰ مَنْ يضعُ الشيءَ في غير موضعِهِ مع عِلْمه بقُبْحه ، كما قاله النَّوَوِيُّ[3] .

* قوله : (ووَصْلَهُ بهِ ٱلْزَمَا) وَصْلَهُ : مفعولٌ مُقدَّم بـ(الزَمْ) بفتح

---

* قوله : (وفي « القاموس » : حَمُقَ ـ كـ « كَرُمَ » ـ حُمُقاً. . .) إلىٰ آخره : عبارتُهُ : (حَمُقَ ـ كـ « كَرُمَ » و« غَنِمَ » ـ حُمُقاً. . .) إلىٰ آخره ؛ فعبارتُهُ مُساوِيةٌ لعبارة « المصباح » في جواز ضمِّ الميم وكسرِها ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ صنيعُ المُحشِّي ، ولعلَّ نسخةَ « القاموس » التي نَقَلَ منها ليس فيها لفظُ (وغَنِمَ)[4] .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٧) .
(٢) القاموس المحيط (٣/ ٢١٦) .
(٣) تهذيب الأسماء واللغات (٣/ ٧١) ، روضة الطالبين (٨/ ١٨٧) .
(٤) اللفظ موجود في المطبوعة التي عزوت إليها قبل قليل .

٤٨٤ـ وفَصْلُهُ بظرفٍ اَوْ بحرفِ جَرْ   مُستعمَلٌ والخُلْفُ في ذاكَ ٱستَقَرْ

لا يجوزُ تقديمُ معمولِ فعلِ التعجُّبِ عليه ؛ فلا تقولُ : (زيداً ما أَحْسَنَ !!) ، ولا : (ما زيداً أَحْسَنَ !!) ، ولا : (بزيدٍ أَحْسِنْ !!) .

ويجبُ وصلُهُ بعامله ؛ فلا يُفصَلُ بينهما بأجنبيٍّ ؛ فلا تقولُ في :

الزاي[1] ؛ وهو أمرٌ مِنْ (لَزِمَ يَلزَمُ) .

❀ قوله : (والخُلْفُ في ذاكَ ٱستَقَرْ) محلُّ الخلافِ : ما لم يكنْ في المعمول ضميرٌ يعودُ على المجرور ، وإلا تعيَّن الفصلُ ، كما في « النُّكَت »[2] ، وبهٰذا تعلمُ : أنَّ في تمثيل الشارح لمحلِّ الخلافِ بقوله : (ما أَحْرَىٰ بذي اللُّبِّ . . .) إلىٰ آخره . . نَظَراً[3] .

❀ قوله : (فلا يُفصَلُ بينهما بأجنبيٍّ) ؛ أي : سواءٌ كان غيرَ ظرفٍ

❀ قوله : (ما لم يكنْ في المعمول ضميرٌ يعودُ على المجرور) ؛ نحوُ : (ما أحسنَ بالرجل أنْ يصدقَ !!) ، و(ما أَقْبحَ بالرجل أنْ يكذبَ !!) .

وقولُهُ : (وإلا تعيَّن الفصلُ) ؛ أي : باتِّفاق ، كما هو ظاهرٌ ؛ وذلك بسببِ عودِ الضمير الذي في المعمول على المجرور ، فلو أُخِّرَ المجرورُ عاد الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورتبةً .

---

(١) في (أ) : (الزاء) بدل (الزاي) ، وكلاهما صحيح ، وفيه لغاتٌ أُخَر . انظرها في « تاج العروس » (٣٨/ ٢٢٨ـ٢٢٩) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٦٣) .

(٣) انظر (٤/ ١٧٥) .

(ما أَحْسَنَ مُعطِيَكَ الدراهمَ !!) : (ما أَحْسَنَ الدراهمَ مُعطِيَكَ !!) .

ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المجرورِ وغيره ؛ فلا تقولُ : (ما أَحْسَنَ بزيدٍ مارّاً !!) ؛ تُرِيدُ : (ما أَحْسَنَ مارّاً بزيد !!) ، ولا : (ما أَحْسَنَ عندَكَ جالساً !!) ؛ تُرِيدُ : (ما أَحْسَنَ جالساً عندَكَ !!) .

فإنْ كان الظرفُ أو المجرورُ معمولاً لفعل التعجُّب . . ففي جواز الفصل بكلٍّ منهما بينَ فعلِ التعجُّبِ ومعمولِهِ خلافٌ ، والمشهورُ المنصورُ : جوازُهُ ، خلافاً للأخفش والمُبرِّد ومَنْ وافقهما ، ونَسَبَ الصَّيْمَريُّ المنعَ إلىٰ سيبويهِ[1] .

وممَّا وَرَدَ فيه الفصلُ في النثر : قولُ عمرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ : (لله دَرُّ بني

ومجرورٍ ، أو كان ظرفاً ومجروراً لم يكونا معمولَينِ لفعل التعجُّبِ ؛ كالمثال الذي ذَكَرَهُ ؛ وهو : (ما أَحْسَنَ بزيدٍ مارّاً !!) ؛ فإنَّ الجارَّ مُتعلِّقٌ بـ (مارّاً) لا بفعل التعجُّبِ ، وأمَّا الخلافُ الآتي في الظرف والمجرورِ . . فمحلُّهُ : إذا كانا معمولَينِ لفعل التعجُّب ، كما سيذكرُهُ الشارح[2] .

❁ قوله : (عمرِو بنِ مَعْدِي كَرِبَ) وهو صحابيٌّ يُكْنىٰ : (أبا ثَوْر) ،

---

(١) التبصرة والتذكرة (١/ ٢٦٨) ، وقال ابن يعيش في « شرح المفصل » (٤/ ٤٢٢) : (فأمَّا سيبويهِ فلم يُصرِّحْ في الفصل بشيء ، وإنَّما صرَّح بمنع التقديم ؛ فقال : ولا يجوزُ أنْ تُقدِّمَ « عبد الله » وتُؤخِّرَ « ما » ، ولا أنْ تُزِيلَ شيئاً عن موضعه ؛ فظاهر اللفظ : أنَّهُ أراد تقديمَ « ما » في أوَّل الكلام وإيلاءَ الفعل ، وتأخيرَ المُتعجَّب منه بعد الفعل ، ولم يتعرَّضْ للفصل بالظرف) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٧٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤١ـ٤٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٥٠ـ٥١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠٢ـ٥٠٣) .

(٢) انظره في هـٰذه الصفحة .

سُلَيمٍ !! ما أَحْسَنَ في الهَيْجاء لقاءَها ، . . . .

قَدِمَ علىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم في وَفْدِ زُبَيْدٍ ، فأَسْلَمَ في سنة تسعٍ أو عشرٍ ، وأقام بالمدينة بُرْهةً ، ثمَّ شَهِدَ عامَ الفتوح بالعراق ، وكان شاعراً مُحسِناً ، مشهوراً بالشجاعة ، قُتِلَ يومَ القادسية ، وقيل : مات عَطَشاً يومَئذٍ ، وقيل : جُرِحَ في وَقْعةِ نهاوندَ ، فحُمِلَ بقريةٍ مِنْ قُراها سنةَ إحدىٰ وعشرينَ ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ في « شواهد المغني »[١] ، ومعنىٰ (مَعْدِي كَرِبَ) : عَدَاهُ الفسادُ .

❁ قوله : (في الهَيْجاء) بالمدِّ والقَصْرِ ؛ أي : الحربِ ، كما في « المصباح »[٢] .

قلتُ : وفي التمثيل بهٰذا للفصل بالجارِّ والمجرور المُتعلِّقِ بفعل التعجُّب . . نَظَرٌ ؛ إذ يحتملُ تعلُّقُهُ بالفعل بعدَهُ في الكلمات الثلاث ، بل هو الأظهرُ الأقربُ ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (إذ يحتملُ تعلُّقُهُ بالفعل بعدَهُ) مُرادُهُ : دالُّ الفعلِ اللغويِّ الذي هو الحَدَثُ ، والدالُّ هو المصدر ، وهٰذا الاحتمالُ لا يصحُّ ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه استنباطُ معنىً مِنَ النصِّ يعودُ عليه بالإبطال ؛ فإنَّهُ لو سُلِّمَ هٰذا الاحتمالُ . . لَمَا صحَّ الفصلُ بالجارِّ والمجرور ؛ لأنَّهُ إذا كان الجارُّ والمجرورُ معمولاً لغير فعلِ التعجُّبِ . . لا يصحُّ الفصلُ به ، ولا يُؤخَذُ مِنَ النصِّ معنىً يعودُ عليه بالإبطال ، بل بالتخصيص أو التعميم .

---

(١) شرح شواهد المغني (ص٤١٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٨٧) .

. . . .

. . . .

كذا قيل ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأَنَّهُ لم يُؤخَذْ مِنَ النصِّ معنىً يعودُ عليه بالإبطال ؛ إذ هـٰذا النصُّ مِنْ كلام العرب يُحتَجُّ به ، فلا يبطلُ ، وليس في هـٰذا النصِّ تصريحٌ بعدم جوازِ الفصلِ بغير المعمولِ حتىٰ يكونَ ذلك مُبطِلاً له ، بل غايةُ ما يلزمُ علىٰ هـٰذا الاحتمالِ : أنَّهُ أخذ مِنَ النصِّ معنىً يعودُ على الدعوىٰ ـ وهي أنَّهُ لا يجوزُ الفصلُ بغير المعمول ـ بالإبطال ، ما لم تُحمَلِ الدعوىٰ على القياس ؛ فلا يُنافِيها جوازُ الفصلِ بغيرِ المعمول سماعاً .

وإنَّما مثالُ ذلك : قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « إذا استيقظَ أحدُكُم مِنْ نومِهِ . . فلا يَغمِسْ يدَهُ في الإناءِ حتىٰ يغسلَها ثلاثاً ؛ فإنَّهُ لا يدري أينَ باتتْ يدُهُ »[1] ؛ فإنَّهُ يُفيدُ : أنَّ عِلَّةَ النهيِ عن الغَمْسِ هو الشكُّ في النجاسة ، فلا يجوزُ لك أنْ تستنبطَ مِنْ هـٰذه العِلَّةِ كفايةَ الاقتصارِ علىٰ غَسْلةٍ واحدة لدَفْعِها الشكَّ المذكورَ ؛ لئلا يلزمَ بُطْلانُ قولِهِ : « حتىٰ يغسلَها ثلاثاً » .

نعم ؛ يجوزُ لك أنْ تأخذَ مِنْ هـٰذه العِلَّة : أنَّ محلَّ كراهةِ الغَمْسِ قبلَ الغَسْلِ ثلاثاً . . عندَ الشك ، بخلافِ ما إذا تُيُقِّنَ طُهْرُهُما مُستنِداً لغسلهما ثلاثاً ، كما هو مُبيَّنٌ في محلِّهِ .

فتحصَّلَ : أنَّ احتمالَ المُحشِّي صحيحٌ ، ويكونُ غَرَضُهُ بذلك إفادةَ نقضِ الدعوىٰ ، أو أنَّها محمولةٌ على القياس ، تأمَّلْ .

---

(١) رواه مسلم (٢٧٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وهو في « البخاري » (١٦٢) دون ذكر التثليث .

وأَكْرَمَ في اللَّزْبَاتِ عطاءَها ، وأَثْبَتَ في المَكْرُماتِ بقاءَها !!)[1] ، وقولُ عليٍّ كرَّم الله وجهه ....

❁ قوله : (في اللَّزْبَاتِ) بفتح اللام وسكون الزاي[2] : جمعُ (لَزْبة) ؛ وهي الشِّدَّةُ والقَحْطُ ، قال في « الصحاح » : (أصابَتْهُم لَزْبةٌ ؛ أي : شدَّةٌ وقحط ، والجمعُ : « اللَّزْبات » بالتسكين ؛ لأَنَّهُ صفةٌ) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (في المَكْرُماتِ) جمعُ (مَكْرُمة) بضمِّ الراء ؛ بمعنى الكَرَم .

❁ قوله : (لأَنَّهُ صفةٌ) انظر : ما المُرادُ بهـٰذا التعليل ؟ فإن كان مقصودُهُ : أنَّ كونَهُ صفةً سوَّغ جمعَهُ بالألف والتاء .. قُلْنا : هـٰذا غيرُ مُسلَّمٍ ؛ إذ الوصفيَّةُ المُسوِّغةُ لذلك كونُ الاسمِ مُشتقّاً ، بخلافِ ما هنا ؛ علىٰ أنَّ اشتمالَ المفردِ على التاء كافٍ في صحَّة الجمعيَّة .

وإن كان مقصودُهُ : أنَّ كونَهُ صفةً سوَّغ التسكينَ ؛ إذ إتباعُ عينِ جمعِ المُؤنَّثِ السالمِ لفائه إنَّما هو في الاسم ، عملاً بقوله :

والسالمَ العينِ الثُّلاثيْ اسماً أَنِلْ ... إتبـاعَ عيـنٍ فـاءَهُ بمـا شُكِـلْ

فالمُرادُ بالصفة التي يجبُ فيها التسكينُ[4] : المُشتقُّ ـ نحوُ (ضَخْمة) ـ

---

(١) أورده القالي في « أماليه » (٢/ ١١٤) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٤٠ـ٤١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٠٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠١) .

(٢) في (أ) : (الزاء) ، وقد سبق التعليق عليه في (٤ / ١٧٢) .

(٣) الصحاح (١/ ٢١٩) ، وقال الزَّبيدي في « التاج » (٤/ ٢٠٦) : (ويجوز بالتحريك علىٰ أنَّها اسمٌ) .

(٤) قوله : (فالمرادُ) جوابُ قوله : (وإن كان مقصوده) .

وقد مرَّ بعمَّارٍ ، فمَسَحَ الترابَ عن وجهه : (أَعْزِزْ عليَّ أبا اليقظانِ أنْ أراكَ صَرِيعاً مُجدَّلاً !!)[1] .

❀ قوله : (بعمَّارٍ) ؛ أي : وهو ابنُ ياسرٍ ، مات مقتولاً في صِفِّينِ رضي الله عنه[2] .

❀ قوله : (صَرِيعاً) ؛ أي : مصروعاً ، و(مُجدَّلاً) ؛ أي : مَرْمِيّاً على الجَدَالة بالفتح ؛ وهي الأرضُ .

وهٰذا ليس بنَظْم ، وفي التمثيل به للفصلِ بالجارِّ والمجرور . . نَظَرٌ أيضاً ؛ إذ فيه الفصلُ بالنداء ؛ وهو قولُهُ : (أبا اليقظانِ) ، وقد اختُلِفَ في جواز

وما في معناه ؛ نحوُ : (امرأة كَلْبة) ، و(نساء كَلْبات)[3] .

❀ قوله : (وفي التمثيل به للفصلِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الشارحَ لم يَدَّعِ حَصْرَ الفصل في المعمول ، بل أَنَّ الفصلَ به حاصلٌ ، فحصولُ الفصلِ بغيره أيضاً لا يُنافي هٰذه الدعوىٰ ، فكيف يُنظَّرُ فيه ؟!

---

(١) المشهور في كثير من المصادر والمراجع : أنَّهُ قاله في حقِّ سيدنا طلحة بن عبيد الله في وقعة الجمل . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٤١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠١) ، و« المساعد » (٢/ ١٥٧) ، و« البداية والنهاية » (٧/ ٢٤٧) ، و« النهاية في غريب الحديث والأثر » (١/ ٢٤٨) .

(٢) في إعراب (صِفِّين) خمسُ لغات : الأُولىٰ : إعرابُ جمعِ المُذكَّر السالم ، والثانيةُ : إعراب (عَرَبونٍ) ، والثالثةُ : إعراب (غِسْلِينٍ) ، والرابعةُ : لزومُ الواو مع فتح النون ، والخامسةُ : إعرابُ ما لا ينصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، أو شِبْه الزيادة . انظر « تاج العروس » (٣٥/ ٣١٤) .

(٣) في (ك) : (وإن كان غير ذلك فليُبيَّن ، تأمَّل) بدل (وإن كان مقصوده : أنَّ كونه صفة . . .) إلىٰ آخره .

وممَّا وَرَدَ منه في النَّظْم : قولُ بعضِ الصحابةِ رضي الله عنهم[1] : [من الطويل]

٢٧١ـ وقالَ نبيُّ المسلمينَ تَقَدَّمُوا وأَحْبِبْ إلينا أنْ تكونَ المُقدَّمَا

ذلك ، واستُدِلَّ بهـٰذا على الجواز ، و(اليَقَظان) بفتح الياء والقاف[2] ؛ بمعنى اليَقَظَة ؛ وهي التنبُّهُ للأمور .

❀ قوله : (قولُ بعضِ الصحابةِ) هو عبَّاسُ بنُ مِرْداسٍ أحدُ المُؤلَّفةِ قلوبُهُم ـ رضي الله تعالىٰ عنهم أجمعينَ ـ الذين أَعْطاهم رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم مِنْ سَبْيِ حُنَيْنٍ مئةً مِنَ الإِبِلِ[3] .

والشاهدُ : في (وأَحْبِبْ إلينا) ؛ فإنَّهُ صيغةُ تعجُّبٍ ؛ أي : ما أَحَبَّ إلينا ، وقد فُصِلَ بينه وبينَ معمولِهِ بالظرف ، وقولُهُ : (أَنْ تكونَ) أصلُهُ : (بأَنْ

. . . .

---

(١) البيت لسيدنا الفارس الشاعر العباس بن مِرْداس السُّلمي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٠٢) ضمن قصيدة يذكر فيها فتحَ مكة وحنين ويمدح سيدنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ، ومطلعها :

مَـنْ مُبلِـغُ الأقـوامِ أنَّ مُحمَّـداً رسـولَ الإلـٰهِ راشـدٌ حيـثُ يَمَّمَـا
دعـا ربَّـهُ وٱستنصـرَ اللهَ وحـدَهُ فـأصبـحَ قـد وفَّـىٰ إليـهِ وأَنْعَمَـا

والبيـت مـن شـواهـد : « شـرح التسهيـل » (٣/ ٤١) ، و« شـرح ابـن النـاظـم » (ص٣٣٢) ، و« تـوضيـح المقـاصـد » (٢/ ٩٠٠) ، و« المسـاعـد » (٢/ ١٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٥٠ـ٥١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٠ـ١٤٨٢) .

(٢) كذا في النسخ ، والذي في « تاج العروس » (٢٠/ ٢٩٣) : بفتح الياء وسكون القاف علىٰ وزن (سَكْران) .

(٣) انظر « سيرة ابن هشام » (٢/ ٤٩٣ـ٤٩٤) ، و« الإصابة » (٣/ ٥١٢ـ٥١٣) .

وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٧٢ـ خَلِيلَيَّ ما أَحْرَىٰ بذي اللُّبِّ أنْ يُرىٰ صَبُوراً ولٰكنْ لا سبيلَ إلى الصَّبْرِ

تكونَ) ، فحُذِفَتِ الباءُ ، وألفُ (المُقدَّمَا) : للإطلاق .

❁ قوله : (خَلِيلَيَّ) تثنيةُ (خَلِيلٍ) ؛ أي : يا خَلِيلَيَّ ، و(بذي اللُّبِّ) : مُتعلِّقٌ بـ (أَحْرَىٰ) ، وقولُهُ : (أَنْ يُرىٰ) ؛ أي : بأَنْ يُرىٰ ؛ فالجارُّ : محذوفٌ مُتعلِّقٌ بـ (أَحْرَىٰ) .

والشارحُ ذَكَرَ البيتَ شاهداً علىٰ جواز الفصلِ بينَ فعلِ التعجُّبِ ومعمولِهِ بالجارِّ والمجرور ، لٰكنَّهُ غيرُ مُوافقٍ لِمَا سَبَقَ له ؛ حيثُ قيَّد الجوازَ بتعلُّقهما بفعل التعجُّب[2] ، وما في البيت ليس كذلك ؛ فالأَوْلىٰ أنْ يقولَ ـ كما في « الأُشْمُونيِّ » ـ : (واختلفُوا في الفصل بالظرف والمجرور المُتعلِّقَينِ بالفعل ، والصحيحُ : الجوازُ ؛ كقوله : خَلِيلَيَّ ما أَحْرَىٰ . . .) إلىٰ آخره[3] ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (فالجارُّ : محذوفٌ) لا حاجةَ إليه .

---

(١) احتجَّ به الجَرْمي ولم ينسبه إلىٰ قائل معين ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٤١) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٣٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ٥١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٨٣ـ١٤٨٥) .

(٢) انظر (٤/ ١٦٩) .

(٣) شرح الأشموني (٢/ ٣٦٨) .

(نِعْمَ) و (بِئْسَ) وما جرى مجراهما

(« نِعْمَ » و« بِئْسَ » وما جَرَىٰ مَجْراهما)

❀ قوله : (« نِعْمَ » و« بِئْسَ » وما جَرَىٰ مَجْراهما) ؛ أي : في المدح والذَّمِّ ؛ كـ (حبَّذا) و(ساءَ) .

واعلَمْ : أنَّ لـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) استعمالَين :

[« نِعْمَ » و« بِئْسَ » وما جَرَىٰ مَجْراهُما]

❀ قوله : (أنَّ لـ « نِعْمَ » و« بِئْسَ ») ؛ أي : بأوجههما الأربعةِ علىٰ ما هو ظاهرُ « شرح الأُشْمُونيِّ »[١] ، وقيل : كونُهُما للإنشاء لا يكونُ إلا معَ كسرِ الفاء وسكونِ العين ، وأمَّا فتحُ الفاءِ مع سكون العين أو كسرِها ، وكسرُهُما . . فمُختصَّةٌ بالاستعمال الأوَّل[٢] .

وقد يُقالُ في (بئس) : (بَيْسَ) ، بمُوحَّدةٍ مفتوحة ، فياءٍ ساكنة مبدلةٍ مِنَ الهمزة ، والإبدالُ قياسيٌّ إن كان في حال الكسر ، وغيرُ قياسيٍّ إن كان بعد الفتح .

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٧١) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٠) .

أحدُهُما : أنْ يُستعمَلا مُتصرِّفَينِ كسائر الأفعال ، فيُبنىٰ منهما المضارعُ والأمرُ واسمُ الفاعلِ وغيرُها ، وهما إذ ذاكَ للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس ؛ تقولُ :

❋ قوله : (للإخبار بالنِّعْمة والبُؤْس . . .) إلىٰ آخره : في « القاموس » : (« التنعُّمُ » : الترفُّهُ ، والاسمُ : « النَّعْمة » بالفتح ، « نَعِمَ » ؛ كـ « سَمِعَ » و« نَصَرَ » و« ضَرَبَ ») ، ثمَّ قال : (و« نَعِمَ اللهُ تعالىٰ بك » ـ كـ « سَمِعَ » ـ و« نَعِمَكَ » و« أَنْعَمَ بك عَيْناً » : أقرَّ بك عينَ مَنْ تُحِبُّهُ ، أو أقرَّ عينَكَ بمَنْ تُحِبُّهُ) ، ثمَّ قال : (و« نَعِمَ العُودُ » ـ كـ « فَرِحَ » ـ : اخضرَّ ونَضَرَ) انتهىٰ[1] .

وفي « المصباح » : (و« النَّعْمةُ » ـ بالفتح ـ : اسمٌ مِنَ التنعُّم والتمتُّع ؛ وهو النعيمُ ، و« نَعِمَ عيشُهُ » ـ مِنْ باب « تَعِبَ » ـ : اتَّسَعَ ولانَ) انتهىٰ[2] ، ولم يذكر المصدرَ ؛ فلا يدخلُ في التمثيل علىٰ عادته .

وفي « القاموس » : (« بَئِسَ » ـ كـ « سَمِعَ » ـ « بُؤْساً » و« بُؤُوساً » و« بَأْساً » و« بُؤْسىٰ » و« بَئِّيسَىٰ » ـ أي : بهمزةٍ مُشدَّدةٍ بعدَ أوَّله ـ : اشتدَّتْ حاجتُهُ) انتهىٰ[3] .

وفي المصباح : (« البُؤْس » بالضم وسكون الهمزة : الضرُّ ، ويجوزُ

---

(١) القاموس المحيط (٤/ ١٧٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٤٣) .

(٣) القاموس المحيط (٢/ ١٩٧) ، وفيه : (بَئِيسَىٰ) بتخفيف الهمزة دون تشديد .

(نَعِمَ زيدٌ بكذا يَنعَمُ به ، فهو ناعِمٌ)[1] ، و(بَئِسَ يَبْأَسُ ، فهو بائِسٌ) .

الثاني : أنْ يُستعمَلا لإنشاء المدح والذمِّ ، وهما في هٰذا الاستعمالِ لا يتصرَّفانِ ؛ لخروجهما عن أصل معاني الأفعالِ ؛ مِنَ الدَّلالة على الحدث والزمان ، فأَشْبَها الحرفَ لذلك[2] ، وهٰذا القِسْمُ هو المُرادُ هنا .

و(مَجْراهما) بفتح الميم ؛ لأنَّ فعلَهُ ثُلاثيٌّ ، بخلافه مِنْ (أَجْرىٰ) رُباعيّاً ؛ فهو بضمِّها .

التخفيفُ ، ويُقالُ : « بَئِسَ » بالكسر : إذا نزل به الضرُّ ، فهو بائِسٌ)[3] .

❀ قوله : (نَعِمَ زيدٌ بكذا . . .) إلىٰ آخره ؛ بمعنىٰ : تنعَّم به ، وهو كـ (سَمِعَ) و(نَصَرَ) و(ضَرَبَ) ، كما يُؤخَذُ مِنْ عبارة « القاموس » المُتقدِّمة[4] ، وليس المُرادُ مِنْ قوله : (كـ « سَمِعَ » . . .) إلىٰ آخره أنَّهُ يتعدىٰ تعديتَها .

❀ قوله : (وبَئِسَ) إلىٰ آخره ؛ أي : اشتدَّتْ حاجتُهُ ونزل به الضرُّ ، كما عُلِمَ ممَّا مرَّ[5] .

---

(١) في (أ ، ب ، هـ) : (نَعِمٌ) بدل (ناعم) ، وكلاهما جائز ، إلا أنَّ (نَعِماً) معناه : بيِّنُ المَنْعَم . انظر « تاج العروس » (٣٣/ ٥٢٣) .

(٢) وأيضاً : للزومهما إنشاءَ المدح والذمِّ علىٰ سبيل المبالغة ، والإنشاءُ مِنْ معاني الحروف ، وهي لا تتصرَّفُ ، فكذا شبهها . « خضري » (٢/ ٥٧٩) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٩١) .

(٤) انظر (٤/ ١٧٧) .

(٥) انظر (٤/ ١٧٧ـ١٧٨) .

٤٨٥ـ فِعْــلانِ غيــرُ مُتصــرِّفَيْــنِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) رافعانِ ٱسمَيْنِ

❀ قوله : (فِعْلانِ غيرُ . . .) إلىٰ آخره : (فِعْلان) : خبرٌ مُقدَّمٌ ، و(غير) : نعتٌ لقوله : (فِعْلانِ) ، وقولُهُ : (« نِعْمَ » و« بِئْسَ ») : مبتدأٌ مُؤخَّر ، وقولُهُ : (رافعانِ) : نعتٌ لـ(فِعْلانِ) ، قاله المَكُوديُّ[1] .

واعتُرِضَ : بأنَّ فيه فَصْلاً بينَ الصفةِ وموصوفِها بأجنبيٍّ ؛ وهو المبتدأُ ؛ إذ هو ليس معمولاً للخبر على الصحيح ؛ ولهـٰذا جَعَلَهُ بعضُهُم خبرَ محذوفٍ ؛ أي : هما رافعانِ . . . إلىٰ آخره .

و(مُقارِنَيْ) بالتثنية : صفةُ (ٱسمَيْنِ) مضافٌ إلىٰ قوله (أل) ؛ أي : المُعرِّفةِ ؛ لأنَّها المُنصرِفُ إليها الاسمُ عندَ الإطلاق ؛ فلا يدخلُ : لفظُ الجلالة و(الذي) .

❀ قوله : (واعتُرِضَ : بأنَّ فيه فَصْلاً . . .) إلىٰ آخره : إعرابُ هـٰذا البعضِ غيرُ مُتعيِّنٍ علىٰ ما نقله الصبَّان في (باب النعت) عن « الهَمْع » ؛ مِنْ جواز الفصلِ بينَ التابعِ والمتبوعِ بغير أجنبيٍّ محضٍ[2] ، ومنه ـ كما يُفْهَمُ مِنْ كلامه ـ : المبتدأُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (فلا يدخلُ : لفظُ الجلالة و« الذي ») ؛ فلا يُقالُ : (نِعْمَ اللهُ) ، و(نِعْمَ الذي قام) ، لـٰكن في « شرح التسهيل » : أنَّهُ لا ينبغي

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٢٠٤) .
(٢) حاشية الصبان (٣/ ٨٤) ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ١٤٣) .

٤٨٦ـ مُقارِنَيْ (ألْ) أو مضافَينِ لِمَا قارنَها كـ (نِعْمَ عُقْبى الكُرَمَا)
٤٨٧ـ ويرفعانِ مُضمَراً يُفسِّرُهْ مُميِّزٌ كـ (نِعْمَ قوماً مَعْشَرُهْ)

---

* قوله : (كـ « نِعْمَ عُقْبى الكُرَمَا ») ؛ أي : كقولك : نِعْم. . . إلىٰ آخره ؛ فـ (نِعْمَ) : فعلٌ ماضٍ لإنشاء المدح ، و(عُقْبىٰ) : فاعلُهُ ، وهو مُضافٌ إلى (الكُرَمَا) جمع (كَرِيم) ، وأصلُ الكَرَم : الشرفُ ، و(العُقْبىٰ) : العاقبة .

* قوله : (ويرفعانِ مُضمَراً. . .) إلىٰ آخره : معطوفٌ علىٰ (رافعانِ) ؛ مِنْ عطف الفعلِ على الاسمِ المُشبِهِ له ، و(مُضمَراً) : مفعولُهُ ، وجملةُ (يُفسِّرُه مُميِّزٌ) مِنَ الفعل والفاعلِ والمفعول : صفةُ (مُضمَراً) .

* قوله : (كـ « نِعْمَ قوماً مَعْشَرُهْ ») فاعلُ (نِعْمَ) : مُستتِرٌ فيه ، و(قوماً) : تمييزٌ مُفسِّرٌ له ، و(مَعْشَرُهْ) : هو المخصوصُ بالمدح ؛ فهو مبتدأٌ خبرُهُ ما قبلَهُ ، أو خبرُ محذوفٍ ، علىٰ ما سيأتي[1] ، ومَعْشَرُ الرجلِ : عشيرتُهُ .

أنْ يُمنَعَ : (نِعْمَ الذي قام) ؛ لأنَّ (الذي قام) بمنزلة اسمِ الفاعل المُحلَّىٰ بـ (أل) ، وهو يقعُ فاعلاً لـ (نعم) ، فكذا ما هو بمنزلته[2] .

(١) انظر (٤/١٩٨) .
(٢) شرح التسهيل (٣/١١) .

مذهبُ جمهورِ النَّحْويِّينَ : أنَّ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) فعلانِ ؛ بدليلِ دخولِ تاء التأنيث الساكنةِ عليهما ؛ نحوُ : (نِعْمَتِ المرأةُ هندُ) ، و(بِئْسَتِ المرأةُ دَعْدُ) .

وذَهَبَ جماعةٌ مِنَ الكُوفيِّينَ منهم الفرَّاءُ : إلىٰ أنَّهما اسمانِ ، واستدلُّوا بدخول حرفِ الجرِّ عليهما في قول بعضِهم : (نِعْمَ السَّيْرُ علىٰ بِئْسَ العَيْرُ) ،

❀ قوله : (نِعْمَ السَّيْرُ . . .) إلىٰ آخره : قيلَ لراكبٍ علىٰ حمارٍ وقد قال : (سِرْتُ خمسةَ عَشَرَ بَرِيداً علىٰ هٰذا العَيْرِ في ليلتي هٰذه) ، و(العَيْر) بالفتح : الحمارُ ، والجمعُ : (أَعْيارٌ) ؛ مثلُ (بيتٍ وأبياتٍ) ، والأُنثىٰ : (عَيْرة) ، وهو بالجرِّ بدلٌ مِنْ (بِئْسَ) ؛ لأنَّها في معنى المذموم ، أو بالرفع على الفاعليَّة .

❀ قوله : (وقد قال : سِرْتُ . . .) إلىٰ آخره : في « التصريح » : أنَّهُ سار إلىٰ محبوبته علىٰ حمارٍ بطيءِ السَّيْر[1] .

❀ قوله : (وهو بالجرِّ بدلٌ . . .) إلىٰ آخره ، كأنَّهُ لم يُعلَمْ أهو مجرورٌ أم مرفوعٌ ؛ للوقف عليه مِنْ قائله ؛ فلذلك أَجْرَوا فيه الوجهَينِ علىٰ كلام الكُوفيِّينَ ، واقتصر البَصْريُّونَ في جوابهم على الرفع ؛ لقولهم بالفعليَّة .

❀ قوله : (أو بالرفع على الفاعليَّة) المُناسِبُ : أنَّ الرفعَ علىٰ كونه خبراً لمحذوفٍ مِنْ قَبيل البدلِ المقطوعِ ؛ لأنَّ الكلامَ الآن على القول بالاسميَّة ، ولا صحَّةَ عليه للفاعليَّة .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٩٤) .

. . . .

قال الفارِضيُّ : (ومَنْ قال باسميَّةِ « نِعْمَ » و« بِئْسَ » أَعْرَبَهُما مبتدأً وما بعدَهُما الخبر ؛ كـ « نِعْمَ الرجلُ » ، ويجوزُ كونُ « الرجلِ » مبتدأً وما قبلَهُ خبرٌ ، حكاه أبو حيَّانَ في « شرح هٰذا الكتاب ») انتهىٰ[1] .

* قوله : (قال الفارِضيُّ : ومَنْ قال . . .) إلىٰ آخره : نَقَلَ بعضُ الأفاضل عن « البسيط » أنَّ (نعم) و(بئس) على القول بالاسميَّة مبتدأٌ ، وما هو فاعلٌ على القول بالفعليَّة بدلٌ أو عطفُ بيانٍ علىٰ هٰذا ، والخبرَ هو المخصوصُ ، ويحتملُ العكسُ ، والمعنى : الممدوحُ الرجلُ زيدٌ . انتهىٰ[2] .

وقولُهُ : (ويحتملُ العكسُ) ؛ أي : إنَّ المخصوصَ هو المبتدأُ ، و(نِعْمَ) أو (بئس) هو الخبرُ ، وتبعيَّةَ ما كان فاعلاً له علىٰ ما هي عليه ، والذي نقله الفارِضيُّ أنَّ ما كان فاعلاً هو الخبرُ عن (نِعْمَ) أو (بئس) ، أو هو المبتدأُ مُخبَراً عنه بـ (نِعْمَ) أو (بئس) ، ولا مانعَ منه ، وعليه : فيجوزُ في المخصوص كونُهُ مبتدأً خبرُهُ الجملة ، أو خبرُهُ محذوفٌ ، وكونُهُ خبراً لمحذوفٍ ، ودخولُ الناسخ عليه يقتضِي كونَهُ مبتدأً .

ثمَّ إنَّ قولَ بعضِ الأفاضل : (والمعنى : الممدوحُ) يُشِيرُ إلىٰ أنَّهُ بمعنى المعرفةِ عندهم ؛ ولذلك ساغ الابتداءُ به وجَعْلُ المعرفةِ عطفَ بيانٍ له ، وكان الظاهرُ تفسيرَهُ بـ (الجَيِّد) مثلاً لا بـ (الممدوح)، إلا أنَّهُ اعتبر اللازمَ والمَقامَ .

---

(١) شرح الفارضي (ق/١٠٨) ، وانظر « منهج السالك » لأبي حيان (ص٣٨٧) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٥٧٨) .

وقولِ الآخَر : (واللهِ ؛ ما هي بِنِعْمَ الولدُ ؛ نَصْرُها بكاءٌ ، وبِرُّها سرقةٌ) .

وخُرِّجَ : علىٰ جَعْلِ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) معمولَيْنِ لقولٍ محذوفٍ واقعٍ صفةً لموصوفٍ محذوف ؛ وهو المجرورُ بالحرف ، لا (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ، والتقديرُ : (نِعْمَ السيرُ علىٰ عَيْرٍ مَقُولٍ فيه : بِئْسَ العَيْرُ) ، و(ما هي بولدٍ مَقُولٍ فيه : نِعْمَ الولدُ) ؛ فحُذِفَ الموصوفُ والصفةُ وأُقِيمَ المعمولُ مُقامَهُما ، مع بقاء (نِعْمَ) و(بِئْسَ) علىٰ فعليَّتهما(1) .

وهـٰذان الفعلانِ لا يتصرَّفانِ ؛ فلا يُستعمَلُ منهما غيرُ الماضي .

❋ قوله : (واللهِ ؛ ما هي . . .) إلىٰ آخره : قاله حين بُشِّرَ ببنتٍ له .

❋ قوله : (وبِرُّها سرقةٌ) هو بكسر الباء وبالراء ، أو بفتحها والزاي ؛ أي : سَلَبُها ، وهو الأنسبُ ؛ يُقال : (بَزَّهُ يَبُزُّهُ بَزّاً) ؛ أي : سَلَبَهُ ، وفي المَثَل : (مَنْ عَزَّ بَزَّ)(2) ؛ أي : مَنْ غَلَبَ أَخَذَ السَّلَبَ ، ومعناه : أنَّها لا تَقدِرُ علىٰ ما يَقدِرُ عليه الرجلُ مِنَ الأخذ قَهْراً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(3) .

❋ قوله : (وخُرِّجَ) ؛ أي : أُوِّلَ .

. . . .

(1) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٨١ـ١٠٣) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٢٧٤ـ٢٨١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٥ـ٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٠٨ـ٥١٠) .

(2) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٢٨٨) ، و« الفاخر » (ص٨٩) ، و« المستقصىٰ في أمثال العرب » (٢/ ٣٥٧) .

(3) الدرر السنية (٢/ ٦٩٦ـ٦٩٧) .

ولا بدَّ لهما مِنْ مرفوعٍ هو الفاعلُ ، وهو على ثلاثة أقسام :

الأوّلُ : أنْ يكونَ مُحلّىً بالألف واللام ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ نِعْمَ ٱلْمَوْلَىٰ وَنِعْمَ ٱلنَّصِيرُ ﴾ [الأنفال : ٤٠] .

واختُلِفَ في هٰذه اللام ؛ فقال قومٌ : هي للجنس حقيقةً ؛ . . . .

❊ قوله : (للجنس حقيقةً) قال شيخُنا السيِّدُ : (المُراد بها : الاستغراقيَّةُ ، كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه الآتي ، وللجنس إطلاقاتٌ تُوافِقُهُ ؛ كقوله : « لأنَّ قَصْدَ الجنسِ فيه بَيِّنٌ ») انتهىٰ[1] ، فأُرِيدَ بها جميعُ أفرادِ الجنس قَصْداً أو مبالغةً ،

❊ قوله : (كما يُؤخَذُ مِنْ كلامه الآتي) ؛ يعني : قولَهُ : (فمدحتَ الجنسَ كلَّهُ) ، وقولَهُ : (وكأنَّكَ جعلتَ زيداً الجنسَ كلَّهُ) ؛ فإنَّ الكُلِّيَّةَ إنَّما تُناسِبُ الاستغراقيَّة .

وقولُهُ : (وللجنس إطلاقاتٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : له إطلاقاتٌ في كلام المُصنِّفِ تُوافِقُ ذلك ؛ كقوله المذكور ؛ أعني : قولَهُ : (لأنَّ قصدَ الجنسِ فيه بَيِّنٌ) ، ودَعْوىٰ أنَّهُ أراد الاستغراقَ في قوله المذكور . . مبنيَّةٌ علىٰ مُلاحظةِ أنَّ المدحَ ليس لنفس الحقيقة ، وأنَّ اعتبارَ الجنسِ في ضِمْنِ جميعِ الأفراد أقربُ وأدخلُ في المدح مِنِ اعتباره في ضِمْنِ فردٍ مُبهَم ، فيُحمَلُ كلامُهُ على الاستغراق لذلك ، وإلا فكلامُهُ يحتملُ الأخير ، وبهٰذا تعلمُ ما في قول المُحشِّي بعدُ : (والدليلُ . . .) إلىٰ آخره[2] ، فتدبَّرْ .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٥١) .

(٢) انظر (٤/ ١٨٥) .

فمدحتَ الجنسَ كلَّهُ مِنْ أجل زيدٍ ، ثمَّ خَصَصْتَ زيداً بالذِّكْر ، فتكونُ قد مدحتَهُ مَرَّتَينِ ، وقيل : هي للجنس مجازاً ؛ وكأنَّكَ جعلتَ زيداً الجنسَ كلَّهُ مبالغةً ،

والدليلُ علىٰ ذلك : عدمُ لُحُوقِ الفعلِ التاءُ حيثُ الفاعلُ مُؤنَّثٌ في الأصحِّ .

❋ قوله : (فمدحتَ الجنسَ كلَّهُ) ؛ أي : علىٰ سبيل القَصْد ، أو علىٰ سبيل المبالغة والتبعيّة لمَدْحِ الفردِ المخصوص .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ يُؤدِّي إلى الكذب في نحو : (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ، و(بِئْسَ الرجلُ عمرٌو) ؛ إذ يلزمُ كونُ الجنسِ العامِّ ممدوحاً ومذموماً .

وأُجِيبَ عنه : بأنَّ المدحَ قد يكونُ ببعض أنواع الكمالِ ، والذمَّ ببعض أنواعِ النَّقْصِ ، ولا يخرجُ بذلك عن عموم المَدْحِ والذَّمِّ في الجملة .

❋ قوله : (مجازاً) ؛ أي : مرسلاً ؛ مِنْ إطلاق الكلِّ الاستغراقيِّ علىٰ جزئه . انتهىٰ « سيِّد »[1] .

وذلك لأنَّ المُرادَ بالجنسِ : فردُهُ المخصوصُ ، وإنَّما عُبِّرَ عنه بالجنس ؛ لادِّعاءِ أنَّ ذلك الفردَ هو الجنسُ مبالغةً ؛ لجَمْعِهِ ما تفرَّق فيه مِنَ الكمالات ؛

❋ قوله : (عدمُ لُحُوقِ) ؛ أي : صحَّةُ عدمِ . . . إلىٰ آخره .

❋ قوله : (أي : علىٰ سبيل القَصْد) هٰذا لا يُناسِبُ كلامَ الشارح ؛ حيثُ قال : (مِنْ أجل زيد) ؛ فهو مُتعيِّنٌ للثاني .

❋ قوله : (مِنْ إطلاق الكلِّ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ نَظَرَ للاستغراق المجموعيِّ ، وإلا لقال : (الكليّ) و(جزئيِّهِ) .

❋ قوله : (لادِّعاءِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأجلِ الادِّعاء بالتعبير نفسه ؛

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ ق٤٥٢) .

وقيل : هي للعهد .

الثاني : أنْ يكونَ مضافاً إلىٰ ما فيه (أل) ؛ كقوله : (نِعْمَ عُقْبى الكُرَما) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [النحل : ٣٠] .

الثالثُ : أنْ يكونَ مُضمَراً[١] مُفسَّراً بنكرةٍ بعدَهُ منصوبةٍ . . . .

فالجنسُ ليس ممدوحاً قَصْداً ولا تبعاً ، وإنَّما الممدوحُ الفردُ فقط ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (وقيل : هي للعهد) لا يُقالُ : العَهْديَّةُ تُنافي الإنشاءَ ؛ لتجرُّده عن خارجٍ .

قلنا : العهديَّةُ في نَفْس الرَّجُل المُتعلِّقِ به نعم.. لا تُنافي الإنشاءَ ، والمعنى : الرجلُ المعهودُ أُنشِئ مدحَهُ ، ومثلُهُ يَجْري في جَعْل (أل) في (الحمد) عهديَّةً مع جَعْلِهِ إنشاءً . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[٢] .

فلا يُقالُ : الادِّعاءُ للاستعارة ، ويظهرُ : أنَّهُ لا يصحُّ كونُ المجازِ بالاستعارة ؛ لتعذُّر ادِّعاءِ أنَّ المُشبَّهَ مِنْ أفراد المُشبَّهِ به ، اللهمَّ ؛ إلا أنْ تُبنىٰ على ادِّعاء الاتِّحاد .

❁ قوله : (في نَفْس الرَّجُل) ؛ أي : الممدوحِ ، وقولُهُ : (لا تُنافي الإنشاءَ) ؛ أي : في فعل المادح ؛ فالإشكالُ ساقطٌ كلَّ السقوط .

---

(١) قوله : (مُضمَراً) ؛ أي : مستتراً لازماً للإفراد ؛ فلا يبرزُ في تثنية ولا جمع ؛ استغناءً بتثنية تمييزه وجمعه ، وشذَّ قولُ بعضِهِم : (مررتُ بقوم نِعْمُوا قوماً) ، ولا يُتبَعُ ، وشذَّ : (نِعْمَ هم قوماً أنتم) ، وإذا فُسِّر بمُؤنَّث لحقته تاء التأنيث وجوباً ، وجوَّزه خطَّابٌ ، ومنعه ابنُ أبي الربيع ؛ نحوُ : (نعمتِ امرأةً هندُ) ، ويجبُ عودُهُ لما بعدَهُ ؛ وهو التمييز ؛ فهو مِنَ المواضع التي يعودُ فيها الضميرُ علىٰ مُتأخِّر لفظاً ورتبة ، وانظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٤) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٠) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٥٢) .

على التمييز[1] ؛ نحوُ : (نِعْمَ قوماً مَعْشَرُهُ) ؛ ففي (نِعْمَ) ضميرٌ مُستتِرٌ يُفسِّرُهُ (قوماً) ، و(مَعْشَرُهُ) : مبتدأٌ ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّ (معشرُهُ) مرفوعٌ بـ (نِعْمَ) وهو الفاعل ، ولا ضميرَ فيها ، وقال بعضُ هٰؤلاءِ : إنَّ (قوماً) حالٌ ، وبعضُهُم : إنَّهُ تمييز .

ومثلُ (نِعْمَ قوماً مَعْشَرُهُ) : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِئْسَ لِلظَّٰلِمِينَ بَدَلًا ﴾ [الكهف : ٥٠] ، وقولُ الشاعر[2] : [من البسيط]

٢٧٣ـ لَنِعْمَ مَوْئِلاً المَوْلىٰ إذا حُذِرَتْ بَأْساءُ ذي البغيِ وٱستيلاءُ ذي الإِحَنِ

❋ قوله : (لَنِعْمَ مَوْئِلاً . . .) إلىٰ آخره : (المَوئِلُ) : المَلْجَأُ ، و(البَأْساء) : الشِّدَّةُ ، و(البَغْي) : الظُّلْم ، و(الإِحَن) بكسر الهمزة : جمعُ (إِحْنة) ؛ وهي الحِقْدُ ، وفاعلُ (نِعْمَ) : مُستتِرٌ ، و(مَوئِلاً) : تمييزُهُ ، وهو محلُّ الشاهد ، و(المَوْلىٰ) : هو المخصوصُ بالمدح .

. . . .

---

(١) ويُشترط في المُفسِّر : أنْ يكونَ مُؤَخَّراً عن الضمير ؛ فلا يجوزُ تقديمُهُ علىٰ (نعم) و(بئس) ، وأنْ يتقدَّمَ على المخصوص ؛ فلا يجوزُ تأخيرُهُ عنه عند جميع البَصْريِّينَ ، وأمَّا قولُهُم : (نعم زيدٌ رجلاً) . . فنادرٌ ، وأنْ يكونَ مطابقاً للمخصوص في الإفراد وضِدَّيه والتذكير وضدِّه ، وأنْ يكونَ قابلاً لـ (أل) ، وأنْ يكونَ نكرةً عامَّة ؛ فلا يجوزُ : (نعمَ شمساً هٰذه الشمسُ) ؛ لأنَّ الشمسَ مفردٌ في الوجود ، ولزومُ ذِكْرِهِ ، وجوَّز المصنف حذفه إذا فُهِم المعنى . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٥) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٩) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٣٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٧٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٠٧) .

وقولُ الآخر[1] : [من مشطور الرجز]

٢٧٤ـ تقولُ عِرْسِي وهْيَ لي في عَوْمَرَهْ
بِئْسَ ٱمْـرَأً وإِنَّنـي بِئْـسَ المَـرَهْ

٤٨٨ـ وجمـعُ تمييـزٍ وفـاعـلٍ ظَهَـرْ فيـهِ خـلافٌ عنهُـمُ قـدِ ٱشتَهَـرْ

---

* قوله : (تقولُ عِرْسِي . . .) إلىٰ آخره : (عِرْسُ الرَّجُل) بكسر العين وسكونِ الراء وفي آخره سينٌ كلُّها مُهمَلاتٌ : بمعنىٰ زوجتِهِ ، و(العَوْمَرةُ) : الصِّياح ، وجملةُ (وهْيَ لي في عَوْمَرهْ) : حاليَّةٌ ، واللامُ : بمعنىٰ (مع) ؛ أي : وهي معي في صِياحٍ ، وقولُهُ : (بِئْسَ ٱمْرَأً . . .) إلىٰ آخره : مَقُولُ القول ، وفيه الشاهدُ ؛ حيثُ أَضْمَرَ الفاعلَ ، ونصبَ (امرأ) على التمييز ، وحذف المخصوصَ بالذمِّ ؛ لإشعار قولِهِ : (إنَّني) به[2] .

* قوله : (وفاعلٍ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (تمييزٍ) ، وجملةُ (ظَهَرْ) : نعتٌ له ، والضميرُ في (عنهم) : للنُّحاة .

---

* قوله : (لإشعار قولِهِ : « إنَّني » به) المُشعِرُ به في (بئس امرأً) : هو المَقَامُ .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٧٤)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٢٦).

(٢) والتقدير ـ كما في « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨١) ـ : (بئسَ امرأً أنتَ ، وبئسَ المرأةُ أنا) .

اختلف النَّحْويُّونَ في جواز الجمع بينَ التمييزِ والفاعلِ الظاهرِ في (نِعْمَ) وأخواتِها :

فقال قومٌ : لا يجوزُ ذلك ، وهو المنقولُ عن سيبويه ؛ فلا تقولُ : (نِعْمَ الرجلُ رجلاً زيدٌ) .

وذَهَبَ قومٌ : إلى الجوازِ[1] ، واستدلُّوا بقوله[2] : [من البسيط]

٢٧٥ـ والتَّغْلَبِيُّونَ بِئْسَ الفَحْلُ فَحْلُهُمُ فَحْـــلاً وأُمُّهُـــمُ زَلَّاءُ مِنْطِيـــقُ

❋ قوله : (فقال قومٌ : لا يجوزُ) ؛ أي : لأنَّ التمييزَ لرَفْعِ الإبهامِ ، ولا إبهامَ مع ظهورِ الفاعل .

❋ قوله : (والتَّغْلَبِيُّونَ . . .) إلىٰ آخره : قاله جَريرٌ ، هجا به الأخطلَ ، و(التَّغْلَبِيُّونَ) : نسبةٌ إلىٰ بني تَغلِبَ مِنْ نصارى العرب ، والأخطلُ منهم ، واللامُ في (تَغلِبَ) مكسورةٌ ، وفي (التَّغْلَبِيِّ) مفتوحةٌ ؛ لاستثقالِ كسرتَينِ مع ياء النسبة ، وقد تُكسَرُ ، . . . .

❋ قوله : (ولا إبهامَ مع ظهورِ الفاعل) ؛ أي : مِنْ نحوِ (الرجل) و(الفتىٰ) ؛ فلا يُقالُ : الظاهرُ قد يكونُ مُبهَماً ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) وممَّن ذهب إلىٰ ذلك : المُبرِّد ، ومال إليه الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ١٤ـ ١٥) .

(٢) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٣١٢) ضمن قصيدة يهجو بها الأخطل كما ذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٣٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩١٥) ، و« المساعد » (٢/ ١٣٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٠٨ـ ١٥٠٩) .

. . . .

قاله الجَوْهريُّ[1] ، و(الزَّلَّاء) بفتح الزاي وتشديدِ اللام وبالمَدِّ : اللاصقةُ العَجُزِ الخفيفةُ الألْيةِ ، و(مِنْطِيق) بكسر الميم : صيغةُ مبالغةٍ ، يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّث ، والمُرادُ به هنا : المرأةُ تتأزَّرُ بما تَعظُمُ به عَجِيزتُها ؛ كالكِساء الغليظ .

والشاهدُ : في قوله : (فَحْلاً) ؛ حيثُ جَمَعَ بينه ـ وهو تمييز ـ وبينَ الفاعلِ الظاهر ، والقائلُ بعدم الجوازِ يحملُهُ على التمييز المُؤكِّد[2] ، فلا يكونُ ممَّا الكلامُ فيه ؛ إذ الكلامُ في التمييز المُبيِّنِ ، أو على أنَّهُ ضرورةٌ[3] .

❀ قوله : (صيغةُ مبالغةٍ. . .) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِهِ : (وصفٌ يستوي فيه. . .) إلىٰ آخره ، فحَرِّرْ .

❀ قوله : (يحملُهُ على التمييز المُؤكِّد. . .) إلىٰ آخره : صوابُ العبارة : (يحملُهُ على الحال المُؤكِّدة. . .) إلىٰ آخره ، مع حذفِ قولِهِ بعدُ : (المُبيِّنِ) ، كما لا يخفىٰ .

---

(1) الصحاح (١/١٩٥) ، وقيل : إنَّ فتحَ العين المكسورةِ من الرباعي شاذٌّ يُحفظ ولا يُقاس عليه ، وصحَّحه بعضهم وقالوا : هو مذهب سيبويه والخليل ، وقال بعضهم : يُقاس ، وعُزي للمُبرِّد وابن السرَّاج والرُّمَّاني والفارسي . انظر « تاج العروس » (٢/٢٨٧) .

(2) ومنه : قول الشاعر : (من الكامل)

ولقد علمتُ بأنَّ دينَ مُحمَّدٍ مِنْ خيرِ أَدْيانِ البَرِيَّةِ دِينَا

انظر « حاشية الخضري » (٢/٥٥١) .

(3) أي : أو يحمله علىٰ أنه ضرورة .

وقولِهِ[1] : [من الوافر]

٢٧٦ـ تَزَوَّدْ مِثْلَ زادِ أبيكَ فينا فنِعْمَ الزادُ زادُ أبيكَ زادَا

وفصَّل بعضُهُم فقال : إنْ أفاد التمييزُ فائدةً زائدةً على الفاعل . . جاز الجمعُ بينهما ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ فارساً زيدٌ) ، وإلا فلا ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ

❁ قوله : (تَزَوَّدْ مِثْلَ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : جَريرٌ مِنْ قصيدةٍ يمدحُ بها عمرَ بنَ عبد العزيز .

والشاهدُ : في قوله : (فنِعْمَ الزادُ . . .) إلىٰ آخره ؛ حيثُ جَمَعَ فيه بينَ الفاعلِ الظاهرِ والنكرةِ المُفسِّرة تأكيداً ، ويُقالُ فيه نظيرُ ما تقدَّم[2] .

. . . .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص١٠٧) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، ومطلعها :

أَبَتْ عيناكَ بالحَسَنِ الرُّقادا وأَنْكَرْتَ الأَصادِقَ والبِلادَا

ومنها :

عَلَيْكُم ذا النَّدىٰ عُمَرَ بنَ ليلىٰ جواداً سابقاً وَرِثَ الجِيادَا

إلىٰ الفاروقِ يَنتسِبُ ابنُ ليلىٰ ومروانَ الذي رفعَ العِمادَا

تزوَّد مثلَ . . . .

فما كعبُ بنُ مَامَةَ وابنُ سُعْدىٰ بأجودَ منكَ يا عمرُ الجَوادَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ١٥) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٢٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥١٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٧٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٢٧ـ١٥٢٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ٢٧ـ٢٨) .

(٢) في أنَّ القائل بعدم الجواز يحمله على التمييز المؤكَّد ، أو على الضرورة .

رجلاً زيدٌ)[1] .

فإنْ كان الفاعلُ مُضمَراً .. جاز الجمعُ بينه وبينَ التمييزِ اتِّفاقاً ؛ نحوُ : (نِعْمَ رجلاً زيدٌ) .

٤٨٩ـ و(مـا) مُميِّـزٌ وقيـلَ فـاعِـلُ . . . .

---

* قوله : (وقيلَ فاعِلُ) قيل : فعلٌ مبنيٌّ للمفعول ، و(فاعِلُ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : هي فاعل ، والجملةُ : في محلِّ رفعٍ نيابةً عن الفاعل ؛ لأنَّ المُرادَ لفظُها ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ إِنَّ وَعْدَ ٱللَّهِ حَقٌّ ﴾ [الجاثية : ٣٢] ؛ أي : قيل هـٰذا اللفظُ .

واعلَمْ : أنَّ (ما) هـٰذه ثلاثةُ أقسامٍ : مفردةٌ ؛ أي : غيرُ مَتْلُوَّةٍ بشيء ، ومَتْلُوَّةٌ بمفرد ، ومَتْلُوَّةٌ بجملةٍ فعليّة .

فالأُولىٰ : نحوُ : (دَقَقْتُهُ دَقّاً نِعِمَّا) ، وفيها قولانِ : معرفةٌ تامَّةٌ فاعلٌ ، نكرةٌ تامَّةٌ تمييزٌ ، وعليهما : فالمخصوصُ محذوفٌ ؛ أي : نِعْمَ الشيءُ الدَّقُّ ، أو نِعْمَ شيئاً الدَّقُّ .

الثانية : المَتْلُوَّةُ بمفرد ؛ نحوُ: ﴿ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وفيها ثلاثةُ أقوالٍ :

. . . .

---

(١) وهـٰذا القول لابن عصفور . انظر هـٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/ ١٥) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٣٩٦ـ ٣٩٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥١٤ـ ٥١٦) ، و« المساعد » (٢/ ١٣٠) .

معرفةٌ تامَّةٌ فاعلٌ ، نكرةٌ تامَّة تمييزٌ ، مُركَّبةٌ مع الفعل قبلَها تركيبَ (ذا) مع (حَبَّ) ؛ فلا موضعَ لها ، وما بعدَها فاعلٌ .

الثالثة : المتلوَّةُ بجملة ، وعليها اقتصرَ الناظمُ ، وحكىٰ فيها قولَينِ : مُميِّزةٌ ، وقيل : فاعلٌ .

فعلى الأوَّل : قيل : موصوفةٌ بما بعدَها والمخصوصُ محذوفٌ ، وقيل : غيرُ موصوفةٍ والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف .

وعلى الثاني ـ وهو كونُها فاعلاً ـ تكونُ معرفةً والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف ، وقيل : موصولةٌ والفعلُ صِلتُها والمخصوصُ محذوفٌ ، وقيل غيرُ ذلك . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « التصريح »[1] .

❁ قوله : (معرفةٌ تامَّةٌ) عليه وعلىٰ ما بعدَهُ : يكونُ المخصوصُ هو الاسمَ الذي بعدَها .

❁ قوله : (وما بعدَها فاعلٌ) ، وعليه : فيحتملُ : أنْ تكونَ مع الفاعل سدَّتْ مَسَدَّ المخصوصِ ، أو هو محذوفٌ .

❁ قوله : (والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف) أُورِدَ عليه : أنَّ فيه حذفَ الموصوفِ بالجملة ، مع أنَّهُ ليس بعضَ اسمٍ مُتقدِّمٍ مجرور بـ (مِنْ) أو (في) ، وسيأتي أنَّهُ ضرورةٌ[2] .

❁ قوله : (وقيل غيرُ ذلك) ، وحاصلُ ذلك : أنَّها إذا كانتْ مُتلوَّةً بجملةٍ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٩٦ـ٩٧) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٤/٥٢١ـ٥٢٧) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/٥٠) .

تقعُ (ما) بعدَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) ؛ فتقولُ : (نِعْمَ ما) أو (نِعِمَّا) ، و(بِئْسَ ما) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِن تُبْدُواْ ٱلصَّدَقَٰتِ فَنِعِمَّا هِيَ ﴾ [البقرة : ٢٧١] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] .

❋ قوله : (نِعْمَ ما يقولُ . . .) إلىٰ آخره : (نِعْمَ) : فعلٌ ماضٍ ، و(ما) : نكرةٌ في موضعِ نصبٍ على التمييز ، وجملةُ (يقولُ الفاضلُ) مِنَ الفعل والفاعل : في موضعِ نصبٍ نعتٌ لـ (ما) ، والعائدُ : محذوفٌ ، والتقديرُ : (نِعْمَ شيئاً يقولُهُ الفاضلُ) .

فعليّة ؛ نحوُ : ﴿ نِعِمَّا يَعِظُكُم بِهِۦٓ ﴾ [النساء : ٥٨] ، ﴿ بِئْسَمَا ٱشْتَرَوْاْ بِهِۦٓ أَنفُسَهُمْ ﴾ [البقرة : ٩٠] . . ففيها عشرةُ أقوالٍ ، ومرجعُها إلىٰ أربعة :

أحدُها : أنَّها نكرةٌ في موضعِ نصبٍ على التمييز .

والثاني : أنَّها في موضع رفعٍ على الفاعليّة .

والثالثُ : أنَّها المخصوصُ بالمدح .

والرابعُ : أنَّها كافَّةٌ .

فأمَّا القائلون بأنَّها في موضع نصبٍ على التميز . . فاختلفوا علىٰ ثلاثة أقوال :

الأوَّلُ : أنَّها نكرةٌ موصوفة بالفعل بعدَها ، والمخصوصُ محذوف ، وهو مذهبُ الأخفشِ وجماعةٍ .

وعلى الثاني : لا ضميرَ في (نِعْمَ) ، بل (ما) : معرفةٌ تامَّةٌ فاعلُ (نِعْمَ) ، والجملةُ الفعليّةُ بعدَها : نعتٌ لمخصوصٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (نِعْمَ الشيءُ شيءٌ يقولُهُ الفاضلُ) .

والثاني : أنَّها نكرةٌ غيرُ موصوفةٍ ، والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف .

والثالثُ : كالذي قبلَهُ ، إلا أنَّ الجملةَ صِلَةٌ لـ (ما) أُخرىٰ محذوفة هي المخصوصُ ، وهو قولُ الفرّاء ، ونُقل عن الكِسَائيِّ .

وأمَّا القائلون بأنَّها في موضع رفعٍ على الفاعليّة . . فاختلفوا علىٰ خمسةِ أقوالٍ :

الأوّلُ : أنَّها اسمٌ معرفةٌ تامٌّ لا يحتاجُ إلىٰ صِلَة ، والفعلُ بعدَها صفةٌ لمخصوصٍ محذوف ، نَقَلَهُ في « التسهيل » عن سيبويهِ .

والثاني : أنَّها موصولةٌ بما بعدَها ، والمخصوصُ محذوف ، ونُقل عن الفارسيِّ .

والثالث : أنَّها موصولةٌ بما بعدَها أيضاً ، لـٰكن اكتُفِيَ بها وبصِلَتها عن المخصوص ، ونُقل عن الفرّاء .

والرابعُ : أنَّها مصدريّةٌ سدَّتْ بصِلَتها مَسَدَّ الفاعلِ والمخصوصِ جميعاً .

والخامسُ : أنَّها نكرةٌ موصوفة بـ (ما) بعدَها ، والمخصوصُ محذوف .

وأمَّا القائلُ بأنَّها المخصوصُ : فقال : إنَّها موصولةٌ ، والفاعلَ مستترٌ ،

واختُلِفَ في (ما) هـٰذه :

فقال قومٌ : هي نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز ، وفاعلُ (نِعْم) : ضميرٌ مستترٌ .

وقيل : هي الفاعلُ ، وهي اسمٌ معرفة ، وهـٰذا مذهبُ ابنِ خَرُوفٍ ، ونَسَبَهُ إلىٰ سيبويهِ[1] .

---

* قوله : (نكرةٌ منصوبةٌ على التمييز) لا يُقالُ : (ما) مُبهَمةٌ ، فلا يصحُّ جَعْلُها تمييزاً ؛ لأنَّا نقولُ : تفسيرُها بـ (عظيم) بعدَ (نِعْمَ)، وبـ (حقير) بعد (بِئْسَ) . . رَفَعَ إبهامَها ، تأمَّلْ[2] .

* قوله : (هي الفاعلُ) ؛ أي : فتكونُ مُستثناةً ممَّا تقدَّم ؛ مِنْ أنَّ فاعلَ (نِعْمَ) لا يكونُ إلا مقروناً باللام ، أو مضافاً لِمَا فيه (أل)[3] .

و(ما) أُخرىٰ محذوفةٌ هي التمييزُ ، وهو قول الكِسَائيِّ .

وأمَّا القائلُ بأنَّها كافَّةٌ : فقال بأنَّها كَفَّتْ (نِعْمَ) عن العمل ، كما كفَّتْ (قلَّ) و(طال) عنه ، فصارتْ تدخلُ على الجملة الفعليَّة . انتهىٰ « تصريح »[4] .

---

(١) في (و ، ز) : (وزعم أنه مذهب سيبويه) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ١٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٢٣) .

(٢) العبارة في « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٢) : (ولا يَرِدُ : أنَّ التامَّةَ تُساوي الضمير إبهاماً ، فكيف تُميِّزُهُ ؟! لأنَّهُ يُرادُ بها : شيءٌ له عظمة ، أو حقارةٌ ، بحسب المقام ، فتكون أخصَّ منه ؛ علىٰ أنَّ التمييزَ قد يكون للتأكيد) .

(٣) انظر (٤/ ١٨٤ـ١٨٦) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٩٦ـ ٩٧) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩١٩ـ ٩٢٠) .

٤٩٠ـ ويُذكَرُ المخصوصُ بعدُ مُبتدَا أو خبـرَ ٱسـمٍ ليـسَ يبـدو أبَـدَا

يُذكَرُ بعدَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) وفاعلِهما . . اسمٌ مرفوع هو **المخصوصُ** بالمدح أو الذمِّ[1] ، **وعلامتُهُ** : أنْ يَصلُحَ لجَعْله مبتدأً وجَعْلِ الفعلِ والفاعلِ خبراً عنه ؛ نحوُ : (نِعْمَ الرجلُ زيدٌ) ، و(بِئْسَ الرجلُ عمرٌو) ، و(نِعْمَ غلامُ القومِ زيدٌ) ، و(بِئْسَ غلامُ القومِ عمرٌو) ، و(نِعْمَ رجلاً زيدٌ) ، و(بِئْسَ رجلاً عمرٌو) ، **وفي إعرابه وجهانِ مشهورانِ** :

---

* قوله : (**ويُذكَرُ المخصوصُ**) ؛ أي : بالمدح أو الذمِّ[2] ، **وقولُهُ** : (**بعدُ**) : مُتعلِّقٌ بـ (يُذكَرُ) ، وبُنِيَ على الضم ؛ لقَطْعِهِ عن المضاف إليه مع نيَّةِ معناه ، و(مُبتدا) حالٌ مِنَ المخصوص ، **وقولُهُ** : (**أو خبرَ**) : معطوفٌ عليه ، **وقولُهُ** : (**أَبَدَا**) : ظرفٌ لاستغراق المستقبل مُتعلِّقٌ بـ (يبدو) .

. . . .

(١) ظاهره : أنَّ هذا الذِّكْرَ واجبٌ ، **والأرجحُ** : أنَّهُ غالب ، كما في « الكافية » و« التسهيل » ، ويجبُ كونُهُ بعدَ تمييز الضمير لا الظاهر كما مرَّ ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٣) .

(٢) **وشرط المخصوص** : مطابقةُ الفاعل معنىً ولو بالتأويل ؛ كـ ﴿ بِئْسَ مَثَلُ ٱلْقَوْمِ ٱلَّذِينَ ﴾ [الجمعة : ٥] ؛ أي : مَثَلُ الذين ، وكونُهُ معرفةً أو قريباً منها ، أو أخصَّ من الفاعل ؛ لا مُساوياً له ولا أعمَّ ؛ ليحصلَ التفصيلُ بعد الإجمال ، فيكونَ أَوْقعَ في النفس ؛ ولذا وجب تأخيرُهُ . « خضري » (٢/ ٥٨٣) .

أحدُهُما : أنَّهُ مبتدأٌ ، والجملةُ قبلَهُ خبرٌ عنه(١) .

والثاني : أنَّهُ خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ وجوباً ، والتقديرُ : (هو زيدٌ) ، و(هو عمرٌو) ؛ أي : الممدوحُ زيدٌ ، والمذمومُ عمرٌو(٢) .

ومَنَعَ بعضُهُم الوجهَ الثانيَ ، وأَوْجَبَ الأوَّلَ .

وقيل : هو مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (زيدٌ الممدوحُ)(٣) .

---

* قوله : (أنَّهُ مبتدأٌ ، والجملةُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مذهبُ سيبويهِ ، وهو الصحيحُ .

* قوله : (وقيل : هو مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ) إنَّما لم يَحمِلِ الشارحُ كغيره كلامَ الناظم علىٰ هٰذا أيضاً مع احتمالِهِ لذلك ؛ لتنصيصه في « شرح التسهيل » علىٰ عدم صحَّتِهِ ؛ قال : (لأنَّ هٰذا الحذفَ لازمٌ ، ولم نَجِدْ خبراً يلزمُ حذفُهُ إلا ومحلُّهُ مشغولٌ بشيءٍ يَسُدُّ مَسَدَّهُ)(٤) .

---

* قوله : (إنَّما لم يَحمِلِ الشارحُ . . .) إلىٰ آخره : كلامُ الشارحِ ليس صريحاً في عدم الحَمْلِ المذكور .

---

(١) وهو مذهب سيبويه ، وهو الصحيح ، والرابطُ عموم الفاعل ، أو تكريرُ المبتدأ بمعناه .

(٢) أجاز هٰذا الوجهَ السِّيرافيُّ وأبو علي الفارسيُّ والصَّيمَريُّ .

(٣) أجازه ابن عصفور ، ويوجد وجه رابع قاله ابن كيسان ؛ وهو : أنَّ المخصوص بدلٌ من الفاعل ، ورُدَّ : بأنه لازم ، بخلاف البدل ، وبأنه لا يصلح لمباشرة (نعم) أو (بئس) ، وانظر هٰذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/١٦ـ١٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٢٣) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٣٥ـ٥٤٢) .

(٤) شرح التسهيل (٣/١٧) .

٤٩١ـ وإنْ يُقَـدَّمْ مُشعِـرٌ بِـهِ كَفَـىٰ كـالعِلْـمُ نِعْـمَ . . . .

❁ قوله : (كالعِلْمُ نِعْمَ. . .) إلىٰ آخره : اعترضَهُ ابنُ هشامٍ : بأنَّهُ ليس مِنْ حذفِ المخصوص ، وإنَّما ذلك مِنَ التقديم للمخصوص[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ (العِلْم) خبرُ محذوفٍ تقديرُهُ : (هٰذا العِلْمُ) ، أو مفعولٌ لمحذوفٍ تقديرُهُ : (الزَم العِلْمَ) ونحوُهُ ، أو مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ لدَلالةِ ما بعدَهُ عليه ، والتقديرُ : (وذلك كقولك : العِلْمُ يُقْتنىٰ ويُقْتفىٰ ، نِعْمَ المُقْتنىٰ والمُقْتفىٰ) ؛ أي : العِلْمُ ؛ كما تقولُ : (زيدٌ حَسَنُ الأفعالِ ، نِعْمَ الرجلُ زيدٌ)[2] .

❁ قوله : (اعترضَهُ ابنُ هشامٍ. . .) إلىٰ آخره : مبنيٌّ علىٰ ما في « التسهيل » ؛ مِنْ جواز تقديمِ المخصوص[3] ، أمَّا علىٰ ظاهر كلامِهِ هنا وفي « الكافية » ؛ مِنْ أنَّ المخصوصَ لا يتقدَّمُ ، وإن وُجِدَ ما يَصلُحُ لكونه مخصوصاً فهو مُشعِرٌ به ، لا نفسُ المخصوص[4] . . فلا إيرادَ .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ « العِلْم ». . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وشرطُ المخصوصِ المُقدَّمِ : أنْ يكونَ مبتدأً خبرُهُ الجملةُ بعدَهُ قولاً واحداً ، ولا يأتي فيه الخلافُ المُتقدِّم ؛ إذ لا تَسُوغُ خبريَّتُهُ أو ابتدائيَّتُهُ لمحذوف ؛ إذ لا تفسيرَ

(١) أوضح المسالك (٣/ ٢٨٠) .
(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٩٧) ، و« حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٣٥) .
(٣) تسهيل الفوائد (ص١٢٧) .
(٤) الكافية الشافية (٢/ ١١٠٤) .

. . . . المُقْتنىٰ والمُقْتفىٰ

إذا تقدَّم ما يَدُلُّ على المخصوص بالمدح أو الذمِّ . . أَغنىٰ عن ذِكْرِهِ آخِراً ؛ كقوله تعالىٰ في أيُّوبَ : ﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [ص : ٤٤] ؛ أي : نعم العبدُ أيُّوبُ ؛ فحُذِفَ المخصوصُ بالمدح ـ وهو (أيُّوبُ) ـ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه .

٤٩٢ـ واْجْعَلْ كـ (بِئْسَ) (ساءَ) واْجْعَلْ (فَعُلَا) مِنْ ذي ثلاثةٍ . . . .

قال الشاطِبيُّ : (ومعنى المثال : نعمَ المالُ المُتَّخَذُ والإمامُ المُتَّبَعُ العِلْمُ)[1] .

* قوله : (المُقْتنى) اسمُ مفعولٍ مِنَ القُنْيَة .

* قوله : (واْجْعَلْ كـ « بِئْسَ » . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ (ساء) مِنْ أمثلةِ ما دَخَلَ تحتَ قولِهِ : (واْجْعَلْ فَعُلَا . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ أصلَهُ : (سَوَأَ) بالفتح ، فحُوِّلَ إلىٰ (فَعُلَ) بالضمِّ فصار قاصراً ، ثمَّ ضُمِّنَ معنىٰ (بِئْسَ) فصار جامداً محكوماً ، . . . .

فيه حينئذٍ للإبهام ؛ لتقدُّمِهِ مع كونه من جملةٍ أُخْرىٰ ، تأمَّلْ .

* قوله : (لأنَّ أصلَهُ : « سَوَأَ » بالفتح) ؛ أي : مِنْ (ساءه الأمرُ يسوءُهُ) : إذا أَحْزَنَهُ ؛ فهو مُتعدٍّ في الأصل .

* قوله : (محكوماً) كذا بخطِّهِ مِنْ غير ذِكْرِ صِلَةٍ لـ (محكوماً) ، وعبارةُ

(١) المقاصد الشافية (٤/ ٥٤٣) .

كـ (نِعْمَ) مُسجَلا . . . .

وإنَّما أَفْرَدَهُ بالذِّكْرِ ؛ للذَّمِّ العامِّ ؛ فهو أَشْبَهُ بـ (بِئْسَ)[1] ، بخلافِ (جَهِلَ) ، و(حَمُقَ)[2] ، أو يُقالُ : إنَّما أَفْرَدَهُ ؛ لكثرة استعمالِهِ ، بخلاف غيرِهِ .

❀ قوله : (كـ « نِعْمَ ») ؛ أي : و(بِئْسَ) ؛ ففيه اكتفاءٌ .

❀ قوله : (مُسجَلَا) حالٌ مِنْ (نِعْمَ)[3] ؛ أي : مطلقاً ، ومعناه : أنَّ (فَعُلَ) المذكورَ يُجعَلُ مِثْلَ (نِعْمَ) مطلقاً ؛ أي : في جميع أحكامها ؛ مِنْ

« الأُشْمُونيِّ » : (محكوماً له بما ذَكَرْنا)[4] ، فسقطتِ الصِّلَةُ مِنْ كلام المُؤلِّف ، وقولُهُ : (بما ذَكَرْنا) ؛ أي : مِنْ كونه كـ (بئس) في أحكامه .

❀ قوله : (للذَّمِّ العامِّ) فيه : أنَّ نحوَ (زانَ) و(شانَ) للمدح العامِّ أو الذمِّ العامِّ ؛ فلا ينهضُ هـٰذا نكتةً للإفراد .

❀ قوله : (حالٌ مِنْ « نِعْمَ ») الظاهرُ : أنَّهُ صفةُ مفعولٍ مطلق

---

(١) فإذا قلت : (بئس الرجلُ زيدٌ) . . فقد ذممتَهُ مطلقاً مِنْ غير تعيين خصلةٍ مُعيَّنة ذممتَهُ بها ، وكذلك الكلام في (نعم) ؛ فهي للمدح العامِّ لا خصوصية فيه . « تمهيد القواعد » (٥/ ٢٥٢٩) .

(٢) فإنهما لذمٍّ خاصٍّ ؛ الأولُ بسبب جهله ، والثاني بسبب حمقه .

(٣) في هامش (ج) : (قوله : « حالٌ من نِعْمَ » : في « المعرب » : جوَّز المَكُوديُّ أنْ يكونَ حالاً من « فَعُلَ » ، ثمَّ قال : « والإسجالُ : الإرسالُ ، يُقال : أسجلتُ لجامي : إذا أرسلتَهُ إرسالاً ، والمُسجَلُ : المبذول المباح الذي لا يُمتَعُ مِنْ أحد ؛ فهو بمعنى مطلقاً » انتهى) ، وانظر « التمرين » (ص١٠٢) ، و« شرح المكودي » (ص٢٠٧) .

(٤) شرح الأشموني (٢/ ٣٨٠) .

تُستعمَلُ (ساءَ) في الذمِّ استعمالَ (بِئْسَ) ؛ فلا يكونُ فاعلُها إلا ما يكونُ فاعلاً لـ (بِئْسَ) ؛ وهو المُحلَّىٰ بالألف واللام ؛ نحوُ : (ساءَ الرجلُ زيدٌ) ، والمضافُ إلىٰ ما فيه الألفُ واللامُ ؛ نحوُ : (ساءَ غلامُ القومِ زيدٌ) ، والمُضمَرُ المُفسَّرُ بنكرةٍ بعدَهُ ؛ نحوُ : (ساء رجلاً زيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ٱلَّذِينَ كَذَّبُوا۟ ﴾ [الأعراف : ١٧٧] ، ويُذكَرُ بعدَها

عدم التصرُّف ، وإفادةِ المدح أو الذمِّ ، واقتضاءِ فاعلٍ كفاعلها ؛ فيكونُ ظاهراً مُصاحِباً لـ (أل) ، أو مضافاً إلىٰ مُصاحِبها ، أو ضميراً مُفسَّراً بتمييز ، وسواءٌ في ذلك ما هو علىٰ (فَعُلَ) بالضمِّ أصالةً ؛ نحوُ : (ظَرُفَ الرجلُ زيدٌ) ، و(خَبُثَ غلامُ القومِ عمرٌو) ، وما حُوِّلَ إليه ؛ نحوُ : (ضَرُبَ رجلاً زيدٌ) ، و(فَهُمَ رجلاً خالدٌ) .

❀ قوله : (﴿ سَآءَ مَثَلًا ٱلْقَوْمُ ﴾) فـ (مَثَلاً) : تمييزٌ ، و(القوم) : مخصوصٌ ، وهو علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : ساء مَثَلاً مَثَلُ القوم ؛ لأنَّهُ لا يُقالُ

لـ (اجعل) ؛ أي : جَعْلاً مطلقاً ؛ أي : في جميع الأحكام .

❀ قوله : (وإفادةِ المدح أو الذمِّ) المُناسِبُ لهٰذا أنْ يقولَ : (ومعناه : أنَّ « فَعُلَ » المذكورَ يُجعَلُ مثلَ « نِعْمَ » و« بئس » مطلقاً ؛ أي : في جميع أحكامهما . . .) إلىٰ آخرِ ما يُناسِبُ ذلك .

❀ قوله : (ما هو علىٰ « فَعُلَ » بالضمِّ أصالةً) قد يُقالُ : إنَّ التحويلَ جارٍ فيما ذكر تقديراً ؛ كما قالوه في نحو « فُلْكٍ » و« هِجَانٍ » ، فتكونُ حركاتُهُ غيرَ حركاتِهِ الأصليَّة . انتهىٰ « دَنَوْشَري » ، وقد يُدفَعُ : بأنَّ الأصلَ عدمُ التقدير[1] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٥٥) ، و« حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ٩٨) .

المخصوصُ بالذمِّ كما يُذكَرُ بعدَ (بِئْسَ) ، وإعرابُهُ كما تقدَّمَ[1] .

وأشارَ بقوله : (وٱجْعَلْ « فَعُلَا ») : إلىٰ أنَّ كلَّ فعلٍ ثُلاثيٍّ[2] يجوزُ أنْ يُبنىٰ منه فِعْلٌ علىٰ (فَعُلَ) لقصد المدحِ أو . . . .

لهم : (مَثَلٌ)[3] ، ويكونُ التقديرُ : (ساء مَثَلاً المذمومُ مَثَلُ القوم) .

❊ قوله : (كلَّ فعلٍ ثُلاثيٍّ) ؛ أي : مُتصرِّفٍ ، تامٍّ ، قابلٍ للتفاضُل ، مبنيٍّ للفاعل ، ليس الوصفُ منه علىٰ (أَفْعَلِ فعلاءَ) ، صالحٍ للتعجُّب منه .

❊ قوله : (المذمومُ مَثَلُ القوم) ؛ أي : علىٰ جَعْلِهِ خبرَ مبتدأٍ محذوف ، وهو لا يتعيَّنُ .

❊ قوله : (صالحٍ للتعجُّب منه) أفاد به : اشتراطَ أَلَّا يكونَ منفيّاً لزوماً أو جوازاً .

---

(1) انظر (٤/١٩٧ـ١٩٨) .

(2) ومن ذلك : (ساء) ؛ فإنَّ أصلَها : (سَوَأَ) بالفتح ، فحُوِّل إلىٰ (فَعُلَ) بالضم ؛ ليلتحقَ بأفعال الغرائز ؛ أي : الطبائع ، وليصيرَ قاصراً كـ(بئس) ، وإنَّما أفردها الناظمُ بالذكر ؛ لكثرتها ، ولأنَّها للذمِّ العام ؛ فهي أَشْبَهُ بـ(بئس) مِنْ نحو (حَمُقَ) و(لَؤُمَ) ؛ لأنَّهُ ذمٌّ خاصٌّ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٤) .

(3) قال السمين الحلبي في « الدر المصون » (٥/٥١٨) : (والمخصوصُ بالذمِّ لا يكون إلا مِنْ جنس التمييز ، والتمييزُ مُفسِّر للفاعل ؛ فهو هو ، فلَزِمَ أنْ يصدقَ الفاعلُ والتمييزُ والمخصوصُ علىٰ شيءٍ واحد ، إذا عُرِف هـٰذا : فقوله : « القوم » غيرُ صادق على التمييز والفاعل ، فلا جَرَمَ أنَّهُ لا بدَّ مِنْ تقدير محذوف ؛ إمَّا مِنَ التمييز ، وإمَّا مِنَ المخصوص ؛ فالأوَّل يُقدَّر : « ساء أصحابُ مَثَلٍ ـ أو أهل مَثَلٍ ـ القومُ » ، والثاني يُقدَّر : « ساء مَثَلاً مَثَلُ القوم » ، ثم حُذف المضاف في التقديرين ، وأُقيم المضاف إليه مُقامَهُ) .

الذمِّ[1] ، ويُعامَلُ معاملةَ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) في جميعِ ما تقدَّم لهما مِنَ الأحكام[2] ؛ فتقولُ : (شَرُفَ الرجلُ زيدٌ) ، و(لَؤُمَ الرجلُ بكرٌ) ، و(شَرُفَ غلامُ الرجلِ زيدٌ) ، و(شَرُفَ رجلاً زيدٌ) .

ومُقْتضىٰ هـٰذا الإطلاقِ : أنَّهُ يجوزُ في (عَلِمَ) أنْ يُقالَ : (عَلُمَ الرجلُ زيدٌ) بضمِّ عينِ الكلمة ، وقد مثَّل هو وابنُهُ به[3] ، وصرَّح غيرُهُ : أنَّهُ لا يجوزُ تحويلُ (عَلِمَ) و(جَهِلَ) و(سَمِعَ) إلىٰ (فَعُلَ) بضمِّ العين[4] ؛ لأنَّ العربَ حين استَعْمَلَتْها هـٰذا الاستعمالَ أَبْقَتْها علىٰ كسرةِ عينِها ولم تُحوِّلْها إلى الضمِّ ؛ فلا يجوزُ لنا تحويلُها ، بل نُبقِيها علىٰ حالها كما أَبْقَوْها ؛ فتقولُ : (عَلِمَ الرجلُ زيدٌ) ، و(جَهِلَ الرجلُ عمرٌو) ، و(سَمِعَ الرجلُ بكرٌ) .

٤٩٣ ـ ومِثْلُ (نِعْمَ) (حَبَّذَا) . . . .

❁ قوله : (استَعْمَلَتْها هـٰذا الاستعمالَ) ؛ أي : كـ (نِعْمَ) و(بِئْسَ) .

❁ قوله : (ومِثْلُ « نِعْمَ » . . .) إلىٰ آخره : (مِثْلُ) : خبرٌ مُقدَّم عن

---

(١) لـٰكن بشرطِ صلوحِهِ لبناء التعجب منه ؛ مِنْ كونه مُتصرِّفاً تامّاً . . . إلىٰ آخره ؛ لتضمُّنه معناه . « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٤) .

(٢) لـٰكن يُخالِفُهُ في ستة أمور ذَكَرَها العلامة الخضري في « حاشيته » (٢/ ٥٨٤ـ٥٨٥) .

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٢١) ، شرح ابن الناظم (ص٣٣٨) .

(٤) وممَّنْ منعه : الكِسائي ، وقال الشارح في « المساعد » (٢/ ١٣٨) : (وكلامُ صاحبِ « الإفصاح » يقتضِي إثباتَ « عَلُمَ » و« جَهُلَ » هنا بضمِّ العين) ، وانظر « الارتشاف » (٤/ ٢٠٥٦ـ٢٠٥٧) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ١٤٤ـ١٤٥) .

. . . . الفاعلُ (ذا)   وإنْ تُـرِدْ ذمّـاً فقُـلْ (لا حَبَّـذَا)

يُقَـالُ فـي المـدح : (حبَّـذا زيـدٌ) ، وفـي الـذمِّ : (لا حبَّـذا زيـدٌ) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

قوله : (حبَّذا) ؛ يعني : أنَّ مِثْلَ (نِعْمَ) في المعنىٰ (حَبَّ) مِنْ (حَبَّذا) ، وتزيدُ عليها : بأنَّها تُشعِرُ بأنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ مِنَ النَّفْس ، وأصلُ (حَبَّ) : (حَبُبَ) بالضمِّ ؛ أي : صار حبيباً ، ثمَّ أُدغِمَ فصار : (حَبَّ) .

❀ قوله : (الفاعلُ « ذا ») مبتدأٌ وخبرٌ مع الترتيب وعدمِهِ ؛ أي : فاعلُ (حَبَّ) هو لفظُ (ذا) على المُختار ، وهو ظاهرُ مذهبِ سيبويهِ[2] .

❀ قوله : (بأنَّها تُشعِرُ بأنَّ الممدوحَ . . .) إلىٰ آخره : مُفادُهُ : استفادةُ القُرْبِ مِنْ (حَبَّ) ؛ لاستلزام الحُبِّ له ، وهٰذا لا يُنافي استفادتَهُ أيضاً مِنْ

---

(١) قالته أم شملة كَنْزَة بنت برد المِنْقَري ، كما في « حماسة أبي تمام » (٤/ ١٠٩) ، وهو ضمن قصيدة تهجو بها ميّةَ صاحبة ذي الرُّمَّة ، وقيل : قاله ذو الرُّمَّة نَفْسُهُ ، وفي ذلك قصة ذكرها البغدادي وغيره ، وأوّل القصيدة :

علىٰ وجهِ مَيٍّ مَسْحَةٌ مِنْ مَلَاحةٍ   وتحتَ الثيابِ الخِزْيُ لو كانَ باديَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٣٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٥٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥١٢ـ١٥١٣) ، و« خزانة الأدب » (١/ ١٠٩ـ١١٠) .

(٢) سيأتي الخلاف في المسألة في كلام الشارح .

٢٧٧ـ أَلَا حبَّذا أهلُ المَلَا غيرَ أنَّهُ إذا ذُكِـرَتْ مَـيٌّ فـلا حبَّـذا هِيَـا

❁ قوله : (أَلَا حبَّذا . . .) إلى آخره : (أَلَا) : للتنبيه ، و(حبَّذا) : فعلُ المدح وفاعلُهُ ، و(أهلُ المَلَا) : هو المخصوصُ بالمدح ، و(مَيٌّ) : ترخيمُ (مَيَّةَ)[1] ، والمُرادُ بها : مَيَّةُ صاحبةُ غَيْلانَ المُلقَّبِ بـ (ذي الرُّمَّة) ، و(هِيَا) بألف الإطلاق : كنايةٌ عن مَيَّةَ ، وهي المخصوصةُ بالذمِّ .

والشاهدُ : في صدر البيتِ وفي عَجُزه ؛ جَمَعَ فيه بينَ المدحِ والذمِّ ؛ الأوَّلُ بـ (حبَّذا) ، والثاني بـ (لا حبَّذا) .

وفُرِّقَ بينَ (نِعْمَ) و(حبَّذا) : بأنَّ في (حبَّذا) إشعاراً بأنَّ الممدوحَ محبوبٌ وقريبٌ ، وبأنَّ مخصوصَها لا تعملُ فيه النواسخُ ، وبأنَّهُ لا يُشترَطُ فيه المُطابقةُ بينَ فاعلِها ومخصوصِها ، بل يمتنعُ كما سيأتي في كلامه ، بخلاف (نِعْمَ) ومخصوصِها ، . . . .

(ذا) ، كما يأتي عن شيخ الإسلام[2] ؛ فلا مُعارضةَ ، وحينئذٍ : فقولُ شيخِ الإسلام : (ليَدُلَّ على الحضور في القلب) ؛ أي : زيادةً على الحضور الحاصلِ مِنْ (حَبَّ) لزوماً .

❁ قوله : (بخلاف « نِعْمَ » ومخصوصِها) ؛ أي : فإنَّها لا إشعارَ فيها بما ذكر ، ومخصوصُها تعملُ فيه النواسخُ ؛ نحوُ : (نِعْمَ رجلاً كان زيدٌ)[3] ، وتُشترَطُ فيه المُطابقةُ .

---

(١) انظر ما سبق حول هـٰذه الكلمة في (٢/ ٣٧١) .
(٢) انظر (٤/ ٢٠٧) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٨ ، ٦١) .

واختُلِفَ في إعرابها :

فذَهَبَ أبو عليٍّ الفارسيُّ في « البغداديَّات » وابنُ بَرْهانَ وابنُ خَرُوفٍ ـ وزَعَمَ أنَّهُ مذهبُ سيبويهِ ، وأنَّ مَنْ نَقَلَ عنه غيرَهُ فقد أخطأَ عليه ـ واختاره المُصنِّفُ . . إلىٰ أنَّ (حَبَّ) فعلٌ ماضٍ ، و(ذا) فاعلُهُ ، وأمَّا المخصوصُ : فجُوِّزَ أنْ يكونَ مبتدأً والجملةُ قبلَهُ خبرُهُ ، وجُوِّزَ أنْ يكونَ خبراً لمبتدأٍ محذوف ، والتقديرُ : (هو زيدٌ) ؛ أي : الممدوحُ أو المذمومُ زيدٌ ، واختاره المُصنِّفُ .

وخُصَّ فاعلُ (حَبَّ) بـ (ذا) ؛ ليَدُلَّ على الحضور في القلب . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (فقد أخطأَ عليه) ضمَّنه معنىٰ (كَذَبَ) فعدَّاه بـ (علىٰ) .

❀ قوله : (وخُصَّ فاعلُ « حَبَّ » بـ« ذا » . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ المعنىٰ : أنَّهُ اختصَّتْ (حَبَّ) بشهرةِ كونِ فاعلِها (ذا) مِنْ دون بقيَّةِ الأسماء الظواهرِ كـ (زيد) ؛ لأنَّها تَدُلُّ علىٰ حضورِ معناها ؛ لأنَّها مِنْ أسماء الإشارةِ الدالَّةِ على الحضور ، هـٰذا مُرادُهُ ، واختصَّتْ بـ (ذا) مِنْ بقيَّة أسماء الإشارة ؛ لأنَّها الأصلُ ؛ إذ المفردُ المُذكَّر أصلٌ لغيره ؛ فاندفعَ ما يُقالُ : إنَّها ترفعُ نحوَ (زيد) ، ولم تختصَّ بـ (ذا) فقط ، وإنَّ الحضورَ عامٌّ في جميع أسماءِ الإشارة ، فلا يَصلُحُ عِلَّةً ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (ضمَّنه معنىٰ « كَذَبَ » . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ ما فيه مِنْ

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٠٤ـ٧٠٥) .

وذَهَبَ المُبرِّدُ في « المقتضب » وابنُ السرَّاج في « الأصول » وابنُ هشامٍ اللَّخميُّ ، واختاره ابنُ عُصْفُور . . إلىٰ أنَّ (حبَّذا) اسمٌ ، وهو مبتدأٌ والمخصوصُ خبرُهُ ، أو خبرٌ مُقدَّمٌ والمخصوصُ مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ **فرُكِّبتْ** (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَتا اسماً واحداً[1] .

وذَهَبَ قومٌ منهمُ ابنُ دُرُسْتُويَهْ : إلىٰ أنَّ (حبَّذا) فعلٌ ماضٍ ، و(زيدٌ) فاعلُهُ ؛ فرُكِّبتْ (حَبَّ) مع (ذا) وجُعِلَتا فعلاً ، وهـٰذا أضعفُ المذاهب[2] .

❀ **قوله : (ابنُ دُرُسْتُويَهْ)** هو عبدُ الله بنُ جعفر بنِ دُرُسْتُويَهْ ؛ بضمِّ الدال والراء وسكونِ السين المُهمَلات ، وضمِّ التاء الفوقيَّة ، وسكونِ الواو ، وفتح الياء التحتيَّة ، وبعدَها هاءٌ ساكنة ، قاله السَّمْعانيُّ ، وقال غيرُهُ : (هو بفتح الدال والراء والتاء والواو)[3] .

إساءة الأدب مع الناقلِ الذي هو ابنُ عُصْفُور ؛ فالذي ينبغي أنَّهُ ضمَّنه معنىٰ (جار) مثلاً[4] .

---

(١) أي : بمنزلة قولك : (المحبوب) ، وغُلِّبَ جانبُ الاسميَّة على الفعليَّة مع تركبه منهما ؛ لشرفها . « خضري » (٢/ ٥٨٦) .

(٢) نسب هـٰذا الأخيرَ أبو حيَّانَ إلى الأخفش وخطَّابٍ الماردي ، وجَعَلَ ابنَ درستويه مع أصحاب المذهب الأوَّل . انظر « المسائل البغداديات » (ص٦٥ـ٦٦) ، و« شرح اللمع » لابن بَرْهان (٢/ ٤٢٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٢) ، و« المقتضب » (٢/ ١٤٥) ، و« الأصول في النحو » (١/ ١١٤ـ١١٥ ، ٢/ ١٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٠٥٩ـ٢٠٦٠) ، و« المساعد » (٢/ ١٤١ـ١٤٢) .

(٣) قاله ابن ماكولا في كتابه « الإكمال » ، وسيأتي التخريج آخر النقل .

(٤) نبَّه عليه الصبان في « حاشيته » (٣/ ٥٧) ، والمُحشِّي تابع غيره في ذلك . انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق ٧١) .

٤٩٤ـ وأَوْلِ ذا المخصوصَ أيّاً كانَ لا   تَعدِلْ بـ (ذا) فهْوَ يُضَاهِي المَثَلَا

وكان عالماً فاضلاً ، أَخَذَ فنَّ الأدب عن المُبرِّد وغيرِهِ ، له تصانيفُ عديدةٌ في غايـة الجَـوْدة والإتقـانِ ؛ منهـا : « الإرشـاد » فـي النحـو ، و« شـرح الفصيح » ، و« كتاب المقصور والممدود » ، و« غريب الحديث » ، وُلِدَ سنةَ ثمانٍ وخمسينَ ومئتَينِ ، وتُوفِّيَ سنة سبعٍ وأربعينَ وثلاث مئة ببغدادَ ، وكان مِنْ كبار الصالحين وأعيانِهم ، رحمه الله تعالى . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ « تاريخ ابن خِلِّكانَ »[1] .

❁ قـولـه : (وأَوْلِ ذا المخصـوصَ) ؛ يعنـي : أنَّ لفظـةَ (ذا) أَعْطِهـا المخصوصَ علىٰ أيِّ حالٍ كان المخصوصُ ، ولا تَعْدِلْ بـ (ذا) ـ أي : عن لفظ (ذا) ـ لأنَّهُ ضاهى المَثَلَ ـ بفتح المُثلَّثة ـ وهو القولُ السائرُ المُشبَّهُ مَضْرِبُهُ بمَوْرِدِهِ[2] ؛ أي : لأنَّهُ شابه المَثَلَ في لزومِ حالةٍ واحدة ؛ فـ (أَوْلِ) : بمعنىٰ : أَعْطِ ، و(ذا) مفعولٌ أوَّلٌ به ، و(المخصوص) : مفعولُهُ الثاني ،

❁ قوله : (أي : عن لفظ « ذا ») إشارةٌ : إلىٰ أنَّ الباءَ بمعنىٰ (عن) ، ويحتملُ بقاؤُها علىٰ حالها ؛ أي : لا تعدلْ بـ (ذا) عن الإفراد والتذكير .

❁ قوله : (فـ « أَوْلِ » : بمعنىٰ : أَعْطِ) الظاهرُ : أنَّهُ بمعنىٰ : (أَتْبِعْ) ،

---

(١) وفيات الأعيان (٣/ ٤٤ـ٤٥)، وانظر « الأنساب » (٥/ ٣٣٦) ، و« الإكمال » (٣/ ٣٢٢).

(٢) المَضْرِب : ما استُعمل فيه الكلام الآن ، والمَورِد : ما استُعمل فيه الكلام أوّلاً . « دسوقي على المختصر » (٤/ ١٤٩) .

أي : أَوْقِعِ المخصوصَ بالمدح أو الذمِّ بعدَ (ذا) علىٰ أيِّ حالٍ كان[1] ؛ مِنَ الإفراد ، والتذكيرِ والتأنيث ، والتثنيةِ والجمع ، ولا تُغيِّرْ (ذا) لتغيُّرِ المخصوصِ ، بل تلزمُ الإفرادَ والتذكيرَ ؛ وذلك لأنَّها أَشْبَهَتِ المَثَلَ ، والمَثَلُ لا يُغيَّرُ ، فكما تقولُ : (الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) للمُذكَّر والمُؤنَّثِ والمفردِ والمُثنَّىٰ والجمعِ بهٰذا اللفظِ فلا تُغيِّرُهُ . . تقولُ : (حبَّذا زيدٌ)، و(حبَّذا هندٌ) ،

و(أيّاً) : اسمُ شرطٍ خبرُ (كان) ، و(كان) : فعلُ الشرط ، واسمُها : يعودُ إلى (المخصوص) .

* قوله : (الصيفَ ضَيَّعْتِ اللَّبَنَ) هو مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ فرَّط في طَلَب الحاجةِ وقتَ إمكانِها ، ثمَّ طَلَبَهَا بعدَ فواتِها ، وأصلُهُ : أنَّ امرأةً كانتْ تحت رجلٍ مُوسِرٍ ، وكان شيخاً ، فسألَتْهُ الطلاقَ ، فطلَّقها ، فتزوَّجتْ بعدَهُ شابّاً فقيراً ، فلمَّا شَتَوا أرسلتْ إلى الشيخ تَسْتَسْقِيهِ لَبَناً ، فقال ما ذُكِرَ ، فقالتْ :

وحينئذٍ : فـ (ذا) يُجعَلُ مفعولاً ثانياً مُقدَّماً ، والمخصوصُ مفعولاً أوَّلَ مُؤخَّراً ؛ فإنَّ فاعلَ الولايةِ ـ بمعنى التبعيَّة ـ المخصوصُ ؛ أي : اجعلِ المخصوصَ والياً ؛ أي : تابعاً (ذا) ، تأمَّلْ .

* قوله : (و« كان » : فعلُ الشرط . . .) إلىٰ آخره : سَكَتَ عن جواب الشرطِ ؛ وهو قولُهُ : (لا تَعدِلْ بـ « ذا ») علىٰ حذف الفاء ، ويكونُ قولُهُ : (فهْوَ يُضاهِي المَثَلَا) تعليلاً للجواب ، ويصحُّ أنْ يكونَ قولُهُ : (فهو . . .)

---

(١) فلا يجوز تقديمُهُ علىٰ (حبّذا) وإن قُدِّم على التمييز ؛ كـ (حبَّذا زيدٌ رجلاً) ، و(حبَّذا رجلاً زيدٌ) ، أمَّا مخصوصُ (نِعْم) : فيُقدَّمُ على الفعل ، دون تمييز الضمير . « خضري » (٢/٥٨٦) .

و(الزيدانِ) ، و(الهندانِ) ، و(الزيدونَ) ، و(الهنداتُ) ؛ فلا تَخرُجُ (ذا) عن الإفراد والتذكير ، ولو خرجتْ لقيل : (حبَّذي هندُ) ، و(حبَّذانِ الزيدانِ) ، و(حبَّتانِ الهندانِ) ، و(حَبَّ أولئكَ الزيدونَ) ، أو (الهنداتُ) .

٤٩٥ـ وما سوىٰ (ذا) ٱرفَعْ بـ (حَبَّ) أو فجُرْ   بالبا ودونَ (ذا) ٱنضِمامُ الحا كثُرْ

هـٰذا ومَذْقَةٌ خيرٌ[١] .

والمعنىٰ : أنَّ سؤالَكِ إيَّاي الطلاقَ كان في الصيف ، فيومَئذٍ ضَيَّعتِ اللَّبَنَ ، و(الصيف) : نُصِبَ على الظرفيَّة ، ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[٢] .

❀ قوله : (أو فجُرْ) استُشكِلَ إدخالُ عاطفٍ علىٰ عاطف في هـٰذا .

إلىٰ آخره الجوابَ ، ويكونُ قولُهُ : (لا تَعدِلْ بـ « ذا ») مُعترِضاً بينَ الشرط والجواب .

---

(١) المَذْقة : الشربة مِنَ اللَّبَن المخلوط بالماء ؛ أي : هـٰذا الشابُّ ولبنُهُ المخلوط بالماء خيرٌ مِنْ ذلك الشيخ الغني ، فذَهَبَ قولُها أيضاً مثلاً يُضرَبُ للشيء القليل المُعجَب الموافق للمحبَّة دونَ الكثيرِ المُبغَض ، وقوله : (ضَيَّعتِ) يُروىٰ بدله : (ضَيَّحتِ) ، والضَّيح : هو اللَّبَنُ الممذوق بالماء ؛ أي : أفسدتِ اللَّبَنَ في الصيف وحرَّمتِهِ علىٰ نفسكِ ، وخطَّأه ابن درستويه : بأنَّ الضَّياحَ : هو مَزْجُ اللَّبَنِ الخاثرِ بالماء حتىٰ يَرِقَّ ، وليس مُراداً هنا . انظر « شرح كتاب الأمثال » (ص٣٥٧ـ ٣٥٨) ، و« مجمع الأمثال » (٢/٦٨) ، و« المستقصىٰ في الأمثال » (١/٣٢٩ ، ٢/٣٨٨) ، و« شرح درة الغواص » للخفاجي (ص٦٢٤) .

(٢) الدرر السنية (٢/٧٠٥ـ٧٠٦) .

يعني : أنَّهُ إذا وَقَعَ بعدَ (حَبَّ) غيرُ (ذا) مِنَ الأسماء . . جاز فيه وجهانِ : الرفعُ بـ (حَبَّ) ؛ نحوُ : (حَبَّ زيدٌ) ، والجرُّ بباءٍ زائدة[1] ؛ نحوُ : (حَبَّ بزيد) ، وأصلُ (حَبَّ) : (حَبُبَ) ، ثمَّ أُدغِمَتِ الباءُ في الباء ؛ فصار : (حَبَّ) .

ثمَّ إنْ وَقَعَ بعدَ (حَبَّ) (ذا) . . وَجَبَ فتحُ الحاء ؛ فتقولُ : (حَبَّذا) ، وإنْ وقعَ بعدَها غيرُ (ذا) . . جاز ضمُّ الحاءِ وفتحُها[2] ؛ فتقولُ : (حَبَّ

وأُجِيبَ : بأنَّ الفاءَ زائدةٌ ، أو هناك معطوفٌ عليه مُقدَّر ؛ أي : أو لا ترفعْ فَجُرَّ ، أو الفاءُ في جوابِ شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : إنْ شئتَ فجُرَّ[3] .

* قوله : (حَبُبَ) بالضمِّ ؛ أي : صار حبيباً ، لا مِنْ (حَبَبَ) بالفتح ، كما تقدَّم[4] .

* قوله : (وَجَبَ فتحُ الحاء) ؛ أي : إنْ جعلتَهُما كالكلمة الواحدةِ ، كما

---

(١) كما في فاعل (فَعُلَ) بالضم ؛ لأنَّ (حبَّ) عند تجرُّدها مِنْ (ذا) تكونُ مِنْ بابه ، بخلاف فاعل (نِعْمَ) . « خضري » (٢/ ٥٨٧) .

(٢) قوله : (جاز ضمُّ الحاء) ؛ أي : بنقل ضمَّةِ العين إليها ؛ لأنَّ أصلَهُ : (حَبُبَ) بالضم ؛ أي : صار حبيباً ، وجاز فتحُها بحذف الضمَّة بلا نقل ، وهـٰذا النقلُ والحذفُ جائزانِ في كلِّ ما حُوِّلَ إلى (فَعُلَ) لقصد المدح أو الذم ، سواءٌ كان حلقيَّ الفاء ؛ كـ (حبَّ) ، أو لا ؛ كـ (ضَرُبَ) ؛ فتقول : (ضُرْبَ الرجلُ زيدٌ) بسكون الراء مع ضمِّ الضاد أو فتحها ، كما في « التوضيح » . « خضري » (٢/ ٥٨٧) .

(٣) وقوله في البيت : (ودونَ ذا) حالٌ مِنْ محذوف للعلم به ؛ أي : وانضمامُ الحاءِ مِنْ (حَبَّ) حالَ كونِها دونَ (ذا) . . كَثُرَ . « خضري » (٢/ ٥٨٧) .

(٤) انظر (٤/ ٢٠٥) .

زيدٌ) ، و(حُبَّ زيدٌ) ، ورُوِيَ بالوجهَينِ قولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٧٨ـ فقلتُ ٱقتُلُوها عنكُمُ بِمِزَاجِها وحُبَّ بها مقتولةً حينَ تُقتَلُ

في « التوضيح »[2] ، فإنْ جعلتَهُما باقيَتَينِ علىٰ أصلهما . . جاز الوجهانِ ، كما في « التصريح »[3] .

❀ **قوله** : (**فقلتُ ٱقتُلُوها . . .**) إلىٰ آخره : **الفاءُ** : للعطف ، **والضميرُ في** (**ٱقتُلُوها**) : للخمر ؛ يعني : امزُجُوها ؛ مِنْ قولهم : (قتلتُ الشرابَ) : إذا مزجتُهُ بالماء ، و(**مِزاجها**) بكسر الميم .

والشاهدُ : في (حُبَّ بها) ؛ حيثُ جُرَّ الفاعلُ بباءٍ زائدة ، فهو في موضعِ رفعٍ ، و(**مقتولة**) : ممزوجة ؛ نُصِبَ على التمييز .

❀ **قوله** : (**والشاهدُ** : **في « حُبَّ بها » ؛ حيثُ جُرَّ الفاعلُ بباءٍ زائدة**) **الأَوْلىٰ** : (حيثُ يُروىٰ بضمِّ الحاء وفتحِها) ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الشارح .

❀❀❀

---

(١) البيت للأخطل في « ديوانه » (ص٢٢٤) ضمن قصيدة طويلة يمدح بها خالد بن عبد الله بن أسيد الأموي ، وأوَّلها :

عفا واسطٌ مِنْ آلِ رَضْوىٰ فنَبْتَلُ فمُجتَمَعُ الحُرَّينِ فالصبرُ أجملُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٠) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٣٢) ، و« المساعد » (٢/ ١٤٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٦٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٢٣ـ١٥٢٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٨٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٠) .

أفعل التفضيل

(أَفْعَلُ التفضيلِ)

❀ قوله : (أَفْعَلُ التفضيلِ) اعتُرِضَ : بأنَّ الأَوْلى : التعبيرُ بـ (اسم التفضيل) ؛ ليشملَ (خيراً) و(شرّاً) ، وأَوْلىٰ منهما : التعبيرُ بـ (اسم الزيادة) ؛ ليشملَ نحوَ (أَجْهَلَ) و(أَبْخَلَ) ممَّا دَلَّ على التنقيص والانحطاطِ .

وأُجِيبَ : بأنَّ ما عبَّر به الناظمُ صار في الاصطلاح اسماً للدالِّ على الزيادة مطلقاً .

[أَفْعَلُ التفضيلِ]

❀ قوله : (ليشملَ « خيراً » و« شرّاً ») ؛ لأنَّ كلّاً منهما اسمٌ وإن لم يكونا علىٰ وزن (أفعلَ) ، وكان الأنسبُ بقولِهِ بعدُ : (وأَوْلىٰ منهما . . .) إلىٰ آخره . . حذفَ قوله : (و« شرّاً ») .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ ما عبَّر به الناظمُ صار في الاصطلاح اسماً للدالِّ على الزيادة مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان ذلك الدالُّ علىٰ وزن (أفعلَ) أم لا ، وسواءٌ كانتِ الزيادةُ في العُلُوِّ أو في الانحطاط ؛ فهٰذا جوابٌ عن الإشكالَيْنِ ، خلافاً لمَنْ قال : (إنَّهُ جوابٌ عن الثاني ، وتُرِكَ جوابُ الأوَّل) انتهىٰ .

٤٩٦ـ صُغْ مِنْ مَصُوغٍ منهُ للتعجُّبِ (أَفْعَلَ) للتفضيلِ وأْبَ اللَّذْ أُبِي

يُصاغُ مِنَ الأفعال التي يجوزُ التعجُّبُ منها للدَّلالة على التفضيل . .

وأَفْعَلُ التفضيل : هو الوصفُ المبنيُّ علىٰ (أَفْعَلَ) لزيادةِ صاحبِهِ علىٰ غيره في أصل الفعلِ ؛ فـ (المبنيُّ علىٰ « أَفْعَلَ ») مُخرِجٌ لِمَا عَدَاهُ مِنْ صِيَغ اسمِ الفاعلِ ، ولِمَا عَدَاهُ مِنْ صِيَغ التعجُّب ، و(لزيادةِ . . .) إلىٰ آخره مُخرِجٌ لذلك ؛ كـ (أَحْسَنَ) ، وقد يُقالُ : صِيَغُ التعجُّبِ خارجةٌ بقولهم : (هو الوصفُ)؛ لأنَّ (أَحْسَنَ) في التعجُّب فعلٌ لا وصف ، كما في « ياسينَ »[1] .

❁ قوله : (للتعجُّبِ) مُتعلِّقٌ بـ (مَصُوغٍ) .

❁ قوله : (وأْبَ اللَّذْ أُبِي) ؛ أي : امنَعْ هنا الذي مُنِعَ هناك .

والأَوْلىٰ أنْ يُجابَ عن الأَوَّل : بأنَّ قولَهُ : (أفعل) ؛ أي : لفظاً أو تقديراً ، و(خيرٌ) و(شرٌّ) من الثاني .

وعن الثاني : بأنَّ التفضيلَ مُشتقٌّ مِنَ الفَضْل بمعنى الزيادة ، سواءٌ كانتْ في العُلُوِّ أو في الانحطاط ، لا مِنَ الفَضْل بمعنى الشرف ، كما هو منشأُ الاعتراض .

❁ قوله : (لأنَّ « أَحْسَنَ » في التعجُّب . . .) إلىٰ آخره : لو قال : (لأنَّهُ ليس شيءٌ مِنْ صِيَغِ التعجُّبِ بوصف) . . لكان حَسَناً .

---

(١) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٥٠٢) .

وصفٌ علىٰ وزنِ (أَفْعَلَ) ؛ فتقولُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرٍو ، وأكرمُ مِنْ خالد) ، كما تقولُ : (ما أفضلَ زيداً !! وما أَكْرَمَ خالداً !!) .

---

* قوله : (وصفٌ علىٰ وزنِ « أَفْعَلَ ») ، وهو اسمٌ ؛ لدخول علاماتِ الأسماءِ عليه ، وهو ممتنعٌ مِنَ الصرف ؛ للُزُومِ الوصفيّةِ ووزنِ الفعل ، ولا ينصرفُ عن صيغةِ (أفعلَ) ، إلا أنَّ الهمزةَ حُذِفَتْ شذوذاً قياسيّاً لا استعماليّاً مِنْ (خير) و(شرٍّ) ؛ لكثرة الاستعمال ، وفيهما شذوذٌ مِنْ وجهٍ آخَرَ ؛ وهو كونُهُما لا فعلَ لهما .

---

* قوله : (لدخول علاماتِ الأسماءِ عليه) ؛ أي : قَبُولِهِ إيَّاها ؛ فيشملُ : نحوَ الإسناد إليه .

* قوله : (للُزُومِ الوصفيّةِ) مِنْ إضافة الصفة إلى الموصوف ؛ أي : للوصفيّةِ اللازمة ؛ أي : الأصليّةِ ؛ لأنَّ الوصفيّةَ العارضةَ لا تمنعُ الصرفَ ، كما يأتي في قول المُصنِّفِ : (وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّهْ)[١] .

* قوله : (ولا ينصرفُ عن صيغةِ « أفعلَ ») ؛ أي : لفظاً وتقديراً ، وقولُهُ : (إلا أنَّ الهمزةَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فـ (خيرٌ) و(شرٌّ) انصرفتا عن صيغة (أفعلَ) لفظاً لا تقديراً ، فلم تُخالِفا حُكْمَ الباب ، والاستدراكُ لدَفْعِ تَوَهُّمِ أنَّهُما خالَفَتاه بتوهُّمِ أنَّهُ لا تقديرَ للهمزة فيهما .

* قوله : (وهو كونُهُما لا فعلَ لهما) فيه نَظَرٌ ؛ إذ الأوَّلُ : مِنَ (الخَيْر) بفتح الخاء وسكونِ الياء ؛ مصدر (خارَ يَخِيرُ) ـ (كباع يبيعُ) ـ : إذا تلبَّس بالخير ، أو مِنَ (الخِير) بكسر الخاء وسكونِ الياء ؛ وهو الكرمُ والشرفُ ؛ يُقالُ : (خِرْتُ الرجلَ علىٰ صاحبه أَخِيرُهُ) ـ مِنْ باب (باع) ـ (خِيراً)

---

(١) انظر (٤/٦٣٣ ، ٦٣٨) .

وما امتنعَ بناءُ فِعْلِ التعجُّب منه . . امتنعَ بناءُ أفعلِ التفضيل منه ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ فعلٍ زائدٍ علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ (دَحْرَجَ) ، و(استخرجَ)[1] .

ولا مِنْ فعلٍ غيرِ مُتصرِّف ؛ كـ (نِعْمَ) ، و(بِئْسَ) .

ولا مِنْ فعلٍ لا يقبلُ المُفاضلةَ ؛ كـ (مات) ، و(فَنِيَ) .

ولا مِنْ فعلٍ ناقصٍ ؛ كـ (كان) وأخواتِها .

ولا مِنْ فعلٍ منفيٍّ ؛ نحوُ : (ما عاجَ بالدَّواء)[2] ، و(ما ضَرَبَ) .

ولا مِنْ فعلٍ يأتي الوصفُ منه علىٰ (أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (حَمِرَ) ، و(عَوِرَ) .

ولا مِنْ فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ؛ نحوُ : (ضُرِبَ) ، و(جُنَّ) ، وشذَّ منه

❀ قوله : (كـ « كان » وأخواتِها) الكافُ : استقصائيَّةٌ .

و(خِيرةً) ـ بكسر الخاء وسكونِ الياء فيهما ـ[3] : إذا فضَّلتَهُ عليه .

والثاني : مِنَ (الشرِّ) ؛ وهو السوءُ والفساد والظُّلْم ؛ يُقالُ : (شَرَّ الرجلُ يَشُرُّ ـ بضم الشين ـ ويَشِرُّ ـ بكسرها ـ شَرّاً وشَرارةً) : تلبَّس بالشرِّ ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « المصباح » وغيره[4] .

---

(١) وفي بنائه مِنْ (أَفْعَلَ) المبدوءِ بالهمزة . . الخلافُ السابق تعليقاً في (التعجب) في (٤/ ١٦١) ، ومما سُمِعَ منه : (هو أَوْلاهم بالمعروف) ، وهو شاذٌّ عندَ مَنْ يمنعه مطلقاً ، أو عندَ مَنْ يقولُ : إنَّ همزتَهُ للنقل ، وأمَّا قولُهُم : (هـٰذا المكانُ أقفرُ مِنْ غيره) . . فهو شاذٌّ على الأوَّل فقط . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٨٨) .

(٢) أي : ما انتفع به .

(٣) الذي في « المصباح » (١/ ٢٥٣) : بفتح ياء (خيراً) ، وزاد وجهاً آخر ؛ وهو (خِيَرة) بالفتح ، وكلام « التاج » (١١/ ٢٤١) يوافق المثبت .

(٤) المصباح المنير (١/ ٢٥٣ ، ٤٢٠) .

قولُهُم : (هو أَخصَرُ مِنْ كذا) ؛ فبَنَوا أفعلَ التفضيل مِنِ (اختُصِرَ) وهو زائدٌ علىٰ ثلاثة أحرف ومبنيٌّ للمفعول .

وقالوا : (أَسْوَدُ مِنْ حَلَكِ الغُراب) ، و(أبيضُ مِنَ اللَّبَن) ؛ فبَنَوا أفعلَ التفضيل شذوذاً مِنْ فعلِ الوصفُ منه علىٰ (أَفْعَلَ) .

٤٩٧ـ وما بـهِ إلىٰ تَعَجُّـبٍ وُصِـلْ لمـانـعٍ بـهِ إلـى التفضيـلِ صِـلْ

❁ قوله : (حَلَكِ الغُراب) الحَلَكُ ـ بفتحتَينِ ـ : السَّوَادُ ، كما في « المختار »[١] ، وهـٰذا مِنْ أمثال العرب ، وهو باللام ، ويُقالُ أيضاً : (أَشَدُّ سواداً مِنْ حَنَكِ الغُراب) بالنون ؛ وهو مِنْقارُهُ .

❁ قوله : (لمانعٍ بهِ إلى التفضيلِ) حروفُ الجرِّ الثلاثةُ : مُتعلِّقةٌ بقوله : (صِلْ) الواقعِ خَبَراً عن قوله : (وما به . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والذي وُصِلَ بمِثْله إلىٰ معنى التعجُّبِ لأجلِ مانعٍ . . صِلْ بمِثْله إلىٰ معنى التفضيل .

❁ قوله : (الحَلَكُ ـ بفتحتَينِ ـ : السَّوَادُ) ؛ فإضافةُ (حَلَك) إلى (الغُراب) مِنْ إضافةِ الصفةِ إلى الموصوف ؛ أي : الغرابِ الحالكِ .

❁ قوله : (حروفُ الجرِّ الثلاثةُ . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ (لمانع) مُتعلِّقٌ بـ (وُصِل) ، كما يُفيدُهُ كلامُهُ في حلِّ المعنىٰ .

❁ قوله : (أي : والذي وُصِلَ بمِثْله) الأَوْلىٰ : حذفُ (مثل) هنا .

---

(١) مختار الصحاح (ص٦٣) .

تقدَّم في (باب التعجُّب) أنَّهُ يُتوصَّلُ إلى التعجُّبِ مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ. . بـ (أَشَدَّ) ونحوِها[1] ، وأشار هنا : إلىٰ أنَّهُ يُتوصَّلُ إلى التفضيل مِنَ الأفعال التي لم تستكملِ الشروطَ. . بما يُتوصَّلُ به في التعجُّب ؛ فكما تقولُ : (ما أَشَدَّ استخراجَهُ !!). . تقولُ : (هو أَشَدُّ استِخْراجاً مِنْ زيد) ، وكما تقولُ : (ما أَشَدَّ حُمْرَتَهُ !!). . تقولُ : (هو أَشَدُّ حُمْرةً مِنْ زيد) ، لـٰكنَّ المصدرَ ينتصبُ في باب التعجُّبِ بعدَ (أَشَدَّ) مفعولاً ، وها هنا ينتصبُ تمييزاً .

٤٩٨ـ وأَفْعَـلَ التفضيـلِ صِلْـهُ أَبَـدَا تقديراً اَوْ لفظاً بـ (مِنْ) إنْ جُرِّدَا

❁ قوله : (وأَفْعَلَ التفضيلِ. . .) إلىٰ آخره : (أَفْعَلَ) : منصوبٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (صِلْهُ) علىٰ أرجح الوجهَينِ ، وقولُهُ : (تقديراً اَو لفظاً) حالانِ مِنَ المجرور بالحرف بعدَهُما ، كما هو مذهبُ الناظم ، والتقديرُ : (صِلْ « أفعلَ » التفضيلِ أبداً بـ « مِنْ » ملفوظةً أو مُقدَّرةً إنْ جُرِّدَ مِنْ « أل » والإضافة) .

وقد اختلفوا في معنىٰ (مِنْ) هـٰذه علىٰ ثلاثةِ أقوالٍ : ابتداءُ الغايةِ فقط ،

❁ قوله : (ابتداءُ الغايةِ فقط) ؛ أي : المسافةِ ؛ في ارتفاع ؛ نحوُ : (خيرٌ منه) ، أو انحطاطٍ ؛ نحوُ : (شرٌّ منه) .

ورُدَّ : بأنَّهُ لو كان الابتداءُ مقصوداً. . لجاز أنْ يقعَ بعدَها (إلىٰ) .

---

(١) انظر (٤/١٦٤ـ١٦٦) .

وأُجِيبَ : بأنَّ الانتهاءَ قد يُترَكُ الإخبارُ به ؛ لكونه لا يُعلَمُ ، أو لكونه لا يُقصَدُ ، ويكونُ ذلك أبلغَ في التفضيل ؛ إذ لا يقفُ السامعُ علىٰ محلِّ الانتهاء ، وعدمُ عِلْمِ الانتهاءِ موجودٌ هنا ولو ادِّعاءً ؛ للمبالغة في التفضيل ، وعدمُ قصدِهِ موجودٌ أيضاً ؛ لذلك .

قال ابنُ قاسمٍ : (**ومِنْ هٰذا الجوابِ يُعلَمُ : أنَّ المُرادَ بكون المجرورِ هو المُفضَّلَ عليه** : أنَّهُ الذي قُصِدَ بيانُ التفضيل عليه ، وإلا فالمُفضَّلُ عليه في الواقع قد يكونُ أكثرَ مِنْ ذلك ، وكذا يُقالُ في معنىٰ كونِ المضافِ إليه هو المُفضَّلَ عليه) انتهىٰ[1] .

وقولُهُ : (قد يكونُ) يَقتضِي : أنَّهُ قد يكونُ في الواقع هو المجرورَ ؛ نحوُ : (النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم أفضلُ مِنْ جميع المخلوقات) ، وهٰذا يُعكِّرُ على الجواب المذكورِ ، كما لا يخفىٰ .

* **قوله : (ابتداءِ الغايةِ مع التبعيض)** هٰذا قولُ سيبويهِ ؛ قال في (هو أفضلُ مِنْ زيدٍ) : (فضَّله علىٰ بعضٍ ولم يَعُمَّ)[2] ، **ويُؤخَذُ مِنْ قوله : (فضَّله علىٰ بعضٍ ولم يعمَّ) : أنَّ المُرادَ بالتبعيض** : كونُ مجرورِها بعضاً ، لا التبعيضُ المُتقدِّمُ في حروف الجر .

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٤٥) ، وفي (ك) : (كما أفاده ابن قاسم) بدل (انتهىٰ) ، وسقط فيها قوله قبل : (قال ابن قاسم) .

(٢) الكتاب (٤/ ٢٢٥) .

المُجاوَزةُ .

وبهٰذا اندفع الاعتراضُ : بأنَّ التبعيضيَّةَ يَصلُحُ موضعَها (بعضٌ) ؛ كما في نحو : (أخذتُ مِنَ الدراهم)[1] .

نعم ؛ يَرِدُ عليه : أنَّهُ قد يكونُ المجرورُ بها عامّاً ؛ نحوُ : (اللهُ أعظمُ مِنْ كلِّ عظيم) ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأُشْمُونيِّ » و« الصبَّان »[2] .

ولا يُقالُ : لا وُرُودَ لهٰذا أيضاً ؛ لأنَّ المُرادَ بكون مجرورِها بعضاً : أن يُرادَ به ما عدا المُفضَّلَ ؛ لئلا يلزمَ تفضيلُ الشيءِ علىٰ نفسه وغيرِه ؛ فالمُرادُ بـ (كل عظيم) : ما عدا اللهَ .

لأنَّا نقولُ : هو مع تعسُّفه لا يُناسِبُ أنَّ (مِنْ) لابتداء الغايةِ الذي هو الفَرْضُ ، ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ ما نُقل عن سيبويهِ لا يُفِيدُ أنَّ (مِنْ) للتبعيض ، ولا يخفىٰ أنَّ المعنى الذي ذَكَرَهُ ليس لـ (مِنْ) فيه دخلٌ أصلاً ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (المُجاوَزةُ) ؛ أي : فإنَّ معنىٰ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) : جاوز زيدٌ عمراً في الفضل ؛ فالمُرادُ : مُجاوَزةُ الفاضلِ المفضولَ ؛ بمعنىٰ زيادتِهِ عليه في الوصف .

واعتُرِضَ : بأنَّها لو كانتْ للمُجاوَزة لصحَّ في موضعها (عن) .

ودُفِعَ : بأنَّ صحةَ وقوعِ المُرادِفِ مَوقِعَ مُرادِفِهِ . . إذا لم يمنعْ مِنْ ذلك

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٦٥) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٣٨٤ـ ٣٨٥) ، حاشية الصبان (٣/ ٦٥ـ ٦٦) .

لا يخلو أفعلُ التفضيلِ عن أحد ثلاثة أحوالٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ مُجرَّداً .

الثاني : أنْ يكونَ مضافاً .

الثالثُ : أنْ يكونَ بالألف واللام .

فإنْ كان مُجرَّداً : فلا بدَّ أنْ يتَّصِلَ به (مِنْ) لفظاً أو تقديراً جارَّةً للمُفضَّل عليه ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) ، و(مررتُ برجلٍ أفضلَ مِنْ عمرو) ، وقد تُحذَفُ (مِنْ) ومجرورُها للدَّلالة عليهما ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿أَنَا۠ أَكۡثَرُ مِنكَ مَالٗا وَأَعَزُّ نَفَرٗا﴾ [الكهف : ٣٤] ؛ أي : وأعزُّ منكَ نَفَراً .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان بـ (أل) أو مضافاً لا تصحبُهُ (مِنْ) ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الأفضلُ مِنْ عمرو) ، ولا : (زيدٌ أفضلُ الناسِ مِنْ عمرو) .

مانعٌ ، وها هنا مَنَعَ مانعٌ ؛ وهو الاستعمالُ ؛ فإنَّ أفعلَ التفضيل لا يُصاحِبُهُ في الاستعمال شيءٌ مِنْ حروف الجرِّ داخلٌ على المُفضَّل عليه إلا (مِنْ) خاصَّةً .

وأظهرُ الأقوالِ : الأوَّلُ ؛ لأنَّ (مِنْ) لا تُحمَلُ علىٰ غير الابتداءِ ، إلا إذا مَنَعَ منه مانعٌ ؛ لأنَّهُ أشهرُ معانيها ، وهنا لا مانعَ منه ، فلا حاجةَ إلىٰ إخراجها عنه ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الصبَّان »[1] .

وقد عرفتَ فيما مرَّ المانعَ مِنْ كونها لابتداء الغاية ؛ فأظهرُ الأقوالِ : أنَّها

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٦٥ـ ٦٦) .

وأكثرُ ما يكونُ ذلك : إذا كان أفعلُ التفضيلِ خبراً ؛ كالآية الكريمة ونحوها ، وهو كثيرٌ في القرآن ، وقد تُحذَفُ منه وهو غيرُ خبرٍ ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

٢٧٩ـ دَنَوتِ وقد خِلْناكِ كالبدرِ أَجْمَلَا فظَلَّ فُؤادِي في هَوَاكِ مُضلَّلَا

❀ قوله : (وأكثرُ ما يكونُ ذلك) ؛ أي : حذفُ (مِنْ) ومجرورِها .

❀ قوله : (خبراً) ؛ أي : حالاً ، أو أصالةً ؛ فيشملُ : خبرَ المبتدأِ الباقي على ابتدائيَّته ، وخبرَ (إنَّ) أو إحدىٰ أخواتِها ، وثانيَ مفعولَيْ (ظنَّ) أو إحدىٰ أخواتِها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (دَنَوتِ . . .) إلىٰ آخره : (دَنَوتِ) : أي : قَرُبتِ ، و(خِلْناكِ) : بمعنىٰ ظننَّاكِ ، والجملةُ مِنَ الفعل والفاعل والمفعول : حالٌ مِنْ تاء الفاعلة ، و(كالبدر) : في محلِّ نصبٍ مفعولٌ ثانٍ لقوله : (خِلْناكِ) ، و(أَجْمَلَا) : حالٌ ، والعاملُ فيها : (دَنَوتِ) ، و(مُضلَّلَا) بصيغة اسم المفعول : خبرُ (ظَلَّ) ؛ أي : مُتَّصِفاً بالضلال ؛ وهو عدمُ الرُّشْد .

للمُجاوَزة ، لكن لا بالمعنى الذي ذكره ؛ فإنَّهُ ليس معنىٰ (من) ، بل بمعنىٰ : بَعُدَ شيءٌ ـ هو زيدٌ مثلاً ـ عن شيء ـ هو عمرٌو مثلاً ـ بواسطة معنى العامل ؛ وهو الأفضليَّةُ ؛ أي : الزيادةُ في الفضل مثلاً ، والمُرادُ : البُعْدُ

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الشارح في « شرح التسهيل » (٣/ ٥٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٣/ ٢٩٠) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ١٧٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٣٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٤ـ١٥٤٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧١٠ـ٧١١) .

فـ (أَجْمَلَ) : أفعلُ تفضيلٍ ، وهو منصوبٌ على الحال مِنَ التاء في (دَنَوتِ) ، وحُذِفَتْ منه (مِنْ)[1] ، والتقديرُ : (دَنَوتِ أَجْمَلَ مِنَ البدرِ وقد خِلْناكِ كالبدر) .

ويلزمُ أفعلَ التفضيلِ المُجرَّدَ الإفرادُ والتذكيرُ ، وكذلك المضافُ إلىٰ نكرةٍ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله :

---

* قوله : (ويلزمُ أفعلَ التفضيلِ . . .) إلىٰ آخره : المُقتضِي لإفراده وتذكيرِه : مُشابهتُهُ لأفعلِ التعجُّب ، وهـٰذه المُشابهةُ نَقَصتْ فيما إذا دخلتْ عليه (أل) فصارتْ كالجزء منه ، فرَجَعَ إلىٰ قياسِهِ مِنَ الصفات[2] .

المعنويِّ ؛ وهو بُعْدُ الرُّتْبة .

* قوله : (مُشابهتُهُ لأفعلِ التعجُّب) ؛ أي : في الوزنِ ، والاشتقاقِ ، والدَّلالة على المَزِيَّة .

* قوله : (وهـٰذه المُشابهةُ نَقَصتْ . . .) إلىٰ آخره ؛ فإنَّ صيرورةَ (أل) كالجزء مَنَعتِ المُشابهةَ في الوزن ؛ فلذلك وجبتِ المطابقةُ ، وإنَّما جازتِ المُطابقةُ وعدمُها في المضاف إلىٰ معرفة ؛ [لأنَّهُ في معنى المُحلَّىٰ بـ (أل) مع وجودِ تمام الشَّبَهِ بأفعل التعجُّب ؛ فكونُهُ في معنى المُحلَّىٰ بـ (أل) يستدعي المُطابقةَ ، ووجودُ تمامِ الشَّبَهِ يستدعي عدمَها ؛ فسقط الوجوبُ ، وجاز كلٌّ مِنَ الأمرَينِ .

---

(١) أي : مع مجرورها .

(٢) فيُثنَّىٰ حينئذ ويُجمع ويُؤنَّث كسائر الأسماء .

٤٩٩ـ وإنْ لِمَنكُورٍ يُضَفْ أو جُرِّدَا   أُلْـزِمَ تـذكيـراً وأنْ يُـوحَّـدَا

❀ قوله : (وإنْ لِمَنْكُورٍ) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(يُضَفْ) : فعلُ الشرط ، و(لِمَنْكُورٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وجملةُ (أُلزِمَ. . .) إلىٰ آخره : جوابُها ؛ أي : وإنْ يُضَفْ أفعلُ التفضيلِ لمنكورٍ ، أو جُرِّدَ مِنْ (أل) والإضافةِ . . أُلزِمَ تذكيراً وتوحيداً ، وأمَّا قولُ الشاعر[1] : [من البسيط]

كأنَّ صُغْرىٰ وكُبْرىٰ مِنْ فَوَاقِعِها   حَصْباءُ دُرٍّ علىٰ أرضٍ مِنَ الذَّهَبِ

وأيضاً : يُشبِهُ المُحلَّىٰ بـ (أل) في التعريف والخُلُوِّ مِنْ لفظ (مِنْ) ، ويُشبِهُ المُجرَّدَ ؛ لنيَّة معنىٰ (مِنْ) .

هٰذا إذا قُصدتِ المفاضلةُ علىٰ خصوصِ المضاف إليه ، فإن قُصدتْ لا علىٰ خصوصه . . وجبتِ المُطابقةُ ؛ لشدَّةِ رُجْحانِ شَبَهِهِ بالمُحلَّىٰ بـ (أل) بعدم المفاضلة علىٰ خصوص المضاف إليه ، فإذا لم تُقصَدْ أصلاً نَقَصَ الشَّبَهُ بفقد الدَّلالةِ على المَزِيَّة ؛ فلذلك وجبتِ المطابقةُ ، وأيضاً تجبُ المطابقةُ حينئذٍ إلحاقاً له بالمُحلَّىٰ بـ (أل) ؛ لشبهه به في التعريف والخُلُوِّ مِنْ لفظ (مِنْ)

---

(١) البيت لأبي نُوَاسٍ في « ديوانه » (ص٢٤٣) ضمن خمريَّة من خمريَّاته ، وهو من أمثلة : « شرح التسهيل » (٣/ ٦١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٤٠ـ٩٤١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٧٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥١٢) ، والفواقع في الأصل : جمع (فاقعة) ، ويُروىٰ : (فقاقعها) ؛ وهي الدوائر المنتفخةُ التي تكون علىٰ وجه الماء ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٧٤ـ١٧٦) .

فتقولُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ رجلٍ) ، و(هندٌ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ امرأةٍ) ، و(الزيدانِ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ رجلَينِ) ، و(الهندانِ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ امرأتَينِ) ، و(الزيدونَ أفضلُ مِنْ عمرو) و(أفضلُ رجالٍ) ، و(الهنداتُ أفضلُ مِنْ عمرٍو) و(أفضلُ نساءٍ) ؛ فيكونُ (أفعلُ) في هاتَينِ الحالتَينِ مُذكَّراً مفرداً ، ولا يُؤنَّثُ ، ولا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ .

٥٠٠ـ وتِلْوُ (أَلْ) طِبْقٌ . . . .

فلم يَقصِدْ فيه حقيقةَ المُفاضَلةِ ؛ فهو كقول العَرُوضيِّينَ : (فاصلةٌ صُغْرىٰ) و(كُبْرىٰ) ، أو أنَّهُ أرادَ : صُغْراهُما وكُبْراهُما ، فنوى الإضافةَ .

❀ قوله : (وتِلْوُ « أَلْ » طِبْقٌ) ؛ أي : وتالِي (أل) مُطابِقٌ لِمَا قبلَهُ مِنْ مبتدأٍ أو موصوفٍ .

ومعناها ؛ أعني : المُفاضلةَ علىٰ خصوص المضافِ إليه][1] .

❀ قوله : (أو أنَّهُ أرادَ : صُغْراهُما وكُبْراهُما) لعلَّ الصوابَ : (صُغْراها وكُبْراها) .

---

(١) جاء بدل ما بين المعقوفين في (ك) : (لوجود مُسوِّغ كلٍّ ، فالمُطابقةُ ؛ لمُشابهته المُحلَّىٰ بـ « أل » في التعريف والخُلُوِّ عن لفظ « مِنْ » ، وعدمُ المُطابقة ؛ لمُشابهته المُجرَّدَ ؛ لنيَّة معنىٰ « مِنْ » ، وإنَّما وجبتِ المطابقةُ في المضاف لمعرفةٍ إذا لم تُنوَ المفاضلةُ علىٰ خصوص المضافِ إليه ؛ تشبيهاً له بالمُحلَّىٰ بـ « أل » في التعريف والخُلُوِّ مِنْ لفظ « مِنْ » ومعناها) .

. . . . وما لمَعرِفهْ أُضِيفَ ذو وجهَينِ . . . .

❁ قوله : (وما لمَعرِفهْ أُضِيفَ . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ المضافَ لمعرفةٍ ثلاثةُ أقسامٍ : قِسْمٌ يُقصَدُ به زيادتُهُ علىٰ ما أُضِيفَ إليه ، فيُنوىٰ فيه معنىٰ (مِنْ) ، ويجوزُ فيه المطابقةُ وعدمُها ، وقِسْمٌ يُقصَدُ به زيادةٌ مطلقة ، وقِسْمٌ يُؤوَّلُ بما لا تفضيلَ فيه ؛ مِنِ اسم فاعلٍ أو صفةٍ مُشبَّهة به ، وكلٌّ منهما لا يُنوىٰ فيه معنىٰ (مِنْ) ، ويلزمُ فيه المطابقةُ ؛ لشَبَهه بالمُعرَّف بـ (أل) في الإخلاء مِنْ لفظ (مِنْ) ومعناها ، وتجوزُ إضافةُ (أفعلَ) فيهما إلىٰ ما ليس هو بعضَهُ ، بخلاف الأوَّلِ ؛ فإنَّهُ لا يكونُ إلا بعضَ ما أُضِيفَ إليه ؛ . . . .

❁ قوله : (وكلٌّ منهما لا يُنوىٰ فيه معنىٰ « مِنْ ») ؛ يعني : المُفاضلةَ علىٰ خصوص المضافِ إليه .

❁ قوله : (وتجوزُ إضافةُ « أفعلَ » فيهما . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ إضافتَهُ فيهما لمُجرَّدِ تخصيصِ الموصوفِ بأنَّهُ مِنَ القوم الفُلانيِّ مثلاً ، لا لبيانِ المُفضَّل عليه ، وقولُهُ : (إلىٰ ما ليس هو بعضَهُ) ؛ أي : إلىٰ مضافٍ إليه ليس (أفعلُ) بعضَهُ .

❁ قوله : (فإنَّهُ لا يكونُ إلا بعضَ ما أُضِيفَ إليه) ؛ أي : مشمولاً لِمَا أُضِيفَ إليه بحسَب المعنى الوضعيِّ ، وإن كان غيرَ مشمولٍ له بحسَب المُرادِ منه في المَقام ؛ إذ المُرادُ من المضاف إليه غيرُ الموصوفِ مما يُشارِكُهُ في المعنى الوضعيِّ ، فلا يلزمُ تفضيلُ الشيءِ علىٰ نفسه ،

. . . .

فلذلك يجوزُ : (يوسفُ أَحْسَنُ إِخْوتِهِ) إنْ قُصِدَ : (الأحسنُ مِنْ بينِهم) ، أو قُصِدَ : (حَسَنُهُم) ، ويمتنعُ إن قُصِدَ : (أَحْسَنُ منهم) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

ووجهُ هٰذا : أنَّ (أفعلَ) إذا كان باقياً علىٰ أصل المُفاضَلةِ يلزمُ كونُهُ بعضاً ممَّا أُضِيفَ إليه ، فبالتفضيل يدخلُ يوسفُ في الإِخْوة ، وبالإضافة يخرجُ منهم ؛ لأنَّ يوسفَ بعضٌ مِنَ الإِخْوة المضافِ إلىٰ ضميره ، فيلزمُ إضافةُ الشيءِ

[قاله ابنُ قاسمٍ][2] ، وفي « الدَّمَامِينيِّ » : أنَّ الحصرَ المذكورَ مذهبُ البَصْريِّينَ دون الكُوفيِّينَ[3] .

❋ قوله : (فلذلك يجوزُ : « يوسفُ أَحْسَنُ إِخْوتِهِ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (أفعلَ) علىٰ هٰذَينِ الوجهَينِ ليس علىٰ معنىٰ (مِنْ) ، فلا يجبُ كونُهُ بعضَ ما أُضِيفَ إليه وضعاً .

❋ قوله : (ويمتنعُ إن قُصِدَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لكونِ المنويِّ فيه معنىٰ (مِنْ) يجبُ أنْ يكونَ بعضَ ما أُضِيفَ إليه ، و(أفعل) هنا ليس بعضاً وضعاً ممَّا أُضيف إليه ؛ إذ لو كان (إخوة) المضافُ للضمير موضوعاً لِمَا يشملُ المفضلَ . . لَزِمَ إضافةُ الشيء إلىٰ نفسه في (إخوته) ، وبهٰذا يتَّضح كلامُ المُحشِّي .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧١٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٤٠) .

(٣) تعليق الفرائد (١/ ق٢٦٥ـ٢٦٦) .

. . . . عن ذي مَعرِفهْ

٥٠١ـ هـٰذا إذا نَوَيتَ معنىٰ (مِنْ) وإنْ لـم تَنْـوِ فهْـوَ طِبْـقُ مـا بـهِ قُـرِنْ

إلىٰ نَفْسه ؛ فالمنعُ والجوازُ مبنيّانِ علىٰ جَعْلِهِ بعضاً وغيرَ بعضٍ ، وأمّا نحوُ (يوسفُ أَحْسَنُ الإِخْوة) . . فجائزٌ .

❀ قوله : (عن ذي مَعرِفهْ) ؛ أي : منقولَينِ عن ذي معرفةٍ ، وفي هـٰذا تعريضٌ بابن السَّرَّاج[١] ، ثُمَّ إنَّ بينَ قولِهِ : (معرفهْ) و(معرفهْ) . . الجناسَ التامَّ ؛ لاتِّحاد اللفظِ مع اختلاف المعنىٰ .

❀ قوله : (هـٰذا) الإشارةُ لجواز الوجهَينِ في المضاف لمعرفة ، كما قاله المَكُوديُّ[٢] ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : هـٰذا الحُكْمُ ، ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً مُقدَّماً والمبتدأُ محذوفٌ ؛ أي : الحُكْمُ هـٰذا .

❀ قوله : (إذا نَوَيتَ . . .) إلىٰ آخره : (إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، وجوابُها : محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه .

❀ قوله : (معنىٰ « مِنْ ») ؛ أي : المعنى الحاصلَ معها ؛ لأنَّ التفضيلَ ليس معناها ، وإنَّما هو مُستفادٌ مِنْ (أفعلَ) .

❀ قوله : (فهْوَ) ؛ أي : أفعلُ التفضيل (طِبْقُ) ؛ أي : مُطابِقٌ ما اقترنَ به .

❀ قوله : (ويجوزُ أنْ يكونَ خبراً مُقدَّماً) لا معنىٰ لقوله : (مُقدَّماً) .

---

(١) سيأتي تخريج قوله في « الشرح » (٤/ ٢٣٢) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٢١٠) .

إذا كان أفعلُ التفضيلِ بـ (أل) . . لَزِمَتْ مُطابقتُهُ لِمَا قبلَهُ في الإفراد والتذكير وغيرِهِما ؛ فتقولُ : (زيدٌ الأفضلُ) ، و(الزيدانِ الأفضلانِ) ، و(الزيدونَ الأفضلُونَ) ، و(هندُ الفُضْلى) ، و(الهندانِ الفُضْلَيانِ) ، و(الهنداتُ الفُضَلُ) ، أو (الفُضْلَياتُ) .

ولا يجوزُ عدمُ مُطابقتِهِ لِمَا قبلَهُ ؛ فلا تقولُ : (الزيدونَ الأفضلُ) ، ولا : (الزيدانِ الأفضلُ) ، ولا : (هندُ الأفضلُ) ، ولا : (الهندانِ الأفضلُ) ، ولا : (الهنداتُ الأفضلُ) .

ولا يجوزُ أنْ تقترنَ به (مِنْ) ؛ فلا تقولُ : (زيدٌ الأفضلُ مِنْ عمرو) ، فأمَّا قولُهُ[1] : [من السريع]

---

* قوله : (و« الهنداتُ الفُضَلُ ») بضمِّ الفاء وفتحِ الضاد المُعجَمة ؛ كـ (الكُبَر) .

---

(1) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٤٣) ضمن منافرةٍ جاهليَّة شهيرة يهجو بها علقمةَ بن عُلَاثة ، ويمدح عامرَ بنَ الطُّفَيل ، ومنافرةُ عامرٍ وعلقمةَ مِنْ أشهر المنافرات التي جَرَتْ في الجاهليَّة ، واشترك فيها كبارُ الشعراء والحُكَّام ، وخبرُها مشهور في كتب الأدب ، وبعد سطوعِ نور النُّبُوَّة في الجزيرة العربيَّة أَسْلَمَ علقمةُ ، وكان شيخاً هِمّاً ، ومات عامرُ بنُ الطُّفَيل على الكفر كالأعشى ؛ في قصَّتَينِ مشهورتَينِ في كتب السيرة والأدب ، ومطلع القصيدة :

شَاقَتْكَ مِنْ قَتْلَةَ أطلالُها ... بالشَّطِّ فالوِتْرِ إلى حاجِرِ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٥٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٣٦ـ٩٣٧) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٢٩٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٢٦) ، و« المساعد » (٢/ ١٧٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٦) ، وقوله : (بالأكثر منهم) كذا جاء الضمير مجموعاً في النسخ=

٢٨٠ـ ولستَ بالأكثرِ مِنْهُم حَصىً وإنَّما العِزَّةُ للكاثِرِ

فيُخرَّجُ : على زيادة الألفِ واللامِ ـ والأصلُ : (ولستَ بأكثرَ منهم) ـ أو جَعْلِ (منهم) مُتعلِّقاً بمحذوفٍ مُجرَّدٍ عن الألف واللام ، لا بما دخلتْ عليه الألفُ واللام ، والتقديرُ : (ولستَ بالأكثرِ أكثرَ منهم) .

وأشارَ بقوله : (وما لمعرفة أُضِيفَ. . .) إلى آخره : إلى أنَّ أفعلَ

❋ قوله : (ولستَ بالأكثرِ. . .) إلى آخره : التاءُ مفتوحةٌ ؛ لأنَّها تاءُ الخطاب[1] ، كما ذَكَرَهُ ياسينُ[2] ، و(حَصىً) ؛ أي : عدداً ؛ منصوبٌ على التمييز ، و(الكاثِر) بالمُثلَّثة : بمعنى الكثير ؛ يُقالُ : (عَدَدٌ كاثِرٌ) ؛ أي : كثيرٌ ، وقال الدَّنَوْشَرِيُّ : (« الكاثرُ. . . » : بمعنى الغالبِ في الكَثْرة)[3] .

❋ قوله : (مُتعلِّقاً بمحذوفٍ) ؛ أي : بدلاً مِنَ (الأكثر) المذكورِ ؛ بدلَ نكرةٍ مِنْ معرفة ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[4] .

= و« ديوانه » وكتب النحو التي وقفت عليها ، قال البغدادي : (صوابه في الرواية : « بالأكثر منه ») ، وهو ظاهرٌ ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٥٣٥ـ ١٥٣٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/١٩٩ـ٢٠٣) .

(١) والمُخاطَب : هو سيدنا علقمة بن عُلاثة رضي الله عنه .

(٢) حاشية ياسين على التصريح (٢/١٠٤) .

(٣) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/١٠٩) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/١٠٤) .

(٤) أوضح المسالك (٣/٢٩٦) ، التصريح على التوضيح (٢/١٠٤).

التفضيلِ إذا أُضِيفَ إلىٰ معرفةٍ ، وقُصِدَ به التفضيلُ . . جاز فيه وجهانِ :

أحدُهُما : استعمالُهُ كالمُجرَّد ؛ فلا يُطابِقُ ما قبلَهُ ؛ فتقولُ : (الزيدانِ أفضلُ القومِ) ، و(الزيدونَ أفضلُ القومِ) ، و(هندُ أفضلُ النساءِ) ، و(الهندانِ أفضلُ النساء) ، و(الهنداتُ أفضلُ النساء) .

والثاني : استعمالُهُ كالمقرون بالألف واللام ؛ فتجبُ مُطابقتُهُ لِمَا قبلَهُ ؛ فتقولُ : (الزيدانِ أفضلا القومِ) ، و(الزيدونَ أفضلُو القومِ) أو (أفاضلُ القومِ) ، و(هندُ فُضْلى النساءِ) ، و(الهندانِ فُضْلَيا النساءِ) ، و(الهنداتُ فُضَلُ النساءِ) أو (فُضْلَياتُ النساء) .

ولا يتعيَّنُ الاستعمالُ الأوَّل ، خلافاً لابن السَّرَّاج[1] .

وقد وَرَدَ الاستعمالانِ في القرآن ؛ فمِنِ استعماله غيرَ مُطابقٍ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ ٱلنَّاسِ عَلَىٰ حَيَوٰةٍ ﴾ [البقرة : ٩٦] .

ومِنِ استعماله مُطابقاً : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾ [الأنعام : ١٢٣] .

❁ قوله : (﴿ وَلَتَجِدَنَّهُمْ أَحْرَصَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : (أَحْرَصَ) : مفعولٌ ثانٍ لـ(تجد) ، و(هم) : مفعولٌ أوَّل ، ولو طابَقَ لقيلَ : (أَحْرَصِي) بالياء .

❁ قوله : (﴿ جَعَلْنَا فِى كُلِّ قَرْيَةٍ أَكَٰبِرَ مُجْرِمِيهَا ﴾) أكابر : مفعولٌ أوَّل لـ(جَعَلْنا) ، و(في كلِّ قرية) : في موضع المفعولِ الثاني ، و(مُجْرِميها) :

❁ قوله : (و« في كلِّ قرية » : في موضع المفعولِ الثاني) لا يَخْفىٰ ما فيه

---

(١) الأصول في النحو (٢/ ٧) .

وقد اجتمعَ الاستعمالانِ في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَلَا أُخبِرُكُم

مضافٌ إليه مُطابِقٌ ، ولو لم يُطابِقْ لقيل : (أكبرَ مُجْرِميها) .

فإن قيلَ : كيف يُوجِبُهُ ابنُ السَّرَّاج وقد جاءتِ المطابقةُ في (أكابر مُجْرِميها) وهو مضافٌ إلىٰ معرفة ؟

ويُمكِنُ الجوابُ مِنْ جهة ابنِ السَّرَّاج عن ذلك : بأنَّ (أكابر) ليس مضافاً ، بل مفعولٌ ثانٍ ، و(مُجْرِميها) مفعولٌ أوَّل ؛ لأنَّهُ معرفةٌ وهو في الأصل مبتدأٌ ، و(أكابر) نكرةٌ وهو في الأصل خبرٌ .

ورُدَّ ذلك : بأنَّهُ يلزمُ عليه المطابقةُ في المُجرَّد مِنْ (أل) والإضافةِ ، وهي ممنوعةٌ ، أفادَهُ اللَّقَانيُّ[1] .

* قوله : (في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم) ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ أَفرَدَ (أَحَبَّ) و(أَقْرَبَ) وجمعَ (أَحْسَنَ) ، وجَعَلَ الزَّمَخْشَريُّ (أحاسنكم) مِنْ قِسْمِ ما قُصِدَ به زيادةٌ مطلقة ؛ فلهٰذا جُمِعَ ، بخلافِ (أَحَبَّ) و(أَقْرَبَ) ؛

مِنْ ضعف المعنىٰ ؛ لعدم الفائدة ؛ إذ المفعولُ الثاني معلومٌ مِنْ إضافة (مُجْرِمي) إلىٰ ضمير (القرية) ، والأَوْلىٰ على الإضافة : تفسيرُ الجَعْل بالتمكين ، فيتعدَّىٰ لمفعولٍ واحد ، و(في كلِّ قرية) : مُتعلِّقٌ بـ (جَعَلَ) ، كما في « البَيْضاويّ »[2] .

* قوله : (مِنْ قِسْمِ ما قُصِدَ به زيادةٌ مطلقة) لعلَّ وجهَهُ : الإشارةُ إلىٰ طَلَب كمالِ المبالغة في حُسْن الخُلُق ، وقولُهُ : (فلهٰذا جُمِعَ) ؛ أي :

---

(١) حاشية اللقاني على التوضيح (ق/ ١١٢) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٧٠) ، و« تفسير البيضاوي » (٢/ ١٨١) .

بأَحَبِّكُم إليَّ وأَقْرَبِكُم منِّي مَنازلَ يومَ القيامةِ ؟ أَحَاسِنُكُم أخلاقاً ، المُوطَّؤُونَ أَكْنافاً ، الذينَ يَأْلَفُونَ ويُؤلَفُونَ »[1] .

والذين أجازوا الوجهَينِ قالوا : الأفصحُ : المُطابقةُ ؛ ولهـٰذا عِيبَ علىٰ صاحب « الفصيح » قولُهُ : (فاختَرْنا أَفْصَحَهُنَّ)[2] ؛ قالوا : وكان ينبغي

فـإنَّهُمـا ممَّـا نُـوِيَ فيهمـا معنـىٰ (مِـنْ) ؛ فلهـٰذا أُفْـرِدَ . انتهـىٰ « شيـخ الإسلام »[3] .

* قوله : (المُوطَّؤُونَ أَكْنافاً) بضمِّ الميم وفتح الواو والطاء المُشدَّدةِ ، وبالهمزة المضمومة : اسمُ مفعولٍ مِنَ التَّوْطِئة والتمهيدِ ، و(الأَكْناف) بالنون بعدَ الكاف : الجوانب ، أراد : الذينَ جوانبُهُم وَطِيئةٌ يتمكَّنُ فيها مَنْ يُصاحِبُهُم ولا يتأذَّىٰ ، ذَكَرَ ذلك كلَّهُ الشُّمُنِّيُّ في « حاشيته على الشفاء »[4] .

وجوباً ، وقولُهُ : (فلهـٰذا أُفْرِدَ) ؛ أي : جَرْياً على الأكثر .

* قوله : (اسمُ مفعولٍ) ، وعليه : فهو بفتح الطاء ، ثمَّ إن كان هـٰذا هو الروايةَ . . فذاك ، وإلا فمِنْ جهة المعنىٰ لا يتعيَّنُ ، بل يصحُّ كسرُ الطاءِ اسم فاعل .

---

(1) رواه محمد بن نصر المروزي في « تعظيم قدر الصلاة » (٤٥٦) ، والبيهقي في « الشعب » (٧٧٦٥) عن سيدنا جابر بن عبد الله رضي الله عنهما ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٥٩) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ٢٧١) .
(2) الفصيح (ص٢٦٠) .
(3) الدرر السنية (٢/ ٧١٣ـ ٧١٤) ، وانظر « المفصل » للزمخشري (ص١٢٠ـ ١٢١) .
(4) حاشية الشُّمُنِّي على الشفاء (١/ ٧٨) .

أنْ يأتيَ بالفُصْحىٰ فيقولَ : (فُصْحاهُنَّ)[١] .

فإن لم يُقصَدِ التفضيلُ .. تَعَيَّنَتِ المُطابقةُ ؛ كقولهم : (**الناقصُ والأَشَجُّ أَعْدَلا بني مَرْوانَ**) ؛ أي : عادِلا بني مَرْوانَ[٢] .

❁ **قوله : (كقولهم : الناقصُ والأَشَجُّ) الناقصُ** : هو يزيدُ بنُ عبدِ الملك بنِ مروانَ ، سُمِّيَ به ؛ لنَقْصِهِ أرزاقَ الجُنْد ، و(**الأَشَجُّ**) : هو عمرُ بنُ عبد العزيز ، سُمِّيَ به ؛ لشَجَّةٍ في وجهه بضَرْبِ الدابّة ، أُضِيفا إلىٰ (بني مروانَ) ليُعلَمَ أنَّهُما منهم ، لا لأنَّهُم عادِلُونَ وهما أَعْدلاهم ؛ إذ لم يكن فيهم عادلٌ غيرُ هـٰذَينِ ، فلم يُوجَدْ مُفضَّلٌ عليه .

❁ **قوله : (يزيدُ بنُ عبدِ الملك)** عبارةُ غيرِهِ : (يزيدُ بنُ الوليدِ بنِ عبد الملك)[٣] .

❁ **قوله : (لنَقْصِهِ . . .)** إلىٰ آخره ، لعلَّهُ لضِيقِ النفقة عليه مِنْ بيت المال ، أو لكون المُرتَّبِ للجند كان زائداً علىٰ قَدْرِ الحاجة .

❁ **قوله : (إذ لم يكن فيهم عادلٌ . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُم كلَّهُم فَسَقةٌ إلا هـٰذَينِ ، كما قاله الشَّنَوانيُّ .

---

(١) عابه أبو منصور الجَوَاليقي ، وردَّه الهَرَويُّ في « إسفار الفصيح » (١/٣١٩ـ٣٢٠) ، وانظر « شرح الفصيح » للمرزوقي (ص٥ـ ٦) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/٢٧١ـ٢٧٢) .

(٢) انظر « شرح المفصل » (٢/١٥٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٣٩) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٨٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/٧١) .

وإلىٰ ما ذَكَرْناهُ مِنْ قَصْدِ التفضيلِ وعدمِ قصدِهِ . . أشار **المُصنِّفُ** بقوله : (هـٰذا إذا نويتَ معنىٰ « مِنْ » . . .) البيتَ ؛ أي : جوازُ الوجهَينِ ـ أعني : المُطابقةَ وعدمَها ـ مشروطٌ بما إذا نُوِيَ بالإضافة معنىٰ (مِنْ) ؛ أي : إذا نُوِيَ التفضيلُ ، وأمَّا إذا لم يُنوَ ذلك فيلزمُ أنْ يكونَ طِبْقَ ما اقترنَ به .

قيل : ومِنِ استعمالِ صيغةِ (أفعل) التفضيل لغير التفضيل . . قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَهُوَ ٱلَّذِى يَبْدَؤُا۟ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُۥ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾ [الروم : ٢٧] ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ رَّبُّكُمْ أَعْلَمُ بِكُمْ ﴾ [الإسراء : ٥٤] ؛ أي : وهو هَيِّنٌ عليه ، وربُّكُم عالمٌ بكم ، وقولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

❀ **قوله** : (مِنْ قَصْدِ التفضيلِ) ، **ويُشترَطُ أيضاً** : أنْ يكونَ المضافُ بعضَ المضاف إليه ، كما في الأمثلة المذكورةِ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

❀ **قوله** : (﴿ وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ ﴾) ؛ أي : هَيِّنٌ ؛ إذ لا يَهُونُ على الله تعالىٰ شيءٌ دونَ شيءٍ ، **وقيل** : إنَّ التفضيلَ مُرادٌ في الآية ؛ بناءً علىٰ أنَّها واردةٌ في مُنكِرِي البعثِ ؛ لأنَّ الإعادةَ أقربُ إلىٰ عقولهم ، فاللهُ سبحانه وتعالىٰ أَوْجَدَهُم ولم يكونوا شيئاً ، فجاء علىٰ قَدْرِ عقولِهِم . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

---

(١) سبق تخريجه في (٢/٤٤٧) ، وفيه شاهدٌ آخر ؛ وهو حذفُ الفاعل في (مُدَّت) ؛ لعدم تعلُّق مُراد المتكلم بتعيينه ، واستشهد به علىٰ مسألتنا : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/٦٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٣٨٨ـ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٥٤٥ـ١٥٤٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٠) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٠) .

وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي إلى الزَّادِ لم أَكُنْ بأَعْجَلِهِم إذْ أَجْشَعُ القومِ أَعْجَلُ

أي : لم أكن بعَجِلِهِم ، وقولُهُ[1] : [من الكامل]

٢٨١ـ إنَّ الذي سَمَكَ السماءَ بنىٰ لنا بيتاً دَعَائِمُهُ أَعَزُّ وأَطْوَلُ

أي : دعائمُهُ عزيزةٌ طويلة .

---

* قوله : (وإنْ مُدَّتِ الأَيْدِي. . .) إلىٰ آخره : (أَجْشَعُ) بفتح الهمزة وسكونِ الجيم وفتحِ الشين المُعجَمة وفي آخره عينٌ مُهمَلة ؛ مِنَ الجَشَع ـ بالتحريك ـ وهو الحِرْصُ على الأكل .

* قوله : (إنَّ الذي سَمَكَ. . .) إلىٰ آخره : قالَهُ الفرزدقُ ، و(سَمَكَ) بمعنىٰ : رَفَعَ ، و(السماءَ) بالنصب : مفعولُهُ ، ويُقالُ : (سَمَكَ الشيءُ) ؛ أي : ارتفعَ ؛ فهو يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ ، ومصدرُ الأوَّلِ : (سَمْكٌ) ، والثاني : (سُمُوكٌ) ، ومُرادُهُ بـ (البيت) : الكعبةُ المُشرَّفة ، و(الدعائم) : جمعُ (دِعامة) ؛ وهي العمودُ .

* قوله : (عزيزةٌ طويلة) إن قيلَ : أيُّ مانعٍ مِنْ كونِهِ اسمَ تفضيلٍ علىٰ بابه

. . . .

---

(١) البيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/٣١٨) ، وهو مطلع قصيدة يهجو بها جريراً ويفتخر عليه ، وبعده :

بيتاً بناهُ لنا المَلِيكُ وما بنىٰ حَكَمُ السماءِ فإنَّهُ لا يُنقَلُ
بيتاً زُرَارةُ مُحتَبٍ بفِنائِهِ ومُجاشِعٌ وأبو الفوارسِ نَهْشَلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٦٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٨٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/٣٨٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٥٣٨) .

وهـل ينقـاسُ ذلـك أم لا ؟ قـال المُبـرِّد : ينقـاسُ[1] ، وقـال غيـرُهُ : لا ينقاسُ[2] ، وهو الصحيحُ ، وذَكَرَ صاحبُ « الواضح »[3] : أنَّ النَّحْويِّينَ لا يَرَونَ ذلك ، وأنَّ أبا عُبيدةَ قال في قوله تعالىٰ : ﴿وَهُوَ أَهْوَنُ عَلَيْهِ﴾ : إنَّهُ بمعنىٰ (هَيِّن) ، وفي بيت الفَرَزْدَق ـ وهو الثاني ـ : إنَّ المعنىٰ : عزيزةٌ

والمعنىٰ : أَعَزُّ وأَطْوَلُ مِنْ بيوتِكم ؟

قلنا : هو لم يُرِدْ أنْ يُثبِتَ لهم أصلَ المشاركةِ ، مع أنَّ النِّزاعَ ليس في ذلك . انتهىٰ « ياسين »[4] .

❊ قوله : (ينقاسُ ذلكَ) ؛ أي : وُرُودُ أَفْعلِ التفضيلِ بغير المُفاضلة ، وحاصلُ الأقوالِ ثلاثةٌ : كونُهُ عارِياً قياساً ، كونُهُ عارِياً سماعاً ، كونُهُ لا يَرِدُ عارِياً أصلاً . انتهىٰ « يحيى الشاوي »[5] .

قوله : (لا يَرَونَ ذلك) ؛ أي : وُرُودَ أفعلِ التفضيلِ لغير المُفاضَلة ، وهٰذا إشارةٌ للقول الثالث ؛ وهو أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا يُجرَّدُ عن التفضيلِ ؛ لا قياساً ولا سماعاً .

❊ قوله : (لم يُرِدْ أنْ يُثْبِتَ لهم. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حتىٰ يُفِيدَ الكلامُ

(١) وعليه المُتأخِّرون .

(٢) ومنهم الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٦٠) .

(٣) هو الإمام الكبير أبو بكر بن الأنباري .

(٤) انظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ١٠٥) .

(٥) حاشية الشاوي على المرادي (ق/ ٥١٦) .

طويلةٌ ، وأنَّ النَّحْويِّينَ ردُّوا علىٰ أبي عُبيدةَ ذلك ، وقالوا : لا حُجَّةَ له في ذلك[1] .

٥٠٢ ـ وإنْ تَكُنْ بتِلْوِ (مِنْ) مُستفهِمَا فلهُمَا كُنْ أبداً مُقدِّمَا

❁ قوله : (**وقالوا : لا حُجَّةَ له في ذلك**) ؛ أي : وتأوَّلوا ما استدلَّ به بـ (جَعْل) التفضيلِ فيه باعتبار الاعتقادِ ، لا بحسَب نَفْسِ الأمر .

❁ قوله : (**بتِلْوِ « مِنْ »** . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُستفهِماً بتالِي (مِنْ) ؛ فالجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (مُستفهِمَا) الواقعِ خبرَ (تَكُنْ) ، وتقديرُ البيتِ : (وإنْ تكنْ مُستفهِماً بتالي « مِنْ » . . فكُنْ مُقدِّماً لـ « مِنْ » وتالِيها علىٰ أفعلِ التفضيل) ، لا علىٰ جملة الكلام ، كما فَعَلَهُ المُصنِّفُ في المثال المذكور ؛ وهو قولُهُ : (كمِثْلِ ممَّنْ أنتَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فكان حقُّهُ أنْ يقولَ : (أنتَ

أنَّ في بيوتهم عِزَّةً وطُولاً ، مع أنَّهُ ليس كذلك .

❁ قوله : (**باعتبار الاعتقادِ**) ؛ أي : إنَّ كونَ الإعادةِ أهونَ مِنَ البدء . . إنَّما هو باعتبار اعتقادِ عقولِ المُنكِرِينَ للبعث ، وكذلك كونُ بيوتِهِم فيها عِزَّةٌ وطُولٌ ؛ إنَّما هو باعتبار اعتقاد المُخاطَبِينَ المُدَّعِينَ أنَّ في بيوتهم ما ذُكِرَ مِنَ العِزَّة والطُّول .

---

(١) انظر « المقتضب » (٣/٢٤٥) ، و« تفسير الثعالبي » (٢١/١٤٦) ، و« خزانة الأدب » (٨/٢٧٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/٦٠) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٥٨٢) .

٥٠٣ـ كمِثْلِ (ممَّنْ أنتَ خيرٌ) ولَدَىٰ   إخبـارِ التقـديـمُ نَـزْراً وُجِـدَا

تقدَّم أنَّ أفعلَ التفضيلِ إذا كان مُجرَّداً جِيءَ بعدَهُ بـ (مِنْ) جارَّةً للمُفضَّل عليه ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) ، و(مِنْ) ومجرورُها معه بمنزلة المضافِ إليه مِنَ المضاف ؛ فلا يجوزُ تقديمُهُما عليه ، كما لا يجوزُ تقديمُ المضافِ إليه على المضاف ؛ **إلا إذا كان المجرورُ بها اسمَ استفهامٍ ، أو مضافاً إلى اسمِ استفهامٍ** ؛ ....

ممَّنْ خيرٌ) ـ والكافُ : زائدةٌ ـ إذ يلزمُ علىٰ تمثيله الفصلُ بينَ العاملِ ومعمولِهِ بأجنبيٍّ ؛ وهو المبتدأ ؛ بمعنىٰ : أنَّهُ ليس معمولاً له على الصحيح[١] ، والشارحُ فَعَلَ كالناظم مُجاراةً له .

﴿ قوله : (ولَدَىٰ إخبارِ) لَدَىٰ ـ بدالٍ مُهمَلة ـ : ظرفٌ بمعنىٰ (عندَ) مُتعلِّقٌ بـ (وُجِدَ) الواقعِ خبراً عن المبتدأ الذي هو (التقديمُ) ، و(إخبار) بكسر الهمزة : مصدرُ (أَخْبَرَ) مُضافٌ إليه ، و(نَزْراً) ؛ أي : قليلاً ؛ حالٌ مِنْ مرفوعِ (وُجِدَ) ، وفي بعضِ النسخ : (وَرَدا) بدلَ (وُجِدا)[٢] ؛ أي : وعندَ عدمِ الاستفهام وُجِدَ التقديمُ قليلاً .

﴿ قوله : (إذ يلزمُ . . .) إلىٰ آخره : تعليلٌ لقوله : (فكان حقُّهُ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (والكافُ : زائدةٌ) جملةٌ معترضةٌ .

---

(١) أي : ليس المبتدأ معمولاً للخبر على القول الصحيح .

(٢) في (ل) ونسخ « الشرح » : (وردا) ، وفي نسخة على هامش (و) : (وجدا) .

فإنَّهُ يجبُ حينئذٍ تقديمُ (مِنْ) ومجرورِها ؛ نحوُ : (ممَّنْ أنتَ خيرٌ ؟) ، و(مِنْ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟) ، و(مِنْ غلامِ أيِّهم أنتَ أفضلُ ؟) .

وقد وَرَدَ التقديمُ شذوذاً في غير الاستفهام ، وإليه أشار بقوله : (ولَدَىٰ إخبارِ التقديمُ نَزْراً وُجِدا) ، ومِنْ ذلك : قولُهُ[1] : [من الطويل]

❁ قوله : (يجبُ حينئذٍ تقديمُ « مِنْ » ومجرورِها) لا يُقالُ : يلزمُ مِنْ عدمِ التقديمِ على الجملة خروجُ الاستفهامِ عن الصدارة .

لأنَّا نقولُ : صدارتُهُ إنَّما هو بالنسبة إلىٰ ما عَمِلَ فيه ؛ وهو (أفعلُ) ؛ فيجبُ تقديمُهُ عليه . انتهىٰ « حَفْني »[2] .

❁ قوله : (لا يُقالُ : يلزمُ . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ قبلَ ذلك : (أي : علىٰ « أفعلَ » ، لا علىٰ جميع الجملة) ؛ حتىٰ يكونَ للسؤال وُرُودٌ ، أو يذكرَ ذلك بعدَ قولِهِ فيما تقدَّم : (لا علىٰ جملة الكلام ، كما فَعَلَهُ

---

(١) البيت للفرزدق ، ولم أجده في « ديوانه » ، ونقل العينيُّ عن كتاب « الضيفان » أنَّ الفرزدقَ ضاف مَيَّةَ الضَّبِّيَّةَ بالمُعلَّىٰ ، فلم تَقْرِهِ ولم تحمله ولم تُزوِّدْهُ ، فأتىٰ عزيزة الذُّهْليَّة ، فحملته وزوَّدته ، فقال في ذلك :

لَأُخـتُ بَنِـي ذُهْـلٍ غَـداةَ لَقِيتُهـا ... عـزيـزةُ فينـا منـكِ يـا مَـيُّ أَرْغَـبُ
أَبُوها ابنُ عمِّ الشَّعْثَميِّ وحَسْبُها ... إذا كانَ مِنْ أشياخِ ذُهْلٍ لها أبُ

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٥٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٤٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٩٩) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٣٩) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٧٨) .

٢٨٢ـ فقالتْ لنا أهلاً وسهلاً وزَوَّدَتْ جَنَى النَّحْلِ بل ما زَوَّدَتْ منهُ أَطْيَبُ

التقديرُ : (بل ما زوَّدتْ أطيبُ منه) ، وقولُ ذي الرُّمَّة يَصِفُ نسوةً

---

* قوله : (فقالتْ لنا أهلاً. . .) إلىٰ آخره : (أهلاً) و(سهلاً) : منصوبانِ بفعلٍ محذوف ؛ أي : أتيتَ أهلاً فاستَأْنِسْ ، ووجدتَ مكاناً سهلاً لا صعوبةَ فيه ، و(جَنَىٰ) بوزن (حَصَىٰ) : ما يُجْنىٰ مِنَ النَّحْل ، والمُرادُ به : عَسَلُ النحل ؛ وقولُهُ : (بل ما زوَّدتْ) رُوِيَ بدلَهُ : (أو) ، وهي بمعنىٰ (بل) .

* قوله : (التقدير : « بل ما زوَّدتْ أطيبُ منهُ ») ؛ أي : ففيه تقديمُ (مِنْ) ومجرورِها علىٰ أفعل التفضيل ، مع أنَّ مجرورَها غيرُ اسمِ استفهام ، ولا ما أُضِيفَ إليه ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ يجوزُ أنْ يكونَ (منه) مُتعلِّقاً بـ (زوَّدتْ) ؛ فلا شاهدَ فيه .

* قوله : (ذي الرُّمَّة) بضمِّ الراء ، معناها في الأصل : القطعةُ مِنَ الحَبْل[1] ، وبها كُنِيَ . . . .

المُصنِّفُ. . .) إلىٰ آخره[2] .

ثمَّ المشهورُ : أنَّ له الصدارةَ بالنسبة لجملته ، لا بالنسبة لعامله فقط ، إلا أنْ يُقالَ : قولُهُم : (الاستفهامُ له الصدارةُ في جملته) في غير المعمول

---

(١) وتكسر الراء أيضاً ، واقتصر الجوهري في « الصحاح » (٥/١٩٣٧) على الضم ، وجمعها : (رُمَم) و(رِمَام) ، وأمَّا (الرِّمَّة) بالكسر : فهي العظمة البالية ، وجمعُها : (رِمَم) و(رِمَام) .

(٢) انظر (٤/٢٣٩) .

بالسِّمَنِ والكَسَل[1] : [من الطويل]

٢٨٣ـ ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سريعَها قَطُوفٌ وأنْ لا شيءَ منهنَّ أكْسَلُ

الشاعرُ[2] ، واسمُهُ : غَيْلانُ بنُ عقبةَ ، وهو الذي يقولُ[3] : [من مشطور الرجز]

أنا أبو الحارثِ وأسمِي غَيْلانْ

* قوله : (بالسِّمَنِ) هو ضدُّ الهُزال .

* قوله : (ولا عيبَ فيها. . .) إلىٰ آخره : (غيرَ) : منصوبٌ على الاستثناء ، وهو مِنْ تأكيد المدح بما يُشبِهُ الذمَّ ، و(القَطُوف) بفتح القاف :

لغيره ؛ كالهمزة ، تأمَّلْ .

---

(١) ديوان ذي الرُّمة (٣/ ١٦٠٠) ضمن قصيدة مطلعها :

أللرَّبْعِ ظَلَّتْ عينُكَ الماءَ تَهمُلُ رَشَاشاً كما اسْتَنَّ الجُمانُ المُفصَّلُ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٩٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٠) .

(٢) وكُنِي بذلك ؛ لقوله ضمن أرجوزة في « ديوانه » (١/ ٣٢٨ـ٣٣٠) : (من مشطور الرجز)

لـم يُبْـقِ غيـرَ مُثَّـلٍ رُكُـودِ
غيـرَ ثـلاثٍ بـاقيـاتٍ سُـودِ
وغيـرَ بـاقـي ملعـبِ الـوليـدِ
وغيـرَ مـرضـوخِ القفـا مـوتـودِ
أشعـثَ بـاقـي رُمَّـةِ التقليـدِ

(٣) انظر « طبقات فحول الشعراء » (٢/ ٥٣٤) ، و« تاريخ دمشق » (٤٨/ ١٤٤) ، و« المزهر » (٢/ ٤٢٢) .

التقديرُ : (وأنْ لا شيءَ أكسلُ منهنَّ) ، وقولُهُ[1] : [من الطويل]

٢٨٤ـ إذا سايَرَتْ أسماءُ يوماً ظَعِينةً فأسماءُ مِنْ تلكَ الظَّعِينةِ أمْلَحُ

المُتقارِبُ الخُطَا ، وقال الفارابيُّ : (القَطُوفُ مِنَ الدوابِّ وغيرها : البطيءُ)[2] .

قلتُ : وهٰذا هو المُناسِبُ في البيت ، وفي نسخة بدلَ (أَكْسَلُ) : (أَكْمَلُ) .

* قوله : (إذا سايَرَتْ أسماءُ . . .) إلىٰ آخره : (سايَرَتْ) : مِنَ المُسايَرة ؛ بمعنى المُماثَلة ، و(أسماء) : اسمُ امرأة ، و(الظَّعِينة) ـ بفتح الظاء المُشالةِ بوزن (فَعِيلَة) بمعنىٰ (مَفْعولَة)[3] ـ : تُطلَقُ على المرأة ؛ لأنَّ

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٨٤) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق والأخطل ، ومطلعها :

أَجَدَّ رَوَاحُ القومِ أم لا تَرَوُّحُ نعمْ كلُّ مَنْ يُعْنىٰ بجُمْلٍ مُتَرَّحُ

وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٣/ ٢٩٣) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٣٨٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٦) .

(٢) ديوان الأدب (١/ ٣٩٤) ، والفارابي : هو الإمام اللغوي الأديب أبو إبراهيم إسحاق بن إبراهيم (ت نحو ٣٥٠هـ) خال الجوهري صاحب « الصحاح » ، وهو غير الفارابي الفيلسوف (ت ٣٣٩ هـ) المُلقَّبِ بـ (المُعلِّم الثاني) ، وقد نبَّهت علىٰ ذلك ؛ لأنَّني وجدت بعض المُحقِّقين وطلبة العلم يخلط بينهما .

(٣) والأصلُ أن يُقال : (ظَعِين) دون تاء ، واستعملت بها ؛ لخروجها عن الصفة إلىٰ حيِّز الأسماء ؛ كـ (الذبيحة) ونحوها . انظر « شرح شواهد الإيضاح » لابن بري (ص٤٠٥) .

التقديرُ : (فأسماءُ أملحُ مِنْ تلك الظَّعِينة) .

٥٠٤ـ ورفعُـهُ الظـاهـرَ نَـزْرٌ ومتـىٰ عـاقَـبَ فعـلاً فكثيـراً ثَبَتَـا
٥٠٥ـ كـ(لن ترَىٰ في الناسِ مِنْ رَفِيقِ أَوْلىٰ بهِ الفَضْلُ مِنَ الصِّدِّيقِ)

زوجَها يَظعَنُ بها ؛ يعني : يرتحلُ ، ويُقالُ : إنَّ الظَّعِينةَ في الأصل وصفٌ للمرأة إذا كانت في هَوْدَجها ، ثمَّ سُمِّيتْ بهٰذا الاسم وإن كانتْ في بيتها ؛ لأنَّها تصيرُ مظعونةً ، كما في « المصباح »[1] ، و(أَمْلَحُ) : مِنْ (مَلُحَ) ؛ بمعنىٰ : حَسُنَ .

❀ قوله : (ورفعُهُ) ؛ أي : أفعلِ التفضيل ، و(الظاهرَ) بالنصب : مفعولُ (رفعُهُ) ، و(نَزْر) : خبرٌ عنه .

❀ قوله : (عاقَبَ فعلاً) معنى المُعاقَبةِ : صحَّةُ وقوعِ الفعلِ في موضعِ أفعلِ التفضيل مِنْ غير أنْ يختلَّ المعنىٰ ، وفي عبارة الناظم قَلْبٌ ؛ لأنَّ ظاهرَها أنَّ أفعلَ التفضيل هو المُعاقِبُ للفعل ، مع أنَّ الأمرَ بالعكس ؛ تدبَّرْ .

❀ قوله : (فكثيراً) الفاءُ : رابطةٌ للجواب ، و(كثيراً) : حالٌ مِنْ فاعل (ثَبَتَ) .

❀ قوله : (تَرَىٰ في الناسِ . . .) إلىٰ آخره : (مِنْ) : زائدةٌ في مفعول

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٢٥) ، وذَكَرَ فيه أنَّ الظَّعِينةَ تُطلَقُ أيضاً على الهودج سواءٌ كانت فيه امرأةٌ أم لا .

(تَرَىٰ) ؛ وهو (رفيق) ، و(أَوْلىٰ)[1] : اسمُ تفضيلٍ نعت (رفيق) إن كانتْ (تَرَىٰ) بَصَرِيَّةً ، ومفعولاً ثانياً إن كانتْ قلبيَّةً ، و(به) : مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلىٰ) ، و(الفَضْلُ) : فاعلٌ به ، و(مِنَ الصِّدِّيق) : مُتعلِّقٌ به أيضاً علىٰ تقدير مُضافَينِ وإسقاطِ الباءِ مِنَ (الصِّدِّيق) ، والأصلُ : (مِنْ ولايةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيق) ؛ فحُذِفَ المضافُ الأوَّل ؛ فصار : (مِنْ فَضْلِ الصِّدِّيق) ، ثمَّ الثاني ؛ فصار : (مِنَ الصِّدِّيق) ، هـٰذا ما حلَّ عليه ابنُ هشامٍ في « توضيحه »[2] .

وهـٰذا المثالُ داخلٌ تحتَ القاعدة ؛ فإنَّ الاسمَ الظاهرَ ـ وهو (الفضلُ) ـ أجنبيٌّ مسبوقٌ بنفيٍ مُكتنفٍ بضميرَينِ ؛ أَوَّلُهُما الهاءُ مِنْ (به) ، والثاني ضميرُ الاسمِ الظاهرِ وقد حُذِفَ ، والأصلُ : (أَوْلىٰ به الفضلُ منه بالصِّدِّيق) .

---

* قوله : (والأصلُ : « مِنْ ولايةِ الفَضْلِ بالصِّدِّيق ») فيه : أنَّ المُفاضلةَ إنَّما هي بينَ (الفضل) ونَفْسِهِ باعتبارَينِ ، لا بينَهُ وبينَ ولايتِهِ ؛ فكان الأَوْلىٰ : عدمَ تقديرِ المضافِ الأوَّلِ ، وتغييرَ العبارة بما يُناسِبُ ذلك ؛ بأنْ يقولَ بدلَ قوله : (علىٰ تقدير مُضافَينِ . . .) إلىٰ آخره : (علىٰ تقدير مضافٍ وإسقاطِ الباء مِنَ « الصِّدِّيق » ، والأصلُ : « مِنَ الفضل بالصِّدِّيق » ، فأُضِيفَ « الفضل » إلى « الصديق » ؛ لملابسته له ، ثمَّ حُذِفَ ودخلتْ « مِنْ » علىٰ مُلابسه ؛ فصار : « مِنَ الصِّدِّيق » ، وهـٰذا المثالُ داخلٌ . . .) إلىٰ آخره ، ومع ذلك فذِكْرُ (الفضل) مِنْ وَضْعِ الظاهرِ مَوضِعَ المضمر .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٧٩) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٢٩٨) .

لا يخلو أفعلُ التفضيل : مِنْ أنْ يَصلُحَ لوقوع فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ ، أو لا .

فإنْ لم يَصلُحْ لوقوعِ فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ . لم يرفعْ ظاهراً ، وإنَّما يرفعُ ضميراً مُستتِراً ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ مِنْ عمرو) ؛ ففي (أفضلُ) ضميرٌ مُستتِرٌ عائدٌ علىٰ (زيدٌ) ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ أفضلُ منه أبوهُ) ، فترفعُ (أبوهُ) بـ (أفضل) ، إلا في لغةٍ ضعيفةٍ حكاها سيبويهِ[1] .

والحاصلُ : أنَّ الضميرَينِ تارةً يكونانِ مذكورَينِ ، وتارةً يكونانِ محذوفَينِ ، وتارةً يُذكَرُ أحدُهُما ويُحذَفُ الآخَرُ ، وإذا حُذِفَ ضميرُ المفضولِ لم يلزمْ حذفُ ضميرِ الموصوف ، وبالعكس ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[2] .

و(الصِّدِّيق) المُرادُ به : أبو بكرٍ الصِّدِّيقُ رضي الله تعالىٰ عنه ، سُمِّيَ بذلك ؛ لتصديقه النبيَّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، وروى الطَّبَرَانيُّ برجالٍ ثقات : (أنَّ عليّاً كان يحلفُ بالله أنَّ اللهَ أنزلَ اسمَ أبي بكرٍ مِنَ السماء الصِّدِّيقَ) ، وحكمُهُ الرفعُ ؛ فلا مدخلَ للرأيِ فيه ، وقيل : كان ابتداءُ تسميتِهِ بذلك صبيحةَ الإسراء . انتهىٰ مِنْ « شرح المواهب »[3] .

❁ قوله : (يَصلُحَ لوقوعِ فعلٍ بمعناه) لا يخفىٰ أنَّ الفعلَ يَدُلُّ على المعنىٰ بلا مُفاضَلةٍ ، و(أفعلَ) يَدُلُّ عليها ، فكيف يكونُ الفعلُ بمعناه ؟

---

(١) انظر « الكتاب » (٢/ ٣٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٧) .

(٣) شرح الزرقاني على المواهب اللدنية (١/ ٤٤٥) ، وانظر « المعجم الكبير » للطبراني (١/ ٥٥) .

فإنْ صَلَحَ لوقوعِ فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ . . صحَّ أنْ يرفعَ ظاهراً قياساً مُطَّرِداً ؛ وذلك في كلِّ موضعٍ وَقَعَ فيه (أفعلُ) بعدَ نفيٍ أو شِبْهِهِ ، . . . .

قلنا : مِنَ المَقَام ، وتفصيلُهُ : أنَّ قولَكَ : (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينه . . .) إلىٰ آخره . . صادقٌ بالمُساواة ، ولـٰكنَّ قرينةَ المدحِ دالَّةٌ علىٰ أنَّهُ أَدْنىٰ مِنْ كُحْلِ زيدٍ ، وقولَكَ : (ما رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينه الكُحْلُ كحُسْنه في عينِ زيدٍ) . . صادقٌ بكونه أَعْلىٰ مِنْ كُحْلِ عينِ زيدٍ ، وبكونه أَدْنىٰ ، لـٰكنَّ المَقَامَ يُعيِّنُ كونَهُ أَدْنىٰ ، فالمقصودُ فيهما إنَّما يُفهَمُ مِنَ المَقَام ، كذا نَقَلَهُ شيخُنا السيِّد عن العلَّامة الشاوِيِّ[1] ، وبه يتَّضِحُ المَقَام ، والسلام .

* قوله : (أو شِبْهِهِ) ؛ يعني : النهيَ والاستفهامَ ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ لم يَرِدْ بذلك سماعٌ .

وأُجيب : بأنَّهُ قدِ استقرَّ أنَّ النهيَ والاستفهامَ الإنكاريَّ يَجْريانِ مَجْرى النفيِ في أخواتِ (كانَ) الأربعةِ ؛ وهي (ما زال . . .) إلىٰ آخره ، والاستثناءِ ، وتسويغِ مَجِيءِ الحالِ مِنَ النكرةِ في الفصيح . انتهىٰ « ياسين »[2] ، وحاصلُهُ : أنَّ ذلك بالقياس ، وهو جائزٌ .

---

* قوله : (يعني : النهيَ والاستفهامَ) ؛ أي : الإنكاريَّ ؛ كقوله : (لا يكنْ غيرُكَ أحبَّ إليه الخيرُ منه إليك) ، و(هل في الناس رجلٌ أحقُّ به الحمدُ منه بمُحسِنٍ لا يَمُنُّ ؟) .

---

(١) حاشية السيّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٦٨) ، وانظر « حاشية الشاوي على المرادي » (ق/٥١٧) .

(٢) حاشية ياسين على الألفية (١/ ٥١٣) ، حاشية ياسين على الفاكهي (٣/ ٣٣٦ـ٣٣٧) .

وكان مرفوعُهُ أجنبيّاً مُفضَّلاً علىٰ نَفْسه باعتبارَينِ ؛ نحوُ : (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ في عينِهِ الكُحْلُ منه في عينِ زيدٍ) ؛ فـ (الكُحْلُ) : مرفوعٌ بـ (أَحْسَنَ) ؛ لصحَّةِ وقوعِ فعلٍ بمعناه مَوقِعَهُ ؛ نحوُ : (ما رأيتُ رجلاً يَحسُنُ في عينه الكُحْلُ كزيد) .

---

* قوله : (أجنبيّاً) المُرادُ بالأجنبيِّ هنا : الأجنبيُّ مِنَ الموصوف ، كما قاله المَكُوديُّ ، معَ أنَّهُ لا حاجةَ لذِكْره ؛ لأنَّ ما خَرَجَ به حينئذٍ مِنْ نحوِ (أبوه) في (ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ منه أبوهُ) . . يخرجُ بما بعدَهُ ؛ ولهٰذا لم يذكرْهُ المُرَاديُّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

* قوله : (باعتبارَينِ) ؛ أي : باعتبارِ محلَّينِ ؛ وهما عينُ زيدٍ ، والعَيْنُ الأُخرىٰ . انتهىٰ « فارضي »[٢] .

* قوله : (ما رأيتُ رجلاً . . .) إلىٰ آخره : (ما) : نافيةٌ ، و(رجلاً) : مفعولُ (رأيتُ) ، و(أَحْسَنَ) : صفتُهُ إن كانتْ بَصَريَّةً ، ومفعولٌ ثانٍ إن كانتْ عِلْميَّةً ، و(في عينه) : حالٌ مِنَ (الكُحْل) الواقعِ فاعلاً بـ (أَحْسَنَ) ،

---

* قوله : (الأجنبيُّ مِنَ الموصوف) ؛ أي : بأن لم يتَّصِلْ به ضميرُ الموصوف .

* قوله : (يخرجُ بما بعدَهُ) ؛ أي : لأنَّ المُفضَّلَ والمُفضَّلَ عليه فيه مختلفانِ ذاتاً لا اعتباراً ، لٰكنْ فيه : أنَّهُ لا يُعترَضُ بمُتأخِّرٍ علىٰ مُتقدِّم .

---

(١) الدرر السنية (٢/٧١٧) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٢١١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٤٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١١) .

ومثلُهُ : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « ما مِنْ أيَّامٍ أَحَبُّ إلى الله فيها الصومُ منهُ في عشرِ ....

و(منه) : مُتعلِّقٌ بـ (أَحْسَنَ) ، و(في عينِ زيدٍ) : حالٌ مِنَ الهاء في (منه) .

* قوله : (ما مِنْ أيَّامٍ أحبُّ...) إلىٰ آخره : (ما) نافيةٌ ، و(مِنْ) زائدةٌ ، و(أيَّام) : اسمُ (ما) علىٰ جَعْلِها حجازيَّةً ، و(أَحَبَّ) بالنصب : خبرُها ، وفي « حاشية شيخِنا السيِّد » : (« أيَّام » : مبتدأٌ ، و« أحبُّ » : خبرٌ ، و« فيها » : حالٌ مِنَ « الصوم » ، ومرفوعُ « أحبُّ » : نائبٌ عن الفاعل ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ « محبوب » ، كما في « الشُّذُور ») انتهىٰ[1] ، فيجوزُ في (أحب) النصبُ والرفعُ .

وعبارةُ « الشُّذُور » : (واعلَمْ : أنَّ مرفوعَ « أَحَبُّ » في الحديث نائبٌ عن الفاعل ؛ لأنَّهُ مبنيٌّ مِنْ فعل المفعول ، لا مِنْ فعل الفاعل) انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

وفي « حاشية شيخ الإسلام » : (أفعلُ التفضيلِ في الحديث مبنيٌّ إمَّا مِنْ فعلٍ مبنيٍّ للمفعول ، أو زائدٍ علىٰ ثلاثة ، وهو على الثاني شاذٌّ ، ....

---

* قوله : (أو زائدٍ علىٰ ثلاثة) يقتضِي : أنَّهُ إذا كان مِنَ الزائد لم يكن مِنَ المبنيِّ للمفعول ، وليس كذلك .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (١/ق٤٦٩) .

(٢) العبارة في « شرح شذور الذهب » (ص٤٢٥) ، والخَطْبُ يسير .

ذي الحِجَّة »[1] ، وقولُ الشاعرِ ـ أَنْشَدَهُ سيبويهِ[2] ـ : [من الطويل]

٢٨٥ـ مررتُ علىٰ وادِي السِّباعِ ولا أَرَىٰ كوادِي السِّباعِ حينَ يُظلِمُ وادِيَا
أَقَلَّ بِهِ رَكْبٌ أَتَوهُ تَئِيَّةً وأَخْوَفَ إِلَّا ما وَقَى اللهُ سارِيَا

وعلى الأوَّل جائزٌ ؛ إذ لا لَبْسَ فيه) انتهىٰ[3] .

❁ قوله : (ذي الحِجَّة) بكسر الحاء المُهمَلة ، ويجوزُ فتحُها ، وجمعُهُ : (ذوات [الحِجَّة]) ، كما في « المصباح »[4] .

❁ قوله : (مررتُ علىٰ وادِي السِّباعِ . . .) إلىٰ آخره : جملةُ (ولا أَرَىٰ) : حاليَّةٌ[5] ، و(وادِيَا) : مفعولُ (أَرَىٰ) ، و(حينَ) : منصوبٌ على

❁ قوله : (وعلى الأوَّل جائزٌ) ؛ أي : علىٰ قول بعضِهم بالجواز عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، والجمهورُ علىٰ خلافه ؛ فعلىٰ قولِهِم : فيه شذوذٌ علىٰ كلا الوجهَينِ .

---

(١) رواه الترمذي (٨٥٧) ، وابن ماجه (١٧٢٨) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وانظر « الكتاب » (٢/ ٣٢) ، و« الأصول في النحو » (١/ ١٣١) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٩٧) .

(٢) البيتان لسُحَيم بن وَثِيل الرِّياحي ، وهما من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٢ـ٣٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٦٦) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٤٦٣ـ ٤٦٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٤٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٥٩٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٤٣ـ١٥٤٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٣٢٧ـ٣٣١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٧١٧) .

(٤) المصباح المنير (١/ ١٦٧) ، وفي النسخ : (حجة) ، والمثبت من « المصباح » .

(٥) وفيه : أنَّ الجملة فعليّة فعلُها مضارع منفي ، وهي لا تقترن بالواو . انظر « أوضح المسالك » (٢/ ٣٥٤) .

الظرفيّة مضافٌ إلىٰ (يُظلِمُ) بضمِّ أوَّلِهِ ؛ مِنْ (أَظْلَمَ) ، و(**أَقَلَّ**) بالنصب : صفةُ (وادِيًا) ، و(رَكْبٌ) : مرفوعٌ به ، **وفيه الشاهدُ** : حيثُ رَفَعَ أفعلُ التفضيلِ الاسمَ الظاهرَ ، والتقديرُ : (ولا أَرَىٰ وادياً أَقَلَّ به رَكْبٌ أَتوهُ تَئِيَّةً منه بوادي السِّباع في كلِّ وقتٍ إلا وقتَ وقايةِ الله تعالىٰ سارِياً) .

و(أَتَوهُ) : صفةُ (رَكْبٌ) ، (وتَئِيَّةً) بمُثنَّاةٍ فوقيَّةٍ ، فهمزةٍ فياءٍ تحتيَّة ؛ أي : مُكْثاً وتلبُّثاً ـ بالنصب : صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : إتياناً تَئِيَّةً ، **وقيل** : حالٌ ؛ أي : أَتوهُ ماكثِينَ ومُتلبِّثِينَ ، و(**أَخْوَفَ**) : عطفٌ علىٰ (أَقَلَّ) ، أو علىٰ (تَئِيَّةً) إنْ أُعرِبتْ حالاً ، و(ما) : مصدريّةٌ ،

❀ **قوله** : (**في كلِّ وقتٍ إلا وقتَ وقايةِ الله . . .**) إلىٰ آخره : **ظاهِرُهُ** : أنَّ الاستثناءَ راجعٌ لـ (أقلَّ) ، **والظاهرُ** : أنَّهُ راجعٌ لـ (أَخْوَفَ) ، وهو منقطعٌ ، **والمعنىٰ** : ولا أَرَىٰ وادياً أَخْوَفَ مثلَ وادي السباعِ في وقتٍ مِنَ الأوقات ، لـٰكن في وقتِ حِفْظِ اللهِ تعالىٰ للساري ينجو[1] .

❀ **قوله** : (**بالنصب : صفةُ مصدرٍ . . .**) إلىٰ آخره : **الأظهرُ** : أنَّهُ منصوبٌ على التمييز لـ (أقل) ؛ أي : وادياً أقلَّ فيه مكثُ الراكبِ ؛ فهو مُحوَّلٌ عن الفاعل .

❀ **قوله** : (**عطفٌ علىٰ « أَقَلَّ »**) هو الظاهرُ .

---

(١) في (ك) : (لا يخاف) بدل (ينجو) .

فـ (ركبٌ) : مرفوعٌ بـ (أقلّ) ؛ فقولُ المُصنِّفِ : (ورفعُهُ الظاهرَ نَزْرٌ) . . إشارةٌ إلى الحالة الأُولىٰ ، وقولُهُ : (ومتىٰ عاقَبَ فعلاً) . . إشارةٌ إلى الحالة الثانية .

و(سارِياً) : مفعولُ (وَقَىٰ) ، وقيل : حالٌ مِنْ ضمير (أَخْوَفَ) .

❀ قوله : (مفعولُ « وَقَىٰ ») هو الظاهرُ .

وقوله : (وقيل : حالٌ مِنْ ضمير « أَخْوَفَ ») ؛ أي : علىٰ عَوْده لـ (رَكْبٌ) .

النّعت

(النعتُ)

❀ قوله : (النعتُ) قال ابنُ هشامٍ في « شرح اللُّمْحة » : (الصفةُ والنعتُ واحدٌ ، وقيل : النعتُ يكونُ بالحِلْية ؛ كـ« الطويل » و« القصير » ، والصفةُ

[النعتُ]

❀ قوله : (يكونُ بالحِلْية) ؛ أي : [الخِلْقةِ ؛ أي : الفِطْرةِ ؛ أي : ما فُطِرَ عليه الشيءُ من الأوصاف القائمةِ بالذات ؛ كالطُّول والقِصَر ، والسوادِ والبياض][1] ، وهـٰذا لا يكونُ إلا في الحادث ؛ ولذلك قال المُحشِّي : (فعلىٰ هـٰذا . . .) إلىٰ آخره .

وقد يُقالُ : إنَّ المُرادَ بالحِلْية : ما كان مِنْ صفات المعاني ؛ كالطُّول والقِصَرِ والقُدْرةِ والإرادة ، لا ما كان مِنْ صفات الأفعال ؛ أخذاً مِنْ قوله : (والصفةُ بالفعل) ؛ فعلىٰ هـٰذا : يُقالُ : (صفاتُ الله) و(أوصافه) و(نعوته) ، وإن لم يَجُزْ أن يُقالَ : (حِلْيته) ؛ لإيهامه ما لا يليقُ .

(١) جاء بدلَ ما بين المعقوفين في (ك) : (ما به التحلِّي والتزيُّنُ من الأوصاف القائمة بالذات) .

. . . .

بالفعل ؛ كـ « ضارب » و« خارج » ؛ فعلىٰ هـٰذا : يُقالُ للباريْ سبحانه وتعالىٰ : « موصوفٌ » ، ولا يُقالُ : « منعوتٌ » ، وعلى الأوَّل : يُقالُ : « موصوفٌ » و« منعوت » ، وقيل غيرُ ذلك)[1] .

* قوله : (يُقالُ للباريْ سبحانه وتعالىٰ : « موصوفٌ » ، ولا يُقالُ : « منعـوت ») ، لعـلَّ الأَوْلـىٰ : (يُقـالُ : « صفـات الله » ، ولا يُقـالُ : « نعوته ») ؛ وذلك لأنَّ أسماءَهُ تعالىٰ توقيفيَّةٌ ، فإنْ وَرَدَ (موصوفٌ) و(منعوتٌ) جاز وإن كان هناك إيهامٌ ، وإن لم يَرِدْ ذلك لم يَجُزْ أنْ يُقالَ ذلك وإن لم يكن هناك إيهامٌ ، إلا أنْ يُقالَ : كلامُهُ مبنيٌّ علىٰ جواز إطلاقِ ما دَلَّ علىٰ كمالٍ ولم يُوهِمْ وإن لم يَرِدْ[2] ، أو يُقالَ : إنَّ محلَّ الخلافِ في أسماء الذات وأسماءِ الصفات ، لا في المُشتقَّات ؛ كما هنا ، تأمَّلْ .

* قوله : (وقيل غيرُ ذلك) مِنْ جملة الغيرِ : القولُ بأنَّ النعتَ خاصٌّ بما يتغيَّر ؛ كـ (قائم) و(ضارب) ، والوصفَ والصفةَ لا يختصَّان به ، بل يشملانِ نحوَ (عالِمٍ) و(فاضِلٍ) ، وعلىٰ هـٰذا : يُقالُ : (صفات الله) و(أوصافه) ، ولا يُقالُ : (نعوته) .

والمُرادُ : أنَّهُ لا يُقالُ ذلك بالنسبة لصفاته التي لا تتغيَّرُ ؛ كالقُدْرة والإرادة والعِلْم ، لا بالنسبة لِمَا يتغيَّرُ ؛ كالخَلْق والرِّزق .

هـٰذا ؛ والذي في « القاموس » : أن النعتَ والوصفَ مصدرانِ بمعنىً

(١) شرح اللمحة البدرية (٢/ ٢٧٧) .

(٢) وهو مذهب الأستاذ القاضي أبي بكر الباقلاني . انظر « المقصد الأسنىٰ » (ص٣٤٣) .

والتعبيرُ بـ (النعت) للكُوفيِّينَ ، والبَصْريُّونَ يقولون : (صفةٌ) و(وصف) .

❁ قوله : (يَتْبَعُ في الإعرابِ الَأسْماءَ) جَرْيٌ على الغالب ، وإلا فهو يتبعُ غيرَ الأسماءِ أيضاً ، أو خصَّها بالذِّكْر ؛ لأنَّها هي التي يُتصوَّرُ فيها الجميعُ ، وقال بعضُهُم : (خصَّ الأسماءَ بالذِّكْر ؛ لكونها الأصلَ في ذلك) ، ويُمكِنُ علىٰ هٰذا أنْ يُرادَ : الأسماءُ اللُّغويَّةُ ؛ أي : الألفاظُ ، أو المُرادُ : الأسماءُ

واحد ، وأنَّ الصفةَ تُطلَقُ مصدراً بمعنى الوصف ، واسماً لِمَا قام بالذات ؛ كالعِلْم والسواد[1] ، وليس فيه إطلاقُ النعتِ والوصفِ على المعنى القائم بالذات .

❁ قوله : (وإلا فهو يتبعُ غيرَ الأسماءِ) ؛ أي : وإلا فالمذكورُ مِنَ التوابع ؛ أي : بعضُهُ يتبعُ . . . إلىٰ آخره .

❁ قوله : (يُتصوَّرُ فيها الجميعُ) ؛ أي : بخلاف غيرِ الأسماء ؛ فإنَّهُ لا يُنعَتُ ولا يُعطَفُ عليه عطفُ بيان .

❁ قوله : (لكونها الأصلَ) ؛ أي : الراجحَ في نَظَر الواضع ؛ لشرف الأسماءِ مثلاً ، لا الغالبَ ، وإلا كان عينَ الأوَّل ، وقولُهُ : (في ذلك) ؛ أي : فيما ذكر مِنَ التبعيَّة .

❁ قوله : (ويُمكِنُ علىٰ هٰذا) ؛ أي : علىٰ ما اتَّضَحَ ؛ مِنْ أنَّ التبعيَّةَ

---

(١) انظر « القاموس المحيط » (١/١٥٨ ، ٣/١٩٨) .

. . . . الأَوَّلْ   نعـتٌ وتـوكيـدٌ وعطـفٌ وبَـدَلْ

التابعُ : هو الاسمُ المُشارِكُ لِمَا قبلَهُ في إعرابه مطلقاً[1] .

مثلاً ، أفادَهُ الشَّنَوَانيُّ بخطِّهِ .

❁ قوله : (الأَوَّلْ) بيانٌ للواقع مع الإشارةِ إلىٰ وجوبِ تقديمِ المتبوعِ على التابع ، خلافاً لِمَنْ أجازَ تقديمَ النعتِ على المنعوت إذا كان لاثنَينِ أو أكثرَ ، وتَقَدَّمَ أحدِهِما أو أحدِها ؛ نحوُ : (قام زيدٌ العاقلانِ وعمرٌو) ، أو (العاقلونَ وعمرٌو وخالدٌ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (مطلقاً) ؛ أي : الحاصلِ والمُتجدِّد ، والمُراد بـ (الحاصل) : الموجودُ في ذلك التركيبِ ، وبـ (المُتجدِّد) : ما يَحصُلُ في بقيَّةِ التراكيب ،

المذكورةَ لا تختصُّ بالأسماء[3] .

❁ قوله : (بيانٌ للواقع) ؛ أي : لفهم الأَوَّليَّةِ مِنْ تعبيره بـ (يتبعُ) ؛ إذ

---

(١) المُرادُ بالإعراب : الإعرابُ وما يُشبِهُهُ مِنْ حركة عارضة ؛ ليدخلَ نحوُ : (يا زيدُ الفاضلُ) بالضمِّ ممَّا أُتبع فيه المنادىٰ علىٰ لفظه ؛ فإنَّهُ مُشارِكٌ في شبه الإعراب ، وكذا في نَفْس الإعراب ، لٰكنَّهُ محليٌّ في (زيد) ، ومُقدَّر في (الفاضل) ؛ لأنَّ ضمَّتَهُ لمُجرَّد إتباع لفظ (زيد) ، لا بناء ولا إعراب ، لعدم مُقتضِيهما ، فتدبَّرْ . « خضري » (٢/ ٥٩٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٢٠ـ ٧٢١) ، والمجيز : هو محمد بن مسعود الغزني صاحب كتاب « البديع » الذي أكثر أبو حيَّان النقل منه . انظر « بغية الوعاة » (١/ ٢٤٥) .

(٣) في (ك) : (أي : على الأول ، لا على الثاني ؛ لأنَّهُ حيث نُظِرَ للجميع لا يصح إرادة الأسماء اللغوية ؛ لاقتضاء الكلام حينئذ أنَّ الفعل يُنعت ويُعطف عليه عطفَ البيان ، وليس كذلك) بدل (أي : علىٰ ما اتضح . . .) إلىٰ آخره .

فيدخلُ في قولك : (الاسمُ المُشارِكُ لِمَا قبلَهُ في إعرابه) : سائرُ التوابعِ ، وخبرُ المبتدأ ؛ نحوُ : (زيدٌ قائمٌ) ، وحالُ المنصوبِ ؛ نحوُ : (ضربتُ زيداً مُجرَّداً) .

ويخرجُ بقولك : (مطلقاً) : الخبرُ ، وحالُ المنصوب ؛ فإنَّهُما لا يُشارِكانِ ما قبلَهُما في إعرابه مطلقاً ، بل في بعض أحوالِهِ ، بخلاف التابعِ ؛ فإنَّهُ يُشارِكُ ما قبلَهُ في سائر أحوالِهِ مِنَ الإعراب ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ، و(رأيتُ زيداً الكريمَ) ، و(جاء زيدٌ الكريمُ) .

وزاد ابنُ الناظمِ في التعريف : (غير خبر)[1] ؛ ليخرجَ (حامضٌ) ونحوُهُ مِنْ قولك : (هٰذا حُلْوٌ حامضٌ) ممَّا المُشارِكُ فيه للأوَّل خبرٌ غيرُ مُستقِلٍّ .

واعلَمْ : أنَّ العاملَ في التابع هو العاملُ في المتبوع ، إلا البدلَ ؛ فالعاملُ فيه مُقدَّرٌ عندَ الجمهور ، وقيل : لا استثناءَ ، واختاره الناظمُ في « شرح التسهيل »[2] .

❁ قوله : (ويخرجُ بقولك : « مطلقاً » : الخبرُ) ؛ أي : الخبرُ المُستقِلُّ .

❁ قوله : (وحالُ المنصوب) ؛ أي : ونحوُهُ ؛ كالمفعول الثاني .

حقُّ المتبوعِ التقدُّمُ على التابع .

---

(١) الذي زاده هو والده الناظم في « التسهيل » (ص١٦٣) ، ونصَّ على ذلك شيخ الإسلام في « الدرر السنية » (٢/ ٧٢٠) .

(٢) وقيل : العامل في الجميع مُقدَّر ، وقيل : العامل في النعت والبيانِ والتوكيدِ التبعيَّةُ ، وفائدة الخلاف : جوازُ الوقف على المتبوع على القول بتقدير العامل دون غيره . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٨٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٤١ـ١٤٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٥٩٩) .

والتابعُ علىٰ خمسة أنواعٍ : النعتِ ، والتوكيد ، وعطف البيان ، وعطف النَّسَق ، والبدل .

❋ قوله : (**والتابعُ علىٰ خمسة أنواعٍ**) **دليلُ الحصرِ فيها** استقرائيٌّ ، **وقد يُقالُ** : هو عقليٌّ ؛ **بأنْ يُقالَ** : التابعُ إنْ توسَّط بينه وبين متبوعه حرفُ عطفٍ . . **فهو عَطْفُ النَّسَق** ، وإلا : فإن رَفَعَ المَجازَ **فهو التوكيدُ** ، وإلا : فإنْ كان بنيَّةِ تَكْرارِ العامل **فهو البدلُ** ، وإلا : فإن وَضَّحَ متبوعَهُ معَ جمودِهِ **فهو عَطْفُ البيان** ، وإلا : **فهو النعتُ** .

ويُبدَأُ عندَ اجتماعِها : بالنعت ، ثمَّ بعَطْفِ البيان ، ثمَّ بالتوكيد ، ثمَّ بالبدل ، ثمَّ بالنَّسَق ، وأجاز بعضُهُم تقديمَ التوكيدِ على النعت . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وإنَّما قُدِّمَ النعتُ ؛ لأنَّهُ كجزء الكلمة ، **ووَلِيَهُ البيانُ** ؛ لأنَّهُ جارٍ مَجْراهُ في

❋ **قوله** : (**وإلا : فهو النعتُ**) هٰذا النفيُ صادقٌ **بصورٍ ثلاث** : ما لم يكنْ مُوضِّحاً لمتبوعه سواءٌ كان جامداً أو مُشتقاً ، وما كان مُوضِّحاً مُشتقاً .

وفي كونِ كلٍّ ذلك نعتاً إشكالٌ ؛ إذ الجامدُ غيرُ المُوضِّحِ إذا لم يكن مُؤوَّلاً بالمُشتقِّ . . لا يكونُ نعتاً ، مع أنَّ العقلَ يُجيزُ هٰذه الصورةَ ، فإن مُنِعتْ هٰذه الصورةُ بعدم وجودِها في كلام العرب . . كان الدليلُ حينئذٍ هو الاستقراءَ ، ولا يكونُ عقلياً ، إلا أنْ يثبتَ أنَّ مَنْعَ هٰذه الصورةِ عقليٌّ[2] ، **تأمَّلْ** .

❋ **قوله** : (**لأنَّهُ كجزء الكلمة**) ؛ أي : لأنَّ المنعوتَ والنعتَ كالكلمة

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٢١) .

(٢) في (ك) : (يدعى) بدل (يثبت) .

٥٠٧ـ فالنعتُ تابِعٌ مُتِمٌّ ما سَبَقْ بِوَسْمِهِ أو وَسْمِ ما بهِ ٱعْتَلَقْ

تتميم المعنىٰ ؛ وهو تكميلُ الذات ، وأُخِّرَ عنه التوكيدُ ؛ لأنَّهُ لتكميل نِسْبتِها ، وأُخِّرَ البدلُ ؛ لأنَّهُ في التقدير مِنْ جملةٍ أُخرىٰ ، وأُخِّرَ النَّسَقُ عن الجميع ؛ لأنَّهُ تابعٌ بواسطةٍ ؛ فتقولُ : (جاء أبو حفصٍ الكبيرُ عمرُ نَفْسُهُ ابنُ الخطَّابِ وعثمانُ) رضي الله تعالىٰ عنهما ، وقد نَظَمَ ذلك الفارضيُّ فقال[1] : [من الطويل]

إذا ٱجتمعَتْ فالنعتَ قَدِّمْ به ٱلتَحَقْ بيانٌ فتوكيدٌ وجا بَدَلٌ نَسَقْ

❀ قوله : (مُتِمٌّ ما سَبَقْ) ؛ أي : الذي سَبَقَ ؛ وهو المتبوعُ ؛ يعني : أنَّ أصلَ وضعِهِ ذلك ؛ فلا يُنافي أنَّهُ قد يكونُ وصفاً كاشِفاً .

❀ قوله : (بوَسْمِهِ) مُتعلِّقٌ بـ (مُتِمٌّ) ، وقولُهُ : (أو وَسْمِ) : معطوفٌ

الواحدةِ ؛ فكلٌّ منهما كالجزء من الكلمة .

❀ قوله : (وهو تكميلُ الذات) ؛ أي : بإيضاحها .

❀ قوله : (لأنَّهُ لتكميل نِسْبتِها) ؛ أي : النسبةِ إليها ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ؛ فـ (نَفْسُهُ) كمَّل نسبةَ المجيءِ إلىٰ ذات (زيد) ، ورَفَعَ احتمالَ نسبةِ المجيءِ إلى الخبر أو الرسول مثلاً .

❀ قوله : (لأنَّهُ في التقدير مِنْ جملةٍ أُخرىٰ) هٰذه العِلَّةُ مبنيَّةٌ على الراجح ، وانظرِ العِلَّةَ علىٰ مقابله ، ولعلَّها كونُهُ غيرَ مُكمِّلٍ مع أنَّهُ لا واسطةَ معه .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٧) .

عَرَّفَ النعتَ : بأنَّهُ التابعُ المُكمِّلُ متبوعَهُ ببيانِ صفةٍ مِنْ صفاته ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ كريمٍ) ، أو مِنْ صفاتِ ما تَعَلَّقَ به ؛ وهو سببيُّهُ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ كريمٍ أبوهُ) .

عليه ، و(ٱعْتَلَقْ) بمعنىٰ : تَعَلَّقَ به ، **والوَسْمُ هنا** : مصدرُ (وَسَمْتُهُ أَسِمُهُ وَسْماً) ؛ أي : جعلتُ عليه علامةً يُعرَفُ بها ، **والضميرُ في** (وَسْمه) و(به) : يعودُ إلىٰ (ما سَبَقْ) .

قال ابنُ قاسمٍ : (**الوَسْمُ** : هو المعنى القائمُ به[1] ، وهو لا يَصدُقُ على البدل ولا البيانِ ؛ لأنَّهُ لا يَدُلُّ واحدٌ منهما علىٰ معنىً قائمٍ بالمتبوع) انتهىٰ[2] .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (**بوَسْمِهِ**) : في النعت الحقيقيِّ ، **وقولَهُ** : (**أو وَسْمِ. . .**) إلىٰ آخره : في النعت السببيِّ .

❀ **قوله** : (**والوَسْمُ هنا** : **مصدرُ. . .**) إلىٰ آخره : **لعلَّ الأَوْلىٰ** : حذفُ (هنا) ، ويكونُ هـٰذا بياناً للمعنى الأصليِّ ، وكلامُ ابنِ قاسمٍ بيانٌ للمعنى المُرادِ هنا . انتهىٰ « شيخنا الباجوري » ، **اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ** : كلٌّ مِنَ الاحتمالَينِ مُرادٌ هنا ، **غايةُ الأمرِ** : المُرادُ بجَعْلِ العلامةِ الذي هو المعنى الأصليُّ للوَسْم. . الدَّلالةُ عليها ؛ إذ التابعُ لا يتأتَّىٰ منه الجَعْلُ الحقيقيُّ .

---

(١) أي : بالمتبوع .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٤٣) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٤٧) .

فقولُهُ : (**التابعُ**) يشملُ التوابعَ كلَّها ، وقولُهُ : (**المُكمِّل. . .**) إلىٰ آخره : **مُخرِجٌ لِمَا عدا النعتَ مِنَ التوابع .**

والنعتُ يكونُ :

ـ للتخصيص ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ) .

---

* **قوله : (مُخرِجٌ لِمَا عدا النعتَ مِنَ التوابع)** ؛ أي : لأنَّ كلّاً منها يَدُلُّ علىٰ معنىً ، لٰكن لا علىٰ معنىً في المتبوع[1] .

* **قوله : (للتخصيص)** أراد به : تقليلَ الاشتراكِ اللفظيِّ ، وإلا فهٰذا مِنْ قَبِيلِ الإيضاحِ ؛ فقد قال في « التصريح » : (**الإيضاحُ** : رَفْعُ الاحتمالِ في المعارف ، **والتخصيصُ** : تقليلُ الاشتراكِ في النَّكِرات)[2] .

---

* **قوله : (وإلا فهٰذا مِنْ قَبِيلِ الإيضاحِ)** ؛ أي : إن لم نقلْ : إنَّهُ أراد بالتخصيص ما ذكر . . لا يصحُّ كلامُهُ ؛ إذ المثالُ الذي ذَكَرَهُ ـ وهو : (مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ) ـ مِنْ قَبيلِ ما كان النعتُ فيه للإيضاح لا للتخصيص ، **وهٰذا** مبنيٌّ علىٰ ما في غالب النسخ ؛ مِنْ قوله : (والنعتُ يكونُ : للتخصيص ؛ نحوُ : « مررتُ بزيدٍ الخيَّاطِ » ، وللمدح . . .) إلىٰ آخره[3] ، أمَّا علىٰ ما في بعض النسخ ؛ مِنْ قوله : (والنعتُ يكونُ : للتخصيص ؛ نحوُ : « جاءني رجلٌ تاجرٌ » ، وللتوضيح ؛ نحوُ : « مررتُ بزيدٍ الخيَّاط ») . . **فلا إشكالَ أصلاً** .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٥٩٩) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٠٨) .

(٣) وجاء كذلك في جميع نسخ الشارح المعتمدة .

ـ وللمدح ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ ﴾ [الفاتحة : ١] .

ـ وللذمِّ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الفاسقِ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱسْتَعِذْ بِٱللَّهِ مِنَ ٱلشَّيْطَٰنِ ٱلرَّجِيمِ ﴾ [النحل : ٩٨] .

ـ وللترحُّم ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ المِسْكينِ) .

ـ وللتأكيد ؛ نحوُ : (أمسِ الدابرُ لا يعودُ) ، وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [الحاقة : ١٣] .

---

* قوله : (أمسِ الدابرُ لا يعودُ) أمسِ : مبتدأٌ مبنيٌّ على الكسر ، و(الدابرُ) : بمعنى الماضي ؛ نعتُهُ مُؤكِّدٌ له ؛ لأنَّ (الأمس) اسمٌ لليوم الذي قبلَ يومِكَ ، وجملةُ (لا يعودُ) : خبرٌ .

* قوله : (﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ . . . ﴾) إلىٰ آخره : اعترِضَ جَعْلُهُ مِنَ التأكيد بما تقدَّم ؛ مِنْ أنَّ بناءَ المصدرِ إذا كان بالتاءِ ؛ كـ (رَحْمة) و(بَغْتة) وأُرِيدَ منه المَرَّةُ . . قيل : (رحمة واحدة) . . . إلىٰ آخره[١] ؛ فلا يُفِيدُ التأكيدَ .

---

* قوله : (اعترِضَ جَعْلُهُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المصدرَ ليس مبنيّاً على التاء ؛ وهو النفخُ ، وحينئذٍ : فتكونُ التاءُ مُفِيدةً للوَحْدة ، والوصفُ بـ (واحدة) للتأكيد .

---

(١) انظر (٤/١٠٥) .

٥٠٨ـ ولْيُعْطَ في التعريفِ والتنكيرِ ما لِمَا تلا كـ (آمْرُرْ بقومٍ كُرَمَا)

النعتُ يجبُ فيه أنْ يتبعَ ما قبلَهُ في إعرابه وتعريفِهِ أو تنكيرِهِ ؛ نحوُ : (مررتُ بقومٍ كُرَماءَ) ، و(مررتُ بزيدٍ الكريمِ) ؛ فلا تُنعَتُ المعرفةُ بالنكرة ؛ فلا تقولُ : (مررتُ بزيدٍ كريمٍ) ، ولا تُنعَتُ النكرةُ بالمعرفة ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ الكريمِ) .

قلتُ : قد يُدفَعُ هـٰذا : بأنَّ ما ذُكِرَ لا يُنافي التوكيدَ بمعنى التقويةِ .

❀ قوله : (في التعريفِ والتنكيرِ) لعلَّ (في) بمعنىٰ (مِنِ) البيانيَّةِ مُقدَّمةً على المُبيَّن ؛ وهو (ما) ، وكأنَّهُ قالَ : (وليُعطَ ما ثَبَتَ للذي تلاهُ ؛ وهو التعريفُ والتنكير) ، والواو : بمعنىٰ (أو) ؛ لأنَّ الثابتَ للمَتْلُوِّ أحدُهُما ، وقولُهُ : (تلا) : صِلَةٌ جَرَتْ علىٰ غيرِ مَنْ هي له ، فلم يَبرُزِ الضميرُ ؛ جَرْياً على المذهب الكُوفيِّ ، أو نَظَراً لِمَا تقدَّم عن بعضهم . انتهىٰ « حَفْني »[(١)] .

❀ قوله : (لا يُنافي التوكيدَ بمعنى التقويةِ) ؛ لأنَّ في وصف الشيءِ تقويةً له ، وتثبيتاً في ذِهْنِ السامع وإن لم يكن معناه مُستفاداً مِنَ الموصوف ، وفي هـٰذا الجواب نَظَرٌ ؛ إذ كلُّ نعتٍ كذلك ، فلا يصحُّ جَعْلُ ما ذُكِرَ قسماً مُستقِلّاً ، وقد علمتَ أنَّهُ لا حاجةَ للجواب ؛ لعدم توجُّهِ الاعتراض .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٨٣) .

٥٠٩ـ وهْوَ لَدَى التوحيدِ والتذكيرِ أوْ   سِوَاهُما كالفعلِ فاقْفُ ما قَفَوْا

تقدَّم أنَّ النعتَ لا بدَّ مِنْ مُطابقته للمنعوت في الإعراب والتعريف أو التنكير[1] ، وأمَّا مُطابقتُهُ للمنعوت في التوحيد وغيرِهِ ـ وهو التثنيةُ والجمعُ ـ والتذكيرِ وغيرِهِ ـ وهو التأنيثُ ـ . . فحُكْمُهُ فيها حُكْمُ الفعل .

فإنْ رَفَعَ ضميراً مُستتِراً : طابق المنعوتَ مطلقاً ؛ نحوُ : (زيدٌ رجلٌ حَسَنٌ) ، و(الزيدانِ رجلانِ حَسَنانِ) ، و(الزيدونَ رجالٌ حَسَنُونَ) ، و(هندُ امرأةٌ حَسَنةٌ) ، و(الهندانِ امرأتانِ حَسَنَتانِ) ، و(الهنداتُ نساءٌ حَسَناتٌ) ؛ فيُطابِقُ في التذكير والتأنيثِ ، والإفرادِ والتثنية والجمع ، كما يُطابِقُ الفعلُ لو قلتَ[2] : (رجلٌ حَسُنَ) ، و(رجلانِ حَسُنا) ، و(رجالٌ حَسُنُوا) ، و(امرأةٌ حَسُنَتْ) ، و(امرأتانِ حَسُنَتا) ، و(نساءٌ حَسُنَّ) .

---

* قوله : (وهْوَ لَدَىٰ . . .) إلىٰ آخره : (هو) : بمعنى النعتِ مطلقاً مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كالفعل) ، و(لَدَىٰ) : بمعنىٰ (عند) ؛ أي : عندَ مُلاحظةِ ما ذُكِرَ .

* قوله : (أو سِوَاهُما) ؛ أي : وهو التثنيةُ ، والجمعُ ، والتأنيث .

* قوله : (فاقْفُ ما قَفَوْا) ؛ أي : اتَّبِعِ الذي تَبِعُوهُ .

---

* قوله : (مطلقاً) ؛ أي : سواءٌ كان حقيقيّاً أو سببيّاً ، وهٰذا أظهرُ مِنْ

---

(١) انظر (٤/ ٢٦٤) .

(٢) في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (كما يطابق الفعل لو جئت مكان النعت بفعل فقلت) ، والأنسب ما أثبت .

وإنْ رفعَ ـ أي : النعتُ ـ اسماً ظاهراً : كان بالنِّسْبة إلى التذكير والتأنيث علىٰ حَسْبِ ذلك الظاهر .

وأمَّا في التثنيةِ والجمع : فيكونُ مفرداً ، فيَجْري مَجْرى الفعلِ إذا رَفَعَ ظاهراً[1] ؛ فتقولُ : (مررتُ برجلٍ حَسَنةٍ أمُّهُ) ، كما تقولُ : (حَسُنَتْ أمُّهُ) ، و(بامرأتَينِ حَسَنٍ أبَوَاهُما) ، و(برجالٍ حَسَنٍ آباؤُهُم) ، كما تقولُ : (حَسُنَ أبَوَاهُما) ، و(حَسُنَ آباؤُهُم) .

فالحاصلُ : أنَّ النعتَ إذا رَفَعَ ضميراً : طابقَ المنعوتَ في أربعةٍ مِنْ عشرة[2] ؛ واحدٌ مِنْ ألقاب الإعراب ـ وهي : الرفعُ والنصبُ والجرُّ ـ وواحدٌ مِنَ التعريف

قول بعضِهِم : (أي : لا بقيدِ كونِهِ تابعاً لمعرفة أو نكرة) .

---

(١) أي : في وجوب تأنيثِهِ بالتاء لتأنيث مرفوعه ، وتجريدِهِ مِنْ علامة التثنية والجمع على اللغة الفُصْحىٰ ، سواءٌ كان منعوتُهُ مفرداً مؤنثاً أم لا . نعم ؛ يجوز علىٰ هـٰذه اللغة تكسيرُ الوصفِ إذا كان مرفوعُهُ جمعاً ؛ كـ(مررتُ برجلٍ كرامٍ آباؤُهُ) ، بل هو الأفصح ؛ لأنَّهُ يخرجُ عن موازنة الفعل بالتكسير ، فلم يَجْرِ مَجْراه ، ومُقتضىٰ كونِهِ كالفعل : جوازُ تثنيتِهِ وجمعِهِ تصحيحاً علىٰ لغة (أَكَلُوني البراغيثُ) كالفعل ؛ فيُقالُ : (مررتُ برجلٍ كريمَينِ أبواهُ) ، و(حَسَنِينَ غِلْمانُهُ) ، وهو كذلك ، ومُقتضاه أيضاً : جوازُ : (مررتُ برجلٍ قائمِ اليومَ أمُّهُ) بلا تأنيث ؛ للفصل ، و(بامرأةٍ حَسَنٍ نَغْمَتُها) ؛ لمجازيَّة التأنيث ، وبه صرَّح بعضُهُم . « ابن قاسم » . « خضري » (٢/ ٦٠٠ـ٦٠١) .

(٢) أي : ما لم يمنع مانعٌ ؛ ككون الوصفِ يستوي فيه المفردُ وغيرُهُ ؛ كـ(صَبُور) و(جَرِيح) ، وكونِهِ أفعلَ تفضيلٍ مُجرَّداً أو مضافاً لنكرة ؛ فإنَّهُ يلزمُ التذكيرَ والإفراد . « خضري » (٢/ ٦٠١) .

والتنكير ، وواحدٌ مِنَ التذكير والتأنيث ، وواحدٌ مِنَ الإفراد والتثنيةِ والجمع .

وإذا رَفَعَ ظاهراً : طابقَهُ في اثنَينِ مِنْ خمسةٍ ؛ واحدٌ مِنْ ألقاب الإعراب ، وواحدٌ مِنَ التعريف والتنكير ، وأمَّا الخمسةُ الباقية ـ وهي التذكيرُ والتأنيث ، والإفرادُ والتثنية والجمع ـ . فحُكْمُهُ فيها حُكْمُ الفعلِ إذا رَفَعَ ظاهراً ؛ فإنْ أُسنِدَ إلىٰ مُؤنَّثٍ : أُنِّثَ وإنْ كان المنعوتُ مُذكَّراً ، وإنْ أُسنِدَ إلىٰ مُذكَّرٍ : ذُكِّرَ وإنْ كان المنعوتُ مُؤنَّثاً ، وإنْ أُسنِدَ إلىٰ مفردٍ أو مُثنّىً أو مجموعٍ : أُفرِدَ وإن كان المنعوتُ بخلاف ذلك .

٥١٠ـ وانْعَتْ بمُشتقٍّ كـ (صَعْبٍ) و(ذَرِبْ) وشِبْهِـهِ كـ (ذا) و(ذي) والمُنتسِـبْ

---

* قوله : (و« ذَرِبْ ») بالذال المُعجَمة : مِنَ الذَّرَبِ ؛ وهي حِدَّةُ اللِّسانِ مطلقاً ، وقيل : حِدَّتُهُ في الشَّرِّ . انتهىٰ « فارِضي »(١) .

وقال شيخُ الإسلام : (« الذَّرِبُ » بالمُعجَمة : الحادُّ مِنْ كلِّ شيءٍ ، أو بالمُهمَلة ؛ وهو الخبيرُ بالأشياء المُجرِّبُ لها)(٢) .

---

* قوله : (الحادُّ مِنْ كلِّ شيءٍ) سواءٌ كان لساناً أو غيرَهُ ، في الشرِّ أو غيرِهِ ؛ فهـٰذا أعمُّ مِنَ القولَينِ قبلُ .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٢٤) ، وجاء بالمهملة في (و) .

لا يُنعَتُ إلا بمُشتقٍّ لفظاً أو تأويلاً[1] .

والمُرادُ بالمُشتقِّ هنا : ما أُخِذَ مِنَ المصدر للدَّلالة علىٰ معنىً وصاحبِهِ ؛ كاسم الفاعلِ ، واسمِ المفعول ، والصفةِ المُشبَّهةِ باسم الفاعل ، وأَفعَلِ التفضيل .

---

* **قوله : (والمُرادُ بالمُشتقِّ هنا. . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : في هـٰذا الباب عندَ النُّحاةِ ، ومُرادُهُ بذلك : ردُّ اعتراضِ ابنِ الناظمِ علىٰ والده ؛ بأنَّ المُشتقَّ ما أُخِذَ مِنْ لفظِ المصدرِ للدَّلالة علىٰ معنىً منسوبٍ ، وذلك شاملٌ لأسماء الزمانِ والمكانِ والآلة ، مع أنَّهُ لا يُنعَتُ بشيءٍ منها[2] .

وحاصلُ الجوابِ : أنَّ مُرادَهُ المُشتقُّ عندَ النُّحاة ؛ وهو الصفات

---

* **قوله : (للدَّلالة علىٰ معنىً منسوبٍ) ؛** أي : للدَّلالة علىٰ معنىً ، وذاتٍ منسوبٍ ذلك المعنىٰ إليها .

* **قوله : (أنَّ مُرادَهُ المُشتقُّ عندَ النُّحاة)** وهو الذي عرَّفه الشارحُ ؛ فلا يشملُ أسماءَ الزمانِ والمكانِ والآلة ؛ لأنَّها ليستْ دالَّةً علىٰ معنىً وصاحبِهِ ؛ إذ الزمانُ والمكانُ والآلة ليستْ هي الصاحبَ ، بل الصاحبُ هو الشخصُ

---

(1) أي : عند الأكثرينَ ، وذَهَبَ جمعٌ مُحقِّقونَ كابن الحاجب : إلىٰ أنَّهُ لا يُشترط في النعت كونُهُ مُشتقّاً ، بل الضابطُ : دَلالتُهُ علىٰ معنىً في متبوعه ؛ كـ (الرجل) الدالِّ على الرُّجُوليَّة . « دَمَامِيني » ، وعلىٰ هـٰذا : فيجوزُ في اسم الجنس المُحلَّىٰ بـ (أل) بعدَ اسمِ الإشارة. . كونُهُ نعتاً ، ككونه بدلاً أو بياناً ؛ نحوُ : (هـٰذا الرجلُ قائمٌ) ، أمَّا على الأوَّل : فلا يجوزُ كونُهُ نعتاً إلا المشتق ؛ كـ (هـٰذا القائمُ رجلٌ) . « خضري » (٦٠١/٢) .

(2) شرح ابن الناظم على الألفية (ص٣٥٢) .

والمُؤَوَّلُ بالمُشتقِّ : كاسم الإشارةِ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ هٰذا) ؛ أي : المُشارِ إليه ، وكذا : (ذو) بمعنىٰ (صاحبٍ) ، والموصولةُ ؛ نحوُ :

الأربعُ : اسمُ الفاعل ، واسمُ المفعول ، والصفةُ المُشبَّهةُ ، واسمُ التفضيل ، وما ذَكَرَهُ[1] تعريفٌ للمُشتقِّ في اصطلاح الصَّرْفيِّينَ ، وبهٰذا عُلِمَ : أنَّ الكافَ في قوله : (كاسم الفاعل) استقصائيَّةٌ .

❀ **قوله : (كاسم الإشارةِ)** ؛ أي : غيرِ المكانيَّةِ ، أمَّا هي ؛ كـ (مررتُ برجلٍ هنا) ، أو (هناك) ، أو (ثَمَّ) . . فمُتعلِّقةٌ بمحذوفٍ صفة لـ (رجلٍ) ؛ فهي ظروفٌ وليستْ صفاتٍ ، بل الصفاتُ مُتعلَّقاتُها .

❀ **قوله : (والموصولةُ)** ظاهرُهُ : شُمُولُ كلامِ الناظم لها ، وهو ظاهرٌ علىٰ لغةِ مَنْ أَعْرَبَها ، أمَّا علىٰ لغة البناءِ : فلا يشملُها قولُهُ : (وذي) .

القائمُ به المعنىٰ ؛ كالشخص الذاهبِ والفاتحِ في (مَذْهَبٍ) و(مِفْتاح) .

❀ **قوله : (استقصائيَّةٌ)** ؛ أي : لأنَّ أمثلةَ المبالغةِ داخلةٌ في اسم الفاعل .

❀ **قوله : (بل الصفاتُ مُتعلَّقاتُها)** ؛ أي : وهي ـ إنْ قُدِّرتْ أسماءً ـ صفاتٌ مُشتقَّةٌ حقيقةً لا تأويلاً .

❀ **قوله : (شُمُولُ كلامِ الناظم)** ؛ أي : قولِهِ : (وذي) ؛ أخذاً مِنْ آخِرِ كلامِهِ ، وإلا فلا شبهةَ في شمولِ كلامِ الناظمِ لها ؛ حيثُ عبَّر بالكاف .

❀ **قوله : (أمَّا علىٰ لغة البناءِ : فلا يشملُها . . .)** إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها بالواو لزوماً علىٰ هٰذه اللغة .

---

(١) أي : ابن الناظم .

(مررتُ برجلٍ ذي مالٍ) ؛ أي : صاحبِ مال ، و(بزيدٍ ذو قامَ) ؛ أي : القائمِ ، والمُنتسِبُ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ قُرَشيٍّ) ؛ أي : مُنتسِبٍ إلىٰ قُرَيش .

٥١١ـ ونَعَتُوا بجملةٍ مُنكَّرَا فأُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ خَبَرَا

* قوله : (ونَعَتُوا بجملةٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : **بشروطٍ ثلاثةٍ** :

شرطٌ في المنعوت ؛ وهو أنْ يكونَ نكرةً ، وإليه الإشارةُ بقوله : (مُنكَّرا) .

وشرطانِ في الجملة ؛ **أحدُهُما** : أنْ تكونَ مُشتمِلةً علىٰ ضميرٍ يَرْبُطُها بالموصوف لفظاً أو تقديراً ، وإليه الإشارةُ بقوله : (فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ . . .) إلىٰ آخره ، **وثانيهما** : أنْ تكونَ خبريَّةً ؛ أي : مُحتمِلةً للصدق والكذب ، وإليه الإشارةُ بقوله : (وامْنَعْ هنا . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (**فأُعْطِيَتْ**) **نائبُ الفاعل** : ضميرٌ يعودُ إلىٰ قوله : (جملةٍ) ، وهو مفعولُ (أُعطِيَ) الأوَّلُ ، و(ما) : المفعولُ الثاني ، و(**أُعْطِيَتْهُ**) : صِلَةُ الموصول ، **والعائدُ** : الهاءُ المنصوبةُ المحلِّ علىٰ أنَّها المفعولُ الثاني ، **والمفعولُ الأوَّلُ** : نائبُ الفاعلِ المُستتِرُ في (أُعْطِيَت) العائدُ على الجملة ، و(**خَبَرَا**) : حالٌ مِنَ الضميرِ المُستتِرِ في (أُعْطِيَتْهُ) .

والمُرادُ : أنَّها أُعْطِيَتْ ما أُعْطِيَتْهُ في الجملة ، أو مِنْ مُطلَقِ الرَّبْطِ ؛ فلا

تقعُ الجملةُ نعتاً ، كما تقعُ خبراً وحالاً ، وهي مُؤوَّلةٌ بالنكرة ؛ ولذلك لا يُنعَتُ بها إلا النكرةُ ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ قام أبوهُ) ، أو : (أبوهُ قائمٌ) ، ولا تُنعَتُ بها المعرفةُ ؛ فلا تقولُ : (مررتُ بزيدٍ قام أبوهُ) ، أو (أبوهُ قائمٌ) .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ يجوزُ نعتُ المُعرَّفِ بالألف واللام الجنسيَّةِ

يَرِدُ : أنَّ الرابطَ هو الضميرُ خاصَّةً ، بخلاف الخبرِ ؛ فإنَّ الرابطَ يكونُ اسمَ إشارة وغيرَهُ كما تقدَّم[1] ؛ وذلك لأنَّ المبتدأ طالبٌ للخبر طَلَباً قويّاً ، فاكتُفِيَ فيه بأدنىٰ رابطٍ ، بخلاف الصفةِ ؛ فإنَّها ليستْ مطلوبةً طَلَباً جازماً .

❁ **قوله** : (**يجوزُ نعتُ المُعرَّفِ بالألف واللام الجنسيّةِ**) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ في المعنىٰ[2] .

❁ **قوله** : (**لأنَّ المبتدأ طالبٌ للخبر طَلَباً قويّاً. . .**) إلىٰ آخره ؛ إذ لا يستغني المبتدأُ عن خبرٍ أو ما يَسُدُّ مَسَدَّهُ ، بخلاف النكرةِ ؛ فإنَّها كثيراً ما تستغني ؛ نحوُ : (جاءني رجلٌ) ، وأمَّا قولُهُم : احتياجُ النكرةِ للصفة أشدُّ مِنِ احتياجها للخبر . . فهو مُسلَّمٌ في النكرة التي لم تتحقَّقِ ابتدائيَّتُها بالفعل ؛ لعدم وجودِ مُسوِّغ ، وشِدَّةُ احتياجِ المبتدأ إلى الخبر اقتضتْ مَزيدَ الاعتناءِ بالرابط المُصحِّحِ للإخبار ؛ فلا يُقالُ : حذفُ الرابطِ هنا كثيرٌ وفي الخبر قليلٌ ،

---

(١) انظر (٢/ ٢٣٢ـ٢٣٥) .

(٢) اللام الجنسية : هي لامُ الحقيقة في ضمن فردٍ مبهم ؛ ولذا كان مدخولُها في معنى النكرة ، ويُسمِّيها البيانيُّونَ لامَ العهد الذِّهْني ؛ لعهد الحقيقة في الذهن . « خضري » (٢/ ٦٠٢) .

بالجملة[1] ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يسٓ : ٣٧] ، وقولَ الشاعر[2] : [من الكامل]

٢٨٦ـ ولقدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ يَسُبُّني فمَضَيتُ ثُمَّتَ قلتُ لا يَعْنِيني

---

* قوله : (﴿ وَءَايَةٌ لَّهُمُ ٱلَّيْلُ ﴾) ؛ أي : حقيقةُ الليلِ في ضِمْنِ فردٍ مُبهَمٍ مِنْ أفراد الليالي ؛ فسَقَطَ ما ببعض الحواشي ، تدبَّر . انتهىٰ « حَفْني »[3] .

* قوله : (ولقدْ أَمُرُّ على اللَّئيمِ . . .) إلىٰ آخره : (اللَّئيم) : الدَّنيءُ الأصلِ الشَّحيحُ النَّسَبِ ، و(لا يَعْنِيني) ؛ أي : لا يَقصِدُني ؛ مِنْ (عَنَىٰ

وكان مُقتضى الفرق الذي ذَكَرَهُ المُحشِّي العكسَ .

* قوله : (فسَقَطَ ما ببعض الحواشي) كأنَّهُ مَنَعَ جَعْلَ (أل) جنسيَّةً ؛ لأنَّ الحقيقةَ لا يُعقَلُ السَّلْخُ منها .

* قوله : (أي : لا يَقصِدُني) ؛ أي : أو لا تتعلَّقُ عِنايتي وهِمَّتي بسبِّهِ ؛ لمَزيدِ خِسَّته ، وأيّاً ما كان فالقصدُ منه تسليةُ نَفْسِهِ عن سبِّهِ ، لا سيَّما على

---

(١) وممَّنْ نصَّ علىٰ جواز ذلك : الزَّمَخْشَريُّ في « الكشاف » (٤/ ٥٣٠) .

(٢) البيت لرجل من بني سلول ، وبعده :

غَضْبانَ مُمتلِئاً عليَّ إهابُهُ إنِّي وربِّكَ سُخْطُهُ يُرضِيني

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٢٤) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٠٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٥١) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٤٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٠٦) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٢٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٥٢ـ١٥٥٣) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٣٥٧ـ٣٥٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٨٧ـ٢٨٩) .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (١/ق٨٣) .

فـ (نَسلَخُ) : صفةٌ لـ (الليل) ، و(يَسُبُّني) : صفةٌ لـ (اللَّئيم) ، ولا يتعيَّنُ ذلك ؛ لجواز كونِ (نَسلَخُ) و(يَسُبُّني) حالَينِ .

عَنْياً) : إذا قَصَدَ ، ويُرْوىٰ بدلَ (فمَضَيتُ) : (فأَعِفُّ) بكسر العين ؛ مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ) ؛ أي : أَكُفُّ .

❋ قوله : (ولا يتعيَّنُ ذلكَ ؛ لجواز . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ الحالُ : بأنَّهُ ليس المعنىٰ أنَّهُ يَمُرُّ عليه حالَ السَّبِّ ، بل المُرادُ : أنَّ ذلك دأبُهُ وعادتُهُ ، والمُفيدُ لذلك جَعْلُها نعتاً .

وأُجِيبَ : بأنَّها حالٌ لازمة ، كذا قيل .

المعنى الأوَّل ؛ لِمَا فيه مِنْ تكذيب نَفْسِهِ في سابقِ قولِهِ : (يَسُبُّني) .

❋ قوله : (والمُفِيدُ لذلك جَعْلُها نعتاً) ؛ أي : مع ما تَدُلُّ عليه الجملةُ المضارعيَّةُ بواسطة المَقَام مِنَ التجدُّدِ الاستمراريِّ ؛ أي : بحيثُ لا يخلو عن السبِّ طَرْفةَ عينٍ مبالغةً .

وأمَّا جَعْلُها حالاً لكون الأصلِ في الحال الانتقالَ . . فلا يُفِيدُ ذلك ، بل المُتبادرُ عدمُهُ ؛ [وذلك لأنَّ غايةَ ما تُفِيدُهُ الحاليَّةُ أنَّ المرورَ مُقيَّدٌ بحالة السبِّ ، وأمَّا كونُ السبِّ موجوداً في غير حالة المرورِ أيضاً فيكونُ دائماً أو لا . . فشيءٌ آخَرُ ، بل المُتبادرُ أنَّهُ غيرُ موجودٍ في غير تلك الحالة ؛ لأنَّ الغالبَ في الحال الانتقالُ][1] .

وقولُهُ : (وأُجِيبَ : بأنَّها حالٌ لازمة) ؛ أي : والمَقَامُ دالٌّ علىٰ إرادة

---

(١) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

. . . .

قلتُ : الحاليَّةُ أَظْهَرُ مَأْخَذاً مِنَ البيت ؛ إذ قولُهُ : (فمَضَيتُ) ، وقولُهُ : (فأَعِفُ . . .) إلىٰ آخره . . لا يقولُهُ عادةً إلا مَنْ يسمعُ السَّبَّ لا مَنْ يبلغُهُ ، وإلا لَقال : (فأَعْرَضْتُ) ، أو (عَفَوتُ) ، أو نحوَ ذلك ، فتدبَّرْ[1] .

اللزوم ؛ علىٰ أنَّهُ قد يَمنَعُ كونُ المَقَامِ يَقتضِي المبالغةَ بأنَّهُ لا ينفكُّ عن السَّبِّ طَرْفةَ عين ، فالاستمرارُ الذي تُفيدُهُ الجملةُ بواسطة المَقَام علىٰ حسب العادة ، فالسبُّ مُنفكٌّ عنه في بعض الأوقات ، فما يُستفادُ علىٰ جَعْلِ الجملةِ نعتاً يُستفادُ علىٰ جَعْلِها حالاً بدون اعتبارِ كونِها حالاً لازمةً ، وتزيدُ الحاليةُ بتقييد العاملِ صريحاً وإن كان ذلك التقييدُ يُفهَمُ مِنْ قوله : (فمضَيتُ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ لا يقولُ ذلك عادةً إلا مَنْ يمرُّ حالةَ السبِّ .

وبهٰذا كلِّهِ تعلمُ ما في قول المُحشِّي بعدُ : (لا مَنْ يَبْلغُهُ) المُقتضِي أنَّهُ على الوصفيَّة لا يكونُ المرورُ حالةَ السبِّ أصلاً ، فتدبَّرْ[2] .

---

(١) العبارة في « حاشية الخضري » (٢/ ٦٠٢ـ ٦٠٣) : (قوله : « حالَين ») ؛ أي : نظراً لصورة التعريف ، لا يُقال : الحاليَّةُ تفيدُ تقييدَ السَّبِّ بحال المرور ، مع أنَّ المُرادَ أنَّهُ دأبُهُ وعادتُهُ أبداً وإنْ لم يمرَّ عليه ؛ لأنَّهُ لا مانع مِنْ إرادة التقييد ، بل قولُهُ : « فمضَيتُ . . . » إلىٰ آخره يدلُّ علىٰ أنَّهُ مرَّ عليه حالَ السبِّ وتغافل عنه ، ولَئن سُلِّمَ فجَعْلُ الحالِ لازمةً مفيدٌ لذلك) .

(٢) زاد في (ك) : (قوله : « لا مَنْ يبلغُهُ » ولو كان دائماً لبلغه ولم يقل ما ذُكر ، بل كان يقولُ : « فأعرضتُ ») ، وجاءت القولة السابقة فيها مختصرةً جداً .

وأشار بقوله : (فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ خَبَرَا) : إلىٰ أَنَّهُ لا بدَّ للجملة الواقعةِ صفةً مِنْ ضميرٍ يَربِطُها بالموصوف[1] ، وقد يُحذَفُ للدَّلالة عليه ؛ كقوله[2] : [من الوافر]

٢٨٧ـ وما أَدْرِي أَغَيَّرَهُم تَنَاءٍ ... وطُولُ العهدِ أم مالٌ أصابُوا

❀ قوله : (وما أَدْرِي . . .) إلىٰ آخره : قبلَهُ :

كتبتُ إليهِمُ كُتُباً مِراراً ... فلم يَرجِعْ إليَّ لها جوابُ[3]

---

(١) أي : فهي كالخبر في أصل الرَّبْط وإن لم يتعيَّنْ فيه الضميرُ حينئذٍ كما مرَّ ؛ لأنَّ طلبَ المبتدأ له أقوىٰ مِنْ طلب المنعوت للنعت ، فاكتُفي فيه بأَدْنىٰ رَبْطٍ ، بخلاف النعت ، ولم يقل : (ما أُعطِيَتْهُ حالاً) ؛ للإشارة إلىٰ أنَّ جملةَ النعتِ أشبهُ بالخبر مِنَ الحال ؛ ولذا لا تُربَطُ بالواو ، خلافاً للزَّمَخْشَرِيِّ . « خضري » (٢/ ٦٠٣) .

(٢) نسبه سيبويه وغيره إلى الحارث بن كَلَدَةَ الثقفي ، والعينيُّ إلىٰ جرير ، ولم أجده في « ديوانه » ، وهو ضمنَ مقطوعةٍ متضمِّنةٍ ألطفَ عتاب وأحسنه ، قالها وقد خرج إلى الشام ، فكتب إلىٰ بني عمِّه فلم يُجيبُوهُ ، والمقطوعةُ هي :

أَلَا أَبْلِغْ مُعاتَبَتِي وقَوْلي ... بني عمِّي فقد حَسُنَ العتابُ
وسَلْ هل كانَ لي ذنبٌ إليهِم ... هُمُ منهُ فأُعْتِبُهُم غِضابُ
كتبتُ إليهِمُ كُتُباً مِراراً ... فلم يرجِعْ إليَّ لهم جوابُ
فما أَدْري . . . .
فمَنْ يكُ لا يدومُ لهُ وفاءٌ ... وفيهِ حينَ يغتربُ انقلابُ
فعَهْدي دائمٌ لهُمُ ووُدِّي ... علىٰ حالٍ إذا شَهِدُوا وغابُوا

والبيت من شواهد : « الكتاب » (١/ ٨٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٥٢) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٥٣ـ١٥٥٤) ، و« أمالي ابن الشجري » (١/ ١٠) .

(٣) في « أمالي ابن الشجري » : (لهم) بدل (لها) .

التقديرُ : (أم مالٌ أصابوهُ) ؛ فحُذف الهاءُ ، وكقوله عزَّ وجلَّ : ﴿ وَاتَّقُوا يَوْمًا لَّا تَجْزِي نَفْسٌ عَن نَّفْسٍ شَيْئًا ﴾ [البقرة : ٤٨] ؛ أي : لا تَجْزي فيه ؛ فحُذف (فيه) .

وفي كيفيّة حذفِهِ قولانِ :

أحدُهُما : أنَّهُ حُذِفَ بجملته دَفْعةً واحدةً .

والثاني : أنَّهُ حُذف على التدريج ؛ فحُذِفَتْ (في) أوَّلاً ، فاتَّصلَ الضميرُ بالفعل ؛ فصار : (تَجْزِيهِ) ، ثمَّ حُذف هٰذا الضميرُ المُتَّصِلُ ؛ فصار : (تَجْزي) .

٥١٢ـ وٱمْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ وإنْ أَتَتْ فالقولَ أَضْمِرْ تُصِبِ

و(تَنَاءٍ) بالمُثنَّاة ؛ أي : تَبَاعُدٌ ؛ فاعلُ (غَيَّرَ) ، و(العهد)[1] : الزمان .

❀ قوله : (حُذِفَ بجملته) هٰذا عن سيبويهِ ، والثاني عن الأخفش[2] .

---

(١) في نسخ « الشرح » ما عدا نسخة أشار إليها في (و) : (الدهر) بدل (العهد) ، والمثبت رواية سيبويه في « الكتاب » .

(٢) والكسائي أيضاً . انظر « الكتاب » (١/٣٨٦) ، و« معاني القرآن » للأخفش (١/٩٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/٣١٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/٩٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٤/٦٣٩) .

لا تقعُ الجملةُ الطَّلَبيَّةُ صفةً[1] ؛ فلا تقولُ : (مررتُ برجلٍ اضْرِبْهُ) ، وتقعُ خبراً ، خلافاً لابن الأنباريِّ ؛ فتقولُ : (زيدٌ اضْرِبْهُ) .

ولمَّا كان قولُهُ : (فأُعطِيَتْ ما أُعطِيَتْهُ خَبَرَا) يُوهِمُ أنَّ كلَّ جملةٍ وقعتْ خبراً يجوزُ أنْ تقعَ صفةً .. قال : (وٱمْنَعْ هنا إيقاعَ ذاتِ الطَّلَبِ) ؛ أي : امنَعْ وقوعَ الجملة الطَّلَبيَّةِ في باب النعت ، وإن كان لا يمتنعُ في باب الخبر .

ثمَّ قال : فإنْ جاء ما ظاهرُهُ أنَّهُ نُعِتَ فيه بالجملة الطَّلَبيَّةِ .. فيتخرَّجُ : على إضمارِ القول ، ويكونُ القولُ المُضمَرُ صفةً ، والجملةُ الطَّلَبيَّةُ معمولَ القولِ

❀ قوله : (خلافاً لابنِ الأنباريِّ) عِلَّةُ ذلك عندَهُ كالكُوفيِّينَ[2] : أنَّ الخبرَ يحتملُ الصدقَ والكذبَ ، والطَّلَبَ يُخرِجُهُما عن ذلك ، ورُدَّ : بأنَّ هـٰذا إنَّما هو في الخبر قَسِيمِ الإنشاء والطَّلَب ، لا في الخبر صاحبِ المبتدأ[3] .

---

(١) أي : لأنَّ النعتَ يُعيِّنُ منعوتَهُ ويُخصِّصُهُ ؛ فلا بدَّ مِنْ كونه معلوماً للسامع قبلُ ليحصلَ به ما ذُكِرَ ، والإنشائيَّةُ ليستْ كذلك ؛ لأنَّهُ لا خارجَ لمدلولها ؛ إذ لا يَحصُلُ إلا بالتلفُّظ بها، ولمَّا لم يكن الخبرُ مُعرِّفاً للمبتدأ ولا مُخصِّصاً له .. جاز كونُهُ إنشائيّاً . « خضري » (٢/ ٦٠٣) .

(٢) الذي قال بمثل قول ابن الأنباري .. بعضُ الكُوفيِّينَ لا كلُّهُم ، كما في كثير من المصادر والمراجع ، ونصَّ علىٰ ذلك الشارح في « المساعد » (١/ ٢٣٠) .

(٣) وكان ابن السرَّاج يجنح إلىٰ ما جنح إليه ابن الأنباري من التعليل ، لـٰكنه لمَّا رأىٰ ورود ذلك في الكلام جَعَلَ الخبرَ محذوفاً والجملة الطلبيَّة معمولةً لذلك المحذوف ؛ فالتقديرُ في نحو : (زيدٌ اضربْهُ) : (زيد مَقُولٌ فيه : اضربْهُ) ، أو (زيد أقولُ لك : اضربْهُ) ، وانظر « تمهيد القواعد » (٢/ ٩٧١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٤٠) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٢٦) .

المُضمَر ؛ وذلك كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٢٨٨ـ حتىٰ إذا جَنَّ الظلامُ وٱختَلَطْ

جاؤُوا بمَذْقٍ هل رأيتَ الذِّئْبَ قَطْ

فظاهرُ هـٰذا : أنَّ قولَهُ : (هل رأيتَ الذئبَ قطْ) صفةٌ لـ (مَذْقٍ) ، وهي جملةٌ طَلَبِيَّةٌ ، ولـٰكن ليس هو علىٰ ظاهره ، بل (هل رأيتَ الذئبَ قطْ) معمولٌ لقولٍ مُضمَرٍ هو صفةٌ لـ (مَذْق) ، والتقديرُ : (بمَذْقٍ مَقُولٍ فيه : هل رأيتَ الذئبَ قطْ ؟) .

فإن قلتَ : هل يلزمُ هـٰذا التقديرُ في الجملة الطَّلَبِيَّةِ إذا وقعتْ في باب

❋ قوله : (حتىٰ إذا جَنَّ. . .) إلىٰ آخره : قاله العجَّاجُ ، وَصَفَ به قوماً أضافُوهُ وأطالوا عليه ، ثمَّ أَتَوهُ بلَبَنٍ مخلوطٍ بالماء ؛ حتىٰ إنَّ لونَهُ يُشبِهُ لونَ الذئب ، و(جَنَّ) ؛ أي : دَخَلَ ، و(المَذْق) : اللَّبَنُ المَمْذُوقُ ـ أي : الممزوجُ ـ بالماء ، فيَقِلُّ بياضُهُ بكَثْرة الماء .

❋ قوله : (فإن قلتَ : هل يلزمُ. . .) إلىٰ آخره : . . . .

---

(١) الشطران قيل : إنَّهُما للعجَّاج بن رؤبة ، وهما في ملحق « ديوانه » (٢/ ٣٠٤) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣١١) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٠١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٥٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٥٥ـ ٩٥٦) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٠٩ـ٣١٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٣٩ـ٧٤٠) ، و« المساعد » (٢/ ٤٠٦) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٣٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٥٥ـ ١٥٥٦) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ١٠٩ـ ١١٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٥ـ٧) .

الخبر ، فيكونُ تقديرُ قولِكَ : (زيدٌ اضْرِبْهُ) : (زيدٌ مَقُولٌ فيه : اضْرِبْهُ) ؟

فالجوابُ : أنَّ فيه خلافاً ؛ فمذهبُ ابنِ السَّرَّاجِ والفارسيِّ : التزامُ ذلك ، ومذهبُ الأكثرِينَ : عدمُ التزامِهِ[1] .

حاصلُهُ : أنَّهُ على القول الصحيح مِنْ وقوع الطَّلَبيَّةِ خبراً عن المبتدأ . . هل تحتاجُ لموصوفٍ محذوفٍ أو لا ؟ المُختارُ : عَدَمُ الاحتياج .

❊ قوله : (حاصلُهُ : أنَّهُ على القول الصحيح . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مبنيٌّ علىٰ ظاهر كلامِ الشارحِ مِنْ أنَّ الأقوالَ ثلاثةٌ ؛ ما تقدَّم عن ابن الأنباريِّ ؛ مِنِ امتناع وقوعِ الجملةِ الطَّلَبيَّةِ خبراً مطلقاً ؛ أعني : مع التأويل المذكورِ وعدمِهِ ، ومذهبُ ابنِ السرَّاج والفارسيِّ ؛ مِنَ الجوازِ بالتأويل ، ومذهبُ الأكثرِينَ ؛ مِنَ الجواز بلا تأويلٍ .

وهـٰذا بعيدٌ ؛ إذ كيف يمنعُ ذلك ابنُ الأنباريِّ مطلقاً مع وُرُودِ ما ظاهرُهُ ذلك ؟! فينبغي أنْ يُقالَ : إنَّ قولَ الشارحِ : (خلافاً لابن الأنباريِّ) ؛ أي : في منعه وقوعَ الجملةِ الطَّلَبيةِ خبراً بدون تأويل ، وحينئذٍ : فيكونُ في كلامه احتباكٌ ؛ فقولُهُ : (خلافاً لابن الأنباريِّ) ؛ أي : وابنِ السرَّاج والفارسيِّ ، وقولُهُ : (فمذهبُ ابنِ السرَّاج والفارسيِّ) ؛ أي : وابنِ الأنباريِّ ؛ فليس هناك إلا مذهبانِ فقط ، ويُمكِنُ أنَّهُ يمنعُ القياسيَّةَ ، وهما يقولان بها ، فليُحرَّرْ .

❊ قوله : (هل تحتاجُ لموصوفٍ محذوفٍ) صوابُهُ : (لإضمار القول) ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) انظر ما سبق تعليقاً قبل قليل في (٤/ ٢٧٧) .

٥١٣ـ ونَعَتُــوا بمصــــدرٍ كَثِيــرَا فَـٱلتَـزَمُـوا الإفــرادَ والتَّـذْكِيـرَا

يَكثُرُ استعمالُ المصدرِ نعتاً ؛ نحوُ :(مررتُ برجلٍ عَدْلٍ) ، ويلزمُ حينئذٍ الإفرادُ والتذكيرُ ؛ فتقولُ: (مررتُ برجلٍ عَدْلٍ) ، و(برجلَين عَدْلٍ) ، و(برجالٍ عَدْلٍ) ، و(بامرأةٍ عَدْلٍ) ، و(بامرأتَينِ عَدْلٍ) ، و(بنساءٍ عَدْلٍ) .

والنعتُ به على خلاف الأصل ؛ لأنَّهُ يَدُلُّ على المعنىٰ لا علىٰ صاحبه ، وهو مُؤوَّلٌ : إمَّا علىٰ وَضْعِ (عَدْلٍ) مَوضِعَ (عادِلٍ) ، أو علىٰ حَذْفِ

---

* قوله : (ونَعَتُوا بمصدرٍ) ؛ أي : بشروطٍ ستَّةٍ : الإفرادُ ، والتذكيرُ ، والتنكيرُ ، وكونُهُ مصدراً صريحاً ، وكونُهُ ثُلاثيّاً ، غيرَ مبدوءٍ بميم ؛ نحوُ : (مَزَارٍ) ، و(مَسِيرٍ) .

* قوله : (كَثِيرَا) نعتٌ لمصدرٍ محذوف ؛ أي : نعتاً كثيراً ، ويجوزُ كونُهُ حالاً ؛ أي : مُكثِرِينَ .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ وقوعَ المصدرِ نعتاً وإن كان كثيراً . . لا يَطَّرِدُ ، كما لا يَطَّرِدُ وقوعُهُ حالاً وإن كان أكثرَ مِنْ وقوعه نعتاً .

* قوله : (مَوضِعَ « عادِلٍ ») هو مذهبُ الكُوفيِّينَ ، والثاني : قولُ البَصْريِّينَ ، والثالثُ : قولُ أهلِ البلاغة ، . . . .

---

* قوله : (أي : بشروطٍ ستَّةٍ) الغرضُ مِنْ ذلك : ضبطُ ما سُمِعَ ؛ فلا يُنافي أنَّهُ سماعيٌّ .

* قوله : (هو مذهبُ الكُوفيِّينَ) لعلَّ المُرادَ : أنَّ الكُوفيِّينَ اختاروا الحَمْلَ

مضاف ، والأصلُ : (مررتُ برجلٍ ذي عَدْلٍ) ، ثمَّ حُذف (ذي) وأُقيم

وهو أَمَسُّ الأقوالِ بالبلاغة[1] ، وظاهرُ الشارحِ : أنَّهُ على الثالث فيه تأويلٌ ، وليس كذلك ؛ لأنَّ المنعوتَ جُعِلَ نَفْسُهُ هو العدلَ مثلاً مبالغةً ، فلا تأويلَ فيه ، وقد استحسن هـٰذا ابنُ هشام[2] .

عليه عندَ عدمِ قرينةٍ تَدُلُّ علىٰ ما قَصَدَهُ المُتكلِّمُ ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، ويُشعِرُ بذلك قولُهُ في الأخير : (وهو أَمَسُّ الأقوالِ بالبلاغة) ؛ حيثُ عبَّر بـ (أَمَس) ، وإلا فكيفَ يُنكِرُ أحدٌ صحَّةَ تقديرِ المضاف مثلاً في مثل ذلك ؟!

❁ قوله : (وظاهرُ الشارحِ : أنَّهُ على الثالث فيه تأويلٌ) ؛ أي : حيثُ جَعَلَ الثالثَ مِنْ تفصيل التأويل .

ومُحصَّلُ كلامِ المُحشِّي : أنَّهُ حيثُ إنَّ الثالثَ هو المبالغةُ بجَعْلِ العينِ نَفْسَ المعنىٰ . . كيف يكونُ التركيبُ عليه مُؤوَّلاً ومصروفاً عن ظاهره ؛ بحيثُ إنَّ ظاهرَهُ لا تصحُّ إرادتُهُ لا حقيقةً ولا ادِّعاء ؟ فلا وجهَ لجَعْلِ الثالث مِنْ تفصيل التأويل ، فكان الواجبُ عدمَ ذلك ، وعدمَ قولِهِ : (مجازاً) ؛ فإنَّهُ إنَّما سرىٰ إليه مِنَ الجَعْل المذكور ، وإلا فليس فيه جَعْلُ العينِ نَفْسَ المعنىٰ ؛ إذ هو مجازٌ مرسل علاقتُهُ التعلُّقُ .

---

(١) انظر هـٰذه الأقوال في « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٥٧) ، و« المقاصد الشافية » (٤/ ٦٤٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩١٩) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٣٤١) .

(٢) انظر « المسائل السَّفَرية » (ص١٥) .

(عدل) مُقامَهُ ، وإمَّا على المبالغة ؛ بجَعْلِ العينِ نَفْسَ المعنىٰ مجازاً أو ادِّعاءً .

---

* قوله : (مجازاً) ؛ أي : مُرسَلاً علاقتُهُ التعلُّقُ .

والجوابُ عن الشارح : أنَّهُ أراد بالتأويل الحَمْلَ علىٰ خلاف الأصل ، وأراد بالمجاز المجازَ العقليَّ ، لـٰكن يَرِدُ : أنَّ قولَهُ : (أو ادِّعاءً) يَرُدُّ كونَهُ أراد بالمجاز المجازَ العقليَّ ؛ فإنَّ الادِّعاءَ طريقُهُ هنا هو المجازُ العقليُّ ، والمجازُ العقليُّ هنا يلزمُهُ الادِّعاء ، اللهمَّ ؛ إلا أن تُجعَلَ (أو) في كلامه بمعنى الواو ، فتدبَّرْ[1] .

* قوله : (أي : مُرسَلاً علاقتُهُ التعلُّقُ) ؛ أي : التعلُّقُ على الوجه المخصوصِ ؛ وهو التعلُّقُ الاشتقاقيُّ ، وإلا فمُطلَقُ التعلُّقِ لعمومه لا يَصلُحُ علاقةً .

ولك أنْ تقولَ في بيان العلاقةِ لا في الجواب عن الشارح : إنَّهُ مِنْ إطلاق اسمِ اللازم على الملزوم ، ولا يصحُّ أنْ تقولَ : مِنْ إطلاق اسمِ الجزءِ على الكلِّ ؛ لعدم تحقُّقِ شرطِهِ هنا ؛ وهو التركيبُ الحقيقيُّ ، ولا : مِنْ إطلاق اسمِ

---

(١) العبارة في (ك) : (أي : حيثُ قال : « بجعل العين نَفْسَ المعنىٰ مجازاً » ؛ فكان المناسبُ الاقتصارَ علىٰ قوله : « ادِّعاءً » وحذفَ قولِهِ : « مجازاً » ؛ ليوافق ما جرىٰ عليه ابنُ هشام ؛ مِنْ أنَّهُ يدَّعي أنَّ العين نفسُ المعنىٰ مبالغةً في اتِّصافها به بلا احتياجٍ إلى اعتبار علاقةٍ وقرينة حتىٰ يكونَ مجازاً ، وفيه : أنَّ استعمالَ لفظٍ في معنىً آخَرَ إن لم يكن مجازاً أو كنايةً . . كان كذباً وخطأً ؛ فالحقُّ : أنَّ الادِّعاء لا يكفي عن التجوُّز) بدل (أي : حيث جعل الثالث . . .) إلىٰ آخره .

٥١٤ـ ونعتُ غيرِ واحدٍ إذا ٱختَلَفْ   فعــاطِفــاً فَــرِّقْــهُ لا إذا ٱئْتَلَــفْ

* قوله : (ونعتُ غيرِ . . .) إلىٰ آخره : (نعتُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (إذا) وما بعدَها ، ولا يجوزُ نصبُهُ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (فَرِّقْهُ) على الاشتغال ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَها ، فلا يُفسِّرُ عاملاً .

فإن قلتَ : لا يصحُّ النصبُ أيضاً بدون الفاء ؛ لأنَّ جوابَ الشرطِ لا يعملُ فيما قبلَ الشرط ، فلا يُفسِّرُ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الكِسَائيَّ أجازه ؛ نحوُ : (زيداً إنْ تَقُمْ أَضْرِبْ) ، وإذا جاز أنْ يعملَ جاز أنْ يُفسِّرَ ، أفاده الفارضيُّ[1] .

و(عاطِفاً) بالنصب : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في قوله : (فَرِّقْهُ) .

الحالِّ على المحلِّ ؛ لأنَّهُ ليس المُرادُ مِنْ (عَدْلٍ) هنا مُجرَّدَ الذات ، كما لا يخفىٰ ، وقد علمتَ أنَّ كلامَ الشارح لا يصحُّ ، إلا إنْ أُرِيدَ بالمجاز المجازُ العقليُّ ، وجعلتَ (أو) في كلامه بمعنى الواو ، وقد صرَّح في « المفتاح » : بأنَّ المجازَ العقليَّ عندَ الأصحاب : كلُّ جملةٍ أَخرجتِ الحكمَ المُفادَ بها عن موضعه في العقل بضربٍ من التأويل[2] .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٣) .
(٢) مفتاح العلوم (ص٤٠١) ، والعبارة في (ك) : (فيه : أنَّ التعلُّقَ لا يَصلُحُ علاقةً ؛ لعمومه ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّ العلاقةَ الحاليَّةُ والمحلِّيَّةُ ؛ لأنَّهُ أطلقَ اسمَ الحالِّ ـ وهو العَدْلُ ـ على المَحَلِّ ؛ وهو الذاتُ ؛ بخلاف المجاز الأول ؛ فإنَّ علاقتَهُ الجزئيةُ والكُلِّيَّةُ ؛ لأنَّ=

إذا نُعِتَ غيرُ الواحد : فإمَّا أنْ يختلفَ النعتُ ، أو يتَّفِقَ .

فإنِ اختلفَ : وَجَبَ التفريقُ بالعطف[1] ؛ فتقولُ : (مررتُ بالزيدَينِ الكريمِ والبخيل) ، و(برجالٍ فقيهٍ وكاتبٍ وشاعرٍ) .

وإنِ اتَّفَقَ : جِيءَ به مُثنّىً أو مجموعاً ؛ نحوُ : (مررتُ برجلَينِ كريمَينِ) ، و(برجالٍ كُرَماءَ) .

٥١٥ـ ونَعْتَ مَعْمُولَيْ وَحِيدَيْ معنىٰ وعَمَلٍ أَتْبِعْ بغيرِ ٱسْتِثْنَا

❋ قوله : (فإنِ اختلفَ : وَجَبَ التفريقُ) محلُّهُ : في غير اسمِ الإشارة ، أمَّا هو : فلا يجوزُ تفريقُ نعتِهِ ؛ فلا يُقالُ : (مررتُ بهـٰذَينِ الطويلِ والقصيرِ) ، وقد يجوزُ ذلك على البدل أو عطفِ البيان ، كذا قيلَ ، ونُظِّرَ فيه : بأنَّ البيانَ جامدٌ ، والبدلَ بالمُشتقِّ ضعيفٌ[2] .

❋ قوله : (ونَعْتَ مَعْمُولَيْ . . .) إلىٰ آخره : (نعتَ) : مفعولٌ مُقدَّمٌ

❋ قوله : (محلُّهُ : في غير اسمِ الإشارة . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ لهـٰذا ؛ لأنَّ اسمَ الإشارةِ لا يُنعَتُ بمختلف حتىٰ يُفرَّقَ ؛ فإرادةُ نعتِهِ بمختلفٍ

= إطلاقَ « عدل » علىٰ « عادل » مِنْ قَبيلِ إطلاق اسم الجزء على الكلِّ إن لم يُعتبَرِ اشتراطُ التركيب الحقيقيِّ ، تأمَّلْ) بدل (أي : التعلق على الوجه المخصوص . . .) إلىٰ آخره .

(١) أي : بخصوص الواو إجماعاً ؛ ولذا اعترضوا على ابن الحاجب في قوله في (الإدغام) : (أن تأتي بحرفَينِ ساكنٍ فمتحرك) . « خضري » (٢/ ٦٠٥) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٠٥) .

بقوله : (أَتْبِعْ) ، وتقديرُ البيت : (أَتْبِعْ نعتَ معمولَي عاملَينِ وَحِيدَيْ معنىً وعملٍ بغير استثناء) ؛ أي : مطلقاً ، ثمَّ إنَّ المُرادَ بقوله : (أَتْبِعْ) ؛ أي : إن شئتَ ؛ لأنَّ القطعَ في ذلك منصوصٌ علىٰ جوازه .

وسَكَتَ الناظمُ عن نعت معمولَيْ عاملٍ واحدٍ ، وحُكْمُهُ : أنَّهُ إنِ اتَّحدَ العملُ والنِّسْبةُ ؛ نحوُ : (قام الزيدانِ) ، أو (قام زيدٌ وعمرو) . . جاز الإتْباعُ والقطع .

وإن اختلفا ؛ نحوُ : (ضَرَبَ زيدٌ عَمْراً) . . وَجَبَ القطعُ .

وإن اختلف العَمَلُ واتَّحَدَتِ النِّسْبةُ مِنْ جهة المعنىٰ ؛ نحوُ : (خاصَمَ زيدٌ عَمْراً) . . وَجَبَ القطعُ عندَ البَصْريِّينَ ، وجاز القطعُ والإتْباعُ عندَ غيرِهِم ، وإذا أُتْبِعَ فعن الفرّاء وغيرِهِ : أنَّهُ يُغلَّبُ المرفوعُ ؛ لأنَّهُ العُمْدةُ ، وعن ابن سَعْدانَ وغيرِهِ[1] : التسويةُ بينَهُ وبين المنصوب ؛ لأنَّ كلّاً منهما

فاسدةٌ لا عبرةَ بها ، فافهَمْ .

❁ قوله : (نحوُ : « قام الزيدانِ ») فيه : أنَّ (الزيدانِ) معمولٌ واحد ، لا معمولان ، كما هو الفَرْضُ ، إلا أن يُعطَفَ عليه اسمٌ آخَرُ .

❁ قوله : (وإن اختلفا . . .) إلىٰ آخره ، ومثلُ ذلك : ما إذا اختلفتِ النسبةُ دون العمل ؛ كـ (أعطَيتُ زيداً أخاه العاقلانِ) ؛ فإنَّهُ وإن كان العملُ واحداً إلا أنَّ النسبةَ مختلفةٌ ؛ لأنَّ الأولَ آخِذ ، والثانيَ مأخوذ .

---

(١) ابن سَعْدان : هو الإمام المقرئ النَّحْوي أبو جعفر محمد بن سَعْدان الضرير الكوفي (ت٢٣١هـ) ، وانظر « بغية الوعاة » (١/ ١١١) .

إذا نُعِتَ معمولانِ لعاملَين مُتَّحِدَي المعنىٰ والعملِ.. أُتبِعَ النعتُ المنعوتَ رفعاً ونصباً وجرّاً ؛ نحوُ : (ذهب زيدٌ وانطلق عمرٌو العاقلانِ) ، و(حدَّثتُ زيداً وكلَّمتُ عَمْراً الكريمَينِ) ، و(مررتُ بزيدٍ وجُزْتُ علىٰ عمرٍو الصالحَينِ) .

فإنِ اختلفَ معنى العاملَينِ أو عملُهُما.. وَجَبَ القطعُ ، وامتنعَ الإتباعُ ؛ فتقولُ : (جاء زيدٌ وذهب عمرٌو العاقلَينِ) بالنصب علىٰ إضمار فعلٍ ؛ أي :

مُخاصِمٌ ومُخاصَم . انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (**فإنِ اختلفَ معنى العاملَينِ**) **مِنْ ذلك** : ما إذا اختلفَ معنى الجملتَينِ ؛ كالاستفهاميّة وغيرِها ؛ نحوُ : (هـٰذا أخوكَ ، ومَنْ أبوكَ ؟) ؛ فلا يجوزُ : (العاقلان) ، ولا : (العاقلَينِ) ؛ رفعتَ أو نصبتَ ؛ لأنَّ الذي أخبرتَ عنه معلومٌ ، والذي استفهمتَ عنه مجهولٌ ، ولا تكونُ الصفةُ الواحدةُ مجهولةً معلومةً في حالٍ واحد ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[2] .

❀ قوله : (**نحوُ : « هـٰذا أخوكَ ، ومَنْ أبوكَ ؟ »**) **لعلَّ الأَوْلى** : التمثيلُ بنحو : (قام زيدٌ ، وهل قام عمرٌو العاقلانِ ؟) ؛ فإنَّهُ يجبُ فيه القطعُ ولا يجوزُ فيه الإتباع ؛ لأجلِ أنْ يكونَ مُناسِباً للحُكْم الذي ذكره الشارحُ ؛ وهو وجوبُ القطع ، **وأمّا المثالُ الذي ذَكَرَهُ المُحشّي..** فكما لا يجوزُ فيه الإتباعُ لا يجوزُ فيه القطعُ أيضاً ، بل يتعيَّنُ التفريقُ ؛ إذ لا يُخلَطُ مجهولٌ بمعلوم

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٢/٩٥٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/١٩٢٥) ، و« المساعد » (٢/٤١٥) ، و« همع الهوامع » (٣/١٥٣) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٤) .

أعني : العاقلَينِ ، وبالرفع على إضمارِ مبتدأ ؛ أي : هما العاقلانِ ، وتقولُ : (انطلق زيدٌ وكلَّمتُ خالداً الظَّريفَينِ) ؛ أي : أعني : الظريفَينِ ، أو (الظريفانِ) ؛ أي : هما الظريفانِ ، و(مررتُ بزيدٍ وجاوزتُ خالداً الكاتبَينِ) ، أو (الكاتبانِ) .

٥١٦ـ وإنْ نُعُوتٌ كَثُرتْ وقد تَلَتْ مُفتقِراً لِذِكْرِهِنَّ أُتبِعَتْ

إذا تكرَّرتِ النُّعُوتُ[١] وكان المنعوتُ لا يتَّضِحُ إلا بها جميعِها . . وَجَبَ

❁ قوله : (أعني : العاقلَينِ) ؛ أي : أو غيرَهُ ممَّا يُناسِبُ المعنىٰ ؛ كـ (أَمْدَحُ) انتهىٰ « زكريَّا »[٢] .

❁ قوله : (وإنْ نُعُوتٌ) بالرفع بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (كَثُرتْ) بضمِّ المُثلَّثة ، والمُرادُ بالكَثْرة : ما زاد عن الواحد ، وجملةُ (وقد تَلَتْ) : حالٌ مِنْ ضمير (كَثُرَت) العائدِ علىٰ (نُعُوتٌ) ، وقولُهُ : (مُفتقِراً) بكسر القاف : مفعولُ (تَلَتْ) ، ومنعوتُهُ محذوفٌ ؛ أي : تَبِعَتْ منعوتاً مُفتقِراً لذِكْرِهِنَّ . . . إلىٰ آخره .

ويُجعلانِ كشيءٍ واحد ، بخلاف المثالِ الأوَّل[٣] ؛ فإنَّهُ لم يُخلَطْ فيه مجهولٌ بمعلوم ؛ إذ الجهلُ إنَّما هو في الفعل لا في الفاعل ، تأمَّلْ .

(١) ليس بقيد ، بل النعتُ الواحد يجوزُ قطعُهُ ، خلافاً للزَّجَّاج ؛ فشرطُ القطعِ : تعيُّنُ المنعوتِ بدون النعت واحداً أو أكثرَ . « خضري » (٢/ ٦٠٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٢٧) .

(٣) وهو قوله : (قام زيد ، وهل قام عمرٌو العاقلان ؟) .

إتباعُها كلِّها ؛ فتقولُ : (مررتُ بزيدٍ الفقيهِ الشاعرِ الكاتبِ) .

٥١٧ـ وٱقْطَعْ أوَ ٱتْبِعْ إنْ يَكُنْ مُعيَّناً   بـدونِهـا أو بعضَهـا ٱقْطَـعْ مُعلِنَـا

---

* قوله : (أوَ ٱتْبِعْ) بفتح الواو ؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ قطعٍ ، فنُقِلتْ حركتُها[1] ، وأمَّا قولُهُ في البيت الآتي : (أوِ ٱنصِبْ). . فبكسرها ؛ لأنَّها وصلٌ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[2] .

* قوله : (أو بعضَها ٱقْطَعْ. . .) إلىٰ آخره : بنصب (بعضها) وبجرِّه ؛ فعلى النصب يكونُ المعنىٰ : (إن كان المنعوتُ مُعيَّناً بدونها. . فاقطَعْها كلَّها ، أو أَتبِعْها كلَّها ، أو اقطَعِ البعضَ وأَتبِعِ البعضَ)[3] .

---

* قوله : (بنصب « بعضها ») ؛ أي : مفعولٌ مُقدَّم لـ (اقطَعْ) بعدَهُ ، وعلىٰ هـٰذا : فحرفُ العطفِ داخلٌ على (اقطَعْ) ، والمعطوفُ عليه هو جوابُ الشرطِ المُقدَّرُ الذي تقدَّم دليلُهُ بقوله : (واقطع أوَ ٱتبِعْ) .

* قوله : (وبجرِّهِ) ؛ أي : عطفاً علىٰ (دونِ) ، كما أشار إليه المُحشِّي والشارحُ في الحَلِّ ، أو عطفاً علىٰ ضميرِ (دونِها) ، ولم يُعَدِ الخافضُ علىٰ طريقة المُصنِّف ، كما قال : (وليس عندي لازماً)[4] ، وعليهما : فمفعولُ

---

(١) أي : بعد حذفها .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق١٠) .

(٣) وعليه حَلَّ الشاطبيُّ وغيرُهُ . انظر « المقاصد الشافية » (٤/ ٦٧٦) .

(٤) انظر ما سيأتي في (٤/ ٣٧٥ـ٣٧٨) .

وعلى الجرِّ يكونُ المعنىٰ : (إن كان المنعوتُ مُعيَّناً بدونها . . فاقطَعْها كلَّها أو أَتْبِعْها كلَّها ، وإن كان مُعيَّناً ببعضها فاقطَعْ مُعلِناً)[1] ؛ أي : فاقطَعِ الذي يتعيَّنُ المنعوتُ بدونه ، وأَتبِعِ الذي لا يتعيَّنُ المنعوتُ إلا به ؛ فنحوُ : (جاء زيدٌ الكاتبُ الشاعرُ الفارسُ) إن لم يُعرَفْ إلا بالكاتب . . وَجَبَ إتباعُهُ ، وجاز في البقيّة القطعُ والإتباعُ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وإذا قُطِعَ بعضُ النُّعُوتِ دونَ بعضٍ . . قُدِّمَ المُتبَعُ على المقطوع ، ولا يُعكَسُ .

وإذا قُطِعَ النعتُ خَرَجَ عن كونه نعتاً ، كما نَقَلَهُ شيخُ الإسلام عن ابن هشام[3] .

(اقطَعْ) محذوفٌ ، تقديرُهُ على الأوَّل : (اقطَعْ ما سواه) ، وعلى الثاني : (اقطعْهُ وحدَهُ) ، و(اقطَعْ) جوابُ الشرط بالنسبة للمعطوف ، لـٰكن على حذف الفاءِ ؛ لعدم صحَّةِ مباشرةِ الأداة ، والتقديرُ : (أو يكنْ مُعيَّناً ببعضها أو بدون بعضها فاقطَعْ ما سواه) ، أو : (فاقطعْهُ وحدَهُ) ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (خَرَجَ عن كونه نعتاً) ، وتكونُ الجملةُ مستأنفةً لا محلَّ لها من الإعراب ، كما سيأتي[4] .

---

(١) وعليه حَلَّ ابنُ الناظم والمُرادي وغيرهما . انظر « شرح ابن الناظم » (ص ٣٥٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٦٢) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ١٠٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٧٢٨) .

(٤) انظر (٤/ ٢٩١) .

إذا كان المنعوتُ مُتَّضِحاً بدونها كلِّها . . جاز فيها جميعِها الإتباعُ والقطع ، وإن كان مُعيَّناً ببعضها دونَ بعضٍ . . وجبَ فيما لا يتعيَّنُ إلا به الإتباعُ ، وجاز فيما يتعيَّنُ بدونه الإتباعُ والقطع(1) .

٥١٨ـ وٱرفَعْ أوِ ٱنصِبْ إنْ قطعتَ مُضمِرَا . . . .

❋ قوله : (مُضمِرَا) بكسر الميم : اسمُ فاعلٍ حالٌ مِنْ فاعل (قطعتَ) ، أو مِنَ الضمير في (ارفَعْ) أو (انصِبْ) ، ولا تنازعَ في البيت ؛ لأنَّ الحالَ لا تُضمَرُ ، فيُقدَّرُ المعمولُ محذوفاً ؛ أي : ارفَعْ مُضمِراً ، أو انصِبْ مُضمِراً .

❋ قوله : (أو مِنَ الضمير في « ارفَعْ » أو « انصِبْ » . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ ذلك لا يصحُّ مع كونِ (مبتدأً أو ناصباً) معمولَيْ (مُضمِرا) .

❋ قوله : (لأنَّ الحالَ لا تُضمَرُ) ؛ أي : لا تُقدَّرُ ضميراً ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، والحال شرطُها التنكير .

---

(1) أي : بشرط تقديم المُتبَع ، ولا يجوز عكسُهُ على الصحيح ، ويُستثنىٰ مِنْ إطلاقه : نعتُ اسم الإشارة ، والنعتُ المُؤكِّد ؛ نحوُ : ﴿ إِلَٰهَيْنِ ٱثْنَيْنِ ﴾ [النحل : ٥١] ، والملتزمُ الذكرِ ؛ نحوُ : (الشِّعْرى العَبُور) ؛ فلا يجوز قطعُها . « خضري » (٢/٦٠٧) ، ومحلُّ هٰذا التفصيل : إذا كان المنعوتُ معرفةً ، أمَّا النكرةُ : فيتعيَّنُ إتباعُ الأوَّلِ مِنْ نعوتها ، ويجوز في الباقي القطعُ ، سواءٌ افتقر إلىٰ جميعها أم لا ؛ لأنَّ القصدَ مِنْ نعتها تخصيصُها ، وقد حَصَلَ بالأوَّل ، فإن كان نعتُها واحداً فقط . . امتنع قطعُهُ على المشهور إلا في الشِّعْر . انظر « أوضح المسالك » (٣/٣١٧) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/١١٧) ، و« حاشية الخضري » (٢/٦٠٨) .

. . . . مُبتَــدأً أو نــاصبــاً لَــن يَظْهَــرَا

❊ قوله : (مُبتدأً) مفعولُ (مُضمِرًا) ، وقولُهُ : (أو ناصباً) : معطوفٌ عليه ، والألفُ في (يَظْهَرَا) : يصحُّ أنْ تكونَ للإطلاق ، والجملةُ نعت (ناصباً) ، وحُذِفَ نعتُ (مبتدأً) ؛ أي : مبتدأً لن يظهرَ ، ويجوزُ أنْ تكونَ للتثنية ؛ فتكونُ الجملةُ صفةً لهما وإن كان العطفُ بـ (أو) التي هي لأحد الشيئَينِ أو الأشياء ؛ لأنَّهُما معاً مُرادانِ[1] .

واعلَمْ : أنَّ القطعَ مُقتضٍ للاستئناف ، فتصيرُ الصفةُ مع المُقدَّر جملةً مُستقِلَّةً لا محلَّ لها مِنَ الإعراب ، كما قاله الشاطِبيُّ[2] ، قال الشيخ خالدٌ : (ولو قيل : إنَّها في موضع النصبِ على الحاليَّة اللازمةِ إذا كان المنعوتُ معرفةً[3] ، أو في موضع الصفةِ إذا كان نكرةً . . لم يَبعُدْ ، ويدخلُ في قولهم : « الجملُ بعدَ المعارفِ المَحْضة أحوالٌ ، وبعدَ النَّكِراتِ المَحْضةِ صفاتٌ ») انتهى[4] .

❊ قوله : (لأنَّهُما معاً مُرادانِ) ؛ أي : على البدل .

❊ قوله : (على الحاليَّة اللازمةِ) اللزومُ إنَّما هو في بعض الصُّوَر .

(١) ذكر الصبان في « حاشيته » (٣/ ١٠١) أنَّ (أو) للتنويع ؛ للعلة التي ذكرها المُحشِّي .
(٢) المقاصد الشافية (٤/ ٦٧٩) .
(٣) الأنسب مع ما بعدَهُ : (الحال) بدل (الحالية) .
(٤) تمرين الطلاب (ص١٠٧) .

أي : إذا قُطِعَ النعتُ عن المنعوت . . رُفِعَ علىٰ إضمارِ مبتدأ ، أو نُصِبَ علىٰ إضمار فعلٍ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمُ) ، أو (الكريمَ) ؛ أي : هو الكريمُ ، أو : أعني : الكريمَ .

وقولُ المُصنِّفِ : (لن يَظْهَرَا) معناه : أنَّهُ يجبُ إضمارُ الرافعِ أو الناصب ، ولا يجوزُ إظهارُهُ ، وهـٰذا صحيحٌ إذا كان النعتُ لمدحٍ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الكريمُ) ، أو ذمٍّ ؛ نحوُ : (مررتُ بعمرٍو الخبيثُ) ، أو ترحُّمٍ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ المسكينُ) .

❋ قوله : (ولا يجوزُ إظهارُهُ) ؛ أي : لأنَّ بينَ النعتِ والمنعوتِ شِدَّةَ اتِّصالٍ ، وللتنبيه علىٰ شِدَّةِ هـٰذا الاتِّصالِ التزَمُوا حَذْفَ ذلك ليكونَ في صورة مُتعلِّقٍ مِنْ مُتعلِّقاتِ ما قبلَهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❋ قوله : (وللتنبيه علىٰ شِدَّةِ هـٰذا الاتِّصالِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا موجودٌ في نعت التوضيحِ والتخصيصِ ، والتفصيلِ والتعميمِ ، مع أنَّ الإظهارَ جائزٌ في ذلك ؛ فالأَوْلى : التعليلُ بأنَّ حذفَهُ الذي هو خلافُ الأصلِ لمناسبةِ ما هو خلافُ الأصل ؛ مِنْ إنشاء المدحِ ونحوِهِ ؛ ليطابقَ اللفظُ المعنىٰ[3] .

---

(١) قوله : (وهـٰذا صحيحٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليكون حذفُهُ المُلتزَمُ أَمَارةً علىٰ قَصْد الإنشاء للمدح ونحوه ، ولو صُرِّحَ بذِكْرِه لَخَفِيَ ذلك القصدُ وتُوُهِّمَ كونُهُ خبراً مستأنفاً . « خضري » (٢/٦٠٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/٧٢٨) .

(٣) العبارة في (ح) : (فالأَوْلى : التعليل بأنَّ حذفه المُلتزَمَ علامةٌ علىٰ قصد الإنشاء للمدح ونحوه ، ولو صُرِّح بذلك لخفي القصد وتُوُهِّم كونُهُ خبراً مستأنفاً) بدل (فالأولى : التعليل . . . ليطابق اللفظ المعنىٰ) .

أو بأنَّ المدحَ والذمَّ والترحُّمَ بما يُمكِنُ جعلُهُ نعتاً لزمتْ في لسانهم طريقةً واحدة ، فجرتْ مَجْرى الأمثالِ ، فلا تُغيَّرُ عمَّا وردتْ ، وشأنُ مقاماتِ هٰذه الثلاثةِ قوَّةُ الدَّلالةِ على العامل .

وعلَّل بعضُ الأفاضلِ تبعاً للصبَّان : بأنَّ حذفَهُ الملتزمَ علامةٌ علىٰ قصد الإنشاءِ للمدح ونحوه ، ولو صُرِّحَ به لخَفِيَ ذلك القصدُ وتُوُهِّمَ كونُهُ خبراً مستأنفاً[1] ، **ولا يخفىٰ** أنَّ السامعَ لا يستشعرُ بأنَّ الحذفَ لازمٌ أو غيرُ لازمٍ إلا بعدَ الوقوف على المُراد مِنْ مدح أو غيره ، والتزامَ قرينةٍ علىٰ لزوم الحذف غيرُ واقعٍ .

ثمَّ إنَّ بعضَهُم قد أجاز القطعَ عندَ عدمِ التعيُّن ؛ بشرط ذِكْرِ العامل ، وعليه **خُرِّجَ قولُ المُصنِّفِ** : (قال محمَّدٌ هو ابنُ مالكٍ)[2] ، وأمَّا تخريجُهُ علىٰ تعيُّنه ادِّعاءً . . **ففيه بُعْدٌ لا يخفىٰ** ؛ وكأنَّ ذلك لأنَّهُ إذا ذُكِرَ العاملُ وفُصِلَ النعتُ مِنْ منعوته لفظاً . . أتىٰ علىٰ صورة الأجنبيِّ الذي ليس بنعت في الأصل ، فلا يُلاحَظُ كونُهُ نعتاً في الأصل تقديراً حتىٰ يجيءَ محذورُ القطعِ عندَ عدمِ التعيُّن ؛ وهو الإشعارُ بالاستغناء المُنافي لِمَا هو الغَرَضُ مِنَ الاحتياج ، **والظاهرُ مِنْ إطلاق المُصنِّفِ عدمَ ظهورِ العامل** : هو الجريُ علىٰ ذلك ؛ فيكونُ معنىٰ كلامِهِ : أنَّهُ لو ظَهَرَ العاملُ لم يكنْ مِنَ النعت المقطوعِ ؛ إذ لا يُلاحَظُ فيما يظهرُ

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٠٨) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ١٠١ـ ١٠٢) .

(٢) انظر ما تقدم في (١/ ١٣٥ ، ١٨٨ـ ١٨٩) .

فأمَّا إذا كان لتخصيصٍ : فلا يجبُ الإضمارُ ؛ نحوُ : (مررتُ بزيدٍ الخيَّاطُ) ، أو (الخيَّاطَ) ، وإن شئتَ أظهرتَ ؛ فتقولُ : (هو الخيَّاطُ) ، أو : (أعني : الخيَّاطَ) .

والمُرادُ بالرافع والناصب : لفظةُ (هو) ، أو (أعني) .

٥١٩ـ وما مِنَ المنعوتِ والنعتِ عُقِلْ　　يجوزُ حذفُهُ وفي النعتِ يَقِلْ

أي : يجوزُ حذفُ المنعوتِ وإقامةُ النعتِ مُقامَهُ إذا دلَّ عليه دليلٌ ؛ نحوُ

❁ قوله : (وما مِنَ المنعوتِ . . .) إلىٰ آخره : يَشمَلُ حذفَهُما جميعاً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَىٰ ﴾ [طه : ٧٤] ؛ أي : حياةً نافعة ؛ إذ لا واسطةَ بينهما . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(١) .

❁ قوله : (عُقِلْ) ؛ أي : عُلِمَ .

❁ قوله : (وفي النعتِ يَقِلْ) ؛ أي : ويكثرُ في المنعوت .

معه العاملُ كونُهُ نعتاً في الأصل تقديراً ، ولا يجيءُ في ذلك اعتبارُ الاستغناءِ أو الافتقار .

وبعد ذلك ظهورُ العامل لا يكونُ في مدح أو ذمٍّ أو ترحُّمٍ ؛ لأنَّها متىٰ كانتْ بما يُمكِنُ جعلُهُ نعتاً ملازمةٌ لحذف عامله .

---

(١) الدرر السنية (٢/٧٢٩) .

قولِهِ تعالى : ﴿ أَنِ ٱعْمَلْ سَٰبِغَٰتٍ ﴾ [سبا : ١١] ؛ أي : دُرُوعاً سابغاتٍ .

وكذلك يُحذَفُ النعتُ إذ دلَّ عليه دليلٌ ، لـٰكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ قَالُواْ ٱلْـَٰٔنَ جِئْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البقرة : ٧١] ؛ أي : البَيِّنِ ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّهُۥ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ ﴾ [هود : ٤٦] ؛ أي : الناجِينَ .

❀ قوله : (أي : دُرُوعاً) ، والدليلُ علىٰ تقديره : قولُهُ تعالىٰ قبلَهُ : ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾ [سبا : ١٠] ، و(السابغاتُ) : الطويلةُ .

. . . .

التوكيد

٥٢٠ـ بـ (النَّفْسِ) أو بـ (العَيْنِ) الِاسْمُ أُكِّدَا . . . .

(التوكيدُ)

* قوله : (التوكيدُ) هو في الأصل : مصدرٌ سُمِّيَ به التابعُ المخصوص ، ويُقالُ : (أَكَّدَ تأكيداً) ، و(وَكَّدَ توكيداً) ، وبهٰذا جاء التنزيلُ[1] ؛ فهو أفصحُ .

وهو لغةً : التقويةُ ، واصطلاحاً : تابعٌ يُقصَدُ به كونُ المتبوعِ على ظاهره .

* قوله : (بـ « النَّفْسِ » أو بـ « العَيْنِ ») الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أُكِّدَا) ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، والألفُ فيه : للإطلاق ، والجملةُ : خبرٌ عن قوله : (الاسمُ) ، وبعضُهم ضَبَطَهُ بفتح الهمزة فعلَ أمرٍ ، ووُقف عليه بالألف ، و(الاسم) منصوبٌ به على المفعوليّة ، وهو أَنْسَبُ بما بعدَهُ ،

[التوكيدُ]

* قوله : (ووُقف عليه بالألف) ؛ أي : المُبدلةِ مِنْ نون التوكيد الخفيفة ،

---

(١) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَنقُضُوا الْأَيْمَانَ بَعْدَ تَوْكِيدِهَا ﴾ [النحل : ٩١] .

وأَسْلَـمُ مِنْ تقـدُّم معمـولِ الخبـرِ الفعلـيِّ على المبتـدأ ؛ أي : أَكِّـدِ الاسـمَ بـ (النَّفْـس) و(العَيـن) مُنفـرِدَيـنِ أو مُجتمِعَيـنِ ، وعنـدَ اجتمـاعِهِمـا يُبـدَأُ بـ (النَّفْس) ؛ لأنَّها جملةُ الشيء ، و(العينَ) مستعارةٌ في التعبير عن الجملة .

فعُلِمَ : أنَّهُما لا يكونانِ مِنْ ألفاظ التوكيد إلا إنْ أُرِيدَ بهما جملةُ الشيء ، فإنْ أُرِيدَ بالأوَّل الدمُ ؛ كما في (سَفَكْتُ زَيداً نَفْسَهُ) ، وبالثاني الجارحةُ ؛ كما في (فَقَأْتُ زيداً عَينَهُ) . . كانا مِنْ قِسْم البدل .

واعلَمْ : أنَّ (النَّفْسَ) و(العَينَ) تنفردانِ عن سائر ألفاظ التوكيدِ بجرِّهِما بباءٍ زائدة[1] .

❁ قوله : (معَ ضميرٍ طابَقَ المُؤكَّدَا) ؛ أي : في الإفراد والتذكير وفروعِهِما .

وبه تعلمُ ما في قوله بعدُ : (وأَسْلَمُ . . .) إلى آخره ؛ إذ معمولُ الفعلِ المُؤكَّد بالنون لا يتقدَّمُ عليه .

---

(١) وأمَّا (جاؤوا بأَجْمعِهم) : فبضمِّ الميم ، مفردُهُ : (جَمْع) ؛ كـ (فَلْس وأَفْلُس) ؛ أي : بجماعاتهم ؛ فالباءُ أصليَّةٌ ، وليس هو (أَجْمَعَ) التوكيديَّ ، وإلا وَجَبَ تجريدُهُ من الضمير ، كما هو حُكْمُها وحُكْمُ أخواتها ، كذا في « المغني » ، لكن نقل الدَّمَامِينيُّ وغيرُهُ فتحَ الميم . « خضري » (٢/ ٦٠٩) .

٥٢١ـ وٱجمَعْهُما بـ (أَفْعُلٍ) إنْ تَبِعَا ما ليسَ واحداً تَكُنْ مُتَّبِعَا

---

* قوله : (وٱجمَعْهُما) ؛ أي : النفسَ والعين ، والباءُ في (بـ «أفعُلٍ») : للملابسة ، أو بمعنىٰ (علىٰ) ، وقوله : (إنْ تَبِعَا ما ليسَ واحداً) ؛ أي : وهو المُثنَّىٰ والمجموعُ ، كما سيذكرُهُ الشارح ؛ فلا يجوزُ أنْ يُؤكَّدَ بهما مجموعَينِ علىٰ (نفوس) و(عيون) ، ولا علىٰ (أَعْيانٍ) ، فعبارتُهُ هنا أحسنُ مِنْ قوله في « التسهيل » : (جمع قلة)[1] ؛ فإنَّ (عيناً) يُجمَعُ جمعَ قلةٍ علىٰ (أَعْيانٍ) ، ولا يُؤكَّدُ به .

---

* قوله : (ولا علىٰ « أَعْيانٍ ») لو قال : (ولا بالعين مجموعاً علىٰ « أعيان ») . . لكان مستقيماً .

* قوله : (ولا يُؤكَّدُ به) ؛ أي : على المختار ، وإلا ففي « الدَّمامِينيِّ » عن « شرح العُمْدة » للمُصنِّف ، و« المُفصَّلِ » للزمخشريِّ ، و« الكفاية » لابن الخبَّاز[2] . . جوازُ التأكيد بـ (أعيان)[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٦٤) .

(٢) في (ي ، ك) : (لابن الحاجب) بدل (لابن الخباز) ، والصواب المثبت من (ط) ، و« الكفايةُ » : متنٌ في النحو للإمام شمس الدين أحمد بن الحسين الإربلي المشهور بـ (ابن الخبَّاز) ، المتوفىٰ سنة (٦٣٩هـ) ، واسم الكتاب كاملاً : (كفاية الأعراب عن علم الإعراب) ، وقد قام ابن الخباز بشرحه في كتابه « النهاية » ، وليس لابن الحاجب كتاب في النحو يُسمَّىٰ « الكفاية » ، وإنَّما له « الكافية » المتنُ المشهور ، وليست المسألةُ المنقولةُ مذكورةً فيه .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ق٣٢٩) ، وانظر « شرح عمدة الحافظ » (١/ ٥٦١) ، =

التوكيدُ قِسْمانِ :

أحدُهُما : التوكيدُ اللفظيُّ ، وسيأتي[1] .

❀ قوله : (التوكيدُ اللفظيُّ) قال ابنُ هشامٍ : (والظاهرُ في التوكيد : أنَّهُ يُبعِدُ إرادةَ المجاز ، ولا يرفعُها بالكُلِّيَّة ؛ فإنَّ هـٰذا ـ يعني : رَفْعَها بالكُلِّيَّة ـ يُنافي الإتيانَ بألفاظٍ مُتعدِّدة ، ولو صار بالأوَّل نصّاً لم يُؤكَّد) .

وعبارة السُّيُوطيِّ : (فمنه لرَفْعِ توهُّمِ المجازِ ـ مِنْ حذف مضافٍ أو غيره ـ أو السهو ، أو النِّسْيان . . « النَّفْسُ » و« العَين » ؛ بمعنى الذات) انتهت .

ومُحصَّلُ ما في « شرح التلخيص » للسعد و« حاشيته » للسيِّد : أنَّ رَفْعَ السهوِ والغَلَطِ إنَّما يكونُ بالتوكيد اللفظي . انتهى « ابن قاسم »[2] .

❀ قوله : (والظاهرُ في التوكيد : أنَّهُ يُبعِدُ . . .) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هـٰذا : فقولُ الشارح : (ما يرفعُ توهُّمَ مُضافٍ . . .) إلىٰ آخره . . علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : قوَّةَ توهُّمِ مضاف . . . إلىٰ آخره .

❀ قوله : (أنَّ رَفْعَ السهوِ والغَلَطِ إنَّما يكونُ . . .) إلىٰ آخره ، وكذا دفعُ ضررِ غفلةِ السامع .

ثمَّ لعلَّ المُرادَ : أنَّهُ لا يَقصِدُ رفعَ السهو إلىٰ آخره إلا بالتوكيد اللفظيِّ ،

= و« المفصل » (ص١٤٥) .

(١) انظر (٤/ ٣١٧ـ٣١٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٥٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٥٤) ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ١٦٤) ، و« المطول » للسعد (ص٩٥) ، و« حاشية المطول » للسيد الجرجاني (ص٩٥) .

والثاني : التوكيدُ المعنويُّ ، وهو على ضربَين :

والحاصلُ : أنَّ اللفظيَّ يرفعُ المجازَ والغَلَطَ ، والمعنويَّ إنَّما يرفعُ المجازَ فقط . انتهى « شيخنا السيِّد »[١] .

❀ قوله : (التوكيدُ المعنويُّ) ؛ وهو سبعةُ ألفاظٍ : (النَّفْسُ) ، و(العَينُ) ، وهما المُرادانِ هنا ، وخمسةٌ تَدُلُّ على الإحاطة والشُّمُولِ ، وستأتي . انتهى « فارِضي »[٢] .

وإلا ففي نحو : (جاء الزيدانِ كلاهما) . . رفعٌ لتوهُّم النطقِ بـ (الزيدان) في محلِّ (الهندانِ) سهواً مثلاً .

ويرفعُ التوكيدُ اللفظيُّ في المنسوب احتمالَ التجوُّزِ في أصل النسبة مِنْ حيثُ المنسوبُ كما يرفعُ ما مرَّ ، وفي المنسوب إليه احتمالَ التجوُّز في أصل النسبة مِنْ حيثُ المنسوبُ إليه كما يرفعُ ما مرَّ ، يُستفادُ ذلك كلُّهُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »[٣] .

❀ قوله : (والحاصلُ : أنَّ اللفظيَّ يرفعُ المجازَ والغَلَطَ) ؛ أي : والسهوَ أيضاً ، لٰكنَّ رفعَهُ للمجاز لم يُعلَمْ ممَّا سبق ، لٰكنَّهُ لا يُنافيه ؛ لأنَّ قولَهُ أوَّلاً : (إنَّما يكونُ بالتوكيد اللفظيِّ) لا يُنافِي أنَّ التوكيدَ اللفظيَّ يكونُ لشيءٍ آخَرَ كرفع المجاز ؛ فهٰذا حاصلٌ عامٌّ ، لا حاصلُ ما سبق ؛ فاندفعَ ما قيل : إنَّ الأَوْلىٰ إبدالُ (المجاز) بـ (السهو) ؛ أخذاً ممَّا قبلَهُ ، تأمَّلْ .

---

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق١٦) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٥) .

(٣) الأنوار البهية (ق/ ٤٠٦) .

أحدُهُما : ما يرفعُ تَوَهُّمَ مضافٍ إلى المُؤكَّد ، وهو المُرادُ بهـٰذَينِ البيتَينِ ، وله لفظانِ : (النَّفْسُ) ، و(العَيْنُ) ؛ وذلك نحوُ : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ؛ فـ (نَفْسُهُ) : توكيدٌ لـ (زيدٌ) ، وهو يرفعُ توهُّمَ أنْ يكونَ التقديرُ : (جاء خبرُ زيدٍ) ، أو (رسولُهُ) ، وكذلك : (جاء زيدٌ عَيْنُهُ) .

ولا بدَّ مِنْ إضافة (النَّفْس) أو (العَيْنِ) إلىٰ ضميرٍ يُطابِقُ المُؤكَّد ؛ نحوُ :

---

* قوله : (تَوَهُّمَ مضافٍ) ؛ أي : تقديرِ مضاف ، فهو مجازٌ بالحذف ، ويحتملُ : أنْ يكونَ مجازاً عقلياً ؛ بإسنادِ ما للبعض إلى الكلِّ ، وأنْ يكونَ مجازاً مُرسَلاً ؛ مِنْ إطلاق الكلِّ على البعض .

وما ذَكَرَهُ الشارحُ شاملٌ لِمَا إذا كان المتبوعُ مفرداً ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ، ولِمَا إذا كان عاماً ؛ نحوُ : (جاء القومُ أنفسُهُم) ؛ إذ الأوَّلُ وكذا الثاني يحتملُ تقديرَ مضافٍ ؛ كـ (بعضُ القوم) .

* قوله : (جاء زيدٌ عَيْنُهُ) فيه : إضافةُ الشيء إلىٰ نَفْسه .

---

* قوله : (بإسنادِ ما للبعض إلى الكلِّ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : حذفُهُ ؛ لأنَّ الكلامَ في التوكيد بالنَّفْس والعين ، وهـٰذا إنَّما يُناسِبُ توكيدَ الشُّمُول ، وقد يُقالُ : كلامُ المُحشِّي ظاهرٌ في بعض الأمثلة ؛ نحوُ : (جاء القومُ أنفسُهُم) ؛ فإنَّ هـٰذا التوكيدَ يرفعُ توهُّمَ تقديرِ البعض ، أو توهُّمَ المجازِ العقليِّ بإسنادِ ما للبعض إلى الكل ، أو توهُّمَ المجازِ المرسلِ بإطلاق اسم الكلِّ على البعض ، كما يُفِيدُهُ كلامُ المُحشِّي آخِرَ القولة ، وإن لمْ يظهر في نحو : (جاء زيدٌ نَفْسُهُ) ، فحَرِّرْ .

(جاءَ زيدٌ نَفْسُهُ) أو (عَيْنُهُ) ، و(هندُ نَفْسُها) أو (عَيْنُها) .

ثمَّ إنْ كان المُؤكَّدُ بهما مُثنًى أو مجموعاً . . جَمَعْتَهُما علىٰ مثالِ (أَفْعُلَ) ؛ فتقولُ : (جاء الزيدانِ أَنْفُسُهُما) أو : (أَعْيُنُهُما) ، و(الهندانِ أَنْفُسُهُما) أو : (أَعْيُنُهُما) ، و(الزيدونَ أَنْفُسُهُم) أو : (أَعْيُنُهُم) ، و(الهنداتُ أَنْفُسُهُنَّ) ، أو : (أَعْيُنُهُنَّ) .

٥٢٢ـ و(كُلَّاً) اذْكُرْ في الشُّمُولِ و(كِلَا) (كِلْتَا) جميعاً بالضميرِ مُوصَلَا

وأُجِيبَ : بأنَّ (النَّفْسَ) و(العَينَ) إضافتُهُما إلى الضمير مِنْ إضافة العامِّ للخاصِّ . انتهىٰ « فارِضي »[(١)] .

* قوله : (وكلّاً اُذْكُرْ في الشُّمُولِ) ؛ أي : فيما قُصِدَ به الإحاطةُ .

* قوله : (بالضميرِ مُوصَلَا) ؛ أي : موصولاً بالضمير لفظاً ، ولا يُكتفىٰ بنيَّته ، كما دلَّ عليه قولُهُ : (بالضمير مُوصَلا) ؛ إذ الاتِّصالُ مِنْ عوارض الألفاظِ ، خلافاً لبعضهم[(٢)] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٥) .

(٢) ذهب الفرَّاء وتبعه الزَّمَخْشَري : إلىٰ جواز تجريد (كل) مِنَ الإضافة . انظر « معاني القرآن » للفراء (٣/ ١٠)، و« الكشاف » (٤/ ١٧١)، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٢)، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٩) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦١١) .

هـٰذا هو الضربُ الثاني مِنَ التوكيد المعنويِّ ؛ وهو ما يرفعُ تَوَهُّمَ عدمِ إرادةِ الشُّمُول ، والمُستعمَلُ لذلك : (كلٌّ) ، و(كِلا) ، و(كِلْتا) ، و(جميعٌ) .

فيُؤكَّدُ بـ (كلٍّ) و(جميعٍ) : ما كان ذا أجزاءٍ يَصِحُّ وقوعُ بعضِها مَوقِعَهُ ؛ نحوُ : (جاء الرَّكْبُ كلُّهُ) أو : (جميعُهُ) ، و(القبيلةُ كلُّها) أو : (جميعُها) ، و(الرجالُ كلُّهُم) أو : (جميعُهُم) ، و(الهنداتُ كلُّهُنَّ) أو : (جميعُهُنَّ) ، ولا تقولُ : (جاء زيدٌ كلُّهُ) .

ويُؤكَّدُ بـ (كلا) : المُثنَّى المُذكَّرُ ؛ نحوُ : (جاء الزيدانِ كلاهُما) ، وبـ (كِلْتا) : المُثنَّى المُؤنَّثُ ؛ نحوُ : (جاءتِ الهندانِ كِلْتاهُما) .

❊ قوله : (ذا أجزاءٍ) ؛ أي : سواءٌ كانتِ الأجزاءُ مُنفصِلةً أم مُتَّصِلةً ؛ فيشملُ نحوَ : (رأيتُ زيداً كلَّهُ) ؛ لأنَّ (زيداً) بالنسبة إلى الرُّؤْية ذو أجزاءٍ يصحُّ وقوعُ بعضِها مَوقِعَهُ ، بخلاف نحوِ : (جاء زيدٌ كلُّهُ) ؛ إذ لا تصحُّ نسبةُ المجيء إلىٰ بعضه .

❊ قوله : (مَوقِعَهُ) ؛ أي : مَوقِعَ ذي الأجزاء .

❊ قوله : (ويُؤكَّدُ بـ « كلا » : المُثنَّىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لجواز أنْ يكونَ الأصلُ : (جاء أحدُ الزيدَينِ) ، أو (إحدى الهندَينِ) ؛ كما قال تعالىٰ : ﴿ يَخْرُجُ مِنْهُمَا ٱللُّؤْلُؤُ وَٱلْمَرْجَانُ ﴾ [الرحمن : ٢٢] ؛ بتقدير : (يخرجُ مِنْ أحدهما) ، وبذلك عُلِمَ : أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بهما نحوُ : (اختَصَمَ الزيدانِ) ؛

❊ قوله : (وبذلك عُلِمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بقوله : (لجواز أنْ يكونَ الأصلُ . . .) إلىٰ آخره .

❊ قوله : (أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بهما نحوُ : اختَصَمَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا غيرُ

ولا بدَّ مِنْ إضافتِها كلِّها إلىٰ ضمير يُطابِقُ المُؤكَّدَ ؛ كما مُثِّلَ .

٥٢٣ـ وٱستَعْمَلُوا أيضاً كـ (كُلٍّ) (فاعِلَهْ) مِنْ (عَمَّ) في التوكيدِ مِثْلَ النَّافِلَهْ

لامتناعِ (اختَصَمَ أحدُهُما) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* **قوله** : (كـ « كلٍّ ») ؛ أي : في الدَّلالة على الشُّمُول والإحاطة .

* **قوله** : (فاعِلَهْ) مفعولٌ لقوله : (ٱستَعْمَلُوا) ؛ أي : مُوازِناً (فاعِلَة) مِنْ (عَمَّ). . . إلىٰ آخره ، ولمَّا لم يتأتَّ له أنْ يقولَ : (عامَّة) بالتشديد لعدم صحَّة الوزنِ به. . قال : (« فاعِلَهْ » مِنْ « عَمَّ ». . .) إلىٰ آخره ؛ كـ (دابَّة) مِنْ (دَبَّ) ، **والأصلُ** : (عامِمَة) و(دابِبَة) ، فأَدْغَمَ المِثْلَين ، ولو قال : (عامَة) بالتخفيف ونبَّه على التشديد. . لجاز ؛ لأنَّ التخفيفَ يقعُ في النَّثْر كراهةَ التضعيف ؛ كقراءة : (والشجرِ والدَّوَابِ) بباءٍ مُخفَّفة ؛ فالنَّظْمُ أَوْلىٰ ، أفاده الفارِضيُّ[2] .

مذهبِ الجمهور[3] ، ومذهبُهُم الجوازُ ، وكونُ التوكيدِ يرفعُ الاحتمالَ أغلبيٌّ ، لـٰكن يلزمُ عليه خُلُوُّ التوكيدِ عن الفائدة رأساً .

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٣٥) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٦) ، وقرأ بتخفيف الباء مِنَ (الدواب) : الإمامُ الزُّهْري . انظر « الدر المصون » (٨/ ٢٤٦) .
(٣) هو مذهب الأخفش والفرَّاء وهشام وأبي علي الفارسي . انظر هـٰذه المسألة في « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٤٨) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٢٨٧) .

أي : استعملَ العربُ للدَّلالة على الشُّمُول كـ (كلٍّ) . . (عامَّةً) مضافاً إلىٰ ضميرِ المُؤكَّدِ[١] ؛ نحوُ : (جاء القومُ عامَّتُهُم) ، وقلَّ مَنْ عدَّها مِنَ النَّحْويِّينَ في ألفاظ التوكيدِ ، وقد عدَّها سيبويهِ[٢] .

وإنَّما قال : (مِثْلَ النَّافلهْ) ؛ لأنَّ عدَّها مِنْ ألفاظِ التوكيدِ يُشبِهُ النافلةَ ـ أي : الزائدةَ[٣] ـ لأنَّ أكثرَ النَّحْويِّينَ لم يَذكُرْها .

❀ قوله : (يُشبِهُ النافلةَ ـ أي : الزائدةَ ـ لأنَّ أكثرَ النَّحْويِّينَ . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ ابنَ الناظمِ في ذلك[٤] ، وهو مُعترَضٌ : بأنَّ (جميعاً) قد أَغْفَلَهُ الجمهورُ فلم يَذكُرُوهُ ، فكان مِنْ حقِّهِ أنْ يُقيِّدَهُ بمِثْلِ ما قيَّد به (عامَّة) ، ولم يفعل ذلك ، فدلَّ علىٰ أنَّ ما فسَّره به غيرُ مُرادٍ ، بل المُرادُ : أنَّها مِثْلُ النافلةِ في لزوم التاء لها ، ومِنْ ثَمَّ قال ابنُ هشامٍ : (والتاءُ فيها بمنزلتها في النافلة[٥] ، فتَصلُحُ مع المُذكَّر والمُؤنَّث ؛ نحوُ : « اشتريتُ العبدَ عامَّتَهُ ») انتهىٰ[٦] .

---

(١) أي : لفظاً كـ (كل) ، ولا يُؤكَّدُ به إلا ذو أجزاء ، كما يُؤخَذُ مِنَ التشبيه . « خضري » (٢/ ٦١١) .

(٢) الكتاب (١/ ٣٧٧) ، وتبعه الناظم أيضاً في « التسهيل » (ص١٦٥) ، وقال في « شرحه » (٣/ ٢٩١) : (وذكرت مع « كلٍّ » « جميعاً » و« عامَّةً » كما فعل سيبويه ، وأَغْفَلَ ذلك أكثرُ المُصنِّفين سهواً أو جهلاً) .

(٣) في نسخ « الشرح » : (الزيادة) ، والمثبت موافق لما كتب عليه المُحشِّي .

(٤) شرح ابن الناظم (ص٣٥٩) .

(٥) في بعض النسخ : (بمنزلة التاء) بدل (بمنزلتها) .

(٦) أوضح المسالك (٣/ ٣٣١) .

٥٢٤ـ وبعدَ (كلٍّ) أَكَّدُوا بـ (أَجْمَعَا) (جَمْعَاءَ) (أَجْمَعِينَ) ثمَّ (جُمَعَا)

قال شيخُ الإسلام : (ويُؤخَذُ مِنْ جَعْلِ الناظمِ إيَّاها كـ « كل » : أنَّهُ يُؤكَّدُ بها ما يُؤكَّدُ بـ « كل » ، وأنَّها تُضافُ إلىٰ ضمير المُؤكَّد ؛ فيُقالُ : « جاء الجيشُ عامَّتُهُ » ، و« القبيلةُ عامَّتُها » ، و« الزيدونَ عامَّتُهُم » ، و« الهنداتُ عامَّتُهُنَّ ») انتهىٰ(١) .

❁ قوله : (وبعدَ « كلٍّ » أَكَّدُوا . . .) إلىٰ آخره : قال المُراديُّ وغيرُهُ : (أَفْهَمَ : أنَّهُ لا يجوزُ عندَ اجتماع « كلٍّ » و« أَجْمَعَ » تقديمُ « أَجْمَعَ » علىٰ « كلٍّ ») انتهىٰ(٢) .

واعلَمْ : أنَّ (أَجْمَعَ) ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة ووزنِ الفعل ، و(جَمْعاءَ) ؛ لألف التأنيث الممدودةِ ، و(جُمَعَ) ؛ للعَدْل ؛ لأنَّهُ معدولٌ عن (جُمْعٍ) بسكون الميم ؛ كـ (حَمْراءَ) و(حُمْرٍ) ، أفاده شيخُنا السيِّد(٣) .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٣٦) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/ ٩٧٣) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ١٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٠٥) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق١٨) ، وذهب الناظمُ وابنُهُ : إلىٰ أنَّ (جُمَعَ) معدولٌ عن (جَمْعاوات) ؛ لأنَّ (جَمْعاء) مُؤنَّثُ (أَجْمَعَ) ، فكما جُمِعَ المُذكَّر بالواو والنون . . كذلك كان حقُّ مُؤنَّثه أنْ يُجمَعَ بالألف والتاء ، فلمَّا جاؤوا به علىٰ (فُعَلَ) . . عُلِمَ أنَّهُ معدولٌ عمَّا هو القياس فيه . انظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٤٧٥ـ١٤٧٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٦٦) .

أي : يُجاءُ بعدَ (كلٍّ) بـ (أَجْمَعَ) وما بعدَها ؛ لتقوية قَصْدِ الشُّمُول ؛ فيُؤتىٰ بـ (أَجْمَعَ) بعدَ (كلِّهِ) ؛ نحوُ : (جاء الرَّكْبُ كلُّهُ أَجْمَعُ) ، وبـ(جَمْعاءَ) بعدَ (كلِّها) ؛ نحوُ : (جاءتِ القبيلةُ كلُّها جَمْعاءُ) ، وبـ(أَجْمَعِينَ) بعدَ (كلِّهِم) ؛ نحوُ : (جاء الرجالُ كلُّهُم أَجْمعُونَ) ، وبـ(جُمَعَ) بعدَ (كلِّهِنَّ) ؛ نحوُ : (جاءتِ الهنداتُ كلُّهُنَّ جُمَعُ) .

❋ قوله : (يُجاءُ بعدَ « كلٍّ » بـ« أَجْمَعَ »...) إلىٰ آخره ، وقد يُجاءُ بعدَ (أَجْمَعَ) : بـ(أَكْتَعَ) ، وبعدَ (جَمْعاءَ) : بـ(كَتْعاءَ) ، وبعدَ (أَجْمَعِينَ) : بـ(أَكْتَعِينَ) ، وبعدَ (جُمَعَ) : بـ(كُتَعَ) ، ونحو ذلك ، وقد يُجاء بعدَ ما ذُكِرَ : بـ(أَبْصَعَ) ، و(بَصْعاءَ) ، و(أَبْصَعِين) ، و(بُصَعَ) ، وزاد الكُوفيُّونَ بعدَ (أَبْصَعَ) وأخواتِهِ : (أَبْتَعَ) ، و(بَتْعاءَ) ، و(أَبْتَعِينَ) ، و(بُتَعَ) .

وقُدِّمتْ (كلٌّ) على الجميع ؛ لكونها أَنَصَّ في الإحاطة ، ووَلِيَها (أَجْمَعُ) ؛ لأنَّهُ صريحٌ في الجَمْعِيَّة ؛ لاشتقاقه مِنَ الجَمْع ، ثمَّ (أَكْتَعُ) ؛ لانحطاطه عنه في الدَّلالة على الجَمْع ؛ لأنَّهُ مِنْ (تَكَتَّعَ الجِلْدُ) : إذا اجتمعَ عندَ إلقائه على النار ، ثمَّ (أَبْصَعُ) ؛ لأنَّهُ مِنَ البَصْعِ ؛ وهو الخَرْقُ الضَّيِّقُ الذي لا يكادُ يَنفُذُ منه الماءُ لاجتماعه ، وقيل : مِنْ (تَبَصَّعَ العِرْقُ) : إذا سال ، وهو لا يسيلُ حتىٰ يجتمعَ ؛ فهو دونَهُ في الدَّلالة على الجمع ، وأُخِّرَ (أَبْتَعُ) ؛ لأنَّهُ أبعدُ مِنْ (أَبْصَعَ) ؛ مِنْ قولِهِم : (رجلٌ بَتِعُ الكَفِّ) : إذا كان شديدَ المفاصل ، وقيل : مِنَ البَتَع ؛ وهو طُولُ العُنُق ، ولا يخلو مِنْ دَلالته

❋ قوله : (لأنَّهُ صريحٌ في الجَمْعِيَّة) ؛ أي : التي هي مِنْ لوازم الشُّمُول .

٥٢٥ـ ودونَ (كلٍّ) قد يَجِيءُ (أَجْمَعُ)   (جَمْعَاءُ) (أَجْمَعُونَ) ثمَّ (جُمَعُ)

أي : قد وَرَدَ استعمالُ العربِ (أَجْمَعَ) في التوكيد غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّهِ) ؛ نحوُ : (جاء الجيشُ أَجْمَعُ) ، واستعمالُ (جَمْعاءَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّها) ؛ نحوُ : (جاءتِ القبيلةُ جَمْعاءُ) ، واستعمالُ (أَجْمَعِينَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّهم) ؛ نحوُ : (جاء القومُ أَجْمَعُونَ) ، واستعمالُ (جُمَعَ) غيرَ مسبوقةٍ بـ (كلِّهنَّ) ؛ نحوُ : (جاء النساءُ جُمَعُ) .

وزَعَمَ المُصنِّفُ : أنَّ ذلك قليلٌ ، ومنه : قولُهُ[١] :   [من مشطور الرجز]

٢٨٩ـ يا ليتَنِي كنتُ صَبِيّاً مُرضَعَا

على اجتماعٍ ، أفادَهُ الفارِضيُّ مع زيادةٍ مِنْ شيخ الإسلام[٢] .

❁ قوله : (قد يَجِيءُ « أَجْمَعُ » . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مِنْ إقامة الظاهر مُقامَ الضمير ؛ لتقدُّم (كلٍّ) و(أَجْمَعَ) . . . إلىٰ آخره في البيت قبلَهُ .

❁ قوله : (يا ليتَنِي كنتُ . . .) إلىٰ آخره : في « العقد الفريد » لابن عبد ربه :

---

(١) أشطار مجهولة النسبة ، وقد احتجَّ بالشاهد : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٤ـ٢٩٥) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٦٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ١٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٤٠٦) ، وفيها شاهد آخر سيأتي في (٤/ ٣١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٨١ـ١٥٨٣) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٦٨ـ١٦٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٦) ، الدرر السنية (٢/ ٧٣٦) .

تَحمِلُني الـذَّلفـاءُ حـولاً أَكْتَعَـا
إذا بَكَيـــتُ قَبَّلَتْنِـــي أَرْبَعَـــا
إذاً ظَلِلْتُ الدَّهْرَ أَبكِي أَجْمَعَا

(نَظَرَ أعرابيٌّ إلى امرأةٍ حَسْناءَ ومعها صبيٌّ يبكي ، فلمَّا بكىٰ قبَّلَتْهُ ، فأَنْشَأَ يقولُ[1] : « يا ليتَنِي . . . » إلىٰ آخره) انتهىٰ[2] .

وبه تعلمُ : **أنَّ المُرادَ بـ (الذَّلْفاء)** : المرأةُ الحَسْناءُ ، كما في كتب اللغة[3] ، لا اسمُ امرأةٍ ؛ خلافاً لِمَا في « الشواهد » ومَنْ تَبِعَهُ[4] ، وتُجمَعُ علىٰ (ذُلْفٍ) بضمِّ المُعجَمة وسكونِ اللام ؛ كـ (حَمْراءَ وحُمْرٍ) ، و(**حولاً**) : منصوبٌ على الظرف ، و(**أَكْتَعَا**) : تأكيدٌ له ، **والشاهدُ** : في قوله : (أَجْمَعَ) ؛ حيثُ أُكِّدَ به غيرَ مسبوقٍ بـ (كلٍّ) .

❁ **قوله** : (**وبه تعلمُ : أنَّ المُرادَ بـ« الذَّلْفاء »** . . .) إلىٰ آخره : **لا يخفىٰ ما فيه** ؛ إذ لا مانعَ مِنْ كون تلك المرأةِ كان اسمُها الذَّلْفاءَ ، وذَكَرَ في « القاموس » : أنَّ الذَّلْفاءَ مِنْ أسمائهنَّ[5] ، وهو بالذال المُعجَمة ، خلافاً لِمَا يُوجَدُ في كثير مِنْ نسخ الشارح والمُحشِّي مِنْ رَسْمه بالزاي[6] .

---

(١) أي : الأعرابي .
(٢) العقد الفريد (٤/ ٤٩) .
(٣) انظر « الصحاح » (٤/ ١٣٦٢) ، و« لسان العرب » (٩/ ١١١) ، و« تاج العروس » (٢٣/ ٣٢٠_٣٢١) .
(٤) المقاصد النحوية (٤/ ١٥٨٢) ، وانظر « حاشية السيِّد البُلَيدي » (٢/ق١٨) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ١١٤) ، و« خزانة الأدب » للبغدادي (٥/ ١٦٨) .
(٥) القاموس المحيط (٣/ ١٣٨) .
(٦) رُسم بها في (ح) من نسخ الشارح ، وفي غالب نسخ المحشي .

وفي هـٰذا الرَّجَزِ أمورٌ ؛ منها : هـٰذا ، وإفرادُ (أَكْتَعَ) عن (أَجْمَعَ) ، وتوكيدُ النكرةِ المحدودةِ ، والفصلُ بينَ المُؤكِّد والمُؤكَّد ، ومثلُهُ في التنزيل : ﴿ وَلَا يَحْزَنَّ وَيَرْضَيْنَ بِمَآ ءَاتَيْتَهُنَّ كُلُّهُنَّ ﴾ [الأحزاب : ٥١] .

و(أَرْبَعَا) : صفةٌ لمصدرٍ محذوف ، و(إذاً) : جوابُ شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : إنْ كان الأمرُ كذا إذاً ظَلِلْتُ ، خلافاً لِمَا في « شرح الشواهد »[(١)] ، و(الدهر) : منصوبٌ على الظرف ، و(أَجْمَعَا) : تأكيدُهُ ، كذا أفاده بعضُ الفضلاء .

❁ قوله : (وإنْ يُفِدْ . . .) إلىٰ آخره : (توكيدُ) بالرفع : فاعلُ (يُفِدْ) بضمِّ أوَّله ؛ مِنْ (أفادَ) .

والمُرادُ : أنَّهُ يجوزُ توكيدُ النكرةِ المحدودةِ بلفظٍ مِنْ ألفاظ الإحاطة؛ كـ (كلٍّ)، و(جميعٍ) ، و(عامَّةٍ) ، ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[(٢)] .

❁ قوله : (وإفرادُ « أَكْتَعَ » عن « أَجْمَعَ ») ؛ أي : وهو قليلٌ ، وقولُهُ : (وتوكيدُ النكرةِ المحدودةِ) ؛ أي : وهو ممنوعٌ عندَ البَصْرِيِّينَ ، كما يأتي[(٣)] ، وقولُهُ : (والفصلُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وهو خلافُ الأصل .

(١) المقاصد النحوية (٤/ ١٥٨٢) .
(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٣٧) .
(٣) انظر (٤/ ٣١١) .

. . . . وعن نُحَاةِ البَصْرةِ المَنْعُ شَمِلْ

مذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ توكيدُ النكرة[1] ، سواءٌ كانتْ محدودةً ؛ كـ(يوم) ، و(ليلة) ، و(شهر) ، و(حَوْل) ، أو غيرَ محدودةٍ ؛ كـ(وقت) ، و(زمن) ، و(حِين) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ ـ واختارَهُ المُصنِّفُ ـ : جوازُ توكيدِ النكرةِ المحدودةِ ؛ لحصول الفائدةِ بذلك ؛ نحوُ : (صُمْتُ شهراً كلَّهُ)[2] ، . . . .

❀ قوله : (وعن نُحَاةِ البَصْرةِ . . .) إلىٰ آخره : (المنعُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (شَمِل) ، و(عن نُحَاةِ) : مُتعلِّقٌ به ، أو بـ(المنعُ) ، وصحَّ ذلك ؛ لأنَّهُ يُغتفَرُ في الظروف ما لا يُغتفَرُ في غيرها ، والتقديرُ : (والمنعُ عن جمهور نُحَاةِ البَصْرةِ . . شَمِلَ المُفِيدَ وغيرَهُ) .

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ به) ؛ أي : بـ(شَمِل) ، والمعنىٰ : أنَّ الشُّمُولَ ناشئٌ عنهم ؛ بمعنىٰ أنَّهُ مَحكِيٌّ عنهم ، ويحتملُ أنَّ المُرادَ : أنَّهُ مُتعلِّقٌ به ؛ لكونه حالاً مِنْ ضميره ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : لأنَّ ألفاظَ التوكيد كلها معارفُ ، سواءٌ المضاف لفظاً وغيره ، فيلزمُ تخلُّفُهُما تعريفاً وتنكيراً ، وهو ممنوعٌ عندَهُم . « خضري » (٢/ ٦١٢) ، وانظر ما سيأتي في (٤/ ٣٢٢) .

(٢) ذهب إليه بعض الكُوفيِّينَ ، وذهب بعضُهُم إلىٰ أنَّهُ يجوزُ توكيد النكرة مطلقاً . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٦٩ـ٣٧٣) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٦ـ٢٩٧) .

ومنهُ : قولُهُ : [من مشطور الرجز]

تَحمِلُنـي الـذَّلْفـاءُ حـولاً أَكْتَعَـا

وقولُهُ(١) : [من مشطور الرجز]

٢٩٠ـ قـد صَـرَّتِ البَكْـرةُ يـومـاً أَجْمَعَـا

❊ قوله : (حولاً أَكْتَعَا) الشاهدُ فيه هنا : توكيدُ النكرةِ المحدودةِ ، وهو مأخوذٌ مِنْ قولِهم : (أتىٰ عليه حولٌ كَتِيعٌ) ؛ أي : تامٌّ .

❊ قوله : (قد صَرَّت) ؛ مِنَ الصَّرِيرِ ؛ أي : صَوَّتَتْ ، (البَكْرةُ) بسكون الكاف هنا ، ويجوزُ فتحُها ؛ مفردُ (بَكَرٍ) بفتح الكاف ؛ وهو مِنْ شواذِّ الجمع ؛ لأنَّ (فَعْلَةَ) لا تُجمَعُ علىٰ (فَعَلٍ) ، إلا ألفاظاً قليلةً ؛ . . . .

❊ قوله : (لأنَّ « فَعْلَةَ ») ؛ أي : بالسكون ، وقد يُقالُ : إنَّ (بَكَر) جمعٌ لـ (بَكَرَة) المفتوح ، وأمَّا جمعُ الساكن فهو : (بَكَرَات) ؛ كـ (سَجْدَة وسَجَدَات) .

---

(١) شطر مجهول النسبة ، قال أبو البركات الأنباري : (هـٰذا البيت مجهولٌ لا يُعرَف قائلُهُ ، فلا يجوزُ الاحتجاجُ به) ، ويأتي عليه الإيراد والجواب السابقان تعليقاً في (٢/ ٤٧٠) ، ويُنشَدُ قبله :

إنَّا إذا خُطَّافُنا تَقَعْقَعَا

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٧٣) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٦١) ، و« المساعد » (٢/ ٣٨٨) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٩) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٧٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٠٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٥٨٣ـ١٥٨٤) ، و« خزانة الأدب » (١/ ١٨١ـ١٨٢) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٧٣) .

٥٢٧ـ واْغْنَ بـ (كِلْتا) في مُثنّىً و(كِلَا)   عن وزنِ (فَعْلَاءَ) ووزنِ (أَفْعَلَا)

نحوُ : (حَلْقة وحَلَق) ، كما في « الصحاح »[1] ، والمُرادُ بها : بَكْرةُ البئر التي يُستقىٰ عليها ؛ يعني : لا ينقطعُ استقاءُ الماءِ مِنَ البئر بالبَكْرة .

❀ قوله : (واْغْنَ. . .) إلىٰ آخره : (اْغْنَ) : فعلُ أمرٍ ؛ مِنْ (غَنِيَ ـ بكسر النون ـ يَغْنىٰ) بفتحها ؛ أي : استَغْنِ ، والمجروراتُ الثلاثةُ : مُتعلِّقةٌ به .

❀ قوله : (عن وزنِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : تثنيةِ مَوْزُونِ (فَعْلاءَ) بفتح الفاء ، ومَوْزُونِ (أَفْعَلَا) بفتح العين ، وهٰذا البيتُ مِنْ تعلُّقات قولِهِ : (وبعدَ « كلٍّ » أكَّدُوا. . .) إلىٰ آخره ، وأخَّره بعدَ قولِهِ : (وإن يُفِدْ. . .) إلىٰ آخره ؛ لكون تلك المسألةِ أَقْوىٰ ارتباطاً ، هٰكذا أفاده السيِّد[2] .

❀ قوله : (نحوُ : حَلْقة) بسكون اللام .

❀ قوله : (أَقْوىٰ ارتباطاً) ؛ أي : بهٰذا الباب ؛ مِنْ حيثُ قُوَّةُ الخلافِ ، واختيارُهُ ما لم يَخْتَرْهُ غيرُهُ ، فقدَّمه اهتماماً به .

ثمَّ إنَّ الاستغناءَ بـ (كلا) و(كلتا) عن تثنية (أَجْمَعَ) و(جَمْعاءَ). . يَقتضِي : أنَّكَ لو قلتَ : (جاء الجيشانِ كلاهما) مثلاً . . دفعتَ احتمالَ مجيءِ بعضِ كلٍّ منهما ، كما دفعتَ احتمالَ مجيءِ أحدِهِما ، وهو كذلك ؛ لِمَا أنَّهُ

---

(١) الصحاح (٢/٥٩٦) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق٢٠) .

قـد تقـدَّم أنَّ المُثنَّـىٰ يُـؤكَّـدُ بـ (النَّفْـس) أو (العَيْـن) ، وبـ (كـلا) و(كِلْتا)[1] ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يُؤكَّدُ بغير ذلك ؛ فلا تقولُ : (جاء الجَيْشانِ أَجْمَعانِ) ، ولا : (جاء القبيلتانِ جَمْعَاوانِ) ؛ استغناءً بـ (كلا) و(كِلْتا) عنهما ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ[2] .

٥٢٨ـ وإنْ تُـؤكِّـدِ الضميـرَ المُتَّصِـلْ بـ (النَّفْسِ) و(العَيْنِ) فبعدَ المُنفصِلْ

---

* قوله : (فبعدَ المُنفصِل) الفاءُ : جوابُ شرطٍ ، و(بعدَ) : خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ، و(المُنفصِل) : نعتٌ لمحذوف ، والتقديرُ : (فتوكيدُهُ بعدَ الضميرِ المُنفصِلِ) ، قاله المَكُوديُّ[3] .

رفعَ احتمالَ مجازِ الحذف والمجازِ العقليِّ والمجازِ اللغويِّ عن قولك : (الجيشانِ) .

فاندفعَ ما قد يُقالُ : إنَّ (أَجْمعانِ) و(جَمْعاوانِ) في قولك : (جاء الجيشانِ أَجْمعانِ) و(القبيلتانِ جَمْعاوانِ).. لدفع احتمالِ مجيءِ أحدِ الجيشَينِ أو إحدى القبيلتَينِ ، ولاستغراق أفرادِهما ، ودفعِ احتمالِ مجيء

---

(١) انظر (٤/ ٣٠٢ـ٣٠٣) .
(٢) وتَبِعَهُم علىٰ ذلك ابنُ خروف قياساً ، مع اعترافهم بعدم السماع ، وقياسُ مذهبهم : جوازُهُ في توابع (أجمع) ؛ كـ (أكتعين) و(كَتْعاوين) . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٢٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ٩٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٥) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦١٣) .
(٣) شرح المكودي على الألفية (ص٢٢٠) .

وإنَّما وَجَبَ ما ذُكِرَ ؛ لوقوعِ اللَّبْس في بعض المواضع ؛ كما لو قلتَ : (هندُ ذهبتْ نَفْسُها) ، و(سُعْدىٰ خرجتْ عَيْنُها) ؛ إذ يحتملُ أنْ يكونَ : (نَفْسُها ذهبتْ) ، و(عَيْنُها خرجتْ) ، فإذا قيل : (ذهبتْ هي نَفْسُها) . . لم يكن لَبْسٌ ، ولم يُفرِّقُوا بينَ هـٰذَينِ المثالَينِ وغيرِهِما ؛ طَرْداً للباب . انتهىٰ « فارِضي »[١] .

❁ قوله : (عَنَيتُ) بضمِّ التاء : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُهُ : المُتكلِّمُ ، و(عَنَىٰ يَعْني) مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ) ؛ بمعنىٰ : قصدتُ ، و(ذا) : بمعنىٰ

بعضِ كلٍّ منهما ، وأمَّا (كلاهما) و(كلتاهما) في قولك : (جاء الجيشانِ كلاهما) و(القبيلتانِ كلتاهما) . . فلدفع احتمالِ مجيءِ أحدِ الجيشَينِ أو إحدى القبيلتَينِ ، ولا دَلالةَ لهما على استغراقِ أفرادِ كلٍّ منهما ، فإذا اختلف المُفادُ فكيف يُستغنىٰ بالأخيرَينِ عن الأوَّلَينِ ؟! فتنبَّهْ لذلك .

❁ قوله : (وإنَّما وَجَبَ ما ذُكِرَ . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما اختصَّ هـٰذا الحكمُ بـ (النَّفْس) و(العينِ) ؛ لكثرة استعمالِهما في غير التوكيد ؛ كـ (علمتُ ما في نفسك) ، و(عينُ زيدٍ حسنةٌ) ، بخلاف باقي الألفاظ .

❁ قوله : (إذ يحتملُ أنْ يكونَ : نَفْسُها . . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : (إذ يتبادرُ منه : أنَّ المُرادَ : أنَّ نَفْسَها . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٧) .

. . . . وأكِّدُوا بما سِــواهُمــا والقيــدُ لــن يُلتَــزَمَــا

لا يجوزُ توكيدُ الضميرِ المرفوعِ المُتَّصِلِ بـ (النَّفْس) أو (العَيْنِ) إلا بعدَ تـأكيـدِهِ بضميـرٍ مُنفصِـلٍ[1] ؛ فتقـولُ : (قُـومُـوا أنتـم أَنْفُسُكُـم) ، أو : (أَعْيُنُكُم) ، ولا تَقُلْ : (قُومُوا أنفُسُكُم) .

فإذا أكَّدتَهُ بغير (النَّفْس) و(العَيْن) .. لم يلزمْ ذلك ؛ فتقولُ : (قُومُوا كُلُّكُم) ، أو : (قُومُوا أنتم كُلُّكُم) .

وكذا إذا كان المُؤكَّدُ غيرَ ضميرِ رفعٍ ؛ بأنْ كانَ ضميرَ نصبٍ أو جرٍّ ؛ فتقولُ : (مررتُ بكَ نَفْسِكَ) ، أو : (عَيْنِكَ) ، و(مررتُ بكُم كُلِّكُم) ، و(رأيتُكَ نَفْسَكَ) ، أو : (عَيْنَكَ) ، و(رأيتُكُم كُلَّكُم) .

(صاحبِ) ؛ مفعولٌ مضافٌ إلى (الرفعِ) .

❁ **قوله : (بما سواهُما)** ؛ أي : (النَّفْسِ) و(العَين) .

❁ **قوله : (والقيدُ لن يُلتزَمَا)** ؛ أي : وهو كونُهُ بعدَ المُنفصِلِ .

❁ **قوله : (المرفوعِ المُتَّصِلِ)** سواءٌ كان بارزاً ؛ كما مثَّل ، أو مُستتِراً ؛ كـ (قامَ هو نَفْسُهُ) .

---

(١) الشرط : مُطلَقُ فاصلٍ ولو غيرَ ضمير ؛ نحوُ : (قُومُوا في الدار أَنْفُسُكُم كُلُّكُم) ؛ كما يَقتضِيهِ كلام « التسهيل » . « خضري » (٢/ ٦١٤) .

٥٣٠ـ وما مِنَ التوكيدِ لفظيٌّ يَجي مُكرَّراً كقولِكَ (ٱدْرُجِي ٱدْرُجِي)

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني مِنْ قِسْمَيِ التوكيدِ ؛ وهو التوكيدُ اللفظيُّ ؛ وهو تَكْرارُ اللفظِ الأوَّلِ بعَيْنِه[1] ؛ اعتناءً به ؛ نحوُ : (ادْرُجِي ادْرُجِي) ، . . . .

❁ قوله : (وما مِنَ التوكيدِ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ موصول ، و(لفظيٌّ) : خبرُ مبتدأٍ محذوف هو العائدُ ، والمبتدأُ مع خبرِهِ : صِلَةُ (ما) ، وجاز حذفُ صَدْرِ الصِّلَة ـ وهو العائدُ ـ للطُّول بالجارِّ والمجرور ، وهو مُتعلِّقٌ باستقرار علىٰ أنَّهُ حالٌ مِنَ الضمير المُستتِرِ في الخبر ؛ إذ هو في تأويل المُشتَقِّ ، و(مُكرَّراً) بفتح الراء : حالٌ مِنْ فاعل (يَجي) المُستتِرِ ، وجملةُ (يَجي) : خبرُ الموصول ، والتقديرُ : (والذي هو لفظيٌّ حالَ كونِهِ كائناً مِنَ التوكيد . . يجيءُ مُكرَّراً) .

❁ قوله : (ٱدْرُجِي) فعلُ أمرٍ وفاعلٌ ، وهو بضمِّ الراء ؛ مِنْ (دَرَجَ الصبيُّ يَدرُجُ) ـ كـ (قَعَدَ يَقعُدُ) ـ : إذا مشىٰ .

❁ قوله رحمه الله : (وما مِنَ التوكيد لفظيٌّ . . .) إلىٰ آخره : حُكْمٌ يُفهَمُ منه التعريفُ ، لا تعريفٌ ، وإلا كان فيه دَوْرٌ ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (وهو) ؛ أي : الجارُّ والمجرورُ (مُتعلِّقٌ . . .) إلىٰ آخره ،

---

(١) ولا يَضُرُّ فيه بعضُ تغيير كما قال السيوطي ؛ نحوُ : ﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾ [الطارق : ١٧] ، وقد يكونُ التَّكرار بمرادفه ؛ نحوُ : (أنتَ بالخير حقيقٌ قَمَن) ، ومنه : تأكيدُ الضمير المُتَّصِل بالمنفصل ، والمُرادُ بالتَّكْرار : تكرارُهُ إلىٰ ثلاث فقط ؛ لاتِّفاق الأدباء على انتفاء أكثرَ منها في كلام العرب ، وأمَّا ما في سورة (الرحمـٰن) و(المرسلات) . . =

وقولِهِ[1] : [من الطويل]

٢٩١ـ فأينَ إلىٰ أينَ النَّجاةُ ببَغْلَتِي أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ ٱحْبِسِ ٱحْبِسِ

وقولِهِ تعالىٰ : ﴿ كَلَّآ إِذَا دُكَّتِ ٱلْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾ [الفجر : ٢١] .

❁ قوله : (فأينَ إلىٰ أينَ. . .) إلىٰ آخره : قد مرَّ الكلامُ عليه مُستوفىً في (التنازع)[2] ، والشاهدُ هنا : تأكيدُ الفعلِ ، وقد اجتمعَ في هٰذا البيتِ أمرانِ : الإتيانُ بالفعل مع فاعله ، وخُلُوُّهُ عنه ، والأوَّلُ موجودٌ في (احبِسِ احبِسِ) ، والثاني في (أتاكَ أتاكَ اللاحقونَ) .

❁ قوله : (﴿ دَكًّا دَكًّا ﴾) قيل : هٰذا ليس تأكيداً ؛ لأنَّ معناه : دكّاً بعدَ دكٍّ ، وفي « الرَّضِيِّ » ما حاصلُهُ : (وأمَّا نحوُ : « قرأتُ الكتابَ سورةً سورةً » ، ﴿ وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾ [الفجر : ٢٢] . . فليس في الحقيقة تأكيداً ؛ إذ ليس الثاني لتقرير الأوَّل ، بل لتكرير المعنىٰ ؛ لأنَّ الثانيَ غيرُ الأوَّل ، والمعنىٰ :

وقولُهُ : (إذ هو) ؛ أي : الخبرُ ؛ وهو (لفظيٌّ) ، وهٰذا تعليلٌ لاستتار الضمير فيه .

= فليس بتأكيد ؛ لأنَّها لم تتعدَّدْ علىٰ معنىً واحدٍ ، بل كلُّ آيةٍ قيل فيها ذلك فالمُرادُ التكذيبُ بما ذكر فيها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٦٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٧٢ـ١٧٣) .

(١) بيت مجهول النسبة، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٠١ـ٣٠٢) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٣٦٣) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٧٩) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٣٩٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٣٠) ، وانظر « خزانة الأدب » (٥/ ١٥٨ـ ١٥٩) ، وفي (و) : (النَّجاءُ) بدل (النَّجاة) ، واقتصر على المدِّ العينيُّ والبغدادي ، وفسَّراه بالإسراع .

(٢) انظر (٣/ ١٦٩) .

٥٣١ـ ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ مُتَّصِلْ   إلَّا مَعَ اللفظِ الذي بهِ وُصِلْ

أي : إذا أُرِيدَ تكريرُ لفظِ الضميرِ المُتَّصِلِ للتوكيد . . لم يَجُزْ ذلك إلا بشرطِ اتِّصالِ المُؤكِّد بما اتَّصل بالمُؤكَّد ؛ نحوُ : (مررتُ مررتُ) ، و(قمتُ قمتُ) ، و(مررتُ بكَ بكَ) ، و(رغبتُ فيهِ فيهِ) ، ولا تقولُ : (مررتُ بِكَكَ) .

« جميعَ السُّوَر » ، و« صفوفاً مختلفةً ») انتهىٰ ؛ فإعرابُ الثاني مِنْ ذلك بإعراب الأوَّل ؛ لأنَّهُما في تقديرِ كلمةٍ واحدة . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[(١)] .

فيكونُ المجموعُ حالاً ؛ كما في : (ادخلوا رجلاً رجلاً) ، لٰكن قال الفارِضيُّ : (وفي هٰذا نَظَرٌ ؛ لأنَّ الدَّكَّ في القيامة مرَّةٌ واحدةٌ ؛ بدليل قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَحُمِلَتِ ٱلْأَرْضُ وَٱلْجِبَالُ فَدُكَّتَا دَكَّةً وَٰحِدَةً ﴾ [الحاقة : ١٤])[(٢)] .

* قوله : (ولا تُعِدْ) مضارعُ (أعادَ) ، أصلُهُ : (تُعِيدُ) ؛ حُذِفَتِ الضمَّةُ للجازم ـ وهو (لا) الناهيةُ ـ والياءُ لالتقاء الساكنَيْنِ ، والفاعلُ : مُستترٌ فيه ، و(لفظَ) : مفعولُهُ ، و(مع) : في موضع الحال ، وتقديرُ البيت : (ولا تُعِدْ لفظَ ضميرٍ مُتَّصِلٍ إلا مُصاحِباً للَّفظ الذي وُصِلَ به) .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٤٠) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٢/ ٣٧٢ـ٣٧٣) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٧) .

٥٣٢ـ كذا الحروفُ غيرُ ما تَحَصَّلَا   بهِ جوابٌ كـ (نَعَمْ) وكـ (بَلَى)

أي : كذلك إذا أُرِيدَ توكيدُ الحرفِ الذي ليس للجواب ؛ يجبُ أنْ يُعادَ مع الحرفِ المُؤكِّد ما اتَّصل بالمُؤكَّد ؛ نحوُ : (إنَّ زيداً إنَّ زيداً قائمٌ) ، و(في الدار في الدار زيدٌ) ، ولا يجوزُ : (إنَّ إنَّ زيداً قائمٌ) ، ولا : (في في الدار زيدٌ) .

فإن كان الحرفُ جواباً ؛ كـ (نَعَمْ) ، و(بلى) ، و(جَيْرِ) ، و(أَجَلْ) ،

❀ قوله : (كذا الحروفُ) كذا : خبرٌ مُقدَّم ، و(الحروفُ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(غيرُ) : نعتٌ لـ (الحروفُ) ، أو منصوبٌ على الاستثناء ، و(جوابٌ) : فاعلُ (تَحَصَّلَا) ، والألفُ فيه : للإطلاق .

❀ قوله : (جَيْرِ) بفتح الجيم معَ كسرِ الراء وفتحِها : حرفُ جوابٍ بمعنى (نَعَم) انتهى « مغني »[1] .

❀ قوله : (و« أَجَلْ ») بسكون اللام : حرفُ جوابٍ مثلُ (نَعَمْ) ؛ فيكونُ تصديقاً للمُخبِر ، وإعلاماً للمُستخبِر ، ووَعْداً للطالب ؛ فيقعُ بعدَ

❀ قوله : (فيكونُ تصديقاً للمُخبِر) ؛ أي : بإثباتٍ أو نفيٍ ، وكذا ما بعدَهُ ، وقولُهُ : (ووَعْداً للطالب) المُرادُ بالطلب هنا : ما يشملُ : النهيَ ، . . . . .

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٦٥) .

و(إي) ، و(لا) . . جاز إعادتُهُ وحدَهُ ؛ فيُقالُ لك : (أقام زيدٌ ؟) ، فتقولُ : (نَعَمْ نَعَمْ) ، أو : (لا لا) ، و(أَلَمْ يَقُمْ زيدٌ ؟) ، فتقولُ : (بَلَىٰ بَلَىٰ) .

٥٣٣ـ ومُضْمَرُ الرَّفْعِ الذي قدِ ٱنْفَصَلْ أَكِّـدْ بـهِ كـلَّ ضميـرٍ ٱتَّصَـلْ

نحوِ : (قام زيدٌ) ، ونحوِ : (أقام زيدٌ ؟) ، ونحوِ : (اضْرِبْ زيداً) انتهىٰ « مغني »[1] .

❀ قوله : (إي) بكسر الهمزة وسكونِ الياء : حرفُ جوابٍ بمعنىٰ (نعم)[2] .

❀ قوله : (ومُضْمَرُ الرفعِ) مُضْمَر : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أَكِّدْ به) ، أو منصوبٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (أَكِّدْ) علىٰ حدِّ : (زيداً امرُرْ به) .

خاتمة

[في بعض أحكام التوكيد]

لا يجوزُ في ألفاظ التوكيدِ القطعُ ؛ لا إلى الرفع ، ولا إلى النصب ،

والتحضيضَ ، والعَرْضَ ؛ نحوُ : (لا تضربْ عَمْراً) ، و(هلَّا تأتينا) ، و(أَلَا تُحدِّثُنا) .

❀ قوله : (لا يجوزُ في ألفاظ التوكيدِ القطعُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : على

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٢٨) .

(٢) انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٠٨) .

أي : يجوزُ أنْ يُؤكَّدَ بضميرِ الرفعِ المُنفصِلِ كلُّ ضميرٍ مُتَّصِلٍ ؛ مرفوعاً كان ؛ نحوُ : (قمتَ أنتَ) ، أو منصوباً ؛ نحوُ : (أكرمتَني أنا) ، أو مجروراً ؛ نحوُ : (مررتُ بهِ هو) ، والله أعلم .

ولا يجوزُ عطفُ بعضِها على بعض ، وألفاظُهُ كلُّها معارفُ ، أمَّا ما أُضيفَ إلى الضمير . . فظاهرٌ ، وأمَّا (أَجْمَعُ) وتوابعُهُ : فقيل : إنَّ تعريفَهُ بالإضافة ، ونُسِبَ إلى سيبويه ، وقيل : بالعَلَميَّة ؛ كتعريف (أُسامةَ) ، ولكونها معارفَ مَنَعَ البَصْريُّونَ نصبَها على الحال . انتهى « شيخ الإسلام »[1] .

المُختار ؛ لمنافاة القطعِ مقصودَ التوكيد ؛ مِنْ حيثُ إشعارُ القطعِ بالاستقلال وعدمِ قصد التقوية التي هي مقصودُ التوكيد ، وإن كان دفعُ احتمالِ إرادةِ غيرِ الظاهر حاصلاً عندَ القطع .

❋ قوله : (ولا يجوزُ عطفُ بعضِها على بعض) ؛ فلا يُقالُ : (قام زيدٌ نَفْسُهُ وعينُهُ) ، ولا : (جاء القومُ كلُّهُم وأجمعونَ) ، وعلَّلُوهُ : باتِّحاد معنى (النَّفْس) و(العين) ، واتِّحادِ معنى (كلٍّ) و(أجمعَ) .

ولا يُقالُ : هـٰذا يَقتضِي جوازَ نحوِ : (جاء القومُ أَنْفُسُهُم وكُلُّهُم) ؛ لعدم الاتِّحاد ، وإطلاقُهُم يُخالِفُهُ .

لأنَّا نقولُ : (أَنْفُسُهُم) بعدَ جَرَيانِهِ على (القوم) الدالِّ على الشُّمُول . . مُتَّحِدُ المعنى مع (كُلُّهُم) المُتَّحِدِ مع (القوم) ، فتدبَّرْ .

❋ قوله : (فقيل : إنَّ تعريفَهُ بالإضافة) ؛ أي : المنويَّة .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٣٧) .

ولا يُقالُ : يَرِدُ على هٰذا القولِ ثبوتُهُ في (أجمعينَ) ونحوِهِ ، ومنعُ الصرف في الباقي ؛ فإنَّ ذلك يُفِيدُ عدمَ الإضافة رأساً .

لأنَّا نقولُ : ليس المُرادُ أنَّها معارفُ بنيَّة لفظِ المضاف إليه ، بل بنيَّة معنى الإضافةِ فقط ، وليس المُرادُ بنيَّة معناها إشرابَ تلك الكلماتِ معناها حتىٰ تكونَ مُتضمِّنةً لمعنىً حرفيٍّ ، فيكونَ ذلك مُقتضِياً لبنائها ، بل معناها مُرادٌ بدون استعمال تلك الكلماتِ فيه ، فتدبَّرْ .

العطف

٥٣٤ـ اَلعطفُ إمَّا ذو بيانٍ أو نَسَقْ . . . .

(العطفُ)

❁ قوله : (العطفُ) بفتح العين لغةً : الرجوعُ والالتفاتُ ، واصطلاحاً : يُقالُ لعَمَلِ المُتكلِّمِ هـٰذا العملَ الخاصَّ ، وللمعطوف عطفَ بيانٍ أو عطفَ نَسَقٍ ، وسيأتي تعريفُ كلٍّ مِنَ المعطوفَينِ في كلام الشارح[1] .

❁ قوله : (اَلعطفُ إمَّا ذو بيانٍ . . .) إلىٰ آخره : (العطفُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (إمَّا ذو بيان . . .) إلىٰ آخره ، وسُمِّيَ بياناً ؛ لأنَّهُ تَكْرارٌ للأوَّل بمُرادفه لزيادة البيان ؛ فكأنَّكَ عطفتَهُ علىٰ نَفْسه .

[العطفُ]

❁ قوله : (كلٌّ مِنَ المعطوفَينِ) راعى المعنىٰ ، وإلا فالمُناسِبُ : (العَطْفَينِ) ، كما في نسخة[2] .

❁ قوله : (فكأنَّكَ عطفتَهُ علىٰ نَفْسه) تفريعٌ علىٰ قوله : (لأنَّهُ تَكْرارٌ للأوَّل

(١) انظر (٤/٣٢٦ـ٣٢٧ ، ٣٣٨) .

(٢) هي كذلك في (هـ) .

. . . . والغَـرَضُ الآنَ بيـانُ مـا سَبَـقْ

٥٣٥ـ فَذُو البيانِ تابعٌ شِبْهُ الصِّفَهْ حقيقـةُ القصـدِ بـهِ مُنكشِفَـهْ

❁ قوله : (والغَرَضُ . . .) إلى آخره ؛ أي : والمقصودُ (الآنَ) بالنصب على الظرفيَّة ، والمُرادُ بـ(ما سَبَق) : عطفُ البيان .

❁ قوله : (تابعٌ شِبْهُ . . .) إلى آخره : (تابع) : خبرٌ عن قوله : (ذو البيان) ، و(شِبْه) : نعتٌ له ؛ لأنَّ إضافتَهُ لا تُفِيدُ التعريفَ ؛ فلذا صحَّ وقوعُهُ نعتاً للنكرة .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (تابعٌ) جنسٌ يشملُ جميعَ التوابع ، و(شِبْهُ الصِّفهْ) مُخرِجٌ لعطف النَّسَقِ والبدلِ والتوكيد والنعت ؛ لأنَّ شِبْهَ الشيءِ غيرُهُ ؛ فكأنَّهُ قال : (تابعٌ غيرُ صفةٍ) ، وقولُهُ : (حقيقةُ . . .) إلى آخره : لبيان الفرقِ بينَ النعتِ وعطفِ البيـان ، لا لـلإخـراج ، وهـٰذا أَوْلـىٰ ممَّـا صنعـه الأُشْمُـونـيُّ[1] ،

بمُرادفه) ، ولا دَخْلَ له في التوجيه ، ولا حاجةَ إليه هنا .

❁ قوله : (لبيان الفرقِ . . .) إلى آخره ؛ أي : إنْ نَظَرْنا لقوله : (به) ؛ أي : إنَّ عطفَ البيانِ يفارقُ النعتَ في أنَّهُ يكشفُ المتبوعَ بنفسه ، والنعتَ يكشفُهُ ببيانِ معنىً فيه ، فإن لم يُنظَرْ لذلك ، بل نُظِرَ لمُطلَقِ الانكشاف . . كان بياناً لوجه الشبه .

❁ قوله : (ممَّا صنعه الأُشْمُونيُّ) ؛ أي : حيثُ جَعَلَ قولَهُ : (حقيقةُ . . .)

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٤١٢) .

العطفُ كما ذَكَرَ ضربانِ :

أحدُهُما : عطفُ النَّسَق ، وسيأتي[1] .

والثاني : عطفُ البيان ، وهو المقصودُ بهـٰذا الباب .

وعطفُ البيانِ : هو التابعُ الجامدُ المُشبِهُ للصفة ....

والمُرادُ بالحقيقة : المعنىٰ ، و(القصد) بمعنى المقصودِ ؛ أي : المتبوعِ .

❀ قوله : (الجامدُ) قال في « التسهيل » : (أو بمنزلته)[2] ؛ أي : بأنْ

إلىٰ آخره : مُخرِجاً للنعت ، وعبارتُهُ : (و« شِبْهُ الصفهْ » : مُخرِجٌ لعطف النسق والبدلِ والتوكيد ، و« حقيقةُ القصدِ . . . » إلىٰ آخره : لإخراج النعت ؛ أي : إنَّهُ فارقَ النعتَ مِنْ حيثُ إنَّهُ يكشفُ المتبوعَ بنفسه ، لا بمعنىً في المتبوع ولا في سببيِّهِ) انتهىٰ .

ولك أنْ تُجِيبَ عنه : بأنَّ قولَهُ : (لإخراج النعت) ؛ أي : لإيضاح إخراجِهِ بقوله : (شِبْهُ الصفهْ) ، كما يُشِيرُ إليه قولُهُ : (أي : إنَّهُ فارقَ النعت . . .) إلىٰ آخره ، ولم يُنبِّهْ أوَّلاً علىٰ إخراجه بقوله : (شِبْهُ الصفهْ) ؛ لكونه في غاية الوضوح .

❀ قوله : (والمُرادُ بالحقيقة : المعنىٰ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إنَّ معنى المتبوعِ مُنكشِفٌ بذات التابع ، لا بوصف فيه قائمٍ بالموصوف أو بسببيِّهِ كما في النعت .

---

(١) انظر (٤/ ٣٣٧) وما بعدها .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٧١) .

في إيضاح متبوعِهِ وعدمِ استقلالِهِ ؛ نحوُ[1] : [من مشطور الرجز]

كان صفةً فصار عَلَماً بالغَلَبة ؛ كـ (الصَّعِق) ، و(الرحمـٰن الرحيم) .

❁ قوله : (في إيضاح متبوعِهِ) عبارةُ ابنِ الناظم : (المُوضِحُ متبوعَهُ ـ أي : إن كان معرفةً ـ والمُخصِّصُ له)[2] ؛ أي : إن كان نكرةً .

❁ قوله : (وعدمِ استقلالِهِ) لا حاجةَ إليه للإخراج ؛ لأنَّ ما يخرجُ به ـ

❁ قوله : (كـ « الصَّعِق ») بكسر العين : هو خُوَيلدُ بنُ نُفَيلٍ ، كان يُطعِمُ الناسَ بتهامةَ ، فسَفَتِ الريحُ الترابَ في جِفانه ـ أي : أوعيةِ طعامه ـ فسبَّها ،

---

(١) الشطر لعبد الله بن كَيْسَبةَ ، كما في « الإصابة » لابن حجر (٥/ ٧٥) ، وكان قد أتىٰ سيدَنا عمرَ رضي الله عنه ، فقال : يا أميرَ المؤمنين ؛ إنَّ أهلي بعيدٌ ، وإنِّي علىٰ ناقةٍ دَبْراءَ نَقْباءَ ، فاحمِلْني ، فقال عمرُ : كذبتَ ، والله ؛ ما بها مِنْ نَقَبٍ ولا دَبَر ، فانطلق الأعرابيُّ ، فحلَّ ناقته ، ثمَّ استقبل البَطْحاءَ وجعل يقولُ وهو يمشي خلفَ ناقته :

أَقْسَـمَ بـالله . . . . .
مـا مسَّهـا مِـنْ نَقَـبٍ ولا دَبَـرْ
اِغْفِرْ لهُ اللهـمَّ إنْ كانَ فَجَرْ

وعمرُ مُقبِلٌ مِنْ أعلى الوادي ، فجعل إذا قال : (اغفِرْ له اللهمَّ إن كان فَجَرْ) . . قال : اللهمَّ ؛ صَدِّقْ ، حتى التقيا ، فأخذ بيده فقال : ضَعْ عن راحلتك ، فوضع فإذا هي كما قال ، فحَمَلَهُ علىٰ بعير وزوَّده وكساه .

وزعم ابنُ يعيش في « شرح المفصل » (٢/ ٢٧٢) : أنَّ البيت لرؤبة بن العجاج ، وهو غيرُ صحيح ؛ لأنَّهُ لم يُدرِكْ سيدَنا عمر ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٢/ ٣٩٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٧) ، وفيه شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو جوازُ تقديم الكُنْية على الاسم ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٣٥٥ـ ٣٥٦ ، ٤/ ١٦٠٣) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٥٤ـ ١٥٧) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٣٦٦) .

٢٩٢ـ أَقْسَمَ باللهِ أبو حَفْصٍ عُمَرْ

فـ (عُمَر) : عطفُ بيانٍ ؛ لأنَّهُ مُوضِحٌ لأبي حفصٍ .

فخَرَجَ بقوله : (الجامد) : الصفةُ ؛ لأنَّها مُشتقَّةٌ أو مُؤوَّلةٌ به ، وخَرَجَ بما بعدَ ذلك : التوكيدُ وعطفُ النَّسَق ؛ لأنَّهُما لا يُوضِحانِ متبوعَهُما[1] ، والبدلُ الجامدُ ؛ لأنَّهُ مُستقِلٌّ .

٥٣٦ـ فـأَوْلِيَنْـهُ مِـنْ وِفـاقِ الأوَّلِ ما مِنْ وِفاقِ الأوَّلِ النعتُ وَلِي

وهو البدل ـ يخرجُ بما قبلَهُ[2] .

❀ قوله : (فأَوْلِيَنْهُ) هٰذه الفاءُ : للتفريع ، كما قاله ابنُ هشام[3] ؛ فإنَّ كونَهُ كالنعت يُوجِبُ أنْ يُعطىٰ ذلك ، و(أَوْلِ) : فعلُ أمرٍ يتعدَّىٰ إلىٰ مفعولَين ؛ مِنْ (أَوْلىٰ يُولِي) ؛ أحدُهُما : الهاءُ العائدةُ علىٰ قوله : (ذو البيان) ، والثاني : (ما) الموصولةُ ، و(مِنْ وِفاقِ) : مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلِيَنْهُ) ،

فرُمِيَ بصاعقةٍ ، فسُمِّيَ الصَّعِقَ ، وهو في الأصل : اسمٌ لكلِّ مَنْ رُمِيَ بصاعقة .

❀ قوله : (و« مِنْ وِفاقِ » : مُتعلِّقٌ بـ « أَوْلِيَنْهُ » . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ قولَهُ أوَّلاً : (مِنْ وِفاقِ الأوَّل) مُتعلِّقٌ بـ (أَوْلِيَنْهُ) ، وقولَهُ ثانياً : (مِنْ وِفاقِ الأوَّل) مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ بيان لـ (ما) الواقعةِ مفعولاً ثانياً

---

(١) أي : الأصل فيهما ذلك ، وقد يعرض لهما الإيضاح . « خضري » (٢/ ٦١٧) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٧) .

(٣) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ١٧٤) .

لـ (أَوْلِيَنْهُ) ، والمُوافقةُ الأُولىٰ عامَّةٌ ؛ لأنَّها تشملُ الموافقةَ في كونِ كلٍّ كنيةً أو اسماً أو لقباً ، والمُوافقةُ الثانيةُ خاصَّةٌ ، والمعنىٰ : وأَعْطِيَنْهُ مِنَ المُوافقة العامَّةِ المُوافقةَ الخاصَّةَ التي أُعطِيتْ للنعت المعلومةَ ممَّا سبق ، وذكرُ الخاصِّ بعدَ العامِّ مُفِيدٌ . انتهىٰ « شيخنا » .

وفيه : أنَّهُ لا حاجةَ لبيانِ (ما) علىٰ هٰذا ، وأمَّا جَعْلُ قولِهِ أوَّلاً : (مِنْ وِفاق الأوَّل) بياناً لـ (مِثْلَ) محذوفاً مضافاً إلىٰ (ما) ، وقولِهِ ثانياً : (مِنْ وفاق الأوَّل) بياناً لـ (ما) ، ولفظ (الأوَّل) في التركيب الأوَّل كنايةٌ عن المُبيَّن ، وفي التركيب الثاني كنايةٌ عن المنعوت ، والتقديرُ : (أَعْطِ عطفَ البيانِ مِنْ مُوافقةِ أوَّلِهِ ـ وهو المُبيَّن ـ مثلَ ما تولَّاه النعتُ مِنْ مُوافقةِ أوَّلِهِ) ؛ وهو المنعوتُ ، وقُدِّرَ هٰذا المضافُ المحذوفُ ؛ لأنَّ المُعطىٰ لعطف البيانِ ليس هو عينَ المُعطىٰ للنعت ، بل مثلُهُ . . ففيه : أنَّهُ حيثُ بُيِّن (ما) بما بعدَها يكونُ المِثْلُ معلوماً ، فلا حاجةَ للبيان الأوَّل ؛ ولهٰذا قال العلَّامةُ الصبَّانُ[1] : (إنَّ في كلام الناظم تَكْراراً ؛ لأنَّهُ إنْ جُعِلَ قولُهُ أوَّلاً : « مِنْ وِفاق الأوَّل » بياناً لـ « ما » مُقدَّماً عليه . . استُغْنِيَ عن قوله ثانياً : « مِنْ وِفاق الأوَّل » ، وإنْ جُعِلَ قولُهُ ثانياً : « مِنْ وِفاق الأوَّل » بياناً لـ « ما » . . استُغْنِيَ عن قوله أوَّلاً : « مِنْ وِفاق الأوَّل »)[2] ، تأمَّلْ .

(١) في (ك) : (وبهٰذا اندفع قول العلامة الصبان) بدل (ولهٰذا قال العلامة الصبان) .
(٢) حاشية الصبان (٣/ ١٢٦) .

لمَّا كان عطفُ البيانِ مُشبِهاً للصفة . . لَزِمَ فيه مُوافقةُ المتبوعِ كالنعت ؛ فيُوافِقُهُ في إعرابِهِ ، وتعريفِهِ أو تنكيره[١] ، وتذكيرِهِ أو تأنيثه ، وإفرادِهِ أو تثنيته أو جمعه .

٥٣٧ـ فقد يكونانِ مُنكَّرَينِ كما يكونانِ مُعرَّفَينِ

ذَهَبَ أكثرُ النَّحْويِّينَ : إلى امتناع كونِ عطفِ البيان ومتبوعِهِ نكرتَينِ .

وذَهَبَ قومٌ منهم المُصنِّف : إلى جواز ذلك ؛ فيكونانِ مُنكَّرَينِ كما يكونانِ مُعرَّفَينِ[٢] ، قيل : ومِنْ تنكيرهما : قولُهُ تعالى : ﴿يُوقَدُ مِن شَجَرَةٍ مُّبَٰرَكَةٍ زَيۡتُونَةٍ﴾ [النور : ٣٥] ، وقولُهُ تعالى : ﴿وَيُسۡقَىٰ مِن مَّآءٍ صَدِيدٍ﴾ [إبراهيم : ١٦] ؛

و(النعت) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (وَلِي) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، وقولُهُ[٣] : (مِنْ وِفاق) : مُتعلِّقٌ بـ(وَلِي) ، والتقديرُ : (أَعْطِ عطفَ البيانِ مِنْ مُوافقة الأوَّلِ ـ وهو المتبوعُ ـ الحُكْمَ الذي النعتُ وَلِيَهُ مِنْ وِفاق المنعوتِ الأوَّل) ، وقد عُلِمَ أنَّ النعتَ يُوافِقُ الأوَّلَ في واحدٍ مِنْ أوجه الإعراب ، وفي التعريف والتنكير . . . إلى آخره .

❁ قوله : (﴿صَدِيدٍ﴾) هو الدَّمُ المُختلِطُ بالقَيْح ، قال أبو زيدٍ :

. . . .

---

(١) أي : فلا يجوزُ تخالفُهُما تعريفاً وتنكيراً ، وأمَّا قولُ الزَّمَخْشَرِيِّ : إنَّ (مقام إبراهيم) عطفُ بيان على (آيات) . . فمُخالِفٌ لإجماعهم . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٧) .

(٢) واختاره الفارسيُّ والزَّمَخْشَرِيُّ وبعضُ الكُوفيِّينَ ، ونقل الشَّلَوبينُ الأوَّلَ عن البَصْريِّينَ . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٦) ، و« المساعد » (٢/ ٤٢٣ـ٤٢٤) .

(٣) أي : في الشطر الثاني .

فـ (زيتونةٍ) : عطفُ بيانٍ لـ (شجرةٍ) ، و(صديدٍ) : عطفُ بيانٍ لـ (ماءٍ) .

٥٣٨ـ وصـالِحـاً لبَـدَلِيَّـةٍ يُـرَىٰ ... في غيرِ نحوِ (يا غلامُ يَعْمُرَا)
٥٣٩ـ ونحوِ (بِشْرٍ) تابعِ (البَكْرِيِّ) ... وليـسَ أنْ يُـبْدَلَ بـالمَـرْضِـيِّ

(هو القَيْحُ الذي كأنَّهُ الماءُ في رِقَّته والدمُ في شُكْلته) ، وزاد بعضُهُم فقال : (وإذا غَلُظَ فهو مِدَّةٌ) ، كما في « المصباح »[١] .

* قوله : (وصالِحاً لبَدَلِيَّةٍ . . .) إلىٰ آخره : (صالِحاً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (يُرَىٰ) إنْ كانتْ قلبيَّةً ، وحالٌ مِنْ مفعولها إنْ كانتْ بَصَرِيَّةً .

* قوله : (يا غلامُ يَعْمُرَا) غلامُ : مُنادىً مبنيٌّ على الضم ، و(يَعْمُرَا)[٢] : عَلَمٌ (غلامُ) منقولٌ مِنَ الفعل منصوبٌ علىٰ أنَّهُ معطوفٌ علىٰ مَحَلِّ (غلام) .

* قوله : (البَكْرِيِّ) بفتح المُوحَّدة ، كما سيأتي في الشاهد[٣] .

* قوله : (بالمَرْضِيِّ) ؛ أي : ليس إبدالُهُ مَرْضِيّاً ؛ فالباءُ : زائدةٌ في خبر (ليس) .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٤٥٧) ، وانظر « لسان العرب » (٣/ ٢٤٦) .
(٢) كذا ضبط في (ل) ، والمشهور والمناسب : أنْ يكونَ بفتح الميم ؛ لأنَّهُ منقولٌ من الفعل المضارع (يَعْمَرُ) من باب (تَعِبَ يَتعَبُ) : إذا طال عمرُهُ ، وسُمِّيَ بذلك تفاؤلاً ، ونصَّ على الوجهين الصبان في « حاشيته » (٣/ ١٢٧) .
(٣) انظر (٤/ ٣٣٥) .

كلُّ ما جازَ أنْ يكونَ عطفَ بيان . . جاز أنْ يكونَ بدلاً[1] ؛ نحو : (ضربتُ أبا عبد الله زيداً) .

واستثنى المُصنِّفُ مِنْ ذلك مسألتَينِ يتعيَّنُ فيهما كونُ التابعِ عطفَ بيانٍ :

❀ قوله : (واستثنى المُصنِّفُ مِنْ ذلك مسألتَينِ . . .) إلىٰ آخره : ضَبَطَ ابنُ هشامٍ ما يمتنعُ فيه البدلُ ممَّا هو عطفُ بيانٍ : بامتناع الاستغناء عنه ؛ نحوُ : (هندٌ قامَ زيدٌ أَخُوها) ؛ فـ (أَخُوها) يتعيَّنُ كونُهُ عطفَ بيانٍ علىٰ (زيد) ، لا بدلاً ؛ إذ لا يصحُّ الاستغناءُ عنه ؛ لاشتماله علىٰ ضميرٍ رابطٍ للجملة الواقعةِ خبراً لـ (هندُ) ، والبدلُ علىٰ نيَّةِ تَكْرارِ العامل ، فتخلو الجملةُ مِنْ رابط .

وبامتناعِ حلولِهِ مَحَلَّ الأوَّل ؛ نحوُ : (أَيَا أَخَوَيْنا . . .) إلىٰ آخره .

ولا رَيْبَ أنَّ هـٰذا أَوْلىٰ ؛ إذ أوَّلُهُ لم يتعرَّضْ له الشارحُ كالناظم ، وآخِرُهُ يندرجُ فيه مسائلُ ؛ منها : أنْ يُضافَ أفعلُ التفضيل إلىٰ عامٍّ ويُتْبَعَ بِقِسْمَيهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ) ؛ لأنَّهُ لو نُوِيَ إحلالُ (الرجال) مَحَلَّ (الناس) . . لَنُوِيَ إحلالُ ما عُطِفَ عليه ؛ وهو (النساء) ؛ فيكونُ التقديرُ : (زيدٌ أفضلُ النساءِ) ، وهو ممتنعٌ ؛ لأنَّ اسمَ التفضيل إذا قُصِدَ به

❀ قوله : (نحوُ : أَيَا أَخَوَيْنا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : عبدَ شمسٍ ونوفلاً ؛ فيمتنعُ كونُ (عبد شمس) بدلاً مِنْ (أَخَوَيْنا) ، لا لذاته ، بل لعدم صحَّةِ ذلك في المعطوف ، فيُجعَلُ عطفَ بيان ، لـٰكن بملاحظةِ ما عُطِفَ عليه عطفَ نسق .

---

(١) أي : بدلَ الكلِّ دون غيره . « خضري » (٢/٦١٨) .

الزيادةُ علىٰ مَنْ أُضِيفَ له يُشترَطُ فيه أنْ يكونَ منهم ، ومِنْ ثَمَّ خُطِّئَ مَنْ قال : (أنا أَشْعَرُ الإنسِ والجنِّ) .

وهٰذا الاستثناءُ مَبنيٌّ علىٰ أنَّ البدلَ لا بدَّ وأنْ يكونَ صالحاً للإحلال محلَّ الأول ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُم يغتفرونَ في الثواني ما لا يغتفرونَ في الأوائل ، أفادَهُ في « التصريح »[1] .

---

* قوله : (وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُم يغتفرونَ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا إنَّما يَتِمُّ علىٰ أنَّ العاملَ في البدل هو العاملُ في المُبدَل منه ، وإلا فلا تبعيَّةَ إلا بحسَبِ الظاهر ، والعاملُ المُقدَّرُ مُسلَّطٌ على البدل فقط ، فلا بدَّ مِنْ صلاحيَته له ، فكونُ البدلِ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العاملِ يَقتضِي بناءَ (يَعْمَر) و(نوفلاً) على الضمِّ ، وعدمَ صحَّةِ وجود (زيد) و(بِشْر) ؛ إذ يجبُ مكانَهُما ما يَصلُحُ لأنْ يُضافَ إليه الوصفُ المقرون بـ (أل) ، وقِسِ الباقيَ .

إلا أنْ يُقالَ : لمَّا كان البدلُ ثانياً وتابعاً. . صحَّ أنْ يكونَ معرباً وخالياً مِنْ (أل) ، وهٰكذا ، وإن كان علىٰ نيَّة تَكْرار العاملِ المُقتضِي لخلاف ذلك ؛ إذ بسبب ذلك كأنَّهُ لا تَكْرار ، فيضعفُ مُقتضى البناءِ ، ويسوغُ كونُ ما يُضافُ إليه الوصفُ المقرونُ بـ (أل) خالياً مِنْ (أل) ومِنَ الإضافة لتاليها وضميرِ تاليها ، وهٰكذا ، ويُحتاجُ علىٰ هٰذا في نحو : (زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساء). . إلىٰ ملاحظة العطفِ ومجموعِ المعطوف والمعطوف عليه قبلَ الإبدال ، وإلا فَسَدَ المعنىٰ ، فتدبَّرْ .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٣٣) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ٣٤٩ـ٣٥٠) .

الأُولىٰ : أنْ يكونَ التابعُ مفرداً معرفةً مُعرَباً ، والمتبوعُ مُنادىً ؛ نحوُ : (يا غلامُ يَعمُرَا) ؛ فيتعيَّنُ أنْ يكونَ (يَعمُرَا) عطفَ بيان ، ولا يجوزُ أنْ يكونَ بدلاً ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكرارِ العامل ؛ فكان يجبُ بناءُ (يَعْمرَا) على الضمِّ ؛ لأنَّهُ لو لُفِظَ بـ (يا) معه لكان كذلك .

الثانيةُ : أنْ يكونَ التابعُ خالياً مِنْ (أل) ، والمتبوعُ بـ (أل) وقد أُضِيفتْ إليه صفةٌ بـ (أل) ؛ نحوُ : (أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ) ؛ فيتعيَّنُ كونُ (زيد) عطفَ بيان ، ولا يجوزُ كونُهُ بدلاً مِنَ (الرجل) ؛ لأنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرارِ العامل ؛ فيلزمُ أنْ يكونَ التقديرُ : (أنا الضاربُ زيدٍ) ، وهو لا يجوزُ ؛ لِمَا عرفتَ في (باب الإضافة) ؛ مِنْ أنَّ الصفةَ إذا كانتْ بـ (أل) لا تُضافُ إلا إلىٰ ما فيه (أل) ، أو ما أُضِيفَ إلىٰ ما فيه (أل)[1] .

ومثلُ : (أنا الضاربُ الرجلِ زيدٍ) : قولُهُ[2] : [من الوافر]

---

(١) انظر (٣/ ٦٠٠) .

(٢) البيت مطلع مقطوعة للمَرَّار الفَقْعَسي الأسدي ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٥) ، وبعده :

عَلَاهُ بضَرْبَةٍ بَعَثَتْ بليلٍ ... نوائحَهُ وأَرْخَصَتِ البُضُوعَا

وقادَ الخيلَ عائذةً لكلبٍ ... ترىٰ لِوَجِيفِها رَهَجاً سَرِيعَا

عَجِبتُ لقائلينَ صهٍ لهَذْرٍ ... علاهُم يَقْرَعُ الشَّرَفَ الرَّفِيعَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ١٨٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٢٧) ، و« شرح الرضي » (٢/ ٣٩٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٦٩) ، و« توضيح المقاصد » =

٢٩٣ـ أنا ٱبنُ التاركِ البَكْرِيِّ بِشْرٍ عليهِ الطيرُ تَرْقُبُهُ وُقُوعَا

فـ (بِشْر) : عطفُ بيانٍ ، ولا يجوزُ كونُهُ بدلاً ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يكونَ التقديرُ : (أنا ٱبنُ التاركِ بِشْرٍ) .

---

* قوله : (أنا ٱبنُ التاركِ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : المَرَّارُ الأَسَديُّ ، والشاهدُ : في (بِشْرٍ) ، وهو بِشْرُ بنُ عمرٍو ، وكان قد جُرِحَ ولم يُعلَمْ جارِحُهُ ، والمعنىٰ : أنا ابنُ الشجاعِ الذي صيَّرَ بِشْراً طَرِيحاً بحيثُ تنتظرُ الطيورُ أنْ تقعَ عليه إذا ماتَ ؛ لأنَّها لا تقعُ عليه ما دام فيه رَمَقٌ .

و(الطيرُ) : مبتدأٌ ، و(تَرْقُبُهُ) : خبرُهُ ، والجملةُ : حالٌ مِنَ (البَكْرِيِّ) بفتح الباء نسبةً إلىٰ (بكرٍ) أبي قبيلةٍ ، و(عليه) : صِلَةُ (وُقُوعاً) المنصوبِ على التعليل ؛ أي : تَرْقُبُهُ الطيرُ لأجل وقوعِها عليه .

ثمَّ بما ذَكَرَهُ المُحشِّي يُعلَمُ : أنَّهُ لا خطأً في قولِ مَنْ قال : (أنا أشعرُ الإنسِ والجنِّ) ، ولك أنْ تقولَ : إنَّهُ لاحظَ العطفَ ومجموعَ المُتعاطِفَينِ قبل الإضافة .

* قوله : (و« عليه » : صِلَةُ « وُقُوعاً ») يلزمُ عليه تقديمُ معمولِ معمولِ الخبر الفعليِّ على المبتدأ ، والذي رجَّحوا جوازَهُ تقديمُ المعمولِ فقط ، [ولا ينهضُ القياسُ] ؛ فالذي ينبغي : أنْ يُجعَلَ (عليه الطيرُ) مبتدأً وخبراً ،

= (٢/ ٩٩٠ـ ٩٩١) ، و« أوضح المسالك » (٣/ ٣٥١) ، و« المساعد » (٢/ ٤٢٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٠٨ـ ١٦٠٩) ، و« خزانة الأدب » (٤/ ٢٨٤ـ ٢٩٢) .

وأشار بقوله : (وليس أنْ يُبدلَ بالمَرْضيِّ) : إلىٰ أنَّ تجويزَ كونِ (بِشْرٍ) بدلاً غيرُ مَرْضِيٍّ ، وقَصَدَ بذلك التنبيهَ علىٰ مذهب الفرَّاءِ والفارسيِّ[1] .

❀ قوله : (التنبيهَ علىٰ مذهب الفرَّاءِ) ؛ أي : علىٰ رَدِّ مذهبِ . . . إلىٰ آخره .

و(تَرقُبُهُ) جملةٌ حالية مِنَ المُستكِنِّ في (عليه) ، وصِلَةُ (وقوعاً) محذوفة ؛ أي : لأجل الوقوع عليه .

نعم ؛ قد يُقالُ : لا فَرْقَ بينَ تقديمِ المعمولِ وتقديمِ معمولِ المعمول ؛ إذ العِلَّةُ في تقديم المعمولِ عدمُ اللَّبْسِ بالتقديم ، وهي موجودةٌ في تقديم معمولِ المعمول .

❀❀❀

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٢/٩٩١) ، و« المساعد » (٢/٤٢٥) ، و« أوضح المسالك » (٣/٣٥٣) .

عطف النسق

(عطفُ النَّسَقِ)

❁ قوله : (عطفُ النَّسَقِ) بفتح السين ؛ وهو النَّظْمُ ؛ يُقالُ : (نَسَقْتُ الدُّرَّ) ؛ أي : نَظَمْتُهُ ، والمُرادُ به هنا : المنسوقُ ، وقال الفارِضيُّ : (مصدرُ « نَسَقْتُ الشيءَ على الشيء » : إذا أَتْبَعْتَهُ إيَّاه ، ولمَّا كان إعرابُ الثاني تابعاً لإعراب الأوَّلِ. . . . .

[عطفُ النَّسَقِ]

❁ قوله : (والمُرادُ به هنا : المنسوقُ) ، وحينئذٍ : إن أُبقِيَ العطفُ علىٰ مصدريَّته . . كان مِنْ إضافة المصدرِ لمفعوله .

لـٰكن فيه : أنَّ الذي مِنَ التوابع هو العطفُ بمعنى التابع ، كما أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (تالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ . . .) إلىٰ آخره ، لا بالمعنى المصدريِّ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا التأويلَ بحسَب الأصل ، وإلا فهو الآنَ صار علماً على التابع المخصوص .

فإن كان العطفُ بمعنى المعطوف . . كانتْ إضافتُهُ لـ (النَّسَق) بمعنى المنسوقِ بالحرف مِنْ إضافة الأعمِّ للأخصِّ ، أو الموصوفِ للصفة ، تأمَّلْ .

٥٤٠ـ تالٍ بحرفٍ مُتبِعٍ عَطْفُ النَّسَقْ ... كـ (اْخصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ مَنْ صَدَقْ)[1]

عطفُ النَّسَق : هو التابعُ المُتوسِّطُ بينه وبين متبوعِهِ أحدُ الحروفِ التي ستُذكَرُ ؛ كـ (اْخصُصْ بوُدٍّ وثناءٍ مَنْ صَدَقَ) .

فخَرَجَ بقوله : (المُتوسِّطُ . . .) إلىٰ آخره : بقيَّةُ التوابع .

شُبِّهَ بذلك)[2] .

❀ قوله : (تالٍ بحرفٍ . . .) إلىٰ آخره : (تالٍ) : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (عطفُ النَّسَق) .

❀ قوله : (بوُدٍّ) بتثليث الواو[3] : بمعنى الحُبِّ ، والمعنىٰ : خُصَّ مَنْ صَدَقَ في مَحبَّتِكَ بالحُبِّ والثناءِ عليه .

❀ قوله : (شُبِّهَ بذلك) لا يُحتاجُ للتشبيه إلا على المعنى الأوَّل ؛ وهو كونُ النَّسَقِ بمعنىٰ نَظْمِ الدُّرَر ، لا على المعنى الثاني الذي هو الإتباعُ ؛ لوجوده فيما نحن فيه حقيقةً ، تأمَّلْ .

---

(١) قوله : (مُتبِعٍ) ؛ أي : مُشرِّك ، وهو مُخرِجٌ لـ (أي) التفسيريَّة في نحو : (رأيتُ غَضَنْفراً ؛ أي : أسداً) ؛ فإن (أسداً) عطفُ بيان بالأجْلىٰ ، لا نسقٌ وإن كان تابعاً بحرف ؛ لأنَّهُ غيرُ مُشرِّك ؛ خلافاً للكُوفيِّينَ ، وليس لنا عطف بيان يَتبع بحرف سوىٰ هٰذا . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦١٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٩) .

(٣) والمشهورُ روايةً : الضم .

٥٤١ـ فالعطفُ مطلقاً بواوٍ (ثُمَّ) فا (حتَّى) (أمَ) (أوْ) كـ (فيكَ صِدْقٌ ووَفَا)

حروفُ العطفِ علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما يُشرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليه مطلقاً ؛ أي : لفظاً وحُكْماً ؛ وهي :

ـ الواوُ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو) .

---

* قوله : (مطلقاً) حالٌ مِنَ المجرور بعدَهُ ، وتقديمُ الحالِ علىٰ عاملِها المُضمَّنِ معنى الفعلِ دونَ حروفِهِ . . جائزٌ عندَ الناظم[1] ، فيُحمَلُ عليه كلامُهُ ، ويجوزُ جَعْلُهُ حالاً مِنَ (العطفُ) علىٰ رأي سيبويهِ[2] .

* قوله : (أمَ أوْ) بنَقْلِ حركة الهمزةِ إلى الميم قبلَها .

* قوله : (حروفُ العطفِ . . .) إلىٰ آخره : هي تسعةٌ .

* قوله : (ما يُشرِّكُ المعطوفَ معَ المعطوفِ عليه) هـٰذا ظاهرٌ في الأربعة الأُوَلِ ، وأمَّا (أم) و(أو) : فقال الناظمُ : (أكثرُ النَّحْويِّينَ علىٰ أنَّهُما

---

* قوله : (حالٌ مِنَ المجرور بعدَهُ) ؛ أي : الواوِ وما عُطِفَ عليها ، ثمَّ المُناسِبُ لقوله بعدُ : (وتقديمُ الحال . . .) إلىٰ آخره : أنْ يقولَ : (حالٌ مِنَ الضمير في الخبر) ، فتنبَّهْ .

---

(١) وقد سبق في (٣/ ٤١٧ ـ ٤٢٠) في قوله :

وسَبْقَ حالٍ ما بحرفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوْا ولا أمنعُهُ فقد وَرَدْ

(٢) انظر « الكتاب » (٢/ ١١٢) ، و« شرح التسهيل » (٢/ ٣٣٣) .

ـ و(ثُمَّ) ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ ثُمَّ عمرٌو) .

يُشرِّكانِ في اللفظ لا في المعنىٰ) ، والصحيحُ : أَنَّهُما يُشرِّكانِ لفظاً ومعنىً ما لم يَقتضِيا إضراباً ؛ لأنَّ القائلَ : (أزيدٌ في الدار أم عمرٌو ؟) عالمٌ بأنَّ الذي في الدار أحدُ المذكورَينِ ، وغيرُ عالمٍ بتعيينه ؛ فالذي بعدَ (أم) مُساوٍ للذي قبلَها في الصَّلاحيَة ؛ لثبوت الاستقرارِ في الدار وانتفائِهِ ، وحصولُ المُساواةِ إنَّما هو بـ (أم) ، وكذلك (أو) مُشرِّكةٌ لِمَا قبلَها وما بعدَها فيما يُجاءُ بها لأجله مِنْ شكٍّ أو غيرِهِ .

❋ قوله : (والصحيحُ . . .) إلىٰ آخره : الخلافُ لفظيٌّ ؛ لأنَّ القائلَ بعدم تشريكِهِما في المعنىٰ أراد بالمعنىٰ : معنى العاملِ ؛ لأنَّ الاستقرارَ في الدار مثلاً إنَّما هو ثابتٌ لأحد المُتعاطِفَينِ فقط على التعيين باعتبارِ نَفْسِ الأمرِ في زعم المُتكلِّمِ ، والمقصودُ هو التشريكُ في معنى العاملِ باعتبارِ نَفْسِ الأمر في زعم المُتكلِّم ، و(أم) لا تُفِيدُهُ .

والقائلَ بالتشريك في المعنىٰ أراد بالمعنىٰ : ما تُفيدُهُ (أم) ؛ مِن احتمال كلٍّ مِنَ مُتعاطِفَيْها لثبوت استقرارِهِ في الدار وانتفائِهِ عنه ، وصلاحيَةِ كلٍّ منهما لهما ، أفاده الشاطِبيُّ مع بعضِ إصلاحٍ[1] .

قيل : (والمُرادُ بالعامل في كلامه : العاملُ بحسَب المعنىٰ ، وهو « مُستقِرٌّ » مثلاً ؛ لأنَّ المعنىٰ : « آلمُستقِرُّ في الدار زيدٌ أم عمرو ؟ ») انتهىٰ .

ولك أنْ تقولَ : بل العاملُ هو الابتداءُ ، وهو عندَ عدمِ النفي يُشعِرُ بثبوت

---

(١) انظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٦٦) .

ـ والفاءُ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ فعمرٌو) .

ـ و(حتَّىٰ) ؛ نحوُ : (قَدِمَ الحُجَّاجُ حتَّى المُشاةُ) .

ـ و(أم) ؛ نحوُ : (أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟) .

ـ و(أو) ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ أو عمرٌو) .

والثاني : ما يُشرِّكُ لفظاً فقط ، وهو المُرادُ بقوله :

أمَّا إذا اقتضَيا إضراباً : فإنَّهُما يُشرِّكانِ في اللفظ فقط ، وإنَّما لم يُنبِّهْ عليه ؛ لأنَّهُ قليلٌ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[(١)] .

المحمول للموضوع ، وعندَ النفيِ يُشعِرُ بانتفائه عنه ، فثبوتُ المحمولِ للموضوع أو انتفاؤُهُ عنه معنىً للابتداء في الجملة ، ولا مانعَ مِنْ أنْ يُرادَ بالمعنىٰ ما يشملُ المعنىٰ في الجملة .

ولك أنْ تقولَ : بل أراد القائلُ بالتشريك : معنى العاملِ ، والمقصودُ معنى العامل على الوجه الذي أراده المُتكلِّمُ ؛ وهو هنا ثبوتُ المحمولِ للموضوع علىٰ وجه الاحتمال ، ويَدُلُّ علىٰ كون ذلك مُرادَ المُتكلِّم : أداةُ الاستفهام ، وقد شرَّكتْ (أم) معطوفَها مع المعطوف عليه في ذلك ، وأفادتْ جزمَ المُتكلِّمِ بثبوت المحكوم به لأحدهما لا بعينه ، وهٰذا أمرٌ زائد ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (لأنَّهُ قليلٌ) ؛ أي : ولأنَّ إطلاقَهُ مُقيَّدٌ بما يأتي في كلامه ؛ فلا اعتراضَ عليه[(٢)] .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٤١٥) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٤٨) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٣٣) .

٥٤٢ـ وأَتْبَعَتْ لفظاً فحَسْبُ (بل) و(لا) (لـكن) كـ (لم يَبْدُ امْرُؤٌ لـكنْ طلَا)

❁ قوله : (فحَسْبُ) ؛ أي : فقط ، وهو مبنيٌّ على الضمِّ[(١)] ؛ لأنَّهُ مِنْ باب (قبلُ) و(بعدُ) ، وقيل : مبتدأٌ والخبرُ محذوفٌ ؛ كما تقولُ : (حَسْبي ذلك) ؛ أي : يَكْفِيني . انتهىٰ « فارِضي »[(٢)] .

❁ قوله : (بل . . .) إلىٰ آخره : فاعلُ (أَتْبَعَتْ) .

❁ قوله : (طَلَا) بفتح الطاء المُهمَلة والقصرِ ، قال في « المصباح » : (الطَّلَا : ولدُ الظَّبْيةِ أوَّلَ ما يُولَدُ ، والجمعُ : « أَطْلاءٌ » ؛ مثلُ « سَبَبٍ وأَسْباب ») انتهىٰ[(٣)] ، وبهـٰذا تعلمُ : أنَّ قصرَهُ ليس للضرورة ، خلافاً للمُعرِب[(٤)] .

وفي « مختصر حياة الحيوان » للسُّيُوطيِّ : (الطَّلَا : وَلَدُ ذاتِ الظِّلْفِ ؛ أي : كولد الظَّبْية ، وولدِ البقرة الوَحْشيَّة ، ومِنْ أمثالِهم : « كيف الطَّلا وأمُّهُ ؟ » ؛ يُضرَبُ لمَنْ ذهبَ همُّهُ وتفرَّغ لشأنه)[(٥)] .

❁ قوله : (أي : فقط) ؛ أي : فهي اسمُ فعل ، وقولُهُ : (وقيل : مبتدأٌ) ؛ أي : فهي اسمُ فاعل ، وقولُهُ : (أي : يَكْفِيني) حلُّ معنىً .

---

(١) والفاء زائدةٌ لتزيين اللفظ .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٩) .

(٣) المصباح المنير (٢/٥١٦) .

(٤) تمرين الطلاب (ص١١١) .

(٥) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/١١٦) ، و« جمهرة الأمثال » (٢/٨٢ ، ١٦٠) ، و« مجمع الأمثال » (٢/٥٦ ، ١٦٤) ، وقصةُ المثل : أنَّ رجلاً يُدعى (ابن لسان =

هـٰذه الثلاثةُ تُشرِّكُ الثانيَ مع الأوَّل في إعرابه ، لا في حُكْمه ؛ نحوُ : (ما قام زيدٌ بل عمرٌو) ، و(جاء زيدٌ لا عمرٌو) ، و(لا تَضرِبْ زيداً لـٰكنْ عَمْراً) .

٥٤٣ـ فَاْعْطِفْ بواوٍ لاحِقاً أو سابِقَا   في الحُكْمِ أو مُصاحِباً مُوافِقَا

ومُرادُ الناظمِ : أنَّهُ لم يظهر لي فيما رأيتُهُ مِنْ بعيدٍ أنَّهُ إنسانٌ ، بل وَلَدُ ظَبْيَةٍ ونحوها .

❁ قوله : (فَاْعْطِفْ بواوٍ لاحِقاً. . .) إلىٰ آخره : (لاحِقاً) : مفعولُ (اعطِفْ) ، وقدَّم الواوَ ؛ لأنَّها أُمُّ الباب ؛ إذ هي لمُطلَقِ الجَمْع مِنْ غير ترتيبٍ ، ولا يُفِيدُ غيرُها الجمعَ إلا بزيادةِ معنىً ؛ كالترتيب والمُهْلة ، أو الترتيبِ والتعقيب ؛ فهي بمنزلة المُفرَدِ وغيرُها بمنزلة المُركَّبِ ، والمُفردُ أصلُ المُركَّبِ . انتهىٰ ، أفادَهُ الفارِضيُّ[1] .

❁ قوله : (أو مُصاحِباً) معطوفٌ علىٰ (لاحِقاً) ، ومُتعلَّقُهُ : محذوفٌ ؛ أي : في الحُكْم ، لا مِنْ باب التنازع ؛ لامتناعه في المُتوسِّط عندَ الجمهور ،

= الحُمَّرة) دخل علىٰ أهله مِنْ سفر وهو جائعٌ عَطْشانُ ، فقيل له : لِيَهْنِكَ الفارسُ ، وكان قد وُلد له غلامٌ ، فقال : ما أصنعُ به ؟! آكلُهُ أم أشربُهُ ؟! فقالت امرأتُهُ : غَرْثان فارْبُكُوا له ، فلمَّا أكل قال : كيف الطَّلا وأمُّهُ ؟) ، والغَرَث : الجوع ، وارْبُكُوا له ؛ أي : اخلطوا له طعاماً .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١١٩) .

لمَّا ذَكَرَ حروفَ العطفِ التسعةَ . . شَرَعَ في ذِكْرِ معانيها .

فالواوُ : لمُطلَقِ الجمعِ ، هـٰذا مذهبُ البَصْرِيِّينَ ؛ فإذا قلتَ : (جاء زيدٌ وعمرٌو) . . دلَّ ذلك على اجتماعِهِما في نِسْبة المجيء إليهما ، واحتَمَلَ كونَ عمرٍو جاء بعدَ زيد ، أو جاء قبلَهُ ، أو جاء مُصاحِباً له ، وإنَّما يتبيَّنُ ذلك بالقرينة ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ وعمرٌو بعدَهُ) ، و(جاء زيدٌ وعمرٌو قبلَهُ) ، و(جاء زيدٌ وعمرٌو معه) ؛ فيُعطَفُ بها : اللَّاحِقُ ، والسابِقُ ، والمُصاحِبُ[1] .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ[2] : أنَّها للترتيب ، ورُدَّ بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنۡ هِيَ إِلَّا حَيَاتُنَا ٱلدُّنۡيَا نَمُوتُ وَنَحۡيَا ﴾ [المؤمنون : ٣٧][3] ، والله تعالىٰ أعلم .

و(مُوافِقَا) : صفةُ (مُصاحِباً) .

❊ قوله : (ورُدَّ بقوله تعالىٰ : ﴿ إِنۡ هِيَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : وَجْهُ الرَّدِّ : أنَّ الحياةَ قبلَ الموت ، والدليلُ علىٰ أنَّ المقصودَ بالحياة هنا حياةُ الدُّنْيا : إنكارُهُمُ البعثَ . انتهىٰ « فارِضي »[4] .

---

(١) واستعمالُها عندَ عدم القرينة في المعيَّة . . أرجحُ وأكثرُ ، وفي سَبْقِ ما قبلَها راجحٌ وكثيرٌ ، وفي تأخُّره مرجوحٌ وقليل . « خضري » (٢/ ٦٢١) .

(٢) ذَهَبَ إليه بعضهم ؛ كهشام والفرَّاءِ وثعلبٍ وغلامِهِ أبي عمر الزاهد ، وأيضاً ذَهَبَ إليه : قطرب من البَصْريِّينَ ، وادِّعاءُ السِّيرافيِّ وغيرِهِ إجماعَ النُّحاة علىٰ أنَّ الواو لا تُرتِّبُ . . غيرُ صحيح .

(٣) انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٢/ ٩٩٧) ، و« الفصول المفيدة في الواو المزيدة » (ص٧٣ـ٧٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٧٩ـ٤٨٠) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١١٩) .

٥٤٤ـ وَاْخْصُصْ بها عَطْفَ الذي لا يُغْنِي   متبوعُهُ كـ (اْصْطَفَّ هـٰذا وٱبْنِي)

اختصَّتِ الواوُ مِنْ بينِ حروف العطف : بأنَّها يُعطَفُ بها حيثُ لا يُكتفى بالمعطوف عليه ؛ نحوُ : (اخْتَصَمَ زيدٌ وعمرٌو) ، ولو قلتَ : (اختصمَ زيدٌ) . . لم يَجُزْ ، ومثلُهُ : (اصطَفَّ هـٰذا وابْنِي) ، و(تشاركَ زيدٌ وعمرٌو) .

ولا يجوزُ أنْ يُعطَفَ في هـٰذه المواضعِ بالفاء ، ولا بغيرها مِنْ حروف العطف ؛ فلا تقولُ : (اختَصَمَ زيدٌ فعمرٌو) ، ولا : (ثمَّ عمرٌو)[1] .

❁ قوله : (واْخْصُصْ بها) ؛ أي : بالواو .

❁ قوله : (الذي لا يُغْنِي) بضمِّ أوَّله ؛ أي : لا يُغني عنه متبوعُهُ[2] .

❁ قوله : (كـ « اْصْطَفَّ هـٰذا وٱبْنِي ») اصطَفَّ : فعلٌ ماضٍ ، و(هـٰذا) : فاعلُهُ ، و(ابني) : معطوفٌ عليه .

---

(١) تنبيه : زَعَمَ الكوفيُّونَ : أنَّ الواوَ تقعُ زائدةً ، واستدلُّوا على ذلك بقوله تعالى : ﴿حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا وَفُتِحَتْ أَبْوَٰبُهَا وَقَالَ لَهُمْ خَزَنَتُهَا﴾ [الزمر : ٧٣] ، وقولِهِ : ﴿فَلَمَّآ أَسْلَمَا وَتَلَّهُۥ لِلْجَبِينِ ❁ وَنَٰدَيْنَٰهُ﴾ [الصافات : ١٠٣ـ ١٠٤] ؛ فالأولى أو الثانيةُ في الآيتَينِ زائدةٌ ، وما بعدَها جوابُ (إذا) و(لمَّا) ، وقيل : هما عاطفتانِ ، أو للحال بتقدير (قد) ، والجوابُ فيهما محذوفٌ ، والزيادةُ ظاهرةٌ غيرُ محتملةٍ في قول الشاعر :   (من الكامل)

ولَقَدْ رَمَقْتُكَ في المجالسِ كلِّها   فـإذا وأنـتَ تُعِيـنُ مَـنْ يَبْغِينِـي

فإنَّ ما بعدَ (إذا) الفُجائيّةِ لا يقترن بالواو . « خضري » (٢/ ٦٢٢) بتصرف .

(٢) أي : لكون الحُكْم لا يقومُ إلا بمُتعدِّدٍ ؛ كالاختصام ونحوه ، وإنَّما اختصَّتْ بذلك الواوُ ؛ لترجُّحِ المعيَّة فيها . « خضري » (٢/ ٦٢١) .

٥٤٥ـ والفـاءُ للتـرتيـبِ بـاْتِّصـالِ   و(ثُـمَّ) للتـرتيـبِ بـاْنفِصـالِ

❁ قوله : (باْتِّصالِ) المُرادُ به : التعقيبُ ، وأُورِدَ علىٰ معناها الأوَّلِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا ﴾ [الأعراف : ٤] ؛ فإنَّ الهلاكَ مُتأخِّرٌ عن مَجيءِ البَأْسِ في المعنىٰ[١] ، ونحوُ : (توضَّأ فغَسَلَ وجهَهُ ويَدَيهِ . . .) الحديثَ[٢] .

وأُجِيبَ : بأنَّ المعنىٰ : أَرَدْنا إهلاكَها ، وأراد الوضوءَ .

وأُورِدَ على الثاني : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ ﴾ [الأعلىٰ : ٥] ؛ فإنَّ إخراجَ المَرْعىٰ لا يَعقُبُهُ جَعْلُهُ غُثاءً أَحْوىٰ ؛ أي : يابساً أَسْوَدَ .

والجوابُ : أنَّ التقديرَ : (فمضَتْ مُدَّةٌ فجَعَلَهُ غُثاءً) ، أو أنَّ الفاءَ نابتْ عن (ثُمَّ)[٣] .

❁ قوله : (و« ثُمَّ » للترتيبِ) اعتُرِضَ بقوله تعالىٰ : ﴿خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الزمر : ٦][٤] .

وأُجِيبَ : بأنَّ (ثُمَّ) فيها بمعنى الواو ؛ بدليل : ﴿ هُوَ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَٰحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا﴾ [الأعراف : ١٨٩] .

❁ قوله : (باْنفِصالِ) ؛ أي : بتراخٍ ومُهْلة .

❁ قوله : (أنَّ التقديرَ : فمضَتْ مُدَّةٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمعطوفُ عليه

---

(١) وقد أنكر الفرَّاءُ الترتيبَ في الفاء مطلقاً ، واستدلَّ بهـٰذه الآية ، والجَرْميُّ في الأماكن والمطر . انظر « همع الهوامع » (٣/ ١٩٢) .

(٢) رواه البخاري (١٩٧) عن سيدنا عبد الله بن زيد رضي الله عنه .

(٣) انظر « أوضح المسالك » (٣/ ٣٦١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٩٢) .

(٤) وقد أنكر قُطْرُبٌ الترتيبَ فيها ، واحتجَّ بهـٰذه الآية . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٦١) ، =

أي : تَدُلُّ الفاءُ : علىٰ تأخُّرِ المعطوفِ عن المعطوفِ عليه مُتَّصِلاً به[1] ، و(ثُمَّ) : علىٰ تأخُّرِه عنه مُنفصِلاً ؛ أي : مُتراخِياً عنه ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ فعمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالى : ﴿ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ﴾ [الأعلىٰ : ٢] ، و(جاء زيدٌ ثُمَّ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱللَّهُ خَلَقَكُم مِّن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ﴾ [فاطر : ١١] .

٥٤٦ـ وٱخْصُصْ بفاءٍ عَطْفَ ما ليسَ صِلَهْ   علىٰ الـذي ٱستَقَـرَّ أنَّـهُ الصِّلَـهْ

* قوله : (على الذي ٱستَقَرَّ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (عَطْفَ) الواقعِ مفعولاً لـ(ٱخْصُصْ) .

محذوفٌ ، والجَعْلُ عَقِبَ هـٰذا المحذوف .

وفيه : أنَّهُ يلزمُ المحذورُ في المُقدَّر ؛ لأنَّ مُضِيَّ المُدَّة لا يَعقُبُ الإخراجَ ، فأوقعَ هـٰذا التقديرُ فيما فرَّ منه .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يكفي أنَّ أوَّلَ أجزاءِ المُضِيِّ يَعقُبُ الإخراجَ وإن لم يحصل بتمامه إلا في زمنٍ طويل ، ذَكَرَهُ الرَّضِيُّ والسَّعْدُ[2] .

= و« همع الهوامع » (٣/ ١٩٥) .

(١) والغالب إذا وَلِيَها جملةٌ أو صفة : أنْ تَدُلَّ على السببيّة مع العطف والتعقيب ؛ نحوُ : ﴿ فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [القصص : ١٥]، ونحوُ : ﴿ لَأَكِلُونَ مِنْهَا فَمَالِـُٔونَ ﴾ [الصافات : ٦٦] . « خضري » (٢/ ٦٢٢) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٣٨٨ـ ٣٨٩)، و« حاشية الصبان » (٣/ ١٣٨).

اختصَّتِ الفاءُ : بأنَّها تَعطِفُ ما لا يَصلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً ؛ لخُلُوِّهِ مِنْ ضميرِ الموصول . . علىٰ ما يَصلُحُ أنْ يكونَ صِلَةً ؛ لاشتماله على الضمير ؛ نحوُ :

❁ قوله : (تَعطِفُ ما لا يَصلُحُ أنْ يكونَ . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ في هٰذا الناظمَ ، ويأتي مثلُهُ في عكسه ؛ نحوُ : (الذي تقومُ هندُ فيَغضَبُ هو زيدٌ) ، ويجري أيضاً في الخبر والصفة والحال ، كما أفاده كلامُ « التسهيل » ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ فيقعدُ عمرٌو) ، وعكسِهِ ؛ نحوُ : (زيدٌ يقومُ عمرٌو فيقعدُ) ، ونحوُ : (مررتُ برجلٍ يضحكُ فيبكي عمرٌو) ، وعكسِهِ : (مررتُ برجلٍ يبكي عمرٌو فيضحكُ) ، ونحوُ : (مررتُ بزيدٍ يضحكُ فيبكي عمرٌو) ، وعكسِهِ : (مررتُ بزيدٍ يبكي عمرٌو فيضحكُ) .

وعبارةُ « التسهيل » : (وتنفردُ ـ أي : الفاءُ ـ بتسويغ الاكتفاءِ بضميرٍ واحد فيما تضمَّن جملتَينِ ؛ مِنْ صِلَةٍ أو صفةٍ أو خبر)(١) .

وفيه أيضاً : أنَّها تنفردُ بعَطْفِ مُفصَّلٍ علىٰ مُجمَلٍ مُتَّحِدَينِ معنىً(٢) .

وعليه : فيُعتبَرُ أنَّ أوَّلَ أجزاءِ المُضِيِّ يعقبُ الإخراج بالنسبة للفاء الداخلةِ على المعطوف المُقدَّر ، وأنَّ آخِرَ أجزاءِ المُضِيِّ يعقبُهُ الجَعْلُ بالنسبة للمعطوف على المُقدَّر ؛ حتىٰ يحصلَ التعقيبُ بالنسبة لكلٍّ .

ولو قدَّر (ومَضَتْ) لم يلزم المحذورُ في المُقدَّر ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (بعَطْفِ مُفصَّلٍ علىٰ مُجمَلٍ) ؛ نحوُ : ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ رَّبَّهُۥ فَقَالَ . . . ﴾ إلىٰ آخره [هود : ٤٥] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٧٥) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص١٧٥) ، وانظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ١٣٩ـ١٤٠) .

(الذي يطيرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ) ، ولو قلتَ : (ويغضبُ زيدٌ) ، أو (ثُمَّ يغضبُ زيدٌ) . . لم يَجُزْ ؛ لأنَّ الفاءَ تَدُلُّ على السببيَّة ، فاستُغنِيَ بها عن الرابط ، ولو قلتَ : (الذي يطيرُ ويغضبُ منه زيدٌ الذُّبابُ) . . جاز ؛ لأنَّكَ أتيتَ بالضمير الرابط .

٥٤٧ـ بعضاً بـ (حتَّىٰ) اَعْطِفْ علىٰ كلٍّ ولا يكــونُ إلَّا غــايــةَ الــذي تَــلَا

---

* قوله : (الذي يطيرُ . . .) إلىٰ آخره : (الذي) : اسمُ موصول مبتدأٌ ، و(يطيرُ) : صِلَتُهُ ، و(الذُّبابُ) : خبرٌ ، وقولُهُ : (فيَغضَبُ زيدٌ) : معطوفٌ علىٰ (يطيرُ) ، والمعنىٰ : أنَّ الذبابَ يطيرُ فيغضبُ زيدٌ مِنْ ذلك .

* قوله : (بعضاً بـ « حتَّىٰ » . . .) إلىٰ آخره : (بعضاً) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (اَعْطِفْ) ؛ أي : اعطِفْ بعضاً ، وما هو كالبعض كذلك ؛ نحوُ : (أَعْجَبَتْني الجاريةُ حتىٰ حديثُها) .

* قوله : (ولا يكونُ) اسمُ (يكونُ) : ضميرٌ عائدٌ على البعض ، أو على المعطوف المفهومِ مِنْ قوله : (اعطِفْ) .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أنَّ للعطف بـ (حتىٰ) شرطَينِ :

الأَوَّلُ : أنْ يكونَ المعطوفُ بعضاً ؛ أي : أو كبعضٍ ، كما تقدَّم .

والثاني : أنْ يكونَ غايةً .

ويُؤخَذُ مِنْ كونِ المعطوف بـ (حتىٰ) بعضاً شرطٌ ثالث ؛ وهو أنْ يكونَ

. . . .

يُشترَطُ في المعطوف بـ (حتَّىٰ) : أنْ يكونَ بعضاً ممَّا قبلَهُ ، وغايةً له في زيادةٍ أو نقصٍ[1] ؛ نحوُ : (ماتَ الناسُ حتَّى الأنبياءُ) ، و(قَدِمَ الحُجَّاجُ حتى المُشاةُ) .

٥٤٨ـ و(أمْ) بها اْعْطِفْ . . . .

مفرداً ؛ لأنَّها لا تَعطِفُ جملةً علىٰ جملة ، وإنَّما تَعطِفُ مفرداً علىٰ مفرد .

وبَقِيَ شرطٌ رابع ؛ وهو أنْ يكونَ المعطوفُ ظاهراً لا مُضمَراً ؛ فلا يجوزُ : (قام الناسُ حتىٰ أنا) .

قال في « التوضيح » : (والعطفُ بـ « حتىٰ » قليلٌ ، والكُوفيُّونَ يُنكِرُونَهُ)[2] .

* قوله : (المُشاةُ) بضمِّ الميم : جمعُ (ماشٍ) ؛ كـ (قاضٍ وقُضاة) .

* قوله : (و« أمْ » بها . . .) إلىٰ آخره : (أم) : مبتدأٌ ، وجملةُ (اْعْطِفْ . . .) إلىٰ آخره : خبرٌ ، أو منصوبٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (اعطِفْ) ،

---

* قوله : (وبَقِيَ شرطٌ رابع . . .) إلىٰ آخره : ضعَّفُوا هـٰذا الشرطَ .

---

(١) أي : معنويَّينِ ؛ كما سيُمثِّلُهُ ـ ويُعبَّرُ عنهما بالشَّرَف والخِسَّة ـ أو حِسِّيَّينِ ؛ كـ (وَهَبْتُ الأعدادَ الكثيرةَ حتى الألوفَ) . « خضري » (٢/ ٦٢٤) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٣٦٤) ، ويحملُ الكُوفيُّونَ نحوَ : (جاء القومُ حتىٰ أبوكَ) ، و(رأيتُهُم حتىٰ أباكَ) ، و(مررتُ بهم حتىٰ أبيكَ) . . علىٰ أنَّ (حتىٰ) فيها ابتدائيَّةٌ ، وأنَّ ما بعدَها علىٰ إضمار عامل . انظر « مغني اللبيب » (١/ ١٧٥) .

. . . . بعدَ هَمْزِ التَّسْوِيَهْ أو همـزةٍ عـن لفـظِ (أيِّ) مُغْنِيَـهْ

وقولُهُ : (بعدَ) : ظرفٌ لقوله : (اعطِفْ) ، وفي بعض النسخ : (إِثْرَ) بكسر الهمزة وسكون المُثلَّثة[1] ؛ بمعنىٰ : بَعْدَ .

❀ قوله : (هَمْزِ التَّسْوِيهْ) هي الهمزةُ الداخلةُ علىٰ جملةٍ في محلِّ المصدر ، ولا يلزمُ أنْ تقعَ بعدَ لفظ (سواء) ؛ كما قد يُتوهَّمُ ، بل تقعُ بعدَها وبعدَ (ما أُبالي) ، و(ما أَدْري) ، و(ليتَ شِعْري) ، ونحوِهِنَّ .

❀ قوله : (أو همزةٍ عن لفظِ . . .) إلىٰ آخره : (عن لفظ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (مُغْنِيَهْ) الواقعِ صفةً لـ(همزةٍ) ، والمُرادُ بها : الهمزةُ التي يُطلَبُ بها وبـ(أم) التعيينُ .

❀ قوله : (علىٰ جملةٍ في محلِّ المصدر) كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (علىٰ جملة هي معها في محلِّ المصدر) ؛ إذ الواقعُ في محلِّ المصدر هو الجملةُ مع الهمزة ؛ بدليلِ أنَّهُ عندَ الإتيانِ بالمصدر لا يُؤتىٰ بها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ عدمَ الإتيانِ بالهمزة عندَ الإتيانِ بالمصدر . . لا للاستغناء عنها حينئذٍ ، بل لعدم صحَّةِ دخولِها على المفرد ؛ لحلوله محلَّ المجموع .

❀ قوله : (بل تقعُ بعدَها وبعدَ « ما أُبالي » . . .) إلىٰ آخره : الراجحُ : أنَّها بعدَ غير (سواء) و(ما أبالي) لطلب التعيين ، خلافاً لِمَا جرىٰ عليه المُحشِّي .

---

(١) وجاء كذلك في (ل ، و) .

(أم) علىٰ قِسْمَيْنِ :

ـ مُنقطِعةٌ ، وستأتي[1] .

ـ ومُتَّصِلةٌ ؛ وهي التي تقعُ بعدَ همزةِ التسوية ؛ نحوُ : (سواءٌ عليَّ أقُمْتَ أم قَعَدْتَ)، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ سَوَآءٌ عَلَيْنَآ أَجَزِعْنَآ أَمْ صَبَرْنَا ﴾ [إبراهيم : ٢١][2] .

❁ قوله : (« أم » علىٰ قِسْمَيْنِ : مُنقطِعةٌ . . . ومُتَّصِلةٌ) سُمِّيَتِ المُتَّصِلةُ مُتَّصِلةً ؛ لأنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخَر ، وقيل : لأنَّها اتَّصلتْ بالهمزة حتىٰ صارتا في إفادة الاستفهام بمثابةِ كلمةٍ واحدة ؛ لأنَّهُما جميعاً بمعنىٰ (أيٍّ) ، وهي مُنحصِرةٌ في النوعَينِ المذكورَينِ في قوله : (و« أم » بها اعطِفْ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (لأنَّ ما قبلَها . . .) إلىٰ آخره : الاتصالُ علىٰ هـٰذا راجعٌ إلىٰ مُتعاطِفَيْها ، فتسميتُها متصلةً مِنْ تسمية الشيءِ باسم مُجاوِرِهِ .

ولك أنْ تقولَ : إنَّهُ راجعٌ إليها نَفْسِها ؛ إذ يجوزُ أنْ يكونَ المُرادُ أنَّ لها اتصالاً بما قبلَها مِنْ حيثُ إنَّ ما قبلَها وما بعدَها لا يُستغنىٰ بأحدهما عن الآخر ، بخلاف المنقطعة .

❁ قوله : (وقيل : لأنَّها اتَّصلتْ . . .) إلىٰ آخره : الاتصالُ علىٰ هـٰذا راجعٌ إليها نَفْسِها ، لـٰكنَّ هـٰذا التعليلَ ظاهرٌ في (أم) المسبوقةِ بهمزة الاستفهام ، لا المسبوقةِ بهمزة التسوية ، فيُحتاجُ إلىٰ ضَميمةٍ تُناسِبُ هـٰذه ؛

---

(١) انظر (٤/٣٥٥ـ٣٥٦) .

(٢) أورد العلامةُ الخضري في « حاشيته » (٢/٦٢٥) كلاماً نفيساً حول هـٰذه الآية ، فراجعْهُ .

والتي تقعُ بعدَ همزةٍ مُغنيةٍ عن (أيٍّ) ؛ نحوُ : (أزيدٌ عندَكَ أم عمرٌو ؟) ؛ أي : أيُّهما عندَكَ ؟

٥٤٩ـ وربَّما أُسقِطَتِ الهمزةُ إنْ كانَ خَفَا المعنىٰ بحَذْفِها أُمِنْ

أي : قد تُحذَفُ الهمزةُ ـ يعني : همزةَ التسوية ، والهمزةَ المُغنيةَ عن (أيٍّ) ـ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وتكونُ (أم) مُتَّصِلةً كما كانتْ والهمزةُ موجودةٌ ، ومنه : قراءةُ ابنِ مُحيصِنٍ : (سواءٌ عليهم أَنْذَرْتَهُم أم لم تُنْذِرْهُم) بإسقاط الهمزة مِنْ (أنذرتَهُم)[1] ، وقولُ الشاعر : [من الطويل]

٢٩٤ـ لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي وإنْ كنتُ دارِياً بِسَبْعٍ رَمَيْنَ الجمرَ أم بثَمَانِ

وسُمِّيتِ المُنقطِعةُ مُنقطِعةً ؛ لوقوعها بينَ جملتَينِ مُستقِلَّتَينِ .

❃ قوله : (وربَّما أُسقِطَتِ الهمزةُ) ؛ أي : مع تقديرها ؛ إذ لو حُذِفَتْ مِنْ غيرِ تقديرٍ . . كانتْ مُنقطِعةً . انتهىٰ « بُلَيدي »[2] .

❃ قوله : (أُمِنْ) مبنيٌّ للمفعول ، أو للفاعل .

❃ قوله : (لَعَمْرُكَ ما أَدْرِي) قائلُهُ : عمرُ بنُ أبي ربيعةَ مِنْ قصيدةٍ

بأنْ يُقالَ بعدَ قوله : (حتىٰ صارتا . . .) إلىٰ آخره : (وحتىٰ لا يُعطَفَ علىٰ مدخولها إذا كانتْ للتسوية إلا بها) .

---

(١) وهي قراءةٌ شاذَّة. انظر « المحرر الوجيز » (١/ ٨٨)، و« البحر المحيط » (١/ ١٧٥) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق٣٦) .

أي : أَبِسَبْعٍ .

٥٥٠ـ وبِأنقِطاعٍ وبمعنىٰ (بل) وَفَتْ . . . .

نونيّة[1] ، وقبلَها :

بدا ليَ منها مِعصَمٌ حينَ جَمَّرتْ   وكَـفٌّ خَضِيـبٌ زُيِّنـتْ ببَنـانِ

والشاهدُ : في حَذْفِ الهمزة مِنْ قوله : (بسَبْعٍ) ؛ أي : أبسَبْعٍ ، وهو مفعولُ (أَدْرِي) .

﴿ قوله : (وبأنقِطاعٍ وبمعنى) الجارُّ فيهما : مُتعلِّقٌ بـ (وَفَتْ) بتخفيف الفاء ، وفاعلُها : يعودُ إلىٰ (أم) ، والعطفُ : للتفسير ، والمُرادُ : وَفَتْ (أم) بالمعنَيَينِ .

﴿ قوله : (وهو مفعولُ « أَدْرِي ») ؛ أي : عاملُهُ مع فاعله ـ وهو (رَمَينَ) ـ سدَّ مَسَدَّ مفعولَيْ (أدري) ؛ ففي كلامه تساهلٌ .

﴿ قوله : (والعطفُ : للتفسير) الأظهرُ : أنَّهُ عطفُ لازمٍ علىٰ ملزوم ، أو بالعكس ، وقولُهُ : (والمُرادُ . . .) إلىٰ آخره : لا يُناسِبُ إلا ما ذكرناه ،

---

(1) وهي في « ديوانه » (ص ٢٧٣) ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٧٥) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٦١) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٤٠٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٣٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٩) ، و« المساعد » (٢/ ٤٥٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٠٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٢٨ـ١٦٢٩) ، و« خزانة الأدب » (١١/ ١٢٢ـ١٢٨) .

. . . . إنْ تَـكُ مِمَّـا قُيِّـدَتْ بـهِ خَلَـتْ

أي : إذا لم يتقدَّمْ علىٰ (أم) همزةُ التسويةِ ، ولا همزةٌ مُغنِيةٌ عن (أيٍّ) . . فهي مُنقطِعةٌ ، وتُفِيدُ الإضرابَ كـ (بل) ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ لَا رَيْبَ فِيهِ مِن رَّبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ * أَمْ يَقُولُونَ ٱفْتَرَىٰهُ ﴾ [يونس : ٣٧ـ ٣٨] ؛ أي : بل يقولونَ : افتراهُ ،

❁ قوله : (إنْ تَكُ) اسمُ (تَكُ) : عائدٌ إلىٰ (أم) بقَطْعِ النَّظَرِ عن وَصْفها بالاتِّصال ، وكذا الضميرُ في (قُيِّدتْ) و(خَلَتْ) ، وخُلُوُّها مِنْ ذلك : بألَّا يتقدَّمَ عليها همزةُ التسويةِ لفظاً ولا تقديراً .

❁ قوله : (وتُفِيدُ الإضرابَ) ؛ أي : فلا يُفارِقُها معنى الإضرابِ ، وقد تَقتضِي مع ذلك استفهاماً حقيقيّاً ؛ نحوُ : (إنَّها لَإِبلٌ أم شاءٌ ؟) ،

وما في كلامه مِنْ تعلُّقِ حرفَيْ جرٍّ بمعنىً واحدٍ بعاملٍ واحد . . ليس بممنوع[1] ؛ لأنَّ محلَّ منعِهِ : إذا لم يكن بعطف .

❁ قوله : (بألَّا يتقدَّمَ عليها همزةُ التسويةِ) ؛ أي : ولا همزةٌ مُغنِيةٌ عن (أيٍّ) ، كما في كلام الشارح .

❁ قوله : (نحوُ : « إنَّها لَإِبلٌ أم شاءٌ ؟ ») ؛ أي : إذا قُدِّرَ الاستفهامُ ؛ بأنْ شكَّ في الشَّبَحِ بعدَ أنْ جَزَمَ بأنَّهُ إِبلٌ ، وإلا فلو جزم بأنَّهُ شاءٌ بعدَ جزمِهِ بأنَّهُ إِبلٌ . . لم يصحَّ تقديرُ الاستفهام .

---

(١) العبارة في (ك) : (وليس في كلامه تعلُّقُ حرفَيْ جرٍّ بمعنىً واحدٍ بعامل واحد الذي هو ممنوع) بدل (وقوله : « والمراد » . . .) إلىٰ آخره .

ومثلُهُ : (إنَّها لَإِبلٌ أم شاءٌ ؟) ؛ أي : بل أهي شاءٌ ؟

كما سيأتي ، أو إنكارياً ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ أَمْ لَهُ ٱلْبَنَٰتُ ﴾ [الطور : ٣٩] ؛ أي : بل له البناتُ ؛ إذ لو قُدِّرتْ للإضراب المَحْضِ . . لَزِمَ الإخبارُ بِنِسْبة البناتِ له تعالىٰ ، وهو مُحالٌ .

وقد لا تَقتضِيهِ البتَّةَ ؛ نحوُ : ﴿ أَمْ هَلْ تَسْتَوِى ٱلظُّلُمَٰتُ وَٱلنُّورُ ﴾ [الرعد : ١٦] ؛ أي : بل هل تستوي ؛ إذ لا يدخلُ استفهامٌ على استفهام .

❀ قوله : (لَإِبلٌ أم شاءٌ) الإبلُ : اسمُ جمعٍ ، و(الشاءُ) بالمدِّ ليس جمعاً لـ (شاة) في اللفظ ، ولـٰكنَّهُ جمعٌ لا واحدَ له مِنْ لفظه . انتهىٰ « تصريح »[(١)] .

❀ قوله : (بل أهيَ شاءٌ ؟) إنَّما قَدَّرَ بعدَها مبتدأً ؛ لأنَّها لا تدخلُ على المفرد ؛ لأنَّها بمعنىٰ (بل) الابتدائيَّةِ ، وحرفُ الابتداءِ لا يدخلُ إلا علىٰ جملةٍ .

وادَّعى الناظمُ أنَّها قد تدخلُ على المفرد ، وحَمَلَ المثالَ علىٰ ظاهره دونَ تقديرِ مبتدأٍ . انتهىٰ « تصريح »[(٢)] .

❀ قوله : (ليس جمعاً لـ « شاة ») سيأتي له في باب (الترخيم) أنَّها تُجمَعُ علىٰ (شاءٍ) بالمدِّ[(٣)] ، والتحقيقُ : ما هنا .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٤٤) ، وقال ياسين في « حاشيته على التصريح » (٢/ ١٤٤) نقلاً عن الدنوشري : (يُنظرُ : ما المانعُ مِنْ جعل « شاة » مفرد « الشاء » ؟) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٤٤) ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٦٢) .

(٣) انظر (٤/ ٥٣١) .

٥٥١ـ خَيِّرْ أَبِحْ قَسِّمْ بـ (أوْ) وأَبْهِمِ وٱشْكُكْ وإضرابٌ بها أيضاً نُمِي

أي : تُستعمَلُ (أو) :

ـ للتخيير ؛ نحوُ : (خُذْ مِنْ مالي درهماً أو ديناراً) .

ـ وللإباحة ؛ نحوُ : (جالسِ الحَسَنَ أو ابنَ سِيرِينَ) .

❁ قوله : (خَيِّرْ أَبِحْ . . .) إلىٰ آخره : قال في « المغني » : (التحقيقُ : أنَّ « أو » موضوعةٌ لأحد الشيئَينِ أو الأشياء ، وهو الذي يقولُهُ المُتقدِّمونَ ، وقد تخرجُ إلىٰ معنىٰ « بل » ، وإلىٰ معنى الواو ، وأمَّا بقيَّةُ المعاني فمُستفادةٌ مِنْ غيرها) ، قال : (ومِنَ العَجَب أنَّهُم ذَكَرُوا أنَّ مِنْ معاني صيغة « افْعَل » التخييرَ والإباحةَ ، ومثَّلوهُ بنحوِ : « خُذْ مِنْ مالي درهماً أو ديناراً » ، و« جالسِ الحسنَ أو ابنَ سِيرينَ » ، ثمَّ ذَكَرُوا أنَّ « أو » تُفِيدُهُما ، ومثَّلوا بالمثالَينِ المذكورَينِ لذلك !!) انتهىٰ ؛ ولهٰذا اقتصرَ ابنُ الحاجب علىٰ قولِهِ : (و« أو » و« إمَّا » لأحد الأمرَينِ [مبهماً]) انتهىٰ « نُكَت »[(١)] .

❁ قوله : (وإضرابٌ) مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ له تعلُّقُ الجارِّ به ، وجملةُ قولِهِ : (نُمِي)ـ بمعنىٰ : نُسِبَ ـ : خبرُهُ .

❁ قوله : (أو ابنَ سِيرِينَ) عَلَمٌ علىٰ رجل ؛ فيُمنَعُ مِنَ الصرف للعَلَميَّة

❁ قوله : (فمُستفادةٌ مِنْ غيرها) ؛ وهو مواقعُ الكلامِ ودَلالةُ القرائنِ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/١٧٧) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٩٤ـ٩٥) ، و« كافية ابن الحاجب » (ص٥٣) ، وفي النسخ : (فيهما) بدل (مبهماً) ، والمثبت من « الكافية » ، وانظر « الفوائد الضيائية » (٢/ ٤١٠) .

والفرقُ بينَ الإباحةِ والتخييرِ : أنَّ الإباحةَ لا تمنعُ الجمعَ ، والتخييرَ يمنعُهُ .

ـ وللتقسيم ؛ نحوُ : (الكلمةُ : اسمٌ ، أو فعلٌ ، أو حرفٌ) .

ـ وللإبهام على السامع ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ أو عمرٌو) إذا كنتَ عالماً بالجائي منهما وقصدتَ الإبهامَ على السامع ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِنَّآ أَوۡ إِيَّاكُمۡ لَعَلَىٰ هُدًى أَوۡ فِي ضَلَٰلٖ مُّبِينٖ﴾ [سبأ : ٢٤] .

ـ وللشكِّ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ أو عمرٌو) إذا كنتَ شاكّاً في الجائي منهما .

والعُجْمة ، وقيل : عَلَمُ امرأةٍ ؛ فالمانعُ له العَلَميّةُ مع التأنيث .

* قوله : (والفرقُ بينَ الإباحةِ. . .) إلىٰ آخره : ليس الفرقُ راجعاً إلىٰ لفظ (أو) ، بل إلىٰ قرينةٍ خارجةٍ انضمَّتْ إلى الكلام ؛ وذلك أنَّ التخييرَ يَرِدُ فيما أصلُهُ الحَظْرُ ، والإباحةُ عكسُهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

وبه يُعلَمُ : أنَّ التخييرَ والإباحةَ أعمُّ مِنْ كونهما شرعيَّينِ أو لُغَويَّينِ ، خلافاً لمَنْ خصَّه بالثاني ؛ إذ الجمعُ بين تزوُّجِ هندَ وأختِها مثلاً . . إنَّما جاء مِنْ جهة الشرع .

---

* قوله : (إذ الجمعُ) علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : منعُ الجمعِ ، ولو صرَّح به لكان أَوْلىٰ ، ثمَّ رأيتُهُ مُصرَّحاً به في بعض النسخ[٢] .

---

(١) الدرر السنية (٢/٧٦٣ـ٧٦٤) .

(٢) جاء مُصرَّحاً بالمضاف في (هـ) .

ـ وللإضراب[1] ؛ كقوله[2] : [من البسيط]

٢٩٥ـ ماذا تَرَىٰ في عِيالٍ قد بَرِمْتُ بِهم ... لم أُحْصِ عِدَّتَهُم إلَّا بعَدَّادِ
كانوا ثمانينَ أو زادُوا ثمانيةً ... لولا رجاؤُكَ قد قَتَّلْتُ أَوْلادِي

❀ قوله : (ماذا تَرَىٰ في عِيالٍ) الخطابُ لهشام بن عبد الملك مِنْ جرير[3] ، و(العِيالُ) : جمعُ (عَيِّلٍ) بالتشديد ؛ كـ (جِياد وجَيِّدٍ) ، و(بَرِمْتُ) بكسر الراء ؛ بمعنىٰ : ضَجِرْتُ وسَئِمتُ .

والشاهدُ : في قوله : (أو زادُوا) ؛ فإنَّ (أو) فيه بمعنىٰ (بل) الإضرابيَّةِ ، ولعلَّهُ إنَّما أتىٰ بالبيت الأوَّل ؛ ليتَّضِحَ به المعنىٰ ويظهرَ أنَّ (أو) في الثاني بمعنىٰ (بل) لا للشكِّ ؛ إذ لولا ذلك لاحتَمَلَ كونُها للشكِّ .

. . . .

(١) أي : بشرط تقدُّم نفيٍ أو نهيٍ ، وإعادةِ العاملِ عندَ سيبويهِ ؛ نحوُ : (ما قام زيدٌ أو ما قام عمرٌو) ، و(لا يقمْ زيدٌ أو لا يقمْ عمرٌو) ، ولم يشترطْ هـٰذا الأخيرَ الكُوفيُّونَ وأبو عليٍّ الفارسي ، وبيتُ الشارح الآتي يشهد لهم علىٰ ذلك . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٢٨) .

(٢) البيتان خاتمة قصيدة لجرير في « ديوانه » (ص١٢٣) يمدح بها معاوية بن هشام بن عبد الملك ، ومطلعها :

قد قَرَّبَ الحيُّ إذ هاجُوا لإصْعادِ ... بُزْلاً مُخَيَّسَةً أرمامَ أَقْيادِ
صُهْباً كأنَّ عَصِيمَ الوَرْسِ خالطَها ... ممَّا تُصرِّفُ مِنْ خَطْرٍ وإلْبادِ

وهما من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٧٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩١) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٢٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٣٠ـ١٦٣١) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٥٤ـ٥٧) .

(٣) الخطاب في « ديوانه » لمعاوية بن هشام بن عبد الملك ، وكان معاويةُ بطلاً جواداً مُمدَّحاً .

أي : بل زادُوا .

٥٥٢ـ وربَّمـا عـاقَبَـتِ الـواوَ إذا   لم يُلْفِ ذو النُّطْقِ للَبْسٍ مَنْفَذَا

قد تُستعمَلُ (أو) بمعنى الواوِ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

❀ قوله : (عاقَبَتِ) الضميرُ فيه : عائدٌ لـ (أو) ؛ أي : أتتْ بمعناها ؛ وهو مُطلَقُ الجمعِ .

❀ قوله : (إذا) هو ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرطِ منصوبٌ بجوابه على الأصحِّ ، أو بشرطه علىٰ مُقابِلِهِ ، لا بـ (عاقبتْ) ؛ لأنَّهُ لا يعملُ فيها مُتقدِّمٌ ، و(يُلْفِ) : مضارعُ (أَلْفىٰ) ؛ بمعنىٰ : وَجَدَ ، يتعدَّىٰ لمفعولَينِ ؛ أَوَّلُهُما : (مَنْفَذَا) بفتح الفاء ، والثاني : محذوفٌ ؛ أي : إذا لم يجدْ صاحبُ النُّطْقِ طريقاً صحيحةً للَبْسٍ في استعمالها بمعنى الواو ، ويحتملُ : أنْ يكونَ

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٢١١) ضمن قصيدة يمدح بها الخليفة العادل عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالىٰ ، ومطلع القصيدة :

لَجَّتْ أُمامةُ في لَوْمي وما عَلِمَتْ   عَرْضَ السَّمَاوةِ رَوْحاتي ولا بُكَري

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٣٧٩) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠١٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٢٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٥) ، و« شرح الأشموني » (١/ ١٧٨) ، وفي البيت شاهدٌ آخَرُ ؛ وهو عود الضمير في (ربَّهُ) علىٰ مُتأخِّر لفظاً مُتقدِّمٍ رتبة ، وانظر « المقاصد النحوية » (٢/ ٩٤٧ـ٩٤٩ ، ٤/ ١٦٣١ـ١٦٣٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٢٦ـ٣٠) .

٢٩٦ـ جاءَ الخلافةَ أو كانتْ لهُ قَدَراً كما أتىٰ ربَّهُ موسىٰ علىٰ قَدَرِ

أي : وكانتْ له قَدَراً .

٥٥٣ـ ومِثْلُ (أوْ) في القَصْدِ . . . .

(للَبْسِ) في موضع المفعول الثاني ؛ فيتعلَّقُ بمحذوف .

❁ قوله : (جاءَ الخلافةَ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (جاءَ) : لعمرَ بنِ عبد العزيز رضي الله تعالىٰ عنه ، والشاهدُ فيه : مجيءُ (أو) بمعنى الواو ، وقد رُوِيَ : (إذ كانتْ . . .) إلىٰ آخره[1] ؛ فلا شاهدَ فيه علىٰ هـٰذه الرواية .

❁ قوله : (ومِثْلُ « أوْ » في القَصْدِ) مِثْلُ : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (إمَّا) ، و(في القَصْدِ) : مُتعلِّقٌ بـ (مِثْلُ) ؛ لِمَا فيه مِنْ معنى المُماثلة ، و(الثانيهْ) : نعتُ (إمَّا) ، و(في نحوِ) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ ؛ أي : أعني : في نحوِ ، أو حالٌ مِنْ فاعل (الثانيهْ) ؛ أي : (إمَّا) الثانيةُ حالَ كونِها كائنةً في نحو : (إمَّا ذي . . .) إلىٰ آخره ، والإشارةُ بـ (ذي) للقريبة ، و(النائِيَهْ)

❁ قوله : (أي : أعني : في نحوِ) ظاهِرُهُ : أنَّ (في نحو) مُتعلِّقٌ بـ (أعني) ، وهو لا يصحُّ ، ولعلَّهُ أراد : أنَّ التقديرَ : (أعني : « إمَّا » الكائنةَ في نحو ، أو كائنةً في نحو) .

❁ قوله : (والإشارةُ بـ « ذي » للقريبة) في « شرح الفارِضيِّ » ما نصُّهُ : (وقولُ الشيخِ : « ذي » اسم إشارةٍ مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ ؛ أي : لك إمَّا ذي وإمَّا

---

(١) وهي رواية « الديوان » .

بالهمز : البعيدةُ ؛ فكأنَّهُ قال : (« إمَّا » القريبةُ و« إمَّا » البعيدةُ) .

❁ قوله : (« إمَّا » الثانيةُ) هي مُركَّبةٌ مِنْ (إنْ) و (ما) الزائدةِ على الأصحِّ[1] ، وقيل : إنَّها بسيطةٌ[2] ، ولا خلافَ في أنَّ (إمَّا) الأُولىٰ غيرُ عاطفةٍ ؛ لاعتراضها بينَ العاملِ والمعمولِ ؛ نحوُ : (قام إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) ، ونحوُ : (رأيتُ إمَّا زيداً وإمَّا عَمْراً) .

وظاهرُ كلامِهِ : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تَكْرارِها ، وذلك غالبٌ لا لازمٌ ؛ فقد يُستغنىٰ

النائيةُ ؛ أي : البعيدة ، ويجوزُ كونُهُ مفعولاً لمحذوف ؛ أي : خُذْ إمَّا ذي وإمَّا البعيدةَ)[3] .

❁ قوله : (وظاهرُ كلامِهِ . . .) إلىٰ آخره : ليس هـٰذا ظاهرَ كلامِهِ ، بل غايةُ ما يُفيدُهُ : أنَّهُ لا بدَّ في كونها كـ (أو) مِنْ كونها ثانيةً ، بخلافِ ما إذا لم تكن ثانيةً ؛ بأنْ كانتْ أُولىٰ ، أو لم يكن معها (إمَّا) غيرها[4] .

---

(١) وقد تُفتَحُ همزتُها ، والتزمَهُ تميم وقيس وأسد ، وقد تُبدَلُ ميمُها الأُولىٰ ياءً ، والقائلُ بتركيبها : هو إمامُ العربية سيبويه . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٨٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٩ـ٢١٠) .

(٢) واختاره أبو حيَّان ؛ لأنَّ الأصلَ البساطةُ لا التركيبُ . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٩٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٢) .

(٤) العبارة في (ك): (ليس هـٰذا ظاهرَ كلامِهِ ، بل ظاهرُ كلامِهِ : أنَّ « إمَّا » الثانيةَ كـ « أو » ، وهـٰذا يقتضي : أنَّهُ لا بدَّ في « إما » التي كـ « أو » من سبق « إما » غيرها عليها) .

يعني : أنَّ (إمَّا) المسبوقةَ بمِثْلِها تُفِيدُ ما تُفِيدُهُ (أو) :

ـ مِنَ التخيير ؛ نحوُ : (خُذْ مِنْ مالي إمَّا درهماً وإمَّا ديناراً) .

عن الثانية بذِكْرِ ما يُغنِي عنها ؛ نحوُ : (إمَّا أنْ تتكلَّمَ بخيرٍ وإلا فاسكُتْ) .

وظاهرُ كلامِهِ أيضاً : أنَّها تأتي لجميع المعاني المذكورةِ في (أو) ، وليس كذلك ؛ إذ لا تأتي بمعنى الواو ، ولا بمعنىٰ (بل) .

وأُجِيبَ : بأنَّ مُرادَهُ : أنَّها مِثْلُ (أو) في معانيها المشهورةِ المُتَّفَقِ عليها ، وإتيانُ (أو) لهـٰذَينِ المعنَيَينِ قليلٌ مُختلَفٌ فيه .

* قوله : (تُفِيدُ ما تُفِيدُهُ « أو » : مِنَ التخيير) ، ويُفرَّقُ بينهما حينئذٍ : بأنَّ (إمَّا) يُبنى الكلامُ معها مِنْ أوَّل الأمر علىٰ ما جِيءَ [بها] لأجله[1] ؛ ولذلك وَجَبَ تَكْرارُها ، و(أو) يُفتَحُ الكلامُ معها على الجزم ، ثمَّ يطرأُ الإبهامُ أو غيرُهُ ؛ ولهـٰذا لم تتكرَّرْ ، ذَكَرَهُ في « الإتقان »[2] ، وقولُهُ : (وَجَبَ تَكْرارُها) ؛ أي : في الأغلب ، كما عُلِمَ ممَّا تقدَّمَ[3] .

---

* قوله : (ولذلك وَجَبَ تَكْرارُها) ؛ أي : سَبْقُ (إمَّا) أُخْرىٰ عليها ؛ لا أنَّ (إمَّا) العاطفةَ نفسَها يجبُ تَكْرارُها ، وقولُهُ : (على الجزم) ؛ أي : ظاهراً ، وقولُهُ : (ثمَّ يطرأُ الإبهامُ أو غيرُهُ) ؛ أي : يظهرُ ، وهـٰذا يُفِيدُ : أنَّ المقصودَ بالجزم الدَّوَران ، وقولُهُ : (أي : في الأغلب) فيه : أنَّ الكلامَ في

---

(١) في النسخ : (به) ، والمثبت من « المغني » (١/ ٨٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠١٣) .

(٢) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٩٨) .

(٣) انظر (٤/ ٣٦٢) .

ـ والإباحةِ ؛ نحوُ : (جالِسْ إمَّا الحسنَ وإمَّا ابنَ سِيرِينَ) .

ـ والتقسيمِ ؛ نحوُ : (الكلمةُ : إمَّا اسمٌ ، وإمَّا فعلٌ ، وإمَّا حرفٌ) .

ـ والإبهامِ ، والشكِّ ؛ نحوُ : (جاء إمَّا زيدٌ وإمَّا عمرٌو) .

وليستْ (إمَّا) هٰذه عاطفةً[1] ، خلافاً لبعضهم ؛ وذلك لدخول الواوِ عليها ، وحرفُ العطفِ لا يدخلُ علىٰ حرف العطف[2] .

٥٥٤ـ وأَوْلِ (لٰكنْ) نفياً اَوْ نهياً . . . .

---

* قوله : (وليستْ « إمَّا » هٰذه عاطفةً) ، وإنَّما ذُكِرَتْ في باب العطف ؛ لمُصاحبتها لحرفه .

وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّها عطفتِ الاسمَ على الاسم ، والواوَ عطفتْ (إمَّا) علىٰ (إمَّا) ، وهو غريبٌ . انتهىٰ « إتقان »[3] .

* قوله : (وأَوْلِ « لٰكنْ » . . .) إلىٰ آخره : (أَوْلِ) : فعلُ أمرٍ ،

(إمَّا) العاطفةِ ، وتَكْرارُها لازمٌ ، وتقدَّم معناه .

---

(١) أي : (إمَّا) الثانية .

(٢) ذكر ابن هشام في « المغني » (١/ ٨٥) أنَّها عاطفةٌ عندَ أكثر النُّحاة ، وأنَّ يونسَ والفارسيَّ وابنَ كَيْسانَ ذهبوا إلىٰ أنَّها غيرُ عاطفة كالأولىٰ ، ووافقهم ابن مالك علىٰ ذلك ، وفي قوله في « النظم » : (في القصد) ـ أي : في المعنىٰ لا في العطف ـ . إشارةٌ إلىٰ ذلك ، وانظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٤٤ـ٣٤٥) .

(٣) الإتقان في علوم القرآن (٢/ ١٩٨) ، وعطفُها الاسمَ على الاسم قاله بعضُ المُتأخِّرين . انظر « التذييل والتكميل » (١٣/ ٦٤)، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٧٦)، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٠٩) .

. . . . و(لا) نــداءً أَوْ أمــراً أَوِ أَثْبــاتــاً تَــلا

و(لـٰكنْ) : مفعولٌ أوّل ، و(نَفْياً) : مفعولُهُ الثاني ، وقولُهُ : (أَو نَهْياً) : معطوفٌ عليه .

وهـٰذا في الواقعة قبلَ المفردِ ، كما في « التسهيل »[1] ، أمَّا الواقعةُ قبلَ الجملةِ : فتكونُ بعدَهُما وبعدَ الإيجابِ والأمر ، لا بعدَ الاستفهامِ ؛ فلا يجوزُ : (هل زيدٌ قائمٌ لـٰكنْ عمرٌو لم يقم ؟) ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[2] .

❁ قـولـه : (و« لا » نـداءً . . .) إلىٰ آخـره : (لا) : مبتـدأٌ ، خبـرُهُ : (تلا) ، و(نداءً) وما بعدَهُ : مفعولٌ بـ (تلا) ، وفي (تلا) ضميرٌ هو فاعلُهُ يرجعُ إلىٰ (لا) ، والتقدير : (« لا » تلا نداءً أو أمراً أو إثباتاً) .

وشرطُ العطفِ بها : أنْ يكونَ ما بعدَها غيرَ صالحٍ لإطلاقِ ما قبلَها عليه ؛ فلا يجوزُ : (جاءني رجلٌ لا زيدٌ) ، وعكسُهُ ، وأنْ يكونَ المعطوفُ بها

❁ قوله : (أنْ يكونَ ما بعدَها غيرَ صالحٍ . . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ أنْ يقـولَ : (أَلَّا يصـدقَ أحـدُ مُتعـاطِفَيْهـا علـى الآخَـر) ؛ بـدليـل قـولِـهِ : (وعكسُهُ) .

❁ قوله : (فلا يجوزُ : « جاءني رجلٌ لا زيدٌ » ، وعكسُهُ) ؛ أي : (جاءني زيدٌ لا رجلٌ)؛ أي : لأنَّ (لا) لم تقع في كلام العرب إلا بين شيئَينِ

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٧٧) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٦٢) .

أي : إنَّما يُعطَفُ بـ (لـٰكنْ) : بعدَ النفيِ ؛ نحوُ : (ما ضَرَبتُ زيداً لـٰكنْ عَمْراً) ، وبعدَ النهيِ ؛ نحوُ : (لا تَضرِبْ زيداً لـٰكنْ عَمْراً) .

مُفرداً ، أو جملةً لها موضعٌ مِنَ الإعراب ، فإنْ وَقَعَ بعدَها الجملةُ التي لا مَوضِعَ لها مِنَ الإعراب . . لم تكنْ حرفَ عطفٍ ، ذَكَرَ هـٰذَينِ الشرطَينِ أبو حيَّانَ في « شرح التسهيل »[١] .

وأنْ تُسبَقَ بأمرٍ ، أو إثباتٍ ، أو بنداء ، خلافاً لبعضهم ؛ نحوُ : (يا بنَ أخي لا ابنَ عمِّي)[٢] .

❁ قوله : (إنَّما يُعطَفُ بـ « لـٰكنْ » : بعدَ النفيِ) ، ويُشترَطُ : كونُ

مُتقابِلَينِ ، ولا مقابلةَ بين الرجل وزيد ، وأمَّا دعوى التناقضِ : فلا تظهرُ إلا في العكس؛ إذ السلبُ الكليُّ يُناقِضُ الإيجابَ الجزئيَّ ، بخلاف السلبِ الجزئيِّ ؛ فإنَّهُ لا يُناقِضُهُ ؛ على أنَّ التناقضَ يُدفَعُ بحمل الرجلِ مثلاً على ما عدا زيداً[٣] .

❁ قوله : (أو جملةً لها موضعٌ مِنَ الإعراب) ؛ نحوُ : (قلتُ : زيدٌ قائمٌ لا زيدٌ قاعد) .

---

(١) التذييل والتكميل (١٣/ ١٥٨ ، ١٦١) .

(٢) وأنكره ـ أي : سبقَها بالنداء فقط ، وسبقُها بالأمر أو الإثبات متفقٌ عليه عند النُّحاة ـ ابنُ سَعْدان ، وقال : (ليس هـٰذا من كلامهم) ، وانظر « أوضح المسالك » (٣/ ٣٨٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢١٥) .

(٣) العبارة في (ك) : (. . . لا رجلٌ ؛ لأنَّ الرجلَ يصدق بزيد ، فيلزمُ التناقض ، لا يُقال : المراد بالرجل غيرُ زيد بقرينة العطف للمغايرة ؛ فلا تناقض ؛ لأنَّا نقول : المغايرةُ التي يقتضيها العطفُ صادقةٌ بالمغايرة الجزئية ؛ كالمغايرة التي بين العامِّ والخاصِّ ، والمطلق والمُقيَّد ، فالتناقضُ غيرُ مُنتفٍ بحسب مدلول اللفظ . انتهىٰ « صبَّان » ، لـٰكنَّ التناقضَ أمرٌ ظاهريٌّ فقط ، تأمَّلْ) .

. . . .

معطوفِها مُفرَداً ، وألَّا تقترنَ بالواو ، فإنْ سُبِقتْ بإيجاب فهي حرفُ ابتداءٍ ؛ نحوُ : (قام زيدٌ لـٰكن عمرٌو لم يقم) ، وكذا إنْ تَلَتْ واواً ؛ نحوُ : ﴿ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ ﴾ [الأحزاب : ٤٠] ؛ أي : ولـٰكن كان رسولَ الله ، وليس المنصوبُ معطوفاً بالواو ؛ لأنَّ مُتعاطِفَيِ الواوِ المُفردَينِ لا يختلفانِ بالإيجاب والسَّلْب .

---

* قوله : (وليس المنصوبُ معطوفاً بالواو) ؛ أي : بل خبرُ (كان) ، والجملةُ معطوفةٌ بالواو ، ولا يُنافي كونَ الجملةِ معطوفةً كونُ (لـٰكن) ابتدائيَّةً ؛ لأنَّ المُرادَ بكونها ابتدائيَّةً : أنَّهُ يُبتدأُ بعدَها الجملُ مِنْ غيرِ أنْ تكونَ عاطفةً لها ، وهـٰذا لا يُنافي وجودَ عاطفٍ آخَرَ .

* قوله : (لأنَّ مُتعاطِفَيِ الواوِ المُفردَينِ) ؛ أي : بخلاف الجملتَينِ . . . إلىٰ آخره ؛ فيجوزُ تخالفُهُما في ذلك ؛ نحوُ : (قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو) ، كما في « المغني »[1] .

قال الأميرُ في « حاشيته » : (في الحقيقة الواوُ لا تعطفُ مُتخالِفَينِ في الحُكْم أصلاً ؛ لأنَّها للتشريك في الحُكْم ، سواءٌ في المفردات ـ وهو ظاهرٌ ـ أو في الجمل ؛ لأنَّ قولَكَ : « قام زيدٌ ولم يقم عمرٌو » شرَّكتِ الواوُ فيه الجملتَينِ في حُكْم الثبوت ؛ كأنَّهُ قيل : تحقَّق مدلولُ هـٰذهِ الجملةِ ومدلولُ هـٰذه الجملةِ ، وهـٰذا لا يُنافي أنَّ أحدَ المدلولَينِ في ذاته ثبوتٌ والآخَرَ نفيٌ)[2] .

* قوله : (لا يختلفانِ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : محلُّهُ : ما لم يوجد

---

(١) مغني اللبيب (١/ ٣٩٤) .

(٢) حاشية الأمير على المغني (١/ ٢٢٦ـ٢٢٧) .

ويُعطَفُ بـ (لا) : بعدَ النداءِ ؛ نحوُ : (يا زيدُ لا عمرُو) ، والأمرِ ؛ نحوُ : (اضْرِبْ زيداً لا عَمْراً) ، وبعدَ الإثباتِ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ لا عمرٌو) .

ولا يُعطَفُ بـ (لا) بعدَ النفيِ ؛ نحوُ : (ما جاء زيدٌ لا عمرٌو) ، ولا يُعطَفُ بـ (لٰكنْ) في الإثبات ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ لٰكنْ عمرٌو) .

٥٥٥ـ و(بلْ) كـ (لٰكنْ) . . . .

---

* قوله : (و« بلْ » كـ « لٰكنْ ») بل : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كـ « لٰكنْ ») ؛ يعني : أنَّها مِثْلُها في معناها ؛ لأنَّها تُقرِّرُ حُكْمَ ما قبلَها ، وتجعلُ ضدَّهُ لِمَا بعدَها ، قال ابنُ هشامٍ : (وهٰذه إحالةٌ علىٰ مجهول ؛ لأنَّهُ لم يذكرْ أوَّلاً معنىٰ « لٰكن »)(١) .

مُوجِبُ الاختلاف ؛ كـ (لٰكن) ، وإلا فلا مانعَ ، وعلىٰ هٰذا : فكونُ الواوِ للتشريك في الحُكْم ليس علىٰ إطلاقه .

* قوله : (يعني : أنَّها مِثْلُها في معناها . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَ كالشارح وجهَ الشبه ما ذَكَرَ ، ولم يجعله العطفَ ؛ لأنَّ عطفَها لا يتقيَّدُ بكونها بعدَ مصحوبَيْ (لٰكن) ، وأيضاً : قولُهُ : (وانقُلْ بها للثانِ . . .) إلىٰ آخره : يُشعِرُ : بأنَّ وجهَ الشبهِ ليس هو العطفَ ، فتدبَّرْ .

(١) انظر « نكت السيوطي » (ق/١٧٨) .

. . . . بعدَ مصحوبَيْها   كـ (لم أَكُنْ في مَرْبَعٍ بل تَيْها)

٥٥٦ـ وانْقُلْ بها للثانِ حُكْمَ الأوَّلِ   في الخَبَرِ المُثْبَتِ والأمرِ الجَلِي

وأجاب ابنُ قاسمٍ : بأنَّ المُحالَ عليه ظاهرٌ ومفهومٌ مِنْ قوله : (وانقُلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ فلذلك صحَّتِ الحوالةُ[1] .

❁ قوله : (بعدَ مصحوبَيْها) ؛ أي : (لٰكن) ؛ وهما النفيُ والنهيُ .

❁ قوله : (في مَرْبَعٍ) بفتح الميم والباءِ المُوحَّدة : مَنزِلُ القومِ في الربيع خاصَّةً ، و(التَّيْهاءُ) بفتح المُثنَّاةِ فوقُ فتحتيَّةٍ ساكنةٍ : ممدودٌ قُصِرَ للوقف ؛ وهي الفَلَاةُ التي يُتاهُ فيها فلا يُهتدىٰ للخروج منها ، والمعنىٰ : (لم أكنْ في منزلِ أهلِ ربيعٍ ، بل في بلدٍ قَفْرٍ لا أنيسَ فيها) .

❁ قوله : (الجَلِي) أَخْرَجَ بهٰذا الوصفِ : العَرْضَ . . . .

❁ قوله : (ومفهومٌ مِنْ قوله : وانقُلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : علىٰ سبيل الإشارة ؛ فإنَّهُ حيثُ كان الأوَّلُ في الإثبات والأمرِ مسكوتاً عنه . . كان في النفي والنهيِ المقابلَينِ لهما مُقرَّراً له الحُكْمُ لا مسكوتاً عنه ، وحيثُ كان الثاني له عينُ الحُكْمِ السابقِ في الإثبات والأمرِ . . كان له في مقابلهما ضدُّ الحُكْم السابقِ لا عينُهُ ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (أَخْرجَ بهٰذا الوصفِ : العَرْضَ . . .) إلىٰ آخره : لٰكن في « الرَّضِيِّ » : أنَّ الأَوْلىٰ : جوازُ استعمال (بل) بعدَ ما يُفِيدُ معنى الأمر

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٦٣)، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٦٣).

يُعطَفُ بـ (بل) : في النفي والنهي ، فتكونُ كـ (لٰكنْ) ؛ في أنَّها تُقرِّرُ حُكْمَ ما قبلَها وتُثبِتُ نقيضَهُ لِمَا بعدَها ؛ نحوُ : (ما قام زيدٌ بل عمرٌو) ، و(لا تَضرِبْ زيداً بل عَمْراً) ؛ فقرَّرتِ النفيَ والنهيَ السابقَينِ ، وأثبتتِ القيامَ لعمرٍو والأمرَ بضَرْبِهِ .

ويُعطَفُ بها : في الخبر المُثبَتِ والأمر ، فتُفِيدُ الإضرابَ عن الأوَّل ونقلَ الحُكْمِ إلى الثاني ؛ حتىٰ يصيرُ الأوَّلُ كأنَّهُ مسكوتٌ عنه ؛ نحوُ : (قام زيدٌ بل عمرٌو) ، و(اضرِبْ زيداً بل عَمْراً) .

٥٥٧ـ وإنْ علىٰ ضميرِ رفعٍ مُتَّصِلْ عَطَفْتَ فَافْصِلْ بالضميرِ المُنفصِلْ
٥٥٨ـ أو فاصلٍ ما . . . .

والتحضيضَ[1] ، ولم يُخرِجْهُما بـ (الأمر) ؛ لاحتمالِ أنْ يكونَ المُرادُ به ما يَدُلُّ على الطَّلَب وذلك يشملُهُما ، وهٰذا أَوْلىٰ مِنْ جَعْلِهِ تَكْمِلةً وحَشْواً .

❀ قوله : (وإنْ على) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (عَطَفْتَ) ، وخَرَجَ بضمير الرفع : ضميرُ النصب .

❀ قوله : (أو فاصلٍ) معطوفٌ على الضمير المجرورِ بالباء ، و(ما)

والنهيِ ؛ كالتحضيضِ والعَرْض[2] .

---

(١) والتمنِّيَ أيضاً .
(٢) شرح الرضي على الكافية (٤/٤١٩) .

. . . . وبلا فصلٍ يَرِدْ   في النَّظْمِ فاشِياً وضعفَهُ ٱعْتَقِدْ

أي : إذا عطفتَ علىٰ ضمير الرفعِ المُتَّصِلِ[1] . . وَجَبَ أنْ تَفصِلَ بينه وبينَ

بقَلْبِ التنوينِ ميماً وإدغامِها في الميم[2] : اسمٌ نكرةٌ في موضعِ جرٍّ نعتٌ لـ(فاصل) ؛ بمعنىٰ : أيَّ فاصلٍ كان ، ويجوزُ أنْ تكونَ (ما) زائدةً .

❀ قوله : (وبلا فصلٍ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (يَرِدْ) ، وفاعلُ (يَرِدْ) : ضميرٌ يعودُ إلى العطف علىٰ (ضميرِ رفعٍ . . .) إلىٰ آخره ، و(فاشِياً) : حالٌ منه .

❀ قوله : (وضعفَهُ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(ٱعْتَقِدْ) ، وأمَّا ما رواه البخاريُّ في « صحيحه » : « كنتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، فعلتُ . . . » مِنْ غير فصلٍ[3] . . فيحتملُ : أنَّهُ مَرْوِيٌّ بالمعنىٰ[4] .

---

(١) أي : سواء كان مستتراً أو بارزاً . « خضري » (٢/ ٦٣١) .

(٢) أي : بقلب تنوين (فاصلٍ) ميماً ، ثمَّ إدغام هـٰذه الميم في ميم (ما) .

(٣) صحيح البخاري (٣٦٧٧) عن سيدنا عبد الله بن عباس رضي الله عنهما ، وبعده أيضاً : « وفعلتُ وأبو بكرٍ وعمرُ ، وانطلقت وأبو بكرٍ وعمرُ » .

(٤) هـٰذا وقد ذهب الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٣ـ٣٧٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٢٤٤ـ١٢٤٥) ، و« شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح » (ص١٧٣) . . إلىٰ جواز العطف دون فصل نثراً ونظماً .

ما عَطَفْتَ عليه بشيءٍ[1] ، ويقعُ الفَصْلُ كثيراً بالضمير المُنفصِل ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿قَالَ لَقَدْ كُنتُمْ أَنتُمْ وَءَابَآؤُكُمْ فِي ضَلَٰلٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنبياء : ٥٤] ؛ فقولُهُ : (وآباؤُكُم) : معطوفٌ على الضمير في (كنتُم) وقد فُصِلَ بـ (أنتم) .

ووَرَدَ أيضاً الفصلُ بغير الضمير ، وإليه أشار بقوله : (أو فاصلٍ ما) ؛ وذلك كالمفعول به ؛ نحوُ : (أكرمتُكَ وزيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿جَنَّٰتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا وَمَن صَلَحَ﴾ [الرعد : ٢٣] ؛ فـ (مَنْ) : معطوفٌ على الواو في (يدخلونَها) ، وصحَّ ذلك ؛ للفَصْلِ بالمفعول به ؛ وهو الهاءُ مِنْ (يدخلونها) .

ومثلُهُ : الفصلُ بـ (لا) النافيةِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأنعام : ١٤٨] ؛ فـ (آباؤُنا) : معطوفٌ علىٰ (نا) ، وجاز ذلك ؛ للفَصْل بينَ المعطوفِ والمعطوف عليه بـ (لا).

والضميرُ المرفوعُ المُستترُ في ذلك كالمُتَّصِل ؛ نحوُ : (اضْرِبْ أنتَ وزيدٌ) ، ومنه : قولُهُ تعالى : ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة : ٣٥] ؛ فـ (زوجُكَ) : معطوفٌ على الضمير المُستترِ في (اسكُنْ) ، وصحَّ ذلك ؛ للفَصْلِ بالضمير المُنفصِل ؛ وهو (أنتَ) .

---

* قوله : (ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿اسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ . . .﴾) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ العاملَ في المعطوف هو العاملُ في المعطوف عليه ، فيلزمُ علىٰ هٰذا أنْ يرفعَ الأمرُ الاسمَ الظاهر .

---

(١) وإنَّما اشتُرِطَ الفصلُ ؛ لأنَّهُ كالجزء مِنْ عامله لفظاً ومعنىً ، ولا يُعطَفُ علىٰ جزء الكلمة ، فإذا فُصِلَ بالضمير المُنفصِل . . حَصَلَ له نوعُ استقلالٍ ، فصحَّ العطفُ عليه ، وأُلحِقَ به مطلق فصلٍ ؛ لحصول الطُّول به . « خضري » (٢/ ٦٣١) .

وأشار بقوله : (وبلا فَصْلٍ يَرِدْ) : إلىٰ أنَّهُ قد وَرَدَ في النَّظْم كثيراً العطفُ على الضمير المذكورِ بلا فَصْلٍ[1] ؛ كقوله[2] : [من الخفيف]

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يُغتفَرُ في الثَّوَاني ما لا يُغتفَرُ في الأوائل ، وربَّ شيءٍ يصحُّ تَبَعاً ولا يصحُّ استقلالاً .

وذَهَبَ الناظمُ : إلىٰ أنَّ (زوجُكَ) فاعلٌ بمحذوفٍ ؛ أي : وليسكنْ زوجُكَ ؛ فالمسألةُ مِنْ عطف الجُمَل[3] .

قال أبو حيَّانَ : (وما قاله مُخالِفٌ لنصوص النَّحْويِّينَ ؛ مِنْ أنَّ « زوجُكَ » معطوفٌ على الضمير المُستكِنِّ في « اسكُن » المُؤكَّدِ بـ « أنتَ ») انتهىٰ[4] .

قلتُ : ما ذَكَرَهُ الناظمُ لا تأباه قواعدُ النُّحاة ، ولا يَضُرُّهُ عدمُ تصريحِهِم بذلك ؛ إذ هو مجتهدٌ وإمامٌ منهم .

---

(١) ومنعه البَصْرِيُّونَ إلا علىٰ قُبْحٍ في ضرورة الشعر ، وأجازه الكُوفيُّون مطلقاً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٨٨ـ٣٩٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٣ـ٣٧٤) .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٢٣٤) ، وبعده :

قَـد تَنَقَّبْـنَ بـالحـريـرِ وأَبْـدَيْـ ـنَ عُيُوناً حُورَ المدامعِ نُجْلَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٣٧٩) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٨٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٢٣ـ١٠٢٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٥١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٢٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٤٦ـ١٦٤٧) .

(٣) شرح التسهيل (٣/ ٣٧١) .

(٤) التذييل والتكميل (١٣/ ١٦٥) .

٢٩٧ـ قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ وزُهْرٌ تَهَادَىٰ كنِعَاجِ الفَلَا تَعَسَّفْنَ رَمْلَا

فقولُهُ : (وزُهْرٌ) : معطوفٌ على الضمير المُستتِرِ في (أقبلتْ) .

وقد وَرَدَ ذلك في النَّثْرِ قليلاً ؛ حكىٰ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ : (مررتُ برجلٍ سَوَاءٍ والعَدَمُ) برفع (العدم) عطفاً على الضميرِ المُستترِ في (سواءٍ)[1] .

❁ قوله : (قلتُ إذْ أَقْبَلَتْ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الخفيفِ ، و(زُهْرٌ) بضمِّ الزاي وسكونِ الهاء : جمعُ (زَهْراءَ)[2] ؛ أي : نِسْوةٌ زُهْرٌ ، و(تَهَادَىٰ) أصلُهُ : (تتهادىٰ) ، حُذِفَتْ منه إحدى التاءَينِ ؛ أي : تتبخترُ .

والشاهدُ : في (وزُهْرٌ) ؛ حيثُ عُطِفَ على الضمير المرفوع في (أَقْبَلَت) العائدِ على المحبوبة بغير فصلٍ ، وتُعقِّبَ ؛ بأنَّ الواوَ يجوزُ أنْ تكونَ حاليّةً لا عاطفةً .

و(النِّعاج) : جمعُ (نَعْجة) ؛ وهي هنا بقرُ الوَحْش ، و(الفلا) : جمعُ (فَلاة) ؛ وهي الصحراءُ ، و(تَعَسَّفْنَ) : جملةٌ حاليّة ؛ أي : مِلْنَ عن الطريق ، و(رَمْلَا) : نُصِبَ علىٰ نزع الخافض ؛ أي : في رَمْل .

والمعنىٰ : قلتُ إذ أقبلتِ الحبيبةُ مع النِّسْوةِ الزُّهْرِ يَتَبَخْتَرْنَ كنِعاجِ الصحراء حينَ مِلْنَ عن الطريق وأَخَذْنَ في الرَّمْل .

❁ قوله : (عطفاً على الضميرِ المُستترِ في « سواءٍ ») ؛ أي : لأنَّهُ مُؤَوَّلٌ

❁ قوله : (حينَ مِلْنَ . . .) إلىٰ آخره : الأنسبُ بالحاليّة : (حالَ مَيْلِهِنَّ

---

(١) الكتاب (٢/ ٣١) .

(٢) وهي المرأة المُشرِقةُ الوجهِ ، والبيضاءُ المستنيرة المُشرَبة بحُمْرة .

وعُلِمَ مِنْ كلام المُصنِّفِ : أنَّ العطفَ على الضمير المرفوعِ المُنفصِلِ لا يحتاجُ إلى فصلٍ ؛ نحوُ : (زيدٌ ما قام إلا هو وعمرٌو) ، وكذلك الضميرُ المنصوبُ المُتَّصِلُ والمُنفصِل ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُهُ وعَمْراً) ، و(ما أكرمتُ إلا إيَّاكَ وعَمْراً) .

وأمَّا الضميرُ المجرورُ : فلا يُعطَفُ عليه إلا بإعادةِ الجارِّ له ؛ نحوُ : (مررتُ بكَ وبزيدٍ) ، ولا يجوزُ : (مررتُ بكَ وزيدٍ) ، هٰذا مذهبُ الجمهورِ ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ ، واختاره المُصنِّفُ[1] ، وأشار إليه بقوله :

٥٥٩ـ وعَوْدُ خافضٍ . . . .

بالمُشتقِّ ؛ أي : مُستوٍ هو والعَدَمُ ، وهٰذا وما قبلَهُ أمثلةٌ للعطف على الضمير المُستترِ بلا فَصْلٍ ، ومثالُهُ في البارزِ المُتَّصِلِ بلا فصل : نحوُ قولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « كنتُ وأبو بكرٍ وعُمَرُ ، فعلتُ . . . »[2] .

❁ قوله : (وعَوْدُ خافضٍ) ؛ أي : سواءٌ كان الخافضُ حَرْفاً أم اسماً ،

عن الطريق وأخذِهِنَّ . . .) إلىٰ آخره ، كما هو ظاهرٌ[3] .

---

(١) وذهب إليه من البَصْريِّينَ : يونسُ والأخفش . انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٧٩ـ٣٨٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٥ـ٣٧٨) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٢٨١ـ٢٨٤) .

(٢) سبق تخريجه قريباً في (٤/ ٣٧١) .

(٣) لعلَّ المُحشِّيَ نَظَرَ إلىٰ أنَّ الحالَ تُشبِهُ الظرف ؛ كما قالوا في نحو : (أكل زيدٌ والمُؤذِّنُ يُؤذِّنُ) : إنَّ معناه : (أكل زيدٌ وقتَ أذانِ المُؤذِّن) ؛ فلذلك لم يُخطِّئه المُقرِّر ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . . . لَدَا عطفِ علىٰ ضميرِ خَفْضٍ لازِماً قد جُعِلَا
٥٦٠ـ وليسَ عندي لازِماً إذْ قد أَتَىٰ في النَّثْرِ والنَّظْمِ الصحيحِ . . .

وقيل : إنَّما تجبُ إعادتُهُ في الحرف دونَ الاسمِ ؛ تَمَسُّكاً بقوله تعالىٰ : ﴿ كَذِكْرِكُمْ ءَابَآءَكُمْ أَوْ أَشَدَّ ذِكْرًا ﴾ [البقرة : ٢٠٠] ؛ حيثُ عطفَ (أَشَدَّ) على الضمير في (ذِكْرِكُم) مِنْ غير إعادةِ الجارِّ ، وبذلك يكونُ في المسألة ثلاثةُ مذاهبَ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (لَدَا عطفِ) لَدَا : بمعنىٰ (عند) ، وهي إذا كانتْ معناها ما ذُكِرَ . . كُتِبَتْ بالألف ، وإنْ كانتْ بمعنىٰ (في) . . كُتِبتْ بالياء ، نصَّ علىٰ ذلك أستاذُنا الشِّهابُ المَلَّويُّ[2] .

* قوله : (وليسَ عندي) اسمُ (ليس) : مُستتِرٌ فيها عائدٌ إلىٰ (عَوْدُ خافضٍ) ، و(لازِماً) : خبرُها .

. . . .

---

(١) الدر السنية (٢/ ٧٧٧ـ٧٧٨) .

(٢) حاشية المَلَّوي على المكودي (ص١٧٤) ، وأَوْجبَ الهُورِينيُّ في « المطالع النصرية » (ص٢٣٤ـ٢٣٥) كتابتَها علىٰ صورة الياء ، ثمَّ نَقَلَ عن شيخه الجَمْزُوريِّ في « حاشيته علىٰ تحفة الأطفال » التفصيلَ فيها كما نَقَلَهُ المُحشِّي ها هنا ، وقال : (ولم أجد هـٰذا التفصيلَ لغيره فيما اطَّلعتُ عليه مِنْ كتب الفن ، مع أنَّهُم قالوا : إنَّ « لدىٰ » مُتضمِّنةٌ لمعنىٰ « عند » ، ثمَّ رأيتُ « السجاعي على ابن عقيل » . . . نَقَلَ عن أستاذه الملوي التفصيلَ المذكور) .

. . . . مُثْبَتَا

أي : جَعَلَ جمهورُ النُّحاةِ إعادةَ الخافضِ إذا عُطِفَ على ضمير الخفضِ . . لازمةً ، ولا أقولُ به ؛ لوُرُودِ السماعِ به نثْراً ونَظْماً بالعطف على الضمير المخفوضِ مِنْ غير إعادة الخافضِ .

فمِنَ النَّثْر : قراءةُ حمزةَ : ﴿ وَٱتَّقُواْ ٱللَّهَ ٱلَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِۦ وَٱلۡأَرۡحَامَ ﴾ [النساء : ١] بجرِّ (الأرحامِ) عطفاً على الهاءِ المجرورةِ بالباء[١] .

✽ قوله : (مُثْبَتَا) بفتح الباء المُوحَّدة : حالٌ مِنْ فاعل (أَتَىٰ) .

✽ قوله : (بالعطف) بدلٌ مِنْ قولِه : (به) بإعادة الخافض[٢] .

✽ قوله : (بجرِّ « الأرحامِ ») معَ تخفيفِ سينِ (تساءلونَ) ، والمانعُ يجعلُ الواوَ للقَسَم ؛ جَرْياً على عادة العرب ؛ مِنْ تعظيمِهِمُ الأرحامَ والقَسَمِ بها ، وجوابُ هـٰذا القَسَمِ : ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ كَانَ عَلَيۡكُمۡ رَقِيبٗا ﴾ [النساء : ١] ، أفادَهُ الفارِضيُّ[٣] .

. . . .

(١) انظر « الدر المصون » (٣/ ٥٥٤ـ٥٥٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٣٦) .

(٢) وهو ظاهرٌ ، خلافاً لما ورد في هامش (هـ) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٣) ، وأجاب الجمهور عن البيت الآتي : بأنَّ (الأيام) مجرورٌ بالقسم المحذوف ، أو هو شاذٌّ .

ومِنَ النَّظْم : ما أَنْشَدَهُ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ[1] : [من البسيط]

٢٩٨ـ فاليومَ قَرَّبْتَ تَهجُونا وتَشتِمُنا فاْذْهَبْ فما بكَ والأيَّامِ مِنْ عَجَبِ

بجَرِّ (الأيَّام) عطفاً على الكاف المجرورةِ بالباء .

٥٦١ـ والفاءُ قد تُحذَفُ مَعْ ما عَطَفَتْ والواوُ . . . .

---

* قوله : (فاليومَ قَرَّبْتَ . . .) إلىٰ آخره : (قَرَّبْتَ) بتشديد الراء ؛ بمعنىٰ : (قَرُبْتَ) بتخفيفها ، وجملةُ (تَهجُونا) : حالٌ ، فإنْ جُعِلَ (قرَّب) هنا مِنْ أفعال المُقارَبة . . كانتِ الجملةُ خبراً ، و(تَشتِمُنا) بكسر التاء الثانية : أي : تَسُبُّنا ؛ مِنْ باب (ضَرَبَ يَضرِبُ)[2] ، وقولُهُ : (فاْذْهَبْ) : جوابُ شرطٍ مُقدَّرٍ ؛ أي : فإنْ فعلتَ ذلك فاذهَبْ ؛ فإنَّ ذلك ليس بعَجَبٍ مِنْ مِثْلِكَ ومِنْ مِثْلِ هٰذه الأيَّامِ ، وكلمةُ (مِنْ) في (مِنْ عَجَبِ) : زائدةٌ .

* قوله : (والواوُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ لدَلالةِ ما قبلَهُ عليه ؛ أي :

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٢/ ٣٨٣) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٧٦) ، والرضي في « شرح الكافية » (٢/ ٣٣٦) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٣٨٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٢٦) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ١٥٩) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٤٣٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٤٧ـ١٦٤٨) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٢٣ـ١٣١) .

(٢) ومن باب (نَصَرَ) ، كما في « القاموس » (٤/ ١٣٣) ، ونُبِّه عليه في هامش (هـ) .

. . . . إذْ لا لَبْسَ وهْيَ ٱنفردَتْ

حُذِفَتْ ، أو معطوفٌ على (الفاء) ، أو على الضمير في (تُحذَفُ) ؛ لوجود الفصل بالظرف ، ولم يذكرْ معهما (أم) مع أنَّها تُشارِكُهُما في ذلك ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

. . . فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُها

التقدير : (أم غَيٌّ) ؛ لأنَّهُ قليلٌ فيها ، فلم يذكرْهُ لقِلَّته .

* قوله : (لا لَبْسَ) خبرُ (لا) : محذوفٌ ؛ أي : لأنَّهُ لا لَبْسَ هناك .

* قوله : (وهْيَ) ؛ أي : الواو .

---

* قوله : (أو معطوفٌ على « الفاء ») فيه نَظَرٌ ، إلا أنْ يُحمَلَ : على أنَّ له خبراً محذوفاً معطوفاً على الخبر المذكور ، فيكونُ العطفُ مِنْ عطف المفردات

---

(١) جزء من بيت لأبي ذؤيب الهذلي في « ديوانه » (ص٥٨) ، وهو بتمامه :

دَعَانِي إليها القلبُ إنِّي لِأَمْرِهِ ... سميعٌ فما أَدْرِي أَرُشْدٌ طِلَابُها

وقبله :

وقد طُفْتُ مِنْ أحوالِها وأردتُها ... سنينَ فأخشى بَعْلَها وأهابُها

ثلاثةَ أحوالٍ فلمَّا تَجَرَّمتْ ... علينا بهُونٍ وٱستحارَ شبابُها

دَعَانِي إليها القلبُ . . . .

فقلتُ لقلبي يا لكَ الخيرُ إنَّما ... يُدلِّيكَ للموتِ الجديدِ حِبابُها

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٨) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٦٣) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٢٩) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (١/ ٢١ـ٢٤) .

٥٦٢ـ بعَطْفِ عاملٍ مُزَالٍ قد بَقِي   معمولُهُ . . . .

❁ قوله : (مُزَالٍ) بضمِّ الميم : نعتٌ لـ (عاملٍ) ، وجملةُ (قد بَقِي) : نعتٌ ثانٍ له .

قال ابنُ هشامٍ : (هٰذه الأبياتُ الثلاثةُ ـ يعني : قولَهُ : « والفاءُ. . . » وتاليه ـ كلامٌ مُتعلِّقٌ بحروف العطف ، فكان ينبغي أنْ يذكرَها قبلَ ذِكْرِ أحكام المعطوف ، . . . .

حينئذٍ ، بخلاف الوجهِ السابق ؛ فإنَّ العطفَ عليه مِنْ عطف الجمل .

❁ قوله : (هٰذه الأبياتُ الثلاثةُ) الصوابُ أنْ يقولَ : (هٰذانِ البيتانِ. . .) إلىٰ آخرِ ما يُناسِبُ ذلك ، كما لا يخفىٰ .

نعم ؛ (هنا) في قوله : (وحذفَ متبوعٍ بدا هنا. . .) إلىٰ آخره. . بمنزلة قولِهِ : (بالواو أو الفاء) ، فيكونُ هٰذا الشطرُ بهٰذا الاعتبار مُتعلِّقاً بالواو والفاء .

❁ قوله : (كلامٌ مُتعلِّقٌ بحروف العطف) ؛ أي : تعلُّقاً أوَّليّاً ؛ فلا يُنافي أنَّ ما قبلَها وما بعدَها مُتعلِّقانِ بها أيضاً ، إلا أنَّهما يتعلَّقانِ تعلُّقاً أوَّليّاً بالمعطوف والمعطوفِ عليه لا بحروف العطف ، وبهٰذا تعلمُ أنَّ ما أجاب به ابنُ قاسمٍ لم يُصادِفْ محلّاً .

❁ قوله : (قبلَ ذِكْرِ أحكام المعطوف) ؛ أي : والمعطوفِ عليه ، وأوَّلُ ذِكْرِها : قولُهُ : (وإنْ علىٰ ضميرِ رفعٍ مُتَّصِلْ) .

وأنْ تكونَ إلىٰ جانبِ : « واخصُصْ بفاء. . . » البيتَ) انتهىٰ[1] .

قال ابنُ قاسمٍ ومِنْ خطِّه نقلتُ : (يُجابُ : بأنَّهُ مُتعلِّقٌ بالمعطوف أيضاً ؛ وهو أنَّهُ يكونُ محذوفاً مع عاطفه ، وأنَّهُ يكونُ محذوفاً إذا بَقِيَ معمولُهُ وكان عاطفُهُ الواوَ) انتهىٰ .

❁ قوله : (دَفْعاً لوَهْمٍ) ؛ أي : وإنَّما لم يُجعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود

❁ قوله : (وأنْ تكونَ إلىٰ جانبِ : واخصُصْ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّها مُتعلِّقةٌ بالواو والفاء وقد ذكرهما قبلُ مُتعاقبَينِ .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بالمعطوف) ؛ أي : في البيتَينِ الأوَّلَينِ ، وبالمعطوف والمعطوف عليه في البيت الثالثِ ، كما لا يخفىٰ .

وقولُهُ : (وهو أنَّهُ يكونُ محذوفاً مع عاطفه. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وأنْ يكونَ المعطوفُ عليه أيضاً محذوفاً ، والعاطفُ الواوَ أو الفاء ، وأنْ يكونَ كلٌّ مِنَ المعطوف والمعطوفِ عليه فعلاً ؛ كما هو في البيت الثالث ؛ إذ الاعتراضُ بالأبيات الثلاثة كما صرَّح به أوَّلاً ، وقد علمتَ ما في ذلك كلِّهِ ، فتنبَّهْ .

❁ قوله : (وإنَّما لم يُجعَلِ العطفُ فيهنَّ على الموجود. . .) إلىٰ آخره : كان المُناسِبُ أنْ يقولَ : (وإنَّما لم يُجعَلِ المعطوفُ فيهنَّ هو الموجودَ. . .) إلىٰ آخره ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) انظر « نكت السيوطي » (ق/١٧٨) .

قد تُحذَفُ الفاءُ مع معطوفها للدَّلالة ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَرٍ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ؛ أي : فأفْطَرَ فعليه عِدَّةٌ مِنْ أيَّامٍ أُخَرَ ؛ فحُذِفَ (أفطَرَ) والفاءُ الداخلةُ عليه .

وكذلك الواوُ ، ومنه : قولُهُم : (راكبُ الناقةِ طَلِيحانِ)[1] ؛ أي : راكبُ الناقةِ والناقةُ طَلِيحانِ .

في الكلام ؛ دَفْعاً لوَهْمِ اتُّقِيَ ؛ وهو رفعُ الأمرِ للظاهر في نحو : ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البقرة : ٣٥] ، وغيرُ ذلك .

* قوله : (طَلِيحانِ) تثنيةُ (طَلِيح) بفتح الطاء المُهمَلة وكسرِ اللام ؛ أي : مهزولانِ ؛ فـ (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) .

* قوله : (أي : راكبُ الناقةِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فحُذِفَ المعطوفُ مع العاطف ؛ بدليل تثنيةِ الخبر ، وإلا لأُفْرِدَ .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (فيهنَّ) ؛ أي : في أمثلة عطفِ العاملِ المحذوف الذي بَقِيَ معمولُهُ ، لا المسائلِ الثلاث ، كما هو ظاهرٌ .

وقولَهُ : (دفعاً لوَهْمٍ اتُّقِيَ) ؛ أي : لأمرٍ موهوم ؛ أي : واقعٍ في الوهم ؛ أي : الذِّهْنِ ، أو المُرادُ بالوهم : الخطأُ ؛ فلا يُنافي أنَّ هٰذا لازمٌ علىٰ تقدير كونِ المعطوفِ هو الموجودَ ، لا مُتوَهَّمٌ حتىٰ يُقالَ : (دفعاً لوهمٍ اتُّقي) .

---

(١) انظر « الخصائص » لابن جني (١/ ٢٨٩) ، و« شرح التسهيل » (١/ ٢٨٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٨٤) .

وانفردَتِ الواوُ مِنْ بينِ حروف العطف : بأنَّها تَعطِفُ عاملاً محذوفاً بَقِيَ معمولُهُ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

٢٩٩ـ إذا ما الغانِياتُ بَرَزْنَ يوماً وزَجَّجْنَ الحواجبَ والعُيُونَا

❀ قوله : (إذا ما الغانِياتُ) جمعُ (غانية) ؛ وهي المُستغنِيةُ بجمالها[2] ، وتَزْجِيجُ الحواجبِ : تدقيقُها وتحسينُها[3] .

---

(١) البيت للراعي النُّمَيري في « ديوانه » (ص٢٣٢) ضمن افتخاريّة طويلة ، ولفظُ الشاهد فيه :

وهِزَّةَ نِسْوةٍ مِنْ حيٍّ صدقٍ يُزجِّجْنَ الحواجبَ والعُيُونَا

وبعده :

طلبتُ وقد تَواهَقَتِ المَطَايا بِيَعْمَلَةٍ تَبُذُّ السَّابِقِينَا

ومطلع القصيدة :

أَبَتْ آياتُ حُبِّي أنْ تَبِينَا لنا خبراً فأَبْكَينَ الحَزِينَا

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٣٥٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٩٠) ، و« أوضح المسالك » (٢/ ٢٤٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٣) ، و« المساعد » (٢/ ٤٤٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ١٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٠٧٤ـ١٠٧٥ ، ٤/ ١٦٥٦) .

(٢) أي : عن الحُلِيِّ والحُلَل .

(٣) أي : تصيير مقوسة حسنة ، وذلك لا يصحُّ في العيون ، لكنَّ أكثرَ المُتقدِّمينَ على أنَّهُ لا حذف ، بل ضُمِّنَ الفعلُ المذكورُ معنىً يُناسِبُ المتعاطفَينِ ؛ فضُمِّنَ (زَجَّجْنَ) معنى (زَيَّنَّ) . « خضري » (٢/ ٦٣٤) .

فـ (العُيُونَ) : مفعولٌ بفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (وكَحَّلْنَ العيونَ) ، والفعلُ المحذوفُ : معطوفٌ علىٰ (زَجَّجْنَ) .

٥٦٣ـ وحَذْفَ متبوعٍ بَدَا هنا ٱستَبِحْ   وعَطْفُكَ الفعلَ على الفعلِ يَصِحْ

❁ قوله : (وحَذْفَ) بالنصب : معمولٌ لقوله : (ٱستَبِحْ) ، والمُرادُ بالمتبوع : المعطوفُ عليه ، و(بدا) بمعنىٰ : ظَهَرَ .

❁ قوله : (يَصِحْ) بالصاد المُهمَلة : جملةٌ في محلِّ رفعٍ خبرٌ عن قوله : (وعَطْفُكَ) ؛ أي : عطفُكَ الفعلَ على الفعل صحيحٌ ، لٰكن بشرطِ اتِّحادِ زمانَيهما ، سواءٌ اتَّحَدَ نوعُهُما ؛ كماضيَينِ أو مضارعَينِ ، أو اخْتَلَفَ ؛ كماضٍ مع مضارع .

قال ابنُ هشامٍ في « تعليقه » : (قال بعضُ الطَّلَبة : لا يُتصوَّرُ لعطف الفعلِ على الفعل مثالٌ ؛ لأنَّ نحوَ : « قام زيدٌ وقعد عمرٌو » المعطوفُ فيه جملةٌ ،

❁ قوله : (أو اخْتَلَفَ) ؛ أي : مع اتِّحادِ الزمن ، كما هو الفَرْضُ ؛ نحوُ : ﴿ يَقْدُمُ قَوْمَهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ فَأَوْرَدَهُمُ ٱلنَّارَ ﴾ [هود : ٩٨] ؛ أي : يُورِدُهُم ، ونحوُ : ﴿ تَبَارَكَ ٱلَّذِىٓ إِن شَآءَ جَعَلَ لَكَ خَيْرًا مِّن ذَٰلِكَ جَنَّـٰتٍ تَجْرِى مِن تَحْتِهَا ٱلْأَنْهَـٰرُ وَيَجْعَل لَّكَ قُصُورًا ﴾ [الفرقان : ١٠] ؛ علىٰ قراءة ﴿ وَيَجْعَل ﴾ ؛ بالجزم ؛ لعطفه على الجواب ؛ وهو ﴿ جَعَلَ ﴾ ؛ لأنَّهُ مستقبلٌ بسبب الشرط[١] .

---

(١) وقرأ بالرفع : ابن كثير وابن عامر وأبو بكر . انظر « الدر المصون » (٨/٤٥٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤١٥) .

قد يُحذَفُ المعطوفُ عليه للدَّلالة عليه ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَفَلَمْ تَكُنْ ءَايَٰتِى تُتْلَىٰ عَلَيْكُمْ ﴾ [الجاثية : ٣١] ؛ قال الزَّمَخْشَرِيُّ : (التقديرُ : « أَلَمْ تَأْتِكُم آياتي فلم تكنْ تُتلىٰ عليكم ؟ » ؛ فحُذِفَ المعطوفُ عليه)[١] ؛ وهو (لم تَأْتِكُم) .

وأشار بقوله : (وعطفُكَ الفعلَ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ العطفَ ليس مُختصّاً بالأسماء ، بل يكونُ فيها وفي الأفعال ؛ نحوُ : (يقومُ زيدٌ ويقعدُ) ، و(جاء زيدٌ ورَكِبَ) ، و(اضرِبْ زيداً وقُمْ) .

قلتُ له : فإذا قلتَ : « يُعجِبُني أنْ تقومَ وتخرجَ » ، و« لم تَقُمْ وتخرجْ » ، و« يُعجِبُني أنْ يقومَ زيدٌ ويخرجَ عمرٌو » ؛ فيا لها خَجْلةً وَقَعَ فيها !!) انتهىٰ[٢] .

ووجهُ ذلك : أنَّ الفعلَ المعطوفَ منصوبٌ أو مجزوم ، فلولا أنَّ العطفَ للفعلِ لم يتأتَّ نصبُهُ أو جَزْمُهُ[٣] .

---

(١) الكشاف (٤/ ٢٩٣) ، واللفظ فيه : (والمعنىٰ : « ألم يأتِكمْ رُسُلي فلم تكن آياتي تُتلىٰ عليكم ؟ » ؛ فحُذف المعطوفُ عليه) .

(٢) أورده السيوطي في « النكت » (ق/ ١٧٩) ، وانظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٦٦) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٧٨ـ ٧٩) ، و« تنوير الحالك » (ق/ ٢٣٧) .

(٣) قال ياسين في « حاشيته على الألفية » (٢/ ٧٩) : (لكن في « المغني » في بحث الجملة المُفسِّرة : أنَّ الشَّلَوبينَ زَعَمَ أنَّها بحسَب ما تُفسِّرُهُ ، وأنَّهُ استدلَّ بظهور الجزم في قوله : [من الطويل]

فَمَنْ نحنُ نُؤْمِنْهُ يَبِتْ وهْوَ آمِنٌ =

٥٦٤ـ وٱعْطِفْ على ٱسمٍ شِبْهِ فِعْلٍ فِعْلَا وعكسـاً ٱستَعْمِـلْ تَجِـدْهُ سَهْـلَا

يجوزُ أنْ يُعطَفَ الفعلُ على الاسم المُشبِهِ للفعل ؛ كاسم الفاعل ونحوِهِ ، ويجوزُ أيضاً عكسُ هٰذا ؛ وهو أنْ يُعطَفَ على الفعلِ الواقعِ مَوقِعَ الاسمِ اسمٌ .

فمِنَ الأوَّلِ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ صُبْحًا * فَأَثَرْنَ بِهِۦ نَقْعًا ﴾ [العاديات : ٣ـ٤] ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ ﴾ [الحديد : ١٨] .

❁ قوله : (شِبْهِ) بالجرِّ : نعتُ (اسمٍ) ، وهو مضافٌ إلىٰ (فِعْلٍ) ، و(فِعْلَا) الثاني : مفعولُ (ٱعْطِفْ) ؛ أي : اعطِفْ فعلاً على اسمٍ شِبْهِ فعلٍ .

❁ قوله : (وعكساً ٱستَعْمِلْ) عكساً : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (ٱستَعْمِلْ) ، و(سَهْلَا) : مفعولُ (تجد) الثاني ، ومفعولُهُ الأوَّل : الهاء .

❁ قوله : (﴿ فَٱلْمُغِيرَٰتِ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا المثالُ والذي بعدَهُ فيه تأويلُ المعطوفِ عليه بالفعل كالمعطوف ، والمعنىٰ : فاللَّاتي أَغَرْنَ ؛ لأنَّهُ اسمُ فاعلٍ وَقَعَ صِلَةً لـ (أل) ، والمعنىٰ : فالخيلُ التي تُغِيرُ على العَدُوِّ وقتَ الصبحِ بإغارةِ أصحابِها ، وقولُهُ : ﴿ فَأَثَرْنَ ﴾ ؛ أي : هَيَّجْنَ ﴿ بِهِ ﴾ ؛ أي : بمكانِ عَدْوِهِنَّ ، أو بذلك الوقتِ ﴿ نَقْعًا ﴾ ؛ أي : غُباراً بشِدَّةِ حركتِهِنَّ .

. . . .

= فظهرَ الجزم . انتهى المقصود منه ، وفيه دليلٌ علىٰ أنَّ ظهورَ الجزمِ في الفعل لا يُنافي كونَ جملته هي المرتبطةَ بما قبلَها ، لا الفعلِ وحدَهُ) ، وانظر « موصل الطلاب » (ص٦٥) .

ومِنَ الثاني : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٠٠ـ فـأَلْفَيْتُـهُ يـومـاً يُبِيـرُ عَـدُوَّهُ ومُجْرِ عطـاءً يَستحِـقُّ المَعـابِـرَا

وقولُهُ[2] : [من مشطور الرجز]

---

* قوله : (فألْفَيْتُهُ يوماً...) إلىٰ آخره : (أَلْفَيْتُهُ) بمعنىٰ : وجدتُهُ ، و(يوماً) : منصوبٌ على الظرفيّة ، و(يُبِيرُ) بضمٍّ أوَّلِهِ ؛ مِنْ (أَبَارَ) ؛ بمعنى : يُهلِكُ .

والشاهدُ : في قوله : (ومُجْرِ) ـ مِنَ الإجْراء ـ حيثُ عُطِفَ علىٰ (يُبِيرُ) ، والمُسوِّغُ لذلك كونُ (يُبِيرُ) بمعنىٰ (مُبِير) ، و(عطاء) : مفعولُهُ ، وهو اسمٌ للعطيّةِ ، وجملةُ (يستحقُّ المَعابِرَا) : صفةُ (عطاء) ، وهو جمعُ (مِعْبَر) ؛ بمعنىٰ المركبِ .

. . . .

---

(١) البيت خاتمة قصيدة للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٧١) ، ومطلعها :

كَتَمْتُكَ ليلاً بالجَمُومَينِ ساهِرَا وهَمَّيـنِ هَمّـاً مُستكِنّـاً وظـاهِـرَا

والرواية فيه : (وبَحْرَ عطاءٍ) بدل (ومُجْرِ عطاءً) ، وهي كذلك في (و) ، و(يستخفُّ) بدل (يستحقُّ) ، والبيت من شواهد : « المقاصد الشافية » (٥/١٨٩)، و« تمهيد القواعد » (٧/٣٥١٦)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٥٨ـ١٦٥٩) .

(٢) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح الكافية الشافية » (٣/١٢٧٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/٤٧٧) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/١٨٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٤٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٥٧ـ١٦٥٨) .

٣٠١ـ باتَ يُعَشِّيها بعَضْبٍ باتِرِ

يَقصِدُ في أَسْوُقِها وجائِرِ

فـ (مُجْـرٍ) : معطـوفٌ علـىٰ (يُبِيـرُ) ، و(جـائـر) : معطـوفٌ علـىٰ (يَقصِدُ) .

❋ قوله : (باتَ يُعَشِّيها . . .) إلىٰ آخره : مِنَ (العَشَاء) بفتح العين ؛ وهو الطعامُ الذي يُؤكَلُ وقتَ العِشاء ، والضميرُ المنصوبُ فيه : يرجعُ للمرأة ؛ لأنَّهُ وَصْفُ رجلٍ يضربُ امرأتَهُ بالسيف القاطع ؛ وهو المُرادُ بـ (عَضْبٍ باترٍ)[١] ، وقولُهُ : (يَقصِدُ) : جملةٌ حاليّة ، وقال شيخُ الإسلام : (وصفيّةٌ)[٢] ؛ وهو مِنَ القَصْد ضدُّ الجَوْر ، و(الأَسْوُق) : جمعُ (ساق) ، ويُروىٰ : (في سَوَاقها)[٣] ، وليس بصحيح ، و(جائِرِ) : مِنَ الجَوْر ضدُّ القَصْد .

❋ قوله : (جملةٌ حاليّة) فيه نَظَرٌ ، بل هي وصفيّةٌ للمجرور ؛ وهو (عَضْبٍ) ؛ بدليل عطفِ المجرورِ ـ وهو (جائرٍ) ـ على الفعل ؛ وهو

---

(١) وهٰذا التفسير علىٰ رواية (يُعشِّيها) بالعين ، وقد نقله المُحشِّي عن العَيْني في « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٥٨) ، وقال البغدادي في « خزانة الأدب » (٥/ ١٤١) : (ورأيت في « أمالي ابن الشجري » في نسخة صحيحة قد صحَّحها أبو اليمن الكندي وغيره وعليها خطوط العلماء وإجازاتُهُم : « بات يُغَشِّيها » بالغين المعجمة ؛ من « الغِشَاء » كـ « الغِطَاء » بكسر أوّلهما وزناً ومعنىً ؛ أي : يشملُها ويعمُّها ، وضميرُ المُؤنَّث للإبل ، وهو في وصفِ كريمٍ بادرَ يَعقِرُ إبِلَهُ لضيوفه ، وزَعَمَ العَينيُّ : أنَّ الضميرَ للمرأة التي عاقبها زوجُها بالسيف ، ولا يخفىٰ أنَّ هٰذا غيرُ مناسب) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٨٥) .

(٣) في (أ) : (في أسواقها) .

(يَقصِدُ) ، وإنَّما جُرَّ المعطوفُ مع كونِ المعطوفِ عليه ـ وهو الفعلُ ـ مرفوعاً ؛ لأنَّ العطفَ عليه ليس مِنْ حيثُ كونُهُ فعلاً ، بل مِنْ حيثُ كونُهُ مُشابِهاً للاسم ، فالمعطوفُ عليه في الحقيقة اسمٌ ؛ كأنَّهُ قيل : (بعَضْبٍ باترٍ قاصدٍ وجائرٍ) ، ووصفُ العَضْب بالقصد والجَوْرِ مجازٌ ؛ مِنْ قَبيل وصفِ الآلة بوصف الفاعل .

ومِنْ ذلك يُعلَمُ : أنَّ العكسَ في قول المصنف : (وعكساً استَعمِلْ) . . العكسُ التامُّ ؛ وهو عطفُ الاسمِ الذي لم يُعتبَرْ تأويلُهُ بالفعل . . على الفعل الذي اعتُبِرَ تأويلُهُ بالاسم ؛ وذلك لأنَّ الأصلَ الذي عُكِسَ هو عطفُ الفعل الذي لم يُعتبَرْ تأويلُهُ بالاسم على الاسم المعتبرِ تأويلُهُ بالفعل ؛ ولذلك قال الشارح في بيان العكس : (وهو أنْ يُعطَفَ على الفعل الواقعِ موقعَ الاسمِ . . اسمٌ) ، خلافاً لِمَا في بعض نسخ الشارح .

وإيضاحُ ذلك : أنَّ قولَ المُصنِّفِ : (واعطِفْ على اسم . . .) إلىٰ آخره . . معناه : أنَّهُ يُعطَفُ الفعلُ على الاسم المُشبِهِ للفعل مِنْ حيثُ الشبهُ بالفعل ، كما يُفِيدُهُ تعليقُ الحُكْمِ بقوله : (شِبْهِ فعلٍ) ، وأنَّهُ يُعطَفُ الاسمُ على الفعل المُشبِهِ للاسم مِنْ حيثُ شبهُهُ بالاسم ، كما يُفِيدُهُ قولُهُ : (وعكساً ٱستَعْمِلْ) ؛ بناءً علىٰ أنَّ العكسَ تامٌّ حتىٰ في المشابهة .

فـ (مُغِيرات) وإن كان مجروراً باعتبار الاسميَّة . . لـٰكن مِنْ حيثُ الشبهُ بالفعل وتأويلُهُ به لا محلَّ له ، والعطفُ عليه بهـٰذا الاعتبارِ ، و(مُصَّدِّقينَ)

وإن كان منصوباً باعتبار الاسميّة. . لـٰكن مِنْ حيثُ الشبهُ بالفعل وتأويلُهُ به لا محلَّ له ، وهو الملاحظُ في العطف ؛ **فالمنظورُ إليه في الآيتَينِ عطفُ الفعلِ على الفعل** .

وكلٌّ مِنْ (يُبِيرُ) و(يَقصِدُ) وإن كان مرفوعاً باعتبار الفعليّة. . إلا أنَّ الأوَّلَ مِنْ حيثُ الشبهُ بالاسم منصوبٌ ؛ لتأوُّله بـ (مُبِيراً) ، و(مُجْرِ) عطفٌ عليه بهـٰذا الاعتبار ، ونصبُهُ مُقدَّرٌ على الياء المحذوفة للضرورة ، والثانيَ مِنْ حيثُ الشبهُ بالاسم مجرورٌ ؛ لتأوُّله بـ (قاصِدٍ) ، و(جائرٍ) معطوفٌ عليه بهـٰذا الاعتبار ؛ **فالمنظورُ إليه في البيتَينِ عطفُ الاسمِ على الاسم** .

وباستحضار هـٰذا تندفعُ أمورٌ كثيرة أُورِدتْ في هـٰذا المَقَام ، لـٰكن بَقِيَ أنْ يُقالَ : إنَّ الواقعَ صفةً لـ (عَضْب) هو الجملةُ لا الفعلُ وحدَهُ ، وكذا الواقعُ مفعولاً ثانياً لـ (ألفيتُهُ) ، فلم يَحُلَّ الفعلُ محلَّ الاسمِ ؛ فليس في محلِّ جرٍّ بوجهٍ ما ، ولا في محلِّ نصبٍ كذلك ، ولا هو مُؤوَّلٌ بالاسم حتىٰ يُقالَ : العطفُ عليه مِنْ حيثُ كونُهُ مُشبِهاً للاسم ، وقولُنا مثلاً : (كأنَّهُ قيل : « قاصد وجائر ») ، و(كأنَّهُ قيل : « مُبِيراً ومُجْرِياً »). . إنَّما هو تأويلٌ للجملة لا للفعل وحدَهُ .

وإنَّهُ لا يجوزُ كونُ النونِ في (أَثَرْنَ) معطوفةً على الضمير في (مُغِيرات) ؛ إذ هي معمولةٌ للفعل لا للوصف ؛ فالمرفوعُ بكلٍّ منهما مُكمِّلٌ له ، والمقصودُ مُجرَّدُ الفعلِ والوصف ، وكذا يُقالُ في الآية الثانية ، ولا يخفىٰ

. . . .

أَنَّهُ تعسُّفٌ مُخالِفٌ للمُتبادر لا داعيَ إليه .

والوجهُ أنْ يُقالَ : التحقيقُ : أنَّ الكلامَ مبنيٌّ على المُسامحة ، والمُرادَ : عطفُ مجموعِ الفعلِ ومرفوعِهِ علىٰ مجموع الوصفِ ومرفوعِهِ ، وعكسُهُ .

ولا يُقالُ : لو كان العطفُ علىٰ مجموعِ الوصفِ ومرفوعِهِ. . لَمَا كان لمجموعِ الفعلِ ومرفوعه محلٌّ ؛ لأنَّ الإعرابَ إنَّما هو للوصف وحدَهُ .

لأنَّا نقولُ : لا يخفىٰ على المُتأمِّل أنَّ المُستحِقَّ للإعراب هو مجموعُ الوصفِ ومرفوعِهِ ؛ إذِ الغرضُ مِنَ النعت أو الخبر مثلاً إنَّما يحصلُ بالمجموع ، فالمجموعُ هو النعتُ أو الخبرُ مثلاً ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ لمَّا أَمْكَنَ ظهورُ الإعرابِ على الوصف . . أَظْهَرُوهُ فيه ، فتدبَّرْ ذلك .

ولك أنْ تجعلَ العطفَ في هٰذا المَقامِ مِنْ قَبِيلِ العطفِ على المعنىٰ ، لٰكنَّهُ بعيدٌ عن كلام المُصنِّف جدّاً ، وإن كان في نفسه قريباً حَسَناً ، فتنبَّهْ .

البـــدلُ

(البدلُ)

❁ قوله : (البدلُ) هو لغةً : العِوَضُ ؛ قال تعالىٰ : ﴿ عَسَىٰ رَبُّنَآ أَن يُبْدِلَنَا خَيْرًا مِّنْهَا ﴾ [القلم : ٣٢] ، واصطلاحاً : ما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : (التابعُ . . .) إلىٰ آخره ، وهـٰذه تسميةُ البَصْرِيِّينَ ، والكُوفيُّونَ يُسمُّونه بـ (الترجمة) ، و(التبيين)[1] .

[البَدَلُ]

❁ قوله : (هو لغةً : العِوَضُ) فهو اسمُ عينٍ لا معنىً ، فليس مصدراً ، ولا اسمَ مصدرٍ ، وحينئذٍ : فقولُهُ : (قال تعالىٰ : عسىٰ . . .) إلىٰ آخره . . بيانٌ لشيءٍ مُناسِبٍ مِنَ المادَّة ، [ويحتملُ : أنَّهُ أراد بالعِوَض التعويضَ] .

❁ قوله : (بـ « الترجمة ») ؛ أي : عن المُراد [بالمُبدل منه] ، وقولُهُ :

---

(١) قاله الأخفش ، وقال ابن كيسان : يسمونه بـ (التكرير) ، قال الصبان في « حاشيته » (٣/ ١٨٣) : (ولا يخفىٰ : أنَّ هـٰذه الأسماءَ الثلاثةَ لا تظهرُ في البدل المباين ، فافهم) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٦٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٣٦) ، و« المساعد » (٢/ ٤٢٧) .

٥٦٥ـ اَلتابعُ المقصودُ بالحُكْمِ بِلَا واسطـةٍ هُـوَ المُسمَّـىٰ بَـدَلَا

البدلُ : هو التابعُ المقصودُ بالنِّسْبة بلا واسطةٍ[1] .

فـ (التابعُ) جنسٌ ، و(المقصودُ بالنِّسْبة) فصلٌ أَخْرَجَ : النعتَ ، والتوكيدَ ، وعطفَ البيان ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منها مُكمِّلٌ للمقصود بالنِّسْبة لا مقصودٌ بها[2] ، و(بلا واسطة) أَخْرَجَ : المعطوفَ بـ (بل) ؛ نحوُ :

❁ قوله : (اَلتابعُ . . .) إلىٰ آخره : (التابعُ) : مبتدأٌ ، و(المقصودُ) : نعتُهُ ، وجملةُ (هو المُسمَّىٰ بَدَلَا) : خبرٌ .

❁ قوله : (أَخْرَجَ : المعطوفَ بـ « بل ») ؛ أي : في الإثبات ، ومثلُهُ : المعطوفُ بـ (لٰكن) في الإثبات .

(و« التبيين ») ؛ أي : لأنَّ البدلَ لا يخلو عن بيانٍ وإيضاحٍ وإن لم يكنِ المقصودُ منه بالذات ذلك .

❁ قوله : (أي : في الإثبات) ، وكذا في الأمر .

❁ قوله : (ومثلُهُ : المعطوفُ بـ « لٰكن » في الإثبات) مبنيٌّ علىٰ قول

---

(١) قوله : (المقصودُ بالنِّسْبة) ؛ أي : الحُكْمِ المنسوب إلىٰ متبوعه إثباتاً أو نفياً ، وقولُهُ : (بلا واسطةٍ) المُرادُ بها : حرف العطف ، وإلا فالبدلُ مِنَ المجرور قد يكونُ بواسطة ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا ﴾ [المائدة : ١١٤] . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٣٥) .

(٢) قوله : (مُكمِّل للمقصود) أي : بتخصيصه ، أو رفعِ الاحتمال عنه ، أو إيضاحِهِ . « خضري » (٢/ ٦٣٦) .

(جاء زيدٌ بل عمرٌو) ؛ فإنَّ (عَمْراً) هو المقصودُ بالنِّسْبة ولـٰكن بواسطة ؛ وهي (بل) ، وأَخْرَجَ : المعطوفَ بالواو ونحوِها ؛ فإنَّ كلَّ واحدٍ منهما مقصودٌ بالنِّسْبة ولـٰكن بواسطةٍ .

❀ قوله : (وأَخْرَجَ : المعطوفَ بالواو . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنْ يُخرِجَ هـٰذا بما أَخْرَجَ به النعتَ والتوكيدَ وعطفَ البيان ، كما فَعَلَهُ صاحبُ « التوضيح »[1] ؛ إذ هو مُكمِّلٌ للمقصود .

والحاصلُ : أنَّهُ يخرجُ بقوله : (المقصودُ بالحُكْم) : باقي التوابعِ ، سوى المعطوفِ بـ (بل) و(لـٰكن) بعدَ الإثبات ، وبقوله : (بلا واسطةٍ) : المعطوفُ بهما بعدَهُ .

الكُوفيِّينَ ؛ مِنْ جواز العطف بـ (لـٰكن) في الإثبات[2] .

❀ قوله : (الأَوْلىٰ : أنْ يُخرِجَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ المُتبادرَ مِنْ قوله : (المقصودُ بالحكم) أنَّهُ المقصودُ بالحُكْم الأوَّلِ وحدَهُ .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ المعطوفَ بـ (لـٰكن) و(بل) بعدَ النفيِ أو النهيِ . . لم يُقصَدْ بالحُكْم الأوَّل ، بل المقصودُ به هو المتبوعُ فقط ، وكذا المعطوفُ بـ (لا) ؛ فإنَّهُ لم يُقصَدْ بالحُكْم الأوَّلِ أصلاً ، والمعطوفُ بـ (لـٰكن) و(بل) بعدَ الإثبات هو المقصودُ بالحُكْم الأوَّلِ وحدَهُ ، والمعطوفُ بغير ذلك مقصودٌ بالحُكْم الأوَّلِ كالمعطوف عليه ؛ فالقسمُ الأوَّلُ والثالثُ خارجان بقوله : (المقصودُ بالحُكْم) ، والقسمُ الثاني خارجٌ بقوله : (بلا واسطةٍ) .

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٤٠٠ـ٤٠١) .

(٢) انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٣٩٦ـ٣٩٨) .

٥٦٦ـ مُطابِقاً أو بعضاً أَوْ ما يَشتمِلْ   عليهِ يُلْفَى . . . .

* قوله : (مُطابِقاً) بكسر المُوحَّدة : مفعولٌ ثانٍ لـ (يُلْفَى) المُتعدِّي لاثنَينِ ؛ مِنَ (أُلْفِيَ) ، ونائبُ الفاعل : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه هو مفعولُهُ الأوَّلُ .

وما عبَّر به الناظمُ أعمُّ مِنَ التعبير بـ (بدل الكُلِّ مِنْ الكُلِّ) ؛ لأنَّها صالحةٌ لكلِّ بدلٍ يُساوي المُبدَلَ منه في المعنىٰ ، بخلاف عبارةِ (كلٌّ مِنْ كلٍّ) ؛ فإنَّها لا تَصدُقُ إلا علىٰ ذي أجزاءٍ ، وذلك غيرُ مشروطٍ ؛ للإجماع علىٰ صحَّةِ البدليَّةِ في أسماء الله تعالىٰ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ إِلَىٰ صِرَٰطِ ٱلْعَزِيزِ ٱلْحَمِيدِ * ٱللَّهِ ﴾ [إبراهيم : ١ـ٢] ؛ فيمَنْ قَرَأَ بالجرِّ[(١)] .

* قوله : (أَوْ ما يَشتمِلْ) ما : اسمٌ موصولٌ معطوفٌ علىٰ (بعضاً) أو (مُطابِقاً) ، وجملةُ (يَشتمِلْ) : صِلَتُهُ ، وعائدُ الموصول : الضميرُ المرفوعُ على الفاعليَّة في (يشتمل) راجعٌ إلى البدل ، أو المُبدَلِ منه ، أو العامل ؛

---

* قوله : (راجعٌ إلى البدل ، أو المُبدَلِ منه . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ إنْ أُرجِعَ الضميرُ إلى المُبدَل منه أو العامل . . لم يكن عائداً على الموصول ، بل العائدُ حينئذ هو ضميرُ (عليه) الراجعُ إلى البدل الذي وَقَعَ عليه (ما) ؛ فلا

---

(١) قرأها بالجر : جميعُ القرَّاء ، ما عدا نافعاً وابن عامر وأبا جعفر ؛ فإنَّهُم قرؤوها بالرفع وصلاً وابتداء ، ووافقهم رُويس في الابتداء فقط . انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٣٣) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٦٤) ، و« الدر المصون » (٧/ ٦٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٤١) .

بناءً علىٰ أنَّ المُشتمِلَ هو الأوَّلُ ، أو الثاني ، أو العاملُ ؛ بمعنىٰ : أنَّ معنى العاملِ مُتعلِّقٌ به وإنْ تعلَّق في اللفظ بغيره ، قال في « النُّكَت » : (وإلى الأوَّل ذَهَبَ في « التسهيل » ، فلتُحمَلْ عبارتُهُ عليه)[1] .

وحَمَلَ في « التوضيح » كلامَ الناظم على الثالث[2] ، قيل : وهو التحقيقُ ؛ فإنَّ العاملَ يشتملُ علىٰ معناه اشتمالاً بطريق الإجمالِ ؛ كـ (أَعْجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ) أو (حُسْنُهُ) أو (كلامُهُ) ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ الإعجابَ مُشتمِلٌ علىٰ (زيد)

يصحُّ قولُهُ : (وعائدُ الموصول) بالنسبة لهـٰذَينِ الاحتمالَينِ .

ويَرِدُ عليه أيضاً : أنَّهُ يلزمُ علىٰ بناء الفعلِ للفاعل عيبُ السِّناد ، ويلزمُ عليه أيضاً جَرَيانُ الصِّلَةِ علىٰ غيرِ ما هي له على الاحتمالَينِ الأخيرَينِ ، مع أنَّ اللَّبْسَ غيرُ مأمونٍ ؛ فالمُناسِبُ : بناءُ الفعلِ للمفعول ، ويكونُ المُشتمِلُ حينئذٍ إمَّا المبدلَ منه وإمَّا العامل .

❋ قوله : (فإنَّ العاملَ يشتملُ علىٰ معناه. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يتعلَّقُ به ويُسنَدُ إليه مثلاً .

ومُحصَّلُ التعليلِ : أنَّ العاملَ يُسنَدُ مثلاً إلى البدل بطريق الحقيقةِ في جميع

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٨٠) ، وقوله : (فلتُحمَلْ عبارتُهُ عليه) ؛ أي : في « الألفية » ، والأوَّل الذي اعتمده الناظم : هو مذهب الفارسي والرُّمَّاني وخطَّاب الماردي ، والثاني : هو قول الفارسي في « الحُجَّة » ، والثالث : هو قول المُبرِّد والسِّيرافي وابن خروف . انظر « تسهيل الفوائد » (ص١٧٣) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٩٦٨) ، و« المساعد » (٢/ ٤٣٦) .

(٢) أوضح المسالك (٣/ ٤٠٢) .

بطريق المجاز ، وعلىٰ (عِلْمه) و(حُسْنه) و(كلامه) بطريق الحقيقة ، وكذا : (سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ) أو (فرسُهُ) ؛ فإنَّ (زيداً) مسروقٌ مجازاً ، والثوبَ والفرسَ مسروقانِ حقيقةً ، وكذا : (زيدٌ مالُهُ كثيرٌ) إذا أُعرِبَ (مالُهُ) بدلاً ؛ فإنَّ الابتداءَ يشتملُ علىٰ (زيد) مجازاً ، وعلىٰ (ماله) حقيقةً ، كما في « التصريح »[1] .

صُوَرِهِ ، فله به في جميع صورِهِ تعلُّقٌ خاصٌّ كالإسناد ، لا مُطلَقُ تعلُّق ، بخلاف البدل والمُبدَلِ منه ؛ فإنَّ كلّاً منهما لا يتعلَّقُ بالآخَر تعلُّقاً خاصّاً إلا في بعض الصُّوَر ، ومُطلَقُ التعلُّقِ الذي يتحقَّقُ في جميع الصُّوَر. . لا يكفي ، ومَنْ يقولُ بأنَّ المُشتمِلَ غيرُ العامل يشترطُ تقاضيَ العامل ؛ فنحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ۞ ٱلنَّارِ ﴾ [البروج : ٤ـ ٥] . . لا يختصُّ إيرادُهُ بمَنْ يقولُ : المشتملُ هو العامل ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (فإنَّ الابتداءَ يشتملُ علىٰ « زيد » مجازاً. . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ الابتداءَ يتعلَّقُ بكلٍّ مِنْ (زيد) و(المال) علىٰ سبيل الحقيقة ، فهٰذا المثالُ ممَّا يَرِدُ على القول بأنَّ المُشتمِلَ هو العاملُ ، كما يَرِدُ على القول الأوَّل نحوُ : (نَفَعَني زيدٌ علمُهُ) ؛ ممَّا لم يشتمل فيه البدلُ على المُبدَل منه ، وكما يَرِدُ على القول الثاني نحوُ : (سُرِقَ زيدٌ ثوبُهُ) ؛ ممَّا لم يشتمل فيه المُبدَلُ منه على البدل .

والجوابُ عن الكلِّ واحدٌ ؛ وهو أنَّ المُرادَ بالاشتمال : مُطلَقُ الارتباطِ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/١٥٨) .

أو كمعطوفٍ بـ (بَلْ)

٥٦٧ـ وذا لِلأضرابِ اُعْزُ إنْ قصداً صَحِبْ . . . .

❀ قوله : (أو كمعطوفٍ . . .) إلىٰ آخره : الكافُ : بمعنىٰ (مِثْل) معطوفةٌ علىٰ ما قبلَها .

❀ قوله : (وذا) إشارةٌ لقوله : (كمعطوفٍ بـ « بَلْ ») ؛ في محلِّ نصبٍ على المفعوليَّة بـ (اُعْزُ) ، و(قصداً) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (صَحِبْ) ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ ، و(دونَ) : في محلِّ نصبٍ على الحال ، والعاملُ فيه : محذوفٌ .

والتعلُّقِ بغير الكُلِّيَّة والجزئيَّةِ .

ويُمكِنُ دَفْعُ النَّظَرِ : بأنَّ مُرادَهُ : أنَّ الابتداءَ مِنْ حيثُ الإخبارُ عن مبتدئه بـ (كثير) يشتملُ علىٰ (زيد) مجازاً ، وعلىٰ (ماله) حقيقةً ، وقد علمتَ أنَّ مُطلَقَ الارتباطِ والتعلُّقِ لا يكفي ، فتنبَّهْ .

ولك أنْ تُجيبَ عمَّا وَرَدَ على القول الأوَّل : بأنَّ المُرادَ باشتمال المُبدَلِ منه على البدل : ما يشملُ اشتمالَهُ علىٰ لازم معناه ؛ كما في المثال ؛ فإنَّ الثوبَ دلَّ على الملبوسِ المُستلزِمِ للُّبْسِ الذي اشتملَ عليه زيدٌ .

ولك أنْ تقولَ : إنَّهُم في القول الثالثِ اقتصروا على الغالب ؛ وهو كونُ العاملِ لفظيّاً ، والمُشتمِلُ على البدل ـ بمعنى الدالِّ عليه ـ إجمالاً عندَ كونِ العاملِ معنويّاً . . هو المحكومُ به ، فيجبُ أنْ يكونَ بحيثُ لو تقدَّم لكان دالّاً

. . . . ودونَ قصـدِ غَلَـطٌ بـهِ سُلِـبْ

٥٦٨ـ كـ (زُرْهُ خالداً) و(قَبِّلْهُ اليَدَا) و(اْعرِفْهُ حقَّهُ) و(خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ)

* قوله : (غَلَطٌ) خبرُ محذوفٍ على حذفِ مضافٍ ؛ أي : ودونَ قصدٍ هو بدلُ غَلَطٍ ، و(سُلِبْ): في موضع الصفة لـ (بدلُ)، والهاءُ : تعودُ علىٰ (بدل) ، ونائبُ فاعلِ (سُلِب) : يعودُ إلى الحُكْم الذي هو الغَلَطُ ، وكأنَّهُ قال : (ودونَ قصدٍ هو بدلُ غَلَطٍ ، وبهـٰذا البدلِ سُلِبَ الغَلَطُ [عن] الأوَّل) انتهىٰ « فارضي »[1] .

* قوله : (نَبْلاً) بفتح النون : هي السِّهامُ العربيّة ، ولا واحدَ لها مِنْ لفظها ، بل مِنْ معناها ؛ وهو (سهمٌ) .

* قوله : (مُدَىٰ) بضمِّ الميم : جمعُ (مُدْية) بضمِّها أيضاً ؛ كـ (غُرْفة وغُرَف) ، ويجوزُ كسرُهُما ؛ نحوُ (سِدْرة وسِدَر) ؛ وهي :الشَّفْرةُ ، أفادَهُ في « المصباح »[2] .

على البدل إجمالاً ؛ لعدم مناسبتِهِ لذات المُبدَلِ منه .

ولك أنْ تجعلَ الاشتمالَ في القول الأوَّلِ بالمعنى المُرادِ في القول الثالثِ ، وتُجِيبَ عمَّا وَرَدَ عليه بمثل الجواب عمَّا وَرَدَ على الثالث .

* قوله : (والهاءُ : تعودُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الهاءُ مِنْ قوله : (به) ، كما هو ظاهرٌ .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٦) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٧٨) .

البدلُ علىٰ أربعةِ أقسامٍ :

الأَوَّلُ : بَدَلُ الكلِّ مِنَ الكلِّ ؛ وهو البدلُ المُطابِقُ للمُبدَل منه المُساوِي له في المعنىٰ ؛ نحوُ : (مررتُ بأخِيكَ زيدٍ) ، و(زُرْهُ خالداً) .

❁ قوله : (البدلُ علىٰ أربعةِ أقسامٍ) فيه إشارةٌ إلىٰ ردِّ القولِ بزيادة بدلِ الكلِّ مِنَ البعض ، قال السُّيُوطيُّ : (وإثباتُ هـٰذا النوعِ هو المُختارُ عندي) ، قال : (وقد وجدتُ له شاهداً مِنَ التنزيل ؛ وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدْخُلُونَ ٱلْجَنَّةَ وَلَا يُظْلَمُونَ شَيْـًٔا ۞ جَنَّٰتِ ﴾ [مريم : ٦٠ـ٦١] ؛ فقوله : « جنات » بدلٌ مِنَ « الجنة » ، وهو كلٌّ مِنْ بعضٍ) انتهىٰ[1] .

وردَّ ذلك الجمهورُ ، والآيةُ ليستْ نصّاً في ذلك ؛ إذ يجوزُ أنْ يُرادَ بالجنة الشاملُ للجنَّات ، أو العمومُ ؛ فلا دليلَ في الآية لِمَا ذَكَرَ .

❁ قوله : (بَدَلُ الكلِّ مِنَ الكلِّ) اعتُرِضَ : بأنَّ الصوابَ حذفُ (أل) مِنْ (كلٍّ) و(بعضٍ) ونحوِهما ؛ لأنَّها مضافةٌ تقديراً .

❁ قوله : (أنْ يُرادَ بالجنة الشاملُ للجنَّات) ؛ أي : معنىً يشملُ الجنَّاتِ وغيرَها ؛ كأنْ يُرادَ بالجنَّة : الثوابُ مطلقاً ، ويُفسَّرُ الدخولُ حينئذٍ بالإعطاء ، والتقديرُ والله أعلم : (فأولـٰئك يُعطَون الثوابَ ولا يُظلَمُون شيئاً جنَّاتِ عَدْن) ، وعلىٰ هـٰذا : فيكونُ البدلُ بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ .

وقولُهُ : (أو العمومُ) ؛ أي : بأنْ يُرادَ بالجنَّة : الجنَّاتُ بجَعْلِ (أل) في (الجنَّة) للاستغراق ، وعلىٰ هـٰذا : فالبدلُ بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٨٠) .

الثاني : بدلُ البعضِ مِنَ الكلِّ ؛ نحوُ : (أكلتُ الرغيفَ ثُلُثَهُ) ، و(قَبَّلْتُهُ اليدَ) .

ويُجابُ بما أفاده بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّها قد تدخلُ عليهما (أل) ؛ لعدم مُلاحظةِ إضافةٍ أصلاً[1] .

❁ قوله : (الثاني : بدلُ البعضِ) قال في « شرح الكافية » : (شَرَطَ أكثرُ النَّحْويِّينَ في بدلِ البعض وبدلِ الاشتمال ضميراً عائداً على المُبدَل منه ، والصحيحُ : عدمُ اشتراطِهِ ، لـٰكنَّ وجودَهُ أكثرُ مِنْ عدمه) انتهىٰ ، مع أنَّهُ مشىٰ

وبهـٰذا اندفعَ ما يُقالُ : كان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (والعمومُ) ، ويكونُ العطفُ للتفسير .

❁ قوله : (والصحيحُ : عدمُ اشتراطِهِ . . .) إلىٰ آخره : في « الأنوار البهيَّة » : (لا بُدَّ في بدل البعضِ وبدلِ الاشتمالِ إذا كانا ظاهرَينِ مِنْ ضميرٍ

---

(١) قال الزَّبيدي في « التاج » (١٨/ ٢٤٣) : (قال أبو حاتِم : قلتُ للأصمعيِّ : رأيتُ في « كتاب ابن المُقفَّع » : « العلمُ كثير ، ولـٰكنَّ أَخْذَ البعضِ خيرٌ مِنْ تَرْك الكل » ، فأنكره أشدَّ الإنكار وقال : الألفُ واللامُ لا يدخلان في « بعض » و« كل » ؛ لأنَّهُما معرفةٌ بغير ألف ولام ، وفي القرآن العزيز : ﴿ وَكُلٌّ أَتَوْهُ دَاخِرِينَ ﴾ [النمل : ٨٧] ، قال أبو حاتم : لا تقول العرب : « الكل » ولا « البعض » ، وقد استعملهما الناسُ حتىٰ سيبويهِ والأخفشُ في كتابيهما ؛ لقِلَّة علمهما بهـٰذا النحو ، فاجتنبْ ذلك ؛ فإنَّهُ ليس مِنْ كلام العرب . انتهىٰ ، قال شيخُنا : وهـٰذا مِنَ العجائب ، فلا يحتاج إلىٰ كلام .

قلت : وقال الأزهريُّ : « النَّحْويُّونَ أجازوا الألفَ واللامَ في (بعض) و(كل) وإن أباه الأصمعيُّ » ، قال شيخُنا : أي : بناءً علىٰ أنَّها عِوَضٌ عن المضاف إليه ، أو غيرِ ذلك ، وجوَّزه بعضٌ ؛ علىٰ أنَّهُ مُؤوَّلٌ بالجزء ، وهو يدخلُ عليه « أل » ، فكذا ما قام مقامَهُ ، وعُورِضَ : بأنَّهُ ليس محلَّ النزاع) ، وانظر « نكت السيوطي » (ق/ ١٧٩) .

الثالثُ : بدلُ الاشتمالِ ؛ وهو الدالُّ على معنىً في متبوعه ؛ نحوُ : (أَعْجَبَني زيدٌ عِلْمُهُ) ، و(اعْرِفْهُ حقَّهُ) .

الرابعُ : البدلُ المُبايِنُ للمُبْدَلِ منه ، وهو المُرادُ بقوله : (أو كمعطوفٍ بـ « بل ») ، وهو علىٰ قِسْمَيْنِ :

على الاشتراطِ في « التسهيل » انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❀ قوله : (وهو علىٰ قِسْمَينِ) تَبِعَ في ذلك ظاهرَ النَّظْم ؛ مِنْ عَدَمِ الفرقِ بينَ بَدَلِ الغَلَط والنِّسْيان ، فسمَّى النوعَينِ بدلَ غَلَطٍ ، وجرىٰ في « التوضيح » على التفرقة ؛ حيثُ قال : (والبدلُ المُبايِنُ ثلاثةُ أقسامٍ ؛ لأنَّهُ لا بُدَّ أنْ يكونَ مقصوداً بالحُكْم ، ثمَّ الأوَّلُ ـ وهو المُبدَلُ منه ـ إن لم يكنْ مقصوداً البتَّةَ ولـٰكن سَبَقَ إليه اللِّسانُ . فهو بَدَلُ الغَلَط ؛ أي : بدلٌ عن اللفظِ الذي هو غَلَطٌ ،

راجعٍ إلى المُبدَل منه حتىٰ يُعرَفَ تعلُّقُهُما به وأنَّهُما ليسا ببدل غلطٍ ، لـٰكن يجوزُ تركُهُ إذا اشتَهَرَ تعلُّقُ الثاني بالأوَّل ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ * ٱلنَّارِ﴾ [البروج : ٤ـ٥] ؛ لاشتهار قصَّتِهِم وأنَّهُم ملؤوا الأخدودَ ناراً) انتهىٰ[2] .

والأُخْدُودُ : شَقٌّ في الأرض ، وأصحابُهُ ثلاثةٌ ملؤوه ناراً ، وقالوا : مَنْ لم يكفرْ أُلقِيَ فيه ، ومَنْ كفر تُرِكَ[3] .

---

(١) والصحيحُ : الاشتراطُ ، وهو مذهب الجمهور . انظر « نكت السيوطي » (ق/١٧٩) ، و« شرح الكافية الشافية » (٣/١٢٧٩) ، و« تسهيل الفوائد » (ص١٧٢) ، و« توضيح المقاصد » (٢/١٠٣٧ـ١٠٣٨) ، و« أوضح المسالك » (٣/٤٠٢) .

(٢) الأنوار البهية (ق/٤٤٢) .

(٣) انظر « تفسير الطبري » (٢٤/٣٣٧ـ٣٤٠) ، و« الدر المنثور » (٨/٤٦٥ـ٤٦٦) .

أحدُهُما : ما يُقصَدُ متبوعُهُ كما يُقصَدُ هو[1]، ويُسمَّىٰ : بَدَلَ الإضرابِ[2] ،

لا أنَّ البدلَ نَفْسَهُ هو الغَلَطُ ، كما قد يُتوهَّمُ .

وإن كان مقصوداً : فإنْ تبيَّن بعدَ ذِكْرِهِ فسادُ قصدِهِ . . فبدلُ نِسْيانٍ ؛ أي : بدلُ شيءٍ ذُكِرَ نِسْياناً .

وقد ظَهَرَ : أنَّ الغَلَطَ مُتعلِّقٌ باللِّسان ، والنِّسْيانَ مُتعلِّقٌ بالجَنان .

وإن كان قصدُ كلٍّ واحدٍ منهما صحيحاً . . فبدلُ إضرابٍ .

وقولُ الناظمِ : « خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ » يحتملُ الثلاثةَ ، وذلك باختلاف التقادير ؛

---

* قوله : (وقولُ الناظمِ : « خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ » يحتملُ الثلاثةَ) ، وقولُهُ : (دونَ قصد) ؛ أي : دونَ قصدٍ صحيحٍ ؛ بأنْ لم يكن هناك قصدٌ أصلاً ؛ كما في سَبْقِ اللسان ، أو كان هناك قصدٌ فاسدٌ ؛ كما في خطأ الجَنان .

فكلامُ المُصنِّفِ شاملٌ للأقسام الثلاثةِ أصلاً وتفريعاً ؛ أي : تمثيلاً ، وهٰذه الأقسامُ الثلاثةُ تفصيلٌ لقوله : (أو كمعطوفٍ بـ « بل ») ، لٰكن فيه : أنَّ هٰذا التشبيهَ إنَّما يتمُّ في بدل الإضرابِ دون بدلَي الغَلَطِ والنِّسْيان؛ لأنَّ بدلَ الإضرابِ هو المُشارِكُ للمعطوف بـ (بل) في قَصْد المتبوعِ أوَّلاً قَصْداً صحيحاً، ثمَّ الإضرابِ عنه إلى التابع ، بخلاف بدلَي الغَلَطِ والنِّسْيان ، إلا أنْ يُقالَ : التشبيهُ في مُجرَّد كونِ الثاني مقصوداً ومُبايِناً للأوَّل ؛ بمعنىٰ أنَّهُ ليس عينَهُ ولا بعضَهُ ولا مُشتمِلاً عليه .

لٰكن هٰذا يقتضِي : أنَّ المعطوفَ بـ (بل) لا يكونُ بعضاً مِنَ الأوَّل

---

(١) وبعضُهُم نفىٰ هٰذا النوعَ ، وجعل التابعَ معطوفاً بحذف الواو ، لا (بل) ؛ لأنه لم يثبتْ حذفُها . « خضري » (٢/ ٦٣٨) .

(٢) أي : الانتقالي ، لا الإبطالي . « خضري » (٢/ ٦٣٨) .

فإن كان المُتكلِّمُ إنَّما أراد الأمرَ بأَخذ المُدَىٰ فسَبَقَهُ لسانُهُ إلى النَّبْل . . **فبدلُ**

ولا مُشتمِلاً عليه ، وأيُّ مانعٍ مِنْ نحوِ : (أخذتُ السمكةَ بل بعضَها) ، و(رأيتُ زيداً بل ثوبَهُ) ؟! بل يظهرُ أنَّ كلّاً مِنْ بدل الإضراب وبدلِ الغلط وبدلِ النسيان . . قد يكونُ بعضاً أو مُشتمِلاً وإن كان ظاهرُ كلامِهم يُخالِفُ ذلك .

ولا يُقالُ : التشبيهُ في مُجرَّد كونِ الثاني نُقِلَ إليه الحُكْمُ ، وجُعِلَ الأوَّلُ كالمسكوت عنه .

لأنَّا نقولُ : جَعْلُ الأوَّلِ كالمسكوت عنه إنَّما هو في بدل الإضراب ، كما لا يخفىٰ .

والوجهُ أنْ يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (أو كمعطوف بـ « بل ») ؛ أي : بعدَ الإثبات ، أو في عطف الجمل في نحو : ﴿ وَقَالُواْ ٱتَّخَذَ ٱلرَّحْمَٰنُ وَلَدًاۗ سُبْحَٰنَهُۥۚ بَلْ عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ ﴾ [الأنبياء : ٢٦] ؛ ممَّا يُفِيدُ الإضرابَ الإبطاليَّ ؛ **فالتشبيهُ في أحد أمرَينِ** ؛ قصدِ الأوَّلِ قصداً صحيحاً ، ثمَّ الإضرابِ عنه إلى الثاني بجَعْل الأوَّلِ كالمسكوت عنه ، والإضرابِ عن الأوَّل إلى الثاني بإبطال حُكْمِ الأول .

هـٰذا ؛ ولا يَرِدُ : أنَّ بدلَ الإضرابِ خارجٌ مِنْ تعريف البدل السابق ؛ لأنَّهُ لم يُقصَدْ بالحُكْم السابقِ وحدَهُ ، بل قُصِدَ فيه التابعُ والمتبوعُ معاً ؛ لأنَّ المُرادَ بـ (المقصود) في التعريف : المقصودُ قَصْداً مُستمِراً ، ومتبوعُ بدلِ الإضراب وإن قُصِدَ أوَّلاً لـٰكن صار بالإبدال كالمسكوت عنه ؛ فقَصْدُهُ لم يستمرَّ ، ويُقالُ بالنسبة لبدل النسيان : قصداً صحيحاً[1] .

(١) أي : بدل (قصداً مُستمِراً) .

وبَدَلَ البَدَاءِ ؛ نحوُ : (أكلتُ خُبْزاً لحماً) ؛ قصدتَ أوَّلاً الإخبارَ بأنَّكَ أكلتَ خبزاً ، ثمَّ بَدَا لك أنَّكَ تُخبِرُ أنَّكَ أكلتَ لحماً أيضاً ، وهو المُرادُ بقوله : (وذا

غَلَطٍ ، وإن كان أرادَ الأمرَ بأَخْذِ النَّبْل ثمَّ تبيَّن له فسادُ تلك الإرادةِ وأنَّ الصوابَ الأمرُ بأَخْذِ المُدَىٰ . . فبدلُ نِسْيانٍ ، وإن كان أراد الأوَّلَ ثمَّ أَضْرَبَ عنه إلى الأمر بأَخْذِ المُدَىٰ ، وجَعَلَ الأوَّلَ في حُكْم المتروكِ . . فبدلُ إضرابٍ .

والأحسنُ فيهنَّ : أنْ يُؤتىٰ بـ« بل ») انتهىٰ باقتصار[1] .

❁ قوله : (البَدَاءِ) بالدال المُهمَلة والمدِّ ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ أَضْرَبَ عن الأمر الأوَّلِ حينَ بدا له الأمرُ الثاني .

لا يُقالُ : هـٰذا الجوابُ لا يجعلُ التعريفَ صادقاً علىٰ بدل الإضراب وبدلِ النسيان .

لأنَّا نقولُ : ليس المُرادُ تقييدَ كلامِ المُصنِّف حتىٰ يُقالَ : إنَّ هـٰذا التقييدَ لا يجعلُ التعريفَ صادقاً علىٰ ذلك ، بل المُرادُ : أنَّ القصدَ المُعتدَّ به هو القصدُ المُستمِرُّ ، فقصدُ المُبدَلِ منه في بدل الإضراب بمنزلة العدم ؛ فيَصدُقُ فيه قصدُ البدلِ وحدَهُ بالحُكْم ، وكذا نقولُ : القصدُ المُعتدُّ به هو الصحيحُ ، فافْهَمْ .

❁ قوله : (والأحسنُ فيهنَّ : أنْ يُؤتىٰ بـ« بل ») ، بل لا يقعُ بدلُ الغلطِ أو النسيان في كلام البلغاء ، فإذا وَقَعَ الخطأُ بغلط أو نسيانٍ . . أُتِيَ بـ (بل) .

وأمَّا بدلُ الإضراب : فيتعمَّدُهُ الشعراءُ كثيراً ؛ للمبالغة والتفنُّنِ في

---

(١) أوضح المسالك (٣/ ٤٠٣ـ٤٠٤) .

للاضرابِ اُعْزُ إنْ قصداً صَحِبْ) ؛ أي : البدلَ الذي هو كمعطوفٍ بـ (بل) انسِبْهُ للإضراب إنْ قُصِدَ متبوعُهُ كما يُقصَدُ هو .

الثاني : ما لا يُقصَدُ متبوعُهُ ، بل يكونُ المقصودُ البدلَ فقط ، وإنَّما غَلِطَ المُتكلِّمُ فذَكَرَ المُبدَلَ منه ، ويُسمَّىٰ : بَدَلَ الغَلَطِ والنِّسْيانِ ؛ نحوُ : (رأيتُ رجلاً حماراً) ؛ أردتَ أنَّكَ تُخبِرُ أوَّلاً أنَّكَ رأيتَ حماراً ، فغَلِطْتَ بذِكْرِ الرجل ، وهو المُرادُ بقوله : (ودونَ قصدٍ غَلَطٌ به سُلِبْ) ؛ أي : إذا لم يكنِ المُبدَلُ منه مقصوداً . . فيُسمَّى البدلُ بدلَ الغَلَط ؛ لأنَّهُ مُزِيلٌ للغَلَط الذي سَبَقَ ؛ وهو ذِكْرُ غيرِ المقصود .

وقولُهُ : (خُذْ نَبْلاً مُدَىٰ) يَصلُحُ أنْ يكونَ مثالاً لكلٍّ مِنَ القِسْمَينِ ؛ لأنَّهُ إن قُصِدَ النَّبْلُ والمُدَىٰ . . فهو بدلُ الإضراب ، وإن قُصِدَ المُدَىٰ فقط ـ وهو جمعُ (مُدْيةٍ) ؛ وهي الشَّفْرةُ ـ . . فهو بدلُ الغَلَط .

---

* قوله : (ويُسمَّىٰ : بدلَ الغَلَطِ والنِّسْيانِ) قد علمتَ ما فيه .

* قوله : (الشَّفْرةُ) بفتح الشين المُعجَمة : هي السِّكِّينُ العريضُ ، والجمعُ : (شِفَارٌ) ؛ مثلُ (كَلْبَة وكِلَابٍ) ، وتُجمَعُ : علىٰ (شَفَرَات) ؛ مثلُ (سَجْدَة وسَجَدَات) ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[1] .

الفصاحة ، وشرطُهُ : أنْ يُرتقىٰ مِنَ الأدنىٰ إلى الأعلىٰ ؛ كقولك : (هندُ نجمٌ بدرٌ) ؛ كأنَّكَ وإن كنتَ مُتعمِّداً لذِكْرِ النجم تُغلِّطُ نفسَكَ وتُرِي أنَّكَ لم تَقصِدْ

(١) المصباح المنير (١/ ٤٣٢) .

٥٦٩ـ ومِنْ ضميرِ الحاضرِ الظاهِرَ لا　　تُبْدِلْهُ إلَّا ما إحاطةً جَلَا
٥٧٠ـ أوِ ٱقتضىٰ بعضاً أوِ ٱشتِمَالَا　　كـ (إنَّكَ ٱبتِهاجَكَ ٱسْتَمَالَا)

❀ قوله : (ومِنْ ضميرِ . . .) إلىٰ آخره : **الجارُّ** : مُتعلِّقٌ بـ (تُبدِلْهُ) ، و(ضميرِ) : مضافٌ إلى (الحاضر) ، و(الظاهرَ) : منصوبٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (تُبدِلْهُ) .

❀ قوله : (إحاطةً) منصوبٌ بقوله : (جَلَا) ؛ بمعنىٰ : أَظْهَرَ ؛ أي : إلا إذا كان البدلُ بدلَ كلٍّ فيه معنى الإحاطةِ .

❀ قوله : (أوِ ٱقتضىٰ) معطوفٌ علىٰ (جَلَا) ، و(بعضاً) : مفعولُهُ ، وقولُهُ : (أو ٱشتِمَالَا) : معطوفٌ عليه .

❀ قوله : (كإنَّكَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولك : (إنَّكَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فـ (إنَّ) : بكسر الهمزة وتشديدِ النون ، و(ابتهاجَكَ) بالنصب : بدلٌ مِنَ الكاف ، قال في « الصحاح » : (**الابتهاجُ** : السرور)[1] ، وجملةُ (ٱسْتَمَالَا) : في موضع رفعِ خبرُ (إنَّ) ، وهو بسينٍ مُهمَلة ؛ أي : استمالَ

في الأوَّل إلا تشبيهَها بالبدر ، كذا يُؤخَذُ مِنَ « الأنوار البهيَّة »[2] .

❀ قوله : (فيه معنى الإحاطةِ) ؛ أي : ولو بواسطةِ تابعٍ له .

---

(١) الصحاح (١/ ٣٠٠) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٤٤١) .

أي : **لا يُبدَلُ الظاهرُ مِنْ ضميرِ الحاضر**[1] ، إلا إنْ كان البدلُ بدلَ كُلٍّ مِنْ كلٍّ واقتضى الإحاطةَ والشُّمُولَ ، أو كان بدلَ اشتمالٍ ، أو بدلَ بعضٍ مِنْ كلٍّ[2] .

فالأَوَّلُ : كقوله تعالىٰ : ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾ [المائدة : ١١٤][3] ؛ فـ (أَوَّلِنا) : بدلٌ مِنَ الضمير المجرورِ باللام ؛ وهو (نا) ، **فإن لم يَدُلَّ على الإحاطة** . . امتنعَ ؛ نحوُ : (رأيتُكَ زيداً)[4] .

القلوبَ ؛ يعني : طَلَبَ مَيْلَها إليه .

ولكون البدلِ هو المقصودَ بالحُكْم والمُبدَلِ منه في حُكْم الطَّرْحِ غالباً . . أَجْرى الخبرَ عليه وأَسْنَدَهُ إلىٰ ضمير الابتهاج ، ولو أَجْراهُ على المُبدَل منه ـ وهو كافُ المُخاطَبِ ـ . لقال : (استَمَلْتَ) ، كما نبَّه علىٰ ذلك الشاطِبيُّ[5] .

❊ قوله : (يعني : طَلَبَ . . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ السينَ والتاءَ للطَّلَب ، ويصحُّ جَعْلُهُما للصيرورة ، أو زائدتَينِ .

---

(١) أي : مُتكلِّماً كان أو مخاطباً ، بخلاف ضمير الغائب وغيرِ الضمير . « خضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٢) وسكت عن بدل الإضراب ، وصرَّح الجامي بجوازه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٣) قوله : (لأوَّلنا وآخِرنا) ؛ أي : لجميعنا ؛ علىٰ عادة العرب مِنْ ذكر الطَّرَفَينِ وإرادة الجميع ؛ كـ (سبحانَ الله بُكرةً وأصيلاً) ؛ أي : كلَّ وقت ، وفي إعادة اللام دليلٌ علىٰ أنَّ البدلَ علىٰ نيَّة تَكْرار العامل كما هو قولُ الأكثر . « خضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٤) وهو مذهب جمهور البَصْريِّينَ ، وأجازه الأخفش . « خضري » (٢/ ٦٣٩) .

(٥) المقاصد الشافية (٥/ ٢١٨) .

والثاني : كقوله[1] : [من الوافر]

٣٠٢ـ ذَرِينِي إنَّ أمرَكِ لن يُطاعَا وما أَلْفَيتِنِي حِلْمِي مُضاعَا

فـ (حِلْمي) : بدلُ اشتمالٍ مِنَ الياء في (أَلْفَيتِنِي) .

والثالثُ : كقوله[2] : [من مشطور الرجز]

❀ قوله : (ذَرِينِي . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : اترُكِينِي ؛ خطابٌ لامرأة ، و(ما أَلْفَيتِنِي) ؛ أي : وَجَدْتِنِي ، ويُرْوىٰ : (ولا أَلْفَيتِنِي) ؛ فالياءُ : مفعولٌ أوَّلُ ، و(مُضاعَا) : المفعولُ الثاني ، ومُرادُهُ : أنَّ هـٰذه المرأةَ تلومُهُ علىٰ إتلافِ مالِهِ في المَكْرُمات ، فردَّ عليها بأنَّ العقلَ والحِلْمَ يَأمرانِهِ بإتلافه في اكتساب الحَمْدِ والثناء .

. . . .

---

(١) البيت مطلع قصيدة لعدي بن زيد العِبَادي في « ديوانه » (ص٣٥) يتهدَّد بها النعمان بن المنذر وأهل بيته ، ونسبه سيبويه إلىٰ رجل مِنْ بَجِيلةَ أو خثعم ، والأوَّلُ هو الصحيح ، وبعده :

وما دَهْري أُطَبِّأَنَّكِ غيرَ أنِّي بنىٰ لي والِدي بيتاً يَفَاعَا
أخذتُ بِدَأْبِهِ فوَرِثْتُ عنهُ مكارمَ لم تكنْ منهُ ٱبتِداعَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (١/١٥٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/٣٣٧) ، و« شرح الرضي » (٢/٣٩١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٣٩٧) ، و« توضيح المقاصد » (٢/١٠٤٥) ، و« المساعد » (٢/٤٣٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٢١٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٧٤ـ١٦٧٥) ، و« خزانة الأدب » (٥/١٩١ـ١٩٦) .

(٢) الشطران لعُدَيل بن الفَرْخ العِجْلي ، وكان من خبره : أنَّهُ هجا الحَجَّاج وهرب منه إلىٰ قيصر الروم ، فبعث إليه : لَتُرسِلَنَّ به أو لَأُجهزَنَّ إليك خيلاً يكونُ أوَّلُها عندك وآخرُها عندي ، فبعث به إليه ، ثمَّ عفا عنه وأطلقه ، وهما من شواهد : « شرح الرضي » =

٣٠٣ـ أَوْعَـدَنـي بـالسجـنِ والأَدَاهِـمِ
رِجْلِي فـرِجْلِـي شَثْنَـةُ المَنَاسِـمِ

فـ (رِجْلي) : بدلُ بعضٍ مِنَ الياء في (أَوْعَدَني) .

وفُهِمَ مِنْ كلامه : أَنَّهُ يُبدَلُ الظاهرُ مِنَ الظاهر مطلقاً كما تقدَّم تمثيلُهُ ، وأنَّ ضميرَ الغَيْبةِ يُبدَلُ منه الظاهرُ مطلقاً ؛ نحوُ : (زُرْهُ خالداً)[1] .

❊ قوله : (أَوْعَدَني بالسجنِ. . .) إلىٰ آخره : البيتُ مِنَ الرَّجَز ، و(الأَدَاهِم) : جمعُ (أَدْهَمَ) ؛ وهو القيدُ ، و(شَثْنَة) بشينٍ مُعجَمةٍ فثاءٍ مُثلَّثة فنونٍ ؛ أي : غليظة ، (المَنَاسِم) : جمعُ (مَنسِم) بفتح الميم وكسرِ السين المُهمَلة ؛ خُفُّ البعيرِ ، استُعِيرَ للإنسان ، وهو ـ أعني : (شَثْنَة). . . إلىٰ آخره ـ : خبرٌ عن قوله : (فرِجْلي) ، ويُروىٰ : (ورِجْلي شَثْنَة) بالواو ، وهو أصحُّ ، وهٰذا كنايةٌ عن عدم قُدْرةِ المُخاطَبِ علىٰ حَبْسه .

❊ قوله : (فـ « رِجْلي » : بدلُ بعضٍ) ، وقال أبو حيَّانَ : (« رِجْلي » :

= (٢/ ٣٩٠) ، و« شـرح ابـن النـاظـم » (ص٣٩٧) ، و« تـوضيـح المقـاصـد » (٢/ ١٠٤٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢١٦) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١٨٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٣٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٧٣ـ١٦٧٤) ، و« خزانة الأدب » (٥/ ١٨٨ـ١٩١) .

(١) ولا يُبدَلُ مضمرٌ مِنْ مضمر ، ولا مِنْ ظاهر مطلقاً ، إلا إذا أفاد إضراباً ، وأمَّا نحو : (قمتَ أنتَ) ، و(مررتُ بكَ أنتَ). . فتوكيدٌ اتِّفاقاً ، وكذا : (رأيتك أنت) عندَ الكُوفيِّينَ والمُصنِّف ، ونحوُ : (رأيتُ زيداً إيَّاه) غيرُ مسموعٍ ، ولو سُمِعَ كان توكيداً . « خضري » (٢/ ٦٤٠) .

مُنادىً علىٰ طريق الاستهزاء بالمُوعِدِ)[١] .

❁ قوله : (**وبَدَلُ المُضمَّنِ** . . .) إلىٰ آخره : (**بَدَلُ**) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (**مُضمَّن**) ؛ مِنْ (ضُمِّنَ) المُتعدِّي إلىٰ مفعولَيْنِ ؛ **أولُهُما** : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه يعودُ إلىٰ (أل) مرفوعٌ على النيابة عن الفاعل ، و(**الهمزَ**) : مفعولُهُ الثاني ، وجملةُ (**يَلِي همزاً**) : في محلِّ رفعٍ على الخبريَّة ، والتقديرُ : (وبدلُ الاسمِ الذي ضُمِّنَ معنى الهمزِ . . يَلِي همزاً) ، أفاده المُعرِبُ[٢] ، **وكلامُ بعضِ الشُّرَّاح يَقتضِي** : جرَّ (الهمز) بإضافة (المُضمَّن) إليه ؛ **فحينئذٍ** : يجوزُ فيه النصبُ والجرُّ .

❁ قـولـه : (**المُضمَّـنِ الهمـزَ**) ؛ أي : المُضمَّـنِ معنى الهمـزِ ، **خَـرَجَ** بـ(**المُضمَّن**) : ما صُرِّحَ معه بأداة الاستفهام ، أو الشرطَ ؛ نحوُ : (مَنْ يَقُمْ إنْ

❁ قـولـه : (**أو الشـرطَ**) عطـفٌ علـى (الهمـزَ) مِـنْ قـولـه : (المُضمَّـنِ الهمزَ) ؛ فهو تتميمٌ لـ « المتن » ، **وقولُهُ** : (**فلا يلي البدلُ** . . .) إلىٰ آخره مُفرَّعٌ علىٰ قوله : (خَرَجَ بـ « المُضمَّن » . . .) إلىٰ آخره ، لكن مع مُراعاةِ ضميمةٍ محذوفة مِنَ المُفرَّع عليه ، والتقديرُ : (ما صُرِّحَ معه بأداة الاستفهام ، أو الشرط) ، **وكان الأَوْلىٰ له أنْ يقولَ هكذا** ؛ (أي : المُضمَّنِ معنى الهمز ،

---

(١) التذييل والتكميل (١٣/ ٣٥) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١١٦ـ١١٧) .

زيدٌ وإنْ عمرٌو أَقُمْ معه) ؛ فلا يَلِي البدلُ ذلك ؛ . . . .

ومثلُهُ : المُضمَّنُ معنى الشرط ؛ نحوُ : « مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو أَقُمْ معه » ، وخَرَجَ بـ « **المُضمَّن** » : ما صُرِّحَ معه بأداة الاستفهام أو الشرط ؛ فلا يلي البدلُ ذلك . . .) إلىٰ آخره .

ثمَّ إنَّ مسألةَ الشرطِ لا تخلو عن إشكال ؛ لأنَّكَ إذا قلتَ : (مَنْ يَقُمْ إنْ زيدٌ وإنْ عمرٌو أَقُمْ معه) . . كان اسمُ الشرط مرفوعاً بالابتداء ، فيكونُ البدلُ مرفوعاً بالابتداء ضرورةً ، سواءٌ قلنا : البدلُ علىٰ نيَّة تَكْرار العاملِ أم لا ، فيلزمُ دخولُ (إنِ) الشرطيَّةِ على المبتدأ ، فيلزمُ كونُ جملةِ الشرط اسميَّةً ، وهو غيرُ جائزٍ على الأصحِّ ، وإنْ جعلنا ما بعدَ (إنْ) مرفوعاً على الفاعليَّة لفعلٍ محذوف . . امتنعتِ المسألةُ ؛ لتخالف العاملِ ، ولأنَّ (إنْ) لا يُضمَرُ الفعلُ بعدَها إلا إذا كان هناك ما يُفسِّرُهُ ممَّا هو مشغولٌ بضميره ؛ نحوُ : ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ﴾ [النساء : ١٢٨] .

وجوابُهُ : أنَّ (إنْ) إنَّما جِيءَ بها لبيان المعنىٰ لا للعمل ؛ فلا يلزمُ المحذورُ ، أفاده في « التصريح »[١] .

ومُحصَّلُ الجوابِ : أنَّ (إنْ) هنا لا شرطَ لها ولا جواب ، فما بعدَها غيرُ مطلوب لها حتىٰ يلزمَ دخولُها على المبتدأ ، وأنَّ جملةَ الشرط اسميَّةٌ ، فتنبَّهْ .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٣) .

. . . . كـ (مَنْ ذا أسعيدٌ أم عَلِي)

إذا أُبدِلَ مِنِ اسم الاستفهامِ . . وَجَبَ دخولُ همزةِ الاستفهامِ على البدل ؛ نحوُ : (مَنْ ذا أسعيدٌ أم عليٌّ ؟) ، و(ما تفعلُ أخيراً أم شرّاً ؟) ، و(متىٰ تأتينا أغداً أم بعدَ غدٍ ؟) .

٥٧٢ـ ويُبدَلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ . . . .

نحوُ : (هل أحدٌ جاءك زيدٌ أو عمرٌو ؟) ، و(إنْ تَضرِبْ أحداً رجلاً أو امرأةً أَضْرِبْهُ) انتهى « ابن قاسم »(١) .

* قوله : (كمَنْ ذا أسعيدٌ . . .) إلىٰ آخره : (مَنْ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ذا) ، و(أسعيدٌ) بالرفع : بدلٌ مِنْ (مَنِ) المُتضمِّنةِ معنىٰ همزةِ الاستفهام ، وقولُهُ : (أم عَلِي) : معطوفٌ علىٰ (سعيدٌ) .

* قوله : (ويُبدَلُ الفعلُ مِنَ الفعلِ) قال الرَّضِيُّ : (بشرطِ : أنْ يكونَ الثاني راجحَ البيان ؛ كـ ﴿ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ـ ٦٩] ،

---

* قوله : (نحو : هل أحدٌ جاءك . . .) إلىٰ آخره : (أحد) : فاعلُ فعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ المذكور ؛ لأنَّ (هل) إذا وجدتِ الفعلَ لا ترضىٰ إلا بمُعانقته .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٦٩) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/١٦٩) ، وليس فيهما : (نحو : من يقم . . . أقم معه) .

فإن ساواهُ كان تأكيداً لا بدلاً) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

ويُستثنىٰ ممَّا ذَكَرَ : بدلُ البعض ؛ فلا يكونُ بالفعل بالاتِّفاق ، ذَكَرَهُ في « البسيط » ، وأقرَّه أبو حيَّانَ . انتهىٰ « نكت »[2] ، وتمثيلُ الشاطِبيِّ له بنحو : (إنْ تُصَلِّ تسجدْ لله يَرْحَمْكَ)[3] . . لا يُحتَجُّ به علىٰ صحَّته ؛ إذ ليس مِنْ كلام العرب ؛ علىٰ أنَّهُ مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ كما قاله بعضُهُم[4] .

❀ **قوله : (كمَنْ يَصِلْ إلينا . . .) إلىٰ آخره : (يَستعِنْ)** : بدلُ اشتمالٍ مِنْ (يَصِلْ) ؛ لأنَّ الاستعانةَ تستلزمُ معنىً في الوصول ؛ وهو قضاءُ حاجتِهِ ،

❀ **قوله : (علىٰ أنَّهُ مُحتمِلٌ لأنْ يكونَ بدلَ اشتمالٍ)** ؛ أي : فإنَّ الصلاةَ تشتملُ على السجود ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ ليس مُرادُهُم بالاشتمال ما يَعُمُّ اشتمالَ الكلِّ علىٰ جزئه ، وإلا لَزِمَ أنَّ كلَّ بدلِ بعضٍ بدلُ اشتمال[5] .

❀ **قوله : (لأنَّ الاستعانةَ تستلزمُ معنىً في الوصول)** ؛ وذلك المعنىٰ هو جوابُ الشرطِ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٧٩٥) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (٢/ ٣٩٣) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٨١) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١٣/ ٥٢) .

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ٢٣٠) .

(٤) وذلك أنَّ الصلاة تشتمل على السجود . انظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/ ١٢٦) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (١/ق ٥٦٠) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٩٤) .

واعتُرِضَ هـٰذا الاستلزامُ ؛ إذ قد يستعينُ الشخصُ ولا يُعانُ ، فلا يكونُ الوصولُ مُنجِحاً ، فالواجبُ رفع (يستعينُ) حالاً ، أفادَهُ في « النُّكَت »[1] .

قال ابنُ قاسمٍ : (قد يُجابُ : بأنَّهُ يكفي في أمثال هـٰذا المَقامِ الاستلزامُ ادِّعاءً ، أو بمُلاحظةِ حالِ هـٰؤلاءِ القوم في الواقع ؛ . . . .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ الوصولَ مشتملٌ على الاستعانة مِنْ حيثُ لازمُها ؛ وهو الإعانةُ المجعولةُ جوابَ الشرط .

وهـٰذا فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّهُ لا بدَّ مِنَ الاشتمال علىٰ نَفْس البدل ، فلو قال : (لأنَّ الوصولَ إليهم يَقتضِي غَرَضاً ما ، فهو يَقتضِي الاستعانةَ بهم في الجملة ، وذلك كافٍ) . لكان حَسَناً ، وعلىٰ أنَّ المُشتمِلَ هو البدلُ يُقالُ[2] : إنَّ الاستعانةَ مشتملةٌ على الوصول مِنْ جهةِ أنَّ الاستعانةَ علىٰ وجه المباشرةِ تستلزمُ الوصولَ ؛ إذ لا تحصلُ إلا معه .

❁ قوله : (واعتُرِضَ هـٰذا الاستلزامُ) ؛ أي : الذي بينَ الشرطِ والجزاء ، لا المُتقدِّمُ في كلامه ، كما يُعلَمُ ممَّا يأتي عن ابن قاسمٍ ، ومُحصَّلُ الاعتراض : أنَّ الجزاءَ لا يترتَّبُ على الشرط .

❁ قوله : (أو بملاحظةِ حالِ هـٰؤلاءِ القوم في الواقع) خصوصاً وقد أخبروا عن أنفسهم بذلك ، واللُّزُومُ الجَعْليُّ يكفي كاللُّزُوم العقليِّ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٨١) .

(٢) في (ك) : (ويحتمل أن يقال) بدل (وهـٰذا فيه نظر . . .) إلىٰ آخره .

كما يُبدَلُ الاسمُ مِنَ الاسم . . يُبدَلُ الفعلُ مِنَ الفعل ؛ فـ (يَسْتعِنْ بنا) : بدلٌ مِنْ (يَصِلْ إلينا) ، ومثلُهُ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ يَلْقَ أَثَامًا ۞ يُضَٰعَفْ لَهُ ٱلْعَذَابُ ﴾ [الفرقان : ٦٨ـ ٦٩] ؛ فـ (يُضاعَفْ) : بدلٌ مِنْ (يلقَ) ،

علىٰ أنَّ ما ذكر يَرِدُ على الحاليّة ؛ إذ قد يَصِلُ مُستعِيناً ـ أي : طالباً منهم الإعانةَ ـ ولا يُعانُ)[1] .

❁ قوله : (فـ « يُضاعَفْ » : بدلٌ مِنْ « يلقَ ») ؛ أي : بدلُ كلٍّ مِنْ كلٍّ ، كما صرَّح به خالدٌ في « شرح الآجُرُّوميّة » ، وعلَّله : بأنَّ مُضاعفةَ العذابِ هي لُقِيُّ الأثام[2] ، أو بدلُ اشتمالٍ ، كما ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[3] ؛ فكلامُ الشارحِ

❁ قوله : (يَرِدُ على الحاليّة) ؛ أي : لأنَّهُ رتَّب الإعانةَ على الوصول ؛ حيثُ جعلها جوابَ الشرط .

❁ قوله : (وعلَّله . . .) إلىٰ آخره : في هٰذا التعليل نَظَرٌ ظاهرٌ ؛ إذ لا تخفى المُغايرةُ بين لُقِيِّ الأثام ومضاعفةِ العذاب ؛ لأنَّ لُقِيَّ الشيءِ رؤيتُهُ ، كما يُعلَمُ مِنَ « القاموس »[4] .

و(الأثامُ) : جزاءُ الإثم ؛ كـ (الوَبَال) و(النَّكَال) وزناً ومعنىً ، وقيل : هو الإثمُ ؛ أي : يَلْقَ جزاءَ الإثم ، والتنوينُ على التقديرَينِ للتفخيم .

❁ قوله : (أو بدلُ اشتمالٍ) ؛ أي : لأنَّ رؤيةَ فاعلِ الإثمِ المُشارِ إليه في

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٧٠) .

(٢) شرح الآجرومية (ص١٩٩) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٦) .

(٤) القاموس المحيط (٤/ ٢٤٧) .

فأُعرِبَ بإعرابه ؛ وهو الجزمُ ، وكذا قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٠٤ـ إنَّ عَلَـيَّ اللهَ أنْ تُبَـايِعَـا
تُؤخَذَ كَرْهاً أو تَجِيءَ طائِعَا

مُحتمِلٌ للقولَين .

❁ قوله : (إنَّ عَلَيَّ اللهَ . . .) إلىٰ آخره : قاله الراجزُ في شخصٍ تقاعدَ عن مُبايعة المَلِكِ ، و(أنْ تُبايِعَا) : اسمُ (إنَّ) ، وخبرُها : (عَلَيَّ) ، ولفظُ (الله) : منصوبٌ بنزع الخافض ؛ وهو واوُ القَسَم ، و(كَرْهاً) : صفةٌ لمصدرٍ

الآية الجزاءَ العظيمَ لذلك الإثمِ . . مُستلزِمةٌ بواسطة مَقام الإنذار والتحذيرِ لمضاعفة العذابِ له يومَ القيامة وخلودِهِ فيها مُهاناً ، ومُشتمِلةٌ على ذلك .

وأمَّا التعليلُ بأنَّ لُقِيَّ الأثامِ أنْ يحصلَ له العذابُ مُضاعفاً وهو يشتملُ على المضاعفة . . فيَرِدُ عليه : أنَّهُ على هـٰذا بدلُ بعضٍ ، لا بدلُ اشتمالٍ[2] .

❁ قوله : (و« كَرْهاً » : صفةٌ لمصدرٍ . . .) إلىٰ آخره : يُحوِجُ بعدَ تكلُّفِ تقدير الموصوف إلىٰ تأويلِ (كَرْهاً) باسم المفعول ؛ أي : أَخْذاً مُكرَهاً عليه .

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : سيبويه في « الكتاب » (١/١٥٦) ، والناظم في « شرح التسهيل » (٣/٣٤١) ، والرضي في « شرحه على الكافية » (٢/٣٩٣) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٣٩٩) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/٣٢٨) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/٤٤٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٨٠ـ١٦٨١) ، و« خزانة الأدب » (٥/٢٠٣ـ٢١٠) .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/١٩٤) .

فـ (تُؤخَذَ) : بدلٌ مِنْ (تُبايِعا) ؛ ولذلك نُصِبَ ، والله أعلم .

محذوفٍ ؛ أي : تُؤخَذَ أَخْذاً (كَرْهاً) ، أو حالٌ بمعنىٰ (كارِهاً) ، و(طائِعًا) : حالٌ مِنَ الضمير في (تَجِيءَ) .

❁ قوله : (فـ « تُؤخَذَ » : بدلٌ) ؛ أي : بدلُ اشتمالٍ ، وقولُهُ : (ولذلك نُصِبَ) ؛ أي : فهو بدلُ مفردٍ مِنْ مفرد ؛ بدليل ظهورِ الإعراب ؛ فما في « الشواهد الكبرىٰ » ؛ مِنْ أَنَّهُ بدلُ جملةٍ مِنْ جملة[1] . . سهوٌ[2] .

❁ قوله : (أو حالٌ بمعنىٰ « كارهاً ») هو الأنسبُ بقوله : (طائعاً) .

❁ قوله : (أي : فهو بدلُ مفردٍ مِنْ مفرد ؛ بدليل . . .) إلىٰ آخره : ذكر في « التصريح » أَنَّهُ في بدل الفعلِ يكونُ الفعلُ تابعاً لِمَا قبلَهُ في إعرابه لفظاً أو تقديراً[3] ؛ أي : أو محلّاً ؛ كما في : (إنْ جئتَني تَمْشِ إليَّ [أُكرِمْك]) .

قال ياسينُ في « حاشيته » : (وقضيّةُ هٰذا : أَنَّهُ لا يُتصوَّرُ في الفعل المرفوعِ أنْ يكونَ بدلاً مِنْ فعلٍ مرفوع ؛ وذلك لأنَّ سببَ الإعرابِ مُتوفِّرٌ فيه مع قطع النَّظَر عن التبعيّة ؛ وهو تجرُّدُهُ عن الناصب والجازم ؛ فرفعُهُ لتجرُّده ، لا لكونه تابعاً لغيره ، فكيف يكونُ بدلاً مع انتفاء التبعيّة ؛ لانتفاء الإعرابِ بإعراب سابقه ؟! وهكذا يُقالُ في العطف : لا يُتصوَّرُ عطفُ الفعلِ المرفوع

---

(1) المقاصد النحوية (٤/ ١٦٨١) .

(2) ومثال بدل الجملة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَاتَّقُوا الَّذِي أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ ۞ أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾ [الشعراء : ١٣٢ـ ١٣٣] ؛ لأنَّ الأولىٰ صلة (الذي) ، والثانيةَ بدلُ بعضٍ منها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٢) .

(3) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٢) .

علىٰ مِثْله) ، ثمَّ قال : (والتزمَ الأستاذُ الصَّفَويُّ أنَّ ذلك لا يُمكِنُ في المرفوع .

وقد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كون المضارعِ عندَ التبعيَّةِ مرفوعاً بالتبعيَّة ، وإن كان فيه مُقتضٍ آخَرُ للرفع ؛ وهو التجرُّدُ ؛ بناءً علىٰ جواز تعدُّدِ السبب ، **فليُحرَّر**) انتهىٰ[1] .

ويظهرُ لي : أنَّ التجرُّدَ إنَّما يعملُ عندَ تركيبِ الفعل ، وأنَّ الفعلَ إذا كان بدلاً كان تركُّبُهُ مع المبدل منه الذي هو سابقٌ عليه سابقاً في الاعتبار علىٰ تركُّبه مع غيره الذي هو مُتأخِّرٌ عنه ولو رتبةً ؛ فعندَ إبدالِ المرفوع لم يكن سببُ الرفع مُتوفِّراً فيه بقطع النَّظَر عن الإبدال والتبعيَّة ، وقِسِ الكلامَ في نحو البدل عليه .

وبهـٰذا تعلمُ سقوطَ ما ذَكَرَهُ ياسينُ وتكلَّف له ، وأنَّ التزامَ الأستاذ الصَّفَويِّ أنَّ التبعيَّةَ في الفعل المرفوع غيرُ ممكنةٍ . . **لا مُلجِئَ إليه** ، وقد صرَّح الأميرُ في « حاشيته على الأزهريَّة » : بأنَّ (يقعدُ) مِنْ قولك : (يقومُ ويقعدُ زيدٌ) . . مرفوعٌ بالتجرُّد الذي في (يقوم) ، لا الذي فيه ، قال : (ولذلك إذا زال تجرُّدُ « يقومُ » بنصبٍ أو جزم . . تبعه)[2] .

❀❀❀

---

(١) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٦٢) .

(٢) حاشية الأمير على شرح الأزهرية (ق/ ٤٧) .

النداء

(النِّداءُ)

* قوله : (النِّداءُ) هو ـ بكسر النون وضمِّها وبالمدِّ والقَصْر ـ لغةً : الدُّعاءُ ، واصطلاحاً : دعاءٌ بحروفٍ مخصوصة ، وهي ثمانيةٌ : الهمزةُ و(أي) مقصورتَينِ وممدودتَينِ ، و(يا) ، و(أَيَا) ، و(هَيَا) ، و(وا) ، وسيأتي بيانُ ما عدا (آي) بالمدِّ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »(١) .

وذَكَرَ الشَّنَوَانيُّ في « شرح الآجُرُّوميَّة » : أنَّ ما كان مِنَ الأصوات علىٰ وزن (فُعَالٍ) . . يجوزُ فيه الضمُّ والكسرُ ؛ نحوُ : (نُباح) ، و(نُعاق)(٢) .

[النِّداءُ]

* قوله : (وذَكَرَ الشَّنَوَانيُّ . . .) إلىٰ آخره : مقصودُهُ : الاستدلالُ علىٰ كون (النداءِ) يجوزُ فيه الكسرُ والضم ؛ لأنَّ النداءَ معناه الدعاءُ ، والدعاءُ هو اللفظُ الدالُّ على الطَّلَب ، واللفظُ صوت .

وفيه [أمورٌ] : الأوَّل : أنَّ النداءَ ليس اسماً للَّفظِ والصوت ، بل هو اسمٌ

(١) الدرر السنية (٢/٧٩٧) .

(٢) انظر « الفوائد الشنوانية » (ق/١٧٨) .

. . . .

للطَّلَب النَّفْسيِّ الحاصلِ بالصِّيغة .

الثاني : أنَّا لو سلَّمْنا أنَّهُ ممَّا دلَّ على صوتٍ . . لا نُسلِّمُ[(1)] أنَّ ما نحن فيه[(2)] مِنْ قَبيلِ ما يجوزُ فيه الوجهانِ ممَّا دلَّ على الصوت ؛ **لأنَّ محلَّ ذلك** : إذا كان فعلُهُ ثلاثياً ؛ نحوُ : (نَعَقَ نِعَاقاً) ، و(نَبَحَ نُبَاحاً) ، والفعلُ فيما نحن فيه رباعيٌّ ، ولو سلَّمْنا أنَّ ما هنا ثلاثيٌّ . . فلا نُسلِّمُ أنَّ الثلاثيَّ الدالَّ على الصوت يجوزُ في مصدره الوجهانِ قياساً ، بل قياسُهُ الضمُّ فقط ، كما قال المُصنِّف : (للدَّا « فُعَالٌ » أو لصوتٍ)[(3)] .

فالحقُّ أنْ يُقالَ : إنَّ جوازَ الكسرِ هنا مع المدِّ ؛ نَظَراً لكون قياسِ (فاعَلَ) كـ (نادىٰ) : (الفِعَالَ) بالكسر ، وجوازَ الضمِّ هنا مع المدِّ ؛ نَظَراً لكون (نادىٰ) لمَّا انتفتْ فيه المُشاركةُ مع كونِهِ لا يخلو عن دَلالةٍ على الصوت . . كان مُنزَّلاً منزلةَ الثلاثيِّ الدالِّ على الصوت ، وقياسُهُ (فُعَالٌ) بالضم ؛ كـ (صَرَخَ صُرَاخاً) .

فمَنْ راعى اللفظَ كَسَرَ ومدَّ ، ومَنْ راعى المعنىٰ ضمَّ ومدَّ ، وجوازُ قَصْرِ كلٍّ مِنَ المضموم والمكسورِ . . لأجل التخفيف .

(1) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

(2) زاد في (ط ، ي) : (ليس) ، وهي متلائمة مع السياق من دون النظر إلى الزيادة التي في (ك) .

(3) انظر (٤/ ٧٩ ، ٨٢) .

٥٧٣ـ ولِلمُنادى النَّاءِ أو كالنَّاءِ (يا) و(أَيْ) و(آ) كذا (أَيَا) ثُمَّ (هَيَا)

❁ قوله : (وللمُنادىٰ . . .) إلىٰ آخره : بفتح الدال[1] : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (يا)، و(النَّاءِ) بحذف الياءِ فيهما بمعنى البعيد : صفةٌ لـ (المُنادىٰ).

قال ابنُ قاسمٍ : (وأصلُ حروفِ النداء : « يا » ؛ ولهٰذا كانتْ أكثرَ أحرفِهِ استعمالاً ، ولا يُقدَّرُ عندَ الحذفِ سواها ، ولا يُنادى اسمُ الله عزَّ وجلَّ والاسمُ المُستغاثُ ، و« أيُّها » و« أيَّتُها ». . إلا بها ، أو بـ« وا ») انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (و« أَيْ ») بفتح الهمزة وسكونِ الياء مِنْ غيرِ مدٍّ ، (و« آ ») بالمدِّ : معطوفانِ علىٰ (يا) .

ومذهبُ المُبرِّدِ : أنَّ (أَيَا) و(هَيَا) : للبعيد ، و(أَيْ) والهمزةَ : للقريب،

❁ قوله : (و« النَّاءِ » بحذف الياءِ فيهما) ؛ أي : في الموضعَينِ المعلومَينِ مِنَ المَقَامِ .

❁ قوله : (أو بـ « وا ») فيه : أنَّ (وا) لمَنْ نُدِبَ ؛ فلعلَّ في كلامه سقطاً ، والأصلُ : (إلا بها ، والمندوبُ إلا بها أو بـ« وا »)[3] ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (و« أَيْ » والهمزةَ : للقريب) ؛ أي : مقصورتَينِ أو ممدوتَينِ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : على الأظهر ، ويصحُّ كسرها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٢) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٠) .

(٣) وجاء الكلام في « حاشية ابن قاسم » تاماً دون سقط .

٥٧٤ـ والهمزُ للدَّانِي و(وَا) لمَنْ نُدِبْ أو (يا) وغيرُ (وَا) لَدَا اللَّبْسِ اجتُنِبْ

و(يا) : لهما[١] ، وذَهَبَ ابنُ بَرْهانَ : إلىٰ أنَّ (أَيَا) و(هَيَا) : للبعيد ، و(أيْ) : للمُتوسِّط ، و(يا) : للجميع[٢] ، وأَجْمعُوا علىٰ أنَّ نداءَ القريبِ بما للبعيد يجوزُ توكيداً ، وعلىٰ مَنْعِ العكسِ .

❀ قوله : (والهمزُ) ؛ أي : المقصورُ (للدَّانِي) ؛ أي : القريبِ .

❀ قوله : (وغيرُ « وَا » . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (اجتُنِبْ) ، و(لَدَا)[٣] : ظرفٌ بمعنىٰ (عند) مُتعلِّقٌ به ؛ أي : وغيرُ (وا) اجتُنِبَ عندَ اللَّبْس .

❀ قوله : (يجوزُ توكيداً) هٰذه غيرُ صورةِ تنزيلِهِ منزلةَ البعيد ؛ إذ عندَ التنزيلِ لا تأكيدَ ، والمُرادُ : توكيدُ النداءِ إيذاناً بأنَّ الأمرَ الذي يتلوه مُهِمٌّ ، كما أفاده في « الكشَّاف »[٤] .

❀ قوله : (وعلىٰ مَنْعِ العكسِ) ؛ أي : لعدم تأتِّي التوكيدِ في صورة العكس ، وهٰذا غيرُ صورةِ تنزيلِ البعيدِ منزلةَ القريب ، فإذا نُزِّلَ جاز نداؤُهُ بما للقريب ؛ إذ لا مانعَ منه حينئذٍ ، كما قاله ابنُ قاسمٍ[٥] .

---

(١) المقتضب (٤/ ٢٣٥) .
(٢) انظر « الأشباه والنظائر » (١/ ٦٣٥) .
(٣) أبقَيْتُها علىٰ صورة الألف الممدودة ؛ بناءً علىٰ ما سبق عن المُحشِّي في (٤/ ٣٧٦) .
(٤) الكشاف (١/ ٨٩) ، وانظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٩٩) .
(٥) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ١٩٩) .

لا يخلو المُنادىٰ : مِنْ أنْ يكونَ مندوباً ، أو غيرَهُ .

فإن كان غيرَ مندوبٍ : فإمَّا أنْ يكونَ بعيداً ، أو في حُكْمِ البعيد ؛ كالنائم والسَّاهي ، أو قريباً .

فإن كان بعيداً أو في حُكْمه : فله مِنْ حروف النِّداء : (يا) ، و(أَيْ) ، و(آ) ، و(أَيَا) ، و(هَيَا) ، وإن كان قريباً : فله الهمزةُ ؛ نحوُ : (أزيدُ ؛ أَقْبِلْ) .

وإن كان مندوباً ـ وهو المُتفجَّعُ عليه ، أو المُتوجَّعُ منه ـ : فله : (وا) ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، و(وا ظَهْراهْ) ، و(يا) أيضاً عندَ عدمِ التباسِهِ بغير المندوب ، فإن التبسَ تعيَّنتْ (وا) وامتنعتْ (يا) .

٥٧٥ـ وغيرُ مندوبٍ ومُضمَرٍ وما   جا مُستغاثاً قد يُعرَّىٰ فاْعْلَمَا

❁ قوله : (لا يخلو المُنادىٰ . . .) إلىٰ آخره : المُنادىٰ : هو المطلوبُ إقبالُهُ بحرفٍ نائبٍ مَنابَ (أَدْعُو) ، ويكونُ المُنادىٰ مُستغاثاً ومندوباً وغيرَ ذلك . انتهىٰ « فارِضي »(١) .

❁ قوله : (المُتفجَّعُ) ؛ أي : المُتحزَّنُ عليه .

❁ قوله : (وغيرُ مندوبٍ . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (مندوبٍ) ، و(مُضمَرٍ) : معطوفٌ عليه ، و(ما) : كذلك ، وجملةُ

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٧) .

٥٧٦ـ وذاكَ . . . .

(قد يُعرَّىٰ) بالتشديد مبنيّاً للمفعول : خبرٌ بمعنىٰ يُجرَّدُ .

واعتُرِضَ قولُ الناظم : (ومُضمَرٍ) : بأنَّهُ يُفهَمُ منه جوازُ نداء المُضمَر ، والصحيحُ : منعُهُ مطلقاً[١] ، وشذَّ نحوُ : (يا إيَّاكَ قد كُفِيتُكَ)[٢] .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ عنه : بأنَّ مُرادَهُ أنَّ المُضمَرَ الذي سُمِعَ مِنْ كلامهم وإن كان شاذّاً . . فلا تُحذَفُ منه (يا) ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وذاكَ) ؛ أي : التَّعَرِّي .

. . . .

(١) كذا في « الأشموني » (٢/٤٤٣) ، وكتب عليه الصبَّان في « حاشيته » (٣/٢٠٠) : (ظاهِرُهُ : أنَّ الخلافَ جارٍ في مطلقِ الضمير ، وليس كذلك ، بل الخلاف في ضمير المخاطب فقط ، وأمَّا ضميرُ المُتكلِّمِ والغائبِ . . فنداؤُهُما ممنوعٌ اتِّفاقاً ، كما في « التصريح » ؛ فلا يُقالُ : « يا أنا » ، ولا : « يا هو » ، ولا يَرِدُ : أنَّهُ سُمِعَ : « يا هو ، يا مَنْ لا هو إلا هو » ؛ لأنَّ « هو » في مثله اسمٌ للذَّات العَلِيَّة لا ضميرٌ . انتهىٰ ، ويُمكِنُ دفعُ الاعتراض : بأنَّ مَصَبَّ تصحيحِ المنع في عبارته الإطلاقُ ؛ أي : والصحيحُ منعُ نداء المضمر حالةَ كونِ المضمر مطلقاً عن التقييد بكونه ضميرَ مُتكلِّم أو غائب ، فيكونُ مقابلُ الصحيحِ المنعَ حالةَ كونِ الضمير مُقيَّداً بذلك ، ويُمكِنُ أيضاً : أنْ يُفرَضَ كلامُ الشارح كالمُصنِّف في ضمير المخاطب فقط ويكونَ معنىٰ قول الشارح : « مطلقاً » : سواءٌ كان ضميرَ رفعٍ أو نصب ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ ، أو يكونَ معناه : نثراً أو نظماً ؛ أخذاً ممَّا بعدَهُ أيضاً ، فاعرِفْ ذلك) .

(٢) قال الصبان في « حاشيته » (٣/٢٠٠ـ٢٠١) : (جعل بعضُهُم « يا » فيه للتنبيه ، و« إيَّا » مفعولَ فعلٍ محذوفٍ يُفسِّره المذكور) .

. . . فِي ٱسْمِ الجِنْسِ والمُشارِ لَهْ　　　قَلَّ ومَـنْ يَمْنَعْـهُ فـٱنْصُـرْ عـاذِلَـهْ

---

* قوله : (في ٱسمِ الجِنْسِ) المُرادُ به هنا : النكرةُ المقصودة ، وأمَّا غيرُ المُعيَّنِ ؛ نحوُ : (يا رجلاً خُذْ بيدي) . . فيلزمُهُ حرفُ النداء ، كما في « التسهيل »[1] .

* قوله : (والمُشارِ لَهْ) حقُّهُ : (والمُشارِ به) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (يَمْنَعْهُ) بالجزم ؛ لوقوعه فعلَ شرطٍ ، وجملةُ (فٱنصُرْ عاذِلَهْ) : جوابُ الشرط ، وهو بذالٍ مُعجَمة ؛ أي : لائمَهُ علىٰ ذلك ؛ لأنَّهُ قد سُمِعَ ذلك ، فلا وجهَ لمنعه .

---

* قوله : (حقُّهُ : « والمُشارِ به ») ؛ أي : اسمِ الإشارة ؛ لأنَّهُ الذي تدخلُ عليه (يا) ، ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّهُ إمَّا معطوفٌ على (الجنس) ، فيكونُ (اسم) مُسلَّطاً عليه ـ أي : واسمِ المُشار له ؛ أي : الاسمِ الدالِّ عليه ؛ مِنْ حيثُ إنَّهُ مُشارٌ له ، فيخرجُ نحوُ قولك : (أنا) مُشيراً إلىٰ نفسك إشارةً حسِّيَّةً ، أو معطوفٌ على (اسم الجنس) ، والكلامُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : (دالِّ المُشارِ له) ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ مُشارٌ له[3] .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص١٧٩) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٧٩٧) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٠١) .

لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء معَ المندوب ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، ولا مع المضمر ؛ نحوُ : (يا إيَّاكَ قد كُفِيتُكَ) ، ولا مع المُستغاث ؛ نحوُ : (يا لَزَيدٍ) .

وأمَّا غيرُ هـٰذه : فيُحذَفُ معها الحرفُ جوازاً ؛ فتقولُ في (يا زيدُ ؛ أَقْبِلْ) : (زيدُ ؛ أَقبِلْ)، وفي (يا عبدَ اللهِ ؛ اركَبْ) : (عبدَ اللهِ ؛ اركَبْ).

لـٰكنَّ الحذفَ معَ اسمِ الإشارةِ قليلٌ ، وكذا معَ اسمِ الجنس ؛ حتىٰ إنَّ أكثرَ النَّحْويِّينَ مَنَعُوهُ ، ولـٰكن أجازه طائفةٌ منهم ، وتَبِعَهُم المُصنِّفُ ؛ ولهـٰذا قال :

❀ قوله : (لا يجوزُ حذفُ حرفِ النداء معَ المندوب. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ النُّدْبةَ مُقتضِيةٌ للإطالة ومَدِّ الصوت ؛ لِمَا فيها مِنَ التفجُّعِ والتوجُّعِ ، والحذفُ يُنافي ذلك ، ولأنَّ الحذفَ مع المُضمَرِ يُوهِمُ أنَّهُ غيرُ مُنادىً ، ولأنَّ المقصودَ بالاستغاثة الحاجةُ والتخلُّصُ مِنَ الشِّدَّة ، والحذفُ مُنافٍ لذلك أيضاً . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (الحذفَ معَ اسمِ الإشارةِ قليلٌ ، وكذا معَ اسمِ الجنس) مذهبُ البَصْريِّينَ : المنعُ فيهما ، والإنصافُ : القياسُ علىٰ اسم الجنس ؛ لكثرته نَظْماً

❀ قوله : (يُوهِمُ أنَّهُ غيرُ مُنادىً) ؛ لكون ندائِهِ شاذّاً لا يُقاسُ عليه .

❀ قوله : (الحاجةُ والتخلُّصُ مِنَ الشِّدَّة) ؛ أي : المُقتضِيانِ لتأكيد النداءِ بمدِّ الصوت وإطالتِهِ ، [كما يَدُلُّ عليه قوله : (والحذفُ مُنافٍ لذلك)][2] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٧) .

(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .

(ومَنْ يَمْنَعْهُ فانْصُرْ عاذِلَهْ) ؛ أي : انصُرْ مَنْ يَعْذِلُهُ على مَنْعِهِ ؛ لوُرُود السماع به .

فممَّا وَرَدَ منه معَ اسم الإشارة : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تَقْتُلُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة : ٨٥] ؛ أي : يا هٰؤلاءِ ، وقولُ الشاعر[١] : [من الخفيف]

ونَثْراً ، وقَصْرُ اسمِ الإشارةِ على السماع ؛ إذ لم يَرِدْ إلا في الشِّعْر ، وقد صرَّح في « شرح الكافية » بمُوافقة الكُوفيِّينَ في اسم الجنس ؛ فقال : (وقولُهُم في هٰذا أصحُّ) انتهىٰ « أُشْمُوني »[٢] .

* قوله : (يَعْذِلُهُ) بكسر الذال المُعجَمة وضمِّها : مضارعُ (عَذَلَ) بفتحها مِنْ بابَيْ (ضَرَبَ) و(قَتَلَ) ؛ بمعنىٰ : لامَ ، كما في « المصباح »[٣] .

* قوله : (﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ﴾ ؛ أي : يا هٰؤلاءِ) ، ويُؤوِّلُ البَصْريُّونَ ذلك : بأنَّ (هٰؤلاءِ) توكيدٌ لـ (أنتم) ، أو موصولٌ بمعنى (الذين)

---

* قوله : (إذ لم يَرِدْ إلا في الشِّعْر) ؛ أي : والآيةُ ليستْ نصّاً ؛ لتأويلها بأحد الأوجهِ الآتية[٤] .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٧) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٤٨٥) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٢/ ٤٤٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٠٩) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٤٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٢٩١) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٨٦ ـ ٣٨٧) ، و« المساعد » (٢/ ٤٨٤) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٤ـ١٧) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٤٦) .

(٤) انظر (٤/ ٤٢٨ـ٤٢٩) .

٣٠٥ـ ذا أرعِواءً فليسَ بعدَ اشتعالِ الرَّ أسِ شَيْبـاً إلـى الصِّبـا مِـنْ سبيـلِ

أي : يا ذا .

و(تقتلون) صِلتُهُ[^١] ، أو (أنتم) مبتدأٌ خبرُهُ (هٰؤلاءِ) ، أو بالعكس ، وجملةُ (تقتلون) حالٌ .

* **قوله : (ذا أرعِواءً)** البيتُ مِنْ بحر الخفيف ، و(ارعواءً) : مصدرُ (ارعوىٰ) منصوبٌ على المصدريَّة ؛ أي : ارْعَوِ ارعِواءً ؛ بمعنىٰ : كُفَّ عن القبيح ، و(اشتعال) : بالعين المُهمَلة ، والمُرادُ به : كَثْرةُ شَيبِ الرأسِ ، و(مِنْ سبيل) : اسمُ (ليس) بزيادة (مِنْ) ، وخبرُها : (إلى الصِّبا)[^٢] ، وهو بكسر الصاد مقصوراً : الصِّغَرُ ، وفتحُها لغةٌ ، كما في « المصباح »[^٣] ، و(بعدَ) : منصوبٌ على الظرفيَّة .

* **قوله : (أي : يا ذا)** ؛ فحَذَفَ منه حرفَ النداء ، والمانعُ يجعلُهُ مِنَ الضرورة[^٤] .

---

[^١]: مجيء (هٰؤلاء) وغيره من أسماء الإشارةِ أسماءً موصولة . . هو قولُ الكوفيين . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٨٩ـ٥٩٣) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٤٣٠ـ ٤٣١) .
[^٢]: بل الظاهر : أنَّ (إلى الصِّبا) مُتعلِّقٌ بمحذوف حال من (سبيل) ، وأنَّ الخبرَ هو قوله : (بعدَ) ، وقد نُبِّه علىٰ ذلك أيضاً في هامش (ج) .
[^٣]: المصباح المنير (١/ ٤٥٤) ، وقولُهُ : (وفتحها) ؛ أي : مع المد ؛ فيُقالُ مثلاً : (فعل هٰذا الأمرَ في صَبَائه) .
[^٤]: الذي منعه هم البَصْريُّونَ .

ومِمَّا وَرَدَ منه معَ اسمِ الجنس : قولُهُم : (أَصْبِحْ ليلُ) ؛ أي : يا ليلُ ، و(أَطْرِقْ كَرَا) ؛ أي : يا كَرَا .

---

* قوله : (أَصْبِحْ ليلُ) هو مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ يُظهِرُ الكراهةَ للشيء ، وأصلُهُ : أنَّ امرأةً وَقَعَ عليها امرؤُ القيس وكانتْ تكرهُهُ ، فقالتْ له : أصبحتَ أصبحتَ يا فتىٰ ، فلم يلتفتْ إليها ، فرجعتْ إلىٰ خطاب الليل ؛ كأنَّها تستعطفُهُ عسىٰ أنْ يُخلِّصَها ممَّا هي فيه ؛ أي : صِرْ صُبْحاً يا ليلُ ، أفادَهُ التصريحُ[1] .

* قوله : (أَطْرِقْ كَرَا) هو مُرخَّمُ (كَرَوانَ) ، ويُقالُ : الكَرَا : الكَرَوانُ نَفْسُهُ ، ومِنْ أمثالهم : (أَجْبَنُ مِنْ كَرَوانَ) ؛ لأنَّهُ إذا قيل له : (أَطْرِقْ كَرَا إنَّ النَّعام في القُرىٰ) . . التصقَ بالأرض ، فيُلقىٰ عليه ثوبٌ فيُصاد ، ومِنْ أمثالهم للرجل يتكلَّمُ في الأمر أَكْبَرَ منه : (أَطْرِقْ كَرَا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لستَ ممَّنْ يتكلَّمُ مع ذَوِي الشَّرَف .

ويَحِلُّ أكلُهُ بالإجماع ، قال القَزْوِينيُّ : (يُحرِّكُ الباهَ تحريكاً عجيباً) ، ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ ومِنْ خطِّهِ نقلتُ[2] .

---

* قوله : (أي : صِرْ صُبْحاً) المُناسِبُ : (أي : ائت بالصبح) ، أو : (تبَدَّلْ به) ؛ لأنَّ عبارتَهُ تَقتضِي : أنَّ اللَّيل يصيرُ نَفْسُهُ صبحاً .

* قوله : (في الأمر أَكْبَرَ منه) لعلَّ هنا سقطاً ، والأصلُ : (في الأمر

---

(1) التصريح على التوضيح (٢/١٦٥) ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/١٩٢ـ١٩٣) ، و« مجمع الأمثال » (١/٤٠٣) .

(2) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/٣٢٦) ، و« عجائب المخلوقات » للقزويني (ص٣٥٦) .

٥٧٧ـ وٱبْنِ المُعرَّفَ المُنادى المُفرَدَا   على الذي في رفعِهِ قد عُهِدَا

وفي « التصريح » : (هـٰذا مَثَلٌ يُضرَبُ لمَنْ تكبَّر وقد تواضعَ مَنْ هو أشرفُ منه ؛ أي : طَأْطِئْ يا كَرَوانُ رأسَكَ ، واخْفِضْ عُنُقَكَ للصيد ؛ فإنَّ أكبرَ منك وأطولَ عُنُقاً وهي النَّعامُ.. قد صِيدَتْ ، وحُمِلَتْ مِنَ البدو إلى القُرَىٰ ، وأصلُهُ : « يا كَرَوانُ » ، فرُخِّمَ على لغةِ مَنْ لا ينتظرُ ؛ فقُلِبَتِ الواوُ ألفاً)[1] .

❁ قوله : (المُعرَّفَ) بفتح الراء المُشدَّدة : مفعولُ (ٱبْنِ) ، و(المُنادىٰ) : بدلٌ منه[2] ، و(على الذي) : مُتعلِّقٌ بـ (ٱبْنِ) ؛ أي : ابْنِ المُعرَّفَ سواءٌ كان ذلك التعريفُ سابقاً على النداء ؛ كـ (يا زيدُ) ، . . . .

وهناكَ مَنْ هو أكبرُ منه) ، ثمَّ رأيتُهُ كذلك في نسخة[3] .

❁ قوله : (على لغةِ مَنْ لا ينتظرُ) ؛ إذ لو كان على لغةِ مَنْ ينتظرُ.. لم تُقلَبِ الواوُ ألفاً ؛ لأنَّ المحذوفَ منظورٌ إليه ، فكأنَّهُ باقٍ ، وفي حالة البقاءِ لم تُقلَبْ ألفاً ، فكذا في حالة الانتظار ، وإنَّما لم تُقلَبْ في حالة البقاء ؛ لكفِّ الألفِ إعلالَها ، كما قال : (وهي) ؛ يعني : اللامَ (لا يُكَف إعلالُها بساكنٍ غيرِ ألف ، أو ياءِ التشديدُ فيها قد أُلِفْ) .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٦٥) ، وقوله : (فقلبت الواو ألفاً) ؛ أي : لتحرُّكها وانفتاح ما قبلها ، والأصلُ بعد الترخيم : (يا كَرَوُ) .

(٢) وكان الأصل أنْ يُقدَّمَ (المنادىٰ) ؛ لأنَّ (المُعرَّف) نعتٌ له ، و(المفرد) نعتٌ لـ (المنادىٰ) ، فقُدِّم النعت فأُعرب مفعولاً والمنعوتُ بدلاً منه ، فصار التابع متبوعاً .

(٣) وجاء كذلك في (هـ) .

لا يخلو المُنادىٰ : مِنْ أنْ يكونَ مفرداً ، أو مضافاً ، أو مُشبَّهاً به .

فإن كان مفرداً : فإمَّا أنْ يكونَ معرفةً ، أو نكرةً مقصودة ، أو نكرةً غيرَ مقصودةٍ.

فإن كان مفرداً معرفةً ، أو نكرةً مقصودة . . بُنِيَ علىٰ ما كان يُرفَعُ به ؛ فإنْ كان يُرفَعُ بالضمَّة بُنِيَ عليها[1] ؛ . . . .

أو عارضاً بالقصد ؛ وهو النكرةُ المقصودة .

❁ قوله : (فإنْ كان يُرفَعُ بالضمَّة بُنِيَ عليها) ، وأمَّا قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « أَنفِقْ بلالاً ، ولا تخشَ مِنْ ذي العَرْشِ إقلالاً »[2] . . فقال السُّيُوطيُّ : (نُصِبَ الأوَّلُ ليُناسِبَ الثانيَ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ الأصلُ : (يا بلالي) ؛ فقُلِبَتِ الياءُ ألفاً ، وأبقاها ؛ كما في (يا عَبْدِي) و(يا عَبْدَا) انتهىٰ « فارضي »[3] .

❁ قوله : (فقال السُّيُوطيُّ . . .) إلىٰ آخره ، وقيل : إنَّ المعنىٰ : أَنفِقْ بلا قولِ : (لا) .

---

(١) قوله : (بالضمَّة) ؛ أي : ظاهرةً أو مُقدَّرة ، فيجبُ تقديرُها في (يا موسىٰ) و(يا قاضٍ) ، ويُحذَفُ تنوينُ (قاض) اتفاقاً ؛ لبنائه ، وتثبتُ ياؤه عند الخليل ؛ إذ لم يبقَ مُوجِبٌ لحذفها ، وتستمرُّ محذوفةً عند المُبرِّد ؛ لأنَّهُ نُودي مُنوَّناً محذوفَ الياء ، فحُذِفَ تنوينُهُ للبناء وبقي حذفُ يائه ، والظاهرُ : جَرَيانُ ذلك الخلافِ في : (يا فتى) . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٠٤) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٤٥) .

(٢) رواه أبو يعلىٰ في « مسنده » (٦٠٤٠) ، والبزار في « مسنده » (٩٨٩٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (١/ ٣٤١ـ٣٤٢) ، وغيرهم عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، واللفظ فيها : (أَنفِقْ يا بلالُ) ، ورواه كالمثبت أبو يعلىٰ ، كما في « المقصد العلي » (٢٠١٦) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٨) ، وانظر « همع الهوامع » (٣/ ٢٩٠) ، و« الأشباه والنظائر » (١/ ١٩) .

نحوُ : (يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، . . . .

واعتُرِضَ الثاني : بأنَّ شرطَهُ : أنْ يكونَ الاسمُ ممَّا غَلَبَتْ عليه الإضافةُ إلى الياء والشهرةُ بها ؛ لتَدُلَّ الشُّهْرةُ على الياء المُغيَّرةِ بالقَلْب ، و(بلالٌ) ليس ممَّا يَغلِبُ فيه الإضافةُ والشُّهْرةُ .

❀ قوله : (يا زيدُ) استُشكِلَ : بأنَّ فيه الجمعَ بينَ تعريفَينِ : (يا) ، والعَلَميَّةِ في (زيد) .

وأجابَ المُبرِّدُ : بأنَّ تعريفَ العَلَميَّة سُلِبَ وتَعَرَّفَ بالإقبال ، وابنُ السرَّاجِ : بأنَّ تعريفَ العَلَميَّة باقٍ ، وإنَّما ازداد إيضاحاً بالنداء ، وأمَّا نحوُ : (يا رجلُ): فتَعَرَّفَ بالإقبال والقصدِ، وقيل: بـ « أل » محذوفةً؛ لأنَّ الأصلَ في

❀ قوله : (والشُّهْرةُ) المُناسِبُ : (واشتَهَرَ)[1] .

❀ قوله : (بأنَّ تعريفَ العَلَميَّة سُلِبَ) ردَّه الناظمُ بنداءِ ما لا يُمكِنُ سَلْبُ تعريفِهِ ؛ كلفظ الجلالة واسمِ الإشارة ؛ فإنَّهُما لا يقبلانِ التنكيرَ[2] ، وكذا كلُّ ما يُنادىٰ مِنَ المعارف سوى العَلَم ؛ فإنَّ ما عدا العَلَمَ مِنَ المعارف لا يُمكِنُ سلبُ تعريفِهِ ، ويُمكِنُ أنَّ المُبرِّدَ القائلَ بالسَّلْب يُقيِّدُهُ بما إذا أَمْكَنَ ، فلا يَتِمُّ الردُّ عليه بذلك .

❀ قوله : (وإنَّما ازداد إيضاحاً بالنداء) ، وإنَّما لم يجتمعِ النداءُ مع (أل) ؛ لئلَّا يلزمَ اجتماعُ أداتَيْ تعريفٍ ظاهرتَينِ ، وأمَّا العَلَميَّةُ فهي بغير أداةٍ ظاهرة .

---

(١) جاء مناسباً في جميع النسخ المعتمدة .

(٢) انظر « شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٢) .

([يا] رجلُ) : (يا أيُّها الرجلُ) انتهىٰ « فارِضي »[١] .

وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركةٍ ؛ ليحصُلَ الفرقُ بينه وبينَ البناءِ الأصليِّ ، وعلى الضمِّ ؛ لأنَّهُ لو بُنِيَ على الكسر ؛ لالتبسَ بالمُنادى المُضافِ إلىٰ ياء المُتكلِّم الذي حُذِفَتْ ياؤُهُ واكتُفِيَ عنها بالكسرة ، ولو بُنِيَ على الفتح ؛ لالتبسَ بالمُضاف المحذوفِ ألفُهُ اكتفاءً بالفتحة في بعض اللُّغات ، كما أفاده الحَفِيدُ[٢] .

---

* قوله : (وإنَّما بُنِيَ علىٰ حركةٍ . . .) إلىٰ آخره : لم يتعرَّضْ لِعِلَّةِ أصلِ البناء ؛ وهي وقوعُهُ مَوقِعَ الكاف الاسميّة في نحو : (أدعوكَ) ، ومماثلتُهُ لها في الإفراد والتعريف .

وخَرَجَ بقولنا : (ومماثلتُهُ لها في الإفراد والتعريف) : المضافُ والشبيهُ به ؛ لأنَّهُما لم يُماثلاها في الإفراد ، والنكرةُ غيرُ المقصودة ؛ لأنَّها لم تُماثِلْهُ في التعريف .

قال بعضُهُم : (لٰكن يحتاجُ إلى اعتبار كونِ الكافِ الاسميّةِ أَشْبَهَتْ لفظاً ومعنىً لكاف الخطاب الحرفيّة[٣] ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُبنىٰ إلا لشبهه الحرفَ ، ولا يُبنىٰ لشبهه الاسمَ المبنيَّ) انتهىٰ[٤] ؛ أي : وباعتبار ما ذَكَرَ يتحقَّقُ هنا شبهُ

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٢٨) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وانظر « المقتضب » (٤/ ٢٠٥) ، و« الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٣٣٠) .

(٢) حاشية الحفيد على التوضيح (ق/ ١٣٠) .

(٣) قوله : (لكاف) كذا في (ط) ، والأولىٰ والأقيس : (كاف) دون لام ، والله تعالىٰ أعلم .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٠٣) .

وإن كان يُرفَعُ بالألف أو بالواو . . فكذلك ؛ نحوُ : (يا زيدانِ)[1] ، و(يا رجلانِ) ، و(يا زيدونَ) ، و(يا رُجَيلُونَ) ، **ويكونُ في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة** ؛ **لأنَّ المُنادىٰ مفعولٌ به في المعنىٰ ، وناصبُهُ فعلٌ مُضمَرٌ نابتْ (يا) مَنابَهُ**[2] ؛ **فأصلُ (يا زيدُ) : (أَدعُو زيداً) ؛ فحُذِفَ (أَدعُو) ، ونابتْ (يا) مَنَابَهُ**[3] .

المنادى المفردِ المُعرَّف لكاف الخطاب الحرفيّة ؛ لأنَّهُ مُماثِلٌ للكاف الاسميَّةِ في الإفراد والتعريفِ ، ومُشبِهُ المُشبِهِ لشيء مُشبِهٌ لذلك الشيء .

وفيه : أنَّ ذلك عندَ اتِّحادِ وجهِ الشبه ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّ قبيحَ المنظرِ الشبيهَ في العِلْم بجميلٍ يُشبِهُ البدرَ في البَهْجة والجمال . . غيرُ مُشبِهٍ للبدر بواسطة كونِهِ مُشبِهاً لمُشبِهِهِ ؛ فالوجهُ : أنَّ البناءَ المقصورَ علىٰ شبه الحرف هو البناءُ الأصليُّ .

---

(١) الظاهر : أنَّهُ مِنَ النكرة المقصودة ؛ إذ لا يُثنَّى العَلَمُ ولا يُجمَعُ إلا بعدَ تنكيره ؛ ولذا تلزمُهُ (أل) في غير النداء عِوَضاً عن العَلَميّة ، فكذا يُعوَّضُ عنها تعريف النداء ، وما يُفيدُهُ صنيعُ الشارح ؛ مِنْ أنَّهُ مثالٌ للعَلَم ؛ حيث ذَكَرَ (يا رجلانِ) بعدَهُ للنكرة المقصودة . . فإنَّما ذلك باعتبارِ أنَّهُ قبلَ التثنية كان عَلَماً . « خضري » (٢/ ٦٤٥) .

(٢) وهٰذا عند سيبويه ، وذَهَبَ المُبرِّد : إلىٰ أنَّ المنادىٰ منصوبٌ بحرف النداء ؛ لسدِّهِ مَسَدَّ الفعل ؛ فعلى المذهبَينِ : (يا زيدُ) جملةٌ ، إلا أنَّ جُزْأَيها مُقدَّرانِ عندَ سيبويه ؛ وهما الفعل والفاعل ، وعندَ المُبرِّد سدَّ حرفُ النداء مَسَدَّ الفعل وحدَهُ ، واستتر الفاعل فيه ؛ لأنَّهُ لمَّا عَمِلَ عَمَلَهُ تحمَّل الضميرَ مثله ، وأمَّا المنادىٰ ففَضْلةٌ مفعولٌ به ، إلا أنَّهُ واجب الذِّكْر ؛ لئلَّا يفوتَ النداء . « خضري » (٢/ ٦٤٦) .

(٣) أي : لزوماً ؛ لكثرة الاستعمال ، ولسدِّ الحرفِ مَسَدَّهُ في طلب الإقبال . « خضري » (٢/ ٦٤٦) .

٥٧٨ـ وٱنْوِ ٱنضِمامَ ما بَنَوا قبلَ النِّدَا وَلْيُجْـرَ مُجْـرىٰ ذي بنـاءٍ جُـدِّدَا

أي : إذا كان الاسمُ المُناديٰ مبنيّاً قبلَ النداء.. قُدِّرَ بعدَ النداءِ بناؤُهُ على الضمِّ ؛ نحوُ : (يا هـٰذا) ، ويُجْرىٰ مُجْرىٰ ما تجدَّدَ بناؤُهُ بالنِّداء ـ كـ (زيد) ـ في أنَّهُ يُتبَعُ بالرفع مُراعاةً للضمِّ المُقدَّر فيه ، وبالنصب مُراعاةً للمحلِّ ؛ فتقولُ : (يا هـٰذا العاقلُ) و(العاقلَ) بالرفع والنصب ؛ كما تقولُ : (يا زيدُ الظريفُ) و(الظريفَ) .

---

* قوله : (ولْيُجْرَ) مضارعٌ مجزومٌ بلام الأمر ، و(مُجْرىٰ) بضمِّ الميم : مفعولٌ مطلق ، وتقديرُ البيت : (وانْوِ انضمامَ الاسمِ المَبْنيِّ الذي بَنَوهُ قبلَ النداء ، وليُجْرَ مُجْرىٰ صاحبِ بناءٍ مُتجدِّد) .

* قوله : (يُتبَعُ بالرفع. . .) إلىٰ آخره ، ويمتنعُ مُراعاةُ البناءِ الأصليِّ ؛ كـ (سيبويهِ) ، وفيه أَلْغَزَ بعضُهُم بقوله[1] : [من الرجز]

---

* قوله : (وفيه أَلْغَزَ بعضُهُم. . .) إلىٰ آخره ، وقد أشار إلى الجواب بقوله : (يا هـٰؤلاءِ) ؛ فإنَّهُ مِنْ أفراد المسألة ، ويصحُّ الجوابُ عن اللُّغز :

(١) أورد البيتين الهشتوكي في « تحفة الرب المعبود » (ص١٧٤) ، وعزاهما لابن لب الغرناطي ، والسيوطي في « الطراز في الألغاز » (ص٦٥) ، و« الأشباه والنظائر » (٢/ ٦٨٦ـ٦٨٧) ، وزادا بعدهما :

واللفـظُ مبنـيٌّ كـذاكَ مـوضـعٌ مِـنْ مَـوضِعَيـهِ عـادَ مِـنْ بيـانِ

يا هـٰؤلاءِ أَخْبِرُوا سائلَكُم ما اسمٌ لهُ لفظٌ ومَعْنَيانِ
ولا يُراعىٰ لفظُهُ في تابعٍ والمَعْنَيانِ قد يُراعَيانِ

* قوله : (والمفردَ) منصوبٌ بـ(انصِبْ) ، و(عادِماً) : حالٌ مِنَ الضميرِ المُستترِ فيه ، و(خِلافًا) : مفعولٌ ؛ أي : عادِماً خلافاً قويّاً ؛ فلا يُنافي أنَّ ثعلباً أجازَ رفعَ المضافِ الذي إضافتُهُ غيرُ مَحْضةٍ ؛ كـ(يا حسنَ الوجهِ) ، فلم يعتدَّ الناظمُ به ؛ لضعفه ، كما قال السُّيُوطيُّ[1] : [من البسيط]

وليسَ كلُّ خلافٍ جاءَ مُعتبَراً إلا خلافٌ لهُ حظٌّ مِنَ النَّظَرِ

* قوله : (والمُضافَا وشِبْهَهُ) ، ولا يُنادىٰ مضافٌ لكاف الخطاب ؛ نحوُ : (يا غلامَكَ) ؛ لأنَّ المنادىٰ حينئذٍ غيرُ مَنْ له الخطابُ ، فكيف يُنادىٰ

باسم (لا) المبنيِّ قبل النداء ؛ مِنْ جهةِ أنَّ له موضعَ نصبٍ ، وموضعَ رفعٍ علىٰ رأي سيبويهِ .

وكان المُناسِبُ للشارح : أنْ يُعبِّرَ بالضمِّ بدلَ الرفع ؛ لأنَّ حركةَ التابعِ حركةُ إتباعٍ لا حركةُ إعراب ؛ لأنَّ عاملَ المتبوعِ لا يَقتضِي الرفعَ ، بل إنَّما

(١) البيت لأبي الحسن الحصَّار ضمن « منظومته » في معرفة المكي والمدني ، وقد أوردها تامَّةً السيوطي في « الإتقان في علوم القرآن » (١/ ٤٤ـ٤٥) ، وانظر « الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٣٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٧١) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٣٧) .

تقدَّم أنَّ المُنادىٰ إذا كان مفرداً معرفةً أو نكرةً مقصودةً . . يُبنىٰ علىٰ ما كان يُرفَعُ به[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا كان مفرداً نكرةً ـ أي : غيرَ مقصودةٍ ـ أو مضافاً أو مُشبَّهاً به . . نُصِبَ .

مَنْ ليس بمُخاطَب ؟! انتهىٰ « هَمْع »[2] .

والشبيهُ بالمُضاف : هو ما اتَّصَلَ به شيءٌ مِنْ تمامِ معناه : إمَّا بعملٍ ، أو عطفٍ قبلَ النداء ، والعملُ : إمَّا في فاعلٍ ، أو مفعولٍ ، أو مجرورٍ ؛ فالأوَّلُ نحوُ : (يا حَسَناً وجهُهُ) ، والثاني نحوُ : (يا طالعاً جبلاً) ، والثالثُ نحوُ : (يا رفيقاً بالعباد) ، والمعطوفُ نحوُ : (يا ثلاثةً . . .) إلىٰ آخره .

يقتضِي [النصبَ][3] .

* قوله : (نحوُ : « يا طالعاً جبلاً ») هو معرفةٌ بالنداء ؛ بدليل نعتِهِ بمعرفة ؛ فيُقالُ : (يا طالعاً جبلاً الفاضلَ) ، كذا قيل ، ولا يخفىٰ أنَّهُ يجوزُ أنْ يُقصَدَ به مُعيَّنٌ ، وألَّا يُقصَدَ به مُعيَّنٌ ، وهو معرفةٌ في الحالة الأُولىٰ ، غيرُ معرفةٍ في الثانية ، ونعتُهُ بمعرفة لا يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ لا يكونُ إلا معرفةً ، ونَقَلَ عن المُصرِّح جوازَ تعريفِ نعتِ الشبيه بالمضاف وتنكيرِهِ[4] ، ولا يخفىٰ أنَّ محلَّ ذلك : إذا أُرِيدَ به مُعيَّنٌ ، وإلا تعيَّن تنكيرُ نعتِهِ .

---

(١) انظر (٤/ ٤٣٢) .

(٢) همع الهوامع (٢/ ٤٦) .

(٣) زيادة يقتضيها السياق .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢٠٧) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ١٦٨) .

فمثالُ الأوَّلِ : قولُ الأعمىٰ : (يا رجلاً ؛ خُذْ بيدي) ، وقولُ الشاعر[1] : [من الطويل]

٣٠٦ـ أَيَا راكباً إمَّا عَرَضْتَ فبلِّغَنْ ... نَدَامَايَ مِنْ نَجْرَانَ أنْ لا تَلَاقِيَا

❋ قوله : (أَيَا راكباً . . .) إلىٰ آخره : قاله الشاعرُ حينَ أُسِرَ وأيقنَ أنَّهُ مقتولٌ ، و(أَيَا) : حرفُ نداء ، و(إمَّا عَرَضْتَ) أصلُهُ : (إنْ ما) ؛ فـ(إنْ) : حرفُ شرطٍ ، و(ما) : زائدةٌ ، أُدغِمَتِ النونُ في الميم[2] .

و(عَرَضْتَ) بفتح التاء ؛ أي : أتيتَ العَرُوضَ بوزن (رَسُول) ؛ وهي مكَّةُ والمدينةُ وما حولَهُما ، و(نَدَامَايَ) : كلامٌ إضافيٌّ جمعُ (نَدْمانَ) بمعنى

❋ قوله : (و« نَدَامَايَ » : كلامٌ إضافيٌّ) الأَوْلىٰ : (مُركَّبٌ إضافيٌّ) .

---

(١) البيت للشاعر الفارس عبد يغوث بن وقاص الحارثي ، كما في « البيان والتبيُّن » (٢/ ٢٦٨) ، وهو ضمن قصيدة قالها عندما أُسِرَ في يوم الكلاب الثاني ، وقُتِل أسيراً ، ومطلعها :

أَلَا لا تَلُوماني كفى اللَّوْمَ ما بيا ... فما لكما في اللَّوْمِ خيرٌ ولا لِيَا
أَلَمْ تَعْلَما أنَّ المـلامـةَ نفعُها ... قليلٌ وما لَوْمِي أخِي مِنْ شماليا

ومن أبياتها الشهيرة المتداولة في كتب النحو :

وتضحكُ منِّي شيخةٌ عَبْشَمِيَّةٌ ... كأنْ لم تَرَىٰ قبلي أسيراً يَمَانِيَا

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٠٠) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٧) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٥٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٠٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦١ـ١٠٦٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨) ، و« المساعد » (٢/ ٤٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٦٣ـ٢٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٨٨ـ١٦٩٠) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ١٩٤ـ٢١٢) .

(٢) أي : لقرب مخرجهما .

ومثالُ الثاني : قولُكَ : (يا غلامَ زيدٍ) ، و(يا ضاربَ عمرٍو) .

ومثالُ الثالثِ : قولُكَ : (يا طالعاً جبلاً) ، و(يا حَسَناً وجهُهُ) ، و(يا ثلاثةً وثلاثينَ)[1] .

النديمِ الذي يُنادِمُهُ ، و(نَجْرَانَ) ؛ أي : أهلها ، وهي بلدةٌ في اليمن .

و(أنْ لا تَلَاقِيَا) أصلُهُ : (أنْ لا) أُدغِمَتْ (أن) الزائدةُ في (لا) النافيةِ للجنس[2] ، و(تَلَاقِيَا) : اسمُها ، والخبرُ : محذوفٌ ؛ أي : (لنا) ، وقيل : (أن) : مخففةٌ من الثقيلة ، واسمُها محذوف ، وجملةُ (لا تلاقيا) : خبرُها .

❀ قوله : (« يا غلامَ زيدٍ » ، و« يا ضاربَ عمرٍو ») مثَّل بمثالَينِ ؛ إشارةً إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ بينَ المَحْضة وغيرِها ، خلافاً لثعلبٍ في إجازته ضمَّ الثاني[3] .

❀ قوله : (و« يا ثلاثةً وثلاثينَ ») ؛ أي : فيمَنْ سمَّيتَهُ بذلك ، أمَّا نصبُ الأوَّلِ : فلأنَّهُ شبيهٌ بالمضاف ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الثانيَ مِنْ تمام الأوَّل ؛ لكون

❀ قوله : (أي : فيمَنْ سمَّيتَهُ بذلك) ؛ أي : حالةَ كونِهِ مُستعمَلاً فيمَنْ سمَّيتَهُ بمجموعِ المتعاطفَينِ ، فيجبُ نصبُهُما للطُّول بلا خلافٍ ، وقد فصَّل المُحشِّي الطُّولَ وأوضحه بقوله : (أمَّا نصبُ الأوَّل . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) زيد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (فيمن سمَّيته بذلك) ، وعلى المحذوف كَتَبَ المحشي .

(٢) وجوَّز اللخمي ـ كما في « خزانة الأدب » (٢/ ١٩٨) ـ أن تكون تفسيرية ، ولعله أَوْلىٰ من الزيادة .

(٣) انظر « الأصول في النحو » لابن السراج (١/ ٣٧٧) .

. . . .

العطف سابقاً ، وأمَّا الثاني : فبالعطف على (ثلاثة) ، ويمتنعُ إدخالُ (يا) على الثاني ؛ لأنَّهُ جزءُ عَلَمٍ .

وإنْ ناديتَ جماعةً هـٰذه عِدَّتُها : فإن كانتْ غيرَ مُعيَّنةٍ نصبتَهُما أيضاً ،

---

* قوله : (وأمَّا الثاني : فبالعطف على « ثلاثة ») اعتباراً بحُكْمه قبل العَلَميَّة ، وإن لم يكنْ للأوَّل معنىً الآن ، ولا للثاني ، ولا للعاطف .

* قوله : (نصبتَهُما أيضاً) ؛ أي : وجوباً ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ نكرةٌ غيرُ مقصودة ، والثاني : معطوفٌ عليه[1] ، كذا قيل ، فلا يتوقَّفُ نصبُ هـٰذا على سبق العطفِ على النداء ؛ إذ لا دَخْلَ له ، ومِنْ هنا تعلمُ أنَّ ذِكْرَهُ استطرادٌ ، لا لكونه مِنَ الشبيه بالمضاف ، وكذا الذي بعدَهُ ، كما هو ظاهرٌ .

ويظهرُ : أنَّهُ إذا قُصِدَ تركيبُ (الثلاثةِ) مع (الثلاثينَ) ، واعتُبِرَا عدداً واحداً . . كان نصبُهُما للطُّول ؛ فالأوَّلُ شبيهٌ بالمضاف حينئذٍ ، والثاني معطوفٌ عليه ، ويمتنعُ فيه إدخالُ ياءٍ أخرىٰ ، وأنَّ ما ذَكَرَهُ هـٰذا القائلُ مبنيٌّ على عدم ذلك القصدِ ؛ بأنْ قُصِدَ كونُهُما عددَينِ ، وهو المُناسِبُ لِمَا ذَكَرَهُ المُحشِّي بعدُ فيما إذا كانتِ الجماعةُ مُعيَّنةً ؛ فإنَّهُ لا يظهرُ إلا على عدم قَصْدِ التركيب .

فعلى هـٰذا : كان المُناسِبُ للمُحشِّي أنْ يقولَ : (وإن ناديتَ جماعةً هـٰذه عِدَّتُهُم : فإن قصدتَ تركيبَ « الثلاثة » مع « الثلاثين » . . نصبتَهُما سواءٌ كانتِ الجماعةُ مُعيَّنةً أم لا ، ولا يجوزُ إدخالُ ياءٍ أخرىٰ على « ثلاثين » ، وإن لم تَقصِدْ تركيباً ، بل قصدتَ كونَهُما عددَينِ : فإن كانتِ الجماعةُ غيرَ مُعيَّنةٍ . .

---

(١) الأنسب والأَشبَك : (وأمَّا الثاني : فمعطوفٌ عليه) .

. . . .

أو مُعيَّنةً ضَمَمتَ الأوَّلَ وعرَّفتَ الثانيَ بـ (أل) ،

نصبتَهُما أيضاً ، وإن كانتْ مُعيَّنةً . . ضَمَمتَ الأوَّلَ . . .) إلىٰ آخره ، هٰذا ما ظَهرَ ، ثمَّ رأيتُ عن ابن قاسمٍ ما يُؤيِّدُهُ ، ونذكرُهُ قريباً[1] ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (أو مُعيَّنةً) ؛ أي : على التفصيل ؛ أي : ثلاثةٌ مُعيَّنة وثلاثونَ مُعيَّنة ؛ لأنَّ المنادىٰ إنَّما يُبنىٰ إذا كان مفرداً لمُعيَّن ، ولا يجوزُ في تابعه الوجهان إذا كان مع (أل) إلا إذا أُرِيدَ به مُعيَّنٌ ، وأمَّا إذا أُريد بهما عددٌ واحد مُعيَّنٌ . . فالظاهرُ : نصبُهُما ؛ كما في التسمية ، ولا يستحقُّ كلٌّ واحدٍ منهما بناءً . انتهى « ابن قاسم »[2] .

وقولُهُ : (إذا كان مع « أل ») ؛ أي : كما هو فَرْضُ المسألة ، وليس المُرادُ أنَّ التابعَ إذا خلا مِنْ (أل) يجوزُ فيه الوجهانِ وإن لم يُرَدْ به مُعيَّنٌ .

وقولُهُ : (إلا إذا أُرِيدَ به مُعيَّنٌ) ، بخلافِ ما إذا كان جزءَ الدالِّ ومُتمِّماً له ؛ فإنَّهُ لا يُتصوَّرُ فيه الضمُّ ؛ لنصبِ ما قبلَهُ حينئذٍ .

❁ قوله : (ضَمَمتَ الأوَّل) ؛ أي : لأنَّهُ نكرةٌ مقصودة .

❁ قوله : (وعرَّفتَ الثانيَ بـ « أل ») ؛ أي : وجوباً ؛ لأنَّهُ اسمُ جنسٍ أُريد به مُعيَّنٌ ، فوجبَ إدخالُ أداةِ التعريف عليه ، ولم يُكتفَ بأداة النداء المقصودِ بها طلبُ إقبالِ المُعيَّن ؛ لأنَّها لم تُباشِرْهُ ، كذا قيل ؛ أي : وقد اعتبروا في قرينةِ التعريف أنْ تكونَ مقارنةً ؛ كـ (أل) ، وصِلَةِ الموصول ، والإشارةِ

---

(١) انظر القولة التالية .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٢) .

ونصبتَهُ أو رفعتَهُ ، إلا إنْ أَعَدْتَ معه (يا) ؛ فيجبُ ضمُّهُ وتجريدُهُ مِنْ (أل) ، كما قاله ابنُ هشام[1] .

الحِسِّيَّةِ ، وانظر : ما الفرقُ بين هٰذا ونحوِ : (يا رجلُ وامرأةُ) بالبناء على الضم ؟ فكان الظاهرُ جوازُ بنائِهِ على الواو بدون (أل) ، فتدبَّرْ .

ثمَّ إنَّ قولَ هٰذا القائلِ : (أُريد به مُعيَّنٌ) ؛ أي : أُريد استعمالُهُ في مُعيَّن بطريق الحقيقة معَ عدمِ الإضافة ؛ فلا يُنافي أنَّ اسمَ الجنسِ الخاليَ مِنْ (أل) يجوزُ أنْ يُرادَ به مُعيَّنٌ بطريق المجاز أو بطريق الإضافة إلىٰ معرفة ، وإنَّما قلنا : (أي : أُريد استعمالُهُ في مُعيَّن) ؛ لأنَّ ما يُفِيدُهُ ظاهرُ عبارتِهِ ؛ مِنْ أنَّ إرادةَ المُعيَّنِ به سابقةٌ علىٰ إدخال (أل) . . غيرُ صحيح .

❁ قوله : (ونصبتَهُ) ؛ أي : عطفاً علىٰ محلِّ الأوَّل ، وقوله : (أو رفعتَهُ) ؛ أي : عطفاً علىٰ لفظه ، والوجهانِ مأخوذانِ مِنْ قولِ المُصنِّفِ فيما يأتي : (وإن يكن مصحوبَ « أل » ما نُسِقَا . . .) إلىٰ آخره[2] .

❁ قوله : (فيجبُ ضمُّهُ) ؛ أي : بناؤُهُ علىٰ ما يُرفَعُ به ؛ إذ الضمُّ كما مرَّ نوعٌ مِنْ أنواع البناء يشملُ نحوَ الواو[3] ، لا خصوصُ الضمَّة حتىٰ يَرِدَ أنَّهُ يُبنىٰ على الواو ، ولو قال : (فيجبُ بناؤُهُ على الواو) . . لكان أَوْضَحَ .

❁ قوله : (وتجريدُهُ مِنْ « أل ») ؛ أي : لأنَّهُ لا يُجمَعُ بين (يا) و(أل)

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٢) .

(٢) انظر (٤/٤٦٨ـ٤٦٩) .

(٣) انظر (١/٣١٦) .

٥٨٠ـ ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وٱفتَحَنَّ مِنْ نحوِ أزيدُ بنَ سعيدٍ . . . . . .

---

* قوله : (ونحوَ « زيدٍ ») نحوَ : مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (ضُمَّ) ، ومعمولُ (ٱفتَحَنَّ) : محذوفٌ مُماثِلٌ لمعمولِ (ضُمَّ) ؛ لأنَّ التنازعَ في المُتقدِّم غيرُ مَرْضِيٍّ عندَ الناظمِ والجمهور[1] ، و(مِنْ نحو) : في موضع الحال مِنْ (زيدٍ) ، أو مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : أعني .

* قوله : (أزيدُ بنَ سعيدٍ) الهمزةُ : حرفُ نداء ، و(زيد) : مُنادىً مبنيٌّ

إلا مع لفظ الجلالة ، والجملةِ المحكيَّة المُصدَّرة بـ (أل) ، كما سيأتي[2] .

* قوله : (في موضع الحال مِنْ « زيدٍ ») ، وشرطُ مجيءِ الحال مِنَ المضاف إليه موجودٌ ؛ لأنَّ المضافَ يُشبِهُ الجزءَ في صحَّة الاستغناءِ عنه بإقامة المضافِ إليه مُقامَهُ ، والمعنىٰ : (وضُمَّ وافتَحْ نحوَ « زيد » حالَ كونِ « زيد » كائناً مِنْ نحو : « أزيدُ بنَ سعيد ») .

وفيه : أنَّهُ ليس المقصودُ خصوصَ (زيد) كائناً مِنْ هـٰذا التركيب ونحوِهِ ؛ إذ نحوُ هـٰذا التركيبِ قد لا يكونُ فيه (زيد) ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُهُ حالاً مِنْ (نحو) ، والمعنىٰ : (حالَ كونِ نحوِ « زيد » ـ أي : زيدٍ ونحوِهِ ـ كائناً مِنْ نحو : « أزيدُ بنَ سعيد » ؛ أي : مِنْ هـٰذا التركيبِ ونحوِهِ) ، فتأمَّلْ .

---

(١) انظر ما تقدم في (٣/ ١٧٩) .

(٢) انظر (٤/ ٤٥٦ـ ٤٥٧) .

لا تَهِنْ . . . .

أي : إذا كان المُنادىٰ مفرداً عَلَماً ، ووُصِفَ بـ (ابنٍ) مضافٍ إلىٰ عَلَمٍ[1] ،

على الضمِّ أو على الفتح ؛ لوصفه بـ (ابن) المضافِ لعَلَمٍ ، و(ابن) : منصوبٌ لا غيرُ على النعت لـ (زيد) باعتبار محلِّهِ ، و(سعيد) : مضاف إليه .

❁ قوله : (**لا تَهِنْ**) **بفتح أوَّله ؛ مضارعُ (وَهَنَ يَهِنُ)** : إذا ضَعُفَ ، أو بضمِّهِ ؛ مِنْ (أهانَ) : إذا ذَلَّ ؛ أي : لا تُهِنْ غيرَكَ .

❁ **قوله : (أو على الفتح) فيه** : أنَّهُ ليس واحداً مِنَ الأقوال الآتية ؛ إذ فتحةُ (زيد) على القول بالتركيب فتحةُ بُنْيةٍ لا بناءٍ ، كما سيأتي بيانُهُ[2] ، خلافاً للمُحشِّي ، وفتحةُ البناءِ حينئذٍ إنَّما هي فتحة (ابن) .

❁ **قوله : (و« ابن » : منصوبٌ لا غيرُ) فيه نَظَرٌ** ؛ إذ فتحتُهُ يحتملُ أنَّها فتحةُ بناءٍ ، كما يحتملُ أنَّها ليستْ فتحةَ إعرابٍ ولا بناء ، كما سيأتي بيانُهُ[3] .

❁ **قوله : (إذا ذَلَّ) المُناسِبُ : (إذا أَذَلَّ)** ، كما في نسخة[4] .

---

(١) أي : مُذكَّر أو مُؤنَّث ، وكذا العَلَم الأوَّل ؛ كـ (يا زيدُ بنَ فاطمة) ، و(يا هندُ ابنةَ زيد) ، وغلَّطوا مَنِ اشترط تذكير العَلَمَينِ ، ولا فرقَ بين كون العَلَم الثاني مفرداً أم لا . « خضري » (٢/ ٦٤٨) نقلاً عن « الصبان » .

(٢) انظر (٤/ ٤٤٦ـ ٤٤٧) .

(٣) انظر (٤/ ٤٤٦ـ ٤٤٧) .

(٤) جاء كذلك في (هـ) .

ولم يُفصَلْ بينَ المُنادىٰ وبينَ (ابن) . . جاز لك في المُنادىٰ وجهانِ :

---

* قوله : (جازَ لك في المُنادىٰ وجهانِ . . .) إلىٰ آخره : أمَّا الضمُّ : فعلى الأصل .

وأمَّا الفتحُ : فعلى الإتباع لفتحةِ (ابن) ؛ إذ الحاجزُ بينهما غيرُ حَصينٍ لسكونه ، أو علىٰ تركيب الصفةِ معَ الموصوفِ وجَعْلِهما شيئاً واحداً ؛ كـ (خمسةَ عَشَرَ) ، أو علىٰ إقحامِ (الابن) وإضافةِ (زيد) إلىٰ (سعيد) ؛ لأنَّ ابنَ الشخصِ تجوزُ إضافتُهُ إليه ؛ لأنَّهُ يُلابِسُهُ .

ففتحةُ (زيد) على الأوَّل : فتحةُ إتباع ، وعلى الثاني : فتحةُ بناء ، وعلى الثالث : فتحةُ إعرابٍ ، وفتحةُ (ابن) على الأوَّل : فتحةُ إعرابٍ ، وعلى الثاني : فتحةُ بناء ، . . . .

---

* قوله : (أو علىٰ تركيب الصفةِ معَ الموصوفِ) ، ثمَّ أُضِيفَ هٰذا المُركَّبُ إلىٰ (سعيد) ؛ فليس فيه تركيبُ ثلاثةِ أشياءَ ، بل تركيبُ شيئَينِ ، ثمَّ إضافتُهُما إلىٰ شيءٍ آخَرَ .

* قوله : (أو علىٰ إقحام « الابن » . . .) إلىٰ آخره ، وعلىٰ هٰذا : فكونُ العَلَمِ مفرداً إنَّما هو بقَطْعِ النَّظَرِ عمَّا بعدَهُ ، وإلا فهو مِنَ المضاف .

* قوله : (وعلى الثاني : فتحةُ بناء) هٰذا هو المُوافِقُ لِمَا حقَّقناهُ في غير هٰذا المحل ؛ مِنْ أن المفردَ والمُركَّبَ في مَقام المعرب والمبني . . كمَقام تقسيمِ الاسم إلىٰ مفرد ومُركَّب ومَقامِ ما لا ينصرفُ ؛ بمعنىٰ ما لُفِظَ به بلفظٍ واحد ، وما لُفِظَ به بلفظَينِ فأكثرَ ، والكلمةُ في تلك المقامات بمعنى المفرد فيها ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّ الكلمةَ إمَّا معربةٌ وإمَّا مبنيَّةٌ ، وأنَّ المُرادَ بها في هٰذه

ـ البناءُ على الضم ؛ نحوُ : (يا زيدُ بنَ عمرٍو) .

ـ والفتحُ إتْباعاً ؛ نحوُ : (يا زيدَ بنَ عمرٍو) .

وعلى الثالث : غيرُهُما . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « التصريح »[1] .

العبارة ما يُرادُ بها في باب المعرب والمبنيِّ ، وادِّعاءُ خلافِ ذلك يحتاجُ لبرهان .

فلا يصحُّ ما قيل : (إنَّ قولَ المُحشِّي : « وعلى الثاني : فتحةُ بناء » . . صوابُهُ : « بِنْيةٍ » ؛ لأنَّهُ بالتركيب صارتْ دالُ « زيد » حَشْواً ، والبناءُ كالإعراب إنَّما يكونُ في آخِرِ الكلمة) .

❀ قوله : (وعلى الثالث : غيرُهُما) ؛ أي : لا إعرابٌ ولا بناء ؛ لأنَّهُ زائدٌ لم يطلبْهُ عاملٌ .

قال بعضُ الأفاضل : (فتقولُ في إعرابه على الأوَّل : « زيدَ » : مُنادىً قُدِّرَ ضمُّهُ لفتحةِ إتباعِهِ لـ « ابنَ » ، و« ابنَ » : صفتُهُ منصوبٌ بالفتحة الظاهرة ؛ لأنَّهُ مضافٌ .

وعلى الثاني : « زيدَ بنَ » : مُنادىً ، وضمُّهُ مُقدَّرٌ على « ابن » ؛ لحركة البناء التركيبيِّ .

وعلى الثالث : « زيدَ » : مُنادىً منصوبٌ لإضافته إلىٰ « سعيدٍ » ، ولفظُ « ابن » مُقحَمٌ بينهما لا محلَّ له) انتهىٰ[2] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/١٦٩) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٤٨) .

وفي قوله : (وضمُّهُ مُقدَّرٌ على « ابن » ؛ لحركة البناء التركيبيِّ) . . نَظَرٌ ؛ إذ كيف يُقدَّرُ الضمُّ مع إضافة هـٰذا المُركَّبِ ـ وهو (زيدَ بنَ) ـ إلىٰ (سعيد) ، والمضافُ حكمُهُ النصبُ الإعرابيُّ لا الضمُّ البنائيُّ ؟! فكان الصوابُ أنْ يقولَ : (ونصبُهُ محليٌّ) ، ولا تقل : (ونصبُهُ مُقدَّرٌ على « ابنَ » ؛ لحركة البناء التركيبيِّ) ؛ لأنَّ المبنيَّاتِ لا تُقدَّرُ فيها حركةُ الإعراب ، إنَّما يُحكَمُ علىٰ محلِّها .

ويَدُلُّ لِمَا قُلْنا ـ مِنْ أنَّهُ لا يُقدَّرُ الضمُّ مع إضافته ـ : كلامُهُ الآتي في نحو : (يا سَعْدُ سَعْدَ الأوس) ؛ حيثُ قال : (وبقِيَ مذهبٌ ثالثٌ ؛ وهو تركيبُ الاسمَينِ كـ « خمسةَ عشرَ » ، وجعلُ مجموعِهما مُنادىً مضافاً إلىٰ ما بعدَ الثاني منصوباً بفتحةٍ مُقدَّرة ؛ لحركة البناء التركيبيِّ على الاسم الثاني ، وأمَّا حركةُ الأوَّل ففُتحةُ بُنْيةٍ ، كما هو ظاهرٌ) انتهىٰ[1] .

إلا أنَّ في كون النصبِ تقديريّاً ما علمتَ ، وفي كون حركةِ الأوَّل فتحةَ بُنْيةٍ ما علمتَ أيضاً .

وقد يُقالُ : كيف يكونُ هـٰذا المُركَّبُ مبنيّاً علىٰ هـٰذا القولِ معَ الإضافة معَ أنَّ الإضافةَ معارِضةٌ للبناء ؟

وليس لصاحب هـٰذا القولِ أنْ يقولَ : إنَّ الإضافةَ الجائزةَ لا تمنعُ البناءَ ؛ ألا ترىٰ أنَّ الإضافةَ لمبنيٍّ تُجوِّزُ البناءَ ، ولم يُنظَرْ لكون الإضافة في ذاتها

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٥٦) .

ويجبُ حذفُ ألفِ (ابنٍ) ....

وشرطُ جوازِ الأمرَينِ : كونُ (الابنِ) صفةً ، فلو جُعِلَ بدلاً ، أو عطفَ بيانٍ ، أو مُنادىً ، أو مفعولاً بفعلٍ مُقدَّرٍ .. تعيَّنَ الضمُّ[1] ، وكلامُ الناظمِ لا يُوفِي بهٰذا وإن كان مُرادَهُ .

* قوله : (ويجبُ حذفُ ألفِ « ابنٍ ») ، وكذا التنوينُ ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّهُ قد وُصِفَ به مُنادىً ، ولئلَّا يُنوىٰ فصلُهُ ممَّا قبلَهُ[2] ، ....

مانعةً ؛ لأنَّ الإضافةَ هنا لازمةٌ[3] ؛ إذ هٰذا المُركَّبُ لا يُستعمَلُ بدونها ، إلا أنْ يُعتبَرَ أنَّهُ غيرُ ملازمٍ لها ؛ لزوال التركيب .

* قوله : (لا يُوفِي بهٰذا) ؛ أي : لأنَّ (ابن) في مثاله يَحتمِلُ الوصفيَّةَ وغيرَها .

* قوله : (وكذا التنوينُ) ؛ أي : في غير صورة النداء ؛ كـ (جاء زيدُ بنُ عمرو) ؛ إذ لا تنوينَ فيها .

* قوله : (فلأنَّهُ قد وُصِفَ به مُنادىً) ؛ أي : والمنادىٰ كثيرُ الاستعمال ، فالمُناسِبُ معه التخفيفُ في الخط ؛ إذ هو مُنزَّلٌ منزلةَ اللفظ في الإفادة ، وهٰذه العِلَّةُ خاصَّةٌ بالحذف في المنادىٰ ، وقولُهُ : (ولئلَّا يُنوىٰ فصلُهُ ممَّا

---

(١) أي : في العلم ، لا في (الابن) ، كما لا يخفىٰ .

(٢) في (هـ) : (ولم ينو) بدل (ولئلا ينوىٰ) .

(٣) في (ك) : (إلا أنَّ لصاحب هٰذا القول أن يقول : إنَّ الإضافة الجائزة لا تمنع البناء ؛ ألا ترىٰ أنَّ الإضافة لمبني تُجوِّز البناء ، ولم ينظر لكون الإضافة في ذاتها مانعة ، فليُحرَّر) بدل (وليس لصاحب هٰذا القول ... لازمة) .

والحالةُ هـٰذه خطّاً .

٥٨١ـ والضمُّ إنْ لم يَلِ الأبنُ عَلَمَا   أو يَـلِ الأبـنَ عَلَـمٌ قـد حُتِمَـا

وأمّا الثاني : فلجَعْل الاسمَينِ بمنزلة شيءٍ واحد ، كما في « الفارِضيِّ »[1] .

❁ قوله : (خطّاً) ؛ أي : في الخطِّ والكتابة .

❁ قوله : (والضمُّ. . .) إلىٰ آخره : (الضمُّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قد حُتِمَا) ، و(إنْ لم يَلِ) : شرطٌ جوابُهُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (فالضمُّ مُتحتِّمٌ) ؛ أي : واجبٌ ، ويجوزُ أنْ يكونَ (قد حُتِمَ) جوابَهُ ، والشرطُ وجوابُهُ خبرَ المبتدأ ، واستغنىٰ بالضمير الذي في (حُتِمَ) رابطاً ؛ لأنَّ جملةَ الشرطِ والجوابِ يُستغنىٰ فيهما بضميرٍ واحدٍ ؛ لتنزيلهما منزلةَ الجملةِ الواحدة .

قبلَهُ) ؛ أي : بالألف ، وهـٰذه العِلَّةُ عامَّةٌ .

❁ قوله : (فلجَعْل الاسمَينِ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : والتنوينُ يُنافي هـٰذا الجَعْلَ ؛ لدَلالته علىٰ تمام الكلمة .

❁ قوله : (يُستغنىٰ فيهما بضميرٍ واحد) ؛ أي : إذا وَقَعَتا خبراً مثلاً ، كما هنا .

ومُحصَّلُهُ : أنَّهُ لا يلزمُ في جملتَيِ الشرط والجوابِ إذا وَقَعَتا خبراً مثلاً . . أنْ يكونَ في كلِّ جملةٍ منهما ضميرٌ يعود على المبتدأ ، بل الضميرُ في إحداهما

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٩) .

. . . .

وعلىٰ هـٰذا : فلا حذفَ ، وحذفُ جوابِ الشرطِ إذا كان الشرطُ ماضياً . . مخصوصٌ بالضرورة ، ومتىٰ كان الجوابُ ماضياً مقروناً بـ (قد) . . وَجَبَ اقترانُهُ بالفاء ، إلا في الضرورة ؛ ففي كلٍّ مِنَ الاحتمالَينِ ارتكابُ ضرورةٍ .

ومعنى البيتِ : أنَّ الضمَّ مُتحتِّمٌ ـ أي : واجبٌ ـ إذا فُقِدَ شرطٌ مِنَ الشروط ؛ وهي سبعةٌ : أنْ يكونَ المُنادىٰ مفرداً ، عَلَماً ، بعدَهُ (ابن) ،

كافٍ في ربطهما معاً بالمبتدأ مثلاً ، وليس المقصودُ أنَّ جملتَي الشرطِ والجوابِ يحتاجان لرابطٍ يَربِطُ إحداهما بالأخرىٰ ، وأنَّهُ يُستغنىٰ في ذلك بضميرٍ واحد ؛ إذ لا يخفىٰ بطلانُهُ ؛ لأنَّ الربطَ بأداة الشرط كافٍ .

* قوله : (وحذفُ جوابِ الشرطِ إذا كان الشرطُ ماضياً . . مخصوصٌ بالضرورة) ؛ أي : وهو هنا ماضٍ معنىً ؛ لنَفْيِهِ بـ (لم) ؛ فلذلك قال : (ففي كلٍّ مِنَ الاحتمالَينِ ارتكابُ ضرورةٍ) ، وفيه نَظَرٌ ، بل حذفُ الجوابِ إنَّما يكونُ خاصّاً بالضرورة إذا كان فعلُ الشرط مضارعاً ؛ كما في قول ابنِ مُعْطٍ[1] : [من الرجز]

واللفظُ إنْ يُفِدْ هوَ الكلامُ . . . .

بخلافِ ما إذا كان ماضياً ولو معنىً ؛ كما هنا ، فلا ضرورةَ هنا في حذف الجواب ، بل هو اختيارٌ ؛ فالاحتمالُ الأوَّلُ هو المُتعيِّنُ ؛ إذ لا حاجةَ إلى العدول مِنَ الاختياريِّ إلى الضروريِّ .

---

(١) الدرة الألفية (ص١٧) .

أي : إذا لم يَقَعْ (ابنٌ) بعدَ عَلَمٍ ، أو لم يَقَعْ بعدَهُ عَلَمٌ . . وَجَبَ ضمُّ المُنادىٰ ، وامتنعَ فتحُهُ .

فمثالُ الأوَّلِ : نحوُ : (يا غلامُ ابنَ عمرٍو) ، و(يا زيدُ الظريفُ ابنَ عمرٍو) .

ومثالُ الثاني : (يا زيدُ ابنَ أَخِينا) .

فيجبُ بناءُ (زيد) على الضمِّ في هـٰذه الأمثلة ، ويجبُ إثباتُ ألفِ (ابن) والحالةُ هـٰذه .

٥٨٢ـ وٱضمُمْ أوِ ٱنصِبْ . . . .

مُتَّصِلاً به ، صفةً له ، مضافاً إلىٰ عَلَم ، هـٰذه الستةُ باتِّفاق ، وفي السابع خلافٌ ؛ وهو كونُ المُنادىٰ ظاهرَ الضمِّ .

❁ **قوله** : (وٱضمُمْ أوِ ٱنصِبْ) ظاهِرُهُ : جوازُ الأمرَينِ ولو فيما ضمُّهُ مُقدَّرٌ ؛ أي : كـ (قاضٍ) و(فتىً) ، **ويُفرَّقُ بينَ هـٰذا وما تقدَّم** : أنَّ القصدَ ثَمَّ الإتباعُ للتخفيف ، ولا تخفيفَ مع التقدير ، ولا كذلك ما هنا . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ **قوله** : (ولا كذلك ما هنا) ؛ أي : لأنَّ المقصودَ هنا مِنَ النصب الرجوعُ للأصل في الأسماء ؛ وهو الإعرابُ ؛ ولذلك لمَّا كانتِ الفتحةُ هنا إعراباً عبَّر المُصنِّفُ بقوله : (أوِ انصِبْ) ، بخلاف الضمَّةِ ؛ فإنَّها بناءٌ ؛ فلذلك عبَّر بقوله : (واضْمُمْ) .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٢) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٧٣) .

. . . . ما أَضطِراراً نُـوِّنَـا مِمَّـا لَـهُ ٱستِحْقَـاقُ ضَـمٍّ بُيِّنَـا

تقدَّم أنَّهُ إذا كان المُنادىٰ مفرداً معرفةً ، أو نكرةً مقصودة . . يجبُ بناؤُهُ على الضمِّ[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا اضطُرَّ شاعرٌ إلىٰ تنوينِ هـٰذا المُنادىٰ . . كان له تنوينُهُ وهو مضمومٌ ، وكان له نصبُهُ ، وقد وَرَدَ السماعُ بهما .

فمِنَ الأَوَّل : قولُهُ[2] : [من الوافر]

❀ **قوله** : (**أَضطِراراً**) مفعولٌ لأجله قُدِّمَ علىٰ عامله ؛ وهو (نُوِّنَا) بكسر الواو المُشدَّدة .

❀ **قوله** : (**ممَّا لهُ**) **الأُولىٰ** : أنْ يكونَ (ممَّا) في موضع الحال مِنْ (ما) ؛ لأنَّها بيانٌ لها ، و(استحقاقُ) فاعلاً بالمجرور قبلَهُ لاعتماده على

---

(١) انظر (٤/ ٤٣٢) .

(٢) البيت للأحوص الأنصاري في « ديوانه » (ص٢٣٧) ضمن قصيدة مطلعها :

أَلَا يا دارُ هَـيْـلاً ذاتَ فَلْـجٍ مـعَ الإشـراقِ فـي فَنَـنٍ حَمَـامُ

وبعد الشاهد :

ولا غَفَـرَ الإلـٰـهُ لمُنكِحِيهـا ذُنُـوبَهُـمُ وإنْ صلَّـوا وصـامُـوا

فـإنْ يكـنِ النكـاحُ أَحَـلَّ شيئـاً فـإنَّ نكـاحَهـا مَطَـرٌ حـرامُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٠٥) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٨) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٦٤) ، و« المساعد » (٢/ ٥٠١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٨٠ـ٢٨١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ١٧٢ـ١٧٤ ، ٤/ ١٦٩٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٥٣ـ٥٥) .

٣٠٧ـ سـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عليهـا   وليـسَ عليـكَ يـا مَطَـرُ السَّـلامُ

ومِنَ الثاني : قولُهُ[1] :   [من الخفيف]

الموصول ، أو مبتدأ والخبرُ في المجرور قبلَهُ ، وعلىٰ هـٰذَينِ الاحتمالَينِ : فجملةُ (له استحقاقٌ) : صِلَةُ (ما) ، وجملةُ (بُيِّنا) : صفةُ (ضَمٌّ) انتهىٰ « مُعرِب »[2] .

❁ قوله : (سلامُ اللهِ يا مَطَرٌ . . .) إلىٰ آخره : مطرٌ كان رجلاً دَمِيماً مِنْ أقبحِ الناس ، والضميرُ في (عليها) : لامرأته سلمىٰ ، وكانتْ مِنْ أَجْمَلِ الناسِ وأَحْسَنِهِنَّ ، وكان الشاعرُ ـ وهو الأحوصُ ـ يُحِبُّها ، واسمُهُ : عبد الله ، ولُقِّبَ بـ (الأحوص) ؛ لضِيقِ عينَيهِ .

ومِنْ هـٰذه القصيدةِ :

---

(١) البيت للشاعر الفارس مهلهل بن ربيعة التغلبي في « ديوانه » (ص٥٨) ضمن قصيدة قالها في أسره يُعدِّد قتلىٰ تَغْلِبَ ويذكرُ ابنتَهُ الصغيرة وهَجْرَهُ لها ، وقيل : بل إنَّ الأبياتَ قالها مُتغزِّلاً بابنة المُجلِّل بن ثعلبة ، واسمُ المُهَلْهِل : (عَدِيٌّ) ، كما وَرَدَ في البيت ، وقيل : امرؤ القيس ، ولُقِّب بالمُهَلْهِل ؛ لأنَّهُ هَلْهَلَ الشِّعْرَ ؛ أي : أَرَقَّهُ ، ويُقالُ : إنَّهُ أوَّلُ مَنْ قَصَّدَ القصيد ، ولم يقل أحدٌ قبله عشرةَ أبيات ، وهو أخو كُلَيبٍ الذي هاجتْ بمقتله حربُ البَسُوس التي وقعت بين بكر وتغلب ابني وائل ، وخبرُها مشهورٌ في كتب التاريخ والأدب .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٣٩٦) ، و« المساعد » (٢/٥٠٢) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٢٨١ـ٢٨٢) ، و« همع الهوامع » (٢/٤٠) ، و« شرح الأشموني » (٢/٤٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٦٩٢ـ١٦٩٤) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١١٩) .

٣٠٨ـ ضَرَبَتْ صَدْرَها إليَّ وقالتْ   يـا عَـدِيّـاً لقـدْ وَقَتْـكَ الأَوَاقِـي

٥٨٣ـ وبٱضطِرارٍ خُصَّ جمعُ (يا) و(ألْ)   إلَّا مـعَ (اللهِ) ومَحْكِـيِّ الجُمَـلْ
٥٨٤ـ والأكثرُ (اللَّهُمَّ) بالتعويضِ   وشـذَّ (يـا اللَّهُـمَّ) فـي قَـرِيـضِ

فطَلِّقْهـا فلسـتَ لهـا بكُـفْءٍ   وإلَّا يَعْـلُ مَفْـرِقَـكَ الحُسَـامُ[1]

و(سلامُ اللهِ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (عليها) ، والشاهدُ : في قوله : (يا مطرٌ) ؛ حيثُ نوَّنه للضرورة .

❀ قوله : (ضَرَبَتْ صَدْرَها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ضَرَبَتْ صدرَها إليَّ مُتعجِّبةً مِنْ نجاتي معَ ما لَقِيتُ مِنَ الحروب والأَسْرِ والخروجِ عن الأهل ، وأصلُ (الأَوَاقي) : (وَوَاقي) جمعُ (واقِية) مِنَ الوِقاية ؛ وهي الحِفْظُ ؛ أُبدِلَتِ الواوُ الأولىٰ همزةً ؛ فصار : (أَوَاقِيَ)[2] .

❀ قوله : (وبٱضطِرارٍ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (خُصَّ) بضمِّ الخاء المُعجَمة ، يحتملُ : أنْ يكونَ ماضياً ، وأنْ يكونَ أمراً .

❀ قوله : (في قَرِيضِ) القَرِيضُ : الشِّعْر ، (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) ؛

. . . .

---

(١) في « الديوان » (ص٢٣٨) : (شقَّ) بدل (يعلُ) ، وفي هٰذا البيت شاهد سيأتي في (٥/١٠١ـ١٠٢) في (عوامل الجزم) .
(٢) انظر ما سيأتي في (٥/٤٩٧) .

لا يجوزُ الجمعُ بينَ حرفِ النداء و(أل) في غير اسمِ الله تعالىٰ وما سُمِّيَ به مِنَ الجُمَل ، إلا في ضرورة الشِّعْر(١) ؛ كقوله(٢) : [من مشطور الرجز]

٣٠٩ـ فيا الغُلامانِ اللَّذانِ فَرَّا

إيَّاكُما أنْ تُعقِبانا شَرَّا

وأمَّا معَ اسمِ (الله) تعالىٰ ومَحكِيِّ الجُمَل . . فيجوزُ ؛ فتقولُ : (يا أللهُ)

مِنْ (قَرَضْتُ الشيءَ) ؛ بمعنىٰ : قطعتُهُ ؛ لأنَّهُ اقتطاعٌ مِنَ الكلام .

❀ قوله : (فيا الغُلامانِ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ الشاهدِ : (يا الغُلامانِ) ؛ حيثُ جَمَعَ فيه بينَ حرفِ النداء و(أل) للضرورة ، و(إيَّاكُما) : تحذيرٌ ، وقولُهُ : (أنْ تُعقِبانا) ؛ أي : مِنْ أنْ تُعقِبانا ، والذي في « الشواهد » وغيرها : (تُكسِبانا شرّاً) ؛ . . . .

---

(١) وهـٰذا عند البَصْريِّينَ ، وأجازه الكُوفيُّونَ مطلقاً . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٧٤ـ ٢٧٨) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٤٤٤ـ٤٤٨) .

(٢) شطران مجهولا النسبة ، وقد استشهد بهما : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٨) ، والرضي في « شرح الكافية » (١/ ٣٨٣) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٤٠٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦٧) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٥٠٣) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٢٨٧) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٦) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٢٩٤) .

بقَطْعِ الهمزةِ ووَصْلِها ، وتقولُ فيمَنْ اسمُهُ (الرَّجُلُ مُنطلِقٌ) : (يا الرَّجُلُ مُنطلِقٌ ؛ أَقْبِلْ) .

والأكثرُ في نداءِ اسم (الله) : (اللَّهُمَّ) بميمٍ مُشدَّدةٍ مُعوَّضةٍ مِنْ حرف النداء ، وشذَّ الجمعُ بينَ الميمِ وحرف النداء في قوله[1] : [من مشطور الرجز]

مِنْ (أَكْسَبَهُ)[2] ؛ فـ (شرّاً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (تُكسِبانا) ، وهو بشينٍ مُعجَمة ، ويُرْوىٰ : (أنْ تَكتُمانا سِرّاً) بكسر السين المُهمَلةِ وتشديدِ الراء .

❁ قوله : (بقَطْعِ الهمزةِ) عبارةُ « التوضيح » : (فتقولُ : « يا أَلله » بإثبات الألفَينِ ، و« يللّه » بحذفهما معاً ، و« يا لله » بحذف الثانية فقط) انتهت[3] .

❁ قوله : (مُشدَّدةٍ مُعوَّضةٍ) ، وإنَّما أُخِّرتْ تبرُّكاً بالبُداءة باسم الله تعالىٰ ،

---

(١) شطران مجهولا النسبة ، كما صوَّبه البغداديُّ مُخالِفاً العَيْنيَّ في نسبتهما إلىٰ أبي خِرَاش الهُذَلي ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/ ٤٠١) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٨٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٠٦) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦٨) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣١) ، و« المساعد » (٢/ ٥١١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٩٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٧ـ١٦٩٨) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٢٩٥ـ٢٩٦) .

(٢) انظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٦٩٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٨) ، و« شرح المفصل » (١/ ٣٤٥) ، و« تمهيد القواعد » (٧/ ٣٥٥٧) ، وكذلك جاءت الرواية في « المساعد » للشارح (٢/ ٥٠٣) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣١) ، وقوله : (بإثبات الألفين) ؛ أي : ألفِ (يا) وألفِ (الله) ، كما في « التصريح » (٢/ ١٧٢) .

٣١٠ـ إنِّـي إذا مـا حَـدَثٌ أَلَمَّـا
أقولُ يا اللَّهُمَّ يا اللَّهُمَّا

والمناسبةُ بينَ حرفِ النداءِ والميمِ الواقعةِ عِوَضاً : أنَّ النَّكرةَ يتعرَّفُ بدخول حرف النداء عليه ، والميمَ تقومُ مَقامَ حرف التعريف ؛ نحوُ[1] : [من المنسرح]

يَرمِي ورائيَ بامْسَهْمِ وامْسَلَمَهْ

أي : بالسهم والسَّلَمة .

وإنَّما لم يكتفُوا بميمٍ واحدةٍ في التعويض ، بل زادوا ميماً أُخرىٰ ؛ تحقيقاً للمقابلة في عدد حروف المُعوَّضِ والمُعوَّض عنه .

ومعنى العِوَضِ في كلامهم : أنْ يقعَ نُقْصانٌ في الكلمة فيُجبَرَ بزيادةٍ .

والفرقُ بين العِوَضِ والبدلِ : أنَّ الثانيَ لا يقعُ إلا في موضع المُبدَلِ منه ؛ كقولك في (ماه) : (ماء) ، وفي (ثعالب) : (ثَعَالي) ، والأوَّلَ لا يُراعىٰ فيه ذلك ؛ كالهمزة في (اسم) و(ابن) ؛ فإنَّها عِوَضٌ مِنْ لام الكلمةِ المحذوفةِ ، أفادَهُ التَّفْتازانيُّ .

* قوله : (إنِّي إذا ما حَدَثٌ . . .) إلىٰ آخره : . . . .

. . . .

(١) عجز بيت لبُجير بن عَنَمة الطائي ، كما في « المقاصد النحوية » (١/ ٤٢٩) ، وصدره : (ذاك خليلي وذو يُواصِلُني) ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٩) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ١٤٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٦٨) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (١/ ٢٨٧ـ٢٩٠) .

قبلَهُ[1] :

إنْ تَغْفِرِ اللَّهُمَّ تَغفِرْ جَمّا

وأيُّ عبـدٍ لـكَ لا أَلَمَّـا

(الحَدَث) بفتحتَينِ : هو الذي يَحدُثُ مِنْ مكايد الدنيا ، وقولُهُ : (أَلَمَّا) ؛ أي : نَزَلَ ، والشاهدُ : في قوله : (يا اللَّهُمَّ) ؛ حيثُ جَمَعَ فيه بينَ العِوَضِ والمُعوَّضِ للضرورة[2] .

تتمَّة

[في الكلام على استعمالات (اللهمَّ)]

نَقَلَ المُراديُّ في استعمال (اللَّهُمَّ) ثلاثةَ أحوالٍ :

. . . .

(١) كذا في « المقاصد النحوية » (٤/١٦٩٧)، وقال البغدادي في « الخزانة » (٢/ ٣٩٥): (وهـٰذا خطأٌ ؛ فإنَّ هـٰذا البيتَ الذي زعم أنَّهُ قبلَهُ بيتٌ مفرد . . لا قرينَ له ، وليس هو لأبي خراش ، وإنَّما هو لأمية بن أبي الصَّلْت ، قاله عند موته ، وقد أخذه أبو خراش وضمَّهُ إلىٰ بيتٍ آخَرَ ، وكان يقولهما وهو يسعىٰ بين الصفا والمروة ؛ وهما :

لا هُمَّ هـٰذا خامسٌ إنْ تمَّا

أتمَّـهُ اللهُ وقـد أتمَّـا

إنْ تغفـرِ اللَّهُـمَّ تغفـرْ جَمَّـا

وقد تمثَّل به النبي صلى الله عليه وسلم ، وصار من جملة الأحاديث) .

(٢) وهـٰذا عند البَصْريِّينَ ، وأمَّا الكُوفيُّونَ : فجوَّزوا الجمعَ بينهما اختياراً ؛ لأنَّ الميمَ عندهم عِوَضاً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٧٩ـ ٢٨٣) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٦٩) .

أحدُها : أنْ يُرادَ النداءُ المَحْضُ ؛ نحوُ : (اللهمَّ ؛ أَثِبْنا) .

الثاني : أنْ يذكرَهُ المُجيبُ تمكيناً للجواب في نَفْس السامع ؛ يقولُ لك القائلُ : (أزيدٌ قام ؟) ، فتقولُ أنتَ : (اللهمَّ نَعَمْ) ، أو (اللهمَّ لا) .

---

* قوله : (أنْ يُرادَ النداءُ المَحْضُ) يُفِيدُ : أنَّهُ في الحالة الثانيةِ والثالثةِ للنداء المَشُوبِ بغيره الذي هو التمكينُ أو النُّدْرة ، لا للغير فقط ، وحينئذٍ : فـ (اللهمَّ) مبنيٌّ على ضمِّ الهاء ؛ لأنَّهُ مُنادىً مفردٌ في الأحوال الثلاثة ، خلافاً لمَنْ قال : (إنَّهُ فيهما غيرُ معربٍ وغيرُ مبنيٍّ ؛ لعدم التركيب ؛ لخروجه عن النداء فيهما) انتهى[1] ؛ على أنَّ عدمَ التركيبِ مِنَ الميم الدالَّةِ على النداء لأنَّها عِوَضٌ عن (يا) ومِنَ المنادىٰ . . يَقتضِي : أنَّ مجموعَهُما عندَ الخروجِ عن النداء صار كلمةً واحدة لمعنىً واحدٍ ؛ هو التمكينُ أو النُّدْرةُ ، وفيه بشاعةٌ ؛ فإنَّ لفظَ الجلالةِ له تعالىٰ وحدَهُ بكلِّ حال .

* قوله : (الثاني : أنْ يذكرَهُ المُجيبُ تمكيناً . . .) إلىٰ آخره : وجهُ التمكينِ : وقوعُ الجوابِ على الحضور والإشهادِ له تعالىٰ ؛ إذ كأنَّهُ يقولُ : (اللهمَّ ؛ اشهدْ) .

ووجهُ إفادةِ النُّدْرة : إشعارُ النداء بواسطة المَقامِ بأنَّ ذلك شاقٌّ على النَّفْس تأباه الطِّباعُ ، أو نحوِ ذلك ؛ إذ كأنَّهُ يقولُ : (اللهمَّ ؛ أَعِنِّي علىٰ ذلك الأمرِ الشاقِّ) ، وذلك يستدعي النُّدْرةَ ، هٰذا ما ظَهَرَ .

---

(١) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق١١٨) .

الثالثُ : أنْ تُستعمَلَ دليلاً على النُّدْرة وقِلَّةِ وقوعِ المذكور ؛ نحوُ : (أنا لا أزورُكَ ، اللهمَّ إذا لم تَدْعُني) ، أَلَا ترىٰ أنَّ وقوعَ الزيارة مقروناً بعدم الدُّعاء قليلٌ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (نحوُ : أنا لا أزورُكَ) ثبتتْ (لا) في خطِّه ، وهي محذوفةٌ في كلام المُراديِّ والأُشْمُونيِّ وغيرِهِما[2] ، وحذفُها هو الصوابُ .

❀❀❀

(١) الدرر السنية (٢/٨٠٦) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٢/١٠٧١) .

(٢) توضيح المقاصد (٢/١٠٧١) ، شرح الأشموني (٢/٤٥٠) ، وكذلك جاءت (لا) محذوفة في المصدر الذي نقل منه المُحشِّي .

فصل
في حكم تابع المنادىٰ

٥٨٥ـ تابعُ ذي الضمِّ المضافُ دونَ (ألْ) أَلْزِمْهُ نصباً . . . .

(فصلٌ)
[في حُكْم تابعِ المُنادىٰ]

❀ قوله : (فصلٌ) ؛ أي : هـٰذا فصلٌ في حُكْمِ تابع المنادىٰ .

❀ قوله : (تابعُ) بالنصب بمحذوفٍ يُفَسِّرُهُ (أَلْزِمْهُ) بقطع الهمزة[1] ، أو الرفعِ على الابتداء ، وخبرُهُ جملةُ (أَلْزِمْهُ) .

❀ قوله : (ذي الضمِّ) هـٰذا لا يشملُ المُثنَّىٰ والجمعَ ؛ نحوُ : (يا زيدانِ ابنَيْ عَمْرٍو) ، و(يا زيدونَ أصحابَ بكرٍ) بنصب التابع ، فلو قال :

[فصلٌ]
[في حُكْم تابعِ المُنادىٰ]

(١) وهو المشهور والأرجح .

كـ (أَزَيدُ ذا الحِيَلْ) . . . .

تـابعَ مَبْنـيٍّ مُضـافاً دونَ (ألْ)   أَلْزِمْهُ نصباً بأطِّرادٍ حيثُ حَلْ

لشَمِلَ ما ذكر .

ويُجابُ عنه بما أفاده بعضُهُم ؛ مِنْ جَعْلِ الألف والواو نَفْسَ الضمِّ ؛ فيكونُ المُثنَّىٰ والمجموعُ مبنيَّينِ على الضمِّ ، كما أفاده الفارِضيُّ[(١)] .

❁ قوله : (كـ « أَزَيدُ ذا الحِيَلْ ») الهمزةُ : حرفٌ لنداء القريب ، و(زيدُ) : مُنادىً مبنيٌّ على الضمِّ ، و(ذا) : بمعنىٰ (صاحبٍ) نعتٌ لـ(زيد) على المحلِّ مضافٌ إلى (الحِيَل) جمعِ (حِيلَة) ؛ وهي الحِذْقُ في تدبير الأمور ، وهو تقليبُ الفِكْرِ حتىٰ تهتديَ إلى المقصود ، وأصلُهُ : (حِوْلَة) ؛ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعها ساكنةً بعدَ كسرة ، أفاده في « المصباح »[(٢)] .

❁ قوله : (ويُجابُ عنه بما أفاده بعضُهُم. . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ البناءَ علىٰ مختار الناظم هو الحركاتُ وما ناب عنها ، والضمُّ نوعٌ مِنْ أنواع البناء ؛ فهو الضمَّةُ وما ناب عنها ، لا خصوصُ الضمة[(٣)] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢١٥) .

(٣) انظر « تسهيل الفوائد » (ص١٠) ، وما سبق في (١/ ٣١٦ ، ٤/ ٤٤٣) .

أي : إذا كان تابعُ المُنادى المضمومِ مضافاً غيرَ مُصاحِبٍ للألف واللام[1] . . وَجَبَ نصبُهُ ؛ نحوُ : (يا زيدُ صاحبَ عمرٍو) .

٥٨٦ـ وما سواهُ ٱرفَعْ أوِ ٱنصِبْ . . . .

❁ قوله : (وما سواهُ) ؛ أي : ما سوى التابعِ المُستكمِلِ الشرطَينِ المذكورَينِ ؛ وهما الإضافةُ ، والخُلُوُّ مِنْ (أل) ، وذلك شيئانِ : المضافُ المقرونُ بـ (أل) ، والمُفرَدُ ، وشَمِلَ كلامُهُ أوَّلاً وثانياً : التوابعَ الخمسة ، ومُرادُهُ : النعتُ ، والتوكيد ، وعطفُ البيان ، دونَ البدلِ والنَّسَق ؛ بدليل إفرادِهِما بحُكْمٍ بعد ذلك ، فذلك الآتي مُخصِّصٌ لما تقدَّم[2] .

❁ قوله : (أي : ما سوى التابعِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِنْ تابعِ المضموم خاصَّةً ، كما هو فَرْضُ الكلام ، وإلا فتابعُ المنصوبِ نعتاً أو عطفَ بيان أو توكيداً . . منصوبٌ مطلقاً .

❁ قوله : (وذلك شيئانِ) هو في الحقيقة ثلاثةُ أشياءَ ؛ لأنَّ المفردَ تحتَهُ صورتان : المُحلَّىٰ بـ (أل) ، وغيرُ المُحلَّىٰ بها .

والحاصلُ : أنَّ الصورَ عشرونَ ؛ لأنَّ التوابعَ خمسةٌ ، وكلٌّ منها إمَّا مضافٌ فقط ، أو مصحوبٌ بـ (أل) فقط ، أو جامعٌ بين (أل) والإضافة ، أو مُجرَّدٌ عنهما ، فإذا ضربتَ هـٰذه الصورَ الأربعَ في التوابع الخمسةِ . . كانتِ الصورُ

---

(١) والمُرادُ بالضم : الضمُّ لفظاً ؛ كما سيُمثِّلُهُ ، أو تقديراً ؛ نحوُ : (يا سيبويهِ ذا الفضلِ) .
(٢) انظر (٤/٤٦٦ـ٤٦٨) .

. . . .

عشرينَ ، يمتنعُ منها أربعُ صورٍ ؛ اثنتانِ من التوكيد ؛ وهما مصحوبُ (أل) فقط ، والجامعُ بين (أل) والإضافة ؛ لأنَّ ألفاظَ التوكيدِ لا تقبلُ (أل) ، واثنتانِ مِنَ البدل ؛ وهما ما ذُكِرَ ؛ لأنَّ البدلَ على نيَّة تَكْرارِ العاملِ ؛ وهو هنا حرفُ النداء ، وهو لا يُجامِعُ (أل) ، فبَقِيَتْ ستَّ عَشْرَةَ صورةً صحيحة .

لا يُقالُ : تمتنعُ صورةٌ مِنْ صُوَر النعت ؛ وهي المُجرَّدُ مِنْ (أل) والإضافة ؛ لما يلزمُ عليه مِنْ نعت المعرفةِ بالنكرة .

لأنَّا نقولُ : يجوزُ نعتُ طارئ التعريف بالنكرة ؛ كما في قولك : (يا رجلُ ظريفٌ) .

لا يُقالُ : إنَّ عطفَ البيانِ لا يكونُ جامعاً بين (أل) والإضافة ؛ لأنَّ الجامعَ لا يكونُ إلا مُشتقّاً ؛ كـ (الحسن الوجه) ، وهو لا يكونُ إلا جامداً ؛ فتمتنعُ منه صورةٌ .

لأنَّا نقولُ : الكلامُ مبنيٌّ على القول بجواز إعراب المُحلَّى بـ (أل) بعدَ اسم الإشارة في نحو : (يا ذا الحسنُ الوجهِ) عطفَ بيان ؛ فإنَّهُ يجوزُ في التابع أنْ يُرفَعَ أو يُنصَبَ عطفَ بيانٍ على اسم الإشارةِ إذا لم يكن اسمُ الإشارةِ وُصْلةً ، ويتعيَّنُ الرفعُ إن كان وُصْلةً .

ثمَّ إنَّهُ يدخلُ تحتَ قولِ المُصنِّف : (تابعُ ذي الضمِّ المضافُ . . .) إلى آخره : ثلاثُ صُوَرٍ ؛ واحدةٌ مِنَ النعت ، وواحدةٌ من التوكيد ، وواحدةٌ مِنْ عطف البيان .

. . . . وٱجعَلَا كمُستقِـــلٍّ نَسَقـــاً وبَـــدَلَا

أي : ما سوى المضافِ المذكورِ يجوزُ رفعُهُ ونصبُهُ ؛ وهو المضافُ المُصاحِبُ لـ (أل) ، والمفردُ[1] ؛ فتقولُ : (يا زيدُ الكريمُ الأبِ) برفع

❀ قوله : (وٱجعَلَا) الألفُ : مُبدَلةٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفةِ ، و(نَسَقاً) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(بَدَلَا) : معطوفٌ عليه ، و(كمُستقِلٍّ) : في موضع المفعول الثاني ، ومنعوتُهُ : محذوف ، والتقديرُ : (واجعلْ نَسَقاً وبدلاً مثلَ مُنادىً مُستقِلٍّ) .

❀ قوله : (يا زيدُ الكريمُ) استُشكِلَ رفعُ ضمَّةِ (الكريم) ونحوِهِ ؛

ويدخلُ تحتَ قوله : (وما سواه) : سبعُ صُوَر ؛ بقيَّةُ صُوَرِ النعتِ وعطفِ البيان ، وإحدىٰ صورتَيِ التوكيد الباقيةُ .

ويدخلُ تحتَ قوله : (واجْعَلَا كمُستقِلٍّ . . .) إلىٰ آخره : أربعُ صُوَرٍ ؛ صورتانِ مِنْ عطف النَّسَق ؛ وهما المُجرَّدُ مِنْ (أل) والإضافة ، والمضافُ المُجرَّدُ مِنْ (أل) ، وصورتا البدل .

ويدخلُ تحتَ قولِهِ : (وإنْ يكنْ مصحوبَ « أل » . . .) إلىٰ آخره : صورتا عطفِ النَّسَق الباقيتان .

❀ قوله : (رفعُ ضمَّةِ « الكريم ») ؛ أي : جَعْلُ ضمَّةِ (الكريم) رفعاً ،

---

(١) أي : عن الإضافة فقط ؛ كـ (يا زيدُ الظريفُ) ، أو عنها وعن (أل) ؛ كـ (يا رجلُ =

(الكريم) ونصبِهِ ، و(يا زيدُ الظريفُ) برفع (الظريف) ونصبِهِ .

وحُكْمُ عطفِ البيانِ والتوكيدِ كحُكْمِ الصفة ؛ فتقولُ : (يا رجلُ زيدٌ) و(زيداً) بالرفع والنصب ، و(يا تميمُ أَجْمَعُونَ) و(أَجْمَعِينَ) .

وأمَّا عطفُ النَّسَقِ والبدلُ : ففي حُكْمِ المُنادى المُستقِلِّ ؛ فيجبُ ضمُّهُ إنْ كان مفرداً ؛ نحوُ : (يا رجلُ زيدُ) ، و(يا رجلُ وزيدُ) ، كما يجبُ الضمُّ

مِنْ حيثُ إنَّ ضمَّةَ المتبوعِ بناءٌ ، وضمَّةَ التابع إعرابٌ .

وأُجِيبَ : بأنَّ المتبوعَ وُجِدَتْ فيه عِلَّةُ البناء ، والتابعَ لم تُوجَدْ فيه .

واستُشكِلَ أيضاً : بأنَّ كلَّ حركةٍ إعرابيَّةٍ إنَّما تحدثُ بعاملٍ ، وهنا لا يصحُّ أنْ يكونَ العاملُ المُحدِثُ لحركة هـٰذا التابعِ المرفوع هو العاملَ في المتبوع ، ولا نظيرَهُ[1] ؛ إذ عاملُ المنادىٰ (أَدعُو) مثلاً ، وهو إنَّما يَقتضِي النصبَ لا الرفعَ .

قال الدَّمَامِينيُّ في « المنهل الصافي » : (إنَّما نَشَأَ الإشكالُ مِنْ قولهم : « إنَّ حركةَ التابعِ حركةُ إعراب » ، وإلا فلو قيل : « إنَّها حركةُ إتباعٍ لا إعرابٍ ولا بناءٍ » . . لكان حَسَناً ولم يتَّجِهْ هـٰذا الإشكالُ أصلاً ، والله أعلم)[2] .

وفي بعض النسخ حذفُ (ضمة) .

* قوله : (وإلا فلو قيل . . .) إلىٰ آخره : هو التحقيقُ ، وعليه : يكونُ

= زيد) ، وكذا : (يا رجلُ ظريف) بالرفع والنصب ، وكذا المضاف إضافة غير محضة مع خُلُوِّه مِنْ (أل) ، والمشبَّهُ به . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٥٢) .

(١) في (ج) : (ولا نظير له) .

(٢) المنهل الصافي في شرح الوافي (ق/ ٧١) ، وانظر « شرح الدماميني على المغني » (١/ ٧٧) .

لو قلتَ : (يا زيدُ) ، ويجبُ نصبُهُ إن كان مضافاً ؛ نحوُ : (يا زيدُ أبا عبدِ الله) ، و(يا زيدُ وأبا عبدِ الله) ، كما يجبُ نصبُهُ لو قلتَ : (يا أبا عبدِ الله) .

٥٨٧ـ وإنْ يكنْ مصحوبَ (أل) ما نُسِقَا ففيــهِ وجهــانِ ورفــعٌ يُنْتَقَــىٰ

أي : إنَّما يجبُ بناءُ المنسوقِ على الضمِّ إذا كان مفرداً معرفةً بغير (أل) .

✽ قوله : (وإنْ يكنْ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا تقييدٌ لقوله : (واجعلا كمُستقِلٍّ . . .) إلىٰ آخره ، و(مصحوبَ) بالنصب : خبرُ (يكنْ) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ رفعِ اسمُها ، وهٰذا أرجحُ مِنَ العكس[1] .

✽ قوله : (ورفعٌ يُنْتَقَىٰ) رفعٌ : مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ كونُ الكلامِ في مَعرِضِ التقسيم ، وجملةُ (يُنتقىٰ) بالقاف بمعنىٰ يُختارُ : خبرُهُ ، وهٰذا الخلافُ إنَّما هو في المُختار ، والوجهانِ مُجمَعٌ علىٰ جوازهما ، إلا فيما عُطِفَ علىٰ نكرةٍ مقصودة ؛ نحوُ : (يا رجلُ والغلامُ) ؛ فلا يجوزُ فيه عندَ الأخفش ومَنْ تَبِعَهُ إلا الرفعُ .

في التعبير بالرفع تَسَمُّحٌ .

✽ قوله : (هٰذا تقييدٌ لقوله : « واجعلا كمُستقِلٍّ . . . » إلىٰ آخره) ؛ أي : وإنْ كان قولُهُ هنا : (ففيه وجهانِ) ؛ أي : عند تبعيَّتِهِ لذي الضم ، وقولُهُ : (واجعلا كمُستقِلٍّ . . .) إلىٰ آخره . . عامّاً ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الشارح ، فتنبَّهْ .

---

(١) ضُبط بالوجهين في (ل) .

فإنْ كان بـ (أل) : جاز فيه وجهانِ : الرفعُ ، والنصبُ ، والمُختارُ عندَ الخليلِ وسيبويهِ ومَنْ تَبِعَهُما : الرفعُ ، وهو اختيارُ المُصنِّفِ ؛ ولهذا قال : (ورفعٌ يُنتقىٰ) ؛ أي : يُختارُ[1] ؛ فتقولُ : (يا زيدُ والغلامُ) بالرفع والنصب ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ ﴾ [سبأ : ١٠] برفع (الطير) ونصبِهِ .

---

* قوله : (برفع « الطير ») ؛ أي : في غير السَّبْع عَطْفاً علىٰ لفظ (الجبال)[2] ، واختاره الخليلُ وسيبويهِ ، وقدَّروا النصبَ في (الطير) على العطف علىٰ (فضلاً) مِنْ قوله تعالىٰ : ﴿ وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا ﴾ [سبأ: ١٠]، والتقدير : (وآتَيْناهُ الطيرَ) ، وجملةُ النداءِ مُعترِضةٌ بين المتعاطفَينِ[3] .

* قوله : (ونصبِهِ) ، وهي قراءةُ السبعة عطفاً علىٰ محلِّ (الجبال)[4] .

---

(١) واختار النصبَ أبو عمرو بن العلاء وعيسى بن عمر الثقفيُّ ويونس وأبو عمر الجَرْميُّ ، وفيه مذهبانِ آخرانِ : مذهبُ الأخفش ؛ وهو التفرقةُ ؛ فإن كان المنادىٰ نكرةً مقصودة . . فليس إلا الرفعُ ، وإن كان غيرَ ذلك . . فكما قال الخليل ، ومذهبُ المُبرِّد ؛ وهو أنَّهُ إن كانتِ الألفُ واللامُ للَمْحِ الصفة . . فكما قال الخليل ، وإن كانتْ لمُجرَّد التعريف . . فكما قال أبو عمرو . انظر « الكتاب » (٢/١٨٦ـ١٨٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٣٠٨ـ ٣٠٩) ، و« شرح المفصل » (١/٣٢٨ـ ٣٢٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/٣٥ـ٣٦) .

(٢) قرأ بالرفع : السلمي والأعرج ويعقوب وأبو نوفل وأبو يحيىٰ وعاصم في رواية ، وهي قراءة شاذَّة . انظر « الدر المصون » (٩/١٥٩) .

(٣) انظر « الكتاب » (٢/١٨٦ـ١٨٧) ، و« شرح المفصل » (١/٣٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٢/١٠٧٥)، و« أوضح المسالك » (٤/٣٥ـ٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٣٠٨ـ٣٠٩) .

(٤) انظر « الدر المصون » (٩/١٥٩) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٥٨) .

٥٨٨ـ و(أيُّها) مصحوبُ (ألْ) بعدُ صِفَهْ يَلزمُ بالرفعِ لَدَىٰ ذي المَعرِفَهْ

---

* قوله : (و« أيُّها » مصحوبُ « ألْ ») يجوزُ في (مصحوب) : النصبُ ؛ فـ (أيُّها) : مبتدأٌ ، و(ها) بالقصر لا غيرُ : حرفُ تنبيهٍ لازمٌ لـ (أي) عِوَضاً عن المضاف إليه ، و(يلزمُ) : خبرُهُ ، و(مصحوب) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (يلزم) ، و(صِفَهْ) : نصبٌ على الحال مِنْ (مصحوبَ « أل ») ، وقولُهُ : (بالرفع) في موضع الحالِ مِنْ (مصحوب) ، و(بعدُ) : في موضع الحال مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لحذف المضاف إليه ، وهو ضميرٌ يعودُ إلىٰ (أي) ، والتقديرُ : (و« أيُّها » يلزمُ مصحوبَ « أل » حالَ كونِهِ صفةً لها مرفوعةً واقعةً ـ أو واقعاً ـ بعدَها) .

ويجوزُ في (مصحوب) : الرفعُ على أنَّهُ مبتدأٌ ثانٍ ، وخبرُهُ (يلزم) ،

---

* قوله : (و« بعدُ » : في موضع الحال) ؛ أي : مِنْ (صِفَهْ) ؛ لتقدُّمه عليها ، فلا يَضُرُّ تنكيرُها ، أو مِنْ (مصحوبَ « أل ») ، كما يُشيرُ إلىٰ جواز الأمرَينِ قولُهُ الآتي : (واقعةً ، أو واقعاً) ؛ فالأوَّلُ ناظرٌ للأوَّل ، والثاني للثاني[(١)] .

* قوله : (مرفوعةً) مُقتضاهُ : أنَّ (بالرفع) نعتٌ لـ (صفهْ) ، لا حالٌ مِنْ (مصحوبَ « أل ») ، وإلا لقال : (مرفوعاً) ، إلا أنْ يُقالَ : التأنيثُ باعتبارِ كونِ (مصحوبَ أل) صفةً ، أو أنَّهُ أشار إلىٰ جواز وجهٍ آخَرَ .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٢/ ٢١٢) .

. . . .

والجملةُ خبرُ (أيُّها) ، والعائدُ على المبتدأ محذوفٌ ؛ أي : يلزمُها ، ويجوزُ أنْ يكونَ (صفهْ) هو الخبرَ .

قال المُعرِبُ : (والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ « مصحوب أل » مبتدأً ثانياً ؛ لأنَّ المقصودَ بالذِّكْر إنَّما هو مصحوبُ « أل » ، و« بعدُ » نعتُهُ ، وخبرُهُ : « صفهْ » ، ومُتعلَّقُها محذوفٌ ، والجملةُ خبرُ « أيُّها » ، وعائدُها محذوفٌ مجرورٌ بإضافة « بعد » إليه ، و« تلزم » بالمُثنَّاة فوقُ : نعتُ « صفهْ » ، وبالمُثنَّاة تحتُ : خبرٌ بعدَ خبرٍ لـ « مصحوب أل » ، والباءُ في « بالرفع » زائدةٌ في مفعول « يلزم » ، والتقديرُ : « وأيُّها مصحوبُ أل الواقعُ بعدَها صفةٌ لها لازمةٌ الرفعَ أو لازمٌ الرفع »)(١) .

والمُرادُ : إذا نُودِيَتْ (أي) فهي نكرةٌ مقصودة مبنيَّةٌ على الضمِّ ، وتلزمُها

❀ قوله : (والباءُ في « بالرفع » زائدةٌ) ، هو تكلُّفٌ مُستغنىً عنه ؛ بجَعْلِ (بالرفع) حالاً مِنْ فاعل (يلزمُ) .

❀ قوله : (والمُرادُ : إذا نُودِيَتْ « أي » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مُرادُ المُصنِّف ذلك .

لا يُقالُ : إنَّهُ لم يُستفَدْ مِنْ كلامه لا منطوقاً ولا مفهوماً ، فكيف يكونُ مُراداً له ؟

لأنَّا نقولُ : هو مُستفادٌ مِنْ ذِكْرِ (أي) مبنيَّةً على الضم مقرونةً بـ (ها)

---

(١) تمرين الطلاب (ص ١٢٠) ، وجاءت الكلمة بالرفع فقط في (ل) .

٥٨٩ـ و(أيُّهذا) (أيُّها الذي) وَرَدْ   ووَصْفُ (أيٍّ) بِسِوَىٰ هـٰذا يُرَدْ

(ها التنبيهِ) مفتوحةً ، وقد تُضَمُّ[1] ، وأجاز المازنيُّ نصبَهُ قياساً علىٰ صفةِ غيرِهِ من المُنادَيات المضمومةِ[2] ، وإلى التعريض بمذهبه أشار بقوله : (لدىٰ ذي المعرفهْ) .

* قوله : (و« أيُّهذا »...) إلىٰ آخره : (أيُّهذا) : مبتدأٌ ، و(أيُّها الذي) : معطوفٌ عليه بإسقاط حرف العطف ، وجملةُ (وَرَدْ) : خبرٌ عن المبتدأ وما عُطِفَ عليه ، وأَفْرَدَهُ ؛ لتأويله بـ(المذكور) .

* قوله : (ووَصْفُ « أيٍّ ») وَصْف : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (أي) ، وجملةُ (يُرَدْ) : خبرُهُ ، و(بسِوَىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ(وصفُ) ؛ أي : وصفُ (أيٍّ) بسوىٰ هـٰذا المذكورِ.. مردودٌ .

التنبيهِ المفتوحة ، وقولُهُ : (وقد تُضَمُّ...) إلىٰ آخره : مُقابِلٌ للمُراد لا مِنْ جملته ؛ فكأنَّهُ قال : (وليس هـٰذا المُرادُ كليّاً) ، وبه تعلمُ ما في كلام الصبَّانِ[3] ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : هاؤها إذا كانت الألف محذوفة ولم يكن بعدُ اسمُ إشارة ؛ وهي لغة بني مالك من بني أسد ، وقد قُرِئ بها . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٧٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٧٣) .

(٢) سيأتي تخريج قوله في (٤/ ٤٧٣) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٢٣) .

يُقالُ : (يا أيُّها الرجلُ) ، و(يا أيُّهذا) ، و(يا أيُّها الذي فَعَلَ كذا) ؛ فـ(أيُّ) : مُنادىً مفردٌ مبنيٌّ على الضمِّ[1] ، و(ها) : زائدةٌ[2] ، و(الرجل) : صفةٌ لـ(أي) ، ويجبُ رفعُهُ عندَ الجمهور ؛ لأنَّهُ هو المقصودُ بالنداء[3] ، وأجاز المازنيُّ نصبَهُ قياساً علىٰ جواز نصبِ (الظريف) في قولك : (يا زيدُ الظريفُ) بالرفع والنصب[4] .

ولا تُوصَفُ (أيٌّ) إلا باسمِ جنسٍ مُحلّىً بـ (أل) ؛ كـ(الرجل) ،

. . . .

. . . .

---

(١) وتكونُ بلفظٍ واحد وإنْ ثُنِّيتْ صفتُها أو جُمعتْ ؛ كـ(يا أيُّها الرجلانِ) ، أو : (الرجالُ) ، لـٰكن يُختارُ تأنيثُها لتأنيث صفتها ؛ كـ(يا أيَّتُها النَّفْسُ) ، ولا يجبُ كما قاله الدَّمَامِينيُّ . « خضري » (٢/ ٦٥٤) .

(٢) أي : حرفُ تنبيهٍ زائدٌ لا محلَّ له ، لـٰكنَّها تلزمُها عِوَضاً عمَّا فاتها مِنَ الإضافة ، كما عوَّضوا عنها (ما) الزائدةَ في نحو : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ ﴾ [الإسراء : ١١٠] ، وخُصَّتْ (ها) بالنداء ؛ لأنَّهُ محلُّ تنبيه ، و(ما) بالشرط ؛ لأنَّهُ يُناسِبُهُ الإبهام ، والأغلبُ : فتحُ هـٰذه الهاء ، وقد تُضمُّ إذا لم يكن بعدَها اسمُ إشارة . « خضري » (٢/ ٦٥٤) .

(٣) و(أي) وُصْلةٌ لندائه ؛ لامتناع جمع حرف النداء و(أل) وهو مفردٌ ، فوَجَبَ ضمُّهُ كما لو باشره الحرفُ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّهُ المنادىٰ ، وخُصَّتْ (أي) بالتوصُّل بها ؛ لوضعها على الإبهام واحتياجِها للمُخصِّص ، فتكونُ أَلْصَقَ بما بعدَها مِنْ غيرها ، ولمَّا شابهها اسمُ الإشارة في ذلك . قام مَقَامَها . « خضري » (٢/ ٦٥٤) .

(٤) قال الزَّجَّاج في « معاني القرآن » (١/ ٢٢٩) : (ولم يُجِزْ أحدٌ مِنَ النَّحْويِّينَ هـٰذا المذهبَ قبلَهُ ، ولا تابعه عليه أحدٌ بعدَهُ ، فهـٰذا مطروحٌ مردودٌ ؛ لمخالفته كلامَ العرب والقرآنَ وسائرَ الأخبار) ، ونقل المُراديُّ عن ابن الباذِش : أنَّ النصبَ فيه مسموعٌ عن العرب . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٧٧) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣١٣ـ٣١٤) .

أو باسم إشارةٍ ؛ نحوُ : (يا أيُّهذا ؛ أَقْبِلْ) ، أو بموصولٍ مُحلّىً بـ (أل) ؛ نحوُ : (يا أيُّها الذي فَعَلَ كذا) .

٥٩٠ـ وذو إشارةٍ كـ (أيٍّ) في الصِّفهْ   إنْ كـانَ تَـرْكُهـا يُفِيـتُ المَعـرِفَـهْ

يُقال : (يا هـٰذا الرجلُ) ؛ فيجبُ رفعُ (الرجل) إنْ جُعِلَ (هـٰذا) وُصْلةً لندائه ؛ كما يجبُ رفعُ صفةِ (أيٍّ) ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (إن كان تَرْكُها يُفِيتُ المعرفهْ) .

❀ قوله : (وذُو إشارةٍ) ذو : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كـ « أيٍّ ») ، و(في الصفهْ) : في موضع الحال ؛ أي : في الصفة بغير اسمِ الإشارة .

❀ قوله : (يُفِيتُ) بضمِّ الياء : مضارعُ (أفاتَ) مِنَ الفواتِ الذي هو عَدَمُ الحصول ، وأصلُهُ : (يُفْوِتُ) علىٰ وِزان (يُكْرِمُ) ؛ نُقِلتْ حركةُ الواو إلى الساكن قبلَها ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ياءً لوقوعها ساكنةً إِثْرَ كسرةٍ ، وفاعلُهُ : ضميرٌ يعود إلىٰ (تركُها) ، و(المعرفهْ) : مفعولُ (يُفِيتُ) الثاني ، والأوَّلُ محذوفٌ ، وجوابُ الشرط محذوفٌ ؛ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، والتقديرُ : (إنْ كان تركُ الصفة يُفِيتُ المخاطبَ معرفةَ المُشار إليه . . فاسمُ الإشارةِ كـ « أيٍّ » في الصفة) .

❀ قوله : (وُصْلةً لندائه) ؛ أي : بأنْ كان المقصودُ نداءَ (الرجل) ، وإنَّما جِيءَ باسم الإشارة ؛ ليُتوصَّلَ به إلىٰ نداءِ ما فيه (أل) ؛ فيجبُ رفعُ

. . . .

فإن لم يُجعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصْلةً لنداءِ ما بعدَهُ . . لم يجبْ رفعُ صفتِهِ ، بل يجوزُ الرفعُ والنصبُ .

٥٩١ـ في نحوِ (سَعْدُ سَعْدَ الْأَوْسِ) يَنتَصِبْ ثَــانٍ وضُــمَّ وٱفْتَــحَ أَوَّلاً تُصِــبْ

(الرجل) ؛ لأنَّهُ هو المنادىٰ في الحقيقة .

❁ قوله : (فإنْ لم يُجعَلِ اسمُ الإشارةِ وُصْلةً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنْ كان المقصودُ نداءَ اسمِ الإشارة وقُدِّرَ الوقفُ عليه مُستغنىً عن صفته . . جاز في (الرجل) ونحوه الرفعُ والنصبُ .

❁ قوله : (في نحو سَعْدُ) مُتعلِّقٌ بقوله[1] : (يَنتَصِبْ) ، و(سعد) : مُنادىً حُذِفَ منه حرفُ النداء ، ويجوزُ فيه الضمُّ والنصب ؛ لِمَا سيذكرُهُ الشارح[2] ، و(سعدَ الأَوس) بالنصب والنقلِ ، وسيأتي توجيهُهُ أيضاً[3] ، وسعدُ الأَوْسِ : هو سعدُ بنُ مُعاذ رضي الله عنه .

. . . .

---

(١) قوله : (في نحو « سعد سعد ») ؛ أي : مِنْ كلِّ تركيبٍ وَقَعَ فيه المنادىٰ مفرداً وكُرِّر مضافاً إلىٰ غيره ، عَلَماً كان ؛ كما مُثِّل ، أو اسمَ جنس ؛ كـ (يا رجلُ رجلَ القوم) ، أو وصفاً ؛ كـ (يا صاحبُ صاحبَ زيد) ، خلافاً للكُوفيِّين ، فإن لم يُضَفِ الثاني ؛ كـ (يا زيد زيد) . . لم يجب نصبه . « خضري » (٢/ ٦٥٥) .

(٢) انظر (٤/ ٤٧٩) .

(٣) انظر (٤/ ٤٧٩) .

يُقالُ :

٣١١ـ (يا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ)[١] .

٣١٢ـ و(يا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ)[٢] .

❀ قوله : (يا تيمُ تيمَ . . .) إلى آخره : تمامُهُ :

---

(١) ورد هٰذا التركيبُ في هاتفٍ هَتَفَ بأهل مكةَ ليلاً قائلاً : (من الطويل)

فإنْ يُسلِمِ السَّعْدانِ يُصبِحْ مُحمَّدٌ بمكَّةَ لا يخشىٰ خلافَ المُخالِفِ

فحسِبُوا أنَّهُ يُريد بالسَّعْدَينِ القبيلتَينِ ؛ سعدَ هُذَيم وسعدَ بنَ زيدِ مَنَاةَ ، حتىٰ سمعوه يقولُ :

فيا سَعْدُ سَعْدَ الأَوْسِ كُنْ أنتَ ناصراً ويا سَعْدُ سَعْدَ الخَزْرجَيْنِ الغطارِفِ

أَجِيبا إلىٰ داعي الهدىٰ وتَمَنَّيا على اللهِ في الفِرْدوسِ مُنْيةَ عارفِ

فعلموا حينئذ أنَّهُ يريد سعدَ بنَ معاذ الأوسيَّ ، وسعدَ بنَ عبادة الخزرجيَّ ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٤١١)، و« أوضح المسالك » (٤/٢٥)، و« المقاصد الشافية » (٥/٣٢٥)، و« دلائل النبوة » للبيهقي (٢/٤٢٨) ، و« تاريخ دمشق » (٢٠/٢٤٥ـ ٢٤٦) .

(٢) ورد هٰذا التركيبُ في بيتٍ ضمن قصيدة لجرير في « ديوانه » (ص٢١٩) يهجو بها عمرَ بن لَجَأ التيميَّ ، وسيأتي تمامه في كلام المحشي ، ومطلع القصيدة :

هاجَ الهوىٰ وضميرَ الحاجةِ الذِّكَرُ واستعجمَ اليومَ مِنْ سَلُّومَةَ الخبرُ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/٢٠٥) ، و« شرح التسهيل » (٣/٤٠١) ، و« شرح الرضي » (١/٣٨٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/١٠٨٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/٦٠٠) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٣٢٦) ، و« همع الهوامع » (٢/٥٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٧١٨ـ ١٧١٩) ، و« خزانة الأدب » (٢/٢٩٧ـ٣٠٢) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/١١ـ١٢) .

. . . . لا أبا لكُمُ   لا يُلفِيَنَّكُـــمُ فــي سَـــوْءَةٍ عُمَــرُ

وهو مِنَ البسيط ، قاله جَريرٌ يهجو به عمرَ بنَ لَجَإٍ ، وأضاف (تيم) إلىٰ (عَدِي) ؛ ليُميِّزَهُ مِنْ (تيم مُرَّةَ) في قريش و(تيم قيس) وغيرِهما .

وقولُهُم : (لا أبا لكَ) كلامٌ يُستعمَلُ كنايةً عن المدح والذم ، ووجهُ الأوَّلِ : أنْ يُرادَ نفيُ نظيرِ الممدوحِ بنفي أبيه ، ووجهُ الثاني : أنْ يُرادَ أنَّهُ مجهولُ النسب ، ثمَّ كَثُرَ في الاستعمال ؛ حتىٰ جُعِلَ في كلِّ خطابٍ يُغلَّظُ فيه على المخاطب .

و(لا) : نافيةٌ للجنس ، و(أبا لكم) : منصوبٌ اسمُها تشبيهاً له بالمضاف ، وقيل : إنَّهُ مضافٌ واللامُ زائدةٌ بين المُتضايِفَينِ .

و(لا يُلفِيَنَّكُم) ؛ أي : لا يَجِدَنَّكُم ، و(السَّوءة) بفتح السين : الفَعْلَةُ القبيحة ، والخطابُ في ذلك لقومِ عمرَ ؛ يقولُ لهم : انهَوهُ عن شَتْمي ولا تُساعدوه علىٰ ذلك ، فإن لم تفعلوا لا يُلفِيَنَّكُم ـ ويُروىٰ : (يُوقِعَنَّكُم) ـ في سوءةٍ مِنْ هَجْوِي إيَّاكم .

✽ قوله : (يقولُ لهم : انهَوهُ عن شَتْمي. . .) إلىٰ آخره ؛ فـ (لا) ناهيةٌ ، والمعنىٰ : لا تتسبَّبوا بمساعدته علىٰ شَتْمي وتَرْكِ نَهْيِهِ عنه في وجدانه إيَّاكم في سَوْءة هي هَجْوي إيَّاكم ، وقولُهُ : (فإن لم تفعلوا لا يُلفِيَنَّكُم) الصوابُ : (أَلْفاكم) ، كما في بعض النسخ[1] .

---

(١) جاء كذلك في (ج ، د ، هـ) .

٣١٣ـ و(يا زيدُ زيدَ اليَعْمَلاتِ)(١) .

فيجبُ نصبُ الثاني ، ويجوزُ في الأوَّل الضمُّ والنصبُ .

---

* قوله : (ويا زيدُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وكقول الشاعر : [من مشطور الرجز]

يـا زيـدُ زيـدَ اليَعْمَـلاتِ الـذُّبَّـلِ
تَطَـاوَلَ الليـلُ عليـكَ فـٱنـزِلِ

المُرادُ بـ(زيد) : زيدُ بنُ الأرقم ، و(اليَعْمَلات) : جمعُ (يَعْمَلَة) بفتح الياء وسكونِ العين المُهمَلة وفتحِ الميم ؛ وهي الناقةُ القويَّة ، وأضافه إلى (اليَعْمَلات) ؛ لأنَّهُ كان يحدو لها ؛ ولهـٰذا قال :

تَطَـاوَلَ الليـلُ عليـكَ فـانـزِلِ

أي : فانزِلْ عن ظهرها وٱحْدُ لها ؛ فقد تطاول الليلُ .

و(الذُّبَّل) بضمِّ الذالِ المُعجَمة وتشديدِ المُوحَّدة : جمعُ (ذابِل) ؛ كـ(رُكَّع) جمع (راكع) ؛ أي : ضامرٍ .

. . . .

(١) ورد هـٰذا التركيبُ ضمن شطر نسبه سيبويهِ إلىٰ بعض ولد جرير ، وصوَّب البغداديُّ نسبته لسيدنا عبد الله بن رواحة رضي الله عنه ، وذكر تمامَهُ المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٠٥ـ ٢٠٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢٣٢) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٨٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤١١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٦٠٠) ، و« المساعد » (٢/ ٥١٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٢٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٠١) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٣٠٢ـ٣٠٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٠ـ١١) ، و« سيرة ابن هشام » (٢/ ٣٧٧) .

فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ : كان الثاني منصوباً على التوكيد ، أو علىٰ إضمار (أعني) ، أو على البدليّة ، أو عَطْفِ البيان ، أو على النداء .

وإنْ نُصِبَ الأوَّلُ : فمذهبُ سيبويهِ : أنَّهُ مضافٌ إلىٰ ما بعدَ الاسمِ الثاني ، وأنَّ الثانيَ مُقحَمٌ بينَ المضافِ والمضافِ إليه .

ومذهبُ المُبرِّدِ : أنَّهُ مضافٌ إلىٰ محذوفٍ مثلِ ما أُضِيفَ إليه الثاني ، وأنَّ الأصلَ : (يا تَيْمَ عَدِيٍّ تَيْمَ عَدِيٍّ) ؛ فحُذِفَ (عَدِيٍّ) الأوَّلُ ؛ لدَلالةِ الثاني عليه[1] ، والله سبحانه وتعالىٰ أعلم .

❁ قوله : (فإنْ ضُمَّ الأوَّلُ) ؛ أي : لكونه مُنادىً مفرداً معرفة .

❁ قوله : (مُقحَمٌ) ؛ أي : زائد[2] .

❁ قوله : (ومذهبُ المُبرِّدِ) تَرَكَ مذهباً ثالثاً للأَعْلم ؛ وهو أنَّ الاسمَينِ رُكِّبا تركيبَ (خمسةَ عَشَرَ) ؛ ففتحتُهُما فتحةُ بناءٍ ، . . . .

❁ قوله : (ففتحتُهُما فتحةُ بناءٍ) قيل فيه : إنَّ فتحةَ الأوَّلِ على القول بالتركيب فتحةُ بِنْية ، ويُمكِنُ تصحيحُ عبارتِهِ : بأنَّ المُرادَ : ففتحةُ مجموعِهِما

---

(١) أي : ونصبُ الثاني حينئذ علىٰ أحد الأوجه الخمسةِ المذكورةِ عندَ ضمِّ الأوَّل . « خضري » (٢/٦٥٦) .

(٢) وهٰذا بناء علىٰ جواز زيادة الأسماء ، والفصلُ به بين المتضايفَينِ كلا فصلٍ ؛ لاتِّحاده بالأوَّل لفظاً ومعنىً ، وكان حقُّهُ أنْ يُنوَّنَ لعدم الإضافة ، لٰكنَّهُ تُرِكَ للمشاكلة ، وعليه : ففتحتُهُ إتباعٌ للأوَّل فيما يظهر ؛ لأنَّهُ غيرُ مطلوب لعامل ، وصرَّح الأُشْمُوني بنصب الثاني توكيداً لفظيّاً ، ويُوافِقُهُ تفسيرُ الحفيدِ الإقحامَ بالتأكيد اللفظي ، ففتحتُهُ إعرابٌ ، ويُغتفَرُ الفصلُ به وعدم تنوينه ؛ لما مرَّ ، ولا يصحُّ جَعْلُهُ بدلاً أو بياناً ، كما كان في صورة الضم ؛ إذ لا يكونان إلا بعدَ تمام الأوَّل ، كما مرَّ في : (زيد بن سعيد) . « خضري » (٢/٦٥٦) .

ومجموعُهُما مُناديً مضافٌ[1] .

الذي هو المُركَّبُ ، وفتحتُهُ هي فتحةُ آخِرِهِ ، ولو قال : (ففتحةُ الثاني فتحةُ بناء) . لكان واضحاً . انتهىٰ .

والوجهُ : أنَّ فتحةَ الأوَّل فتحةُ بناءٍ كالثاني ؛ إذ الكلمةُ في باب الإعرابِ والبناء ـ كما تقدَّمت الإشارةُ إليه قريباً ـ ما لُفِظَ به دَفْعةً بحيثُ لا يكونُ ثَمَّ اعتبارٌ يُصحِّحُ التلفُّظَ بالبعض علىٰ حِدَتِهِ ؛ فما جرىٰ عليه المُحشِّي هو التحقيقُ .

ثمَّ إنَّ هـٰذا المذهبَ الثالثَ لا يشملُهُ قولُ المُصنِّفِ : (ينتصب ثانٍ) ، كما أنَّ قولَهُ : (وافتَحْ أوَّلاً) لا يشملُ المذهبَينِ اللذَينِ ذَكَرَهُما الشارح ، إلا أنْ يُرادَ بالنصب : ما يَعُمُّ فتحةَ الإعراب وغيرِهِ ، وبالفتح : ما يَعُمُّ الإعرابَ .

❀ قوله : (ومجموعُهُما مُناديً مضافٌ) ، ونصبُهُ محليٌّ لا مُقدَّر ، كما مرَّ[2] .

---

(١) انظر « الكتاب » (٢/ ٢٠٥ـ ٢٠٨) ، و« المقتضب » (٤/ ٢٢٧) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ٢٢٠٥) ، و« توضيح المقاصد » (٢/ ١٠٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٢٣١) .

(٢) انظر (٤/ ٤٤٦ ، ٤٤٨) .

المنادى المضاف إلى ياء المتكلم

٥٩٢ـ وآجعَلْ مُنادىً صحَّ إنْ يُضَفْ لِيَا . . . .

(المُنادى المضافُ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم)

❀ قوله : (وآجعَلْ مُنادىً. . .) إلىٰ آخره : (اجعَلْ) : أمرٌ مُتعدٍّ لاثنَينِ ، و(مُنادىً) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(كـ « عبد ») : في موضع المفعول الثاني ، وقولُهُ : (صحَّ) : نعتٌ لـ(مُنادىً) .

❀ قوله : (صحَّ) أَخْرَجَ بهٰذا القيدِ : نحوَ : (يا فتايَ) ، و(يا قاضيَّ) ؛ ففيه إثباتُ الياءِ مفتوحةً فقط ، والمُشبِهَ للفعل ؛ نحوُ : (يا مُكرِمي) ، و(يا ضاربي) ؛ ففيه إثباتُ الياءِ مفتوحةً أو ساكنةً فقط .

[المُنادى المضافُ إلىٰ ياءِ المُتكلِّم]

❀ قوله : (والمُشبِهَ للفعل) وجهُ إخراجِهِ بقوله : (صحَّ) : أنَّ المُرادَ بالصحَّة : عدمُ النقصِ ؛ بسبب الاعتلال أو مشابهةِ الفعل ، وفيه : أنَّ هٰذا خروجٌ عن الاصطلاح ؛ فالأَوْلى : استثناءُ المُشبِهِ للفعل مِنَ المنادى الصحيح .

كـ (عَبْدِ) (عَبْدِي) (عَبْدَ) (عَبْدَا) (عَبْدِيَا) . . . .

وهل الأصلُ في ياء المُتكلِّمِ الحركةُ أو السكونُ ؟ مذهبانِ[١] .

❊ قوله : (كـ « عَبْدِ » . . .) إلىٰ آخره : الأفصحُ والأكثرُ مِنْ هـٰذه الأمثلة : الأوَّلُ ؛ وهو حذفُ الياءِ والاكتفاءُ بالكسرة ؛ نحوُ : ﴿ يَٰعِبَادِ فَٱتَّقُونِ ﴾ [الزمر : ١٦] .

ثمَّ الثاني ؛ وهو ثبوتُها ساكنةً ؛ نحوُ : ﴿ يَٰعِبَادِى لَا خَوْفٌ عَلَيْكُمُ ﴾ [الزخرف : ٦٨][٢] .

والخامسُ ؛ وهو ثبوتُها مفتوحةً ؛ نحوُ : ﴿ يَٰعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ أَسْرَفُوا۟ ﴾ [الزمر : ٥٣] .

ثمَّ الرابعُ ؛ وهو قلبُ الكسرةِ فتحةً والياءِ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ نحوُ : ﴿ يَٰحَسْرَتَىٰ ﴾ [الزمر : ٥٦] ، والأصلُ : (يا حَسْرَتِيَ) بكسر التاء وفتح الياء ، ثمَّ قيل : (يا حَسْرَتَيَ) بفتحهما ، ثمَّ قيل : (يا حَسْرَتَا) بقلب الياء ألفاً[٣] .

. . . .

(١) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٦٠) .

(٢) قرأ أبو بكر عن عاصم : ﴿ يَٰعِبَادِىَ ﴾ بفتح الياء ، والكسائي وحمزة وابن كثير وحفص بحذفها وصلاً ووقفاً ، والباقون بإثباتها ساكنة . انظر « الدر المصون » (٩/ ٦٠٤) .

(٣) وأمَّا الثالث ـ وهو : (يا عبدَ) بحذف الألف والاجتزاء بالفتحة ـ : فأجازه الأخفشُ والمازنيُّ والفارسيُّ ، وبقِيَ وجهٌ سادس ؛ وهو الاكتفاءُ عن الإضافة بنيتها ، وجَعْلُ الاسم مضموماً كالمنادى المفرد ؛ نحوُ قولِ بعض العرب : (يا ربُّ ؛ اغفِرْ لي) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٧) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٥٦) .

إذا أُضِيفَ المنادىٰ إلىٰ ياء المُتكلِّم : فإمَّا أنْ يكونَ صحيحاً ، أو مُعتلاً .

فإنْ كان مُعتلاً : فحُكْمُهُ كحُكْمه غيرَ مُنادىً ، وقد سَبَقَ حُكْمُهُ في المضاف إلىٰ ياء المُتكلِّم [1] .

وإنْ كان صحيحاً : جاز فيهِ خمسةُ أوجهٍ :

أحدُها : حذفُ الياءِ والاستغناءُ بالكسرة ؛ نحوُ : (يا عبدِ) ، وهٰذا هو الأكثرُ .

الثاني : إثباتُ الياءِ ساكنةً ؛ نحوُ: (يا عَبْدِي)، وهو دونَ الأوَّلِ في الكثرة .

الثالثُ : قَلْبُ الياءِ ألفاً وحذفُها والاستغناءُ عنها بالفتحة ؛ نحو : (يا عبدَ) .

الرابعُ : قَلْبُها ألفاً وإبقاؤُها وقَلْبُ الكسرةِ فتحةً ؛ نحوُ : (يا عبدَا) .

الخامسُ : إثباتُ الياءِ مُحرَّكةً بالفتح ؛ نحوُ : (يا عبديَ) .

٥٩٣ـ وفتحٌ أوْ كسرٌ وحذفُ اليا أستَمَرْ . . . .

ولم يُرتِّبِ الناظمُ ؛ لضِيقِ النَّظْم عليه .

* قوله : (وفتحٌ . . .) إلىٰ آخره : (فتحٌ) : مبتدأٌ ، وما بعدَهُ : معطوفٌ عليه ، و(حذفُ) : معطوفٌ علىٰ ما قبلَهُ ، والواوُ فيه : بمعنىٰ (مع) ،

---

* قوله : (معطوفٌ علىٰ ما قبلَهُ) ؛ وهو (كسرٌ) لا (فتحٌ) ، كما يُعطِيهِ التأمُّلُ .

---

(١) انظر (٣/ ٧١١ـ٧١٦) .

وجملةُ (استَمَرْ) : خبر ، وأَفرَدَ الضميرَ ؛ مُراعاةً للعطف بـ (أو) التي هي لأحد الشيئَينِ أو الأشياء ، والمُرادُ بالاستمرار : الاطِّرادُ .

* قوله : (يا بنَ أُمَّ) ؛ أي : (ويا بنةَ أمَّ) ، و(يا بنَ عمَّ) ، و(يا بنةَ عمَّ) ، وخَرَجَ بذلك : لفظُ (بنت) ، لـٰكن قال الجاميُّ : (إنَّهُم يقولون : « بنتَ أمَّ » ، و« بنتَ عمَّ » على الأوجه الأربعةِ) انتهىٰ « ياسين »[1] .

* قوله : (لا مَفَرْ) ؛ أي : لا مَهْرَبَ مِنَ الله تعالىٰ .

---

* قوله : (مُراعاةً للعطف بـ « أو ») فيه : أنَّها تقسيميَّةٌ بمعنى الواو فيُطابِقُ معها ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّ الإفرادَ للتأويل بـ (المذكور) .

* قوله : (على الأوجه الأربعةِ) تقدَّمتْ للجاميِّ ولم تتقدَّم للمُحشِّي ؛ وهي أوجهُ نحوِ : (يا غلامي) ، ما عدا قلبَ الياء ألفاً وحذفِها اكتفاءً بالفتحة ، ذَكَرَ في « الكافية » : أنَّها أتتْ في نحو : (يا بن أم) ، و(يا بن عم) ، كما أتتْ في نحو : (يا غلامي) ، وأفاد كلامُها بعدُ معَ كلام الجاميِّ : أنَّ قلبَ الياءِ ألفاً وحذفَها اكتفاءً بالفتحة . . شاذٌّ في نحو : (يا غلامي) ، غيرُ شاذٍّ في نحو : (يا بن أم) ، و(يا بن عم)[2] ، وهـٰذا كما ترىٰ غيرُ ما يُفيدُهُ كلامُهُم هنا .

---

(١) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٣٣) ، وانظر « الفوائد الضيائية » (١/ ٢٧٢) .

(٢) انظر « الكافية » (ص٢٠) ، و« الفوائد الضيائية » (١/ ٢٧٠ ، ٢٧٢) .

إذا أُضِيفَ المنادىٰ إلىٰ مضافٍ إلىٰ ياء المُتكلِّم . . وَجَبَ إثباتُ الياء ، إلا في (ابن أم) و(ابن عم) ؛ فتُحذَفُ الياءُ منهما لكثرة الاستعمالِ ، وتُكسَرُ الميمُ أو تُفتَحُ ؛ فتقولُ : (يا بنَ أمِّ ؛ أَقبِلْ) ، و(يا بنَ عمِّ ؛ لا مَفَرَّ)

❀ قوله : (وتُكسَرُ الميمُ) ؛ أي : اجتزاءً بالكسرة عن الياء المحذوفةِ مِنْ غيرِ تركيب .

❀ قوله : (أو تُفتَحُ) ، والأصلُ : (أُمَّا) و(عَمَّا) بقلب الياء ألفاً ؛ فحُذِفَتِ الألفُ ، وبَقِيَتِ الفتحةُ دليلاً عليها ، أو جُعلا اسماً واحداً مُركَّباً .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ قولَ المُصنِّفِ : (وفتحٌ أو كسرٌ . . .) إلىٰ آخره . . يُمكِنُ أنْ يكونَ حاصلُهُ : أنَّ (ابن أم) و(ابن عم) يجوزُ فيه ـ زيادةً علىٰ ما هو مُقرَّرٌ لمثله مِنْ إثبات الياء مفتوحةً أو ساكنة ـ : فتحٌ معَ حذفِ الألف أو إبقائِها ، وكسرٌ مع حذف الياء .

❀ قوله : (مِنْ غيرِ تركيب) ؛ أي : لـ (ابن) مع (أم) أو (عم) ، وقيل : بالتركيب وإضافةِ المُركَّب للياء ، وحُذفتِ الياءُ وأُبقِيَ الكسرُ دليلاً عليها .

❀ قوله : (وبَقِيَتِ الفتحةُ دليلاً عليها) ؛ فالجرُّ مُقدَّرٌ مَنَعَ مِنْ ظهوره فتحةُ مناسبةِ الألف المحذوفةِ المنقلبةِ عن الياء ، خلافاً لِمَا في كلام بعضِ الأفاضل(١) .

❀ قوله : (أو جُعلا اسماً واحداً مُركَّباً) ؛ فالفتحُ بناء للتركيب ، وهو

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٥٨) .

بفتح الميم أو كسرِها .

٥٩٤ـ وفي النِّدا (أَبَتِ) (أُمَّتِ) عَرَضْ وٱكْسِرْ أوِ ٱفْتَحْ ومِنَ اليا التَّا عِوَضْ

والكسرُ أجودُ مِنَ الفتح ، وقد قُرِئَ بهما في السبع[1] .

❀ قوله : (وفي النِّدا . . .) إلىٰ آخره : (أَبَتِ) : مبتدأٌ ، و(أُمَّتِ) معطوفٌ بحرفٍ محذوف ، و(عَرَضْ) : خبرٌ ، و(في النِّدا) : مُتعلِّقٌ به ، وأَفْرَدَ الضميرَ ؛ لتأويله بالمذكور .

❀ قوله : (وٱكْسِرْ أوِ ٱفْتَحْ) فعلا أمرٍ حُذِفَ معمولُهُما المُتنازَعُ فيه ؛ أي : التاءَ .

❀ قوله : (ومِنَ اليا التَّا . . .) إلىٰ آخره : (التَّا) : مبتدأٌ ، و(عِوَضْ) : خبرٌ ، و(من اليا) : مُتعلِّقٌ به ، قال الفارِضيُّ : (توسَّع المُصنِّفُ في قوله : « ومِنَ اليا التَّا عِوَضْ » ؛ لأنَّ الحرفَ إذا جيء به في موضعٍ آخَرَ يُسمَّىٰ ذلك

مضافٌ للياء تقديراً ، كما قاله الرَّضِيُّ[2] ، ونصبُهُ محليٌّ لا مُقدَّرٌ لحركة البناء التركيبيِّ ، ويحتملُ قطعُهُ عن الإضافة أصلاً ، فيُقدَّرُ فيه الضمُّ ؛ كـ(خمسة عشر) .

---

(١) أي : في قوله تعالىٰ : ﴿ قَالَ ٱبْنَ أُمَّ إِنَّ ٱلْقَوْمَ ٱسْتَضْعَفُونِى ﴾ [الأعراف : ١٥٠] ، وقد قرأ بالكسر : حمزةُ والكسائيُّ وأبو بكر وابن عامر ، والباقون بفتحها . انظر « الدر المصون » (٥/ ٤٦٧) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٩٠) .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ٣٩١ـ ٣٩٢) .

يُقالُ في النداء : (يا أَبَتِ) ، و(يا أُمَّتِ) بفتح التاء وكسرِها ، ولا يجوزُ

بدلاً ، وإذا جيء به في غيرِ موضعِهِ يُسمَّىٰ ذلك عِوَضاً ؛ نحوُ : « عِدَة » و« ابن » ، والأصلُ : « وِعْدٌ » و« بَنَوٌ » ، ويجوزُ أنْ يُقالَ : « عِوَض » توسُّعاً) انتهىٰ[١] .

ويُؤخَذُ ممَّا تقدَّم عن التَّفْتازانيِّ : أنَّ العِوَضَ لا يتعيَّنُ فيه ما ذكر[٢] .

❁ قوله : (يا أَبَتِ) يا : حرفُ نداء ، و(أَبَتِ) : مُنادىً منصوبٌ بحركةٍ مُقدَّرة علىٰ ما قبلَ ياءِ المُتكلِّمِ المُعوَّضِ عنها تاءُ التأنيثِ بعدَ حذفِها ، مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ بحركةِ المناسبة المُزحْلَقةِ عن محلِّها إلىٰ تاء التأنيث ،

❁ قوله : (مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ. . .) إلىٰ آخره : المقصودُ : أنَّهُ مَنَعَ في الأصل مِنْ ظهورها على الياء اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبةِ المُزحلَقةِ الباقيةِ علىٰ حالها ، أو المنقلبةِ فتحةً قبلَ أنْ تُزحْلَقَ ، وإن كان المانعُ الآن اشتغالَ المَحَلِّ بالفتحة العارضةِ لأجل تاء التأنيث .

وبهـٰذا يُعلَمُ حالُ ما قيل : الأظهرُ : أنَّ المانعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المَحَلِّ بالفتحة العارضةِ لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتحَ ما قبلَها ، ولا يصحُّ أنَّ الإعرابَ على التاء ؛ لأنَّها في موضع الياء التي يسبقُها إعرابُ المضاف إليها[٣] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣١) .

(٢) انظر (٤/ ٤٥٨) .

(٣) في (ك) : (الأظهر : أن المانع من ظهورها اشتغال المحل بالفتحة العارضة لأجل التاء ؛ لاستدعائها فتحَ. . . المضاف إليها . انتهىٰ « صبان ») بدل (المقصود : أنه منع. . .) إلىٰ آخره ، وفيها مخالفة ظاهرة .

إثباتُ الياءِ[١] ؛ فلا تقولُ : (يا أَبَتِي) ، ولا : (يا أُمَّتِي) ؛ لأنَّ التاءَ عِوَضٌ من الياء ، ولا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض منه .

أو المنقلبةِ فتحةً ، و(أبَ) : مضافٌ ، والياءُ المحذوفة : مضافٌ إليه . انتهى « شيخنا السيِّد »[٢] .

❀ قوله : (ولا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والمُعوَّض منه) ؛ أي : إلا شذوذاً[٣] .

. . . .

---

(١) أي : ولا الألف المنقلبة عنها . « خضري » (٢/ ٦٥٩) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق٧٨) .

(٣) ومنه : ما ورد في قول الشاعر : (من الطويل)

أَيَا أبتـي لا زلـتَ فينـا فـإنَّمـا لنا أملٌ في العيشِ ما دمتَ عائشا

وقولِهِ : (من مشطور الرجز)

يـا أبتـا عَلَّـكَ أو عَسَـاكـا

انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٥٩) .

أسماء لازمت النداء

٥٩٥ـ و(فُلُ) بعضُ ما يُخَصُّ بالنِّدَا . . . .

(أسماءٌ لازمتِ النداءَ)

❀ قوله : (أسماءٌ لازمتِ النداءَ) يصحُّ أنْ يُقرَأَ : (لازَمَتْ) فعلاً ماضياً[١] ، وأنْ يُقرَأَ اسماً مضافاً إلىٰ ما بعدَهُ ، وغيرَ مضاف[٢] .

❀ قوله : (و« فُلُ » بعضُ . . .) إلىٰ آخره : (فُلُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (بعضُ) ، أو بالعكس ، و(بالنِّدا) : مُتعلِّقٌ بقوله : (يُخَصُّ) ، والباءُ داخلةٌ على المقصور عليه .

[أسماءٌ لازمتِ النداءَ]

❀ قوله : (وأنْ يُقرَأَ اسماً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بقَطْعِ النَّظَرِ عن الرَّسْم ؛ إذ رَسْمُ التاءِ مجرورةً يُعيِّنُ الفعليَّة .

(١) وجاء كذلك في (ل) وجميع نسخ « الشرح » .

(٢) أي : بالقطع عن الإضافة هٰكذا : (أسماءٌ لازمةٌ النداءَ) ، أو : (أسماءٌ لازمةٌ للنداء) .

. . . . (لَوْمانُ) (نَوْمانُ) كذا واْطَّرَدَا
٥٩٦ـ في سَبِّ الْأُنثىٰ نحوُ (يا خَبَاثِ)[1] . . . .

❀ قوله : (لَوْمانُ) بفتح اللام وسكونِ الواو : بمعنىٰ كثير اللَّوْم ، أو بضمِّ اللامِ وهمزةٍ ساكنة : بمعنىٰ عظيم اللُّؤْم . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

واللَّوْمُ : العَذْلُ ، واللئيم : هو شحيحُ النفس ، دَنِيءُ النَّسَب ، ويُطلَقُ : على الحقير ونحوِ ذلك ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كذا) ، و(نَوْمانُ) بفتح النون : بمعنىٰ كثير النوم .

❀ قوله : (في سَبِّ) مُتعلِّقٌ بـ (اْطَّرَدَ) ؛ أي : اطَّردَ في دَالِّ سَبِّ المُؤنَّثة .

❀ قوله : (نحوُ « يا خَبَاثِ ») مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ في محلِّ نصبٍ ؛ كـ (سيبويهِ) ، وبُنِيَ على الكسر ؛ تشبيهاً لـ (فَعَالِ) أمراً ، . . . .

❀ قوله : (تشبيهاً لـ « فَعَالِ » أمراً) ؛ أي : لمُشابهته لـ (فَعَالِ) أمراً ؛ عدلاً وتأنيثاً ووزناً ، واللامُ علىٰ ظاهرها ؛ نَظَراً للمُراد ، أو هي بمعنى الباء ؛ نَظَراً لمادَّة التشبيه ، وفيه : أنَّ هـٰذا تعليلٌ لأصل البناء ، لا لبنائه على الكسر .

---

(١) قوله : (نحوُ « يا خَبَاثِ ») كذا في النسخة التي كتب عليها المحشي ونسخة أشار إليها في (ل) ، وفي (ل) ونسخ « الشرح » ـ وهو المشهور روايةً ـ : (وزنُ « يا خَبَاثِ ») ، ويُؤيِّدُ المثبتَ قولُ الناظم في « الكافية الشافية » (٣/ ١٣٢٨) : (عند أبي بِشْرٍ كـ « يا خَبَاثِ ») .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٢) .

. . . .

أو لمُشابهتها (نَزَالِ) عدلاً وتأنيثاً ، أو لتضمُّنه معنىٰ لامِ الأمرِ ؛ أقوالٌ .

وقولُهُ : (أو لمُشابهتها « نَزَالِ » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا لا يخرجُ عمَّا سبق ، **وقولُهُ : (عدلاً وتأنيثاً)** ؛ أي : ووزناً ، **ووجهُ العَدْل** : أنَّ (خَبَاثِ) معدولٌ عن (خَبِيثة) المؤنثة ، و(نَزَالِ) معدولٌ عن (النزلة) المؤنث ، كما قاله المُبرِّدُ ، لا عن (انزل) ، كما قاله الجمهورُ[1] .

وقولُهُ : (أو لتضمُّنه معنىٰ لامِ الأمرِ) فيه : أنَّ هـٰذا تعليلٌ لبناء (فَعَالِ) أمراً ، لا لـ (فَعَالِ) وصفاً .

فالصوابُ أنْ يقولَ هـٰكذا : (وبُني « فَعَالِ » وصفاً ؛ لمُشابهته « فَعَالِ » أمراً في الوزن والعَدْل عندَ الجمهور ، أو التأنيثِ والعدل والوزن عندَ المُبرِّد ، وبُنِيَ « فَعَالِ » أمراً ؛ لشبهه الحرفَ في الجمود ، أو في أنَّهُ يُؤَثِّرُ في غيره ولا يتأثَّرُ بغيره ، أو لتضمُّنه معنىٰ لام الأمر ، وكان البناءُ علىٰ حركة ؛ للتخلُّص من التقاء الساكنَينِ ، وكانتْ كسرةً ؛ لأنَّها الأصلُ في التخلُّص) .

ويُمكِنُ أنَّ مُرادَهُ : أنَّهُ قيل : إنَّهُ بُني على الكسر ؛ ليكونَ شبيهاً بـ (فَعَال) أمراً ؛ فالعِلَّةُ هي فَرْضُ صيرورتِهِ كـ (فَعَال) ، وقيل : بُني على الكسر ؛ لمشابهته (فَعَالِ) المذكورَ عدلاً وتأنيثاً ؛ أي : مع ملاحظة التخلُّص مِن التقاء الساكنَينِ والأصل في ذلك ، وقيل : لتضمُّنه معنىٰ لام الأمر ، فيكونُ (يا

---

(١) في (ك) : (فيه : أنَّ هـٰذا هو وجه الشبه بـ « فَعَال » أمراً ، لا عِلَّة مستقلة ، وقولُهُ : « عدلاً وتأنيثاً » ؛ أي : لأنَّ « خَبَاث » معدولٌ عن « خبيثة » . . . كما قاله الجمهور ، وعلىٰ كلام الجمهور : فيُبْدَلُ التأنيث بالوزن) .

والأمــرُ هٰكــذا مِــنَ الثُّــلاثِــي

❁ قوله : (والأمرُ هٰكذا) مبتدأٌ وخبرٌ ؛ أي : اسمُ فعلِ الأمرِ مُطَّرِدٌ مِنَ الثُّلاثيِّ .

ويُشترَطُ أيضاً : أنْ يكونَ مُجرَّداً ، وأمَّا نحوُ : (دَرَاكِ) مِنْ (أَدْرِكْ) . . فمقصورٌ على السماع ، وأنْ يكونَ تامّاً ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ ناقص ؛ نحوُ : (كان) ، وأنْ يكونَ مُتصرِّفاً ، وأنْ يكونَ كاملَ التصرُّف ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ نحو : (يَدَعُ) ، و(يَذَرُ) .

قال الخطيبُ : (وإنَّما ذَكَرَ هٰذا هنا وإن لم يكن مِنَ الباب ؛ لاشتراكه معَ « فَعَالِ » الذي للسَّبِّ في الاطِّراد)[1] .

خباث) فيه معنى الطَّلَب دعاءً عليها ، فحرِّرْ ذلك .

❁ قوله : (أنْ يكونَ مُجرَّداً) ؛ أي : عن الزوائد ، وهٰذا معلومٌ مِنِ اشتراط المُصنِّفِ كونَهُ ثُلاثيّاً ؛ لعدم شمول الثُّلاثيِّ عندَ النُّحاة للمَزيد .

❁ قوله : (وأنْ يكونَ مُتصرِّفاً) ؛ فلا يُبنىٰ مِنْ نحو (نِعْمَ) و(بئس) .

❁ قوله : (فلا يُبنىٰ مِنْ نحو : « يَدَعُ » ، و« يَذَرُ ») ؛ أي : لأنَّهُ لم يُستعمَلْ مِنْ هاتَينِ المادَّتَينِ إلا المضارعُ والأمر ، كما قاله الشَّنَوَانيُّ .

❁ قوله : (قال الخطيبُ. . .) إلىٰ آخره ، لك أنْ تقولَ : غرضُهُ : الإشارةُ إلىٰ عِلَّة البناء .

---

(١) فتح الخالق المالك (٣/١٤٤٨) .

٥٩٧ـ وشاعَ في سَبِّ الذُّكُورِ (فُعَلُ)   ولا تَقِسْ وجُرَّ في الشِّعْرِ (فُلُ)

❁ قوله : (وجُرَّ في الشِّعْرِ « فُلُ ») الصوابُ : أنَّ أصلَ هٰذا : (فُلانٌ) ، وأنَّهُ حُذِفَ منه الألفُ والنونُ للضرورة ، وليس هو (فُلُ) المُختصَّ بالنداء ،

❁ قوله : (الصوابُ : أنَّ أصلَ هٰذا . . .) إلىٰ آخره : اعتراضٌ علىٰ كلام المُصنِّف المُقتضِي أنَّ (فُل) المجرورَ في الشعر هو (فُل) المُحدَّثُ عنه المُختَصُّ بالنداء ، كذا قيل .

واعلَمْ : أنَّ المُصنِّفَ يقولُ : إنَّ (فُل) المُختَصَّ بالنداء مُخفَّفُ (فلان) اختياراً ، فيلزمُ مِنْ كون الحذفِ هنا عارضاً في كلام الشاعر للضرورة . . أنَّ (فُل) هنا ليس هو (فُل) المُختَصَّ بالنداء ؛ إذ ذاك مُخفَّفٌ مِنْ قبل هٰذا الشعر اختياراً .

لٰكن لا يخفىٰ أنَّ هٰذا ليس محطَّ التصويب ، وإلا وَرَدَ أنَّهُ لا وجهَ له ؛ إذ هو مُجرَّدُ عدولٍ عن القول بضرورةٍ إلى القول بضرورة بلا دليلٍ ؛ ولذلك صرَّح المُحشِّي بأنَّ الذي جُرَّ في الشعر ليس هو المُختَصَّ بالنداء ؛ ليُعلِّلَهُ بعِلَّةٍ أُخْرىٰ غيرِ كونِ حذف الألف منه للضرورة ؛ وذلك هو محطُّ التصويب ، لٰكن مِنْ حيثُ اختلافُ المادَّة ، لا مِنْ حيثُ اختلافُ المعنىٰ ؛ إذ لم يُقِمِ المُحشِّي دليلاً يَدُلُّ عليه يكونُ الردُّ على المُصنِّف به ، ولا يُرَدُّ مذهبٌ بمذهب .

فإن قلتَ : لم يُقِمْ دليلاً على اختلاف المادَّة أيضاً ، فهو يردُّ على المُصنِّف حينئذٍ بمُجرَّد دعواه .

ومعناهما مختلفٌ على الصحيح ؛ إذ المُختَصُّ بالنداء كنايةٌ عن اسم الجنس ، و(فُلانٌ) : كنايةٌ عن عَلَمٍ، ومادَّتُهُما مختلفةٌ ؛ فالمُختَصُّ مادَّتُهُ: (ف ل ي)،

قلتُ : لا مانعَ مِنْ جَعْلِ الفاء في قوله[1] : (فلو صغَّرتَهُ قلتَ. . .) إلىٰ آخره للتعليل وإن كان بعيداً ، لـٰكن يَرِدُ : أَنَّهُ يجوزُ أَنْ تختلفَ المادَّةُ ويتَّحدَ المعنىٰ ، وأنَّ الذي في الشعر هو المُختَصُّ بالنداء جُرَّ ضرورةً .

فالحقُّ : أنَّ ما ذَكَرَهُ لا يَرُدُّ كلامَ المُصنِّف ، وأنَّهُ ليس غرضُهُ الاعتراضَ ، وإنَّما غرضُهُ مُجرَّدُ بيانِ أنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ لا يصحُّ إلا علىٰ ما ذَهَبَ إليه مِنْ أنَّ (فُل) المُختصَّ بالنداء مُخفَّفُ (فلان) اختياراً ، أمَّا علىٰ ما ذهب إليه سيبويهِ فالصوابُ كذا ، وقد أشار الأُشْمُونيُّ إلىٰ أنَّ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ يتمشَّىٰ علىٰ مذهبه ، فلا اعتراضَ ؛ حيث قال أَثَرَ ما نقله عنه المُحشِّي : (وقد تقدَّم بيانُ ما ذهب إليه المُصنِّفُ)[2] .

❁ قوله : (كنايةٌ عن اسم الجنس) ؛ أي : علىٰ مذهب سيبويه ، وقولُهُ : (و« فلانٌ » : كنايةٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : (فُلانٌ) الذي هو أصلُ (فُل) الواقعِ في الشعر مجروراً ؛ أي : وما ثبت لـ (فُلان) يثبت لـ (فُل) الواقعِ في الشعر ؛ لأنَّ أصلَهُ (فلان) .

❁ قوله : (مادَّتُهُ : « ف ل ي ») ؛ أي : بالفكِّ هنا وفيما بعدُ علىٰ عادة الصرفيِّينَ إذا أرادوا بيانَ الحروفِ الأصولِ مِنْ غير نظرٍ إلىٰ كونه فعلاً أو غيرَهُ .

---

(١) أي : المحشي في (٤/٤٩٥) .

(٢) شرح الأشموني (٢/٤٦٠) .

مِنَ الأسماء ما لا يُستعمَلُ إلا في النداء ؛ نحوُ : (يا فُلُ) ؛ أي : (يا رجلُ) ، و(يا لُؤْمانُ) للعظيم اللُّؤْمِ[1] ، . . . .

فلو صغَّرتَهُ قلتَ : (فُلَيٌّ) ، وهـٰذا مادَّتُهُ : (ف ل ن) ، فلو صغَّرتَهُ قلتَ : (فُلَينٌ) انتهىٰ « أُشْمُوني » مُلخَّصاً[2] .

* قوله : (يا فُلُ) ؛ أي : (يا رجلُ) ، أشار به : إلىٰ مذهب سيبويهِ ؛ وهو أنَّ (فُلُ) و(فُلَة) عبارتانِ عن نكرتَينِ مِنْ جنسِ مَنْ يعقلُ ؛ فـ (فُلُ) : كنايةٌ عن رجل ، و(فُلَةُ) : كنايةٌ عن امرأة[3] ، ومذهبُ الناظمِ : أنَّهُما كنايتانِ عن عَلَمِ مَنْ يعقلُ ؛ فـ (فُلُ) : بمعنىٰ (زيد) ، و(فُلَةُ) : بمعنىٰ (هند)[4] ، قال في « التوضيح » : (وهو وَهَمٌ ، وإنَّما ذلك بمعنىٰ « فُلانٍ » و« فُلانةَ »)[5] .

---

* قوله : (قال في « التوضيح » : وهو وَهَمٌ . . .) إلىٰ آخره : لا وَهَمَ ؛ فإنَّ ما قاله الناظمُ مبنيٌّ علىٰ ما ذهب إليه ؛ مِنْ أنَّ أصلَ (فُل) و(فُلة) : (فُلانٌ) و(فُلانةُ) .

---

(١) وبمعناه وحكمه : (يا مَلأمُ) ، و(يا مَلأمان) ، و(يا مَخْبَثان) ، والأكثر في بناء (مَفْعلان) : كونُهُ للذمِّ ، وقد جاء في المدح كـ (يا مَطْيَبان) ، و(يا مَكْرَمان) ، ولا يخرج عن النداء ، وأمَّا قولُهُم : (رجلٌ مَكْرَمان) و(امرأة مَلأمانة) . . فعلىٰ إضمار القول ؛ أي : (مقول فيه : يا مَكْرَمان) . « خضري » (٢/ ٦٦٠) بتصرف .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٦٠) .

(٣) انظر « الكتاب » (٢/ ٢٤٨) .

(٤) شرح التسهيل (٣/ ٤١٩) ، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٢٩) .

(٥) أوضح المسالك (٤/ ٤٢) .

و(يا نَوْمانُ) للكثير النومِ ، وهو مسموعٌ[1] .

وأشار بقوله : (واطَّردا في سَبِّ الْأُنثىٰ) : إلىٰ أَنَّهُ ينقاسُ في النداء استعمالُ (فَعَالِ) مبنياً على الكسر في ذمِّ الأنثىٰ وسَبِّها . . مِنْ كلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ ؛ نحوُ : (يا فَسَاقِ) ، و(يا خَبَاثِ) ، و(يا لَكَاعِ)[2] .

وكذلك ينقاسُ استعمالُ (فَعَالِ) مبنيّاً على الكسر . . مِنْ كلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ للدَّلالة على الأمرِ ؛ نحوُ : (نَزَالِ) ، و(ضَرَابِ) ، و(قَتَالِ) ؛ أي : انْزِلْ ، واضْرِبْ ، واقْتُلْ .

وكَثُرَ استعمالُ (فُعَلِ) في النداء خاصَّةً مقصوداً به سَبُّ الذكور ؛ نحوُ :

❃ قوله : (« يا فَسَاقِ » ، و« يا خَبَاثِ ») ؛ أي : يا فاسقةُ ، ويا خبيثةُ ، والخَبَثُ يُطلَقُ : على الشرِّ ، وعلى الرَّديء ، وعلى الزِّنىٰ .

❃ قوله : (يا لَكَاعِ) ؛ أي : يا لئيمةُ .

---

(١) أي : مقصورٌ على السماع بإجماع في جميع الأوصاف المذكورة ، كما يفيده تعبيرُ المُصنِّف : بـ(اطَّرد) فيما بعدَها ، إلا (مَفْعلان) ؛ ففي القياس عليه خلافٌ . « خضري » (٢/ ٦٦٠) .

(٢) وأمَّا ما ورد من قول الشاعر : (من الوافر)

أُطَـوِّفُ مـا أُطَـوِّفُ ثـمَّ آوِي ... إلـىٰ بيـتٍ قَعِيـدَتُـهُ لَكَـاعِ

ممَّا ظاهرُهُ أَنَّهُ غيرُ مستعملٍ في النداء . . فالنُّحاةُ يُؤوِّلونه علىٰ أَنَّهُ علىٰ تقدير قولٍ محذوفٍ تقديرُهُ : (. . . إلىٰ بيت قعيدتُهُ يُقالُ لها : يا لَكَاعِ) ، أو أنَّهُ ضرورةٌ شاذة ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٠٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦٢) .

(يا فُسَقُ) ، و(يا غُدَرُ) ، و(يا لُكَعُ) ، ولا ينقاسُ ذلك[1] .

وأشار بقوله : (وجُرَّ في الشعرِ « فُلُ ») : إلىٰ أنَّ بعضَ الأسماء المخصوصةِ بالنداء . . قد استُعمِلَ في الشِّعْر في غير النداء ؛ كقوله[2] : [من مشطور الرجز]

٣١٤ـ في لَجَّةٍ أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ

❀ قوله : (يا غُدَرُ) بالغين المُعجَمة ؛ أي : يا غادرُ ؛ وهو الذي ينقضُ العهودَ .

❀ قوله : (في لَجَّةٍ أَمْسِكْ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : أبو النجم العِجْليُّ ، لا الأعشىٰ كما قيل ، وهو مِنْ قصيدةٍ طويلة أوَّلُها[3] :

. . . .

---

(١) بل يُقتصَرُ على السماع ، ولم يُسمَعْ مِنْ هـٰذا النوع إلا هـٰذه الثلاثةُ التي ذكرها الشارح ، وهي ممنوعةٌ من الصرف للوصفيّة والعدل عن (فاسق) و(غادر) ، وأمَّا (لُكَعُ) : فعن (أَلْكَعَ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (لَكُعَ يَلكُعُ لكاعة) ؛ كـ (ظَرُفَ ظَرافة) ، فهو (أَلْكَعُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٦١) .

(٢) الشطر لأبي النجم العِجْلي ، كما ذكره المُحشِّي ، وهو في « ديوانه » (ص٣٥٥) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٣/ ٦٧٧) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٤٨) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤١٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٤٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤١٦) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٠٨) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٤٢ـ٤٣) ، و« المساعد » (٢/ ٥٤٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٣٥٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٠٦ـ١٧٠٧) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ٣٨٩ـ٤٠٤) ، ومثلُ هـٰذا الشاهد : البيتُ السابق تعليقاً في (٤/ ٤٩٦) .

(٣) الأبيات الأُوَل في « ديوانه » :

الحمـــدُ للهِ العَلِـــيِّ الأَجْلَـــلِ =

اَلحمـدُ للهِ الـوَهُـوبِ المُجْـزِلِ

أَعْطـىٰ فلـم يَبْخَـلْ ولـم يُبَخِّـلِ

وأوَّلُ البيتِ المذكور(١) :

تَـدَافُـعَ الشِّيــبِ ولــم تَقَتَّــلِ

وَصَفَ به إِبِلاً أقبلتْ وقد أثارتْ أيديها الغبارَ ،

❀ قوله : (فلم يَبْخَلْ) بفتح التحتيَّة ، وسكونِ الباء المُوحَّدة ، وفتحِ الخاء المُعجَمة ، وقولُهُ : (ولم يُبَخِّل) بضم التحتيَّة ، وفتحِ الباء المُوحَّدة ، وكسرِ الخاء المُعجَمة المُشدَّدة ؛ أي : ولم يأمرِ الغيرَ بالبخل .

❀ قوله : (تَدَافُعَ الشِّيبِ) بكسر الشين وسكونِ الياء ؛ أي : الشُّيوخِ .

❀ قوله : (ولم تَقَتَّلِ) بفتح المُثنَّاةِ الفوقيَّة والقاف والتاء المُشدَّدة ؛ أي : لم يقتلْ بعضُهُم بعضاً .

❀ قوله : (وَصَفَ به إِبِلاً أقبلتْ . . .) إلىٰ آخره ، وقال بعضُهُم : (هو حثٌّ لنفسه على الشجاعة وذمٌّ لها على الجُبْن ؛ حيثُ تَدَافَعَ شيبُهُ وكَثُرَ ، والحالُ أنَّهُ لم يقتل أحداً في لَجَّةٍ مَقُولٍ فيها لعِظَمِ الخَطْب : أَمسِكْ فُلاناً عن فُلانٍ ، وعدمُ قتلِهِ فيها عبارةٌ عن عدم النزول فيها ، ويحتملُ : أنْ يكونَ :

= الواهبِ الفضلِ الوَهُوبِ المُجْزِلِ

أعطــىٰ فلــم يَبْخَــلْ. . . .

(١) وقع بينهما في « الديوان » :

تَضِـلُّ منـهُ إِبِلـي فـي الهَـوْجَـلِ

وشبَّه تزاحمَها بقومٍ شُيُوخٍ في لَجَّةٍ ـ بفتح اللام ـ والمُرادُ بها : اختلاطُ الأصواتِ في الحرب ؛ فيُقالُ : (أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلان) ؛ أي : احجِزْ بينهما ، وخصَّ الشيوخَ ؛ لأنَّ الشبابَ فيهم التسارعُ إلى القتال .

و(أَمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ) : مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : لَجَّةٍ مَقُولٍ فيها : أَمسِكْ . . . إلىٰ آخره ، وفيه الشاهدُ .

قال ابنُ مالكٍ : (« فُلِ » فيه هو الخاصُّ بالنداء ، استعملَهُ مجروراً للضرورة)[1] ، قال ابنُ هشامٍ : (والصوابُ : أنَّ أصلَهُ : « فُلانٌ » ، وأنَّهُ حُذِفَ منه الألفُ والنونُ للضرورة)[2] .

« تَقَتَّل » ؛ بمعنىٰ « تُقاتِل ») انتهىٰ ، وهو مبنيٌّ علىٰ قراءة (الشَّيب) بفتح الشين وسكون الياء ، تأمَّلْ .

* قوله : (وشَبَّهَ تزاحمَها . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : شبَّهها مِنْ حيثُ تزاحمُها بالقوم مِنْ تلك الحيثيَّة .

* قوله : (قال ابنُ هشامٍ : والصوابُ . . .) إلىٰ آخره : عُلِمَ ما فيه ممَّا مرَّ[3] .

---

(1) شرح التسهيل (٣/ ٤١٩) ، شرح الكافية الشافية (٣/ ١٣٣١) .

(2) أوضح المسالك (٤/ ٤٣) .

(3) انظر (٤/ ٤٩٣) .

الاستغاثة

٥٩٨ـ إذا ٱستُغِيثَ ٱسمٌ مُنادىً خُفِضَا   باللامِ مفتوحاً كـ (يا لَلْمُرْتَضىٰ)

(الاستغاثةُ)

❁ قوله : (الاستغاثةُ) هي نداءُ مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ ، أو يُعِينُ علىٰ مَشَقَّةٍ ، ولا يُنادى المُستغاثُ إلَّا بـ (يا) ، ويجوزُ أنْ يَقترِنَ بـ (أل) ؛ لأنَّ حرفَ النداءِ لا يُباشِرُهُ ، وإليه أشار الناظمُ بقوله : (كـ « يا لَلْمُرتَضىٰ ») ، وكأنَّهُ أُرِيدَ به عليٌّ رضي الله عنه .

❁ قوله : (كـ « يا لَلْمُرْتَضىٰ ») يا : حرفُ نداء ، واللامُ في (لَلْمُرتَضىٰ) :

[الاستغاثةُ]

❁ قوله : (مَنْ يُخلِّصُ مِنْ شِدَّةٍ) ؛ أي : يستقلُّ بذلك ، وقولُهُ : (أو يُعِينُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : يُشارِكُ المستغيثَ أو غيرَهُ في الخلاص مِنَ المَشَقَّة ، فحصلتِ المغايرةُ .

❁ قوله : (لا يُباشِرُهُ) ؛ أي : لفظَ (أل) ؛ لوجود الفَصْل باللام الجارَّة .

حرفُ جرٍّ مفتوحةٌ ؛ لأنَّ المُستغاثَ واقعٌ مَوقِعَ المضمرِ ولامُ الجرِّ تُفتَحُ معه[1] ، و(المُرْتَضىٰ) : منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرة مَنَعَ مِنْ ظهورها اشتغالُ المحلِّ بالحركة المُقدَّرةِ التي جَلَبَها حرفُ الجرِّ ، وإنَّما قُدِّرَتِ الفتحةُ ؛ لأنَّهُ شبيهٌ بالمضاف ؛ لتركُّبه مع اللام ؛ ولهـٰذا بُنِيَ علىٰ ضَمٍّ مُقدَّرٍ في حالة حَذْفِها ؛ نحوُ : (يا زيدًا) ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ[2] .

واختُلِفَ في مُتعلَّق اللام ؛ فقيل : إنَّها مُتعلِّقةٌ بـ (يا) ؛ لِمَا فيها مِنْ معنى الفعل ، وقيل : بفعلٍ محذوفٍ ؛ نحوُ : (ألجأُ للمُرْتَضىٰ) ، وقيل : اللامُ زائدة ، فلا تتعلَّقُ بشيء ، ومذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّ هـٰذه اللامَ مُقتطَعةٌ مِنْ (آل)

❁ قوله : (لتركُّبه مع اللام) انظر : لِمَ ركَّبوه مع اللام حتىٰ جَعَلُوهُ مِنَ الشبيه بالمضاف وكان منصوباً ، ولم يُركِّبوه مع الألف حتىٰ جَعَلُوهُ مبنيّاً علىٰ ضمٍّ مُقدَّر ، مع أنَّ الألفَ عِوَضٌ عن اللام ؟

ولعلَّ الفرقَ : هو أنَّ اللامَ عاملةٌ والشبيهَ بالمضاف عاملٌ ، فمدخولُ اللامِ يُشبِهُ المضافَ في مطلق العملِ الصادقِ بالعامليّة والمَعْمُوليّة ، بخلاف الألف ؛ فإنَّها لا عملَ لها ، فلم تُركَّبْ مع ما قبلَها .

لـٰكنَّ هـٰذا تكلُّفٌ غيرُ لائق ، وفي « الجاميِّ » : أنَّهُ أُعرِبَ مع اللام ؛ لكونها أضعفتْ شبهَهُ بالحرف ، بخلافه مع الألف[3] .

---

(١) أي : مع المضمر ، فكذا ما وقع موقعه ؛ وهو هنا المستغاث .

(٢) انظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٣٦٤ـ٣٦٥) .

(٣) انظر « الفوائد الضيائية » (١/ ٢٥٠) .

يُقالُ : (يا لَزَيدٍ لِعَمْرٍو) ، فيُجَرُّ المُستغاثُ بلامٍ مفتوحةٍ ، ويُجَرُّ المستغاثُ له بلامٍ مكسورة ، وفُتِحتْ معَ المُستغاثِ ؛ لأنَّ المُناديٰ واقعٌ مَوقِعَ المُضمَر ، واللامُ تُفتَحُ مع المُضمَر ؛ نحوُ : (لَكَ) ، و(لَهُ) .

٥٩٩ـ وٱفْتَحْ معَ المعطوفِ إنْ كرَّرتَ (يا) . . . .

بمعنىٰ (أهل) ؛ فليستْ حرفَ جرٍّ ؛ فأصلُهُ : (يا آلَ المُرْتَضَىٰ) ؛ فحُذِفَتِ الهمزةُ لكثرة الاستعمال ، فيكونُ مجروراً بالمضاف علىٰ هٰذا الأخير .

* قوله : (فيُجَرُّ المُستغاثُ بلامٍ مفتوحةٍ) أَطْلَقَ في هٰذا كالناظم ، وهوَ مُقيَّدٌ بكونه معَ غير ياء المُتكلِّم ، أمَّا معها : فتُكسَرُ اللامُ ؛ نحوُ : (يا لِي) ، والصحيحُ : أنَّ (يا لِي) حيثُ وَقَعَ مُستغاثٌ له ، والمُستغاثَ به محذوفٌ[١] .

* قوله : (وٱفْتَحْ) فعلُ أمرٍ ، ومفعولُهُ : محذوف ؛ أي : افتَحِ اللامَ .

* قوله : (معَ المعطوفِ) يجوزُ مع هٰذا المعطوفِ إثباتُ اللامِ وحذفُها ، وقد اجتمعا في قوله[٢] : [من الخفيف]

يـا لَعَطّـافِنـا ويـا لَـرِيـاحٍ وأبـي الحَشْـرَجِ الفتـى النَّفّـاحِ

---

* قوله : (يا لَعَطّافِنا. . .) إلىٰ آخره : (عطّاف) بتشديد الطاء ،

---

(١) انظر « شرح الأشموني » (٢/٤٦١ـ٤٦٢) ، و« المساعد » (٢/٥٢٩ـ٥٣٠) .

(٢) أنشده سيبويه في « الكتاب » (٢/٢١٧) دون عزو ، وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (٣/٤١٠) ، و« شرح الرضي » (١/٣٥٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١١١٥) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٣٦٥) ، و« همع الهوامع » (٢/٧٠) ، =

. . . . وفـي سـوىٰ ذلـكَ بـالكسـرِ ٱئْتِيَـا

إذا عُطِفَ على المُستغاثِ مُستغاثٌ آخَرُ : فإمَّا أنْ تتكرَّرَ معه (يا) ، أو لا .

فإنْ تكرَّرتْ : لَزِمَ الفتحُ ؛ نحوُ : (يا لَزَيدٍ ويا لَعَمْرٍو لِبَكْرٍ) .

وإنْ لم تتكرَّرْ : لَزِمَ الكسرُ ؛ نحوُ : (يا لَزَيدٍ ولِعَمْرٍو لِبَكْرٍ) ، كما يلزمُ كسرُ اللامِ مع المُستغاثِ له ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وفي سوىٰ ذلكَ بالكسرِ ٱئْتِيَا) ؛ أي : وفي سوى المُستغاثِ والمعطوفِ عليه الذي تكرَّرتْ معه

فإنَّهُ أثبتَ اللامَ في قوله : (يا لَرِياح) ، وحَذَفَها ممَّا بعدَهُ .

وقد اختلفوا فيما تتعلَّقُ به لامُ المُستغاثِ مِنْ أجله ؛ فقيل : بحرف النداء ، وقيل : بفعلٍ محذوف ؛ أي : أدعوكَ لزيد ، وقيل : بحالٍ محذوفةٍ ؛ أي : مَدْعُوّاً لزيد .

❁ قوله : (في سوىٰ ذلكَ) ؛ أي : التَّكْرارِ المفهومِ مِنْ قوله : (كرَّرتَ) ، والشارحُ ابنُ عقيلٍ جَعَلَ الإشارةَ راجعةً للمُستغاث والمعطوفِ

و(رِيَاح) براءٍ مكسورة فتحتيَّةٍ مُخفَّفة ، و(أبو الحَشْرَج). . أسماءُ رجالٍ يَرْثِيهم الشاعرُ ، و(النَّفَّاح) : كثيرُ النَّفْحِ ؛ أي : الإعطاءِ ، كما في « القاموس »[1] ، وفيه أيضاً : (نَفَحَ الطِّيبُ : فاح)[2] .

= و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٦٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٤٣ـ١٧٤٤) ، و« خزانة الأدب » (٢/ ١٥٤ـ١٥٥) .

(١) القاموس المحيط (١/ ٢٥٢) ، واللفظ فيه : (والنفَّاح : النفَّاع المنعم) .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٢٥١) .

(يا) . . اكسِرِ اللامَ وجوباً ؛ فتُكسَرُ معَ المعطوفِ الذي لم تتكرَّرْ معه (يا) ، ومعَ المُستغاثِ له .

٦٠٠ـ ولامُ ما ٱستُغِيثَ عاقَبَتْ أَلِفْ . . . .

عليه ، فيُحوِجُ إلىٰ تأويلِ (ذلك) بـ (المذكور) ؛ لصحَّة الإفرادِ في الإشارة ، بخلاف الأوَّلِ ؛ فإنَّهُ لا تكلُّفَ فيه ولا احتياجَ ، تأمَّلْ .

* قوله : (ولامُ . . .) إلىٰ آخره : (لام) : مبتدأٌ ، وجملةُ (عاقَبَتْ أَلِفْ) : خبرٌ ، و(أَلِفْ) : مفعولُ (عاقَبَتْ) ، ووقف عليها بالسكون علىٰ

---

* قوله : (فإنَّهُ لا تكلُّفَ فيه . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا أنَّهُ حينئذٍ يشملُ المُستغاثَ الأوَّل[1] . . فيدفعُهُ : أنَّهُ خارجٌ بقرينةِ قولِهِ : (إذا استُغيث اسمٌ . . .) إلىٰ آخره .

نعم ؛ يَرِدُ : أنَّهُ يُفِيدُ بمفهومه[2] عدمَ الكسر في المُستغاث له عندَ التَّكْرار ، وليس كذلك ؛ فالأَوْلىٰ : ما صَنَعَهُ الشارحُ المُفِيدُ اختصاصَ الكسرِ بالمعطوف بلا (يا) وبالمُستغاث له ، كُرِّرتْ (يا) أم لا ، تأمَّلْ .

* قوله : (و« أَلِفْ » : مفعولُ « عاقَبَتْ » . . .) إلىٰ آخره : يُرجِّحُ هـٰذا : أنَّ الأصلَ عدمُ الحذف ، ويُرجِّحُ ما بعدَهُ : أنَّ اللامَ أصلٌ أو كالأصل ؛

---

(١) في (ك) : (وفيه) بدل (وأما) ، وهو متلائم مع الفرق الآتي .

(٢) في (ك) : (فيناقض قوله : « باللام مفتوحاً » ، مع أنه يفيد) بدل (فيدفعه . . . بمفهومه) ، والمخالفة فيها ظاهرة .

. . . .   ومِثْلُـهُ آسْـمٌ ذو تَعَجُّـبٍ أُلِـفْ

تُحذَفُ لامُ المُستغاثِ ، ويُؤتىٰ بألفٍ في آخره عِوَضاً عنها ؛ نحوُ : (يا زيدَا لِعَمْرٍو) ، . . . .

لغة ربيعةَ ، ويجوزُ أنْ يكونَ (ألف) فاعلَ (عاقبتْ) ؛ أي : عاقَبَتْها ألفٌ ـ أي : ناوبَتْها ـ مِنَ العُقْبة ؛ وهي النَّوْبة ؛ فالألفُ تجيءُ نوبةً واللامُ أخرىٰ .

❁ قوله : (ومِثْلُهُ اسمٌ . . .) إلىٰ آخره : (مِثْلُهُ) : خبرٌ مُقدَّم ، والضميرُ فيه : يعودُ إلى المُستغاث ، و(ذو) بمعنىٰ صاحبٍ : نعتٌ لـ(اسمٌ) ، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ به ، كما قاله المُعرِبُ[1] ، وجملةُ (أُلِفْ) : نعتٌ لـ(تَعَجُّبٍ) .

❁ قوله : (نحوُ : يا زيدَا) يا : حرفُ نداء ، و(زيدا) : مُنادىً مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ على الدال مَنَعَ مِنْ ظهوره اشتغالُ المحلِّ بحركة المناسبة ، وقد صرَّح الشاطِبيُّ في (النُّدْبة) : بأنَّ ما يلحقُهُ الألفُ يُقدَّرُ فيه الضمُّ ، وعلىٰ قياسه فالضمُّ هنا مُقدَّرٌ ، كما أفاده ابنُ قاسمٍ وياسينُ[2] .

لكَثْرة استعمالِها ، فينبغي إسنادُ المعاقبةِ إلى الألف وإن كانتْ مِنَ الجانبَيْنِ .

❁ قوله : (مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ فيجوزُ في تابعه

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٢٣) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٧٩) ، حاشية ياسين على الألفية (٢/ ١٢٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٣٧٨) .

ومثلُ المُستغاثِ : المتُعجَّبُ منه ؛ نحوُ : (يا لَلدَّاهية !!) ، . . . .

فما نُقِلَ عن بعضهم ؛ مِنْ أَنَّهُ مبنيٌّ على الفتح ، وأنَّ توابعَهُ لا تُرفَعُ . . لا وجه له ، كما أفاده بعضُ شيوخِنا المُحقِّقينَ[1] .

* قوله : (يا لَلدَّاهية !! . . .) إلىٰ آخره : المعنىٰ : تعالَ أيُّها الجنسُ ؛ فقد جاء وقتُكَ ليَرىٰ عظمتَكَ ؛ تعجُّباً مِنَ الكَثْرة[2] ، و(الدَّاهية) : هي المصيبةُ ، أعاذنا اللهُ منها بفضله وكرمه .

الوجهانِ : الرفعُ إتباعاً لهـٰذا الضمِّ المُقدَّر ، والنصبُ على المحلِّ ، كما يجوزانِ فيه عند عدم الألف .

* قوله : (فما نُقِلَ عن بعضهم ؛ مِنْ أَنَّهُ مبنيٌّ على الفتح . . .) إلىٰ آخره : قد علَّل ذلك البعضُ كونَ بنائِهِ على الفتح دون الضمِّ . . باقتضاء الألفِ فتحَ ما قبلَها ؛ أي : فناسبَ حينئذٍ : أنْ يكونَ البناءُ على الفتح لا علىٰ ضمٍّ مُقدَّر ؛ لِمَا فيه مِنَ التكلُّف ، ويُقوِّيه : أنَّ مِنَ العرب مَنْ يبني المنادى المفردَ على الفتح ؛ لأنَّها حركةٌ تُشاكِلُ حركةَ إعرابِهِ لو أُعرب .

* قوله : (وأنَّ توابعَهُ لا تُرفَعُ) لا يُنافي كونَ البدلِ والنسقِ الخالي مِنْ

---

(1) هو الإمام الحَفْنيُّ في « حاشيته على الأشموني » (٢/ق١٢٥) ، والقائل بالبناء على الفتح هو الرَّضِي والجامي ، كما نصَّ علىٰ ذلك الحَفْني ، وانظر « كافية ابن الحاجب » (ص١٩) ، و« شرح الرضي » (١/ ٣٥٩) ، و« الفوائد الضيائية » (١/ ٢٥٢) .

(2) وظاهرُ كلامِهِ : أنَّ الاستغاثةَ غيرُ باقية ، بل هو مستعملٌ في محض التعجُّب ، ويحتملُ : أنَّها باقيةٌ مع إشراب اللفظ معنى التعجُّب ، لـٰكنَّها ليستِ استغاثةً حقيقية ؛ لأنَّهُ ليس مُنادىً حقيقةً ـ كما صرَّح به الرَّضِيُّ ـ بل تنزيلاً . « خضري » (٢/ ٦٦٣) .

و(يا لَلْعجَبِ !!) ؛ فيُجَرُّ بلامٍ مفتوحةٍ كما يُجَرُّ المُستغاثُ ، وتُعاقِبُ اللامُ الألفَ في الاسم المُتعجَّبِ منه ؛ فتقولُ : (يا عَجَبًا لِزَيدٍ !!)[1] .

❀ قوله : (يا عَجَبًا لِزَيدٍ !!) ؛ أي : أدعوكَ لِزيدٍ لِيراكَ . انتهى « شَنَوَاني »[2] .

(أل) [كالمُستقِلِّ][3] ؛ فتارةً يُبنىٰ وتارةً يُنصب .

---

(١) خاتمة : إذا وُقف على المُستغاث والمُتعجَّب منه مع الألف.. جاز إلحاقُها هاءَ السكت . « خضري » (٢/ ٦٦٤) .

(٢) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق١٢٥) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق٣٠) .

(٣) في (ط) : (كالمستقبل) .

النّدبة

(النُّدْبةُ)

* قوله : (النُّدْبةُ) بضمِّ النون ، هي لغةً : البكاءُ على الميِّت وتعديدُ مَحَاسنِهِ ، وعُرْفاً : نداءُ المُتوجَّعِ منه ، أو المُتفجَّعِ عليه ، وهي مِنْ كلام النساء غالباً ، وتكونُ بياءٍ أو واو ، قال ابنُ يعيشَ : (هي نوعٌ مِنَ النداء ؛ فكلُّ مندوبٍ مُنادىً ، ولا عكسَ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

ولا يُنافي هـٰذا قولُ « التصريح » : (صورةُ المندوبِ صورةُ المُنادى المُخاطَب ، وليس مُنادىً ؛ أَلَا ترىٰ أنَّكَ لا تريدُ أنْ يُجيبَكَ ويُقبِلَ عليك ،

[النُّدْبةُ]

* قوله : (أَلَا ترىٰ أنَّكَ لا تريدُ أنْ يُجِيبَكَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو لم يطلبْ إقبالَهُ الإقبالَ الحقيقيَّ ، ولا الإقبالَ المجازيَّ الذي هو الإجابةُ ، بخلاف نحو[2] : [من مجزوء الكامل]

يـا ليـلُ طُـلْ يـا شـوقُ دُمْ ... إنِّـي علـى الحـالَيـنِ صـابِـرْ

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٣) ، وانظر « شرح المفصل » (١/ ٣٦٠) .

(٢) البيت للبهاء زهير في « ديوانه » (ص١٢٤) .

. . . .

ومِنْ ثَمَّ منعوا في النداء : « يا غُلامَكَ » ؛ لأنَّ خطابَ أحدِ المُسمَّيَينِ يُناقِضُ خطابَ الآخَرِ ، ولا يُجمَعُ بين خطابَينِ) انتهىٰ[1] .

لأنَّ مُرادَ الأوَّلِ بكونه نوعاً مِنَ النداء ؛ يعني : صورةً ، وقولَهُ : (كلُّ مندوبٍ مُنادىً) ؛ أي : له أحكامُ المُنادىٰ ؛ فلا يُنافي أنَّهُ ليس منادىً حقيقةً .

فإنَّ طلبَ الإقبالِ موجودٌ وإن كان تخييلاً لمكنيَّة ؛ حيثُ شبَّه الليلَ بمَنْ يُطلَبُ إقبالُهُ ؛ بجامع تعلُّق القلبِ بإقبالِ كلٍّ ، أو حيثُ شبَّهه بناءً علىٰ تخيُّل ما يقعُ فيه مِنَ المحاسن صادراً منه بإنسان ؛ بجامعِ أنَّ كلّاً منهما يفعلُ ويتركُ وإنْ كان ذلك بالنسبة إلى المُشبَّه تخيُّليّاً ، وشبَّه الشوقَ بمَنْ يُطلَبُ إقبالُهُ كذلك ، أو شبَّهه بناءً علىٰ تخيُّل ما يحصلُ بسببه مِنَ الأسقام والآلام صادراً منه كذلك .

فقد وُجِدَ باعتبار اللفظ طلبُ إقبالِهِ وإن لم يوجد حقيقةً ، بخلاف المندوب ؛ فإنَّهُ لا طلبَ معه أصلاً ، هـٰذا بناء علىٰ منافاةِ كلامِهِ لِمَا نقله الفارِضيُّ عن ابن يعيشَ .

❊ قوله : (ومِنْ ثَمَّ منعوا في النداء . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وأجازوه في النُّدْبة .

❊ قوله : (يعني : صورةً) لا يخفىٰ ما فيه ، وقولُهُ : (أي : له أحكامُ المُنادىٰ) لا يخفىٰ أنَّ المُرادَ : له أحكامُ المُنادىٰ في الجملة ؛ إذ بعضُ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨١) .

الأحكام لا تثبتُ له ، وحينئذٍ : لا يصحُّ قولُهُ : (ولا عكسَ) ، ولو لم تُعتبَرِ الأحكامُ واعتُبرتِ الصُّورةُ . . لم يصحَّ أيضاً ، كما لا يخفىٰ .

فالوجهُ : أنَّ ابنَ يعيشَ جارٍ علىٰ ما ذَهَبَ إليه بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ المندوبَ مُخاطَبٌ بطَلَبِ الإقبالِ ؛ بناءً علىٰ تصوُّره حيّاً لضِنَّتهم به ، وإن كان يَرِدُ عليه نحوُ : (وا غلامَكَ) ، فتدبَّرْ[1] .

وصرَّح الرَّضِيُّ : بأنَّ المندوبَ منادىً مجازاً ؛ قال : (فإنَّكَ إذا قلتَ : « يا مُحمَّداهْ » فكأنَّكَ تُناديه وتقولُ له : تعالَ ؛ فإنِّي مشتاقٌ إليك ، وإذا قلتَ : « وا حُزْناهْ » كأنَّكَ تُناديه وتقولُ له : احضُرْ حتىٰ يعرفَكَ الناسُ فيَعذِرُوني فيك) انتهىٰ[2] .

وقولُهُ : (فكأنَّكَ تُناديه) ؛ أي : حقيقةً ؛ فلا يُنافي أنَّكَ تُناديه لا حقيقةً ، بل بطريق الكناية الاصطلاحيَّةِ عن شدَّة التعلُّقِ والمحبَّة بواسطة المَقام ، أو بطريق التخييل لمكنيَّة ؛ فإنَّهُ قد يُتخيَّلُ أنَّ ذلك الشخصَ هو الذي اختار الفراقَ ، وأنَّ له اختيارَ العود ، وأنَّهُ مُتمكِّنٌ منه ، فيُشبَّهُ في النفس بمَنْ يُنادىٰ حقيقةً ، وقد يُشبَّهُ بمَنْ يُنادىٰ ويُطلَبُ إقبالُهُ حقيقةً ؛ بجامع تعلُّقِ القلب بإقبال كلٍّ ، وإن كان تعلُّقُهُ بإقبال المُشبَّه علىٰ سبيل التمنِّي ؛ إذ إقبالُهُ مُحالٌ ، والغرضُ بعد ذلك : التَّفَجُّعُ ؛ أي : إظهارُ الفجيعة ؛ أي : الرَّزِيَّةِ والمُصيبةِ .

---

(١) في (ك) بدل قوله : (لا يخفىٰ . . . فتدبَّرْ) : (ولا يصحُّ أنْ يكونَ مُرادُهُ صورةً ، كما هو المُرادُ في العبارة الأولىٰ ؛ لأجلِ أنْ يصحَّ قولُهُ : « ولا عكس » ، تأمَّلْ) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ٣٤٥) .

٦٠١ـ ما للمُنادَى اَجْعَلْ لمندوبٍ وما نُكِّـرَ لـم يُنـدَبْ ولا مـا أُبهِمَـا

❊ قوله : (ما للمُنادَىٰ) ما : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (اجعَلْ) ، و(للمُنادىٰ) بفتح الدال : في موضعِ الصِّلَةِ لـ (ما) .

❊ قوله : (وما نُكِّرَ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، وجملةُ (لم يُندَبْ) : خبرُهُ ، و(ما) في قوله : (ولا ما أُبهِمَا) : معطوفٌ على الضمير في (يُندَب) ، والتقديرُ : (والاسمُ الذي نُكِّرَ لم يُندَبْ ، ولا الاسمُ الذي أُبهِمَ) .

وقولُهُ : (وإذا قلتَ : « وا حُزْناهْ » كأنَّكَ تُناديه) ؛ أي : حقيقةً ، والواقعُ أنَّكَ تُناديه مجازاً تخييلاً لمكنيَّة ؛ بتشبيهه بمَنْ يُنادىٰ حقيقةً ؛ لتخيُّل أنَّ ما يترتَّبُ عليه مِنَ المضارِّ صادرٌ منه ، أو بتشبيهه بذلك ؛ بجامع تعلُّقِ القلب بإقبال كلٍّ ، والغرضُ بعدَ ذلك : التَّشَكِّي .

ولك في نحوِ : (وا رأساهْ) أنْ تجعلَهُ كنايةً اصطلاحيَّةً عن شدَّة الألمِ ؛ حتىٰ كأنَّهُ أَبْطَلَ الانتفاعَ بالعضو وأَذْهَبَ العضو ، والمطلوبُ إقبالُهُ ، فينتقلُ مِنْ طلب إقباله إلىٰ عدم تأتِّي الانتفاع به في الحال ، ومِنْ ذلك بواسطة المَقام إلىٰ شدَّة الألم جدّاً ، والغرضُ بعدَ ذلك : التَّوَجُّعُ والتَّشَكِّي .

فالمندوبُ قد تعلَّق به في اللفظ طلبُ الإقبالِ وإن كان تخييلاً لمكنيَّة أو كان كنايةً اصطلاحيَّة ؛ فليس مطلوباً إقبالُهُ حقيقةً ، فتدبَّرْ .

❊ قوله : (معطوفٌ على الضمير في « يُندَب ») ؛ أي : لوجود الفصلِ بـ (لا) .

٦٠٢ـ ويُنْدَبُ الموصولُ بالذي ٱشْتَهَرْ   كـ (بئرَ زمزمٍ) يَلِي . . . . . .

ومحلُّ امتناعِ نُدْبةِ الذي نُكِّرَ : إذا كان مُتفجَّعاً عليه ، أمَّا إذا كان مُتوجَّعاً منه : فيجوزُ ؛ كما في نحو : (وا مُصيبتاهْ) ، أفادَهُ بعضُ شيوخِنا[1] .

❀ قوله : (بالذي ٱشْتَهَرْ) ؛ أي : به ؛ فالعائدُ محذوفٌ ، وهو شاذٌّ عندَ مَنِ اشترطَ اتِّفاقَ الحرفَينِ في المُتعلَّق ، لـٰكن أجازه الناظمُ مطلقاً مِنْ غير شرطٍ سوىٰ تَكْرارِ الحرف ، نقله عنه الشاطِبيُّ[2] .

❀ قوله : (كبئرَ) منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (حَفَرْ) .

❀ قوله : (منصوبٌ علىٰ أنَّهُ مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ « حَفَرْ ») هـٰذا إنَّما يظهرُ في المثال في ذاته ، لا في كلام الناظم ، ثمَّ لعلَّ في كلام المُصنِّف حذفَ الواوِ مع ما عطفتْ ، معَ تقدير مضافٍ بقرينة كلامه ، والتقديرُ : (كبئر زمزم ووا مَنْ حَفَر) ؛ أي : كمجموعِ ذلك .

وأقربُ مِنْ هـٰذا : أنْ يكونَ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : (كجملةِ « بئر زمزم ») ؛ أي : كالجملةِ المشتملةِ علىٰ ذلك ، أو (كموصولِ بئرِ زمزمٍ يلي . . .) إلىٰ آخره .

أو يُقالُ : فيه قلبٌ ، والأصلُ : (كوا مَنْ حَفَرَ يليه بئر زمزم) .

---

(١) انظر « حاشية السيِّد البليدي » (٢/ق٨٣) ، و« حاشية الحفني » (٢/ق١٢٦) ، و« حاشية المدابغي » (٢/ق٣١) ، و« حاشية ياسين على الفاكهي » (٢/ ٦٦٧) .

(٢) المقاصد الشافية (٥/ ٣٨٤) ، وانظر ما سبق في (٢/ ١٦٢ـ ١٦٥) .

❁ قوله : (وا مَنْ حَفَرْ. . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ الموصولَ هنا مبنيٌّ علىٰ ضمٍّ مُقدَّرٍ مَنَعَ مِنْ ظهوره اشتغالُ المحلِّ بسكون البناءِ الأصليِّ في محلِّ نصبٍ ، وهٰذا إن لم يُجعَلِ الموصولُ مِنْ قَبيل الشبيه بالمضاف ، وإلا فهو منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرة ، ولحاقُ الألفِ لم يُؤثِّرْ في الموصول شيئاً ؛ لعدم اتِّصال الألفِ به ، وهي إنَّما تُؤثِّرُ في الذي يلحقُهُ ؛ كـ (زمزم) ؛ ولهٰذا فتح .

وهو مُعرَبٌ مُقدَّرُ الجرِّ إن كان مصروفاً ، أو الفتحِ نائبِهِ إن كان ممنوعاً مِنَ الصرف ، ويُقدَّرُ الجرُّ في (المُطَّلب) مِنْ (عبد المُطَّلِباهْ) علىٰ قياسِ ما قاله ابنُ قاسمٍ في (عبد المَلِكاهْ) ، أفاده شيخُنا السيِّد نقلاً عن ياسينَ[1] .

وأصلُ (زَمْزم) : (زَمَّم) ، أُبدِلَتِ الميمُ الثانية زاياً ، قاله في « الفردوس »[2] .

ولك أنْ تقولَ : إنَّ قولَهُ : (كبئر زمزم) مثالٌ لقوله : (بالذي اشتهر) ؛ أي : بالصِّلَة التي اشتهرَ بها ، و(بئر زمزم) صِلَةٌ مِنْ حيثُ إنَّهُ جزؤُها ، وهو محلُّ التعيين .

---

(1) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق٨٣) ، وانظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ١٨٢) .

(2) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ١٨٢) .

المندوبُ : هو المُتفجَّعُ عليه ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، والمُتوجَّعُ منه ؛ نحوُ : (وا ظَهْراهْ) .

ولا يُندَبُ إلا المعرفةُ ؛ فلا تُندَبُ : النكرةُ ؛ فلا يُقالُ : (وا رَجُلاهْ) ، ولا المُبهَمُ كاسم الإشارةِ ؛ نحوُ : (وا هٰذاهْ) ، ولا الموصولُ ، إلا إنْ كان خالياً مِنْ (أل) واشتَهَرَ بالصِّلَة ؛ كقولهم : (وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماهْ) .

٦٠٣ـ ومُنتهى المندوبِ صِلْهُ بالأَلِفْ   مَتْلُـوُّهـا إنْ كـانَ مِثْلَهـا حُـذِفْ

---

* قوله : (المُتفجَّعُ عليه) التفجُّعُ : إظهارُ الحزنِ وقِلَّةِ الصبرِ عندَ نزولِ المصيبة . انتهىٰ « ياسين »[1] .

* قوله : (كاسم الإشارةِ) ، وكـ (أيّ) ؛ فلا يُقالُ : (وا أيُّها) ، وكالمُضمَر ؛ نحوُ : (وا أنتاهْ) .

* قوله : (إلا إنْ كان خالياً مِنْ « أل ») ، فإن كان مبدوءاً بها فهو ممنوعٌ اتِّفاقاً ، فلا يُقالُ : (وا الذي حَفَرَ بئرَ زَمْزماهْ) وإنِ اشتَهَرَتْ صِلَتُهُ ؛ إذ لا يُجمَعُ بينَ حرفِ النُّدْبةِ و(أل) .

* قوله : (صِلْهُ بالأَلِفْ) ؛ أي : المُسمَّاةِ بـ (ألف النُّدْبة) .

* قوله : (مَتْلُوُّها . . .) إلىٰ آخره : (مَتْلُوُّها) : مبتدأٌ ، وخبرُها :

---

(١) حاشية ياسين على التصريح (٢/ ١٨١) .

٦٠٤ـ كذاكَ تنوينُ الذي بهِ كَمَلْ مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها نِلْتَ الأَمَلْ

يلحقُ آخِرَ المُنادى المندوبِ ألفٌ ؛ نحوُ : (وا زيدَا لا تَبْعُدْ) ، ويُحذَفُ

جملةُ (حُذِفْ) ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ ، ويجوزُ جَعْلُ (حُذِفْ) جوابَ الشرط ، وجملةُ الشرطِ وجوابِهِ خبرَ المبتدأ ؛ فلا حَذْفَ حينئذٍ .

والمعنىٰ : أنَّ مَتْلُوَّ ألفِ النُّدْبةِ ـ أي : الذي قبلَ هـٰذه الألفِ ؛ وهو آخرُ المندوب ـ إن كان مثلَها ـ أي : ألفاً ـ حُذِفَ ؛ إذ لا يُمكِنُ اجتماعُ ألفَينِ ، فالمحذوفُ آخِرُ المندوب ، لا ألفُ النُّدْبة ؛ لأنَّها تَدُلُّ علىٰ معنىً ؛ وهو الدَّلالةُ على النُّدْبة .

❋ **قوله** : (**كذاكَ تنوينُ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : حَذْفُ تنوينِ الاسمِ الذي كَمَلَ به حالَ كونِهِ كائناً مِنْ صِلَةٍ أو غيرِها . . كذاك .

❋ **قوله** : (**كَمَلْ**) بفتح الميم علىٰ **أفصحِ** اللُّغات .

❋ **قوله** : (**نِلْتَ الأَمَلْ**) بفتح التاء : جملةٌ دعائيَّةٌ مستأنفةٌ .

❋ **قوله** : (**لا تَبْعُدْ**) **بفتح العين المُهمَلة** : مضارعُ (بَعِدَ) بكسرها ؛ مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ بمعنىٰ : هَلَكَ ، **أو بضمِّها** : مضارعُ (بَعُدَ) بضمِّها أيضاً ؛ مِنَ البُعْد ضد القُرْب .

❋ **قوله** : (**وهو الدَّلالةُ على النُّدْبة**) **الصوابُ** : حذفُ (الدَّلالة) و(علىٰ) ، **كما هو واضحٌ** .

❋ **قوله** : (**أي : حَذْفُ تنوينِ . . .**) إلىٰ آخره : **المُناسِبُ** : حَذْفُ لفظِ (حَذْفُ) .

ما قبلَها : إنْ كان ألفاً[1] ؛ كقولك : (وا مُوساهْ) ؛ فحُذفت ألفُ (موسىٰ) وأُتي بالألف للدَّلالة على النُّدْبة ، أو كان تنويناً في آخِرِ صِلَةٍ أو غيرها ؛ نحوُ :

❀ قوله : (وا مُوساهْ) لا يَبْعُدُ تقديرُ الضمِّ على الألف المحذوفة ، كما ذَكَرَهُ ابنُ قاسمٍ[2] ، ونازعَ ياسينُ في ذلك ؛ فقال : (إنَّ التحقيقَ : بناؤُهُ على الفتح على الألف المحذوفةِ لا على السين ؛ لأنَّ آخِرَ الاسمِ إنَّما هو الألف ، والبناءُ كالإعراب مِنْ أحوال الأواخر) انتهىٰ[3] .

قلتُ : ما قاله ابنُ قاسمٍ هو الظاهرُ ؛ لأنَّهُ لا وجهَ لبنائه على الفتح ، فتدبَّرْ[4] .

❀ قوله : (لأنَّ آخِرَ الاسمِ. . .) إلىٰ آخره : عِلَّةٌ لقوله : (لا على السين) .

---

(١) أي : ليِّنةً ؛ سواءٌ كانت جزءَ كلمةٍ ؛ كالمقصور ، أو كلمةً مُستقلَّة ؛ كالألف المنقلبة عن ياء المُتكلِّم ، وأمَّا الهمزةُ فلا تُحذف ، بل تقعُ بعدَها ألف الندبة ؛ كـ(وا زكرياآهْ) ، وأجاز الكُوفيُّون حذفَها ، فتُحذف الألفُ قبلها أيضاً ؛ لالتقائها مع ألف النُّدْبة . « خضري » (٢/ ٦٦٦) .

(٢) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٨٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٨٣) .

(٣) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٦٩) ، وزاد في « حاشيته على التصريح » (٢/ ١٨٣) : (وليس الضمَّ المُقدَّرَ ، كما قال الشِّهابُ القاسميُّ ؛ لأنَّ المندوبَ المختومَ بالألف مبنيٌّ على الفتح كما تقدَّم. . .) ، والشِّهابُ القاسميُّ : هو الإمام الشهير شهاب الدين بن قاسم العبَّادي السابقُ كلامُهُ في صدر هـٰذه القولة .

(٤) وأجاز الكُوفيُّونَ قلبَ ألفه ياءً ؛ فقالوا : (يا مُوسَيَاهْ) . « خضري » (٢/ ٦٦٦) .

(وا مَنْ حَفَرَ بئرَ زَمْزَماهْ) ، ونحوُ : (وا غُلامَ زيداهْ) .

٦٠٥ـ والشَّكْلَ حَتْماً أَوْلِهِ مُجانِسَا . . . .

* قوله : (وا مَنْ حَفَرَ بئرَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مثالٌ للصِّلَة ، والأصلُ : (زمزمٍ) بالتنوين ؛ فحُذِفَ التنوينُ مِنْ آخر الصِّلَة لأجل ألفِ النُّدْبة ، والأحسنُ : عدمُ الصرف في (زمزم) باعتبار البُقْعة ؛ فلا يكونُ فيه تنوينٌ ، ولـٰكنَّهُم اعتبروا المكانَ فصَرَفُوهُ ، والمثالُ الجيِّدُ : (وا مَنْ ضَرَبَ غلامَ زيداهْ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

فعلىٰ مَنْعِ صَرْفِ (زمزم) : يكونُ تنوينُهُ مُقدَّراً ، كما في « التصريح »[2] .

* قوله : (ونحوُ : « وا غلامَ زيداهْ ») هـٰذا مثالٌ لغير الصِّلَة ، وأصلُهُ : (وا غلامَ زيدٍ) ؛ فحُذِفَ التنوينُ لأجل حرفِ النُّدْبة .

* قوله : (والشَّكْلَ حَتْماً . . .) إلىٰ آخره : (الشَّكْل) : بمعنى الحركةِ ؛ مفعولٌ لمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (أَوْلِهِ) ، و(حَتْماً) ؛ أي : لازماً ؛ حالٌ مِنْ هاء (أَوْلِهِ) ، أو مِنَ (الشَّكْل) ، أو نعتٌ لمحذوف ؛ أي : أَوْلِ الشكلَ حرفاً مُجانِساً له إيلاءً لازماً ، وقولُهُ : (أَوْلِهِ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (أَوْلىٰ يُولِي) مبنيٌّ

---

* قوله : (حالٌ مِنْ هاء « أَوْلِهِ ») فيه : أنَّ الحالَ قَيْدٌ في عاملها ، ولا معنىٰ للتقييد .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٣) .

إنْ يَكُـنِ الفتـحُ بـوَهْـمٍ لابِسَـا

إذا كان آخِرُ ما تلحقُهُ ألفُ النُّدْبة فتحةً . . لَحِقَتْهُ ألفُ النُّدْبةِ مِنْ غير تغيير لها ؛ فتقولُ : (وا غلامَ أحمداهْ) ، وإن كان غيرَ ذلك وَجَبَ فتحُهُ ؛ إلا إنْ أوقَعَ في لَبْسٍ .

فمثالُ ما لا يُوقِعُ في لَبْسٍ : قولُكَ في (غُلام زيد) : (وا غُلامَ زيداهْ) ، وفي (زيد) : (وا زيداهْ) .

ومثالُ ما يُوقِعُ فتحُهُ في لَبْس : (وا غُلامَهُوهْ) ، (وا غُلامَكِيهْ) ، وأصلُهُ : (وا غُلامَكِ) بكسر الكاف ، (وا غُلامَهُ) بضمِّ الهاء ؛ فيجبُ قلبُ

علىٰ حذف الياء ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : مفعولُهُ الأوَّلُ ، و(مُجانِسَا) : مفعولُهُ الثاني .

* قوله : (إنْ يَكُن) جوابُ الشرط : محذوفٌ للضرورة ؛ لكونِ الشرطِ مضارعاً ، و(الفتح) : اسمُ (يكن) ، و(لابِسَا) ـ أي : خالطاً ـ : خبرُها ، وقولُهُ : (بوَهْمٍ) بسكون الهاء : مُتعلِّقٌ به ، والباءُ : للسببيَّة .

والوَهْمُ ـ مصدرُ (وَهَمَ) مِنْ باب (وَعَدَ) ـ : ذهابُ ظنِّ الإنسانِ إلى الشيء وهو يريدُ غيرَهُ ، وأمَّا (وَهِمَ) في الحساب : فهو بكسر الهاء ، والمصدرُ بالفتح ؛ مثلُ : (غَلِطَ يَغلَطُ) وزناً ومعنىً .

---

* قوله : (مفعولُهُ الأوَّلُ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (أَوْلِ) بمعنىٰ (أَعْطِ) ، أمَّا لو كان بمعنىٰ (أَتْبع) ـ كما هو الظاهرُ ـ . . فحقُّهُ العكسُ .

ألفِ النُّدْبة بعدَ الكسرةِ ياءً ، وبعدَ الضمَّةِ واواً ؛ لأنَّكَ لو لم تفعل ذلك وحذفتَ الضمَّةَ والكسرةَ ، وفتحتَ وأتيْتَ بألفِ النُّدْبةِ فقلتَ : (وا غُلامَكاهْ) (وا غُلامَهاهْ) . . لالتبسَ المندوبُ المضافُ إلىٰ ضمير المخاطبةِ بالمندوب المضافِ إلىٰ ضمير المخاطب ، والتبسَ المندوبُ المضافُ إلىٰ ضمير الغائبِ بالمندوب المضافِ إلىٰ ضمير الغائبة .

وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (والشَّكْلَ حَتْماً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : إذا شُكِلَ آخرُ المندوبِ بفتحٍ أو ضمٍّ أو كسرٍ . . فأَوْلِهِ مُجانِساً له مِنْ واوٍ أو ياء إن كان الفتحُ مُوقِعاً في لَبْسٍ ؛ نحوُ : (وا غُلامَهُوهْ) ، (وا غُلامَكِيهْ) ، وإن لم يكنِ الفتحُ مُوقِعاً في لَبْسٍ . . فافتَحْ آخِرَهُ وأَوْلِهِ ألفَ النُّدْبة ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، و(وا غُلامَ زيداهْ) .

٦٠٦ـ وواقِفاً زِدْ هاءَ سكتٍ إنْ تُرِدْ وإنْ تَشَأْ فالمَدُّ والها لا تَزِدْ

---

* قوله : (وواقِفاً) هـٰذا حالٌ مِنْ فاعل (زِدْ) ، وهو مُتعدٍّ لاثنَينِ ؛ أوَّلُهُما : (هاءَ) بالمدِّ ، والثاني محذوفٌ .

* قوله : (فالمدُّ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، و(الها) : مفعولٌ مُقدَّم

---

* قوله : (أوَّلُهُما : « هاءَ » بالمدِّ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ظاهر[1] .

* قوله : (خبرُهُ : محذوفٌ) ؛ أي : فالمدُّ كافٍ ، وإلىٰ هـٰذا يُشِيرُ صنيعُ

---

(١) والمُحشِّي تبع في إعرابه الشيخَ خالداً الأزهري في « التمرين » (ص١٢٤) .

أي : إذا وُقِفَ على المندوبِ لَحِقَهُ بعدَ الألفِ هاءُ السكتِ ؛ نحوُ : (وا زيداهْ) ، أو وُقِفَ على الألف ؛ نحوُ : (وا زيدَا) ، ولا تثبتُ الهاءُ في الوصل إلا ضرورةً ؛ كقوله[1] : [من الهزج]

٣١٥ـ أَلَا يَـــا عَمْـــرُو عَمْـــرَاهُ   وعَمْـــرُو بـــنَ الـــزُّبَيْـــرَاهُ

بقوله : (لا تَزِدْ) ، ويجوزُ نصبُ (المد) على أنَّهُ مفعولٌ لـ (تَزِدْ)[2] ، و(الها) معطوفٌ عليه ، والتقديرُ : (وإن تَشَأْ فلا تَزِدِ المَدَّةَ والهاءَ) .

❀ قوله : (هاءُ السكتِ) تُسمَّىٰ أيضاً : (هاءَ الاستراحة) انتهىٰ « زكريَّا »[3] .

❀ قوله : (أَلَا يا عَمْرُو . . .) إلىٰ آخره : هو من الهَزَج ، و(عمرُو) : مندوبٌ ، و(عَمْراه) : تأكيدٌ له ، . . . .

الشارح ، وفائدةُ الإخبارِ بأنَّ المدَّ كافٍ : دَفْعُ تَوَهُّمِ عدمِ كفايتِهِ ، وأنَّهُ لا بدَّ معه مِنْ شيءٍ آخَرَ غيرِ الهاء .

❀ قوله : (ويجوزُ نصبُ « المد » . . .) إلىٰ آخره : هو أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ حينئذٍ يكونُ فيه دَفْعُ إيهامِ الوجوبِ الحاصلِ مِنْ قوله : (ومُنتهى المندوبِ صِلْهُ بالألف) .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : الناظم في « شرح التسهيل » (٣/ ٤١٦) ، وابنه في « شرحه على الألفية » (ص٤٢٢) ، والشارح في « المساعد » (٢/ ٥٣٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥/ ٤٠٢ـ٤٠٣) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٤٨ـ١٧٤٩) .

(٢) وضُبط كذلك في (ل) ، وهو بالرفع بناء علىٰ حلِّ ابن الناظم (ص ٤٢٢) ، وقدَّمه في « التمرين » (ص ١٢٤) على النصب .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٢٥) .

٦٠٧ـ وقائلٌ (وا عَبْدِيَا) (وا عَبْدَا) مَنْ في النِّدا اليا ذا سكونٍ أَبْدَىٰ

والشاهدُ فيه : تحريكُ الهاءِ في (عَمْراه) و(الزُّبَيراه) .

* قوله : (وقائلٌ . . .) إلىٰ آخره : (قائلٌ) : خبرٌ مقدَّم عن قوله : (مَنْ في النِّدا . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذي أَبْدىٰ في النداء الياءَ ساكنةً . . قائلٌ في النُّدْبة : (وا عَبْدِيَا) ، (وا عَبْدَا) .

* قوله : (وا عَبْدِيَا) بفتح الياء لألف النُّدْبة ، وقولُهُ : (وا عَبْدَا) بحذف الياء لالتقاء الساكنَينِ ، وهٰذا ونحوُهُ منصوبٌ بفتحةٍ مُقدَّرةٍ مَنَعَ مِنْ ظهورها الفتحةُ لأجل ألف النُّدْبة ، وليس بمبنيٍّ ؛ لأنَّهُ مُضافٌ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

---

* قوله : (والشاهدُ فيه : تحريكُ الهاءِ . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ مِنْ وجهَينِ :

الأَوَّل : أنَّ الشاهدَ فيه ؛ مِنْ حيثُ الإتيانُ بالهاء في مَحَلِّ الوصل ، مع أنَّهُ لا يُؤتىٰ بها إلا في محل الوقف ، لا في التحريك كما قال .

الثاني : أنَّ الشاهدَ إنَّما هو في الشطر الأَوَّل فقط ، لا في الثاني أيضاً كما قال ؛ لأنَّ الضَّرْبَ محلُّ وقفٍ ، بخلاف العَرُوضِ .

وما قاله بعضُ الأفاضلِ ؛ مِنْ أنَّهُ لا شاهدَ في الأَوَّل أيضاً ؛ لأنَّ العَرُوضَ

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ١٨٠) ، حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٨٤) .

أي : إذا نُدِبَ المضافُ إلىٰ ياء المُتكلِّم علىٰ لغةِ مَنْ سكَّن الياءَ . . قيل فيه : (وا عبدِيَا) بفتح الياء وإلحاقِ ألفِ النُّدْبة ، أو : (يا عبدَا) بحذف الياء وإلحاقِ ألفِ النُّدْبة .

وإذا نُدِبَ علىٰ لغةِ مَنْ يحذفُ الياءَ ويستغني بالكسرة ، أو يَقلِبُ الياءَ ألفاً والكسرةَ فتحةً ويحذفُ الألفَ ويستغني بالفتحةِ ، أو يَقلِبُها ألفاً ويُبقِيها . . قيل : (وا عبدَا) ليس إلَّا .

❀ قوله : (قيل فيه : « وا عبدِيَا » . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّهُ إذا نُدِبَ علىٰ لغةِ مَنْ حَذَفَ الياءَ : فإن كان ما قبلَها مفتوحاً . . أُقِرَّتِ الفتحةُ علىٰ حالها ، وأُتِيَ بألف النُّدْبة ، وإن كان مكسوراً أو مضموماً . . جُعِلَ بدلَ الضمَّةِ والكسرةِ فتحةٌ ، وزِيدَتِ الألفُ .

وعلىٰ لغةِ مَنْ أَبْدَلَ الياءَ ألفاً : حُذِفَتِ الألفُ المُبدَلة ، وزِيدَتْ ألفُ النُّدْبة ، كما يُفعَلُ ذلك بالمقصور .

وعلىٰ لغةِ مَنْ أَثبتَ الياءَ مفتوحةً : زِيدَتِ الألفُ ، ولم يُحتَجْ إلىٰ عمل ثانٍ ؛ لأنَّ الياءَ مُتهيِّئةٌ بالفتحة لمباشرة الألف .

المُصرَّعةَ بمنزلة الضرب ، فهي محلُّ وقفٍ أيضاً[1] . . مردودٌ بأنَّها ليستْ مُصرَّعةً ؛ إذ التصريعُ في اصطلاحهم : تغييرُ العَرُوضِ بزيادةٍ أو نقصٍ لأجل موافقة الضرب ، مع أنَّ هـٰذه العَرُوضَ لا تغييرَ فيها أصلاً لا بزيادةٍ ولا نقص ، فهي صحيحةٌ ؛ إذ يجبُ صحَّةُ العَرُوضِ في بحر الهَزَج .

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٦٧) .

وإذا نُدِبَ على لغةِ مَنْ يفتحُ الياءَ . . يُقالُ : (وا عبدِيَا) ليس إلَّا .

فالحاصلُ : أنَّهُ إنَّما يجوزُ الوجهانِ ـ أعني : (وا عبدِيَا) (وا عبدَا) ـ علىٰ لغةِ مَنْ سكَّن الياءَ فقط ، كما ذَكَرَ المُصنِّفُ ، والله أعلم .

وعلىٰ لغةِ مَنْ يُثبِتُ الياءَ ساكنةً : جاز حذفُ الياءِ لالتقاء الساكنَينِ ، وإبقاؤُها مفتوحةً . انتهىٰ « تصريح »[1] ، والله أعلم .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٣) .

الترخيمُ

....

(الترخيمُ)

❁ قوله : (الترخيمُ) هو ثلاثةُ أنواعٍ : ترخيمُ النداءِ ، وترخيمُ الضرورةِ ، وهما مذكورانِ في هـٰذا الباب ، وترخيمُ التصغيرِ ، وسيأتي في (باب التصغير)[1] .

فائـدة

[في أنَّهُ لا بأسَ بترخيم الاسمِ إذا لم يتأذَّ به صاحبُهُ]

لا بأسَ بترخيم الاسم إذا لم يتأذَّ صاحبُهُ ؛ فقد ثَبَتَ أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم رَخَّمَ أسماءَ جماعةٍ من أصحابه ؛ كـ (أبي هِرٍّ) و(عائش) ، ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ

[الترخيم]

❁ قوله : (وترخيمُ التصغيرِ) هو حذفُ الزوائدِ عندَ التصغير ؛ كقولهم في (أسود) : (سُوَيد) .

❁ قوله : (كـ « أبي هِرٍّ ») هـٰذا ينقضُ قولَ النُّحاة : إنَّهُ يُشترَطُ في الترخيم عدمُ التركيب الإضافيِّ ؛ على أنَّ هـٰذا ليس ترخيماً ، بل تسميةٌ باسمٍ آخَرَ ،

(١) انظر (٥/٣٥٣ـ٣٥٤) .

في « شرح العُباب »(١) .

* قوله : (ترخيماً ٱحْذِفْ) يجوزُ أنْ يكونَ (ترخيماً) مفعولاً له ؛ أي :

كما لا يخفىٰ ، وفي بعض النسخ : (كأبي هُرَيرةَ) ، ويُمكِنُ علىٰ هٰذه النسخة أنْ يُرادَ اسمٌ آخَرُ لأبي هُرَيرةَ لا تركيبَ فيه ، تأمَّلْ .

* قوله : (مفعولاً له) فيه ـ كما قيل ـ : أنَّهُ يلزمُ عليه تعليلُ الشيءِ بنفسه ؛ لأنَّ المعنى : احْذِفْ آخِرَ المنادىٰ لأجل الترخيم الذي هو حذفُ آخِرِ المنادىٰ ، مع أنَّهُ ليس قلبيّاً ، فإن قُدِّرتِ الإرادةُ كان فيه رِكَّةٌ(٢) ، وكذا لو جُعل عِلَّةً للطلب .

وقد يُقالُ : لا يلزمُ تعليلُ الشيء بنفسه ؛ لأنَّ الترخيمَ بالمعنى المقصودِ في هٰذا الباب ليس هو مُجرَّدَ ما ذكر ، بل هو حذفُ آخِرِ المنادىٰ للتخفيف مِنْ حيثُ هو آخِرُ المنادىٰ ؛ فالتعليلُ مِنْ تعليل العامِّ بالخاصِّ ، ومحطُّ التعليل جهةُ الخصوص ؛ فكأنَّهُ قال : (احذفْ آخِرَ المنادىٰ لأجل الترخيم) ؛ أي : لأجل التخفيف بذلك الحذف مِنْ حيثُ كونُ المحذوف آخِرَ المنادىٰ ، لا لأجل الإعلالِ ، ولا لأجل التخفيفِ بدون تلك الحيثيَّة .

---

(١) الإيعاب (٣/ق٣٢٦) مخطوطة الأزهرية برقم : (٢٢٧٧) ، وترخيم أبي هريرة : رواه البخاري (٢٨٥) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، وترخيم عائشة : رواه البخاري (٣٧٦٨) ، ومسلم (٢٤٤٧/ ٩١) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .

(٢) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٥٥) .

احْذِفْ لأجل الترخيم ، أو حالاً ؛ أي : احْذِفْ في حال كونِكَ مُرخِّماً ، أو ظرفاً علىٰ حذف مضافٍ ؛ أي : احْذِفْ وقتَ الترخيم ، **ويحتملُ** ـ كما قال المُراديُّ ـ : أنْ يكونَ مفعولاً مطلقاً وناصبُهُ (احْذِفْ) ؛ لأنَّهُ يُلاقِيهِ في المعنىٰ ؛ أي : في الجملة[1] ، وإلَّا فالحذفُ أَعَمُّ مِنَ الترخيم .

ثمَّ ظَهَرَ أنَّ المقصودَ بقوله : (ترخيماً احْذِفْ . . .) إلىٰ آخره : الإشارةُ للتعريف ؛ فالحيثيَّةُ ملحوظةٌ فيه ؛ أي : مِنْ حيثُ إنَّهُ آخِرُ المنادىٰ ؛ فكأنَّهُ قال : (احْذِفْ آخِرَ المنادىٰ مِنْ حيثُ إنَّهُ آخِرُ المنادىٰ لأجل الترخيمِ الذي هو حذفُ آخِرِ المنادىٰ مِنْ حيثُ إنَّهُ آخِرُ المنادىٰ ، ولا يكونُ إلا للتخفيف) ؛ فهو تعليلُ الشيءِ بنفسه ، فافْهَمْ .

* **قوله : (أو حالاً)** ؛ أي : لازمةً ؛ لفهمها مِنَ العامل ؛ وهو (احذف) ، وتقديرُ الإرادةِ لا يمنعُ اللزوم .

* **قوله : (أي : احْذِفْ وقتَ الترخيم)** ؛ أي : وقتَ جوازِهِ باجتماع شروطِهِ ؛ ففي الكلام تقديرُ مضافٍ آخَرَ ، فلا يلزمُ تحصيلُ الحاصل .

* **قوله : (أي : في الجملة)** ناظرٌ لـ (احْذِفْ) بقَطْعِ النَّظَرِ عن المفعول ؛ أخذاً من التعليل ، وإلا لو نُظِرَ له لكانتِ المُلاقاةُ في المعنىٰ كُلِّيَّةً لا جُمْلِيَّةً .

---

(١) توضيح المقاصد (٣/١١٢٦) .

الترخيمُ في اللغة : ترقيقُ الصوتِ[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

٣١٦ـ لها بَشَرٌ مِثْلُ الحريرِ ومَنطِقٌ   رَخِيمُ الحَوَاشِي لا هُرَاءٌ ولا نَزْرُ

أي : رقيقُ الحَوَاشِي .

وفي الاصطلاح : حَذْفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النداء[3] ؛ نحوُ : (يا سُعَا) ، والأصلُ : (يا سُعَادُ) .

---

* قوله : (ترقيقُ الصوتِ) ؛ أي : تسهيلُهُ وتليينُهُ .

* قوله : (لها بَشَرٌ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (لها) : راجعٌ لـ (ميَّ) اسمِ محبوبةِ الشاعر ، وقد تقدَّم ذِكْرُها في قوله[4] :

أَلَا يا ٱسْلَمِي يا دارَ مَيَّ على البِلىٰ   ولا زالَ مُنهَلّاً بجَرْعائِكِ القَطْرُ

وبعدَ البيتِ المذكورِ :

. . . .

---

(١) وهي تسميةٌ قديمة ، ومنه : ما رُوي : أنَّهُ قيل لابن عباس رضي الله عنه : إنَّ ابنَ مسعود قرأ : (ونادَوْا يا مالِ) ، فقال : ما أَشْغَلَ أهلَ النارِ عن الترخيم !! انظر « الكشاف » (٤/ ٢٦٤) ، و« تفسير القرطبي » (١٦/ ١١٦ـ١١٧) .

(٢) البيت لذي الرُّمَّة في «ديوانه» (١/ ٥٧٧) ضمن قصيدة طويلة سبق الحديث عنها في (٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١)، وهو من شواهد : « شرح المفصل » (١/ ٣٧٤)، و«المقاصد الشافية» (٥/ ٤٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٦٠ـ ١٧٦١) .

(٣) هٰذا أحدُ أنواع الترخيم، وهو المقصودُ هنا، والثاني : ترخيمُ الضرورة، وسيأتي في (٤/ ٥٤٤ـ ٥٤٦) ، والثالث : ترخيمُ التصغير ، وسيأتي في بابه في (٥/ ٣٥٣ـ ٣٥٤) ، والتعريفُ العامُّ لها : حذفُ أواخرِ الكَلِمِ علىٰ وجهٍ مخصوص . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٦٩).

(٤) وفي هٰذا البيت شاهدٌ سبق الحديث عنه في (باب كان) انظر (٢/ ٣٧٠ـ ٣٧١) .

وعينــانِ قــالَ اللهُ كُــونــا فكــانَتَــا فَعُولانِ بالألْبابِ ما تَفْعَلُ الخمرُ[1]

وأراد بالبَشَر : ظاهرَ الجِلْد ، والشاهدُ : في (رَخِيمُ الحَوَاشِي) ؛ فإنَّهُ بمعنىٰ : لَيِّن نواحي الكلام ؛ فإنَّ الحواشيَ جمعُ (حاشِيَة) ؛ كـ (ناحِيَة) لفظاً ومعنىً ، و(الهُرَاء) بضمِّ الهاء وتخفيفِ الراء المُهمَلة : الكثيرُ مِنَ الكلام بلا معنىً ، و(النَّزْر) بالنون والزاي : القليلُ .

ومُرادُهُ : أنَّ كلامَها ليس كثيراً بلا فائدةٍ ، ولا قليلاً مُخِلّاً ، بل بَيْنَ ذلك ، ويُروىٰ : (ولا هَذْرٌ) ؛ أي : كثيرُ الكلام ؛ يُقال : (رجلٌ مِهْذارٌ) ؛ أي :

(١) وقولُهُ : (فَعُولانِ) هو خبرُ مبتدأ محذوف ؛ أي : هما فعولانِ ، وقولُهُ : (كُونا فكانَتَا) ؛ أي : احدُثا فحَدَثَتَا ؛ فـ (كان) في كليهما تامَّةٌ ، ولهـٰذا البيت قصَّةٌ حكاها ابنُ جنِّي في « الخصائص » (٣/ ٣٠٢) ؛ وهي أنَّ الفرزدقَ حضر مجلسَ ابنِ أبي إسحاقَ ، فقال له : كيف تُنشِدُ هـٰذا البيتَ ؟ فذَكَرَهُ ، فقال الفرزدقُ : كذا أُنشِدُ ؛ أي : كما أنشدتَهُ أنتَ ، فقال ابنُ أبي إسحاقَ : ما كان عليكَ لو قلتَ : (فعولَين) ؟! فقال الفرزدقُ : لو شئتُ أنْ أسبحَ لسبحتُ ، ونهض ، فلم يعرفْ أحدٌ في المجلس ما أراد بقوله : (لو شئتُ أنْ أسبحَ لسبحتُ) ؛ أي : لو نَصَبَ لأَخبَرَ أنَّ الله خلقهما وأمرهما أنْ تفعلا ذلك ، وإنَّما أراد : أنَّهُما تفعلانِ بالألباب ما تفعلُ الخمر ، ثمَّ قال ابنُ جنِّي : (كان) هنا تامَّةٌ غيرُ محتاجةٍ إلى الخبر ؛ فكأنَّهُ قال : وعينانِ قال الله : احدُثا فحَدَثَتَا ، أو اخرُجا إلى الوجود فخَرَجَتَا .
وقولُهُ : (أنْ أسبحَ لسبحتُ) يجوز أنْ يُقرأَ الفعلانِ : إمَّا بتخفيف الباء مِنَ السباحة ؛ أي : لو أردتُ أنْ أخوضَ فيما لا يعني ، وأَسْبَحَ في لُجَّة الحَدْسِ والتخمينِ والجهلِ بلا معرفةٍ . . لفعلتُ ، وإمَّا بتشديدِها مِنَ التسبيح ؛ أي : لو شئتُ أنْ أُسبِّحَ اللهَ تعالىٰ تعجُّباً مِنْ جهلك . . لفعلتُ . انظر « فيض نشر الانشراح » (٢/ ٩٦٢) .

٦٠٩ـ وجَوِّزَنْهُ مطلقاً في كلِّ ما　　أُنِّثَ بالها والذي قد رُخِّمَا
٦١٠ـ بحَذْفِها وَفِّرْهُ بعدُ واحْظُلَا　　ترخيمَ ما مِنْ هٰذهِ الها قد خَلَا
٦١١ـ إِلَّا الرُّباعيَّ فما فوقُ العَلَمْ　　دونَ إضافةٍ وإسنادٍ مُتَمْ

كثيرُ الكلامِ بغير فائدةٍ ؛ فيكونُ بمعنىٰ هُراء .

* قوله : (**وجَوِّزَنْهُ**) ؛ أي : جوِّزِ الترخيمَ ، و(**مطلقاً**) : حالٌ مِنَ الهاء .

* قوله : (**وَفِّرْهُ**) بتشديد الفاء : أمرٌ مِنْ (وَفَّرَهُ تَوْفيراً) ؛ بمعنىٰ : أَتَمَّهُ وأَكْمَلَهُ ، والمُرادُ : لا تَحذِفْ منه شيئاً بعدَ حذفِ الهاء ولو كان ليِّناً ساكناً مُكمِّلاً أربعةً فصاعداً .

* قوله : (**واحْظُلَا**) بالظاء المُشَالة : أمرٌ مُؤكَّدٌ بالنون الخفيفة ، أُبدِلَتْ ألفاً في الوقف ؛ أي : امْنَعَنْ ترخيمَ. . . إلىٰ آخره .

* قوله : (**إلا الرُّباعيَّ**) منصوبٌ على الاستثناء .

* قوله : (**فما فوقُ**) فوقُ : مبنيٌّ على الضمِّ ؛ لقطعه عن الإضافة ونيَّةِ معنى المضاف إليه ، وهو صِلَةُ (ما) .

* قوله : (**العَلَمْ**) بدلٌ مِنَ (الرُّباعيَّ) ، وقولُهُ : (**دونَ إضافةٍ**) : في موضع الحال مِنَ (الرُّباعيِّ) ؛ أي : حالَ كونِهِ كائناً دونَ إضافةٍ. . . إلىٰ

---

* قوله : (ولو كان ليِّناً ساكناً مُكمِّلاً. . .) إلىٰ آخره ؛ كـ (يا أَرْطا) في (أَرْطاة) .

لا يخلو المُنادىٰ : مِنْ أنْ يكونَ مُؤنَّثاً بالهاء ، أو لا .

فإنْ كان مُؤنثاً بالهاء : جاز ترخيمُهُ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان عَلَماً ؛ كـ (فاطمةَ) ، أو غيرَ علمٍ ؛ كـ (جارية) ، زائداً علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كما مُثِّلَ ، أو علىٰ ثلاثة أحرفٍ[1] ؛ كـ (شاة) ؛ فتقولُ : (يا فاطِمُ) ، ويا (جارِيُ) ،

آخره ، و(إسناد) : معطوفٌ علىٰ (إضافة) ، و(مُتَمْ) : اسمُ مفعولٍ مِنْ (أَتْمَمْتُ) ، وهو صفةٌ لـ (إسناد) ، والتقديرُ : (امنَعْ ترخيمَ المُنادى الذي خلا مِنْ هـٰذه الهاءِ ، إلا العَلَمَ الرُّباعيَّ فالذي فوقَهُ حالَ كونِهِ دونَ إضافةٍ ودونَ إسنادٍ مُتَمٍّ)[2] .

* قوله : (أي : سواءٌ كان عَلَماً ؛ كـ « فاطمةَ » . . .) إلىٰ آخره : فسَّر الإطلاقَ بذلك تبعاً لابن الناظم[3] ؛ ليُبيِّنَ به أنَّ مُرادَ الناظمِ بالإطلاق : أنَّهُ لا يُشترَطُ في المُؤنَّث بالهاء الشروطُ التي تَخُصُّ الخاليَ منها ، لا أنَّهُ لا يُشترَطُ فيه شيءٌ أصلاً ، وإلا فله كغيره شروطٌ أُخَرُ :

ـ ألَّا يكونَ نكرةً مُبهَمةً ؛ ليخرجَ نحوُ قولِ الأعمىٰ : (يا امرأةً خُذِي بيدي) .

ـ وألَّا يكونَ مضافاً ، ولا شبيهاً به ؛ ليخرجَ نحوُ : (طلحة الخير) ، و(طالعة جبلاً) .

---

* قوله : (الشروطُ التي تَخُصُّ الخاليَ منها) مُرادُهُ بالجمع : ما فوقَ الواحد ؛ لأنَّ المُختصَّ بالخالي شرطانِ فقط : كونُهُ رباعياً ، وعَلَماً .

---

(١) أي : أو كان غيرَ علم وكان علىٰ ثلاثة أحرف .

(٢) زاد في (أ) : (انتهى ابن قاسم) .

(٣) شرح ابن الناظم (ص٤٢٤) .

و(يا شا) ، ومنه : قولُهُم : (يا شا ادْجُنِي) ؛ أي : يا شاةُ أَقِيمِي ؛ بحذف تاء التأنيث للترخيم ، ولا يُحذَفُ منه بعدَ ذلك شيءٌ آخَرُ ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وجَوِّزَنْهُ . . .) إلىٰ قوله : (بعدُ) .

وأشار بقوله : (واحْظُلَا . . .) إلىٰ آخره : إلى القِسْم الثاني ؛ وهو ما ليس مُؤَنَّثاً بالهاء ؛ فذَكَرَ أنَّهُ لا يُرخَّمُ إلَّا بثلاثة شروطٍ :

الأوَّلُ : أنْ يكونَ رُباعيّاً فأكثرَ .

ـ وألَّا يكونَ مُختصّاً بالنداء ؛ ليخرجَ نحوُ : (فُلَة) .

ـ وألَّا يكونَ مندوباً ، ولا مُستغاثاً ؛ ليخرجَ نحوُ : (يا لَعَمْرة) ، ونحوُ : (وا عَمْرتا) ، ونحوُ : (يا لَجَعْفر) ، ونحوُ (وا جَعْفرا) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❊ قوله : (يا شا ادْجُنِي) بالجيم المضمومةِ وبالنون ؛ أي : يا شاةُ أَقِيمِي ولا تَسْرَحي ؛ يُقال : (شاةٌ داجنٌ) : إذا أَلِفَتِ البيوتَ واستأنستْ ، قاله ابنُ السِّكِّيت[2] .

وأصلُ (شاة) : (شاهة) ؛ فحُذِفَتِ الهاءُ وعُوِّضَ عنها التاءُ ؛ أي : قُصِدَ التعويض ؛ بدليل جمعِها علىٰ (شِياه) وتصغيرِها علىٰ (شُوَيهة) ، وتُجمَعُ (الشاةُ) : علىٰ (شاء) بالمدِّ أيضاً ؛ فيُقرَأُ قولُهُ : (يا شا ادْجُنِي) بالقصر

❊ قوله : (وتُجمَعُ « الشاةُ » . . .) إلىٰ آخره : تقدَّم له خلافُهُ[3] .

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٢٧) .

(٢) أورده الجوهري في « الصحاح » (٥/ ٢١١١) .

(٣) انظر (٤/ ٣٥٦) .

الثاني : أنْ يكونَ عَلَماً .

الثالث : ألَّا يكونَ مُركَّباً تركيبَ إضافةٍ ولا إسنادٍ ؛ وذلك كـ (عُثْمانَ) و(جعفرٍ) ؛ فتقولُ : يا (عُثْمُ) و(يا جَعْفُ) .

وخَرَجَ : ما كان علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ ؛ كـ (زيدٍ) و(عمرو) ، وما كان علىٰ أربعةِ أحرفٍ غيرَ عَلَمٍ ؛ كـ (قائمٍ) و(قاعد) ، وما رُكِّبَ تركيبَ إضافةٍ ؛ كـ (عبدِ شمسٍ) ، وما رُكِّبَ تركيبَ إسنادٍ ؛ نحوُ : (شابَ قَرْناها) ؛ فلا يُرخَّمُ شيءٌ مِنْ هـٰذه .

وأمَّا ما رُكِّبَ تركيبَ مَزْجٍ : فيُرخَّمُ بحذف عَجُزِهِ ، وهو مفهومٌ مِنْ كلام المُصنِّفِ ؛ لأنَّهُ لم يُخرِجْهُ ؛ فتقولُ فيمَنِ اسمُهُ (مَعْدِي كَرِبَ) : (يا مَعْدِي) .

٦١٢ـ ومعَ الآخِرِ احْذِفِ . . . .

لا بالمدِّ ؛ لأنَّ الممدودَ جمعٌ لا مفردٌ ، كما عُلِمَ ممَّا ذُكِرَ .

* قوله : (ومعَ الآخِرِ) مُتعلِّقٌ بـ (احْذِفِ) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : احْذِفْ مع حذفِ الآخِرِ الحرفَ الذي تلاه الآخِرُ .

---

* قوله : (لأنَّ الممدودَ جمعٌ لا مفردٌ) ؛ أي : والكلامُ في المفرد ؛ لاشتماله على التاء .

* قوله : (وفي الكلام حذفُ مضافٍ) قد يُقالُ : لا حاجةَ إليه ، ويُجعَلُ قولُهُ : (معَ الآخِرِ) حالاً مِنَ (الذي تلا) ؛ أي : مُصاحِباً للآخِرِ في الحذف ، تأمَّلْ .

. . . . الذي تَلَا إنْ زِيـدَ لَيْنـاً سـاكِنـاً مُكمِّـلَا

٦١٣ـ أربعةً فصاعداً . . . .

---

* قوله : (الذي تَلَا) فاعلُ (تلا) : ضميرٌ يعودُ إلى (الآخِرِ) ، والعائدُ إلىٰ (الذي) محذوفٌ ؛ أي : الذي تلاه الآخِرُ .

* قوله : (إنْ زِيدَ) جوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه المُتقدِّمُ ، و(لَيْناً) : حالٌ مِنَ الضمير في (زِيدَ) ، وهو مُخفَّفُ (لَيِّنٍ) ، و(ساكِناً) : نعتٌ له ، و(مُكمِّلَا) : نعتٌ بعدَ نعت ، و(أربعةً) : مفعولُ (مُكمِّلَا) ، و(صاعداً) : معطوفٌ علىٰ (أربعة)[1] .

* قوله : (ساكِناً) المُحقِّقونَ لا يُطلِقونَ أحرفَ اللينِ علىٰ أحرف العِلَّةِ إلا إذا كانتْ ساكنةً ؛ فقولُهُ : (ساكِناً) وصفٌ كاشفٌ . انتهىٰ « ياسين »[2] .

وقال أبو عبد الله الصغيرُ : (جَعَلَ اللينَ هنا شاملاً للمُتحرِّك ؛ فلذا أَخرَجَهُ بقوله : « ساكِناً » ، بخلاف قولِهِ في « التكسير » : « ما لم يكُ لَيْناً » ، ويجوزُ فتحُ لامِهِ مُخفَّفاً مِنْ « لين » وكسرُها ؛ أي : ذا لينٍ)[3] .

---

* قوله : (وصفٌ كاشفٌ) الأَوْلىٰ : (لازمٌ) .

---

(١) تَبِعَ في ذلك صاحب « التمرين » (ص١٢٦) ، و« شرح الفارضي » (ق/ ١٣٥) ، وغيرهما ، والمعروفُ : أنَّ (صاعداً) في مثل هـٰذا التركيب حالٌ حُذِفَ عاملُها وجوباً ، والتقديرُ : (فذَهَبَ العددُ صاعداً) ، أو : (فاذهبْ بالعدد صاعداً) .

(٢) حاشية ياسين على الفاكهي (٢/ ٦٥٤) .

(٣) أورده ابن غاز في « الإتحاف » (٢/ ٢٣١) ، وياسين في « حاشيته على الألفية » (٢/ ١٤٤ـ١٤٥) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٤٢٩) .

. . . . والخُلْفُ في   واوٍ ويــاءٍ بهِمــا فَتْــحٌ قُفِــي

والحاصلُ ـ كما في « شرح العِزِّيِّ » ـ : أنَّ حروفَ العِلَّةِ الثلاثةَ تُسمَّىٰ حروفَ مَدٍّ إذا كانتْ ساكنةً وحركةُ ما قبلَها مِنْ جنسها ؛ كـ (قَالَ) ، و(يَقُولُ) ، و(يَبِيعُ) ، وتُسمَّىٰ حروفَ اللِّينِ إذا كانتْ ساكنةً ، سواءٌ كانتْ حركةُ ما قبلَها مِنْ جنسها ، كما تقدَّم ، أم لا ؛ كـ (القَوْل) ، و(البَيْع) .

فعُلِمَ مِنَ هـٰذا : أنَّ الألفَ حرفُ مدٍّ ولينٍ دائماً ، وأنَّ كلَّ مَدٍّ لينٌ ، وليسَ كلُّ لينٍ بمَدٍّ ، وأنَّ الواوَ والياءَ إذا كانتا مُتحرِّكتَينِ ؛ كـ (وَعَدَ) و(يَسَرَ) . . ليسَتَا حرفَيْ مَدٍّ ولينٍ ، بل حرفا عِلَّةٍ فقط ، فافْهَمْ[1] .

وهـٰذا غيرُ اصطلاحِ القُرَّاء ؛ إذ حروفُ اللينِ عندَهُم واوٌ وياءٌ سُكِّنا وانفتحَ ما قبلَهُما ، وحروفُ المَدِّ هي أحرفُ العِلَّة إذا جانسها ما قبلَها .

❁ قوله : (والخُلْفُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (في واو . . .) إلىٰ آخره ، و(بهما) : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فتحٌ) ، و(قُفِي) : نعتٌ لـ (فتح) .

❁ قوله : (و« بهما » : خبرٌ مُقدَّم) الظاهرُ : أنَّ (بهما) مُتعلِّقٌ بـ (قُفي) ، والباءَ لتعديته إلى المفعول الأوَّل ، وأنَّ جملةَ (قُفي) خبرٌ عن (فتحٌ) المُسوِّغِ لابتدائيَّته التنويعُ ؛ لأنَّهُ نوعٌ غيرُ ما تقدَّم ، والجملةَ مِنَ المبتدأ والخبرِ صفةٌ لـ (واوٍ وياءٍ) ؛ أي : أُتبِعَ بالواو والياءِ فتحٌ ، أي : جُعلا تابعَينِ له مع سكونهما ، والأصلُ : (في واو وياءٍ فتحٌ قَفَياهُ) ؛ أي : تَبِعاهُ ، ثمَّ صار

(١) انظر « شرح تصريف العزي » للتفتازاني (ص١٥٢ـ١٥٣) .

أي : يجبُ أنْ يُحذَفَ معَ الآخرِ ما قبلَهُ : إنْ كان زائداً ، لَيِّناً ـ أي : حرفَ لِينٍ ـ ساكناً ، رابعاً فصاعداً ؛ وذلك نحوُ : (عُثْمَانَ) ، و(مَنصُورٍ) ، و(مِسْكِينٍ)[1] ؛ فتقولُ : (يا عُثْمُ) ، و(يا مَنْصُ) ، و(يا مِسْكُ) .

فإنْ كان غيرَ زائدٍ ؛ كـ (مُخْتارٍ) ، أو غيرَ لينٍ ؛ كـ (قِمَطْرٍ) ، أو غيرَ ساكنٍ ؛ كـ (قَنَوَّرٍ) ، أو غيرَ رابعٍ ؛ كـ (مَجِيدٍ) . . لم يَجُزْ حذفُهُ ؛ فتقولُ : (يا مُخْتا) ، و(يا قِمَطْ)[2] ، و(يا قَنَوُّ) ، و(يا مَجِي) .

وأمَّا (فِرْعَونُ) ونحوُهُ ـ وهو : ما كان قبلَ واوِهِ فتحةٌ ، أو قبلَ يائِهِ فتحةٌ ؛ كـ (غُرْنَيقٍ) ـ . . ففيه خلافٌ ؛ فمذهبُ الفرَّاءِ والجَرْميِّ : أنَّهما يُعامَلانِ

❊ قوله : (كـ « قَنَوَّرٍ ») بفتح القاف والنونِ والواوِ المُشدَّدةِ بعدَها راءٌ مُهمَلة : الصعبُ اليَبُوسُ مِنْ كلِّ شيء . انتهىٰ « تصريح »[3] ، أو هو الضخمُ الرأسِ .

❊ قوله : (كـ « غُرْنَيقٍ ») بضمِّ الغين المُعجَمةِ وسكونِ الراء وفتحِ النون : طيرٌ مِنْ طيور الماء ، طويلُ العُنُق . انتهىٰ « تصريح »[4] .

❊ قوله : (ففيه خلافٌ) محلُّ الخلافِ : في الواو والياء . . . .

بإدخال الباء علىٰ فاعل (قفا) : (قَفَيْتُهُ بهما) ، ثمَّ صار بالبناء للمجهول : (قُفِي بهما) ، ثمَّ قُدِّمَ قولُهُ : (بهما) .

---

(١) أي : عَلَماً علىٰ شخص .

(٢) أجاز الفرَّاء حذفَ حرفَينِ في (قِمَطْرٍ) ونحوه . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١١٣٨) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/١٨٧) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/١٨٧) .

معاملةَ (مِسْكينٍ) و(منصورٍ) ؛ فتقولُ عندَهُما : (يا فِرْعَ) ، و(يا غُرْنُ) ، ومذهبُ غيرِهِما مِنَ النَّحْويِّينَ : عدمُ جوازِ ذلك ؛ فتقولُ عندَهُم : (يا فِرْعَوْ) ، و(يا غُرْنَيْ)(١) .

إذا لم يَدُلَّا على معنىً ، وإلا فيجوزُ حذفُهُما اتّفاقاً ؛ نحوُ : (مُصطَفَيْنَ) و(مُصطَفَوْنَ) عَلَمَينِ ، نبّه عليه ابنُ هشامٍ وغيرُهُ(٢) ؛ فيُقالُ في ترخيمه : (مُصطَفَ) .

* قوله : (فتقولُ عندَهُم : « يا فِرْعَوْ »...) إلى آخره : فرعونُ : اسمٌ أعجميٌّ ، قال ابنُ الجَوْزيِّ : والفراعنةُ ثلاثةٌ : فرعونُ الخليلِ ، واسمُهُ : سِنانٌ ، وفرعونُ يوسفَ ، واسمُهُ : الرَّيَّانُ بنُ الوليد ، وفرعونُ موسىٰ ، واسمُهُ : الوليدُ بنُ مُصعَب . انتهىٰ « مصباح »(٣) ، وقد نَظَمْتُ ذلك فقلتُ : [من الطويل]

(سِنانُ) أَسمُ فِرْعَوْنِ الخليلِ وبعدَهُ ... فـ (رَيّانُ) فرعونٌ ليُوسفَ يا صاحِ
وفرعونُ موسىٰ قُلْ (وليدُ بنُ مُصعَبٍ) ... فعِدَّتُهُم جاءتْ ثلاثاً بِمِصْباحِ

---

* قوله : (إذا لم يَدُلَّا على معنىً) ؛ وهو الجَمْعيّةُ ، وفيه : أنَّهُ لا دَلالةَ لهما بعد العَلَميّة ، إلا أنْ يُلاحَظَ الأصلُ .

---

(١) قال المُرادي : (وذَكَرَ الجَرْميُّ أنَّ ما ذهبَ إليه هو مذهبُ الأكثرين) ، وانظر هذه المسألة في « شرح التسهيل » (٣/ ٤٢٢-٤٢٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٤٦) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٦٤-٦٥) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٣٥٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٩-١١٤٠) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٦٤٣) ، وانظر « المجتبىٰ من المجتنىٰ » لابن الجوزي (ص٨٢) .

٦١٤ـ والعَجُزَ ٱحْذِفْ مِنْ مُركَّبٍ وقَلْ   تـرخيـمُ جملـةٍ وذا عمـرٌو نَقَـلْ

تقدَّم أنَّ المُركَّبَ تركيبَ مزجٍ يُرخَّمُ[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّ ترخيمَهُ يكونُ بحذفِ عَجُزِهِ ؛ فتقولُ في (مَعْدِي كَرِبَ) : (يا مَعْدِي) ، وتقدَّم أيضاً أنَّ المُركَّبَ

قال العلَّامةُ الشَّنَوَانيُّ : (وفرعونُ موسىٰ مِنَ العماليقِ القِبْطِ ، عُمِّرَ نحواً مِنْ أربعِ مئةِ سنةٍ) .

* قوله : (وقَلْ ترخيمُ) قلْ : فعلٌ ماضٍ ، و(ترخيم) : فاعلُهُ .

* قوله : (وذا عمرٌو . . .) إلىٰ آخره : (ذا) : مبتدأٌ ، والإشارةُ به إلىٰ ترخيم الجملةِ ، و(عمرٌو) : مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (نَقَلْ) : خبرُ (عمرو) ، وجملةُ (عمرٌو نَقَلْ) : خبرٌ عن (ذا) ، والرابطُ محذوفٌ ؛ أي : وهٰذا الترخيمُ عمرٌو نقَلَهُ .

وفيه أيضاً : أنَّ الدَّلالةَ لا دَخْلَ لها في ذلك ، إنَّما المدارُ على التجانس وعدمِهِ ، وفي (مُصطَفَوْنَ) و(مُصطفَيْنَ) التجانسُ حاصلٌ تقديراً ؛ إذ الأصلُ : (مُصطَفَوُونَ) و(مُصطَفَوِينَ) ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (محلُّ الخلاف : في غير جمع المقصورِ بالواو والياء ؛ كـ « مُصطفَوْنَ » و« مُصطفَيْنَ » عَلَمَينِ ؛ فإنَّهُ تُحذَفُ منه الواوُ والياء مع النون قولاً واحداً ؛ لوجود الضمِّ والكسر قبلَهُما تقديراً) .

---

(١) انظر (٤/ ٥٣٢) .

تركيبَ إسنادٍ لا يُرخَّم[1] ، وذَكَرَ هنا أَنَّهُ يُرخَّمُ قليلاً ، وأنَّ عَمْراً ـ يعني : سيبويهِ ، وهٰذا اسمُهُ ، وكنيتُهُ : أبو بِشْرٍ ، و(سيبويهِ) لَقَبُهُ ـ . نَقَلَ ذلك عنهم ، والذي نصَّ عليه سيبويهِ في (باب الترخيم) : أنَّ ذلك لا يجوزُ ، وفَهِمَ المُصنِّفُ عنه مِنْ كلامِهِ في بعض أبوابِ النسبِ جوازَ ذلك ؛ فتقولُ في (تأبَّطَ شرّاً) : (يا تأبَّطَ) .

❁ قوله : (و« سيبويهِ » لَقَبُهُ) هو لفظٌ فارسيٌّ لُقِّبَ به ، و(السِّيب) : التُّفَّاح ، و(ويه) : الرائحةُ ؛ فمعناه : رائحةُ التُّفَّاح ، لٰكنَّ الإضافةَ في لغة العجم مقلوبةٌ ، قيل : إنَّ أُمَّهُ كانتْ تُرقِّصُهُ بذلك في صِغَرِهِ ، وقيل : كان يُشَمُّ منه رائحةُ التُّفَّاح ، وقيل : لُقِّبَ بذلك للطافته ؛ لأنَّ التُّفَّاحَ مِنْ ألطفِ الفواكهِ ، وقيل : لأنَّ خدودَهُ كانتْ كالتُّفَّاح ، وغَلَبَ عليه هٰذا اللَّقَبُ ، وقد لُقِّبَ به غيرُهُ ؛ كمُحمَّد بن عبد العزيز الأَصْفَهانيِّ[2] .

قال السُّيُوطيُّ في « مزهره » : (مات سيبويهِ بشِيرازَ ـ وقيل : بالبيضاء ـ سنةَ ثمانينَ ومئةٍ وعمرُهُ اثنتانِ وثلاثونَ سنةً ، وقيل : نيّف على الأربعينَ ، وقيل : ماتَ بالبَصْرة سنةَ إحدىٰ وستِّينَ ، وقيل : سنةَ ثمانٍ وثمانينَ ، وقيل : مات بساوةَ سنةَ أربعٍ وتسعينَ)[3] .

❁ قوله : (وفَهِمَ المُصنِّفُ عنه مِنْ كلامِهِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حيثُ قال

. . . .

---

(١) انظر (٤/ ٥٣٢) .

(٢) انظر « المزهر » (٢/ ٤٢٦ـ٤٢٧ ، ٤٥٤) .

(٣) المزهر (٢/ ٤٦٢) ، وسبق بعض هٰذه الترجمة في (١/ ٣٢٤ـ٣٢٥) .

٦١٥ـ وإنْ نَوَيتَ بعدَ حذفٍ ما حُذِفْ   فالباقيَ ٱستعْمِلْ بما فيهِ أُلِفْ

في أبواب النسب : (تقولُ في النسب إلىٰ « تأبَّطَ شرّاً » : « تأبَّطيٌّ » ؛ لأنَّ مِنَ العرب مَنْ يقولُ : « يا تأبَّطَ ») انتهىٰ[1] .

وعُلِمَ مِنْ مَنْعِ سيبويهِ ترخيمَهُ في باب الترخيم وجوازِهِ في باب النسب : أنَّ مَنْعَ ترخيمِهِ كثيرٌ ، وجوازَ ترخيمِهِ قليلٌ ؛ ولهـٰذا قال ابنُ الناظمِ : (فعُلِمَ : أنَّ جوازَ ترخيمِهِ علىٰ لغةٍ قليلةٍ)[2] .

❁ قوله : (ما حُذِفْ) ما : مفعولُ (نَوَيتَ) ؛ أي : إذا نَوَيتَ ثبوتَ المحذوفِ بعدَ حَذْفِهِ للترخيم . . فالباقيَ . . . إلىٰ آخره ، وهـٰذا شاملٌ لِمَا حُذِفَ منه حرفٌ ؛ نحوُ : (يا جعفَ) ، وحرفانِ ؛ نحوُ (يا مَرْوَ) في (مَرْوانَ) ، وكلمةٌ ؛ نحوُ : (يا بَعْلَ) في (بَعْلَبَكَّ) ، وكلمةٌ وحرفٌ ؛ وذلك في (اثني عَشَرَ) عَلَماً ؛ تقولُ : (يا اثنَ) ؛ لأنَّ (عَشَرَ) في موضع النون ، فنزلتْ هي والألفُ منزلةَ الزيادتَينِ في (اثنانِ) عَلَماً ، ولِمَا كان ساكناً ؛ نحوُ : (قِمَطْ) في (قِمَطْرٍ) ، وما كان مضموماً ؛ نحوُ : (يا مَنْصُ) في (منصور) ، ومكسوراً ؛ نحوُ : (يا حارِ) في (يا حارِثُ) .

❁ قوله : (فالباقيَ ٱستَعْمِلْ . . .) إلىٰ آخره : (الباقيَ) بالنصب : مفعولُ

. . . .

(١) كتاب سيبويه (٣/ ٣٧٧) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٤٢٦) .

٦١٦ـ وٱجْعَلْهُ إنْ لم تَنْوِ محذوفاً كما لـو كـانَ بـالآخِـرِ وَضْعـاً تُمِّمَـا
٦١٧ـ فقُلْ على الأوَّلِ في (ثمودَ) (يا ثَمُو) و(يا ثَمِي) على الثاني بيَا

(استعْمِلْ) ، والباءُ في قوله : (بما فيه) : مُتعلِّقٌ بـ (استَعْمِلْ) ، وهي بمعنىٰ (علىٰ) ، وقولُهُ : (أُلِفْ) ؛ أي : قَبْلَ الحذف .

❀ قوله : (إنْ لم تَنْوِ) جوابُ الشرط : محذوفٌ[1] ، وقولُهُ : (محذوفاً) بالنصب : مفعولُ (تَنْوِ) ، وفي بعض النسخ : بالرفع وبناءِ (ينو) للمفعول[2] .

❀ قوله : (كما لو كانَ) قال المَكُوديُّ : (في موضع المفعولِ الثاني لـ« اجْعَلْهُ » ، والظاهرُ : أنَّ « ما » في « كما » زائدةٌ ، و« لو » مصدريَّةٌ ، والتقديرُ : « ككونه مُتمَّماً بالآخِرِ في الوضع ») انتهىٰ « مُعرِب »[3] .

❀ قوله : (بالآخِرِ) ؛ أي : آخِرِهِ بعدَ الحذف .

❀ قوله : (يا ثَمُو) هو حينئذٍ مبنيٌّ علىٰ ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الحرف المحذوف ، ....

❀ قوله : (مبنيٌّ علىٰ ضمَّةٍ مُقدَّرةٍ) ؛ أي : ملحوظةٍ ؛ لأنَّهُ لم يُنطَقْ بها ؛ لعدم وجودِ محلِّها ، وإلا فالضمَّةُ تظهرُ على الدال ، تدبَّرْ .

---

(١) وحذفه قياسيٌّ ؛ لكون المضارع منفياً بـ (لم) . انظر (٥/١٠١) .
(٢) وجاء كذلك في (ح ، ل) ، ونُبِّهَ عليه في هامش (و) .
(٣) تمرين الطلاب (ص١٢٦) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٢٥٤) .

يجوزُ في المُرخَّمِ لغتانِ : إحداهُما : أنْ يُنوى المحذوفُ منه ، والثانيةُ : ألَّا يُنوىٰ ، ويُعبَّرُ عن الأُولىٰ : بـ (لغةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ) ، وعن الثانية : بـ (لغةِ مَنْ لا ينتظرُ الحرفَ) .

فإذا رَخَّمْتَ علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ : تركتَ الباقيَ بعدَ الحذفِ علىٰ ما كانَ عليه

وهل يجوزُ في تابعه الرفعُ بناءً علىٰ أنَّ المُرخَّمَ يُتبَعُ ، أو لا ؟ فيه خلافٌ ؛ قال ابنُ قاسمٍ : (وممَّا يَدُلُّ علىٰ جواز نعتِهِ[1] : [من الطويل]

أحارُ بنَ عمرٍو قد وَلِيتَ ولايةً

والمانعُ يجعلُ « ابنَ » بدلاً)[2] .

---

* قوله : (بناءً علىٰ أنَّ المُرخَّمَ يُتبَعُ) لعلَّ الأَوْلىٰ : (يُنعَتُ) ؛ بدليلِ قوله : (والمانعُ يَجعَلُ « ابنَ » بدلاً) .

---

(١) صدر بيت لأنس بن زُنَيم يخاطب به الحارثَ بنَ عمرو الغُدَانيَّ حين ولاه عبيد الله بن زياد سُرَّقَ ، ويُنسب أيضاً لأبي الأسود الدؤلي وغيره ، وعجزه : (فكُنْ جُرَذاً فيما تخونُ وتسرقُ) ، وبعده :

ولا تَحقِرَنْ يا حارِ شيئاً وجدتَهُ   فحظُّكَ مِنْ مُلْكِ العراقَينِ سُرَّقُ
وإنَّ جميعَ النَّاسِ إمَّا مُكذِّبٌ   يقولُ بما يهوىٰ وإمَّا مُصدِّقُ
يقولونَ أقوالاً ولا يُحكِمُونَها   فإنْ قيلَ يوماً حَقِّقُوا لم يُحقِّقُوا

وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٣٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٨٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٦٩) ، وجاء في غالب المصادر والمراجع : (أحار بن بدر) بدل (أحار بن عمرو) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٧١) ، و« التذكرة الحمدونية » (٣/ ٣١٩) ، و« العقد الفريد » (٢/ ٣٧٤) .

(٢) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ١٤٧) .

مِنْ حركةٍ أو سكونٍ ؛ فتقولُ في (جَعْفَرٍ) : (يا جَعْفَ) ، وفي (حارِثٍ) : يا (حارِ) ، وفي (قِمَطْرٍ)[1] : (يا قِمَطْ) .

وإذا رَخَّمْتَ علىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ : عاملتَ الآخِرَ بما يُعامَلُ به لو كان هو آخِرَ الكلمةِ وضعاً ؛ فتَبْنِيهِ على الضمِّ[2] ، وتُعامِلُهُ معاملةَ الاسمِ التامِّ ؛ فتقولُ : (يا جَعْفُ) ، و(يا حارُ) ، و(يا قِمَطُ) ؛ بضمِّ الفاءِ والراءِ والطاء .

❁ **قوله : (وفي « قِمَطْرٍ »)** بكسر القاف وفتحِ الميم مُخفَّفةً وسكونِ الطاء : اسمٌ لِمَا يُصانُ فيه الكتبُ ، يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ؛ قال الشاعر[3] : [من مشطور الرجز]

لا خيـرَ فيمـا حَـوَتِ القِمَطْـرُ

وربَّما أُنِّثَ بالهاء فقيل : (القِمَطْرة)، **والجمعُ** : (قَمَاطِرُ) انتهىٰ « مصباح »[4].

---

(١) أي : مقصوداً به العَلَمِيَّة ، وقد منع الكُوفيُّون عدا الفرَّاء ترخيمَ (قِمَطْر) ونحوه ممَّا قبلَ آخره ساكنٌ علىٰ لغة مَن ينتظر . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤١) .

(٢) أي : الظاهر إن كان صحيحاً ، وإلا قُدِّر فيه كما يُقدَّرُ المضمومُ قبل الحذف ؛ لوجود الضمِّ الأصلي ، ويجوزُ علىٰ هٰذه اللغة رفعُ تابعه مُراعاةً للفظه ، وكذا على الأوَّل كما استظهره ياسين ؛ لأنَّ الحرفَ المحذوفَ المُقدَّرَ عليه الضمُّ كالثابت ، وقد أجاز الجمهورُ وصفَ المُرخَّم ؛ بدليل قوله : (أحارِ بن عمرو) ، والمانعُ يجعله بدلاً . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٧٤) .

(٣) مشطور رواه أبو بكر الأنباري في « المذكر والمؤنث » (١/ ٤٤٨) عن رجل مجهول ، وقبله : (لا عِلْمَ إلا ما وعاهُ الصدرُ) ، ورواه أيضاً (١/ ٤٤٨) عن الأصمعي بلفظ :

لا خيـرَ فـي علـمٍ حـوى القِمَطْـرُ

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٠٩) ، وقال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٦٧٣) نقلاً عن « القاموس » : (هو الجملُ القويُّ الضخمُ ، والرجلُ القصير) ، ثمَّ أَوْرَدَ ما ذكره المُحَشِّي .

وتقولُ في (ثمودَ) علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ : (يا ثَمُو) بواوٍ ساكنة ، وعلىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ تقولُ : (يا ثَمِي) ؛ فتَقلِبُ الواوَ ياءً والضمَّةَ كسرةً ؛ لأنَّكَ تُعامِلُهُ معاملةَ الاسمِ التامِّ ، ولا يوجدُ اسمٌ معربٌ آخِرُهُ واوٌ قبلَها ضمَّةٌ إلا ويجبُ قَلْبُ الواوِ ياءً والضمَّةِ كسرةً .

٦١٨ـ وٱلتزِمِ الأوَّلَ في كـ (مُسلِمَهْ) وجَوِّزِ الوَجْهَينِ في كـ (مَسْلَمَهْ)

إذا رُخِّمَ ما فيه تاءُ التأنيثِ للفرق بينَ المُذكَّر والمُؤنَّث ؛ كـ (مُسلِمَة) . . وَجَبَ ترخيمُهُ علىٰ لغةِ مَنْ ينتظرُ الحرفَ ؛ فتقولُ : (يا مُسلِمَ) بفتح الميم ،

❀ قوله : (ولا يوجدُ اسمٌ) ؛ أي : ولا يوجدُ في العربيّة اسمٌ . . . إلىٰ آخره ؛ فخرجَ : الفعلُ ؛ نحوُ : (يدعو) ، وخرجَ بـ (المعرب) : المبنيُّ ؛ نحوُ : (هو) ، وخرجَ بقوله : (قبلَها ضمَّةٌ) : نحوُ : (دلو) ، والمُرادُ : ضمَّةٌ لازمة ؛ ليخرجَ نحوُ : (هٰذا أبوكَ) ، وأمَّا أسماءُ البُلْدانِ ؛ نحوُ : (سَنبُو) و(بَنهُو) في الإقليم الصَّعِيديِّ . . فالظاهرُ ـ كما في « التصريح » ـ : أنَّها غيرُ عربيَّة[1] .

❀ قوله : (وٱلتزِمِ الأوَّلَ) ؛ أي : الوجهَ الأوَّلَ (في كـ « مُسلِمَهْ ») بضمِّ الميم ، وأمَّا الذي في آخِرِ البيت : فهو بفتحها ؛ وهو اسمُ رجلٍ ، وفي البيت مِنْ أنواع البديع : الجناسُ المُحرَّفُ ، وضابطُهُ : اختلافُ الشكل .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٨٩) .

ولا يجوزُ ترخيمُهُ على لغةِ مَنْ لا ينتظرُ الحرفَ ؛ فلا تقولُ : (يا مُسلِمُ) بضمِّ الميم ؛ لئلَّا يلتبسَ بنداء المُذكَّر .

وأمَّا ما كانتْ فيه التاءُ لا للفرق.. فيُرخَّمُ على اللغتَينِ ؛ فتقولُ في (مَسْلَمَةَ) عَلَماً : (يا مَسْلَمُ) بفتح الميم وضمِّها .

٦١٩ـ ولِاضْطِـرارٍ رَخَّمُـوا دونَ نِـدَا ما للنِّدا يَصلُحُ نحوُ (أحمدَا)

---

* قوله : (للفرق . . .) إلىٰ آخره : صفةٌ للتاء ؛ أي : تاءُ التأنيثِ الكائنةُ للفرق . . . إلىٰ آخره .

* قوله : (ولِاضْطِرارٍ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا مُتعلِّقٌ بقوله : (رخَّموا) ، و(ما): في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة، و(دونَ): حالٌ مِنْ (ما)؛ أي : ورخَّموا الاسمَ الذي يَصلُحُ للنداء حالَ كونِهِ دونَ نداءٍ لاضطرار ؛ وذلك نحوُ : (أحمدَ) .

وهٰذا شروعٌ في ترخيم الضرورة ، ولا يمتنعُ الترخيمُ فيها على لغةِ مَنْ ينتظرُ المحذوفَ ـ خلافاً للمُبرِّد ـ كما في قول الشاعر[1] : [من البسيط]

---

* قوله : (صفةٌ للتاء) يحتملُ : أنَّهُ متعلِّقٌ بما تعلَّق به الجارُّ والمجرور قبلَهُ الواقعِ صِلَةً .

---

(١) صدر بيت لأوس بن حَبْناء التميمي ، وعجزه : (أو أمتدحْهُ فإنَّ الناسَ قد عَلِمُوا) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٧١ـ٢٧٢) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٣٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٦) ، و« المساعد » (٢/ ٥٦١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٦٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٦) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٥٩) .

قد سبق أنَّ الترخيمَ حذفُ أواخِرِ الكَلِمِ في النِّداء(١) ، وقد يُحذَفُ للضرورة آخِرُ الكلمةِ في غير النداء ؛ بشرطِ كونِها صالحةً للنداء ؛ كـ (أحمدَ) ، ومنه : قولُهُ(٢) : [من الطويل]

إنَّ ٱبنَ حارثَ إنْ أَشْتَقْ لرُؤْيتِهِ

أراد : ابنَ حارثةَ .

ولا يُشترَطُ فيه التعريف ، بل يجيءُ في النكرات ؛ كقوله(٣) : [من الخفيف]

ليسَ حيٌّ على المَنُونِ بخَالِ

أي : بخالدٍ .

. . . .

---

(١) انظر (٤/ ٥٢٧) .

(٢) البيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٤٢) ، وبعده بيت ثانٍ فقط ؛ وهو :

إذا البازلُ الكَوْماءُ راحتْ عَشِيَّةً تُلاوِذُ مِنْ صوتِ المُبِسِّينَ بالشَّجَرْ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٢٥٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٢٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٢٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٦٨ـ٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٥٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٧٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٥٦ـ١٧٥٧) .

(٣) ورد نحو هـٰذا الصدر لعبيد بن الأبرص في « ديوانه » (ص٩٥) بلفظ : (ليس رسمٌ على الدَّفِينِ بالي) ، وليس فيه شاهد مسألتنا ، والعجز فيه : (فلِوَىٰ ذروةٍ فجنبَيْ أُثالِ) ، وهو من شواهد : « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٤٩) ، و« المساعد » (٢/ ٥٦٠) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٧٤) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٧٦) .

٣١٧ـ لَنِعْمَ الفتىٰ تَعْشُو إلىٰ ضوءِ نارِهِ   طَرِيفُ بنُ مالٍ ليلةَ الجوعِ والخَصَرْ

أي : طريفُ بنُ مالكٍ .

❀ قوله : (لَنِعْمَ الفتىٰ...) إلىٰ آخره : (تَعْشُو) ؛ أي : تسيرُ في العِشاء ؛ بمعنى الظلام ، و(طَرِيف) : خبرُ مبتدإٍ محذوفٍ ، أو مبتدأٌ خبرُهُ (نِعْمَ الفتىٰ) ، والضميرُ في (ناره) : لـ (الفتىٰ) ، أو لـ (طَرِيف) على الإعراب الثاني ؛ لأنَّهُ مُقدَّمٌ حُكْماً .

والشاهدُ : في (مالٍ) ؛ فإنَّهُ بكسر اللام والتنوينِ مُرخَّمٌ علىٰ لغةِ مَنْ لا ينتظرُ ، ولو كان على الثانية لم يُنوَّن ، وقيل : الروايةُ : (طَرِيف بن مِلٍّ) بكسر الميم وتشديد اللام ؛ فهو على الأصل ، كما في « الفارضي »[(١)] .

و(الخَصَر) بمُعجَمةٍ فمهملةٍ مفتوحتَينِ : شِدَّةُ البرد ، وما وَقَعَ في « شرح الشواهد » ؛ مِنْ أنَّهُ بمهملتَينِ . . فسهوٌ ، كما ذَكَرَهُ شيخُ الإسلام[(٢)] .

. . . .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٢٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٣١) ، وقولُهُ : (شرح الشواهد) ؛ أي : الصغرى المُسمَّاة بـ« فرائد القلائد » ، وأمَّا في « شرح الشواهد الكبرى » المُسمَّاةِ بـ « المقاصد النحوية » : فإنَّهُ اعتمدَ ما ذَكَرَهُ المُحشِّي هنا ، والإمامُ العَيْنيُّ ألَّف « الكبرىٰ » أوَّلاً ؛ فلذلك نسبه شيخ الإسلام إلى السهو ، والله تعالىٰ أعلم . انظر « فرائد القلائد » (ق/ ١٧٣) ، و« المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٥٦) .

الاختصاص

(الاختصاصُ)

❁ قوله : (الاختصاصُ) هو في الأصل : مصدرُ (اختَصَصْتُهُ بكذا) ؛ أي : خَصَصْتُهُ به ، وفي الاصطلاح : تخصيصُ حُكْمٍ عُلِّقَ بضميرٍ بما تأخَّرَ عنه مِن اسمٍ ظاهرٍ مُعرَّف ، والباعثُ عليه : فخرٌ ، أو تواضعٌ ، أو زيادةُ بيان .

فالأوَّلُ نحوُ : (عليَّ أيُّها الجَوَادُ يُعتمَدُ)(١) .

والثاني نحوُ : (إنِّي أيُّها العبدُ فقيرٌ إلىٰ عفو الله تعالىٰ) .

والثالثُ نحوُ : (نحنُ العُرْبَ أَقْرى الناسِ للضيف) .

وهو خبرٌ استُعمِلَ بصورة النداء توسُّعاً ، كما استُعمِلَ الخبرُ بصيغة الأمر ؛

[الاختصاصُ]

❁ قوله : (نحوُ : نحنُ العُرْبَ. . .) إلىٰ آخره ؛ فـ (العُرْبَ) لبيانِ المقصودِ مِنَ الضمير .

❁ قوله : (استُعمِلَ بصورة النداء) ؛ أي : غالباً ؛ فلا يَرِدُ : أنَّ المنصوبَ على الاختصاص المقرونَ بـ (أل) ليس علىٰ صورة النداء .

---

(١) في « التصريح » : (يَعتمِدُ الفقيرُ) .

نحوُ : (أَحْسِنْ بزيد !!) ، والأمرُ بصيغة الخبر ؛ نحوُ : ﴿ وَٱلْوَٰلِدَٰتُ يُرْضِعْنَ﴾ [البقرة : ٢٣٣] . انتهىٰ « تصريح »[١] .

وعبارةُ شيخِ الإسلامِ : (المخصوصُ : اسمٌ ظاهرٌ بعدَ ضميرِ مُتكلِّمٍ يَخُصُّهُ أو يُشارِكُهُ فيه غيرُهُ)[٢] .

❁ قوله : (كـ « أيُّها الفتىٰ » . . .) إلىٰ آخره : (أيٌّ) : مبنيّةٌ على

ولك أنْ تقولَ : وجهُ الشَّبَه : أنَّ كلّاً من الاختصاص والنداءِ يوجدُ معه الاسمُ تارةً مبنيّاً على الضم ، وتارةً منصوباً ؛ وعلىٰ هٰذا : لا يُحتاجُ لاعتبار الغَلَبة .

❁ قوله : (يَخُصُّهُ أو يُشارِكُهُ فيه غيرُهُ) ؛ أي : يَخُصُّ ذلك الضميرُ الاسمَ الظاهرَ ؛ نحوُ : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ) ؛ لأنَّ (أنا) موضوعٌ للمُتكلِّم وحدَهُ ، وهو المرادُ مِنْ (أيُّها الرجلُ) ، أو يُشارِكُ الاسمَ الظاهرَ في ذلك الضميرِ غيرُهُ ؛ نحوُ : (نحنُ العُرْبَ أَسْخىٰ مَنْ بَذَل) ؛ لأنَّ (نحن) موضوعٌ إمَّا للمُتكلِّم وغيرِهِ ، أو للمُتكلِّم المُعظِّمِ نفسَهُ ؛ فـ (العربَ) الذي هو كنايةٌ عن المُتكلِّم وغيرِهِ . . لا يختصُّ بـ (نحن) ؛ إذ يُشارِكُهُ في صحَّة الإرادة مِنَ الضمير المُتكلِّمُ وحدَهُ .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٣٣) .

٦٢١ـ وقد يُرىٰ ذا دونَ (أيٍّ) تِلْوَ (ألْ)   كمِثْلِ (نحنُ العُرْبَ أَسْخىٰ مَنْ بَذَلْ)

الضم ، ومحلُّها نصبٌ بـ (أَخُصُّ) محذوفٍ وجوباً ، و(ها) : حرفُ تنبيهٍ عوضٌ عمَّا تستحقُّهُ (أيٌّ) مِنَ الإضافة ، و(الفتىٰ) : نعتٌ لـ (أي) مرفوعٌ بضمَّةٍ مُقدَّرةٍ على الألف ، قال الفارِضيُّ : (معناه : أنْ تأتيَ بـ « أيُّها الفتىٰ » بعدَ قولِكَ : « ارجُوني » ؛ فتقولَ : « ارجُوني أيُّها الفتىٰ » ، وتعني بـ « أيُّها الفتىٰ » نَفْسَكَ) انتهىٰ[1] .

و(ارجُوني) : فعلُ أمرٍ ، والنونُ : للوقاية ، والياءُ : مفعولٌ .

❀ قوله : (وقد يُرىٰ ذا) حاصلُهُ : أنَّ الاسمَ المخصوصَ ثلاثةُ أنواعٍ :

الأوَّلُ : (أيُّها) ، و(أيَّتُها) ؛ نحوُ : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ) ، و(اللَّهُمَّ ؛ اغفِرْ لنا أيَّتُها العِصابة) ، و(أيُّها) : مبنيَّةٌ على الضم ، ويلزمُ وصفُها باسمِ جنسٍ مُعرَّفٍ بـ (أل) واجبِ الرفع ؛ على ما مرَّ في النداء[2] .

الثاني : المُعرَّفُ بـ (أل) ؛ كقولهم : (نحنُ العُرْبَ أَقْرى الناسِ للضيف) .

❀ قوله : (العِصابة) بكسر العين : الجماعةُ الذين أمرُهُم واحدٌ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٦) .

(٢) انظر (٤/ ٤٧٣) .

الاختصاصُ يُشبِهُ النداءَ لفظاً ، ويُخالِفُهُ مِنْ ثلاثةِ أوجه :

أحدُها : أنَّهُ لا يُستعمَلُ معه حرفُ نداءٍ .

والثاني : أنَّهُ لا بدَّ أنْ يَسبِقَهُ شيءٌ .

الثالثُ : المُعرَّفُ بالإضافة بـ (أل) ؛ نحوُ : « نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ »[1] .

❁ قوله : (ويُخالِفُهُ مِنْ ثلاثة أوجه) العددُ لا مفهومَ له ؛ فقد يُخالِفُهُ في غير ذلك ؛ فإنَّهُ يُشترَطُ : أنْ يكونَ المُقدَّمُ عليه اسماً بمعناه ، والغالبُ : كونُهُ ضميرَ تكلُّمٍ ، وقد يكونُ ضميرَ خطاب ؛ كقول بعضِهِم : (بك اللهَ نرجو الفضلَ) ، ويكونُ منصوباً مع كونه مفرداً معرفةً ؛ كما في المثال المذكور ، وغيرَ ذلك .

❁ قوله : (لا يُستعمَل معه حرفُ نداءٍ) ؛ أي : لا لفظاً ولا تقديراً ، بخلاف المُنادىٰ ؛ فإنَّهُ لا يخلو عن ذلك .

❁ قوله : (أنْ يَسبِقَهُ شيءٌ) فيقعُ في أثناء الكلام ؛ كالواقع بعدَ (نحنُ)

❁ قوله : (المُعرَّفُ بالإضافة بـ « أل ») صوابُهُ : (المُعرَّف بالإضافة للمُعرَّف بـ « أل ») .

❁ قوله : (وغيرَ ذلك) منه : أنَّهُ يقلُّ كونُهُ عَلَماً ، وأنَّ (أيّاً) لا تُوصَفُ هنا باسم الإشارة بخلافها في النداء ، وأنَّ المازنيَّ أجاز نصبَ تابعِ (أيٍّ) في النداء ، ولم يَحكُوا هنا خلافاً في رفعه[2] .

---

(١) سيأتي تخريجه في (٤/٥٥١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٦٧٦) .

والثالثُ : أنْ تُصاحِبَهُ الألفُ واللام .

وذلك كقولك : (أنا أفعلُ كذا أيُّها الرجلُ) ، و(نحنُ العُرْبَ أَسْخى الناسِ) ، وقولِهِ صلَّى الله عليه وسلَّم : « نحنُ معاشرَ الأنبياءِ لا نُورَثُ ،

في المثال ، أو بعدَ تمامِهِ ؛ كالواقع بعدَ (أنا) ؛ نحوُ : (أنا أفعلُ كذا. . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (ونحنُ العُرْبَ. . .) إلىٰ آخره : (نحنُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أَسْخىٰ) بمعنىٰ : أَكْرَمُ ، و(بَذَلْ) في كلام الناظم : بذالٍ مُعجَمة ؛ بمعنىٰ : أَعْطىٰ ، و(العُرْبَ) بوزن (قُفْل) : لغةٌ في (العَرَب) بفتحتَينِ ؛ مفعولٌ بفعلٍ **محذوف** وجوباً تقديرُهُ : (أَخُصُّ) ، والجملةُ : مُعترِضةٌ بينَ المبتدأِ وخبره .

* قوله : (نحنُ معاشرَ الأنبياءِ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا الحديثُ بلفظِ (نحن) ؛ قال **الحُفَّاظُ** : غيرُ موجودٍ ، وإنَّما الموجودُ في « سنن النَّسائيِّ الكبرىٰ » : « إنَّا **معاشرَ** الأنبياء. . . » إلىٰ آخره . انتهىٰ « تصريح »[1] .

فقولُهُ : (نحنُ) : مبتدأ ، خبرُهُ : جملةُ (لا نُورَثُ) ، و(معاشرَ) : منصوبٌ على الاختصاص بفعلٍ محذوفٍ تقديرُهُ : (أَخُصُّ معاشرَ. . .) إلىٰ آخره، وهو جمعُ (مَعْشَر)؛ اسمٌ لجماعة الرجال خاصَّةً ، كما في « المصباح »[2] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/١٩١) ، سنن النسائي الكبرىٰ (٦٢٧٥) عن السادة عبد الرحمٰن وسعد وعثمان وطلحة والزبير رضي الله عنهم جميعاً .

(٢) المصباح المنير (٢/٥٦٢) ، وليس فيه تخصيصٌ بالرجال ، ونصَّ على التخصيص =

ما تَرَكْناهُ صدقةٌ) ، وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ، والتقديرُ : (أَخُصُّ العربَ) ، و(أَخُصُّ معاشرَ الأنبياء) ، والله تعالىٰ أعلم .

❀ قوله : (ما تَرَكْناهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الذي تَرَكْناهُ (صدقةٌ) ؛ فـ(ما) : اسمٌ موصولٌ مبتدأٌ ، خبرُهُ : (صدقةٌ) ، وحَرَّفَهُ الشِّيعةُ ؛ فنَصَبُوا (صدقة) ، وجعلوا (ما) مفعولاً بقوله : (لا نُورَثُ) ؛ استدلالاً علىٰ مُعتقَدِهِمُ الفاسدِ ؛ مِنْ أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم يُورَثُ ؛ إذ التقديرُ حينئذٍ : (لا نُورَثُ الذي تَرَكْناهُ في حال كونِهِ صدقةً) ، ومفهومُهُ : أنَّهُم يُورَثُونَ غيرَهُ ، وهو باطلٌ مُخالِفٌ للرواية والدِّراية ، كما بيَّنه علماءُ الحديث مِنْ أهل السنة .

❀ قوله : (استدلالاً علىٰ مُعتقَدِهِمُ الفاسدِ) ؛ أي : ليتوصَّلوا به إلى القَدْح في إمامة أبي بكرٍ رضي الله تعالىٰ عنه[1] ؛ حيثُ مَنَعَ السيدةَ فاطمةَ مِنْ إرثها مُستدِلّاً بهٰذا الحديث .

❀❀❀

= الزَّبيدي في « تاج العروس » (١٣/ ٥٣) نقلاً عن الأزهري .

(١) في (ي) : (في أبي بكر) بدل (في إمامة أبي بكر) .

التحذير والإغراء

(التحذيرُ والإغراءُ)

❀ قوله : (التحذيرُ والإغراءُ) التحذيرُ في الأصل : مصدرُ (حَذَّرَ) بالتشديد ، والمُرادُ : تنبيهُ المُخاطَبِ علىٰ أمرٍ مكروه ليجتنبَهُ ، والإغراءُ ـ

[التحذيرُ والإغراءُ]

❀ قوله : (علىٰ أمرٍ مكروه) ؛ أي : ولو في زَعْم المُحذِّر فقط أو المُخاطَب فقط ، وكذا يُقالُ في قوله : (علىٰ أمر محمود) ، وكان الأنسبُ في المقابلة : التعبيرَ بـ (المكروه) و(المحبوب)، أو بـ (المذموم) و(المحمود).

وكان الأَوْلىٰ : أنْ يُزادَ في كلٍّ مِنَ التعريفَينِ : (علىٰ وجهٍ مخصوص) ؛ ليخرجَ مِنْ تعريف التحذير : نحوُ : (لا تُؤْذِ أخاكَ) ، و(لا تعصِ اللهَ) ، ومِنْ تعريف الإغراءِ : نحوُ : (أَحْسِنْ إلىٰ أخيك) ، و(أَطِعِ اللهَ) .

والظاهرُ : أنَّ تنبيهَ المُخاطَب علىٰ أمرٍ محمود ليجتنبَهُ ؛ كقول الفاسقِ : (إيَّاكَ والصلاةَ).. مِنَ التحذير ، وتنبيهَهُ علىٰ أمرٍ مذموم ليفعلَهُ ؛ كقول الجبان : (يا قومِ ؛ الفِرَارَ الفِرَارَ).. مِنَ الإغراء ، وعدمُ ذِكْرِهما لأنَّهُما لا ينبغي صدورُهُما مِنَ العاقل .

٦٢٢ـ(إيَّاكَ والشرَّ) ونحوَهُ نَصَبْ مُحَـذِّرٌ بمـا ٱستتـارُهُ وَجَـبْ
٦٢٣ـ ودونَ عطفٍ ذا لـ (إيَّا) ٱنسُبْ وما سـواهُ سَتْـرُ فعلِـهِ لـن يَلْـزَمَـا

بالمدِّ ـ وهو في الأصل : مصدرُ (أَغْرَيتُ) ، والمُرادُ هنا : تنبيهُ المُخاطَبِ علىٰ أمرٍ محمودٍ ليفعله ، كما سيذكرُهُ الشارح .

❀ قوله : (إيَّاكَ والشرَّ . . .) إلىٰ آخره : (إيَّاكَ) : مفعولٌ بـ (نَصَبْ)[١] ، و(مُحذِّرٌ) : فاعلٌ به ، وقولُهُ : (بما) : مُتعلِّقٌ بـ (نَصَبْ) ، و(استتارُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (وَجَبْ) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، وأَطْلَقَ الاستتارَ على الحذف مجازاً ، والقرينةُ ظهورُ أنَّ الاستتارَ إنَّما يكونُ في الضمائر ؛ أي : بعاملٍ حُذِفَ وجوباً .

❀ قوله : (ودونَ عطفٍ ذا . . .) إلىٰ آخره : (ذا) : مفعولٌ لقوله : (انسُبْ) ، و(دونَ) : مُتعلِّقٌ بـ (انسُبْ) ، وكذا (لـ « إيَّا ») ، والإشارةُ راجعةٌ إلى النصب .

❀ قوله : (وما سواهُ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، و(سواهُ) : صِلَةُ (ما) ، و(سَتْرُ) بفتح السين : مبتدأٌ ثانٍ ، وجملةُ (لن يَلْزَمَا) : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرُ الأوَّل .

. . . .

(١) الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : (إياكَ والشرَّ) قولٌ قصد لفظه مفعولٌ به مُقدَّم للفعل (نَصَبْ) .

٦٢٤ـ إلَّا مـعَ العطـفِ أوِ التَّكْـرارِ كـ (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ يا ذا السَّارِي)

التحذيرُ : تنبيهُ المُخاطَبِ علىٰ أمرٍ يجبُ الاحترازُ منه .

فـإنْ كـان بـ (إيَّـاكَ) وأخـواتِـهِ ـ وهـو : (إيَّـاكِ) ، و(إيَّـاكُمـا) ، و(إيَّاكُم) ، و(إيَّاكُنَّ) ـ . . . .

---

* قوله : (كالضَّيْغَمَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : كقولك : (الضَّيْغَمَ) اسم للأسد ، وهو منصوبٌ بفعلٍ واجبِ الحذف ، و(الضَّيْغَمَ) الثاني : تأكيدٌ للأوَّل ، و(السَّارِي) : اسمُ فاعلٍ مِنْ (سَرَىٰ يَسْرِي) ؛ وهو سيرُ الليلِ خاصَّةً .

قلت : في قوله : (الضَّيْغَمَ . . .) إلىٰ آخره . . إشارةٌ لطيفةٌ لسالك طريقِ الصُّوفيَّة المُنِيفةِ ؛ وذلك أنَّهُ قد شبَّه إبليسَ بالضَّيْغَم بجامع الاجتراءِ والاعتداءِ ، والسَّارِي بمعنى السائرِ في طريق الحقِّ ، والمعنى : احذَرْ رأسَ الغُوَاةِ إبليس ، أيُّها السائرُ في طريق القومِ بلا تلبيس .

* قوله : (يجبُ) ؛ أي : يثبتُ الاحترازُ . . . إلىٰ آخره ، قال ابنُ هشامٍ : (ولا حاجةَ إلىٰ قوله « يجبُ الاحتراز . . . » إلىٰ آخره)[1] .

* قوله : (فإنْ كان بـ « إيَّاكَ » . . .) إلىٰ آخره : حاصلُهُ : أنَّ التحذيرَ يكونُ بثلاثة أشياءَ : بـ (إيَّاكَ) وأخواتِهِ ، وبما ناب عنها مِنَ الأسماء المضافةِ

. . . .

(١) أورده شيخ الإسلام في « الدرر السنية » (٢/ ٨٣٦) .

وَجَبَ إضمارُ الناصب ؛ سواءٌ وُجِدَ عطفٌ أم لا .

فمثالُهُ مع العطف : (إيَّاكَ والشرَّ) ؛ فـ (إيَّاكَ) : منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ وجوباً ، ....

إلىٰ ضمير المُخاطَب ؛ نحوُ : (نَفْسَكَ) ، وبذِكْرِ المُحذَّرِ منه ؛ نحوُ : (الأسدَ) .

فإن ذُكِرَ المُحذَّرُ بلفظِ (إيَّا) . . فالعاملُ محذوفٌ وجوباً ، سواءٌ عطفتَ عليه أم كرَّرتَهُ ، أم لم تَعطِفْ ولم تُكرِّرْ ، وإن ذُكِرَ بغير لفظِ (إيَّا) أو اقتُصِرَ علىٰ ذِكْرِ المُحذَّرِ منه . . فإنَّما يجبُ الحذفُ إن كرَّرتَ أو عطفتَ ، وفي غير ذلك يجوزُ الإظهارُ ، وقد ذَكَرَ الشارحُ أمثلةَ ذلك .

❀ **قوله** : (وَجَبَ إضمارُ الناصب) قال الرُّمَّانيُّ : (إنَّما أُضمِرَ الفعلُ ؛ لأنَّ التحذيرَ ممَّا يُخافُ منه وقوعُ المَخُوفِ ، فهو موضعُ إعجالٍ لا يحتملُ تطويلَ الكلامِ ؛ لئلَّا يقعَ المَخُوفُ بالمخاطب قبلَ تمامِ الكلام)[1] .

❀ **قوله** : (إيَّاكَ والشرَّ) أصلُهُ : (احذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرِّ) ، .....

❀ **قوله** : (وبذِكْرِ المُحذَّرِ منه) يشملُ : نحوَ : (لا تُؤذِ أخاكَ) ، و(لا تعصِ اللهَ) ؛ إذ كلٌّ مِنَ الإيذاء والعِصْيانِ مُحذَّرٌ منه .

نعم ؛ كلامُهُ بعدُ يُفِيدُ : أنَّ المقصودَ ذِكْرُ المُحذَّر منه علىٰ وجهٍ مخصوص ؛ كما مثَّله .

❀ **قوله** : (وقد ذَكَرَ الشارحُ أمثلةَ ذلك) ؛ أي : أمثلةَ المجموع .

❀ **قوله** : (أصلُهُ : « احذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرِّ ») بعطف (الشر) علىٰ

---

(١) أورده السيوطي في « الأشباه والنظائر » (١/٥٧٦) ، والفارضي في « شرحه =

ثمَّ حُذِفَ الفعلُ برُمَّته[1] ، ثمَّ المضافُ الأوَّلُ ـ وهو (تَلاقِيَ) ـ وأُنيب عنه الثاني ؛ فحَصَلَ : (نَفْسَكَ والشرَّ) ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ الثاني ـ وهو (نَفْس) ـ وأُقِيمَ المضافُ إليه ـ وهو الكاف ـ مُقامَهُ ؛ فحَصَلَ : (إيَّاكَ والشرَّ) ؛ فـ (إيَّاكَ) : مفعولٌ لمحذوفٍ وجوباً بعدَ (إيَّاكَ) ؛ إذ لو قُدِّرَ قبلَهُ للَزِمَ اتِّصالُهُ ، و(الشرَّ) : معطوفٌ علىٰ (إيَّاكَ) ، وعاملُ المعطوفِ هو العاملُ في المعطوف عليه .

واعتُرِضَ : بأنَّ العطفَ يَقتضِي المُشاركةَ ، وهي فيه مُنتفِيةٌ ؛ لأنَّ (إيَّاكَ) مُحذَّرٌ ـ بالفتح ـ و(الشرَّ) مُحذَّرٌ منه .

وأجاب عنه المُصنِّفُ : بأنَّهُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : احذَرْ تَلاقِيَ . . . إلىٰ آخره[2] .

وأجاب غيرُهُ : بأنَّ الاشتراكَ في المُتعاطفات لا يجبُ أنْ يكونَ مِنْ جميع الوجوه ، بل يجبُ في الإعراب ، وهو حاصلٌ هنا[3] .

واعلَمْ : أنَّ (إيَّاكَ والشرَّ) فيه ضميران : منصوبٌ ؛ وهو (إيَّاكَ) ، ومرفوعٌ ؛ وهو المُستتِرُ في (إيَّاكَ) ؛ لأنَّهُ لمَّا قام مَقامَ الفعلِ تحمَّل الضميرَ ،

(نَفْس) ، ولولا تقديرُ (نفس) لكان معطوفاً على الضمير بدون إعادةِ

= على الألفية » (ق/ ١٣٧) .

(١) أي : مع فاعله .

(٢) شرح التسهيل (٢/ ١٦١) .

(٣) الجواب ـ كما في « الفارضي » (ق/ ١٣٧) ـ لفخر الدين الرازي في « شرح المفصل » .

والتقديرُ : (إيَّاكَ أُحذِّرُ) .

وقد رُوِيَ قولُ الشاعر[1] : [من المتقارب]

فـإيَّـاكَ أنـتَ وعبـدُ المسيـحِ أنْ تَقْـرَبـا قِبَـلَ المسجـدِ

برفع (عبد) عطفاً على الضمير المُستترِ ، والفاصلُ موجودٌ ، وبالنصب عطفاً على (إيَّاكَ) ، و(أنتَ) توكيدٌ . انتهى مُلخَّصاً مِنَ « الفارِضيِّ »[2] .

وقيل : أصلُهُ : (اتَّقِ نَفْسَكَ أنْ تدنوَ مِنَ الشرِّ ، والشرَّ أنْ يدنوَ منكَ) ؛ فيكونُ مِنْ عطف المفردات كالذي سَبَقَ ، وقيل : إنَّهُ منصوبٌ بفعلٍ آخرَ مُضمَرٍ ؛ فهو مِنْ عطف الجُمَل .

قال شيخُ الإسلام : (والحقُّ : جوازُ كلٍّ مِنَ الأمرَينِ)[3] .

* قوله : (أُحذِّرُ) بضمِّ الهمزة : فعلٌ مضارعٌ .

الخافضِ ، وليس معطوفاً على (تلاقي) ؛ لأنَّ التلاقيَ لا يكونُ إلا لمُتعدِّد ؛ فعُلِمَ وجهُ تقدير (نفس) وإن كان المعنى مُستغنِياً عنه .

* قوله : (**بضمِّ الهمزة : فعلٌ مضارعٌ**) **يقتضي** : أنَّ الشرَّ مُحذَّرٌ أيضاً ؛ لعطفه على الضمير ، **ولا يأتي فيه جوابُ المُصنِّف** ، إلا أنْ يُبنى على أنَّ العاملَ في (الشر) مُقدَّرٌ ؛ أي : إيَّاكَ أُحذِّرُ ودَعِ الشرَّ ، كما مشى عليه الشارحُ فيما

---

(١) أنشده يونس لجرير ، كما في « الكتاب » (١/ ٢٧٨) ، وليس في « ديوانه » ، وهو من شواهد : « الكتاب » (١/ ٢٧٨) ، و« المساعد » (٢/ ٥٧٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٤٧٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٧) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٣٧) .

ومثالُهُ بدون العطف : (إيَّاكَ أنْ تفعلَ كذا) ؛ أي : إيَّاكَ مِنْ أنْ تفعلَ كذا[1] .

وإن كان بغير (إيَّاكَ) وأخواتِهِ ـ وهو المُرادُ بقوله : (وما سواهُ) ـ . . فلا يجبُ إضمارُ الناصب ، إلا مع العطف[2] ؛

سيأتي ؛ حيثُ قدَّر : (قِ رأسَكَ واحذَرِ السيفَ)[3] ، لـكن يكونُ فيه عطفُ

---

(١) واختلف في تقدير العامل حينئذ ؛ فقال الجمهورُ : العاملُ في (إيَّاكَ) : (باعِدْ) محذوفاً ، ويجبُ جرُّ المُحذَّر منه بـ (مِنْ) ؛ لأنَّ (باعِدْ) لا يتعدَّىٰ إلى اثنين بنفسه ؛ كـ (إيَّاكَ مِنَ الشر) ؛ أي : باعدْ نفسَكَ منه ، ولا يجوزُ نصبُ (الشر) بنزع الخافض ؛ لأنَّهُ سماعيٌّ ، وما في قول الشاعر : (فإيَّاكَ إيَّاكَ المِرَاءَ . . .) ضرورةٌ ، وجوَّزه الناظمُ بتقدير عامل آخَرَ ؛ كـ (دَعْ) ، وابنُهُ بتقدير عاملٍ يتعدَّىٰ للاثنين ؛ كـ (أُحذِّرُكَ الشرَّ) ، أو (جَنِّبْ نفسَكَ الأسدَ) ، ويجوز عندهما : (من الشر) ، وأمَّا نحو : (إيَّاكَ أنْ تفعلَ كذا) . . فجائزٌ عند الجميع ؛ لصلاحيته لتقدير (مِنْ) ، قال الحفيد : والأوجه : ألَّا يتعيَّنَ تقديرُ (باعِدْ) ولا غيرِهِ ، بل كلُّ فعلٍ يليق بالحال ؛ كـ (دَعْ) ، و(اتَّقِ) ، و(خَلِّ) ، و(نَحِّ) ؛ إذ المُقدَّرُ ليس مُتعبَّداً به . « خضري » (٢/ ٦٧٩) .

(٢) أي : بالواو خاصَّةً ، وتعطف مُحذَّراً علىٰ مُحذَّر ؛ كـ (إيَّاكَ وزيداً أن تفعلَ) ، أو مُحذَّراً منه علىٰ مثله ؛ نحوُ : ﴿نَاقَةَ ٱللَّهِ وَسُقْيَٰهَا﴾ [الشمس : ١٣] ؛ أي : اتركوها وسُقْياها فلا تمنعوها عنها ، أو مُحذَّراً منه علىٰ مُحذَّر ؛ كـ (رأسَكَ والسيفَ) ، و(إيَّاك والشَّرَّ) ، وسترُ العامل في الجميع واجبٌ كما شمله إطلاق المصنف ؛ لأنهم جعلوا العطفَ والتكرار الآتي كالبدل من الفعل ، ويجوز في الأوَّلَيْنِ دون الثالث كونُ الواو للمعيَّة ، فيُنصَبُ ما بعدَها علىٰ أنه مفعولٌ معه ، ويظهر العامل . « خضري » (٢/ ٦٧٩) .

(٣) انظر (٤/ ٥٦٠) .

كقولك : (مازِ ؛ رأسَكَ والسيفَ) ؛ أي : يا مازنُ ؛ قِ رأسَكَ واحذَرِ السيفَ ، أو التَّكْرارِ ؛ نحوُ : (الضَّيْغَمَ الضَّيْغَمَ) ؛ أي : احذَرِ الضَّيْغَمَ .

فإن لم يكنْ عطفٌ ولا تَكْرارٌ .. جاز إضمارُ الناصبِ وإظهارُهُ ؛ نحوُ : (الأسدَ) ؛ أي : احذَرِ الأسدَ ، فإن شئتَ أظهرتَ ، وإن شئتَ أضمرتَ .

٦٢٥ـ وشَذَّ (إيَّايَ) و(إيَّاهُ) أَشَذْ وعن سبيلِ القَصْدِ مَنْ قاسَ انْتَبَذْ

---

* قوله : (مازِ ؛ رأسَكَ ...) إلى آخره ؛ أي : يا مازنُ ، أصلُهُ : (يا مازنيُّ) نسبةً إلى (بني مازنٍ) ؛ فحذف الياءَ ، ثمَّ سمَّى به ، ثمَّ رَخَّم . انتهى « فارضي »[1] .

* قوله : (و« إيَّاهُ » أَشَذْ) مبتدأٌ وخبرٌ ؛ أي : (إيَّاهُ) أَشَذُّ مِنْ (إيَّاي) .

* قوله : (مَنْ قاسَ ...) إلى آخره : (مَنْ) : مبتدأٌ ، و(قاسَ) : صِلَتُهُ ، وجملةُ (انْتَبَذْ) : خبرٌ عنه ، وقولُهُ : (عن سبيلِ) : مُتعلِّقٌ به ، و(انتبَذْ) :

الإنشاءِ على الخبر ؛ فالأنسبُ : قراءةُ (احذر) بصيغة الأمر ، ويكونُ إشارةً للقول الأوَّل ؛ وهو أنَّ أصلَهُ : (احذَرْ تَلاقِيَ نَفْسِكَ والشَّرَّ)[2] .

* قوله : (أصلُهُ : « يا مازنيُّ » ...) إلى آخره : انظر : ما الداعي إلى هٰذا التكلُّفِ ؟!

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٧) .

(٢) انظر (٤/ ٥٥٦ـ ٥٥٧) .

حقُّ التحذيرِ : أنْ يكونَ للمُخاطَبِ ، وشذَّ مجيئُهُ للمُتكلِّم في قوله : (إيَّايَ وأنْ يَحذِفَ أحدُكُمُ الأرنبَ) ، وأَشَذُّ منه : مجيئُهُ للغائب في قوله : (إذا بَلَغَ الرجلُ الستِّينَ فإيَّاهُ وإيَّا الشَّوَابِّ)[1] ، ولا يُقاسُ علىٰ شيءٍ مِنْ ذلك .

مطاوعُ (نَبَذَ) مِنَ النَّبْذ ؛ وهو الطَّرْحُ ، و(السبيل) : الطريقُ ، و(القَصْد) : العدلُ ؛ فكأنَّهُ قال : (ومَنْ قاس فقد خَرَجَ عن طريق العدلِ والصوابِ) .

* قوله : (إيَّايَ وأنْ يَحذِفَ أحدُكُمُ الأرنبَ) ؛ أي : نَحِّنِي عن حذف الأرنب ، ونَحُّوا أنفسَكُم عن حذف الأرنب ، هـٰذا أصلُهُ[2] ؛ فاكتُفِيَ منه أوَّلاً بذِكْرِ المُحذَّرِ ـ وهو (إيَّاي) ـ وثانياً بذِكْرِ المُحذَّرِ منه ؛ وهو أنْ يحذفَ أحدُكُم الأرنبَ ، والقولُ المذكورُ قولُ عمرَ رضي الله تعالىٰ عنه[3] .

* قوله : (في قوله : « إذا بَلَغَ . . . ») إلىٰ آخره ؛ أي : في قول بعض

. . . .

(١) سمعه الخليل من أعرابي ، وفيه شذوذات ؛ تحذير الغائب ، وإضافة (إيَّا) إلى الظاهر ، وحذف الفعل مع لام الأمر . انظر « الكتاب » (١/ ٢٧٩) ، و« شرح التسهيل » (١/ ١٤٦) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٣١٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٠) .

(٢) فهما تحذيرانِ حُذِفَ مِنْ كلٍّ منهما نظيرُ ما أثبته في الآخر ، ويُسمَّىٰ هـٰذا الصنيعُ في علم البديع : بـ (الاحتباك) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٠) .

(٣) رواه بشاهده ابن عساكر في « تاريخ دمشق » (٤٤/ ٢٠) ، وبنحوه الحاكم في « المستدرك » (٣/ ٨١) ، وانظر « الكتاب » (١/ ٢٧٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٥٧) .

٦٢٦ـ وكمُحذَّرٍ بلا (إيّا) ٱجْعَلَا مُغْرىً بهِ في كلِّ ما قد فُصِّلَا

الإغراء : هو أمرُ المُخاطَبِ بلزومِ ما يُحمَدُ به ، وهو كالتحذير ؛ في أنَّهُ إنْ وُجِدَ عطفٌ أو تَكْرارٌ وجبَ إضمارُ ناصبِهِ ، وإلا فلا ، ولا يُستعمَلُ فيه (إيّا) .

العرب ، و(الشَّوَاب) : جمعُ (شابّة) ، ويُروى : (السَّوْءات) بالسين المُهمَلة جمع (سَوْءة) ، والمعنىٰ : إذا بَلَغَ الرجلُ ستِّينَ سنةً . . فلا يتولَّعْ بشابّةٍ ، أو لا يفعلْ سوءةً ، والكلامُ جملةٌ واحدةٌ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[1] .

وفي « حواشي البَيْضاويِّ » أنَّ معناه : أنَّهُ إذا بَلَغَها فعليه أنْ يَقِيَ نَفْسَهُ عن التعرُّض للشَّوَابِّ ، وعليهنَّ أنْ يَقِينَ أنفسَهُنَّ عن التعرُّض له ، وهٰذا كنايةٌ عن الجماع ؛ وذلك لأنَّهُ يزيدُ في الهَرَم . انتهىٰ[2] .

* قوله : (مُغْرىً) مفعولٌ بـ (ٱجْعَلَا) ، و(كمُحذَّرٍ) بفتح الذال : مفعولٌ ثانٍ ، والتقديرُ : (اجعَلْ مُغرىً به كمُحذَّر) ، وقولُهُ : (بلا « إيَّا ») : صفةٌ لـ (مُحذَّر) ، و(في كلِّ) مُتعلِّقٌ بـ (اجْعَلا) .

* قوله : (ما يُحمَدُ به) ؛ أي : كمُواصَلة ذي القُرْبىٰ ، أو المحافظةِ علىٰ

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٤) .

(٢) انظر « حاشية الشهاب الخفاجي على البيضاوي » (١/ ١١٦) .

فمثالُ ما يجبُ معه إضمارُ الناصبِ : قولُكَ : (أخاكَ أخاكَ) ، وقولُكَ : (أخاكَ والإحسانَ إليه) ؛ أي : الزَمْ أخاكَ[1] .

ومثالُ ما لا يلزمُ معه الإضمارُ : قولُكَ : (أخاكَ) ؛ أي : الزَمْ أخاكَ .

عهدٍ ونحوهِ . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

. . . .

---

(١) فائدة : ذكر الرَّضِيُّ أنَّ المُحذَّر منه المُكرَّرَ يكونُ ظاهراً ؛ كـ (سيفَكَ سيفَكَ) ، ومضمراً ؛ كـ (إيَّاكَ إيَّاكَ) ، و(إيَّاهُ إيَّاهُ) ، و(إيَّايَ إيَّايَ) ، وفي « الهمع » : أنَّ المُحذَّرَ منه قد يكونُ ضميرَ غائبٍ معطوفاً على المُحذَّر ؛ كقوله : (من الهزج)

فـلا تصحَـبْ أخـا الجهـلِ وإيَّـــاكَ وإيَّـــاهُ

فـ (إيَّاهُ) هنا حكمُ (الأسد) في (إيَّاكَ والأسدَ) ؛ فعلىٰ هـٰذا : لا يكونُ التحذيرُ بضميري الغَيْبة والتكلُّمِ شاذاً ، إلا إذا جُعِلَ مُحذِّراً لا مُحذَّراً منه . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٨٤) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٧) .

اسماء الأفعال والأصوات

(أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ)

* قوله : (أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ) برفع (الأصوات) عطفاً على (أسماءُ) ، وبجرِّها عطفاً على (الأفعالِ) ، والجمهورُ على أنَّ أسماءَ الأفعالِ

[أسماءُ الأفعالِ والأصواتِ]

* قوله : (برفع « الأصوات » عطفاً على « أسماءُ ») ، وهو مُتعيِّنٌ ؛ لأنَّ (عَدَسْ) مثلاً ليس اسماً ، بل ولا كلمةً ؛ لأنَّ غايةَ أمرِهِ : أنَّهُ ثَبَتَ بحُكْمِ العادةِ انزجارُ البغل عندَ سماعِهِ وإلقائه إليه ، ولو كان موضوعاً لمعنى (انزجِرْ) أو (أزجُرُكَ) مثلاً . . لكان مِنِ اسم الفعل مُشتمِلاً على ضميرٍ مسند هو إليه ، ولم يقولوا بذلك ، فما يُقالُ : إنَّهُ للزجر ليس معناه أنَّهُ موضوعٌ للزجر ، بل أنَّهُ آلةٌ له ، وكذا (غاق) مثلاً ؛ ليس اسماً ولا كلمةً ؛ لأنَّ غايةَ أمرِهِ : أنَّهُ تمثيلٌ لصوت الغراب ، كما تُمثِّلُ الغرابَ بالنَّقْش على نحوِ حائط .

نعم ؛ الأصواتُ كلُّها أسماءٌ حُكْماً ، فتدبَّرْ[1] .

---

(١) القولة في (ك) : (عيَّنه بعضُهُم ؛ بأنَّ الأصواتَ ليست أسماءً ، بل ولا كلمات ؛ لعدم دلالتها بالوضع على معنىً ؛ إذ الدلالةُ تتوقَّفُ على عِلْمِ المُخاطَب بما وُضِعت له ، =

مدلولُها الأفعالُ ؛ فلا موضعَ لها مِنَ الإعراب ، وهو الصحيحُ مِنَ الأقوال[1] .

❀ قوله : (ما نابَ) ما : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (هو اسمُ. . .) إلىٰ آخره ، و(كـ « شَتَّانَ ») : في موضع الحال مِنْ فاعل (نابَ) المُستترِ فيه ،

❀ قوله : (مدلولُها الأفعالُ) ؛ أي : باعتبارِ دَلالةِ الأفعالِ على المعاني ، لا باعتبارِ مُجرَّدِ ألفاظِها ، ثمَّ كان مُقتضىٰ أنَّ هـٰذا يُوجِبُ عدمَ محلِّيَّةِ الإعرابِ. . أنَّهُ يُوجِبُ عدمَ العمل ، فلعلَّهُم تسمَّحوا في نسبة العملِ علىٰ هـٰذا إلى اسم الفعل .

والتحقيقُ : أنَّ قولَهُم : (اسم فعل مضارع) تسمُّحٌ ؛ كما وضَّحه الجاميُّ[2] ، وإنَّما هو اسمُ فعلٍ ماضٍ ؛ فـ(أفٍّ) بمعنىٰ : توجَّعتُ .

وحينئذٍ : لا محلَّ مِنَ الإعراب لمدلول اسمِ الفعل في صورةٍ ما حتىٰ يُنسَبَ إلى اسم الفعل تسمُّحاً كما نُسِبَ إليه العملُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (و« كشَتَّانَ » : في موضع الحال. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو

= والمُخاطَبُ بها غيرُ عاقل ، وأُجيبَ : بأنَّ الدَّلالةَ كونُ اللفظِ بحيثُ إذا أُطلق فهم منه العالم بوضع معناه ، وهـٰذه كذلك ، ولم يقل أحدٌ : إنَّ الدلالةَ كونُ اللفظ يُخاطَب به العاقل) .

(١) انظر تفصيل الخلاف في هـٰذه المسألة في « المقاصد الشافية » (٥/ ٤٩٥) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ١٩٥) .

(٢) الفوائد الضيائية (٢/ ٧٢) .

. . . . هُوَ اسمُ فعلٍ وكذا (أَوَّهْ) و(مَهْ)

٦٢٨ـ وما بمعنى (افْعَلْ) كـ (آمِينَ) كَثُرْ وغيرُهُ كـ (وَيْ) و(هيهاتَ) نَزُرْ

أسماءُ الأفعالِ : ألفاظٌ تقومُ مَقَامَ الأفعالِ في الدَّلالة على معناها . . . .

و(صَهْ) : معطوفٌ على (شتَّان) .

❁ قوله : (هوَ اسمُ فعلٍ) أَظْهَرَ في موضع الإضمار ؛ لحكاية اللفظِ المُسمَّىٰ به في اصطلاحهم . انتهىٰ « شيخنا الشهاب المَلَّوي »[1] .

❁ قوله : (نَزُرْ) بضمِّ الزاي ؛ بمعنىٰ : قَلَّ ، وهو مِنْ بابِ (ظَرُفَ) ، كما في « المختار »[2] .

❁ قوله : (في الدَّلالة علىٰ معناها) ظاهرُهُ : أنَّ اسمَ الفعلِ مدلولُهُ معنى

تتميمٌ للحدِّ ؛ أي : حالَ كونِهِ كـ (شتَّان) في عدم تأثُّرِهِ بالعوامل ، وكونِهِ غيرَ فَضْلة ؛ فخَرَجَ به : المصدرُ النائبُ عن فعله واسمُ الفاعل ؛ لتأثُّرهما ، والحروفُ النائبةُ عن الفعل ؛ لأنَّها فضلةٌ .

❁ قوله : (أَظْهَرَ في موضع الإضمار . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ حيثُ أراد اللفظَ المذكورَ . فلا إظهارَ في محلِّ الإضمار ؛ لأنَّهُ لا دلالةَ للفظة (اسم) وحدَها حينئذٍ علىٰ (شيء) ، وكذا لفظةُ (فعل) .

❁ قوله : (ظاهرُهُ : أنَّ اسمَ الفعلِ . . .) إلىٰ آخره : أشار بـ (ظاهره) :

---

(١) حاشية المَلَّوي على المكودي (ص١٥١) .

(٢) مختار الصحاح (ص٢٧٢) .

وفي عملها .

وتكونُ بمعنى الأمر ، وهو الكثيرُ فيها ؛ كـ (مَهْ) بمعنى (اكْفُفْ) ، و(آمينَ) بمعنى (استَجِبْ) .

الفعل ، وتقدَّم أنَّ الصحيحَ أنَّهُ اسمٌ للفظ الفعل[1] .

❁ قوله : (وفي عملها) المُرادُ به : كونُها أبداً عاملةً غيرَ معمولةٍ لعاملٍ يَقتضِي الفاعليَّةَ أو المفعوليَّةَ ؛ فخرجَتِ : المصادرُ ، والصفاتُ ؛ نحوُ : (ضَرْباً زيداً) ، و(أقائمٌ الزيدانِ ؟) ؛ فإنَّ العواملَ تدخلُ عليها .

❁ قوله : (كـ « مَهْ » بمعنى « اكْفُفْ ») صحيحٌ على ما قيل ؛ أنَّهُ سُمِعَ في (اكْفُفْ) أنَّهُ يتعدَّىٰ ولا يتعدَّىٰ ، وبه يُرَدُّ قولُ المُراديِّ : (بمعنى « انْكَفِفْ » ، لا بمعنى « اكْفُفْ » ؛ لأنَّهُ مُتعدٍّ و« مه » لا يتعدَّىٰ) .

إلىٰ أنَّهُ يحتملُ أنْ يكونَ المعنىٰ : في الدَّلالة علىٰ معناها بواسطة الدَّلالةِ علىٰ لفظها .

❁ قوله : (لعاملٍ يَقتضِي الفاعليَّةَ) ؛ أي : كونَ اللفظِ فاعلاً ولو حُكْماً ؛ كالمبتدأ والخبر ممَّا أُلحِقَ بالفاعل مِنْ بقيَّة العُمَد ؛ فإنَّ الفاعلَ أصلُ المرفوعات عندَ الجمهور ، وقيل : أصلُها المبتدأ[2] .

---

(١) انظر (٤/ ٥٦٤ ـ ٥٦٥) .

(٢) وقيل : كلٌّ أصل ، وتظهرُ فائدةُ الخلاف : في نحو : (زيد) جواباً لـ (من قام ؟) ؛ فعلى الأوَّل : يترجَّح كونه فاعلاً لفعل محذوف ، وعلى الثاني : يترجَّح كونه مبتدأً محذوفَ الخبر ، وعلى الثالث : يستوي الوجهان . انظر « همع الهوامع » (١/ ٣٥٩) ، « وحاشية الصبان » (١/ ٣٠٠) .

وتكونُ بمعنى الماضي ؛ كـ (شَتَّانَ) ....

ولو سُلِّمَ ما قاله فلا نُسلِّمُ أنَّهُ يمتنعُ تفسيرُ غيرِ المُتعدِّي بالمُتعدِّي وبالعكس ، كما لا يمتنعُ أنْ يكونَ أحدُ المُترادِفَينِ مُتعدِّياً والآخَرُ بخلافه ، والمُوقِعُ له في ذلك : قولُهُم : (اسمُ الفعلِ يعملُ عَمَلَ فعلِهِ) ، ولعلَّهُم جَرَوا فيه على الغالب ، أو أنَّهُ يعملُ عملَ فعلِهِ إنْ ساواه في التعدِّي أو غيرِهِ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❋ قوله : (شَتَّانَ) بفتح النون ، وحُكِيَ كسرُها . انتهىٰ « تصريح »[2] .

ومِنْ أدلَّة الأوَّل : أنَّ عاملَ الفاعلِ أقْوىٰ ، ومِنْ أدلَّة الثاني : أنَّ المبتدأَ باقٍ علىٰ ما هو الأصلُ في المسند إليه ؛ وهو التقديمُ .

❋ قوله : (المُترادِفَينِ) لعلَّـهَ أرادَ : نحوَ : (جاوزَ) و(مرَّ) ، وفيه نَظَرٌ .

❋ قوله : (ولعلَّهُم جَرَوا فيه على الغالب) ، ومِنْ غير الغالب : (آمينَ) بمعنى (استجِبْ) ، وقد يُقالُ : إنَّ (آمينَ) يجوزُ أنْ يكونَ بمعنى (استجِبْ) بعدَ تنزيلِهِ منزلةَ اللازم[3] ، لا مع اعتبار مفعولِهِ ، وهو اللائقُ عندَ التأمُّل ، فتدبَّرْ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٤٠) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٦١) ، وتبع المُراديَّ في ذلك أيضاً ابنُ هشامٍ في « شرح شذور الذهب » (ص١٥١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٦) ، وفي « الخضري » (٢/ ٦٨١) : (وكان الفرّاء يكسرها) .

(٣) قوله : (بعدَ تنزيلِهِ) ؛ أي : تنزيلِ (استجِبْ) .

بمعنى (افتَرَقَ)[1] ؛ تقولُ : (شَتَّان زيدٌ وعمرٌو) ، و(هيهاتَ) بمعنىٰ (بَعُدَ) ؛ تقولُ : (هيهاتَ العَقِيقُ) ، ومعناه : بَعُدَ .

وبمعنى المضارع ؛ كـ (أَوَّهْ) بمعنىٰ (أتوجَّعُ)[2] ، و(وَيْ) بمعنىٰ (أَعْجَبُ) ، وكلاهما غيرُ مَقِيسٍ[3] .

❁ قوله : (العَقِيقُ) اسمٌ للوادي الذي شَقَّهُ السيلُ قديماً ، وهو في بلاد العرب عِدَّةُ مواضعَ ؛ منها : العَقِيقُ الأَعْلىٰ عندَ مدينةِ النبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ومنها : العَقِيقُ الأسفلُ ، وهو أسفلُ مِنْ ذلك ، كما في « المصباح »[4] .

❁ قوله : (بمعنىٰ « أَعْجَبُ ») بفتح الهمزة .

. . . .

---

(١) كذا أطلقه الجمهور ، وقيّده الزَّمَخْشَرِيُّ بالافتراق في المعاني والأحوال ؛ فلا يُقالُ : (شتَّانَ الخصمانِ عن مجلس الحُكْم) ، وتطلبُ فاعلاً دالاًّ على اثنينِ ؛ كـ (شتَّانَ الزيدانِ) ، وقد تُزاد بعدها (ما) ؛ نحو : (شتَّانَ ما زيدٌ وعمرٌو) ، أو (ما بينَ) ؛ نحوُ : (من الطويل)

فشتَّانَ ما بين اليزيدَينِ في النَّدىٰ . . . .

فـ (اليزيدَينِ) : فاعلٌ مرفوع تقديراً ، و(ما بين) : زائدةٌ . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٢٩١) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٢) .

(٢) وفيه لغات ؛ منها : ما اشتهر مِنْ قولهم : (آهُ) و(آهْ) بالضمّ والسكون . « خضري » (٢/ ٦٨١) .

(٣) أي : الماضي والمضارع ، بل لم يُثْبِتِ ابنُ الحاجب الثانيَ ، وجَعَلَ (أَوَّهْ) و(وَيْ) بمعنىٰ (تَوَجَّعتُ) و(تَعَجَّبتُ) ، وهٰكذا . « خضري » (٢/ ٦٨٢) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٥٧٧) .

وقد سَبَقَ في الأسماء المُلازِمةِ للنداء أنَّهُ ينقاسُ استعمالُ (فَعَالِ) اسمَ فعلٍ مبنيّاً على الكسر . . مِنْ كلِّ فعلٍ ثُلاثيٍّ ؛ فتقولُ : (ضَرَابِ زيداً) ؛ أي : اضْرِبْ ، و(نَزَالِ) ؛ أي : انْزِلْ ، و(كَتَابِ) ؛ أي : اكْتُبْ[1] ، ولم يذكرْهُ المُصنِّفُ هنا ؛ استغناءً بِذِكْرِه هناكَ .

٦٢٩ـ والفعلُ مِنْ أسمائِهِ (عَلَيْكَا) وهٰكذا (دُونَكَ) مَعْ (إِلَيْكَا)

٦٣٠ـ كذا (رُوَيدَ) . . . .

❀ قوله : (والفعلُ مِنْ أسمائِهِ . . .) إلىٰ آخره : (الفعلُ) : مبتدأٌ ، و(مِنْ أسمائه عليكَ) : جملةٌ اسميّةٌ في موضع الخبر ، و(دُونَكَ) أيضاً : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (هكذا) .

❀ قوله : (كذا « رُوَيدَ ») أصلُهُ : (أَرْوِدْ زيداً إِرْواداً) ؛ بمعنىٰ : أَمهِلْهُ إمهالاً ، ثمَّ صغَّروا الإروادَ تصغيرَ الترخيم ؛ فحذفوا الهمزةَ والألفَ الزائدتَينِ ، وأَوْقَعُوا التصغيرَ علىٰ أصوله ؛ فقالوا : (رُوَيداً) ، وأقامُوهُ مُقامَ فعلِهِ ، واستعملوه تارةً مضافاً إلىٰ مفعوله ؛ فقالوا : (رُوَيدَ زيدٍ) ، وتارةً مُنوَّناً ناصباً للمفعول به ؛ فقالوا : (رُوَيداً زيداً) ، ثمَّ إنَّهُم نَقَلُوهُ وسمَّوا به فعلَهُ ؛

❀ قوله : (مضافاً إلىٰ مفعوله) ، وقد يُضافُ إلى الفاعل ؛ نحوُ : (رُوَيدَ زيدٍ عَمْراً) ، وقولُهُم : (المصدرُ النائبُ عن فعله لا يرفعُ الظاهرَ ، بل فاعلُهُ ضميرٌ مُستترٌ وجوباً دائماً) . . محمولٌ على المُنوَّن ، كما يَدُلُّ عليه تمثيلُهُم .

---

(١) انظر (٤/٤٩٦) .

فقالوا : (رُوَيدَ زيداً) بفتح دال (رويدَ) ونصبِ دالِ (زيداً) ، ذَكَرَهُ في « التوضيح » و« شرحه »[1] .

لكن قال ابنُ قاسمٍ : (الأحسنُ : أنْ يكونَ تصغيرَ « مُرْوِدٍ » ؛ لأنَّ اسمَ الفاعلِ يُصغَّرُ ، فأمَّا المصادرُ فلا يجوزُ تصغيرُها قبلَ التسمية)[2] .

❁ قوله : (بَلْهَ) أصلُهُ : مصدرُ فعلٍ مُهمَلٍ مُرادِفٍ لـ (دَعْ) و(اترُكْ) ، فقيل فيه : (بَلْهُ زيدٍ) بالإضافة إلىٰ مفعوله ، كما يُقالُ : (تَرْكُ زيدٍ) ، ثمَّ نَقَلُوهُ وسمَّوا به فعلَهُ وقالوا : (بَلْهَ زيداً) بنصب المفعول وبناءِ (بَلْهَ) .

❁ قوله : (ويعملانِ الخفضَ) ؛ أي : والنصبَ إذا نُوِّنا ، والمُرادُ : أنَّهُما

❁ قوله : (الأحسنُ : أنْ يكونَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ثمَّ نُقِلَ ، ويَرِدُ عليه : أنَّهُ لو كان تصغيرَ (مُرْوِد) . . لم يكنْ مصدراً قبلَ النَّقْلِ ، والمنقولُ عنهم أنَّهُ مصدرٌ قبله ، إلا أنْ يُقالَ : مقصودُهُ : أنَّ الأحسنَ القولُ بأنَّهُ تصغيرُ (مُرْوِد) مع زيادةِ أنَّ النقلَ قد يكونُ مِنِ اسم الفاعل .

❁ قوله : (فأمَّا المصادرُ فلا يجوزُ . . .) إلىٰ آخره : كلامُهُم يُفِيدُ الجوازَ .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٨٦) ، التصريح على التوضيح (٢/ ١٩٨) .

(٢) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٩٢) .

مِنْ أسماء الأفعالِ : ما هو في أصلِهِ ظرفٌ ، وما هو مجرورٌ بحرف ؛ نحوُ : (عليكَ زيداً) ؛ أي : الزَمْهُ ، و(إليكَ) ؛ أي : تَنَحَّ ، و(دُونَكَ زيداً) ؛ أي : خُذْهُ .

يعملانِ ذلك مُعرَبَينِ بالنصب دالَّينِ على الطَّلَب ، لـٰكن لا على أنَّهُما اسما فعلٍ ، بل علىٰ أنَّ كلّاً منهما بدلٌ مِنَ اللفظ بفعله .

❁ قوله : (عليكَ زيداً) لا يُستعمَلُ اسمُ الفعلِ إلا مع ضميرِ المُخاطَبِ ، وشذَّ : (عليه رجلاً غيري) ؛ أي : لِيَلْزَمْ رجلاً غيري .

وأمَّا قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « معاشرَ الشبابِ ؛ مَنِ ٱستطاعَ منكُمُ الباءةَ فليتزوَّجْ ، ومَنْ لم يستطِعْ فعليهِ بالصومِ »[1] . .

❁ قوله : (لـٰكن لا علىٰ أنَّهُما . . .) إلىٰ آخره : استدراكٌ علىٰ قوله : (دالَّينِ على الطَّلَب) .

❁ قوله رحمه الله : (ما هو في أصلِهِ ظرفٌ ، وما هو مجرورٌ بحرف) الأَوْلىٰ : (وما هو حرفٌ جارٌّ) ؛ لأنَّ اسمَ الفعلِ هو الجارُّ .

وقولُهُ بعدُ : (الدليلُ علىٰ أنَّ ما سُمِّيَ بأسماء الأفعال أسماءٌ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : الدليلُ علىٰ أنَّ الألفاظَ التي أُطلِقَ عليها أسماءُ الأفعال ـ أي : هـٰذا اللفظُ ـ أسماءٌ . . . إلىٰ آخره ، وإنَّما احتاج الشارحُ إلىٰ هـٰذا التكلُّفِ ولم يَقُلِ : (الدليلُ علىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ أسماءٌ) ؛ لأنَّ فيه ركاكةً لفظيَّةً

---

(١) رواه البخاري (١٩٠٥) ، ومسلم (١٤٠٠) عن سيدنا عبد الله بن مسعود رضي الله عنه .

ومنها : ما يُستعمَلُ مصدراً واسمَ فعلٍ ؛ كـ (رُوَيدَ) ، و(بَلْهَ) .

فإنِ انجرَّ ما بعدَهُما : فهما مصدرانِ ؛ نحوُ : (رُوَيدَ زيدٍ) ؛ أي : إرْوَادَ زيدٍ ؛ أي : إمهالَهُ ، وهو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ، و(بَلْهَ زيدٍ) ؛ أي : تَرْكَهُ .

وإنِ انتصبَ ما بعدَهُما : فهما اسما فعلٍ ؛ نحوُ : (رُوَيدَ زيداً) ؛ أي :

فقد حَسَّنَهُ الخِطابُ ، وقال ابنُ عُصْفُورٍ : (إنَّ « عليه » خبرٌ ، و« الصوم » مبتدأ ، والباءَ زائدةٌ) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

فعلىٰ قول ابنِ عُصْفُورٍ : لا يكونُ الحديثُ ممَّا نحن فيه .

قال الفارِضيُّ : (واختُلِفَ في اتِّصاله بضمير المُتكلِّم ، والمشهورُ : المنعُ ، لـٰكن سُمِعَ : « إليَّ » بمعنىٰ « تنحَّ »[2] ، و« عليَّ الشيءَ » بمعنىٰ « أَوْلِنيهِ »)[3] .

❁ قوله : (رُوَيدَ زيداً) رُوَيد : بمعنىٰ (أَرْوِدْ) ، وفاعلُهُ : مستترٌ فيه

ومُصادرةً ، كما هو ظاهرٌ للمُتأمِّل ، هـٰذا هو معنىٰ ما وُجِدَ بخطِّ المُحشِّي .

❁ قوله : (فقد حَسَّنَهُ الخِطابُ) ؛ أي : في قوله : (يا معشر) ، وقولِهِ : (منكم) .

❁ قوله : (بمعنىٰ « تنحَّ ») صوابُهُ : (بمعنىٰ « أتنحَّىٰ »)[4] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٩) ، وانظر « المقرب » لابن عصفور (١/ ١٣٦) .

(٢) في النسخ : (تنحَّىٰ) ، والمثبت من (هـ) ، وسيُنبِّه المقرر على الصواب .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٣٩) .

(٤) لأنه جوابٌ لمن قال : (إليك) بمعنىٰ : تنحَّ ، وانظر « اللباب في علل الإعراب والبناء » (١/ ٤٥٦) ، و« شرح المفصل » (٣/ ١١) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٣٨٩١) .

أَمْهِلْ زيداً ، و(بَلْهَ عَمْراً) ؛ أي : اتْرُكْهُ .

٦٣١ـ وما لِمَا تنوبُ عنهُ مِنْ عَمَلْ لهـا وأَخِّـرْ مـا لِـذِي فيـهِ العَمَـلْ

وجوباً ؛ لأنَّهُ نائبٌ عن فعلِ أمرٍ ، و(زيداً) : مفعولٌ به .

❀ قوله : (وما لِمَا تنوبُ. . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ موصولٌ ، صلَتُهُ : (لِمَا) ، و(ما) مِنْ (لِمَا) : موصولٌ أيضاً ، صِلَتُهُ : (تنوبُ) ، و(عنه) : مُتعلِّقٌ بـ(تنوبُ) ، و(مِنْ عَمَلْ) : بيانٌ لـ (ما) الأُولىٰ ، لا مُتعلِّقٌ بـ(تنوبُ) ، كما أفاده الشَّنَوَانيُّ[1] ، والعائدُ علىٰ (ما) الأُولىٰ : ضميرٌ مُستتِرٌ في الاستقرار الذي هو مُتعلَّقُ اللام مِنْ (لِمَا) ، والعائدُ علىٰ (ما) الثانيةِ : الهاءُ في (عنه) ، وخبرُ المبتدأ : قولُهُ : (لها) .

يعني : أنَّ العملَ الذي استقرَّ للأفعال التي نابتْ عنها هـٰذه الأسماءُ. . مُستقِرٌّ لها ؛ أي : لهـٰذه الأسماءِ ؛ أي : غالباً ، وإلا فـ(آمينَ) لا يعملُ عَمَلَ ما ناب عنه ؛ فإنَّهُ لم يُحفَظْ له مفعولٌ ، وما نابتْ عنه مُتعدٍّ[2] .

❀ قوله : (أي : غالباً) فيه ما تقدَّم[3] .

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ١٦٧) ، وعلَّقه بـ(تنوب) الأشموني في « شرحه » (٢/ ٤٨٩) ، وتبعه الأسْقاطي في « القول الجميل » (ق/ ١٦٧) ، وانظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٠٣) .

(٢) وهو (استجبْ) ، وكان الأَوْلىٰ والأنسب : أنْ يُذكِّرَ الفعل (نابت) ، ولعله قصد (الكلمة) فأنَّث .

(٣) انظر (٤/ ٥٦٨) .

أي : يثبتُ لأسماء الأفعال مِنَ العمل.. ما يثبتُ لِمَا تنوبُ عنه مِنَ الأفعال ، فإن كان ذلك الفعلُ يَرْفَعُ فقط.. كان اسمُ الفعلِ كذلك ؛ كـ (صَهْ) بمعنى (اسكُتْ) ، و(مَهْ) بمعنى (اكْفُفْ) ، و(هيهاتَ زيدٌ) بمعنى (بَعُدَ زيدٌ) ؛ ففي (صَهْ) و(مَهْ) : ضميرانِ مُستتِرانِ كما في (اسْكُتْ) و(اكْفُفْ) ، و(زيدٌ) : مرفوعٌ بـ (هيهاتَ) كما ارتفعَ بـ (بَعُدَ) .

وإنْ كان ذلك الفعلُ يَرْفَعُ وينصِبُ.. كان اسمُ الفعلِ كذلك ؛ كـ (دَرَاكِ زيداً) ؛ أي : أَدْرِكْهُ ، و(ضَرَابِ عَمْراً) ؛ أي : اضْرِبْهُ ؛ ففي (دَرَاكِ) و(ضَرَابِ) : ضميرانِ مُستتِرانِ ، و(زيداً) و(عَمْراً) : منصوبانِ بهما .

وأشار بقوله : (وأَخِّرْ ما لِذِي فيه العَمَلْ) : إلىٰ أنَّ معمولَ اسمِ الفعلِ يجبُ تأخيرُهُ عنه ؛ فتقولُ : (دَرَاكِ زيداً) ، ولا يجوزُ تقديمُهُ عليه ؛ فلا تقولُ : (زيداً دَرَاكِ) ، وهٰذا بخلافِ الفعل ؛ إذ يجوزُ : (زيداً أَدرِكْ) .

❁ قوله : (ولا يجوزُ تقديمُهُ) ؛ أي : خلافاً للكُوفيِّينَ ؛ حيثُ أجازوه مُحتجِّينَ بنحو قولِهِ تعالىٰ : ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٤] .

وأُجِيبَ : بأنَّ (كتاب الله) مصدرٌ منصوبٌ بفعلٍ محذوف ، و(عليكم) : مُتعلِّقٌ به ، أو بالعامل المحذوفِ ، والتقديرُ : (كَتَبَ اللهُ ذلك كتاباً عليكم) ؛ فحُذِفَ الفعلُ ، وأُضِيفَ المصدرُ إلىٰ فاعله ؛ علىٰ حدِّ : ﴿ صِبۡغَةَ ٱللَّهِ ﴾ [البقرة : ١٣٨] ، ودلَّ علىٰ ذلك المحذوفِ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ وَبَنَاتُكُمۡ ﴾ [النساء : ٢٣] ؛ لأنَّ التحريمَ يستلزمُ الكتابةَ ،

. . . .

٦٣٢ـ وَٱحْكُمْ بتنكيرِ الذي يُنوَّنُ   منها وتعريفُ سِواهُ بيِّنُ

الدليلُ علىٰ أنَّ ما سُمِّيَ بأسماء الأفعالِ أسماءٌ : لَحَاقُ التنوينِ لها ؛ فتقولُ

قاله المُوضِّحُ في « شرح القطر »[١] .

❁ قوله : (وٱحْكُمْ بتنكيرِ الذي. . .) إلىٰ آخره : قال الإمامُ ابنُ غازٍ : (عبارتُهُ مُشعِرةٌ بأنَّ التنوينَ وعدمَهُ سماعيٌّ ؛ إذ لم يَقُلْ مثلاً : « إذا أردتَ التنكيرَ فنوِّنْ ، أو التعريفَ فلا تُنوِّن ») انتهىٰ « شيخنا الشِّهاب المَلَّوي »[٢] .

❁ قوله : (لَحَاقُ) بفتح اللام ، كما في « المختار »[٣] ؛ أي : وجودُ التنوينِ في بعضها ، وإذا ثَبَتَ النوعُ ثَبَتَ الجنسُ .

وقد يُستشكَلُ صدقُ حدِّ الكلمةِ عليها ؛ لأنَّها ليستْ دالَّةً علىٰ معنىً مفردٍ ؛ لأنَّ المُخاطَبَ بها مَنْ لا يعقلُ ، فهي بمنزلة النَّعيقِ للغنم .

❁ قوله : (وقد يُستشكَلُ صدقُ حدِّ الكلمةِ عليها) ؛ أي : علىٰ أسماء الأصوات ، وبهٰذا تعلمُ : أنَّ محلَّهُ : في الكلام علىٰ أسماء الأصوات ، لا هنا .

---

(١) شرح قطر الندىٰ (ص٢٥٩) ، ووافق الفرَّاءُ البَصْريِّينَ في منع التقديم ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ١٨٤ـ١٨٥) ، و« التبيين عن مذاهب النحويين » (ص٣٧٣ـ٣٧٥) ، و« شرح المفصل » (١/ ٢٨٧) .

(٢) حاشية الملوي على المكودي (ص١٥٢) ، وانظر « إتحاف ذوي الاستحقاق » (٢/ ٢٤٥) .

(٣) مختار الصحاح (ص٢٤٧) .

في (صَهْ) : (صَهٍ) ، وفي (حَيَّهَلْ) : (حَيَّهلاً) ، فيَلحَقُها التنوينُ للدَّلالة على التنكير ؛ فما نُوِّنَ منها كان نكرةً ، وما لم يُنوَّنْ كان معرفةً .

٦٣٣ـ وما بهِ خُوطِبَ ما لا يَعقِلُ . . . .

والجوابُ : أنَّ الدَّلالةَ كونُ اللفظِ بحيثُ إذا أُطلِقَ فَهِمَ منه العالمُ بالوضع معناه ، وهـٰذا كذلك ؛ إذ لم يُقَلْ : إنَّ حقيقةَ الدَّلالةِ كونُ اللفظِ يُخاطَبُ به مَنْ يعقلُ لإفهام معناه حتىٰ يَرِدَ ما ذُكِرَ ، والنَّعِيقُ لا أحرفَ له فلا لفظَ فيه ، نَقَلَهُ في « التصريح » عن « المُوضِّح »[1] .

❀ قوله : (حَيَّهَلْ) هـٰذا اللفظُ يُستعمَلُ علىٰ أَوْجُهٍ ؛ نحوُ : (حَيَّهلِ الثريدَ) ؛ بمعنى : ايتِ الثريدَ ، ونحوُ : (حَيَّهَلْ على الخير) ؛ أي : أَقْبِلْ على الخير ، ونحوُ : (إذا ذُكِرَ الصالحونَ فحيَّهَلْ بعُمَرَ) ؛ أي : أَسْرِعُوا بذِكْرِهِ ، قاله في « التوضيح »[2] .

❀ قوله : (وما بهِ) ما : مبتدأٌ موصولٌ ، صِلَتُهُ : (خُوطِبَ به) ، و(ما)

❀ قوله : (فَهِمَ منه العالمُ بالوضع معناه) وإن لم يكنْ هو المُخاطبَ وكان المُخاطبُ به هو غيرَ مَنْ يعلمُ أبداً .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٠١) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٨٧) ، وقوله : (إذا ذُكر الصالحون . . .) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٣٢٦٣٨) ، والحاكم في « المستدرك » (٣/٩٣) ، والطبراني في « المعجم الكبير » (٩/١٧٩) ، وغيرهم من قول سيدنا عبد الله بن مسعود في حقِّ سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنهما .

في قوله : (ما لا يعقلُ) : نائبُ فاعلٍ ، وقولُهُ : (مِنْ مُشبِهِ آسمِ الفعلِ) : إمَّا حالٌ مِنَ الهاء في (به) ، أو بيانٌ للمبتدأ[1] ، وقولُهُ : (يُجعَلُ) : خبرُ المبتدأ ، و(صوتاً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (يُجعَلُ) .

❀ قوله : (مِنْ مُشبِهِ آسمِ الفعلِ) احتَرَزَ به : مِنْ نحوِ قول الشاعر[2] : [من البسيط]

يـا دارَ مَيَّـةَ بـالعَلْيـاءِ فـالسَّنَـدِ

فإنَّ هٰذا خطابٌ لِمَا لا يعقلُ ، ولٰكنَّهُ لا يُشبِهُ اسمَ الفعل ؛ لكونه غيرَ مُكتفىً به ؛ ولذلك احتاج إلىٰ قوله :

أَقْوَتْ وطالَ عليها سالِفُ الأَمَدِ

❀ قوله : (ولذا احتاج إلىٰ قوله : أَقْوَتْ. . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّ حرفَ النداءِ مع المنادىٰ ليس مُكتفىً به ، وليس كذلك ؛ لأنَّهُ كلامٌ تامٌّ ، والذي

---

(١) قال الصبان في « حاشيته » (٣/ ٣٠٧) : (قوله : « مِنْ مُشبِهِ اسمِ الفعل » بيانٌ لـ « ما » حالٌ من الضمير المجرور بالباء علىٰ قاعدة « مِنِ » البيانيَّة ومجرورِها ؛ مِنْ كونهما في موضع الحال ، وبهٰذا يُعلَمُ اختلالُ قولِ البعض تبعاً للفارِضيِّ : الجارُّ والمجرور بيانٌ لـ « ما » ، أو حالٌ من الضمير في « به » ، فتنبَّهْ) .

(٢) صدر بيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص١٤) ، وهو مطلع مُعلَّقته الشهيرة ، وعجزه سيأتي بعد قليل ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/ ٩٢) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٤٩٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٧٩١ـ ١٧٩٢) .

٦٣٤ـ كذا الذي أَجْدَىٰ حكايةً كـ (قَبْ)   والْزَمْ بِنَا النَّوْعَينِ . . . .

و(العَلْيـاء) : مـا ارتفـعَ مِـنَ الأرض ، و(سَنَدُ الجبـل) : ارتفـاعُـهُ ، و(أَقْوَتْ) بالقاف ؛ بمعنىٰ : خَلَتْ ، و(السالِف) : الماضي ، و(الأَمَد) : الدهر .

❁ قوله : (كذا الذي أَجْدَىٰ) ؛ أي : أَفْهَم (حكايةً) .

❁ قوله : (كـ « قَبْ ») بفتح القاف وسكونِ المُوحَّدة : حكايةٌ لوَقْعِ صوتِ السيف على الدَّرَقَة[١] .

❁ قوله : (والْزَمْ بِنَا النَّوعَينِ) ؛ أي : أسماءِ الأفعال وأسماءِ الأصوات ؛ فإنَّ أسماءَ الأفعال شابَهَتِ الحروفَ التي تعملُ ـ كـ (ليت) ـ في كونها تعملُ ولا يُعمَلُ فيها ، وأسماءَ الأصواتِ لا عاملةٌ ولا معمولةٌ ؛ فأَشْبَهَتِ الحروفَ المُهمَلة ؛ كلام الابتداء .

ويحتملُ أنْ يُرِيدَ : (نَوْعَيِ الأصواتِ) المذكورَينِ في قوله : (وما به خُوطِبَ . . .) إلىٰ آخره ، قال الأُشْمُونيُّ : (وهو أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُ قد تقدَّم الكلامُ

في كلام بعضِهم : أنَّ المُحترَزَ عنه هو حرفُ النداء ؛ لأنَّهُ لا يُفِيدُ وحدَهُ ، بل لا بدَّ أنْ يُذكَرَ بعدَهُ ما قُصِدَ بالنداء ، بخلافِ اسمِ الصوت ؛ فإنَّهُ مُكتفىً به مِنْ غير أنْ يُذكَرَ شيءٌ بعده ، كما أنَّ اسمَ فعلِ الأمر والمضارعِ كذلك بحسَب الظاهرِ وإن كان في الحقيقة مُركَّباً مع فاعله المستتر .

---

(١) الدَّرَقَة : التُّرْس إذا كان مِنْ جلد .

على أسماء الأفعال في أوّل الكتاب) انتهى[١] .

وربَّما أُعرِبَ بعضُ أسماءِ الأصواتِ ؛ لوقوعه موقعَ المُتمكِّنِ ؛ كقوله[٢] : [من مشطور الرجز]

قد أَقْبلَتْ عَزَّةُ مِنْ عِراقِها

مُلصِقَةَ السَّرْجِ بخاقِ باقِها

أي : بفَرْجها .

ولا ضميرَ في أسماء الأصوات ؛ لأنَّها مِنْ قَبِيل المفردات ، بخلاف أسماءِ الأفعال ؛ لأنَّها مِنْ قَبِيل المُركَّبات ، أفاده الفارضيُّ[٣] ، لكن قال بعضُهُم : (إنَّ ما كان خطاباً لِمَا لا يعقلُ ؛ نحوُ : « هَلَا » للخيل . . ففيه ضميرٌ) .

❀ قوله : (فهْوَ قد وَجَبَ) ؛ أي : عندَ العرب ، أو دَفَعَ به توهُّمَ أنَّ اللُّزُومَ ليس على بابه . انتهى « شَنَوَاني »[٤] .

❀ قوله : (لكن قال بعضُهُم . . .) إلى آخره : لا يخفى أنَّهُ حينئذٍ يكونُ اسمَ فعل .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٤٩٣) .

(٢) أورده الجاحظ في « الحيوان » (٢/ ٢٨١) ، وابن منظور في « لسان العرب » (١٠/ ٩٤) ، وهو من شواهد : « شرح الأشموني » (٢/ ٤٩٤) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٠) .

(٤) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٩٠) ، و« تنوير الحالك » (ق/ ٢٧٢) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ ق ٦١) .

أسماءُ الأصواتِ : ألفاظٌ استُعمِلَتْ كأسماء الأفعال ؛ في الاكتفاء بها دالَّةً علىٰ خطابِ ما لا يعقلُ ، أو علىٰ حكايةِ صوتٍ مِنَ الأصوات .

فالأوَّلُ : كقولك : (هَلَا) لزَجْرِ الخيل ، و(عَدَسْ) للبغل .

❁ **قوله : (دالَّةً علىٰ خطابِ ما لا يعقلُ) ، والغَرَضُ منه** : انقيادُ البهائمِ عندَ سماعِ ذلك ؛ لأنَّهُ ثابتٌ بالعادة .

❁ **قوله : (هَلَا)** بالتخفيف لزَجْرِ الخيل[1] ، وقد يُزجَرُ بها العاقلُ لتنزيله منزلةَ غيرِه ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

أَلَا حَيِّيَا ليلىٰ وقُولا لها هَلَا

انتهىٰ « زكريَّا »[3] .

❁ **قوله : (و« عَدَسْ »)** بفتح العين والدالِ المُهمَلتَينِ وبإهمال السين .

❁ **قوله : (للبغل)** ؛ أي : لزَجْر البَغْل .

. . . .

(١) قوله : (هَلَا) في « القاموس » : (هَلَا) و(هال) زجرانِ للخيل ؛ أي : اقربي . انتهىٰ ، والكلمتان مُنوَّنتانِ بالقلم في نسخة بخط العلامة أبي العز العجمي المُصحَّحة بخطه ، لكن في « الهمع » : (هَلَا) بوزن (أَلَا) : لزجر الخيل عن البطء . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٠٨) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١١) .

(٢) صدر بيت لسيدنا النابغة الجعدي رضي الله عنه في « ديوانه » (ص١٣٣) ، وهو ضمن قطعة يهجو بها ليلى الأخيليّة ، وعجزه : (فقد ركبتْ أمراً أغرَّ مُحجَّلا) ، وهو من شواهد : « المفصل » (ص١٩٥) ، و« المساعد » (٢/ ٦٥٩) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٣٨٥١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٤٣) ، وفيه : (يُستَحثُّ) بدل (يُزجر) .

والثاني : كـ (قَبْ) لوَقْعِ السيفِ ، و(غَاقِ) للغُراب .

وأشار بقوله : (والزَمْ بِنَا النوعَينِ) : إلىٰ أنَّ أسماءَ الأفعالِ وأسماءَ الأصواتِ كلَّها مبنيةٌ ، وقد سبق في (باب المعرب والمبني) أنَّ أسماءَ الأفعالِ مبنيّةٌ لشَبَهِها بالحرف في النِّيابة عن الفعل وعَدَمِ التأثُّرِ ؛ حيثُ قال : (وكنِيابةٍ عن الفعلِ بلا تأثُّرٍ)[1] ، وأمّا أسماءُ الأصواتِ : فهي مبنيَّةٌ لشَبَهِها بأسماء الأفعال .

---

* قوله : (و« غَاقِ ») بالغين المُعجَمة[2] .

* قوله : (للغُراب) ؛ أي : لحكاية صوتِ الغُراب .

* قوله : (فهي مبنيَّةٌ لشَبَهِها بأسماء الأفعال) كان الأَوْلىٰ : أنْ يجعلَ عِلَّةَ البناءِ ما تقدَّم ؛ مِنْ أنَّها غيرُ عاملةٍ ولا معمولةٍ ، كما ذَكَرَهُ في « التوضيح » كغيره[3] .

. . . .

---

(١) انظر (١/ ٣٣٠ ، ٣٣٤ـ٣٣٥) .

(٢) وكسرِ القاف ، وقد يُنوَّن . انظر « شرح الرضي على الكافية » (٣/ ١٢٢) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٩٣ـ٩٤) ، وقد علَّل الشارح في « المساعد » (٢/ ٦٦٣) بما ذكره ابن هشام في « التوضيح » ، وانظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٥٢٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ١١١) ، وما تقدَّم في (٤/ ٥٧٩) .

نونا التوكيد

٦٣٥ـ للفعلِ توكيدٌ بنُونَينِ هما   كنُونَيِ (اْذهَبَنَّ) و(اْقصِدَنْهُما)

(نُونا التوكيدِ)

* قوله : (نُونا التوكيدِ) ؛ أي : الثقيلةُ والخفيفة .

* قوله : (هما كنُونَيِ...) إلىٰ آخره : (هما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كنُونَيِ) ، وجملةُ (اْذهَبَنَّ واْقصِدَنْهُما) : مضافٌ إليه ، وجملةُ المبتدأِ والخبرِ : نعتُ (نونَينِ) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ النُّونَينِ أصلانِ عندَ البَصْريِّينَ ؛ لتخالُفِ بعضِ أحكامِهِما ؛ كإبدال الخفيفةِ ألفاً في نحو : ﴿وَلَيَكُونًا﴾ [يوسف : ٣٢] ، وحذفِها في نحوِ :

[نُونا التوكيدِ]

* قوله : (لتخالُفِ بعضِ أحكامِهِما) رُدَّ : بأنَّ ذلك لا يَدُلُّ على الأصالة ؛ أَلَا ترىٰ أنَّ (أنَّ) المفتوحةَ فرعُ المكسورةِ ولها أحكامٌ تَخُصُّها ؟

* قوله : (كإبدال الخفيفةِ ألفاً...) إلىٰ آخره ؛ أي : وكوقوع الشديدةِ بعدَ الألف ، بخلاف الخفيفة .

أي : يلحقُ الفعلَ للتوكيد نونانِ : إحداهُما ثقيلةٌ ؛ كـ (اذهَبَنَّ) ، والأُخرىٰ خفيفةٌ ؛ كـ (اقصِدَنْهُما) ، وقد اجتمعا في قوله تعالىٰ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا مِّنَ ٱلصَّٰغِرِينَ ﴾ [يوسف : ٣٢] .

٦٣٦ـ يُؤَكِّدانِ (ٱفْعَلْ) و(يَفْعَلْ) . . . .

(لا تُهِينَ الفقيرَ)[١] ، وكلاهما مُمتنِعٌ في الثقيلة ، قاله سيبويهِ[٢] .

والتوكيدُ بالثقيلة أَشَدُّ ؛ لأنَّها كتكرير الفعل ثانياً وثالثاً ، بخلاف الخفيفةِ ؛ فإنَّها كتكرير الفعلِ ثانياً ، ويَدُلُّ لِمَا ذُكِرَ : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَيُسْجَنَنَّ وَلَيَكُونًا ﴾ [يوسف : ٣٢] ؛ فإنَّ امرأَةَ العَزيزِ كانتْ أَشَدَّ حِرْصاً علىٰ سَجْنِهِ مِنْ كَيْنُونته صاغراً[٣] .

❁ قوله : (يُؤَكِّدانِ « ٱفْعَلْ »)[٤] ؛ أي : فعلَ الأمرِ مطلقاً ؛ سواءٌ كان علىٰ وزن (إفْعَلْ)[٥] ؛ كـ (اعْلَمْ) ، أو علىٰ وزن (إفْعِلْ) ؛ . . . .

. . . .

---

(١) بعض بيت سيأتي تخريجه في (٤/ ٦٠٥) .

(٢) أورده في « التصريح » (٢/ ٢٠٣) ، وظاهرُ « الكتاب » (٣/ ٥٠٨) وما بعدها يخالفه ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ الخفيفةَ مُخفَّفةٌ من الثقيلة . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٣٦ـ٥٤٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٥٩) .

(٣) قاله الخليل ، وذَهَبَ سيبويهِ : إلىٰ أنَّهُ لا فرقَ . انظر « الكتاب » (٣/ ٥٠٨ـ ٥٠٩) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٥٩) .

(٤) أي : جوازاً أو وجوباً ، كما سيأتي .

(٥) قطعتُ الهمزةَ في الوزن وما بعده ، لأنَّ (إفعل) اسم علم موضوع للجنس ، والفعلُ إذا=

. . . . آتِيَا

كـ (اضْرِبْ) ، أو على وزن (أُفعُلْ) ؛ كـ (ادْخُلْ) ، فأَطْلقَ الخاصَّ ـ وهو (إفْعَلْ) ـ وأرادَ العامَّ ؛ وهو فعلُ الأمر سواءٌ كان على وزن (إفْعَلْ) أو لا ، وكذا يُقالُ في قوله : (و« يفْعَلْ ») ؛ أي : المضارعَ ؛ سواءٌ كان على وزن (يَفْعَلُ) ؛ كـ (يَعْلَمُ) ، أو على وزن (يَفْعِلُ) ؛ كـ (يَضْرِبُ) ، أو على وزن (يَفْعُلُ) ؛ كـ (يَخْرُجُ) ؛ فأَطْلقَ الخاصَّ وأرادَ العامَّ أيضاً[1] .

* قوله : (آتِيَا) حالٌ مِنْ قوله : (يَفْعَلْ) ، وقولُهُ : (ذا طَلَبٍ) : حالٌ بعدَ حال .

وأُورِدَ عليه : نحوُ قولِكَ للعاطس : (يرحمُكَ اللهُ) ، وقولُهُ تعالى : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، ونحوُ ذلك ممَّا وَقَعَ فيه الخبرُ مَوقِعَ الطَّلَبِ ؛ فإنَّهُ يصدُقُ عليه : أنَّهُ يفعلُ آتياً ذا طَلَبٍ ، مع أنَّهُ لا يجوزُ توكيدُهُ ، فلو قال : (« يَفْعَلْ » المقترنَ بنهيٍ أو ٱستفهامٍ . . .) إلى آخره . .

* قوله : (وأُورِدَ عليه . . .) إلى آخره : قد يُدفَعُ : بأنَّ الطَّلَبَ إذا أُطلِقَ

= نُقل إلى الاسم فإنَّهُ تُقطَعُ همزةُ الوصلِ فيه ؛ كـ (إقرأ) إذا سُمِّي به رجلٌ أو نحوه ، بخلاف ما إذا نُقِلَ من اسم ؛ كـ (اقتدار) و(افتخار) ؛ فإنَّهُ يبقى وصلُ الهمزة . انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٧٩) .

(١) وعُلِمَ من قوله : (يُؤكَّدانِ « افعلْ » و« يفعلْ ») : أنَّهُما لا يُؤكِّدانِ الفعلَ الماضيَ ، ولا الاسمَ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٨) .

. . . .   ذا طَلَبٍ أو شرطاً أمّا تالِيَا

٦٣٧ـ أو مُثبَتاً في قَسَمٍ مُستقبَلَا   وقَلَّ بعدَ (ما) و(لم) وبعدَ (لا)

لكان أَوْلىٰ ، ذَكَرَهُ في « النُّكَت »[1] .

❀ قوله : (أو شرطاً) معطوفٌ علىٰ قوله : (ذا طَلَبٍ) ، و(تالِيَا) : صفتُهُ ، و(أمَّا) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(تالِيَا) ؛ أي : شرطاً تابعاً (إنِ) الشرطيَّةَ المُؤكَّدةَ بـ(ما) ، واحترَزَ مِنَ الواقعِ شرطاً لغير (إمَّا) ؛ فإنَّ توكيدَهُ قليلٌ .

❀ قوله : (أو مُثبَتاً) معطوفٌ علىٰ (شرطاً) ، و(مُستقبَلَا) : نعتُ (مُثبَتاً) ، و(في قَسَمٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وتوكيدُ هٰذا واجبٌ ، كما قال[2] :

وليسَ توكيدٌ بنونٍ يُلتزَمْ   في غيرِ فعلٍ مُثبَتٍ بعدَ القَسَمْ

❀ قوله : (وقَلَّ) ؛ أي : التوكيدُ .

❀ قوله : (وبعدَ « لا ») ؛ أي : النافيةِ ، ولم يُقيِّدْ بذلك ؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ قوله فيما تقدَّم : (ذا طَلَبٍ) اطِّرادُ التوكيدِ بعدَ الناهيةِ . انتهىٰ « نُكَت »[3] .

ينصرفُ للحقيقيِّ ، وأمَّا ما أَوْرَدَهُ فهو مجازٌ ؛ مِنِ استعمالِ صيغةِ الخبر في الطَّلَب .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ١٨٦) ، وعبَّر بالأَوْلى ابنُ الحاجب في « كافيته » (ص٥٦) .

(٢) الكافية الشافية (٣/ ١٣٩٩) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ١٨٦) .

٦٣٨ـ وغيرِ (إمَّا) مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا　　وآخِرَ المُؤكَّدِ افْتَحْ كـ (ابْرُزا)

❁ قوله : (وغيرِ) بالجرِّ عطفاً علىٰ (لا) ؛ أي : وبعدَ غيرِ (إمَّا) بكسر الهمزة وتشديدِ الميم ، و(مِنْ طَوَالِبِ الجَزَا) : حالٌ مِنْ (غير) .

❁ قوله : (وآخِرَ المُؤكَّدِ) بالنصب : مفعولٌ لـ (افتَحْ) ؛ أي : افتَحْ آخِرَ المُؤكَّد ؛ لأنَّهُ معربٌ في الأصل ؛ فهو مبنيٌّ علىٰ حركةٍ جَبْراً لِمَا فاته ، لٰكنَّ هٰذا التعليلَ قاصرٌ على المضارع .

ثمَّ إنَّ قولَهُ : (وآخِرَ . . .) إلىٰ آخره . . بيانٌ للأصل ، وقولَهُ : (واشْكُلْهُ . . .) إلىٰ آخره استثناءٌ مِنْ ذلك الأصلِ ، وقولَهُ : (والمُضمَرَ احْذِفَنَّهُ إلا الألِفْ) بيانٌ لأصلٍ ثانٍ ، وقولَهُ : (وفي واوٍ ويا . . .) إلىٰ آخره . . بيانٌ لأصلٍ ثالثٍ ، كما في « التوضيح »[1] .

❁ قوله : (لٰكنَّ هٰذا التعليلَ . . .) إلىٰ آخره ، والشاملُ التخلُّصُ .

❁ قوله : (بيانٌ لأصلٍ ثالثٍ ، كما في « التوضيح ») هٰذا خلافُ ما في « التوضيح » ، والذي في « التوضيح » : أنَّ هناك أصلَينِ فقط ؛ استُثنِيَ مِنْ كلٍّ مسألةٌ .

فالأصلُ الأوَّلُ : فتحُ آخِرِ المُؤكَّد ، واستُثنِيَ منه : المتصلُ بالضمير اللَّيِّن ؛ فإنَّهُ يُحرَّكُ بما يُجانِسُهُ ، وهو المُرادُ بقوله : (واشْكُلْهُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) أوضح المسالك (٤/١٠٩) .

أي : تلحقُ نونا التوكيدِ : فعلَ الأمر ؛ نحوُ : (اضْرِبَنَّ زيداً) ، والفعلَ المضارعَ المستقبلَ الدالَّ علىٰ طَلَب ؛ نحوُ : (لِتَضْرِبَنَّ زيداً) ، و(لا تَضْرِبَنَّ زيداً) ، و(هل تَضْرِبَنَّ زيداً ؟)[1] ، أو الواقعَ شرطاً بعدَ (إنِ) المُؤكَّدةِ بـ (ما) ؛ نحوُ : (إمَّا تَضْرِبَنَّ زيداً أَضْرِبْهُ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ فَإِمَّا تَثْقَفَنَّهُمْ فِي ٱلْحَرْبِ فَشَرِّدْ بِهِم مَّنْ خَلْفَهُمْ ﴾ [الأنفال : ٥٧][2] ، . . . .

والأصلُ الثاني : هو أنَّ ذلك الضميرَ يُحذَفُ إن كان واواً أو ياءً ، وهو المُرادُ بقوله : (والمضمرَ احذِفَنَّهُ . . .) إلىٰ آخره ، واستُثنِيَ منه : أن يكونَ في آخِرِ الفعل ألفٌ ؛ كـ (يخشىٰ) ؛ فتُحذَفُ هي ويبقىٰ واوُ الضميرِ وياؤُهُ مشكولَينِ بما يُجانِسُهُما ، وهو المُرادُ بقوله : (واحذِفْهُ مِنْ رافعِ هاتَينِ . . .) إلىٰ آخره .

[ولولا عَزْوُهُ لـ « التوضيح ».. لأَمْكَنَ توجيهُ كلامِهِ ؛ بأنَّ قولَهُ : (والمضمرَ احذِفَنَّهُ . . .) إلىٰ آخره أصلٌ ثانٍ في الصحيح ، وقولَهُ : (وفي واو ويا . . .) إلىٰ آخره أصلٌ ثالث في المُعتلِّ ؛ فكلٌّ منهما أصلٌ في بابه] .

---

(١) أي : الاستفهام بجميع أدواته ، ومثله : التحضيض ، والعَرْض ، والتمنِّي ؛ كـ (هلَّا تضربَنَّ زيداً) ، و(أَلَا تنزلَنَّ عندَنا) ، و(ليتك تُقيمَنَّ معنا) ، وبقي مِنْ أقسام الطَّلَب : الدعاءُ والترجِّي ، والأوَّلُ داخلٌ في الأمر والنهي ، والثاني لم أرَ مَنْ ذكره . « خضري » (٢/ ٦٨٨) .

(٢) ومذهب سيبويه : أنَّ التوكيدَ في هاذه الحالة قريبٌ من الواجب ، وأَوْجَبَهُ المُبرِّدُ والزجَّاج ، وحَمَلُوا عدمَهُ على الضرورة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٨ـ ٦٨٩) .

أو الواقعَ جوابَ قَسَمٍ مُثبَتاً مستقبلاً[(١)] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لَتَضْرِبَنَّ زيداً) .

فإنْ لم يكن مُثبَتاً لم يُؤكَّدْ بالنون[(٢)] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لا تفعلُ كذا) .

وكذا إن كان حالاً[(٣)] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لَيقومُ زيدُ الآنَ) .

وقلَّ دخولُ النونِ في الفعل المضارعِ الواقعِ بعدَ (ما) الزائدةِ التي لا تصحبُ (إنْ) ؛ نحوُ : (بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ ها هنا) ، والواقعِ بعدَ (لم) ؛

❁ قوله : (بِعَينٍ ما أَرَيَنَّكَ) هٰذا يُقالُ لمَنْ يُخفِي عنك أمراً أنت بصيرٌ به ؛ أي : إنِّي أراكَ بعينٍ بصيرةٍ . انتهىٰ « تصريح »[(٤)] ، وذَكَرَ شيخُ الإسلام : أنَّهُ يُقالُ لمَنْ أَمَرَ بشيءٍ ؛ (افعلْ هٰذا كأنِّي أراكَ) حثّاً علىٰ ترك البطء ، فيُعبَّرُ عنه : (بعينٍ ما أَرَيَنَّكَ)[(٥)] .

---

(١) أي : غير مفصول مِنْ لامه ، وحينئذٍ يجبُ التوكيدُ باللام والنونِ معاً عندَ البَصْريِّينَ ، وخُلُوُّهُ مِنْ أحدهما شاذٌّ أو ضرورة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٩) .

(٢) أي : ولا باللام أيضاً ؛ لامتناعها في المنفي . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٩) .

(٣) أي : لا يُؤكَّد بالنون فقط ؛ لاقتضائها الاستقبالَ ، فيتنافيانِ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٨٩) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٠٥) ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٣٦) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١٠٠) .

(٥) الدرر السنية (٢/ ٨٥١) ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٢٣٦) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ١٠٠) ، و« المستقصى في أمثال العرب » (٢/ ١١) .

كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

٣١٨ـ يَحسَبُهُ الجاهلُ ما لم يَعْلَمَا
شيخاً على كُرْسِيِّهِ مُعمَّمَا

❁ قوله : (يَحسَبُهُ الجاهلُ . . .) إلى آخره : هـٰذا البيتُ قاله الشاعرُ يَصِفُ جبلاً عَمَّهُ الخِصْبُ وحَفَّهُ النباتُ .

وتوقَّف بعضُهُم في الاستشهاد للنفي بقوله : (لم يَعْلَمَا) : بأَنَّهُ إنْ نُظِرَ للفعل مع حرف النفي . . فهو في الاصطلاح جَحْدٌ لا نفيٌ ، وأيضاً : معناه المُضيُّ ؛ فينبغي أَلَّا تلحقَهُ النونُ ، وإنْ نُظِرَ للفعل فقط . . فهو مستقبلٌ ؛ فلُحُوقُها قياسيٌّ .

❁ قوله : (جَحْدٌ لا نفيٌ) الجَحْدُ : هو الإنكارُ مع العِلْم ، والنفيُ لا يُشترَطُ معه العِلْم ، وفيه : أَنَّا لم ندَّعِ أنَّ (لم) للنفي ، ولو سُلِّمَ فما هنا نفيٌ بهـٰذا المعنى لا جَحْدٌ .

❁ قوله : (فينبغي أَلَّا تلحقَهُ) فيه : أنَّ الفَرْضَ أَنَّهُ خارجٌ عن القياس .

❁ قوله : (فلُحُوقُها قياسيٌّ) فيه نَظَرٌ ؛ لأَنَّهُ لا ينقاسُ مُطلَقُ مضارعٍ

---

(١) نسب ابنُ السِّيد واللَّخْميُّ هـٰذَينِ الشطرَينِ إلى مُساوِر العَبْسي ، وابن السِّيرافي إلى العجَّاج ، وابن هشام إلى أبي حيَّان الفَقْعَسي ، وقيل غير ذلك ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/٥١٦) ، و« شرح الرضي » (٤/٤٨٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١١٧٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٠٦) ، و« المساعد » (٢/٦٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٥٤٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٥٧٠ـ١٥٧١ ، ١٨٠٤ـ١٨٠٥) ، و« خزانة الأدب » (١١/٤٠٩ـ٤٢٠) .

والواقعِ بعدَ (لا) النافيةِ ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَّا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَآصَّةً﴾ [الأنفال : ٢٥] ، والواقعِ بعدَ غيرِ (إمَّا) مِنْ أدوات الشرط ؛

وأُجِيبَ : بأنَّ المُرادَ هنا بالنفي : ما يشملُ الجَحْدَ ، كما أفاده الطَّبَلَاويُّ[1] ؛ إذ الفرقُ بين النَّفْيِ والجَحْدِ اصطلاحيٌّ لا لغويٌّ ، والاستشهادُ جارٍ علىٰ قانون اللغة .

* قوله : (﴿وَاتَّقُواْ فِتْنَةً . . .﴾) إلىٰ آخره : أكَّد (تُصِيبَنَّ) بعدَ (لا) النافيةِ ؛ تشبيهاً لها بالناهية صورةً ، وجملةُ (لا تُصِيبَنَّ) : خبريَّةٌ في موضع الصفة لـ (فتنةً) ؛ فتكونُ الإصابةُ عامَّةً للظالمِينَ وغيرِهِم ، لا خاصَّةً بالظالمِينَ ؛ لأنَّها قد وُصِفَتْ بأنَّها لا تُصِيبُ الظالمِينَ خاصَّةً ، فكيف تكونُ مع هـٰذا خاصَّةً بهم ؟!

وقيل : إنَّ (لا) ناهيةٌ ، وأُقِيمَ المُسبَّبُ مُقامَ السبب ، والأصلُ : (لا تتعرَّضُوا للفتنة فتُصِيبَكُم) ، ثمَّ عَدَلَ عن النهي عن التعرُّض إلى النهي عن الإصابة ؛ لأنَّ الإصابةَ مُسبَّبةٌ عن التعرُّض ، وأسندَ المُسبَّبَ إلىٰ فاعله ، فالإصابةُ خاصَّةٌ بالمُتعرِّضِينَ ، وعلىٰ هـٰذا : لا يكونُ التوكيدُ هنا قليلاً بل كثيراً ، ولـٰكنَّ وقوعَ الطَّلَبِ صفةً للنكرة مُمتنِعٌ ؛ فوَجَبَ إضمارُ القولِ ؛ أي :

مُثبَتٍ ، بل بالشروط التي تُؤخَذُ مِنْ كلام المُصنِّف ، فهـٰذا التوقُّفُ في حيِّز السقوط .

* قوله : (إلىٰ فاعله) ؛ أي : وهو : الفتنةُ .

---

(١) طالع السعد (ق/ ٢٣٧) .

كقوله(١) : [من الكامل]

٣١٩ـ مَنْ تَثْقَفَنْ منهُم فليسَ بآيِبِ . . . .

وأشار المُصنِّفُ بقوله : (وآخِرَ المُؤكَّدِ افتَحْ) : إلىٰ أنَّ الفعلَ المُؤكَّدَ

واتَّقوا فتنةً مَقُولاً فيها ذلك . انتهىٰ « تصريح »(٢) .

❀قوله : (مَنْ تَثْقَفَنْ منهُم . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

أبــداً وقَتْــلُ بنــي قُتيبــةَ شــافِـي

والشاهدُ : في (تَثْقَفَنْ) ؛ حيثُ أُكِّدَ بالنون ، (وتَثْقَفَنْ) : مضارعُ (ثَقِفَ) ؛ كـ (عَلِمَ يَعْلَمُ) ؛ بمعنىٰ : وَجَدَ ، و(الآيِب) : الراجع ، و(بنو قُتيبةَ) : اسمٌ لقبيلة .

---

(١) صدر بيت لبنت مرّة بن عاهان الحارثي ، وقد ذكر عجزه المُحشِّي ، وهو أحد أبيات ثلاثة قالتها تَرْثي أباها لمَّا قتلته باهلةُ ؛ وهي :

إنَّــا وبــاهلــةَ بــنَ أَعصُــرَ بيننــا ... داءُ الضــرائــرِ بِغْضــةٌ وتَقَــافــي
مَنْ تَثْقَفَنْ . . . .
ذهبــتْ قُتيبــةُ فــي اللِّقــاءِ بفــارسٍ ... لا طــائــشٍ رَعِــشٍ ولا وقَّــافِ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/٥١٦) ، و« شرح الرضي » (٤/٤٨٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٤٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١١٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٠٧) ، و« المساعد » (٢/٦٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٥/٥٥٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٠٦) ، و« خزانة الأدب » (١١/٣٩٩ـ٤٠٣) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٠٤ـ٢٠٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/٦٩٠) .

بالنون يُبنىٰ على الفتح إن لم تَلِهِ ألفُ الضمير أو ياؤُهُ أو واوُهُ[1] ؛ نحوُ : (اضرِبَنَّ زيداً) ، و(اقتُلَنَّ عَمْراً) .

٦٣٩ـ واَشْكُلْهُ قبلَ مُضمَرٍ لَيْنٍ بما   جـانَـسَ مِـنْ تَحَـرُّكٍ قـد عُلِمَـا
٦٤٠ـ والمُضمَرَ اَحْذِفَنَّهُ إِلَّا الأَلِفْ   . . . .

---

* قوله : (واَشْكُلْهُ) بضمِّ الكاف : أمرٌ مِنْ (شَكَلَهُ) ؛ بمعنىٰ : حَرَّكَهُ ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلىٰ (آخِرَ المُؤكَّد) في البيت قبلَهُ .

* قوله : (لَيْنٍ) نعتٌ لـ (مُضمَرٍ) ، وأصلُهُ : (لَيِّن) مُشدَّداً ، فخُفِّفَ كما يُخفَّفُ (هَيِّن) ، ولا يصحُّ ضبطُهُ بكسر اللام ؛ لأنَّ (اللِّين) مصدرٌ لا صفة ، إلا أنْ يكونَ مِنْ باب النعت بالمصدر ؛ فيصحُّ ، وليس بقياس ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ[2] .

* قوله : (بما جانَسَ) مُتعلِّقٌ بـ (اشْكُلْهُ) ، و(مِنْ تَحَرُّكٍ) : بيانٌ لـ (ما) ، وجملةُ (قد عُلِما) : نعتٌ لـ (تَحَرُّكٍ) .

* قوله : (والمُضمَرَ) مفعولٌ لمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (احْذِفَنَّهُ) .

. . . .

(١) قوله : (يُبنىٰ على الفتح) ؛ أي : أمراً كان أو مضارعاً ، صحيحاً أو مُعتلاًّ ؛ كـ (اغزُوَنَّ) و(ارمِيَنَّ) ، وبُني لتركُّبه معها كـ (خمسةَ عشرَ) ، وحُرِّكَ تخلُّصاً مِنَ السكونَيْنِ في الأمر والمضارع المجزوم ، وحُمل الباقي عليهما ، وكانت فتحةً للخِفَّة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٩٠) .

(٢) شرح المَكُودي (ص٢٦٣ـ٢٦٤) .

. . . .   وإنْ يَكُـنْ فـي آخِـرِ الفعـلِ أَلِـفْ

❁ قوله : (وإنْ يَكُنْ. . .) إلىٰ آخره : يحتملُ : أنْ تكونَ تامَّةً و(أَلِفْ) فاعلَها ، وهو الأظهرُ ، كما قاله المُعرِبُ[1] ، وأنْ تكونَ ناقصةً و(أَلِفْ) اسمَها وخبرُها في المجرور قبلَهُ ، وليس في كلامه إيطاءٌ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُعرَّفٌ ، والثانيَ مُنكَّرٌ .

وحاصلُ معنىٰ هـٰذه الأبياتِ : أنَّ الفعلَ الذي في آخره ألفٌ : إنْ رَفَعَ غيرَ الواوِ والياء ـ يعني : الضميرَ المُستتِرَ ، وألفَ التثنية ، والظاهرَ ـ . . وَجَبَ جَعْلُ الألف ياءً وفتحُها ، وهـٰذا هو معنىٰ قوله :

وإنْ يكُـنْ فـي آخِـرِ الفعـلِ أَلِـفْ

فـٱجْعَلْـهُ منـهُ رافعـاً غيـرَ اليـا   والـواوِ يـاءً كـ(ٱسْعَيَـنَّ سَعْيَـا)

❁ قوله : (وحاصلُ معنىٰ هـٰذه الأبياتِ. . .) إلىٰ آخره : توضيحُهُ : أنَّ الصُّوَرَ التي أشار إليها عشرون ؛ حاصلةٌ مِنْ ضرب أربعةِ أحوالِ الفعلِ في خمسة أحوالِ مرفوعِهِ ؛ وذلك لأنَّ الفعلَ المُؤكَّد : إمَّا صحيحُ الآخِرِ ، أو مُعتلُّهُ بالألف ، أو بالواو ، أو بالياء ، ومرفوعَهُ : إمَّا اسمٌ ظاهر ، أو ضميرٌ مستتر ، أو ألفُ اثنَينِ ، أو واوُ جماعة ، أو ياءُ مخاطبة .

وبيانُ حُكْمِها : أنَّهُ إذا كان الفعلُ صحيحَ الآخِرِ ، وكان رافعاً لاسمٍ ظاهر ؛

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٣٠) .

يعني : إن كان في آخِرِ الفعلِ ألفٌ . . فاجْعَلْ تلك الألفَ مِنَ الفعل التي هي فيه ياءً حالَ كونِ ذلك الفعلِ رافعاً غيرَ الياء والواوِ .

فإنْ رَفَعَ الياءَ أو الواو . . وَجَبَ الحذفُ ، وإليه الإشارةُ بقوله :

وآحْذِفْهُ مِنْ رافعِ هاتَيْنِ . . . . .

أي : واحْذِفِ الألفَ مِنَ الفعل إذا رَفَعَ الياءَ والواو ، ثمَّ تضمُّ الواوَ وتكسرُ الياءَ ، **وإليه الإشارةُ بقوله :**

كـ (هل يضربَنَّ زيدٌ ؟) ، أو رافعاً لضميرٍ مستتر ؛ كـ (اضربَنَّ يا زيدُ) . . كان الحُكْمُ هو ما ذَكَرَهُ في قوله : (وآخِرَ المُؤكَّد افتحْ) ، وإن كان رافعاً للألف أو للواوِ أو للياء . . كان الحُكْمُ ما ذَكَرَهُ في قوله : (واشْكُلْهُ . . .) إلىٰ قوله : (وإن يكنْ في آخِرِ الفعل ألفْ) ؛ **فهـٰذه خمسُ صُوَرِ الصحيح** .

وإن كان مُعتلَّ الآخِرِ : فإن كان بالواو أو الياءِ . . فالحُكْمُ بقاءُ كلٍّ مِنَ الواوِ والياءِ مفتوحاً قبلَ نونِ التوكيد إذا أُسند كلٌّ منهما إلىٰ ظاهرٍ أو ضميرٍ مستتر ، وإن أُسند إلىٰ واوٍ أو ياء . . فالحُكْمُ حذفُ واوِ الضمير ويائِهِ مع حذف واوِ الفعل ويائِهِ ، وشَكْلُ ما قبلَ نونِ التوكيد بمُجانِسٍ ، وإن أُسند إلىٰ ألف الاثنَينِ . . بَقِيَتِ الألفُ مع بقاء كلٍّ من الواو والياء مفتوحتَينِ .

وهـٰذه العَشْرُ صُوَرِ التي في معتلِّ الآخِرِ بالياء والواو . . مأخوذةٌ من مفهوم قولِهِ : (وإن يكن في آخِرِ الفعلِ ألفْ) ، ويُمكِنُ دخولُ هـٰذه العَشْرِ صُوَرٍ أيضاً تحتَ قولِهِ : (وآخِرَ المُؤكَّدِ افتحْ) ، وقولِهِ : (واشْكُلْهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ

. . . . وفي واوٍ ويا شَكْلٌ مُجانِسٌ قُفِي

نحوُ ٱخْشَيِنْ يا هندُ بالكسرِ ويا قومِ ٱخْشَوُنْ . . . .

بالضمِّ ، ونحوُ : (اسْعَيِنَّ يا هندُ) بالكسر ، و(اسْعَوُنَّ يا عَمْرُون) .

فإن كان الفعلُ في آخره واوٌ أو ياءٌ . . وَجَبَ إبقاؤُها إنْ رَفَعَ الفعلُ ضميراً مُستتِراً ؛ نحوُ : (هل تَغْزُوَنَّ يا زيدُ ؟) ، و(اغْزُوَنَّ يا عمرُو) ، و(هل تَرْمِيَنَّ يا زيدُ ؟) ، و(ارْمِيَنَّ يا عمرُو) ، **أو رَفَعَ ألفَ اثنَينِ** ؛ نحوُ : (هل تَغْزُوَانِّ يا زيدانِ ؟) ، و(اغْزُوَانِّ يا عَمْرانِ) ، **أو رَفَعَ الظاهرَ مطلقاً** ؛ نحوُ : (هل يَغْزُوَنَّ زيدٌ ؟) ، و(هل يَرْمِيَنَّ الزيدانِ ؟) ، و(هل يَغْزُوَنَّ الزيدونَ ؟) .

لا فرق بينَ الصحيح وبينَ معتلِّ الآخِرِ بالواو أو الياء ، **غايةُ ما فيه** : أنَّ ياءَ الفعلِ أو واوَهُ تُحذَفُ إذا أُسند إلىٰ واو الضمير أو يائه ، أُكِّد أو لا ؛ فالحذفُ لا للتأكيد ، بل هو حاصلٌ قبلَهُ .

وإن كان معتلَّ الآخِرِ بالألف . . فالحُكْمُ هو ما ذَكَرَهُ في قوله : (وإن يكنْ في آخِرِ الفعل ألفْ . . .) إلىٰ آخره ، وفيه خمسُ صورٍ ؛ فتمَّتِ العشرون .

ثمَّ إنَّهُ قد يكونُ المرفوعُ نونَ النِّسْوة ؛ نحوُ : (لَتَخْشَيْنَانِّ يا هنداتُ) ، فإذا زِدْتَها علىٰ ما سبق معَ ضَرْبِها في أحوالِ الفعلِ أيضاً . . يكونُ المجموعُ أربعاً وعشرين صورةً ، لـٰكن لم يتعرَّضْ لها المُحشِّي في هـٰذا الحاصل ، وحُكْمُها مذكورٌ في قول المُصنِّف : (وألفاً زِدْ قبلَها . . .) إلىٰ آخره ، **فأفادَ** : أنَّ

فعُلِمَ : أنَّهُ لا فرقَ بينَ ما آخرُهُ ألفٌ أو واوٌ أو ياءٌ في هٰذه الأقسام الثلاثة ؛ أعني : الضميرَ المُستترَ ، وألفَ التثنيةِ ، والظاهرَ مطلقاً ؛ نحوُ : (اخْشَيَنَّ يا زيدُ) ، و(اغْزُوَنَّ) ، و(ارْمِيَنَّ) ، و(هل تَخْشَيانِّ) ، و(تَغْزُوَانِّ) ، و(تَرْمِيانِّ) ، و(هل يَخْشَيَنَّ زيدٌ) ، أو (الزيدانِ) ، و(هل يَغْزُوَنَّ ـ أو يَرْمِيَنَّ ـ زيدٌ) ، أو (الزيدانِ) .

ويجبُ حذفُ الواوِ والياءِ إذا رَفَعَ الفعلُ واوَ الضمير أو ياءَهُ ؛ فالأَوَّلُ نحوُ : (هل تَغْزُنَّ يا زيدونَ ؟) ، و(هل تَرْمُنَّ يا عَمْرُونَ ؟) بالضمِّ فيهما ، فحُذِفَتْ لامُ الفعل ، ثمَّ حُذِفَتْ واوُ الضمير ، كما قال :

والمُضمَرَ اَحْذِفَنَّهُ . . . .

والثاني نحوُ : (هل تَغْزِنَّ يا هندُ ؟) بالكسر ، و(هل تَرْمِنَّ يا سلمىٰ ؟) كذلك .

فيُعامَلانِ في حذف اللام مُعاملةَ ما آخِرُهُ ألفٌ إذا رَفَعَ واوَ الضمير أو ياءه ؛ كما في (هل تَخْشَوُنَّ يا زيدونَ ؟) ، و(هل تَخْشَيِنَّ يا هندُ ؟) بحذف ألف الفعل ، ولا يُعامَلُ مُعاملتَهُ في بقاء الضمير وتحريكِهِ ، بل يُحذَفُ منهما الواوُ والياء . انتهىٰ « فارِضي » مُلخَّصاً[1] .

الحُكْمَ معها كالحُكْم قبلَها[2] ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ يُزادُ قبلَها ألفٌ ؛ لاقتصاره على الزيادة المذكورة ، تدبَّرْ .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤١) .

(٢) في (ك) : (مع الظاهر أو الضمير المستتر أو ألف الاثنين) بدل (قبلها) .

٦٤١ـ فَٱجْعَلْـهُ منـهُ رافعـاً غيـرَ اليـا   والـواوِ يـاءً كـ (ٱسْعَيَـنَّ سَعْيَـا)
٦٤٢ـ وٱحْذِفْهُ مِنْ رافعِ هاتَينِ وفي   واوٍ ويـا شَكْـلٌ مُجـانِـسٌ قُفِـي
٦٤٣ـ نحوُ (ٱخْشَيِنْ يا هندُ) بالكسرِ و(يا   قومِ ٱخْشَوُنْ) وٱضْمُمْ وقِسْ مُسوِّيَا

---

* قوله : (فَٱجْعَلْهُ) الهاءُ : عائدةٌ إلى (الألف) ، والهاءُ في (منه) : عائدةٌ لـ (الفعل) ، و(رافعاً) : حالٌ مِنَ الهاء في (منه) ، و(غيرَ) : مفعولٌ به مضافٌ إلى (اليا والواوِ)، وقولُهُ : (ياءً): مفعولٌ ثانٍ لـ (اجْعَلْ)، والتقديرُ : (وإنْ يَكُنْ ألفٌ في آخرِ الفعلِ . . فاجْعَلِ الألفَ مِنَ الفعل ياءً حالَ كونِ الفعلِ رافعاً غيرَ الياءِ والواو) .

* قوله : (كَٱسْعَيَنَّ) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الثقيلة ، والفاعلُ مُستتِرٌ فيه .

* قوله : (وٱحْذِفْهُ) ؛ أي : الألفَ .

* قوله : (هاتَينِ) ؛ أي : الواوِ والياء .

* قوله : (وفي واوٍ . . .) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (قُفِي) ؛ بمعنىٰ : تَبِعَ .

* قوله : (نحوُ ٱخْشَيِنْ) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الخفيفةِ مبنيٌّ علىٰ حذف النون ، والياءُ : فاعل ، والنونُ : للتوكيد ، وأصلُهُ : (اخْشَاي) ؛ حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فصار : (اخْشَيْ) ، فلمَّا أُكِّدَ الفعلُ حَرَّكْنا الياءَ بالكسر للتخلُّص مِنَ الساكنَينِ ؛ لأنَّها ساكنةٌ ونونَ التوكيدِ ساكنةٌ .

* قوله : (ٱخْشَوُنْ) فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الخفيفةِ مبنيٌّ علىٰ حذف

الفعلُ المُؤكَّدُ بالنون إنِ اتَّصل به ألفُ اثنَينِ ، أو واوُ جمعٍ ، أو ياءُ مُخاطَبةٍ . حُرِّكَ ما قبلَ الألفِ بالفتح ، وما قبلَ الواوِ بالضمِّ ، وما قبلَ الياءِ بالكسر ، ويُحذَفُ الضميرُ إنْ كان واواً أو ياءً ، ويبقىٰ إنْ كان ألفاً .

فتقولُ : (يا زيدانِ ؛ هل تَضْرِبانِّ ؟) ، و(يا زيدونَ ؛ هل تَضْرِبُنَّ ؟) ، و(يا هندُ ؛ هل تَضْرِبِنَّ ؟) ، والأصلُ : (هل تَضْرِبانِنَّ) ، و(هل تَضْرِبُونَنَّ) ، و(هل تَضْرِبِينَنَّ) ؛ فحُذفتِ النونُ لتوالي الأمثال ، ثمَّ حُذفتِ الواوُ والياءُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فصار : (هل تَضْرِبُنَّ) ، و(هل تَضْرِبِنَّ) ، ولم تُحذفِ الألفُ لخِفَّتها[1] ؛ فصار : (هل تَضْرِبانِّ) ، وبقيتِ الضمَّةُ دالَّةً على الواو ، والكسرةُ دالةً على الياء .

هـٰذا كلُّهُ إذا كان الفعلُ صحيحاً .

فإنْ كان مُعتلاً : فإمَّا أنْ يكونَ آخرُهُ ألفاً ، أو واواً ، أو ياءً .

فإنْ كان آخرُهُ واواً أو ياءً : حُذفتْ لأجل واوِ الضمير أو يائِهِ ، وضُمَّ ما بَقِيَ قبلَ واوِ الضمير ، وكُسِرَ ما بَقِيَ قبلَ ياءِ الضمير ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ هل تَغْزُونَ ؟) ، و(هل تَرْمُونَ ؟) ، ....

النون ، والواوُ : فاعلٌ ، وأصلُهُ : (اخْشَاو) ؛ حُذِفَتِ الألفُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فصار : (اخْشَوْا) ، فلمَّا أُكِّدَ الفعلُ حَرَّكْنا الواوَ بالضمَّة للمناسبة ، كذا أفاده بعضُ مشايخِنا المُحقِّقينَ[2] .

....

(١) ولئلَّا يلتبسَ بفعل الواحد . « أشموني » (٢/ ٥٠١) .

(٢) انظر « حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل » (ق/ ٢٣٦) .

و(يا هندُ ؛ هل تَغْزِينَ ؟) ، و(هل تَرْمِينَ ؟) .

فإذا أَلْحَقْتَهُ نونَ التوكيد . . فعلتَ به ما فعلتَ بالصحيح ؛ فتحذفُ نونَ الرفعِ وواوَ الضمير أو ياءَهُ ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ هل تَغْزُنَّ ؟) ، و(هل تَرْمُنَّ ؟) ، و(يا هندُ ؛ هل تَغْزِنَّ ؟) ، و(هل تَرْمِنَّ ؟) .

❁ قوله : (« يا زيدونَ ؛ هل تَغْزُنَّ ؟ » ، و« هل تَرْمُنَّ ؟ ») أصلُهُ : (تَغْزُوُوْنَ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الواو إلىٰ ما قبلَها لثقلها عليها ، ثمَّ حُذِفَتْ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ أُكِّد ، فحُذِفَتْ نونُ الرفع لتوالي الأمثال ، ثمَّ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ؛ لأنَّ قبلَها ما يَدُلُّ عليها .

وأصلُ (تَرْمُنَّ) : (تَرْمِيُونَ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الياء إلىٰ ما قبلَها[1] ، ثمَّ فُعِلَ به مثل ما ذُكِرَ .

وقولُهُ : (يا هندُ ؛ هل تَغْزِنَّ ؟ . . .) إلىٰ آخره ـ بكسر الزاي ـ أصلُهُ : (تَغْزُوِينَ) ؛ حُذِفَتْ كسرةُ الواو ، ثمَّ الواوُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ كُسِرَتِ الزايُ لأجل الياء ، ثمَّ جِيءَ بالنون ، فالتقىٰ ساكنانِ ، فحُذِفَتِ الياءُ لوجودِ ما يَدُلُّ عليها .

❁ قوله : (نُقِلَتْ حركةُ الواو إلىٰ ما قبلَها) لا معنىٰ لنقلها إلىٰ ما قبلَها معَ تحرُّكِ ما قبلَها بعين هـٰذه الحركةِ ؛ فالأَوْلىٰ : (حُذِفتْ حركةُ الواو) .

❁ قوله : (حُذِفَتْ كسرةُ الواو) الأَوْلىٰ : (نُقِلتْ إلىٰ ما قبلَها) ؛ للاستغناء حينئذٍ عن جَلْبِ كسرةٍ جديدة .

---

(١) أي : بعد حذف حركته ؛ وهي الميم المكسورة .

هـٰذا إنْ أُسنِدَ إلى الواو والياء .

وإنْ أُسنِدَ إلى الألف : لم يُحذَفْ آخرُهُ ، وبقيتِ الألفُ ، وشُكِلَ ما قبلَها بحركةٍ تُجانِسُ الألفَ ؛ وهي الفتحةُ ؛ فتقولُ : (هل تَغْزُوَانِّ ؟) ، و(هل تَرْمِيَانِّ ؟) .

وإنْ كان آخِرُ الفعلِ ألفاً : فإنْ رَفَعَ الفعلُ غيرَ الواوِ والياء ؛ كالألف ، والضميرِ المُستترِ . . انقلبتِ الألفُ التي في آخر الفعلِ ياءً وفُتِحَتْ ؛ نحوُ : (اسْعَيَانِّ) ، و(هل تَسْعَيَانِّ ؟) ، و(اسْعَيَنَّ يا زيدُ) .

وإنْ رَفَعَ واواً أو ياءً : حُذفتِ الألفُ ، وبقيتِ الفتحةُ التي كانتْ قبلَها ، وضُمَّتِ الواوُ وكُسِرَتِ الياءُ ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ اخشَوُنَّ) ، و(يا هندُ ؛ اخشَيِنَّ) .

هـٰذا إنْ لَحِقَتْهُ نونُ التوكيد .

وإنْ لم تلحقْهُ : لم تضمَّ الواوَ ولم تَكسِرِ الياءَ ، بل تُسكِّنُهُما ؛ فتقولُ : (يا زيدونَ ؛ هل تَخْشَوْنَ ؟) ، و(يا هندُ ؛ هل تَخْشَيْنَ ؟) ، و(يا زيدونَ ؛ اخْشَوْا) ، و(يا هندُ ؛ اخْشَيْ) .

وأصلُ (تَرْمِنَّ) : (تَرْمِيينَ) بياءَينِ بعدَ الميمِ ؛ فحُذِفَتْ كسرةُ الياءِ التي هي لامُ الفعل ، ثمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ جِيءَ بالنون ، فحُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنَينِ[1] ؛ فصار : (تَرْمِنَّ) ، أفاده الفارِضيُّ مع تصرُّف[2] .

. . . .

(١) أي : بعد حذف نون الرفع لتوالي الأمثال .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤١ـ١٤٢) .

٦٤٤ـ ولم تَقَعْ خفيفةٌ بعدَ الأَلِفْ   لٰكنْ شديدةٌ وكَسْرُها أُلِفْ

لا تَقَعُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ بعدَ الألف[١] ؛ فلا تقولُ : (اضرِبَانْ) بنونٍ مُخفَّفةٍ ، بل يجبُ التشديدُ ؛ فتقولُ : (اضرِبَانِّ) بنونٍ مُشدَّدةٍ مكسورةٍ ، خلافاً ليونسَ ؛ فإنَّهُ أجازَ وقوعَ النونِ الخفيفةِ بعدَ الألف ، ويجبُ عندَهُ كسرُها[٢] .

---

* قوله : (ولم تَقَعْ . . .) إلىٰ آخره : شُرُوعٌ فيما تنفردُ به الخفيفةُ عن الثقيلة ، و(خفيفةٌ) بالرفع : فاعلٌ ، و(شديدةٌ) : معطوفٌ عليه بـ (لٰكنْ) ، ويجوزُ النصبُ فيهما على الحال مِنْ فاعل (تقع) العائدِ علىٰ نون التوكيد المعلومِ من السِّياق[٣] .

* قوله : (مُشدَّدةٍ مكسورةٍ) ؛ أي : لشَبَهِها بنون التثنيةِ في زيادتها

. . . .

(١) أي : اسماً كانت ؛ بأنْ أُسنِدَ إليها الفعلُ ، أو حرفاً ؛ بأن أُسند للظاهر علىٰ لغة (أَكَلُوني البراغيثُ) ؛ كـ(يضربانِّ الزيدان) ، أو كانت هي التاليةَ لنون النسوة ؛ كـ(اضرِبْنَانِّ) . « خضري » (٢/ ٦٩٣) .

(٢) وأجاز الكُوفيُّونَ أيضاً وقوعَ الخفيفة بعد الألف . انظر « الكتاب » (٣/ ٥٢٧) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٣٦ـ٥٥٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٨٣ـ١١٨٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٦٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٥٦٣ـ٥٦٤) .

(٣) والمشهورُ : الرفع فيهما ، وأشار إلىٰ كلتا الروايتين الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٣١) ، وغيرُهُ .

٦٤٥ـ وأَلِفاً زِدْ قبلَها مُؤَكِّدَا   فعلاً إلىٰ نونِ الإناثِ أُسنِدَا

إذا أُكِّدَ الفعلُ المسندُ إلىٰ نون الإناث بنونِ التوكيد . . وَجَبَ أنْ يُفصَلَ بينَ نونِ الإناث ونونِ التوكيد بألفٍ كراهةَ توالي الأمثالِ ؛ فتقولُ : (اضرِبْنَانِّ) بنونٍ مُشدَّدةٍ مكسورةٍ قبلَها ألفٌ .

٦٤٦ـ واحْذِفْ خفيفةً لساكنٍ رَدِفْ   وبعدَ غيرِ فتحةٍ إذا تَقِفْ

آخِراً بعدَ ألف[(١)] .

❁ قوله : (وأَلِفاً زِدْ . . .) إلىٰ آخره : (أَلِفاً) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بقوله : (زِدْ) ، و(مُؤَكِّدَا) بكسر الكاف : حالٌ مِنْ فاعل (زِدْ) ، و(فعلاً) : مفعولُ (مُؤكِّدا) ، و(إلىٰ نونِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (أُسنِدَا) .

❁ قوله : (بنونٍ مُشدَّدةٍ مكسورةٍ) ، وفي جواز الخفيفةِ الخلافُ السابقُ[(٢)] ؛ بشرطِ كسرِ النون .

❁ قوله : (واحْذِفْ خفيفةً . . .) إلىٰ آخره : (خفيفةً) : مفعولُ (احْذِفْ) ، و(لساكنٍ) : مُتعلِّقٌ به ، و(رَدِفْ) مثلُ (تَبِعْ) لفظاً ومعنىً :

. . . .

(١) وجهُ الشَّبَهِ للكسر فقط ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفَ (مُشدَّدة) مِنَ القولة ، كما فَعَلَ الخضريُّ في « حاشيته » (٢/ ٦٩٤) .

(٢) انظر (٤/ ٦٠٢) .

٦٤٧ـ وٱرْدُدْ إذا حذفتَها في الوقفِ ما مِنْ أجلِها في الوصلِ كانَ عُدِمَا
٦٤٨ـ وأَبْـدِلَنْهـا بعـدَ فتـحٍ أَلِفَـا وَقْفاً كما تقولُ في (قِفَنْ) (قِفَا)

إذا وَلِيَ الفعلَ المُؤكَّدَ بالنون الخفيفةِ ساكنٌ . . وَجَبَ حذفُ النونِ لالتقاء الساكنَينِ ؛ فتقولُ : (اضْرِبَ الرجلَ) بفتح الباء ، **والأصلُ** : (اضْرِبَنْ) ؛ فحُذفتْ نونُ التوكيدِ لمُلاقاة الساكنِ ؛ وهو لامُ التعريف ، . . . .

نعتٌ لـ (ساكنٍ) ، و(بعدَ) : مُتعلِّقٌ بـ (احْذِفْ) ، و(إذا) : مُتعلِّقٌ بـ (احْذِفْ) إن كانتْ خاليةً مِنْ معنى الشرط ، فإنْ كانتْ مُتضمِّنةً معنى الشرطِ . . فناصبُها جوابُها .

❁ **قوله** : (**في الوقفِ**) مُتعلِّقٌ بـ (ارْدُدْ) ، وقولُهُ : (ما) : اسمٌ موصول في محلِّ نصبٍ على المفعوليّةِ بـ (ارْدُدْ) ، **وجملةُ (كان عُدِما)** : صلةُ (ما) ، **واسمُ (كان)** : يعودُ إلىٰ (ما) الموصولةِ ، و(**مِنْ أجلِها في الوصل**) : مُتعلِّقان بـ (عُدِما) .

❁ **قوله** : (**أَلِفَا**) بكسر اللام : مفعولٌ ثانٍ لـ (أَبْدِلَنْها) .

❁ **قوله** : (**وَقْفاً**) مفعولٌ له ؛ أي : لأجل الوقف ، أو مصدرٌ في موضع الحال مِنْ فاعلِ (أَبْدِلَنْها) ؛ أي : في حال كونِكَ واقفاً .

. . . .

ومنه : قولُهُ[1] : [من المنسرح]

٣٢٠ـ لا تُهِينَ الفقيرَ عَلَّكَ أنْ تركعَ يوماً والدهرُ قد رَفَعَهْ

❁ قوله : (لا تُهِينَ الفقيرَ . . .) إلىٰ آخره : بعدَهُ :

وصِلْ حِبالَ البعيدِ إنْ وَصَلَ الـ حَبْلَ وأَقْصِ القريبَ إنْ قَطَعَهْ

قد يجمعُ المالَ غيرُ آكِلِهِ ويأكلُ المالَ غيرُ مَنْ جَمَعَهْ

و(عَلَّكَ) : لغةٌ في (لَعَلَّكَ) ، و(تركعَ) : مِنَ الركوع ؛ وهو الانحناءُ والمَيْلُ ، وأراد به : الانحطاطَ عنِ المرتبة والسقوطَ مِنَ المنزلة .

قال الدَّمَامِينيُّ : (وفي البيت مِنْ جهة العَرُوض : استعمالُ الخَرْم بالراء في « مستفعلن » بعد خَبْنه ؛ وذلك أنَّ هـٰذا البيتَ مِنَ البحر المُسمَّىٰ بالمنسرح ، وأوَّلُ أجزائِهِ : « مستفعلن » ذو الوتد المجموع ، وقولُهُ : « لا تُهِي » علىٰ وزن

❁ قوله : (وفي البيت مِنْ جهة العَرُوض . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ التفعيلةَ الأولىٰ دَخَلَها أوَّلاً الخَبْنُ ؛ فبعدَ أنْ كانت (مُسْتَفْعِلُنْ) صارتْ : (مُتَفْعِلُنْ) مُركَّباً مِنْ وتدَينِ مجموعَينِ ؛ أحدُهُما : (مُتَفْ) ، والثاني : (عِلُنْ) ، ثمَّ دَخَلَهُ الخَرْمُ ؛ وهو حذفُ الحرفِ المبدوءِ به الميزانُ من الأوتاد ، فهو لا يدخلُ إلا البحورَ المُصدَّرةَ بالأوتاد ؛ ولذلك قُدِّم الخَبْنُ هنا

---

(١) البيت للأَضْبط بن قُرَيعٍ السعدي ، كما في « الشعر والشعراء » (١/ ٣٧١) ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٤٤٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١١١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٠٦) ، و« المساعد » (٢/ ٦٧٤) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٥٦٩) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٦١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨١٠ـ١٨١١) ، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ٣٧٩ـ٣٨٤) .

« فَاعِلُنْ » ، فحُذِفَتْ سينُهُ بالخَبْن ، ثمَّ ميمُهُ بالخَرْم ؛ فصار « تَفْعِلُنْ » علىٰ وزن « فَاعِلُن » ، ومثلُهُ شاذٌّ عندَهُم ؛ كقوله[1] : [من المنسرح]

قَاتِلُوا القَومَ يَا خُزَاعَ ولا يَأْخُذْكُمُ فِي قِتَالِهِم فَشَلُ

وفيه مِنْ جهة العربيّة : حذفُ نونِ التوكيدِ الخفيفةِ لالتقاء الساكنَينِ) انتهىٰ[2] .

وأصلُ الفعل : (تُهِينُ) بالرفع ، ثمَّ حُذِفَتِ الياءُ لالتقاء الساكنَينِ حينَ دَخَلَ الجازمُ ، ثمَّ لمَّا أُكِّدَ الفعلُ رُدَّتْ ، وفُتِحَتِ النون .

و(الفقير) : مِنَ الفَقْر ؛ وهو الحاجةُ ، قال العلَّامة الطَّبَلَاويُّ في « شرح تصريف العِزِّي » : (وقد رجَّح قومٌ الفقيرَ الصابرَ على الغنيِّ الشاكر ، . . . .

على الخَرْم ؛ لأجلِ أنْ يكونَ مبدوءاً بوتدٍ بعدَ أن كان مبدوءاً بسببٍ خفيف .

وذلك أنَّ (مُسْتَفْعِلُنْ) مُركَّبٌ مِنْ سببَينِ خفيفَينِ ؛ أوَّلُهُما : (مُسْ) ، وثانيهما : (تَفْ) ، ومِنْ وتدٍ مجموع ؛ وهو : (عِلُنْ) ، فلمَّا دَخَلَهُ الخَبْنُ وقلنا : (مُتَفْعِلُنْ) . . صار مُركَّباً مِنْ وتدَينِ مجموعَينِ كما تقدَّم بيانُهُ ، وبعدَ ذلك فالخَرْمُ هنا شاذٌّ ؛ لأنَّهُ لا يدخلُ إلا الأوتادَ الأصليَّةَ ، والوتدُ هنا عارضٌ لِمَا علمتَ ، فبعدَ دخولِ الخَبْنِ والخَرْمِ . . صار : (تَفْعِلُنْ) ، فنُقِلَ إلىٰ (فَاعِلُنْ) ؛ لكونه مستعملاً دون (تَفْعِلُنْ) ؛ فعلىٰ هـٰذا : يصيرُ (لا تُهِي) علىٰ وزن (فَاعِلُنْ) ، تأمَّلْ .

---

(١) البيت للشَّدَّاخ بن يَعمَرَ الكناني ، كما في « حماسة أبي تمام » (١/ ١٩٠) .

(٢) تعليق الفرائد (٢/ ٤٢١) .

وكذلك تُحذَفُ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ في الوقف إذا وقعتْ بعدَ غيرِ فتحةٍ ؛

وظواهرُ السُّنَّةِ تشهدُ له ، لٰكنَّ الراجحَ عندَنا : تفضيلُ الثاني)[1] .

ثمَّ قال : (وجملةُ : « والدهرُ قد رَفَعَهْ » : حاليَّةٌ مِنْ ضمير « تركعَ » ، وما قيل مِنْ أنَّهُ مِنَ « الفقير ». . غَلَطٌ ؛ لأنَّهُ لا يُلائِمُ المعنى المقصودَ ؛ لأنَّهُ قَصَدَ : أنَّكَ لا تفتخرْ بغِناكَ على الفقير[2] ؛ فقد ينعكسُ حالُكُما ؛ فإنَّ الدهرَ لا يتركُ الفقيرَ علىٰ فقره ، ولا الغنيَّ علىٰ غِناه ، والدهرُ : مُدَّةُ الدنيا ، وقال ثعلبٌ : الزمانُ) انتهىٰ[3] .

❋ قوله : (بعدَ غيرِ فتحةٍ) قال أبو حيَّانَ : (الذي يظهرُ : أنَّ دخولَها في الوقف خطأٌ ؛ لأنَّها تدخلُ لمعنى التأكيد ، ثمَّ تُحذَفُ ولا يبقىٰ دليلٌ علىٰ مقصودها الذي جاءتْ له) انتهىٰ « نُكَت »[4] .

❋ قوله : (قال أبو حيَّانَ : الذي يظهرُ. . .) إلىٰ آخره : يَرُدُّهُ : أنَّهُ ليس المُرادُ أنَّها تدخلُ وقفاً ثمَّ تُحذَفُ ، بل أنَّهُ إذا وَرَدَ فعلٌ مُؤكَّد بها وصلاً وأُريد الوقفُ عليه. . حُذِفتْ ورُدَّ المحذوفُ لأجلها ، كذا قيل[5] .

---

(١) أفاض الإمام الغزالي في تفصيل هٰذه المسألة في « إحياء علوم الدين » (٦/ ٢٢٣ـ٢٥٣ ، ٨/ ٤٥ـ٥٩) ، وانظر « مرقاة المفاتيح » (٢/ ٧٦٤ـ٧٦٥) .

(٢) قوله : (لا تفتخرْ) كذا في النسخ ، ووقوعُ جملةِ النهي خبراً مقصورٌ على السماع عند الجمهور ، وجوَّزه ابنُ عصفور . انظر « التذييل والتكميل » (٥/ ٣٢ـ٣٣) ، و« همع الهوامع » (١/ ٤٩٢) .

(٣) طالع السعد (ق/ ٢٤١ـ٢٤٢) ، وانظر « مجالس ثعلب » (ص٥٨٣) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ١٨٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١٤/ ٣٨٤) .

(٥) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٣٣٣) .

أي : بعدَ ضمَّةٍ أو كسرة ، ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نونِ التوكيد ؛ فتقولُ في (اضْرِبُنْ يا زيدونَ) إذا وقفتَ على الفعلِ : (اضْرِبُوا) ، وفي (اضْرِبِنْ يا هندُ) : (اضْرِبِي) ؛ فتَحذِفُ نونَ التوكيدِ الخفيفةَ للوقف ، وتَرُدُّ الواوَ التي حُذفتْ لأجل نون التوكيد ، وكذلك الياءُ .

فإنْ وقعتْ نونُ التوكيدِ الخفيفةُ للوقف بعدَ فتحةٍ . . أُبدِلَتِ النونُ في الوقف ألفاً ؛ فتقولُ في (اضْرِبَنْ يا زيدُ) : (اضْرِبَا) .

❀ قوله : (ويُرَدُّ حينئذٍ ما كان حُذِفَ لأجل نونِ التوكيد) ؛ أي : لزوال عِلَّةِ الحذف .

فإن قلتَ : لِمَ رُدَّ المحذوفُ هنا في الوقف ، ولم يُرَدَّ فيه في نحو : (هـٰذا قاضٍ) مع زوال العِلَّة ؟

قلت : يُرَدُّ فيه أيضاً وإن كانَ الأكثرُ خلافَهُ ، وعليه : فالفَرْقُ : أنَّ المحذوفَ هنا كلمةٌ ، وثَمَّ جزءُ كلمةٍ ، والاعتناءُ بالكلمة أتمُّ منه بجزئها . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

وقد يُقالُ : ليس غرضُهُ بذلك الاعتراضَ علىٰ ما ذَكَرَهُ المُصنِّفُ حتىٰ يُرَدَّ بذلك ؛ إنَّما مُرادُهُ بيانُ حُكْمِها عندَ إيراد الفعلِ ، مقصوداً الوقفُ عليه مِنْ أوَّل الأمر .

❀❀❀

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٥٧) .

ما لا ينصرف

. . . .

(ما لا ينصرفُ)

❁ قوله : (ما لا ينصرفُ) اعتُرِضَ : بأنَّ المُناسِبَ زيادةُ (وما ينصرفُ) ، كما قيل : (المُعرَبُ والمبنيُّ) ، و(النكرةُ والمعرفةُ) .

قلت : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ المقصودَ هنا : ما لا ينصرفُ ، دونَ ما ينصرفُ ؛ لذِكْرِهِ في كثيرٍ مِنَ الأبواب السابقة ، بخلاف المُعرَبِ والمبنيِّ ، والنكرةِ والمعرفة ؛ فإنَّهُما معاً قُصِدا بالترجمة ؛ بدليل تمثيلِهِ لهما في المُترجَم .

[ما لا ينصرفُ]

❁ قوله : (لذِكْرِهِ في كثيرٍ مِنَ الأبواب السابقة) فيه : أنَّ ذِكْرَ ما ينصرفُ وما لا ينصرفُ في الأبواب السابقة . . سِيَّانِ ، ولو قال : (لأنَّهُ لا غَرَضَ هنا يتعلَّقُ به) . . لكان حَسَناً .

❁ قوله : (بدليل تمثيلِهِ لهما) فيه : أنَّهُ لم يُمثِّلْ للنكرة ؛ على أنَّهُ قد مثَّل هنا لِمَا ينصرفُ بقوله : (كـ « أربعٍ » . . . و« أَجْدلٌ » و« أَخْيلٌ » . . .) إلىٰ آخره ، فهٰذا الدليلُ لا ينهضُ .

واختُلِفَ في اشتقاق المُنصَرِف ؛ فقيل : مِنَ الصَّرْف ؛ بمعنى الخالص ؛ إذ المُنصَرِفُ خالصٌ مِنْ شَبَه الفعلِ والحرف ، أو مِنَ الصَّرِيف ؛ وهو الصوتُ ؛ لأنَّ الصَّرْفَ ـ وهو التنوينُ ـ صوتٌ في الآخِرِ ، أو مِنَ الانصرافِ ؛ وهو الرجوعُ ، وكأنَّ الاسمَ ضربانِ : ضربٌ أَقْبَلَ علىٰ شَبَهِ الفعلِ فمُنِعَ ممَّا مُنِعَ ، وضربٌ انصرفَ عنه ، وقيل غيرُ ذلك[1] .

وذَكَرَهُ المُصنِّفُ عَقِبَ نونَيِ التوكيد ؛ لأنَّ فيه شَبَهَ الفعلِ ؛ فله تَعَلُّقٌ بالفعل ، كما أنَّ لهما تَعَلُّقاً به .

* قوله : (اَلصَّرْفُ تنوينٌ) هٰذا مذهبُ المُحقِّقينَ ، وقيل : الصَّرْفُ : هو الجرُّ والتنوينُ معاً ، قال بعضُهُم : (وهٰذا الخلافُ ممَّا لا ثمرةَ تحتَهُ)[2] .

* قوله : (بهِ) مُتعلِّقٌ بـ(يكونُ) ؛ بناءً علىٰ جوازِ التعلُّقِ بالفعل الناقص ، ومَنَعَ ذلك المُبرِّدُ وطائفةٌ ، ومنشأُ الخلافِ : دَلالةُ الأفعالِ الناقصةِ

---

* قوله : (وقيل غيرُ ذلك) قيل : إنَّهُ مِنَ الصَّرْف الذي هو القَلْبُ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

---

(١) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٤٥٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٠) ، و« المساعد » (٢/ ٦٨٢) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٠٩) .

(٢) قاله أبو حيّان في « التذييل والتكميل » (٦/ ق١٧٧) مخطوطة كوبريلي .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٠٩) .

أَمْكَنَا . . . .

الاسمُ إنْ أَشْبَهَ الحرفَ سُمِّيَ : مبنيّاً ، . . . .

على الحَدَثِ وعدمِهِ ؛ فالمُثبِتُ مُجيزٌ ، والنافي مانعٌ[(١)] .

❀ قوله : (أَمْكَنَا) اسمُ تفضيلٍ ؛ مِنْ (مَكُنَ مَكَانةً) : إذا بلغَ الغايةَ في التمكُّن ، لا مِنْ تَمَكَّنَ ، خلافاً لأبي حيَّانَ ومَنْ وافقه ؛ لأنَّ بناءَ اسمِ التفضيل مِنْ غير الثُّلاثيِّ المُجرَّدِ . . شاذٌّ . انتهىٰ « تصريح »[(٢)] .

❀ قوله : (إنْ أَشْبَهَ الحرفَ سُمِّيَ : مبنيّاً) أثَّر شَبَهُ الحرفِ البناءَ ، وأثَّر شَبَهُ الفعلِ المنعَ مِنَ الصرف ؛ لأنَّ الحرفَ مُتأصِّلٌ في البناء ؛ إذ لم يخرجْ شيءٌ مِنْ كلماته عنه ، بخلاف الفعلِ ؛ خَرَجَ عنه المضارعُ ، بل قيل : إنَّ إعرابَهُ أصلٌ لا بطريق الحَمْلِ على الاسم ، فأثَّر شَبَهُ الحرفِ الأقوىٰ ؛ وهو البناءُ ، بخلاف

❀ قوله : (إذا بلغَ الغايةَ في التمكُّن) ظاهرُهُ : أنَّهُ تفسيرٌ للفعل ، وفيه : أنَّهُ حينئذٍ لا يقبلُ التفاوتَ ، فلا يصحُّ بناءُ أفعلِ التفضيل منه ، إلا أنْ يُقالَ : المُرادُ ببلوغ الغاية : ما يشملُ البلوغَ الحقيقيَّ والإضافيَّ ، فيجيءُ التفاوت .

❀ قوله : (لأنَّ الحرفَ مُتأصِّلٌ في البناء) ؛ أي : مُتوغِّلٌ في الأصالة ؛ فلا يُنافي هٰذا أنَّ الأصلَ في الأفعال البناءُ .

---

(١) انظر (٢/ ٣٩٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٠) ، وانظر « التذييل والتكميل » (١٤/ ٣٩٨) .

وغيرَ مُتمكِّنٍ ، وإن لم يُشبِهِ الحرفَ سُمِّيَ : مُعرَباً ، ومُتمكِّناً .

ثمَّ المُعرَبُ علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما أَشْبَهَ الفعلَ ، ويُسمَّىٰ : غيرَ منصرفٍ ، ومُتمكِّناً غيرَ أَمْكَنَ .

والثاني : ما لم يُشبِهِ الفعلَ ، ويُسمَّىٰ : منصرفاً ، ومُتمكِّناً أَمْكَنَ .

وعلامةُ المُنصرِفِ : أنْ يُجَرَّ بالكسرة معَ الألفِ واللامِ والإضافةِ ، وبدونهما[1] ، وأنْ يدخلَهُ الصرفُ ؛ وهو التنوينُ الذي لغير مقابلةٍ أو تعويضٍ ، الدالُّ علىٰ معنىً يستحقُّ به الاسمُ أنْ يُسمَّىٰ أَمْكَنَ ؛ وذلك المعنىٰ : هو عدمُ شَبَهِهِ الفعلَ ؛ نحوُ : (مررتُ بغلامٍ) ، و(غلامِ زيدٍ) ، و(الغلامِ) .

شَبَهِهِ بالفعل ، أفاده ابنُ قاسمٍ .

❀ قوله : (وغيرَ مُتمكِّنٍ) للاسم بالنَّظَر إلى الأَمْكنيَّةِ والإمكانِ وعدمِهِما بحسَبِ العقل . . أربعةُ أقسامٍ : مُمكِنٌ أَمْكَنُ ، لا مُمكِنٌ ولا أَمْكَنُ ، مُمكِنٌ غيرُ أَمْكَنَ ، أَمْكَنُ لا مُمكِنٌ ، وبحسَبِ الخارجِ ثلاثةٌ فقط ؛ إذ الرابعُ لا وجودَ له في الخارج ؛ فالأَوَّلُ : المنصرفُ ، والثاني : المبنيُّ ، والثالثُ : ما لا ينصرفُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (وذلكَ المعنىٰ : هو عدمُ . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّهُ يلزمُ

❀ قوله : (والإمكانِ) صوابُهُ : (التمكُّن) ، وكذلك قولُهُ بعدُ : (ممكن) في مواضعَ ؛ صوابُهُ : (مُتمكِّن) .

---

(١) هـٰذا محلُّ الافتراقِ بينَهُ وبين غير المصروف ، وما قبله مشتركٌ . « خضري » (٢/ ٦٩٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٥٩) .

عليه الدَّوْرُ ؛ لأنَّ معرفةَ هـٰذا المعنىٰ تتوقَّفُ علىٰ معرفةِ أنَّهُ لم يُشبِهِ الفعلَ فيُمنَعَ مِنَ الصرف لأخذه في تفسيره ، ومعرفةَ ذلك تتوقَّفُ علىٰ معرفة الصرف .

❁ قوله : (لأنَّ معرفةَ هـٰذا المعنىٰ. . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ قولَهُ[1] : (الدالُّ علىٰ معنىً) مُتوقِّفٌ على الصرف ؛ وذلك لأَخْذ الصرفِ في تفسير المعنى المذكور ؛ لأنَّ المعنىٰ هو عدمُ مُشابهتِهِ للفعل فيُمنَعَ مِنَ الصرف ، والصرفَ مُتوقِّفٌ على المعنىٰ ؛ لأنَّ المعنىٰ مذكورٌ في تعريف الصرف ؛ حيثُ قيل : (الدالُّ علىٰ معنىً) .

فقولُهُ : (لأنَّ معرفةَ هـٰذا المعنىٰ) ؛ أي : المذكورِ في تعريف الصرف بقوله : (الدالُّ علىٰ معنىً) ، وقولُهُ : (لأخذه في تفسيره) ؛ أي : لأخذ عدمِ المُشابهةِ للفعل فيُمنَعَ مِنَ الصرف في تعريف المعنى المذكورِ في تعريف الصرف ، وقولُهُ : (ومعرفةَ ذلك تتوقَّفُ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ومعرفةَ عدمِ المُشابهةِ للفعل فيُمنَعَ من الصرف. . مُتوقِّفةٌ علىٰ معرفة الصرف ؛ لأنَّهُ جزءٌ من قولنا : (عدم المشابهة. . .) إلىٰ آخره ، ومعرفةُ الكلِّ مُتوقِّفةٌ علىٰ معرفة الجزء ؛ فجاء الدَّوْرُ .

ويحتملُ : أنَّ مُرادَهُ بقوله : (هـٰذا المعنىٰ) ؛ أي : الصرف المُعرَّف ، وقولِهِ : (لأخذه في تفسيره) ؛ أي : لأخذ عدمِ المُشابهةِ للفعل فيُمنَعَ من الصرف في تعريف الصرف ؛ لأنَّ عدمَ المُشابهةِ المذكورةِ هو عينُ المعنىٰ في

---

(١) أي : قولَ الشارحِ .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ بقاؤُهُ علىٰ أصله بعلامةٍ أُخرىٰ ، . . . .

قولهم : (الدالُّ علىٰ معنىً) ، وقولُهُ : (ومعرفةَ ذلك . . .) إلىٰ آخره . . هو بالمعنى السابق ، والأَوَّلُ أقربُ لكلامه .

ثمَّ إنَّ هـٰذا الاعتراضَ لا يَرِدُ على الشارح ؛ لأنَّهُ فسَّر المعنىٰ بعدم المُشابهةِ للفعل ، ولم يذكر : (فيُمنَعَ من الصرف) .

نعم ؛ يَرِدُ علىٰ مَنْ قال : (الصرفُ : هو التنوينُ الدالُّ علىٰ كون الاسمِ مُتمكِّناً أَمْكَنَ ؛ بحيثُ لم يُشبِهِ الحرفَ فيُبنىٰ ، ولا الفعلَ فيُمنَعَ من الصرف) ، والجوابُ حينئذٍ : أنَّ المُعتبَرَ في التعريف عدمُ المشابهة للفعل ، وذلك ممكنٌ بدون ملاحظة الانصرافِ وعدمِهِ ، وأمَّا قولُهُ : (فيُمنَعَ من الصرف) . . فبيانٌ لما يترتَّبُ على الشَّبَه ، وهـٰذا هو جوابُ المُحشِّي الثاني .

ويُمكِنُ أنَّ مُرادَ المُحشِّي : أنَّ المُعترِضَ على التعريف الذي قاله الشارحُ يقولُ : إنَّ المعنى المذكورَ في التعريف هو عدمُ مُشابهةِ الفعل فيُمنَعَ من الصرف ؛ إذ لا يُعقَلُ المعنىٰ إلا بذلك ، ويكونُ الجوابُ بالمنع .

نعم ؛ لو قرَّر الدَّوْرَ هـٰكذا ؛ بأنْ يقولَ : (إنَّ الصرفَ مُتوقِّفٌ على المعنىٰ ـ وهو عدمُ المشابهةِ للفعل ـ وذلك المعنىٰ ـ وهو عدمُ المشابهةِ للفعل ـ مُتوقِّفٌ علىٰ علامته ـ وهو الصرفُ ـ إذ الشيءُ لا يُعرَفُ إلا بعلامته ؛ فجاء الدَّوْرُ) . . لَظَهَرَ كلَّ الظهور ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُعلَمَ بقاؤُهُ علىٰ أصله . . .) إلىٰ آخره :

أو أنَّ المُعتبَرَ في التعريف عَدَمُ مُشابهةِ الفعل ، ويُمكِنُ ذلك بدون مُلاحظةِ الانصرافِ وعدمِهِ ، أفاده ابنُ قاسمٍ(١) .

لعلَّ مُحصَّلَ هـٰذا الجواب : أنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ المعنى المذكورَ في تعريفه مُتوقِّفٌ على الصرف ؛ لأنَّ المعنىٰ ـ وهو عدمُ المشابهة ـ له علاماتٌ ؛ منها : الصرفُ ، ومنها : كونُهُ ليس فيه عِلَّتانِ أو عِلَّةٌ تقومُ مقامَهُما ، وغيرُ ذلك ، فيُستدَلُّ علىٰ عدم المُشابهةِ بغير العلامة الأولىٰ ؛ فحينئذٍ : لا يتوقَّفُ المعنى المذكورُ على الصرف .

وقولُهُ : (أو أنَّ المُعتبَرَ في التعريف . . .) إلىٰ آخره : مُحصَّلُهُ : أنَّ المُعتبَرَ في التعريف عدمُ المُشابهة للفعل ، وهـٰذا يُعقَلُ بدون علامةٍ أصلاً ، فغاير الجوابَ الأوَّل ؛ مِنْ حيثُ إنَّ الأوَّلَ منظورٌ فيه لعلامةٍ أُخرىٰ ، وهـٰذا لم يُنظَرْ فيه لعلامةٍ أصلاً .

وبهـٰذا اندفع ما يُقالُ : إنَّ الجوابَ الأوَّلَ لا يُناسِبُ هنا ، وإنَّما هو جوابٌ عن المنازعة الآتية في القولة بعدُ ، كما سيأتي توضيحُهُ(٢) .

❀ قوله : (ويُمكِنُ ذلك) ؛ أي : عِلْمُ ذلك الذي هو عدمُ مشابهة الفعل ، وقولُهُ : (بدون مُلاحظةِ الانصرافِ) ؛ أي : الذي هو علامةٌ علىٰ عدم المشابهة ، وقولُهُ : (وعدمِهِ) ؛ أي : الذي هو علامةٌ على المشابهة .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/١٩٣ـ١٩٤) .

(٢) انظر (٤/٦١٦ـ٦١٧) .

واحتَرَزَ بقوله : (لغير مقابلةٍ) : مِنْ تنوينِ (أَذْرِعاتٍ) ونحوِهِ ؛ فإنَّهُ تنوينُ جمعِ المُؤنَّثِ السالمِ ، وهو يصحبُ غيرَ المنصرفِ ؛ كـ (أَذْرِعاتٍ) ، و(هنداتٍ) علمَ امرأةٍ ، وقد سبق الكلامُ في تسميته تنوينَ المقابلة[1] .

---

* قوله : (واحترَزَ بقوله : « لغير مقابلةٍ » . . .) إلى آخره : صريحُهُ : أنَّ ما فيه تنوينُ المقابلةِ غيرُ منصرفٍ ، وهو خلافُ ما جَرَىٰ عليه ابنُ هشامٍ ؛ فقد صرَّح بأنَّهُ مُستثنىً مِنَ المنصرف ؛ إذ هو مُنصرِفٌ مع فَقْده تنوينَ الصرف[2] ، لـٰكن نازعَ فيه جمعٌ : بأنَّهُ كيف يُسمَّىٰ منصرفاً مع أنَّهُ لم يُوجَدْ

---

* قوله : (بأنَّهُ مُستثنىً مِنَ المنصرف) صوابُهُ : (مِنْ غير المنصرف) ، كذا قيل .

ويُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ مُرادَهُ : أنَّهُ مُستثنىً مِنْ مفهوم قاعدةِ المنصرف ؛ فإنَّ قاعدةَ المنصرف : هو كلُّ ما فيه تنوينُ الصرف ، ومفهومُهُ : أنَّ ما ليس فيه ذلك ليس منصرفاً ، فيُستثنىٰ منه جمعُ المُؤنَّثِ السالمُ ، كما يُفيدُ ذلك قولُهُ : (مع فَقْده تنوينَ الصرف) .

وبعدَ هـٰذا : فكلامُ ابنِ هشامٍ إنَّما هو في جمع المُؤنَّث السالمِ الذي لم يُسَمَّ به ، أمَّا ما سُمِّيَ به فإنَّهُ غيرُ منصرف ، ولا كلامَ فيه ، وهـٰذا هو الذي فَرَضَ الشارحُ كلامَهُ فيه ؛ بدليل قولِهِ : (علمَ امرأة) ؛ فلا مخالفةَ .

* قوله : (لـٰكن نازعَ فيه جمعٌ . . .) إلى آخره : أُجيبَ : باحتمالِ أنَّ

---

(١) انظر (١/٢٦٨) .

(٢) أوضح المسالك (٤/١١٥) .

فيه تنوينُ الصرف[1] .

فإن قلتَ : كان على الشارح إخراجُ تنوينِ التنكير .

قلتُ : لم يَحتَجْ لإخراجه ؛ لأنَّهُ يلحقُ المبنيَّاتِ ، والكلامُ فيما يلحقُ المُعرَبَ ، تأمَّلْ .

الصرفَ عندَهُم حالةٌ قائمة بالاسم ؛ هي أمكنيَّتُهُ وبقاؤُهُ على أصله ، والتنوينُ المذكورُ علامتُهُ ، والعلامةُ لا يجبُ انعكاسُها ؛ لإمكان عِلْمِ بقائِهِ على أصله بعلامةٍ أُخرىٰ ؛ فـ (مُسلِماتٌ) باقٍ على أصله مِنَ الأمكنيَّة ، لٰكن لم يَدُلَّ بتنوينه على ذلك عند الجمهور ؛ بدليلِ ثبوتِهِ مع العِلَّتَينِ عندَ التسمية به ، بل قُصِدَ به مُجرَّدُ مقابلةِ النونِ في جمع المُذكَّر السالمِ ؛ في الدَّلالة على تمام الاسم وعدمِ إضافتِهِ .

لٰكنَّ هٰذا الجوابَ بعيدٌ مِنْ كلامهم ، ويلزمُ عليه أنَّ تعريفَهُمُ الصرفَ بأنَّهُ تنوينٌ . . . إلىٰ آخره مِنْ باب التعريف بالعلامة .

* قوله : (قلتُ : لم يَحتَجْ لإخراجه) ؛ أي : للتصريح بقيدٍ خاصٍّ به يُخرِجُهُ ؛ بأنْ يقولَ : (لغير مقابلةٍ وتعويضٍ وتنكيرٍ) ، ثمَّ يُصرِّحَ بما خَرَجَ بكلٍّ ، كما خصَّ تنوينَ العِوَضِ والمقابلة بذلك ، وإلا فقولُهُ[2] : (الدالُّ على معنىً . . .) إلىٰ آخره . . يُخرِجُ الجميعَ ، ولو اقتصر عليه لكان حَسَناً .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٠) ، و« الدرر السنية » (٢/ ٨٦٠) ، و« حاشية الصبان » (٣/ ٣٣٦) .

(٢) أي : قولُ الشارح .

واحتَرَزَ بقولِه : (أو تعويضٍ) : مِنْ تنوين (جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ونحوِهما ؛ فإنَّهُ عِوَضٌ مِنَ الياء ، والتقديرُ : (جَوَاري) و(غَوَاشي) ، وهو يصحبُ غيرَ المنصرفِ ؛ كهـٰذَينِ المثالَين[1] .

وأمَّا غيرُ المنصرفِ[2] : فلا يدخلُ عليه هـٰذا التنوينُ ، ويُجَرُّ بالفتحة إنْ لم يُضَفْ ، أو لم تدخلْ عليه (أل) ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدَ) ، فإنْ أُضِيفَ ، أو دخلتْ عليه (أل) . . جُرَّ بالكسرة ؛ نحوُ : (مررتُ بأحمدِكُم) ، و(بالأحمدِ)[3] .

وإنَّما يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف : إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ فرعيَّتانِ . . . .

❁ قوله : (إذا وُجِدَ فيه عِلَّتانِ فرعيَّتانِ) ؛ أي : مختلفتانِ ؛ مَرجِعُ إحداهما اللفظُ ، ومرجعُ الأُخْرى المعنىٰ ؛ وذلك لأنَّ في الفعلِ فرعيَّةً على الاسم في اللفظ ؛ وهي اشتقاقُهُ مِنَ المصدر ، وفرعيَّةً في المعنىٰ ؛

❁ قوله : (وهي اشتقاقُهُ) هـٰذا علىٰ قول البَصْريِّينَ ، وأمَّا على القول بأنَّ المصدرَ مُشتقٌّ مِنَ الفعل . . فتكونُ فرعيَّةُ اللفظِ هي تركيبَ لفظِهِ مِنْ مادَّةٍ

---

(١) وقد يصحبُ المنصرف ؛ كـ (كلٍّ) و(بعضٍ) ، فيكونُ للعوض مع الصرف . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٦٩٧) ، وما سبق في (١/ ٢٧١ـ ٢٧٦) .

(٢) كذا في النسخ ، وهو الصواب ، بخلاف ما ذهب إليه العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد ؛ مِنْ أنَّ الصواب : (وأمَّا المنصرف) بحذف (غير) ، ولعلَّ منشأ الوهم رَبطُهُ هـٰذا الشرطَ بالمسألة السابقة المحترز عنها .

(٣) الأَوْلىٰ : (بأفضلكم) ، و(بالأفضل) ؛ لأنَّ العَلَمَ لا يُضافُ ولا تدخلُهُ (أل) حتىٰ يُنكَّرَ ، فيكون منصرفاً قبلهما ؛ لزوال إحدى العِلَّتَين . « خضري » (٢/ ٦٩٧) .

وهي احتياجُهُ إليه ؛ لأنَّهُ يحتاجُ إلىٰ فاعل ، والفاعلُ لا يكونُ إلا اسماً ، ولا يَكمُلُ شَبَهُ الاسمِ بالفعل بحيثُ يُحمَلُ عليه في الحُكْم . . إلا إذا كانتْ فيه الفرعيَّتانِ كما في الفعل ؛ فنحوُ (أحمدَ) : فيه فرعيَّتانِ مختلفتانِ ؛ مرجعُ إحداهما اللفظُ ؛ وهي وزنُ الفعلِ ، ومرجعُ الأُخرى المعنىٰ ؛ وهي التعريفُ .

وخَرَجَ : ما إذا كانتِ العِلَّتانِ مِنْ جهة اللفظ ؛ كالجمع والتصغيرِ في (أُجَيمالٍ) تصغيرِ (أَجْمالٍ) ؛ فالجمعُ فرعُ الإفراد ، والتصغيرُ فرعُ التكبير ، أو كانتا مِنْ جهة المعنىٰ ؛ كالوصف والتأنيثِ في (حائضٍ) و(طالقٍ) ؛ فيُصرَفانِ .

وهيئةٍ ؛ بسبب تركُّبِ المعنىٰ مِنْ حَدَثٍ وزمن ، وبه يندفعُ ما في « الصبَّان »[1] .

* قوله : (وهي احتياجُهُ إليه . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : احتياجُ الفعلِ إلى الاسم مِنْ حيثُ إسنادُ معناه ، لا مِنْ حيثُ الطلبُ اللفظيُّ .

* قوله : (ولا يَكمُلُ شَبَهُ الاسمِ . . .) إلىٰ آخره : مِنْ تمام التعليل ، والمُرادُ بالحُكْم : منعُ التنوينِ الدالِّ على الأمكنيَّة .

* قوله : (كالوصف والتأنيثِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ التأنيثَ عِلَّةٌ لفظيَّة ولو معنوياً ؛ لأنَّهُ بتاءٍ مُقدَّرة ؛ بدليل ظهورِها في التصغير ؛ فتقولُ في (هند) : (هُنَيدة) ، وليس في العِلَل التي وقع المنعُ بها عِلَّةٌ معنويَّة

---

(1) حاشية الصبان (٣/ ٣٣٨) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ قولَهُم : (فيه عِلَّتانِ . . .) إلىٰ آخره . . مجازٌ ؛ لأنَّ إحدى العِلَّتَينِ غيرُ عِلَّةٍ مُستقِلَّة ، بل هي جزءُ عِلَّةٍ ؛ لأنَّ المنعَ بمجموعهما ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ[١] ، وهٰذا لا يُنافي قولَ بعضِهِم : إطلاقُ ما ذُكِرَ حقيقةٌ ؛ لاحتمالِ أنَّهُ أراد أنَّها صارتْ حقيقةً عُرْفيَّة .

❊ قوله : (عِلَلٍ تِسْعٍ) المعنويَّةُ منها : العَلَميَّةُ والوصفيَّة ، وباقيها لفظيٌّ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[٢] .

إلا الوصفيَّةُ والعَلَميَّةُ ، كما ذَكَرَهُ بعدُ .

وقد يُقالُ : مُرادُهُ : كونُ المعنىٰ مُؤنَّثاً .

ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ المقصودَ : ضبطُ ما سُمِعَ ؛ فقد وُجد في نحو (حائض) عِلَّتانِ ؛ إحداهُما ترجعُ إلى اللفظ ، والأُخرىٰ ترجعُ إلى المعنىٰ ، ولم يُمنَعْ ، وقد صرَّح بعضُهُم بما حاصلُهُ : أنَّهُ لم يظهرْ للنُّحاة وجهُ اعتبارِ هٰذه العِلَلِ علىٰ هٰذا الوجه[٣] .

وقد عُلِمَ ممَّا ذَكَرْنا : أنَّ المُرادَ بالتأنيث المعنويِّ : كونُ اللفظِ مُقدَّراً فيه التاءُ ، لا كونُ معناه مُؤنَّثاً ؛ إذ هٰذا ليس فرعاً عن كون المعنىٰ مُذكَّراً ، بل اللفظُ يُوضَعُ للمُؤنَّث كما يُوضَعُ للمُذكَّر .

---

(١) المواهب الرحمانية (١/ق ٣٦) .

(٢) شرح الأشموني (٢/٥٠٧) .

(٣) في (ك) : (فالمناسب أن يقول : « ولزوم التأنيث ») بدل (وقد يُقال : مراده . . .) إلىٰ آخره .

منها تقومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ ، والعِلَلُ التسعُ يجمعُها قولُهُ[1] : [من البسيط]

عَدْلٌ ووَصْفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ وعُجْمةٌ ثمَّ جمعٌ ثمَّ تركيبُ
والنونُ زائدةٌ مِنْ قَبْلِها أَلِفٌ

---

* قوله : (مَقَامَ عِلَّتَينِ) ؛ أي : فرعيَّتَينِ . . . إلىٰ آخره .

* قوله : (والنونُ زائدةٌ مِنْ قَبْلِها أَلِفٌ) قد أطال شُرَّاحُ « كافيةِ ابنِ الحاجب » الكلامَ علىٰ هـٰذا الشطر اعتراضاً وجواباً ، مع ما في ذلك مِنَ التكلُّف ، والذي يظهرُ : أنَّ (النونُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (زائدةٌ) ، وجملةُ (مِنْ قَبْلِها ألفٌ) : حاليَّةٌ مرتبطة بالضمير مُقيِّدةٌ للجملة الأُولىٰ ، فتُفِيدُ : أنَّ سببَ المَنْعِ مِنَ الصرف هو زيادةُ النونِ مع الألف قبلَها ، وزيادةُ الألفِ معلومةٌ خارجاً ، أو أنَّهُ حُذِفَ وصفُ (أَلِفٌ) ؛ أي : زائدةٌ .

---

* قوله : (والذي يظهرُ . . .) إلىٰ آخره : أظهرُ منه : عطفُ (النونُ) علىٰ (عدلٌ) ، و(زائدةً) حالٌ منها ، وجملةُ (مِنْ قبلها أَلِفٌ) حالٌ ثانية .

* قوله : (وزيادةُ الألفِ معلومةٌ . . .) إلىٰ آخره : في « الجاميِّ » : (أنَّهُ لو جُعِلَ « ألفٌ » فاعلاً لقوله : « زائدة » ، والظرفُ مُتعلِّقاً بالزيادة ، وأُريد بزيادة الألف قبلَ النون اشتراكُهُما في وصف الزيادة ، وتقدُّمُ الألفِ عليها في ذلك الوصف . . لفُهِمَ زيادتُهُما جميعاً ؛ وهـٰذا كما إذا قلتَ : « جاءني زيدٌ

---

(1) نقل السيِّد البُلَيدي في « حاشيته على الأشموني » (٢/ق١٢٨) عن « حاشية العصام على الكافية » . . أنَّ هـٰذَينِ البيتين للأنباري ضمن قصيدة ، وذَكَرَ أنَّ قبلَهُما :

موانعُ الصَّرْفِ تسعٌ كيفما وقعتْ ثِنْتانِ منها فما للصرفِ تصويبُ

ووزنُ فِعْلٍ وهـٰذا القولُ تقريبُ

ويجوزُ أنْ تكونَ (النون) مبتدأً ، خبرُها جملةُ قولِهِ : (مِنْ قبلها ألفٌ) ، و(زائدة) : حالٌ مِنَ (النون) علىٰ مذهب مَنْ أجازه[1] ، أو مِنَ الهاء في (قبلها) العائدةِ على (النون) ، وقد قال بعضُ شُرَّاحِ « الكافية » : (إنَّها حالٌ مُؤكِّدةٌ لعاملها المحذوفِ ، علىٰ حدِّ : « أنا حاتِمٌ كريماً » ؛ لأنَّهُ لاشتهاره بهـٰذا الوصفِ تضمَّنتِ الجملةُ معنى الكرمِ والجودِ ، وهنا لمَّا كانتِ النونُ مشهورةً بكونها مَزِيدةً . . تضمَّن قولُنا : « وهي النون » مع الزيادة ، فيكونُ حالاً مُؤكِّداً لمضمون تلك الجملةِ ، وعاملُها محذوفٌ) انتهىٰ[2] .

وهـٰذا تكلُّفٌ ظاهرٌ ، والأقربُ : ما تقدَّم ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (وهـٰذا القولُ تقريبُ) ؛ أي : لا تحقيقٌ ؛ إذ لم يَفصِلِ التأنيثَ المعنويَّ مِنَ اللفظيِّ ، ولا الذي بالألف مِنَ الذي بالتاء ، ونحوَ ذلك ، أو مُرادُهُ : أنَّ ذِكْرَ العِلَلِ التسعِ منظومةً تقريبٌ علىٰ فَهْمِ المُبتدِئِ ، أو لأنَّهُ لم يذكرْ

راكباً مِنْ قبلِهِ أخوه » ؛ فإنَّهُ يَدُلُّ على اشتراكهما في وصف الركوب ، وتقدُّمِ أخيه عليه في ذلك الوصف) انتهىٰ[3] .

وقولُهُ : (وهـٰذا كما إذا قلتَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مع جَعْلِ قولِكَ : (أخوه) فاعلاً بـ (راكب) ، كما هو ظاهرٌ .

❁ قوله : (مع الزيادة) لعلَّ صوابَهُ : (معنى الزيادة) .

---

(١) وهو سيبويه الذي أجاز مجيء الحال من المبتدأ .

(٢) انظر « شرح الرضي » (١/ ١٠٥) ، و« الفوائد الضيائية » (١/ ٨٤ ـ ٨٥) .

(٣) الفوائد الضيائية (١/ ٨٥) .

وما يقومُ مَقامَ عِلَّتَينِ منها اثنانِ :

أحدُهُما : ألفُ التأنيثِ ، مقصورةً كانتْ ؛ كـ (حُبْلىٰ) ، أو ممدودةً ؛

جميعَ الموانع ، وقد جَمَعَها بعضُ الفُضَلاء في قوله[1] : [من الرجز]

لمُنتهى الجموعِ منعٌ والألِفْ عَرِّفْ معَ العُجْمةِ تركيبٌ أُلِفْ

تأنيثٌ ٱلحاقٌ وعَرِّفْ أو صِفِ مَعْ وزنِ عَدْلٍ وزيادةٍ تَفِي

* قوله : (أحدُهُما : ألفُ التأنيثِ) ؛ أي : لأنَّ في المُؤنَّث بها فرعيَّةً في اللفظ ؛ وهي لزومُ الزيادةِ حتىٰ كأنَّها مِنْ أصول الاسمِ ؛ فإنَّهُ لا يصحُّ انفكاكُهُ عنه[2] ، وفرعيَّةً في المعنىٰ ؛ ....

---

* قوله : (لمُنتهى الجموعِ...) إلىٰ قوله : (عَرِّفْ).. إشارةٌ لِمَا يستقلُّ بالمنع ، وقولُهُ : (عَرِّفْ معَ العُجْمةِ...) إلىٰ قوله : (وعَرِّفْ أو صِفِ).. إشارةٌ لِمَا يجتمعُ معَ التعريف خاصَّةً ، وقولُهُ : (وعَرِّفْ أو صِفِ...) إلىٰ آخره.. إشارةٌ لما يجتمعُ مع العَلَميَّة تارةً ، والوصفيَّةِ تارةً أُخرىٰ .

* قوله : (وهي لزومُ الزيادةِ) ، وذلك مُتعلِّقٌ باللَّفظِ وإن لم يكن ملفوظاً ؛ كالعُجْمة ؛ فهو عِلَّةٌ لفظيَّةٌ ، كما أنَّها عِلَّةٌ لفظيَّة بلا فرقٍ ؛ فلا يُقالُ فيه : إنَّ هٰذا لا يَصلُحُ لكونه عِلَّةً لفظيَّةً ؛ فالمُناسِبُ جَعْلُ الزيادةِ نَفْسِها هي العِلَّةَ اللفظيَّةَ .

---

(١) أورد البيتين علي الميهي في « الهدية البدوية » (ق/ ٣٩) .

(٢) أي : انفكاكُ لزومِ الزيادة عن الاسم ، وعبارةُ ابن الناظم (ص٤٥١) : (فإنه لايصحُّ انفكاكُها عنه) .

وهي دَلالتُهُ على التأنيث ، ولا شبهةَ أنَّهُ فرعُ التذكير ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[1] .

وقولُهُ : (وهي دَلالتُهُ على التأنيث) لو قال : (وهي كونُ المعنىٰ مُؤنَّثاً) .. لكان حَسَناً ، وإلا فالدَّلالةُ ممَّا يتعلَّقُ باللفظ علىٰ حدِّ العُجْمة ، ويأتي مثلُ ذلك في قوله الآتي : (بالدَّلالة على الجمعيَّة)[2] ، فتنبَّهْ .

ثمَّ ظَهَرَ : أنَّ العِلَّةَ المعنويَّةَ ما تعلَّقتْ باللفظ مِنْ حيث معناه ، واللفظيَّةَ ما تعلَّقتْ به لا مِنْ حيثُ معناه ، وحينئذٍ : فالدَّلالةُ عِلَّةٌ معنويَّةٌ ، فصحَّ كلامُ المُحشِّي .

لٰكن يَرِدُ علىٰ كلِّ حال : أنَّ العِلَّتَينِ مِنْ جهةٍ واحدة هي الإتيانُ بالألف ، وأنَّ الدَّلالةَ على التأنيث ليس فرعاً ، وكذا كونُ المعنىٰ مُؤنَّثاً ، كما علمتَ فيما تقدَّم لك[3] ، ثمَّ لا يخفىٰ أنَّ هٰذا يرجعُ إلى اعتبار عِلَّةٍ أُخْرىٰ غيرِ الألف والجمعِ المُتناهي ، مع أنَّ الفَرْضَ خلافُ ذلك .

ومنشأُ ذلك : تكلُّفُ أنَّ العِلَّةَ القائمةَ مَقامَ عِلَّتَينِ يُعتبَرُ فيها جهتانِ ترجعُ إحداهما للَّفظ والأخرىٰ للمعنىٰ ، ولا داعيَ إليه ؛ فإنَّهُ يَكفِي في بيان الحِكْمة مُجرَّدُ بيانِ قوَّة كلٍّ مِنْ هاتَينِ العِلَّتَينِ ؛ فالألفُ بلزومها ، والجمعُ بكونه نهايةَ

(١) في (ج ، د ، هـ) : (الرضي) بدل (الفارضي) انظر « شرح الفارضي على الألفية » (ق/١٤٢ـ١٤٣) ، و« شرح الرضي على الكافية » (١/١٠٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٥١) .

(٢) انظر (٤/٦٢٥) .

(٣) انظر (٤/٦١٩ـ٦٢٠) .

كـ (حَمْراءَ) .

والثاني : الجمعُ المُتناهِي ؛ كـ (مساجدَ) ، و(مصابيحَ) .

وسيأتي الكلامُ عليها مُفصَّلاً[1] .

❀ قوله : (كـ « حَمْراءَ ») أصلُهُ عندَ سيبويهِ : (حَمْرىٰ) بالقصر بوزن (سَكْرىٰ) ، فلمَّا قَصَدُوا المدَّ زادوا قبلَها ألفاً أُخْرىٰ ، والجمعُ بينهما مُحالٌ ، وحذفُ إحداهما يُناقِضُ الغَرَضَ المطلوبَ ؛ لأنَّهُم لو حذفوا الألفَ الأُولىٰ لفاتَ المدُّ ، ولو حذفوا الثانيةَ لفاتتِ الدَّلالةُ على التأنيث ، وقلبُ الأُولىٰ أيضاً مُخِلٌّ بالمدِّ المطلوبِ ، فلم يبقَ إلا قلبُ الثانيةِ همزةً . انتهىٰ « تصريح »[2] .

وقد عرَّفوا ألفَ التأنيثِ الممدودةَ : بأنَّها ألفٌ قبلَها ألفٌ ، فتُقلَبُ هي همزةً ، وإطلاقُ المدِّ عليها إمَّا : باعتبار ما كان ، أو باعتبار مُجاورَتِها الممدودةَ ، تأمَّلْ .

❀ قوله : (الجمعُ المُتناهِي) ؛ أي : الذي بَلَغَ النهايةَ في الجمع فلا يُجمَعُ مرَّةً أخرىٰ ، وفيه فرعيَّةُ اللفظ ؛ بخروجه عن صِيَغِ الآحادِ العربيَّة ، وفرعيَّةُ المعنىٰ ؛ بالدَّلالة على الجَمْعيَّة ، فاستحقَّ المنعَ مِنَ الصرف .

جمعِ التكسير ، أو بتكرار الجمعيَّة حقيقةً ـ كـ (أساورَ) و(أناعيمَ) ـ أو حُكْماً ؛ لمُوافقته لنحو ذلك في عدد الحروفِ والحركات والسَّكَنات ، أو بكونه لا نظيرَ له في الآحاد العربيَّة ، فتدبَّرْ .

---

(١) قوله : (عليها) ؛ أي : علىٰ جميع هـٰذه العِلَل .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢١١) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ٢١٣ـ ٢١٤ ، ٤/ ٢٤٠) .

٦٥٠ـ فـألـفُ التـأنيـثِ مطلقـاً مَنَـعْ صـرفَ الـذي حـواهُ كيفَمـا وَقَـعْ

قد سبقَ أنَّ ألفَ التأنيثِ تقومُ مَقَامَ عِلَّتَينِ[1] ، وهو المُرادُ هنا ، فيُمنَعُ ما فيه ألفُ التأنيثِ مِنَ الصرف مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كانتِ الألفُ مقصورةً ؛

❀ قوله : (فألفُ التأنيثِ . . .) إلىٰ آخره : (أَلِفُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (مَنَعْ) ، و(مطلقاً) : حال مِنْ فاعل (مَنَع) العائدِ إلى المبتدأ ، و(صَـرْفَ) : مفعـولٌ مضـافٌ إلـى (الـذي) ، وجملـةُ (حـواهُ) : صِلَـةُ (الذي) ، والعائدُ مِنَ الصِّلة إلى الموصول : فاعلُ (حواهُ) المُستترُ فيه ، والهاء في (حواهُ) : عائدةٌ علىٰ (ألفُ التأنيثِ) .

❀ قـولـه : (كيفَمـا وَقَـعْ) كيفَمـا : اسـمُ شـرطٍ[2] ، و(وَقَـعْ) : فعـلُ الشرط ، وفاعلُهُ : ضميرٌ عائد إلىٰ (ألف التأنيث) ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ؛ أي : كيفما وَقَعَ ألفُ التأنيثِ مَنَعَ الصرفَ .

❀ قوله : (وفاعلُهُ : ضميرٌ عائد إلىٰ « ألف التأنيث ») والتعميمُ هنا فيها : مِنْ حيثُ كونُها في اسمٍ ، أو وصفٍ مفرد ، أو جمع مثلاً ، بخلاف قولِهِ : (مطلقاً) ؛ فإنَّ المُرادَ به : التعميمُ فيها مِنْ حيثُ كونُها مقصورةً أو ممدودةً ؛ فلا يُقالُ فيه : إنَّ التعميمَ في الألف عُلِمَ مِنْ قوله : (مطلقاً) ؛ فالأَوْلىٰ : جَعْلُ الضميرِ عائداً على الاسم الذي حوىٰ ألفَ التأنيث .

---

(١) انظر (٤/ ٦٢٣) .

(٢) أي : علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥٢٩ـ٥٣١) .

كـ (حُبْلىٰ) ، أو ممدودةً ؛ كـ (حَمْراءَ) ، عَلَماً كان ما هي فيه ؛ كـ (زكريَّاءَ) ، أو غيرَ علمٍ ؛ كما مُثِّلَ .

٦٥١ـ وزائِدَا (فَعْلَانَ) في وصفٍ . . . .

---

* قوله : (كـ « زكريَّاءَ ») بالمدِّ : عَلَمُ نبيٍّ ، ويجوزُ فيه القصرُ ، وبهما قُرِئَ في السَّبْعِ(١) .

* قوله : (وزائِدَا) معطوفٌ على الضمير في (مَنَعْ) ، وجازَ لوجود الفصلِ بالمفعول ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، و(فَعْلَانَ) : مضافٌ إليه مجرورٌ بالفتحة ؛ لأنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ؛ لكونه عَلَماً على الوزن ، ولزيادة الألف والنون ، و(في وصفٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (زائِدَا) ، وجملةُ (سَلِمْ) : نعتٌ لـ (وصف) ، وقولُهُ : (مِنْ أنْ يُرىٰ) : مُتعلِّقٌ بـ (سَلِمْ) ، و(أنْ) : بفتح الهمزة ، و(يُرىٰ) : مبنيٌّ للمفعول ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّلُ مُستتِرٌ فيه يعودُ إلىٰ (وصف) ، وجملةُ (خُتِمْ) : في موضع المفعولِ الثاني لـ (يُرىٰ) بناءً علىٰ أنَّها قلبيَّةٌ ، أو في موضع الحالِ مِنْ ضمير (يُرىٰ) بناءً علىٰ أنَّها بَصَريَّةٌ ، وإتيانُ الماضي حالاً وهو خالٍ مِنْ (قد) . . جائزٌ(٢) .

. . . .

(١) قرأه بالقصر في جميع القرآن : حفصٌ وحمزةُ والكِسائيُّ وخَلَفٌ ، وقرأ الباقون بالهمز والمدِّ . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢٢٢) .

(٢) أي : علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ والأخفش ، وهو اختيارُ الناظم ، ومن الشواهد علىٰ ذلك : =

. . . . سَلِمْ مِـنْ أنْ يُـرىٰ بتـاءِ تـأنيـثٍ خُتِـمْ

أي : يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف للصفة وزيادةِ الألف والنون ؛ بشرطِ :

❁ قوله : (سَلِمْ مِنْ أنْ. . .) إلىٰ آخره : شَرَطَ فيه في « العُمْدة » و« شرحها » شرطاً ثانياً ؛ وهو أصالةُ الوصفيّة[1] ؛ احترازاً ممَّا عَرَضَتْ فيه الوصفيَّةُ ؛ كقولك : (مررتُ برجلٍ صفوانٍ قلبُهُ) ؛ أي : قاسٍ ، فكان الأَوْلىٰ : أنْ يذكرَهُ هنا ، كما في « النُّكَت »[2] .

وقد يُجابُ : بأنَّ قولَهُ : (وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّهْ) راجعٌ لقوله : (وزائِدَا فَعْلانَ. . .) إلىٰ آخره أيضاً ، فيُفِيدُ هٰذا الشرطَ ، ولا يُنافي رجوعَهُ إلىٰ هٰذا ما فرَّعَهُ بقوله : (فالأَدْهمُ القيدُ. . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ تفريعَ بعضِ الأمثلةِ والأوزانِ الخاصَّة . . لا يَقتضِي التخصيصَ ، أفاده ابنُ قاسمٍ[3] .

❁ قوله : (يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف للصفة وزيادةِ الألف والنون) ؛ أي :

❁ قوله : (ما فرَّعَهُ بقوله. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وتمثيلُهُ بـ (أربع) .

= قولُ الشاعر : (من الطويل)

وإنِّـي لَتَعْـرُونِـي لِـذِكْـراكِ هِـزَّةٌ كما انتفضَ العُصْفُورُ بَلَّلَهُ القَطْرُ

وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَوْ جَآءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء : ٩٠] ، وانظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (١/ ٢٠٥ـ٢٠٩) ، و« شرح المفصل » (٢/ ٢٨ـ٢٩) .

(١) شرح عمدة الحافظ (٢/ ٨٤٠ ، ٨٤٤) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ١٨٧) .

(٣) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/ ١٩٦) .

أَلَّا يكونَ المُؤنَّثُ في ذلك مختوماً بتاء التأنيث[1] ؛ وذلك نحوُ : (سَكْرانَ) ، و(عَطْشانَ) ، و(غَضْبانَ) ؛ فتقولُ : (هٰذا سَكْرانُ) ، و(رأيتُ سَكْرانَ) ، و(مررتُ بسَكْرانَ) ، فتمنعُهُ مِنَ الصرف للصفة وزيادةِ الألف والنون ، والشرطُ موجودٌ فيه ؛ لأنَّكَ لا تقولُ للمُؤنَّثة : (سَكْرانةٌ) ، وإنَّما تقولُ : (سَكْرَىٰ) ، وكذلك (عَطْشانُ) و(غَضْبانُ) ؛ فتقولُ : (امرأةٌ عَطْشَىٰ) و(غَضْبَىٰ) ، ولا تقولُ : (عَطْشانة) ، ولا : (غَضْبانةٌ) .

لتحقُّقِ الفرعيَّتَينِ فيه ؛ أمَّا فرعيَّةُ المعنىٰ : فلأنَّ فيه الوصفيَّةَ ، وهي فرعٌ عن الجمود ؛ لأنَّ الصفةَ تحتاجُ إلىٰ موصوفٍ يُنسَبُ معناها إليه ، والجامدَ لا يحتاجُ إلىٰ ذلك .

وأمَّا فرعيَّةُ اللفظِ : فلأنَّ فيه الزيادتَينِ المُضارِعتَينِ لألفَي التأنيثِ في نحو (حَمْراءَ) ؛ في أنَّهما في بناءٍ يَخُصُّ المُذكَّرَ ، كما أنَّ ألفَيْ (حَمْراءَ) في بناءٍ يَخُصُّ المُؤنَّثَ .

❋ قوله : (لأنَّكَ لا تقولُ للمُؤنَّثة : « سَكْرانةٌ ») ؛ أي : عندَ غير بني أسدٍ ، أمَّا عندَهُم : فبابُ (سَكْران) مصروفٌ ، كما قال في « الكافية »[2] : [من الرجز]

وبابُ (سَكْرانَ) لدىٰ بني أَسَدْ مصروفٌ اذْ بالتَّاءِ عنهُمُ اطَّرَدْ

. . . .

(١) أي : بأنْ يكونَ مؤنثُهُ علىٰ (فَعْلىٰ) بالفتح والقصر ؛ كما في (سَكْرانَ) ، أو لا مُؤنَّثَ له أصلاً ؛ كـ (لَحْيانَ) لكبير اللِّحْية ، و(رَحْمانَ) ، والأول غير مصروف اتفاقاً ، والثاني على الصحيح ؛ لأنَّا لو فَرَضْنا له مُؤنَّثاً .. لكان (فَعْلىٰ) لكثرته أَوْلىٰ به مِنْ (فَعْلانَة) . « خضري » (٢/ ٧٠٠) .

(٢) الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٢) .

فإنْ كان المُذكَّرُ علىٰ (فَعْلانَ) ، والمُؤنَّثُ علىٰ (فَعْلانة) .. صَرَفْتَ ؛ فتقولُ : (هـٰذا رجلٌ سَيْفَانٌ) ؛ أي : طويلٌ ، و(رأيتُ رجلاً سَيْفاناً) ، و(مررتُ برجلٍ سَيْفانٍ) ؛ فتَصرِفُهُ ؛ لأنَّكَ تقولُ للمُؤنَّثة : (سَيْفَانةٌ) ؛ أي : طويلةٌ .

---

* قوله : (والمُؤنَّثُ علىٰ « فَعْلانةَ ») ، وقد جَمَعَ المُصنِّفُ ما جاء علىٰ (فَعْلانَ) ومُؤنَّثُهُ (فَعْلانةُ) ؛ فقال[1] : [من الهزج]

أَجِـزْ (فَعْلَـىٰ) لـ (فَعْـلَانـا) إذا ٱستَثْنَيْـتَ (حَبْـلَانَـا)
و(دَخْنـانـاً) و(سَخْنـانـاً) و(سَيْفـانـاً) و(صَحْيـانَـا)
و(صَـوْجـانـاً) و(عَـلَّانـاً) و(قَشْـوانـاً) و(مَصَّـانَـا)
و(مَـوْتـانـاً) و(نَـدْمـانـاً) وأَتْبِعْهُـنَّ (نَصْـرانَـا)

وزاد بعضُهُم لفظتَينِ فقال[2] :

وزِدْ فيهـنَّ (خَمْصـانـاً) علـىٰ لغـةٍ و(أَلْيـانَـا)

فالحَبْلانُ : الكبيرُ البطنِ ، والدَّخْنانُ : اليومُ المُظلِم ، والسَّخْنان : اليومُ الحارُّ ، والسَّيْفان : الرجلُ الطويل ، والصَّحْيان : اليومُ الذي لا غيمَ فيه ، والصَّوْجان : البعيرُ اليابسُ الظهرِ ، والعَلَّان : الكثيرُ النِّسْيانِ ، والقَشْوان : الرقيقُ الساقَينِ[3] ، والمَصَّان : اللئيم ، والمَوْتان : البَلِيد ، والنَّدْمان :

---

(١) نظم الفرائد (ص ٦٢) ، وأوردها السيوطي في « المزهر » (٢/ ١١٣) ، و« الأشباه والنظائر » (٢/ ٧٢) ، والمُرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩١) ، وناظر الجيش في « تمهيد القواعد » (٨/ ٣٩٧٧) .

(٢) البيت للمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٢) .

(٣) في « القاموس » (٤/ ٣٧١) : (القَشْوان : الدقيقُ الضعيف) .

٦٥٢ـ ووَصْفٌ أصْلِيٌّ ووزنُ (أَفْعَلَا) . . . .

المُنادِم ، والنَّصْران : واحدُ (النَّصَارىٰ) ، وخَمْصانٌ : بفتح الخاء المُعجَمة ، وفي لغةٍ : (خُمْصان) ، و(الأَلْيان) : كبيرُ الأَلْية[1] .

❀ قوله : (ووَصْفٌ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ، . . . .

❀ قوله : (وفي لغةٍ : « خُمْصان ») ؛ أي : بضمِّ الخاء ، ولعلَّ حقَّ العبارة : (لغةٌ في « خُمْصان » بضمِّها) ؛ وهو ضامرُ البطن ، ثمَّ رأيتُ في نسخة : (وفي لغة : « خُمْصان » بضمِّها)[2] .

---

(١) ونَظَمَها مع شرح معانيها ابن جابر الأندلسي في « شرحه على الألفية » (ق/٣١٨) ، وزاد ألفاظاً أخرىٰ لم يذكرها ابن مالك ؛ فقال : (من الخفيف)

كلُّ (فَعْلَانَ) أُنثاهُ (فَعْلَىٰ) غيرَ وصفِ النديمِ بـ(النَّدْمانِ)
ولذي البَطْنِ جاء (حَبْلانُ) أيضاً ثمَّ (دَخْنانُ) للكثيرِ الدُّخانِ
ثمَّ (سَيْفانُ) للطويلِ و(صَوْجا نُ) لذي قوَّةٍ على الحُمْلانِ
ثمَّ (صَحْيانُ) إنْ حوى اليومُ صَحْواً ثمَّ (سَخْنانُ) وهو سخنُ الزمانِ
ثمَّ (نَدْمانُ) للضعيفِ فؤاداً ثمَّ (عَلَّانُ) وهْوَ ذو النِّسْيانِ
ثمَّ (قَشْوانُ) للذي قلَّ لحماً ثمَّ (نَصْرانُ) جاء في النَّصْرانِي
ثمَّ (قَصَّانُ) للئيمِ وفي (لَحْـ ـيانَ) (رَحْمانَ) يُفقَدُ النوعانِ

وأوردها الصبان في « حاشيته » (٣/٣٤٢ـ٣٤٣) ، ونَظَمَ بيتاً قبل الأخير ممَّا زاده المراديُّ ؛ فقال :

ولذي أَلْيةٍ كبيرةٍ (أَلْيا نُ) و(خَمْصانُ) جاء في الخُمْصانِ

(٢) وهو كذلك في جميع النسخ .

ممنوعَ تأنيثٍ بتا كـ (أَشْهَلَا)

أو معطوفٌ علىٰ (زائِدًا) علىٰ وِزانِ ما مرَّ قبلَهُ ، و(أَصْلِيٌّ) بنقل الحركة وإسقاطِ الهمزة : نعتٌ لـ (وصف) ، و(وزنُ) : معطوفٌ علىٰ (وصفٌ) مضافٌ لقوله : (أَفْعَلَا) ، وهو مجرورٌ بالفتحة للعَلَميَّة ووزنِ الفعل .

❁ قوله : (ممنوعَ) بالنصب : حالٌ مِنْ (أَفْعَلَا) ؛ أي : حالَ كونِهِ ممنوعَ تأنيثٍ ، قال ابنُ قاسمٍ : (ويجوزُ جَعْلُهُ حالاً مِنْ « وزن » ، ولا مانعَ مِنْ وصف الوزنِ نَفْسِهِ بالتذكير والتأنيث) .

واعلَمْ : أنَّهُ قد دَخَلَ في كلام الناظم : ما لا مُؤنَّثَ له ؛ كـ (أَكْمَرَ) للعظيم الكَمَرَةِ ، وما مُؤنَّثُهُ (فَعْلاءُ) ؛ كـ (أَشْهَلَ وشَهْلاءَ) ، وما مُؤنَّثُهُ علىٰ (فَعْلىٰ) ؛ كـ (أَفْضلَ وفُضْلىٰ) ، وخَرَجَ عنه : ما مُؤنَّثُهُ بالتاء ؛ فإنَّهُ منصرفٌ ؛ نحوُ (أَرْمَلٍ) بمعنىٰ فقير ؛ فإنَّ مؤنثَهُ (أَرْمَلَةٌ) ، قال المُرَاديُّ : (وأَمَّا قولُهُم : « عامٌ أَرْمَلُ » . . فغيرُ مصروف ؛ لأنَّ يعقوبَ حكىٰ فيه « سنةٌ رَمْلاءَ »)[1] .

❁ قوله : (كـ « أَشْهَلَا ») ؛ أي : وذلك كـ (أَشْهَلَا) ، والشُّهْلَةُ في العين : أنْ يَشُوبَ سوادَها زُرْقةٌ . انتهىٰ « زكريّا »[2] .

❁ قوله : (أو معطوفٌ علىٰ « زائِدًا ») الأَوْلىٰ : علىٰ ضمير (مَنَع) ؛

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١١٩٣) ، وانظر « إصلاح المنطق » (ص٣٢٧) .
(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٦٣) .

أي : وتُمنَعُ الصفةُ أيضاً بشرطِ : كونِها أصليَّةً ـ أي : غيرَ عارضةٍ ـ إذا انضمَّ إليها كونُها على وزن (أَفْعَلَ) ، ولم تقبلِ التاءَ ؛ نحوُ : (أَحْمَرَ) ، و(أَخْضَرَ) .

فإنْ قبلتِ التاءَ صَرَفْتَ[1] ؛ نحوُ : (مررتُ برجلٍ أَرْمَلٍ) ؛ أي : فقيرٍ ؛ فتَصرِفُهُ ؛ لأنَّكَ تقولُ للمُؤنَّثة : (أَرْمَلَةٌ) ، بخلاف (أَحْمَرَ) و(أَخْضَرَ) ؛ فإنَّهُما لا يُصرفانِ ؛ إذ يُقالُ للمُؤنَّثة : (حَمْراءُ) و(خَضْراءُ) ، ولا يُقالُ : (أَحْمَرَةٌ) و(أَخْضَرَةٌ) ، فمُنِعا للصفة ووزنِ الفعل .

وإنْ كانتِ الصفةُ عارضةً ـ كـ (أَرْبَعٍ) ؛ فإنَّهُ ليس صفةً في الأصل ، بل اسمُ عددٍ ، ثمَّ استُعمِلَ صفةً في قولهم : (مررتُ بنسوةٍ أَرْبَعٍ) ـ . . فلا يُؤثِّرُ ذلك في مَنْعِهِ مِنَ الصرف ، وإليه أشار بقوله :

٦٥٣ـ وأَلْغِيَــنَّ عــارضَ الــوصفيَّــهْ . . . .

---

* قوله : (أَرْمَلٍ ؛ أي : فقيرٍ) احترَزَ به : عمَّا تقدَّم عن يعقوبَ ـ وهو المعروفُ بـ (ابن السِّكِّيت) ـ مِنْ قولهم : (سنةٌ رَمْلاءُ) ؛ أي : جَدْباءُ ؛ فإنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف .

* قوله : (وأَلْغِيَنَّ عارضَ الوصفيَّهْ) ؛ أي : أَلْغِيَنَّ وصفيَّةَ عارضٍ

لأنَّ العطفَ على الأوَّل .

---

(١) أي : عند غير الأخفش ؛ لضعف شَبَهِها بلفظ المضارع ؛ لأنَّ التاءَ لا تلحقه . « خضري » (٧٠١/٢) .

. . . . كـ (أَرْبَـعٍ) وعـارضَ الإسميَّـهْ
٦٥٤ـ فـ (الأَدْهَمُ) القيدُ لكونِهِ وُضِعْ ‌‌ ‌ في الأصلِ وصفاً انصِرافُهُ مُنِعْ

الوصفيَّةِ عن الاعتبار فلا تمنعُ مِنَ الصرف ؛ لعدم الاعتدادِ بالعارض ، وقولُهُ : (كـ « أَرْبَعٍ ») ؛ أي : في نحو قولك : (مررتُ بِنِسْوةٍ أَرْبَعٍ) ، وفيه مع عُرُوضِ الوصفيَّةِ : أنَّهُ يقبلُ التاءَ . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (كـ « أَرْبَعٍ ») قال الإمامُ ابنُ غازٍ : (صوابُهُ : التمثيلُ بـ« أرنبٍ »)[2] ؛ لأنَّ (أَرْبَع) لا يَرِدُ علينا ؛ إذ هو غيرُ مُمتنِعِ الصرف على أيِّ وجهٍ ؛ أي : لأنَّهُ خَرَجَ بقوله : (ممنوعَ تأنيثٍ بتا) .

❁ قوله : (فـ « الأَدْهَمُ » القيدُ) قال ابنُ قاسمٍ : (« القيدُ » : عطفُ بيانٍ على « الأَدْهَمُ » ، لا بدلٌ ؛ لأنَّ شرطَ البدلِ استقلالُهُ بالحُكْم وطرحُ المُبدَلِ منه ، وذلك غيرُ مُمكِنٍ هنا ؛ إذ لا يصحُّ التمثيلُ لِمَا فيه وزنُ الفعلِ والوصفيَّةُ الأصليَّةُ بـ« القيد » .

❁ قوله : (صوابُهُ. . .) إلىٰ آخره : لا صوابيَّةَ ؛ لأنَّ خروجَهُ بشيء لا يُنافي خروجَهُ بآخَرَ .

نعم ؛ التمثيلُ بما ذَكَرَ أَوْلىٰ .

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ١٩٧) .

(٢) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٢٥٧) ، وانظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ١٩٤) .

. . . .

اللَّهُمَّ ؛ إلا إنْ مَنَعْنا كونَ المُبدَلِ منه في نيّةِ الطَّرْح ، كما ذَهَبَ إليه بعضُ المُحقِّقينَ ؛ أخذاً مِنْ قوله في « الكشاف » : إنَّ « الجن » في قوله تعالىٰ : ﴿ وَجَعَلُوا۟ لِلَّهِ شُرَكَآءَ ٱلْجِنَّ ﴾ [الأنعام : ١٠٠] بدلٌ مِن « شُركاءَ »(١) ، مع أنَّهُ لا يصحُّ أنْ يكونَ « شُرَكاء » في نيّة الطَّرْح ؛ لأنَّهُ ليس المُرادُ الإخبارَ بأنَّهُم جعلوا لله الجنَّ ، بل شركاءَ مِنَ الجنِّ .

وأُورِدَ علىٰ جَعْله عطفَ بيانٍ : أنَّ « الأَدْهَم » أُرِيدَ منه اللفظُ ؛ أي : فهـٰذا اللفظ ؛ لأنَّهُ الذي يُوصَفُ بالوَضْع ويُمنَعُ الصرفَ ، وقولَهُ : « القيد » المُرادُ معناهُ ؛ لأنَّ المعنى : الأَدْهَمُ الذي معناه القيدُ ، فكيف يُبيِّنُ لفظاً أُرِيدَ منه لفظُهُ لا معناه بلفظٍ لم يُرَدْ إلا معناه ؟! والمعنىٰ : فالأَدْهَمُ ـ أي : فهـٰذا اللفظُ ـ الذي معناه بحسَبِ الغَلَبةِ القيدُ مِنَ الحديد) انتهىٰ « مُلخَّصاً » .

وحينئذٍ : فالأرجحُ : البدليّةُ .

❊ قوله : (اللَّهُمَّ ؛ إلا إنْ مَنَعْنا . . .) إلىٰ آخره ، فيكونُ التمثيلُ بالمُبدَل منه لا بالبدل ، وإنَّما الغَرَضُ منه إفادةُ معنى المُبدَلِ منه ، وهو تكلُّفٌ ، وسيأتي ما في جَعْلِهِ عطفَ بيانٍ(٢) .

فالوجهُ : تقديرُ مضاف ؛ أي : (دالُّ القيدِ) ، وبه يصحُّ جَعْلُهُ عطفَ بيان ؛ فـ (القيدُ) مُرادٌ معناه ، والبيانُ في الحقيقة بالمضاف المحذوفِ ، وهو أوضحُ ؛ لكونه أخصَّ ، فتدبَّرْ .

---

(١) الكشاف (٢/ ٥٢) .

(٢) أي : في كلام المُحشِّي في هـٰذه الصفحة .

٦٥٥ـ و(أَجْدَلٌ) و(أَخْيَلٌ) . . . .

* قوله : (و« أَجْدَلٌ ») هو الصقرُ ، وفي المَثَل : (بَيضُ القَطَا يَحضُنُهُ الأَجْدَلُ) ؛ يُضرَبُ للشريف يَأْوِي إليه الوَضِيعُ[1] .

وقولُهُ : (و« أَخْيَلٌ ») هو طائرٌ أخضرُ علىٰ جناحه لُمَعٌ تُخالِفُ لونَهُ ، سُمِّيَ به ؛ للخِيلان .

وقيل : هو الشِّقِرَّاقُ[2] ، وهو مشؤومٌ ؛ قالوا : (أَشْأَمُ مِنَ الأَخْيَل)[3] ، ومِنْ أمثالهم إذا دَعَوا علىٰ مسافر : (لاقَيْتَ أَخْيلاً)[4] .

وحكىٰ في « القاموس » قولاً ثالثاً ؛ أَنَّهُ الصُّرَدُ ، قال : (والجمعُ : « خِيلٌ » بالكسر) انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ « مختصر حياة الحيوان » ، ومِنْ خطِّ مؤلِّفِهِ السُّيُوطيِّ نقلتُ[5] .

---

* قوله : (هو الشِّقِرَّاقُ) بفتح الشين وكسرِها ، كما في « القاموس »[6] .

---

(١) انظر « مجمع الأمثال » (١/ ١٠٩) .

(٢) فيه أربع لغات نظمها المصنف في « نظم الفرائد » (ص ٨٦) بقوله : (من الخفيف)

(اَلشِّقِـرَّاقُ) و(الشِّـرِقْـرَاقُ) و(الشُّقْـ ـرَاقُ) كلٌّ حتى (الشَّقِرَّاقُ) قِيلَا

(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٥٥٩)، و« مجمع الأمثال » (١/ ٣٨٣)، و« المستقصىٰ » (١/ ١٧٦) .

(٤) انظر « مجمع الأمثال » (٢/ ١٨١) .

(٥) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ١٨ ، ١٦٩) ، و« القاموس المحيط » (٣/ ٣٦١).

(٦) القاموس المحيط (٣/ ٢٤٢) .

وعبـارةُ الجَـوْهَـريِّ : (أَخْيَـلٌ : طـائـرٌ ذو خِيـلانٍ ؛ أي : عليـه نُقَـطٌ كالخِيلان ، وهو جمعُ « خالٍ » الذي يكونُ في الجسد) انتهىٰ[1] ، ويُجمَعُ أيضاً : علىٰ (أَخايِلَ) .

❁ قوله : (و« أَفْعَىٰ ») هي الأنثىٰ مِنَ الحيَّاتِ ، والذَّكَرُ : (أُفْعُوانٌ) بضمِّ الهمزةِ والعين ، وكُنْيَتُهُ : (أبو يحيىٰ) ؛ لأنَّهُ يعيشُ ألفَ سنةٍ ، وهو الشُّجاع الأسودُ .

وقال الزُّبَيديُّ : (الأَفْعىٰ : حيَّةٌ رَقْشاءُ دقيقةُ العُنُقِ عَريضةُ الرأس ، وربَّما كانتْ ذاتَ قرنَينِ) .

وقال القَزْوِينيُّ : (هي حيَّةٌ قصيرةُ الذَّنَب ، مِنْ أَخْبَثِ الحيَّات ، إذا فُقِئَتْ عينُها تعودُ ، ولا تُغمِضُ حَدَقَتَها البتَّةَ ، تختفي في التراب أربعةَ أشهرٍ في البرد ، ثمَّ تخرجُ وقد أَظْلَمَتْ عيناها ، تطلبُ شجرةَ الرَّازِيانجِ[2] ، فتَحُكُّ عينَها به فيرجعُ إليها بَصَرُها) .

وقال غيرُهُ : (إذا قُطِعَ ذَنَبُها عاد ، أو قُلِعَ نابُها طَلَعَ بعدَ ثلاثةِ أيَّام ، أو ذُبِحَتْ بَقِيَتْ تتحرَّكُ ثلاثةَ أيَّام) .

. . . .

(١) الصحاح (٤/١٦٩١ ، ١٦٩٣) .
(٢) الرَّازِيانج : الشَّمَر .

أي : إذا كان استعمالُ الاسمِ على وزن (أَفْعَلَ) صفةً ليس بأصلٍ ، وإنَّما هو عارضٌ ؛ كـ (أَرْبَعٍ).. فأَلْغِهِ ؛ أي : لا تعتدَّ به في مَنْعِ الصرف ، كما لا تعتدُّ بعُرُوضِ الاسميَّةِ فيما هو صفةٌ في الأصل ؛ كـ (أَدْهَمَ) للقيد ؛ فإنَّهُ صفةٌ في الأصل[1] ، ثمَّ استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ؛ فيُطلَقُ على كلِّ قيدٍ : (أَدْهَمُ) ، ومع هـٰذا تمنعُهُ نَظَراً إلى الأصل .

وأشار بقوله : (و« أَجْدَلٌ »...) إلى آخره : إلى أنَّ هـٰذه الألفاظَ ـ أعني : (أَجْدَلاً) للصقر ، و(أَخْيَلاً) لطائر ، و(أَفْعىً) للحيَّة ـ.. ليستْ بصفاتٍ ، فكان حقُّها أَلَّا تُمنَعَ مِنَ الصرف ، لـٰكن مَنَعَها بعضُهُم ؛ لتخيُّلِ الوصف فيها ؛ فتخيَّلَ في (أَجْدَلٍ) معنى القوَّةِ ، ....

ومِنْ أمثالهم : (أَظْلَمُ مِنَ الأَفْعَى)[2] ؛ وذلك لأنَّها لا تَحفِرُ جُحْراً ، وإنَّما تأتي إلى جُحْرٍ احتَفَرَهُ غيرُها فتدخلُ فيه .

وقالوا : مَنْ لَسَعتْهُ الحيَّةُ مِنَ الحَبْلِ يخافُ . انتهى مِنْ خطِّ السُّيُوطيِّ في « مختصره »[3] .

* قوله : (كـ « أَدْهَمَ » للقيد) هو في الأصل : وصفٌ للأَسْوَد منه ، ثمَّ قيل لكلِّ قيدٍ : أَدْهَمُ .

....

---

(١) زاد في نسخة العلامة محمد محيي الدين : (لشيء فيه سوادٌ) ، ولا داعي لها مع كلام المُحشِّي .

(٢) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٣٠) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ٤٤٥) ، و« المستقصى » (١/ ٢٣١) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرى » (١/ ٢٦ـ٣١) ، و« تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٠٠) ، و« عجائب المخلوقات » للقزويني (ص٣٦٢) .

وفي (أَخْيَلٍ) معنى التَّخَيُّلِ ، وفي (أَفْعىً) معنى الخُبْثِ ، فمَنَعَها لوزن الفعلِ والصفةِ المُتخيَّلةِ ، والكثيرُ فيها : الصرفُ ؛ إذ لا وصفيَّةَ فيها مُحقَّقةٌ .

٦٥٦ـ ومَنْعُ عَدْلٍ معَ وصفٍ مُعتَبَرْ   في لفظِ (مَثْنىٰ) و(ثُلَاثَ) . . . .

❁ قوله : (معنى التَّخَيُّلِ) عبارةُ غيرِهِ : (معنى التَّلَوُّنِ) ، وهي أَوْلىٰ[1] .

❁ قوله : (فمَنَعَها لوزن الفعلِ والصفةِ) ، والمنعُ في (أَفْعَىٰ) أبعدُ منه في (أَجْدَل) و(أَخْيَل) ؛ لأنَّهما مِنَ الجَدْل ـ وهو الشِّدَّة ـ والخُيُولِ ؛ وهو كثرةُ الخِيلان ، وأمَّا (أَفْعىٰ) : فلا مادَّةَ لها في الاشتقاق ، لٰكنَّ ذِكْرَها يُقارِنُهُ تصوُّرُ إيذائِها ، فأَشْبَهَتِ المُشتقَّ ، وجَرَتْ مَجْراهُ علىٰ هٰذه اللغة .

❁ قوله : (ومَنْعُ عَدْلٍ . . .) إلىٰ آخره : (منعُ) : مبتدأٌ ، وهو مصدرٌ مضافٌ إلىٰ فاعله ؛ وهو (عَدْل) ، والمفعولُ محذوفٌ ؛ وهو (الصَّرْفَ) ، و(مُعتَبَرْ) : خبرٌ ، و(في لفظِ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (في لفظِ « مَثْنىٰ » و« ثُلَاثَ ») العدلُ عن اثنَينِ اثنَينِ ، وثلاثةٍ ثلاثةٍ . . مُحقَّقٌ .

قال الرَّضِيُّ : (فإنْ قيل : الوصفُ في هٰذا المُكرَّرِ عارضٌ ، كعُرُوضه في نحوِ : « أَرْبَعِ نِسْوة » ، فكيف أثَّر فيه ولم يُؤثِّرْ في « أَرْبَع » ؟

❁ قوله : (فلا مادَّةَ لها في الاشتقاق) ؛ أي : فلا مادَّةَ لها صالحةٌ للاشتقاق منها .

---

(١) عبَّر بالتلوُّن ابنُ هشام في « أوضح المسالك » (٤/١١٩) .

و(أُخَرْ) . . . .

قلت : هٰذا التركيبُ المعدولُ لم يُوضَعْ إلا وصفاً ، ولم يُستعمَلْ إلا معَ اعتبارِ معنى الوصفِ فيه ، ووَضْعُ المعدولِ غيرُ وضعِ المعدولِ عنه) انتهىٰ[(١)] .

ويُفهَمُ مِنْ قول الناظم : (في لفظ « مَثْنىٰ ») ، وقولِهِ : (وزنُ « مَثْنىٰ » و« ثُلاث ») : أنَّ التصغيرَ يُخِلُّ بالعدل ؛ لأنَّهُ بالتصغير لا يكونُ المُصغَّرُ لفظَ (مَثْنىٰ) و(ثُلاثَ) و(أُخَرَ) ، ولا وزنَ (مَثْنىٰ) و(ثُلاثَ) ، وهو كذلك . انتهى « ابن قاسم »[(٢)] .

❋ قوله : (و« أُخَرْ ») زاد في « الكافية » و« التسهيل » و« العُمْدة » : (مُقابِلَ « آخَرِينَ »)[(٣)] ، ولا بُدَّ منه ؛ احترازاً مِنْ (أُخَرٍ) جمع « أُخْرىٰ » بمعنىٰ آخِرَة ؛ فإنَّها مصروفةٌ . انتهىٰ « نُكَت »[(٤)] .

❋ قوله : (مُقابِلَ « آخَرِينَ ») ؛ أي : بفتح الخاء ، ومعنى المقابلة : أنَّ (أُخَرَ) وصفٌ لجمع المُؤنَّث ، كما أنَّ (آخَرِين) الذي هو جمعُ (آخَرَ) بفتح الخاء فيهما. . وصفٌ لجمع المُذكَّر ، وخَرَجَ بذلك : (أُخَرٌ) جمعُ (أُخْرىٰ)

---

(١) شرح الرضي على الكافية (١/ ١١٥) .

(٢) انظر « همع الهوامع » (١/ ١٣٠) .

(٣) الكافية الشافية (٣/ ١٤٣٣) ، تسهيل الفوائد (ص٢٢٢) ، عمدة اللافظ (٢/ ٨٤٠) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ١٨٧) .

٦٥٧ـ ووزنُ (مَثْنىٰ) و(ثُلَاثَ) كَهُمَا   مِـــنْ واحـــدٍ لأربـــعٍ فلْيُعْلَمَـــا

---

* قوله : (ووزنُ « مَثْنىٰ ». . .) إلىٰ آخره : (وزنُ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (كَهُمَا) : في موضع الخبر .

* قوله : (مِنْ واحدٍ لأربعٍ) فيه تَكْرارٌ بالنَّظَر لـ (مَثْنىٰ) و(ثُلاثَ) ، فلو قال : (مِنْ واحدٍ وأربعٍ). . لسَلِمَ من ذلك . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

بمعنىٰ مُتأخِّرة ؛ مقابلَ (آخِرين) جمعِ (آخِرٍ) بكسر الخاء فيهما ؛ فإنَّهُ مصروفٌ ؛ لعدم عَدْلِهِ ؛ إذ ليس أفعلَ تفضيل ؛ وذلك لأنَّ (آخِر) بالكسر معناه : المُتأخِّرُ مقابلُ الأوَّل ، وكذلك (أُخْرىٰ) مُؤنَّثُهُ ، و(آخَر) بالفتح معناه : أشدُّ تأخُّراً ، ثمَّ استُعمِلَ بمعنىٰ مُغايِرٍ ؛ فهو أفعلُ تفضيل بحسَب أصله ، وكذلك مُؤنَّثُهُ .

* قوله : (فلو قال : « مِنْ واحدٍ وأربعٍ ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ قاصراً عن (ثُناءَ) و(مَثْلَثَ) ، كما هو ظاهرٌ .

ومُرادُ المُصنِّفِ بقوله : (مِنْ واحد لأربع) بالنسبة لوزن (مَثْنىٰ). . مِنْ واحدٍ وثلاثٍ وأربع ؛ بقرينةِ أنَّهُ ليس لنا وزنُ (مَثْنىٰ) مِنِ اثنَينِ ، وبالنسبة لوزن (ثُلاث). . مِنْ واحدٍ واثنَينِ وأربع ؛ بقرينةِ أنَّهُ ليس لنا وزنُ (ثُلاث) مِنْ ثَلاث ؛ فلا تَكْرَارَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٦٤ـ٨٦٥) .

مِمَّا يَمنَعُ صرفَ الاسمِ : العَدْلُ والصفةُ ؛ وذلك في أسماء العدد المبنيَّةِ علىٰ (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) ؛ كـ (ثُلَاثَ) و(مَثْنىٰ) ؛ فـ (ثُلَاثُ) : معدولةٌ عن (ثلاثةٍ ثلاثةٍ) ، و(مَثْنىٰ) : معدولةٌ عن (اثنَينِ اثنَينِ) ؛ فتقولُ : (جاء القومُ ثُلَاثَ) ؛ أي : ثلاثةً ثلاثةً ، و(مَثْنىٰ) ؛ أي : اثنَينِ اثنَينِ .

❁ قوله : (ممَّا يَمنَعُ صرفَ الاسمِ : العَدْلُ . . .) إلىٰ آخره : العَدْلُ : هو إخراجُ الكلمةِ عن صِيغتها الأصليَّةِ بغير قلبٍ أو تخفيفٍ أو إلحاقٍ أو معنىً زائدٍ ؛ فخَرَجَ نحوُ : (أَيِسَ) ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عن الصِّيغة الأصليَّةِ ـ وهي (يَئِسَ) ـ بالقلب ، وخَرَجَ نحوُ : (فَخْذ) بإسكان الخاء ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عن صيغته الأصليَّةِ ـ وهي (فَخِذ) بكسرها ـ لأجل التخفيفِ ، وخَرَجَ نحوُ : (كَوْثَر) ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عمَّا ذُكِرَ بزيادة الواو فيه لأجل الإلحاقِ ، وخَرَجَ نحوُ : (رُجَيْلٍ) مُصغَّراً ؛ فإنَّهُ خَرَجَ عن صيغة التكبيرِ بسبب إفادةِ معنىً زائدٍ علىٰ معناه الأصليِّ ؛ وهو التحقيرُ .

واعلَمْ : أنَّ العدلَ علىٰ نوعَينِ :

تحقيقيٌّ ؛ وهو الذي يَدُلُّ عليه دليلٌ غيرُ مَنْعِ الصرف ؛ نحوُ : (ثُلَاثَ) و(مَثْلَثَ) ؛ فقد قام الدليلُ علىٰ أنَّهُما معدولانِ عن (ثلاثة ثلاثة) ؛ وذلك أنَّا وَجَدْنا (ثُلَاثَ) و(ثلاثة ثلاثة) بمعنىً واحد .

وتقديريٌّ ؛ وهو الذي لا يَدُلُّ عليه إلا منعُ الصرف ؛ كـ (عُمَرَ) ؛ إذ لو وَجَدْناهُ مُنصرِفاً لـم نحكم قطُّ بعدوله عن (عامر) ، بل كان مثلَ (أُدَدٍ) .

. . . .

وسُمِعَ استعمالُ هـٰذَينِ الوزنَينِ ـ أعني : (فُعَالَ) و(مَفْعَلَ) ـ مِنْ (واحدٍ) و(اثنَيـنِ) و(ثـلاثـةَ) و(أربعـةَ) ؛ نحـوُ : (أُحـادَ) و(مَـوْحَـدَ) ، و(ثُنَـاءَ) و(مَثْنىٰ) ، و(ثُلاثَ) و(مَثْلَثَ) ، و(رُبَاعَ) و(مَرْبَعَ) ، وسُمِعَ أيضاً في (خمسةَ) و(عشرةَ) ؛ نحوُ : (خُمَاسَ) و(مَخْمَسَ) ، و(عُشَارَ) و(مَعْشَرَ) .

وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ سُمِعَ أيضاً : في (ستةَ) ، و(سبعةَ) ، و(ثمانيةَ) ، و(تسعةَ) ؛ نحوُ : (سُدَاسَ) و(مَسْدَسَ) ، و(سُبَاعَ ومَسْبَعَ) ، و(ثُمَانَ ومَثْمَنَ) ، و(تُسَاعَ ومَتْسَعَ) .

❁ قوله : (وسُمِعَ أيضاً . . . نحوُ : « خُمَاسَ » . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مرويٌّ عن بعض العرب ، وأمَّا الألفاظُ الثمانيةُ ـ وهي (أُحاد) و(مَوْحَد) إلىٰ (رُباع) و(مَرْبَع) ـ . . فمُتَّفقٌ عليها[1] .

وقال أبو حيَّانَ : (الصحيحُ : أنَّ البناءَينِ مسموعانِ مِنْ واحدٍ إلىٰ عشرة ، حكى البناءَينِ أبو عَمْرٍو الشَّيْبانيُّ ، وحكىٰ أبو حاتِمٍ وابنُ السِّكِّيتِ مِنْ « أُحادَ » إلىٰ « عُشارَ » ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ علىٰ مَنْ لم يحفظ)[2] .

. . . .

(١) قال السيوطي في « همع الهوامع » (١/ ٩٩) : (واختُلف : هل يُقاسُ عليها « سُدَاس ومَسْدَس » ، و« سُبَاع ومَسْبَع » ، و« ثُمان ومَثْمَن » ، و« تُسَاع ومَتْسَع » ؟ علىٰ ثلاثة مذاهبَ : أحدُها : لا ، وعليه البَصْريُّون ؛ لأنَّ فيه إحداثَ لفظ لم تتكلَّمْ به العربُ ، والثاني : نعم ، وعليه الكُوفيُّونَ والزَّجَّاجُ ؛ لوضوح طريقِ القياس فيه ، والثالثُ : يُقاسُ علىٰ ما سُمِعَ مِنْ « فُعَال » ؛ لكثرته ، دونَ « مَفْعَل » ؛ لقِلَّته) .

(٢) التذييل والتكميل (٦/ق٢٠٩) ، ارتشاف الضَّرَب (٢/ ٨٧٤) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٧) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٠٠) .

وممَّا يُمنَعُ مِنَ الصرف للعدل والصفةِ : (أُخَرُ) الذي في قولك : (مررتُ بِنِسْوةٍ أُخَرَ) ، ....

---

* قوله : (الذي في قولك : « مررتُ بِنِسْوةٍ أُخَرَ ») ؛ أي : لأنَّها جمعٌ لـ(أُخْرىٰ) ، و(أُخْرىٰ) أنثىٰ (آخَرَ) بالفتح بمعنىٰ مُغايِرٍ ، و(آخَرُ) مِنْ باب اسم التفضيل ، واسمُ التفضيلِ قياسُهُ أنْ يكونَ في حال تجرُّدِهِ مِنْ (أل) والإضافةِ مُفرَداً مُذكَّراً ؛ نحوُ : ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا ﴾ [يوسف : ٨] ، ونحوُ : ﴿ قُلْ إِن كَانَ ءَابَآؤُكُمْ وَأَبْنَآؤُكُمْ . . . ﴾ إلىٰ قوله تعالىٰ : ﴿ أَحَبَّ إِلَيْكُم ﴾ [التوبة : ٢٤] ، فكان القياسُ أنْ يُقالَ : (مررتُ بامرأةٍ آخَرَ) ، و(نساءٍ آخَرَ) ، و(برجالٍ آخَرَ) ، و(برجلَينِ آخَرَ) بفتح الهمزةِ الممدودة فيهنَّ ، ولـٰكنَّهُم قالوا : (أُخْرىٰ) ، و(أُخَرَ) بضمِّ الهمزة ، و(آخَرُونَ) ، (وآخَرَانِ) ؛ قال تعالىٰ : ﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾ [البقرة : ٢٨٢] ، ﴿ فَعِدَّةٌ مِّنْ أَيَّامٍ أُخَرَ ﴾ [البقرة : ١٨٤] ، ﴿ وَءَاخَرُونَ ٱعْتَرَفُوا۟ ﴾ [التوبة : ١٠٢] ، ﴿ فَـَٔاخَرَانِ يَقُومَانِ ﴾ [المائدة : ١٠٧] .

وإنَّما خصَّ النَّحْويُّونَ (أُخَرَ) بالذِّكْر ؛ لأنَّ في (أُخْرىٰ) ألفَ التأنيث ، وهي أَوْضَحُ مِنَ العدل ، وأمَّا (آخَرُونَ) و(آخَرَانِ) : فمُعرَبانِ بالحروف ،

---

* قوله : (بمعنىٰ مُغايِرٍ) ؛ أي : بحسَب الحالةِ الراهنة ، وإلا فمعناه الأصليُّ : أشدُّ تأخُّراً في معنىً مِنَ المعاني ، ثمَّ نُقِلَ إلىٰ معنىٰ مُغايِرٍ ؛ فقولُهُ : (مِنْ باب اسم التفضيل) ؛ أي : بحسَب أصلِهِ ؛ فلا مُنافاةَ .

* قوله : (﴿ فَتُذَكِّرَ إِحْدَىٰهُمَا ٱلْأُخْرَىٰ ﴾) الأَوْلىٰ : حذفُ هـٰذه الآية ؛ لأنَّ (أُخْرىٰ) فيها (أل) ، والمُطابقةُ حينئذٍ واجبةٌ .

وهو معدولٌ عن (الأُخَرِ) .

فلا مَدْخَلَ لهما في هـٰذا الباب ، وأمَّا (آخَرُ) بفتح الهمزة : فلا عدلَ فيه ، وإنَّما العدلُ في فروعه ، وإنَّما امتنعَ مِنَ الصرف ؛ للوصف والوزن . انتهىٰ « توضيح » مع بعض « تصريح »[1] .

❁ قوله : (معدولٌ عن « الأُخَرِ ») قال أبو حيَّانَ : (جَرَتْ عادةُ النُّحاةِ أنْ يقولوا في « أُخَر » : إنَّها معدولةٌ عن الألف واللام ؛ يعنونَ أنَّهُ حُكِمَ لها بحُكْمِ ما فيه الألفُ واللامُ مِنْ أفعلِ التفضيل ؛ مِنْ حيث إنَّها تُثَنَّىٰ وتُجمَعُ وتُؤنَّثُ كهو ، فكان ينبغي أنْ تُستعمَلَ بالألف واللام كأفعلِ التفضيل الذي هو الأصلُ أو المُشابِهُ ، لـٰكنَّهُم عَدَلُوا عن ذلك واستعملوها بغير الألفِ واللام) ، قال : (وإلا فكيف يُقالُ : « إنَّها معدولةٌ عمَّا فيه الألفُ واللامُ » وهي نكرةٌ ، والذي فيه الألفُ واللامُ مُعرَّفٌ ؟!) ، ذَكَرَهُ الحلبيُّ[2] .

❁ قوله : (عن الألف واللام) ؛ أي : عن ذي الألفِ واللام .

❁ قوله : (أنْ تُستعمَلَ بالألف واللام) ؛ أي : معَ اعتبارِ ما يلزمُ ذلك ، كما هو واضحٌ ؛ فلا يُقالُ : كيف ذلك مع وجوبِ المطابقةِ تعريفاً وتنكيراً ؟

❁ قوله : (كأفعلِ التفضيل) ؛ أي : الذي فيه الألفُ واللام ؛ فلا يُنافي أنَّها أفعلُ تفضيلٍ بحسَب الأصل إلا أنَّهُ مُجرَّدٌ من الألف واللام .

وقولُهُ : (أو المُشابِهُ) ؛ أي : لأفعل التفضيل ؛ بناءً علىٰ أنَّها ليستْ أفعلَ

---

(1) أوضح المسالك (٤/ ١٢٣) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٢١٥) .

(2) فرائد العقود العلوية (ق/ ١٠٧) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٦/ ق ٢٠٨) .

. . . .

ثمَّ إنَّ قولَ الشارحِ : (معدولٌ عن « الأُخَرِ ») خلافُ التحقيق ، والتحقيقُ ـ كما في « الأُشْمُونيِّ » كغيره ـ[1] : أنَّ المانعَ مِنْ صرف (أُخَرَ) كونُهُ صفةً معدولةً عن (آخَرَ) مُراداً به جمعُ المُؤنَّثِ ؛ لأنَّ حقَّهُ أنْ يُستغنىٰ فيه بـ (أَفْعَلَ)

تفضيل ؛ لعدم الزيادة فيها ؛ لأنَّها الآن بمعنىٰ مُغايِرٍ ، ووجهُ المُشابهةِ : أنَّ معناها قائمٌ باثنَينِ ؛ مُغايِرٍ ومُغايَرٍ ؛ كما أنَّ أفعلَ التفضيلِ لا بدَّ له مِنْ مُفضَّل ومُفضَّلٍ عليه .

* قوله : (والتحقيقُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فـ (أُخَرُ) على الأوَّل معدولٌ عن (الأُخَر) ، وعلىٰ هـٰذا عن (آخَرَ) بالإفراد والتذكير .

ووجهُ كونِ هـٰذا القولِ هو التحقيقَ : كونُ العدلِ عليه علىٰ ظاهره ومعناه المُتعارَف المُتقدِّم ، ولا يُقالُ : وجهُهُ تطابقُ المعدولِ والمعدولِ عنه تنكيراً ؛ فإنَّ ذلك لا يُحتاجُ إليه مع كون العدلِ على الأوَّل مُؤوَّلاً بما ذكره المُحشِّي ، بل لا يصحُّ مع ذلك[2] .

* قوله : (مُراداً به جمعُ المُؤنَّثِ) حالٌ مِنْ (آخَرَ) بفتح الهمزة ، وفي هـٰذا القيدِ دَفْعٌ لِمَا أُورِدَ ؛ مِنْ أنَّ (آخَرَ) يَصلُحُ للواحد والمُثنَّىٰ والجمع ، و(أُخَرَ) لا يَصلُحُ إلا للجمع ، فكيف يكونُ معدولاً عنه ؟ ووجهُ الدَّفْعِ : أنَّهُ معدولٌ عن (آخَرَ) بمعنى الجماعة لا مطلقاً .

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥١٥ـ ٥١٦) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١١٩٦) .

(٢) في (ك) : (ولعلَّ وجه كون هـٰذا القول هو التحقيقَ : تطابقُ المعدول والمعدول عنه تنكيراً) بدل (ووجه كون . . .) إلىٰ آخره .

وتلخَّصَ مِنْ كلام المُصنِّفِ : أنَّ الصفةَ تَمنَعُ مع الألفِ والنونِ الزائدتَينِ ، ومع وزنِ الفعل ، ومع العَدْلِ .

٦٥٨ـ وكُنْ لِجَمْعٍ ....

عن (فُعَلَ) ؛ لتجرُّده مِنْ (أل) ، كما يُستغنىٰ بـ (أكْبَر) عن (كُبَر) في قولهم : (رأيتُها معَ نساءٍ أكْبَرَ منها) .

* قوله : (وكُنْ لِجَمْعٍ ...) إلىٰ آخره : (كُنْ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (كان) الناقصةِ ، واسمُهُ : مُستتِرٌ فيه ، و(كافِلًا) : خبرٌ ، و(لِجَمْعٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وكذا (بمَنْعِ) ، و(مُشبِهٍ) : نعتٌ لـ (جَمْعٍ) ، و(مَفَاعِلَ) : مفعولُ (مُشبِهٍ) ، (أو المَفَاعِيلَ) : معطوفٌ عليه ؛ أي : كُنْ كافِلاً بمنعِ الصرفِ لجمعٍ مُشبِهٍ (مَفَاعِلَ) أو (المَفَاعِيلَ) .

قال في « شرح الكافية » : (الجَمْعِيَّةُ ليستْ بشرطٍ ، بل كلُّ ما كان علىٰ هـٰذَينِ الوزنَينِ مُنِعَ صرفُهُ وإن فُقِدَتِ الجَمْعِيَّةُ ، ....

---

* قوله : (الجَمْعِيَّةُ ليستْ بشرطٍ ...) إلىٰ آخره : لـٰكنَّ المُصنِّفَ هنا جرىٰ علىٰ أنَّ الجمعَ المُتناهِيَ ولو بالأصالة هو المانعُ الأصليُّ ، وأنَّ (سراويل) ملحقٌ[1] ، وكلامُهُ هنا في المنع ؛ للعِلَّةِ ، لا في مطلقِ المنع ،

(١) العبارة في (ك) : (أي : فتعبيرُ المُصنِّف بالجمع تمثيلٌ لا تقييد ؛ بدليل قوله : « ولسراويل ... » إلىٰ آخره ، وإنَّما آثرَ الجمعَ بالتمثيل ؛ لأنَّهُ الغالب في الوزنَينِ) بدل (لـٰكنَّ المصنف ...) .

. . . .

لـكن بشروطٍ : أَلَّا يكونَ بعدَ الألف ياءٌ مُشدَّدةٌ لم تُوجَدْ قبلَ الألف ؛ كـ« حَـوَاريّ » ، وأَلَّا تكـونَ الألـفُ عِـوَضـاً مِـنْ إحـدىٰ يـاءَيِ النسـب ؛ كـ« يَمَانٍ » ، وأَلَّا تكونَ الكسرةُ عارضةً ؛ كـ« تَوَانٍ »)[1] .

وغيرُ الجمع مِنْ نحو (سراويل) غيرُ ممنوعٍ للعِلَّة ، بل لإلحاقه بالجمع لمُشابهته له .

❀ قوله : (لـكن بشروطٍ) ؛ أي : سبعةٍ ، قد نَظَمَها فيما يأتي[2] .

❀ قوله : (أَلَّا يكونَ بعدَ الألف ياءٌ . . .) إلىٰ آخره : صادقٌ بما إذا لم يكن هناك ياءٌ مُشدَّدة أصلاً ؛ كـ(مساجدَ) و(مصابيحَ) ، أو كان هناك ياءٌ مُشدَّدة سبقتْ على الألف في الوجود ، وعَرَضَتِ الألفُ بعدَ ذلك ؛ كـ(كراسيَّ) و(بَخَاتيَّ) جمع (كُرْسِيّ) و(بُخْتِيّ) .

وخَرَجَ به : ما إذا كانتِ الياءُ عارضةً بعدَ الألف ؛ كـ(ظَفَارِيّ) نسبة إلىٰ (ظَفَار) بوزن (قَطَام) ؛ مدينة باليمن ، أو مقارنةً للألف في الوجود ؛ بأنْ بُنِيَتِ الكلمةُ عليهما معاً ؛ كـ(حَوَارِيّ) للناصر ، وسيأتي صحَّةُ اعتبارِ العُرُوضِ بعدَ الألف تقديراً في هـٰذا[3] .

❀ قوله : (كـ« يَمَانٍ ») ؛ فإنَّ أصلَهُ : (يَمَنِيٌّ) بتشديد الياء ؛ حذفوا إحدى الياءين تخفيفاً ، وعوَّضوا عنها الألف ؛ فصار : (يَمَاني) ، ثمَّ أُعِلَّ

(١) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٤٣ـ١٤٤٤) .
(٢) انظر (٤/ ٦٥٢ـ٦٥٣) .
(٣) انظر (٤/ ٦٥٤) .

. . . .

وقال الأُشْمُونيُّ بعدَ كلامٍ طويل : (وقد ظَهَرَ مِنْ هٰذا : أنَّ زِنَةَ « مَفَاعِلَ » أو « مَفَاعِيلَ » ليستْ إلا لجمعٍ أو منقولٍ مِنْ جمع كما سيأتي)[(١)] ؛ أي : في قوله : (وإنْ به سُمِّيَ . . .) إلىٰ آخره[(٢)] ، ثمَّ قال : (وشذَّ منعُ صرفِ « ثَمَانٍ » تشبيهاً له بـ « جَوَارٍ » ؛ لِمَا فيه مِنْ معنى الجمع ، وأنَّ ألفَهُ غيرُ عِوَضٍ في الحقيقة ؛ قال في [« شرح] الكافية » : وشبَّه « ثمانياً » بـ « جَوَارٍ » مَنْ قال[(٣)] : [من الكامل]

كـ (قاضٍ) ؛ فصار : (يَمَانٍ) ، ومثلُهُ : (ثَمَانٍ) ؛ فإنَّهُ منسوبٌ حقيقةً إلى (الثُّمُن) بالضم ؛ وهو الجزءُ الذي صيَّر السبعةَ ثمانيةً ، كما قاله الجَوْهَريُّ[(٤)] ؛ فأصلُهُ : (ثُمُنِيٌّ) ؛ فَتَحُوا أَوَّلَهُ لكثرة التغيير في النسب ، ثمَّ حُذفتْ إحدى الياءَينِ . . . إلىٰ آخرِ ما مرَّ[(٥)] .

❀ قوله : (ليستْ إلا لجمعٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ليستْ في كلام العرب إلا لذلك ؛ فلا يُنافي أنَّها تكونُ لمفردٍ أعجميٍّ ؛ كـ (سراويلَ) .

---

(١) شرح الأشموني (٢/٥١٨) .

(٢) انظر « شرح الأشموني » (٢/٥٢٢ـ٥٢٣) .

(٣) صدر بيت لابن ميَّادة في « ديوانه » (ص٩١) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/٢٣١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٥٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٠٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٢٨ـ١٨٢٩) .

(٤) الصحاح (٥/٢٠٨٨) .

(٥) انظر (٤/٦٤٨ـ٦٤٩) .

. . . . مُشْبِهٍ (مَفَاعِلَا) أوِ (المَفَاعِيلَ) بمَنْعٍ كافِلَا

يَحْدُو ثَمَانِيَ مُولَعاً بلَقَاحِها

والمعروفُ فيه : الصرفُ ؛ لِمَا تقدَّم ، وقيل : هما لغتانِ) انتهىٰ[1] .

❋ قوله : (مُشْبِهٍ « مَفَاعِلَا ») ؛ أي : في الهيئة ، كما قيَّده في « التسهيل »[2] ؛ ليدخلَ : ما أوَّلُهُ غيرُ ميمٍ ؛ كـ (دَوَابّ) ، و(قَنَادِيلَ) .

❋ قوله : (يَحْدُو ثَمَانِيَ . . .) إلىٰ آخره : (الحَدْوُ) : الغناءُ للإبل لحَثِّها على المشي ، و(مُولَعاً) بفتح اللام : حالٌ من الضمير في (يحدو) ؛ مِنْ (أُولِعَ بالشيء) : أُغرِيَ به ، و(اللَّقاح) بفتح اللام : ماءُ الفَحْل ، وأمَّا بكسرها : فجمعُ (لِقْحة) ؛ وهي الناقةُ التي تُحلَبُ ، وليس مُراداً هنا ، وتمامُهُ :

حتَّىٰ هَمَمْنَ بزَيْغَةِ الإرْتَاجِ

(الزَّيْغَةُ) بفتح الزاي وبالغين المعجمة : المَيْلَة ، و(الإِرْتاج) بالكسر : مِنْ (أَرْتَجَتِ الناقةُ) : إذا أغلقتْ رَحِمَها على الماء[3] ، والمعنىٰ : مِنْ شِدَّةِ طَرَبِهِنَّ مِنَ الحَدْوِ هَمَمْنَ بمَيْلِهِنَّ عن الإرتاج ، كما في « العَيْنيِّ »[4] .

❋ قوله : (لِمَا تقدَّم) ؛ أي : مِنْ عدم استيفائِهِ للشروط ؛ لأنَّ أَلِفَهُ عِوَضٌ

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥٢٢) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٥٠٨) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٢١٨) .

(٣) أي : ماءِ الفحل .

(٤) فرائد القلائد (ق/ ١٨٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٢٨) .

هـٰذه هي العِلَّةُ الثانيةُ التي تستقلُّ بالمنع ؛ وهي الجمعُ المُتناهي ،

❁ قوله : (الجمعُ المُتناهي) سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُما لا نظيرَ لهما ، فلا يُجمَعانِ مرَّةً أخرىٰ .

قال الفارِضيُّ : (وجُمِعَ « صَوَاحِبُ » علىٰ « صَوَاحِباتٍ » ، و« أَيَامِنُ » علىٰ « أَيَامِينَ » في قولهم : « جَرَتِ الطيرُ أَيَامِينَ » ؛ لكونه نُزِّلَ منزلةَ الآحاد تقديراً ثمَّ جُمِعَ)[1] .

وقد اتَّفقوا علىٰ أنَّ إحدى العِلَّتَينِ هي الجمعُ ، والراجحُ : أنَّ الثانيةَ هي خروجُهُ عن صِيَغِ الآحاد ؛ وهو معنىٰ قولهم : (إنَّ هـٰذه الجَمْعيَّةَ قائمةٌ مَقَامَ عِلَّتَينِ) .

عن إحدىٰ ياءَيِ النسب ؛ فقولُهُ أوَّلاً : (وأنَّ أَلِفَهُ غيرُ عِوَضٍ في الحقيقة) . . غيرُ مُسلَّم .

❁ قوله : (لكونه نُزِّلَ منزلةَ الآحاد. . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ المانعَ مِنَ الجمعيَّة كونُ الصِّيغةِ لا نظيرَ لها في الآحاد ، والتنزيلَ منزلةَ الآحاد لا تأثيرَ له في هـٰذا المانع ؛ علىٰ أنَّ الكلامَ في جمع التكسير ، ولا نُسلِّمُ أنَّ (أَيَامِينَ) جمعٌ ؛ إذ يجوزُ أنَّ الياءَ إشباعٌ[2] ، فتدبَّرْ[3] .

❁ قوله : (وهو معنىٰ قولهم : إنَّ هـٰذه الجَمْعيَّةَ. . .) إلىٰ آخره ؛

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٣) ، وفيه : (أيامنين) بدل (أيامين) ، ولعله الصواب ، والمثبت متناسقٌ مع كلام الأنبابي .

(٢) هـٰذا بناء علىٰ أنَّ الكلمةَ (أيامين) ، أمَّا علىٰ أنَّها (أيامنين) ـ كما هو في « شرح الفارضي » والمصادرِ والمراجع ـ . . فلا إشباعَ ولا إشكالَ .

(٣) في (ك) : (وأُجيب أيضاً بالنسبة للأوَّل : بأنَّ المُضِرَّ إنَّما هو جمعُهُ جمعَ تكسير مرَّة أخرىٰ ، وأمَّا جمعُ التصحيح فبمنزلة العدم) بدل (لا يخفىٰ. . .) إلىٰ آخره .

وضابطُهُ : كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِهِ حرفانِ ، أو ثلاثةٌ أوسطُها ساكنٌ ؛ نحوُ : (مساجدَ) و(مصابيحَ) .

---

* قوله : (كلُّ جمعٍ بعدَ ألفِهِ حرفانِ . . .) إلىٰ آخره ، قد ذَكَرَ الأُشْمُونيُّ له شروطاً مُفصَّلةً[1] ، وقد نَظَمْتُها إجمالاً فقلتُ : [من الرجز]

وما أتىٰ مُشابِهاً (مَفَاعِلَا) أوِ (المَفَاعِيلَ) بفتحِ أوَّلَا

ففي هٰذا الجمعِ فرعيَّةُ اللفظ ؛ بخروجه عن صِيَغِ الآحاد العربيّة ، وفرعيةُ المعنىٰ ؛ بالدَّلالة على الجمعيّة ، كما تقدَّم له[2] .

لٰكن يَرِدُ : أنَّ مِنْ شرط الفرعيّةِ في المعنىٰ أنْ تكونَ مِنْ غير جهةِ فرعيَّةِ اللفظ ، ليكملَ بذلك الشبهُ بالفعل كما قدَّمه ، وجهةُ العِلَّتَينِ هنا واحدةٌ كما لا يخفىٰ ؛ فالاشتمالُ هنا وإن كان علىٰ فرعيَّةٍ معنويّة وفرعيَّةٍ لفظيّة . . لٰكنَّهُ لم يتحقَّقْ له ذلك الشرطُ ؛ فالوجهُ أنْ يُقالَ كما مرَّ : إنَّ المدارَ في قيام العِلَّةِ مَقامَ عِلَّتَينِ علىٰ قوَّتها .

نعم ؛ لا يَرِدُ ذلك على القول بأنَّ العِلَّةَ الثانيةَ التي هي فرعيَّةُ اللفظ هي تَكْرارُ الجمع تحقيقاً أو تقديراً ؛ فإنَّهُ عليه يَتِمُّ كونُ العِلَّةِ قائمةً مَقامَ عِلَّتَينِ مرجعُ إحداهما اللفظُ ومرجعُ الأخرى المعنىٰ ، مع اختلاف المنشأ ، لٰكن يُنظَرُ ما وجهُ نسبةِ المنعِ إلىٰ صيغة منتهى الجموعِ ، وأنَّها قامتْ مَقامَ العِلَّتَينِ مع وجود العِلَّتَينِ وصلاحيَتِهما لنسبة المنع إليهما علىٰ نسق غيرهما .

* قوله : (بفتحِ أوَّلَا . . .) إلىٰ آخره : هٰذا هو ضابطُ المُشابهةِ ؛ فخَرَجَ

---

(1) شرح الأشموني (٢/ ٥١٧) .

(2) انظر (٤/ ٦٢٥) .

. . . .

وكـونِ ثـالـثٍ لـهُ حقّـاً أَلِـفْ   خَلَتْ عنِ التعويضِ مَعْ كسرٍ أُلِفْ
عنهُ العُرُوضُ مُنتفٍ وهْوَ علىٰ   أَوَّلِ حـرفَيـنِ ثـلاثٍ حصَّـلَا
وأوسـطُ الثـلاثِ سـاكـنٌ خَـلَا   عـنِ انفصالٍ فٱعلَمَـنْ ما فُصِّلَا
فصرفَهُ ٱمْنَعْ يا فتىٰ وقُلْ غَفَرْ   رَبِّـي لنـاظـمٍ وللقلـبِ جَبَـرْ

بهـٰذا القيـدِ : مضمـومُ الأوَّل ؛ كـ (عُـذَافِـر) بمهملـة فمُعجَمـةٍ : الجَمَـلُ الشديد ، واسمٌ للأسد .

وقولُهُ : (وكونِ ثالثٍ . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ به : ما إذا لم يكن ثالثُهُ ألفاً ؛ كـ (صَلْصَالٍ) ؛ وهو الطِّينُ ما لم يُجعَلْ خَزَفاً .

وقولُهُ : (خَلَتْ عنِ التعويضِ) خَرَجَ به : نحوُ (يَمَانٍ) ، كما تقدَّم بيـانُـهُ[١] ، وقـولُـهُ : (مَـعْ كسـرٍ) خَـرَجَ بـه : مـا ليـس بعـدَ ألِفـهِ كسـرٌ ؛ كـ (تَدَارُك) ، وقولُهُ : (عنهُ العُرُوضُ مُنتفٍ) خَرَجَ به : ما إذا كان الكسرُ عارضاً ؛ كـ (تَدَانٍ) ؛ إذ أصلُهُ الضمُّ ، وكُسِرَ لمناسبة الياء[٢] .

❀ قـولـه : (وأوسـطُ الثـلاثِ سـاكـنٌ) خَـرَجَ بـه : مـا إذا تحـرَّك ؛ كـ (طَوَاعِيَة) و(كَرَاهِيَة) .

وقولُهُ : (خَلَا عنِ انفصالٍ) خَرَجَ به : ما إذا كان الساكنُ منوياً انفصالُهُ معَ ما بعدَهُ ؛ بأنْ يكونَ ياءً مُشدَّدة عَرَضتْ للنسب حقيقةً ـ بأنْ تأخَّر وجودُها عن

(١) انظر (٤/٦٤٨) .
(٢) أصل الكلمة : (تَدَانُي) ؛ قُلبت الضمةُ كسرةً لتناسب الياء ، ثم أُعلَّ إعلالَ (قاض) ، وانظر « حاشية الصبان » (٣/٣٥٦) .

الألف ؛ كـ (رَبَاحِيٍّ) و(ظَفَارِيٍّ) ؛ نسبةً إلىٰ (رَباحٍ) ؛ بلد يُجلَبُ منه الكافورُ ، و(ظَفَار) ؛ مدينة باليمن كما مرَّ[١] ـ أو تقديراً ؛ بأنْ بُنِيَتِ الكلمةُ عليهما معاً ؛ كـ (حَوَالِيٍّ) للمُحتال ، و(حَوَارِيٍّ) للناصر ، وإنَّما قدَّروا النسبَ في هـٰذَينِ ؛ لسماعهما مصروفَينِ ، بخلافِ ما إذا وُجدتِ الياءُ المُشدَّدةُ في بِنْيَة المفرد قبلَ وجودِ الألف ؛ كـ (قُمْرِيٍّ) و(بُخْتِيٍّ) و(كُرْسِيٍّ) ؛ فإنَّ جمعَها ـ وهو (قَمَارِيُّ) و(بَخَاتِيُّ) و(كَرَاسِيُّ) ـ يمنعُ ؛ لعدم عُرُوضِ الياء المُشدَّدة ، فلا تُخِلُّ بالصِّيغة ، كذا يُؤخَذُ مِنْ كلام بعض الأفاضل[٢] .

ولا يخفىٰ : أنَّهُ لا حاجةَ إلىٰ إخراج نحوِ (صَلْصَالٍ) بكون الثالث ألفاً ؛ فإنَّ المقصودَ اعتبارُ القيودِ التي ربَّما تُوُهِّمَ عدمُ اعتبارها ، ومِنَ البيِّن أنَّ (صَلْصالاً) ليس علىٰ أحد الوزنَينِ المذكورَينِ .

ولا يخفىٰ أيضاً : أنَّ هـٰذه الأمورَ المُخرَجةَ مفرداتٌ ، وموضوعَ المسألة الجمعُ ، فهي لم تدخلْ فيه حتىٰ تخرجَ بهـٰذه القيود ؛ فالحقُّ : أنَّ هـٰذه الأمورَ إنَّما ينبغي إخراجُها مِنْ قولنا : (مشبِهُ الجمع في تلك القيود ملحَقٌ به في المنع) ؛ ولذلك لم يُخرِجْ بها الأُشْمُونيُّ هنا ، وأفاد كلامُهُ أنَّ الغرضَ منها هنا ضبطُ مشابهة (مفاعلَ) أو (مفاعيلَ) التي يتحقَّقُ بها الخروجُ عن صِيَغ الآحاد ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر (٤/٦٤٨) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/٧٠٦) .

ونبَّه بقوله : (مُشبِهِ « مَفَاعِلَا » أوِ « المَفاعِيلَ ») : على أنَّهُ إذا كان الجمعُ على هٰذا الوزنِ . . مُنِعَ وإن لم يكن في أوَّله ميمٌ ؛ فيدخلُ (ضَوَارِبُ) و(قَنَادِيلُ) في ذلك ، فإنْ تحرَّك الثاني صُرِفَ ؛ نحوُ : (صَيَاقِلَةٍ) .

٦٥٩ـ وذا ٱعتِلالٍ منهُ كـ (الجَوَارِي)   رفعاً وجرّاً أَجْرِهِ كـ (سارِي)

❁ قوله : (صَيَاقِلَةٍ) جمعُ (صَيْقَلٍ) ؛ وهو الذي يَجْلو السيوفَ ، كما في « القاموس »[1] .

❁ قوله : (وذا ٱعتِلالٍ) ذا : بمعنىٰ (صاحب) ؛ منصوبٌ بفعلٍ مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ (أَجْرِهِ) ؛ أي : أَجْرِهِ كـ (ساري) في التنوين وحَذْفِ يائِهِ ، وقولُهُ : (منهُ) : حالٌ مِنْ (ذا اعتلالٍ) ، وأمَّا تعلُّقُهُ (باعتلالٍ) . . ففي صحَّته نَظَرٌ ؛ لأنَّ (مِنْ) إمَّا للتبعيض ، أو البيانِ ، أو الابتداءِ ، أو السببيَّةِ ، ولا يصحُّ كونُ الاعتلالِ بعضَهُ ، أو مُبيَّناً به ، أو مبتدأً منه ، أو مُسبَّباً عليه ، فتأمَّل . انتهى « ابن قاسم » .

❁ قوله : (كـ « سارِي ») مُتعلِّقٌ بـ (أَجْرِهِ) ، أو في موضع المفعول المطلق ، والتقديرُ : (أَجْرِهِ إجْراءً كإجْراءِ « سارٍ ») ، أو في موضع الحالِ ، وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ (سَرَىٰ) .

. . . .

(١) القاموس المحيط (٤/٢ـ٣) ، ومثله : (أشاعرة) ، و(برابرة) ، و(زنادقة) ، و(عبادلة) .

أي : إذا كان هٰذا الجمعُ ـ أعني : صيغةَ مُنتهى الجموع ـ مُعتلَّ الآخِرِ . . أَجْرَيْتَهُ في الرفع والجرِّ مُجْرى المنقوصِ ؛ كـ (سارٍ) ؛ فتُنوِّنُهُ وتُقدِّرُ رفعَهُ وجرَّهُ[1] ، ويكونُ التنوينُ عِوَضاً عن الياء المحذوفة ، . . . .

---

* قوله : (ويكونُ التنوينُ عِوَضاً عن الياء المحذوفة) ، وهٰذا مذهبُ سيبويهِ ، وهو الصحيحُ[2] ؛ قال في « شرح الكافية » : (لمَّا كانَ ياءُ المنقوصِ قد تُحذَفُ تخفيفاً ويُكتفىٰ بالكسرة التي قبلَها ، وكان المنقوصُ الذي لا ينصرفُ أثقلَ . . التزَمُوا فيه مِنَ الحذفِ ما كان جائزاً في الأَدْنىٰ ثِقَلاً ؛ ليكونَ لزيادة الثِّقَلِ زيادةُ أثَرٍ ؛ إذ ليس بعدَ الجوازِ إلا اللُّزُومُ) انتهىٰ[3] .

وقيل : إنَّ التنوينَ عِوَضٌ عن حركةِ الياء ؛ فأصلُهُ : (جَوَارِيُ) غيرَ مُنوَّنٍ ، فحُذِفَتِ الحركةُ لاستثقالها على الياء ، وأُتِيَ بدلَها بالتنوين ، ثمَّ حُذِفَ لالتقاء الساكنَينِ ، وقيلَ : تنوينُ صرفٍ ، وهما ضعيفانِ ، كما بُيِّنَ في المُطوَّلات[4] .

---

* قوله : (قال في « شرح الكافية » . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ للسبب في وجوبِ حذفِ الياء حتىٰ يُعوَّضَ عنها التنوينُ .

* قوله : (ثمَّ حُذِفَ لالتقاء الساكنَينِ) ضميرُ (حُذِفَ) : عائدٌ إلى (الياء) ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) أي : فتُقدَّرُ فيه الفتحةَ نيابةً عن الكسرة ، وإنَّما لم تظهر كفتحة النصب ؛ لأنَّها بدلٌ ثقيل . « خضري » (٢/ ٧٠٦) .

(٢) انظر ما تقدَّم في (١/ ٢٧٣) .

(٣) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٢٤) .

(٤) وقد سبق الحديث عن هٰذه المذاهب الثلاثة في بداية الكتاب (١/ ٢٧٣ـ ٢٧٧) .

وأمَّا في النصب : فتُثبِتُ الياءَ وتُحرِّكُها بالفتح بغير تنوينٍ ؛ فتقولُ : (هٰؤلاءِ جَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ، و(مررتُ بجَوَارٍ) و(غَوَاشٍ) ، و(رأيتُ جَوَاريَ) و(غَوَاشيَ) ، والأصلُ في الرفع والجرِّ : (جَوَاري) و(غَوَاشي) ؛ فحُذفتِ الياءُ وعُوِّضَ منها التنوينُ .

٦٦٠ـ ولـ (سَرَاوِيلَ) بهٰذا الجمعِ شَبَهٌ اقتَضَى عمومَ المَنْعِ

❁ قوله : (ولـ « سَرَاوِيلَ ») خبرٌ مُقدَّم ، و(بهٰذا) : مُتعلِّقٌ بقوله : (شَبَهٌ) الواقعِ مبتدأً مُؤخَّراً .

فائدة

[في الكلام على (السَّرَاوِيل)]

السَّرَاوِيلُ : مُعرَّبٌ ، وقيل : عربيٌّ ، والأكثرُ : تأنيثُهُ ، وأوَّلُ مَنْ لَبِسَهُ : الخليلُ على نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ[1] ، واشتراه صلَّى الله عليه وسلَّم كما صحَّ ، ولم يَصِحَّ أنَّهُ لَبِسَهُ ، ووُجِدَ في تركته صلَّى الله عليه وسلَّم ، ذَكَرَهُ ابنُ حجرٍ في « الإيعاب »[2] .

. . . .

(١) رواه وكيع في « تفسيره » ، كما في « الوسائل إلى مسامرة الأوائل » للسيوطي (ص٦٩) .

(٢) الإيعاب (٢/ق١١٨) ، وشراؤه صلَّى الله عليه وسلَّم السراويلَ : رواه الطبراني في « المعجم الأوسط » (٦٥٩٤) ، والبيهقي في « الشعب » (٥٨٣٠) عن سيدنا=

يعني : أنَّ (سَرَاوِيلَ) لمَّا كانتْ صيغتُهُ كصيغة مُنتهى الجموع . . امتنعَ مِنَ الصرف ؛ لشَبَهِهِ به ، وزَعَمَ بعضُهُم : أنَّهُ يجوزُ فيه الصرفُ وتركُهُ[1] ،

❁ قوله : (صيغتُهُ كصيغة مُنتهى الجموع) ؛ أي : وليس بجمعٍ حقيقةً ؛ لأنَّهُ مفردٌ أعجميٌّ جاء علىٰ وزنِ (مَفَاعِيلَ) ، فمُنِعَ مِنَ الصرف ؛ لشَبَهِهِ بالجمع في الصِّيغة المعتبرة .

❁ قوله : (امتنعَ مِنَ الصرف) ؛ أي : لأنَّ بناءَ (مَفَاعِلَ) و(مَفَاعِيلَ) لا يكونانِ في كلام العرب إلا لجمعٍ أو منقولٍ مِنْ جمع ، فحَقُّ ما وازَنَهُما أنْ يُمنَعَ مِنَ الصرف وإن فُقِدَ منه الجَمْعِيَّةُ إذا تمَّ شَبَهُهُ بهما ؛ وذلك بألَّا تكونَ ألفُهُ عِوَضاً عن إحدىٰ ياءَيِ النسبِ ، ولا كسرةُ ما يَلِي ألفَهُ عارضةً ، ولا بعدَ ألفِهِ ياءٌ مُشدَّدةٌ عارضة ، ولم يُوجَدْ ذلك في مفردٍ عربيٍّ ، ولمَّا وُجِدَ في مفردٍ أعجميٍّ ـ وهو (سَرَاوِيلُ) ـ . . لم يكنْ إلا مَنْعُهُ مِنَ الصرف وجهاً واحداً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

= أبي هريرة رضي الله عنه ، ورجَّح الشاميُّ في « سيرته » (٧/ ٤٨٤ـ٤٨٥) أنَّهُ صلَّى الله عليه وسلَّم لَبِسَ السراويل .

(١) قاله ابن الحاجب في « الكافية » (ص١٣) ، وانظر « شرح الرضي » (١/ ١٥٠ـ١٥٢) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٥٢١) ، وقال المُبرِّد : هو عربيٌّ جمع (سِرْوَالة) ، والسِّرْوالة : قطعة خرقة ، وأنشد عن العرب : (من المتقارب)

عليهِ مِنَ اللُّؤْمِ سِرْوالةٌ فليسَ يَرِقُّ لمُستعطِفِ

انظر « المقتضب » (٣/ ٣٤٥ـ٣٤٦) ، و« شرح الكافية » للرضي (١/ ١٥١) .

واختار المُصنِّفُ : أنَّهُ لا ينصرفُ ؛ ولهـٰذا قال : (شَبَهٌ ٱقتَضَىٰ عمومَ المَنْعِ) .

٦٦١ـ وإنْ بـهِ سُمِّـيَ أو بمـا لَحِـقْ   بـهِ فـالِانْصِـرافُ منعُـهُ يَحِـقْ

أي : إذا سُمِّيَ بالجمع المُتناهي ، أو بما أُلحِقَ به لكونه علىٰ زِنَتِهِ ؛

❁ قوله : (ولهـٰذا قال : « شَبَهٌ ٱقتَضَىٰ عمومَ المَنْعِ ») ؛ أي : عمومَ منعِ الصرفِ في جميع الاستعمال .

❁ قوله : (وإنْ بهِ) اختار المَكُوديُّ رجوعَ هـٰذا الضميرِ لـ (سَرَاوِيلَ) ، وضميرِ (بـه) الثـانـي لـلأنـواع الـسـابقـةِ عليـه ، والتقـديـرُ : (وإنْ سُمِّـيَ بـ« سَرَاوِيلَ » أو بما لَحِقَ هو به) ؛ وهي الأنواعُ السابقةُ عليه[1] ، واختار غيرُهُ رجوعَ ضميرِ (به) الأوَّلِ للجمع المُشبِهِ (مَفَاعِلَ) أو (مَفَاعِيلَ)[2] .

❁ قوله : (سُمِّيَ) نائبُ الفاعلِ : ضميرٌ مُستتِرٌ فيه راجعٌ إلى المُسمَّى المدلولِ عليه بالفعل ، والتقديرُ : (وإنْ سُمِّيَ هو) ؛ أي : مُسمّىً بهـٰذا الجمع ، ولا يصحُّ أنْ يكونَ نائبُ الفاعلِ هو المجرورَ ؛ لتقدُّمه .

❁ قوله : (يَحِقْ) بكسر الحاء ؛ بمعنىٰ : يَجِبُ .

❁ قوله : (ولا يصحُّ أنْ يكونَ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : المانعُ مِنْ تقديم نائب الفاعل إلباسُهُ بالمبتدأ ، ولا إلباسَ إذا كان النائبُ جارّاً ومجروراً .

---

(١) شرح المكودي (ص٢٧١) .

(٢) عزا هـٰذا الاختيارَ الشيخُ خالد إلىٰ جمهور الشارحين . انظر « تمرين الطلاب » (ص١٣٣) .

كـ(شَرَاحِيلَ) . . فإنَّهُ يُمنَعُ مِنَ الصرف للعَلَميَّة وشبهِ العُجْمة[1] ؛ لأنَّ هـٰذا ليس في الآحاد العربيَّةِ ما هو علىٰ زِنَتِهِ ؛ فتقولُ فيمَنِ اسمُهُ (مَساجِدُ) أو (مَصابِيحُ) أو (سَراوِيلُ) : (هـٰذا مَساجِدُ) ، و(رأيتُ مَساجِدَ) ، و(مررتُ بمَساجِدَ) ، وكذلك الباقي .

٦٦٢ـ والعَلَـمَ أَمْنَـعْ صـرفَـهُ مُـركَّبَـا ⁂ تركيبَ مَزْجٍ نحوُ (مَعْدِي كَرِبَا)

ممَّا يمنعُ صرفَ الاسمِ : العَلَميَّةُ والتركيبُ ؛ نحوُ : (مَعْدِي كَرِبَ) ،

---

* قوله : (كـ « شَرَاحِيلَ ») بالشين المُعجَمة : عَلَمٌ علىٰ جماعةٍ مِنَ المُحدِّثينَ والتابعينَ والصحابة . انتهىٰ « قاموس »[2] .

* قوله : (مُركَّبَا) حالٌ مِنَ (العَلَمَ) ، و(تركيبَ) : مفعولٌ مطلق مُبيِّنٌ للنوع ، والعاملُ فيه : (مُركَّبا) مضافٌ إلىٰ (مَزْجٍ) بمعنىٰ خَلْط ؛ وهو كلُّ كلمتَينِ نُزِّلَتْ ثانيتُهُما منزلةَ تاءِ التأنيثِ ممَّا قبلَها .

* قوله : (مَعْدِي كَرِبَا) بسكون الياء مِنْ (مَعْدِي) في الأحوال كلِّها ، ومعنىٰ هـٰذا الاسم : عَدَاهُ الفسادُ ، وأَخْرَجَ بهـٰذا التمثيل : ما خُتِمَ بـ(ويه) ؛ فإنَّهُ مبنيٌّ على الأشهر ، ويجوزُ أنْ يكونَ لمُجرَّد التمثيل وكلامُهُ علىٰ عمومه ؛

. . . .

---

(١) وعلىٰ هـٰذا : لو نُكِّر بعدَ التسمية به . . صُرِفَ ؛ لزوال العَلَميَّة ، كما هو مذهب المُبرِّد ، ومذهبُ سيبويهِ : منعُهُ مطلقاً ؛ لشبهه بأصله ، كما منعوا (سراويل) وهو نكرةٌ ؛ لزنة (مفاعيل) . « خضري » (٢/ ٧٠٧) .

(٢) القاموس المحيط (٣/ ٣٨٨) ، وانظر « تاج العروس » (٢٩/ ٢٥٥ـ ٢٥٦) .

و(بَعْلَبَكَّ) ؛ فتقولُ : (هـٰذا مَعْدِي كَرِبُ) ، و(رأيتُ مَعْدِي كَرِبَ) ، و(مررتُ بمَعْدِي كَرِبَ) ؛ فتجعلُ إعرابَهُ على الجزء الثاني ، وتمنعُهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ والتركيب ، وقد سبق الكلامُ في الأعلام المُركَّبة في (باب العَلَم)[1] .

٦٦٣ـ كذاكَ حاوِي زائِدَيْ (فَعْلَانَا) . . . .

ليدخلَ علىٰ لغةِ مَنْ يُعرِبُهُ ، ولا يَرِدُ علىٰ لغةِ مَنْ بناه ؛ لأنَّ بابَ الصرف إنَّما وُضِعَ للمُعرَبات .

واحترَزَ بقوله : (تركيبَ مَزْجٍ) : عن تركيبَيِ الإضافةِ والإسناد ، وقد تقدَّمَ حكمُهُما في (باب العَلَم)[2] .

❁ قوله : (كذاكَ حاوِي زائِدَيْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : سواءٌ كان مفتوحاً ؛ كـ(حَمْدانَ) ، أو مكسوراً ؛ كـ(عِمْرانَ) ، أو مضموماً ؛ كـ(عُثْمانَ) ؛ فإنَّهُ إنَّما اعتُبِرَ أنْ يحويَ زائدَيْ (فَعْلانَ) ، وهـٰذا أعمُّ مِنْ أنْ يكونَ علىٰ وزنِهِ أو لا ، بخلاف قولِهِ فيما سَبَقَ : (وزائِدَا « فَعْلانَ ») ؛ فإنَّهُ

❁ قوله : (ولا يَرِدُ) ؛ أي : علىٰ جَعْلِ كلامِهِ عامّاً ؛ فإنَّهُ حينئذٍ شاملٌ لـ(سيبويه) مثلاً ؛ حتىٰ علىٰ لغةِ مَنْ بناه ، والجوابُ : أنَّ العمومَ مُرادٌ فيما عدا ذلك ؛ بقرينةِ أنَّ الكلامَ في المُعرَبات ، فهـٰذه القرينةُ تُعيِّنُ أنَّ المُرادَ شُمُولُ ما خُتِمَ بـ(ويهِ) علىٰ لغةِ إعرابِهِ .

❁ قوله : (بخلاف قولِهِ فيما سَبَقَ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا تَحَكُّمٌ مَحْضٌ ؛

---

(١) انظر (٢/ ٣٥) .

(٢) انظر (٢/ ٣٤ـ٣٦) .

كـ (غَطَفَـانَ) وكـ (أَصْبَهـانَـا)

يُفِيدُ : أنَّ زائِدَيْ غيرِ المفتوحِ لا يُؤثِّرانِ منعَ الصرف ؛ لأنَّ زائدَيْ غيرِه لا يَصدُقُ أنَّهُما زائِدَا (فَعْلانَ) ، بخلاف نحوِ (عُثْمانَ) ؛ فإنَّهُ يَصدُقُ عليه أنَّهُ حاوِي زائِدَيْ (فَعْلانَ) ؛ وهما الألفُ والنون . انتهى « ابن قاسم »[1] .

❀ قوله : (كـ « أَصْبَهانَا ») بفتح الهمزةِ وكسرِها ، ويجوزُ أنْ تُقرَأَ بالفاء وبالباء بدلَها[2] : عَلَمُ بلدٍ ، سُمِّيتْ باسمِ أوَّلِ مَنْ نَزَلَها ؛ وهو أَصْبَهانُ بنُ نوحٍ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ[3] .

إذ زائدا نحوِ (عِمْران) ليسا زائدَيْ (فَعْلانَ) بالفتح كما لُفِظَ به ، بل زائدا المكسور ، فما هنا وما سَبَقَ علىٰ حدٍّ سواءٍ .

نعم ؛ الأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ العمومَ هنا مأخوذٌ من التمثيل ، أو يُقالَ : إنَّ قولَهُ : (كذاك حاوي زائدَيْ « فَعْلانا ») ـ بعد قوله : (وزائدا « فعلانَ ») المُشعِرِ باعتبار هيئةِ ما اشتمل علىٰ تلك الزيادة ـ . يُشعِرُ بعدم اعتبارِ تلك الهيئةِ فيما يحوي تلك الزيادةَ ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٥٢٥) .

(٢) فتح الهمزة أصحُّ وأكثر وأشهر ، وقالها بالفاء أهل المشرق ، وبالباء أهل المغرب . انظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/١٩٩) .

(٣) انظر الكلام حول هـٰذه الكلمة في « تاج العروس » (١٧/ ٤٧٥ـ ٤٨٠) .

أي : كذلك يُمنَعُ الاسمُ مِنَ الصرف إذا كان علماً وفيه ألفٌ ونونٌ زائدتانِ ؛

❁ قوله : (زائدتانِ) خَرَجَ : غيرُ الزائدتَينِ ؛ نحوُ : (طَحَّانٍ) ، و(تَبَّانٍ) بفتح التاء ؛ وهو بائع التِّبْنِ ، وبكسرها : نعتُ تُبَّعٍ الحِمْيريِّ ، وبضمِّها : سراويلُ صغيرٌ يسترُ العورةَ فقط مُسمّىً بذلك ؛ فإنَّ الأوَّلَ مِنَ الطَّحْن ، والثانيَ ـ أي : مفتوحَ التاء ـ مِنَ التِّبْنِ ؛ وهو إطعامُ الدابّة التِّبْنَ .

وما احتَمَلَ فيه الزيادةُ وعدمُها بحسَبِ الاشتقاق . . يجوزُ فيه الصرفُ وعدمُهُ ؛ نحوُ : (حَسَّان) ؛ بناءً على أنَّهُ مِنَ (الحسِّ) ، وهو القتلُ ؛ يُقالُ : (حَسَّ البردُ الجَرَادَ) : إذا قَتَلَهُ ، أو مِنَ (الحُسْن) مصدراً .

ونحوُ : (عَفَّان) ؛ مِنَ (العِفَّة) بمعنى الكَفِّ عن المحارم ، أو (العَفَنِ) ؛ وهو البِلىٰ ؛ ومِنْ ثَمَّ لمَّا قال بعضُ الملوكِ لشخصٍ سُمِّيَ عَفَّاناً : أينصرفُ عفَّان أم لا ؟! أجابه : بأنَّهُ إنِ اعتنىٰ به الملكُ لا ينصرف ، وإلَّا انصرف .

ونحوُ : (حَيَّان) ؛ مِنَ (الحياة) ، أو مِنَ (الحَيْن) ؛ وهو الموتُ ؛ ومِنْ ثَمَّ سأل بعضُ الملوكِ الشيخَ أبا حَيَّان عن (حَيَّان) ؛ هل ينصرفُ أو لا ؟ فأجابه بقوله : إنْ أَحْياهُ المَلِكُ لم ينصرفْ ، وإن أماته انصرفَ .

ومحلُّ ما تقدَّم في (حَسَّان) : في غير (حَسَّان) الصحابيِّ المشهور رضي الله عنه ؛ فقد قال الشيخ أبو حَيَّان : (« حسَّانُ » اسمُ الشاعر : مأخوذٌ مِنَ « الحِسِّ » ، يَدُلُّ علىٰ ذلك : منعُ صرفِهِ علىٰ ألسنة الرُّواة وفي شِعْره ؛ أي : ولو كان مِنْ محلِّ الوجهَينِ لسُمِعَ صرفُهُ ولم يُسمَعْ ؛ فلا يُقالُ : مَنْعُ صرفِهِ هو أحدُ الوجهَينِ

. . . .

. . . .

الجائزَين ؛ فلا دلالةَ فيه على الزيادة) انتهىٰ .

وهٰذا يُفيدُ : أنَّ ما فيه الألفُ والنونُ إنْ سُمِعَ منعُ صرفِهِ فقط . . اقتُصِرَ عليه ، ولا يجوزُ لنا صرفُهُ وإن كان الاشتقاقُ يَقتضِي ذلك ، وما سُمِعَ صرفُهُ فقط . . لا يجوزُ لنا منعُ صرفِهِ وإن اقتضى الاشتقاقُ ذلك ؛ نحوُ : (طَحَّانٍ) و(تَبَّانٍ) ، وحينئذٍ : لا يُرجَعُ إلى الاشتقاق إلا فيما لا يُدرىٰ حالُهُ ؛ بأنْ لم يُعلَمْ فيه الصرفُ ولا عدمُهُ . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنَ « الحَلَبيِّ على الأزهريَّة »[(١)] .

ثمَّ رأيتُ صاحبَ « النُّكَتِ » ذَكَرَ في آخرها ما حاصلُهُ : أنَّ ابنَ مالك ذَكَرَ أنَّ المسموعَ في (حَسَّان) منعُ الصرف لا غيرُ ، وأنَّ الجارَبَرْدِيَّ نازعَهُ في ذلك ؛ فقالَ : (مِنَ الجائز أنْ يكونَ سُمِعَ فيه الصرفُ وعدمُهُ ، وابنُ مالكٍ ومَنْ حذا حَذْوَهُ لم يسمعْ إلا عدمَ الصرف ، فإن شهدوا بأنَّهُ لم يأتِ فيه الصرفُ . . فشهادةُ النفيِ لا تُسمَعُ) انتهىٰ[(٢)] .

❊ قوله : (وإن كان الاشتقاقُ يَقتضِي ذلك) ؛ أي : الاشتقاقُ المُحتمِلُ ، لا المُتعيِّنُ ، كما يُعلَمُ مِنْ حالِ (حسَّان) الذي كلامُ أبي حيَّانَ فيه .

❊ قوله : (نحوُ : « طَحَّانٍ » و« تَبَّانٍ ») فيه : أنَّ الاشتقاقَ فيما ذكر لا يَقتضِي منعَ الصرف ، بل إنَّما يَقتضِي الصرفَ الموافقَ لما سُمِعَ ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّهُ مثالٌ لِمَا انطوىٰ تحتَ الغاية .

---

(١) فرائد العقود العلوية (ق/ ٩٩ـ١٠٠) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٦/ ق١٩٠) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٦ـ٢٤٧) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٤٤) ، و« شرح الشافية » للجاربردي (٢/ ٥٦ـ٥٧) .

كـ (غَطَفَـانَ) ، و(أَصْبَهَـانَ) بفتـح الهمـزةِ وكسـرِهـا ؛ فتقـولُ : (هـٰذا غَطَفانُ) ، و(رأيتُ غَطَفانَ) ، و(مررتُ بغَطَفانَ) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّة وزيادةِ الألف والنون .

٦٦٤ـ كـذا مُـؤنَّـثٌ بهـاءٍ مُطلَقَـا   وشـرطُ مَنْعِ العـارِ كـونُـهُ ٱرتَقَـىٰ
٦٦٥ـ فوقَ الثَّلاثِ . . . .

---

* قوله : (هـٰذا غَطَفانُ) اسمُ قبيلةٍ مِنْ قبائل العرب ، سُمِّيتْ باسم أبيها غَطَفانَ بنِ سعدِ بنِ قيسِ بن غَيْلانَ .

* قوله : (مُؤنَّثٌ) ؛ أي : عَلَمٌ مُؤنَّثٍ ، وجزءُ العَلَمِ المُؤنَّثِ مِثْلُهُ ؛ كـ (أبي هُرَيرةَ)[1] ، و(أبي قُحافةَ) .

* قوله : (مُطلَقَا) حالٌ مِنَ الضمير في الخبر .

* قوله : (فوقَ) مُتعلِّقٌ بـ (ٱرتَقَىٰ) مضافٌ إلى (الثَّلاثِ) ؛ أي : فوقَ الثلاثِ الأحرفِ ، وحَذَفَ منه التاءَ ؛ لأنَّ الحرفَ يُذكَّرُ ويُؤنَّثُ ، وقال الشاطِبيُّ : (في الكلام حذفُ مُضافٍ ؛ أي : فوقَ ذي الثَّلاثِ)[2] .

. . . .

(١) وكان الإمام ابن مرزوق الحفيد يقول بصرف (هريرة) ؛ لأنَّ فيه مانعاً واحداً ، وقد طالتِ الأبحاثُ في هـٰذه المسألة بين علماء مصر وتلمسان ، وذكرها الإمامُ النَّحْوي أبو عبد الله الراعي في « الأجوبة المرضية » (ص٨٥ ـ ٩٠) ، وحرَّر أنَّها ممنوعةٌ من الصرف للعدل والتعريف والتأنيث ، وانظر « نفح الطيب » (٥/ ٤٣٢ ـ ٤٣٣) .
(٢) المقاصد الشافية (٥/ ٦٢٧) .

. . . . أو كـ (جُورَ) أو (سَقَرْ) أو (زيدٍ) ٱسمَ امرأةٍ لا ٱسمَ ذَكَرْ

* قوله : (أو كـ « جُورَ ») بضمِّ الجيم : معطوفٌ على (ٱرتَقَى) ؛ أي : أو كونُهُ كـ (جُورَ) في أنَّهُ أعجميٌّ ؛ قال الرَّضِيُّ : (لأنَّ العُجْمةَ وإن لم تكنْ سبباً في الثُّلاثيِّ الساكنِ الوَسَطِ ، لـكن مع سقوطها عن السببيَّة لا تقصرُ عن تقوية السببَيْنِ حتىٰ يصيرَ الاسمُ بها مُتحتِّمَ المنعِ) انتهى « ابن قاسم »[1] .

* قوله : (أو سَقَرْ) ؛ أي : ممَّا كان ثلاثيّاً مُتحرِّكَ الوَسَط ، قال الرَّضِيُّ : (لقيامِ تحرُّكِ الوَسَطِ مَقامَ الحرفِ الرابعِ القائمِ مَقامَ التاءِ المُقدَّرة)[2] .

ومحلُّ ما ذكرَ في قوله : (كـ « جُورَ » أو « سَقَر ») : إذا سُمِّيَ بهما مُؤنَّثٌ ، بخلافِ ما إذا سُمِّيَ بهما مُذكَّر . انتهى « ابن قاسم » .

* قوله : (أو « زيدٍ ») ؛ أي : ممَّا كان ثُلاثيّاً ساكنَ الوَسَط ، وفُهِمَ منه : أنَّ ما كان غيرَ ثُلاثيٍّ ساكنِ الوَسَط ؛ كـ (جَعْفَر) ، والثُّلاثيَّ المُحرَّكَ

---

* قوله : (وفُهِمَ منه . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ غيرَ الثلاثيِّ ـ كـ (جعفرٍ) ـ داخلٌ في قوله : (وشرطُ منعِ العار كونُهُ ارتقىٰ فوقَ الثَّلاث) ؛ إذ العاري صادقٌ بأصليِّ التأنيث وعارضِهِ ، وأنَّ الثلاثيَّ المُحرَّكَ الوَسَطِ ـ نحوُ (حَسَن) ـ داخلٌ في قوله : (أو « سَقَر ») ؛ لأنَّهُ شاملٌ لأصليِّ

---

(١) انظر « شرح الرضي على الكافية » (١/ ١٣٦) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣٤) .

الوَسَطِ ؛ كـ (حَسَن) . . ليس حُكْمُهُ كذلك ، ولعلَّ مُرادَهُ بالمُشابهة لـ (زيد) المُستفادةِ مِنَ العطف ؛ إذ التقديرُ : (أو كـ « زيد » . . .) إلىٰ آخره . . المُشابهةُ في كونه مُذكَّراً لا بقيدِ كونِهِ ثُلاثيّاً ساكنَ الوَسَط ، أو المُشابهةُ بذلك القيدِ ، ويكونُ التقييدُ لبيان محلِّ الخلافِ .

فائدة

[في تفصيل القول في صَرْفِ أسماءِ القبائلِ والبُلْدان]

قال الرَّضِيُّ : (أسماءُ القبائلِ والبُلْدانِ : إنْ كان فيها مع العَلَميَّةِ سببٌ ظاهرٌ . . فلا كلامَ في مَنْعِ صَرْفِها ؛ كـ « باهِلَةَ » و« تَغْلِبَ » و« بغدادَ » و« خُراسانَ » ، وإن لم يكن :

فإنْ وجدتَهُم سَلَكُوا في صَرْفها أو عدمِهِ طريقةً واحدة . . فلا تُخالِفْهُم ؛ كصَرْفِهِم « ثقيفاً » و« مَعَدّاً » و« حُنَيناً » ، وتركِ صَرْفِهِم « سَدُوسَ » و« خِنْدِفَ » و« هَجَرَ » و« عُمَانَ » ؛ فالصرفُ في القبائل : بتأويل الأبِ إن كان اسمَهُ ؛ كـ « ثَقِيف » ، أو الحيِّ ، وفي الأماكن : بتأويل المكانِ والمَوضِعِ ونحوِهما ، وتركُ الصرفِ في القبائل : بتأويل الأمِّ إن كان في الأصل ؛ كـ « خِنْدِفَ » ، أو القبيلةِ ، وفي الأماكن : بتأويل البُقْعةِ أو البَلْدةِ ونحوِهما .

التأنيث وعارضِهِ ، إلا أنَّ المُحشِّيَ نَظَرَ لكونِ ما ذكر يتبادرُ في العاري أصليَّ التأنيث ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (سببٌ ظاهرٌ) ؛ أي : كالتاء في (باهلةَ) ، ووزنِ الفعل في (تَغلِبَ) ، والتأنيثِ المعلومِ مِنَ الاستعمال فيما بعدَهُ ، تأمَّلْ .

وإن جوَّزوا صرفَها ؛ كـ « ثمود » و« قريش ». . فجوِّزْهُما على التأويل المذكور .

وإن جَهِلْتَ كيفيَّة استعمالِهم ذلك . . فلك فيها الوجهانِ .

هـٰذا ؛ وربَّمـا جعلـوا الأبَ مُؤوَّلاً بـالقبيلـة فمَنَعُـوهُ الصـرفَ ؛ نحـوُ قوله[1] : [من الكامل]

وهمُ قريشُ الأكرمونَ إذا ٱنْتَمَوْا

ويَصِفُونَهُ بـ« بنت » ؛ نحوُ : « تميمَ بنتِ مُرٍّ » .

وقد يُؤوِّلونَ اسمَ الأمِّ بالحيِّ ، فيَصِفُونَهُ بـ « ابن » ؛ نحوُ : « باهلةَ بنِ أَعْصُرَ » ، و« باهلةُ » اسمُ امرأةٍ .

وقد يُؤنَّثُ ما أُسنِدَ إلى اسم الأب مع صرفه بتأويلِ حَذْفِ مضافٍ مُؤنَّثٍ ؛ نحوُ : « جاءتْني قريشٌ » مصروفاً ؛ أي : أولادُ قريشٍ ؛ قال تعالى : « كذبتْ

❋ قوله : (وربَّما جعلوا الأبَ) ؛ أي : ما هو اسمٌ له في الأصل ، فتأويلُهُ المذكور هو مُراعاةُ خروجِهِ عن أصله إلى القبيلة ، ومحلُّ القصدِ هنا : هو قولُهُ : (ويَصِفُونه بـ« بنت ». . .) إلى آخره ، وأمَّا مُجرَّدُ المنعِ من الصرف حينئذٍ . . فقد عُلِمَ ممَّا مرَّ ، فافْهَمْ .

---

(١) صدر بيت للبحتري في « ديوانه » (٣/ ١٤٥٣) ، ولفظ البيت فيه :

وهمُ قريشُ الأبْطَحِينَ إذا انتمَوا طـابُـوا أصـولاً فيهـمُ وعُـرُوقَـا

وانظر « خزانة الأدب » (١/ ٢٠٢ـ٢٠٤) .

ثمُودٌ المُرسَلِينَ » بصَرْفِ « ثَمُود » على ما قُرِئَ[1] ؛ فيُعتبَرُ المضافُ المحذوف ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا فَجَآءَهَا بَأْسُنَا بَيَٰتًا أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾ [الأعراف : ٤] ، ويجوزُ أنْ يكونَ صرفُ مثلِهِ لتأويله بالحيِّ ، وتأنيثُ المسندِ لتأويله بالقبيلة ؛ فهو مُؤوَّلٌ بالمُذكَّر والمُؤنَّثِ باعتبار شيئَينِ ؛ الإسناد والصرف ، ولا منعَ فيه .

وأمَّا نحوُ قولِهم : « قرأتُ هُوداً » : إن جعلتَهُ اسمَ النبيِّ عليه الصلاةُ والسلامُ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : « سورةَ هود ».. صرفتَ ، وإن جعلتَهُ اسمَ السورة.. منعتَ ؛ لأنَّهُ كـ« جُورَ » .

وأمَّا أسماءُ الكَلِمِ المبنيَّةِ في الأصل ؛ نحوُ : « إنَّ » تَنصِبُ وترفعُ ، و« ضَرَبَ » فعلٌ ماضٍ.. فالأكثرُ : الحكايةُ ، وإنْ أعربتَها فلك الصرفُ بتأويل اللفظِ ، وتركُهُ بتأويل الكلمة واللَّفْظة) انتهىٰ[2] .

---

* قوله : (كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ﴾...) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ التعبيرَ بـ(هم) و(قائلون) في قوله تعالىٰ : ﴿أَوْ هُمْ قَآئِلُونَ﴾.. لاعتبار المضاف في : ﴿وَكَم مِّن قَرْيَةٍ أَهْلَكْنَٰهَا﴾ ، وإلا لقال : (أو هي قائلةٌ) .

* قوله : (منعتَ ؛ لأنَّهُ كـ« جُورَ ») بَنَاهُ على المرجوح ؛ مِنْ أنَّ (هُوداً) أعجميٌّ ، والراجحُ : أنَّهُ عربيٌّ ، وحينئذٍ : فالظاهرُ : أنَّهُ يجوزُ فيه الوجهانِ ؛ كـ(هند) .

---

(١) قرأها بالصرف : ابن وثَّاب وغيره ، وهي قراءة شاذَّة . انظر « تفسير ابن عطية » (٤/ ٢٣٩) .

(٢) شرح الرضي على الكافية (١/ ١٣٩ـ١٤٠) .

٦٦٦ـ وَجْهانِ في العادِمِ تذكيراً سَبَقْ وعُجْمةً كـ (هندَ) والمنعُ أَحَقْ

تنبيه

[في الكلام على صَرْف (مصر) وعدمِهِ]

نحوُ (مِصْرَ) للبلد المعروفِ.. ممنوعٌ مِنَ الصرف مع أنَّهُ ثُلاثيٌّ ساكنُ الوَسَط ، فيلزمُ أحدُ أمورٍ ثلاثةٍ : كونُهُ منقولاً عن المُذكَّر ، وكونُهُ أعجميّاً ، وكونُهُ جائزَ المنع لا واجبَهُ ، أفاد ذلك كلَّهُ ابنُ قاسم رحمه الله تعالى[1] .

وقال المصريُّ في « شرح الأزهريَّة » : (« مصر » : اسمٌ للبلدة المعروفة.. كـ « هند » ؛ يجوزُ فيه الوجهانِ ، إلا إنْ ثَبَتَ أنَّهُ أعجميٌّ ، أو منقولٌ مِنَ المُذكَّر إلى البُقْعة ؛ فيتعيَّنُ المنعُ) انتهى .

وإنَّما أطلتُ في هٰذا المَقَام ؛ لحسن الكلام .

❁ قوله : (وَجْهانِ. . .) إلى آخره : مبتدأٌ سَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ في مَعرِضِ التقسيم ، و(في العادِمِ) : خبرُهُ ، و(تذكيراً) : معمولٌ لـ (عادِم) ، و(عُجْمةً) : معطوفٌ عليه ، وكان عليه أنْ يَزِيدَ : وتحرُّك الوسط ، إلا أنْ يُقالَ : هو معلومٌ مِنْ قوله : (كـ « هندَ ») .

❁ قوله : (في العادِمِ تذكيراً) تقديرُهُ : (تذكيراً قبلَ عَلَميَّته) ؛ بألَّا يكونَ

❁ قوله : (وكان عليه أنْ يَزِيدَ : وتحرُّك الوسط) ؛ أي : والزيادةَ

---

(١) أورده تلميذه الطبلاوي السبط في « العقود الجوهرية » (ق/ ٥١) .

ويُمنَعُ صرفُهُ أيضاً : للعلميَّة والتأنيثِ .

فإنْ كانَ العَلَمُ مُؤنَّثاً بالهاء : امتنعَ مِنَ الصرف مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان عَلَماً لمُذكَّر ؛ كـ (طلحةَ) ، أو لمؤنثٍ ؛ كـ (فاطمةَ) ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرفٍ ؛ كما مُثِّلَ ، أم لم يكن كذلك ؛ كـ (ثُبَةَ) و(قُلَةَ) عَلَمَينِ .

وإن كان مُؤنَّثاً بالتعليق[1] ـ أي : بكونه علمَ أنثىٰ ـ . فإمَّا أنْ يكونَ علىٰ ثلاثة أحرفٍ ، أو علىٰ أزيدَ مِنْ ذلك .

فإن كان علىٰ أزيدَ مِنْ ذلك : امتنعَ مِنَ الصرف ؛ كـ (زينبَ) و(سُعادَ) عَلَمَينِ ؛ فتقولُ : (هـٰذه زينبُ) ، و(رأيتُ زينبَ) ، و(مررتُ بزينبَ) .

وإن كان علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ : فإن كان مُحرَّكَ الوَسَطِ . مُنِعَ أيضاً ؛ كـ (سَقَرَ) .

وإن كان ساكنَ الوَسَط : فإن كان أعجمياً ؛ كـ (جُورَ) اسمَ بلدٍ ، أو منقولاً مِنْ مُذكَّر إلىٰ مؤنث ؛ كـ (زيدَ) اسمَ امرأةٍ . مُنِعَ أيضاً .

منقولاً مِنَ المُذكَّر . انتهى « ابن قاسم » .

❁ قوله : (فإن كان علىٰ أزيدَ مِنْ ذلك : امتنعَ مِنَ الصرف) ؛ لأنَّ الحرفَ الرابعَ قائمٌ مَقامَ تاءِ التأنيث . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

على الثلاث .

---

(١) أي : بالوضع علىٰ مؤنث ، مع خُلُوِّه من التاء لفظاً ، وسُمِّيَ مُعلَّقاً ؛ لأنَّهُ عُلِّق علىٰ مُؤنَّث . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٨٧٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٥) .

فإن لم يكن كذلك ؛ بأن كان ساكنَ الوَسَط وليس أعجمياً ولا منقولاً مِنْ مُذكَّر.. ففيه وجهانِ : المنعُ ، والصرفُ ، والمنعُ أَوْلىٰ ؛ فتقولُ : (هـٰذه هندُ) ، و(رأيتُ هندَ) ، و(مررت بهندَ) .

٦٦٧ـ والعَجَمِيُّ الوَضْعِ والتعريفِ مَعْ زَيْـدٍ علـى الثـلاثِ صـرفُـهُ ٱمتَنَـعْ

ويمنعُ صرفَ الاسمِ أيضاً : العُجْمةُ والتعريف ، وشرطُهُ : أنْ يكونَ عَلَماً في اللِّسان الأعجميِّ ، زائداً علىٰ ثلاثة أحرف ؛ كـ(إبراهيمَ)

❊ قوله : (والعَجَمِيُّ...) إلىٰ آخره : مبتدأٌ مضافٌ إلى (الوَضْعِ) ، و(صرفُهُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(ٱمتَنَعْ) : خبرُهُ ، والجملةُ : خبرُ الأوّل ، و(معْ زَيدٍ) : في موضع الحالِ مِنَ (العَجَميُّ) ، وقال الفارِضيُّ : (حالٌ مِنَ الهاء في « صرفُهُ » ، وفيه : إعمالُ المصدرِ مُؤخَّراً) انتهىٰ[1] .

ويُجابُ عنه : بأنَّهُ يُغتفَرُ في الظرف ما لا يُغتفَرُ في غيره .

و(زَيْد) : مصدرُ (زاد يزيدُ) ؛ بمعنى الزيادة .

❊ قوله : (عَلَماً في اللِّسان الأعجميِّ) المُرادُ بالعَجَميِّ : ما نُقِلَ مِنْ لسان غيرِ العرب ، ولا يختصُّ بلغة الفُرْس .

❊ قوله : (في موضع الحالِ مِنَ « العَجَميُّ ») ؛ أي : علىٰ رأي سيبويهِ[2] ، ويصحُّ جَعْلُهُ حالاً مِنَ الضمير في (العجميُّ) ؛ لأنَّهُ منسوبٌ ،

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٥) .

(٢) أي : الذي يُجوِّز مجيء الحال من المبتدأ .

و(إسماعيلَ) ؛ فتقولُ : (هٰذا إبراهيمُ) ، و(رأيتُ إبراهيمَ) ، و(مررتُ بإبراهيمَ) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف ؛ للعَلَميَّةِ والعُجْمة .

فإن لم يكنِ الأعجميُّ عَلَماً في لسان العجم ، بل في لسان

فائدة

[فيما تُعرَفُ به العُجْمةُ]

تُعرَفُ العُجْمةُ بوجوه ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الطويل]

بنَقْلِ أُولي العِرْفانِ تُعرَفُ عُجْمةٌ كذا بخروجٍ عن موازينَ للعَرَبْ
وبالنُّونِ قبلَ الرا كنَرْجِسٍ اعلَمَنْ وبالزَّاي بعدَ الدالِ فاحذَرْ مِنَ العَطَبْ
وبالجيمِ معْ قافٍ أوِ الصادِ أو يَكُنْ رُباعيّاً او خَمْساً بهِ الذَّلْقُ مُجتَنَبْ

ومثالُ ما وَقَعَ فيه الزايُ بعدَ الدال : (مُهندِزٌ) ، والجيمُ مع الصاد : (صَوْلَجانٌ) ، ومع القاف : (صَنْجَقٌ) ، ويُعرَفُ بغير ذلك ، كما في المُطوَّلات[1] .

وهو في معنى المُشتقِّ ، فيتحمَّلُ الضميرَ .

* قوله : (رُباعيّاً) فيه : أنَّهُ يشملُ (عَسْجداً) ، وهو عربيٌّ[2] .

* قوله : (بهِ الذَّلْقُ) ؛ أي : حروفُ الذَّلاقة ؛ وهي ستةٌ ، يجمعُها : (مُرْ بنَفْل) .

---

(1) انظر « المزهر » (١/ ٢٦٨ـ٢٩٤) ، وقد ألَّف الإمام أبو منصور الجواليقي كتاباً مفيداً نافعاً في المُعرَّب .

(2) وسهَّل ذلك خفَّةُ السين وهشاشتُها . انظر « همع الهوامع » (١/ ١٢٠) .

العرب[1] ، أو كان نكرةً فيهما ؛ كـ (لِجَامٍ) عَلَماً أو غيرَ عَلَمٍ . صرفتَهُ ؛ فتقولُ : (هـٰذا لجامٌ) ، و(رأيتُ لجاماً) ، و(مررتُ بلجامٍ) .

وكذلك تصرفُ ما كان عَلَماً أعجميّاً علىٰ ثلاثة أحرفٍ ، سواءٌ كان مُحرَّكَ الوَسَط ؛ كـ (شَتَرٍ) ، أو ساكنَهُ ؛ كـ (نُوحٍ) ، و(لُوطٍ)[2] .

❀ قوله : (كـ « لِجَامٍ ») اسمٌ لِمَا يُجعَلُ في فم الفَرَس .

❀ قوله : (كـ « شَتَرٍ ») بفتح الشين المُعجَمة والتاءِ المُثنَّاة فوقُ : اسمُ قلعةٍ ببلاد العجم .

❀ قوله : (اسمُ قلعةٍ) كان المُناسِبُ : (اسمُ مكان) ؛ لأنَّهُ إذا كانَ اسمَ

---

(١) أي : سواءٌ استعملتْهُ أوّلاً في معناه الأصلي ثمَّ نقلتْهُ للعَلَمية ؛ كـ (لِجَامٍ) و(فيروزٍ) مُسمّىً بهما ، وهـٰذا مصروفٌ اتفاقاً ، أو جعلتْهُ عَلَماً مِنْ أوّل الأمر ؛ كـ (بُنْدارَ) بضمِّ المُوحَّدة عند العجم اسم جنس للتاجر الذي يخزن البضائع ، أو يبيع المعادن ، و(قالونَ) بالرومي اسم جنس للجيد ، ولم تستعملهما العرب كذلك ، بل عَلَمَينِ ابتداءً ، وهـٰذا مصروفٌ عندَ غير الشَّلَوبِينِ وابن عصفور . « خضري » (٢/ ٧١٢) ، ورجَّح الشاطبيُّ ما ذهب إليه الشَّلَوبينُ وابن عصفور . انظر « المقاصد الشافية » (٥/ ٦٤٢) .

(٢) فائدة : أسماء الأنبياء والملائكة عليهم السلام كلُّها ممنوعةٌ من الصرف ؛ للعَلَمية والعُجْمة ، ويُستثنىٰ من الملائكة أربعة : (رضوانُ) ، و(مالكٌ) ، و(مُنكَرٌ) ، و(نَكِيرٌ) ؛ فهـٰذه عربيّةٌ، لـٰكن (رضوان) ممنوعٌ للزيادة ، ومن الأنبياء سبعة : سيدنا (مُحمَّدٌ) صلَّى الله عليه وسلم ، و(شُعَيبٌ) ، و(صالحٌ) ، و(هودٌ) ، و(لوطٌ) ، و(نوحٌ) ، و(شِيثٌ) ؛ فكلُّها مصروفة ؛ لفقد العُجْمة في الأربعة الأُوَل ، وفقدِ شرطها في الباقي ، وفي (عُزَير) وجهانِ قُرِئَ بهما ؛ فصَرْفُهُ : علىٰ أنَّهُ مِنَ التعزير ـ وهو التعظيم ـ وعدمُهُ : علىٰ أنَّهُ أعجميٌّ ، أو أنه حُذف تنوينه للساكنين تشبيهاً له بحرف المد ، وأمَّا إبليسُ : فقيل : منعُهُ للعُجْمة ، وقيل : عربيٌّ مشتقٌّ مِنَ الإبلاس ؛ وهو الإبعاد ، فمنعُهُ حينئذ لشبه العُجْمة ؛ لأنَّ العربَ لم تُسمِّ به أصلاً ، بل خاصٌّ بمَنْ أطلقه الله عليه ؛ فكأنَّهُ دَخِيلٌ في لسانها . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١٣) .

٦٦٨ـ كذاكَ ذو وَزْنٍ يَخُصُّ الفِعْلَا   أو غالبٍ كـ (أحمدٍ) و(يَعْلَىٰ)

أي : كذلك يُمنَعُ صرفُ الاسمِ : إذا كان عَلَماً وهو علىٰ وزنٍ يَخُصُّ الفعلَ أو يَغلِبُ فيه .

والمُرادُ بالوزن الذي يَخُصُّ الفعلَ : ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُوراً ؛ وذلك كـ (فُعِلَ) و(فَعَّلَ) ؛ فلو سمَّيتَ رجلاً بـ (ضُرِبَ) أو (كَلَّمَ) . . منعتَهُ مِنَ

❁ قوله : (أو غالبٍ) بالجرّ عطفاً علىٰ (يَخُصُّ) مِنْ بابِ عطفِ الاسم على الفعل ؛ لكون أحدِهما بمعنى الآخَرِ ؛ أي : خاصٌّ بالفعل أو غالبٍ ، أو يَخُصُّ الفعلَ أو يَغلِبُ .

❁ قوله : (و« يَعْلَىٰ ») اسمٌ معطوفٌ علىٰ (أحمد) .

❁ قوله : (والمُرادُ بالوزن . . .) إلىٰ آخره : أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ تعبيرَ المُصنِّفِ

قلعةِ تعيَّن مَنْعُ صرفِهِ ؛ كـ (سَقَر) ، وقد وَرَدَ منعُ صرفِهِ ، كما يُؤخَذُ مِنْ « كافية ابن الحاجب » وموادِّها[1] ، خلافاً لما يتبادرُ مِنَ الشارح .

❁ قوله : (مِنْ بابِ عطفِ الاسم على الفعل) فيه تَسَمُّحٌ ؛ فإنَّ العطفَ في الحقيقة على الجملة ، كما لا يخفىٰ ، وقولُهُ : (لكون أحدِهما . . .) إلىٰ آخره : مَبْنى الأوَّل : أنَّ الأصلَ في النعت الإفرادُ ، وكأنَّ مبنى الثاني إنكارُ ذلك ، فكان التأويلُ في المُتأخِّر هو اللائقَ .

❁ قوله : (أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ تعبيرَ المُصنِّفِ . . .) إلىٰ آخره : كان الأَوْلىٰ : كتابةَ هـٰذا على قول الشارح : (والمُرادُ بما يَغلِبُ فيه . . .) إلىٰ

---

(١) كافية ابن الحاجب (ص١٣) .

الصرف ؛ فتقولُ : (هـٰذا ضُرِبُ) أو (كَلَّمُ) ، و(رأيتُ ضُرِبَ) أو (كَلَّمَ) ،

في « التسهيل » بقوله : (أو ما هو به أَوْلىٰ)[1] . . أَجْوَدُ مِنَ التعبير هنا بـ (الغالب) ؛ ليدخلَ فيه القسمانِ اللذانِ أشار الشارحُ إليهما بقوله : (ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُوراً) ، وبقوله : (أو يكونَ فيه زيادةٌ تَدُلُّ . . .) إلىٰ آخره .

وأيضاً : تعبيرُهُ بـ (الغالب) مُعترَضٌ : بأنَّ (فاعَلَ) ـ بالفتح ـ أغلبُ في الفعل نادرٌ في الاسم ؛ كـ (خاتَم) ، مع أنَّهُ لو سُمِّيَ به كان مصروفاً بلا خلافٍ .

واعلَمْ : أنَّهُ يُشترَطُ في الوزن المانعِ للصرف شرطانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونَ لازماً .

الثاني : ألَّا يخرجَ بالتعبير إلىٰ مثالٍ هو للاسم .

فخَرَجَ بالأوَّل : نحوُ (امرئٍ) ؛ فإنَّهُ لو سُمِّيَ به انصرفَ وإن كان في النصب شبيهاً بالأمر مِنْ (عَلِمَ) ، وفي الجرِّ شبيهاً بالأمر مِنْ (ضَرَبَ) ، وفي الرفع شبيهاً بالأمر مِنْ (خَرَجَ) ؛ لأنَّهُ خالفَ الأفعالَ ؛ لكون عينِهِ لا تلزمُ حركةً واحدةً ، فلم تُعتبَرْ فيه المُوازنةُ .

وخَرَجَ بالثاني : (رُدَّ) و(قِيلَ) ؛ فإنَّ أصلَهُما : (رُدِدَ) و(قُوِلَ) ،

آخره ، كما لا يخفىٰ ، ويقول بدلَ قولِهِ : (« ما لا يُوجَدُ في غيره إلا نُدُوراً ») : (أنْ يكونَ الوزنُ يوجد في الفعل كثيراً) ، تأمَّلْ .

* قوله : (وأيضاً : تعبيرُهُ بـ« الغالب » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ هـٰذا واردٌ علىٰ عبارة الشارح وعبارةِ « التسهيل » أيضاً ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢١٨) .

و(مررتُ بضُرِبَ) ، أو (كَلَّمَ) .

والمُرادُ بما يَغلِبُ فيه : أنْ يكونَ الوزنُ يُوجَدُ في الفعل كثيراً ، أو يكونَ فيه زيادةٌ تَدُلُّ علىٰ معنىً في الفعل ولا تَدُلُّ علىٰ معنىً في الاسم .

فالأوَّلُ : كـ (إِثْمِدٍ) و(إِصْبَعٍ) ؛ فإنَّ هاتَينِ الصيغتَينِ تكثُرانِ في الفعل دونَ الاسمِ ؛ كـ (اضْرِبْ) و(اسمَعْ) ، ونحوِهِما[1] ؛ مِنَ الأمر المأخوذِ مِنْ فعلٍ ثُلاثي ، فلو سمَّيتَ رجلاً بـ (إثْمِد) و(إِصْبَع) . . منعتَهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ ووزنِ الفعل ؛ فتقولُ : (هـٰذا إِثْمِدُ) ، و(رأيتُ إِثْمِدَ) ، و(مررتُ بإِثْمِدَ) .

ولـٰكنَّ الإدغامَ والإعلالَ أَخرَجاهما إلىٰ مُشابهة (بُرْد) و(فِيل) ، فلم يُعتبَرْ فيهما الوزنُ الأصليُّ .

* قوله : (كـ « إِثْمِدٍ ») بكسر الهمزة والميم وسكونِ المُثلَّثة بينهما وبالدال المُهمَلة : حَجَرُ الكُحْل ، وأمَّا مضمومُ الهمزةِ والميمِ : فاسمُ موضعٍ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

* قوله : (و« إِصْبَعٍ ») بكسر الهمزة وفتحِ المُوحَّدة : واحدةُ (الأَصَابِع) ، وفيها عشرُ لغاتٍ حاصلةٌ مِنْ ضرب ثلاثةِ أحوالِ الهمزةِ في ثلاثةِ أحوالِ الباء ،

---

* قوله : (وأمَّا مضمومُ الهمزةِ . . .) إلىٰ آخره : كذا في بعض النسخ ،

(١) أي : كـ (أُبْلُم) بوزن (اُنْصُرْ) ؛ وهو ثمر شجر الدَّوم ، وسيأتي شرحه في كلام المُحشِّي في (٥/ ٥٠٥) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٠) .

والثاني : كـ (أَحْمَدَ) و(يَزِيدَ)[1] ؛ فإنَّ كلّاً مِنَ الهمزة والياء يَدُلُّ علىٰ معنىً في الفعل ؛ وهو التكلُّمُ والغَيبةُ ، ولا يَدُلُّ علىٰ معنىً في الاسم ، فهٰذا الوزنُ غالبٌ في الفعل ؛ بمعنىٰ أنَّهُ به أَوْلىٰ ؛ فتقولُ : (هٰذا أحمدُ) و(يزيدُ) ، و(رأيتُ أحمدَ) و(يزيدَ) ، و(مررتُ بأحمدَ) و(يزيدَ) ؛ فيُمنَعُ للعَلَميَّة ووزنِ الفعل .

فإن كان الوزنُ غيرَ مُختصٍّ بالفعل ولا غالبٍ فيه . . لم يُمنَعْ مِنَ الصرف ؛ فتقولُ في رجلٍ اسمُهُ (ضَرَب) : (هٰذا ضَرَبٌ) ، و(رأيتُ ضَرَباً) ، و(مررتُ بضَرَبٍ) ؛ لأنَّهُ يوجدُ في الاسم ؛ كـ (حَجَر) ، وفي الفعل ؛ كـ (ضَرَب) .

٦٦٩ـ وما يصيرُ عَلَماً مِنْ ذي أَلِفْ زِيـدَتْ لإلحـاقٍ فليـسَ يَنصـرِفْ

والعاشرةُ : (أُصْبُوعٌ) انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (زِيدَتْ لإلحاقٍ) قال الشاطِبيُّ : (والإلحاقُ : أنْ يُجعَلَ الثُّلاثيُّ علىٰ زِنَةِ الرُّباعيِّ ، فيُزادَ فيه حرفٌ) انتهىٰ[3] .

وعبارةُ « القاموس » : (وكـ « أَحْمَدَ » : موضعٌ ، وتُضَمُّ الميم)[4] .

---

(١) قوله : (كأحمد) منقولٌ من المضارع ، أو الماضي المُعدَّىٰ بالهمز ، أو اسمِ التفضيل . « خضري » (٢/ ٧١٣) نقلاً عن ابن قاسم .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٠) ، وقد جمعها الشاعر بقوله : (من البسيط)

وهمـزَ (أنملـةٍ) ثَلِّـثْ وثـالثَـهُ التسع في (إِصْبَعٍ) وٱختِمْ بـ (أُصْبُوعِ)

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٨/ ٣٧٩) ، و« تمهيد القواعد » (١٠/ ٤٩٨٤) .

(٤) القاموس المحيط (١/ ٢٧٨) ، وانظر « تاج العروس » (٧/ ٤٦٨) .

. . . .

واعلَمْ : أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ لا تلحقُها التاءُ مطلقاً ، وهي شبيهةٌ بألف التأنيث في أحكامٍ ثلاثةٍ : الزيادةُ ، والزِّنَةُ ، وعدمُ لَحاقِ ياءٍ تحتيَّة ، وتفترقُ ألفُ الإلحاقِ مِنْ ألف التأنيثِ : بأنَّ وزنَها يقبلُ التنوينَ فيُصرَفُ ، وقد قُرِئَ قولُهُ تعالىٰ : ﴿ تَتْرَا ﴾ [المؤمنون : ٤٤] بالمنع والصرف[1] ، ذَكَرَهُ الشَّنَوَانيُّ على « الآجُرُّوميَّةِ » ، وبابُ الإلحاقِ سماعيٌّ . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[2] .

* قوله : (لا تلحقُها التاءُ مطلقاً) لعلَّ المُرادَ : في كلِّ اسمٍ جُعِلَ معها عَلَماً ، وإلا فهي تلحقُها التاءُ عندَ التنكير ؛ فتقولُ : (أَرْطاة) و(عَلْقاة) .

* قوله : (وهي شبيهةٌ بألف التأنيث . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ وجهَ اعتبارِهِ الزيادةَ دونَ عدمِ لَحاقِ التاء ، مع كونِ كلٍّ ليس خاصّاً بالمقصورة ، ولعلَّهُ نَظَرَ إلىٰ كون الثاني في حالٍ دونَ حالٍ ، وبهـٰذا تعلمُ ما في قول الشارح : (وشَبَهِ ألفِ الإلحاق . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (وعدمُ لَحاقِ ياءٍ تحتيَّة) لعلَّ معناه : أنَّ ما فيه ألفُ الإلحاقِ لا تلحقُهُ ياءٌ تحتيَّةٌ قبلَ وجودِ الألف حتىٰ تكونَ الألفُ بدلاً عن الياء ، بخلاف ألفِ الإلحاقِ الممدودة ؛ فإنَّ ما هي فيه كانتِ الياءُ لاحقةً له ثمَّ قُلبتْ همزةً ، كما ذكره بعدُ .

---

(١) قرأ بالصرف : ابن كثير وأبو عمرو وأبو جعفر ، وهي قراءة الشافعي رضي الله عنه . انظر « الدر المصون » (٨/ ٣٤٥) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٠٤) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق ١٥٧ـ ١٥٨) ، وانظر « المواهب الرحمانية » (١/ق٤٠) .

أي : ويُمنَعُ صرفُ الاسم أيضاً : للعَلَميّة وألفِ الإلحاقِ المقصورةِ ؛ كـ (عَلْقَىٰ) ، و(أَرْطَىٰ) ؛ فتقولُ فيهما عَلَمَين : (هٰذا عَلْقىٰ) ، و(رأيتُ عَلْقىٰ) ، و(مررتُ بعَلْقىٰ) ؛ فتمنعُهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ وشَبَهِ ألفِ الإلحاق بألف التأنيث ؛ مِنْ جهةِ أنَّ ما هي فيه ـ والحالةُ هٰذهِ ؛ أعني : حالَ كونِهِ عَلَماً ـ لا يقبلُ تاءَ التأنيث ؛ فلا تقولُ فيمَنِ اسمُهُ (عَلْقَىٰ) : (عَلْقاة) ، كما لا تقولُ في (حُبْلَىٰ) : (حُبْلاة) .

❁ قوله : (كـ « عَلْقَىٰ ») بوزن (سَكْرَىٰ) : نبتٌ يكونُ واحداً وجمعاً ، قُضْبانُهُ دِقاقٌ عَسِرٌ رَضُّها ، يُتَّخذُ منه المكانسُ ، ويُشرَبُ طَبيخُهُ للاستسقاء ، قاله في « القاموس »(١) ، وقولُهُ : (رَضُّها) ؛ أي : تكسيرُها .

❁ قوله : (و« أَرْطَىٰ ») هو اسمٌ علىٰ وزن (سَكْرَىٰ) أيضاً : اسمُ شجرٍ .

ومثَّل بمثالَينِ ؛ لأنَّ الأوَّلَ مُتَّفقٌ عليه ، وفي الثاني خلافٌ ، **الأصحُّ** : أنَّ ألفَهُ للإلحاق ، **وقيل** : إنَّهُ علىٰ وزن (أَفْعَلَ) ؛ فمانعُهُ مِنَ الصرف العَلَميَّةُ ووزنُ الفعل .

قال الفارِضيُّ : (ولا يجوزُ أنْ تكونَ ألفُ « أَرْطَىٰ » و« عَلْقَىٰ » للتأنيث ؛ لأنَّهُم قالوا : « أَرْطاةٌ » و« عَلْقاةٌ » ، فلو كانت للتأنيث لاجتمعَ تأنيثانِ في الكلمة)(٢) .

❁ قوله : (أعني : حالَ كونِهِ عَلَماً . . .) إلىٰ آخره ؛ فالمنعُ مِنْ تاء التأنيث

❁ قوله : (وقيل : إنَّهُ علىٰ وزن « أَفْعَلَ ») ؛ أي : فالألفُ أصليَّةٌ ،

---

(١) القاموس المحيط (٣/٢٥٩) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٦) .

فإنْ كان ما فيه ألفُ الإلحاقِ غيرَ عَلَم ؛ كـ (عَلْقَىٰ) و(أَرْطَىٰ) قبلَ التسميةِ بهما . . صرفتَهُ ؛ لأنَّها ـ والحالةُ هٰذه ـ لا تُشبِهُ ألفَ التأنيث .

وكذا إنْ كانتْ ألفُ الإلحاقِ ممدودةً ؛ نحوُ : (عِلْباءٍ) ؛ فإنَّكَ تَصرِفُ

خاصٌّ بحالة العَلَميّة ، بخلافِ ما فيه ألفُ التأنيث ؛ فيُمنَعُ مِنَ التاء مطلقاً .

* قوله : (وكذا إنْ كانتْ ألفُ الإلحاقِ ممدودةً ؛ نحوُ : « عِلْباءٍ ») هو ملحقٌ بـ (قِرْطاسٍ) ، وإنَّما أثَّرتْ ألفُ الإلحاقِ المقصورةُ دونَ الممدودةِ ؛ لأنَّ المقصورةَ يُوجَدُ فيها ما لا يُوجَدُ في الممدودة ؛ وذلك أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ لم تُبدَلْ مِنْ شيء غيرِها ، وألفُ التأنيثِ التي هي نظيرتُها في القصر كذلك ، وأيضاً : ألفُ التأنيثِ المقصورةُ تقعُ في مثالٍ صالحٍ لنظيرتها ؛ فنظيرُ (عَلْقىً) و(عِزْهىً) ممَّا فيه ألفُ التأنيثِ المقصورةُ[1]: (سَكْرىٰ) و(ذِكْرىٰ) .

وأمَّا ألفُ الإلحاقِ الممدودةُ . . فإنَّها مُبدَلةٌ مِنْ ياءٍ ؛ إذ أصلُها : (عِلْبايٌ) ، والمثالُ الذي تقعُ هي فيه لا يَصلُحُ لنظيرتها ـ أعني : ألفَ التأنيثِ الممدودةَ ـ لأنَّ (عِلْباءً) لا يُوازِنُهُ شيءٌ مِنْ أوزان ألفِ التأنيث الممدودة . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

وهمزتُهُ الأُولىٰ زائدةٌ ، بخلافه على الأوَّل ؛ فإنَّهُ بالعكس ، تأمَّلْ .

* قوله : (وأيضاً : ألفُ التأنيثِ المقصورةُ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (وأيضاً : ألفُ الإلحاقِ المقصورةُ) ؛ لمُناسبةِ قولِهِ : (والمثالُ الذي تقعُ هي فيه . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) يُقالُ : (رجلٌ عِزْهىً) : إذا كان عازفاً عن اللهو والنساء .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٦) .

ما هي فيه عَلَماً كان أو نكرةً .

٦٧٠ـ والعَلَمَ ٱمْنَعْ صرفَهُ إنْ عُدِلَا ... كـ (فُعَلِ) التوكيدِ أو كـ (ثُعَلَا)
٦٧١ـ والعدلُ والتعريفُ مانعاً (سَحَرْ) ... إذا بــهِ التَّعْييــنُ قصــداً يُعتَبَــرْ

قوله : (عِلْباءٍ) هي عصبةُ العُنُقِ ، وفيما ذَكَرَهُ الشارحُ كغيره مِنَ التقييد بالألف المقصورة . . إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ كان ينبغي للمُصنِّف التقييدُ بذلك صريحاً أو بالمثال .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ بعضَهُم جَعَلَ حُكْمَ ألفِ التكثيرِ كحُكْمِ ألفِ الإلحاقِ ؛ في أنَّها تمنعُ مع العَلَميَّة ؛ نحوُ : (قَبَعْثَرىٰ)[1] .

❀ قوله : (والعَلَمَ) مفعولٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (ٱمْنَعْ) .

❀ قوله : (كـ « فُعَلِ ») بضمِّ الفاء وفتحِ العين .

❀ قوله : (أو كـ « ثُعَلَا ») بضمِّ المُثلَّثة وفتحِ العين المُهمَلة : معطوفٌ علىٰ قوله : (كـ « فُعَلِ ») .

❀ قوله : (إذا بِهِ التَّعْيينُ) إذا : ظرفٌ لما يُستقبَلُ مِنَ الزمان خافضٌ لشرطه منصوبٌ بجوابه ، و(التعيينُ) : نائبُ فاعلٍ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ المذكور ، وجوابُ (إذا) : محذوف دلَّ عليه ما قبلَهُ ، والتقديرُ : (إذا يُعتبَرُ التعيينُ

. . . .

(١) القَبَعْثَرىٰ في الأصل : الجملُ الضخم العظيم ، وقيل غير ذلك .

يُمنَعُ صرفُ الاسمِ : للعَلَميَّة أو شِبْهِها ، وللعدل ؛ وذلك في ثلاثةِ مواضعَ :

بـ « سَحَر » حالَ كونِ التعيينِ مقصوداً . . فإنَّ العدلَ والتعريفَ يمنعانِ صرفَ « سَحَر ») .

* قوله : (أو شِبْهِها) ؛ أي : لأنَّها معارفُ بنيَّة الإضافةِ إلىٰ ضمير المُؤكَّد ، فشابهتْ بذلك العَلَمَ ؛ لكونه معرفةً مِنْ غير قرينةٍ لفظيَّة ، هٰذا ما مشىٰ عليه في « شرح الكافية » ، وهو ظاهرُ مذهب سيبويهِ ، وقيل : إنَّ مَنْعَ ما ذُكِرَ بالعَلَميَّة ، وهو ظاهرُ كلامِهِ هنا ، وردَّهُ في « شرح الكافية » وأَبْطَلَهُ . انتهىٰ « أُشْمُوني »(١) .

---

* قوله : (وردَّهُ في « شرح الكافية » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : حيثُ قال : (وليس « جُمَعُ » بعَلَم ؛ لأنَّ العَلَمَ إمَّا شَخْصيٌّ أو جنسيٌّ ؛ فيختصُّ ببعض الأشخاصِ أو الأجناسِ ، ولا يَصلُحُ لغيره ، و« جُمَعُ » بخلاف ذلك ؛ فالحُكْمُ بعَلَميَّته باطلٌ) انتهىٰ(٢) ؛ أي : بل هو مُشبِهٌ للعَلَم ، كما في الشارح ، لٰكن قيل : إنَّهُ عَلَمُ جنسٍ معنويٌّ للإحاطة والشُّمُول ؛ كـ (سبحانَ) للتسبيح ، وفي ذلك تَوْفِيةٌ بقاعدةِ : أنَّهُ لا يُعتبَرُ في منع الصرف إلا العَلَميَّةُ الحقيقيَّة ، كما أفاده في « التصريح »(٣) ، وعلىٰ هٰذا : فالتأكيدُ به علىٰ حذف

---

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥٣٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٤٧٤-١٤٧٥) ، و« الكتاب » (٣/ ٢٢٤) .

(٢) شرح الكافية الشافية (٣/ ١٤٧٥) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٢٢) .

الأَوَّلُ : ما كان على (فُعَلَ) مِنْ ألفاظ التوكيدِ ؛ فإنَّهُ يُمنَعُ مِنَ الصرف لشبه العَلَميَّة والعَدْلِ ؛ وذلك نحوُ : (جاء النساءُ جُمَعُ) ، و(رأيتُ النساءَ جُمَعَ) ، و(مررتُ بالنساءِ جُمَعَ) ، والأصلُ : (جَمْعَاواتٌ) ؛ لأنَّ مفردَهُ (جَمْعاءُ) ، فعُدِلَ عن (جَمْعاواتٍ) إلىٰ (جُمَع) ، وهو مُعرَّفٌ بالإضافة المُقدَّرةِ ؛ أي : (جُمَعهنَّ) ، فأَشْبَهَ تعريفُهُ تعريفَ العَلَميَّة ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ معرفةٌ وليس في اللفظ ما يُعرِّفُهُ .

---

* قوله : (لأنَّ مفردَهُ « جَمْعاءُ ») ؛ أي : بالمدِّ ؛ كـ (صَحْراءَ وصَحْراوات) .

* قوله : (بالإضافة المُقدَّرةِ ؛ أي : جُمَعهنَّ) فحُذِفَ الضميرُ للعِلْم به ، فهو مُعرَّفٌ تقديراً .

فإن قلتَ : لا يُؤثِّرُ في منع الصرف مِنَ المعارف إلا العَلَمُ ، وهٰذا إنَّما مُنِعَ للعدل والتعريف بالإضافة .

فالجوابُ : أنَّهُ لمَّا حُذِفَ الضميرُ مِنْ نحو (جُمَعَ) للعِلْم به ، واستُغنِيَ فيه بنيَّة الإضافة . . صار كأنَّهُ عَلَمٌ ؛ لكونه معرفةً بغير علامةٍ ملفوظٍ بها . انتهىٰ « فارِضي »(١) .

وهٰذا هو ما أشار إليه الشارحُ بقوله : (فأَشْبَهَ تعريفُهُ تعريفَ . . .) إلىٰ آخره .

مضاف ؛ أي : (ذو جُمَعَ) ؛ حتىٰ يكونَ عينَ المُؤكَّد .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٦) .

الثـانـي : العَلَـمُ المعـدولُ إلـىٰ (فُعَـلَ) ؛ كـ (عُمَـرَ) ، و(زُفَـرَ) ، و(ثُعَلَ) ، والأصلُ : (عامِرٌ) ، و(زافِرٌ) ، و(ثاعِلٌ) ؛ فمنعُهُ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ والعدل .

---

* قوله : (العَلَمُ المعدولُ إلىٰ « فُعَلَ » . . .) إلىٰ آخره ، وطريقُ العِلْمِ بعَدْلِ هٰذا النوعِ : سماعُهُ غيرَ مصروفٍ عارياً مِنْ سائرِ الموانع .

وإنَّما جُعِلَ هٰذا النوعُ معدولاً لأمرَينِ :

أحدُهُما : أنَّهُ لو لم يُقدَّرْ عَدْلُهُ لَزِمَ ترتيبُ المنعِ علىٰ علَّةٍ واحدة ؛ إذ ليس فيه مِنَ الموانع غيرُ العَلَميَّة .

والآخَرُ : أنَّ الأعلامَ يَغلِبُ عليها النقلُ ، فجُعِلَ (عُمَرُ) معدولاً عن (عامرٍ) العَلَمِ المنقولِ مِنَ الصفة ، ولم يُجعَلْ مُرتجَلاً ، وكذا باقيها . انتهىٰ « أُشْمُوني »[(١)] .

* قوله : (و« زُفَرَ ») بوزن (عُمَرَ) : اسمٌ لعالمٍ مشهور[(٢)] .

* قوله : (و« ثُعَلَ ») هو أبو حيٍّ مِنْ طيِّئ ، وهو ثُعَلُ بنُ عمرٍو ، قاله الشاطِبيُّ[(٣)] .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٢/ ٥٣٥) ، وقال بعده : (وذَكَرَ بعضُهُم لعدله فائدتَينِ : إحداهُما لفظيَّةٌ ؛ وهي التخفيف ، والأُخرىٰ معنويَّةٌ ؛ وهي تمحيض العَلَميَّة ؛ إذ لو قيل : « عامر » لتُوُهِّم أنَّهُ صفة) .

(٢) هو الإمام المجتهد زُفَرُ بن الهُذَيل العنبريُّ صاحبُ أبي حنيفة (ت ١٥٨هـ) ، وهو قَيَّاسُ الحنفيَّة الذي يُضرَبُ به المثلُ في ذلك ؛ فيُقالُ : (أقيسُ مِنْ زُفَرَ) ، وانظر « سير أعلام النبلاء » (٨/ ٣٨ـ ٤١) .

(٣) المقاصد الشافية (٥/ ٦٥٩) .

الثالثُ : (سَحَرُ) إذا أُرِيدَ مِنْ يومٍ بعينه ؛ نحوُ : (جئتُكَ يومَ الجمعةِ سَحَرَ) ؛ فـ (سَحَر) : ممنوعٌ مِنَ الصرف للعدل . . . .

❁ قوله : (الثالثُ : « سَحَرُ ») بَحَثَ الرَّضِيُّ في (سَحَرَ) : بأنَّ أمرَهُ مُشكِلٌ ، سواءٌ قُلْنا ببنائه أو بترك صرفِهِ ؛ قال : (لأنَّهُ مُخالِفٌ لأخواته مِنْ « صباحاً » و« مساء » و« ضُحىً » مُعيَّنةً ؛ إذ هي معرفةٌ منصرفة ؛ فهو شاذٌّ مِنْ بين أخواته مبنيّاً كان أو غيرَ منصرف) انتهى « ابن قاسم »[1] .

❁ قوله : (يومَ الجمعةِ سَحَرَ) استُشكِلَ إبدالُ (سَحَرَ) مِنْ (يومَ الجمعةِ) : بأنَّ السَّحَرَ اسمٌ لآخِرِ الليل ، فكيف يكونُ بدلاً مِنَ اليوم الذي هو اسمٌ للنهار ؟

وأُجِيبَ عنه : بأنَّهُ مجازٌ علاقتُهُ المُجاورةُ ، والأحسنُ أنْ يُقالَ : إنَّ اليومَ مُرادٌ به زمنٌ عامٌّ ، كما هو أحدُ إطلاقاتِهِ ، فيصحُّ إبدالُ (سَحَرَ) منه .

لا يُقال : هـٰذا بدلُ بعضٍ ، فأين الضميرُ ؟

لأنّا نقولُ : ذلك أَكثريٌّ لا كُلِّيٌّ ، أو إنَّهُ مُقدَّرٌ .

وبهـٰذا يتبيَّنُ لك صحَّةُ قولِ « المغني » : (إنَّ في هـٰذا المثالِ تَعَلُّقَ ظرفَي

❁ قوله : (بَحَثَ الرَّضِيُّ في « سَحَرَ » . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : لا مانعَ مِنْ كون التعيينِ في (سَحَرَ) بالوضع ، وفي نحوِ (صباحاً) من قرينة ، فيكونُ (سحرُ) مشتركاً لفظيّاً ، والاستعمالُ قرينةٌ علىٰ ذلك .

❁ قوله : (وبهـٰذا يتبيَّنُ لك صحَّةُ قولِ « المغني » . . .) إلىٰ آخره : فيه :

---

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/٢١٨) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٣/٢٢٧) .

وشِبْهِ العَلَميَّةِ ؛ وذلك أنَّهُ معدولٌ عن (السَّحَر) ؛ لأنَّهُ معرفةٌ ، والأصلُ في التعريف : أنْ يكونَ بـ (أل) ، . . . .

زمانٍ بعاملٍ واحد ، وهو جائزٌ إذا كان أحدُهُما أعمَّ)[1] .

* قوله : (وشِبْهِ العَلَميَّةِ) ؛ أي : لأنَّهُ تَعَرَّفَ بغير أداةٍ ظاهرةٍ كالعَلَم ، وهـٰذا يُومِئُ إليه قولُ الناظم : (والتعريفُ) ؛ إذ لم يقل : (والعَلَميَّة) .

وقيل : تعريفُهُ بالعَلَميَّة ؛ لأنَّهُ جُعِلَ عَلَماً لهـٰذا الوقت ، واعتُرِضَ : بأنَّهُ إذا كان عَلَماً لا يُتصوَّرُ فيه العدلُ عن الألف واللام ؛ لمُنافاة ذلك للعَلَميَّة ، فكيف يكونُ مع كونه عَلَماً معدولاً عن ذلك ؟

أنَّ البدلَ علىٰ نيَّةِ تَكْرار العامل ، فليس العاملُ واحداً ، إلا أنْ ينظرَ للظاهر ، أو يجريَ على القول الآخر .

* قوله : (واعتُرِضَ : بأنَّهُ إذا كان عَلَماً . . .) إلىٰ آخره : إيضاحُهُ : أنَّ المعدولَ يُؤدِّي معنى المعدولِ عنه ، وكيف يُؤدِّي (سَحَر) معنى (السَّحَر) مع كونه عَلَماً ، فيكونَ مُؤدِّياً لتعريف (أل) ولتعريف العَلَميَّة ، مع أنَّ تعريفَ العَلَميَّةِ لا يُجامعُ تعريفَ (أل) ؛ بدليلِ عدمِ دخولِ (أل) المُعرِّفةِ على العَلَم باقياً علىٰ علميَّته ، بل إنْ قَبِلَ التنكيرَ نُكِّرَ ثمَّ أُدخِلَتْ عليه (أل) ، وإلا لم يَجُزْ إدخالُها ؟

ولك أنْ تقولَ : هـٰذا وإن قالوا به لـٰكنَّه قابلٌ للمناقشة ؛ إذ جهةُ التعريفِ

---

(١) مغني اللبيب (١/ ١٣٤) .

فعُدِلَ به عن ذلك ، وصار تعريفُهُ مشبِهاً لتعريف العَلَميّة ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ لم يُلفَظْ معه بمُعرِّفٍ .

وأُجِيبَ : بأنَّ العَدْلَ باعتبار الأصلِ ، والعَلَميَّةُ طارئةٌ ؛ لأنَّهُ في الأصل اسمُ جنسٍ ، فاستُعمِلَ في كلِّ سَحَرٍ بعَيْنه ، فتحقَّق العدلُ ، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً ؛ فالعدلُ باعتبارِ ما كان قبلَ العَلَميَّة ، كما أفادَهُ الشَّنَوانيُّ[1] .

❁ قوله : (فعُدِلَ به عن ذلك) ؛ أي : التعريفِ بـ (أل) ؛ بمعنى المُعرَّفِ بـ (أل) .

❁ قوله : (لتعريف العَلَميَّة) ؛ أي : ذي العَلَميَّةِ ، ووجهُ ذلك : أنَّهُ صار مِثْلَ الأعلام في عدم دخولِ مُعرِّف عليها .

مختلفةٌ ؛ فليس فيه تحصيلُ حاصلٍ ، ولا شَبَهُ تواردِ مُؤثِّرَينِ علىٰ أَثَرٍ واحد ، ولا يظهرُ توهُّمُ محذورِ غيرِهما ، فإن كان المنعُ راجعاً إلى اللفظ ـ أي : إنَّ (أل) المذكورةَ لم يُسمَعْ دخولُها على العَلَم باقياً علىٰ عَلَميَّته ـ . فبعدَ تسليمِ ذلك فليس هنا إدخالُ (أل) على العَلَم ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (فاستُعمِلَ في كلِّ سَحَرٍ بعَيْنه) ؛ أي : بناءً علىٰ وضعٍ آخَرَ ، وإلا أَشْكلَ بما تقدَّم عن الرَّضِيِّ[2] ، فتنبَّهْ .

---

(١) انظر « حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ١٩٩) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٢١٨) ، و« حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني » (٢/ ق١٦٠) .

(٢) انظر (٤/ ٦٨٦) .

٦٧٢ـ وٱبْنِ على الكسرِ (فَعَالِ) عَلَمَا مُـؤنَّـثـاً وهْـوَ نظيـرُ (جُشَمَـا)

---

* قوله : (عَلَمَا مُؤنَّثاً) حالانِ مِنْ (فَعَالِ) بفتح الفاء وكسرِ اللام ، وخَرَجَ بقوله : (عَلَمَا) : (فَعَالِ) اسمَ فعلٍ ؛ كـ (نَزَالِ) ، و(فَعَالِ) صفةً لمُؤنَّث ؛ كـ (فَسَاقِ) ؛ فإنَّهُما مبنيَّانِ ؛ الأوَّلُ : لِمَا تقدَّم في بابه ، والثاني : لشَبَهِهِ به وَزْناً وعدلاً . انتهى « ابن قاسم » .

* قوله : (وهُوَ نظيرُ « جُشَمَا » عندَ تميم) ؛ أي : كلِّهم فيما ليس آخرُهُ راءً ، وعندَ أقلِّهم فيما آخرُهُ راءٌ ؛ نحوُ : (ظَفَارِ) اسمَ بلدةٍ ، و(وَبَارِ) اسمَ قبيلةٍ ، وإنِ اقتضىٰ قولُ الشارح : (وإلىٰ هٰذا الإشارةُ . . .) إلىٰ آخره . . قصورَ النَّظْم علىٰ ما ليس آخرُهُ راءً ، والمُرادُ بـ (جُشَمَ) : ما كان علىٰ (فُعَلَ) مُذكَّراً معدولاً عمَّا وزنُهُ (فاعِل) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (جُشَمَا) بضمِّ الجيم وفتحِ الشين المُعجَمة : معدولٌ عن (جاشمة) ، وجُشَم : اسمُ رجلٍ ؛ يُقالُ : (جَشِمَ الشيءُ) ؛ أي : عَظُمَ ،

---

* قوله : (فإنَّهُما مبنيَّان) ؛ أي : حتىٰ عندَ تميم ؛ فلا يُنافي أنَّ ما نحن فيه مبنيٌّ أيضاً ، وذلك ظاهرٌ .

* قوله : (عن « جاشمة ») الأَوْلىٰ : (عن جاشم)[2] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٨٧٨) .

(٢) انظر « اللمحة البدرية » (٢/ ٧٦٤) ، و« الأشباه والنظائر » (١/ ٥٠) .

فهوَ جَشِمٌ وجُشَامٌ . انتهى « ابن قاسم »[١] .

❁ قوله : (عندَ تميمٍ) المُرادُ به : القبيلةُ ، وهو في الأصل : تميمُ بنُ مُرِّ بنِ أُدِّ بنِ طلحةَ بن الياسِ بن مُضَرَ ، سُمِّيتْ به القبيلةُ ؛ لأنَّهُ أبوها .

❁ قوله : (مِنْ كلِّ . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ لـ (ما) ، والمُرادُ بقوله : (مِنْ كلِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ممَّا يُمكِنُ فيه التنكيرُ ؛ فهو عامٌّ مخصوصٌ ، أو أُرِيدَ به الخصوصُ ، أو (كل) مستعملةٌ بمعنى الغالب ، كما ذَهَبَ إليه بعضُهُم ، وعلىٰ هـٰذا : فلا يَرِدُ (فُعَلُ) في التوكيد نقضاً ؛ لأنَّهُ معرفةٌ بنيَّة الإضافة ، فلو نُكِّرتْ لم يصحَّ تبعيَّتُها لِمَا قبلَها ؛ لأنَّها تصيرُ غيرَ المُؤكَّد ، والتأكيدُ يستدعي الاتِّحادَ ، كما أفاده البُهُوتيُّ[٢] .

❁ قوله : (طلحةَ) صوابُهُ : (طابخة) بالطاء المُهمَلة والخاءِ المُعجَمة ؛ وهو لقبُ عامرِ بنِ الياس بن مُضَرَ ، كما في « القاموس » وغيره[٣] .

❁ قوله : (أي : ممَّا يُمكِنُ فيه التنكيرُ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إليه ؛ بجَعْل (مِنْ) في قوله : (مِنْ كلِّ . . .) إلىٰ آخره . . مَشُوبةً بتبعيض .

---

(١) حاشية ابن قاسم على ابن الناظم (ق/٢٠٣) .
(٢) حاشية البهوتي على الأشموني (ص ٦١٩) .
(٣) القاموس المحيط (٣/ ١٣٤) ، وانظر « الصحاح » (١/ ٤٢٧) .

أي : إذا كان عَلَمُ المُؤنَّثِ علىٰ وزن (فَعَالِ) ؛ كـ (حَذَامِ) و(رَقَاشِ) . . فللعرب فيه مذهبانِ :

أحدُهُما ـ وهو مذهبُ أهلِ الحجازِ ـ . . بناؤُهُ على الكسر ؛ فتقولُ : (هٰذه حَذَامِ) ، و(رأيتُ حَذَامِ) ، و(مررتُ بحَذَامِ) .

والثاني ـ وهو مذهبُ تميم ـ . . إعرابُهُ كإعرابِ ما لا ينصرفُ للعَلَميَّة

❀ قوله : (كـ« حَذَامِ ») اسمُ امرأةٍ ؛ مِنْ (حَذَمَهُ يَحذِمُهُ) ، مِنْ باب (ضَرَبَ) ، سُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّ ضَرَّتَها البَرْشاءَ حَذَمَتْ يدَها بشفرةٍ ، وصبَّتْ عليها حَذَامِ جمراً فبَرِشَتْ ، فسُمِّيتِ البَرْشاءَ ، والبَرَشُ ـ بفتح المُوحَّدة وفي آخره شينٌ مُعجَمة ـ في الأصل : نُكَتٌ صغارٌ في شَعَرِ الفرسِ تُخالِفُ سائرَ لونهِ ، أُطلِقَ علىٰ بُقَعِ الجسد تشبيهاً بذلك .

❀ قوله : (و« رَقَاشِ ») بوزن (قَطَامِ) : مِنْ أعلام النساء ، كما في « القاموس »[1] .

❀ قوله : (بناؤُهُ على الكسر) ؛ أي : لشَبَهِهِ بـ (نَزَالِ) وزناً وتعريفاً وتأنيثاً . . . .

❀ قوله : (لأنَّ ضَرَّتَها البَرْشاءَ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهي بمعنىٰ (مَحْذُومة) .

❀ قوله : (وتأنيثاً) لعلَّهُ بَنَاهُ علىٰ مذهب المُبرِّد ؛ مِنْ أنَّهُ معدولٌ عن مصدرٍ معرفةٍ مُؤنَّث ؛ فـ (نَزَالِ) بمعنى (النَّزْلة) ، و(دَرَاكِ) بمعنى (الدَّرْكة) ، كما تقدَّم[2] ، ولا حاجةَ إلىٰ أنَّهُ اعتُبِرَ تأويلُ (نَزَالِ) بالكلمة .

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ٢٧٣) .

(٢) انظر (٤/ ٤٩١) .

والعدلِ[1] ، والأصلُ : (حاذِمةٌ) ، و(راقِشةٌ) ، فعُدِلَ إلىٰ (حَذَامِ) ، و(رَقَاشِ) ؛ كما عُدِلَ (عُمَرُ) و(جُشَمُ) عن (عامِرٍ) و(جاشِمٍ) ، وإلىٰ هـٰذا أشار بقوله : (وهْوَ نظيرُ « جُشَمَا » عندَ تميمِ) .

وأشار بقوله : (واصْرِفَنْ ما نُكِّرَا) : إلىٰ أنَّ ما كان منعُهُ مِنَ الصرف

وعدلاً على المشهور[2] ، وقيل غيرُ ذلك[3] .

❀ قوله : (حاذِمةُ) أصلُهُ : مِنَ الحَذْم ؛ وهو القطعُ . انتهىٰ « دَنَوْشَري »[4] .

---

(١) قوله : (كإعرابِ ما لا ينصرف) ؛ أي : عند كلهم إذا لم يكن في آخره راءٌ ، وأمَّا نحوُ (وَبَارِ) و(ظَفَارِ) . . فأكثرُهُم يبنيه على الكسر كأهل الحجاز ، وبعضُهُم يمنعه مِنَ الصرف كالأوَّل ، وقوله : (للعَلَميَّة والعدل) هو رأي سيبويه ، وقال المُبرِّد : للعَلَميَّة والتأنيث ، وهو أَقْوىٰ ؛ لتحقُّق التأنيث ، والعدلُ إنما يُقدَّر إذا لم يتحقَّق غيره ، وعلىٰ هـٰذا : فهو مرتجلٌ ، وعلى الأوَّل : منقولٌ مِنْ (فاعلةَ) علماً المنقولةِ عن الصفة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١٩) .

(٢) والبناء على الكسر ؛ أي : مطلقاً ؛ سواء كان في آخره راء أو لا ، وخُصَّ بذلك علىٰ أصل التخلُّص من الساكنين ، فلو سُمِّي به مُذكَّرٌ زال مُوجِبُ البناء ؛ لأنه الآن ليس مؤنثاً ولا معدولاً ، فيعرب غيرَ منصرف للعلميَّة والتأنيث الأصليِّ كغيره ، قال سيبويه : ومن العرب مَنْ يصرفه حينئذ ، وانظر ما سيأتي بعد قليل .

واعلم : أنَّ (نزال) معدولٌ عن (انزل) ، وهو معرفةٌ لعدم تنوينه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧١٩) .

(٣) قيل : بني (حَذَامِ) ؛ لتضمُّنه معنىٰ هاءِ التأنيث التي في المعدول عنه . « خضري » (٢/ ٧١٩) .

(٤) حاشية الدنوشري على التصريح (ق/ ١٤٣) .

للعَلَميَّة وعِلَّةٍ أخرىٰ إذا زالتْ عنه العَلَميَّةُ بتنكيره . . صُرِفَ ؛ لزوال إحدى العِلَّتَينِ ، وبقاؤُهُ بعِلَّةٍ واحدةٍ لا يَقتضِي منعَ الصرف ؛ وذلك نحوُ : (مَعْدِي كَـرِبَ) ، و(غَطَفَـانَ) ، و(فـاطمـةَ) ، و(إبـراهيـمَ) ، و(أحمـدَ) ، و(عَلْقَىٰ) ، و(عُمَر) ؛ أعلاماً ؛ فهٰذه ممنوعةٌ مِنَ الصرف للعَلَميَّةِ وشيءٍ آخَرَ ، فإذا نكَّرتَها صرفتَها ؛ لزوالِ أحدِ سببَيْها ؛ وهو العَلَميَّةُ ؛ فتقولُ : (رُبَّ مَعْدِي كَرِبٍ رأيتُ) ، وكذلك الباقي .

وتلخَّص مِنْ كلامه : أنَّ العَلَميَّةَ تمنعُ الصرفَ معَ التركيبِ ، ومع زيادةِ الألف والنون ، ومع التأنيثِ ، ومع العُجْمة ، ومع وزنِ الفعل ، ومع ألفِ الإلحاقِ المقصورة ، ومع العدل .

٦٧٤ـ وما يكونُ منهُ منقوصاً ففي إعـرابِـهِ نَهْـجَ (جَـوَارٍ) يَقْتَفِـي

❊ قوله : (وما يكونُ منهُ منقوصاً . . .) إلىٰ آخره : مُرادُهُ : أنَّ غيرَ الجمعِ مِنَ المنقوص الذي نظيرُهُ مِنَ الصحيح غيرُ مصروفٍ ، والدليلُ علىٰ أنَّ مُرادَهُ ذلك دونَ إرادة العموم : قولُهُ : (نَهْجَ جَوَارٍ يَقْتَفِي) ؛ فإنَّهُ يَقتضِي : أنَّ حُكْمَ (جَوَارٍ) مُتقرِّرٌ ، وأنَّهُ ليس مُراداً بهٰذا الحُكْم ، وإلا لم يتأتَّ التشبيهُ به ، وأيضاً : فقد سَبَقَ الكلامُ علىٰ نحو (جَوَارٍ) ؛ فلا حاجةَ إلىٰ إعادة حُكْمِهِ هنا .

❊ قوله : (مُرادُهُ : أنَّ غيرَ الجمعِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّهُ سَقَطَ مِنْ كلامه خبرُ (أنَّ) ؛ وهو لفظُ : (يُعامَلُ معاملةَ « جوارٍ ») ، أو : (غيرُ مصروفٍ) ثانيَ مَرَّةٍ ، كما وُجِدَ ببعض النسخ .

. . . . منهُ منقوصاً ففي إعـرابـهِ نَهْـجَ (جَـوَارٍ) يَقْتَفِـي

كلُّ منقوصٍ كان نظيرُهُ مِنَ الصحيحِ الآخِرِ ممنوعاً مِنَ الصرف . . يُعامَلُ مُعاملةَ (جَوَارٍ) ؛ في أنَّهُ يُنوَّنُ في الرفع والجرِّ تنوينَ العِوَضِ ، ويُنصَبُ بفتحةٍ مِنْ غير تنوينٍ ؛ وذلك نحوُ (قاضٍ) عَلَمَ امرأةٍ ؛ فإنَّ نظيرَهُ مِنَ الصحيح (ضاربُ) عَلَمَ امرأةٍ ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، فـ (قاضٍ)

ومِنْ هنا عُلِمَ : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يكونَ مُرادُ المُصنِّفِ بقوله السابق : (وذا أعتِلالٍ منه كـ « الجَوَارِي » رفعاً . . .) إلىٰ آخره : أنَّ ذا اعتلالٍ المذكورَ رفعاً وجرّاً معربٌ كما قيل أنَّ ذلك ظاهرُ كلامِهِ ؛ إذ لو كان كذلك فكيف يصحُّ أنْ يحكمَ علىٰ ما لا ينصرفُ بأنَّهُ يتبعُ في إعرابه نَهْجَ ما ينصرفُ ؛ فإنَّ إعرابَ ما لا ينصرفُ مُخالِفٌ لإعرابِ ما ينصرفُ ، فليس نَهْجُهُ كنَهْجه . انتهى « ابن قاسم » .

❋ قوله : (منهُ) ؛ أي : ممَّا لا ينصرفُ ، سواءٌ كان معرفةً أو نكرة .

❋ قوله : (معربٌ) صوابُهُ : (منصرفٌ) ؛ أي : أخذاً بظاهرِ قولِهِ : (كَسَارٍ) ، والتحقيقُ : أنَّ التشبيهَ في مُطلَقِ التنوينِ وحذفِ الياء فقط .

❋ قوله : (سواءٌ كان معرفةً أو نكرة) ؛ فالأوَّلُ : كـ (قاضٍ) علمَ امرأة ، والثاني : كـ (أُعَيْمٍ) تصغيرَ (أعمىٰ) ؛ فإنَّهُ لا ينصرفُ ؛ للوصفيَّة ووزنِ الفعل ؛ كـ (أُدَحْرِجُ)[1] .

---

(١) والتنوين في (أُعَيمٍ) عوضٌ عن الياء المحذوفة . انظر ما سبق تعليقاً في (١/ ٢٧٣) .

كذلك ممنوعٌ مِنَ الصرف للعَلَميَّة والتأنيث ، وهو مُشبِهٌ لـ (جَوَارٍ) ؛ مِنْ جهةِ أنَّ في آخره ياءً قبلَها كسرةٌ ، فيُعامَلُ مُعاملتَهُ ؛ فتقولُ : (هٰذه قاضٍ) ، و(مررتُ بقاضٍ) ، و(رأيتُ قاضيَ) ، كما تقولُ : (هٰؤلاءِ جَوَارٍ) ، و(مررتُ بجَوَارٍ) ، و(رأيتُ جَوَاريَ) .

٦٧٥ـ ولِاضْطِرارٍ . . . .

---

* قوله : (ولِاضْطِرارٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (صُرِفْ) ؛ أي : صُرِفَ ذو المنعِ جوازاً في التناسب ، ووجوباً في الاضطرار ؛ ففي عَطْفِهِ التناسبَ على الاضطرار إشكالٌ .

وأجاب الدَّمَامِينيُّ : بأنَّ المُرادَ بالجواز : القَدْرُ المُشترَكُ بينَ الواجبِ وغيرِهِ ؛ وهو الصحَّةُ ؛ فكأنَّهُ قال : يصحُّ الصرفُ للتناسب أو للضرورة ، فتُحمَلُ الصحَّةُ على الجواز بالنسبة للتناسب ، وعلى الوجوب بالنسبة للضرورة[1] .

وحقَّقَ بعضُهُم : أنَّ الجوازَ علىٰ ظاهره ، هكذا قيل ، ولا حاجةَ إليه ؛ إذ الناظمُ لم يُصرِّحْ بصحَّةٍ ولا جوازٍ .

نعم ؛ يُمكِنُ ذلك في كلام الشارح ، فتأمَّلْ .

وإنَّما وَجَبَ في الاضطرار ؛ لأنَّ الضرورةَ تَرُدُّ الشيءَ إلىٰ أصله ، وأصلُ

---

* قوله : (في الاضطرار) كذا بخطِّه ، و« المتنُ » بالواو ولامِ الجر .

---

(١) تعليق الفرائد (٢/ ق٤٣٥) .

الأسماءِ الصرفُ ، وما أَلْطَفَ قولَ ابنِ الوَرْديِّ[1] : [من الرمل]

صَـرَفَ الشـاعـرُ نصفـاً زَغَـلاً عنـدَ خبَّـازٍ فلمَّـا أنْ عُـرِفْ
قـالَ هـٰذا زَغَـلٌ قـالَ نَعَـمْ يَصرِفُ الشـاعـرُ مـا لا يَنصـرِفْ

وقولَ ابنِ حِجَّةَ[2] : [من الخفيف]

قد مَنَعْتُمْ صَرْفَ الدنانيرِ عنِّي ولكُـم فـي الـوَرَىٰ هِبـاتٌ كثيـرهْ
وأنـا شـاعـرٌ وفـي شَـرْعِ نَظْمِـي صَرْفُها واجبٌ لأجلِ الضَّرُورهْ

❁ **قوله : (أو تناسُبٍ) أراد بالتناسُب : ما يشملُ :** التناسبَ لكلماتٍ منصرفةٍ انضمَّ إليها غيرُ منصرف ؛ نحوُ : ﴿ سَلَٰسِلَا وَأَغْلَٰلًا ﴾ [الإنسان : ٤][3] ، والتناسبَ لرؤوس الآي ؛ كـ ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثاني في الآية [الإنسان : ١٦][4] ،

❁ **قـولـه : (كـ ﴿ قَوَارِيرَا ﴾ الثـانـي) فيـه :** أنَّ رأسَ الآيـةِ هـو الأوَّلُ ،

---

(١) ديوان ابن الوردي (ص١٣٧) ، وفيه : (شاعر أخرج) بدل (صرف الشاعر) ، والزَّغَل : الغشُّ .

(٢) خزانة الأدب (٢/٤٧٦) ، وسببُ هـٰذينِ البيتَينِ : أنَّ صاحبَ دواوين الإنشاء محمدَ بنَ البارزيِّ الشافعيَّ أحاله على شهاب الدين الذهبي بخمسين ديناراً ، فمَطَلَ بها مدَّةً ، فكتب إليه بالبيتَينِ .

(٣) قرأ بالصرف : نافعٌ والكِسائيُّ وهشامٌ وأبو بكر . انظر تفصيل قراءتها في « الدر المصون » (١٠/٥٩٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٦٥) .

(٤) قرأ بالصرف : نافعٌ والكِسائيُّ وأبو بكر . انظر تفصيل قراءتها في « الدر المصون » (١٠/٦٠٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٥٦٥ـ٥٦٦) .

. . . . صُرِفْ ذو المَنْعِ والمصروفُ قد لا يَنصرِفْ

يجوزُ في الضرورة صرفُ ما لا ينصرفُ ؛ وذلك كقوله[1] : [من الطويل]

٣٢١ـ تَبَصَّرْ خَلِيلِي هل تَرَىٰ مِنْ ظَعائِنِ

وأمَّا الأوَّل : فهو لمناسبة الثاني .

* قوله : (ذو المَنْعِ) نائبُ فاعلِ (صُرِفْ) .

* قوله : (تَبَصَّرَ خَلِيلِي هل . . .) إلىٰ آخره : تمامُهُ :

. . . . سَوَالِكَ نَقْباً بينَ حَزْمَيْ شَعَبْعَبِ

(تبصَّر) : مِنَ الإبصار ، وقولُهُ : (مِنْ ظَعائِنٍ) هو محلُّ الشاهد ؛ حيثُ

وأمَّا الثاني فلمُشاكلة الأوَّلِ ، لا لرؤوس الآي ، صرَّح به في « التصريح »[2] ، فانقلبتِ العبارةُ على المُحشِّي .

---

(١) صدر بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص٤٣) ، وقد وقع هـٰذا الصدرُ أيضاً لغيره من الشعراء ، وسيذكر عجزه المُحشِّي ، وهو ضمن قصيدة طويلة بارىٰ بها علقمةَ الفَحْل ، وكان المُحكِّم بينهما امرأة امرئ القيس أم جندب الطائيّة ، وخبرُهُما مشهورٌ في كتب الأدب ، ومطلع القصيدة :

خَلِيلَيَّ مُرَّا بي علىٰ أمِّ جُنْدَبِ نُقَضِّ لُبَاناتِ الفؤادِ المُعذَّبِ

والبيت من شواهد : « تمهيد القواعد » (٨/ ٤٠٨٠) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٣١) ، و« شرح الأشموني » (٢/ ٥٤٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٤٥ـ١٨٤٦) .

(٢) انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٢٧) .

وهو كثيرٌ ، وأَجْمَعَ عليه البَصْريُّونَ والكُوفيُّونَ(١) .

ووَرَدَ أيضاً صرفُهُ للتناسب ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ سَلَـٰسِلَا وَأَغْلَـٰلًا وَسَعِيرًا ﴾ [الإنسان : ٤] ؛ فصُرِفَ (سلاسل) ؛ لمُناسبةِ ما بعدَهُ(٢) .

وأمَّا مَنْعُ المنصرفِ مِنَ الصرف للضرورة . . فأجازه قومٌ ، ومنعه آخرونَ ؛ وهم أكثرُ البَصْريِّينَ(٣) ،

صَرَفَهُ للضرورة ؛ جمعُ (ظَعِينة) ؛ اسم للمرأة في الهَوْدَج ، و(سَوَالِك) : جمعُ (سالِكَة) ؛ صفةٌ لـ (ظعائن) ، و(نَقْباً) : مفعولُ (سَوَالِكَ) بفتح النون ؛ الطريقُ في الجبل ، و(بين) : ظرفٌ مضافٌ إلىٰ (حَزْمَيْ) بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الزاي ؛ ما غَلُظَ مِنَ الأرض ، و(الشَّعَبْعَب) : اسمُ ماء .

والمعنىٰ : هـٰذه الظَّعائِنُ سَلَكْنَ هـٰذا الطريقَ بينَ هـٰذَينِ الموضعَينِ المُحِيطَينِ بشَعَبْعَبِ .

وهـٰذا كلُّهُ مبنيٌّ علىٰ قراءة نافعٍ مِنَ الإتيان بألفٍ بعدَ الراء في (قواريراً) الأوَّل والثاني .

---

(١) تنبيه : أجاز قومٌ صرفَ الجمعِ المُتناهي اختياراً ، وزَعَمَ آخرون : أنَّ صرفَ ما لا ينصرفُ مطلقاً لغةٌ ، قال الأخفش : وكأنَّها لغةُ الشعراء ؛ لاضطرارهم إليه في الشِّعْر ، فجرىٰ علىٰ ألسنتهم . « خضري » (٢/ ٧٢١) .

(٢) انظر ما سبق تعليقاً في (٤/ ٦٩٦) .

(٣) أجازه الكُوفيُّونَ مطلقاً ، وبعضُ المُتأخِّرينَ في العلم فقط ـ لوجود العِلَّتَينِ فيه ـ دون غيره ، ويُؤَيِّدُهُ : أنَّهُ لم يُسمَعْ في غير علم ، وممَّنْ أجازه من البَصْريِّينَ : الأخفشُ والفارسيُّ وابن بَرْهان ، وأجاز قومٌ منعَ صرف المنصرف اختياراً . انظر « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٠٣ـ٤٢٣) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٧٢١) .

واستشهدوا لمنعه بقوله[1] : [من الهزج]

٣٢٢ـ ومِمَّـــنْ وَلَـــدُوا عَـــامِـ ـــرُ ذو الطُّـــولِ وذو العَـــرْضِ

فمُنِعَ (عامرُ) مِنَ الصرف ، وليس فيه سوى العَلَمِيَّةِ ؛ وإلىٰ هٰذا أشار بقوله : (والمصروفُ قد لا ينصرفْ) .

❀ قوله : (ومِمَّنْ وَلَدُوا . . .) إلىٰ آخره : قاله الشاعرُ يَرْثي به قومَهُ مِنْ قصيدةٍ مِنَ الهَزَج ، ودخلتِ المُعاقبةُ في جميع أجزائه ، ما عدا الأخيرَ ؛ أي : إن أُشبِعتِ الضادُ .

والشاهدُ : في (عامر) ؛ حيثُ مَنَعَهُ مِنَ الصرف مع أنَّهُ اسمٌ مصروفٌ ، وما قبلَهُ : خبرُهُ ، و(ذو الطُّول) و(ذو العَرْض) : كنايةٌ عن عِظَمِ الجسمِ وبَسْطتِهِ .

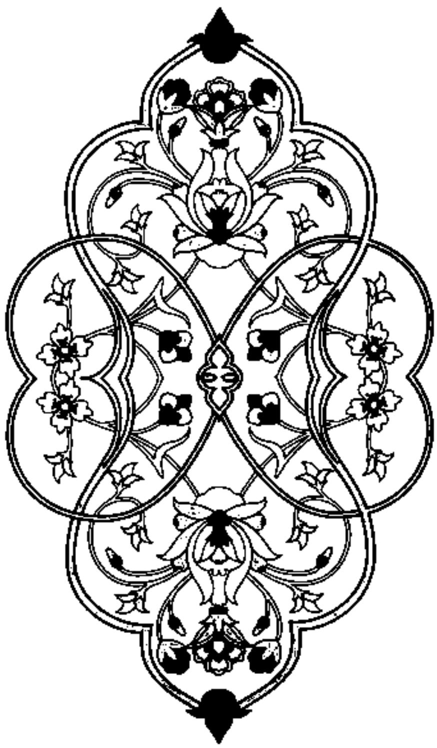
❀ قوله : (ودخلتِ المُعاقبةُ) ؛ أي : اجتماعُ الكُفُوفِ في جميع التفاعيل ، ما عدا الأخيرَ إن أُشبِعَتِ الضاد ، والكفُّ : حذفُ السابعِ الساكن ، وتفاعيلُ هٰذا البحرِ (مفاعيلن) أربعَ مرَّات ، فآخِرُ الشطرِ الأوَّلِ ميمُ (عامر) .

---

(١) البيت لذي الإصبع العَدْواني في « ديوانه » (ص٤٨) ضمن قصيدة يفتخر فيها بقومه ، ويذكر بعض مآثرهم وصفاتهم ، ومطلعها :

عَـــذِيـــرَ الحـــيِّ مِـــنْ عَـــدْوا نَ كـــانـــوا حيَّـــةَ الأرضِ

والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٤٧١) ، و« المقاصد الشافية » (٥/ ٦٩٤) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤٠٨٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٤٠ـ١٨٤١) .



محتوى الجزء الرابع

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه أول مرة

شرح السجاعي على ديباجة الألفية

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الخامس

دار التقوى
دمشق الشام

حَاشِيَةُ السُّجَاعِيِّ

عَلَى شَرْحِ ابْنِ عَقِيلٍ

حاشية السجاعي

على شرح ابن عقيل

المسماة:

فتح الجليل

للإمام شهاب الدين أحمد السجاعي الأزهري

ويطبع معه تاماً

التقريرات على فتح الجليل

للإمام شمس الدين محمد الأنبابي الأزهري

تحقيق

بلال محمد حاتم السقا

الجزء الخامس

دار التقوى

دمشق الشام

بسم الله الرحمن الرحيم

الكتاب: حاشية السجاعي على شرح ابن عقيل

المؤلف: شهاب الدين السجاعي

الطبعة الأولى: ١٤٤٥هـ - ٢٠٢٣م

الرقم الدولي: 978-9933-610-45-6

9789933610456

دار التقوى

للطباعة والنشر والتوزيع

سورية - دمشق - حلبوني

هاتف: ٢٢١٥٤٦٤ ١١ ٩٦٣+ / ص.ب: ٣٠٧٢١

جوال: ٩٣٣٢٠٦٠٠٧ ٩٦٣+ / ٩٤١٩٤٤٣٨٧ ٩٦٣+

daraltaqwa.pu@gmall.com

إعراب الفعل

٦٧٦ـ اِرْفَعْ مضارعاً إذا يُجرَّدُ مِنْ ناصبٍ وجازمٍ كـ (تُسْعَدُ)

(إعرابُ الفعلِ)

❁ قوله : (إعرابُ الفعلِ) ؛ أي : المضارعِ .

❁ قوله : (كـ « تُسْعَدُ ») بضمِّ التاء وفتحِها مع فتح العين فيهما : مضارعُ (سُعِدَ) معلوماً أو مجهولاً ، كذا قاله المُعرِبُ مُعترِضاً على المَكُوديِّ[1] ، وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ (سَعِدَ) لازمٌ فلا يُبنىٰ مضارعُهُ للمجهول .

وحاصلُ الكلامِ علىٰ ذلك : أنَّ (سعد) فيه لغتانِ : كسرُ العين ، وهو غيرُ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : (سَعِدَ فلانٌ) مِنْ باب (تَعِبَ) ، وفتحُها ، وهو مُتعدٍّ ؛ فيُقالُ : (سَعَدَهُ اللهُ) مِنْ باب (نَفَعَ) ، ويتعدَّىٰ بالهمزة أيضاً ؛ فيُقالُ :

[إعرابُ الفعلِ]

❁ قوله : (مِنْ باب « تَعِبَ ») ؛ أي : وإن خالفه في المصدر .

(١) تمرين الطلاب (ص١٣٥) ، وانظر « شرح المكودي » (ص٢٧٧) .

إذا جُرِّدَ الفعلُ المضارعُ عن عاملِ النصب وعاملِ الجزم . . رُفِعَ .

واختُلِفَ في رافعه ؛ فذَهَبَ قومٌ : إلىٰ أنَّهُ ارتفعَ ؛ لوقوعه مَوقِعَ الاسم[1] ؛

(أَسْعَدَهُ) ، كما في « المصباح »[2] ، فإن أراد المُعرِبُ هـٰذا التفصيلَ . . فكان عليه التبيينُ ، فتأمَّلْ .

❀ قوله : (رُفِعَ) ؛ أي : اتِّفاقاً .

❀ قوله : (ارتفعَ ؛ لوقوعه مَوقِعَ . . .) إلىٰ آخره : نُقِضَ هـٰذا : بنحو : (هلَّا تفعلُ) ، و(سوف تفعلُ) ؛ فإنَّ المضارعَ فيهما مرفوعٌ وليس حالّاً مَحَلَّ الاسم ؛ لأنَّ الاسمَ لا يقعُ بعدَ حرفِ التحضيض ، ولا بعدَ حرفِ التنفيس .

وأُجِيبَ : بأنَّ الرفعَ استقرَّ قبلَ دخولِ حرفَيِ التحضيضِ والتنفيس ، فلم يُغيِّراهُ ؛ إذ أَثَرُ العاملِ لا يُغيِّرُهُ إلا عاملٌ آخَرُ .

❀ قوله : (وأُجِيبَ : بأنَّ الرفعَ استقرَّ . . .) إلىٰ آخره : كأنَّ المُرادَ : الاستقرارُ بالقوَّة القريبة مِنَ الفعل ؛ إذ يُلاحَظُ تَرَكُّبُ الفعلِ والفاعل ، ثمَّ دخولُ حرفِ التحضيض أو حرفِ التنفيس ، وهـٰذا الجوابُ يَقتضِي : ألَّا يقعَ مضارعٌ بعدَ شيءٍ مِنْ ذلك إلا بعدَ أنْ يَحُلَّ محلَّ اسمٍ ، ثمَّ إنَّهُ يَرُدُّ هـٰذا القولَ : أنَّ أصلَ

---

(١) وهو قول البَصْريِّينَ ، وذهب الكِسائيُّ : إلىٰ أنَّ رافعَهُ حروفُ المضارعة ، وثعلبٌ : إلىٰ أنَّهُ مضارعتُهُ للاسم ، ويُفسد قولَ الكِسَائيِّ : أنَّ جزءَ الشيءِ لا يعمل فيه ، وقولَ ثعلبٍ : أنَّ المضارعةَ إنَّما اقتضتْ إعرابَهُ مِنْ حيثُ الجملةُ ، ثمَّ يحتاج كلُّ نوعٍ من أنواع الإعراب إلىٰ عامل يقتضيه ، ثمَّ يلزمُ على المذهبَيْنِ أنْ يكونَ المضارعُ مرفوعاً دائماً ، ولا قائل به . انظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٦٠) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٧٦) .

فـ (يضربُ) في قولك : (زيدٌ يضربُ) : واقعٌ موقعَ (ضارب) ، فارتفع لـذلـك ، وقيـل : ارتفـعَ ؛ لتجـرُّده مِـنَ النـاصـب والجـازم ، وهـو اختيـارُ المُصنِّفِ[١] .

---

* قوله : (وقيلَ : ارتفعَ ؛ لتجرُّده مِنَ الناصب . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ التجرُّدَ أمرٌ عَدَميٌّ ، والعَدَمَ لا يكونُ سبباً لوجود غيرِهِ .

وأُجيبَ : بأنَّ التجرُّدَ وجوديٌّ ؛ وهو كونُهُ خالياً عن ناصب وجازم ، لا عدمُ الناصبِ والجازم . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

الإعراب بمشابهة الاسمِ ، ومُجرَّدَ الوقوعِ مَوقِعَ الاسم لا يَقتضِي خصوصَ الرفع .

* قوله : (وهو كونُهُ خالياً) عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » : (لأنَّهُ عبارةٌ عن استعمال المضارع علىٰ أوَّل أحوالِهِ مُخْلَصاً عن لفظٍ يَقتضِي تغييرَهُ ، واستعمالُ الشيءِ والمجيءُ به علىٰ صفةٍ ما . . ليس بعَدَميٍّ) انتهىٰ[٣] .

وهـٰذا الجوابُ يمنعُ أنَّ التجرُّدَ عَدَميٌّ ، وبتسليمِ أنَّهُ عَدَميٌّ : فلنا منعُ أنَّ العَدَميَّ لا يكونُ عِلَّةً للوجوديِّ على الإطلاق ، بل في غير الأَعْدام المُقيَّدةِ ، أمَّا هي فتكونُ عِلَّةً للوجوديِّ ؛ كالعمىٰ ؛ فيجوزُ كونُهُ عِلَّةً للوجوديِّ .

---

(١) وقاله حُذَّاق الكُوفيِّينَ ومنهم الفرَّاء ، وهو أصحُّ الأقوال ، وهو الذي يجري علىٰ ألسنة المعربين . انظر هـٰذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٣/١٢٢٨) ، و« شرح قطر الندىٰ » (ص٦٠) ، و« همع الهوامع » (١/٥٩١ـ٥٩٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٢٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/٥٤٧) .

٦٧٧ـ وبـ (لَنِ) انْصِبْهُ . . . .

لا يُقالُ : لا تَوَجُّهَ لهٰذا الاعتراضِ ؛ لأنَّ التجرُّدَ ليس عِلَّةً حقيقيّةً ، بل هو علامةٌ .

لأنَّا نقولُ : صرَّح الرَّضِيُّ بأنَّ عواملَ النحوِ بمنزلة المُؤثِّرات الحقيقيّة . انتهىٰ « شَنَوَاني »[1] .

❀ قوله : (وبـ « لَنِ » انْصِبْهُ) هي حرفٌ لنفي الفعلِ المستقبل ، ولا تَقتضِي تأبيدَ النفي ولا تأكيدَهُ ، خلافاً للزَّمَخْشَريِّ[2] ، . . . .

❀ قوله : (لأنَّا نقولُ : صرَّح الرَّضِيُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ علىٰ أنَّهُ إنْ أراد : أنَّ علامةَ الوجوديِّ تكونُ عَدَماً مطلقاً . . فهو باطلٌ ، أو مُقيَّداً . . فقد عرفتَ أنَّهُ

(١) الفوائد الشنوانية (ق/٥٦) ، وانظر « شرح الرضي على الكافية » (١/٢٠٦) .

(٢) نسب ابن هشام في « المغني » (١/٣٨٢) ، و« شرح القطر » (ص٦١) التوكيدَ إلى « الكشاف » ، والتأبيدَ إلى « الأنموذج » ، ونسبةُ التوكيدِ إلى « الكشاف » صحيحةٌ ؛ إذ نصَّ عليه (٢/١٥٤) في تفسير قوله تعالىٰ : ﴿ لَن تَرَىٰنِى ﴾ [الأعراف : ١٤٣] ، وأمَّا التأبيدُ : فجاء في « الأنموذج » : (التأكيد) بدل (التأبيد) ، كما هي النسخةُ التي شرح عليها الأردبيلي (ص١٩٠) ، والمُوسْتاري (ص٢٨١) ، وقد نصَّا على اختلاف النسخ في ذلك ، وعبارة المُوستاري : (وقد وقع في بعض النسخ : « التأبيد » بدل « التأكيد » ، وهو مبنيٌّ علىٰ مذهب أهل الاعتزال ، وكان المُصنِّفُ تغمَّده الله بغفرانه منهم ، ثمَّ تاب وصار مِنْ أهل السنة والجماعة ، صرَّح به الشيخ أكمل الدين في « شرح الكشاف ») ، وانظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/٤٩٠ـ ٤٩١) .

. . . .

ولا تقعُ دعائيّةً ، خلافاً لابن السَّرَّاج[1] ، وهي بسيطةٌ ، وليس أصلُها (لا) النافيةَ فأُبدِلَتِ الألفُ نوناً ، خلافاً للفرَّاء ، ولا (لا أَنْ) فحُذِفَتِ الهمزةُ تخفيفاً والألفُ للساكنَينِ ، خلافاً للخليل والكِسَائيِّ . انتهىٰ « توضيح »[2] .

يكونُ عِلَّةً للوجوديِّ[3] .

❋ قوله : (ولا تقع دعائيّةً . . .) إلىٰ آخره : يَرِدُ عليه : قولُهُ[4] : [من الخفيف]

لـن تـزالُـوا كـذالِكُـم ثـمَّ لا زِلْـ ـتُ لكُـم خـالـداً خلـودَ الجبـالِ

فإنَّ المقصودَ بقوله : (لن تزالُوا كذلِكُم) : الدعاءُ لا الإخبارُ ؛ بدليل عطفِ الدعاءِ عليه ، وهو : (ثمَّ لا زلتُ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) عزاه ابن السراج في « الأصول في النحو » (٢/ ١٧١) لقوم مِنَ النُّحاة ، ثمَّ قال : (والدعاء بـ« لن » غيرُ معروف) ، ولعلَّهُ قاله في غير « الأصول » ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ١٤٩ـ١٥٠) ، وانظر « الكشاف » (٢/ ١٥٤) ، و« الأصول في النحو » (٢/ ١٧١) ، و« معاني القرآن » للفراء (١/ ٢٢٤) ، و« كتاب سيبويه » (٣/ ٥) .

(٣) في (ك) : (فرجع للجواب السابق) بدل (أو مقيداً . . .) إلىٰ آخره .

(٤) البيت خاتمة مدحية للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص١٣) ، وقد مدح بها الأسود بن المنذر اللَّخْميَّ ، ومطلعها :

مـا بكـاءُ الكبيـرِ بـالأطـلالِ وسـؤالـي فهـل تَـرُدُّ سـؤالـي

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ١٥) ، « ومغني اللبيب » (١/ ٣٨٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٦٧) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٤٨) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٥/ ١٥٦ـ١٥٨) .

. . . . و(كي) . . . .

❁ قوله : (و« كي ») ؛ أي : المصدريّةِ ؛ وهي الداخلةُ عليها اللامُ لفظاً ؛ نحوُ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد : ٢٣] ، أو تقديراً ؛ نحوُ : (جئتُكَ كي تُكرِمَني) إذا قدَّرتَ أنَّ الأصلَ : (لكي) ، وأنَّكَ حذفتَ اللامَ استغناءً عنها بنيَّتِها ، أمَّا التعليليَّةُ : فجارَّةٌ ، والناصبُ بعدَها (أنْ) مضمرةً لزوماً ، وقد تظهرُ في الشِّعْر ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

. . . . كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وتتعيَّنُ المصدريَّةُ : إنْ سَبَقَتْها اللامُ ؛ نحوُ : ﴿ لِكَيْلَا تَأْسَوْا ﴾ [الحديد: ٢٣]، والتعليليَّةُ : إنْ تأخَّرتْ عنها اللامُ ؛ . . . .

. . . .

---

(١) جزء بيت لجميل بثينة في « ديوانه » (ص١٢٦) ، وهو بتمامه :

فقالتْ أكلَّ الناسِ أصبحتَ مانحاً ... لسانَكَ كيما أنْ تَغُرَّ وتَخْدَعَا

وهو ضمن مقطوعةٍ مطلعُها :

عرفتُ مَصِيفَ الحيِّ والمُتربَّعَا ... كما خطَّتِ الكفُّ الكتابَ المُرجَّعَا
معارفَ أطلالٍ لبَثْنَةَ أصبحتْ ... معارفُها قَفْراً مِنَ الحيِّ بَلْقَعَا

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/١٦) ، و« شرح الرضي » (٤/٤٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٥٢) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٥٢) ، و« المساعد » (٣/٦٨) ، و« همع الهوامع » (٢/٣٧٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٥٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/٤٨١ـ ٤٨٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/١٥٧ـ ١٥٩) .

. . . .

نحوُ : (كي لتقضيَني) ، أو (أنْ) ؛ نحوُ : (كيما أنْ تَغُرَّ) ، ويجوزُ الأمرانِ في نحو : ﴿ كَيۡ لَا يَكُونَ دُولَةَۢ ﴾ [الحشر : ٧] ، وقولِهِ[١] : [من الطويل]

أردتَ لكَيما أنْ تطيرَ بقِربَتِي . . . .

وقد تأتي اسماً مُختصَراً مِنْ (كيف)[٢] ؛ نحوُ : [من البسيط]

كي تَجْنحُونَ إلى سِلْمٍ . . . .

❁ قوله : (نحوُ : كي لتقضيَني) لعلَّهُ أشار به : إلى قول الشاعر[٣] : [من المديد]

كي لِتَقْضِيَنِي رُقَيَّةُ ما   وَعَدَتْنِي غيرَ مُختلَسِ

والياءُ في (تَقضِيني) ساكنةٌ للضرورة ؛ لأنَّهُ مِنَ المديد[٤] .

---

(١) صدر بيت مجهولِ النسبة ، وعجزه : (فتتركَها شَنّاً ببيداءَ بَلْقَعِ) ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/١٨) ، و« شرح الرضي » (٤/٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٣١ـ١٢٣٢) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٥٢) ، و« المساعد » (٣/٦٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٩٠) ، و« خزانة الأدب » (٨/٤٨٤ـ ٤٨٨) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/١٥٤ـ١٥٧) .

(٢) كما أتت (سَوْ) مختصرةً مِنْ (سوف) في قولهم : (سَوْ أفعلُ) ، وكلاهما ضرورةٌ لا يجوزُ القياسُ عليها ، كما نصَّ عليه في « شرح أبيات المغني » (٤/١٤٨) .

(٣) البيت لعُبيد الله بن قيس الرُّقَيَّات في « ديوانه » (ص١٦٠) ، وهو من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/١٥١) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٨٢) ، و« المساعد » (٣/٦٩) ، و« همع الهوامع » (١/٢١٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٥٠) ، وانظر « شرح أبيات المغني » (٥/١٥٦ـ١٥٨) .

(٤) انظر « حاشية الصبان » (٣/٤١١) .

البيتَ[1] .

وإذا فُصِلَ بينَ (كي) والفعلِ . . لم يبطلْ عملُها ؛ نحو : (جئتُ كي فيك أرغبَ) ، والصحيحُ : أنَّ هٰذا الفصلَ لا يجوزُ في الاختيار[2] .

❁ قوله : (كذا بـ « أَنْ ») هي أمُّ الباب ، وإنَّما أخَّرها ؛ لطُول الكلامِ عليها . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

وإنَّما كانتْ أمَّ الباب ؛ لأنَّها تعملُ ظاهرةً ومضمرةً ، وإنَّما عملتِ النصبَ ؛ لشَبَهِها بـ (أنِ) المُخفَّفةِ مِنَ الثقيلة مِنْ جهة اللفظ والمعنىٰ

❁ قوله : (والمعنىٰ) لعلَّهُ أراد : كونَ كلٍّ مصدريَّةً .

---

(1) بعض بيت مجهولِ النسبة ، وهو بتمامه :

كي تجنحونَ إلىٰ سِلْمٍ وما ثُئِرَتْ قَتْلاكُمُ ولَظَى الهيجاءِ تَضْطَرِمُ

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ١٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٢٩ـ١٢٣٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٥٠ ، ٢٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٢١٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٤٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٥٦ـ١٨٥٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٤/ ١٤٨ـ١٥٢) .

(2) قال الشارح في « المساعد » (٣/ ٧٢) : (ومذهبُ البَصْريِّينَ وهشامٍ ومَنْ وافقه من الكُوفيِّينَ : منعُ الفصل في الاختيار ، وأجاز الكِسَائيُّ الفصلَ بمعمول فعلِها وبالقَسَم ؛ نحوُ : « أزورُكَ كي والله تزورَني » ، فيُبطِلُ عملَها ، وأمَّا الفصلُ بـ « لا » وبقاءُ العمل . . فمُتَّفقٌ علىٰ جوازه ؛ قال تعالىٰ : ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً ﴾ [الحشر : ٧]) .

(3) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٨) .

. . . . لا بعدَ عِلْمٍ والتي مِنْ بعدِ ظَنْ

والاختصاصِ بنوعه[1] ، ولم تعملِ الرفعَ ؛ لعدم ظهورِ العمل ؛ لأنَّ الفعلَ مرفوعٌ قبلَ دخولها .

* قوله : (لا بعدَ عِلْمٍ) لا : عاطفةٌ على مُقدَّر ؛ أي : بعدَ غيرِ عِلْمٍ لا بعدَ عِلْمٍ ؛ أي : لا بعدَ مُفِيدِ عِلْمٍ[2] ، (والتي مِنْ بعدِ ظَنْ) أي : مُفِيدِ ظنٍّ .

* قوله : (والتي مِنْ بعدِ. . .) إلىٰ آخره : (التي) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (فانصِبْ بها. . .) إلىٰ آخره ، ويجوزُ أنْ يكونَ منصوباً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (انصِبْ) .

. . . .

(١) أمَّا الشَّبَهُ الأوَّل : فواضحٌ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّ (أنْ) وما بعدَها مِنَ الفعل في تأويل المصدر ، كما أنَّ (أنْ) وما بعدَها مِنَ الاسم والخبر بمنزلة اسمٍ واحد ، فكما كانتِ المخففةُ ناصبةً للاسم. . جُعِلتْ هـٰذه ناصبةً للفعل ، وأمَّا الثالثُ : فلأنَّ كليهما مختصٌّ فيما دخل عليه ، هـٰذا ؛ وقد جعل ابن يعيش الشبهَ بينها وبين (أنَّ) المُشدَّدة ، وجعل الشبه في اللفظ كونهما مِثْلَينِ وإن كانت المُختصَّةُ بالفعل أنقصَ منها ، وانظر « شرح المفصل » (٤/ ٢٢٤) .

(٢) قدَّر هـٰذا المضاف ؛ حتىٰ يشملَ الأفعالَ المستعملةَ في العِلْم ولو مجازاً ؛ كأن استُعمِلَ لفظُ الظنِّ في معنى العلم . « ياسين على الألفية » (٢/ ٢٣١) ، ونحوُهُ يُقالُ فيما بعده ، وكأنَّهُ أراد الردَّ على الأشموني في « شرحه » (٣/ ٥٥١) في تقييده كلا الموضعين بقوله : (ونحوه. . .) .

٦٧٨ـ فَٱنْصِبْ بها والرفعَ صَحِّحْ وٱعْتقِدْ   تخفيفَهـا مِـنْ (أَنَّ) فهْـوَ مُطَّـرِدْ

يُنصَبُ المضارعُ إذا صَحِبَهُ حرفٌ ناصبٌ ؛ وهو : (لن) ، أو (كي) ، أو (أنْ) ، أو (إذاً) ؛ نحوُ : (لن أضربَ) ، و(جئتُ كي أتعلَّمَ) ، و(أُرِيدُ أنْ تقومَ) ، و(إذاً أُكرِمَكَ) في جواب مَنْ قال لكَ : (آتِيكَ) .

❀ قوله : (فَٱنصِبْ بها) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّ النصبَ أرجحُ ، وهو كذلك .

❀ قوله : (وٱعْتقِدْ) ؛ أي : حينئذٍ ، وهو راجعٌ لقوله : (والرفعَ صَحِّحْ) .

❀ قوله : (فهْوَ مُطَّرِدْ) يعني : الرفعَ ، أو جوازَ الأمرَينِ ، ودَفَعَ بهٰذا تَوَهُّمَ ضعفِهِ أو شُذُوذِهِ ، وكأنَّ الفاءَ لتعليل الأمر بالرفع ؛ كأنَّهُ قيل : لا تأنفْ مِنَ الرفع لظنِّ ضعفِهِ أو شُذُوذِهِ، بل ارتكبْهُ ؛ لأنَّهُ مُطَّرِدٌ . انتهىٰ « ابن قاسم » .

❀ قوله : (أُرِيدُ أنْ تقومَ) بنصب المضارع ، فإنْ وَقَعَ بعدَها ماضٍ فلا عملَ لها فيه ؛ نحوُ : (يُعجِبُني أنْ قام) ، فلا يُحكَمُ علىٰ محلِّ الماضي بشيء ، وإنَّما حُكِمَ علىٰ محلِّهِ في الشرط ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ) ؛ لأنَّها لمَّا أثَّرتْ في قَلْبِ معناه للاستقبال.. أثَّرتْ في الإعراب ؛ فموضعُهُ جزمٌ . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٤٩) .

وأشار بقوله : (لا بعدَ علمٍ) : إلىٰ أنَّهُ إنْ وقعتْ (أنْ) بعدَ عِلْمٍ ونحوِهِ ممَّا يَدُلُّ على اليقين . . وَجَبَ رفعُ الفعل بعدَها ، وتكونُ حينئذٍ مُخَفَّفةً مِنَ الثقيلة ؛ نحوُ : (عَلِمْتُ أنْ يقومُ) ؛ التقديرُ : (أنَّهُ يقومُ) ؛ فخُفِّفتْ

❀ قوله : (ممَّا يَدُلُّ على اليقين) إنَّما وَجَبَ كونُها مُخفَّفةً ؛ لأنَّ العِلْمَ لا يُناسِبُهُ إلا التوكيدُ ، و(أنِ) المُخفَّفةُ كالمُثقَّلة في التوكيد ، وأمَّا (أنِ) المصدريَّةُ : فإنَّها للرجاء والطَّمَع ، فلا يُناسِبانِ العلمَ .

والخوفُ كالعِلْم عندَ سيبويهِ والأخفشِ ؛ لتيقُّنِ المَخُوف ؛ كـ (خَشِيتُ أنْ تفعلُ) ، و(خِفْتُ أنْ تفعلُ) بالرفع[1] ، والأكثرُ : الفَصْلُ بينَ (أنْ) والفعلِ ، كما سبق في (« إنَّ » وأخواتها)[2] .

وقد يُؤوَّلُ العِلْمُ بالرأي فيُنصَبُ الفعلُ ؛ كقولهم : (ما أعلمُ إلا أنْ يفعلَ) ؛ أي : ما أرىٰ إلا أنْ يفعلَ ؛ قال في « الكافية » : [من الرجز]

وأُوِّلَ العِلْمُ برأيٍ فنَصَبْ ... مِنْ بعدِهِ الفعلَ بـ (أنْ) بعضُ العَرَبْ

وأجاز الفرَّاءُ وابنُ الأنباريِّ أنْ يُنصَبَ بعدَ العِلْمِ بلا تأويلٍ ، وكذا بعدَ الخوفِ عندَ الفرَّاءِ . . . .

. . . .

---

(١) ومنه : ما جاء في قول الشاعر : (من الطويل)

إذا مِتُّ فادفِنِّي إلىٰ جنبِ كرمةٍ ... تُرَوِّي عظامي بعدَ موتي عُرُوقُها
ولا تَدفِنَنِّي في الفلاةِ فإنَّني ... أخافُ إذا ما مِتُّ ألَّا أذوقُها

برفع (أذوقها) كالرَّوِيِّ قبله .

(٢) انظر (٢/ ٥٨٦ـ٥٨٩) .

(أنَّ) ، وحُذِفَ اسمُها ، وبقي خبرُها ، وهـٰذه هي غيرُ الناصبةِ للمضارع ؛ لأنَّ هـٰذه ثُنائيَّةٌ لفظاً ثُلاثيَّةٌ وضعاً ، وتلك ثُنائيَّةٌ لفظاً ووضعاً .

وإنْ وقعتْ بعدَ ظنٍّ ونحوِهِ ممَّا يدلُّ على الرُّجْحان . . جاز في الفعل بعدَها وجهانِ :

أحدُهُما : النصبُ علىٰ جَعْلِ (أنْ) مِنْ نواصب المضارع .

والثاني : الرفعُ علىٰ جَعْلِ (أنْ) مُخفَّفةً مِنَ الثقيلة .

فتقولُ : (ظننتُ أنْ يقومَ) ، و(أنْ يقومُ) ، والتقديرُ مع الرفع : (ظننتُ أنَّهُ يقومُ) ؛ فخُفِّفتْ (أنَّ) ، وحُذف اسمُها ، وبقي خبرُها ؛ وهو الفعلُ وفاعلُهُ .

انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❁ قوله : (وهـٰذه هي غيرُ الناصبةِ) أشار بهـٰذا : إلىٰ أنَّ قولَ الناظم : (كذا بـ « أنْ ») ؛ أي : المصدريَّةِ ؛ فالوصفُ محذوفٌ للعِلْم به ، ويُحترَزُ به : عن المُخفَّفة مِنَ الثقيلة ، وعن المُفسِّرة ؛ وهي المسبوقةُ بجملةٍ فيها معنى القولِ دونَ حروفِهِ ، المتأخِّرُ عنها جملةٌ ولم تقترن بجارٍّ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَوْحَيْنَآ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ بِأَعْيُنِنَا ﴾ [المؤمنون : ٢٧] ؛ أي : اصنَعْ .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٤٨) ، وانظر « كتاب سيبويه » (٣/١٦٧) ، و« معاني القرآن » للأخفش (١/١٣٠) ، و« الكافية الشافية » (٣/١٥١٤) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/١٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٣٦) .

. . . .

وعن الزائدة ؛ وهي التاليةُ لـ (لمَّا) ؛ نحوُ : ﴿فَلَمَّآ أَن جَآءَ ٱلْبَشِيرُ﴾ [يوسف : ٩٦] ، والواقعةُ بينَ الكافِ ومجرورِها ؛ نحوُ[1] : [من الطويل]

كأنْ ظبيةٍ تَعْطُو إلىٰ وَارِقِ السَّلَمْ

أو بينَ القَسَم و(لو) ؛ كقوله[2] : [من الطويل]

. . . .

(١) عجز بيت اختُلِفَ في قائله ؛ قال البغداديُّ في « شرح أبيات المغني » (١/١٥٩ـ١٦٠) : (فعند سيبويه : هو لابن صُرَيم اليشكري ، وكذا قال النحَّاسُ والأَعْلَم ، وقال القالي في « أماليه » : هو لأرقم اليشكري ، وقال أبو عبيد البكري فيما كتبه علىٰ « أماليه » : هو لراشد بن شهاب اليشكري) ، وصدره : (ويوماً تُوافِينا بوجهٍ مُقسَّمٍ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/١٣٤) ، و« شرح الرضي » (٤/٣٧١)، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/٥١) ، و« أوضح المسالك » (١/٣٧٧) ، و« مغني اللبيب » (١/٤٨) ، و« المساعد » (٣/١١٢) ، و« همع الهوامع » (٢/٤٠٨) ، وزيادةُ (أنْ) بين الكاف ومجرورها نادرٌ أو شاذٌّ ، ويُروىٰ أيضاً قولُهُ : (ظبية) بالرفع ؛ علىٰ أنَّهُ خبر لـ (كأنِ) المُخفَّفة من الثقيلة واسمُها ضمير الشأن محذوفاً ، وبالنصب ؛ علىٰ أنَّهُ اسمُها وخبرُها محذوف ، ولا شاهدَ علىٰ هاتَينِ الروايتَين في هٰذا الباب ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٦٤ـ١٨٦٥)، و« خزانة الأدب » (١٠/٤١١ـ٤١٨)، و« شرح أبيات المغني » (١/١٥٨ـ١٦٤) .

(٢) صدر بيت للمُسيَّب بن عَلَس في « ديوانه » (ص١٢٥) ، وعجزه : (لكانَ لكم يومٌ مِنَ الشرِّ مُظلِمُ) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/١٠٧) ، و« شرح الرضي » (٤/٣١٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/٥١) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٦٠) ، و« مغني اللبيب » (١/٤٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/٥٥٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٩٠٥) ، و« خزانة الأدب » (١٠/٨٠ ـ ٨٤) ، و« شرح أبيات المغني » (١/١٥٣ـ١٥٧) .

٦٧٩ـ وبعضُهُم أَهْملَ (أنْ) حَمْلاً علىٰ (ما) أختِها حيثُ ٱستَحَقَّتْ عَمَلَا

فــأُقسِــمُ أنْ لــوِ ٱلْتقَينــا وأنتــمُ

فلا تَنصِبُ في هٰذه الثلاثة .

❁ قوله : (وبعضُهُم أَهْملَ « أنْ » . . .) إلىٰ آخره ، وقد أَعْملَ بعضُهُم (ما) المصدريَّةَ حملاً علىٰ (أنِ) المصدريَّةِ ؛ نحوُ : « كما تكونوا يُولَّىٰ عليكُم » ، قاله ابنُ الحاجب[1] .

❁ قوله : (حَمْلاً) حالٌ مِنَ الفاعل المُستتِرِ في (أَهْمَلَ) ، أو منصوبٌ بنزع الخافض ، وكلٌّ مِنْ هٰذَينِ غيرُ قياسيٍّ ؛ فالأَوْلىٰ : نصبُهُ مفعولاً له ، كما أشار له في « التمرين »[2] .

❁ قوله : (علىٰ « ما ») مُتعلِّقٌ بـ (حَمْلاً) ، و(أختِها) : بدلٌ مِنْ (ما) ، أو عطفُ بيانٍ عليها .

❁ قوله : (حيثُ) مُتعلِّقٌ بـ (أَهْمَلَ) ؛ أي : وقتَ استحقاقِها العملَ ؛ وذلك إذا لم يتقدَّمْها علمٌ أو ظنٌّ .

. . . .

(١) الإيضاح في شرح المفصل (٢/ ٢٣٤) ، والشاهد الذي أورده ابن الحاجب رواه بلفظه السِّلَفي في « الطيوريات » (١٣١) عن سيدنا أبي بكرة رضي الله عنه ، والمشهورُ في الرواية : (كما تكونون) بالرفع ، وانظر « كشف الخفاء » (٢/ ١٢٦ـ١٢٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٧٨) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٣٦) .

يعني : أنَّ مِنَ العرب مَنْ لم يُعمِلْ (أنِ) الناصبةَ للفعل المضارع وإنْ وقعتْ بعدَ ما لا يَدُلُّ على يقينٍ ولا رُجْحانٍ ، فيَرْفَعُ الفعلَ بعدَها حَمْلاً على أختِها (ما) المصدريَّةِ ؛ لاشتراكِهما في أنَّهما يُقدَّرانِ بالمصدر ؛ فتقولُ : (أُرِيدُ أنْ تقومُ)(١) ؛ كما تقولُ : (عَجِبتُ ممَّا تفعلُ) .

٦٨٠ـ ونَصَبُوا بـ (إذاً) المُستقبَلَا   إنْ صُدِّرتْ والفعلُ بعدُ . . . .

❀ قوله : (ونَصَبُوا) ؛ أي : جوازاً ، وقولُهُ : (بـ « إذاً ») : مُتعلِّقٌ به ، والصحيحُ : أنَّها بسيطةٌ ، لا مُركَّبةٌ مِنْ (إذ) و(أنْ) ، أو (إذا) و(أنْ)(٢) ،

❀ قوله : (أي : جوازاً) فيه نَظَرٌ ؛ وذلك لأنَّ أكثرَ العرب التزمَ إعمالَها عندَ استيفاء الشروط ، والأقلَّ التزمَ إهمالَها عندَ ذلك ، فليس هناك مُجيزُ

---

(١) ومنه : قراءة مجاهد وابن مُحيصِنٍ : (لمن أراد أنْ يُتِمُّ الرضاعة) ، وما أنشده ثعلب : (من البسيط)

أنْ تقرآنِ على أسماءَ وَيْحَكُما   منِّي السلامَ وألَّا تُشعِرَا أحَدَا

وانظر « الدر المصون » (٢/٤٦٣) ، و« مغني اللبيب » (١/٤٣) ، و« المقاصد الشافية » (٦/١٣) .

(٢) ذَهَبَ إلى الأوَّل : الخليلُ، وإلى الثاني : الرُّنْديُّ، وجمهورُ القائلين بالبساطة أو التركيب هي عندهم حرفٌ ، وذَهَبَ بعضُ الكُوفيِّينَ : إلى أنَّها اسم ، وأصلُها (إذا) ، والأصلُ أنْ يُقالَ : (إذا جئتَني أُكرِمُكَ) ؛ فحُذِفَ ما تُضاف إليه وعُوِّضَ منه التنوين . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٢٤٠ـ١٢٤١) ، و« مغني اللبيب » (١/٢٨) ، و« المساعد » (٣/٧٤) .

. . . . مُوصَلَا
٦٨١ـ أو قبلَهُ اليمينُ وانْصِبْ وارْفَعَا إذا (إذاً) . . . .

وأنَّها الناصبةُ بنَفْسها ، لا (أنْ) مضمرةً بعدَها[1] .

* قوله : (مُوصَلَا) بفتح الصاد : حالٌ مِنَ الضمير في الظرف .

* قوله : (أو قبلَهُ اليمينُ) إمَّا معطوفٌ على (بعدُ) ، و(اليمينُ) فاعلُ الظرف لاعتماده على المبتدأ ، وإمَّا جملةٌ معطوفةٌ على خبر المبتدأ .

* قوله : (وانْصِبْ وارْفَعَا) مطلوبُهُما محذوفٌ ؛ أي : الفعلَ المضارعَ المستقبلَ ، وقولُهُ : (إذا) : هو ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، و(إذاً) : فاعلٌ بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (وَقَعَ) ؛ لأنَّ (إذا) الشرطيَّةَ مُختصَّةٌ بالجمل الفعليَّة على الأصح[2] ، وجوابُ (إذا) محذوفٌ ؛ أي : فارفعْ وانصِبْ .

الوجهَينِ[3] ، اللهمَّ إلا أنْ يُقالَ : إنَّ ما قاله المُحشِّي مبنيٌّ على أنَّ ضميرَ (نَصَبُوا) للنُّحاة ؛ أي : حَكَمُوا بجواز أنْ ينصبَ المُتكلِّمُ الفعلَ بـ (إذاً) ؛ لأنَّ هناك لغتَينِ ؛ الإعمالُ والإهمالُ .

---

(١) وذَهَبَ إلى أنَّ الناصبَ (أنْ) مضمرةً : الخليلُ ، وقال به أبو عليٍّ الفارسيُّ والزجَّاج . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٤١) ، و« المساعد » (٣/ ٧٤) .
(٢) انظر ما تقدم في (٣/ ٣١ـ ٣٢) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/ ٤٢١) ، و« حاشية المدابغي » (٢/ ق١١٢) .

. . . . مِنْ بعدِ عطفٍ وَقَعَا

فائدة

[في الخلاف في رسم (إذاً)]

اختُلِفَ في كَتْبِ (إذاً) ؛ فعن الجمهور : أنَّها تُكتَبُ بالألف ، وكذا رُسِمَتْ في المصحف ، وعن المُبرِّدِ : بالنون ، وعن الفرَّاء : إنْ عَمِلَتْ فبالألف ، وإلا فبالنُّون ؛ للفرق بينَها وبين (إذا)[1] .

❊ قوله : (مِنْ بعدِ عطفٍ) ؛ أي : بالواو والفاء ، وأَطْلَقَ العطفَ ، والتحقيقُ : أنَّهُ إذا كان العطفُ على ما له إعرابٌ . . أُلغِيتْ وجوباً .

فإذا قيل : (إنْ تَزُرْني أَزُرْكَ وإذاً أُحسِنُّ إليك) : فإنْ قدَّرتَ العطفَ على

❊ قوله : (وإلا فبالنُّون . . .) إلى آخره : فيه : أنَّهُ لا وجهَ لتخصيص الفَرْقِ بحالةِ عدمِ العمل ؛ إذ العملُ لا أَثَرَ له في الخط .

❊ قوله : (وأَطْلَقَ العطفَ) قد يُقالُ : لا إطلاقَ ؛ لأنَّهُ إن كان العطفُ على ما له إعرابٌ . . لم تكن (إذاً) صدراً وهو قد اشترط التصدُّرَ .

---

(١) وهٰذا الخلافُ بين الجمهور والمُبرِّد مبنيٌّ على الخلاف في لفظها والوقوف عليها ، فالجمهورُ : أنَّ نونَها تُبدَلُ ألفاً تشبيهاً لها بتنوين المنصوب ، والمُبرِّدُ : أنَّهُ يُوقَفُ عليها بالنون ؛ لأنَّها كنون (لنْ) و(أنْ) ، ونُقِلَ عن المُبرِّد أنَّهُ قال : (أشتهي أنْ أَكْوِيَ يدَ مَنْ يكتبُ « إذن » بالألف) ، وانظر « الجنى الداني » (ص٣٦٥ـ٣٦٦) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧١ـ١٤٧٢) .

تقـدَّم أنَّ مِـنْ جملـة نـواصـبِ المضـارعِ (إذاً)[1] ، ولا يُنصَـبُ بهـا إلا بشروطٍ :

أحدُها : أنْ يكونَ الفعلُ مُستقبلاً .

الثاني : أنْ تكونَ مُصدَّرةً .

الجواب. . جزمتَ ، وأهملتَ (إذاً) ؛ لوقوعها حَشْواً ، أو على الجملتَينِ معاً . . جاز الرفعُ والنصبُ ؛ فالرفعُ : باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطفِ مِنْ تمامِ ما قبلَهُ بسبب رَبْطِهِ بعضَ الكلامِ ببعض ، والنصبُ : باعتبارِ كونِ ما بعدَ العاطف جملةً مُستقِلَّةً والفعلِ فيها بعدَ (إذاً) غيرَ معتمدٍ على ما قبلَها .

❁ قوله : (مُستقبلاً) قال المَوْلى التَّفْتازانيُّ في « شرح تصريف العِزِّيِّ » : (« المُستقبَلُ » بفتح الباء : اسمُ مفعولٍ ، والقياسُ يَقتضِي كسرَها ؛ ليكون اسمَ فاعل ؛ لأنَّهُ مُستقبِلٌ ؛ كما يُقالُ : « الماضي » ، ولعلَّ وجهَ الأوَّلِ : أنَّ الـزمـانَ تستقبلُـهُ ، فهـو مُستقبَـلٌ اسـمُ مفعـول ، لـٰكـنَّ الأَوْلـىٰ أنْ يُقـالَ : « المُستقبِلُ » بكسر الباء المُوحَّدة ؛ فإنَّهُ الصحيحُ ، وتوجيهُ الأوَّلِ لا يخلو عن حَزَازةٍ) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (مُصدَّرةً) فإنْ وقعتْ حَشْواً أُهمِلَتْ ؛ بأنْ يكونَ ما بعدَها خبراً

. . . .

---

(١) انظر (١٤/٥) .

(٢) شرح تصريف العزي (ص١٠٣) ، وقولُهُ : (تستقبلُهُ) هو بالمُثنَّاة الفوقيَّة ، والهاءُ عائدةٌ على الزمان ، كما نبَّه عليه الطَّبَلاوي في « طالع السعد » (ق/١٨٨) نقلاً عن شيخه ابن قاسم العبَّادي ، وجاء في مطبوع « شرح التصريف » بالنون .

الثالثُ : أَلَّا يُفصَلَ بينَها وبينَ منصوبِها .

وذلك نحوُ أنْ يُقالَ : (أنا آتيكَ) ، فتقولَ : (إذاً أُكرِمَكَ) .

فلو كان الفعلُ بعدَها حالاً . . لم يُنصَبْ ؛ نحوُ أنْ يُقالَ : (أنا أُحبُّكَ) ، فتقولَ : (إذاً أظنُّكَ صادقاً) ؛ فيجبُ رفعُ (أظنُّ) .

عمَّا قبلَها ؛ نحوُ : (أنا إذاً أُكرِمُكَ) ، أو جواباً لشرطٍ قبلَها ؛ نحوُ : (إنْ تأتِني إذاً أُكرِمْكَ) ، أو جوابَ قَسَمٍ قبلَها ؛ نحوُ : (واللهِ إذاً لا أخرجُ) ، وأمَّا نحوُ[1] : [من مشطور الرجز]

إنِّـــي إذاً أَهْلِـــكَ أو أَطِيـــرَا

بنصب (أَهْلِكَ) . . فضرورةٌ ، أو الخبرُ محذوفٌ ؛ أي : إنِّي لا أستطيعُ ذلك .

❊ قوله : (فلو كان الفعلُ بعدَها حالاً . . لم يُنصَبْ) ؛ أي : لأنَّهُ لا مدخلَ للجزاء في الحال .

واعلَمْ : أنَّ (إذاً) حرفُ جوابٍ وجزاءٍ في كلِّ موضعٍ ، قاله الشَّلَوبينُ ،

. . . .

---

(١) شطر مجهول النسبة ، وقبله : (لا تترُكَنِّي فيهمُ شَطِيرَا) ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٤٧) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٧٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٣٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٠) ، و« المساعد » (٣/ ٧٦) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٣ـ١٨٦٤) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٤٥٦ـ ٤٦٢) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٨٧ ـ ٨٩) .

وكـذلـك يجـبُ رفـعُ الفعـلِ بعـدَهـا إنْ لـم تتصـدَّرْ ؛ نحـوُ : (زيـدٌ إذاً يُكرِمُكَ) ، فإن كان المُتقدِّمُ عليها حرفَ عطفٍ . . جاز في الفعل الرفعُ والنصب ؛ نحوُ : (وإذاً أُكرِمُكَ) .

وكذلك يجبُ رفعُ الفعلِ بعدَها إن فُصِلَ بينها وبينه ؛ نحوُ : (إذاً زيدٌ يُكرِمُكَ) ، فإنْ فُصِلَتْ بالقَسَمِ نَصَبَتْ ؛ نحوُ : (إذاً واللهِ أُكرِمَكَ)[1] .

وقال الفارسيُّ : في الأكثر وقد تتمحَّضُ للجواب ؛ بدليلِ أنَّهُ يُقالُ : (أُحِبُّكَ) ، فتقولُ : (إذاً أظنُّكَ صادقاً) ؛ إذ لا مُجازاةَ هنا ؛ قال الرَّضِيُّ : (لأنَّ الشرطَ والجزاءَ إمَّا في الاستقبال أو في الماضي ، ولا مدخل للجزاء في الحال) .

والمُرادُ بكونها للجواب : أنْ تقعَ في كلامٍ يُجابُ به كلامٌ آخَرُ ملفوظٌ به أو مُقدَّرٌ ، سواءٌ وقعتْ في صَدْره أو حَشْوِهِ أو في آخره ، والمُرادُ بكونها للجزاء : أنْ يكونَ مضمونُ الكلام الذي هي فيه جزاءً لمضمونِ كلامٍ آخَرَ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (فإنْ فُصِلَتْ بالقَسَمِ نَصَبَتْ) ؛ أي : لأنَّهُ مُؤكِّدٌ لربط

❁ قوله : (قال الرَّضِيُّ : لأنَّ الشرطَ . . .) إلىٰ آخره ، ولأنَّ ظنَّ الصدقِ

---

(١) ومن شواهد الفصل بالقسم : قول الشاعر : (من الوافر)

إذاً واللهِ نَرميَهُم بحربٍ ... تُشيبُ الطفلَ مِنْ قبلِ المَشيبِ

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٣٤) ، وانظر « التوطئة » للشلوبين (ص١٤٥) ، و« شرح الجزولية » له أيضاً (٢/ ٤٧٧) ، و« شرح الرضي على الكافية » (٤/ ٤٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨) .

٦٨٢ـ وبيـنَ (لا) ولامِ جَـرٍّ ٱلتُـزِمْ   إظهارُ (أنْ) . . . .

(إذاً) ، ومثلُهُ : (لا) النافيةُ ؛ لأنَّهُ لم يُعتدَّ بها فاصلةً مع (أنْ) ، فكذا مع (إذاً) .

واقتصرَ كالناظم على القَسَم ؛ للاتِّفاق عليه ؛ فلا يُنافي اغتفارَ بعضِهِمُ الفصلَ بالنداء والدُّعاء ، وبعضِهِمُ الفصلَ بالظرف ، والصحيحُ في ذلك : المنعُ ؛ إذ لم يُسمَعْ شيءٌ منه[1] .

❊ قوله : (وبينَ « لا » . . .) إلىٰ آخره : الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ (التُزِمْ) ، وهو فعلٌ ماضٍ مبنيٌّ للمفعول ، و(إظهارُ) : نائبُ فاعل ، ويجوزُ بناؤُهُ للفاعل ؛ فيكونُ أمراً للمُخاطَبِ و(إظهارَ) مفعولَهُ .

❊ قوله : (ولامِ جَرٍّ) عطفٌ علىٰ (لا) ؛ أي : سواءٌ كانتْ تعليليةً ؛ نحوُ : (جئتُكَ لئلَّا تضربَ زيداً)[2] ، أو للعاقبة ؛ نحوُ : ﴿ لِيَكُونَ لَهُمْ

في الإخبار بالمحبَّة لا يَصلُحُ جزاءً لها ؛ لأنَّهُ ليس مُترتِّباً علىٰ حصولها ؛ لا عقلاً ولا عادةً ولا جَعْلاً .

❊ قوله : (أو للعاقبة ؛ نحوُ : ﴿ لِيَكُونَ ﴾ . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ :

(١) قال الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٢٣٥) عازياً هـٰذه الأقوال : (واغتفرَ في « المغني » الفصلَ بـ « لا » النافيةِ ، وابنُ عصفور الفصلَ بالظرف ، وابنُ بابشاذَ الفصلَ بالنداء أو الدعاء) ، وقال أيضاً : (واغتفرَ الكِسَائيُّ وهشامٌ الفصلَ بمعمول الفعل ، والأرجحُ حينئذٍ عندَ الكِسَائيِّ : النصبُ ، وعندَ هشامٍ : الرفعُ) .

(٢) وفي هـٰذا المثال تظهرُ (أنْ) وجوباً كما سيأتي في (٥/ ٣١) .

عَدُوًّا وَحَزَنًا ﴾ [القصص : ٨] ، أو زائدةً مُؤكِّدةً ؛ وهي الواقعةُ بعدَ فعلٍ مُتعدٍّ ؛ نحوُ : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾ [الأنعام : ٧١] [(١)] ، ولا يجوزُ الفصلُ بينَ لامِ (كي) والفعلِ إلا بها[(٢)] ، وإنَّما ساغ ذلك ؛ لأنَّ اللامَ حرفُ جرٍّ ، و(لا) قد يُفصَلُ بها بينَ الجارِّ والمجرور في فصيح الكلام ؛ نحوُ : (غَضِبتُ مِنْ لا شيءٍ) ، و(جئتُ بلا زادٍ) .

* قوله : (ناصبةً) حالٌ مِنْ (أنْ) مُؤكِّدةٌ ؛ لأنَّهُ قد عُلِمَ أنَّ كلامَهُ في الناصبة .

هي في ذلك تعليليَّةٌ ، والمعنىٰ : فالتقطه آلُ فِرْعونَ لخوفِ أنْ يكونَ لهم عَدُوّاً وحَزَناً[(٣)] .

* قوله : (نحوُ : ﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ﴾) فيه : أنَّ تعدِّيَ (أمر) بنفسه نادرٌ ، فحَمْلُ الآيةِ عليه مع وجودِ مندوحةٍ عنه . . غيرُ لائقٍ ، وأمَّا مُجرَّدُ ذِكْرِهِ علىٰ وجه الاحتمالِ . . فلا مانعَ منه .

* قوله : (إلا بها) ؛ أي : لا .

---

(١) وتظهرُ (أنْ) في هـٰذَينِ المثالَينِ جوازاً ، وقيل : اللامُ في الآية للتعليل والمفعولُ محذوف ، وقيل غيرُ ذلك . انظر « الدر المصون » (٤/ ٦٨٦) .

(٢) قال السيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) : (ويلزمُ إذ ذاك إظهارُ « أنْ » ؛ ليقع الفصلُ بينَ المتماثلَينِ ؛ لأنَّهم لو قالوا : « جئتُ للا تغضب » . . كان في ذلك قلقٌ في اللفظ ، ونَبْوةٌ في النطق ، فتجنَّبوه بإظهار « أنْ ») .

(٣) في (ك) : (فيه نظر) بدل (قد يُقال . . .) إلىٰ آخره .

٦٨٣ـ (لا) فـ (أَنَ) اَعْمِلْ مُظهَراً أو مُضمَرَا   وبعدَ نفيِ (كانَ) حتماً . . . .

❁ قوله : (لا) في موضع الرفع بـ (عُدِمْ) ، و(أن) : في موضع النصب بـ (اَعْمِلْ) ؛ يُقالُ : (عَمِلَ يَعمَلُ) ؛ كـ (فَرِحَ يَفرَحُ) ، ويُقالُ : (أَعْمَلَ) ، ومنه قولُ الناظم : (إعمالَ « ليسَ » أُعمِلَتْ « ما ». . .) إلىٰ آخره ؛ فإن كان ما هنا من الأوَّل : كانتِ الهمزةُ للوصل وكُسرت النونُ وفُتحت الميمُ ؛ كقولك : (أنِ افرَحْ) ، وإن كان مِنَ الثاني : فُتِحَتِ النونُ وكُسِرَتِ الميمُ ونُقِلَتْ حركةُ الهمزة لِمَا قبلَها . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[1] .

❁ قوله : (مُظهَراً أو مُضمَرَا) منصوبانِ على الحالِ ؛ إمَّا مِنْ (أنْ) إنْ كانا اسمَيْ مفعولٍ ، أو مِنْ فاعلِ (اَعْمِل) المُستترِ إنْ كانا اسمَي فاعل .

❁ قوله : (وبعدَ) ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ (أُضْمِرَ) مضافٌ إلىٰ (نفي) علىٰ حذف مضافٍ ، وإضافةُ (نفي) إلىٰ (كان) مِنْ إضافة الصفة للموصوف ؛

❁ قوله : (يُقالُ : « عَمِلَ يَعمَلُ » ؛ كـ « فَرِحَ يَفرَحُ ») ؛ أي : وزناً وإن اختلفا في التعدِّي وعدمِهِ .

❁ قوله : (وإن كان مِنَ الثاني) هو الظاهرُ الأوفقُ بالمعنىٰ .

❁ قوله : (أو مِنْ فاعلِ « اَعْمِل ». . .) إلىٰ آخره : هو المُناسِبُ لقوله : (أُضمِرا) .

❁ قوله : (علىٰ حذف مضافٍ) لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ وجودَ اللامِ معلومٌ مِنَ

(١) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ق ١٧٨) ، والمشهور روايةً : الثاني .

. . . . أُضمِرَا

أي : وبعدَ لامِ (كانَ) المنفيَّةِ الناقصةِ ، ولم يُقيِّدِ الناظمُ بذلك ؛ اكتفاءً بأنَّها المفهومةُ عندَ إطلاقِ (كان) ؛ لكَثْرتها وشُهْرتها في أبواب النحو ؛ إذ لا يجبُ الإضمارُ بعدَ (كانَ) التامَّةِ ؛ لأنَّ اللامَ بعدَها ليستْ لامَ الجُحُود .

❀ قوله : (أُضمِرَا) **الألفُ** : للإطلاق ، **ونائبُ فاعلِ (أُضمِرَ)** : هو (أنْ) ؛ أي : أُضمِرَ (أنْ) إضماراً حَتْماً بعدَ اللام الواقعةِ بعدَ نفيِ (كان) ؛ بدليلِ عَطْفِ (أُضمِرَا) علىٰ قوله : (أَعمِلْ مُظهراً أو مُضمراً) ؛ فيكونُ جواباً للشرط ؛ لأنَّ المعطوفَ على الجواب جوابٌ ، وفَرْضُ الشرطِ معَ وجودِ لام الجرِّ ، فكذا جوابُهُ .

وتُسمَّىٰ : لامَ الجُحُود ، وهي مِنْ لام الجرِّ ؛ فهي مكسورةٌ ، وفتحُها لغةٌ ، كما في « التسهيل » ، أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

قال أبو زيدٍ : سمعتُ مَنْ يقرأُ : (وما كان الله لَيُعَذِّبَهُم)[2] .

الشرط ، كما يأتي له قريباً[3] .

❀ قوله : (**ليستْ لامَ الجُحُود**) ؛ أي : بل هي لامُ (كي) .

---

(١) انظر « حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق١١٤) ، و« تسهيل الفوائد » (ص١٤٥) ، والفتحُ لغةُ عُكْل وبَلْعَنْبَر .

(٢) وهي قراءة شاذَّة قرأ بها أبو السَّمَّال العدوي ، قال الزَّبيدي في « التاج » (٢٩/ ٢٢٥) : (وقد روىٰ عنه أبو زيد حروفاً ، وأَكْثَرَ منه ابن جني في كتاب « المحتسب ») ، وانظر =

(٣) انظر قولة السجاعي في هـٰذه الصفحة .

٦٨٤ـ كذاكَ بعدَ (أو) إذا يَصلُحُ في مَوضِعِها (حتَّىٰ) أوِ (ألَّا) أنْ خَفِي

* قوله : (كذاكَ بعدَ. . .) البيتَ : (أنْ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (خَفِي) ، قال ابنُ قاسمٍ : (والكافُ في « كذاك » : مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع ؛ أي : خفاءً مِثْلَ خفائِها بعدَ نَفْيِ « كان » ، وكلٌّ مِنَ الظرفَينِ : مُتعلِّقٌ بـ « خَفِي ») انتهىٰ[1] .

و(إذا) : ظرفٌ مُضمَّنٌ معنى الشرط ، وجوابُهُ : محذوفٌ ، و(حتىٰ) : فاعلُ (يصلُحُ) ، و(ألَّا) : عطفٌ عليه ، وهو بدَرْجِ الهمزة ، والتقديرُ : (« أنْ » خَفِيَ بعدَ « أو » إذا يَصلُحُ في موضعها « حتىٰ » أو « إلا » ـ أي : خَفِيَ كخفائه ـ بعدَ نفيِ « كان ») .

واحتَرَزَ بقوله : (إذا يَصلُحُ في موضعها « حتىٰ » أو « إلا ») : مِنَ التي لا يَصلُحُ في موضعها أحدُ الحرفَينِ ؛ فإنَّ المضارعَ إذا وَرَدَ بعدَها منصوباً . . جاز إظهارُ (أنْ) ؛ . . . .

---

* قوله : (و« إذا » : ظرفٌ مُضمَّنٌ. . .) إلىٰ آخره : هٰذا وجهٌ آخَرُ ؛ فيكونُ العاملُ في الظرف حينئذٍ هو الجوابَ .

= « سر صناعة الإعراب » لابن جني (٢/ ١٣) ، و« الدر المصون » (٥/ ٥٩٧) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢٨٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٦) ، « وتوضيح المقاصد » (٣/ ١٢٤٦) .

(١) انظر « حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٢٤١) .

اختصَّتْ (أنْ) مِنْ بين بقيَّة نواصبِ المضارع : بأنَّها تعملُ مُظهَرةً ومُضمَرةً .

كقوله[1] : [من الطويل]

ولـــولا رجـــالٌ مِــنْ رِزَامٍ أَعِــزَّةٌ وآلُ سُبَيْــعٍ أو أَسُــوءَكَ عَلْقَمَــا

ثمَّ إنَّ كلامَ ابنِ الناظم يُوهِمُ : أنَّ (أو) تُرادِفُ (إلىٰ) و(إلا) معاً[2] ، وليس كذلك ، بل الوجهُ : أنَّها بمعنىٰ (إلىٰ) فقط ، أو (إلا) فقط .

❀ قوله : (ولولا رجالٌ . . .) إلىٰ آخره : (رِزام) براءٍ مكسورة فزاي : حيٌّ مِنْ تميم ، و(أَعِزَّة) : صفةٌ ثانية لـ(رجالٌ) ، و(آلُ سُبَيعٍ) بالتصغير : حيٌّ أيضاً ، وهو معطوفٌ علىٰ (رجالٌ) ، لا (رِزامٍ) فيما يظهرُ ؛ لئلا يلزمَ الفصلُ بينَ المعطوفِ والمعطوفِ عليه بأجنبيٍّ ؛ وهو (أَعِزَّة) .

والشاهد : في (أو أَسُوءَكَ) ؛ فإنَّهُ منصوبٌ بـ(أنْ) مضمرةً جوازاً ؛ لعدم صحة تقدير (أو) بأحد الحرفَينِ ؛ إذ المعنىٰ : لولا رجالٌ وإساءتُكَ ، و(عَلْقَم) : مُناديً مُرخَّمٌ ؛ أي : يا عَلْقمةُ[3] .

❀ قوله : (يُوهِمُ : أنَّ « أو » تُرادِفُ « إلىٰ » و« إلا » معاً) ؛ أي : يُوهِمُ

---

(١) البيت لحُصين بن الحُمَام المُرِّي ، كما في « المفضليات » (ص٦٦) ، وهو من شـواهـد : « الكتـاب » (٣/٤٩ـ٥٠) ، و« تكملـة شـرح التسهيـل » (٤/٤٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٢٤٧ـ١٢٤٨) ، و« المساعد » (٣/١٠٨) ، و« المقاصد الشـافيـة » (٦/٨٩) ، و« همـع الهـوامـع » (٢/٤٠٤) ، و« شـرح الأشمـونـي » (٣/٥٥٩) ، ونُصب (أسوءك) ؛ لأنَّهُ معطوفٌ على اسم خالص مِنْ تقدير الفعل ؛ وهو (رجالٌ) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٩٧ـ١٨٩٨) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٤٧٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٣/٤٣٣) .

فتظهرُ وجوباً : إذا وقعتْ بينَ لامِ الجرِّ و(لا) النافيةِ ؛ نحوُ : (جئتُكَ لئلَّا تضربَ زيداً) .

وتظهرُ جوازاً : إذا وقعتْ بعدَ لامِ الجرِّ ولم تصحبْها (لا) النافيةُ ؛ نحوُ : (جئتُكَ لأقرأَ) ، و(لأنْ أقرأَ) .

هٰذا إذا لم تَسبِقْها (كان) المنفيَّةُ .

فإنْ سبقَتْها (كان) المنفيَّةُ . . وَجَبَ إضمارُ (أنْ) ؛ نحوُ : (ما كان زيدٌ ليفعلَ) ، ولا تقولُ : (لأنْ يفعلَ) ، قال الله تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾ [الأنفال : ٣٣] .

ويجبُ إضمارُ (أنْ) : بعدَ (أو) المُقدَّرةِ بـ (حتىٰ) أو (إلَّا) .

❁ قوله : (« كان » المنفيَّةُ) ؛ أي : الناقصةُ كما مرَّ ، ولا تُنفىٰ إلا بـ (ما) ، ولا يُنفىٰ مضارعُها إلا بـ (لم) ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَكُنِ ٱللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ ﴾ [النساء : ١٣٧] ، وقيل : تُساوِيهما (إنِ) النافيةُ .

أنَّ هناك مثالاً صالحاً لكون (أو) مُحتمِلةً لأنْ تكونَ بمعنىٰ (إلىٰ) تارةً و(إلا) تارةً ، مع أنَّهُ ليس كذلك ؛ لأنَّ (إلىٰ) تَقتضِي التدريجَ ، و(إلا) تَقتضِي عدمَهُ ، وحينئذٍ : فيُقالُ : لا مانعَ مِنْ كون المثالِ صالحاً لهما باعتبارَينِ .

ويحتملُ أنَّ معناه[1] : أنَّهُ يُوهِمُ أنَّ (أو) تُفسَّرُ بهما مرةً واحدة في احتمالٍ واحد ، وهو بعيدٌ جدّاً .

(١) في (ي) : (ويمكن) بدل (ويحتمل) .

. . . .

وتُسمَّىٰ هـٰذه اللامُ : لامَ الجُحُودِ ؛ مِنْ تسمية العامِّ بالخاصِّ ؛ فإنَّ الجُحُودَ عبارةٌ عن إنكار الحقِّ لا عن مُطلَقِ النفي ، والنَّحْويُّونَ أَطْلَقُوهُ وأرادوا الثانيَ .

واختُلِفَ في الواقع بعدَها ؛ فذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّهُ خبرُ (كان) واللامَ للتأكيد .

وذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلىٰ أنَّ الخبرَ محذوفٌ واللامَ مُتعلِّقةٌ بذلك المحذوف ، وقَدَّرُوهُ : (ما كان زيدٌ مُرِيداً ليفعلَ) ؛ لأنَّ اللامَ عندَهُم جارَّةٌ وما بعدَها في تأويل مصدرٍ .

وصرَّح الناظمُ : بأنَّها مُؤكِّدةٌ لنفي الخبر ، إلا أنَّ الناصبَ عندَهُ (أنْ) مضمرةً ؛ فهو قولٌ ثالثٌ[1] ؛ قال الشيخ أبو حيَّانَ : (ليس بقولٍ بَصْريٍّ ولا كُوفيٍّ)[2] .

والحاصلُ : أنَّ لـ (أنْ) بعدَ لامِ الجرِّ ثلاثةَ أحوالٍ : وجوبُ إظهارِها مع المقرون بـ (لا) ، ووجوبُ إضمارِها بعدَ نَفْيِ (كان) ، وجوازُ الوجهَينِ فيما عدا ذلك .

---

* قوله : (واللامَ للتأكيد) ؛ أي : وهي الناصبةُ عندَهُم .

---

(١) تسهيل الفوائد (ص٢٣٠) .

(٢) ارتشاف الضَّرَب (٤/١٦٥٨) ، التذييل والتكميل (٧/ق ٢١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٢٤٦) ، و« تمهيد القواعد » (٨/٤١٧٤ـ٤١٧٥) .

فتُقدَّرُ بـ (حتىٰ) : إذا كان الفعلُ الذي قبلَها ممَّا ينقضي شيئاً فشيئاً ، وتُقدَّرُ بـ (إلَّا) : إن لم يكنْ كذلك .

فالأوَّلُ : كقوله[1] : [من الطويل]

٣٢٣ـ لَأَسْتَسْهِلَنَّ الصعبَ أو أُدرِكَ المُنىٰ فمـا ٱنقـادتِ الآمـالُ إلَّا لصـابـرِ

---

* قوله : (فتُقدَّرُ بـ « حتىٰ » . . .) إلىٰ آخره : أشار به : إلىٰ أنَّ قولَهُ : (إذا يصلُحُ في موضعها « حتىٰ ») ؛ أي : مِنْ حيثُ المعنىٰ .

* قوله : (وتُقدَّرُ بـ « إلَّا ») شاملٌ للمُتَّصِلةِ والمُنقطِعة ، كما في « الدَّمَامِينيِّ على المغني » ، واقتصرَ المُراديُّ علىٰ أنَّها بمعنىٰ (إلا) المُنقطِعة . انتهىٰ « شيخنا السيِّد »[2] .

* قوله : (لَأَسْتَسْهِلَنَّ) ؛ أي : لَأَعُدُّهُ سَهْلاً ؛ ضد الصعب ، و(المُنىٰ) بضمِّ الميم وتخفيفِ النون : جمعُ (مُنْية) ، و(الآمالُ) بالمدِّ : جمعُ (أَمَل) ؛ وهو الرجاء .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٥) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٧٩) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ١٧٢) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٤) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٨٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٥٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٧٤ـ٧٥) .

(٢) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق١٨٢) .

أي : لأستسهلَنَّ الصعبَ حتىٰ أُدرِكَ المُنىٰ ؛ فـ (أُدرِكَ) : منصوبٌ بـ (أنِ) المُقدَّرةِ بعد (أو) التي بمعنىٰ (حتىٰ) ، وهي واجبةُ الإضمار[1] .

والثاني : كقوله[2] : [من الوافر]

---

* قوله : (حتىٰ أُدرِكَ . . .) إلىٰ آخره : الفعلُ في هٰذا المثال ونحوِهِ مُؤوَّلٌ بمصدرٍ معطوفٍ علىٰ مصدرٍ مُتصيَّدٍ مِنَ الفعل المُتقدِّم ؛ أي : لَيَكُونَنَّ استسهالٌ منِّي للصعب أو إدراكٌ للمُنىٰ ، وليكونَنَّ كسرٌ منِّي لكُعُوبها أو استقامةٌ منها .

---

* قوله : (وليكونَنَّ كسرٌ منِّي . . .) إلىٰ آخره : غيرُ مُناسِبٍ للبيت ، كما لا يخفىٰ ، وكذا قولُهُ فيما يأتي : (مِنَ الشُّجْعان)[3] .

---

(١) واحتمالُ التعليلِ فيه أظهرُ من الغاية ، بل يحتملُ الاستثناء أيضاً ، كما قاله أبو حيَّان . « خضري » (٢/ ٧٣١) .

(٢) البيت لزياد الأعجم في « ديوانه » (ص١٠١) ضمن قصيدة يهجو بها الأُقيشِرَ بن حَبْناء التميميَّ ، ومطلعها :

ألـم تَـرَ أنَّنـي وَتَّـرتُ قـوسـي لأَبْقَـعَ مِـنْ كـلابِ بنـي تميـمِ

ورُويت أبيات هٰذه القصيدة بالإقواء ، وجاءت (تستقيما) فيها بالرفع ، وأنشده سيبويه بالنصب ، وتبعه علىٰ ذلك مَنْ جاء بعده من النحاة ، والبيت من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٨) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٧٣) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٩٣) ، و« المساعد » (٣/ ٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٣٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٢/ ٦٨ـ٧٤) .

(٣) انظر (٥/ ٣٥) .

٣٢٤ـ وكنتُ إذا غَمَزْتُ قَنَاةَ قومٍ كَسَرْتُ كُعُوبَهَا أو تَسْتقِيمَا

أي : كسرتُ كُعُوبَها إلَّا أنْ تستقيمَ ؛ فـ(تستقيمَ) : منصوبٌ بـ(أنْ) بعدَ (أو) واجبةَ الإضمار .

٦٨٥ـ وبعدَ (حتَّىٰ) هٰكذا إضمارُ (أنْ) حَتْمٌ كـ(جُدْ حتىٰ تَسُرَّ ذا حَزَنْ)

❊ قوله : (وكنتُ إذا غَمَزْتُ . . .) إلىٰ آخره : (غمزتُ) بالغين والزاي المُعجَمتَينِ : بمعنىٰ عصرتُ وهَزَزتُ ، و(القَنَاة) بالقاف والنون : الرُّمْحُ ، و(الكُعُوب) : النواشزُ في أطراف الأنابيب .

وفي البيت استعارةٌ تمثيليّةٌ ؛ حيثُ شبَّهَ حالَهُ في الأخذ في إصلاح قومٍ اتَّصفوا بالشرِّ ، وعَدَمِ الكفِّ عنهم إلا بقتلهم أو رجوعِهِم . . بحالِ مَنْ هزَّ الرُّمْحَ مِنَ الشُّجْعان ولم يرجعْ عنه إلا إذا كُسِرَ أو استقامَ .

❊ قوله : (وبعدَ « حتَّىٰ ») بعدَ : مُتعلِّقٌ بـ(إضمارُ) أو بـ(حَتْمٌ) ، وكذا قولُهُ : (هٰكذا) ، وهو حشوٌ ؛ لأنَّ المعنىٰ : كهٰذا الذي سَبَقَ في وجوب

❊ قوله : (النواشزُ) ؛ أي : المرتفِعاتُ بخروجها ومَيْلِها عن الاعتدال ، وقولُهُ : (في أطراف الأنابيب) ؛ أي : من أطرافها ، وتفسيرُ (الكُعُوب) بـ(النواشز) لا يُناسِبُ الاستثناءَ ، إلا إن جُعِلَ منقطعاً .

❊ قوله : (بحالِ مَنْ هزَّ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : (بحاله إذا هزَّ الرمحَ ولم يرجع . . .) إلىٰ آخره .

وممَّا يجبُ إضمارُ (أنْ) بعدَهُ : (حتىٰ) ؛ نحوُ : (سِرْتُ حتىٰ أدخلَ البلدَ) ؛ فـ(حتىٰ) : حرفُ جرٍّ ، و(أدخلَ) : منصوبٌ بـ(أنِ) المُقدَّرةِ بعدَ (حتىٰ) ، هٰذا إنْ كان الفعلُ بعدَها مستقبلاً .

الإضمار ، وهو معلومٌ مِنْ (حتمٌ) بمعنىٰ واجب ، تدبَّرْ . « شيخنا حَفْني »[1] .

* قوله : (وممَّا يجبُ إضمارُ « أنْ » بعدَهُ : « حتىٰ ») ، والغالبُ في (حتىٰ) حينئذٍ : أنْ تكونَ للغاية ؛ نحوُ : ﴿ لَن نَّبْرَحَ عَلَيْهِ عَٰكِفِينَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ ﴾ [طه : ٩١] ، وعلامتُها : أنْ يَحسُنَ في موضعِها (إلىٰ) ، وقد تكونُ للتعليل ؛ كما في مثال الناظم ، وعلامتُها : أنْ يَصلُحَ في موضعِها (كي) .

* قوله : (فـ« حتىٰ » : حرفُ جرٍّ) ؛ أي : لأنَّ ما بعدَها مفردٌ ، وهي إذا وَقَعَ بعدَها المفردُ تكونُ عاطفةً أو جارَّةً ، فإنْ وقعَ بعدَها جملةٌ فهي حرفُ ابتداءٍ .

* قوله : (و« أدخلَ » : منصوبٌ بـ« أنِ » المُقدَّرةِ) ؛ أي : خلافاً للكُوفيِّينَ في قولِهم : إنَّ النصبَ بـ(حتىٰ) نَفْسِها .

---

* قوله : (وهو معلومٌ مِنْ « حتمٌ ») لا يُقالُ : هٰذا لا يتمُّ علىٰ تعلُّقِ (هكذا) بـ(إضمارُ) ؛ لتأخُّرِ مُفِيدِ التحتُّم .

لأنَّا نقولُ : هو المُعتبَرُ وإن تأخَّر ؛ لكونه أحدَ ركنَيِ الإسناد ، ولولا ذلك لكان الاعتراضُ علىٰ هٰذا الوجهِ بعلم المسندِ مِنَ المسند إليه ، فتدبَّرْ[2] .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق١٧٧) .

(٢) في (ك) : (هٰذا لا يتم علىٰ تعلق « هكذا » بـ« إضمار » ؛ لتأخر مفيد التحتم) بدل (لا يقال . . .) إلىٰ آخره .

فإن كان حالاً ، أو مُؤوَّلاً بالحال . . وَجَبَ رفعُهُ ، وإليه أشار بقوله :

٦٨٦ـ وتِلْوَ (حتَّىٰ) حالاً اَوْ مؤوَّلَا   بـهِ ٱرفَعَـنَّ وٱنصِـبِ المُستقبَـلا

ورُدَّ : بأنَّها عَمِلَتِ الجرَّ في الاسم الصريح ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿ حَتَّىٰ مَطْلَعِ ٱلْفَجْرِ ﴾ [القدر : ٥] ، ولا يعملُ عاملٌ في الأسماء تارةً وفي الأفعال أُخرى . انتهىٰ « فارِضي »(١) .

❁ قوله : (**فإن كان حالاً ، أو مُؤوَّلاً بالحال . . وَجَبَ . . .**) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ (أنْ) تَقتضِي الاستقبالَ وهو يُنافي الحالَ ، وقولُهُ : (**أو مُؤوَّلاً**) ؛ أي : بما سيأتي مِنْ قَصْدِ الدخول . . . إلىٰ آخره(٢) .

❁ قوله : (**وتِلْوَ « حتَّىٰ »**) ؛ أي : تاليَها ؛ مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (ٱرفَعَنَّ) ، و(**حالاً ٱوْ مُؤوَّلاً به**) : حالٌ مِنْ (تلوَ) ، **والضميرُ في** (**به**) : راجعٌ لقوله : (حالاً) ؛ أي : ارفَعَنَّ وجوباً تاليَ (حتىٰ) في حال كونِهِ حالاً أو مُؤوَّلاً بالحال ؛ لِمَا تقدَّم(٣) .

❁ قوله : (**مِنْ قَصْدِ الدخول**) ؛ أي : مِنْ قَصْدِ حكايةِ حالةِ الدخول في قول الشارح : (وقصدتَ به حكايةَ تلك الحال . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٠) ، وانظر « معاني القرآن » للفراء (١/ ١٣٧) ، و« شرح المفصل » (٤/ ٤٦٧) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤١٧٢) .
(٢) انظر (٥/ ٣٨) .
(٣) انظر القولة السابقة .

فتقولُ : (سِرْتُ حتىٰ أدخلُ البلدَ) بالرفع إنْ قلتَهُ وأنتَ داخلٌ ، وكذا إن كان الدخولُ قد وَقَعَ وقصدتَ به حكايةَ تلك الحالِ ؛ نحوُ : (كنتُ سِرتُ حتىٰ أدخلُها) .

٦٨٧ـ وبعدَ فا جوابِ نفيٍ أو طَلَبْ . . . .

---

* قوله : (وقصدتَ به حكايةَ تلك الحالِ) ؛ أي : فتُقدِّرُ أنَّكَ مُتَّصِفٌ بالعزم عليه ؛ فيكونُ استعارةً تبعيّة ؛ حيثُ استُعِيرَ الدخولُ في الحال للدخول في الماضي ، ثمَّ يُشبَّهُ بالدخول في الحال تصويراً للحال العجيبة .

واعلَمْ : أنَّهُ لا يرتفعُ الفعلُ بعدَ (حتىٰ) إلا بثلاثة شروطٍ ، وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

وشرطَ رفعٍ كونُهُ حالاً كذا ... مُسبَّبٌ حقّاً وفَضْلةٌ خُذا[1]

* قوله : (وبعدَ فا جوابِ . . .) إلىٰ آخر البيت : (أنْ) : مبتدأٌ ،

---

* قوله : (فتُقدِّرُ أنَّكَ مُتَّصِفٌ بالعزم) فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ الدخولُ مستقبلاً تأويلاً ، فيجبُ النصبُ ؛ فالمُلائِمُ أنْ يقولَ : (فتُقدِّرُ نفسَكَ موجوداً في وقت الدخولِ الماضي) ، أو : (تُقدِّرُ الدخولَ الماضيَ واقعاً حالَ التكلُّم) .

* قوله : (ثمَّ يُشبَّهُ . . .) إلىٰ آخره : (ثمَّ) : للترتيب الإخباريِّ ؛ لتقدُّم التشبيهِ على الاستعارة .

---

(١) قوله : (شرطَ) هو مفعول (خذ) ، و(كونُهُ) : خبر مبتدأ محذوف ، ويجوز رفع (شرط) علىٰ أنه مبتدأ ، ونصب (فضلة) علىٰ أنه مفعولُ (خذ) تقدَّم عليه .

. . . .

خبرُهُ : (نَصَبْ) ، و(سَتْرُها حَتْمٌ) : مبتدأٌ وخبرٌ في موضع الحال مِنْ فاعل (نَصَبْ) ، و(بعدَ) : مُتعلِّقٌ بـ (نَصَبْ) .

وحاصلُ ما أشار إليه الناظمُ : أنَّ المضارعَ يُنصَبُ بـ (أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَ هـٰذه الأجوبةِ .

و(أنْ) والفعلُ في تأويلِ مصدرٍ معطوفٍ علىٰ مصدرٍ مُتصيَّدٍ ؛ فنحوُ : (استقِمْ تُفلِح) في تقدير : (ليكُنْ منك استقامةٌ فإفلاحٌ) ؛ فما بعدَ الفاءِ حينئذٍ له محلٌّ ، وفيه تفصيلٌ :

فإنْ كان الفعلانِ لفاعلَينِ : فالمحلُّ رفعٌ ؛ نحوُ : (زُرْني فأُكرِمَكَ) ؛ أي : ليكُنْ منك زيارةٌ فإكرامٌ ؛ فالعطفُ على اسمِ (كان) .

وإن كانا لواحدٍ ؛ نحوُ : (استقِمْ فتُفلِحَ) . . احتمَلَ : الرفعَ علىٰ تقدير : (ليكُنْ منك استقامةٌ فإفلاحٌ) ، والنصبَ علىٰ تقديرِ : (افعَلِ استقامةً فإفلاحاً) .

وأمَّا (ليتَ) : فالمحلُّ بعدَها نصبٌ مطلقاً ؛ لأنَّ ما بعدَها يَنتصِبُ بها ؛ نحوُ : ﴿ يَٰلَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ ﴾ [النساء : ٧٣] ؛ أي : يا ليتَ لي معهم

❁ قوله : (بعدَ هـٰذه الأجوبةِ) ؛ أي : بعدَ فاءِ هـٰذه الأجوبةِ .

❁ قوله : (فنحوُ : « استقِمْ تُفلِح ») كذا بخطِّهِ ، والمُناسِبُ للمقام : (فتُفلِحَ) ، كما في نسخة[١] .

---

(١) جاء بالفاء في (ب ، هـ) ، وواضحٌ أنه بدونها سهوٌ منه رحمه الله تعالىٰ .

. . . . مَخْضَينِ (أنْ) وسَتْرُها حَتْمٌ نَصَبْ

يعني : أنَّ (أنْ) تَنصِبُ وهي واجبةُ الحذفِ الفعلَ المضارعَ بعدَ الفاءِ المُجابِ بها . . . .

صحبةً ففوزاً ، ذَكَرَ ذلك القوَّاسُ . انتهىٰ « فارضي »[1] .

* قوله : (مَحْضَينِ) نعتٌ لـ (نفيٍ) و(طَلَبْ)[2] ، وكلامُهُ يُوهِمُ : أنَّ ذلك القيدَ راجعٌ لكلِّ أنواع الطَّلَب ، وليس كذلك ، بل هو خاصٌّ بالأمر والنهي والدعاء ، كما صرَّح به في « التسهيل »[3] .

* قوله : (بعدَ الفاءِ المُجابِ بها) إنَّما سُمِّيَ ما دخلتْ عليه الفاءُ جواباً ؛ لأنَّ الأشياءَ المذكورةَ قبلُ لمَّا كانتْ غيرَ ثابتةِ المضمونِ أَشْبَهَتِ الشرطَ الذي ليس بمُتحقِّق الوقوعِ ، فكان ما بعدَ الفاءِ كالجواب والجزاءِ للشرط .

وهٰذه الفاءُ فاءُ السببيَّة ؛ لأنَّ المقصودَ بها سببيَّةُ ما قبلَها لِمَا بعدَها ؛ لأنَّ العُدُولَ عن العطف إلى النصب للتنصيص على السببيَّة ؛ إذ تغييرُ اللفظِ يَدُلُّ علىٰ تغيير المعنىٰ ، فلو لم تُقصَدِ السببيَّةُ لم يُحتَجْ للدَّلالة عليها .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٠ـ١٥١) ، وانظر « شرح ألفية ابن معط » للقوَّاس (١/ ٣٥٦ـ٣٥٧) .

(٢) فـ (أو) في قوله : (نفيٍ أو طَلَب) : تنويعيَّة ، وحُكْمُها حُكْمُ الواو في وجوب المطابقة .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٢٣١) .

نفيٌ مَحْضٌ أو طَلَبٌ مَحْضٌ .

فمثالُ النفيِ : (ما تأتينا فتُحدِّثَنا) ، وقد قال تعالى : ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُوا ﴾ [فاطر : ٣٦] .

والمُرادُ بالنفي : ما يشملُ النفيَ بالحرف والفعلِ والاسمِ ، والتقليلُ الذي أُرِيدَ به النفيُ كالنفي ؛ نحوُ : (قلَّما تأتينا فتُحدِّثَنا) ، وكذلك (قد) إذا أُرِيدَ بها النفيُ ؛ نحوُ : (قد كنتَ في خير فتعرفَهُ) .

وقد جوَّز قومٌ نصبَ كلِّ ما تضمَّن معنى النفيِ قياساً لا سماعاً .

وقد يجيءُ التشبيهُ المُفِيدُ لمعنى النفيِ مُلحَقاً بالنفي ؛ أي : منصوبَ الجواب ؛ نحوُ : (كأنَّكَ والٍ علينا فتَشْتِمَنا) ؛ أي : لستَ بوالٍ ، أمَّا إذا قصدتَ بالتشبيه الحقيقةَ لا النفيَ . . فلا يجوزُ ذلك . انتهى « ابن قاسم »[1] .

* قوله : (أو طَلَبٌ) هو شاملٌ : للأمر ، والنهيِ ، والدعاء ، والاستفهام ، والعَرْض ، والتحضيض ، والتمنِّي ، والترجِّي[2] ؛ **فالجملةُ تسعةٌ**[3] ، نَظَمَها بعضُهُم فقال : [من البسيط]

مُرْ وانْهَ وادْعُ وسَلْ واعْرِضْ لحَضِّهِمِ ... تَمَنَّ وَارْجُ كذاكَ النفيُ قد كَمُلَا

---

* قوله : (والفعلِ) ؛ نحوُ : (ليس زيدٌ حاضراً فيُكلِّمَكَ) ، و(الاسمِ) ؛ نحوُ : (أنتَ غيرُ آتٍ فتُحدِّثَنا) .

---

(١) انظر « تنوير الحالك » (ق/٣٠٠) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق١٧٩) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق١٢٠) .

(٢) والترجِّي قال به الكُوفيُّون .

(٣) قوله : (فالجملةُ) ؛ أي : مع النفي المُتقدِّم .

ومعنىٰ كونِ النفيِ مَحْضاً : أنْ يكونَ خالصاً مِنْ معنى الإثبات ، فإن لم يكنْ خالصاً منه . . وَجَبَ رفعُ ما بعدَ الفاء ؛ نحوُ : (ما أنتَ إلَّا تأتينا فتُحدِّثُنا) .

ومثالُ الطَّلَبِ ؛ وهو يشملُ : الأمرَ ، والنهيَ ، والدعاءَ ، والاستفهامَ ، والعَرْضَ ، والتحضيضَ ، والتمنِّيَ .

فالأمرُ[1] : نحوُ : (ائتني فأُكرِمَكَ) ، ومنه[2] : [من مشطور الرجز]

٣٢٥ـ يا ناقُ سِيرِي عَنَقاً فَسِيحَا

إلىٰ سليمانَ فنَسْتريحَا

---

* قوله : (يا ناقُ سِيرِي . . .) إلىٰ آخره : مُرخَّمُ (ناقة)[3] ، و(سِيرِي) : فعلُ أمرٍ ، والخطابُ للناقة ، و(عَنَقاً) : منصوبٌ على المصدريَّة ، أو صفةُ مصدرٍ محذوفٍ ؛ أي : سَيْراً عَنَقاً ، وهو بفتحتَينِ : ضربٌ مِنَ السَّيْر ، و(الفَسِيح) : الواسعُ .

. . . .

---

(١) كذا في جميع النسخ ، ولعلَّ خبرَ قوله : (ومثال الطلب) محذوفٌ يُؤخذ من السياق ، والله تعالىٰ أعلم ، وتقدير الفاء زائدةً لا يخلو مِنْ ركاكة وتكلُّف .

(٢) الشطران مطلع أرجوزة طويلة لأبي النجم العِجْلي في « ديوانه » (ص١٢٣) يمدح بها الخليفة سليمان بن عبد الملك ، ويصف الناقة وحمار الوحش ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٣٤ـ٣٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨٢) ، و« المساعد » (٣/ ٨٥) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٥٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٨ـ١٨٦٩) .

(٣) والترخيمُ مِنَ النكرة المقصودة لا يُجوِّزُهُ المُبرِّد ، وردَّ عليه الجمهورُ بهـٰذا البيت وغيره ، وانظر (٤/ ٥٣٠) .

والنهيُ : نحوُ : (لا تضربْ زيداً فيضربَكَ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلَا تَطْغَوْا فِيهِ فَيَحِلَّ عَلَيْكُمْ غَضَبِي ﴾ [طه : ٨١] .

والدعاءُ : نحوُ : (ربِّ ؛ انصُرْني فلا أُخذَلَ) ، ومنه[1] : [من الرمل]

٣٢٦ـ ربِّ وَفِّقْني فلا أَعدِلَ عن سَنَنِ الساعِينَ في خيرِ سَنَنْ

والاستفهامُ : نحوُ : (هل تُكرِمُ زيداً فيُكرِمَكَ ؟) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ :

والشاهدُ : في قوله : (فنَسْتَرِيحَا) ؛ حيثُ جاء منصوباً ؛ لوقوعه مقروناً بالفاء في جواب الأمر .

❁ قوله : (ربِّ وَفِّقْني) ؛ أي : يا ربِّ ؛ وفِّقني حتىٰ لا أميلَ عن طريق السَّاعِينَ في خير الطُّرُقِ ، و(السَّنَن) : بفتح السين والنون في الموضعَينِ .

والشاهدُ : نصبُ (أعدِلَ) ؛ لوقوعه في جواب الدعاء ، والبيتُ مِنْ بحر الرمل .

❁ قوله : (والاستفهامُ) ؛ أي : حقيقيٌّ أو إنكاريٌّ[2] ، وأمَّا التقريريُّ :

❁ قوله : (حقيقيٌّ) ؛ أي : كما في أمثلة الشارح ، وقولُهُ : (أو

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٢٩) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٨٢) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ٨٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ٥٢) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٣٨٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٦٩ـ١٨٧٠) .

(٢) الأَوْلىٰ : (أي : الحقيقي أو الإنكاري) ، والمثبتُ مأخوذ من « الحفني » أو غيره ، وهو ملائمٌ لعبارة « الأشموني » (٣/ ٥٦٢) ؛ إذ جاء فيها (الاستفهام) مُنكَّراً .

﴿ فَهَل لَّنَا مِن شُفَعَآءَ فَيَشۡفَعُواْ لَنَآ ﴾ [الأعراف : ٥٣] ، وقولُ الشاعر[1] : [من البسيط]

فلا يُنصَبُ جوابُهُ ؛ لأنَّهُ يتضمَّنُ ثبوتَ الفعل ، فلم يتمحَّضْ للنفي ، وما وَرَدَ مِنَ النصب في جواب التقريريِّ . . فلوجود صورةِ النفي ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ أَلَمۡ تَرَ أَنَّ ٱللَّهَ أَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَتُصۡبِحُ ٱلۡأَرۡضُ مُخۡضَرَّةً ﴾ [الحج : ٦٣] . . فالرفعُ لكون الرُّؤْيةِ لا تكونُ سبباً لاخضرار الأرض . انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[2] .

إنكاريٌّ) ؛ نحوُ : (مَنْ مثلُ زيدٍ فيُقاوِمَهُ ؟!) ، ومثلُهُ : التوبيخيُّ ؛ نحوُ : (أتُخاصِمُ زيداً فيغضبَ عليك ؟!) .

* قوله : (وما وَرَدَ مِنَ النصب . . .) إلىٰ آخره ؛ نحوُ : (ألم أكُ جارَكُم) في البيت الآتي[3] .

* قوله : (فلوجود صورةِ النفي) ؛ أي : أو صورةِ الاستفهام .

* قوله : (لكون الرُّؤْيةِ لا تكونُ سبباً . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : مَحَطُّ التقريرِ : هو الإنزالُ لا الرؤيةُ ؛ فالسببيَّةُ موجودةٌ مآلاً ، فالرفعُ إنَّما هو للنَّظَر لمعنى التقرير الذي هو الإثبات[4] .

---

(١) أنشده الفرَّاء ولم يعزه إلىٰ قائل مُعيَّن ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/٢٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص ٤٨٢) ، و« الأشموني » (٣/٥٦٣) ، وهـٰذا الشاهد ساقط من بعض النسخ ، كما نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (٢/٧٣٥) ، وهو كذلك في جميع نسخ « الشرح » عندنا ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٧٠ـ١٨٧١) .
(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق١٧٩) .
(٣) انظر (٥/٥٤) .
(٤) في (ي) : (لحين) بدل (لمعنىٰ) .

٣٢٧ـ هل تعرفونَ لُباناتي فأرجوَ أنْ تُقضىٰ فيرتدَّ بعضُ الروحِ للجسدِ

---

* قوله : (هل تعرفونَ لُباناتي. . .) إلىٰ آخره : (اللُّبَانات) : جمعُ (لُبَانةٍ) ؛ وهي الحاجةُ ، والشاهد : في (أرجوَ) ، و(يرتدَّ) : عطفٌ علىٰ (أرجوَ) .

واختلفَ في الرُّوح مَنْ تكلَّمَ فيها[1] ؛ فقال جمهورُ المُتكلِّمينَ : إنَّها جسمٌ لطيفٌ مُشتبِكٌ بالبدن اشتباكَ الماءِ بالعود الأخضر[2] ، وقال كثيرٌ منهم : إنَّها عَرَضٌ ، وهي الحياةُ التي صار البدنُ بوجودها حيّاً .

وقال الفلاسفةُ وكثيرٌ مِنَ الصُّوفيَّة : إنَّها جوهرٌ مُجرَّدٌ قائمٌ بنَفْسه غيرُ مُتحيِّز ، مُتعلِّقٌ بالبدن للتدبير والتحريكِ ، غيرُ داخلٍ فيه ولا خارجٍ عنه . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

---

* قوله : (عطفٌ علىٰ « أرجوَ ») الأظهرُ : أنَّهُ عطفٌ علىٰ (تُقضىٰ) ، وقد يُقالُ : إنَّما عَطَفَهُ علىٰ (أرجوَ) ؛ لأنَّهُ هو الذي يترتَّبُ عليه ارتدادُ بعضِ الرُّوح ، وأمَّا القضاءُ بالفعل فيترتَّبُ عليه ارتدادُ كلِّ الروح لا بعضِها ، تأمَّلْ .

---

(١) وبعض العلماء أمسك حيث أمسك رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخوض فيها وهو معدنُ العلم وينبوعُ الحكمةِ صلى الله عليه وسلم .

(٢) وهو اختيار إمام الحرمَينِ الجُويني ، وعليه أهلُ السنة مِنَ المُتكلِّمينَ والمُحدِّثين والفقهاء والصوفيَّة . انظر « الإرشاد » (ص٣٧٧) ، و« نهاية المرام » (ص١٦٠) ، و« تحفة المريد » (ص٢٦٢) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٨٩٣) ، وقد أفاض وأجاد الإمامُ العارف السُّهْرَوَرْديُّ في الحديث عن الروح في كتابه النفيس القيم « عوارف المعارف » (٢/ ٤٠٦ـ ٤٢٢) .

والعَرْضُ : نحوُ : (أَلَا تنزلُ عندَنا فتُصِيبَ خيراً) ، ومنه : قولُهُ[١] : [من البسيط]

٣٢٨ـ يا بنَ الكِرامِ أَلَا تدنو فتُبصِرَ ما قد حدَّثوكَ فما راءٍ كمَنْ سَمِعَا

والتحضيضُ : نحوُ : (لولا تأتينا فتُحدِّثَنا) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَوْلَآ أَخَّرْتَنِيٓ إِلَىٰٓ أَجَلٖ قَرِيبٖ فَأَصَّدَّقَ وَأَكُونَ مِّنَ ٱلصَّٰلِحِينَ﴾ [المنافقون : ١٠] .

---

* قوله : (والعَرْضُ) هو الطَّلَبُ برِفْقٍ ولِين ، والتحضيضُ : هو الطَّلَبُ بحَثٍّ وإزعاج .

* قوله : (يا بنَ الكِرامِ . . .) إلىٰ آخره : (الكرام) : جمعُ (كريم) ، و(تدنو) : بمعنىٰ : تَقرُب ، والشاهدُ : في قوله : (فتُبصِرَ) ؛ حيثُ نُصِبَ في جواب العَرْض ، وقولُهُ : (حدَّثوكَ) ؛ أي : حدَّثوكَ به[٢] ، وفاءُ (فما) : تعليليَّةٌ ، وقولُهُ : (راءٍ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كمَنْ سَمِعَا) ؛ أي : كمَنْ سَمِعَهُ ، والألفُ : للإطلاق .

* قوله : (﴿وَأَكُونَ﴾) بالنصب[٣] ، وقُرِئَ : ﴿وَأَكُن﴾ بالجزم عطفاً

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٣٣/٤) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٨٣) ، والشارح في « المساعد » (٨٧/٣ ـ ٨٨) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٥٣/٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣٨٩/٢) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٥٦٣/٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٨٧١/٤) .

(٢) كذا في النسخ ، وفيه حذفُ العائد المجرور دون وجود شرطه ، والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ العائدُ منصوباً مفعولاً ثانياً لـ (حدَّث) ، والتقديرُ : (حدَّثوكه) ، ولعلَّ المُحشِّي أراد بيان المعنىٰ دون التقدير النحوي ، والله تعالىٰ أعلم .

(٣) قرأ بالنصب : أبو عمرو ، ووافقه ابن محيصن واليزيدي والحسن . انظر « الدرالمصون » =

والتمنّي : نحوُ : (ليتَ لي مالاً فأتصدَّقَ منه) ، ومنه : قولُهُ تعالى : ﴿ يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمٗا ﴾ [النساء : ٧٣] .

ومعنىٰ كونِ الطَّلَبِ مَحْضاً : ألَّا يكونَ مدلولاً عليه باسمِ فعلٍ ، ولا بلفظ الخبر ؛ فإن كان مدلولاً عليه بأحد هٰذَينِ المذكورَينِ.. وَجَبَ رفعُ ما بعدَ الفاءِ ؛ نحوُ : (صَهْ فأُحسِنُ إليكَ) ، . . . .

علىٰ محلِّ ﴿ فَأَصَّدَّقَ ﴾ ؛ لأنَّ المعنىٰ : إنْ أخَّرتَني أَصَّدَّقْ ؛ ولهٰذا قال في « الإتقان » نقلاً عن الخليل وسيبويهِ : (إنَّ هٰذا مِنْ عطف التوهُّمِ ؛ لأنَّ المعنىٰ : أخِّرْني أَصَّدَّقْ) انتهىٰ « فارضي »(١) .

❁ قوله : (ومعنىٰ كونِ الطَّلَبِ مَحْضاً . . .) إلىٰ آخره : قال المُرَاديُّ : (والمُرادُ بالطَّلَب المَحْض : أنْ يكونَ بفعلٍ أصيلٍ في ذلك ؛ فاحتَرَزَ : عن أنْ يكونَ بمصدرٍ ؛ نحوُ : « سَقْياً » ، أو باسمِ فعلٍ ؛ نحوُ : « صه » ، أو بلفظ الخبر ؛ نحوُ : « رَحِمَ اللهُ زيداً » ؛ فلا يكونُ لشيء مِنْ ذلك جوابٌ منصوب) انتهىٰ « شيخ الإسلام »(٢) .

❁ قوله : (مِنْ عطف التوهُّمِ) ؛ أي : الذي يُعبَّرُ به في غير القرآن والسُّنَّة ، ويُعبَّرُ فيهما بـ (العطف على المعنىٰ) للتأدُّب .

= (١٠/ ٣٤٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص ٥٤٣) .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٠) ، وانظر « الإتقان في علوم القرآن » (٢/ ٣٨١) ، و« كتاب سيبويه » (٣/ ١٠٠ـ ١٠١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٦٠) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٣١) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٨٩٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٥٣) .

و(حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناسُ)[1] .

❁ قوله : (حَسْبُكَ الحديثُ فينامُ الناسُ) حَسْبُكَ : مبتدأٌ محذوفُ الخبر وجوباً ؛ لدَلالة المعنىٰ عليه ، والتقديرُ : (حَسْبُكَ السكوتُ فينامُ الناسُ) ، وقيل : هو مبتدأٌ لا خبرَ له ؛ لأنَّ معناه : اكتفِ ، وهـٰذا علىٰ قول الجمهور أنَّ ضمَّةَ (حَسْبُكَ) إعرابٌ ، وقيل : هي ضمةُ بناءٍ ، وهو اسمٌ سُمِّيَ به الفعلُ وبُنِيَ على الضمِّ ؛ لأنَّهُ كان معرباً قبلَ ذلك ، فحُمِلَ علىٰ (قبلُ) و(بعدُ) ، وعلىٰ هـٰذا أبو عمرِو بنُ العلاء . انتهىٰ « شَنَوَاني على القطر » نقلاً عن أبي حيَّانَ[2] .

ففي إعرابه ثلاثةُ أقوالٍ ، وهي جاريةٌ علىٰ أنَّ المسموعَ : (حَسْبُكَ ينامُ الناسُ) بدون ذِكْرِ (الحديث) ، أمَّا عليه كما عبَّر الشارحُ . . فـ (حَسْبُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ (الحديث) لا محذوفٌ .

❁ قوله : (والتقديرُ : « حَسْبُكَ السكوتُ ») الأنسبُ : (حسبُكَ الحديثُ) .

❁ قوله : (علىٰ أنَّ المسموعَ : « حَسْبُكَ ينامُ الناسُ ») كذا بخطِّهِ ،

---

(١) أجاز الكِسَائيُّ : النصبَ بعدَ الفاء المُجابِ بها اسم فعل أمر ، أو خبر بمعنى الأمر ؛ كما مُثِّلَ ، وابنُ عصفور : في جواب (نَزَالِ) ونحوه مِن اسم الفعل المُشتقِّ ، وحكاه ابن هشام عن ابن جني ، وأجاز الكسائيُّ أيضاً : النصبَ في جواب الدعاء المدلولِ عليه بالخبر ؛ نحوُ : (غَفَرَ اللهُ لزيدٍ فيُدخِلَهُ الجنةَ) ، وانظر « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤١) ، و« المساعد » (٣/ ٩٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٨٦ـ٣٨٧) .

(٢) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/ ٥٦٤) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٣/ ١٠٩٢) ، و« التذييل والتكميل » (٧/ق٣٧) ، وتبع أبا عمرو بنَ العلاء الجَرْميُّ ، وقال بالثاني جماعةٌ منهم الأخفش .

٦٨٨ـ والواوُ كالفا إنْ تُفِدْ مفهومَ (مَعْ) . . . .

---

* قوله : (والواوُ كالفا) الواوُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كالفا) ، وأَلْحَقَ الكُوفيُّونَ بذلك : لفظةَ (ثُمَّ) في قوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « لا يَبُولَنَّ أحدُكُم في الماءِ الدائمِ ثمَّ يغتسلَ فيهِ »[1] ، وجوَّز ابنُ مالكٍ فيه الرفعَ والنصبَ ، ورُدَّ : بأنَّهُ يصيرُ المعنى النهيَ عن الجَمْع بينَ البولِ والاغتسال ، وليس الحُكْمُ خاصّاً به ، بل لو بالَ في الماء فقط . . كان داخلاً تحتَ النهيِ ، ويجوزُ فيه الجزمُ أيضاً . انتهىٰ « شَنَوَاني »[2] .

* قوله : (إنْ تُفِدْ) إنْ : شرطيَّةٌ ، جوابُها : محذوفٌ ضرورةً ؛ لكون الشرطِ مضارعاً .

وصوابُهُ : (فينامُ) ، أو : (ينم) .

* قوله : (ورُدَّ) ؛ أي : النصبُ ، ولك أنْ تقولَ : لا مانعَ مِنْ كون النهيِ مُخرَّجاً علىٰ سبب ، فلا يَقتضِي اختصاصَ الحُكْم بالجمع .

---

(١) رواه البخاري (٢٣٩) ، ومسلم (٢٨٢) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، والمشهور في الرواية : رفعُ (يغتسل) .

(٢) انظر « حاشية ياسين على الفاكهي » (١/ ٥٦٠) ، و« شواهد التوضيح والتصحيح » (ص٢٢٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ١٦٣) ، وأجابَ ابنُ دقيق العيد ـ كما في « إرشاد الساري » (١/ ٣٠٤) ـ : بأنَّهُ لا يلزمُ أنْ يَدُلَّ على الأحكام المُتعدِّدة لفظٌ واحد ، فيُؤخَذُ النهيُ عن الجمع بينهما مِنْ هـٰذا الحديث إن ثبتتْ روايةُ النصب ، ويُؤخَذُ النهيُ عن الإفراد مِنْ حديثٍ آخَرَ .

. . . . كـ (لا تَكُنْ جَلْداً وتُظهِرَ الجَزَعْ)

يعني : أنَّ المواضعَ التي يُنصَبُ فيها المضارعُ بإضمارِ (أنْ) وجوباً بعدَ الفاء . . يُنصَبُ فيها كلِّها بـ (أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَ الواوِ إذا قُصِدَ بها المصاحبةُ[1] ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ مِنكُمْ وَيَعْلَمَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴾ [آل عمران : ١٤٢] ،

❁ قوله : (كلا تَكُنْ جَلْداً) لا : ناهيةٌ ، واسمُ (تكنْ) : مُستترٌ فيها ، و(جَلْداً) : خبرُ (تكنْ) ، وهو بفتح الجيم وسكون اللام ، و(تُظهِرَ) : مضارعُ (أَظْهَرَ) منصوبٌ بـ (أنْ) مضمرةً وجوباً بعدَ واوِ المعيَّة ، و(الجَزَع) : مفعولُ (تُظهِرَ) ، والجَلْدُ مِنَ الرجال : الصُّلْبُ القويُّ على الشيء ، والجَزَع : ضدُّ الصبر .

❁ قوله : (إذا قُصِدَ بها المصاحبةُ) هٰذا نظيرُ نَصْبِ المفعولِ معه بعدَ واوِ المعيَّة ؛ فالمعيَّةُ هنا معيَّةُ فعلَينِ وهناك معيَّةُ اسم ، وإطلاقُ الجوابيَّةِ عليها تَسَمُّحٌ ؛ حيثُ يُقالُ : الجوابُ بالواو والفاءِ . انتهىٰ « هَمْع » بالمعنىٰ[2] .

❁ قوله : (﴿ وَلَمَّا يَعْلَمِ ٱللَّهُ . . . ﴾) إلىٰ آخره : قال في « شرح الشُّذُور » :

. . . .

---

(١) لم يُسمَع النصبُ مع الواو إلا في خمسة مواضعَ : النفيُ ، والأمر ، والنهي ، والاستفهام ، والتمني ، وقاسه النَّحْويُّونَ في الباقي ، ولم يُمثِّلِ الشارح للتمنِّي ، ومثاله : قوله تعالىٰ : ﴿ يَٰلَيْتَنَا نُرَدُّ وَلَا نُكَذِّبَ بِـَٔايَٰتِ رَبِّنَا ﴾ [الأنعام : ٢٧] ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٣٦) .

(٢) همع الهوامع (٢/ ٣٩٤ـ٣٩٥) .

وقولِهِ[1] : [من الوافر]

٣٢٩ـ فقلتُ ٱدْعِي وأدعوَ إنَّ أَنْدَىٰ لِصَوتٍ أنْ يُنادِيَ داعيانِ

(المعنىٰ : أنَّكُم تُجاهِدُونَ ولا تصبرونَ وتطمعونَ أنْ تدخلوا الجنَّةَ ، وإنَّما ينبغي لكم الطَّمَعُ في ذلك إذا اجتمعَ مع جهادِكُمُ الصبرُ علىٰ ما يُصِيبُكُم فيه ، فيعلمُ اللهُ حينئذٍ ذلك واقعاً منكم ، والتقديرُ : « بل حَسِبْتُم أنْ تدخلوا الجنَّةَ وحالُكُم هٰذه الحالةُ ») انتهىٰ[2] .

فالمنفيُّ حينئذٍ : عِلْمُ اللهِ بوقوع الصبر مُصاحِباً للجهاد ، ونفيُ عِلْمِ الله بهٰذا المعنىٰ صحيحٌ ؛ لأنَّ عِلْمَ غيرِ الواقعِ واقعاً جَهْلٌ ، تعالى الله عنه .

❀ قوله : (فقلتُ ٱدْعِي . . .) إلىٰ آخره ، قبلَهُ :

---

(١) البيت لدِثار بن شيبان النَّمَري ، كما في « مختارات ابن الشجري » (٣/٦) ، ونسبه سيبويه إلى الأعشىٰ ، وابن يعيش إلى الحطيئة ، وهو في « ديوانه » (ص١٤٧) مع بيت ثانٍ ، وقبله :

تقولُ حَلِيلَتي . . . .
سيُدرِكُنا بنو القمرِ بنِ بدرٍ سراجِ الليلِ للشمسِ الحَصَانِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/٤٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٤) ، و« أوضح المسالك » (٤/١٨٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/٥٣١) ، و« المساعد » (٣/٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٨٧٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/٢٢٩ـ٢٣١) .

(٢) شرح شذور الذهب (ص٣٢٩) .

وقولِه(١) : [من الكامل]

٣٣٠ـ لا تَنْهَ عن خُلُقٍ وتأتيَ مِثْلَهُ عـارٌ عليـكَ إذا فعلـتَ عظيـمُ

تقـولُ حَلِيلَتـي لمَّـا ٱشتَكَيْنـا سيُـدرِكُنا بنـو القـومِ الهِجَـانِ(٢)

و(أَنْدَىٰ) : مِنَ (النَّدَىٰ) بفتح النون والدال مقصوراً ؛ وهو بُعْدُ ذهابِ الصوت ؛ أي : قلتُ لتلك المرأة : ينبغي أنْ يجتمعَ دعائي ودعاؤُكِ ؛ فإنَّ أرفعَ صوتٍ دعاءُ داعيَينِ .

والشاهدُ : نصبُ (أدعوَ) ؛ لوقوعه بعدَ الواوِ في جواب الأمر .

* قوله : (لا تَنْهَ عن خُلُقٍ . . .) إلىٰ آخره : الصحيحُ : أنَّ هـٰذا لأبي الأسودِ مِنْ قصيدته التي أوَّلُها(٣) :

تَلْقَى اللَّبِيبَ مُحسَّداً لم يَجْتَرِمْ شَتْـمَ الـرجـالِ وعِـرْضُـهُ مَشْتُـومُ

. . . .

(١) البيت لأبي الأسود الدُّؤَلي في « ديوانه » (ص٤٠٤) ، كما صوَّبه المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤١ـ٤٢) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٧٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٥) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٨١) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٨) ، و« المساعد » (٣/ ٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٦٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٧٦ـ ١٨٧٨) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٥٦٤ـ ٥٦٩) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١١٢ـ١١٣) .

(٢) في « الديوان » (ص١٤٧) : (القرم) بدل (القوم) .

(٣) ونسبه سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٤١ـ ٤٢) إلى الأخطل ، وابن سلّام في « طبقات فحول الشعراء » (٢/ ٦٨٤) إلى المتوكل الليثي ، قال الحاتمي ـ كما في « الخزانة » (٨/ ٥٦٥) ـ : (وهـٰذا البيتُ ـ أي : بيت الشارح ـ أَشْرَدُ بيتٍ قيل في تجنُّب إتيان ما نهي عنه) ، وقد وُجد في عِدَّة قصائدَ ؛ ولذلك اختُلف في قائله .

حَسَدُوا الفتىٰ إذْ لم ينالوا سَعْيَهُ ... فالناسُ أعداءٌ لهُ وخُصُومُ
كضرائرِ الحَسْناءِ قُلْنَ لوَجْهِها ... حَسَداً وبُغْضاً إنَّهُ لَدَمِيمُ

ومنها :

وإذا عَتَبْتَ على الصديقِ ولُمْتَهُ ... في مِثْلِ ما تأتي فأنتَ مُلِيمُ[1]
فابْدَأْ بنَفْسِكَ فانْهَها عن غَيِّها ... فإذا انْتَهَتْ عنهُ فأنتَ حكيمُ
لا تَنْهَ عن خُلُقٍ. . . . . . .

إلىٰ آخره .

ومنها :

وإذا طلبتَ إلىٰ كريمٍ حاجةً ... فلقاؤُهُ يُغْنِيكَ والتسليمُ[2]
فإذا رآكَ مُسلِّماً ذَكَرَ الذي ... كَلَّمْتَهُ فكأنَّهُ ملزومُ
وإذا طلبتَ إلىٰ لئيمٍ حاجةً ... فأَلِحَّ في رِفْقٍ وأنتَ مُدِيمُ
والْزَمْ قُبَالَةَ بيتِهِ وفِناءَهُ ... بأشدِّ ما لَزِمَ الغريمَ غريمُ

ومعنى البيتِ المذكورِ : أنَّ مِنَ العارِ العظيمِ أنْ تنهىٰ عن شيءٍ تصنعُ مِثْلَهُ ، وهو مأخوذٌ مِنْ قوله تعالىٰ: ﴿ أَتَأْمُرُونَ ٱلنَّاسَ بِٱلْبِرِّ وَتَنسَوْنَ أَنفُسَكُمْ ﴾ [البقرة: ٤٤].

. . . .

(١) في « الديوان » (ص٤٠٣) : (السفيه ، ظلوم) بدل (الصديق ، مليم) .
(٢) في « الديوان » (ص٤٠٤) : (يكفيك) بدل (يغنيك) .

وقولِه(١) : [من الوافر]

٣٣١ـ أَلَمْ أَكُ جارَكُم ويكونَ بيني وبينَكُمُ المَوَدَّةُ والإخاءُ

و(عار) : مرفوعٌ على أنَّهُ خبرُ محذوفٍ ؛ أي : ذلك عارٌ ، و(عظيم) : صفةُ (عار) ، وجملةُ (إذا فعلتَ) : معترضةٌ بينهما ، و(الخُلُقُ) بضمِّ اللام ـ كما قال الإمام الرازيُّ(٢) ـ : مَلَكَةٌ يَصدُرُ بها الأفعالُ عن النَّفْس بسهولةٍ مِنْ غير تقدُّمِ فكرٍ ولا رَوِيَّةٍ .

والشاهدُ : نصبُ (تأتيَ) ؛ لوقوعه في جواب النهي .

* قوله : (أَلَمْ أَكُ جارَكُم. . .) إلى آخره : محلُّ الشاهدِ : (يكونَ) ؛ حيثُ نُصِبَ بتقدير (أنْ) ؛ لوقوع الفعلِ بعدَ واو المصاحبة الواقعةِ بعدَ الاستفهام .

. . . .

---

(١) البيت للحطيئة في « ديوانه » (ص١٠) ضمن قصيدة يُعاتب بها سيدنا الزبرقان بن بدر رضي الله عنه ، ويمدح ابن عمه بغيض بن عامر من بني أنف الناقة ، ومطلعها :

أَلَا أَبْلِغْ بني عوفِ بنِ كعبٍ وهل قومٌ على خُلُقٍ سواءُ

والبيت من شواهد : « الكتاب » (٤٣/٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٣٧/٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٥) ، و« مغني اللبيب » (٨٤٠/٢) ، و« المساعد » (٩٢/٣) ، و« المقاصد الشافية » (٦٢/٦ـ٦٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٩٠٣/٤ـ١٩٠٤) ، و« شرح أبيات المغني » (٣٤/٨ـ٣٦) .

(٢) تفسير الرازي (٦٠١/٣٠) ، وسبقه إلى ذلك الإمام الغزالي في « معارج القدس » (ص١٥٢) .

واحتَرَزَ بقوله : (إنْ تُفِدْ مفهومَ « معْ ») : عمَّا إذا لم تُفِدْ ذلك ، بل أردتَ التشريكَ بينَ الفعلِ والفعلِ ، أو أردتَ جَعْلَ ما بعدَ الواوِ خبراً لمبتدأٍ محذوف ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ حينئذٍ النصبُ ؛ ولهـٰذا جاز فيما بعدَ الواوِ في قولك : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ) . . ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : الجزمُ على التشريك بينَ الفعلَينِ ؛ نحوُ : (لا تأكلِ السمكَ وتشربِ اللَّبَنَ) .

❀ قوله : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ) قال أصحابُ التجارِب مِنَ الهند وغيرِهِم : إنَّ الجمعَ بين السمك واللبنِ يُولِّدُ أمراضاً رديئةً مُزمِنةً سريعاً ؛ مثلُ الجُذام والبَرَص ، والفالِجِ والقُولَنجِ .

وهـٰذه المسألةُ ألْغَزَ فيها بعضُهُم بقوله[١] : [من الهزج]

ومـــا حـــرفٌ يَلِيـــهِ الفعـــلُ مَجْـزومـاً ومـرفـوعَـا
ويُنصَـــبُ بعـــدَهُ أيضـــاً وكـــلٌّ جـــاءَ مسمـــوعَـــا

ذَكَرَهُ الحَلَبيُّ في « شرح الأَزْهَريَّة »[٢] .

❀ قوله : (التشريك بينَ الفعلَينِ) ؛ أي : في النهي عنهما .

واعتُرِضَ : بأنَّهُ علىٰ تقدير جَعْلِ الواوِ للعطف لا يتعيَّنُ أنْ يكونَ النهيُ عن كلٍّ منهما في كلِّ حالٍ ، بل يجوزُ أنْ يكونَ النهيُ عن الجمع بينهما ،

---

(١) البيتان لعلم الدين السخاوي ، كما في « بغية الوعاة » (٢/ ١٩٤) ، و« الطراز في الألغاز » (ص٣٩) .

(٢) فرائد العقود العلوية (ق/ ٧٢) .

والثاني : الرفعُ على إضمارِ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ نحوُ : (لا تأكلِ السمكَ وتشربُ اللَّبَنَ) ؛ أي : وأنتَ تشربُ اللَّبَنَ .

والثالثُ : النصبُ على معنى النهيِ عن الجمع بينهما ؛ نحوُ : (لا تأكلِ السمكَ وتشربَ اللَّبَنَ) ؛ أي : لا يكنْ منك أنْ تأكلَ السمكَ وأنْ تشربَ اللَّبَنَ ، فيُنصَبُ هـٰذا الفعلُ بـ (أنْ) مضمرةً .

٦٨٩ـ وبعدَ غيرِ النفيِ جَزْماً ٱعْتَمِدْ إنْ تُسْقِطِ الفا والجزاءُ قد قُصِدْ

ويُرجِّحُهُ أنَّهُ هو الذي نُهِيَ عنه طبّاً .

وأُجِيبَ : بأنَّهُ على الجزم يكونُ النهيُ عن كلٍّ واحدٍ منهما في كلِّ حالٍ ؛ أي : ظاهراً ؛ فلا يُنافي ذلك احتمالُ النهيِ عن الجمع بينهما ، أفاده الحَلَبيُّ[١] .

* قوله : (وبعدَ غيرِ . . .) إلىٰ آخره : الظرفُ : مُتعلِّقٌ بـ (ٱعْتَمِدْ) ، و(جَزْماً) : مفعولٌ مُقدَّم لـ (اعْتَمِدْ) ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ[٢] ، وجملةُ (والجزاءُ قد قُصِدْ) : حاليّةٌ مِنَ الضمير في (تُسقِط) ، والسُّقُوطُ : بمعنىٰ عَدَمِ الوجود ، وهو بهـٰذا المعنىٰ لا يَسْتدعِي سَبْقَ الوجودِ .

---

* قوله : (مِنَ الضمير في « تُسقِط ») ؛ أي : إنْ قُرئَ بضم التاء وكسر القاف ، و(الفا) مفعولُهُ ، أو مِنَ (الفا) إنْ قُرئَ بفتح التاء وضمِّ القاف ، و(الفا) فاعلُهُ .

---

(١) فرائد العقود العلوية (ق/ ٧١ـ٧٢) .

(٢) وحذفُهُ ضرورة كما سبق التنبيه عليه ؛ لكون فعل الشرط مضارعاً .

يجوزُ في جوابِ غيرِ النفيِ مِنَ الأشياء التي سبقَ ذِكْرُها . . أنْ تجزمَ إذا سقطتِ الفاءُ وقُصِدَ الجزاءُ[1] ؛ نحوُ : (زُرْني أَزُرْكَ) ، وكذلك الباقي ، وهل هو مجزومٌ بشرطٍ مُقدَّرٍ ـ أي : زُرْني ؛ فإنْ تَزُرْني أَزُرْكَ ـ أو بالجملة قبلَهُ ؟

---

* قوله : (في جوابِ غيرِ النفيِ) ؛ أي : وهو الطَّلَبُ بأنواعه ، وينبغي أنْ يُستثنىٰ منه : (لو) التي للتمنِّي في قوله : ﴿ فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشعراء : ١٠٢] ، ووجهُهُ : أنَّ إشرابَها معنى التمنِّي طارئٌ عليها ؛ فلذلك لم يُسمَعِ الجزمُ بعدَها .

* قوله : (بشرطٍ مُقدَّرٍ) ؛ أي : بعدَ الطَّلَب ، مدلولٍ عليه به ، وانظُرْ : هل يتعيَّنُ تقديرُ (إنْ) ؟ الظاهرُ : نعم ؛ لأنَّها أمُّ الأدوات ، بل صرَّحوا بأنَّها لا يُحذَفُ منها غيرُها . انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[2] .

* قوله : (أو بالجملة قبلَهُ) ؛ أي : لتضمُّنِ لفظِ الطَّلَب معنىٰ حرفِ الشرطِ فجَزَمَ ، أو أنَّ الأمرَ والنهيَ وباقيَها نابتْ عن الشرط ـ أي : حُذِفَتْ جملةُ الشرطِ وأُنيبتْ هـٰذه في العمل مُنابَها ـ فجَزَمَتْ .

فهـٰذا القولُ الثاني في كلام الشارحِ طُوِيَ فيه مذهبانِ ، وبَقِيَ ثالثٌ ؛ وهو أنَّهُ مجزومٌ بلامٍ مُقدَّرة ؛ فإذا قيل : (أَلَا تنزلُ تُصِبْ خيراً) . . فمعناه : لِتُصِبْ

. . . .

(١) فإن لم يُقصَدِ الجزاء ـ أي : تسبُّبُ الفعلِ عن الطَّلَب ـ . . وَجَبَ أنْ يُرفَعَ الفعل ، ويكون محلُّ الجملة علىٰ حسَب موقعها من الإعراب ؛ فجملةُ (يرثني) من قوله تعالىٰ : ﴿ فَهَبْ لِي مِن لَّدُنكَ وَلِيًّا * يَرِثُنِي ﴾ [مريم : ٥ـ٦] في محل نصب على الوصفيَّة ، ولا يصحُّ جزمه ؛ لأنَّهُ لم يقصد به التسبُّب .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق١٨١ـ١٨٢) .

قولانِ[1] .

ولا يجوزُ الجزمُ في النفي ؛ فلا تقولُ : (ما تأتينا تُحدِّثْنا) .

٦٩٠ـ وشرطُ جَزْمٍ بعدَ نهيٍ أنْ تَضَعْ (إنْ) قبلَ (لا) دونَ تَخَالُفٍ يَقَعْ

خيراً ، وسَكَتَ الشارحُ عن هذا ؛ لأنَّهُ ضعيفٌ ، ولا يَطَّرِدُ إلا بتجوُّزٍ وتكلُّف .

والحاصلُ : أنَّ الأقوالَ أربعةٌ ؛ المُختارُ منها : القولُ الأوَّلُ في كلام الشارح ، فتدبَّرْ .

* قوله : (وشرطُ جَزْمٍ . . .) إلىٰ آخره : (شرطُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنْ تَضَعْ) ، وقولُهُ : (« إنْ » قبلَ) بكسر الهمزة : مفعولُ (تَضَعْ) ، وقولُهُ : (دونَ) : حالٌ مِنْ (إنْ) ، وجملةُ (يَقَعْ) : صفةُ (تَخَالُفٍ) ، وفي الكلام حذفُ مضافٍ ؛ أي : صِحَّةُ أنْ تَضَعَ .

. . . .

---

(١) بل في المسألة أربعة أقوال ، كما نبَّه عليه المُحشِّي : الأوَّلُ : أنَّ لفظَ الطَّلَب ضُمِّنَ معنىٰ حرف الشرط فجَزَمَ ، وإليه ذهب ابن خروف ، واختاره المُصنِّف ، ونسبه إلى الخليل وسيبويه ، الثاني : أنَّ الأمرَ والنهيَ وباقيَها نابتْ عن الشرط ، وهو مذهبُ السِّيرافي والفارسي وابن عُصْفُور ، والثالث : أنَّ الجزمَ بشرطٍ مُقدَّر دلَّ عليه الطلب ، وإليه ذهب أكثرُ المُتأخِّرين ، والرابع : أنَّ الجزمَ بلامٍ مُقدَّرة ، وذكر الشارحُ الأوَّلَ والثالث . انظر هذه المسألة في « توضيح المقاصد » (٣/١٢٥٦ـ١٢٥٧) ، و« المساعد » (٣/٩٦ـ٩٧) ، و« همع الهوامع » (٣/٣٩٨ـ٣٩٩) .

أي : لا يجوزُ الجزمُ عندَ سقوطِ الفاء بعدَ النهيِ ، إلا بشرطِ : أنْ يصحَّ المعنىٰ بتقدير دخولِ (إنِ) الشرطيّةِ علىٰ (لا) ؛ فتقولُ : (لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ) بجزم (تَسْلَمْ) ؛ إذ يصحُّ : (إنْ لا تدنُ مِنَ الأسدِ تَسْلَمْ) ، ولا يجوزُ الجزمُ في قولك : (لا تدنُ مِنَ الأسد يأكلُكَ) ؛ إذ لا يصحُّ : (إنْ لا تدنُ مِنَ الأسد يأكلْكَ) ، وأجاز ذلك الكسائيُّ بناءً علىٰ أنَّهُ لا يُشترَطُ عندَهُ دخولُ (إنْ) علىٰ (لا) ، فجزمُهُ علىٰ معنىٰ : (إنْ تدنُ مِنَ الأسد يأكلْكَ)[1] .

٦٩١ـ والأمرُ إنْ كانَ بغيرِ (ٱفْعَلْ) فلا   تَنصِبْ جوابَهُ . . . .

❀ قوله : (لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ . . .) إلىٰ آخره : اعلَمْ : أنَّ (لا) في (لا تَدْنُ مِنَ الأسد تَسْلَمْ) أو (يأكلُكَ) . . ناهيةٌ ، فإذا دخلتْ عليها (إنْ) صارتْ نافيةً ، فمَنْ قال : (لا الناهية) كان باعتبارها قبلَ (إنْ) ، ومَنْ قال : (النافية) كان باعتبارها بعدَ (إنْ) انتهىٰ « فارِضي »[2] ، وهـٰذا جمعٌ بين الكلامَينِ ، وهو جمعٌ حَسَنٌ .

❀ قوله : (والأمرُ) ؛ أي : الطَّلَبُ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ الشرطِ وجوابِهِ .

❀ قوله : (فلا تَنصِبْ جوابَهُ) ؛ أي : عندَ الأكثرِينَ ؛ لأنَّهُ يلزمُ مِنَ النصب عطفُ المصدرِ علىٰ هـٰذه الأسماء ، وهي جامدةٌ غالباً[3] .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٢٥٧) ، و« المساعد » (٣/٩٩ـ١٠٠) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥١) .

(٣) وأجاز الكسائي النصب . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ١٢٥٩)، و« تكملة شرح التسهيل »=

. . . . وجزمَهُ اقْبَلَا

قد سبقَ أنَّهُ إذا كان الأمرُ مدلولاً عليه باسمِ فعلٍ ، أو بلفظ الخبرِ . . لم يَجُزْ نصبُهُ بعدَ الفاءِ[1] ، وقد صرَّح بذلك هنا ؛ فقال : متى كان الأمرُ بغير صيغةِ (افْعَلْ) ونحوِها . . فلا تَنصِبْ جوابَهُ ، ولٰكن لو أسقطتَ الفاءَ جزمتَهُ ؛ كقولك : (صَهْ أُحسِنْ إليكَ) ، و(حَسْبُكَ الحديثُ يَنَمِ الناسُ) ، وإليه أشار بقوله : (وجزمَهُ اقْبَلا) .

٦٩٢ـ والفعلُ بعدَ الفاءِ في الرَّجا نُصِبْ كنَصْبِ ما إلى التمنِّي يَنتسِبْ

---

* قوله : (وجزمَهُ) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (اقْبَلَا)[2] ، وألفُهُ : بدلٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة .

* قوله : (والفعلُ . . .) إلى آخره : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (نُصِبْ) ، و(في الرَّجا) : مُتعلِّقٌ بـ (نُصِبْ) ، وقولُهُ : (كنَصْبِ) : نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، أو حالٌ مِنْ مرفوع (نُصِبْ) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ ، صِلَتُهُ : (يَنتسِبْ) ، و(إلى التمنِّي) : مُتعلِّقٌ به .

---

* قوله : (أو حالٌ مِنْ مرفوع « نُصِبْ ») فيه نَظَرٌ ؛ إذ لا يظهرُ التشبيه .

= (٤/ ٤١) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٦٦٩) ، و« تمهيد القواعد » (٨/ ٤٢٣٥) .

(١) انظر (٥/ ٤٧ـ٤٨) .

(٢) وفيه تقديم معمول الفعل المُؤكَّد عليه ، وهو جائزٌ للضرورة الشعرية .

أجاز الكُوفيُّونَ قاطبةً : أنْ يُعامَلَ الرجاءُ معاملةَ التمنِّي ، فيُنصَبَ جوابُهُ المقرونُ بالفاء كما يُنصَبُ جوابُ التمنِّي ، وتابعهم المُصنِّفُ[١] ، وممَّا وَرَدَ منه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ ۞ أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ فَأَطَّلِعَ﴾ [غافر : ٣٦ـ٣٧] في قراءةِ مَنْ نَصَبَ (أطَّلع) ؛ وهو حفصٌ عن عاصمٍ[٢] .

٦٩٣ـ وإنْ على ٱسمٍ خالصٍ فعلٌ عُطِفْ تَنصِبُهُ (أنْ) ثابتاً أو مُنحذِفْ

❀ قوله : (قاطبةً) ؛ أي : حالَ كونِهم جميعاً ، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ الترجِّيَ ليس له جوابٌ منصوبٌ ، وتأوَّلوا قراءةَ النصبِ في الآية : بأنَّ (لعلَّ) أُشرِبَتْ معنىٰ (ليت) ؛ لكَثْرة استعمالِها في تَوَقُّعِ المَرْجُوِّ ، وتَوَقُّعُ المَرْجُوِّ مُلازِمٌ للتمنِّي ، وفي « الارتشاف » : (وسماعُ الجزمِ بعدَ الترجِّي يَدُلُّ علىٰ صحَّةِ مذهبِ الفرَّاءِ ومَنْ وافقه مِنَ الكُوفيِّينَ) انتهىٰ « تصريح »[٣] .

❀ قوله : (عاصمٍ) هو أحدُ السبعةِ .

❀ قوله : (وإنْ على ٱسمٍ . . .) البيتَ : (فعلٌ) : رُفِعَ بالنيابة بفعلٍ

❀ قوله : (بأنَّ « لعلَّ » . . .) إلىٰ آخره ، أو : بأنَّ النصبَ في جواب الأمر .

---

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٠) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٢١٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٩٠) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٩/ ٤٨٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٨٦) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٤٣) ، وانظر « ارتشاف الضَّرَب » (٤/ ١٦٨٣ـ ١٦٨٤) ، وقيل : إنَّهُ منصوبٌ علىٰ أنَّهُ جوابُ ﴿ ٱبۡنِ لِي ﴾ ، وقيل : إنَّهُ عطفٌ على المعنى الذي يُعبَّرُ عنه في غير القرآن : بـ (العطف على التوهُّم) .

بجوزُ أنْ يُنصَبَ بـ (أنْ) محذوفةً أو مذكورةً بعدَ عاطفٍ تقدَّم عليه اسمٌ خالصٌ ؛ أي : غيرُ مقصودٍ به معنى الفعل ؛ وذلك كقوله[1] : [من الوافر]

٣٣٢ـ لَلُبْسُ عَبَاءةٍ وتَقَرَّ عَيني أحبُّ إليَّ مِنْ لُبْسِ الشُّفُوفِ

مُضمَرٍ يُفسِّرُهُ الفعلُ بعدَهُ ، و(تَنصِبُهُ) : جوابُ الشرطِ ، و(أنْ) بالفتح : فاعلُ (تنصبُهُ) ، و(ثابتاً) : حالٌ مِنْ (أنْ) ، و(مُنحذِفْ) : عطفٌ عليه ، وُقِفَ عليه بالسكون على لغة ربيعةَ ، وإنَّما قال : (على اسم) ، ولم يقل : (على مصدر) ؛ ليشملَ غيرَ المصدر ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ ويُحسِنَ إليَّ لَهَلَكْتُ).

وتجوَّز الناظمُ في قوله : (فعلٌ عُطِفْ) ؛ فإنَّ المعطوفَ في الحقيقة إنَّما هو المصدرُ ، وأَطْلَقَ العاطفَ ومُرادُهُ الأحرفُ الأربعةُ ؛ وهي : الواوُ ، والفاءُ ، و(أو) ، و(ثُمَّ) ؛ إذ لم يُسمَعْ في غيرها[2] .

* قوله : (كقوله : لَلُبْسُ . . .) إلى آخره ؛ أي : كقول الشخص المُسمَّى مَيْسُونَ الكلابيَّةَ زوجَ معاويةَ بنِ أبي سفيانَ رضي الله عنه[3] ، وأمَّ ابنِهِ يزيدَ ،

---

(١) البيت لميسون بنت بَحْدَل الكَلْبية ، كما ذكره المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٤٥) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٧٧) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦١) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٩٢) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٤٨٨) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٦) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٨٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٠ـ١٨٨٢) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٥٧٤ـ٥٧٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٦٤ـ٦٦) .

(٢) سيأتي الاستشهاد عليها في كلام الشارح .

(٣) قوله : (مَيْسُون) لا ينصرفُ للعلمية والتأنيث ؛ مِنْ (مَسَنَهُ بالسَّوْط) : إذا ضربه ، أو=

. . . .

قابله اللهُ بصُنعِهِ ، وقولُهُ : (لَلُبْسُ. . .) إلىٰ آخره : كذا في بعض النسخ باللام ، وهو تحريفٌ[1] ، والصواب : (ولُبْسُ) بالواو عطفاً علىٰ قولها قبلَهُ :

لَبَيْتٌ تَخفِقُ الأَرْياحُ فيهِ أحبُّ إليَّ مِنْ قَصْرٍ مُنِيفِ[2]

وهما مِنْ قصيدةٍ تذكرُ فيها ضِيقَ نَفْسِها واستيلاءَ الهمِّ عليها حينَ تسرَّىٰ عليها معاويةُ رضي الله تعالىٰ عنه ، وكانتْ بدويّةَ الأصلِ ، فلامها علىٰ ذلك وقال لها : أنتِ في مُلْكٍ عظيمٍ وما تَدْرِينَ قدرَهُ ، وكنتِ قبلَ اليومِ في العباءة !! فقالتْ :

. . . .

= مِنْ (ماسَ يَمِيسُ مَيْساً) : إذا تبختر ، ولا نظيرَ له إلا (زيتون) ؛ فوزنُهُ على الأول : (فَيْعُول) ، وعلى الثاني : (فَعْلُون) . « شرح أبيات المغني » (٥/ ٦٦) .

(١) وقد جاء باللام في جميع نسخ « الشرح » المعتمدة ، ونبَّه علىٰ هـٰذا التحريف ابن هشام في « شرح بانت سعاد » (ص ١٣٧) .

(٢) قوله : (الأرياح) هو جمعُ (ريح) ، والأفصحُ والأشهرُ : (أَرْواح) كما في (هـ) ، والعِلَّةُ في إتيانه علىٰ غير الأفصح : أنَّ (أَرْواحاً) يلتبسُ بجمع (رُوح) ؛ فإنَّ جمعَهُ بالواو ، كما قالوا في جمع (عيد) : (أَعْياد) كراهةَ الاشتباه بجمع (عُود) ، فيُعلَمُ ممَّا سبق : أنَّ (أرياحاً) ليس لحناً كما ذَكَرَ الحريريُّ في « درة الغواص » ، وإنَّما هو خلاف الأفصح ، وبيتُ ميسونَ ممَّا جاء علىٰ خلافه ، ويُحكىٰ أنَّ أبا حاتم أنكر علىٰ عمارة بن عقيل جمعَهُ (الريح) على (الأرياح) وقال : إنَّما هو (أرواح) ، فقال : قد قال الله تعالىٰ : ﴿ وَأَرْسَلْنَا ٱلرِّيَٰحَ ﴾ [الحجر : ٢٢] ، وإنَّما (الأَرْواح) جمع (رُوح) ، قال : فعلمتُ بذلك أنَّهُ ليس ممَّن يُؤخَذُ عنه . انظر « شرح درة الغواص » (ص١٨٩ـ١٩٠) ، و« شرح كتاب سيبويه » (٤/ ١٩٩)، و« شرح بانت سعاد » (ص ١٣٦ـ ١٣٧) ، و« تاج العروس » (٦/ ٤١٣) .

ولُبْسُ عَبَاءةٍ . . . .
إلىٰ آخره(١) .

و(العَبَاءة) بفتح العين المُهمَلة والباءِ المُوحَّدة وهمزةٍ بعدَ الألف : جُبَّةٌ مِنْ صُوف ، و(تَقَرَّ عَيني) بفتح التاء الفوقيّة والقافِ ؛ بمعنىٰ : تُسَرُّ وتفرحُ ، و(الشُّفُوف) بضمِّ الشين المُعجَمةِ وضمِّ الفاء الأُولىٰ ؛ وهي الثيابُ الرِّقاقُ ؛ جمعُ (شَِفٍّ) بفتح الشين وكسرِها .

---

(١) ولا بأسَ بإيراد أبياتها كاملةً ؛ ليتروَّحَ ذهنُ الطالب ويَنشَطَ ، والأبيات هي :

لَبيتٌ تَخفِقُ الأرياحُ فيهِ ... أحبُّ إليَّ مِنْ قصرٍ مُنيفِ
وبَكْرٌ يتبعُ الأَظْعانَ صعبٌ ... أحبُّ إليَّ مِنْ بغلٍ زَفُوفِ
وكلبٌ يَنبَحُ الطُّرَّاقَ عنِّي ... أحبُّ إليَّ مِنْ قِطٍّ أَلُوفِ
ولُبْسُ عباءةٍ . . . .
وأَكْلُ كُسَيرةٍ في كِسْرِ بيتي ... أحبُّ إليَّ مِنْ أكلِ الرغيفِ
وأصواتُ الرِّياحِ بكلِّ فَجٍّ ... أحبُّ إليَّ مِنْ نَقْرِ الدُّفُوفِ
وخِرْقٌ مِنْ بني عمِّي نحيفٌ ... أحبُّ إليَّ مِنْ عِلْجٍ عَنِيفِ
خُشُونةُ عِيشتي في البَدْوِ أَشْهىٰ ... إلىٰ نَفْسي مِنَ العيشِ الطَّرِيفِ
فما أَبْغِي سوىٰ وطني بديلاً ... فَحَسْبِي ذاكَ مِنْ وطنٍ شريفِ

وبعدَ أنْ ذكرتِ الأبياتَ السابقةَ وقد سمعها سيدنا معاويةُ رضي الله عنه . . قال لها : ما رَضِيتِ يا بنةَ بَحْدَلٍ حتىٰ جعلتِني عِلْجاً عنيفاً ؟! فالحقي بأهلك ، فطلَّقها وألحقها بأهلها ، وقال لها : كنتِ فبِنْتِ ، فقالت : لا واللهِ ؛ ما سُرِرْنا إذ كُنَّا ، ولا أَسِفْنا إذ بِنَّا . انظر « شرح أبيات المغني » (٥/٦٦) ، و« المقاصد النحوية » (٤/١٨٨٠ـ ١٨٨١) .

فـ (تَقَرَّ) : منصوبٌ بـ (أنْ) محذوفةً ، وهي جائزةُ الحذف ؛ لأنَّ قبلَهُ اسماً صريحاً ؛ وهو (لُبْسُ)[1] .

وكذلك قولُهُ[2] : [من البسيط]

٣٣٣ـ إنِّي وقَتْلِي سُلَيكاً ثمَّ أَعقِلَهُ كالثَّورِ يُضرَبُ لمَّا عافَتِ البقرُ

❁ قوله : (إنِّي وقَتْلِي . . .) إلىٰ آخره : الياءُ : اسمُ (إنَّ) ، وخبرُها : (كالثَّور) ، وقولُهُ : (وقَتْلِي) : معطوفٌ على اسم (إنَّ) ، و(سُلَيكاً) بضمِّ السين : مفعولُ (قتلي) ، وهو اسمُ رجلٍ ، وجملةُ (يُضرَبُ . . .) إلىٰ آخره : حالٌ مِنَ (الثَّور) ، و(عافتْ) بمعنىٰ : كَرِهَتِ الماءَ ولم تشربه .

والمُرادُ بالثَّور : ذَكَرُ البقر ؛ لأنَّ البقرَ تتبعُهُ ، فإذا عاف الماءَ عافَتْهُ ،

❁ قوله : (معطوفٌ على اسم « إنَّ ») يَقتضِي : أنَّ قولَهُ : (كالثور . . .) إلىٰ آخره خبرٌ عن شيئَينِ ؛ ضميرُ المُتكلِّم ، و(قَتْلي) ، وأنَّ هـٰذَينِ الشيئَينِ شبيهانِ بالثور في حال ضَرْبِهِ . . . إلىٰ آخره ، وهو غيرُ مقبولٍ إلا بضربٍ مِنَ التكلُّف ؛ وهو مُلاحظةُ الاجتماعِ المُستفادِ مِنْ واو العطف .

---

(١) وقال اللخمي في « شرح أبيات الجمل » : (ولو رفعتَ « تقر » لجاز ؛ على أن يُنزَّلَ الفعلُ منزلةَ المصدر ؛ نحوُ قولهم : « تسمعُ بالمُعَيديِّ » ؛ فـ « تسمعُ » مُنزَّلٌ منزلةَ « سماعُك ») . « خزانة الأدب » (٨/ ٥٧٦) .

(٢) البيت لأنس بن مدركة الخثعمي ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٩) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٨٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ١٩٥) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٧) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٨٨) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٣ـ١٨٨٤) .

. . . .

فيُضرَبُ ليَرِدَ الماءَ فترِدَ معه ، وقيل : المُرادُ بالثَّور : ثورُ الطُّحْلُب ؛ وهو الذي يعلو على الماء ، فيَصُدُّ البقرَ عنه ، فيضربُهُ صاحبُ البقر ليَفْحَصَ عن الماء فتشربَهُ ، والمُناسِبُ للتشبيه : الأوَّلُ ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنْ وقوع الفعلِ به تخويفُ غيرِهِ .

وسببُ هـٰذا : أنَّ سُلَيكاً مرَّ في بعض غَزَوَاتِهِ ببيتٍ مِنْ خثعمَ وأهلُهُ خُلُوفٌ[1] ، فرأىٰ فيه امرأةً بضَّةً شابَّةً فعَلَاها[2] ، فأُخبِرَ أنسٌ قائلُ هـٰذا البيتِ بذلك ، فأَدْرَكَهُ فقتلَهُ ، ثمَّ أنشدَ :

إنِّـي وقَتْلِـي سُلَيكـاً . . . .

إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (ثمَّ أَعقِلَهُ) ؛ أي : أُعطِيَ ديتَهُ .

والمعنىٰ : أنَّ البقرَ إذا امتنعتْ مِنْ شُرْبها الماءَ لا تُضرَبُ ؛ لأنَّها ذاتُ لَبَنٍ ، وإنَّما يُضرَبُ الثورُ لتفزعَ هي فتشربَ .

فالأظهرُ : أنَّ الواوَ في (وقَتْلي) واوُ المعيَّة ، وهي مسبوقةٌ بجملةٍ تقديراً ؛ فقولُهُ : (كالثور) مُقدَّمٌ في الرُّتْبة علىٰ قوله : (وقَتْلي) ، والمعنىٰ علىٰ هـٰذا : أنِّي في حال مُصاحبتي لقَتْل هـٰذا الرجلِ ثمَّ عَقْلِهِ . . شبيهٌ بالثور في حال ضَرْبِهِ حين عافتِ البقرُ ؛ فالتشبيهُ حَسَنٌ ، والمقابلةُ تامَّةٌ .

❁ قوله : (بضَّةً) ؛ أي : حسنةً مُمتلِئةَ الجسم .

---

(١) يُقالُ : حيٌّ خُلُوفٌ : إذا غاب عنه الرجالُ وأقام النساء .

(٢) في (أ) : (مضيئة) بدل (بضة) .

فـ (أَعقِلَهُ) : منصوبٌ بـ (أنْ) محذوفةً ، وهي جائزةُ الحذف ؛ لأنَّ قبلَهُ اسماً صريحاً ؛ وهو (قتلي) .

وكذلك قولُهُ[1] : [من البسيط]

٣٣٤ـ لـولا تَـوَقُّـعُ مُعْتَـرٍّ فـأُرضِيَـهُ ما كنتُ أُوثِرُ أَتراباً علىٰ تِرَبِ

---

* قوله : (لولا تَوَقُّعُ . . .) إلىٰ آخره : (المُعْتَرُّ) بالعين المُهمَلة والتاءِ المُثنَّاة فوقُ : المُتعرِّضُ للمعروف ، و(الأَتْراب) : جمعُ (تِرْب) بكسر التاء المُثنَّاة فوقُ وسكونِ الراء ، وتِرْبُ الرجل : مَنْ يُولَدُ في الوقت الذي وُلِدَ فيه فيُساوِيهِ في سِنِّهِ .

والمعنىٰ : لولا تَوَقُّعُ مَنْ يَصرِفُ عن فعل المعروف وإرضاؤُهُ . . ما آثرَ الشاعرُ المُساوِيَ لغيره في السنِّ على المُساوِي له[2] .

---

* قوله : (مَنْ يَصرِفُ عن فعل المعروف) ؛ أي : مَنْ يَصرِفُني عن

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٩) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٨٨) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦١ـ١٢٦٢) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ١٩٤) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٠٦) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٢/ ٤٠٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٧١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٢ـ١٨٨٣) .

(٢) كذا في « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٢) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٢٤٤) ، و« الدرر السنية » (٢/ ٩٠٢) ، وتبعها أرباب الحواشي ؛ كـ « ياسين على الفاكهي » و« الأسقاطي على ابن عقيل » وإمامنا السجاعي والصبَّان والخضري وغيرهم ، وهـٰذا الشرح بناء علىٰ رواية (أَتراباً) جمع (تِرْب) ، لا علىٰ رواية (إتراباً) مصدر (أَتْرَبَ الرجلُ) : إذا استغنىٰ ، ويكون المعنىٰ على المصدر : لولا أنَّني أرتقبُ أنْ يتعرَّض لي ذو حاجة فأقضيها له . . ما كنتُ أُفضِّلُ الغنىٰ على الفقر .

فـ (أُرضِيَهُ) : منصوبٌ بـ (أنْ) محذوفةً جوازاً بعد الفاء ؛ لأنَّ قبلَها اسماً صريحاً ؛ وهو (تَوَقُّعُ) .

وكذلك قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا كَانَ لِبَشَرٍ أَن يُكَلِّمَهُ ٱللَّهُ إِلَّا وَحْيًا أَوْ مِن وَرَآيِ حِجَابٍ أَوْ يُرْسِلَ رَسُولًا ﴾ [الشورىٰ : ٥١] ؛ فـ (يُرْسِلَ) : منصوبٌ بـ (أنِ) الجائزةِ الحذفِ ؛ لأنَّ قبلَهُ (وحياً) ، وهو اسمٌ صريح .

فإن كان الاسمُ غيرَ صريحٍ ـ أي : مقصوداً به معنى الفعل ـ . . لم يَجُزِ النصبُ ؛ نحوُ : (الطائرُ فيَغضَبُ زيدٌ الذُّبابُ) ؛ فـ (يَغضَبُ) : يجبُ رفعُهُ ؛ لأنَّهُ معطوفٌ علىٰ (طائر) ، وهو اسمٌ غيرُ صريحٍ ؛ لأنَّهُ واقعٌ مَوقِعَ الفعل ؛ مِنْ جهةِ أنَّهُ صِلَةٌ لـ (أل) ، وحقُّ الصِّلَةِ أنْ تكونَ جملةً ، فُوضِعَ (طائر) موضعَ (يطيرُ) ، والأصلُ : (الذي يطيرُ) ، فلمَّا جِيءَ بـ (أل) عُدِلَ عن الفعل إلى اسم الفاعل لأجل (أل) ؛ لأنَّها لا تدخلُ إلا على الأسماء .

❊ قوله : (﴿ أَوْ يُرْسِلَ ﴾) بالنصب في قراءة غيرِ نافعٍ عطفاً علىٰ ﴿ وَحْيًا ﴾ ، والتقديرُ : (إلا وَحْياً أو إرسالاً) ، و(وَحْياً) مصدرٌ ليس في تأويل الفعل .

❊ قوله : (الطائرُ فيَغضَبُ . . .) إلىٰ آخره : (الطائر) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (الذُّباب) ، و(يَغضَبُ) : معطوفٌ علىٰ صِلَة (أل) ؛ وهو (طائر) .

تخصيصِ فعلِ المعروف بأَتْرابي .

٦٩٤ـ وشَذَّ حذفُ (أنْ) ونصبٌ في سِوَىٰ ما مرَّ فاْقْبَلْ منهُ ما عَدْلٌ رَوَىٰ

لمَّا فَرَغَ مِنْ ذِكْرِ الأماكنِ التي يُنصَبُ فيها بـ (أنْ) محذوفةً ؛ إمَّا وجوباً وإمَّا جوازاً .. ذَكَرَ أنَّ حَذْفَ (أنْ) والنصبَ بها في غيرِ ما ذُكِرَ شاذٌّ لا يُقاسُ عليه[1] ، ومنه : قولُهُم : (مُرْهُ يَحفِرَها) بنصب (يحفرَ) ؛ أي : مُرْهُ أنْ يحفرَها، وقولُهُم : (خُذِ اللِّصَّ قبلَ يأخذَكَ) ؛ أي : خُذِ اللِّصَّ قبلَ أنْ يأخذَكَ ،

❁ قوله : (في سِوَىٰ) مُتعلِّقٌ بـ (نَصْبٌ) ، ومطلوبٌ لـ (حَذْفُ) مِنْ جهة المعنىٰ علىٰ سبيل التنازع .

❁ قوله : (ما عَدْلٌ رَوَىٰ) ما : موصولٌ ، و(عَدْلٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (رَوَىٰ) ، والعائدُ : محذوفٌ ؛ أي : رواه ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، وتقديرُ البيتِ : (وشذَّ حذفُ « أنْ » مع نَصْبِ الفعلِ في سوى الذي مرَّ مِنَ الأماكن ، فاقبَلِ النصبَ الذي رواه عدلٌ) .

❁ قوله : (يَحفِرَها) بكسر الفاء : مضارعُ (حَفَرَ) مِنْ باب (ضَرَبَ) .

❁ قوله : (خُذِ اللِّصَّ) بتثليث اللام ؛ أي : السارقَ .

. . . .

---

(١) وأمَّا حذفُ (أنْ) مع رفع الفعل .. فظاهرُ « المتن » و« الشرح » : أنَّهُ ليس بشاذٍّ ، وهو ظاهرُ « التسهيل » ، وهو مذهبُ أبي الحسن الأخفش ، وذَهَبَ قومٌ منهم متأخِّرو المغاربة : إلىٰ أنَّ حذفَ (أنْ) مقصورٌ على السماع مطلقاً ، فلا يُرفَعُ ولا يُنصَبُ بعد الحذف إلا المسموعُ ، قيل : وهو الصحيح ، وما ذَكَرَهُ الناظم مِنْ أنَّ حذفَ (أنْ) والنصبَ في غير ما مرَّ شاذٌّ .. ليس علىٰ إطلاقه ، بل هو مُقيَّدٌ بالنصب بعدَ الفاء والواو والشرطِ والجزاء . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٤) .

ومنه : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٣٥ـ أَلَا أَيُّهذا الزَّاجِرِي أَحضُرَ الوَغَىٰ وأنْ أَشْهدَ اللَّذَّاتِ هل أنتَ مُخْلِدِي

في روايةِ مَنْ نصبَ (أحضرَ) ؛ أي : أنْ أحضرَ[2] .

❀ قوله : (أَلَا أَيُّهذا . . .) إلىٰ آخره : (أيُّ) : مُنادىً حُذِفَ منه حرفُ النداء ، و(الزَّاجِرِي) ؛ أي : الذي يَزجُرُني ويمنعُني ؛ صفةُ (أيُّ) ، و(أَحضُرَ) أصلُهُ : (أن أحضرَ) ؛ فحذَفَ (أنْ) ونَصَبَ الفعلَ علىٰ تقديرِها ، وهو محلُّ الشاهد .

و(الوَغَىٰ) بفتح الواو والغينِ المُعجَمة : أصلُهُ : الصوتُ في الحرب ، ثمَّ كُنِيَ به عن الحرب نَفْسِها ، وقولُهُ : (وأنْ أَشْهدَ) : معطوفٌ علىٰ (أحضرَ) ، و(مُخلِدِي) : مِنَ الخُلُود بمعنى البقاء .

والمعنىٰ : يا مَنْ يلومُني أنْ أحضرَ الحربَ ، وأنْ أُنفِقَ المالَ في الخمر وغيرِها مِنْ أنواع اللَّذَّة ؛ هل في وُسْعِكَ أنْ تُخلِدَني فأَكُفَّ عن ذلك ؟!

❀ قوله : (صفةُ « أيُّ ») : لعلَّهُ صفةُ (ذا) .

❀❀❀

---

(١) البيت لطرفة بن العبد في « ديوانه » (ص٤٥) ضمن معلقته الشهيرة التي سبق الحديث عنها في (٢/ ٥٨) ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٩٩) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٨٠) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٥٠) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨٠٤) ، و« المساعد » (٣/ ١٠٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٩٢) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٠٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٦ـ١٨٨٧) ، و« خزانة الأدب » (١/ ١١٩ـ١٢١) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ١٨١ـ١٨٢) .

(٢) رواه بالرفع البَصْريُّون ، وبالنصب الكُوفيُّون ، وحذفُ (أنْ) وإبقاءُ عملها جائزٌ عندَهُم مطلقاً قياساً علىٰ ما ورد شعراً ونثراً . انظر هـٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٥٦ـ٤٦٤) ، وما سبق تعليقاً في (٣/ ١٠ـ١١) .

عوامل الجزم

٦٩٥ـ بـ (لا) ولامٍ طالباً ضعْ جَزْمَا   في الفعلِ . . . .

(عواملُ الجزمِ)

❀ قوله : (عواملُ الجزمِ) جمعُ (عامِلٍ) ، وهو جمعٌ قياسيٌّ ؛ لكونه لغير العاقل .

❀ قوله : (طالباً) حالٌ مِنْ فاعل (ضَعِ) المُستترِ ، و(جَزْماً) : مفعولٌ به .

❀ قوله : (في الفعلِ) ظاهِرُهُ : سواءٌ كان لمُتكلِّمٍ أو مُخاطَبٍ أو غائب ، مبنيّاً للفاعل أو المفعول ، وهو كذلك ، لـٰكن ليس على السواء .

[عواملُ الجزمِ]

❀ قوله : (ظاهِرُهُ : سواءٌ كان لمُتكلِّمٍ . . .) إلىٰ آخره : انظُرْ هـٰذا مع قول الأُشْمُونيِّ : (أَشْعرَ كلامُهُ ـ أي : الناظمِ ـ : أنَّهُما لا يجزمان فعلَيِ المُتكلِّمِ ، وهو كذلك في « لا ») انتهىٰ[1] .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٥٧٣) .

وحاصلُهُ : أنَّ (لا) واللامَ لا يجزمانِ فعلَيِ المُتكلِّم إلا في نُدُور بالنسبة لـ(لا) ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

لا أَعْـرِفَـنْ رَبْـرَبـاً. . . . .

فإنْ كان مبنياً للمفعول جاز بكثرةٍ ؛ نحوُ : (لا أُخرَجْ) ، و(لا نُخرَجْ) بالنون .

وأمَّا اللامُ : فجزمُها لفعلَيِ المُتكلِّمِ مبنيَّينِ للفاعل. . جائزٌ في السَّعَة ،

ووجهُ الإشعارِ : أنَّ الإنسانَ لا يطلبُ مِنْ نفسه غالباً شيئاً ، ولعلَّ المُحشِّيَ لم ينظر لهـٰذا الوجه ، بل نَظَرَ لِصِدْقِ الكلام في ذاته بقَطْعِ النَّظَر عمَّا في الخارج .

❊ قوله : (وحاصلُهُ : أنَّ « لا » واللامَ. . .) إلىٰ آخره : المُناسِبُ : عدمُ التعرُّضِ للَّامِ ؛ لأنَّهُ سيأتي له التكلُّمُ عليها[2] ، وإن كان كلامُهُ يستقيمُ بجَعْلِ قولِهِ : (وأمَّا اللامُ. . .) إلىٰ آخره مُقابِلاً لقوله : (بالنسبة لـ« لا ») .

---

(١) جزء بيت للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص٧٥) ، ونُسِبَ للأعشىٰ أيضاً بلفظ مقارب ، وهو بتمامه :

لا أَعْرِفَنْ رَبْرباً حُوراً مدامعُها ... كـأنَّ أبكـارَهـا نِعَـاجُ دوَّارِ

والبيت من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٦٣) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ٤٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٦٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٣٤) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٧٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٨٨٢ـ١٨٨٣) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣ـ٥) .

(٢) انظر (٥/ ٧٢ـ٧٤) .

لكنَّهُ قليلٌ ، ومنه : « قُومُوا فلأُصَلِّ لكُم »(1) ، ﴿وَلْنَحْمِلْ خَطَٰيَٰكُمْ﴾ [العنكبوت : ١٢] ، ويُروىٰ : (فلأُصلِّيَ) بالياء مفتوحةً ، فهي لامُ (كي) ، والنصبُ بـ (أنْ) مضمرةً ، ويُروىٰ بسكونها تخفيفاً(2) ، وأقلُّ منه(3) : جزمُها

---

(١) رواه البخاري (٣٨٠) ، ومسلم (٦٦٠) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

(٢) قال الإمام القسطلّاني في « إرشاد الساري » (١/ ٤٠٥ـ٤٠٦) في ذكر روايات الحديث وشرحها : (« فلِأُصلِّيَ » بكسر اللام وضمِّ الهمزة وفتح الياء ؛ علىٰ أنَّها لامُ « كي » ، والفعلَ بعدَها منصوبٌ بـ « أنْ » مضمرةً ، واللامَ ومصحوبَها خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : قوموا فقيامُكُم لأنْ أُصلِّيَ لكم ، ويجوزُ أنْ تكونَ الفاءُ زائدةً علىٰ رأيِ الأخفش واللام متعلقة بـ « قوموا » ، وفي رواية : « فلِأُصلِّي » بكسر اللام ؛ علىٰ أنَّها لام « كي » وسكون الياء علىٰ لغة التخفيف ، أو لامُ الأمر ، وثبتتِ الياءُ في الجزم إجراءً للمعتل مُجْرى الصحيح ، وللأربعة : « فلَأُصلِّي » بفتح اللام مع سكون الياء ؛ علىٰ أنَّ اللامَ لامُ ابتداء للتأكيد ، أو هي لامُ الأمر فُتِحتْ علىٰ لغة بني سُلَيم ، وثبتتِ الياءُ في الجزم إجراءً للمعتل مُجْرى الصحيح ؛ كقراءة قنبل : ﴿مَن يَتَّقِي وَيَصْبِرْ﴾ [يوسف : ٩٠] ، أو اللامَ جوابُ قَسَم محذوفٍ ، والفاءَ جوابُ شرطٍ محذوفٍ ؛ أي : إنْ قمتم فوالله لَأُصلِّي لكم ، وتعقَّبه ابنُ السِّيد فقال : « وغَلِطَ مَنْ توهَّم أنَّهُ قَسَم ؛ لأنَّهُ لا وجه للقَسَم ، ولو أُريد ذلك لقال : لَأُصلِّيَنَّ بالنون » ، وفي رواية الأصيلي : « فلِأُصَلِّ » بكسر اللام وحذف الياء ؛ علىٰ أنَّ اللامَ للأمر والفعلَ مجزومٌ بحذفها ، ولم يعزُها في الفرع لأحد ، وفي رواية حكاها ابنُ قُرْقُول : « فلِنُصلِّ » بكسر اللام وبالنون والجزم ، وحينئذٍ : فاللامُ للأمر وكسرُها لغةٌ معروفة ، وفي رواية ـ قيل : إنَّها للكُشْمِيهَنيِّ ، قال الحافظ ابن حجر : ولم أقف عليها في نسخةٍ صحيحةٍ ـ : « فأُصلِّي » بغير لام مع سكون الياء علىٰ صيغة الإخبار عن نفسه ، وهو خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ ؛ أي : فأنا أُصلِّي) .

(٣) أي : من فعلَيِ المُتكلِّم المبنيَّين للفاعل .

. . . . هـٰكذا بـ (لَمْ) و(لمَّا)

٦٩٦ـ وٱجْزِمْ بـ (إنْ) و(مَنْ) و(ما) و(مَهْمَا) (أيٍّ) (متىٰ) (أيَّانَ) (أينَ) (إذْمَا)

فعلَ الفاعلِ المُخاطَبِ ؛ كقراءة أُبيٍّ : ﴿ فَبِذَٰلِكَ فَلْتَفْرَحُواْ ﴾ [يونس: ٥٨][(١)].

* قوله : (هـٰكذا بـ « لَمْ ») مُتعلِّقانِ بمحذوفٍ دلَّ عليه الأوَّلُ ، أو (بلم) مُتعلِّقٌ بقوله : (جزماً) ، والباءُ : للآلة ، و(لمَّا) : معطوفٌ علىٰ (لم) .

* قوله : (وٱجْزِمْ بـ « إنْ ». . .) إلىٰ آخره : أعاد لفظَ (اجْزِمْ) ؛ لأنَّ هـٰذا ممَّا يجزمُ فعلَينِ ، وجملةُ ما ذَكَرَهُ الناظمُ مِنْ ذلك : إحدىٰ عَشْرَةَ أداةً ، وما قبلَهُ يجزمُ فعلاً واحداً ، ومفعولُ (اجْزِمْ) محذوفٌ ؛ أي : الفعلَ ، كذا ذَكَرَهُ المُعرِبُ[(٢)] ، وسيأتي عن الفارِضيِّ أنَّ مفعولَ (اجْزِمْ) قولُهُ : (فعلَينِ . . .) إلىٰ آخره[(٣)] .

---

* قوله : (أو « بلم » مُتعلِّقٌ بقوله : « جزماً ») إنْ أُخِذَ هـٰذا بظاهره ففسادُ المعنىٰ عليه ظاهرٌ ، وإن كان المرادُ أنَّهُ مُتعلِّقٌ به بواسطة عطفِهِ علىٰ ما تعلَّق به بعاطفٍ محذوف . . اقتضى الطلبَ بـ (لم) ، وهو فاسدٌ .

---

(١) وقرأ بها من العشرة : رُوَيس ، ووافقه الحسن والمطوعي ، وقرأ بها أيضاً من الصحابة : عثمان وأنس رضي الله عنهما . انظر « الدر المصون » (٦/ ٢٢٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣١٥) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٣٩) .

(٣) انظر (٥/ ٨٢ـ ٨٣) .

٦٩٧ـ و(حيثُما) (أنَّى) وحرفٌ (إذْمَا)   كـ (إنْ) وباقـي الأدواتِ أَسْمَـا

الأدواتُ الجازمةُ للمضارع علىٰ قِسْمَين :

أحدُهُما : ما يجزمُ فعلاً واحداً ؛ وهو :

ـ اللامُ الدالَّةُ على الأمر ؛ نحوُ : (لِيَقُمْ زيدٌ) ، أو على الدعاء ؛ نحوُ : ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾ [الزخرف : ٧٧][١] .

ـ و(لا) الدالَّةُ على النهي ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ لَا تَحْـزَنْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَنَا ﴾ [التوبة : ٤٠] ، أو على الدعاء ؛ نحوُ : ﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا ﴾ [البقرة : ٢٨٦] .

---

* قوله : (وحرفٌ « إذْمَا ») حرفٌ : خبرٌ مُقدَّم ، و(إذْما) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، أو بالعكس ، وسوَّغ الابتداءَ بالنكرة معنى الحصر[٢] ؛ كقولهم : (شرٌّ أَهَرَّ ذا نابٍ)[٣] .

. . . .

---

(١) وتُكسَرُ إذا لم يتقدَّمْها الواوُ والفاء ، وسُلَيم تفتحها طلباً للخفَّة ، وإسكانُها بعدَ الواو والفاء أكثرُ مِنْ تحريكها ، وقد تُسكَّنُ بعد (ثمَّ) ؛ نحو : ﴿ ثُمَّ لْيَقْضُواْ تَفَثَهُمْ ﴾ [الحج : ٢٩] في قراءة الكوفيين ، ويجوز حذفها في الشعر دون غيره ؛ كقوله :   (من الوافر)

مُحمَّـدُ تَفْـدِ نَفْسَـكَ كـلُّ نَفْـسٍ   إذا مـا خِفْـتَ مِـنْ أمـرٍ تَبَـالَا

وأجاز الفرَّاءُ حذفَها في النثر ؛ كقوله : (قُلْ له يفعلْ) . « الفوائد الشنوانية » (ق/ ٧٣) .

(٢) أي : بناءً علىٰ هـٰذا العكس .

(٣) انظر ما تقدم في (٢/ ٢٨٣) .

ـ و(لم) ، و(لمَّا) ، وهما للنفي ، ويختصَّانِ بالمضارع ، ويَقلِبانِ معناه إلى المُضِيِّ ؛ نحوُ : (لم يقمْ زيدٌ) ، و(لمَّا يقمْ عمرٌو) ، ولا يكونُ المنفيُّ بـ (لمَّا) إلا مُتَّصِلاً بالحال[1] .

والثاني : ما يجزمُ فعلَينِ ؛ وهو :

❀ قوله : (ويختصَّانِ بالمضارع) خَرَجَ بهٰذا : (لمَّا) الحِينيَّةُ ؛ وهي الرابطةُ لوجود شيءٍ بوجودِ غيرِهِ ، والتي بمعنىٰ (إلَّا) ، وتُسمَّى : الإيجابيَّةَ ؛ فإنَّهُ لا يُحفَظُ دخولُهُما على المضارع أصلاً .

❀ قوله : (« لمَّا » الحِينيَّةُ) ؛ أي : لأنَّهُ لا يَلِيها إلا ماضٍ لفظاً ومعنىً ؛ نحوُ : ﴿ وَلَمَّا جَآءَ أَمْرُنَا نَجَّيْنَا هُودًا ﴾ [هود : ٥٨] .

❀ قوله : (والتي بمعنىٰ « إلَّا ») ؛ أي : لأنَّها لا تدخلُ إلا علىٰ جملةٍ اسميَّةٍ ؛ نحوُ : ﴿ إِن كُلُّ نَفْسٍ لَّمَّا عَلَيْهَا حَافِظٌ ﴾ [الطارق : ٤][2] .

---

(١) أي : بحال النطق ، وأمَّا النفي بـ (لم) فقد يتصلُ ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾ [الإخلاص : ٣] ، وقد ينقطعُ ؛ نحوُ : ﴿ لَمْ يَكُن شَيْـًٔا مَّذْكُورًا ﴾ [الإنسان : ١] ؛ أي : ثمَّ كان ، وتختصُّ (لمَّا) أيضاً : بجواز حذف مجزومها اختياراً لدليل ؛ نحوُ : (قاربتُ المدينةَ ولمَّا) ؛ أي : ولمَّا أدخُلْها ، وأمَّا (لم) : فلا يُحذَفُ إلا ضرورة ، وبإيذانها كثيراً توقُّعَ ما بعدَها ؛ نحو : ﴿ بَل لَّمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾ [صَ : ٨] ؛ أي : إلى الآن لم يذوقوه وسوف يذوقونه ، بخلاف (لم) ، وبأنها لا تقترنُ بحرف الشرط ، بخلاف (لم) ؛ نحوُ : (إن لم تقم قمت) ، ولا يجوز : (إنْ لمَّا تقم قمت) . انظر « شرح قطر الندىٰ » (ص٨٥ ـ ٨٦) .

(٢) بل تدخل علىٰ جملة فعلية ماضوية لفظاً لا معنىً ؛ نحو : (أَنشُدُكَ اللهَ لمَّا فعلتَ) . انظر « مغني اللبيب » (١/ ٣٧٨) .

ـ (إنْ) ؛ نحوُ : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِيٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

ـ و(مَنْ) ؛ نحوُ : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٣] .

ـ و(ما) ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٧] .

❊ قوله : (﴿ وَمَا تَفْعَلُواْ ﴾) ما : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ(تفعلوا) ، والتقديرُ : (أيَّ شيءٍ تفعلوا) ، و(من خير) : مفعولٌ به ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوف ؛ أي : فعلاً كائناً ، و(يعلمْهُ) : جوابُ الشرطِ ، وعبَّر بالعِلْم عن المُجازاة على فعل الخير مجازاً ؛ كأنَّهُ قيل : يُجازِكم ، أو تُقدَّرُ المجازاةُ بعدَ العِلْم ؛ أي : فيُثيبُهُ عليه . انتهىٰ « شَنَوَاني »(١) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ ما يجزمُ فعلَينِ ستةُ أقسام :

ـ ما وُضِعَ لمُجرَّدِ تعليقِ الجوابِ على الشرط ؛ وهو : (إنْ) ، و(إذْما) .

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة علىٰ مَنْ يعقلُ ثـمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (مَنْ) .

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة علىٰ ما لا يعقلُ ثـمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (ما) ، و(مهما) .

❊ قوله : (و« من خير » : مفعولٌ به) صوابُهُ : في موضع الحال بيانٌ لـ(ما) .

---

(١) الفوائد الشنوانية (ق/٧٦) ، وقولُهُ : (فيُثيبُهُ) يجوزُ فيه أيضاً الجزم ، كما سيأتي التنصيص عليه في (٥/٩٧) .

ـ و(مهما) ؛ نحوُ : ﴿ وَقَالُواْ مَهْمَا تَأْتِنَا بِهِۦ مِنْ ءَايَةٍ لِّتَسْحَرَنَا بِهَا فَمَا نَحْنُ لَكَ بِمُؤْمِنِينَ ﴾ [الأعراف : ١٣٢] .

ـ و(أيٌّ) ؛ نحوُ : ﴿ أَيًّا مَّا تَدْعُواْ فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴾ [الإسراء : ١١٠] .

ـ و(متىٰ) ؛ كقوله[1] : [من الطويل]

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة على الزمان ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (متىٰ) ، و(أيّانَ) .

ـ وما وُضِعَ للدَّلالة على المكان ثمَّ ضُمِّنَ معنى الشرطِ ؛ وهو : (أينَ) ، و(أنَّىٰ) ، و(حيثُما) .

ـ وما هو مُتردِّدٌ بينَ الأربعةِ الأخيرةِ ؛ وهو : (أيٌّ) ؛ فإنَّها بحسَبِ ما تُضافُ إليه ؛ فهي في : (أيُّهُم يَقُمْ أَقُمْ معه) مِثْلُ (مَنْ) ، وفي : (أيَّ مكانٍ تجلسْ أجلسْ) مِثْلُ (أينَ) .

ثمَّ بالنسبة إلىٰ لَحاق (ما): علىٰ ثلاثة أنواع ، نَظَمَها بعضُهُم فقال : [من الرجز]

قد لَزِمَتْ (ما) (حيثُما) و(إذْما) وٱمتَنَعَتْ في (مَنْ) و(ما) و(مَهْمَا)

---

(١) البيت للحطيئة في « ديوانه » (ص٥٣) ضمن قصيدة يمدح بها بغيض بن عامر من بني أنف الناقة ، ومطلعها :

آثَـرْتُ إدْلاجِـي علـىٰ ليـلِ حُـرَّةٍ هضيـمِ الحَشَـا حُسَّـانـةِ المُتجـرَّدِ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٨٦) ، و« المساعد » (٣/ ١٣٥) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٤ـ١٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٣٢ـ١٩٣٣) .

٣٣٦ـ متىٰ تأتِهِ تَعْشُو إلىٰ ضوءِ نارِهِ تَجِدْ خيرَ نارٍ عندَها خيرُ مُوقِدِ

ـ و(أيَّان) ؛ كقوله[١] : [من البسيط]

٣٣٧ـ أيَّانَ نُؤمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا لم تُدرِكِ الأمنَ منَّا لم تَزَلْ حَذِرَا

ـ و(أينَما) ؛ كقوله[٢] : [من الرمل]

٣٣٨ـ . . . . أينَمــا الــرِّيــحُ تُمَيِّلْهــا تَمِــلْ

كـذاكَ فـي (أيـنَ) وبـاقيهـا أتـىٰ وجهــانِ إثبــاتٌ وحَــذْفٌ ثَبَتَــا

❀ قوله : (متىٰ تأتِهِ تَعْشُو. . .) إلىٰ آخره : (تَعْشُو) بالعين المُهمَلة ؛ مِنْ (عَشَا) : إذا أتىٰ ناراً يرجو أنَّها نارُ القِرىٰ ، ولمَّا سَمِعَ عمرُ بنُ الخطَّاب رضي الله تعالىٰ عنه ذلك. . قال : (خيرُ النارِ نارُ موسىٰ ، وخيرُ المُوقِدِ هو تعالى) انتهىٰ « شرح شواهد المُفصَّل » .

والشاهدُ : جَزْمُ (تأتِ) بحذف الياء و(تَجِدْ) بالسكون الظاهر .

❀ قوله : (أيَّانَ نُؤمِنْكَ. . .) إلىٰ آخره : الشاهدُ فيه : جَزْمُ (نُؤمِنْكَ) و(تأْمَنْ) بالسكون فيهما ، وقولُهُ : (حَذِرَا) بفتح الحاء وكسرِ الذال المُعجَمة : صفةٌ مُشبَّهة مِنَ (الحَذَر) بفتحتَينِ .

❀ قوله : (أينَما الرِّيحُ. . .) إلىٰ آخره : هو مِنْ بحر الرَّمَلِ ، وصدرُهُ :

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧١) ، و« شرحه على الألفية » (ص ٤٩٤) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٣٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٧٩) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٢ـ١٩١٣) .

(٢) عجز بيت لكعب بن جُعَيل يصف امرأةً شبَّه قدَّها بالقناة، ونسبه العينيُّ إلى الحسام بن =

ـ و(إذما) ؛ نحوُ قولِهِ[1] : [من الطويل]

٣٣٩ـ وإنَّكَ إذما تأتِ ما أنتَ آمِرٌ   بـهِ تُلْـفِ مَـنْ إيَّـاهُ تـأمـرُ آتِيَـا

صَعْـدَةٌ نـابتـةٌ فـي حـائِـرِ

(الصَّعْدة) بفتح الصاد وسكونِ العين وفتحِ الدَّال المُهمَلات : قناةٌ مُستويةٌ لا تَنبُتُ إلا في حائرٍ ـ بحاءٍ مُهمَلةٍ بعدَها ألفٌ ثم ياء فراء مهملة ـ مُجتمَعِ الماء ، والجمعُ : (حِيرانٌ) و(حُورَانٌ) ، والمُرادُ : تشبيهُ امرأةٍ بذلك ؛ أي : هـٰذه امرأةٌ كالقناة ـ أي : الرُّمْحِ ـ في الاستواءِ والاعتدالِ ، وخصَّ الحائرَ بما ذكر ؛ لتكونَ الصَّعْدةُ نضرةً .

والشاهدُ : جزمُ (تُمَيِّلْها) و(تَمِلْ) .

❋ قوله : (وإنَّكَ إذما . . .) إلىٰ آخره : (تأتِ) و(آتِياً) : مِنَ الإتْيان ،

. . . .

= ضرار الكلبي ، وضعَّفه البغدادي ، وذكر صدرَهُ المُحشِّي ، وقبله :

فـإذا قـامـتْ إلـىٰ جـاراتِهـا   لاحـتِ السـاقُ بخَلْخـالٍ زَجِـلْ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١١٣) ، و« شرح الرضي » (٤/ ٩٢) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٥)، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٦٨) ، و« المساعد » (٤/ ٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٣ـ١٩١٤) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٤٧ـ٥١) .

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٦٧)، و« شرحه على الألفية » (ص٤٩٥) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٤٠) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٨٠)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٤ـ١٩١٥) .

ـ و(حيثُما) ؛ كقولِهِ[1] : [من الخفيف]

٣٤٠ـ حيثُمـا تَستقِـمْ يُقـدِّرْ لـكَ اللهُ نجـاحـاً فـي غـابِـرِ الأزمـانِ

ـ و(أنَّىٰ) ؛ كقولِهِ[2] : [من الطويل]

ورُوِيَ بدلَهُما : (تأبَ) و(آبياً) مِنَ الإباء ؛ وهو الامتناعُ ، ومعنى البيتِ : أنَّكَ إذا أمرتَ بشيءٍ وفعلتَهُ تَجِدُ مَنْ أمرتَهُ به فاعلاً له .

والشاهدُ : جزمُ (تأتِ) و(تُلْفِ) ـ بمعنىٰ (تَجِدْ) ـ بحذف الياء فيهما .

* قوله : (حيثُما تَستقِمْ . . .) إلىٰ آخره : (النَّجاحُ) : الفوزُ ، و(الغابِر) بالغين المُعجَمة والباءِ المُوحَّدة : مِنَ الأضداد ؛ يُطلَقُ : على الباقي والماضي ، والمُرادُ هنا : الأوَّل .

والشاهدُ : جزمُ (تَستقِمْ) و(يُقدِّرْ) بالسكون .

. . . .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٢) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٩٥) ، وابن هشام في « مغني اللبيب » (١/ ١٨١) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٤٠) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/ ١٠٧) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٥ـ١٩١٦)، و« شرح أبيات المغني » (٣/ ١٥٣ـ١٥٤).

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٠) ، و« شرحه على الألفية » (ص٤٩٥) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٣٤) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٨٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٦ـ١٩١٧) .

٣٤١ـ خَلِيلَـيَّ أَنَّـىٰ تَـأْتِيـانـيَ تَـأْتِيـا   أخاً غيرَ ما يُرضِيكُما لا يُحاوِلُ

وهـٰذه الأدواتُ التي تجزمُ فعلَينِ كلُّها أسماءٌ ، إلا (إنْ) و(إذما) ؛ فإنَّهُما حرفانِ ، وكذلك الأدواتُ التي تجزمُ فعلاً واحداً كلُّها حروفٌ[1] .

٦٩٨ـ فعلَينِ يَقتضِينَ شرطاً قُدِّمَا   يَتْلُـو الجـزاءُ . . . .

---

* قوله : (خَلِيلَيَّ . . .) إلىٰ آخره : هو مِنَ الطويل ، و(أخاً) : مفعولُ (تأْتِيا) ، و(غيرَ) : منصوبٌ بقوله (يُحاوِلُ) ؛ مِنْ (حاولتُ الشيءَ) : أردتُهُ .

* قوله : (فعلَينِ . . .) إلىٰ آخره : مفعولٌ بقوله : (اجْزِمْ) ، والنونُ في (يَقتَضِينَ) : فاعلٌ واقعٌ علىٰ أدوات الشرطِ كلِّها ، و(شرطاً) : مفعولٌ

. . . .

(١) وحاصلُ إعرابِ أسماء الشروط وكذا الاستفهام : أنَّ الأداةَ إنْ وقعتْ علىٰ زمان أو مكان : فهي في محل نصبٍ على الظرفيَّة لفعل الشرط إن كان تامّاً ؛ نحوُ : (متىٰ تأْتِهِ يُكرِمْكَ)، وظرفاً لخبره إن كان ناقصاً؛ كـ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِككُّمُ الْمَوْتُ ﴾ [النساء : ٧٨]، وإنْ وقعتْ علىٰ حَدَث : فمفعولٌ مطلق لفعل الشرط ؛ كـ(أيَّ ضَرْبٍ تضربْ أضربْ) ، أو علىٰ ذات ؛ فإن كان فعلُ الشرط لازماً ؛ نحوُ : (مَنْ يَقُمْ أضربْهُ) . . فهي مبتدأ ، وكذا إن كان مُتعدِّياً واقعاً علىٰ أجنبيٍّ ؛ نحوُ : ﴿ مَن يَعْمَلْ سُوٓءًا يُجْزَ بِهِۦ ﴾ [النساء : ١٢٣] ، وخبرُهُ : إمَّا جملةُ الشرط ، أو الجواب ، أو هما معاً ؛ أقوالٌ ، فإن كان مُتعدِّياً وسُلِّط على الأداة . . فهي مفعولُهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَا تَفْعَلُوا۟ مِنْ خَيْرٍ يَعْلَمْهُ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ١٩٧] ، و(مَنْ يضربْ زيدٌ أضربْهُ) ، وإن سُلِّط علىٰ ضميره أو ملابسه . . فاشتغالٌ ؛ نحو : (مَنْ تضربْهُ ـ أو : مَنْ يضربْ أخاه زيداً ـ أضربْهُ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٤٥) .

وجواباً وُسِمَا . . . .

يعني : أنَّ هـٰذه الأدواتِ ـ أعني : المذكورةَ في قوله : (واجْزِمْ

بـ (يقتضينَ) ، و(الجزاءُ) : فاعلٌ بقوله : (يتلو) ، ولا يَحسُنُ أنْ يكونَ (يَقتضِينَ) صفةً لقوله : (أَسْمَا) ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه أنَّ (إذما) و(إنْ) لا يقتضيانِ شرطاً وجواباً . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

وهـٰذا أسهلُ وأقربُ مِنْ جَعْلِ المُعرِبِ كغيره (فعلَينِ) مفعولاً مُقدَّماً لـ(يَقتضِينَ) ، و(شرطٌ) خبرَ محذوفٍ ، أو مبتدأً خبرُهُ (قُدِّما) ، وجملةِ (يتلو الجزاءُ) صفةَ (شرطٌ) ؛ يعني : يَتْلُوهُ ـ أي : يتبعُهُ ـ الجزاءُ[2] .

❁ قوله : (وجواباً وُسِمَا) جواباً : حالٌ مِنَ الضمير في (وُسِمَا) ، وجملةُ (وُسِمَا) : مستأنفةٌ ، وقال الشاطِبيُّ : (« جواباً » : مفعولٌ ثانٍ لـ« وُسِمَ » ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ سُمِّيَ)[3] ، وهـٰذا بمعنىٰ قولِهِ في « التسهيل » : (وتُسمَّى الجملةُ الثانيةُ : جزاءً وجواباً)[4] .

. . . .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٣) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٣٩) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٠) ، وما ذكره المُمرِّنُ هو المشهورُ روايةً .

(٣) المقاصد الشافية (٦/ ١٢٦) .

(٤) تسهيل الفوائد (ص٢٣٦) .

بـ « إنْ » . . .) إلىٰ قوله : (« أنَّىٰ ») ـ . . تَقتَضِي جملتَينِ : إحداهُما ـ وهي المُتقدِّمة ـ : تُسمَّىٰ شرطاً ، . . . .

❁ قوله : (تَقتَضِي جملتَينِ) الأَوْلى : التعبيرُ بـ (فِعْلَينِ) كما فَعَلَ الناظمُ ؛ تنبيهاً علىٰ أنَّ حقَّ الشرطِ والجزاءِ أنْ يكونا فعلَينِ وإن كان ذلك لا يلزمُ في الجزاء ، وقد تَجزِمُ (إنْ) فعلاً واحداً إذا جِيءَ بها في مقام التأكيدِ والربطِ ، ولا يُذكَرُ حينئذٍ له جزاءٌ[1] ؛ نحوُ : (زيدٌ وإنْ كَثُرَ مالُهُ بخيلٌ) ، و(عمرٌو وإنْ أُعطِيَ جاهاً لئيمٌ) ؛ فقد صرَّح كثيرٌ مِنَ النُّحاة بأنَّ مِثْلَ هـٰذا الشرطِ الواقعِ حالاً لا يحتاجُ إلى الجزاء ، كما أفاده الشَّنَوَانيُّ[2] .

❁ قوله : (تنبيهاً علىٰ أنَّ حقَّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ولأنَّ الشرطَ لا يكونُ جملةً أصلاً .

❁ قوله : (وقد تَجزِمُ « إنْ » فعلاً واحداً . . .) إلىٰ آخره : التحقيقُ : أنَّها في هـٰذا المثال ونحوِهِ زائدةٌ أُتِي بها لمُجرَّد الوَصْلِ ؛ أي : وَصْلِ الكلامِ بعضِهِ ببعض ، والواوَ للحال ؛ أي : زيدٌ بخيلٌ والحالُ أنَّهُ كَثُرَ مالُهُ .

وقيل : شرطيَّةٌ حُذِفَ جوابُها للدَّلالة عليه بـ (بخيل) ، والواوُ للعطف علىٰ مُقدَّر ؛ أي : إنْ لم يَكثُرْ مالُهُ وإن كَثُرَ فهو بخيلٌ ، لـٰكن ليس المُرادُ بالشرط فيه حقيقةَ التعليق ؛ إذ لا يُعلَّقُ على الشيء ونقيضِهِ معاً ، بل التعميمُ ؛ أي : إنَّهُ بخيلٌ علىٰ كلِّ حال ؛ فقد أُرِيدَ مِنَ التعليق على الشيء ونقيضِهِ لازمُهُ مِنَ التعميم ، دونَ حقيقته .

---

(١) الضمير في (له) يعود علىٰ قوله : (فعلاً واحداً) .

(٢) الفوائد الشنوانية (ق/ ٧٠) .

والثانية ـ وهي المُتأخِّرةُ ـ : تُسمَّىٰ جواباً وجزاءً .

ويجبُ في الجملة الأُولىٰ : أنْ تكونَ فعليَّةً ، وأمَّا الثانيةُ : فالأصلُ فيها : أنْ تكونَ فعليَّةً ، ويجوزُ أنْ تكونَ اسميَّةً ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ أكرمتُهُ) ، و(إنْ جاء زيدٌ فله الفضلُ) .

❀ قوله : (وهي المُتأخِّرةُ) أَفْهَمَ قولُهُ هـٰذا وقولُ الناظمِ : (يَتْلُو الجزاءُ) : أنَّ الجزاءَ لا يتقدَّمُ ، وإنْ تقدَّمَ علىٰ أداة الشرط شبيهٌ بالجواب . . فهو دليلٌ عليه وليس إيَّاه ، هـٰذا مذهبُ جمهور البَصْريِّينَ .

وذَهَبَ الكُوفيُّونَ والمُبرِّدُ وأبو زيدٍ : إلىٰ أنَّهُ الجوابُ نَفْسُهُ[1] .

والصحيحُ : الأوَّلُ ، والصحيحُ : أنَّ أداةَ الشرطِ عاملةٌ في الجواب أيضاً كالشرط .

❀ قوله : (والصحيحُ : أنَّ أداةَ الشرطِ عاملةٌ في الجواب . . .) إلىٰ آخره : اعتُرِضَ : بأنَّ الجازمَ كالجارِّ ، فلا يعملُ في شيئَينِ ، وبأنَّهُ ليس لنا ما يتعدَّدُ عملُهُ إلا ويختلفُ ، كرفع ونصب .

ويُجابُ : بالفَرْق : بأنَّ الجازمَ لمَّا كان لتعليقِ حُكْمٍ علىٰ آخَرَ عَمِلَ فيهما ، بخلاف الجارِّ ، وبأنَّ تعدُّدَ العملِ قد عُهِدَ مِنْ غير اختلاف ؛ كمفعولَيْ (ظنَّ) ومفاعيلِ (أَعْلَم) .

وقيل : الشرطُ مجزومٌ بالأداة ، والجوابُ مجزومٌ بالشرط ؛ كما أنَّ المبتدأَ

---

(١) انظر « المقتضب » (٢/ ٦٨) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٥١١ـ٥١٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٧) ، و« تمهيد القواعد » (٩/ ٤٣٧٠) ، و« المساعد » (٣/ ١٦٣ـ١٦٤) .

٦٩٩ـ ومـاضِيَيْـنِ أو مُضـارِعَيـنِ تُلفِيهِمـا أو مُتخـالِفَيـنِ

أي: إذا كان الشرطُ والجزاءُ جملتَين فعليَّتَينِ . . فيكونانِ على أربعة أقسامٍ:

❀ قوله : (وماضِيَيْنِ) مفعولٌ ثانٍ مُقدَّمٌ لقوله : (تُلفِيهِما) ؛ أي : تَجِدُهُما ؛ مضارعُ (أَلْفى) المُتعدِّي لاثنَينِ ، والضميرُ المُتَّصِلُ به : مفعولُهُ الأوَّل ، وقولُهُ : (أو مُتخالِفَينِ) : معطوفٌ على (ماضيَينِ) .

❀ قوله : (على أربعة أقسامٍ) قال الرَّضِيُّ : (والأجودُ : كونُهُما مضارعَينِ ؛ تطبيقاً للَّفظِ بالمعنى ، ثمَّ كونُهُما ماضيَينِ لفظاً ؛ نحوُ : « إنْ ضَرَبْتَني ضَرَبْتُكَ » ، أو ماضيَينِ معنىً ؛ نحوُ : « إنْ لم تضربْني لم أضربْكَ » ، أو أحدِهِما ماضياً لفظاً والآخرِ معنىً ؛ نحوُ : « إنْ ضَرَبْتَني لم أضربْكَ » ، و« إنْ لم تضربْني ضَرَبْتُكَ » .

مرفوعٌ بالابتداء ، والخبرَ مرفوعٌ بالمبتدأ ، ونُسِبَ إلى الأخفش ، واختاره في « التسهيل » ، وقيل : الشرطُ والجوابُ تجازما ، وقيل غيرُ ذلك ، كما فصَّله في « التصريح »[1] .

❀ قوله : (تطبيقاً للَّفظِ بالمعنى) ؛ أي : ولظهورِ أَثَرِ العاملِ فيهما ، وقولُهُ : (ثمَّ كونُهُما ماضيَينِ) ؛ أي : للمُشاكلة في عدم التأثير ، وقولُهُ : (فالأَوْلى : كونُ الشرطِ ماضياً . . .) إلى آخره ؛ أي : لأنَّ فيه خروجاً مِنَ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٤٨) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٢٣٧) ، و« الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٤٩٣ـ٥٠٣) .

الأوَّلُ : أنْ يكونَ الفعلانِ ماضيَيْنِ ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ قام عمرٌو) ، ويكونانِ في محلِّ جزمٍ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ إِنْ أَحْسَنتُمْ أَحْسَنتُمْ لِأَنفُسِكُمْ ﴾ [الإسراء : ٧] .

والثاني : أنْ يكونا مضارعَيْنِ ؛ نحوُ : (إنْ يَقُمْ زيدٌ يَقُمْ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ ﴾ [البقرة : ٢٨٤] .

والثالثُ : أنْ يكونَ الأوَّلُ ماضياً والثاني مضارعاً ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ يقمْ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ إِلَيْهِمْ أَعْمَٰلَهُمْ فِيهَا ﴾ [هود : ١٥] .

وإن تخالفا ماضياً ومضارعاً . . فالأَوْلىٰ : كونُ الشرطِ ماضياً والجزاءِ مضارعاً ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ مَن كَانَ يُرِيدُ ٱلْحَيَوٰةَ ٱلدُّنْيَا وَزِينَتَهَا نُوَفِّ ﴾ [هود : ١٥] ، وعكسُهُ أضعفُ الوجوه ؛ نحوُ : « إنْ تَزُرْني زُرْتُكَ » .

ويجوزُ تخالفُ الشرطِ ومعطوفِهِ مُضِيّاً واستقبالاً ؛ نحوُ : « إنْ زُرْتَني وتُكرِمْني » ، و« إنْ تَزُرْني وأَكْرَمْتَني » ، والأَوْلىٰ : توافقُهُما كالشرط والجزاء ، وكذا في الجزاء[1] ؛ نحوُ : « إنْ زُرْتَني أَكْرَمْتُكَ وأُعطِكَ » ، و« إنْ زُرْتَني أُكْرِمْكَ وأَعْطَيْتُكَ ») انتهىٰ ، نقله ابنُ قاسمٍ[2] .

الأضعف ـ وهو عدمُ التأثير ـ إلى الأقوىٰ ؛ وهو التأثير .

(١) أي : يجوز تخالف الجزاء ومعطوفه مُضياً واستقبالاً .

(٢) انظر « شرح الرضي على الكافية » (٤/١٠٦) .

والرابعُ : أنْ يكونَ الأوَّلُ مضارعاً والثاني ماضياً ، وهو قليلٌ[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الخفيف]

٣٤٢ـ مَنْ يَكِدْني بسَيِّئٍ كنتَ منهُ   كـالشَّجَـا بيـنَ حَلْقِـهِ والـوَرِيـدِ

❀ قوله : (مَنْ يَكِدْني . . .) إلىٰ آخره : (الكَيْدُ) : المَكْرُ ، وربَّما سُمِّيَ الحربُ كَيْداً ، وقولُهُ : (كنتَ) بفتح التاء ؛ لأنَّ الشاعرَ مَدَحَ بذلك شخصاً ، و(الشَّجَا) بفتح الشين المُعجَمة والجيم : هي العَظْمةُ المُعترِضةُ في الحَلْق ، قال العَيْنيُّ : (و« كنتَ » : بفتح التاء ؛ لأنَّ الشاعرَ أراد به مدحَ شخصٍ ، و« الوَرِيدُ » : عِرْقٌ غليظٌ في العُنُق ، وفي « المختار » : « الشَّجا » : ما يَنشَبُ في الحَلْق مِنْ عظمٍ وغيرِهِ)[3] .

---

(١) ومذهب الجمهور : أنَّهُ لا يجوز إلا في الشعر ، ومذهبُ الناظمِ والفرَّاء : جوازُهُ في الاختيار مع قِلَّته . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٩ـ١٣٠) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٩١ـ٩٢) .

(٢) البيت لأبي زبيد الطائي في « ديوانه » (ص٥٢) ضمن قصيدة طويلة يرثي بها ابن أخته اللَّجْلاج الذي مات عطشاً في طريق مكة ، وكان مِنْ أحبِّ الناس إليه ، وهٰذه القصيدة من القصائد الجياد في المراثي ، ومطلعها :

إنَّ طـولَ الحيـاةِ غيـرُ سُعُـودِ   وضـلالٌ تـأميـلُ نيـلِ الخلـودِ

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ١٠٦)، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٩١)، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٨٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٧ـ ١٩١٨) ، و« خزانة الأدب » (٩/ ٧٦ـ٧٧) .

(٣) المقاصد النحوية (٤/ ١٩١٧) ، وانظر « مختار الصحاح » (ص١٣٩) .

وقولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « مَنْ يَقُمْ ليلةَ القدرِ غُفِرَ لهُ ما تقدَّمَ مِنْ ذنبِهِ »[1] .

٧٠٠ـ وبعدَ ماضٍ رفعُكَ الجزا حَسَنْ . . . .

❁ قوله : (وبعدَ ماضٍ) ؛ أي : ولو معنىً ؛ وهو المضارعُ المنفيُّ بـ (لم) ، كما ذَكَرَهُ ابنُ هشام[2] .

❁ قوله : (رفعُكَ الجزا) ؛ أي : ما هو جزاءٌ معنىً وإن لم يكنْ جزاءً في اللفظ لكونه مرفوعاً ، بل الذي في محلِّ جزمٍ هو الجملةُ ، وقولُهُ : (حَسَنْ) يحتملُ : أنَّهُ إشارةٌ إلىٰ أنَّ الجزمَ أحسنُ ، وهو الصوابُ ، قال في « شرح الكافية » : (الجزمُ مُختارٌ ، والرفعُ جائزٌ كثير)[3] .

❁ قوله : (بل الذي في محلِّ جزمٍ هو الجملةُ)[4] ، هـٰذا رأيُ الكُوفيِّينَ والمُبرِّد ؛ ذهبوا إلىٰ أنَّ المرفوعَ هو الجوابُ بتقدير الفاء ، وسيأتي أنَّ المضارعَ مع الفاء يُرفَعُ وجوباً ؛ لكونه خبرَ مبتدأٍ محذوفٍ على التحقيق[5] ، فالجملةُ

---

(١) رواه البخاري (٣٥) ، ومسلم (٧٦٠/١٧٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .
(٢) أوضح المسالك (٤/٢٠٦) .
(٣) شرح الكافية الشافية (٣/١٥٨٨ـ١٥٨٩) .
(٤) زاد في (ط ، ي) : (أي : بتقدير المبتدأ والفاء) ، وهـٰذه الزيادة لا تتلاءم مع السياق ؛ لأنَّ الجوابَ عند الكُوفيِّينَ والمُبرِّد هو المضارع المرفوع بتقدير الفاء دون تقدير مبتدأ ، أمَّا تقديرُ المبتدأ والفاء فهو مذهب المُحقِّقين .
(٥) انظر (٥/١٠٣) .

. . . . ورفعُــهُ بعــدَ مضــارعٍ وَهَــنْ

❁ قوله : (ورفعُهُ بعدَ مضارعٍ وَهَنْ) ؛ أي : ضَعُفَ ، وهو مُقيَّدٌ بألَّا يكونَ منفياً بـ (لم) ، فإنْ نُفِيَ الشرطُ المضارعُ كان رفعُ الجزاءِ قوياً ؛ نحوُ : (إنْ لم يقمْ زيدٌ يقومُ عمرٌو) ؛ لأنَّ الشرطَ حينئذٍ ماضٍ ، ولا اعتراضَ على الصُّوفيَّة

اسميَّةٌ مع الفاء في محلِّ جزمٍ ، فيُجزَمُ المعطوفُ على مجموعها لا على الفعل وحدَهُ ، ويمتنعُ التفسيرُ ؛ لأنَّ ما بعدَ الفاءِ لا يعملُ فيما قبلَها .

وعندَ سيبويهِ : أنَّ المرفوعَ علىٰ نيَّة التقديم على الأداة ، وهو دالٌّ على الجواب المحذوف ، لا أنَّهُ هو الجوابُ ، فيجوزُ أنْ يُفسِّرَ عاملاً فيما قبلَ الأداة ؛ كـ (زيداً إنْ جاءني أُكرِمُهُ) ، ويمتنعُ جزمُ المعطوفِ عليه[1] ؛ لأنَّهُ مستأنفٌ .

وقيل : المرفوعُ نفسُهُ جوابٌ بلا فاءٍ ؛ لأنَّ الأداةَ لمَّا لم يظهرْ أَثَرُها في الشرط الماضي . ضَعُفَتْ عن العمل في الجزاء ، فيمتنعُ العطفُ بالجزم والتفسيرُ معاً[2] .

❁ قوله : (ولا اعتراضَ على الصُّوفيَّة . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : بأنَّهُ كان يجبُ حذفُ الألفِ مِنْ (تراه) ؛ لأنَّهُ جوابُ الشرطِ .

---

(١) أي : على المضارع المرفوع .

(٢) انظر « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٨ـ ٧٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٨٠ـ ١٢٨١) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٣٤) .

أي : إذا كان الشرطُ ماضياً والجزاءُ مضارعاً . . جاز جزمُ الجزاءِ ورفعُهُ ، وكلاهما حسنٌ ؛ فتقولُ : (إن جاء زيدٌ يَقُمْ عمرٌو) ، و(يقومُ عمرٌو) ، ومنه : قولُهُ[1] : [من البسيط]

في قولهم : (إنَّ « تراهُ » جوابٌ لـ « تكُنْ » مِنْ قوله عليه الصلاةُ والسلامُ : « فإنْ لم تَكُنْ تراهُ ؛ فإنَّهُ يراكَ »)[2] ، وقد أَغْفلَ هـٰذه المسألةَ كثيرونَ . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❁ قوله : (في قولهم : إنَّ « تراهُ » جوابٌ لـ « تكُنْ ») ، ومعنىٰ (فإنْ لم تكُنْ تراه) حينئذٍ : إنْ لم تكن ـ أي : إنْ فَنِيتَ عن نَفْسك وشهواتِها ـ . . تراه

---

(١) البيت لزهير بن أبي سلمىٰ في « ديوانه » (ص١٠٥) ضمن قصيدة يمدح بها هرم بن سنان ، ومطلعها :

قفْ بالدِّيارِ التي لم يعفُها القِدَمُ ... بلىٰ وغيَّرها الأرواحُ والدِّيَمُ

وقبل الشاهد :

إنَّ البخيلَ مَلُومٌ حيثُ كانَ ولـٰ ... ـكنَّ الجَوَادَ علىٰ عِلَّاتِهِ هَرِمُ
هوَ الجوادُ الذي يُعطيكَ نائلَهُ ... عفواً ويُظلَمُ أحياناً فيَظَّلِمُ

وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٦٦) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٧٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٠٦ـ٢٠٧) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٥٥٩) ، و« المساعد » (٣/ ١٥٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٣٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩١٩ـ١٩٢٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٦/ ٢٩٠ـ٢٩٢) .

(٢) رواه البخاري (٥٠) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه ، ومسلم (٨) عن سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٣) .

٣٤٣ـ وإنْ أتـاهُ خَلِيـلٌ يـومَ مسـألـةٍ   يقولُ لا غائبٌ مالي ولا حَرِمُ

وإن كان الشرطُ مضارعاً والجزاءُ مضارعاً . . وَجَبَ الجزمُ فيهما ، ورفعُ الجزاءِ ضعيفٌ ؛ كقوله[1] : [من مشطور الرجز]

❁ قوله : (وإنْ أتاهُ خَلِيلٌ . . .) إلىٰ آخره : مِنْ قصيدةٍ لزُهَير يمدحُ بها هَرِمَ بنَ سِنانٍ ، و(الخَلِيلُ) : الفقيرُ ؛ مِنَ الخَلَّة ـ بالفتح ـ بمعنى الحاجة ، و(يومَ مسألةٍ) : يُروىٰ : (يومَ مَسْغَبة)[2] ؛ أي : مجاعةٍ ، وقولُهُ : (لا غائبٌ مالي) ؛ أي : ليس مالي غائباً ، وقولُهُ : (ولا حَرِمُ) بفتح الحاء المُهمَلة وكسرِ الراء : مصدرٌ كـ (الحِرْمان) ، ومعناه : المنعُ ؛ مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : لا غائبٌ مالي ولا عندي حِرْمانٌ .

والشاهدُ فيه : رفعُ (يقولُ) .

رُؤْيةَ حُضُورٍ ومشاهدةٍ قلبيَّةٍ ، ولعلَّ قولَهُ : (فإنَّهُ يراكَ) تعليلٌ للجواب ؛ أي : إنَّما رأيتَهُ في هـٰذه الحالة لأنَّهُ يراك رؤيةَ إكرامٍ وإعظام ، ومِنْ جملة

---

(١) الشطران لسيدنا جرير بن عبد الله البَجَلي رضي الله عنه ، وقيل : لعمرو بن خُثَارم البَجَلي ؛ قالهما بعد منافرة جرتْ بين جرير وخالد بن أرطاة الكلبي ، وهما من شواهد : « الكتاب » (٣/ ٦٧) ، و« شرح الرضي » (٤/ ١٠٥) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٨) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٤٩٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٨٠) ، و« المساعد » (٣/ ١٤٧ـ ١٤٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٢٢ـ١٢٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٢٠ـ١٩٢٢) ، و« خزانة الأدب » (٨/ ٢٠ـ٢٩) .

(٢) والمثبت رواية « الديوان » .

٣٤٤ـ يا أَقْرَعُ بنَ حابِسٍ يا أَقْرَعُ
إنَّكَ إنْ يُصرَعْ أخوكَ تُصرَعُ

❀ **قوله** : (**يا أَقْرَعُ** بنَ حابسٍ . . .) إلىٰ آخره : **يجوزُ في (أقرع) البناءُ** على الضمِّ والفتحِ[١] ؛ كما في نحو : (يا زيدُ بنَ عمرٍو) ، كما أشار إلىٰ هـٰذا الناظمُ بقوله[٢] :

ونحوَ (زيدٍ) ضُمَّ وٱفْتَحَنَّ مِنْ   نحوِ (أزيدُ بنَ سعيدٍ) لا تَهِنْ

فما ذَكَرَهُ في « الشواهد » مِنَ الاقتصار على الفتح[٣] . . غيرُ ظاهرٍ .

قال العلَّامةُ الدَّميريُّ في « شرح المنهاج » : (و« **الأقرعُ** » : الذي ذهبَ شَعَرُ رأسِهِ مِنْ داء ، وبذلك لُقِّبَ الأقرعُ بنُ حابسٍ الصحابيُّ ، وكان مع ذلك أَعْرَجَ رضي الله تعالىٰ عنه) انتهىٰ[٤] .

والشاهدُ : في قوله : (تُصرَعُ) ؛ حيثُ رُفِعَ .

الإكرامِ والإعظامِ أنْ تراه ؛ إذ لا شيءَ أَلَذُّ منها .

وبهـٰذا اندفع ما يُقالُ : إنَّهُ يلزمُ علىٰ قول الصُّوفيَّة تفكيكُ اللفظِ ، والإخلالُ بفصاحة الكلام .

---

(١) أي : إتباعاً .
(٢) انظر ما تقدَّم في (٤/ ٤٤٤ـ ٤٥٠) .
(٣) المقاصد النحوية (٤/ ١٩٢١) .
(٤) النجم الوهَّاج (٨/ ٦٦) ، وسيدنا الأقراع رضي الله عنه من المُؤلَّفة قلوبُهُم ، وقد حَسُنَ إسلامه . انظر « الإصابة » (١/ ٢٥٢) .

٧٠١ـ واْقْرُنْ بفا حَتْماً جواباً لو جُعِلْ شرطاً لـ (إنْ) أو غيرِها لم يَنجَعِلْ

أي : إذا كان الجوابُ لا يَصلُحُ أنْ يكونَ شرطاً . . وَجَبَ اقترانُهُ بالفاء ؛ وذلك كالجملة الاسميَّة[1] ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ فهو مُحسِنٌ) ، وكفعل الأمرِ ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ فاضْرِبْهُ) ، وكالفعليَّة المنفيَّةِ بـ (ما) ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيد فما أضربُهُ) ، أو (لن) ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيد فلن أضربَهُ)[2] .

---

* قوله : (واْقْرُنْ) بضمِّ الراء : أمرٌ مِنْ (قَرَنَ) ، وقولُهُ : (حَتْماً) : نعتٌ لمصدرٍ محذوف ، تقديرُهُ : (قَرْناً حَتْماً) ، و(جواباً) : مفعولٌ بـ (اقرُنْ) ، وجملةُ (لو جُعِلْ شرطاً . . .) إلىٰ آخره : صفةٌ لـ (جواباً) ،

---

(١) أُورِدَ عليه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَمُشْرِكُونَ﴾ [الأنعام : ١٢١] ، وأُجيبَ : بأنَّ الجملةَ جوابُ قَسَمٍ مُقدَّر قبل الشرط ، وجواب الشرط محذوف ؛ لدلالتها عليه ؛ أي : أشركتم ، ولم تُذكَرِ اللامُ المُوطِّئة للقَسَم لتدلَّ عليه ؛ لأنَّ ذِكْرَها عند حذف القَسَم أكيدٌ لا واجب ، كما صرَّح به الشُّمُنِّيُّ وغيره ، ويكفي دالّاً على القسم عدمُ الفاء في الجواب . « خضري » (٢/ ٧٥٠) .

(٢) نَظَمَها بعضهم بقوله : (من الكامل)

اسميَّــةٌ طَلَبِيَّــةٌ وبجــامــدٍ وبـ (ما) و(لنْ) وبـ (قدْ) وبالتنفيسِ

ونَظَمَها الكمال ابن الهمام وزاد عليها : (من الطويل)

تعلَّــمْ جــوابُ الشــرطِ حَتْــمٌ قِــرَانُــهُ بفــاءٍ إذا مــا فعلُــهُ طَلَبــاً أتــىٰ
كذا جامداً أو مُقسَماً كانَ أو بـ (قَدْ) و(ربَّ) وسينٍ أو بـ (سوفَ) أَدْرِ يا فتىٰ
أوِ اسميَّة أو كانَ منفيَّ (ما) و(إنْ) و(لنْ) مَنْ يَحِدْ عمَّا حَدَدْناهُ قد عتا

انظر « تنوير الحالك » (ق/ ٣١٠) .

فإن كان الجوابُ يَصلُحُ أنْ يكونَ شرطاً ؛ كالمضارع الذي ليس منفيّاً بـ (ما) ولا بـ (لن) ، ولا مقروناً بحرف التنفيسِ ، ولا بـ (قد) ، وكالماضي المُتصرِّفِ الذي هو غيرُ مقرونٍ بـ (قد) . . لم يجبِ اقترانُهُ بالفاء ؛ نحوُ : (إنْ جاء زيدٌ يَجِئْ عمرٌو) ، أو (قام عمرٌو) .

٧٠٢ـ وتَخلُفُ الفاءَ (إذا) المُفاجأهْ . . . .

وقولُهُ : (لم يَنجَعِلْ) : جوابُ (لو) ، وهو مُطاوِعُ (جَعَلَ) المُتعدِّي لاثنَينِ ، فيتعدَّىٰ إلىٰ واحدٍ ، وهو هنا محذوفٌ ، تقديرُهُ : (لم يَنجَعِلْ شرطاً) .

❁ قوله : (لم يجبِ اقترانُهُ بالفاء) ظاهرُهُ : الجوازُ مطلقاً ، وليس كذلك ، بل فيه تفصيلٌ حاصلُهُ : أنَّ الفعلَ :

إن كان مستقبلاً معنىً ولم يُقصَدْ به وعدٌ أو وعيدٌ . . لم يَجُزِ اقترانُهُ بالفاء ؛ نحوُ : (إنْ قامَ زيدٌ قام عمرٌو) .

وإن كان ماضياً لفظاً ومعنىً . . فهي واجبةُ الاقتران ؛ نحوُ : ﴿ إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ ﴾ [يوسف : ٢٦] ، و(قد) مُقدَّرةٌ .

وإن كان مستقبلاً معنىً وقُصِدَ به وعدٌ أو وعيدٌ ؛ نحوُ : ﴿ وَمَن جَآءَ بِٱلسَّيِّئَةِ فَكُبَّتْ ﴾ [النمل : ٩٠] . . جاز اقترانُهُ بالفاء ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[(١)] .

❁ قوله : (وتَخلُفُ الفاءَ « إذا » المُفاجأهْ) ؛ أي : إذا كان الجوابُ

. . . .

(١) شرح الأشموني (٣/٥٨٩) .

. . . . كـ (إنْ تَجُـدْ إذا لنـا مُكـافـأةْ)

أي : إذا كان الجوابُ جملةً اسميّة . . وَجَبَ اقترانُهُ بالفاء ، ويجوزُ إقامةُ

جملةً ، اسميَّة ، غيرَ طَلَبيَّةٍ ، لم تدخلْ عليها أداةُ نفي ، ولم تدخل عليها (إنَّ) ، وقولُهُ : (الفاء) ـ بالمدِّ لا بالقصر ، خلافاً للمُعرِبِ[1] ـ : مفعولُ (تَخلُفُ) ، و(إذا) : فاعلُ (تَخلُفُ) ، و(المُفاجأةْ) : نعتُ (إذا)[2] .

وهل (إذا) الفُجائيَّةُ حرفٌ ، أو ظرفُ مكانٍ ، أو زمانٍ ؟ خلافٌ ؛ قال بالأوَّل : الأخفشُ ، واختاره ابنُ مالكٍ ، وبالثاني : المُبرِّدُ ، وتَبِعَهُ ابنُ عُصْفُور ، وبالثالث : الزَّجَّاج ، ووافقه الزَّمَخْشَريُّ[3] .

❁ قوله : (كإنْ تَجُدْ . . .) إلى آخره : (إنْ) : شرطيَّةٌ ، و(تَجُدْ) بضمِّ

❁ قوله : (غيرَ طَلَبيَّةٍ . . .) إلى آخره ؛ أي : فتتعيَّنُ الفاءُ في نحو : (إن قام زيدٌ فوَيْلٌ له) ، أو : (فما عمرٌو قائم) ، أو : (فإنَّ عمراً قائم) .

---

(١) لم يضبطه الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٤٠) لا بالمد ولا بالقصر ، وإنما ضَبَطَ بالقصر قولَهُ الآتي : (الجزا) .

(٢) وجعل الصبان في « حاشيته » (٤/ ٣٤) ، والخضري في « حاشيته » (٢/ ٧٥١) : (إذا) مضافاً ، و(المفاجأة) مضافاً إليه مِنْ إضافة الدال للمدلول .

(٣) انظر « معاني القرآن » للأخفش (٢/ ٤٧٥) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٩٤) ، و« شرحه » (٢/ ٢١٤)، و« المقتضب » (٢/ ٥٧ ، ٣/ ١٧٨ ، ٢٧٤) ، و« الكشاف » (٣/ ٧٣) ، و« التذييل والتكميل » (٧/ ٣٢٤) ، و« المساعد » (١/ ٥١٠ـ ٥١١) .

(إذا) الفُجائيّةِ مُقامَ الفاء ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِن تُصِبْهُمْ سَيِّئَةٌۢ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ﴾ [الروم : ٣٦] .

ولم يُقيِّدِ المُصنِّفُ الجملةَ بكونها اسميَّةً ؛ استغناءً بفهمِ ذلك مِنَ التمثيل ؛ وهو : (إنْ تَجُدْ إذا لنا مُكافأةٌ) .

٧٠٣ـ والفعلُ مِنْ بعدِ الجزا إنْ يَقترِنْ   بـالفـا أوِ الـواوِ بتثليـثٍ قَمِـنْ

إذا وَقَعَ بعدَ جزاءِ الشرطِ فعلٌ مضارعٌ مقرونٌ بالفاء أو الواو . . جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ : الجزمُ ، والرفعُ ، والنصبُ ، وقد قُرِئَ بالثلاثة قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ مَا فِىٓ أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ ٱللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَآءُ﴾ [البقرة : ٢٨٤] ؛ قُرِئَ . . . .

الجيم : فعلُ الشرط ، و(إذا) : رابطةٌ للجواب بالشرط ، و(لنا) : خبرٌ مُقدَّم ، و(مُكافأةٌ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، والجملةُ : جوابُ الشرط ، والمعنىٰ : إنْ يَكُنْ منك جُودٌ فمِنَّا المُجازاةُ ؛ مِنْ (كافأتُ الرجلَ) ؛ أي : جازيتُهُ علىٰ فعله .

* قوله : (والفعلُ . . .) إلىٰ آخره : (الفعلُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (قَمِنْ) بفتح القاف وكسرِ الميم ؛ أي : حَقِيقٌ ، و(مِنْ بعدِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (يَقترِنْ) ، وجوابُ (إنْ) : محذوفٌ للضرورة ؛ لكون الشرطِ مضارعاً .

* قوله : (وقد قُرِئَ بالثلاثة قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَإِن تُبْدُواْ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ فالرفعُ : لعاصم وابن عامر مِنَ السبعة ، والبقيَّةُ بالجزم ، والفتحُ : قراءةُ ابنِ

. . . .

بجزمِ (يغفر) ورفعِهِ ونصبِهِ ، وكذلك رُوِيَ بالثلاثة قولُهُ[1] : [من الوافر]

٣٤٥ـ فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ يَهلِكْ ربيــعُ النــاسِ والشهــرُ الحَــرَامُ

عبَّاسٍ ، وهي شاذَّةٌ ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] .

❁ قوله : (بجزمِ « يغفر ») ؛ أي : بالعطفِ ، والرفعِ على الاستئناف ، والنصبِ بـ (أنْ) مُضمرةً وجوباً ، وهو قليلٌ[3] .

❁ قوله : (فإنْ يَهْلِكْ أبو قابوسَ . . .) إلىٰ آخره : (أبو قابوسَ) : كُنْيةُ النُّعْمانِ ملكِ العرب ، و(قابوسُ) لا ينصرفُ للعُجْمة والتعريف ، كما في « الصحاح »[4] ، و(يَهْلِك) ؛ أي : يموت[5] ، وجَعَلَهُ بمنزلة الربيع في الخصب ؛ لكثرة عطائِهِ وفضلِهِ .

. . . .

---

(١) البيتان للنابغة الذبياني في « ديوانه » (ص١٠٥ـ ١٠٦) ضمن مقطوعة يمدح بها النعمان بن المنذر ، وكان قد بلغه أنه ثقيل من مرض أصابه ، ومطلعها :

أَلَــمْ أُقسِــمْ عليــكَ لَتُخبِــرَنِّــي أمحمــولٌ علــى النَّعْــشِ الهُمــامُ

وهمـا مـن شـواهـد : « شـرح ابـن النـاظـم » (ص٥٠٠) ، و« شـرح الأشمـونـي » (٣/ ٥٩٠ـ٥٩١) ، وغالباً ما يُؤتىٰ بالبيت الثاني في كتب النحو في (باب الصفة المشبهة) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٤٤٨ـ١٤٥٠ ، ٤/ ١٩٢٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٩٠) ، وانظر « الدر المصون » (٢/ ٦٨٧ـ ٦٨٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٢١٤) .

(٣) وتكون (أنْ) وما في حيِّزها بتأويلِ مصدرٍ معطوفٍ على المصدر المُتوهَّم مِنَ الفعل قبل ذلك ، تقديره : (تكن محاسبةٌ فغفرانٌ وعذابٌ) ، وانظر « الدر المصون » (٢/ ٦٨٧) .

(٤) الصحاح (٣/ ٩٦٠) ، وقولُهُ : (والتعريف) ؛ أي : التعريف بالعَلَمية .

(٥) الأَوْلىٰ : (يمتْ) بالجزم بدل (يموت) ، وسيأتي نحوه ولن أنبِّه عليه .

ونـأخـذُ بعـدَهُ بـذِنَـابِ عيـشٍ   أَجَـبِّ الظَّهـرِ ليـسَ لـهُ سَنَـامُ

رُوِيَ بجزمِ (نأخذ) ورفعِهِ ونصبه .

٧٠٤ـ وجزمٌ أَوْ نصبٌ لفعلٍ إِثْرَ فا   أو واوٍ انْ بـالجملتَيـنِ اكْتُنِفَـا

وقولُهُ : (والشهرُ الحرامُ)[1] ؛ أي : هو موضعُ أمنٍ في كلِّ مَخَافةٍ لمُستجِيره ، أو معناه : أنَّ الشهرَ الحرامَ تُضاعُ حُرْمتُهُ بعدَهُ فيقتتلُ الناسُ فيه .

وقولُهُ : (ونأخذُ بعدَهُ بذِنَابِ) بكسر الذال المُعجَمة : عَقِبُ كلِّ شيء ؛ أي : نبقىٰ بعدَهُ في شِدَّةٍ وسوءِ حال ، ونتمسَّك بطَرَفِ عيشٍ قليلِ الخيرِ ؛ بمنزلة البعير المهزولِ الذي ذَهَبَ سَنَامُهُ وانقطعَ لشِدَّة هُزالِهِ ، وقولُهُ : (أَجَبِّ الظَّهْرِ) ؛ أي : مقطوعِ السَّنَام كأنَّ سَنَامَهُ قد جُبَّ ؛ أي : قُطِعَ مِنْ أصله .

❀ قوله : (بجزمِ « نأخذ ») ؛ أي : عطفاً على الجزاء ، ورفعِهِ ؛ أي : على الاستئناف ، والتقديرُ : (ونحن نأخذُ) ، ونصبِهِ ؛ أي : بتقديرِ (أنْ) .

❀ قوله : (وجزمٌ أَوْ نصبٌ. . .) إلىٰ آخره : (جزمٌ) : مبتدأٌ ، وقولُهُ : (أو نصبٌ) : معطوفٌ عليه ، وسوَّغ الابتداءَ بالنكرة التفصيلُ ، وقولُهُ : (إِثْرَ) : ظرفٌ في موضع النعتِ لـ (فعلٍ) مضافٌ إلىٰ (فا) بالقصر ،

---

(١) كذا في (و) ، وفي (ز ، ح) : (والبلد الحرام) ، والمثبت موافق لـ« الديوان » ونسخة المُحشِّي .

إذا وقعَ بينَ فعلِ الشرط والجزاءِ فعلٌ مضارع مقرونٌ بالفاء أو الواو . . جاز جزمُهُ ونصبُهُ ؛ نحوُ : (إن يَقُمْ زيدٌ ويخرجُ خالدٌ أُكرِمْكَ) بجزم (يخرج) ونصبِهِ ، ومن النصب : قولُهُ[1] : [من الطويل]

٣٤٦ـ ومَنْ يَقترِبْ منَّا ويخضعَ نُؤْوِهِ   ولا يخشَ ظُلْماً ما أقامَ ولا هَضْمَا

وقولُهُ : (أو واوٍ) معطوفٌ على (فا) ، وقولُهُ : (أنْ بالجملتَينِ اكتُنِفَا) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(اكتُنِفَا) : فعلُ الشرطِ مبنيٌّ للمفعول[2] ، والألفُ : للإطلاق ، وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ لدَلالةِ ما تقدَّم عليه ، وجملةُ الشرط وجوابِهِ : خبرُ (جزمٌ) .

* قوله : (ومَنْ يَقترِبْ . . .) إلى آخره : (نُؤْوِهِ) : مِنْ (آواهُ) : إذا أنزلَهُ به ، وقولُهُ : (هَضْمَا) ؛ أي : ظُلْماً ، ويُرْوىٰ : (ولا ضَيْمَا) ، وهو بمعناه .

والشاهدُ : في نصب (يخضعَ) بتقدير (أنْ) .

---

* قوله : (وجملةُ الشرط وجوابِهِ : خبرُ « جزمٌ ») انظُرْ علىٰ هـٰذا : ما الذي دلَّ فيما تقدَّم على الجواب المحذوف ؟ فإنَّهُ لا يصحُّ أنْ يدلَّ شيءٌ من

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٤٥) ، و« شرحه على الألفية » (ص٥٠١) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ٢١٣ـ٢١٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧١٩) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ١٠١) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٥٩١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٢٦) ، و« شرح أبيات المغني » (٧/ ١٩٦) .

(٢) قال الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » (ص١٤١) : (وظاهرُ كلام الشاطبيِّ : أنَّ « اكتنفا » مبنيٌّ للفاعل ، والصوابُ : الأوَّل) .

٧٠٥ـ والشرطُ يُغْني عن جوابٍ قد عُلِمْ والعكسُ قد يأتي إنِ المعنىٰ فُهِمْ

يجوزُ حذفُ جوابِ الشرطِ والاستغناءُ بالشرط عنه ؛ وذلك عندَما يَدُلُّ دليلٌ علىٰ حذفه ؛ نحوُ : (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ) ؛ فحُذِفَ جوابُ الشرط ؛ لدَلالة (أنتَ ظالمٌ) عليه ، والتقديرُ : (أنتَ ظالمٌ إنْ فعلتَ فأنتَ ظالمٌ) ، وهٰذا كثيرٌ في لسانهم .

وأمَّا عكسُهُ ـ وهو حذفُ الشرطِ والاستغناءُ عنه بالجزاءِ ـ . فقليلٌ ، ومنه : قولُهُ[1] : [من الوافر]

❀ قوله : (والشرطُ يُغْني) ؛ أي : إن كان ماضياً لفظاً ، أو مضارعاً منفيّاً بـ (لم) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] ، و(يُغْني) بضمِّ الياء ، وجملةُ (قد عُلِمْ) : صفةٌ لـ (جوابٍ) .

المبتدأ علىٰ شيء من الخبر ؛ فالوجهُ : أنَّ الخبرَ إمَّا (لفِعْلٍ) ، أو محذوفٌ ؛

(١) البيت للأحوص الأنصاري في « ديوانه » (ص٢٣٨) ضمن قصيدة سبق الحديث عنها في (٤/ ٤٥٣ ـ ٤٥٤) ، وهو من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٨٠) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٨٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢١٤ـ٢١٥) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٨١٢) ، و« المساعد » (٣/ ١٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٢٧) ، و« شرح أبيات المغني » (٨/ ٥ـ٦) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٩٢) .

٣٤٧ـ فطَلِّقْهـا فلسـتَ لهـا بكُـفْءٍ وإلَّا يَعْـلُ مَفـرِقَـكَ الحُسـامُ

أي : وإلَّا تُطلِّقْها يَعْلُ مَفرِقَكَ الحُسامُ .

❋ قوله : (فطَلِّقْها فلستَ لها. . .) إلىٰ آخره : الخطابُ لمَطَرٍ في قوله[١] :

سـلامُ اللهِ يـا مَطَـرٌ عليهـا وليسَ عليكَ يـا مَطَرُ السلامُ

والضميرُ المنصوبُ فيه : يرجعُ إلى امرأةِ مَطَرٍ ، وكانتْ جميلةً ومَطَرٌ دَمِيمَ الخِلْقة ؛ ولهٰذا قال الشاعر :

. . . . فلستَ لها بكُفْءٍ . . . .

أي : بمُعادِلٍ ومُساوٍ ، (وإلا) ؛ أي : وإنْ لم تُطلِّقْها (يَعْلُ) ؛ أي : يَفُوقُ (مَفْرِقَكَ) ؛ أي : رأسَكَ (الحُسامُ) بضمِّ أوَّله ؛ أي : السيفُ .

قال في « المصباح » : (ومَفْرِقُ الرأس ـ مثل « مسجد » ـ : حيثُ يُفرَقُ فيه الشَّعَرُ) انتهىٰ[٢] ، وهو وسطُ الرأسِ .

وفي حواشي « الأُشْمُونيِّ » : أنَّهُ يجوزُ فتحُ الراء وكسرُها[٣] ، والفتحُ هو القياس .

أي : جائزٌ ، و(لِفِعْلٍ) مُتعلِّقٌ بـ (جَزْمٌ) و(نَصْبٌ) علىٰ سبيل التنازع .

---

(١) انظر ما تقدَّم في (٤/ ٤٥٤) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٤٤) .

(٣) انظر « تنوير الحالك » (ق/ ٣١٢) ، و« حاشية الحفني » (٢/ق١٩٠) ، و« حاشية المدابغي » (٢/ ق١٣٨) .

٧٠٦ـ وٱحْذِفْ لَدَى اجتماعِ شرطٍ وقَسَمْ   جوابَ ما أَخَّرتَ . . . .

فائدة

[في الكلام على حذف أداة الشرط وفعلِهِ وجوابِهِ]

حذفُ أداةِ الشرطِ ممنوعٌ ولو (إنْ) على الأصحِّ[(١)] ، وجوَّز بعضُهُم حَذْفَ (إنْ) ؛ فيرتفعُ الفعلُ بعدَها وتدخلُ الفاء إيذاناً بالحذف ، وجَعَلَ منه قولَهُ تعالىٰ : ﴿ تَحْبِسُونَهُمَا مِنۢ بَعْدِ ٱلصَّلَوٰةِ فَيُقْسِمَانِ بِٱللَّهِ﴾ [المائدة : ١٠٦] ، نَقَلَهُ الشَّنَوانيُّ عن « الهَمْع »[(٢)] ، لٰكن قال في « الارتشاف » : (هٰذا ليس بشيء)[(٣)] .

وفي « الارتشاف » أيضاً : (حذفُ فعلِ الشرطِ أو فعلِ الجوابِ . . لا أحفظُهُ إلا في « إنْ ») انتهىٰ[(٤)] ؛ أي : لكَثْرة دَوَرَانِها مع الأصالة .

وحذفُ الجوابِ لدليلٍ قبلَهُ أو بعدَهُ . . كثيرٌ ، ولقرينةٍ فصيحٌ ، لٰكن أقلُّ .

❁ قوله : (شرطٍ) ؛ أي : غيرِ امتناعيٍّ ، أمَّا هو ؛ نحوُ (لو) و(لولا) : فإنَّهُ يتعيَّنُ الاستغناءُ بجوابه تقدَّم أو تأخَّر[(٥)] ؛ نحوُ : « واللهِ ؛

. . . .

(١) أي : ولو (إن) التي هي أمُّ الباب .
(٢) انظر « همع الهوامع » (٢/ ٥٦٣) .
(٣) ارتشاف الضَّرَب (٤/ ١٨٨٤) .
(٤) ارتشاف الضَّرَب (٤/ ١٨٨٣) .
(٥) أي : تقدَّم القَسَم أو تأخَّر .

فهْوَ مُلتَزَمْ . . . .

كلُّ واحدٍ مِنَ الشرط والقسم يَستدعِي جواباً ، وجوابُ الشرط : إمَّا مجزومٌ ، أو مقرونٌ بالفاء .

وجوابُ القسمِ إنْ كان جملةً فعليَّةً مُثبتةً مُصدَّرةً بمضارع : أُكِّدَ باللام والنون[1] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لَأَضْرِبَنَّ زيداً) ، وإنْ صُدِّرتْ بماضٍ : قُرِنَ باللام و(قد) ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ لقد قام زيدٌ)[2] .

لولا اللهُ ما اهْتَدَينا » ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[3] .

❀ قوله : (فهْوَ مُلتَزَمْ) بفتح التاء والزاي ؛ أي : لازمٌ غالباً ؛ بدليل

. . . .

(١) أي : بهما معاً وجوباً عندَ البَصْريِّينَ ، فإن خلا منهما قُدِّر فيه النفي ، وانظر ما سبق في (٤/٥٨٦ ، ٥٨٩) .

(٢) وهـٰذا الاقترانُ غالبٌ ، وقد يُجرَّدُ لفظاً منهما معاً أو أحدِهما ، فيُقدَّران فيه ؛ كـ ﴿ قُتِلَ أَصْحَٰبُ ٱلْأُخْدُودِ ﴾ [البروج : ٤] ؛ فإنَّهُ جوابٌ للقَسَم في أوَّل الآية حُذفت منه اللام و(قد) ، وهـٰذا في الماضي المثبت المُتصرِّف ، وأمَّا المنفيُّ فسيأتي ، وأمَّا الجامدُ : فيقترنُ باللام فقط ؛ نحوُ : (والله ؛ لعسىٰ زيدٌ أنْ يقوم) ، إلا (ليس) ؛ فلا تقترنُ بشيء ؛ كـ (والله ؛ ليس زيدٌ قائماً) . انظر « حاشية الخضري » (٢/٧٥٥) .

(٣) شرح الأشموني (٣/٥٩٣) ، والمثال رواه البخاري (٤١٠٤) مرفوعاً عن سيدنا البراء بن عازب رضي الله عنهما ، وقاله النبي صلى الله عليه وسلم في غزوة الخندق مُتمثِّلاً بقول عامر بن الأكوع رضي الله عنه .

وإن كان جملةً اسميَّةً : فبـ (إنَّ) واللامِ[1] ، أو اللامِ وحدَها ، أو بـ (إنَّ) وحدَها ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ إنَّ زيداً لَقائمٌ) ، و(واللهِ ؛ لَزيدٌ قائمٌ) ، و(واللهِ ؛ إنَّ زيداً قائمٌ) .

وإن كان جملةً فعليَّةً منفيَّةً : نُفِيَ بـ (ما) ، أو (لا) ، أو (إنْ)[2] ؛ نحوُ : (واللهِ ؛ ما يقومُ زيدٌ) ، و(لا يقومُ زيدٌ) ، و(إنْ يقومُ زيدٌ) ، والاسميَّةُ كذلك .

فإذا اجتمع شرطٌ وقَسَمٌ[3] . . حُذِفَ جوابُ المُتأخِّرِ منهما لدَلالة جوابِ الأوَّلِ عليه .

فتقولُ : (إنْ قام زيدٌ واللهِ يَقُمْ عمرٌو) ؛ فتَحذِفُ جوابَ القَسَم لدَلالة جوابِ الشرطِ عليه .

قوله : (وربَّما رُجِّحَ . . .) إلىٰ آخره ، ويحتملُ : أنَّ ما يأتي حكايةٌ لمذهب غيرِه[4] .

. . . .

---

(١) الأكثرُ : اجتماعُهُما ، وندر تجرُّدُها منهما ، إلا إنِ استطال القَسَمُ ؛ فيَحسُنُ التجرُّدُ ، كما نقله الدَّمَامِينيُّ عن المُصنِّف . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٥٥) .

(٢) قوله : (فيُنفىٰ بـ « ما » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وجُرِّدَ مِنَ اللام وجوباً ، سواءٌ كان الفعلُ مضارعاً ؛ كما مثَّله ، أو ماضياً ؛ كآية : ﴿ وَلَئِن زَالَتَآ إِنْ أَمْسَكَهُمَا مِنْ أَحَدٍ ﴾ [فاطر : ٤١] ؛ أي : ما أمسكهما ؛ ونحوِ : (واللهِ ؛ ما قام زيدٌ) ، أو : (لا قام) ، وشذَّ النفي بـ (لم) أو (لن) ، كما شذَّ اقترانُ المنفيِّ باللام . « خضري » (٢/ ٧٥٥) .

(٣) أي : ولو كان القسمُ مُقدَّراً ؛ كما سبق تعليقاً في (٥/ ٩٤) .

(٤) انظر (٥/ ١٠٧) .

وتقولُ : (واللهِ إنْ يَقُمْ زيدٌ ؛ لَيَقُومَنَّ عمرٌو) ؛ فتَحذِفُ جوابَ الشرطِ لدَلالة جوابِ القَسَمِ عليه[1] .

٧٠٧ـ وإنْ تَـوَالَيَـا وقبـلُ ذو خَبَـرْ فالشرطَ رَجِّحْ مطلقاً بلا حَذَرْ

أي : إذا اجتمع الشرطُ والقسمُ . . أُجِيبَ السابقُ منهما وحُذِفَ جوابُ المُتأخِّر ، هـٰذا إذا لم يتقدَّمْ عليهما ذو خَبَرٍ ، فإن تقدَّم عليهما ذو خَبَرٍ . . رُجِّحَ الشرطُ مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كان مُتقدِّماً أو مُتأخِّراً ، فيُجابُ الشرطُ ويُحذَفُ جوابُ القَسَم ؛ فتقولُ : (زيدٌ إنْ قام واللهِ أُكرِمْهُ) ، و(زيدٌ واللهِ إنْ قام أُكرِمْهُ) .

❀ قوله : (وإنْ تَوَالَيَا) الألفُ : ضميرُ التثنيةِ تعودُ على الشرط والقَسَم ؛ أي : اجتَمَعَا ، وجوابُ الشرطِ : جملةُ قولِهِ : (فالشرطَ رَجِّحْ . . .) إلىٰ آخره ، و(الشرطَ) : مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ(رَجِّحْ) ، وجملةُ قولِهِ : (وقبلُ ذو خَبَرْ) : حاليَّةٌ مِنْ ضمير (تَوَالَيَا) مربوطةٌ بالواو ، وقولُهُ : (مطلقاً) ؛ أي : تقدَّم أو تأخَّر ، و(بلا حَذَرْ) بفتح الذال ؛ أي : خوفٍ مِنْ شيء .

. . . .

(١) تنبيهٌ : إذا تأخَّر القسمُ مقروناً بالفاء . . وَجَبَ جَعْلُ الجوابِ له ، وجملةِ القسم جوابَ الشرط ؛ كـ(إنْ قام زيدٌ فواللهِ لأضربنَّهُ) ، وأجاز ابنُ السَّرَّاج جَعْلَ القسمِ المُتأخِّرِ جوابَ الشرط ولو بلا فاءٍ علىٰ تقديرها ، وهو ضعيفٌ ؛ لأنَّ حذفها خاصٌّ بالضرورة . « خضري » (٧٥٦/٢) نقلاً عن الأشموني .

٧٠٨ـ وربَّمــا رُجِّــحَ بعــدَ قَسَــمِ   شـــرطٌ بـــلا ذي خَبَـــرٍ مُقــدَّمِ

أي : وقد جاء قليلاً ترجيحُ الشرطِ على القَسَم عندَ اجتماعِهِما وتقدُّمِ القَسَم وإن لم يتقدَّمْ ذو خبر[1] ، ومنه : قولُهُ[2] : [من البسيط]

---

* قوله : (شرطٌ) نائبُ فاعلِ (رُجِّحَ) .

واعلَمْ : أنَّ كلَّ موضعٍ استُغْنِيَ فيه عن جواب الشرطِ .. لا يكونُ فعلُ الشرطِ فيه إلا ماضيَ اللفظ ، أو مضارعاً مجزوماً بـ (لم) ؛ نحوُ : ﴿ وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزخرف : ٨٧] ، ونحوُ : ﴿ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ﴾ [مريم : ٤٦]، ولا يجوزُ : (أنتَ ظالمٌ إنْ تفعلْ) ، وأمَّا نحوُ قولِهِ[3] : [من الكامل]

. . . .

---

(١) وهو مذهب الفرّاء ، ومنع ذلك الجمهورُ ، وتأوَّلوا البيت الآتيَ ونحوه على الضرورة ، أو جَعْلِ اللامِ زائدةً لا مُوطِّئةً . انظر « التذييل والتكميل » (١١/ ٣٩٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٩٠) .

(٢) البيت للأعشى الكبير في « ديوانه » (ص٦٣) ضمن معلقته الشهيرة ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٤٥٧) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٢١٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٣)، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٩٠)، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٩٤ـ٥٩٥)، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٢٩ـ١٩٣٠) ، و« خزانة الأدب » (١١/ ٣٣١ـ٣٣٤).

(٣) عجز بيت لعبد الله بن عَنَمة الضَّبِّي ، وهو ضمن مقطوعة أوردها أبو تمام في « حماسته » (٣/ ٦٩) ، وصدره : (يُثْنِي عليكَ وأنتَ أهلُ ثنائِهِ) ، وهو من شواهد : « شرح الرضي » (٤/ ٩٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٧٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٩٣) ، و« المساعد » (٣/ ١٤٤) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٥٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٩٥) ، وانظر « خزانة الأدب » (٩/ ٤١ـ٤٣) .

٣٤٨ـ لَئِنْ مُنِيتَ بنا عن غِبِّ معركةٍ لا تُلْفِنا عن دماءِ القومِ نَنْتَفِلُ

فلامُ (لَئِنْ) : مُوطِّئةٌ لقَسَمٍ محذوفٍ ، والتقديرُ : (واللهِ ؛ لئنْ) ، و(إنْ) : شرطٌ ، وجوابُهُ : (لا تُلفِنا) ، وهو مجزومٌ بحذف الياء ، ولم يُجَبِ القَسَمُ ، بل حُذِفَ جوابُهُ لدَلالة جوابِ الشرط عليه ، ولو جاء على الكثير ـ وهو إجابةُ القَسَم لتقدُّمِهِ ـ . لقيل : (لا تُلفِينا) بإثبات الياء ؛ لأنَّهُ مرفوعٌ .

. . . . ولديكَ إنْ هوَ يَستَزِدْكَ مَزِيدُ

فضرورةٌ ، وأجاز ذلك الكُوفيُّونَ إلا الفرَّاءَ .

❀ قوله : (لَئِنْ مُنِيتَ . . .) إلى آخره : قبلَهُ :

وَدِّعْ هُرَيرةَ إنَّ الركبَ مُرتحِلُ وهل تُطِيقُ وداعاً أيُّها الرجلُ

وقبلَ البيتِ المذكور :

لَئِنْ قَتَلْتُمْ عَمِيداً لم يكنْ هَدَراً لَنقتُلَنْ مِثْلَهُ فيكُم فنمتثلُ[١]

و(مُنِيتَ) ؛ أي : بُلِيتَ ، و(عن غِبٍّ) ؛ أي : بعدَ غِب ـ بكسر الغين المعجمة ـ : العاقبةُ؛ أي : بعدَ عاقبةِ معركةٍ ، (لا تُلْفِنا) بالفاء ؛ أي : لا تَجِدْنا، وهو مجزومٌ بحذف الياء ، وقولُهُ : (نَنْتَفِلُ) بالفاء ؛ قال في « الصحاح » : (انتَفَلَ مِنَ الشيء ؛ أي : انتفىٰ منه وتَنَصَّلَ ؛ كأنَّهُ إبدالٌ منه) ، وأنشدَ البيتَ[٢] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) في « الديوان » (ص٦٣) : (صَدَداً) بدل (هَدَراً) .

(٢) الصحاح (٥/١٨٣٣) .

فصل (لو)

فصلُ (لو)

❁ قوله : (لو) هي في الكلام على ضربين : مصدريَّةٌ[1] ، وشرطيَّةٌ ، وزاد كثيرٌ ثالثاً ؛ وهو التمنِّي ؛ نحوُ: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً فَنَكُونَ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الشعراء: ١٠٢]، لكن اختُلِفَ فيها ؛ هل هي قِسْمٌ برأسه ، أو راجعةٌ إلى أحد القِسْمَينِ المذكورَينِ ، وإلى الثاني ذهبَ الناظمُ فجَعَلَها راجعةً إلى المصدريَّة[2] .

[فصلُ (لو)]

❁ قوله : (فجَعَلَها راجعةً إلى المصدريَّة) ؛ أي : وأغنتْ عن فعل التمنِّي ، والأصلُ : (وَدِدْتُ لو أنَّ لنا كَرَّةً)[3] ؛ فحُذِفَ (وَدِدْتُ) ؛ لإشعارِ (لو) به ؛ لكثرة مُصاحبتِها له ، فأشبهتْ (ليت) في الإشعار بالتمنِّي ، فنُصِبَ جوابُها كـ (ليت) ، وإنَّما دخلتْ على (أنَّ) المصدريَّةِ مع أنَّ الحرفَ

(١) وقد سبق الكلام عليها . انظر (٢/ ٧٤ـ ٧٥) .

(٢) وإلى الأوَّل ذَهَبَ ابنُ الضائع وابن هشام الخَضْراوي ، وانظر « شرح التسهيل » (١/ ٢٣٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٢٩٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٠) ، و« تمهيد القواعد » (٢/ ٧٧١) .

(٣) قوله : (وَدِدْتُ) كذا جاء في النسخ هنا ، والأنسب بالسياق : (وَدِدْنا) .

. . . .

وزاد بعضُهُم رابعاً وخامساً وسادساً ؛ وهو : العَرْضُ ، والتحضيضُ ، والتقليلُ .

والشرطيَّةُ هي المُرادةُ هنا ، وهي علىٰ قِسْمَينِ :

المصدريَّ لا يدخلُ علىٰ مِثْلِهِ ؛ لأنَّ التقديرَ : (لو ثَبَتَ أنَّ لنا كَرَّةً)[1] ؛ فصِلَةُ (لو) محذوفةٌ ، و(أنَّ) وصِلَتُها فاعلٌ به .

ولا يَرِدُ : أنَّها لو كانتْ مصدريَّةً لوَجَبَ أنْ يطلبَها عاملٌ ولا عاملَ هنا ؛ لأنَّ الظاهرَ : أنَّها مفعولٌ لفعلِ التمنِّي الذي نابتْ عنه ، والتقديرُ : (وَدِدْنا ثبوتَ كرَّةٍ لنا) .

وذَهَبَ غيرُ المُصنِّف : إلىٰ أنَّها (لو) الشرطيَّةُ أُشرِبَتْ معنى التمنِّي ، فلا بدَّ لها مِنْ جزاء كالشرط ولو مُقدَّراً .

❁ قوله : (وهو : العَرْضُ) ؛ نحوُ : (لو تنزلُ عندَنا فتُصِيبَ خيراً) ، وقوله : (والتحضيضُ) ؛ نحوُ : (لو تأمرُ فتُطاعَ) ، وقوله : (والتقليلُ) ؛ نحوُ : « تصدَّقُوا ولو بظِلْفٍ مُحْرَقٍ »[2] .

---

(١) تقدير (ثَبَتَ) بناء علىٰ مذهب الكُوفيِّين والمُبرِّد والزَّجَّاج ، بينما يُقدِّر سيبويه وأكثر البَصْريِّين اسماً ، وهو خبرٌ محذوف للمصدر المُؤوَّل ، والتقدير عندهم : (لو استقرارُ الكَرَّةِ ثابتٌ لنا) .

(٢) رواه مالك (٢/٩٢٣) ، والنسائي (٥/٨١) ، وأحمد (٤/٧٠) عن حوَّاء جدة عمرو بن معاذ الأنصاري رضي الله عنهما ، والظِّلْفُ للبقر والغنم كالحافر للفرس والبغل ، والخفُّ للبعير .

٧٠٩ـ (لو) حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ ويَقِلْ   إيــلاؤُهــا مُستقبــلاً لٰكــنْ قُبِــلْ

(لو) تُستعمَلُ استعمالَين :

أحدُهُما : أنْ تكونَ مصدريَّةً ، وعلامتُها : صحَّةُ وقوعِ (أنْ) مَوقِعَها ؛ نحوُ : (وَدِدتُ لو قام زيدٌ) ؛ أي : قيامَهُ ،وقد سبق ذِكْرُها في (باب الموصول)[1] .

الثاني : أنْ تكونَ شرطيَّةً ، ولا يَلِيها غالباً إلا ماضي المعنىٰ ؛ ولهٰذا قال : (« لو » حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ) ؛ وذلك نحوُ قولِكَ : (لو قام زيدٌ لقمتُ) .

ـ امتناعيَّةٌ ؛ وهي التي للتعليق في الماضي ، وهي المُشارُ إليها بقوله : (« لو » حرفُ شرطٍ في مُضِيٍّ) .

ـ وبمعنىٰ (إنْ) ؛ وهي التي للتعليق في المستقبل ، وإليها أشار بقوله : (ويَقِلْ إيلاؤُها مُستقبلاً) ، كما في « الأُشْمُونيِّ »[2] ؛ ففي كلام الناظمِ استخدامٌ ؛ حيث ذَكَرَها بمعنىً ، وأعاد عليها الضميرَ بمعنىً آخَرَ .

❁ قوله : (حرفُ شرطٍ) ؛ أي : حرفُ تعليقٍ ؛ أي : حرفٌ يَدُلُّ علىٰ تعليقِ حصولِ فعلٍ بفعلٍ في مُضِيٍّ ؛ فقولُهُ : (في مُضِيٍّ) : مُتعلِّقٌ بالحصول المُقدَّر ، لا بـ (شرطٍ) بمعنى التعليق ؛ لأنَّ التعليقَ في الحال .

. . . .

---

(١) انظر (٢/ ٧٤ـ ٧٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٥٩٩) .

وفسَّرها سيبويهِ : بأنَّها حرفٌ لِمَا كان سيقعُ لوقوع غيرِهِ ، وفسَّرها غيرُهُ : بأنَّها حرفُ امتناعٍ لامتناع ، وهٰذه العبارةُ الأخيرة هي المشهورةُ[1] ، والأُولىٰ أصحُّ .

❁ قوله : (لِمَا كان سيقعُ) ؛ أي : لجوابٍ كان سيقعُ (لوقوع غيرِهِ) ؛ وهو الشرطُ ، وهٰذه عبارةُ سيبويهِ[2] ، وقولُهُ : (حرفُ امتناعٍ) ؛ أي : تَدُلُّ على امتناعِ الجوابِ (لامتناع) الشرط ، وهٰذا يَقتضِي : أنَّ الجوابَ يكونُ مُمتنِعاً في كلِّ موضعٍ ، بخلاف عبارة سيبويهِ ؛ فإنَّها إنَّما تَدُلُّ على الامتناع الناشئ عن فَقْدِ السبب ، لا علىٰ مُطلَقِ الامتناع[3] .

والحاصلُ : أنَّ (لو) تَقتضِي امتناعَ الشرطِ دائماً ، ثمَّ إنْ لم يكنْ لجوابها سببٌ غيرُهُ . . لَزِمَ امتناعُهُ ؛ نحوُ : (لو كانتِ الشمسُ طالعةً لكان النهارُ موجوداً) ، وإلا لم يلزمْ ؛ نحوُ : (لو كانتِ الشمسُ طالعةً لكان الضوءُ موجوداً) .

❁ قوله : (بخلاف عبارة سيبويهِ) فيه : أنَّ عبارةَ سيبويهِ مُساوِيةٌ لعبارة غيرِهِ ، إلا أنَّ عبارةَ سيبويهِ تُفِيدُ أنَّ (لو) تَدُلُّ مطابقةً علىٰ أنَّ وقوعَ الثاني كان يَحصُلُ علىٰ تقدير وقوعِ الأوَّل ، وتَدُلُّ التزاماً على امتناعِ وقوعِ الثاني مِنْ حيثُ رَبْطُهُ بالأوَّل الممتنع بمُقتضاها .

---

(1) قال أبو حيان في « الارتشاف » (٤/١٨٩٨) : (هٰذه عبارةُ شيوخِنا في ابتداء التعلُّم) .

(2) انظر « الكتاب » (٤/٢٢٤) .

(3) انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٢٩٧) ، و« مغني اللبيب » (١/٣٤٩) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٤/١٨٩٨) .

وقد يقعُ بعدَها ما هو مستقبلُ المعنىٰ ، وإليه أشار بقوله : (ويَقِلُّ إيلاؤُها مُستقبلاً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ لَوْ تَرَكُوا۟ مِنْ خَلْفِهِمْ ذُرِّيَّةً ضِعَـٰفًا خَافُوا۟ عَلَيْهِمْ ﴾ [النساء : ٩] ، وقولُهُ[١] : [من الطويل]

وعبارةُ غيرِ سيبويهِ تَدُلُّ على امتناعِ الجوابِ مطلقاً ، وليس كذلك ؛ ولهـٰذا قال الشارحُ : (وهـٰذه العبارةُ هي المشهورةُ ، والأُولىٰ أَصَحُّ) ، وإنَّما عبَّر بأفعل التفضيل ؛ لإمكان الجوابِ عن هـٰذه بما أفاده بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ المُرادَ منها : أنَّ جوابَ (لو) مُمتنِعٌ لامتناعِ سببٍ ، وقد يكونُ ثابتاً لثبوت سببٍ غيرِهِ[٢] .

❊ قوله : (﴿ وَلْيَخْشَ ٱلَّذِينَ . . . ﴾) إلىٰ آخره ؛ أي : وليخشَ الذين صفتُهُم وحالُهُم أنَّهُم لو شارَفُوا ، وإنَّما قدَّرنا ذلك ؛ لأنَّ الصِّلَةَ لا بُدَّ أنْ تكونَ معلومةً للمُخاطَبِ ثابتةً للموصول ، كالصفة للموصوف ، ولا يتأتَّىٰ ذلك في

. . . .

---

(١) البيتان لتوبة بن الحُميِّر في « ديوانه » (ص٤٨) ضمن قصيدة مطلعها :

أَلَا هل فؤادي عن صِبا اليومِ صافحُ ... وهل ما وَأَتْ ليلىٰ بهِ لكَ ناجحُ
وهل في غَدٍ إنْ كانَ في اليومِ عِلَّةٌ ... سَراحٌ لِمَا تلوي النفوسُ الشحائحُ

ولهما قصة سيذكرها المُحشِّي في (٥/ ١١٤ـ ١١٥) ، وهما من شواهد : « تكملة شرح التسهيل » (٤/ ٩٦) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٥) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٥٤) ، و« المساعد » (٣/ ١٩٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ١٨١) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٥٦٧) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٤٩ـ١٩٥٠) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ٣٩ـ٤٤) .

(٢) انظر « تعليق الفرائد » (٢/ ق٤٥٧) ، و« مختصر السعد » (ص ٢٨١ـ ٢٨٢) .

٣٤٩ـ ولو أنَّ ليلى الأَخْيَلِيَّةَ سَلَّمَتْ عليَّ ودُوني جَنْدَلٌ وصفائحُ
لَسَلَّمْتُ تسليمَ البَشَاشةِ أو زَقَا إليها صَدىً مِنْ جانبِ القبرِ صائحُ

الشرطيَّة ؛ فالصِّلَةُ في الحقيقة وصفُهُم بمضمون هٰذه الشرطيَّةِ ، وهو قضيَّةٌ معلومة ، أفادَهُ الدَّمَامِينيُّ[1] .

❀ قوله : (ولو أنَّ ليلى الأَخْيَلِيَّةَ . . .) إلىٰ آخره : قالهما توبةُ في محبوبته ليلىٰ ، والواوُ في قوله : (ودُوني) : للحال ، و(الجَنْدَل) : الحجارةُ ، و(الصَّفائح) : الحجارةُ العِراضُ تكونُ على القبور ، و(أو) في قوله : (أو زَقَا) : بمعنىٰ (إلىٰ) ، أو عاطفةٌ ، و(زَقَا) بالزاي والقاف ؛ أي : صاحَ .

والمعنىٰ على الأوَّل : لَرَدَدْتُ السلامَ إلىٰ أنْ صاحَ إليها صدىً ، و(الصَّدَىٰ) ـ بفتح الصاد والدال المُهمَلتَينِ مقصوراً ـ علىٰ هٰذا : ما يُجيبُكَ مِثْلَ صوتِكَ مِنَ الجبال والكهوفِ ونحوِهِما ، وعلى الثاني : طائرٌ .

و(صائحُ) : صفةُ (صَدىً) .

قال السُّيُوطيُّ في « شرح شواهد المغني » : (قيل : إنَّها سَلَّمتْ عليه بعدَ موتِهِ ، فخَرَجَ طائرٌ مِنَ القبر حتىٰ ضَرَبَ بصدرها ، فشَهِقَتْ شَهْقةً فماتت[2]) ،

❀ قوله : (بمعنىٰ « إلىٰ ») فيه تعسُّفٌ لا يخفىٰ ، كذا قيل[3] ، وكأنَّ وجهَهُ : أنَّ زَقَا الصدىٰ يُقارِنُ تسليمَهُ ، وإلا فهو غايةٌ له في العقل مُرتَّبٌ عليه .

---

(١) انظر « حاشية الدماميني على المغني » (ق/١٢٣) .
(٢) قوله : (شَهِقَ) من باب (مَنَعَ) و(ضَرَبَ) و(سَمِعَ) . انظر « القاموس المحيط » (٣/٢٤٤) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/٥٤) .

فدُفِنتْ إلىٰ جانب قبرِهِ ، فنبتَ علىٰ قبره شجرةٌ وعلىٰ قبرها شجرةٌ ، فطَالَتَا فالتَفَّتَا .

وقيلَ : إنَّها لمَّا سلَّمتْ عليه حوَّلتْ وجهَها إلى القوم وقالتْ : ما عرفتُ كَذِبَهُ قبلَ هـٰذه ، أليسَ هو القائلَ : « ولو أنَّ ليلىٰ . . . » إلىٰ آخره ؟! فما بالُهُ لم يُسلِّمْ ؟! وكانتْ إلىٰ جانب القبرِ بُومةٌ كامنةٌ ، فلمَّا رأتِ الهودجَ فَزِعَتْ وطارتْ في وجه الجَمَل ، فنَفَرَ فرمىٰ ليلىٰ علىٰ رأسها فماتتْ في وقتها ، فدُفِنتْ إلىٰ جانبه) انتهىٰ مُلخَّصاً[(١)] .

❁ قوله : (وهْيَ) ؛ أي : (لو) مطلقاً شرطيَّةً كانتْ أو مصدريَّةً ، كما في « التوضيح »[(٢)] .

❁ قوله : (لـٰكنَّ . . .) إلىٰ آخره : (لـٰكنَّ) : حرفُ استدراكٍ ونصبٍ للاسم ورفعٍ للخبر ، و(لو) : اسمُها ، و(أنَّ) بفتح الهمزة وتشديدِ النون : مبتـدأٌ ، وجملـةُ (قـد تَقتـرِنْ) : خبـرُ المبتـدأ ، و(بهـا) : مُتعلِّـقٌ بـه ،

❁ قوله : (أي : « لو » مطلقاً . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّهُ لا يحتملُهُ كلامُ المُصنِّفِ إلا بتكلُّفٍ بعيدٍ لا داعيَ إليه .

---

(١) شرح شواهد المغني (ص٦٤٥ـ٦٤٦) ، وانظر « التعازي » للمبرد (ص١٠٨) ، و« الجليس الصالح الكافي » (١/ ٣٣٣ـ ٣٤٠) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٢٩) .

يعني : أنَّ (لو) الشرطيَّةَ مُختصَّةٌ بالفعل ؛ فلا تدخلُ على الاسم ، كما أنَّ (إنِ) الشرطيَّةَ كذلك ، لـٰكن تدخلُ (لو) على (أنَّ) واسمِها وخبرِها ؛ نحوُ : (لو أنَّ زيداً قائمٌ لَقمتُ) ، واختُلِفَ فيها والحالةُ هـٰذه :

فقيل : هي باقيةٌ على اختصاصها ، و(أنَّ) وما دخلتْ عليه في موضعِ رفع فاعل بفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (لو ثَبَتَ أنَّ زيداً قائمٌ لَقمتُ) ؛ أي : لو ثَبَتَ قيامُ زيدٍ .

وقيل : زالتْ عن الاختصاص ، و(أنَّ) وما دخلتْ عليه في موضعِ رفع مبتدأ ، والخبرُ محذوفٌ ، والتقديرُ : (لو أنَّ زيداً قائمٌ ثابتٌ لَقمتُ) ؛ أي : لو قيامُ زيدٍ ثابتٌ ، وهـٰذا مذهبُ سيبويهِ[1] .

والجملةُ مِنَ المبتدأ والخبر : خبرُ (لـٰكنَّ) .

❁ قوله : (وهـٰذا مذهبُ سيبويهِ) ظاهرُهُ : رجوعُ اسمِ الإشارة إلىٰ تقدير الخبر ، فيُفِيدُ : أنَّ سيبويهِ ممَّنْ ذَهَبَ إلىٰ تقدير الخبر ، وهو خلافُ ما في « التوضيح » وغيرِهِ[2] ، وقد أشار الفارِضيُّ إلىٰ أنَّهُ قولٌ ثانٍ له[3] .

. . . .

(١) وهو مذهب جمهور البَصْريِّين ، وذهب إلى الأوَّل : الكُوفيُّون والزَّجَّاجُ والمُبرِّد ، وتبعهم الزَّمَخْشَريُّ وجماعة . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (٣/١٢٥٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٣٠٠) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٢٣٠) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٥٧) .

٧١١ـ وإنْ مضارعٌ تَلَاها صُرِفَا إلى المُضِيِّ نحوُ (لو يَفِي كَفَىٰ)

قد سبق أنَّ (لو) هـٰذه لا يَلِيها في الغالب إلا ما كان ماضياً في المعنىٰ[١] ، وذَكَرَ هنا أنَّهُ إنْ وَقَعَ بعدَها مضارعٌ . . فإنَّها تَقلِبُ معناه إلى المُضِيِّ ؛ كقوله[٢] : [من الكامل]

❀ قوله : (وإنْ مضارعٌ تَلَاها) ؛ أي : (لو) ، وهـٰذا في الامتناعيَّة ، وأمّا التي بمعنىٰ (إنْ) : فقد تقدَّم أنَّها تصرفُ الماضيَ إلى المستقبل ، وإذا وقع بعدَها مضارعٌ فهو مستقبلٌ معنىً . انتهىٰ « أُشْمُوني »[٣] .

❀ قوله : (لو يَفِي كَفَىٰ) لو : حرفُ شرطٍ غيرُ جازم ، و(يَفِي) : فعلُ الشرط ، و(كَفَىٰ) : جوابُهُ .

❀ قوله : (« لو » هـٰذه) قد تقدَّم أنَّها غيرُ التي بمعنىٰ (إنْ) ، فكيف يُشِيرُ إليها بالإشارة القريبة ؟

❀ قوله : (قد تقدَّم) ؛ أي : في القَوْلةِ قبلُ ، وقولُهُ : (فكيف يُشِيرُ إليها بالإشارة القريبة ؟) ؛ أي : فكيف يُشِيرُ إلىٰ (لو) بالإشارة القريبةِ المُقتضِيةِ

---

(١) انظر (١١١/٥) .
(٢) البيتان لكُثَيِّر عَزَّة في « ديوانه » (ص٤٤١ـ٤٤٢) ، وهما من شواهد : « شرح التسهيل » (٢٧/١) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٧) ، و« توضيح المقاصد » (١٣٠٣/٣) ، و« المقاصد الشافية » (١٨٨/٦ـ١٨٩) ، و« شرح الأشموني » (٦٠٣/٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١٩٥٨/٤) .
(٣) شرح الأشموني على الألفية (٦٠٣/٣) .

٣٥٠ـ رُهْبانُ مَدْيَنَ والذينَ عَهِدتُهُم ... يبكونَ مِنْ حَذَرِ العذابِ قُعُودَا
لو يسمعونَ كما سمعتُ كلامَها ... خَــرُّوا لعَــزَّةَ رُكَّعــاً وسُجُــودَا

أي : لو سَمِعُوا .

ولا بدَّ لــ (لو) هـٰذه مِنْ جواب ، وجوابُها : إمَّا فعلٌ ماضٍ ، أو مضارعٌ منفيٌّ بـ (لم) .

ويُجابُ : بأنَّ المُرادَ : (لو) القريبةُ ذِكْراً بقَطْعِ النَّظَرِ عن قُيُودها .

* قوله : (رُهْبانُ مَدْيَنَ . . .) إلىٰ آخره : (الرُّهْبانُ) : جمعُ (راهب) ؛ وهو عابدُ النصارىٰ ، و(مَدْيَن) : بلدةٌ مشهورة بساحل بحر الطُّور ، و(خَرُّوا) : بمعنىٰ سَقَطُوا ، و(عَزَّة) : اسمُ محبوبةِ كُثَيِّرِ الذي كان يُشبِّبُ بها ، و(الرُّكَّع) بضمِّ الراء : جمعُ (راكع) ، و(سُجُودَا) بضمِّ السين : جمعُ (ساجد) ، و(ما) : مصدريَّةٌ ، وأقام الظاهرَ في (لعَزَّةَ) مُقامَ الضمير ؛ استلذاذاً بذِكْرِ اسمِها ، وإقامةً للوزن .

* قوله : (وجوابُها : إمَّا فعلٌ . . .) إلىٰ آخره ، وقد جَمَعَ الغَزِّيُّ هـٰذه الأحكامَ في بيتٍ فقال[1] : [من الرجز]

أنَّهُ يريدُ (لو) الامتناعيَّةَ[2] ، مع أنَّ الحُكْمَ الذي ذكره لا يُناسِبُها ، كما هو ظاهرٌ ؟ وقولُهُ : (عن قُيُودها) لو أُفرِدَ لكان حَسَناً .

* قولُهُ : (وقد جَمَعَ الغَزِّيُّ . . .) إلىٰ آخره : إنَّما يُفِيدُ كلامُهُ البعضَ .

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ١٢٩) ، مخطوطة الأزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

(٢) في هامش (ي) : (لعل الأصلَ : التي بمعنىٰ « إن ») .

وإذا كان جوابُها مثبتاً[1] : فالأكثرُ : اقترانُهُ باللام ؛ نحوُ : (لو قام زيدٌ لَقام عمرٌو) ، ويجوزُ حذفُها ؛ فتقولُ : (لو قام زيدٌ قام عمرٌو) .

وإن كان منفيّاً بـ (لم) : لم تصحبْها اللامُ[2] ؛ فتقولُ : (لو قام زيدٌ لم يقم عمرٌو) .

وإن نُفِيَ بـ (ما) : فالأكثرُ : تجرُّدُهُ مِنَ اللام ؛ نحوُ : (لو قام زيدٌ ما قام عمرو) ، ويجوزُ اقترانُهُ بها ؛ نحوُ : (لو قام زيدٌ لَمَا قام عمرٌو) .

يُجابُ بالماضي بلامٍ أو بـ (ما) ... أو بمضارعٍ بـ (لم) قد جُزِمَا

. . . .

(١) أي : ماضياً مثبتاً . « خضري » (٢/ ٧٦٣) .

(٢) أي : لأنَّها لا تصحبُ منفيّاً بغير (ما) ، كما في « التصريح » ؛ لِمَا يلزمُ فيه من ثِقَلِ اجتماع اللامَين ؛ لابتداء غالب أدوات النفي باللام . « خضري » (٢/ ٧٦٣) .

(أمّا) و (لولا) و (لوما)

٧١٢ـ (أمَّا) كـ (مهما يَكُ مِنْ شيءٍ)... . . . .

(« أمَّا » و« لولا » و« لَوْما »)

❀ قوله : (« أمَّا » و« لولا » و« لَوْما ») أصلُهُما : (لو) رُكِّبتْ مع (لا) و(ما) ، قال في « التوضيح » : (« أمَّا » : حرفُ شرطٍ وتوكيدٍ دائماً ، وتفصيلٍ غالباً)[١] .

❀ قوله : (« أمَّا » كمهما. . .) إلى آخره : (أمَّا) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كمهما. . .) إلى آخره ، وقولُهُ : (يَكُ. . .) إلى آخره : يحتملُ : أنْ تكونَ تامَّةً والفاعلُ (شيء) بزيادة (مِنْ) ، أو ضميرٌ عائدٌ على اسم الشرط و(مِنْ) لبيان الجنس ، ويُشكِلُ عليه : أنَّهُ لم يَجْرِ على جنسٍ بعينه .

وأُجِيبَ : بأنَّ المقصودَ مِنَ البيان هنا : التعميمُ ودَفْعُ إرادةِ نوعٍ بعينه[٢] .

[(أمَّا) و(لولا) و(لَوْما)]

. . . .

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٣٢) .

(٢) انظر « تعليق الفرائد » (٢/ ق٤٦٧) ، و« حاشية ابن قاسم على الأشموني » (ق/ ٢١٥) .

. . . . وفا   لتِلْــوِ تِلْــوِهــا وجــوبــاً أُلِفَــا

(أمَّا) : حرفُ تفصيلٍ[1] ، وهي قائمةٌ مَقامَ أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ ؛ ولهٰذا فسَّرها سيبويهِ : بـ (مهما يكُ مِنْ شيء)[2] ، والمذكورُ بعدَها جوابُ الشرط ؛ فلذلك لَزِمَتْهُ الفاءُ ؛ نحوُ : (أمَّا زيدٌ فمُنطلِقٌ) ، والأصلُ : (مهما يكُ مِنْ شيء فزيدٌ مُنطلِقٌ) ؛ فأُنِيبتْ (أمَّا) مُنابَ (مهما يكُ مِنْ شيء) ؛ فصار : (أمَّا فزيدٌ مُنطلِقٌ) ، ثمَّ أُخِّرتِ الفاءُ إلى الخبر ؛ فصار : (أمَّا زيدٌ

❋ قوله : (وفا لتِلْوِ . . .) إلىٰ آخره : (فا) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أُلِفَا) ، و(لتِلْوِ) : مُتعلِّقٌ بـ (أُلِفَ) ، ومعنىٰ (تِلْوِ) : تالي ، و(وجوباً) : حالٌ مِنَ الضمير في (أُلِفَ) بتأويله باسم الفاعل ؛ أي : واجباً ، أو علىٰ حَذْفِ مضاف ؛ أي : ذا وجوبٍ .

❋ قوله : (قائمةٌ مَقامَ أداةِ الشرطِ وفعلِ الشرطِ) المُرادُ : أنَّ موضعَها صالحٌ لـ (مهما يكنْ مِنْ شيء) ، لا أنَّها مُرادِفةٌ لـ (مهما) ؛ إذ (أمَّا) حرفٌ و(مهما) اسمٌ ، فكيف تصحُّ المُرادَفةُ ؟!

❋ قوله : (ثمَّ أُخِّرتِ الفاءُ إلى الخبر) ؛ أي : فراراً مِنْ قُبْحِ اللفظ ؛ لكونه

❋ قوله : (ومعنىٰ « تِلْوِ ») مبتدأٌ ، خبرُهُ : (تالي) .

---

(١) أي : غالباً لا دائماً ، ومن غير الغالب : (أمَّا زيدٌ فمنطلقٌ) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٤) .

(٢) انظر « الكتاب » (٤/ ٢٣٥) .

فمُنطلِقٌ) ؛ ولهٰذا قال : (وفا لتِلْوِ تِلْوِها وجوباً أُلِفَا) .

في صورة معطوفٍ بلا معطوفٍ عليه ، وإنَّما يُفصَلُ بينَ (أمَّا) والفاءِ بواحدٍ مِنْ ستةِ أمورٍ :

ـ المبتدأُ ؛ كمثال الشارح .

ـ والخبرُ ؛ نحوُ : (أمَّا في الدار فزيدٌ) .

ـ وجملةُ الشرطِ دونَ جوابِهِ ؛ نحوُ : ﴿ فَأَمَّآ إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرَّبِينَ ۝ فَرَوْحٌ ﴾ [الواقعة : ٨٨ ـ ٨٩] .

ـ واسمٌ منصوبٌ لفظاً أو مَحَلّاً ؛ نحوُ : ﴿ وَأَمَّا ٱلسَّآئِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾ [الضحىٰ : ١٠] ، ﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾ [الضحىٰ : ١١] .

ـ واسمٌ منصوبٌ بمحذوف يُفسِّرُهُ ما بعدَ الفاء ؛ نحوُ : (أمَّا زيداً فاضْرِبْهُ) .

ـ وظرفٌ ؛ نحوُ : (أمَّا اليومَ فاضْرِبْ زيداً) .

* قوله : (ولهٰذا قال : وفا لتِلْوِ تِلْوِها . . .) إلىٰ آخره : يُؤخَذُ منه ـ كما قال المُراديُّ ـ : أنَّهُ لا يجوزُ أنْ يتقدَّمَ الفاءَ أكثرُ مِن اسمٍ واحد ، فلو قلتَ : (أمَّا زيدٌ طعامَهُ فلا تأكلْ) . . لم يَجُزْ ، كما نصَّ عليه غيرُهُ[1] ، ولا يُفصَلُ بينَ (أمَّا) والفاءِ بجملةٍ تامَّة ، إلا إنْ كانتْ دعاءً ؛ بشرطِ : أنْ يتقدَّمَ الجملةَ

. . . .

(١) أي : غيرُ الناظم .

٧١٣ـ وحذفُ ذي الفا قلَّ في نثرٍ إذا		لـم يـكُ قـولٌ معَهـا قـد نُبِـذَا

قد سبق أنَّ هـٰذه الفاءَ مُلتزَمةُ الذِّكْر[١] ، وقد جاء حذفُها في الشِّعْر ؛ كقوله[٢] :		[من الطويل]

فاصلٌ ؛ نحوُ : (أمَّا اليومَ رحمَكَ اللهُ فالأمرُ كذا) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[٣] .

❁ قوله : (وحذفُ ذي الفا . . .) إلىٰ آخره : (حذفُ) : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (ذي) ، وهو اسمُ إشارةٍ ، فمَحَلُّهُ جرٌّ ، و(الفا) : عطفُ بيانٍ أو نعتٌ له ، وجملةُ (قَلَّ) بفتح القاف : خبرٌ .

❁ قوله : (إذا لم يكُ) جوابُ (إذا) : محذوفٌ ، و(النَّبْذُ) : الطَّرْحُ .

. . . .

(١) انظر (٥/ ١٢١) .

(٢) البيت للحارث بن خالد المخزومي ، وهو ممَّا هجا به بني أسد بن أبي العِيص كما سيذكره المُحشِّي ، وقبله :

فَضَحتُـم قـريشـاً بـالفـرارِ وأنتُـمُ		قُمُـدُّونَ سُـودانٌ عظـامُ المنـاكـبِ

وهو من شواهد : « شرح التسهيل » (١/ ٣٢٨) ، و« شرح الرضي » (١/ ٢٦٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٠٩) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٠٦ـ١٣٠٧) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٣٤) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٨٠) ، و« المساعد » (٣/ ٢٣٦) ، و« المقاصد الشافية » (١/ ٦٣٢ـ٦٣٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (١/ ٥٦١ـ٥٦٢ ، ٤/ ١٩٧٥) ، و« خزانة الأدب » (١/ ٤٥٢ـ٤٥٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٣١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٠٥) .

٣٥١ـ فأمَّا القتالُ لا قتالَ لَدَيكُمُ ولـٰكنَّ سَيْراً في عِرَاضِ المَوَاكِبِ

أي : فلا قتالَ .

وحُذِفتْ في النثر أيضاً بكَثْرة ، وبقِلَّة ؛ فالكَثْرةُ : عندَ حذفِ القولِ معها ؛ كقوله عز وجل : ﴿ فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ أَكَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَـٰنِكُمْ ﴾ [آل عمران : ١٠٦] ؛ أي : فيُقالُ لهم : أكفرتُم بعدَ إيمانِكُم ؟!

---

* قوله : (فأمَّا القتالُ . . .) إلىٰ آخره : لا يصحُّ تقديرُ القولِ في البيت ؛ لأنَّ المعنىٰ ليس عليه ، ولعدم صحَّةِ الإخبارِ حينئذٍ ، و(العِرَاض) بالعين المُهمَلة والضادِ المُعجَمة : الشِّقُّ والناحية ، و(المَوَاكب) : جمعُ (مَوكِب) ؛ وهمُ القومُ الراكبونَ على الإبِلِ والخيل للزينة ، والشاهدُ فيه ظاهرٌ ، و(سيراً) : منصوبٌ على المصدريَّة ؛ أي : ولـٰكنَّكُم تسيرونَ سَيْراً ، وقد رُوِيَ : (أمَّا) ؛ فيكونُ فيه الخَرْمُ .

قال العَيْنيُّ : (وهـٰذا البيتُ قائلُهُ قديمٌ يهجو به بني أَسَدِ بن أبي العِيصِ ؛ حتىٰ قال بعضُهُم : إنَّهُ قبلَ الإسلام بخمس مئة سنة)(١) .

* قوله : (فالكَثْرةُ : عندَ حذفِ القولِ معها) ظاهرُهُ : أنَّ الإتيانَ بالفاء في هـٰذه الحالةِ جائزٌ ، وليس كذلك ، بل حذفُها واجبٌ حيثُ حُذِفَ القولُ ، كما في « الأُشْمُونيِّ » (٢) .

---

* قوله : (لأنَّ المعنىٰ ليس عليه . . .) إلىٰ آخره : فيه نَظَرٌ ، بل تقديرُ

---

(١) المقاصد النحوية (٤/ ١٩٧٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٠٥) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٦) .

والقليلُ : ما كان بخلافه ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أمَّا بعدُ : ما بالُ رجالٍ يشترطونَ شروطاً ليستْ في كتابِ الله ؟! » ؛ هٰكذا وقع في « صحيح البخاريِّ » : (ما بالُ) بحذف الفاء[1] ، والأصلُ : (أمَّا بعدُ : فما بالُ رجالٍ) ؛ فحُذفت الفاء .

❁ قوله : (والقليلُ : ما كان بخلافه ؛ كقوله صلَّى الله عليه وسلَّم . . .) إلىٰ آخره : قال الفارِضيُّ : (لا يَبْعُدُ حَمْلُهُ على القاعدة ؛ أي : « فأقولُ : ما بالُ رجالٍ »)[2] ، وكذا قال ابنُ قاسمٍ العبَّاديُّ[3] ؛ فالأَوْلىٰ : عدمُ تخريجِهِ على القليل .

القولِ صحيحٌ ، والرابطُ إعادةُ المبتدأِ بلفظه ، أو محذوفٌ ؛ أي : فيه ؛ أي : في شأنه ، كذا قيل .

وأنتَ خبيرٌ بأنَّ المُحشِّيَ لم يُنازِعْ في صحَّة تقديرِ القول ، بل في كون المعنى المقصودِ عليه ؛ حيث قال : (لأنَّ المعنىٰ ليس عليه) ؛ أي : المعنى المقصودَ ليس عليه ؛ إذ القصدُ : مهما يكنْ مِنْ شيء فلا قتالَ لكم إنَّما تسيرونَ ، وليس المقصودُ تعليقَ القول وإنْ صحَّ في نفسه .

نعم ؛ قد يُقالُ : إذا صحَّ المعنىٰ علىٰ تقدير القول . . فأيُّ مانعٍ مِنْ كون المعنىٰ علىٰ تقديره هو المقصودَ حتىٰ يُقالَ : إنَّ تقديرَ القولِ هنا ليس المعنىٰ عليه ؟! والأصلُ علىٰ تقدير القولِ هنا : (مهما يكنْ مِنْ شيءٍ فالقتالُ أقولُ :

---

(١) صحيح البخاري (٢١٦٨) عن سيدتنا عائشة رضي الله عنها .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٥٧) .
(٣) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢١٦) .

٧١٤ـ (لولا) و(لَوْما) يلزمانِ الِابتِدَا إذا امتِناعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا

لـ (لولا) و(لَوْما) استعمالانِ :

أحدُهُما : أنْ يكونا دالَّينِ على امتناع الشيء لوجود غيرِهِ ؛ وهو المُرادُ بقوله : (إذا امتِناعاً بوجودٍ عَقَدَا) ، ويلزمانِ حينئذٍ الابتداءَ ؛ فلا يدخلانِ إلا على المبتدأ ، ويكونُ الخبرُ بعدَهُما محذوفاً وجوباً .

ولا بدَّ لهما مِنْ جواب[1] ؛ فإن كان مُثبَتاً : قُرِنَ باللام غالباً ، وإن كان منفيّاً بـ (ما) : تجرَّد عنها غالباً ، وإن كان منفيّاً بـ (لم) : لم يقترنْ بها ؛ نحوُ : (لولا زيدٌ لَأكرمتُكَ) ، و(لَوْما زيدٌ لَأكرمتُكَ) ، و(لَوْما زيدٌ ما جاء عمرٌو) ، و(لَوْما زيدٌ لم يَجِئ عمرٌو) ؛ فـ (زيدٌ) في هذه المُثُلِ ونحوِها : مبتدأٌ ، وخبرُهُ : محذوفٌ وجوباً ، والتقديرُ : (لولا زيدٌ موجودٌ) ، وقد سبق ذِكْرُ هذه المسألةِ في (باب الابتداء)[2] ، والله أعلم .

---

* قوله : (يلزمانِ الِابتِدَا) ؛ أي : المبتدأَ ، وقولُهُ : (إذا امتِناعاً بِوُجُودٍ عَقَدَا) ؛ أي : إذا رَبَطَا امتناعَ الجوابِ بوجود الشرط .

لا قتالَ لديكم) ، ثمَّ صار : (أمَّا القتالُ فأقولُ : لا قتالَ لديكم) ، ثمَّ حُذِفَ

---

(١) أي : كجواب (لو) في شروطه المارَّة ، وقد يُحذَفُ لدليل ؛ نحوُ : ﴿ وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ وَأَنَّ ٱللَّهَ تَوَّابٌ حَكِيمٌ ﴾ [النور : ١٠] ؛ أي : لَهلَكْتُم . « خضري » (٢/ ٧٦٧) ، وانظر (٥/ ١١٨ـ١١٩) .

(٢) انظر (٢/ ٣٢٨ـ٣٣٩) .

٧١٥ـ وبهما التَّحْضِيضَ مِزْ و(هَلَّا) (أَلَّا) (أَلَا) وأَوْلِيَنْهـا الفعـلَا

أشار في هٰذا البيتِ : إلى الاستعمال الثاني لـ (لولا) و(لَوْما) ؛ وهو الدَّلالةُ على التحضيض ، ويختصَّانِ حينئذٍ بالفعل ؛ نحوُ : (لولا ضربتَ زيداً) ، و(لَوْما قتلتَ بكراً) ، . . . .

---

* قوله : (وبهما) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (مِزْ) بكسر الميم ؛ أمر مِنْ (مازَ يَمِيزُ) ، والضميرُ : عائدٌ لـ (لولا) و(لَوْما) ، وقولُهُ : (هلَّا) بتشديد اللام : معطوفٌ على الضمير المجرور بالباء[1] ، وهي مُركَّبةٌ مِنْ (هل) و(لا) ، و(التَّحْضِيضَ) : مبالغةُ الحَضِّ وتوكيدُهُ ؛ يُقالُ : (حَضَّهُ[2] ، وحَضَّضَهُ تحضيضاً) ، و(أَلَّا أَلَا) بفتح الهمزة فيهما وتشديد اللامِ في الأُولىٰ وتخفيفِها في الثانية : معطوفانِ علىٰ (هلَّا) بإسقاط العاطف .

* قوله : (أَلَا) بالتخفيف ، ذَكَرَها مع حروف التحضيض ؛ إمَّا لأنَّها قد

القولُ وتَبِعَتْهُ الفاء .

* قوله : (معطوفانِ علىٰ « هلَّا ») الأَوْلىٰ : على الضمير المجرور بالباء ؛ لأنَّ العطفَ على الأوَّل .

(١) وفيه العطفُ على الضمير المجرور دون إعادة الخافض ، وهو جائزٌ عند الناظم ، كما سبق في (٤/ ٣٧٥ـ٣٧٨) .
(٢) أي : من باب (نصر) .

فإن قصدتَ بهما التوبيخ[1] . . كان الفعلُ ماضياً ، وإن قصدتَ بهما الحثَّ على الفعل . . كان مستقبلاً بمنزلة فعل الأمر ؛ كقوله تعالىٰ : ﴿ فَلَوْلَا نَفَرَ مِن كُلِّ فِرْقَةٍ مِّنْهُمْ طَآئِفَةٌ لِّيَتَفَقَّهُوا۟ ﴾ [التوبة : ١٢٢] ؛ أي : لِيَنْفِرْ .

وبقيّةُ أدواتِ التحضيضِ حُكْمُها كذلك ؛ فتقولُ : (هلَّا ضربتَ زيداً) ، و(أَلَّا فعلتَ كذا) ، و(أَلَا) مُخفَّفةً كـ (أَلَّا) مُشدَّدةً[2] .

٧١٦ـ وقد يَلِيها اسمٌ بفعلٍ مُضمَرِ عُلِّقَ أو بظاهرٍ مُؤخَّرِ

تأتي له ، أو لمُشاركتها لهنَّ في الاختصاص بالفعل وقُرْبِ معناها مِنْ معناهنَّ ، ويُؤيِّدُ هٰذا : قولُهُ في « شرح الكافية » : (وأُلحِقَ بحروف التحضيضِ في الاختصاص بالفعل . . « أَلَا » المقصودُ بها العَرْضُ ؛ نحوُ : « أَلَا تزورُنا ») ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

❀ قوله : (وقد يَلِيها) ؛ أي : هٰذه الأدواتِ ، وقولُهُ : (اسمٌ) : فاعلُ

❀ قوله : (أو لمُشاركتها لهنَّ . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ أنَّ مُجرَّدَ ذلك

---

(١) أي : بـ (لولا) و(لوما) ، وكذا (هلَّا) و(أَلَّا) ؛ فإنَّها كلَّها تَرِدُ للتوبيخ ؛ أي : اللوم علىٰ ترك الفعل ، والتنديم ؛ أي : الإيقاع في الندم ، وحينئذٍ : تختصُّ بالماضي لفظاً أو تأويلاً . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٧) .

(٢) أي : فتكونُ مثلَها للتحضيض ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ أَلَا تُقَٰتِلُونَ قَوْمًا نَّكَثُوٓا۟ ﴾ [التوبة : ١٣] ، إلا أنَّ أكثرَ مجيئها للعَرْض ، وهو كالتحضيض ، إلا أنَّهُ طلبٌ بلِينٍ لا بإزعاج . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٦٨) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٦١١) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٦٥٥) .

قد سبق أنَّ أدواتِ التحضيضِ تختصُّ بالفعل[1] ؛ فلا تدخلُ على الاسم ، وذَكَرَ في هٰذا البيتِ أنَّهُ قد يقعُ الاسمُ بعدَها ، ويكونُ معمولاً لفعلٍ مضمر ، أو لفعلٍ مُؤَخَّرٍ عن الاسم ؛ فالأوَّلُ : كقوله[2] : [من الكامل]

٣٥٢ـ أَلَانَ بعدَ لَجَاجَتِي . . . . .

(يَلِي) ، وجملةُ (عُلِّقَ) : نعتٌ له ، وقولُهُ : (بفعلٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (عُلِّقَ) ، و(مُضمَرٍ) : بمعنىٰ محذوف ؛ صفةٌ له .

❀ قوله : (أَلَانَ بعدَ لَجَاجَتِي. . .) إلىٰ آخره : (أَلَانَ) ؛ أصلُهُ : (الآنَ) ؛ حُذِفَتْ همزتُهُ ونُقِلَتْ حركتُها إلىٰ ما قبلَها ، كذا قيل ، فإن كان ذلك لكونه رُوِيَ كذلك. . فذاك ، وإلا فالأَوْلىٰ : قراءتُهُ بالهمز ، ذَكَرَهُ شيخُ

لا يُسوِّغُ ذِكْرَها معهنَّ على الوجه الذي وقعتْ عليه في كلامه .

❀ قوله : (وإلا فالأَوْلىٰ : قراءتُهُ بالهمز) قال بعضُهُم : (فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ البيتَ مِنَ الكاملِ الذي تفاعيلُهُ « متفاعلن » ستَّ مرات ، فيتعيَّنُ إثباتُ الهمزةِ مُتحرِّكةً وبقاءُ اللام علىٰ سكونها ، غايةُ الأمرِ : أنَّهُ دَخَلَهُ الإضمارُ ؛ وهو تسكينُ الحرفِ الثاني ، ولا يصحُّ غيرُ هٰذا ، وإلا لَزِمَ أنَّ بعضَ تفاعيلِ البيت

---

(١) انظر (٥/١٢٧ـ١٢٨) .

(٢) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٥١١) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٦/٢٠٣) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/١٩٧٦) .

. . . . تَلْحُونَني هَـلَّا التقـدُّمُ والقلـوبُ صِحَـاحُ

فـ (التقدُّمُ) : مرفوعٌ بفعلٍ محذوف ، تقديرُهُ : (هلَّا وُجِدَ التقدُّم) ، ومثلُهُ : قولُهُ[1] : [من الطويل]

الإسلام[2] ، و(اللَّجَاجة) : الغضبُ ؛ مِنْ (لَجِجْتُ أَلَجُّ) مِنْ باب (عَلِمَ يَعلَمُ) .

والمعنى : أنَّكُم تلومُونَني بعدَ أنْ وَقَعَ بيني وبينَهُ ، فهلَّا كان ذلك والقلوبُ عامرةٌ ليس فيها غضبٌ .

❁ قوله : (تَلْحُونَني) ؛ مِنْ (لَحَيتُ الرجلَ أَلْحاهُ) : إذا لُمْتُهُ ، فهو مُلْحىً ، و(الصِّحَاح) : جمعُ (صَحِيحٍ) .

مِنْ بحر الرجز ، وبعضَها الآخَرَ مِنْ بحر الكامل) .

---

(١) البيت لجرير في « ديوانه » (ص٢٦٥) ضمن قصيدة يهجو بها الفرزدق ، ومطلعها :

أَقَمْنـا وربَّتْنـا الـديـارُ ولا أرى كمَـرْبَعِنـا بيـنَ الحَنِيَّيـنِ مَـرْبَعَـا

وهو من شواهد : « شرح الرضي » (١/ ٤٧٠ ، ٤/ ٤٤٣) ، و« تكملة شرح التسهيل » (٤/ ١١٤) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥١١) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٣٦٩) ، و« المساعد » (٣/ ٢٢٠) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٢٠٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٦١٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٧٧-١٩٨٠) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٥٦-٦٠ ، ١١/ ٢٤٥) ، و« شرح أبيات المغني » (٥/ ١٢٣-١٢٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٣٣) .

٣٥٣ـ تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ أفضلَ مَجْدِكُم بني ضَوْطَرَىٰ لولا الكَمِيَّ المُقنَّعا

* قوله : (تَعُدُّونَ عَقْرَ النِّيبِ . . .) إلىٰ آخره : (النِّيب) : جمعُ (نابٍ) ؛ وهي الناقةُ الكبيرةُ السنِّ ، و(الكَمِي) : الشجاعُ ، و(المُقنَّع) بضم الميم وفتح القاف وتشديد النون بعدَها عين مهملة : هو الذي عليه مِغْفَرٌ أو بَيْضةُ الحديد .

والمعنىٰ : أنَّكُم تَعُدُّونَ عقرَ النُّوق الكبيرةِ السنِّ للضِّيفان فخراً ومَجْداً ، مع أنَّ هـٰذا لا فخرَ فيه للشُّجْعان ، هلَّا تَعُدُّونَ مِنَ الفخر الشُّجاعَ المُغطَّىٰ بسلاحه ، وقصدُهُ بهـٰذا ذمُّهُم ووصفُهُم بقِلَّةِ الشجاعة(١) .

. . . .

(١) قال البغدادي في « الخزانة » (٣/٥٨ـ ٥٩) : (وقضيَّةُ عَقْرِ الإبلِ مشهورةٌ في التواريخ ؛ مُحصَّلُها : أنَّهُ أصاب أهلَ الكوفة مجاعةٌ ، فخرج أكثرُ الناس إلى البوادي ، وكان غالبٌ أبو الفرزدق رئيسَ قومه ، وكان سُحَيمُ بنُ وَثِيل الرِّياحيُّ رئيسَ قومه ، فاجتمعوا في أطراف السَّمَاوَة من بلاد كَلْب علىٰ مسيرة يوم مِنَ الكوفة ، فعقر غالبٌ لأهله ناقةً صنع منها طعاماً ، وأهدىٰ إلىٰ قوم مِنْ تميم جفاناً ، وأَهْدَىٰ إلىٰ سُحَيم جَفْنةً ، فكَفَأَها وضرب الذي أتىٰ بها ، وقال : أنا مفتقرٌ إلىٰ طعام غالبٍ ؟! ونَحَرَ سُحَيمٌ لأهله ، فلمَّا كان مِنَ الغد نَحَرَ غالبٌ لأهله ناقتَينِ ، ونَحَرَ سُحَيم ناقتَينِ ، وفي اليوم الثالث نَحَرَ غالبٌ ثلاثاً ، فنَحَرَ سُحَيمٌ ثلاثاً ، فلمَّا كان اليومُ الرابعُ نَحَرَ غالبٌ مئةَ ناقةٍ ، ولم يكنْ لسُحَيم هـٰذا القدرُ ، فلم يعقر شيئاً ، ولمَّا انقضتِ المجاعةُ ودخل الناسُ الكوفةَ . . قال بنو رِياحٍ لسُحَيم : جررتَ علينا عارَ الدهر ؛ هلَّا نحرتَ مِثْلَ ما نَحَرَ غالبٌ وكنَّا نعطيكَ مكان كلِّ ناقةٍ ناقتَينِ ، فاعتذر أنَّ إبلَهُ كانت غائبةً ، ونَحَرَ نحوَ ثلاث مئة ناقة ، وكان في خلافة عليِّ بن أبي طالب رضي الله عنه ، فمنع الناسَ مِنْ أكلها وقال : إنَّها ممَّا أُهِلَّ لغير الله به ، ولم يكنِ الغرضُ منه إلا المُفاخرةَ والمُباهاةَ ، فجُمِعَتْ لحومُها علىٰ كُناسة الكوفة ، فأكلها الكلابُ والعِقْبان والرَّخَم) .

فـ (الكَمِيَّ) : مفعولٌ بفعلٍ محذوف ، والتقديرُ : (لولا تَعُدُّونَ الكَمِيَّ المُقنَّعَ) .

والثاني : كقولك : (لولا زيداً ضربتَ) ؛ فـ (زيداً) : مفعولُ (ضربتَ) .

و(بني ضَوْطَرَى) : مُنادىً ، وضَوْطَرَى : المرأةُ الحمقاء[1] ، وهو بفتح الضاد المُعجَمة وسكونِ الواو وفتحِ الطاء والراء المُهمَلتَينِ .

. . . .

(١) وقال ابن الأثير في « المُرصَّع » (ص١٨٥) : (و« ضَوْطَرى » : هو الرجلُ الضخمُ اللئيم الذي لا غَنَاء عنده ، وكذلك « الضَّوْطَر » و« الضَّيْطَر ») .

الإخبار بـ (الذي) والألف واللام

٧١٧ـ ما قيلَ (أَخْبِرْ عنهُ بـ «الذي») خَبَرْ   عنِ (الذي) مبتدأً قبلُ ٱستَقَرْ

(الإخبارُ بـ « الذي » والألفِ واللامِ)

❀ قوله : (الإخبارُ بـ « الذي ») الباءُ : للسببيّة لا للتعدية ؛ لدخولها على المُخبَرِ عنه ؛ لأنَّ (الذي) يُجعَلُ في هٰذا البابِ مبتدأً لا خبراً ؛ فهو في الحقيقة مُخبَرٌ عنه .

فإذا قيل : أَخْبِرْ عن (زيد) مِنْ (قام زيدٌ) . . فالمعنىٰ : أَخْبِرْ عن مُسمَّىٰ زيدٍ بواسطةِ تعبيرِكَ عنه بـ (الذي) انتهىٰ « أُشْمُوني »(١) .

❀ قوله : (ما قيلَ أَخْبِرْ . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولةٌ مبتدأٌ ، و(خَبَرْ) : خبرُها ، و(مبتدأً) : حالٌ مِنَ (الذي) الثاني ، و(الذي) الأوَّلُ

[الإخبارُ بـ (الذي) والألفِ واللامِ]

❀ [قوله : (للسببيّة) ؛ أي : أَخبِرْ عن ذلك الاسمِ بسبب التعبيرِ عنه بـ (الذي)] .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦١١) .

٧١٨ـ وما سِوَاهُما فوَسِّطْهُ صِلَهْ عائدُها خَلَفُ مُعطِي التَّكْمِلَهْ
٧١٩ـ نحوُ (الذي ضربتُهُ زيدٌ) فذا (ضربتُ زيداً) كانَ فَأْدْرِ المَأْخَذَا

هٰذا البابُ وَضَعَهُ النَّحْوِيُّونَ لامتحان الطالب وتدريبِهِ ، . . . .

والثاني في البيت لا يحتاجانِ إلىٰ صِلَةٍ ؛ لأنَّهُ إنَّما أراد تعليقَ الحُكْمِ علىٰ لفظهما ، لا أنَّهُما موصولانِ ، والتقديرُ : (ما قيل لكَ : أَخْبِرْ عنه بهٰذا اللفظ ـ أعني : « الذي » ـ هو خبرٌ عن لفظ « الذي » حالَ كونِهِ مبتدأً مُستقِرّاً أوَّلاً) .

❊ قوله : (وما سِوَاهُما . . .) إلىٰ آخره : (ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (فوَسِّطْهُ صِلَهْ) ، أو مفعولٌ بمحذوفٍ يَدُلُّ عليه (وَسِّطْهُ) ، و(صِلَهْ) : حالٌ مِنَ الهاء في (وسِّطْهُ) ، وقولُهُ : (عائدُها خَلَفُ . . .) إلىٰ آخره : مبتدأٌ وخبرٌ ، و(خَلَفُ) : مضافٌ إلىٰ (مُعطِي) ، و(مُعطِي) : مضافٌ إلى (التَّكْمِلَهْ) ؛ مِنْ إضافة اسم الفاعل إلىٰ مفعوله ، وجملةُ (عائدُها خَلَفُ . . .) إلىٰ آخره : في موضع الصفة لـ (صِلَهْ) ، و(مُعطِي التَّكْمِلَهْ) : هو الخبرُ ؛ أي : خَلَفُ الاسمِ الذي تُكمِّلُ به الكلامَ بعدَ الإخبارِ ، والمُرادُ : أنَّهُ يَخلُفُهُ فيما كان له مِنْ فاعليَّة أو مفعوليَّةٍ أو غيرِهِما .

❊ قوله : (وتدريبِهِ) ؛ أي : تجريبِهِ ، وفي « المختار » : (دَرِبَ بالشيء : اعتادَهُ) انتهىٰ[1] ، وهو يقتضي تعديتَهُ بالحرف ، فتعديةُ الشارحِ

---

(١) مختار الصحاح (ص٨٥) .

كما وَضَعُوا (بابَ التمرينِ) في التصريف لذلك .

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن اسمٍ مِنَ الأسماء بـ (الذي) . . فظاهرُ هـٰذا اللفظِ : أنَّكَ تجعلُ (الذي) خبراً عن ذلك الاسم ، لـٰكنَّ الأمرَ ليس كذلك ، بل المجعولُ خبراً هو ذلك الاسمُ ، والمُخبَرُ عنه إنَّما هو (الذي) كما

له بنَفْسه لتضمينه معنىٰ (تعليمِهِ) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (كما وَضَعُوا « بابَ التمرينِ » في التصريف) ؛ وهو المُعبَّرُ عنه في كتبهم بـ (باب الأبنية) ؛ كأنْ يُقالَ للطالب : كيف تَبْني مِنْ (قَرَأَ) مثلَ (جعفر) ؟ وسيأتي عندَ قولِ الناظم : (ومَدّاً أبْدِلْ . . .) إلىٰ آخره[1] ؛ أي : إنَّهُ إذا أُرِيدَ بناءُ مثلِ (جعفر) مِنْ (قَرَأَ) . . يُقالُ : (قَرْأَىٰ) براءٍ ساكنةٍ بعدَها همزةٌ مفتوحةٌ فألفٌ ساكنة ، وأصلُهُ : (قَرْأَأٌ) بهمزتَينِ ، فقُلِبَتِ الثانيةُ منهما ياءً ؛ لأنَّ الواوَ لا تقعُ طَرَفاً فيما زاد على الثلاثة ، ثمَّ تُقلَبُ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

ويُقالُ للطالب هنا : كيف تُخبِرُ عن هـٰذا الاسمِ بـ (الذي) ونحوه ؟

فلا يُحسِنُ أنْ يُجيبَ في باب الصرف إلا مَنْ بَرَعَ فيه ، ولا يعرفُ حقيقةَ الإخبارِ بـ (الذي) ونحوِهِ إلا مَنْ بَرَعَ في علم العربيّة .

❁ قوله : (فقُلِبَتِ الثانيةُ منهما ياءً) ؛ لأنَّهُ إذا اجتمعَ همزتانِ مُتحرِّكتان آخِرَ الكلمة . . قُلِبَتِ الثانيةُ ياءً .

---

(١) انظر (٥/ ٤٩٧ـ ٥٠٥) .

ستعرفُهُ ؛ فقيل : إنَّ الباءَ في (بالذي) بمعنىٰ (عن) ؛ فكأنَّهُ قيلَ : (أَخْبِرْ عنِ « الذي ») .

والمقصودُ : أنَّهُ إذا قيل لك ذلك فجِئ بـ(الذي) ، واجعلْهُ مبتدأً ، واجعَلْ ذلك الاسمَ خبراً عن (الذي) ، وخُذِ الجملةَ التي كان فيها ذلك الاسمُ فوَسِّطْها بينَ (الذي) وبينَ خبرِهِ ؛ وهو ذلك الاسمُ ، واجعَلِ الجملةَ صِلَةً لـ(الذي) ، واجعَلِ العائدَ على (الذي) الموصولِ ضميراً تجعلُهُ عِوَضاً عن ذلك الاسم الذي صيَّرتَهُ خبراً .

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن (زيد) مِنْ قولك : (ضربتُ زيداً) . . فتقولُ : (الذي ضربتُهُ زيدٌ) ؛ فـ(الذي) : مبتدأٌ ، و(زيد) : خبرُهُ ، و(ضربتُهُ) : صِلَةُ (الذي) ، والهاءُ في (ضربتُهُ) : خَلَفٌ عن (زيد) الذي جعلتَهُ خبراً ، وهي عائدةٌ على (الذي) .

٧٢٠ـ وبـ(اللَّذَينِ) و(الذِينَ) و(التي) أَخبِـرْ مُـراعِيـاً . . . . . .

---

* قوله : (فقيلَ : إنَّ الباءَ في « بالذي » بمعنىٰ « عن ») لم يذكر مُقابِلَ ذلك ، ومُقابِلُهُ : ما تقدَّم مِنْ جَعْلِها للسببيَّة[1] .

* قوله : (أَخْبِرْ عن « زيد ») ؛ أي : مُسمَّاهُ مُعبِّراً عنه بـ(الذي) .

* قوله : (وبـ« اللَّذَينِ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (أَخْبِرْ) ، وكلامُ « المتن »

. . . .

(١) انظر (٥/١٣٣) .

. . . . وفاقَ المُثبَتِ

أي : إذا كان الاسمُ ـ الذي قيل لك : (أَخبِرْ عنه) ـ مُثنًى . . فجِئْ بالموصول مُثنًّى ؛ كـ (اللذَينِ) ، وإن كان مجموعاً فجِئْ به كذلك ؛ كـ (الذِينَ) ، وإن كان مُؤنَّثاً فجِئْ به كذلك ؛ كـ (التي) .

والحاصلُ : أنَّهُ لا بدَّ مِنْ مطابقة الموصولِ للاسم المُخبَرِ عنه به ؛ لأنَّهُ خبرٌ عنه ، ولا بدَّ مِنْ مطابقة الخبر للمُخبَرِ عنه ؛ إنْ مفرداً فمفردٌ ، وإنْ مُثنًّى فمُثنًّى ، وإن مجموعاً فمجموعٌ ، وإنْ مُذكَّراً فمُذكَّرٌ ، وإنْ مُؤنَّثاً فمُؤنَّثٌ .

فإذا قيل لك : أَخْبِرْ عن (الزيدَينِ) مِنْ (ضربتُ الزيدَينِ) . . قلتَ : (اللَّذانِ ضربتُهُما الزيدانِ) ، وإذا قيل : أَخْبِرْ عن (الزيدِينَ) مِنْ (ضربتُ الزيدِينَ) . . قلتَ : (الذِينَ ضربتُهُمُ الزيدونَ) ، وإذا قيل : أَخْبِرْ عن (هندٍ) مِنْ (ضربتُ هنداً) . . قلتَ : (التي ضربتُها هندٌ) .

و« الشرحِ » لا يُفِيدُ جوازَ الإخبار بـ (اللَّتَينِ) و(اللَّاتي) ، ويُفِيدُهُ قولُ « التوضيح » : (بابُ الإخبارِ بـ « الذي » وفروعِهِ) ؛ لأنَّ (التي) وفروعَها مِنْ فروع (الذي) ، كما أفادَهُ ابنُ قاسمٍ[1] .

❁ قوله : (المُثبَتِ) بفتح الباء المُوحَّدة ؛ أي : المُخبَرِ عنه ؛ أي : مُوافَقةَ الخبرِ المُثبَت .

. . . .

---

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢١٩) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٣٨) .

٧٢١ـ قَبُولُ تأخيرٍ وتعريفٍ لِمَا أُخبِرَ عنهُ ها هنا قد حُتِمَا
٧٢٢ـ كذا الغِنىٰ عنهُ بأجنبيٍّ اَوْ بمُضمَرٍ شرطٌ فراعِ ما رَعَوْا

يُشترَطُ في الاسم المُخبَرِ عنه بـ (الذي) شروطٌ[1] :

---

* قوله : (قَبُولُ تأخيرٍ . . .) إلىٰ آخره : (قَبُولُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قد حُتِمَا) .

* قوله : (كذا) مُتعلِّقٌ بقوله : (شرطٌ) الواقعِ خبراً عن (الغِنىٰ) بالقصر ؛ بمعنى الاستغناءِ ، وقولُ المُعرِب : (بالقصر للضرورة)[2] . . فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ (الغِنىٰ) بمعنى الاستغناءِ مقصورٌ ، والممدودُ إنَّما هو (الغِناء) بمعنى التغنِّي ، كما في كتب اللغة .

* قوله : (بأجنبيٍّ) المُرادُ به : ما لا يَصلُحُ رابطاً .

* قوله : (اَوْ بمُضمَرٍ) أو : بمعنى الواو .

* قوله : (يُشترَطُ في الاسم المُخبَرِ عنه بـ « الذي » شروطٌ . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ في « التوضيح » وتَبِعَهُ الأُشْمُونيُّ شروطاً زائدةً علىٰ ما هنا[3] ،

. . . .

(١) أفاد : أنَّهُ لا دخل في هٰذا الباب للفعل ولا للحرف ، إلا إذا قُصِدَ لفظُهُما ؛ كـ (ضَرَبَ) مِنْ (« ضَرَبَ » فعلٌ ماضٍ) ؛ فتقول : (الذي هو فعلٌ ماضٍ « ضَرَبَ ») . « خضري » (٢/ ٧٧١) .

(٢) ليس في « التمرين » (ص١٤٣) ذكر الضرورة .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٣٩ـ٢٤١) ، شرح الأشموني (٣/ ٦١٣ـ٦١٦) .

وقد نَظَمْتُها فقلتُ : [من الرجز]

شُرُوطُ إخبارٍ هُدِيتَ بـ (الَّذِي) ونحـوِهِ فـي مُثبَـتٍ فتَحْتَـذِي
قَبُولُ تأخيرٍ . . . .

* قوله : (في مُثبَتٍ) ؛ أي : في جائز الوُرُودِ في الإثبات ؛ فلا يُخبَرُ عن (أحدٍ) و(عَرِيبٍ) و(دَيَّارٍ) ؛ لئلا تخرجَ عمَّا لَزِمَتْهُ مِنَ الاستعمال في النفي .

* قوله : (قَبُولُ تأخيرٍ) ؛ فلا يُخبَرُ عن (أيُّهم) مِنْ قولك : (أيُّهُم في الدار ؟) ؛ لأنَّكَ تقولُ حينئذٍ : (الذي هو في الدار أيُّهُم) ، فتُزِيلُ الاستفهامَ عن صَدْرِيَّته .

نعم ؛ على القول بجواز تقديمِ الخبر في هذا الباب . . يجوزُ الإخبارُ عن (أيُّهم) مع تقدُّمه على (الذي) .

ولا يُخبَرُ أيضاً عن (مَنِ) الشرطيَّةِ في قولك : (مَنْ تضربْهُ أضربْ) ؛ لأنَّك تقولُ حينئذٍ : (الذي هو تضربْهُ أضربْ مَنْ) ، فتُخرِجُ (مَنْ) عن الصدارة ، وأيضاً : يلزمُ جزمُ فعلِ الشرط وجوابِهِ بالضمير ، وهو لا يجزم ، ويلزمُ خُلُوُّ (مَنْ) عن شرطها وجوابِها ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ (مَنْ) لا يَخلُفُها الضميرُ فقط ، بل الضميرُ و(إنِ) الشرطيَّةُ ؛ لأنَّ مدلولَها الذاتُ والتعليق ، ويكونُ شرطُ (مَنْ) وجوابُها محذوفَينِ للعِلْم بهما ، فيكونُ التقديرُ : (الذي هو إنْ تضربْهُ أضربْهُ مَنْ) .

نعم ؛ يلزمُ خروجُ (مَنْ) عن الصدارة فقط ، إلا إن تقدَّم على (الذي)

. . . .

. . . . وتعـريـفٍ غِنـىً بـالأجنبـيِّ والضميـرِ أُعلِنَـا

على القول بجواز تقديمِ الخبرِ في هٰذا الباب .

وأمَّا قولُ بعضِ الأفاضل : (إنَّك إذا أخبرتَ عن « مَنْ » في : « مَنْ تضربْ أَضرِبْ » . . قلتَ : « مَنِ الذي تضربُهُ أضربْ » على القول بجوازِ تقديمِ الخبر في هٰذا الباب ؛ فهاءُ « تضربه » خَلَفٌ عن « مَنْ » ؛ لأنَّها كانتْ مفعولاً مُقدَّماً أُخِّرتْ لاتِّصالها بالفعل ، ويجوزُ حذفُها ؛ لأنَّها عائدٌ منصوب بالفعل) انتهىٰ[1] . . فلا يخفىٰ عليك ما فيه أخذاً ممَّا تقدَّم قبلَهُ ، فتأمَّلْ .

* قوله : (وتعريفٍ) ؛ فلا يُخبَرُ عن الحال ونحوِهِ .

* قوله : (غِنىً بالأجنبيِّ) ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ لا يجوزُ الاستغناءُ عنه بأجنبيٍّ ؛ ضميراً كان ؛ كالهاء مِنْ : (زيدٌ ضربتُهُ) ، أو ظاهراً ؛ كاسم الإشارة في نحو : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] .

* قوله : (والضميرِ) ؛ فلا يُخبَرُ عن الاسم الموصوف دونَ صفته ، ولا عن الاسم المجرورِ بـ (حتىٰ) ؛ لأنَّ الإخبارَ يَستدعِي إقامةَ ضميرٍ مُقامَ المُخبَرِ عنه ؛ فلا يُخبَرُ عن (رأسها) مِنْ : (أكلتُ السمكةَ حتىٰ رأسِها) ؛ فلا تَقُل : (الذي أكلتُ السمكةَ حتَّاه رأسُها) ؛ فيلزمُ جرُّ (حتىٰ) للضميرِ ، وهو ممنوعٌ .

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٢) .

. . . .

فـي جملـةٍ عنهـا ٱنتفـى الإنشـاءُ ... وصِحَّـةُ الـرفـعِ بهـا ٱعتِنـاءُ
وغيـرُ واقـعٍ بـإحْـدىٰ جُمَـلِ ... قدِ ٱستَقَلَّتْ فٱنظُرَنْ في العَمَلِ

❁ قوله : (في جملةٍ عنها ٱنتفى الإنشاءُ) ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ في جملةٍ طلبيَّة ؛ كالواقع في مثل : (اضربْ زيداً) ؛ فلا تَقُلْ في الإخبار عن (زيد) : (الذي اضْرِبْهُ زيدٌ) ؛ لأنَّ الطَّلَبَ لا يقعُ صِلَةَ الموصول .

❁ قوله : (وصِحَّةُ الرفعِ) ؛ فلا يُخبَرُ عن مُلازِمِ النصب ؛ كـ (سُبْحانَ) ؛ فلا تَقُل : (الذي أُسبِّحُهُ سبحانُ الله) ؛ لخروجه عمَّا يستحقُّهُ مِنَ النصب .

❁ قوله : (وغيرُ واقعٍ. . .) إلىٰ آخره ؛ بألَّا يكونَ واقعاً في إحدىٰ جملتَينِ مُستقِلَّتَينِ ليس في الأُخرىٰ منهما ضميرُهُ ، ولا بين الجملتَينِ عطفٌ بالفاء ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) مِنْ قولك : (قام زيدٌ وقعدَ عمرٌو) ؛ فلا يُقالُ : (الذي قام وقعدَ عمرٌو زيدٌ) ؛ فيلزمُ عطفُ ما ليس صِلَةً على الذي استقرَّ أنَّهُ الصِّلَةُ بغير فاءٍ .

بخلافِ ما إذا كان في إحدىٰ جملتَينِ غيرِ مُستقِلَّتَينِ ؛ كالشرط والجزاء ؛ نحوُ : (إنْ قام زيدٌ قعدَ عمرٌو) ؛ فيجوزُ الإخبارُ عن (زيد) مثلاً ؛ فتقولُ : (الذي إنْ قام قعدَ عمرٌو زيدٌ) ؛ لأنَّ الشرطَ والجزاءَ كالجملة الواحدة .

وبخلافِ ما إذا استقلَّتِ الجملتانِ وتضمَّنتِ الثانيةُ ضميراً ، أو كانتْ معطوفةً بالفاء ؛ فالأَوَّلُ : نحوُ : (قام زيدٌ وقعدَ عندَهُ عمرٌو) ؛ فتقولُ في الإخبار عن (زيد) : (الذي قام وقعدَ عندَهُ عمرٌو زيدٌ) .

وتـــاســـعٌ إمكـــانُ الِاَستفـــادَهْ   وإنْ تُـــرِدْ بـ (أل) فخُـــذْ زيـــادهْ
مِـــنْ جملـــةٍ فعليَّـــةٍ مـــا يُخبَـــرُ   عنـــه وذو تَصَـــرُّفٍ كـ (تُـــذكَـــرُ)

وتفصيلُها يُعلَمُ مِنْ « شرح الأُشْمُونيِّ » و« التصريح »[1] .

والثاني : نحوُ : (قام زيدٌ فقعدَ عمرٌو) ؛ فتقولُ في الإخبار عن (زيد) : (الذي قام فقعدَ عمرٌو زيدٌ) ؛ لأنَّ ما في الفاء مِنْ معنى السببيَّة نَزَّلَ الجملتَينِ منزلةَ الشرطِ والجزاء .

❁ قوله : (إمكانُ الِاَستفادَهْ) ؛ فلا يُخبَرُ عن اسمٍ ليس معه فائدةٌ ، كثواني الأعلام ؛ كـ (بكر) مِنْ (أبي بكر) ؛ إذ لا يُمكِنُ أنْ يكونَ خبراً عن شيء .

❁ قوله : (مِنْ جملةٍ فعليَّةٍ. . .) إلىٰ آخره : فيه قُصُورٌ ؛ لأنَّ الشروطَ الزائدةَ علىٰ ما مرَّ أربعةٌ :

ـ فعليَّةُ الخبر ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) بـ (أل) في قولك : (زيدٌ أخوك) .

ـ وتقدُّمُ فعلِها ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) بـ (أل) في قولك : (زيداً ضربتُ) ؛ لأنَّهُ يجبُ أنْ يُؤتىٰ بالضمير الذي هو خَلَفٌ عن (زيد) مكانَهُ ، ولا يتَّصلُ بالفعل ؛ لئلَّا يفوتَ الحصرُ المأخوذُ مِنَ التقديم الذي هو مقصودٌ للمُتكلِّم ؛ فيلزمُ حينئذ الفصلُ بين (أل) وصلتِها ؛ فلا تقولُ في هـٰذا المثال : (أل إيَّاه ضاربٌ أنا زيدٌ) .

ـ وتصرُّفُهُ ؛ فلا يُخبَرُ عن (الرجل) بـ (أل) في قولك : (نِعْمَ الرجلُ) .

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦١٣ـ٦١٧) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٢٦٥ـ٢٦٧) .

أحدُها : أنْ يكونَ قابلاً للتأخير ؛ فلا يُخبَرُ بـ (الذي) عمَّا له صدرُ الكلام ؛ كأسماء الشرط والاستفهامِ[1] ؛ نحوُ : (مَنْ) ، و(ما)[2] .

❀ قوله : (أنْ يكونَ قابلاً للتأخير) قال في « التسهيل » : (جوازُ تأخيرِ الاسمِ أو خَلَفِهِ)[3] ؛ وذلك لأنَّ الضمائرَ المُتَّصِلةَ ـ كالتاء مِنْ (قمتُ) ـ يُخبَرُ عنها مع أنَّها لا تتأخَّرُ ، ولـٰكن يتأخَّرُ خَلَفُها ؛ وهو الضميرُ المُنفصِلُ ؛ فتقولُ : (الذي قام أنا) .

❀ قوله : (فلا يُخبَرُ بـ « الذي » عمَّا له صدرُ الكلام) ، وكذا ما التزمتِ العربُ توسُّطَهُ ؛ وهو ضميرُ الفَصْلِ .

ـ وإثباتُهُ ؛ فلا يُخبَرُ عن (زيد) بـ (أل) في قولك : (ما قام زيدٌ) .

وقد أشار المُصنِّفُ إلى الشرطَينِ الأوَّلَينِ بقوله : (وأخبروا . . .) إلىٰ آخر البيت ، وإلى الشرطَينِ الأخيرَينِ بقوله : (إنْ صحَّ صَوْغُ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّ صِلَةَ (أل) لا تُصاغُ مِنْ جامدٍ ولا منفيٍّ .

---

(١) أي : و(كم) الخبريَّةِ ، و(ما) التعجُّبيَّةِ ، وغيرِ ذلك مما يلزم الصدر . « خضري » (٢/ ٧٧٢) .

(٢) وأجاز المبرِّدُ وابن عصفور تقديمَ الخبر هنا ؛ فعليه : يُخبَرُ عمَّا له الصدرُ مع تقدُّمه ؛ فلو قيل : أخبرْ عن (أيهم) مِنْ (أيُّهم قائمٌ ؟) . . قلتَ : (أيُّهُم الذي هو قائمٌ) ؛ علىٰ أنَّ (أيهم) خبرٌ مُقدَّم عن (الذي) ، أو عن (مَنْ) في (مَنْ تضربْ أضربْ) . . قلتَ : (مَنِ الذي تضربُهُ أضرب) ؛ فهاء (تضربُهُ) : خَلَفٌ عن (مَنْ) في إعرابها ؛ لأنَّها كانتْ مفعولاً مُقدَّماً أُخِّرتْ لاتصالها بالفعل ، ويجوز حذفُها ؛ لأنَّها عائدٌ منصوب بالفعل . « خضري » (٢/ ٧٧٢) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٢٥١) .

الثاني : أنْ يكونَ قابلاً للتعريف ؛ فلا يُخبَرُ عن الحال والتمييز[1] .

الثالثُ : أنْ يكونَ صالحاً للاستغناء عنه بأجنبيٍّ ؛ فلا يُخبَرُ عن الضمير الرابطِ للجملة الواقعةِ خبراً ؛ كالهاء في (زيدٌ ضربتُهُ) .

---

* قوله : (فلا يُخبَرُ عن الضمير) الأَوْلىٰ : قولُ غيرِهِ : (عن عائد) ، سواءٌ كان ضميراً أم غيره ؛ كاسم الإشارة ؛ نحوُ : (زيدٌ ضربتُ ذلك) ، ومنه : ﴿ وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ﴾ [الأعراف : ٢٦] انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (كالهاء في « زيدٌ ضربتُهُ ») ؛ أي : لأنَّها لا يُستغنىٰ عنها بالأجنبيِّ ؛ كـ (عمرو) و(بكر) ، وإنَّما امتنعَ الإخبارُ عمَّا هو كذلك ؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنه لقلتَ : (الذي زيدٌ ضربتُهُ هو) ؛ فالضميرُ المُنفصِلُ هو الذي كان مُتَّصِلاً بالفعل قبلَ الإخبار ، والضميرُ المُتَّصِلُ الآن ـ وهو الهاء ـ خَلَفٌ عن ذلك الضميرِ الذي كان مُتَّصِلاً ، ففصلتَهُ وأخَّرتَهُ ، ثمَّ هـٰذا الضميرُ المُتَّصِلُ إنْ قدَّرتَهُ رابطاً للخبر بالمبتدأ الذي هو (زيدٌ) . . بَقِيَ الموصولُ بلا عائدٍ ، وإنْ قدَّرتَهُ عائداً على الموصول . . بقيَ الخبرُ بلا رابطٍ . انتهىٰ « توضيح »[3] .

. . . .

---

(١) أي : للزومهما التنكيرَ ، فلا يخلفهما الضميرُ ؛ فلا يجوز في : (جاء زيدٌ راكباً) و(طاب نَفْساً) . . أنْ تقول : (الذي جاء زيدٌ إيَّاهُ راكبٌ) ، و(الذي طاب إيَّاه نَفْسٌ) . « خضري » (٢/ ٧٧٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٣٦) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٤٠) ، قال الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٢٦٦) : (ولا سبيلَ إلىٰ كونه عائداً عليهما ؛ إذ عودُ ضميرٍ مفردٍ علىٰ شيئَينِ . . محالٌ مِنْ جهة الصناعة ، وأمَّا مِنْ جهة المعنىٰ : فقال الفارسيُّ : لا فائدةَ في هـٰذا الإخبار ؛ لأنَّ الخبرَ حينئذٍ لا زيادةَ فيه على المبتدأ ؛ فهو كقولك : « الذاهبُ جاريتُها صاحبُها » انتهىٰ) .

الرابعُ : أنْ يكونَ صالحاً للاستغناء عنه بمُضمَرٍ ؛ فلا يُخبَرُ عن الموصوف دونَ صفتِهِ[1] ، ولا عن المضاف دونَ المضافِ إليه[2] ؛ فلا تُخبِرُ عن (رجل) وحدَهُ مِنْ قولك : (ضربتُ رجلاً ظريفاً) ؛ فلا تقولُ : (الذي ضربتُهُ ظريفاً رجلٌ) ؛ لأنَّكَ لو أخبرتَ عنه لوضعتَ مكانَهُ ضميراً ، وحينئذٍ يلزمُ وصفُ الضميرِ ، والضميرُ لا يُوصَفُ ولا يُوصَفُ به ، فلو أخبرتَ عن الموصوف معَ صفتِهِ.. جاز ذلك ؛ لانتفاء هـٰذا المحذورِ ؛ فتقولُ : (الذي ضربتُهُ رجلٌ ظريفٌ) .

وكذلك لا تُخبِرُ عن المضاف وحدَهُ ؛ فلا تُخبِر عن (غلامِ) وحدَهُ مِنْ قولك : (ضربتُ غلامَ زيدٍ) ؛ لأنَّكَ تضعُ مكانَهُ ضميراً كما تقرَّر ، والضميرُ

❀ قوله : (الرابعُ : أنْ يكونَ صالحاً للاستغناء . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا كما قال المُراديُّ مُغنٍ عن الشرط الثاني ؛ لأنَّ ما لا يقبلُ التعريفَ لا يقبلُ الإضمارَ ، وقد نبَّه الناظمُ في « شرح كافيته » علىٰ أنَّ ذِكْرَهُ زيادةُ بيانٍ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

---

(١) وكذلك لا يُخبَرُ عن الصفة وحدَها ، وكذلك عن الموصول وحدَهُ وصلتِهِ وحدَها ؛ لكونهما شيئاً واحداً ، ويجوز عنهما معاً ، وكذلك الظرفُ غيرُ المُتصرِّف والجارُّ والمجرور مع متعلَّقهما ؛ فلا يُخبرُ عن أحدهما وحدَهُ ؛ لأنَّ الضميرَ لا يتعلَّق بشيء ولا يتعلَّق به شيءٌ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٣) .

(٢) وأمَّا المضافُ إليه فيُخبَرُ عنه وحدَهُ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٧٣ـ٧٧٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٣٧) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣١٥) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٧٧٥) .

لا يُضافُ ، فلو أخبرتَ عنه مع المضاف إليه . . جاز ذلك ؛ لانتفاء المانع ؛ فتقولُ : (الذي ضربتُهُ غلامُ زيدٍ) .

٧٢٣ـ وأَخْبَرُوا هنا بـ (أَلْ) عن بعضِ ما يكــونُ فيــهِ الفعــلُ قــد تقــدَّمــا
٧٢٤ـ إنْ صحَّ صَوْغُ صِلَةٍ منهُ لـ (أَلْ) كصَوْغِ (واقٍ) مِنْ (وَقَى اللهُ البَطَلْ)

❀ قوله : (بـ « أَلْ ») ؛ أي : الموصولةِ ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (أَخْبَرُوا) ، وكذا قولُهُ : (عن بعض) ، و(ما) : نكرةٌ موصوفة ؛ أي : تركيبٍ يكونُ . . . إلىٰ آخره[١] .

❀ قوله : (إنْ صحَّ) جوابُ الشرطِ محذوفٌ دلَّ عليه المذكورُ .

❀ قوله : (كصَوْغِ « واقٍ ») ؛ أي : صَوْغاً كصَوْغ . . . إلىٰ آخره ؛ فهو صفةٌ لمصدرٍ محذوفٍ ، و(البَطَلْ) بفتح الباء المُوحَّدة : الشُّجاع ، سُمِّيَ بذلك ؛ لبُطْلان الحياةِ عندَ مُلاقاتِهِ ، أو لبُطْلان العظائمِ به ، ويُقالُ للرجل :

❀ قوله : (أي : صَوْغاً كصَوْغ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أَنَّهُ ليس إشارةً إلىٰ شرطٍ زائد ؛ حتىٰ يُجعَلَ صفةً لمصدرٍ محذوف ؛ فالظاهرُ : أَنَّهُ خبرُ مبتدأٍ محذوفٍ قُصِدَ به مُجرَّدُ التمثيل .

---

(١) أي : تركيب يكونُ فعلُهُ مُقدَّماً ؛ أي : علىٰ سائر أجزائه لا مطلقاً ؛ بأنْ تكونَ الجملةُ فعليَّةً ولم يتقدَّم على الفعل شيءٌ مِنْ أجزائها ؛ فلا يُخبَرُ بـ « أل » في (زيداً ضربتُ) ؛ لأنَّهُ يجبُ الترتيب في وضع أجزاء الجملة ، فيلزمُ حينئذٍ الفصلُ بين « أل » وصِلَتها ؛ أعني : الوصفَ المصوغَ من الفعل . « خضري » (٢/ ٧٧٤) .

يُخبَرُ بـ (الذي) عن الاسم الواقعِ في جملةٍ اسميّة أو فعليّة ؛ فتقولُ في الإخبار عن (زيد) مِنْ قولك : (زيدٌ قائمٌ) : (الذي هو قائمٌ زيدٌ) ، وتقولُ في الإخبار عن (زيد) مِنْ قولك : (ضربتُ زيداً) : (الذي ضربتُهُ زيدٌ) .

ولا يُخبَرُ بالألف واللام عن الاسم إلا إذا كان واقعاً في جملةٍ فعليّة ، وكان ذلك الفعلُ ممّا يصحُّ أنْ يُصاغَ منه صِلَةُ الألفِ واللام ؛ كاسم الفاعل ، واسم المفعول .

ولا يُخبَرُ بالألف واللام عن الاسم الواقعِ في جملةٍ اسميّة ، ولا عن الاسم الواقعِ في جملةٍ فعليّةٍ فعلُها غيرُ مُتصرِّف ؛ كـ (الرجل) مِنْ قولك : (نِعْمَ الرجلُ) ؛ إذ لا يصحُّ أنْ يُستعمَلَ مِنْ (نِعْمَ) صِلَةُ الألف واللام .

وتُخبِرُ عن الاسم الكريمِ مِنْ قولك : (وَقَى اللهُ البَطَلَ) ؛ فتقولُ : (الواقِي البَطَلَ اللهُ) ، ....

(بَطَل) ، وللمرأة : (بَطَلَة) ، كما يُقالُ : (شُجاعة) ، أفادَهُ في « المصباح »[1] .

❁ قوله : (ولا يُخبَرُ بالألف واللام عن الاسم . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فيُشترَطُ له زيادةً علىٰ ما سَبَقَ في الإخبار بـ (الذي) ، كما تقدَّمتِ الإشارةُ لذلك[2] .

❁ قوله : (وتُخبِرُ عن الاسم الكريمِ . . .) إلىٰ آخره ؛ فـ (أل) : مبتدأٌ ،

....

(١) المصباح المنير (١/ ٧٢) .

(٢) انظر (٥/ ١٣٩) .

وتُخبِرُ أيضاً عن (البَطَلَ) ؛ فتقولُ : (الوَاقِيهِ اللهُ البَطَلُ) .

٧٢٥ـ وإنْ يَكُنْ ما رَفَعَتْ صِلَةُ (ألْ) ضميرَ غيرِها أُبِينَ وانْفَصَلْ

والاسمُ الكريمُ : خبرٌ ، و(البَطَل) : مفعولٌ منصوبٌ بـ (الواقي) ، ويجوزُ جرُّهُ بـ (الواقي) ، كما عُلِمَ مِنْ (باب الإضافة) انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (فتقولُ : الوَاقِيهِ اللهُ . . .) إلىٰ آخره ، ولا يجوزُ أنْ تحذفَ الهاءَ مِنْ (واقيه) ، خلافاً لابن الناظم ؛ قال ابنُ هشامٍ : (لأنَّ عائدَ الألفِ واللامِ لا يُحذَفُ إلا في الضرورة) .

قلتُ : ولأنَّ حَذْفَها يُؤدِّي إلى الخُلُوِّ مِنَ الخَلَف المشروطِ ذِكْرُهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (ما رَفَعَتْ) ما : اسمُ (يَكُنْ) ، و(ضميرَ) بالنصب : خبرُها ، وجملةُ (رَفَعَتْ صِلَةُ « ألْ ») مِنَ الفعل والفاعلِ والمضافِ إليه . . صِلَةُ (ما) ، والعائدُ محذوفٌ ، والضميرُ المضافُ إليه (غير) : عائدٌ إلىٰ (أل) .

❀ قوله : (أُبِينَ) بالبناء للمفعول ؛ بمعنىٰ : قُطِعَ ، والجملةُ : جوابُ

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٠) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٣٩) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٥١٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٤١) .

الوصفُ الواقعُ صِلَةً لـ (أل) إنْ رَفَعَ ضميراً : فإمَّا أنْ يكونَ عائداً على الألف واللام ، أو علىٰ غيرها .

فإن كان عائداً عليها . . استترَ .

وإن كان عائداً علىٰ غيرها . . انفصلَ .

فإذا قلتَ : (بَلَّغتُ مِنَ الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً) ؛ فإن أخبرتَ عن التاء في (بَلَّغتُ) . . قلتَ : (المُبلِّغُ مِنَ الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةً أنا) ؛ ففي (المُبلِّغُ) ضميرٌ عائد على الألف واللام ، فيجبُ استتارُهُ .

وإنْ أخبرتَ عن (الزيدَينِ) مِنَ المثال المذكور . . قلتَ : (المُبلِّغُ أنا منهما إلى العَمْرِينَ رسالةً الزيدانِ) ؛ فـ (أنا) : مرفوعٌ بـ (المُبلِّغ) ، وليس عائداً على الألف واللام ؛ لأنَّ المُرادَ بالألف واللام هنا مُثنّىً ؛ وهو المُخبَرُ عنه ؛ فيجبُ إبرازُ الضمير .

وإنْ أخبرتَ عن (العَمْرِينَ) مِنَ المثال المذكور . . قلتَ : (المُبلِّغُ أنا مِنَ الزيدَينِ إليهم رسالةً العَمْرونَ) ؛ فيجبُ إبرازُ الضميرِ كما تقدَّم .

الشرط ، وقولُهُ : (وانْفَصَلْ) : معطوفٌ عليه ، والعطفُ تفسيريٌّ .

* قوله : (فيجبُ إبرازُ الضمير) ؛ أي : لِمَا تقرَّر أنَّ الصفةَ إذا جَرَتْ علىٰ غيرِ مَنْ هي له امتنعَ أنْ ترفعَ ضميراً مُستتِراً . انتهىٰ « تصريح »[1] .

---

* قوله : (أي : لِمَا تقرَّر أنَّ الصفةَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ومثلُها : الصِّلَةُ التي الكلامُ فيها .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٦٨) ، وانظر (١/ ٢٢٠ـ٢٢١) .

وكذا يجبُ إبرازُ الضميرِ إذا أخبرتَ عن (رسالةً) مِنَ المثال المذكور ؛ لأنَّ المُرادَ بالألف واللام هنا الرسالةُ ، والمُرادَ بالضمير الذي ترفعُهُ صِلَةُ (أل) المُتكلِّمُ ؛ فتقولُ : (المُبلِّغُها أنا مِنَ الزيدَينِ إلى العَمْرِينَ رسالةٌ)[1] .

. . . .

. . . .

(١) قوله : (وكذا يجب. . .) إلى آخره : زيادةٌ من طبعة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد .

العـــدُ

(العَدَدُ)

❀ قوله : (العَدَدُ) بفتحتَينِ ؛ وهو ما ساوىٰ نصفَ مجموعِ حاشيتَيهِ القريبتَينِ أو البعيدتَينِ على السواء ؛ كالاثنَينِ ؛ فإنَّ حاشيتَهُ السُّفْلىٰ واحدٌ والعُلْيا ثلاثةٌ ، ومجموعَ ذلك أربعةٌ ، ونصفَ الأربعةِ اثنانِ ، وهو المطلوبُ ؛ ومِنْ ثَمَّ قيل : الواحدُ ليس بعدد ؛ إذ لا حاشيةَ له سُفْلىٰ حتىٰ تُضَمَّ مع العُلْيا ،

[العَدَدُ]

❀ قوله : (إذ لا حاشيةَ له سُفْلىٰ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا إذا لم تُعتبَرِ الكسورُ ، وإلا فالواحدُ له حاشيةٌ سُفْلىٰ حينئذٍ ؛ فتقولُ : حاشيتُهُ السُّفْلىٰ تسعةُ أعشارٍ ، والعُلْيا واحدٌ وعُشْرٌ ، ومجموعُ ذلك اثنانِ ، ونصفُهُما واحد ، أو تقولُ : حاشيتُهُ السُّفْلىٰ عُشْرٌ ، والعُلْيا اثنانِ إلا عُشْراً ، ومجموعُ ذلك اثنانِ ، ونصفُهُما واحد .

وقولُهُ : (لوقوعه جواباً في نحوِ : « كم عندَكَ ؟ ») ؛ أي : و(كم) إنَّما يُسأَلُ بها عن العدد .

وفي « الأنوار البهيّة » : (لا خلافَ عندَ النُّحاةِ أنَّ لفظَ « واحد » و« اثنانِ »

وقيل : عددٌ ؛ لوقوعه جواباً في نحوِ : (كم عندَكَ ؟)[1] .

والمُرادُ به هنا : الألفاظُ الدالَّةُ على المعدود ؛ كما يُقالُ (الجمعُ) للفظ الدالِّ على الجماعة .

ثمَّ إنَّ العَدَدَ قد يُذكَرُ مِنْ غير إرادةِ معدودِهِ ؛ وهو العددُ المُطلَقُ ؛ فيُؤتىٰ فيه

مِنْ أسماء العدد ، وعندَ الحُسَّابِ ليس « الواحدُ » مِنَ العدد ؛ لأنَّ العددَ عندَهُم هو الزائدُ على الواحد ، ومنع بعضُهُم كونَ « الاثنينِ » مِنَ العدد ؛ قالوا : لأنَّ الفردَ الأوَّلَ ـ أي : الواحدَ ـ ليس بعدد ، فكذا ينبغي أنْ يكونَ الزوجُ الأوَّل)[2] .

❀ قوله : (مِنْ غير إرادةِ معدودِهِ) ؛ أي : المخصوصِ ولو بوجهٍ ما ؛ فلا يُنافي إرادةَ معدودٍ ما .

---

(١) العبارة في « الخضري » (٢/ ٧٧٥) : (العدد : هو ما وُضِعَ لكمِّيَّة الآحاد ، ومِنْ خواصِّهِ : مُساوَاتُهُ لنصف مجموع حاشيتيه المتقابلتين ، ومعنى التقابلِ : أنْ تزيدَ العُلْيا عليه بقدر نقص السُّفْلىٰ عنه ؛ كالأربعة ؛ فإنَّ حاشيتَها إمَّا خمسةٌ وثلاثة ، أو ستةٌ واثنان ، أو سبعةٌ وواحد ، ونصف مجموع كلِّ متقابلين مِنْ ذلك أربعةٌ ؛ ومن ثَمَّ قيل : الواحدُ ليس بعدد ؛ لأنَّهُ ليس له حاشيةٌ سُفْلىٰ ، وقيل : عددٌ ؛ لوقوعه في جواب « كم » ، وإذا أُريد بالحاشية ما يَعُمُّ الصحيحَ والكسر . دَخَلَ الواحدُ ؛ لأنَّ له حاشيةً سُفْلىٰ تنقصُ عنه بقدر ما تزيد العُلْيا عليه مِنَ الكسر ، ولا تختصُّ بالنصف ، خلافاً لِمَنْ توهَّمه ؛ كعُشْر مع واحدٍ وتسعة أعشار ؛ فإنَّ العشرَ ينقصُ عنه بقدر الزيادة العُلْيا عليه ، فهما متقابلتانِ ، ونصفُ مجموعِهِما واحدٌ) .

(٢) الأنوار البهية (ق/ ٥٨٠) .

٧٢٦ـ ثلاثةٌ بالتاءِ قلْ . . . .

بالتاء لا غيرُ ؛ نحوُ : (ثلاثةٌ نصفُ ستةَ) ، ولا ينصرفُ ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ[١] .

وإنْ أُرِيدَ معدودُهُ ولم يُذكَرْ ؛ نحوُ : « مَنْ صامَ رمضانَ وأَتْبَعَهُ بستٌّ مِنْ شوَّالٍ »[٢] . . جاز الإتيانُ بالتاء وعدمُهُ ، لكنَّ الأفصحَ : الإتيانُ بها للمُذكَّرِ ، وعدمُهُ للمُؤنَّث ، وإن ذُكِرَ المعدودُ فسيأتي في كلام الناظم[٣] .

❁ قوله : (ثلاثةٌ) بالنصب : مفعولٌ لقوله : (قُلْ) ؛ لأنَّهُ بمعنى (اذْكُرْ) ، وقيل : أُرِيدَ مُجرَّدُ اللفظ ، وهو جائزٌ كما سبق . انتهىٰ « فارِضي »[٤] ، ويجوزُ فيه الرفعُ بالابتداء ، و(بالتاء) : نعتٌ له ، وهو الذي سوَّغ الابتداءَ به ، والباءُ فيه : للملابسة ، وجملةُ (قُلْ) : خبرُهُ ، كما أفاده

❁ قوله : (وقيل : أُرِيدَ مُجرَّدُ اللفظ . . .) إلىٰ آخره : ليس المقصودُ أنَّهُ على الوجه الأوَّلِ أُرِيدَ اللفظُ والمعنىٰ ، بل ولا المعنىٰ فقط ، بل المُرادُ : أنَّهُ حيثُ إنَّ المُرادَ مُجرَّدُ اللفظ ، فلا مانعَ مِنْ أنْ ينصبَهُ القولُ وإن كان مفرداً .

❁ قوله : (وهو الذي سوَّغ . . .) إلىٰ آخره : قَصْدُ اللفظِ لا حاجةَ معه إلىٰ مُسوِّغٍ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) خلافاً لابن الحاجب ؛ حيثُ ذهب إلىٰ تضعيف القول بعَلَميَّته في « شرح المفصل » (١/ ٩٣ـ٩٤) ، وجعله اسمَ جنس .

(٢) رواه مسلم (١١٦٤) عن سيدنا أبي أيوب الأنصاري رضي الله عنه .

(٣) انظر (٥/ ١٥٣ـ١٥٤) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦١) .

. . . . للعَشَرَهْ   فــي عَــدِّ مــا آحــادُهُ مُــذكَّــرَهْ
٧٢٧ـ في الضِّدِّ جَرِّدْ والمُميِّزَ ٱجْرُرِ   جمعــاً بلفــظِ قِلَّــةٍ فــي الأكثــرِ

المُعرِب[١] .

❀ قوله : (للعَشَرَهْ) اللامُ : بمعنىٰ (إلىٰ) ، والغايةُ داخلةٌ ، كما يُصرِّحُ به قولُ « التوضيح » : (مُميِّزُ الثلاثةِ والعَشَرَةِ وما بينهما . . .) إلىٰ آخره[٢] .

❀ قوله : (في عَدِّ ما) ؛ أي : معدودٍ آحادُهُ مُذكَّرةٌ .

❀ قوله : (في الضِّدِّ) مُتعلِّقٌ بقوله : (جَرِّدْ) ، و(المُميِّزَ) : مفعولٌ

❀ قوله : (كما يُصرِّحُ به قولُ « التوضيح » : مُميِّزُ الثلاثةِ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الكلامَ ليس في المُميِّز ، بل في ثبوت التاء وعدمِهِ ، والمُميِّزُ سيأتي الكلامُ عليه بقوله : (والمُميِّزَ اجْرُرِ . . .) إلىٰ آخره[٣] ؛ ولذلك كَتَبَ بعضُ الأفاضل علىٰ قول الشارح : (تثبتُ التاءُ في « ثلاثة » . . .) إلىٰ آخره : (الأَوْلىٰ : قولُ المُوضِّح : في « ثلاثة » و« عشرة » وما بينهما ؛ لنصِّه علىٰ دخول العشرة) انتهىٰ[٤] ، لٰكن فيه : أنَّ هٰذه العبارةَ ليستْ في « التوضيح » ، كما يُعلَمُ بمراجعته .

---

(١) تمرين الطلاب (ص١٤٤) ، والوجه الأوَّلُ أشهرُ وأقوىٰ صناعةً .
(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٤٥) .
(٣) انظر (٥/ ١٥٤ـ١٥٥) .
(٤) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ١٣٥) طبعة دار الفكر القديمة .

تثبتُ التاءُ في (ثلاثةَ) و(أربعةَ) وما بعدَهُما إلىٰ (عشرةَ) إن كان المعدودُ بهما مُذكَّراً ، وتسقطُ إنْ كان مُؤنَّثاً ، ويُضافُ إلىٰ جمعٍ ؛ نحوُ : (عندي ثلاثةُ رجالٍ) ، و(أربعُ نساءٍ) ، وهٰكذا إلىٰ (عشرةَ) .

مُقدَّمٌ بقوله : (اجْرُرِ) ، و(جمعاً) : حالٌ مِنَ (المُميَّزَ) ، و(بلفظِ) : مُتعلِّقٌ بـ (جمعاً) ، و(في الأكثرِ) : مُتعلِّقٌ بـ (قِلَّةٍ) ومطلوبٌ لـ (جمعاً) علىٰ سبيل التنازع .

❁ قوله : (تثبتُ التاءُ في « ثلاثةَ » . . .) إلىٰ آخره : خَرَجَ : واحدٌ واثنانِ ، وواحدةٌ واثنتانِ ؛ فإنَّها خارجةٌ عن القياس ؛ فتُذكَّرُ للمُذكَّر وتُؤنَّثُ للمُؤنَّث ، وإنَّما أُثبِتَتِ التاءُ في عدد المُذكَّر ـ قال ابنُ مالك : (وحُذِفَتْ في عدد المُؤنَّث في هٰذا القِسْم) ـ لأنَّ الثلاثةَ وأخواتِها أسماءُ جماعاتٍ ؛ كـ (زُمْرة) و(أُمَّة) و(فِرْقة) ، فالأصلُ : أنْ تكونَ بالتاء لتُوافِقَ نظائرَها ، فاستُصحِبَ الأصلُ مع المُذكَّر ؛ لتقدُّم مرتبتِهِ ، وحُذِفَتْ مع المُؤنَّث فرقاً بينه وبين المُذكَّر ؛ لتأخُّر رتبته[1] .

❁ **قوله** : (و« في الأكثرِ » : مُتعلِّقٌ بـ « قِلَّةٍ » . .) إلىٰ آخره : **الظاهرُ** : أنَّهُ مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٌ لمبتدأ محذوف ؛ أي : وذلك ـ أي : كونُهُ جمعاً بلفظ قِلَّةٍ ـ في الأكثر .

❁ **قوله** : (**قال ابنُ مالك**) **الأَوْلىٰ** : تقديمُهُ علىٰ قوله : (وإنَّما أُثبِتَتِ التاءُ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ مِنْ مَقُوله[2] .

❁ **قوله** : (لتأخُّر رتبته) لا حاجةَ إليه .

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/٣٩٨) .

(٢) وجاء في (هـ) مُقدَّماً .

وأشار بقوله : (جمعاً بلفظ قِلَّةٍ في الأكثرِ) : إلىٰ أنَّ المعدودَ بها إن كان له جمعُ قِلَّةٍ وكَثْرةٍ لم يُضَفِ العددُ في الغالب إلا إلىٰ جمع القِلَّةِ ؛ فتقولُ : (عندي ثلاثةُ أَفْلُسٍ) ، و(ثلاثةُ أَنْفُسٍ) ، ويَقِلُّ : (عندي ثلاثةُ فُلُوسٍ) ، و(ثلاثةُ نُفُوسٍ)[1] .

---

* قوله : (لم يُضَفِ العددُ في الغالب إلا إلىٰ جمع القِلَّةِ . . .) إلىٰ آخره : محلُّ إضافتِهِ إلىٰ جمع القِلَّةِ : إذا لم يكنْ بناءُ القِلَّةِ شاذاً قياساً أو سماعاً ، وإلا نُزِّلَ لذلك منزلةَ المعدوم ؛ فالأَوَّلُ : نحوُ : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ؛ فإنَّ جمعَ (قَرْءٍ) بالفتح علىٰ (أَقْراءٍ) شاذٌّ ، والثاني : (ثلاثةُ شُسُوع) ؛ فإنَّ (أَشْساعاً) قليلُ الاستعمالِ ، كما في « الأُشْمُونيِّ » تبعاً لـ « التوضيح »[2] ، وبه تَعلَمُ : أنَّ كلامَ الشارحِ ليس علىٰ إطلاقه .

---

* قوله : (فالأَوَّلُ : نحوُ : ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾) مُقتضاهُ : أنَّ ﴿ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ ليس مِنَ القليل ؛ لشذوذ جَمْعِ قِلَّتِهِ ، والصوابُ : ما قاله الشارحُ تبعاً لابن الناظم مِنْ جَعْله مِنَ القليل[3] ؛ لأنَّهُ إنْ كان جمعاً لـ (قُرء) بالضم . . فيُجمَعُ علىٰ (أَقْراء) بوزن (أَفْعال) قياساً ، كما قال الشارح ، وإن كان جمعاً لـ(قَرْءٍ) بالفتح . . فيُجمَعُ علىٰ (أَقْرُؤ) كـ (فَلْس وأَفْلُس) قياساً أيضاً ، وكلٌّ منهما جمعُ قِلَّةٍ ، كما لا يخفىٰ .

---

(١) في (هـ ، ز) : (ثلاث) في كلا الموضعين علىٰ أنَّ النفس مؤنثةٌ ، إلا أنَّهُ كثر استعمالها مقصوداً بها لفظُ إنسان ؛ فلذلك أُنِّث العدد . انظر «شرح الكافية الشافية» (٣/ ١٦٦٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٢٣) ، أوضح المسالك (٤/ ٢٥٤) .

(٣) انظر « شرح ابن الناظم » (ص٥١٧) .

وممَّا جاء علىٰ غير الأكثر : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُطَلَّقَٰتُ يَتَرَبَّصْنَ بِأَنفُسِهِنَّ ثَلَٰثَةَ قُرُوٓءٍ ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ؛ فأضاف (ثلاثة) إلىٰ جمع الكَثْرة معَ وجودِ جمع القِلَّة ؛ وهو (أقراء) .

قال في « التوضيح » : (وحَقُّ ما تُضافُ إليه(١) : أنْ يكونَ جمعاً ، مُكسَّراً ، مِنْ أبنية القِلَّةِ ؛ نحوُ : « ثلاثةِ أَفْلُسٍ » .

وقد يتخلَّفُ كلُّ واحدٍ مِنْ هـٰذه الأمورِ الثلاثةِ ؛ فيُضافُ للمفرد إن كان مئةً ؛ نحوُ : « ثلاثِ مئة » ، و« تسعِ مئة » ، وشذَّ نحوُ(٢) : [من الطويل]

. . . .

(١) أي : حقُّ ما تضافُ إليه الثلاثةُ والعشرة وما بينهما .

(٢) جزء بيت للفرزدق في « ديوانه » (٢/ ٥٦٢) ، والبيت بتمامه :

ثـلاثُ مئيـنٍ للملـوكِ وَفَـىٰ بهـا ... ردائي وجلَّتْ عن وجوهِ الأهاتمِ

وروايةُ صدره في « ديوانه » : (فدىً لسيوفٍ مِنْ تميمٍ وَفَىٰ بها) ، والمثبت جاء كذلك في كتب النحاة ، وقصةُ رداء الفرزدق رواها أبو عبيدةَ ؛ قال : كان الفرزدقُ بالمدينة حين جاءتْ وقعةُ وكيع ، وحجَّ سليمانُ بن عبد الملك ، فبلغه بمكَّةَ وقعةُ وكيع بقتيبةَ ، فخطب الناسَ بمسجد عرفاتٍ ؛ فذَكَرَ غدرَ بني تميم ، ووثوبَهُم علىٰ سلطانهم ، وإسراعَهُم إلى الفتن ، وأنَّهُم أصحابُ فتن وأهلُ غدر وقِلَّةِ شكر ، فقام إليه الفرزدقُ فقال وفتح رداءه : يا أميرَ المؤمنين ؛ هـٰذا ردائي رهنٌ لك بوفاء بني تميم ، والذي بلغك كذبٌ ، فقال الفرزدقُ في ذلك حيث جاءتْ بيعةُ وكيع لسليمان : (فدىً لسيوف . . .) .

والبيت من شواهد : « شرح التسهيل » (٢/ ٣٩٤) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٣٠٢) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥١٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٢٣) ، و« المساعد » (٢/ ٦٨ـ ٦٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٦٢٢) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ١٩٨٣ـ ١٩٨٤) ، و« خزانة الأدب » (٧/ ٣٧٠ـ ٣٧٤) .

. . . .

ثلاثُ مِئِينَ للمُلُوكِ. . . . . .

ويُضافُ لجمع التصحيح في مسألتَينِ :

إحداهُما : أنْ يُهمَلَ تكسيرُ الكلمة ؛ نحوُ : ﴿ سَبْعَ سَمَوَاتٍ﴾ [البقرة : ٢٩] ، و« خمسُ صلواتٍ » ، و﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ [يوسف : ٤٣] .

والثانيةُ : أنْ يُجاوِرَ ما أُهمِلَ تكسيرُهُ ؛ نحوُ : ﴿ وَسَبْعَ سُنْبُلَاتٍ ﴾ [يوسف : ٤٣] ؛ فإنَّهُ في التنزيل مُجاوِرٌ لـ ﴿ سَبْعَ بَقَرَاتٍ﴾ .

ويُضافُ لبناء الكَثْرة في مسألتَينِ :

إحداهُما : أنْ يُهمَلَ بناءُ القِلَّة ؛ وذلك نحوُ : « ثلاثِ جَوَارٍ » ، و« أربعةِ رجال » .

والثانيةُ : أنْ يكونَ لها بناءُ قِلَّةٍ ولكنَّهُ شاذٌّ ، فيُنَزَّلُ لذلك منزلةَ المعدوم. . .) إلىٰ آخره . انتهىٰ[1] .

وزاد بعضُهُم إضافتَهُ لجمع التصحيح في مسألتَينِ أيضاً :

إحداهُما : أنْ يكونَ تكسيرُ الكلمةِ غيرَ مَقِيسٍ ؛ نحوُ : (ثلاثِ سُعَاداتٍ) ؛ فإنَّ جمعَ (سعادَ) علىٰ (سعائدَ) خلافُ القياس .

والثانيةُ : أنْ يكونَ تكسيرُ الكلمةِ قليلَ الاستعمال ؛ نحوُ : ﴿ فِي تِسْعِ آيَاتٍ﴾ [النمل : ١٢] .

. . . .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٢٥٢ـ ٢٥٤) .

فإن لم يَكُنْ للاسم إلا جمعُ كَثْرةٍ.. لم يُضَفْ إلا إليه ؛ نحوُ : (ثلاثة رجالٍ) .

٧٢٨ـ و(مئة) و(الألفَ) للفردِ أَضِفْ   و(مئةٌ) بالجمعِ نَزْراً قد رُدِفْ

قد سبق أنَّ (ثلاثةَ) وما بعدَها إلىٰ (عشرةَ).. لا تُضافُ إلا إلىٰ جمعٍ[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّ (مئة) و(ألفاً) مِنَ الأعداد المضافةِ ، وأنَّهُما

❊ قوله : (و« مئةً ») مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (أَضِفْ) .

❊ قوله : (و« مئةٌ » بالجمعِ) مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به التفصيلُ ، وجملةُ (قد رُدِفْ) : خبرٌ ، و(نَزْراً) : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في (رُدِفْ) ؛ أي : ومئةٌ قد أُتبِعَ بالجمع حالَ كونِهِ قليلاً .

❊ قوله : (وسوَّغ الابتداءَ به التفصيلُ) قَصْدُ لفظِهِ لا حاجةَ معه إلىٰ مُسوِّغ ، كما تقدَّم في نظيره .

❊ قوله : (حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في « رُدِفْ ») ، ويصحُّ جَعْلُهُ حالاً مِنَ (الجمع) ، والقِلَّةُ علىٰ كلٍّ مِنْ حيثُ الرَّدْفُ ، لا مِنْ حيثُ الذاتُ ، والأحسنُ : جَعْلُهُ صفةَ مصدرٍ محذوفٍ مفعولٌ لـ (رُدِفْ)[2] .

---

(١) انظر (٥/ ١٥٥) .

(٢) في (ك) : (الأقرب للمعنىٰ : جعلُهُ حالاً من « الجمع ») بدل (ويصح جعله...) إلىٰ آخره .

لا يُضافانِ إلا إلىٰ مفردٍ[1] ؛ نحوُ : (عندي مئةُ رجلٍ) ، و(ألفُ درهمٍ) .

ووَرَدَ إضافةُ (مئة) إلىٰ جمع قليلاً ، ومنه : قراءةُ حمزةَ والكِسَائيِّ : ﴿ وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَٰثَ مِاْئَةِ سِنِينَ ﴾ [الكهف : ٢٥] ؛ بإضافة (مئة) إلىٰ (سِنِينَ)[2] .

❀ قوله : (بإضافة « مئة » إلىٰ « سِنِينَ » . . .) إلىٰ آخره ، قيل : وجهُهُ : تشبيهُ المئة بالعشرة ؛ إذ كانتْ تعشيراً للعشرات والعشرةُ تعشيراً للآحاد ، وقيل : إنَّهُ مِنْ وَضْعِ الجمع مَوضِعَ المفرد .

ومَنْ نَوَّنَ . . فقيل : هو عطفُ بيانٍ ، أو بدلٌ مِنْ (ثلاث مئة) .

ورُدَّ : بأنَّ البدلَ علىٰ نيَّةِ طَرْحِ الأوَّل ، وعلىٰ تقدير طَرْحه : يكونُ المعنىٰ : ولَبِثُوا في كهفهم سنينَ ، فيفوتُ التنصيصُ علىٰ كَمِّيَّةِ العدد .

ويُجابُ : بأنَّ نيَّةَ الطَّرْحِ غالبةٌ لا لازمةٌ .

ولا يكونُ (سنين) تمييزاً ؛ لأنَّهُ يَقتضِي أنَّهُم أقلُّ ما لَبِثُوا تسعُ مئةٍ وتسعُ

❀ قوله : (إذ كانتْ تعشيراً للعشرات . . .) إلىٰ آخره ؛ إذ بها تتحقَّقُ عشرُ عَشَرات ، كما أنَّهُ بالعشرة تتحقَّقُ عشرُ آحاد .

❀ قوله : (لأنَّهُ يَقتضِي أنَّهُم أقلُّ ما لَبِثُوا . . .) إلىٰ آخره : وجهُ

---

(١) أي : لاشتمال (المئة) على (العشرة) و(العشرين) ، فاجتمع فيها ما تفرَّقَ فيهما ، فأخذتْ من (العشرة) الإضافةَ ، ومن (العشرين) الإفرادَ ، ولم يُعكس ؛ لخفَّة هٰذا بحذف التنوين للإضافة ، وأمَّا الألفُ : فعِوَضٌ عن (عَشْرِ مئةٍ) ، فعُومل مُعاملتَها . « خضري » (٢/ ٧٧٨) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٧/ ٤٧٠) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٦٥) .

والحاصلُ : أنَّ العددَ المُضافَ علىٰ قِسْمَينِ :

أحدُهُما : ما لا يُضافُ إلا إلىٰ جمعٍ ؛ وهو (ثلاثةُ) إلىٰ (عشرةَ) .

والثاني : ما لا يُضافُ إلا إلىٰ مفردٍ ؛ وهو (مئة) و(ألفٌ) وتثنيتُهُما ؛ نحوُ : (مئتا درهمٍ) ، و(ألفا درهمٍ) ، وأمَّا إضافةُ (مئة) إلىٰ جمع . . فقليلٌ .

سنينَ ، قاله المُوضِّح في « الحواشي » انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (وتثنيتُهُما) ، وكذا جمعُهُما ؛ نحوُ : (مِئِي رجلٍ) ، و(آلافِ

الاقتضاءِ : أنَّ تمييزَ المئةِ واحدٌ منها ، وأقلُّ هـٰذا الواحدِ ـ وهو السِّنونَ ـ ثلاثةٌ .

وفيه : أنَّ هـٰذا الاقتضاءَ لازمٌ علىٰ إضافة (مئة) إلىٰ (سنين) أيضاً ، خلافاً لِمَا يُفِيدُهُ كلامُهُ .

ويُمكِنُ دَفْعُ هـٰذا الاقتضاءِ علىٰ كلٍّ مِنَ القراءتَينِ : بأنَّ محلَّ كونِ تمييزِ المئة واحداً منها . . إذا كان مفرداً ، أمَّا إذا كان جمعاً فلا ؛ كتمييز العشرة في قولك : (عشرة رجال) ؛ لأنَّ القَصْدَ به مُجرَّدُ بيانِ الجنسِ والمُشاكلةِ في الجمعيَّة ؛ فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (ولا يكونُ « سنين » تمييزاً ؛ لئلا يلزمَ الشذوذُ مِنْ وجهَينِ ؛ جمعِ تمييزِ المئة ونصبِهِ) .

وقد يُقالُ : وجهُ الاقتضاءِ : هو أنَّ تمييزَ العددِ لم يَرِدْ منصوباً إلا وهو واحدٌ مِنْ مُميَّزه ، بخلافه مجروراً ؛ فإنَّهُ تارةً وتارةً ؛ نحوُ : (ثلاث مئة) ، و(ثلاثة رجال) .

---

(1) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٧٣) .

٧٢٩ـ و(أَحَدَ) اذْكُرْ وصِلَنْهُ بـ (عَشَرْ) مُـركِّبـاً قـاصـدَ معـدودٍ ذَكَـرْ

رجل) ، نبّه عليه المَكُوديُّ ، وقال : (إنَّ كلامَ الناظم يُفهِمُهُ)[١] .

❁ قوله : (و« أَحَدَ ») همزتُهُ مُبدَلةٌ مِنْ واو ، وقد يُقالُ فيه : (وَحَدٌ) على الأصل ، وهـٰذه هي التي تُستعمَلُ في قولك : (كلُّ أحدٍ في الدار) ، وجمعُها : (آحاد) ، وأمَّا التي تُستعمَلُ بعدَ النفي ؛ نحوُ (ما جاء مِنْ أحد) . . فهمزتُهُ أصليّة غيرُ مُبدلَةٍ ، ولا يُجمَعُ ، ولا يُستعمَلُ في العدد ولا في الواجب . انتهىٰ كلامُ ابن بابَشَاذَ[٢] .

فعُلِمَ : أنَّ التي في العدد همزتُها عن واو . انتهىٰ « فارِضي »[٣] .

❁ قوله : (مُركِّباً) بكسر الكاف : حالٌ مِنْ فاعلِ (اذْكُرْ) ، وكذا (قاصدَ) ، وهـٰذا أَوْلىٰ مِنْ جَعْل (مُركَّباً) بفتح الكاف حالاً مِنْ (أحد

. . . .

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٣٠٢) .

(٢) هو الإمام أبو الحسن طاهر بن أحمد المصري (ت ٤٦٩هـ) ، يُعتبَرُ من زُهَّاد النحاة ؛ ذكر جلُّ من ترجم له : أنَّهُ كان جالساً يأكل ، فجاءه سِنَّورٌ ، فكان إذا ألقىٰ إليه شيئاً لا يأكلُهُ ، ويحمله ويمضي ، وكَثُرَ ذلك منه ، فتبعه يوماً لينظرَ أين يذهبُ بما يُطعِمُهُ ، فإذا هو يحملُهُ إلىٰ موضعٍ مظلم فيه سِنَّورةٌ عمياءُ ، فيُلقيه لها فتأكلُهُ ، فعَجِبَ وقال : إنَّ الذي سخَّر هـٰذا لهـٰذه ليَجينها بقُوتها قادرٌ علىٰ أنْ يُغنِيَني عن هـٰذا العالَم ، فلزم منارةَ الجامع بمصر . انظر « وفيات الأعيان » (٢/ ٥١٦) ، و« بغية الوعاة » (٢/ ١٧) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦١) ، وانظر « شرح الجمل » لابن بابشاذ (ق/ ٨٤) .

٧٣٠ـ وقُلْ لَدَى التأنيثِ (إحْدىٰ عَشْرَةْ) والشِّينُ فيها عن تميمٍ كَسْرَةْ
٧٣١ـ ومعَ غيرِ (أحدٍ) و(إحدىٰ) ما معْهُما فعلتَ فَٱفْعَلْ . . .

عشر) ؛ وذلك لوجود المُناسبةِ على الأوَّل .

❁ قوله : (لَدَىٰ) ظرفٌ مُتعلِّقٌ بقوله : (قُلْ) ، وقد ذَكَرَ أستاذُنا الشِّهابُ المَلَّويُّ : أنَّ (لدىٰ) إنْ كانتْ بمعنىٰ (عند) كُتِبتْ بالألف ، وإن كانتْ بمعنىٰ (في) رُسِمَتْ بالياء[1] ، وهي هنا بمعنىٰ (في) ، كما قاله المَكُوديُّ .

❁ قوله : (إِحْدىٰ عَشْرَةْ) بإسكان الشين ، وقد يُقالُ فيها : (واحدةَ عَشْرةَ) ، ولا تُستعمَلُ (إحدىٰ) إلا مُركَّبةً ، أو معطوفاً عليها ، أو مضافةً ؛ نحوُ : ﴿ إِنَّهَا لَإِحْدَى ٱلْكُبَرِ ﴾ [المدثر : ٣٥] .

❁ قوله : (والشِّينُ . . .) إلىٰ آخره : (الشينُ) : مبتدأٌ أوَّلُ ، و(كَسْرَةْ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(فيها) : خبرٌ عنه ، والجملةُ : خبرٌ عن الأوَّل ، والتقديرُ : (والشينُ كسرةٌ كائنةٌ فيها عن تميم) .

❁ قوله : (ومعَ غيرِ . . .) إلىٰ آخره : (مع) : ظرفٌ مُتعلِّقٌ بقوله : (افعَلْ) ، قال ابنُ قاسمٍ : (وبيَّن بهـٰذا حُكْمَ العشرة إذا رُكِّبتْ مع التسعة فما دونها ، ثم بيَّن بقولِهِ الآتي : « ولثلاثة . . . » إلىٰ آخره حُكْمَ التسعة وما دونها

(١) حاشية المَلَّوي على المكودي (ص١٧٤) ، وانظر ما سبق تعليقاً في (٤/٣٧٦) .

. . . . قَصْدَا

٧٣٢ـ ولـ (ثلاثةٍ) و(تسعةٍ) وما   بينَهُمـا إنْ رُكِّبـا مـا قُـدِّمَـا

لمَّا ذَكَرَ العددَ المضاف.. ذَكَرَ العددَ المُركَّبَ ؛ فيُركَّبُ (عشرة) مع ما دونَها إلىٰ (واحد) ؛ نحوُ : (أَحَدَ عَشَرَ) ، و(اثْنا عَشَرَ) ، و(ثلاثةَ عَشَرَ) ، و(أربعةَ عَشَرَ)... إلىٰ (تسعةَ عَشَرَ) ؛ هـٰذا للمُذكَّر .

وتقولُ في المُؤنَّث : (إحْدىٰ عَشْرةَ) ، و(اثْنتا عَشْرةَ) ، و(ثلاثَ عَشْرةَ) ، و(أربعَ عَشْرةَ)... إلىٰ (تسعَ عَشْرةَ) .

فللمُذكَّر : (أَحَد) ، و(اثْنا) ، وللمُؤنَّث : (إحْدىٰ) ، و(اثْنَتا) .

أمَّا (ثلاثةُ) وما بعدَها إلىٰ (تسعةَ) : فحُكْمُها بعدَ التركيبِ كحُكْمِها قبلَهُ ؛ فتثبتُ التاءُ فيها إن كان المعدودُ مُذكَّراً ، . . . .

إذا رُكِّبتْ معها العشرةُ) انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (قَصْدَا) مصدرٌ في موضع الحالِ بمعنى الاقتصادِ ؛ وهو العَدْل .

❀ قوله : (ولـ « ثلاثةٍ »...) إلىٰ آخره : (لـ « ثلاثة ») : خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (ما) الموصولة ، وجوابُ (إنِ) الشرطيَّةِ : محذوفٌ .

. . . .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٢٤) .

وتسقطُ إن كان مُؤنَّثاً[1] .

وأمّا (عشرةُ) ـ وهو الجزءُ الأخيرُ ـ : فتسقطُ التاءُ منه إن كان المعدودُ مُذكَّراً ، وتثبتُ إن كان مُؤنَّثاً على العكس مِنْ (ثلاثةَ) فما بعدَها ؛ فتقولُ : (عندي ثلاثةَ عَشَرَ رجلاً) ، و(ثلاثَ عَشْرةَ امرأةً) .

وكذلك حُكْمُ (عشرةَ) مع : (أَحَدٍ) و(إِحْدىٰ) ، و(اثنَينِ) و(اثنتَينِ) ؛ فتقولُ : (أَحَدَ عَشَرَ رجلاً) ، و(اثْنا عَشَرَ رجلاً) ؛ بإسقاط التاءِ ، وتقولُ : (إِحْدىٰ عَشْرةَ امرأةً) ، و(اثْنتا عَشْرةَ امرأةً) ؛ بإثبات التاء .

---

(١) منه : (ثمانية) ، فإذا رُكِّبتْ تكونُ كحالها قبلُ ؛ أي : بالتاء في المُذكَّر ؛ كـ (ثمانيةَ عَشَرَ يوماً) ، وبحذفها في المُؤنَّث ؛ كـ (ثماني عَشْرةَ ليلةً) ، لٰكنَّ فيها بعد الحذف أربعَ لغاتٍ : فتح الياء ، وسكونُها ، وحذفُها مع كسر النون ، وفتحِها ، وأمّا إذا لم تُركَّبْ ؛ فإن أُضيفت إلىٰ مُؤنَّث : كانتْ بالياء لا غيرُ ، كما مرَّ في منع الصرف ؛ كـ (ثماني نسوةٍ) ؛ فيُقدَّرُ عليها الضمُّ والكسر ، ويظهرُ الفتح كالمنقوص ، أو إلىٰ مُذكَّر : فبالتاء لا غيرُ ؛ كـ (ثمانية رجال) ، وكذا إن لم تُضَفْ والمعدودُ مُذكَّرٌ ، فإن كان مُؤنَّثاً : فالكثيرُ : إجراؤها كالمنقوص ؛ كـ (جاءني من النساء ثمانٍ) ، و(مررتُ بثمانٍ) ، و(رأيتُ ثمانياً) بالتنوين ؛ لأنَّهُ مصروفٌ كما مرَّ ، ويُقالُ : (رأيت ثمانيَ) بلا تنوين ؛ لشبهها بـ (جوارٍ) لفظاً ومعنىً ، ويقلُّ حذفُ الياء مع إعرابها على النون ؛ كقوله : (من مشطور الرجز)

لهـا ثنـايـا أربـعٌ حِسـانُ
وأربـعٌ فثَغْـرُهـا ثمـانُ

انظر « حاشية الخضري » (٢/٧٧٩) .

ويجوزُ في شِينِ (عشرةَ) معَ المُؤنَّث . . تسكينُ الشينِ[1] ، ويجوزُ أيضاً كسرُها ، وهي لغةُ تميم .

---

* قوله : (تسكينُ الشينِ) ، وقد تُفتَحُ[2] ؛ كقراءة الأعمش : (فانفجرتْ منه اثنتا عَشَرَةَ عيناً) [البقرة : ٦٠][3] ، وقد تُسكَّنُ عينُ (عشر) لاستثقال توالي الحركات ، وبها قرأ أبو جعفرٍ في : ﴿ أَحَدَ عْشَرَ كَوْكَبًا ﴾ [يوسف : ٤][4] ، وقرأ هُبَيرةُ : ﴿ اثْنَا عْشَرَ شَهْرًا ﴾ [التوبة : ٣٦] بالسكون أيضاً[5] ، قال في « الكافية » : [من الرجز]

وبعضُهُـم مُسكِّـنٌ عيـنَ (عَشَـرْ) مِنْ بعدِ فتحٍ ومعَ (اثْنا) قد نَدَرْ

انتهى « فارِضي » و« زكريَّا »[6] .

. . . .

(١) والتسكينُ لغةُ الحجازيِّينَ ، وهـٰذا الجوازُ باعتبار تعدُّد اللغات ، وإلا فالسكونُ واجبٌ عند الحجازيِّينَ ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٨٠) .

(٢) وهو الأصل والقياس ، والأفصح : التسكين ، وهي لغة أهل الحجاز ، كما سبق تعليقاً قبل قليل .

(٣) انظر « الدر المصون » (١/ ٣٨٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٨٠) .

(٤) انظر « الدر المصون » (٦/ ٤٣٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٢٨) .

(٥) قرأ بها : هُبَيرة عن حفص ، وهي قراءة أبي جعفر . انظر « الدر المصون » (٦/ ٤٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٠٣) .

(٦) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦١) ، الدرر السنية (٢/ ٩٤٦) ، وانظر « الكافية الشافية » (٣/ ١٦٥٨) .

٧٣٣ـ وأَوْلِ (عَشْرَةَ) (اثْنَتَيْ) و(عَشَرًا) (اِثْنَـيْ) إذا أُنثـىٰ تَشَـا أو ذَكَـرَا

* قوله : (وأَوْلِ « عَشْرَةَ ») أَوْلِ ـ بكسر اللام ـ : فعلُ أمرٍ ـ مِنْ (أَوْلىٰ) ـ مُتعدٍّ إلى اثنَينِ ، و(عَشْرةَ) : مفعولُهُ الأوَّل ، و(اثْنَتَيْ) : مفعولُهُ الثاني ، قال الفارِضيُّ : (وهـٰذا قد عُلِمَ مِنْ قوله : « ومع غيرِ أحدٍ وإحدىٰ . . . » إلىٰ آخره ؛ إذ يُفهَمُ منه : أنَّ « اثني » له « عشر » ، و« اثنتي » له « عشرة » ، إلا أنَّ المُصنِّفَ لمَّا تكلَّم على الصُّدُور ـ وهي « أحدٌ » و« إحدىٰ » ، و« ثلاثةٌ » و« تسعةٌ » وما بينهما ـ . بقي « اثنانِ » و« اثنتانِ » ، فذَكَرَ أنَّ لفظَ « عشرة » الثابتَ للمُؤنَّثِ تُعطِيهِ « اثنتي » ، ولفظَ « عشر » الثابتَ للمُذكَّر تُعطِيهِ « اثني ») انتهىٰ[1] .

* قوله : (إذ يُفهَمُ منه : أنَّ « اثني » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا يُفهَمُ منه ذلك إلا لو عُلِمَ أنَّ (اثني) للمُذكَّر و(اثنتي) للمُؤنَّث ، ولم يُعلَمْ هنا ذلك إلا مِنْ قوله : (وأَوْلِ . . .) إلىٰ آخره ، فلو قال ابتداءً : (لمَّا تكلَّم المُصنِّف . . .) إلىٰ آخره . . لكان حَسَناً ؛ إذ مُحصَّلُهُ حينئذٍ[2] : أنَّ المقصودَ بيانُ حُكْمِ (اثنَينِ) و(اثنتَينِ) إذا رُكِّبا ـ لئلا يُتوهَّمَ أنَّهُما في التذكير والتأنيث كـ (ثلاثة) في حال تركيبها ـ لا حُكْمِ العشرة .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٢) .
(٢) في (ك) : (قوله : « إلا أن المصنف لمَّا تكلَّم . . . » إلىٰ آخره : مُحصَّل هـٰذا الجواب) بدل (قوله : « إذ يفهم منه » . . .) إلىٰ آخره .

٧٣٤ـ واليا لغيرِ الرفعِ وٱرفَعْ بالألفْ   والفتحُ في جُزأَيْ سِواهُما أُلِفْ

قد سبق أنَّهُ يُقالُ في العدد المُركَّب : (عشر) في التذكير ، و(عشرة) في التأنيث[1] ، وسبق أيضاً أنَّهُ يُقالُ : (أَحَد) في المُذكَّر ، و(إِحْدىٰ) في المُؤنَّث[2] ، وأنَّهُ يُقالُ : (ثلاثة) و(أربعة) إلىٰ (تسعة) ؛ بالتاء للمُذكَّر ، وسقوطِها للمُؤنَّث[3] .

وذَكَرَ هنا أنَّهُ يُقال : (اثْنا عَشَرَ) للمُذكَّر بلا تاءٍ في الصدر والعَجُز ؛ نحوُ : (عندي اثْنا عَشَرَ رجلاً) ، ويُقالُ : (اثْنتا عَشْرةَ امرأةً) للمُؤنَّث بتاءٍ في الصدر والعَجُز .

ونبَّه بقوله : (واليا لغيرِ الرفعِ) : ....

﴿ قوله : (واليا لغيرِ الرفعِ) لا يُقالُ : هـٰذا معلومٌ مِنْ قوله في (باب الإعراب) : (« اثنانِ » و« اثنتانِ » كـ« ابنَينِ » و« ابنتَينِ » يَجْريانِ) .

لأنَّا نقولُ : إنَّما ذَكَرَهُ هنا ؛ لأنَّهُ ربَّما تُوُهِّمَ أنَّ حالتَيهِما مع التركيب غيرُ حالتَيهِما مع الإفراد ، فأشار بهـٰذا البيت : إلىٰ عَدَمِ الفرقِ ، أفادَهُ بعضُ المُحقِّقينَ[4] .

....

(١) انظر (٥/ ١٦٤ـ ١٦٥) .

(٢) انظر (٥/ ١٦٤) .

(٣) انظر (٥/ ١٥٥ ، ١٦٤) .

(٤) انظر « المقاصد الشافية » (٦/ ٢٦٥) .

علىٰ أنَّ الأعدادَ المُركَّبةَ كلُّها مبنيَّةٌ ؛ صدرُها وعَجُزُها ، وتُبنىٰ على الفتح ؛ نحوُ : (أحدَ عَشَرَ) بفتح الجزأَينِ ، و(ثلاثَ عَشْرةَ) بفتح الجزأَينِ .

---

* قوله : (**الأعدادَ المُركَّبةَ كلُّها مبنيَّةٌ**) ، **أمَّا العَجُزُ : فعِلَّةُ بنائِهِ** : تضمُّنُهُ معنىٰ حرفِ العطف ، **وأمَّا الصَّدْرُ : فعِلَّةُ بنائِهِ** : وقوعُ العَجُزِ منه مَوقِعَ تاءِ التأنيث في لزوم الفتح .

---

* **قوله : (فعِلَّةُ بنائِهِ : تضمُّنُهُ معنىٰ حرفِ العطف)** فيه تساهلٌ ؛ إذ المُتضمِّنُ لمعنى الحرف هو المُركَّبُ لا أحدُ جزأَيهِ ، إلا أنَّ الحرفَ لمَّا كان في الأصل داخلاً على الثاني ومُوصِلاً إليه معنى العامل . . قالوا : إنَّ الثانيَ مُتضمِّنٌ معناه ؛ ولهـٰذه العِلَّةِ كان أثرُ التضمُّنِ للثاني ؛ فلا يُقالُ : لا يظهرُ حينئذٍ وجهُ البناء .

* **قوله : (وأمَّا الصَّدْرُ : فعِلَّةُ بنائِهِ . . .)** إلىٰ آخره : كونُ فتحِ الجزءِ الأوَّل فتحَ بناءٍ هو المُوافِقُ لِمَا حقَّقناهُ في غير هـٰذا المحلِّ ؛ مِنْ أنَّ المفردَ والمُركَّبَ في مَقام المعربِ والمبنيِّ . . كمَقام تقسيمِ الاسمِ إلىٰ مفردٍ ومُركَّب ، ومَقامِ ما لا ينصرفُ ؛ بمعنىٰ : ما لُفِظَ به بلفظٍ واحد ، وما لُفِظَ به بلفظَينِ فأكثرَ[1] ، والكلمةُ في تلك المقاماتِ بمعنى المفرد فيها ؛ إذ لا يخفىٰ أنَّ الكلمةَ إمَّا معربةٌ وإمَّا مبنيَّة ، وأنَّ المُرادَ بها في هـٰذه العبارة ما يُرادُ بها في باب المعرب والمبنيِّ ، وادِّعاءُ خلافِ ذلك يحتاجُ لبُرْهان ؛ فما وَقَعَ في كلام بعضِهم ؛ مِنْ أنَّ فتحَ الأوَّلِ فتحُ بِنْية . . غيرُ صحيحٍ .

---

(١) انظر (٤/٤٤٦ـ٤٤٧) .

وقد أخذ شيخُ الإسلامِ بظاهر التعليلِ بوقوع العَجُز مِنَ الصَّدْر مَوقِعَ تاءِ التأنيث في لزوم فتحِ ما قبلَها ؛ مِنْ أنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث مبنيٌّ ؛ فقال : (كأنَّ البناءَ يُطلَقُ على ما يقعُ في غير الآخر . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فما قبلَ تاءِ التأنيث مبنيٌّ بمعنىً آخَرَ للبناء أعمَّ مِنَ المعنى المشهور له ، فلمَّا وقعَ الجزءُ الثاني مَوقِعَ تاءِ التأنيث ، فوقعَ الأوَّلُ مَوقِعَ ما قبلَ التاء وهو مبنيٌّ . . بُني وإن اختلف معنى البناءَين ، وإلا فما قبلَ تاءِ التأنيث لا يستحقُّ البناءَ ، فكيف يُبنىٰ غيرُهُ لِمَا ذُكِرَ ؟! ولا يخفىٰ تكلُّفُ ما قاله وضعفُهُ .

والوجهُ أنْ يُقالَ : ليس مُحصَّلُ هـٰذا التعليلِ أنَّهُ لمَّا وقعَ مَوقِعَ مبنيٍّ بُني حتىٰ يأتيَ ما ذَكَرَ ، بل مُحصَّلُهُ : أنَّهُ لمَّا وقعَ العَجُزُ مَوقِعَ تاءِ التأنيث في لزوم ما قبلَهُ الفتحَ وعدم جَرَيانِ الإعرابِ عليه مطلقاً ، فانتفىٰ إعرابُ الكلمة الأولىٰ . . ثَبَتَ بناؤُها ؛ لأنَّهُ إذا انتفىٰ إعرابُ كلمةٍ ما ثَبَتَ بناؤها ، وإذا كان مُحصَّلُهُ ذلك لم يَرِدْ عليه ما ذَكَرَهُ .

نعم ؛ يَرِدُ عليه : أنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث لم يَجْرِ عليه بناءٌ ، كما لم يَجْرِ عليه إعرابٌ ، فلِمَ اعتبَرَ عدمَ جَرَيانِ الإعراب حتى استنتجَ المُدَّعىٰ ؟ وهل ذلك إلا تَحَكُّمٌ ؟

ويُجابُ : بأنَّهُ لا جائزَ أنْ يعتبرَ عدمَ جَرَيانِ شيءٍ مِنَ الإعراب والبناءِ ؛ لأنَّ الجزءَ الأوَّلَ كلمةٌ ، والكلمة لا تخلو عنهما ، وقد رجَّح اعتبارَ عدمِ جَرَيانِ الإعراب أنَّ عكسَهُ مُؤدٍّ لتكلُّف تقديرِ الإعراب ، والحُكْمِ بأنَّ الفتحَ للمناسبة

. . . .

وأُوردَ علىٰ ما ذُكِرَ : أنَّ آخِرَ الكلمةِ الأُولىٰ صار وسطاً بالتركيب ، والوسطُ ليس محلّاً للإعراب ولا للبناء ؛ لأنَّهُما مِنْ أحوال الآخِر .

لا للبناء ، مع أنَّ الإعرابَ لهٰذه الكلمة يأباهُ عدمُ تَوَارُدِ المعاني عليها ، والإعرابُ في الجزء الأوَّل مِنْ نحو (اثني عشرَ) للمجموع ، لا للكلمة الأُولىٰ ، وقد دعا إلىٰ جَعْلِ إعرابِ المجموع في الجزء الأوَّل داعٍ لم يُوجَدْ هنا ؛ وهو كراهةُ بناءِ المُثنَّىٰ ، وتكلُّفُ أنَّ الإعرابَ محلِّيٌّ للمجموع معَ وجودِ شيءٍ يُغني عن ذلك ؛ وهو الألفُ والياء .

هٰذا ؛ ولا يخفىٰ أنَّ لك أنْ تقولَ مِنْ أوَّل الأمرِ في وجه بناءِ الجزءِ الأوَّل مِنْ نحو (أحدَ عشرَ) وأخواتِهِ : لمَّا لم يكنْ له دَلالةٌ علىٰ شيء ؛ فلم تتواردْ عليه المعاني المُقتضِيةُ للإعراب . . لم يُعرَبْ ، وإذا انتفى الإعرابُ ثَبَتَ البناءُ ؛ إذ الكلمةُ ـ بمعنىٰ ما لُفِظَ به بلفظٍ واحد ـ إمَّا معربةٌ وإمَّا مبنيَّةٌ .

وقد غَفَلَ بعضُهُم عن كون المُرادِ بالكلمة في مقام الإعرابِ والبناءِ هٰذا المعنىٰ ، وتَوَهَّمَ أنَّها فيه بمعنىٰ ما لا يَدُلُّ جزؤُهُ علىٰ جزء معناه ، وأنَّهُ لا بُدَّ مِنْ دَلالتها علىٰ معنىً في الحال ، فأَوْرَدَ علىٰ كون الجزء الأول مبنيّاً ما ذَكَرَهُ المُحشِّي ؛ مِنْ أنَّهُ كيف يُبنىٰ مع أنَّ الإعرابَ والبناءَ إنَّما يكونانِ في آخر الكلمة ؟ ومَنْ تنبَّه لحقيقة الحال ، سَلِمَ مِنْ هٰذه المَقال .

❀ قوله : (والوسطُ ليس محلّاً . . .) إلىٰ آخره : عمومُهُ ممنوعٌ ؛ لِمَ لا يكونُ محلّاً لذلك إذا كان الصدرُ كلمةً ؟ ويُقوِّي ذلك : أنَّ صدرَ المُركَّبِ الإضافيِّ المجعولِ عَلَماً . . لا دَلالةَ له علىٰ شيءٍ ، فيلزمُ أنَّ آخِرَهُ صار وسطاً

ويُستثنىٰ مِنْ ذلك : (اثْنا عَشَرَ) ، و(اثْنتا عَشْرةَ) ؛ فإنَّ صدرَهُما يُعرَبُ بالألف رفعاً ، وبالياء نصباً وجرّاً ، كما يُعرَبُ المُثنَّىٰ[1] ، وأمَّا عَجُزُهُما : فيُبنىٰ على الفتح ؛ فتقولُ : (جاء اثْنا عَشَرَ رجلاً) ، و(رأيتُ اثْنَيْ عَشَرَ

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ صيرورةَ الكلمةِ وسطاً بسبب العُرُوضِ . . لا يُنافي كونَها محلاًّ للإعراب أو البناء[2] ، كما قالوا في (اللهمَّ) : إنَّهُ مبنيٌّ على الضمِّ الذي على الهاء ، فتأمَّلْ .

وقال شيخُ الإسلامِ : (كأنَّ البناءَ يُطلَقُ علىٰ ما يقعُ علىٰ غير الآخِرِ ، وإلا فقد يُقالُ : صدرُ الكلمةِ وما قبلَ تاءِ التأنيثِ لا يستحقَّانِ البناءَ ؛ ليكونَ المُنزَّلُ منزلتَهُما كذلك)[3] .

❁ قوله : (وأمَّا عَجُزُهُما : فيُبنىٰ على الفتح) ؛

للعَلَم ، ومع ذلك أُعرِبَ ، ولولا أنَّ ذلك الصدرَ كلمةٌ ما أُعرِبَ ؛ إذ الإعرابُ لا يكونُ لجزء الكلمة ، ودَعْوىٰ أنَّهُ مِنْ إبقاء ما كان علىٰ ما كان ؛ فالإعرابُ خارجٌ في جزأَيِ العَلَم الإضافيِّ عن الأصل . . تكلُّفٌ لا حاجةَ إليه ، ولا دليلَ عليه .

❁ قوله : (كما قالوا في « اللهمَّ » . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : وإن كان العارضُ هنا الوسطيَّةَ والبناءَ ، وفي (اللهمَّ) الوسطيَّةَ فقط .

---

(١) أي : لعدم تركيبه، بل (عَشَرَ) واقعةٌ مَوقِعَ نون المُثنَّىٰ، وما قبلَ النون محلُّ إعرابٍ لا بناءٍ؛ ففي : (جاء اثنا عشر رجلاً) (اثنا) : مرفوعٌ بالألف ؛ لأنَّهُ ملحقٌ بالمُثنَّىٰ ، و(عَشَرَ) : مبنيٌّ على الفتح ؛ لتضمُّنه معنى العطف ، ولا محلَّ له من الإعراب ؛ لوقوعه موقعَ نونِ المُثنَّىٰ، ولا يصحُّ أنْ يُقالَ: إنَّهُ مضافٌ إليه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٨١).

(٢) في (أ ، ج) : (كونه) بدل (كونها) ، والضمير راجع إلى الوسط .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٤٧) .

رجلاً) ، و(مررتُ باثْنَيْ عَشَرَ رجلاً) ، و(جاءتِ اثْنتا عَشْرةَ امرأةً) ، و(رأيتُ اثْنَتَيْ عَشْرةَ امرأةً) ، و(مررتُ باثْنَتَيْ عَشْرةَ امرأةٍ) .

٧٣٥ـ ومَيِّزِ (العِشْرينَ) لـ (التِّسْعِينَا) بـواحـدٍ كـ (أربعيـنَ حِينَـا)

قد سبقَ أنَّ العددَ مضافٌ ومُركَّبٌ[1] ، وذَكَرَ هنا العددَ المفردَ ؛ وهو مِنْ (عشرينَ) إلىٰ (تسعينَ) ، ويكونُ بلفظٍ واحدٍ للمُذكَّر والمُؤنَّث ، ولا يكونُ مُميِّزُهُ إلا مفرداً منصوباً ؛ نحوُ : (عِشْرونَ رجلاً) ، و(عشرونَ امرأةً) .

أي : لقيامه مَقَامَ النونِ في المُثنَّىٰ ؛ ولهـٰذا كان لا محلَّ له مِنَ الإعراب ، ولا يُقالُ : إنَّهُ مضافٌ إليه .

❀ قوله : (حِينَا) بكسر الحاء المُهمَلة ؛ أي : زمناً ، أو سنةً .

❀ قوله : (أي : لقيامه مَقَامَ النونِ في المُثنَّىٰ) عِلَّةٌ لمُجرَّدِ البناءِ كما لا يخفىٰ ؛ فكما أنَّ النونَ تَدُلُّ علىٰ تمام الاسمِ قبلَها كالتنوين . . فـ (عَشَر) يَدُلُّ علىٰ تمام (اثني) مثلاً ؛ أي : إنَّهُ غيرُ مضاف ، ولك أنْ تُعلِّلَ البناءَ بتضمُّن معنىٰ حرف العطف ؛ كما في نحو (أحد عشر) .

ثمَّ القيامُ مَقامَ النونِ بمعنى الحُلُول محلَّها بالنسبة لعدم المحلِّيَّة ، وبمعنى الدَّلالة علىٰ معناها بالنسبة للبناء ، كما أشرتُ إليه ؛ فلا يَرِدُ : أنَّهُ يلزمُ بناءُ نحوِ (الصلاة) في قوله تعالىٰ : ﴿ وَٱلْمُقِيمِى ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الحج : ٣٥] ، فتدبَّرْ .

---

(١) انظر مثلاً (٥/ ١٥٥ ، ١٦٤) .

ويُذكَرُ قبلَهُ النَّيِّفُ ، ويُعطَفُ هو عليه ؛ فيُقالُ : (أَحَدٌ وعشرونَ) ، و(اثْنانِ وعشرونَ) ، و(ثلاثةٌ وعشرونَ) ؛ بالتاء في (ثلاثة) ، وكذا ما بعدَ الثلاثة إلى التسعة للمُذكَّر ، ويُقالُ للمُؤنَّث : (إِحْدىٰ وعشرونَ) ، و(اثْنتانِ وعشرونَ) ، و(ثلاثٌ وعشرونَ) ؛ بلا تاءٍ في (ثلاث) ، وكذا ما بعدَ الثلاث إلى التسع .

❁ قوله : (النَّيِّفُ) بتشديد الياء وتخفيفِها ؛ وهو الزيادةُ ، وقيل : إنَّ التخفيفَ لحنٌ ، ويُطلَقُ : على الواحد إلى الثلاث ، والبِضْعُ : مِنْ أربعٍ إلىٰ تسعٍ ، هٰذا ما نقله في « المصباح »[1] ، لٰكنَّ المُرادَ هنا به : مِنْ واحدٍ إلىٰ تسعٍ .

وقال الفارِضيُّ : (البِضْعةُ : مِنْ ثلاثةَ إلىٰ تسعةَ ، والبِضْعُ : مِنْ ثلاثٍ إلىٰ تسع ، وحُكْمُهُما حُكْمُ تسعةَ وتسعٍ ؛ فتقولُ : « سرتُ بِضْعةَ أَعْوامٍ » و« بِضْعَ سنينَ » ، و« هٰؤلاءِ بِضْعةَ عَشَرَ رجلاً » و« بِضْعَ عَشْرَةَ امرأةً » ، و« بِضْعةٌ

❁ قوله : (لٰكنَّ المُرادَ هنا به. . .) إلىٰ آخره : يُفِيدُ : أنَّهُ معنىً مُرادٌ ، لا لغويٌّ ، وفيه : أنَّ الذي في « الصحاح » و« القاموس » : أنَّ النَّيِّفَ : كلُّ ما زاد على العَقْد إلى العَقْد الثاني[2] ؛ فيُطلَقُ على الواحد فما فوقَهُ إلىٰ تسعةٍ بدخول الغاية .

❁ قوله : (وقال الفارِضيُّ. . .) إلىٰ آخره : هو المُختارُ .

---

(1) المصباح المنير (٢/ ٨٦٧) .

(2) الصحاح (٤/ ١٤٣٧) ، القاموس المحيط (٣/ ١٩٦ـ١٩٧) .

وتلخَّص ممَّا سبق ومِنْ هـٰذا : أنَّ أسماءَ العددِ علىٰ أربعة أقسامٍ : مضافةٌ ، ومُركَّبة ، ومفردة ، ومعطوفة .

٧٣٦ـ ومَيِّـزُوا مُـركَّبـاً بِمِثْـلِ مـا مُيِّـزَ (عشـرونَ) فسَـوِّيَنْهُمَـا

أي : تمييزُ العددِ المُركَّبِ كتمييز (عشرينَ) وأخواتِهِ ؛ فيكونُ مفرداً منصوباً ؛ نحوُ : (أحدَ عَشَرَ رجلاً) ، و(إحدىٰ عَشْرةَ امرأةً) .

وعشرونَ عبداً » و« بِضْعٌ وعشرونَ امرأةً » ، كما تقولُ : « تسعةُ أعوام » ، و« تسعُ سنينَ » ، و« تسعةَ عَشَرَ رجلاً »)[١] .

* قوله : (فيكونُ مفرداً منصوباً) ، وأمَّا قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَطَّعْنَاهُمُ ٱثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا ﴾ [الأعراف : ١٦٠] . . فـ (أَسْباطاً) : بدلٌ مِنِ (اثنتي عَشْرةَ) ، والتمييزُ محذوفٌ ؛ أي : اثنتي عَشْرةَ فرقةً ، ولو كان (أسباطاً) تمييزاً لَذُكِّرَ العددانِ وأُفرِدَ التمييزُ ؛ لأنَّ السِّبْطَ مُذكَّرٌ ، وزَعَمَ الناظمُ : أنَّهُ تمييزٌ ، وأنَّ ذِكْرَ (أُمَماً) رجَّح حُكْمَ التأنيث . انتهىٰ « توضيح »[٢] .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٢) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٥٧) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٦٦٤) ، وتبع الناظمُ في ذلك الزمخشريَّ في « كشافه » (٢/ ١٦٨) ، وخالفه ورجَّح ما ذكره ابنُ هشام في « شرح التسهيل » (٢/ ٣٩٣) .

٧٣٧ـ وإنْ أُضِيفَ عددٌ مُركَّبُ يَبْقَ البِنا وعَجُزٌ قد يُعرَبُ

يجوزُ في الأعداد المُركَّبةِ إضافتُها إلىٰ غيرِ مُميِّزِها ، ما عدا (اثْنَيْ عَشَرَ) ؛ فإنَّهُ لا يُضافُ ؛ فلا يُقالُ : (اثنا عَشَرِكَ) .

وإذا أُضِيفَ العددُ المُركَّب : فمذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ يبقى الجزءانِ علىٰ بنائهما ؛ فتقولُ : (هـٰذه خمسةَ عَشَرَكَ) ، و(رأيتُ خمسةَ عَشَرَكَ) ، و(مررتُ بخمسةَ عَشَرَكَ) ؛ بفتح آخِرِ الجزأينِ .

---

* قوله : (يَبْقَ البِنا) ؛ أي : في الجزأينِ .

* قوله : (وعَجُزٌ . . .) إلىٰ آخره : (عَجُزٌ) : مبتدأٌ سوَّغ الابتداءَ به التفصيلُ ، وجملةُ (قد يُعرَبُ) : خبرٌ .

* قوله : (ما عدا « اثْنَيْ عَشَرَ ») ؛ أي : لأنَّ (عَشَرَ) فيما ذكر بمنزلة نونِ (اثنَينِ) ، فلو أُضِيفَ (اثنا عَشَرَ) لوَجَبَ حذفُ (عَشَرَ) للإضافة ، كما تُحذَفُ نونُ (اثنَينِ) لها ، فيلتبسُ (اثنا عَشَرَ) بـ (اثنَينِ) فيما إذا قلتَ : (جاء اثناكَ) ، فلا يُدرىٰ : هل الأصلُ : (اثنا عَشَرَ) ، أو (اثنانِ) ؟

نعم ؛ إنْ جُعِلَ (اثنا عَشَرَ) عَلَماً جاز حذفُ (عَشَر) إذا قُصِدَ تنكيرُ العَلَم ، كما قال في « الكافية »(١) : [من الرجز]

. . . .

---

(١) الكافية الشافية (٣/ ١٦٦١) .

وقد يُعرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصَّدْرِ علىٰ بنائه ؛ فتقولُ : (هٰذه خمسةَ عَشَرِكَ) ، و(رأيتُ خمسةَ عَشَرِكَ) ، و(مررتُ بخمسةَ عَشَرِكَ) .

ولا يجوزُ أنْ يُضافَ (اثْنا عَشَرْ) إلا إذا كـانَ اسـمَ أنثـىٰ أو ذَكَـرْ

❀ قوله : (وقد يُعرَبُ العَجُزُ معَ بقاءِ الصَّدْرِ علىٰ بنائه) ظاهِرُهُ : نسبةُ البناءِ إلى الصَّدْرِ مع أنَّهُ منسوبٌ لآخِرِ الكلمة .

قلتُ : قد تقدَّم أنَّهُ يصيرُ الوسطُ محلّاً للبناء اعتباراً لِمَا كان ؛ كما في (اللهمَّ) ، فتدبَّرْ[1] .

وتَرَكَ الشارحُ كالمُصنِّف وجهاً ثالثاً للكُوفيِّينَ ؛ وهو أنْ يُضافَ الأوَّلُ إلى الثاني كما في (عبد الله) ؛ نحوُ : (ما فعلتْ خمسةُ عَشَرِكَ ؟) ؛ برفع (خمسة) وجرِّ (عَشَرِكَ)[2] .

❀ قوله : (مع أنَّهُ منسوبٌ لآخِرِ الكلمة) ؛ أي : لا يكونُ إلا فيه ، وقد علمتَ ما يتعلَّقُ بكلامه هنا ممَّا مرَّ[3] ، فتنبَّهْ ، ثمَّ الإعرابُ شاذٌّ ، والإضافةُ إنَّما تعارضُ سببَ البناء إذا كانت إضافةً لازمة إلىٰ مفرد .

❀ قوله : (وتَرَكَ الشارحُ كالمُصنِّف . . .) إلىٰ آخره : صرَّح بعضُ المُحقِّقِينَ : بأنَّ ذلك إنَّما هو تشبيهٌ بالإضافة صورةً ، وإلا فالمعنىٰ على التركيب .

---

(1) انظر (٥/ ١٧١ـ ١٧٢) .

(2) انظر « معاني القرآن » للفراء (٢/ ٣٣ـ ٣٤) ، و« شرح الكافية الشافية » (٣/ ١٦٨٢) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (٢/ ٧٦٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٢٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٥٩) .

(3) انظر (٥/ ١٧١ـ ١٧٢) .

٧٣٨ـ وصُغْ مِنِ (ٱثنَينِ) فما فوقُ إلىٰ (عَشَرَةٍ) . . . .

وأجازوا أيضاً هـٰذا الوجهَ دونَ إضافةٍ ؛ نحوُ : (هـٰذه خمسةُ عَشَرٍ) ، و(رأيتُ خمسةَ عَشَرٍ) ، و(مررتُ بخمسةِ عَشَرٍ) ؛ بجرِّ (عشر) في الأحوال الثلاثةِ ، وإعرابِ (خمسة) بحسَبِ العوامل[1] .

❁ قوله : (وصُغْ مِنِ « ٱثنَينِ ») ؛ أي : اشتقَّ مِنْ لفظ (اثنَينِ) كما تشتقُّ (ضارب) ، إلا أنَّ الاشتقاقَ مِنْ أسماء العدد سماعيٌّ ؛ لأنَّهُ مِنْ قَبيلِ الاشتقاقِ مِنْ أسماء الأجناس ؛ كـ (تَرِبَتْ يداكَ) مِنَ التراب ، و(استَحْجَرَ الطِّينُ) مِنَ الحَجَر ، ويُستثنىٰ مِنْ ذلك : إذا أُرِيدَ به معنىٰ (فاعل) ؛ فإنَّ له فعلاً كما في « التسهيل » ، فيكونُ مَصُوغاً مِنَ المصدر ، قال في « شرح التسهيل » : (وقولُهُم : « مصوغ مِنَ العدد » تقريبٌ على المُتعلِّم[2] ، وفي الحقيقة مصوغٌ مِنَ « الثَّلْثِ » و« الرَّبْع » . . . إلى « العَشْر » ، وهي مصادرُ « ثَلَثْتُ الاثنَينِ » . . . إلىٰ « عَشَرْتُ العشرةَ ») انتهىٰ « تصريح »[3] .

❁ قوله : (معنىٰ « فاعل ») كذا بخطِّهِ ، ولعلَّهُ تحريفٌ مِنْ (جاعل) .

❁ قوله : (عَشَرْتُ العشرةَ) كذا بخطِّهِ ، وهو تحريفٌ ،

---

(١) انظر « شرح التسهيل » (٢/٤٠٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٣٢٩ـ١٣٣٠) ، و« أوضح المسالك » (٤/٢٥٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/٢٦٨) .

(٢) في « التسهيل » (ص١٢١) : (من ثلاثة) بدل (من العدد) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/٢٧٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/٤١٢ـ٤١٣) .

. . . . كـ (فاعِلٍ) مِنْ (فَعَلَا)

٧٣٩ـ وٱخْتِمْهُ في التأنيثِ بالتَّا ومتىٰ ذَكَّـرْتَ فـٱذْكُـرْ فـاعِـلاً بغيـرِ تـا

يُصاغُ مِنَ (اثنَينِ) إلىٰ (عشرةَ) اسمٌ مُوازِنٌ لـ (فاعِلٍ) ، كما يُصاغُ مِنْ (فَعَلَ) ؛ نحوُ (ضارِب) مِنْ (ضَرَبَ) ؛ فيُقالُ : (ثانٍ) و(ثالثٌ) و(رابعٌ) . . . إلىٰ (عاشر) ؛ بلا تاءٍ في التذكير ، وبتاءٍ في التأنيث .

❁ قوله : (كـ « فاعِلٍ ») قال المَكُوديُّ : (مفعولٌ بـ « صُغْ » ، وهو علىٰ حذف الموصوف ، والتقديرُ : « صُغْ مِنِ اثنَينِ وَزْناً كوزن فاعِلٍ » ، وحَذْفِ صفةِ « فاعل » ، والتقديرُ : « كفاعِلِ المصوغِ مِنْ فَعَلَ »)(١) .

وقال الشاطِبيُّ : (الكافُ : اسمٌ تعدَّىٰ إليه « صُغْ » ؛ أي : صُغْ مثلَ « فاعل »)(٢) .

❁ قوله : (في التأنيثِ) حالٌ مِنْ ضمير (ٱخْتِمْهُ) البارزِ ، و(بالتاء) : مُتعلِّقٌ بـ (اخْتِمْهُ) ؛ أي : اخْتِمْهُ بالتاء حالَ كونِهِ في التأنيث .

❁ قوله : (ذَكَّرْتَ) ؛ أي : صُغْتَهُ لمُذكَّر .

وصوابُهُ : (عَشَرْتُ التسعةَ) .

---

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٣٠٦) .

(٢) المقاصد الشافية (٦/ ٢٨٥) .

٧٤٠ـ وإنْ تُرِدْ بعضَ الذي منهُ بُنِي تُضِفْ إليهِ مثلَ بعضٍ بيِّنِ
٧٤١ـ وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقلِّ مِثْلَ ما فوقُ فحُكْمَ (جاعِلٍ) لهُ احْكُمَا

❊ قوله : (منهُ) مُتعلِّقٌ بقوله : (بُنِي) المبنيِّ للمفعول الواقعِ صِلَةَ (الذي) ، والعائدُ : ضميرُ (منه) ، وضميرُ (بُنِي) النائبُ عن الفاعل : يعودُ إلى اسم الفاعل ، والتقديرُ : (وإنْ تُرِدْ بعضَ الشيءِ الذي بُنِيَ اسمُ الفاعل منه) ، ومفعولُ (تُضِفْ) : محذوفٌ ؛ أي : تُضِفْ إليه اسمَ الفاعلِ مِنَ العدد ، و(مِثْلَ) بالنصب : حالٌ مِنَ المفعول المحذوف .

❊ قوله : (وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقلِّ. . .) إلىٰ آخره : الوصفُ حينئذٍ ليس مَصُوغاً مِنْ ألفاظ العدد ، وإنَّما هو مِنَ (الثُّلْث) و(الرُّبْع) و(العُشْر) علىٰ وزان (الضَّرْب) مصادرَ (ثَلَثَ) و(رَبَعَ) و(عَشَرَ) علىٰ وِزان (ضَرَبَ) ، ومضارِعُها علىٰ وِزان (يَضْرِبُ) ، إلا ما كان لامُهُ عيناً ؛ وهو (رَبَعَ) و(سَبَعَ) و(تَسَعَ) ؛ فإنَّهُ علىٰ وِزان (شَفَعَ يَشْفَعُ) انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

❊ قوله : (فحُكْمَ) مصدرٌ نوعيٌّ منصوبٌ بـ (احْكُم) ، وألفُ

❊ قوله : (الوصفُ حينئذٍ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خلافاً لظاهر المُصنِّفِ وكلامِ الشارحِ الآتي[2] ، وإن كان يُمكِنُ رجوعُ الضميرِ في (له) لـ (فاعل) بقَطْعِ النَّظَرِ عن صَوْغِهِ من اثنَين .

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦٢٩) .
(٢) انظر (٥/ ١٨١) .

لـ(فاعِلٍ) المَصُوغِ مِنِ اسم العدد استعمالانِ :

أحدُهُما : أنْ يُفرَدَ[1] ؛ فيُقالَ : (ثانٍ) و(ثانية) ، و(ثالث) و(ثالثة)[2] ، كما سبق[3] .

والثاني : ألَّا يُفرَدَ ، وحينئذٍ : إمَّا أنْ يُستعمَلَ مع ما اشتُقَّ منه ، وإمَّا أنْ يُستعمَلَ مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه .

ففي الصورة الأُولىٰ : يجبُ إضافةُ (فاعِلٍ) إلىٰ ما بعدَهُ ؛ فتقولُ في التذكير : (ثاني اثنَينِ) ، و(ثالثُ ثلاثةٍ) ، و(رابعُ أربعةٍ). . . إلىٰ (عاشرِ عشرةٍ) ، وتقولُ في التأنيث : (ثانيةُ اثنتَينِ) ، و(ثالثةُ ثلاثٍ) ، و(رابعةُ أربعٍ). . . إلىٰ (عاشرةِ عشرٍ) ، والمعنىٰ : أحدُ اثنَينِ ، وإحدى اثنتَينِ ، وأحدُ عَشَرَةٍ ، وإحدىٰ عَشْرٍ .

وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (وإنْ تُرِدْ بعضَ الذي منهُ بُنِي. . .) البيتَ ؛ أي : وإنْ تُرِدْ بـ(فاعِلٍ) المصوغِ مِنِ (اثنَينِ) فما فوقَهُ إلىٰ (عشرة). .

(آحْكُمَا) : بدلٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة .

* قوله : (مع ما قبلَ ما اشتُقَّ منه) ؛ أي : مِنْ غيرِ واسطةٍ ؛ إذ لا يُقالُ : (رابعُ اثنَينِ) .

---

(١) أي : عن الإضافة لعدد ، وعن لفظ (عشرة) . « خضري » (٢/ ٧٨٣) .

(٢) ومعناه حينئذٍ : واحدٌ موصوف بكونه ثالثاً أو رابعاً ؛ أي : في المرتبة الثالثة أو الرابعة ؛ كـ(الباب الرابع) ، و(المقامة الثانية) ، لا مطلق واحد . « خضري » (٢/ ٧٨٣) .

(٣) انظر (٥/ ١٧٩) .

بعضَ الذي بُنِيَ (فاعلٌ) منه ـ أي : واحداً ممَّا اشتُقَّ منه ـ . فأَضِفْ إليه مثلَ بعضٍ ، والذي يُضافُ إليه هو الذي اشتُقَّ منه .

وفي الصورة الثانيةِ يجوزُ وجهانِ : أحدُهُما : إضافةُ (فاعِلٍ) إلىٰ ما يَلِيه ، والثاني : تنوينُهُ ونصبُ ما يَلِيهِ به[1] ، كما يُفعَلُ باسم الفاعل ؛ نحوُ : (ضاربُ زيدٍ) ، و(ضاربٌ زيداً) .

فتقولُ في التذكير : (ثالثُ اثنَينِ) و(ثالثٌ اثنَينِ) ، و(رابعُ ثلاثةٍ) و(رابعٌ ثلاثةً) . . . وهـٰكذا إلىٰ (عاشرِ تسعةٍ) و(عاشرٍ تسعةً)[2] .

وتقولُ في التأنيث : (ثالثةُ اثنتَينِ) و(ثالثةٌ اثنتَينِ) ، و(رابعةُ ثلاثٍ) و(رابعةٌ ثلاثاً) . . . وهـٰكذا إلىٰ (عاشرةِ تسعٍ) و(عاشرةٍ تسعاً) ، والمعنىٰ : جاعل الاثنَينِ ثلاثةً ، والثلاثةِ أربعةً .

وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وإنْ تُرِدْ جَعْلَ الأقلِّ مثلَ ما فوقُ) ؛ أي : وإنْ تُرِدْ بـ(فاعِلٍ) المصوغِ مِنِ اثنَينِ فما فوقَهُ جَعْلَ ما هو أقلُّ عدداً مثلَ ما فوقَهُ . . فاحْكُمْ له بحُكْمِ (جاعِلٍ) ؛ مِنْ جواز الإضافة إلىٰ مفعوله ، وتنوينِهِ ونصبِهِ[3] .

. . . .

. . . .

(١) أي : إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال ، وإلا تعيَّنتْ إضافتُهُ ؛ لأنَّهُ اسمُ فاعلٍ حقيقةً مشتقٌّ من مصدر فعله . « خضري » (٢/ ٧٨٤) .

(٢) قوله : (ثالث اثنين . . .) إلىٰ آخره : ظاهرُهُ : أنَّهُ لا يُقالُ : (ثاني واحد) ، وأجازه بعضُهُم ونقله عن العرب ، ورجَّحه الدَّمَامِينيُّ ؛ بأنَّ معناه : مُصيِّرُ الواحدِ اثنَينِ بنَفْسه ، ولا مانعَ منه . « خضري » (٢/ ٧٨٤) .

(٣) أي : تنوينِ (فاعل) ونصب مفعوله .

٧٤٢ـ وإنْ أردتَ مِثْلَ (ثانِي ٱثنَينِ) مُــركَّبــاً فَجِــئْ بتــركيبَيــنِ
٧٤٣ـ أو فـاعِـلاً بحـالتَيـهِ أَضِـفِ إلـىٰ مُـركَّـبٍ بمـا تنـوي يَفِـي
٧٤٤ـ وشاعَ الِٱستِغْنا بـ (حادي عَشَرَا) ونحـوِهِ وقبـلَ (عشـريـنَ) ٱذْكُـرَا
٧٤٥ـ وبابِهِ الفاعلَ مِنْ لفظِ العددْ بحــالتَيــهِ قبــلَ واوٍ يُعتمَــدْ

❁ قوله : (مِثْلَ ثانِي . . .) إلىٰ آخره : مفعولُ (أردتَ) ، و(مُركَّباً) : حالٌ ، أو بالعكس ، والثاني أحسنُ ، والمعنىٰ : إنْ أردتَ صَوْغَ وصفٍ مُركَّبٍ ؛ بأنْ أخذتَهُ مِنَ العدد مثلَ (ثاني اثنَينِ) في كونه بمعنىٰ بعضِ أصلِهِ .

❁ قوله : (أو فاعِلاً) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (أَضِفِ) ، و(بحالتَيهِ) : في موضع الصفة له ، والمُرادُ بهما : التذكيرُ والتأنيث .

❁ قوله : (يَفِي) جوابُ (أَضِفِ) ؛ فهو مجزومٌ أُشبِعَتْ كسرتُهُ ، والأَوْلىٰ : أنْ يكونَ وصفاً لقوله : (مُركَّبٍ) ؛ أي : مُركَّبٍ وافٍ بما نويتَ ؛ بأنْ يكونَ مِنْ جنس فاعلِ المذكور .

❁ قوله : (وشاعَ الِٱستِغْنا . . .) إلىٰ آخره ، وهٰذا أجودُها ، ثمَّ الذي قبلَهُ ، ثمَّ الأوَّلُ ، كما قاله الغَزِّيُّ[1] .

❁ قوله : (وقبلَ « عشرينَ ») مُتعلِّقٌ بـ (اذْكُرا) ، و(بابِهِ) : معطوفٌ علىٰ (عشرينَ) ، و(الفاعلَ) : مفعولُ (اذْكُر) ، و(قبلَ واوٍ) : حالٌ مِنَ الفاعل ،

. . . .

(١) فتح الرب المالك (ق/ ١٣٧) .

قد سبق أنَّهُ يُبنىٰ (فاعِلٌ) مِن اسم العدد علىٰ وجهَين : أحدُهُما : أنْ يكونَ مُراداً به بعضُ ما اشتُقَّ منه ؛ كـ (ثاني اثنَينِ) ، والثاني : أنْ يُرادَ به جَعْلُ الأقلِّ مُساوِياً لِمَا فوقَهُ ؛ كـ (ثالثِ اثنَينِ)[1] .

وذَكَرَ هنا أنَّهُ إذا أُرِيدَ بناءُ (فاعِلٍ) مِنَ العدد المُركَّبِ للدَّلالة على المعنى الأوَّل ـ وهو أنَّهُ بعضُ ما اشتُقَّ منه ـ . يجوزُ فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : أنْ تجيءَ بتركيبَينِ صدرُ أوَّلِهما (فاعِلٌ) في التذكير ، و(فاعلةٌ) في التأنيث ، وعَجُزُهُما (عشر) في التذكير ، و(عشرة) في التأنيث ، وصدرُ الثاني منهما في التذكير : (أحدٌ) و(اثنانِ) و(ثلاثة) بالتاء . . . إلىٰ (تسعة) ، وفي التأنيث : (إحدىٰ) و(اثنتانِ) و(ثلاث) بلا تاء . . . إلىٰ (تسع) ؛ نحوُ : (ثالثَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ) . . . وهـٰكذا إلىٰ (تاسعَ عَشَرَ تسعةَ عَشَرَ) ، و(ثالثةَ عَشْرةَ ثلاثَ عَشْرةَ) . . . إلىٰ (تاسعةَ عَشْرةَ تسعَ عَشْرةَ) ، وتكونُ الكلماتُ الأربعُ مبنيَّةً على الفتح .

الثاني : أنْ يُقتصَرَ علىٰ صدر المُركَّبِ الأوَّلِ ، فيُعرَبَ ويُضافَ إلى المُركَّب الثاني ، باقياً الثاني علىٰ بناء جزأَيهِ ؛ نحوُ : (هـٰذا ثالثُ ثلاثةَ عَشَرَ) ، و(هـٰذه ثالثةُ ثلاثَ عَشْرةَ) .

و(يُعتمَدْ) : صفةُ (واوٍ) ؛ أي : مُعتمَدٍ عليها دونَ غيرِها مِنْ حروف العطف .

❋ قوله : (فيُعرَبَ ويُضافَ) ؛ أي : فيُعرَبَ بلا تنوينٍ ، قال أبو حيَّانَ :

. . . .

(١) انظر (٥/ ١٨١ـ١٨٢) .

الثالثُ : أنْ يُقتصَرَ على المُركَّب الأوَّلِ ، باقياً على بناء صدره وعَجُزِه ؛ نحوُ : (هـٰذا ثالثَ عَشَرَ) ، و(ثالثةَ عَشْرةَ) ، **وإليه أشار بقوله** : (وشاعَ الاستِغْنا بـ « حادي عَشَرَا » ونحوِهِ) .

(وهـٰذا الوجهُ أكثرُ استعمالاً ، وجائزٌ اتِّفاقاً ، وإعرابُ اسمِ الفاعل فيه لعدم التركيب ، وقياسُ مَنْ أجازَ الإعمالَ في « ثاني اثنَينِ » : أنْ يُجِيزَهُ هنا) انتهى[(١)] .

❁ **قوله** : (أنْ يُقتصَرَ على المُركَّب الأوَّلِ) ، وهـٰذا مردودٌ ، **والصحيحُ** : أنَّهُ في هـٰذه الحالةِ الثالثةِ حُذِفَ العَقْدُ ـ وهو العشرةُ ـ مِنَ التركيب الأوَّل ، والنَّيِّفُ ـ وهو الثلاثةُ ـ في المثال المذكور مِنَ التركيب الثاني .

ولك حينئذٍ وجهانِ :

أحدُهُما : أنْ تُعرِبَهُما لزوال مُقتضِي البناء ؛ فتُجْرِيَ الأوَّلَ بمُقتضىٰ حُكْمِ العوامل ، وتَجُرَّ الثانيَ بالإضافة دائماً .

الوجهُ الثاني : أنْ تُعرِبَ الأوَّلَ وتبنيَ الثانيَ ، ووجهُهُ : أنَّهُ قُدِّرَ ما حُذِفَ مِنَ الثاني ، فيبقى البناءُ بحاله ، **ولا يُقاسُ علىٰ هـٰذا الوجه** ؛ لقلَّته .

وزَعَمَ بعضُهُم[(٢)] : أنَّهُ يجوزُ بناؤُهُما لحلول كلٍّ منهما محلَّ المحذوفِ مِنْ صاحبه ، وهـٰذا مردودٌ ؛ لأنَّهُ لا دليلَ[(٣)] علىٰ أنَّ هـٰذَينِ الاسمَينِ مُنتزَعانِ مِنْ

. . . .

(١) التذييل والتكميل (٩/ ٣٦٢ ، ٣٦٥) .

(٢) هو ابن السِّيد البَطَلْيَوْسِي ، كما في « التصريح » (٢/ ٢٧٨) .

(٣) أي : حين بنائهما .

ولا يُستعمَلُ (فاعِلٌ) مِنَ العدد المُركَّب للدَّلالة على المعنى الثاني ؛ وهو أنْ يُرادَ به جَعْلُ الأقلِّ مُساوِياً لِمَا فوقَهُ ؛ فلا يُقالُ : (رابعَ عَشَرَ ثلاثةَ عَشَرَ)[١]، وكذلك الجميعُ ؛ ولهـٰذا لم يذكره المُصنِّفُ واقتصرَ علىٰ ذِكْرِ الأوَّل .

و(حادي) : مقلوبُ (واحِدٍ) ، و(حادية) : مقلوبُ (واحدة) ؛

تركيبَينِ ، بخلافِ ما إذا أُعرِبَ الأوَّلُ ، أفادَهُ في « التوضيح »[٢] .

❀ قوله : (و« حادي » : مقلوبُ « واحِدٍ ». . .) إلىٰ آخره : قال في « التوضيح » : (وحيثُ استعملتَ « الواحدَ » و« الواحدةَ » مع العشرة أو مع ما فوقَها ؛ كـ « العشرينَ ». . فإنَّكَ تَقلِبُ فاءَهُما إلىٰ مَوطِنِ لامِهِما فتُصيِّرُها ياءً) ؛ أي : لأنَّ الواوَ إذا تطرَّفَتْ إِثْرَ الكسرة قُلِبتْ ياءً ، وتاءُ التأنيثِ في حُكْمِ الانفصالِ ، إلا أنَّكَ تُعِلُّ (حادياً) إعلالَ (قاضٍ) ؛ فتحذفُ الياءَ لالتقاء الساكنَينِ ؛ وهما الياءُ والتنوين ، ولا تُعِلُّ (حادية) ؛ لتحرُّك الياء . انتهىٰ « تصريح »[٣] ؛ فوزنُ (حادي) : (عالفٌ) ، وقبلَ القلبِ : (فاعلٌ) .

. . . .

---

(١) أي : عند الكُوفيِّينَ وأكثر البَصْريِّين ، وأجازه سيبويهِ وجماعةٌ قياساً ؛ فيُؤتىٰ بتركيبَينِ صدرُ ثانيهما أقلُّ مِنْ صدر الأوَّل بواحد ؛ كما مثَّله الشارح ، والمعنىٰ : مُصيِّرُ الثلاثةَ عشرَ أربعةَ عشرَ بنفسه ، ويتعيَّنُ إضافةُ الأول للثاني ؛ لأنَّ الوصف لا يعمل النصب إلا منوناً ، وتنوينُهُ هنا ممتنع ؛ لتركُّبه مع (عَشَرَ) .

نعم ؛ لك أن تحذفَ (عَشَرَ) من الأوَّل ؛ فتقولَ : (رابع ثلاثة عشر) ، فإنْ نوَّنتَهُ نصبتَ به الثانيَ محلّاً . « خضري » (٢/ ٧٨٦) ، وانظر « شرح التسهيل » (٢/ ٤١٣ـ ٤١٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٣) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٦٣) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٧٧) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٦٣) .

جَعَلُوا فاءَهُما بعدَ لامِهما ، ولا يُستعمَلُ (حادي) إلا مع (عشر) ، ولا تُستعمَلُ (حادية) إلا مع (عشرة) ، ويُستعمَلانِ أيضاً مع (عشرينَ) وأخواتِها ؛ فتقولُ : (حادي وتسعونَ) ، و(حاديةٌ وتسعونَ) .

وأشار بقوله : (وقبلَ « عشرينَ » . . .) البيتَ : إلى أنَّ (فاعِلاً) المصوغَ مِنِ اسم العدد يُستعمَلُ قبلَ العُقُودِ ، ويُعطَفُ عليه العُقُودُ ؛ نحوُ : (حادي وعشرونَ) ، و(تاسعٌ وعشرونَ) . . . إلى (التسعينَ) .

وقولُهُ : (بحالتَيهِ) معناه : أنَّهُ يُستعمَلُ قبلَ العُقُود بالحالتَينِ اللتَينِ سَبَقَتا ؛ وهو أنَّهُ يُقالُ : (فاعِلٌ) في التذكير ، و(فاعلةٌ) في التأنيث .

❀ قوله : (فتقولُ : « حادي وتسعونَ ») ولا يجوزُ أنْ تحذفَ الواوَ وتُركِّبَ ، فتقولَ : (حادي عشرينَ) ؛ ولذا قال ابنُ هشامٍ : (في قول الشهود : « حادي عشرينَ شهرِ جُمادىٰ » مثلاً . . ثلاثُ لَحَناتٍ : حذفُ الواو ، وإثباتُ النون ، وذِكْرُ لفظ « الشهر » وهو لا يُذكَرُ إلا مع رمضانَ والربيعَينِ)[1] ، قال السُّيُوطيُّ : (والمنقولُ عن سيبويه : جوازُ إضافة الشهر

---

(١) وفي ذلك يقول بعضهم : (من الخفيف)

إنَّ (حادي عشرينَ شهرِ جُمادىٰ) ... فـي كـلامِ الشُّهُـودِ لحـنٌ قبيـحُ
أَثْبَتُـوا الشهـرَ وهْـوَ معْ رمضـانٍ ... والـربيعَيْـنِ غيـرَ ذا لـم يُبِيحُـوا
وتَعَــدَّوْا بحــذفِ واوٍ وإثبــا ... تِ لنونٍ والعكسُ حُكْمٌ صحيحُ
قــالَ ذاكَ المُحقِّــقُ ابــنُ هشــامٍ ... جادَ مَثْواهُ صَوْبُ غيثٍ فسيحُ

إلىٰ كلِّ الشهور) ، قال الدَّمَامِينيُّ : (وهو قولُ أكثرِ النَّحْوِيِّينَ) انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[1] .

. . . .

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق ٢٠٥ـ٢٠٦) ، وانظر « الشماريخ في علم التاريخ » (ص٢٣) ، و« تعليق الفرائد » (١/ق ١٧٨) .

(كم) و (كأيِّن) و (كذا)[1]

٧٤٦ـ مَيِّزْ في الِاسْتفهامِ (كمْ) بمِثْلِ ما ميَّزتَ (عشرينَ) كـ (كمْ شخصاً سَمَا)

(« كم » و « كأيِّنْ » و « كذا »)

❁ قوله : (« كم » و « كأيِّنْ » و « كذا ») هٰذه ألفاظٌ يُعبَّرُ بها عن العدد ؛ ولهٰذا أَرْدَفَ بها (بابَ العدد) .

❁ قوله : (ككم شخصاً . . .) إلىٰ آخره : (كم) : اسمُ استفهامٍ مرفوعُ المحلِّ على الابتداء ، خبرُهُ : جملةُ (سَمَا) ، و (شخصاً) : منصوبٌ على التمييز .

[(كم) و (كأيِّنْ) و (كذا)]

. . . .

(١) قوله : (كأيِّن) كادت النسخ تُجمِعُ علىٰ كتابتها دون نون على القياس ، إلا أنَّهم أجمعوا علىٰ كتابتها بالنون ، قال السيوطي في « الهمع » (٣/ ٥٠٢) : (وأمَّا « كأيِّن » فكُتبت بالنون قولاً واحداً) ، وقال الهُورِيني في « المطالع النصرية » (ص ٢٧٩) نقلاً عن « القاموس » : (وليس لهم تنوين يُكتب نوناً إلا في « وكأيِّن ») .

٧٤٧ـ وأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ (مِنْ) مُضمَرَا إِنْ وَلِيَتْ (كَمْ) حرفَ جرٍّ مُظهَرَا

قوله : (وأَجِزَ أَنْ تَجُرَّهُ) بنقل حركةِ همزةِ (أَنْ) إلى الزاي قبلَها .

قوله : (مُضمَرَا) بفتح الميم : حالٌ مِنْ (مِنْ)[1] ، أو بكسرها : حالٌ مِنْ فاعلِ (أَجِز) ، والمُرادُ بالإضمار : الحذفُ ؛ أي : حُذِفَ وجوباً على المشهور ؛ لأنَّ الجارَّ الداخلَ على (كم) عِوَضٌ عنها .

وذَهَبَ ابنُ الحاجب : إلى أنَّ (مِنْ) تدخلُ على التمييز معهما ؛ أمَّا مع الخبريَّة : فبكَثْرةٍ ؛ نحوُ : ﴿ وَكَم مِّن مَّلَكٍ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾ [النجم : ٢٦] ، قال : (وأمَّا مع الاستفهاميَّة : فلم أَعثُرْ عليه مجروراً بـ « مِنْ »)[2] ، قال في « المُطوَّل » بعدَ نَقْلِهِ : (وأقولُ : ﴿ سَلۡ بَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ كَمۡ ءَاتَيۡنَٰهُم مِّنۡ ءَايَةِۭ بَيِّنَةٍۗ ﴾ [البقرة : ٢١١])[3] ، ولا يخفى ما فيه مِنَ اللَّطافة .

قوله : (مُظهَرَا) بفتح الهاء : نعتٌ لـ (حرفَ) ، وفيه مع (مُضمرا)

قوله : (قال : وأمَّا مع الاستفهاميَّة . . .) إلى آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ قائلَ ذلك هو ابنُ الحاجبِ ، وهو خطأٌ ، وإنَّما قائلُ ذلك هو الرَّضِيُّ ، والسَّعْدُ في « مُطوَّله » إنَّما ردَّ على الرَّضِيِّ[4] .

---

(١) وهو الأنسبُ والمشهورُ روايةً .

(٢) كافية ابن الحاجب (ص٣٦) دون قوله : (أمَّا مع الخبرية . . .) إلى آخره .

(٣) المطول (ص٢٣٤) ، ونقل الكلام السابق عن بعض المحققين ؛ وهو الرَّضِيُّ ، كما نبَّه عليه المُقرِّر .

(٤) شرح الرضي على الكافية (٣/١٥٧) ، وانظر « حاشية الصبان » (٤/١١٣) .

(كم) : اسمٌ ، والدليلُ علىٰ ذلك : دخولُ حروفِ الجرِّ عليها ، ومنه : قولُهُم : (علىٰ كم جِذْعٍ بنيتَ بيتَكَ ؟)[1] .

وهي اسمٌ لعددٍ مبهم ، ولا بدَّ لها مِنْ تمييز ؛ نحوُ : (كم رجلاً عندَكَ ؟) ، وقد يُحذَفُ للدَّلالة عليه ؛ نحوُ : (كم صُمْتَ ؟) ؛ أي : كم يوماً صُمْتَ ؟

وتكونُ استفهاميَّةً ، وخبريَّةً ؛ فالخبريَّةُ سيذكرُها ، والاستفهاميَّةُ : يكونُ مُميِّزُها كمُميِّزِ (عشرينَ) وأخواتِهِ ؛ فيكونُ مفرداً منصوباً ؛ نحوُ : (كم

الطباقُ ؛ وهو الجمعُ بين مُتقابلَين ؛ نحوُ : ﴿ يُحْيِۦ وَيُمِيتُ ﴾ [البقرة : ٢٥٨] .

❁ قوله : (علىٰ كم جِذْعٍ) بالذال المُعجَمة وكسرِ الجيم : هو ساقُ النخلة ، ويُطلَقُ : علىٰ سهم السقف أيضاً ، والجمعُ : (جُذُوعٌ) ـ كـ (حِمْل وحُمُولٍ) ـ و(أَجْذاعٌ) .

❁ قوله : (وتكونُ استفهاميَّةً) ؛ بمعنىٰ : (أي عدد ؟) قليلاً كان أو كثيراً ، ويستعملُها مَنْ يسألُ عن كمِّيَّة الشيء .

❁ قوله : (وخبريَّةً) ؛ بمعنىٰ : (عدد كثير) ، ويستعملُها مَنْ يُرِيدُ الافتخارَ والتكثير .

❁ قوله : (فيكونُ مفرداً منصوباً) لم يذكر التنكيرَ ؛ لأنَّهُ لازمٌ للتمييز ؛

وأُجِيبَ عن الرَّضِيِّ : بأنَّ كلامَهُ في (كم) التي هي نصٌّ في الاستفهام ، و(كم) في الآية مُحتمِلةٌ للخبريَّة بانقطاعِ جملةِ (كم) عن جملة السؤال .

---

(١) في (هـ) : (سقفت) بدل (بنيت)، وعبارة « الكتاب » (٢/ ١٦٠) : (علىٰ كم جِذْعٍ بيتُكَ مبنيٌّ ؟) ، وانظر « شرح الرضي » (٣/ ١٥٤) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٢٩٦) .

درهماً قبضتَ ؟) ، ويجوزُ جرُّهُ بـ (مِنْ) مضمرةً إنْ وَلِيتْ (كم) حرفَ جرٍّ ؛ نحوُ : (بكم درهمٍ اشتريتَ هـٰذا ؟) ؛ أي : بكم مِنْ درهمٍ ؟

أمَّا الإفرادُ : فلازمٌ مطلقاً[1] ، خلافاً للكُوفيِّينَ في جوازهم جمعَهُ مطلقاً ، وفصَّل بعضُهُم فقال : (إنْ كان السؤالُ عن جماعاتٍ ؛ نحوُ : « كم غِلْماناً لك ؟ » . . جاز ، وإلا فلا)[2] .

وأمَّا النصبُ : ففيه مذاهبُ ثلاثةٌ : اللُّزُومُ مطلقاً ، جوازُ الجرِّ مطلقاً حَمْلاً على الخبريَّة ، اللُّزُومُ إن لم يدخل علىٰ (كم) حرفُ جرٍّ ، وراجحٌ على الجرِّ إنْ دَخَلَ عليها حرفُ جرٍّ[3] .

❀ قوله : (جرُّهُ بـ « مِنْ » مضمرةً) هو مذهبُ الخليل وسيبويهِ وجماعةٍ ، وقيل : بالإضافة ، وهو مذهبُ الزجَّاج[4] .

❀ قوله : (في جوازهم جمعَهُ) كان الأَوْلىٰ : (في تجويزهم جمعَهُ) ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) والعِلَّةُ في نصبه وإفراده : أنَّهُ لم يُسمع إلا كذلك ؛ فالعِلَّةُ في ذلك السماعُ ، كما قاله الدَّمَامِيني . « خضري » (٢/ ٧٨٨) .

(٢) هـٰذا التفصيل للأخفش . انظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٧١١) ، و« التذييل والتكميل » (١٠/ ١٦) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٥) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥٠) .

(٣) ذهب إلى الأوَّل : بعضُ النَّحْويِّينَ ، وإلى الثاني : الفرَّاءُ والزجَّاجُ والسِّيرافيُّ ، والثالثُ هو المشهورُ عن النَّحْويِّينَ . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٥ـ ١٣٣٦) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥١) .

(٤) انظر « التذييل والتكميل » (١٠/ ١٤ـ١٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٣٦ـ ١٣٣٧) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٣٥١) .

فإنْ لم يدخلْ عليها حرفُ جرٍّ . . وَجَبَ نصبُهُ .

٧٤٨ـ واستَعْمِلَنْها مُخبِراً كـ (عَشَرَهْ)   أو (مئةٍ) كـ (كم رجالٍ أو مَرَهْ)

❁ قوله : (مُخبِراً) بكسر الباء : حالٌ مِنْ فاعل (ٱستَعْمِلَنْها) .

❁ قوله : (كـ « عَشَرَهْ ») ؛ أي : فمُميِّزُها يكونُ جمعاً مجروراً ، وقولُهُ : (أو « مئةٍ ») ؛ فيكونُ مفرداً مجروراً ، وإفرادُ تمييزِ (كم) الخبريَّةِ أكثرُ وأفصحُ مِنْ جمعه ، وليس الجمعُ شاذّاً ، خلافاً لبعضهم ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[1] .

❁ قوله : (ككم رجالٍ) كم : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوفٌ ؛ أي : (عندي) مثلاً ، أو مفعولٌ بفعلٍ محذوف ؛ أي : (ملكتُ) مثلاً .

❁ قوله : (أو مَرَهْ) أصلُها : (امرأة) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الهمزة إلى الراء ، ثمَّ حُذِفَتْ فاستُغنِيَ عن همزة الوصل ، وسُمِّيتْ بذلك ؛ لأنَّها خُلِقَتْ مِنَ المَرْءِ ؛ وهو آدمُ علىٰ نبيِّنا وعليه الصلاةُ والسلامُ .

❁ قوله : (أصلُها : « امرأة » ؛ نُقِلَتْ حركةُ الهمزة . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الراءَ مُتحرِّكةٌ بمِثْلِ حركةِ الهمزةِ ؛ فلا معنىٰ للنقل ، إلا أنْ يُقالَ : إنَّ في كلامه سقطاً ، وحقُّ العبارةِ أنْ يقولَ : (أصلُها : « امرأة » ؛ نُقِلَتْ حركةُ الراء إلى الساكن قبلَها ، فحُذفتْ همزةُ الوصل ؛ للاستغناء عنها حينئذٍ ، ثمَّ

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٦٣٤ـ٦٣٥) .

٧٤٩ـ كـ (كمْ) (كأيِّنْ) و(كذا) ويَنتصِبْ   تمييزُ ذَينِ أو بهِ صِلْ (مِنْ) تُصِبْ

* قوله : (كـ « كمْ » « كأيِّنْ ») كـ (كم) : خبرٌ مُقدَّم ، و(كأيِّنْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ؛ يعني : (كأيِّنْ) مِثْلُ (كم) هـٰذه ـ وهي الخبريَّةُ ـ في الدَّلالة علىٰ تكثير عَدَدٍ مُبهَمِ الجنس والمقدار .

* قوله : (أو بهِ صِلْ « مِنْ ») راجعٌ إلىٰ تمييز (كأيِّنْ) دون (كذا) ، فلو قال :

كـ (كمْ) (كأيِّنْ) و(كذا) ونُصِبَا   وقيلَ (كائِنْ) بَعْدَهُ (مِنْ) وَجَبَا

لكان أَحْسَنَ ؛ لِمَا فيه مِنَ التنبيه على اختصاص (كائن) بـ (مِنْ) دون (كذا) ، ولإفهامه أنَّ وجودَ (مِنْ) بعدَ (كائنْ) أكثرُ مِنْ عدمها ؛ لجريان

نُقِلتْ حركةُ الهمزة إلى الراء فحُذفت) .

هـٰذا إذا كانتْ (امْرَأة) في كلامه بسكون الميم وفتح الراء ، لـٰكنَّ الذي وُجِدَ بخطِّهِ وضبطِهِ : (اِمَرْأة) بكسر الهمزة وفتح الميم وسكون الراء ، وفيه أيضاً : أنَّهُ إذا كانتِ الميمُ مُحرَّكةً . . فأيُّ داعٍ لهمزة الوصل التي ادَّعىٰ ثبوتَها وحذفَها عندَ الاستغناءِ عنها بالنقل ؟! فإنَّهُ مُستغنىً عنها مِنْ قبلُ .

وبعدَ ذلك : فالذي قاله الصبَّانُ : أنَّ أصلَها : (مَرْأَة) ؛ نُقِلتْ حركةُ الهمزة للراء ثمَّ حُذفت الهمزةُ[1] .

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ١١٤) .

خُلْفٍ في وجوبها ، وإفادتِهِ أنَّ (كائن) لغةٌ في (كأيِّن) ، وفيها خمسُ لغات : (كأيِّن) بالتشديد ، و(كَئِنْ) ؛ كـ (شَجٍ) ، و(كائِنْ) ؛ كـ (ضارِب) ، و(كَيْئِنْ) ؛ كـ (هَيِّن) ، و(كَأْيِنْ) ؛ كـ (فَلْسٍ) ، وقد نَظَمَها في « الكافية » في بيت فقال[1] : [من الرجز]

وفي (كَأَيِّنْ) قيلَ (كائنْ) و(كَئِنْ) وهكذا (كَأْنْ) و(كَيْئِنْ) فاستَبِنْ

---

* قوله : (و« كَئِنْ » ؛ كـ « شَجٍ ») ؛ أي : بفتح الكاف وكسرِ الهمزة وسكونِ النون .

* قوله : (و« كائِنْ » ؛ كـ « ضارِب ») ؛ أي : بفتح الكاف بعدَها ألفٌ ، وبعدَ الألف همزةٌ مكسورة ، وبعدَ الهمزة نونٌ ساكنة .

* قوله : (و« كَيْئِنْ » ؛ كـ « هَيِّن ») ؛ أي : بفتح الكاف بعدَها ياءٌ ساكنة ، وبعدَ الياء همزةٌ مكسورة ، وبعدَ الهمزة نونٌ ساكنة .

* قوله : (و« كَأْيِنْ » ؛ كـ « فَلْسٍ ») ؛ أي : بفتح الكاف بعدَها همزةٌ ساكنة ، وبعدَ الهمزة ياءٌ مكسورة ، وبعدَ الياء نونٌ ساكنة .

* قوله : (وفي « كَأَيِّنْ ») بتشديد الياء ، وهي اللغةُ المشهورة .

وقولُهُ : (قيلَ « كَائِنْ ») هي اللغةُ الخامسة في كلام المُحشِّي[2] ،

---

(١) الكافية الشافية (٤/ ١٧٠٢) .

(٢) أي : دون النظر إلى قوله : (كـ « فَلْس ») ، إلا إذا كان ثَمَّ اختلاف في النسخ ، والله تعالى أعلم .

تُستعمَلُ (كم) للتكثير ؛ فتُميَّزُ بجمعٍ مجرور ؛ كـ (عشرة) ، أو بمفردٍ مجرور ؛ كـ (مئة) ؛ نحوُ : (كم غِلْمانٍ ملكتَ) ، و(كم درهمٍ أنفقتَ) ، والمعنىٰ : كثيراً مِنَ الغِلْمان ملكتَ ، وكثيراً مِنَ الدراهم أنفقتَ .

ومثلُ (كم) في الدَّلالة على التكثير : (كذا) و(كأيِّنْ) ، ومُميِّزُهُما منصوبٌ ، أو مجرورٌ بـ (مِنْ) ، وهو الأكثرُ[1] ؛ نحوُ قولِهِ تعالىٰ : ﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُـتِلَ مَعَـهُۥ ﴾ [آل عمران : ١٤٦][2] ، و(مَلَكتُ كذا درهماً) .

---

* قوله : (ومُميِّزُهُما منصوبٌ) ظاهرُهُ كالنظم : أنَّ (كذا) يُجَرُّ تمييزها بـ (مِنْ) ، وليس كذلك ، بل لا يُجَرُّ بها اتِّفاقاً ، وإنَّما الخلافُ في كونه يُجَرُّ بالإضافة أو لا ؛ المشهورُ من القولين : النصبُ ، أفادَهُ أستاذُنا المَلَّويُّ[3] .

* قوله : (﴿ وَكَأَيِّن مِّن نَّبِيٍّ قُـتِلَ . . . ﴾) إلىٰ آخره : (كأيِّنْ) : مبتدأٌ ،

ويصحُّ أنْ تكونَ هي الثالثةَ في كلامه ؛ لأنَّ الوزنَ لا يختلفُ .

وقولُهُ : (و« كَئِنْ ») هي اللغةُ الثانية في كلام المُحشِّي .

وقولُهُ : (وهكذا « كَأْنٌ ») هـٰذه هي اللغةُ الثالثةُ في كلامه ؛ بناءً علىٰ أنَّ ما سبق هو اللغةُ الخامسة فيه ، أو بالعكس ؛ لصحَّة الوزنِ بكلٍّ .

وقولُهُ : (و« كَيْئِنْ ») هي اللغةُ الرابعة في كلام المُحشِّي ، وما في بعض

---

(١) أي : جرُّ تمييز (كأيِّنْ) بـ (مِنْ) أكثرُ مِنْ نصبه ، بل أَوْجَبَهُ ابنُ عصفور ، ويمتنعُ بالإضافة ؛ لأنَّ تنوينَها مستحقُّ الثبوت لحكاية أصله . « خضري » (٢/ ٧٩٠) .

(٢) قوله : (قُتِلَ) كذا في نسخ « الشرح » ، وهي قراءة ابن كثير ونافع وأبي عمرو . انظر « الدر المصون » (٣/ ٤٢٨) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص ٢٢٩) .

(٣) حاشية الملوي على المكودي (ص١٧٧) .

وتُستعمَلُ (كذا) مفردةً ؛ كهـٰذا المثال ، ومُركَّبةً[1] ؛ نحوُ : (ملكتُ كذا كذا درهماً) ، ومعطوفاً عليها مِثْلُها ؛ نحوُ : (ملكتُ كذا وكذا درهماً)[2] .

و(كم) لها صدرُ الكلام ؛ استفهاميَّةً كانتْ أو خبريَّةً ؛ فلا تقولُ : (ضربتَ كم رجلاً ؟) ، ولا : (ملكتُ كم غِلْمانٍ) ، وكذلك (كأيِّنْ) ، بخلاف (كذا) ؛ نحوُ : (ملكتُ كذا درهماً) .

خبرُهُ : جملةُ (قُتِلَ) ، و(مِنْ نبيٍّ) : تمييزٌ ، ولا يُخبَرُ عن (كأيِّنْ) إلا بجملةٍ فعليَّةٍ مُصدَّرةٍ بماضٍ أو بمضارع .

النسخ مِنَ الضبط بغير هـٰذا . . فهو تحريفٌ ، تأمَّلْ .

---

(١) أي : مكرَّرة ، وليس المُرادُ جعلَهُما كلمةً واحدة ؛ لأنَّ الأُولى بحسَب العوامل ؛ فهي في المثال مفعولُ (ملكتُ) ، و(درهماً) تمييزها ، والثانية تأكيدٌ لها . « خضري » (٢/ ٧٩٠) .

(٢) هو الغالب ، وقلَّ وُرُود الأوَّلَين ، كما في « التسهيل » ، بل مَنَعَ ابنُ خروف سماعهما . « خضري » (٢/ ٧٩٠) .

الحكايــة

٧٥٠ـ اِحْكِ بـ (أيِّ) ما لمَنكُورٍ سُئِلْ   عنهُ بها في الوقفِ أو حينَ تَصِلْ

(الحكايةُ)

❀ قوله : (الحكايةُ) هي لغةً : المماثلةُ والمشابهةُ ، واصطلاحاً : تأديةُ اللفظِ المسموعِ على هيئته مِنْ غير تغييرٍ ؛ كـ (مَنْ « زيداً » ؟) إذا قيل لك : (رأيتُ زيداً) ، أو إيرادُهُ بمعناه ؛ نحوُ : (قال زيدٌ : « قائمٌ عمرٌو ») ، أو إيرادُ صفةِ لفظِهِ ؛ نحوُ : (أيّاً ؟) لمَنْ قال : (رأيتُ زيداً) .

❀ قوله : (اِحْكِ بـ « أيِّ ») الباءُ : للآلة أو ظرفيَّةٌ . انتهى « أَسْقاطي »[(١)] .

[الحكايةُ]

❀ قوله : (لمَنْ قال : « رأيتُ زيداً ») صوابُهُ : (رجلاً) ؛ لأنَّ (أيّاً) لا يُحكىٰ بها العَلَمُ .

(١) تنوير الحالك (ق/ ٣٣٧) ، واللفظُ الذي على حرفَينِ إنْ حُكِيَ لم يُغيَّر ، سواءٌ كان ثانيه ليناً أو لا كغيره ، وإن أُعرب ثانيه وَجَبَ تضعيفُهُ ؛ نحوُ : (لوٌّ : حرف شرط) ، و(فيٌّ : حرف جر) ، فإن صحَّ ثانيه جاز التضعيفُ وعدمُهُ ؛ نحوُ : (مِنٌّ : حرف جر) ، و(مِنٌ : زائدة) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩١) .

٧٥١ـ ووقفاً ٱحْكِ ما لمَنْكُورٍ بـ (مَنْ)   والنـونَ حَـرِّكْ مطلقـاً وأَشْبِعَـنْ[1]

وهو مُتعلِّقٌ بقوله : (احْكِ) ، و(ما) : مفعولٌ لقوله : (احْكِ) ، و(لمَنْكُورٍ) : صِلَتُهُ ، وجملةُ (سُئِلْ عنهُ) : نعتٌ لـ (مَنْكُورٍ) ، والضميرُ في (بها) : راجعٌ لـ (أي) ، والجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (سُئِلْ) ، وهو مبنيٌّ للمفعول ، و(في الوقفِ) : مُتعلِّقٌ بـ (احْكِ) ، وقولُهُ : (أو حينَ تَصِلْ) : معطوفٌ على (في الوقفِ) ؛ أي : احكِ بـ (أي) في الوقف أو حينَ تَصِلُ الكلامَ ما استقرَّ لمنكورٍ مسؤولٍ عنه بها .

❁ قوله : (ووقفاً) مصدرٌ منصوبٌ على الحال مِنْ فاعل (احْكِ) ، وهو أَوْلىٰ مِنْ نصبه علىٰ نزع الخافض ؛ لأنَّهُ مقصورٌ على السماع ، و(ما) : مفعولٌ بـ (احْكِ) ، و(لمَنْكُور) : صِلَتُها ، و(بمَنْ) بفتح الميم : مُتعلِّقٌ بـ (احك) .

❁ قوله : (مطلقاً) نعتٌ لمصدرٍ محذوف ؛ أي : تحريكاً مطلقاً ؛ أي : في الرفع والنصبِ والجرِّ .

❁ قوله : (وأَشْبِعَنْ) قال ابنُ غازٍ : (نونُهُ ثقيلةٌ خُفِّفتْ للوقف ؛ إذ لو

❁ قوله : (وهو أَوْلىٰ) فيه : أنَّ مجيءَ المصدرِ حالاً سماعيٌّ أيضاً .

---

(١) قوله : (والنونَ حَرِّك) الجملةُ تفسيرٌ لـ (احْكِ) ؛ لأنَّ حكايةَ النكرة بـ (مَنْ) هي نَفْسُ تحريكِها وإشباعِها ، لا غيرُهما ، كما يُوهِمُهُ العطف . « خضري » (٢/٧٩٢) .

٧٥٢ـ وقُلْ (مَنَانِ) و(مَنَينِ) بعدَ (لي إِلْفـانِ بـأَبنَيْـنِ) وسَكِّـنْ تَعْـدِلِ

كانتْ خفيفةً أصالةً . . لوجب إبدالُها ألفاً)[1] .

❁ قـولـه : (وقُـلْ « مَنَـانِ » . . .) إلىٰ آخره : الظاهرُ : أنَّ (مَنَـانِ) و(مَنَينِ) ليس اسماً معرباً كما قد يُتوهَّمُ ، وإنَّما هو لفظُ (مَنْ) ، وهي مبنيّةٌ ، لـٰكن زِيدَ عليها هـٰذه الحروفُ دلالةً علىٰ حال المسؤول عنه ، وكذا يُقالُ في (مَنُونَ) و(مَنِينَ) و(مَنتَينِ) و(مَنَات) ؛ فـ (مَنْ) في الجميع مع هـٰذه الزياداتِ اسمٌ مبنيٌّ في محلِّ رفعٍ ، وهـٰذه الكلماتُ ليستْ مُثنّىً ولا جمعاً ، بل علىٰ صورته . انتهىٰ « ابن قاسم » انتهىٰ « أَسْقاطي »[2] .

❁ قوله : (و« مَنَينِ ») بفتح النون الأُولىٰ : معطوفٌ علىٰ (مَنَانِ) ، والمُرادُ : قلْ هـٰذَينِ اللفظَينِ .

❁ قوله : (لي إِلْفانِ) لي : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (إِلْفان) بكسر الهمزة .

❁ قوله : (تَعْدِلِ) مجزومٌ في جواب (سَكِّنْ) ؛ أي : تُقِم العدلَ ؛ لأنَّ هـٰذا حُكْمُ العرب ، وإنَّما حُرِّكَ في النظم للضرورة .

. . . .

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/ ٢٩٦ـ ٢٩٧) .

(٢) تنوير الحالك (ق/ ٣٣٨) ، وانظر « حاشية ابن قاسم على ابن الناظم » (ق/ ٢٢٥) ، وإذا رمز الأَسْقاطيُّ في « التنوير » بـ (سم) . . فالمُرادُ به : « حاشية ابن قاسم العبَّادي على ابن الناظم » ، وإذا رمز بـ (ب) . . فالمرادُ به : « حاشية ابن قاسم العبادي على الأشموني » ، وقد بيَّن رموزه في بداية « التنوير » .

٧٥٣ـ وقُلْ لمَنْ قالَ (أتتْ بنتٌ) (مَنَهْ) والنـونُ قبـلَ تـا المُثنَّـى مُسكَنَـهْ
٧٥٤ـ والفتحُ نَزْرٌ وصِلِ التَّا والألِفْ بـ (مَـنْ) بـإِثْـرِ (ذا بِنِسْـوةٍ كَلِـفْ)
٧٥٥ـ وقُلْ (مَنُونَ) و(مَنِينَ) مُسكِنَا إنْ قيلَ جا قومٌ لقومٍ . . . . .

❀ قوله : (مَنَهْ) بفتح النون وقَلْبِ التاءِ هاءً ، وقد يُقالُ : (مَنْت) بإسكان النون وسلامة التاء ، وهو مفعولُ (قال) علىٰ حكاية اللفظ .

❀ قوله : (والفتحُ نَزْرٌ) بالزاي ؛ أي : قليلٌ .

❀ قوله : (وصِلِ التا والألِفْ. . .) إلىٰ آخره : (التا) : مفعولُ (صِلِ) ، و(الألف) : معطوفٌ عليه ، وقولُهُ : (بـ « مَنْ » بإِثْرِ) : مُتعلِّقانِ بـ (صِلِ) .

❀ قوله : (ذا بِنِسْوةٍ) ذا : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كَلِفْ) بفتح الكاف وكسر اللام ؛ أي : وَلِع ، يحتملُ : أنْ يكونَ فعلاً وأنْ يكونَ اسماً ، و(بِنِسْوة) : مُتعلِّقٌ به .

❀ قوله : (و« مَنِينَ ») بكسر النون الأُولىٰ : معطوفٌ علىٰ (مَنُونَ) .

❀ قوله : (جا قومٌ. . .) إلىٰ آخره : هٰذه الجملةُ : نائبُ فاعلِ (قيل) مِنْ قَبِيلِ الإسنادِ إلى اللفظ .

❀ قوله : (وهو مفعولُ « قال ») صوابُهُ : (قُلْ) ، كما في نسخة[1] .

---

(١) جاء على الصواب في (ب ، هـ) .

. . . . فُطَنَا

٧٥٦ـ وإنْ تَصِلْ فلفظُ (مَنْ) لا يختلفْ   ونـادرٌ (مَنُـونَ) فـي نَظْـمٍ عُـرِفْ

إن سُئِلَ بـ (أيٍّ) عن مَنْكُورٍ مذكورٍ في كلامٍ سابق[١] . . حُكِيَ في (أيٍّ) ما لذلك المنكورِ ؛ مِنْ إعراب ، وتذكيرٍ وتأنيث ، وإفرادٍ وتثنية وجمع ، ويُفعَلُ بها ذلك وصلاً ووقفاً ؛ فتقولُ لِمَنْ قال : (جاءني رجلٌ) : (أيٌّ ؟) ،

❁ قوله : (فُطَنَا) بضمِّ الفاء وفتحِ الطاء[٢] : جمعُ (فَطِنٍ) بمعنىٰ (فَهِمٍ) ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ ، وقال : (إنَّهُ نعتٌ لـ « قوم » المجرور)[٣] .

❁ قوله : (فلفظُ « مَنْ ») بفتح الميم .

❁ قوله : (ونادرٌ « مَنُونَ ») نادرٌ : خبرٌ مقدَّمٌ عن قوله : (مَنُونَ) ، و(في نَظْمٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (نادرٌ) ، وجملةُ (عُرِفْ) : صفةُ (نَظْمٍ) .

❁ قوله : (فتقولُ لِمَنْ قال : « جاءني رجلٌ » : « أيٌّ ؟ » . . .) إلىٰ آخره : (أيٌّ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : محذوف ، والتقديرُ : (أيٌّ هو ؟) ، ويجوزُ أنْ يكونَ المحذوفُ هو المبتدأَ ، وكذا في حالة النصب والجر ، فتُقدَّرُ الضمةُ

. . . .

(١) خرج بالمنكور : المعرفةُ ؛ فلا تُحكىٰ صفتُها وحدَها ، بل هي وصفتُها بعدَ (مَنْ) خاصَّةً ، وبالمذكور : المسؤولُ بها ابتداءً ؛ فلا يُحكىٰ فيها شيءٌ ، بل تكونُ بحسَب العوامل ، ومفردةً مُذكَّرة لا غيرُ مثل (مَنْ) . « خضري » (٢/ ٧٩٢) .

(٢) وهو ممدود مُسهَّل .

(٣) شرح المكودي (ص٣١١) .

ولمَنْ قال : (رأيتُ رجلاً) : (أيّاً ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ برجلٍ) : (أيٍّ ؟) ، وكذلك تفعلُ في الوصل ؛ نحوُ : (أيٌّ يا فتىٰ ؟) ، و(أيّاً يا فتىٰ ؟) ، و(أيٍّ يا فتىٰ ؟) .

وتقولُ في التأنيث : (أيّةٌ) ، وفي التثنية : (أيَّانِ) و(أيّتَانِ) رفعاً ، و(أيَّينِ) و(أيَّتَينِ) جرّاً ونصباً ، وفي الجمع : (أيُّونَ) و(أيَّاتٌ) رفعاً ، و(أيِّينَ) و(أيَّاتٍ) جرّاً ونصباً .

وإن سُئِلَ عن المنكور المذكورِ بـ(مَنْ) . . حُكِيَ فيها ما له مِنْ إعراب ، وتُشبَعُ الحركةُ التي على النون ، فيتولَّدُ منها حرفٌ مُجانِسٌ لها ، ويُحكىٰ فيها ما له مِنْ تأنيثٍ وتذكير ، وتثنيةٍ وجمع ، ولا تفعلْ بها ذلك كلَّهُ إلا وقفاً ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني رجلٌ) : (مَنُو ؟) ، ولمَنْ قال : (رأيتُ رجلاً) : (مَنَا ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ برجلٍ) : (مَنِي ؟) .

وتقولُ في تثنية المُذكَّر : (مَنَانْ) رفعاً ، و(مَنَينْ) نصباً وجرّاً ، وتُسكَّنُ النونَ فيهما ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني رجلانِ) : (مَنَانْ ؟) ، ولمَنْ قال : (رأيتُ رجلَينِ) : (مَنَينْ ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ برجلَينِ) : (مَنَينْ ؟)[1] .

---

(١) ظاهرُهُ : أنَّهُ لا يجبُ إعادةُ الجار ، فيحتملُ : أنَّ محلَّهُ جرٌّ بحرفٍ محذوف ، أو مبتدأٌ حُذف خبرُهُ ، كما في (أي) في حال الجر ، وقال ابن عُصْفُور : لا بدَّ مِنْ إعادة الجارِّ في (مَنْ) و(أيٍّ) ، ويُقدَّر مُتعلَّقُهُ بعدهما ، وينبغي جوازُهُ قبلهما عند الكُوفيِّين الذين يرون أنَّ استفهامَ الاستثبات ـ وهو الذي يكون في حكاية اللفظ المفرد مع استفهام ـ . . لا يلزمُ الصدرَ . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٤) .

وتقولُ للمُؤنَّثة : (مَنَهْ) رفعاً ونصباً وجرّاً ، فإذا قيل : (أتتْ بِنْتٌ).. فقُلْ : (مَنَهْ ؟) رفعاً ، وكذا في الجرِّ والنصب .

وتقولُ في تثنية المُؤنَّث : (مَنْتَانْ) رفعاً ، و(مَنْتَيْنْ) جرّاً ونصباً ؛ بسكون النون التي قبلَ التاء وسكونِ نون التثنية[١] ، وقد وَرَدَ قليلاً فتحُ النونِ التي قبلَ التاء ؛ نحوُ : (مَنَتَانْ) و(مَنَتَيْنْ) ، وإليه أشار بقوله : (والفتحُ نَزْرٌ) .

وتقولُ في جمع المُؤنَّث : (مَنَاتْ) بالألف والتاء الزائدتَيْنِ ؛ كـ (هنداتٍ) ، فإذا قيل : (جاء نِسْوةٌ).. فقُلْ : (مَنَاتْ ؟) ، وكذا تفعلُ في الجرِّ والنصب .

وتقولُ في جمع المُذكَّر : (مَنُونْ) رفعاً ، و(مَنِينْ) جرّاً ونصباً ؛ بسكون النون فيهما ، فإذا قيل : (جاء قومٌ).. فقلْ : (مَنُونْ ؟) ، وإذا قيل : (مررتُ بقومٍ) أو (رأيتُ قوماً).. فقلْ : (مَنِينْ ؟) .

هـٰذا حُكْمُ (مَنْ) إذا حُكِيَ بها في الوقف ، فإذا وُصِلَتْ لم يُحكَ فيها شيءٌ مِنْ ذلك ، لـٰكن تكونُ بلفظٍ واحد في الجميع ؛ فتقولُ : (مَنْ يا فتىٰ ؟) لقائلٍ جميعَ ما تقدَّم ، وقد وَرَدَ في الشِّعْر قليلاً (مَنُونَ) وصلاً ؛ . . . .

المانعُ مِنْ ظهورها حركةُ الحكاية ، هـٰذا هو الأصحُّ ، كما في « الفارِضيِّ »[٢] .

. . . .

---

(١) أي : للتنبيه علىٰ أنَّ التاءَ ليستْ لتأنيث (مَنْ) ، بل لحكاية تأنيث كلمةٍ أخرىٰ ، ولم تُسكَّن نونُ المفرد على الأشهر ؛ لدفع الساكنَين . « خضري » (٢/ ٧٩٢) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٥) ، وقيل : إعرابُها ظاهرٌ .

قال الشاعر[١] : [من الوافر]

٣٥٤ـ أَتَوْا نارِي فقلتُ مَنُونَ أنتُم فقالُوا الجنُّ قلتُ عِمُوا صَباحَا

❁ قوله : (أَتَوْا نارِي . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ في (أَتَوْا) : يرجعُ إلى (الجنِّ) ، والشاهدُ : في (مَنُونَ) ؛ فإنَّ فيه شذوذَينِ ؛ إلحاقُ الواوِ والنونِ بها في الوصل ، وتحريكُ النونِ وهي تكونُ ساكنةً[٢] .

. . . .

---

(١) قائله جِذْعُ بن سنان الغسَّاني علىٰ رواية (صباحا) ، ويُنسب إلىٰ شُمَير بن الحارث الضَّبِّي وتأبَّط شرّاً علىٰ رواية (ظلاما) ، وجاء كذلك في جميع النسخ ، والمثبت موافق لِمَا كتب عليه المُحشِّي ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٢/ ٤١١) ، و« شرح الرضي » (٣/ ٧٥) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٣١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٤٩) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٢٨٣) ، و« المساعد » (٤/ ٣٢٩) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٣٣١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٠٨) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ١٦٧ـ١٨١) .

(٢) في « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٤) زيادة بيان للشاهد ، ولفظه : (فيه شذوذات ؛ لَحاقُ العلامة وصلاً ، كما في « الشارح » ، وتحريكُ النون ، وكونُهُ حكايةً لمُقدَّرٍ غيرِ مذكور ، كما ذكره ابن المُصنِّف ، والتقديرُ : « أتوا ناري فقالوا : أتينا ، فقلت . . . » إلىٰ آخره ؛ وعليه : فهو حكايةٌ للضمير في « أتينا » ، فهو شذوذٌ آخَرُ ؛ لأنَّهُ ليس نكرةً ، وجعله المُصرِّحُ حكايةً للضمير في « أتوا » بلا تقدير ، وردَّه ياسينُ ـ كما في « الصبَّان » ـ : بأنَّ الشاعرَ قال للجنِّ حين إتيانِهِم له : منونَ أنتم ؟ ثمَّ أخبرنا عن ذلك بقوله : « أتوا . . . » إلىٰ آخره ؛ فالنطقُ بـ « أتوا » مُتأخِّرٌ عن « منون » ، فكيف يُحكىٰ به ؟! فيتعيَّن التقدير . انتهىٰ ، وهٰذا ظاهر علىٰ كون ذلك قصةً وقعت حقيقةً ، أمَّا علىٰ ما قيل : إنَّ هٰذا الشعرَ أُكذوبةٌ مِنْ أكاذيب العرب . . فكلامُ المُصرِّح محتملٌ ، تأمَّلْ) .

فقال : (مَنُونَ أنتم ؟) ، والقياسُ : (مَنْ أنتم ؟) .

٧٥٧ـ والعَلَمَ ٱحْكِيَنَّهُ مِنْ بعدِ (مَنْ) إنْ عَرِيتْ مِنْ عاطفٍ بها ٱقْتَرَنْ

وقولُهُ : (الجنُّ) : خبرُ محذوفٍ ؛ أي : نحنُ الجنُّ ، و(عِمُوا) أصلُهُ : (انْعَمُوا) ، و(صباحاً) : نصبٌ على الظرف ، وفي رواية : (ظلاماً) ؛ فالبيتُ يُروىٰ بقافيتَينِ ؛ الميمُ والحاء ، وكلتاهما صحيحةٌ ؛ لأنَّهُ يُروىٰ مِنْ قصيدتَينِ لشاعرَينِ إحداهُما مِيميَّةٌ والأُخرىٰ حائيَّةٌ[1] ؛ فلا وَجْهَ لِمَنِ ادَّعىٰ أنَّ روايةَ الحاءِ غَلَطٌ[2] ، وإنَّما دعا لهم أنْ ينعموا في الصباح مع أنَّهُم في الليل ؛ لأنَّ المُرادَ التعميمُ لا خصوصُ الصباح ، كما ذَكَرَهُ في « الشواهد الكبرىٰ »[3] .

❀ قوله : (والعَلَمَ . . .) إلىٰ آخره : (العَلَمَ) : مفعولٌ بفعلٍ محذوف يُفسِّرُهُ (احْكِيَنَّهُ) ، وهو فعلُ أمرٍ مُؤكَّدٌ بالنون الثقيلة ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : عائدةٌ لـ (العَلَمَ) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ (مَنْ) تُخالِفُ (أيّاً) في باب الحكاية في خمسةِ أشياءَ :

أحدُها : أنَّ (مَنْ) تختصُّ بحكاية العاقل ، و(أيّ) عامَّةٌ في العاقل وغيره .

. . . .

(١) وقد سبق التنبيه على الروايتين في (٥/ ٢٠٥) أثناء تخريج البيت .
(٢) هو أبو القاسم الزَّجَّاجي . انظر « خزانة الأدب » (٦/ ١٧٦) .
(٣) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠١٢) .

يجوزُ أن يُحكى العَلَمُ بـ (مَنْ) إن لم يتقدَّمْ عليها عاطفٌ[1] ؛ فتقولُ لمَنْ قال : (جاءني زيدٌ) : (مَنْ زيدٌ ؟) ، ولمَنْ قال : (رأيتُ زيداً) : (مَنْ زيداً ؟) ، ولمَنْ قال : (مررتُ بزيدٍ) : (مَنْ زيدٍ ؟) ، فتَحكِي في العَلَم المذكورِ بعدَ (مَنْ) . . ما للعَلَم المذكورِ في الكلام السابقِ مِنَ الإعراب[2] .

و(مَنْ) : مبتدأٌ ـ والعَلَمُ الذي بعدَها : خبرٌ عنها[3] ـ أو خبرٌ عن الاسم المذكورِ بعدَها .

ثانيها : أنَّ (مَنْ) تختصُّ بالوقف ، و(أيٌّ) عامَّةٌ في الوقف وفي الوصل .

---

(١) حكايةُ العَلَمِ جائزةٌ عند الحجازيِّين ، وأمَّا غيرُهُم فلا يحكونه ، بل يرفعونه بعد (مَنْ) مطلقاً على الابتداء والخبرِ ، ويُجوِّز الحجازيُّون ذلك أيضاً ، بل هو الأرجحُ . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

(٢) ويُشترط لحكاية العَلَم شروطٌ ؛ وهي : أنْ يكونَ لعاقل ، وألا يُتيقَّنَ عدمُ اشتراكه ؛ فلا يُقالُ : (مَنِ الفرزدقِ ؟) لمَنْ قال : (سمعتُ شعرَ الفرزدقِ) ؛ لعدم الاشتراك فيه ، وألا يُتبَعَ بنعت أو توكيد أو بدل ؛ فلا يُقالُ : (مَنْ زيداً العاقلَ ؟) لمَنْ قال : (رأيت زيداً العاقلَ) ، إلا إن كان النعتُ بـ (ابن) مضاف إلى عَلَم ؛ فيُحكى ؛ لصيرورته مع المنعوت كشيء واحد ؛ نحوُ : (مَنْ زيدَ بنَ عمرو ؟) لمَنْ قال : (رأيتُ زيدَ بنَ عمرو) ، وفي العَلَم المعطوف عليه خلافٌ ، والجوازُ مذهب سيبويه ، فيُحكى المتعاطفانِ إن كانا معاً عَلَمَين ؛ كـ (زيداً وعَمْراً) ، أو الأوَّلُ فقط ؛ كـ (زيداً وأخاه) ، بخلاف : (أخا زيدٍ وعَمْراً) . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

(٣) فهو مرفوعٌ بضمةٍ مقدرة في الأحوال الثلاثة ؛ للتعذُّر العارض بحركة الحكاية ، وقيل : حركتُهُ في الرفع إعرابٌ . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

فإن سَبَقَ (مَنْ) عاطفٌ[1] . . لم يَجُزْ أن يُحكىٰ في العَلَم الذي بعدَها ما لِمَا قبلَها مِنَ الإعراب ، بل يجبُ رفعُهُ علىٰ أنَّهُ خبرٌ عن (مَنْ) ، أو مبتدأٌ خبرُهُ (مَنْ) ؛ فتقولُ لقائل : (جاء زيدٌ) ، أو (رأيتُ زيداً) ، أو (مررتُ بزيدٍ) : (ومَنْ زيدٌ ؟) .

ولا يُحكىٰ مِنَ المعارف إلا العَلَمُ ؛ فلا تقولُ لقائل : (رأيتُ غلامَ زيدٍ) : (مَنْ غلامَ زيدٍ ؟) ؛ بنصب (غلام) ، بل يجبُ رفعُهُ ؛ فتقولُ : (مَنْ غلامُ زيدٍ ؟) ، وكذلك تفعلُ في الرفع والجر .

ثالثُها : أنَّ (مَنْ) يجبُ فيها الإشباع ؛ فيُقالُ : (مَنُو) و(مَنَا) و(مَنِي) ، بخلاف (أيٍّ) .

رابعُها : أنَّ (مَنْ) يُحكىٰ بها النكرةُ ، ويُحكىٰ بعدَها العَلَمُ ، و(أيٌّ) تختصُّ بالنكرة .

خامسُها : أنَّ ما قبلَ تاءِ التأنيث في (أيٍّ) واجبُ الفتح ؛ تقولُ : (أيَّة) و(أيَّتان) ، وفي (مَنْ) يجوزُ الفتحُ والإسكان ، نَقَلَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

. . . .

(١) هو الواو خاصَّةً ، وقيل : والفاء أيضاً . « خضري » (٢/ ٧٩٥) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٤٣ـ٦٤٤) .

التأنيث

٧٥٨ـ علامةُ التأنيثِ تاءٌ أو أَلِفْ . . . .

(التأنيثُ)

❁ قوله : (التأنيثُ) قال في « النُّكَت » : (لو قال : « بابُ التذكير والتأنيث » بالجمع بينهما .. لكان أَحْسَنَ ؛ لأنَّهُ نظيرُ قولِهِ : « المعرب والمبني » ، و« المقصور والممدود ») انتهى[1] .

قلت : ويُجابُ عنه بنظيرِ ما تقدَّم في (ما لا ينصرفُ)[2] ؛ وهو أنَّ المقصودَ بالذات إنَّما هو الكلامُ على التأنيث ، بل لم يذكرْ في الباب صريحاً سوى المُؤنَّث ، فلو زاد (التذكيرَ) لاعتُرِضَ عليه : بأنَّهُ تَرْجَمَ لشيءٍ ونَقَصَ عنه ، فما فعلَهُ خالٍ عن المَلَام ، فللّه دَرُّهُ مِنْ إمام !!

❁ قوله : (علامةُ التأنيثِ تاءٌ) قال أبو حيَّانَ : (لا يلزمُ ما كانتِ التاءُ فيه

[التأنيثُ]

. . . .

(١) نكت السيوطي (ق/٢٠٦) .

(٢) انظر (٤/٦٠٩) .

ظاهرةَ أنْ يكونَ مُؤنَّثاً حتَّىٰ يُعطىٰ حُكْمَهُ في الإخبار عنه والوصفِ وغيرِ ذلك ، بل في ذلك تفصيلٌ ؛ وذلك أنَّ ما في آخره تاءُ التأنيث :

إمَّا أنْ يكونَ مدلولُهُ مُذكَّراً حقيقةً ؛ فهو مُذكَّر ؛ كـ « طلحةَ » و« حمزةَ » اسمَيْ رجل ؛ فتقولُ : « قام طلحةُ » ، ولا تُؤنِّثُ نَظَراً إلى اللفظ .

وإن كان مدلولُهُ مُؤنَّثاً حقيقةً . . أُنِّثَ ؛ كـ « فاطمةَ » ، و« عائشة » .

هٰذا فيما امتاز فيه المُذكَّرُ مِنَ المُؤنَّث ، فإن لم يُميَّزْ فهو مُؤنَّث ، سواءٌ كان المدلولُ مُذكَّراً أم مُؤنَّثاً ؛ كـ « نملة » و« قملة ») .

قال : (ولهٰذا وَهِمَ مَنْ سُئِلَ عن نملة سليمانَ : أكانتْ ذَكَراً أم أنثىٰ ؟ فقال : كانتْ أنثىٰ ؛ بدليل قولِهِ تعالىٰ : ﴿ قَالَتْ نَمْلَةٌ ﴾ [النمل : ١٨] ، فلم يعلمْ أنَّ قاعدةَ اللسان العربيِّ أنَّهُ إذا لم يُميَّزِ المُذكَّرُ مِنَ المُؤنَّث ممَّا فيه تاءُ التأنيث . . أنَّهُ يُعامَلُ معاملةَ المُؤنَّث ، سواءٌ كان المدلولُ مُذكَّراً أم مُؤنَّثاً) .

قال : (وقد استحسنَ هٰذا الجوابَ منه ضَعَفَةُ أهلِ العربيّة ؛ مِثْلُ الزَّمَخْشَريِّ وغيرِهِ جَهْلاً منهم بلسان العرب .

وإن كان مدلولُ الاسمِ الذي فيه التاءُ ليس مُؤنَّثاً حقيقةً ولا مُذكَّراً حقيقةً . . فهو مُؤنَّثٌ علىٰ كلِّ حالٍ ؛ نحوُ : « خَشَبة » ، و« آجُرَّة ») انتهىٰ « نُكَت »[1] .

---

(١) نكت السيوطي (ق/٢٠٦) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ق١٦٣) ، و« البحر المحيط » (٧/٥٩) ، و« الكشاف » (٣/٣٥٥ـ ٣٥٦) ، وذكر الفخرُ الرازيُّ في « تفسيره » (٢٤/٥٤٨) السؤالَ والجوابَ دون تعقيب ، ونصَّ الزمخشريُّ والرازيُّ =

. . . . وفي أَسَامٍ قَدَّرُوا التَّا كـ (الكَتِفْ)

٧٥٩ـ ويُعـرَفُ التقـديـرُ بـالضميـرِ ونحـوِهِ كـالـردِّ فـي التصغيـرِ

* قوله : (وفي أَسَامٍ) جمعُ (أسماءٍ) ، و(أسماءٌ) جمعُ (اسم) ؛ فهو جمعُ الجمع . انتهىٰ « مُعرِب »[1] ، وهو مُتعلِّقٌ بقوله : (قَدَّرُوا) ، والضميرُ في (قدَّروا) : للنُّحاة ، أو العَرَبِ ، كما في « المَكُوديِّ »[2] .

* قوله : (ويُعرَفُ التقديرُ . . .) إلىٰ آخره : قال أبو حيَّانَ : (الاسمُ الذي لا يكونُ فيه علامةُ التأنيث : إمَّا أنْ يكونَ حقيقيَّ التذكيرِ ، أو حقيقيَّ التأنيث ، أو مجازيَّهُما .

فإنْ كان مجازيَّهُما : فالأصلُ فيه التذكيرُ ؛ نحوُ : « عُود » ، و« حائط » ،

= علىٰ أنَّ المُجيب هو أبو حنيفةَ عندما كان حَدَثاً ، وكان قد سُئله قتادةُ عندما دخل الكوفةَ فأُفحِمَ فيه ، وقال الطِّيبيُّ في « فتوح الغيب » (١١/ ٤٨٥) نقلاً عن ابن المُنيِّر في « الانتصاف » : (العَجَبُ مِنْ أبي حنيفة رضي الله عنه إنْ ثَبَتَ ذلك عنه !! لأنَّ النملةَ كالحمامة والشاةِ تقعُ على الذكر والأنثىٰ ؛ فيُقالُ : « نملةٌ أنثىٰ » ، و« شاةٌ » و« حمامةٌ » كذلك ؛ فلفظُها مُؤنَّثٌ ومعناه محتملٌ ، وتأنيثُها لأجل لفظها . . . وكيف يسأل أبو حنيفة بهـٰذا ويُفحِمُ به قتادةَ مع غزارة علمه ؟! والأشبهُ : أنَّ هـٰذا لا يصحُّ عنهما) ؛ فالعَجَبُ مِنَ الزمخشريِّ في نسبة هـٰذا القولِ إلى الإمام الأعظم علىٰ بصيرته باللغة ، وتسليمِهِ له علىٰ غزارة علمه وتبصُّره بالمعقولات !!

(١) تمرين الطلاب (ص١٤٩) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣١٣) .

أصلُ الاسمِ : أنْ يكونَ مُذكَّراً ، والتأنيثُ فرعٌ عن التذكير ، ولكون التذكيرِ هو الأصلَ استغنى الاسمُ المُذكَّرُ عن علامةٍ تَدُلُّ على التذكير ، ولكون التأنيثِ فرعاً عن التذكير افتقرَ إلىٰ علامةٍ تَدُلُّ عليه ؛ وهي : التاء[1] ، والألفُ المقصورةُ أو الممدودة[2] ، . . . .

ولا يُؤنَّثُ شيءٌ مِنْ ذلك إلا مقصوراً على السماع ، وبابُهُ اللغةُ ؛ نحوُ : « قِدْر » ، و« شمس » .

وإن كان حقيقيَّهُما : فإمَّا أنْ يمتازَ فيه المُذكَّر مِنَ المُؤنَّث ، أو لا ؛ إنِ امتازَ : فيُؤنَّثُ إن أردتَ المُؤنَّث ؛ كـ « هند » ، ويُذكَّرُ إنْ أردتَ المُذكَّر ؛ كـ « زيد » ، وإن لم يُميَّزْ : فإنَّ الاسمَ إذ ذاك مُذكَّرٌ ، سواءٌ أردتَ به المُذكَّرَ أم المُؤنَّث ؛ كـ « بُرْغوث ») انتهىٰ « نُكَت »[3] .

❁ قوله : (والألفُ المقصورةُ أو الممدودة) ظاهِرُهُ في الممدودة : أنَّ التأنيثَ بالألف دونَ الهمزة ، والذي في « التوضيح » : أنَّهُ بالألف الثانية التي قُلِبتْ همزةً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[4] .

. . . .

---

(١) تَبِعَ الشارحُ الناظمَ في تعبيره بالتاء ؛ لأنَّ التاءَ أصلٌ عند البَصْرِيِّينَ ، ولتشملَ تاءَ الفعل الساكنةَ . « خضري » (٢/ ٧٩٦) .

(٢) ولا تجتمعُ هاتانِ العلامتانِ في كلمة ؛ فلا يُقالُ : (ذِكْراة) ، وأمَّا (عَلْقاة) و(أَرْطاة) . . فألفُهُما مع التاء للإلحاق بـ (جعفر) ، ومع عدمها للتأنيث في أحد قولين . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٦) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ٢٠٧) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ق١٦٤) .

(٤) الدرر السنية (٢/ ٩٦٤) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٨٦) .

والتاءُ أكثرُ في الاستعمال مِنَ الألف[1] ؛ ولذلك قُدِّرتْ في بعض الأسماء ؛ كـ (عَيْنٍ) ، و(كَتِف) .

ويُستدَلُّ على تأنيثِ ما لا علامةَ فيه ظاهرةٌ من الأسماء المُؤنَّثة[2] : بعَوْد الضميرِ إليه مُؤنَّثاً ؛ نحوُ : (الكَتِفُ نَهَشْتُها) ،

فألفُ التأنيثِ الممدودةُ ألفٌ قبلَها ألفٌ ، فتُقلَبُ هي ـ أي : الألفُ الثانيةُ ـ همزةً ، وهـٰذا مذهبُ جمهور البَصْريِّينَ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ الهمزةَ والألفَ قبلها معاً علامةُ التأنيث ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلىٰ أنَّ الهمزةَ للتأنيث ، وليستْ مُبدلةً مِنْ ألف التأنيث . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❀ قوله : (نَهَشْتُها) بالشين المُعجَمة أو بالمُهمَلة أيضاً مِنْ بابَيْ (ضَرَبَ) و(نَفَعَ) ؛ أي : أَخَذْتُها بمُقدَّم أسناني للأكل ، كما في « المصباح »[4] ، و(الكَتِفُ) : بكسر المُثنَّاة الفوقيَّة ، ويجوزُ إسكانُها .

. . . .

(١) وأيضاً : أظهرُ دَلالةً على التأنيث ؛ لأنَّها لا تلتبس ، أمَّا الألفُ فتلتبسُ بألف الإلحاق والتكثير ، فيُحتاجُ إلىٰ تمييزها بما سيأتي . « خضري » (٢/ ٧٩٦) ، وانظر (٥/ ٢٢٦) وما بعدها .

(٢) قوله : (ما لا علامةَ فيه) ؛ أي : ممَّا هو مجازيُّ التأنيث والتذكير ، وبابُ هـٰذا الاستدلالِ السماعُ ، وإلا وَجَبَ تذكيرُهُ . « خضري » (٢/ ٧٩٧) ، وانظر ما تقدَّم في (٥/ ٢١١ـ٢١٢) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٥) ، ونُسب المذهب الثاني إلى الأخفش ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ق١٦٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٥٣) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٨٦٣) ، ومقتضى « المصباح » : أنَّهُ مِنَ البابَيْنِ سواءٌ كانت بالمعجمة أو المهملة ، وذكر في « القاموس » (٢/ ٢٥٤ ، ٢٨٩) : أنَّهُ بالمعجمة مِنْ باب (نَفَعَ) ، وبالمهملة مِنْ بابَيْ (مَنَعَ) و(سَمِعَ) ، وانظر « تاج العروس » (١٦/ ٥٨٦ ، ١٧/ ٤٣٥) .

و(العَيْنُ كَحَلْتُها) ، وبما أَشْبهَ ذلك ؛ كوصفه بالمُؤنَّث[1] ؛ نحوُ : (أكلتُ كَتِفاً مَشْويَّةً)، وكرَدِّ التاءِ إليه في التصغير[2] ؛ نحوُ: (كُتَيفة) ، و(يُدَيَّة)[3].

٧٦٠ـ ولا تَلِـي فـارقـةً (فَعُـولَا) . . . .

---

* قوله : (كَحَلْتُها) بتخفيف الحاء المُهمَلة مِنْ باب (قَتَلَ) ؛ أي : جعلتُ فيها كُحْلاً ، كما في « المصباح »[4] .

* قوله : (ولا تَلِي فارقةً) فاعلُ (تَلِي) : ضميرٌ عائدٌ إلى التاء ، و(فـارقـةً) : حـالٌ منـه ، و(فَعُـولَا) بفتـح الفـاء : مفعـولُ (تَلِـي) ، و(أصلاً) : حالٌ مِنْ (فَعُولا) ، وفُهِمَ مِنْ قوله : (فارقةً) : أنَّها قد تَلِي غيرَ فارقةٍ ؛ كقولهم : (فَرُوقة) مِنَ (الفَرَق) بفتح الراء ؛ وهو الفَزَعُ ؛ فإنَّ التاءَ فيه للمبالغة ؛ ولذا لحقتِ المُذكَّرَ والمُؤنَّث .

واحتَرَزَ بقوله : (أصلاً) : عن (فَعُولٍ) بمعنى (مَفْعُول) ؛ فقد تلحقُهُ

. . . .

---

(١) وكتأنيث خبره ، أو حاله ، أو عدده ، أو إشارته ، أو فعله . « خضري » (٢/ ٧٩٧) .

(٢) هذه العلامة تختصُّ بالثُّلاثيِّ ، وبالرُّباعيِّ إذا صُغِّر للترخيم ؛ كـ(عُنَيقة) و(ذُرَيعة) تصغير (عَنَاق) و(ذِراع) . « خضري » (٢/ ٧٩٧) .

(٣) أي : من الأعضاء المزدوجة ؛ فإنَّها مُؤنَّثة ؛ كـ(عَيْن) و(أذن) و(رِجْل) ، وغيرُ المزدوج مُذكَّر ؛ كما في « التصريح » (٢/ ٢٨٦) ، وهو غيرُ مُطَّرِدٍ كما بيَّنه الخضري في « حاشيته » (٢/ ٧٩٧) ، وانظر « تحرير ألفاظ التنبيه » (ص٣٠٩) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٢٢) .

أصلاً ولا (المِفْعالَ) و(المِفْعِيلَا)

٧٦١ـ كذاك (مِفْعَلٌ) وما تَلِيهِ تا الفرقِ مِنْ ذي فشذوذٌ فيهِ

٧٦٢ـ ومِنْ (فَعِيلٍ) كـ (قَتِيلٍ) إنْ تَبِعْ موصوفَهُ غالباً التَّا تَمْتَنِعْ

التاءُ ؛ نحوُ : (أَكُولة) بمعنىٰ (مَأْكُولة) .

❁ قوله : (ولا « المِفْعالَ » و« المِفْعِيلَا » كذاك « مِفْعَلٌ ») بكسر الميم في الثلاثة .

❁ قوله : (ومِنْ « فَعِيلٍ »...) إلىٰ آخره : الجارُّ : مُتعلِّقٌ بقوله : (تَمْتَنِع) الواقعِ خبراً عن قوله : (التا) ، وجوابُ الشرط في قوله : (إنْ تَبِعْ) : محذوفٌ ، وتقديرُ البيت : (والتاءُ الفارقةُ تمتنعُ غالباً مِنْ « فَعِيلٍ » كـ« قَتِيل » إنْ تَبِعَ موصوفَهُ) .

قال ابنُ هشام : (لا يريدُ بقوله : « إنْ تَبِعَ موصوفَهُ » : الموصوفَ الصناعيَّ ، بل الموصوفَ المعنويَّ ؛ لأنَّكَ في نحو : « هندٌ قَتِيلٌ » لا تُلحِقُ التاءَ مع أنَّ « قتيلاً » خبرٌ لا نعتٌ) .

وقال ابنُ هشامٍ أيضاً : (ما علَّلوا به مِنَ الإلباس فيما إذا حُذِفَ الموصوفُ ؛ نحوُ : « رأيتُ قتيلاً » وأنتَ تُرِيدُ المُؤنَّثَ.. موجودٌ في بقيّة الصفات إذا قلتَ : « شَكُوراً » و« صَبُوراً » ونحوَ ذلك ، ولم يُفرِّقوا فيه بين الجَرْيِ علىٰ موصوفٍ وعَدَمِ الجَرْيِ عليه ، فإن كان ما قالوه في « فَعِيلٍ » بالقياس..

❁ قوله : (فإن كان ما قالوه في « فَعِيلٍ » بالقياس) ؛ أي : الاستنتاجِ بما

قد سبق أنَّ هـٰذه التاءَ إنَّما زِيدتْ في الأسماء ؛ لتمييز المُؤنَّثِ مِنَ المُذكَّر[1] ، وأكثرُ ما يكونُ ذلك : في الصفات ؛ كـ (قائمٍ وقائمة) ، و(قاعد وقاعدة) ، ويَقِلُّ ذلك في الأسماء التي ليستْ بصفاتٍ[2] ؛ كـ (رَجُلٍ ورَجُلة) ،

فالجميعُ سواءٌ ، وإن كان مُستنَدُهُمُ السماعَ ـ وهو الظاهرُ ـ . . فلا إشكالَ) انتهىٰ ، نقله في « النُّكَت »[3] .

* قوله : (كـ « رَجُلٍ ورَجُلة ») قال في « القاموس » : (الرَّجُل : بضمِّ الجيم وسكونه ، وإنَّما هو إذا احتلم أو شَبَّ ، أو هو رجلٌ ساعةَ يُولَدُ) ،

يَقتضِيهِ المقصودُ مِنْ فَهْم المُراد .

---

(١) انظر (٥/ ٢١٢) ، وقوله : (لتمييز المُؤنَّثِ) ؛ أي : الأصلُ فيها ذلك ، وتكثرُ زيادةُ هـٰذه التاء في الأسماء ؛ لتمييز الواحد مِنَ الجنس في المخلوقات ؛ كـ (شجر وشجرة) ، والمصنوعات ؛ كـ (لَبِنٍ ولَبِنة) ، وقد تُزاد في الجنس ؛ لتمييزه مِنَ الواحد ؛ كـ (كَمْأة وكَمْء) ، وقد تأتي للمبالغة ؛ كـ (راوية) ، أو لتأكيدها ؛ كـ (علّامة) ، وتأتي في الجمع عِوَضاً عن ياء النسب التي في المفرد ؛ كـ (أَشْعَثِيٍّ وأَشَاعِثَة) ، وقد تُعوَّضُ عن فاء ؛ نحوُ : (عِدَة) ، وعينٍ ؛ نحوُ : (إقامة) ، ولامٍ ؛ نحوُ : (سنة) ، أو عن مَدَّةِ (تفعيل) ؛ كـ (تَزْكِية) ، وقد تأتي لمُجرَّد تكثير حروف الكلمة ؛ كـ (قرية) ، وهي مع ذلك تَدُلُّ على التأنيث المجازي لما هي فيه ؛ بدليل تأنيث ضميرها ، ما عدا التي للمبالغة أو لتأكيدها ؛ فانسلخت عن التأنيث ، فتأمَّل . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٨) .

(٢) قوله : (في الأسماء) ؛ أي : أسماء الأجناس الجامدة ؛ بدليل ما سيُمثِّل به ؛ لأنَّها تكثرُ في الأعلام التي ليستْ بصفات ؛ كـ (فاطمة) و(عائشة) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٨) .

(٣) نكت السيوطي (ق/ ٢٠٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٩ـ ٨٠٠) .

و(إنسانٍ وإنسانة) ، و(امرئٍ وامرأة) .

ثمَّ قال : (وهي رَجُلة) انتهى[1] ؛ أي : والمُؤنَّثةُ : (رَجُلةٌ) بالهاء .

❀ قوله : (وإنسانة) قال في « القاموس » : و(امرأةٌ إنسانٌ) ، وبالهاء عامِّيَّةٌ[2] ، وسُمِعَ في شعرٍ كأنَّهُ مُولَّدٌ[3] : [من مجزوء الرجز]

لقــد كَسَتْنِــي فــي الهــوىٰ ... مــلابــسَ الصَّــبِّ الغَــزِلْ
إنســـانـــةٌ فتَّـــانـــةٌ ... بَــدْرُ الــدُّجــا منهــا خَجِــلْ

---

(١) القاموس المحيط (٣/٣٦٩) ، وضُبطت فيه : (رَجْلة) بتسكين الجيم ، والمثبت من المصادر والمراجع اللغوية .

(٢) وقال الزَّبيدي في « تاج العروس » (١٥/٤٠٩) : (وقال شيخنا : بل هي صحيحةٌ وإن كانت قليلةً ، ونقله صاحبُ « هَمْع الهوامع » والرَّضِيُّ في « شرح الحاجبية » ، ونقله الشيخ ياسينُ في « حواشيه على الألفية » عن الشيخ ابن هشام ؛ فلا يُقالُ : إنَّها عامِّيَّةٌ بعدَ تصريحِ هـٰؤلاء الأئمَّة بورودها وإن قال بعضُهُم : إنَّها قليلة ؛ فالقِلَّةُ عند بعضٍ لا تقتضي إنكارَها وأنَّها عامِّيَّةٌ . انتهىٰ ، فانظرْ هـٰذه مع قول ابن سِيدَه : ولا يُقال : « إنسانة » ، والعامَّةُ تقوله) ، ثمَّ ذكر أنَّهُ ورد في أشعار العرب قليلاً ؛ كقول الشاعر كامل الثقفي : (من البسيط)

إنســانــةُ الحيِّ أم أَدْمَــانَــةُ السَّمُــرِ ... بــالنهــيِ رقَّصَهــا لحــنٌ مِــنَ الــوتَــرِ

ونَقَلَ عن الصفدي في « شرح لامية العجم » أنَّ ابنَ المستكفي اجتمع بالمتنبي بمصرَ ، وروىٰ عنه قولَهُ : (من السريع)

لاعبــتُ بــالخــاتَــم إنســانــةً ... كمِثْــلِ بــدرٍ فــي الــدُّجــى النــاجِــمِ
وكلَّمــا حــاولــتُ أَخْــذي لــهُ ... مِــنَ البَنَــانِ المُتــرَفِ النــاعــمِ
أَلْقَتْــهُ فــي فِيهــا فقلــتُ أنْظُــرُوا ... قــد أَخْفَــتِ الخــاتَــمَ فــي الخــاتِــمِ

(٣) الأبيات لأبي منصور الثعالبي في « ديوانه » (ص١٠٨) .

وأشار بقوله : (ولا تَلِي فارقةٌ « فَعُولَا » . . .) الأبياتَ : إلىٰ أنَّ مِنَ الصفات ما لا تلحقُهُ هـٰذه التاءُ ؛ وهو ما كان مِنَ الصفات علىٰ (فَعُولٍ) وكان بمعنىٰ (فاعل) ، وإليه أشار بقوله : (أصلاً) ، واحترَزَ بذلك : مِنَ الذي بمعنىٰ (مفعولٍ) ، وإنَّما جُعِلَ الأوَّلُ أصلاً ؛ لأنَّهُ أكثرُ مِنَ الثاني ؛ وذلك نحوُ : (شَكُورٍ) و(صَبُور) بمعنىٰ (شاكرٍ) و(صابر) ؛ فيُقالُ للمُذكَّر والمُؤنَّث : (شَكُورٌ) و(صَبُور) بلا تاءٍ ؛ نحوُ : (هـٰذا رجلٌ شَكُورٌ) ، و(امرأةٌ صَبُورٌ) ، فإنْ كان (فَعُولٌ) بمعنىٰ (مفعولٍ) . . فقد تلحقُهُ التاءُ في التأنيث[1] ؛ نحوُ : (رَكُوبة) بمعنىٰ (مَرْكُوبة) .

وكذلك لا تلحقُ التاءُ وصفاً علىٰ (مِفْعالٍ) ؛ كـ (امرأةٍ مِهْذارٍ) ؛ وهي الكثيرةُ الهَذْرِ ؛ وهو الهَذَيانُ ، أو علىٰ (مِفْعِيلٍ) ؛ . . . .

إذا زَنَـــتْ عَيْنِـــي بهـــا فبـــالـــدُّمُـــوعِ تَغْتَسِـــلْ

انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (لأنَّهُ أكثرُ مِنَ الثاني) علَّةٌ لكونه أصلاً ؛ أي : إنَّما كان (فَعُولٌ) بمعنىٰ (فاعلٍ) أصلاً ؛ لأنَّهُ أكثرُ مِنْ (فَعُولٍ) بمعنىٰ (مفعول) .

❁ قوله : (مِهْذارٍ) هو بالذال المُعجَمة ، كما في « الصحاح » وغيره[3] ، وقولُهُ : (الكثيرةُ الهَذْرِ) بسكون الذال المُعجَمة : مصدرُ (هَذَرَ) مِنْ بابَيْ

. . . .

(١) يُفيد عدمَ وجوبِها ، بل أنَّها قليلةٌ . « خضري » (٢/٧٩٨) .

(٢) القاموس المحيط (٢/١٩٦) .

(٣) الصحاح (٢/٨٥٣) .

كـ (امرأةٍ مِعْطِيرٍ) ؛ مِنْ (عَطِرَتِ المرأةُ) : إذا استعملتِ الطِّيبَ ، أو علىٰ (مِفْعَلٍ) ؛ كـ (مِغْشَمٍ) ؛ وهو الذي لا يَثْنِيهِ شيءٌ عمَّا يُرِيدُهُ ويهواهُ مِنْ شجاعته .

وما لَحِقَتْهُ التاءُ مِنْ هـٰذه الصفاتِ للفرق بين المُذكَّر والمُؤنَّث.. فشاذٌّ لا يُقاسُ عليه ؛ نحوُ : (عَدُوٌّ وعَدُوَّة)[1] ، و(مِيقَانٍ ومِيقَانة) ، . . . . . .

(ضَرَبَ) و(قَتَلَ) : إذا تكلَّمَ بما لا ينبغي ، كما في « المصباح »[2] .

* قوله : (عَطِرَتْ) بكسر الطاء المُهمَلة ، قال في « المصباح » : (عَطِرَتِ المرأةُ عَطَراً ، فهي عَطِرةٌ ؛ مِنْ باب « تَعِبَ » مِنَ العطر)[3] .

* قوله : (كـ « مِغْشَم ») بكسر الميم بوزن (مِنْبَرٍ) .

* قوله : (لا يَثْنِيهِ) هو بفتح أوَّله وبالمُثلَّثة : مضارعُ (ثَنَيْتُهُ عن مراده) مِنْ باب (رَمَىٰ) ؛ أي : صرفتُهُ عنه ، كما في « المصباح »[4] .

* قوله : (ومِيقَانٍ) بالقاف والنون : مِنَ اليقين ؛ وهو عَدَمُ التردُّد ؛ يُقالُ : (رجلٌ مِيقانٌ) : لا يسمعُ شيئاً إلا أَيْقنَهُ ، و(امرأةٌ مِيقانةٌ) ، كما في « التصريح »[5] .

. . . .

(١) قوله : (عَدُو) ؛ أي : بمعنىٰ مَنْ قام به العداوةُ ، لا مَنْ وقعتْ عليه ؛ لأنَّهُ بمعنىٰ (مفعول) ؛ فليس بشاذٍّ . « خضري » (٢/ ٧٩٩) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٨٧٥) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٥٦٩) .

(٤) المصباح المنير (١/ ١١٨) .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٧) .

و(مِسْكِين ومِسْكِينة) .

وأمَّا (فَعِيلٌ) : فإمَّا أنْ يكونَ بمعنىٰ (فاعلٍ) ، أو بمعنىٰ (مفعولٍ) .

فإن كان بمعنىٰ (فاعلٍ) : لَحِقَتْهُ التاءُ في التأنيث[1] ؛ نحوُ : (رجلٍ كريم) ، و(امرأةٍ كريمة) ، وقد حُذِفتْ منه قليلاً ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف : ٥٦] ، وقال الله تعالىٰ : ﴿ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴾ [يس : ٧٨][2] .

❁ قوله : (ومِسْكِينة) إنَّما شذَّتْ ؛ للخروج عن القاعدة ، ومع ذلك : فهي محمولةٌ علىٰ (فقيرة) ، وقد سُمِعَ : (امرأةٌ مِسْكينٌ) على القياس ، حكاه سيبويهِ[3] .

❁ قوله : (وقد حُذِفَتْ منه قليلاً ؛ قال الله تعالىٰ : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾) قال الرَّضِيُّ : (وممَّا يستوي فيه المُذكَّرُ والمُؤنَّثُ ، ولا تلحقُهُ التاءُ : « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « مفعولٍ » ، إلا أنْ يُحذَفَ موصوفُهُ ؛ نحوُ : « هـٰذه قتيلةُ فلانٍ وجريحتُهُ » ؛ ولشبهه لفظاً بـ « فَعِيل » بمعنىٰ « فاعل » قد يُحمَلُ عليه فتلحقُهُ

---

(١) أي : فرقاً بينه وبين (فَعِيل) بمعنىٰ (مفعول) ، ولم يُعكَسْ ؛ لأنَّ الذي بمعنىٰ (فاعل) يطَّردُ من اللازم ؛ نحوُ : (ظَرُف) و(رَحِمَ) ، بخلاف الثاني ؛ فإنَّهُ سماعيٌّ لا ينقاسُ في فعل من الأفعال ، فكان بعيداً عن (فاعل) ، فلم يُعطَ حُكْمَهُ من التذكير والتأنيث . « خضري » (٢/ ٧٩٩) .

(٢) وهـٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ (رميمَ) بمعنىٰ (فاعل) ؛ أي : رامَّة بمعنىٰ بالية ، وقيل : هو بمعنىٰ (مفعول) ؛ أي : مَرْموم ، فليس مِنَ القليل . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٧٩٩) .

(٣) الكتاب (٣/ ٦٤٠) .

وإن كان بمعنىٰ (مفعولٍ) ـ وإليه أشار بقوله : (كـ « قتيل ») ـ . . فإمَّا أنْ يُستعمَلَ استعمالَ الأسماء ، أو لا .

فإن استُعمِلَ استعمالَ الأسماء ـ أي : لم يتبعْ موصوفَهُ ـ . . لَحِقَتْهُ التاءُ ؛

التاءُ مع ذِكْرِ الموصوف أيضاً ؛ نحوُ : « امرأةٌ قَتِيلة » ، كما يُحمَلُ « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعل » عليه فتُحذَفُ منه التاء ؛ قيلَ : ومنه : ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٌ ﴾ .

وبناءُ « فَعِيلٍ » بمعنىٰ « مفعولٍ » مع كَثْرته . . غيرُ مَقِيسٍ) .

وقال قبلَ ذلك : (وأمَّا « فَعُولٌ » بمعنىٰ « مفعولٍ » . . فيستوي فيه أيضاً المُذكَّرُ والمُؤنَّث ؛ كـ « الرَّكُوب » ، لٰكنْ كثيراً ما يلحقُها التاءُ علامةً للنَّقْل إلى الاسميَّة لا للتأنيث ، فيكونُ بعدَ لَحَاق التاءِ صالحاً للمُذكَّر والمُؤنَّث) انتهىٰ[1] .

وبما أشار إليه في الجواب عن الآية عُلِمَ : أنَّهُ لا حاجةَ إلى الجواب ؛ بأنَّ الرحمةَ علىٰ معنى الغُفْران ، أو بأنَّ القريبَ بمعنى المسافة يُذكَّرُ ويُؤنَّث وبمعنى النسب يُؤنَّثُ فقط ، أو بأنَّ في الكلام حَذْفاً ؛ أي : شيءٌ قريب ، أو أَثَرَ رحمةِ اللهِ قريبٌ ، أو بأنَّهُ بمعنىٰ (مُقرَّب) ، كذا أفادَهَ الطَّبَلَاويُّ بـ « شرحه شرح تصريف العِزِّيّ »[2] .

. . . .

---

(١) شرح الرضي على الكافية (٣/ ٣٣٢ـ٣٣٣) .

(٢) طالع السعد (ق/ ٢٦٢) ، وزاد جوابَينِ آخَرَينِ ؛ وهما : أنَّ المصدرَ المُؤنَّث يجوزُ تذكيرُهُ حملاً علىٰ لفظٍ آخَرَ ، أو بأنَّ المُرادَ به : النسب ؛ أي : ذاتُ قُرْب .

نحوُ : (هـٰذه ذَبِيحةٌ) ، و(نَطِيحةٌ) ، و(أَكِيلةٌ) ؛ أي : مذبوحةٌ ، ومنطوحةٌ ، ومأكولةُ السَّبُعِ .

وإن لم يُستعمَلِ استعمالَ الأسماء ـ أي : بأنْ يتبعَ موصوفَهُ ـ . . حُذفَتْ منه التاءُ غالباً ؛ نحوُ : (مررتُ بامرأةٍ جَرِيحٍ) ، و(بعينٍ كَحِيلٍ) ؛ أي : مجروحةٍ ، ومكحولةٍ ، وقد تلحقُهُ التاءُ قليلاً ؛ نحوُ : (خَصْلةٍ ذَمِيمة) ؛ أي : مذمومة ، و(فَعْلةٍ حَمِيدة) ؛ أي : محمودة .

٧٦٣ـ وألِـفُ التـأنيـثِ ذاتُ قَصْـرِ . . . .

---

* قوله : (وألفُ التأنيثِ . . .) إلىٰ آخره : قال في « النُّكَت » : (ظاهرُهُ : مخالفةُ مذهبِ البَصْرِيِّينَ ؛ فإنَّ عندَهُمُ المقصورةَ أصلٌ[1] ، وهمزةَ الممدودةِ بدلٌ منها) انتهىٰ[2] .

قال ابنُ قاسمٍ : (قد يُقالُ : مذهبُ البَصْرِيِّينَ : أنَّ علامةَ التأنيثِ الهمزةُ بطريق النيابة ؛ لانقلابها عن علامة التأنيث ، ويَصدُقُ على الهمزة أنَّها ذاتُ مَدٍّ وإن لم يكنِ المدُّ عليها بل علىٰ ما قبلَها ؛ لأنَّ الإضافةَ تأتي لأدْنىٰ مُلابَسةٍ ؛

. . . .

(١) قدَّم معمولَ الخبر على الاسم ، وهو جائزٌ عند بعضهم لكونه ظرفاً ، ومنعه الجمهور مطلقاً ، وانظر ما تقدم في (٢/ ٥١٦) .

(٢) نكت السيوطي (ق/٢٠٧) ، وعند الأخفش : علامةُ التأنيث الألفُ والهمزةُ معاً ، وعند الكُوفيِّينَ والزَّجَّاج : الهمزةُ وحدَها ، والهمزةُ قبلَها زائدة . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٠) .

. . . . وذاتُ مَـدٍّ نحـوُ أُنثـى الغُـرِّ

٧٦٤ـ والِاشتِهارُ في مَبَانِي الأُولىٰ يُبدِيهِ وزنُ (أُرَبىٰ) و(الطُّوَلَىٰ)

٧٦٥ـ و(مَرَطَىٰ) ووزنُ (فَعْلَىٰ) جَمْعَا أو مصدراً أو صفةً كـ (شَبْعَىٰ)

٧٦٦ـ وكـ (حُبَارَىٰ) . . . .

لأنَّها مُجاوِرةٌ للمدِّ ، ولها دَخْلٌ فيه ، فليُتأَمَّلْ) ، كذا مِنْ خطِّهِ نقلتُ .

❁ قوله : (أُنثى الغُرِّ) ؛ أي : اسمِ أُنْثى الغُرِّ[1] ؛ جمع (غَرَّاءَ) بالمدِّ ؛ كـ (حَمْراءَ وحُمْرٍ) .

❁ قوله : (في مَبَانِي) جمعُ (مَبْنىً) مُتعلِّقٌ بـ (الاشتهارُ) ؛ أي : أوزانِ الأُولىٰ .

❁ قوله : (يُبدِيهِ) ؛ أي : يُظهِرُهُ ، (وزنُ) بالرفع : فاعلُ (يُبدِيهِ) ، وقولُهُ : (ووزنُ « فَعْلَىٰ ») : معطوفٌ علىٰ (وزنُ) الأوَّلِ ، و(جَمْعَا) : حالٌ مِنْ (فَعْلَىٰ) بفتح الفاء .

❁ قوله : (كـ « شَبْعَىٰ ») تأنيثُ (شَبْعانَ) .

❁ قوله : (وكـ « حُبَارىٰ ») بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالباء المُوحَّدة : اسمُ طائرٍ يُطلَقُ : على الذكر والأنثىٰ ، والواحِدِ والجمعِ ، وألفُهُ للتأنيث ؛ إذ لو لم تكنْ له لانصرفت ، والجمعُ : (حُبارَيات) ، وهي مِنْ أشدِّ الطير طَيَرَاناً ،

. . . .

(١) أي : نحو الألف التي في اسم الأنثىٰ مِنَ (الغُرِّ) ؛ وهو (غرَّاءُ) .

وإذا نُتِفَ ريشُها وأبطأَ نباتُها ، وطار صواحبُها قَبْلَها . . ماتَتْ كَمَداً ؛ ولذا قالوا : (أَكْمَدُ مِنَ الحُبارىٰ) ، وقالوا : (مات فلانٌ كَمَدَ الحُبارىٰ)[١] .

وهي طائرٌ كبيرُ العُنُق ، رَمَاديُّ اللون ، في مِنْقاره بعضُ طُولٍ ، وهي تُصادُ ولا تصيد ، وسُلَاحُها سِلَاحُها[٢] ، وقالوا : (أَسْلَحُ مِنَ الحُبارىٰ حالةَ الخوف ، ومِنَ الدَّجاج حالةَ الأمن)[٣] .

وهي مِنْ أكثر الطير حِيلةً في تحصيل الرزق ، ومع ذلك تموتُ جوعاً .

وروىٰ أبو داودَ والتِّرمِذيُّ عن سَفِينةَ قال : (أكلتُ معَ رسولِ اللهِ صلَّى الله عليه وسلَّم لحمَ الحُبارى) انتهىٰ مِنْ « مختصر حياة الحيوان » للسُّيُوطيِّ[٤] .

قال الفارِضيُّ : (وولدُها يُسمَّى النهارَ ، وفرخُ الكَرَوانِ يُسمَّى الليلَ)[٥] .

❁ قوله : (سُمَّهَىٰ) بضمِّ السين المُهمَلةِ وتشديدِ الميم ، و(سِبَطْرَىٰ)

❁ قوله : (وسُلَاحُها) ؛ أي : رَوْثُها .

---

(١) انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ١٧٦) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ١٧٠) .

(٢) فإذا هجم عليها الصقر ذرقتْ عليه ، فيتدبَّق ريشه ويسقط .

(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (١/ ٥٣٤) ، و« مجمع الأمثال » (١/ ٣٥٤) ، و« المستقصىٰ » (١/ ١٧٠) .

(٤) سنن أبي داود (٣٧٩٧) ، سنن الترمذي (١٨٢٨) ، وانظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٠٥ـ٢٠٦) .

(٥) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٨) .

بكسر السين المُهمَلة ، وفتحِ الباء المُوحَّدة ، وسكونِ الطاء المُهمَلة ، وبعدها راءٌ[1] .

❁ قوله : (ذِكْرَىٰ) قال ابنُ قاسمٍ : (أَطْلَقَ في « فِعْلَىٰ » بكسر الفاء ، وكان ينبغي أنْ يُفصِّلَ فيه كما فصَّل في « فَعْلَىٰ » بفتحها ؛ وذلك أنَّهُ إنْ كان مصدراً ؛ كـ « ذِكْرَىٰ » ، أو جمعاً ؛ كـ « حِجْلَىٰ » و« ظِرْبَىٰ ».. فألفُهُ للتأنيث ، وإن لم يكنْ مصدراً ولا جمعاً.. لم يلزم كونُ ألفِهِ للتأنيث ، بل إن لم يُنوَّن في التنكير.. فهي للتأنيث ؛ كـ « ضِيزَىٰ » ، وإن نُوِّنَ فللإلحاق ؛ كـ « رجل كِيصىً ») ، كذا فصَّل في « الكافية الشافية » و« العُمْدة » و« شرحهما » انتهى « نُكَت »[2] .

❁ قوله : (كما فصَّل في « فَعْلَىٰ ») ؛ فإنَّ التقييدَ تفصيلٌ ، وقد قيَّد فيها .

❁ قوله : (كـ « ضِيزَىٰ ») يُقالُ : (قِسْمةٌ ضِيزَىٰ) ؛ أي : جائرةٌ .

❁ قوله : (كِيصىً) يُقالُ : (رجلٌ كِيصىً) : إذا تولَّع بالأكل وحدَهُ .

---

(١) وسيأتي معناهما مع الكلمات الآتية في كلام الشارح .

(٢) نكت السيوطي (ق/٢٠٧) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٣٥٧) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/١٧٤٣ ، ١٧٤٨ـ١٧٤٩) ، و« شرح عمدة الحافظ » (٢/٨٢٥ ، ٨٢٨) ، وإذا أطلق السيوطيُّ في « النكت » ابنَ قاسم.. فالمُرادُ به : المُراديُّ صاحب « توضيح المقاصد » ، كما هو ظاهرٌ ، وقد سبق التنبيه عليه في (٢/٢٤٥ ، ٣/٥٩٣) .

. . . . و(حِثِّيثَىٰ) مع (الكُفُرَّىٰ)

٧٦٧ـ كذاكَ (خُلَّيْطَىٰ) مع (الشُّقَّارَىٰ) وٱعْزُ لغيرِ هٰذهِ ٱستِنْدَارَا

قد سبق أنَّ ألفَ التأنيثِ علىٰ ضربَينِ : أحدُهُما : المقصورةُ ؛ كـ (حُبْلىٰ)، و(سَكْرىٰ) ، والثاني : الممدودةُ ؛ كـ (حَمْراءَ) ، و(غَرَّاءَ)[1] ،

❁ قوله : (و« حِثِّيثَىٰ ») بكسر الحاء المُهمَلة وثاءَينِ بينهما ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتيَّة : اسمُ مصدرِ (حثَّ على الشيء) : إذا حضَّ عليه . انتهىٰ « تصريح »[2] ، وقال الفارِضيُّ : (مصدرُ « حَثَّ » علىٰ غير قياس)[3] .

❁ قوله : (معَ « الكُفُرَّىٰ ») بضمِّ الكاف والفاء وفتحِ الراء المُشدَّدة : مُعرَّبٌ ، وفي « القاموس » : أنَّهُ مُثلَّثُ الكافِ والفاء . انتهىٰ « تصريح »[4] .

❁ قوله : (خُلَّيْطَىٰ) بضمِّ الخاء المُعجَمة وفتحِ اللام المُشدَّدة .

❁ قوله : (الشُّقَّارَىٰ) بضمِّ الشين المُعجَمة وتشديدِ القاف .

❁ قوله : (ٱستِنْدَارَا) مفعولُ (ٱعْزُ) ؛ بمعنى : انسُبْ ، والاستِنْدارُ : استِفْعالٌ مِنَ النُّدُور ؛ بمعنى القِلَّة .

. . . .

(١) انظر (٥/ ٢١٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٨) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « القاموس المحيط » (٢/ ١٢٧) .

ولكلٍّ منهما أوزانٌ تُعرَفُ بها .

فأمَّا المقصورةُ : فلها أوزانٌ مشهورة ، وأوزانٌ نادرة .

فمِنَ المشهورةِ : (فُعَلَىٰ)؛ نحوُ: (أُرَبَىٰ) للداهية ، و(شُعَبَىٰ) لموضعٍ[1] .

---

* قوله : (ولكلٍّ منهُما أوزانٌ تُعرَفُ بها) ذَكَرَ الناظمُ مِنَ المقصورة اثني عَشَرَ وزناً مشهورة ، ومِنَ الممدودة سبعةَ عَشَرَ .

* قوله : (و« شُعَبَىٰ ») بمُعجَمة فمُهمَلةٍ فمُوحَّدة ، ومِنْ أوزانِ (فُعَلَىٰ) : (أُدَمَى) اسمُ موضع ، وكذا (أُرَنَىٰ) بالنون لحَبٍّ مِنَ البقل ، و(جُنَفَىٰ) موضع ، و(جُعَبَىٰ) لكبار النمل ، وهـٰذه غيرُ مُشتهِرةٍ ؛ فعَدُّ الناظمِ لـ (فُعَلَىٰ) في الأوزان المشهورةِ مُشكِلٌ ، كما قاله في « التوضيح » ؛ لأنَّها مِنَ الأوزان النادرة ، بل قال خَطَّابٌ [المارِدِيُّ] : إنَّها شاذَّةُ الوزن . انتهىٰ « تصريح »[2] .

---

(١) في جبل طَيِّئٍ .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٢٨٩) ، وفي النسخ : (المازني) بدل (الماردي) ، والتصويب من « بغية الوعاة » (١/ ٥٥٣) ، و« التكملة » لابن الأبار (١/ ٢٣٨) ، وذكر ابن الأبَّار أنه يُقال : (المرادي) ، وقد تحرَّف في بعض المصادر إلى : (المازري) و(الماوردي) و(المادري) وغير ذلك ، والمارِدي : هو الإمام أبو بكر خطَّاب بن يوسف بن هلال الأندلسي القرطبي (ت نحو ٤٦٠هـ) ، وهو منسوب إلىٰ (مارِدَة) كورة من أعمال قرطبة ، وله كتاب « الترشيح » نقل منه أبو حيَّان كثيراً في « الارتشاف » و« التذييل » ، وانظر « تذكرة النحاة » (ص ٢٧٨) ، و« بغية الوعاة » (١/ ٥٥٣) .

ومنها : (فُعْلَى) ؛ اسماً ؛ كـ (بُهْمَىٰ) لنَبْت ، أو صفةً ؛ كـ (حُبْلَىٰ) و(الطُّولَىٰ) ، أو مصدراً ؛ كـ (رُجْعَىٰ) .

ومنها : (فَعَلَى) ؛ اسماً ؛ كـ (بَرَدَىٰ) لنهرٍ بدمشقَ ، أو مصدراً ؛ كـ (مَرَطَىٰ) لضَرْبٍ مِنَ العَدْوِ ، أو صفةً ؛ كـ (حَيَدَىٰ) ؛ يُقالُ : (حمارٌ حَيَدَىٰ) ؛ أي : يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنشاطه ؛ قال الجَوْهَرِيُّ : (ولم يَجِئْ في نعوت المُذكَّرِ شيءٌ علىٰ « فَعَلَى » غيرُهُ)[1] .

❁ قوله : (كـ « بُهْمَىٰ ») بالباء المُوحَّدة[2] .

❁ قوله : (كـ « حُبْلَىٰ » و« الطُّولَىٰ ») مثَّل بمثالَين ؛ الأوَّلُ لِمَا لا مُذكَّرَ له ، والثاني لِمَا له مُذكَّرٌ ؛ وهو الأَطْولُ .

❁ قوله : (كـ « رُجْعَىٰ ») مصدرُ (رَجَعَ) .

❁ قوله : (كـ « بَرَدَىٰ ») بالباء المُوحَّدة المفتوحة .

❁ قوله : (كـ « مَرَطَىٰ ») بالطاء المُهمَلة .

❁ قوله : (العَدْوِ) بفتح العين وسكونِ الدال المُهمَلتَينِ ؛ أي : السُّرْعةِ .

❁ قوله : (كـ « حَيَدَىٰ ») بالحاء والدال المُهمَلتَينِ بينهما ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتانيَّة .

❁ قوله : (أي : يَحِيدُ عن ظِلِّهِ لنشاطه) عبارةُ « التصريح » : (لتخيُّله)

. . . .

---

(1) الصحاح (٢/ ٤٦٧) .

(2) أي : فألفُهُ للتأنيث ، فلا تلحقُها التاء ، وقولُهُم : (بُهْماة) شاذٌّ ، وقيل : للإلحاق ، وأمَّا الذي بمعنى الشجاع : فـ (بهمة) بالتاء . « خضري » (٢/ ٨٠١) .

ومنها : (فَعْلَىٰ) ؛ جمعاً ؛ كـ (صَرْعَىٰ) جمع (صَرِيعٍ) ، أو مصدراً ؛ كـ (دَعْوىٰ) ، أو صفةً ؛ كـ (شَبْعَىٰ) ، و(كَسْلَىٰ) .

ومنها : (فُعَالَىٰ) ؛ كـ (حُبَارَىٰ) لطائر ، ويقعُ على الذكر والأنثىٰ[1] .

ومنها : (فُعَّلَىٰ) ؛ كـ (سُمَّهَىٰ) للباطل .

ومنها : (فِعَلَّىٰ) ؛ كـ (سِبَطْرَىٰ) لضَرْبٍ مِنَ المَشْيِ .

انتهىٰ[2] ، والمُرادُ : أنَّ الحمارَ يتخيَّلُ أنَّ ظِلَّهُ حيوانٌ آخَرُ يُرِيدُ مسابقتَهُ ، فيسبقُهُ ذلك الحمارُ ، وذلك يَدُلُّ علىٰ نشاطه .

❁ قوله : (كـ « حُبَارَىٰ ») في « الصحاح » : أنَّ ألفَ (حُبَارَىٰ) ليستْ للتأنيث ، وهو غَلَطٌ منه ؛ فإنَّهُ وافق علىٰ أنَّهُ ممنوعٌ مِنَ الصرف ، ومَنْعُ الصرفِ دليلٌ علىٰ أنَّ ألفَهُ للتأنيث ، نبَّهَ علىٰ ذلك ابنُ هشامٍ[3] .

❁ قوله : (للباطل) ، وللكذب ، وللهواء بينَ السماءِ والأرض . انتهىٰ « تصريح »[4] .

❁ قوله : (لضَرْبٍ مِنَ المَشْيِ) ؛ وهو الذي فيه تبخترٌ .

---

(١) ويجيء أيضاً جمعاً ؛ كـ (سُكَارىٰ) ، قيل : وصفةً لمفرد ؛ كـ (جَمَلٍ عُلَادىٰ) ؛ أي : شديد . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٢٩٠) ، وانظر « الصحاح » (٢/ ٦٢١) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٨٩) .

ومنها : (فِعْلَىٰ) ؛ مصدراً ؛ كـ (ذِكْرَىٰ) ، أو جمعاً ؛ كـ (ظِرْبَىٰ) جمع (ظَرِبانٍ) ـ وهي دُوَيْبَّةٌ كالهِرَّة مُنْتِنةُ الرِّيح[1] ، تَزعُمُ العربُ أنَّها تَفْسُو في ثوبِ أحدِهِم إذا صادها ، فلا تذهبُ رائحتُهُ حتىٰ يَبْلى الثوبُ ـ

---

* قوله : (كـ « ذِكْرَىٰ ») مصدرُ (ذَكَرَ ذِكْراً) .

* قوله : (كـ « ظِرْبَىٰ ») بكسر الظاء المُشالة ، وقولُهُ : (جمعُ « ظَرِبانٍ ») بفتح الظاء وكسرِ الراء علىٰ صيغة المُثنَّىٰ ، وفيه لغةٌ بكسر الظاء وسكونِ الراء : دُوَيْبَّةٌ مِنَ السباع ـ يُقالُ : إنَّها تُشبِهُ الكلبَ الصِّينيَّ القصير ـ أَصْلَمُ الأُذُنَينِ ، طويلُ الخُرْطُوم ، أَسْوَدُ السَّرَاة ، أبيضُ البَطْن ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] .

وقال في « مختصر حياة الحيوان » : (هو قصيرُ اليدَينِ ، وفيهما براثنُ حِدادٌ ، طويلُ الذَّنَب ، لا فَقَارَ لظهره ، ولا مَفصِلَ فيه ، بل عظمٌ واحد مِنَ الرأس إلى الذَّنَب ، وله صِماخانِ بلا أُذُنَينِ ، ويُضرَبُ بالسيوف فلا تعملُ فيه لصلابة جِلْدِهِ حتىٰ تُصيبَ طرفَ أنفِهِ ، ويحرمُ أكلُهُ ؛ لاستخبائه)[3] .

* قوله : (تَفْسُو في ثوبِ أحدِهِم) قال الجاحظُ : (الظَّرِبانُ أَنْتنُ خَلْقِ اللهِ

---

* قوله : (أَصْلَمُ الأُذُنَينِ) ؛ أي : مقطوعُهُما خِلْقةً ، كما في « القاموس »[4] .

* قوله : (أَسْوَدُ السَّرَاة) ؛ أي : الظَّهْرِ .

---

(١) قوله : (دُوَيْبَّة) بتشديد الباء مع إشمام الياء كسراً ، وهي تصغير (دابّة) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٥٢٥) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ١٢٩ـ١٣٠) .

(٤) القاموس المحيط (٤/ ١٣٧) .

وكـ (حِجْلَىٰ) جمع (حَجَلٍ) ، وليس في الجموع ما هو علىٰ وزن (فِعْلَىٰ) غيرُهُما .

فَسْواً ، وقد جعلَهُ سلاحاً له ؛ فلا يَقرَبُهُ أحدٌ إلا أَرْسَلَ عليه ما لا يُطِيقُ ، وفي المَثَل : « أَفْسَىٰ مِنْ ظَرِبانٍ » ، والعربُ تُسمِّيه مُفَرِّقَ الإِبِلِ ، وتقولُ : إنَّهُ إذا دَخَلَ بين الإِبِلِ وفسا ثلاثَ فَسَوَاتٍ تفرَّقتْ وجَفَلَتْ[1] ، ولا يردُّها الراعي إلا بجُهْدٍ شديد ، ويدخلُ على الضَّبِّ جُحْرَهُ ، فيفسو عليه ثلاثاً ، فيُغشَىٰ على الضبِّ ، فيأكلُهُ ، ثمَّ يُقيمُ في الجُحْر حتىٰ يأكلَ بقيَّةَ أولادِهِ ، وإذا رأى الثُّعبانَ وَثَبَ عليه ، فينطوي عليه الثُّعْبانُ ، فينفخُ ثمَّ يَزفِرُ زَفْرةً فيقطعُهُ قِطَعاً) انتهىٰ ، ومِنْ خطِّ السُّيُوطيِّ نقلتُ[2] .

* قوله : (جمع « حَجَلٍ ») بحاءٍ مُهمَلةٍ فجيمٍ : هو طائرٌ قَدْرَ الحمام ، مُرقَّشٌ كالقَطا ، أحمرُ المِنْقار والرِّجْلَينِ ، ويُسمَّىٰ : دجاجَ البَرِّ ، وهو صِنْفانِ : نجديٌّ ، وتِهاميٌّ ؛ فالنَّجْديُّ : أحمرُ الرِّجْلَينِ ، والتِّهاميُّ : فيه بياضٌ وخُضْرةٌ ، وله قُوَّةُ الطَّيَران ، والذَّكَرُ شديدُ الغَيرة ، فإذا اجتمعَ ذَكَرانِ اقتتلا ، فأيُّهُما غَلَبَ تَبِعَتْهُ الأنثىٰ .

وفي « كامل ابن عَدِيٍّ » في ترجمة جعفرِ بنِ سُلَيمانَ الضُّبَعيِّ : أنَّ الطيرَ المَشْويَّ الذي أُهدِيَ للنبيِّ صلَّى الله عليه وسلَّم كان حَجَلاً . انتهىٰ[3] .

. . . .

---

(١) أي : رائث .

(٢) انظر « الحيوان » للجاحظ (١/٢٤٨ـ٢٤٩)، و« حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/١٢٩ـ١٣٠).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال (٢/ ٣٨٥) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه .

ومنها : (فِعِّيلَىٰ) ؛ كـ (حِثِّيثَىٰ) بمعنى الحثِّ[1] .

ومنها : (فُعُلَّىٰ) ؛ نحوُ : (كُفُرَّىٰ) لوعاء الطَّلْعِ .

ومنها : (فُعَّيْلَىٰ) ؛ نحوُ : (خُلَّيْطَىٰ) للاختلاط ، ويُقالُ : (وَقَعُوا في خُلَّيْطَىٰ) ؛ أي : اختلطَ عليهم أمرُهُم .

ومنها : (فُعَّالَىٰ) ؛ نحوُ : (شُقَّارَىٰ) لنَبْتٍ[2] .

ولحمُهُ مُعتدِلٌ ، جَيِّدُ الغذاء ، سريعُ الهَضْم . انتهىٰ مِنْ خطِّ السُّيُوطيِّ مُلخَّصاً[3] .

* قوله : (**لوعاء الطَّلْعِ**) ؛ أي : طَلْعِ النَّخْل ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ يَكفُرُهُ ؛ أي : يَستُرُهُ ويُغطِّيهِ .

* قوله : (**ويُقالُ : « وَقَعُوا في خُلَّيْطَىٰ »**) الأَوْلىٰ : حذف الواو ؛ لأنَّهُ دليلٌ لِمَا قبلَهُ .

---

(١) والصحيح : قصرُ هـٰذا الوزنِ على السماع ، ولم يجئ إلا مصدراً ، وجعله في « التسهيل » من الممدودة أيضاً ؛ كـ (خِصِّيصاءَ) و(فِخِّيراءَ) ؛ فهو مِنَ المشترك . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٣٥٨) .

(٢) لم يذكر الشارحُ الأوزانَ النادرة التي أشار إليها الناظمُ بقوله : (واعزُ لغير هـٰذه استِنْـدَارَا) ؛ ومنهـا : (فَعْيَلَـىٰ) ؛ كـ (خَيْسَـرَىٰ) للخسـارة ، و(فَعْلَـوَىٰ) ؛ كـ (هَرْنَوَىٰ) لنبت ، و(فَعْوَلَىٰ) ؛ كـ (قَعْوَلَىٰ) لنوع مِنَ المشي ، و(فَيْعُولَىٰ) ؛ كـ (فَيْضُوضَىٰ) للمفاوضة ، و(فَوْعُولَىٰ) ؛ كـ (فَوْضُوضَىٰ) للمفاوضة أيضاً ، و(فُعَلَايَا) ؛ كـ (بُرَحَايَا) للتعجُّب مِنْ شيء . انظر « شرح ابن الناظم » (ص٥٣٨) ، و« المساعد » (٣/٣٠٩ـ٣١٤) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/٢٠٧ـ٢٠٨) .

٧٦٨ـ لِمَدِّها (فَعْلَاءُ) (أَفْعُلَاءُ) مُثلَّثَ العينِ و(فَعْلَلَاءُ)
٧٦٩ـ ثُمَّ (فِعَالَا) (فُعْلُلَا) (فاعُولَا) و(فاعِلَاءُ) (فِعْلِيَا) (مَفْعُولَا)
٧٧٠ـ ومُطلَقُ العينِ (فَعَالَا) وكذا مُطلَقَ فاءٍ (فُعَلَاءُ) أُخِذَا

لألف التأنيثِ الممدودةِ أوزانٌ كثيرةٌ نبَّهَ المُصنِّفُ على بعضها .

فمنها : (فَعْلَاءُ) ؛ اسماً ؛ كـ(صَحْرَاءَ) ، أو صفةً مُذكَّرُها على (أَفْعَلَ) ؛ كـ(حَمْرَاءَ) ، أو على غير (أَفْعَلَ) ؛ كـ(دِيمةٍ هَطْلَاءَ) ،

---

* قوله : (لمَدِّها) الضميرُ يرجعُ إلى (ألفُ التأنيث) مِنْ حيثُ هي ؛ أي : لألف التأنيث أوزانٌ ؛ وهي (فَعْلَاءُ) . . . إلى آخره[1] .

* قوله : (مُثلَّثَ العينِ) حالٌ مِنْ (أَفْعِلَاءُ) .

* قوله : (ومُطلَقُ العينِ) بالنصب : حالٌ مِنْ (فَعَالَا) ؛ بفتح الفاء ، أو بالرفع على أنَّهُ خبرٌ عن (فَعَالا) ؛ فيكونُ مرفوعاً على الابتداء .

* قوله : (مُطلَقَ فاءٍ . . .) إلى آخره : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ في (أُخِذَ) العائدِ على (فُعَلَاءُ) ، و(فُعَلاءُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أُخِذَ) ؛ أي : و(فُعَلاءُ) أُخِذَ كذلك حالَ كونِهِ مُطلَقَ فاءٍ .

* قوله : (كـ« دِيمةٍ هَطْلَاءَ ») بكسر الدال المُهمَلة وسكونِ الياء المُثنَّاة

. . . .

(١) وقولُهُ في البيت بعده : (ثمَّ « فِعالا » « فُعْلُلا » . . .) إلى آخره : كلُّهُنَّ معطوفاتٌ على (فَعْلاءُ) بعاطف مُقدَّر في أكثرهن ، وقد قصر أكثرهن للضرورة ارتكاناً على فهم القارئ مِنْ قوله : (لمدِّها) ، قاله العلَّامة محمد محيي الدين عبد الحميد .

ولا يُقالُ : (سحابٌ أَهْطَلُ) ، بل : (سحابٌ هَطِلٌ) ، وكقولِهم : (فرسٌ ـ أو ناقةٌ ـ رَوْغاءُ) ؛ أي : حديدةُ القِيادِ ، ولا يُوصَفُ به المُذكَّرُ منهما ؛ فلا يُقالُ : (جَمَلٌ أَرْوَغُ)[1] ، وكـ (امرأةٍ حَسْناءَ) ، ولا يُقالُ : (رجلٌ أَحْسَنُ) ، والهَطْلُ : تتابعُ المطرِ والدمعِ وسيلانُهُ ؛ يُقالُ : (هَطَلَتِ السماءُ تَهطِلُ هَطْلاً وهَطَلَاناً وتَهْطالاً) .

ومنها : (أَفْعُِلَاءَ) مُثلَّثَ العين ؛ نحوُ قولِهم لليوم الرابعِ مِنْ أيام الأُسْبُوع : (أَرْبُِعَاء) بضمِّ الباء وفتحِها وكسرِها .

تحتُ ، قال أبو زيد : (هو المَطَرُ الذي ليس فيه رعدٌ ولا بَرْق ، وأقلُّهُ : ثُلُثُ النهار ، أو ثُلُثُ الليلِ) ، والهَطْلُ : تَتَابُعُ المطر . انتهى « تصريح »[2] .

❁ قوله : (رَوْغاءُ) بالغين المُعجَمة ؛ في « المصباح » : (راغ الثعلبُ رَوْغاً ـ مِنْ باب « قال » ـ ورَوَغاناً : ذَهَبَ يَمْنةً ويَسْرةً في سُرْعةِ خديعة ؛ فهو لا يستقرُّ في جهة) انتهى[3] .

❁ قوله : (هَطْلاً) بسكون الطاء المُهمَلة ، وقولُهُ : (هَطَلاناً) : بفَتَحَاتٍ ، و(تَهْطالاً) : بفتح التاء المُثنَّاةِ مِنْ فوقُ .

❁ قوله : (« أَرْبُِعاءُ » بضمِّ الباء . . .) إلى آخره ، وفي « تحشية التسهيل »

---

(١) في (و) : (روعاء . . . أروع) بالعين المهملة ، وهو الموافق لكتب اللغة وما فسَّر به الشارح ، والمثبت موافق لباقي النسخ وما كتب عليه المُحشِّي ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « الصحاح » (٥/ ١٩٢٤) ، و« تاج العروس » (٣٢/ ١٨١) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٣٣٥) .

ومنها : (فَعْلَلَاءُ) ؛ نحوُ : (عَقْرَباءَ) لأنثى العقاربِ .

ومنها : (فِعَالَاءُ) ؛ نحوُ : (قِصَاصَاءَ) للقصاص .

ومنها : (فُعْلُلَاءُ) ؛ كـ (قُرْفُصَاءَ) .

ومنها : (فاعُولَاءُ) ؛ كـ (عَاشُورَاءَ) .

ومنها : (فاعِلَاءُ) ؛ كـ (قاصِعَاءَ) اسمٌ لجُحْرٍ مِنْ جِحَرةِ اليَرْبُوع .

بخطِّ مؤلفه[1] : (اسمُ اليوم : « أَرْبَعاءُ » بفتح الباء وكسرِها ، وبفتح الهمزة وضمِّ الباء : عمودُ الخيمة ، وبضمِّهما : موضعٌ) انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (لأنثى العقاربِ) ، وفي « التصريح » كـ « القاموس » : أنَّهُ اسمُ مكانٍ[3] ، وفي « مختصر حياة الحيوان » : (يُقالُ للأنثىٰ : « عَقْربة » و« عَقْرباءُ » بالمدِّ غيرَ مصروفٍ) انتهىٰ[4] ؛ فيكونُ اللفظُ المذكورُ يُطلَقُ علىٰ أنثى العقارب وعلى المكان .

❀ قوله : (كـ « قُرْفُصَاءَ ») اسمٌ لنوعٍ مِنَ الجلوس ؛ يُقال : (قَعَدَ القُرْفُصاءَ) : إذا قعدَ علىٰ قدمَيهِ ، وأَمَسَّ الأرضَ أَلْيَتَيْهِ . انتهىٰ « تصريح »[5] .

❀ قوله : (اسمٌ لجُحْرٍ) بضمِّ الجيم وسكونِ الحاء المُهمَلة ؛ أي : اسمٌ

---

(١) هو الإمام ابن هشام .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، القاموس المحيط (١/ ١٠٧) .

(٤) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ١٦١) .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) .

ومنها : (فِعْلِياءُ) ؛ نحوُ : (كِبْرِياءَ) ؛ وهي العَظَمَةُ .

ومنها : (مَفْعُولَاءُ) ؛ نحوُ : (مَشْيُوخاءَ) جمع (شَيْخٍ) .

ومنها : (فَعَالَاءُ) مُطلَقَ العين ؛ أي : مضمومَها ومفتوحَها ومكسورَها ؛ نحوُ : (دَبُوقاءَ) للعَذِرَةِ ، و(بَرَاسَاءَ) لغة في البَرْنَساءِ ؛ وهم الناسُ ؛ قال

لجُحْرٍ واحدٍ من جِحَرَةِ اليَرْبُوع ـ بكسر الجيم وفتح الحاء المُهمَلة بوزن (عِنَبة) ـ جَمْعِ (جُحْر) ، كما في « المصباح »[١] ، وعبارةُ « التوضيح » : (لأحدِ جِحَرَةِ اليَرْبُوع) انتهت[٢] .

واليَرْبُوعُ : حيوانٌ فوقَ الفأرة ، يداهُ أقصرُ مِنْ رجلَيهِ عكسَ الزُّرافة ، يحفرُ جُحْرَهُ في مَهَبِّ الرياح الأربعةِ ، وهو يجترُّ ويَبعَرُ ، وله كَرِشٌ وأسنانٌ وأَضْراسٌ في الفكِّ الأعلىٰ والأسفل ، وهو مِنَ الحيوان الذي ليس له رئيسٌ ينقادُ إليه ، ويَحِلُّ أكلُهُ ؛ لأنَّ العربَ تستطيبُهُ ، كما في « مختصر حياة الحيوان »[٣] .

❁ قوله : (« مَشْيُوخاءَ » جمع « شَيْخٍ ») أشار به : إلىٰ أنَّهُ بالشين والخاء المُعجَمتَينِ ، وقد ضبطَهُ ابنُ مالكٍ بالحاء المُهمَلة ، قال : (ومعناه : اختلاطُ الأمر) ، نقله في « التصريح »[٤] .

❁ قوله : (للعَذِرَةِ) بفتح العين المُهمَلة وكسرِ الذال المُعجَمة .

---

(١) المصباح المنير (١/ ١٢٥ـ١٢٦) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٢٩١) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٨٠ـ٤٨١) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٠) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٧٥٤) .

ابنُ السِّكِّيتِ : (يُقالُ : ما أدري : أيُّ البَرْنَساءِ هو ؟)[1] ؛ أي : أيُّ الناسِ هو ، و(كَثِيرَاءَ) .

ومنها : (فُِعَلَاءُ) مُطلَقَ الفاء ؛ أي : مضمومَها ومفتوحَها ومكسورَها ؛ نحوُ : (خُيَلَاءَ) للكِبْر ، و(جَنَفَاءَ) اسم مكان ، و(سِيَرَاءَ) لبُرْدٍ فيه خطوطٌ صُفْرٌ .

انتهىٰ « تصريح »[2] .

❀ قوله : (و« كَثِيرَاءَ ») اسمٌ لِبزْرٍ . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❀ قوله : (و« سِيَرَاءَ ») بالسين المُهمَلة والياءِ المُثنَّاة تحتُ : ثوبٌ مخلوطٌ بحرير ، وقيل : ما عُمِلَ مِنَ القَزِّ ، وقيل : بُرْدٌ فيه خُطُوطٌ صُفْر ، وأيضاً : نبتٌ ، وأيضاً : الذهبُ . انتهىٰ « تصريح »[4] .

. . . .

(١) إصلاح المنطق (ص٣٩١) .
(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩١) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٦٨) .
(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩١) .

المقصور والممدود

٧٧١ـ إذا ٱسمٌ ٱستَوْجَبَ مِنْ قَبْلِ الطَّرَفْ　　فتحاً وكانَ ذا نظيرٍ كـ (الأَسَفْ)

(المقصورُ والممدودُ)

❀ قوله : (المقصورُ والممدودُ) المقصورُ : هو الاسمُ المُتمكِّنُ الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمة ؛ كـ (الفتىٰ) و(العصا) ، بخلاف (إذا) و(رأيتُ أخاك) ؛ فلا يُسمَّىٰ مقصوراً .

والممدودُ : هو الاسمُ المُتمكِّنُ الذي في آخره همزةٌ بعدَ ألفٍ زائدةٍ ؛ كـ (كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) ، بخلاف (أُولاء) و(شاءٍ) ؛ فلا يُسمَّىٰ ممدوداً[1] .

❀ قوله : (إذا ٱسمٌ) ؛ أي : صحيحٌ ، وقولُهُ : (فتحاً) : مفعولُ (ٱستَوْجَبَ) .

❀ قوله : (وكانَ ذا نظيرٍ) ؛ أي : مِنَ المُعتلِّ ، وقولُهُ : (كـ « الأَسَفْ ») : مثالٌ للصحيح .

[المقصورُ والممدودُ]

. . . .

(١) أي : عند علماء النحو ، وأمَّا عند علماء اللغة : فيجوزُ الإطلاق عليهما . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٠٥) .

٧٧٢ـ فلنظيرِهِ المُعَلِّ الآخِرِ ثُبُوتُ قَصْرٍ بقياسٍ ظاهِرِ
٧٧٣ـ كـ (فِعَلٍ) و(فُعَلٍ) في جمعِ ما كـ (فِعْلَةٍ) و(فُعْلَةٍ) نحوُ (الدُّمَىٰ)

المقصورُ : هو الاسمُ الذي حرفُ إعرابِهِ ألفٌ لازمةٌ .

فخَرَجَ بالاسم : الفعلُ ؛ نحوُ : (يرضىٰ) ، وبـ (حرفُ إعرابِهِ) : المبنيُّ ؛ نحوُ : (إذا) ، وبـ (لازمةٌ) : المُثنَّىٰ ؛ نحوُ : (الزيدانِ) ؛ فإنَّ

❀ قوله : (المُعَلِّ) نعتٌ لقوله : (نظيرِهِ) مضافٌ إلى (الآخِرِ) مِنْ إضافة اسمِ المفعول إلىٰ مرفوعه ، و(ثُبُوتُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : قولُهُ : (فلنظيرِهِ) ، وجملةُ المبتدأِ والخبرِ : جوابُ (إذا) ؛ فلذا قُرِنَتْ بالفاء .

❀ قوله : (كـ « فِعَلٍ ») هـٰذا مثالٌ للمُعتلِّ ؛ ولهـٰذا لم يَعطِفْهُ علىٰ قوله : (كـ « الأَسَفْ ») ، كما قاله ابنُ قاسمٍ[1] ، وبه يندفعُ اعتراضُ ابنِ هشامٍ : بأنَّهُ كان عليه الإتيانُ بحرف العطف[2] .

❀ قوله : (كـ « فِعْلَةٍ ») بكسر الفاء ، و(فُعْلَةٍ) بضمِّها .

❀ قوله : (نحوُ « الدُّمَىٰ ») بضمِّ الدال : جمعُ (دُمْية) .

❀ قوله : (هـٰذا مثالٌ للمُعتلِّ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ يُوهِمُ أنَّهُ نظيرُ (الأَسَف) ، وليس كذلك ؛ فالأَوْلىٰ : عطفُهُ علىٰ (كالأَسَف) بتقدير العاطف ، كما قاله ابنُ هشام ، ويكونُ في الكلام شِبْهُ احتباكٍ .

(١) حاشية ابن قاسم على الأشموني (ق/ ٢٤٠) .
(٢) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ٢٠٩) ، و« حاشية ياسين على الألفية » (٢/ ٣٦٩) .

ألفَهُ تنقلبُ ياءً في الجرِّ والنصب .

والمقصورُ علىٰ قِسْمَينِ : قياسيٌّ ، وسماعيٌّ .

فالقياسيُّ : كلُّ اسمٍ مُعتلٍّ له نظيرٌ مِنَ الصحيح ، مُلتَزَمٌ فتحُ ما قبلَ آخرِهِ ؛ وذلك كمصدر الفعلِ اللازم الذي علىٰ وزن (فَعِلَ) ؛ فإنَّهُ يكونُ (فَعَلاً) بفتح الفاء والعين ؛ نحوُ : (أَسِفَ أَسَفاً) ، فإذا كان مُعتلّاً وَجَبَ قصرُهُ ؛ نحوُ : (جَوِيَ جَوىً) ؛ لأنَّ نظيرَهُ مِنَ الصحيحِ الآخِرِ مُلتزَمٌ فتحُ ما قبلَ آخرِهِ .

❋ قوله : (قياسيٌّ) ، وهو وظيفةُ النَّحْويِّ ، و(سماعيٌّ) ، وهو وظيفةُ اللُّغَويِّ ، وقد وَضَعُوا في ذلك كتباً .

❋ قوله : (كلُّ اسمٍ مُعتلٍّ) الأَوْلىٰ : (كلُّ مُعَلٍّ) .

❋ قوله : (أَسِفَ) بكسر السين المُهمَلة في الماضي ، وفتحِها في المضارع والمصدرِ ، مِنْ باب (تَعِبَ) ؛ أي : حَزِنَ حَزَناً ، كما في « المصباح »[1] .

❋ قوله : (جَوىً) بالجيم ، والجَوَى : الحُرْقةُ وشِدَّةُ الوَجْد مِنْ عشق أو

❋ قوله : (الأَوْلىٰ : « كلُّ مُعَلٍّ ») ؛ أي : لأنَّ المُعتلَّ : ما فيه حرفُ عِلَّةٍ غُيِّرَ أم لا ، والمُعَلّ : هو المُغيَّر ، وهو المُرادُ هنا ؛ لأنَّ الاسمَ لا يُوصَفُ بالقَصْر إلا بعدَ تغييرِ يائه مثلاً ، وأمَّا قولُ المُصنِّفِ : (المُعَلُّ الآخِرِ) : فالأَوْلىٰ فيه : (المُعتل) ؛ لأنَّهُ هو الذي يصحُّ فيه تعليقُ ثبوتِ القَصْر ، أمَّا المُعَلُّ ـ وهو المُغيَّر ـ فالقَصْرُ ثابتٌ فيه ، فلا معنىٰ لتعليقه بـ (إذا) .

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠) .

ونحوُ (فِعَلٍ) في جمع (فِعْلَةَ) بكسر الفاء ، و(فُعَلٍ) في جمع (فُعْلَةَ) بضمِّ الفاء ؛ نحوُ : (مِرىً) جمعَ (مِرْية) ، و(مُدىً) جمع (مُدْية) ؛ فإنَّ نظيرَهُما مِنَ الصحيح : (قُرَبٌ) و(قِرَبٌ) جمع (قُرْبة) و(قِرْبة) ؛ لأنَّ جمعَ (فِعْلَةَ) بكسر الفاء يكونُ على (فِعَلٍ) بكسر الأوَّلِ وفتحِ الثاني ، وجمعَ (فُعْلَةَ) بضمِّ الفاء يكونُ على (فُعَلٍ) بضمِّ الأوَّلِ وفتح الثاني .

و(الدُّمَىٰ) : جمعُ (دُمْية) ؛ وهي الصُّورةُ مِنَ العاجِ ونحوِهِ .

حُزْنٍ ؛ تقولُ منه : (جَوِيَ الرجلُ) بالكسر ، قاله الجَوْهريُّ . انتهىٰ « زكريَّا »[1] .

* قوله : (مِرْية) ؛ أي : جدالٍ .

* قوله : (جمعَ « مُدْية ») ، وهي السِّكِّينُ ، وتقدَّم الكلامُ عليها في (البدل)[2] .

* قوله : (جمع « قُرْبة ») بضمِّ القاف : راجعٌ للأوَّل ، وقولُهُ : (و« قِرْبة ») بكسر القاف : راجعٌ للثاني ؛ فهو نشرٌ على ترتيب اللَّفِّ ، ويجوزُ ضبطُ الأوَّلِ بالكسر والثاني بالضمِّ ؛ فيكونُ على غير ترتيب اللَّفِّ .

---

* قوله : (بضمِّ القاف : راجعٌ للأوَّل. . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مبنيٌّ على ما في بعض النسخ ؛ مِنْ تقديم (فُعَل) بالضم على (فِعَل) بالكسر .

(١) الدرر السنية (٢/٩٧٣) ، وانظر « الصحاح » (٦/٢٣٠٦) .
(٢) انظر (٤/٣٩٩) .

٧٧٤ـ وما ٱسْتَحَقَّ قبلَ آخِرٍ أَلِفْ   فالمدُّ في نظيرِهِ حَتْماً عُرِفْ
٧٧٥ـ كمصدرِ الفعلِ الذي قد بُدِئَا   بهمزِ وصلٍ كـ (ٱرْعَوَىٰ) وكـ (ٱرْتَأَىٰ)

لمَّا فَرَغَ مِنَ المقصور شرعَ في الممدود ؛ وهو الاسمُ الذي في آخره همزةٌ تَلِي ألفاً زائدة ؛ نحوُ : (حَمْرَاءَ) ، و(كِسَاءٍ) ، و(رداءٍ) .

فخَرَجَ بالاسم : الفعلُ ؛ نحوُ : (يشاءُ) ، وبقوله : (تَلِي ألفاً زائدةً) : ما كان في آخره همزةٌ تَلِي ألفاً غيرَ زائدة ؛ كـ (ماء)[1] ، . . . .

❁ قوله : (وما ٱسْتَحَقَّ) ؛ أي : مِنَ الصحيح ، و(ما) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (فالمدُّ في نظيرِهِ . . .) إلىٰ آخره ، وقولُهُ : (أَلِفْ) : مفعولٌ بـ (اسْتَحَقَّ) ، ووُقِفَ عليه بلغة ربيعةَ .

❁ قوله : (في نظيرِهِ) ؛ أي : مِنَ المُعتلِّ .

❁ قوله : (كـ « ٱرْعَوَىٰ ») ؛ أي : كَفَّ ؛ يُقال : (ارْعَوَىٰ عن القبيح) : إذا كَفَّ عنه ، وقولُهُ : (كـ « ٱرْتَأَىٰ ») : بوزن (افْتَعَلَ) مِنَ الرأي ؛ بمعنى التدبيرِ ؛ يُقالُ : (ارْتَأَىٰ في أمره) : إذا تَدَبَّرَهُ ، والأصلُ : (ارْتَأَيَ ارتئاياً) ؛ قُلِبَتِ الياءُ ألفاً في الفعل لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وفي المصدر قُلِبَتْ همزةً لتطرُّفها إِثْرَ ألفٍ زائدة[2] .

---

(١) أي : فلا يُسمَّىٰ ممدوداً ، كما نصَّ عليه الفارسيُّ ؛ لعُرُوض مَدِّهِ ؛ لأنَّ ألفَهُ بدلٌ مِنَ الواو في (مَوَه) ، لا زائدةٌ . « خضري » (٢/ ٨٠٧) .

(٢) فصار : (ارتئاءً) .

و(آءٍ) جمعَ (آءة) ؛ وهو شجرٌ .

والممدودُ أيضاً : كالمقصور ؛ قياسيٌّ ، وسماعيٌّ .

فالقياسيُّ : كلُّ مُعتلٍّ له نظيرٌ مِنَ الصحيح الآخر ، مُلتزَمٌ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِهِ ؛ وذلك كمصدرِ ما أوَّلُهُ همزةُ وصلٍ ؛ نحوُ : (ارْعَوَى ارْعِوَاءً) ، و(ارْتَأَى ارْتِئاءً) ، و(استَقْصى استِقْصاءً) ؛ فإنَّ نظيرَها مِنَ الصحيح : (انطَلَقَ انطِلاقاً) ، و(اقتَدَرَ اقْتِداراً) ، و(استَخْرَجَ استِخْراجاً) ، وكذا مصدرُ كلِّ فعلٍ مُعتلٍّ يكونُ على وزن (أَفْعَلَ) ؛ نحوُ : (أَعْطىٰ إِعْطاءً) ؛ فإنَّ نظيرَهُ مِنَ الصحيح : (أَكْرَمَ إِكْراماً) .

٧٧٦ـ والعـادِمُ النَّظِيـرِ ذا قَصْـرٍ وذا مَدٍّ بنَقْلٍ . . . .

❊ قوله : (و« آءٍ ») بألفٍ بينَ همزتَينِ : بوزن (عَاعٍ) جمع (آءَة) بوزن (فَأْرَة) .

❊ قوله : (وهو شجرٌ) الذي في « القاموس » : أنَّهُ ثمرُ شجرٍ(١) .

❊ قوله : (والعادِمُ النَّظِيرِ) العادمُ : مبتدأٌ ، و(بنَقْلٍ) : خبرُهُ ، و(ذا قَصْرٍ) و(ذا مَدٍّ) : حالانِ مِنَ الضمير المُستترِ في الخبر ، وهو مِنْ تقديم الحال على عاملها المَعْنويِّ(٢) .

. . . .

(١) القاموس المحيط (١/ ٧) ، ووهَّم الجوهريَّ في جعله شجراً .
(٢) وقد تقدَّم في (٣/ ٤٣١) أنَّهُ نادرٌ .

. . . . كـ (الحِجَا) وكـ (الحِذَا)

هـٰذا هو القِسْمُ الثاني ؛ وهو المقصورُ السماعيُّ ، والممدودُ السماعيُّ .

وضابطُهُما : أنَّ ما ليس له نظيرٌ اطَّردَ فتحُ ما قبلَ آخرِهِ . . فقَصْرُهُ موقوفٌ على السماع ، وما ليس له نظيرٌ اطَّردَ زيادةُ ألفٍ قبلَ آخرِهِ . . فمَدُّهُ مقصورٌ على السماع .

فمِنَ المقصور السماعيِّ : (الفتىٰ) ؛ واحدُ (الفِتْيانِ) ، و(الحِجَا) ؛

❁ قوله : (كـ « الحِجَا ») بكسر الحاء المُهمَلة ، وهو مقصورٌ يُطلَقُ على العقل والسَّتْر ، وبه سُمِّيَ العقلُ حِجاً ؛ لأنَّهُ سِتْرٌ لصاحبه مِنْ أنْ يظهرَ منه القبيحُ .

❁ قوله : (وكـ « الحِذَا ») ممدودٌ قُصِرَ للوقف ، وهو بكسر أوَّلِهِ المُهمَل وبذالٍ معجمة : اسمٌ للنعل .

❁ قوله : (فمِنَ المقصور السماعيِّ : « الفتىٰ ») ؛ أي : لأنَّ هـٰذه الأوزانَ وإن كان لها مُوازِنٌ مِنَ الصحيح ؛ كـ (عِنَبٍ) و(بَطَلٍ) . . فليس هـٰذا مُوازِنَ نظيرِها ؛ إذ لم يَجْرِ بينهما قياسٌ في مصدريَّةٍ أو بناءٍ أو جمعٍ أو نحوِ ذلك ، وكذا يُقالُ فيما بعدُ ، تدبَّرْ . « شيخنا الحَفْني »[1] .

. . . .

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٢١٥) .

العقلُ ، و(الثَّرَى) : الترابُ ، و(السَّنَا) : الضوء .

ومِنَ الممدود السماعيِّ : (الفَتَاءُ) : حَدَاثةُ السنِّ ، و(السَّنَاءُ) : الشَّرَفُ ، و(الثَّرَاءُ) : كثرةُ المال ، و(الحِذاءُ) : النَّعْل .

٧٧٧ـ وقَصْرُ ذي المَدِّ اَضْطِراراً مُجمَعُ عليــهِ والعكــسُ بخُلْــفٍ يقــعُ

❋ قوله : (العقلُ) هو صفةٌ يُميِّزُ بها بين الحَسَنِ والقبيحِ .

❋ قوله : (و« الثَّرَىٰ ») بالمُثلَّثة .

❋ قوله : (الشَّرَفُ) بالشين المُعجَمة .

❋ قوله : (وقَصْرُ ذي المَدِّ اَضْطِراراً مُجمَعٌ عليهِ) فيه نَظَرٌ ؛ فإنَّ الفرَّاءَ مَنَعَهُ فيما له قياسٌ يُوجِبُ مدَّهُ ؛ نحوُ (فَعْلاءِ أَفْعَلَ) ، والكِسَائيَّ مَنَعَهُ في غير النصب ؛ فقال : لا تكادُ العربُ تَقصِرُ ممدوداً في رفعٍ ولا جرٍّ .

وأجاب ابنُ قاسمٍ : بأنَّهُ مُجمَعٌ علىٰ جوازه في الجملة وإنْ وَقَعَ الخلافُ في بعض المواضع . انتهىٰ « نُكَت »(١) .

والمحذوفُ هو الألفُ الأُولى الزائدةُ ؛ فنحوُ (كساءٍ) إذا قصرتَهُ حذفتَ منه الألفَ التي قبلَ الهمزةِ ، وترجعُ إلىٰ أصلها مِنَ الواو فيما ذكر ، ومِنَ الياء في نحوِ (حَياءٍ) ؛ فأصلُهُما : (حَيَيٌ) و(كِسَوٌ) ؛ قُلِبَتِ الياءُ والواو ألفاً

. . . .

(١) نكت السيوطي (ق/٢٠٩) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٦٥) ، و« المقصور والممدود » للقالي (ص٢٩٢) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٧٧ـ٢٧٨) .

لا خلافَ بينَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ في جواز قَصْرِ الممدود للضرورة .

واختُلِفَ في جواز مدِّ المقصور ؛ فذَهَبَ البَصْريُّونَ : إلى المنع ، وذَهَبَ الكُوفيُّونَ : إلى الجواز[1] ، واستدلُّوا بقوله[2] : [من مشطور الرجز]

٣٥٥ـ يا لكَ مِنْ تمرٍ ومِنْ شِيشَاءِ
يَنشَبُ في المَسْعَلِ واللَّهَاءِ

لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما ، ووزنُهُما : (فِعَل)[3] .

* قوله : (لا خلافَ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ النقصَ أكثرُ وأَخَفُّ .

* قوله : (يا لكَ مِنْ تمرٍ . . .) إلىٰ آخره : (يا) : حرفُ نداء ، والمُنادىٰ محذوفٌ ، أو هو الكافُ واللامُ للتعجُّب ، ونداءُ الكافِ علىٰ سبيل التهكُّم ، و(مِنْ تمرٍ . . .) إلىٰ آخره : بيانٌ للكاف ، أو تمييزٌ و(مِنْ) زائدة ، كما قالوه في قوله[4] : [من الطويل]

. . . .

---

(١) انظر هٰذه المسألة في « الإنصاف في مسائل الخلاف » (٢/ ٦١٤ـ٦٢٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٦٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٧٨ـ٢٧٩) .

(٢) نسبه الفرَّاء إلىٰ أعرابي ولم يُسمِّه ، والفرَّاءُ مِنْ أئمَّة المذهب الكوفي ، وهو مِنْ شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٤٢) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٦٣ـ١٣٦٤) ، و« المقاصد الشافية » (٦/ ٤٢٤) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٢٧٨) ، و« شرح الأشموني » (٤/ ١٥٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠١٨ـ٢٠٢٠) .

(٣) بفتح الفاء والعين راجعٌ لـ (حَيَي) ، وبكسر الفاء وفتح العين راجع لـ (كِسَو) .

(٤) جزء بيت لامرئ القيس في « ديوانه » (ص١٩) ضمن معلقته الشهيرة ، والبيت بتمامه :

فيا لكَ مِنْ ليلٍ كأنَّ نجومَهُ ... بكلِّ مُغارِ الفَتْلِ شُدَّتْ بيَذْبُلِ

وانظر « شرح أبيات المغني » (٤/ ٣٠١ـ٣٠٢)، و« خزانة الأدب » (٣/ ٢٦٩ـ٢٧٣) .

فمدَّ (اللَّهَاء) للضرورة ، وهو مقصورٌ ، واللهُ سبحانه وتعالىٰ أعلم .

فيا لكَ مِنْ ليلٍ . . . .

كذا أفاده بعضُهُم مُعترِضاً علىٰ ما في « الشواهد » ؛ مِنْ أنَّ (لك) خبرُ محذوفٍ[1] .

و(الشِّيشاءُ) : الشِّيصُ ؛ قال في « الصحاح » : (الشِّيشُ والشِّيشاءُ : لغةٌ في الشِّيص والشِّيصاء)[2] ، و(يَنشَبُ) بفتح الشين ؛ أي : يتعلَّقُ ؛ مضارعُ (نَشِبَ) مِنْ باب (تَعِبَ) .

و(المَسْعَل) بفتح الميم وسكونِ السين وفتحِ العين : موضعُ السُّعال مِنَ الحَلْق ، و(اللَّهَا) بفتح اللام كـ (الحَصَىٰ) ـ ويُرْوىٰ بكسرها[3] ـ : جمعُ (لَهَاة) ؛ وهي لحمةٌ في أقصىٰ سَقْفِ الحَنَك .

❊ قوله : (فمَدَّ « اللَّهَاء » للضرورة) سَكَتَ عن مَدِّ (الشِّيشاء) ؛ لأنَّ ألفَهُ للإلحاق بـ (قِرْطاس) ، كما صرَّح به الأُشْمُونيُّ في آخرِ (باب التأنيث)[4] ؛ فليس مَدُّهُ للضرورة ، خلافاً لِمَا في « الشواهد الكبرىٰ »[5] .

. . . .

(١) انظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠١٩) .
(٢) الصحاح (٣/ ١٠٠٩) ، والشِّيصُ : التمر الذي لا يشتدُّ نواه لأنَّهُ لم يُلْقَح ، وقيل : هو رديء التمر .
(٣) انظر « تاج العروس » (٣٩/ ٥٠٠) .
(٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٥٤) .
(٥) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠١٩) ، وعزا الضرورة لابن الأعرابي .

كيفية تثنية المقصور والممدود وجمعهما تصحيحاً

٧٧٨ـ آخِرَ مقصورٍ تُثَنِّي اْجْعَلْهُ يا إنْ كانَ عن ثلاثةٍ مُرْتَقِيَا

(كيفيَّةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ ، وجمعِهما تصحيحاً)

❁ قوله : (كيفيَّةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ) إنَّما اقتَصَرَ عليهما ؛ لوضوح تثنية غيرِهما وجَمْعِهِ ، و(تصحيحاً) : منصوبٌ على التمييز المُحوَّلِ عن المضاف ، والأصلُ : (وكيفيَّةُ تصحيحِ جمعِهما) ، أو مصدرٌ في موضع الحال مِنْ (جمعهما) ، والتقديرُ : (وكيفيَّةُ جمعِهما مُصحَّحاً) .

❁ قوله : (آخِرَ) منصوبٌ على المفعوليَّة بفعلٍ محذوفٍ يُفسِّرُهُ (اجْعَلْهُ) .

[كيفيَّةُ تثنيةِ المقصورِ والممدودِ ، وجمعِهما تصحيحاً]

❁ قوله : (والتقديرُ : « وكيفيَّةُ جمعِهما مُصحَّحاً ») فيه : أنَّهُ لم يذكر كيفيَّةَ جمعِ الممدود تصحيحاً ، بل الذي ذَكَرَهُ إنَّما هو الشارح ، إلا أنْ يُقالَ : جمعُهُ معلومٌ بالقياس على تثنيته ، فذِكْرُ كيفيَّةِ التثنيةِ مُغْنٍ عن ذِكْرِ كيفيَّة الجمع .

٧٧٩ـ كذا الذي اليا أصلُهُ نحوُ (الفَتَىٰ) والجـامـدُ الـذي أُميـلَ كـ (مَتَـىٰ)
٧٨٠ـ في غيرِ ذا تُقلَبُ واواً الألِفْ وأَوْلِهـا مـا كـانَ قبـلُ قـد أُلِـفْ

الاسمُ المُتمكِّنُ إنْ كان صحيحَ الآخِرِ أو كان منقوصاً . لَزِمَتْهُ علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ ؛ فتقولُ في (رجل) و(جاريةٍ) و(قاضٍ) : (رجلانِ) و(جاريتانِ) و(قاضيانِ) .

وإنْ كان مقصوراً : فلا بدَّ مِنْ تغييره علىٰ ما نذكرُهُ الآن ، وإن كان ممدوداً : فسيأتي حُكْمُهُ[1] .

❀ قوله : (والجامدُ) معطوفٌ على (الذي) .

❀ قوله : (في غيرِ) مُتعلِّقٌ بـ (تُقلَبُ) ، وهو مُتعدٍّ إلى اثنَينِ ؛ ثانيهما : (واواً) ، وأوَّلُهُما : (الألِف) المرفوعُ بالنِّيابة عن الفاعل .

❀ قوله : (وأَوْلِها) ؛ أي : الألفَ .

❀ قوله : (لَزِمَتْهُ علامةُ التثنيةِ مِنْ غيرِ تغييرٍ)[2] ، وشذَّ في (أَلْيَة) ـ بفتح الهمزة ـ و(خُصْية) ـ بضمِّ الخاء المُعجَمة ـ . (أَلْيانِ) و(خُصْيانِ) ، وقيل : هما تثنيةُ (أَلْيٍ) و(خُصْيٍ) ، ذَكَرَهُ في « التوضيح »[3] .

---

(١) انظر (٥/٢٥٣ـ٢٥٦) .
(٢) قوله : (لَزِمَتْهُ علامةُ التثنيةِ) لعلَّ الأَوْلىٰ : (لَحِقَتْهُ . . .) إلىٰ آخره ، كما في بعض نسخ الشارح ، فتأمَّلْ . من هامش (هـ) ، وفي جميع نسخ « الشرح » : (لحقته) .
(٣) أوضح المسالك (٤/٢٩٨) .

فإنْ كانتْ ألفُ المقصورِ رابعةً فصاعداً[1] . . قُلِبتْ ياءً ؛ فتقولُ في (مَلْهىً) : (مَلْهيانِ) ، وفي (مُستقْصىً) : (مُستقصَيانِ) .

وإنْ كانتْ ثالثةً ؛ فإنْ كانتْ بدلاً مِنَ الياء ؛ كـ (فتىً) و(رَحىً) . . قُلِبتْ أيضاً ياءً ؛ فتقولُ : (فَتَيانِ) و(رَحَيَانِ) ، وكذا إنْ كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ وأُمِيلتْ ؛ فتقولُ في (مَتَىٰ) عَلَماً[2] : (مَتَيانِ) .

❋ قوله : (فصاعداً) ؛ أي : خامسةً ؛ كـ (مُنْتَمىً) ، وسادسةً ؛ كـ (مُسْتَقْصىً) ، وقولُهُ : (قُلِبتْ ياءً) ، وشذَّ حَذْفُها .

❋ قوله : (مَلْهىً) بفتح الميم وسكون اللام : ما يُلْهىٰ به . انتهىٰ « تصريح »[3] .

❋ قوله : (فإنْ كانتْ بدلاً مِنَ الياء . . . قُلِبتْ أيضاً ياءً) ، وشذَّ في (حِمىً) ـ بكسر الحاء وفتح الميم ـ . (حِمَوانِ) ، والقياسُ : (حِمَيان) .

❋ قوله : (فتقولُ في « مَتَىٰ » عَلَماً . . .) إلىٰ آخره : جَعَلَ ألفَها مجهولةَ الأصل تبعاً لابن الحاجب وغيرِهِ ؛ أي : أهي منقلبةٌ عن واو أو ياء ؟ وجَعَلَها المُرَاديُّ أصليَّةً ؛ حيثُ مثَّل للأصليَّة بقولِه : (نحوُ : « إذا »

. . . .

---

(١) أي : سواءٌ كان أصلُها ياءً ؛ كـ (مَسْعىً) مِنْ (سَعَيت) ، أو واواً ؛ كما ذَكَرَهُ . « خضري » (٢/ ٨١٠) .

(٢) قيّد بالعَلَميّة هنا وفيما يأتي ؛ لأنَّهُ قبل العَلَميّة لا يُثنَّىٰ ولا يُوصَفُ بالقصر ؛ لبنائه . « خضري » (٢/ ٨١٠) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٤) .

وإن كانتْ ثالثةً بدلاً مِنْ واو ؛ كـ (عَصاً) و(قَفاً) . . قُلِبتْ واواً ؛ فتقولُ : (عَصَوانِ) و(قَفَوانِ) ، وكذا إنْ كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصلِ ولم تُمَلْ ؛ كـ (إلىٰ) عَلَماً ؛ فتقولُ : (إِلَوَانِ) .

فالحاصلُ : أنَّ ألفَ المقصورِ تُقلَبُ ياءً في ثلاثة مواضعَ :

الأوَّلُ : إذا كانتْ رابعةً فصاعداً .

الثاني : إذا كانتْ ثالثةً بدلاً مِنْ ياء .

الثالثُ : إذا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصل وأُميلتْ .

و« متىٰ ») ، ثمَّ قال : (والمُرادُ بها : كلُّ ألفٍ في حرفٍ أو شِبْهِهِ) ، ثمَّ مثَّلَ للمجهولة بنحوِ (الدَّدَا) ؛ أي : اللهوِ ، وكلامُ ابنِ هشامٍ يُوافِقُهُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (كـ « إلىٰ » عَلَماً) جَعَلَ ألفَها مجهولةَ الأصل ، وفيها ما مرَّ في (متىٰ) ، كما قاله شيخُ الإسلامِ أيضاً[2] .

❁ قوله : (ثمَّ مثَّلَ للمجهولة بنحوِ « الدَّدَا ») هو بدالَينِ مهملتَينِ ؛ كـ (الفتىٰ) ؛ قال : (لأنَّهُ لا يُدرىٰ أهي عن واوٍ أو ياء) انتهىٰ[3] ؛ أي : لأنَّهُ ليس له أصلٌ يُرجَعُ إليه في الاشتقاق ، وليستْ أصليّةً ؛ لأنَّ ألفَ الثلاثيِّ المعربِ لا تكونُ إلا منقلبةً عن أحدهما .

---

(١) الدرر السنية (٢/٩٧٦) ، وانظر « الشافية » (ص١٠٦) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٣٦٦) ، و« أوضح المسالك » (٤/٢٩٩) .

(٢) الدرر السنية (٢/٩٧٦) ، وانظر القولة السابقة .

(٣) توضيح المقاصد (٣/١٣٦٦) .

وتُقلَبُ واواً في موضعَين :

الأوَّلُ : إذا كانتْ ثالثةً بدلاً مِنَ الواو .

والثاني : إذا كانتْ ثالثةً مجهولةَ الأصل ولم تُمَلْ .

وأشار بقوله : (وأوْلِها ما كانَ قبلُ قد أُلِفْ) : إلىٰ أنَّهُ إذا عُمِلَ هـٰذا العملُ المذكورُ في المقصور ـ أعني : قلبَ الألفِ ياءً أو واواً ـ . لَحِقَتْها علامةُ التثنيةِ التي سبق ذِكْرُها أوَّلَ الكتاب ؛ وهي الألفُ والنونُ المكسورةُ رفعاً ، والياءُ المفتوحُ ما قبلَها والنونُ المكسورةُ جرّاً ونصباً ، والله أعلم .

٧٨١ـ وما كـ (صحراءَ) بواوٍ ثُنِّيا ونحوُ (عِلْباءٍ) (كِسَاءٍ) . . . .

❀ قوله : (وما كـ « صحراءَ » . . .) إلىٰ آخره : (ما) : موصولٌ اسميٌّ مبتدأٌ، خبرُهُ : جملةُ (ثُنِّيا) ، و(بواوٍ) : مُتعلِّقٌ به ، و(نحوُ « عِلْباءٍ » . . .) إلىٰ آخره : (نحوُ) : مبتدأٌ ، و(بواو) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ خبرٍ عنه .

والعِلْباء ـ بالمد ـ : العَصَبةُ المُمتدَّة في العُنُق ، ويجوزُ فيها التذكيرُ والتأنيث ، والمُختارُ فيها : التأنيثُ ؛ فيقالُ : (هي العِلْباءُ) ، كما في « المصباح »[1] .

❀ قوله : (كِسَاءٍ) بالمدِّ : ما يُلتحَفُ به ، وجمعُهُ : (أَكْسِيَة) .

. . . .

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٨١) .

. . . . و(حَيَا)

٧٨٢ـ بـواوٍ أَوْ همـزٍ وغيـرَ مـا ذُكِـرْ   صَحِّحْ وما شذَّ علىٰ نَقْلٍ قُصِرْ

لمَّا فَرَغَ مِنَ الكلام علىٰ كيفيَّة تثنيةِ المقصور . . شَرَعَ في ذِكْر كيفيّةِ تثنيةِ الممدود .

والممدودُ : إمَّا أنْ تكونَ همزتُهُ بدلاً مِنْ ألف التأنيث ، أو للإلحاق ، أو بدلاً مِنْ أصلٍ ، أو أصلاً .

❁ قوله : (و« حَيَا ») في « المصباح » : (حَيَاءُ الشَّاةِ : ممدودٌ ، وقال أبو زيدٍ : « الحياءُ : اسمٌ للدُّبُرِ مِنْ كلِّ أنثىٰ مِنْ ذوات الظِّلْفِ والخُفِّ وغيرِ ذلك » ، وقال الفارابيُّ : « الحياءُ : فرجُ الجاريةِ والناقةِ ») انتهىٰ[1] .

والظاهرُ : أنَّ هـٰذا هو المُرادُ هنا ، لا الحَيَاءُ بمعنى الاستحياء ؛ لأنَّهُ مصدرٌ ، وهو لا يُثنَّىٰ ولا يُجمَعُ .

نعم ؛ إن جُعِلَ عَلَماً جاز فيه ذلك ، وخَرَجَ عن المصدريّة .

❁ قوله : (وغيرَ) مفعولٌ مُقدَّم بقوله (صَحِّحْ) .

❁ قوله : (وما شذَّ) ما : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قُصِرْ) .

❁ قوله : (والممدودُ : إمَّا أنْ تكونَ همزتُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فهو

. . . .

(١) المصباح المنير (١/ ٢٢٠) ، وانظر « المخصص » (٢/ ٨٥) ، و« تاج العروس » (٣٧/ ٥١٤) .

فإنْ كانتْ بدلاً مِنْ ألف التأنيث : فالمشهورُ : قَلْبُها واواً ؛ فتقولُ في (صَحْراءَ) و(حَمْراءَ) : (صَحْرَاوانِ) و(حَمْرَاوانِ) .

علىٰ أربعةِ أَضْرُبٍ ، وهـٰذه العبارةُ سالمةٌ مِنَ الاعتراض ، بخلاف ما عبَّر به ابنُ الناظمِ[1] .

❁ قوله : (فالمشهورُ : قَلْبُها واواً) ؛ وذلك لأنَّ بقاءَها علىٰ صورتها يُؤدِّي إلىٰ وقوع همزتَينِ بين ألفَينِ ، وذلك كتوالي ثلاثِ ألفاتٍ ، واختِيرَ قلبُها

❁ قوله : (وهـٰذه العبارةُ سالمةٌ مِنَ الاعتراض) ، بخلافِ ما عبَّر به الناظمُ ؛ أي : فإنَّهُ يُعترَضُ عليه : بأنَّ ظاهرَ قولِهِ : (ونحوُ « عِلْباءٍ » « كِسَاءٍ » و« حَيَا ») : أنَّ الثلاثةَ مِنْ وادٍ واحد ، وليس كذلك ؛ إذ همزةُ (عِلْباء) للإلحاق ، وهمزةُ (كِسَاء) بدلٌ مِنْ واو ، وهمزةُ (حَيَاء) بدلٌ مِنْ ياء ، كما بيَّنه المُحشِّي بعدُ[2] .

❁ قوله : (همزتَينِ) كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (همزة) .

---

(١) شرح ابن الناظم (ص٥٤٤) ، وعبارته : (الممدود علىٰ أربعة أضرب : لأنَّ همزتَهُ إمَّا زائدةٌ أو أصليَّة ، والزائدةُ : إمَّا للتأنيث ؛ نحوُ : « حمراء » و« صحراء » ، وإمَّا للإلحاق ؛ كـ « عِلْباء » و« قُوباء » ، والأصليَّةُ : إمَّا بدلٌ ؛ نحوُ : « كساء » و« رداء » و« حياء » ، وإمَّا غيرُ بدل ؛ نحوُ : « قُرَّاء » و« وُضَّاء ») ، وكتب عليه الشيخ زكريا في « الدرر » (٢/ ٩٧٧) فقال : (فيه تجوُّزٌ نبَّه عليه المُرادي ؛ لأنَّ الهمزةَ في « حمراء » ونحوِهِ ليست زائدةً للتأنيث ، بل مبدلةٌ مِنَ الألف الزائدة للتأنيث عند الجمهور ، وكذلك الهمزةُ في « علباء » ونحوِهِ إنَّما هي مبدلةٌ مِنَ الياء الزائدة للإلحاق ؛ وتسميةُ همزةِ « كساء » ونحوه أصليَّةً كما ذَكَرَهُ أوَّلاً . . إنما هو باعتبار ما نشأت عنه ؛ بقرينة ما ذَكَرَهُ آخِراً) .

(٢) انظر (٥/ ٢٥٥) .

وإنْ كانتْ للإلحاقِ ؛ كـ (عِلْباءٍ) ، أو بدلاً مِنْ أصل ؛ نحوُ : (كِسَاءٍ) و(حَيَاءٍ) . . جاز فيها وجهانِ :

واواً ؛ لبُعْدِ شَبَهِها بالألفِ في وقوعِ كلٍّ منهما للتأنيث ـ أي : كما في (تقومينَ) ـ قاله المُبرِّدُ ، وهو منقوضٌ بـ (مَطَايَا) .

والأجودُ أنْ يُقالَ : إنَّما قُلِبتْ واواً ؛ حملاً على النَّسَب ؛ لأنَّ التثنيةَ وجمعَ التصحيح والنَّسَبَ تَجْري مَجْرىً واحداً ، قاله الشاطِبيُّ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

* قوله : (وإنْ كانتْ للإلحاقِ ؛ كـ « عِلْباءٍ ») ؛ أي : فإنَّ ألفَهُ للإلحاق بـ (قِرْطاس) .

* قوله : (أو بدلاً مِنْ أصل ؛ نحوُ : « كِسَاءٍ » و« حَيَاءٍ ») هي في الأوَّل : مُنقلِبةٌ عن واو ، وفي الثاني : عن ياءٍ ، والأصلُ : (كِسَاوٌ) و(حَيَايٌ) ؛ فقُلِبَتِ الواوُ همزةً ـ وكذا الياءُ ـ لتطرُّفها إِثْرَ ألفٍ زائدة ، وهٰذا النوعُ يترجَّح فيه التصحيحُ ؛ وهو إبقاءُ الهمزةِ علىٰ حالها ، بخلاف ما قبلَهُ ـ وهو ما كـ (صحراء) ـ فإنَّهُ يجبُ تغييرُ همزتِهِ بقلبها واواً ، كما في « التوضيح »[2] .

---

* قولـه : (فـي وقـوعِ كـلٍّ منهمـا . . .) إلـىٰ آخـره : أخـلَّ بعبـارة « التصريح » ، ونصُّها : (واختِيرَ قلبُها واواً ؛ لبُعْدِ شَبَهِها بالألف ؛ لأنَّ الياء تُشبِهُ الألفَ في وقوع كلٍّ منهما للتأنيث) .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٥) ، وانظر « المقاصد الشافية » (٦/٤٤٣) ، و« المقتضب » (١/١٤١) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٣٠١ـ٣٠٢) .

أحـدُهُمـا : قَلْبُهـا واواً ؛ فتقـولُ : (عِلْبـاوَانِ) ، و(كِسَـاوانِ) ، و(حَيَاوَانِ) .

والثـانـي : إبقـاءُ الهمـزةِ مِـنْ غيـر تغييـر ؛ فتقـولُ : (عِلْبـاءَانِ) ، و(كِسَاءانِ) ، و(حَيَاءانِ) .

والقَلْبُ في المُلْحِقةِ أَوْلىٰ مِنْ إبقاء الهمزة ، وإبقاءُ الهمزةِ المُبدَلةِ مِنْ أصلٍ أَوْلىٰ مِنْ قَلْبِها واواً .

وإنْ كانتِ الهمزةُ الممدودةُ أصلاً : وَجَبَ إبقاؤها ؛ فتقولُ في (قُرَّاءٍ) و(وُضَّاءٍ) : (قُرَّاءانِ) و(وُضَّاءانِ) .

وأشار بقوله : (وما شذَّ علىٰ نَقْلٍ قُصِرْ) : إلىٰ أنَّ ما جاء مِنْ تثنية المقصورِ أو الممدودِ علىٰ خلافِ ما ذُكِرَ.. اقتُصِرَ فيه على السماع ؛ كقولهم في

---

* قوله : (والقَلْبُ في المُلْحِقةِ) بكسر الحاء المُهمَلة ؛ لأنَّها أَلْحَقَتْ مدخولَها بنحو (قِرْطاس) .

* قوله : (قُرَّاءٍ) بضمِّ القاف وتشديدِ الراء المُهمَلة ، و(الوُضَّاء) بضمِّ الواو وتشديدِ الضاد المُعجَمة ، والأَوَّلُ : هو الناسكُ ؛ أي : العابدُ ، والثاني : الوَضِيءُ الوجهِ ؛ مأخوذانِ مِنْ (قَرَأَ) و(وَضُؤَ) ، وإنَّما لم تُقلَبِ الهمزةُ فيهما ؛ لقوَّتها بالأصالة ، وعَدَمِ انقلابِها عن غيرها .

---

* قـولـه : (بضـمِّ القـاف...) إلىٰ آخره ؛ أي : فكـلٌّ منهمـا بـوزن (رُمَّان) ، وقولُهُ : (مِنْ « قَرَأَ » و« وَضُؤَ ») الأَوَّلُ : كـ (سَأَلَ) ، والثاني : كـ (ظَرُفَ) .

(الخَوْزَلَى) : (الخَوْزَلانِ) ، والقياسُ : (الخَوْزَلَيَانِ) ، وقولِهم في (حَمْراءَ) : (حَمْرَايَانِ) ، والقياسُ : (حَمْرَاوَانِ) .

٧٨٣ـ واْحْذِفْ مِنَ المقصورِ في جمعٍ علىٰ حَدِّ المُثَنَّىٰ مـا بـهِ تَكَمَّلَا
٧٨٤ـ والفتحَ أَبْقِ مُشعِراً بما حُذِفْ وإنْ جَمَعْتَهُ بتـاءٍ وأَلِـفْ

❀ قوله : (الخَوْزَلَىٰ) بفتح الخاء المُعجَمة وسكونِ الواو وفتحِ الزاي : مِشْيةٌ فيها تثاقلٌ ، وقيل : مِشيةُ تَبَخْتُرٍ .

❀ قوله : (في جمعٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (احْذِفْ) ، ومفعولُ (احْذِفْ) : قولُهُ : (ما به تَكَمَّلَا) .

❀ قوله : (علىٰ حدِّ المُثنَّىٰ) ؛ أي : علىٰ طريقته ، ومعنىٰ كونِهِ علىٰ حدِّ المُثنَّىٰ : أنَّهُ أُعرِبَ بحرفَينِ ، وسَلِمَ فيه بناءُ الواحد ، وخُتِمَ بنونٍ زائدة تُحذَفُ للإضافة . انتهىٰ « توضيح »[١] .

❀ قوله : (والفتحَ) مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (أَبْقِ) ، و(مُشعِراً) : حالٌ مِنَ (الفتحَ) ، أو مِنْ فاعل (أَبْقِ) ، كما قاله الشاطِبيُّ[٢] .

❀ قوله : (وإنْ جَمَعْتَهُ) ؛ أي : المقصورَ ، كما صرَّح به الشارحُ ، وجوابُ الشرطِ : جملةُ قولِهِ : (فالألفَ اقْلِبْ . . .) إلىٰ آخره ،

. . . .

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٠١) .
(٢) المقاصد الشافية (٦/ ٤٥٤) ، والتقديرُ على الأوَّل : (حالَ كونِ الفتح مُشعِراً) ، وعلى الثاني : (حالَ كونِكَ مُشعِراً بإبقائه) .

٧٨٥ـ فالألفَ اقْلِبْ قَلْبَها في التَّثْنِيهْ وتـاءَ ذي التَّـا أَلْـزِمَـنَّ تَنْحِيَـهْ

إذا جُمِعَ صحيحُ الآخِرِ علىٰ حدِّ المُثنَّىٰ ـ وهو الجمعُ بالواو والنون ـ . . لَحِقَتْهُ العلامةُ مِنْ غير تغييرٍ ؛ فتقولُ في (زيد) : (زيدونَ) .

وإنْ جُمِعَ المنقوصُ هـٰذا الجمعَ : حُذفتْ ياؤُهُ ، وضُمَّ ما قبلَ الواوِ[1] وكُسِرَ ما قبلَ الياء[2] ؛ فتقولُ في (قاضٍ) : (قاضُونَ) رفعاً ، و(قاضِينَ) جرّاً ونصباً .

و(الألفَ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (اقْلِبْ) ، و(قَلْبَها) : مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع ، و(في التَّثْنِيهْ) : مُتعلِّقٌ بـ (قَلْبَها) .

❊ قوله : (تَنْحِيَهْ) ؛ أي : إزالةً ؛ وهو مصدرُ (نحَّيتُ كذا) : جعلتُهُ في ناحية[3] .

❊ قوله : (فتقولُ في « قاضٍ ») ؛ أي : في جمع قاضٍ : (قاضُونَ) ، أصلُهُ : (قاضِيُونَ) ؛ حُذِفَتْ ضمَّةُ الياء للاستثقال ، ثمَّ حُذفت الياءُ لالتقاء

. . . .

---

(١) أي : في الرفع ، وإنَّما لم يبقَ الكسرُ مُشعِراً بالياء المحذوفة كفتح المقصور ؛ لثِقَلِهِ ، ولئلا يلزمَ قلبُ الواوِ ياءً ؛ لوقوعها بعدَ كسرة . « خضري » (٢/ ٨١٢) .

(٢) أي : في النصب والجر ، والمُرادُ : بقاءُ كسره ؛ لأنَّهُ مكسورٌ قبل الياء ، وقيل : يُكسَرُ كسراً جديداً ؛ لتُناسِبَ الياءُ الواوَ في اجتلاب حركة ما قبلَهُما ، وهو تكلُّفٌ . « خضري » (٢/ ٨١٣) .

(٣) وهو المفعول الثاني لـ (أَلزِمنَّ) ، ومفعولُهُ الأوَّل : (تاء) .

وإنْ جُمِعَ الممدودُ هـٰذا الجمعَ : عُومِلَ مُعاملتَهُ في التثنية ؛ فإن كانتِ الهمزةُ بدلاً مِنْ أصلٍ ، أو للإلحاق . . جاز فيه وجهانِ : إبقاءُ الهمزة ، وإبدالُها واواً ؛ فيُقالُ في (كِسَاء) عَلَماً : (كِسَاؤُونَ) و(كِسَاوُونَ) ، وكذلك (عِلْباء) ، وإن كانتِ الهمزةُ أصليَّةً : وَجَبَ إبقاؤُها ؛ فتقولُ في (قُرَّاء) : (قُرَّاؤُونَ) .

وأمَّا المقصورُ ـ وهو الذي ذَكَرَهُ المُصنِّفُ ـ : فتُحذَفُ ألفُهُ إذا جُمِعَ بالواو والنون ، وتبقى الفتحةُ دليلاً عليها ؛ فتقولُ في (مُصطَفىً) : (مُصطَفَونَ) رفعاً ، . . . .

الساكنَينِ ، وحُذفت الكسرةُ التي كانتْ قبلَ الياء لئلا يلزمَ قلبُ الواوِ ياءً لوقوعها ساكنةً إثرَ كسرةٍ ، ثمَّ عُوِّضَ مِنَ الكسرة الضمَّةُ لمناسبة الواو ، وإن شئتَ قلتَ : استُثقِلَتِ الضمَّةُ على الياءِ فيهما ، فنُقِلَتْ إلىٰ ما قبلَها بعدَ سَلْبِ حركةِ ما قبلَها ، ثمَّ حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنَينِ . انتهىٰ « تصريح »[1] .

* قوله : (فيُقالُ في « كِسَاء » عَلَماً) ؛ أي : لمُذكَّرٍ عاقل ، والتقييدُ بالعَلَميَّة شرطٌ لصحَّة الجمع ، كما في « التصريح »[2] .

* قوله : (مُصطَفَونَ) أصلُهُ : (مُصطَفَوُونَ) ؛ تحرَّكتِ الواوُ وانفتحَ ما قبلَها ، قُلِبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذفت لالتقاء الساكنين ، وبقيت الفتحةُ دليلاً عليها .

---

* قوله : (استُثقِلَتِ الضمَّةُ على الياءِ فيهما) ؛ أي : في (قاضُون) و(داعُون) في عبارة « التصريح » التي نَقَلَ منها .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٦) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٢٩٧) .

و(مُصطَفَينَ) جرّاً ونصباً ؛ بفتح الفاء مع الواو والياء .

وإنْ جُمِعَ بألفٍ وتاء : قُلِبتْ ألفُهُ ، كما تُقلَبُ في التثنية ؛ فتقولُ في (حُبْلَىٰ) : (حُبْلَياتٌ) ، وفي (فتىٰ) و(عصا) عَلَمَيْ مُؤنَّث[1] : (فَتَياتٌ) و(عَصَوَاتٌ) ، وإن كان بعدَ ألفِ المقصورِ تاءٌ : وجبَ حينئذٍ حذفُها ؛ فتقولُ في (فتاة) : (فَتَيَاتٌ) ، وفي (قَنَاة) : (قَنَوَات) .

---

* قوله : (و« مُصطَفَينَ » جرّاً ونصباً) أصلُهُ : (مُصطَفَيِينَ) ؛ تحرَّكتِ الياءُ المُبدَلَةُ مِنْ واو في الأصل ـ لأنَّهُ مِنَ الصَّفْوة ـ وانفتحَ ما قبلَها ، قُلِبتْ ألفاً ، ثمَّ حُذفت لالتقاء الساكنَينِ ، وبقيت الفتحةُ قبلَها دليلاً عليها .

* قوله : (فتقولُ في « فتاة ») بالفاء والتاء المُثنَّاةِ فوقُ .

* قوله : (وفي « قَنَاة ») بالقاف والنون ؛ وهي الرمحُ والحَفِيرةُ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

---

* قوله : (تحرَّكتِ الياءُ المُبدَلةُ مِنْ واو في الأصل) ، وإنَّما أُبدلتِ الواوُ ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ أربعةٍ ، وفيه نَظَرٌ ؛ إذ هٰذا تطويلٌ بلا طائلٍ ، فتُقلَبُ الواوُ ألفاً مِنْ أوَّل الأمر ، بخلافها في التثنية وجمعِ المُؤنَّث ؛ فتُقلَبُ ياءً للاحتياج إلىٰ بقائها فيهما ، فتدبَّرْ .

---

(1) قيَّد به ؛ لأنَّ الجمعَ بالألف والتاء لا ينقاسُ في الخالي من العلامة إلا إذا كان علمَ مؤنثٍ ، أو مُصغَّرَ غير العاقل ، أو وصفَهُ ، كما مرَّ . « خضري » (٢/ ٨١٣) ، وانظر ما سبق في (١/ ٤٥٧) .

(2) التصريح على التوضيح (٢/ ٢٩٨) .

٧٨٦ـ والسالمَ العينِ الثُّلاثِيْ اسماً أَنِلْ إتباعَ عينٍ فاءَهُ بما شُكِلْ
٧٨٧ـ إنْ ساكنَ العينِ مُؤنَّثاً بَدَا مُختَتَماً بالتاءِ أو مُجرَّدَا
٧٨٨ـ وسَكِّنِ التاليَ غيرَ الفتحِ أو خَفِّفْهُ بالفتحِ فكُلّاً قد رَوَوْا

❁ قوله : (والسالمَ) مفعولٌ أوَّلُ بـ (أَنِلْ) مضافٌ إلى (العين) ؛ مِنْ إضافة الصفة المُشبَّهة إلىٰ مرفوعها في المعنىٰ ؛ كـ (طاهرِ القلبِ) ، و(الثُّلاثيْ) بسكون الياء : بدلٌ مِنَ (السالم) ، و(اسماً) : حالٌ منه ، و(أَنِلْ) : فعلُ أمرٍ مِنْ (أنالَ) المُتعدِّي إلى اثنَينِ ، وتقدَّم أوَّلُ مفعوليه ، وثانيهما : قولُهُ : (إتباع) ، وقولُهُ : (فاءَهُ) بالنصب : مفعولُ (إتباع) ، و(بما شُكِلْ) : مُتعلِّقٌ به ؛ أي : أَتْبِعْهُ بالذي تحرَّكَ به .

❁ قوله : (إنْ ساكنَ . . .) إلىٰ آخره : جوابُ الشرطِ : محذوفٌ دلَّ عليه ما تقدَّم ؛ أي : فأَنِلْهُ إتباعَ عينٍ . . . إلىٰ آخره ، و(ساكنَ) و(مؤنَّثاً) و(مُختَتَماً) : أحوالٌ مِنْ فاعل (بدا) ، و(أو مُجرَّدَا) : معطوفٌ علىٰ (مُختَتَماً) .

❁ قوله : (غيرَ) بالنصب : مفعولُ (التالي) ، قال المَكُوديُّ : (ويجوزُ جرُّهُ بإضافة « التالي »)[1] .

❁ قوله : (فكُلّاً) مفعولٌ مُقدَّم بـ (رَوَوْا) ، قال الفارِضيُّ : (ويُشكِلُ

. . . .

(١) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢١) .

إذا جُمعَ الاسمُ الثُّلاثيُّ الصحيحُ العينِ السَّاكنُها ، المُؤنَّثُ المختومُ بالتاء أو المُجرَّدُ عنها ؛ بألفٍ وتاء . . أُتبِعَتْ عينُهُ فاءَهُ في الحركة مطلقاً[١] ؛ فتقولُ في (دَعْـدَ) : (دَعَـدَاتٌ) ، وفـي (جَفْنـة) : (جَفَنَـات) ، وفـي (جُمْـلَ) و(بُسْرَة) : (جُمُلَات) و(بُسُرَات) بضمِّ الفاء والعين ، وفي (هِنْدَ) و(كِسْرة) : (هِنِدَات) و(كِسِرَات) بكسر الفاء والعين .

عليه : قولُ بعضِهم : إنَّ المقرونَ بـ« قد » لا يعملُ فيما قبله) انتهى[٢] .

قلتُ : لا إشكالَ ؛ إذ لا وجهَ لهـٰذا القول ، ولا مانعَ مِنَ العمل ، فتأمَّلْ .

❁ قوله : (في الحركة مطلقاً) ؛ أي : ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ؛ كما في الأمثلة المذكورة .

❁ قوله : (دَعْدَ) بفتح أوَّلِهِ : عَلَمُ امرأة .

❁ قوله : (جَفْنة) اسمٌ لوعاءِ الطعام ، وهي ساكنةُ الفاء[٣] .

❁ قوله : (وفي « جُمْلَ ») بضمِّ الجيم : عَلَمٌ على امرأة .

❁ قوله : (و« بُسْرَة ») قال ابنُ فارسٍ : (البُسْرُ مِنْ كلِّ شيء : الغضُّ)

. . . .

(١) قوله : (أُتبِعتْ عينُهُ) ؛ أي : وجوباً في مفتوح الفاء ، وجوازاً في مضمومها ومكسورِها ؛ فالأمرُ في « المتن » مُستعمَلٌ في الوجوب والجواز معاً ؛ بدليل البيت الثالث . « خضري » (٢/ ٨١٤) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧١) .

(٣) فهي كـ(قَصْعة) وزناً ومعنىً .

ويجوزُ في العين بعدَ الضمَّةِ والكسرةِ.. التسكينُ والفتحُ ؛ فتقولُ : (جُمْـلَاتٌ) و(جُمَـلَات) ، و(بُسْـرَات) و(بُسَـرَات) ، و(هِنْـدَات) و(هِنَدَات) ، و(كِسْرَات) و(كِسَرَات) ، ولا يجوزُ ذلك بعدَ الفتحةِ ، بل يجبُ الإتباعُ .

واحتَـرَزَ بـ(الثُّـلاثـيِّ) : مِـنْ غيـره ؛ كـ(جَعْفَـرَ) علمـاً لمُـؤنَّـث ، وبـ(الاسم) : مِنَ الصفة ؛ كـ(ضَخْمة) ، وبـ(الصحيح العينِ) : مِنْ مُعتلِّها ؛ كـ(جَوْزَة) ، وبـ(الساكن العينِ) : مِنْ مُحرَّكها ؛ كـ(شَجَرَة) ؛ فإنَّهُ لا إتباعَ في هـٰذه كلِّها ، بل يجبُ إبقاءُ العينِ علىٰ ما كانتْ عليه قبلَ الجمـع ؛ فتقـولُ : (جَعْفَـرَاتٌ) ، و(ضَخْمَـات) ، و(جَـوْزَات) ، و(شَجَرَات) ، واحتَرَزَ بـ (المُؤنَّث) : مِنَ المُذكَّر ؛ كـ(بَدْرٍ) ؛ فإنَّهُ لا يُجمَعُ بالألف والتاء .

انتهىٰ[1] ، ومنه : البُسْرُ مِنَ البَلَح ، وهو معروفٌ .

❋ قوله : (واحتَرَزَ بـ« الثُّلاثيِّ ») أَسْقَطَ مُحترَزَ (السالم) ، وقد احتَرَزَ به الناظمُ عن شيئَينِ :

أحدُهُما : المُشدَّد ؛ نحوُ (جُنَّة) مُثلَّثَ الجيم ؛ فليس فيه إلا التسكينُ علىٰ اختلاف معانيه .

❋ قوله : (أَسْقَطَ مُحترَزَ « السالم ») ؛ أي : علىٰ ما في بعض النسخ .

---

(١) مجمل اللغة (١/١٢٦) .

٧٨٩ـ ومَنَعُوا إتباعَ نحوِ (ذِرْوَهْ) و(زُبْيَةٍ) وشَذَّ كسرُ (جِرْوَهْ)

يعني : أنَّهُ إذا كان المُؤنَّثُ المذكورُ مكسورَ الفاء ، وكانتْ لامُهُ واواً . . فإنَّهُ يمتنعُ فيه إتباعُ العينِ للفاء ؛ فلا تقولُ في (ذِرْوة) : (ذِرِوَات) بكسر الفاء والعين ؛ استثقالاً للكسرة قبلَ الواو ، بل يجبُ فتحُ العينِ أو تسكينُها ؛ فتقولُ : (ذِرَوَاتٌ) ، أو (ذِرْوَات) ، وشذَّ قولُهُم : (جِرِوَات) بكسر الفاءِ والعين .

وكذلك لا يجوزُ الإتباعُ إذا كانتِ الفاءُ مضمومةً واللامُ ياءً ؛ نحوُ : (زُبْية) ؛ فلا تقولُ : (زُبُيَاتٌ) بضمِّ الفاء والعينِ ؛ استثقالاً للضمَّة قبلَ

وثانيهما : ما عينُهُ حرفُ عِلَّةٍ ، وهو ضربانِ ؛ ضربٌ قبلَ حرفِ العِلَّةِ فيه حركةٌ مجانسة ؛ نحوُ : (تَارة) ، و(دُولة) و(دِيمة) ؛ فهـٰذا يبقىٰ علىٰ حاله ، وضربٌ قبلَ حرفِ العِلَّةِ فيه فتحةٌ ، وهـٰذا فيه لغتانِ ؛ لغةُ هُذَيل فيه : الإتباعُ ، ولغةُ غيرِهم : الإسكانُ ، وسيأتي ذِكْرُهُ[1] .

❁ قوله : (نحوِ « ذِرْوَهْ ») بكسر الذال المُعجَمة ـ وقد تُضَمُّ ـ وسكونِ الراء : أَعْلى الشيءِ ، و(الزُّبْيَةُ) بضمِّ الزاي وسكونِ الباء المُوحَّدة وبعدَها ياءٌ مُثنَّاة تحتُ : حُفْرةُ الأسد ، و(الجِرْوةُ) بكسر الجيم : الصغيرةُ مِنْ أولاد الكلاب والسِّباعِ ومِنَ القِثَّاء .

❁ قوله : (وسيأتي ذِكْرُهُ) ؛ أي : بقوله : (أو لأُناس انتمىٰ) .

---

(١) انظر (٥/٢٦٧) .

الياءِ ، بل يجبُ الفتحُ أو التسكينُ ؛ فتقول : (زُبَيَات) ، أو (زُبْيَات) .

٧٩٠ـ ونادرٌ أو ذو ٱضطِرارٍ غيرُ ما قَــدَّمتُــهُ أو لأُنــاسٍ ٱنتَمَــىٰ

يعني : أنَّ ما جاء مِنْ جمعِ هـٰذا المُؤنَّثِ علىٰ خلاف ما ذُكِرَ . . عُدَّ نادراً ، أو ضرورةً ، أو لغةً لقوم .

فالأوَّلُ : كقولهم في (جِرْوَة) : (جِرِوَات) بكسر الفاء والعين .

والثاني : كقوله[1] : [من الطويل]

---

* قوله : (ونادرٌ . . .) إلىٰ آخره : (نادر) : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (غيرُ

. . . .

---

(١) البيت لعروة بن حِزَام العُذْري صاحب عَفْراءَ في « ديوانه » (ص١٣٩) ، وهو ضمن قصيدة طويلة مطلعها :

خليليَّ مِنْ عُلْيا هلالِ بنِ عامرٍ بصنعاءَ عُوجا اليومَ وٱنتظِراني

ومن أبياتها الصادقة الرقيقة :

فيا ليتَ كلَّ ٱثنَينِ بينَهُما هوىً مِنَ النـاسِ والأنعـامِ يلتقيـانِ
فيَقضِي حبيبٌ مِنْ حبيبٍ لُبانةً ويـرعـاهُمـا ربِّـي فـلا يُـرَيـانِ
وإنِّي لَأَهوىٰ الحَشْرَ إذ قيلَ إنَّني وعفـراءَ يـومَ الحشـرِ مُلتقِيـانِ
وقد تركتْ عفراءُ قلبي كأنَّهُ جنـاحُ غـرابٍ دائـمُ الخَفَقـانِ

وقد هدَّهُ وأمرضه هُيامُهُ بعَفْراءَ ، ولم ينل منها غايتَهُ ولم يصل إلىٰ مناله ، وأدّاه ذلك إلىٰ موته وفنائه ، وقصتُهُما مشهورةٌ في كتب الأدب .

والبيت من شواهد : « أوضح المسالك » (٤/٣٠٤) ، و« المساعد » (١/٦٨) ، و« المقاصد الشافية » (٦/٤٨٣) ، و« همع الهوامع » (١/٩١) ، و« شرح =

٣٥٦ـ وحُمِّلْتُ زَفرَاتِ الضُّحىٰ فأَطَقْتُها   وما لي بزَفْراتِ العَشِيِّ يَدَانِ

فسكِّن عينَ (زفرات) ضرورةً ، والقياسُ : فتحُها إتباعاً .

ما قدَّمتُهُ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غيرُ الذي قدَّمتُهُ نادرٌ ، أو ذو اضْطِرارٍ ، أو انتمىٰ ـ أي : انتسبَ ـ لأُناسٍ .

والنادرُ : هو الذي في الكلام المنثورِ قليلٌ جدّاً ؛ بحيثُ لا يُبنىٰ عليه لقلَّتِهِ ، وذو الاضْطِرارِ : ما جاء في الشعر لضرورة الوزن ، والذي انتمىٰ لأُناس : ما كان لغةً لبعض العرب ، قاله الشاطِبيُّ[١] .

❃ قوله : (وحُمِّلْتُ زَفْرَاتِ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : أعرابيٌّ مِنْ بني عُذْرَةَ مِنْ قصيدةٍ أوَّلُها[٢] :

جعلتُ لعرَّافِ اليمامةِ حُكْمَهُ   وعَرَّافِ نَجْدٍ إنْ هما شَفَيانِي

و(الزَّفرات) : جمعُ (زَفْرة) ، وهي خروجُ النَّفَسِ بأَنينٍ ، وأضاف (الزَّفرات) إلىٰ (الضُّحىٰ) و(العَشِيِّ) ؛ لأنَّ مِنْ عادة المُتيَّمِ قيامَ الوَجْدِ والهُيامِ به في هـٰذَينِ الوقتَينِ ، فينقطعُ عن الأكل مع أنَّ الأكلَ يكونُ غالباً فيهما .

وإنَّما اعترفَ بإطاقة زفرات الضُّحىٰ دون زفرات العَشِيِّ ؛ لأنَّ وقتَ العَشِيِّ

. . . .

= الأشموني » (٣/ ٦٦٧ـ ٦٦٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٣٣ـ٢٠٣٤) ، و« خزانة الأدب » (٣/ ٣٧٦) .

(١) المقاصد الشافية (٦/ ٤٨٠) .

(٢) لعلَّ هـٰذا أوَّلُها بناء علىٰ رواية ، والمشهور ما ذكرته في تخريج البيت .

والثالثُ : كقول هُذَيل في (جَوْزَة) و(بَيْضَة) ونحوِهما : (جَوَزَات) و(بَيَضَات) بفتح الفاء والعين ، والمشهورُ في لسان العرب : تسكينُ العينِ إذا كانتْ غيرَ صحيحة .

أوَّلُ وقتٍ مِنَ الأوقات المُستقبِلةِ للَّيل التي يَحصُلُ فيها الهدوءُ والسكونُ ، واجتماعُ الأفكار والانقطاعُ عَنِ الناس ، فيشتدُّ حالُ المُتيَّم في مِثْلِ هٰذا الوقتِ لذلك .

وقولُهُ : (فأَطَقْتُها) : مِنَ الإطاقة ؛ وهي القُدْرةُ ، وأراد بقوله : (يَدَانِ) القوَّةَ ؛ لأنَّ اليدَ يُعبَّرُ بها عن القوَّة في كثيرٍ مِنَ المواضع ، والتثنيةُ للتأكيد ، أفادَهُ العَيْنيُّ[1] .

. . . .

(١) المقاصد النحوية (٤/ ٢٠٣٣) .

جمعُ التكسير

٧٩١ـ (أَفْعِلَةٌ) (أَفْعُلُ) ثُمَّ (فِعْلَهْ) . . . .

(جمعُ التكسيرِ)

* قوله : (جمعُ التكسيرِ) هو الاسمُ الدالُّ على أكثرَ مِنِ اثنَينِ بصورةِ تغييرٍ لصيغةِ واحدِهِ لفظاً أو تقديراً ، وإنَّما قيل : (بصورة تغيير) ؛ لأنَّ صيغةَ الواحدِ لا تتغيَّرُ حقيقةً ؛ لأنَّ حركاتِ الجمعِ غيرُ حركاتِ المفرد .

ومثالُ التغييرِ المُقدَّر : (فُلْكٌ) ونحوُهُ ؛ فهو إذا كان مفرداً بوزن (قُفْلٍ) ، وإذا كان جمعاً بوزن (بُدْنٍ) .

واعلَمْ : أنَّ جموعَ التكسيرِ ثمانيةٌ وعشرونَ بناءً ؛ منها أربعةٌ للقِلَّة ، والباقي للكَثْرة ، وأَهْمَلَ المُصنِّفُ مِنْ أبنية الكثرة (فُعَالَىٰ) بالضمِّ ؛ كـ (سُكَارَىٰ) ، كما في « الفارضيِّ »[(١)] .

* قوله : (أَفْعِلَةٌ) بكسر العين : مبتدأٌ مُنوَّنٌ للضرورة ؛ لأنَّهُ غيرُ منصرفٍ

[جمعُ التكسير]

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧١) .

. . . . ثُمَّتَ (أَفْعالٌ) جمـوعُ قِلَّـهْ

جمعُ التكسيرِ : هو ما دلَّ علىٰ أكثرَ مِنِ اثنَينِ بتغييرٍ ظاهر ؛ كـ (رَجُلٍ

للعَلَميّة على الوزن والتأنيث[1] ، والخبرُ : قولُهُ : (جموعُ قِلَّهْ) .

❀ قوله : (ثُمَّتَ) حرفُ عطف ، والتاءُ : لتأنيث الحرف ، وحُرِّكَتْ بالفتح تخفيفاً .

❀ قوله : (جموعُ قِلَّهْ) اعتُرِضَ : بأنَّ المُناسِبَ التعبيرُ ببناء القِلَّة ؛ لأنَّ لفظَ (جموع) هنا واقعٌ علىٰ أربعةِ ألفاظٍ مع أنَّهُ جمعُ كَثْرة .

قال ابنُ هشامٍ : (الجوابُ مِنْ وجهَينِ :

الأوَّلُ : أنَّ « جمعاً » مفردَ « الجموع » ليس له جمعُ قِلَّة ، فصار التعبيرُ بـ« جموع » كالتعبير بـ « قلوب » مع إرادة القِلَّة ، كما سيأتي في قوله : « والعكسُ . . . » إلىٰ آخره .

الثاني : أنَّ القليلَ إنَّما هو هـٰذه الألفاظُ ، وأمَّا موزوناتُها فكثيرةٌ ؛ فالكَثْرةُ بهـٰذا الاعتبار) انتهىٰ « سُيُوطي »[2] .

. . . .

---

(١) العبارة في « الخضري » (٢/ ٨١٦) : (والثلاثة الأُوَل ـ أي : « أَفْعِلةٌ » ، و« أَفْعُلٌ » ، و« فِعْلةٌ » ـ غيرُ مصروفة ؛ للعَلَميَّة على الوزن المخصوص ووزن الفعل في « أَفْعُل » ، ولها وللتأنيث اللفظيِّ في الباقيَين ، لـٰكن نُوِّن « أَفْعِلَة » للضرورة) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢١١) .

ورجال) ، أو مُقدَّرٍ ؛ كـ (فُلْكٍ) للمفرد والجمع[1] ؛ فالضمَّةُ التي في المفرد كضمَّة (قُفْلٍ) ، والضمَّةُ التي في الجمع كضمَّة (أُسْدٍ) .

وهو علىٰ ضربَينِ : جمعُ قِلَّةٍ ، وجمعُ كَثْرةٍ .

فجمعُ القِلَّةِ : يَدُلُّ حقيقةً علىٰ ثلاثةٍ فما فوقَها إلى العَشَرة .

وجمعُ الكَثْرة : يَدُلُّ علىٰ ما فوقَ العَشَرةِ إلىٰ غير نهاية .

ويُستعمَلُ كلٌّ منهما في موضع الآخَرِ مجازاً .

❁ قوله : (إلى العَشَرةِ) الغايةُ مِنْ جموع القِلَّة ، كما جرىٰ عليه المَكُوديُّ[2] ، وجرى السُّيُوطيُّ علىٰ أنَّها مِنْ جموع الكَثْرة[3] ، قال العلَّامةُ الخطيبُ : (وهـٰذا أَظْهَرُ)[4] .

❁ قوله : (علىٰ ما فوقَ العَشَرةِ) اعتمد السَّعْدُ التَّفْتازانيُّ : أنَّ جمعَ الكَثْرةِ يَدُلُّ حقيقةً علىٰ ثلاثة إلىٰ غير نهاية[5] ؛ فيتَّحِدُ جمعُ الكَثْرة والقِلَّة في المبدأ ، ويفترقانِ في الغاية .

❁ قوله : (مجازاً) ؛ أي : إن كان للمفرد جَمْعانِ ، أمَّا إذا لم يكنْ له إلا

❁ قوله : (الغايةُ مِنْ جموع القِلَّة) ؛ أي : مِنْ مدلول جموعِ القِلَّة ، وهـٰذا القولُ هو المُناسِبُ لكلام الشارح .

---

(١) هـٰذا مذهبُ سيبويه ، واختار في « التسهيل » : أنَّهُ مشتركٌ بين المفرد واسم الجمع لا الجمع ، فلا يُقدَّرُ فيه تغييرٌ . « خضري » (٢/ ٨١٧) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢٢) ، وقوله : (الغاية) ؛ أي : العشرة .

(٣) البهجة المرضية (ص٤٩١) .

(٤) فتح الخالق المالك (٣/ ١٧٩٣) .

(٥) التلويح على التوضيح (١/ ٩٤) .

وأمثلةُ جمعِ القِلَّة :

ـ (أَفْعِلَةٌ) ؛ كـ (أَسْلِحَة) .

ـ و(أَفْعُلٌ) ؛ كـ (أَفْلُس) .

ـ و(فِعْلَةٌ) ؛ كـ (فِتْية) .

ـ و(أَفْعالٌ) ؛ كـ (أَفْرَاس) .

وما عدا هـٰذه الأربعةَ مِنْ أمثلة التكسير[1] . . فجموعُ كَثْرة .

٧٩٢ـ وبعضُ ذي بكَثْرةٍ وَضْعاً يَفِي كـ (أَرْجُلٍ) . . . .

جمعُ قِلَّةٍ أو جمعُ كَثْرة . . فلا تَجَوُّزَ ؛ لأنَّهُ مِنْ قَبِيلِ المشترك ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : (وبعضُ ذي . . .) إلىٰ آخره ، فكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (أو وضعاً) ؛ ليشملَ ما ذَكَرَهُ الناظمُ بقوله : (وبعضُ ذي بكَثْرة وضعاً . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وَضْعاً) منصوبٌ بنزع الخافض ، قاله المَكُوديُّ[2] ، والأَوْلىٰ ـ كما قال الشاطِبيُّ ـ : . . . .

❁ قوله : (والأَوْلىٰ ـ كما قال الشاطِبيُّ ـ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنَّهُ

---

(١) خَرَجَ : جمعا التصحيح ؛ فهما لمطلق الجمع المُتحقِّق في الكَثْرة والقِلَّة بلا نَظَرٍ إلىٰ خصوصِ أحدهما ، كما استظهره الرَّضِيُّ تبعاً لابن خروف ، فيصلحانِ لهما حقيقةً بالاشتراك المعنويّ ؛ كـ (حيوان) للإنسان والفرس ، لا اللفظيّ كما تُوُهِّم ، وقيل : هما للقِلَّة حقيقةً وللكَثْرة مجازاً . « خضري » (٢/٨١٧) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢٣) .

والعكسُ جاءَ كـ (الصُّفِي)

أنَّهُ مصدرٌ في موضع الحال ؛ أي : ذا وَضْعٍ[1] ، وقَسِيمُهُ محذوف ، أي : واستعمالاً .

والفرقُ بينَ الوَضْعِ والاستعمالِ : أنَّ حقيقةَ الوضعِ : أنْ تكونَ العربُ لم تَضَعْ أحدَ البناءَينِ استغناءً عنه بالآخر ، والاستعمالِ : أنْ تكونَ وضعتْهُما معاً ، ولٰكنَّها استغنتْ في بعض المواضع عن أحدِهِما بالآخر .

❁ قوله : (كـ « الصُّفِي ») بضمِّ الصاد وكسرِ الفاء : جمعُ (صَفَاة) ؛ وهي الصخرةُ المَلْساءُ ، والأصلُ : (صُفُويٌ) مثلُ (فُلُوس) ؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت ، ثمَّ قُلبت ضمَّةُ الفاءِ كسرةً .

وحكى الجَوْهريُّ في جمعها : (أَصْفاء)[2] ؛ ولهٰذا اعتَرَضَ ابنُ هشامٍ كلامَ الناظم ؛ فقال : (وليس منه ؛ أي : مِنْ هٰذا القِسْم ؛ وهو ما لم تَضَعِ العربُ له بناءَ قِلَّة . . ما مثَّل به الناظمُ وابنُهُ مِنْ قولهم في جمع « صَفَاة »[3] : « صُفِيٌّ » ؛ لقولهم : « أَصْفاءٌ ») انتهىٰ[4] ؛ فكان ينبغي أنْ يُمثِّلَ بـ (رِجال) جمع (رَجُل) بضمِّ الجيم .

منصوبٌ على التمييز المُحوَّلِ عن الفاعل ؛ أي : يَفِي وضعُهُ .

---

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٢١) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٤٠١) .

(٣) في (ب ، هـ) : (قولهما) بدل (قولهم) .

(٤) أوضح المسالك (٤/ ٣٠٧ـ٣٠٨) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٥٤٧) .

قد يُستغنىٰ ببعض أبنيةِ القِلَّةِ عن بعض أبنية الكَثْرة ؛ كـ (رِجْلٍ وأَرْجُل) ، و(عُنُقٍ وأَعْناقٍ) ، و(فُؤَادٍ وأَفْئِدة) ، وقد يُستغنىٰ ببعض أبنيةِ الكَثْرة عن بعض أبنية القِلَّةِ ؛ كـ (رَجُلٍ ورجالٍ) ، و(قَلْبٍ وقُلُوب) .

٧٩٣ـ لـ (فَعْلٍ) اسماً صحَّ عيناً (أَفْعُلُ) . . . .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ قولَ الناظم : (والعكسُ جاء . . .) إلىٰ آخره . . مبنيٌّ علىٰ أنَّ جمعَ الكَثْرة يُطلَقُ علىٰ ما فوقَ العشرةِ إلىٰ غير نهاية ، لا علىٰ ما تقدَّم عن السعد[1] ، وإلا لم يكنِ استعمالُ جَمْعِ الكَثْرة في القِلَّةِ مجازاً ؛ لاتِّحادهما مبدأً عندَهُ ، فتدبَّرْ .

* قوله : (لـ « فَعْلٍ ») الجارُّ : مُتعلِّقٌ بمحذوف خبرٌ مُقدَّمٌ عن قوله : (أَفْعُلُ) .

والحاصلُ : أنَّ الصورَ اثنا عَشَرَ ؛ وذلك لأنَّ (فِعُلاً) مُثلَّثَ الفاء والعين كذلك ، ويُزادُ تسكينُها ، فتُضرَبُ أحوالُ الفاءِ في العين تبلغُ ما ذُكِرَ ؛ منها صورتانِ لم تُستعمَلا ؛ وهما كسرُ الفاء وضمُّ العين ، وعكسُهُ ، وقد أشار لهما فيما سيأتي بقوله : (و« فِعُلٌ » أُهمِلَ والعكسُ يَقِلْ)[2] .

---

* قوله : (وإلا لم يكنِ استعمالُ جَمْعِ الكَثْرة في القِلَّةِ مجازاً) ؛ أي : أو وضعاً علىٰ سبيل النِّيابةِ إذا لم يُوجَدْ إلا بناءُ الكَثْرة ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٠) .

(٢) انظر (٥/ ٤٤٨ـ٤٤٩) .

. . . .

فالباقي عَشَرةٌ ؛ منها صورةٌ يطَّردُ جمعُها علىٰ (أَفْعُل) ؛ وهي ما إذا فُتحت الفاءُ وسُكِّنت العينُ ، وما بَقِيَ يُجمَعُ علىٰ (أَفْعالٍ) ، كما أشار إليه الناظمُ بقوله : (وغيرُ ما « أَفْعُلُ » فيه مُطَّرِدْ . . .) إلىٰ آخره[1] .

وخرجتْ صورةٌ أخرىٰ تُجمَعُ علىٰ (فِعْلانَ) أشار لها الناظمُ بقوله : (وغالباً أَغْناهُمُ « فِعْلانُ » في « فُعَلٍ » . . .) إلىٰ آخره[2] ، أفادَهُ شيخُنا الأُجْهُوريُّ[3] .

❁ قوله : (وما بَقِيَ يُجمَعُ علىٰ « أَفْعالٍ ») الباقي : هو تسعةٌ ، ويُزادُ عليها صورةٌ ؛ وهي (فَعْلٌ) المُعتلُّ العينِ ؛ كـ (ثَوْبٍ وأَثْوابٍ) ؛ فالجملةُ عشرةٌ .

ثمَّ إنَّ الشارحَ قد أخذ مُحترَزَ قولِهِ : (لـ « فَعْلٍ » اسماً صحَّ عيناً) ، ولم يأخذْ مُحترَزَ قولِهِ : (وللرباعيِّ اسماً . . .) إلىٰ آخره ؛ فمُحترَزُ الاسمِ : الصفةُ ؛ نحوُ : (شجاع) ، ومُحترَزُ المَدِّ : نحوُ : (خنصر) ، ومُحترَزُ المُؤنَّث : نحوُ : (حمار) ، ومُحترَزُ الرباعيِّ : نحوُ : (غَضَنْفَر) ، ولم يأخذِ الشارحُ أيضاً مُحترَزَ (اسماً) في قوله : (وغيرُ ما « أفعُلُ » . . .) إلىٰ آخره ، واحترَزَ به : عن نحو : (ضَخْم) و(شَهْم) ؛ فلا يُجمَعُ علىٰ (أَفْعال) ، بل علىٰ (فِعَال) ، كما يُعلم ممَّا يأتي[4] .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٦ ، ٢٧٨) .
(٢) انظر (٥/ ٢٧٨_٢٧٩) .
(٣) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/ ٢٧٧) .
(٤) انظر (٥/ ٢٧٩ ، ٢٩٧) .

. . . . وللـرُّبـاعـيِّ اسمـاً أيضـاً يُجعَـلُ

٧٩٤ـ إنْ كانَ كالعَنَاقِ والذِّراعِ في مـدٍّ وتـأنيـثٍ وعَـدِّ الأحـرفِ

(أَفْعُلُ) : جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ علىٰ (فَعْلٍ) صحيحَ العين[1] ؛ نحوُ :

---

* قوله : (وللرُّباعيِّ) في موضع المفعول الثاني لقوله : (يُجعَلُ) مُقدَّمٌ عليه ، و(اسماً) : حالٌ مِنَ (الرُّباعيِّ) ، و(أيضاً) : مفعولٌ مطلقٌ .

* قوله : (إنْ كانَ) ؛ أي : الرُّباعيُّ .

* قوله : (كالعَنَاقِ) بفتح العين : خبرُ (كان) ، قال في « المصباح » : (العَنَاقُ : الأنثىٰ مِنْ ولد المَعْزِ قبلَ استكمالِها الحولَ ، والجمعُ : « أَعْنُق » و« عُنُوق »)[2] .

* قوله : (والذِّراعِ) بكسر الذال المُعجَمة .

* قوله : (في مدٍّ) مُتعلِّقٌ بـ (كان) ، أو بالكاف ؛ أي : لِمَا فيها مِنْ معنى التشبيه ؛ علىٰ ما فيهما مِنَ الخلاف ، أو في موضعِ الحال مِنِ اسم (كان) ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[3] .

---

(١) والفاءِ ، ولم يُضاعف ، وكان عليه أنْ يزيد ذلك ؛ فإنَّ (أَفْعُلَ) لا يطَّرد في معتل الفاء ؛ كـ (وَعْدٍ) و(وَغْدٍ) ، ولا في المضاعف ؛ كـ (جَدٍّ) و(صَفٍّ) ، وشذَّ مِنَ الأوَّل : (وَجْهٌ وأَوْجُهٌ) ، ومِنَ الثاني : (كَفٌّ وأَكُفٌّ) ، بل قياسُهما : (أفعالٌ) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨١٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٥٩٢) .

(٣) تمرين الطلاب (ص١٥٤) .

(كَلْبٍ وأَكْلُبٍ) ، و(ظَبْيٍ وأَظْبٍ) ، وأصلُهُ : (أَظْبُيٌ) ؛ فقُلبتِ الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياء ؛ فصار : (أَظْبِي) ، فعُومِلَ مُعاملةَ (قاضٍ) .

وخَرَجَ بـ (الاسم) : الصفةُ ؛ فلا يجوزُ نحوُ : (ضَخْمٍ وأَضْخُمٍ) ، وجاء : (عَبْدٌ وأَعبُدٌ) ؛ لاستعمال هـٰذه الصفةِ استعمالَ الأسماء[1] ، وخَرَجَ بـ (صحيح العين) : المُعتلُّ العينِ ؛ نحوُ : (ثوبٍ) و(عينٍ) ، وشذَّ : (عَيْنٌ وأَعْيُنٌ)[2] ، و(ثَوْبٌ وأَثْوُبٌ) .

و(أَفْعُلُ) أيضاً : جمعٌ لكلِّ اسمٍ مُؤنَّثٍ رُباعيٍّ قبلَ آخِرِهِ مَدَّةٌ ؛ كـ (عَنَاقٍ وأَعْنُقٍ) ، و(يَمِينٍ وأَيْمُنٍ) ، وشذَّ مِنَ المُذكَّر : (شِهَابٌ وأَشْهُبٌ) ، و(غُرَابٌ وأَغْرُبٌ) ، والله أعلم .

٧٩٥ـ وغيرُ ما (أَفْعُلُ) فيهِ مُطَّرِدْ مِنَ الثُّلاثِي اسماً . . . .

❁ قوله : (وأَظْبٍ) بكسر الباء المُوحَّدة مع التنوين . انتهىٰ « فارِضي »[3] .

❁ قوله : (فعُومِلَ مُعاملةَ « قاضٍ ») ؛ أي : في حَذْفِ الياء ولَحَاقِ التنوين .

❁ قوله : (وغيرُ ما « أَفْعُلُ » . . .) إلىٰ آخره : (غيرُ) : مبتدأ ، خبرُهُ :

. . . .

(١) أفاد : أنَّ كلَّ صفةٍ علىٰ (فَعْلٍ) غلبتْ عليها الاسميَّةُ . . ينقاسُ فيها (أَفْعُلُ) . « خضري » (٢/ ٨١٩) .

(٢) أي : قياساً ، مع كثرته استعمالاً وفصاحته ، وقد وَرَدَ في قوله تعالىٰ : ﴿ وَيُقَلِّلُكُمْ فِيٓ أَعْيُنِهِمْ ﴾ [الأنفال : ٤٤] ، وقوله : ﴿ قُرَّةَ أَعْيُنٍ ﴾ [الفرقان : ٧٤] .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧١) .

. . . . بـ (أَفْعـالٍ) يَـرِدْ

جملةُ (يَرِدْ) ، و(ما) : اسمٌ موصول مضافٌ إليه (غيرُ) ، و(أَفْعُلُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُطَّرِدْ) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، و(مِنَ الثُّلاثِي) : مُتعلِّقٌ بـ (مُطَّرِد) ، أو حالٌ مِنْ فاعل (مُطَّرِد) المُستترِ فيه ، و(اسماً) : حالٌ مِنَ الموصول ، أو مِنَ (الثُّلاثي) ، وقولُهُ : (بـ « أَفْعالٍ ») : مُتعلِّقٌ بقوله : (مُطَّرِد) .

❁ قوله : (بـ « أَفْعالٍ » . . .) إلىٰ آخره : بفتح الهمزة ؛ فـ (أَفْعالٌ) : جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ ليس علىٰ (فَعْلٍ) ممَّا هو صحيحُ العين ؛ وذلك ما يطَّرِدُ فيه (أَفْعُلُ) ؛ فشَمِلَ غيرُ (فَعْلٍ) مِنَ الثُّلاثيِّ تسعةَ أوزان ، وقد مثَّل الشارحُ لبعضها ، وتمامُ الأمثلة : نحوُ : (عُنُقٍ وأَعْناق) ، و(كَتِفٍ وأَكْتافٍ) .

ولمَّا دَخَلَ في هـٰذا القانونِ (فُعَلٌ) بضمِّ الفاء وفتح العين ، وكان الغالبُ في جمعه غيرَ (أَفْعال) . . نبَّه عليه بقوله : (وغالباً أَغْناهُمُ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (و« مِنَ الثُّلاثِي » : مُتعلِّقٌ بـ « مُطَّرِد » . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنَّهُ بيانٌ لـ (غيرُ) مَشُوبٌ بتبعيض ؛ فهو حالٌ منها أو مِنْ ضميرها .

❁ قوله : (حالٌ مِنَ الموصول) المُناسِبُ : أنَّهُ حالٌ مِنْ ضمير (غيرُ) ، أو من (الثُّلاثي) .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « مُطَّرِد ») كذا بخطِّهِ ، وصوابُهُ : (يَرِدْ)[1] .

(١) جاء على الصواب في (د ، هـ) .

٧٩٦ـ وغـالبـاً أَغْنـاهُـمُ (فِعْـلَانُ) في (فُعَلٍ) كقولِهِم (صِرْدانُ)

قد سبق أنَّ (أَفْعُلَ) جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ علىٰ (فَعْلٍ) صحيحَ العين[1] ، وذَكَرَ هنا أنَّ ما لا يَطَّرِدُ فيه مِنَ الثُّلاثيِّ (أَفْعُلُ) .. يُجمَعُ علىٰ (أَفْعالٍ) ؛ وذلك كـ (ثَوْبٍ وأَثْوابٍ) ، و(جَمَلٍ وأَجْمالٍ) ، و(عَضُدٍ وأَعْضادٍ) ،

---

* قوله : (وغالباً) منصوبٌ بنزع الخافض ، و(فِعْلَانُ) : فاعلُ (أَغْناهم) ، وهو بكسر الفاء مِنْ جموع الكَثْرة ، وإنَّما ذَكَرَهُ الشيخُ هنا ؛ لأنَّهُ مُطَّرِدٌ في هٰذا الوزن ؛ أعني : (فُعَلاً) بضمِّ الفاء وفتح العين ؛ كـ (رُطَبٍ) ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[2] .

* قوله : (كثَوْبٍ) مثالٌ للمُعتلِّ ، وقولُهُ : (وجَمَلٍ) بالجيم و(عَضُدٍ) : مثالانِ لمفتوح الفاء ، ويُزادُ علىٰ ذلك : (نَمِرٌ) ، وقولُهُ : (وحِمْلٍ) بالحاء المُهمَلة و(عِنَبٍ) و(إِبِلٍ) : أمثلةٌ لمكسورها ، وقولُهُ : (وقُفْلٍ) : مثالٌ لمضمومها ، ويُضَمُّ لذلك : (عُنُق) .

فهٰذه الأمثلةُ كلُّها لِمَا أتىٰ علىٰ غيرِ (فَعْلٍ) بفتح الفاء وسكونِ العين ، وهي ثمانيةُ أوزان .

. . . .

(١) انظر (٥/ ٢٧٥) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧٢) .

و(حِمْـلٍ وأَحْمـالٍ) ، و(عِنَـبٍ وأَعْنـابٍ) ، و(إِبِـلٍ وآبـالٍ) ، و(قُفْـلٍ وأَقْفالٍ) .

وأمَّا جمعُ (فَعْلٍ) الصحيحِ العين على (أَفْعالٍ).. فشاذٌّ ؛ كـ (فَرْخٍ وأَفْراخ) .

وأمَّا (فُعَلٌ) : فجاء بعضُهُ على (أَفْعالٍ) ؛ كـ (رُطَبٍ وأَرْطَابٍ) ، والغالبُ : مجيئُـهُ على (فِعْلانَ) ؛ كـ (صُرَدٍ وصِرْدانٍ) ، . . . .

❁ قوله : (وآبالٍ) بإبدال الهمزة الثانية ألفاً .

❁ قوله : (كصُرَدٍ) بوزن (رُطَبٍ) : طائرٌ فوقَ العُصْفُور أَبْقَعُ ، نصفُهُ أبيضُ ، ونصفُهُ أسودُ ، ضخمُ الرأسِ والمِنْقار ، أصابعُهُ عظيمةٌ ، لا يقدرُ عليه أحدٌ ، وكنيتُهُ : أبو كبير ، وله صفيرٌ مختلفٌ ؛ يَصفِرُ لكلِّ طائرٍ يريدُ أنْ يَصِيدَهُ بلغته ، فيدعوه إلى التقرُّب منه ، فإذا اجتمعوا إليه شدَّ على بعضهم ، ومنقارُهُ شديدٌ ؛ فإذا نَقَرَ واحداً قدَّه مِنْ ساعته وأَكَلَهُ .

ويُقالُ له : الصَّوَّامُ ؛ لما رُوِيَ أنَّهُ أوَّلُ طيرٍ صام يومَ عاشوراءَ ، لكن قال الحاكمُ : (هذا حديثٌ باطل ، وهو مِنَ الأحاديث التي وَضَعَتْها قَتَلَةُ الحسينِ) انتهى[1] .

---

(١) رواه الخطيب البغدادي في « تاريخه » (٦/ ٢٩٣) عن سيدنا أبي غليظ بن أمية الجمحي رضي الله عنه ، وانظر « اللآلئ المصنوعة » (٢/ ٩٣) ، و« تنزيه الشريعة المرفوعة » (٢/ ١٥٦) .

و(نُغَرٍ ونِغْرانٍ) .

٧٩٧ـ فِي ٱسْمِ مُذَكَّرٍ رُباعِيٍّ بِمَدْ ثالِثٍ (أَفْعِلَةُ) عنهمُ ٱطَّرَدْ

وروى الحكيمُ التِّرْمِذيُّ عن أبي هريرةَ قال : (الصُّرَدُ أوَّلُ طيرٍ صام)[1] .

وقيل : إنَّ إبراهيمَ عليه الصلاةُ والسلامُ لمَّا خَرَجَ مِنَ الشام لبناء البيت . . كان الصُّرَدُ دليلَهُ[2] .

وفي أكله وجهانِ ؛ أصحُّهُما : التحريمُ . انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ خط السُّيُوطيِّ[3] .

* قوله : (ونُغَرٍ) بضمِّ النون وفتحِ الغين المُعجَمة ؛ قال الجَوْهَريُّ : (طيرٌ كالعصافير ، حُمْرُ المناقير ، والأنثىٰ : « نُغَرَة » ؛ كـ « هُمَزَة ») ، وأهلُ المدينة يُسمُّونه البُلْبُلَ ، ويَحِلُّ أكلُهُ ؛ لأنَّهُ مِنْ جنس العصافير ، وفي « القاموس » : (النُّغَر : البُلْبُل ، وفِراخُ العصافير ، وضَرْبٌ مِنَ الحُمَّر أو ذكورها) انتهىٰ « سُيُوطي »[4] .

* قوله : (في ٱسمِ) مُتعلِّقٌ بـ (ٱطَّرَدْ) آخِرَ البيت ، و(مُذكَّرٍ رُباعيٍّ) :

. . . .

---

(١) نوادر الأصول (٣/ ٧٩) .

(٢) انظر « نوادر الأصول » (٣/ ٧٩ـ٨٠) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٧٣ـ٧٦) .

(٤) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٤٢٦) ، و« الصحاح » (٢/ ٨٣٣) ، و« القاموس المحيط » (٢/ ١٤٤) .

٧٩٨ـ وَٱلْزَمْهُ في (فَعَالٍ) أَوْ (فِعَالٍ) مُصَاحِبَيْ تضعيفٍ أَوْ إِعْلالِ

(أَفْعِلَةٌ) : جمعٌ لكلِّ اسمٍ مُذكَّرٍ رُباعيٍّ ثالثُهُ مَدَّةٌ ؛ نحوُ : (قَذَالٍ وأَقْذِلَة) ، و(رَغِيفٍ وأَرْغِفَة) ، و(عَمُودٍ وأَعْمِدَة) .

والتُزِمَ (أَفْعِلَةٌ) : في جمع المُضاعَف أو المُعتلِّ اللامِ مِنْ (فَعَالٍ) أو (فِعَالٍ) ؛ كـ (بَتَاتٍ وأَبِتَّة) ، . . . .

نعتانِ لـ (اسم) ، و(بمَدْ) : نعتٌ لـ (اسم) ، أو حالٌ منه ، و(ثالثٍ) : مضافٌ إليه ، و(أفْعِلَةٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (اطَّرَدْ) .

* قوله : (وٱلْزَمْهُ) بفتح الزاي ، والضميرُ المُتَّصِلُ به : عائدٌ على (أفعلة) .

* قوله : (مُصاحِبَيْ) حالٌ مِنَ المثالَين .

* قوله : (قَذَالٍ) بالذال المُعجَمة : جماعُ مُؤخَّرِ الرأسِ ، وهو مَعقِدُ العِذَارِ مِنَ الفَرَس .

* قوله : (كبَتَاتٍ) بفتح الباء المُوحَّدة وتاءَينِ مُثنَّاتَينِ فوقُ ؛ قال الجَوْهَرِيُّ : (هو الزاد والجهاز) ، وقال أبو عُبيدٍ : (متاعُ البيت) ، وفي الحديث : « لا يُؤخَذُ منكُم عُشْرُ البَتَاتِ » انتهى « تصريح »[1] .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٣) ، وانظر « الصحاح » (١/٢٤٢) ، و« غريب =

و(زِمَامٍ وأَزِمَّة) ، و(قَبَاءٍ وأَقْبِيَة) ، و(فِنَاءٍ وأَفْنِيَة)[1] .

---

* قوله : (وزِمَامٍ) هو في الأصل : الخيطُ الذي يُشَدُّ في البُرَة أو في الخِشَاش ، ثمَّ يُشَدُّ في طرف المِقْوَدِ ، ثمَّ سُمِّيَ به المِقْوَدُ نَفْسُهُ ، ذَكَرَهُ في « المصباح »[2] ، والبُرَة : حَلْقَةٌ تُجعَلُ في أنف البعير ، تكونُ مِنْ صُفْرٍ ونحوه ، والخِشَاشُ ـ بالكسر ـ : الخشبُ الذي يدخلُ في عَظْم أنفِ البعير ، وأمَّا الخِزَامةُ : فهي مِنْ شَعَر .

وبهـٰذا ظَهَرَ لك : معنى (البُرَة) و(الخِشَاش) و(الخِزَامة) .

* قوله : (وقَبَاءٍ) بفتح القاف والباء المُوحَّدة : نوعٌ مِنَ الثياب يُلبَسُ ، قال في « المصباح » : (كأنَّهُ مُشتَقٌّ مِنْ « قَبَوتُ الحرفَ أَقْبُوهُ قَبْواً » : إذا ضَمَمْتُهُ)[3] .

* قوله : (وفِنَاءٍ) بكسر الفاء وبالنون بوزن (كِتَابٍ) : هو سَعَةٌ أمامَ البيت ، وقيل : ما امتدَّ مِنْ جوانبه . انتهىٰ « مصباح »[4] .

= الحديث » لأبي عبيد القاسم بن سلَّام (٢/ ٥٥٤) ، والحديث أورده ابن سلام في « غريب الحديث » (٢/ ٥٥١) ، وابن الجزري في « النهاية » (١/ ٩٢) ، وجاء في بعض الروايات : (النبات) بدل (البتات) .

(١) و(قَباءٌ) أصلُهُ : (قَبَاوٌ) بالواو ، و(فِناءٌ) أصلُهُ : (فِنايٌ) بالياء .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٤٨) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٦٧١) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٦٦٠) .

٧٩٩ـ (فُعْلٌ) لنحوِ (أَحْمَرٍ) و(حَمْرَا)   و(فِعْلَـةٌ) جمعـاً بنَقْـلٍ يُـدْرَىٰ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : (فُعْلٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ يكونُ المُذكَّرُ منه علىٰ (أَفْعَلَ) ، والمُؤنَّثُ منه علىٰ (فَعْلاءَ) ؛ نحوُ : (أَحْمَرَ وحُمْرٍ) ، و(حَمْراءَ وحُمْرٍ) .

ومِنْ أمثلة جمعِ القِلَّةِ : (فِعْلَةُ) ، ولم يطَّرِدْ في شيءٍ مِنَ الأبنية ، وإنَّما هو محفوظٌ ، ومِنَ الذي حُفِظَ منه : (فتىً وفِتْيَة) ، و(شَيْخٍ وشِيْخَة) ، و(غُلامٍ وغِلْمَة) ، و(صَبِيٍّ وصِبْيَة) .

❁ قوله : (فُعْلٌ . . .) إلىٰ آخره : (فُعْلٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لنحو) .

❁ قوله : (و« فِعْلَةٌ » . . .) إلىٰ آخره : (فِعْلةٌ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يُدْرَىٰ) بالبناء للمفعول ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّل ، و(جمعاً) : مفعولُهُ الثاني ، و(بنَقْلٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يُدرىٰ) ، ولو قَدَّمَ الشطرَ الأخيرَ على الأوَّل . . لكان أَوْلىٰ ؛ لتتَّصِلَ جموعُ القِلَّةِ ببعضها .

❁ قوله : (مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : « فُعْلٌ ») ؛ أي : حقيقةً ؛ كما مثَّل له بقوله : (أَحْمَر . . .) إلىٰ آخره ، أو تقديراً ؛ كـ (بِيضٍ) جمع (أبيضَ) أو (بيضاءَ) ممَّا عينُهُ ياءٌ ؛ إذ أصلُهُ مضمومُ الفاء ، لكن وَجَبَ كسرُهُ لِمَا يأتي في التصريف . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٨٣) ، وانظر (٥/ ٥١٨) .

٨٠٠ ـ و(فُعُلٌ) لِإسمٍ رُباعيٍّ بمَدْ   قد زِيدَ قبلَ لامٍ اَعْلالاً فَقَدْ
٨٠١ ـ ما لم يُضاعَفْ في الأعَمِّ ذو الألِفْ   و(فُعَلٌ) جمعاً لـ (فُعْلَةٍ) عُرِفْ
٨٠٢ ـ ونحوِ (كُبْرَىٰ) ولـ (فِعْلَةٍ) (فِعَلْ)   وقد يَجِيءُ جمعُهُ علىٰ (فُعَلْ)

---

* قوله : (و« فُعُلٌ ») بضمَّتَيْنِ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لِاسمٍ) ، و(رُباعيٍّ) : نعتٌ لـ (اسم) ، و(بمَدْ) : نعتٌ له ، أو حالٌ منه ، وجملةُ (قد زِيدَ) : نعتٌ لـ (مَدْ) ، ونائبُ الفاعلِ : ضميرٌ يعودُ إليه ، وقولُهُ : (أعلالاً) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (فَقَدْ) ، والجملةُ : نعتُ (لام) .

* قوله : (في الأَعَمِّ) ؛ أي : في الاستعمال الغالبِ ؛ وهو الاطِّراديُّ .

* قوله : (و« فُعَلٌ ») بضمٍّ ففتحٍ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (عُرِفْ) ، و(لـ « فُعْلَةٍ ») : مُتعلِّقٌ به ، و(نحوِ) : بالجرِّ عطفاً علىٰ (فُعْلة) .

* قوله : (ولـ « فِعْلَةٍ » « فِعَلْ ») بكسر الفاء فيهما ، وسكونِ العين في الأوَّل وفتحِها في الثاني ، و(فِعَلْ) : مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(لـ « فِعْلَةٍ ») : خبرٌ مُقدَّم .

* قوله : (وقد يَجِيءُ جمعُهُ علىٰ « فُعَلْ ») ؛ أي : شذوذاً ، ونظيرُهُ في الشذوذ : جمعُ (فُعْلَةَ) بالضمِّ علىٰ (فِعَلٍ) بالكسر ؛ قالوا : (قُوَّة وقِوىً) ، و(صُورة وصِوَر) انتهىٰ « نُكَت »[1] .

. . . .

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢١٢) .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : (فُعُلٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ اسمٍ رُباعيٍّ قد زِيدَ قبلَ آخره مَدَّةٌ ؛ بشرطِ : كونِهِ صحيحَ الآخِرِ ، وغيرَ مُضاعَفٍ إنْ كانتِ المدَّةُ ألفاً ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المُذكَّرِ والمُؤنَّث ؛ نحوُ : (قَذَالٍ وقُذُلٍ) ، و(حِمَارٍ وحُمُرٍ) ، ....

---

* قوله : (حِمَارٍ) بكسر الحاء المُهمَلة ، وربَّما قالوا للأنثىٰ : (حمارة) ، وكنيتُهُ : (أبو صابر) ، و(أبو زياد) ، ويُقالُ للأنثىٰ : (أمُّ محمود) ، و(أمُّ نافع) ، و(أمُّ وهب) .

روى البيهقيُّ في « الشعب » عن ابن مسعود قال : (كانتِ الأنبياءُ يركبونَ الحُمُرَ ، ويَلبَسونَ الصُّوفَ ، ويَحلِبونَ الشاةَ)[1] .

وروى الحاكمُ في « التاريخ » وابنُ عَدِيٍّ عن ابن عمرَ قال : « شَرُّ الحميرِ الأسودُ القصيرُ »[2] .

وأخرج أبو الشيخ في « العَظَمة » عن ابن عبَّاس قال : (كلُّ شيءٍ يُسبِّحُ ، إلا الحمارَ والكلبَ)[3] .

ونهى النبيُّ صلَّى الله عليه وسلَّم عن لحوم الحُمُر الأهليّة[4] ؛ فيحرمُ

---

(١) شعب الإيمان (٥٧٤٧) ، ورواه أبو داود الطيالسي في « مسنده » (٣٢٨) ، والطحاوي في « شرح مشكل الآثار » (١٥٣٢) .

(٢) رواه العقيلي « في الضعفاء الكبير » (٤/ ٢٣٥) .

(٣) العظمة (٥/ ١٧٥٠) .

(٤) رواه البخاري (٥٥٢١) ، ومسلم (٥٦١) باب تحريم أكل لحم الحمر الإنسية ، عن سيدنا ابن عمر رضي الله عنهما .

و(كُرَاعٍ وكُرُعٍ) ، و(ذِرَاعٍ وذُرُعٍ) ،

أكلُها ، وأمَّا الحمارُ الوَحْشيُّ : فهو حلالٌ بالإجماع ، يُقالُ : إنَّهُ يُعمَّرُ متتي سنةٍ ؛ قال الحافظ[1] : (ولا نعرفُ حماراً أهليّاً عاش أكثرَ مِنْ حمار أبي سَيَّارٍ ؛ جاء عليه مِنْ مزدلفةَ إلىٰ منىً أربعينَ سنةً ، وفيه قالوا : « أصحُّ مِنْ عَيْر أبي سَيَّار ») ذَكَرَهُ السُّيُوطيُّ[2] .

❊ قوله : (وكُرَاعٍ . . .) إلىٰ آخره : صريحٌ في اطِّراد (فُعُلٍ) في مضموم الفاء ، وبه صرَّح الناظمُ في « شرح الكافية » ، لـٰكنَّهُ ذَكَرَ في « التسهيل » أنَّهُ نادرٌ فيه ، وهو الصحيحُ ؛ فلا يُقالُ في (غُراب) : (غُرُب) ، ولا في (عُقاب) : (عُقُب) ، نبَّه عليه المُراديُّ ، ونبَّه علىٰ أنَّهُ يجبُ في غير الضرورة تسكينُ عينِ هـٰذا الجمعِ إن كانتْ واواً ؛ نحوُ : (سَوَادٍ وسُوْد) ، فهي مضمومةٌ تقديراً ، ذَكَرَهُ شيخ الإسلام[3] .

والكُرَاعُ مِنَ البقر والغنم : بمنزلة الوَظِيفِ مِنَ الفرس ، وهو مُستدَقُّ الساق ، يُذكَّرُ ويُؤنَّث ، والكُرَاع أيضاً : اسمٌ لجماعة الخيلِ خاصَّةً ، كما في « المصباح »[4] ، والوَظِيفُ ـ بوزن (رَغِيف) ـ : ما فوقَ الرُّسُغ إلى الساق ، وقيل : مُقدَّم الساق .

---

(١) أي : الحافظ السيوطي .

(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢١٦ـ٢٣١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٨٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٨١٢) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٢٧١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٨٦) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٢٨) .

و(قَضِيبٍ وقُضُبٍ) ، و(عَمُودٍ وعُمُد) .

وأمَّا المُضاعَفُ : فإن كانتْ مَدَّتُهُ ألفاً : فجمعُهُ على (فُعُلٍ) غيرُ مُطَّرِد ؛ نحوُ : (عِنَانٍ وعُنُنٍ) ، و(حِجَاجٍ وحُجُجٍ) ، وإنْ كانتْ مَدَّتُهُ غيرَ ألفٍ : فجمعُهُ على (فُعُلٍ) مُطَّرِدٌ ؛ نحوُ : (سَرِيرٍ وسُرُرٍ) ، و(ذَلُولٍ وذُلُلٍ) .

ومِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَلٌ) ، وهو جمعٌ لاسمٍ على (فُعْلَةَ)[1] ، أو على (فُعْلَىٰ) أنثى (الأَفْعَلِ) ؛ فالأَوّلُ : كـ(قُرْبَةٍ وقُرَبٍ) ، و(غُرْفَةٍ وغُرَفٍ) ، والثاني : كـ(كُبْرىٰ وكُبَرٍ) ، و(صُغْرىٰ وصُغَرٍ) .

❀ قوله : (وقَضِيبٍ) هو الغُصْنُ المقطوعُ ؛ (فَعِيلٌ) بمعنىٰ (مفعول) ، ويُجمَعُ أيضاً : علىٰ (قِضْبان) بضمِّ القاف وكسرها ، كما في « المصباح »[2] .

❀ قوله : (عِنَانٍ) هو ما يُوضَعُ في فَمِ الدابّة ، سُمِّيَ بذلك ؛ لأنَّهُ يَعُنُّ ـ أي : يعترضُ ـ الفمَ .

❀ قوله : (وحِجَاجٍ) بكسر الحاء المُهمَلة وفتحِها فجيمٍ : هو العَظْمُ المُستدِيرُ حولَ العين ، وقال ابنُ الأنباريِّ : (هو العَظْمُ المُشرِفُ علىٰ غار العين) ، كما في « المصباح »[3] .

---

(١) قوله : (لاسم) خَرَجَ : الصفةُ ؛ لندور مجيئها على (فُعْلَةَ) ؛ كـ(ضُخْمة) ، وشذَّ : (رجلٌ بُهْمةٌ ـ أي : شجاعٌ باسل ـ وبُهَمٌ) . « خضري » (٢/ ٨٢٤) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٦٩٥) .

(٣) المصباح المنير (١/ ١٦٧) ، وانظر « المذكر والمؤنث » لابن الأنباري (١/ ٣٤٢) .

ومِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فِعَلٌ) ، وهو جمعٌ لاسمٍ علىٰ (فِعْلَةَ) ؛ نحوُ : (كِسْرَةٍ وكِسَرٍ)[1] ، و(حِجَّةٍ وحِجَجٍ) ، و(مِرْيةٍ ومِرىً) .

وقد يجيءُ جمعُ (فِعْلَةَ) علىٰ (فُعَلٍ) ؛ نحوُ : (لِحْيةٍ ولُحىً) ، و(حِلْيةٍ وحُلىً) .

٨٠٣ ـ في نحوِ (رامٍ) ذو اطِّرادٍ (فُعَلَهْ)   وشــاعَ نحــوُ (كــامِـلٍ وكَمَلَـهْ)

---

* قوله : (في نحوِ « رامٍ ») قال المَكُوديُّ : (« فُعَلَهْ » : مبتدأٌ ، و« ذو اطِّرادٍ » : خبرُهُ ، و« في نحوِ » : مُتعلِّقٌ بمحذوف يَدُلُّ عليه « اطِّراد »)[2] ، قال شيخ الإسلام : (ويجوزُ أنْ يكونَ « ذو اطِّرادٍ » مبتدأً خبرُهُ « في نحو رام » ، و« فُعَلَهْ » بدلٌ مِنْ « ذو اطِّراد »)[3] .

* قوله : (وشاعَ نحوُ) لا يلزمُ مِنْ كونه شائعاً أنْ يكونَ مُطَّرِداً ، فكان الأحسنُ أنْ يقولَ : (كذاك نحوُ « كامِلٍ وكَمَلَهْ ») انتهىٰ « أُشْمُوني »[4] .

. . . .

---

(١) أي : بشرط كونِهِ اسماً تامّاً لم يُحذَفْ مِنْ أصوله شيءٌ ، وشذَّ مِنَ الأوّل : (صِمَّةٌ وصِمَمٌ) ، والصِّمَّة : الرجل الشجاع . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٢٤) .

(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٢٧) ، ولم يُعلِّقْهُ بـ(اطِّراد) ؛ لأنَّ المضافَ إليه لا يعملُ فيما قبل المضاف . « خضري » (٢/ ٨٢٤) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٨٦) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٨٣) .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَلَةٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في كلِّ وصفٍ على (فاعِلٍ) مُعتل اللام لمُذكَّرٍ عاقلٍ ؛ كـ (رامٍ ورُمَاة) ، و(قاضٍ وقُضَاة) .

ومنها : (فَعَلَةٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في وصفٍ على (فاعِلٍ) صحيحِ اللام لمُذكَّرٍ عاقل ؛ نحوُ : (كامِلٍ وكَمَلَة) ، و(ساحرٍ وسَحَرَة) .

واستغنى المُصنِّفُ عن ذِكْر القُيُودِ المذكورة بالتمثيل بما اشتَمَلَ عليها ؛ وهو (رامٍ) ، و(كامِل) .

٨٠٤ ـ (فَعْلَىٰ) لوصفٍ كـ (قَتِيلٍ) و(زَمِنْ) و(هـالِـكٍ) و(مَيِّـتٌ) بـهِ قَمِـنْ

❊ قوله : (« فَعْلَىٰ » لوصفٍ) فَعْلَىٰ ـ بفتح الفاء وسكونِ العين ـ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لوصفٍ) ، وقولُهُ : (كـ « قَتِيلٍ ») : خبرُ محذوفٍ ؛ أي : وذلك كـ « قتيلٍ » .

❊ قوله : (و« زَمِنْ ») مبتدأٌ ، وما بعدَهُ معطوفٌ عليه ، وخبرُهُ : (قَمَنْ) بمعنىٰ حَقِيق ، ويجوزُ جرُّ (زَمِنْ) و(هالك) عطفاً علىٰ (قتيل) ، ويُرفَعُ (ميِّت) على الابتداء ، ويكونُ (قَمِنْ) بكسر الميم خبراً عنه وحدَهُ ؛ أي : هـٰذا اللفظُ حَقِيقٌ بهـٰذا الجمع(١) .

❊ قوله : (و« مَيِّتٌ ») أصلُهُ : (مَيْوِتٌ) ؛ اجتمعَ فيه الواوُ والياء وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون فقُلبت الواوُ ياءً ، وأُدغمت الياءُ في الياء لاجتماع المِثْلَينِ ،

---

(١) وهـٰذا الوجه هو الأَوْلىٰ ؛ حتىٰ لا يلزمَ عيبُ السِّناد في القافية على الأوَّل .

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعْلَىٰ) ، وهو جمعٌ لوصفٍ علىٰ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (مَفْعُول) دالٌّ علىٰ هلاك أو تَوَجُّعٍ ؛ كـ (قَتِيلٍ وقَتْلَىٰ) ، و(جَرِيحٍ وجَرْحَىٰ) ، و(أَسِيرٍ وأَسْرَىٰ) .

ويُحمَلُ عليه : ما أَشْبَهَهُ في المعنىٰ ؛ مِنْ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعِلٍ) ؛ كـ (مَرِيضٍ ومَرْضَىٰ) ، ومِنْ (فَعِلٍ) ؛ كـ (زَمِنٍ وزَمْنَىٰ) ، ومِنْ (فاعِلٍ) ؛ كـ (هالِكٍ وهَلْكَىٰ) ، ومِنْ (فَيْعِلٍ) ؛ كـ (مَيِّتٍ ومَوْتَىٰ)[1] .

و[هل] هو (فَيْعِلٌ) بكسر العين ، أو بفتحها وأُبدلت الفتحةُ كسرةً ، أو (فَعِيلٌ) كـ (طَوِيل) ؟ أقوالٌ محكيَّة في (سيِّد) ؛ أشهرُها : أوَّلُها . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (أو تَوَجُّعٍ) ؛ أي : أو تشتيتٍ ؛ ليدخلَ نحوُ (أَسِيرٍ) .

❁ قوله : (ويُحمَلُ عليه : ما أَشْبَهَهُ في المعنىٰ) ؛ أي : مِنْ كونه دالّاً علىٰ هُلْكٍ أو توجُّعٍ ؛ يعني : ولو في غير الموصوفِ به ؛ ليدخلَ فيه نحوُ (أَحْمَقَ وحَمْقَىٰ) ، و(سَكْرانَ وسَكْرَىٰ) ، وأَغْنىٰ عن هٰذا التكلُّفِ قولُ ابنِ هشامٍ : (وحُمِلَ عليه ستةُ أوزانٍ ممَّا دلَّ علىٰ آفةٍ : « فَعِيلٌ » وصفاً للفاعل ؛ كـ « مَرِيض » ، و« فَعِلٌ » ؛ كـ « زَمِن » ، و« فاعِلٌ » ؛ كـ « هالِك » ،

❁ قوله : (يعني : ولو في غير الموصوفِ به) فيه : أنَّهُ حينئذٍ يدخلُ فيه

---

(١) زاد في (هـ) : (و« أَفْعَلَ » ؛ نحوُ : « أَحْمَق وحَمْقَىٰ ») ، وقد سقطت من جميع النسخ المعتمدة ، والأَوْلىٰ : حذفُها وإنْ كانتْ صحيحةً ؛ لأنَّ الناظمَ لم يتعرَّض لهٰذا الوزن ، والله تعالىٰ أعلم ، وقد نبَّه عليه المُحشِّي ، وزاد أيضاً : (فَعْلان) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٧) ، وانظر ما سيأتي في (٥/٥٢٧ ـ ٥٢٨) .

٨٠٥ ـ لـ (فُعْلٍ) اسماً صحَّ لاماً (فِعَلَهْ) والوضعُ في (فَعْلٍ) و(فِعْلٍ) قَلَّلَهْ

مِنْ أمثلةِ جمعِ الكَثْرةِ : (فِعَلَةٌ) ، وهو جمعٌ لـ (فُعْلٍ) اسماً

و« فَيْعِلٌ » ؛ كـ « مَيِّتٍ » ، و« أَفْعَلُ » ؛ كـ « أَحْمَقَ » ، و« فَعْلانُ » ؛ كـ« سَكْران »)[1] ، قال في « التصريح » : (وهـٰذانِ الوصفانِ ممَّا يَدُلُّ علىٰ نقصٍ ما)[2] .

❋ قوله : (لـ « فُعْلٍ ») بضمِّ الفاء : خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فِعَلَهْ) بكسر الفاء ، و(اسماً) : حالٌ مِنْ (فُعْلٍ) ، وجملةُ (صحَّ) : صفةٌ لـ (اسماً) ، و(لاماً) : تمييزٌ مُحوَّلٌ عن الفاعل ، والأصلُ : (صحَّتْ لامُهُ) .

❋ قوله : (والوضعُ في « فَعْلٍ ») الوضعُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قَلَّلَهْ) ، وفاعلُ (قَلَّلَ) : ضميرٌ مُستترٌ عائدٌ على (الوضع) ، والهاء : مفعولٌ يعودُ علىٰ (فِعَلَهْ) علىٰ إرادة الجمع ، و(في « فَعْلٍ ») بفتح الفاء (و« فِعْل ») بكسرها : مُتعلِّقانِ به ؛ أي : ووَضْعُ العربِ قَلَّلَ جمعَ (فِعَلَةَ) في (فَعْلٍ) و(فِعْل) ؛ أي : جَعَلَهُ قليلاً .

(ذَرِب) بمعنىٰ : حادٌّ ؛ لأنَّهُ يُوجِعُ الغيرَ ، مع أنَّ (فَعْلىٰ) لا ينقاسُ فيه وإنْ سُمِعَ ؛ فالأَوْلىٰ : قَصْرُ التوجُّعِ علىٰ نَفْس الموصوف ؛ فإنَّ شأنَ السكرانِ أو الأحمقِ أنْ يُوجِعَ نَفْسَهُ .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣١٣ـ٣١٤) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٠٧) .

صحيحَ اللام ؛ نحوُ : (قُرْطٍ وقِرَطَة) ، و(دُرْجٍ ودِرَجَة) ، و(كُوزٍ وكِوَزَة) ، ويُحفَظُ في اسمٍ علىٰ (فِعْلٍ) ؛ نحوُ : (قِرْدٍ وقِرَدَة) ، أو علىٰ (فَعْلٍ) ؛

---

* قوله : (صحيحَ اللام) خَرَجَ نحوُ : (ظَبْيٍ) ، و(نِحْيٍ) ، و(مُدْيٍ) ؛ فلا يُجمَعُ شيءٌ منها علىٰ (فِعَلَةَ)[1] .

* قوله : (قُرْطٍ) بقافٍ مضمومة فراءٍ فطاءٍ مُهمَلتَينِ : ما يُعلَّقُ في شَحْمة الأُذُن .

* قوله : (ودُرْجٍ) بالجيم ؛ وهو حِفْشُ النساء ـ بكسر الحاء المُهمَلة ـ أي : وعاءُ مَغَازِلِهِنَّ ، كما في « الصحاح »[2] .

* قوله : (قِرْدٍ) بالقاف ، كنيتُهُ : أبو حبيبٍ ، وأبو خَلَفٍ ، وهو حيوانٌ سريعُ الفهم يتعلَّمُ الصَّنْعةَ ، وأهلُ اليمنِ يُعلِّمونَ القِرَدةَ القيامَ بحوائجهم وحفظَ دكاكينِهم ، ويُعلَّمُ السرقةَ فيسرقُ .

وفي « عجائب المخلوقات » : (مَنْ تصبَّح بوجهِ قِرْدٍ عشرةَ أيَّام . . أتاه السرورُ ،

---

* قوله : (خَرَجَ نحوُ : « ظَبْيٍ ». . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ قولَ الشارح : (صحيحَ اللام) قيدٌ في (فُعْلٍ) بضمِّ الفاء وسكون العين ؛ فكان الأَوْلىٰ للمُحشِّي أنْ يقولَ : (صحةُ اللامِ قيدٌ في الأخيرَينِ أيضاً ؛ فخَرَجَ نحوُ « ظَبْيٍ ». . .) إلىٰ آخره ، وكذلك الاسميَّةُ قيدٌ فيهما .

وقوله : (« ومُدْيٍ ») بضمِّ الميم وسكونِ الدال المُهمَلة : مِكْيالٌ شاميٌّ .

---

(١) وخرج بقول الشارح : (اسماً) : الصفةُ ؛ نحوُ : (حُلْوٍ) و(مُرٍّ) .
(٢) الصحاح (١/ ٣١٤) .

ولا يكادُ يحزنُ ، واتَّسَعَ رزقُهُ ، وأحبَّتْهُ النساءُ حبّاً شديداً وأُعجِبْنَ به)[1] .

وقد مَسَخَ اللهُ الذين اعتدَوا في السبت مِنْ بني إسرائيلَ قِرَدَةً ، كما أَخْبَرَ في كتابه العزيز ، واختلف العلماءُ في الممسوخ ؛ هل يُعقِبُ أو لا ؟ على قولَينِ ؛ الجمهورُ على الثاني .

ومن أمثالهم : (أَزْنَىٰ مِنْ قِرْدٍ)[2]، وعن طاوسٍ قال : كان يُقالُ : اسجُدْ للقِرْدِ في زمانه ؛ قال الشاعرُ[3] : [من مشطور الرجز]

وٱسْجُدْ لِقِرْدِ السَّوْءِ في زمانِهِ

ودارِهِ ما دُمْتَ في سلطانِهِ

وذَكَرَ الرافعيُّ في « تاريخ قَزْوِينَ » : أنَّ امرأةً كانت تَلِدُ البناتِ ، فقيل لها : إنْ ولدتِ جاريةً فاحمَدِي الله ، قالت : لا أحمدُهُ ، فولدت قِرْدةً .

---

(١) عجائب المخلوقات (ص٣٣٠) .

(٢) وقيل : إنَّ (قِرْداً) اسمُ رجل مِنْ هُذَيل يُقالُ له : قردُ بن معاوية ، وذكر القَزْوِينيُّ في « عجائب المخلوقات » (ص٣٣٠) : أنَّ بعضَ أهل صنعاءَ مرَّ بقرد في سفح جبلٍ نائمٍ واضعٍ رأسَهُ في حِجْر زوجته وقد غاصَ في نومه ، فإذا بقردٍ آخَرَ قد جاء ووَقَفَ حذاءها ، فوضعت القردةُ رأسَ زوجها رُوَيداً رُوَيداً وقامتْ إلىٰ ذلك القرد ، وجامعها كما يجامعُ الرجلُ المرأةَ ، فلمَّا انتبه القردُ ولم يجدها . اتَّبع أَثَرَها حتىٰ وجدها ، فلمَّا دنا منها شمَّها فعَلِمَ أنَّها زنتْ ، فصاح صيحةً عظيمة ، فاجتمع عليه كثيرٌ من القرود ، فأخبرهم بفعلها ، فحفروا لها حفرةً وجعلوها في تلك الحفرة ، ورَجَمُوها حتىٰ ماتت ، وانظر « جمهرة الأمثال » (١/٥٠٦) ، و« مجمع الأمثال » (١/٣٢٦) .

(٣) انظر « الحيوان » (١/٣٥٥) ، و« مجمع الأمثال » (١/٣٢٦) .

نحوُ : (غَرْدٍ وغِرَدَة) .

٨٠٦ ـ و(فُعَّلٌ) لـ (فاعِلٍ) و(فاعِلَهْ) وصفَينِ نحوُ (عاذِلٍ) و(عاذِلَهْ)

٨٠٧ ـ ومِثْلُهُ (الفُعَّالُ) فيما ذُكِّرَا وذانِ فــي المُعَــلِّ لامــاً نَــدَرَا

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَّلٌ) ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ صحيحِ اللام

انتهىٰ مُلخَّصاً مِنْ خطِّ الحافظ السُّيُوطيِّ[١] .

❀ قوله : (غَرْدٍ) بالغين المُعجَمة والراء : نوعٌ مِنَ الكَمْأة ، وهو عندَ الفرَّاء : بفتح الفاء ، وعندَ غيره : بكسرها ، وظاهرُ « **الصحاح** » : أنَّ (غِرَدَة) جمعٌ لمكسورها . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

❀ قوله : (و« فُعَّلٌ ») بضمِّ الفاء وتشديدِ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لـ « فاعِلٍ » و« فاعِلَهْ ») ، و(وصفَينِ) : حالٌ منهما .

❀ قوله : (عاذِلٍ) بالذال المُعجَمة : اللائمُ .

❀ قوله : (ومِثْلُهُ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (الفُعَّالُ) بضمِّ الفاء وتشديدِ العين .

❀ قوله : (وذانِ) مبتدأٌ[٣] ، خبرُهُ : (نَدَرَا) بالدال المُهمَلة .

---

(١) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/ ٢٨٧ـ٢٩١) ، و« التدوين في أخبار قزوين » (٢/ ٣١٩) ، و« تاريخ دمشق » (٢٢/ ٣٦١ـ ٣٦٢) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٠٧) ، وانظر « الصحاح » (٢/ ٥١٧) .

(٣) وهو إشارةٌ إلىٰ (فُعَّلٍ) و(فُعَّالٍ) .

علىٰ (فاعِلٍ) أو (فاعِلَةَ) ؛ نحوُ : (ضارِبٍ وضُرَّبٍ) ، و(صائِمٍ وصُوَّمٍ) ، و(ضارِبةٍ وضُرَّبٍ) ، و(صائمةٍ وصُوَّمٍ) .

ومنها : (فُعَّالٌ) ، وهو مَقِيسٌ في وصفٍ صحيحِ اللام علىٰ (فاعِلٍ) لمُذكَّرٍ ؛ نحوُ : (صائمٍ وصُوَّامٍ) ، و(قائمٍ وقُوَّام) .

ونَدَرَ (فُعَّلٌ) و(فُعَّالٌ) في المُعتلِّ اللامِ المُذكَّرِ ؛ نحوُ : (غازٍ وغُزّىً) ، و(سارٍ وسُرّىً) ، و(عافٍ وعُفّىً) ، وقالوا : (غُزَّاءٌ) في جمع (غازٍ) ، و(سُرَّاءٌ) في جمع (سارٍ) ، ونَدَرَ أيضاً في جمع (فاعِلَةَ) ؛ كقول الشاعر[١] : [من البسيط]

❁ قوله : (عافٍ) بالعين المُهمَلة وبالفاء ؛ أي : سائلٍ . انتهىٰ « تصريح »[٢] .

❁ قوله : (وقالوا : « غُزَّاءٌ » . . . و« سُرَّاءٌ ») ؛ أي : بالهمز فيهما ،

---

(١) البيت للقُطَامي في « ديوانه » (ص٧٩) ضمن قصيدة يمدح بها زفر بن الحارث الكلابيَّ ، ومطلعها :

ما اعتادَ حبُّ سُلَيمىٰ حينَ مُعتادِ ولا تَقَضَّىٰ بوادي دَيْنِها الطَّادِي
إلّا كما كنتَ تلقىٰ مِنْ صَوَاحِبِها ولا كيومِكَ مِنْ غَرَّاءَ وَرَّادِ

وقبل الشاهد :

ما للكواعبِ وَدَّعْنَ الحياةَ كما وَدَّعْنَني واتَّخذْنَ الشَّيبَ مِيعادِي

وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٥١) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٩١ـ ١٣٩٢) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣١٤) ، و« المساعد » (٣/ ٤٣٧) ، و« المقاصد الشافية » (٧/ ١٠٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٣٥ـ ٢٠٣٦) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٠٧) .

٣٥٧ـ أبصارُهُنَّ إلى الشُّبَّانِ مائلةٌ وقد أَراهُنَّ عنِّي غيرَ صُدَّادِ

يعني : جمعَ (صادَّة) .

٨٠٨ ـ (فَعْلٌ) و(فَعْلَةٌ) (فِعَالٌ) لهُما وقَلَّ فيما عينُهُ اليا منهُما

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فِعَالٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في (فَعْلٍ) و(فَعْلَةَ) اسمَينِ ؛ نحوُ : (كَعْبٍ وكِعَابٍ) ، و(ثَوْبٍ وثِيَابٍ) ، ....

والأصلُ : (غُزَّاوٌ) و(سُرَّايٌ) ؛ قُلبت الواوُ والياءُ همزةً لتطرُّفهما إِثْرَ ألفٍ زائدة ، كما في « التصريح »[1] .

❀ قوله : (فَعْلٌ) بفتح الفاء : مبتدأٌ أوَّل ، و(فَعْلَةٌ) بفتحها أيضاً : معطوفٌ عليه ، و(فِعَالٌ) بكسرها : مبتدأٌ ثانٍ ، و(لهُما) : خبرُ الثاني ، وهو وخبرُهُ : خبرُ الأوَّل .

وجملةُ ما ذَكَرَهُ له مِنَ الأوزان : ثلاثةَ عشرَ وزناً ، يكونُ هو جمعاً لها في ستة أبياتٍ ، لـٰكنَّهُ مُطَّرِدٌ في ثمانيةٍ ، وشائعٌ في خمسة .

❀ قوله : (كَعْبٍ) بالعين المُهمَلة : هو العَظْمُ الناشزُ عندَ مُلْتقى الساقِ والقدمِ ، فلكلِّ قَدَمٍ كعبانِ عن يَمْنتها ويَسْرتِها ، وقيل : هو المَفصِلُ بينَ الساقِ ....

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٠٨) .

و(قَصْعَةٍ وقِصَاع) ، أو وصفَينِ ؛ نحوُ : (صَعْبٍ وصِعَابٍ) ، و(صَعْبَةٍ وصِعَاب) ، وقَلَّ فيما عينُهُ ياءٌ ؛ نحوُ : (ضَيفٍ وضِيَافٍ) ، و(ضَيْعَةٍ وضِيَاع)[1] .

والقدم ، وذهبتِ الشِّيعةُ : إلىٰ أنَّ الكعبَ في ظهر القدم ، وأنكره أئمَّةُ اللغة ، والكَعْبُ من القَصَب : الأُنْبُوبةُ بينَ العُقْدتَينِ ، كما في « المصباح »[2] .

* قوله : (وقَصْعَةٍ) بفتح القاف[3] : عربيَّةٌ ، وقيل : مُعرَّبة . انتهىٰ « مصباح »[4] .

* قوله : (صَعْبٍ) بالصاد والعين المُهمَلتَينِ : ضدُّ السَّهْل .

* قوله : (وضَيْعَةٍ) بالضاد المُعجَمة وبالعين المُهمَلة : العَقَار .

---

(١) وقلَّ أيضاً فيما فاؤُهُ ياءٌ ، كما في « التسهيل » ؛ كـ(يِعَارٍ) في جمع (يَعْرٍ) و(يَعْرَة) ؛ وهي الشاة تُربط للأسد في بيته ، وفي المثل : (أذلُّ مِنَ اليَعْرِ) . « خضري » (٢/ ٨٢٧) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٣٤) ، وانظر « لسان العرب » (١/ ٧١٨) ، و« تاج العروس » (٤/ ١٤٨ـ١٤٩) .

(٣) ومن لطائف الإمام المُفسِّر المفتي أبي السعود الحنفي : أنَّهُ سُئل عن الخِزانة والقَصْعة : أيُقرأانِ بالفتح أو بالكسر ؟ فأجاب بقوله : لا تفتح الخزانة ، ولا تكسر القصعة . « حاشية ابن عابدين » (١/ ٩٠) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٦٩٤) .

٨٠٩ ـ و(فَعَلٌ) أيضاً لهُ (فِعَالُ)   مـا لـم يَكُـنْ فـي لامِـهِ اعتِـلالُ
٨١٠ ـ أو يَكُ مُضْعَفاً ومِثْلُ (فَعَلِ)   ذُو التَّا و(فِعْلٌ) معَ (فُعْلٍ) فاقْبَلِ

❋ قوله : (و« فَعَلٌ » أيضاً لهُ « فِعَالُ ») قال ابنُ قاسمٍ : (شرطُهُ : أنْ يكونَ اسماً لا صفةً ، كما ذَكَرَهُ في « التسهيل ») انتهىٰ « نُكَت »[1] .

❋ قوله : (أو يَكُ) معطوفٌ علىٰ قوله : (يَكُنْ) ، واسمُها : عائدٌ علىٰ (فَعَلٌ) ، وخبرُها : (مُضْعَفاً) .

❋ قوله : (ذو التَّا) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مِثْلُ « فَعَلٍ ») مُقدَّمٌ عليه ، و(فِعْلٌ) بكسر الفاء وسكونِ العين : معطوفٌ علىٰ قوله : (ذو التَّا) ؛ قال ابنُ هشامٍ : (يَقتضِي ظاهرُهُ : أنَّ ما فيه التاءُ فهو كـ « فَعَلٍ » في أنَّهُ يُجمَعُ علىٰ « فِعَال » ، وليس كذلك ، وإنَّما يريدُ : ما فيه تاءٌ وهو علىٰ وزن « فَعَلٍ » بدونها ، وعبارتُهُ لا تُساعِدُ عليه)[2] .

❋ قوله : (و« فِعْلٌ » معَ « فُعْلٍ ») بكسر الفاء في الأوَّل ، وضمِّها في الثاني ، وسكونِ العين فيهما ، قال ابنُ قاسمٍ : (يُشترَطُ في هـٰذَينِ الوزنَينِ : أنْ يكونا اسمَينِ لا وصفَينِ ، ويُشترَطُ في ثانيهما : ألَّا يكونَ واويَّ العين ؛

❋ قوله : (لا صفةً) ؛ أي : كـ (بَطَلٍ) .
❋ قوله : (لا وصفَينِ) خَرَجَ : (جِلْف) ، و(حُلْو) .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢١٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٣٩٣) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٢٧٢) .
(٢) انظر « نكت السيوطي » (ق/ ٢١٣) .

أي : اطَّرَدَ أيضاً (فِعَالٌ) : في (فَعَلٍ) و(فَعَلَةَ) ، ما لم يكن لامُهُما مُعتلّاً أو مُضاعَفاً[1] ؛ نحوُ : (جَبَلٍ وجِبَالٍ) ، و(جَمَلٍ وجِمَال) ، و(رَقَبَةٍ ورِقَابٍ) ، و(ثَمَرَةٍ وثِمَار) .

واطَّرَدَ أيضاً (فِعَالٌ) : في (فِعْل) و(فُعْلٍ) ؛ نحوُ : (ذِئْبٍ وذِئَابٍ) ، و(رُمْحٍ ورِمَاح) .

واحتَرَزَ : مِنَ المُعتلِّ اللامِ ؛ كـ (فتىً) ، ومِنَ المُضاعَفِ؛ كـ (طَلَلٍ) .

٨١١ ـ وفي (فَعِيلٍ) وصفَ (فاعِلٍ) وَرَدْ   كـذاكَ فـي أُنْثـاهُ أيضـاً اطَّـرَدْ

كـ « حُوت » ، وليستْ لامُهُ ياءً كـ « مُدْي » ، وقد ذَكَرَ ذلك في « التسهيل ») انتهىٰ « نُكَت »[2] .

❃ قوله : (كـ « طَلَلٍ ») بفتحتَينِ : هو ما ظَهَرَ مِنْ آثار الدِّيار ؛ فجمعُهُ علىٰ (طِلَال) شاذٌّ .

❃ قوله : (وفي « فَعِيلٍ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (وَرَدْ) ، و(وصفَ) : حالٌ مِنْ (فَعِيلٍ) .

❃ قوله : (كذاكَ في أُنْثاهُ) ؛ أي : أنثىٰ (فَعِيلٍ) .

---

(١) ويُشترَطُ أيضاً : كونُهُما اسمَينِ؛ فخرجت: الصفة ؛ كـ (بَطَلٍ) . « خضري » (٢/٨٢٧).

(٢) نكت السيوطي (ق/٢١٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٣٩٣) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٢٧٣) .

واطَّردَ أيضاً (فِعَالٌ) : في كلِّ صفةٍ على (فَعِيلٍ) بمعنى (فاعِلٍ) ؛ مُقترِنةٍ بالتاء أو مُجرَّدةٍ عنها ؛ كـ(كَرِيمٍ وكِرَامٍ) ، و(كَرِيمةٍ وكِرَامٍ) ، و(مَرِيضٍ ومِرَاضٍ) ، و(مَرِيضةٍ ومِرَاضٍ) .

٨١٢ ـ وشاعَ في وصفٍ على (فَعْلَانَا) أو أُنْثَيَيْـهِ أو علـى (فُعْـلَانَـا)

٨١٣ ـ ومِثْلُهُ (فُعْلَانةٌ) وٱلْزَمْهُ في نحوِ (طَوِيلٍ) و(طَوِيلةٍ) تَفِي

---

* قوله : (بمعنى « فاعِلٍ ») يُشترَطُ فيه وفي مُؤنَّثه : أنْ يكونا صحيحَيِ اللام ، كما ذَكَرَهُ في « التسهيل » ، وخَرَجَ نحوُ : (قَضِيب) ؛ لكونه اسماً ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[1] .

* قوله : (وشاعَ) ؛ أي : (فِعالٌ) .

* قوله : (أو أُنْثَيَيْهِ) ؛ أي : مُؤنَّثَيْ (فَعْلانَ) ؛ وهما (فَعْلَىٰ) بالألف ، و(فَعْلانةٌ) بالتاء .

* قوله : (وٱلْزَمْهُ) بفتح الزاي ، والضميرُ : عائدٌ إلى (فِعالٌ) .

* قوله : (تَفِي) بالتاء الفوقيَّة : مجزومٌ في جواب الأمر ، والياءُ : إشباعٌ .

---

* قوله : (صحيحَيِ اللامِ) خرج : نحوُ : (قَوِيٌّ) ، و(قَوِيَّة) .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٨٨) ، وانظر « تسهيل الفوائد » (ص٢٧٣) .

أي : واطَّردَ أيضاً مَجِيءُ (فِعَالٍ) جمعاً : لوصف على (فَعْلَانَ) ، أو على (فَعْلَانَةَ) ، أو على (فَعْلَى) ؛ نحوُ : (عَطْشَان وعِطَاشٍ) ، و(نَدْمان ونِدَامٍ) ، و(عَطْشَى وعِطَاشٍ) ، و(نَدْمانةٍ ونِدَامٍ) .

وكذلك اطَّردَ (فِعَالٌ) : في وصف على (فُعْلَانَ) ، أو على (فُعْلَانَةَ) ؛ نحوُ : (خُمْصَانٍ وخِمَاصٍ) ، و(خُمْصَانةٍ وخِمَاصٍ) .

والتُزِمَ (فِعَالٌ) : في كلِّ وصفٍ على (فَعِيلٍ) أو (فَعِيلَةَ) معتلَّ العين ؛ نحوُ : (طَوِيلٍ وطِوَالٍ) ، و(طَوِيلةٍ وطِوَالٍ) .

٨١٤ ـ وبـ (فُعُولٍ) (فَعِلٌ) نحوُ (كَبِدْ) يُخَصُّ غالباً كذاكَ يَطَّرِدْ

✽ قوله : (ونَدْمانةٍ) مِنَ المُنادَمة ، فإن كان مِنَ النَّدَمِ : فمُؤنَّثُهُ : (نَدْمَى) انتهى « زكريَّا »[1] .

✽ قوله : (خُمْصَانٍ) ؛ أي : ضامرِ البطن .

✽ قوله : (وبـ « فُعُولٍ ») بضمِّ الفاء والعين : مُتعلِّقٌ بقوله : (يُخَصُّ) الواقعِ خبراً عن قوله : (فَعِلٌ) بفتح الفاء وكسرِ العين ، و(غالباً) : حالٌ مِنَ الضمير في (يُخَصُّ) .

وأَوْرَدَ عليه ابنُ هشامٍ : أنَّ الغَلَبَةَ والخُصُوصيَّةَ مُتنافيانِ .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٨٩) .

٨١٥ ـ في (فُعْلٍ) اسماً مُطلَقَ الفا و(فَعَلْ) لهُ . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ معنىٰ تخصيصِ (فَعِلٍ) بـ(فُعُول) : أنَّهُ لا يتجاوزُهُ إلى الأوزان ، وعدمُ المُجاوزةِ يستقيمُ تقييدُهُ بالغَلَبة ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُ يصحُّ أنْ يُقالَ : (زيدٌ لا يُجاوِزُ عَمْراً في الغالب)[1] .

وأشار الناظمُ بقوله : (غالباً) : إلىٰ أنَّهُ قد يُجمَعُ علىٰ غيرِ (فُعُول) نادراً ؛ نحوُ : (نَمِرٍ ونُمُر) و(نِمَار) أيضاً .

* قوله : (في « فُعْلٍ ») بتثليث الفاء وسكونِ العين : مُتعلِّقٌ بـ(يَطَّرِدْ) ، وفاعلُ الفعلِ : ضميرٌ يعودُ إلىٰ (فُعُول) ، و(اسماً مُطلَقَ الفا) : منصوبانِ على الحال مِنْ (فُعْلٍ) ؛ أي : يَطَّرِدُ (فُعُولٌ) في اسمٍ علىٰ (فُعْل) بالتثليث .

واطِّرادُ (فُعُولٍ) في (فَعْل) مشروطٌ : بأَلَّا تكونَ عينُهُ واواً ؛ كـ(حَوْض) ، ومشروطٌ في (فُعْل) : بأَلَّا تكونَ عينُهُ واواً أيضاً ؛ كـ(حُوت) ، ولا لامُهُ ياءً ؛ كـ(مُدْي) ، وأَلَّا يكونَ مضاعفاً ؛ كـ(خُفٍّ) ، وما جاء مُخالِفاً لهٰذا فهو شاذٌّ .

* قوله : (و« فَعَلْ » لهُ) فَعَلْ : مبتدأٌ ، و(له) : خبرٌ ، والضميرُ : لـ(فُعُول) ؛ أي : (فَعَلٌ) بفتحتَينِ مِنْ أفراد (فُعُولٍ) .

---

(١) ذكر الإيرادَ والجوابَ ياسينُ في « حاشيته على الألفية » (٢/ ٤١١) ، والإيرادَ فقط السيوطيُّ في « النكت » (ق/ ٢١٣ـ٢١٤) .

. . . . ولـ (الفُعَالِ) (فِعْلَانٌ) حَصَلْ

٨١٦ ـ وشاعَ في (حُوتٍ) و(قاعٍ) معَ ما ضاهاهُما وقَلَّ في غيرِهِما

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعُولٌ) ، وهو مُطَّرِدٌ في اسمٍ ثُلاثيٍّ علىٰ (فَعِلٍ) ؛ نحوُ : (كَبِدٍ وكُبُودٍ) ، و(وَعِلٍ ووُعُولٍ) ، وهو مُلتزَمٌ فيه غالباً .

❁ قوله : (ولـ « الفُعَالِ ») مُتعلِّقٌ بقوله : (حَصَل) الواقعِ خبراً عن (فِعْلانٌ) بكسر الفاء .

❁ قوله : (وشاعَ) ؛ أي : كَثُرَ (فِعْلانٌ) .

❁ قوله : (و« قاعٍ ») أصلُهُ : (قَوَع) ؛ قُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، والقاعُ : المُستوِي مِنَ الأرض، وزاد ابنُ فارسٍ : (الذي لا يَنبُتُ)[1] .

❁ قوله : (وقَلَّ) ؛ أي : (فِعْلانٌ) ، وقولُهُ : (في غيرهما) : مُتعلِّقٌ بقوله : (قَلَّ) .

❁ قوله : (ووَعِلٍ) قال ابنُ فارسٍ : (هو ذَكَرُ الأَرْوَىٰ) ؛ وهو الشاةُ الجَبَلِيَّةُ ، وكذلك قال ابنُ الأعرابيِّ[2] ، وزاد : (والأنثىٰ : « وَعِلَةٌ ») ، وهو

. . . .

(١) مجمل اللغة (١/ ٧٤٠) .

(٢) في النسخ ما عدا (هـ) : (ابن فارس) ، والعبارة في « المصباح » المنقولِ هـٰذا الكلامُ منه : (وكذلك قال في « البارع ») ، و« البارعُ في اللغة » للإمام أبي علي القالي صاحب « الأمالي » .

واطَّردَ (فُعُولٌ) أيضاً : في اسمٍ علىٰ (فَعْلٍ) بفتح الفاء ؛ نحوُ : (كَعْبٍ وكُعُوبٍ) ، و(فَلْسٍ وفُلُوسٍ) ، أو علىٰ (فِعْلٍ) بكسر الفاء ؛ نحوُ : (حِمْلٍ وحُمُولٍ) ، و(ضِرْسٍ وضُرُوسٍ) ، أو علىٰ (فُعْلٍ) بضمِّ الفاء[1] ؛ نحوُ : (جُنْدٍ وجُنُودٍ) ، و(بُرْدٍ وبُرُودٍ) .

ويُحفَظُ (فُعُولٌ) في (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (أَسَدٍ وأُسُودٍ) ، قيلَ : ويُفهَمُ كونُهُ غيرَ مُطَّرِدٍ فيه مِنْ قوله : (و« فَعَلْ » له) ، ولم يُقيِّدْهُ باطِّرادٍ .

وأشار بقوله : (ولـ « الفُعَالِ » « فِعْلَانٌ » حَصَلْ) : إلىٰ أنَّ مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرة : (فِعْلانَ) ، وهو مُطَّرِدٌ في اسمٍ علىٰ (فُعَالٍ) ؛ نحوُ : (غُلامٍ

بكسر العين ، والجمعُ : (أَوْعالٌ) ؛ مثلُ (كَبِدٍ وأَكْبادٍ) ، والسكونُ لغةٌ ، والجمعُ : (وُعُولٌ) ؛ مثلُ (فَلْس وفُلُوس) ، وجمعُ الأنثىٰ : (وِعالٌ) ؛ مثلُ (كَلْبةٍ وكِلاب) انتهىٰ « مصباح »[2] .

* قوله : (قيلَ : ويُفهَمُ . . .) إلىٰ آخره : قائلُهُ : هو ابنُ الناظم[3] ، قال الأُشْمُونيُّ : (وفيه نَظَرٌ ؛ لأنَّ مِثْلَ هٰذه العبارةِ إنَّما يستعملُها المُصنِّفُ في الغالب في المُطَّرِد علىٰ ما هو بيِّنٌ من صنيعه)[4] .

. . . .

(١) وقد سبقت شروطه في (٥/ ٣٠٢) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٩١٨) ، وانظر « معجم مقاييس اللغة » (٦/ ١٢٣) ، و« مجمل اللغة » (١/ ٩٣٠) .

(٣) شرح ابن الناظم (ص٥٥٣) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٦٨٨) .

وغِلْمانٍ) ، و(غُرَابٍ وغِرْبانٍ) ، وقد سبق أنَّهُ مُطَّرِدٌ في (فُعَلٍ) ؛ كـ (صُرَدٍ وصِرْدانٍ)[1] .

واطَّردَ (فِعْلانُ) أيضاً : في جمعِ ما عينُهُ واوٌ مِنْ (فُعْلٍ) أو (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (عُودٍ وعِيدانٍ) ، و(حُوتٍ وحِيتانٍ) ، و(قاعٍ وقِيعانٍ) ، و(تاجٍ وتِيجانٍ)[2] .

❀ قوله : (حُوتٍ) هو السمكُ ، قال القُشَيريُّ : (يُقالُ : إنَّ سليمانَ عليه السلامُ سأل الله أنْ يُضيِّفَ يوماً جميعَ الحيوانات ، فأَذِنَ له ، فأَخَذَ سليمانُ في جَمْعِ الطعام مُدَّةً طويلة[3] ، فأَرْسلَ اللهُ له حُوتاً واحداً مِنَ البحر فأَكَلَ كلَّ ما جَمَعَهُ سليمانُ في تلك المُدَّة ، ثمَّ استزادَهُ ، فقال سليمانُ : لم يَبْقَ لي شيءٌ ، وقال له : أكنتَ تأكلُ كلَّ يومٍ مثلَ هٰذا ؟ فقال : رِزْقي في كلِّ يومٍ ثلاثةُ أضعافِ هٰذا ، ولٰكنَّ اللهَ لم يُطعِمْني اليومَ إلا ما أَطْعَمْتَني أنتَ ، فليتَكَ لم تُضَيِّفْني ؛ فإنِّي بَقِيتُ اليومَ جائعاً منذُ كنتُ ضيفَكَ)[4] .

فائدة

[في أنَّ دمَ السمكِ يبيضُّ إذا يَبِسَ]

كلُّ الدماءِ إذا يَبِسَتْ تَسْوَدُّ ، إلا دمَ الحوتِ والسمكِ ؛ فإنَّهُ إذا يَبِسَ يَبْيَضُّ .

---

(١) انظر (٥/ ٢٧٨ـ٢٧٩) .

(٢) و(تاج) أصلُهُ : (تَوَجٌ) على (فَعَلٍ) .

(٣) لعلَّ الأولىٰ : (يجمعُ) بدل (في جَمْعِ) ؛ لأنَّ (أَخَذَ) ها هنا من أفعال الشروع ، والله تعالىٰ أعلم .

(٤) شرح أسماء الله الحسنىٰ (ص١٤٦) ، وانظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٤٤) .

وقَلَّ (فِعْلانُ) في غيرِ ما ذُكِرَ ؛ نحوُ : (أخٍ وإِخْوانٍ) ، و(غَزَالٍ وغِزْلانٍ) .

انتهى « سُيُوطي »[١] .

* قوله : (وقَلَّ « فِعْلانُ » في غيرِ ما ذُكِرَ . . .) إلىٰ آخره : ذَكَرَ ابنُ جنِّي تسعةَ ألفاظٍ ، جَمَعَها ابنُ مالكٍ في قوله : [من البسيط]

لـ (الحِسْلِ) و(الخِرْصِ) في التكسيرِ (فِعْلانُ) وهٰكذا قَلَّ (خِشْفَانٌ) و(خِيطَانُ)
(رِئْدٌ) و(شِقْذٌ) و(شِيحٌ) هٰكذا جُمِعَتْ ومِثْـلُ ذلـكَ (صِنْـوانٌ) و(قِنْـوانُ)

فالحِسْلُ : ولدُ الضَّبِّ ، والخِرْصُ : سِنانُ الرُّمْح ، والخِشْفُ : الغزالُ ، والخِيطُ : قطيعُ النَّعام ، والرِّئْدُ : المِثْلُ ، وأيضاً : فرخُ الشجرة ، وقيل : ما لانَ مِنْ أغصانها ، والشِّقْذُ : وَلَدُ الحِرْباء ، والشِّيحُ : نبتٌ ، والصِّنْوُ والقِنْوُ : مثلانِ ، ذَكَرَهُ في « التصريح »[٢] .

* قوله : (أخٍ وإِخْوانٍ) فائدةٌ : (الإِخْوة) و(الإِخْوانُ) : جمعُ (أخٍ) يستوي في ذلك (أخو) النسبِ و(أخو) الصداقةِ ، وقال أهلُ البَصْرة : الإخوةُ في النسب ، والإخوانُ في الأصدقاء ، وقال ابنُ هشام : (هٰذا غَلَطٌ ، بل كلٌّ يُستعمَلُ فيهما) ، ذَكَرَهُ الدَّمِيريُّ في « شرح المنهاج »[٣] .

. . . .

(١) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ٢٤٤ـ٢٤٥) .
(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١١)، وانظر « الخصائص » لابن جني (٢/ ١٠١ـ ١٠٢)، و« نظم الفرائد » لابن مالك (ص ٧٦) .
(٣) النجم الوهاج (٦/ ١٣٥) ، وفيه : (وقال أبو حاتم) بدل (وقال ابن هشام) ، ولعله الصواب ، وانظر « لسان العرب » (١٤/ ٢١) ، و« تاج العروس » (٣٧/ ٤٦) .

٨١٧ ـ و(فَعْلاً) اسماً و(فَعِيلاً) و(فَعَلْ) غيرَ مُعَلِّ العينِ (فُعْلَانٌ) شَمَلْ

مِنْ أبنية جمعِ الكَثْرةِ : (فُعْلَانُ) ، وهو مَقيسٌ في اسمِ صحيحِ العينِ علىٰ (فَعْلٍ) ؛ نحوُ : (ظَهْرٍ وظُهْرانٍ) ، و(بَطْنٍ وبُطْنانٍ) ، أو علىٰ (فَعِيلٍ) ؛ نحوُ : (قَضِيبٍ وقُضْبانٍ) ، و(رَغِيفٍ ورُغْفانٍ) ، أو علىٰ (فَعَلٍ) ؛ نحوُ : (ذَكَرٍ وذُكْرانٍ) ، و(حَمَلٍ وحُمْلانٍ) .

❀ قوله : (و« فَعْلاً ») مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (شَمَل) الواقعِ خبراً عن قوله : (فُعْلانٌ) بضمِّ الفاء وسكونِ العين ، و(اسماً) : حالٌ مِنْ (فَعْلاً) ؛ أي : اسماً ولو بالغَلَبة ؛ كـ (عَبْدٍ وعُبْدانٍ) ، والتقييدُ بالاسميَّة جارٍ أيضاً في (فَعِيلٍ) و(فَعَلٍ) ؛ فقد حَذَفَ مِنَ الأخيرَينِ لدَلالة الأوَّل ، وقولُهُ : (غيرَ مُعَلِّ العينِ) : حالٌ مِنْ (فَعَل) بفتح الفاء والعين .

❀ قوله : (في اسمِ صحيحِ العينِ) خَرَجَ بالاسم : الوصفُ ؛ كـ (سَهْلٍ) ، وبصحيحِ العينِ : مُعتلُّها ؛ نحوُ : (تاجٍ) و(بابٍ) ، أصلُهُما : (تَوَجٌ) و(بَوَبٌ) ؛ فقُلبت الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها فيهما .

❀ قوله : (ظَهْرٍ) بالظاء المُشالة : ما قابَلَ البطنَ .

❀ قوله : (ذَكَرٍ) ما قابَلَ الأُنثىٰ .

. . . .

٨١٨ ـ ولـ (كَرِيمٍ) و(بَخِيلٍ) (فُعَلَا) كـذا لِمَـا ضـاهـاهُـمـا قـد جُعِـلَا
٨١٩ ـ ونابَ عنهُ (أَفعِلَاءُ) في المُعَلْ لامـاً ومُضعَـفٍ وغيـرُ ذاكَ قَـلْ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فُعَلَاءُ) ، وهو مَقِيسٌ في (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعِلٍ) ، صفةً لمُذكَّرٍ عاقلٍ غيرَ مُضاعَفٍ ولا مُعتلٍّ ؛ نحوُ : (ظَرِيفٍ وظُرَفاءَ) ، و(كَرِيمٍ وكُرَماءَ) ، و(بَخِيلٍ وبُخَلاءَ) .

وأشار بقوله : (كذا لِمَا ضاهاهُما) : إلىٰ أنَّ ما شابه (فَعِيلاً) في كونه دالّاً علىٰ معنىً هو كالغَرِيزة . . يُجمَعُ علىٰ (فُعَلاءَ) ؛ . . . .

---

* قوله : (ولـ « كَرِيمٍ ») خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فُعَلَا) بضمِّ الفاء وفتحِ العين .

* قوله : (قد جُعِلَا) نائبُ الفاعلِ : هو المفعولُ الأوَّل ، و(كذا) : في موضع المفعولِ الثاني له ، و(ضاهاهُما) : مِنَ المُضاهاة ؛ بمعنى المُشاكلة .

* قوله : (أَفعِلَاءُ) فاعلُ (نابَ) ، و(في المُعَلْ) : مُتعلِّقٌ به ، و(لاماً) : تمييزٌ ، و(مُضْعَفٍ) : معطوفٌ على (المُعَل) .

* قوله : (كالغَرِيزة) بالغين المُعجَمة والرَّاءِ والزاي ؛ وهي الطَّبِيعةُ التي طُبِعَ الإنسانُ عليها . انتهىٰ « تصريح »[1] .

. . . .

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٢) .

نحوُ : (عاقِلٍ وعُقَلاءَ) ، و(صالِحٍ وصُلَحاءَ) ، و(شاعِرٍ وشُعَراءَ) .

وينوبُ عن (فُعَلاَءَ) في المُضاعَف والمُعتلِّ : (أَفْعِلاَءُ) ؛ نحوُ : (شَدِيدٍ وأَشِدَّاءَ) ، و(وَلِيٍّ وأَوْلِياءَ) .

وقلَّ مجيءُ (أَفْعِلاَءَ) جمعاً لغيرِ ما ذُكِرَ[1] ؛ نحوُ : (نَصِيبٍ وأَنْصِباءَ) ، و(هَيِّنٍ وأَهْوِناءَ)[2] .

---

* قوله : (نحوُ : عاقِلٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فالعقلُ والصلاحُ والشِّعْرُ مِنَ الأوصاف الشبيهةِ بالأوصاف الغريزيَّةِ كالكَرَمِ والبُخْل ؛ مِنْ جهةِ أنَّ كلاًّ منها غيرُ مُكتَسَبٍ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

ونَظَّرَ بعضُهُم في قوله[4] : (الشبيهةِ بالأوصاف) بالنَّظَر للعقل .

قلتُ : ويُجابُ عنه : بأنَّهُ شبيهٌ بالوصف على القول بأنَّهُ مِنْ قَبِيلِ العلوم وإن كان الصحيحُ خلافَهُ ، فتدبَّرْ .

---

(١) أي : لغير المُضاعَف والمُعتلِّ مِنْ (فَعِيلٍ) بمعنىٰ (فاعِلٍ) ؛ فدَخَلَ في النادر نحوُ : (ظَنِينٍ وأَظِنَّاءَ) بمعنىٰ مُتهمٍ ، و(صَدِيقٍ وأَصْدِقاءَ) ؛ لأنَّهُ ليس مضاعفاً ولا معتلاً . « خضري » (٢/ ٨٣١) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٣١) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٢) .

(٤) البعضُ : هو الشيخ ياسين في « حاشيته على التصريح » (٢/ ٣١٢) .

٨٢٠ ـ (فَوَاعِلٌ) لـ (فَوْعَلٍ) و(فاعَلٍ) و(فـاعِـلَاءَ) مـعَ نحـوِ (كـاهِـلِ)[1]

٨٢١ ـ و(حائِضٍ) و(صاهِلٍ) و(فاعِلَهْ) وشذَّ في (الفارسِ) مَعْ ما ماثَلَهْ

مِنْ أمثلة جمع الكَثْرةِ : (فَوَاعِلُ) ، وهو لاسمٍ علىٰ (فَوْعَل) ؛ نحوُ : (جَوْهَرٍ وجَواهِرَ) ، أو علىٰ (فاعَل) ؛ نحوُ : (طابَعٍ وطَوابِعَ) ، أو علىٰ (فاعِلَاءَ) ؛ نحوُ : (قاصِعَاءَ وقَواصِعَ) ، أو علىٰ (فاعِل) ؛ نحوُ : (كاهِلٍ وكَواهِلَ) .

❁ قوله : (فَوَاعِلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لـ « فَوْعَلٍ ») ، و(فاعَلٍ) بفتح العين و(فاعِلَاءَ) بكسرها : معطوفانِ علىٰ (فَوْعَلٍ) ، و(مع) : حالٌ ممَّا قبلَهُ .

❁ قوله : (كاهِلٍ) هو مجمعُ الكَتِفَينِ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (طابَعٍ) هو بالفتح : الخاتَمُ ، وبالكسر لغةٌ فيه ، قاله الجَوْهَرِيُّ[3] .

❁ قوله : (قاصِعَاءَ) بالقاف والصادِ والعين المُهمَلتَينِ : حفرةٌ يَحفِرُها

. . . .

---

(١) أي : مِنْ كلِّ اسمٍ علىٰ (فاعِلٍ) بالكسر غير صفة ؛ عَلَماً كان ؛ كـ (جابِرٍ وجَوَابِرَ) ، أو لا ؛ كـ (كاهِلٍ وكَوَاهِلَ) . « خضري » (٢/ ٨٣١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٣) .

(٣) الصحاح (٣/ ١٢٥٢) .

و(فَوَاعِلُ) أيضاً : جمعٌ لوصفٍ على (فاعِل) إنْ كان لمُؤنَّثٍ عاقلٍ ؛ نحوُ : (حائِضٍ وحَوائِضَ) ، أو لمُذكَّرٍ ما لا يعقلُ ؛ نحوُ : (صاهِلٍ وصَواهِلَ) .

فإنْ كان الوصفُ الذي على (فاعِلٍ) لمُذكَّرٍ عاقلٍ.. لم يُجمَعْ على (فَواعِلَ) ، وشذَّ : (فارِسٌ وفَوارِسُ)[1] ، و(سابِقٌ وسَوابِقُ) .

و(فَوَاعِلُ) أيضاً : جمعٌ لـ (فاعِلَة) ؛ نحوُ : (صاحِبَةٍ وصَواحِبَ) ، و(فاطمةَ وفَوَاطِمَ)[2] .

اليَرْبُوعُ ، ثمَّ يَجِيءُ بالتراب الذي أَخْرجَهُ مِنَ الرَّاهِطَاء ـ بالراء والطاء المُهمَلتَينِ ؛ وهي التي يُخرِجُ منها الترابَ ويجمعُهُ ـ فيَسُدُّ به فمَ الجُحْر لئلا يدخلَ عليه ، وأمَّا النَّافِقاءُ ـ بالنون والفاء والقاف ـ فهي حُفْرةٌ يَكتُمُها ويُظهِرُ غيرَها ، وهو موضعٌ يُرَبِّعُهُ ، فإذا أُتِيَ مِنْ قبل القَاصِعاء.. ضَرَبَ النَّافِقَاءَ برأسه فخَرَجَ ، أفادَهُ في « التصريح »[3] .

---

(١) مثلُهُ : (هالكٌ وهَوَالِكُ) ، و(شاهدٌ وشَوَاهِدُ) ، لكن تأوَّلها بعضُهُم : بأنَّ قولَكَ : (فارسٌ مِنَ الفوارس) تقديرُهُ : (مِنَ الطوائف الفوارسِ) ؛ فهو قياسيٌّ ؛ لأنَّهُ جمعُ (فاعِلَةٍ) لا (فاعِلٍ) . « خضري » (٢/ ٨٣٢) .

(٢) أي : سواءٌ كان صفةً أو عَلَماً ؛ كما يُفهم مِنْ تمثيله ، ويُزادُ أيضاً : إذا كان اسماً ؛ كـ (ناصِيةٍ ونَوَاصٍ) . « خضري » (٢/ ٨٣٢) بتصرُّف .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/٣١٣) .

٨٢٢ ـ وبـ (فَعَائِلَ) اجْمَعَنْ (فَعَالَهْ) وشِبْهَهُ ذا تاءٍ أوْ مُزَالَهْ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَائِلُ) ، وهو لكلِّ اسمٍ رُباعيٍّ بمدَّةٍ قبلَ آخِرِهِ ؛ مُؤنَّثاً بالتاء ؛ نحوُ : (سَحَابةٍ وسَحائِبَ) ، و(رِسَالةٍ ورَسائِلَ) ، و(كُنَاسَةٍ وكَنائِسَ) ، و(صَحِيفةٍ وصَحائِفَ) ، و(حَلُوبةٍ وحَلائِبَ) ، أو مُجرَّداً

❀ قوله : (وبـ « فَعَائِلَ ») مُتعلِّقٌ بـ (اجْمَعَنْ) ، والباءُ : بمعنىٰ (علىٰ) .

❀ قوله : (ذا تاءٍ) حالٌ مِنْ (شِبْهَهُ) ، أو مِنْ (فَعَالهْ) ، والهاءُ في (مُزَالَهْ) : يحتملُ : أنْ تكونَ ضميراً عائداً على التاء ، وذُكِّرَ ؛ لأنَّ الحروفَ يجوزُ فيها التذكيرُ والتأنيث ، وأنْ تكونَ تاءَ تأنيثٍ وُقِفَ عليها بالهاء ، ويكونَ علىٰ حذف الموصوف ومعمولِ الصفة ، والتقديرُ : (ذا تاءٍ أو وَزْناً مُزالةً منه) .

❀ قوله : (وكُنَاسَةٍ) بضمِّ الكاف : ما يُكنَسُ ؛ وهي الزُّبَالة ، ويُقالُ لها أيضاً : (السُّبَاطَةُ) و(الكُسَاحَةُ) ، كما في « المصباح »[1] .

❀ قوله : (وحَلُوبةٍ) قال في « المصباح » : (ناقةٌ حَلُوبٌ ـ وِزان « رَسُول » ـ أي : ذاتُ لَبَنٍ يُحلَبُ ، فإنْ جعلتَها اسماً أتيتَ بالهاء فقلتَ : « هـٰذه حَلُوبةُ فُلانٍ » ؛ مثلُ « الرَّكُوب » و« الرَّكُوبة ») انتهىٰ[2] ،

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٤٤) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢٠٠) .

منها ؛ نحوُ : (شِمَالٍ وشَمائِلَ) ، و(عُقَابٍ وعَقائِبَ) ، و(عَجُوزٍ وعَجائِزَ) .

ومُرادُهُ بالاسم : ما قابَلَ الصفةَ ؛ أي : لم تجعلْها صفةً .

❀ قوله : (شِمَالٍ) بكسر الشين : مقابلُ اليمين ، وبفتحها : ريحٌ تَهُبُّ مِنْ ناحية القُطْب . انتهىٰ « تصريح »[1] .

❀ قوله : (وعُقَابٍ) هو طائرٌ معروفٌ ، وكنيتُهُ : أبو الحجَّاج ، وأبو حسَّان ، وأبو الدهر ، وهي مُؤنَّثةُ اللفظ[2] ، وقيل : العُقَابُ يقعُ على الذكر والأنثىٰ .

وفي « الكامل » : العُقَاب سيِّد الطيرِ ، والنَّسْرُ عَرِيفُها ، ومِنْ أمثالهم : (أَبْصَرُ مِنْ عُقاب)[3] ؛ لأنَّهُ حديدُ البصر ، والأنثىٰ منه تُسمَّىٰ (لَقْوة) ، وهي تأكلُ الحيَّاتِ إلا رؤوسَها ، والطيرَ إلا قلوبَها ؛ ولهٰذا قال امرؤُ القيسِ[4] : [من الطويل]

كأنَّ قلوبَ الطيرِ رَطْباً ويابساً ... لدىٰ وَكْرِها العُنَّابُ والحَشَفُ البالي

انتهىٰ « سُيُوطي »[5] .

❀ قوله : (وعَجُوزٍ) يُزادُ علىٰ ذلك : (سَعِيدُ) عَلَمَ امرأةٍ ؛ يُقالُ في

. . . .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣١٣) .
(٢) أي : هٰذا اللفظُ وُضِعَ للمُؤنَّث ، لا أنَّ لفظَها مُؤنَّث .
(٣) انظر « جمهرة الأمثال » (١/٢٣٩) ، و« مجمع الأمثال » (١/١١٥) .
(٤) ديوان امرئ القيس (ص٣٨) .
(٥) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/١٥١-١٦١) .

٨٢٣ ـ وبـ (الفَعَالِي) و(الفَعَالَىٰ) جُمِعَا (صَحْراءُ) و(العَذْراءُ) والقَيْسَ ٱتْبَعَا

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَالِي) ، و(فَعَالَىٰ) ، ويشتركانِ فيما كان علىٰ (فَعْلاَءَ) ؛ اسماً ؛ كـ (صَحْراءَ وصَحَارِي وصَحَارَىٰ) ، أو صفةً ؛ كـ (عَذْراءَ وعَذَارِي وعَذَارَىٰ) .

جمعه : (سَعائِدُ) .

* قوله : (وبـ « الفَعَالِي ») مُتعلِّقٌ بـ (جُمِعَا) ، والباء : بمعنىٰ (علىٰ) .

* قوله : (والقَيْسَ) بفتح القاف : مصدرٌ بمعنى القياسِ .

* قوله : (كصَحْراءَ) في جمعِ كلٍّ مِنْ (صَحْراءَ) و(عَذْراءَ) . . ثلاثةُ جموعٍ : (فَعَالِيُّ) بالتشديد ، ثمَّ (فَعَالِي) بالتخفيف والكسر ، ثمَّ (فَعَالَىٰ) بالتخفيف والفتح ، وقد بيَّنها المُراديُّ وقال : (إنَّ الأوَّلَ سماعيٌّ وأصْلٌ للأخيرَينِ ، وإثباتُ الياءِ في الجمع الثاني مَحَلُّهُ في الوقف ، أمَّا في الوصل فمحذوفةٌ ؛ كما في « قاضٍ ») انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (كعَذْراءَ) صفةٌ للبِكْر ، سُمِّيتْ بذلك ؛ لتعذُّر زوالِ بَكَارتِها .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/ ٩٩٥) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٠٤ـ ١٤٠٦) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٣٣) .

٨٢٤ ـ وٱجْعَلْ (فَعَالِيَّ) لغيرِ ذي نَسَبْ جُدِّدَ كـ (الكُرْسِيِّ) تَتْبَعِ العَرَبْ

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَالِيُّ) ، وهو جمعٌ لكلِّ اسمٍ ثُلاثيٍّ آخرُهُ ياءٌ مُشـدَّدة غيـرُ مُتجـدِّدةٍ للنسـب ؛ نحـوُ : (كُـرْسِـيٍّ وكَـرَاسِـيَّ) ، و(بُـرْدِيٍّ وبَرَادِيَّ) ، ولا يُقالُ : (بَصْرِيٌّ وبَصَارِيُّ) .

❀ قوله : (لغيرِ ذي نَسَبْ جُدِّدَ) ؛ أي : جمعاً لغير ذي نَسَبٍ شأنُهُ أنْ يكونَ مُتجدِّداً وطارئاً ؛ فـ (جُدِّدَ) : نعتٌ كاشفٌ ؛ لأنَّ النسبَ لا يكون إلا كذلك ، فخَرَجَ به : ما لا نَسَبَ فيه ؛ كـ (الكُرْسيِّ) .

❀ قوله : (تَتْبَعِ العَرَبْ) بفتح التاء الفوقيَّة : مجزومٌ في جواب الأمر ، وكُسِرَ لالتقاء الساكنَيْنِ .

❀ قوله : (غيرُ مُتجدِّدةٍ للنسب) يُعرَفُ ما ياؤُهُ للنسب : بصلاحيَةِ حَذْفِ الياءِ معَ دَلالةِ الاسمِ على المنسوب إليه ، وما ليستْ ياؤُهُ للنسب : بعدم صلاحيَةِ ذلك مع ما ذُكِرَ؛ فشَمِلَ نوعَينِ : ما وُضِعَ بياءٍ مُشدَّدة ؛ كـ (كُرْسيٍّ)، وما أصلُهُ النسبُ وكَثُرَ استعمالُ ما هي فيه حتىٰ صار النسبُ نَسْياً مَنْسِيّاً ؛ كـ (مَهْريٍّ) ؛ فإنَّهُ في الأصل منسوبٌ إلىٰ (مَهْرةَ) ؛ وهي قبيلةٌ[1] ، ذَكَرَهُ المَكُوديُّ أخذاً مِنْ كلام الناظم في « شرح كافيته » انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

---

(١) ثمَّ كَثُرَ استعمالُهُ حتىٰ صار اسماً للنجيب مِنَ الإبل . « توضيح المقاصد » (٣/١٤٠٦).

(٢) الدرر السنية (٢/٩٩٦) ، وانظر « شرح المكودي على الألفية » (ص٣٣٣) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/١٨٧٠) .

٨٢٥ ـ وبـ (فَعَالِلَ) وشِبْهِهِ ٱنْطِقَا   في جمعِ ما فوقَ الثلاثةِ ٱرْتَقَى
٨٢٦ ـ مِنْ غيرِ ما مضىٰ ومِنْ خُمَاسِي   جُـرِّدَ الآخِـرَ ٱنْـفِ بـالقيـاسِ
٨٢٧ ـ والرابعُ الشبيهُ بالمَزِيدِ قد   يُحـذَفُ دونَ مـا بـهِ تـمَّ العَـدَدْ
٨٢٨ ـ وزائدَ العادِي الرُّباعِيْ ٱحْذِفْهُ ما   لـم يـكُ لَيْناً إِثْرَهُ . . . . . .

❁ قوله : (وبـ « فَعَالِلَ ») بكسر اللامِ : مُتعلِّقٌ بقوله : (ٱنْطِقَا)[1] ، وكذا قولُهُ : (في جمع) .

❁ قوله : (مِنْ غيرِ ما) قال المَكُوديُّ : (في موضعِ نصبٍ على الحال مِنْ « ما »)[2] .

❁ قوله : (ومِنْ خُمَاسِي) مُتعلِّقٌ بـ (ٱنْفِ) ، وجملةُ (جُرِّدَ) : نعتٌ لـ (خُمَاسِي) ، و(الآخِرَ) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (انْفِ) ؛ أي : احذِفِ الآخِرَ مِنْ خُماسيٍّ مُجرَّدٍ .

❁ قوله : (والرابعُ) مبتدأٌ ، و(الشبيهُ) : نعتُهُ ، و(بالمَزِيدِ) : مُتعلِّقٌ بـ (الشبيه) ، وجملةُ (قد يُحذَفُ) : خبرٌ .

❁ قوله : (وزائدَ) مفعولٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (احْذِفْهُ) ، و(العادِي) :

. . . .

(١) وفيه تقديمُ معمولِ الفعل المؤكَّد عليه ، وجاء كذلك في أكثر من موضع من « الألفية » ، وقد نبَّهت علىٰ بعضها .
(٢) شرح المكودي على الألفية (ص٣٣٤) .

. . . . اللَّذْ خَتَمَا

مِنْ أمثلة جمعِ الكَثْرةِ : (فَعَالِلُ) وشِبْهُهُ ؛ وهو كلُّ جمعٍ ثالثُهُ ألفٌ بعدَها حرفانِ ، فيُجمَعُ بـ (فَعَالِلَ) : كلُّ اسمٍ رُباعيٍّ غيرِ مَزِيدٍ فيه ؛ . . . . .

مُضافٌ إليه ، وهو اسمُ فاعلٍ مِنْ (عدا كذا) : جاوَزَهُ ، و(الرُّباعِي) : مفعولُهُ ، وسَكَّنَ ياءَهُ علىٰ لغة ؛ كقوله[1] : [من البسيط]

. . . . دَعِ القتالَ وأَعْطِ القوسَ بارِيَها

ويجوزُ أنْ يكونَ مجروراً بإضافةِ (الرُّباعي) إليه ، والمعنىٰ : احذِفْ زائدَ مُجاوِزِ الرُّباعيِّ .

❀ قوله : (اللَّذْ خَتَمَا) اللَّذْ : لغةٌ في (الذي) ، وهو مبتدأٌ ، وصِلَتُهُ : (خَتَمَا)[2] ، و(إِثْرَهُ) : ظرفٌ هو الخبر .

❀ قوله : (وهو كلُّ جمعٍ . . .) إلىٰ آخره : الضميرُ راجعٌ إلىٰ (شِبْهُهُ) ، قال المُرَاديُّ : (والمُرادُ بـ « شبهه » : ما يُماثِلُهُ في العدد والهيئةِ وإن خالفه

❀ قوله : (بإضافةِ « الرُّباعي » إليه) صوابُهُ : (العادي) .

---

(١) عجز بيت أورده الثعالبي في « التمثيل والمحاضرة » (١/٢٩٣) ، والميداني في « مجمع الأمثال » (٢/١٩) بلفظ :

يا باريَ القوسِ بَرْياً لستَ تُحسِنُهُ لا تُفسِدَنْها وأَعْطِ القوسَ بارِيَها

وهو مَثَلٌ يُضرب في وجوب تفويض الأمر إلىٰ مَنْ يُحسِنُهُ ويتمهَّر فيه ، وذَكَرَ المُفضَّلُ بن سلمة في « الفاخر » (ص٣٠٤) أنَّ أوَّلَ مَنْ قاله الشاعر المخضرم الحُطيئة .

(٢) ويُروىٰ أيضاً : (خُتِما) بالبناء للمفعول . انظر « المقاصد الشافية » (٧/٢٣٧) ، و« تمرين الطلاب » (ص ١٥٩) .

نحوُ : (جَعْفَرٍ وجَعافِرَ) ، و(زِبْرِجٍ وزَبارِجَ) ، و(بُرْثُنٍ وبَراثِنَ) .

ويُجمَعُ بشِبْهِهِ : كلُّ اسمٍ رُباعيٌّ مَزِيدٍ فيه ؛ كـ (جَوْهَرٍ وجَواهِرَ) ، و(صَيْرَفٍ وصَيارِفَ) ، و(مَسْجِدٍ ومَساجِدَ) .

واحترَزَ بقوله : (مِنْ غيرِ ما مضىٰ) : مِنَ الرُّباعيِّ الذي سبق ذِكْرُ جمعِهِ ؛

في الوزن ؛ نحوُ : « مَفاعِلَ » و« فَياعِلَ »)[1] .

❀ قوله : (نحوُ : جَعْفَرٍ) هو النهرُ الصغير .

❀ قوله : (وزِبْرِجٍ) الزِّبْرِج : يُقالُ للزينة مِنْ جوهر أو نحوِهِ ، وللذهب ، وللسحاب الرقيقِ فيه حُمْرةٌ . انتهىٰ « زكريَّا »[2] .

❀ قوله : (وبُرْثُنٍ) بالمُثلَّثة مِنَ السَّبُعِ والطيرِ بمنزلة الإصْبَعِ مِنَ الإنسان ، كذا في كتب اللغة ؛ كـ « المصباح » و« الصحاح »[3] ، فما في « التصريح » ؛ مِنْ أنَّهُ بالتاء الفوقيَّة[4] . . سهوٌ .

ومثَّل الشارحُ بثلاثة أمثلةٍ : للمفتوح الأوَّلِ ، ومكسورِهِ ، ومضمومِهِ .

❀ قوله : (وصَيْرَفٍ) الصَّيْرَفُ : المُحتالُ المُتصرِّفُ في الأمور ، ذَكَرَ ذلك الجَوْهَرِيُّ[5] .

❀ قوله : (واحترَزَ بقوله : « مِنْ غيرِ ما مضىٰ » : مِنَ الرُّباعيِّ الذي سبق

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٤٠٩) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ٩٩٧) .

(٣) المصباح المنير (١/ ٥٧) ، الصحاح (٥/ ٢٠٧٨) .

(٤) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٥) ، وجاء بالتاء أيضاً في نسخ « الشرح » ما عدا (هـ) .

(٥) الصحاح (٤/ ١٣٨٦) .

كـ (أَحْمَرَ وحَمْرَاءَ) ، ونحوِهما ممَّا سبق ذِكْرُهُ[1] .

وأشار بقوله : (ومِنْ خُماسِي جُرِّدَ الآخِرَ انْفِ بالقياسِ) : إلىٰ أنَّ الخُماسيَّ المُجرَّدَ عن الزيادة يُجمَعُ علىٰ (فَعَالِلَ) قياساً ، ويُحذَفُ خامسُهُ ؛ نحوُ : (سَفارِجَ) في (سَفَرْجَلٍ) ، و(فَرازِدَ) في (فَرَزْدَقٍ) ، و(خَدارِنَ) في (خَدَرْنَقٍ) .

وأشار بقوله : (والرابعُ الشبيهُ بالمَزِيدِ . . .) البيتَ : إلىٰ أنَّهُ يجوزُ حذفُ

ذِكْرُ جمعِهِ) قال الأُشْمُونيُّ : (وهو بابُ « كُبْرَىٰ » و« سَكْرَىٰ » ، و« أَحْمَرَ » و« حَمْرَاءَ » ، و« رامٍ » و« كامِلٍ » ، ونحوِها ممَّا استقرَّ تكسيرُهُ علىٰ غير هـٰذا البناءِ)[2] .

❀ قوله : (في « فَرَزْدَقٍ ») جمع (فَرَزْدَقَة) ؛ وهي القطعةُ مِنَ العجين . انتهىٰ « زكريَّا »[3] .

❀ قوله : (في « خَدَرْنَقٍ ») بالدال المُهمَلة[4] : العنكبوتُ ، ذَكَرَهُ الجَوْهَريُّ . انتهىٰ « تصريح » و« شيخ الإسلام »[5] ، ولا يصحُّ ضبطُهُ بالواو ؛

---

(١) انظر (٥/ ٢٨٠ـ٢٨٨) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٦٩٨) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ٩٩٨) ، قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٨٣٥) : (وقولهم : « جمع فرزدقة » تسامحٌ ، أو مُرادُهُم : الجمع اللغوي) .

(٤) وفي بعض النسخ : (خورنق) بالواو ، ولا يصحُّ ، كما سيُنبِّه عليه المُقرِّر .

(٥) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٥) ، الدرر السنية (٢/ ٩٩٧) ، وانظر « الصحاح » (٤/ ١٤٦٦) .

رابعِ الخُماسيِّ المُجرَّدِ عن الزيادة وإبقاءُ خامسِهِ ، **إذا كان رابعُهُ مُشبِهاً للحرف الزائدِ ؛ بأنْ كان مِنْ حروف الزيادة ؛ كنون (خَوَرْنَقٍ)**[1] ، . . . .

لأنَّ الكلامَ في الخُماسيِّ المُجرَّد .

❁ **قوله : (بأنْ كان مِنْ حروف الزيادة)** ؛ أي : مِنْ حيثُ هي .

فإن قلتَ : إذا كانتْ مِنْ حروف الزيادة . . فلِمَ جَعَلَها شبيهةً بالزائد ؟

قلت : سيأتي أنَّ النونَ لا تكونُ زائدةً **إلا في موضعَينِ** : **الأوَّلُ** : أنْ تكونَ آخِراً بعدَ ألفٍ مسبوقةٍ بأكثرَ مِنْ حرفَينِ ؛ كـ (سَكْرانَ) و(زَعْفرانٍ) ، **الثاني** : أنْ يكونَ قبلَها حرفانِ وبعدَها حرفانِ ؛ كـ (غَضَنْفَرٍ) ، كما سيأتي في قوله : (والنونُ في الآخِرِ كالهمز . . .) إلى آخره[2] ، والنونُ في (خَوَرْنَق) ليستْ مُتوسِّطةً بين أربعةِ أحرفٍ ، وليستْ بساكنة ؛ لِمَا سيأتي أنَّهُ يُشترَطُ سكونُها إذا كانتْ زائدةً[3] .

❁ **قوله : (خَوَرْنَقٍ) بالواو** : اسمٌ لقصر النعمان ، ونهرٌ بالكوفة ، واسمُ بلدٍ ، كما في « القاموس »[4] .

❁ **قوله : (والنونُ في « خَوَرْنَق ») صوابُهُ : (خَدَرْنَق)** .

❁ **قوله : (بالواو) تقدَّم له أنَّهُ لا يصحُّ في هـٰذا المحلِّ**[5] .

---

(١) قوله : (خَوَرْنَق) كذا بالواو هنا وفيما سيأتي من صيغتي الجمع (خَوارِق) ، و(خَوارِن) ، وجاء في بعض النسخ بالدال ، وهو الصوابُ كما نبَّه عليه المُقرر .

(٢) انظر (٥/ ٤٦٨ـ٤٦٩) .

(٣) انظر (٥/ ٤٦٩) .

(٤) القاموس المحيط (٣/ ٢٢٠) .

(٥) انظر (٥/ ٣١٩) .

أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزيادة ؛ كدال (فَرَزْدَقٍ) ؛ فيجوزُ أنْ يُقالَ : (خَوارِقُ) و(فَرازِقُ) ، والكثيرُ : الأوَّلُ ؛ وهو حذفُ الخامسِ وإبقاءُ الرابعِ ؛ نحوُ : (خَوارِنَ) و(فَرازِدَ) .

فإن كان الرابعُ غيرَ مُشبِهٍ للزائد.. لم يَجُزْ حذفُهُ ، بل يتعيَّنُ حذفُ الخامس ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ) : (سَفارِج) ، ولا يجوزُ : (سَفارِل) .

وأشار بقوله : (وزائدَ العادِي الرُّباعِي. . .) البيتَ : إلىٰ أنَّهُ إذا كان الخُماسيُّ مَزِيداً فيه حرفٌ حذفتَ ذلك الحرفَ إن لم يكنْ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخِرِ[1] ؛

❁ قوله : (أو كان مِنْ مَخْرَجِ حروفِ الزِّيادة ؛ كدال. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : فإنَّ الدالَ مِنْ مَخرَجِ التاءِ المُثنَّاةِ الفوقيَّةِ ؛ وهو طَرَفُ اللسانِ وأصول الثَّنِيَّتَينِ العُلْيَيْنِ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

❁ قوله : (في « سَفَرْجَلٍ ») قال في « القاموس » : (هو ثمرٌ معروفٌ [قابضٌ] ، مُقَوٍّ مُدِرٌّ مُشَهٍّ ، مُسَكِّنٌ للعطش ، وإذا أُكِلَ على الطعام أَطْلَقَ ، وأَنْفعُهُ : ما قُوِّرَ وأُخرِجَ حبُّهُ ، وجُعِلَ مكانَهُ عسلٌ وطُيِّنَ وشُوِيَ) انتهىٰ[3] .

. . . .

(١) المُراد بحرف المدِّ : حرفُ العِلَّة الساكنُ أعمَّ مِنْ أنْ يكونَ قبلَهُ حركةٌ مجانسة له ـ وهو حرف المدِّ اصطلاحاً ـ أو لا ؛ وهو المُسمَّىٰ باللِّين . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٣٦ ـ ٨٣٧) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٥) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ٣٨٣ـ٣٨٤) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

فتقولُ في (سِبَطْرَىٰ) : (سَباطِرُ) ، وفي (فَدَوْكَسٍ) : (فَداكِسُ) ، وفي (مُدَحْرِجٍ) : (دَحارِجُ) .

فإن كان الحرفُ الزائدُ حرفَ مدٍّ قبلَ الآخِرِ .. لم يُحذَفْ ، بل يُجمَعُ الاسمُ علىٰ (فَعالِيلَ) ؛ نحوُ : (قِرْطاسٍ وقَراطِيسَ) ، و(قِنْدِيلٍ وقَنادِيلَ) ، و(عُصْفُورٍ وعَصافِيرَ) .

---

* قوله : (سِبَطْرَىٰ) هي مِشْيةٌ فيها تبخترٌ ، ويُقالُ : (اسْبَطَرَّ) بمعنى : اضْطَجَعَ وامتدَّ ، والبلادُ : استقامتْ ، والإبلُ : أسرعت . انتهىٰ « قاموس »[1] .

* قوله : (فَدَوْكَسٍ) بفتح الفاء والدال وسكونِ الواو ، يُطلَقُ : على الأسد ، والرجلِ الشجاع ، كما في « القاموس »[2] ، وعلى العدد الكثير أيضاً .

* قوله : (قِنْدِيلٍ) بكسر القاف ، وفتحُها لحنٌ ، كما نصَّ عليه أئمَّةُ اللغة ؛ قال الشُّمُنِّيُّ في « حواشي الشفاء » : (القِنْدِيلُ : بكسر القاف ، وأمَّا بفتحها : فالعظيمُ الرأسِ) انتهىٰ[3] .

. . . .

---

(١) القاموس المحيط (٢/ ٤٣) .

(٢) القاموس المحيط (٢/ ٢٣٣) ، وفيه : (الشديد) بدل (الشجاع) .

(٣) حاشية الشُّمُنِّي على الشفاء (٢/ ٨٦) ، والذي في « الصحاح » (٥/ ١٨٠٥) ، و« اللسان » (١١/ ٥٧٠) ، و« تاج العروس » (٣٠/ ٢٨٩) وغيرها .. أنَّ عظيمَ الرأس هو (القَنْدَل) أو (القَنْدَوِيل) .

٨٢٩ ـ والسِّينَ والتَّا مِنْ كـ (مُسْتَدْعٍ) أَزِلْ   إذ بِبِنَا الجمعِ بَقَاهُما مُخِلْ
٨٣٠ ـ والميمُ أَوْلىٰ مِنْ سِواهُ بالبَقَا   والهمزُ واليا مِثْلُهُ إنْ سَبَقَا[1]

❁ قوله : (والسِّينَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَزِلْ) ، وكذا قولُهُ : (مِنْ كـ « مُسْتَدْعٍ »)[2] ، والكافُ فيه : بمعنىٰ (مِثْل) ؛ لدخول (مِنْ) عليها ؛ قال الشاطِبيُّ : (وذلك خاصٌّ بالضرورة ؛ إذ لا يُقال : « مررتُ بكالأسدِ »)[3] .

❁ قوله : (بَقَاهُما) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُخِلْ) ، و(بِبِنَا الجمعِ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (والميمُ أَوْلىٰ) مبتدأٌ وخبر ، و(مِنْ سِواهُ) : مُتعلِّقٌ به ، وكذا (بالبَقَا) ، والضميرُ في (سِواهُ) : لـ (الميمُ) ، وأفعلُ التفضيلِ ليس علىٰ بابه ؛ فالمعنىٰ : والميمُ مُستحِقَّةٌ للبقاء ؛ أي : مُختصَّةٌ به ؛ علىٰ حَدِّ : ﴿ أَصۡحَٰبُ ٱلۡجَنَّةِ يَوۡمَئِذٍ خَيۡرٞ مُّسۡتَقَرّٗا ﴾ [الفرقان : ٢٤] ، وقولِهِم : (الصيفُ أَحَرُّ مِنَ الشتاء) .

❁ قوله : (إنْ سَبَقَا) إنْ : شرطيَّةٌ ، و(سَبَقَا) : فعلُ الشرط ، والألفُ : للتثنية عائدةٌ إلى (الهمزُ) و(اليا) ؛ أي : إنْ تَصَدَّرا ؛ بأنْ وقعا أوَّلاً ،

---

(١) قوله : (والهمز) ؛ أي : همزة القطع ، أمَّا همزة الوصل : فتُحذَف أبداً ؛ للاستغناء عنها بلزوم فتح أوَّل الجمع المتناهي . « خضري » (٢/ ٨٣٧) .
(٢) أي : مفعولٌ مُقدَّم غير صريح ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص١٥٩) .
(٣) المقاصد الشافية (٧/ ٢٥٥)، وهو مذهبُ سيبويه والمُحقِّقين ، وقال كثيرون ـ منهم الأخفش والفارسي ـ : يجوزُ في الاختيار أيضاً وقوعُ الكاف مرادفةً لـ (مثل) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٢٤٨) ، و« همع الهوامع » (٢/ ٤٥٠) .

إذا اشتملَ الاسمُ علىٰ زيادةٍ لو أُبقِيتْ لاختلَّ بناءُ الجمعِ الذي هو نهايةُ ما ترتقي إليه الجموعُ ـ وهو (فَعالِلُ) و(فَعالِيلُ) ـ . . حُذِفَتِ الزيادةُ .

فإنْ أَمْكَنَ جمعُهُ علىٰ إحدى الصِّيغتَينِ بحذف بعض الزائد وإبقاءِ البعض . . فله حالتانِ : إحداهُما : أنْ يكونَ للبعض مَزِيَّةٌ على الآخَر ، والثانيةُ : أَلَّا يكونَ كذلك .

والأُولىٰ هي المُرادةُ هنا ، والثانيةُ ستأتي في البيت الذي في آخِرِ الباب[1] .

ومثالُ الأُولىٰ : (مُسْتَدْعٍ) ؛ فتقولُ في جمعه : (مَدَاعٍ)[2] ؛ فتُحذَفُ السينُ والتاء ، وتبقى الميمُ ؛ لأنَّها مُصدَّرةٌ ومُجرَّدةٌ للدَّلالة علىٰ معنىً .

وتقولُ في (أَلَنْدَدٍ) و(يَلَنْدَدٍ) : (أَلَادِد) و(يَلَادِد) ؛ فتُحذَفُ النونُ ،

وجوابُ الشرطِ : محذوفٌ دَلَّ عليه ما تقدَّم .

❀ قوله : (مُصدَّرةٌ) ؛ أي : في الصدر ، (ومُجرَّدةٌ للدَّلالة علىٰ معنىً) مُختصٍّ بالأسماء ؛ وهو الدَّلالةُ على اسم الفاعل .

❀ قوله : (« أَلَادِد » و« يَلَادِد ») كذا وَقَعَ في بعض النسخ بفكِّ

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٣٢٧ـ٣٢٨) .

(٢) اعلَمْ : أنَّ المُعتلَّ مِنْ هـٰذه الجموع ـ كـ (مَدَاعٍ) و(مَصَافٍ) ـ حُكْمُهُ كـ (جَوَارٍ) في لفظه وإعلاله ، إلا إنْ عُوِّضتْ مِنَ المحذوف ياءٌ قَبل الطرف ، كما سيأتي في (التصغير) ؛ فيجوزُ : (مَصَافِي) و(مَدَاعِي) ، وأصلُهُ : (مَصَافِيُّ) و(مَدَاعِيُّ) بشد الياء ؛ لإدغام ياء العِوَض في لام الكلمة ، ثمَّ تُحذَف إحداهما تخفيفاً ؛ فإن حذفتَ الثانية المتحركة . . أَجْريته كـ (جَوَار) ، أو الأولى الساكنةَ . . قلبتَ المتحركة ألفاً بعدَ فتحِ ما قبلَها ، هـٰذا هو مُقتضى القياس . « خضري » (٢/ ٨٣٨) ، وانظر (٥/ ٣٣٤ـ٣٣٥) .

وتبقى الهمزةُ مِنْ (أَلَنْدَد) والياءُ مِنْ (يَلَنْدَد) ؛ لتصدُّرهما ، ولأنَّهُما في موضعٍ يقعانِ فيه دالَّينِ على معنىً ؛ نحوُ : (أقومُ) و(يقومُ) ، بخلاف النون ؛ فإنَّها في موضعٍ لا تَدُلُّ فيه على معنىً أصلاً .

و(الأَلَنْدَدُ) و(اليَلَنْدَدُ) : الخَصِمُ ؛ يُقالُ : (رجلٌ أَلَنْدَدٌ ويَلَنْدَدٌ) ؛ أي : خَصِمٌ ؛ مثلُ (الأَلَدِّ) .

٨٣١ ـ والياءَ لا الواوَ احْذِفِ انْ جمعتَ ما ... كـ (حَيْـزَبُـونٍ) فهْـوَ حُكْـمٌ حُتِـمَا

الإدغام[(١)] ، والصوابُ ـ كما في بعضٍ آخَرَ ـ : الإدغامُ ؛ لأنَّ إدغامَ المِثْلَينِ واجبٌ فيما ذُكِرَ ونحوِهِ .

❁ قوله : (الخَصِمُ) بفتح الخاء وكسرِ الصاد ؛ أي : الشديدُ الخُصُومةِ ، قال الفارِضيُّ : (والنونُ في نحو « أَلَنْدَدٍ » زائدةٌ للإلحاق بـ « سَفَرْجَلٍ »)[(٢)] .

❁ قوله : (والياءَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِف) ، و(لا) : حرفُ عطف ، و(الواوَ) : معطوفٌ على (الياء) .

❁ قوله : (كـ « حَيْزَبُونٍ ») بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ المُثنَّاةِ التحتيَّة وفتحِ الزاي ، وبعدَها باءٌ مُوحَّدةٌ مضمومة : هي العجوزُ .

❁ قوله : (حُتِمَا) بالبناء للمفعول : نعتٌ لـ (حُكْمٌ) ؛ أي : حُكْمٌ

. . . .

(١) جاءا بالفك في (ز) فقط ، وأُثبت كذلك موافقةً لنسخة المُحشِّي .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٧٦) .

أي : إذا اشتمل الاسمُ علىٰ زيادتَين ، وكان حذفُ إحداهما يتأتَّىٰ معه صيغةُ الجمع ، وحذفُ الأُخرىٰ لا يتأتَّىٰ معه ذلك. . حُذِفَ ما يتأتَّىٰ معه صيغةُ الجمع ، وأُبقِيَ الآخَرُ ؛ فتقولُ في (حَيْزَبُونٍ)[1] : (حَزابين) ؛ فتُحذَفُ الياءُ ، وتبقى الواوُ ، فتُقلَبُ ياءً لسكونها وانكسارِ ما قبلَها ، وأُوثِرَتِ الواوُ بالبقاء ؛ لأنَّها لو حُذِفَتْ لم يُغْنِ حذفُها عن حذف الياء ؛ لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفوِّتٌ لصيغة مُنتهى الجموع .

و(الحَيْزَبُونُ) : العجوزُ .

مُتحتِّمٌ ؛ بمعنىٰ واجبٍ .

❁ قوله : (لأنَّ بقاءَ الياءِ مُفوِّتٌ. . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّكَ إذا حذفتَ الواوَ وأَبْقَيتَ الياءَ ؛ فقلتَ في الجمع : (حَيَازِبْن) بسكون المُوحَّدةِ بعدَ الزاي. . أَحْوَجَ ذلك إلىٰ حذف الياء ، وتقولُ : (حَزَابن) ؛ ليصيرَ علىٰ وزن (مَفَاعِلَ) ، ووجهُ الاحتياجِ المذكورِ : أنَّهُ لا يقعُ بعدَ ألف التكسيرِ ثلاثةُ أحرفٍ أوسطُها ساكنٌ إلا وهو حرفٌ مُعتَلٌّ ، كـ« مَصابِيحَ » و« قَنادِيلَ » ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[2] .

---

(١) وهـٰذا بناء علىٰ أنَّهُ مِنْ (حزبن) ، وقيل : هو ثلاثي من (الحزب) . انظر « الخصائص » (١/ ٢٧٠) .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٣٢٥) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٧) .

٨٣٢ ـ وخَيَّرُوا في زائِدَيْ (سَرَنْدَىٰ) وكـلِّ مـا ضاهاهُ كـ (العَلَنْـدَىٰ)

يعني : أنَّهُ إذا لم يكنْ لأحد الزائدَينِ مَزِيَّةٌ على الآخَرِ . . كنتَ بالخيار ؛ فتقولُ في (سَرَنْدَىٰ) : (سَرَانِد) بحذف الألفِ وإبقاءِ النون ، و(سَرَادٍ) بحذف النون وإبقاءِ الألف ، وكذلك (عَلَنْدَىٰ) ؛ فتقولُ : (عَلانِد) و(عَلادٍ) ، ومثلُهُما : (حَبَنْطَىٰ) ؛ فتقولُ : (حَبانِط) و(حَبَاطٍ) ؛ لأنَّهُما

---

* قوله : (في زائِدَيْ) مُتعلِّقٌ بـ (خَيَّرُوا) ، والضميرُ : للعرب .
* قوله : (وكلِّ ما) بالجرِّ عَطْفاً علىٰ (سَرَنْدَىٰ) .

* قوله : (بحذف الألفِ. . .) إلىٰ آخره ، فإن حَذَفْتَ الألفَ بَقِيَ (سَرَنْدٌ) و(عَلَنْدٌ) ، ونُقِلَ إلىٰ (سَرْنَدٍ) و(عَلْنَدٍ) ؛ ليكون علىٰ وزنٍ مِنْ أوزان الاسم ؛ فيكونُ كـ (جَعْفَرٍ) ، والجمعُ : (سَرَانِدُ) و(عَلانِدُ) ؛ كـ (جَعَافِرَ) .

وإن حَذَفْتَ النونَ بَقِيَ (سَرَدَىٰ) و(عَلَدَىٰ) ؛ يُنقَلُ إلىٰ (سَرْدَىٰ) و(عَلْدَىٰ) ؛ كـ (أَرْطَىٰ) ؛ فيُقالُ في جمعها : (سَرَادٍ) و(عَلَادٍ) بقلب الألفِ ياءً لانكسارِ ما قبلَها ، ثمَّ تُحذَفُ رفعاً وجرّاً ويُعوَّضُ منها التنوينُ ؛ كـ (جَوَارٍ) ، كما في « التصريح »[1] .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣١٧) .

زيادتانِ زِيدتا معاً للإلحاق بـ (سَفَرْجَل) ، ولا مَزِيَّةَ لإحداهما على الأُخرىٰ ، وهـٰذا شأنُ كلِّ زيادتَينِ زِيدتا للإلحاق .

و(السَّرَنْدَى) : الشديدُ ، والأُنثىٰ : (سَرَنْدَاةٌ)[1] ، و(العَلَنْدَىٰ) بالفتح : الغليظُ مِنْ كلِّ شيء ، وربَّما قيل : (جَمَلٌ عُلَنْدَىٰ) بالضمِّ ، و(الحَبَنْطَى) : القصيرُ البَطِينُ ؛ يُقالُ : (رجلٌ حَبَنْطىً) بالتنوين ، و(امرأةٌ حَبَنْطَاةٌ) .

❀ قوله : (و« السَّرَنْدَى ») بفتح السِّين : (الشديدُ) ؛ أي : الرجلُ الشديدُ ، وقيل : الجريءُ على الأمور .

❀ قوله : (الغَلِيظُ مِنْ كلِّ شيء) ، ويُطلَقُ : علىٰ نَبْت أيضاً ، كما في « المُعرِب »[2] .

❀ قوله : (البَطِينُ) ؛ أي : العظيمُ البطنِ . انتهىٰ « مختار »[3] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) في طبعة العلامة محمد محيي الدين عبد الحميد : (سَرَاندة) ، وهو سهو واضح .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٥٩) .

(٣) مختار الصحاح (ص٢٣) .

التّصغير

. . . .

(التصغيرُ)

❁ قوله : (التصغيرُ) ذَكَرَ هٰذا البابَ عَقِبَ (باب التكسير) ؛ لأنَّهما كما قال سيبويهِ مِنْ وادٍ واحد[1] ؛ لاشتراكهما في مسائلَ كثيرةٍ يأتي ذِكْرُها ، وقدَّم عليه (بابَ التكسير) ؛ اهتماماً به ؛ لاشتماله علىٰ جموعٍ كثيرة[2] .

وفائدةُ التصغيرِ : التحقيرُ ، والتقريبُ ، والتقليلُ ، قال الكُوفيُّونَ :

[التصغيرُ]

❁ قوله : (التحقيرُ) ؛ أي : فيما يُتوهَّمُ عِظَمُهُ ؛ كـ (سُبَيع) .

وقوله : (والتقريبُ) ؛ أي : فيما يُتوهَّمُ بُعْدُ زمنِهِ ؛ كـ (قُبَيل العصر) ، أو محلِّهِ ؛ كـ (فُوَيق هٰذا) ، أو رُتْبَتِهِ ؛ كـ (أُصَيْغِر منك) .

وقوله : (والتقليلُ) ؛ أي : فيما يُتوهَّمُ كَثْرتُهُ ؛ كـ (دُرَيْهِمات) .

ولم يَذكُرِ التحقيرَ ؛ وهو فيما يُتوهَّمُ كِبَرُهُ ؛ كـ (جُبَيْل) .

---

(١) الكتاب (٣/٤١٧) .

(٢) ولأنَّهُ تكثيرٌ للمعنىٰ وتعظيمٌ له بجمعيَّته ؛ فهو أشرفُ من التحقير . « خضري » (٢/٨٣٩) .

والتعظيمُ ؛ كقول لَبِيدٍ[1] : [من الطويل]

دُوَيْهِيَـةٌ تَصْفَـرُ منهـا الأنـامـلُ

يعني : الموتَ .

وأُجِيبَ : بأنَّ الداهيةَ إذا كانتْ عظيمةً كانتْ سريعةَ الوصولِ ؛ فالتصغيرُ لتقليل المُدَّة ، أو بأنَّ المُرادَ : أنَّ أصغرَ الأشياءِ قد يُفسِدُ الأمورَ العظام .

❁ قوله : (« فُعَيْلاً » ٱجْعَلِ) فُعَيلاً : مفعولٌ ثانٍ بـ (اجْعَل) ، . . . . . .

❁ قوله : (لتقليل المُدَّة) ؛ أي : فهو راجعٌ للتقريب .

---

(١) ديوان سيدنا لبيد رضي الله عنه (ص١٤٥) ، وصدره : (وكلُّ أناسٍ سوف تدخلُ بينَهُم) ، وهو ضمن قصيدة طويلة يرثي بها النعمان بن المنذر ، ومطلعها :

أَلَا تسـألانِ المـرءَ مـاذا يُحـاوِلُ ... أَنَحْبٌ فيُقضى أم ضلالٌ وباطلُ
حبـائلُـهُ مبثـوثـةٌ بسبيلِـهِ ... ويَفْنى إذا مـا أخطـأتـهُ الحبـائلُ

ومن أبياتها :

أرى الناسَ لا يدرونَ ما قَدْرُ أمرِهِم ... بلى كلُّ ذي لُبٍّ إلى اللهِ واسلُ
أَلَا كلُّ شيءٍ ما خلا اللهَ باطلُ ... وكلُّ نعيمٍ لا محالةَ زائلُ
وكلُّ أناسٍ سوفَ . . . .
وكلُّ امرئٍ يوماً سيعلمُ سَعْيَهُ ... إذا كُشِفَتْ عندَ الإلٰهِ المحاصلُ

والبيت من شواهد : « شرح الرضي » (٣/ ٧٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤١٩) ، و« مغني اللبيب » (١/ ٦٧) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٣٧٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٧٠٦) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٥٠ـ٢٠٥١) ، و« خزانة الأدب » (٦/ ١٥٩ـ١٦١) ، و« شرح أبيات المغني » (١/ ٢٨١ـ٢٨٣) .

. . . .

ومفعولُهُ الأوَّل : (الثُّلاثيِّ) .

ثمَّ اعلَمْ : أنَّ للمُصغَّرِ شروطاً أربعةً :

ـ أنْ يكونَ اسماً ؛ فلا يُصغَّرُ الفعلُ والحرف ؛ لأنَّ التصغيرَ وصفٌ في المعنىٰ ، وشذَّ تصغيرُ فعلِ التعجُّب .

ـ وأنْ يكونَ مُتمكِّناً ؛ فلا تُصغَّرُ المضمراتُ ، ولا (مَنْ) و(كيف) ونحوُها ، وشذَّ تصغيرُ بعضِ أسماء الإشارة والموصولاتِ ، وستأتي[1] .

ـ وأنْ يكونَ قابلاً للتصغير ؛ فلا يُصغَّرُ نحوُ (كبِيرٍ) و(جَسِيم) ،

❁ قوله : (وأنْ يكونَ مُتمكِّناً) يَرِدُ عليه : تصغيرُ نحوِ (خمسةَ عشر) و(سيبويهِ) كما سيأتي[2] ، مع أنَّهُ مبنيٌّ ؛ فالأَوْلىٰ : إبدالُ المُتمكِّن بغير المُتوغِّلِ في شَبَه الحرف ؛ ليشملَ ما ذُكِرَ ؛ فإنَّهُ لعُرُوض شَبَهِهِ بالتركيب لم يتوغَّلْ فيه .

❁ قوله : (فلا يُصغَّرُ نحوُ « كَبِيرٍ » و« جَسِيم ») ؛ لأنَّهُ لو صُغِّرَ مثلُ ذلك لحَصَلَ التناقضُ ، وفيه : أنَّ مراتبَ القِلَّةِ والكَثْرةِ تتفاوتُ ، ومن الأعلام : (كُثَيِّر) ، وهو منقولٌ مِنْ تصغير (كَثِير) ، والذي سوَّغ أن يُقالَ : (قليل) و(أقل) ، و(كثير) و(أكثر) ، و(أقل من القليل) . . يُسوِّغُ التصغيرَ . انتهىٰ « دَمَامِيني »[3] .

---

(١) انظر (٥/٣٥٧ـ٣٥٨) .

(٢) انظر (٥/٣٥٧) .

(٣) تعليق الفرائد (٢/ق٥١٣) .

. . . . إذا صَغَّرْتَهُ نحوُ (قُذَيٍّ) في (قَذَىٰ)

ولا الأسماءُ المُعظَّمة ؛ كأسماء الله تعالىٰ ، وأسماءِ أنبيائِهِ وملائكتِهِ ، والمصحفِ والمسجد وسائرِ كتبِهِ ؛ لأنَّ تصغيرَها يُنافي كونَها مُعظَّمةً .

ـ وأنْ يكونَ خالياً مِنْ صِيَغِ التصغير وشِبْهِها ؛ فلا يُصغَّرُ نحوُ (الكُمَيت) مِنَ الخيل ، ولا نحوُ (مُهَيمِنٍ) .

وقد نَظَمْتُ هٰذه الشروطَ الأربعةَ فقلتُ : [من الرجز]

شروطُ تصغيرٍ هُدِيتَ أربعُ ... اِسمٌ بهِ التمكينُ حقّاً يَقَعُ
ويقبلُ التصغيرَ وهْوَ قد خَلَا ... مِنْ صِيغةٍ لهُ بها الأمرُ انْجَلَىٰ

❁ قوله : (إذا صَغَّرْتَهُ) ؛ أي : أردتَ تصغيرَهُ .

❁ قوله : (قُذَيٍّ) تصغيرُ (قَذىً) ؛ بقلب ألفِهِ ياءً وإدغامِ ياءِ التصغير فيها .

❁ قوله : (في « قَذَىٰ ») بذالٍ مُعجَمة : جمعُ (قَذَاة) ؛ وهي ما يسقطُ في العين والشراب .

❁ قوله : (ولا الأسماءُ المُعظَّمة) ؛ أي : مُراداً منها مُسمَّياتُها العظيمة ، فإن أُريد بها غيرُها جاز تصغيرُها ، كما صرَّح به الشاطِبيُّ[1] .

(١) المقاصد الشافية (٧/ ٢٧٠) .

٨٣٤ ـ (فُعَيْعِلٌ) معَ (فُعَيْعِيلِ) لِمَا   فاقَ كجَعْلِ (دِرْهَمٍ) (دُرَيْهِمَا)

إذا صُغِّرَ الاسمُ المُتمكِّنُ : ضُمَّ أوَّلُهُ وفُتِحَ ثانيه[١] ، وزِيدَ بعدَ ثانيه ياءٌ ساكنة ، ويُقتصَرُ علىٰ ذلك إنْ كان الاسمُ ثُلاثيّاً ؛ فتقولُ في (فَلْس) : (فُلَيْسٌ) ، وفي (قَذىً) : (قُذَيٌّ) .

وإن كان رباعيّاً فأكثرَ : فُعِلَ به ذلك ، وكُسِرَ ما بعدَ الياء ؛ فتقولُ في (دِرْهَمٍ) : (دُرَيْهِمٌ) ، وفي (عُصْفُورٍ) : (عُصَيْفِيرٌ) .

فأمثلةُ التصغيرِ ثلاثةٌ : (فُعَيْلٌ) ، و(فُعَيْعِلٌ) ، و(فُعَيْعِيلٌ)[٢] .

٨٣٥ ـ وما بهِ لمُنتهى الجمعِ وُصِلْ   بـهِ إلىٰ أمثلـةِ التصغيـرِ صِـلْ

---

* قوله : (فُعَيْعِلٌ) مبتدأٌ ، و(معَ « فُعَيْعِيلِ ») : حالٌ مِنَ الضمير في قوله : (لِمَا فاقَ) الواقعِ خبراً عن المبتدأ .

* قوله : (دِرْهَمٍ) بكسر الدَّالِ وفتحِ الهاء .

* قوله : (وما بهِ) ما : مبتدأٌ ، وهي اسمٌ موصول ، صِلَتُها :

. . . .

---

(١) أي : ولو تقديراً في نحو : (غُرَاب) و(غَزَال) ، وكذا يُقدَّر كسرُ ما بعد الياء في نحو : (زِبْرِج) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٠) .

(٢) وتخصيصُ التصغيرِ بهٰذه الأوزان اصطلاحٌ بهٰذا الباب تقليلاً للأوزان ، وليس جارياً علىٰ مصطلح الصرفيِّينَ ؛ فمثلاً وزنُ (أُحَيْمِر) في باب التصغير : (فُعَيْعِل) ، وفي باب التصريف : (أُفَيْعِل) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٠) .

أي : إذا كان الاسمُ ممَّا يُصغَّرُ علىٰ (فُعَيْعِلٍ) أو علىٰ (فُعَيْعِيلٍ) . . تُوُصِّلَ إلىٰ تصغيره بما سبق أنَّهُ يُتَوَصَّلُ به إلىٰ تكسيره علىٰ (فَعالِلَ) أو (فَعالِيلَ)[1] ؛ مِنْ حَذْفِ حرفٍ أصليٍّ أو زائد ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ) : (سُفَيْرِجٌ) ؛ كما تقولُ : (سَفارِجُ) ، وفي (مُسْتَدْعٍ) : (مُدَيْعٍ) ؛ كما تقول : (مَدَاعٍ) ؛ فتحذفُ في التصغير ما حذفتَ في الجمع ، وتقولُ في (عَلَنْدَىٰ) : (عُلَيْنِدٌ) ، وإن شئتَ قلتَ : (عُلَيْدٍ)[2] ؛ كما تقولُ في الجمع : (عَلانِدُ) و(عَلادٍ) .

٨٣٦ ـ وجائزٌ تعويضُ يا قبلَ الطَّرَفْ إنْ كان بعضُ الِٱسمِ فيهما ٱنْحَذَفْ

(وُصِلْ) ، وقولُهُ : (بهِ لمُنتهىٰ) : مُتعلِّقانِ بـ (وُصِلْ) ، وجملةُ (صِل) الواقعِ في آخر البيت : خبرُ (ما) ، و(به) الثاني و(إلىٰ أمثلةٍ) : مُتعلِّقانِ به ، ويجوزُ جَعْلُ (ما) مفعولاً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (صِلْ) ؛ فلا محلَّ للمذكور .

❁ قوله : (وجائزٌ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (تعويضُ) .

❁ قوله : (قبلَ الطَّرَفْ) بفتح الراء ؛ أي : طَرَفِ المُصغَّرِ والمُكسَّر .

. . . .

---

(١) انظر (٥/٣١٧) وما بعدها .

(٢) بحذف النون ، وقلبِ الألف ياءً لوقوعها بعدَ كسرة ، ولم تُصحَّحِ الألفُ ويُفتَحْ ما قبلها ؛ لأنَّها للإلحاق بـ (سَفَرْجَل) ، وألفُ الإلحاق لا تبقىٰ في التصغير ، ثمَّ أُعِلَّتْ كياء (قاضٍ) . « تصريح » (٢/٣١٩) .

أي : يجوزُ أنْ يُعوَّضَ ممَّا حُذِفَ في التصغير أو التكسيرِ . . ياءٌ قبلَ الآخِرِ ؛ فتقولُ في (سَفَرْجَلٍ) : (سُفَيْرِيجٌ) و(سَفَارِيجُ) ، وفي (حَبَنْطَىٰ) : (حُبَيْنِيط) و(حَبانِيط) .

٨٣٧ ـ وحائدٌ عنِ القياسِ كلُّ ما خالَفَ في البابَينِ حُكْماً رُسِمَا

أي : قد يجيءُ كلٌّ مِنَ التصغير والتكسير علىٰ غيرِ لفظِ واحدِهِ ، **فيُحفَظُ ولا يُقاس عليه** ؛ كقولهم في تصغير (مَغْرِب) : (مُغَيْرِبانٌ) ، وفي (عَشِيَّةٍ) : (عُشَيْشِيَةٌ) ، . . . .

---

* قوله : (يجوزُ أنْ يُعوَّضَ) عُلِمَ منه كـ « النَّظْم » : أنَّ التعويضَ غيرُ لازم .

* قوله : (وحائدٌ) بالحاء المُهمَلة ؛ أي : مائلٌ وخارجٌ عن القياس ، وهو خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (كلُّ ما . . .) إلىٰ آخره ، و(حُكْماً) : مفعولُ (خالَفَ) ، و(رُسِمَا) بالبناء للمفعول : نعتٌ له ؛ أي : كلُّ الذي ـ أو شيءٍ ـ خالَفَ في البابَينِ حُكْماً مرسوماً . . خارجٌ عن القياس .

* قوله : (كلٌّ مِنَ التصغير والتكسير) أشار : إلىٰ أنَّهُما المُرادُ بـ (البابَينِ) في كلام الناظم .

* قوله : (« مُغَيْرِبانٌ » . . . و« عُشَيْشِيَةٌ ») ، والقياسُ : (مُغَيْرِبٌ) ، و(عُشَيَّةٌ) بحذف إحدى الياءَينِ مِنْ (عَشِيَّة) لتوالي الأمثالِ وإدغامِ ياءِ التصغير

. . . .

وقولِهم في جمع (رَهْط) : (أَراهِطُ) ، وفي (باطلٍ) : (أَباطِيلُ) .

في الأُخْرى . انتهىٰ « فارِضي »[1] .

❀ قوله : (رَهْطٍ) في « المختار »: (رَهْطُ الرجل : قومُهُ وقبيلتُهُ، والرَّهْطُ : ما دونَ العشرة مِنَ الرجال لا يكونُ فيهم امرأةٌ) انتهىٰ[2]؛ فله إطلاقانِ .

❀ قوله : (أَراهِطُ) و(أَباطِيلُ) والقياسُ : (رُهُوطٌ) و(بَواطِلُ) ؛ قال شيخُ الإسلامِ : (أَمَّا « أَرَاهِطُ » : فلأَنَّهُ إنَّما يكونُ جمعاً قياسيّاً لرُباعيٍّ و« رهطٌ » ثُلاثيٌّ ، وأمَّا « أَبَاطِيلُ » : فلأَنَّهُ إنَّما يكونُ جمعاً لخُماسيٍّ و« باطلٌ » رُباعيٌّ) انتهىٰ[3] .

وقال الفارِضيُّ : (قيل[4] : إنَّ نحوَ « أَباطِيلَ » و« أَراهِطَ » إنَّما هو جمعٌ لواحدٍ مُهمَلٍ استغنَوا به عن جمع المُستعمَل ، كما استغنَوا بجمعِ اسمٍ عن آخَرَ ؛ كـ « عُرَاة » جمعَ « عارٍ » استغنَوا به عن جمع « عُرْيانٍ » ، وقال أبو الفتح : حُوِّلَ المفردُ عن صيغته الأصليَّةِ ثمَّ جُمِعَ ؛ فـ « أَباطِيلُ » علىٰ تقدير « إبْطِيلٍ » ونحوِ ذلك ، وهو قريبٌ مِنَ الأَوَّل) انتهىٰ[5] .

. . . .

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧٧) .

(٢) مختار الصحاح (ص١٠٩) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٠١) .

(٤) هو مذهب سيبويه والجمهور . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٢٤) .

(٥) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٧٧) ؛ ففي المسألة ثلاثة مذاهب . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (١/ ٤٦٨) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٢٤ـ١٤٢٥) .

٨٣٨ ـ لِتِلْوِ يا التصغيرِ مِنْ قبلِ عَلَمْ   تـأنيـثٍ اَوْ مَـدَّتِـهِ الفتـحُ انْحَتَـمْ
٨٣٩ ـ كذاكَ ما مَدَّةَ (أَفعالٍ) سَبَقْ   أو مدَّ (سَكْرانَ) وما بهِ الْتَحَقْ

❁ قوله : (الفتحُ انْحَتَمْ) مبتدأٌ وخبرٌ ، و(لِتِلْوِ) : مُتعلِّقٌ بـ (انْحَتَمْ) ، و(مِنْ قبلِ) : مُتعلِّقٌ بـ (تِلْو) مضافٌ إلىٰ (عَلَمْ) بفتح العين واللام بمعنىٰ علامةٍ[1] ، و(مَدَّةَ) بالنصب : مفعولٌ مُقدَّم بـ (سَبَقْ) الواقعِ صِلَةَ (ما) .

ومعنى البيتَينِ : الفتحُ انحتمَ لِتِلْو ياءِ التصغيرِ مِنْ قبلِ علامةِ تأنيث ، وكذا ما سَبَقَ مَدَّةَ (أفعالٍ) أو مَدَّ (سَكْرانَ) والمُلحَقِ به .

والضميرُ في (مَدَّتِهِ) : راجعٌ لعَلَمِ التأنيث ؛ أي : مَدَّةِ عَلَمِ التأنيث .

وحاصلُهُ : أنَّ الناظمَ استثنىٰ مِنْ كَسْرِ تالي ياءِ التصغير أربعةً ، وزاد الأُشْمُونيُّ خامساً ؛ وهو صدرُ المُركَّب[2] ، إلا (مَعْدِي كَرِبَ) ؛

❁ قوله : (ومعنى البيتَينِ . . .) إلىٰ آخره : أَسْقَطَ في بيان المعنىٰ مَدَّةَ التأنيث .

❁ قوله : (وهو صدرُ المُركَّب) ؛ أي : فإنَّهُ يُفتَحُ آخِرُ الصدر ؛ نحوُ : (بُعَيْلَبَك) بفتح اللام ؛ فهو مُستثنىً مِنْ كسر التالي لياء التصغير ، وفيه : أنَّ

---

(١) قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « تِلْو ») اعتبره المُحشِّي ظرفاً لغواً ، واعتبره الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٦٠) ظرفاً مستقراً متعلقاً بحال مِنْ (تلو) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٠٩) .

أي : يجبُ فتحُ ما وَلِيَ ياءَ التصغير إنْ وَلِيَتْهُ : تاءُ التأنيث ، أو ألفُهُ المقصورةُ أو الممدودةُ[1] ، أو ألفُ (أفعالٍ) جمعاً[2] ، أو ألفُ (فَعْلانَ) الذي مُؤنَّثُهُ (فَعْلَىٰ) ؛ فتقولُ في (تَمْرة) : (تُمَيْرَة) ، وفي (حُبْلَىٰ) : (حُبَيْلَىٰ) ، وفي (حَمْرَاءَ) : (حُمَيْرَاء) ، وفي (أَجْمَال) : (أُجَيْمَال) ، وفي (سَكْرانَ) : (سُكَيْرَان) .

فإنْ كان (فَعْلانُ) مِنْ غير باب (سَكْرانَ) . . لم يُفتَحْ ما قبلَ ألفِهِ ، بل يُكسَرُ ، فتُقلَبُ الألفُ ياءً ؛ فتقولُ في (سِرْحانٍ) : (سُرَيْحِين) ؛

فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ سكونه .

❊ قوله : (سِرْحانٍ) بكسر السين المُهمَلة : الذئبُ والأسد ،

عَجُزَ المُركَّبِ في نيَّة الانفصالِ ؛ فنحوُ (بَعْلَبَكَّ) يُصغَّرُ علىٰ (فُعَيل) ؛ فلا استثناءَ .

وقولُهُ : (فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ سكونه) ؛ أي : علىٰ سكون آخِرِ الصدر ؛ أي : ويُكسَرُ ما قبلَ الآخِرِ الواقعُ بعدَ ياءِ التصغيرِ ؛ فلا استثناءَ بالنسبة له ،

---

(1) قوله : (أو ألفه) خرَجَ بها : ألفُ الإلحاق ؛ مقصورةً ؛ كـ(عِزْهىً) ، أو ممدودةً ؛ كـ(عِلْباءٍ) ؛ فيُقلَبانِ ياءً لأجل الكسرة ، وتُعَلُّ الكلمة كـ(قاضٍ) ، وتُحذَفُ الهمزةُ مِنَ الممدودة ؛ فيُقالُ : (عُزَيْهٍ) و(عُلَيْبٍ) بالكسر مع التنوين . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٢) .

(2) التقييد بـ(جمعاً) لبيان الواقع ؛ لأنَّهُ لم يثبتْ في المفردات وزنُ (أَفعال) عندَ الأكثرين ، وأمَّا قولُهُم : (ثوبٌ أَخلاقٌ) و(أَسْمالٌ) ـ أي : بالٍ ـ . . فمِنْ وصف المفرد بالجمع ، ويكونُ مفرداً إذا سُمِّي به ، وتصغيرُهُ حينئذٍ كما قبل التسمية ؛ فيُفتَحُ ما قبلَ ألفِهِ كما قال سيبويه ؛ فرقاً بينه وبين (إفعالٍ) بالكسر ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا مفرداً ؛ لأنَّهُ مصدر . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٢) .

كما تقولُ في الجمع : (سَراحِين) .

ويُكسَرُ ما بعدَ ياءِ التصغير في غيرِ ما ذُكِرَ إن لم يكنْ حرفَ إعرابٍ ؛ فتقولُ في (دِرْهَم) : (دُرَيْهِم) ، وفي (عُصْفُور) : (عُصَيْفِير) ، فإن كان حرفَ إعرابٍ.. حرَّكتَهُ بحركة الإعراب ؛ نحوُ : (هٰذا فُلَيْسٌ) ، و(رأيتُ فُلَيْساً) ، و(مررت بفُلَيْسٍ) .

٨٤٠ ـ وألفُ التأنيثِ حيثُ مُدَّا وتاؤُهُ مُنفصِلَينِ عُدَّا
٨٤١ ـ كذا المَزِيدُ آخِراً للنسبِ وعَجُزُ المضافِ والمُركَّبِ[1]

قاله في « القاموس »[2] .

* قوله : (وألفُ التأنيثِ) ألفُ : مبتدأٌ ، و(تاؤُهُ) : معطوفٌ عليه ، وجملةُ (عُدَّا) : خبرُهُ ، والألفُ : للتثنية ، و(مُنفصِلَينِ) : مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (عُدَّا)[3] .

* قوله : (آخِراً) معمولٌ لـ (المَزِيد) ، و(للنَّسَبِ) : مُتعلِّقٌ

هٰذا مُرادُهُ ؛ فاندفع ما يُقالُ : صوابُهُ : (فإنَّهُ يبقىٰ علىٰ كسره) ، تدبَّرْ .

(١) قوله : (آخِراً للنسب) لعلَّهُ احترز به : عن الألف المتوسِّطة عِوَضاً عن إحدىٰ ياءَيِ النسب في نحو (يمانٍ) و(شآمٍ) ممَّا صار كـ (صَحَارٍ) في تصغيره علىٰ (يُمَيْن) و(شُؤَيْم) بحذف الألف . « خضري » (٢/ ٨٤٣) .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٢٢٦) .

(٣) أي : هو المفعول الثاني له ، ومفعولُهُ الأوَّل : الألف التي هي نائب الفاعل .

٨٤٢ ـ وهٰكـذا زيـادَتَـا (فَعْـلَانِ) مِـنْ بعـدِ أربـعٍ كـ (زَعْفَـرَانِ)
٨٤٣ ـ وقَـدِّرِ ٱنفِصـالَ مـا دلَّ علـىٰ تثنيـةٍ أو جمـعَ تصحيـحٍ جَـلَا

لا يُعتدُّ في التصغير : بألف التأنيثِ الممدودة ، ولا بتاء التأنيث ،

بـ (المَزِيد) ، وقولُهُ : و(عَجُزٌ) : معطوفٌ على (المَزِيد) ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ دلَّ عليه ما قبلَهُ .

❀ قوله : (أو جَمْعَ) بالجرِّ عَطْفاً علىٰ (تثنيةٍ) مُضافاً إلىٰ (تصحيح) ، وجملةُ (جلا) ـ بمعنىٰ : ظَهَرَ ـ : صفةٌ له[1] ، واحتَرَزَ به : عن مِثْلِ (سِنِينَ) ، ويجوزُ نصبُ (جمع) بقوله : (جلا)[2] ، ويكونُ مِنْ عطف الجمل علىٰ قوله : (دَلَّ)[3] .

❀ قوله : (لا يُعتدُّ في التصغير : بألف . . .) إلىٰ آخره : أشار : إلىٰ أنَّ ما ذُكِرَ في الأبيات الأربعةِ مِنَ الأنواع الثمانية . . غيرُ داخلٍ في قول الناظم :

❀ قوله : (عن مِثْلِ « سِنِينَ ») ؛ أي : فإنَّ زيادتَهُ لا تُعَدُّ منفصلةً حتىٰ تبقىٰ في التصغير ، بل يُصغَّرُ علىٰ (سُنَيَّات) بضمِّ السين وفتحِ النون وتشديدِ الياء ؛ فالياءُ الأُولىٰ هي ياءُ التصغير ، والثانيةُ هي لامُ الكلمةِ التي هي واوٌ في

---

(١) أي : أو دلَّ علىٰ جمعٍ ظاهرٍ .
(٢) أي : بمعنىٰ (أَظْهَرَ) .
(٣) وضُبط كذلك في (ل ، ز ، ح) .

ولا بزيادةِ ياءِ النسب ، ولا بعَجُزِ المضاف ، ولا بعَجُزِ المُركَّبِ[1] ، ولا بالألف والنونِ ....

(وما به لمُنتهى الجَمْعِ وُصِلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو كالاستثناء منه .

الأصل ، قُلِبتِ الآنَ ياءً لاجتماعها مع الياء الساكنة ، وإنَّما صُغِّرَ علىٰ ذلك ولم تَبْقَ علامةُ جمع المُذكَّر ؛ لأنَّ إعرابَهُ بالياء أو الواوِ إنَّما كان عِوَضاً عن اللام المحذوفة ، والتصغيرُ يردُّها ، فيلزمُ الجمعُ بين العِوَض والمُعوَّض عنه .

ومَنْ أعربَ (سِنِين) كـ (حين) . . صغَّره علىٰ (سُنَيِّن) كـ (دُرَيْهِم) بإدغام ياءِ التصغيرِ في يائه ، ويجوزُ حذفُها ؛ فيُقال : (سُنَيْن) ؛ كـ (فُلَيْس) ، كما يُعلَمُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ في الخاتمة[2] .

❀ قوله : (فهو كالاستثناء منه) ، والمعنىٰ : أنَّهُ يُتوصَّلُ بالحذف في هٰذه الأشياءِ إلى الجمع ، دونَ التصغير ، فلا تُحذَفُ فيه ؛ فيُقال : (حناظل) و(جحادب) و(عباقر) و(زعافر) ؛ في (حنظلة) و(جُحْدُباء) و(عَبْقَري) و(زَعْفران)[3] .

وفيه : أنَّ عجزَ المضافِ والمُركَّبِ المزجيِّ لا يُحذف إذا جُمِعَ الصدرُ علىٰ

---

(١) أي : المُركَّبِ تركيباً مزجياً ولو عددياً أو مختوماً بـ (ويه) ، أمَّا المُركَّبُ الإسناديُّ فلا يُصغَّر .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٢٤) .

(٣) قوله : (جحادب) و(جحدباء) كذا بالحاء المهملة كما سينصُّ عليه المحشي ، وجاء في بعض النسخ بالخاء المعجمة ، وانظر ما سيأتي تعليقاً في (٥/ ٣٤٣) .

المَزِيدتَينِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعداً ، ولا بعلامة التثنية ، ولا بعلامة جمعِ التصحيح .

ومعنىٰ كونِ هـٰذه لا يُعتَدُّ بها : أنَّهُ لا يضرُّ بقاؤُها مفصولةً عن ياء التصغير بحرفَينِ أصليَّينِ ؛ فيُقالُ في ....

---

* قوله : (المَزِيدتَينِ بعدَ أربعةِ أحرفٍ فصاعداً) احتَرَزَ به : عن زيادتهما بعدَ ثلاثةٍ ؛ نحوُ : (سَكْرانَ) و(سِرْحانٍ) ؛ فإنَّهُ لا يُحتاجُ في تصغير ذلك إلىٰ عَدِّهِما مُنفصِلَينِ ؛ إذ الفاصلُ أصلٌ واحد . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (لا يضرُّ بقاؤُها) ؛ أي : لكونها في نيَّةِ الانفصالِ ؛ إذ المُصغَّرُ في الحقيقة إنَّما هو الذي قبلَ مَدَّةِ التأنيث... إلىٰ آخره ؛ فلا يُعتقَدُ أنَّ أبنية التصغير زالتْ عن أصلها .

صيغة منتهى الجموع ، كما هو المُرادُ علىٰ فَرْض ثبوتِهِ ، بل ولا علىٰ غيرها ، والمُثنَّىٰ والمجموعُ لا يُجمعانِ علىٰ صيغة مُنتهى الجموع حتىٰ يُقالَ : إنَّ زيادتَهُما حُذفتْ في الجمع المذكورِ دونَ التصغير ، بل إذا أُريدَ الجمعُ والتثنيةُ أُتي بـ (ذَوُو) أو بـ (ذَوَا) ؛ علىٰ ما هو المُقرَّرُ في كلامهم .

وحينئذٍ : فليس المقصودُ الاستثناءَ ، بل المقصودُ : أنَّ وجودَ هـٰذه الأمورِ لا يُخِلُّ بصيغة التصغيرِ المُتقدِّمة ؛ فهو جوابٌ عن سؤالٍ تقديرُهُ ظاهرٌ ، وبهـٰذا تعلمُ ما في كلام بعضِ الأفاضل[2] .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٠٣) .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٣) .

(جُخْدُباءَ) : (جُخَيْدِباءُ) ، وفي (حَنْظَلَة) : (حُنَيْظِلَةُ) ، وفي (عَبْقَرِيٍّ) :

❀ قوله : (جُخْدُباءَ) الجُخْدُب ـ بجيمٍ فحاءٍ مُهمَلة[1] ـ : ضَرْبٌ مِنَ الجنادب ، وهو الأخضرُ الطويلُ الرِّجْلَينِ ، ويُقالُ فيه : (جُخَادِباءُ) بالمدِّ والقصر ، كما في « القاموس » ، أفاده السُّيُوطيُّ[2] .

❀ قوله : (عَبْقَرِيٍّ) قال في « المختار » : (العَبْقَرُ ـ بوزن « العَنْبَرِ » ـ : موضعٌ تَزعُمُ العربُ أنَّهُ مِنْ أرض الجنِّ ، ثمَّ نَسَبُوا إليه كلَّ شيءٍ تعجَّبوا من حِذْقه أو جَوْدةِ صنعته ؛ فقالوا : « عَبْقَرِيٌّ » ، وهو واحدٌ وجمعٌ ، والمُؤنَّثةُ : « عَبْقَرِيَّة » ، يُقالُ : « ثيابٌ عَبْقَرِيَّة » ، وفي الحديث : « كانَ يسجدُ على عَبْقَرِيٍّ »[3] ، والمُرادُ به : بساطٌ فيه صِبْغٌ ونقوشٌ) انتهى المُرادُ منه[4] .

---

(١) كذا في (ز) والنسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وانظر ما سيأتي تعليقاً بعد قليل .

(٢) انظر « القاموس المحيط » (١/ ٤٤) ، و« حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ١٦٨) ، وجاءت الكلمة فيهما بالخاء المعجمة ، ولعلَّهُ الصواب ؛ قال الزَّبيدي في « التاج » (٢/ ١٣٢) عند قول « القاموس » : (الجَخْدَب : القصير) : (. . . وأعجبُ مِنْ هٰذا : ما نقله شيخنا مِنْ « همع الهوامع » في أبواب الأبنية : أنَّ الجَحْدَب ـ بجيم فحاءٍ ودال مُهمَلتَينِ فمُوحَّدة ـ : نوعٌ مِنَ الجراد !! فانظره مع قول المُصنِّف : « القصير » مقتصراً عليه ، وهٰذا وَهَمٌ مِنْ كاتب نسخة « همع الهوامع » أو مِنْ شيخنا ؛ فإنَّما هو « جُخْدُب » بالخاء المُعجَمة ، وقد ذكره المُصنِّفُ بلغاته بعد هٰذه المادة بقليل ؛ فالعجبُ منه كيف لم يتنبَّهْ ؟!) .

(٣) رواه ابن أبي شيبة في « المصنف » (٤٠٧٠) ، وأبو عبيد القاسم بن سلَّام في « غريب الحديث » (٤/ ٢٩١ـ٢٩٢) ، ومن طريقه البيهقي في « السنن الكبرىٰ » (٢/ ٤٣٦) موقوفاً علىٰ سيدنا عمر رضي الله عنه .

(٤) مختار الصحاح (ص١٧٢) .

(عُبَيْقِرِيٌّ) ، وفي (بَعْلَبَكَّ) : (بُعَيْلِبَكُّ) ، وفي (عبد الله) : (عُبَيْدُ الله) ، وفي (زَعْفَرانٍ) : (زُعَيْفِرانٌ) ، وفي (مُسلِمَيْنِ) : (مُسَيْلِمَيْنِ) ، وفي (مُسلِمِينَ) : (مُسَيْلِمِينَ) ، وفي (مُسْلِمات) : (مُسَيْلِمات) .

٨٤٤ ـ وألفُ التأنيثِ ذو القَصْرِ متىٰ زادَ علىٰ أربعةٍ لن يَثْبُتا
٨٤٥ ـ وعندَ تصغيرِ (حُبارَىٰ) خَيِّرِ بينَ (الحُبَيْرَىٰ) فَادْرِ و(الحُبَيِّرِ)

أي : إذا كانتْ ألفُ التأنيثِ المقصورةُ خامسةً فصاعداً . . وَجَبَ حذفُها في التصغير ؛ لأنَّ بقاءَها يُخرِجُ البناءَ عن مثالِ (فُعَيعِلٍ) و(فُعَيعِيلٍ) ؛ فتقولُ في (قَرْقَرَىٰ) : (قُرَيْقِرٌ) ، وفي (لُغَّيْزَىٰ) : (لُغَيْغِيزٌ) .

❁ قوله : (وألفُ) مبتدأٌ ، و(ذو) : صفتُهُ ، والخبرُ : جملةُ (متىٰ زادَ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وعندَ) مُتعلِّقٌ بـ (خَيِّرِ) ، وتقدَّم أنَّ (الحُبارىٰ) بضمِّ الحاء المُهمَلة اسمُ طائرٍ[1] ، و(الحُبَيِّر) : بتشديد الياءِ المكسورة .

❁ قوله : (قَرْقَرَىٰ) القَرْقَرَىٰ ـ بقافَينِ ـ : اسمُ موضعٍ ، و(اللُّغَّيْزَىٰ) : مثلُ (اللُّغْز) ، وأصلُهُ : جُحْرُ اليَرْبُوع بين القاصِعَاءِ والنَّافِقاء ، يَحفِرُ مستقيماً إلىٰ أسفل ، ثمَّ يُعدِّلُ عن يمينه وشماله ، فيُخفي مكانَهُ بتلك الألغاز ،

. . . .

(١) انظر (٥/٢٢٣) .

فإنْ كانتْ خامسةً وقبلَها مَدَّةٌ زائدة . . جاز حذفُ المدَّةِ المَزيدةِ وإبقاءُ ألفِ التأنيث ؛ فتقولُ في (حُبَارَىٰ) : (حُبَيْرَىٰ) ، وجاز أيضاً حذفُ ألفِ التأنيث وإبقاءُ المدَّةِ ؛ فتقولُ : (حُبَيِّر)[1] .

٨٤٦ ـ وأرْدُدْ لأصلٍ ثانياً لَيْناً قُلِبْ فـ (قِيمةً) صَيِّرْ (قُوَيْمَةً) تُصِبْ
٨٤٧ ـ وشذَّ في (عِيدٍ) (عُيَيْدٌ) وحُتِمْ للجمعِ مِنْ ذا ما لتصغيرٍ عُلِمْ

قاله الجَوْهَريُّ . انتهى « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (ثانياً) المفعولُ الأوَّلُ لـ (اردُدْ) ، و(لأصلٍ) : سادٌّ مَسَدَّ الثاني ، و(لَيْناً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (قُلِبْ) مُقدَّمٌ عليه علىٰ تقديرِ مضافٍ ، ومفعولُهُ الأوَّل : مُستترٌ فيه قائمٌ مَقامَ الفاعل ، والجملةُ : نعتٌ لـ (ثانياً) ، والتقديرُ : (واردُدْ ثانياً قُلِبَ حرفَ لينٍ لأصل) .

❁ قوله : (فـ « قِيمةً ») مفعولٌ أوَّلُ لـ (صَيِّرْ) ، و(قُوَيمةً) : مفعولُهُ الثاني .

❁ قوله : (وحُتِمْ للجمعِ) قال أبو حيَّانَ : (أحالَ هنا الجمعَ على التصغير وقد تقدَّم الجمعُ ، والحوالةُ إنَّما تكونُ علىٰ مُتقدِّمٍ في الذِّكْر لا علىٰ مُتأخِّر)

. . . .

(١) بقلب المدَّة ياءً ، ثمَّ تُدغَم ياءُ التصغير فيها . « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٣٠) .
(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٠٣) ، وانظر « الصحاح » (٣/ ٨٩٥) .

٨٤٨ ـ والألفُ الثاني المَزِيدُ يُجعَلُ   واواً كـذا مـا الأصـلُ فيـهِ يُجهَـلُ

أي : إذا كان ثاني الاسمِ المُصغَّرِ مِنْ حروف اللِّين . . وَجَبَ ردُّهُ إلىٰ أصله .

انتهىٰ « نُكَت »[1] .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ هٰذا معلومٌ مِنْ كلامهم ؛ فكأنَّهُ مُتقدِّمٌ ذِكْراً ، فتدبَّرْ .

❊ قوله : (قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ هٰذا معلومٌ . . .) إلىٰ آخره : لا حاجةَ إلىٰ هٰذا الجواب ؛ إذ الواجبُ تَقَدُّمُ حُكْمِ المُحالِ عليه علىٰ صيغة الحَوَالة ، وهو حاصلٌ هنا ، ولا يَرِدُ تأخُّرُ بعضِ المُحالِ عليه ؛ وهو قولُهُ : (والألفُ الثانِ . . .) إلىٰ آخره ، كما أشار له الشارحُ ؛ لأنَّ هٰذا البيتَ مُرتبِطٌ بالأوَّل ومُكمِّلٌ لأقسام الحرف الثاني ؛ فهو في قوَّة المُتقدِّم .

وكلُّ هٰذا مبنيٌّ علىٰ أنَّ معنىٰ كلامِ أبي حيَّانَ لزومُ الحَوَالةِ على المجهول ، والظاهرُ : أنَّ معناه : أنَّ المُعتادَ المألوفَ إنَّما هو حَوَالةُ المُتأخِّرِ في الذِّكْر على المُتقدِّم فيه ، لا العكسُ ، فلو وافق المألوفَ لَذَكَرَ هٰذه الأحكامَ في جمع التكسير ؛ لأنَّهُ هو المُتقدِّمُ في الذِّكْر ، وأحال عليه التصغيرَ ؛ لأنَّهُ المُتأخِّرُ في الذكر ، لا العكسَ كما صَنَعَ ، وما ذُكِرَ مِنَ الأجوبة لا يدفعُهُ ، تأمَّلْ .

---

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢٢١) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٨/ ق٣٧) .

فإن كان أصلُهُ الواوَ : قُلِبَ واواً ؛ فتقولُ في (قِيمة) : (قُوَيْمَةٌ) ، وفي (باب) : (بُوَيْبٌ) .

وإن كان أصلُهُ الياءَ : قُلِبَ ياءً ؛ فتقولُ في (مُوقِنٍ) : (مُيَيْقِنٌ) ، وفي (نابٍ) : (نُيَيْبٌ) .

وشذَّ قولُهُم في (عِيدٍ) : (عُيَيْدٌ) ، والقياسُ : (عُوَيْدٌ) بقلب الياء واواً ؛ لأنَّها أصلُهُ ؛ لأنَّهُ مِنْ (عادَ يعودُ) .

فإن كان ثاني الاسمِ المُصغَّرِ ألفاً مَزِيدةً ، أو مجهولةَ الأصل[1] . . وَجَبَ قلبُها واواً ؛ فتقولُ في (ضارِبٍ) : (ضُوَيْرِبٌ) ، وفي (عاج) : (عُوَيْجٌ) .

والتكسيرُ فيما ذَكَرْناهُ كالتصغير[2] ؛ فتقولُ في (بابٍ) : (أَبْوابٌ) ، وفي (نابٍ) : (أَنْيابٌ) ، وفي (ضاربةٍ) : (ضَوارِبُ) .

٨٤٩ ـ وكَمِّلِ المنقوصَ في التصغيرِ ما   لم يَحْوِ غيرَ التاءِ ثالثاً . . . .

❀ قوله : (ما لم يَحْوِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : ما دام لم يَحْوِ حرفاً ثالثاً غيرَ التاءِ ؛ فـ (غيرَ) أصلُهُ نعتُ النكرة ، فلمَّا قُدِّمَ عليها انتصبَ على الحال .

. . . .

(١) قوله : (ألفاً مَزِيدةً ، أو مجهولةَ الأصلِ) إلىٰ آخره : مثلُهُما : المنقلبةُ عن همزةٍ تلي همزةً ؛ كـألف (آدم) ؛ فيُقالُ : (أُوَيدِم) بالواو . انظر « حاشية الخضري » (٢/٨٤٦) .

(٢) أي : من قلب الحرف الثاني بأقسامه ، ومحلُّ ذلك : إنْ تغيَّرَ فيه شكلُ الأوَّل ، وإلا بَقِيَ الثاني على ما هو عليه ؛ كـ (قِيمة وقِيَم) ، و(دِيمة ودِيَم) .

. . . . كـ (ما)	

المُرادُ بالمنقوص هنا : ما نَقَصَ منهُ حرفٌ ، فإذا صُغِّرَ هـٰذا النوعُ من الأسماء . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ ثُنائيّاً مُجرَّداً عن التاء ، أو ثُنائيّاً مُلتبِساً بها ، أو ثُلاثيّاً مُجرَّداً عنها .

وشَمِلَ كلامُهُ : الثُّنائيَّ المُجرَّد ، والثُّلاثيَّ المُلتبِسَ بتاء التأنيث ، والثُّنائيَّ المُلتبِسَ بها ؛ فهـٰذه الثلاثةُ تُكمَّلُ في التصغير ؛ فتقولُ : (دُمَيٌّ) و(شُفَيهةٌ) و(مُوَيٌّ) في تصغير (دَمٍ) و(شَفَةٍ) و(ماءٍ) أعلاماً[١] .

* قوله : (كـ « ما ») قال ابنُ قاسمٍ : (فيه نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إن أراد التمثيلَ فليس بجيِّدٍ ؛ لأنَّ « ما » ونحوَهُ مِنَ الثُّنائيِّ وضعاً ليس مِنْ قَبِيلِ المنقوص ، وإن أراد التنظيرَ فليس نظيرَ المنقوصِ إلا في مطلق التكميل ؛ لأنَّ المنقوصَ يُرَدُّ إليه ما حُذِفَ منه ، وهـٰذا لم يُعلَمْ له محذوفٌ فيُرَدَّ إليه ، فلا يُؤخَذُ إذ ذاك مِنْ كلامه) .

قلت : لـٰكن في الجملة فيه إفادةٌ لحُكْم الثُّنائيِّ الوضعِ . انتهىٰ « نُكَت »[٢] .

---

* قوله : (والثُّنائيَّ المُلتبِسَ بها) فيه : أنَّ هـٰذا عَيْنُ ما قبلَهُ ؛ فكان الأَوْلىٰ : حذفُهُ وجَعْلُ النفيِ صادقاً بصورتَينِ .

---

(١) سيأتي الحديث عن كلمة (ما) بعد قليل .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٢١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٣٦) .

فإن كان ثُنائيّاً مُجرَّداً عن التاء ، أو مُلتبِساً بها . . رُدَّ إليه في التصغير ما نَقَصَ منه ؛ فيُقالُ في (دَمٍ) : (دُمَيٌّ) ، وفي (شَفَة) : (شُفَيْهَةٌ) ، وفي (عِدَة) : (وُعَيْدَةٌ) ، وفي (ماءٍ) مُسمّىً به : (مُوَيٌّ) .

---

* قوله : (وُعَيْدَةٌ) الأَوْلىٰ : حذفُ التاء ؛ لأَنَّهُ لا يُجمَعُ بينَ العِوَضِ والـمُعَوَّض[1] .

* قوله : (وفي « ماءٍ » مُسمّىً به : « مُوَيٌّ ») ظاهرُ كلامِهِ : جَعْلُ (ما) في قول الناظم : (كما) موصولةً أو نافيةً ، فيكونُ ذلك نظيراً للمنقوص

---

* قوله : (الأَوْلىٰ : حذفُ التاء . . .) إلىٰ آخره : قد يُقالُ : هٰذه التاءُ الموجودةُ هي التي تُزادُ في نحو (سِنٍّ) عندَ تصغيره ، لا التي كانت عِوَضاً[2] .

* قوله : (ظاهرُ كلامِهِ : جَعْلُ « ما » في قول الناظم . . .) إلىٰ آخره : حاصلُ ما يُقالُ في هٰذه العبارة : أنَّ (ما) في قول الناظم : (كما) إنْ كانتْ موصولةً مثلاً . . كانتْ مِنَ الثُّنائيِّ وضعاً ، لا مِنْ قَبيل المنقوص ، وكان تنظيراً في مُطلَق التكميل ـ وإن كان التكميلُ فيما نحن فيه بما حُذِفَ من الكلمة ،

---

(١) الأَوْلىٰ والأصحُّ : عبارة الخضري (٢/٨٤٦) ؛ وهي : (قوله : « وُعَيْدَة » ؛ أي : بردِّ الواو التي هي فاؤها ، ويجوزُ إبدالُها همزةً ؛ فيُقال : « أُعَيدة » ، وتاؤها الآن هي التي تُزادُ في تصغير المؤنث الثُّلاثي ؛ كـ « سنٍّ » ، لا التي كانت عِوَضاً عن الفاء ؛ لذهابها بردِّ الفاء ؛ لئلا يجتمعَ العِوَضُ والمُعوَّضُ عنه ، وكذا يُقالُ في « أُخَيَّة » و« بُنَيَّة » تصغير « أخت » و« بنت ») .

(٢) وانظر الحاشية السابقة .

لا تمثيلاً ؛ لأنَّ (ما) إنْ كانتِ اسميَّةً أو حرفيَّةً . . كانتْ مِنَ الثُّنائيِّ وضعاً

وفيما بحرفٍ مجلوبٍ ابتداءً للمحافظة على الصِّيغة ـ لا تمثيلاً .

ويصحُّ على هٰذا كونُهُ تمثيلاً ، ويُرادُ بالمنقوص مُطلَقُ ناقصٍ عن الأصول الثلاثة ، فيشملُ الثُّنائيَّ وضعاً[1] .

وإن كانت (ما) اسماً للمشروب . . فهو على أنَّ قَصْرَهُ لا للضرورة تمثيلٌ للمنقوص المُكمَّل في التصغير بلا شُبْهةٍ ، أمَّا على أنَّ قَصْرَهُ للضرورة . . فهو تمثيلٌ له ، ويُرادُ بالمنقوصِ حينئذ : ما حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ ولو مع إبدالِهِ بآخَرَ ، ويُرادُ بقوله : (ما لم يَحْوِ . . .) إلى آخره : ما لم يَحْوِ حرفاً زائداً ثالثاً ؛ كما في (شاكٍ) و(هَارٍ) ، واحترَزَ بالزائد : عن غير الزائد ؛ كالهمزة في (ماء) ؛ فإنَّها بدلٌ مِنْ أصلٍ وهو الهاءُ ، فهٰذا الثالثُ لا يمنعُ مِنَ التكميل .

فاندفع ما يُقالُ : إنَّ المنقوصَ إذا حوى ثالثاً غيرَ التاء لا يُكمَّلُ في التصغير ، كما هو مفهومُ كلامِ المُصنِّفِ ، و(ماء) بالمدِّ اسماً للمشروب حوى ثالثاً غيرَ التاءِ ، فكيف يصحُّ التمثيلُ به للمنقوص المُكمَّل في التصغيرِ ، مع أنَّهُ لم يستوفِ الشرطَ الذي أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (ما لم يَحْوِ . . .) إلى آخره ؟!

(١) في (ك) : (إن قلت : يصحُّ على هٰذا كونه تمثيلاً . . . وضعاً ، قلنا : لا يصحُّ إرادة ذلك ؛ لأنه حينئذ لا يحتاج لقول المصنف : « ما لم يحو غير التاء ثالثاً » ؛ إذ الناقص من الثلاثة لا يتأتَّىٰ أن يحوي حرفاً ثالثاً غير التاء) بدل (ويصح على هٰذا . . . وضعاً) .

لا مِنْ قَبِيلِ المنقوص ، فيكونُ مُرادُهُ أنَّ نحوَ (ما) يُكمَّلُ كما يُكمَّلُ

نعم ؛ يَرِدُ أنْ يُقالَ : إنَّ هـٰذا ليس مِنْ قَبيل التكميلِ ، بل هو مِنْ قَبيل إرجاعِ الحرف المنطوقِ به إلىٰ أصله ، وبهـٰذا تعلمُ ما في كلامَيِ المُحشِّي وبعضِ الأفاضل[1] ، فتأمَّلْ[2] .

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/٨٤٦) .

(٢) العبارة في (ك) بدل قوله : (فهو علىٰ أنَّ قصرَهُ... فتأمل) : (ويكونُ قصرُهُ للضرورة.. فقال الأُشْمُونيُّ وغيره : إنَّهُ تمثيلٌ للمنقوص المُكمَّل في التصغير ؛ فيُقالُ فيه : « مُوَيْهٌ » بردِّ الهاء المُنقلبة همزةً ؛ فالمُراد بالمنقوص حينئذٍ : ما حُذِفَ منه حرفٌ أصليٌّ ولو مع إبداله بآخَرَ . انتهىٰ .

وفيه : أنَّ المنقوصَ إذا حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء لا يُكمَّل في التصغير ، و« ماء » بالمد اسماً للمشروب حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء ، فكيف يصحُّ التمثيلُ به للمنقوص المُكمَّل في التصغير ، مع أنَّهُ لم يستوفِ الشرطَ الذي أشار له المُصنِّفُ بقوله : « ما لم يَحْوِ... » إلىٰ آخره ؟! علىٰ أنَّ هـٰذا ليس من قَبيل التكميل في شيء ؛ إذ حروفُ الاسم بعدَ التصغير وقبلَهُ واحدةٌ ، غايةُ الأمر : أنَّهُ غُيِّرت الحروف بأصلها ؛ فغُيِّرت الألفُ إلى الواو ، والهمزةُ إلى الهاء ، فلا يصحُّ إرادةُ المنقوص بهـٰذا المعنىٰ .

والتمثيلُ له بما ذكر ، وكونُهُ لم يحو ثالثاً لعدم اعتبار الهمزة ؛ إذ الثالثُ المنظورُ إليه هو الهاء في هـٰذا المثال.. بعيدٌ غايةَ البُعْد .

إن قلت : هو تمثيلٌ للمنفيِّ وما حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء ، فلا تكميل فيه وإن كان فيه تغييرٌ لحرفَينِ بأصلهما .

قلت : المنفيُّ هو المنقوصُ الذي حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء ؛ نحو « شاكٍ » ؛ فإنَّهُ لا يُكمَّل ، و« ماء » اسم للمشروب ليس منقوصاً حتىٰ يُقالَ : إنَّهُ يُكمَّل أو لا يُكمَّل ؛ إذ نفيُ الشيء فرعُ تَأَتِّيه ، فلا يصحُّ التمثيلُ به للمنفيِّ الذي لا يُكمَّل ؛ ولذلك لم يُمثِّلوا به للمفهومِ ، بل مثَّلوا بنحو « شاك » . =

وإنْ كان علىٰ ثلاثة أحرفٍ وثالثُهُ غيرُ تاءِ التأنيث. . صُغِّرَ علىٰ لفظه ، ولم يُرَدَّ إليه شيءٌ ؛ فتقولُ في (شاكِ السِّلاح) : (شُوَيْك)[1] .

المنقوصُ ، لا أنَّهُ منقوصٌ فيُقالَ في تصغيره : (مُوَيٌّ) .

والظاهرُ ـ كما قال الأُشْمُونيُّ[2] ـ : أنْ يُرادَ بـ (ما) اسمُ المشروب ؛ فيكونَ تمثيلاً للمنقوص ، وأصلُهُ : (مَوَهٌ) ، فتقولُ في تصغيره[3] : (مُوَيْهٌ) بردِّ اللام ، فتأمَّلْ .

. . . .

= نعم ؛ إن كان تمثيلاً لِمَا حوىٰ ثالثاً غيرَ التاء بقَطْعِ النَّظَر عن كونه منقوصاً أو لا . . صحَّ ، إلا أنَّهُ بعيدٌ ؛ ولهـٰذا كلِّهِ جرى الشارحُ علىٰ أنَّ « ما » في كلام الناظم ثُنائيُّ الوضعِ ؛ بدليلِ أنَّهُ صغَّره علىٰ « مُوَيٌّ » ، لا علىٰ « مُوَيْهٍ » ، وبهـٰذا تعلَمُ ما في المُحَشِّي و« حاشيةِ العلَّامة الخضري » ، تأمَّل) .

(١) اعلَمْ : أنَّ أصلَ (شاكٍ) : (شاوِكٌ) ؛ لأنَّهُ مِنَ الشَّوْكة ؛ فقياسُهُ : (شائكٌ) بقلب الواو همزةً كـ (قائم) ، وقد وَرَدَ كذلك ، فيُصغَّرُ علىٰ (شُوَيِّكٍ) بقلب الهمزة ياءً تُدغَمُ فيها ياء التصغير ؛ كـ (قُوَيِّم) بشدِّ الياء ، وأمَّا (شاكٌ) فقيل : حُذفت واوُهُ علىٰ غير قياس ؛ فوزنُهُ : (فالٌ) ، ويُعربُ على الكاف قبل التصغير وبعده ، ويُصغَّر علىٰ (شُوَيْكٍ) بسكون الياء ، وواوُهُ منقلبةٌ عن الألف الزائدة ، وأمَّا الواوُ التي هي عينُ الكلمة فباقيةٌ علىٰ حذفها ، هـٰذا مجملُ كلام الشارح . « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٧) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧١٨) .

(٣) في هامش (ب ، د ، هـ) ، وعزاه في هامش (هـ) إلى خط المؤلف : (قولُهُ : « فتقولُ في تصغيره . . . » إلىٰ آخره : القاعدةُ : أنَّهُ إذا سُمِّي بحرفَينِ ثانيهما ألفٌ أو واو أو ياء . . وَجَبَ التضعيفُ في التصغير وغيره ؛ فنحوُ « ما » سُمِّيَ به تُضعَّفُ الألفُ ثم تُقلَبُ الألفُ الثانية همزةً لاجتماعهما ساكنين ، فيصيرُ « ماء » ، فإذا صُغِّر قيل : =

٨٥٠ ـ ومَنْ بترخيمٍ يُصغِّرُ ٱكْتَفَىٰ   بالأصلِ كـ (العُطَيفِ) يَعْني (المِعْطَفَا)

مِنَ التصغير نوعٌ يُسمَّىٰ : (تصغيرَ الترخيم) ؛ وهو عبارةٌ عن تصغير الاسمِ بعدَ تجريدِهِ مِنَ الزوائد التي هي فيه[١] .

❀ قوله : (ومَنْ بترخيمٍ) الباءُ : للمصاحبة ، والمعنىٰ : ومَنْ يُصغِّرُ معَ الترخيمِ اكتفىٰ . . . إلىٰ آخره[٢] .

❀ قوله : (المِعْطَفَا) بكسر الميم : هو الرِّداءُ ، وكذلك العِطَاف ، وقد تَعَطَّفتُ بالعِطاف ؛ أي : ارتدَيتُ بالرِّداء ، ذَكَرَهُ في « الصحاح »[٣] .

= « مُوَيٌّ » بالتشديد ؛ الأولىٰ ياءُ التصغير ، والثانيةُ أصلُها الهمزةُ قُلبت ياءً جوازاً ، وتقولُ في تصغير « في » و« لو » : « فُيَيٌّ » بثلاث ياءات ؛ الوُسطىٰ ياءُ التصغير ، و(لُوَيٌّ) بالتشديد ؛ الأولىٰ ياءُ التصغير ، والثانيةُ بدلٌ من الواو ؛ لأنَّ الأصلَ « لُوَيْوٌ » ؛ فقُلبت الواوُ ياءً للمُقتضي ، وأُدغِمَ فيها ياءُ التصغير . انتهىٰ « فارضي ») ، وقوله : (للمُقتضي) ؛ وهو اجتماعُ الياء والنون وسَبْقُ إحداهما بالسكون ، وانظر « شرح الفارضي » (ق/ ١٧٩) .

(١) قوله : (من الزوائد) ؛ أي : وإن كانت للإلحاق ؛ كـ (فُعَيْسٍ) في (مُقْعَنْسِسٍ) . « خضري » (٢/ ٨٤٧) .

(٢) و(مَنْ) : موصولةٌ أو موصوفة ؛ فـ (يُصغِّر) : بالرفع ، و(اكتفىٰ) : خبرُ (مَنْ) ، أو شرطيَّةٌ ؛ فـ (يُصغِّر) : بالجزم ، وحُرِّك بالكسر لالتقاء الساكنين ، و(اكتفىٰ) : جواب الشرط . « صبان » (٤/ ٢٣٨) ، والمشهورُ روايةً : الرفعُ .

(٣) الصحاح (٤/ ١٤٠٥) .

فإنْ كانتْ أصولُهُ ثلاثةً . . صُغِّرَ علىٰ (فُعَيْل) ، ثمَّ إنْ كان المُسمَّىٰ به مُذكَّراً . . جُرِّدَ عن التاء ، وإن كان مُؤنَّثاً . . أُلحِقَ تاءُ التأنيث[1] ؛ فيُقالُ في (المِعْطَفِ) : (عُطَيْفٌ)[2] ، وفي (حامد) : (حُمَيْد) ، وفي (حُبْلَىٰ) : (حُبَيْلَة) ، وفي (سَوْداءَ) : (سُوَيْدَة) .

وإنْ كانتْ أصولُهُ أربعةً : صُغِّرَ علىٰ (فُعَيْعِل) ؛ فتقولُ في (قِرْطاس) : (قُرَيْطِسٌ) ، وفي (عُصْفُور) : (عُصَيْفِر) .

٨٥١ ـ وٱخْتِمْ بتا التأنيثِ ما صَغَّرْتَ مِنْ ... مُـؤنَّـثٍ عـارٍ ثُـلاثـيٍّ كـ (سِـنْ)

---

* قوله : (ما صَغَّرتَ) ؛ أي : الذي صَغَّرْتَهُ ؛ فـ (ما) : موصولةٌ مفعولُ (اختِمْ) .

* قوله : (كـ « سِنْ ») ؛ أي : وذلك كـ (سِنٍّ) ، و(السِّنُّ) مُؤنَّثةٌ ، وهي واحدةُ الأسنان ؛ ولهٰذا تُصغَّرُ علىٰ (سُنَيْنَة) ، كما سيأتي في « الشرح »[3] .

. . . .

(١) إلا إذا اختصَّ بالمؤنث وضعاً ؛ فإنَّهُ لا تلحقُهُ التاء ؛ فيُقال في (حائض) و(طالق) : (حُيَيْضٌ) و(طُلَيق) من دون تاء . « خضري » (٢/ ٨٤٧ ـ ٨٤٨) بتصرُّف .

(٢) يُشير : إلىٰ أنَّ تصغيرَ الترخيم لا يختصُّ بالأعلام ، خلافاً للفرَّاء وثعلب . « خضري » (٢/ ٨٤٨) .

(٣) انظر (٥/ ٣٥٥) .

٨٥٢ ـ ما لم يَكُنْ بالتا يُرىٰ ذا لَبْسِ كـ (شجرٍ) و(بقرٍ) و(خَمْسِ)
٨٥٣ ـ وشذَّ تركٌ دونَ لَبْسٍ ونَدَرْ لَحَاقُ تا فيما ثُلاثيّاً كَثَرْ

إذا صُغِّرَ الثُّلاثيُّ المُؤنَّثُ الخالي مِنْ علامة التأنيث . . لَحِقَتْهُ التاءُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ ، وشذَّ حذفُها حينئذٍ ؛ فتقولُ في (سِنٍّ) : (سُنَيْنَة) ، وفي (دار) : (دُوَيْرَة) ، وفي (يَد) : (يُدَيَّة) .

فإنْ خِيفَ اللَّبْسُ لم تلحقْهُ التاءُ ؛ فتقولُ في : (شجر) و(بقرٍ) و(خَمْس) : (شُجَيْر) و(بُقَيْر) و(خُمَيْس) بلا تاءٍ ؛ إذ لو قلتَ : (شُجَيْرَة) و(بُقَيْرَة) و(خُمَيْسَة) . . لالتبس بتصغير (شجرةٍ) و(بقرةٍ) و(خَمْسةٍ) المعدودِ به مُذكَّرٌ .

❀ قوله : (لَحَاقُ) فاعلُ (نَدَرْ) ، وهو بفتح اللام ، كما في « المصباح »[١] .

❀ قوله : (كَثَرْ) بفتح المُثلَّثةِ لا بضمِّها ؛ لأنَّهُ مِنْ أفعال المُغالبة ؛ تقولُ : (كاثرتُهُ فكَثَرْتُهُ) ؛ أي : غلبتُهُ في الكَثْرة ، ومعنىٰ (كَثَرَ ثُلاثيّاً) : غَلَبَهُ في الكَثْرة ، وفاعلُ (كَثَرْ) : ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ إلىٰ (ما) ، والجملةُ : صِلَةُ (ما) ، كما في « المُعرِب »[٢] .

. . . .

(١) المصباح المنير (٢/ ٧٥٥) .
(٢) تمرين الطلاب (ص١٦٢) .

وممَّا شذَّ فيه الحذفُ عندَ أَمْنِ اللَّبْسِ : قولُهُم في (ذَوْدٍ) و(حَرْبٍ) و(قَوْسٍ) و(نَعْلٍ)[1] : (ذُوَيْدٌ) و(حُرَيْب) و(قُوَيْس) و(نُعَيْل) .

وشذَّ أيضاً لَحَاقُ التاءِ فيما زاد علىٰ ثلاثة أحرفٍ ؛ كقولهم في (قُدَّام) :

❀ قوله : (ذَوْدٍ) بالذال المُعجَمة أَوَّلَهُ وبالمُهمَلة آخِرَهُ[2] : ما بينَ الثلاثةِ إلى العشرة مِنَ الإِبِلِ ، مُؤنَّثٌ ، وجمعُهُ : (أَذْوادٌ) ؛ كـ (ثَوْبٍ وأَثْواب) ، كما في « المصباح »[3] .

❀ قوله : (و« حَرْبٍ ») بفتح الحاء المُهمَلة وسكونِ الراء المُهمَلة وبالمُوحَّدة .

❀ قوله : (و« قَوْسٍ ») يُذكَّرُ ويُؤنَّث .

❀ قوله : (و« نَعْلٍ ») بفتح النون .

❀ قوله : (قُدَّام) هو مُقابِلُ (وراءٍ) .

---

(١) هـٰذه الألفاظ صُغِّرتْ بلا تاءٍ مع أنَّها مُؤنَّثةٌ شذوذاً ، وقد جمعها بعضهم بقوله : (من البسيط)

(ذَوْدٌ) و(قَوْسٌ) و(حَرْبٌ) (دِرْعُها) (فَرَسٌ) (نابٌ) كذا (نَصَفٌ) (عِرْسٌ) (ضُحىً) (عَرَبُ)

وكذا (نَعْلٌ) و(شَوْل) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٤٩) ، وأوصلها الشيخ خالد في « التصريح » (٢/ ٣٢٤) إلىٰ عشرين لفظة .

(٢) الأصل علىٰ مذهب المُحقِّقين : أنْ يُقالَ : (في أوَّله . . . في آخره) ؛ لأنَّ كليهما من الظروف المُختصَّة ، وهو ممَّا يُتساهل به كثيراً ، وقد وقع في عبارات المُتقدِّمينَ ؛ كسيبويه وغيره .

(٣) المصباح المنير (١/ ٢٨٧) .

(قُدَيْدِيمَة) .

٨٥٤ ـ وصَغَّرُوا شُذُوذاً (الَّذي) (الَّتي)   و(ذا) معَ الفُرُوعِ منها (تا) و(تِي)

التصغيرُ مِنْ خواصِّ الأسماء المُتمكِّنةِ ؛ فلا تُصغَّرُ المبنيَّاتُ ، وشذَّ تصغيرُ (الذي) وفروعِهِ ، و(ذا) وفروعِهِ ؛ قالوا في (الذي) : (اللَّذَيَّا) ،

❁ **قوله : (قُدَيْدِيمَة)** بضمِّ القاف وفتحِ الدال وبياءٍ ساكنة ودالٍ مكسورةٍ بعدَها ياءٌ مُثنَّاةٌ تحتانيَّة وميمٌ مفتوحة ؛ **الياءُ الأولى** ياءُ التصغير ، **والثانيةُ** بَدَلٌ مِنْ ألف (قُدَّام) انتهى « تصريح »[1] .

❁ **قوله : (شُذُوذاً)** مصدرٌ في موضع الحال مِنَ الواو ، و(**الذي**) : مفعولُ (صَغَّرُوا) .

❁ **قوله : (« الذي » وفروعِهِ)** لا ينحصرُ المُستثنى في ذلك ؛ فقد ذَكَرَ معه ابنُ هشامٍ (أفعلَ) في التعجُّب ، والمُركَّبَ المَزْجيَّ ؛ كـ (بَعْلَبَكَّ) و(سيبويهِ) في لغةِ مَنْ بناهما ، قال : (وتصغيرُهُما تصغيرُ المُتمكِّن ؛ نحوُ : « ما أُحَيْسِنَهُ » ، و« بُعَيْلَبَك » ، و« سُيَيْبَوَيْه ») .

وشَمِلَتِ (الفُرُوع) : (ذي) و(تي) ، بل صرَّح النَّظْمُ بـ (تي) ، لكن قال ابنُ هشامٍ : (لا يُصغَّرُ « ذي » اتِّفاقاً ؛ للإلباس ، ولا « تي » ؛ للاستغناء

❁ **قوله : (للإلباس)** ؛ أي : بتصغير (ذا) ، **ويُشكِلُ عليه** : تصغيرُهُم

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٢٤) .

وفي (التي) : (اللَّتَيَّا) ، وفي (ذا) و(تا) : (ذَيَّا) و(تَيَّا) .

بتصغيرِ « تا » ، خلافاً لابن مالك) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[١] .

❀ قوله : (« ذَيَّا » و« تَيَّا ») بفتح الذَّال والتاء ، وتأتي بياء التصغير ساكنةً مُدغَمةً في الياء المنقلبةِ عن ألف (ذا) و(تا) ، وتزيدُ ألفاً في الآخِرِ عِوَضاً عن ضمِّ الحرف الأوَّل ، والأصلُ : (ذَيَيَّا) و(تَيَيَّا) بثلاث ياءات ؛ أُولاها عينُ الكلمة ، وثانيها ياءُ التصغير ، وثالثُها لامُ الكلمة ، فاستثقلوا ذلك معَ زيادةِ الألف آخِرَهُ ، فحُذفت الياءُ الأُولىٰ ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[٢] .

(عُمَرَ) و(عَمْراً) علىٰ (عُمَير) مع الإلباس . انتهىٰ « تصريح »[٣] ، وقد يُجابُ عن المُصنِّف : بأنَّ قولَهُ : (منها تا وتي) ؛ أي : مِنَ الفروع ، لا بقيد التصغير .

❀❀❀

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٠٥ـ١٠٠٦) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٣٠ـ٣٣١) ، وقوله : (خلافاً لابن مالك) ؛ وذلك لقوله في النظم : (« تا » و« تي ») ؛ قال المرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٤٢) : (إنَّ قولَهُ : « منها تا وتي » يُوهِمُ أنَّ « تي » صُغِّر كما صُغِّر « تا » ، وقد نصُّوا علىٰ أنَّهُم لم يُصغِّروا من ألفاظ المُؤنَّث إلا « تا » ، وهو المفهومُ من « التسهيل » ؛ فإنَّهُ قال : لا يُصغَّرُ مِنْ غير المتُمكِّن إلا « ذا » و« الذي » وفروعُهُما الآتي ذكرها ، ولم يَذكُرْ من ألفاظ المُؤنَّث غير « تا ») .

(٢) أوضح المسالك (٤/ ٣٣٠) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٢٥) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٢٦) .

النّسب

٨٥٥ ـ ياءً كيا (الكُرْسِيِّ) زادُوا للنَّسَبْ . . . .

(النَّسَبُ)

* قوله : (النَّسَبُ) يُعبَّرُ عنه أيضاً : بـ (الإضافة)[1] .

* قوله : (ياءً) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (زادوا) .

* قوله : (كيا « الكُرْسِيِّ ») أَفْهَمَ التشبيهُ : أنَّ ياءَ (الكُرْسيِّ) ليستْ للنسب ؛ لأنَّ المُشبَّهَ به غيرُ المُشبَّه ، وأَفْهَمَ : أنَّهُ لا بُدَّ مِنْ تغييرٍ لفظيٍّ ؛ فإنَّهُ يحدثُ بالنسب ثلاثةُ تغييراتٍ :

[النَّسَبُ]

* قوله : (لأنَّ المُشبَّهَ به غيرُ المُشبَّه) قد يُقالُ : المُغايرةُ صادقةٌ بمُغايرة العامِّ للخاصِّ ، فلا يَدُلُّ التشبيهُ على أنَّ ياءَ (الكرسيِّ) ليستْ للنسب ، ويُدفَعُ : بأنَّ المُتبادرَ المغايرةُ الكُلِّيَّةُ لا الجزئيَّة .

* قوله : (وأَفْهَمَ : أنَّهُ لا بُدَّ . . .) إلى آخره : ظاهِرُهُ : أنَّ الضميرَ عائدٌ

---

(١) وقد سمَّاه سيبويهِ بالتسميتَين . « أشموني » (٣/ ٧٢٤) .

. . . . وكـلُّ مـا تَلِيـهِ كسـرُهُ وَجَـبْ

إذا أُرِيدَ إضافةُ شيءٍ إلىٰ بلدٍ أو قبيلةٍ أو نحوِ ذلك . . جُعِلَ آخرُهُ ياءً مُشدَّدةً مكسوراً ما قبلَها[1] ؛ فيُقالُ في النسب إلىٰ (دِمَشْقَ) : (دِمَشْقِيٌّ) ، وإلىٰ (تميم) : (تميمِيٌّ) ، وإلىٰ (أحمدَ) : (أحمدِيٌّ) .

أَوَّلُها : لفظيٌّ ، **وهو ثلاثةُ أشياءَ** : إلحاقُ ياءٍ مُشدَّدةٍ آخِرَ المنسوب إليه ، وكَسْرُ ما قبلَها ، ونَقْلُ إعرابِهِ إليها .

وثانيها : معنويٌّ ؛ وهو صيرورتُهُ اسماً لِمَا لم يكنْ له .

وثالثُها : حُكْميٌّ ؛ وهو مُعاملتُهُ مُعاملةَ الصفةِ المُشتقَّةِ في رفعه المُضمَرَ والظاهرَ باطِّرادٍ .

❁ **قوله** : (وكلُّ ما تَلِيهِ) **كلُّ** : مبتدأٌ أَوَّلُ مضافٌ إلىٰ (ما) الموصولةِ ، و(كسرُهُ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(وَجَبْ) : خبرُهُ ، **والجملةُ** : خبرُ الأوَّل .

❁ **قوله** : (دِمَشْقَ) بكسر الدال وفتحِ الميم **أفصحُ** مِنْ كسرها : مدينةٌ بالشام .

على التشبيه ، **فيُفِيدُ** : أنَّ مِنْ جملةِ ما يشملُهُ التشبيهُ كسرَ ما قبلَ الياء ، فيلزمُ عليه التَّكْرارُ معَ قولِهِ : (وكلُّ ما تَلِيهِ كسرُهُ وَجَبْ) ؛ **فالمُناسِبُ** : جَعْلُ التشبيهِ بياء (الكرسيِّ) في كونها ياءً مُشدَّدة آخراً منقولاً إليها الإعرابُ ، تدبَّرْ .

(١) عبارة ابن الناظم (ص٥٦٥) : (جُعِلَ حرفُ إعرابه) بدل (جُعِلَ آخره) .

٨٥٦ ـ ومِثْلَهُ ممَّا حواهُ ٱحْذِفْ وتا ... تـأنيـثٍ أوْ مَـدَّتَـهُ لا تُثْبِتَـا
٨٥٧ ـ وإنْ تَكُنْ تَرْبَعُ ذا ثانٍ سَكَنْ ... فقَلْبُهـا واواً وحـذفُهـا حَسَـنْ

❁ قوله : (ومِثْلَهُ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِفْ) ، والضميرُ المضافُ إليه : يعودُ لياء النسب .

❁ قوله : (لا تُثْبِتَا) لا : ناهيةٌ ، والفعلُ مضمومُ الأوَّلِ مِنْ (أَثْبَتَ) ، وألفُهُ بَدَلٌ مِنْ نون التوكيدِ الخفيفة ، ومفعولُهُ : (تا تأنيثٍ) مُقدَّمٌ عليه ، و(مَدَّتَهُ) : معطوفٌ علىٰ هـٰذا المفعول .

❁ قوله : (وإنْ تَكُنْ) اسمُ (تَكُنْ) : يعودُ إلىٰ مدَّة التأنيث ، و(تَرْبَعُ) بفتح التاء والباء المُوحَّدة : مضارعُ (رَبَعَ الثلاثةَ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه : إذا صيَّرهم أربعةً ، وفاعلُهُ : ضميرٌ يعودُ إلىٰ (مَدَّتَهُ) المضافِ أيضاً ، والجملةُ : خبرُ (تَكُنْ) ، وجملةُ (سَكَنْ) : صفةٌ لـ (ثانٍ) .

❁ قوله : (فقَلْبُها واواً) قَلْبُ : مبتدأٌ ؛ مصدرُ (قَلَبَ) المُتعدِّي لاثنَينِ مضافٌ إلىٰ مفعوله الأوَّل ، والفاعلُ : محذوفٌ ، و(واواً) : مفعولُهُ الثاني ، و(حَذْفُها) : معطوفٌ علىٰ (قَلْبُها) ، و(حَسَنْ) : خبرُ المبتدأ وما عُطِفَ عليه ، وأَفْرَدَهُ علىٰ معنىٰ (ما ذُكِرَ) ، والحذفُ هو المُختارُ ، فليسا علىٰ حدٍّ سواءٍ ، وقد نبَّه الناظمُ على المُختار بمفهومِ قولِهِ : (وللأصليِّ قلبٌ يُعتمَىٰ) ، كما أفادَهُ بعضُهُم .

❁ قوله : (بمفهومِ قولِهِ : وللأصليِّ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّهُ بيانٌ

يعني : أنَّهُ إذا كان في آخِرِ الاسم ياءٌ ؛ كياء (الكرسيِّ) في كونها مُشدَّدةً واقعةً بعدَ ثلاثةِ أحرف فصاعداً[1] . . وَجَبَ حذفُها ، وجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها ؛ فيُقالُ في النسب إلى (الشافعِيِّ) : (شافعِيٌّ) ، وفي النسب إلىٰ (مَرْمِيٍّ) : (مَرْمِيٌّ) .

ويجوزُ أنْ يكونَ خبرُ (قَلْبُها) محذوفاً ؛ أي : جائزٌ ، وقولُهُ : (حَسَنْ) خبرُ (حَذْفُها) ، فتُفِيدُ عبارتُهُ اختيارَ الحذفِ ، كما أفاده بعضُ شيوخنا[2] .

❋ قوله : (وَجَبَ حذفُها ، وجَعْلُ ياءِ النسبِ موضعَها) يظهرُ أثَرُ هٰذا التقديرِ : في نحو (بَخَاتِيٍّ) مصروفاً ؛ لأنَّهُ صار كـ (أنصاريٍّ) ، وقد كان قبلَ النسبِ غيرَ مصروف ؛ لكونه علىٰ صيغة مُنتهى الجموعِ بغير ياءِ النسبة . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

لمُخالفة الأصليِّ لها ، فإذا كان المُختارُ في الأصليِّ هو القلبَ . . كان المُختارُ في مُقابِله مُقابِلَهُ ؛ وهو الحذفُ ، كما هو المُتبادرُ ، وليس المُرادُ أنَّ المفهومَ يُعيِّنُ ذلك ، وإلا فمُخالفةُ الأصليِّ لا تُفِيدُ رُجْحانَ الحذف ؛ لصدق المُخالفةِ بتساوي القَلْبِ والحذف ، تأمَّلْ .

❋ قوله : (لكونه علىٰ صيغة مُنتهىٰ . . .) إلىٰ آخره : في بعض النسخ : (لكونه علىٰ غيرِ صيغة . . .) إلىٰ آخره ، وهو غيرُ صواب[4] .

---

(١) خَرَجَ : الواقعةُ بعدَ حرفٍ ؛ كـ (حيٍّ) ، أو حرفَينِ ؛ كـ (عَدِيٍّ) ، وسيأتي حكمهما في (٥/ ٣٦٥ـ٣٦٧ ، ٣٦٩) .

(٢) انظر « حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ق٢١٩) ، و« حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق٢٤١) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٠٨) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٢) .

(٤) جاء في جميع النسخ على الصواب .

وكذلك إن كان آخِرُ الاسمِ تاءَ التأنيثِ ؛ وَجَبَ حذفُها للنسب ؛ فيُقالُ في النسب إلىٰ (مكَّةَ) : (مكِّيٌّ) .

ومثلُ تاءِ التأنيثِ في وجوب الحذفِ للنسب . . ألفُ التأنيثِ المقصورةُ إذا كانتْ خامسةً فصاعداً ؛ كـ (حُبارَىٰ وحُبارِيٌّ) ، أو رابعةً مُتحرِّكاً ثاني ما هي فيه ؛ كـ (جَمَزَىٰ وجَمَزِيٌّ) .

وإنْ كانتْ رابعةً ساكناً ثاني ما هي فيه ؛ كـ (حُبْلَىٰ) . . جاز فيها وجهانِ :

أحدُهُما : الحذفُ ، وهو المُختارُ ؛ فتقولُ : (حُبْلِيٌّ) .

والثاني : قلبُها واواً ؛ فتقولُ : (حُبْلَوِيٌّ)(1) .

٨٥٨ ـ لِشِبْهِها المُلحِقِ والأصليِّ ما لهـا . . . .

---

* قوله : (كجَمَزَىٰ) بجيم فميمٍ فزايٍ مفتوحاتٍ ؛ يُقالُ : (حمارٌ جَمَزَىٰ) ؛ أي : سريعٌ .

* قوله : (لشِبْهِها) خبرٌ مُقدَّم ، و(المُلحِقِ) بكسر الحاء : اسمُ فاعلٍ نعتٌ لـ (شِبْهِها) ، و(الأصليِّ) : معطوفٌ على (المُلحِقِ) ، و(ما) : موصولٌ اسميٌّ في محلِّ رفعِ مبتدأٌ مُؤخَّر ، و(لها) : صِلَةٌ ؛ أي : والذي استقرَّ لها مُستقِرٌّ لشِبْهِها المُلحِقِ والأصليِّ .

---

(١) ويجوزُ حينئذٍ زيادةُ ألفٍ قبل الواو تشبيهاً بالممدودة ؛ كـ (حُبْلاوِيٌّ) . « خضري » (٢/ ٨٥٢) .

. . . . ولـلأصلـيِّ قلـبٌ يُعتمَـىٰ

٨٥٩ ـ والألـفَ الحـائـزَ أربعـاً أَزِلْ　　كذاكَ يا المنقوصِ خامساً عُزِلْ

٨٦٠ ـ والحذفُ في اليا رابعاً أَحَقُّ مِنْ　　قلـبٍ وحَتْـمٌ قلـبُ ثـالـثٍ يَعِـنْ

يعني : أنَّ ألفَ الإلحاقِ المقصورةَ كألف التأنيث ؛ **في وجوب الحذف** إنْ كانتْ خامسةً ؛ كـ (حَبَرْكَىٰ وحَبَرْكِيٌّ) ، **وجوازِ الحذفِ والقلب** إنْ كانتْ رابعةً ؛

❁ **قوله : (وللأصليِّ)** خبرٌ مُقدَّم عن قوله : **(قلبٌ)** ، وجملةُ **(يُعتمَىٰ)** بالبناء للمفعول بمعنىٰ (يُختارُ) : صفتُهُ ؛ مِن (اعْتَمَيْتُ الشيءَ) بعينٍ مُهمَلة[1] .

❁ **قوله : (والألفَ)** مفعولٌ مُقدَّم بـ (**أَزِلْ**) ، و(**الحائزَ**) : نعتُهُ ، و(**أربعاً**) : معمولُ (الحائز) ، وهو بحاءٍ مُهمَلة ؛ أي : الذي جَمَعَ إليه أربعةَ أحرفٍ فيكونُ هو الخامسَ ، أو بجيمٍ مِنَ المُجاوَزة .

❁ **قوله : (والحذفُ)** مبتدأٌ ، خبرُهُ : **(أَحَقُّ)** ، و(**في اليا**) : مُتعلِّقٌ بالمبتدأ ، و(**مِنْ قلبٍ**) : مُتعلِّقٌ بالخبر .

❁ **قوله : (وحَتْمٌ)** خبرٌ مُقدَّم عن قوله : **(قلبُ ثالثٍ)** ، وجملةُ **(يَعِنْ)** : نعتُ (**ثالثٍ**) ، وهو بفتح الياء وكسرِ العين ؛ بمعنىٰ : يَعرِضُ ؛ مضارعُ (عَنَّ الشيءُ لي يَعِنُّ ـ بالكسر ـ ويَعُنُّ ـ بالضمِّ ـ عَنّاً) ؛ أي : اعترضَ لي .

❁ **قوله : (كحَبَرْكَىٰ)** بفتح الحاء المُهمَلة والباءِ المُوحَّدة وسكونِ الراء

---

(١) وسيأتي شرحه أيضاً في كلام الشارح . انظر (٥/ ٣٦٥) .

كـ (عَلْقَىٰ وعَلْقِيٌّ وعَلْقَوِيٌّ) ، لكنَّ المُختارَ هنا : القلبُ عكسَ ألفِ التأنيث .

وأمَّا الألفُ الأصليَّةُ : فإنْ كانتْ ثالثةً . قُلِبتْ واواً ؛ كـ (عَصاً وعَصَوِيٌّ) ، و(فَتىً وفَتَوِيٌّ) .

وإن كانتْ رابعةً : قُلِبتْ أيضاً واواً ؛ كـ (مَلْهَوِيٌّ) ، **وربَّما حُذِفَتْ** ؛ كـ (مَلْهِيٌّ) ، **والأوَّلُ هو المُختارُ ، وإليه أشار بقوله : (وللأصليِّ قلبٌ يُعتمَىٰ)** ؛ أي : يُختارُ ؛ يُقالُ : (اعتمَيتُ الشيءَ) ؛ أي : اخترتُهُ .

وإنْ كانتْ خامسةً فصاعداً : وَجَبَ الحذفُ ؛ كـ (مُصطَفِيٌّ) في (مُصطَفىً)[1] ، **وإلىٰ ذلك أشار بقوله : (والألفَ الجائزَ أربعاً أَزِلْ)** .

وأشار بقوله : (كذاكَ يا المنقوصِ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إذا نُسِبَ إلى المنقوص : فإنْ كانتْ ياؤُهُ ثالثةً : قُلِبتْ واواً وفُتِحَ ما قبلَها ؛ نحوُ : (شَجَوِيٌّ) في (شَجٍ) ، . . . .

وفتحِ الكاف ؛ وهو القُرادُ كما سيأتي[2] .

❊ **قوله : (في « شَجٍ »)** يُقالُ : (رجلٌ شَجٍ) ؛ أي : حزينٌ ، ويُقالُ : (ويلٌ للشَّجِيِّ مِنَ الخَلِيِّ)[3] ، قال المُبرِّدُ : (ياءُ « الخَلِيِّ » مُشدَّدةٌ ، وياءُ

. . . .

---

(١) وقولُ العامَّة : (مُصْطَفَوِيٌّ) و(مُصْطَفاوِيٌّ) . . لحنٌ . « خضري » (٢/ ٨٥٣) .

(٢) أي : في كلام الشارح . انظر (٥/ ٣٦٦) .

(٣) هو مَثَلٌ يُضرَبُ لسوءِ مشاركةِ الرجلِ صاحبَهُ ؛ يقولُ : إنَّ الخليَّ لا يساعدُ الشَّجيَّ علىٰ ما به ويلومُهُ ، وهو مِنْ كلام الحكيم البليغ أكثمَ بن صَيفي التميمي . انظر « جمهرة الأمثال » (٢/ ٣٣٨ـ ٣٣٩) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٣٦٧) .

و(عَمَوِيٌّ) في (عَمٍ) .

وإن كانتْ رابعةً : حُذِفتْ ؛ نحوُ : (قاضِيٌّ) في (قاضٍ) ، وقد تُقلَبُ واواً ؛ نحوُ : (قاضَوِيٌّ) .

وإن كانتْ خامسةً فصاعداً : وَجَبَ حذفُها ؛ كـ (مُعتَدِيٌّ) في (مُعتَدٍ) ، و(مُستَعلِيٌّ) في (مُستَعلٍ) .

و(الحَبَرْكَىٰ) : ذَكَرُ القُرَاد ، والأنثىٰ : (حَبَرْكَاةٌ) ، و(العَلْقىٰ) : نبتٌ ، واحدُهُ : (عَلْقاةٌ) .

٨٦١ ـ وأَوْلِ ذا القلبِ انْفِتاحاً . . . .

« الشَّجِي » مُخفَّفةٌ) ، قال : (وقد تُشدَّد في الشعر) ، فإن جعلتَ (الشَّجِي) فَعِيلاً مِنْ (شَجَاهُ الحزنُ) ، فهو (مَشْجُوٌّ) و(شَجِيٌّ) .. فهو بالتشديد لا غيرُ ، كما في « الصحاح »[١] .

❊ قوله : (عَمٍ) يُقالُ : (رجلٌ عَمِي القلبِ) ؛ أي : جاهلٌ .

❊ قوله : (وأَوْلِ) فعلُ أمرٍ مُتعدٍّ إلى اثنَينِ ؛ مفعولُهُ الأوَّلُ : (ذا) بمعنىٰ (صاحبٍ) مضافٌ إلى (القلب)، ويجوزُ جَعْلُ (قَلْب) بمعنىٰ (مقلوب)، فيكونُ منصوباً بدلاً مِنْ (ذا) ، أو عطفَ بيان عليه[٢] ، و(انفتاحاً) : مفعولُهُ الثاني .

❊ قوله : (ويجوزُ جَعْلُ « قَلْب » بمعنىٰ « مقلوب ») الأَوْلىٰ : إبقاؤُهُ علىٰ

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٨٩) ، وانظر « الكامل » للمبرد (١/ ٣٧٣) ، و« جمهرة الأمثال » (٢/ ٣٣٨ـ٣٣٩) ، و« مجمع الأمثال » (٢/ ٣٦٧) .

(٢) وتكون (ذا) علىٰ هـٰذا الوجه اسمَ إشارة .

. . . . و(فَعِلْ)   و(فُعِلْ) عينَهُما ٱفْتَحْ و(فِعِلْ)

يعني : أنَّهُ إذا قُلِبتْ ياءُ المنقوصِ واواً . . وَجَبَ فتحُ ما قبلَها ؛ نحوُ : (شَجَوِيٌّ) ، و(قاضَوِيٌّ)[1] .

وأشار بقوله : (و« فَعِلْ » . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إذا نُسِبَ إلىٰ ما قبلَ آخرِهِ كسرةٌ ، وكانتِ الكسرةُ مسبوقةً بحرفٍ واحد . . وَجَبَ التخفيفُ بجَعْلِ الكسرةِ فتحةً ؛ فيُقالُ في (نَمِر) : (نَمَرِيٌّ) ،

❀ قوله : (و« فَعِلْ ») بفتح الفاء وكسرِ العين : مبتدأٌ ، و(فُعِلْ) : بضمِّ الفاء وكسرِ العين : معطوفٌ عليه ، وجملةُ (ٱفْتَحْ) : خبرٌ ، و(عينَهُما) : مفعولٌ مُقدَّم عليه .

وقولُهُ : (و« فِعِلْ ») بكسر الفاء والعين : معطوفٌ على الضمير المجرور بالإضافة مِنْ غير إعادة الجارِّ ، وهو جائزٌ عندَ الناظم[2] ، أو مبتدأٌ خبرُهُ محذوفٌ ؛ أي : كذلك ؛ يعني : مِثْلهما في وجوب فتح العين .

❀ قوله : (نَمِر) بفتحٍ فكسر : اسمُ أبي قبيلةٍ ، وسُمِّيتْ به القبيلةُ نَفْسُها .

حاله ؛ إذ لا حاجةَ لذلك ، ولأجلِ أنْ يكونَ فيه تنصيصٌ علىٰ تأخُّر الفتحِ عن

---

(١) و(قاضَوِيٌّ) قليل ، والكثيرُ : (قاضِيٌّ) بالحذف ، وظاهرُ « الشرح » كالمصنِّف : اطِّرادُ القلب ، وذَكَرَ غيرُهُما أنَّهُ مِنْ شواذِّ النسب عند سيبويه . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٤٨) .

(٢) انظر ما تقدم في (٤/ ٣٧٥ـ ٣٧٨) .

وفي (دُئِل) : (دُؤَلِيٌّ) ، وفي (إِبِل) : (إِبَلِيٌّ) .

٨٦٢ ـ وقيلَ في (المَرْمِيِّ) (مَرْمَوِيُّ) وٱختِيرَ في ٱستعمالِهِم (مَرْمِيُّ)

قد سبق أنَّهُ إذا كان آخِرُ الاسمِ ياءً مُشدَّدةً مسبوقةً بأكثرَ مِنْ حرفَينِ . . وَجَبَ حذفُها في النسب ؛ فيُقالُ في (الشافعيِّ) : (شافعِيٌّ) ، وفي (مَرْمِيٍّ) : (مَرْمِيٌّ)[١] .

❁ قوله : (دُئِل) بضمٍّ فكسر ، وقولُهُ : (دُؤَلِيٌّ) بفتح الهمزة ؛ قال في « الصحاح » : (وقد تُقلَبُ الهمزةُ واواً فيُقالُ : « دُوَلِيٌّ » ؛ لأنَّ الهمزةَ إذا انفتحتْ وكانتْ قبلَها ضمّةٌ . . فتُخفَّفُ بقلبها واواً ، ويُقالُ : « دِيَلِيٌّ » أيضاً بقلب الهمزة ياءً معَ كسرِ الدال قبلَها) انتهىٰ[٢] .

❁ قوله : (إِبِل) بكسرتَينِ .

❁ قوله : (قد سبق أنَّهُ . . .) إلىٰ آخره : أشار الشارحُ : إلىٰ أنَّ قولَهُ : (وقيلَ في « المَرْمِيِّ » . . .) إلىٰ آخره . . تقدَّم معناه في قوله : (ومِثْلَهُ ممَّا حواهُ احْذِفْ) ، لٰكن أعاده تنبيهاً علىٰ أنَّ مِنَ العرب مَنْ يُفرِّقُ بينَ ما ياءاهُ زائدتانِ فيحذفُهُما ؛ كـ (شافعيٍّ) ، وما إحدىٰ ياءَيهِ أصليّةٌ ـ كـ (مَرْمِيٍّ) ـ فيحذفُ الزائدةَ منهما وهي الأُولىٰ ؛ إذ أصلُهُ : (مَرْمُويٌ) بوزن (مَفْعُول) ،

القلب ؛ ولذلك كان هٰذا الاحتمالُ أظهرَ مِنَ الأوَّل .

---

(١) انظر (٥/ ٣٦٢) .

(٢) الصحاح (٤/ ١٦٩٤) .

وأشار هنا : إلىٰ أنَّهُ إذا كانتْ إحدى الياءَينِ أصلاً والأُخرىٰ زائدةً . . فمن العربِ مَنْ يكتفي بحذفِ الزائدةِ منهما ، ويُبقِي الأصليَّةَ ويَقلِبُها واواً ؛ فتقولُ في (المَرْمِيِّ) : (مَرْمَوِيٌّ) ، وهي لغةٌ قليلة ، والمُختارُ : اللغةُ الأُولىٰ ؛ وهي الحذفُ ، سواءٌ كانتا زائدتَينِ أم لا ؛ فتقولُ في (الشافعيِّ) : (شافعيٌّ) ، وفي (مَرْمِيٍّ) : (مَرْمِيٌّ) .

٨٦٣ ـ ونحوُ (حَيٍّ) فتحُ ثانيهِ يَجِبْ   وَٱرْدُدْهُ واواً إنْ يَكُنْ عنهُ قُلِبْ

قد سبق حُكْمُ الياءِ المُشدَّدةِ المسبوقةِ بأكثرَ مِنْ حرفَينِ[١] .

فأُدغمت الياءُ في الياء المُنقلِبةِ عن الواو .

قال الأُشْمُونيُّ : (وكان المناسبُ تقديمَ هـٰذا البيتِ إلىٰ قوله : « ومِثْلَهُ . . . » إلىٰ آخره ، ولعلَّ سببَ تأخيرِهِ : ارتباطُ الأبياتِ المُتقدِّمةِ بعضِها ببعضٍ ، فلم يُمكِنْ إدخالُهُ بينها)[٢] .

* قوله : (وَٱرْدُدْهُ) الضميرُ المُتَّصِلُ به والمُستتِرُ في (يَكُنْ) : عائدٌ علىٰ (ثانيهِ) ، وفي (عنه) : عائدٌ للواو ، وتقديرُ البيتِ : (وارْدُدْ ثانيَ نحوِ « حَيٍّ » واواً إنْ يَكُنْ ذلك الثاني مُنقلِباً عن الواو) ، والحيُّ ـ بفتح الحاء المُهمَلة وتشديدِ الياء ـ : القبيلةُ .

---

(١) انظر (٥/٣٦٦) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٣٠) .

وأشار هنا : إلىٰ أنَّها إذا كانتْ مسبوقةً بحرفٍ واحد . . لم يُحذَفْ مِنَ الاسم في النسب شيءٌ ، بل يُفتَحُ ثانيه ، ويُقلَبُ ثالثُهُ واواً .

ثمَّ إنْ كان ثانيه ليس بدلاً مِنْ واو : لم يُغيَّرْ ، وإن كان بدلاً مِنْ واو : قُلِبَ واواً ؛ فتقولُ في (حَيٍّ) : (حَيَوِيٌّ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (حَيِيتُ) ، وفي (طَيٍّ) : (طَوَوِيٌّ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (طَوَيتُ) .

٨٦٤ ـ وعَلَمَ التثنيةِ ٱحْذِفْ للنَّسَبْ   ومِثْلُ ذا في جمعِ تصحيحٍ وَجَبْ

أي : يُحذَفُ مِنَ المنسوب إليه : ما فيه مِنْ علامة تثنيةٍ ، أو جمعِ تصحيحٍ[1] .

---

* قوله : (طَيٍّ) اسمُ قبيلةٍ ، وتقدَّم الكلامُ عليها في أوَّل الكتاب[2] .

* قوله : (وعَلَمَ) بفتحتَينِ بمعنىٰ علامة : مفعولٌ مُقدَّمٌ لـ (احْذِفْ) .

* قوله : (ومِثْلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (وَجَبْ) ، و(في جمعٍ) : مُتعلِّقٌ به ؛ أي : ومِثْلُ هـٰذا الحذفِ وَجَبَ في جمعِ تصحيحٍ .

---

(١) قوله : (تثنيةٍ) ؛ أي : المُثنَّىٰ وما أُلحق به ؛ كـ (اثنين) ؛ فيُرَدُّ إلىٰ واحده المُقدَّر ، ويُقالُ : (اثنيٌّ) بإبقاء همزة الوصل ؛ لأنَّها عِوَضٌ عن لامه ؛ أي : المحذوفة ، ويجوزُ : (ثَنَوِيٌّ) بلا همز ؛ لردِّ اللام ؛ إذ أصلُهُ : (ثنو) ، كما سيأتي عندَ قوله : (واجبُرْ بردِّ اللام) ، وقولُهُ : (جمع تصحيحٍ) ؛ أي : وما أُلحق به ؛ كـ (عِشْرين) ؛ فيُقالُ : (عِشْريٌّ) . « خضري » (٢/٨٥٦) .

(٢) انظر (٢/٨٦) .

فإذا سمَّيتَ رجلاً (زَيْدانِ) ، وأعربتَهُ بالألف رفعاً وبالياء جرّاً ونصباً[1] . . قلتَ : (زَيْدِيٌّ) ، وتقولُ فيمَنِ اسمُهُ (زَيْدونَ) إذا أعربتَهُ بالحروف : (زَيْدِيٌّ) ، وفيمَنِ اسمُهُ (هِنْداتٌ) : (هِنْدِيٌّ) .

٨٦٥ ـ وثالثٌ مِنْ نحوِ (طَيِّبٍ) حُذِفْ وشذَّ (طائيٌّ) مَقُولاً بالأَلِفْ

قد سبق أَنَّهُ يجبُ كسرُ ما قبلَ ياءِ النسب[2] ، فإذا وَقَعَ قبلَ الحرفِ الذي يجبُ كسرُهُ في النسب ياءٌ مكسورةٌ مُدغَمٌ فيها ياءٌ . . وَجَبَ حذفُ الياءِ المكسورةِ ؛ فتقولُ في (طَيِّب) : (طَيْبِيٌّ) .

وقياسُ النسبِ إلىٰ (طَيِّئٍ) : (طَيْئِيٌّ) ، لٰكن تَرَكُوا القياسَ وقالوا : (طائِيٌّ) بإبدال الياءِ ألفاً[3] .

❁ قوله : (وثالثٌ مِنْ نحوِ . . .) إلىٰ آخره : (ثالثٌ) مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به كونُهُ نعتاً لمحذوف ، وجملةُ (حُذِفْ) : خبرٌ ؛ أي : وحرفٌ ثالثٌ حُذِفَ مِنْ نحو (طَيِّبٍ) ، والمُرادُ به : كلُّ ياءٍ مكسورةٍ مُدغَمٍ فيها مِثْلُها ،

---

(١) قوله : (وأعربتَهُ بالألفِ) فإن أعربتَهُ بحركات النون . . فلا حذفَ ، وكذا في الجمع وما أُلحق بهما . « خضري » (٢/ ٨٥٦) .

(٢) انظر (٥/ ٣٦٠) .

(٣) قوله : (بإبدال الياء) ؛ أي : الساكنةِ بعدَ حذفِ المكسورةِ علىٰ غير قياس ؛ لأنَّها لا تُبدَلُ إلا المُتحرِّكةُ ، فلو قيل : بحذف الساكنة وقَلْبِ المُتحرِّكة ألفاً . . لكان قياساً . « خضري » (٢/ ٨٥٦) نقلاً عن الأشقاطي .

فلو كانتِ الياءُ المُدغَمُ فيها مفتوحةً.. لم تُحذَفْ ؛ نحوُ : (هَبَيَّخِيٌّ) في (هبَيَّخٍ) .

و(الهَبَيَّخُ) : الغلامُ المُمتلِئُ ، والأُنثىٰ : (هَبَيَّخَة) .

٨٦٦ ـ و(فَعَلِيٌّ) في (فَعِيلَةَ) ٱلْتُزِمْ و(فُعَلِيٌّ) فـي (فُعَيْلَـةٍ) حُتِـمْ

يُقالُ في النسب إلىٰ (فَعِيلَةَ) : (فَعَلِيٌّ) بفتح عينِهِ وحذفِ يائِهِ ، إن لم يكن مُعتلَّ العينِ ولا مضاعفاً كما سيأتي[1] ؛ فتقولُ في (حَنِيفَةَ) : (حَنَفِيٌّ)[2] .

فَصَلَ بينها وبينَ ياءِ النسب حرفٌ ؛ فيدخلُ في ذلك : نحوُ (غُزَيِّلٍ) تصغيرِ (غزَال) .

❁ قوله : (و« الهَبَيَّخُ ») بفتح الهاء والباءِ المُوحَّدة ، وتشديدِ الياء المُثنَّاةِ تحتُ ، وبالخاء المُعجَمة .

❁ قوله : (الغلامُ المُمتلِئُ) ؛ أي : السمينُ ، وقيل : هو الغلامُ الناعمُ .

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٣٧٤ـ٣٧٥) .

(٢) وشذَّ قولُ الشاعر : (من الطويل)

ولســتُ بنَحْـويٍّ يَلُـوكُ لسـانَـهُ ولـكـنْ سَلِيقـيٌّ أقـولُ فـأُعـرِبُ

القياس : (سَلَقِيٌّ) ، وقاس أبو البركات بن الأنباري (الحَنَفِيّ) في النِّسْبة إلىٰ مذهب أبي حَنِيفة ؛ فرقاً بينه وبين المنسوب إلىٰ قبيلة بني حَنِيفة ؛ حيثُ يُقال فيه : (حَنِيفي) ، كما فرّقوا بين المنسوب إلى المدينة النبوية وإلىٰ مدينة المنصور ؛ فقالوا في الأوَّل : (مَدَنيٌّ) ، وفي الثاني : (مَدِينيٌّ) . انظر « همع الهوامع » (٣/ ٤٠٠) .

ويُقالُ في النسب إلىٰ (فُعَيْلَة) : (فُعَلِيٌّ) بحذف الياء إن لم يكن مُضاعفاً ؛ فتقولُ في (جُهَيْنة) : (جُهَنِيٌّ) .

٨٦٧ ـ وأَلْحَقُوا مُعَلَّ لامٍ عَرِيَا   مِنَ المثالَيْنِ بما التَّا أُولِيَا

يعني : أنَّ ما كان علىٰ (فَعِيلٍ) أو (فُعَيلٍ) بلا تاء ، وكان مُعتلَّ اللام . . فحُكْمُهُ حكمُ ما فيه التاءُ ؛ في وجوب حذفِ يائِهِ وفتحِ عينِهِ[1] ؛ فتقولُ في

❁ قوله : (جُهَيْنَة) بضمِّ أوَّلِهِ وفتحِ الهاء مُصغَّراً : اسمُ قبيلةٍ .

❁ قوله : (مُعَلَّ) مفعولُ (أَلْحَقُوا) مضافٌ إلىٰ (لامٍ) ، وجملةُ (عَرِيَا) : نعتُ (لامٍ) ، و(مِنَ المثالَيْنِ) : حالٌ مِنْ (مُعَلَّ لامٍ) ، وجَعَلَهُ شيخُ الإسلام بياناً لـ (ما) ؛ قال : (وهما : « فَعِيلَةٌ » و« فُعَيلَةٌ »)[2] ، و(بما) : مُتعلِّقٌ بـ (ألحقُوا) ، و(أُولِيَا) : صِلَةُ (ما) ، و(التَّا) : مفعولٌ ثانٍ لـ (أُولِيَا) ، ومفعولُهُ الأوَّلُ : هو نائبُ الفاعلِ المُستترُ فيه .

❁ قوله : (وجملةُ « عَرِيَا » : نعتُ « لامٍ ») الأَوْلىٰ : جَعْلُها نعتَ (مُعَلَّ) ، كما يُفيدُهُ حَلُّ الشارح .

---

(١) قوله : (في وجوب حذفِ يائِهِ) ؛ أي : الزائدةِ ؛ وهي الساكنةُ ؛ كراهةَ توالي الياءات ، فتُقلَبُ الثانيةُ واواً ؛ إمَّا رجوعاً ؛ كـ (قُصَيٍّ) و(عَدِيٍّ) و(عَلِيٍّ) ، أو لأجل ياء النسب ؛ كـ (وَلِيٍّ) ؛ فيُقالُ : (وَلَوِيٌّ) ، وتُفتَحُ عينُهُ . « خضري » (٢/ ٨٥٧) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠١١) .

(عَـدِيٍّ) : (عَـدَوِيٌّ) ، وفـي (قُصَـيٍّ) : (قُصَـوِيٌّ) ؛ كمـا تقـولُ فـي (أُمَيَّةَ) : (أُمَوِيٌّ) .

فإن كان (فَعِيلٌ) و(فُعَيْلٌ) صحيحَيِ اللام . . لم يُحذَفْ منهما شيءٌ[1] ؛ فتقولُ في (عَقِيل) : (عَقِيلِيٌّ) ، وفي (عُقَيْل) : (عُقَيْلِيٌّ) .

٨٦٨ ـ وتَمَّمُوا ما كانَ كـ (الطَّوِيلَهْ) وهٰكـذا مـا كـانَ . . . . . .

---

* قوله : (عَدِيٍّ) بالعين والدال المهملتَينِ : هو عَدِيُّ بنُ كعبِ بنِ لؤيٍّ ، ويُطلَقُ علىٰ غيره ، كما في « الصحاح »[2] .

* قوله : (قُصَيٍّ) بضمِّ القاف وبالصاد المُهمَلة مُصغَّر (قَصاً) : اسمُ رجلٍ .

* قوله : (أُمَيَّةَ) بضمِّ الهمزة مُصغَّرَ (أَمَة) : اسمُ قبيلةٍ مِنْ قُريش ، والنسبةُ إليهم : (أُمَوِيٌّ) بالضمِّ ، وربَّما فتحوا . انتهىٰ « صحاح »[3] .

* قوله : (عقيلٍ) بفتح أوَّلِهِ : اسمُ رجل ، وبضمِّهِ : اسمُ قبيلة .

* قوله : (وتَمَّمُوا) ؛ أي : لم يَحذِفِ العربُ .

* قوله : (كـ « الطَّوِيلَهْ ») ؛ أي : ممَّا هو معتلُّ العين صحيحُ اللام .

---

(١) أي : قياساً عندَ سيبويه ، بل يُقتصَرُ علىٰ ما وَرَدَ ، وقاسه المُبرِّد ؛ لكثرته ؛ كـ (ثَقَفِيٌّ) و(قُرَشِيٌّ) و(هُذَلِيٌّ) في (ثَقِيف) و(قُرَيش) و(هُذَيل) . « خضري » (٢/ ٨٥٧) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢٤٢٢) .

(٣) الصحاح (٦/ ٢٢٧٢) .

. . . . كـ (الجَلِيلَهْ)

يعني : أنَّ ما كان علىٰ (فَعِيلَةَ) ، وكان مُعتلَّ العينِ أو مُضاعَفاً . . لا تُحذَفُ ياؤُهُ في النسب ؛ فتقولُ في (طَوِيلة) : (طَوِيلِيٌّ) ، وفي (جَلِيلَة) : (جَلِيلِيٌّ) ، وكذلك أيضاً ما كان علىٰ (فُعَيْلَةَ) وكان مُضاعَفاً ؛ فتقولُ في (قُلَيْلَة) : (قُلَيْلِيٌّ) .

٨٦٩ ـ وهمزُ ذي مَدٍّ يُنَالُ في النَّسَبْ ... مـا كـانَ فـي تثنيـةٍ لـهُ انْتَسَـبْ

---

* قوله : (كـ « الجَلِيلَهْ ») ؛ أي : ممَّا هو مُضاعَفٌ ، وهـٰذا البيتُ كالاستثناء مِنْ قوله : (و« فَعَلِيٌّ » . . .) إلىٰ آخره .

* قوله : (قُلَيْلَة) تصغيرُ (قُلَّة) بضمِّ القاف ؛ تُطلَقُ : علىٰ أَعْلى الشيء ، ومنه : (قُلَّةُ الجبلِ) لأَعْلاه ، و(قُلَّةُ الإنسانِ) لرأسه ، وتُطلَقُ : علىٰ إناءٍ للعرب كالجَرَّة . انتهىٰ « صحاح »[1] .

* قوله : (وهمزُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (يُنَالُ) بضمِّ أوَّله ، أو فتحِهِ وعليه اقتصر الشاطِبيُّ[2] ، و(ما) : مفعولٌ ثانٍ له على الأوَّل ، وفيه ضميرٌ مُستتِرٌ

---

(١) الصحاح (٥/ ١٨٠٤) .

(٢) المقاصد الشافية (٧/ ٥٠٧) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص ١٦٤ـ ١٦٥) .

حُكْمُ همزةِ الممدودِ في النسب . . كحُكْمِها في التثنية .

فإنْ كانتْ زائدةً للتأنيث : قُلِبتْ واواً ؛ نحوُ : (حَمْرَاوِيٌّ) في (حَمْراءَ) .

أو زائدةً للإلحاق ؛ كـ (عِلْباءٍ) ، أو بدلاً مِنْ أصل ؛ نحوُ : (كِسَاءٍ) . . فوجهانِ : التصحيحُ ؛ نحوُ : (عِلْبائِيٌّ) و(كِسَائِيٌّ) ، والقلبُ ؛ نحوُ : (عِلْبَاوِيٌّ) و(كِسَاوِيٌّ)[1] .

أو أصلاً : فالتصحيحُ لا غيرُ ؛ نحوُ : (قُرَّائِيٌّ) في (قُرَّاءٍ) .

٨٧٠ ـ وانسُبْ لصَدْرِ جملةٍ وصَدْرِ ما رُكِّبَ مَزْجاً . . . .

عائد على المبتدأ هو المفعولُ الأوَّل ، و(ما) : مفعولٌ على الثاني .

و(في تثنية) : مُتعلِّقٌ بـ (انْتَسَبْ) ، وفي نسخة : (وَجَبْ)[2] .

* قوله : (كـ « عِلْباءٍ ») تقدَّم أنَّهُ عَصَبَةُ العُنُقِ[3] .

* قوله : (قُرَّاءٍ) سبقَ أنَّهُ الرجلُ الناسكُ[4] .

* قوله : (لصَدْرِ) مُتعلِّقٌ بـ (انسُبْ) ، و(صَدْرِ) الثاني : معطوفٌ

. . . .

---

(١) الأحسن في ألف الإلحاق : القلبُ ، وفي المنقلبة عن أصل : التصحيح . « خضري » (٢/٨٥٨) .

(٢) أشار إلى هذه النسخة الشيخ خالد في « تمرين الطلاب » (ص ١٦٤) .

(٣) انظر (٤/٦٨٢ ، ٥/٢٥٢) .

(٤) انظر (٥/٢٥٦) .

. . . . ولثـــانِ تَمَّمَـــا[1]

٨٧١ ـ إضافةً مبدوءةً بـ (ابْنٍ) أوَ (أبٍ)

عليه ، و(مَزْجاً) : مصدرٌ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : تركيبَ مزجٍ ، أو منصوبٌ بفعلٍ مضمر ؛ أي : مُزِجَ مَزْجاً ، أو حالٌ مِنْ مرفوع (رُكِّبَ) ؛ أي : وصَدْرِ الذي رُكِّبَ ممزوجاً ، والمَزْجُ : الخَلْطُ .

* قوله : (ولثانٍ) معطوفٌ علىٰ (لصَدْرِ) ، و(تَمَّمَا) بفتح أوَّلِهِ بمعنىٰ (كَمَّلَ) : نعتٌ له ، و(إضافةً) : مفعولُ (تمَّم) ، و(بـ « ابنٍ ») : مُتعلِّقٌ بـ (مبدوءةً) .

* قـولـه : (بـ « ابْـنٍ » أوَ « أبٍ ») ؛ أي : أو (أمٍّ) ، كمـا فـي « التوضيح »[2] ، ومُرادُهُ بذلك : أنَّهُ يُنسَبُ إلى الجزء الثاني مِنَ المُركَّب

. . . .

(١) قوله : (لصَدْرِ جملةٍ) ؛ أي : مُسمّىً بها ، ولـ (صَدْرِ ما رُكِّبَ مَزْجاً) ؛ أي : ولو عدديّاً ؛ فتقولُ : (خَمْسِي) في (خمسةَ عشرَ) ، سُمِّيَ به أو لا ، ومِثْلُ ذلك : ما سُمِّيَ به من نحو : (حيثما) و(لولا) مِنَ المُركَّبات ؛ فتقولُ : (حَيْثِيٌّ) و(لَوِيٌّ) بالتخفيف ؛ لأنَّهُ ليس مِنَ الثُّنائي الآتي في قوله : (وضاعفِ الثانيَ . . .) إلىٰ آخره ، بل رُباعيٌّ حُذف عجزه . انظر « حاشية الخضري » (٢/٨٥٨) ، و(٥/٣٨٥ـ٣٨٦) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٣٣٦) .

. . . . أو ما لهُ التعريفُ بالثاني وَجَبْ

٨٧٢ ـ فيما سوىٰ هـٰذا انْسُبَنْ للأوَّلِ ما لم يُخَفْ لَبْسٌ كـ(عبدِ الأشْهَلِ)

الإضافيِّ إذا كان كنيةً ؛ كـ (أبي بكر) و(أمِّ كُلْثُوم)[1] ، أو عَلَماً بالغَلَبة ؛ كـ (ابن عبَّاس) و(ابن الزُّبَير) ؛ فتقولُ : (عبَّاسيٌّ) و(زُبَيريٌّ) .

❁ قوله : (أو ما لهُ) معطوفٌ علىٰ (ثانٍ) ، أو على (ابنٍ) ، وهو مِنْ عطفِ العامِّ على الخاصِّ ؛ لاندراج الـمُصدَّرِ بـ (ابنٍ) فيه ، ولو حَذَفَهُ المُصنِّفُ لكان أَوْلىٰ وأَخْصرَ ؛ لأنَّهُ يُوهِمُ أنَّهُ مُغايِرٌ لِمَا قبلَهُ .

❁ قوله : (فيما) مُتعلِّقٌ بـ (انْسُبَنْ) .

❁ قوله : (ما لم يُخَفْ) ما : مصدريَّةٌ ظرفيَّة .

❁ قوله : (معطوفٌ علىٰ « ثانٍ ») هـٰذا لا يصحُّ ؛ إذ يصيرُ المعنىٰ : وانسُبْ لِمَا له التعريفُ بالثاني ، مع أنَّ النسبةَ في هـٰذه الحالةِ للثاني ، لا لِمَا له التعريفُ بالثاني ؛ فالاحتمالُ الثاني في كلامه هو المُتعيِّنُ .

❁ قوله : (وهو مِنْ عطفِ العامِّ. . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ عطفَ العامِّ على الخاصِّ لا يكونُ بـ (أو) ؛ فالأَوْلىٰ : أنَّهُ عطفُ مُغايِرٍ ، كما يأتي بيانُهُ قريباً[2] .

---

(١) فتقول فيهما : (بَكْريٌّ) و(كُلْثُوميٌّ) .

(٢) انظر (٥/ ٣٧٩ـ ٣٨٠) .

إذا نُسِبَ إلى الاسم المُركَّبِ : فإن كان مُركَّباً تركيبَ جملةٍ ، أو تركيبَ مَزْجٍ . . حُذِفَ عَجُزُهُ ، وأُلحِقَ صدرُهُ ياءَ النسب ؛ فتقولُ في (تأبَّطَ شرّاً) : (تأبَّطِيٌّ) ، وفي (بَعْلَبَكَّ) : (بَعْلِيٌّ)[1] .

وإن كان مُركَّباً تركيبَ إضافة : فإن كان صَدْرُهُ ابناً أو أباً ، أو كان مُعرَّفاً بعَجُزه . . حُذِفَ صَدْرُهُ وأُلحِقَ عَجُزُهُ ياءَ النسب ؛ فتقولُ في (ابن الزُّبَير) : (زُبَيْرِيٌّ) ، وفي (أبي بكر) : (بَكْرِيٌّ) ، وفي (غلام زيد) : (زَيْدِيٌّ) .

❋ **قوله : (وفي « غلام زيد » : « زَيْدِيٌّ ») تَبِعَ في التمثيل به** ابنَ الناظم ، **وهو فاسدٌ ؛ لأنَّ مُرادَهُم بالمضاف هنا** : ما كان عَلَماً أو غالباً ، لا مثلَ (غلام زيد) ؛ فإنَّهُ ليس لمجموعه معنىً مفردٌ يُنسَبُ إليه ، بل يجوزُ أنْ يُنسَبَ إلىٰ (غلام) وإلىٰ (زيد) ، ويكونَ مِنْ قَبِيلِ النسب إلى المفرد لا إلى المضاف ، وإن أراد (غلام زيد) مجعولاً عَلَماً . . فليس مِنْ قَبِيلِ ما يُعرَّفُ فيه الأوَّلُ بالثاني ، بل هو مِنْ قَبِيلِ ما يُنسَبُ إلىٰ صدره ما لم يُخَفِ اللَّبْسُ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[2] .

وقد **يُجابُ** : بأنَّ المثالَ لا تُشترَطُ صحَّتُهُ ، وليس البحثُ في المثال مِنْ دَأْبِ المُحصِّلينَ .

❋ **قوله : (وقد يُجابُ . . .)** إلىٰ آخره : **لا يخفىٰ** ضَعْفُ هٰذا الجوابِ ؛ **فالأَوْلىٰ أنْ يُقالَ : إنَّ الأقسامَ ثلاثةٌ** :

---

(١) وفي (مَعْدِي كَرِبَ) : (مَعْدِيٌّ) ، أو : (مَعْدَوِيٌّ) ؛ لأنَّهُ بعد حذف الثاني يصير منقوصاً ؛ كـ (قاضٍ) ، فيجري فيه ما مرَّ في (٥/ ٣٦٦) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٩) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٣٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٥٨ ـ ٨٥٩) .

فإن لم يَكُنْ كذلك : فإن لم يُخَفْ لَبْسٌ عندَ حَذْفِ عَجُزِه . حُذِفَ عَجُزُهُ ونُسِبَ إلىٰ صَدْره ؛ فتقولُ في (امرئِ القَيْس) : (امْرِئِيٌّ)[1] ، **وإن خِيفَ لَبْسٌ حُذِفَ صَدْرُهُ ونُسِبَ إلىٰ عَجُزه ؛** فتقولُ في (عبد الأَشْهَل) و(عبدِ القَيْس) : (أَشْهَلِيٌّ) و(قَيْسِيٌّ) .

. . . .

الأوَّلُ : العَلَمُ المبدوءُ بـ (ابن) أو (أب) ، سواءٌ كان عَلَماً بالوضع ؛ كـ (أبي بكر) ، أو بالغَلَبة ؛ كـ (ابن الزُّبير) و(ابن عمر) و(ابن عبَّاس) ، **وهٰذا القِسْمُ هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله** : (مبدوءةً بابنٍ أَوَ اَب) .

الثاني : العَلَمُ بالغَلَبة غيرُ المبدوءِ بما ذُكِرَ ؛ كـ (غلام زيد) عَلَماً بالغَلَبة علىٰ بعضِ غِلْمانِهِ ، **وهٰذا القِسْمُ هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله** : (أو ما له التعريفُ) ؛ فإنَّ العَلَميَّةَ بالغَلَبة لا تُنافي التعريفَ بالإضافة ، إنَّما الذي يُنافِيها العَلَميَّةُ بالوضع .

الثالثُ : العَلَمُ بالوضع غيرُ المبدوءِ بما ذُكِرَ ؛ كـ (امرئ القيس) ، وهو لا يتعرَّفُ فيه الأوَّلُ بالثاني ؛ لأنَّ كلّاً منهما كجزءٍ من الكلمة ، **وهٰذا هو مُرادُ المُصنِّفِ بقوله** : (فيما سوىٰ هٰذا) .

وعلىٰ هٰذا الصنيعِ جرى الشارحُ تبعاً لابن الناظمِ ، وهو لا غُبارَ عليه ، **وبهٰذا تعلمُ** ما في كلام « الصبَّان »[2] .

---

(١) ويُقالُ أيضاً : (مَرَئِيٌّ) ، وهٰذا هو المُطَّرِدُ عند سيبويه ؛ لأنَّهُ المسموع . « خضري » (٢/ ٨٦٠) نقلاً عن المُصرِّح .

(٢) حاشية الصبان (٤/ ٢٦٩ـ ٢٧٠) ، وانظر « شرح ابن الناظم » (ص٥٦٩) .

٨٧٣ ـ وٱجْبُرْ برَدِّ اللامِ ما منهُ حُذِفْ   جوازاً . . . .

---

* قوله : (**وٱجْبُرْ**) بضمِّ الباء : أمرٌ ، و(برَدِّ) : مُتعلِّقٌ به مضافٌ إلى (اللام) مِنْ إضافة المصدر إلىٰ مفعوله ، و(ما) : في محلِّ نصبٍ على المفعوليّة بـ (اجبُرْ) ، **وأصلُ الجَبْر** : الإصلاحُ والإزالة .

* **قوله** : (**جوازاً**) نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ علىٰ حذف مضاف ؛ أي : جَبْراً ذا جوازٍ ، أو مِنْ غير حذفٍ مبالغةً ، أو مُؤوَّلاً بالمُشتقِّ ؛ أي : جائزاً ، أو في موضع الحال مِنَ المصدر المفهومِ مِنَ الفعل ؛ أي : حالَ كونِ الجَبْر جائزاً .

وقد أَطْلَقَ الجوازَ وهو مُقيَّدٌ بألَّا تكونَ العينُ مُعتلَّةً ، فإنْ كانتْ معتلةً وَجَبَ جَبْرُهُ وإن لم يُجبَرْ في التثنية وجمعِ التصحيح ؛ فيُقالُ في (شاةٍ) : (شاهِيٌّ) .

---

* **قوله** : (**فيُقالُ في « شاةٍ » : « شاهِيٌّ »**) **أصلُ** (**شاة**) : (شَوْهَة) ؛ حُذِفتْ لامُها ـ وهي الهاءُ ـ تخفيفاً ، وقُصِدَ تعويضُ التاءِ عنها ، ففُتحتِ الواوُ بعدَ سكونها لأجلها ، ثمَّ قُلبتْ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، فتُرَدُّ لامُها في النسب ويُقالُ : (شاهِيٌّ) ؛ **لأنَّ المجبورَ عندَ سيبويهِ والجمهورِ تُفتَحُ عينُهُ** وإن سكنتْ في الأصل ، فتُقلَبُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، **وأمَّا عندَ الأخفشِ** : **فيُقالُ** : (شَوْهِيٌّ) بسكون الواو ؛ لأنَّهُ يُسكِّنُ فيه ما أصلُهُ السكونُ ، كما أفاده المُحشِّي بعدُ[1] .

---

(١) انظر (٥/ ٣٨٣) .

. . . . أنْ لـم يَـكُ رَدُّهُ أُلِـفْ

٨٧٤ ـ في جمعَي التصحيحِ أو في التثنيةْ وحَـقُّ مجبـورٍ بهـٰـذي تَـوْفِيَـةْ

إذا كان المنسوبُ إليه محذوفَ اللام.. فلا يخلو : إمَّا أنْ تكونَ لامُهُ مُستحِقَّةً للردِّ في جمعَي التصحيح أو في التثنية ، أو لا .

فإن لم تكنْ مُستحِقَّةً للردِّ فيما ذُكِرَ.. جاز لك في النسب الردُّ وتركُهُ ؛ فتقولُ في (يَـدٍ) و(ابـنٍ) : (يَـدَوِيٌّ) و(بَنَـوِيٌّ)[1] ، و(ابْنِـيٌّ)

❁ قوله : (**أنْ لم يَكُ رَدُّهُ**) ؛ أي : اللامِ ، وجوابُ الشرط : محذوفٌ ، و(**في جمعَي**) : مُتعلِّقٌ بـ (**أُلِفْ**) ، ولا تظهرُ فائدةٌ لذِكْر جمع تصحيحِ المُذكَّر ، وقد اقتصر في « التسهيل » على التثنية والجمع بالألف والتاء[2] .

❁ قوله : (**وحَقُّ**) بفتح الحاء المُهمَلة : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (**تَوْفِيَهْ**) ، و(**بهـٰذي**) : مُتعلِّقٌ به ، والإشارةُ للمواضع الثلاثة ؛ أي : فيها ، أو للام ؛ أي : حقُّ المجبورِ بهذي اللام ـ أي : بردِّها إليه في المواضع المذكورةِ ـ.. التوفيةُ بردِّها إليه في النسب .

❁ قوله : (« **يَدَوِيٌّ** ».. و« **يَدِيٌّ** ») هـٰذا التخييرُ إنَّما يأتي علىٰ رأيِ مَنْ

❁ قوله : (**والإشارةُ للمواضع الثلاثة**) هـٰذا لا يصحُّ مع التعلُّقِ بـ (تَوْفِيَهْ) ، إنَّما يصحُّ مع التعلُّقِ بـ (مجبورٍ) .

---

(١) أي : بحذف همزة الوصل ؛ لأنَّها عِوَضُ اللام ، فلا يُجمَعُ بينهما . « خضري » (٢/ ٨٦١) .

(٢) تسهيل الفوائد (ص٢٦٣) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦٠) .

و(يَدِيٌّ)[1] ؛ كقولهم في التثنية : (يدانِ) و(ابنانِ) ، وفي (يدٍ) عَلَماً لمذكر : (يَدُونَ) .

وإن كانتْ مُستحِقَّةً للردِّ في جمعَي التصحيحِ أو في التثنية . . وَجَبَ ردُّها في النسب ؛ فتقولُ في (أبٍ) و(أخٍ) و(أختٍ) : (أَبَوِيٌّ) و(أَخَوِيٌّ)[2] ؛ كقولهم : (أَبَوَانِ) و(أَخَوَانِ) و(أَخَوَاتٌ) .

يقولُ في التثنية : (يَدَانِ) ، وأمَّا علىٰ رأي مَنْ يقولُ : (يَدَيانِ) . . فلا يُقالُ إلا (يَدَوِيٌّ) انتهىٰ « شيخ الإسلام » و« أُشْمُوني »[3] .

ومذهبُ سيبويهِ : أنَّ المجبورَ تُفتَحُ عينُهُ وإن كان أصلُهُ السكونَ ، وذَهَبَ الأخفشُ : إلىٰ تسكينِ ما أصلُهُ السكونُ ، والصحيحُ : هو الأوَّلُ[4] .

---

(١) قوله : (وابْنِيٌّ) ؛ أي : بإثبات الهمزة وحذفِ اللام ، وكذا كلُّ ما حُذِفتْ لامُهُ وعُوِّضَ عنها الهمزةُ ؛ كـ (اسم) و(است) . « خضري » (٢/ ٨٦١) .

(٢) زاد في (و ، ز) : (وأختي) ، ولا محلَّ لهـٰذه الزيادة هنا وإن كانتْ صحيحةً علىٰ مذهب يونس ؛ لأنَّ الكلامَ علىٰ ردِّ اللام في النسب ، وسيأتي مذهب يونس في البيت الآتي .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠١٢) ، شرح الأشموني (٣/ ٧٤٠) ، وانظر « شرح المفصل » (٣/ ٢٠٥) ، و« همع الهوامع » (١/ ١٦٤) .

(٤) وحُكِيَ عن الأخفش أنَّهُ رجع في « الأوسط » إلىٰ مذهب سيبويه والجمهور . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦١) ، و« تمهيد القواعد » (٩/ ٤٧١٤ـ٤٧١٥) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٠٣) .

٨٧٥ ـ وبـ (أخٍ) (أُخْتَا) وبـ (ابنٍ) (بِنْتَا)   أَلْحِقْ ويُونُسٌ أبىٰ حَذْفَ التَّا

مذهبُ الخليلِ وسيبويهِ رحمهما الله تعالىٰ : إلحاقُ (أُختٍ) و(بنتٍ) في النسب بـ (أخ) و(ابن) ؛ فتُحذَفُ منهما تاءُ التأنيث ، ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ ؛

❀ قوله : (وبـ « أخٍ ») مُتعلِّقٌ بـ (أَلْحِقْ) ، و(أُخْتاً) : مفعولُ (أَلْحِقْ) ، و(بـ « ابْنٍ ») : معطوفٌ علىٰ (بـ « أخ ») ، و(بِنْتَا) : معطوفٌ علىٰ (أُخْتاً) ؛ مِنَ العطف علىٰ معمولَينِ لعاملٍ واحد ، وذلك جائزٌ اتِّفاقاً[١] .

❀ قوله : (ويُونُسٌ) بالتنوين للضرورة ، وهو يونسُ بنُ حبيبٍ ، يُكْنىٰ : أبا عبد الرحمـٰن ، أخذ النحوَ عن أبي عمرو بن العلاء ، وعن حمَّادِ بنِ سَلَمَةَ ، تُوفِّيَ سنةَ اثنتَينِ وثمانينَ ومئة ، ذَكَرَهُ المُعرِبُ[٢] .

❀ قوله : (أُختٍ) بضمِّ الهمزة ، وإنَّما قالوا : (أُخت) بالضمِّ ؛ ليَدُلَّ علىٰ أنَّ الذاهبَ منه واوٌ ، وصحَّ فيها ذلك دون الأَخ ؛ لأجل التاءِ التي تَثْبُتُ في الوصل والوقفِ ؛ كالاسم الثُّلاثيِّ . انتهىٰ « صحاح »[٣] .

❀ قوله : (ويُرَدُّ إليهما المحذوفُ) قضيَّتُهُ : وجوبُ الجَبْرِ فيهما ، وهو

❀ قوله : (بالتنوين للضرورة) فيه : أنَّهُ لا ضرورةَ للوزن إلىٰ تنوينه ؛ فهو غيرُ مصروفٍ علىٰ أصله .

---

(١) انظر هـٰذه المسألة في « مغني اللبيب » (٢/ ٦٣١ـ٦٣٢) .

(٢) تمرين الطلاب (ص١٦٦) .

(٣) الصحاح (٦/ ٢٢٦٤) .

فيُقالُ : (أَخَوِيٌّ) و(بَنَوِيٌّ) ، فتحذفُ ، كما تفعلُ ذلك بـ (أخ) و(ابن) .
ومذهبُ يونسَ : أَنَّهُ يُنسَبُ إليهما على لفظهما ؛ فتقولُ : (أُخْتِيٌّ) ، و(بِنْتِيٌّ)[1] .

٨٧٦ ـ وضاعِفِ الثانيَ مِنْ ثُنائِي ثانيهِ ذو لِينٍ كـ (لا) . . . . . .

المنقولُ ، وإن اقتضى إلحاقُ الناظمِ البنتَ بالابن . . جوازَ الأمرَين ، ولعلَّ مُرادَهُ : أنَّها مُلحقَةٌ به إذا جُبِرَ بردِّ لامه .

❀ قوله : (« أَخَوِيٌّ » و« بَنَوِيٌّ ») نُقِلَ عن بعضهم : أنَّ الأوَّلَ بضمِّ الهمزة منسوبٌ إلى (أُخت) ، والثانيَ بكسرها منسوبٌ إلى (بِنت) انتهى ، وهو مُخالِفٌ لِمَا في كتب اللغة ؛ قال في « الصحاح » : (النسبة إلى « الأخ » : « أَخَوِيٌّ » ، وكذا إلى « الأُخت » ؛ لأنَّك تقولُ : « أَخَواتٌ ») انتهى[2] .

فالحاصلُ في النسبة إنَّما هو الإجمالُ ، وهو غيرُ مُمتنِعٍ ؛ إذ المُمتنِعُ إنَّما هو الإلباسُ ، فالنَّقْلُ المذكورُ لا ينبغي التعويلُ عليه[3] .

❀ قوله : (ثانيهِ) مبتدأً ، خبرُهُ : (ذو لِينٍ) ، والجملةُ : صفةُ (ثان) أو (ثُنائِي) .

❀ قوله : (صفةُ « ثان ») الصوابُ : حذفُهُ .

---

(١) انظر هذه المسألة في « الكتاب » (٣/ ٣٦١) ، و« شرح الشافية » للرضي (٢/ ٦٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦٢) ، و« المقاصد الشافية » (٧/ ٥٥٩ـ٥٦٠) .
(٢) الصحاح (٦/ ٢٢٦٤) .
(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦١) .

. . . . و(لائِي)

إذا نُسِبَ إلىٰ ثُنائيٍّ لا ثالثَ له . . فلا يخلو الثاني : إمَّا أنْ يكونَ حرفاً صحيحاً ، أو حرفاً مُعتلّاً .

فإن كان حرفاً صحيحاً : جاز فيه التضعيفُ وعدمُهُ ؛ فتقولُ في (كَمْ) : (كَمِيٌّ) و(كَمِّيٌّ) .

وإن كان حرفاً مُعتلّاً : وَجَبَ تضعيفُهُ ؛ فتقولُ في (لو) : (لَوِّيٌّ) .

وإن كان الحرفُ الثاني ألفاً : ضُوعِفَتْ وأُبدِلَتِ الثانيةُ همزةً ؛ فتقولُ في رجلٍ اسمُهُ (لا) : (لائِيٌّ) ، ويجوزُ قلبُ الهمزةِ واواً ؛ فتقولُ : (لاوِيٌّ).

٨٧٧ ـ وإنْ يَكُنْ كـ (شِيَةٍ) ما الفا عَدِمْ   . . . .

---

* قوله : (و« لائِي ») بتشديد الياء ، وخُفِّفَ في الوقف .

* قوله : (وإنْ يَكُنْ كـ « شِيَةٍ ») اسمُ (يَكُنْ) : هو قولُهُ : (ما) ؛ أي : الذي عَدِمَ الفاءَ ، وخبرُها : قولُهُ : (كـ « شِيَةٍ ») ؛ وهو اللَّونُ الذي يُخالِفُ لونَ الفرسِ وغيره ، والهاءُ فيه : عِوَضٌ مِنَ الواو الذاهبةِ مِنْ أوَّله ؛ إذ أصلُهُ : (وِشْيٌ) بكسر الواو ؛ نُقلت كسرةُ الواوِ إلى الشين ، ثمَّ حُذفت الواوُ التي هي

. . . .

فاءُ الكلمة وعُوِّضَ منها هاءُ التأنيث ، والجمعُ : (شِيَاتٌ) ، وقولُهُ تعالىٰ : ﴿ لَّا شِيَةَ فِيهَا ﴾ [البقرة : ٧١] ؛ أي : ليس فيها لونٌ يُخالِفُ سائرَ لونها ، كما في « الصحاح »[١] .

❁ قوله : (فَجَبْرُهُ) مبتدأٌ ، و(فتحُ) : معطوفٌ عليه ، والخبرُ : قولُهُ : (ٱلْتُزِمْ) ، وأَفْرَدَهُ علىٰ معنىٰ (ما ذُكِرَ) ، وضميرُ (جَبْرُهُ) و(عينِهِ) : عائدٌ علىٰ مدلولِ (ما) ؛ وهو الاسمُ المحذوفُ الفاءِ ، والعينُ في مثال الناظم : هي الشينُ ، وتُسكَّنُ عندَ الأخفش[٢] .

❁ قوله : (وفتحُ عينِهِ) قال أبو حيَّانَ : (يُستثنى : المُضاعفُ المحذوفُ العينِ ؛ فإنَّهُ لا تُفْتَحُ عينُهُ ، بل تُرَدُّ وتُدغَمُ ، كما تقدَّم في « رُبَيٍّ ») ، قال في « شرح الكافية » : (فلو كان ما أصلُهُ السكونُ مضاعفاً . . رُدَّ إليه باتِّفاقٍ ؛

❁ قوله : (قال أبو حيَّانَ : يُستثنى : المُضاعفُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ الكلامَ في محذوف الفاءِ ، لا في محذوف العينِ ؛ إذ لم يتعرَّضْ له المُصنِّفُ ولا الشارحُ ، ويُوضِّحُ ذلك عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » ، ونصُّها : (تنبيهٌ : بَقِيَ مِنَ المحذوف قِسْمٌ ثالثٌ لم يُبيِّنْ حُكْمَهُ ؛ وهو محذوفُ العين ، وحُكْمُهُ : أنَّهُ إن كانتْ لامُهُ صحيحةً لم يُجبَرْ ؛ كقولك في « سَهٍ » و« مُذْ » مُسمَّىً بهما :

---

(١) الصحاح (٦/ ٢٥٢٤) .

(٢) والفتح هو مذهب سيبويه ، وسيأتي تفصيل مذهبهما بعد قليل .

إذا نُسِبَ إلى اسمِ محذوفِ الفاء . . فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ صحيحَ اللام ، أو مُعتلَّها .

فإن كان صحيحَها : لم يُرَدَّ إليه المحذوفُ ؛ فتقولُ في (عِدَةٍ) و(صِفَةٍ) : (عِدِيٌّ) و(صِفِيٌّ) .

وإن كان مُعتلَّها : وَجَبَ الردُّ ، ويجبُ أيضاً عندَ سيبويهِ رحمه الله . . فتحُ عينِهِ ؛ فتقولُ في (شِيَةٍ) : (وِشَوِيٌّ)[1] .

كراهيةً لفكِّ المضاعف ؛ فيُقالُ في « رُبَ » : « رُبِّيٌّ » ، ولا يُقالُ : « رُبَبِيٌّ » ، نصَّ عليه سيبويهِ) انتهى « نُكَت »[2] .

❋ قوله : (وِشَوِيٌّ) بكسر الواوَينِ وفتحِ الشِّين عندَ سيبويهِ ؛ وذلك لأنَّكَ لمَّا رددتَ الواوَ الأُولى المحذوفةَ وحذفتَ التاء . . صار (الوِشِي) بكسرتَينِ مُتجاوِرتَينِ ؛ كسرةُ الواو وكسرةُ الشين ، فقُلبت الثانيةُ فتحةً ، فانقلبتِ الياءُ

« سَهِيٌّ » و« مُذِيٌّ » ، وأصلُهُما : « سته » و« منذ » ، كذا أَطْلَقَ كثيرٌ مِنَ النَّحْويِّينَ ، وليس كذلك ، بل هو مُقيَّدٌ بألَّا يكونَ مِنَ المُضاعف ؛ نحوُ « رُبَ » المُخفَّفةِ بحذف الباء الأُولى إذا سُمِّيَ بها ونُسِبَ إليها ؛ فإنَّهُ يُقالُ : « رُبِّيٌّ » بردِّ المحذوفِ ، نصَّ عليه سيبويهِ ، ولا يُعرَفُ فيه خلافٌ . . .) إلى آخر عبارته[3] .

---

(١) الكتاب (٣/ ٣٦٩) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٢٧) ، وانظر « التذييل والتكميل » (٧/ ق٢٠١) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٩٥٨) ، و« الكتاب » (٣/ ٣٦٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٧٤٢ـ ٧٤٣) ، وانظر « الكتاب » (٣/ ٣٥٩) .

٨٧٨ ـ والواحدَ اْذْكُرْ ناسِباً للجمعِ إنْ لـم يُشـابِـهْ واحـداً بـالـوضـعِ

إذا نُسِبَ إلىٰ جمعٍ باقٍ علىٰ جمعيَّتِهِ . . جِيءَ بواحِدِهِ ونُسِبَ إليه[1] ؛ كقولك في النسب إلى (الفرائضِ) : (فَرَضِيٌّ)[2] .

هـٰذا إن لم يكن جارياً مَجْرى العَلَم ، فإنْ جرىٰ مَجْراهُ ؛ كـ (أنصارٍ) . .

ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ انقلبت الألفُ واواً ؛ لأنَّهُ يجبُ قلبُ ألفِ المقصور الثالثة واواً .

وتقولُ علىٰ مذهب الأخفش : « وِشْيِيٌّ » بكسر الواو والياءِ الأُولىٰ وسكون الشين بينهما ؛ لأنَّهُ يَرُدُّ العينَ إلىٰ سكونها الأصليِّ ، أفاده في « التوضيح » و« شرحه »[3] .

❁ قوله : (والواحدَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (اْذْكُرْ) ، و(ناسِباً) : حالٌ مِنْ فاعله ، و(بالوضع) : مُتعلِّقٌ بـ (يُشابِهْ) ، والباء : بمعنىٰ (في) .

---

(١) قوله : (جِيءَ بواحده) ؛ أي : إن لم يتغيَّرِ المعنىٰ ، وإلا نُسِبَ إلى الجمع نفسِهِ ؛ كـ (أعرابيٍّ) ؛ إذ لو قيل : (عربيٌّ) ردّاً إلىٰ مفرده . . لَتبادَرَ الأعمُّ والقصدُ الأخصُّ ؛ لاختصاص الأعراب بسُكَّان البوادي ، وعمومِ العربِ لهم وغيرهم ، قاله أبو حيَّان . « خضري » (٢/ ٨٦٣) .

(٢) وقولهم : (فرائضي) خطأٌ ، وقيل : إنَّ (فرائضَ) ممَّا جرىٰ كالعَلَم ، كـ (أنصار) ؛ فلا يكونُ النسبُ إليه خطأً . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦٣) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٣٨) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٥) .

نُسِبَ إليه على لفظه ؛ فتقولُ في (أنصارٍ) : (أنصارِيٌّ) ، وكذا إن كان عَلَماً ؛ فتقولُ في (أَنْمارَ) : (أَنْمارِيٌّ)[1] .

٨٧٩ ـ ومعَ (فاعِلٍ) و(فَعَّالٍ) (فَعِلْ) ... في نسبٍ أَغْنىٰ عنِ اليا فقُبِلْ

يُستغنىٰ غالباً في النسب عن يائه .. ببناء الاسم علىٰ (فاعِلٍ) بمعنىٰ (صاحبِ كذا)[2] ؛ نحوُ : (تامِرٍ) و(لابِنٍ) ؛ أي : صاحبِ تمرٍ ، .....

❀ قوله : (أَنْمارَ) بفتح الهمزة : هو في الأصل : جمعُ (نَمِرٍ) بفتحٍ فكسرٍ ، ثمَّ جُعِلَ عَلَماً علىٰ قبيلةٍ مِنَ العرب ، كما في « المصباح »[3] .

❀ قوله : (فَعِلْ) بفتح الفاء وكسرِ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أَغْنىٰ) بالغين المُعجَمة ، و(في نسبٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وكذا (معَ « فاعِلٍ »)[4] ، وجملةُ (فقُبِلْ) : مستأنفةٌ ؛ أي : (فَعِلٌ) معَ (فاعِلٍ) و(فعَّالٍ) أَغْنىٰ في النسب عن الياء ، فَقُبِلَ عندَ النُّحاة .

---

(١) وكذا يُقالُ في النسب إلى (الجزائر) البلد الشقيق المعروف : (جزائِرِيٌّ) .

(٢) والفرقُ بينه وبينَ اسمِ الفاعل : أنَّ الثانيَ يُفِيدُ العلاجَ ويقبلُ التاء ، دونَ الأوَّل . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٦٣) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٨٥٩) .

(٤) وقوله : (ومع) قال الشاطبي في « المقاصد » (٧/ ٥٨٤) : (ظرفٌ مُتعلِّقٌ بـ« أغنىٰ » . . . وقد يكون « مع » في موضع الحال ؛ أي : حالَ كون « فَعِل » مع « فاعلٍ » و« فعَّالٍ ») .

وصاحبِ لَبَنٍ[1] ، وببنائه علىٰ (فَعَّالٍ) في الحِرَفِ غالباً ؛ كـ (بَقَّالٍ) و(بَزَّارٍ) .

وقد يكونُ (فَعَّالٌ) بمعنىٰ (صاحبِ كذا) ، وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ ﴾ [فصلت : ٤٦] ؛ أي : بذي ظُلْمٍ .

---

* قوله : (في الحِرَفِ) بكسرٍ ففتح : جمعُ (حِرْفَة) بمعنى الصِّناعةِ .

ثمَّ إنَّ أمثلةَ (فَعَّالٍ) كثيرةٌ ، ومع كَثْرتِها فهي غيرُ مَقِيسةٍ[2] ؛ فلا يُقالُ لصاحب الدَّقيقِ : (دَقَّاقٌ) ، ولا لصاحب الفاكهةِ : (فَكَّاهٌ) .

* قوله : (وجُعِلَ منه قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ ﴾) الذي حَمَلَهُم علىٰ ذلك : أنَّ النفيَ مُنصَبٌّ على المبالغة ، فيثبتُ أصلُ الفعلِ ، واللهُ تعالىٰ مُنزَّهٌ عن ذلك .

وقد أُجِيبَ عن الآية بأجوبةٍ أُخْرىٰ ؛ منها : أنَّ صِيَغَ المبالغةِ وغيرَها في صفات الله تعالىٰ . . سواءٌ في الإثبات .

ومنها : أنَّ (فَعَّالاً) بمعنىٰ (فاعل) ؛ فلا كَثْرةَ ولا مبالغةَ .

ومنها : قصدُ التعريضِ بأنَّ ثَمَّ ظَلَّاماً للعبيد مِنْ وُلاة الجَوْر .

---

* قوله : (سواءٌ في الإثبات) مُحصَّلُهُ : أنَّ صفاتِ الله تعالىٰ لا تفاوتَ فيها ، فصِيَغُ المُبالغةِ وغيرُها في الإثبات سواءٌ ، فيلزمُ أنْ تكونَ في النفي سواءً ، وإلا لَزِمَ قَبُولُ صفاتِهِ للنقص جلَّ شأنُهُ ، فتدبَّرْ .

---

(١) وجُعِلَ منه قولُ الحُطيئة : (من البسيط)

دَعِ المَكَارِمَ لا تَرْحَلْ لبُغْيَتِها   واقْعُدْ فإنَّكَ أنتَ الطاعِمُ الكاسِي

(٢) أي : عند سيبويه ، وأمَّا المُبرِّد : فيقيسُ بابَ (فعَّال) و(فاعل) . انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤٦٨) ، و« همع الهوامع » (٣/٤٠٨) .

وقد يُستغنىٰ عن ياء النسب أيضاً . . بـ (فَعِلٍ) بمعنىٰ (صاحبِ كذا) ؛ نحوُ : (رَجُلٌ طَعِمٌ ولَبِسٌ) ؛ أي : صاحبُ طعامٍ ولباسٍ ، وأَنْشَدَ سيبويهِ رحمه الله تعالىٰ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٥٨ـ لستُ بلَيْلِيٍّ ولٰكنِّي نَهِرْ
لا أُدلِجُ الليلَ ولٰكنْ أَبتَكِرْ

ومنها : أنَّ (العبيدَ) جمعُ كَثْرةٍ جِيءَ في مقابلته بالكَثْرة .

ومنها : أنَّ المبالغةَ راجعةٌ إلى النفي ؛ يعني : انتفى الظُّلْمُ عن الربِّ انتفاءً مُبالَغاً فيه .

❊ قوله : (لستُ بلَيْلِيٍّ . . .) إلىٰ آخره : مِنَ الرجز ، وبعدَهُ :

متىٰ أَرَى الصُّبْحَ فإنِّي أَنْتشِرْ

أي : لستُ بعاملٍ في الليل ، والشاهدُ : في (نَهِر) بفتح النون وكسرِ الهاء ؛ أي : عاملٌ بالنهار ، و(أُدلِجُ) : مضارعُ (أَدْلَجَ) ؛ كـ (أَكْرَمَ) : إذا سار أوَّلَ الليل ، فإن ساروا مِنْ آخره فقد ادَّلَجُوا بالتشديد ، والابتكارُ : الأخذُ بأوَّلِ الأشياء .

---

(١) بيت مجهول النسبة ، وقد استشهد به : سيبويه في « الكتاب » (٣/ ٣٨٤) ، وابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٥٧٢) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦٧) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ٣٤١) ، والشارح في « المساعد » (٣/ ٣٨٥) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٧/ ٥٨٦) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٧٤٥) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٥٧ـ٢٠٥٨) .

أي : ولٰكنِّي نهارِيٌّ ؛ أي : عاملٌ بالنهار .

٨٨٠ ـ وغيـرُ مـا أَسْلَفْتُـهُ مُقـرَّرَا   علـى الـذي يُنقَـلُ منـهُ ٱقتُصِـرَا

أي : ما جاء مِن المنسوبِ مُخالِفاً لِمَا سبق تقريرُهُ . فهو مِنْ شواذِّ النسب ، يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ؛ كقولهم في النسب إلى (البُصْرة) :

---

* قوله : (وغيرُ) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (ما) ، وصِلَتُها : (أَسْلَفْتُهُ) ، و(مُقرَّرَا) بفتح الراء : حالٌ مِنَ الهاء[1] ، أو بكسرها : حالٌ مِنَ التاء ، وجملةُ (اقتُصِرَا) بالبناء للمفعول ، أو فعلُ أمرٍ : خبرٌ عن المبتدأ ، (وعلى الذي) : نائبُ فاعلٍ على الأوَّل ، والأحسنُ : ما قاله بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ نائبَ الفاعلِ ضميرٌ مُستتِرٌ يعودُ على المصدر[2] .

* قوله : (البُصْرة) مُثلَّثةُ الباء ، حكاه الأَزْهريُّ وغيرُهُ ، أفصحُها : الفتحُ ، بناها عُتْبةُ بنُ غَزْوانَ في خلافة عمرَ سنةَ سبعَ عَشْرةَ ، ويُقالُ لها : قُبَّةُ الإسلام ، وخِزانةُ العرب ، لم يُعبَدْ صنمٌ قطُّ بأرضها ، وهي أَقْوَمُ البلاد قِبْلةً ، ذَكَرَهُ الدَّمِيريُّ في « شرح المنهاج »[3] .

---

(١) وهو المشهورُ روايةً .

(٢) وجه الأحسنيّة : أنَّهُ على الأوَّل فيه ارتكابُ ضرورة ؛ لأنَّ فيه تقديمَ نائب الفاعل علىٰ فعله .

(٣) النجم الوهاج (٩/ ٣٦٤) ، وانظر « تهذيب اللغة » (١٢/ ١٧٧) .

والنسبةُ إليها : بكسر الباء أو فتحِها فقط ، وتَرَكُوا الضمَّ ؛ لئلَّا تلتبسَ النسبةُ إليها بالنسبة لـ (بُصْرىٰ) بضمِّ المُوحَّدة وبألفٍ في الآخر مِنْ بلاد الشام .

فإنْ قلتَ : إذا كانتِ الباءُ مِنَ (البصرة) مُثلَّثةً . . فما وجهُ تقييدِهِم الشذوذَ بالكسر ؟

---

* قوله : (لئلَّا تلتبسَ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُم لا يُبالُونَ باللَّبْس في هٰذا الباب[1] .

* قوله : (فما وجهُ تقييدِهِم . . .) إلىٰ آخره ، وإن لم يُقيِّدْ بذلك شارحُنا ، ثمَّ المعنىٰ : ما وجهُ حُكْمِهِم بالشذوذ مُقيَّداً بالكسر ؟! فإنَّ مُقتضى التثليثِ أنْ لا شذوذ أصلاً ، لا تعميمُ الحُكْمِ به .

ومُحصَّلُ قولِهِ : (يُمكِنُ الجوابُ . . .) إلىٰ آخره : ما قاله شيخُنا ؛ مِنْ أنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُقالَ : النَّحْويُّ سأل البدويَّ : إذا نسبتَ إلى (البَصْرة) بالفتح ماذا تقولُ ؟ فقال : (بِصْري) بالكسر ، كما قرَّرُوهُ في تصغير (آل) علىٰ (أُهَيل) انتهىٰ .

وهو ظاهرٌ في بيان وجهِ الحُكْمِ بالشذوذ ، وبيانِ وجهِ التقييد بالكسر ، وبه يندفعُ ما قاله الصبَّانُ ؛ مِنْ أنَّهُ يجوزُ حَمْلُ (البِصْريِّ) بالكسر على النسبة إلى (البِصْرة) بالكسر ، و(البَصْريِّ) بالفتح على النسبة إلى (البَصْرة) بالفتح ،

---

(1) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٢٨٤) .

(بِصْرِيٌّ) ، وإلى (الدَّهْر) : (دُهْرِيٌّ) ، وإلىٰ (مَرْوَ) : (مَرْوَزِيٌّ) .

قلت : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ وجهَ الشذوذِ : أنْ يكونَ بالكسر منسوباً إلىٰ مفتوحِ الباءِ ، فتدبَّرْ ، ثمَّ رأيتُ في « التصريح » : (« بِصْري » ـ بالكسر ـ منسوبٌ إلى « البَصْرة » بفتح الباء ؛ كأنَّهُ منسوبٌ إلى « البِصْر » ؛ وهي حجارةٌ بِيضٌ تُوجَدُ في البَصْرة) انتهىٰ مُلخَّصاً[١] .

❀ قوله : (دُهْرِيٌّ) بضمِّ الدال : للشيخ الكبير ؛ منسوبٌ إلى (الدَّهْر) بفتحها .

فلا يكونُ ثَمَّ شذوذٌ أصلاً[٢] .

❀ قوله : (كأنَّهُ منسوبٌ. . .) إلىٰ آخره : معناه : أنَّهُمُ استغنَوا بالنسبة إلى (البِصْر) عن النسبة إلى (البصرة) ، كما صرَّح به في « التصريح » ، وجَعَلَ هـٰذا مِنَ الفوائد[٣] ، تأمَّلْ .

❀❀❀

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٧ـ٣٣٨) .

(٢) حاشية الصبان (٤/ ٢٨٤) ، وجاءت العبارة في (ك) بدل قوله : (فما وجه تقييدهم. . .) إلىٰ آخره : (قوله : « قلت : يُمكِنُ الجوابُ. . . » إلىٰ آخره : قال الصبَّانُ : يجوزُ حَمْلُ « البِصْريِّ » بالكسر على النسبة إلى « البِصْرة » بالكسرة ، و« البَصْريِّ » بالفتح على النسبة إلى « البَصْرة » بالفتح ، فلا يكونُ شذوذاً . انتهىٰ ، وأجاب شيخُنا : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُقالَ : النَّحْويُّ سأل البدويَّ : إذا نسبتَ إلى « البَصْرة » بالفتح ماذا تقولُ ؟ فقال : « بِصْريٌّ » بالكسر ، كما قرَّرُوهُ في تصغير « آل » علىٰ « أُهَيل » انتهىٰ ، ولعلَّ هـٰذا هو مُرادُ المُحشِّي بجوابه ، تأمَّلْ) .

(٣) قوله : (الفوائد) كذا في النسخ ، ولعلَّهُ : (الشواذ) كما يُفهم من « التصريح » .

الوقف

. . . .

(الوقفُ)

❁قوله : (الوقفُ) هو قَطْعُ النُّطْقِ عندَ آخِرِ الحركة ، والمُرادُ هنا : الاختياريُّ بالمُثنَّاة التحتيّةِ ، لا الاختباريُّ بالمُوحَّدة ؛ كالوقف على كلماتِ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ ﴾ [النمل : ٢٥] ، . . . .

[الوقفُ]

❁قوله : (عندَ آخِرِ الحركة) الأَوْلىٰ : (عندَ آخِرِ الكلمة) .

❁قوله : (والمُرادُ هنا : الاختياريُّ . . .) إلىٰ آخره ؛ وهو الذي قُصِدَ لذاته .

❁ قوله : (لا الاختباريُّ بالمُوحَّدة) ؛ أي : ولا الاضطراريُّ ؛ وهو الذي لم يُقصَدْ أصلاً ؛ بأن انقطع النَّفَسُ عنده ، وأمَّا الاختباريُّ ـ بالباء المُوحَّدة ـ : فهو الذي قُصِدَ لا لذاته ، بل لاختبارِ حالِ الواقف ؛ هل يحسنُ أم لا ؟

❁قوله : (كالوقف على كلماتِ : ﴿ أَلَّا يَسْجُدُواْ ﴾) مثالٌ للوقف الاختباريِّ بالباء المُوحَّدة .

وبيانُهُ : أنَّهُ علىٰ قراءة الكِسَائيِّ : بتخفيف (أَلَا) ؛ فهي حرفُ استفتاحٍ

٨٨١ ـ تنويناً ٱثْرَ فتحٍ ٱجْعَلْ أَلِفَا   وقفاً . . . .

ونحوِ ذلك .

❁ قوله : (تنويناً) مفعولٌ أوَّلُ بـ (ٱجْعَلْ) ، ومفعولُهُ الثاني : (أَلِفَا) ، و(إِثْرَ) : . . . .

و(يا) للتنبيه ، أو لمُنادىً محذوفٍ ، و(اسجدوا) فعلُ أمرٍ ، فيُوقَفُ علىٰ (يا) مفصولةً مِنِ (اسجدوا) ، وكان حقُّهُ : أنْ يُفصَلَا في الخطِّ أيضاً ، لـٰكن وُصِلَا في المصحف العثمانيِّ ، فصارا بصورة المضارع لفظاً وخطّاً ، وفي التقدير غيرُهُ .

وعلىٰ قراءة الباقِينَ : بالتشديد ؛ فهي (أنِ) الناصبةُ مُدغمةً في (لا) الزائدةِ ؛ ولذا سقطتْ نونُ المضارع ، والمصدرُ المُنسبِكُ مفعولُ ﴿ يَهْتَدُونَ ﴾ بحذف الخافض ؛ أي : لا يهتدون إلى السجود ؛ فيُوقَفُ علىٰ (أنْ) عندَ قطع النَّفَس ، أو علىٰ (لا) ، دونَ ياءٍ ؛ لأنَّها جزءُ كلمةٍ ، وقيل غيرُ ذلك[1] .

❁ قوله : (ونحوِ ذلك) ؛ أي : ممَّا يُتوهَّمُ أنَّهُ لفظٌ واحد وهو في التقدير أكثرُ ؛ نحوُ : ﴿ أَمَّا ٱشْتَمَلَتْ ﴾ [الأنعام : ١٤٣] ؛ فإنَّ (أمَّا) ليستْ هي الشرطيَّةَ ، بل (أم) العاطفةُ و(ما) الموصولة ؛ فيُوقَفُ علىٰ (أم) مفصولةً عن (ما) .

---

(١) انظر « الدر المصون » (٨/٥٩٨ـ ٦٠٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٢٧) .

. . . . وتِلْوَ غيرِ فتحٍ ٱحْذِفَا

أي : إذا وُقِفَ على الاسم المُنوَّنِ . . فإن كان التنوينُ واقعاً بعدَ فتحةٍ : أُبدِلَ ألفاً ، ويشملُ ذلك : ما فتحتُهُ للإعراب ؛ نحوُ : (رأيتُ زيداً) ، وما فتحتُهُ لغير الإعراب ؛ كقولك في (إيهاً) و(وَيْهاً) : (إيهَا) و(وَيْهَا)[1] .

معمولٌ لقوله : (احْذِفْ) أو (اجْعَلْ) ، أو لمحذوفٍ صفةِ (تنويناً) ، و(وقفاً) : حالٌ مِنْ فاعلِ (اجْعَلْ) ؛ أي : واقفاً ، أو مفعولٌ له[2] .

❀ قوله : (وتِلْوَ) بمعنىٰ : تاليَ ؛ أي : تابعَ ؛ مفعولُ (احْذِفْ) ؛ أي : احْذِفْ تنويناً تاليَ غيرِ الفتح .

❀ قوله : (إيهاً) بكسر الهمزة وسكونِ الياء التحتيَّة ؛ بمعنىٰ : زِدْ ، لا بمعنى : انكَفِفْ ، خلافاً لِمَا في « التصريح »[3] .

❀ قوله : (و« وَيْهاً ») بفتح الواو ؛ بمعنىٰ : أَعْجَبُ .

❀ قوله : (معمولٌ لقوله : « احْذِفْ ») الصوابُ : حذفُهُ .

(١) ويشمل أيضاً : المقصورَ ؛ كـ (رأيت فتىً) ؛ فألفُهُ في النصب بدلٌ مِنَ التنوين ، وفي غيره لامُ الكلمة عادتْ لحذف التنوين عندَ سيبويه والجمهور ، وقيل : بدلٌ مِنَ التنوين مطلقاً ؛ فيُقدَّرُ إعرابُهُ على الألف المحذوفة ، وهو مذهبُ الأخفشِ والفرَّاء والمازنيِّ ، وقيل : لام الكلمة مطلقاً ؛ فيُقدَّرُ عليها ؛ بدليل إمالتها وكتبِها بالياء ووقوعِها قافيةً ، والألف بدل التنوين لا تصلح لذلك ، وهو مرويٌّ عن أبي عمرو والكِسائيِّ والكُوفيِّينَ ، وإليه ذهب ابنُ كَيْسان والسِّيرافيُّ . انظر «توضيح المقاصد» (٣/ ١٤٧٠-١٤٧١)، و«حاشية الخضري» (٢/ ٨٦٥).

(٢) أو مفعول به علىٰ نزع الخافض .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٣٨) .

وإن كان التنوينُ واقعاً بعدَ ضمَّةٍ أو كسرة : حُذِفَ وسُكِّنَ ما قبلَهُ ؛ كقولك في (جاء زيدٌ) ، و(مررتُ بزيدٍ) : (جاء زيْد) ، و(مررتُ بزيْد)[1] .

٨٨٢ ـ واحْذِفْ لوقفٍ في سوى اضْطِرَارِ صِلَـةَ غيـرِ الفتـحِ فـي الإضمـارِ
٨٨٣ ـ وأَشْبَهَتْ (إذاً) مُنوَّناً نُصِبْ فـألفـاً فـي الـوقـفِ نـونُهـا قُلِـبْ

❀ قوله : (لوقفٍ في سوىٰ) مُتعلِّقانِ بـ (احْذِفْ) ، و(صِلَةَ) : مفعولُهُ ، و(في الإضمارِ) : مُتعلِّقٌ بـ (صِلَة) ، واحتَرَزَ بقوله : (في سوى اضْطِرَارِ) : مِنْ وقوع ذلك في الشِّعْر ، وإنَّما يكونُ ذلك آخِرَ الأبيات .

❀ قوله : (إذاً) فاعلُ (أَشْبَهَتْ) ، و(مُنوَّناً) : مفعولٌ ، وجملةُ (نُصِبْ) : نعتُهُ .

❀ قوله : (فألفاً) مفعولٌ ثانٍ لقوله : (قُلِبْ) ، وجملةُ (قُلِبْ) :

❀ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « صِلَة ») إنْ أُخِذَ بظاهره لم يصحَّ ، كما هو ظاهرٌ .

---

(١) وما ذَكَرَهُ مِنْ أنَّهُ يُوقَفُ عليه بإبدال تنوينه ألفاً إن كان بعدَ فتحةٍ ، وبحذفه إن كان بعدَ ضمَّةٍ أو كسرة . . هو المشهورُ والفصيحُ ، وذَكَرَ الأخفشُ وقُطْربٌ وأبو عبيد والكُوفيُّونَ : أنَّهُ يُوقَفُ عليه بحذف التنوين وسكون الآخر مطلقاً ، ونسبه المُصنِّف إلىٰ ربيعة ، وهناك لغةٌ ثالثة نسبها المُصنِّفُ إلى الأَزْد ؛ وهي أنَّهُ يُوقَفُ عليه بإبدال التنوين ألفاً بعدَ الفتح ، وواواً بعدَ الضمَّة ، وياءً بعدَ الكسرة ، وزَعَمَ أبو عثمانَ أنَّها لغةُ قومٍ مِنْ أهل اليمن ليسوا فُصَحاءَ . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٦٩) .

إذا وُقِفَ علىٰ هاء الضميرِ . . فإن كانتْ مضمومةً ؛ نحوُ : (رأيتُهُ) ، أو مكسورةً ؛ نحوُ : (مررتُ بهِ) . . حُذفتْ صِلتُها ، ووُقِفَ على الهاء ساكنةً ، إلا في الضرورة .

وإنْ كانتْ مفتوحةً ؛ نحوُ : (هندُ رأيتُهَا) . . وُقِفَ على الألف ولم تُحذَفْ .

وشبَّهوا (إذاً) بالمنصوب المُنوَّن ؛ فأَبْدلُوا نونَها ألفاً في الوقف .

خبرٌ عن قوله : (نونُها) .

❀ قوله : (فأَبْدلُوا نونَها ألفاً في الوقف) ؛ أي : عندَ الجمهورِ ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّهُ يُوقَفُ عليها بالنون .

وفي رسمها ثلاثةُ مذاهبَ : تُكتَبُ بالألف مطلقاً ، بالنون مطلقاً ، التفصيلُ ؛ فإن أُلغِيَتْ كُتِبتْ بالألف ، وإن أُعمِلتْ فبالنون .

❀ قوله : (فإن أُلغِيَتْ كُتِبتْ بالألف) ؛ أي : لضعفها ، (وإن أُعمِلتْ فبالنون) ؛ أي : لقوَّتها ، كذا في « الأُشْمُونيِّ » ؛ فكأنَّهُ يُشِيرُ إلى الضعف والقوَّة بالضعيف والقويِّ ، ونَقَلَ الصبَّانُ عن « المغني » وعن « الأُشْمُونيِّ » في (باب النواصب) عكسَ ما هنا ؛ قال : (لأنَّها عندَ إلغائِها تلتبسُ بـ « إذا » الشرطيَّةِ ، وعندَ إعمالِها لا تلتبسُ بها) انتهىٰ[1] ، ولا يخفىٰ أنَّ هـٰذا التعليلَ لا يتمُّ ؛ لأنَّهُ بالنسبة للنطق ، والكلام في الخط .

---

(١) حاشية الصبان (٤/ ٢٩٠) ، وانظر « مغني اللبيب » (١/ ٢٩) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٥٥٥) .

٨٨٤ ـ وحذفُ يا المنقوصِ ذي التنوينِ ما لم يُنصَبَ أَوْلىٰ مِنْ ثبوتٍ فَاْعْلَمَا

وهٰذا الخلافُ مُفرَّعٌ علىٰ قولِ مَنْ يقفُ بالألف ، وأمَّا مَنْ يَقِفُ بالنون . . فلا وجهَ لكتابتها عندَهُ بغير النون ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[(١)] .

❀ قوله : (وحذفُ) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (يا) ، و(يا) : مضافٌ إلى (المنقوص) ، و(ذي التنوينِ) : صفةٌ (المنقوص) ، وقولُهُ : (أَوْلىٰ) : خبرُ المبتدأ ، و(مِنْ ثبوتٍ) : مُتعلِّقٌ به .

وقولُهُ : (وهٰذا الخلافُ مُفرَّعٌ . . .) إلىٰ آخره : ووجهُ رَسْمِها بالنون معَ كونِ الوقف بالألف : الفرقُ بينها وبين (إذا) الشرطيَّةِ .

وقولُهُ : (وأمَّا مَنْ يَقِفُ بالنون . . .) إلىٰ آخره : يُشعِرُ هٰذا : بأنَّ المُرادَ بتفرُّعِ الخلافِ علىٰ ذلك القولِ : إمكانُ جَرَيانِهِ عليه ؛ فسَقَطَ ما قيل هنا ، فتدبَّرْ[(٢)] .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٧٤٩ـ٧٥٠) ، وانظر ما تقدم في (٥/ ٢١) .

(٢) القولة في (ك) فيها مخالفةٌ لهٰذه القولة واللَّتينِ قبلها ، ونصُّها : (قوله : « فإن أُلغيتْ كُتبتْ بالألف » نقل الصبَّانُ عن « المغني » عكسَ هٰذا ، وهو الظاهرُ ، وقولُهُ : « وهٰذا الخلافُ مُفرَّعٌ . . . » إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ لا وجهَ لرسمها بالنون عند مَنْ يقفُ بالألف ولا عكسِهِ ؛ إذ الوقفُ علىٰ مرسوم الخطِّ ؛ فالظاهرُ : تفريعُ القولَينِ الأوَّلَينِ على الوقف ؛ فمَنْ وَقَفَ بالنون أو الألفِ . . رَسَمَها كذلك ، وأمَّا القولُ الثالثُ فقولٌ مُستقِلٌّ غيرُ مُفرَّعٍ علىٰ غيره . انتهىٰ) .

٨٨٥ ـ وغيرُ ذي التنوينِ بالعكسِ وفي نحوِ (مُرٍ) لُزُومُ ردِّ اليا ٱقْتُفِي

إذا وُقِفَ على المنقوص المُنوَّنِ . . فإنْ كان منصوباً : أُبدِلَ مِنْ تنوينه ألفٌ ؛ نحوُ : (رأيتُ قاضِيَا) .

وإنْ لم يكن منصوباً : فالمُختارُ : الوقفُ عليه بالحذف، إلا أنْ يكونَ محذوفَ العينِ أو الفاءِ كما سيأتي[١] ؛ فتقولُ : (هـٰذا قاضْ) ، و(مررتُ بقاضْ) ، ويجوزُ الوقفُ عليه بإثبات الياء ؛ كقراءة ابنِ كثير : ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾[٢] .

❀ قوله : (وغيرُ ذي التنوينِ) مبتدأٌ ومضافٌ ، و(بالعكس) : خبرُهُ ؛ أي : فإثباتُ يائِهِ ما لم يُنصَبْ أَوْلىٰ مِنَ الحذف ، كما هو مُقتضى العكس ؛ لأنَّ الأصلَ مُقيَّدٌ بقوله : (ما لم يُنصَب) ، فيكونُ العكسُ كذلك ؛ فاندفعَ اعتراضُ الأُشْمُونيِّ : بأنَّ الناظمَ لم يستثنِ المنصوبَ وهو مُتعيِّنُ الإثباتِ ، أفادَهُ شيخُنا الحَفْناويُّ[٣] .

❀ قوله : (لُزُومُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (اقتُفِي) ، و(في نحوِ « مُرٍ ») : مُتعلِّقٌ به ، والمُرادُ بالنحو : كلُّ منقوصٍ حُذفت عينُهُ ، و(مُرٍ) بضمِّ الميم : اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَرْأَىٰ يُرْئي) ، وأصلُهُ : (مُرْئِيٌ) علىٰ وزن (مُفْعِلٍ) ، فأُعِلَّ إعلالَ (قاضٍ) ، [وحُذِفتْ] عينُهُ ـ وهي الهمزةُ ـ بعدَ نَقْلِ حركتِها .

---

(١) انظر (٥/٤٠٣) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٧/٢١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص١٤٠) .

(٣) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٢٥٢) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/٧٥١) .

فإنْ كان المنقوصُ محذوفَ العينِ ؛ كـ (مُرٍ) اسمَ فاعلٍ مِنْ (أَرَىٰ) ، أو الفاءِ ؛ كـ (يَفٍ) عَلَماً . . لم يُوقَفْ إلا بإثباتِ الياءِ ؛ فتقولُ : (هٰذا مُرِي) ، و(هٰذا يَفِي) ، وإليه أشار بقوله : (وفي نحوِ « مُرٍ » لُزُومُ ردِّ اليا اقْتُفِي) .

وإن كان المنقوصُ غيرَ مُنوَّنٍ . . فإن كان منصوباً : . . . .

---

* قوله : (كـ « يَفٍ » عَلَماً) شَرَطَ فيه العَلَمِيَّةَ ؛ ليصيرَ منقوصاً ؛ لأنَّ المنقوصَ لا يكونُ إلا اسماً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] ، ويُنوَّنُ لفظُ (يَفٍ) تنوينَ العِوَضِيَّة كما قاله بعضُهُم .

* قوله : (إلا بإثباتِ الياءِ) ؛ أي : لئلَّا يلزمَ الإِجْحافُ .

* قوله : (وإن كان المنقوصُ غيرَ مُنوَّنٍ) هٰذا في غير المُنادىٰ ، أمَّا المُنادىٰ : فمذهبُ الخليلِ : إثباتُ الياءِ ، ورجَّحه جمعٌ ، ومذهبُ يُونُسَ : حذفُها ، ورجَّحه سيبويهِ ، وقولُ الناظمِ : (وغيرُ ذي التنوينِ بالعكسِ) . .

---

* قوله : (فمذهبُ الخليلِ : إثباتُ الياءِ) ؛ أي : اختيارُ الإثباتِ ، كما يُفهَمُ مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ وغيره[2] ، وحينئذ : فيُحمَلُ كلامُ الناظم علىٰ مذهب الخليل ، ويندفعُ قولُهُ : (لا يُوافِقُ شيئاً منهما) .

وقوله : (ومذهبُ يُونُسَ : حذفُها) ؛ أي : اختيارُ حذفِها ، كما يُفهَمُ

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠١٧) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٧٥١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٤) .

ثبتتْ ياؤُهُ ساكنةً ؛ نحوُ : (رأيتُ القاضِيْ) .

وإن كان مرفوعاً أو مجروراً : جاز إثباتُ الياءِ وحذفُها ، والإثباتُ أجودُ ؛ نحوُ : (هٰذا القاضي) ، و(مررتُ بالقاضي) .

٨٨٦ ـ وغيرَ ها التأنيثِ مِنْ مُحرَّكِ سَكِّنْـهُ أو قِـفْ رَائِـمَ التَّحَـرُّكِ[(١)]

لا يُوافِقُ شيئاً منهما . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[(٢)] .

❁ قوله : (ثبتتْ ياؤُهُ) يُستثنىٰ منه : ما إذا كان مضافاً ؛ نحوُ : (يا قاضيَ مكَّةَ) إذا وُقِفَ عليه ؛ فيجوزُ حذفُ يائِهِ أيضاً ، نبَّه عليه ابنُ جماعة[(٣)] .

❁ قوله : (وغيرَ ها) غيرَ : مفعولٌ بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (سَكِّنْهُ) .

❁ قوله : (رَائِمَ) اسمُ فاعلٍ مِنْ (رامَ) ؛ أي : طَالِبَ ؛ حالٌ مِنْ فاعل (قِفْ) .

مِنْ كلام الأُشْمُونيِّ وغيرِهِ أيضاً[(٤)] .

❁ قوله : (نحوُ : « يا قاضيَ مكَّةَ ») صوابُهُ : حذف (يا) .

---

(١) قوله : (مِنْ مُحرَّك) ؛ أي : حركة أصليَّة قبل الوقف ، وخَرَجَ : ما إذا كان الكسرُ عارضاً ؛ نحوُ : ﴿ ٱقْتَرَبَتِ ٱلسَّاعَةُ ﴾ [القمر : ١] ، ونحوُ : ﴿ يَوْمَئِذٍ ﴾ [آل عمران : ١٦٧] ؛ فيجبُ تسكينُ التاء والذال كالساكن الأصليِّ .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠١٧ـ١٠١٨) ، وانظر « الكتاب » (٤/ ١٨٤) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٣٩٥) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٤) ، و« المساعد » (٤/ ٣٠٨ـ٣٠٩) .

(٣) حاشية ابن جماعة علىٰ شرح الجارَبَرْدي على الشافية (٢/ ٦٥١) .

(٤) شرح الأشموني (٣/ ٧٥١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٤) .

٨٨٧ ـ أو أَشْمِمِ الضمَّةَ أو قِفْ مُضعِفَا ما ليسَ همزاً أو عَلِيلاً إنْ قَفَا
٨٨٨ ـ مُحرَّكاً وحركاتٍ آنْقُلَا لساكنٍ تحريكُهُ لن يُحظَلَا

---

* قوله : (أو قِفْ مُضعِفَا) بكسر العين : اسمُ فاعلٍ مِنْ (أَضْعَفَ) ؛ منصوبٌ على الحال مِنْ فاعلِ (قِفْ) قبلَهُ ، وقولُهُ : (ما ليسَ) : مفعولُ (مُضعِفَا) ، وجملةُ (ليس. . .) إلىٰ آخره : صِلَتُها ، وقولُهُ : (أو عَلِيلاً) : معطوفٌ علىٰ (همزاً) .

* قوله : (إنْ قَفَا مُحرَّكاً) ؛ أي : إن تَبِعَ مُحرَّكاً ؛ فـ (مُحرَّكاً) : مفعولُ (قَفَا) ؛ ففيه التضمينُ ؛ وهو تعلُّقُ قافيةِ البيت بما بعدَهُ ، وهو قبيحٌ .

قلت : لكن جوَّزه بعضُهُم للمُولَّدِينَ[1] .

* قوله : (وحركاتٍ) مفعولٌ مُقدَّم لقوله : (انْقُلَا) ، وأَطْلَقَ الحركاتِ ، وهو شاملٌ للإعرابيَّة والبِنائيَّة ، والذي عليه الجماعةُ : اختصاصُهُ بحركات الإعراب ؛ فلا يُقالُ : (مِنْ قَبْلْ) ، ولا (مِنْ بَعُدْ) ، ولا مضىٰ (أَمِسْ) ؛ لأنَّ حِرْصَهُم علىٰ معرفة حركةِ الإعرابِ ليس كحِرْصِهِم علىٰ معرفةِ حركةِ البناء .

وقولُهُ : (لساكنٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (انقُلا) ، و(تحريكُهُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لن يُحظَلَا) بالظاء المُشالةِ ؛ أي : يُمنَعَ .

. . . .

(١) انظر ما تقدم في (١/ ٥٦٣) .

إذا أُرِيدَ الوقفُ على الاسم المُحرَّكِ الآخِرِ . . فلا يخلو آخِرُهُ : مِنْ أنْ يكونَ هاءَ التأنيثِ ، أو غيرَها .

فإنْ كان هاءَ التأنيثِ : وَجَبَ الوقفُ عليها بالسكون ؛ كقولك في (هٰذه فاطمةُ أقبلتْ) : (هٰذه فاطمَهْ) .

وإنْ كان آخرُهُ غيرَ هاءِ التأنيث : ففي الوقف عليه خمسةُ أوجهٍ : التسكينُ[(١)] ، والرَّوْمُ ، والإشمامُ ، والتضعيفُ ، والنَّقْلُ .

فالرَّوْمُ : عبارةٌ عن الإشارة إلى الحركة بصوتٍ خَفِيٍّ[(٢)] .

والإشمامُ : عبارةٌ عن ضمِّ الشفتَينِ بعدَ تسكينِ الحرف الأخيرِ ،

❁ قوله : (فإنْ كان هاءَ التأنيثِ) ؛ أي : فإن كان الآخِرُ المُتحرِّكُ هاءَ التأنيثِ . . إلىٰ آخره ، وفيه تجوُّزٌ وإن كان شائعاً ؛ إذ المُتحرِّكُ هو التاءُ المُبدَلةُ هي منها لا هي ، وإلا لوُقِفَ عليها بغير الإسكان أيضاً كغيرها ، أفادَهُ شيخُ الإسلامِ[(٣)] .

❁ قوله : (وإلا لوُقِفَ عليها بغير الإسكان . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غيرِ الإسكانِ ممَّا سوى النقل .

---

(١) هو الأصل ؛ لأنَّ الغَرَضَ مِنَ الوقف الاستراحةُ ، وهي بالسكون أبلغُ . « خضري » (٢/٨٦٧) .

(٢) ولو كانتِ الحركةُ فتحةً ، خلافاً لِمَنْ منعه فيها كأكثر القرّاء ، لٰكنَّها تحتاجُ إلىٰ رياضة وتأنٍّ ؛ لخفَّتها وسرعةِ اللسان إليها . نعم ؛ لا يُمكِنُ الرَّوْمُ في المنصوب المُنوَّن ؛ لظهور حركتِهِ بتمامها ؛ لأجل الألف بدلَ التنوين . « خضري » (٢/٨٦٨) .

(٣) الدرر السنية (٢/١٠١٨) .

ولا يكونُ إلا فيما حركتُهُ ضمَّةٌ .

وشرطُ الوقفِ بالتضعيف : أَلَّا يكونَ الأخيرُ همزةً[1] ؛ كـ (خطأ) ، ولا مُعتلاً ؛ كـ (فتىً)[2] ، وأنْ يَلِيَ حركةً ؛ كـ (الجَمَل) ؛ فتقولُ في الوقف عليه : (الجَمَلّ) بتشديد اللام ، فإن كان ما قبلَ الأخيرِ ساكناً . . امتنعَ التضعيفُ ؛ كـ (الحِمْل) .

والوقفُ بالنَّقْل : عبارةٌ عن تسكين الحرف الأخيرِ ونَقْلِ حركتِهِ إلى الحرف

❁ قوله : (ولا يكونُ إلا فيما حركتُهُ ضمَّةٌ) مِنْ مرفوعٍ ؛ كـ (نستعينُ) ، أو مضمومٍ ؛ كـ (بعدُ)[3] ، والغَرَضُ منه : الفرقُ بينَ الساكن والمُسكَّنِ في الوقف ، والغَرَضُ بالرَّوْم : هو الغَرَضُ بالإشمام ، إلا أنَّهُ أَتَمُّ في البيان مِنَ الإشمام ؛ فإنَّهُ يُدرِكُهُ الأعمىٰ والبصيرُ ، والإشمامَ لا يُدرِكُهُ إلا البصير .

❁ قوله : (بالتضعيف) هو تشديدُ الحرفِ الذي يقفُ به ، والغَرَضُ به : الإعلامُ بأنَّ هـٰذا الحرفَ مُتحرِّكٌ في الأصل .

❁ قوله : (وأنْ يَلِيَ حركةً ؛ كـ « الجَمَل ») بالجيم ، والحرفُ المَزِيدُ للوقف : هو الساكنُ الذي قبلَهُ ؛ وهو المُدغَم .

❁ قوله : (عبارةٌ عن تسكين الحرف . . .) إلىٰ آخره ، والغَرَضُ به : إمَّا

---

(1) أي : لثِقَلِها كالمُعتلِّ ، فلا تُزادُ بالتضعيف ثِقَلاً . « خضري » (٢/ ٨٦٨) .
(2) الأَوْلىٰ : حذفُهُ ؛ لأنَّ الكلامَ في مُتحرِّك الآخِر ، ويُمثَّل بـ (رأيتُ القاضيَ) ، و(قُضِيَ الأمرُ) ، و(قَضُوَ الرجلُ) بضمِّ الضاد ؛ أي : صار قاضياً . « خضري » (٢/ ٨٦٨) .
(3) أي : سواءٌ كانت الحركةُ إعرابيَّةً أو بنائيَّة .

الذي قبلَهُ ، وشرطُهُ : أنْ يكونَ ما قبلَ الآخِرِ ساكناً ، قابلاً للحركة ؛ نحوُ : (هـٰذا الضَّرْبُ) ، و(رأيتُ الضَّرْبَ) ، و(مررتُ بالضَّرْبِ)[1] .

فإنْ كان ما قبلَ الآخِرِ مُحرَّكاً . . لم يُوقَفْ بالنَّقْلِ[2] ؛ كـ(جَعْفَرٍ) ، **وكذا إنْ كان ساكناً لا يقبـلُ الحركةَ كالألف** ؛ نحوُ : (بابٍ) ، و(إنسانٍ) .

٨٨٩ ـ ونَقْلُ فتحٍ مِنْ سوى المهموزِ لا   يَـراهُ بَصْـرِيٌّ . . . .

بيانُ حركةِ الإعراب ، أو الفِرارُ مِنِ التقاء الساكنَينِ[3] .

❀ قوله : (**لا يقبلُ الحركةَ**) ؛ أي : تعذُّراً ؛ كالألف ، أو ثِقَلاً ؛ كالياء المكسورِ ما قبلَها ؛ نحوُ : (قِنْدِيلٍ) ، وكالواو المضمومِ ما قبلَها ؛ نحوُ : (عُصْفُورٍ) .

❀ قوله : (**ونَقْلُ فتحٍ**) نقلُ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (لا يراهُ) ، وفي بعض النسخ : بنصب (نقل) ؛ فيكونُ منصوباً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (يراهُ)[4] .

---

(١) سيأتي التمثيل له بعد قليل .

(٢) لأنَّ المُحرَّكَ لا يقبلُ حركةَ غيره ، ولغةُ لَخْم النقلُ إليه ؛ كقوله : (من مشطور الرجز)

مَـنْ يَـأْتَمِـرْ للخيـرِ فيمـا قَصَـدُهْ
تُحمَـدْ مَسَـاعِيـهِ ويُعلَـمْ رَشَـدُهْ

فنَقَلَ ضمَّةَ الهاء إلىٰ دال (قصده) بعدَ سَلْب فتحتِها . « خضري » (٢/ ٨٦٨) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٨١ـ١٤٨٢) .

(٣) وإنَّما لم يجب ؛ لأنَّ التقاء الساكنين جائزٌ في الوقف . « خضري » (٢/ ٨٦٨) .

(٤) والمشهورُ روايةً : الرفعُ ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص ١٦٧ـ١٦٨) .

. . . . وكُـــوفٍ نقَـــلَا

مذهبُ الكُوفيِّينَ : أنَّهُ يجوزُ الوقفُ بالنَّقْل ، سواءٌ كانتِ الحركةُ ضمَّةً أو فتحةً أو كسرة ، وسواءٌ كان الأخيرُ مهموزاً أو غيرَ مهموزٍ ؛ فتقولُ عندَهُم : (هـٰذا الضَّرُبْ) ، و(رأيتُ الضَّرَبْ) ، و(مررتُ بالضَّرِبْ) ؛ في الوقف على (الضَّرْبِ) ، و(هـٰذا الرِّدُءْ) ، و(رأيتُ الرِّدَءْ) ، و(مررتُ بالرِّدِءْ) ؛ في الوقف على (الرِّدْءِ) .

ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّهُ لا يجوزُ النَّقْلُ إذا كانتِ الحركةُ فتحةً ، إلا إذا كان الآخِرُ مهموزاً ؛ فيجوزُ عندَهُم : (رأيتُ الرِّدَءْ) ، ويمتنعُ : (رأيتُ الضَّرَبْ)[1] .

❋ قوله : (وكُوفٍ) مبتدأٌ[2] ، خبرُهُ : جملةُ (نَقَلَا) .

والحاصلُ : أنَّ النقلَ في المهموز جائزٌ مطلقاً عندَ البَصْريِّينَ والكُوفيِّينَ ، وأمَّا غيرُ المهموز : فلا تُنقَلُ فيه الفتحةُ عندَ البَصْريِّينَ ، ذَكَرَهُ الفارِضيُّ[3] .

❋ قوله : (الرِّدْء) قال في « المصباح » : (الرِّدْءُ : مهموزٌ مثلُ « حِمْلٍ » ؛ المُعِينُ)[4] .

. . . .

(١) انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٧٩) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ٦٤ـ ٦٩) .
(٢) وحذفت ياء النسبة منه للضرورة . « تمرين الطلاب » (ص١٦٨) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٦) .
(٤) المصباح المنير (١/ ٣٠٦) .

ومذهبُ الكُوفيِّينَ أَوْلىٰ ؛ لأنَّهُم نَقَلُوهُ عن العرب .

٨٩٠ ـ والنَّقْلُ إنْ يُعدَمْ نَظِيرٌ مُمتنِعْ   وذاكَ فـي المهمـوزِ لَيـسَ يَمتنِـعْ

يعني : أنَّهُ متىٰ أدَّى النَّقْلُ إلىٰ أنْ تصيرَ الكلمةُ علىٰ بناءٍ غيرِ موجودٍ في كلامهم . . امتنعَ ذلك ؛ إلا إن كان الآخِرُ همزةً ؛ فيجوزُ .

فعلىٰ هٰذا : يمتنعُ : (هٰذا العِلُمْ) في الوقف على (العِلْم) ؛ لأنَّ (فِعُلاً) مفقودٌ في كلامهم[١] ، ويجوزُ : (هٰذا الرِّدُءْ)[٢] ؛ لأنَّ الآخِرَ همزةٌ .

❁ قوله : (والنَّقْلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (مُمتنِعْ) ، و(نَظِيرٌ) : نائبُ فاعلِ (يُعدَمْ) ، وجوابُ الشرط : محذوفٌ ، والجملةُ : مُعترِضةٌ بينَ المبتدأِ وخبره .

❁ قوله : (وذاكَ) ؛ أي : النقلُ ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (ليس يَمتنِعْ) ، و(في المهموزِ) : مُتعلِّقٌ بـ (يمتنعْ)[٣] .

❁ قوله : (لأنَّ « فِعُلاً » مفقودٌ) فِعُلاً : بكسر الفاء وضمِّ العين ، كما

---

(١) أي : اتفاقاً ، وأمَّا عكسُهُ فنادرٌ في الأسماء ، وقيل : مفقودٌ . « خضري » (٢/ ٨٦٩) .

(٢) أي : بنقل ضمَّة الهمزة إلى الدال وإن أدَّىٰ إلىٰ عدم النظير ؛ لثِقَل الهمزة . « خضري » (٢/ ٨٦٩) .

(٣) وفيه تقديم معمول خبر (ليس) عليها ، وقد سبق في (٢/ ٣٩١ـ ٣٩٣) منعه ، إلا أنْ يُقالَ بجوازه في الظروف . انظر « تمرين الطلاب » (ص١٦٨) .

٨٩١ ـ في الوقفِ تا تأنيثِ الِاَسمِ ها جُعِلْ   إنْ لم يَكُنْ بساكنٍ صحَّ وُصِلْ
٨٩٢ ـ وقلَّ ذا في جمعِ تصحيحٍ ...   .

سيأتي في قول الناظم : (و« فِعُلٌ » أُهمِلَ . . .) إلىٰ آخره[1] .

❀ قوله : (تا) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (تأنيث) ، والخبرُ : جملةُ قولِهِ : (جُعِلْ) ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّلُ[2] ، و(ها) : مفعولُهُ الثاني ، و(في الوقفِ) : مُتعلِّقٌ بقوله : (جُعِلْ) .

واحترَزَ بالتأنيث : مِنْ تاءٍ لغيره ؛ فإنَّها لا تُغيَّرُ ، وشذَّ قولُ بعضِهِم : (قَعَدْنا على الفُرَاه) ، وبالاسم : مِنْ تاء الفعل ؛ نحوُ : (قامت) ؛ فلا تُغيَّرُ .

❀ قوله : (إنْ لم يَكُنْ) اسمُ (يَكُنْ) : ضميرٌ يعودُ إلىٰ (تا) ، وخبرُها : جملةُ (وُصِلْ) ، و(بساكنٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وجملةُ (صحَّ) : نعتٌ لـ(ساكن) ، واحترَزَ بعدم الاتِّصالِ بساكنٍ صحيحٍ : مِنْ تاءٍ نحوِ (بنتٍ) و(أختٍ) ؛ فإنَّها لا تُغيَّرُ .

❀ قوله : (وقلَّ ذا) بفتح القاف : فعلٌ ماضٍ ، فاعلُهُ : (ذا) ؛ أي : قلَّ هـٰذا الجَعْلُ المذكورُ في جمعٍ . . . إلىٰ آخره .

---

(١) وسيأتي في كلام المُحشِّي (٥/٤٤٨ـ٤٤٩) توجيهُ قراءة : (والسماء ذات الحِبُك) .
(٢) وهو الضمير المستتر في (جُعل) العائدُ علىٰ (تا تأنيث) .

. . . . وما ضاهىٰ وغيرُ ذَينِ بالعكسِ ٱنتَمَىٰ

إذا وُقِفَ علىٰ ما فيه تاءُ التأنيثِ . . فإن كان فعلاً : وُقِفَ عليه بالتاء ؛ نحوُ : (هندُ قامَتْ) .

وإن كان اسماً : فإن كان مفرداً فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ ما قبلَها ساكناً صحيحاً ، أو لا ، فإنْ كان ما قبلَها ساكناً صحيحاً . . وُقِفَ عليه بالتاء ؛

❀ قوله : (وما ضاهىٰ) ؛ أي : ما شابهَهُ ، وأراد بذلك : (هيهات) و(أُولات) ، كما صرَّح به في « شرح الكافية »[1] .

❀ قوله : (وغيرُ ذَينِ) غيرُ : مبتدأٌ ومضافٌ إلىٰ ما بعدَهُ ، خبرُهُ : جملةُ (انتَمَىٰ) بمعنى : انتَسَبَ ، و(بالعكسِ) : مُتعلِّقٌ به .

❀ قوله : (وأراد بذلك : « هيهات » . . .) إلىٰ آخره : المُرادُ بما ضاهىٰ جمعَ التصحيح : ما شابهَهُ في الدَّلالة علىٰ مُتعدِّدٍ في الحال ؛ كـ(أُولات) ، أو في الأصل ؛ كـ(عَرَفات) ، أو في التقدير ؛ كـ(هيهات) ؛ فإنَّهُ في التقدير جمعُ (هَيْهَيَة) ، ثمَّ سُمِّيَ به الفعلُ ؛ وهو (بَعُدَ) ، كما في « التوضيح »[2] ؛ فقولُهُ : (وأراد بذلك : « هيهات » و« أُولات ») . . قاصرٌ عن نحوِ (عَرَفات) و(أَذْرِعات)[3] .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/١٩٩٥) .

(٢) انظر « أوضح المسالك » (٤/٣٤٧) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/٣٠١) .

نحوُ : (بِنْتْ) ، و(أُخْتْ) ، وإن كان غيرَ ذلك . . وُقِفَ عليه بالهاء ؛ نحوُ : (فاطمَهْ) ، و(حمزَهْ) ، و(فتاهْ) .

وإن كان جمعاً أو شِبْهَهُ : وُقِفَ عليه بالتاء ؛ نحوُ : (هِنْداتْ) ، و(هَيْهاتْ) .

وقلَّ الوقفُ على المفرد بالتاء ؛ نحوُ : (فاطمتْ) ، وعلىٰ جمع التصحيحِ وشِبْهِهِ بالهاء ؛ نحوُ : (هِنْداهْ) ، و(هَيْهاهْ) .

٨٩٣ ـ وقِفْ بها السَّكْتِ على الفعلِ المُعَلّ بحذفِ آخِرٍ كـ (أَعْطِ مَنْ سَأَلْ)[١]
٨٩٤ ـ وليسَ حَتْماً في سوىٰ ما كـ (عِ) أو كـ (يَعِ) مجزوماً فَراعِ ما رَعَوْا

يجوزُ الوقفُ بهاء السَّكْتِ علىٰ كلِّ فعلٍ حُذِفَ آخرُهُ للجزم أو الوقفِ ؛

❀ قوله : (بها السَّكْتِ) مُتعلِّقٌ بـ (قِفْ) ، وكذا (على الفعلِ) ، وقولُهُ : (بحذفِ) : مُتعلِّقٌ بـ (المُعَلّ) .

❀ قوله : (وليسَ حَتْماً) ؛ أي : ليس الوقفُ بهاء السكتِ واجباً ، و(مجزوماً) : حالٌ مِنْ (يَعِ) .

❀ قوله : (للجزم أو الوقفِ) ليس المُرادُ به هنا مُقابِلَ الوصل ؛ إذ يلزمُ

---

(١) قوله : (وقِفْ بها السَّكْتِ) ؛ أي : توصُّلاً إلىٰ بقاء الحركة وقفاً ، كما تُوُصِّلَ بهمزة الوصل إلىٰ بقاء السكون ابتداءً ، وسُمِّيتْ هاءَ السكت ؛ لأنَّهُ يُسكت عليها . « خضري » (٢/ ٨٧٠) .

كقولك في (لم يُغْطِ) : (لم يُعطِهْ) ، و(في أَعْطِ) : (أَعْطِهْ) .

ولا يلزمُ ذلك إلا إذا كان الفعلُ الذي حُذِفَ آخرُهُ قد بَقِيَ علىٰ حرفٍ واحدٍ ، أو علىٰ حرفَينِ أحدُهُما زائدٌ ؛ فالأوّلُ : كقولك في (عِ) و(قِ) : (عِهْ) و(قِهْ)[1] ، والثاني : كقولك في (لم يَعِ) و(لم يَقِ) : (لم يَعِهْ) و(لم يَقِهْ) .

عليه أنَّ الحُكْمَ المذكورَ في المحذوف الآخِرِ جزماً . . لا يختصُّ بالوقف ، وليس كذلك ، بل المُرادُ بالوقف : البناءُ ، وبه عبَّر ابنُ هشامٍ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] .

❁ قوله : (علىٰ حرفٍ واحدٍ) ؛ أي : سواءٌ كان المحذوفُ مع الآخِرِ الفاءَ ؛ كـ (قِ) مِنْ (وَقَىٰ) ، أم العينَ ؛ كـ (رَ) مِنْ (رَأَىٰ) .

❁ قوله : (أو علىٰ حرفَينِ أحدُهُما زائدٌ) نقله ابنُ هشامٍ عن الناظم ، ثمَّ قال : (وهو مردودٌ بإجماع المسلمِينَ علىٰ وجوب الوقف [علىٰ] نحو : ﴿وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا﴾ [مريم : ٢٠] ، ﴿وَمَن تَقِ﴾ [غافر : ٩] بترك الهاء) انتهىٰ[3] .

قال بعضُ مشايخِنا : (يُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ القراءةَ سُنَّةٌ مُتَّبَعةٌ)[4] ؛

---

(١) وقد سبق تعليقاً في (١/ ٣٦٨) ذكرُ الأفعال التي جاءت علىٰ حرف واحد في الأمر .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٢١) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٤٩) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٤٩) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وما نقله عن الناظم هو ظاهر « النظم » ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ١٩٩٩) .

(٤) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ق٢٥٤) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ ق٢٤٠) ، و« حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل » (ق/ ٢٩٤) .

٨٩٥ ـ و(ما) في الاستفهامِ إنْ جُرَّتْ حُذِفْ   أَلِفُهـا وأَوْلِهـا الهـا إنْ تَقِـفْ
٨٩٦ ـ وليسَ حَتْماً في سوىٰ ما ٱنْخَفَضَا   باسمٍ كقولك (ٱقْتِضاءَ مَ ٱقْتَضَىٰ)

فحينئذٍ : لا يَصلُحُ الردُّ بما ذَكَرَ على ابن مالك ، فتدبَّرْ .

❋ قوله : (إنْ جُرَّتْ) خَرَجَ : المرفوعةُ والمنصوبةُ ؛ فلا تُحذَفُ أَلِفُهُما في غير الضرورة ، وأَهْمَلَ المُصنِّفُ مِنْ شروط حَذْفِها : أَلَّا تُركَّبَ مع (ذا) ، فإن رُكِّبتْ معه لم تُحذَفِ الألفُ ؛ نحوُ : (علىٰ ماذا تلومُونَني ؟) .

❋ قوله : (وليسَ حَتْماً) اسمُ (ليس) : يعودُ إلى الإيلاء المفهومِ مِنْ قوله : (أَوْلِها) ، و(حَتْماً) : خبرُها .

❋ قوله : (ٱقْتِضاءَ) بالمدِّ : مفعولٌ مُطلَقٌ مُقدَّم على عامله وجوباً ؛ لإضافته إلىٰ ما له صدرُ الكلام ، و(مَ) الاستفهاميَّةُ : مضافٌ إليه ، و(اقتَضَىٰ) : فعلٌ ماضٍ ، وفاعلُهُ : مُستتِرٌ فيه ، والاقتضاءُ : طَلَبُ القضاء .

قال الشاطِبيُّ : (فقولُهُ : « اقتضاءَ مَ اقتَضَىٰ » تقديرُهُ : « اقتضاءَ أيِّ شيءٍ ؟ » ، وجوابُهُ : « [اقتضاءَ] عُسْرٍ » ، أو « يُسْرٍ » ، أو « تعجيلٍ » ، أو « مَطْلٍ » ، أو نحوِ ذلك ممَّا يقعُ عليه « ما » ، وقد يكونُ جوابُهُ : « اقتضاءَ زيدٍ » أو « عمرٍو ») انتهىٰ[1] .

. . . .

(١) المقاصد الشافية (٨/ ١٠١) ، وما بين المعقوفين زيادة منه .

إذا دخل علىٰ (ما) الاستفهاميّةِ جارٌّ . . وَجَبَ حذفُ ألفِها ؛ نحوُ : ﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾ [النبأ : ١][1] ، و(بمَ جئتَ ؟) ، و(اقتضاءَ مَ اقْتَضَىٰ زيدٌ ؟) .

وإذا وُقِفَ عليها بعدَ دخول الجارِّ : فإمَّا أنْ يكونَ الجارُّ لها حرفاً ، أو اسماً ، فإن كان حرفاً : جاز إلحاقُ هاءِ السَّكْت ؛ نحوُ : (عمَّهْ) ، و(فيمَهْ) ، وإن كان اسماً : وَجَبَ إلحاقُها ؛ نحوُ : (اقتضاءَ مَهْ) ، و(مَجِيءَ مَهْ) .

٨٩٧ ـ ووَصْلَ ذي الهاءِ أَجِزْ بكلِّ ما حُـرِّكَ تحـريـكَ بنـاءٍ لَـزِمَـا

---

* قوله : (﴿عَمَّ يَتَسَآءَلُونَ﴾) أشار : إلىٰ وجوب حذفِ الألف ، سواءٌ جُرَّتْ (ما) بالحرف أو بالمضاف .

* قوله : (ووَصْلَ ذي الهاءِ) وَصْلَ : مفعولٌ مُقدَّم بـ(أَجِزْ) ، و(بكلِّ) : مُتعلِّقٌ بـ(أَجِزْ) مضافٌ إلىٰ (ما) الموصولةِ أو الموصوفة ، وجملةُ (حُرِّكَ) : صِلَتُها[2] ، و(تحريكَ) : مفعولٌ مطلقٌ مُبيِّنٌ للنوع مضافٌ إلىٰ (بناء) ، وجملةُ (لَزِمَ) : نعتُهُ .

وهـٰذا البيتُ يوجدُ في بعض النسخ[3] .

---

(١) كذا في (ح) والنسخة التي كتب عليها المحشي ، وفي (و ، ز) : (عمَّ تسأل ؟) .
(٢) أو صفتُها علىٰ تقدير (ما) موصوفةً .
(٣) انظر ما سيأتي تعليقاً بعد قليل .

٨٩٨ ـ ووَصْلُها بغيرِ تحريكِ بِنَا   أُدِيمَ شذَّ في المُدَامِ ٱستُحْسِنَا

يجوزُ الوقفُ بهاء السكت علىٰ كلِّ مُتحرِّكٍ بحركةِ بناءٍ ، لازمةٍ ، لا تُشبِهُ

❁ قوله : (ووَصْلُها) مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ ضميرٍ يعودُ إلىٰ هاء السكت ، و(بغيرِ تحريك) : مُتعلِّقٌ به ، و(تحريكِ) : مضافٌ إلىٰ (بِنَا) ، وجملةُ (أُدِيمَ) : نعتُ (بِنَا) ، وخبرُ المبتدأ : جملةُ قولِهِ : (شذَّ) .

وهـٰذا البيتُ مُغنٍ عن البيت الذي قبلَهُ ؛ ولهـٰذا لم يوجدْ ذلك البيتُ إلا في نسخٍ قليلةٍ ، ولم يَذكُرْهُ الأُشْمُونيُّ أصلاً[1] .

❁ قوله : (في المُدَامِ) بضمِّ الميم : مُتعلِّقٌ بـ(استُحْسِنَا) ، ونائبُ الفاعل : يعودُ إلى الوصل ؛ أي : استُحسِنَ وصلُ هاءِ السكتِ في الدائم اللازمِ البناءِ ؛ نحوُ : (هو) ، و(هي) ؛ فيُقالُ في الوقف عليهما : (هُوَهْ) ، و(هِيَهْ) ، وذَكَرَ الفارِضيُّ أنَّ الذي لا يقفُ بالهاء في نحوِ (هُوَهْ) و(هِيَهْ) . . يُسكِّنُ الواوَ والياءَ[2] .

---

(١) شَرَحَ علىٰ ذٰلك البيتِ شارحُنا ، وابن الناظم في « شرحه » (ص ٥٧٦) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٨٧) ، والسيوطي في « البهجة المرضية » (ص ٥٠١) ، وغيرهم ، وسقط من (ل) و« شرح الأشموني » ، و« المقاصد الشافية » وغيرها ، وقال الصبان في « حاشيته » (٤/ ٣٠٦) بعد أنْ نبَّه علىٰ زيادة البيت : (فيكونُ قولُهُ : « ووصلُها بغير . . . » إلىٰ آخره تفصيلاً لإجمال هـٰذا البيت) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٧) .

حركةَ إعراب ؛ كقولك في (كيفَ) : (كَيْفَهْ) .

ولا يُوقَفُ بها : علىٰ ما حركتُهُ إعرابيَّةٌ ؛ نحوُ : (جاء زيدٌ) ، ولا علىٰ ما حركتُهُ مُشبِهةٌ للحركة الإعرابيّةِ ؛ كحركةِ الماضي ، ولا علىٰ ما حركتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ ؛ نحوُ : (قبلُ) و(بعدُ) ، والمنادى المفردِ ؛ نحوُ : (يا زيدُ) ، و(يا رجلُ) ، واسمِ (لا) التي لنفي الجنس ؛ نحوُ : (لا رجلَ) ، **وشذَّ وصلُها** بما حركتُهُ البنائيَّةُ غيرُ لازمةٍ ؛ كقولهم في (مِنْ عَلُ) : (مِنْ عَلُهْ) ، واستُحسِنَ إلحاقُها بما حركتُهُ دائمةٌ لازمة .

٨٩٩ ـ وربَّما أُعطِيَ لفظُ الوصلِ ما ... للـوقـفِ نَثْـراً وفَشَـا مُنتظِمَـا

❁ **قوله** : (**كحركةِ الماضي**) ظاهرُهُ : أنَّ هاءَ السكتِ لا تدخلُ الماضيَ ، وهو أحدُ أقوالٍ ثلاثةٍ هو أصحُّها ، وبه قال سيبويهِ والجمهورُ ، **ثانيها** : الجوازُ مطلقاً ، **ثالثُها** : الجوازُ إن أُمِنَ اللَّبْسُ ؛ نحوُ : (قَعَدَهْ) ، والمنعُ إن خِيفَ اللَّبْسُ ؛ نحوُ : (ضَرَبَهْ)[1] .

❁ **قوله** : (**وربَّما** . . .) إلىٰ آخره : (ربَّ) : حرفُ تقليلٍ ، و(**لفظُ**) : نائبُ فاعلِ (أُعطِيَ) قائمٌ مَقامَ مفعولِهِ الأوَّل ، و(**ما**) : مفعولُهُ الثاني ،

. . . .

(١) في هامش (ج) : (وجهُ أَمْنِ اللَّبْسِ في « قَعَدَهْ » : عدمُ نصبِهِ للمفعول ، فلا تلتبسُ الهاءُ في « قَعَدَهْ » بهاء المفعول ، بخلاف نحوِ « ضَرَبَهْ ») ، واختار المُصنِّف المذهبَ الأوَّل ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٤٨٨) ، و« المساعد » (٤/٣٢٧) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٣٣١) .

قد يُعطى الوصلُ حُكْمَ الوقفِ ، وذلك كثيرٌ في النَّظْم قليلٌ في النَّثْر ، ومنه في النَّثْر : قولُهُ تعالىٰ : ﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ وَٱنظُرْ﴾ [البقرة : ٢٥٩] ، . . . .

و(للوقفِ) : مُتعلِّقٌ بمحذوفٍ صِلَةِ (ما) ، و(نَثْراً) ؛ أي : في نَثْرٍ ، و(فَشَا) : بمعنىٰ (كَثُرَ) معطوفٌ علىٰ (أُعطِيَ) ، و(مُنتظِمَا) : حالٌ مِنْ فاعل (فشا) العائدِ على الإعطاء المفهومِ مِنْ (أُعطِيَ) ؛ أي : كَثُرَ إعطاءُ لفظِ الوصلِ حُكْمَ الوقفِ حالَ كونِهِ مُنتظِماً .

❀ قوله : (﴿لَمْ يَتَسَنَّهْ﴾) ؛ أي : لم يتغيَّرْ كلٌّ مِنْ طعامك وشرابِكَ معَ طُولِ الزمان ، وما ذَكَرَهُ الشارحُ مبنيٌّ علىٰ أنَّ الهاءَ للسكت وأنَّهُ مِنْ (سانَيْتُ) ، وهو أحدُ قولَينِ للمُفسِّرينَ ، والثاني : أنَّ الهاءَ أصليَّةٌ مِنْ (سانَهْتُ)(١) .

---

(١) قال السمين الحلبي في « الدر المصون » (٢/٥٦٣ـ٥٦٤) في بيان أصلِ هـٰذه الكلمة : (وقرأ حمزةُ والكِسَائيُّ : « لم يتسنَّهْ » بالهاء وقفاً وبحذفها وصلاً ، والباقون : بإثباتها في الحالَين ، فأمَّا قراءتُهُما : فالهاءُ فيها للسكت ، وأمَّا قراءةُ الجماعة : فالهاءُ تحتملُ وجهَين ؛ أحدُهُما : أنْ تكونَ للسكت ، وإنَّما أُثبِتت وصلاً ؛ إجراءً للوصل مُجْرى الوقف ، وهو في القرآن كثير ؛ فعلىٰ هـٰذا : يكونُ أصلُ الكلمة : إمَّا مشتقاً مِنْ لفظ « السنة » ؛ علىٰ قولنا : إنَّ لامَها المحذوفةَ واوٌ ؛ ولذلك تُرَدُّ في التصغير والجمع ؛ قالوا : « سُنَيَّةٌ » و« سَنَواتٌ » ، وعلىٰ هـٰذه اللغة قالوا : « سانَيتُ » ؛ أُبدلت الواو ياء لوقوعها رابعةً ، وقالوا : « أَسْنَتَ القومُ » ، فقلبوا الواوَ تاءً ، والأصلُ : « أَسْنَوُوا » ؛ فأبدلوها في « تُجاه » و« تُخَمة » كما تقدَّم؛ فأصلُهُ : « يتسنَّى » ؛ فحُذفت الألفُ جزماً ، وإمَّا مِنْ لفظ « مسنون » ؛ وهو المُتغيِّر ، ومنهُ : ﴿مِّنْ حَمَإٍ مَّسْنُونٍ﴾ [الحجر : ٢٦] ، والأصلُ : « يتسنَّن » بثلاث نونات ؛ فاستُثقل توالي الأمثال ، فأبدلنا الأخيرة =

ومِنَ النَّظْم : قولُهُ[1] : [من مشطور الرجز]

٣٥٩ـ مثلَ الحريقِ وافقَ القَصَبَّا

❁ قوله : (مثلَ الحريقِ . . .) إلىٰ آخره : رَجَزٌ أوَّلُهُ :

لقد خَشِيتُ أنْ أرىٰ جَدَبَّا

و(رأىٰ) هنا : بَصَرِيَّةٌ ؛ فمفعولُهُ : (جَدَبَّا) بالتشديد ، وأصلُهُ :

. . . .

= ياءً ، كما قالوا في « تظنَّن » : « تظنَّىٰ » ، وفي « قَصَّصْتُ أظفاري » : « قَصَّيتُ » ، ثمَّ أبدلنا الياء ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلها ، ثم حُذفت جزماً ، قاله أبو عمرو ، وخطَّأه الزجاج . . .

والوجه الثاني : أنْ تكونَ الهاءُ أصلاً بنفسها ، ويكونَ مشتقاً من لفظة « سنة » أيضاً ، ولـٰكن في لغة مَنْ يجعلُ لامَها المحذوفةَ هاءً ؛ وهم الحجازيون ، والأصل : « سُنَيهة » ؛ يَدُلُّ علىٰ ذلك : التصغيرُ والتكسير ؛ قالوا : « سُنَيهةٌ » و« سُنَيهاتٌ » و« سانهت » ، ومعنىٰ لم يتسنَّه علىٰ قولنا : « إنَّهُ من لفظ السنة » ؛ أي : لم يتغيَّر بمَرِّ السنينَ عليه ، بل بقي علىٰ حاله) .

(١) البيت لرؤبة بن العجاج في « ديوانه » (ص١٦٩) ، ونُسب إلىٰ غيره ، وقبله :

إنَّ الـدَّبَىٰ فـوقَ المتـونِ دَبَّا
وهبَّـتِ الـريـحُ بمُـورٍ هَبَّـا
تتركُ ما أبقى الدَّبَىٰ سَبْسَبَّا
كـأنَّـهُ السَّيْـلُ إذا اسْلَحَبَّـا

والدَّبَىٰ : صغار الجراد ، والبيت من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٥٧٧) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٤٩٠) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٥٢ـ٣٥٣) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ١٢٥) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٧٦١) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٦٧ـ٢٠٦٩) .

فضَعَّفَ الباءَ وهي موصولةٌ بحرف الإطلاق ؛ وهو الألفُ .

(الجَدْبُ) المُخفَّفُ الذي هو ضدُّ الخِصْب ، وهو محلُّ الشاهد ، وكذا (القَصَبَّا) ؛ فشدَّد اللامَ مع وصلها بحرف الإطلاق ، وهـٰذا مِنَ الرجز المشطور ، فيَصِحُّ الاستشهادُ بكلٍّ مِنْ شَطْرَيْهِ ، وإنَّما لم يستشهد به الشارحُ ؛ لأنَّهُ يُشترَطُ للتضعيف في مِثْله شروطٌ ؛ منها : ألَّا يكونَ منصوباً مُنوَّناً ؛ فلهـٰذا قيل : إنَّ (جَدَبَّا) ضرورةٌ .

وقولُهُ : (مثلَ) : منصوبٌ على الحال مِنْ ضمير (السَّيْل) في الأبيات قبلَهُ ، والمُرادُ : أنَّ هـٰذا الجرادَ في انتشاره وسُرْعةِ مَرِّهِ . . كالسَّيْل إذا امتدَّ وانتشرَ سريعاً مثلَ الحريقِ ؛ أي : النارِ في القَصَب أو التِّبْنِ أو الحَلْفاء ، وجملةُ (وافقَ القَصَبَّا) : حالٌ مِنَ (الحريق) .

❊ قوله : (لأنَّهُ يُشترَطُ للتضعيف في مِثْله) لا حاجةَ للفظِ (مثل) ، وقولُهُ : (ألَّا يكونَ . . .) إلىٰ آخره ؛ لأنَّهُ لا داعيَ للتضعيف في ذلك ، وقد تقدَّم في « الشرح » أنَّهُ يُشترَطُ للتضعيف أنْ يليَ الآخرُ حركةٌ[1] ، وذلك مفقودٌ في (الجَدْب) .

❊ قوله : (« مثلَ » : منصوبٌ على الحال) الظاهرُ : أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ(رأىٰ) إنْ كانتْ عِلْميَّةً ، أو صفةٌ لـ (جَدَبَّا) إن كانت بصريَّةً ، والمعنىٰ : أنِّي علىٰ حَذَرٍ ووَجَلٍ مِنْ أنْ أُبصِرَ الجَدْبَ يَعُمُّ الأرضَ وينتشرُ فيها كانتشار النارِ إذا صادفتِ القَصَبَ ؛ أي : البُوصَ الفارسيَّ ، تأمَّلْ .

---

(١) انظر (٥/٤٠٧) .

الإمالةُ

٩٠٠ـ اَلأَلِفَ المُبدَلَ مِنْ (يا) في طَرَفْ   أَمِلْ . . . .

(الإمالةُ)

❁ قوله : (الإمالةُ) تُسمَّىٰ : كَسْراً ، وبَطْحاً ، وإضْجَاعاً[1] ، وسيأتي تعريفُها في كلام الشارح[2] .

❁ قوله : (اَلأَلِفَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَمِلْ) ، و(المُبدَلَ) : نعتُهُ ،

[الإمالةُ]

(١) **لأنّها اصطلاحاً** : إمالةُ الفتحةِ نحوَ الكسرة ، والألفِ نحوَ الياء ، كما في « الشرح » ؛ فكأنَّكَ بطحتَها ـ أي : رَمَيْتَها ـ وأضجعتَها إليها . « خضري » (٢/ ٨٧٤) .

(٢) انظر (٥/ ٤٢٣) ، **والغرض الأصليُّ من الإمالة** : تناسبُ الأصوات وتقاربُها ؛ لأنَّ النطقَ بالياء والكسرةِ مُستفِلٌ مُنحدر ، وبالفتحة والألف مُتصعِّدٌ مُستَعلٍ ، وبالإمالة تصيرُ من نمطٍ واحد في التسفُّل والانحدار ، وقد تَرِدُ للتنبيه علىٰ أصل أو غيره ، **وحكمُها** : الجواز ؛ فكلُّ مُمالٍ يجوزُ تركُ إمالتِهِ ، والأسبابُ الآتية إنَّما هي للجواز . « خضري » (٢/ ٨٧٤) .

. . . . كذا الواقعُ منهُ اليا خَلَفْ

٩٠١ـ دونَ مَزِيدِ أو شُذُوذٍ ولِمَا ... يَلِيهِ ها التأنيثِ ما الها عَدِمَا

الإمالةُ : عبارةٌ عن أنْ يُنحَىٰ بالفتحة نحوُ الكسرة ، وبالألف نحوُ الياء .

وتُمالُ الألفُ : إذا كانتْ طَرَفاً ، بدلاً مِنْ ياء ، أو صائرةً إلى الياء دونَ زيادةٍ أو شُذُوذ ؛ **فالأوَّلُ** : كألفِ (رمىٰ) و(مَرْمىٰ) ، **والثاني** : كألف (مَلْهَىٰ) ؛ فإنَّها تصيرُ ياءً في التثنية ؛ نحوُ : (مَلْهَيانِ) .

و(**مِنْ « يا »**) : مُتعلِّقٌ بـ (المُبدَلَ) ، و(**في طَرَفْ**) : نعتٌ لـ (يا) .

❀ **قوله** : (**منهُ**) مُتعلِّقٌ بـ (الواقعُ) ، و(**اليا**) : فاعلٌ به ، و(**خَلَفْ**) : حالٌ مِنَ (اليا) ، أو خبرُ (الواقعُ) على تأويله بـ (الصائر) .

❀ **قوله** : (**دونَ**) معمولٌ لـ (خَلَفْ) أو (الواقع) .

❀ **قوله** : (**ما الها عَدِمَا . . .**) إلى آخره : (**ما**) : مبتدأٌ بحَذْفِ مضافٍ ، خبرُهُ : (لِمَا يَلِيهِ) ، والتقديرُ : (وحُكْمُ ما عَدِمَ الهاءَ في الإمالة . . ثابتٌ لِمَا يَلِيهِ هاءُ التأنيث) .

❀ **قوله** : (**الإمالةُ : عبارةٌ . . .**) إلى آخره : **هي في الأصل** : مصدرُ (أَمَلْتُ الشيءَ إمالةً) : إذا عَدَلْتَ به إلى غير الجهةِ التي هو فيها ؛ مِنْ (مالَ الشيءُ يَمِيلُ مَيْلاً) : إذا انحرفَ عن القصدِ .

❀ **قوله** : (**عن أنْ يُنحَىٰ**) ؛ أي : يُقصَدَ ، عبارةُ ابنِ هشامٍ : (هي أنْ

❀ **قوله** : (**أي : يُقصَدَ**) المُناسِبُ هنا أنْ يقولَ : (أي : يُعدَلَ) .

واحترَزَ بقوله : (دونَ مَزِيدٍ أو شُذُوذٍ) : ممَّا يصيرُ ياءً بسبب زيادةِ ياءِ التصغير ؛ نحوُ : (قُفَيٌّ) ، أو في لغةٍ شاذَّة ؛ كقول هُذَيل في (قَفاً) إذا أُضِيفَ إلىٰ ياء المُتكلِّم : (قَفَيَّ) .

وأشار بقوله : (ولِمَا يَلِيهِ ها التأنيثِ ما الها عَدِمَا) : إلىٰ أنَّ الألفَ التي

تذهبَ بالفتحة إلىٰ جهة الكسرةِ ، فإن كان بعد ألف ذهبتَ إلىٰ جهة الياءِ ؛ كـ« الفتىٰ » ، وإلا فالمُمالُ الفتحةُ وحدَها ؛ كـ« نِعْمَة » ، و« سَحَر »)[1] .

❁ قوله : (نحوُ : « قُفَيٌّ ») ؛ أي : فلا تُمالُ ألفُ (قَفَاي) ؛ لأنَّ انقلابَها ياءً فيما ذكر شاذٌّ ، وأصلُ (قُفَيٌّ) : (قُفَيْوٌ) ؛ فقُلبت الواوُ ياءً لاجتماعها مع ياء التصغير ، فردُّها ورجوعُها إلى الياء إنَّما هو بسببِ تلك

❁ قوله : (فإن كان بعد ألف) عبارةُ « التوضيح » : (بعدَها ألفٌ) انتهىٰ ، ويحتملُ : أنْ يُقرَأَ (بعدُ) بالبناء على الضم ، و(ألفٌ) بالرفع ؛ فيُوافِقُ عبارةَ « التوضيح » ، تدبَّرْ .

❁ قوله : (و« سَحَر ») عبارةُ « التوضيح » : (وبسحر) بالباء ، فيكونُ سببُ الإمالةِ هو كسرَ الراء ، كما يأتي في كلام المُصنِّف[2] .

❁ قوله : (أي : فلا تُمالُ ألفُ « قَفَاي »...) إلىٰ آخره : هـٰذا في المضاف لياء المُتكلِّم ، والتصريفُ الآتي وقولُهُ : (نحوُ : « قُفَيٌّ ») إنَّما هما فيما فيه ياءُ التصغير ، والانقلابُ فيه ليس شاذّاً ، فحَصَلَ في العبارة خَلْطٌ ،

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٥٤) .

(٢) انظر (٥/ ٤٣٨ ، ٤٤٠) .

وُجِدَ فيها سببُ الإمالةِ تُمالُ وإنْ وَلِيَتْها هاءُ التأنيث ؛ كـ (فتاة) .

٩٠٢ـ وهـٰكذا بَدَلُ عينِ الفعلِ إنْ   يَؤُلْ إلىٰ (فِلْتُ) كماضِي (خَفْ) و(دِنْ)

أي : كما تُمالُ الألفُ المُتطرِّفةُ كما سبق . . تُمالُ الألفُ الواقعةُ بدلاً مِنْ عينِ فعلٍ يصيرُ عندَ إسنادِهِ إلىٰ تاء الضميرِ علىٰ وزنِ (فِلْتُ) بكسر الفاء ، سواءٌ كانتِ العينُ واواً ؛ كـ (خافَ) ، أو ياءً ؛ كـ (باعَ) وكـ (دانَ) ؛

الزيادةِ التي هي ياءُ التصغير .

* قوله : (وهـٰكذا) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (بَدَلُ عينِ) ، واحترَزَ به : مِنَ الألف المُبدَلةِ مِنْ عين اسمٍ ؛ فلا تُمالُ إن أُبدِلتْ مِنْ واو ؛ كـ (تاجٍ) و(قاع) وإن صارتْ إلى الياء في جمعها ؛ لأنَّ شرطَ الياءِ الصائرةِ هي إليها : أنْ تكونَ مفتوحةً ، فإن أُبدِلتْ مِنْ ياء ؛ كـ (نابٍ) . . أُميلتْ ، كما صرَّح به ابنُ الحاجبِ ؛ خلافاً لابن هشام[1] .

* قوله : (إلىٰ « فِلْتُ ») بكسر الفاء : مُتعلِّقٌ بقوله : (يَؤُلْ) .

* قوله : (خَفْ) أمرٌ مِنْ (خافَ يخافُ) .

* قوله : (و« دِنْ ») بكسر الدال المُهمَلة : أمرٌ مِنْ (دانَ يَدِينُ) معطوفٌ علىٰ (خَفْ) .

* قوله : (كـ « خافَ ») أصلُهُ : (خَوِفَ) بفتحٍ فكسرٍ ؛ لأنَّهُ مِنَ الخوف ،

فجَلَّ مَنْ لا يسهو .

---

(١) الشافية (ص٨٥) ، أوضح المسالك (٤/ ٣٥٤) .

فيجوزُ إمالتُها ؛ كقولك : (خِفْتُ) ، و(دِنْتُ)(١) ، و(بِعْتُ) .

فإن كان الفعلُ يصيرُ عندَ إسنادِهِ إلى التاء على وزنِ (فُلْتُ) بضمِّ الفاء . . امتنعتِ الإمالةُ ؛ نحوُ : (قالَ) و(جالَ) ، فلا تُمِلْهما ؛ كقولك : (قُلْتُ) ، و(جُلْتُ)(٢) .

٩٠٣ـ كذاكَ تالِي الياءِ والفَصْلُ اغْتُفِرْ . . . .

و(باعَ) أصلُهُ : (بَيَعَ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه ، ومثلُهُ : (دانَ) .

❁ قوله : (كقولك : « خِفْتُ ») مثالٌ لقولك(٣) : (فِلْتُ) بكسر الفاء .

❁ قوله : (والفَصْلُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (اغْتُفِرْ) .

---

(١) أصلُ (خِفْتُ) : (خَوِفْتُ) ؛ نُقِلتْ كسرةُ الواو إلى الخاء ، وحُذفت لالتقائها ساكنةً مع الفاء المُسكَّنة لأجل تاء الضمير ، وأصلُ (دِنْتُ) : (دَيَنْتُ) بالفتح ؛ فإمَّا أنْ يُقدَّرَ تحويلُهُ إلى باب (فَعِل) بالكسر ويُفعَلَ فيه ما مرَّ ، كما هو مذهبُ كثيرٍ مِنَ النَّحْويِّينَ ، وإمَّا أنْ تُقلَبَ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ تُحذفَ للساكنَينِ ، ويُجتلَبَ كسرُ الدال ليدلَّ على أنَّ العينَ المحذوفةَ ياءٌ . « خضري » (٢/٨٧٦) .

(٢) أصل (قُلْتُ) : (قَوَلْتُ) بالفتح ، نُقل إلى باب (فَعُلَ) ، ثمَّ نُقلتْ ضمَّةُ العين للفاء وحُذفتْ للساكنَينِ ؛ أو يُقال : قُلبت الواوُ ألفاً ، وحُذفت للساكنَينِ ، واجتُلِبَ ضمُّ الفاء لِيَدُلَّ على أنَّ العينَ واوٌ . « خضري » (٢/٨٧٦) .

(٣) قلت : لعلَّ الأَوْلى : (مثالٌ لقوله) . من هامش (هـ) .

. . . . بحرفٍ أَوْ مَعْ ها كـ (جَيْبَها أَدِرْ)

أي : كذاك تُمالُ الألفُ الواقعةُ بعدَ الياءِ[1] ؛ مُتَّصِلةً بها ؛ نحوُ : (بَيَانٍ) ، أو مُنفصِلةً بحرف ؛ نحوُ : (يَسَارٍ) ،

❁ قوله : (بحرفٍ) مُتعلِّقٌ بـ (الفصل) ، أو حالٌ مِنَ الضمير في (اغتُفِرْ) ، وقولُهُ : (أو مَعْ ها) : معطوفٌ على محذوف ؛ أي : بحرفٍ وحدَهُ أو معَ هاءٍ .

❁ قوله : (كجَيْبَها) الكافُ : جارَّةٌ لمحذوفٍ ؛ أي : كقولك ، و(جَيْبَها) : مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَدِرْ) ، وهو أمرٌ مِنْ (أدارَ يُدِيرُ)[2] ، قال في « المصباح » : (جَيْبُ القميصِ : ما ينفتحُ على النَّحْر ، والجمعُ : « أَجْيابٌ » و« جُيُوبٌ »)[3] .

. . . .

---

(1) مثلُهُ : الواقعةُ قبلَها ؛ مُتَّصِلةً بها ؛ كـ (بايعتُهُ) ، أو مفصولةً بحرفٍ فقط ؛ كـ (شاهَين) بفتح الهاء ، أمَّا بكسر الهاء : ففيه سببان ؛ الكسرُ والياء . « خضري » (٢/ ٨٧٦) .

(2) في هامش (ج) : (قولُهُ : « كجَيْبَها أَدِرْ . . . » إلى آخره : قال الشاطِبيُّ : ومعنى « أَدِرْ جَيْبَها » : اقطعْهُ وقَوِّرْهُ . انتهى ، ومِنْ عادة الناظم : أنَّهُ يُعطِي الحكمَ بالمثال ، وحينئذٍ : خَرَجَ بمثاله : ما إذا كان قبلَ الهاء ضمَّةٌ ؛ نحوُ : « هـٰذا جَيْبُها » ؛ فلا إمالةَ ، تنبيه : إنَّما اغتُفِرَ الفصلُ بالهاء ؛ لخفائها ، فلم تُعدَّ حاجزاً . انتهى « ابن الميت ») ، وانظر « إرشاد السالك النبيل » (ق/٦٠٨) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ١٥٥) .

(3) المصباح المنير (١/ ١٥٩) .

أو بحرفَينِ أحدُهُما هاءٌ[1] ؛ نحوُ : (أَدِرْ جَيْبَها) ، فإن لم يكنْ أحدُهُما هاءً . . امتنعتِ الإمالةُ ؛ لبُعْدِ الألفِ عن الياء ؛ نحوُ : (بينَنا) ، واللهُ أعلمُ .

٩٠٤ـ كذاكَ ما يَلِيهِ كسرٌ أو يَلِي ... تاليَ كَسْرٍ أو سكونٍ قد وَلِي
٩٠٥ـ كسراً وفصلُ الها كَلَا فصلٍ يُعَدّْ ... فـ (دِرْهَمَاكَ) مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَدّْ

أي : كذاك تُمالُ الألفُ : إذا وَلِيَتْها كسرةٌ ؛ نحوُ (عالِم) ، أو وقعتْ بعدَ حرفٍ يَلِي كسرةً ؛ نحوُ : (كِتاب) ، أو بعدَ حرفَينِ وَلِيا كسرةً أوَّلُهُما

❁ قوله : (ما يَلِيهِ كسرٌ) ؛ أي : الألفُ الذي يَلِيهِ كسرٌ كذاك في الإمالة ، سواءٌ كان الكسرُ ظاهراً ؛ كمثال الشارح ، أو مَنْوِيّاً ؛ كـ (حادٌّ) و(مادٌّ) بالتشديد ، والأصلُ : (حادِدٌ) ، و(مادِدٌ) .

❁ قوله : (فـ « دِرْهَمَاكَ » مَنْ يُمِلْهُ لم يُصَدّْ) ؛ أي : لم يُمنَعْ ، وذَكَرَ ابنُ الحاجبِ أنَّ إمالةَ ذلك شاذَّةٌ[2] ؛ لأنَّ أقلَّ درجاتِ الساكنِ والهاءِ أنْ يُنزَّلا منزلةَ حرفٍ مُتحرِّكٍ غير هاء ، وذلك لا إمالةَ معه .

. . . .

(١) سواءٌ تأخَّرتِ الهاء ؛ كما سيُمثِّلُهُ ، أو تقدَّمت ؛ كـ (جاء شُوَيْهَتَاك) ، وضمُّ ما قبلَ الهاء المُتأخِّرةِ يمنعُ الإمالةَ ؛ كـ (هـٰذا جَيْبُهَا) ، والظاهرُ : أنَّ مثلَهُ ضمُّ الهاء نَفْسِها المُتقدِّمةِ ؛ كـ (هـٰذا شُوَيْهُنا) ، وهو تصغيرُ (شاه) بمعنىٰ سلطانٍ في لغة العجم . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٧٦ـ ٨٧٧) .

(٢) الشافية (ص٨٥) .

ساكنٌ ؛ نحوُ : (غِلْمَانٍ) و(شِمْلَالٍ) ، أو كلاهما مُتحرِّكٌ ولـٰكنْ أحدُهُما هاءٌ ؛ نحوُ : (يُرِيدُ أنْ يَضرِبَهَا) .

وكذلك يُمالُ : ما فَصَلَ فيه الهاءُ بين الحرفَينِ اللذَينِ وقعا بعدَ الكسرةِ أوَّلُهُما ساكنٌ ؛ نحوُ : (هـٰذانِ دِرْهَمَاكَ) ، واللهُ أعلمُ .

٩٠٦ـ وحرفُ الِاَستِعْلَا يَكُفُّ مُظهَرَا مِنْ كسرٍ أَوْ يا وكذا . . . . .

---

* قوله : (شِمْلَالٍ) بكسر الشين المُعجَمة وسكونِ الميم ؛ يُقالُ : (ناقةٌ شِمْلَالٌ) ؛ أي : خفيفةٌ . انتهىٰ « صحاح »[(١)] .

* قوله : (وحرفُ الِاَستِعْلَا) حرفُ : مفردٌ مضافٌ فيَعُمُّ الحروفَ السبعةَ الآتيةَ المجموعةَ في قول بعضهم : (خُصَّ ضَغْطٍ قِظْ)[(٢)] ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يَكُفُّ . . .) إلىٰ آخره .

وهـٰذا شروعٌ في موانع الإمالةِ وموانعِ موانعِها .

* قوله : (مُظهَرَا) بفتح الهاء : مفعولُ (يَكُفُّ) ، وهو نعتٌ لمحذوف ؛ أي : يَكُفُّ سبباً مُظهَراً مِنْ كسرٍ . . . إلىٰ آخره ؛ فـ (مِنْ كسرٍ) : بيانٌ

. . . .

(١) الصحاح (٥/ ١٧٤٠) .

(٢) أي : أَقِمْ في القَيْظ ـ أي : الحرُّ الشديد ـ في خُصٍّ ضيِّق ؛ أي : اقنعْ مِنَ الدنيا بمثل ذلك . « تحفة المريد لمقدمة التجويد » (ص٦٩) ؛ فـ (خُصَّ) : مفعول (قِظْ) .

. . . . تَكُفُّ رَا

٩٠٧ـ إنْ كانَ ما يَكُفُّ بعدُ مُتَّصِلْ أو بعدَ حرفٍ أو بحرفَينِ فُصِلْ

٩٠٨ـ كذا إذا قُدِّمَ ما لم يَنكسِرْ . . . .

لـ (مُظهَرًا) ، وقيِّد بالمُظهَر ؛ للاحتراز مِنَ السبب المَنْويِّ ؛ فإنَّها لا تمنعُهُ ، فلا يمنعُ حرفُ الاستعلاءِ إمالةَ الألفِ في نحو : (هٰذا قاض) ، ولا إمالةَ : (هٰذا ماصٌّ) ، أصلُهُ : (ماصِصٌ) ، ولا إمالةَ : (خاف) و(طاب) .

❁ **قوله : (تَكُفُّ رَا) لفظُ (را) بالقصر : فاعلُ (تَكُفُّ) ، والقصرُ فيه :** إمَّا للوقف ، أو لِمَا تقدَّم أوَّلَ الكتاب ؛ أنَّ ما كان مِنْ حروف الهجاء مختوماً بألفٍ يجوزُ فيه القصرُ والمدُّ ؛ فلا وجهَ لقول المُعرِبِ : (إنَّهُ ضرورةٌ)[١] .

❁ **قوله : (إنْ كانَ ما يَكُفُّ) إنْ : شرطيَّةٌ ، جوابُها : محذوفٌ ،** و(ما) : اسمُ (كان) ، و(مُتَّصِلْ) : خبرُها وُقِفَ عليه بحذف التنوين على لغة ربيعةَ ، وقولُهُ : (أو بعدَ حرفٍ) : معطوفٌ على (بعدُ) الأُولىٰ .

❁ **قوله : (كذا إذا قُدِّمَ) ؛ أي : المانعُ ، وهو حرفُ الاستعلاءِ أو الراءُ ،**

❁ **قوله : (في نحو : « هٰذا قاض ») ؛** أي : إذا وُقِفَ عليه بالسكون إن كان بالضاد المعجمة ، كما في بعض النسخ ، وإن كان بالصاد المهملة المُشدَّدة ـ كما في بعضٍ آخَرَ ـ . فالأمرُ ظاهرٌ .

(١) تمرين الطلاب (ص١٧٠) .

. . . . أو يَسكُنِ أثْرَ الكسرِ كـ (المِطْواعَ مِرْ)

حروفُ الاستعلاءِ سبعةٌ ؛ وهي : الخاءُ ، والصَّادُ ، والضَّادُ ، والطَّاءُ ، والظَّاءُ ، والغينُ ، والقافُ ، وكلٌّ واحدٍ منها يمنعُ الإمالةَ إذا كان سببُها كسرةً ظاهرةً أو ياءً موجودة ، ووَقَعَ بعدَ الألفِ مُتصِلاً بها ؛ كـ (ساخِطٍ) و(حاصِلٍ) ، أو مفصولاً بحرفٍ ؛ كـ (نافِخٍ) و(ناعِقٍ) ، أو حرفَينِ ؛ كـ (مَناشِيطَ) و(مَواثِيقَ) .

وحُكْمُ حرفِ الاستعلاءِ في مَنْعِ الإمالةِ . . يُعطىٰ للراء التي هي غيرُ مكسورةٍ[١] ؛ وهي المضمومةُ ؛ نحوُ : (هٰذا عِذَارٌ) ، والمفتوحةُ ؛ نحوُ : (هٰذانِ عِذارَانِ) ، بخلاف المكسورةِ علىٰ ما سيأتي إن شاء الله تعالىٰ[٢] .

خلافاً للشارح في قَصْرِهِ علىٰ حرف الاستعلاء .

❁ قوله : (كـ « المِطْواعَ مِرْ ») المِطْواعُ ـ بكسر الميم بمعنى المُطِيعِ ـ : مفعولُ (مِرْ) ، وهو أمرٌ مِنْ (مارَ الطعامَ يَمِيرُهُ) ، و(مارَ أهلَهُ) : إذا جَلَبَهُ لهم ؛ قال تعالىٰ : ﴿ وَنَمِيرُ أَهْلَنَا ﴾ [يوسف : ٦٥] . انتهىٰ « سُنْدُوبي »[٣] .

---

(١) أي : لأنَّها حرفُ تكرير ، فأشْبهتِ المُستعلِيةَ في استعلاء النطق بها إلى الحنك ، فمنعتْ إمالةَ الألف للمناسبة . « خضري » (٢/ ٨٧٨) .

(٢) انظر (٥/ ٤٣٢ـ ٤٣٤) .

(٣) المنح الوفية (ق/ ١٩٣) ، وقال الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٨/ ١٨٠) : (وقد =

وأشار بقوله : (كذا إذا قُدِّمَ. . .) البيتَ : إلىٰ أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتقدِّمَ يَكُفُّ سببَ الإمالةِ ، ما لم يَكُنْ مكسوراً ، أو ساكناً إِثْرَ كسرةٍ ؛ فلا يُمالُ نحوُ : (صَالِحٍ) ، و(ظَالِمٍ) ، و(قَاتِلٍ) ، ويُمالُ نحوُ : (طِلَابٍ) ، و(غِلَابٍ) ، و(إِصْلَاحٍ) .

٩٠٩ـ وكَـفُّ مُستَعْـلٍ ورا يَنكَـفُّ بكسرٍ را . . . .

---

* قوله : (إلىٰ أنَّ حرفَ الاستعلاءِ المُتقدِّمَ. . .) إلىٰ آخره ، مِثْلُهُ الراءُ ، كما سبق التنبيهُ عليه[1] .

* قوله : (طِلَابٍ) بكسر الطاء المُهمَلة : مصدرُ (طَالَبَ) ؛ كـ (المُطالَبة) .

* قوله : (و« غِلَابٍ ») بكسر الغين المُعجَمة : مصدرُ (غَالَبَ) ؛ كـ (المُغالَبة) ، و(غَلَابِ) مثلَ (قَطَامِ) : اسمُ امرأةٍ ، كما في « الصحاح »[2] .

* قوله : (وكَفُّ مُستَعْلٍ) كَفُّ : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (مُستَعْلٍ) ، و(را) : معطوفٌ علىٰ (مُستَعْلٍ) ، و(يَنكَفُّ) ـ بمعنىٰ : يزولُ ـ : خبرُ

. . . .

= يكونُ « مِرْ » مِنْ قولك : « مار غيرَهُ » : إذا أعطاه مطلقاً ؛ كأنَّهُ يقولُ : أَعْطِ المِطْوَاعَ ، وهٰذا المعنىٰ أظهرُ وأنسبُ) .

(١) انظر (٥/ ٤٣٠ـ ٤٣١) .

(٢) الصحاح (١/ ١٩٥) .

. . . . كـ (غارماً لا أَجْفُو)

يعني : أنَّهُ إذا اجتمعَ حرفُ الاستعلاءِ أو الراءُ التي ليستْ مكسورةً مع المكسورة . . غَلَبَتْهُما الراءُ المكسورةُ ، وأُمِيلَتِ الألفُ لأجلها ؛ فيُمالُ نحوُ : ﴿ وَعَلَىٰٓ أَبۡصَٰرِهِمۡ ﴾ [البقرة : ٧] ، و﴿ دَارُ ٱلۡقَرَارِ ﴾ [غافر : ٣٩] .

المبتدأ ، والمعنىٰ : أنَّ كفَّ هـٰذَينِ يَنكَفُّ بالراء المكسورة ؛ لأنَّها غالبةٌ لهما ، أفادَهُ الفارِضيُّ[1] ، وما نقله المُعرِبُ مِنْ تعيُّنِ تنوينِ (را) . . غيرُ مُسلَّمٍ ، كما نقلناه لك عن ابن غازٍ أوَّلَ الكتاب[2] .

❁ قوله : (كـ « غارماً لا أَجْفُو ») غارماً : مفعولٌ مُقدَّم بـ (أَجْفُو) ؛ أي : لا أَجْفُو الغارمَ ؛ لانكساره وذُلِّهِ ، أو لا أُطالِبُهُ مطالبةً بجفاءٍ بل برِفْقٍ .

❁ قوله : (غَلَبَتْهُما الراءُ المكسورةُ) ؛ أي : لأنَّ كسرَ الراءِ قائمٌ مَقامَ سببَينِ ؛ فأحدُهُما يمنعُ مُقْتَضِيَ الإمالة ، والثاني قائمٌ مَقامَ سببِ الإمالة .

قلتُ : ولعلَّ وجهَ كونِ كسرِ الراءِ قائماً مَقامَ سببَينِ . . أنَّ الكسرَ مِنْ حيثُ هو سببٌ ، . . . .

❁ قوله : (غيرُ مُسلَّمٍ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ حذفَ التنوينِ مِنْ مِثْلِ هـٰذا جائزٌ ؛ للوصل بنيّة الوقف .

❁ قوله : (مُقْتَضِيَ الإمالة) لعلَّهُ : (مانعَ الإمالة) .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٨) .

(٢) انظر « تمرين الطلاب » (ص١٧١) ، و(١/ ٢٩٣ـ ٢٩٤) .

وفُهِمَ منه : جوازُ إمالةِ نحوِ : (حِمَارِكَ) ؛ لأنَّهُ إذا كانتِ الألفُ تُمالُ لأجل الراء المكسورةِ معَ وجودِ المُقتضِي لترك الإمالة ـ وهو حرفُ الاستعلاءِ ، أو الراءُ التي ليستْ مكسورةً ـ . فإمالتُها مع عدمِ المُقتضِي لتركها أَوْلىٰ وأَحْرىٰ .

٩١٠ـ ولا تُمِلْ لسببٍ لم يَتَّصِلْ والكَفُّ قد يُوجِبُهُ ما يَنفصِلْ

إذا انفصلَ سببُ الإمالة . . لم يُؤثِّرْ ، . . . .

وكذا الراءُ ، فتدبَّرْ .

❀ قوله : (ولا تُمِلْ) مضارعُ (أَمَالَ) مجزومٌ بـ (لا) الناهيةِ ، و(لسببٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وجملةُ (لم يَتَّصِلْ) : نعتُ (سببٍ) .

❀ قوله : (والكَفُّ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قد يُوجِبُهُ . . .) إلىٰ آخره .

❀ قوله : (إذا انفصلَ سببُ الإمالة) يُستثنىٰ مِنْ قوله كـ « النَّظْم » : إنَّهُ لا يُمالُ لسببٍ مُنفصِلٍ . . ألفا (ها) و(نا) في نحوِ : (لم يَضْرِبْها) و(أَدِرْ جَيْبَها) ، و(مُرَّ بنا) و(نَظَرَ إلينا) ، كما عُلما مِنْ كلامهما ، **إلا أنْ يُرادَ بالانفصال** : الانفصالُ خطّاً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[(١)] .

❀ قوله : (وكذا الراءُ) فيه ما لا يخفىٰ ، ولو قال كما قال غيرُهُ : (إنَّ الراءَ حرفُ تكريرٍ ، فهي بمنزلةِ حرفَينِ مكسورَينِ ، كلٌّ منهما سببٌ للإمالة ، وكأنَّ المانعَ عارضَ أحدَهُما وبَقِيَ الآخَرُ سالماً) . . لكان حَسَناً .

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٣١) .

بخلافِ سببِ المنع ؛ فإنَّهُ قد يُؤثِّرُ مُنفصِلاً ؛ فلا يُمالُ : (أتىٰ قاسِمٌ) ،

❁ **قوله : (بخلافِ سببِ المنع . . .)** إلىٰ آخره : إنَّما أثَّر مُنفصِلاً ولم يُؤثِّرْ سببُ الإمالةِ مُنفصِلاً ؛ لأنَّ الفتحَ ـ أعني : تركَ الإمالة ـ أصلٌ ، فيُصارُ إليه بأدنىٰ سببٍ ، ولا يُخرَجُ عنه إلا بسببٍ مُحقَّق . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ **قوله : (فلا يُمالُ : « أتىٰ قاسِمٌ » ، بخلاف : « أتىٰ أحمدُ »)** تَبِعَ في ذلك ابنَ الناظم التابعَ لوالده في ذلك[2] ، قال ابنُ هشامٍ : **(وعليهما اعتراضٌ مِنْ وجهَينِ :**

أحدُهُما : أنَّهُما مثَّلا بـ« أتىٰ قاسمٌ » مع اعترافهما بأنَّ الياءَ المُقدَّرةَ لا يُؤثِّرُ فيها المانعُ ، وحرفُ الاستعلاءِ في هـٰذا النوعِ لو اتَّصَلَ لم يُؤثِّرْ ، والمثالُ الجيِّدُ : « كتابُ قاسم » .

والثاني : أنَّ نصوصَ النَّحْويِّينَ مُخالِفةٌ لِمَا ذَكَرا مِنَ الحُكْمَينِ) انتهىٰ[3] .

قال شيخُ الإسلامِ : **(ولا فائدةَ في التمثيل بـ« أتىٰ أحمدُ » ، ولا يَصلُحُ** مثالاً ؛ لأنَّهُ لو لم يُذكر « أحمدُ » أُمِيلَ « أتىٰ » أيضاً ، . . . .

❁ **قوله : (وعليهما)** ؛ أي : ابنِ الناظمِ ووالدِهِ .

❁ **قوله : (مِنَ الحُكْمَينِ)** ؛ أي : المذكورَينِ في قوله : (ولا تُمِلْ لسببٍ لم يتَّصل) ، وقولِهِ : (والكفُّ قد يُوجِبُهُ ما ينفصلْ) .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٣١) .

(٢) شرح ابن الناظم (ص٥٨٠) ، شرح الكافية الشافية (٤/ ١٩٧٤) .

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٥٧) .

بخلاف : (أتى أحمدُ) .

٩١١ـ وقـد أمـالُـوا لتنـاسُـبٍ بـلا داعٍ سِواهُ كـ (عِمَادَا) و(تَلَا)

قد تُمالُ الألفُ الخاليةُ مِنْ سبب الإمالة ؛ لمناسبةِ ألفٍ قبلَها مُشتمِلةٍ على

والمثالُ الصحيحُ على ما ذَكَرَاهُ : « ألم تَرَيْ آدمَ ؟ » ؛ فلا يُمالُ وإن كان فيه ياءٌ ؛ لانفصالها تقديراً)[1] .

❁ قوله : (أتى أحمدُ) أُورِدَ عليه : أنَّ السببَ لا يُقالُ فيه : (مُتَّصِلٌ) أو (مُنفصِلٌ) إلا إذا كان خارجاً عن الألف المُمالةِ ، وهنا السببُ قائمٌ بنَفْس الألف ؛ وهو إبدالُها عن الياء في الطَّرَف ، و(أحمدُ) لا دَخْلَ له في الإمالة ، فكان الأَوْلى حذفَهُ .

❁ قوله : (لمناسبةِ ألفٍ قبلَها) ؛ أي : أو بعدَها .

❁ قوله : (والمثالُ الصحيحُ على ما ذَكَرَاهُ : « ألم تَرَيْ آدمَ ؟ ») ؛ أي : بفتح الراء وسكونِ الياء خِطاباً للمُؤنَّث ؛ فسببُ إمالةِ (آدم) على فَرْض صحَّتِها . . هو الياءُ في (تَرَيْ) ، وإنَّما لم يُؤثِّرْ هـٰذا السببُ ؛ لانفصاله ؛ لأنَّهُ في كلمةٍ والألفَ المُمالةَ في كلمةٍ أُخرى ؛ فقولُهُ : (لانفصالها تقديراً) غيرُ ظاهرٍ ، بل الانفصالُ موجودٌ حقيقةً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٣١) .

سببِ الإمالة ؛ كإمالة الألف الثانيةِ مِنْ نحو (عِمَادًا) ؛ لمناسبةِ الألفِ المُمالةِ قبلَها ، وإمالةِ ألفِ (تَلَا) كذلك .

٩١٢ـ ولا تُمِلْ ما لم يَنَلْ تَمَكُّنَا   دونَ سماعٍ غيرَ (ها) وغيرَ (نا)

---

* قوله : (لمناسبةِ الألفِ المُمالةِ قبلَها) ، وهي الأُولىٰ ، وإنَّما أُميلَتِ الأُولىٰ ؛ لأجل الكسرة .

* قوله : (وإمالةِ ألفِ « تَلَا » كذلك) ؛ أي : فإنَّها أُميلَتْ لمُناسبةِ ما بعدَها ممَّا ألفُهُ منقلبةٌ عن ياءٍ ؛ أعني : ﴿ جَلَّىٰهَا ﴾ [الشمس : ٣] و﴿ يَغْشَىٰهَا ﴾ [الشمس : ٤] .

* قوله : (ما لم يَنَلْ) ؛ أي : لا تُمِلِ الذي. . . إلىٰ آخره ؛ فـ(ما) : موصولٌ مفعولُ (تُمِلْ) ، و(تَمَكُّنَا) : مفعولُ (يَنَلْ) ، و(دونَ) : معمولٌ لقوله : (لا تُمِلْ) ، و(غيرَ) : منصوبٌ على الاستثناء[1] .

ولا يصحُّ أنْ يُقرَأَ (تَرَيْ) في كلامِ المُحشِّي بفتح الراء ، وبالألفِ المنقلبةِ عن الياء .

---

(١) تبع في ذلك المكوديَّ في « شرحه » (ص٣٦٥) ، وهو مذهب المغاربة ومختار ابن عصفور ، وأمَّا علىٰ مذهب أبي علي الفارسي ومختار الناظم : فإنَّها منصوبةٌ على الحال وفيها معنى الاستثناء ، ويوجدُ قولٌ ثالث ؛ وهو النصب على التشبيه بظرف المكان ، وقد ذهب إليه جماعةٌ واختاره ابن الباذِش . انظر « توضيح المقاصد » (٢/ ٦٧٧) ، و« شرح الأشموني » (١/ ٢٣٤) .

الإمالةُ مِنْ خواصِّ الأسماء المُتمكِّنةِ[1] ؛ فلا يُمالُ غيرُ المُتمكِّنِ إلا سماعاً[2] ؛ إلا (ها) و(نا) ؛ فإنَّهُما يُمالانِ قياساً مُطَّرِداً ؛ نحوُ : (يريدُ أنْ يَضرِبَهَا) ، و(مُرَّ بِنَا) .

٩١٣ـ والفتحَ قبلَ كسرِ راءٍ في طَرَفْ　　أَمِلْ كـ (للأَيْسَرِ مِلْ تُكْفَ الكُلَفْ)

❁ قوله : (فإنَّهُما يُمالانِ قياساً . . .) إلىٰ آخره : إنَّما اطَّردتْ في هـٰذَينِ دونَ غيرِهِما مِنْ غيرِ المُتمكِّنِ ؛ لكَثْرة استعمالِهِما . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[3] .

❁ قوله : (والفتحَ) مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (أَمِلْ) ، وهو بقطع الهمزةِ أمرٌ مِنْ (أمالَ) .

❁ قوله : (كللأَيْسَرِ مِلْ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : مِلْ للأمر الأخفِّ تُكْفَ المَشَاقَّ .

أمَّا أوَّلاً : فلا يُساعِدُهُ الرَّسْمُ ؛ لوجوب حذفِ الألف للجازم .

---

(١) أي : ولو في الأصل ؛ كاسم (لا) ، والمُنادىٰ ، وكان عليه أنْ يزيدَ : (والأفعال) ؛ لأنَّهُ لا إشكالَ في إمالة الماضي وإن كان مبنيّاً ، لـٰكنَّهُ اكتفىٰ عن ذِكْره هنا بذِكْره فيما مرَّ . « خضري » (٢/ ٨٨٠) .

(٢) منه : (ذا) الإشاريّة ، و(متىٰ) ، و(أنَّىٰ) ، ومن الحروف : (بلىٰ) ، و(يا) في النداء ، و(لا) في قولهم : (إمَّا لا) ، وكذا (لا) الجوابيّةُ عن قُطْرب ، ولا يُمالُ غيرُ ذلك من الحروف ، إلا إذا سُمِّيَ به ووُجِدَ فيه سببُ الإمالة ؛ كـ (حتىٰ) ، بخلاف (إلى) . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٠) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٣٣) .

٩١٤ـ كذا الذي يَلِيهِ ها التأنيثِ في وَقْـفٍ إذا مـا كـانَ غيـرَ أَلِـفِ

ثمَّ اعلَمْ : أنَّهُ بَقِيَ لإمالة الفتحِ لكسرة الراء شرطانِ غيرُ ما ذُكِرَ :

أحدُهُما : ألَّا تكونَ على ياء ؛ فلا تمالُ الفتحةُ في نحو (الغِيَر) .

ثانيهما : ألَّا يكونَ بعدَ الراءِ حرفُ استعلاءٍ ؛ نحوُ : (مِنَ الشَّرِقِ) ؛ فإنَّهُ مانعٌ مِنَ الإمالة ، فإن تقدَّم حرفُ الاستعلاء على الراء . . لم يمنعْ ؛ لأنَّ الراءَ المكسورةَ تَغلِبُ المُستعلِيَ إذا وَقَعَ قبلَها ؛ فلهـٰذا أُمِيلَ نحوُ : (مِنَ الضَّرَرِ)[1] .

* قوله : (ها) فاعلُ (يَلِيهِ) مضافٌ إلى (التأنيث) ، و(في وَقْفٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (يَلِيهِ) .

* قوله : (إذا ما كانَ) ما : زائدةٌ ، واسمُ (كان) : يعودُ إلى ما قبلَ هاءِ التأنيث ، وتردَّد الشاطِبيُّ فيه ؛ فقال ما حاصلُهُ : (يحتملُ : أنْ يكونَ الفتحَ ،

وأمَّا ثانياً : فإن كانتِ الإمالةُ المُتوهَّمةُ هي إمالةَ ألفِ (آدمَ) . . وَرَدَ عليه : أنَّهُ لم يُوجَدْ سببٌ أصلاً للإمالة حتى يُقالَ فيه : إنَّهُ متصلٌ أو منفصلٌ ، وكونُ السببِ هو ياءَ (تَرَي) المنقلبةَ ألفاً . . يَرُدُّهُ : أنَّ هـٰذا لا يَكفِي ، وإن كانتِ الإمالةُ المُتوهَّمةُ هي إمالةَ ألف (ترىٰ) . . ففيه : أنَّهُ لا وجودَ لها ؛ لحذفها بالجازم ، وأيضاً : السببُ في الإمالة على فَرْض وجودِها انقلابُ الألفِ عن الياء ؛ فالسببُ معنويٌّ لا يُقالُ فيه : مُتصلٌ أو منفصلٌ .

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٨١) .

أي : تُمالُ الفتحةُ قبلَ الراءِ المكسورةِ وصلاً ووقفاً[1] ؛ نحوُ : (بشَرَرٍ) ، و(للأَيْسَرِ مِلْ) .

وكذلك يُمالُ ما وَلِيَهُ هاءُ التأنيثِ ؛ مِنْ نحوِ : (قَيِّمَهْ) ، و(نِعْمَهْ) .

وأنْ يكونَ الحرفَ)[2] ، وخَرَجَ بهـٰذا : ما إذا كان ألفاً ؛ فلا تُمالُ فيه الفتحةُ ؛ نحوُ : (فتَاة) ، و(حَصَاة) .

وعلىٰ كلٍّ : لا يظهرُ قولُهُ : (لانفصالها تقديراً) ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُمثِّلَ للسبب المنفصلِ بنحو : (يَدَي سابورَ) ، تأمَّلْ .

❁ قوله : (نحوُ : « فتَاة » ، و« حَصَاة ») لعلَّ الصوابَ : (قناة) بالقاف والنون بدلَ (فتاة) ؛ لأنَّ ألفَ (فتاة) منقلبةٌ عن الياء ، فإمالتُها صحيحةٌ ، كما تقدَّم في كلام المُصنِّفِ والشارح[3] .

---

(١) قوله : (قبلَ الراءِ المكسورة) ؛ أي : فلا تُمالُ بعدَها ؛ نحوُ : (رِمَمٍ) ، وظاهِرُهُ : أنَّهُ لا بدَّ مِن اتِّصالهما ؛ لأنَّ القبليَّةَ تُشعِرُ به ، وليس علىٰ إطلاقه ، بل يُغتفَرُ الفصلُ بينهما بحرفٍ مكسور ، أو ساكنٍ غيرِ ياء ، فتُمالُ فتحةُ الهمزةِ والعينِ في : (مررتُ بأَشِرٍ وعَمْرٍو) ، بخلاف فتحةِ الجيم في (بُجَير) ، كما نصَّ عليه سيبويهِ . « خضري » (٢/ ٨٨١) .

(٢) المقاصد الشافية (٨/ ٢١٥) .

(٣) انظر (٥/ ٤٢٤ـ٤٢٥) .

التصريف

. . . .

(التصريفُ)

❁ قوله : (التصريفُ) أصلُهُ : (تَصْرِيْفٌ) براءَينِ ؛ لوجوب اشتمالِ المصدرِ على جميع حروف فعلِهِ ؛ أُبدلت الثانيةُ ياءً مِنْ جنس حركةٍ ما قبلَها ، واختصَّ الإبدالُ بالثانية ؛ لأنَّ التَّكْرارَ حَصَلَ بها ، ولأنَّها أقربُ إلى محلِّ التغيير ، ووزنُهُ : (تَفْعِيلٌ) مِنَ الصَّرْف ؛ للمبالغة والتكثير .

ومُرادُ الناظمِ بهـٰذا الباب : بيانُ محلِّ التصريفِ وعدمِ محلِّهِ ، ومعرفةِ الزائدِ مِنَ الأصليِّ ، لا بيانُ كيفيَّةِ التغييرِ ، وإلا لَذَكَرَ فيه كثيراً ممَّا يأتي وممَّا مرَّ[1] ؛ كـ (أبنية أسماء الفاعِلِينَ) ، و(الجمع) ، و(التصغير) ، و(الإدغام) .

[التصريفُ]

❁ قوله : (لا بيانُ كيفيَّةِ التغييرِ) ؛ أي : الصادقِ بتحويل الكلمةِ إلى أبنيةٍ

---

(١) قوله : (وإلَّا لَذَكَرَ) فيه إدخالُ اللام في جواب (إن) الشرطيَّة ، وذلك غيرُ جائز ، كما نبَّه عليه الدَّمَامِينيُّ في مواضعَ عديدةٍ من « شرحه على المغني » ، لـٰكنِ المُصنِّفون يتسامحون بدخولها في جوابها مقترنةً بـ (لا) النافيةِ حملاً لها على (لو) الشرطية ؛ لأنَّها أختُها ؛ على أنَّ ابنَ الأنباريِّ أجازه . انظر « شرح الدماميني على المغني » (١/٣٦٦) ، و« نسمات الأسحار » (ص١٢٢) ، و« طالع السعد » (ق/٢٤٢) .

٩١٥ـ حرفٌ وشِبْهُهُ مِنَ الصَّرْفِ بَرِي   وما سِواهُما بتصريفٍ حَرِي

التصريفُ : عبارةٌ عن عِلْمٍ يُبحَثُ فيه عن أحكامِ بُنْيةِ الكلمةِ العربيّةِ[1] ، وما لحروفها مِنْ أصالةٍ وزيادة ، وصحَّةٍ وإعلال ، . . . .

---

* قوله : (حرفٌ) مبتدأٌ ، وسوَّغ الابتداءَ به عطفُ (شِبْهُهُ) عليه ، و(بَرِي) : خبرٌ عنهما لكونه بزنة (فَعِيل) ، وأصلُهُ مهموزٌ ، فخُفِّفَ بالحذف .

* قوله : (وما سِواهُما) ما : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (حَرِي) بمعنىٰ حَقِيق ، وأصلُهُ مُشدَّدُ الياء ، فخُفِّفَ بحذف إحدى الياءَين .

* قوله : (عبارةٌ عن عِلْمٍ . . .) إلىٰ آخره ، وأمَّا في اللغة : فهو تغييرٌ مُطلَقٌ ، ومنهُ : (تصريفُ الرياح) ؛ أي : تغييرُها .

* قوله : (وما لحروفها . . .) إلىٰ آخره : عطفُ تفسيرٍ علىٰ قوله : (أحكامِ بُنْيةِ الكلمةِ) .

مختلفةٍ لاختلاف المعاني ؛ كالتصغير والتكسيرِ ، واسمَي الفاعلِ والمفعول ، والتثنيةِ والجمع .

---

(١) قوله : (بنيةِ الكلمةِ) ؛ أي : صِيغتِها التي حقُّها أنْ تُوضَعَ عليها حالةَ الإفراد ، وخَرَجَ به : البحثُ عن أحوال أواخرها حالَ التركيب ؛ فإنَّهُ عِلْمُ النحو ، وخَرَجَ بالعربيّة : العجميّة ؛ فلا يدخلُها تصريفٌ . « خضري » (٢/ ٨٨٢) .

وشِبْهِ ذلك .

ولا يتعلَّقُ إلا بالأسماء المُتمكِّنةِ والأفعالِ ، فأمَّا الحروفُ وشِبْهُها فلا تَعَلُّقَ لِعِلْم التصريفِ بها[1] .

٩١٦ـ وليسَ أَدْنىٰ مِنْ ثُلاثيٍّ يُرَىٰ قـابِـلَ تصـريـفٍ سِـوىٰ مـا غُيِّـرَا

---

* قوله : (وشِبْهِ ذلك) ؛ أي : كالإظهار والإدغام .

* قوله : (بالأسماء المُتمكِّنةِ) خرجتِ : الأسماءُ المبنيَّةُ ؛ كـ (هو) .

* قوله : (والأفعالِ) ؛ أي : المُتصرِّفةِ ؛ لتخرجَ الجامدةُ كـ (عسىٰ) و(ليس) ؛ لشَبَهِها الحرفَ في الجمود .

* قوله : (أَدْنىٰ) اسمُ (ليس) ، و(مِنْ ثُلاثيٍّ) : مُتعلِّقٌ به ، وجملةُ (يُرَىٰ) : خبرُها ، و(قابل) : مفعولٌ ثانٍ لـ (يُرىٰ) ، والأَوَّلُ : هو نائبُ

---

* قوله : (أي : كالإظهار والإدغام) فيه : أنَّ الإدغامَ مِنَ الإعلال ، ومثلُهُ الإخفاءُ ، والإظهارَ مِنَ الصحَّة ، إلا أنْ تُخَصَّ الصحَّةُ والإعلالُ بغير ذلك ، أو يُجرَىٰ علىٰ ما في « الشافية » و« شرح الغَزِّيِّ » : أنَّ الإعلالَ خاصٌّ بتغيير حرفِ العِلَّةِ بحذفٍ أو قَلْبٍ أو إسكان للتخفيف ، وما عدا ذلك ليس إعلالاً[2] .

---

(١) وأمَّا تصغيرُ (ذا) و(الذي) وتثنيتُهُما ، والحذفُ مِنْ (سوف) و(إن) ، وإبدالُ (لعلَّ) .. فشاذٌّ . « خضري » (٢/ ٨٨٢) .

(٢) الشافية (ص٨٨) ، فتح الرب المالك (ق/ ١٨٩) .

يعني : أنَّهُ لا يَقبلُ التصريفَ مِنَ الأسماء والأفعال ما كان علىٰ حرفٍ واحد ، أو علىٰ حرفَينِ ، إلا إنْ كان محذوفاً منه ؛ فأقَلُّ ما تُبنىٰ عليه الأسماءُ المُتمكِّنةُ والأفعالُ . . ثلاثةُ أحرفٍ ، ثمَّ قد يَعرِضُ لبعضها نقصٌ ؛ كـ (يَدٍ) ، و(قُلْ) ، . . . .

فاعلِ (يُرى) العائدُ علىٰ (أَدْنىٰ) ، ويجوزُ رفعُ (قابل) اسماً لـ (ليس) ، ونصبُ (أَدْنىٰ) علىٰ أنَّهُ مفعولٌ ثانٍ لـ (يُرىٰ)[1] .

ومعنى البيت : أنَّ التصريفَ لا يدخلُ إلا ما كان ثُلاثيّاً فأكثرَ ، ولا يدخلُ الأقلَّ إلا ما غُيِّرَ بالحذف .

❁ قوله : (كـ « يَدٍ ») أصلُهُ : (يَدْيٌ) بسكون الدال ؛ فحُذِفَتِ الياءُ اعتباطاً ـ أي : لا لِعلَّةٍ ـ وجُعِلَ الإعرابُ على الدال ؛ فالمحذوفُ منه : لامُ الكلمة .

❁ قوله : (و« قُلْ ») بضمِّ القاف ، والمحذوفُ منه : عينُ الكلمة ، والأصلُ : (اقْوُلْ)[2] .

. . . .

---

(١) ضُبط في (ل) وغيرها بالنصب فقط ، وهو المشهورُ روايةً ، وضُبط في (و) بالنصب والرفع ، واقتصر الشاطبي أولاً في « المقاصد » (٨/ ٢٤٥) على الرفع علىٰ أنه نائب فاعل لـ (يُرىٰ) ، ثمَّ ذكر أثناء شرحه إعراباً (٨/٢٤٨) يُفهم منه جوازُ الرفع والنصب ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص ١٧٢) .

(٢) فنُقلت حركة العين إلى الساكن قبلها ، فحُذفت الواو لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ حُذفت الهمزة لعدم الاحتياج إليها .

و(مُ اللهِ) ، و(قِ زيداً) .

٩١٧ـ ومُنتهى اسمٍ خمسٌ انْ تَجرَّدَا وإنْ يُـزَدْ فيـهِ فمـا سَبْعـاً عَـدَا

الاسمُ قِسْمانِ : مَزِيدٌ فيه ، ومُجرَّدٌ عن الزيادة .

فالمَزِيدُ فيه : هو ما بعضُ حروفِهِ ساقطٌ وَضْعاً ، وأكثرُ ما يَبلُغُ الاسمُ

❀ قوله : (و« مُ اللهِ ») ؛ أي : عندَ مَنْ يجعلُهُ محذوفاً من (أيمن)[١] .

❀ قوله : (و« قِ زيداً ») بحذف لامِهِ وفائه ؛ مِنَ الوقاية ، أو الوفاء[٢] .

❀ قوله : (ومُنتهىٰ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (خمسٌ) .

❀ قوله : (مَزِيدٌ فيه) لفظُ (المَزِيد) إن كان مع (في) .. فهو اسمُ مفعول ، وإلا فيحتملُ : أنْ يكونَ اسمَ مفعولٍ علىٰ تقدير حذف حرفِ الجرِّ ؛ أي : المزيد فيه ، ويحتملُ : أنْ يكونَ اسمَ مكانٍ علىٰ معنىٰ : موضع الزيادة ، ذَكَرَهُ السعدُ في « شرح تصريف العِزِّي »[٣] .

. . . .

---

(١) قاله سيبويه ، وانظر الخلاف في أصل هـٰذه اللفظة في « شرح التسهيل » (٣/٢٠٣ـ ٢٠٤) ، و« المساعد » (٢/٣١١ـ٣١٢) .

(٢) فيكون : (فِ زيداً) ، ويحتملُ : أنَّ الكلمة (من الوقاء) بدل (من الوفاء) ، وقد ذكرت الأفعال التي تأتي علىٰ حرف واحد في (١/٣٦٨) .

(٣) شرح تصريف العزي (ص١٧٤) .

بالزيادة : سبعةُ أحرف ؛ نحوُ : (احْرِنْجَامٍ) ، و(اشْهِيبَابٍ) .

والمُجرَّدُ عن الزيادة : هو ما بعضُ حروفِهِ ليس ساقطاً في أصل الوضعِ ، وهو إمَّا ثُلاثيٌّ ؛ كـ (فَلْسٍ) ، وإمَّا رُباعيٌّ ؛ كـ (جَعْفَرٍ) ، وإمَّا خُماسيٌّ ، وهو غايتُهُ ؛ كـ (سَفَرْجَلٍ) .

٩١٨ـ وغيرَ آخِرِ الثُّلاثِي افْتَحْ وضُمْ واكْسِرْ وزِدْ تسكينَ ثانيهِ تَعُمْ

العِبْرةُ في وزن الكلمة : بما عدا الحرفَ الأخيرَ منها[١] ، وحينئذٍ : فالاسمُ الثُّلاثيُّ : إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الأوَّلِ ، أو مكسورَهُ ، أو مفتوحَهُ ، وعلىٰ كلٍّ

---

* قوله : (احْرِنْجَامٍ) مصدرُ (احْرَنْجَمَتِ الإبلُ) : إذا اجتمعتْ[٢] .

* قوله : (و« اشْهِيبَابٍ ») مصدرُ (اشْهَابَّ) ؛ قال في « الصحاح » : (اشْهَبَّ اشْهِبَاباً ، واشْهَابَّ اشْهِيبَاباً) ، وذَكَرَ أنَّ الشُّهْبَةَ في الألوان البياضُ الذي غَلَبَ على السواد[٣] .

* قوله : (وغيرَ آخِرِ) غيرَ : مفعولٌ مُقدَّم بـ (افْتَحْ) ، و(تَعُمْ) : جوابُ الأمر ؛ أي : تَعُمَّ أبنيةَ الثُّلاثي .

---

(١) أي : لأنَّهُ علىٰ ما يَقتضِيهِ العاملُ ، فلا يختصُّ بحركة . « خضري » (٢/ ٨٨٣) .

(٢) و(احرنجام) رُباعيُّ الأصول زِيدَ فيه الألفانِ والنون .

(٣) الصحاح (١/ ١٥٩) ، و(اشْهِيباب) ثُلاثيُّ الأصول ؛ لأنَّهُ من (شهب) ، زِيدَ فيه الألفان والياءُ وإحدى الباءين .

مِنْ هٰذه التقاديرِ : إمَّا أنْ يكونَ مضمومَ الثاني ، أو مكسورَهُ ، أو مفتوحَهُ ، أو ساكنَهُ .

فيخرجُ مِنْ هٰذا : اثنا عَشَرَ بناءً حاصلةً مِنْ ضَرْبِ ثلاثةٍ في أربعة ؛ وذلك نحوُ : (قُفْلٍ) ، و(عُنُق) ، و(دُئِل) ، و(صُرَد) ، ونحوُ : (عِلْم) ، و(حِبُك) ، و(إِبِل) ، و(عِنَب) ، ونحوُ : (فَلْسٍ) ، و(فَرَس) ، و(عَضُد) ، و(كَبِد) .

❋ قوله : (دُئِل) اسمُ دُوَيْبَّةٍ شبيهةٍ بابن عِرْس ، قال أحمدُ بنُ يحيىٰ : (لا نعلمُ اسماً جاء علىٰ « فُعِل » ـ أي : بضمٍّ فكسرٍ ـ غيرَ هٰذا) ، ذَكَرَهُ في « الصحاح »[1] ، وقد سُمِّيتْ به القبيلةُ المنسوبُ إليها أبو الأسود .

❋ قوله : (حِبُك) بكسر الحاء المُهمَلة وضمِّ الباء المُوحَّدة ؛ قال في « الصحاح » : (الحُبُك : جمعُ « حِباكٍ » ؛ وهو الطريقُ في الرَّمْل ، وتُطلَقُ : علىٰ طرائق النجومِ ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ وَالسَّمَآءِ ذَاتِ الْحُبُكِ ﴾ [الذاريات : ٧] ،

---

(١) الصحاح (٤/ ١٦٩٤) ، وتبعه أيضاً صاحب « القاموس » (٣/ ٣٦١) ، قال الزَّبيدي في « تاج العروس » (٢٨/ ٤٦٢) : (قال شيخُنا : ويأتي له في الميم : « رُئِم » كـ« دُئِل » : الاست ، وكأنَّ المُصنِّفَ نَسِيَهُ ، وفي أثناء الكتاب ما لا يُحصىٰ مِنْ كلمات كـ« دُئِل » ، أو فيها لغة مثلُها ؛ كـ« الرُّعِل » انتهىٰ .
قلت : وهٰذا البناء ـ أعني : مضموم الفاء ومكسور العين ـ في سقوطه اختلافٌ ؛ فقيل : مهملٌ للاستثقال ، وقيل : بل مستعملٌ على القِلَّة ، ورجَّحه أبو حيَّان ، وحكى ابنُ هشامٍ القولين بلا ترجيح) ، واعتمد الشارحُ قول شيخه أبي حيَّان كما سيأتي بعد قليل .

٩١٩ـ و(فِعُلٌ) أُهمِلَ والعكسُ يَقِلْ   لقَصْدِهِم تخصيصَ فِعْلٍ بـ (فُعِلْ)

يعني : أنَّ مِنَ الأبنية الاثنَيْ عَشَرَ بناءَينِ : أحدُهُما مُهمَلٌ ، والآخرُ قليلٌ .

فالأوَّلُ : ما كان علىٰ وزن (فِعُلٍ) بكسر الأوَّل وضمِّ الثاني ، وهٰذا بناءٌ مِنَ المُصنِّف علىٰ عدم إثباتِ (حِبُك) .

وتُطلَقُ الحُبُكُ : علىٰ كلِّ شيءٍ له تَكَسُّرٌ ؛ كالرمل إذا مرَّتْ به الريحُ الساكنة ، وكالماء القائمِ إذا مرَّتْ به الريحُ ، وتُطلَقُ الحُبُكُ : علىٰ دِرْعِ الحديد) انتهىٰ ، وبعضُهُ بالمعنىٰ[1] .

* قوله : (و« فِعُلٌ ») بكسر الفاء وضمِّ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أُهمِلَ) .

* قوله : (لقَصْدِهِم) مُتعلِّقٌ بـ (يَقِل) الواقعِ خبراً عن (العكسُ) .

* قوله : (بناءٌ مِنَ المُصنِّف علىٰ عدم إثباتِ « حِبُك ») ؛ أي : وأمَّا قراءةُ أبي السَّمَّال : (ذاتِ الحِبُكِ) بكسر الحاء وضمِّ الباء . . فلم تَثْبُتْ[2] .

. . . .

(١) الصحاح (٤/١٥٧٨) .

(٢) الذي وقفت عليه في المصادر والمراجع : أنَّ قراءةَ أبي السَّمَّال : (الحُبْك) بضم الحاء وإسكان الباء ، وأمَّا (الحِبُك) ـ بالكسر فالضمِّ ـ : فنُسبت إلى الحسن وأبي مالك الغفاري . انظر « المحرر الوجيز » (٥/١٧٢) ، و« البحر المحيط » (٨/١٣٣) ، و« الدر المصون » (١٠/٤٢) .

والثـانـي : مـا كـان علـىٰ وزن (فُعِـل) بضـمِّ الأوَّلِ وكسـرِ الثـانـي ؛ كـ (دُئِل) ، وإنَّما قلَّ ذلك في الأسماء ؛ لأنَّهُم قَصَدُوا تخصيصَ هـٰذا الوزنِ

وقيل : أُتبِعَ الحاءُ للتاء مِنْ (ذات) ، والأصلُ : (حُبُك) بضمَّتَينِ ؛ فكُسِرَ الحاءُ إتباعاً للتاء ، ولم يُعتدَّ باللام الساكنة ؛ لأنَّ الساكنَ حاجزٌ غيرُ حصينٍ[1] .

وقيل : الكسرُ على التداخل في حرفَي الكلمة ؛ إذ يُقالُ : (حُبُك) بضمَّتَينِ ، و(حِبِك) بكسرتَينِ ، فركَّب القارئُ منهما هـٰذه القراءةَ ؛ فأَخَذَ مِنْ لغة الكسرتَينِ كسرَ الحاء ، ومِنْ لغة الضمَّتَينِ ضمَّ الباء ؛ قيل : لأنَّهُ لمَّا تلفَّظ بالحاء المكسورةِ مِنَ اللغة الأُولىٰ . . غَفَلَ عنها وتلفَّظ بالباء المضمومة مِنَ اللغة الثانية[2] .

وقيل غيرُ ذلك ، والله أعلمُ بحقيقةِ ما هنالك[3] .

---

(١) قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٨٨٤) في ردِّ هـٰذا الوجه : (ولا يصحُّ كونُ كسرِ الحاء إتباعاً لكسرة « ذات » ؛ لأنَّ « أل » بينهما حاجزٌ حصين وإن كانت ساكنةً ؛ إذ هي كلمةٌ مُستقِلَّة ، ومِنْ ثَمَّ امتنعَ الإتباعُ في نحو : ﴿ إِنِ ٱلْحُكْمُ ﴾ [الأنعام : ٥٧] ، و﴿ قُلِ ٱلرُّوحُ ﴾ [الإسراء : ٨٥] ، بخلاف : ﴿ قُلِ ٱنظُرُواْ ﴾ [يونس : ١٠١] ، ﴿ وَأَنِ ٱحْكُم ﴾ [المائدة : ٤٩]) .

(٢) قال الناظم في « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٢١ـ ٢٠٢٢) : (وهـٰذا التوجيهُ لو اعترف به مَنْ عُزيت القراءةُ إليه . . لَدَلَّ علىٰ عدم الضبط ورداءةِ التلاوة ، ومَنْ هـٰذا شأنُهُ لم يُعتمد علىٰ ما يُسمع منه ؛ لإمكان عُرُوض أمثال ذلك منه) .

(٣) انظر « المحرر الوجيز » (٥/ ١٧٢) ، و« الدر المصون » (١٠/ ٤٢) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٤) .

بِفِعْلِ ما لم يُسَمَّ فاعلُهُ ؛ كـ (ضُرِبَ) ، و(قُتِلَ) .

٩٢٠ـ وٱفْتَحْ وضُمَّ وٱكْسِرِ الثانيَ مِنْ ... فعلٍ ثُلاثيٍّ وزِدْ نحوَ (ضُمِنْ)
٩٢١ـ ومُنتهـاهُ أربـعٌ إنْ جُـرِّدَا ... وإنْ يُـزَدْ فيـهِ فمـا سِتّـاً عَـدَا

الفعلُ ينقسمُ : إلىٰ مُجرَّد ، وإلىٰ مَزِيدٍ فيه ، كما انقسمَ الاسمُ إلىٰ ذلك .

وأكثرُ ما يكونُ عليه المُجرَّدُ : أربعةُ أحرف ، وأكثرُ ما ينتهي في الزيادة : إلىٰ ستة[١] .

وللثُّلاثيِّ المُجرَّدِ أربعةُ أوزان[٢] : ثلاثةٌ لفِعْلِ الفاعل ، وواحدٌ لفِعْلِ المفعول .

فالتي لفِعْلِ الفاعل : (فَعَلَ) بفتح العين[٣] ؛ كـ (ضَرَبَ) ، و(فَعِلَ)

❀ قوله : (الثانيَ) تنازعَ فيه الأفعالُ الثلاثةُ قبلَهُ ، و(مِنْ فعلٍ) : حالٌ منه .

❀ قوله : (ومُنتهاهُ) ؛ أي : الفعلِ .

. . . .

---

(١) أي : لأنَّ التصرفَ فيه أكثرُ من الاسم ، فلم يحتمل من الزيادة مثله . « خضري » (٢/ ٨٨٤) .

(٢) جرىٰ علىٰ مذهب الكُوفيِّينَ والمُبرِّد ؛ مِنْ أنَّ صيغةَ المجهول أصلٌ ، ونُقِل عن سيبويه ، وأمَّا عندَ البَصْريِّينَ ففرعٌ عن صيغة المعلوم ، وهو الأظهرُ ، فليس للثُّلاثيِّ المُجرَّدِ إلا ثلاثةُ أوزانٍ أصول . « خضري » (٢/ ٨٨٤) .

(٣) وقياسُ مضارعه : (يَفْعِلُ) بالكسر ؛ كـ (ضَرَبَ يَضرِبُ) ، أو الضمُّ ؛ كـ (نَصَرَ يَنصُرُ) ، فيُخَيَّرُ بينهما إذا لم يَشتهِرْ أحدُهُما . « خضري » (٢/ ٨٨٤) .

بكسرها[1] ؛ كـ (شَرِبَ) ، و(فَعُلَ) بضمِّها[2] ؛ كـ (شَرُفَ) .

والذي لفِعْلِ المفعول : (فُعِلَ) : بضمِّ الفاء وكسرِ العين ؛ كـ (ضُمِنَ) .

ولا تكونُ الفاءُ في المبنيِّ للفاعل إلا مفتوحةً[3] ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ : (وٱفتحْ وضُمَّ وٱكسِرِ الثانيَ) ؛ فجَعَلَ الثانيَ مُثلَّثاً[4] ، وسَكَتَ عن الأوَّل ؛ فعُلِمَ : أنَّهُ يكونُ علىٰ حالةٍ واحدة ، وتلك الحالةُ هي الفتح[5] .

وللرُّباعيِّ المُجرَّدِ ثلاثةُ أوزانٍ[6] : واحدٌ لفِعْلِ الفاعل ؛ كـ (دَحْرَجَ) ،

---

(١) وحقُّ مضارعِهِ : الفتح ؛ كـ (شَرِبَ يَشرَبُ) ، و(خافَ يَخافُ) ، و(بَقِيَ يَبْقىٰ) ، وجاء الكسرُ في ألفاظ قليلة ؛ كـ (وَرِثَ يَرِثُ) ، و(وَمِقَ يَمِقُ) . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٢) ولا يكونُ مضارعُهُ إلا بالضمِّ ، ولا يتعدَّىٰ إلا بالتضمين ، ولم يأتِ يائيَّ العين إلا في (هَيُؤَ) ؛ أي : حَسُنَتْ هيئتُهُ . انتهىٰ « أشموني » ؛ أي : لثِقَلِ الضمِّ على الياء . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٣) أي : لوجوب تحريكِها للبدء بها ، والفتحُ أخفُّ مِنْ غيره . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٤) ولا يُسكَّنُ الثاني بالأصالة ؛ لئلَّا يلتقيَ ساكنانِ في نحو : (ضَرَبْتُ) ، وأمَّا نحوُ : (نَعْمَ) و(شِهْدَ) ، و(قالَ) و(باعَ) . . فمُغيَّرٌ عن أصله للخِفَّة . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٥) **وأمَّا اللامُ** : فمفتوحةٌ أبداً ؛ لبنائه على الفتح . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

(٦) ليستْ كلُّها أصولاً ، بل المبنيُّ للفاعل فقط كما مرَّ ، وإنَّما لم يذكرِ الأمرَ في الثُّلاثي المُجرَّد ؛ لأنَّهُ لا يكونُ إلا مَزيداً فيه ؛ كـ (اضْرِبْ) ، و(انْصُرْ) ، و(اعْلَمْ) ، أو ناقصاً عنها ؛ كـ (قُمْ) ، و(بِعْ) ، و(خَفْ) ، فلم يَبْقَ ثُلاثيّاً في اللفظ . « خضري » (٢/ ٨٨٥) .

وواحدٌ لفِعْلِ المفعول ؛ كـ (دُحْرِجَ) ، وواحدٌ لفِعْلِ الأمر ؛ كـ (دَحْرِجْ) .

وأمَّا المَزِيدُ فيه : فإن كان ثُلاثيّاً : صار بالزيادة علىٰ أربعةِ أحرفٍ ؛ كـ (ضَارَبَ) ، أو علىٰ خمسةٍ ؛ كـ (أَنْطَلَقَ) ، أو علىٰ ستة ؛ كـ (استَخْرَجَ) .

وإن كان رُباعيّاً : صار بالزيادة علىٰ خمسةٍ ؛ كـ (تَدَحْرَجَ) ، أو علىٰ ستة ؛ كـ (احْرَنْجَمَ) .

٩٢٢ـ لِاَسْمٍ مُجَرَّدٍ رُبَاعٍ (فَعْلَلُ) و(فِعْلِلٌ) و(فِعْلَلٌ) و(فُعْلُلُ)

٩٢٣ـ ومَعْ (فِعَلٍّ) (فُعْلَلٌ) وإنْ عَلَا فمَعْ (فَعَلَّلٍ) حَوَىٰ (فَعْلَلِلَا)

٩٢٤ـ كذا (فُعَلِّلٌ) و(فِعْلَلٌّ) وما غَايَرَ للزَّيْدِ أوِ النقصِ انْتَمَىٰ

❊ قوله : (لِاَسْمٍ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (فَعْلَلُ) .

❊ قوله : (ومعْ « فِعَلٍّ ») حالٌ ممَّا قبلَهُ .

❊ قوله : (فمَعْ « فَعَلَّلٍ ») حالٌ مِنَ الضمير في (حَوَىٰ) .

❊ قوله : (للزَّيْدِ) بفتح الزاي : مصدرُ (زاد) مُتعلِّقٌ بقوله : (انْتَمَىٰ) ، و(النقصِ) : معطوفٌ عليه .

❊ قوله : (حالٌ ممَّا قبلَهُ) الأَوْلىٰ : (حالٌ ممَّا بعدَهُ) .

❊ قوله : (حالٌ مِنَ الضمير في « حَوَى ») الأَوْلىٰ : جَعْلُهُ حالاً مِنْ (فَعْلَلِلا) .

الاسمُ الرُّباعيُّ المُجرَّدُ له ستةُ أوزانٍ[١] :

الأوَّلُ : (فَعْلَلٌ) بفتح أوَّلِهِ وثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (جَعْفَرٍ) .

الثاني : (فِعْلِلٌ) بكسر أوَّلِهِ وثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (زِبْرِجٍ) .

الثالثُ : (فِعْلَلٌ) بكسر أوَّلِهِ ، وسكونِ ثانيه ، وفتحِ ثالثِهِ ؛ نحوُ : (دِرْهَمٍ) ، و(هِجْرَعٍ)[٢] .

الرابعُ : (فُعْلُلٌ) : بضمِّ أوَّلِهِ وثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (بُرْثُنٍ) .

الخامسُ : (فِعَلٌّ) بكسر أوَّلِهِ، وفتحِ ثانيه ، وسكونِ ثالثِهِ ؛ نحوُ : (هِزَبْرٍ).

❀ قوله : (زِبْرِجٍ) بكسر الزاي : تقدَّم أنَّهُ يُطلَقُ على الزِّينة مِنْ وَشْيٍ أو جوهرٍ ، وعلى غير ذلك[٣] .

❀ قوله : (بُرْثُنٍ) سَبَقَ أنَّهُ بالمُثلَّثة على الصواب ، وأنَّهُ مِنَ السباع والطيرِ بمنزلة الأصابع مِنَ الإنسان[٤] .

❀ قوله : (هِزَبْرٍ) بزايٍ مفتوحة ، فمُوحَّدةٍ ساكنة ، فراءٍ مُهمَلة : مِنْ أسماء الأسد .

. . . .

---

(١) أي: تبعاً للكوفيِّين والأخفش في زيادة الوزن السادس، ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّه ليس بأصليٍّ، بل هو فرعٌ على (فُعْلُل) فُتِحَ تخفيفاً؛ لأنَّ جميعَ ما سُمِعَ فيه الفتحُ سُمِعَ فيه الضمُّ. انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٢١) ، و« شرح الرضي على الشافية » (١/ ٤٨) .

(٢) الهِجْرَع : الطويل .

(٣) انظر (٥/ ٣١٨) .

(٤) انظر (٥/ ٣١٨) .

السادسُ : (فُعْلَلٌ) بضمِّ أوَّلِهِ ، وفتحِ ثالثِهِ ، وسكونِ ثانيه ؛ نحوُ : (جُخْدَبٍ) .

وأشار بقوله : (وإنْ عَلَا . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أبنية الخُماسيِّ ؛ وهي أربعةٌ :

الأوَّلُ : (فَعَلَّلٌ) بفتح أوَّلِهِ وثانيه ، وسكونِ ثالثِهِ ، وفتحِ رابعه ؛ نحوُ : (سَفَرْجَلٍ) .

الثاني : (فَعْلَلِلٌ) بفتح أوَّلِهِ ، وسكونِ ثانيه ، وفتحِ ثالثِهِ ، وكسرِ رابعِهِ ؛ نحوُ : (جَحْمَرِشٍ) .

الثالثُ : (فُعَلِّلٌ) بضمِّ أوَّلِهِ ، وفتحِ ثانيه ، وسكونِ ثالثِهِ ، وكسرِ رابعِهِ ؛ نحوُ : (قُذَعْمِلٍ) .

❊ قوله : (جُخْدَبٍ) بضمِّ الجيم وسكونِ الخاء المُعجَمة وفتحِ الدال المُهمَلة[1] : هو الجَرَادُ الأخضرُ الطويلُ الرِّجْلَينِ كالجُندَب ، وقيل : ذَكَرُ الجرادِ ، أو الجسيمُ السمينُ مِنَ الإبلِ . انتهىٰ « صحاح »[2] .

❊ قوله : (جَحْمَرِشٍ) بجيمٍ فحاءٍ مُهمَلة : اسمٌ للعظيمة مِنَ الأفاعي ، أو العجوزِ المُسِنَّة ، وفي « مختصر حياة الحيوان » : أنَّهُ الأرنبُ الصغير[3] .

❊ قوله : (قُذَعْمِلٍ) بالذال المُعجَمة والعينِ المُهمَلة : الضخمُ مِنَ الإبلِ .

---

(١) هـٰذا هو الصواب في ضبطه ، وكان قد ضبطه المحشي في (٥/ ٣٤٣) بالحاء المهملة ، وتمَّ التنبيه علىٰ خلافه تعليقاً .

(٢) الصحاح (١/ ٩٧) ، وهـٰذا الوزنُ زاده الكُوفيُّونَ والأخفش ، كما سبق تعليقاً (٥/ ٤٥٣) .

(٣) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (١/ ١٦٨) ، وفيه : (الأرنب المرضع) .

الرابعُ : (فِعْلَلٌ) بكسر أوَّلِهِ ، وسكونِ ثانيه ، وفتحِ ثالثِهِ ، وسكونِ رابعِهِ ؛ نحوُ : (قِرْطَعْبٍ) .

وأشار بقوله : (وما غايَرَ . . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّهُ إذا جاء شيءٌ علىٰ خلافِ ما ذُكِرَ . . فهو إمَّا ناقصٌ ، وإمَّا مَزِيدٌ فيه ؛ فالأوَّلُ : كـ (يَدٍ) ، و(دَمٍ) ، والثاني : كـ (اسْتِخْراجٍ) ، و(اقْتِدارٍ) .

٩٢٥ـ والحرفُ إنْ يلزمْ فأصلٌ . . . .

---

* قوله : (قِرْطَعْبٍ) بالقاف : الشيءُ التافهُ الحقير .

* قوله : (فأصلٌ) خبرُ محذوفٍ ؛ أي : فهو أصلٌ ، والجملةُ : جوابُ الشرط ، والشرطُ وجوابُهُ : خبرٌ عن المبتدأ ؛ وهو (الحرفُ) .

إن قلتَ : هٰذا التعريفُ غيرُ جامعٍ ؛ لخروجِ ما يسقطُ مِنْ بعض التصاريف وهو أصلٌ ؛ كواو (يَعِدُ) ، وغيرُ مانعٍ ؛ لدخولِ ما يلزمُ وهو زائدٌ[1] ؛ فلا يَصِحُّ حدّاً ، ولا علامةً ؛ لأنَّ شرطَ العلامةِ الاطِّرادُ .

قلتُ : الأصلُ إذا سَقَطَ لعِلَّةٍ فهو مُقدَّرُ الوجودِ ، بخلاف الزائد ، والزائدُ إذا لَزِمَ فهو مُقدَّرُ السقوطِ ، نقله في « النُّكَت »[2] .

---

(١) وذلك كواو (كوكب) ونونِ (قَرَنْفُل) ؛ فإنَّهما زائدتانِ مع أنَّهما لا تسقطانِ في جميع التصاريف . انظر « التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٥٩) .

(٢) النكت (ق/ ٢٤٣) ، ونقله عن المرادي . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٢٦) .

. . . . والذي   لا يلزمُ الزائدُ مِثْلُ تا (اْحْتُذِي)

الحرفُ الذي يلزمُ تصاريفَ الكلمةِ : هو الحرفُ الأصليُّ ، والذي يسقطُ في بعض تصاريفِ الكلمةِ . . هو الزائدُ ؛ نحوُ : (ضاربٍ) ، و(مضروبٍ) .

٩٢٦ـ بِضِمْنِ (فعلٍ) قَابِلِ الأصولَ في   وزنٍ وزائـــدٌ بلفظِـــهِ اكْتُفِـــي

---

* قوله : (الزائدُ) خبرٌ عن (الذي) .

* قوله : (اْحْتُذِي) بالبناء للمفعول ؛ فالتاءُ زائدةٌ ؛ تقولُ : (حَذَا حَذْوَهُ) ، فيُعلَمُ بسقوط التاء أنَّها زائدةٌ ؛ يُقالُ : (احْتَذَىٰ به) ؛ أي : اقتدىٰ به ، ويُقالُ أيضاً : (احْتَذَىٰ) ؛ أي : انتَعَلَ . انتهىٰ « أُشْمُوني »[1] .

* قوله : (بضِمْنِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (قَابِلِ) .

والحاصلُ : أنَّ الزائدَ يُعبَّرُ عنه بلفظه ، إلا المُبدَلَ مِنْ تاء الافتعال ؛ فبأصله ، وإلا المُكرَّرَ ؛ فيُقابَلُ بمِثْلِ ما يُقابَلُ به الأصلُ ، ثمَّ الزائدُ يكونُ

---

* قوله : (مِنْ تاء الافتعال) ؛ نحوُ : (اصطبر) ، وإنَّما نُطِقَ بأصله ؛ لأنَّ المُقتضِيَ للإبدال مفقودٌ في الميزان .

* قوله : (وإلا المُكرَّرَ) ؛ أي : للإلحاق ؛ كسين (اقْعَنْسَسَ) ؛ لإلحاقه بـ (احْرَنْجَمَ) ، أو لغيره ؛ كدال (قدَّس) .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٧٩٢ـ٧٩٣) .

٩٢٧ـ وضاعِفِ اللامَ إذا أصلٌ بَقِي   كراءِ (جَعْفَرٍ) وقافِ (فُسْتُقِ)

إذا أُرِيدَ وزنُ الكلمةِ . . قُوبِلَتْ أصولُها بالفاء والعينِ واللامِ ؛ فيُقابَلُ أوَّلُها بالفاء ، وثانيها بالعين ، وثالثُها باللام ، فإنْ بَقِيَ بعدَ هٰذه الثلاثةِ أصلٌ . . عُبِّرَ عنه باللام .

فإنْ قيل : ما وزنُ (ضَرَبَ) ؟ فقُلْ : (فَعَلَ) ، وما وزنُ (زَيْدٍ) ؟ فقُلْ : (فَعْلٌ) ، وما وزنُ (جَعْفَرٍ) ؟ فقُلْ : (فَعْلَلٌ) ، وما وزنُ (فُسْتُقٍ) ؟ فقُلْ : (فُعْلُلٌ) ، فتُكرِّرُ اللامَ علىٰ حسَبِ الأصول .

وإن كان في الكلمة زائدٌ . . عُبِّرَ عنه بلفظه .

تكريراً ، وقد يكونُ غيرَ تكرير ؛ كباء (جَلْبَبَ) ، قال في « شرح الكافية » : (والمُعتبَرُ مِنْ شكلات الحروف : ما استَحَقَّ قبلَ طُرُوِّ التغييرِ الحادثِ بإعلالٍ أو إدغام ؛ فلذا يُقالُ في وزن « مَعَدٍّ » : « مَفْعَلٌ » ؛ لأنَّ أصلَهُ : « مَعْدَدٌ » ، وهو معنىٰ قولِ الناظم : « وبوِفاقِ الشَّكْلِ في الأصلِ انْطِقِ »)[1] .

❀ قوله : (فُسْتُقٍ) بفتح التاء وضمِّها : بقلٌ معروفٌ ، كما في

❀ قوله : (وقد يكونُ غيرَ تكرير) ؛ نحوُ : (بَيْطَرَ) علىٰ وزن (فَيْعَلَ) ، وأمَّا (جَلْبَبَ) فوزنُهُ : (فَعْلَلَ) .

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/٢٠٢٩) ، وذهب سيبويه : إلىٰ أنَّ أصلَ (مَعَدٍّ) : (مَعَدَ) ووزنُهُ : (فَعَلٌّ) ؛ واستدلَّ بقولهم : (تَمَعْدَدَ) ، وانظر « شرح الشافية » للرضي (٢/٣٣٥ـ٣٣٦) .

فإذا قيل : ما وزنُ (ضَارِبٍ) ؟ فقُلْ : (فَاعِلٌ) ، وما وزنُ (جَوْهَرٍ) ؟ فقُلْ : (فَوْعَلٌ) ، وما وزنُ (مُسْتَخْرِجٍ) ؟ فقُلْ : (مُستَفْعِلٌ) .

هـٰذا إذا لم يكنِ الزائدُ ضِعْفَ حرفٍ أصليٍّ ، فإن كان ضِعْفَهُ عُبِّرَ عنه بما يُعبَّرُ به عن ذلك الأصليِّ ؛ وهو المُرادُ بقوله :

٩٢٨ـ وإنْ يَكُ الزائدُ ضِعْفَ أَصْلِ   فَٱجْعَلْ لهُ في الوزنِ ما للأَصْلِ

فتقولُ في وزن (اغْدَوْدَنَ) : (افْعَوْعَلَ) ؛ فتُعبِّرُ عن الدال الثانيةِ بالعين كما عبَّرتَ بها عن الدال الأُولىٰ ؛ لأنَّ الثانيةَ ضِعْفُها ، وتقولُ في وزن (قَتَّلَ): (فَعَّلَ) ، ووزنِ (كَرَّمَ) : (فَعَّلَ) ؛ فتُعبِّرُ عن الثاني بما عبَّرتَ به عن الأوَّل .

ولا يجوزُ أنْ تُعبِّرَ عن هـٰذا الزائدِ بلفظه ؛ فلا تقولُ في وزنِ (اغْدَوْدَنَ) :

« المصباح »[1] ، وقال المَكُوديُّ : (هو اسمُ جمعٍ[2] ، واحدُهُ : « فُسْتقةٌ » ؛ اسمُ شجرةٍ ، وهو فارسيٌّ مُعرَّب) انتهىٰ[3] .

✽ قوله : (الزائدُ) ؛ أي : الحرفُ الزائدُ ، و(ضِعْفَ) بالنصب : خبرُ (يَكُ) ، وجملةُ (فَٱجْعَلْ لهُ) : جوابُ الشرط .

✽ قوله : (اغْدَوْدَنَ) بغينٍ مُعجَمة ، فدالَينِ مُهمَلتَينِ بينهما واوٌ ؛ يُقالُ :

---

(١) المصباح المنير (٢/٦٤٦) .

(٢) المعروفُ : أنَّهُ اسمُ جنسٍ جمعي .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص٣٧١) .

(افْعَـوْدَلَ) ، ولا فـي وزنِ (قَتَّـلَ) : (فَعْتَـلَ) ، ولا فـي وزن (كَـرَّمَ) : (فَعْرَلَ)[1] .

٩٢٩ـ وٱحْكُمْ بتأصيلِ حروفِ (سِمْسِمٍ) ونحوِهِ والخُلْفُ في كـ (لَمْلِمِ)

(اغْدَوْدَنَ الشَّعَرُ) : إذا طالَ ، و(اغْدَوْدَنَ النبتُ) : إذا اخضرَّ حتىٰ يضربَ إلى السواد . انتهىٰ « صحاح »[2] .

❊ قوله : (سِمْسِم) بكسر السِّينَيْنِ المُهمَلَتَينِ : الحبُّ المعروف ، وبفتحهما : اسمٌ للثعلب ، والحُكْمُ فيهما واحدٌ ، كما في « الفارِضيِّ »[3] ، وهو اسمُ موضعٍ أيضاً .

❊ قوله : (كـ « لَمْلِمِ ») بكسر اللام الثانية : أمرٌ مِنْ (لَمْلَمَ الكتيبةَ) ؛ أي : ضمَّها وجَمَعَ بعضَها إلىٰ بعض .

---

(١) أي : خلافاً لمَنْ قال بذلك ، وفيه : تكثيرُ الأوزان مع إمكان الاستغناء بواحد ، والتباسُ ما يشاكل مصدره (تفعيلاً) بما يُشاكل مصدره (فعللة) ، والحاصلُ : أنَّ الزائدَ مطلقاً يُعبَّرُ عنه بلفظه ، إلا شيئين : المُكرَّرُ ، كما سبق ، والمُبدلُ مِنْ تاء الافتعال ، فيُعبَّرُ عنه بأصله ؛ وهو التاءُ ؛ فوزنُ (اصْطَبَرَ) : (افْتَعَلَ) ، ولا ينطق بالطاء ؛ لزوال مقتضيها . انظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٠ـ٢٠٣١) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٥٨ـ٣٥٩) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٨) .

(٢) الصحاح (٦/ ٢١٧٣) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩١) .

المُرادُ بـ (سِمْسِم) : الرُّباعيُّ الذي تكرَّرتْ فاؤُهُ وعينُهُ ، ولم يكن أحدُ المُكرَّرَينِ صالحاً للسقوط ؛ فهـٰذا النوعُ يُحكَمُ علىٰ حروفه كلِّها بأنَّها أصولٌ .

فإذا صَلَحَ أحدُ المُكرَّرَينِ للسقوط[1] . . ففي الحُكْمِ عليه بالزيادة خلافٌ ؛ وذلك نحوُ : (لَمْلِمْ) أمرٌ مِنْ (لَمْلَمَ) ، و(كَفْكِفْ) أمرٌ مِنْ (كَفْكَفَ) ؛ فاللامُ الثانيةُ والكافُ الثانيةُ صالحانِ للسقوط ؛ بدليلِ صحَّةِ (لَمَّ) و(كَفَّ) ، فاختلف الناسُ في ذلك :

فقيل : هما مادَّتانِ ، وليس (كَفْكَفَ) مِنْ (كَفَّ) ، ولا (لَمْلَمَ) مِنْ (لَمَّ) ، فلا تكونُ اللامُ والكافُ زائدتَينِ[2] .

وقيل : اللامُ زائدةٌ ، وكذا الكافُ[3] .

وظاهرُ كلامِ الناظمِ : أنَّهُ لا خلافَ في القِسْمِ الأوَّلِ ؛ وهو ما أشار إليه بقوله : (واحْكُمْ . . .) إلىٰ آخره ، مع أنَّ فيه خلافاً ، ولم يُبيِّنِ الراجحَ مِنَ الخلاف في القِسْم الثاني المُشارِ إليه بقوله : (والخُلْفُ . . .) إلىٰ آخره .

وفي « شرح الكافية » أيضاً : أنَّهُ أصلٌ عندَ البَصْريِّينَ إلا الزَّجَّاجَ ، وعندَ الكُوفيِّينَ بدلٌ مِنْ تضعيف العين ، واختارَهُ ابنُ الناظمِ ، كما أفادَهُ في « النُّكَت »[4] .

. . . .

(١) بأنْ فُهِمَ المعنىٰ بعدَ سقوطه . « خضري » (٢/ ٨٨٨) .

(٢) وهـٰذا مذهبُ البَصْريِّينَ إلا الزَّجَّاجَ ؛ فوزنُ (كَفْكَفَ) عندَهُم : (فَعْلَلَ) .

(٣) قوله : (اللامُ زائدةٌ ، وكذا الكافُ) ؛ أي : اللامُ والكافُ الثانية ، وهـٰذا مذهبُ الزَّجَّاج ؛ فوزنُهُما عندَهُ : (فَعْفَلَ) .

(٤) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٤) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٦) ، و« شرح ابن الناظم » (١/ ٥٨٨) .

وقيل : هما بدلانِ مِنْ حرفٍ مُضاعَفٍ ، والأصلُ : (لَمَّمَ) ، و(كَفَّفَ) ، ثمَّ أُبدِلَ مِنْ أحد المُضاعفَينِ لامٌ في (لَمْلَمَ) ، وكافٌ في (كَفْكَفَ)[1] .

٩٣٠ـ فـأَلِـفٌ أَكْثَـرَ مِـنْ أصلَيْـنِ ... صــاحَــبَ زائــدٌ بغيــرِ مَيْــنِ

إذا صَحِبَتِ الألـفُ ثلاثـةَ أحـرفٍ أصـولٍ . . حُكِـمَ بـزيـادتهـا ؛ نحوُ : (ضارِبٍ) و(عَضْباءَ)[2] .

فإن صَحِبتْ أصلَينِ فقط . . فليستْ زائدةً ، بل هي إمَّا أصلٌ ؛ كـ (إلىٰ) ،

❀ قوله : (فأَلِفٌ) مبتدأٌ ، والمُسوِّغُ له نعتُهُ بجملةِ (صاحَبَ . . .) إلىٰ آخره ، وهو بفتح الحاء فعلٌ ماضٍ ، و(أَكْثَرَ) : مفعولٌ به مُقدَّم عليه ، و(زائدٌ) : خبرُ المبتدأ .

❀ قـولـه : (و« عَضْبـاءَ ») بـالضـاد المُعجَمـة مـع المَـدِّ ؛ قـال فـي

---

(١) وهـٰذا مذهبُ الكُوفيِّينَ واختاره ابنُ الناظم ، وحاصلُهُ : أنَّ الصالحَ للسقوط بدلٌ مِنْ تضعيف العين ؛ فالأصلُ : (لَمَّمَ) ، و(كَفَّفَ) ؛ فاستُثقِلَ ثلاثةُ أمثال ، فأُبدِلَ مِنْ وسطها حرفٌ يُماثل الفاءَ ؛ فوزنُهُ علىٰ هـٰذا : (فَعَّلَ) ، وقد سبق الإشارةُ إلىٰ هـٰذه المذاهب في كلام المُحشِّي . وانظر « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٥ـ ٢٠٣٦) ، و« التصريح على التوضيح » (٢/ ٣٦٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٨٨٩) ، و(٥/ ٤٥٩ـ ٤٦٠) .

(٢) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وفي (و) : (غَضْبان) ، وفي (ز ، ح) : (غَضْبىٰ) ، وهي مؤنث (غَضْبان) ، والكلُّ صحيحٌ ، كما نبَّهَ عليه الخضري في « حاشيته » (٢/ ٨٨٩) .

وإمَّا بدلٌ مِنْ أصل ؛ كـ (قالَ) و(باعَ) .

٩٣١ـ واليا كذا . . . .

« الصحاح » : (وناقةٌ عَضْباءُ ؛ أي : مشقوقةُ الأُذُنِ ، وكذلك الشاةُ ، أمَّا ناقةُ رسولِ الله صلَّى الله عليه وسلَّم التي كانتْ تُسمَّى العَضْباءَ . . فإنَّما كان ذلك لقباً لها ، ولم تكنْ مشقوقةَ الأُذُن) انتهىٰ[١] .

❁ قوله : (واليا كذا . . .) إلىٰ آخره : شرطُ الأوَّلِ : ألَّا تُصدَّرَ مطلقاً ؛ فإنَّها لا تُزادُ أوَّلاً ، وكذا لا تُصدَّرُ الياءُ وبعدَها أربعةُ أصولٍ ، وإلا كانتْ أصلاً ؛ كـ (يَسْتَعُورٍ)[٢] ، . . . .

❁ قوله : (شرطُ الأوَّلِ) عبارةُ « النُّكَت » : (شرط الواو) ؛ فما في المُحشِّي تحريفٌ[٣] .

❁ قوله : (كـ « يَسْتَعُورٍ ») اسمُ مكانٍ بالحجاز .

(١) الصحاح (١/ ١٨٤) .

(٢) في هامش (ج) : (قولُهُ : « كيَسْتَعُور » وزنُهُ : « فَعْلَلُولٌ » بفتح أوَّله وسكونِ ثانيه وفتحِ ثالثه وضمِّ رابعه وبعدَهُ واوٌ ساكنة ؛ وهو شجرٌ يُستاكُ به ، أو اسمُ موضعٍ عند حرَّة المدينة ، وكساءٌ يُجعَلُ علىٰ عجز البعير ، واسمٌ مِنْ أسماء الدَّوَاهي ؛ يُقالُ : « ذَهَبَ في اليَسْتَعُور » ؛ أي : في الباطل . انتهى « ابن الميت ») ، وقولُهُ : (ووزنُهُ : « فَعْلَلُولٌ ») هو مذهبُ سيبويهِ والجمهور ، وذَهَبَ أحمدُ بن يحيىٰ ثعلبٌ وابنُ دُريد إلىٰ أنَّهُ (يَفْتَعُولٌ) ، وانظر « إرشاد السالك النبيل » (ق/ ٦٢٢) ، و« الخصائص » (٣/ ٢١٥) .

(٣) في جميع نسخ المُحشِّي : (شرط الواو) ؛ فلعلَّ التحريفَ بناء علىٰ ما كتب عليه المُقرِّر ، والله تعالىٰ أعلم .

. . . . . . والواوُ إنْ لم يَقَعَا

فإن تَصَدَّرَتْ وبعدَها ثلاثةُ أصولٍ. . فهي زائدةٌ ، ومحلُّ كونِ المُتجاوِزِ أربعةً أصلٌ : إذا لم يَجْرِ على الفعل ، وإلا كانتْ زائدةً ؛ كـ (يُدَحْرِجُ) ، فلو قال :

واليا كذا والواوُ إنْ لم يَقَعَا   مُصدَّرَينِ تسبقُ اليا أربعَا

لكان أَسْلَمَ وأَفْيَدَ .

قال ابنُ هشامٍ : (فإن قلتَ : كيف استثنى « يُؤْيُؤاً » و« وَعْوَعاً » مع أنَّهُ قد عُلِمَ مِنْ قوله : « واحْكُمْ بتأصيلِ حروفِ سِمْسِمِ ». . أنَّ ما شأنُهُ كذلك لا يُحكَمُ عليه بزيادة ؟

قلت : دَفَعَ هذا تَوَهُّمَ تخصيصِ ذلك بإطلاقه هنا) انتهى ، أفادَهُ في « النُّكَت »[1] .

❁ قوله : (والواوُ) يحتملُ : أنْ يكونَ معطوفاً على (اليا) ، وأنْ يكونَ

❁ قوله : (فإن تَصَدَّرَتْ وبعدَها ثلاثةُ أصولٍ) ؛ أي : كـ (يَلْمَع) اسم للسَّراب .

❁ قوله : (ومحلُّ كونِ المُتجاوِزِ أربعةً أصلٌ) كذا في النسخ ، ولعلَّهُ رَسَمَهُ على لغة ربيعةَ ، وإلا فصوابُهُ : (أصلاً) بالألف ؛ لأنَّهُ منصوبٌ خبرُ (كونِ)[2] .

❁ قوله : (بإطلاقه هنا) ؛ أي : لو أَطْلَقَ .

(١) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٤) .

(٢) جاء على الصواب في (د) .

كما هما في (يُؤْيُؤٍ) . . . . . .

مبتدأٌ حُذِفَ خبرُهُ لدَلالة الأوَّلِ عليه .

❁ قوله : (كما هما) حالٌ مِنَ الألف في (يَقَعَا) ، أو نعتٌ لمصدرٍ محذوفٍ مع تقدير مضاف ؛ أي : وُقُوعاً كوقوعهما ، ثمَّ حُذِفَ المضافُ فانفصلَ الضميرُ .

❁ قوله : (في « يُؤْيُؤٍ ») بضمِّ الياءَينِ وسكونِ الهمزة الأُولىٰ : مُتعلِّقٌ بالمضاف المحذوف ، أو بالكاف ؛ لِمَا فيها مِنَ معنى التشبيه[1] ، و(اليُؤْيُؤُ) : طائرٌ مِنَ الجوارح كالباشَق ، صغيرٌ قصيرُ الذَّنَب ، وجمعُهُ : (يَآيِئ) ، وقال بعضُهُم في وصفه[2] : [من مشطور الرجز]

❁ قوله : (أي : وُقُوعاً كوقوعهما . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا يَقتضِي زيادةَ (ما) ، ولا حاجةَ إليه ؛ فكان الأحسنُ أنْ يقولَ : (أي : وقوعاً كوقوعِ اللَّذَينِ هما في « يُؤيُؤٍ » . . .) إلىٰ آخره ؛ فـ(ما) موصولةٌ .

❁ قوله : (أو بالكاف . . .) إلىٰ آخره : لا يخفىٰ عدمُ صحَّةِ ذلك هنا مِنْ حيثُ المعنىٰ .

---

(١) وهـٰذا علىٰ رأي مَنْ أجاز تعلُّقَ المجرور بحروف المعاني . انظر « تمرين الطلاب » (ص١٧٤) ، وما سبق تعليقاً في (٤/ ٣٧) .

(٢) الأبيات للناشئ الأكبر ، كما في « الأنوار ومحاسن الأشعار » (ص٣١١) ، و« نهاية الأرب » (١٠/ ١٩٩) ، وفي « الأنوار » : (التحديق) بدل (التحقيق) .

و(وَعْوَعَا)

أي : كذلك إذا صَحِبَتِ الياءُ أو الواوُ ثلاثةَ أحرفٍ أصولٍ ؛ فإنَّهُ يُحكَمُ بزيادتهما ، إلا في الثُّنائيِّ المُكرَّر .

فالأوَّل : كـ(صَيْرَفٍ)[1] ، ....

ويُــؤْيُــؤٍ مُهــذَّبٍ رشيــقِ
كــأنَّ عينَيْــهِ لــدى التحقيــقِ
فَصَّــانِ مَخْــرُوطــانِ مِــنْ عَقِيــقِ

* قوله : (و« وَعْوَعَا ») معطوفٌ علىٰ (يُؤْيُؤٍ) مِنْ عطف الفعلِ على الاسم ؛ مِنْ قولهم : (وَعْوَعَ الذئبُ وَعْوَعةً) : صوَّتَ ، والوَعْوَعةُ : صوتُهُ .

قلتُ : في « مختصر حياة الحيوان » : (الوَعْوَعُ : ابنُ آوىٰ)[2] ؛ فيصحُّ إرادتُهُ هنا ، بل هو الأَوْلىٰ ؛ لِمَا فيه مِنَ المناسبة معَ ما قبلَهُ .

لا يُقالُ : كان عليه أنْ يَجُرَّهُ ولا يَنصِبَهُ .

* قوله : (مِنْ عطف الفعلِ على الاسم) لا يخفىٰ ما فيه مِنَ الإيهام ، والمقصودُ : أنَّهُ عَطَفَ الفعلَ المُرادَ لفظُهُ على الاسم كذلك .

(١) سبق شرحه في (٤/٢٩، ٥/٣١٨) .
(٢) انظر « حياة الحيوان الكبرىٰ » (٢/٤٧٣) .

و(يَعْمَلٍ) ، و(جَوْهَرٍ) ، و(عَجُوز) .

والثاني : كـ (يُؤْيُؤٍ) لطائرٍ ذي مِخْلَب ، و(وَعْوَعَةٍ) مصدر (وَعْوَعَ) إذا صَوَّتَ .

فالياءُ والواوُ في الأَوَّل زائدتانِ ، وفي الثاني أصليَّتانِ .

٩٣٢ـ وهٰكـذا هَمْـزٌ ومِيـمٌ سَبَقَـا ثَـلاثَـةً تَـأْصِيلُهـا تَحَقَّقَـا

لأنَّا نقولُ : صحَّ النصبُ بجَعْلِ الواو للمعيَّة[1] ، وبهٰذا يتبيَّنُ لك صحَّةُ قولِ بعضِهِم : (يحتملُ : أنْ يكونَ « وَعْوَعاً » اسماً للصوت) ، خلافاً لمَنِ اعترضَهُ بما تقدَّم مِنَ النصب ، فتدبَّرْ .

❊ قوله : (و« يَعْمَلٍ ») هو القويُّ على العمل مِنَ الإبِلِ .

❊ قوله : (في الأَوَّل) ؛ أي : في القِسْم الأَوَّلِ ؛ وهو ما مثَّلَهُ بـ (صَيْرَفٍ) و(عَجُوز) .

❊ قوله : (وهٰكذا) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (همزٌ وميمٌ . . .) إلىٰ آخره ، و(ثلاثةً) : مفعولُ (سَبَقَا) ، وفاعلُهُ : ألفُ التثنية ، وجملةُ (تأصيلُها تَحَقَّقَا) مِنَ المبتدأ والخبر : نعتٌ لـ (ثلاثةً) .

❊ قوله : (لأنَّا نقولُ : صحَّ النصبُ . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّ المعنىٰ يأبىٰ ذلك ، بل والقواعدُ اللفظيَّةُ تأباه ، فتدبَّرْ .

---

(١) والعاملُ فيه حينئذٍ : هو المضاف المحذوف لا الكاف ؛ لأنَّهُ يُشترَطُ في المفعول معه أنْ يكونَ مسبوقاً بفعل أو شبهه . انظر ما تقدم في (٣/ ٣٠٤) .

أي : كذلك يُحكَمُ على الهمزة والميم بالزيادة . . إذا تَقَدَّمَتا علىٰ ثلاثةِ أحرفٍ أصولٍ ؛ كـ (أحمدَ) ، و(مُكْرِمٍ)[1] ، فإن سَبَقَتا أصلَينِ حُكِمَ بأصالتهما[2] ؛ كـ (إِبِلٍ) ، و(مَهْد) .

٩٣٣ـ كـذاكَ همـزٌ آخِـرٌ بعـدَ أَلِـفْ ... أَكْثَـرَ مِـنْ حـرفَيـنِ لفظُهـا رَدِفْ

---

* قوله : (و« مَهْد ») بفتح فسكون : يُطلَقُ علىٰ مَهْدِ الصبيِّ ، وجمعُهُ : (مِهادٌ) ؛ كـ (سَهْمٍ وسِهام) ، وعلى الفِراش ، وجمعُهُ : (مُهُودٌ) ؛ كـ (فَلْسٍ وفُلُوس) انتهىٰ « مصباح »[3] .

* قوله : (آخِرٌ) نعتُ (همزٌ) ، وفي بعض النسخ : إضافةُ (همز) إليه ؛ فيكونُ مِنْ إضافة الموصوف لصفته ، و(بعدَ) : نعتُ (همزٌ) .

* قـولـه : (لفظُهـا رَدِفْ) مبتـدأٌ وخبـرٌ ، و(أكثـرَ) : مفعـولٌ مُقـدَّم

---

(١) خَرَجَ : ما إذا توسَّطتا ، أو تأخَّرتا ؛ فلا يُحكَمُ بزيادتهما إلا بدليل ؛ كسقوطهما في بعض اللغات أو التصاريف ؛ كهمزة (شَمْأَلَ) و(احْبَنْطَأَ البطنُ) ـ أي : انتفخَ ـ في (شَمَلَ) و(حَبِطَ) ؛ وكميم (دُلامِص) في قولهم : (درعٌ دُلامِصٌ) و(دُلاص) ؛ أي : بَرّاق ، وميم (زُرْقُم) لشديد الزُّرْقة ، وكذا كلُّ ثُلاثيٍّ زِيدَ في آخره ميمٌ للتكثير ؛ كـ (سُتْهُم) لكبير الاست ، و(دِلْقِم) للعجوز والناقة المُسِنَّة . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٣٧ـ١٥٣٨) ، و« المساعد » (٤/ ٥٢ـ٥٤) .

(٢) وكذا إن سبقتا أكثرَ مِنْ ثلاثة ؛ كـ (إِصْطَبْل) ، و(مَرْزَجُوش) لنبتٍ طيِّب الرائحة ؛ لأنَّ الاشتقاقَ لم يَدُلَّ على الزيادة في مثل ذلك . « خضري » (٢/ ٨٩١) .

(٣) المصباح المنير (٢/ ٨٠٠ـ٨٠١) .

أي : كذلك يُحكَمُ على الهمزة بالزيادة . . إذا وقعتْ آخِراً بعدَ ألفٍ تقدَّمها أكثرُ مِنْ حرفَينِ ؛ نحوُ : (حَمْراءَ) ، و(عاشُوراءَ) ، و(قاصِعَاءَ) .

فإن تقدَّم الألفَ حرفانِ . . فالهمزةُ غيرُ زائدةٍ ؛ نحوُ : (كِسَاءٍ) و(رِدَاءٍ) ؛ فالهمزةُ في الأوَّل بدلٌ مِنْ واو ، وفي الثاني بدلٌ مِنْ ياء ، وكذلك إذا تقدَّم على الألف حرفٌ واحد ؛ كـ (ماء) ، و(داء) .

٩٣٤ـ والنونُ في الآخِرِ كالهمزِ وفي ... نحوِ (غَضَنْفَرٍ) أصالةً كُفِي

النونُ إذا وقعتْ آخِراً بعدَ ألفٍ تقدَّمها أكثرُ مِنْ حرفَينِ[1] . . حُكِمَ عليها

بـ (رَدِفْ) ، والجملةُ : نعتٌ لـ (أَلِفْ) .

* قوله : (و« قَاصِعَاءَ ») تقدَّم أنَّها اسمٌ لجُحْرٍ مِنْ جِحَرةِ اليَرْبُوعِ[2] .

* قوله : (وفي نحوِ) مُتعلِّقٌ بـ (كُفِي) ، و(أصالةً) : مفعولٌ ثانٍ لـ (كُفِي)، والأوَّلُ : هو نائبُ فاعلِهِ العائدُ على (النونُ) ، ومعنىٰ (كُفِي) : صُرِفَ ؛ يُقالُ : (كفاكَ اللهُ الشرَّ) ؛ بمعنىٰ : صَرَفَهُ عنك ؛ فمعنىٰ (أصالةً

. . . .

(١) الأَوْلىٰ : (أصلَينِ) كما مرَّ في الهمزة ؛ ليخرجَ نحوُ : (مِهْوان) ؛ لأنَّ نونَهُ أصليَّة ؛ لأنَّهُ مِنَ الهوان ، معَ أنَّ قبلَها أكثرَ مِنْ حرفَينِ ؛ لأنَّ بعضَها زائد ؛ وهو الميم . « خضري » (٢/ ٨٩١) ، والذي تقدَّم في الهمزة : (حرفين) ، وهي كذلك في جميع النسخ في كلا الموضعين .

(٢) انظر (٥/ ٢٣٥ـ٢٣٦) .

بالزيادة ، كما حُكِمَ على الهمزة حينَ وقعتْ كذلك[1] ؛ وذلك نحوُ : (زَعْفرانٍ) ، و(سَكْرانَ) .

فإنْ لم يسبقْها ثلاثةٌ فهي أصليَّةٌ ؛ نحوُ : (مكانٍ) ، و(زمانٍ) .

ويُحكَمُ أيضاً على النون بالزيادة : إذا وقعتْ بعدَ حرفَينِ وبعدَها حرفانِ ؛ كـ (غَضَنْفَرٍ)[2] .

٩٣٥ـ والتاءُ في التأنيثِ والمُضارَعَهْ . . . .

كُفِي) ؛ أي : مُنِعَ الأصالةَ وصُرِفتْ عنه ، و(الغَضَنْفَرُ) : الأسدُ .

* قوله : (والتاءُ في التأنيثِ) التاء : مبتدأٌ ، والخبرُ محذوفٌ ؛ أي : مُطَّرِدةُ الزيادة ، أو فاعلٌ بمحذوف ؛ أي : . . . .

---

* قوله : (أو فاعلٌ بمحذوف) أراد نائبَ الفاعل ؛ بقرينةِ ما بعدَهُ ، وكذا قولُهُ فيما يأتي : (أو فاعلٌ بمُقدَّر)[3] .

---

(١) أي : إلا إذا كان قبلَها حرفٌ مُشدَّد أو لِين ؛ كـ (حسَّان) و(عِقْيان) ؛ فتحتملُ الزيادةَ والأصالةَ على حدٍّ سواءٍ ؛ كالهمزة في (حوَّاء) ، فلا يُلغىٰ أحدُهُما إلا بدليل ، كما في « التسهيل » و« الكافية » ؛ كدلالة منع صرف (حسَّان) و(حوَّاء) على زيادة آخره ، فيكونُ التضعيفُ أصلياً . « خضري » (٢/ ٨٩١) .

(٢) ويُشتَرطُ أيضاً : سكونُها ، وعدمُ إدغامِها ؛ ليخرجَ : (غُرْنَيق) ، و(عَجَنَّس) . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٤٣) ، و« همع الهوامع » (٣/ ٤٥٥) .

(٣) انظر (٥/ ٤٧١) .

. . . . ونحـوِ الِاَستِفْعـالِ والمُطـاوَعَـة

تُزادُ التاءُ : إذا كانتْ للتأنيث ؛ كـ (قائمة)[١] ، أو للمُضارعة ؛ نحوُ : (أنتَ تفعلُ)[٢] ، أو مع السين في الاستفعال وفروعِهِ ؛ نحوُ : (استِخْراجٍ) ، و(مُستخْرَجٍ) ، و(استَخْرَجَ) ، أو لمُطاوَعةِ (فَعَّلَ) ؛ نحوُ : (عَلَّمْتُهُ فتعَلَّمَ) ، أو (فَعْلَلَ) ؛ كـ (تَدَحْرَجَ) .

وتُزادُ التاءُ في التأنيث والمطاوعةِ ونحوِ . . . إلىٰ آخره ؛ فـ (المُطاوَعَة) و(نحوِ) : معطوفانِ على (التأنيث) .

❁ قوله : (ونحوِ الِاَستِفْعالِ) في هـٰذا إشارةٌ : إلىٰ ما تُزادُ فيه السينُ ؛ حيثُ لم يذكرِ الافتعالَ ، بل قال : (الاستفعال) ؛ وبهـٰذا عُلِمَ : أنَّ قولَ ابنِ هشامٍ : (إنَّ الناظمَ وابنَهُ أهملا زيادةَ السين) . . سهوٌ ، أفاده شيخُ الإسلامِ[٣] .

❁ قوله : (والمطاوعةِ ونحوِ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ ذلك علىٰ مُقتضىٰ نسخةٍ وقعتْ له ، وإلا فصوابُهُ : (المضارعة) في الموضعَينِ .

---

(١) هـٰذا المثالُ للمفرد ، ومثلُهُ إذا كانت في الجمع ؛ كـ (مُسلِمات) ، ومثَّل المُصرِّحُ أيضاً بـ (قامتْ) ، وفيه نَظَر ؛ لأنَّ التاءَ في (قامت) في نيّة الانفصال ، ولم تُنزَّلْ منزلة الجزء ، بخلاف التاء في (قائمة) ؛ ولذا جُعِلَ الإعرابُ عليها . انظر « حاشية ياسين على التصريح » (٢/ ٣٦٢) .

(٢) قال ابن هشام : (لم يَعُدَّ مِنْ حروف المضارعة إلا التاءَ ، مع أنَّهُ لا فرقَ بينها وبين غيرها) . « خضري » (٢/ ٨٩٢) .

(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٤٥) ، وانظر « أوضح المسالك » (٤/ ٣٦٦) .

٩٣٦ـ والهاءُ وقفاً كـ (لِمَهْ) و(لم تَرَهْ) . . . .

❁ قوله : (والهاءُ وقفاً) ؛ أي : وقتَ وقفٍ[١] ، و(الهاء) : مبتدأٌ ، أو فاعلٌ بمُقدَّر ، كما مرَّ في (التاء)[٢] ، وليس مِنْ ذلك (طلحةُ) و(مسلمة) ؛ لأنَّ هاءَهُ منقلبةٌ عن التاء ، فلا تُعَدُّ فيما زيدتْ فيه الهاءُ ، بل فيما زيدتْ فيه التاءُ .

قال العلَّامةُ المَكُوديُّ : (والتحقيقُ : أنَّ هاءَ السكتِ ليستْ مِنْ حروف الزيادة ؛ لأنَّ حروفَ الزيادةِ صارتْ مِنْ نَفْسِ بِنْية الكلمة ، وهاءَ السكت جِيءَ بها لبيان الحركة ؛ فهي كسائر حروف المعاني ، لا حروفِ التهجِّي) انتهى[٣] .

❁ قوله : (كـ « لِمَهْ ») الكافُ : للتشبيه ، واللامُ : حرفُ جرٍّ ، و(ما) : اسمُ استفهامٍ حُذفتْ منه الألفُ لِمَا مرَّ[٤] ، والهاءُ : للسكت ؛ فقد اجتمعَ في قوله : (كـ « لِمَه ») اسمٌ وثلاثةُ أحرف .

قال ابنُ هشامٍ : (تمثيلُ الناظمِ وابنِهِ وكثيرٍ مِنَ النَّحْويِّينَ للهاء بنحو « لِمَهْ » و« لم تَرَهْ » ، وللَّام بـ « ذلك » و« تلك » . . مردودٌ ؛ لأنَّ كلّاً مِنْ هاء السكت

---

(١) فيكونُ مفعولاً فيه ناب عن ظرف الزمان ، وقال المَكُودي في « شرحه » (ص٣٧٣) : (مصدرٌ في موضع الحال من « الهاء » ؛ أي : موقوفاً عليها ، أو مفعولٌ له) ، وقال الشيخ خالد في « التمرين » (ص١٧٥) : (ويحتملُ : أنْ يكونَ منصوباً على إسقاط الخافض ؛ أي : في وقف) ، والأنسب مع حلِّ الشارح الآتي : أن يكون مفعولاً له .

(٢) انظر (٥/٤٦٩) .

(٣) شرح المكودي على الألفية (ص٣٧٣) .

(٤) انظر (٥/٤١٥ـ٤١٦) .

ولامِ البُعْد كلمةٌ برأسها ، وليستْ جزءاً مِنْ غيرها)[1] .

قال شيخُ الإسلام : (أنتَ خبيرٌ بأنَّ الأمرَ ـ بعدَ تسليمِ أنَّ كلامَهُم مُختصٌّ بزيادةِ ما هو جزءٌ مِنْ غيره ـ . . هيِّنٌ ، مع أنَّ الاعتراضَ على المثال ليس مِنْ شأن الفُحُول) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (في الإشارةِ المُشتهِرَهْ) قال ابنُ هشامٍ : (هي صفةٌ لـ « اللام » علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : وزيادةُ اللامِ المشتهرةِ في الإشارة ، ونبَّه به على

❁ قوله : (مع أنَّ الاعتراضَ . . .) إلىٰ آخره : ظرفٌ لقوله : (هَيِّنٌ) ؛ فلا يُقالُ : ما وجهُ كونِ ذلك بعدَ التسليم هَيِّناً ؟

نعم ؛ بَقِيَ عليه : أنَّ الاعتراضَ كما لا يخفىٰ ليس على المثال ، بل على المُمثَّل له بقوله : (كـ « لِمَهْ » . . .) إلىٰ آخره ، وقولِهِ : (واللام . . .) إلىٰ آخره .

وبَقِيَ عليه أيضاً : أنَّ هاءَ الوقفِ ولامَ البُعْدِ ونحوَهُما . . لا تُعَدُّ زائدةً ، إنَّما الذي يُعَدُّ زائداً نحوُ ما بعدَ (إذا) ، كما لا يخفىٰ علىٰ مَنْ تَدَبَّرَ .

❁ قوله : (علىٰ تقدير مضافٍ ؛ أي : وزيادةُ اللامِ . . .) إلىٰ آخره :

---

(١) أوضح المسالك (٤/٣٦٦) .

(٢) الدرر السنية (٢/١٠٤٦) ، وفيه وفي بعض النسخ : (المُثُل ، الفَحْل) بدل (المثال ، الفحول) .

تُزادُ الهاءُ للوقف[١] ؛ نحوُ : (لِمَهْ) ، و(لم تَرَهْ)[٢] ، وقد سبق في (باب الوقف) بيانُ ما تُزادُ فيه ؛ وهو : (ما) الاستفهاميَّةُ المجرورة ،

الألفاظ التي شذَّتْ زيادتُها فيها ؛ نحوُ : « عَبْدَلٍ » ، و« زَيْدَلٍ »)[٣] ، قال : (وليستْ صفة لـ « الإشارة » ؛ لأنَّها لم تُوصَفْ بعدم الاشتهار حتىٰ تحتاجَ إلى القيد) انتهىٰ[٤] .

وقال بعضُهُم : (قولُهُ : « في الإشارة » يُفِيدُ التنبيهَ علىٰ ذلك ؛ فلا حاجةَ للوصف المذكور ، وهو ظاهرٌ)[٥] .

❁ قوله : (للوقف) ليس المُرادُ به مُقابِلَ الوصل ، بل البناءُ ، وقد مثَّل له

لا حاجةَ لهـٰذا المضاف ؛ فإنَّ اللامَ قد تكونُ غيرَ مشهورة .

---

(١) كذا في النسخة التي كتب عليها المُحشِّي ، وهو يُرجِّح كونَ (وقفاً) في المتن مفعولاً له ، كما سبق في كلام المَكُودي ، وفي النسخ : (في الوقف) ، وهو يُرجِّح كونه منصوباً علىٰ نزع الخافض ، كما جوَّزه المُمرِّن . انظر ما سبق تعليقاً في (٥/ ٤٧١) .

(٢) وليس من مواضع الزيادة نحوُ : (طلحة) و(مَسْلَمَة) ، بل الهاءُ فيه بدلُ التاء ، لا مزيدةٌ استقلالاً . « خضري » (٢/ ٨٩٢) .

(٣) ونُقل عن الأخفش أنَّ اللامَ في (عَبْدَل) أصليّة ، وهو مُركَّب من (عبد الله) ، كما قالوا : (عَبْشَمي) ، وذهب في « الأوسط » : إلىٰ أنَّها زائدة . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٤٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (١/ ٢٢١ـ٢٢٢) .

(٤) كذا نقله عنه السيوطي في « النكت » (ق/ ٢٤٦) ، وفي « الحواشي الكبرىٰ » (ص٨٢٥) المنسوبة لابن هشام : أنَّ (اللام) مبتدأ ، و(المُشتَهِرة) صفةٌ لمبتدأ محذوف ؛ أي : زيادتُها المشتهرةُ ، و(في الإشارة) خبر ، والجملةُ خبر (اللام) .

(٥) انظر « حاشية الحفني على الأشموني » (٢/ ق٢٧٥) ، و« حاشية المدابغي على الأشموني » (٢/ ق٢٧٠) .

والفعلُ المحذوفُ اللامِ للوقف ؛ نحوُ : (رَهْ) ، أو المجزومُ ؛ نحوُ : (لم تَرَهْ) ، وكلُّ مبنيٍّ علىٰ حركةٍ ؛ نحوُ : (كَيْفَهْ) ، إلا ما قُطِعَ عن الإضافة ؛ كـ (قَبْلُ) و(بعدُ) ، واسمَ (لا) التي لنفي الجنسِ ؛ نحوُ : (لا رجلَ) ، والمنادىٰ ؛ نحوُ : (يا زيدُ) ، والفعلَ الماضيَ ؛ نحوُ : (ضَرَبَ)[1] .

واطَّردَ أيضاً زيادةُ اللامِ في أسماء الإشارة ؛ نحوُ : (ذٰلِك) ، و(تلْك) ، و(هُنالِك) .

٩٣٧ـ وَٱمْنَعْ زيادةً بلا قيدٍ ثَبَتْ إنْ لم تُبَيَّنْ حُجَّةٌ كـ (حَظلَتْ)

بقوله : (رَه) انتهىٰ زكريَّا[2] .

* قوله : (بلا قيدٍ ثَبَتْ) يعني : متىٰ وَقَعَ شيءٌ مِنْ هـٰذه الحروفِ العَشَرةِ خالياً عمَّا قُيِّدتْ به زيادتُهُ . . فهو أصلٌ .

* قوله : (إنْ لم تُبَيَّنْ) بفتح التاء ، وأصلُهُ : (تَتَبَيَّن) ؛ فحُذفتْ إحدى التاءَينِ ، و(حُجَّةٌ) : فاعلٌ ، أو بضمِّها علىٰ أنَّهُ مضارعٌ مبنيٌّ للمفعول ، و(حُجَّةٌ) نائبُ فاعلِهِ .

* قوله : (كـ « حَظلَتْ ») بفتح الظاء المُشَالة .

---

* قوله : (بفتح الظاء المُشَالة) في « القاموس » : أنَّهُ مِنْ باب (فَرِحَ)[3] .

---

(١) انظر (٥/ ٤١٣ـ٤١٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٤٦) .

(٣) القاموس المحيط (٣/ ٣٤٧) .

إذا وَقَعَ شيءٌ مِنْ حروف الزيادة العَشَرةِ ـ التي يجمعُها قولُكَ : (سَأَلْتُمُونيها) ـ خالياً عمَّا قُيِّدتْ به زيادتُهُ . . فاحْكُمْ بأصالته ؛ إلا إنْ قام على

❁ قوله : (سَأَلْتُمُونيها) يجمعُها أيضاً : قولُكَ : (هم يتساءلونَ) ، وقولُكَ : (هَوِيتُ السَّمانَ)[1] ، قال الفارِضيُّ : وجَمَعْتُها على : (أنهَيتُ لموسى) ، و(سَلْ مَنْ أُوتِيها) ، و(أَتَوْهُ سالِمِينَ) ، و(هـأنتم سُولِي) ، و(أَتُسْلِمُونيها) ، و(تَوَهَّمْنَ سؤالي) ، و(أَمْهِلُوني ستّاً) ، و(أَوْلِهِما ستِّينَ) ؛ أي : أَعْطِهِما ستِّينَ ، وجَمَعَها الناظمُ أربعَ مراتٍ في قوله : [من الطويل]

(هناءٌ وتسليمٌ) (تلا يومَ أُنْسِهِ) (نهايةُ مسؤولٍ) (أمانٌ وتسهيلُ)[2]

---

(١) ويُروىٰ أنَّ المُبرِّد سأل شيخَهُ المازنيَّ عنها ، فأنشد : (من المتقارب)

هَـوِيـتُ السِّمـانَ فشَيَّبْنَنِـي وقد كنتُ قِدْماً هَوِيتُ السِّمَانَا

فقال : أنا أسألُكَ عن حروف الزيادة وأنتَ تُنشِدُني الشِّعْرَ ؟! فقال : قد أجبتُكَ مرَّتَينِ ، ويُرْوىٰ أنَّهُ قال : سألتُمُونيها ، فأعطيتُكُم ثلاثةَ أجوبة .

وقيل : إنَّ تلميذاً سأل شيخه عنها ، فقال : سألتُمُونيها ، فظنَّ أنَّهُ لم يُجِبْهُ إحالةً على ما أجابهم به قبلَ هـٰذا ، فقال : ما سألتُكَ إلا هـٰذه النَّوْبةَ ، فقال : اليومَ تنساهُ ، فقال : والله ؛ لا أنساه ، فقال : قد أجبتُكَ يا أحمقُ مرَّتين . انظر « شرح الشافية » للرضي (٢/ ٣٣١) ، و« تاج العروس » (٨/ ١٦١) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٨٩) ، والبيت في « نظم الفرائد » (ص ٦٩) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢٠٣٣) ، و« إيجاز التعريف في علم التصريف » (ص٣١) ، وقال ابنُ عبدون في جمعها أيضاً : (من الطويل)

سألتُ الحروفَ الزائداتِ عنِ اسمِها فقالتْ ولم تكذبْ (أمانٌ وتسهيلُ)

وجمعها أيضاً المَقَّرِيُّ في بيتٍ بديعٍ فقال : (من البسيط) =

زيادته حُجَّةٌ بيِّنةٌ ؛ كسقوطِ همزةِ (شَمْأَلٍ) في قولهم : (شَمَلَتِ الريحُ شُمُولاً) : إذا هبَّتْ شَمَالاً ، وكسقوطِ نونِ (حَنْظَلٍ) في قولهم : (حَظِلَتِ الإبلُ) : إذا آذاها أكلُ الحَنْظَلِ ، وكسقوطِ تاءِ (مَلَكُوتٍ) في (المُلْك) .

❀ قوله : (شَمَلَت) بفتح الميم ، وهـٰذا الاستدلالُ مُعترَضٌ باحتمالِ أنْ يكونَ الأصلُ (شَمْأَلَتْ) فنُقلت حركةُ الهمزة ، ثمَّ حُذفت ؛ فالأَوْلىٰ : الاستدلالُ علىٰ ذلك بسقوطها في بعض لغاتها ؛ نحوُ : (شَمَال) ـ كـ (قَذَال) ـ و(شَمُول) .

❀ قوله : (« مَلَكُوتٍ » في « المُلْك ») قال في « الصحاح » : (المَلَكُوت مِنَ المُلك ؛ كالرَّهَبُوتِ مِنَ الرَّهْبة) انتهىٰ[1] ، وأمَّا قولُ بعضِهم : (إنَّ المَلَكُوتَ هو العالَمُ الخَفِيُّ ، والمُلْكَ العالَمُ الظاهرُ) . . فهو مبنيٌّ علىٰ خلافِ ما اشتَهَرَ عندَ أهل اللغة .

. . . .

❀❀❀

= قـالـتْ حـروفُ زيـاداتٍ لسـائلِهـا هل هُوِيتَ بلدةٌ : (أَهْوىٰ تِلِمْسانَا)

وقد تفنَّن العلماءُ في انتقاء الكلمات الضابطة لها ؛ حتىٰ جمع فيها الإمام المَقَّريُّ مئةَ ضابطٍ في رسالة سمَّاها : « إتحاف أهل السيادة بضوابط حروف الزيادة » ، وقد أورد كثيراً منها في « نفح الطيب » ، وكذلك الزَّبيدي في « تاج العروس » (٨/ ١٦١ـ ١٦٢) ؛ حتىٰ ذَكَرَ مِنْ مبتكراته أحداً وعشرينَ ضابطاً ، وانظر « نفح الطيب » (٣/ ٤٥٤ـ٤٥٧).

(١) الصحاح (٤/ ١٦١٠) .

فصل
في زيادة همزة الوصل

٩٣٨ـ للوَصْلِ همزٌ سابِقٌ لا يَثْبُتُ إلا إذا ٱبْتُدِي بهِ كـ (ٱسْتَثْبِتُوا)

لا يُبتدَأُ بساكنٍ ، كما لا يُوقَفُ علىٰ مُتحرِّك ، فإذا كان أوَّلُ الكلمة ساكناً . . وَجَبَ الإتيانُ بهمزةٍ مُتحرِّكة توصُّلاً للنُّطق بالساكن .

وتُسمَّىٰ هـٰذه الهمزةُ : همزةَ وصلٍ[1] ، وشأنُها : أنَّها تثبتُ في الابتداء ،

(فصلٌ)

(في زيادة همزةِ الوصلِ)

❁ قوله : (فصلٌ) هـٰذا خبرُ محذوفٍ ، وهو مِنْ تتمَّةِ الكلام علىٰ زيادة الهمزة ، وإنَّما أفردَهُ ؛ لاختصاصه بأحكام .

[فصلٌ]

[في زيادة همزةِ الوصلِ]

. . . .

---

(١) أي : مجازاً لعلاقة الضِّدِّية ؛ لأنَّها تسقطُ وصلاً ، فكان حقُّها أنْ تُسمَّىٰ : همزة ابتداء ، وقيل : لا مجاز ، بل سُمِّيت بذلك ؛ لوصلِ ما بعدَها بما قبلَها عندَ سقوطها ، وقال البَصْريُّونَ : لوصول المُتكلِّم بها إلى النُّطْق بالساكن ، وفيه : أنَّ اللائقَ حينئذٍ أنْ تُسمَّىٰ : همزةَ الوصولِ أو التوصُّلِ ، لا الوصلِ ، وسمَّاها الخليلُ : سُلَّمَ اللِّسانِ . « خضري » (٢/ ٨٩٤) .

وتسقطُ في الدَّرْجِ[1] ؛ نحوُ : (استَثْبِتُوا) أمرٌ للجماعة بالاسْتِثْبات .

٩٣٩ـ وهْوَ لفعلٍ ماضٍ ٱحْتَوَىٰ علىٰ أكثرَ مِنْ أربعةٍ نحوُ (ٱنْجَلَىٰ)

٩٤٠ـ والأمرِ والمصدرِ منهُ . . . .

---

* قوله : (« ٱستَثْبِتُوا » أمرٌ للجماعة) ؛ فتُفتَحُ تاؤُهُ ، ويجوزُ كونُهُ خبراً مبنيّاً للمفعول ؛ فتُضَمُّ تاؤه[2] .

* قوله : (وهْوَ) ؛ أي : الهمزُ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : (لفعلٍ) ، و(ماضٍ) : نعتُهُ ، وكذا جملةُ (ٱحْتَوَىٰ . . .) إلىٰ آخره ، و(ٱنْجَلَىٰ) بالجيم ؛ بمعنى : انكشفَ واتَّضحَ .

* قوله : (والأمرِ والمصدرِ) مجروران عَطْفاً علىٰ (لفعلٍ) ، ويُوجدانِ بالرفع في بعض النسخ ، وفي وجهه تكلُّفٌ[3] .

---

* قوله : (ويجوزُ كونُهُ خبراً مبنيّاً . . .) إلىٰ آخره ، ويجوزُ أيضاً فتحُ التاءِ الأُولىٰ والباءِ المُوحَّدة علىٰ أنَّهُ ماضٍ مبنيٌّ للفاعل .

---

(١) وقد تثبت في الشعر للضرورة ، وشواهدُهُ كثيرة .

(٢) وجزم بالأوَّل شارحُنا وابن الناظم في « شرحه » (ص ٥٩٢) ، والشاطبي في « المقاصد الشافية » (٨/٤٧٦) ، وهو المشهور روايةً ، ويجوز أيضاً ـ كما في « الخضري » (٢/٨٩٤) ـ أن يكون ماضياً مبنيّاً للمعلوم ؛ فتُفتَحُ تاؤُهُ وباؤه .

(٣) كما قاله الشاطبي في « المقاصد الشافية » (٨/٤٨٨) ، وجاءا في (ل) مرفوعين .

. . . . وكذا أمرُ الثُّلاثِيْ كـ (اُخشَ) و(اُمضِ) و(اُنفُذَا)

لمَّا كان الفعلُ أصلاً في التصريف .. اختصَّ بكثرة مجيءِ أوَّلِهِ ساكناً ، فاحتاج إلىٰ همزة الوصل ، فكلُّ فعلٍ ماضٍ احتوىٰ علىٰ أكثرَ مِنْ أربعة أحرف .. يجبُ الإتيانُ في أوَّله بهمزة الوصل[1] ؛ نحوُ : (اسْتَخْرَجَ) ، و(انْطَلَقَ) ، وكذلك الأمرُ منه ؛ نحوُ : (اسْتَخْرِجْ) و(انْطَلِقْ) ، والمصدرُ ؛ نحوُ : (اسْتِخْرَاجٍ) و(انْطِلاقٍ) .

وكذلك تجبُ الهمزةُ في أمر الثُّلاثيِّ ؛ نحوُ : (اخْشَ) ، و(امْضِ) ، و(انْفُذْ) ؛ مِنْ (خَشِيَ) ، و(مَضَىٰ) ، و(نَفَذَ)[2] .

---

* قوله : (و« انْفُذَا ») بضمِّ الفاء : أمرٌ مِنْ (نَفَذَ السهمُ والقولُ نُفُوذاً) ؛ مِنْ باب (قَعَدَ) .

* قوله : (و« مَضَىٰ ») بفتح الضاد المُعجَمة ، ومضارعُهُ : (يَمْضِي) بكسرها .

. . . .

(١) في هـٰذه الكُلِّيَّة نظرٌ ؛ فإنَّ مِنَ الخُماسيِّ ما لا تدخلُهُ ولا مصدرَهُ؛ كـ (تَعَلَّمَ) و(تَقَاتَلَ) و(تَدَحْرَجَ)، ولا يَرِدُ ذلك علىٰ عبارة المُصنِّف كما لا يخفىٰ . « خضري » (٢/ ٨٩٥).

(٢) قاعدة : إذا كان أوَّلُ المضارعِ مفتوحاً ؛ كـ (يَكتب) و(يَنطلق) و(يَستخرج) .. فهمزةُ أمرِهِ وصلٌ ، أو مضموماً ؛ كـ (يُكرِم) و(يُعطِي) .. فقطعٌ ، ولا يُضمُّ إلا الرُّباعيُّ لا غيرُ ، مُجرَّداً كان أو مَزِيداً ؛ كـ (يُدحرِجُ) و(يُكرِمُ) ، ولا تُحذَفُ همزةُ القطع إلا ضرورةً . « خضري » (٢/ ٨٩٥) .

٩٤١ـ وفي (ٱسْمٍ) (ٱسْتٍ) (ٱبْنٍ) (ٱبْنِمٍ) سُمِعْ　　و(ٱثْنَيْنِ) و(ٱمْرِئٍ) وتأنيثٌ تَبِعْ

٩٤٢ـ و(أيمُنُ) همزُ (ألْ) كذا . . .　　. . . . .

---

* قوله : (وفي « ٱسْمٍ » « ٱسْتٍ » . . .) إلىٰ آخره : مُتعلِّقٌ بـ (سُمِعْ) ؛ أي : سُمِعَ همزُ الوصلِ في هٰذه الأسماء ، ومِثْلُها مُثنَّياتُها ؛ كـ (اسمَينِ) ، و(استَينِ) ، و(ابنَينِ) و(ابنَمَينِ) ، و(امرَأَيْنِ) ، وقولُهُ : (وتأنيثٌ) ؛ أي : مُؤنَّثُ ما يُؤنَّثُ منها ؛ وهو : (ابنٌ) ، و(اثنانِ) ، و(امرُؤٌ) ، وجملةُ (تَبِعْ) : نعتٌ لـ (تأنيث) ؛ أي : تَبِعَ المُذكَّرَ في دخول همزة الوصل .

* قوله : (و« أيمُنُ ») قال الشاطِبيُّ : (معطوفٌ على « اسمٍ » في موضع خفضٍ ، وأتىٰ به على حكاية رفعِهِ اللازمِ له ؛ إذ هو ممَّا لَزِمَ الابتداءَ ؛ فلا يدخلُهُ جرٌّ ولا نصب)[1] .

* قوله : (همزُ « ألْ » كذا) خَرَجَ به : همزةُ الوصلِ الداخلُ عليها همزةُ

---

* قوله : (خَرَجَ به : همزةُ الوصلِ . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : خرجَ بضميره في قوله بعدُ : (ويُبدَلُ) .

---

(١) المقاصد الشافية (٨/ ٤٩٧) ، وهمزةُ (ايمن) همزةُ وصلٍ عند أكثر النَّحْويِّينَ ، ولم يجئ في الأسماء ألفُ وصلٍ مفتوحة غيرها ، وذهب ابنُ كَيْسان وابنُ درستويه : إلىٰ أنَّ ألف (ايمن) ألف قطع ، وهو جمع (يمين) ، وإنَّما خُفِّفت همزتها وطُرِحت في الوصل ؛ لكثرة استعمالهم لها . انظر « شرح المفصل » (٤/ ٤٩٥ـ ٤٩٦) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ٤٩٤ـ ٤٩٥) .

. . . . ويُبدَلُ مـدّاً فـي الِاَستِفهـامِ أو يُسهَّـلُ

لم تُحفَظْ همزةُ الوصلِ في الأسماء التي ليستْ مصادرَ لفعلٍ زائدٍ على أربعةٍ . . إلا في عشرةِ أسماءٍ : (اسمٍ) ، و(استٍ) ، و(ابنٍ) ، و(ابنِم) ، و(اثنَيْنِ) ، و(امرِئٍ) ، و(امرأة) ، و(ابنة) ، و(اثنتَينِ) ، و(ايمُنُ) في القَسَم .

ولم تُحفَظْ في الحروف إلا في (أل) ، ولمَّا كانتِ الهمزةُ مع (أل) مفتوحةً ، وكانتْ همزةُ الاستفهامِ . . . .

الاستفهامِ في غير (أل) ؛ فإنَّها تُحذَفُ فيه ؛ نحوُ : ﴿ أَصْطَفَى ٱلْبَنَاتِ ﴾ [الصافات : ١٥٣] . انتهى « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (ويُبدَلُ) ؛ أي : همزُ الوصلِ في (أل) و(ايمُن) و(ايمُ) .

وقولُهُ : (أو يُسهَّلُ) أو : للتخيير ؛ لأنَّ الكلامَ خبرٌ في معنى الأمر ؛ أي : أَبْدِلْها مدّاً أو سَهِّلْها .

❀ قوله : (و« ابنِم ») هو (ابنٌ) زِيدتْ فيه الميمُ للمبالغة ، كما زِيدتْ في (زُرْقُمٍ) .

❀ قوله : (و« ايمُن » و« ايمُ ») انظُرْ هـٰذا مع كونهما مُلازِمَينِ للقَسَم .

(١) الدرر السنية (٢/١٠٤٩) .

مفتوحةً[1] . . لم يَجُزْ حذفُ همزةِ الاستفهام ؛ لئلَّا يلتبسَ الاستفهامُ بالخبر ، بل وَجَبَ إبدالُ همزةِ الوصلِ ألفاً ؛ نحوُ : (آلأميرُ قائمٌ ؟) ، أو تسهيلُها ، ومنه : قولُهُ[2] : [من الطويل]

❁ قوله : (ومنه : قولُهُ) ؛ أي : ومِنَ التسهيل قولُ الشاعر : (أَآلحَقُّ) ، وهو مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنَّ قلبَكَ طائرُ) ، والعائدُ محذوفٌ ؛ أي : له ، و(الرَّباب) بفتح الراء بعدَها مُوحَّدةٌ ، وفي آخره مُوحَّدةٌ أخرى : اسمُ امرأة ؛ أي : لأجل بُعْدِ دارِ الرَّباب ،

❁ قوله : (والعائدُ محذوفٌ) لا حاجةَ إليه ؛ لأنَّ الخبرَ مفردٌ ؛ وهو

---

(١) وأمَّا الهمزة في الفعل : فتُضَمُّ وجوباً إن ضُمَّ ثالثُهُ ضماً أصلياً ؛ كـ (أُسْكُنْ) و(أُنطُلِقَ) ، أو مُقدَّراً ؛ كـ (أُغْزِي يا هندُ) ؛ إذ أصلُهُ : (أُغْزُوِي) بضمِّ الزاي ، وقال ابنُ الناظم : الضمُّ في هـٰذا راجحٌ لا واجب ، وتُكسَرُ فيما عدا ذلك ، سواءٌ فُتِحَ ثالثُهُ ؛ كـ (اِعْلَمْ) ، أو كُسِرَ ؛ كـ (اِضْرِبْ) ، ولو بحسَب الأصل ؛ كـ (اِمشُوا) ؛ فإن أصلَهُ : (اِمْشِيُوا) بالكسر ، قال ابن الجَزَري في « الجزرية » : (من الرجز)

وأبْدَأْ بهَمْزِ الوصلِ مِنْ فعلٍ بضَمْ ... إنْ كانَ ثالثُ مِنَ الفعلِ يُضَمْ
واكْسِرْهُ حالَ الفتحِ والكسرِ . . . .

انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٨٩٧) .

(٢) البيت لعمر بن أبي ربيعة في « ديوانه » (ص٩٨) ضمن قصيدة مطلعها :

يقولُ عتيقٌ إذْ شَكَوتُ صَبَابَتِي ... وبيَّنَ داءٌ مِنْ فؤادي مُخامِرُ

ونُسِبَ أيضاً إلىٰ حسان بن يسار التغلبي وكُثَيِّرِ عَزَّة وغيرهما ، وهو من شواهد : « الكتاب » (٣/ ١٣٦) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٦٧) ، و« شرح ابن الناظم » (ص٥٩٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٥٧) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٦٨ـ٣٦٩) ، و« المقاصد الشافية » (٨/ ٥١١) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨١٨) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢٠٩٠ـ٢٠٩١) .

٣٦٠ـ أَآلحَقُّ إنْ دارُ الرَّبابِ تَباعَدَتْ أوِ ٱنْبَتَّ حبلٌ أنَّ قلبَكَ طائرُ

وقيل : (**الحق**) منصوبٌ بالظرفيَّة أو الحاليَّة ، وهو في محلِّ الخبر ، و(أنَّ قلبَك طائرٌ) مبتدأٌ .

و(**أنْ**) في قوله : (**أنْ دارُ**) : مفتوحةٌ ، ويجوزُ كسرُها على أنَّها شرطيَّةٌ وفعلَ الشرطِ محذوفٌ يُفسِّرُهُ (تَبَاعَدَتْ) ، وجملةُ (**أوِ ٱنبَتَّ**) ـ أي : انقطعَ حبلٌ ؛ أي : حبلُ المُواصلةِ والوُدِّ التي كانتْ بينهما ـ . . معطوفةٌ على الجملة الأُولىٰ .

والشاهدُ : في قوله : (**أَآلحَقُّ**) ؛ فإنَّهُ بتسهيل الهمزةِ الثانيةِ ، أفادَهُ العَيْنيُّ وشيخُ الإسلامِ[1] .

وقولُهُ في « الشواهد الكبرى » : (**الأَوْلىٰ** : إبدالُ الهمزةِ الثانيةِ ألفاً)[2] . . فيه نَظَرٌ ؛ إذ البيتُ مِنَ الطويل ، ولا يستقيمُ بذلك ؛ لِمَا فيه مِنَ الجمع بينَ الساكنَينِ ، فتدبَّرْ .

المصدرُ المُؤوَّلُ ؛ علىٰ أنَّهُ لا معنىٰ له ، تأمَّلْ .

❀ **قوله : (منصوبٌ بالظرفيَّة أو الحاليَّة . . .) إلىٰ آخره : في الحاليَّة نَظَرٌ ظاهر .**

---

(١) المقاصد النحوية (٤/٢٠٩١) ، الدرر السنية (٢/١٠٤٩) .

(٢) المقاصد النحوية (٤/٢٠٩١) .

الإبدال

(الإبدالُ)

❁ قوله : (الإبدالُ) بكسر الهمزة : مصدرُ (أَبْدَلَ) ، وفي الاصطلاح : جَعْلُ حرفٍ مكانَ حرفٍ آخَرَ مطلقاً ؛ فخَرَجَ بقيد المكان : التعويضُ ؛ فإنَّهُ قد يكونُ في غير مكانِ المُعوَّض ؛ كتاء (عِدَة) ، وهمزةِ (ابنٍ) ، وبقيد الإطلاق : القَلْبُ ؛ فإنَّهُ مُختصٌّ بحروف العِلَّة . انتهى « تصريح »[1] .

فعلىٰ هٰذا : يكونُ التعويضُ أعمَّ مِنَ الإبدال والقَلْبِ بهٰذا الاعتبار وإن بايَنَ القَلْبَ مِنْ حيثُ إنَّهُ إزالةٌ والقَلْبَ إحالةٌ .

وأمَّا الإعلالُ : فهو تغييرُ حرفِ العِلَّةِ للتخفيف بقَلْبٍ أو حَذْفٍ أو إسكانٍ .

ففي (قالَ) : إبدالٌ وإعلالٌ ، وفي (قُلْتُ) : إعلالٌ بلا إبدالٍ ، وفي (تُرَاث) : عكسُهُ .

[الإبدالُ]

❁ قوله : (وفي « تُرَاث » : عكسُهُ) ؛ أي : إبدالٌ بلا إعلالٍ ؛ أي : لأنَّ الإتيانَ بالتاء بدلَ الواوِ لا تخفيفَ فيه ، والإعلالُ هو التغييرُ للتخفيف ؛ إمَّا

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٦٦) .

٩٤٣ـ أَحرُفُ الإِبْدالِ (هَدَأْتَ مُوطِيَا)   فـأَبْـدِلِ الهمـزةَ مِـنْ واوٍ ويـا

٩٤٤ـ آخِـراً أثْـرَ ألـفٍ زِيـدَ وفـي   (فاعِلٍ) ما أُعِلَّ عيناً ذا اقْتُفِي

❁ قوله : (أَحرُفُ الإِبْدالِ) أَحرُفُ : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ ما بعدَهُ ، خبرُهُ : (هَدَأْتَ مُوطِيَا) علىٰ حذف مضاف ؛ أي : أحرفُ (هَدَأْتَ مُوطِياً). . . إلىٰ آخره .

❁ قوله : (آخِراً أثْرَ) منصوبانِ على الظرفيّة بمحذوفٍ نعت لـ (واوٍ) و(يا) ، والتقديرُ : (مِنْ واوٍ وياءٍ كائنَين آخِراً إثْرَ. . .) إلىٰ آخره ، ويجوزُ جَعْلُ (آخِراً) منصوباً على الظرفيّة ، و(إثْرَ) بدلٌ منه .

❁ قوله : (ذا) ؛ أي : الإبدالُ (اقْتُفِي) ؛ أي : اتُّبِعَ في عينِ اسمِ فاعلٍ

بقلبٍ ، أو حذفٍ مِنْ غير إقامةِ نظيرِ المحذوفِ مُقامَهُ ، أو إسكانِهِ ، كما قال .

❁ قوله : (منصوبانِ على الظرفيّة. . .) إلىٰ آخره : يلزمُ عليه بالنسبة للأوّل ظرفيّةُ الشيءِ في نَفْسه ؛ إذ هما نَفْسُ الآخِرِ ، والجوابُ بأنّهُ مِنْ ظرفيّة الجزءِ في الكلِّ إذا أُريد بالآخِرِ ما قابَلَ الأوّلَ. . يلزمُ عليه صدقُ الكلامِ بكونهما وَسَطاً ، فيضيعُ الشرطُ ؛ فالأَوْلى الجوابُ : بأنّهُ مِنْ ظرفيّة العامِّ في الخاصِّ مِنْ حيثُ الوصفُ بالآخِريَّة .

وبعدَ ذلك فالمُناسِبُ : جَعْلُ (آخِراً) حالاً لا ظرفاً .

❁ قوله : (و« إثْرَ » بدلٌ منه) فيه : أنَّ كلاًّ شرطٌ مُستقِلٌّ ، والبدليّة تُنافي ذلك .

هـٰذا البابُ عَقَدَهُ المُصنِّفُ لبيان الحروف التي تُبدَلُ مِنْ غيرها إبدالاً شائعاً ؛ وهي تسعة أحرفٍ جَمَعَها المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ في قوله : (هَدَأْتَ مُوطِيَا) .

ومعنىٰ (هَدَأْتَ) : سَكَنْتَ ، و(مُوطِياً) : اسمُ فاعلٍ مِنْ : (أوطأْتُ الرَّحْلَ) : إذا جَعَلْتُهُ وَطِيئاً[1] ، لـٰكنَّهُ خُفِّفَ همزتُهُ بإبدالها ياءً ؛ لانفتاحِها وكسرِ ما قبلَها .

ما أُعِلَّتْ عينُهُ هـٰذا الحُكْمُ ؛ فخَرَجَ باسم الفاعل : فعلُ الأمر ؛ قال في « المغني » : (وذكرتُ يوماً أنَّ قولَهُم : « بايِعْ » بالياء لحنٌ ، فقال بعضُ المُغفَّلِينَ : كيف يكونُ لحناً وقد قال تعالىٰ : ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ [الممتحنة : ١٢] ؟!) انتهىٰ[2] .

❁ قوله : (تُبدَلُ مِنْ غيرها إبدالاً شائعاً ؛ وهي تسعةٌ) ؛ أي : التي تُبدَلُ لغير إدغام ، أمَّا التي تُبدَلُ للإدغام : فلا تختصُّ بالتسعة ؛ كـ ﴿ قَال رَّبُّكَ ﴾ [البقرة : ٣٠][3] ، وقيَّدَ بالشائع ؛ لأن الحروفَ التي تُبدَلُ مِنْ غيرها لا تنحصرُ في التسعة ، والمُرادُ بالشائع : الكثيرُ ، لا المُطَّرِدُ ؛ فاندفعَ ما أطال به في « النُّكَت »[4] .

❁ قوله : (أوطأْتُ الرَّحْلَ) هو بالحاء المُهمَلة . انتهىٰ « زكريَّا »[5] .

---

(١) علىٰ وزن (فَعِيلٍ) ؛ أي : مُمهَّداً لَيِّناً مُستوياً . « خضري » (٢/ ٨٩٩) .
(٢) مغني اللبيب (٢/ ٨٤١) .
(٣) قرأ بالإدغام السُّوسي . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٠ـ ٣٥) .
(٤) نكت السيوطي (ق/ ٢٤٩ـ٢٥٠) .
(٥) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٠) .

وأمَّا غيرُ هـٰذه الحروفِ : فإبدالُها مِنْ غيرها شاذٌّ ، أو قليلٌ ، فلم يتعرَّضِ المُصنِّفُ له ؛ وذلك كقولهم في (اضْطَجَعَ) : (اِلْطَجَعَ)[1] ، وفي (أُصَيْلانٍ) : (أُصَيلالٌ) .

فتُبدَلُ الهمزةُ : مِنْ كلِّ واوٍ أو ياء تَطَرَّفَتَا ووَقَعَتَا بعدَ ألفٍ زائدة ؛ نحوُ : (دُعاءٍ) ، و(بِناءٍ) ، والأصلُ : (دُعَاوٌ) ، و(بِنَايٌ)[2] .

❁ قوله : (أُصَيْلانٍ) هو تصغيرُ (أُصْلانٍ) أحدِ جموع (أَصِيلٍ) ؛ كـ (بَعِيرٍ وبُعْرانٍ) ؛ وهو الوقتُ بعدَ العصرِ إلى المغرب ، قاله الجَوْهَرِيُّ ، وتسمَّحَ ابنُ هشام في قوله : (هو تصغيرُ « أَصِيلٍ » علىٰ غير قياس) ؛ لسلامةِ ما ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ مِنْ دعوى الزيادة التي الأصلُ عدمُها وإن كان لقول ابن هشامٍ وجهٌ ؛ وهو أنَّ الحَمْلَ علىٰ تصغير المفردِ شذوذاً أَوْلىٰ مِنَ الحَمْل علىٰ تصغير الجمعِ شذوذاً لكَثْرته ؛ كـ (مُغَيْرِبانٍ) تصغيرِ (مَغْرِب) ، كما أفاده في « التصريح » و« شيخ الإسلام »[3] .

❁ قوله : (والأصلُ : « دُعَاوٌ » ، و« بِنَايٌ ») ؛ أي : فأُبدلت الواوُ والياءُ

---

(١) أي : بإبدال اللام من الضاد لقُرْبها منها ؛ كراهةَ اجتماعِ حرفَيْ إطباقٍ عندَ بعضِهم . « خضري » (٢/ ٨٩٩) .

(٢) وهـٰذا التطرُّفُ حقيقيٌّ ، ويكونُ حُكْمياً ؛ كأنْ يقعَ بعدَ المُبدَل تاءُ تأنيث أو علامةُ تثنيةٍ عارضانِ ؛ كـ (بنَّاءة) و(كِسَاءَينِ) ، وخَرَجَ بالعارضَينِ : ما بُنِيتْ عليه الكلمةُ منهما ، فيُمنَعُ الإبدالُ لعدم التطرُّف ؛ كـ (هِدَاية) و(عَدَاوة) ، وكقولهم : (عَقَلْتُهُ بِثَنَايَيْنِ) ، وهما طرفا العقال؛ فإنَّهُ وُضِعَ كذلك ابتداءً ، ولم يُسمَعْ له مفردٌ . « خضري » (٢/ ٩٠٠) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٦٧ـ ٣٦٨) ، الدرر السنية (٢/ ١٠٥٠ـ١٠٥١) ، وانظر « الصحاح » (٤/ ١٦٢٣) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٧٠) .

فإنْ كانتِ الألفُ التي قبلَ الياءِ أو الواوِ غيرَ زائدةٍ.. لم تُبدَلْ ؛ نحوُ : (آيةٍ) ، ....

همزةً ؛ لتطرُّفهما إثرَ ألفٍ زائدة ، وقيل : إنَّهُما أُبدِلَتا ألفَينِ ؛ لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما ، ولم يُعتَدَّ بالحاجز بينهما ؛ لأنَّهُ ساكنٌ مُعتَلٌّ زائد ، فاجتمعَ ساكنان ، فلم تُحذَفِ الألفُ الأُولىٰ ؛ لأنَّهُ يُفوِّتُ المَدَّ ، ولا الثانيةُ ؛ لأنَّهُ يُفوِّتُ لامَ الكلمة ، وتعيَّن التحريكُ في الثانية ؛ لأنَّ تحريكَ الأُولىٰ يُفوِّتُ حُكْمَها مِنَ المدِّ ، ولأنَّ التغييرَ في الآخِرِ أَوْلىٰ ، كما أفادَهُ « في التصريح »[1] .

* قوله : (آيةٍ) أصلُها : (أَيَيَة) بفتح الياءَينِ ، فقَلَبُوا الأُولىٰ ألفاً ، وقيل : أعلُّوا الثانيةَ ؛ فحَصَلَ : (أَيَاة) ؛ كـ (نَوَاة) ، ثمَّ قُدِّمت اللامُ على العين ؛ فوزنُها حينئذٍ : (فَلَعَةٌ) بثلاث فَتَحاتٍ ، وقيل : أصلُها : (أَيِيَة) بكسر الأُولىٰ ، وقيل : (أَيُيَة) بضمِّ الأُولىٰ ، فإعلالُها على القياس ، وقيل : أصلُها : (آيِيَة) بوزن (فاعِلَة) ، وقيل : (أَيْيَة) بسكون الأُولىٰ وفتحِ الثانية . انتهىٰ « فارضي »[2] .

والحاصلُ : أنَّ فيها مذاهبَ ستةٌ :

أسهلُها : أوَّلُها ؛ وهو أنَّ أصلَها (أَيَيَة) بفتح الياء الأُولىٰ ؛ كـ (قَصَبَة) ؛ أعلُّوها لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، وهو شاذٌّ ؛ إذ القياسُ إعلالُ الثانية .

ثانيها : أصلُها : (أَيُيَة) بضمِّ الأُولىٰ ؛ فقُلِبتْ ألفاً لِمَا تقدَّم ، ورُدَّ : بأنَّهُ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/٣٦٨) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/١٩٩) .

و(رايةٍ) ، وكذلك إن لم تتطرَّفِ الياءُ أو الواو ؛ كـ (تَبَايُنٍ) ، و(تَعَاوُنٍ) .

إنَّما كان يجبُ قَلْبُ الضمَّةِ كسرةً .

ثالثُها : (أَيِيَة) بكسر الأُولىٰ ؛ فقُلِبتْ ألفاً لِمَا مرَّ ، **واعتُرِضَ** : بأنَّ ما كان كذلك يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ ، وقد قُدِّم في هٰذا الإعلالُ ، والمعروفُ تقديمُ الإدغام .

رابعُها : **أصلُها** : (أَيْيَة) بسكون الأُولىٰ ؛ كـ (حَيَّة) ؛ فقُلِبتْ ألفاً ، ورُدَّ : بأنَّهُ يلزمُ عليه إعلالُ الساكن .

خامسُها : **أصلُها** : (آيِيَةٌ) ؛ كـ (ضارِبَة) ؛ حُذفت العينُ استثقالاً لتوالي ياءَينِ أوَّلُهُما مكسورٌ ، ورُدَّ : بأنَّهُ يلزمُ عليه حذفُ العين لغير مُوجِبٍ .

سادسُها : **أصلُها** : (أَيَيَة) بفتح الأُولىٰ كالمذهب الأوَّل ، إلا أنَّهُ أُعِلَّتْ فيه الثانيةُ على القياس ؛ فصار : (أَيَاة) ؛ كـ (نَوَاة) ، ثمَّ قُدِّمت اللامُ إلىٰ محلِّ العين ؛ فوزنُها : (فَلَعَةٌ) ، أفاده في « التوضيح » و« شرحه »[1] .

وتُجمَعُ : علىٰ (آيٍ) ، **وأصلُها** : (أَيَيٌ) بفتحتَينِ ؛ قُلبت الياءُ الأولىٰ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❁ **قوله** : (و« رايةٍ ») **الرايةُ** : عَلَمُ الجيش ؛ **يُقالُ** : أصلُها الهمزُ ، لٰكنَّ العربَ آثَرَتْ تركَهُ تخفيفاً ، ومنهم مَنْ يُنكِرُ هٰذا القولَ ويقولُ : لم يُسمَعِ الهمزُ ، **والجمعُ** : (راياتٌ) انتهىٰ « مصباح »[2] .

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٣٩٥ـ ٣٩٦) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨٨ـ ٣٨٩) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٣٣٦) .

وأشار بقوله : (وفي « فاعِلٍ » ما أُعِلَّ عيناً ذا اقتُفِي) : إلىٰ أنَّ الهمزةَ تُبدَلُ مِنَ الواو والياء قياساً مُتَّبعاً إذا وقعتْ كلٌّ منهما عينَ اسمِ فاعلٍ وأُعِلَّتْ في فعله ؛ نحوُ : (قائِلٍ) ، و(بائِعٍ) ، وأصلُهُما : (قاوِلٌ) و(بايِعٌ) ، لٰكن أعلُّوا حملاً على الفعل ، فكما قالوا : (قالَ) و(باعَ) فقَلَبُوا العينَ ألفاً . . قالوا : (قائِلٌ) و(بائِعٌ) فقَلَبُوا عينَ اسمِ الفاعل همزةً .

فعلى الأوَّل : ليستْ منقلبةً عن شيء ، وعلى الثاني : أصلُها : (رَيَيَةٌ) ؛ قُلبت الأُولىٰ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

❁ قوله : (تُبدَلُ مِنَ الواو والياء) لا يختصُّ إبدالُها بهما ، بل الألفُ كذلك ؛ نحوُ : (صَحْراءَ) ممَّا ألفُهُ للتأنيث ؛ فإنَّ الهمزةَ أُبدِلتْ مِنْ ألفٍ مُجتلَبةٍ للتأنيث كاجتلاب ألفِ (سَكْرىٰ) ، لٰكنَّ ألفَ (سَكْرىٰ) لم تُسبَقْ بألف فسَلِمَتْ ، وألفَ (صَحْراءَ) سُبِقتْ بألفٍ فحُرِّكتْ فراراً مِنِ التقاء الساكنَينِ ، فانقلبتْ همزةً . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❁ قوله : (وأصلُهُما : « قاوِلٌ » و« بايِعٌ ») ظاهِرُهُ : أنَّ الواوَ والياءَ أُبدلا همزتَينِ ، وهو خلافُ ما ذَهَبَ إليه حُذَّاقُ التَّصْريفيِّينَ ، والذي ذَهَبَ إليه حُذَّاقُهُم : أنَّ كلاًّ منهما أُبدِلَ ألفاً ، ثمَّ أُبدِلَتِ الألفُ همزةً .

وحاصلُهُ : أنَّ الهمزةَ تُبدَلُ مِنْ واو وياء بواسطة إبدالِهما ألفاً ، وقال غيرُهُم : إنَّها تُبدَلُ منهما بلا واسطةٍ ، كما هو ظاهرُ « النَّظْم » ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[2] .

. . . .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٢) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٢) .

فإن لم تُعَلَّ العينُ في الفعل.. صحَّتْ في اسم الفاعل ؛ نحوُ : (عَوِرَ) فهو (عاوِرٌ) ، و(عَيِنَ) فهو (عايِنٌ) .

٩٤٥ـ والمدُّ زِيدَ ثالثاً في الواحِدِ همزاً يُرىٰ في مِثْلِ كـ (القلائِدِ)

وتُكتَبُ الهمزةُ المذكورةُ ياءً علىٰ حُكْم التخفيف ، ولا تُنقَطُ[1] .

* قوله : (والمدُّ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (يُرىٰ) ، وهي بَصَرِيَّةٌ ؛ فـ(همزاً) : حالٌ ، أو عِلْميَّةٌ ؛ فهو مفعولٌ ثانٍ ، وأمَّا قولُهُ : (زِيدَ ثالثاً) : فهما حالانِ مِنْ ضمير (يُرىٰ) ، ويحتملُ : أنْ يكونَ (ثالثاً) حالاً مِنْ ضميرِ (زِيدَ) .

وخَرَجَ بقوله : (ثالثاً) : غيرُهُ ؛ كألف (عُوَّارٍ) بالتشديد ؛ فلا تُبدَلُ في جمعه همزةً بل ياءً ، وألفِ (حائضٍ) ؛ فإنَّها لا تُبدَلُ في جمعه همزةً بل واواً .

* قوله : (كـ « القلائِدِ ») جمعُ (قِلادَة) .

. . . .

(١) وحُكِيَ : أنَّ أبا عليٍّ الفارسيَّ دخل علىٰ بعض المُتَسمِّينَ بالعلم ، فإذا عنده جزءٌ مكتوب فيه : (قائل) بنقط الياء ، فقال له أبو عليٍّ : هـٰذا خطُّ مَنْ ؟ قال : خطِّي ، فالتفت إلىٰ صاحبه وقال : قد أَضَعْنا خطواتِنا في زيارة مثله ، وخَرَجَ مِنْ ساعته ، ومِنْ لطائف العلامة الأمير : أنَّهُ كُتب له سؤالُ تعنُّتٍ ، ومِنْ جملته لفظ (صغائر) بنقط الياء ، فقال في ضمن جوابه مُبكِّتاً : وما نقطُكُمُ الياءَ من الصغائر . « خضري » (٢/ ٩٠٠ـ٩٠١) .

أي : تُبدَلُ الهمزةُ أيضاً : ممَّا وَلِيَ ألفَ الجمعِ الذي على مثال (مَفاعِلَ) إنْ كان مدَّةً مَزيدةً في الواحد ؛ نحوُ : (قِلادَةٍ وقَلائِدَ) ، و(صَحِيفَةٍ وصَحائِفَ) ، و(عَجُوزٍ وعَجائِزَ) .

فلو كان غيرَ مدَّةٍ .. لم تُبدَلْ ؛ نحوُ : (قَسْوَرَةٍ وقَساوِرَ) ، وهكذا إنْ كان مدَّةً غيرَ زائدة ؛ نحوُ : (مَفازَةٍ ومَفاوِزَ) ، و(مَعِيشَةٍ ومَعايِشَ) ، إلا فيما سُمِعَ ؛ فيُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ؛ نحوُ : (مُصِيبةٍ ومَصائِبَ)[1] .

❊ قوله : (قَسْوَرَةٍ) هو الأسدُ ؛ قال تعالى : ﴿ كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنفِرَةٌ ❊ فَرَّتْ مِن قَسْوَرَةٍ ﴾ [المدثر : ٥٠ـ٥١] .

❊ قوله : (مُصِيبةٍ ومَصائِبَ) الأصلُ : (مَصاوِبُ) ، وقد نُطِقَ به[2] ، وشذَّ الهمزُ فيه وفي (مَعائِشَ)[3] ، كما أفادَهُ شيخُ الإسلام[4] .

---

(١) وأصلُ (مَفَازة) : (مَفْوَزَة) ، و(مَعِيشة) : (مَعْيِشة) ، و(مُصِيبة) : (مُصْوِبة) ؛ فالمَدَّةُ في الثلاثة أصليَّةٌ غيرُ زائدة ، وحَدَثَ بالكلمة الأُولى والثالثة إعلالٌ بالنقل وقلبٌ ، وفي الثانية إعلالٌ بالنقل .

(٢) أي : في قول الراجز : (من مشطور الرجز)

يُصـاحِـبُ الشيطـانَ مَـنْ يُصـاحِبُـهْ
فهْـوَ أَذِيٌّ جمَّـةٌ مَصـاوِبُـهْ

انظر « الخصائص » لابن جني (٣/ ١٤٤) .

(٣) وممَّا يُلحَنُ به : (مشائخ) بالهمز بدل (مشايخ) .

(٤) الدرر السنية (٢/ ١٠٥٣) .

٩٤٦ـ كـذاكَ ثـانـي لَيِّنَيـنِ ٱكْتَنَفَـا مَـدَّ (مَفـاعِـلَ) كجمـعِ (نَيِّفَـا)

أي : كذلك تُبدَلُ الهمزةُ : مِنْ ثاني حرفَينِ ليِّنَينِ تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةُ (مَفاعِلَ) ؛ كما لو سمَّيتَ رجلاً بـ (نَيِّفٍ) ثمَّ كسَّرتَهُ[1] ؛ فإنَّكَ تقولُ : (نَيائِفُ) بإبدال الياء الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً، ومثلُهُ : (أَوَّلُ وأَوائِلُ)[2].

فلو تَوَسَّطَ بينهما مَدَّةُ (مَفاعِيلَ) . . امتنعَ قَلْبُ الثاني منهما همزةً ؛ كـ (طَواوِيسَ) ؛ ولهٰذا قيَّد المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ ذلك بمدَّة (مَفاعِلَ) .

٩٤٧ـ وٱفْتَحْ ورُدَّ الهمزَ يا فيما أُعِلْ لاماً . . . .

---

* قوله : (ٱكْتَنَفَا) ؛ أي : أحاطَ اللَّيِّنَينِ ؛ فالجملةُ : صفةُ (لَيِّنَينِ) .

* قوله : (كجمعِ) بالتنوين : خبرُ محذوفٍ ، و(نَيِّفَا) : مفعولُهُ ، وفاعلُهُ محذوفٌ ، تقديرُهُ : (كجمعهم « نَيِّفاً ») ؛ وهو الزيادةُ .

* قوله : (وٱفْتَحْ ورُدَّ) تنازعا قولَهُ : (الهمزَ) ، و(يا) : مفعولٌ ثانٍ لـ (رُدَّ) ، و(لاماً) : تمييزٌ مُحوَّلٌ عن نائبِ فاعلِ (أُعِلْ) ، والألفُ واللامُ في (الهمزَ) : للعهد ، وهٰذا في معنى الاستدراك علىٰ قوله : (والمدُّ زِيدَ

. . . .

(١) لا حاجة للتسمية . « خضري » (٢/ ٩٠٢) .

(٢) سيأتي في (٥/ ٤٩٥) أنَّ (مفاعل) وزنٌ عَرُوضيٌّ لا صرفي .

. . . . وفي مِثْلِ (هِرَاوَةٍ) جُعِلْ

٩٤٨ـ واواً وهمزاً أَوَّلَ الواوَينِ رُدْ في بَدْءِ غيرِ شِبْهِ (وُوفِيَ الأَشُدْ)

قد سبق أنَّهُ يجبُ إبدالُ المدَّةِ الزائدةِ في الواحدِ همزةً إذا وقعتْ بعدَ ألفِ الجمع ؛ نحوُ : (صَحِيفةٍ وصَحائِفَ) ، وأنَّهُ إذا توسَّط ألفُ (مَفاعِلَ) بين

ثالثاً . . .) إلىٰ آخره ؛ فهو تقييدٌ له ؛ وذلك لأنَّ قولَهُ : (والمدُّ) شاملٌ لصحيح اللامِ ومُعتلِّها ، فقيَّد هنا بما إذا لم يكنْ مُعتلَّها .

❀ قوله : (وفي مِثْلِ) مُتعلِّقٌ بـ (جُعِلْ) مضافٌ إلىٰ (هِرَاوَةٍ) بكسر الهاء ؛ وهي العصا الضخمةُ ، وجمعُها بفتحها[1] ، ونائبُ فاعلِ (جُعِلْ) : يعودُ إلى (الهمز) ، وهو المفعولُ الأوَّلُ ، و(واواً) : مفعوله الثاني .

❀ قوله : (وهمزاً) مفعولٌ ثانٍ لـ (رُدْ) ، والأوَّلُ : هو لفظُ (أوَّلَ) ، و(في بَدْءِ) : مُتعلِّقٌ بـ (رُدْ) ؛ أي : رُدَّ وجوباً .

والمُرادُ بالشِّبْهِ في كلام الناظم : ما كانتِ المَدَّةُ فيه زائدةً ؛ وبهـٰذا سَقَطَ ثلاثُ اعتراضاتٍ للأُشْمُونيِّ[2] .

❀ قوله : (الأَشُدْ) بضمِّ الشين المُعجَمة : نائبُ فاعلِ (وُوفِيَ) ، ويُطلَقُ : على القوَّة ، وعلىٰ ثلاثٍ وثلاثينَ سنةً .

---

(١) أي : (هَرَاوَىٰ) .

(٢) شرح الأشموني (٣/ ٨٣٤) .

حرفَينِ ليِّنَينِ قُلِبَ الثاني منهما همزةً ؛ نحوُ : (نَيِّفٍ ونَيائِفَ)[1] .

وذَكَرَ هنا أَنَّهُ إذا اعتلَّ لامُ أحدِ هٰذَينِ النوعَينِ . . فإنَّهُ يُخفَّفُ بإبدال كسرةِ الهمزةِ فتحةً ، ثمَّ إبدالِها ياءً .

فمثالُ الأوَّلِ : (قَضِيَّةٌ وقَضَايا) ، وأصلُهُ : (قَضَائِيُ) بإبدال مدَّةِ الواحدِ همزةً ، كما فُعِلَ في (صَحِيفةٍ وصَحائِفَ) ؛ فأَبْدَلُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً ؛ فحينئذٍ : تحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فقُلِبتْ ألفاً ؛ فصار : (قَضَاءَا) ، فأُبدِلَتِ الهمزةُ ياءً ؛ فصار : (قَضَايا) .

❀ قوله : (ونَيائِفَ) جَعْلُهُم وزنَ (نَيائِفَ) ونحوِهِ (مَفاعِلَ) إنَّما هو وزنٌ عَرُوضيٌّ ؛ لأنَّ (نَيائِفَ) : (فَياعِلُ)[2] ، والأحسنُ : (فَعَاعِلُ) ، و(زَوَايا) : (فَواعِلُ) ، ذكرَهَ الفارضيُّ[3] .

❀ قوله : (هٰذَينِ النوعَينِ) هما : (فَعائِلُ) ؛ كـ (صَحائِفَ) ، و(مَفاعِلُ) ؛ كـ (نَيائِفَ) .

❀ قوله : (وأصلُهُ : « قَضَائِيُ » بإبدال مدَّةِ . . .) إلىٰ آخره : هٰذا هو الأصلُ الثاني ، وأمَّا الأوَّلُ : فهو (قَضَايِيُ) بياءَينِ ؛ الأُولىٰ : ياءُ (فَعِيلَةٍ) ، والثانيةُ : لامُ (قَضِيَّة) .

❀ قوله : (فصار : « قَضَايا ») ؛ أي : بعدَ أربعةِ أعمالٍ ؛ أحدُها : إبدالُ

. . . .

(1) انظر (٥/ ٤٩٢ـ ٤٩٣) .

(2) أي : وزنها الصرفي : (فَياعِلُ) .

(3) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٤) .

ومثالُ الثاني : (زَاوِيَةٌ وزَوَايا) ، وأصلُهُ[1] : (زَوَائِي) بإبدال الواوِ الواقعةِ بعدَ ألفِ الجمعِ همزةً ؛ كـ (نَيِّفٍ ونَيَائِفَ) ؛ فقَلَبُوا كسرةَ الهمزةِ فتحةً ؛ فحينئذٍ : قُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ فصار : (زَوَاءَا) ، ثمَّ قَلَبُوا الهمزةَ ياءً ؛ فصار : (زَوَايا) .

وأشار بقوله : (وفي مِثْلِ « هِرَاوَةٍ » جُعِل واواً) : إلىٰ أنَّهُ إنَّما تُبدَلُ الهمزةُ ياءً إذا لم تكنِ اللامُ واواً سَلِمتْ في المفرد ؛ كما مُثِّلَ ، فإن كانتِ اللامُ واواً سَلِمَتْ في المفرد .. لم تُقلَبِ الهمزةُ ياءً ، بل تُقلَبُ واواً ؛ ليُشاكِلَ الجمعُ واحدَهُ ؛ وذلك حيثُ وقعتِ الواوُ رابعةً بعدَ ألفٍ ؛ وذلك نحوُ قولِهم : (هِرَاوَة وهَرَاوَىٰ) ، وأصلُهُ : (هَرائِوُ) ؛ كـ (صَحائِفَ) ؛ فقُلِبتْ كسرةُ الهمزةِ فتحةً ، وقُلِبتِ الواوُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ فصار : (هَرَاءَا) ، ثمَّ قَلَبُوا الهمزةَ واواً ؛ فصار : (هَرَاوَىٰ) .

الياءِ الأُولىٰ همزةً ، والثاني : قلبُ كسرةِ الهمزةِ فتحةً ، والثالثُ : قلبُ الياءِ الثانية ألفاً ، والرابعُ : قلبُ الهمزةِ ياءً ؛ على الترتيب .

❋ **قوله : (فصار : « هَرَاوَىٰ ») ؛ أي : بعدَ خمسةِ أعمالٍ ؛ أحدُها : قلبُ الألفِ همزةً ؛ لأنَّهُم قلبوا ألفَ (هَرَاوَة) في الجمع همزةً ، وثانيها : إبدالُ الواوِ**

. . . .

---

(١) أي : أصلُهُ الثاني ، وأمَّا أصلُهُ الأوَّلُ : فـ (زَوَاوِي) بواوَينِ ؛ الأُولىٰ بدلُ ألف (زاوية) ؛ لِمَا مرَّ في قوله : (والألفُ الثاني المزيدُ يُجعَلُ واواً) ، والثانيةُ هي واوُ (زاوية) ، وبينهما ألف التكسير ، فقُلبت الثانيةُ همزةً ؛ علىٰ حدِّ (نيائف) ؛ فصار كما في « الشرح » . « خضري » (٢/ ٩٠٤) .

وأشار بقوله : (وهمزاً أَوَّلَ الواوَينِ رُدْ) : إلىٰ أنَّهُ يجبُ ردُّ أوَّلِ الواوَينِ المُصدَّرتَينِ همزةً[1] ، ما لم تكنِ الثانيةُ بدلاً مِنْ ألف (فَاعَلَ) ؛ نحوُ : (أَواصِلَ) في جمعِ (وَاصِلةٍ) ، والأصلُ : (وَوَاصِلُ) بواوَينِ ؛ الأُولىٰ فاءُ الكلمة ، والثانيةُ بدلٌ مِنْ ألف (فَاعِلَة) ، فإنْ كانتِ الثانيةُ بدلاً مِنْ ألف (فاعَلَ) . . لم يجبِ الإبدالُ ؛ نحوُ : (وُوفِيَ) و(وُورِيَ)[2] ، أصلُهُ : (وَافَىٰ) و(وَارَىٰ) ، فلمَّا بُني للمفعول احتيجَ إلىٰ ضمِّ ما قبلَ الألف ، فأُبدِلَتِ الألفُ واواً .

٩٤٩ـ ومَدّاً أَبْدِلْ ثانيَ الهمزَينِ مِنْ كِلْمَةٍ اَنْ يَسكُنْ كـ (آثِرْ) و(اَئْتَمِنْ)

ياءً ؛ لتطرُّفها بعدَ الكسرة ، وثالثُها : قلبُ الكسرةِ فتحةً ، ورابعُها : قلبُ الياءِ ألفاً ، وخامسُها : قلبُ الهمزة واواً ، كما في « التوضيح » و« شرحه »[3] .

❀ قوله : (نحوُ : « وُوفِيَ ») مثالٌ لِمَا إذا كانتِ الثانيةُ بدلاً مِنْ ألف (فاعَلَ) .

❀ قوله : (ومَدّاً) مفعولٌ ثانٍ بـ (أَبْدِلْ) ، و(ثانيَ) : مفعولٌ أوَّل ، (أَنْ

. . . .

(١) قوله : (المُصدَّرتَينِ) خَرَجَ : (هَوَوِي) و(نَوَوِي) نسبة إلىٰ (هوىً) و(نوىً) . « خضري » (٢/ ٩٠٥) .

(٢) قوله : (لم يجب) مفهومُهُ : الجواز ، كما صرَّح به الأشمونيُّ ؛ فيُقالُ : (وُورِيَ) و(أُورِيَ). انظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٣٤)، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩٠٦).

(٣) أوضح المسالك (٤/ ٣٨٢ـ٣٨٣) ، التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٢) .

٩٥٠ـ إنْ يُفتَحِ آثْرَ ضَمٍّ أوْ فتحٍ قُلِبْ   واواً ويــاءً إِثْــرَ كســرٍ يَنقلِــبْ
٩٥١ـ ذو الكسرِ مطلقاً كذا وما يُضَمْ   واواً أَصِرْ ما لم يَكُنْ لفظاً أَتَمْ
٩٥٢ـ فذاكَ ياءً مطلقاً جا و(أَؤُمْ)   ونحــوُهُ وجهَيــنِ فــي ثــانيــهِ أُمْ

يَسكُنْ) إنْ : شرطيَّةٌ ، وجوابُها : محذوفٌ ، وقولُهُ : (آثِرْ) بفتح الهمزة الممدودة وكسرِ المُثلَّثة : أمرٌ مِنْ (آثَرَهُ بكذا) : إذا فضَّله به على غيره .

❀ قوله : (إنْ يُفتَحِ) نائبُ الفاعل : يعودُ إلى (ثانيَ الهمزَينِ) ، و(قُلِبْ) : جوابُ الشرط ، ونائبُ الفاعل : مفعولُهُ الأوَّل ، و(واواً) : مفعولُهُ الثاني[1] ، و(ياءً) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (يَنقلِبْ) ، و(إِثْرَ) : ظرفٌ له ، وتقديرُ البيتِ : (إنْ يُفتَحْ ثاني الهمزَينِ إِثْرَ ضمٍّ أو فتحٍ . قُلِبَ واواً ، وينقلب إِثْرَ كسرٍ ياءً) .

❀ قوله : (ذو الكسرِ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (كذا) ، و(مطلقاً) : حالٌ مِنَ الضمير المُنتقِل إلى الظرف بعدَ حذفِ الاستقرار العاملِ فيه ، وقولُهُ : (ما يُضَمْ) : مفعولٌ أوَّل بقوله : (أَصِرْ) بمعنى : (صَيِّرْ) ، وقولُهُ : (واواً) : مفعولٌ ثانٍ .

وقولُهُ : (فذاكَ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (جا) ، و(ياءً) : حالٌ مِنَ الضمير

. . . .

(١) سبق التعليق في (١/ ٤٩١) على الفعل (قُلِبَ) مِن حيثُ تعدِّيه إلى مفعولَينِ وعدمُهُ .

إذا اجتمعَ في كلمةٍ همزتانِ[1] . . وَجَبَ التخفيفُ إن لم يكونا في موضعِ العين ؛ نحوُ : (سَأَّلٍ) و(رأَّسٍ) .

ثمَّ إنْ تحرَّكتْ أُولاهما وسُكِّنتْ ثانيتُهُما . . وَجَبَ إبدالُ الثانيةِ مدَّةً تُجانِسُ حركةَ الأُولىٰ ، فإن كانتْ حركتُها فتحةً : أُبدِلَتِ الثانيةُ ألفاً[2] ؛ نحوُ : (آثَرْتُ) ، وإن كانتْ ضمَّةً : أُبدِلَتْ واواً ؛ نحوُ : (أُوثِرُ) ، وإن كانتْ

في (جا) ، وقولُهُ : (وأَؤُمْ) : مبتدأٌ ، و(نحوُهُ) : معطوفٌ عليه ، وقولُهُ : (أُمْ) : فعلُ أمرٍ ، وهو خبرٌ عن المبتدأ ، و(وجهَينِ) : مفعولٌ بقوله : (أُمْ) بمعنى : اقصِدْ .

وتقديرُ البيتَينِ : (ثاني الهمزَينِ صاحبُ الكسر مُستقِرٌّ كذا مطلقاً ، وصَيِّرِ الهمزَ الثانيَ الذي يُضَمُّ واواً مطلقاً مُدَّةَ عدمِ كونِ ثاني الهمزَينِ لفظاً تامّاً ؛ أي : مُتطرِّفاً ؛ فذلك المُتطرِّفُ جاء ياءً مطلقاً ، و« أَؤُمُّ » ونحوُهُ اقصِدْ في ثانيه وجهَينِ ؛ التحقيقَ ، والقلبَ) .

❀ قوله : (سَأَّلٍ) بفتح السين وتشديدِ الهمزة : فَعَّالٌ للمبالغة في كَثْرة السؤال ، و(رأَّسٍ) بفتح أوَّلِهِ وتشديدِ ثانيه علىٰ زِنَةِ (فَعَّالٍ) : للنسب لبائع

---

(١) خَرَجَ به : نحوُ : (أأنتَ) ؛ لأنَّ همزةَ الاستفهامِ كلمةٌ مُستقِلَّة ؛ فلا يجبُ فيه الإبدالُ ، بل يجوزُ تحقيقُهُما . « خضري » (٢/٩٠٦) .

(٢) وهٰذا الإبدالُ واجبٌ ، ومنه ما سيأتي من قول السيدة عائشةَ رضي الله عنها : (. . . أنْ آتَزِرَ) ، وعوامُّ المُحدِّثينَ يُحرِّفونه ؛ فيُشدِّدون التاء بلا مدٍّ ، وبعضُهُم يُحقِّق الهمزتَينِ ، وكلاهما لحنٌ . انظر (٥/٥٦٢) .

كسرةً : أُبدِلَتْ ياءً ؛ نحوُ : (إِيثارٍ) ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (ومَدّاً آبْدِل . . .) البيتَ .

وإنْ تحرَّكتْ ثانيَتُهُما : فإنْ كانتْ حركتُها فتحةً ، وحركةُ ما قبلَها فتحةً أو ضمَّةً . . قُلِبتْ واواً ؛ فالأوَّلُ : نحوُ : (أَوادِمَ) جمع (آدَمَ) ، وأصلُهُ : (أَأَادِمُ) ، والثاني : نحوُ : (أُوَيْمِر) تصغير (آمِرٍ) ، وهٰذا هو المُرادُ بقوله : (إنْ يُفتَحِ اَثْرَ ضمٍّ اَوْ فتحٍ قُلِب واواً) .

الرُّؤُوس ، كما في « التصريح »[1] .

* قوله : (أُوَيْمِر) في نسخة : (أُوَيدِم)[2] ؛ وهو تصغيرُ (آدمَ) ؛ أي : شخص مُسمّىً بذلك ، لا آدمُ أبو البشر ؛ لِمَا تقدَّم مِنِ امتناع تصغير الأسماء المُعظَّمة ؛ كأسماء الأنبياءِ عليهم الصلاة والسلام[3] .

* قوله : (وهٰذا هو المُرادُ بقوله : إنْ يُفتَحِ . . .) إلىٰ آخره : الحاصلُ : أنَّ الهمزتَينِ المُتحرِّكتَينِ لا تخلوانِ : إمَّا أنْ تكونا في الطَّرَف ، أو لا ؛ فالأوَّلُ : ثلاثةُ أنواعٍ ؛ لأنَّ الهمزةَ الأُولىٰ إمَّا مفتوحةٌ ، أو مكسورة ، أو مضمومة ، والثاني: تسعةُ أنواعٍ ؛ قامتْ مِنْ ضَرْب ثلاثةِ أحوالِ الأُولىٰ في ثلاثةِ أحوالِ الثانية .

---

* قوله : (فالأوَّلُ : ثلاثةُ أنواعٍ) الأوَّلُ : هو كونُهُما طَرَفاً .

لا يُقالُ : إنَّ صُوَرَ المُتحرِّكتَينِ الواقعتَينِ طَرَفاً تسعةٌ ؛ مِنْ ضرب ثلاثةِ

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٣) .

(٢) في جميع نسخ « الشرح » : (« أويمر » تصغير « آمر ») ، وتمام الفرق الذي أشار إليه المُحشّي : (« أُوَيْدِم » تصغير « آدم ») .

(٣) انظر (٥/ ٣٣١ـ٣٣٢) .

الهمزةِ الأُولىٰ في ثلاثةِ الهمزةِ الثانية ، بل لو نُظِرَ لكون الأُولىٰ تكونُ ساكنةً أيضاً . كانتِ الصُّوَرُ اثنتي عشرةَ ، وكلُّها تُبدَلُ ياءً ، كما أفاده بقوله : (ما لم يكنْ لفظاً أَتَمْ . . .) إلىٰ آخره .

لأنَّا نقولُ : ظاهرُ كلامِ المُصنِّف : أنَّ الهمزةَ الثانيةَ مضمومةٌ لا غيرُ ، ولم يذكر سكونَ الأُولىٰ مِنْ قِسْمٍ من الأقسام حتىٰ يكونَ السكونُ مِنْ مشمول الإطلاقِ وإنْ صحَّ كما جرىٰ عليه الشارحُ ؛ فلذلك اقتصر المُصرِّحُ علىٰ جَعْلِ أنواع القِسْمِ الأوَّل ثلاثةً ، لـٰكنَّ بعضَهُم جَعَلَ اسمَ (يكن) في كلام المُصنِّفِ راجعاً لـ (ثانيَ الهمزَينِ) ، لا لـ (ما يُضَم) ، وجَعَلَ الإطلاقَ شاملاً للسكون .

وأفاد : أنَّ الأَوْلىٰ للشارح حذفُ قولِهِ فيما يأتي : (المضمومة)[١] ، وأنَّ الأمثلةَ التي ذَكَرَها الشارحُ للمضمومة تَصلُحُ للمكسورة والمفتوحةِ بحسَب الإعراب .

وأنَّهُ كان الأَوْلىٰ له أنْ يُمثِّلَ أيضاً لِمَا إذا كانتِ الأُولىٰ ساكنةً بما إذا بنيتَ مِنْ (قَرَأَ) مثالَ (قِمَطْر) بكسر القاف وفتحِ الميم وسكونِ الطاء ؛ وهو وِعاءُ الكُتُب ؛ فتقولُ : (قِرَأْي) بكسرٍ ففتحٍ فهمزةٍ ساكنة فياءٍ مُتحرِّكة بحسَب الإعراب ، والأصلُ : (قِرَأْأ) بهمزتَينِ ساكنةٍ فمُتحرِّكة ؛ أُبدلتِ الثانيةُ ياءً وسلمتْ لسكونِ ما قبلَها ، وحينئذٍ تَكمُلُ أمثلةُ المُتطرِّفةِ الاثنتا عَشْرةَ باعتبار حركات الإعراب .

وهـٰذا وإن كان أَفيَدَ إلا أنَّهُ بعيدٌ مِنْ كلام المُصنِّف ، تأمَّلْ .

(١) انظر (٥/ ٥٠٥) .

وإنْ كانتْ حركةُ ما قبلَها كسرةً . . قُلِبتْ ياءً ؛ نحوُ : (إِيَمٍّ) ، وهو مثالُ (إِصْبَعٍ) مِنْ (أَمَّ) ، وأصلُهُ : (إِئْمَمٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ الميم الأُولىٰ إلى الهمزة التي قبلَها ، وأُدغمتِ الميمُ في الميم ؛ فصار : (إِئَمٌّ) ، ثمَّ قُلِبتِ الهمزةُ الثانيةُ ياءً ؛ فصار : (إِيَمٌّ) ، وهـٰذا هو المُرادُ بقوله : (وياءً إِثْرَ كسرٍ ينقلبْ) .

وأشار بقوله : (ذو الكسرِ مُطلقاً كذا) : إلىٰ أنَّ الهمزةَ الثانيةَ إذا كانتْ مكسورةً . . تُقلَبُ ياءً مطلقاً ؛ أي : سواءٌ كانتِ التي قبلَها مفتوحةً ، أو مكسورة ، أو مضمومة .

فالأَوَّلُ : نحوُ : (أَيِنٌّ) مضارعَ (أَنَّ) ، . . . .

فالمُتطرِّفةُ : تُبدَلُ ياءً في جميع أنواعِها .

وغيرُ المُتطرِّفةِ : منها أربعةٌ تُبدَلُ فيها ياءً ؛ وهي المفتوحةُ بعدَ كسرةٍ ، والمكسورةُ بعدَ فتحةٍ أو كسرة أو ضمَّة ، وخمسةٌ تُبدَلُ فيها واواً ؛ وهي المفتوحةُ بعدَ فتحةٍ أو ضمَّة ، والمضمومةُ بعدَ فتحةٍ أو كسرة أو ضمَّة . انتهىٰ « تصريح »[1] .

* قوله : (إِصْبَعٍ) بكسر الهمزة وفتحِ الباء ، وهو أحدُ لغاتٍ عَشَرةٍ فيه ، حاصلُها : تثليثُ الهمزة مع الباء ، والعاشرةُ : (أُصْبُوعٌ)[2] .

* قوله : (مضارعَ « أَنَّ ») مِنَ الأَنِين ؛ قال في « المصباح » : (أَنَّ

. . . .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٤) .

(٢) وقد تقدمت في (٤/ ٦٧٧ـ ٦٧٨) .

وأصلُهُ : (أَئِنٌّ) ؛ فخُفِّفتْ بإبدال الثانيةِ مِنْ جنس حركتِها ؛ فصار : (أَيِنٌّ) ، وقد تُحقَّقُ ؛ نحوُ : (أَئِنٌّ) بهمزتَينِ ، ولم تُعامَلْ بهٰذه المعاملةِ في غير الفعل إلا في (أَئِمَّة) ؛ فإنَّها جاء بالإبدال والتصحيحِ .

والثاني : نحوُ : (إِيمٌّ) مثال (إِصْبِع) مِنْ (أَمَّ) ، وأصلُهُ : (إِئْمِمٌ) ؛ فنُقِلَتْ حركةُ الميمِ الأُولىٰ إلى الهمزة الثانية، وأُدغِمَتِ الميمُ في الميم ؛ فصار : (إِئِمّ) ، فخُفِّفتِ الهمزةُ الثانية بإبدالها مِنْ جنسِ حركتِها ؛ فصار : (إِيِمّ) .

والثالثُ : نحوُ : (أُيِنُّ) ، أصلُهُ : (أُئِنُّ) ، والأصلُ[1] : (أُؤْنِنُ) ؛

الرجلُ يَئِنُّ ـ بالكسر ـ أَنِيناً وأُناناً ـ بالضمِّ ـ : صَوَّتَ ؛ فالذَّكَرُ : « آنٌّ » علىٰ « فاعِلٍ » ، والأُنثىٰ : « آنَّةٌ »)[2] .

❀ قوله : (وأصلُهُ : « أَئِنُّ ») ؛ أي : أصلُهُ الثاني ؛ إذ أصلُهُ الأوَّل : (أَأْنِنُ) بفتح الهمزة الأُولىٰ وسكونِ الثانية وكسرِ النون الأُولىٰ ؛ فنُقلتْ حركةُ النون إلى الهمزة ، وأُدغمت النونُ في النون ، ثمَّ قُلبت الهمزةُ ياءً .

❀ قوله : (في « أَئِمَّة ») جمعَ (إمام) .

❀ قوله : (والتصحيحِ) وهو مقصورٌ على السماع ، والقياسُ : (أَيِمَّة) بقلب الهمزة ياءً .

---

(١) أي : أصلُهُ الثاني ، وأصلُهُ الأوَّلُ : (أُؤَأْنِنُ) ؛ فحُذِفَتِ الثانيةُ لاجتماعها مع همزة المضارعة ، كما سيأتي في قوله : (وحذفُ همزِ « أَفْعَلَ » استمرَّ . . .) إلىٰ آخره . انظر « حاشية الخضري » (٢/٩٠٩) ، وما سيأتي في (٥/٥٦٨ـ٥٦٩) .

(٢) المصباح المنير (١/٣٦) .

لأنَّهُ مضارعُ (أَأْنَنْتُهُ) ؛ أي : جَعلْتُهُ يَئِنُّ ، فدَخَلَهُ النقلُ والإدغامُ[١] ، ثمَّ خُفِّفَ بإبدال ثاني همزتَيهِ مِنْ جنس حركتِها ؛ فصار : (أُيِنُّ) .

وأشار بقوله : (وما يُضَم واواً أَصِرْ) : إلىٰ أنَّهُ إذا كانتِ الهمزةُ الثانيةُ مضمومةً . . قُلِبتْ واواً ، سواءٌ انفتحتِ الأُولىٰ ، أو انكسرتْ ، أو انضمَّتْ .

فالأوَّلُ : نحوُ : (أَوُبٌ) جمعَ (أَبٍّ)؛ وهو المَرْعىٰ ، أصلُهُ : (أَأْبُبٌ)؛ لأنَّهُ (أَفْعُلُ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ عينِهِ إلىٰ فائه ، ثمَّ أُدغِم ؛ فصار : (أَؤُبّ) ، ثمَّ خُفِّفتْ ثانيةُ الهمزتَينِ بإبدالها مِنْ جنس حركتِها ؛ فصار : (أَوُبّ) .

فإن قلتَ : كان القياسُ قلبَ الثانية ألفاً لسكونها وانفتاحِ ما قبلَها ؛ كـ (آنية) جمع (إناءٍ) .

قلتُ : لمَّا وَقَعَ بعدَها مِثْلانِ وأرادوا الإدغامَ . . نقلوا حركةَ الميمِ الأُولىٰ ـ وهي الكسرةُ ـ إلى الهمزة قبلَها ، وأَدْغَمُوا الميمَ في الميم فصار : (أَئِمَّة)[٢] ؛ قَلَبُوا الهمزةَ الثانيةَ ياءً مَحْضةً . انتهىٰ « تصريح »[٣] .

❀ قوله : (جمعَ « أَبٍّ ») بالتشديد ؛ وهو المَرْعىٰ ، وقيل : الفاكهةُ . انتهىٰ « فارِضي »[٤] .

❀ قوله : (لأنَّهُ « أَفْعُلُ ») ؛ أي : بوزن (أَفْعُلَ) مِنْ جموع القِلَّة .

---

(١) قوله : (فدَخَلَهُ) ؛ أي : دخل المضارعَ .

(٢) وأصله قبل الإدغام : (أَأْمِمَة) على (أَفْعِلَة) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٧٤) .

(٤) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٥) ، وفيه : (الفاكهة اليابسة) .

والثاني : نحوُ : (إِوُمٍّ) مثال (إِصْبُعٍ) مِنْ (أَمَّ) .

والثالثُ : نحوُ : (أُوُمّ) مثال (أُبْلُمٍ) مِنْ (أَمَّ) .

وأشار بقوله : (ما لم يكنْ لفظاً أَتَم فذاكَ ياءً مُطلقاً جا) : إلىٰ أنَّ الهمزةَ الثانيةَ المضمومةَ إنَّما تصيرُ واواً إذا لم تكنْ طَرَفاً ، فإن كانتْ طَرَفاً صُيِّرتْ ياءً مطلقاً ؛ سواءٌ انضمَّتِ الأُولىٰ ، أو انكسرتْ ، أو انفتحتْ ، أو سُكِّنتْ .

فتقولُ في مثالِ (جَعْفَرٍ) مِنْ (قَرَأَ) : (قَرْأَأٌ) ، ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ ياءً ؛ فتصيرُ : (قَرْأَياً)، فتحرَّكتِ الياءُ وانفتحَ ما قبلَها فقُلِبتْ ألفاً ؛ فصار : (قَرْأىً) .

وتقولُ في مثالِ (زِبْرِجٍ) مِنْ (قَرَأَ) : (قِرْئِئٌ) ، ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ ياءً ؛ فتصيرُ : (قِرْئِياً) كالمنقوص .

---

* قوله : (أُبْلُمٍ) بضمِّ الهمزة واللام وسكونِ المُوحَّدةِ بينَهُما ؛ وهو خُوصُ المُقْلِ ؛ أي : ثَمَرُ الدَّوْمِ ، كما في « الصحاح »[1] .

* قوله : (ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ ياءً)؛ لأنَّ الواوَ لا تقعُ طَرَفاً فيما زاد على الثلاثة .

* قوله : (فصار : « قَرْأىً ») ؛ أي : بألفٍ مقصورة .

* قوله : (في مثالِ « زِبْرِجٍ » مِنْ « قَرَأَ » : « قِرْئِئٌ ») ؛ أي : بهمزةٍ مكسورة بعدَ راءٍ ساكنة ، وقولُهُ : (أصلُهُ : « قِرْئِئٌ »)[2]؛ أي : بكسر الهمزة الأُولى وضمِّ الثانية ، وقولُهُ : (ثمَّ تُقلَبُ الهمزةُ) ؛ أي : الثانيةُ ؛ لتطرُّفها

. . . .

(١) الصحاح (٥/ ١٨٧٤) ، والدَّوْم : شجرٌ شبيه بالنخل له ثمر ينضجُ ويُؤكَل .

(٢) قوله : (وقوله : « أصله . . . ») إلى آخره : الظاهر : أنَّهُ لا حاجة إليه ، كما هو مقتضىٰ =

وتقولُ في مثالِ (بُرْثُنٍ) مِنْ (قَرَأَ) : (قُرْؤُؤٌ) ، ثمَّ تُقلَبُ الضمَّةُ التي على الهمزة الأُولىٰ كسرةً ؛ فيصيرُ : (قُرْئِياً) مثلَ (المُولِي)[1] .

وأشار بقوله : (و« أَؤُمْ » ونحوُهُ وجهَينِ في ثانيهِ أُمّ) : إلىٰ أنَّهُ إذا انضمَّتِ الهمزةُ الثانيةُ وانفتحَ ما قبلَها ، وكانتِ الهمزةُ الأُولىٰ للمُتكلِّم. . جاز لك في الثانية وجهانِ : الإبدالُ ، والتحقيقُ ؛ وذلك نحوُ : (أَؤُمُّ) مضارع (أَمَّ) ، فإنْ شئتَ أبدلتَ فقلتَ : (أَوُمُّ) ، وإن شئتَ حقَّقتَ فقلتَ : (أَؤُمُّ) .

وكذا ما كان نحوَ (أَؤُمُّ) ؛ في كونِ أُولىٰ همزتَيهِ للمُتكلِّم وكُسِرتْ ثانيتُهُما ؛ يجوزُ في الثانية منهما الإبدالُ والتحقيقُ ؛ نحوُ : (أَئِنُّ) مضارع (أَنَّ) ، فإنْ شئتَ أَبْدلتَ فقلتَ : (أَيِنُّ) ، وإنْ شئتَ حقَّقتَ فقلتَ : (أَئِنُّ) .

بعدَ كسرةٍ ، ثمَّ يُعامَلُ معاملةَ المنقوص ؛ فيُقدَّرُ فيه الرفعُ والجرُّ ، ويظهرُ النصب ، وكذا النوعُ الذي بعدَهُ ؛ فتقولُ : (هٰذا قِرْءٍ) ، و(مررتُ بقِرْءٍ) ، و(رأيتُ قِرْئِياً) ، أفادَهُ الفارضيُّ[2] .

❁ قوله : (في مثالِ « بُرْثُنٍ » مِنْ « قَرَأَ » : « قُرْؤُؤٌ ») بضمِّ الهمزتَينِ .

❁ قوله : (فيصيرُ : « قُرْئِياً » مثلَ « المُولِي ») فيُعامَلُ معاملةَ المنقوص ؛ فتُحذَفُ الياء وتُقدَّرُ الضمَّةُ والكسرة عليها في نحو : (هٰذا قُرْءٍ) ، و(مررتُ بقُرْءٍ) ، وتظهرُ الفتحةُ في نحو : (رأيتُ قُرْئِياً) انتهىٰ « فارِضي »[3] .

. . . .

= نسخة الشارح التي بيديَّ ، وليُحرَّر . من هامش (هـ) .

(١) في نسخة علىٰ هامش (و) : (القاضي) بدل (المولي) .

(٢) شرح الفارضي (ق/ ١٩٥) .

(٣) شرح الفارضي (ق/ ١٩٥) .

٩٥٣ـ ويـاءً اَقْلِـبْ ألفـاً كسـراً تَـلَا أو يـاءَ تصغيـرٍ بـواوٍ ذا اَفْعَـلَا
٩٥٤ـ في آخِرٍ أو قبلَ تا التأنيثِ أوْ زيادَتَيْ (فَعْلانَ) ذا أيضاً رَأَوْا
٩٥٥ـ في مصدرِ المُعتَلِّ عيناً و(الفِعَلْ) منهُ صحيحٌ غالباً نحوُ (الحِوَلْ)

❁ قوله : (وياءً) مفعولٌ ثانٍ لـ (اَقْلِبْ) ، والأوَّلُ : قولُهُ : (ألفاً) ، و(كسراً) : مفعولٌ مُقدَّم بقوله : (تَلَا) ، والجملةُ : صفةُ (ألفاً) ، و(ياءَ تصغيرٍ) : معطوفٌ علىٰ (كسراً) ، وقولُهُ : (ذا) : مفعولٌ بقوله : (افْعَلَا) ، و(بواوٍ) : مُتعلِّقٌ به ، وقولُهُ : (في آخِرٍ) : صفةٌ لـ (واوٍ) ، وقولُهُ : (أو قبلَ) : معطوفٌ علىٰ قوله : (في آخِرٍ) ، و(زيادَتَيْ « فَعْلانَ ») : معطوفٌ علىٰ (تا التأنيثِ) ، وأصلُهُ : (فَعِلانُ) بكسر العين ، وسُكِّنَ للوزن ، و(ذا) : مفعولُ (رَأَوْا) ، و(في مصدرٍ) : مُتعلِّقٌ به ، أو مفعولٌ ثانٍ إنْ كانتْ عِلْميَّةً ، وكان الأَوْلىٰ أنْ يقولَ : (المُعَل) بدلَ (المُعتَل) ؛ لأنَّ ما احترَزَ عنه به مِنْ نحو (لِوَاذاً) مُعتَلٌّ ؛ إذ كلُّ ما فيه حرفُ علَّةٍ مُعتلٌّ وإن لم يُعَلَّ .

وخَرَجَ بالمصدر : نحوُ : (سِوَاكٍ) و(سِوَارٍ) ، واختصَّ ذلك بالمصدر ؛ لأنَّ المصدرَ محمولٌ علىٰ فعله ، فلمَّا دَخَلَهُ الإعلالُ قَوِيَ مُوجِبُهُ .

وقولُهُ : (و« الفِعَلْ ») : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (صحيحٌ) ، و(غالباً) : حالٌ مِنْ فاعل (صحيحٌ) .

❁ قوله : (صفةٌ لـ « واوٍ ») ؛ أي : وفُصِلَ بينهما بما توسَّطَهُما مِنَ الجملة ؛ للضرورة ، ويصحُّ كونُهُ ظرفاً لغواً مُتعلِّقاً بـ (افْعَلا) .

إذا وقعتِ الألفُ بعدَ كسرةٍ .. وَجَبَ قلبُها ياءً ؛ كقولك في جمعِ (مِصْباحٍ) و(دِينارٍ) : (مصابيحُ) و(دنانيرُ) .

وكذلك إذا وقعتْ قبلَها ياءُ التصغير ؛ كقولك في (غَزَال) : (غُزَيِّلٌ) ، وفي (قَذَالٍ) : (قُذَيِّلٌ) .

وأشار بقوله : (بواوٍ ذا اُفْعَلَا في آخِرٍ . . .) إلىٰ آخر البيت : إلىٰ أنَّ الواوَ تُقلَبُ أيضاً ياءً إذا تطرَّفتْ بعدَ كسرةٍ ، أو بعدَ ياءِ التصغير ، أو وقعتْ قبلَ تاء التأنيث[1] ، أو قبلَ زيادَتَيْ (فَعْلانَ) ، مكسوراً ما قبلَها .

فالأوَّلُ : نحوُ : (رَضِيَ) و(قَوِيَ) ، أصلُهُما : (رَضِوَ) و(قَوِوَ) ؛ لأنَّهُما مِنَ (الرُّضْوان) و(القُوَّة) ؛ فقُلِبتِ الواوُ ياءً .

والثاني : نحوُ : (جُرَيٌّ) تصغيرَ (جُِرْوٍ) ، وأصلُهُ : (جُرَيْوٌ) ؛ فاجتمعتِ الواوُ والياءُ وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلِبتْ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء .

---

* قوله : (مِنَ الرُّضْوان) بكسر الراء وضمِّها .

* قوله : (تصغيرَ « جُِرْوٍ ») مُثلَّثَ الأوَّل ، والكسرُ أفصحُ ، يُطلَقُ : علىٰ

. . . .

---

(١) قوله : (أو وقعتْ قبلَ تاء التأنيث . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ كلّاً من التاء وزيادتَيْ (فعلانَ) كلمةٌ تامَّة ، فالواقعُ قبلَهُما آخِرٌ تقديراً ؛ لأنَّهُما في نيَّة الانفصال ، وليس المُرادُ بـ (فَعْلانَ) خصوصَ هـٰذه الهيئة ؛ فإنَّ الواوَ لا تُقلَبُ ياءً في (فَعْلان) ساكن العين ، بل في مكسورها ؛ لتقعَ إثْرَ كسرةٍ ؛ كما مثَّله الشارح ، وإنَّما هو تمثيلٌ لموضع الزيادتَينِ ؛ ولذا قال المُوضِّحُ : (أو قبل الألف والنون الزائدتَينِ) . « خضري » (٩١٢/٢) ، وذكر المُحشِّي في (٥٠٧/٥) أنَّ (فَعْلان) أصلُهُ (فَعِلان) بكسر العين ؛ سُكِّن للوزن .

والثالثُ : نحوُ : (شَجِيَة) ، وهي اسمُ فاعِلٍ للمُؤنَّث ، وكذا (شُجَيَّة) مُصغَّراً ، وأصلُهُ : (شَجْوة) مرَّةً مِنَ (الشَّجْو)[1] .

والرابعُ : نحوُ : (غَزِيَانٍ) ـ وهو مثالُ (ضَرِيَانٍ) ـ مِنَ (الغَزْوِ) .

وأشار بقوله : (ذا أيضاً رَأَوْا في مصدر المُعتلِّ عيناً) : إلىٰ أنَّ الواوَ تُقلَبُ

ولد الكلب والسِّباع ، وعلى الصغير مِنْ كلِّ شيءٍ ، كما في « المصباح »[2] .

* قوله : (نحوُ : « شَجِيَة ») بفتح الشين المُعجَمة وكسرِ الجيم وتخفيفِ الياء ، والأصلُ : (شَجِوَة) بكسر الجيم وفتحِ الواو مِنَ الشَّجْو ؛ وهو الهمُّ والحُزْنُ ، كما في « الفارِضيِّ »[3] .

* قوله : (ضَرِيَانٍ) بالضاد المُعجَمة والمُثنَّاةِ التحتيَّة : مُثنَّىٰ (ضَرِي) ؛ وهو العِرْقُ الذي لا يكادُ ينقطعُ دمُهُ ، ويحتملُ : أنْ يكونَ بالباء المُوحَّدة مِنَ (الضَّرِب) ، والذي في « شرح ابن الناظم » : (ظَرِبانٍ) بالظاء المُشالة[4] ، وقد سبق الكلامُ عليه[5] .

---

* قوله : (مُثنَّىٰ « ضَرِي » . . .) إلىٰ آخره : فيه : أنَّهُ حينئذٍ يكونُ مُشدَّدَ الياء كمفرده ، وأصلُهُ : (ضَرِيْوَان) ؛ قُلبتِ الواوُ ياءً لاجتماعها معَ الياء ساكنةً ، لا لكسرِ ما قبلَها الذي الكلامُ فيه ؛ فالمُناسِبُ : ما بعدَهُ ، تأمَّلْ .

---

(١) قوله : (وأصله) ؛ أي : قبل التصغير ، وفي بعض النسخ : (« شُجَيْوَة » من « الشجو ») .
(٢) المصباح المنير (١/ ١٣٥) .
(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٧) .
(٤) شرح ابن الناظم (ص٦٠٢) ، والذي فيه وفي (و ، ح) : (ضَربان) بالضاد ، وفي النسخة التي شرح عليها شيخ الإسلام زكريا (٢/ ١٠٥٨) : بالظاء المُشالة كما ذكره المُحشِّي .
(٥) انظر (٥/ ٢٣٠ـ ٢٣١) .

بعدَ الكسرة أيضاً ياءً في مصدرِ كلِّ فعلٍ اعتَلَّتْ عينُهُ ؛ نحوُ : (صامَ صِياماً) ، و(قامَ قِياماً) ، والأصلُ : (صِوَامٌ) ، و(قِوَامٌ) ؛ فاعتلَّتِ الواوُ في المصدر[1] ؛ حَمْلاً له علىٰ فعله[2] .

فلو صحَّتِ الواوُ في الفعل.. لم تعتلَّ في المصدر ؛ نحوُ : (لاوَذَ لِوَاذاً) ، و(جاوَرَ جِوَاراً) .

❁ قوله : (اعتَلَّتْ عينُهُ) الأَوْلىٰ أنْ يقولَ فيه وفيما يأتي : (أُعِلَّتْ) ؛ لأنَّ المُعَلَّ أخصُّ مِنَ المُعتَلِّ ؛ إذ هو : ما غُيِّرتْ عينُهُ ، والمُعتَلُّ : ما فيه حرفُ عِلَّة[3] .

❁ قوله : (لِوَاذاً) بكسر اللام ، وحُكِيَ التثليثُ ؛ وهو الالتجاءُ . انتهىٰ « مصباح »[4] .

❁ قوله : (جُِوَاراً) بكسر الجيم وضمِّها ، كما في « المصباح »[5] .

---

(١) في (و، ح) : (فأُعلت) بدل (فاعتلَّتْ) ، والمثبت موافقٌ لما كتب عليه المُحشِّي .

(٢) ومثلُهُما أيضاً : (انقادَ انقياداً) ، و(اعتادَ اعتياداً) ، وأصلُهُما : (انقِواداً) و(اعتِواداً) ، فلا يختصُّ بالمصدر الذي علىٰ (فِعَال) ، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ الشرح كـ « شرح الكافية » . انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩١٣) .

(٣) عبارة الخضري (٢/ ٩١١) : (المُعتلُّ : ما فيه حرفُ عِلَّة وإن لم يُغيَّر ، والمُعَلُّ : هو المُغيَّر) .

(٤) المصباح المنير (٢/ ٧٦٩) .

(٥) المصباح المنير (١/ ١٥٧) ، والذي فيه : أنَّهُ بالضمِّ اسمُ مصدرٍ لا مصدرٌ .

وكذلك تصحُّ إذا لم يكنْ بعدَها ألفٌ وإنِ اعتلَّتْ في الفعل[1] ؛ نحوُ : (حالَ حِوَلاً) .

٩٥٦ـ وجمعُ ذي عينٍ أُعِلَّ أو سَكَنْ فَٱحْكُمْ بذا الإعلالِ فيهِ حيثُ . . .

❁ قوله : (حِوَلاً) بكسر الحاء وفتحِ الواو .

❁ قوله : (وجمعُ ذي عينٍ) جمعُ : مبتدأٌ ومضافٌ لِمَا بعدَهُ ، وجملةُ (فَٱحْكُمْ . . .) إلىٰ آخره : خبرُهُ ، والفاءُ : زائدة ، وجملةُ (أُعِلَّ أو سَكَنْ) : صفتانِ لـ (عينٍ) .

وفُهِمَ مِنْ قوله : (جمعُ) : أنَّ المفردَ لا يُعَلُّ ؛ نحوُ : (خِوَانٍ) ، إلا المصدر ؛ فقد تقدَّمَ ذِكْرُهُ[2] ، وذَكَرَ في « التسهيل » لوجوب الإعلال في ذلك شرطاً آخَرَ ؛ وهو صحَّةُ اللامِ[3] ؛ احترازاً مِنْ نحوِ : (جِوَاءٍ) في جمع (جَوٍّ) بالتشديد ؛ ما بينَ السماءِ والأرض ، (ورِوَاءٍ) في جمع (رَيَّانَ) ؛ فإنَّهُ يصحَّحُ لئلَّا يجتمعَ إعلالانِ ؛ إعلالُ العينِ ياءً ، واللامِ همزةً .

❁ قوله : (نحوُ : « خِوَانٍ ») اسمٌ لما يُوضَعُ عليه الأكلُ .

❁ قوله : (مِنْ نحوِ : « جِوَاءٍ ») هو و(رِوَاءٌ) بوزن (عِطَاش) ، والأصلُ : (جِوَاوٌ) و(رِوَايٌ) ؛ قُلبتِ اللامُ همزةً لتطرُّفها إِثْرَ ألفٍ زائدة ، وسَلِمَتِ العينُ .

---

(١) قوله : (وكذلك تصحُّ إذا لم يكن . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : غالبا كما في «المتن»، ومِنْ غير الغالب : قراءة نافع وابن عامر : ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا ﴾ [النساء : ٥].

(٢) انظر (٥/٥٠٩ـ٥١٠) .

(٣) تسهيل الفوائد (ص٣٠٤) .

عَنْ . . . .

أي : متىٰ وقعتِ الواوُ عينَ جمع ، واعتلَّتْ في واحده أو سكنتْ . . وَجَبَ قَلْبُها ياءً إنِ انكسرَ ما قبلَها ووقعَ بعدَها ألفٌ ؛ نحوُ : (دِيَار) و(ثِيَاب) ، أصلُهُما : (دِوَارٌ) و(ثِوَابٌ) ؛ فقُلِبَتِ الواوُ ياءً في الجمع لانكسارِ ما قبلَها ومجيءِ الألفِ بعدَها ، مع كونها في الواحد إمَّا مُعتلَّةً ؛ كـ (دارٍ) ، أو شبيهةً بالمُعتلِّ في كونها حرفَ لِينٍ ساكناً ؛ كـ (ثوبٍ) .

❀ قوله : (عَنْ) ؛ أي : عَرَضَ وظَهَرَ .

❀ قوله : (عينَ جمع ، واعتلَّتْ . . .) إلىٰ آخره : **الحاصلُ** : أنَّ لقلب الواوِ ياءً في هـٰذا ونحوِهِ خمسةَ شروطٍ : أنْ يكونَ جمعاً ، وأنْ تكونَ الواوُ في واحدِهِ مبنيَّةً على السكون ، وأنْ يكونَ قبلَها في الجمع كسرةٌ ، وأنْ يكونَ بعدَها فيه ألفٌ ، وأنْ يكونَ صحيحَ اللام .

والثلاثةُ الأُوَلُ مأخوذةٌ مِنَ البيت ، والرابعُ يأتي في البيت بعدَهُ ، والخامسُ ذَكَرَهُ في « التسهيل » ؛ فخَرَجَ بالأوَّل : المفردُ ؛ فإنَّهُ لا يُعَلُّ ؛ نحوُ :

❀ قوله : (وأنْ تكونَ الواوُ في واحدِهِ . . .) إلىٰ آخره ، أو أُعِلَّتْ .

❀ قوله : (والثلاثةُ الأُوَلُ مأخوذةٌ مِنَ البيت) أمَّا أَخْذُ الأوَّلَين : فظاهرٌ ، وأمَّا أَخْذُ الثالثِ : فمِنْ قوله : (فاحْكُمْ بذا الإعلالِ) ؛ أي : المُتقدِّمِ ؛ وهو قلبُ الواوِ المكسورِ ما قبلَها ياءً .

٩٥٧ـ وصَحَّحُوا (فِعَلَةً) وفي (فِعَلْ) وجهانِ والإعلالُ أَوْلىٰ كـ (الحِيَلْ)

(خِوَانٍ) و(سِوَارٍ) ، إلا المصدر كما تقدَّم[1] ، وبالثاني : نحوُ : (طَوِيلٍ) و(طِوَالٍ) ، وشذَّ نحوُ قولِهِ[2] : [من الطويل]

. . . . وأنَّ أَعِــزَّاءَ الــرِّجــالِ طِيَــالُهــا

وبالثالث : نحوُ : (أَسْواطٍ) ، وبالرابع : ما أشار إليه بقوله : (وصَحَّحُوا « فِعَلَةً ») ؛ أي : جمعاً ؛ لعدم الألف ، وبالخامس : نحوُ : (رِوَاءٍ) في جمع (رَيَّانَ) ، وأصلُهُ : (رَوْيَان) ؛ فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياء ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

❁ قوله : (وفي « فِعَلْ ») خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (وجهانِ) .

❁ قوله : (والإعلالُ أَوْلىٰ) مبتدأٌ وخبرٌ .

---

(١) انظر (٥/ ٥٠٩ـ ٥١٠) .

(٢) عجز بيت لأُنيف بن زبّان ، كما في « الحماسة البصرية » (١/ ٣٥) ، ولأثال بن عبدة بن الطبيب ، كما في « خزانة الأدب » (٩/ ٤٨٨) ، وصدره : (تَبَيَّنَ لي أنَّ القَمَاءَةَ ذِلَّةٌ) ، والقماءة : صِغَر الجسم ، والبيت من شواهد : « توضيح المقاصد » (٣/ ١٥٨٥) ، و« المساعد » (٤/ ١٢٤) ، و« المقاصد الشافية » (٩/ ١٢٨) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٤٤) ، وفي « التصريح » (٢/ ٣٧٩) نقلاً عن « شرح الكافية » : (وأمَّا « الطِّيالُ » جمع « طَوِيل » : فيُمكِنُ أنْ يُجعَلَ مِنْ باب « جَوادٍ وجِياد » ؛ كأنَّهُ جمعُ « طائل » ؛ مِنْ « طاله » : إذا فاقه في الطُّول) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢١١٨ـ ٢١١٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٨٤٤ ـ ٨٤٥) .

إذا وقعتِ الواوُ عينَ جمعٍ مكسوراً ما قبلَها ، واعتلَّتْ في واحده أو سكنتْ، ولم يَقَعْ بعدَها الألفُ، وكان على وزن (فِعَلَة) . . وَجَبَ تصحيحُها؛ نحوُ : (عَوْدٍ وعِوَدَة) ، و(كُوزٍ وكِوَزَة) ، وشذَّ : (ثَوْرٌ وثِيَرَة) .

ومِنْ ها هنا يُعلَمُ : أنَّهُ إنَّما تعتلُّ في الجمع إذا وَقَعَ بعدَها ألفٌ كما سبق تقريرُهُ ؛ لأنَّهُ حَكَمَ على (فِعَلَة) بوجوب التصحيح ، وعلى (فِعَلٍ) بجواز التصحيح والإعلالِ ؛ فالتصحيحُ : نحوُ : (حاجَةٍ وحِوَجٍ)[1] ، والإعلالُ : نحوُ : (قامَةٍ وقِيَمٍ) ، و(دِيمَةٍ ودِيَمٍ) ، . . . .

---

* قوله : (عَوْدٍ) بفتح العين المُهمَلة وسكونِ الواو وبدالٍ مُهمَلة في آخره ؛ وهو المُسِنُّ مِنَ الإبِلِ فوقَ البازِلِ ؛ وهو ما له سبعُ سنينَ .

* قوله : (ثَوْرٌ) بالمُثلَّثة (و« ثِيَرَة ») القياسُ : (ثِوَرَة) ؛ كـ (عَوْدٍ وعِوَدَة) ، وإنَّما قالوا ذلك ؛ للفرق بينَ ثَوْرِ الحيوان وثَوْر القِطْعة مِنَ الأَقِطِ ؛ حيثُ جَمَعُوهُ على (ثِوَرَة) ، وذَهَبَ ابنُ السَّرَّاجِ والمُبرِّدُ : إلى أنَّ (ثِيَرَة) مقصورٌ مِنْ (فِعَالَة) ، وأصلُهُ : (ثِيَارَة) ؛ كـ (حِجَارَة) ؛ فقُلِبت الواوُ ياءً لأجل الألف ، فلمَّا قَصَرُوهُ بَقِيَتِ الياءُ مُنبِّهةً على الأصل . انتهى « شيخ الإسلام »[2] .

* قوله : (ودِيمَةٍ) بكسر الدال : المطرُ المُتتابِع .

. . . .

---

(١) والقياسُ : (حِيَجٌ) ؛ لإعلالها في المفرد . « خضري » (٢/ ٩١٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٦٠ـ١٠٦١) ، وانظر « الأصول في النحو » (٣/ ٣١٠ـ٣١١) ، وعزاه ابن جني في « الخصائص » (١/ ١١٢) لابن السراج فقط .

والتصحيحُ فيها قليلٌ[1] ، والإعلالُ غالبٌ .

٩٥٨- والواوُ لاماً بعدَ فتحٍ يا أنْقَلَبْ ... كـ (المُعطَيَانِ يُرْضَيَانِ) ووَجَبْ

❋ قوله : (والإعلالُ غالبٌ) فإن قيل : حيثُ كان وجودُ الألفِ شرطاً في الإعلال . . فالقياسُ : (قِوَمٌ) و(حِوَلٌ) بالتصحيح[2] ؛ لعدم الألف .

فالجوابُ : أنَّهُم أعلُّوا الواوَ هنا ؛ لقُرْبِها مِنَ الطَّرَف ؛ إذ القُرْبُ مِنَ الطَّرَف يُقوِّي سببَ الإعلال . انتهى « فارِضي »[3] .

❋ قوله : (والواوُ) مبتدأٌ ، خبرُهُ : (أنْقَلَبْ) ، و(لاماً) : حالٌ مِنَ الضمير المُستترِ فيه ، و(بعدَ) : ظرفٌ لـ (انْقَلَبْ) ، و(يا) : منصوبٌ بـ (انْقَلَبْ) على المفعول به ، و(كالمُعطَيَانِ) : في موضع نصبٍ على الحال مِنْ ضمير (انْقَلَبْ) ؛ أي : انقلبَ ياءً في حال كونِهِ بالصفة التي في (المُعْطَىٰ) و(يُرْضَىٰ) ؛ أي : مِنْ كون الواوِ طَرَفاً ورابعةً ، والفتحةِ التي قبلَها مُحوَّلةً مِنْ كسر .

فإذاً : جميعُ الشروطِ استُفِيدَتْ مِنَ « النَّظْم » ، كما أفادَهُ المُعرِبُ[4] .

---

(١) بل الصحيح : أنَّهُ شاذٌّ ، كما نبَّه عليه الخضري في « حاشيته » (٢/ ٩١٥) .

(٢) في (ج) : (دِوَم) بدل (قِوَم) ، والمثبت موافق لسياق « الفارضي » .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٧) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩١٥) .

(٤) تمرين الطلاب (ص١٧٩) .

٩٥٩ـ إبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍّ مِنْ أَلِفْ ويا كـ (مُوقِنٍ) بذا لَها ٱعْتَرِفْ

إذا وقعتِ الواوُ طَرَفاً رابعةً فصاعداً بعدَ فتحةٍ . . قُلِبتْ ياءً ؛ نحوُ : (أَعْطَيتُ) ، أصلُهُ : (أَعْطَوْتُ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (عطا يَعْطُو) : إذا تناوَلَ ؛ فقُلِبَتِ الواوُ في الماضي ياءً حملاً على المضارع[1] ؛ نحوُ : (يُعطِي) ، كما حُمِلَ اسمُ المفعولِ ـ نحوُ : (مُعْطَيانِ) ـ على اسم الفاعل ؛ نحوُ : (مُعطِيانِ) .

وكذلك (يُرضَيَانِ) ، أصلُهُ : (يُرْضَوَانِ) ؛ لأنَّهُ مِنَ (الرِّضْوان) ؛ فقُلِبتْ واوُهُ بعدَ الفتحة ياءً ؛ حملاً لبناء المفعولِ على بناء الفاعل ؛ نحوُ : (يُرْضِيَانِ) .

❁ قوله : (إبدالُ) فاعلٌ بـ (وَجَبْ) ، وفيه التضمينُ المُتقدِّم[2] .

❁ قوله : (ويا) مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (ٱعْتَرِفْ) ، ويجوزُ أنْ يكونَ مفعولاً بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱعْتَرِفْ) ، وقولُهُ : (بذا لها) : مُتعلِّقانِ بـ (اعتَرِفْ) ، والاعترافُ : الإقرارُ .

❁ قوله : (مُعْطَيانِ) أصلُهُ : (مُعْطَوَانِ) ؛ قُلبت الواوُ ياءً ؛ حَمْلاً لاسم المفعول على اسم الفاعل .

. . . .

(١) أي : فإنَّ الواوَ تُقلَبُ في مضارع الرُّباعيِّ ياءً ؛ لتطرُّفها إثْرَ كسرة ، وكذا في اسم فاعله ، فحُمِلَ عليهما غيرُهُما ؛ حملاً للفرع على أصله . « خضري » (٢/ ٩١٦) .

(٢) انظر (١/ ٥٦٣) .

وقولُهُ : (ووَجَبْ إبدالُ واوٍ بعدَ ضمٍّ مِنْ أَلِفْ) معناه : أنَّهُ يجبُ أنْ يُبدَلَ مِنَ الألف واوٌ إذا وقعتْ بعدَ ضمَّة ؛ كقولك في (بَايَعَ) : (بُويِعَ) ، وفي (ضَارَبَ) : (ضُورِبَ) .

وقولُهُ : (ويا كـ « مُوقِنٍ » بذا لَها اعتَرِفْ) معناه : أنَّ الياءَ إذا سكنتْ في مفردٍ بعدَ ضمَّةٍ[1] .. وَجَبَ إبدالُها واواً ؛ نحوُ : (مُوقِنٍ) و(مُوسِرٍ) ، أصلُهُما : (مُيْقِنٌ) و(مُيْسِرٌ) ؛ لأنَّهُما مِنْ (أَيْقَنَ) و(أَيْسَرَ) ، فلو تحرَّكتِ الياءُ لم تُعَلَّ[2] ؛ نحوُ : (هُيَامٍ) .

٩٦٠ـ ويُكسَرُ المضمومُ في جمعٍ كما   يُقالُ (هِيمٌ) عندَ جمعِ (أَهْيَمَا)

---

* قوله : (هُيَامٍ) بالضمِّ ؛ يُقالُ لأشدِّ العَطَش ، ولنحو الجنون[3] ، ولداءٍ يأخذُ الإبلَ فتَهِيمُ في الأرض لا ترعىٰ ؛ يُقالُ : (ناقةٌ هَيْماءُ) ، قاله الجَوْهَرِيُّ[4] .

* قوله : (في جمعٍ) مُتعلِّقٌ بـ (يُكسَرُ) .

. . . .

---

(١) قوله : (إذا سكنت) ، ويُشترَطُ أيضاً : أنْ تكونَ غيرَ مدغمة ؛ فخَرَجَ : (حُيَّض) ؛ فلا تُعَلُّ الياء ؛ لتحصُّنها بالإدغام .

(٢) وذلك لتحصُّنها بالحركة ، كما تحصَّن (حُيَّض) بالإدغام .

(٣) أي : مِنَ العشق ، كما في « الصحاح » .

(٤) الصحاح (٥/ ٢٠٦٣) .

يُجمَعُ (فَعْلاءُ) و(أَفْعَلُ) على (فُعْلٍ) بضمِّ الفاء وسكونِ العين ، كما سبق في (التكسير)[1] ؛ كـ (حَمْراءَ وحُمْرٍ) ، و(أَحْمَرَ وحُمْرٍ) ، فإذا اعتلَّتْ عينُ هٰذا النوعِ مِنَ الجمع بالياء . . قُلِبَتِ الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ ؛ نحوُ : (هَيْماءَ وهِيْمٍ) ، و(بَيْضاءَ وبِيْضٍ) ، ولم تُقلَبِ الياءُ واواً كما فَعَلُوا في المفرد كـ (مُوقِنٍ) ؛ استثقالاً لذلك في الجمع .

٩٦١ـ وواواً اثْرَ الضمِّ رُدَّ اليا متىٰ أُلفِيَ لامَ فعلٍ اوْ مِنْ قبلِ تـا

٩٦٢ـ كتاءِ بانٍ مِنْ (رَمَىٰ) كـ (مَقْدُرَهْ) كـذا إذا كـ (سَبُعَانَ) صَيَّرَهْ

❁ قوله : (هَيْماءَ) الأنسبُ بكلام الناظم : (نحوُ : أَهْيَمَ) وإن كان كلٌّ منهما يُجمَعُ علىٰ (هِيْمٍ) ، كذا قيل .

قلتُ : يُمكِنُ الجوابُ : بأنَّ الشارحَ أشار إلىٰ أنَّ (أَهْيَمَ) كما جُمِعَ علىٰ (هِيْمٍ) . . كذلك (هَيْماءُ) يُجمَعُ علىٰ (هِيْمٍ) ؛ فالناظمُ اقتصرَ علىٰ ذِكْرِ مفردٍ له ، والشارحُ ذَكَرَ الثاني ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (وواواً) مفعولٌ ثانٍ لـ (رُدَّ)، و(اليا): هو الأوَّلُ، و(اثْرَ الضمِّ): حالٌ مِنَ (اليا)، أو ظرفٌ لغوٌ مُتعلِّقٌ بـ (رُدَّ)، و(أُلفِيَ)؛ أي : وُجِدَ، وضميرُهُ : لـ (اليا) ، وقولُهُ : (اوْ مِنْ قبلِ تا) ؛ أي : أو وُجِدَ الياءُ كائناً مِنْ قبلِ تاءٍ .

وقولُهُ : (كتاءِ بانٍ) : مثالٌ للثاني ؛ أي : كتاء شخصٍ بانٍ ، وإضافةُ

---

(١) انظر (٥/ ٢٨٣) .

إذا وقعتِ الياءُ لامَ فعلٍ ، أو مِنْ قبلِ تاءِ التأنيث ، أو زيادَتَيْ (فَعْلان) ، وانضمَّ ما قبلَها في الأصول الثلاثة . . وَجَبَ قَلْبُها واواً .

فالأوَّل : نحوُ : (قَضُوَ الرجلُ !!)[1] .

والثاني : كما إذا بنيتَ مِنْ (رمى) اسماً على وزن (مَقْدُرَة) ؛ فإنَّكَ تقولُ : (مَرْمُوَة) .

والثالثُ : كما إذا بنيتَ مِنْ (رمى) اسماً على وزن (سَبُعَان) ؛ فإنَّكَ تقولُ : (رَمُوَان)[2] .

فتُقلَبُ الياءُ واواً في هـٰذه المواضعِ الثلاثةِ ؛ لانضمام ما قبلَها .

(التاء) إلىٰ (بانٍ) : للمُلابسة ؛ لأنَّهُ المُتكلِّمُ بها ، و(كـ « مَقْدُرَةْ ») بفتح الميم وضمِّ الدال ، و(كـ « سَبُعانَ ») بفتح السين وضمِّ الباء المُوحَّدة : في مَحَلِّ المفعول الثاني لقوله : (صَيَّرهْ) ، والهاءُ المُتَّصِلةُ به : عائدةٌ للرَّمْي المفهومِ مِنْ (رمىٰ) ، أو البناءِ مِنَ الرَّمْي .

. . . .

---

(١) أي : عند التعجُّب مِنْ قضائه ؛ فالمعنىٰ : ما أقضاه !! وأصلُهُ : (قَضَيَ) ؛ لأنَّهُ مِنْ (قَضَيت) . « خضري » (٢/ ٩١٧) .

(٢) وأصلُهُ : (رَمُيَان) ؛ فقُلبت الياءُ واواً لضمِّ ما قبلَها ؛ لأنَّ الألفَ والنونَ اللازمتَين ليستا بأضعفَ مِنَ التاء اللازمة في تحصين الواو مِنَ الطَّرَف حتىٰ لا يلحقها الإعلالُ . « خضري » (٢/ ٩١٨) .

٩٦٣ـ وإنْ تَكُنْ عيناً لـ (فُعْلَىٰ) وَصْفَا فـذاكَ بـالـوجْهَيـنِ عنهُـم يُلْفَـىٰ

إذا وقعتِ الياءُ عيناً لصفةٍ علىٰ وزن (فُعْلَىٰ) . . جاز فيها وجهان :

أحدُهُما : قلبُ الضمَّةِ كسرةً لتصحَّ الياء ، والثاني : إبقاءُ الضمَّةِ ، فتُقلَبُ الياءُ واواً ؛ نحوُ : (الضِّيقَىٰ) و(الكِيسَىٰ) ، و(الضُّوقَىٰ) و(الكُوسَىٰ) ، وهما تأنيثُ (الأَضْيَق) و(الأَكْيَس)[1] .

❁ قوله : (وإنْ تَكُنْ) ؛ أي : الياءُ الواقعةُ إِثْرَ ضمَّةٍ عيناً . . . إلىٰ آخره ، و(وَصْفَا) : حالٌ مِنْ (فُعْلَىٰ) بضمِّ الفاء وسكونِ العين .

❁ قوله : (يُلْفَىٰ) ؛ أي : يُوجَدُ .

❁ قوله : (الكِيسَىٰ) تأنيثُ (الأَكْيَس) ضدُّ الأحمقِ ، وفي « المصباح » : (الكَيْسُ ـ بوزن « فَلْسٍ » ـ : الظَّرْفُ والفِطْنة)[2] .

. . . .

---

(١) مُرادُ الناظم بـ (فُعْلَىٰ) وصفاً : الجاري مَجْرى الأسماء ؛ كـ (الكُوسَىٰ) ، وجوَّز فيه الوجهين ، مع أنَّ سيبويهِ والنَّحويِّينَ جَزَمُوا في هـٰذا النوع بوجوب القلب ؛ كالأسماء المَحْضة ؛ مثل (طُوبَىٰ) مصدراً أو اسماً لشجرة في الجنة ، ويدخلُ في قوله : (وَصْفا) : الصفةُ المَحْضة ؛ كـ (ضِيزَىٰ) و(حِيكَىٰ) ، وأصلُهُما : (ضُيْزَىٰ) ، و(حُيْكَىٰ) ؛ فمُقتضاه أيضاً : جوازُ الوجهَينِ ، مع أنَّ المشهورَ والصحيحَ تصحيحُ الياء ، فكان التعبيرُ السالم مِنَ الإبهام أنْ يقولَ :

وإنْ يَكُنْ عيناً لـ (فُعْلَىٰ) (أَفعلا) فـذاكَ بـالـوجهَيـنِ عنهُـم يُجْتلَىٰ

انظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٥٠) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩١٨) .

(٢) المصباح المنير (٢/ ٧٤٩) .

فصل
في إبدال الواو من الياء من لام (فَعلى) و(فُعلى)

٩٦٤ـ مِنْ لامِ (فَعْلَى) اَسماً أتى الواوُ بَدَلْ   يــاءٍ . . . .

(فصلٌ)
[في إبدال الواوِ مِنَ الياء مِنْ لام (فَعْلَىٰ) و(فُعْلَىٰ)]

❋ قوله : (مِنْ لامِ) مُتعلِّقٌ بقوله : (أتىٰ) ، و(بَدَلْ) : حالٌ مِنَ (الواوُ) مضافٌ إلىٰ (ياءٍ) ، و(اَسماً) : حال مِنْ (فَعْلَىٰ) .

[فصل]
[في إبدال الواوِ مِنَ الياء مِنْ لام (فَعْلَىٰ) و(فُعْلَىٰ)]

❋ قوله : (مُتعلِّقٌ بقوله : « أتىٰ ») ، و(مِنْ) : ابتدائيّةٌ ، وليس مُتعلِّقاً بقوله : (بَدَلْ) ؛ لأنَّهُ قد أُضِيفَ إلىٰ (ياء) علىٰ معنىٰ : (لا مِنْ ياءٍ) ؛ فهو لا يطلبُ قولَهُ : (مِنْ لام « فَعْلَى » اسماً) حتىٰ يتعلَّقَ به ، ويصحُّ أنَّهُ نعتٌ لـ(ياءٍ) في الأصل ، قُدِّمَ عليه فصار حالاً منه ؛ أي : حالةَ كونِ الياء مِنْ جنس لامِ (فَعْلَى) اسماً .

. . . . كـ (تَقْوىٰ) غالباً. . . .

وحاصلُ ما ذَكَرَهُ الناظمُ : أنَّ (فَعْلَىٰ) بفتح الفاء إن كانتْ لامُها ياءً قُلبت واواً في الاسم دونَ الصفة ، وبضمِّها إن كانت لامُها واواً قُلبت ياءً في الصفة دونَ الاسم ، فأَفْهَمَ ذلك : أنَّ لامَ الأُولىٰ إن كانتْ واواً سَلِمَتْ في الاسم ؛ كـ (الدَّعْوَىٰ) ، وفي الصفة ؛ نحوُ : (نَشْوَىٰ) ، وأنَّ لامَ الثانيةِ إن كانتْ ياءً سَلِمَتْ في الاسم ؛ نحوُ : (الفُتْيا) ، وفي الصفة ؛ نحوُ : (القُضْيا) تأنيث (الأَقْضىٰ) ، وهو كذلك ، فلم يُفرِّقُوا في المفهوم بينَ الاسمِ والصفة . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

❀ قوله : (كـ « تَقْوىٰ ») أصلُهُ : (وَقْيَا) ؛ قُلبت واوُهُ تاءً ؛ كما في (تُرَاثٍ) ، ثمَّ ياؤُهُ واواً ؛ فصار : (تَقْوىٰ) ، وهو ممنوعٌ مِنَ الصرف لألف التأنيث ، ومَنْ نَوَّنَهُ جَعَلَ ألفَهُ للإلحاق بـ (جَعْفَرٍ) ؛ كـ (تَتْرىٰ) .

ولا يَرِدُ عليه : أنَّهُ اجتمعَ فيه إعلالانِ ، وذلك ممنوعٌ ؛ لأنَّ الممنوعَ إنَّما هو اجتماعُهُما في الكلمة مِنْ غير فاصلٍ ، أمَّا معه فيجوزُ ؛ كـ (مُصْطفىً) ؛

❀ قوله : (نحوُ : « القُضْيا » تأنيث « الأَقْضىٰ ») هو بالضاد المُعجَمة ، كما صرَّح به غيرُهُ ؛ فما في بعض النسخ تحريفٌ[2] .

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٦٣) .

(٢) جاء بالضاد في (هـ) فقط .

. . . . جا ذا البَدَلْ

تُبدلُ الواوُ مِنَ الياء الواقعةِ لامَ اسم علىٰ وزن (فَعْلَىٰ) ؛ نحوُ : (تَقْوَىٰ) ، وأصلُهُ : (تَقْيَا) ؛ لأنَّهُ مِنْ (تَقَيْتُ) ، فإن كان (فَعْلَىٰ) صفةً . . لم تُبدَلِ الياءُ واواً ؛ نحوُ : (صَدْيَا) و(خَزْيَا) ، ومثلُ (تَقْوَىٰ) :

إذ أصلُهُ : (مُصْتَفَوٌ) ، وما هنا مِنَ الثاني ، ولا يَرِدُ : نحوُ (ماءٍ) ؛ لأنَّهُ شاذٌّ[1] .

❀ قوله : (جا ذا البَدَلْ) فائدتُهُ بعدَ قولِهِ : (أتى الواوُ بَدَلْ) : التقييدُ بقوله : (غالباً) ؛ بناءً علىٰ أنَّ (غالباً) حالٌ مِنْ فاعل (جا) ، أمَّا إذا جُعِلَ مُتعلِّقاً بـ (أتىٰ) . . لم يكنْ لقوله : (جا ذا البَدَلْ) فائدةٌ . انتهىٰ « شيخنا الحَفْني »[2] .

❀ قوله : (نحوُ : « صَدْيَا ») يُقالُ : (امرأةٌ صَدْيا) ؛ أي : عَطْشَىٰ ، و(رجلٌ صَدٍ وصَدْيانُ وصَادٍ) ؛ أي : عَطْشانُ .

❀ قوله : (و« خَزْيَا ») صفةٌ لقولك : (امرأةٌ خَزْيا) ؛ مِنْ (خَزِيَ ـ بالكسر ـ يَخْزَىٰ خِزياً) ؛ بمعنىٰ : ذلَّ وهانَ ، كما في « الصحاح »[3] .

. . . .

---

(١) وأصلُهُ : (مَوَهٌ) ؛ فأُبدلت الواوُ ألفاً والهاءُ همزةً ، والشذوذُ إنَّما هو علىٰ تفسير أبي علي الفارسي ؛ بأنَّهُ الجمعُ بين الإعلالَيْنِ مِنْ غير فاصل ، وأمَّا علىٰ تفسير ابن مالك في « شرح الكافية الشافية » (٤/ ٢١٣١) ؛ بأنَّهُ الجمعُ بين الإعلالَيْنِ مع اتِّحاد الجنس . . فلا شذوذَ ، وانظر تفصيل هـٰذه المسألة في « شرح الرضي على الشافية » (٣/ ٩٤) .

(٢) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٢٨٨) .

(٣) الصحاح (٦/ ٢٣٢٦) .

(فَتْوَىٰ) بمعنى الفُتْيا ، و(بَقْوَىٰ) بمعنى البُقْيَا .

واحتَرَزَ بقوله : (غالباً) : ممَّا لم تُبدَلِ الياءُ فيه واواً ؛ وهي لامٌ لاسمٍ علىٰ (فَعْلَىٰ) ؛ كقولهم للرائحة : (رَيَّا) .

٩٦٥ـ بالعكسِ جاءَ لامُ (فُعْلَىٰ) وَصْفَا   وكونُ (قُصْوَىٰ) نادراً لا يخفىٰ

---

* قوله : (و« بَقْوَىٰ ») بالفتح ، و(بُقْيَا) بالضمِّ : اسمٌ مِنْ (أَبْقىٰ) ؛ بمعنىٰ : دامَ وثَبَتَ .

* قوله : (للرائحة : « رَيَّا ») اعتُرِضَ : بأنَّهُ وصفٌ لا اسمٌ ؛ إذ يُقالُ : (رائحةٌ رَيَّا) ، وفي « الصحاح » : (« امرأةٌ رَيَّا » ، ولم يُبدَلْ مِنَ الياء واوٌ ؛ لأنَّها صفةٌ ، ولو كانتِ اسماً لكان « رَوَّىٰ » ، وقولُ أبي النَّجْم : « وَاهاً لرَيَّا . . . » إلىٰ آخره : إنَّما أَخْرَجَهُ على الصفة) انتهىٰ مُلخَّصاً[1] .

* قوله : (لامُ) فاعلُ (جاء) مضافٌ إلىٰ (فُعْلَىٰ) بضمِّ الفاء ، و(بالعكسِ) : في موضع الحال مِنْ (لامُ) ، و(وَصْفَا) : حالٌ مِنْ (فُعْلَىٰ) ، و(قُصْوَىٰ) : بضمِّ القاف وسكونِ الصاد المُهمَلة .

واعلَمْ : أنَّ ما ذَكَرَهُ الناظمُ ؛ مِنْ أنَّ لامَ الثانيةِ إذا كانتْ واواً تُقلَبُ ياءً في الصفة دونَ الاسمِ . . مُخالِفٌ لِمَا عليه أهلُ التصريف ؛ مِنْ أنَّها تُقلَبُ في الاسم دونَ الصفة ، ويجعلونَ (حُزْوَىٰ) شاذّاً ، وقد قال الناظمُ في بعض كتبه :

. . . .

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٦٣ـ٢٣٦٤) .

أي : تُبدَلُ الواوُ الواقعةُ لاماً لـ (فُعْلَىٰ) وصفاً . . ياءً ؛ نحوُ : (الدُّنْيا) و(العُلْيا) ، وشذَّ قولُ أهلِ الحجاز : (القُصْوَىٰ) ، فإن كان (فُعْلَى) اسماً . . سَلِمَتِ الواوُ ؛ كـ (حُزْوَىٰ) .

(النَّحْويُّونَ يقولونَ : هـٰذا الإعلالُ مخصوصٌ بالاسم ، ثمَّ لا يُمثِّلونَ إلا بصفةٍ مَحْضةٍ ، أو بما عَرَضَ له الاسميَّةُ ؛ كـ « الدُّنْيا » ، ويَزعُمُونَ أنَّ تصحيحَ « حُزْوَىٰ » شاذٌّ ؛ كتصحيح « حَيْوَة » ، وهـٰذا قولٌ لا دليلَ علىٰ صحَّته ، وما قلتُهُ مُؤَيَّدٌ بالنقل ومُوافِقٌ لقول أئمَّة اللغة ؛ حيثُ قالوا : ما كان مِنَ النُّعُوت مثلَ « الدُّنْيا » و« العُلْيا » . . فإنَّهُ بالياء ؛ لأنَّهُم يستثقلونَ الواوَ مع ضمِّ أوَّلِهِ ، وليس فيه اختلافٌ ، إلا أنَّ أهلَ الحجازِ أَظْهَرُوا الواوَ في « القُصْوَىٰ » ، وبنو تميم قالوا : « القُصْيا ») ، نقله عنه المُراديُّ ، ثمَّ قالَ : (وأمَّا قولُ ابنِ الحاجب : بخلاف الصفةِ ؛ كـ « الغُزْوَىٰ » ـ يعني : تأنيثَ « الأَغْزَىٰ » ـ . . فقال ابنُ المُصنِّف : هو تمثيلٌ مِنْ عنده ، وليس معه نقلٌ ، والقياسُ أنْ يُقالَ : « الغُزْيا » ، كما يُقالُ : « العُلْيا ») انتهىٰ[1] .

❀ قوله : (كـ « حُزْوَىٰ ») بضمِّ الحاء المُهمَلة وبالزاي : اسمُ موضعٍ بالحجاز . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٥٩٥) ، وانظر « إيجاز التعريف » (ص١٢٢) ، و« الشافية » (ص٩٣) ، و« شرحها » للركن الأستراباذي (٢/ ٨٣٢) ، و« الارتشاف » (١/ ٢٩٢) .
(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٨) .

فصل
في إبدال الواو ياءً إذا اجتمعتا وسبقت إحداهما بالسكون

٩٦٦ـ إنْ يَسْكُنِ السابقُ مِنْ واوٍ ويا   واتَّصَلَا ومِـنْ عُـرُوضٍ عَـرِيَـا

(فصلٌ)

[في إبدال الواوِ ياءً إذا اجتمعتا وسَبقَتْ إحداهُما بالسكون]

* قوله : (واتَّصَلَا) ؛ أي : بأنْ يكونا مِنْ كلمةٍ ، ولم يَفصِلْ بينهما فاصلٌ ، فأفاد شرطَينِ ، ودَخَلَ تحتَ قولِهِ : (ومِنْ عُرُوضٍ عَرِيَا) شرطانِ ؛ أنْ يكونَ السابقُ مُتأصِّلاً ذاتاً ، وأنْ يكونَ مُتأصِّلاً سكوناً ، والخامسُ : ما أشار إليه بقوله : (إنْ يَسكُنِ السابقُ) ؛ فجملةُ الشروطِ خمسةٌ .

وبما تقرَّر عُلِمَ : أنَّ ألفَ (عَرِيَا) للإطلاق ، وضميرَهُ لـ (السابق) ، وقضيَّتُهُ : أنَّ الثانيَ لو كان عارضاً جاءتْ هـٰذه القاعدةُ ، وهو كذلك .

[فصلٌ]

[في إبدال الواوِ ياءً إذا اجتمعتا وسَبقَتْ إحداهُما بالسكون]

. . . .

٩٦٧ـ فيـاءً الـواوَ ٱقْلِبَـنَّ مُـدغِمَـا ... وشـذَّ مُعْطىً غيـرَ مـا قـد رُسِمَـا

إذا اجتمعتِ الواوُ والياء في كلمةٍ ، وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون ، وكان سكونُها أصليّاً . . أُبدِلَتِ الواوُ ياءً وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء ؛ وذلك نحوُ : (سَيِّدٍ) و(مَيِّتٍ) ، والأصلُ : (سَيْوِدٌ) و(مَيْوِتٌ) ؛ فاجتمعتِ الواوُ

انتهى « حَفْني »[1] .

❁ قوله : (فياءً) مفعولٌ ثانٍ لـ (ٱقْلِبَنَّ) ، والأوَّلُ : الواوُ ، والجملةُ : جوابُ قولِهِ : (إنْ يَسكُنِ) ، و(مُدغِمَا) بكسر الغين المُعجَمة : حالٌ مِنْ فاعل (ٱقْلِبَنَّ) ، و(مُعْطىً) : فاعلُ (شَذَّ) ، وهو اسمُ مفعولٍ مُتعدٍّ لاثنَينِ ؛ أَوَّلُهُما : نائبُ الفاعل المُستتِرُ فيه ، والثاني : (غيرَ) المضافُ إلى (ما) الموصولةِ ؛ أي : شَذَّ الاسمُ الذي أُعطِيَ غيرَ ما قد ذُكِرَ ؛ مِنْ وجوب الإبدالِ عندَ وجودِ الشروط ، وعدمِ الإبدالِ عندَ فَقْدِها .

❁ قوله : (في كلمةٍ) ؛ أي : أو ما في حُكْمِها ؛ كـ (مُسْلِمِيَّ)[2] .

❁ قوله : (والأصلُ : « سَيْوِدٌ » و« مَيْوِتٌ ») وزنُهُما عندَ مُحقِّقي البَصْرةِ : (فَيْعِلٌ) بكسر العين .

. . . .

---

(١) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ق٢٨٩) .

(٢) والأصل : (مُسلِمُوْيَ) ؛ اجتمعت الواوُ والياء وسَبَقَ أحدُهُما بالسكون ، فقُلِبت الواو ياءً وأُدغمت في الياء ، وكُسِرَ ما قبلَ المدغم ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٢) .

والياء ، وسَبَقَتْ إحداهُما بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء ؛ فصار : (سَيِّد) ، و(مَيِّت) .

فإنْ كانتِ الياءُ والواوُ في كلمتَينِ . . لم يُؤثِّرْ ذلك[1] ؛ نحوُ : (يُعطِي وَاقدٌ) ، وكذا إنْ عَرَضَتِ الياءُ أو الواوُ للسكون ؛

وذَهَبَ البغداديُّونَ : إلىٰ أنَّهُ (فَيْعَلٌ) بفتح العين ؛ كـ (ضَيْغَمٍ) ؛ نُقِلَ إلىٰ (فَيعِل) بكسر العين ؛ قالوا : لأنَّا لم نرَ في الصحيح ما هو علىٰ (فَيعِل) بالكسر .

ورُدَّ : بأنَّ المُعتلَّ قد يأتي فيه ما لا يأتي في الصحيح ؛ فإنَّهُ نوعٌ على انفراده ؛ فيجوزُ أنْ يكونَ هٰذا بناءً مُختصّاً بالمُعتلِّ ، كاختصاصِ جمع (فاعل) منه بـ (فُعَلَةَ) كـ (قُضَاة) ، ذكره في « التصريح »[2] .

❊ قوله : (نحوُ : « يُعطِي وَاقدٌ ») مثالٌ لتقدُّم الياء ، ومثالُ تقدُّمِ الواوِ : (أخو يزيدَ) .

❊ قوله : (إنْ عَرَضَتِ الياءُ أو الواوُ للسكون) العبارةُ مقلوبةٌ ، والأصلُ : (إنْ عَرَضَ السكونُ للياء أو الواو)[3] .

---

(١) وكذا في كلمة مع فاصل ؛ كـ (زَيْتون) . « خضري » (٢/ ٩٢١) .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٨١) ، وأصل (قُضاة) : (قُضَيَةٌ) علىٰ (فُعَلَةَ) ، كما لا يخفىٰ ، ثمَّ إنَّ (سيِّداً) له وزنٌ آخرُ ذكره سابقاً في (٥/ ٢٨٩ـ ٢٩٠) ؛ وهو (فَعِيلٌ) كـ (طَوِيل) ؛ فأصلُهُ : (سَوِيدٌ) ؛ استُثقلت الكسرة على الواو فحُذفت ، فاجتمع ساكنان الواوُ والياء ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت في الياء .

(٣) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢١ـ ٩٢٢) .

كقولك في (رُؤْيَة) : (رُوْيَة) ، وفي (قَوِيَ) : (قَوْيَ) .

وشذَّ التصحيحُ في قولهم : (يَوْمٌ أَيْوَمُ) ، وشذَّ أيضاً إبدالُ الياءِ واواً في قولهم : (عَوَى الكلبُ عَوَّةً) .

٩٦٨ـ مِنْ ياءٍ اَوْ واوٍ بتحريكٍ أَصِلْ . . . .

❀ قوله : (في « رُؤْيَة » : « رُوْيَة ») الأَوَّلُ : بضمِّ الراء وفتحِ الياء المُثنَّاة تحتُ مهموزٌ ، والثاني : كذلك ، لكنَّهُ غيرُ مهموز .

❀ قوله : (وفي « قَوِيَ » : « قَوْيَ ») الأَوَّلُ : بكسر الواو ؛ لأنَّهُ فعلٌ ماضٍ ، والثاني : بسكونها تخفيفاً ؛ كما قالوا في (عَلِمَ) : (عَلْمَ) .

❀ قوله : (أَيْوَمُ) بفتح الهمزة وسكونِ الياء على زِنَةِ (أَفْعَلَ) ؛ يُقالُ لليوم الذي حَصَلَ فيه شِدَّةٌ : (يَوْمٌ أَيْوَمُ) ؛ أي : كثيرُ الشِّدَّة ، والقياسُ فيه : (أَيَّمُ) .

❀ قوله : (عَوَى الكلبُ) بفتح الواو ، ومضارِعُهُ : (يَعْوِي) بكسرها ؛ بمعنى : صَوَّتَ .

❀ قوله : (عَوَّةً) القياسُ : (عَيَّةً) ، وأصلُ (عَوَّة) : (عَيْوَة) ؛ فقَلَبُوا الياءَ واواً ، وأَدْغَمُوا الواوَ في الواو ، والقياسُ : عكسُ ذلك .

❀ قوله : (مِنْ ياءٍ اَوْ واوٍ) مُتعلِّقٌ بـ (أَبْدِلْ) ، و(ألفاً) : مفعولُهُ ،

❀ قوله : (وأصلُ « عَوَّة » : « عَيْوَة ») صوابُهُ : (عَوْيَة) ، كما يُعلَمُ مِنَ الفعل[1] .

---

(١) في (ك) : (كما في « الشرح » ، تدبَّرْ) بدل (كما يعلم من الفعل) .

. . . . ألفاً أبْدِلْ بعدَ فتحٍ مُتَّصِلْ

٩٦٩ـ إنْ حُرِّكَ التالي وإنْ سُكِّنَ كَفْ إعلالَ غيرِ اللامِ وهْيَ لا يُكَفْ

٩٧٠ـ إعلالُها بساكنٍ غيرِ أَلِفْ أو ياءٍ التشديدُ فيها قد أُلِفْ

و(أَصُلْ) : نعتٌ لـ (تحريكٍ)[1] ، وإنَّما وَجَبَ قلبُهُما ألفاً حينئذٍ ؛ لأنَّ كلَّ واحدٍ منهما مُقدَّرٌ بحركتَينِ ، فإذا انضمَّ إلىٰ تلك حركتُهُ وحركةُ ما قبلَهُ . . اجتمعَ في التقدير أربعُ حركاتٍ متوالياتٌ في كلمة ، وذلك مُستثقَلٌ ، فاجتُنِبَ بقلبهما ألفاً لتُجانِسَ حركةَ ما قبلَهُما .

وقولُهُ : (ألفاً ابْدِلْ) : بنقل حركة همزة (أَبْدِلْ) إلى التنوين ؛ لأنَّ الهمزةَ همزةُ قطع ، و(إعلالَ) : مفعولُ (كَفْ) ؛ بمعنىٰ : مَنَعَ إعلالَ غيرِ اللامِ ؛ وهو العينُ ؛ بأنْ كانتِ الواوُ أو الياءُ عينَ الكلمة ، وقولُهُ : (وهْيَ) ؛ أي : اللامُ التي هي ياءٌ أو واو .

وقولُهُ : (إعلالُها) : نائبُ فاعلِ (يُكَفْ) ، و(غيرِ أَلِفْ) : نعتُ (ساكنٍ) ، وقولُهُ : (أو ياءٍ) : معطوفٌ علىٰ (أَلِفْ) ، و(التشديدُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (قد أُلِفْ) .

. . . .

(١) قوله : (أَصُلْ) قال الصبَّان في « حاشيته » (٤/ ٤٤٠) : (ضبطه الشيخُ خالدٌ بالبناء للمجهول ، وأقرَّه غيرُهُ ، وفيه عندي نَظَرٌ ؛ لأنَّهُ إنَّما يصحُّ إذا كان له مِنْ هـٰذا المعنىٰ فعلٌ مُتعدٍّ مبنيٌّ للفاعل ، ولم أجده بعدَ مراجعةِ « القاموس » وغيرِهِ ، وحينئذٍ : ينبغي قراءتُهُ في « المتن » كـ « كَرُم » ؛ بمعنىٰ : تأصَّل ، وإنْ لَزِمَ عليه اختلافُ حركةِ ما قبلَ =

إذا وقعتِ الواوُ أو الياءُ مُحرَّكةً بعدَ فتحةٍ.. قُلِبَتْ ألفاً ؛ نحوُ : (قالَ) و(باعَ) ، أصلُهُما : (قَوَلَ) و(بَيَعَ) ؛ فقُلِبَتِ الواوُ والياءُ ألفاً ؛ لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها .

هٰذا إنْ كانتْ حركتُهُما أصليَّةً ، فإن كانتْ عارضةً لم يُعتدَّ بها ؛ كـ(جَيَلٍ) و(تَوَمٍ) ، أصلُهُما : (جَيْئَلٌ) و(تَوْءَمٌ) ؛ نُقِلَتْ حركةُ الهمزةِ إلى الياء والواو ؛ فصار : (جَيَلاً) ، و(تَوَماً)[1] .

فلو سَكَنَ ما بعدَ الياءِ أو الواوِ ولم تكن لاماً.. ....

❃ قوله : (كـ« جَيَلٍ ») بالجيم : اسمٌ مِنْ أسماء الضَّبُعِ ، و(التَّوَم) بفتح التاء المُثنَّاةِ الفوقيَّة : أحدُ التَّوْءَمَينِ ؛ أي : الولدَينِ .

❃ قوله : (فلو سَكَنَ ما بعدَ الياءِ...) إلىٰ آخره : هٰذا مُحترَزُ قولِ الناظم : (إنْ حُرِّكَ التالي) .

= الرَّوِي المُقيَّد ، وهو عيبٌ مِنْ عيوب القافية يُسمَّىٰ : « سنادَ التوجيه » ، فاعرفْ ذلك ، ثمَّ رأيتُ هٰذا الضبطَ منقولاً عن خطِّ ابن النحَّاس تلميذ الناظم ، فلله الحمد) ، وضُبط كـ(كَـرُم) فـي (ل) ، ورُمـز إلـىٰ تصحيحـه ، وقـال الخضـري فـي « حـاشيتـه » (٢/ ٩٢٢) : (ولك أن تَفِرَّ مِنْ بشاعة القافية حينئذٍ ؛ بجعله اسمَ فاعلٍ بوزن « حَذِر » ، وأصلُهُ : « فَعِيل » حُذِفتْ ياؤه للضرورة ، أو تُجْرِيهِ علىٰ مذهبِ مَنْ يُجوِّزُ بناءَ اللازم للمجهول) ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص١٨١) .

(١) ومثلُهُما في علم الإبدال لعُرُوض الحركة.. نحوُ: ﴿ لَتُبْلَوُنَّ ﴾ [آل عمران : ١٨٦]، ﴿ وَلَا تَنسَوُا۟ ٱلْفَضْلَ بَيْنَكُمْ ﴾ [البقرة : ٢٣٧] . « خضري » (٢/ ٩٢٣) .

وَجَبَ التصحيحُ[1] ؛ نحوُ : (بَيَانٍ) ، و(طَوِيلٍ) .

فإنْ كانتا لاماً وَجَبَ الإعلالُ ، ما لم يكنِ الساكنُ بعدَهُما ألفاً أو ياءً مُشدَّدة ؛ كـ (رَمَيَا) و(عَلَوِيٍّ)[2] ؛ وذلك نحوُ : (يَخْشَوْنَ) ؛ فإنَّ أصلَهُ : (يَخْشَيُونَ) ؛ فقُلِبَتِ الياءُ ألفاً لتحرُّكها وانفتاحِ ما قبلَها ، ثمَّ حُذِفَتِ الألفُ لالتقائها ساكنةً معَ الواوِ الساكنة .

٩٧١ـ وصحَّ عينُ (فَعَلٍ) و(فَعِلَا) ذا (أَفْعَلٍ) كـ (أَغْيَدٍ) و(أَحْوَلَا)

---

* قوله : (عينُ) فاعلُ (صحَّ) مضافٌ إلىٰ (فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين ، و(فَعِلَا) بكسر العين : معطوفٌ عليه ، و(ذا) : حالٌ مِنْ (فَعِلَ) المكسور ، واحترَزَ به : مِنْ (فَعِلَ) مكسورِ العين الذي اسمُ فاعلِهِ علىٰ وزن (فاعِلٍ) ؛ نحوُ : (خافَ) فهو (خائفٌ) ؛ فإنَّ أصلَهُ : (خَوِفَ) بكسر الواو ، فدَخَلَهُ الإعلالُ .

* قوله : (كـ « أَغْيَدٍ ») هو الناعمُ البدنِ ، وقيل : الوَسْنانُ المائلُ العُنُقِ .

. . . .

(١) أي : لئلا يلتقيَ ساكنان ، سواءٌ كان ذلك الساكنُ ألفاً ؛ كـ (بَيَان) ، أو غيرَها ؛ كـ (طَوِيل) ، و(غَيُور) ، و(خَوَرْنَق) . « خضري » (٢/ ٩٢٣) .

(٢) تمثيل للمنفي ، وما بعده تمثيلٌ للواجب إعلالُهُ .

كلُّ فعلٍ كان اسمُ الفاعلِ منه علىٰ وزن (أَفْعَلَ) .. فإنَّهُ يلزمُ عينَهُ التصحيحُ ؛ نحوُ : (عَوِرَ) فهو (أَعْوَرُ) ، و(هَيِفَ) فهو (أَهْيَفُ) ، و(غَيِدَ) فهو (أَغْيَدُ) ، و(حَوِلَ) فهو (أَحْوَلُ) ، وحُمِلَ المصدرُ علىٰ فعله ؛ نحوُ : (هَيَفٍ) ، و(غَيَد) ، و(عَوَر) ، و(حَوَل) .

---

* قوله : (نحوُ : « عَوِرَ » . . .) إلىٰ آخره : بكسر عينِ الجميع ، والأوَّلُ : مثالٌ مِنَ الصفات المذمومة ؛ وهو فَقْدُ إحدى العينَينِ ، وما بعدَهُ : للمحمودة .

* قوله : (و« هَيِفَ ») الهَيَفُ ـ بالتحريك ـ : ضُمْرُ البَطْنِ والخاصرة .

* قوله : (وحُمِلَ المصدرُ علىٰ فعله) ؛ أي : في عدم الإعلال ؛ وذلك لأنَّ سببَ الإعلالِ موجودٌ في الفعل[١] ، لٰكن حُمِلَ على اسم فاعِلِهِ في التصحيح ؛ للمُوافقة في اللون والخَلْق ، وحُمِلَ علىٰ هٰذا : مصدرُهُ ؛ كـ (العَوَر) و(الهَيَف) و(الحَوَل) بفتح العين فيها ، فصحَّتْ أيضاً عينُهُ . انتهىٰ « فارِضي »[٢] .

---

* قوله : (لٰكن حُمِلَ على اسم فاعِلِهِ . . .) إلىٰ آخره : عبارةُ « الأُشْمُونيِّ » : (وإنَّما التُزِمَ تصحيحُ الفعلِ في هٰذا الباب ؛ حملاً على « افْعَلَّ » ؛ نحوُ « احْوَلَّ » و« اعْوَرَّ » ؛ لأنَّهُ بمعناه ، وحُمِلَ مصدرُ الفعلِ عليه في التصحيح) انتهىٰ[٣] .

---

(١) كـ (اعْوَرَّ) ، و(احْوَلَّ) .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ١٩٩) .

(٣) شرح الأشموني (٣/ ٨٥٦) .

٩٧٢ـ وإنْ يَبِنْ (تَفاعُلٌ) مِنِ (اْفْتَعَلْ)   والعيـنُ واوٌ سَلِمَـتْ ولـم تُعَـلْ

إذا كـان (افْتَعَـلَ) مُعتـلَّ العيـنِ . . فحقُّـهُ أنْ تُبـدَلَ عينُـهُ ألفـاً ؛ نحـوُ : (اعتادَ) ، و(ارتادَ) ؛ لتحرُّكِها وانفتاحِ ما قبلَها .

❁ قوله : (وإنْ يَبِنْ) ؛ أي : يظهرْ ؛ مضارعُ (بانَ) ، وهو فعلُ الشرطِ ، و(تَفاعُلٌ) : فاعلٌ به على حذف مضافٍ ؛ أي : معنى تَفاعُلٍ ؛ لأنَّ لفظَ (تَفاعُلٍ) لا يبينُ مِنْ لفظ (تفاعَلَ) ، وقولُهُ : (سَلِمَتْ) : جوابُهُ ، وجملةُ (والعينُ واوٌ) : حاليَّةٌ مرتبطةٌ بالواو ، ودَفَعَ بقوله : (ولم تُعَل) احتمالَ المجاز في (سَلِمَتْ) ؛ إذ يحتملُ : جازتْ سلامتُها ، فلمَّا قال : (ولم تُعَلْ) فُهِمَ منه أنَّ قولَهُ : (سَلِمَتْ) ؛ أي : وجوباً ، أفادَهُ شيخُنا الأُجْهُوريُّ[1] .

❁ قوله : (و« ارتادَ ») قال في « المصباح » : (ارتاد الرجلُ الشيءَ ؛ بمعنى : طَلَبَهُ)[2] .

وضَبَطَ السيِّدُ البُلَيديُّ (افْعَلَّ) في كلامه بتشديد اللام على صيغة الفعل ، كما نقله عنه الصبَّانُ وأقرَّهُ[3] ، وما في المُحشِّي مبنيٌّ على تَوَهُّمِ أنَّهُ مُخفَّفُ اللامِ وصفٌ .

❁ قوله : (لا يبينُ مِنْ لفظ « تفاعَلَ ») صوابُهُ : (مِنْ لفظ « افْتَعَلَ »)[4] .

---

(١) حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل (ق/٣٠٧) .

(٢) المصباح المنير (١/ ٢٣٤) .

(٣) حاشية السيِّد البُلَيدي على الأشموني (٢/ ق٣٩٧) ، وانظر « حاشية الصبان » (٤/ ٤٤٣).

(٤) وجاء في (ج) على الصواب .

فإنْ أبانَ (افْتَعَلَ) معنىٰ (تفاعَلَ) ـ وهو الاشتراكُ في الفاعليّة والمفعوليّةِ ـ حُمِلَ عليه في التصحيح إن كان واوياً ؛ نحوُ : (اشتَوَرُوا) ، فإن كانتِ العينُ ياءً وَجَبَ إعلالُها ؛ نحوُ : (ابتاعُوا) ، و(استافُوا) ؛ أي : تضارَبُوا بالسيوف .

٩٧٣ـ وإنْ لحرفَينِ ذا ٱلإِعْلالُ ٱستُحِقْ ... صُحِّحَ أوّلٌ وعكسٌ قد يَحِقْ

---

* قوله : (فإنْ أبانَ) مقابلٌ لمُقدَّر ؛ أي : هٰذا ما لم يُبِنِ (افتعلَ) معنىٰ (تفاعَلَ) ، فإن أبانَ . . . إلىٰ آخره .

* قوله : (حُمِلَ) ؛ أي : (افْتَعَلَ) (عليه) ؛ أي : علىٰ (تفاعَلَ) .

* قوله : (اشتَوَرُوا) بالشين المُعجَمة ؛ بمعنىٰ : تشاوَرُوا ؛ مِنَ المَشُورة .

* قوله : (ابتاعُوا) مِنَ التبايع ، وأصلُهُ : (ابْتَيَعُوا) ، وكذا (استافُوا) بالسين المهملة[1] .

* قوله : (وإنْ لحرفَينِ) الجارُّ : مُتعلِّقٌ بـ (ٱستُحِقْ) ، و(ذا) : في محلِّ رفعٍ على الفاعليّة بمحذوفٍ يُفسِّرُهُ (ٱستُحِقْ) ، و(الإِعلالُ) بالرفع :

---

* قوله : (على الفاعليّة بمحذوفٍ) الأَوْلىٰ : علىٰ أنَّهُ نائبُ فاعلٍ بمحذوف ، وقولُهُ : (و« استُحِقْ » : فعلٌ وفاعلٌ) الأَوْلىٰ : (ونائبُ فاعل) .

---

(١) فلا يُقالُ فيهما : (ابتَيَعُوا) و(استَيَفُوا) وإن كان فيهما معنى المفاعلة ؛ لأنَّ عينَهُما ياءٌ ، والتصحيحُ في اللفظ إذا كان فيه معنى المفاعلة . . مخصوصٌ بالواوي فقط .

إذا كان في كلمةٍ حرفا عِلَّةٍ كلٌّ واحدٍ منهما مُتحرِّكٌ مفتوحٌ ما قبلَهُ[1] . . لم يَجُزْ إعلالُهُما معاً ؛ لئلَّا يتوالىٰ في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ ، فيجبُ إعلالُ أحدِهِما وتصحيحُ الآخَرِ، والأحقُّ منهما بالإعلال : الثاني ؛ نحوُ : (الهَوَىٰ) و(الحَيَا) ، والأصلُ : (هَوَيٌ) و(حَيَيٌ) ، فوُجِدَ في كلٍّ مِنَ العين واللام

عطفُ بيانٍ لـ (ذا) أو نعتٌ له ، ولا يَتَّزِنُ البيتُ إلا بالنقل ، و(أستُحِقْ) : فعلٌ وفاعلٌ ، والجملةُ : مُفسِّرةٌ ، وجوابُ الشرط : قولُهُ : (صُحِّحَ) ، و(عكسٌ) : مبتدأٌ ، وسَوَّغَ الابتداءَ به كونُهُ مضافاً لمحذوفٍ تقديراً ؛ أي : وعكسُهُ ، وجملةُ (قد يَحِقْ) : خبرٌ .

❁ قوله : (لئلَّا يتوالىٰ في كلمةٍ واحدةٍ إعلالانِ) ؛ أي : معَ أنَّهُ لا فاصلَ ، وإلا فاجتماعُهُما جائزٌ مع الفاصل ؛ نحوُ : (يَقُونَ) ؛ إذ أصلُهُ : (يَوْقِيُونَ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[2] ، وإنَّما امتنعَ توالي الإعلالَينِ ؛ لِمَا فيه مِنَ الإِجْحاف .

❁ قوله : (الهَوَىٰ) بالقصر : المَيْلُ والحُبُّ .

❁ قوله : (و« الحَيَا ») بالحاء المُهمَلة والقصرِ : الغَيثُ .

. . . .

(١) قوله : (حرفا عِلَّةٍ) ؛ أي : واوانِ ، أو ياءانِ ، أو مختلفانِ . « خضري » (٢/ ٩٢٤) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٦٨) ، ووزن (يَقُونَ) : (يَعُونَ) ، وأصلُهُ : (يَوْقِيُونَ) على (يَفْعِلُونَ) ؛ فاستُثقِلت الضمَّةُ على الياء فحُذفت ، ثمَّ حُذفت الياء لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ ضُمَّت القاف لأجل الواو بعدها ، وحُذفت الواو الأولىٰ لوقوعها بين ضرَّتَيْها الفتحة والكسرة .

سببُ الإعلال ، فعُمِلَ به في اللام وحدَها لكونها طَرَفاً ، والأطرافُ مَحَلُّ التغييرِ ، وشذَّ إعلالُ العينِ وتصحيحُ اللام ؛ نحوُ : (غاية) ، و(راية)[1] .

٩٧٤ـ وعينُ ما آخِرَهُ قد زِيدَ ما   يَخُصُّ الاسمَ واجبٌ أنْ يَسْلَمَا

إذا كان عينُ الكلمةِ واواً مُتحرِّكةً مفتوحاً ما قبلَها ، أو ياءً مُتحرِّكةً مفتوحاً ما قبلَها ، وكان في آخرها زيادةٌ تَخُصُّ الاسمَ . . لم يَجُزْ قَلْبُها ألفاً ، بل يجبُ تصحيحُها ؛ وذلك نحوُ : (جَوَلانٍ) ، و(هَيَمانٍ) ، . . . .

❀ قوله : (غاية) أصلُها : (غَيَيَة) بثلاث فَتَحاتٍ ؛ فقُلبت الياءُ الأُولىٰ ألفاً ، وسَلِمَت الثانيةُ[2] .

❀ قوله : (وعينُ ما آخِرَهُ . . .) إلىٰ آخره : (عينُ) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (واجبٌ) ، و(أنْ يَسْلَمَا) : فاعلٌ به ، ولفظُ (عين) : مضافٌ إلىٰ (ما) الموصولةِ ، وصِلَتُها : (قد زِيدَ) ، و(آخِرَهُ) : منصوبٌ على الظرفيّة بقوله : (زِيدَ)[3] ، و(ما يَخُصُّ) : نائبُ فاعل الفعل .

❀ قوله : (جَوَلانٍ) بالجيم ؛ بمعنى التحرُّك .

❀ قوله : (و« هَيَمانٍ ») هو مصدرُ (هامَ يَهِيمُ) ؛ بمعنىٰ : ذَهَبَ مِنَ

. . . .

---

(١) والقياسُ : (غَيَاة) ، و(رَوَاة) ؛ بتصحيح العين وإعلال اللام .

(٢) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٥) .

(٣) وضُبط بالرفع في (ل) ، وعليه حلَّ ابن الناظم في « شرحه » (ص ٦٠٩) وغيره ، وعلى المثبت أعرب الشيخ خالد في « التمرين » (ص ١٨٢) ، وحلَّ الشارح وغيره .

وشذَّ : (مَاهَانِ) ، و(دَارَانِ) .

٩٧٥ـ وقبلَ (با) اقْلِبْ ميماً النونَ إذا كانَ مُسكَّناً . . . .

العِشْقِ أو غيرِهِ . انتهى « شيخ الإسلام »[١] .

* قوله : (مَاهَانِ) تثنيةُ (ماءٍ)[٢] ، والقياسُ : (مَوَهانِ) و(دَوَرَانِ) عندَ سيبويهِ[٣] .

* قوله : (وقبلَ) ظرفٌ لقوله : (اقْلِبْ)[٤] ، وهو يتعدَّىٰ لمفعولَينِ ؛

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٦٩) ، قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٩٢٥ـ ٩٢٦) : (وإنَّما سَلِمتْ عينُهما ؛ لأنَّ زيادةَ الألف والنون في آخرهما أبعدَتْهُما عن الفعل الذي هو الأصلُ في الإعلال ؛ لأنَّهما لا يلحقانه أصلاً ، ومثلُهُما : الألف المقصورة عند سيبويه ؛ لاختصاصها بالاسم ؛ ولذلك صحَّتْ عينُ « صَوَرَىٰ » بفتحات ؛ اسم ماء ، و« حمار حَيَدَىٰ » بوزنه ؛ أنْ يَحِيدَ عن ظلِّهِ لنشاطه ، وحَكَمَ الأخفشُ بشذوذ هـٰذَينِ ؛ لأنَّ الألفَ وإنِ اختصَّتْ بالاسم لا تُخرِجُهُ عن صورة فعلٍ أُسند لألف الاثنين ؛ كـ « ضَرَبَا » ، فلا تمنعُ الإعلال ، كما لا تمنعُهُ التاءُ اتفاقاً ؛ لأنَّها وإنِ اختصَّتْ بالأسماء لـٰكنَّ جنسَها يلحقُ الماضيَ ، فلا يثبتُ بلحاقها للاسم مُباينةُ الفعل ؛ وذلك نحوُ : « قالة » و« باعة » جمعَيْ « قائِل » و« بائِع » ، والأصلُ : « قَوَلَة » و« بَيَعَة » ؛ كـ « كَمَلَة » ، وشذَّ تصحيحُ « حَوَكَة » و« خَوَنَة » جمعَيْ « حائك » و« خائِن ») .

(٢) و(دَارَانِ) : تثنيةُ (دار) .

(٣) وخالفه المُبرِّدُ ؛ فزَعَمَ أنَّ الإعلالَ هو القياس ، والصحيحُ : مذهب سيبويه . انظر « كتاب سيبويه » (٤/ ٣٦٣) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٠١) .

(٤) قال الخضري في « حاشيته » (٢/ ٩٢٦) : (هـٰذا البيتُ دخيلٌ في هـٰذا الفصل ؛ لعدم=

. . . . كـ (مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا)(١)

لمَّا كان النُّطْقُ بالنون الساكنةِ قبلَ الباءِ عَسِراً . . وَجَبَ قلبُ النونِ ميماً ، ولا فَرْقَ في ذلك بينَ المُتَّصِلةِ والمُنفصِلة ، ويجمعُهُما قولُهُ : (مَنْ بَتَّ ٱنْبِذَا) ؛

أَوَّلُهُما : النونُ ، وثانيهما : الميمُ ، والأَوْلىٰ : أن يُعبَّرَ بالإبدال ؛ لأنَّ القلبَ اصطلاحاً : إنَّما يكونُ في حروف العِلَّة(٢) .

وإنَّما اختصَّت النونُ بذلك ولم تُقلَبِ الباءُ ؛ لأنَّ النونَ لكونها حرفَ غُنَّةٍ قريبةٌ من أَحْرُف العِلَّة ، بخلاف الباء .

❁ قوله : (ٱنْبِذَا) بكسر الباء : قال في « القاموس » : (النَّبْذُ : طَرْحُكَ

. . . .

= مناسبته لما فيه مِنْ إبدال حرف العِلَّة ؛ فالأَوْلىٰ : ذِكْرُهُ مع التاء والطاء والدال ؛ لاتِّفاق الكلِّ في أنَّها غيرُ عِلَّةٍ ، أو إفرادُهُ بفصل كما فعله المُوضِّح) .

(١) قوله : (بَتَّ) بالمُثنَّاة ، كما سيحلُّ عليه الشارح ، وهو المشهور روايةً ، وعليها حلَّ غالبُ الشروح التي وقفت عليها ، وفي رواية : (بَثَّ) ، وعليها جرى الشاطبي في « المقاصد » (٩/ ٢٨٣) ، وقال : (ومعنى الكلام : مَنْ بَثَّ أسرارَكَ فانبِذْهُ ولا تصحبْهُ وإيَّاكَ وإيَّاهُ) ، وذكر كلا الروايتين ابنُ غازٍ في « إتحاف ذوي الاستحقاق » (٢/ ٣٨١) ، وقال : (والأوَّلُ ـ أي : رواية التاء ـ خلافُ مكارم الأخلاق ؛ فإنَّ مكارمَ الأخلاقِ أنْ تصلَ مَنْ قَطَعَكَ) .

(٢) إلا أنْ يُقالَ : لاحظ اصطلاحَ القُرَّاء في تسميتهم هـٰذا العملَ إقلاباً . « خضري » (٢/ ٩٢٦) .

أي : مَنْ قَطَعَكَ فأَلْقِهِ عن بالِكَ واطْرَحْهُ[1] ، وألفُ (انبِذا) : بدلٌ مِنْ نون التوكيد الخفيفة .

الشيءَ أمامَكَ أو وراءَكَ ، أو عامٌّ ، والفعلُ كـ « ضَرَبَ ») انتهى[2] .

❀ قوله : (فأَلْقِهِ عن بالِكَ) ؛ أي : عن قلبك ؛ فلا تُفكِّرْ فيه ولا تشتغِلْ به ، وما أَحْسَنَ قولَ البهاء زُهَير[3] : [من مجزوء الرجز]

لا تَحْمِلَـنْ مِـنْ صـاحـبٍ إهـانـةً وإنْ عَـلَا
فمَـنْ أتـى فمـرحبـاً ومَـنْ تـولَّـى فـإلـى

. . . .

---

(١) قد تُبدَلُ النونُ ميماً ساكنةً ومُتحرِّكة دون باء ؛ وذلك شاذٌّ ؛ فالساكنةُ : كقولهم في (حَنْظَل) : (حَمْظَل) ، والمُتحرِّكةُ : كقولهم في (بَنَانٍ) : (بَنَامٌ) ، وجاء عكس ذلك في قولهم : (أسودُ قاتِنٌ) ، وأصلُهُ : (قاتِم) ، وأُبدِلَتِ الميمُ أيضاً من الواو في (فَم) ؛ إذ أصلُهُ : (فَوَه) ؛ بدليل (أَفْواه) ؛ فحَذَفُوا الهاءَ تخفيفاً ، ثمَّ أبدلوا الميمَ من الواو ، فإنْ أُضِيفَ رُجِع به إلى الأصل فقيل : (فُوك) ، وربَّما بقي الإبدالُ ؛ نحو : « لَخُلُوفُ فمِ الصائمِ... » . انظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٦٠ ـ ٨٦١) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٦) .

(٢) القاموس المحيط (١/ ٣٥٦) .

(٣) كذا نسبهما للبهاء زهير ، وهما لابن الوردي في « ديوانه » (ص١٧٨) ، وقبلهما :

إذا كـرهـتَ منـزلاً فـدُونَـكَ التحـوُّلَا
وإنْ جفـاكَ صـاحـبٌ فكُـنْ بـهِ مُستبـدِلَا

فصل
في نقل حركة المعتل إلى الساكن الصحيح

٩٧٦ـ لساكنٍ صحَّ . . . .

(فصلٌ)
(في نقلِ حركةِ المُعتَلِّ إلى الساكن الصحيح)

❀ قوله : (لساكنٍ صحَّ . . .) إلىٰ آخره : يُستثنىٰ منه : الهمزةُ ؛ فإنَّهُ لا يُنقَلُ إليها ؛ لأنَّها مُعرَّضةٌ للإعلال بقلبها ألفاً[1] ؛ نحوُ : (يَأْيَسُ) مضارع (أَيِسَ) ، ولم يَستَثْنِها هنا ؛ لأنَّهُ قد عدَّها مِنْ حروف العِلَّة ؛ فقد خرجتْ بقوله : (صحَّ) .

[فصلٌ]
[في نقلِ حركةِ المُعتَلِّ إلى الساكن الصحيح]

. . . .

(١) أي : تخفيفاً ، والألفُ لا يُنقل إليها؛ لعدم قَبولها الحركةَ ؛ ولذا لم يُنقَلْ في نحو : (بايع) و(قاول) . « خضري » (٢/ ٩٢٧) .

. . . . . . أنقُلِ التحريكَ مِنْ ذي لِينٍ آتٍ عينَ فعلٍ كـ (أَبِنْ)

إذا كانتْ عينُ الفعلِ ياءً أو واواً مُتحرِّكةً ، وكان ما قبلَها ساكناً صحيحاً . . وَجَبَ نقلُ حركةِ العينِ إلى الساكن قبلَها ؛ نحوُ : (يُبِينُ) و(يَقُومُ) ، والأصلُ : (يُبْيِنُ) ، و(يَقْوُمُ) بكسر الياء وضمِّ الواو ؛ فنُقِلتْ حركتُهُما إلى الساكن قبلَهُما ؛ وهو الباء والقاف ، وكذلك فُعِلَ في (أَبِنْ) .

---

* قوله : (أنقُلِ التحريكَ) ؛ أي : أَثَرَهُ ؛ وهو الحركةُ ؛ إذ هو الذي يُنقَلُ كما لا يخفى .

* قوله : (مِنْ ذي لِينٍ) جارٍ على قولِ مَنْ يُطلِقُ على حروف العِلَّة حروفَ لِينٍ على الإطلاق ، لا على مَنْ يُقيِّدُ حروفَ اللِّينِ بالسكون ، وهو المشهورُ . انتهى « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (آتٍ) اسمُ فاعلٍ كـ (رَامٍ) : صفةٌ لـ (لِينٍ) أو (ذي) ، و(عينَ) بالنصب : حالٌ مِنْ فاعل (آتٍ) المُستترِ .

* قوله : (كـ « أَبِنْ ») أصلُهُ : (أَبْيِنْ) ؛ نُقلت حركةُ الياء إلى الساكن قبلَها ، ثمَّ حُذفت الياءُ لالتقاء الساكنَينِ .

---

* قولـه : (صفـةٌ لـ « لِينٍ » أو « ذي ») لو اقتصر على الثانـي لكان حَسَناً .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧١) .

فإنْ كان الساكنُ غيرَ صحيحٍ[1] .. لم تُنقَلِ الحركةُ ؛ نحوُ : (بايَعَ) ، و(بيَّنَ) ، و(عوَّقَ) .

٩٧٧ـ ما لم يَكُنْ فعلَ تعجُّبٍ ولا ... كـ (أبْيَضَّ) أو (أَهْوَى) بلامٍ عُلِّلَا

---

* قوله : (و« بيَّنَ » ، و« عوَّقَ ») بناهُ على القول بأنَّ أوَّلَ المُضاعفَينِ هو الزائدُ ؛ لتكونَ العينُ مُتحرِّكةً ؛ إذ لو كان الثاني هو الزائدَ .. لكانتِ العينُ ساكنةً ، وليس الكلامُ فيها ، وإنَّما لم تُنقَلْ في (بيَّنَ) و(عوَّقَ) ؛ لأنَّ النقلَ يُؤدِّي إلى الإلباس ؛ وذلك لأنَّ نقلَ الحركةِ فيهما يُوجِبُ قلبَهُما ألفَينِ ؛ لتحرُّكهما وانفتاحِ ما قبلَهُما ؛ فيلتقي ساكنانِ ، فتُحذَفُ إحداهما[2] ؛ فيصيرانِ : (عاقَ) و(بانَ) ؛ فيَحصُلُ إلباسُ (عوَقَ) بماضي (يَعُوقُ) .

* قوله : (بلامٍ) مُتعلِّقٌ بقوله : (عُلِّلَا) ، وإنَّما زاد ذلك مع عِلْمِهِ مِنَ المثال ؛ لئلَّا يُتوَهَّمَ اختصاصُ ذلك بـ (أَفْعَلَ) فيخرجَ نحوُ (اسْتَهْوَى)

---

* قوله : (يُوجِبُ قلبَهُما ألفَينِ) فيه نَظَرٌ ؛ لِمَا تقدَّم مِنِ اشتراط أصالةِ تحريكِ المقلوب ، وألَّا يكونَ بعدَهُ ساكنٌ .

نعم ؛ مُقتضى القواعدِ : قلبُ الحرفِ الثاني ألفاً ؛ لتحرُّكه بحسَب الأصل

---

(١) أو كان همزةً أيضاً ؛ نحو : (يأْيَسُ) مضارع (أَيِسَ) ؛ فلا ثِقَلَ في عدم النقل ؛ لأنَّ الهمزةَ مُعرَّضةٌ للإعلال بقلبها ألفاً تخفيفاً . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٠٥) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٦١ـ٨٦٢) .

(٢) وهي الثانية .

أي : إنَّما تُنقَلُ حركةُ العينِ إلى الساكن الصحيحِ قبلَها .. إذا لم يكنِ الفعلُ للتعجُّب[1] ، أو مُضاعَفاً ، أو مُعتلَّ اللام ، فإن كان كذلك فلا نَقْلَ ؛ نحوُ : (ما أَبْيَنَ الشيءَ !!) ، و(أَبْيِنْ به !!) ، و(ما أَقْوَمَهُ !!) ، و(أَقْوِمْ به !!) ، ونحوُ : (ابْيَضَّ) ، و(اسْوَدَّ)[2] ، ونحوُ : (أَهْوَىٰ)[3] .

٩٧٨ـ ومِثْلُ فِعْلٍ في ذا ٱلْإِعْلالِ ٱسمُ ضاهَىٰ مُضارِعاً وفيهِ وَسْمُ

انتهىٰ « حَفْني »[4] .

❊ قوله : (ومِثْلُ) خبرٌ مُقدَّم عن قوله : (ٱسمُ) ، ويجوزُ العكسُ[5] ،

وانفتاحِ ما قبلَهُ بحسَب الآن ؛ فيصيرُ : (بَيَان) و(عَوَاق) ، قيل : وهو مُلبِسٌ بصيغة الاسم[6] .

---

(١) أي : لأنَّ (ما أَفْعَلَهُ) يُشبِهُ أفعلَ التفضيل في الوزن والدلالةِ على المَزيَّة ، وهو لا يُعَلُّ ، فكذا شِبْهُهُ ، وحُمل (أَفْعِلْ به) عليه . « خضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٢) وذلك لأنَّهُ لو نُقِلتْ حركةُ عينِهِ لفائه .. لَوَجَبَ قلبُها ألفاً ؛ لتحرُّكها في الأصل وانفتاحِ ما قبلَها الآن ، فتُحذَفُ همزةُ الوصل للاغتناء عنها ؛ فيصيرُ : (باضّ) و(سادّ) ، فيلتبسُ باسم الفاعل مِنَ البضاضة ـ وهي نعومة البشرة ـ ومن السَّدِّ . « خضري » (٢/ ٩٢٨) نقلاً عن المُصرِّح .

(٣) أي : لئلَّا يتوالىٰ فيه إعلالانِ في اللام والعين . « خضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٤) حاشية الحفني على الأشموني (٢/ ق٢٩٣) .

(٥) انظر « شرح المكودي » (ص٣٩٢) ، و« تمرين الطلاب » (ص١٨٣) .

(٦) في (ك) : (بمثال آخر) بدل (بصيغة الاسم) .

يعني : أنَّهُ يثبتُ للاسم الذي يُشبِهُ الفعلَ المضارعَ ـ في زيادته فقط[1] ، أو في وزنه فقط ـ مِنَ الإعلالِ بالنَّقْل . . ما يَثْبُتُ للفعل .

فالذي أَشْبَهَ المضارعَ في زيادته فقط : (تِبِيْعٌ) ـ وهو مثالُ (تِحْلِئٍ) ـ

و(ضاهَىٰ مُضارِعاً) : صفةٌ أُولىٰ لـ (اسمُ) ، و(فيهِ وَسْمُ) : صفةٌ ثانية ؛ أي : علامةٌ فارقةٌ بينَ الاسم والفعل .

❊ قوله : (في زيادته فقط ، أو في وزنه فقط) أَخَذَهُ مِنْ قول النظم : (وفيه وَسْمُ) ؛ أي : علامةٌ يمتازُ بها عن الفعل ، بخلاف ما لو أَشْبَهَهُ فيهما ، وإليه الإشارةُ بقوله : (فإنْ أَشْبَهَهُ في الزيادة والزِّنَة . . .) إلىٰ آخره ، أفادَهُ شيخُ الإسلام[2] .

❊ قوله : (تِحْلِئٍ) بكسر التاء الفوقيَّة وسكونِ الحاء المُهمَلة وكسرِ اللام ، وبالهمزة آخِرَهُ ؛ وهو القِشْرُ الذي علىٰ وجه الأَدِيم ممَّا يَلِي مَنْبَتَ الشَّعَر . انتهىٰ « تصريح »[3] .

وقال شيخُ الإسلامِ : (التِّحْلِئُ : ما أَفْسَدَهُ السِّكِّينُ مِنَ الجلد إذا سُلِخَ ؛ تقولُ منه : « حَلِئَ الأديمُ حَلَأً » بالتحريك : إذا صار فيه التِّحْلِئُ ، ذَكَرَهُ الجَوْهَرِيُّ)[4] .

. . . .

(١) أي : الزيادةِ الخاصَّة ؛ وهي حروف المضارعة . « خضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٢) ، وانظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٢٨) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩٣ـ٣٩٤) .

(٤) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٣) ، وفي « الصحاح » (١/ ٤٤ـ٤٥) : (قُشِرَ) بدل (سُلِخَ) .

مِنَ البيع ، الأصلُ : (تِبْيِع) بكسر التاء وسكون الباء ؛ فنُقِلتْ حركةُ الياء إلى الباء ؛ فصار : (تِبِيع) .

❁ قوله : (مِنَ البيع) مُتعلِّقٌ بـ (تِبِيعٌ) بكسر التاء ، ولو بَنَيتَ منه مثلَ (تَضْرِب) بفتح التاء . . قلت : (تَبْيِعٌ) بالتصحيح ؛ لئلَّا يلتبسَ بالفعل ، ولا يُشكِلُ بما يأتي في نحو : (يَزِيدَ) ؛ لأنَّ ذاك فيما نُقِلَ مِنَ الفعل بعدَ الإعلال ، بخلافِ ما هنا . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

قال في « المصباح » : (التَّبِيعُ : ولدُ البقرة في السنة الأُولىٰ ، والأُنثىٰ : « تَبِيعَة » ، وجمعُ المُذكَّر : « أَتْبِعَة » ؛ كـ « رَغِيف وأَرْغِفَة » ، وجمعُ الأنثىٰ : « تِبَاعٌ » ؛ مِثْلُ « مَلِيحَة ومِلَاح » ، وسُمِّيَ تَبِيعاً ؛ لأنَّهُ يتبعُ أمَّهُ ؛ فهو « فَعِيلٌ » بمعنىٰ « فاعِلٍ »)[2] .

وفي « القاموس » : (ولدُ البقرةِ أوَّلَ سنةٍ : عِجْلٌ ، ثمَّ تَبِيعٌ ، [ثمَّ جَذَعٌ] ، ثمَّ ثَنِيٌّ ، ثمَّ رَبَاعٌ ، ثمَّ سَدِيسٌ ، ثمَّ سالِغُ سنةٍ ، وسالِغُ سنتَينِ . . . إلىٰ ما زاد)[3] .

❁ قوله : (قال في « المصباح » . . .) إلىٰ آخره : استطرادٌ جرَّه إليه ذِكْرُ المادَّة ، وليس ممَّا الكلامُ فيه ؛ لأنَّ هـٰذا مِنَ (التَّبَع) ؛ فتاؤُهُ أصليَّةٌ ، وما نحن فيه مِنَ (البَيْع) ؛ فتاؤُهُ زائدةٌ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٣) ، وانظر (٥/ ٥٤٧) .
(٢) المصباح المنير (١/ ٩٩) .
(٣) القاموس المحيط (٣/ ١٠٤) ، وما بين المعقوفين زيادة منه ، وانظر « تاج العروس » (٢٢/ ٥٠٥) .

والذي أَشْبَهَ المضارعَ في وزنه فقط : (مُقَامٌ) ، والأصلُ : (مُقْوَمٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ الواو إلى القاف ، ثمَّ قُلِبَتِ الواوُ ألفاً لمُجانسة الفتحة .

فإنْ أَشْبَهَهُ في الزيادة والزِّنةِ : فإمَّا أنْ يكونَ منقولاً مِنْ فعل ، أو لا ، فإن كان منقولاً منه .. أُعِلَّ ؛ كـ (يَزِيدَ) ، وإلا صُحِّحَ ؛ كـ (أَبْيَضَ) ، و(أَسْوَدَ) .

٩٧٩ـ و(مِفْعَلٌ) صُحِّحَ كـ (المِفْعَالِ) وأَلِـفَ (الإِفْعَـالِ) و(اسْتِفْعَـالِ)

---

* قوله : (في وزنه فقط) ؛ أي : دونَ الزيادة ؛ يعني : زيادةَ حرفٍ مِنْ أحرف المضارعة ، ووجهُ ما ذكر في (مُقَام) : أنَّ الميمَ لا تُزادُ في الأفعال .

* قوله : (أُعِلَّ ؛ كـ « يَزِيدَ » . . .) إلىٰ آخره : فيه تسمُّحٌ ؛ لأنَّ الإعلالَ سابقٌ ، فحقُّهُ أنْ يقولَ : (استُصحِبَ إعلالُهُ) انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (و« مِفْعَلٌ ») بكسر الميم وفتحِ العين : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (صُحِّحَ) ، وقولُهُ (كـ « المِفْعَالِ ») : في موضع الحال مِنْ ضمير (صُحِّحَ) النائبِ عن الفاعل .

* قوله : (وألفَ) مفعولٌ مُقدَّمٌ بـ (أَزِلْ) مضافٌ إلى (الإِفْعَالِ) بكسر الهمزة ، و(اَسْتِفْعَالِ) : معطوفٌ عليه ، و(لذا) : جارٌّ ومجرورٌ مُتعلِّقٌ بـ (أَزِلْ) ، و(الإعلالِ) : عطفُ بيانٍ علىٰ (ذا) ، أو نعتٌ له ، و(التَّا) :

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٣) .

٩٨٠ـ أَزِلْ لذا الإعلالِ والتَّا ٱلْزَمْ عِوَضْ وحـذفُهـا بـالنَّقْـلِ نـادراً عَـرَضْ

لمَّا كان (مِفْعَالٌ) غيرَ مُشبِهٍ للفعل . . استحقَّ التصحيحَ ؛ كـ (مِسْوَاك) ، وحُمِلَ (مِفْعَلٌ) عليه ؛ لمُشابهته له في المعنىٰ ، فصُحِّحَ كما صُحِّحَ (مِفْعَالٌ) ؛ كـ (مِقْوَلٍ) ، و(مِقْوَالٍ) .

مفعولٌ مُقدَّم بـ (ٱلْزَمْ) ، و(عِوَضْ) : حالٌ منه وُقِفَ عليه بالسكون علىٰ لغة ربيعةَ ، و(حذفُها) : مبتدأٌ ، خبرُهُ : (عَرَضْ) ، و(بالنَّقْل) ؛ أي : السماعِ : مُتعلِّقٌ به ، و(نادراً) : حالٌ مِنْ ضمير (عَرَضْ) .

* قوله : (وحُمِلَ « مِفْعَلٌ » عليه) قال الأُشْمُونِيُّ : (والظاهرُ : ما قدَّمتُهُ ؛ مِنْ أنَّ علَّةَ التصحيحِ في نحو « مِفْعَلٍ » : مباينتُهُ الفعلَ في وزنه وزيادته ؛ لأنَّهُ مختصرٌ مِنْ « مِفْعال » ؛ فهو هو ، لا أنَّهُ محمولٌ عليه) انتهىٰ[1] .

* قوله : (لمُشابهته له في المعنىٰ) ؛ لأنَّ كلّاً منهما يكونُ آلةً ؛

---

* قوله : (و« نادراً ») لعلَّهُ بَنَاهُ علىٰ ما في بعض النسخ ، وفيما بأيدينا مِنَ النسخ : (ربَّما عَرَض)[2] .

* قوله : (لأنَّهُ مختصرٌ . . .) إلىٰ آخره : لعلَّ صوابَهُ : (أو أنَّهُ مختصرٌ . . .) إلىٰ آخره .

---

(١) شرح الأشموني (٣/ ٨٦٤) .

(٢) وهو كذلك في (ل) وجميع نسخ « الشرح » ، وانظر « تمرين الطلاب » (ص١٨٣) .

وأشار بقوله : (وألفَ « الإفعالِ » و« استفعالِ » أَزِلْ. . .) إلىٰ آخره : إلىٰ أنَّ المصدرَ إذا كان علىٰ وزن (إِفْعَالٍ) أو (اسْتِفْعَالٍ) ، وكان مُعتلَّ العين. . فإنَّ ألفَهُ تُحذَفُ ؛ لالتقائها ساكنةً مع الألف المُبدَلةِ مِنْ عينِ المصدر ؛ وذلك نحوُ : (إقامة) و(استقامة) ، وأصلُهُ : (إِقْوَامٌ) و(اسْتِقْوَامٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ العينِ إلى الفاء ، وقُلِبَتِ الواوُ ألفاً لمُجانسة

كـ (مِخْيَطٍ ومِخْياط)، وصفةً مقصوداً بها المبالغةُ ؛ كـ (مِخْضَرٍ ومِخْضار)، فسَوَّوا بينهما في التصحيح ؛ لاستحقاق « مِفْعَلٍ » لذلك ، ولم يعكسوا ؛ لأصالة التصحيحِ دونَ الإعلال ؛ ولذلك قاس عليه فقال : (كـ « المِفْعَالِ »)، وقال قومٌ منهم الخليلُ : إنَّما صُحِّحَ (مِفْعَلٌ) ؛ لأنَّهُ مقصورٌ مِنْ (مِفْعَالٍ) ؛ فهو هو ، غيرَ أنَّهُ قُصِرَ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[(١)] .

* قوله : (فإنَّ ألفَهُ تُحذَفُ. . .) إلىٰ آخره ، والصحيحُ : أنَّ المحذوفَ هو الألفُ الثانيةُ[(٢)] ؛ لزيادتها ، وقُرْبِها مِنَ الطَّرَف ، وحصولِ الاستثقالِ بها ، وقيل : المحذوفُ بدلُ عينِ الكلمة[(٣)] .

* قوله : (وقُلِبَتِ الواوُ ألفاً) استُشكِلَ : بأنَّ شرطَ قلبِها ألفاً إذا كانتْ عيناً : ألَّا يكونَ بعدَها ساكنٌ ، كما تقدَّم في قوله :

---

* قوله : (لاستحقاق « مِفْعَلٍ » لذلك) لو قال : (مِفْعال) ، أو حَذَفَ هـٰذا التعليلَ . . لكان أَوْلىٰ .

---

(١) الدرر السنية (٢/ ١٠٧٤) ، وانظر « الكتاب » (٤/ ٣٥٥) .

(٢) كما سينصُّ عليه الشارح بعد قليل .

(٣) وهو قول الأخفش والفراء ، والأوَّلُ هو مذهبُ الخليل وسيبويه والناظم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٠٩) ، و« تمهيد القواعد » (١٠/ ٥١٧١) .

الفتحة قبلَها ، فالتقى ألفانِ ، فحُذفتِ الثانيةُ منهما ، ثمَّ عُوِّضَ منها تاءُ التأنيث ؛ فصار : (إقامة) و(استقامة) ، وقد تُحذَفُ هـٰذه التاءُ ؛ كقولهم : (أجابَ إجَاباً) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَإِقَامَ ٱلصَّلَوٰةِ﴾ [الأنبياء : ٧٣][1] .

٩٨١ـ وما لـ (إفْعَالٍ) مِنَ النقلِ ومِنْ حذفٍ فـ (مفعولٌ) بهِ أيضاً قَمِنْ

إنْ حُرِّكَ التالي وإنْ سُكِّنَ كَفْ إعلالَ غيرِ اللامِ . . . .

وأُجِيبَ : بأنَّ محلَّ ذلك : إذا كان في غير (الإفْعال) و(الاستِفْعال) ، وحِكْمَتُهُ : أنَّ ذلك الاشتراطَ إنَّما هو باعتبار استحقاقِ الكلمةِ ذلك الإعلالَ لذاتها ، والإعلالُ في (الإفْعال) و(الاستِفْعالِ) للحَمْل علىٰ فعلهما ، وقد قدَّمْنا بَسْطَ ذلك في (أبنية المصادر)[2] .

❁ قوله : (وما لـ « إفْعَالٍ ») ؛ أي : و(استِفْعالٍ) ، (ما) : مبتدأٌ ؛

---

(١) تنبيه : قد وَرَدَ تصحيحُ (إفْعال) و(استِفْعال) وفروعِهما في ألفاظ ؛ منها : (أَغْوَلَ إغْوَالاً) ، و(أَغْيَمتِ السماءُ إغْياماً) ، و(استَحْوَذَ اسْتِحْوَاذاً) ، و(اسْتَغْيَلَ الصبيُّ اسْتِغْيالاً) ؛ أي : شرب الغَيْل ؛ وهو اللَّبَنُ الذي تُرضِعُهُ المرأة وهي تُؤْتىٰ ، أو وهي حامل ، وهـٰذا شاذٌّ عندَ جمهورِ النُّحاة ، وذَهَبَ أبو زيد : إلىٰ أنَّهُ لغةُ قوم يُقاس عليها ، وذَهَبَ الناظمُ في « التسهيل » مذهباً ثالثاً ؛ وهو أنَّ التصحيحَ مُطَّرِدٌ فيما أُهمل ثُلاثيُّهُ ؛ كـ (استَنْوَقَ اسْتِنْواقاً) ، لا فيما له ثُلاثيٌّ ؛ كـ (استقامَ) . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦١٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٦٤ـ ٨٦٥) .

(٢) انظر (٤/ ٩٧) .

٩٨٢ـ نحوُ (مَبِيعٍ) و(مَصُونِ) ونَدَرْ　　　تصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي اليا ٱشْتَهَرْ

إذا بُنِيَ (مفعولٌ) مِنَ الفعل المُعتلِّ العينِ بالياء أو الواو.. وَجَبَ فيه ما وَجَبَ في (إِفْعَالٍ) و(اسْتِفْعَالٍ) مِنَ النَّقْل والحذف ؛ فتقولُ في (مَفْعُولٍ) مِنْ (باعَ) و(قالَ) : (مَبِيعٌ) و(مَقُولٌ) ، والأصلُ : (مَبْيُوعٌ) و(مَقْوُولٌ) ؛ فنُقِلتْ حركةُ العينِ إلى الساكن قبلَها ، فالتقىٰ ساكنانِ ؛ العينُ وواوُ (مفعولٍ) ، فحُذِفتْ واوُ (مفعولٍ) ؛ فصار : (مَبِيع) و(مَقُول) ،

أي : والذي ثَبَتَ لـ (إِفْعالٍ). . . إلىٰ آخره ، و(مِنَ النقل. . .) إلىٰ آخره : بيانٌ لـ (ما)[1] ؛ أي : لا مِنْ تعويض التاء ، و(مفعولٌ) : مبتدأٌ ثانٍ ، و(فَمِنْ) : خبرٌ ، وهو وخبرُهُ : خبرٌ عن (ما) ، والرابطُ : الهاء مِنْ (به) .

* قوله : (وفي ذي اليا) ؛ أي : واشتَهَرَ التصحيحُ في ذي الياء .

* قوله : (فحُذِفتْ واوُ « مفعولٍ ») هٰذا مذهبُ سيبويهِ ، ومذهبُ الأخفشِ : أنَّ المحذوفَ عينُ الكلمة ؛ لأنَّ واوَ (مفعول) لمعنىً ، ولأنَّ الساكنَينِ إذا التقيا في كلمةٍ حُذِفَ الأوَّلُ ؛ كما في (قُلْ) و(بِعْ) .

. . . .

(١) كذا في (و) والنسخة التي كتب عليها المحشي ؛ بتقديم النقل على الحذف ، وظاهر « الشرح » يُؤيِّدهما ، وفي (ز ، ح ، ل) : (مِنَ الحذف ومِن نقل) ، وهو المشهورُ روايةً ، وعليها جرىٰ أغلب شروح « الألفية » .

وكان حقُّ (مَبِيع) أنْ يُقالَ فيه : (مَبُوع) ، لـٰكن قَلَبُوا الضمَّةَ كسرةً لتصحَّ الياءُ[1] .

ونَدَرَ التصحيحُ فيما عينُهُ واوٌ ؛ قالوا : (ثوبٌ مَصْوُونٌ) ، والقياسُ : (مَصُونٌ) ، ولغةُ تميم : تصحيحُ ما عينُهُ ياءٌ ؛ فيقولون : (مَبْيُوعٌ) و(مَخْيُوط) ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ : (ونَدَرْ تصحيحُ ذي الواوِ وفي ذي اليا اشْتَهَرْ) .

وتظهرُ فائدةُ الخلافِ : في تخفيف (مَسُوءٍ) وأمثاله ؛ فعلىٰ رأي الأخفشِ تقولُ : (رأيتُ مَسُوّاً) بالتشديد ، كما تقولُ في (مَقْرُوءٍ) : (مَقْرُوٌّ) ؛ لأنَّها عندَهُ واوُ (مفعول) ، فهي زائدةٌ ، والهمزُ المسبوقُ بواوٍ زائدةٍ يُخفَّفُ بقلبه مِنْ جنس حركتِهِ ، ثمَّ يُدغَمُ أحدُهُما في الآخر .

وعلىٰ مذهب سيبويه تقولُ : (مَسُواً) بالنقل ، فتُحرَّكُ في مذهبه العينُ ؛ لأنَّها أصليَّةٌ ، والواوُ الأصليَّةُ تُنقَلُ حركةُ الهمز إليه ، ثمَّ يُحذَفُ الهمزُ ، أفادَهُ الغَزِّيُّ في « حواشي العِزِّيِّ »[2] .

وتظهرُ أيضاً : في (المِيزان) ؛ فوزنُهُ على الأوَّلِ : (مَفْعُل) ، وعلى الثاني : (مَفُول) .

---

*قوله : (بقلبه مِنْ جنس حركتِهِ) صوابُهُ : (بقلبه واواً) .

---

(١) انظر « حاشية الخضري » (٢/ ٩٣١) ، وما سبق في (٥/ ٥١٧) .

(٢) حاشية ابن قاسم الغزي علىٰ شرح تصريف العزي (ق/ ٦٤) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦١١) ، و« المساعد » (٤/ ١٧٤) .

٩٨٣ـ وصَحِّحِ (المَفْعُولَ) مِنْ نحوِ (عَدَا)   وأَعْلِـلِ انْ لـم تَتَحَـرَّ الأَجْـوَدَا

إذا بُنِي (مَفْعُولٌ) مِنْ فعلٍ مُعتلِّ اللامِ.. فلا يخلو : إمَّا أنْ يكونَ معتلاً بالياء ، أو بالواو .

فإن كان مُعتلاً بالياء : وَجَبَ إعلالُهُ ؛ بقَلْبِ واوِ (مفعولٍ) ياءً وإدغامِها في لام الكلمة ؛ نحوُ : (مَرْمِيٌّ) ، والأصلُ : (مَرْمُويٌ) ؛ فاجتمعتِ الواوُ

❊ قوله : (مِنْ نحوِ « عَدَا ») هو كلُّ فعلٍ واويِّ اللام مفتوحِ العين ، قال ابنُ قاسمٍ : (يُفهِمُ : أنَّهُ يترجَّحُ الإعلالُ في المفعول مِنْ نحو : « رَضِيَ »[1] ، وقد صرَّح في « التسهيل » به[2] ، وذَكَرَ غيرُهُ : أنَّ التصحيحَ فيه أيضاً هو القياسُ ، وأنَّ الإعلالَ فيه شاذٌّ) انتهى « نُكَت »[3] .

❊ قوله : (أنْ لم تَتَحَرَّ) ؛ أي : تَقصِدِ (الأَجْوَدَا) .

---

(١) فيُقال فيه على الإعلال : (مَرْضِيٌّ) ، وعلى التصحيح : (مَرْضُوٌّ) ، وجاء القرآن على الأوَّل ؛ قال تعالى : ﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر : ٢٨] ، ولم يقل : (مَرْضُوَّة) ، وسيأتي في كلام الشارح .

(٢) قوله : (به) زيادةٌ من (ب) فقط ، ولا تستقيم العبارة إلا به ، وفي هامش (هـ) : (قوله : « وقد صرَّح في التسهيل » هكذا في النسخ ، ولعلَّهُ : « وبه صرَّح... » إلى آخره ، تأمَّلْ) .

(٣) نكت السيوطي (ق/٢٥٣) ، وانظر « توضيح المقاصد » (١٦١٣/٣) ، و« تسهيل الفوائد » (ص٣٠٩) ، ونسب الشارح في « المساعد » (١٥٦/٤) قياسية التصحيح إلى المغاربة .

والياءُ ، وسَبَقَتْ إحداهما بالسكون ، فقُلِبَتِ الواوُ ياءً ، وأُدغِمَتِ الياءُ في الياء ، وإنَّما لم يذكر المُصنِّفُ رحمه الله تعالىٰ هـٰذا هنا ؛ لأنَّهُ قد تقدَّم ذِكْرُهُ[١] .

وإن كان مُعتلاً بالواو : فالأجودُ : التصحيحُ إن لم يكنِ الفعلُ علىٰ (فَعِلَ)[٢] ؛ نحوُ : (مَعْدُوٌّ) مِنْ (عدا) ؛ ولهـٰذا قال المُصنِّفُ : (مِنْ نحو « عَدَا ») ، ومنهم مَنْ يُعِلُّ فيقولُ : (مَعْدِيٌّ) ، فإن كان الواويُّ علىٰ (فَعِلَ) . . فالفصيحُ[٣] : الإعلالُ ؛ نحوُ : (مَرْضِيٌّ) مِنْ (رَضِيَ) ؛ قال الله تعالى : ﴿ ٱرْجِعِىٓ إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَّرْضِيَّةً ﴾ [الفجر : ٢٨] ، والتصحيحُ قليلٌ ؛ نحوُ : (مَرْضُوٌّ) .

---

* قوله : (مَعْدِيٌّ) أصلُهُ : (مَعْدُووٌ) بواوَينِ ؛ قُلبتْ ثانيتُهُما ياءً ، فاجتمعتِ الياءُ والواو وسَبقتْ إحداهما بالسكون ، فقُلبت الواوُ ياءً وأُدغمت ، ثمَّ قُلبت الضمةُ كسرةً ؛ فقيل : (مَعْدِيٌّ) .

* قوله : (﴿ مَّرْضِيَّةً ﴾) أصلُهُ : (مَرْضُويَة) ؛ قُلبت الواوُ ياءً ؛ لاجتماعها ساكنةً مع الياء ، ثمَّ أُدغِمت فيها وكُسرت الضاد .

. . . .

---

(١) انظر (٥/ ٣٦٨ـ٣٦٩) .

(٢) أي : حملاً علىٰ فعل الفاعل ؛ لكونه الأصلَ ؛ كـ(عدا) و(دعا) ؛ فإنَّ واوَهُ لا تُقلَبُ ياءً وإن قُلبت ألفاً ؛ إذ الأصلُ : (عَدَوَ) و(دَعَوَ) . « خضري » (٢/ ٩٣٢) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٦٧) .

(٣) في طبعة العلامة محمد محيي الدين : (فالصحيح) .

٩٨٤ـ كذاكَ ذا وجهَينِ جا (الفُعُولُ) مِنْ ذي الواوِ لامَ جمعٍ أوْ فردٍ يَعِنْ

إذا بُنِيَ اسمٌ على (فُعُولٍ) : فإن كان جمعاً وكانتْ لامُهُ واواً : جاز فيه

٭ قوله : (جا « الفُعُولُ ») فعلٌ وفاعل ، و(كذا) : مُتعلِّقٌ بالفعل ، و(ذا) : حالٌ مِنَ الفاعل ؛ أي : صاحبَ وجهَينِ ، و(مِنْ ذي) : مُتعلِّقٌ بالفعل ، أو بمحذوفٍ حال مِنَ الفاعل ، و(لامَ) : حالٌ مِنَ (الواو) ، و(يَعِنْ) بمعنىٰ (يعرضُ) : نعتٌ لـ(فرد) .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِهِ : التسويةُ بينَ (فُعُولٍ) المفردِ و(فُعُولٍ) الجمعِ في الوجهَينِ ، وليس كذلك ؛ إذ الإعلالُ في الجمع أكثرُ وأرجحُ ، والتصحيحُ في المفرد أرجحُ وأكثرُ ؛ لثِقَلِ الجمعِ وخِفَّةِ المفرد .

وقد أَطْلَقَ جوازَ التصحيحِ في (فُعُول) مِنَ الواويِّ اللام ، وهو مشروطٌ : بألَّا يكونَ مِنْ باب (قَوِيَ) ، فلو بُنِيَ مِنَ القوَّة (فُعُولٌ) . . وَجَبَ أنْ يُفعَلَ به ما فُعِلَ بـ(مفعول) مِنَ القوَّة ، فلو قال كما قال الأُشْمُونيُّ[1] :

كذا (الفُعُولُ) منهُ مفرداً وإنْ يَعِنَّ جمعاً فهْوَ بالعكس يَعِنْ

لسَلِمَ مِنْ ذلك ، والضميرُ في (منه) : يرجعُ لـ(نحو « عدا ») في البيت قبلَهُ .

. . . .

(١) شرح الأشموني (٣/ ٨٦٩) .

وجهانِ : التصحيحُ والإعلال ؛ نحوُ : (عُصِيٌّ) و(دُلِيٌّ) في جمع (عصاً) و(دلوٍ) ، و(أُبُوٌّ) و(نُجُوٌّ) جمع (أبٍ) و(نَجْوٍ) ، والإعلالُ أَجْوَدُ مِنَ التصحيح في الجمع .

❁ قوله : (« عُصِيٌّ » و« دُلِيٌّ ») بضمِّ الأوَّل وكسرِ الثاني وتشديدِ الياء فيهما : جمعُ (عصاً) و(دَلْوٍ) ، والأصلُ : (عُصُوْوٌ) و(دُلُوْوٌ) بواوَينِ ؛ قُلبت الثانيةُ ياءً فيهما ، ثمَّ قُلبتِ الواوُ الثانيةُ ياءً وأُدغمت ، ثمَّ قُلبت الضمَّةُ كسرةً لتصحَّ الياءُ ، وقد لا تُقلَبُ ؛ كقراءة الحسن : (فألقَوا حبالَهُم وعُصِيَّهم)[1] ، ويجوزُ كسرُ العين ؛ أعني : فاءَ الكلمة . انتهىٰ « فارضي »[2] ، وهـٰذان مثالانِ للإعلال .

❁ قوله : (و« أُبُوٌّ » و« نُجُوٌّ »...) إلىٰ آخره : هـٰذان مثالانِ للتصحيح ،

❁ قوله : (ثمَّ قُلبتِ الواوُ الثانيةُ) لعلَّ الأَوْلى : (الأُولىٰ) ، وقولُهُ : (وقد لا تُقلَبُ ؛ كقراءة الحسن...) إلىٰ آخره : عبارةُ غيرِه : (وكُسرتِ العينُ لمناسبة الياء ، والفاءُ إتباعاً لها ، وقد لا تُكسَرُ الفاءُ ؛ كقراءة الحسن : « فأَلْقَوا حِبالَهُم وعُصِيَّهُم » بضم العين) .

---

(١) قراءةُ الحسن : بضمِّ العين التي هي فاءُ الكلمة وكسر الصاد ، وهي قراءةٌ شاذَّة . انظر « الدر المصون » (٨/ ٧٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٨٥) ، وهو كذلك في « الفارضي » المصدر المنقول منه ؛ إذ سقط منه قوله : (وقد لا تقلب) ، ويحتملُ : أنَّ التمثيل في كلام المُحشِّي راجع إلىٰ ما قبل التقليل ، وانظر ما كتب المُقرِّر في ذلك .

(٢) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠١) ، وقوله : (ويجوزُ كسرُ العين) ، وبذلك قرأ الجمهور في الآية . انظر « البحر المحيط » (٦/ ٢٤١) ، و« الدر المصون » (٨/ ٧٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٨٥) .

وإن كان مفرداً : جاز فيه وجهانِ : الإعلالُ والتصحيحُ ، والتصحيحُ أَجْودُ[1] ؛ نحوُ : (علا عُلُوّاً) ، و(عتا عُتُوّاً) ، ويَقِلُّ الإعلالُ ؛ نحوُ : (قَسَا قُسِيّاً) ؛ أي : قسوةً .

وهو شاذٌّ ، وقولُهُ : (نُجُوٌّ) بضمِّ الأوَّلِ والثاني وتشديدِ الواو : جمعُ (نَجْو) بالجيم ؛ وهو السحابُ ، أو (نَحْوٍ) بالحاء المهملة ؛ وهو الجهةُ ، والأصلُ : (نُجُووٌ) و(نُحُووٌ) بواوَينِ الثانيةُ منهما أصليَّةٌ بوزن (فُعُولٍ) ؛ كـ (فُلُوس) جمع (فَلْس) ، ثمَّ أُدغم . انتهىٰ « فارِضي »[2] .

* قوله : (عُتُوّاً) و(قُسِيّاً) أصلُهُ : (عُتُووٌ) و(قُسُووٌ) بواوَينِ[3] ؛ قُلبت الثانيةُ في (قُسِيّاً) ياءً ، ثمَّ الأُولىٰ وأُدغمت ، ثمَّ الضمَّةُ كسرةً لمناسبة الياء[4] .

. . . .

---

(1) الذي في « التوضيح » وغيره : أنَّه واجبٌ ؛ لخِفَّة المفرد ، والإعلالَ شاذٌّ . « خضري » (٢/ ٩٣٣) .

(2) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠١) .

(3) وأصلُهُ الأوَّل : (قُوُوس) علىٰ (فُعُول) ؛ لأنَّ مفردَهُ علىٰ (قوس) ، فقُدِّمت اللام في موضع العين ؛ فصار : (قُسُوو) علىٰ وزن (فُلُوع) . انظر « المقاصد النحوية » (٣/ ١٣٦٩) .

(4) ويجوزُ كسر القاف أو العين التي هي فاءُ الكلمة للإتباع ، وبذلك قرأ حفصٌ وحمزةُ والكِسَائيُّ قولَهُ تعالىٰ : ﴿ وَقَدْ بَلَغْتُ مِنَ ٱلْكِبَرِ عِتِيًّا ﴾ [مريم : ٨] ، وقرأ الباقون بالضمِّ على الأصل . انظر « الدر المصون » (٧/ ٥٧٠ـ٥٧١) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٧٦) .

٩٨٥ـ وشاعَ نحوُ (نُيَّمٍ) في (نُوَّمٍ) ونحــوُ (نُيَّــامٍ) شُــذُوذُهُ نُمِــي

إذا كان (فُعَّلٌ) جمعاً لِمَا عينُهُ واوٌ . . جاز تصحيحُهُ وإعلالُهُ إن لم يكنْ قبلَ لامِهِ ألفٌ ؛ كقولك في جمع (صائِمٍ) : (صُوَّمٌ) ، و(صُيَّمٌ)[1] ، وفي جمع (نائم) : (نُوَّمٌ) ، و(نُيَّمٌ) .

فإنْ كان قبلَ اللام ألفٌ . . وَجَبَ التصحيحُ[2] ، والإعلالُ شاذٌّ ؛ نحوُ : (صُوَّامٍ) و(نُوَّام) ، ومِنَ الإعلال : قولُهُ[3] : [من الطويل]

---

* قوله : (وشاعَ) ليس هـٰذا نصّاً في الاطّراد مع أنَّهُ مُطَّرِدٌ .

* قوله : (نُمِي) ؛ أي : رُوِي ، أو نُسِبَ لعلماء العربيّة ، وهـٰذا أَوْلىٰ ، وهو خبرٌ عن (شُذُوذُهُ) ، والجملةُ : خبرٌ عن (نحوُ) .

---

(١) أصلُهُ : (صُوَّم) ؛ فاستُثقِلَ اجتماعُ واوَينِ وضمَّةٍ مع ثِقَل الجمع ، فخُفِّف بقلبهما ياءين ؛ لأنَّهما أخفُّ . « خضري » (٢/ ٩٣٤) نقلاً عن المُصرِّح .

(٢) أي : لخفَّته ، ولبُعْد الواو عن الطَّرَف الذي هو محلُّ التغيير بسبب الألف ، وكذا يجبُ التصحيح إن اعتلَّتِ اللامُ ؛ كـ(شُوّىً) و(غُوّىً) جمعَيْ (شاوٍ) و(غاوٍ) ؛ لئلَّا يتوالىٰ إعلالانِ . « خضري » (٢/ ٩٣٤) .

(٣) عجز بيت لأبي الغَمْر الكِلَابي ، وأورد صدرَهُ المُحشِّي ، وهو من شواهد : « شرح ابن الناظم » (ص٦١٤) ، و« توضيح المقاصد » (٣/ ١٦١٧) ، و« أوضح المسالك » (٤/ ٣٩١) ، و« المقاصد الشافية » (٩/ ٣٦٢) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٧٠) ، وانظر « المقاصد النحوية » (٤/ ٢١٠٣) .

❀قوله : (فما أَرَّقَ النُّيَّامَ . . .) إلى آخره : صدرُهُ :

أَلَا طَـرَقَتْنـا مَيَّـةُ بنـةُ مُنـذِرٍ

و(طَـرَقَ) ؛ أي : أتـى أهلَـهُ ليـلاً ، و(أَرَّقَ) ؛ بمعنـى : أَسْهـرَ ، و(كلامُها) : فاعلٌ .

والشاهدُ : في قوله : (النُّيَّام) بالإعلال شُذُوذاً ، وقياسُهُ : التصحيحُ ؛ لبُعْدِ عينِهِ مِنَ الطَّرَف بزيادة الألف .

فائـدة

[في جواز ضمِّ فاء (فعَّل) وكسرِها]

يجوزُ في فاء (فعَّل) المُعَلِّ العينِ : الضمُّ والكسرُ ، والضمُّ أَوْلى ، نبَّه عليه المُراديُّ وغيرُهُ[١] .

. . . .

(١) توضيح المقاصد (٣/ ١٦١٧) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٧٠) .

فصل
في إبدال فاء (الافتعال) وتائه

٩٨٦ـ ذو اللِّينِ فا تا في (افْتِعَالٍ) أُبدِلَا . . . .

(فصلٌ)
(في إبدال فاءِ « الافتعالِ » وتائِهِ)

❁ قوله : (ذو اللِّينِ) ؛ أي : صاحبُ اللِّينِ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (أُبدِلَا) ، و(تا) : مفعولٌ ثانٍ له ، والأوَّلُ : ضميرٌ مُستتِرٌ نائبٌ عن الفاعل يعودُ على (ذي اللِّين) ، و(فا) : حالٌ منه .

ومُرادُهُم باللِّين هنا : الواوُ والياءُ فقط ؛ إذ الألفُ لا مَدْخَلَ لها في ذلك ؛ لأنَّها لا تكونُ فاءً ولا عيناً ولا لاماً ، ذَكَرَهُ المُراديُّ[1] .

[فصلٌ]
[في إبدال فاءِ (الافتعالِ) وتائِهِ]

❁ قوله : (لا تكونُ فاءً) ؛ أي : مطلقاً ، وقولُهُ : (ولا عيناً ولا لاماً) ؛

---

(١) توضيح المقاصد (٣/١٦١٨) .

. . . . وشذَّ في ذي الهمزِ نحوُ (أْتَكَلَا)

إذا بُني (افتِعالٌ) وفروعُهُ مِنْ كلمةٍ فاؤُها حرفُ لِينٍ . . وَجَبَ إبدالُ حرفِ اللِّين تاءً[1] ؛ نحوُ : (اتِّصالٍ) ، و(اتَّصَلَ) ، و(مُتَّصِل) ، والأصلُ فيه : (اِوْتِصالٌ) ، و(اِوْتَصَلَ) ، و(مُوتَصِلٌ) .

❀ قوله : (أْتَكَلَا) بوزن (افْتَعَلَ) ؛ مِنَ الأكل .

❀ قوله : (والأصلُ فيه : « اِوْتِصالٌ ») ؛ أي : فأُبدلتِ الواوُ تاءً ، وقال بعضُهُم : البدلُ إنَّما هو مِنَ الياء ؛ لأنَّ الواوَ لا تثبتُ مع الكسرة في (اتَّصَلَ) و(اتِّصال) ونحوِهِما ، وحُمِلَ المضارعُ واسمُ المفعولِ على الماضي والمصدر[2] .

أي : بطريق الأَصَالة .

---

(١) أي : لعُسْر النطق بحرف اللِّين الساكنِ مع التاء ؛ لقرب مخرجَيْهما ومُنافاةِ صفتِهما ؛ لأنَّ حرفَ اللِّين مجهورٌ والتاءَ مهموس ، وأيضاً : لو أقرُّوه لتلاعبتْ به حركاتُ ما قبلَهُ ، فيكونُ ياءً بعد الكسرة ، وألفاً بعد الفتحة ، وواواً بعد الضمة ، فأبدلوا منه حرفاً يلزمُ وجهاً واحداً ، وخصُّوا التاء لتُدغم فيما بعدَها ، هـٰذه هي اللغة الفصحىٰ ، وبعضُ الحجازيِّين يجعلون الفاءَ بحسَب الحركات قبلها ؛ فيقولون : (ايتَصَلَ يَاتَصِلُ) فهو (مُوتَصِلٌ) ، وحكى الجَرْميُّ إبدالَها همزةً ؛ كـ(ائتصلَ يَأْتصِلُ) فهو (مُؤْتَصِلٌ) ، وهو غريبٌ . « خضري » (٢/ ٩٣٤) .

(٢) وما ذكره الشارح أمثلةٌ للواوي ، وأمثلةُ اليائي : (اتِّسَارٌ) ، و(اتَّسَرَ) ، و(مُتَّسِرٌ) ، والأصل : (اِيْتِسارٌ) ، و(اِيْتَسَرَ) ، و(مُيْتَسِرٌ) .

فإن كان حرفُ اللِّين بدلاً مِنْ همزة.. لم يَجُزْ إبدالُهُ تاءً ؛ فتقولُ في (افْتَعَلَ) مِنَ الأكل : (إِئْتَكَلَ) ، ثمَّ تبدلُ الهمزةُ ياءً[1] ؛ فتقولُ : (إِيتَكَلَ) ، ولا يجوزُ إبدالُ الياءِ تاءً ، وشذَّ قولُهُم : (اتَّزَرَ) بإبدال الياء تاءً .

وللأوَّل أنْ يقولَ : محلُّ قولِهم : إنَّ الواوَ لا تثبتُ مع الكسرة : إذا أُرِيدَ ثبوتُها دائماً ، وهنا ليستْ كذلك ، فتثبتُ ثمَّ تُبدَلُ تاءً . انتهى « شيخ الإسلام »[2] .

❀ قوله : (وشذَّ قولُهُم : « اتَّزَرَ ») ؛ أي : بألفٍ وتاءٍ مُشدَّدةٍ ، وقد صرَّح جماعةٌ منهم التَّفْتازانيُّ : بأنَّ هـٰذا خطأٌ لا شاذٌّ[3] .

قال في « التوضيح » و« شرحه » : (ومنه ـ أي : مِنْ إبدال الهمزة الثانيةِ ألفاً ـ : قولُ عائشةَ رضي الله عنها : « وكانَ يأمرُني أنْ آتَزِرَ »[4] ، وهو بهمزةٍ فألفٍ ، وعوامُّ المُحدِّثينَ يُحرِّفونه فيقرؤونه بألفٍ وتاءٍ مُشدَّدةٍ ، ولا وجهَ له ؛ لأنَّهُ « أَفْتَعِلُ » مِنَ الإزار ؛ ففاؤُهُ همزةٌ ساكنة بعدَ همزةِ المضارعة المفتوحة ، فأُبدلت الثانيةُ ألفاً لسكونها بعدَ فتح ، لـٰكن أجاز البَغْداديُّونَ : « اتَّزَرَ »

---

(١) أي : تُبدَلُ الهمزةُ الثانيةُ الساكنة ـ وهي فاءُ الكلمة ـ ياءً ؛ لسكونها بعدَ همزةِ الوصل المكسورة . « خضري » (٢/ ٩٣٥) .

(٢) الدرر السنية (٢/ ١٠٨٠) .

(٣) شرح تصريف العزي (ص٢٣١) ، وانظر « المفصل » (ص٥٢٤) .

(٤) رواه البخاري (٣٠٠) .

بالإدغام ، وحكاه الزَّمَخْشَرِيُّ ، وقال ابنُ مالكٍ : إنَّهُ مقصورٌ على السماع ؛ كـ « اتَّكَلَ ») انتهىٰ[1] .

ثمَّ إنَّ ظاهرَ كلامِ الشارح : قصرُ الشُّذُوذ على (اتَّزر) ؛ فلا يُقالُ : (اتَّكَلَ) في (ايتَكَلَ) ، لـٰكن قال ابنُ هشام : إنَّهُ شذَّ فيه ؛ قال في « التوضيح » و« شرحه » : (وشذَّ قولُهُم في « افْتَعَلَ » مِنَ الأكل : « اتَّكَلَ » بتشديد التاء الفوقيَّة ، وقولُ الجَوْهَرِيِّ في « اتَّخَذَ » : إنَّهُ « افْتَعَلَ » مِنَ الأخذ . . وَهَمٌ ؛ لأنَّهُ لو كان منه لوَجَبَ أنْ يُقالَ : « ايتخذَ » بغير إدغام ، وإنَّما التاءُ أصلٌ ، وهو مِنْ « تَخِذَ » ؛ كـ « اتَّبَعَ » مِنْ « تَبِعَ » ، وذَهَبَ بعضُهُم : إلىٰ أنَّ « تَخِذَ » ممَّا أُبدِلَ فاؤُهُ تاءً ؛ لأنَّ فيه لغةً ؛ وهي « وَخَذَ » بالواو ؛ فالتاءُ ليستْ بأصلٍ ؛ فيُقال علىٰ هـٰذا : « اتَّخَذَ » كـ « اتَّقَدَ ») انتهىٰ مُلخَّصاً[2] .

❀ قوله : (تا « ٱفْتِعالٍ ») تا : مبتدأٌ مضافٌ إلى (افتعالٍ) ، وجملةُ

❀ قوله : (فالتاءُ ليستْ بأصلٍ) صوابُهُ : (فاللِّينُ ليس بدلاً من همزة) .

---

(١) أوضح المسالك (٤/٣٨٣) ، التصريح على التوضيح (٢/٣٧٣) ، وانظر « المفصل » (ص٥٢٤) ، و« الكشاف » (١/٣٢٩) ، و« إيجاز التعريف » (ص١٤٨) ، و« شرح الكافية الشافية » (٤/٢١٥٤) ، و« توضيح المقاصد » (١٠/٥١٨٧) ، و« المساعد » (٤/١٨٠) ، و« إرشاد الساري » (١/٣٤٥) .

(٢) أوضح المسالك (٤/٣٩٨) ، التصريح على التوضيح (٢/٣٩١) ، وانظر « الصحاح » (٢/٥٥٩) .

إذا وقعتْ تاءُ (افْتِعالٍ) بعدَ حرفٍ مِنْ حروفِ الإطباقِ ـ وهي : الصادُ ، والضاد ، والطاءُ ، والظاء ـ . وَجَبَ إبدالُها طاءً ؛ كقولك : (اصْطَبَرَ) ، و(اضْطَجَعَ) ، و(اطَّعَنُوا) ، و(اظْطَلَمُوا) ، والأصلُ : (اصْتَبَرَ) ، و(اضْتَجَعَ) ، و(اطْتَعَنُوا)[1] ، و(اظْتَلَمُوا) ؛ . . . .

(رُدَّ) : خبرُهُ ، و(طا) : مفعولٌ ثانٍ بـ (رُدَّ) ، والأوَّلُ : الضميرُ المُستتِرُ فيه ، ويجوزُ أنْ يكونَ فعلَ أمرٍ ، و(تا) مفعولَهُ الأوَّلَ ، و(طا) هو الثانيَ ، و(إِثْرَ) : معمولٌ لـ (رُدَّ) مضافٌ لـ (مُطبَق) بفتح المُوحَّدة ، و(في « أَدَّانَ ») : مُتعلِّقٌ بقوله : (بَقِي) بمعنىٰ (صار) ، والضميرُ فيه : عائدٌ إلىٰ (تاء الافتعال)[2] .

* قوله : (حروفِ الإطباقِ) سُمِّيتْ بذلك ؛ لانطباق اللِّسانِ معها على الحَنَك الأعلىٰ ، فينحصرُ الصوتُ حينئذٍ بينَ اللسانِ وما حاذاهُ مِنَ الحَنَك الأعلىٰ ، ولم يَقُلِ : (الحروف المُطبِقة) ؛ لأنَّ هـٰذه التسميةَ مُتجوَّزٌ فيها ؛ لأنَّ المُطبِقَ إنَّما هو اللسانُ والحَنَكُ ، وأمَّا الحرفُ فهو مُطبَقٌ عندَهُ . انتهىٰ « تصريح »[3] .

. . . .

---

(١) في جميع النسخ ما عدا الطبعة الميمنية : (اظْطَعَنُوا . . . اظْتَعَنُوا) بدل (اطَّعَنُوا . . . اطْتَعَنُوا) ، والأَوْلىٰ ما أُثبت ؛ حتىٰ يكونَ التمثيلُ شاملاً لجميع حروف الإطباق ، والله تعالىٰ أعلم .

(٢) و(دالاً) : مفعولُ (بقي) .

(٣) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩١) .

فأُبدِلَ مِنْ تاء (الافتعال) طاءً[١] .

وإنْ وقعتْ تاءُ (الافتعالِ) بعدَ الدال والزايِ والذال.. قُلِبَتْ دالاً ؛ نحوُ : (ادَّانَ)، و(ازْدَدَ)، و(ادَّكِرْ)، والأصلُ : (ادْتَانَ)، و(ازْتَدَ)[٢]، و(اذْتَكِرْ)؛ فاستُثقِلَتِ التاءُ بعدَ هٰذه الأحرف ، فأُبدِلَتْ دالاً ، وأُدغِمَتِ الدالُ في الدال .

❀ قوله : (و« ادَّكِرْ ») بالدال المُهمَلة ، ويجوزُ : (اذْدَكِرْ) بلا إدغامٍ ، و(اذَّكِرْ) بالذال المُعجَمة بقلب المُهمَلة إليها[٣] .

. . . .

❀❀❀

---

(١) أي : استثقالاً ؛ بسبب اجتماع التاء مع الحرف المطبق ؛ لِمَا بينهما مِنْ تقارب المخرج وتباينِ الصفة ؛ إذ التاءُ مهموسةٌ مُستفِلة ، والمطبقُ مجهورٌ مُستَعْلٍ .
واعلم : أنَّهُ إذا أُبدلتِ التاءُ طاءً بعدَ الطاء.. اجتمع مِثْلانِ والأوَّلُ منهما ساكن ؛ فوجب الإدغام ؛ نحوُ : (اطَّهَر) ، وإذا أُبدلتْ بعد الظاء.. اجتمع متقاربانِ ؛ فيجوزُ البيان ، والإدغامُ مع إبدال الأوَّل مِنْ جنس الثاني ، ومع عكسه ؛ فمثالُ الأوَّل : (يَظْطَلِم) ، ومثالُ الثاني : (يَطَّلِم) ، ومثالُ الثالث : (يَظَّلِمُ) ، وإذا أُبدلت بعد الصاد.. اجتمع أيضاً متقاربانِ ؛ فيجوزُ البيان ، والإدغامُ بقلب الثاني إلى الأوَّل دون عكسه ؛ فمثالُ الأوَّل : (اصْطَبَرَ) ، ومثالُ الثاني : (اصَّبَرَ) ، ولا يجوزُ : (اطَّبَرَ) ؛ لما في الصاد من الصفير الذي يذهب في الإدغام ، وإذا أبدلت بعد الضاد.. اجتمع أيضاً متقاربانِ ؛ فيجوزُ البيان ، والإدغامُ بقلب الثاني إلى الأوَّل دون العكس ؛ فمثالُ الأوَّل : (اضْطَرَبَ) ، ومثالُ الثاني : (اضَّرَبَ) ، ولا يجوزُ : (اطَّرَبَ) ؛ لأنَّ الضادَ حرفٌ مستطيل ، فلو أُدغم في الطاء لَذَهَبَ ما فيه من ذلك ، وقد حُكي في الشذوذ : (اطَّجَعَ) مدغماً بقلب الأوَّل إلى الثاني . انظر « شرح الأشموني » (٢/ ٨٧٢ـ٨٧٣) .

(٢) في (و) : (و« ازداد » . . . و« ازتاد») .

(٣) انظر « المقاصد الشافية » (٩/ ٣٨٥) ، و« شرح الشافية » للرضي (٣/ ٢٨٧) .

فصل
في حذف فاء الفعل، وهمز (أفعل) وما معه

٩٨٨ـ فا أمرٍ أوْ مضارعٍ مِنْ كـ (وَعَدْ) اِحْـذِفْ . . . .

(فصلٌ)
(في حذف فاءِ الفعل ، وهمزِ « أَفْعَلَ » وما معه)

❀ قوله : (فا) مفعولٌ مُقدَّم بـ (احْذِفْ) ، و(مِنْ كـ « وَعَدْ ») : في موضع الحال مِنْ (أمر أو مضارعٍ) .

وقد فُهِمَ مِنْ هـٰذا : أنَّ حذفَ الواوِ مشروطٌ بشروط :

أَوَّلُها : أنْ تكونَ الياءُ مفتوحةً ؛ فلا تُحذَفُ مِنْ (يُوعِدُ) مضارعَ (أَوْعَدَ) ، ولا مِنْ (يُوعَدُ) مبنياً للمفعول ، وشذَّ مِنْ ذلك قولُهُم : (يُدَعُ) و(يُذَرُ) مبنيَّيْنِ للمفعول في لغة .

[فصلٌ]
[في حذف فاءِ الفعل ، وهمزِ (أَفْعَلَ) وما معه]

. . . .

. . . . وفي كـ (عِدَةٍ) ذاكَ ٱطَّرَدْ

ثانيها : أنْ تكونَ عينُ الفعلِ مكسورةً ، فإن كانتْ مفتوحةً ؛ نحوُ : (يَوجَلُ) ، أو مضمومةً ؛ نحوُ : (يَوْضُؤُ).. لم تُحذَفِ الواوُ ، وشذَّ : (يَجُدُ) بضمِّ الجيم في لغةٍ[1] .

وأمَّا حذفُ الواوِ مِنْ (يَقَعُ) و(يَضَعُ) و(يَهَبُ).. فللكسر المُقدَّر ؛ لأنَّ الأصلَ فيها كسرُ العين ؛ إذ ماضيها (فَعَلَ) بالفتح ؛ فقياسُ مضارعِها : (يَفْعِلُ) بالكسر ، ففُتِحَ لأجل حرف الحَلْقِ تخفيفاً ، فكان الكسرُ فيه مُقدَّراً ، و(يَسَعُ) كذلك ؛ لأنَّهُ وإن كان ماضيه (وَسِعَ) بالكسر ، وقياسُ مضارعِهِ الفتحَ.. إلا أنَّهُ لمَّا حُذِفتْ منه الواوُ دَلَّ ذلك على أنَّهُ كان ممَّا يجيءُ على (يَفعِلُ) بالكسر ؛ نحوُ : (وَمِقَ يَمِقُ) .

ثالثُها : أنْ يكونَ ذلك في فعلٍ ، فلو كان في اسم لم تُحذَفِ الواوُ ؛ فتقولُ في مثال (يَقْطِينٍ) مِنْ (وَعَدَ) : (يَوْعِيدٌ) ؛ لأنَّ التصحيحَ أَوْلىٰ بالأسماء مِنَ الإعلال ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[2] .

❀ قوله : (ذاكَ) ؛ أي : الحذفُ ؛ مبتدأٌ ، خبرُهُ : (ٱطَّرَدْ) ، و(في كـ « عِدَةٍ ») : مُتعلِّقٌ به .

. . . .

(١) وهي لغة بني عامر . انظر « ارتشاف الضَّرَب » (١/ ١٥٩) ، و« شرح التسهيل » (٣/ ٤٤٦) .
(٢) شرح الأشموني (٣/ ٨٨٤ ـ ٨٨٥) .

٩٨٩ـ وحذفُ همزِ (أَفْعَلَ) ٱستَمَرَّ في مضــــارعٍ وبِنْيَتَــــيْ مُتَّصِــــفِ

وفُهِمَ مِنْ قوله : (كـ « عِدَة ») : أنَّ حذفَ الواوِ من (فِعْلَةَ) المشارِ إليها . . مشروطٌ بشرطَينِ :

أحدُهُما : أنْ تكونَ مصدراً ؛ كـ (عِدَة) ، وشذَّ مِنَ الأسماء : (رِقَة) للفضَّة ، ومِنَ الصفات : (لِدَة) بمعنىٰ : تِرْب .

ثانيهما : ألَّا تكونَ لبيان الهيئة ؛ نحوُ : (الوِعْدَةِ) و(الوِقْعَة) المقصودِ بهما الهيئةُ ؛ فإنَّهُ لا يُحذَفُ منهما ، كما اقتضاه كلامُ « الكافية »[1] .

❁ قوله : (وهمزُ « أَفْعَلَ ») همزُ : مبتدأٌ مضافٌ إلىٰ (أَفْعَلَ) ، وجملةُ (ٱستَمَرَّ) : خبرٌ ، و(في مضارعٍ) : مُتعلِّقٌ به .

❁ قوله : (وبِنْيَتَيْ) ؛ أي : صِيغتَي ذاتٍ مُتَّصِفةٍ بما دلَّا عليه مِنَ الحدث علىٰ جهة القيامِ بها أو الوقوعِ عليها[2] .

❁ قوله : (همزُ : مبتدأٌ . . .) إلىٰ آخره : صوابُ العبارةِ : (« حذفُ » : مبتدأٌ ، و« همزِ » : مضافٌ إليه ، و« همزِ » : مضافٌ ، و« أفعلَ » : مضافٌ إليه) .

❁ قوله : (بما دلَّا) المُناسِبُ : (دلَّتا) ؛ أي : البِنْيتان ، أو الصِّيغتان ،

---

(١) الكافية الشافية (٤/ ٢١٦٤) .

(٢) وعبارة « الخضري » (٢/ ٩٣٧) : (أي : صِيغتَي شخصٍ مُتَّصِف ؛ أي : الصيغتَينِ الدالَّتَينِ على الذات المُتَّصِفة بذلك المعنىٰ علىٰ جهة القيام به أو الوقوع عليه) .

إذا كان الفعلُ الماضي مُعتلَّ الفاء ؛ كـ (وَعَدَ) . . وَجَبَ حذفُ الفاءِ في الأمر ، والمضارع ، والمصدرِ إذا كان بالتاء ؛ وذلك نحوُ : (عِدْ) ، و(يَعِدُ) ، و(عِدَة) ، فإن لم يكنِ المصدرُ بالتاء . . لم يَجُزْ حذفُ الفاء ؛ كـ (وَعْدٍ) .

وكذلك يجبُ حذفُ الهمزةِ الثانيةِ في الماضي . . مع المضارع ، واسمِ الفاعل ، واسمِ المفعول ؛ نحوُ قولِكَ في (أَكْرَمَ) : (يُكرِمُ) ، والأصلُ : (يُؤَكْرِمُ) ؛ فحُذِفَتِ الهمزةُ ، ونحوُ : (مُكرِمٍ) ، و(مُكرَمٍ) ، والأصلُ : (مُؤَكْرِمٌ) ، و(مُؤَكْرَمٌ) ؛ فحُذِفَتِ الهمزةُ في اسم الفاعل واسمِ المفعول[1] .

---

* قوله : (فحُذِفَتِ الهمزةُ) ؛ أي : تخفيفاً في المضارع المبدوءِ بهمزة التكلُّم ؛ لئلَّا يجتمعَ همزتانِ في كلمة ، وحُمِلَ علىٰ ذي الهمزِ : أخواتُهُ ، واسما الفاعل والمفعولِ .

ولا يجوزُ إثباتُ هـٰذه الهمزةِ إلا في ضرورةٍ ، أو كلمةٍ مُستندَرةٍ ؛ نحوُ[2] : [من مشطور الرجز]

لـٰكنَّهُ ذكَّر باعتبار البناءَينِ .

---

(١) تنبيه : لو أبدلتَ همزةَ (أَفْعَلَ) هاءً ؛ كـ (هَرَاقَ) في (أَرَاقَ) ، أو عيناً ؛ كـ (عَنْهَلَ الإبلَ) في (أَنْهَلَ) . . لم تَحذِفْ ؛ لعدم مُقتضي الحذف ؛ فتقولُ : (هَرَاقَ يُهَرِيقُ) ، فهو (مُهَرِيقٌ) و(مُهَرَاقٌ) ؛ بفتح الهاء في الكل ، و(عَنْهَلَ يُعَنْهِلُ) . . . إلىٰ آخره . « خضري » (٢/ ٩٣٨) ، وانظر « شرح الأشموني » (٣/ ٨٨٧) .

(٢) شطر مجهول النسبة أو مختلف فيها ، وقد استشهد به : ابن الناظم في « شرحه على الألفية » (ص٦١٧) ، والمرادي في « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٣٤) ، وابن هشام في « أوضح المسالك » (٤/ ٤٠٦) ، والشارح في « المساعد » (٤/ ١٩٠) ، والسيوطي في « همع الهوامع » (٣/ ٤٦٣) ، والأشموني في « شرحه على الألفية » (٣/ ٨٨٧) .

٩٩٠ـ (ظَلْتُ) و(ظِلْتُ) في (ظَلِلْتُ) اسْتُعمِلَا   و(قِرْنَ) في (اقْرِرْنَ) و(قَرْنَ) نُقِلَا

إذا أُسنِدَ الفعلُ الماضي المُضاعَفُ المكسورُ العينِ إلىٰ تاء الضمير

فـإنَّـهُ أهـلٌ لأنْ يُـؤَكْـرَمَـا

ونحوُ : (أرضٌ مُؤَرْنِبةٌ) بكسر النونِ ؛ أي : كثيرةُ الأرانب[1] .

❀ قوله : (ظَلْتُ) مبتدأٌ ، وما بعدَهُ معطوفٌ عليه ، والخبرُ : جملةُ (استُعمِلَا) ، و(قِرْنَ) بكسر القاف : مبتدأٌ ، و(قَرْنَ) بفتحها : معطوفٌ عليه ، والخبرُ : (نُقِلا) ، و(في اقْرِرْنَ) : مُتعلِّقٌ به ، ويجوزُ أنْ يكونَ (قِرْن) مبتدأً ، و(في اقْرِرْنَ) مُتعلِّقٌ بمحذوف ؛ أي : منقولٌ ـ أو مُستعمَلٌ[2] ، أو مُستقِرٌّ ـ في (اقْرِرْنَ) ، وقولُهُ : (و« قَرْنَ » نُقِلَا) : مبتدأٌ وخبر .

❀ قوله : (الفعلُ الماضي) ؛ أي : الثُّلاثيُّ ؛ فخَرَجَ : ما زاد على الثلاثة ؛ لتعيُّن الإتمامِ فيها ؛ نحوُ : (أَقْرَرْتُ) ، وخَرَجَ بـ (مكسور العين) : مفتوحُها ؛ نحوُ : (حَلَلْتُ) ، وشذَّ : (هَمْتُ) في (هَمَمْتُ) .

❀ قوله : (و« قَرْنَ » بفتحها : معطوفٌ عليه . . .) إلىٰ آخره : هٰذا يَقتضِي : أنَّ (قَرْن) بالفتح مِن (اقْرِرْنَ) بالكسر ، وليس كذلك ، فيتعيَّنُ الإعرابُ الآتي .

---

(١) والقياسُ : (مُرْنِبَة) ؛ كـ (مُكْرِمَة) ؛ بناءً علىٰ أنَّ همزةَ (أرنب) زائدة ، وهو الأظهرُ ، أمَّا علىٰ أنَّها أصليةٌ فلا يكونُ ذلك نادراً . « خضري » (٢/ ٩٣٨) .

(٢) وفيه حذف المُتعلِّق الخاص للدليل عليه بـ (استُعملا) قبله . « خضري » (٢/ ٩٣٨) .

أو نونِهِ[1] . . جاز فيه ثلاثةُ أوجهٍ :

أحدُها : إتمامُهُ ؛ نحوُ : (ظَلِلْتُ أفعلُ كذا) : إذا عَمِلْتَهُ بالنهار .

والثاني : حذفُ لامِهِ ، ونَقْلُ حركةِ العين إلى الفاء ؛ نحوُ : (ظِلْتُ) .

والثالثُ : حذفُ لامِهِ ، وإبقاءُ فائِهِ علىٰ حركتها ؛ نحوُ : (ظَلْتُ) .

وأشار بقوله : (و« قِرْنَ » في « اقْرِرْنَ ») : إلىٰ أنَّ الفعلَ المضارعَ المُضاعَفَ الذي علىٰ وزن (يَفْعِلُ) إذا اتَّصَلَ بنون الإناث . . جاز تخفيفُهُ بحذف عينِهِ بعدَ نَقْلِ حركتِها إلى الفاء ، وكذا الأمرُ منه ؛ وذلك نحوُ قولِكَ في (يَقْرِرْنَ) : (يَقِرْنَ) ، وفي (اقْرِرْنَ) : (قِرْنَ) .

وأشار بقوله : (و« قَرْنَ » نُقِلا) : إلىٰ قراءة نافعٍ وعاصم : ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ﴾ [الأحزاب : ٣٣] بفتح القاف[2] ، وأصلُهُ : (اقْرَرْنَ) ؛

---

* قوله : (جاز تخفيفُهُ . . .) إلىٰ آخره : هما الوجهانِ الأوَّلانِ في كلام الشارح في (ظِلْت) ؛ وهما : الإتمامُ ، والحذفُ مع النَّقْل .

* قوله : (وأصلُهُ : « اقْرَرْنَ ») بفتح العين ثمَّ حَذْفِها بعدَ نَقْلِ الفتحةِ للفاء ، وتقولُ في المضارع : (يَقْرَرْنَ) بالإتمام على الأصل ، ويجوزُ حذفُ العينِ بعدَ نَقْلِ حركتِها ؛ نحوُ : (يَقَرْنَ) انتهىٰ « فارضي »[3] .

. . . .

(١) قوله : (المضاعف) هو مِنَ الثُّلاثي : ما عينُهُ ولامُهُ مِنْ جنسٍ واحد . « خضري » (٢/٩٣٩) .

(٢) انظر « الدر المصون » (٩/ ١٢٠-١٢٢) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٤٥٤) .

(٣) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠٢) .

مِنْ قولهم : (قَرَّ بالمكان يَقَرُّ) ؛ بمعنىٰ : يَقِرُّ ، حكاه ابنُ القَطَّاعِ[1] ، ثمَّ خُفِّفَ بالحذف بعدَ نَقْلِ الحركة ، وهو نادرٌ[2] ؛ لأنَّ هـٰذا التخفيفَ إنَّما هو للمكسور العينِ .

❃ قوله : (مِنْ قولهم : قَرَّ بالمكان) أصلُهُ : (قَرِرَ) بالكسر ، فأُدْغِمَ ؛ أي : استقرَّ فيه ، والمضارعُ : (يَقَرُّ) بالفتح ، وقولُهُ : (بمعنىٰ : يَقِرُّ) ؛ أي : المكسورِ .

❃ قوله : (حكاه ابنُ القَطَّاعِ) بفتح القاف وتشديدِ الطاء المُهمَلة : مِنْ أئمَّة اللغة ، قال في « المُزهِر » : (اسمُهُ : عليُّ بنُ جعفر ، وُلِدَ سنةَ ثلاثٍ وثلاثينَ وأربعِ مئة ، وماتَ سنةَ خمسَ عَشْرَةَ وخمسِ مئة)[3] .

❃ قوله : (إنَّما هو للمكسور العينِ) ؛ أي : في المضارع ، وما ذَكَرَهُ ابنُ القَطَّاعِ مفتوحُها فيه .

. . . .

❃❃❃

---

(١) كتاب الأفعال (٣/ ٤٧) .

(٢) أي : غيرُ مُطَّرِد ، وأمَّا (قِرْنَ) بالكسر : فمُفادُ « المتن » وصريحُ « الكافية » : اطِّرادُهُ ، وظاهرُ « التسهيل » : عدمُ اطِّراده ، بل ذَهَبَ ابنُ عصفور : إلىٰ أنَّ الحذفَ في (ظللتُ) كذلك ، وصرَّح سيبويهِ بشذوذه ، وأنَّهُ لم يَرِدْ إلا في لفظَينِ مِنَ الثُّلاثي ؛ هما : (ظِلْت) و(مِسْت) ، وفي لفظٍ ثالث مِنَ الزائد على الثُّلاثي ؛ وهو (أَحَسْتُ) ، وإلى الاطِّراد ذَهَبَ الشَّلَوبينُ ، وحكىٰ في « التسهيل » (ص٣١٤) أنَّ الحذف لغةُ سُلَيم ، وبه يُرَدُّ على ابن عصفور . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٣٦) ، و« حاشية الخضري » (٢/ ٩٤٠) .

(٣) المزهر (٢/ ٤٦٨) .

الإدغام

(الإدغامُ)

* قوله : (الإدغامُ) هو بالتشديد والتخفيف ؛ مِنْ (أَدْغَمْتُ الحرفَ) ، و(ادَّغَمْتُهُ) على زنة (افْتَعَلْتُ)(١) ، ومُرادُهُ به : اللائقُ بالتصريف ؛ وهو إدغامُ المِثْلَينِ مِنْ كلمة ؛ إذ لم يتكلَّمْ على غير ذلك .

[الإدغامُ]

* قوله : (مِنْ أَدْغَمْتُ) بفتح الهمزة وسكونِ الدال مُخفَّفةً ، وقولُهُ : (وادَّغَمْتُهُ) بتشديد الدال وفتحِ الغين ؛ فكلامُهُ على اللفِّ والنشرِ المُشوَّش .

* قوله : (ومُرادُهُ به : اللائقُ بالتصريف) احترَزَ به : عن اللائق بالقُرَّاء ؛ فإنَّهُ أعمُّ ؛ لأنَّهُ يكونُ عندَهُم في المُتماثلَينِ ، وفي المُتقاربَينِ ، وفي كلمةٍ ، وفي كلمتَينِ ، لكنَّ كونَ إدغامِ المتقاربَينِ في كلمة أو كلمتَينِ ، وإدغامِ المتماثلَينِ في كلمتَينِ كلِّهُ غيرُ لائق بالتصريف . . محلُّ نَظَر .

---

(١) التشديدُ مِنْ عبارات البَصْريِّينَ ، والتخفيفُ مِنْ عبارات الكُوفيِّينَ . انظر « شرح تصريف العزي » (ص١٤٢) .

٩٩١ـ أَوَّلَ مِثْلَيْــنِ مُحــرَّكَيْــنِ فــي كِلْمَةٍ ٱدْغِمْ . . . .

ومعناه لغةً : الإدخالُ ، واصطلاحاً : الإتيانُ بحرفَينِ ساكنٍ ومُتحرِّكٍ مِنْ مخرجٍ واحدٍ بلا فَصْلٍ .

❀ قوله : (أَوَّلَ) مفعولٌ مُقدَّم بـ (ٱدْغِمْ) .

❀ قوله : (ومعناه لغةً : الإدخالُ) يُقالُ : (أدغمتُ اللِّجامَ في فَمِ الدابّةِ) : أدخلتُهُ .

واعلَمْ : أنَّهُ لمَّا كانتْ عاقبةُ الإنسانِ بعدَ ابتهاجِهِ وأُنْسِهِ ، تغيُّرَ حالِهِ وإدخالَهُ في رَمْسِهِ . . نَاسَبَ أنْ يجعلَ آخرَ كتابِهِ الإدغامَ الذي هو لغةً الإدخالُ .

ولك أنْ تقولَ : لمَّا كانتْ عاقبةُ الإنسانِ وآخِرةُ أمرِهِ إدخالَهُ فيما يُقارِبُهُ ـ وهو الترابُ الذي هو مخلوقٌ منه ـ وجَعْلَهُ مثلَهُ . . ناسبَ أنْ يجعلَ آخرةَ كتابِهِ الإدغامَ الذي منه إدخالُ أحدِ المُتقارِبَينِ في الآخَرِ وجَعْلُهُ مثلَهُ ؛ لِمَا في ذلك مِنَ التذكيرِ بذلك الأمرِ الخطيرِ ؛ حثّاً للنفس على تجنُّبِ سُبُلِ الضلال ، وتتبُّعِ ما ينفعُ يومَ المآل .

❀ قوله : (واصطلاحاً : الإتيانُ . . .) إلىٰ آخره ، وسُمِّيَ هـٰذا إدغاماً ؛ لخفاء الساكنِ عندَ المُتحرِّكِ ؛ كخفاء الداخلِ في المدخول فيه ؛ وإلا فليس بإدخالٍ حقيقةً .

وقولُهُ : (ومُتحرِّكٍ) ليس بقيد ؛ إذ الإدغامُ يكونُ في الوقف بلا نزاعٍ ، وقولُهُ : (مِنْ مخرجٍ واحدٍ) صفةٌ لـ (حرفَينِ) ، وخَرَجَ به : الإخفاءُ ؛ نحوُ :

. . . . لا كمِثْـلِ (صُفَـفِ)

٩٩٢ـ و(ذُلُلٍ) و(كِلَلٍ) . . . .

❁ قوله : (لا كمِثْلِ) لا : عاطفةٌ على محذوف ؛ أي : أَدْغِمْ أوَّلَ مِثْلَينِ مُحرَّكَينِ في كلمةٍ آتيةٍ في أوزان مخصوصةٍ ، لا كمِثْلِ . . . إلى آخره .

❁ قوله : (صُفَفِ) بضمِّ الصاد المُهمَلة وفتحِ الفاء : جمعُ (صُفَّة) ؛ كـ (غُرْفةٍ وغُرَفٍ)[1] .

❁ قوله : (و« ذُلُلٍ ») بضمَّتَينِ : جمعُ (ذَلُول) بالمُعجَمة ؛ ضدُّ الصعبة .

❁ قوله : (و« كِلَلٍ ») بكسرٍ ففتحٍ : جمعُ (كِلَّة) بكسر الكاف وتشديدِ اللام ؛ سِتْرٌ رقيقٌ يُخاطُ كالبيت يُتَّقىٰ به مِنَ البَعُوض ، ويُسمَّىٰ في عُرْفنا : النامُوسِيَّةَ . انتهىٰ « تصريح »[2] .

﴿ مِنْ أَنفُسِكُمْ ﴾ [التوبة : ١٢٨] ؛ لأنَّ الحرفَ المَخفِيَّ ليس مِنْ مخرجِ ما بعدَهُ ، وقولُهُ : (بلا فَصْلٍ) مُتعلِّقٌ بـ (الإتيانُ) ، والمُرادُ به : دَفْعةٌ واحدة ؛ [بدليلِ تعريفِ كثيرينَ الإدغامَ : بأنَّهُ رَفْعُ اللسانِ بالحرفَينِ رفعاً واحداً ووضعُهُما بهما كذلك] ، وخَرَجَ به : الفكُّ[3] .

---

(١) و(الصُّفَّة) تُطلَق : على بناء في الدار ، وعلى الظُّلَّة كالسقيفة .

(٢) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩٩) .

(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٤٨٥) .

. . . . و(لَبَبٍ)   ولا كـ (جُسَّسٍ) ولا كـ (اَخْصُصَ اَبي)
٩٩٣ـ ولا كـ (هَيْلَلَ) وشذَّ في (أَلِلْ)   ونحــوهِ فــكٌّ بنَقْــلٍ فقُبِــلْ

إذا تحرَّك المِثْلانِ في كلمةٍ .. أُدغِمَ أوَّلُهُما في ثانيهما إن لم يتصدَّرا ،

❃ قوله : (و« لَبَبٍ ») بفتحتَينِ : موضعُ القِلادة مِنَ الصَّدْر ، ويُطلَقُ : على السَّيْرِ الذي يُشَدُّ على صدر المركوب ليمنعَ الرَّحْلَ مِنَ الاستئخار ، ولِمَا استدقَّ مِنَ الرَّمْل .

❃ قوله : (كـ « جُسَّسٍ ») بضمِّ الجيم وفتحِ السين المُهمَلة : جمعُ (جاسٍّ) اسم فاعل مِنْ (جَسَّ الشيءَ) : إذا لَمَسَهُ ، أو (جَسَّ الخبرَ) : إذا فَحَصَ عنه .

❃ قوله : (ولا كاَخْصُصَ) فعلُ أمرٍ نُقلتْ إليه حركةُ الهمزةِ مِنْ (أَبي) .

❃ قوله : (إن لم يتصدَّرا . . .) إلىٰ آخره ، وقد نَظَمْتُ تلك الشروطَ المأخوذةَ مِنَ « المتن » ؛ فقلتُ :   [من الرجز]

مِثْلَيــنِ أَدْغِمَنْهُمــا بكِلْمَــةِ   . . . .

❃ قوله : (أَدْغِمَنْهُما) ؛ أي : وجوباً .

❃ قوله : (بكِلْمَةِ) هـٰذا هو الشرطُ الأوَّل ، وقد ذَكَرَهُ المُصنِّفُ بقوله : (في كِلْمَةٍ) ، وخَرَجَ به : ما إذا كانا في كلمتَينِ ؛ كـ (جعل لك) ؛ فإنَّهُ لا يجبُ الإدغام ، بل يجوزُ بشرطِ : ألَّا يكونا همزتَينِ ؛ كـ (قرأ آيةً) ؛ فإنَّ إدغامَهُ رديءٌ ، وألَّا يكونَ قبلَهُما ساكنٌ صحيحٌ ؛ كـ (شَهْرِ رَمضانَ) ؛ فإنَّ

إنْ لــم يُصــدَّرا كــذا عــن ثِقَــةِ

إدغامَ ذلك مُمتنعٌ عندَ جمهور البَصْريِّينَ ؛ لِمَا فيه مِنْ جَمْعِ الساكنَينِ علىٰ غيرِ حَدِّهِ وصلاً ، وقَرَأَ به أبو عمرٍو ؛ فقيل : إنَّهُ إخفاءٌ للحركة بمعنى اختلاسِها ، وهو المُسمَّىٰ بالروم ، فسُمِّيَ إدغاماً لقُرْبه منه .

والصحيحُ : أنَّهُ يُقرَأُ بالإدغام المَحْضِ ، ولا عبرةَ بمَنْعِ النُّحاةِ له مع ثبوتِهِ قراءةً ، ولو سُلِّمَ عدمُ تواتره فنَقْلُ القُرَّاءِ أثبتُ ؛ فهو شاذٌّ قياساً ثابتٌ نقلاً[١] .

❁ قوله : (إنْ لم يُصدَّرا) هـٰذا هو الشرطُ الثاني ، ولم يَذْكُرْهُ المُصنِّفُ ، وإنَّما ذَكَرَهُ الشارحُ ، ولا يُقالُ : إنَّهُ مأخوذٌ مِنْ قوله : (كذاك نحوُ « تتجلَّىٰ ») ؛ فإنَّهُ إنَّما يُفيدُ اشتراطَ ألَّا يكونا تاءَينِ بأوَّل الفعل ، ولا مِنْ قوله : (وما بتاءَينِ . . .) إلىٰ آخره ، كما هو ظاهرٌ .

ثمَّ إنَّ في مفهوم هـٰذا الشرطِ تفصيلاً ؛ وهو أنَّهُ إذا كان المِثْلانِ مُصدَّرَينِ[٢] ؛ فإن لم يكونا في فِعْلٍ . . امتنع الإدغامُ ؛ نحوُ : (دَدَن) .

وإن كانا في فِعْلٍ : فإن كان ماضياً ؛ نحوُ : (تَتَبَّعَ) و(تَتَابَعَ) . . جاز فيه

---

(١) انظر « الدر المصون » (٢/٢٧٨) ، و« المحرر الوجيز » (١/٢٥٤) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٢ ، ٣٨) .

(٢) في (ك) : (قيل : إن هـٰذا الشرط لم يذكره المصنف ، وإنَّما ذكره الشارح ، ويمكن دفعه : بأنه مأخوذ من قوله : « كذاك نحوُ تتجلَّىٰ » ؛ فإنَّهُ لمَّا أشار بذلك إلىٰ أنَّ الفعل المبتدأ بتاءين لا يجب إدغامُهُ بل يجوزُ فيه الفكُّ . . استُفيد منه أنَّ محلَّ وجوبِ الإدغام إذا لم يكن المثلان مُصدَّرين) بدل (ولم يذكره المصنف . . . إذا كان المثلان مُصدَّرين) .

وليسَ مِثْلَ (صُفَفٍ) و(ذُلُلِ) و(لَبَبٍ) و(جُسَّسٍ) و(هَيْلَلِ)
أصالةُ التحريكِ أيضاً وُجِدَتْ ويَنتفِي سكونُ ثانٍ قد ثَبَتْ

الإدغامُ واجتلابُ همزةِ الوصل ؛ فيُقالُ : (اتَّبَعَ) و(اتَّابَعَ) ، وإن كان مضارعاً ؛ نحوُ : (تَتَذَكَّر) و(تَتَجَلَّى) . . جاز فيه الإدغامُ وصلاً بعدَ مُتحرِّكٍ أو لِينٍ ؛ نحوُ : ﴿ تَكَادُ تَّمَيَّزُ ﴾ [الملك : ٨] ، ﴿ وَلَا تَّيَمَّمُوا ﴾ [البقرة : ٢٦٧] ، وإلا امتنع الإدغامُ(١) .

❋ قوله : (وليسَ مِثْلَ « صُفَفٍ » . . .) إلىٰ آخره : أشار في هـٰذا البيت : إلىٰ خمسة شروطٍ ذَكَرَها المُصنِّف ، كما هو ظاهرٌ .

❋ قوله : (أصالةُ التحريكِ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا هو الثامنُ ، وقد أشار له المُصنِّفُ بقوله : (ولا كاخْصُصَ آبي) .

❋ قوله : (ويَنتفِي سكونُ ثانٍ) هـٰذا هو الشرطُ التاسع ، وقد أشار له

---

(١) انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص٢١٠ـ ٢١١) ، وما سيأتي في (٥/ ٥٨٥) ، وزاد في (ك) : (ومأخوذٌ مِنْ قوله أيضاً : « ما بتاءَينِ ابتُدي قد يُقتصَرْ » ، وبيانُ ذلك : أنَّهُم إنَّما عَدَلُوا إلى الحذف ؛ لعدم تأتِّي الإدغام ؛ لما يُؤدِّي إليه مِنِ اجتلاب همزةِ الوصل ، وهي لا تكونُ في المضارع ، فعُلِمَ منه : أنَّ التصدُّرَ مانعٌ من الإدغام ، فيكونُ الشرطُ عدمَ التصدُّر ، وقد أرشد بالمثال حيثُ قال : « كتَبَيَّنُ العِبَرْ » : إلىٰ أنَّ هـٰذا إنَّما هو في المضارع الواقعِ في الابتداء ؛ لأنَّهُ هو الذي يتعذَّرُ فيه الإدغامُ ، وأمَّا الماضي ؛ نحوُ : « تَتَابَعَ » . . فلا يتعذَّرُ فيه الإدغامُ ، وكذا المضارعُ الواقعُ في الوصل ، كما تقدَّم بيانُهُ ، ويُمكِنُ أنْ يكونَ هـٰذا قرينةً علىٰ حَمْلِ قولِهِ هنا : « كذاك نحوُ تَتَجَلَّى » علىٰ حاله بالوصل وإن كان خلافَ ما نصَّ عليه في « شرح الكافية » ؛ إذ قد يوافقُ الجمهورَ في بعض كتبه ويُخالِفُهُم في بعضٍ آخَرَ) ، وهـٰذه الزيادة متلائمة مع الفرق السابق .

ولم يكنْ ما هما فيه اسماً على وزن (فُعَلٍ) ، أو على وزن (فُعُلٍ) ، أو (فِعَلٍ) ، أو (فَعَلٍ) ، ولم يتَّصلْ أوَّلُ المِثْلَين بمُدغَم ، ولم تكنْ حركةُ الثاني منهما عارضةً ، ولا ما هما فيه مُلحَقاً بغيره .

فإنْ تصدَّرا فلا إدغامَ ؛ كـ (دَدَنٍ) .

وكذا إنْ وُجِدَ واحدٌ ممَّا سبق ذِكْرُهُ ؛ فالأوَّلُ : كـ (صُفَفٍ) و(دُرَر) ، والثاني : كـ (ذُلُلٍ) و(جُدُد) ، ....

---

* قوله : (كـ « دَدَنٍ ») هو اللهوُ واللعب ، وإنَّما لم يُدْغَمْ فيما ذكر ؛ لأنَّ الإدغامَ يَستدعِي إسكانَ أوَّلِ المِثْلَينِ ، والساكن لا يُمكِنُ الابتداءُ به .

* قوله : (و« دُرَر ») جمعُ (دُرَّة) ؛ وهي اللؤلؤةُ العظيمةُ الكبيرة .

* قوله : (و« جُدُد ») بضمِّ الجيم والدال : جمعُ (جَدِيد) ، وأمَّا (جُدَدٌ) بضمِّ الجيم وفتحِ الدال : فهو جمعُ (جُدَّة) بضمِّ الجيم ؛ وهي الطريقُ في الجبل .

المُصنِّفُ بقوله : (وفُكَّ حيثُ مُدغَمٌ فيه سَكَنْ . . .) إلى آخره ، وحاصلُهُ : ألَّا يعرضَ سكونُ ثاني المِثْلَينِ ؛ إمَّا لاتصاله بضميرِ رفعٍ ، أو لجَزْمٍ وشِبْهِهِ .

وقد تَرَكَ المُحشِّي أربعةَ شروطٍ ممَّا أشار له المُصنِّفُ[1] :

أحدُها : ألَّا تكونَ الكلمةُ على وزن (فِعَل) بكسر الفاء وفتحِ العين ، كما أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وكِلَلٍ) .

(١) في (ك) : (شرطين) بدل (أربعة شروط) ، وهو مُتلائم مع الفرق الذي سيأتي بعد قليل ، ويكون قوله الآتي : (أحدها) و(ثانيها) بضمير التثنية .

. . . .

. . . .

ثانيها : أَلّا تكونَ ممَّا شذَّتِ العربُ في فكِّه اختياراً ، كما أشار إليه المُصنِّفُ بقوله : (وشذَّ في « أَلِل » ونحوِهِ فكٌّ بنَقْلٍ فقُبِل) .

ثالثُها ورابعُها ـ وصرَّح بهما ابنُ هشام في « التوضيح » ـ[1] : أَلَّا يكونَ المِثْلانِ ياءَينِ تحتانيَّتَينِ لازماً تحريكُ ثانيهما ؛ نحوُ : (حَيِيَ) و(عَيِيَ) ، وأَلَّا يكونا تاءَينِ فوقانيَّتَينِ في (افْتَعَلَ) ؛ كـ (اسْتَتَرَ) و(اقْتَتَلَ) ، وأمَّا قولُهُ : (نحوُ « تتجلَّىٰ ») وقولُهُ : (وما بتاءَينِ . . .) إلىٰ آخره . . فعدمُ التصدُّرِ يتضمَّنُ ما يُشيرانِ إليه وزيادةً[2] .

ثمَّ إنَّ عِلَّةَ امتناعِ الإدغامِ في نحو (صُفَف) ، ونحوِ (ذُلُل) ، ونحوِ (كِلَل) . . المخالفةُ في الوزن للأفعال ، والإدغامُ فرعٌ عن الإظهار ، فخُصَّ

---

(١) أوضح المسالك (٤/ ٤٠٩) .

(٢) جاء في (ك) بدل قوله : (ثالثها ورابعها . . . وزيادةً) : (هـٰذا هو ما جرىٰ عليه الأُشْمُونيُّ ، وجَعَلَ قولَ « المتن » : « وحَيِيَ افْكُكْ وادَّغِمْ دونَ حَذَرْ » داخلاً في الضابط ؛ لاستيفائه للشروط الأحدَ عشرَ ، فكان القياسُ وجوبَ الإدغام ، إلا أنَّهُ جاز الفكُّ ؛ نَظَراً إلىٰ أنَّ حركةَ الثاني كالعارضة ؛ لوجودها في الماضي دونَ المضارع والأمر ، والعارضُ لا يُعتدُّ به غالباً ؛ ومِنْ ثَمَّ لم يَجُزِ الإدغامُ في نحو : « لن يُحْيِيَ » ، و« رأيتُ مُحْيِياً » .

ومُحصَّلُهُ : أنَّ « حَيِيَ » ونحوَهُ ممَّا عينُهُ ولامُهُ ياءانِ لازمٌ تحريكُ ثانيهما . . مُستثنىً من وجوب الإدغام ، وبهـٰذا تعلَمُ ما في قول الشارح : « لازماً تحريكُهُما » ؛ إذ الأوَّلُ لا يُلازَمُ تحريكُهُ ، بل قد يُسكَّنُ للإدغام .

وأمَّا قولُهُ : « كذاك نحوُ تتجلَّىٰ » . . فهو إشارةٌ إلى اشتراط عَدَمِ التصدُّرِ ، كما تقدَّم بيانُهُ .

والثالثُ : كـ (كِلَلٍ) و(لِمَم) ، والرابعُ : كـ (طَلَلٍ) و(لَبَب) ، والخامسُ : كـ (جُسَّسٍ) جمعَ (جاسٍّ) ، والسادسُ : كـ (اخْصُصَ أَبي) ،

❀ قوله : (و« لِمَم ») جمعُ (لِمَّة) بكسر اللامِ وتشديدِ الميم ؛ الشَّعَرُ

بالفعل لفرعيَّته ، وتَبِعَ الفعلَ فيه ما وازنه مِنَ الأسماء دونَ ما لم يُوازِنْهُ .

والعِلَّةُ في نحوِ (لَبَب) : خِفَّتُهُ وإن كان مُوازِناً للفعل ، والتنبيهُ على فرعيَّة الإدغامِ في الأسماء ؛ حيثُ أُدغِمَ مُوازِنُهُ في الأفعال ؛ نحوُ : (رَدَّ) ، فيُعلَمُ بذلك ضَعْفُ سببِ الإدغامِ فيه وقوَّتُهُ في الفعل .

والعِلَّةُ في نحو (جُسَّسٍ) : دفعُ التقاءِ الساكنَينِ ؛ إذ لو أُدغِمَ لحَصَلَ الالتقاءُ .

= وقولُهُ : « واستتر » داخلٌ في الضابط ؛ لاستيفائه الشروطَ ، إلا أنَّهُ جاز فيه الفكُّ ؛ نَظَراً لسكون ما قبلَ المِثْلَينِ ، والإدغامُ في هـٰذا إنَّما يصحُّ بعدَ نقل حركة أوَّل المِثْلَينِ إلى الساكن .

لا يُقالُ : إنَّ نحوَ « استتر » خارجٌ بقوله : « ولا كجُسَّسٍ » ، فهو خارجٌ من الضابط .

لأنَّا نقولُ : إنَّ قولَهُ : « ولا كجُسَّسٍ » إنَّما هو إشارةٌ إلى اشتراط عدم اتِّصال أوَّل المِثْلَينِ بمُدغَمٍ ، كما قال الشارح ، ولا شكَّ في تحقُّق هـٰذا الشرطِ في نحو « استتر » .

والذي جرىٰ عليه ابنُ هشامٍ في « التوضيح » : أنَّ الشروطَ أحدَ عشرَ ، وعدَّ منها : ألَّا يكونَ المِثْلانِ ياءَينِ تحتانيَّتَينِ لازماً تحريكُ ثانيهما ؛ نحوُ : « حَيِيَ » و« عَيِيَ » ، وألَّا يكونا تاءَينِ فوقانيَّتَينِ في « افتعل » ؛ كـ « استتر » و« اقتتل » ، ولم يعدَّ منها : ألَّا يكونَ ممَّا شذَّت العربُ في فكِّه اختياراً ، ولا : ألَّا يعرضَ سكونُ الثاني .

فإنْ نُظِرَ لمجموع الكلامَينِ . . كانتِ الشروطُ ثلاثةَ عشرَ ، كما لا يخفىٰ ، وقد علمتَ أنَّ المُحشِّيَ لم يُوافِقْ في العدِّ واحداً منهما ، تأمَّلْ) .

وأصلُهُ : (اخْصُصْ أَبي) ؛ فنُقِلتْ حركةُ الهمزةِ إلى الصاد ، وحُذِفَتِ الهمزةُ ، والسابعُ : كـ (هَيْلَلَ) ؛ أي : أَكْثَرَ مِنْ قول : (لا إلـه إلا اللهُ) ، ونحوُهُ : (قَرْدَدٌ) و(مَهْدَدُ) .

فإنْ لم يكنْ شيءٌ مِنْ ذلك .. وَجَبَ الإدغامُ ؛ نحوُ : (رَدَّ) ، و(ضَنَّ) ؛ أي : بَخِلَ ، و(لَبَّ) ، والأصلُ : (رَدَدَ) ، و(ضَنِنَ) ، و(لَبُبَ) .

وأشار بقوله : (وشذَّ في « أَلِل » ونحوِهِ فكٌّ بنَقْلٍ فقُبِلْ) : إلى أنَّهُ قد جاء الفكُّ في ألفاظٍ قياسُها وجوبُ الإدغام ، فجُعِلَ شاذّاً ، يُحفَظُ ولا يُقاسُ عليه ؛

المُجاوِزُ شَحْمةَ الأذن . انتهى « تصريح »[1] .

* قوله : (« هَيْلَلَ » ؛ أي : أَكْثَرَ ...) إلى آخره : الأَوْلى أنْ يقولَ : (هَيْلَلَ : قال : « لا إلـه إلا الله ») ؛ لأنَّ هـٰذا الفعلَ لا يَدُلُّ على كَثْرة ؛ قال في « الصحاح » : (هَيْلَلَ الرجلُ : قال : « لا إلـه إلا الله »)[2] .

* قوله : (قَرْدَدٌ) بالقاف : المكانُ الغليظُ المرتفع .

* قوله : (و« مَهْدَدُ ») عَلَمُ امرأة .

* قوله : (ضَنَّ) بالضاد المُعجَمة مِنْ باب (تَعِبَ) ، وفيه لغةٌ مِنْ باب (ضَرَبَ) ، ومعناه : بَخِلَ ، كما ذَكَرَهُ الشارحُ .

والعِلَّةُ في نحو (اخصُصَ أبي) : عُرُوضُ الحركةِ .

والعِلَّةُ في نحو (هَيْلَلَ) : استلزامُ الإدغامِ فواتَ ما قُصِدَ مِنَ الإلحاق .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٣٩٩) .

(٢) الصحاح (٥/ ١٨٥٢) .

نحوُ : (أَلِلَ السِّقَاءُ) : إذا تغيَّرتْ رائحتُهُ ، و(لَحِحَتْ عينُهُ) : إذا التصقَتْ بالرَّمَص .

٩٩٤ـ و(حَيِيَ) اَفْكُكْ . . . .

* قوله : (أَلِلَ) بفتحٍ فكسرٍ ، و(السِّقَاءُ) بكسر السين المُهمَلة ممدودٌ ؛ يُقالُ لِمَا يُوضَعُ فيه الماءُ واللَّبَنُ ، وما يكونُ للماء خاصَّةً : هو القِرْبةُ ، وللَّبَن خاصَّةً : الوَطْبُ ، وللسَّمْن : النِّحْيُ ، كما في « الصحاح »[1] .

* قوله : (ولَحِحَتْ) بكسر الحاء الأُولىٰ وفتحِ الثانية ، وهما مُهمَلتانِ لا مُعجَمتانِ ؛ إذ هو بالإعجام مُدغَمٌ ، ومعناه مُغايِرٌ لِمَا هنا ؛ قال في « الصحاح » : (لَخَّتْ عينُهُ ـ أي : بالإعجام ـ : كَثُرَ دمعُها)[2] .

* قوله : (بالرَّمَص) بفتحتَينِ ؛ قال الجَوْهَرِيُّ : (الوَسَخُ المُجتمِعُ في المُوق ؛ إنْ سال فهو « غَمَصٌ » بغينٍ معجمة ، وإنْ جَمَدَ فهو « رَمَصٌ »)[3] .

* قوله : (و« حَيِيَ ») بكسر الياء الأُولىٰ : مفعولٌ مُقدَّم بـ (اَفْكُكْ) ، قيل : ولعلَّهُ قدَّمَهُ لكثرته ، والذي عليه أكثرُ القُرَّاء عكسُهُ ، ذَكَرَهُ التَّفْتازانيُّ[4] .

. . . .

(١) الصحاح (٦/ ٢٣٧٩) .
(٢) الصحاح (١/ ٤٣٠) .
(٣) الصحاح (٣/ ١٠٤٢) .
(٤) شرح تصريف العزي (ص٢٠٧) .

. . . . وَٱدَّغِمْ دونَ حَذَرْ كـذاكَ نحـوُ (تَتَجَلَّـىٰ) و(ٱسْتَتَـرْ)

أشار في هٰذا البيت : إلىٰ ما يجوزُ فيه الإدغامُ والفكُّ ، وفُهِمَ منه : أنَّ ما ذَكَرَهُ قبلَ ذلك واجبٌ إدغامُهُ .

والمُرادُ بـ (حَيِيَ) : ما كان المِثْلانِ فيه ياءَينِ لازماً تحريكُهُما ؛ نحوُ : (حَيِيَ) ، و(عَيِيَ) ؛ فيجوزُ الإدغامُ ؛ نحوُ : (حَيَّ) ، و(عَيَّ) ، فلو كانتْ حركةُ أحد المِثْلَينِ عارضةً بسبب العامل . . لم يَجُزِ الإدغامُ اتِّفاقاً ؛ نحوُ : (لن يُحْيِيَ) .

❀ قوله : (وٱدَّغِمْ) بفتح الدال مع التشديد : فعلُ أمرٍ مِنِ (ادَّغَمَ) مُشدَّداً ، ومفعولُهُ : محذوفٌ ؛ أي : (حَيِيَ) ، وليس مِنْ باب التنازع ؛ إذ شرطُهُ : أنْ يكونَ المُتنازَعُ فيه مُتأخِّراً ، كما ذَكَرَهُ الناظمُ[1] .

❀ قوله : (دونَ) حالٌ مِنَ الفكِّ والإدغامِ المدلولِ عليهما بالفعل ، مضافٌ إلىٰ (حَذَرْ) بفتح الحاء والذال ؛ مصدرُ (حَذِرَ) كـ (فَرِحَ) ؛ بمعنىٰ : خافَ .

❀ قوله : (حالٌ مِنَ الفكِّ . . .) إلىٰ آخره : الأَوْلىٰ : أنَّهُ حالٌ مِنْ فاعل (افكُكْ) أو (ادَّغِمْ) ، ويُقدَّرُ مثلُهُ علىٰ كلٍّ[2] .

(١) انظر (٣/ ١٧١ ، ١٧٩) .

(٢) وفي (ك) : (الظاهر : أنَّهُ ظرفٌ لغو مُتعلقٌ بكلٍّ من « افكك » و« ادَّغِمْ ») بدل (الأَوْلىٰ . . .) إلى آخره .

وأشار بقوله : (كذاكَ نحوُ « تَتَجلَّىٰ » و« استَتَرْ ») : إلىٰ أنَّ الفعلَ المُبتدأَ بتاءَينِ ـ مثل (تَتَجلَّىٰ) ـ يجوزُ فيه الفكُّ والإدغامُ ؛ فمَنْ فَكَّ ـ وهو القياسُ ـ نَظَرَ إلىٰ أنَّ المِثْلَينِ مُصدَّرانِ ، ومَنْ أَدْغَمَ أراد التخفيفَ ؛ فيقولُ : (اتَّجَلَّىٰ) ؛ فيُدغِمُ أحدَ المِثْلَينِ في الآخَرِ ، فتسكنُ إحدى التاءَينِ ، فيُؤتىٰ بهمزة الوصل ؛ توصُّلاً للنُّطْق بالساكن .

---

* قوله : (فيقولُ : « اتَّجَلَّىٰ » . . .) إلىٰ آخره : تَبِعَ في ذلك الناظمَ في « شرح الكافية »[1] .

واعتُرِضَ : بأنَّ (تَتَجَلَّىٰ) مضارعٌ ، واجتلابَ همزةِ الوصلِ لا يكونُ في المضارع ، والذي ذَكَرَهُ غيرُهُ مِنَ النَّحْويِّينَ أنَّهُ يجوزُ تخفيفُهُ بحذف إحدى التاءَينِ ، كما يأتي في قوله : (وما بتاءَينِ ابتُدي . . .) إلىٰ آخره ، وإنَّما إدغامُ هـٰذا النوعِ في الوصل دونَ الابتداءِ بعدَ مُتحرِّكٍ أو لِينٍ ؛ نحوُ : ﴿ تَكَادُ تَّمَيَّزُ ﴾ [الملك : ٨] ، و﴿ وَلَا تَّيَمَّمُوا ﴾ [البقرة : ٢٦٧][2] ؛ لعدمِ الاحتياجِ في ذلك لهمزةِ وصلٍ .

وقد أشار شيخُ الإسلام إلى الجواب ؛ فقال : (إنَّ الخلافَ لفظيٌّ ؛ لأنَّ مَنْ أَدْغَمَ فيما ذكر إنَّما أَدْغَمَ في الوصل ، ومَنْ مَنَعَ إنَّما مَنَعَ في الابتداء)[3] .

---

* قوله : (وقد أشار شيخُ الإسلامِ إلى الجواب . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا لا إشارةَ فيه إلى الجواب أصلاً ؛ إذ لا يُلاقي الاعتراضَ ؛ علىٰ أنَّهُ لا يصحُّ حَمْلُ كلامِ الناظم في « شرح الكافية » علىٰ جواز الإدغام في حالة الوصل بعدَ

---

(١) شرح الكافية الشافية (٤/ ٢١٨٥) .
(٢) قرأ بتشديد التاء في كلا الموضعين : أبو الحسن البَزِّيُّ المكي . انظر « إتحاف فضلاء البشر » (ص ٢١٠ ، ٥٥٠) .
(٣) الدرر السنية (٢/ ١٠٨٩) .

وكذلك قياسُ تاءِ (استَتَرَ) ؛ الفكُّ ؛ لسكون ما قبلَ المِثْلَين ، ويجوزُ الإدغامُ فيه بعدَ نَقْلِ حركة أوَّلِ المِثْلَينِ إلى الساكن ؛ نحوُ : (سَتَّرَ يَسَتِّرُ سِتَّاراً) .

❀ قوله : (سَتَّرَ) بفتح الأوَّلِ وتشديدِ الثاني ، وقولُهُ : (يَسَتِّرُ) بفتح الأوَّلِ والثاني وتشديدِ الثالث مع كسره ، وأصلُهُ : (يَسْتَتِرُ) ، فنُقل وأُدغم ، وقولُهُ : (سِتَّاراً) بكسر الأوَّل وتشديدِ الثاني : مصدرُ (سَتَّرَ) ، وأصلُهُ : (استِتاراً) ، فلمَّا أُرِيدَ الإدغامُ نُقلت الحركةُ وطُرحت الهمزة ، كما في « التصريح »(١) .

مُتحرِّكٍ أو لِينٍ دونَ الابتداء ؛ لتصريحه فيه باجتلاب همزةِ الوصل ؛ فَدَلَّ على أنَّ مُرادَهُ جوازُ الإدغامِ في حالةِ الابتداء .

فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّ الناظمَ لا يُظَنُّ به إقدامُهُ على ذلك بمُجرَّد التَّشَهِّي بلا سندٍ ؛ [كسماعٍ ، أو استنباطٍ في اللغة ، أو قياسٍ لا يُنافيها](٢) ، وناهيكَ بمَنْ قال : (طالعتُ « صحاح الجوهريِّ » كلَّهُ ، فلم أستفِدْ منه إلا ثلاثَ مسائل) !!(٣) ، ولا يَضُرُّهُ عدمُ ذِكْرِ السندِ صريحاً ؛ لأنَّهُ ثقةٌ ، وقد يُوافِقُ الجمهورَ في بعض كتبه ويُخالِفُهُم في بعضٍ آخَرَ ؛ فلا يُقالُ : قد نصَّ ابنُهُ على أنَّهُ ذَكَرَ المسألةَ في بعض كتبِهِ على ما يُوافِقُ الجمهورَ(٤) .

---

(١) التصريح على التوضيح (٢/ ٤٠٠) .
(٢) ما بين المعقوفين زيادة من (ك) .
(٣) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٤٩٢) .
(٤) في (ك) : (لكن قال ياسين : نصَّ ابنه . . . الجمهور) بدل (وقد يوافق الجمهور . . . الجمهور) .

٩٩٥ـ وما بتاءَينِ ٱبتُدِي قد يُقتصَرْ   فيـهِ علـىٰ تـا كـ (تَبيَّـنُ العِبَـرْ)

يُقالُ في (تَتَعَلَّمُ) و(تَتَنَزَّلُ) و(تَتَبَيَّنُ) ونحوِها : (تَعَلَّمُ) و(تَنَزَّلُ) و(تَبَيَّنُ) ؛ بحذف إحدى التاءَينِ وإبقاءِ الأخرىٰ ، وهو كثيرٌ جداً ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿ تَنَزَّلُ ٱلْمَلَٰٓئِكَةُ وَٱلرُّوحُ فِيهَا﴾ [القدر : ٤] .

---

* قوله : (العِبَرْ) جمعُ (عِبْرَة) بكسر العين المُهمَلة فيهما ؛ كـ (سِدْرَةٍ وسِدَر) ؛ بمعنى الاتِّعاظِ والتذكُّر ، كما في « المصباح »[1] .

* قوله : (وهو كثيرٌ جداً) فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّهُ كثيرٌ في نَفْسه وإنْ كان قليلاً بالنسبة إلىٰ عدم التخفيفِ بالحذف ، كما يُفهِمُهُ تعبيرُ « النَّظْم » بـ (قد) .

ولم يُبيِّنْ ما هو المحذوفُ مِنَ التاءَينِ ، والمحذوفُ هي الثانيةُ عندَ البَصْريِّينَ ؛ لحصول الثِّقَلِ بها ، ولأنَّ الأُولىٰ دالَّةٌ على المضارعة ، وعندَ الكُوفيِّينَ الأُولىٰ[2] .

---

* قوله : (فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّهُ كثيرٌ . . .) إلىٰ آخره : لو قال : (المُرادُ : أنَّهُ كثيرٌ في نفسه . . .) إلىٰ آخره . . لكان حَسَناً .

* قوله : (ولأنَّ الأُولىٰ دالَّةٌ على المضارعة) قد يُعارَضُ بالمِثْل ؛ فيُقالُ :

---

(١) المصباح المنير (٢/ ٥٣٢) .

(٢) لأنَّ زيادةَ الثانية لمعنىً ، فحذفُها مُخِلٌّ بذلك المعنىٰ ، ونُسب هٰذا القول لهشام الضرير الكوفي فقط في « التسهيل » (ص٣٢٤) ، و« مغني اللبيب » (٢/ ٧٧٩) ، وانظر « شرح تصريف العزي » (ص١٢٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٩٥) .

٩٩٦ـ وفُكَّ حيثُ مُدغَمٌ فيهِ سَكَنْ لكـونِـهِ بمُضمَـرِ الـرَّفْـعِ اْقْتَـرَنْ
٩٩٧ـ نحوُ (حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ) وفي جـزمٍ وشِبْـهِ الجـزمِ تخييـرٌ قُفِـي

❁ قوله : (وفُكَّ) بضمِّ الفاء : فعلُ أمرٍ ، ومفعولُهُ محذوفٌ ؛ أي : المُدغَمُ ، أو فعلٌ ماضٍ ونائبُ الفاعلِ مُستتِرٌ فيه يعودُ للمُدغَم أو الإدغام ، و(حيثُ) : معمولٌ لـ (فُكَّ) ، و(مُدغَمٌ) : مبتدأ ، خبرُهُ : (سَكَنْ) ، وسَوَّغَ الابتداءَ به عملُهُ في قوله : (فيه) ؛ إذ هو نائبٌ عن الفاعل ، والجملةُ : مضافٌ إليها (حيثُ) ، وقولُهُ : (لكونِهِ) : مُتعلِّقٌ بـ (فُكَّ) ، و(بمُضمَرٍ) : مُتعلِّقٌ بـ (اْقْتَرَنْ) ، والمُرادُ به : البارزُ المُتحرِّك ، كما أعطىٰ ذلك بالمثال .

❁ قوله : (حَلَلْتُ ما حَلَلْتَهُ) بفتح اللامِ الأُولىٰ فيهما ، والمضارعُ بالكسر ، ويُطلَقُ : علىٰ ما قابَلَ (حَرُمَ) ، وعلىٰ النزول في المكان ، وعلى الفَكِّ ؛ نحوُ : (حَلَلْتُ العُقْدة) ؛ أي : فَكَكْتُها ، كما في « المصباح »[1] .

إنَّ الثانيةَ دالَّةٌ علىٰ معنىً ؛ كالمطاوعة ، وحَذْفُها يُخِلُّ به ، كما علَّل الكُوفيُّونَ بذلك ؛ فالأَوْلىٰ : الاقتصارُ على العِلَّة الأُولىٰ ؛ لسقوط هـٰذه العِلَّةِ في مقابلة عِلَّةِ الكُوفيِّينَ ، كما لا يخفىٰ .

❁ قوله : (مُتعلِّقٌ بـ « فُكَّ ») هو مُتعلِّقٌ بـ (سَكَنْ)[2] ، كما لا يخفىٰ .

❁ قوله : (والمضارعُ بالكسر) ؛ أي : إن كان بمعنىٰ مُقابِلِ الحُرْمة ، فإن كان بمعنى النزولِ في المكان . . فهو بالضم ، ومثلُهُ بمعنىٰ فكِّ العُقْدة ، وإن كان

---

(١) المصباح المنير (١/ ٢٠٢ـ٢٠٣) . (٢) في (ك) : (الأوْلىٰ) بدل (هو) .

إذا اتَّصَلَ بالفعل المُدغَم عينُهُ في لامه ضميرُ رفعٍ . سُكِّنَ آخِرُهُ ؛ فيجبُ حينئذٍ الفكُّ ؛ نحوُ : (حَلَلْتُ) ، و(حَلَلْنا) ، و(الهنداتُ حَلَلْنَ) .

فإذا دَخَلَ عليه جازمٌ . جاز الفكُّ ؛ نحوُ : (لم يَحْلُلْ) ، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَن يَحۡلِلۡ عَلَيۡهِ غَضَبِي﴾ [طه : ٨١] ، وقولُهُ : ﴿وَمَن يَرۡتَدِدۡ مِنكُمۡ عَن دِينِهِۦ﴾ [البقرة : ٢١٧]، والفكُّ لغةُ أهلِ الحجاز[1]، وجاز الإدغامُ ؛ نحوُ: (لم يَحُلَّ)، ومنه : قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَن يُشَآقِّ ٱللَّهَ﴾ في سورة (الحشر) [الآية : ٤] ، وهي لغةُ تميم .

والمُرادُ بِشِبْهِ الجزمِ : سكونُ الآخِرِ في الأمر ؛ نحوُ : (احْلُلْ) ، وإن شئتَ قلتَ : (حُلَّ) ؛ . . . .

❁ قوله : (في سورة « الحشر ») احتَرَزَ به : عمَّا في سورة (الأنفال)[2] ؛ فإنَّهُ بالفكِّ .

❁ قوله : (وإن شئتَ قلتَ : « حُلَّ ») فيه إشارةٌ : إلىٰ أنَّهُ إذا أُدغِمَ في

بمعنىٰ نزولِ الغضبِ ووجوبِهِ . فهو بالوجهَينِ ، وبهما قُرِئَ : ﴿فَيَحِلَّ عَلَيۡكُمۡ غَضَبِيۖ وَمَن يَحۡلِلۡ﴾ [طه : ٨١][3]، خلافاً لِمَا يُوهِمُهُ صنيعُ المُحشِّي .

---

(١) أي : فهو أفصحُ ، وبها جاء القرآن غالباً ، فمُرادُ « المتنِ » بالتخيير : استواءُ اللغتَينِ في الجواز لا في الفصاحة ، وإنَّما جاز الإدغامُ مع سكون ثاني المِثْلَين ؛ نَظَراً إلىٰ عُرُوض السكون بعامل الجزم وعدم لزومه ، وحُمِلَ عليه شبهه . انظر « حاشية الخضري » (٢/٩٤٦) .

(٢) وهو قولُهُ تعالىٰ : ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَإِنَّ ٱللَّهَ شَدِيدُ ٱلۡعِقَابِ﴾ [الآية : ١٣] .

(٣) قرأ بالضم في الفعلين : الكسائيُّ ، ووافقه الشَّنَبُوذي . انظر « الدر المصون » (٨/٨٦) ، و« إتحاف فضلاء البشر » (ص٣٨٧) .

لأنَّ حُكْمَ الأمرِ كحُكْم المضارع المجزوم[1] .

الأمر تُطرَحُ همزةُ الوصل ؛ لعدم الاحتياج إليها ، وحكى الكِسَائيُّ أنَّهُ سَمِعَ مِنْ عبد القيس : (ارُدَّ) و(اغُضَّ) و(افِرَّ) بهمزة الوصل ، ولم يُحْكَ ذلك عن أحدٍ مِنَ البَصْريِّينَ .

ثمَّ إذا اتَّصَلَ بالمُدغَم فيه واوُ جمعٍ ؛ نحوُ : (رُدُّوا) ، أو ياءُ مُخاطَبةٍ ؛ نحوُ : (رُدِّي) ، أو نونُ التوكيد ؛ نحوُ : (رُدَّنَّ) .. أَدْغَمَ الحجازيُّونَ وغيرُهُم مِنَ العرب ، نبَّهَ على ذلك المُرَاديُّ .

---

(١) تنبيه : التزمَ المدغمونَ فتحَ المُدغَم فيه قبل هاء الغائبة ؛ نحوُ : (رُدَّها) ، و(لم يَرُدَّها) ، وضمَّهُ قبل هاء الغائب ؛ نحو : (رُدُّهُ) ، و(لم يَرُدُّهُ) ، وحكى الكُوفيُّونَ : (رُدُّها) بالضمِّ والكسر ، و(رُدَّهُ) بالفتح والكسر ، وذلك في المضموم الفاء ، وحكى ثعلبٌ الأوجهَ الثلاثةَ قبل هاء الغائب ، وغُلِّطَ في تجويزه الفتحَ ، ورُدَّ : بأنَّهُ لا وجهَ لتغليطه بعد حكاية الكُوفيِّينَ له ، ومَنْ حَفِظَ حُجَّةٌ على مَنْ لم يحفظ ، وأمَّا الكسرُ : فالصحيحُ : أنَّهُ لُغَيَّةٌ في مضموم الفاء ومفتوحها ؛ سَمِعَ الأخفشُ مِنْ ناس مِنْ بني عقيل : (مُدِّهِ) ، و(عَضِّهِ) ، والتزمَ أكثرُ المدغمينَ الكسرَ قبل ساكنٍ ؛ فقالوا : (رُدِّ القومَ) ، وبنو أسد يفتحونَ ، وحكى ابنُ جنِّي أيضاً الضمَّ .

وأمَّا إذا لم يتَّصلْ بالفعل شيءٌ ممَّا ذُكِرَ .. ففيه ثلاثُ لغاتٍ : الفتحُ مطلقاً ؛ نحو : (رُدَّ) ، و(فِرَّ) ، و(عَضَّ) ، وهي لغةُ أسدٍ وغيرهم ، والكسرُ مطلقاً ؛ نحو : (رُدِّ) ، و(فِرِّ) ، و(عَضِّ) ، وهي لغةُ كعبٍ ونُمَير ، والإتباعُ لحركة الفاء ؛ نحو : (رُدُّ) ، و(فِرِّ) ، و(عَضَّ) ، وهـٰذا أكثرُ في كلامهم . انظر « توضيح المقاصد » (٣/ ١٦٤٩-١٦٥٠) ، و« شرح الأشموني » (٣/ ٨٩٧) ، و« حاشية الصبان » (٤/ ٤٩٦) .

٩٩٨ـ وفَكُّ (أَفْعِلْ) في التعجُّبِ ٱلْتُزِمْ   وٱلْتُزِمَ الإدغامُ أيضاً في (هَلُمْ)

ولمَّا ذَكَرَ أنَّ فعلَ الأمرِ يجوزُ فيه وجهانِ ـ نحوُ : (احْلُلْ) ، و(حُلَّ) ـ . . استثنىٰ مِنْ ذلك شيئَينِ :

أحدُهُما : (أَفْعِلْ) في التعجُّب ؛ فإنَّهُ يجبُ فكُّهُ ؛ نحوُ : (أَحْبِبْ بزيدٍ إليَّ !!) ، و(أَشْدِدْ ببياضِ وجهِهِ !!) .

الثاني : (هَلُمَّ) ؛ فإنَّهم التزَمُوا إدغامَهُ .

والله سبحانه وتعالى أعلم

ويَرِدُ علىٰ قول الناظم : (وفي جزمٍ وشِبْهِ الجزمِ تخييرٌ) . . نحوُ : (لم يَرُدُّوا) و(رُدُّوا) ؛ فإنَّهُ لا يجوزُ فيه التخييرُ ، بل يجبُ فيه الإدغامُ . انتهىٰ « شيخ الإسلام »[1] .

* قوله : (وفَكُّ « أَفْعِلْ ») فَكُّ : مبتدأٌ ، خبرُهُ : جملةُ (ٱلْتُزِمْ) ، وقولُهُ : (أيضاً) : مفعولٌ مطلقٌ ، وهٰذا البيتُ استدراكٌ علىٰ ما قبلَهُ .

* قوله : (هَلُمْ) تقدَّم أنَّهُ عندَ الحجازيِّينَ : اسمُ فعلٍ بمعنى : احْضُرْ ، أو أَقْبِلْ ، وعندَ بني تميم : فعلُ أمرٍ[2] .

. . . .

(١) الدرر السنية (٢/١٠٩١) ، وانظر « توضيح المقاصد » (٣/١٦٤٨) ، و« ارتشاف الضَّرَب » (١/٣٤٤) ، و« المساعد » (٣/٣٤٩) .

(٢) انظر « توضيح المقاصد » (٣/١٦٥٠) ، و« تمهيد القواعد » (٨/٣٨٤٨) .

ومذهبُ البَصْريِّينَ : أنَّ (هَلُمَّ) مُركَّبةٌ مِنْ (ها) التنبيهِ ومِنْ (لُمَّ) التي هي فعلُ أمر مِنْ قولهم : (لَمَّ اللهُ شَعَثَهُ) ؛ أي : جَمَعَهُ ؛ كأنَّهُ قيل : اجْمَعْ نفسَكَ إلينا ؛ فحُذفت ألفُها تخفيفاً[1] ، وقال الخليلُ : رُكِّبا قبلَ الإدغام ؛ فحُذفت الهمزةُ للدَّرْج إذ كانتْ همزةَ وصلٍ ، وحُذفت الألفُ لالتقاء الساكنَينِ ، ثمَّ نُقلت حركةُ الميمِ الأُولىٰ إلى اللام وأُدغمت[2] .

وقال الفرَّاءُ : مُركَّبةٌ مِنْ (هل) التي للزَّجْر و(أُمَّ) بمعنى (اقصِدْ) ؛ فخُفِّفت الهمزةُ بإلقاء حركتِها على الساكن قبلها ؛ فصار : (هَلُمَّ) .

ونَسَبَ بعضُهُم هٰذا القولَ للكُوفيِّينَ ، وقولُ البَصْريِّينَ أقربُ إلى الصواب .

وقيل : إنَّها ليستْ مُركَّبةً ، أفادَهُ الأُشْمُونيُّ[3] .

. . . .

(١) أي : حُذفت ألف (ها) تخفيفاً .

(٢) فأصلها عنده : (ها الْمُمْ) .

(٣) شرح الأشموني (٣/٨٩٨) ، وانظر « شرح الكافية الشافية » (٣/١٣٩٠) ، و« توضيح المقاصد » (٣/١٦٥١ـ١٦٥٢) ، و« همع الهوامع » (٣/١٠٩ـ١١٠) .

خاتمة الكتاب

٩٩٩ـ وما بجَمْعِهِ عُنِيتُ . . . .

[خاتمةُ الكتاب]

❀ قوله : (وما بجَمْعِهِ) ؛ أي : والذي (عُنِيتُ)[1] ؛ أي : اهتممتُ ؛ يُقالُ : (عُنِيَ بكذا) ؛ أي : اهتمَّ به ، ويلزمُ بناؤُهُ للمفعول ، والتاءُ : فاعلٌ لا نائبُ فاعلٍ على الراجح ، وكذا سائرُ الأفعالِ التي التزمتْ فيها العربُ البناءَ للمفعول ، كما صرَّح بذلك الرَّحْمانيُّ في « حواشي التحرير » ؛ وذلك لأنَّها مبنيَّةٌ للمفعول صورةً ؛ إذ هي بمعنى المبنيِّ للفاعل .

[خاتمةُ الكتاب]

. . . .

(١) في هامش (ج ، د) : (قولُهُ : « عُنِيتُ » قال في « المصباح » : « عَنَيْتُهُ عَنْياً » مِنْ باب « رمى » : قصدتُهُ ، و« اعتنيتُ بأمره » : اهتممتُ واحتفلت ، و« عَنَيتُ به أعني » مِنْ باب « رمى » أيضاً « عنايةً » كذلك ، ثمَّ قال : و« عُنِيتُ بأمر فلانٍ » بالبناء للمفعول : شُغِلتُ به ، وربَّما قيل : « عَنَيتُ بأمره ـ بالبناء للفاعل ـ فأنا عانٍ » انتهى مُلخَّصاً ، وعلىٰ هـٰذا : فيصحُّ قراءةُ « عنيت » بالبناء للفاعل . انتهى « جامع الحاشية رحمه الله ») .

قال شيخُ الإسلام : (والأفصحُ إذا عُدِّيَ « عُنِيَ » بالباء ـ كما هنا ـ : بناؤُهُ للمفعول ، وبناؤُهُ للفاعلِ لغةٌ ، فإن لم يُعَدَّ بالباء بُنِيَ للفاعل ؛ يُقالُ : « عناه الأمرُ يَعْنِيهِ عنايةً » ؛ أي : أَهَمَّهُ)[1] .

وظاهرُ قولِهِ : (بجَمْعه) : أنَّ جميعَ ما في هـٰذه « المنظومةِ » مِنْ كلام

❀ قوله : (وظاهرُ قولِهِ : « بجَمْعه » . . .) إلىٰ آخره : في كون ذلك ظاهِرَهُ نَظَرٌ ؛ إذ لا تَقتضِيهِ العبارةُ ؛ لا وضعاً ولا عُرْفاً ولا بوجهٍ آخَرَ ، كما لا يخفىٰ ، وكأنَّهُ توهَّمه مِنْ تقديم الجارِّ والمجرورِ ، وهو غيرُ مُقتضٍ لذلك عندَ التدبُّرِ ؛ علىٰ أنَّ هـٰذا الظاهرَ يَدُلُّ علىٰ عدم إرادتِهِ ما ذَكَرَهُ في قوله : (مع أنَّهُ قال . . .) إلىٰ آخره ، فكيف يُجعَلُ ذلك معارضاً ويُحتاجُ إلى الجواب ؟! علىٰ أنَّ المقامَ يَدُلُّ علىٰ أنَّهُ قال ذلك تواضعاً ، أو باعتبار الأغلب .

علىٰ أنَّ لك أنْ تقولَ : مُرادُهُ : الجمعُ مِنَ « الكافية » ؛ بقرينةِ قولِهِ : (أحصىٰ مِنَ الكافية الخُلاصة) ؛ فإنَّهُ قَصَدَ به بيانَ المأخوذ منه ، ووَصَفَ المأخوذَ بأنَّهُ خُلاصتُهُ ، لـٰكنَّ هـٰذا يَقتضِي : أنَّ جميعَ ما جَمَعَهُ مِنْ ألفاظ « الكافية » ، مع أنَّهُ ليس كذلك ، فيُحتاجُ لإيقاع (ما) على المعاني ، والتكلُّفِ بما يُناسِبُ ذلك لتصحيح كلامِهِ .

علىٰ أنَّ في جوابه الذي ذَكَرَهُ نَظَراً ؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ النُّحاةَ ذكروا هـٰذه الأمورَ مِنَ الشاذِّ واختار هو القياسَ ، بل قالوا بالقياس ؛ ولذلك قال الأُشْمُونيُّ عندَ قولِهِ : (واتِّصالا أختارُ) : (وما اختاره الناظمُ هنا هو مُختارُ

---

(١) الدرر السنية (٢/١٠٩١) .

النُّحاة ولم يخترعْ شيئاً ، مع أنَّهُ قال : (ولا أمنعُهُ فقد وَرَدْ) ، وقال : (وليس

الرُّمَّانيِّ وابنِ الطَّرَاوةِ)[1] ، وعندَ قولِهِ : (وليس عندي لازماً) : (وفاقاً ليونسَ والأخفشِ والكُوفيِّينَ)[2] ، وعندَ قولِهِ : (ولا أرىٰ منعاً) : (وفاقاً لابن طلحةَ وابنِ عُصْفُورٍ في الأوَّل ، ولقومٍ في الثاني)[3] ، وإن كان مُخالفاً في جميعِ ما ذَكَرَ مذهبَ الجمهور .

ولا نُسلِّمُ أيضاً أنَّ جميعَ ما في « المتن » ليس مِنْ مُختَرَعاته ؛ وذلك لأنَّ التسميةَ بـ (النائب عن الفاعل) وبـ (البدل المطابق) . . مِنْ مُختَرَعاته ، كما قرَّروه في موضعه ، ولو سُلِّمَ أنَّ الكلَّ ليس مِنْ مُختَرَعاته بل إنَّما انفرد بالقول بالقياسيَّة . . نقولُ : إنَّ القولَ بالقياسيَّة مِنْ جملة المُختَرَعات ، فلم يتمَّ هـٰذا الجواب[4] .

---

(١) شرح الأشموني (١/ ٥٣) .

(٢) شرح الأشموني (٢/ ٤٢٩) .

(٣) شرح الأشموني (١/ ١٨٥) .

(٤) جاءت القولة في (ك) : (قوله : « وأُجِيبَ : بأنَّ ما ذُكِرَ ليس مِنْ مُختَرَعاته » في هـٰذا الجواب نَظَرٌ ؛ وذلك لأنَّا لا نُسلِّمُ أنَّ النُّحاةَ ذكروا هـٰذه الأمورَ من الشاذِّ واختار هو القياسَ . . . فلم يتمَّ هـٰذا الجوابُ .

فالأَوْلى الجوابُ : بأنَّا لا نُسلِّم أنَّ ظاهرَ قوله : « وما بجمعه . . . » إلىٰ آخره : ما ذَكَرَ ؛ لأنَّ مُرادَهُ : الجمعُ من كلامه في كتابٍ آخَرَ ؛ بقرينةِ قولِهِ : « أحصىٰ من الكافية الخلاصةُ » ؛ فإنَّهُ قَصَدَ به بيانَ المأخوذ منه بأنَّهُ « الكافية » ، ووَصَفَ المأخوذَ بأنَّهُ خلاصتُها ؛ علىٰ أنَّهُ قد يُقالُ : إنَّ الجمعَ هو ضمُّ الألفاظِ بعضِها لبعض ، لا الأخذُ من الغير . =

عندي لازماً) ، وقال : (ولا أرىٰ مَنْعاً)[1] .

وأُجِيبَ : بأنَّ ما ذَكَرَ ليس مِنْ مُختَرَعاته ، بل ذَكَرَها النُّحاةُ مِنَ الشاذِّ ، واختار الناظمُ فيها القياسَ ، أفادَهُ الغَزِّيُّ[2] .

❀ قوله : (كَمَلْ) بتثليث الميم ، والفتحُ أَوْلىٰ ؛ دَفْعاً لعيب السِّناد .

❀ قوله : (نَظْماً) حالٌ مِنْ فاعل (كَمَل) العائدِ إلىٰ (ما) الموصولةِ ؛ أي : كَمَلَ نَظْمُهُ ؛ أي : نَظْمُ أحكامِهِ لا توابعِهِ ، . . . .

❀ قوله : (وقال : « ولا أَرىٰ مَنْعاً ») ، وقال غيرَ ذلك أيضاً ؛ كقوله : (واتِّصالا أختارُ) ، ونحوِ ذلك ؛ ممَّا هو كالصريح في أنَّ له شيئاً مِنْ عِنْدِيَّاته .

❀ قوله : (أي : كَمَلَ نَظْمُهُ . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا التفسيرُ إنَّما يُناسِبُ كونَهُ تمييزاً الذي اختاره فيما بعدُ ، ويكونُ فيه إشارةٌ إلىٰ أنَّهُ مُحوَّلٌ عن الفاعل ، ولا يناسبُ كونَهُ حالاً الذي الكلامُ فيه .

= ولا نُسلِّمُ أيضاً أنَّ المقصودَ من قوله : « ولا أمنعُهُ » ونحوِهِ : أنَّهُ انفرد به عن جميع النُّحاة ، بل عن الجمهور ؛ فلا يُنافي موافقةً لغيره ، كما تقدَّم بيانُهُ .

فهـٰذا البحثُ مخدوشٌ ، ولو سُلِّمَ توجُّهُهُ فيُقالُ : إنَّ تعبيرَهُ بذلك تواضعٌ ، أو باعتبار الأغلب ، فتأمَّلْ) .

(١) انظر (٣/٩٩ ، ٤١٧ ، ٤/٣٧٦) .

(٢) فتح الرب المالك (ق/٢٠٩) مخطوطة المكتبة الأزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

ونصبُهُ على التمييز أَوْلىٰ مِنْ جَعْلِهِ حالاً ؛ لأنَّ وقوعَ المصدرِ حالاً موقوفٌ على السماع ، وجملةُ (اشْتَمَلْ) : نعتٌ له ، و(علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ) : مُتعلِّقٌ بـ (اشْتَمَل) ، . . . .

❁ قوله : (ونصبُهُ على التمييز أَوْلىٰ مِنْ جَعْلِهِ حالاً . . .) إلىٰ آخره : هـٰذا مُرجِّحٌ للنصب على التمييز ، وقد يُعارَضُ هـٰذا المُرجِّحُ بوجودِ مُرجِّحٍ للحاليّة ؛ وهو أنَّ النَّظْمَ عليها بمعنى المنظوم ، وهو الأوفقُ بوصفِ (نَظْماً) بالجملتَينِ بعدَهُ ؛ لأنَّ الاشتمالَ على المُهِمَّات وإحصاءَ خلاصةِ « الكافيةِ » . . أَلْيَقُ بالنَّظْم بمعنى المنظوم مِنَ النَّظْم بالمعنى المصدريِّ ؛ فالاحتمالانِ مُتساوِيانِ .

نعم ؛ يُمكِنُ حَمْلُ النظمِ على المعنى المصدريِّ ، ويكونُ في ضمير (اشتمل) وما بعدَهُ استخدامٌ ؛ حيثُ أُعِيدَ عليه الضميرُ بمعنى المنظوم ؛ علىٰ حدِّ[1] : [من الوافر]

إذا نَـزَلَ السمـاءُ بـأرضِ قـومٍ رَعَيْنـاهُ ولـو كـانـوا غِضَـابَـا

أمَّا ذِكْرُ اللفظِ بمعنىً ، ثمَّ ذِكْرُهُ بمعنىً آخَرَ . . فهو شِبْهُ استخدامٍ على

---

(١) البيت لمُعوِّد الحكماء معاوية بن مالك ، كما في « الأصمعيات » (ص٢١٤) ، و« الحماسة البصرية » (١/ ٧٩) ، وانظر « عروس الأفراح » (٢/ ٢٤٥) ، و« شرح المختصر » للسعد (ص٦٩٤) .

الراجح ؛ كقوله[1] : [من الكامل]

وإذا البلابلُ أفصحتْ بلُغاتِها فانْفِ البلابِلَ باحْتِساءِ بلابِلِ

أراد بالبلابل الأوَّلِ : الطيورَ المعلومةَ ؛ جمع (بُلْبُل) بضمِّ الباءين ، وبالثاني : الأحزانَ ؛ جمع (بَلْبَالٍ) بفتح الباءين ؛ وهو الحزنُ ، وبالثالث : كؤوسَ المُنادمة ؛ جمع (بُلْبُلَة) [بضمِّ الباءين] .

و(أفصحتْ) : نطقتْ ألسنتُها نُطْقاً خالياً من اللُّكْنة ، قال عبدُ الحكيم : (يُقالُ : أفصح الأعجميُّ : إذا انطلق لسانُهُ ، وخَلَصَتْ لغتُهُ عن اللُّكْنة ، وجادتْ ولم يلحنْ ، والمُرادُ باللغات : النَّغَماتُ ؛ وهي جَعْلُ كلِّ كلمةٍ نغمةً)[2] .

وقولُهُ: (فانْفِ البلابِلَ) ؛ أي : أَبْعِدِ الأحزانَ ، وقولُهُ : (باحتساء. . .) إلىٰ آخره ؛ مِنَ الحَسْو ؛ وهو الشُّرْبُ ؛ أي : بالشُّرْب مِنْ كاسات الخمر .

قال اليعقوبيُّ : (والمعنىٰ : أنَّهُ يأمرُ بشُرْب آنيةِ الخمرِ لدفع الأحزانِ التي حرَّكها صوتُ ذلك الطائر ؛ لأنَّ الصوتَ الحسنَ ممَّا يُحرِّكُ الأشواقَ) انتهىٰ[3] .

(١) البيت للثعالبي في « ديوانه » (ص١٠٥) ، وانظر « عروس الأفراح » (٢/٢٩٦) ، و« شرح المختصر » للسعد (ص٧٥٩) .
(٢) حاشية عبد الحكيم السيالكوتي على المطول (ص٥٦٠) .
(٣) مواهب الفتاح (٤/٤٣٩) .

والجُلُّ ـ بضمِّ الجيم ـ : المُعظَم ، والمُهِمَّات : جمعُ (مُهِمَّة) ، . . . . . .

قيل : (إنَّ قولَهُ : « نَظْماً » مُوطِّئٌ لِمَا بعدَهُ ، سواءٌ جُعِلَ حالاً أو تمييزاً ؛ وذلك لانفهام كونِهِ نَظْماً مِنْ قوله : « وما بجَمْعه عُنِيتُ » مع قوله فيما سبق : « وأستعينُ اللهَ في ألفيَّهْ » ؛ إذ الألفيَّةُ لا تكونُ إلا نَظْماً) انتهىٰ .

ورُدَّ : بأنَّ لفظَ (ألفيَّهْ) إنَّما هو نسبةٌ إلىٰ (ألفٍ) الصادقِ بألفِ بيتٍ ، وغيرِهِ ؛ كألف مسألةٍ ؛ فمِنْ أين هـٰذه الدَّعْوىٰ ؟! إلا أنْ يُقالَ : هـٰذا مبنيٌّ على الاستعمال العُرْفيِّ .

❁ قوله : (والجُلُّ ـ بضمِّ الجيم ـ : المُعظَم) حيثُ كان الجُلُّ بمعنى المُعظَمِ . . نافىٰ قولَهُ في الخُطْبة : (مقاصدُ النحوِ بها مَحْوِيَّهْ) ، والمقاصدُ هي المُهِمَّاتُ ، فعبارتُهُ هناك تَدُلُّ : علىٰ أنَّهُ التزم أنْ تَحوِيَ جميعَها ؛ إذ هو مُقتضىٰ عمومِ الإضافة ، وعبارتُهُ هنا تَدُلُّ : علىٰ أنَّهُ حَوَىٰ جُلَّها ـ أي : مُعظمَها ـ لا كلَّها ، وكان مولانا العلَّامةُ كمالُ الدين بنُ الهُمَام يقولُ[1] : (لو قال : « علىٰ حَلِّ المُهِمَّات » بالحاء المُهمَلة . . لكان أحسنَ) ، وذلك ظاهرٌ ؛ لأنَّهُ كان ينتفي الاعتراضُ المذكور ، وتكونُ اللامُ في (المُهِمَّات) للمعهود المُتقدِّم في الخُطْبة ، وأنَّ المُرادَ : أنَّهُ اشتمل علىٰ حَلِّها وبيانِها ، ووفَّىٰ بما وَعَدَهُ فيها .

وممَّا نُورِدُهُ هنا : أنَّهُ بَلَغَني عن مُدرِّسٍ أنَّهُ قال في قوله : (مقاصدُ النحو بها مَحْوِيَّهْ) : إنَّهُ لم يُرِدْ بها مُهِمَّاتِ النحو ، إنَّما أراد كتاباً له في النحو اسمُهُ

---

(١) الكلام للإمام السيوطي ، كما سيأتي التنبيه عليه تعليقاً في (٥/ ٦٠١) .

« المقاصد » ، وإنَّهُ نَظَمَهُ في هـٰذه « الألفيّة » .

وأقولُ : هـٰذا قولُ مَنْ لا خبرةَ له ، أمَّا أوّلاً : فليس للمُصنِّف كتابٌ يُسمَّى « المقاصدَ » ، وقد تتبَّعتُ أسماءَ كتبِ ابنِ مالكٍ ، وما سمَّاه الناسُ منها نَظْماً ونَثْراً ، وذكره النُّحاةُ والمُؤرِّخون وأربابُ التراجم نثراً ونَظَمُوهُ شعراً ، فلم أرَ أحداً ذَكَرَ هـٰذا في أسماء كتبِهِ(١) .

وأمَّا ثانياً : فلأنَّ له كتاباً يُسمَّى « الفوائدَ » ، وهو الذي اختصر منه « التسهيل » ؛ ولذلك سمَّاه « تسهيلَ الفوائد وتكميلَ المقاصد » ، فإن كان هـٰذا المُدرِّسُ أشار إلىٰ هـٰذا . . فلا يصحُّ ما ادَّعاه ؛ لأنَّ الكتابَ المذكورَ كتابٌ مبسوط جدّاً جامعٌ ، ليس في النحو أجمعُ منه ؛ بحيثُ إنَّ الشاعرَ سعدَ الدينِ محمَّدَ بنَ عربيٍّ قال يمدحُ المُصنِّفَ ويُشيرُ إلىٰ هـٰذا الكتابِ(٢) : [من البسيط]

إنَّ الإمـامَ جمـالَ الـدِّيـنِ فَضَّلَـهُ إلـٰهُـهُ ولِنَشْـرِ العِلْـمِ أَهَّلَـهُ
أَمْلىٰ كتاباً لهُ يُسْمَى الفوائدَ لم يَـزَلْ مُفِيـداً لـذي لُـبٍّ تـأمَّلَـهُ
فكلُّ مسألةٍ في النَّحْوِ يجمعُها إنَّ الفـوائـدَ جمـعٌ لا نظيـرَ لـهُ

فكيف يُظَنُّ أنَّ « الألفيَّة » نظمٌ لهـٰذا الكتابِ والذي فيها لا يبلغُ خُمُسَ ما فيه ؟! فإنَّ « الألفيَّة » فيها ثُلُثُ ما في « الكافية » أو نصفُها ، و« الكافيةَ »

(١) انظر « بغية الوعاة » (١/ ١٣١ ـ ١٣٣) .

(٢) ديوان سعد الدين بن عربي (ص ١٨٠ ـ ١٨١) ، وفي قوله : (إنَّ الفوائدَ جمعٌ لا نظير له) توريةٌ في غاية الحسن .

. . . .

فيها نصفُ ما في « التسهيل » أو أرجحُ قليلاً ، و« التسهيلَ » فيه بعضُ ما في هـٰذا الكتاب ؛ إمَّا نصفُهُ أو أكثرُ قليلاً بحسَب الظنِّ ؛ فإنِّي لم أقفْ عليه ، فكيف يُتصوَّرُ أنْ تكونَ « الألفيَّةُ » التي هي مُختصَرٌ مِنْ مُختصَرٍ مِنْ مُختصَرٍ حاويةً لِمَا في المبسوط الأصليِّ ؟!

وممَّا يزيدُ ما قاله فساداً : أنَّهُ لو كان المُرادُ بـ (مقاصد النحو) اسمَ كتابٍ.. لكان مفرداً ؛ لأنَّهُ عَلَمٌ ، فلم يكن يجوزُ الإخبارُ بـ (مَحْوِيَّةْ) ، بل كان يُقال : (مَحْوي) .

وسعدُ الدِّينِ المذكورُ : شاعرٌ مشهورٌ له ديوانٌ ، وهو ولدُ محيي الدِّينِ محمَّدِ بنِ عربيٍّ الصوفيِّ المشهورِ صاحبِ « الفُصُوص » وغيرِها ، الذي يتكلَّم فيه الفقهاءُ وينسبونه إلى الإلحاد ، والله أعلمُ بسريرته وحقيقةِ حاله ، وقد كان ولدُهُ هـٰذا بدمشقَ مُجتمِعاً على ابنِ مالكٍ والنوويِّ وغيرِهما مِنَ الأئمَّة . انتهىٰ « نُكَت »(١) .

لـٰكنَّ المَقَّريَّ في « نَفْح الطِّيب » صرَّح : بأنَّ له كتاباً يُسمَّىٰ

(١) نكت السيوطي (ق/٢٥٧ـ ٢٥٨) ، والكلام له من بداية القولة ، وانظر « تعليق الفرائد » (١/ ٣٠ـ ٣٢) ، والإمامُ ابن عربي من كبار أهل العلم والولاية والمعرفة ، وهو بريءٌ ممَّا نُسب إليه ممَّا ظاهرُهُ الاتحاد أو غيره ، كما ذهب إلى ذلك كثيرٌ مِنْ أساطين العلم وشيوخِ الإسلام ، وللإمام السيوطي رسالة قيمة في تبرئة ابن عربي سمَّاها « تنبئة الغبي بتبرئة ابن العربي » ، واعتمد فيها مسلكاً وسطاً ؛ وهو اعتقادُ ولايته وتحريمُ النظر في كتبه .

بـ « المقاصد » ، وأنَّ قولَهُ : (مقاصدُ النحوِ بها مَحْوِيَّهْ) إشارةٌ إليه ، وأجاب عن التأنيث في (محويَّه) : بأنَّهُ مِنْ قَبِيل الاستخدام[1] ، فيكونُ قد ذكر المقاصدَ بمعنى الكتاب ، وأعاد عليه الضميرَ بمعنى المُهِمَّات ، ومثلُهُ شائعٌ .

وأُجِيبَ عن المُنافاة المذكورةِ : بأنَّ ذِكْرَ (جُل) هنا دليلٌ علىٰ أنَّهُ مُلاحِظٌ تقديرَهُ في قوله في الخُطْبة : (مقاصدُ النحوِ بها مَحْوِيَّهْ) ، ولم نصرفْ ما هنا إلىٰ ما هناك ـ مع أنَّهُ المُناسِبُ لكونه في محلِّ الحاجة ـ بأنْ يُرادَ بالجُلِّ الكلُّ مجازاً ؛ لأنَّ هـٰذا هو المُوافِقُ للواقع ؛ لتركه كثيراً مِنَ المقاصد .

وبهـٰذا يُعلَمُ ما في كلام ابنِ الهُمَامِ المفيدُ صحَّةَ إبقاءِ ما في الخُطْبة علىٰ ظاهره ، وبأنَّ ما تقدَّم واقعٌ في سياق الترجِّي والطَّلَب ، وما هنا هو ما اتَّفق له ، ولا يلزمُ مِنْ طَلَب شيءٍ حصولُهُ بعينه ، ولا يَرِدُ علىٰ هـٰذا : عدمُ صحَّةِ قولِهِ : (وما بجَمْعِهِ عُنِيتُ قد كَمَلْ) ؛ حيثُ عَنَىٰ بـ (جمع) الجميعَ لكونه مطلوبَهُ ؛ لأنَّ مَحَطَّ الإخبارِ هو قولُهُ : (علىٰ جُلِّ المُهِمَّات . . .) إلىٰ آخره .

وهـٰذا كلُّهُ مبنيٌّ على اتِّحاد المُرادِ بالاحتواء فيما سبق والاشتمالِ هنا ، كما هو الظاهرُ ، دونَ ما إذا أُرِيدَ بما تقدَّم الاحتواءُ الحقيقيُّ ؛ وهو المُتعلِّقُ بالجُل ، والمجازيُّ ؛ وهو المُتعلِّقُ بما عدا ذلك ؛ باعتبارِ أنَّ مَنْ عرفَ الجُلَّ قَدَرَ علىٰ تحصيلِ ما عداه ولو ادِّعاءً ، وأُرِيدَ بما هنا الاشتمالُ الحقيقيُّ فقط ، فتندفعُ المُنافاةُ ، وإن كان هـٰذا بعيداً ؛ إذ يَبعُدُ تخصيصُ الاشتمالِ بالدَّلالة

(١) انظر « نفح الطيب » (٢/ ٢٢٤ـ٢٢٥) .

وفي الكلام حذفُ الموصوف ؛ أي : معظمِ المسائلِ .

❁ قوله : (**أَحْصَىٰ مِنَ « الكافيةِ »**) أَحْصىٰ : فعلٌ ماضٍ ، و(مِنَ « الكافيةِ ») : مُتعلِّقٌ به ، و(**الخُلاصهْ**) : مفعولُهُ ، **وبها اشتَهَرَ هـٰذا « النَّظْمُ »** .

ولا يجوزُ أنْ يكونَ (أَحْصىٰ) أفعلَ تفضيلٍ خبراً مُقدَّماً و(الخُلاصهْ) مبتدأً مُؤخَّراً ؛ لمانعٍ لفظيٍّ ومعنويٍّ ؛ أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ أفعلَ التفضيل لا يُصاغُ مِنَ

بالفعل وتعميمُ الاحتواء ، مع أنَّهُ قد يتراءىٰ أنَّ الاحتواءَ أقوىٰ مِنَ الاشتمال ، وأيضاً كونُ « الألفيّة » تُوصِلُ للكل مع خُلُوِّها عن أبوابٍ كاملة . . لا يسوغُ إلا بالادِّعاء ، وهو خلافُ المُتبادرِ .

❁ **قوله : (وفي الكلام حذفُ الموصوف ؛ أي : معظمِ المسائلِ) يلزمُ عليه** وصفُ جمعِ الكَثْرةِ لغير العاقل بالمُطابِق ، مع أنَّ الأفصحَ فيه الإفرادُ ؛ كما أنَّ الأفصحَ في غيره المطابقةُ ، **إلا أنْ يُقالَ** : لمَّا حُذف الموصوفُ ضَعُفَ عن المُراعاة .

نعم ؛ لو جُعِلَ (المُهِمَّات) جمعَ (مُهِم) ، والموصوفُ المُقدَّرُ هو (الأحكام) . . لم يَرِدْ هـٰذا الإشكالُ أصلاً[1] .

❁ **قوله : (أمَّا الأوَّلُ : فلأنَّ أفعلَ التفضيل . . .)** إلىٰ آخره ، **وأيضاً كان الأَوْلىٰ** : التأنيثَ في قوله : (كما اقتضىٰ) ؛ بأنْ يقولَ : (كما اقتضتْ) ؛

---

(١) انظر « حاشية الصبان » (٤/ ٥٠٠) .

الرُّباعيِّ ، وأمَّا الثاني : فلأنَّهُ يلزمُ عليه ـ كما قاله الغَزِّيُّ[1] ـ أنْ يكونَ هٰذا « النَّظْمُ » أكثرَ مسائلَ مِنَ « الكافية » ، مع أنَّهُ مُكابرةٌ في الحِسِّ .

والمعنىٰ : جَمَعَ وأحاطَ هٰذا « النَّظْمُ » مِنْ منظومةِ المُصنِّف المُسمَّاة بـ« الكافية » . . خُلاصتَها .

وجَعَلَ السُّيُوطيُّ الضميرَ في (أَحْصىٰ) عائداً على الناظم ؛ لتقدُّمِ ضميرِهِ في قوله : (عُنِيتُ) ، وكان الأصلُ : (أَحْصَيتُ) ، لٰكنَّهُ جاء به علىٰ طريق

لعود الضميرِ علىٰ مُؤنَّث ؛ وهو (الخُلاصة) ، وإن صحَّ التذكيرُ باعتبارِ كونِها متناً ، أو مُؤلَّفاً ، أو كتاباً ، أو نَظْماً .

❁ قوله : (مع أنَّهُ مُكابرةٌ في الحِسِّ) ؛ أي : لأنَّ في « كافية المُصنِّف » أبواباً كاملةً ليستْ في « الخُلاصة » ؛ كـ(باب ضمير الشأن) ، و(ضمير الفصل) ، و(القَسَم) ، و(التأريخ) ، و(التقاء الساكنَينِ) ، و« الكافيةُ » نحوُ ثلاثةِ آلافِ بيتٍ ، وفيها مِنَ العِلْم أمثالُ ما في « الألفية »[2] ، وحينئذٍ : فـ(أل) في (الخُلاصة) للجنس ، لا للاستغراق ؛ لتركه كثيراً مِنْ زُبَدها ، إلا أنْ يُرادَ المبالغةُ في المدح ؛ كما يَقتضِيهِ المَقَامُ .

❁ قوله : (والمعنىٰ : جَمَعَ وأحاطَ . . .) إلىٰ آخره : راجعٌ لقوله : (أَحْصىٰ : فعلٌ ماضٍ . . .) إلىٰ آخره .

❁ قوله : (وجَعَلَ السُّيُوطيُّ الضميرَ في « أَحْصىٰ » عائداً على الناظم) هو

---

(١) فتح الرب المالك (ق/٢٠٩) نسخة أزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

(٢) زاد في (ك) : (أو أرجح) .

. . . .

الالتفات مِنَ التكلُّم إلى الغَيبة ، ثمَّ ذَكَرَ عِلَّةَ ذلك في قوله : (كما ٱقتَضَىٰ غِنىً بلا خَصَاصَهْ) ؛ فالكافُ للتعليل ؛ كما في قوله تعالىٰ : ﴿وَٱذۡكُرُوهُ كَمَا هَدَىٰكُمۡ﴾ [البقرة : ١٩٨] ، وكأنَّ المُصنِّفَ قال : (السببُ في جَمْعِ هـٰذه « الخُلاصة » : أنِّي اقتَضَيتُ غِنَىٰ كلِّ طالبٍ ، وذلك إنَّما يحصلُ بما فعلتُ ؛ إذ « الكافيةُ » كبيرةُ الحجمِ تَقصُرُ عنها هِمَمُ كثيرٍ مِنَ الطالبِينَ ، فجمعتُ هـٰذه منها ؛ لتسهلَ قراءتُها علىٰ مَنْ يَشُقُّ عليه قراءةُ « الكافية ») انتهىٰ[١] .

بعيدٌ ؛ لأنَّهُ ليس علىٰ نَمَطِ قولِهِ : (اشتمل) ، وأيضاً : هو خلافُ الظاهرِ والأصل ؛ علىٰ ما قاله بعضُهُم ؛ مِنْ أنَّ الالتفاتَ بجميعِ أنواعِهِ مجازٌ ، وإن عُورِضَ هـٰذا : بأنَّ إسنادَ الإحصاءِ والاقتضاءِ الآتي لغيرِ الناظم مجازٌ علاقتُهُ المَحَلِّيَّةُ والآليَّةُ ـ فإنَّ « المتنَ » محلٌّ لإحصاء الناظمِ تلك الخُلاصةَ ، وآلةٌ في اقتضائه الغنىٰ للطالب ـ لا حقيقةٌ وإن أُسنِدَ إليه الاقتضاءُ أوَّلَ الكتاب في قوله : (وتَقتضِي رضاً بغيرِ سُخْط) .

❁ قوله : (انتهىٰ) بقيَّةُ عبارته : وعندي مع ذلك تقريرٌ آخَرُ ؛ وهو أنِّي قرنتُ بين « الألفيَّة » و« الكافية » ، فرأيتُ المُصنِّفَ في مواضعَ كثيرةٍ يأخذُ أبياتَ « الكافية » برُمَّتها ، وقد يأخذُ البيتَ بلفظه إلا كلمةً أو كلمتَين ، وقد يأخذُ شطرَهُ ، وقد يأخذُ مِنْ كلِّ شطرٍ بعضَ ألفاظِهِ ، فلعلَّهُ أشار إلىٰ ذلك بما قاله ؛ ليُعلَمَ أنَّهُ لم يَنظِمْها نَظْماً مُقتضَباً ، إنَّما التقطَ منها ما أحبَّ علىٰ وجه

---

(١) نكت السيوطي (ق/٢٥٨) ، وانظر الحديث عن مؤلفات الناظم في (١/ ٣٥ـ٣٨) .

. . . .

الالتقاطِ والانتقاء ، وإن كان غيَّر بعضَ الأبياتِ أو الأَشْطارِ أو الألفاظ[1] .

[وكلُّ ما قرَّرْناه صحيحٌ لا تُستبعَدُ إرادتُهُ ، والأوَّلُ لا شكَّ في تعيُّنه .

ولمَّا انتهىٰ ما أراده الناظمُ مِنْ إيراد المسائلِ العِلْميّةِ . . خَتَمَ كتابَهُ بحمد الله والصلاةِ علىٰ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم ؛ ليكون أوَّلُ الكتاب وآخِرُهُ مُوشَّحاً بذلك ، وأنا أختمُ كتابي هـٰذا بمثلِ ذلك ، وأقولُ : إنَّ شُرُوعي فيه كان في سنةِ سبعٍ وستين وثمانِ مئةٍ ، فكتبتُ منه كُرَّاسةً واحدة إلىٰ أثناء (المعرب والمبني) ، ثمَّ فَتَرَ العزمُ عنه إلىٰ سنة ستٍّ وسبعين ، فكتبتُ منه من (حروف الجرِّ) إلىٰ آخر (عطف البيان) ، ثمَّ فَتَرَ العزمُ عنه إلىٰ سنة خمسٍ وثمانين ، فكتبتُ منه مِنْ أوائله إلىٰ (حروف الجرِّ) ، فاتَّصلتِ القطعةُ المكتوبةُ مِنْ أوَّل الكتاب إلى (العطف) ، ومِنْ حينئذٍ كَتَبَهُ الناسُ وسافروا به إلى البلاد الشاميّة والحجازيّة ، ثمَّ فَتَرَ العزمُ عنه ، فلمَّا كان في رمضانَ سنةَ خمسٍ وتسعين . . شَرَحَ اللهُ صدري لإكماله ، فأخذتُ في ذلك ، وانتهىٰ فراغُهُ يومَ الخميس تاسع شوَّالٍ مِنَ السنة المذكورة ، وقلتُ : [من الطويل]

أَلَا أيُّها النَّحْويُّ هـٰذا مُؤلَّفٌ ... يُعِينُكَ مهما تُقرِئُ الناسَ أو تُملِي
ثلاثينَ عاماً ظِلْتُ أَرقُبُ جَمْعَهُ ... وأجمعُ فيه ما تَفَرَّقَ في النَّقْلِ

---

(١) في (ط) : (قال السيوطي في « النكت » بعدما نقله عنه المُحشِّي : وعندي مع ذلك تقرير آخر . . . أو الألفاظ) بدل (قوله : « انتهىٰ » بقية عبارته . . . أو الألفاظ) .

كما ٱقتَضَىٰ غِنىً بلا خَصَاصَهْ . . . .

١٠٠١ـ فأَحْمَدُ اللهَ . . . .

---

* قوله : (غِنىً) بكسر الغين المعجمة ؛ أي : استغناءً ، ويجوزُ فتحُها كما قال الفارِضيُّ[1] ؛ فيكونُ المعنىٰ : كما اقتضىٰ نَفْعاً ؛ إذ لا يوجد أنفعُ مِنْ هـٰذا الكتابِ لحافظِهِ ببركة مُؤلِّفه ، و(الخَصَاصَهْ) بفتح الخاء المعجمة : الفقرُ وسُوءُ الحال .

* قوله : (فأَحْمَدُ) أتىٰ بفاء السببيّة ؛ لتسبُّبِ الحمدِ عن قوله : (علىٰ جُلِّ المُهِمَّاتِ اشْتَمَلْ) ، وعن قوله : (أَحْصىٰ) ، ونحو ذلك .

يُحرِّرُ كُتْباً عمَّ في الناسِ نفعُها وسارتْ بها الرُّكْبانُ في الوَعْرِ والسَّهْلِ

يُقيِّدُ إطلاقاً ويُوضِحُ مُبهَماً ويفتحُ إغلاقاً لِمَا كانَ في قُفْلِ

وكمْ فيهِ مِنْ نقلٍ غريبٍ وُجُودُهُ يَعِزُّ علىٰ مَنْ رامَ إلَّا علىٰ مِثْلِي

فدونَكَ تأليفاً مُفِيداً مُحرَّراً مِنَ الناسِ لم يَسمَحْ بهِ أحدٌ قَبْلِي

وللّٰهِ كلُّ الحمدِ ثمَّ صلاتُهُ وتسليمُهُ الوافي علىٰ خاتمِ الرُّسْلِ

انتهىٰ][2] .

---

(١) شرح الفارضي على الألفية (ق/ ٢٠٤) .

(٢) نكت السيوطي (ق/ ٢٥٨ـ ٢٥٩) ، وما بين المعقوفين لم يَرِدْ في الإبرازة التي اعتمدنا عليها ، وآثرت ذكره ؛ لكونه لا يخلو عن فائدة .

. . . . . . مُصلِّياً علىٰ مُحمَّـدٍ خيـرِ نبـيٍّ أُرسِـلَا
١٠٠٢ـ وآلِـهِ الغُـرِّ الكِـرَامِ البَـرَرَهْ . . . .

---

* قوله : (مُصلِّياً) حالٌ مِنْ فاعلِ (أحمدُ) ، وتقدَّمَ الكلامُ عليها مبسوطاً في الخُطْبة[١] .

* قوله : (خيرِ نبيٍّ) بدلٌ مِنْ (مُحمَّدٍ) ، وجملةُ (أُرسِلَا) : نعتُ (نبيٍّ) .

* قوله : (وآلِهِ) عطفٌ علىٰ (مُحمَّدٍ) ، لا علىٰ (خيرِ) ؛ لأنَّهُ يلزمُ عليه إبدالُ شيئَينِ مِنْ شيءٍ واحدٍ مع امتناعه .

* قوله : (الغُرِّ) بالغين المُعجَمة : جمعُ (أَغَرَّ) ؛ وهو أبيضُ الجبهةِ مِنَ الخيل ؛ فقد شبَّه آلَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم بالأَغَرِّ مِنَ الخيل ، واستعار اسمَهُ لهم علىٰ سبيل الاستعارة التصريحيَّةِ ، ويحتملُ أنْ يُرادَ بالآل : جميعُ المؤمنينَ ،

---

* قوله : (فقد شبَّه آلَهُ صلَّى الله عليه وسلَّم) فيه : أنَّهُ يلزمُ حينئذٍ الجمعُ بينَ الطرفَينِ ؛ فالأَوْلىٰ : أنْ يُجعَلَ المُشبَّهُ مُطلَقَ الأشرافِ الشاملَ للآل ولغيرهم .

والأَوْلىٰ مِنْ ذلك : أنْ يُقالَ : شبَّه مَنْ له بياضٌ وبَهْجةٌ ونورٌ يَخُصُّ وجهَهُ ـ وإن كانتْ أعضاؤُهُ كلُّها ذاتَ بياضٍ وبَهْجةٍ ونورٍ كائناً مَنْ كان ـ بمعنى الأغرِّ ؛ بجامع مُطلَقِ تميُّزِ الوجهِ عن بقيَّة الأعضاء ببياضٍ وبَهْجة ، ثمَّ تُنُوسِيَ

---

(١) انظر (١/ ١٩٤) .

ويكونَ قولُهُ : (الغُرِّ) تلميحاً لقوله صلَّى الله عليه وسلَّم : « أنتمُ الغُرُّ المُحجَّلونَ يومَ القيامةِ مِنْ أثَرِ الوضوءِ »[1] .

و(الكِرَام) : جمعُ (كَرِيم) ، و(البَرَرَةْ) : جمعُ (بارٍّ) .

التشبيهُ ، وادُّعِيَ أنَّ جنسَ المُشبَّهِ به نوعانِ ؛ نوعٌ له الهيكلُ المخصوصُ ذو القوائمِ الأربعِ والصهيلُ ، ونوعٌ آخَرُ له استواءُ القامةِ والنُّطْق والكمالات ـ وهـٰذا هو حاصلُ قولِهِم : (وادُّعِيَ أنَّ المُشبَّهَ مِنْ جنس المُشبَّه به) ، وعدلتُ عنه ؛ لِمَا فيه مِنَ البشاعة هنا ، كما لا يخفى ـ واستُعِيرَ اسمُ المُشبَّهِ به للمُشبَّه ، فصار الأغرُّ بمعنىٰ مَنْ له بياضٌ وبَهْجةٌ ونور . . . إلىٰ آخره كائناً مَنْ كان ، ثمَّ جُمِعَ ووُصِفَ به الآل ، فلم يَجْرِ الغُرُّ على الآل إلا بعدَ فراغِ الاستعارة وصيرورتِهِ بمعنىٰ مَنْ له بياضٌ . . . إلىٰ آخره ، وليس معنا الآنَ مُشبَّهٌ كما هو قضيَّةُ منعِ الجمهورِ الاستعارةَ في مثل ذلك ؛ إذ لا ملازمةَ بين الآل مِنْ حيثُ إنَّهُم آلٌ وبين معنى الأغرِّ ، فلا ينتقلُ الذِّهْنُ منه إلى المُشبَّه به ، فلا يصحُّ أنْ يُستعارَ له اسمُهُ ، فليس هنا جمعٌ بين المُشبَّه والمُشبَّهِ به علىٰ وجهٍ يُنبِئُ عن ذلك التشبيه ، فتدبَّرْ .

❁ قوله : (ويكونَ قولُهُ : « الغُرِّ » تلميحاً . . .) إلىٰ آخره ؛ أي : لأنَّ الخطابَ فيه عامٌّ لجميع أمَّةِ الإجابة ، كما قاله الجلالُ السُّيُوطيُّ[2] .

---

(١) رواه مسلم (٢٤٦) عن سيدنا أبي هريرة رضي الله عنه .

(٢) انظر « البهجة المرضية » (ص٥١٤) .

وصحبِـهِ المُنتَخَبِيـنَ الخِيَـرَهْ . . . .

❁ قوله : (المُنتَخَبِينَ) ؛ أي : المُختارِينَ ، و(الخِيَرَهْ) بكسر الخاء المُعجَمة وفتحِ الياء : . . . .

❁ قوله : (أي : المُختارِينَ) ؛ أي : المُفضَّلِينَ علىٰ غيرهم ، كما وَرَدَ ذلك في الأحاديث ؛ التي منها : قولُهُ صلَّى الله عليه وسلَّم : « لو أنفقَ أحدُكُم مثلَ أُحُدٍ ذهباً .. ما بَلَغَ مُدَّ أحدِهِم ولا نَصِيفَهُ »[1] ، وبنحو هٰذا الحديثِ انقطعتِ الأطماعُ عن تحصيلِ مقامِهِمُ الرفيع ؛ بسبب صُحْبة الشفيع ؛ ولهٰذا قال بعضُ الألبَّاء[2] : (ما فاتنا غيرُ الصَّدْرِ الأوَّل ، وأمَّا مَنْ عَدَاهُم فهم رجالٌ ونحن رجالٌ)[3] ، فتقديمُهُم في الفضل مشهورٌ ، بل صار ذلك كالمعلوم بالضرورة . انتهىٰ مِنْ بعض الحواشي .

وفي قول بعضِ الألبَّاء المذكورِ شيءٌ ، وكأنَّهُ غَفَلَ عن قول الصادقِ المصدوق : « خيرُ القرونِ قَرْني ، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُم ، ثمَّ الذينَ يَلُونَهُم »[4] ، فكيف بعدَ هٰذا التفضيلِ تُدَّعى المُساواةُ التي تُستفادُ مِنْ قوله : (وأمَّا

---

(١) رواه البخاري (٣٦٧٣) ، ومسلم (٢٥٤١) عن سيدنا أبي سعيد الخدري رضي الله عنه ، والنَّصِيف : لغة في (النِّصْف) .

(٢) في (ي، ك) هنا وبعد قليل : (الأولياء) .

(٣) ورد مثل هٰذا القول عن الإمام أبي حنيفة ، وعليه : يزول الإشكال الآتي بعد قليل ، وانظر « تاريخ الإسلام » (٩/ ٣١٠) .

(٤) رواه البخاري (٣٦٥٠) ، ومسلم (٢٥٣٥) عن سيدنا عمران بن حصين رضي الله عنهما .

اسمُ مصدرٍ بمعنى الخيار ؛ فكأنَّ الناظمَ وَضَعَهُ موضعَ الجمع ؛ أي : وصحبِهِ المُختارِينَ ، وإنَّما لم يجمعه ؛ لأنَّ اسمَ المصدر لا يُجمَعُ ، ويحتملُ : أنْ يُضبَطَ بفتح المُعجَمة على أنَّهُ جمعُ (خَيِّرٍ) ، قاله العلَّامةُ الغَزِّيُّ[1] .

مَنْ عَدَاهُم . . .) إلىٰ آخره ؟!

❁ قوله : (بمعنى الخيار) جمعُ (خَيِّرٍ) بالتشديد ؛ كـ (جياد) جمع (جَيِّد) بالتشديد أيضاً .

❁ قوله : (ويحتملُ : أنْ يُضبَطَ بفتح المُعجَمة) ؛ أي : وبفتح الياء أيضاً ، وتوقَّفَ فيه بعضُ المشايخ : بأنَّهُ كان القياسُ قلبَ الياء ألفاً لتحرُّكها بعدَ فتحةٍ .

ودُفِعَ : بأنَّهُ يُمكِنُ أنْ يُقالَ : إنَّ القياسَ قد يُخالَفُ لنُكتة ؛ كالمُشاكلة هنا لـ (بَرَرَهْ) في حركاته .

قال ابنُ يعيشَ : (المُشاكلةُ بينَ الألفاظ مِنْ مطلوبهم ؛ أَلَا ترىٰ أنَّهُم قالوا : « أَخَذَ ما قَدُمَ وحَدُثَ » ، فضمُّوا الدالَ في « حَدُثَ » مُشاكلةً لضمِّها في « قَدُمَ » ، ولو انفرد لم يَجُزْ فيه إلا الفتحُ ، وكذا قولُهُ عليه الصلاةُ والسلامُ : « ارجِعْنَ مَأْزُوراتٍ غيرَ مَأْجُوراتٍ »[2] ، أُبدِلتْ فيه واوُ « مَوْزُورات » ـ اسم مفعولٍ مِنَ الوِزْر ـ همزةً ؛ لمُشاكلةِ « مَأْجُورات » ؛ فإنَّهُ بالهمز ، ولو اقتصر

---

(١) فتح الرب المالك (ق/ ٢١٠) نسخة أزهرية ، برقم : (٢٠٦٣٤) .

(٢) رواه ابن ماجه (١٥٧٨) ، وأبو يعلىٰ (٤٠٥٦) عن سيدنا أنس بن مالك رضي الله عنه ، والبيهقي في « الكبرىٰ » (٤/ ٧٧) عن سيدنا علي بن أبي طالب رضي الله عنه .

وقال ابنُ غازٍ : (أراد بـ « الخِيَرَهْ » : المُختارِينَ ؛ فعامَلَ اسمَ المصدر معاملةَ المصدرِ في التزام إفرادِهِ)[1] .

والحمد لله أولاً وآخراً، باطناً وظاهراً
وصلى الله وسلم على سيدنا ومولانا محمد
كلما ذكره الذاكرون، وغفل عن ذكره الغافلون

على « مَأْزُورات » لتعيُّن فيه الواو)[2] .

والحمدُ لله أوَّلاً وآخِراً ، ظاهِراً وباطناً ، وصلَّى الله على سيِّدنا محمَّدٍ النبيِّ الأُمِّيِّ وعلىٰ آله وصحبِهِ وسلَّم .

(١) إتحاف ذوي الاستحقاق (٢/٣٩٥) ، وفي هامش (ج ، د) : (قولُ المُحشِّي : « فعامل اسم المصدر . . . » إلىٰ آخره ؛ أي : فهو اسمُ مصدرٍ « تخيَّر » ، وصرَّح في « المصباح » نقلاً عن غيره : أنه يُقال : خاره ـ من باب « باع » ـ خِيَرةً ؛ فهو علىٰ هـٰذا مصدر) .

(٢) شرح المفصل (٥/٢٠٤) .

[خاتمة الحاشية]

قال مُؤلِّفُهُ شيخنا خاتمةُ المُحقِّقين ، وإمامُ المُدقِّقين ، الشهابُ السجاعيُّ رحمه الله : (تمَّ بحمد الله ما جمعتُهُ مِنْ دُرَرِ الكلماتِ ، وغُرَرِ العبارات ، علىٰ « شرح العلَّامة ابن عَقيل » ، وكان ذلك في يوم الجمعة المبارك قُبَيلَ العصر لليلتَينِ مَضَتَا مِنْ شهر رمضانَ المُعظَّمِ قَدْرُهُ ، الذي هو مِنْ شهور سنة ألفٍ ومئة وثمانٍ وسبعينَ مِنَ الهجرة النبويّة[1] ، أَحْسَنَ الله ختامَها آمين ، علىٰ يد جامعها الفقيرِ الحقير ؛ أحمدَ بن العلَّامة الشيخ أحمدَ السجاعي الشافعي الأزهري ، غفر الله له ولوالديه وللمؤمنين ، آمين) .

. . . .

(١) جاء تاريخ الفراغ في (د) : يوم الأربعاء قبيل المغرب (٢٩) جمادى الآخر سنة (١١٩٥هـ) .

خواتيم النسخ الخطية

خاتمة النسخة (أ)

وكان الفراغ من كتابتها : يومَ الأربعاء المبارك صبيحته ، لأيام بقيت من شهر رجب ، الذي هو من شهور سنة (١٢٠٧) ، علىٰ يد أفقر العباد إلى الله تعالىٰ ؛ إسماعيل أبو النصر المنزلاوي بلداً ، الشافعي مذهباً ، الأحمدي طريقةً ، الأشعري عقيدةً ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ؛ بمنِّهِ وكرمه ، آمين .

خاتمة النسخة (ب)

وكان الفراغ من كتابة هـٰذه « الحاشية » : يومَ الاثنين المبارك أوَّلَ يوم من مُحرَّم الحرام سنة (١٢٤٤) أربعة وأربعين ومئتين وألف من الهجرة النبويَّة ، علىٰ ساكنها أفضلُ الصلاة والسلام .

خاتمة النسخة (ج)

وكان الفراغ من كتابته : ليلةَ الأحد التي هي الليلةُ السابعة من شهر جمادى الأول ، الذي هو من شهور سنة مئتين وثلاث بعد الألف من الهجرة النبويَّة ، علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة وأزكى السلام ، علىٰ يد كاتبها لنفسه ، ثمَّ لمن شاء الله من بعده ؛ الفقير عبد المتعال بن عبد الكريم بن أحمد السحيمي الحسني ، غفر الله له ولوالديه والمسلمين ، آمين .

خاتمة النسخة (د)

وكان ذٰلك في يوم الخميس المبارك قُبيل المغرب لتسع وعشرين خَلَتْ من شهر جمادى الآخر الذي هو من شهور سنة ألف ومئتين وخمس وتسعين من الهجرة النبويّة علىٰ صاحبها أفضلُ الصلاة والسلام ، علىٰ يد كاتبها لنفسه ؛ الفقير محمد الحفناوي الشبراملسي ، عفا الله عنه ، آمين .

خاتمة النسخة (هـ)

نحمدُكَ يا من رفعتَ حجب الأغيار عن قلوب أهل محبَّتك ، ونصبتَ الدلائل علىٰ تفرُّدك بالوجود لذوي مشاهدتك ، ونسألُكَ أنْ تديمَ موصولَ صلاتك وكاملَ تسليماتك علىٰ سيِّدنا محمَّد بن عبد الله ، وآلِهِ وصحبه وكلٍّ من والاه .

أمَّا بعدُ :

فقد تمَّ طبعُ « حاشية العلامة المُحقِّق ، والفهَّامة المُدقِّق ، الشيخ أحمد السجاعي علىٰ شرح الإمام عبد الله بن عبد الرحمـٰن بن عقيل لمتن الخُلاصة الألفيّة في علم النحو للإمام محمَّد بن مالك » ، رضي الله عنهم وأرضاهم ، وجعل الجنَّةَ مُتقلَّبَهُم ومثواهم ، آمين ، وذلك بالمطبعة الميمنيّة ، بمصر المحروسة المحميّة ، بجوار سيِّدي أحمد الدردير ، قريباً من الجامع الأزهر المنير ، إدارةِ المفتقر لعفو ربِّهِ القدير ، أحمد البابي الحلبي ذي العجز والتقصير ؛ وذلك في جمادى الأولىٰ من شهور سنة (١٣٠٦) هجريّة ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحيّة ، آمين .

خاتمة النسخة (و)

تم الكتاب بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وصلى الله علىٰ سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم ، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين .

وكان الفراغ من نسخه : يوم الجمعة ، ثالثَ شهرِ ربيعٍ الآخِر ، سنة أربعة وخمسين وثمانِ مئة ، **علىٰ يد العبد الفقير الحقير ، المعترف بالذنب والتقصير** ؛ عمر بن عبد الله المنظراوي ، غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين ، ولمَنْ دعا له بالتوبة والمغفرة ، ولكل المسلمين أجمعين ، آمين آمين آمين .

خاتمة النسخة (ز)

تمَّ وكَمَلَ بحمد الله وعونه وحسن توفيقه ، وصلَّى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّمَ تسليماً كثيراً إلىٰ يوم الدين ، والحمد لله رب العالمين .

ووافق الفراغُ : علىٰ يد كاتبه الفقير ؛ عبد المعطي بن سالم بن عمر بن عمر الشبلي السملاوي ، في يوم الجمعة سابع رجب سنة (١٠٩٩هـ) .

خاتمة النسخة (ح)

تمَّ الكتاب بفضل الملك الوهَّاب ، والحمد لله رب العالمين ، وصلَّى الله علىٰ سيدنا محمد وعلىٰ آله وصحبه وسلَّم .

وكان الفراغ من [كتابته] : يوم الجمعة المبارك ثامن يوم ربيع أوَّل سنة ألف ومئة وثمانية وأربعين من الهجرة النبويَّة ، علىٰ صاحبها أفضل الصلاة والسلام ، علىٰ يد الفقير محمد بن الشيخ عبد الباقي الزرقاني بلداً ، الأزهري

المالكي ، غفر الله له ولوالديه وإخوانه وأحبابه ومشايخه ، ولمَنْ قرأ فيه ودعا له بالمغفرة ، ولمن رأىٰ فيه عيباً وأصلحه ولم يعترضْ ، وبالله التوفيق والهداية .

خاتمة النسخة (ط)

يقولُ المُتوسِّلُ بصالح السلف ؛ الفقيرُ عبدُ الجواد خلف : حمداً لمَنْ رفع منارَ الهدىٰ ، ونَصَبَ خيرَ عباده لخفض ذوي الزَّيْغ والرَّدىٰ ، وصلاةً وسلاماً علىٰ مَنْ بُعث بالآيات البيِّنات والحُجَج ، المُنزَّلِ عليه قرآنٌ عربيٌّ غيرُ ذي عِوَج ، أفصحِ مَنْ نطق بالضاد ، وأفحمَ كلَّ مَنْ عاند وضاد ؛ سيِّدِنا محمَّدٍ وآله وأصحابه نجومِ الاهتداء ، وعِتْرتِهِ ومَنْ نحا نحوَهُم مِنْ غير استثناء .

وبعدُ :

فقد تمَّ بإعانة مَنْ يُجيب دعاءَ الداعي ، طبعُ تقرير العلَّامة الأنبابي ، علىٰ حاشية السجاعي ، علىٰ شرح العلامة ابن عقيل ، لألفيَّة ابنِ مالكٍ الإمامِ الجليل ، وهو لعَمْرُ الحقِّ تقريرٌ تَقَرُّ به العيون ، و[يُستخرَجُ][1] به مِنْ خبايا كنوزِ معضلاتِ المسائل كلُّ سرٍّ مكنون ، قد أتىٰ في تهذيب هٰذه « الحاشية » بالعَجَب العُجاب ، وزاد في تنقيحها ما لم يكن في الحساب ، ففتحَ بابَ الوصول إلىٰ مُخبَّآتها ، وكشفَ النِّقابَ عن وجوه مُخدَّراتها ؛ فهو إلىٰ فهم مسائلها أقربُ المسالك ، بل لا تكاد تُفهَمُ إلا بذلك ، فجزى اللهُ الجميعَ علىٰ ذلك جزاءَ الإحسان ، وأسكنهم بفضله أعلىٰ فراديس الجِنان . . بالمطبعة الخيريَّة ، بمصر القاهرة المُعزِّيَّة ، لمالكها ومديرها المُتوكِّل على العزيز الوهَّاب ؛ حضرة الكامل السيِّد عمر حسين الخشَّاب ؛ وذلك في شهر شوَّال ،

---

(١) في الأصل : (وليستخرج) ، والأوضح والظاهر ما أثبت .

سنة (١٣٢٤) مِنْ هجرة مَنْ خلقه الله علىٰ أكمل الخِصال ؛ سيِّدِنا مُحمَّدٍ صلَّى الله عليه وسلَّم ، ما صلَّىٰ مُصلٍّ وسلَّم .

خاتمة النسخة (ي)

وكان الفراغُ مِنْ كتابة هـٰذه النسخة : علىٰ يد أفقر العباد إليه تعالى ؛ الفقيرِ محمَّد أحمد الطُّوخيِّ الفُوِّيِّ الحنفي ، بعدَ عِشاء ليلة الأربعاء المبارك ثالثة ليالي شهر ربيعٍ الأوَّل ، مِنْ شهور سنة (١٢٩٣) ، والحمدُ لله ربِّ العالَمين ، وصلَّى الله علىٰ سيِّدنا محمَّدٍ خاتمِ النبيِّين ، وإمامِ المُرسلِين ، وعلىٰ آله وصحبِهِ أجمعين ، اللهمَّ ؛ اغفِرْ لمؤلِّفها ، ولناسخها ، وللقارئ فيها ، وللناقل منها ، آمين .

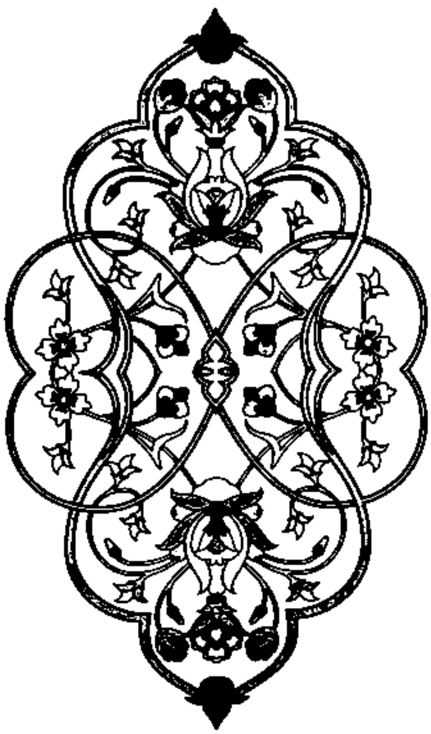
خاتمة النسخة (ك)

وكان الفراغُ مِنْ كتابة هـٰذه النسخة الشريفة : يومَ الأحد المبارك تاسع عشر يوماً خَلَتْ مِنْ شهر الله الأصم رجب سنة (١٢٧٣) ، علىٰ يد كاتبها الراجي عفوَ الله تعالىٰ ؛ محمَّدٍ الشريف الزَّوَاوي الشافعي ، الأزهريِّ عِلْماً ، الدِّمْياطي موطناً ، عفا اللهُ عنه ، آمين .

خاتمة النسخة (ل)

نَجزَتِ الخلاصةُ بحمد الله تعالىٰ وعونه ، علىٰ يد عبد الله بن يوسف بن هشام ، عفا الله تعالىٰ عنهم ، في شهر ربيع الأوَّل ، من سنة اثنتين وثلاثين وسبع مئة .

الفهارس العامّة



فهرس الآيات القرآنية

سورة المائدة

سورة الأنعام

سورة هود

سورة الإسراء

سورة الكهف

سورة الأنبياء

سورة الحج

سورة صَ

سورة الزمر

سورة غافر

سورة فصلت

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
سورة المعارج		
﴿سَأَلَ سَآئِلُۢ بِعَذَابٖ﴾	١	٣/ ٥٤٢
﴿إِنَّهُمۡ يَرَوۡنَهُۥ بَعِيدٗا﴾	٦	٢/ ٦٤٥
سورة نوح		
﴿يَغۡفِرۡ لَكُم مِّن ذُنُوبِكُمۡ﴾	٤	٣/ ٥٢٥
﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا﴾	١٧	٣/ ٢١٤
﴿مِّمَّا خَطِيٓـَٰٔتِهِمۡ أُغۡرِقُواْ﴾	٢٥	٣/ ٥٦٧
سورة الجن		
﴿فَمَن يَسۡتَمِعِ ٱلۡأٓنَ يَجِدۡ لَهُۥ شِهَابٗا رَّصَدٗا﴾	٩	٢/ ١٧٥
﴿وَأَلَّوِ ٱسۡتَقَٰمُواْ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ﴾	١٦	٢/ ٥٨٩
سورة المزمل		
﴿كَمَآ أَرۡسَلۡنَآ إِلَىٰ فِرۡعَوۡنَ رَسُولٗا * فَعَصَىٰ فِرۡعَوۡنُ ٱلرَّسُولَ﴾	١٥ـ١٦	١/ ١٧١، ١٧٢
﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ مِنكُم مَّرۡضَىٰ﴾	٢٠	١/ ٤٨٢
سورة المدثر		
﴿ذَرۡنِي وَمَنۡ خَلَقۡتُ وَحِيدٗا﴾	١١	٢/ ١٥٦
﴿إِنَّهَا لَإِحۡدَى ٱلۡكُبَرِ﴾	٣٥	٥/ ١٦٣
﴿كَأَنَّهُمۡ حُمُرٞ مُّسۡتَنفِرَةٞ * فَرَّتۡ مِن قَسۡوَرَةِۭ﴾	٥٠ـ٥١	٥/ ٤٩٢
سورة القيامة		
﴿أَيَحۡسَبُ ٱلۡإِنسَٰنُ أَلَّن نَّجۡمَعَ عِظَامَهُۥ * بَلَىٰ قَٰدِرِينَ عَلَىٰٓ أَن نُّسَوِّيَ بَنَانَهُۥ﴾	٣ـ٤	٢/ ٥٨٨ـ٣/ ٤٥٩
﴿إِلَىٰ رَبِّكَ يَوۡمَئِذٍ ٱلۡمَسَاقُ﴾	٣٠	٣/ ٦٣٢
سورة الإنسان		
﴿إِنَّا هَدَيۡنَٰهُ ٱلسَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرٗا وَإِمَّا كَفُورًا﴾	٣	٣/ ٤٣٦
﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغۡلَٰلٗا وَسَعِيرًا﴾	٤	١/ ٢٨٧ـ٤/ ٦٩٦، ٦٩٨
﴿قَوَارِيرَاْ﴾	١٦	٤/ ٦٩٦

الآية	رقمها	الجزء والصفحة
سورة الفجر		
﴿ أَلَمْ تَرَ كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ ﴾	٦	٢/٣٢٢، ٧١١
﴿ كَلَّا إِذَا دُكَّتِ الْأَرْضُ دَكًّا دَكًّا ﴾	٢١	٤/٣١٨
﴿ وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا ﴾	٢٢	٣/٦٨٦ـ٤/٣١٨
﴿ ارْجِعِي إِلَىٰ رَبِّكِ رَاضِيَةً مَرْضِيَّةً ﴾	٢٨	٥/٥٥٤
سورة البلد		
﴿ أَيَحْسَبُ أَنْ لَمْ يَرَهُ أَحَدٌ ﴾	٧	٢/٥٨٨
﴿ أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا ﴾	١٤ـ١٥	٣/١٦ـ٤/١٥
سورة الشمس		
﴿ جَلَّاهَا ﴾	٣	٥/٤٣٧
﴿ يَغْشَاهَا ﴾	٤	٥/٤٣٧
سورة الليل		
﴿ فَأَمَّا مَنْ أَعْطَىٰ وَاتَّقَىٰ ﴾	٥	٢/٧١٢ـ٣/١٦٤
سورة الضحى		
﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَىٰ ﴾	٥	٢/٧١٢ـ٣/١٦٤
﴿ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ﴾	١٠	٥/١٢٢
﴿ وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ ﴾	١١	٥/١٢٢
سورة الشرح		
﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾	١	٣/٣٢٢
﴿ إِنَّ مَعَ الْعُسْرِ يُسْرًا ﴾	٦	٣/٦٦٠، ٦٦٥
سورة العلق		
﴿ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ ﴾	١٥	١/٢٥٩، ٢٩٨
سورة الأعلى		
﴿ سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ﴾	١	٢/٥٣٦

فهرس أطراف الأحاديث

فهرس الأشعار والأرجاز

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		الهمزة المضمومة		
أو سكتم	الأقذاء	المتقارب	الأعشى الكبير	٢/ ٧١٩
أو نقشتم	والإبراء	المتقارب	الأعشى الكبير	٢/ ٧١٩
إن نبشتم	والأحياء	المتقارب	الأعشى الكبير	٢/ ٧١٩
		الهمزة المكسورة		
يا لك من	شيشاء	مشطور الرجز	نسب إلى أعرابي	٥/ ٢٤٦
		الباء المضمومة		
إذا شاب	نصيب	الطويل	علقمة الفحل	٣/ ٢٧
بكيت	ضروب	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٤/ ٥٠
دعاني إليها	طلابها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٤/ ٣٧٩
فإن تسألوني	لبيب	الطويل	علقمة الفحل	٣/ ٢٧
فقلت ادع	غريب	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	١/ ٥٦٥
فوالله	جوانبه	الطويل	-	٢/ ٢٣٤
أكنيه	اللقب	البسيط	نسب إلى بعض الفزاريين	٢/ ٦٧٧
كتبت إليهم	جواب	الوافر	متنازع النسبة بين الحارث بن كلدة الثقفي وجرير	٤/ ٢٧٥
وقد جعلت	قريب	الوافر	-	٢/ ٤٧٤
		الباء المفتوحة		
قوم هم	الذنبا	البسيط	الحطيئة	٢/ ١٦
إذا نزل	غضابا	الوافر	معود الحكماء معاوية بن مالك	٥/ ٥٩٧
فغض الطرف	كلابا	الوافر	جرير	٢/ ١٢٩

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		الثاء المضمومة		
إن قومي	تحدثوا	مجزوء الخفيف	الزمخشري	٣/ ٤٤
لا أبالي	مؤنث	مجزوء الخفيف	الزمخشري	٣/ ٤٤
		الثاء المكسورة		
فعادى	الثلاث	الوافر	-	٢/ ٤٦٩
		الجيم المضمومة		
قلى دينه	هيوج	الطويل	الراعي النميري	٤/ ٥٤
ولم أر شيئاً	فأعيج	الطويل	أنشده ثعلب عن ابن الأعرابي	٤/ ١٦٢
		الجيم المكسورة		
يحدو ثماني	الإرتاج	الطويل	ابن ميادة	٤/ ٦٥٠
		الحاء المضمومة		
لسلمت	صائح	الطويل	توبة بن الحمير	٥/ ١١٤
إذا اللقاح	مصبوح	البسيط	مختلف النسبة	٢/ ٦٣٥
لولا زهير	جنحوا	البسيط	-	٢/ ٣٣٣
هلا سألت	الريح	البسيط	مختلف النسبة	٢/ ٦٣٥
ورد جازرهم	تمليح	البسيط	مختلف النسبة	٢/ ٦٣٥
		الحاء المفتوحة		
إلى سليمان	فنستريحا	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	٥/ ٤٢
يوم النخيل	ملحاحا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٢/ ٨٣
		الحاء المكسورة		
أقول لمعشر	الملاح	الوافر	ابن نباتة	٢/ ١٢٩
ألستم خير	راح	الوافر	جرير	٢/ ١٢٩
يا لعطافنا	النفاح	الخفيف	أنشده سيبويه دون نسبة	٤/ ٥٠٢

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
وما حرف	ومرفوعا	الهزج	علم الدين السخاوي	٥/ ٥٥
وينصب	مسموعا	الهزج	علم الدين السخاوي	٥/ ٥٥
إذا بكيت	أربعا	مشطور الرجز	ـ	٤/ ٣٠٩
إذاً ظللت	أجمعا	مشطور الرجز	ـ	٤/ ٣٠٩
إن استه	ملمعه	مشطور الرجز	لبيد بن ربيعة	٢/ ٤١٢
إن علي	تبابعا	مشطور الرجز	ـ	٤/ ٤١٧
تؤخذ كرهاً	طائعا	مشطور الرجز	ـ	٤/ ٤١٧
تحملني الذلفاء	أكتعا	مشطور الرجز	ـ	٤/ ٣٠٩، ٣١٢
فهو حر	سعه	مشطور الرجز	ـ	٢/ ١٣٤
كأنما يطلب	أودعه	مشطور الرجز	لبيد بن ربيعة	٢/ ٤١٣
مهلاً أبيت	معه	مشطور الرجز	لبيد بن ربيعة	٢/ ٤١٢
وإنه يولج	إصبعه	مشطور الرجز	لبيد بن ربيعة	٢/ ٤١٣
نجم يضيء	لامعا	مشطور الرجز	ـ	٣/ ٦٢٧
يولجها	أشجعه	مشطور الرجز	لبيد بن ربيعة	٢/ ٤١٣
قد يجمع	جمعه	المنسرح	الأضبط بن قريع السعدي	٤/ ٦٠٥
وصل حبال	قطعه	المنسرح	الأضبط بن قريع السعدي	٤/ ٦٠٥
		العين المكسورة		
أردت لكيما	بلقع	الطويل	ـ	٥/ ١١
فصبراً	بمستطاع	الوافر	قطري بن الفجاءة	٣/ ٢٣٤
وكوني	صناع	الوافر	عزي لبعض بني نهشل	٢/ ٣٦٢
		الفاء المكسورة		
لبيت	منيف	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلبية	٥/ ٦٣
		الفاء الساكنة		
وعرفن	عرف	الرجز	السجاعي	١/ ٤٧١
وكون ثالث	ألف	الرجز	السجاعي	٤/ ٦٥٣

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
وكم من سعود	مالك	الطويل	الدماميني	١/ ١٨٦
قلت لمن يسبي	حالك	الرجز	-	١/ ١٨٦
من الفتى	مالك	الرجز	-	١/ ١٨٦
		اللام المضمومة		
تبين لي	طيالها	الطويل	أنيف بن زبان	٥/ ٥١٣
لعمرك	أول	الطويل	معن بن أوس المزني	٣/ ٦٨١
وكل أناس	الأنامل	الطويل	لبيد	٥/ ٣٣٠
أنشتماه	السفل	البسيط	جرير	٢/ ١٣١
إن الحكومة	سفل	البسيط	الأخطل	٢/ ١٣١
لئن قتلتم	فنمتثل	البسيط	الأعشى الكبير	٥/ ١٠٨
ودع هريرة	الرجل	البسيط	الأعشى الكبير	٥/ ١٠٨
يا شر من	يحتمل	البسيط	الأخطل	٢/ ١٣١
إني ارتفعت	من عل	الكامل	الفرزدق	٣/ ٦٧٠
إذا تهب	بليل	مشطور الرجز	أم عقيل بن أبي طالب	٢/ ٤١٠
إلا رسيمه	رمله	مشطور الرجز	-	٣/ ٣٣٩
وجمع كثرة	يا فل	الرجز	الأجهوري	١/ ١٦٤
قاتلوا القوم	فشل	المنسرح	الشداخ بن يعمر الكناني	٤/ ٦٠٦
فحيا الإله	أخطل	المتقارب	أعرابي	٢/ ١٣٠
وجد الفرزدق	الجندل	المتقارب	أعرابي	٢/ ١٣٠
كرة وضعت	رجل	المتدارك	-	٣/ ٢٢
		اللام المفتوحة		
ألا حييا ليلى	محجلا	الطويل	النابغة الجعدي	٤/ ٥٨١
وقالون	تأثلا	الطويل	الشاطبي	٢/ ١٧
أملى كتاباً	تأمله	البسيط	سعد الدين بن عربي	٥/ ٦٠٠
إن كنت	والأقاويلا	البسيط	أبو سعيد بن محمد بن أبي سعيد	٣/ ٣٠
إن الإمام	أهله	البسيط	سعد الدين بن عربي	٥/ ٦٠٠

اللام المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
وأخرني	وأعلم	الطويل	الزمخشري	٢/ ٦٤٧
ومذ أفلح	أعلم	الطويل	الزمخشري	٢/ ٦٤٧
ينام بإحدى	نائم	الطويل	حميد بن ثور	٢/ ٣٥٦
إن ابن حارث	علموا	البسيط	أوس بن حبناء التميمي	٤/ ٥٤٥
كي تجنحون	تضطرم	البسيط	-	٥/ ١١
يغضي حياءً	يبتسم	البسيط	الفرزدق	٣/ ٩٢
أقول لصحبتي	سجام	الوافر	جرير	٣/ ١٥٥
وفيها لحم	مقيم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٢/ ٦١٧
ولا لغو	مليم	الوافر	أمية بن أبي الصلت	٢/ ٦١٧
ونأخذ بعده	سنام	الوافر	النابغة الذبياني	٥/ ٩٩
تلقى اللبيب	مشتوم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٢
حسدوا	وخصوم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
فإذا رآك	ملزوم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
فابدأ بنفسك	حكيم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
كضرائر	لدميم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
وإذا عتبت	مليم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
وإذا طلبت	والتسليم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
وإذا طلبت	مديم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
والزم	غريم	الكامل	أبو الأسود الدؤلي	٥/ ٥٣
لا يشترى	وجهرمه	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٣/ ٥٧٤

الميم المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
عهدتك	متيما	الطويل	-	٣/ ٤٥٥
فأما الألى	أقصما	الطويل	عمارة بن راشد	٢/ ٨٥
ولولا رجال	علقما	الطويل	حصين بن الحمام المري	٥/ ٣٠
لام الحضور	مرقومه	البسيط	-	٢/ ١٧٨
ما كلمة	مفهومه	البسيط	-	٢/ ١٧٨

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
عرين	عرين	الوافر	-	١/ ٤٤٩
والناس	الغربان	الكامل	أبو إسحاق الغزي	٣/ ٥٦٠
زوراه	بيون	مشطور الرجز	-	٣/ ٦١٦
لقلت لبيه	يدعوني	مشطور الرجز	-	٣/ ٦١٦
ولا يراعى	يراعيان	الرجز	نسب لابن لب الغرناطي	٤/ ٤٣٧
يا هؤلاء	ومعنيان	الرجز	نسب لابن لب الغرناطي	٤/ ٤٣٧
		النون الساكنة		
معاوي	علن	الطويل	عمرو بن العاص	٣/ ٤٩٨
		الهاء المفتوحة		
وإني لراج	أزورها	الطويل	الفرزدق	٢/ ١٠٩
يا باري	باريها	البسيط	أورده الثعالبي	٥/ ٣١٧
ألقى الصحيفة	ألقاها	الكامل	ابن مروان النحوي	٣/ ٥٢٦
		الواو الساكنة		
إنما يعرف ذا	ذووه	مجزوء الرمل	أبو العتاهية	١/ ٣٨٣
		الياء المفتوحة		
أقل به ركب	ساريا	الطويل	سحيم بن وثيل الرياحي	٤/ ٢٥١
ذهبت	حباليا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦
فأنقذني	وحماريا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦
فإما كرام	حيائيا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٧
وحلت	متراخيا	الطويل	النابغة الجعدي	٢/ ٤٥٦
وعرضي	ردائيا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٧
ولست بهاج	العواليا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦
كما تنزي	صبيا	مشطور الرجز	-	٤/ ٩٦
		الياء المكسورة		
أني أبو	الصبي	مشطور الرجز	-	٢/ ٥٣١

فهرس شواهد ابن عقيل

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فقلت أعيراني	ماجد	الطويل	ـ	١/ ٥٦٦
كسا حلمه	المجد	الطويل	ـ	٣/ ٦٧
لا أيهذا	مخلدي	الطويل	طرفة بن العبد	٥/ ٧٠
متى تأته	موقد	الطويل	الحطيئة	٥/ ٧٩
وبالجسم	تشهد	الطويل	ـ	٣/ ٤٠٨
وما لام	يدي	الطويل	ـ	٣/ ٤٠٩
أبصارهن	صداد	البسيط	القطامي	٥/ ٢٩٦
قد ثكلت	الأسد	البسيط	حسان بن ثابت	٢/ ٢٩٧
لولا أبوك	بالمقاليد	البسيط	أبو العطاء بن يسار السندي	٢/ ٣٢٩
ماذا ترى	بعداد	البسيط	جرير	٤/ ٣٥٩
هل تعرفون	للجسد	البسيط	ـ	٥/ ٤٥
فلا والله	زياد	الوافر	ـ	٣/ ٥٠٥، ٥٠٦
من القوم	معد	الوافر	ـ	٢/ ١٣٣
أزف الترحل	قدن	الكامل	النابغة الذبياني	١/ ٢٨٠
شلت يمينك	المتعمد	الكامل	عاتكة رضي الله عنها	٢/ ٥٧٧
ليس الإمام	الملحد	مشطور الرجز	حميد بن مالك الأرقط	١/
كادت النفس	وبرود	الخفيف	عزي إلى أبي زبيد الطائي	٢/ ٤٨٤
من يكدني	والوريد	الخفيف	أبو زبيد الطائي	٥/ ٨٨

الراء المضمومة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أالحق	طائر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٥/ ٤٨٣
أعوذ	ناصر	الطويل	ـ	١/ ٥١٨
ألا يا اسلمي	القطر	الطويل	ذو الرمة	٢/ ٣٧١
إلى ملك	تصاهره	الطويل	الفرزدق	٢/ ٢٩٨
بكيت	جدير	الطويل	العباس بن أحنف	٢/ ٩٠
ببذل وحلم	يسير	الطويل	-	٢/ ٣٨٠
عسى فرج	أمر	الطويل	-	٢/ ٤٧٨، ٤٧٩

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فأبت إلى	تصفر	الطويل	تأبط شراً	٢/ ٤٧٢
لها بشر	نزر	الطويل	ذو الرمة	٤/ ٥٢٧
هل الدهر	غيارها	الطويل	أبو ذؤيب الهذلي	٣/ ٣٣٨
وإني لتعروني	القطر	الطويل	أبو صخر الهذلي	٣/ ٥٣٣
إني وقتلي	البقر	البسيط	أنس بن مدركة الخثعمي	٥/ ٦٥، ٦٦
جزى بنوه	سنمار	البسيط	سليط بن سعد اليربوعي	٣/ ٧٠
لما رأى	ينتصر	البسيط	أحد أصحاب مصعب بن الزبير	٣/ ٦٦
ما الله	ضرر	البسيط	-	٢/ ١٥٧
وما علينا	ديار	البسيط	-	١/ ٥٢٠
يا تيم	عمر	البسيط	جرير	٤/ ٤٧٦، ٤٧٧
ربما الجامل	المهار	الخفيف	أبو دواد الإيادي	٣/ ٥٦٩

الراء المفتوحة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أرى أم	أصيرا	الطويل	امرؤ القيس	٤/ ١٥٤
إذا صح	ميسرا	الطويل	-	٤/ ٢٥
فألفيته يوماً	المعابرا	الطويل	النابغة الذبياني	٤/ ٣٨٧
أيان نؤمنك	حذرا	البسيط	-	٥/ ٧٩
فما آباؤنا	الحجورا	الوافر	رجل من سليم	٢/ ٨٤
يا جارتا	عفاره	مجزوء الكامل	الأعشى الكبير	٣/ ٤٨٢
تقول عرسي	عومره	مشطور الرجز	-	٤/ ١٨٨
فيا الغلامان	فرا	مشطور الرجز	-	٤/ ٤٥٦
واعلم	قدرا	السريع	-	٢/ ٥٨٨، ٣/ ٤٣٧
أكل امرى	نارا	المتقارب	أبو دواد الإيادي	٣/ ٦٨٧ ـ ٤/ ٦٩

الراء المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
تعلم شفاء	والمكر	الطويل	زياد بن سيار بن عمرو بن جابر	٢/ ٦٥٠، ٦٦٩
خليلي	الصبر	الطويل	دون نسبة	٤/ ١٧٥
رأيتك	عمرو	الطويل	راشد بن شهاب اليشكري	٢/ ١٨١

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
رأين	النواضر	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٣/ ٢٧
فذلك إن	فأجدر	الطويل	عروة بن الورد	٤/ ١٥٥
لأستسهلن	لصابر	الطويل	-	٥/ ٣٣
أنا ابن دارة	عار	البسيط	سالم ابن دارة اليربوعي	٣/ ٤٤٧
بالباعث	الدهارير	البسيط	الفرزدق	١/ ٥٤٣، ٥٥٩
جاء الخلافة	قدر	البسيط	جرير	٤/ ٣٦١
وفاق كعب	سقر	البسيط	بجير بن زهير بن أبي سلمى	٣/ ٧٠٤
تركنا	النسور	الوافر	-	٣/ ٣٦٩
حذر أموراً	الأقدار	الكامل	نسب لابن المقفع	٤/ ٥٥
كم عمة	عشاري	الكامل	الفرزدق	٢/ ٢٩١
وإذا تباع	المشتري	الكامل	ابن المولى محمد بن عبد الله المدني	٣/ ٣٥٧
ولقد جنيتك	الأوبر	الكامل	-	٢/ ١٧٩
نبئت زرعة	الأشعار	الكامل	النابغة الذبياني	٢/ ٧١٤
بات يعشيها	باتر	مشطور الرجز	-	٤/ ٣٨٨
تنتهض الرعدة	ظهيري	مشطور الرجز	رجاز من طيى	٣/ ٦٥٧
ولست بالأكثر	للكاثر	السريع	الأعشى الكبير	٤/ ٢٣١
دعوت لما	مسور	المتقارب	أعرابي من بني أسد	٣/ ٦١٧

الراء الساكنة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
لنعم الفتى	والخصر	الطويل	امرؤ القيس	٤/ ٥٤٦
أقسم بالله	عمر	مشطور الرجز	عبد الله بن كيسبة	٤/ ٣٢٨
لست بليلي	نهر	مشطور الرجز	-	٥/ ٣٩٢
ثم زادوا	فخر	الرمل	طرفة بن العبد	٤/ ٦١
فأقبلت	أجر	المتقارب	امرؤ القيس	٢/ ٢٨١

السين المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فأين إلى أين	احبس	الطويل	-	٣/ ١٦٩ ـ ٤/ ٣١٨

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
أما ترى	طالعا	مشطور الرجز	-	٣/ ٦٢٧
قد صرت	أجمعا	مشطور الرجز	-	٤/ ٣١٢
من لا يزال	المعه	مشطور الرجز	-	٢/ ١٣٤
يا ليتني كنت	مرضعا	مشطور الرجز	-	٤/ ٣٠٨
لا تهين	رفعه	المنسرح	الأضبط بن قريع السعدي	١/ ٣٤٧، ٤/ ٦٠٥

العين المكسورة

سقى الأرضين	والضرع	الطويل	-	٣/ ٦٩٣
أطوف	لكاع	الوافر	الحطيئة	٢/ ٧٣
لا تجزعي	فاجزعي	الكامل	النمر بن تولب العكلي	٣/ ١١٣، ١١٤
لا نسب اليوم	الراقع	السريع	أبو عامر بن حارثة السلمي	٢/ ٦١٣

الفاء المضمومة

ومن قبل نادى	العواطف	الطويل	-	٣/ ٦٩٣، ٦٧٣
نحن بما	مختلف	المنسرح	عمر بن امرئ القيس	٢/ ٣٢٣

الفاء المفتوحة

بعشرتك الكرام	ألوفا	الوافر	-	٤/ ٢٦

الفاء المكسورة

يا سعد	الغطارف	الطويل	هاتف هتف بأهل مكة	٤/ ٤٧٦
تنفي يداها	الصياريف	البسيط	نسب إلى الفرزدق	٤/ ٢٨
للبس عباءة	الشفوف	الوافر	ميسون بنت بحدل الكلبية	٥/ ٦٢، ٦٤
من تثقفن	شافي	الكامل	مرة بن عاهان الحارثي	٤/ ٥٩٢

القاف المضمومة

فلو أنك	صديق	الطويل	نسب إلى شيخ من باهلة	٢/ ٥٨٢
والتغلبيون	منطيق	البسيط	جرير	٤/ ١٨٩
يوشك من فر	يوافقها	المنسرح	عزي إلى أمية بن أبي الصلت	٢/ ٤٨٩، ٤٩٤

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		القاف المفتوحة		
لديك كفيل	يشقى	الطويل	-	٣/ ٣٦٠
جارية لم تأكل	المرققا	مشطور الرجز	أبو نخيلة السعدي	٣/ ٥٣٠
		القاف المكسورة		
سرينا	شارق	الطويل	-	٢/ ٢٨٤
هل أنت	مخراق	البسيط	-	٤/ ٦٨
وقاتم الأعماق	المخترقن	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	١/ ٢٨٣
ضربت	الأواقي	الخفيف	مهلهل بن ربيعة التغلبي	٤/ ٤٥٥
		القاف الساكنة		
لواحق الأقراب	كالمقق	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٣/ ٥٥٧
		الكاف المضمومة		
حيكت	تحاك	مشطور الرجز	-	٣/ ٨٢
		الكاف المفتوحة		
خلا الله	عيالكا	الطويل	نسب إلى الأعشى	٣/ ٣٦٧، ٣٦٩
فقلت أجرني	هالكا	المتقارب	عبد الله بن همام السلولي	٢/ ٦٥٩، ٦٦٩
فلما خشيت	مالكا	المتقارب	عبد الله بن همام السلولي	٣/ ٤٥٢
		اللام المضمومة		
خليلي أنى	يحاول	الطويل	-	٥/ ٨٢
دعاني	أول	الطويل	النمر بن تولب العكلي	٢/ ٦٥١
سلي إن جهلت	وجهول	الطويل	الحكيم السموءل بن عادياء الغساني	٢/ ٣٨٤
فقلت اقتلوها	تقتل	الطويل	الأخطل	٤/ ٢١٣
فلا تلحني	بلابله	الطويل	-	٢/ ٥١٦
فيا رب هل	المعول	الطويل	الكميت الأسدي	٢/ ٣٠٨، ٣/ ٥٨
وإن مدت	أعجل	الطويل	الشنفرى	٢/ ٤٤٧ ـ ٤/ ٢٣٧

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ولا عيب فيها	أكسل	الطويل	ذو الرمة	٤/ ٢٤٣
أتنتهون	والفتل	البسيط	الأعشى الكبير	٣/ ٥٥٨
أرجو	تنويل	البسيط	كعب بن زهير	٢/ ٦٧٥
كناطح	الوعل	البسيط	الأعشى الكبير	٤/ ٤٥
لئن منيت	نتتفل	البسيط	الأعشى الكبير	٥/ ١٠٨
كما خط	يزيل	الوافر	أبو حية النميري	٣/ ٧٠١
إن الذي	وأطول	الكامل	الفرزدق	٤/ ٢٣٧
أنت تكون	نبيل	مشطور الرجز	أم عقيل بن أبي طالب	٢/ ٤١٠
ما لك من	عمله	مشطور الرجز	-	٣/ ٣٣٨
إذا ما لقيت	أفضل	المتقارب	غسان بن وعلة	٢/ ١٣٩
يلومونني	يعذل	المتقارب	أحيحة بن الجلاح الأوسي	٣/ ٢٦
		اللام المفتوحة		
أخا الحرب	أعقلا	الطويل	كعب بن سعد الغنوي	٤/ ٥٠
إن المرء	فيخذلا	الطويل	-	٢/ ٤٥٩
حسبت التقى	ثاقلا	الطويل	لبيد بن ربيعة العامري	٢/ ٦٥٣
دنوت وقد	مضللا	الطويل	-	٤/ ٢٢٣
ضيعت حزمي	اشتعلا	البسيط	-	٣/ ٤٨٦
قد قيل	قيلا	البسيط	النعمان بن المنذر	٢/ ٤١٢
يا صاح	الأملا	البسيط	رجل من طيى	٣/ ٤١٣
أبو حنش	أثالا	الوافر	عمرو بن أحمر الباهلي	٢/ ٦٨٧
رأيت الناس	فعالا	الوافر	تسب إلى الأخطل	٣/ ٣٨١
فخير نحن	يا لا	الوافر	عزي إلى زهير بن مسعود الضبي	٢/ ٢٠٧، ٢٠٨
يذيب الرعب	لسالا	الوافر	أبو العلاء المعري	٢/ ٣٣٨
خالي لأنت	الأخوالا	الكامل	-	٢/ ٣٠٩
الواهب المئة	أطفالها	الكامل	الأعشى الكبير	٤/ ٦٦
ولا ترى بعلاً	حلائلا	مشطور الرجز	رؤبة بن العجاج	٣/ ٥١١

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
ومن يقترب	هضما	الطويل	-	٥/ ١٠٠
فريشي منكم	لماما	الوافر	جرير	٣/ ٦٦٢
وكنت إذا	تستقيما	الوافر	زياد الأعجم	٥/ ٣٥
أكثرت	دائما	مشطور الرجز	نسب إلى رؤبة بن العجاج	٢/ ٤٧١
إني إذا	ألما	مشطور الرجز	-	٤/ ٤٥٨
متى تقول	الرواسما	مشطور الرجز	هدبة بن الخشرم العذري	٢/ ٦٩٨
يحسبه	يعلما	مشطور الرجز	مختلف النسبة	٤/ ٥٩٠
لقي ابني	مغنما	الرمل	-	٣/ ٤٣٩

الميم المكسورة

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
فلا تعدد	العدم	الطويل	النعمان بن بشير	٢/ ٦٥٦
مشين كما	النواسم	الطويل	ذو الرمة	٣/ ٦٠٨
وكنت أرى	واللهازم	الطويل	-	٢/ ٥٣٠
لا طيب للعيش	والهرم	البسيط	-	٢/ ٣٨٥
إذا قالت	حذام	الوافر	-	١/ ٥٥٠
فإن الحمر	تميم	الوافر	زياد الأعجم	٣/ ٥٦٨
فساغ لي	الحميم	الوافر	عبد الله بن يعرب	٣/ ٦٧٥
فكيف إذا	كرام	الوافر	الفرزدق	٢/ ٤٠٧
ذم المنازل	الأيام	الكامل	جرير	٢/ ٥٥
لا يركنن أحد	لحمام	الكامل	قطري بن الفجاءة	٣/ ٤١٥
وكريمة	الأعلام	الكامل	-	٣/ ٥٧٧
ولئن حلفت	مقسم	الكامل	الفرزدق	٣/ ٧٠٤
ولقد أراني	وأمامي	الكامل	قطري بن الفجاءة	٣/ ٥٦٢
ولقد نزلت	المكرم	الكامل	عنترة بن شداد	٢/ ٦٩٣
أوالفاً	الحمي	مشطور الرجز	العجاج بن رؤبة	٤/ ٥٩
أوعدني	والأداهم	مشطور الرجز	عديل بن الفرخ العجلي	٤/ ٤١٠
كأن برذون	عصام	مشطور الرجز	-	٣/ ٧٠٥

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
		النون المكسورة		
لعمرك	بثمان	الطويل	عمر بن أبي ربيعة	٤/٣٥٣
وحملت	يدان	الطويل	عروة بن حزام العذري	٥/٢٦٦
ونحن أباة	المعادن	الطويل	الطرماح	٢/٥٦٩
غير مأسوف	والحزن	المديد	أبو نواس	٢/٢٠٠
حاشى قريشاً	والدين	البسيط	-	٣/٣٧٨
لاه ابن عمك	فتخزوني	البسيط	ذو الإصبع العدواني	٣/٥٤٨
لنعم موئلاً	الإحن	البسيط	-	٤/١٨٧
لولا اصطبار	للظعن	البسيط	-	٢/٢٨٩
وما عليك	تعوديني	البسيط	رجل من بني كلاب	٢/٧١٦
أكل الدهر	يقيني	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	١/٤٥٠
عرفنا	آخرين	الوافر	جرير	١/٤٤٨
فقلت ادعي	داعيان	الوافر	دثار بن شيبان النمري	٥/٥١
وماذا تبتغي	الأربعين	الوافر	سحيم بن وثيل الرياحي	١/٤٥١
ولقد أمر	يعنيني	الكامل	رجل من بني سلول	٤/٢٧٢
وصدر	حقان	الهزج	-	٢/٥٩٣
إنك لو	ودوني	مشطور الرجز	-	٣/٦١٦
أيها السائل	مني	الرمل	-	١/٥٦٧
إن هو مستولياً	المجانين	المنسرح	-	٢/٤٥٨
حيثما تستقم	الأزمان	الخفيف	-	٥/٨١
		النون الساكنة		
أتطمع فينا	حسن	الطويل	عمرو بن العاص	٣/٤٩٨
رب وفقني	سنن	الرمل	-	٥/٤٣
وأنبئت قيساً	اليمن	المتقارب	الأعشى الكبير	٢/٧١٩
		الهاء المضمومة		
ألا يا عمرو	الزبيراه	الهزج	-	٤/٥٢٠

مطلع البيت	القافية	البحر	القائل	رقم الصفحة
			الهاء المفتوحة	
إذا رضيت	رضاها	الوافر	القحيف العقيلي	٣/ ٥٥٠
إن أباها	أباها	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	١/ ٣٩٦
قد بلغا	غايتاها	مشطور الرجز	أبو النجم العجلي	١/ ٣٩٦
			الواو المكسورة	
وكم موطن	منهوي	الطويل	يزيد بن الحكم الثقفي	٣/ ٤٩٩
			الياء المفتوحة	
ألا حبذا	هيا	الطويل	أم شملة كنزة بنت برد المنقري	٤/ ٢٠٦
أيا راكباً	تلاقيا	الطويل	عبد يغوث بن وقاص الحارثي	٤/ ٤٣٩
بدت فعل	فؤاديا	الطويل	النابغة الجعدي	٢/ ٤٥٥
تعز	واقيا	الطويل	-	٢/ ٤٥٢
تقول ابنتي	ليا	الطويل	مالك بن الريب	٣/ ٤٢٢
فإما كرام	كفانيا	الطويل	منظور بن سحيم	١/ ٣٨٦، ٣٨٧ ـ ٢/ ١٠١
مررت	واديا	الطويل	سحيم بن وثيل الرياحي	٤/ ٢٥١
وإنك إذما	آتيا	الطويل	-	٥/ ٨٠
ومستبدل	وأحريا	الطويل	أنشده ثعلب وابن الأعرابي دون نسبة	٤/ ١٥٠، ١٥٥
باتت تنزي	تنزيا	مشطور الرجز	-	٤/ ٩٦، ١٠٣
ما حم	باقيا	السريع	-	٣/ ٤١٢
			الياء المكسورة	
لتقعدن	القصي	مشطور الرجز	-	٢/ ٥٣١

فهرس الضوابط الشعرية

الأبيات مع القائل واسم البحر	رقم الصفحة
وَأَعْـــرِبَـــنَّ مـــا بنـــونٍ رُفِعَـــا وذا عـنِ العُـرْبِ أتـى فـاسْتَمِعَـا	ـ
شروط بناء (أمس)، للسجاعي، من الطويل	١/ ٣٦٢
وأمـــسِ ابنِــهِ إنْ قــد أردتَ مُعيَّنــاً ولـم يـكُ ظـرفـاً ثـمَّ جَمْعاً مُكسَّرَا	ـ
وليــسَ مُضــافــاً ثــمَّ غيــرَ مُعــرَّفٍ وســادسُهــا ألاَّ يكــونَ مُصغَّــرَا	ـ
حكم دخول الباء على المقصور عليه، لعلي الأجهوري، من الرجز	١/ ٣٦٩ـ ٣٧٠
والبـــاءُ بعـــدَ الاختصـــاصِ يَكثُــرُ دخـولُهـا علـى الـذي قـد قَصَـرُوا	ـ
وعكسُــــهُ مُستعمَـــــلٌ وجَيِّـــــدُ ذَكَــرَهُ الحَبْــرُ الهُمَــامُ السيِّــدُ	ـ
لغات إعراب (الفم)، للسجاعي، من البسيط	١/ ٣٨٩
نَقْـــصٌ وقَصْــرٌ وتضعيــفٌ مُثلَّثــةً فيهـنَّ فـاءٌ وإتبـاعٌ لِفَـمْ حَسَـنُ	ـ
شروط تثنية الاسم، من الرجز	١/ ٤٠٧
شــرطُ المُثنَّــى أن يكــونَ مُعْــرَبَـا ومُفــرَداً مُنكَّــراً مــا رُكِّبَــا	ـ
مُــوافِقــاً فــي اللفـظِ والمعنــى لــهُ مُمـاثِـلٌ لـم يَغْـنَ عنـهُ غيـرُهُ	ـ
ضابط حركة فاء الجمع إذا حُذفت لام مفرده، للسجاعي، من البسيط	١/ ٤٤٢
فـي الجمـعِ تُكسَـرُ فـا مـا كـانَ مُفـردُهُ محذوفَ لامٍ ومفتوحاً كنحوِ سَنَهْ	ـ
والكسرَ أبْقِ بهِ إنْ مفردٌ كُسِرَا واضمُمْ أوِ اكْسِرْ لذي المضمومِ نحوُ ثُبَهْ	ـ
ما يُقاس جمعه بالألف والتاء، للشاطبي، من الرجز	١/ ٤٥٨
وقِسْــهُ فــي ذي التــا ونحــوِ ذِكْــرى ودِرْهَـــمٍ مُصغَّـــرٍ وصَحْـــرَا	ـ
وزينـــبٍ ووصـــفِ غيـــرِ العـــاقـــلِ وغيـــرُ ذا مُسلَّـــمٌ للنـــاقـــلِ	ـ
رسم لام (التي) ونحوها، للشاطبي المقرئ، من البسيط	١/ ٤٦٢
لامُ (الَّتي) (الَّئِ) و(الَّتِي) وكيفَ أتى الْـ لَذِي معَ (الَّيْلِ) فاحْذِفْ وأصدُقِ الفِكَرَا	ـ
أقسام ما لا ينصرف، للسجاعي، من الرجز	١/ ٤٧١
اِمْنَــعْ لصــرفِ مُنتهــى جمــعٍ كمــا مسـاجـدٍ وكـالمصـابيـحِ اعْلَمَـا	ـ
وألــفِ التــأنيــثِ بــالقَصْــرِ كــذا بـالمـدِّ كـالحُبْلى وصَحْـراءَ خُـذَا	ـ
وعَـــرِّفَـــنْ مُـــؤنَّثــاً غيــرَ الألِــفْ كــزينــبٍ وطلحــةٍ كمــا عُــرِفْ	ـ

الأبيات مع القائل واسم البحر		رقم الصفحة
كذاكَ الاعْجَميُّ والمُركَّبُ	كيوسفِ وبَعْلَبَكَّ يذهبُ	ـ
وامْنَعْ لوصفٍ أو لتعريفٍ لِذِي	وزنٍ كأفضلٍ وأحمدُ هُدِي	ـ
والعدلُ مِثْلُ أُخَرَ وعُمَرَا	وزِدْ كسكرانَ وعِمْرانَ اذْكُرَا	ـ
مراتب أنكر النكرات، للسجاعي، من الرجز		١/ ٥٠٥
مذكورٌ موجودٌ ومُحدَثٌ كذا	وجوهرٌ جِسْمٌ ونامٍ فَخُذَا	ـ
والحيوانُ ثمَّ إنسانٌ رَجُلْ	وعالِمٌ ترتيبُ تنكيرٍ كَمُلْ	ـ
حركة سين (سعة)، نسب إلى الدنوشري، من مشطور الرجز		٢/ ١٣٤
وسَعَةٌ بالفتحِ في الأوزانِ		ـ
والكسرُ مَحْكِيٌّ عنِ الصَّاغاني		ـ
أحكام (لا سيما)، للسجاعي، من الرجز		٢/ ١٥١ـ ١٥٣
وما يلي (لا سيَّما) إنْ نُكِّرا	فاجرُرْ أوِ ارفَعْ ثمَّ نصبَهُ اذكُرا	ـ
في الجرِّ (ما) زِيدَتْ وفي رفع أُلِفْ	وَصْلٌ لها قُلْ أو تَنَكُّرٌ وُصِفْ	ـ
وعندَ رفعِ مُبتداً قَدِّرْ وفي	رفعٍ وجَرٍّ أَعْرِبَنْ سِيَّ تَفِي	ـ
وانصِبْ مُمَيِّزاً وقُلْ (لا سيَّما	يومٍ) بأحوالٍ ثلاثٍ فاعلَمَا	ـ
والنصبَ إنْ يُعرَّفِ اسمٌ فامنعَا	وبعدَ (سِيٍّ) جملةً فأَوْقِعَا	ـ
أجازَ ذا الرَّضِيْ ولا تُحذَفُ (لا)	مِنْ (سِيَّما) و(سِيَّ) خَفِّفْ تَفَضُّلا	ـ
وامنَعْ على الصحيحِ الاستثنا بها	ثمَّ الصلاةُ للنبيِّ ذي البَها	ـ
ضابط ظرفي اللغو والمستقر، للسجاعي، من الرجز		٢/ ٢٥٨
اَلظَّرفُ لغوٌ إن يكنْ مخصُوصًا	بعاملٍ لقدْ أتى منصُوصًا	ـ
ومُستقَرٌّ إنْ يكنْ قدْ عمَّا	واحذِفْ لهذا دونَ ذاكَ حَتْمَا	ـ
وقيل لغوٌ إن يكن تعلَّقا	بعاملٍ مُصرَّحٍ تحقُّقا	ـ
ومُستقَرٌّ إنْ يكنْ قدْ حُذفا	عاملُهُ ذا باشتهارٍ عُرفا	ـ
مُسوِّغات الابتداء بالنكرة، للسجاعي، من الوافر		٢/ ٢٧٦ـ ٢٨٠
بذي التنكيرِ فابْدَأْ عندَ عَشْرٍ	وخمسٍ مثلِ حَسْنا قدْ أُجِيدَتْ	ـ
عمومٍ واختصاصٍ أو كوصفٍ	وعطفٍ والحقيقةُ قدْ أُرِيدَتْ	ـ

وإعمـالٌ ومعنـى الفعـلِ فـأعلَـمْ   وبعـدَ (إذا) مُفـاجـأةٍ أُبِيـتْ   -
ولام الإبتـدا أو لفـظِ (لـولا)   و(كـم) أيضـاً وإبهـامٍ أُعِيـدَتْ   -
كـذلـك إنْ أتـى الإخبـارُ خَـرْقـاً   لعـادةٍ أو جـوابٍ قـد أُفِيـدَتْ   -
وفـي بَـذْءٍ لـذاتِ الحـالِ حقّـاً   فذي قطعاً بـ «الاشْمُونِيْ» أُنِيطَتْ   -

الفرق بين (يزال) و(يزول) و(يزيل)، للسجاعي، من الطويل   ٢/ ٣٦٤

(يـزالُ) ارفعَـنْ للمبتـدا وانصِبَـنْ بـهِ   كـ (كـانَ) لـهُ نَسْـخٌ أتـاكَ مُقـرَّرَا   -
خـلافَ الـذي مـاضـي (يـزولُ) لنُقْلـةٍ   فـذا قـاصـرٌ عنـدَ النُّحـاةِ تَحَـرَّرَا   -
ومـاضـي (يَـزيـلُ) امتـازَ مَعْنـاهُ فـافهمَـنْ   تَعَـدِّي لمفعـولٍ أَمِنـتَ مِـنَ المِـرَا   -

شروط حذف النافي من مثل (لا أبرح)، للدنوشري، من الطويل   ٢/ ٣٦٨

ويُحـذَفُ نـافٍ مَـعْ شـروطٍ ثـلاثـةٍ   إذا كـان (لا) قبلَ المضـارعِ فـي قَسَـمْ   -

أقسام أفعال القلوب من حيث اليقين والرجحان، للسجاعي، من الرجز   ٢/ ٦٤٢

ثـلاثـةٌ يقينُهـا لـن ينكَـرَا   وجـدتُ مَخْبُـوبـي تعلَّمـتُ دَرَى   -
وخمسـةٌ تُفِيـدُ رُجْحـانـاً جَعَـلْ   حَجا وعَدْ زعمتُ هَبْ يا ذا كَمَلْ   -
لـذيـنِ قـد أتـى رأى وعَلِمَـا   وخـالَ ظنَّ معْ حَسِبتُ فـافْهَمَـا   -
والأغلـبُ اليقيـنُ فـي رأى عَلِـمْ   وللثـلاثِ بعـدَ رُجْحـانٍ عُلِـمْ   -

الموصولات الحرفيّة، للسندوبي، من الطويل   ٢/ ٧٠

وهـاكَ حُـروفـاً بـالمصـادرِ أُوِّلَـتْ   وذِكْري لها خَمْساً أصحُّ كما رَوَوْا   -
وهـا هِـيَ (أَنْ) بـالفـتـحِ (أنَّ) مُشـدَّداً   وزِيدَ عليها (كي) فخُذْها و(ما) و(لَوْ)   -

لغات (الذي) و(التي)، للسجاعي، من الرجز   ٢/ ٧٦

سِـتٌّ أَتَـتْ مِـنَ اللُّغـاتِ فـي (الـذي)   معَ (التي) يا صاحِ فاْحفَظْ تَحْتَذِي   -
إثبـاتُ (يـا) وحـذفُهـا مَـعْ كسـرِ   وحَـذْفُهـا مـعَ السُّكـونِ فـادْرِ   -
كـذاكَ تشـديـدٌ بكسـرٍ أو بِضَـمْ   وحذفُ (أل) مَعْ خَفِّ (ياءٍ) قد خَتَمْ   -

أنواع ما يعملُ عملَ الفعلِ، من الكامل   ٣/ ١٢

الظـرفُ واسـمُ الفعـلِ والصفـةُ التـي   قـد شُبِّهَـتْ مَـعَ أَفعَـلِ التفضيـلِ   -
والجـارُ والمجـرورُ أمثلـةٌ مـعَ اسْـ   ـمِ المصدرِ اسمَيْ فاعلٍ مفعولِ   -

الأبيات مع القائل واسم البحر	رقم الصفحة
وكـذاكَ مصـدرُهـا فـدونَـكَ عشـرةً ـ كـالفعـلِ يعلمُهـا ذَوُو التحصيـلِ	ـ
مواضع اطِّراد حذف الفاعل، للسجاعي، من الطويل	٣/ ١٩ـ ٢٠
لقـد جـاءَ حَـذْفُ الفـاعـلِ اعلَـمْ بِستَّـةٍ ـ بفـاعـلِ فعـلٍ للجمـاعـةِ يُـذكَـرُ	ـ
مُـؤنَّثِـهِ أيضـاً وفـاعـلُ مصـدرٍ ـ تَعجَّبْ أَنِبْ واستثنِ حقّاً فتُشكَرُ	ـ
وحـالَيـنِ للتفصيـلِ قـامـا مَقـامَـهُ ـ كما رجلٌ فـي بيـتِ شعـرٍ يُكـرَّرُ	ـ
وزِيـدَ عليهـا أنْ يُـؤخَّـرَ فـاعـلٌ ـ مـعَ السَّبْـقِ للفعلَيـنِ وهْـوَ مُقـرَّرُ	ـ
ترتيب المفاعيل عند الاجتماع، للفارضي، من الطويل	٣/ ١٩٧
مفـاعيلَهُـم رَتِّـبْ فصَـدِّرْ بمُطلَـقٍ ـ وثَـنِّ بـهِ فيـهِ لَـهُ مَعَـهُ كَمَـلْ	ـ
تقـولُ ضـربـتُ الضَّـرْبَ زيـداً بسَـوطِـهِ ـ نهـاراً هنـا تـأديبَـهُ وأمـراً نَكَـلْ	ـ
نوائب المصدر المُؤكِّد، للفارضي، من الطويل	٣/ ٢١٥
وعـن مصـدرٍ قـد نـابَ وصـفٌ وآلَـةٌ ـ وفي ذَيْنِ واسمُ العينِ خُلْفُ مَنِ اجتهَدْ	ـ
وكـلٌّ وبعـضٌ ثـمَّ نـوعٌ ومضمـرٌ ـ ووقتٌ ونابَ اسمُ الإشارةِ والعَدَدْ	ـ
ومصـدرُ فعـلٍ آخَـرَ احفَـظْ مُـرادِفـاً ـ كيُعجِبُـهُ حُبّـاً بـهِ شـاهـدٌ وَرَدْ	ـ
تتمَّة نوائب المصدر المُؤكِّد، للسجاعي، من الطويل	٣/ ٢١٦
وهيئتُـهُ واسـمٌ لمصـدرٍ اعلَمَـنْ ـ و(ما) ذاتُ الاستفهامِ والشَّرطِ فلتُزَدْ	ـ
شروط نصب الاسم مفعولاً له، للسجاعي، من الرجز	٣/ ٢٥٦
والمصـدرُ القلبـيُّ أنْ قـدِ اتَّحَـدْ ـ وقتـاً وفـاعـلاً وعِلَّـةً وَرَدْ	ـ
يُنصَـبُ مفعـولاً لَـهُ فـي نحـوِ دِنْ ـ للهِ طـاعـةً تكـنْ مِمَّـنْ أَمِـنْ	ـ
ضابط الاستفهام التوبيخي والإنكاري، للسجاعي، من الرجز	٣/ ٣٢٣
مُستفهَـمُ التـوبيـخِ مُـدَّعِيـهِ ـ بـالصِّـدقِ صِـفْ وواقـعٌ فِيـهِ	ـ
مُستفهَـمُ الإنكـارِ غيـرُ واقـعِ ـ ومُـدَّعِيـهِ كـاذبٌ يـا ذا فعِـي	ـ
العوامل المعنويَّة التي لا تتقدَّم الحال عليها، للسجاعي، من الطويل	٣/ ٤٢٨ـ ٤٢٩
كـأنَّ لعـلَّ احفَـظْ وليـتَ إشـارةٌ ـ وظـرفٌ ومجـرورٌ وتنبيـهٌ النِّـدَا	ـ
ويـا نسـبٍ واستفهمَـنَّ مُعظِّمـاً ـ على ذي امنَعَنْ تقديمَ حالٍ لكَ الهُدَى	ـ

الأبيات مع القائل واسم البحر		رقم الصفحة
موانع ربط الجملة الحاليّة بالواو، لعلي المِبهي، من البسيط		٣/ ٤٥٤ـ ٤٥٦
جَـرِّدْ مِـنَ الـواوِ حـالاً جملـةً وقعَـتْ	مُضارِعاً مُثْبَتاً مَنفِيّ بـ (ما) وبـ (لا)	-
ومـاضيـاً بعـدَ (إلا) أو بـ (أو) تَبِعَـا	واسميـةٌ عـاطفـاً تتلـو فكـن نَبِـلا	-
أو أكّـدتْ وبـذاتِ النفـيِ قـد قُـرِنـتْ	سبعٌ أتتْ قد بلغتَ العِلْمَ والعَمَلا	-
لغات (رُبَّ)، للسجاعي، من الخفيف		٣/ ٥٠٢
ضُـمَّ وافتَـحْ لـراءِ رُبَّ وخَفِّـفْ	واشدُدَنْ باءَ مَعْ تا المُؤنَّثِ أو ما	-
أو همـا أو مُجـرَّداً ثـمَّ راءَ	ضُـمَّ مـعَ بـا أو سَكِّنَـنْ قـد أُتِمَّـا	-
ضابط الفرق بين اللَّبْس والإجمال، للسجاعي، من الرجز		٣/ ٥٢
إفهـامُ غيـرِ القَصْـدِ لَبْـسٌ قـد مُنِـعْ	ونَفْـيُ فَهْـمِ ذاكَ إجمـالٌ سُمِـعْ	-
شروط إعمال المصدر، للسجاعي، من الرجز		٤/ ١٤
أَعْمِـلْ كفِعْـلٍ مصـدراً بشـرطِ أنْ	يكـونَ فَـرْداً ظـاهـراً مُكبَّـرَا	-
وغيـرَ محـدودٍ ومتبـوعٍ ولا	يكـونَ محـذوفـاً ولا مُـؤخَّـرَا	-
وغيـرَ مفصـولٍ كـذا حُلُـولُ أنْ	أو (مـا) وفعـلٍ فـي مَحَلِّـهِ اذْكُـرَا	-
وقـالَ فـي التسهيـلِ هـذا غـالـبٌ	فـاحفَـظْ لـه يـا صـاحِبِي لتُنصَـرَا	-
ما جاء على (تِفْعال) بكسر التاء، للسجاعي، من الطويل		٤/ ٢٩
بتِلْقـاءَ مـعْ تِبْيـانَ فـاكسِـرْ لأوَّلٍ	وغيرَهُما فافتَحْ كتَذْكارِكَ الجَلِي	-
الفراعنة الذين كانوا في زمن بعض الأنبياء، للسجاعي، من الطويل		٤/ ٥٣٦
سِنـانُ اسـمُ فِـرْعَـونِ الخليـلِ وبعـدَهُ	فـرَيَّـانُ فـرعـونَ ليُـوسـفَ يـا صـاحِ	-
وفـرعـونُ موسـى قُـلْ وليـدُ بـنُ مُصعَـبٍ	فعِـدَّتُهُـم جـاءتْ ثـلاثـاً بمِصْبـاحِ	-
علل المنع من الصرف، نسبت للأنباري، من البسيط		٤/ ٦٢١ـ ٦٢٢
عَـدْلٌ ووصـفٌ وتـأنيـثٌ ومعـرفـةٌ	وعَجْمـةٌ ثـمَّ جمـعٌ ثـمَّ تـركيـبُ	-
والنـونُ زائـدةٌ مِـنْ قَبْلِهـا أَلِـفٌ	ووزنُ فعـلٍ وهـذا القـولُ تقـريـبُ	-
علل المنع من الصرف، من الرجز		٤/ ٦٢٣
لمُنتهـى الجمـوعِ منـعٌ والأَلِـفْ	عَـرْفُ مـعَ العُجْمـةِ تـركيـبُ أُلِـفْ	-

الأبيات مع القائل واسم البحر	رقم الصفحة
تـأنيـثُ الحـاقُ وعَـرُفٌ أو صِـفٍ ... مَـعْ وزنِ عَـدْلٍ وزيـادةٍ تَفِـي	-
ما جاء على (فَعْلان) ومؤنثه (فَعْلانة)، لابن مالك، من الهزج	٤/ ٦٣٠
أَجِـزْ فَعْلـى لفَعْـلانَـا ... إذا استَثْنَيْـتَ حَبْـلاَنَـا	-
ودَخنـانـاً وسَخْنـانـاً ... وسَيْفَـانـاً وصَحْيـانَـا	-
وصَـوْجـانـاً وعَـلَّانـاً ... وقَشْـوانـاً ومَصَّـانَـا	-
ومَـوْتـانـاً ونَـدْمـانـاً ... وأَتْبِعْهُـنَّ نَصْـرانَـا	-
وزِدْ فيهـنَّ خَمْصـانـاً ... علـى لغـةٍ وأَلْيـانَـا	-
شروط منع صرف الجمع المتناهي، للسجاعي، من الرجز	٤/ ٦٥٢ـ ٦٥٣
ومـا أتـى مُشـابِهـاً مَفَـاعِـلَا ... أوِ المفـاعيـلَ بفتـحٍ أوَّلَا	-
وكـونُ ثـالـثٍ لـهُ حقّـاً أَلِـفْ ... خَلَتْ عنِ التعويضِ مَعْ كسرِ أُلِفْ	-
عنـهُ العُـرُوضُ مُنتـفٍ وهْـوَ علـى ... أوّلِ حـرفَيـنِ ثـلاثٍ حصَّـلَا	-
وأوسـطُ الثـلاث سـاكـنٌ خَـلَا ... عـنِ انفصـالٍ فـاعلَمَـنْ مـا فُصِّـلَا	-
فصـرفَـهُ امنَـعْ يـا فتـى وقُـلْ غَفَـرْ ... رَبِّـي لنـاظـمٍ وللقلـبِ جَبَـرْ	-
ما تُعرفُ به العُجمة، للسجاعي، من الطويل	٤/ ٦٧٣
بنَقْـلِ أُولـي العِـرْفـانِ تُعـرَفُ عُجْمـةٌ ... كـذا بخروجٍ عـن مـوازيـنَ للعَـرَبْ	-
وبـالنُّـونِ قبـلَ الـرا كنَـرْجِـسٍ اعلَمَـنْ ... وبالزَّاي بعدَ الدالِ فاحذَرْ مِنَ العَطَبْ	-
وبـالجيـمِ مـعْ قـافٍ أوِ الصـادِ أو يَكُـنْ ... رباعيّاً أو خَمْساً بهِ الذَّلْقُ مُجتَنَبْ	-
بعض أحكام جواب (لو)، للغزي، من الرجز	٥/ ١١٩
يُجـابُ بـالمـاضـي بـلامٍ أو بـ (مـا) ... أو بمضـارعٍ بـ (لـم) قـد جُـزِمَـا	-
شروط الإخبار بـ (الذي)، للسجاعي، من الرجز	٥/ ١٣٩ـ ١٤٢
شُـرُوطُ إخبـارٍ هُـدِيـتَ بـ (الَّـذِي) ... ونحـوِهِ فـي مُثْبَـتٍ فتَحْتَـذِي	-
قَبُـولُ تـأخيـرٍ وتعـريـفٍ غِنَـى ... بـالأجنبـيِّ والضميـرِ أُعلِنـا	-
فـي جملـةٍ عنهـا انتفـى الإنشـاءُ ... وصِحَّـةُ الـرفـعِ بهـا اعتنـاءُ	-
وغيـرُ واقـعٍ بـإحـدى جُمَـلِ ... قـد استقلَّـتْ فـانظُـرَنْ فـي العَمَـلِ	-
ونـاسـعٌ إمكـانُ الاستفـادَهْ ... وإنْ تُـرِدْ بـ (أل) فخُـذْ زيـادهْ	-

مـــنْ جملـــةٍ فعليَّـــةٍ مـــا يُخبَـــرُ عنـــه وذو تصـــرُّفٍ كتُـــذكَـــرُ	ـ
لغات (كأيِّن)، لابن مالك، من الرجز	٥/ ١٩٥
وفـــي كـــأيِّـــنْ قيـــلَ كـــائـــنْ وكَيْـــنْ وهكـــذا كَـــأنْ وكَيِّـــنْ فـــاستَبِـــنْ	ـ
شروط رفع الفعل بعد (حتى)، للسجاعي، من الرجز	٥/ ٣٨
وشـــرطَ رفـــعٍ كـــونُـــهُ حـــالاً كـــذا مُسبَّـــبٌ حقّـــاً وفضلـــةٌ خُـــذَا	ـ
أنواع الطلب، من البسيط	٥/ ٤١
مُرْ وانْـهَ وادعُ وسَلْ واعـرِضْ لحَضِّهِـمِ تَمَـنَّ وَارْجُ كـذاكَ النفـيُ قـد كَمَـلاَ	ـ
أحرف الزيادة، لابن مالك، من الطويل	٥/ ٤٧٥
هنـــاءٌ وتسليـــمٌ تـــلا يـــومَ أُنْسِـــهِ نهـايـةُ مسـؤولٍ أمـانٌ وتسهيـلُ	ـ
شروط إدغام المثلين المحركين، للسجاعي، من الرجز	٥/ ٥٧٦ ـ ٥٧٨
مِثْلَيـــنِ أَدْغِمَنْهُمـــا بكِلْمَـــةِ إنْ لـم يُصـدَّرا كـذا عـن ثِقَـةِ	ـ
وليـــسَ مِثْـــلَ صُفَـــفٍ وذُلُـــلِ ولَبَـــبٍ وجُسَّـــسٍ وهَيْلَـــلِ	ـ
أصـالـةُ التحـريـكِ أيضـاً وُجِـدَتْ وينتفـي سكـونُ ثـانٍ قـد ثَبَـتْ	ـ
أدوات الشرط التي تقترن بـ(ما)، من الرجز	٥/ ٧٨ ـ ٥٧٩
قـد لَـزِمَـتْ (مـا) حيثُمـا وإذمـا وامتنعَـتْ فـي مَـنْ ومـا ومَهْمَـا	ـ
كـذاكَ فـي أيـنَ وبـاقيهـا أتـى وجهـانِ إثبـاتٌ وحَـذْفٌ ثَبَتَـا	ـ

فهرس أهم مصادر ومراجع التحقيق

❁ المصادر والمراجع المخطوطة:

١ـ إرشاد السالك النبيل إلى ألفية ابن مالك وشرحها لابن عقيل، للإمام المحدث النحوي شمس الدين أبي حامد محمد بن محمد ابن الميت البديري الدمياطي المصري (ت١١٤٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٧٤٠)، والخاص (٢٢٠).

٢ـ الأنوار البهية في ترتيب الرضي على الألفية، للإمام المعمر النحوي البلاغي المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن عبد الفتاح الملوي المجيري (ت١١٨٢هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٤٧٨)، والخاص (٣٥٨٥).

٣ـ الإيعاب في شرح العباب، لشيخ الإسلام الإمام المحدث الفقيه المفتي المحقق شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد ابن حجر الهيتمي المكي (ت٩٧٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٢٧٧)، والخاص (٣٣١).

ـ نسخة ثانية، مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم (٥٥٤١).

٤ـ تحفة الأشراف على كشف غوامض الكشاف، للإمام المفسر النحوي عماد الدين يحيى بن القاسم الفاضل اليمني الصنعاني (ت بعد ٧٥٠هـ)، نسخة مكتبة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم (٢١٣٥).

٥ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، نسخة مكتبة فاضل أحمد باشا كوبريلي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، الأجزاء (٦، ٧، ٨)، ذات الأرقام (١٤٨٠، ١٤٨١، ١٤٨٢).

٦ـ تعليق الفرائد على شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٨٧٥١)، والخاص (١٠٥٧).

٧ـ تقرير الأنبابي الثاني على حاشية الصبان على الأشموني، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٤٩٤)، والخاص (٣٦٠١).

٨ ـ تقرير الأنبابي على حاشية أبي النجا على شرح الأجرومية، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٢٨٩٠)، والخاص (٣٩٠٩).

٩ـ تقرير الأنبابي على حاشية الأمير على شرح شذور الذهب، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٠٢٣٣)، والخاص (٨٠٥٢).

١٠ـ تقرير الأنبابي على حاشية الأمير على شرح الملوي على السمرقندية، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٥٦٣)، والخاص (١٩٩٢).

١١ـ تقرير الأنبابي على حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٢١٨٩)، والخاص (٨٢٦٨).

١٢ـ تقرير الشرشيمي على فتح الجليل على شرح ابن عقيل، للإمام النحوي سيد الشرشيمي الشرقاوي (ت١٢٨٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٦٢٦٥٨)، والخاص (٤٢٧٩).

١٣ـ تنوير الحالك على منهج السالك، للإمام الفقيه النحوي شهاب الدين أبي السعود أحمد بن عمر الأسقاطي (ت١١٥٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٨٤٥٣٠)، والخاص (٥٤٨١).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٠٦٣٨)، والخاص (١٧٧٩).

١٤ـ حاشية ابن قاسم العبادي على شرح ابن الناظم، للإمام الفقيه النحوي اللغوي شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، نسخة مكتبة لاله لي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٣٢٠٨).

١٥ـ حاشية ابن قاسم العبادي على شرح الأشموني، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٢٦٢)، والخاص (٣٣٤).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٢٣٦٥)، والخاص (٨٤٤٤).

١٦ـ حاشية ابن قاسم العبادي على شرح المختصر للسعد التفتازاني، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٤٦٦)، والخاص (٨٩).

١٧ـ حاشية ابن قاسم الغزي على شرح تصريف العزي، للإمام الفقيه النحوي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي المصري (ت٩١٨هـ)، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٢٠٣١).

١٨ـ حاشية الأجهوري على مختصر ابن أبي جمرة، للإمام الفقيه المحدث نور الدين أبي الإرشاد علي بن محمد الأجهوري (ت١٠٦٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٢٢٤٢)، والخاص (٢٥٠٤).

١٩ـ حاشية الأمير على شرح الأزهرية، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنْبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٨٢٢)، والخاص (١٠٧٩).

٢٠ـ حاشية التفتازاني على الكشاف، للإمام البلاغي المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، نسخة مكتبة فاضل أحمد باشا كوبريلي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (١٩٠).

٢١ـ حاشية الحفني على شرح الأشموني، لشيخ الإسلام الإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن سالم الحفني (ت١١٨١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٥٠٤٢)، والخاص (٣٤٠٨).

٢٢ـ حاشية الحفيد على التوضيح، للإمام النحوي حفيد ابن هشام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت٨٣٥هـ)، نسخة مكتبة كوبريلي (محمد عاصم)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٥٦٢).

٢٣ـ حاشية الدماميني على مغني اللبيب، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٢٥٥٢)، والخاص (٣٢٢٥).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٥٠٢٦)، والخاص (٣٣٩٢).

٢٤ـ حاشية الدنوشري على التصريح بمضمون التوضيح، للإمام النحوي المتفنن عبد الله بن عبد الرحمن الدنوشري (ت١٠٢٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٦٠٥٨)، والخاص (٨٥١).

٢٥ـ حاشية السيد البليدي على شرح الأشموني، للإمام السيد المقرئ المفسر النحوي شمس الدين محمد بن محمد البليدي الحسني (ت١١٧٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٠٦٢٩)، والخاص (٥٩٥٠).

٢٦ـ حاشية الشاوي على شرح المرادي على الألفية، للإمام الفقيه المفسر النحوي أبي زكريا يحيى بن محمد الشاوي الجزائري (ت١٠٩٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٢١٧٤)، والخاص (٨٢٥٣).

٢٧ـ حاشية الشبراملسي على شرح منهج الطلاب، للإمام الفقيه المتفنن المحرر نور الدين أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت١٠٨٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨٣٣٦)، والخاص (٢٨٥٧).

٢٨ـ حاشية الشنواني على أوضح المسالك، المسماة: «هداية السالك إلى تحرير أوضح المسالك» (قطعة منها)، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة دار الكتب القومية، القاهرة، مصر، ذات الرقم (٢٤٠٣).

٢٩ـ حاشية الشنواني على شرح الفاكهي على قطر الندى وبل الصدى، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٧٥٧٠)، والخاص (٩٧٠).

٣٠ـ حاشية اللقاني على أوضح المسالك، للإمام الأصولي النحوي ناصر الدين أبي عبد الله محمد بن حسن اللقاني المصري (ت٩٥٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٧١٥٦)، والخاص (٧١٢٣).

٣١ـ حاشية المدابغي على شرح الأشموني، للإمام الفقيه النحوي المحقق بدر الدين حسن بن علي المنطاوي المدابغي الأزهري (ت١١٧٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٠٦٣١)، والخاص (٥٩٥٢).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٩٧٠٤)، والخاص (٢٩٨٣).

٣٢ـ حاشية عطية الأجهوري على ابن عقيل، للإمام الفقيه النحوي المتفنن عطية الله بن عطية الأجهوري (ت١١٩٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٥٣٤٢٦)، والخاص (٣٨٦٩).

٣٣ـ الدرة البهية على شرح الأزهرية، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٣٣٢)، والخاص (٥٠٦).

٣٤ـ رسالة الأنبابي في تحقيق الوضع، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٢٢٢٢)، والخاص (٤١).

٣٥ـ رسالة الصبان في علم البيان، للإمام النحوي المحقق المتفنن أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٨٧١٨)، والخاص (١٢٢٦).

٣٦ـ رسالة في مؤلفات الإمام السجاعي، للإمام الفقيه الأديب المُوَقِّت علي بن سعد البيسوسي السطوحي (ت بعد ١٢٠٠هـ)، نسخة مكتبة السيدة زينب، القاهرة، مصر، ذات الرقم (٤٣٤٩).

٣٧ـ السراج المنير في شرح الجامع الصغير، للإمام النحوي السيد شرف الدين إسماعيل ابن إبراهيم العلوي الزَّبيدي (ت٩٣٢هـ)، نسخة مكتبة قليج علي باشا (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٩٥١).

٣٨ـ شرح ابن جابر الأندلسي على الألفية، للإمام البلاغي النحوي الشاعر شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد ابن جابر الأندلسي الهواري (ت٧٨٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٢٥٩٤)، والخاص (٣٢٦٧).

٣٩ـ شرح الأربعين النووية، للإمام الفقيه الحافظ زين الدين محمد عبد الرؤوف بن تاج العارفين القاهري المناوي (ت١٠٣١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٣٠٩٢٨)، والخاص (٧٥٤٨).

٤٠ـ شرح الأمير الكبير على نظم المنافاة، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنَبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، نسخة مكتبة السيدة زينب، القاهرة، مصر، ذات الرقم (٣٣١٧).

٤١ـ شرح الجمل لابن بابشاذ، لإمام النحو الأديب أبي الحسن طاهر بن أحمد بن بابشاذ المصري (ت٤٦٩هـ)، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (١٩٤٨).

٤٢ـ شرح السيوطي على بديعيته، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، نسخة جامع الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم: (٨٣٨٧).

٤٣ـ شرح الفارضي على الألفية، للإمام النحوي الشاعر شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الفارسكوري الفارضي (ت نحو ٩٨١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٧٣٣٧)، والخاص (٧٣٠٤).

٤٤ـ شرح الهندي على كافية ابن الحاجب، للإمام النحوي الأديب شهاب الدين أحمد بن عمر الدولتابادي الهندي (ت٨٤٩هـ)، نسخة مكتبة فيض الله أفندي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (١٩٧١).

٤٥ـ طالع السعد، (وهو شرح على شرح التفتازاني على تصريف العزي)، للإمام النحوي البلاغي المتفنن المحقق منصور سبط ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي (ت١٠١٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٥٥١٩)، والخاص (٨١).

٤٦ـ العباب المحيط بمعظم نصوص الشافعي والأصحاب، للإمام الفقيه المفتي صفي الدين أبي السرور أحمد بن عمر المُزَجَّد الزَّبيدي (ت٩٣٠هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٠٨٩)، والخاص (٥٧١).

٤٧ـ العقود الجوهرية في حل ألفاظ الأزهرية، للإمام النحوي البلاغي المتفنن المحقق منصور سبط ناصر الدين محمد بن سالم الطبلاوي (ت١٠١٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٩٧٥٣)، والخاص (٣٠٣٢).

٤٨ـ فتح الجليل ببيان خفي أنوار التنزيل، لشيخ الإسلام وقاضي القضاة الإمام الفقيه النحوي المفسر المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٥٥٦٢)، والخاص (٣١٤).

٤٩ـ فتح الرب المالك بشرح ألفية ابن مالك، للإمام الفقيه النحوي شمس الدين أبي عبد الله محمد بن قاسم الغزي المصري (ت٩١٨هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٧٠٩٢)، والخاص (٧٠٥٩).

ـ نسخة ثانية، المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٢٠٦٣٤)، والخاص (١٧٧٥).

٥٠ـ فرائد العقود العلوية لحل ألفاظ شرح الأزهرية، للإمام الفقيه النحوي المؤرخ نور الدين أبي الفرج علي بن إبراهيم الحلبي المصري (ت١٠٤٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٥٨١)، والخاص (٢٣٤).

٥١ـ فرائد القلائد في مختصر شرح الشواهد، للإمام المحدث الفقيه النحوي المتفنن بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٣٤٣)، والخاص (٥١٧).

٥٢ـ الفوائد الشنوانية على شرح الآجرومية، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٠٥٣٢)، والخاص (٥٨٥٣).

٥٣ـ القول الإيجابي في ترجمة العلامة شمس الدين الأنبابي، للإمام المفسر الفقيه البلاغي السيد أحمد رافع بن محمد الطهطاوي الحسيني (ت١٣٥٥هـ)، نسخة مكتبة باريس الوطنية، باريس، فرنسا، ذات الرقم (٦٩٦٩).

٥٤ـ القول الجميل على شرح ابن عقيل، للإمام الفقيه النحوي شهاب الدين أبي السعود أحمد بن عمر الأسقاطي (ت١١٥٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٣٩٧٧٩)، والخاص (٣٠٥٨).

٥٥ـ اللؤلؤ الرطب المحلي جيد قصيدة كعب، للإمام الأديب الشاعر أبي النصر محمد بن عبد الله الناصري الطرابلسي (ت١٢١٨هـ)، نسخة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم (٣٠٩١).

٥٦ـ المسعف والمعين في شرح شرح ابن المصنف بدر الدين، للإمام الأصولي النحوي المتفنن عز الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر ابن جماعة الكناني الحموي المصري (ت٨١٩هـ)، نسخة مكتبة لاله لي (السليمانية)، إستانبول، تركيا، ذات الرقم (٣٢٠٦).

٥٧ـ المنح الوفية بشرح الخلاصة الألفية، للإمام النحوي شهاب الدين أحمد بن علي السندوبي الأزهري (ت ١٠٩٧هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٦٠٤٣)، والخاص (٨٣٧).

٥٨ـ المنهل الصافي في شرح الوافي، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، نسخة جامعة الملك سعود، الرياض، السعودية، ذات الرقم: (٢٢١١).

٥٩ـ مواهب الجليل بحل ألفاظ الشيخ خليل، للإمام الفقيه المحدث نور الدين أبي الإرشاد علي بن محمد الأجهوري (ت١٠٦٦هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٩٥٠٥٨)، والخاص (٣٠٣٥).

٦٠ـ المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية، لسيبويه زمانه الإمام أبي بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (١٥٨٠٠)، والخاص (١٤٣١).

٦١ـ نكت السيوطي، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٨٦٢٤٠)، والخاص (٥٥٩٣).

٦٢ـ الهدية البدوية لمن يرغب في بسط إعراب الآجرومية، للإمام المقرئ النحوي علي بن عمر الميهي الأحمدي (ت١٢٠٤هـ)، نسخة المكتبة الأزهرية، القاهرة، مصر، ذات الرقم العام (٤٨١٢)، والخاص (٦١٢).

❁ المصادر والمراجع المطبوعة:

٦٣ـ أبنية الأسماء والأفعال والمصادر، للإمام اللغوي الأديب أبي القاسم علي بن جعفر ابن القطاع السعدي الصقلي (ت٥١٥هـ)، تحقيق أحمد عبد الدايم، ط١، (١٩٩٩م)، من منشورات دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر.

٦٤ـ إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق، للإمام النحوي محمد بن أحمد بن محمد ابن غاز العثماني المكناسي (ت٩١٩هـ)، تحقيق حسين بركات، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٦٥ـ إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر، للإمام القارئ شهاب الدين أحمد بن محمد بن أحمد البناء الدمياطي (ت١١١٧هـ)، تحقيق أنس مهرة، ط٣، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٦٦ـ الإتقان في علوم القرآن، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع سنة (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) لدى الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

٦٧ـ الأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، للإمام النحوي أبي عبد الله محمد ابن إسماعيل الراعي الغرناطي (ت٨٥٣هـ)، تحقيق سلامة عبد القادر المراقي، وهي عبارة عن رسالة ماجستير قدمت سنة (١٤٠٠هـ) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٦٨ـ الإحاطة في أخبار غرناطة، للإمام الوزير الأديب المؤرخ لسان الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد ابن الخطيب السلماني (ت٧٧٦هـ)، ط١، (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٦٩ـ إحياء علوم الدين، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٧٠ـ أخبار النحويين البصريين، للإمام النحوي الأديب أبي سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق طه محمد الزيني ومحمد عبد المنعم خفاجي، ط١، (١٣٧٣هـ ـ ١٩٦٦م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٧١ـ ارتشاف الضرب من لسان العرب، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق رجب محمد، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٧٢ـ إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري، للإمام المقرئ الحافظ المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد القسطلاني (ت٩٢٣هـ)، ط٧، (١٣٢٣هـ ـ ١٩٠٥هـ)، المطبعة الكبرى الأميرية، القاهرة، مصر.

٧٣ـ الإرشاد إلى قواطع الأدلة في أصول الاعتقاد، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله بن يوسف الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق محمد موسى وعلي عبد الحميد، ط١، (١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٧٤ـ الأزهار الزينية شرح متن الألفية، للإمام الفقيه المفتي المؤرخ السيد أحمد بن زيني دحلان الحسني (ت١٣٠٤هـ)، ط١، (١٣١٠هـ)، المطبعة الميرية، مكة المكرمة، السعودية.

٧٥ـ الاستيعاب في معرفة الأصحاب، للإمام الفقيه الحافظ أبي عمر يوسف بن عبد الله ابن عبد البر النمري القرطبي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق علي البجاوي، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٧٦ـ إسفار الفصيح، للإمام اللغوي أبي سهل محمد بن علي الهروي (ت٤٣٣هـ)، تحقيق أحمد قشاش، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، من مطبوعات الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

٧٧ـ الأسماء والصفات، للإمام الأصولي المتكلم الأستاذ أبي منصور عبد القاهر بن طاهر البغدادي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق أنس محمد عدنان الشرفاوي، ط١، (١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٧٨ـ أسنى المطالب في شرح روض الطالب، للإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة المفسر الفقيه الأصولي المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، ومعه: «حاشية الرملي على أسنى المطالب»، للإمام الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن حمزة الرملي (ت٩٥٧هـ)، ط١، (١٣١٣هـ)، المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

٧٩ـ الأشباه والنظائر في النحو، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الإله نبهان، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٨٠ ـ الاشتقاق، للإمام الشاعر اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٨١ ـ الإصابة في تمييز الصحابة، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٢ ـ إصلاح المنطق، للإمام اللغوي الأديب أبي يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت٢٤٤هـ)، شرح وتحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط١، (١٣٦٨هـ ـ ١٩٤٩م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٨٣ ـ الأصمعيات، لراوية العرب اللغوي الأديب أبي سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي (ت٢١٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٧، (١٩٩٣م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٨٤ ـ الأصول في النحو، للإمام النحوي الأديب الناقد أبي بكر محمد بن السري بن سهل ابن السرَّاج البغدادي (ت٣١٦هـ)، تحقيق عبد الحسين الفتلي، ط٣، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٨٥ ـ الأضداد، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م) لدى المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٨٦ ـ الأضواء البهجة في إبراز دقائق المنفرجة، للإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة المفسر الفقيه الأصولي المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، طبع سنة (١٣٨٨هـ) لدى مطبعة الشيخ محمد يحيى، الإسكندرية، مصر.

٨٧ ـ الأطول شرح تلخيص مفتاح العلوم، للإمام البلاغي المتفنن عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفراييني (ت٩٤٣هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٨٨ ـ إظهار صدق المودة في شرح البردة، للإمام المحدث الفقيه الأديب المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن محمد ابن مرزوق الحفيد العجيسي التلمساني (ت٨٤٢هـ)، تحقيق بلال محمد حاتم السقا، ط١، (١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٨٩ ـ إعراب القرآن، لإمام العربية أبي جعفر أحمد بن محمد النحاس المصري (ت٣٣٨هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ط١، (١٤٢١هـ)، دار المكتبة العلمية، بيروت، لبنان.

٩٠ـ إعراب الكافية، للإمام النحوي حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده (ت١١٦٨هـ)، طبع سنة (١٢٨١هـ) لدى المطبعة العامرة، إستانبول، تركيا.

٩١ـ إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت ٦١٦هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م)، مؤسسة المختار للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر.

٩٢ـ الأعلام الشرقية، للباحث زكي محمد مجاهد، ط٢، (١٩٩٤م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٩٣ـ الأعلام، للأستاذ البحاثة خير الدين بن محمود الزركلي (ت١٣٩٦هـ)، ط١٥، (٢٠٠٢م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٩٤ـ أعيان العصر وأعوان النصر، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان. دار الفكر، دمشق، سورية.

٩٥ـ الأفعال، للإمام اللغوي الأديب أبي القاسم علي بن جعفر ابن القطاع السعدي الصقلي (ت٥١٥هـ)، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٩٦ـ الأفعال، للإمام اللغوي الأديب المؤرخ أبي بكر محمد بن عمر بن عبد العزيز ابن القوطية الأندلسي (ت٣٦٧هـ)، تحقيق علي فودة، ط٢، (١٩٩٣م)، دار الخانجي، القاهرة، مصر.

٩٧ـ إكمال المعلم بفوائد مسلم، للإمام الحافظ القاضي أبي الفضل عياض بن

موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق يحيى إسماعيل، ط١، (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م)، دار الوفاء، القاهرة، مصر.

٩٨ـ الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب، للأمير الحافظ النسابة المؤرخ أبي نصر علي بن هبة الله ابن ماكولا العجلي البغدادي (ت٤٧٥هـ)، ط١، (١٤١١هـ-١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٩٩ـ الألغاز النحوية، المسمى: «الطراز في الألغاز»، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، طبع سنة (١٤٢٢هـ - ٢٠٠٣م) لدى المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

١٠٠ـ الألغاز النحوية، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق موفق الجبر، دار الكتاب العربي، دمشق، سورية.

١٠١ـ الإلماع إلى معرفة أصول الرواية وتقييد السماع، للإمام الحافظ القاضي أبي الفضل عياض بن موسى بن عياض اليحصبي (ت٥٤٤هـ)، تحقيق السيد أحمد صقر، ط١، (١٣٧٩هـ - ١٩٧٠م)، دار التراث، القاهرة، مصر. المكتبة العتيقة، تونس.

١٠٢ـ أمالي ابن الحاجب، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق فخر قدارة، ط١، (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، دار عمار، عمان، الأردن. دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٠٣ـ أمالي ابن الشجري، للإمام الشريف النحوي الأديب ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي بن حمزة ابن الشجري العلوي الحسني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق محمود الطناحي، ط١، (١٤١٣هـ - ١٩٩١م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٠٤ـ الأمالي، للإمام اللغوي الأديب أبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق محمد الأصمعي، ط٢، (١٣٤٤هـ - ١٩٢٦م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

١٠٥ـ الأمثال، للإمام الأديب الفيلسوف أبي الخير زيد بن عبد الله ابن رفاعة الهاشمي (ت بعد ٤٠٠هـ)، ط١، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٣م)، دار سعد الدين، دمشق، سورية.

١٠٦ـ الانتخاب لكشف الأبيات المشكلة الإعراب، للإمام النحوي الأديب أبي الحسن علي بن عدلان بن حماد الربعي الموصلي (ت٦٦٦هـ)، تحقيق حاتم الضامن، ط٢، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٠٧ـ الأنساب، للإمام الحافظ النسابة المؤرخ أبي سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور التميمي السمعاني (ت٥٦٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن المعلمي وآخرين، ط١، (١٣٨٢هـ ـ ١٩٦٢م)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن، الهند.

١٠٨ـ الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، للإمام النحوي الأديب المؤرخ كمال الدين أبي البركات عبد الرحمن بن محمد الأنباري (ت٥٧٧هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع سنة (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) لدى المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

١٠٩ـ أنوار الربيع في أنواع البديع، للإمام البلاغي الأديب السيد صدر الدين علي بن أحمد بن معصوم المدني (ت١١٢٠هـ)، تحقيق شاكر هادي شكر، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، مكتبة العرفان، كربلاء، العراق.

١١٠ـ الأنوار ومحاسن الأشعار، للشاعر الأديب أبي الحسن علي بن محمد بن المطهر العدوي الشمشاطي (ت بعد ٣٧٧هـ)، تحقيق صالح العزاوي، ط١، (١٩٧٦م)، من منشورات وزارة الإعلام، بغداد، العراق.

١١١ـ أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، شرح وتحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١١٢ـ الآيات البينات على شرح جمع الجوامع، واسمه كاملاً: «الآيات البينات على اندفاع أو فساد ما وقفت عليه مما أورد على جمع الجوامع وشرحه للمحقق المحلي من الاعتراضات»، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق شهاب الدين أحمد بن قاسم العبادي (ت٩٩٤هـ)، تحقيق زكريا عميرات، ط٢، (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٣ـ إيجاز التعريف في علم التصريف، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق حسن أحمد العثمان، ط١،

(١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، المكتبة المكية، مكة المكرمة، السعودية. مؤسسة الريان، بيروت، لبنان.

١١٤ـ **الإيضاح في شرح المفصل**، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق موسى العليلي، منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، العراق.

١١٥ـ **الإيضاح في علوم البلاغة**، لإمام البلاغة قاضي القضاة جلال الدين أبي المعالي محمد بن عبد الرحمن القزويني (ت٧٣٩هـ)، تحقيق محمد عبد المنعم خفاجي، ط٣، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

١١٦ـ **البحر المحيط في أصول الفقه**، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق عمر الأشقر، ط٢، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، من منشورات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، الكويت.

١١٧ـ **البحر المحيط**، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٨ـ **بحر المذهب في فروع المذهب الشافعي**، للإمام الفقيه البحر فخر الإسلام أبي المحاسن عبد الواحد بن إسماعيل بن أحمد الروياني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق طارق السيد، ط١، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١١٩ـ **البداية والنهاية**، للإمام المفسر الحافظ المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) لدى دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٢٠ـ **البدر المنير في تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في الشرح الكبير**، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الهجرة، الرياض، السعودية.

١٢١ـ **البسيط في شرح جمل الزجاجي**، للإمام النحوي أبي الحسين عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله ابن أبي الربيع الأندلسي الإشبيلي (ت٦٨٨هـ)، تحقيق عياد بن عيد

الثبيتي، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٢٢ـ البصائر والذخائر، للإمام الأديب اللغوي الفيلسوف أبي حيان علي بن محمد التوحيدي (ت نحو ٤٠٠هـ)، تحقيق وداد القاضي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٢٣ـ البعث والنشور، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عامر أحمد حيدر، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مركز الخدمات والأبحاث الثقافية، بيروت، لبنان.

١٢٤ـ بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٢٥ـ البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، للإمام اللغوي المتبحر المتفنن مجد الدين أبي طاهر محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، تحقيق محمد المصري، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار سعد الدين، دمشق، سورية.

١٢٦ـ البيان والتبين، لإمام اللغة الأديب أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٧، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٢٧ـ تارج العروس من جواهر القاموس، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي المتفنن أبي الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق عبد الستار فراج وآخرين، ط١، (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م)، وزارة الإرشاد والأنباء، الكويت.

١٢٨ـ تاريخ ابن الوردي، للإمام الفقيه القاضي المؤرخ الأديب الشاعر زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر ابن الوردي المعري الكندي (ت٧٤٩هـ)، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٢٩ـ تاريخ أصبهان، للإمام الحافظ المؤرخ أبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت٤٣٠هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٠- تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، ط٢، (١٤١٣هـ - ١٩٩٣م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٣١- تاريخ البرزالي، المسمى: «المقتفي على كتاب الروضتين»، للإمام الحافظ المؤرخ علم الدين أبي محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي (ت٧٣٩هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

١٣٢- التاريخ الكبير، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

١٣٣- التاريخ المعتبر في أنباء من غبر، للإمام قاضي القضاة المؤرخ مجير الدين أبي اليمن عبد الرحمن بن محمد العُلَيمي المقدسي (ت٩٢٨هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٣١هـ - ٢٠١١م)، دار النوادر، دمشق، سورية.

١٣٤- تاريخ بغداد، للإمام الحافظ المؤرخ أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت الخطيب البغدادي (ت٤٦٣هـ)، تحقيق مصطفى عطا، ط١، (١٤١٧هـ - ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٣٥- تاريخ عجائب الآثار في التراجم والأخبار، للإمام المؤرخ عبد الرحمن بن حسن الجبرتي المصري (ت١٢٣٧هـ)، ط٢، (١٩٧٨م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

١٣٦- تاريخ مدينة دمشق وذكر فضلها وتسمية من حلها من الأماثل أو اجتاز بنواحيها من وارديها وأهلها، لإمام الدنيا الحافظ ثقة الدين أبي القاسم علي بن الحسن ابن عساكر الدمشقي (ت٥٧١هـ)، تحقيق عمرو العمروي، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٣٧- التبصرة والتذكرة، للإمام النحوي أبي محمد عبد الله بن علي بن إسحاق الصيمري (من نحاة القرن الرابع)، تحقيق فتحي علي الدين، ط١، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، دار الفكر، دمشق، سورية.

١٣٨- التبيان في إعراب القرآن، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق علي البجاوي، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، القاهرة، مصر.

١٣٩ـ التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

١٤٠ـ تحرير ألفاظ التنبيه، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق عبد الغني الدقر، ط١، (١٤٠٨هـ)، دار القلم، دمشق، سورية.

١٤١ـ تحفة الأحباب وطرفة الأصحاب في شرح ملحة الإعراب، للإمام الفقيه النحوي الأديب المتفنن جمال الدين محمد بن عمر بن مبارك الحضرمي المعروف ببحرق (ت٩٣٠هـ)، طبع سنة (١٣٠٨هـ) لدى المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

١٤٢ـ تحفة الرب المعبود، للإمام الفقيه النحوي أبي العباس أحمد بن محمد بن داود الجزولي الهشتوكي (ت١١٢٧هـ)، تحقيق خلاف محمود عبد السميع، طبع سنة (٢٠١٩م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٣ـ تحفة الطالبين في ترجمة الإمام محيي الدين، للإمام الفقيه الصالح علاء الدين أبي الحسن علي بن إبراهيم ابن العطار الدمشقي (ت٧٢٤هـ)، تحقيق مشهور آل سلمان، ط١، (١٤١٤هـ)، دار الصميعي، الرياض، السعودية.

١٤٤ـ تحفة المريد على جوهرة التوحيد، للإمام شيخ الإسلام الفقيه المتكلم أبي إسحاق برهان الدين إبراهيم بن محمد الباجوري الأزهري (ت١٢٧٦هـ)، تحقيق علي جمعة، ط١، (١٤٢٢هـ)، دار السلام، القاهرة، مصر.

١٤٥ـ تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق عباس الصالحي، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

١٤٦ـ تدريب الراوي في شرح تقريب النواوي، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط١، (١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م)، دار اليسر، المدينة المنورة، السعودية. دار المنهاج، جدة، السعودية.

١٤٧ـ التدوين في أخبار قزوين، لإمام الشافعية الفقيه المحقق المحدث المتفنن

أبي القاسم عبد الكريم بن محمد الرافعي القزويني (ت٦٢٣هـ)، طبع سنة (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٤٨ـ التذكرة الحمدونية، للإمام الأديب المؤرخ اللغوي بهاء الدين أبي المعالي محمد بن الحسن ابن حمدون البغدادي (ت ٥٦٢هـ)، ط١، (١٤١٧هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

١٤٩ـ تذكرة النحاة، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عفيف عبد الرحمن، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

١٥٠ـ التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار القلم، دمشق، سورية. دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

١٥١ـ تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، دار الكتاب العربي، القاهرة، مصر.

١٥٢ـ تشنيف المسامع بجمع الجوامع، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن بدر الدين محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشي (ت٧٩٤هـ)، تحقيق سيد عبد العزيز وعبد الله ربيع، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة قرطبة، القاهرة، مصر.

١٥٣ـ تصحيح التصحيف وتحرير التحريف، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق السيد الشرقاوي، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٥٤ـ التعازي، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (ت٢٨٥هـ)، تحقيق إبراهيم الجمل، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

١٥٥ـ تعظيم قدر الصلاة، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن نصر بن الحجاج المروزي (ت٢٩٤هـ)، تحقيق عبد الرحمن عبد الجبار الفريوائي، ط١، (١٤٠٦هـ)، مكتبة الدار، المدينة المنورة، السعودية.

١٥٦ـ تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد، للإمام النحوي العروضي الأديب بدر الدين

أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق محمد المفدى، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دون ناشر.

١٥٧ـ التعليقة على كتاب سيبويه، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق عوض القوزي، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، مطبعة الأمانة، القاهرة، مصر.

١٥٨ـ تفسير ابن عرفة، للإمام الفقيه المفسر المحقق المتفنن أبي عبد الله محمد بن محمد ابن عرفة الورغمي التونسي (ت٨٠٣هـ)، تحقيق حسن المناعي، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مركز البحوث بالكلية الزيتونية، تونس.

١٥٩ـ تفسير ابن عطية، المسمى: «المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز»، للإمام النحوي المفسر أبي محمد عبد الحق بن غالب ابن عطية الغرناطي الأندلسي (ت٥٤٢هـ)، تحقيق عبد السلام محمد، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٦٠ـ تفسير البيضاوي، المسمى: «أنوار التنزيل وأسرار التأويل»، للإمام القاضي المفسر الأصولي المتكلم ناصر الدين أبي سعيد عبد الله بن عمر الشيرازي البيضاوي (ت٦٨٥هـ)، تحقيق محمد المرعشلي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦١ـ تفسير الجلالين، للإمامين: الفقيه الأصولي المتكلم المحقق المتفنن جلال الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أحمد الأنصاري المحلي الشافعي (ت٨٦٤هـ)، والإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار ابن كثير، دمشق، سورية.

١٦٢ـ تفسيرالرازي، المسمى: «التفسير الكبير» أو «مفاتيح الغيب»، للإمام المجدد المتكلم المفسر الأصولي فخر الدين أبي عبد الله محمد بن عمر الرازي (ت٦٠٦هـ)، ط٣، (١٤٢٠هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

١٦٣ـ تفسير القرطبي، المسمى: «الجامع لأحكام القرآن»، للإمام الفقيه المفسر المتفنن أبي عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي (ت٦٧١هـ)، تحقيق أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش، ط٢، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

١٦٤ـ تفسير الماوردي، المسمى: «النكت والعيون»، للإمام المفسر القاضي الفقيه أبي الحسن علي بن محمد الماوردي البغدادي (ت٤٥٠هـ)، تحقيق السيد بن عبد الرحيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

١٦٥ـ تقرير الشمس الأنبابي الأول على حاشية الصبان على الأشموني في النحو، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، طبع سنة (١٢٨٨هـ) لدى المطبعة الوهبية، القاهرة، مصر.

١٦٦ـ تقرير الشمس الأنبابي على شرح سعد الدين التفتازاني لتلخيص المفتاح وحاشيته الشهيرة بالتجريد في علم المعاني والبيان والبديع، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، طبع سنة (١٣٣٠هـ) لدى مطبعة السعادة، القاهرة، مصر.

١٦٧ـ تكملة شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، للإمام النحوي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن الناظم الإمام جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار هجر، القاهرة، مصر.

١٦٨ـ التكملة لكتاب الصلة، للإمام الحافظ المؤرخ الأديب أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن الأبار القضاعي البلنسي (ت٦٥٨هـ)، تحقيق عبد السلام الهراس، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٦٩ـ التلويح على التوضيح، للإمام البلاغي المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، مكتبة صبيح، القاهرة، مصر.

١٧٠ـ التمثيل والمحاضرة، للإمام الأديب الشاعر المؤرخ اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق عبد الفتاح الحلو، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، الدار العربية للكتاب، القاهرة، مصر.

١٧١ـ تمرين الطلاب في صناعة الاعراب (إعراب ألفية ابن مالك)، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق عزيز إيغزير، طبع سنة (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م) لدى المطبعة العصرية، صيدا، لبنان.

١٧٢ـ تنزيه الشريعة المرفوعة عن الأخبار الشنيعة الموضوعة، للإمام المحدث نور الدين علي بن محمد بن علي ابن عراق الكناني (ت٩٦٣هـ)، تحقيق عبد الوهاب عبد اللطيف وعبد الله الغماري، ط١، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٨م)، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٣ـ تهذيب الأسماء واللغات، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق مصطفى عطا، طبع سنة (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٧٤ـ تهذيب اللغة، للإمام اللغوي أبي منصور محمد بن أحمد بن الأزهر الأزهري الهروي (ت٣٧٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٤م)، الدار المصرية، القاهرة، مصر.

١٧٥ـ توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، للإمام المفسر النحوي بدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الرحمن سليمان، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر.

١٧٦ـ التوطئة في النحو، لإمام عصره في العربية الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني الأندلسي (ت٦٤٥هـ)، تحقيق يوسف المطوع، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، مطابع سجل العرب، القاهرة، مصر.

١٧٧ـ الجامع الصغير في النحو، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق أحمد الهرميل، طبع سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م) لدى مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

١٧٨ـ الجامع لشعب الإيمان، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد العلي حامد، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

١٧٩ـ الجليس الصالح الكافي والأنيس الناصح الشافي، للإمام القاضي الفقيه الأديب أبي الفرج المعافى بن زكريا النهرواني (ت٣٩٠هـ)، تحقيق محمد مرسي الخولي، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

١٨٠ـ جمع الجوامع في أصول الفقه، للإمام قاضي القضاة الفقيه الأصولي المتكلم

المؤرخ المحقق تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق عبد المنعم إبراهيم، ط٢، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨١ـ الجمل، للإمام النحوي أبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت٣٣٧هـ)، تحقيق ابن أبي شنب، طبع سنة (١٩٢٦م) لدى مطبعة جول كربونل، الجزائر، الجزائر.

١٨٢ـ جمهرة الأمثال، للإمام اللغوي الأديب الشاعر أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت بعد ٣٩٥هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط٢، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الجيل ودار الفكر، بيروت، لبنان.

١٨٣ـ جمهرة اللغة، للإمام الشاعر اللغوي أبي بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت٣٢١هـ)، تحقيق رمزي بعلبكي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

١٨٤ـ الجنى الداني في حروف المعاني، للإمام المفسر النحوي بدر الدين أبي محمد حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨٥ـ الجواهر المضية في طبقات الحنفية، للإمام الفقيه المحدث المؤرخ محيي الدين أبي محمد عبد القادر بن محمد بن نصر الله القرشي (ت٧٧٥هـ)، نشر مير محمد كتب خانه، كراتشي، باكستان.

١٨٦ـ الجيم، للإمام اللغوي الأديب أبي عمرو إسحاق بن مرار الشيباني (ت٢٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم الأبياري، ط١، (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

١٨٧ـ حاشية ابن جماعة على شرح الجاربردي على شافية ابن الحاجب، للإمام الفقيه الأصولي النحوي البلاغي المتفنن عز الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر بن عبد العزيز ابن جماعة الكناني المصري (ت٨١٩هـ)، تحقيق عبد السلام شاهين، ط١، (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

١٨٨ـ حاشية ابن حمدون على شرح المكودي، المسماة بـ «الفتح الودودي على المكودي»، للإمام النحوي أبي العباس أحمد بن محمد ابن حمدون بن الحاج المرداسي

الفاسي (ت١٣١٦هـ)، تحقيق مكتب البحوث والدراسات لدار الفكر، طبعت سنة (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م) لدى دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٨٩ـ حاشية ابن عابدين، المسماة: «رد المحتار على الدر المختار»، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن السيد محمد أمين بن عمر ابن عابدين أفندي الدمشقي (ت ١٢٥٢هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، طبعة خاصة (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار عالم الكتب، الرياض، السعودية.

١٩٠ـ حاشية ابن هشام الصغرى على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمزة أبو توهة، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار السمان، إستانبول، تركيا.

١٩١ـ حاشية ابن هشام الكبرى على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق حمزة أبو توهة، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار السمان، إستانبول، تركيا.

١٩٢ـ حاشية الأمير على شرح شذور الذهب، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنْبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، طبعت سنة (١٢٩٢هـ) لدى المطبعة العامرة، القاهرة، مصر.

١٩٣ـ حاشية الأمير على مغني اللبيب، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنْبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

١٩٤ـ حاشية الأنبابي على الرسالة البيانية، لشيخ الإسلام الإمام النحوي البلاغي المتفنن شمس الدين محمد بن محمد الأنبابي الأزهري (ت١٣١٣هـ)، طبعت سنة (١٣١٥هـ) لدى المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر.

١٩٥ـ حاشية البهوتي على شرح الأشموني، للإمام النحوي المتفنن شمس الدين محمد بن أحمد بن علي البهوتي الخلوتي (ت١٠٨٨هـ)، تحقيق أحمد محمد عبد العزيز علام، ط١، (١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م)، دار المودة، المنصورة، مصر.

١٩٦ـ حاشية الجرجاني على شرح الكافية للرضي، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، طبعت

سنة (١٣١٠هـ) لدى الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول، تركيا.

١٩٧ـ حاشية الحفيد على التوضيح، للإمام النحوي حفيد ابن هشام شهاب الدين أحمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت٨٣٥هـ)، تحقيق محمد فال الشيخ زيدان، رسالة ماجيستير مقدمة سنة (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٦م) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

١٩٨ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، للإمام النحوي الفقيه الأصولي محمد بن مصطفى الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، تحقيق يوسف البقاعي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

١٩٩ـ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل (طبعة ثانية)، للإمام النحوي الفقيه الأصولي محمد بن مصطفى الدمياطي الخضري (ت١٢٨٧هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٠٠ـ حاشية الدسوقي على مغني اللبيب، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المتفنن محمد بن أحمد بن عرفة الدسوقي (ت١٢٣٠هـ)، تحقيق إبراهيم عبد الغفار الدسوقي، ط١، (١٣٠١هـ)، دار الطباعة العامرة، القاهرة، مصر.

٢٠١ـ حاشية السجاعي على شرح قطر الندى، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري (ت١١٩٧هـ)، طبعت سنة (١٣٤٣هـ) لدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٠٢ـ حاشية السيالكوتي على حاشية عبد الغفور على الجامي، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المحقق المتفنن عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، طبعت سنة (١٣٠٨هـ) لدى دار الطباعة العامرة، إستانبول، تركيا.

٢٠٣ـ حاشية السيالكوتي على كتاب المطول، للإمام النحوي البلاغي المتكلم المحقق المتفنن عبد الحكيم بن شمس الدين الهندي السيالكوتي (ت١٠٦٧هـ)، ط٢، طبعت سنة (١٣١١هـ) لدى الشركة الصحافية العثمانية، إستانبول، تركيا.

٢٠٤ـ حاشية السيد الشريف على المطول، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، طبعت في هامش «المطول» سنة (١٣٣٠هـ)، بتصحيح عثمان أفندي وأحمد رفعت، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

٢٠٥ـ حاشية الشبراملسي على نهاية المحتاج، للإمام الفقيه المتفنن المحرر نور الدين أبي الضياء علي بن علي الشبراملسي (ت١٠٨٧هـ)، طبعت سنة (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م) لدى دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٠٦ـ حاشية الشرقاوي على تحفة الطلاب بشرح تنقيح اللباب، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم المتفنن عبد الله بن حجازي بن إبراهيم الشرقاوي الأزهري (ت١٢٢٧هـ)، طبعت سنة (١٣٦٠هـ ـ ١٩٤١م) لدى مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٢٠٧ـ حاشية الشمني على الشفا، المسمى: «مزيل الخفاء عن ألفاظ الشفاء»، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق المتفنن تقي الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت٨٧٢هـ)، طبعت سنة (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٨م) لدى دار الفكر، دمشق، سورية.

٢٠٨ـ حاشية الشمني على المغني، للإمام الفقيه الأصولي النحوي المحقق المتفنن تقي الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن محمد الشمني (ت٨٧٢هـ)، طبعت سنة (١٣٠٥هـ) لدى المطبعة البهية، القاهرة، مصر.

٢٠٩ـ حاشية الشهاب الخفاجي على تفسير البيضاوي، المسماة: «عناية القاضي وكفاية الراضي على تفسير البيضاوي»، للإمام المفسر الفقيه الأديب المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، دار صادر، صيدا، لبنان.

٢١٠ـ حاشية الشهاب القليوبي على المطلع، المسماة: «الدرة البهية على شرح المقدمة الإيساغوجية»، للعلامة المتكلم الفقيه المحدث شهاب الدين أحمد بن أحمد بن سلامة القليوبي (ت١٠٦٩م)، تحقيق بلال محمد حاتم السقا، ط١، (١٤٤١هـ ـ ٢٠٢٠م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٢١١ـ حاشية الصاوي على الشرح الصغير، المسماة: «بلغة السالك لأقرب المسالك»، للعلامة الفقيه شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد الخلوتي الصاوي (ت١٢٤١هـ)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢١٢ـ حاشية الصبان على شرح الأشموني، للإمام النحوي المحقق المتفنن شمس الدين أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، تحقيق طه عبد الرؤوف سعيد، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

٢١٣ـ حاشية العصام على شرح الجامي، للإمام البلاغي المتفنن عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرايني (ت٩٤٣هـ)، طبعت سنة (١٣٠٩هـ) لدى المطبعة العثمانية، إستانبول، تركيا.

٢١٤ـ حاشية العطار على شرح الأزهرية في علم النحو، للإمام شيخ الإسلام النحوي الأديب المنطقي المتفنن حسن بن محمد بن محمود العطار الأزهري (ت١٢٥٠هـ)، طبعت سنة (١٣٠١هـ) لدى المطبعة العامرة، القاهرة، مصر.

٢١٥ـ حاشية الكيلاني على كافية ابن الحاجب، للإمام المفسر النحوي محمود بن الحسين الحاذقي المعروف بالصادقي الكيلاني (ت٩٧٠هـ)، تحقيق عايض القرني، وهي رسالة مقدمة سنة (١٤٢٠هـ) لنيل رسالة الماجستير في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٢١٦ـ حاشية المدابغي على الفتح المبين، للإمام الفقيه النحوي المحقق بدر الدين حسن بن علي المنطاوي المدابغي الأزهري (ت١١٧٠هـ)، طبعت سنة (١٣٢٢هـ) لدى المطبعة العامرة الشرفية، القاهرة، مصر.

٢١٧ـ حاشية الملوي على شرح المكودي على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي البلاغي المحقق المتفنن شهاب الدين أحمد بن عبد الفتاح الملوي المجيري (ت١١٨١هـ)، ط١، (١٣١٨هـ)، المطبعة الأزهرية، القاهرة، مصر.

٢١٨ـ حاشية عبد الغفور على الجامي، للإمام النحوي عبد الغفور بن صلاح اللاري الأنصاري (ت٩١٢هـ)، طبعت سنة (١٣٠٩هـ) لدى المطبعة العثمانية، إستانبول، تركيا.

٢١٩ـ حاشية ياسين العليمي على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المتفنن ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، طبعت سنة (١٣٢٧هـ) لدى المطبعة المولوية، فاس، المغرب.

٢٢٠ـ حاشية ياسين العليمي على شرح التصريح، للإمام النحوي المتفنن ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٢١ـ حاشية ياسين العليمي على شرح قطر الندى للفاكهي، للإمام النحوي المتفنن ياسين بن زين الدين بن أبي بكر العليمي الحمصي (ت١٠٦١هـ)، تحقيق كريم الكمولي، ط١، (١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م)، المؤسسة اللبنانية للكتاب الأكاديمي، بيروت، لبنان.

٢٢٢ـ حسن المحاضرة في تاريخ مصر والقاهرة، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط١، (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٢٢٣ـ الحكمة في مخلوقات الله، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق محمد رشيد قباني، ط١، (١٣٩٨هـ ـ ١٩٧٨م)، دار إحياء العلوم، بيروت، لبنان.

٢٢٤ـ حل أسرار الأخيار على إعراب إظهار الأسرار، للإمام النحوي حسين بن أحمد الشهير بزيني زاده (ت١١٦٨هـ)، طبع سنة (١٢٧٤هـ) لدى دار الطباعة العامرة، إستانبول، تركيا.

٢٢٥ـ الحلل في شرح أبيات الجمل، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي محمد عبد الله بن محمد بن السيد البطليوسي (ت٥٢١هـ)، تحقيق يحيى مراد، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٢٦ـ حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، للعلامة الأديب عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني (ت١٣٣٥هـ)، تحقيق محمد بهجة البيطار، ط٢، (١٤١٣هـ)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٢٧ـ الحماسة البصرية، للإمام الأديب صدر الدين أبي الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت٦٥٩هـ)، تحقيق مختار الدين أحمد، ط١، (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٢٢٨ـ حياة الحيوان الكبرى، للإمام الفقيه الأديب المتفنن كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، ط١، (١٢٨٤هـ)، المطبعة العامرة، القاهرة، مصر.

٢٢٩ـ الحيوان، لإمام اللغة الأديب أبي عثمان عمرو بن بحر الجاحظ البصري (ت٢٥٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٢، (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، مصر.

٢٣٠ـ خريدة القصر وجريدة العصر (قسم شعراء الشام)، للإمام الأديب الشاعر المؤرخ

أبي عبد الله عماد الدين محمد بن نفيس الدين حامد بن محمد الأصبهاني الكاتب (ت٥٩٧هـ)، تحقيق شكري فيصل، طبع الجزء الأول منه سنة (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، والثاني سنة (١٣٧٨هـ ـ ١٩٥٩م)، والثالث سنة (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م)، المطبعة الهاشمية، دمشق، سورية.

٢٣١ـ خزانة الأدب وغاية الأرب، للإمام البلاغي الأديب تقي الدين أبي بكر بن علي بن عبد الله ابن حجة الحموي (ت٨٣٧هـ)، تحقيق عصام شقيو، طبع سنة (٢٠٠٤م) لدى دار الهلال ودار البحار، بيروت، لبنان.

٢٣٢ـ خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، للإمام النحوي اللغوي عبد القادر بن عمر البغدادي (ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٤، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٢٣٣ـ الخصائص، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد علي النجار، ط٤، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر.

٢٣٤ـ الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة، للأستاذ المؤرخ علي باشا مبارك (ت١٣١١هـ)، ط١، (١٣٠٦هـ)، المطبعة الأميرية الكبرى، القاهرة، مصر.

٢٣٥ـ الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، للإمام النحوي اللغوي المقرئ شهاب الدين أبي العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم المعروف بالسمين الحلبي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق أحمد الخراط، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) لدى دار القلم، دمشق، سورية.

٢٣٦ـ الدر المنثور في التفسير بالمأثور، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، ط١، (١٤٣٣هـ ـ ٢٠١١م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٢٣٧ـ الدرة الألفية، المشهورة بـ «ألفية ابن معط» في النحو والصرف والخط والكتابة، للإمام النحوي الأديب زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي المعروف بابن معط (ت٦٢٨هـ)، تحقيق سليمان البلكيمي، ط١، (٢٠١٠م)، دار الفضيلة، القاهرة، مصر.

٢٣٨ـ درة الغواص في أوهام الخواص، للإمام النحوي الأديب الشاعر أبي محمد القاسم بن علي الحريري البصري (ت٥١٦هـ)، تحقيق عرفات مطرجي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

٢٣٩ـ الدرر السنية على شرح الألفية (وهي حاشية على شرح ابن الناظم)، للإمام شيخ الإسلام قاضي القضاة المفسر الفقيه الأصولي المتفنن زين الدين أبي يحيى زكريا بن محمد الأنصاري (ت٩٢٦هـ)، تحقيق وليد الحسين، ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٢٤٠ـ الدرر الكامنة في أعيان المئة الثامنة، للإمام الحافظ المحقق البحر شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، ط٢، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٢٤١ـ الدعوات الكبير، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق بدر البدر، ط١، (٢٠٠٩م)، دار غراس، الكويت.

٢٤٢ـ دلائل الإعجاز، لإمام البلاغة النحوي أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق محمود شاكر، ط٣، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م)، مطبعة المدني، القاهرة، مصر. دار المدني، جدة، السعودية.

٢٤٣ـ دلائل النبوة ومعرفة أحوال صاحب الشريعة، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان. دار الريان، القاهرة، مصر.

٢٤٤ـ ديوان أحيحة بن الجلاح، للشاعر الجاهلي أحيحة بن الجلاح الأوسي (ت نحو١٣٠ق هـ)، تحقيق حسن باجوده، من مطبوعات نادي الطائف الأدبي، الطائف، السعودية.

٢٤٥ـ ديوان الأحوص الأنصاري، للشاعر الأموي المجيد عبد الله بن محمد الضبعي الأحوص الأنصاري (ت١٠٥هـ)، جمع وتحقيق عادل جمال، ط٢، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٢٤٦ـ ديوان الأخطل، للشاعر الأموي أبي مالك غياث بن غوث الأخطل التغلبي (ت٩٢هـ)، تحقيق مهدي ناصر الدين، ط٢، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٤٧ـ ديوان الأدب، للإمام اللغوي الأديب أبي إبراهيم إسحاق بن إبراهيم الفارابي (ت٣٥٠هـ)، تحقيق أحمد مختار عمر وإبراهيم أنيس، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، مؤسسة دار الشعب للصحافة والطباعة والنشر، القاهرة، مصر.

٢٤٨ـ ديوان أبي الأسود الدؤلي، للتابعي القاضي مؤسس علم النحو أبي الأسود ظالم بن عمرو بن سفيان الدؤلي (ت٦٩هـ)، صنعة أبي سعيد السكري، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط٢، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

٢٤٩ـ ديوان ذي الإصبع العدواني، للشاعر الجاهلي الحكيم المعمر حرثان بن محرث ذي الإصبع العدواني المضري (ت نحو ٢٢ ق هـ)، جمع وتحقيق عبد الوهاب العدواني ومحمد الدليمي، ط١، (١٣٩٣هـ ـ ١٩٧٣م)، مطبعة الجمهور، الموصل، العراق.

٢٥٠ـ ديوان الأعشى الكبير، للشاعر الجاهلي صناجة العرب أبي بصير ميمون بن قيس الوائلي المعروف بالأعشى (ت٧هـ)، تحقيق محمد حسين، طبع سنة (١٣٧٠هـ ـ ١٩٥٠م) لدى مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٢٥١ـ ديوان أمية بن أبي الصلت، للشاعر الجاهلي الحكيم المخضرم أمية بن أبي الصلت بن أبي ربيعة الثقفي (ت٥هـ)، جمع وشرح وتحقيق سجيع الجبيلي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٥٢ـ ديوان البحتري، للشاعر العباسي الكبير أبي عبادة الوليد بن عبيد التنوخي الطائي البحتري (ت٢٨٤هـ)، تحقيق حسن الصيرفي، ط٣، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢٥٣ـ ديوان البهاء زهير، للشاعر الكاتب بهاء الدين زهير بن محمد المهلبي العتكي (ت٦٥٦هـ)، شرح وتحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ومحمد طاهر الجبلاوي، ط٢، (١٩٨٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٢٥٤ـ ديوان تأبط شراً وأخباره، للشاعر الجاهلي الفحل أبي زهير ثابت بن جابر الفهمي الملقب بتأبط شراً (ت نحو ٨٠ ق هـ)، جمع وشرح وتحقيق علي شاكر، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٢٥٥ـ ديوان توبة بن الحمير، للشاعر أبي حرب توبة بن الحمير الخفاجي العامري (ت٨٥هـ)، شرح وتحقيق خليل العيطة، ط١، (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٨م)، مطبعة الإرشاد، بغداد، العراق.

٢٥٦ـ ديوان الثعالبي، للإمام الأديب الشاعر المؤرخ اللغوي أبي منصور عبد الملك بن محمد الثعالبي (ت٤٢٩هـ)، تحقيق محمود الجادر، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

٢٥٧ـ ديوان جرير، للشاعر الأموي الكبير أبي حرزة جرير بن عطية بن الخطفى التميمي (ت١١٠هـ)، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار بيروت، بيروت، لبنان.

٢٥٨ـ ديوان جميل بثينة، للشاعر الأموي الكبير أبي عمرو جميل بن عبد الله القضاعي المعروف بجميل بثينة (ت٨٢هـ)، جمع وشرح وتحقيق حسين نصار، طبع سنة (١٩٧٩م) لدى دار مصر، القاهرة، مصر.

٢٥٩ـ ديوان حاتم الطائي برواية هشام بن محمد الكلبي، للشاعر الجاهلي حاتم بن عبد الله بن سعد بن الحشرج الطائي (ت ٤٦ ق هـ)، تحقيق سليمان جمال، مطبعة المدني، القاهرة، مصر.

٢٦٠ـ ديوان حسان بن ثابت، لشاعر رسول الله صلى الله عليه وسلم المخضرم الصحابي الجليل أبي الوليد حسان بن ثابت الأنصاري (ت٥٤هـ)، شرح وتحقيق عبد الرحمن البرقوقي، ط١، (١٣٤٧هـ ـ ١٩٢٩م)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

٢٦١ـ ديوان حميد بن ثور، للصحابي الجليل الشاعر المخضرم حميد بن ثور الهلالي العامري (ت نحو ٣٠ هـ)، صنعة عبد العزيز الميمني، ط١، (١٣٧١هـ ـ ١٩٥١م)، دار الكتب المصرية، القاهرة، مصر.

٢٦٢ـ ديوان أبي حية النميري، للشاعر المخضرم أبي حية الهيثم بن الربيع القيسي النميري البصري (ت نحو ١٨٣هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، طبع سنة (١٩٧٥م) لدى وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق، سورية.

٢٦٣ـ ديوان خداش العامري، للشاعر الجاهلي خداش بن زهير العامري (ت بعد ٣٣ ق هـ)، صنعة يحيى الجبوري، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٢٦٤ـ ديوان أبي دواد الإيادي، للشاعر الجاهلي أبي دواد جارية بن الحجاج الإيادي (ت نحو ٧٥ ق هـ)، تحقيق أنوار الصالحي وأحمد السامرائي، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار العصماء، دمشق، سورية.

٢٦٥ـ ديوان أبي ذؤيب الهذلي، للشاعر المخضرم الفحل أبي ذؤيب خويلد بن خالد الهذلي (ت نحو ٢٧هـ)، تحقيق أحمد الشال، ط١، (١٤٣٥هـ ـ ٢٠١٤م)، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، مصر.

٢٦٦ـ ديوان رؤبة بن العجاج، للشاعر الأموي الرجاز المجيد أبي الجحاف رؤبة بن العجاج التميمي (ت١٤٥هـ)، تحقيق وليم بن الورد البروسي، دار ابن قتيبة، الكويت.

٢٦٧ـ ديوان ذي الرمة، للشاعر الأموي الفحل أبي الحارث ذي الرمة غيلان بن عقبة المضري (ت١١٧هـ)، برواية أبي العباس ثعلب، ومعه: «شرح الباهلي صاحب الأصمعي»، تحقيق عبد القدوس أبو صالح، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، مؤسسة الإيمان، بيروت، لبنان.

٢٦٨ـ ديوان ابي زبيد الطائي، للشاعر المخضرم أبي زبيد حرملة بن المنذر بن معدي كرب الطائي (ت نحو ٤٠ هـ)، تحقيق نوري القيسي، طبع سنة (١٩٦٧م) لدى مطبعة المعارف، بغداد، العراق.

٢٦٩ـ ديوان زهير بن أبي سلمى، للشاعر الجاهلي الحكيم زهير بن أبي سلمى المضري المزني (ت ١٣ ق هـ)، صنعة الأعلم الشنتمري، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٣، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

٢٧٠ـ ديوان زياد الأعجم، للشاعر المخضرم المجيد أبي أمامة زياد بن سليمان الأعجم العبدي (ت نحو ١٠٠هـ)، جمع وتحقيق يوسف بكار، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار المسيرة، عمان، الأردن.

٢٧١ـ ديوان زيد الخيل الطائي، لسيدنا الصحابي الجليل الشاعر المخضرم أبي مُكنِف زيد الخيل بن مهلهل بن يزيد الطائي (ت ٩هـ)، تحقيق نوري القيسي، مطبعة النعمان، النجف، العراق.

٢٧٢ـ ديوان سعد الدين بن عربي، للإمام الأديب الشاعر سعد الدين محمد بن محمد ابن عربي الطائي الحاتمي (ت ٦٥٦هـ)، تحقيق محمد أديب الجادر، ط١، دار الشيخ الأكبر، دمشق، سورية.

٢٧٣ـ ديوان سلامة بن جندل السعدي، للشاعر الجاهلي أبي مالك سلامة بن جندل بن عبد عمرو السعدي التميمي (ت ٢٣ ق هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٧٤ـ ديوان طرفة بن العبد، للشاعر الجاهلي الكبير أبي عمر طرفة بن العبد البكري الوائلي الجاهلي (ت ٦٠ق هـ)، ومعه: «شرح الأعلم الشنتمري»، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط٢، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، المؤسسة العربية، بيروت، لبنان. دار الثقافة والفنون، البحرين.

٢٧٥ـ ديوان عامر بن الطفيل، للشاعر المخضرم أبي علي عامر بن الطفيل بن مالك العامري (ت١١هـ)، برواية أبي بكر الأنباري عن أبي العباس ثعلب، تحقيق كرم البستاني، طبع سنة (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م) لدى دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٧٦ـ ديوان عبدة بن الطبيب، للشاعر المخضرم المجيد عبدة بن الطبيب يزيد بن عمرو التميمي (ت نحو ٢٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، دار التربية، بغداد، العراق.

٢٧٧ـ ديوان عبد الله بن الزبعرى، للشاعر المخضرم الصحابي أبي سعد عبد الله بن الزبعرى بن قيس السهمي القرشي (ت نحو ١٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٢٧٨ـ ديوان عبد الله بن الزَّبير الأسدي، للشاعر المخضرم عبد الله بن الزبير بن الأشيم الأسدي الكوفي (ت نحو ٧٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، طبع سنة (١٣٩٤هـ ـ ١٩٧٤م) لدى دار الحرية، بغداد، العراق.

٢٧٩ـ ديوان عبيد بن الأبرص، للشاعر الجاهلي الحكيم عبيد بن الأبرص الأسدي (ت نحو ٢٥ ق هـ)، شرح وتعليق أشرف أحمد عدرة، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٨٠ـ ديوان عبيد الله بن قيس الرقيات، للشاعر الأموي عبيد الله بن قيس الرقيات بن شريح (ت٧٥هـ)، تحقيق محمد يوسف نجم، ط١، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٨١ـ ديوان عدي بن زيد العبادي، للشاعر الجاهلي عدي بن زيد بن حماد العبادي التميمي (ت نحو ٣٥ ق هـ)، تحقيق محمد جبار المعيبد، طبع سنة (١٣٨٥هـ ـ ١٩٦٥م) لدى شركة دار الجمهورية للنشر والطبع، بغداد، العراق.

٢٨٢ـ ديوان عروة بن حزام، لمحب عفراء الشاعر العذري عروة بن حزام بن مهاجر العذري الضبي (ت نحو ٣٠هـ)، تحقيق أحمد عكيدي، طبع سنة (٢٠١٤م) لدى الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، سورية.

٢٨٣ـ ديوان عروة بن الورد، لأمير الصعاليك الشاعر الجاهلي عروة بن الورد بن زيد العبسي الغطفاني (ت نحو ٣٠ق هـ)، تحقيق أسماء محمد، طبع سنة (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٢٨٤ـ ديوان علقمة الفحل، للشاعر الجاهلي الكبير الفحل علقمة بن عبدة بن قيس التميمي المعروف بعلقمة الفحل (ت نحو ٢٠ ق هـ)، ومعه: «شرح ديوان علقمة الفحل» لأحمد صقر، ط١، (١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٥م)، المطبعة المحمودية، القاهرة، مصر.

٢٨٥ـ ديوان عمرو بن أحمر الباهلي، للشاعر المخضرم أبي الخطاب عمرو بن أحمر بن العمرد الباهلي (ت نحو ٦٥هـ)، تحقيق حسين عطوان، من مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، دمشق، سورية.

٢٨٦ـ ديوان عمر بن أبي ربيعة، لشاعر الغزل الأموي أبي الخطاب عمر بن عبد الله بن أبي ربيعة المخزومي (ت٩٣هـ)، تحقيق بشير يموت، ط١، (١٣٥٣هـ ـ ١٩٣٤م)، المكتبة الأهلية، بيروت، لبنان.

٢٨٧ـ ديوان أبي العتاهية، للشاعر العباسي الزاهد أبي العتاهية إسماعيل بن القاسم العنزي (ت٢١١هـ)، تحقيق شكري فيصل، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م)، دار الملاح، دمشق، سورية.

٢٨٨ـ ديوان عنترة بن شداد، للشاعر الجاهلي الكبير الفارس عنترة بن شداد بن عمرو العبسي (ت نحو ٢٢ ق هـ)، بشرح الإمام الأديب اللغوي النحوي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٢٨٩ـ ديوان أبي الفتح البستي، للشاعر العباسي الأديب أبي الفتح علي بن محمد بن الحسين البستي (ت٤٠٠هـ)، تحقيق درية الخطيب ولطفي الصقال، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م)، من منشورات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٢٩٠ـ ديوان الفرزدق، للشاعر الأموي الكبير أبي فراس الفرزدق همام بن غالب التميمي (ت١١٠هـ)، بشرح إيليا الحاوي، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، دار الكتاب اللبناني، ومكتبة المدرسة، بيروت، لبنان.

٢٩١ـ ديوان الفند الزماني، للشاعر الجاهلي الفند شهل بن شيبان بن ربيعة الزماني (ت نحو ٧٠ ق هـ)، تحقيق حاتم الضامن، طبع سنة (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٦م) لدى مجلة المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

٢٩٢ـ ديوان القحيف العقيلي، للشاعر الأموي القحيف بن خمير العقيلي (ت نحو ١٣٠هـ)، جمع وشرح حاتم الضامن، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، من منشورات المجمع العلمي العراقي، بغداد، العراق.

٢٩٣ـ ديوان القطامي، للشاعر الأموي الفحل أبي سعيد القطامي عمير بن شييم التغلبي (ت نحو ١٣٠هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي وأحمد مطلوب، ط١، (١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٢٩٤ـ ديوان قيس بن الخطيم، للشاعر الجاهلي أبي يزيد قيس بن الخطيم الأوسي (ت نحو ٢ ق هـ)، تحقيق ناصر الدين الأسد، طبع سنة (١٣٨٧هـ ـ ١٩٦٧م) لدى دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٩٥ـ ديوان كثير عزة، للشاعر الأموي الكبير أبي صخر كثير بن عبد الرحمن الخزاعي الملقب بكثير عزة (ت١٠٥هـ)، جمع وشرح إحسان عباس، ط١، (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، دار الثقافة، بيروت، لبنان.

٢٩٦ـ ديوان كعب بن زهير، للشاعر المخضرم الصحابي الجليل أبي المضرب كعب بن زهير بن أبي سلمى المضري المزني (ت٢٦هـ)، صنعة أبي سعيد السكري، شرح وتحقيق مفيد قميحة، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٨٩م)، دار الشواف، الرياض، السعودية. دار المطبوعات الحديثة، جدة، السعودية.

٢٩٧ـ ديوان الكميت، لشاعر الهاشميين الأموي أبي المستهل الكميت بن زيد بن الأخنس الأسدي (ت١٢٦هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٢٩٨ـ ديوان لبيد بن ربيعة، للصحابي الجليل الشاعر الحكيم المخضرم أبي عقيل لبيد بن ربيعة العامري (ت٤١هـ)، بشرح الطوسي، تحقيق حنا نصر الحتي، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٢٩٩ـ ديوان مالك بن الريب، للشاعر المخضرم مالك بن الريب بن حوط المازني التميمي (ت نحو ٦٠هـ)، تحقيق نوري القيسي، مجلة معهد المخطوطات العربية، القاهرة، مصر.

٣٠٠ـ ديوان مجنون ليلى، للشاعر الأموي الكبير قيس بن الملوح العامري الملقب

بمجنون ليلى (ت٦٨هـ)، جمع وشرح وتحقيق عبد الستار فراج، مكتبة مصر، القاهرة، مصر.

٣٠١ـ ديوان امرئ القيس، للشاعر الجاهلي الكبير امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكندي (ت ٨٠ ق هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٤، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٣٠٢ـ ديوان المسيب بن علس، للشاعر الجاهلي أبي فضة المسيب زهير بن علس بن عمرو ابن ربيعة بن نزار (ت نحو ٤٠ ق هـ)، تحقيق عبد الرحمن الوصيفي، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٠٣ـ ديوان معن بن أوس، للصحابي الجليل الشاعر المخضرم الفحل معن بن أوس المزني (ت٦٤هـ)، صنعة نوري القيسي وحاتم الضامن، ط١، (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م)، دار الجاحظ، بغداد، العراق.

٣٠٤ـ ديوان المهلهل بن ربيعة، للشاعر الجاهلي المهلهل أبي ليلى عدي بن ربيعة بن مرة التغلبي (ت نحو ١٠٠ ق هـ)، تحقيق طلال حرب، الدار العالمية، بيروت، لبنان.

٣٠٥ـ ديوان ابن ميادة، للشاعر المخضرم أبي شرحبيل الرمَّاح بن أبرد ابن ميادة الغطفاني (ت١٤٩هـ)، جمع وتحقيق حنا حداد وقدري الحكيم، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، من مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٣٠٦ـ ديوان النابغة الجعدي، للصحابي الجليل الشاعر قيس بن عبد الله النابغة الجعدي العامري (ت نحو ٥٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق واضح الصمد، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٣٠٧ـ ديوان النابغة الذبياني، للشاعر الجاهلي الكبير أبي أمامة زياد بن معاوية النابغة الذبياني (ت نحو ١٨ ق هـ)، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، ط٢، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٣٠٨ـ ديوان ابن نباتة المصري، للشاعر الأديب الكاتب جمال الدين أبي بكر محمد بن محمد ابن نباتة المصري (ت٧٦٨هـ)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٠٩ـ ديوان أبي النجم العجلي، للشاعر الأموي الرجاز أبي النجم الفضل بن قدامة العجلي (ت ١٣٠هـ)، جمع وشرح وتحقيق محمد أديب جمران، طبع سنة (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م) لدى مجمع اللغة العربية، دمشق، سورية.

٣١٠ـ ديوان النعمان بن بشير الأنصاري، لسيدنا الصحابي الجليل الشاعر الخطيب أبي عبد الله النعمان بن بشير بن سعد الأنصاري الخزرجي (ت٦٥هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، مكتبة المعارف، بغداد، العراق.

٣١١ـ ديوان النمر بن تولب العكلي، للصحابي الجليل المعمر المخضرم النمر بن تولب العكلي (ت نحو ١٤هـ)، جمع وشرح وتحقيق محمد نبيل طريفي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٣١٢ـ ديوان أبي نواس، لشاعر العراق العباسي أبي نواس الحسن بن هانئ البغدادي (ت١٩٨هـ)، تحقيق محمود واصف، ط١، (١٣١٦هـ ـ ١٨٩٨م)، المطبعة العمومية، القاهرة، مصر.

٣١٣ـ ديوان هدبة بن الخشرم العذري، للشاعر المخضرم أبي عمير هدبة بن الخشرم بن كرز القضاعي العذري (ت نحو ٥٠هـ)، تحقيق يحيى الجبوري، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار القلم، الكويت، الكويت.

٣١٤ـ ديوان ابن همام السلولي، للشاعر الأموي عبد الله بن همام السلولي (ت نحو ١٠٠ هـ)، جمع وتحقيق وليد السراقبي، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، الإمارات.

٣١٥ـ ديوان ابن الوردي، للإمام الفقيه القاضي المؤرخ الأديب الشاعر زين الدين أبي حفص عمر بن مظفر ابن الوردي المعري الكندي (ت٧٤٩هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر.

٣١٦ـ ديوان الوراق، للشاعر العباسي الحكيم أبي الحسن محمود بن الحسن البغدادي الوراق (ت نحو ٢٢٥هـ)، جمع وتحقيق وليد قصاب، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م)، مؤسسة الفنون، عجمان، الإمارات.

٣١٧ـ ذيل التقييد في رواة السنن والمسانيد، للإمام الحافظ الشريف تقي الدين أبي الطيب محمد بن أحمد بن علي الحسني الفاسي (ت٨٣٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣١٨ـ الذيل على العبر في خبر من عبر، للإمام الحافظ المحدث الفقيه المتفنن ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق صالح مهدي عباس، ط١، (١٤٠٩هـ ـ ١٩٨٩م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣١٩ـ ذيل وفيات الأعيان، المسمى: «درة الحجال في أسماء الرجال»، للإمام أبي العباس أحمد بن محمد ابن القاضي المكناسي (ت١٠٢٥هـ)، تحقيق محمد الأحمدي، ط١، (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، دار التراث، القاهرة، مصر. المكتبة العتيقة، تونس.

٣٢٠ـ الرسالة العصامية لحل دقائق السمرقندية، للإمام البلاغي المتفنن عصام الدين إبراهيم بن محمد الإسفرايني (ت٩٤٣هـ)، ومعها: «حاشية الصبان» للإمام النحوي المحقق المتفنن أبي العرفان محمد بن علي الصبان المصري (ت١٢٠٦هـ)، ط٢، (٢٠١٥م)، المكتبة الهاشمية، إستانبول، تركيا.

٣٢١ـ رفع الإصر عن قضاة مصر، للإمام الحافظ شهاب الدين أبي الفضل أحمد بن علي ابن حجر العسقلاني (ت٨٥٢هـ)، تحقيق علي محمد عمر، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٣٢٢ـ الروض الأنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام، للإمام النحوي المؤرخ المتبحر أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق عمر السلامي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٢٣ـ روضة الطالبين وعمدة المفتين، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، تحقيق زهير الشاويش، ط٣، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩١م)، المكتب الإسلامي، بيروت، لبنان. دمشق، سورية. عمان، الأردن.

٣٢٤ـ الزهد والرقائق، لإمام زمانه الحافظ المحدث الرحالة أبي عبد الرحمن عبد الله ابن المبارك الحنظلي المروزي (ت١٨١هـ)، تحقيق حبيب الرحمن الأعظمي، طبع سنة (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، طبعة مصورة عن طبعة المجلس العلمي في الهند لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢٥ـ زهر الآداب وثمر الألباب، للإمام الأديب الناقد أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن تميم الأنصاري الحصري القيرواني (ت٤٥٣هـ)، تحقيق زكي مبارك ومحمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٣٢٦ـ سبل الهدى والرشاد في سيرة خير العباد، للإمام المحدث المؤرخ شمس الدين

محمد بن يوسف الصالحي الشامي (ت٩٤٢هـ)، تحقيق مصطفى عبد الواحد، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، من منشورات المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

٣٢٧ـ سر صناعة الإعراب، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٢٨ـ سقط الزند، للشاعر العباسي الكبير الفيلسوف أبي العلاء أحمد بن عبد الله بن سليمان التنوخي المعري (ت٤٤٩هـ)، ط١، (١٣٧٦هـ ـ ١٩٥٧م)، دار بيروت ودار صادر، بيروت، لبنان.

٣٢٩ـ سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر، للإمام المؤرخ الفقيه مفتي الشام ونقيب الأشراف أبي الفضل محمد خليل بن علي بن محمد الحسيني المرادي (ت١٢٠٦هـ)، ط٣، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار البشائر الإسلامية، ودار ابن حزم، بيروت، لبنان.

٣٣٠ـ السلوك لمعرفة دول الملوك، للإمام المؤرخ الأديب تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي العبيدي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر عطا، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٣١ـ سنن أبي داود، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٣٣٢ـ سنن الترمذي، للإمام الحافظ أبي عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت٢٧٩هـ)، تحقيق أحمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عوض، ط٢، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م)، طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٣٣٣ـ سنن الدارقطني، للإمام الحافظ أبي الحسن علي بن عمر الدارقطني (ت٣٨٥هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط وآخرين، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٣٤ـ السنن الكبرى، للإمام الفقيه الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، ط١، (١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م)، دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٣٣٥ـ سنن الترمذي الصغرى، المسمى: «المجتبى من السنن»، للإمام الحافظ أبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت٣٠٣هـ)، تحقيق العلامة عبد الفتاح أبو غدة، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، سورية.

٣٣٦ـ سير أعلام النبلاء، للإمام للحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق ثلة من المحققين بإشراف شعيب الأرنؤوط، ط٣، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٣٧ـ السيرة النبوية، للإمام الأخباري النسابة النحوي أبي محمد عبد الملك بن هشام الحميري المعافري (ت٢١٣هـ)، تحقيق مصطفى السقا وإبراهيم الأبياري وعبد الحفيظ الشلبي، ط٢، (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، مكتبة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٣٣٨ـ الشافية في علمي التصريف والخط، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٣٩ـ شذرات الذهب في أخبار من ذهب، للإمام المؤرخ أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت١٠٨٩هـ)، تحقيق محمود الأرنؤوط، ط١، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار ابن كثير، دمشق، سورية. دار ابن كثير، بيروت، لبنان.

٣٤٠ـ شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المصري (ت ٧٦٩هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط ٢٠، (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، دار التراث، القاهرة، مصر.

٣٤١ـ شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك، المسمى: «الدرة المضية في شرح الألفية»، للإمام النحوي بدر الدين أبي عبد الله محمد بن الناظم الإمام جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت٦٨٦هـ)، ط١، ١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٤٢ـ شرح ابن الناظم على لامية الأفعال، للإمام النحوي بدر الدين أبي عبد الله محمد ابن الناظم الإمام جمال الدين محمد ابن مالك الأندلسي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق فتح الله سليمان، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٤٣ـ شرح أبيات مغني اللبيب، للإمام النحوي اللغوي عبد القادر بن عمر البغدادي

(ت١٠٩٣هـ)، تحقيق عبد العزيز رباح وأحمد دقاق، طبع من سنة (١٣٩٣هـ) إلى سنة (١٤١٤هـ) لدى دار المأمون للتراث، بيروت، لبنان.

٣٤٤ـ شرح أسماء الله الحسنى، للأستاذ الإمام أبي القاسم عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك القشيري (ت٤٦٥هـ)، تحقيق أحمد الحلواني، ط٢، (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م)، دار آزال، بيروت، لبنان.

٣٤٥ـ شرح أشعار الهذليين، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي سعيد الحسن بن الحسين العتكي السكري (ت٢٧٥هـ)، برواية أبي الحسن الرماني، تحقيق عبد الستار فراج، ط١، (١٣٨٤هـ ـ ١٩٦٥م)، دار العروبة، القاهرة، مصر.

٣٤٦ـ شرح الآجرومية، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، تحقيق حايف النبهان، ط١، (١٤٣٨هـ ـ ٢٠١٧م)، دار الظاهرية، الكويت.

٣٤٧ـ شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، المسمى: «منهج السالك إلى ألفية ابن مالك»، للإمام النحوي الفقيه نور الدين أبي الحسن علي بن محمد الأشموني (ت نحو ٩٠٠هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٣٧٥هـ ـ ١٩٥٥م)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٣٤٨ـ شرح الإلمام بأحاديث الأحكام، للإمام المجدد شيخ الإسلام قاضي القضاة الفقيه تقي الدين محمد بن علي بن وهب ابن دقيق العيد القشيري (ت٧٠٢هـ)، تحقيق محمد العبد لله، ط٢، (١٤٣٠هـ)، دار النوادر، دمشق، سورية.

٣٤٩ـ شرح الأمير على نظم السجاعي في (لا سيما)، للإمام الفقيه النحوي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد بن محمد الأمير الكبير السَّنْبَاوي (ت١٢٣٢هـ)، تحقيق أحمد القرشي، طبع سنة (١٤٢٠هـ ـ ١٩٩٩م) لدى مجلة جامعة أم القرى (العدد ١٩)، مكة المكرمة، السعودية.

٣٥٠ـ شرح الأنموذج في النحو، للإمام النحوي جمال الدين محمد بن عبد الغني الأردبيلي (ت٦٤٧هـ)، تحقيق حسني يوسف، طبع سنة (١٩٩٠م) لدى مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٥١ـ شرح التسهيل، المسمى: «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد»، للإمام النحوي

محب الدين محمد بن يوسف التميمي المعروف بناظر الجيش (ت٧٧٨هـ)، تحقيق علي محمد فاخر وآخرين، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٣٥٢ـ شرح التسهيل، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد الرحمن السيد ومحمد المختون، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار هجر، القاهرة، مصر.

٣٥٣ـ شرح التصريح على التوضيح، للإمام النحوي زين الدين الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاوي الأزهري المعروف بالوقاد (ت٩٠٥هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٥٤ـ شرح الدماميني على مغني اللبيب، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق أحمد عناية، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، مؤسسة التاريخ العربي، بيروت، لبنان.

٣٥٥ـ شرح الرضي على الكافية، للإمام النحوي نجم الأئمة محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي (ت نحو ٦٨٦ هـ)، تحقيق يوسف حسن عمر، ط٢، (١٩٩٦م)، من منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ليبيا.

٣٥٦ـ شرح السيوطي على ألفية ابن مالك، المسمى: «البهجة المرضية في شرح الألفية»، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق وشرح محمد صالح الغرسي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٣٥٧ـ شرح الشفا، للإمام الفقيه المحدث المتفنن نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد الهروي المعروف بملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، تحقيق عبد الله الخليلي، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٥٨ـ شرح ألفية ابن معط، للإمام النحوي عز الدين أبي الفضل عبد العزيز بن زيد بن جمعة القواس الموصلي (ت٦٩٦هـ)، تحقيق علي الشوملي، ط١، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، مكتبة الخريجي، الرياض، السعودية.

٣٥٩ـ شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٥، (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٣٦٠ـ شرح الكافية الشافية، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عبد المنعم هريدي، ط١، (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م)، من منشورات مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٣٦١ـ شرح الكوكب الساطع نظم جمع الجوامع، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق محمد الحفناوي، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، مكتبة الإيمان، القاهرة، مصر.

٣٦٢ـ شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق هادي نهر، طبع سنة (٢٠٠٧م) لدى دار اليازوري العلمية، عمان، الأردن.

٣٦٣ـ شرح اللمع، للإمام النحوي اللغوي المؤرخ أبي القاسم عبد الواحد بن علي ابن برهان الأسدي العكبري (ت٤٥٦هـ)، تحقيق فائز فارس، ط١، (١٤٠٤هـ ـ١٩٨٤م)، السلسلة التراثية، الكويت، الكويت.

٣٦٤ـ شرح المعلقات للزوزني، للإمام القاضي الأديب أبي عبد الله حسين بن أحمد بن حسين الزوزني الهروي (ت٤٨٦هـ)، تحقيق لجنة التحقيق في الدار العالمية، طبع سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٢م) لدى الدار العالمية للنشر، القاهرة، مصر.

٣٦٥ـ شرح المفصل، للإمام النحوي اللغوي موفق الدين أبي البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي الحلبي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق إميل يعقوب، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٦٦ـ شرح المقدمة الجزولية الكبير، لإمام عصره في العربية الأستاذ أبي علي عمر بن محمد بن عمر الشلوبيني الأندلسي (ت٦٤٥هـ)، تحقيق تركي العتيبي، ط١، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية.

٣٦٧ـ شرح المكودي على الألفية (الشرح الصغير)، للإمام النحوي أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، طبع سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٥م) لدى المكتبة العصرية، صيدا، لبنان.

٣٦٨ـ شرح المواقف، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، دار الطباعة العامرة، إستنبول، تركيا.

٣٦٩ـ شرح المواهب اللدنية بالمنح المحمدية، للإمام الفقيه المحدث محمد بن عبد الباقي بن يوسف الزرقاني الأزهري (ت١١٢٢هـ)، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٠ـ شرح تسهيل الفوائد، للإمام النحوي أبي محمد بدر الدين حسن بن قاسم المرادي المصري (ت٧٤٩هـ)، تحقيق محمد عبد النبي عبيد، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، مكتبة الإيمان، المنصورة، مصر.

٣٧١ـ شرح تصريف العزي، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق محمد جاسم المحمد، ط١، (١٤٣٢هـ ـ ٢٠١١م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٣٧٢ـ شرح تلخيص المفتاح، المشهور بـ «المختصر»، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق عجاج برغش، ط١، (١٤٤٢هـ ـ ٢٠٢١م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٣٧٣ـ شرح جمل الزجاجي، للإمام النحوي أبي الحسن علي بن مؤمن بن محمد ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق فواز الشعار، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٤ـ شرح درة الغواص في أوهام الخواص، للإمام قاضي القضاة المفسر الأديب المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، وهو صادر ضمن «درة الغواص وشرحها وحواشيها وتكملتها»، تحقيق عبد الحفيظ فرغلي قرني، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٣٧٥ـ شرح ديوان الحماسة، للإمام النحوي اللغوي العروضي الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، انتهى من تحقيقه سنة (١٣٥٩هـ)، المكتبة التجارية الكبرى، القاهرة، مصر.

٣٧٦ـ شرح شافية ابن الحاجب، للإمام النحوي الفقيه ركن الدين حسن بن محمد بن شرف شاه الحسيني الأستراباذي (ت٧١٥هـ)، تحقيق عبد المقصود محمد عبد المقصود، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٣٧٧ـ شرح شافية ابن الحاجب، للإمام النحوي نجم الأئمة محمد بن الحسن الرضي

الأستراباذي (ت نحو ٦٨٦ هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، (١٣٩٥هـ ـ ١٩٧٥م)، طبعة مصورة لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٧٨ـ شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الطلائع، القاهرة، مصر.

٣٧٩ـ شرح شواهد الإيضاح لأبي علي الفارسي، للإمام النحوي اللغوي أبي محمد عبد الله بن بري بن عبد الجبار المقدسي المصري (ت٥٨٢هـ)، تحقيق عبيد درويش، طبع سنة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م) لدى مجمع اللغة العربية، القاهرة، مصر.

٣٨٠ـ شرح شواهد المغني، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، لجنة التراث العربي، القاهرة، مصر.

٣٨١ـ شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، للإمام الحافظ النحوي البلاغي المتفنن أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٣٨٢ـ شرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق عدنان الدوري، طبع سنة (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) لدى مطبعة العاني، بغداد، العراق.

٣٨٣ـ شرح فصيح ثعلب، للإمام الأديب اللغوي أبي علي أحمد بن محمد بن الحسن المرزوقي الأصفهاني (ت٤٢١هـ)، تحقيق سليمان العايد، طبعة خاصة.

٣٨٤ـ شرح قصيدة بانت سعاد، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق عبد الله الطويل، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، المكتبة الإسلامية، القاهرة، مصر.

٣٨٥ـ شرح قطر الندى وبل الصدى، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار الخير، دمشق، سورية.

٣٨٦ـ شرح كتاب الأمثال لابن سلام، المسمى: «فصل المقال في شرح كتاب

الأمثال»، للإمام المؤرخ الجغرافي الأديب أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز بن محمد البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق إحسان عباس وعبد المجيد عابدين، ط١، (١٣٩١هـ ـ ١٩٧١م)، دار الأمانة ومؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٨٧ـ شرح كتاب سيبويه، للإمام القاضي الفقيه النحوي الأديب أبي سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي (ت٣٦٨هـ)، تحقيق أحمد مهدلي وعلي علي، ط١، (٢٠٠٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨٨ـ شرح مختصر المنتهى الأصولي، للإمام القاضي المتكلم الأصولي عضد الدين عبد الرحمن بن أحمد الإيجي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق محمد حسن إسماعيل، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٨٩ـ شرح مشكل الآثار، للإمام الحافظ محدث الديار المصرية وفقيهها أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٣٩٠ـ شرح معاني الآثار، للإمام الحافظ محدث الديار المصرية وفقيهها أبي جعفر أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي المصري (ت٣٢١هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٣٩١ـ شرح مفتاح العلوم، للإمام المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، تحقيق عجاج برغش، ط١، (١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٣٩٢ـ شرح ملا جامي على كافية ابن الحاجب، المسمى: «الفوائد الضيائية»، للإمام النحوي المفسر نور الدين عبد الرحمن بن أحمد المعروف بملاجامي (ت٨٩٨هـ)، تحقيق أحمد عناية وعلي مصطفى، ط١، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٣٩٣ـ الشعر والشعراء، للإمام القاضي المؤرخ اللغوي الأديب أبي محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت٢٧٦هـ)، تحقيق أحمد شاكر، ط٢، (١٣٨٦هـ ـ ١٩٦٧م)، دار الحديث، القاهرة، مصر.

٣٩٤ـ شفاء الغليل فيما في كلام العرب من الدخيل، للإمام المفسر الفقيه الأديب

المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، تصحيح العلامة نصر الهوريني (ت١٢٩١هـ)، طبع سنة (١٢٨٢هـ) لدى المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر.

٣٩٥ـ الشماريخ في علم التاريخ، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الرحمن محمود، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٣٩٦ـ شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق طه محسن، ط٢، (١٤١٣هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٣٩٧ـ صبح الأعشى في صناعة الإنشا، للإمام الأديب المؤرخ شهاب الدين أحمد بن علي بن أحمد الفزاري القلقشندي (ت٨٢١هـ)، تحقيق محمد شمس الدين، طبع سنة (١٩٨٩م) لدى دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٣٩٨ـ الصحاح، المُسمَّى: «تاج اللغة وصحح العربية» للإمام اللغوي أبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت٣٩٣هـ)، تحقيق أحمد عطار، ط٤، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان.

٣٩٩ـ صحيح ابن حبان بترتيب ابن بلبان، للإمام الحافظ الناقد أبي حاتم محمد بن حبان بن أحمد البستي (ت٣٥٤هـ)، تحقيق شعيب الأرنؤوط، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٠٠ـ صحيح البخاري، المسمى: «الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه»، لإمام الحفاظ أبي عبد الله محمد بن إسماعيل البخاري (ت٢٥٦هـ)، عني به محمد زهير الناصر، ط٣، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م)، مصورة عن الطبعة السلطانية اليونينية، دار طوق النجاة، بيروت، لبنان. دار المنهاج، جدة، السعودية.

٤٠١ـ صحيح مسلم، المسمى: «المسند الصحيح المختصر بنقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم»، للإمام الحافظ أبي الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري (ت٢٦١هـ)، المطبعة العامرة، القاهرة، مصر، وتم اعتماد ترقيم محمد فؤاد عبد الباقي في تحقيقه لطبعة دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٠٢ـ الضعفاء الكبير، للإمام الحافظ الناقد أبي جعفر محمد بن عمرو العقيلي (ت٣٢٢هـ)، تحقيق عبد المعطي قلعجي، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠٣ـ الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي الخير محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت٩٠٢هـ)، طبعة مصورة عن نشرة القاسمي لدى مكتبة الحياة، بيروت، لبنان.

٤٠٤ـ طبقات الشافعية الكبرى، للإمام الأصولي قاضي القضاة تاج الدين أبي نصر عبد الوهاب بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٧١هـ)، تحقيق محمود الطناحي وعبد الفتاح الحلو، ط٢، (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٤م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٤٠٥ـ طبقات الشافعية، للإمام الأصولي الفقيه النحوي جمال الدين أبي محمد عبد الرحيم بن الحسن بن علي الإسنوي (ت٧٧٢هـ)، تحقيق كمال يوسف الحوت، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٠٦ـ طبقات الشافعية، للإمام الفقيه المؤرخ تقي الدين أبي بكر بن أحمد بن محمد ابن قاضي شهبة الأسدي (ت٨٥١هـ)، تحقيق الحافظ عبد العليم خان، ط١، (١٤٠٧هـ)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٤٠٧ـ طبقات الشافعيين، للإمام الحافظ المؤرخ عماد الدين أبي الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي (ت٧٧٤هـ)، تحقيق أحمد هاشم عمر ومحمد زينهم محمد عزب، (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٤٠٨ـ طبقات المفسرين، للعلامة المؤرخ أحمد بن محمد الأدنه وي (من علماء القرن ١١)، تحقيق سليمان الخزي، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.

٤٠٩ـ طبقات فحول الشعراء، للإمام الأخباري الأديب الناقد أبي عبد الله محمد بن سلَّام بن عبيد الجمحي (ت٢٣٢هـ)، تحقيق محمود شاكر، دار المدني، جدة، السعودية.

٤١٠ـ الطيوريات، انتخاب الإمام الحافظ صدر الدين أبي طاهر أحمد بن محمد السلفي الأصبهاني (ت٥٧٦هـ)، من أصول الإمام المحدث أبي الحسن المبارك بن

عبد الجبار الصيرفي المعروف بابن الطيوري (ت٥٠٠هـ)، تحقيق دسمان معالي وعباس الحسن، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار أضواء السلف، الرياض، السعودية.

٤١١ـ العباب الزاخر واللباب الفاخر، للإمام اللغوي الفقيه المحدث رضي الدين الحسن بن محمد العمري الصغاني (ت٦٥٠هـ)، تحقيق محمد حسن آل ياسين، ط١، (١٩٨٧م)، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، العراق.

٤١٢ـ عجائب المخلوقات والحيوانات وغرائب الموجودات، للإمام القاضي المؤرخ الجغرافي عماد الدين أبي يحيى زكريا بن محمد بن محمود الأنصاري القزويني (ت٦٨٢هـ)، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠٠م)، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، لبنان.

٤١٣ـ عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، للإمام الفقيه البلاغي المتفنن بهاء الدين أبي حامد أحمد بن علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٦٣هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، ط١، (١٤٢٣هـ ـ ٢٠٠٣م)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤١٤ـ العظمة، للإمام الحافظ أبي محمد عبد الله بن محمد بن جعفر المعروف بأبي الشيخ الأصبهاني (ت٣٦٩هـ)، تحقيق رضاء الله المباركفوري، ط١، (١٤٠٨هـ)، دار العاصمة، الرياض، السعودية.

٤١٥ـ العقد الفريد، للإمام الأديب الشاعر أبي عمر أحمد بن محمد بن عبد ربه بن حبيب الأموي الأندلسي (ت٣٢٨هـ)، تحقيق مفيد قميحة وعبد المجيد الترحيني، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١٦ـ العقد المذهب في طبقات حملة المذهب، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق أيمن الأزهري وسيد مهنا، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤١٧ـ عقيلة أتراب القصائد في أسنى المقاصد، لإمام القراء الشيخ المتفنن أبي القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت٥٩٠هـ)، تحقيق أيمن سويد، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠١م)، دار نور المكتبات، جدة، السعودية.

٤١٨ـ العمدة في محاسن الشعر وآدابه، للشاعر الأديب البلاغي الناقد أبي علي الحسن ابن رشيق القيرواني (ت٤٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط٥، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٤١٩ـ عوارف المعارف، للإمام الفقيه العارف المربي شهاب الدين أبي حفص عمر بن محمد القرشي البكري السهروردي (ت٦٣٢هـ)، تحقيق بلال محمد حاتم السقا، ط١، (١٤٤٣هـ ـ ٢٠٢٢م)، دار التقوى، دمشق، سورية.

٤٢٠ـ العوامل المئة، لإمام البلاغة النحوي أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن الجرجاني (ت٤٧١هـ)، تحقيق أنور الداغستاني، ط١، (١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٤٢١ـ العيون الغامزة على خبايا الرامزة، للإمام القاضي النحوي العروضي الأديب بدر الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر الدماميني (ت٨٢٧هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط٢، (١٤١٥هـ ـ ١٩٩٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٤٢٢ـ غاية النهاية في طبقات القراء، لإمام القراء الحافظ شمس الدين أبي الخير محمد بن محمد بن يوسف ابن الجزري (ت٨٣٣هـ)، طبعة مصورة عن نسخة براجسترسر سنة (١٣٥١هـ)، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٤٢٣ـ غريب الحديث، للإمام الحافظ أبي سليمان حمد بن محمد الخطابي (ت٣٨٨هـ)، تحقيق عبد الكريم الغرباوي، طبع سنة (١٤٠٢هـ ـ ١٩٨٢م) لدى دار الفكر، دمشق، سورية.

٤٢٤ـ غريب الحديث، للإمام الحافظ الفقيه أبي إسحاق إبراهيم بن إسحاق البغدادي الحربي (ت٢٨٥هـ)، تحقيق سليمان العايد، ط١، (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٥م)، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٤٢٥ـ غريب الحديث، للإمام اللغوي المحدث الفقيه أبي عبيد القاسم بن سلام الهروي (ت٢٢٤هـ)، تحقيق حسين محمد محمد شرف، ومراجعة عبد السلام هارون، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، من منشورات الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية، القاهرة، مصر.

٤٢٦ـ الغيث الهامع شرح جمع الجوامع، للإمام الحافظ المحدث الفقيه المتفنن ولي الدين أبي زرعة أحمد بن عبد الرحيم العراقي (ت٨٢٦هـ)، تحقيق محمد تامر حجازي، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٢٧ـ الفاخر، للإمام الأديب اللغوي أبي طالب المفضل بن سلمة بن عاصم

(ت نحو ٢٩٠ هـ)، تحقيق عبد العليم الطحاوي، ط١، (١٣٨٠هـ ـ ١٩٦٠م)، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، مصر.

٤٢٨ـ **فتح الخالق المالك في حل ألفاظ كتاب ألفية ابن مالك**، للإمام الفقيه المفسر النحوي شمس الدين محمد بن أحمد الخطيب الشربيني المصري (ت٩٧٧هـ)، تحقيق سيد بن شلتوت، طبع سنة (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م) لدى دار الضياء، الكويت، الكويت.

٤٢٩ـ **فتح الرحيم الرحمن في شرح نصيحة الإخوان (لامية ابن الوردي)**، للإمام الأديب الشريف مسعود بن حسن بن أبي بكر الحسيني القناوي (ت١٢٠٥هـ)، طبع سنة (١٢٨١هـ) لدى مطبعة محمد شاهين، القاهرة، مصر.

٤٣٠ـ **فتح الوكيل الكافي بشرح متن الكافي**، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري (ت١١٩٧هـ)، تحقيق حسام الدين محمد، ط١، (١٤٤٠هـ ـ ٢٠١٩م)، دار علم لإحياء التراث والخدمات الرقمية، القاهرة، مصر.

٤٣١ـ **فرحة الأديب في الرد على ابن السيرافي في شرح أبيات سيبويه**، للإمام النسابة أبي محمد الحسن بن أحمد الأعرابي الملقب بالأسود الغندجاني (ت بعد ٤٣٠هـ)، تحقيق محمد علي سلطاني، طبع سنة (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) لدى مطبعة دار الكتاب، دمشق، سورية.

٤٣٢ـ **الفروق**، المسمى: «أنوار البروق في أنواء الفروق»، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم المتفنن شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق محمد سراج وعلي جمعة، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٤٣٣ـ **الفصول الخمسون**، للإمام النحوي الأديب زين الدين أبي الحسين يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور الزواوي المغربي المعروف بابن معط (ت٦٢٨هـ)، تحقيق محمود الطناحي، مكتبة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، مصر.

٤٣٤ـ **الفصول المفيدة في الواو المزيدة**، للإمام الأصولي الفقيه الحافظ الأديب المتفنن صلاح الدين أبي سعيد خليل بن كيكلدي بن عبد الله العلائي الدمشقي المقدسي (ت٧٦١هـ)، تحقيق حسن موسى الشاعر، ط١، (١٤١٠هـ ـ ١٩٩٠م)، دار البشير، عمان، الأردن.

٤٣٥- **الفصيح**، للإمام النحوي اللغوي الراوية **أبي العباس أحمد بن يحيى الكوفي المعروف بثعلب** (ت٢٩١هـ)، تحقيق عاطف مذكور، ط١، (١٩٨٤م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٤٣٦- **فضائل الصحابة**، للإمام الحافظ المجتهد **أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني** (ت٢٤١هـ)، تحقيق وصي الله محمد عباس، ط١، (١٤٠٣هـ - ١٩٨٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٣٧- **فهرس الفهارس والأثبات ومعجم المعاجم والمشيخات والمسلسلات**، للعلامة الشريف المحدث المسند **محمد عبد الحي بن عبد الكبير الكتاني الإدريسي الحسني** (ت١٣٨٢هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط٢، (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٤٣٨- **الفوائد العبدية شرح الأنموذج للزمخشري**، للإمام المفتي الفقيه النحوي المنطقي **مصطفى بن يوسف الأيوبي الموستاري** (ت١١١٩هـ)، تحقيق فالح بداح العجمي، وهي عبارة عن رسالة استكمال ماجستير، نوقشت سنة (٢٠١٥م) في كلية الآداب بجامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

٤٣٩- **الفوائد اللطيفة في شرح ألفاظ الوظيفة** (شرح وظيفة ابن زروق)، للإمام الفقيه النحوي الأديب الشاعر المتفنن **شهاب الدين أحمد بن أحمد بن محمد السجاعي البدراوي الأزهري** (ت١١٩٧هـ)، ط١، (١٣٣٠هـ)، مطبعة النجاح، دمنهور، مصر.

٤٤٠- **فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي**، للعلامة المؤرخ المسند **أبي الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب الصديقي الدهلوي** (ت١٣٥٥هـ)، تحقيق عبد الملك دهيش، ط٢، (١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م)، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، السعودية.

٤٤١- **فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح**، للإمام النحوي اللغوي المحدث المتفنن **شمس الدين أبي عبد الله محمد بن الطيب بن موسى الشركي الفاسي المدني** (ت١١٧٠هـ)، تحقيق محمود فجال، ط٢، (١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢م)، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، الإمارات.

٤٤٢- **القاموس المحيط**، للإمام اللغوي المتبحر المتفنن **مجد الدين أبي طاهر**

محمد بن يعقوب الشيرازي الفيروزابادي (ت٨١٧هـ)، طبع سنة (١٤٠٠هـ - ١٩٨٠م)، نسخة مصورة عن الطبعة الثالثة للمطبعة الأميرية سنة (١٣٠٢هـ)، الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة، مصر.

٤٤٣ـ قلادة النحر في وفيات أعيان الدهر، للإمام المؤرخ الفقيه أبي محمد الطيب بن عبد الله باخرمة الهجراني الحضرمي (ت٩٤٧هـ)، تحقيق بوجمعة مكري وخالد زواري، ط١، (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٤٤٤ـ قواعد المطارحة في النحو، للإمام النحوي جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن أياز بن عبد الله البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، طبع سنة (١٤٣٢هـ - ٢٠١١م) لدى دار الأمل، إربد، الأردن.

٤٤٥ـ الكافي في العروض والقوافي، للإمام النحوي اللغوي العروضي الأديب أبي زكريا يحيى بن علي الخطيب التبريزي (ت٥٠٢هـ)، تحقيق الحساني حسن عبد الله، ط٣، (١٤١٥هـ - ١٩٩٤م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٤٤٦ـ الكافية في علم النحو، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق صالح الشاعر، مكتبة الآداب، القاهرة، مصر.

٤٤٧ـ الكامل في اللغة والأدب، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد أحمد الدالي، ط٢، (١٤١٢هـ - ١٩٩٢م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٤٨ـ الكامل في ضعفاء الرجال، للإمام الحافظ الناقد أبي أحمد عبد الله بن عدي الجرجاني (ت٣٦٥هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٤٩ـ الكتاب، لشيخ العربية الإمام أبي بشر سيبويه عمرو بن عثمان بن قنبر البصري (ت١٨٠هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط٣، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٤٥٠ـ الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٣، (١٤٠٧هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٤٥١ـ كشف الخفاء ومزيل الإلباس عما اشتهر من الأحاديث على ألسنة الناس، لمحدث الشام الإمام أبي الفداء إسماعيل بن محمد الجراحي العجلوني الدمشقي (ت١١٦٢هـ)، ط١، (١٣٥١هـ ـ ١٩٣٢م)، مكتبة القدسي، القاهرة، مصر.

٤٥٢ـ الكشف والبيان عن تفسير القرآن، للإمام الحافظ المفسر أبي إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت٤٢٧هـ)، تحقيق عدد من الباحثين، ط١، (١٤٣٦هـ ـ ٢٠١٥م)، دار التفسير، جدة، السعودية.

٤٥٣ـ كنز الكتاب ومنتخب الآداب، للإمام الأديب أبي إسحاق إبراهيم بن علي بن أحمد الفهري الشريشي البونسي (ت٦٥١هـ)، تحقيق حياة قارة، طبع سنة (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م) لدى المجمع الثقافي، أبو ظبي، الإمارات.

٤٥٤ـ كنه المراد في بيان بانت سعاد، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق مصطفى عليان، ط١، (١٤٢٦هـ ـ ٢٠٠٥م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٥٥ـ الكواكب الدراري في شرح صحيح البخاري، للإمام الحافظ الفقيه شمس الدين محمد بن يوسف بن علي الكرماني البغدادي (ت٧٨٦هـ)، ط٢، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٥٦ـ اللآلئ الفريدة في شرح القصيدة (قصيدة الشاطبي في القراءات)، للإمام المقرئ النحوي جمال الدين أبي عبد الله محمد بن حسن الفاسي (ت٦٥٦هـ)، تحقيق عبد الله نمنكاني، وهي عبارة عن رسالة ماجستير في القراءات نوقشت سنة (١٤٢١هـ) في جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٤٥٧ـ اللآلئ المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، للإمام المفسر الحافظ النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق صلاح عويضة، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٥٨ـ لباب الآداب، للإمام المؤرخ البلاغي الأديب مؤيد الدولة أبي المظفر أسامة ابن منقذ الكناني (ت٥٨٤)، تحقيق أحمد شاكر، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

٤٥٩ـ اللباب في علل البناء والإعراب، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي البقاء

عبد الله بن الحسين العكبري البغدادي (ت٦١٦هـ)، تحقيق عبد الإله النبهان، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الفكر، دمشق، سورية.

٤٦٠ـ اللباب في علوم الكتاب، للإمام الفقيه المفسر أبي حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الحنبلي الدمشقي النعماني (ت بعد ٨٨٠هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٦١ـ لسان العرب، للإمام اللغوي الحجة جمال الدين أبي الفضل محمد بن مكرم ابن منظور الأنصاري الإفريقي (ت٧١١هـ)، ط٣، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٤م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٤٦٢ـ اللمحة في شرح الملحة، للإمام النحوي الأديب شمس الدين أبي عبد الله محمد بن حسن ابن الصائغ الجذامي (ت٧٢٠هـ)، تحقيق إبراهيم الصاعدي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، نشر عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، السعودية.

٤٦٣ـ ليس في كلام العرب، للإمام النحوي اللغوي الأديب أبي عبد الله الحسين بن أحمد بن خالويه الهمذاني (ت٣٧٠هـ)، تحقيق أحمد عطار، ط٢، طبع في مكة المكرمة سنة (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م).

٤٦٤ـ المبهج في تفسير أسماء شعراء ديوان الحماسة، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، تحقيق مروان العطية وشيخ الراشد، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الهجرة، دمشق، سورية.

٤٦٥ـ متن الشاطبية، المسمى: «حرز الأماني ووجه التهاني في القراءات السبع»، لإمام القراء الشاعر الأديب المتفنن أبي القاسم بن فِيرُّه بن خلف بن أحمد الشاطبي الرعيني الأندلسي (ت٥٩٠هـ)، تحقيق محمد تميم الزعبي، ط٥، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، مكتبة دار الهدى، المدينة المنورة، السعودية. دار الغوثاني، دمشق، سورية.

٤٦٦ـ مجالس ثعلب، للإمام النحوي اللغوي الراوية أبي العباس أحمد بن يحيى الكوفي المعروف بثعلب (ت٢٩١هـ)، شرح وتحقيق عبد السلام هارون، ط٢، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٤٦٧ـ المجتبى من المجتنى، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين أبي الفرج

عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق أيمن البحيري، ط١، (١٤١٩هـ- ١٩٩٩م)، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر.

٤٦٨- مجرد مقالات أبي الحسن الأشعري، للإمام الأصولي المتكلم أبي بكر محمد بن الحسن بن فورك الأصبهاني (ت٤٠٦هـ)، تحقيق دانيال جيماريه، ط١، (١٤٠٧هـ- ١٩٨٧م)، دار المشرق، بيروت، لبنان.

٤٦٩- مجمع الأمثال، للإمام الأديب اللغوي أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت٥١٨هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، طبع سنة (١٣٧٤هـ- ١٩٥٥م) لدى مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، مصر.

٤٧٠- مجمل اللغة، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق زهير سلطان، ط٢، (١٤٠٦هـ- ١٩٨٦م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٧١- المجموع شرح المهذب، لشيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، ومعه: «تكملة المجموع» للإمام شيخ الإسلام أبي الحسن تقي الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت٧٥٦هـ)، تحقيق وتكميل محمد نجيب المطيعي، ط٢، مكتبة الإرشاد، جدة، السعودية.

٤٧٢- محاضرات الأدباء ومحاورات الشعراء والبلغاء، للإمام المفسر اللغوي الأديب أبي القاسم الحسين بن محمد المعروف بالراغب الأصفهاني (ت٥٠٢هـ)، تحقيق عمر الطباع، ط١، (١٤٢٠هـ-١٩٩٩م)، دار الأرقم بن أبي الأرقم، بيروت، لبنان.

٤٧٣- المحتسب، للإمام البارع اللغوي النحوي أبي الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت٣٩٢هـ)، صدر سنة (١٤٢٠هـ- ١٩٩٩م) عن المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة، مصر.

٤٧٤- المحصول في شرح الفصول لابن معط، للإمام النحوي جمال الدين أبي محمد الحسين بن بدر بن أياز البغدادي (ت٦٨١هـ)، تحقيق محمد صفوت مرسي، وهي عبارة عن رسالة دكتوراه قدمت في جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

٤٧٥- مختار الصحاح، للإمام الفقيه اللغوي الأديب زين الدين محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي (ت بعد ٦٦٦هـ)، طبع سنة (١٩٨٦م) لدى مكتبة لبنان، بيروت، لبنان.

٤٧٦ـ مختارات ابن الشجري، للإمام الشريف النحوي الأديب ضياء الدين أبي السعادات هبة الله بن علي ابن الشجري العلوي الحسني (ت٥٤٢هـ)، تحقيق محمود زناتي، ط١، (١٣٤٤هـ ـ ١٩٢٥م)، مطبعة الاعتماد، القاهرة، مصر.

٤٧٧ـ مختصر منتهى السول والأمل في علمي الأصول والجدل، للإمام الفقيه الأصولي النحوي جمال الدين أبي عمرو عثمان بن عمر ابن الحاجب الكردي (ت٦٤٦هـ)، تحقيق نذير حمادو، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار ابن حزم، بيروت، لبنان. الشركة الجزائرية اللبنانية، الجزائر.

٤٧٨ـ المخصص، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسن علي بن إسماعيل بن سيده المرسي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق خليل إبراهيم جفال، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٦م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٤٧٩ـ المذكر والمؤنث، لإمام اللغة والأدب أبي بكر محمد بن القاسم ابن بشار الأنباري (ت٣٢٨هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، طبع سنة (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م) لدى المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، مصر.

٤٨٠ـ مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان، للإمام العارف الفقيه المؤرخ الأديب عفيف الدين أبي السعادات عبد الله بن أسعد اليافعي (ت٧٦٨هـ)، طبع سنة (١٤١٣هـ ـ ١٩٩٣م) لدى دار الكتاب الإسلامي، القاهرة، مصر.

٤٨١ـ مرآة الزمان في تواريخ الأعيان، للإمام المؤرخ شمس الدين أبي المظفر يوسف بن قزأوغلي بن عبد الله المعروف بسبط ابن الجوزي (ت٦٥٤هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م)، دار الرسالة العالمية، دمشق، سورية.

٤٨٢ـ المراسيل، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن الأشعث السجستاني (ت٢٧٥هـ)، تحقيق شعيب الأرناؤوط، ط١، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٨٣ـ المرصع في الآباء والأمهات والبنين والبنات والأذواء والذوات، للإمام اللغوي مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجزري (ت ٦٠٦هـ)، تحقيق إبراهيم السامرائي، ط١، (١٤١١هـ ـ ١٩٩١م)، دار الجيل، بيروت، لبنان. دار عمار، عمان، الأردن.

٤٨٤ـ مرقاة المفاتيح شرح مشكاة المصابيح، للإمام الفقيه المحدث المتفنن نور الدين أبي الحسن علي بن سلطان محمد، المعروف بـملا علي القاري (ت١٠١٤هـ)، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م)، دار الفكر، بيروت، لبنان.

٤٨٥ـ المزهر في علوم اللغة، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٦م) لدى المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٤٨٦ـ المساعد على تسهيل الفوائد، للإمام النحوي قاضي القضاة بهاء الدين عبد الله بن عبد الرحمن ابن عقيل المصري (ت٧٦٩هـ)، تحقيق محمد كامل بركات، طبع سنة (١٤٠٠هـ ـ ١٩٨٠م)، من منشورات جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٤٨٧ـ المسائل الحلبيات، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار القلم للطباعة والنشر، دمشق، سورية. دار المنارة للطباعة والنشر، بيروت، لبنان.

٤٨٨ـ المسائل السفرية في النحو، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق حاتم الضامن، ط١، (١٤٠٣هـ ـ ١٩٨٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٤٨٩ـ المسائل الشيرازيات، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق حسن هنداوي، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار كنوز إشبيليا، الرياض، السعودية.

٤٩٠ـ المسائل المشكلة، المشهورة بـ «البغداديات»، لإمام زمانه في العربية أبي علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي (ت٣٧٧هـ)، تحقيق يحيى مراد، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٣م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٩١ـ المستدرك على الصحيحين، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن عبد الله الحاكم النيسابوري (ت٤٠٥هـ)، ط١، (١٣٤٠هـ ـ ١٩٢١م)، دائرة المعارف العثمانية النظامية، حيدر آباد الدكن، الهند.

٤٩٢ـ المستقصى في أمثال العرب، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٤٩٣ـ مسند أبي داود الطيالسي، للإمام الحافظ أبي داود سليمان بن داود الطيالسي (ت٢٠٤هـ)، تحقيق محمد التركي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، دار هجر، القاهرة، مصر.

٤٩٤ـ مسند أبي يعلى، للإمام الحافظ أبي يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت٣٠٧هـ)، تحقيق حسين أسد، ط١، (١٤٠٤هـ ـ ١٩٨٤م)، دار المأمون للتراث، دمشق، سورية.

٤٩٥ـ مسند الإمام أحمد، للإمام الحافظ المجتهد أبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل الشيباني (ت٢٤١هـ)، طبع سنة (١٣١٣هـ) لدى المطبعة الميمنية، القاهرة، مصر.

٤٩٦ـ مسند البزار، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق البصري البزار (ت٢٩٢هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، بدأت سنة (١٩٨٨م) وانتهت سنة (٢٠٠٩م)، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، السعودية.

٤٩٧ـ مسند سيدنا عبد الله بن عمر رضي الله عنهما، تخريج الإمام الحافظ المحدث الرحال أبي أمية محمد بن إبراهيم البغدادي الطرسوسي (ت٢٧٣هـ)، تحقيق أحمد عرموش، ط٥، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار النفائس، بيروت، لبنان.

٤٩٨ـ المصباح المنير في غريب الشرح الكبير، للإمام اللغوي أبي العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي الحموي (ت نحو ٧٧٠هـ)، ط٥، (١٩٢٢م)، المطبعة الأميرية، القاهرة، مصر.

٤٩٩ـ المصباح (وهو شرح لقسم البلاغة من «مفتاح العلوم»)، للإمام الأصولي المتكلم المحقق المتفنن السيد الشريف أبي الحسن علي بن محمد الجرجاني الحسيني (ت٨١٦هـ)، تحقيق فريد النكلاوي، رسالة دكتوراه مقدمة سنة (١٣٩٧هـ ـ ١٩٧٧م) في جامعة الأزهر، القاهرة، مصر.

٥٠٠ـ المصنف، للإمام الحافظ أبي بكر عبد الله بن محمد ابن أبي شيبة العبسي الكوفي (ت٢٣٥هـ)، تحقيق محمد عوامة، ط١، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار القبلة، جدة، السعودية. مؤسسة علوم القرآن، دمشق، سورية.

٥٠١ـ المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية، للعلامة اللغوي الأديب المتفنن أبي الوفا نصر بن نصر يونس الهوريني الأزهري (ت١٢٩١هـ)، تحقيق طه

عبد المقصود، ط١، (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، مكتبة السنة، القاهرة، مصر.

٥٠٢- **المطول في شرح تلخيص المفتاح**، للإمام البلاغي المتكلم الأصولي المتفنن سعد الدين أبي سعيد مسعود بن عمر بن عبد الله التفتازاني (ت٧٩٢هـ)، طبع سنة (١٣٣٠هـ)، بتصحيح عثمان أفندي وأحمد رفعت، نشر المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، مصر.

٥٠٣- **معارج القدس في مدارج معرفة النفس**، المنسوب للإمام حجة الإسلام أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، ط٢، (١٩٧٥م)، دار الآفاق الجديدة، بيروت، لبنان.

٥٠٤- **معاني القرآن وإعرابه**، لإمام العربية أبي إسحاق إبراهيم بن السري البصري الزجاج (ت٣١١هـ)، تحقيق عبد الجليل عبده شلبي، ط١، (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٠٥- **معاهد التنصيص على شواهد التلخيص**، للإمام البلاغي الأديب الشريف أبي الفتح عبد الرحيم بن عبد الرحمن بن أحمد العباسي (ت٩٦٣هـ)، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، ط١، (١٣٦٧هـ - ١٩٤٧م)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٠٦- **المعجم الأوسط**، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق طارق بن عوض الله وعبد المحسن الحسيني، ط١، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار الحرمين، القاهرة، مصر.

٥٠٧- **معجم البلدان**، للإمام الأديب المؤرخ الرحالة الجغرافي شهاب الدين أبي عبد الله ياقوت بن عبد الله الرومي الحموي (ت٦٢٦هـ)، بعناية المستشرق وستنفيلد، ط٢، (١٤١٥هـ - ١٩٩٥م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٠٨- **المعجم الكبير**، للإمام الحافظ أبي القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت٣٦٠هـ)، تحقيق حمدي السلفي، ط٢، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، مصر.

٥٠٩- **المعجم المختص**، للإمام الشريف الحافظ المحدث المسند اللغوي المتفنن أبي الفيض محمد مرتضى بن محمد بن محمد الزبيدي الحسيني (ت١٢٠٥هـ)، تحقيق نظام يعقوبي ومحمد العجمي، ط١، (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان.

٥١٠ـ معجم المؤلفين، للأستاذ البحاثة عمر بن رضا كحالة (ت١٤٠٨هـ)، ط١، (١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م)، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

٥١١ـ معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، للإمام المؤرخ الجغرافي اللغوي أبي عبيد عبد الله بن عبد العزيز البكري الأندلسي (ت٤٨٧هـ)، تحقيق مصطفى السقا، ط٣، (١٤٠٣هـ)، دار عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥١٢ـ معجم مقاييس اللغة، للإمام اللغوي الأديب أبي الحسين أحمد بن فارس الرازي (ت٣٩٥هـ)، تحقيق عبد السلام هارون، ط١، (١٣٩٩هـ ـ ١٩٧٩م)، دار الفكر، دمشق، سورية.

٥١٣ـ معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، للإمام الحافظ المؤرخ شمس الدين أبي عبد الله محمد بن أحمد الذهبي (ت٧٤٨هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط٢، (١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م)، دار الرسالة، بيروت، لبنان.

٥١٤ـ المغرب في ترتيب المعرب، للإمام الفقيه اللغوي الأديب برهان الدين أبي الفتح ناصر بن عبد السيد الخوارزمي المُطَرِّزي (ت٦١٠هـ)، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان.

٥١٥ـ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، للإمام النحوي المحقق جمال الدين أبي محمد عبد الله بن يوسف ابن هشام الأنصاري (ت٧٦١هـ)، تحقيق صلاح السيد، ط٢، (١٤٢٩هـ ـ ٢٠٠٨م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٥١٦ـ مفتاح العلوم، لإمام البلاغة النحوي المتفنن أبي يعقوب يوسف بن أبي بكر بن محمد السكاكي (ت٦٢٦هـ)، تحقيق نعيم زرزور، ط٢، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥١٧ـ المفصل في صنعة الإعراب، للإمام اللغوي النحوي المفسر جار الله أبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري (ت٥٣٨هـ)، تحقيق علي بو ملحم، ط١، (١٩٩٣م)، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان.

٥١٨ـ المفضليات، للإمام اللغوي الراوية أبي العباس المفضل بن محمد الضبي (ت١٧٨هـ)، تحقيق أحمد محمد شاكر وعبد السلام هارون، ط٦، (١٣٦١هـ ـ ١٩٤٢م)، دار المعارف، القاهرة، مصر.

٥١٩ـ المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية، للإمام الأصولي الفقيه النحوي أبي إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي الشاطبي (ت٧٩٠هـ)، تحقيق عبد الرحمن العثيمين، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، السعودية.

٥٢٠ـ المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، للإمام المحدث الفقيه النحوي المتفنن بدر الدين أبي محمد محمود بن أحمد العيني (ت٨٥٥هـ)، تحقيق ثلة من المحققين، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٥٢١ـ المقتضب، لإمام العربية أبي العباس محمد بن يزيد المبرد البصري (ت٢٨٥هـ)، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٢٢ـ المقدمة الجزولية في النحو، للإمام النحوي أبي موسى عيسى ابن عبد العزيز الجزولي المراكشي المغربي (ت٦٠٧هـ)، تحقيق شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، القاهرة، مصر.

٥٢٣ـ المقرب، للإمام النحوي أبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق أحمد الجواري وعبد الله الجبوري، ط١، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، مطبعة العاني، بغداد، العراق.

٥٢٤ـ المقصد الأسنى في شرح أسماء الله الحسنى، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، بإشراف اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، ط١، (١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٥٢٥ـ المقصد العلي في زوائد أبي يعلى الموصلي، للإمام الحافظ نور الدين أبي الحسن علي بن أبي بكر بن سليمان الهيثمي (ت٨٠٧هـ)، تحقيق سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٢٦ـ المقصور والممدود، للإمام اللغوي الأديب أبي علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي (ت٣٥٦هـ)، تحقيق أحمد هريدي، ط١، (١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م)، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر.

٥٢٧ـ المقفى الكبير، للإمام المؤرخ الأديب تقي الدين أبي العباس أحمد بن علي العبيدي المقريزي (ت٨٤٥هـ)، تحقيق محمد اليعلاوي، ط٢، (١٤٢٧هـ ـ ٢٠٠٦م)، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان.

٥٢٨ـ الممتع في التصريف، للإمام النحوي أبي الحسن علي بن مؤمن ابن عصفور الإشبيلي (ت٦٦٩هـ)، تحقيق فخر الدين قباوة، ط١، (١٤٠٧هـ ـ ١٩٨٧م)، دار المعرفة، بيروت، لبنان.

٥٢٩ـ مناقب الشافعي، للإمام الحافظ أبي بكر أحمد بن الحسين البيهقي الخسروجردي (ت٤٥٨هـ)، تحقيق أحمد صقر، ط١، (١٣٩٠هـ ـ ١٩٧٠م)، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر.

٥٣٠ـ المنتظم في تاريخ الملوك والأمم، للإمام الحافظ المؤرخ جمال الدين أبي الفرج عبد الرحمن بن علي ابن الجوزي (ت٥٩٧هـ)، تحقيق محمد عطا ومصطفى عطا، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٣١ـ منتهى الطلب من أشعار العرب، للإمام الأديب محمد بن المبارك ابن ميمون البغدادي (ت بعد ٥٨٩ هـ)، تحقيق محمد نبيل طريفي، ط١، (١٩٩٩م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٣٢ـ المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج، للإمام شيخ الإسلام الفقيه الحافظ المحقق محيي الدين أبي زكريا يحيى بن شرف النووي (ت٦٧٦هـ)، ط٢، (١٣٩٢هـ ـ ١٩٧٢م)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣٣ـ منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق سيدني جلازر، طبعة مصورة لدى دار أضواء السلف، الرياض، السعودية، عن السلسلة الشرقية الأمريكية سنة (١٩٤٧م).

٥٣٤ـ المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله المصري (ت٨٧٤هـ)، تحقيق محمد محمد أمين، طبع سنة (١٤٠٥هـ ـ ١٩٨٤م) لدى الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، مصر.

٥٣٥ـ مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح، للإمام الفقيه البلاغي أبي العباس أحمد بن محمد ابن يعقوب الولالي المكناسي المغربي (ت١١٢٨هـ)، ط١، (١٣١٧هـ)، وهي صادرة ضمن شروح التلخيص، المطبعة البولاقية، القاهرة، مصر.

٥٣٦ـ موصل الطلاب لمنح الوهاب في قواعد الإعراب، للإمام الفقيه المفتي النحوي

المنطقي المتفنن شمس الدين أبي عبد الله محمد عليش بن أحمد بن محمد الطرابلسي الأزهري (ت١٢٩٩هـ)، طبع سنة (١٢٨١هـ) لدى المطبعة الوهبية، القاهرة، مصر.

٥٣٧ـ الموطأ، لإمام دار الهجرة المجتهد أبي عبد الله مالك بن أنس بن مالك بن عامر الأصبحي المدني (ت١٧٩هـ)، تحقيق محمد فؤاد عبد الباقي، طبع سنة (١٤٠٦هـ ـ ١٩٨٥م) لدى دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٣٨ـ نتائج الفكر في النحو، للإمام النحوي المؤرخ المتبحر أبي القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت٥٨١هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٢هـ ـ ١٩٩٢م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٣٩ـ نثر الدر، للوزير المؤرخ الأديب أبي سعد منصور بن الحسين الآبي الرازي (ت٤٢١هـ)، تحقيق خالد محفوظ، ط١، (١٤٢٤هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٤٠ـ النجم الوهاج في شرح المنهاج، للإمام الفقيه الأديب المتفنن كمال الدين أبي البقاء محمد بن موسى بن عيسى الدميري (ت٨٠٨هـ)، تحقيق اللجنة العلمية بمركز دار المنهاج، ط١، (١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٥٤١ـ النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة، للإمام المؤرخ جمال الدين أبي المحاسن يوسف بن تغري بردي بن عبد الله المصري (ت٨٧٤هـ)، وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دار الكتب، القاهرة، مصر.

٥٤٢ـ نزهة النظار في قضاة الأمصار، للإمام الفقيه الحافظ المتبحر المتفنن سراج الدين أبي حفص عمر بن علي ابن الملقن المصري (ت٨٠٤هـ)، تحقيق مديحة الشرقاوي، طبع سنة (١٩٩٦م) لدى دار الثقافة الدينية، القاهرة، مصر.

٥٤٣ـ نسمات الأسحار، للإمام الفقيه الأصولي المحقق المتفنن السيد محمد أمين بن عمر ابن عابدين أفندي الدمشقي (ت١٢٥٢هـ)، ط٣، (١٤١٨هـ)، من منشورات إدارة القرآن والعلوم الإسلامية، كراتشي، باكستان.

٥٤٤ـ نسيم الرياض في شرح شفاء القاضي عياض، للإمام المفسر الفقيه الأديب المتفنن شهاب الدين أحمد بن محمد بن عمر الخفاجي المصري (ت١٠٦٩هـ)، تحقيق محمد عطا، ط١، (١٤٢١هـ ـ ٢٠٠١م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٤٥ـ نظم الفرائد، لإمام العربية جمال الدين أبي عبد الله محمد بن عبد الله ابن مالك الأندلسي (ت٦٧٢هـ)، تحقيق سليمان العايد، طبع سنة (١٤٠٩هـ) لدى مجلة جامعة أم القرى (العدد الثاني)، مكة المكرمة، السعودية.

٥٤٦ـ نفائس الأصول في شرح المحصول، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس القرافي (ت٦٨٤هـ)، تحقيق عادل عبد الموجود وعلي معوض، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، السعودية.

٥٤٧ـ نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، للإمام الأديب المؤرخ المتفنن أبي العباس أحمد بن محمد المقري التلمساني (ت١٠٤١هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

٥٤٨ـ نقد الشعر، للإمام الأديب الناقد الفيلسوف المنطقي أبي الفرج قدامة بن جعفر بن قدامة البغدادي (ت٣٣٧هـ)، ط١، (١٣٠٢هـ)، مطبعة الجوائب، إستانبول، تركيا.

٥٤٩ـ نكت الهميان في نكت العميان، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن أبي الصفاء صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق مصطفى عطا، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٥٠ـ نهاية المرام في دراية الكلام، للإمام المتكلم ضياء الدين أبي القاسم عمر بن الحسين الطبري المعروف بخطيب الري (ت٥٥٠هـ)، تحقيق عبد القادر علي، ط١، (١٤٣٩هـ ـ ٢٠١٨م)، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٥١ـ نهاية المطلب في دراية المذهب، للإمام الفقيه الأصولي المتكلم إمام الحرمين أبي المعالي عبد الملك بن عبد الله الجويني (ت٤٧٨هـ)، تحقيق عبد العظيم الديب، ط١، (١٤٢٨هـ ـ ٢٠٠٧م)، دار المنهاج، جدة، السعودية.

٥٥٢ـ النهاية في غريب الحديث والأثر، للإمام اللغوي مجد الدين أبي السعادات المبارك بن محمد ابن الأثير الشيباني الجزري (ت٦٠٦هـ)، تحقيق طاهر الزاوي ومحمود الطناحي، طبع سنة (١٣٨٣هـ ـ ١٩٦٣م)، وهي طبعة مصورة لدى دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان.

٥٥٣ـ النهر الماد، للإمام النحوي المفسر أثير الدين أبي حيان محمد بن يوسف ابن

حيان الأندلسي (ت٧٤٥هـ)، تحقيق عمر الأسعد، ط١، (١٤١٦هـ ـ ١٩٩٥م)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٥٥٤ـ نوادر الأصول في أحاديث الرسول صلى الله عليه وسلم، للإمام الحافظ أبي عبد الله محمد بن علي المعروف بالحكيم الترمذي (ت٣٢٠هـ)، تحقيق توفيق التكلة، ط١، (١٤٣١هـ ـ ٢٠١٠م)، دار النوادر، دمشق، سورية.

٥٥٥ـ النوادر في اللغة، للإمام اللغوي الأديب أبي زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت٢١٥هـ)، تحقيق محمد عبد القادر أحمد، ط١، (١٤٠١هـ ـ ١٩٨١م)، دار الشروق، القاهرة، مصر.

٥٥٦ـ النور الأبهر في طبقات شيوخ الجامع الأزهر، للشيخ الباحث المؤرخ محيي الدين الطعمي، ط١، (١٤١٢هـ)، دار الجيل، بيروت، لبنان.

٥٥٧ـ نيل الأمل في ذيل الدول، للإمام المؤرخ زين الدين عبد الباسط بن أبي الصفاء غرس الدين خليل بن شاهين الملطي (ت٩٢٠هـ)، تحقيق عمر عبد السلام تدمري، ط١، (١٤٢٢هـ ـ ٢٠٠٢م)، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان.

٥٥٨ـ همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، للإمام الحافظ النحوي البلاغي المتفنن أبي الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، مصر.

٥٥٩ـ الوافي بالوفيات، لإمام الأدب النحوي المؤرخ المتفنن صلاح الدين أبي الصفاء خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي الدمشقي (ت٧٦٤هـ)، تحقيق أحمد الأرنؤوط وتركي مصطفى، ط١، (١٤٢٠هـ ـ ٢٠٠٠م)، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان.

٥٦٠ـ الوجه الجميل في علم الخليل (ألفية في العروض والقوافي)، للإمام العروضي النحوي زين الدين أبي سعيد شعبان بن محمد بن داود القرشي الآثاري (ت بعد ٨٢٧هـ)، تحقيق هلال ناجي، ط١، (١٤١٨هـ ـ ١٩٩٨م)، عالم الكتب، بيروت، لبنان.

٥٦١ـ الوسائل إلى مسامرة الأوائل، للإمام المفسر الحافظ الفقيه النحوي البلاغي المتفنن جلال الدين أبي الفضل عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت٩١١هـ)، تحقيق أسعد طلس، طبع سنة (١٣٦٩هـ ـ ١٩٥٠م) لدى مطبعة النجاح، بغداد، العراق.

٥٦٢ـ الوسيط في المذهب، للإمام المجدد حجة الإسلام الفقيه الأصولي المتكلم

أبي حامد محمد بن محمد الغزالي الطوسي (ت٥٠٥هـ)، تحقيق أحمد محمود إبراهيم ومحمد محمد تامر، ط١، (١٤١٧هـ ـ ١٩٩٧م)، دار السلام، القاهرة، مصر.

٥٦٣ـ وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، للإمام القاضي المؤرخ الأديب شهاب الدين أبي العباس أحمد بن محمد بن إبراهيم ابن خلكان الإربلي (ت٦٨١هـ)، تحقيق إحسان عباس، ط١، (١٣٨٨هـ ـ ١٩٦٨م)، دار صادر، بيروت، لبنان.

محتوى الكتاب

محتوى الجزء الأول

محتوى الجزء الثاني

محتوى الجزء الثالث

محتوى الجزء الرابع

محتوى الجزء الخامس

***

***